

محاضر

أخيه الحاج محمد بن الشيخ المصري

(١٩٢٢)















# مجلس الشيوخ

---

## الدستور

---

تعليقات على مواد  
بالأعمال التحضيرية والمناقشات البرلمانية

---

### الجزء الثاني

من مادة ٧٣ إلى مادة ١٢٣

---







# مجلس الشيوخ

## الدستور

تعليقات على مواد  
بالأعمال التحضيرية والمناقشات البرلمانية

### محتويات الجزء الثاني

الموضوعات	الصفحات
(تابع)	
الباب الثالث	
السلطات	
المواد	
تكوين البرلمان ... .. ٧٣	١٠٩٩ - ١١٠٦
الفرع الأول : مجلس الشيوخ ... .. ٧٤ - ٨١	١١٠٧ - ١٢٢٢
الفرع الثاني : مجلس النواب ... .. ٨٢ - ٨٩	١٢٢٣ - ١٢٥١
الفرع الثالث : أحكام عامة للجلسين ... .. ٩٠ - ١١٩	١٢٥٢ - ٢٥٨٩
الفرع الرابع : أحكام خاصة بانعقاد البرلمان بهيئة مؤتمر ... .. ١٢٠ - ١٢٣	٢٥٩٠ - ٢٦٠٦
فهرس الجزء الثاني ... ..	في آخر هذا المجلد

الأصل أن يكون المجلسان متساويين في الاختصاص .

تراجع المناقشة على هذا في المادة ٢٤ .

( في ١٥ يونيه سنة ١٩٢٢ ) .

ثم تليت أحكام الفصل الثاني الخاص بالبرلمان فتليت المادة الأولى الخاصة بتشكيل البرلمان فوافقت عليها الهيئة وهذا نصها :

يتكون البرلمان من مجلسين : مجلس الشيوخ ومجلس النواب .

( في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ ) .

استقلال المجلس عن مصالح الحكومة في إدارة شؤونه .

تلى قرار عن سلطة المكتب في التعيينات والترقيات ، وهذا نصه ونص التقرير المرفق به :

لجنة الدستور

مجلس الشيوخ

تقرير إلى مكتب إدارة مجلس الشيوخ

١ — تتضمن اللوائح والأوامر الخاصة بموظفي الحكومة جميع القواعد والأحكام التي ينبغي العمل بها في تعيينهم وترقيتهم وزيادة مرتباتهم وإجازاتهم وتقاعدهم الخ .

وهذه القواعد تطبقها كل وزارة بالنسبة لموظفيها بقرارات تصدر من الوزير نفسه أو ممن يخوله الوزير حق التصرف فيها . فإذا اقتضت المصلحة العامة الخروج عن تلك القواعد والتصرف بطريق الاستثناء فيكون مرجع الأمر في ذلك إلى مجلس الوزراء . وللمجلس أن يقرر الظروف التي تبرر الاستثناء .

وبعبارة أخرى أنه يوجد بالنسبة لموظفي الحكومة سلطتان : سلطة عادية وهي سلطة الوزير وعملها يكون في دائرة القواعد المقررة والأحكام المرسومة ، وسلطة غير عادية وهي سلطة مجلس الوزراء الذي من حقه أن يخرج عن القواعد المقررة . وليس معنى هذا في ذهن الشارع أن لمجلس الوزراء أن يتصرف كما يرى بغير قيد ولكن معناه أن المفترض أنه لا يخرج عن القواعد الموضوعة ويتصرف بطريق الاستثناء إلا عملاً بمقتضيات الصالح العام .

٢ — تألف البرلمان ووضع كل من مجلس الشيوخ ومجلس النواب لأئحته الداخلية طبقاً للحق المخول له بموجب المادة ١١٩ من الدستور . والمعروف في كل البلاد الدستورية أن المجالس النيابية مستقلة استقلالاً تاماً في شؤونها الداخلية وفي كل ما يتعلق بشؤون موظفيها وفيما ترى تطبيقه عليهم من القواعد والأحكام . ولهذا قضت اللائحة الداخلية في المادة ١١٨ منها بوضع لائحة خاصة للإدارة الداخلية تبين فيها القواعد الواجب اتباعها فيما يتعلق بتعيين الموظفين والعمال وترقيتهم وعزلهم الخ وهذا النص في ذاته تأييد لمبدأ استقلال المجلس وحكم بأن موظفي المجلس لا يسرى عليهم من اللوائح والأحكام إلا ما يقرره المجلس نفسه .

٣ — وعينت اللائحة الداخلية أيضاً الهيئات المختلفة التي تتولى مباشرة شؤون المجلس بالنيابة عنه فوكلت هيئة المراقبة مباشرة مصروفات المجلس ومراقبة الموظفين وتوقيع أذونات الصرف بالاشتراك مع الرئيس الخ . وناطت بلجنة الحسابات مراجعة الحسابات وغير ذلك من الشؤون ، وخولت مكتب الإدارة حق تعيين الموظفين وترقيتهم وعزلهم . فكانت هذه النصوص جميعاً مظهراً جديداً لمبدأ استقلال المجلس وتأييداً له وحكماً صريحاً في أن الهيئات المعنية في اللائحة هي وحدها التي يحق لها أن تبأثر الاختصاصات المخولة لكل منها . لأنه إذا حق لأية هيئة أخرى خارجة عن المجلس أن تتولى بالنسبة لأي شأن من شؤونه الداخلية أي عمل من أعمال الإدارة أو المراقبة مما هو مخول لمكتب الإدارة أو لهيئة المراقبة أو للجنة الحسابات الخ . لكان معنى هذا أن نصوص اللائحة وضعت عبثاً وأنها لا قيمة لها من الوجهة القانونية .

٤ — ولم تفيد اللائحة حق المكتب في التعيينات والترقيات بأي قيد حيث نصت المادة ١١٧ على أن « تعيين وترقية وعزل موظفي السكرتيرية والمكتبية من اختصاص المكتب » .



نعم إن المادة ١١٨ من اللائحة قضت بوضع لائحة للإدارة الداخلية تبين فيها القواعد الواجب اتباعها في تعيين وترقية الموظفين الخ . ولكن هذه المادة لم تتضمن أية إشارة إلى الأحكام التي ينبغي العمل بها إلى حين وضع تلك اللائحة . فكان المترتب على ذلك حتماً أنه إلى أن توضع لائحة الإدارة الداخلية يكون المكتب هو المرجع الأعلى — بل المرجع الوحيد — في كل ما يتعلق بتعيين الموظفين وترقيتهم ويكون من حقه دون غيره مباشرة جميع الاختصاصات التي ترتبط بهذا الموضوع ، سواء في ذلك الاختصاصات العادية التي يباشرها كل وزير في وزارته بالنسبة لموظفيه ، أو الاختصاصات غير العادية التي يباشرها مجلس الوزراء .

كان المعروف جيداً من قبل وضع اللائحة الداخلية أن موظفي الحكومة خاضعون لأحكام وقيود عامة وأن مجلس الوزراء يحق له عدم التقيد بهذه القيود ، وكان بين واضعي اللائحة طائفة من الوزراء السابقين وغيرهم ، ممن خبروا النظم الإدارية وعرفوا أن « الاستثناء » في ذاته جزء من النظام الإداري المتعلق بالتوظيف والترقية . وقد نوقشت اللائحة في جلسات علنية ولم يبد أحد من أعضاء المجلس ولا من أعضاء الوزارة القائمة بالأمر أي اعتراض على الصيغة المطلقة التي وضعت للمادة ١١٧ ، فيجب أن يستنتج من هذا أن المجلس أراد أن يمنح مكتبه توكيلاً عاماً مطلقاً غير مقيد بقيد فيما يتعلق بالتعيين والترقية .

ونعبد هنا ما قلناه من قبل وهو أن تحويل المكتب هذا الحق من غير تقييده بقيد معين ليس معناه أن للمكتب أن يتصرف كما يشاء ويهوى ، إذ الواقع أن المكتب مقيد بقيد المصلحة العامة ، وأن المفروض أن المجلس رأى أن مكتبه أهل لتقدير هذه المصلحة على وجهها الصحيح ، وأنه جدير ، بحكم تكوينه والثقة الموضوعة فيه ، ألا يسئ استعمال الحق المخول له ، وأنه لا يتوقع بالإجمال أن يصدر قراراً يكون أساسه العبث .

٥ — ولا يمكن أن يقال إن المادة ١١٧ وإن كان ظاهرها الإطلاق فهي لا تصرف إلا إلى الأحوال العادية التي تدخل في دائرة التصرفات الجائزة للوزراء في وزاراتهم دون السلطة غير العادية التي يباشرها مجلس الوزراء . لأن مؤدى هذا القول يكون حرمان موظفي مجلس الشيوخ بغير مسوغ وبغير نص من حق يتمتع به الموظفون في وزارات الحكومة .

٦ — ليس من حق الموظف أن يرقى ترقية استثنائية ، ولكن من حقه في النظام المعمول به الآن أن توجد هيئة تملك ترقية بطريق الاستثناء إذا كان مستحقاً للترقية الاستثنائية ، فهذا الحق إذن وإن كان حقاً فردياً احتمالياً معلقاً على استحقاقه للترقية الاستثنائية ولكنه على كل حال حق في تلك الدائرة الضيقة .

بعد ذلك صرح وزير المالية باسم الحكومة في جلسة مجلس الشيوخ المنعقدة في ١٠ يولييه سنة ١٩٢٤ بما يأتي :

« إن الحكومة لا تعارض في أن يتولى كل من مجلسي الشيوخ والنواب وضع ميزانيته بنفسه بحيث إنهما لا يخرجان في ذلك عن القواعد التي تجري عليها الحكومة في وضع ميزانيتهما بالنسبة للأمور الحسابية وبالنسبة للموظفين من حيث تعيينهم وعزلهم وترقيتهم وتسوية معاشاتهم ومكافآتهم حتى لا تكون هناك تفرقة بين موظفي الحكومة وموظفي المجلسين » .

وأول ما نلاحظه على هذا التصريح أنه لم يكسب ولم يكن في ميسوره أن يكسب المجلس حقاً جديداً فيما يتعلق بوضع ميزانيته وإنما كان تقريراً لمبدأ ثابت من قبل بحكم النظم البرلمانية .

٧ — لم يتناقش المجلس في هذا التصريح ولم يتخذ بشأنه قراراً بالموافقة عليه أو تعديله وإنما اكتفى بتسجيله في مضبطة الجلسة . وليس من شأني أن أفسر هذا السكوت بالموافقة أو بما تقدم لي إبداءه من أن هذا التصريح لم يكن إلا تقريراً لمبدأ ثابت من قبل فهو بهذه المثابة لا يكون محلاً للنقاش .

ولكن مع افتراض أن المجلس بسكوته عن هذا القرار قد أقره ، فماذا يكون الأثر القانوني لهذا الإقرار ؟

٨ — هذا الأثر القانوني هو أن المجلس — إلى أن توضع لائحة للإدارة الداخلية في مختلف الأمور المنصوص عليها في المادة ١١٨ من اللائحة الداخلية — قد اتخذ بمحض إرادته وسلطانه لوائح الحكومة لائحة وقتية لموظفيه وحساباته وشؤونه المالية .

وعلى ذلك يصبح من القواعد العامة ألا يعين في وظيفة بمجلس الشيوخ إلا من توافرت فيه شروط الاستخدام من جهة الجنسية المصرية وحسن السيرة واللياقة للخدمة طبياً والشهادات الدراسية والمرتب المقرر لكل شهادة الخ وأن تكون ترقية موظفي المجلس وزيادة مرتباتهم بعد انقضاء المدد المقررة قانوناً وفي نفس المواعيد وبالمقادير المقررة كذلك .



مادة ٧٣ « ... .. »

٩ - هذا هو الأثر القانوني الوحيد الذي يترتب على قرار مجلس الشيوخ المفترض صدوره وإلى هذا المعنى وحده يمكن توجيهه . ولكن لا يمكن أن يترتب عليه بصفة خاصة أثر من الآثار الآتية :

( أ ) نقل اختصاص أية هيئة من الهيئات المعنية في اللائحة الداخلية إلى أية جهة حكومية ، فيبقى التعيين والترقية من اختصاص المكتب ، وتظل مباشرة المصروفات من اختصاص المراقبة ، ومراجعة الحسابات من اختصاص لجنة الحسابات .

( ب ) تحويل أية جهة حكومية ( وزارة للمالية أو اللجنة المالية أو مجلس الوزراء ) حق مراقبة أية هيئة من الهيئات المتدبة من مجلس الشيوخ لمباشرة أعماله الإدارية وشؤونه الداخلية . فهذه الهيئات هي التي تبشر وحدها تلك الاختصاصات في الدائرة المرسومة من المجلس ولا تكون مسئولة عن أى عمل من أعمالها إلا للمجلس نفسه .

١٠ - ولا يمكن أيضاً أن يفسر ذلك القرار بأنه يرمى إلى منع أى تعيين أو ترقية استثنائية في مجلس الشيوخ لأن كل ما يمكن أن يؤدي إليه القرار هو أنه يسوى تسوية تامة بين موظفي الحكومة وموظفي المجلس فلا يمتاز أى فريق منهما على فريق ولا يجوز أن يحرم أحد الفريقين مزية يتمتع بها الفريق الآخر لا من جهة القانون ولا من جهة الواقع . فإذا منع الاستثناء منعاً باتاً في المجلس مع وجوده في دوائر الحكومة كان هذا تمييزاً لم يرد في القرار ولا يمكن أن يؤدي إليه .

١١ - فوجب إذن أن نتساءل ، من هي الهيئة التي تملك سلطة إجراء الاستثناء في مجلس الشيوخ عند الاقتضاء ؟

هذه السلطة لا يمكن أن تكون إلا إحدى هئتين :

إما أنها مجلس الوزراء باعتبار أن اللوائح المعمول بها في الحكومة تقضى بأنه لا يجوز إجراء أى تعيين أو ترقية على غير القواعد المقررة فيها إلا بقرار من مجلس الوزراء بعد أخذ رأى اللجنة المالية .

ويلوح لي أن هذا التفسير هو الذي قد تمسك به وزارة المالية وهو التفسير الحرفي للقرار الخاص بتطبيق لوائح الحكومة على موظفي المجلس .

غير أن هذا التفسير لا يمكننا التسليم به بحال من الأحوال ، أولاً لأنه يتنافى مع مبدأ استقلال المجلس ويبيح للسلطة التنفيذية التدخل في الشؤون الداخلية للهيئة التشريعية . وثانياً لأنه يتنافى مع المادة ١١٧ من اللائحة الداخلية التي تجعل التعيين والترقية وغيرها من حق المكتب وحده ولا تخول مجلس الوزراء أى حق من هذا القبيل لا صراحة ولا ضمناً وليس ثمة من سبيل إلى تحويله شيئاً من هذا إلا إذا عدل نص المادة المذكورة .

وإما أن تكون السلطة التي تملك الاستثناء هي مكتب الإدارة . وهذا التفسير هو في نظرنا التفسير السليم الذي يتفق مع استقلال المجلس ومع روح التشريع الدستوري ومع نص المادة ١١٧ من اللائحة .

فالمكتب هو الذي تلقى الوكالة عن المجلس في كل ما يدخل ضمن دائرة اختصاصاته وليس لهيئة أخرى أن تدعى أنها تشارك في هذه الوكالة . وما دمتنا قد أيدنا أن الاستثناء في ذاته جزء من النظام الإداري وأن موظفي مجلس الشيوخ لا يمكن أن يحرموا منه ما دام قائماً قانوناً في وزارات الدولة وأن مجلس الوزراء ليس له من الصفة ما يؤهله للحكم في هذا الشأن فيما يتعلق بموظفي مجلس الشيوخ فلم يبق إلا أن مكتب الإدارة هو الذي يختص بهذا .

ويكون معنى القرار المفترض صدوره من مجلس الشيوخ - ونكرر القول إنه لم يصدر قرار في هذا - هو أن المكتب ملزم بصفة عامة أن يراعى فيما يتعلق بالتعيين والترقية وغيرها الأحكام العامة المقررة في اللوائح وأنه لا يجوز له أن يخرج عن هذه الأحكام إلا إذا كان هناك من الأسباب الاستثنائية ما يبرر هذا الخروج وبعد أن يتبين أن الاستثناء مما تقضى به الضرورة أو العدل أو تحتمه مصلحة العمل وأن يبين في قراره الأسباب التي حملته على إصدار القرار . فإذا وجدت أسباب قوية تبرر الاستثناء فلا شك عندي أنه هو وحده الذي يملك تكليف هذه الأسباب وتقريرها بما له من الرقابة العامة على شؤون المجلس الإدارية وبما خول إليه في المادة ١١٧ من اللائحة من الحقوق وأنه غير ملزم بل غير مسموح له بأن يرجع في تقريره هذا إلى قرار من مجلس الوزراء .

مادة ٧٣ « ... .. »

١٢ — ورأى أنه من الضروري أن يفصل المكتب في هذه النقطة . فإن المسألة محل لبس وإبهام وكل إبهام مضر بسير العمل فضلاً عن أنه لا محل له لدينا . فإذا أخذ المكتب بالتفسير الذي تقدم به ، فأرجو أن يصدر قراراً به . وقد يحسن أيضاً أن نبلغ هذا القرار إلى وزارة المالية لتعرف حقيقة موقفها وموقفنا في هذا الشأن .

ويبقى أنها إذا درست المسألة بإمعان في ضوء المبادئ العامة ولو بالاستئناس برأى قسم قضاياها فإنها سينتهى الأمر بها إلى التسليم بصحة نظريتنا . فإذا نازعتنا في هذا فمجلس الشيوخ نفسه هو مرجع الفصل بيننا في الأمر ؟

( في ١٦ مايو سنة ١٩٢٦ ) .

السكرتير العام

حبيب المصري

### قرار المكتب

بعد الاطلاع على التقرير المقدم من السكرتير العام ؛

وبما أن تطبيق اللوائح الخاصة بموظفي الحكومة على موظفي المجلس ومستخدميه لا يعدو أثره أن يجعل الفريقين سواء في المعاملة بلا تمييز لفريق على الآخر ؛

وبما أن تلك اللوائح تعدد فيما يتعلق بموظفي الحكومة السلطة التي تملك إجراء التعيينات والترقيات فتجعل العادية منها من اختصاص الوزير صاحب الشأن والاستثنائية من اختصاص مجلس الوزراء ؛

وبما أنه في هذه الحالة يتعين البحث لمعرفة السلطة التي تملك إجراء الاستثناء فيما يتعلق بموظفي مجلس الشيوخ ومستخدميه ؛

وبما أنه لا يمكن التسليم بهذا الحق لمجلس الوزراء لما في ذلك من التناقض مع مبدأ استقلال المجلس في شؤونه الداخلية وشؤون موظفيه ومع ما هو مقرر في المادة ١١٧ من اللائحة التي جعلت التعيينات والترقيات من حق مكتب الإدارة وحده ، وهذا الحكم لم يخرج عن كونه تطبيقاً للبدا العام الخاص باستقلال المجالس النيابية في إدارة شؤونها الداخلية وانحصار السلطة في يد مكاتب الإدارة ؛

وبما أن المكتب يرى أن الهيئة الوحيدة التي تملك هذا الاختصاص هي هيئة مكتب الإدارة عملاً بالمادة ١١٧ من اللائحة الداخلية ووفقاً لللائحة البلجيكية التي أخذ عنها هذا النص إذ حق الاستثناء محول بموجب حكم تلك اللائحة إلى المكتب بشرط أن يكون القرار الصادر به مسيئاً ؛

فبناء على ذلك :

قرر المكتب تفسيراً للمادة ١١٧ أن جميع التعيينات والترقيات ، سواء كانت عادية أو غير عادية ، تدخل في اختصاصه على أن يبين في قراره أسباب الاستثناء .

وقرر المكتب إحاطة المجلس علماً بهذا القرار ؟

دولة الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذا القرار .

( أصوات : موافقون ) .

دولة الرئيس — إذن يوافق المجلس على هذا القرار .

( في ١٥ يونية سنة ١٩٢٦ ) .



ليس لمجلس الشيوخ أن يرسم خطة سير لمجلس النواب ، وليس هو بالأخ الأرشد .

أخذ المجلس في نظر الاقتراح التقدم من حضرة ألفريد شماس افندى الذى يطلب فيه مخابرة مجلس النواب بالتصريح لوزير المالية بفتح الاعتمادات اللازمة لمشروعات الري والصرف والمباني وغير ذلك من الأعمال المستعجلة . أو يعرض على مجلس الشيوخ كل جزء من الميزانية يتم تمحيصه وبمخه بمعرفة مجلس النواب حتى يمكن مراجعته وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ الموقر

قررت المادة ١٣٨ من الدستور بأن ميزانية الدولة تقدم إلى البرلمان قبل ثلاثة شهور من ابتداء السنة المالية ، إلا أنه لأسباب قهرية لم تقدم ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ إلا بعد شهرين ونصف من ابتداء السنة الحالية وهى الآن بين يدي البرلمان لتمحيصها وبمخها ويرجح أن إنجاز ذلك لا يكون قبل مضي شهر أو أكثر ، فيترتب على ذلك إبقاء أعمال الدولة بحالة جمود لتأخر تنفيذ مشروعات حيوية يتوقف على إتمامها تحسين أعمال الري والصرف والمباني وخلاف ذلك .

قد خصصت وزارة الأشغال ميزانيتها الجديدة بالصفحة نمرة ٢٦٥ مبلغ ١٠٠٠ر٢٥١ جنيه لأعمال الري فإن لم يتم إنجاز بعضها قبل حلول زمن الفيضان استحال إتمامها .

وكذلك خصصت الوزارة المذكورة بصفحة ٢٧٥ مبلغ ٦٠٠ر٣٨٢ جنيه لبناء قناطر وامتداد مصارف وإنشاء كبارى متحركة وبناء سحارة ودفع مائة ألف جنيه ثمن أراض نزع ملكيتها الحكومة ولم تدفع قيمتها . ثم خصصت أيضاً مبلغ ٧٧٥ر٧١٢ جنيهًا لمصرف بحر البقر وتوصيله إلى بحر فاقوس ثم توسيع ترعة رئيسية بمديرية الشرقية وتعديل مصرف إدكو .

وقد خصصت لأعمال المباني مبلغ ٧٦٩ر١٥١ جنيهًا للترميمات وتوريدات عمومية ومبلغ ١٢٧ر٣٤٨ جنيهًا لإنشاء مدارس للبنين ومدارس عليا وأعمال مستعجلة في مستشفى أبوزعل ومصلحة السجون ووزارة الزراعة والجانب الأعظم من هذه الأعمال الخاصة بالمدارس يتحتم إنجازها حالا قبل انتهاء العطلة المدرسية .

فإذا سمح دولة الرئيس وحضرات الزملاء المحترمين :

( أولا ) بمخابرة مجلس النواب حتى يصرحوا حالا لوزير المالية بفتح الاعتمادات اللازمة لتباشر كل وزارة الأعمال المستعجلة لتنفيذها بدون إبطاء .

( ثانياً ) أو يعرض على مجلس الشيوخ أولا بأول كل جزء من الميزانية يتم تمحيصه وبمخه حتى يمكن مراجعته واعتماده ، وبذا لا تبقى عشرات الألوف من الصناع والعمال عاطلين ولا يبقى آلاف من الموظفين واقفين مكتوفي الأيدي والجميع بانتظار التصديق على الميزانية . وكذلك لا تبقى الملايين من الجنهات مدخرة والشعب محروم من فائدها ومن فائده تداولها بين يديه .

هذا ونرجو من دولتكم التنازل لقبول عظيم احترامى وإجلالى

ألفريد شماس

٢٥ يونيه سنة ١٩٢٦

دولة الرئيس — إن الشرط الأول من هذا الاقتراح غير دستورى لأنه ليس لمجلس الشيوخ أن يرسم خطة سير لمجلس النواب .

أما الشرط الثانى فهو تحصيل حاصل لأن الجارى أن مجلس النواب يحيل أولا فأولا على مجلس الشيوخ ما يفرغ من نظره .

حضرة محمود أبو النصر بك — أرى أن فى العمل على مقتضى الشق الثانى من الاقتراح مصلحة وتسيلا .

دولة الرئيس — إني معك فى هذا الرأى والعمل جار على ذلك .

حضرة محمود أبو النصر بك — إذا كان هذا هو الحاصل فأنا مكثف به .

دولة الرئيس — ألا يزال حضرة ألفريد شماس افندى مصمماً على شطرى اقتراحه ؟

حضرة ألفريد شماس افندى — نعم أصمم على شطرى الاقتراح . وأرجو دولتكم أن تسمحوا بشرح وجهة نظري .

مادة ٧٣ « ... .. »

قررت المادة ١٣٨ من الدستور أن ميزانية الدولة تقدم إلى البرلمان قبل حلول السنة الجديدة بثلاثة أشهر . وبما أنها قدمت بعد حلول السنة الجديدة بشهرين ونصف لأسباب قهرية فالمنتظر من حضرات أعضاء البرلمان أن يعملوا بمكنتهم حتى لا تكون المدة اللازمة لبحث الميزانية سبباً في عرقلة أعمال الدولة الحيوية . لأن البرلمان قد وجد لمساعدة رجال الدولة على القيام بمهامهم لا للوقوف في طريقهم وتعطيلهم . هل تظنون حضراتكم أن مجلس النواب والشيوخ يمكنهما فحص الميزانية في أقل من شهرين مهما أسرعا في ذلك ؟ إن الميزانية عرضت لتبحث لا ليكتفى بالتصديق عليها . فذلك واجب يتعين علينا القيام به . فكيف يمكن إذن التوفيق بين المصلحتين ؟ ليس ذلك صعب المنال متى كان كل من رجال الدولة ورجال البرلمان قد قبل تحمل المسؤولية الملقاة عليه .

قدمت الميزانية للبرلمان بعد حلول السنة الجديدة بشهرين ونصف شهر وبخبر لا يستغرق أقل من شهرين ونصف شهر فيكون مضي من السنة خمسة أشهر دون تنفيذ المشروعات الجديدة . وما قدر لتنفيذه سنة لا يمكن تنفيذه في سبعة أشهر . فيترتب على ذلك بقاء أعمال الدولة بحالة جمود خصوصاً ما يتعلق منها بأعمال الري والصرف لأن زمن الفيضان يكون حل ومياه النيل تكون قد ارتفعت في الترع والمصارف فيتعذر الإقدام على أى عمل كان وكذلك فيما يختص بأمر الباني فإن الجانب العظيم منها الخاص بالمدارس متى مضت العطلة المدرسية وعاد التلاميذ لمدارسهم دون إنجاز استكمال إتمامه فيما بعد .

وعلى ذلك فإننا نرى من الآن معظم المشروعات المطروحة بين يديكم حبراً على ورق ولا يضي القليل حتى تلقى في زوايا النسيان لتعذر إنجازها . ويكون التسبب في ذلك البرلمان . وليس له في ذلك ذنب لأن الميزانية قدمت إليه متأخرة .

ولكن هناك الأمة تطالبه بحقوقها . تطالب بإنجاز تلك المشروعات الحيوية . وهذه الأمة هي التي دفعت للحكومة الضرائب والأموال لتمكينها من عمل التحسينات العظيمة التي تشعر البلاد بأنها في أشد الحاجة إليها والتي عهدت الحكومة لكبار موظفيها درسها وتنفيذها .

فوزارة الأشغال تدفع سنوياً مرتبات ومصاريف عمومية ١٣٨٠٠٠٠ جنيه ، ووزارة الزراعة تدفع سنوياً مرتبات ومصاريف عمومية ٣٦٤٠٠٠ جنيه ، وقد ذكرت هاتين الوزارتين لأنني كلفت بحث ميزانيتينهما .

فلماذا لا يصرح البرلمان لمعالى وزير المالية أن يبحث ما يعرض عليه من المشروعات المستعجلة ويصرح بعد مصادقة مجلس الوزراء على فتح الاعتمادات اللازمة حالاً حتى تشرع كل وزارة في القيام بالأعمال المطلوبة منها بدون إبطاء وبذلك يتحمل كل موظف المسؤولية الواقعة عليه بحكم المركز الذي يشغله . وإلا مضت الأيام والأشهر دون إتمام تلك الأعمال وبقيت أموال الأمة معطلة لدى وزارة المالية ومتى حلت السنة الجديدة حول الجانب الأعظم من المبالغ المعينة في باب المصروفات على الاحتياطي ليزيد تضخماً ويزيد بعضهم افتخاراً إذا عد ذلك من دواعي الافتخار .

أجمع علماء الاقتصاد أمثال جيد وغيره من العلماء على أن الأموال تنجي من الأفراد لنصرف على المصلحة العامة ويجب على كل حكومة أن تنصرف ما تحصله بأسرع ما يستطيع حتى لا تحرم الأمم من فائدة تداول تلك الأموال .

قد حرمت مصر هذا العام مما لا يقل عن ١٥ مليون جنيه من ثمن محصولاتها بسبب هبوط أسعار الأقطان وتسكاد تحريم أيضاً من منفعة الأموال التي بين يديها والتي كان يجب صرفها عند الشروع في إنجاز المشروعات الحيوية الخاصة بالبلاد التي تقدر قيمتها بخمسة عشر مليون جنيه أخرى وذلك بسبب تأخير اعتماد الميزانية . فيكون سحب من بين يدي الأمة نحو الثلاثين مليون جنيه وهذا هو سبب زيادة عدد التفاليس التي بلغت في مدينة القاهرة في شهر مايو المنصرم ستاً وثلاثين تفليسة وهذا هو أيضاً سبب الضنك المالي والأزمة الحاضرة .

فعلى ذلك أرجو من حضرات الأعضاء الموافقة على مخاطبة مجلس النواب لينظر فيما يلفت مجلس الشيوخ نظره إليه حتى يصرح بصفة استثنائية لوزير المالية بفتح الاعتمادات اللازمة حالاً بعد مصادقة مجلس الوزراء كي تتمكن كل وزارة من مباشرة الأعمال المستعجلة المطروحة أمامها . وبذا لا تبقى الآلاف من العمال والصناع بدون عمل .

دولة الرئيس — لم يردّ حضرة المقترح على الاعتراض بعدم دستورية الشطر الأول .

حضرة ألفريد ثماس افندى — أنا أطاب من مجلس الشيوخ أن يغادر مجلس النواب عن هذه الرغبة بصفته الأخ الأرشد .

وهنا حضر معالي أحمد زكي أبو السعود باشا وزير الحفانية .

دولة الرئيس — ليس مجلس الشيوخ الأخ الأرشد لمجلس النواب وإنما هما أخوان في مستوى واحد على أنه لا يجوز لمجلس الشيوخ أن ينظر الميزانية إلا بعد أن يفرغ منها مجلس النواب .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — أطلب رفض الشق الأول من الاقتراح للأسباب الآتية :

دولة الرئيس — كأنك تريد أن تؤيد عدم قبوله .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — نعم أريد ذلك لأسباب كثيرة منها أنه ما من سبب يبرر لمجلس الشيوخ أن يسمح لوزير المالية من تلقاء نفسه وبغير مصادقة مجلس النواب أن يتصرف بالتصرف الذي يطلبه حضرة الزميل . ذلك لأنه إذا كان قد قضى سوء حظ مصر أن تبقى بغير المجلسين زمناً ما فمن للمستحيل والميزانية العروضة علينا من وضع وزارة ليست برلمانية أن تتحشى فيها مع حسن الظن بعد الذي كان من الشكوى التي صدرت منا ومن سوانا ومن تصرفات تلك الحكومة في ذلك الزمن الماضي كما هو معلوم لنا وللأمة كافة . على أنه إذا صح أن في تأخير نظر الميزانية شهراً أو شهرين بعض الضرر فإن هذا ليس بشيء كبير بجانب الضرر الذي يعود من مخاربة وزارة المالية بصرف المبالغ الطائلة باقتراض أن الصرف صحيح لعمل صحيح مع أننا نعتقد جميعاً غير ذلك .

دولة الرئيس — حضرة مقدم الاقتراح لم يطلب مخاربة وزارة المالية بل طلب رسم خطة يسير عليها مجلس النواب .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — هذا طلب آخر وهو ليس من اختصاصنا إذ لا نملك أن نطلب من مجلس النواب السير على خطة لا نرضاها لأنفسنا ، وكيف نطلب لسوانا أن يسير سيراً لا تقبله ؟ من أجل ذلك لا أوافق وأظن أن المناقشة قد استوفيت .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — أدهشني صدور هذا الاقتراح من حضرة الزميل ألفريد شماس افندى . إنه لو كان هناك ما يستوجب الاستعجال في إقرار هذه الاعتمادات لطلب ذلك حضرات الوزراء المختصين .

وليس لنا أن نعلي عليهم الخطة التي يسرون عليها في تنفيذ المشروعات ولهذا أعارض حضرته فيما أبداه من أوجه الاستعجال . إنني أرى أن وظيفة البرلمان هي التدقيق في خص المشروعات التي تقدم إليه . وعليه أن يتحقق ضرورتها وصلاحتها وأفضلية بعضها على بعض . لذلك كان من واجب المجلس أن يدقق في الميزانية خصوصاً ما كان منها مختصاً بالمشروعات الجديدة .

أما مشروعات الري والصرف فالواقع أن النيل المبارك بدأ بالفيضان وأخذ في الارتفاع ومهما أسرعنا فلا يمكن أن تتم مشروعات الري قبل أن يبلغ النيل نهاية فيضانه .

لذلك لا أرى التدخل في الأعمال للطروحة على مجلس النواب بل أرى أن تطلب اللجان عند فحص الميزانية المشروعات التي وردت لها اعتمادات جديدة لتفحصها بتأن ودقة حتى إذا عرضت على المجلس يقرر ما يراه بشأنها .

دولة الرئيس — من يوافق على قبول الشطر الأول من الاقتراح فليتنفصل بالوقوف .

( لم يقف أحد سوى حضرة مقدم الاقتراح ) .

دولة الرئيس من يوافق على قبول الشطر الثاني فليتنفصل بالوقوف .

( لم يقف أحد سوى حضرة مقدم الاقتراح ) .

دولة الرئيس — يقرر المجلس رفض الاقتراح بشطريه .

( في ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٦ ) .

ليس مجلس الشيوخ مجلساً استثنائياً لمجلس النواب . فلا يها حق السبق في نظر إحدى المسائل ، عدا الميزانية .

راجع المناقشة في هذا على للادة ١٢٣ ( في أول نوفمبر سنة ١٩٣٧ ) .

## الفرع الأول - مجلس الشيوخ

مادة ٧٤ - « يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسينهم وينتخب الثلاثة الأخماس الباقون »  
« بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب » .

يكون الانتخاب من درجتين .

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للمرسوم

دولة الرئيس ( حسين رشدي باشا ) - والانتخاب بدرجة واحدة أو درجتين ؟  
حضرة المنزلاوى بك - أرى أن يكون الانتخاب من درجة واحدة لأن جعله من درجتين قد يحمل على غير الغرض النافع الذى تتوخاه ويستعين به البعض على اتهام الحكومة بالعمل على تنفيذ مآرب خاصة .  
دولة الرئيس - ضرر الانتخاب بدرجة واحدة ربما كان أشد من اتهام الحكومة بالتحيز .  
حضرة عبد العزيز بك - ضرر الانتخاب بدرجة واحدة أن الناخب لا يعرف الصالحين للانتخاب فيؤول الأمر لأن يجرى الانتخاب طبقاً لأهواء سماسرة الانتخاب .  
ومزية الانتخاب بدرجتين أن يوكل الأمر إلى من هم أرقى من الناخبين وأكثر علماً باللائقين للنيابة .  
حضرة على ماهر بك - أرى أن يكون الانتخاب من درجة واحدة لأن الأصل أن يستعمل كل واحد حقه بنفسه .  
دولة الرئيس - أو بوكيله إذا عجز الأصيل .  
حضرة على ماهر بك - والقول بأن الناخبين لا يعرفون اللاتقين للانتخاب ينفيه حكم القانون الحالى الذى يقضى بأن يستنير الندوب الناخبين فيحسن انتخابه وضرر جعل الانتخاب بدرجتين أنه يسهل التأثير على الندوبين الناخبين لقلة عددهم .  
( كثير من الأعضاء أبدوا جعل الانتخاب من درجتين ) .  
( أخذت الآراء فتقرر بالأغلبية جعل الانتخاب من درجتين ولم يصر على جعله من درجة واحدة سوى حضرات طلعت باشا ومنزلاوى بك وماهر بك ) .  
( فى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٢ ) .

( ١ ) يسمى المجلس الأعلى مجلس الشيوخ .

( ٢ ) يؤلف مجلس الشيوخ من ثمانين عضواً .

( ٣ ) يكون فى مجلس الشيوخ ثلاثون عضواً معينين و ٥٠ عضواً منتخبين ، ويترك للجنة العامة النظر فى جعل عدد المعينين

النصف فى المدة الأولى .

دولة الرئيس ( حسين رشدي باشا ) - الآن تكلم فى مجلس الشيوخ وأرى أن يسمى كذلك .  
( موافقة بالأغلبية ) .

دولة الرئيس - فكم يكون عدد أعضائه .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - أرى أن يكون عدد أعضائه ستين ، منهم أربعون بالانتخاب وعشرون بالتعيين .  
حضرة محمد على بك - يحسن أن يكون العدد تسعين لأن هذا المجلس بحكم مهمته سيؤلف من أعضائه لجاناً كثيرة لبحث المسائل المختلفة لا يكفى فيها الستون .

حضرة عبد اللطيف الكباني بك - قبل تقرير العدد يحسن أولاً تقرير نسبة المعينين إلى المنتخبين .



دولة الرئيس — أرى أن يكون النصف بالتعيين على الأقل في المدة الأولى والنصف الأخير بالانتخاب .

حضرة المكباتى بك — بل يكون الثلث معيناً والثلثان بطريق الانتخاب .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — المقروض دائماً أن تكون مجالس الشيوخ ملطفة لمجالس النواب ضابطة لأعمالها ولا يتم لها ذلك إلا إذا كان عملها واقعاً في أكثر الشروط تسهلاً لأداء وظيفتها وقلة العدد قد تكون أوفى إلى القصد لأن المناقشة في المجالس الكبيرة أقل فائدة منها في المجالس الصغيرة .

سعادة قطاوى باشا — إن البلاد التي فيها مجلس للشيوخ جرت العادة بأن يكون عدد أعضائه ثلث أعضاء مجلس النواب على أن البلاد المتحدة مثل سويسرا فإن كل ولاية منها لا تيب عنها لمجلس الشيوخ إلا عضوين اثنين وأمريكا كلها لا يتجاوز مجلس الشيوخ فيها ستة وستين عضواً .

دولة الرئيس — تؤخذ الآراء .

( فتقرر بالأغلبية أن يؤلف مجلس الشيوخ من ثمانين عضواً ) .

دولة الرئيس — وم يكن عدد المنتخبين وعدد المعينين ؟

حضرة عبد العزيز بك — أرى أن يكون خمسة وعشرون معينين وخمسة وخمسون بطريق الانتخاب .

حضرة الهلداوى بك — رأي أن يكون خمسة وثلاثون معينين وخمسة وأربعون منتخبين .

حضرة عبد الحميد مصطفى بك — في بعض البلاد كإيطاليا يعين جميع أعضاء مجلس الشيوخ فيها تعييناً لأن الفرض إيجاد عنصر معتدل لضبط أعمال مجلس النواب فإذا كانت غالبية الأعضاء منتخبة أصبح صورة أخرى لمجلس النواب على أن هذا الرأي لا يخلو من الإفراط والأحسن أن يكون نصف الأعضاء منتخباً والنصف الآخر معيناً ولا بأس نظراً للظرف الدقيق الذي نمر به في أول عهدنا الجديد أن يكون جميع الأعضاء في المدة الأولى معينين .

حضرة محمود أبو النصر بك — رأي أن يكون المعينون ثلاثين والمنتخبون خمسين .

حضرة على ماهر بك — رأي أن يكون المعينون ربع الأعضاء ووافقه على هذا الأستاذان الشيخ بخيت ومحمد على بك .

دولة الرئيس — تؤخذ الآراء .

( فتقرر بالأغلبية أن يكون عدد المعينين ثلاثين وعدد المنتخبين خمسين على أن يترك للجنة العامة النظر في الرأي الذي يذهب إلى استثناء المدة الأولى بحيث يكون عدد المعينين فيها النصف ) .

( ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٢ ) .

يكون انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بمعرفة مندوبين عن المندوبين الناخبين .

حضرة أبو النصر بك — أرى أن يكون البحث في الجلسة المقبلة في اختصاص المجلسين . والآن أعرض على حضراتكم مذكرة موجزة استعرضت فيها طرق انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ في بعض البلاد الدستورية .

عبد الحميد مصطفى بك — نسمعها على أن تكون المناقشة في موضوعها في جلسة آتية .

تلا حضرة محمود أبو النصر بك المذكرة المرافقة صورتها لهذا ، ثم قال : وأرى أن يكون انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بواسطة مندوبين ناخبين لا يقل عمر الواحد منهم عن ٤٠ سنة ويجيد القراءة والكتابة .

معالي رفعت باشا — ألهمتني طريقة انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ الفرنسي أن أقترح على حضراتكم أن يكون انتخاب الأعضاء المنتخبين في مجلس الشيوخ عن كل مديرية بواسطة ممثلها في مجلس النواب ، منضماً إليهم أعضاء مجلس المديرية ونائبون يختارهم المندوبون الناخبون في المديرية بشروط خاصة تجعلهم أكثر أهلية لتقدير الكفاءة اللازمة لعضوية مجلس الشيوخ ، كأن تكون سن الناخب ٤٠ سنة وأن يجيد القراءة والكتابة .

أما في المحافظات فيكتفى بأعضاء مجلس النواب ومثلى المندوبين الناخبين .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — على أى نسبة ؟

معالي رفعت باشا — إذا قبلت الطريقة تقدر النسبة في جلسة أخرى لأنها تحتاج لعمليات حساية .

حضرة محمد على بك — أوافق على نظرية معالي رفعت باشا .

حضرة عبد الحميد بك بدوى — تحديد طريقة انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ مبالغ في صعوبتها ، مع أنه لا صعوبة فيها بعد أن حددنا طبقات المنتخبين بخلاف ما جاء في القانون الفرنسى الذى يعين طبقة المنتخبين ولم يحدد طبقات المنتخبين ، وزيادة على ذلك فمجلس الشيوخ في فرنسا له معنى خاص ، فإنه يمثل القرى الـ (Communes) ، ولذلك ترك انتخابه لممثليها أنفسهم . أما عندنا فقد سهلت مهمة الانتخاب بتعيين طبقات المنتخبين . ولذلك لا محل لإطالة البحث في أمر الناخبين .

فضيلة الشيخ نجيت — وظيفة مجلس النواب والشيوخ واحدة ، وهى النيابة عن الأمة وتمثيلها ، فيلزم إذن أن تتبع في انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ نفس الطريقة المتبعة في انتخاب أعضاء مجلس النواب ، أى أن يوكل انتخاب الشيوخ للمندوبين الناخبين .

حضرة توفيق دوس بك — متى سلمنا بانتخاب بعض أعضاء مجلس الشيوخ فلا معنى لأن يكون انتخابهم بطريقة تختلف عن الطريقة العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب .

ويكفى التمييز بينهما بشروط الصلاحية للانتخاب .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — تلخص المناقشات التى دارت على انتخاب الشيوخ المنتخبين في ثلاث حالات :

إما أن يكون انتخابهم بواسطة مندوبين ناخبين مع اشتراط شروط خاصة في المندوب الناخب ، وهو رأى حضرة أبو النصر بك .  
أو يكون الانتخاب بواسطة أعضاء المجالس الأخرى ونائبين عن المندوبين الناخبين حاصلين على شروط خاصة ، وهى نظرية معالي رفعت باشا .

أو أن يتبع في انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ نفس الطريقة المتبعة في انتخاب أعضاء مجلس النواب ، وهو رأى فضيلة الشيخ نجيت .  
والآن أقترح تأجيل البحث في هذه النظريات الثلاث للجلسة الآتية .

حضرة أبو النصر بك — أوافق على تأجيل البحث في ذلك إلى الغد .

حضرة على ماهر بك — لى ملاحظتان : ( الأولى ) أن يكون الانتخاب لمجلس الشيوخ بدرجة واحدة ، كما اقترحت بالنسبة لانتخاب مجلس النواب . ولكنى أشترط في الناخبين لأعضاء مجلس الشيوخ معرفة القراءة والكتابة ، وأن تكون سنهم ثلاثين سنة على الأقل . ( الثانية ) أتى كنت أحجم عن تقديم ملاحظاتي على القرارات السابقة انتظاراً لتحديد اختصاص كل من المجلسين ، وأرى أن هذا مرتبط ببيان الطبقات وطريقة الانتخاب .

حضرة عبد الحميد مصطفى بك — أوافق على ماهر بك على وجوب البدء ببحث اختصاص المجلسين .

معالي الرئيس ( أحمد حشمت باشا ) — انتهينا من عرض طرق الانتخاب ؛ والآن نستعرض مسألة اختصاص المجلسين .

#### مالحق للمحضر الرابع

مذكرة مقدمة من حضرة محمود أبو النصر بك

طريقة انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ في الممالك المختلفة

نستعرض هنا بكل إيجاز طريقة انتخاب أعضاء مجالس الشيوخ في بعض للمالك ذات البساتير القائمة على أصح البادى وأقومها وأحدثها ، تسهيلاً لاقتباس الأنفع والأصلح منها عند اللزوم .

### فرنسا

طبقاً لقانون سنة ١٨٨٤ الخاص بتعديل طريقة انتخاب الشيوخ ينتخب أعضاء المجلس المذكور بواسطة دوائر انتخاب مؤلفة من المستشارين الإداريين للحكومة ومن مندوبين يختارهم المجالس البلدية بنسبة عدد سكان كل إقليم .  
انظر كتاب مقارنة القوانين الدستورية للعلامة إسمان ، جزء ٢ ، ص ٣٤٧ وما قبلها وما بعدها .  
ويرى بعضهم ( ص ٣٤٢ من الكتاب المذكور ) أن انتخاب هؤلاء الأعضاء يكون بمعرفة مجلس النواب ليستمد سلطته من سلطة الأمة بواسطة نوابها .

وقد اعترض على هذا الرأي بأن مجلس الشيوخ الذى وضعه القانون فى مستوى واحد مع مجلس النواب وساوى بينهما فى الحقوق والواجبات يجب أن يكون انتخابه مستقلاً عن مجلس النواب حتى لا يكون أحدهما وليد الآخر فتضعف سلطته .  
على أن الواجب فى جميع الأحوال ألا يغيب عن الفكر أن من أخص مزايى مجلس الشيوخ فى مذهب الفائلين بثنائية التمثيل أن يكون ميزان اعتدال بالنسبة لمجلس النواب وأن يتلافى ما قد ينجم عن وحدة التمثيل من الخطأ والخطر .

### بلجيكا

يتألف مجلس الشيوخ من نوعين من الأعضاء ( ١ ) أعضاء ينتخبون بواسطة دوائر الانتخاب على طريقة انتخاب أعضاء مجلس النواب بنسبة عدد السكان ولكن يشترط هنا فى انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ ألا يكون سن الناخب أقل من ثلاثين سنة بدلاً من ٢٥ كما يشترط فى المرشح للعضوية أن يدفع للحكومة سنوياً من الأموال ما لا يقل عن ١٢٠٠ فرنك أو أن تكون مالكا لعقار لا يقل ريعه عن ١٢٠٠٠ فرنك ( ٢ ) والنوع الثانى من الأعضاء ينتخبون بواسطة مجالس المقاطعات من طوائف معينة بدون شرط ولا قيد .

### إيطاليا

ينحول دستورهما للملك حق تعيين جميع أعضاء مجلس الشيوخ .

### إسبانيا

يؤلف المجلس من ( ١ ) أعضاء قانونيين ( ٢ ) أعضاء يعينهم الملك مدة الحياة ( ٣ ) أعضاء منتخبين بمعرفة الهيئات الحكومية الأخرى .

### أستراليا

طريقة الانتخاب لمجلس الشيوخ هى طريقة الانتخاب لمجلس النواب ولكن لعضوية مجلس الشيوخ شروط خاصة .

### بولونيا

الدستور البولونى الجديد وضع فى ٤ ديسمبر سنة ١٩١٩ وهو يقضى بأن مجلس السنااتو يتألف من ستين عضواً ثلاثون منه يختارهم مجلس النواب من بين أعضائه أو من رجال التعليم العام ، وثلاثون يختارهم رئيس الحكومة . وليس لهذا المجلس من الحقوق ما لمجلس النواب ( إسمان ، ص ٢١٧ ، جزء أول ) .

### اليابان

يتألف مجلس الشيوخ من أعضاء قانونيين هم أمراء العائلة المالكة ومن الحائزين للقب دوق أو مركيز ، ومن أعضاء ينتخبهم طبقات الأشراف الحائزين للقب كونت وفيكونت وبارون ، وأعضاء يعينهم الملك ممن امتازوا بخدماتهم أو بعلومهم وهؤلاء يعينون مدة الحياة ، وعضو عن كل مدينة تنتخبه هيئة مؤلفة من خمسة عشر عينا من أكابرها .

( فى ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٢ ) .

معالي الرئيس أحمد حشمت باشا — ينبغي إذن أن تجرى المناقشة في كيفية انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ .  
( وأمر معاليه فليت الآراء التي دارت حول هذا البحث في جلسة الأمس ) .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء أولاً على جل الانتخاب للشيوخ مباشرة من درجة واحدة وهو رأى على ماهر بك .  
( أخذت الآراء فتقرر رفض هذا الرأي ) .

حضرة المكباتى بك — إذن يؤخذ الرأي على اقتراح فضيلة الأستاذ الشيخ بحيث وهو أن يكون الانتخاب لمجلس الشيوخ كالانتخاب لمجلس النواب سواء بسواء .

( أخذت الآراء فتقرر رفض هذا الرأي ) .

حضرة أبو النصر بك — أرى أن يكون الانتخاب للشيوخ من درجتين وأرى عدم الأخذ بالرأى القائل بانتخاب الشيوخ بمعرفة مجالس المديرية . لأننا لم نعلم بمدى كيفية تشكيل مجالس المديرية وأنا أرجح انتخاب مجلس الشيوخ بمعرفة مندوبين ناخبين استوفوا شروطاً خاصة على انتخابه بمعرفة هيئات أخرى كمجالس المديرية لعدة أسباب :

أولها أننا سوننا بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ في الحقوق والواجبات فوجب أن يتوفر معنى النيابة في كلا المجلسين . وما دما قد قررنا طريقة لانتخاب مجلس النواب فأجدر أن تكون طريقة انتخاب مجلس الشيوخ قريبة من طريقة انتخاب النواب قدر المستطاع . وطريقى تؤدى هذا المعنى وتؤدى إلى انتخاب المجلس بطريقة نيابية أقرب إلى عمومية النيابة منها إلى خصوصيتها . ثم إن انتخاب الشيوخ بمعرفة مجالس المديرية والبلديات معناه انتخاب أحد أعضاء هذه المجالس ولو تورطاً . ولا يتق هذا الخطر إلا بترك الانتخاب عاماً تظهر فيه الكفاءات وهذا ما تضمنه طريقى .

حضرة الهلباوى بك — ترجع صعوبة انتخاب الشيوخ إلى أن هذا المجلس من طبقات خاصة وإلى قلة عدده . هذه الصعوبة قد تؤدى إذا نحن أخذنا بنظرية الانتخاب العام إلى محذور هو عدم معرفة الناخبين للكفاء الذى يحسن اختياره .

فإذا أخذنا بنظرية اختيار الشيوخ بمعرفة المجالس النيابية على درجاتها المختلفة وقضنا في محذور آخر ، ذلك أن مجلس الشيوخ يكون مديناً لمن انتخبوه في كل أموره وهذا عيب جوهري يعتبر عيب الانتخاب العام ثانوياً إلى جانبه .

لذلك أرى رأى حضرة محمود أبو النصر بك يجعل الانتخاب عاماً مع وضع بعض شروط للناخبين .

حضرة زكريا نامق بك — أنا لا أرى رأى محمود بك . واللساير جميعاً تنص على أن يكون انتخاب الشيوخ أرقى درجة من انتخاب النواب .

فإذا كان انتخاب النواب من درجتين وجب أن يكون انتخاب الشيوخ من ثلاث ولا محل للمحذور الذى يقول عنه الهلباوى بك فإن عضو مجلس الشيوخ بمجرد انتخابه سيقى في كرسىه عشر سنين يتغير أثناءها ناخبوه ويكون هو في غير حاجة إليهم . وأى دين لهم عليه وفضله هو الذى أدى إلى انتخابه ؟ وكثيراً ما كان الأعضاء المعينون في الجمعية التشريعية ضد الحكومة لأن المسألة ليست مسألة انتخاب ولا تعيين ولكنها مسألة ضمائر والنواب الناخبون الذين قال عنهم الهلباوى بك قد لا يحسنون اختيار الشيوخ خصوصاً في الأرياف . أما طريقة معالي رفعت باشا فتوصلنا إلى انتخاب خمسين شخصاً من أحسن الناس .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — كنت أود مع السرور أن أوافق على رأى معالي رفعت باشا لولا محذور بسيط . فإن أعضاء مجلس الشيوخ سيكون عددهم محصوراً عن كل مديرية والدين ينتخبونهم بحسب رأى معالي رفعت باشا هم من ثلاث طوائف : أعضاء مجلس النواب وأعضاء مجلس المديرية ونواب منتخبون لدرجة ثالثة . فالتواب وأعضاء مجلس المديرية يكونون قليلين جداً إلى جانب المندوبين الناخبين إذ تجد منهم مئات في كل مديرية وأغلب المندوبين الناخبين يقرأون ويكتبون وسنهم أربعون وعددهم كثير وكل قرية لا يعوزها واحد مستوف لشروط الانتخاب .

معالي رفعت باشا — ألاحظ أن طريقى لا ترمى إلى أن يدخل المندوبون الناخبون في انتخاب الشيوخ بل ينتخبون مندوبين عنهم يكون عددهم قليلاً خصوصاً وأنهم سينتخبون عن كل مركز ويكون عددهم بحيث لا يزيد على عدد أعضاء الهيئات الأخرى وبذلك لا يستغرقون الأعضاء الآخرين .



حضرة عبد العزيز فهمى بك — هذه الطريقة لا تركز على أساس لأنها لا تركز على القرية وهى لذلك صناعية .  
معالي رفعت باشا — بل تركز على المركز وهو عندنا الوحدة التى تقابل « الكومين » وأما أنها صناعية فى القوانين أشياء كثيرة صناعية .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — لى اعتراض على رأى معالي رفعت باشا إن أزيلا فإنى أوافق عليه . فأعرض على المصالحات مجالس المديرية والمجالس البلدية فى انتخاب الشيوخ لأن القاهرة وبعض المحافظات الأخرى لا بلديات لها وعلى ذلك فسنضطر لاستحداث نظام خاص بهما . كذلك لا أوافق على انتخاب الشيوخ بمعرفة النواب لأن هذا لا يتفق مع الغرض الذى أردناه حين خلقنا الشيوخ ولا يضمن الحصول على مجلس من عقلية أخرى تلتطف عقلية النواب . وإنى أقترح أن يكون انتخاب الشيوخ من ثلاث درجات بأن ينتخب المندوبون الناخبون مندوبين عنهم تتوفر فيهم شروط خاصة وهؤلاء المندوبون الآخرون هم الذين يختارون مجلس الشيوخ .  
حضرة أبو النصر بك — هذه الطريقة تحرم أناساً من إبداء آرائهم مع أن مقتضى التسوية بين حقوق المجلسين لا تقتضى هذا الحرمان .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — إن مجرد تقييد المندوبين الناخبين بأى وصف غير المشروط فى ناخبى النواب يقتضى أيضاً حرمان طبقة من الاشتراك فى الانتخاب .

حضرة المكباتى بك — قررنا أن ينتخب جزء من مجلس الشيوخ وأن يعين الباقون وذلك لمعى خاص هو أنه إذا لم يوف الانتخاب بكل الغاية أكمل التعيين النقص الذى يتركه . وإذا وجب أن يكون تمييز فى الانتخاب فإن عندنا مجالس المديرية والمجالس البلدية والمحلية وأعضاؤها أقدر على حسن اختيار الشيوخ ولا محل من الاعتبار بفكرة مديونية الشيوخ لناخبيهم وإلا لعرضت نفس الفكرة فى اختيار مجلس النواب ولذلك أرى أن يكون انتخاب الشيوخ بواسطة الهيئات ويبقى عندنا الزراع والتجار وهؤلاء ينص على شروط انتخابهم على طريقة تقررها اللجنة الخاصة . وعندئذ نضمن حسن انتخاب مجلس الشيوخ . فإذا فانت مزايا أو طبقات لم تراعى سدت الحكومة النقص وهذا يوفر علينا الانتخاب من ثلاث درجات .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — فكرتك مبنية على أن المجالس البلدية والمحلية معممة فى بلادنا على أنه إذا كان عندنا مجالس فى بعض القرى فالأغلبية العظمى لا مجالس فيها .

حضرة المكباتى بك — هذا لا يمنع .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — بل يمنع ، فنظام البلديات ليس عاماً كما أن التمثيل بالنواب ومجالس المديرية وطبقة التجار والمزارعين على أنها طبقات مختلفة غير صحيح .

حضرة زكريا نامق بك — وقد يجمع الشخص بين عضوية المجلس البلدى ومجالس أخرى . وأرى أن المسألة المعروضة الآن يمكن تصفيتا بأن نسال إذا كان انتخاب الشيوخ من درجتين أو ثلاث درجات ، فإذا كان من درجتين انتهينا ، وإن كان من ثلاث درجات ننظر فى كيفية الوصول للدرجة الثالثة .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — كيف تنتخب الشيوخ بالقاهرة يامكباتى بك ؟

حضرة المكباتى بك — بمعرفة الأعيان والتجار ممن لهم إيراد خاص .

معالي الرئيس — المناقشة استوفت والهيئة تنورت . سبق أن تقرر انتخاب الشيوخ بأكثر من درجة ، فهل يكون انتخابهم من درجتين أو من ثلاث درجات ؟

( تقرر بالأغلبية أن يكون انتخاب الشيوخ من ثلاث درجات ) .

معالي الرئيس — طريقة عبد الحميد مصطفى بك — وهى الانتخاب من ثلاث درجات — أقرب لتمثيل الأمة . وطريقة رفعت باشا — وهى الانتخاب بمعرفة الهيئات — أدنى إلى المصلحة فما رأيكم ؟

حضرة المكباتى بك — القوانين الحديثة ليس فيها نظام الثلاث درجات .



معالي رفعت باشا — أعضاء مجلس النواب عن المديرية وأعضاء مجلس المديرية ومندوبو المندوبين يشتركون جميعاً في انتخاب عضو مجلس الشيوخ عن المديرية .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء .

( تقرر الأخذ برأى حضرة عبد الحميد مصطفى باشا وهو انتخاب الشيوخ بمعرفة مندوبين عن المندوبين الناجين وذلك بأغلبية سبعة أصوات ضد أربعة وافقوا على رأى معالي رفعت باشا . وامتنع عن إبداء الرأى سعادة قطاوى باشا وحضرة المكباتى بك وعلى ماهر بك قالوا إنهم ضد الفكرتين ) .

( فى ٢٥ ابريل سنة ١٩٢٢ ) .

(١) يكون عدد أعضاء مجلس الشيوخ نصف عدد أعضاء مجلس النواب .

(٢) يكون عدد الأعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ ثلاثين .

لجنة الدستور

ثم تلى القراران التاسع عشر والعشرون ونصهما :

(١٩) يؤلف مجلس الشيوخ من ثمانين عضواً .

(٢٠) يكون فى مجلس الشيوخ ثلاثون عضواً معينين وخمسون عضواً منتخبين ويترك للجنة العامة النظر فى جعل عدد المعينين

النصف فى المدة الأولى .

عبد اللطيف المكباتى بك — أطلب أن يكون عدد أعضاء مجلس الشيوخ نصف أعضاء مجلس النواب ، وهذه النسبة مأخوذة بها فى أغلب الدساتير ، فإذا انتهى بنا الرأى إلى فرض نائب لكل خمسين ألفاً من عدد السكان لتحصل لنا فى مجلس النواب مائتان وخمسون ، فثانون فى مجلس الشيوخ على هذا التقدير عدد ضئيل ، فضلاً عن أن مائة أو مائة وعشرين هو العدد الذى يسمح بتشكيل اللجان المختلفة لبحث الأعمال المتنوعة التى تعرض على المجلس .

وأرى أن يكون الثلث من أعضاء هذا المجلس معينين والثلثان منتخبين .

سعادة منصور يوسف باشا — أرى كما يرى حضرة عبد اللطيف المكباتى بك أن يؤلف مجلس الشيوخ من مائة وعشرين أو مائة على الأقل بحيث يكون ثلاثون منهم بطريق التعيين والباقيون بطريق الانتخاب لأن مهمة مجلس الشيوخ التلطيف من اندفاع مجلس النواب ، فلو أخذ بهذا الرأى لأدى المجلس مهمته وهو هادئ النفس مطمئن القلب لأن بين أعضائه سبعين على الأقل جاءوا إليه من طريق الانتخاب فضلاً عن أن مجلسهم نفسه غير مهدد بالحل ثم إن عندي ما أحب أن يضاف إلى هذه المادة ، وهو أن الاختيار لمجلس الشيوخ قد انحصر فى طوائف مخصوصة فيحسن أن توزع الكراسى فيه توزيعاً محدوداً على تلك الطوائف .

حضرة محمد على بك — سعادة منصور باشا يرى توزيع كراسى مجلس الشيوخ على الطبقات التى يدور فيها الانتخاب ، ولا يفوت سعادته أن عدد الأعضاء إنما يقسم على البلاد بحيث يخص كل منطقة عدد معين من الأعضاء يتفق مع نسبة عدد سكانها فكيف الحيلة مع هذا فى توزيع الكراسى فى كل منطقة أيضاً توزيعاً معيناً على تلك الطبقات وهى تقرب من العشرين ؟

سعادة منصور يوسف باشا — الانتخاب عام فيمكن مراعاة النسب بين بعض البلاد وبعضها ، على أن لجنة الدستور أو لجنة الانتخاب يمكنها وضع طريقة التخصيص ، وهذا سهل جداً .

سعادة قلبنى فهمى باشا — أنا مع حضرة عبد اللطيف المكباتى بك من حيث جعل العدد فى مجلس الشيوخ على نسبة النصف من أعضاء مجلس النواب ولكنى أخالفه فى مقدار المعينين . قد لا يرى هذا الرأى كثيرون من إخوانى ولكنه المصلحة ، لأنه لا يذهب عن الهيئة المحترمة أن هناك كثيرين من صفوة التعلين ومن خيرة أهل الرأى فى حين أن حالهم وظروفهم ونوع علاقتهم بالجمهور لا تمهد لهم طريقاً إلى الانتخاب فى المجلس ، فالرأى أن يوسع للحكومة فى عدد من تختارهم حتى يدخل هؤلاء بطريق التعيين .

سعادة صالح الموم باشا — أنا مع حضرة عبد اللطيف المكباتى بك من حيث جعل أعضاء مجلس الشيوخ بنسبة النصف من النواب ولكنى أخالفه فى التعيين بتاتا لآنى أرى أن يكونوا كلهم منتخبين .

فضيلة الشيخ محمد نجيت — أنا مع حضرة للكباتى بك في رأيه ، فلقد حصرتم الطوائف التى يدور فيها الانتخاب لمجلس الشيوخ فى تسع عشرة طائفة فلو جرت الهيئة على تقدير اللجنة الفرعية لأصاب كل طائفة أربعة أعضاء وكسور ، وهذا لأسبيل إلى تحقيقه عملاً ، أما إذا جعلنا أعضاء مجلس الشيوخ بنسبة النصف من أعضاء مجلس النواب ثلثهم معين والثلثان منتخبون بحيث تلاحظ نسبة خاصة لكل طبقة فى الانتخاب كما يلاحظ توزيعهم على جميع مناطق القطر ، فإن بهذا يتحقق تمثيل الأمة فى تلك الطوائف على وجه أتم .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — لما بحثت اللجنة الفرعية فى عدد أعضاء مجلس الشيوخ لوحظ أن يكون عددهم نصف عدد النواب لأن البحث فى هذا قام على أساس نيابة نائب واحد عن كل خمسة وسبعين ألفاً ، ولهذا قدرنا أن عدد مجلس النواب يكون حوالى المائة والستين ، فيكون النصف ثمانين وهذا الذى قررناه بادرى رأى مجلس الشيوخ .

ليس لى اعتراض على العدد فى ذاته بالغا ما بلغت به المناقشة ، وإنما كل اعتراض أن يكون ضبط هذا العدد جارياً على نسبة معينة لأن ذلك عملاً وفى الواقع مما يتعذر تنفيذه ، لنفرض أن مديرية أصابها خمسة من النواب فكيف ينوب عنها فى مجلس الشيوخ ؟ اثنان ونصف أم ثلاثة ؟ والأول مستحيل والثانى خروج عن النسبة للقدرة ، والذى أرجوه أن تعينوا عدداً من الآن ولا تكلوا الأمر إلى النسبة بين الشيوخ والنواب ، فإذا اتسع الفرق فى المستقبل بين المجلسين أمكن تلافي الأمر بزيادة العدد . وفيما يتعلق بتقسيم الأعضاء فإن لجنة الانتخاب توزع عدد المنتخبين على المديرىات والمحافظة على النسبة التى تنفق مع عدد السكان .

وأما الكلام فى الأعضاء المعينين فعندما تذكرنا فى المسألة فى المرة الأولى لم أستشف من روح الاعتراض إلا أنهم معينون من الحكومة فهم دائماً فى صفها وهم مظاهروها على إخوانهم المنتخبين كلما قام بينها وبينهم الخلاف ، فيجب التقليل من عددهم بقدر الإمكان . ولكن إذا لاحظنا أنهم معينون لمدة عشر سنوات وهى مدة طويلة تتعاقب فيها وزارات كثيرة فإنه بسقوط الوزارة التى يوالىها العضو المعين تنقطع من هذه الناحية صلته بالحكومة التالية ، فلا محل للخوف من أن يكون الأعضاء المعينون مماليك على الدوام للحكومة . فضلاً عن أن الوزارة مسئولة أمام مجلس النواب وحده فليس يعنى كثيراً مظاهرة أولئك لها إن كان لا بد لنا من اتهامهم إلى هذا الحد .

أول مجلس للشيوخ فى فرنسا عينت الحكومة فيه خمسة وسبعين عضواً لمدة الحياة . فى إيطاليا ، مجلس الشيوخ معين كله ، وإيطاليا بالغة فى الديمقراطية أقصى حد . كذلك أكثر الشيوخ فى إسبانيا معينون . والحال كانت كذلك فى النمسا القديمة ، ولم تر أمة من تلك الأمم فى ذلك غضاضة على النظام الدستورى ولم يترتب عليه إخلال بسلطة الأمة .

الغرض من وجود المعينين فى المجلس الحصول على رجال فنيين لا تهيج لهم ظروفهم الدخول فيه بطريق الانتخاب . هناك أقليات من ألوان مختلفة ، دينية وجنسية ، وأيضاً أقليات كفءة . وبالتعيين وحده يمكن أن تسد مواضع النقص فى هذا الباب من حيث تمثيل تلك الأقليات . ولقد كنت أميل أولاً إلى جعل النصف بالتعيين والنصف بالانتخاب ، ولكن إذا مضى رأى الأغلبية على إبقاء النص على حاله فلا أمانع فى ذلك .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — اعترض سعادة عبد الحميد مصطفى باشا على رأى الذى رأيته بأن إجراء الانتخاب على حكم النسبة غير ميسور عملاً وضرب لنا مثلاً بالمديرية التى يخرج منها خمسة من النواب فلا يهياً أن يكون للشيوخ عضوان ونصف ، وهذا الاعتراض نفسه يلحق نفس رأى الذى رآه سعادة عبد الحميد باشا أيضاً . لأنه قرر أن توزع لجنة الانتخاب الخمسين عضواً المنتخبين على مديريات القطر ومخالفاته طوعاً لنسبة عدد السكان ، فلو فرضنا أن مديرية خصها خمسة أعضاء فى مجلس الشيوخ فإن المديرية التى تساوى نصفها فى العدد يخصها بحكم النسبة عضوان ونصف ، فلا اعتراض باق على رأى سعادته أيضاً .

أما توجيه المعارضة فى زيادة عدد المعينين على اتهامهم بمالأة الحكومة فما لهذا يعترض المعارضون . إنما نعترض لأن التعيين مخالف للديموقراطية ، ولحق الأمة فى اختيار نوابها . للمسألة كلها مسألة نائب معين ونائب منتخب ، إنما تتجه الأم إلى تولى أمورها بنفسها فى جميع أحوالها ومظاهرها السياسية .

ولذلك أطلب قصر التعيين على ثلث الأعضاء حتى يمكن أن تسد الحكومة بالتعيين ما فات بطريق الانتخاب .

سعادة منصور يوسف باشا — يظن سعادة عبد الحميد مصطفى باشا أن اعتراضاً على كثرة عدد الشيوخ المعينين بسبب الخوف من مالأة الحكومة . ونحن فى وضع الدستور لا نلاحظ حكومة معينة ، بل نضع قواعد ثابتة تجرى على الحكومة الحاضرة وعلى جميع الحكومات المستقبلية .

مادة ٧٤ « ... .. »

سعادة قلبي فهمى باشا — تمة لما قاله سعادة عبد الحميد مصطفى باشا أذكر أنه كان في الجمعية التشريعية أعضاء معينون من الحكومة ، ومع هذا فلهم مواقف مشهورة في معارضة الحكومة في بعض مشروعاتها .

واعتقادی أن المعينين لا يقلون شعوراً بحق أمتهم وإحساناً في الدفاع عنها على أن اختيارهم إنما يكون لصفات قد لا تتوافر في كثيرين ممن يجيئهم الانتخاب .

حضرة محمد على بك — ما زلت أرى أن يكون أعضاء مجلس الشيوخ تسعين على التحديد . وقد لوحظ في هذا العدد الحاجة إلى اللجان المتعددة التي تشكل من أعضاء المجلس لبحث الموضوعات المختلفة .

وإنى لا أوافق على عقد نسبة خاصة بين عدد الشيوخ وعدد النواب لأن ذلك يحدث ارتباطاً عظيماً .

ورأى أن يكون ثلاثون من هؤلاء معينين بمعنى أن يكون الثلث على الدوام بطريق التعيين .

سعادة يوسف أصلان قطاوى باشا — الانتخاب المقبل سيجرى على مقتضى التعداد الأخير وهو تعداد سنة ١٩١٧ فإذا كان العدد تسعون الذي يراه حضرة محمد على بك ملحوظاً فيه التناسب مع عدد النواب فإن انتخاب الدور الثانى سيجرى بعد خمس سنين وقد يبنى على تعداد جديد قد يزيد فيه عدد سكان القطر زيادة ظاهرة . وحينذاك تختل النسبة بين عدد الشيوخ وعدد النواب اختلالاً عظيماً ، وعلى هذا أرى الأخذ برأى حضرة عبد اللطيف الكباتى بك .

حضرة على ماهر بك — لم يمكناً في لجنة وضع المبادئ العامة أن نجرى المناقشة بطريقة مريحة ، إذ كنا نأخذ في البحث في كل مادة على حدة وقد يكون بينها وبين غيرها ارتباط تام . وكان الأمثل أن نضم كل جنس إلى جنسه ونصل كل مادة بجميع ما يلابسها وننظر في الكل نظرة واحدة حتى تتلاءم المواد ولا تفقد أبواب المشروع تماسكها . وأسوق المثل على ذلك هذه المادة التي هي موضع بحثنا الآن . فإن مجلس الشيوخ قد فرضت له سلطة لا تزال موضع النزاع بيننا . فعلى أى أساس نبحث إذن هذه المادة ؟ إن كان على اعتبار تلك السلطة التي منحت لمجلس الشيوخ فلا شك أن العدد المقترح لا يتناسب معها بحال ، وإن كان على فرض التقليل من سلطته فإن النظر في العدد اللازم له يتغير طبعاً .

وعلى كل حال فإن البحث في عدد أعضاء مجلس الشيوخ وطريقة اختيارهم مرتبط كل الارتباط بمبلغ السلطة التي تعين له .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — ليس هناك ما يمنع حضرة ماهر بك من أن يسدى رأيه في هذه المادة ملاحظاً جميع الأفكار والآراء التي صحت عنده في سائر المواد الأخرى المرتبطة بها .

حضرة على ماهر بك — رأى أن مجلس الشيوخ ليس إلا ملطفاً لمجلس النواب . وعلى هذا فإن تحديده بنسبة الربع من عدد النواب كاف في القيام بالمهمة الموكولة إليه .

سعادة حسن عبد الرازق باشا — أفكر أننا نبني الآن على أساس سبق لنا وضعه ، وإذا كنا ننظر في كل مادة على حدة فما كنا لنغفل ما سبقها وما يلحقها من المواد الأخرى التي تتصل بها وتلتزم معها .

سمنا آراء مختلفة في العدد الذي يؤلف منه مجلس الشيوخ . والذي أراه أن يكون على نسبة النصف من أعضاء مجلس النواب بحيث يكون لكل عدد معين من الأمة نائب في مجلس الشيوخ . سيأتى الكلام في أن الأصل في المجلسين التساوى في السلطة . فإذا ما اجتمع المجلسان كان حقاً أن يفرض للشيوخ صوت يسمع مع النواب . وأقل ما يتحقق به ذلك أن يكونوا نصف عددهم .

وإذا قررنا أن كل سلطة مستمدة من الأمة فكان الأصل ألا نعين الحكومة في مجلس الشيوخ أحداً . ولكن هناك محظوراً يقوم وهو الخوف من فوات تمثيل بعض الطوائف في المجلس . هذه ضرورة والضرورة تقدر بقدرها . وتعيين الحكومة للربع فيه كفاية وغناء .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء أولاً على أن يكون أعضاء مجلس الشيوخ على نسبة معينة من عدد أعضاء مجلس النواب أم أن يكون لهم عدد محدود معين ؟

( فتقرر بأغلبية الآراء أن يكون عدد أعضاء مجلس الشيوخ على نسبة معينة من أعضاء مجلس النواب ) .



معالي الرئيس — إذن تؤخذ الآراء على مقدار هذه النسبة .

( فتقرر بالأغلبية أن تكون النصف ) .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — أرجو حضرات الذين أخذوا بهذا رأى أن يعطونا صورة واضحة من انتخاب مجلس الشيوخ على هذه الكيفية .

حضرة محمد على بك — لا أرى أنه في الإمكان إعطاء هذه الصورة وإليكم مثلاً من محذوراتها . المقدّر أن المدة التشريعية لمجلس النواب خمس سنين وهى لمجلس الشيوخ عشر . فلو فرضنا أنه عند تجديد مجلس النواب بعد الخمس السنين زاد عدد السكان فزاد عدد النواب فكيف الحيلة في مجلس الشيوخ وأمامه خمس سنوات كاملات ؟ فهل يزداد في أعضائه احتفاظاً بالنسبة المقدرة ؟ وما حكم الأعضاء الذين زيدوا فهل ينتخبون لعشر سنوات كما هو الأصل فيتجاوزون دور المجلس بخمس سنين أم ماذا يكون الحال ؟

حضرة عبد اللطيف الكباتى بك — لقد أخذنا قراراً في هذه المادة وفرغنا من أمرها كسائر المواد التى تقرر ، فإثارة البحث فيها بعد ذلك يصحح إثارة البحث في جميع المواد الأخرى من جانب من تقرر على غير رأيهم . على أننا سنعود إلى بحث جميع المواد في قراءة ثانية .

فضيلة الشيخ نجيت — أخذ الرأى وتقرر البدء فلا يمكن العودة إلى المناقشة فيه .

حضرة إلياس عوض بك — هذه مسألة حساية . وكل مجلس يقضى مدته المقررة له ، فإذا وقع الفرض الذى افترضه حضرة محمد على بك فعند تجديد مجلس الشيوخ تراعى النسبة في الانتخاب الجديد .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — هل حضرة إلياس بك يريد أن يكون المعينون عدداً محدوداً أم بالنسبة أيضاً ؟

حضرة إلياس عوض بك — إن القدر الذى تعينه الحكومة إنما دعت إليه الحاجة الوقتية لتمثيل الكفاءات التى يخشى أن يفوتها الانتخاب ، على أنه في المستقبل ينتظر أن تكفى البلاد هذه الحاجة بانتشار الكفاءات بدرجة عظيمة فلا يبقى حينئذ محل لدخول الحكومة في تعيين الأعضاء لضمان تحقيق تلك الكفاءات في المجلس إذ يمكن تحقيقها بطريق الانتخاب .

معالي طلعت باشا — إذن فكم يكون عدد المعينين في رأى حضرة إلياس بك ؟

عوض إلياس بك — رأى أن يكون عدد المعينين ثلاثين .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء على المعينين في مجلس الشيوخ وهل يكونون على نسبة خاصة أم يكون لهم عدد معين .

سعادة حسن عبد الرازق باشا — أرى أن يكون للمعينين على نسبة الربع من مجموع أعضاء المجلس .

( وأخذت الآراء فتقرر بالأغلبية أن يكونوا بعدد معين ) .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء على العدد .

( فتقرر بالأغلبية أن يكون عدد الأعضاء المعينين ثلاثين ) .

( في ١٢ يونيه سنة ١٩٢٢ ) .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — أطلب تعديل المادة ٢٠ ووضع نسبة للأعضاء المعينين بمجلس الشيوخ بدلاً من عدد ثابت واقترح أن يكون عدد الشيوخ للمعينين بنسبة الخمسين . هذا التعديل أصبح لازماً بعد أن تقرر أن يكون بين عدد أعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب نسبة معينة وبعد أن زدتم عدد أعضاء مجلس النواب بتقرير أن لكل ستين ألفاً نائباً بعد أن كان العدد ٧٥ ألفاً وزاد تبعاً له أعضاء مجلس الشيوخ . إن الغرض الملحوظ من إيجاد أعضاء معينين هو إيجاد كفاءات خاصة لا يمكن الانتخاب للحصول عليها في المجلس وقد لوحظ أيضاً أن يكون مجموعها عدداً له قيمة وشأن يواز عدد المنتخبين بحيث يمكن أن يكون لهم أثر ظاهر في التصويت . والآن قد زاد عدد المنتخبين فيتعين إذن أن يزيد في عدد المعينين ليتحقق الغرض المقصود وذلك لا يكون إلا بتعيين نسبة تتمشى مع الزيادات الممكنة لمجموع عدد الأعضاء .

لجنة الدستور



حضرة على ماهر بك — لم ترع اللجنة الفرعية عند وضعها عدداً ثابتاً من الأعضاء بالتعيين أن يدخلوا في التصويت كتلة واحدة من الأكفاء لأن هذا غير محقق ولا يمكن الجزم بأن ستكون كلها من رأى واحد عند التصويت وإنما رأت أن هذا العدد يكفي لتحقيق الكفاءات الفنية والأشخاص ذوي التجارب التي قد يفوتها الانتخاب . لهذا أرى بقاء النص على ما هو عليه .

حضرة محمد على بك — الأصل أن يكون مجلس الشيوخ بالانتخاب ونظراً لحالة بلادنا وأن الانتخاب قد لا يضمن وجود الكفاءات رؤى إيجاد كفاءات مخصوصة وهذه يمكن أن يجمعها عدد الثلاثين وبلا شك هذا الاحتياج يقل كلما ارتقت البلاد فلهذا أقترح بقاء العدد على أصله بدون زيادة .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — ترون عدد الثلاثين كافياً لتمثيل الكفاءة في الوقت الحاضر ولكننا عندما أخذنا بفكرة التعيين وحددنا العدد لأول مرة لم نلاحظ الظرف الحاضر وحده وهو انتشار الأمية وإنما اتخذنا تلك الفكرة لعلها أعم وأدوم . هذه العلة هي أن الانتخاب فيه دائماً عيوب أهمها أنه لا يضمن تمثيل جميع الطبقات والكفاءات أياً كانت درجة انتشار التعليم ولذلك رأى بعض البلاد أن تجعل طريقة التعيين وحدها الوسيلة لتكوين مجلس الشيوخ لذلك أريد ألا يكون التعيين مرتبطاً بالظروف الوقتية الخاصة وأريد أن نسمو عنها وأن نلاحظ فيه فكرة الدوام والاستمرار وأن يكون منتجاً للغرض المقصود منه وذلك لا يكون إلا إذا جعلنا له شأنًا ظاهر الأثر . وغير محدد في هذا الصدد الاحتجاج بسلطة الأمة فإنه لا علاقة لها بتحديد العدد كما لا علاقة لها بطريقة التعيين نفسها وإلا انتفت سلطة الأمة في البلاد الملوكية عموماً وفي مثل إيطاليا واليابان على وجه الخصوص . والواقع أن المعين والمنتخب سواء في تمثيل سلطة الأمة وإن اختلفا في طريقة الدخول في المجالس التشريعية .

حضرة زكريا نامق بك — أؤيد فكرة حضرة بدوى بك وأطاب أن يكون عدد المعينين في الدور الأول نصف المجلس وأن يكون في المجلس فيما بعد .

فضيلة الشيخ نجيت — قلنا إن المعينين يكونون ٣٠ عضواً من وقت أن قدرنا المجموع بثمانين والآن وقد عدنا العدد وجهناه بنسبة مجلس النواب أطلب بقاء النسبة الأصلية على حالها وجعل المعينين  $\frac{2}{3}$  المنتخبين وبهذا لانكون قد خرجنا عن قرارنا الأول .

سعادة حسن عبد الرازق باشا — إذا أردتم العدول عن العدد الثابت الذي تقرر واستبداله بنسبة أطلب أن تكون الخس بالنسبة للأعضاء .

حضرة إبراهيم الهلباوى بك — لما قررنا أن مجلس الشيوخ يكون من ٨٠ عضواً تعين الحكومة منهم ثلاثين كان هذا لغرض خاص وهو أن الحكومة الدستورية الحائزة لثقة الأمة يصح أن يترك لها الحرية في اختيار نواب عنها في مجلس الشيوخ لتستعين بهم على القيام بالأعمال الموكولة إليها . وهذه الروح ، روح الثقة الكاملة ، يجب أن تبقى فإذا أردتم اليوم ألا توافقوا على زيادة الأعضاء المعينين بعد أن زدتم في عدد المجلس يجب على الأقل أن تحتفظوا بالنسبة التي قررتموها وهي نسبة  $\frac{2}{3}$  .

حضرة عبد اللطيف المسكباني بك — لم نكن نلاحظ في الماضي سوى أن عدد الثلاثين كافٍ لتيسر للحكومة تمثيل الكفاءات فلا محل لزيادة هذا العدد .

حضرة على المنزلاوى بك — أؤيد فكرة بقاء العدد على ما هو عليه ولا أرى أن نظرية حضرة الهلباوى بك تتفق مع الحالة التي نحن عايناها الآن والغرض من التعيين هو تكميل النقص الذي يحدثه الانتخاب في تمثيل الكفاءات .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء .

( تقرر بالأغلبية بقاء العدد كما هو ) .

( في ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — قررتم فيما يتعلق بمجلس الشيوخ أن يكون عدد أعضائه نصف عدد أعضاء مجلس النواب ووضعتم للمعينين رقماً ثابتاً بمعنى أنه عندما يكون مجلس النواب من ٢٠٠ عضو يكون مجلس الشيوخ من ١٠٠ عضو ٣٠ منهم معينون و ٧٠ منتخبون . تقرير المبدأ بهذه الصورة فيه صعوبة عملية ، وتنفيذه عند الانتخاب غير ميسور لأنه إذا كان في مديرية من المديرية

مثلاست دوائر انتخاب تنتج ستة أعضاء لمجلس النواب لا يمكننا أن نعرف بالضبط كم يلزم انتخابهم لمجلس الشيوخ لأن عندنا ٣٠ معينين فلا نعرف النسبة التي تخص كل دائرة أو كل مديرية في عضوية مجلس الشيوخ . وسبب هذا أن عدد الثلاثين ثابت أما الجزء الانتخابي فتغير لأنه يجب أن يكمل النصف من عدد النواب . فلأجل التصادي من هذه الصعوبة العملية ، وحتى لا تضطر لإيجاد دوائر انتخابية خاصة لمجلس الشيوخ غير دوائر الانتخاب التي لمجلس النواب — أقترح بقاء عدد معينين كما هو وأن يجعل عدد المنتخبين في مجلس الشيوخ بنسبة أعضاء مجلس النواب أي الثلث مثلا .

حضرة الشيخ خيرت راضي بك — ولكن هذه الصعوبة تبقى موجودة إذا كانت النسبة لا تنتج عدداً صحيحاً في مديرية معينة فيحسن أن يوزع عدد الأعضاء المنتخبين على عموم القطر بغير ملاحظة النسبة الموجودة بين المديريات فيما يتعلق بعدد النواب .

حضرة المنزلاوي بك — أطلب أن يؤجل البت في ذلك إلى ما بعد الفراغ من وضع قانون الانتخاب .

حضرة محمد علي بك — أوافق على اقتراح حضرة عبد العزيز بك . وتسهيلاً للعمل أقترح أن يكون الانتخاب لمجلس الشيوخ بنسبة واحد إلى ١٨٠ ألفاً من السكان .

سعادة صالح ملوم باشا — أقترح جعل عدد معينين في مجلس الشيوخ نصف الأعضاء في الدور الأول وأطلب أخذ الآراء على اقتراحي .

حضرة محمود أبو النصر بك — الأصل في التمثيل هو الانتخاب ولكن هذه القاعدة عدل عنها في مجلس الشيوخ وتقرر وجود عدد من أعضائه بطريق التعيين ليتمكن تمثيل الكفاءات التي قد يفوتها الانتخاب وبما أن الأقليات قد يفوتها الانتخاب أيضاً فأقترح زيادة عدد معينين وجعله ٣٥ حتى يمكن تمثيل الكفاءات والأقليات .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء .

( تقرر رفض الاقتراح المقدم من سعادة صالح ملوم باشا ) .

سعادة حسن عبد الرازق باشا — بقي اقتراح حضرة عبد العزيز بك فهمي وأطلب رفضه أيضاً لأنه سبق لنا أن درسناه مراراً وكنت أظن أننا انتهينا منه . فإن أصر عليه عدت إلى اقتراحي السابق وهو أن يكون لكل خمسين ألفاً من السكان نائب في مجلس النواب . هو يطلب التغيير لمصلحة العمل وتحديد الدوائر فألاحظ عليه أن دوائر النواب تغير عند كل إحصاء جديد والإحصاء يحصل لكل عشر سنين فهل هناك مانع من أن تعين أيضاً دوائر خاصة لمجلس الشيوخ كل عشر سنين :

( في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

معالي الرئيس — لنتم بحث اقتراح حضرة عبد العزيز فهمي بك الخاص بإيجاد نسبة معينة بين أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين وأعضاء مجلس النواب مع بقاء عدد الأعضاء معينين في مجلس الشيوخ ثلاثين عضواً كما تقرر .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — أعود لاقتراحي الذي بدأت اللجنة في بحثه في الجلسة السابقة فأقول إن أعضاء مجلس الشيوخ قسمان قسم ثابت لا يتغير وهم الأعضاء المعينون وعددهم ثلاثون عضواً وقسم قابل للتغيير بنسبة زيادة عدد السكان وهم الأعضاء المنتخبون . فهذا القسم الأخير هو الذي يجب أن يكون بين عدده وعدد أعضاء مجلس النواب نسبة معينة ولذلك أقترح أن يكون عدد الشيوخ المنتخبين ثلث عدد أعضاء مجلس النواب ، وقد اقترح حضرة محمد علي بك أن يكون لكل ١٨٠ ألفاً من السكان عضو منتخب في مجلس الشيوخ ومآل الاقتراحين واحد مادام كل ستين ألفاً من السكان يمثلهم نائب بمجلس النواب . ( والفرض من ذلك أن تكون دوائر الانتخاب واحدة لأعضاء مجلس النواب ومجلس الشيوخ فينتخب عن كل ثلاث دوائر من دوائر مجلس النواب عضو في مجلس الشيوخ .

سعادة حسن عبد الرازق باشا — للبدأ الذي اتفقنا عليه هو أن يكون مجموع أعضاء مجلس الشيوخ يعادل نصف أعضاء مجلس النواب وهذا مبدأ دستوري لا غبار عليه ولا داعي معه لإيجاد نسبة خاصة بين أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين وأعضاء مجلس النواب . وإذا كان الفرض من هذا الاقتراح جعل دوائر الانتخاب واحدة لمجلس النواب والشيوخ فلا أرى ضرورة لتوحيد الدوائر بل يمكن جعل دوائر خاصة لأعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين ، لأن قبول هذا الاقتراح ينقص عدد الشيوخ المنتخبين ويقتضى تعديل المبادئ ١٩ و ٢٠ و ٨٧ و ١٢٠ من المبادئ التي سبق أن قررناها .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — الغرض من الاقتراح جعل دوائر الانتخاب واحدة عند انتخاب النواب وانتخاب الشيوخ وفى هذا فائدة عملية لا بأس بها . والاقتراح يقضى تعديل للبدا ١٩ ، أما للبدا ٢٠ الذى يقضى بأن يكون فى مجلس الشيوخ ٣٠ عضواً معيناً فيبقى على ما هو عليه .

حضرة توفيق دوس بك — إذا فرض وكان عدد النواب ٢١٠ فيكون عدد أعضاء مجلس الشيوخ ١٠٥ باعتبار أن أعضاء مجلس الشيوخ نصف أعضاء مجلس النواب ويكون منهم ٣٠ معينين و ٧٥ منتخبين .  
أما إذا قبل الاقتراح الذى يقضى بأن يكون أعضاء الشيوخ المنتخبون ثلث أعضاء النواب فيكون عددهم ٧٠ أى بإقصاء ٥ عن حكم النص الأول .

سعادة حسن عبد الرازق باشا — لأجل هذا الفرق أرى بقاء النص الأول على أصله ورفض الاقتراح .  
حضرة عبد العزيز فهمى بك — للاقتراح فائدة عملية عند إجراء الانتخاب . وهو جعل دوائر الانتخاب واحدة عند انتخاب أعضاء مجلس النواب وأعضاء مجلس الشيوخ . ولنضرب لذلك مثلاً مديرية عدد سكانها ٣٦٠ ألف ساكن يخصها ستة أعضاء فى مجلس النواب باعتبار كل نائب يمثل ٦٠ ألفاً . فيجب تقسيم هذه المديرية إلى ست دوائر كل دائرة تنتخب عضواً فى مجلس النواب . هذا التقسيم بعينه لو قبل الاقتراح يصلح لانتخاب أعضاء الشيوخ المنتخبين بأن ينتخب كل ٣ دوائر عضواً فى مجلس الشيوخ أما النص الأول فلا يمكن تنفيذه عملياً .

سعادة حسن عبد الرازق باشا — إذن يحول الاقتراح على لجنة الانتخاب لأنه من اختصاصها .  
حضرة محمد على بك — لجنة الانتخاب تحتاج فى وضع مشروع قانون الانتخاب لاتباع مبدأ أساسى تقرره اللجنة العامة فى هذا الموضوع أسوة بالمبادئ التى قررتها عن أحكام قانون الانتخاب .  
فضيلة الشيخ بخيت — سبق قررنا أن كل ٦٠ ألفاً من السكان ينتخبون عضواً فى مجلس النواب فيجب أن تقرر العدد الذى يمثل به عضو منتخب فى مجلس الشيوخ . وأرى أن الاقتراح المقدم يكفل ذلك سواء أخذنا برأى حضرة عبد العزيز بك أو حضرة محمد على بك .

حضرة توفيق دوس بك — أقترح أن يستبدل البدآن التاسع عشر والعشرون بالنص الآتى :  
يتكون مجلس الشيوخ من ثلاثين عضواً معينين ومن أعضاء منتخبين بنسبة عضو واحد عن كل ١٨٠ ألفاً من السكان .  
( موافقة بالأغلبية على ذلك ) .  
( فى ٢٩ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

ثم تليت المادة الأولى من الفرع الأول الخاص بمجلس الشيوخ وهذا نصها :  
يؤلف مجلس الشيوخ من ثلاثين عضواً يعينهم الملك ومن أعضاء ينتخبون بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب باعتبار واحد لكل مائة وثمانين ألفاً من أهالى كل مديرية أو محافظة وكل مديرية أو محافظة تبقى فيها زيادة تبلغ تسعين ألفاً تزداد عضواً . والمديريات والمحافظات التى لا يبلغ عدد أهلها مائة وثمانين ألفاً يكون لكل منها عضو .

معالي توفيق رفعت باشا — وضعنا فى قانون الانتخاب كلمة السكان وقلم هنا الأهالى ويظهر أن غرضكم هو إخراج الأجانب .  
حضرة عبد العزيز فهمى بك — نعم للراد هم الوطنيون فقط .  
معالي توفيق رفعت باشا — جعلنا لكل مديرية أو محافظة لا يبلغ عدد أهلها مائة وثمانين ألفاً عضواً واحداً مع أنه لا توجد مديرية أو محافظة يقل سكانها عن ١٨٠ ألفاً .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — ربما تنشأ مديريات أخرى فى المستقبل فينطبق عليها النص .  
حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — إن كان لهذا مبرر لمجلس النواب فلا مبرر له بالنسبة لمجلس الشيوخ . والمحافظات الصغيرة تضاف إلى ما يجاورها .



مادة ٧٤ « ... .. »

حضرة علي ماهر بك — أقترح أن يحذف من النص العبارة الأخيرة من المادة ابتداء من « وكل مديرية أو محافظة » وينص على أن التفصيل يرجع فيه إلى قانون الانتخاب .

حضرة محمود أبو النصر بك — هذه مسألة دستورية يجب النص عليها في الدستور .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — يظهر أن نصا ونص لجنة الانتخاب لا يتعارضان إلا في صورة واحدة وهي أن يبقى كسر بعد الكسر الذي اختص به البندر ، فهل يزداد نائب آخر بسبب هذا الكسر أو لا ؟

وهذا أمر يحتاج للتفكير ويحسن أن يترك نص المادة على حاله مؤقتاً حتى نأخذ في مناقشة قانون الانتخاب .  
(مواقفة عامة) .

( في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ ) .

هذه المادة تقابل المادة ٧٥ من مشروع اللجنة الاستشارية التشريعية التي كانت تنص على أن « يؤلف مجلس الشيوخ من ثلاثين عضواً يعينهم الملك ومن أعضاء منتخبين بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب » (١) .

اللجنة  
الاستشارية  
التشريعية

### مذكرة

فيمن له الحق في تعيين أعضاء مجلس الشيوخ

القاهرة في ١٩ فبراير سنة ١٩٢٤

حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا ، رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية .

أشرف بأن أصرح لدولتكم — رداً على السؤال الذي وجهتموه إليّ بأنّي أرى أن مبادئ الدستور المصري تأني الاعتراف بأن يكون تعيين الشيوخ بأمر ملكي ، أي بعمل شخصي من جانب الملك لا تشمله المسؤولية الوزارية لأن هذا التعيين يعتبر عملاً من أعمال الحكومة ويكون باديء ذي بدء موضوع مناقشة مجلس الوزراء ويجب أن يوقع عليه الوزراء تطبيقاً لنص المادة ٦٠ من الدستور .

وهذا الرأي مستمد أولاً من التفسير الحرفي للمواد ٧٤ و ٤٨ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ من الدستور .

فالمادة ٧٤ تنص على أنه : « يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعينهم الملك خمسين » .

والمواد ٤٨ و ٦٠ و ٦١ تنص على المبدأ الدستوري الأساسي من أن الملك يتولى سلطاته بواسطة وزرائه وتحت مسؤوليتهم . وهذه المواد تنظم كيفية استعمال هذا المبدأ .

فإذا سلمنا جدلاً بأن هناك محلاً للتفرقة بين هذه السلطات الدستورية للملك التي تنظم استعمالها المواد المشار إليها وبين بعض سلطات شخصية استثنائية للملك يستعملها بغير واسطة وزرائه وتحت مسؤوليتهم فإنه يجب علينا على الأقل أن نوضح أن تعيين الشيوخ لا يدخل في نطاق تلك السلطات الشخصية والاستثنائية . على أنه ليس في منطق المادة ٧٤ ما يستدل منه على أن تعيين الشيوخ يدخل ضمن هذه السلطات الاستثنائية .

وهذه العبارة « يعينهم الملك » تماثل العبارة التي اشتملت عليها مواد الدستور الواردة في نفس الباب الذي قرر سلطات الملك المختلفة . فإذا أردنا تفسير هذه العبارة بأنها تتصل بسلطة شخصية للملك فإنه يجب تطبيق هذا التفسير على جميع النصوص الأخرى . مثال ذلك النص الذي يعطي الملك حق التصديق على القوانين وإصدارها ( للمواد ٢٥ و ٢٦ و ٣٤ ) وحق اقتراح القوانين ( مادة ٢٨ ) وحق وضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ( مادة ٣٧ ) وحق حل مجلس النواب ( مادة ٣٨ ) وحق تأجيل انعقاد البرلمان ( مادة ٣٩ ) الخ الخ

(١) يرجع إلى النص المقترح حله محل النص الحاضر في الملاحظات التالية .

مادة ٧٤ « ... .. »

ويكون معنى هذا التفسير أن الدستور قد منح الملك بوجه عام سلطات شخصية وبمعنى آخر يكون الدستور قد نظم حكماً أتوقراطياً وهذا ما لا يستطيع أحد أن يسلم به .

إن كان النص الحرفي للمادة ٧٤ لا يستدل منه على أن تعيين الشيوخ عمل شخصي للملك فإن روح المادة أقل تبريراً لهذا التفسير .

وفي الواقع إن من الواضح أن تعيين الشيوخ عمل من أعمال الملك التي ترتبط بشؤون الدولة حسب المعنى الدستوري للمادة ٦٠ وهذا التعيين مظهر من مظاهر السياسة العامة للحكومة المشئول عنها الوزراء بالتضامن أمام مجلس النواب طبقاً للمادة ٦١ . ويكفي للاقتناع بصحة ما نقول أن تصفح كتب الفقه الدستوري في البلاد التي أجازت تعيين الشيوخ بواسطة الملك وأن نذكر الدور الذي لعبه هذا التعيين في سياسة تلك البلاد .

فهذا المبدأ لم ينازع في إيطاليا — وهي البلد الدستوري الوحيد في أوروبا الذي احتفظ بنظام تعيين الشيوخ — مع أن الدستور الإيطالي ينص في المادة ٣٣ بعبارة تماثل عبارة المادة ٧٤ من الدستور المصري على أن مجلس الشيوخ يؤلف من أعضاء يعينهم الملك ، فضلاً عن ذلك فإن المرسومين الصادر أحدهما في ٢٥ أغسطس سنة ١٨٧٦ والآخر في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٠١ ينصان بطريقة قاطعة على أن تعيين الشيوخ يجب أن يكون موضع مداولات مجلس الوزراء .

ولا يوجد هناك ما يستدل منه على أنه أريد أن يخرج الدستور المصري عن هذه المبادئ . بل الأمر على العكس من ذلك فإن المادة ٩٥ التي تنص على أن كلا من المجلسين له الفصل وحده في صحة نيابة أعضائه تؤكد هذه المبادئ . لأنه إذا فرضنا أن تعيين الشيوخ عمل شخصي للملك فيكون من غير المقبول أن يكون هذا التعيين محلاً لمراقبة أي كانت إذ أن شخص الملك — وفقاً لقاعدة دستورية مطلقة — لا يجوز أن يكون محلاً لمناقشة سياسية . ولقد جعل مجلس الشيوخ بإيطاليا من استعماله حق الفصل في صحة نيابة أعضائه سلاحاً سياسياً فأجل الفصل في صحة نيابة بعض الشيوخ الذين رفض قبولهم إلى أجل غير مسمى . فهذا العمل من جانب مجلس الشيوخ يعتبر تحدياً للعرش إذا أخذنا بنظرية أن تعيين الشيوخ عمل شخصي للملك .

ولقد أبدتكم دولكم أنه من الجائز أن يعترض على هذا القول بأن الدستور للمصري لم يدخل بعد في دور التنفيذ وبناء على ذلك تكون المبادئ التي سردناها غير قابلة للتطبيق على تعيين الشيوخ في الوقت الحاضر إذ لم يزل الملك متمتعاً بسلطته الشخصية المطلقة . وهذا الاعتراض على ما يلوح لي لا يستند إلى أساس .

فأولاً ليس من الحق أن يقال إن الملك يتمتع الآن بسلطة شخصية مطلقة لأن الأمر الصادر من صاحب السمو إسماعيل باشا بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ والمادة العاشرة من القانون النظامي الصادر في سنة ١٩١٣ لم يزالا نافذين المفعول .

غير أننا — بصرف النظر عن هذه الملاحظة — نرى أن تعيين الشيوخ وبالمثل انتخابهم وانتخاب النواب هي العناصر التي تتكون منها النيابة التي يجب أن يشرها الشيوخ والنواب في البرلمان طبقاً للدستور . وهذه النيابة يجب ألا تمنح إلا وفقاً للقواعد المنصوص عليها في الدستور . ويجب على مجلس الشيوخ والنواب ألا يصححا نيابة صدرت من سلطة شخصية ليس لها أو لم يصبح لها الحق في هذا الصدد .

ولسنا في حاجة إلى أن نضيف إلى ما تقدم أنه إذا قبلنا هذا الاعتراض لوقفنا في تناقض إذ سيكون في مجلس الشيوخ أعضاء معينون بأمر ملكي قبل نفاذ الدستور وأعضاء معينون بعد نفاذه بعد أخذ رأي مجلس الوزراء . أي سيكون هناك فئتان من الشيوخ المعينين لكل منهما طابع خاص وهذا ما لا يمكن التسليم به .

وفي هذا البيان الذي سردته وذكرت فيه ضرورة اشتراك الوزارة في تعيين الشيوخ فرضت جدلاً أنه يوجد في نظام الدستور المصري سلطات شخصية للملك من غير اشتراك الوزراء .

غير أن هذا البيان يصبح لغواً إذا لم نستبعد هذا الغرض . إنني أرى وجوب استبعاده لأنه من المؤكد في نظري أن جميع السلطات التي منحها الدستور للملك هي سلطات يتعلمها بالاشتراك مع الوزراء .

وتعلمون دولتكم أن مشروع الدستور قد وضعته لجنة الثلاثين بناء على قرار صادر من مجلس الوزراء بتاريخ ٣ أبريل سنة ١٩٢٢ .  
وقد أشير في هذا القرار إلى تصريح رئيس الوزراء في كتابه المؤرخ أول مارس سنة ١٩٢٢ الذي رفعه إلى جلالة الملك رداً  
على الأمر الملكي بتكليفه تأليف الوزارة حيث قال :

« وستجعل الحكومة نصب عينها أن تضع حالا مشروع الدستور طبقاً لمبادئ القانون العام الحديث . وسيقرر هذا الدستور  
مبدأ المسؤولية الوزارية وسيسمح للبرلمان بالرقابة على الأعمال السياسية التي تتخذ » .

وكان تشكيل تلك اللجنة ضماناً للاشتراك في إتمام هذه المهمة .

وكان يرمى عمل اللجنة إلى شمول مبدأ المسؤولية الوزارية إلى أقصى حد ، وإلى توسيع رقابة البرلمان إلى أبعد من الحدود التي  
رسمتها الدساتير الأكثر ديموقراطية .

وبناء على إلحاحي في عرض مشروع لجنة الثلاثين على اللجنة الاستشارية التشريعية ففحصته وراجعتها في جلساتها المنعقدة في أيام  
٥ و ٦ و ٧ و ١٢ و ١٣ و ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٢ .

وقد انحصرت مهمة اللجنة التشريعية في تعديل الصيغة القانونية لبعض نقط المشروع التي ظهرت لها معيبة .

وفضلاً عن ذلك فإن اللجنة — طبقاً لتقاليدها — رأت أن تقترح عدة اقتراحات بشأن بعض نصوص المشروع من حيث موضوعها  
واكتفت اللجنة بلفت نظر الوزراء المختصين إلى تلك المقترحات إذ لا يدخل في اختصاصها الرسمي تقديم مقترحات .

وكان الغرض من بعض هذه المقترحات تقوية سلطة الملك سواء بصفة كونه مساهماً في السلطة التشريعية أو بصفة كونه رئيساً  
للسلطة التنفيذية .

فلقد لاحظت اللجنة التشريعية أن نظام السلطات الدستورية الذي اقترحه لجنة الثلاثين ينقض التوازن ولا يتفق مع التعاليم  
الحديثة في القانون الأوربي لأن هذا النظام المقترح بالغ في سلطة البرلمان متمشياً مع نظريات القانون الدستوري العتيقة في القرن الماضي  
فجاء مشروع اللجنة قالماً مركز الحكومة في صالح البرلمان .

وقد استوحت اللجنة التشريعية في تقديمها هذا النظام هذه الفكرة وهي أنه في الدول الحديثة وعلى الأخص في مصر يجب أن يكون  
للوزارة التي تتمتع بثقة البرلمان سلطات — تحت رقابة معقولة — تتناسب ومسئولياتها الخطيرة .

على أن هذه المقترحات التي أخذ بها كلها تقريباً بعد ذلك لم يكن الغرض منها إلا تقوية سلطة الملك التي يستعملها بالاشتراك مع  
وزرائه .

فلم تقترح اللجنة التشريعية — ولم يكن لها أن تقترح — منح الملك سلطات شخصية لا أثر لها في المشروع الذي عرض عليها لفحصه .  
ومع ذلك فلم تكف اللجنة تنتهي من عملها في مراجعة نصوص المشروع حتى عرض عليها وزير الحفانية الجديده تعديلات معينة  
لصياغتها في الصيغة القانونية .

وأهم هذه التعديلات مما يرتبط بالمسألة المعروضة علينا هو ما كان يتصل بسلطة الملك الشخصية المعترف لها في الشريعة الإسلامية .  
فلقد قيل إن النظام الدستوري الأوربي يجب أن يتفق في دولة إسلامية مثل مصر مع مبادئ الشرع الإسلامي الذي يمنح بعض  
السلطات لشخص رئيس الدولة ومع الحقوق الشخصية التي تؤول إلى الملك بصفة كونه رئيساً للأسرة المالكة .

وقد صيغ هذا التعديل في جلسة اللجنة التشريعية المنعقدة في يوم ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٢ في الصيغة الآتية :

« إن تطبيق هذا الدستور لا يمكن أن يخل بحقوق الملك التي يتمتع بها شخصياً بصفة كونه رئيساً للدولة في كل ما يختص بمعاهد  
التعليم الدينية الإسلامية والأوقاف الموضوعة تحت إدارة وزارة الأوقاف العمومية . وبالمجمل في كل مسألة احتفظ لها بها طبقاً للشريعة أو  
للعادات المرعية بمصر مما يتعلق بالأنظمة الدينية المختلفة المعترف بها في الديار المصرية .

وكذلك الشأن فيما يتعلق بحقوق الملك الشخصية بصفة كونه رئيساً للأسرة المالكة وعلى الأخص بالحقوق المعترف بها في القانون  
رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بنظام الأسرة المالكة » .



وقد علقت اللجنة التشريعية تعليقاً صغيراً على هذا التعديل لاحظت فيه « أن جميع هذه الحقوق اعتبرت حقوقاً شخصية للملك لأن الصيغة الدينية لهذه الحقوق هي التي تبرر إخراجها — كما هو الحال الآن — من النظام العام الذي رسمه الدستور لاستعمال الملك حقوقه ( انظر المادتين ٤٨ و ٦١ « ٦٠ » الجديدتين ) . وإزاء الصيغة العامة لنص المادتين ٤٨ و ٦١ الجديدتين يكون من الضروري أن يتضمن الدستور نصاً يحتفظ في هذا الصدد بالحالة الراهنة » .

غير أن هذا التعديل قد عدل في المادة ١٥٣ الحالية إلا فيما يختص بحقوق الملك بصفته رئيساً للأسرة المالكة . وفي الواقع تنص هذه المادة على أنه « ينظم القانون الطريقة التي يباشر بها الملك سلطته طبقاً للبادئ المقررة بهذا الدستور فيما يختص بالمعاهد الدينية ... » . وبهذا فقد أعيدت سلطة الملك تحت نظام المسؤولية الوزارية .

وقد اقترح في نفس الجلسة اقتراح آخر خاص بالمادة ٤٣ وهي المادة الخاصة بحق الملك في منح الرتب والنياشين وكان الغرض من التعديل الاحتفاظ بالنظام المعمول به وقتئذ غير أن التعديل بالمثل لم يدمج في النص الحالي .

ويكفي بعد أن أوردت هذه السوابق من الأعمال التحضيرية أن ألاحظ أنه من البعث أن نبعث عن أثر لحق شخصي للملك في الباب الثالث من الدستور الذي نظم سلطات الدولة .

إن المادة ٢٣ الواردة في صدر هذا الباب تنص في صراحة على أن « جميع السلطات مصدرها الأمة واستعمالها على الوجه المبين بهذا الدستور » .

وسلطات الملك واردة ضمن فئتين كبيرتين من السلطات إحداها السلطة التشريعية ( مادة ٢٤ ) التي يباشرها مع مجلس الشيوخ ومجلس النواب والأخرى السلطة التنفيذية ( المادة ٢٩ ) التي يتولاها في الحدود المبينة في الدستور .

وفي الفصل الخاص بالملك ووزرائه استعملت نفس الصيغة لوصف حقوق الملك المختلفة . والقاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ٤٨ والتي بمقتضاها يتولى الملك سلطته بواسطة وزرائه يجب أن تطبق على هذه الحقوق بلا تفریق وبالمثل فإن مبدأ المسؤولية الوزارية عن كل عمل من أعمال الملك وهو المنصوص عليه في المادة ٦١ يجب تطبيقه بلا أدنى تفرقة .

والاستثناء الوحيد من هذا النظام الذي رسمه الدستور صراحة هو الفقرة الثانية من المادة ١٥٣ التي تنص بطريقة جلية قاطعة على حق يتمتع به الملك شخصياً .

وطبقاً لقاعدة منطقية وهي في الوقت ذاته قاعدة قانونية فإن الاستثناء يؤكد القاعدة في جميع الحالات التي لم تستثن .

وبناء على ما تقدم فإنني أرى أن الحقوق السياسية التي منحها الدستور للملك يجب أن يتولاها بنفسه في حدود الدستور أي بالاشتراك مع وزرائه .

وهذه النتيجة لا تفيد بطبيعة الحال أن الملك لا يساهم في حكومة بلاده . إن القاعدة العتيقة بأن الملك يملك ولا يحكم قد طرحها جانباً الفقه الدستوري الحديث فإن نظام المسؤولية الوزارية لا يمنع مساهمة الملك في الحكومة بل هو على العكس يفرضها عليه . وغاية ما في الأمر يتحمل وزرائه الذين يعينهم ويقيلمهم مسئولية نشاطه .

وبناء على ما تقدم أرى بإصاحب الدولة فيما يختص بتعيين الشيوخ أن أكثر الصيغ انطباقاً على القانون هي صيغة مرسوم يصدر كالمعتاد بعد أخذ رأي مجلس الوزراء وتوقعون عليه بصفتم رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية .

وهناك صيغة أخرى أقل انطباقاً على القانون ولكن يمكن اعتبارها ضماناً لتطبيق مبدأ المسؤولية الوزارية وهي صيغة أمر ملكي موقع عليه من جميع الوزراء .

المخلص

١ . بيولا كازولي (١)

[ ترجمة ] .

مادة ٧٤ « ... .. »

ليس لأعضاء المجلس إبداء رأى خاص فيمن يعين في مركز خال لأحد الأعضاء المعيّنين بمجلس الشيوخ لأن ذلك من حق الحكومة وحدها .

مجلس التبرغ

حضرة محمد زكى عبد الرازق بك — مناسبة وفاة الفقيد ساجا باشا الذى كان عضواً في المجلس معيناً من قبل الحكومة ألفت نظرها إلى أن يكون خلفه مصرياً ومن الأقاليم .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — إن الحكومة هي صاحبة الشأن وحدها في هذا التعيين .

فضيلة الشيخ حسين والى — أوافق حضرة الزميل الشيخ حسن عبد القادر على ذلك .

حضرة السيد حسين القصبي — وأنا أيضاً أوافق على هذا الرأى .

حضرة عبد الفتاح رجائى افندى — ألا يحسن بحضرة زكى بك أن يسحب اقتراحه وإنى أرجو ذلك منه نظراً لظروف واعتبارات كثيرة .

حضرة سعيد فهمى الروبى بك — أؤيد زميلى حضرة رجائى افندى .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — إنى مع شديد احترامى لحضرات الأعضاء المعيّنين بالمجلس كنت أتمنى كثيراً ألا يكون للحكومة حق في هذا التعيين مطلقاً أما والقانون بين أيدينا وهو واجب التنفيذ ولم يدخل عليه أى تعديل فأرى أن لا حق للمجلس أن يتدخل فيما هو من حق جلالة الملك وهو تعيين الأربعين في المائة أو الخمسين من أعضاء المجلس .

فضيلة الشيخ إبراهيم الجبالى — أرى أن يقل هذا الباب إذ ليس من اللائم أن يطرح على المجلس النظر في تعيين خلف للفقيد في لحظة الحداد عليه ، فضلاً عن أن ذلك من حق الحكومة وحدها .

( موافقة من جميع الأعضاء ) .

( في ٣١ مارس سنة ١٩٢٤ ) .

لا يجوز أن يكون رئيس ديوان مراجعة حسابات الدولة عضواً في مجلس الشيوخ .

يراجع التعليق على المادة ٤٤ ( في ١٧ مارس و ١٩ مارس و ٤ يونيه سنة ١٩٣٠ ) .

مجلس النواب

مادة ٧٥ - « كل مديرية أو محافظة يبلغ عدد أهاليها مائة وثمانين ألفاً أو أكثر تنتخب عضواً عن كل مائة »  
 « وثمانين ألفاً أو كسر من هذا العدد لا يقل عن تسعين ألفاً . وكل مديرية أو محافظة لا يبلغ عدد »  
 « أهاليها مائة وثمانين ألفاً ولكن لا يقل عن تسعين ألفاً تنتخب عضواً . وكل محافظة يقل عدد »  
 « أهاليها عن تسعين ألفاً تنتخب عضواً ما لم يلحقها قانون الانتخاب بمحافظة أخرى أو بمديرية » .

يؤخذ بطريقة الانتخاب الفردي .

دولة الرئيس ( حسين رشدي باشا ) - وهل يكون الانتخاب فردياً أو انتخاباً بالقائمة ؟

( كثير من الأعضاء : يكون الانتخاب فردياً ) .

( تقرر بالإجماع - عدا ماهر بك - أن يكون الانتخاب فردياً ) .

( في ١٩ أبريل سنة ١٩٢٢ ) .

لا يجوز الترشيح إلا في المديرية أو المحافظة التي يكون اسم المرشح مقيداً فيها . ولا يجوز للمرشح أن يرشح في أكثر من

دائرة واحدة .

حضرة محمود أبو النصر بك - في مسألة تعدد أمكنة الترشيح أرى أنه يجوز للعضو أن يرشح نفسه في الجهة التي هو فيها بحيث  
 تقتصر على المديرية أو المحافظة ولا يتقيد بدائرة معينة فيها وإن كان لابد من زيادة التقييد فأرى أنه يباح لمن يتقدم للانتخاب أن يرشح  
 نفسه في دائرتين على الأكثر من دوائر المديرية أو المحافظة التي ينتسب إليها .

حضرة محمد علي بك - أوافق محمود بك في أنه يباح لمن يتقدم للانتخاب أن يرشح في دائرتين من المديرية أو المحافظة على الأكثر .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك - هنالك مسألة أولية وهي أن النائب لا تقتصر نيابته على الدائرة ولا الجهة التي انتخبته بل  
 هو يعتبر نائباً عن الأمة كلها وإذا كان نائباً عن جميع سكان القطر فلا محل لتقييد انتخابه بجهة معينة وعلى هذا أرى أنه يجب أن يباح  
 للإنسان أن يرشح نفسه في أي دائرة شاء ما دامت تتوفر فيه شروط الانتخاب بشرط ألا يرشح نفسه إلا في دائرة واحدة وهذا يتفق  
 مع معنى نيابته عن سكان القطر أجمعين .

دولة الرئيس ( حسين رشدي باشا ) - معنى نيابة النائب عن الأمة جميعها أنه يجب أن يؤثر المصلحة العامة على مصلحة الجهة التي  
 انتخبته وهذا لا يقتضي جواز انتخابه في أي منطقة شاء فضلاً عن أن التقدم للانتخاب أساسه انقضاء ثقة الناخبين وذلك الإطلاق معناه  
 إجازة تقدم المرشح للنيابة ممن لا يعرفونه وليس لهم به سابق ثقة .

حضرة علي ماهر بك - أنا أوافق المكباتي بك على رأيه .

سعادة قطاوى باشا - من يتقدم للترشيح في جهة مفروض ... ..

حضرة بدوي بك - الرأي الذي ذهب إليه حضرة مكباتي بك لا يترتب على معنى تحقيق نيابة العضو عن الأمة كلها وأرى أن  
 فكرته وفكرة حضرة أبو النصر بك إنما هما صورتان لمعنى واحد فالعرض منهما كليهما إجازة التجربة أو المجازفة السياسية للمرشح إلا  
 أن عبد اللطيف بك يرى إشاعة هذا الحق للمرشح في دوائر القطر كله ومحمود بك يقصرها على دوائر مديريته أو محافظته .

حضرة ماهر بك - إنما يشترط في الناخب التقييد بدائرته أما المنتخب ( بالفتح ) فله أن يختار جهة ترشيحه وانتخابه .

حضرة الهلباوى بك - إذا كان النظام الحالي يبيح للمنتخب ( بالفتح ) أن يرشح نفسه في أكثر من جهة فيما إذا تعددت مواضع  
 إقامته فكيف يضيق هذا الحق في النظام الجديد ؟

حضرة عبد الحميد مصطفى بك - إباحة الترشيح للواحد في أكثر من دائرة فيه تعطيل للعمل ويترتب عليه عدم التسوية بين  
 الناس والمصلحة تقتضي التحديد حتى لا يتكرر العمل .

دولة الرئيس - هل يشترط الإقامة في محل الترشيح ؟

لجنة وضع  
 المبادئ العامة  
 للدستور



حضرة على ماهر بك — إن عدم اشتراط قصر الترشيح على محل الإقامة يفيد في حل مسألة الأقليات السياسية .  
 حضرة محمود أبو النصر بك — أرى ضرورة التقييد بمحل الإقامة .  
 حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — رأيي أنه لا محل لتقييد المرشح بمحل إقامته ويجب أن يترك لكل من يتقدم للانتخاب الحرية المطلقة في اختيار موضع ترشيحه ما دام متوطناً في القطر وتمتعاً بحقوقه السياسية .  
 دولة الرئيس — تؤخذ الآراء .

( أخذت فتقرر بالأغلبية أنه لا يجوز الترشيح إلا في المديرية أو المحافظة التي يكون اسم المرشح (بالفتح) مقيداً فيها ) .  
 ( ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٢ ) .

يكون الانتخاب فردياً عن كل دائرة ولا يكون بالقائمة .

راجع للنقاش على هذا البدء في المادة ٨٣ .

( في ٧ يونيه ١٩٢٢ ) .

تلى القرار السادس والعشرون وهذا نصه :

« يكون الترشيح شرطاً لانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين أسوة بمجلس النواب » .

سعادة منصور يوسف باشا — لا أوافق على أن يكون الترشيح شرطاً لانتخاب مجلس الشيوخ لأن فيه صعوبة على المرشحين .

حضرة محمود أبو النصر بك — إن الذي يريد أن يرشح نفسه لعضوية مجلس الشيوخ لا يعدم عشرة يؤيدونه .

( وافقت الهيئة على القرار بإجماع الآراء عدا سعادة منصور يوسف باشا ) .

( في ١٣ يونيه سنة ١٩٢٢ ) .

تلى القراران الرابع والعشرون والخامس والعشرون وهذا نصهما :

( ٢٤ ) يكون انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ للنتخبين بثلاث درجات .

( ٢٥ ) يكون انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بواسطة مندوبين ينتخبون عن المندوبين الناخبين .

حضرة على ماهر بك — أرى أن يكون انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بإحدى طريقتين : فإما أن يكون بدرجة واحدة مع اشتراط صفات خاصة في الناخبين كعرفة القراءة والكتابة وبلوغ سن الثلاثين ، وإما أن يكون بدرجتين بالشروط العادية .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — أقترح أن يكون الناخبون لأعضاء مجلس الشيوخ هم أعضاء مجلس النواب والمجالس البلدية والمحلية ومجالس المديرية ينضم إليهم كبار التجار وكبار المزارعين ويصح أن يشترط فيهم نصاب مالى وكذلك رجال المهن الحرة ويشترط فيهم الحصول على شهادات .

ولم أرد باقتراحى هذا أن يكون الانتخاب من درجة أو من درجتين وإنما أردت أن يكون الناخبون لأعضاء مجلس الشيوخ رجالاً مفكرين يحسنون اختيار من ينتخبونهم . لأن لمجلس الشيوخ ميزة خاصة وهى تلطيف حدة مجلس النواب فيجب أن يراعى في من ينتخب لعضوية الشيوخ أن يكون ممن يقدر هذه الميزة حق قدرها .

واشتراك الهيئات التي ذكرتها في اقتراحى لانتخاب الشيوخ منصوص عليه في دساتير كثيرة .

حضرة محمود أبو النصر بك — الهيئات النيابية في بلادنا ليست واحدة في جميع الجهات لذلك لا يسهل تطبيق اقتراح حضرة المكباتى بك في كل منها . وزيادة على ذلك فالأقترح يجعل الانتخاب لمجلس الشيوخ من ثلاث درجات فالأولى الموافقة على نص القرار .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — ليس في تنفيذ اقتراحى حرج ما ، لأن انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ سيكون في دوائر أوسع من دوائر انتخاب أعضاء مجلس النواب ، وكل دائرة بالطبع سيكون فيها أعضاء من البرلمان ومجلس المديرية وباقي الهيئات الأخرى التي

لجنة الدستور

مادة ٧٥ « ... .. »

ذكرتها وإذن لا يكون هناك حرج في التنفيذ . وليلاحظ أن الانتخاب من ثلاث درجات يعبد صفة التمثيل عن العضو الذي ينتخب لمجلس الشيوخ .

سعادة منصور يوسف باشا — يحسن أن يكون انتخاب الشيوخ من درجتين لا من ثلاث أى أن الناخبين العاديين ينتخبون عنهم مندوبين يشترط فيهم معرفة القراءة والكتابة ، وأن تكون سن الواحد منهم لا تقل عن ٢٥ سنة . وأرى أن يكون الانتخاب بدون ترشيح .

سعادة قلىنى فهمى باشا — أوافق حضرة ماهر بك على أن يكون انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بدرجة واحدة مع اشتراط صفات خاصة فى الناخبين . كأن يشترط فيهم دفع نصاب مالى وأن يعرفوا القراءة والكتابة وألا تقل سن الواحد منهم عن ٢٥ سنة .

حضرة زكريا نامق بك — عرضت فى اللجنة الفرعية هذه الاقتراحات جميعها تقريباً وتناقشنا فيها طويلاً والمناقشات ثابتة فى محاضر الجلسات . وقد قيل رداً على اقتراح انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بواسطة أعضاء الهيئات النيابية أن هذه الهيئات ليست واحدة فى جميع الجهات ، فالقاهرة لا مجلس بلدى لها والإسكندرية مجلسها البلدى مختلط ككثير من المجالس البلدية فى جهات أخرى ، لذلك لم توافق اللجنة الفرعية على هذا الاقتراح لعدم إمكان تطبيقه كما أنه لا ينقص انتخاب الشيوخ فى الواقع عن ثلاث درجات .

والاقتراحات الأخرى بحثت أيضاً وانتهى البحث إلى جعل انتخاب الشيوخ من ثلاث درجات ما دام انتخاب أعضاء مجلس النواب من درجتين وما دما متفقين على أن لمجلس الشيوخ ميزة خاصة وهى تليطيف حدة مجلس النواب لذلك أوافق على إبقاء النص على أصله .

حضرة إلياس عوض بك — ما قاله حضرة زكريا بك وقع تماماً . ولكنى لا زلت أفضل أن يكون انتخاب الشيوخ من درجتين ليكون أقرب منالا للأمة على أن يشترط فى الناخبين المندوبين شروط خاصة .

( حضر حضرات أصحاب السعادة إسماعيل أباطه باشا ومحمود أبو حسين باشا وحسن عبد الرازق باشا ) .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — اتفقنا على أن يكون لنا مجلسان : مجلس نواب ومجلس شيوخ . فلأجل ألا تتحمل الأمة من أعباء الانتخابات أكثر مما يحتمل يجب أن يستفيد كل مجلس من عملية الانتخاب للمجلس الآخر . وعلى ذلك يجب الإلتفات فى انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بالنظام الذى تقرر لانتخاب مجلس النواب فقوائم الناخبين وكشوف المندوبين عنهم تبقى واحدة فى الانتخابين ويطلب من المندوبين الناخبين أن ينتخبوا من بينهم نواباً عنهم بنسبة واسعة وهؤلاء ينتخبون أعضاء مجلس الشيوخ . هذا هو ما قرره اللجنة الفرعية . أما ما يقترحه حضرة المكباتى بك فلا يمكن تطبيقه فى جميع المناطق لعدم وحدة الهيئات النيابية فى كل منها فضلاً عن أنه يجعل انتخاب الشيوخ من ٣ درجات أيضاً والاقتراحات الأخرى التى تشترط فى الناخبين لأعضاء مجلس الشيوخ أن يدفعوا نصاباً مالياً وأن يعرفوا القراءة والكتابة وألا تقل سن الواحد منهم عن ٢٥ أو ٣٠ سنة من شأنها أن تجعل عدد الناخبين للشيوخ قليلاً جداً وتبعد المجلس عن أن يكون ممثلاً للأمة .

لأجل هذا أقترح بقاء القرارين على صلهما .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء على بقاء القرارين على أصلهما .

( فوافقت الهيئة بأغلبية الآراء على ذلك ) .

( فى ١٣ يونيه سنة ١٩٢٢ ) .

تراجع المناقشة على هذه المادة فى المادة ٧٤ ( فى ٢٨ و ٢٩ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — بحسب ما قررناه فى مشروع قانون الانتخاب فيما يتعلق بتوزيع أهالى المديرىات والمحافظات على دوائر الانتخاب يلزمنا إعادة النظر فيما تقرر فى مشروع الدستور فى فرع مجلس الشيوخ تنص المادة الأولى على أن « المديرىات والمحافظات التى لا يبلغ عدد أهاليها مائة وثمانين ألفاً يكون لكل منهما عضو » . ( وقد قررنا فى قانون الانتخاب أن المحافظة التى لا يبلغ عدد أهاليها ثلاثين ألفاً لا يكون لها حق فى عضو فى مجلس النواب والتى لا يبلغ عدد أهاليها تسعين ألفاً لا يكون لها حق فى عضو فى مجلس الشيوخ ) . فلإمكان العمل بما يرد وضعه فى قانون الانتخاب يجب فتح الباب لذلك فى الدستور وأقترح أن يضاف إلى المادة الأولى من

مادة ٧٥ » ..... «

فرع مجلس الشيوخ ما يأتي : « فإذا لم يبلغ عدد أهالي محافظة تسعين ألفاً ضمت فيما يختص بالانتخاب إلى أقرب جهة بحسب ما يقرره قانون الانتخاب » . وكذلك في فرع مجلس النواب أقترح أن يضاف إلى المادة الأولى : « فإذا لم يبلغ عدد أهالي محافظة ثلاثين ألفاً ضمت فيما يختص بالانتخاب إلى أقرب جهة بحسب ما يقرره قانون الانتخاب » .

( موافقة عامة ) .

( في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — وكذلك تعدل المادة الأولى من فرع مجلس الشيوخ بأن يحذف منها الفقرة التي تقررت إضافتها إليها في جلسة أمس وهي « فإذا لم يبلغ عدد أهالي محافظة تسعين ألفاً ضمت فيما يختص بالانتخاب إلى أقرب جهة بحسب ما يقرره قانون الانتخاب » وأن يوضع مكانها العبارة الآتية : « والقانون ينظم كيفية تمثيل المحافظات التي ينقص عدد أهاليها عن تسعين ألفاً وله أن يعتبر عواصم المديريات التي يبلغ عدد أهاليها تسعين ألفاً فأكثر وحدة انتخابية مستقلة وأن يضع في هذه الحالة ما يناسب من الأحكام » .

( فوافقت الهيئة على ذلك ) .

( في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

يرجع إلى النص المقترح حله محل النص الحاضر في الملاحظات التالية وهذه المادة تقابل المادة ٧٦ من مشروع اللجنة الاستشارية التشريعية .

اللجنة  
الاستشارية  
التشريعية



مادة ٧٦ — « تعتبر دائرة انتخابية كل مديرية أو محافظة لها حق انتخاب عضو بمجلس الشيوخ وكذا كل قسم من «  
« مديرية أو محافظة له حق انتخاب عضو بهذا المجلس »<sup>(١)</sup> .  
« تحدد الدوائر الانتخابية بقانون يكفل بقدر الإمكان مساواة الدوائر في المديرات والمحافظة التي  
« لها حق انتخاب أكثر من عضو بمجلس الشيوخ . على أنه يجوز أن يعتبر القانون عواصم المديرات  
« التي لا يبلغ عدد أهلها مائة وثمانين ألفاً ولكن لا يقل عن تسعين ألفاً دائرة انتخابية مستقلة . وفي  
« هذه الحالة تعتبر جهات المديرية الأخرى كأنها مديرية مستقلة فيما يتعلق بتحديد عدد الأعضاء التي  
« لها حق انتخابهم وتحديد الدوائر الانتخابية » .

اللجنة  
الاستشارية  
التشريعية

المواد من ٧٥ إلى ٧٧<sup>(٢)</sup> : إن صيغة مادة ٧١ ( قديمة ) الخاصة بكيفية تأليف مجلس الشيوخ ينقصها الإيضاح الكافي في التعبير  
عن الغرض المقصود ، مما قد يجعل تفسيرها عسيراً . فمن الحكمة تلافى ذلك فتقترح لهذا صيغاً جديدة للمواد من ٧٥ إلى ٧٧ ترمي إلى  
إيراد الأحكام ذاتها في صورة أدق .

هذا وإن للمادتين ٧٦ و ٧٧ ( الخاصتين بكيفية تأليف مجلس الشيوخ ) والمادتين ٨٤ و ٨٥ ( الخاصتين بكيفية تأليف مجلس  
النواب ) قد أثارته عدة ملاحظات مهمة نوردتها فيما يلي :

أولاً — يؤخذ على هذه المواد تحديد الدوائر الانتخابية بمبالغة في التقييد وإثباتها طريقة الانتخاب الفردي في صلب الدستور  
ولنا أن نتساءل : هل من اللائق أن يقرر بمثل هذه الدقة قدر الدوائر الانتخابية وأن تصنع طريقة الانتخاب بالصيغة الدستورية ؟  
والواقع أن تنظيم الدوائر الانتخابية يعتبر من المسائل الصعبة التي هي عرضة في جميع البلاد — تحت تأثير الضرورات الواقعية —  
لأن تناولها بكثرة تعديلات ترمي إلى جعل الدوائر الانتخابية وحدات طبيعية حقاً . هذا وإن تحديد النظام الانتخابي الأمثل لا يزال  
يعتبر في كل البلاد من المسائل الجدلية التي تتضارب الآراء بشأنها تحت تأثير التجارب والتطبيق .

فلهذه الأسباب يكتفي في أغلب الدساتير الأجنبية بتنظيم السلطات العامة في أسسها الجوهرية . ويعهد إلى البرلمانات في تفاصيل  
التطبيق كتحديد الدوائر الانتخابية أو إقرار النظام الانتخابي .

ومن حيث إن إصدار قانون جديد للانتخاب أصبح أمراً ضرورياً فالأفضل أن يضمن هذا القانون من الأحكام الواردة في المواد  
المشار إليها ما ليس له الصفة النظامية أو الدستورية .

ثانياً — من الأفضل ألا نوضع مسألة انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بالاقتراع العام في مصاف القواعد الدستورية فقد تتجه الرغبة  
في المستقبل القريب إلى تقرير انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بواسطة مجالس المديرات وهذا في الأقاليم . فيجب ألا يجعل تعديل الدستور  
ضرورياً في هذه الحالة إذا ما أريد الأخذ في انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بالطريقة المشار إليها .

ثالثاً — يتألف مجلس الشيوخ من عدد ثابت من الأعضاء المعيّنين وعدد ثلاثين عضواً ومن أعضاء منتخبين يتفاوت عددهم بالنسبة  
لعدد أهالي القطر .

وبما أن المجلس يتألف من فئتين من الأعضاء فإن اللجنة ترى أنه يجب أن تكون النسبة بين هاتين الفئتين نسبة ثابتة بمعنى أنه  
إذا زاد عدد الأعضاء المنتخبين بسبب زيادة عدد السكان وجب أن يزيد عدد الأعضاء المعيّنين بالنسبة ذاتها . وبصرف النظر عن التغيرات  
التي تطرأ على عدد السكان فهناك عوامل أخرى يمكن أن تؤثر في عدد الشيوخ المنتخبين إذ أن مشروع الدستور نفسه يجيز للمشرع أن  
يقرر حسب الأحوال انتخاب عضو من الشيوخ في المحافظات التي يقل عدد أهلها عن تسعين ألفاً وفي عواصم المديرات التي يتراوح  
عدد سكانها بين ٩٠.٠٠٠ وبين ١٨٠.٠٠٠

ولا ينبغي أن هذه التغيرات التي تطرأ على عدد الشيوخ المنتخبين من شأنها أن تغير في كيان المجلس وفي الدور المقدر له أن يقوم  
به في الأحوال العادية بصفة كونه العنصر اللطيف في البرلمان .

(١) هذه المادة تقابل المادة ٧٧ من مشروع اللجنة الاستشارية التشريعية .

(٢) هذه المواد الثلاث تقابل المواد من ٧٤ إلى ٧٦ من الدستور .

مادة ٧٦ « ... .. »

وقد أدت هذه الاعتبارات باللجنة إلى الاعتقاد بأن تأليف مجلس الشيوخ يجب أن يحدده الدستور أى يحدد الدستور نفسه عدد الأعضاء المنتخبين أسوة بالأعضاء المعينين غير أنه إذا حدد عدد أعضاء مجلس الشيوخ في الدستور بصفة نهائية مع بقاء عدد أعضاء مجلس النواب يحارى عدد سكان القطر . ترتب على ذلك أنه عند انعقاد المجلسين بهيئة مؤتمر تضحل أهمية مجلس الشيوخ النسبية من جراء زيادة عدد أعضاء مجلس النواب تبعاً لزيادة عدد السكان فإذاً يجب أن يخول للشرع الحق في تعديل عدد أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين والمعينين بقانون بغية الاحتفاظ بنسبة ثابتة بين عدد الشيوخ وعدد النواب .

ويمكن الأخذ بهذه الآراء بأن يستبدل بالمواد من ٧٥ إلى ٧٧ النص الآتي :

« يتألف مجلس الشيوخ من مائة عضو ؛ منهم كذا عضواً يعينهم الملك ، وكذا عضواً ينتخبون على مقتضى أحكام قانون الانتخاب .

ويجوز تعديل هذه الأرقام بقانون للاحتفاظ بنسبة واحدة بين عدد الشيوخ وعدد النواب . وتحدد الدوائر الانتخابية بقانون . ويراعى في هذا التحديد عدد السكان وسهولة المواصلات والتقسيم الإدارى للقطر المصرى » .

فإذا لم يؤخذ بهذا الرأي فيتعين على أية حال أن ينص على جواز تعديل أحكام المادتين ٧٦ و ٧٧ — أو على الأقل أحكام المادة ٧٧ — بقانون . وأن ينص كذلك على زيادة عدد الأعضاء المعينين بنسبة زيادة عدد الأعضاء المنتخبين .

وتنطبق الملاحظات المذكورة سابقاً في شأن تحديد الدوائر الانتخابية وطريقة الانتخاب الفردى على مجلس النواب ( انظر المادتين ٨٤ و ٨٥ ) كما تنطبق على مجلس الشيوخ .

هذا وإن اللجنة ترى أنه من التعين أن يكون عدد أعضاء مجلس النواب مساوياً لأمثال كاملة من عدد الشيوخ المنتخبين فينص مثلاً على أن ينتخب عضو لمجلس الشيوخ في مقابل ثلاثة أعضاء لمجلس النواب .

ويرر الأخذ بهذا الرأي الرغبة في تسهيل الإجراءات الانتخابية من الوجهة العملية ولا شك في أنه يتعين تلافى إنشاء دوائر انتخابية لمجلس الشيوخ تستقل في تكوينها عن دوائر مجلس النواب في كافة أنحاء البلاد . وأسهل حل يكون بأن يقرر الاكتفاء بضم ثلاث دوائر انتخابية لمجلس النواب لتكوين دائرة انتخابية لمجلس الشيوخ .

( جلسة ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٢ ) .

وتحقيقاً لوجهة نظر اللجنة فيما يتعلق بمجلس النواب يكتفى بأن يستبدل بالمواد من ٨٣ إلى ٨٥ النص الآتي :

« يتألف مجلس النواب من أعضاء ينتخبون بالاقتراع العام بنسبة نائب لكل ... .. من الأهالى على مقتضى أحكام قانون الانتخاب » .

#### صيغة أخرى لهذه المادة

« يتألف مجلس النواب من ... .. نائباً ينتخبون بالاقتراع العام على مقتضى قانون الانتخاب .

وتحدد الدوائر الانتخابية بقانون ويراعى في هذا التحديد عدد السكان وسهولة المواصلات والتقسيم الإدارى للقطر المصرى » .

وإن لم يؤخذ بهذا الرأي فيصح على كل حال النص . على أن أحكام المادتين ٨٤ و ٨٥ — أو على الأقل المادة ٨٥ — يمكن أن تعدل بقانون .

مادة ٧٧ - « يشترط في عضو مجلس الشيوخ زيادة على الشروط المقررة في قانون الانتخاب أن يكون بالغاً من السن »  
« أربعين سنة على الأقل بحساب التقويم الميلادي »<sup>(١)</sup>.

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للمرسوم

دولة الرئيس ( حسين رشدي باشا ) - ما السن الذي يشترط لعضوية مجلس الشيوخ وكم تكون مدة العضوية ؟  
( تقرر بالإجماع أن يكون أدنى السن أربعين سنة ، وأن تكون مدة العضوية عشر سنين ) .  
( ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٢ ) .

لجنة المرسوم

تلى القرار الحادي والعشرون ونصه :  
يكون عمر العضو في مجلس الشيوخ أربعين سنة على الأقل ، وأن تكون مدة العضوية عشر سنين .  
( موافقة عامة ) .  
( في ١٢ يونيو سنة ١٩٢٢ ) .

شرط إحسان القراءة والكتابة فيمن ينتخب أو يعين في مجلس الشيوخ .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك - أرى أن يشترط فيمن ينتخب أو يعين في مجلس الشيوخ إحسان القراءة والكتابة أسوة  
بمجلس النواب .

سعادة قلبي فهمي باشا - أوافق على ذلك .

حضرة محمود أبو النصر بك - إنما ينتخب مجلس الشيوخ من طبقات معينة ، وانتخابهم يكون بثلاث درجات ، ثم بعد ذلك  
صفوة الأمة وخلاصة ذوى الرأي والعلم والحسب فيها ، فأى فضيحة أبلغ من أن نشترط في هؤلاء إحسان القراءة والكتابة ؟  
حضرة عبد اللطيف المكباتي بك - إنا إنما نتحرى المصلحة أولاً ولا تفعل الأمر الواقع ، ولقد أعرف بالذات من كبار أرباب  
المقامات في مصر ومن الذين يسهل انتخابهم لمجلس الشيوخ من لا يقرأون ولا يكتبون بل ولا يعرفون اللغة العربية ، لغة البلد الذي  
يتحدثون بحكم النيابة عنه في مجلس الشيوخ .

حضرة محمود أبو النصر بك - لست أجزد دخول مجلس الشيوخ للأمين ، وإنما أضن بكرامة أمتي أن ينص في دستورنا على أنه  
من المقدر في أخص طبقاتها الأمية ، في حين يمكننا الجمع بين الشرط المبغى ودفع هذه المخزية ، بأن نكتفي بالنص على ذلك في المحضر على  
أن هذا الشرط مفروض ضمناً ، وأن لمجلس الشيوخ أن يلغى عضوية من لا يحسن القراءة والكتابة .

( في ١٢ يونيو سنة ١٩٢٢ ) .

تليت المادة الثانية ونصها :

يشترط في عضو مجلس الشيوخ أن يكون بالغاً من السن أربعين سنة على الأقل .  
( موافقة عامة ) .

( في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ ) .

اللجنة  
الاستشارية  
التشريعية

نظراً لأن شروط العضوية لمجلس الشيوخ لم تين بصفة وافية في الدستور وأن قانون الانتخاب سيتضمن شروطاً أخرى فمن  
الضرورى أن يضاف إلى المادة ٧٢ العبارة الآتية :  
« زيادة على الشروط المقررة في قانون الانتخاب » لأنه لولا ذلك يصبح جواز إقامة شروط جديدة في قانون عادى موضع جدال .  
ويقترح كذلك النص على حساب سن العضوية بالتقويم الميلادي لأن النظام الانتخابي مبنى بأكمله على هذا التقويم .



مادة ٧٧ « ... .. »

لا يوجب الدستور ولا قانون الانتخاب ( الصادر في سنة ١٩٢٣ ) أن يكون العضو عارفاً بالقراءة والكتابة ، وعلى ذلك صح  
انتخاب الأمي عضواً بالمجلس .

مجلس الشيوخ      تراجع التعليق على المادة ٩٥ في هذا المبدأ ( في ٨ أبريل سنة ١٩٢٤ ) .

- مادة ٧٨ - « يشترط في عضو مجلس الشيوخ متخباً أو معيناً أن يكون من إحدى الطبقات الآتية : »
- (أولاً) « الوزراء ، الممثلين السياسيين ، رؤساء مجلس النواب ، وكلاء الوزارات ، رؤساء ومستشارى محكمة الاستئناف أو أية محكمة أخرى من درجتها أو أعلى منها ، النواب العموميين ، نقباء المحامين ، موظفى الحكومة من درجة مدير عام فصاعداً - سواء فى ذلك الحاليون والسابقون . »
- (ثانياً) « كبار العلماء والرؤساء الروحيين ، كبار الضباط المتقاعدين من رتبة لواء فصاعداً ، النواب الذين قضوا مدتين فى النيابة ، الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيهاً مصرى فى العام ، من لا يقل دخلهم السنوى عن ألف وخمسمائة جنيه من المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو بالمهن الحرة . وذلك كله مع مراعاة عدم الجمع بين الوظائف التى نص الدستور أو قانون الانتخاب على عدم جواز الجمع بينها . »
- « وتحدد الضريبة والدخل السنوى فيما يختص بمديرية أسوان بقانون الانتخاب . »

يختار الأعضاء المعينون بمجلس الشيوخ والمنتخبون له من الطبقات الآتية : الأمراء ، الوزراء ، رؤساء مجلس النواب ، كبار العلماء والرؤساء الروحيين ، وكلاء الوزارات ، رؤساء محكمة الاستئناف ، النواب العموميون ، مستشارو الاستئناف ، نقباء المحامين ، نقباء المهن الحرة الأخرى الذين يصدر قانون بتحويلهم هذا الحق ، رؤساء المصالح العامة الذين شغلوا تلك المراكز خمس سنين على الأقل ، كبار الضباط من رتبة لواء فصاعداً ، النواب الذين قضوا مدتين فى النيابة ، كبار الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيهاً فى العام ، كبار التجار وكبار رجال الصناعة وكبار أصحاب المهن الحرة ممن لا يقل دخلهم السنوى عن ألف جنيه .

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للمستوى

دولة الرئيس ( حسين رشدى باشا ) - إني أعرض على الهيئة رأيي فى الطبقات التى يختار منها أعضاء مجلس الشيوخ :

(أولاً) الأمراء (ثانياً) الوزراء (ثالثاً) رؤساء مجلس النواب (رابعاً) هيئة كبار العلماء والرؤساء الروحيين (خامساً) وكلاء الوزارات (سادساً) رؤساء محكمة الاستئناف والنواب العموميون (سابعاً) مستشارو الاستئناف (ثامناً) رؤساء المصالح العامة الذين شغلوا تلك المراكز خمس سنين على الأقل (تاسعاً) كبار الضباط من رتبة لواء فصاعداً (عاشراً) النواب الذين قضوا مدتين فى النيابة (حادى عشر) كبار الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن ثلثمائة جنيه فى العام (ثانى عشر) كبار التجار وكبار رجال الصناعة وكبار أصحاب المهن الحرة ممن لا يقل دخلهم السنوى عن ألف جنيه وقد تقرر تأجيل المناقشة فى ذلك إلى جلسة أخرى .

( فى ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٢ ) .

دولة الرئيس ( حسين رشدى باشا ) - نريد أن نبث فى الطوائف التى عرضتها أمس ليختار منها أعضاء مجلس الشيوخ المعينون وبعد هذا ننظر فى شروط الأعضاء المنتخبين .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك - أرى ترك هذا البحث للجنة التى ستكاف بوضع قانون الانتخاب لأنه ليس بيننا على ما أظن من هو مستعد لفحص هذه المسألة وهى تحتاج إلى عناية ومراجعة لنظائرها فى القوانين الأخرى وقد يفوتنا ذكر بعض الطوائف التى يحسن ذكرها .

حضرة محمود أبو النصر بك - إذا بدأنا بعد النظر فى هذه الطوائف أنه فاتنا شيء فى الإمكان استدراكه .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - يجب النظر فيما هو موجود أولاً ثم يفكر فيما عداه .

دولة الرئيس - هذه الطوائف التى اقترحتها هى التى يصح الابتداء بالنظر فيها فإذا كان لعبد اللطيف بك اعتراض على طائفة منها فليبدئه حتى إذا رأت اللجنة حذفها فقلت ولا مانع من أن يزداد عليها فيما بعد .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — أطلب من الآت إخراج طائفة البرنسات لأتتا في بلاد شرقية يتأثر فيها الناس بالآتاف والمراتب ونحن نريد أن تسمى روح الديموقراطية والحرية فلا يجوز أن تدخل في المجالس النيابية العناصر التى لها تأثير على نفوس الناس وقد منع الأمراء من الانتظام في المجالس التشريعية في دساتير كثيرة .

دولة الرئيس — هذا في فرنسا لأن العائلة الملوكية محرومة من كثير من الامتيازات وأما عندنا فالأمراء ملتهبون ديموقراطية على ما أرى وليس من الإنصاف حرمانهم لأنهم مصريون كغيرهم من الأفراد .

معالي رفعت باشا — مجلس الشيوخ سيؤلف من مجموعة راقية لا يسهل التأثير فيها بهذا القدر .

حضرة محمد على بك — الأمراء في اليابان يقبلون في مجلس الشيوخ .

حضرة عبد الحميد مصطفى بك — لست أرى في طلب المكباتى بك فائدة عملية لأن حرمانهم من عضوية مجلس الشيوخ بوصف كونهم أمراء لا يمنع من دخولهم بطريق الانتخاب بوصف كونهم من كبار الملاك .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — أرى وجوب النص على عدم دخولهم في مجلس الشيوخ من أى طريق .

حضرة عبد الحميد مصطفى بك — هذا غير مقبول .

دولة الرئيس — هذا تحديد لهم في مصريتهم .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — لقد كنت أرى رأى المكباتى بك ولكنى الآن بعد التفكير أخالفه في رأى لأنهم إذا منعوا بوصف كونهم أمراء فلا يمكن منعهم بوصف كونهم أعياناً وملاكاً وإلا فقد حرمانهم من مصريتهم وحقوقهم السياسية .

دولة الرئيس — أرى أنه يكفي النص على منعهم من دخول الوزارة .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — إذن فليمنعوا أيضاً من دخول مجلس الشيوخ إذ لا فرق بين الحالتين .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — الفرق كبير لأن الوزير يحمل عبء المسئولية السياسية أما عضو مجلس الشيوخ فهو جزء من هيئة كبيرة العدد ولا مسئولية عليه .

فضيلة الشيخ محمد نجيت — أى تأثير يخشى أن يكون للأمراء في أعضاء مجلس الشيوخ ؟ وإن البلد والحمد لله قد أصبح فيه من قوة العقيدة واحترام النفس ما لا يكون معه خوف مما يخامر عبد اللطيف بك وكثيراً ما تألفت جمعيات فيها أمراء وانتخب للرياسة غيرهم .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — إن للأمراء مركزاً خاصاً لانصالحهم بالعرش ولهذا أرى أن الأسباب التى تمنع من دخولهم الوزارة تقضى أيضاً بمنعهم من عضوية المجالس التشريعية .

حضرة إبراهيم الهباوى بك — إن الغرض من إبعاد الأمراء عن الوزارة هو استدامة حسن العلائق بين الأمة والبيت المالك لأن الوزير يحمل أعباء مسئولية كبيرة ولا يجوز أن يحمل هذه المسئولية أمير من الأمراء خوفاً من تخرج المركز ولكن أى حرج في دخول الأمير في مجلس الشيوخ وإنه لن يكون له من الأمر أكثر مما لسائر أعضاء المجلس ؟ إن أمراءنا يشاركوننا في كثير من أعمالنا الحيوية فهل يليق أن نبعدهم عنا في وقت نشئ فيه نظاماً جديداً أساسه المساواة ؟

حضرة عبد الحميد بدوى بك — حياة المنظمات النيابية ملحوظ فيها على مدى الزمن أن تكون حياة أحزاب وسيأتى يوم يكون فيه بمصر أحزاب وينبغي أن يكون لحزب واحد الغالبية في المجلسين وقد يقع لأحد الأمراء أن يكون رئيساً لحزب المعارضة والجمع بين الإمارة ورياسة المعارضة يؤدي إلى حرج لا يقل عن الحرج الذى خشيه هلباوى بك في حالة الوزارة .

حضرة محمد على بك — هذا الحرج أيضاً يقع عند انتخابهم فكان اللازم أن يمنعوا أيضاً من الانتخاب .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — نحن نشئ خطوة خطوة ، على أننا إذا حذفنا أسماءهم من التعيين فقد يتبع ذلك حرمانهم من الاشتراك في الانتخاب .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — أرى منهم من الانتخاب ومن التعيين .



دولة الرئيس — تؤخذ الآراء .

( فتقرر بالأغلبية إجازة تعيين الأمراء ) .

معالي يحيى باشا — أرى ألا يذكر في المحضر أننا نخوفنا من تأثير الأمراء فإن في هذا حطة للأمة .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — لا أريد أن أحط من قدر الأمة ولكن مقام التشريع يباح فيه إبداء جميع الأسباب التى تدعو إليه .

دولة الرئيس — هل هناك معارضة في سائر الطبقات ؟

( تقرر بالإجماع عدم المعارضة في سائر الطبقات ) .

حضرة إبراهيم الهلباوى بك — أما وقد ذكر رؤساء المصالح ومستشارو محكمة الاستئناف فليذكر أيضاً بالنص نقباء المحامين .

دولة الرئيس — لا مانع عندى ولتؤخذ الآراء .

حضرة على بك المنزلاوى — وهل يدخل نقباء المحامين الشرعيين ؟

حضرة عبد العزيز فهمى بك — نعم يدخل نقباء المحامين الشرعيين أيضاً .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — أعارض في ذكر نقباء المحامين لأنه لا معنى لتمثيل نقابة المحامين دون سائر النقابات .

حضرة عبد الحميد مصطفى بك — أقترح أن يذكر في النص نقباء المحامين ونقباء المهن الحرة الأخرى التى تنشأ لها نقابات بأمر رسمى .

دولة الرئيس — أوافق على ذلك وأطلب رأى الهيئة .

حضرة زكريا نامق بك — الخطر كبير إذا ذكرنا النقابات الأخرى فهناك نقابات من أنواع شتى ، وللعمال الآن نقابات وقد يحول تشريعنا هذا دون اعتراف الحكومة بنقابات أخرى حتى لا يكون نقباؤها أهلاً للتعيين في مجلس الشيوخ فيحسن أن يقصر النص الآن على نقباء المحامين .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — لا أرى محلاً لتخصيص نقباء المحامين بالذكر فإن لكثير من الطوائف الأخرى نقابات وإن بعض كبير زمن حتى تنشأ نقابات أخرى وتشريعنا يجب أن تنظر فيه إلى حاجات القطر الحاضرة والمستقبل فإذا خصصنا بالذكر فريقاً دون فريق كان تشريعنا مقصوراً على الحاضر ولكنه لا يفيد للمستقبل ولهذا أقترح عدم النص على نقباء المحامين اكتفاء بأن ينص على كبار المحامين فإنه يضمن للنقباء التعيين من طريق المال .

حضرة محمود أبو النصر بك — نحن بصدد تشكيل مجلس تشريعى يراد أن نجتمع فيه الإخصائيين من رجال القانون والمفروض أن نقباء المحامين من أكفأ رجال القانون ولهم ميزة خاصة على نقباء الهيئات الأخرى فلا محل لاستكثار تمييزهم .

حضرة عبد الحميد بك مصطفى — عدلت عن رأيى وأرى قصر النص على نقابة المحامين فقط ولكن يحسن أن يذكر في التقرير تقرير قصر النص عليهم وهو أن نقابة المحامين هى النقابة الوحيدة المؤسسة بطريقة رسمية والتى لها نظام مقرر .

حضرة عبد الحميد بك بدوى — التضييق في هذا لا بأس به وإذا نص على نقابة المحامين فلأنها نقابة قديمة أما فكرة نقابة مهندسين فغير ميسورة لأن أكثرهم موظفون والأطباء يلاقون صعوبة في تأسيس نقابة بالمعنى المفهوم في نقابة المحامين لدخول كثير من الأجانب بينهم . فإفراد نقباء المحامين بالذكر له محل ومن مميزاته أنه يحدد مهمة الحكومة ويسهل لها اختيار من ترى اختياره من المحامين .

حضرة محمد على بك — رأى أن ينص على نقباء المحامين ولكن يجب أن تتخير نصاً لا يجرح الطوائف الأخرى .

حضرة عبد العزيز بك فهمى — أرى أن يقصر النص على نقباء المحامين ويفتح الباب لغيرهم بأن ينص على كل نقابة تشكل ويحول القانون هذا الحق لنقباؤها .

حضرة على بك المنزلاوى — أؤيد فكرة مكباتى بك لأن الشرط للمالى متوفر في جميع النقباء فهم في غنى عن نص خاص .

حضرة عبد الحميد بك بدوى — الإيراد إذا ذكر لرجال التجارة والصناعة والمال فهو مفهوم بالنسبة إليهم لأنه أساس أعمالهم أما المحاماة فمهنة فنية وليس أساس النظر فيها الإيراد أو المال .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — وأنا أشدد في ذكر نقباء المحامين لأنه لا معنى للنص على مستشارى محكمة الاستئناف وإهمال نقباء المحامين وأقترح أن يضاف إلى البيان السابق تقريره ما يأتى :

( ثامناً ) نقباء المحامين .

( تاسعاً ) نقباء المهن الحرة الأخرى الذين يصدر قانون بتحويلهم هذا الحق .

( هنا اعتذر دولة الرئيس لغيابه ربع ساعة وتولى رئاسة الجلسة معالي حشمت باشا ) .

معالي الرئيس — يؤخذ رأى على اقتراح عبد العزيز بك .

( وأمر بتلاوة نصه فتلى فتقرر بالأغلبية هذا النص . وهنا عاد دولة رشدى باشا ) .

حضرة على المنزلاوى بك — أرى أن ينص أيضاً على رئيس المحكمة الشرعية العليا وأعضائها إذ لا معنى لأن يحرم هؤلاء من عضوية مجلس الشيوخ بعد النص على النقباء الشرعيين وقد يتفق ألا يكون أحد من قضاة المحكمة الشرعية العليا عضواً في هيئة كبار العلماء الوارد ذكرهم في النص .

الرئيس — إذن أقترح حذف كلمة هيئة ليكون النص كبار العلماء وبهذا يجوز دخول أولئك الذين ذكرهم منزلاوى بك .

( موافقة بالأغلبية ) .

الآن نريد تحديد الطبقات التى يجوز الانتخاب منها لمجلس الشيوخ فهل توافقون على أن تكون هى عين الطبقات السالفة الذكر ؟

( موافقة بالأغلبية ) .

( فى ٢١ أبريل سنة ١٩٢٢ ) .

اشتراط النصاب المالى فى عضو البرلمان .

دولة الرئيس ( حسين رشدى باشا ) — أقترح أن تعاد المناقشة فى شرط المال وفى المسؤولية الوزارية . قررنا فيما سبق أن الذى ينتخب هو الذى يدفع ضريبة ولم نشترط أن تكون الضريبة عقارية ولكن اشتراط الضريبة على العموم يحرم من الانتخاب أشخاصاً عديدين يملكون أموالاً طائلة ولا يؤدون ضريبة عنها ويحصر الانتخاب فى طائفة خاصة وتميز طبقة عن طبقة بدون مسوغ فنحن لهذا أقترح أن يعطى الحق لكل من له ريع معين أو يدفع إيجاراً معيناً والحكمة من اتخاذ الإيجار قاعدة لتقدير الثروة هو أنه من المظاهر الطبيعية لها وعلى هذه القاعدة جرت إنجلترا فهل ترون البحث فى هذا الموضوع الآن أو تقتصر على الإشارة إليه فى التقرير الذى سيرفع للجنة العامة ؟

حضرة عبد العزيز فهمى بك — نبحث فيه الآن ومن رأى إلغاء شرط الضريبة أصلاً لأن البحث فى ثروة الناس يدعو إلى إجراء تحقيقات وتحريات شاقة مملة ولا يمكن منع التلاعب فى إثباتها .

دولة الرئيس — التلاعب يمكن منعه بأن نشترط أن الإيجار يكون عن ثلاث سنوات سابقة على الانتخاب وبغير هذا أخشى أن نكون قد ساعدنا على وجود حزب عمال فى المجلس .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — قد لا يكون هناك عقد إيجار أو يكون العقد قد مزق وما دمننا قد أعفينا حملة الشهادات العالية من شرط المال ووضعنا شرط الترشيح فلا خوف من أن يتقدم للانتخاب من لا قيمة لهم فى البلاد .

حضرة بدوى بك — إن النظام الذى يقترحه دولة الرئيس يوجد مقاييس متعددة : مقياس ضرائب ومقياس إيجار ومقياس رأس مال ، وهذا فضلاً عما فيه من تداخل المقاييس بعضها فى بعض اعتراف بتعدد الموضوع وطريقة غير مستحسنة فى التشريع فأقترح أن يكون هناك مقياس واحد وليكن الإيجار مثلاً لتكون القاعدة واحدة فى تقدير الثروة لأن تعدد المقاييس مهما أحكم وضعها وضبطت سترتب عليه شيء من التفاضل وعدم التساوى فى الطبقات التى يجوز انتخابها وذلك بسبب اختلاف دلالة هذه المقاييس على الثروة .

مادة ٧٨ « ... .. »

دولة الرئيس — يمكن توحيد المقياس بدون وضع قاعدة واحدة فتم عرف مقدار الضريبة المشترطة للأطيان أمكن المقياس عليها بالنسبة للمباني .

حضرة قلبي فهمي باشا — الطريقة التي هي أقرب للعدالة والمساواة هي إلغاء شرط الضريبة وإذا ترتب على هذا وجود عدد من العمال في المجلس فسيكون قليلاً جداً .

حضرة علي المنزلاوي بك — أرى إلغاء شرط الضريبة لأن مسألة الإيجار إن أمكن تنفيذها في مصر والإسكندرية فلا يمكن تنفيذها في القرى حيث يوجد من لا يدفعون إيجاراً أصلاً أو يدفعون إيجاراً زهيداً ويملكون ثروة كبيرة غير عقارية .

دولة الرئيس — أضيف على اقتراحى أرباب المعاشات فإن منهم من يستولى على معاش قدره ٨٠٠ جنيه في السنة وأكثر وهؤلاء لا يصح حرمانهم من الانتخاب .

حضرة عبد الفتاح يحيى باشا — كذلك التجار الذين يدفعون عوائد على بضائعهم قد تبلغ الآلاف من الجنيهات لا يصح حرمانهم من الانتخاب .

حضرة بدوي بك — كبار التجار وحمله الأسهم وأرباب المعاشات يصح انتخابهم والعدل في التمثيل يقضى بذلك .

دولة الرئيس — أعدل اقتراحى بأنه يشترط فيمن ينتخب أن يدفع ضريبة معينة على أطيان أو عقارات أو يكون له إيراد معين أو يدفع إيجاراً سنوياً معيناً فهل توافقون عليه أو توافقون على عدم اشتراط المال ؟

( تقرر بالأغلبية رفض الاقتراح الخاص بإلغاء شرط المال ) .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — المبدأ الذي قررناه متخاذل وما دمننا سويناً فيما مضى بين المعرفة وبين الثروة فيمكن أن نشترط بدلاً من شرط المال إحسان القراءة والكتابة وأن نكل لأهل الجهة اختيار من يرون فيه الكفاءة إذ قد يكون من بين الأكفاء من لا مال له وشرط الترشيح كفيلاً بعدم انتخاب أحد من صعايك القوم .

حضرة توفيق دوس بك — أؤيد عبد العزيز بك في رأيه .

دولة الرئيس — الأصل أن يكون المنتخب له مصلحة في البلد ، أما مسألة المعرفة فاستثناء لهذه القاعدة ومن هذه الوجهة يكون

اعتراض عبد العزيز بك فهمي في غير محله .

حضرة بدوي بك — إن الاعتبار المقدم في هذا الموضوع هو تعيين نوع الطبقة التي يراد انتخابها — أي هل تكون طبقة الأغنياء وكبار الملاك أو طبقة متوسطى الإيراد ؟ الذى أبينه في اقتراح دولة الرئيس هو أنه يقصد به تعميم الانتخاب فيمن لهم ثروة متوسطة ومن يكونون من متوسطى الحال وهذا هو الحق والواجب ، ويجب أن يلحظ ذلك إذن في تقدير الضريبة أو الإيجار ، ولكن إذا صح هذا وجب إعادة النظر في إعفاء حملة الشهادات من الشرط المالى ، فإنه فضلاً عن أننا نكون منفردين به ، فإنى لا أرى محلاً له ما دمننا نزد في الشرط المالى عن نصاب متوسطى الحال إذ معنى ذلك أننا نريد أن يكون من بين أعضاء المجلس أشخاص ليس لهم كفاف من العيش وهذا مناف للمعنى المقصود من اشتراط الشرط المالى ، لذلك أقترح إلغاء الامتياز الذى أعطى لحملة الشهادات وعدم إعفائهم من الشرط المالى مع تخفيضه بوجه عام .

دولة الرئيس — يجب تمييز التعلين في بلادنا لانتشار الأمية فيها أو شبه الأمية انتشاراً كبيراً وقد يكون حامل الشهادة العالية مقياً مع أبويه ولا يدفع ضريبة فلا يجوز لهذا السبب حرمانه من الانتخاب . أما عن قيمة الضريبة فيحسن أن يلاحظ فيها عدم حصر الانتخابات في طبقة كبار الأغنياء وجعل الباب مفتوحاً للطبقة المتوسطة .

حضرة توفيق دوس بك — إن انتشار الأمية في بلادنا أدعى لإلغاء شرط المال لأنه قد يكون الشخص الذى ترشحه أهل بلده على جانب كبير من الخبرة والدراية يجعله أهلاً للانتخاب ولا مال له .

حضرة المكباتى بك — أنا لا أوافق على شرط المال ، وإذا كان ولا بد منه فيكون فى المندوب الناخب ، لأن الموكل يجب أن يكون صاحب مصلحة في البلد ، وقد جرت أغلب الشرائع على ذلك . والكفاءة في نظرى تقوم مقام كل شئ خصوصاً بعد أن احتطنا لها وجعلنا الترشيح من شروط الانتخاب .



حضرة محمود أبو النصر بك — إن أخلاقنا لم تصل إلى الحد الذي يقوم فيه الترشيح مقام كل شيء .

حضرة بدوى بك — أطلب أن تؤخذ الأصوات على اقتراحى وهو إلغاء الامتياز لحملة الشهادات ، لأننى لا أرى الكفاءة أو العلم تقوم مقام النفى الملحوظ فى الشرط المالى إذ المقصود به الآن هو الدلالة على أن الشخص متوسط الحال وليس معدماً ولا يريد أن يجعل النيابة مرتزقا .

دولة الرئيس — إعفاء المتعلمين من شرط المال هو امتياز يرجع السبب فيه إلى أننا فى بلاد لا يزال الجهل فيها منتشراً .  
حضرة على المنزلاوى بك — بعد أن اشترطنا فى المنتخب إحسان القراءة والكتابة أرى من الصواب أن نترك للمنتخبين الحرية فى اختيار النائب عنهم . إن الشهادة لا تكون دائماً دليلاً على الكفاءة وقد يوجد من غير حملة الشهادات من يكون قادراً على إجادته وظيفته النبائية ، فهذا قد يعادل الشهادة فى نظر الناخبين ، ويكفى أننا اشترطنا إجادته القراءة والكتابة ذلك الشرط الذى لا يوجد فى أى بلد أوروبية .  
دولة الرئيس — وجد فى البلاد الأوروبية هذا الشرط لما كانت فى حالتنا .

حضرة زكريا نامق بك — يجب ألا نساعد على إيجاد المفلسين والمتشردين فى المجلس فلا نسمح للأكثرية الغير المتعلمة أن تنتخب شخصاً لا يدفع ضريبة أطيان ولا عوائد أملاك ولا إيجار بيت يسكن فيه ومن لا إراد له لا من وقف ولا معاش ولا غيره بل يجب أن نساعد الناخبين على أن يحسنوا الاختيار ، أما المتعلم الحاصل للشهادة العالية فهو كفء لأن يعيش برأس ماله العلمى .  
حضرة المكباتى بك — إذا كان الغرض تحرى المصلحة فيمكن أن يشترط ذلك فى المندوب الناخب .

حضرة هلباوى بك — كنت أول القائلين بضرورة وضع شرط الضريبة للنائب ، ولكنى أيقنت الآن أن هذا القيد لا ينتج الغرض المطلوب ، واقتراح دولة الرئيس زادنى إيماناً بعدم صلاحية هذا الشرط ، لأن المعيشة فى مصر معيشة تسامح بين أفراد العائلة ، وكثيراً ما يكون الملك مقيداً باسم شخص معين مع أنه لا يملكه فى الواقع فمن الصعب حرمان هذا الشخص من حق النيابة مع أنه المالك الحقيقى .  
دولة الرئيس — إن النفى الذى لا يتعلم لا يستحق أن يكون مملاً للاهتمام .

حضرة الهلباوى بك — إنى مع الإقرار بفضل العلم والمتعلمين أرى أن التعليم قد لا يعطينا صورة جديدة ، فكثيراً ما يتساوى المتعلم وغير المتعلم كما أن كثيراً من أصحاب الأملاك تكون أملاكهم مستغرقة بالديون فلا التكليف يفيد الملك والثروة ولا الإيجار يصح أن يكون معياراً لها ، ولا ينكر أن فى بلادنا من يميلون للظهور بما هو فوق طاقتهم ومن الصعب أيضاً معرفة إيراد التاجر .

سعادة عبد الحميد مصطفى بك — غرضنا جميعاً الوصول إلى أن يكون أعضاء المجلس من الأكفاء وأرى أن إلغاء الضريبة لا يساعد فى الأقاليم على وجودهم لأن أصحاب الثروة سيزاحمونهم وحظهم إنما يكون أوفر فى المدن فإذا رفعنا شرط المال أخشى أن يزاحمهم فيها العمال لأن معظمهم يعرف القراءة والكتابة فتملأ القاعد النبائية بأشخاص لا كفاءة لهم ويحرم المتعلمون الذين لا يستطيعون مزاحمتهم ولا محل لأن تقيس أنفسنا بأوروبا فهناك الانتخابات منتظمة بحيث لا يسمح لغير الأكفاء بالدخول فى المجالس النبائية .

حضرة المكباتى بك — ما الضرر من وجود عدد قليل من العمال ؟ إن وجودهم قد يفيد فى المشروعات الخاصة بالصناعة والعمال .  
دولة الرئيس — تؤخذ الأصوات .

( تقرر بالأغلبية اشتراط المال ) .

( فى ٥ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

الإصرار على إعفاء حملة الشهادات العالية من شرط المال فى خمس السنين الأولى .

حضرة بدوى بك — أطلب أخذ الأصوات على اقتراحى وهو إلغاء الامتياز الخاص بإعفاء حملة الشهادات العالية من شرط المال .  
دولة الرئيس ( حسين رشدى باشا ) — تؤخذ الأصوات .

( تقرر بالأغلبية رفض هذا الاقتراح ) .

حضرة محمد على بك — أقترح إلغاء شرط الخمس السنين بالنسبة لحملة الشهادات العالية .

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للمستور

دولة الرئيس — تؤخذ الأصوات .

( تقرر بالأغلبية رفض هذا الاقتراح ) .

( في ٥ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

النصاب المالى اللازم توفره فى عضو البرلمان .

دولة الرئيس ( حسين رشدى باشا ) — تنتقل الآن إلى القدر اللازم توفره فى المال وأقترح أن تكون الضريبة التى يدفعها المنتخب ٢٥ أو ٣٠ جنيهاً فى السنة وأن يكون الإيجار الذى يدفعه مائة جنيه فى السنة وغرضى من رفع الإيجار لهذا الحد منع الطبقة التى لا تملك شيئاً مطلقاً وتدفع إيجاراً مناسباً .

أخذت الأصوات فتقرر أن تكون ضريبة الأتبان ٣٠ جنيهاً فى السنة وعوائد الأملاك ١٢ جنيهاً فى السنة وإيجار الكن ١٢٠ جنيهاً فى السنة .

وتقرر بالنسبة لأصحاب الإيراد ألا يقل إيرادهم السنوى عن ٥٠٠ جنيه وأن يكون هذا الإيراد ثابتاً من سنتين سابقتين على الانتخاب .

( فى ٥ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

العدول عن اشتراط نصاب مالى فى عضو البرلمان .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — كل هذا تخطيط لأن تحرى هذه الأمور يقتضى غناء كبيراً ويكلف الحكومة مصاريف باهظة .

دولة الرئيس ( حسين رشدى باشا ) — توجد المصادر الرسمية والشهادات .

حضرة بدوى بك — بعد أن وضحت المسألة الآن وأصبح الكلام فى الشرط المالى غير مبهم بل له صورة معينة يمكن عمل موازنة أتم بين الرايين القائلين باشتراطه أو عدم اشتراطه ويصح الآن التساؤل أى الضررين أكبر ضرراً دخول عمال لا إيراد لهم فى المجلس يكونون نواة لنزاع مستقبل بين رأس المال والعمل أو ضرر تعقيد الطريقة التى انتهى إليها الراى ومشقة الوصول فيها إلى نتيجة مرضية ، لذلك أرى أنه يحسن أن تؤخذ الأصوات من جديد على اشتراط دفع ضريبة أولاً .

دولة الرئيس — تؤخذ الأصوات من جديد .

( تقرر بالأغلبية إلغاء شرط المال ) .

دولة الرئيس — أقترح أن يقرر شرط المال فى مدة الخمس السنوات الأولى .

( تقرر بالأغلبية رفض هذا الاقتراح ) .

( فى ٥ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

سعادة حسن عبد الرازق باشا — لى ملحوظة على شىء سبق تقريره وهى أنه من بين شروط العضوية لمجلس الشيوخ أن تكون الضريبة التى يؤدوها النائب ثلثمائة جنيه سنوياً أو أن يكون إيراده فى العام ألف جنيه ، وهذه النسبة غير متوازنة ، لأن من يؤدى ضريبة قدرها ثلثمائة جنيه فى العام لا يمكن أن يقل دخله فى السنة عن ألفى جنيه ، لهذا أرى تخفيض الضريبة للشرطة فى عضوية مجلس الشيوخ إلى مائة وخمسين جنيهاً .

دولة الرئيس — تؤخذ الآراء على هذا الاقتراح .

( تقرر بالإجماع الموافقة عليه ) .

( فى ٢٣ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للمرسوم

الطبقات التي ينتخب أو يعين منها أعضاء مجلس الشيوخ .

معالي الرئيس — يتلى القرار الثاني والعشرون فتلى ونصه :

يختار الأعضاء المعينون بمجلس الشيوخ من الطبقات الآتية :

الأمراء ، الوزراء ، رؤساء مجلس النواب ، كبار العلماء والرؤساء الروحيون ، وكلاء الوزارات ، رؤساء محكمة الاستئناف ، النواب العموميون ، مستشارو الاستئناف ، نقباء المحامين ، نقباء المهن الحرة الأخرى الذين يصدر قانون بتخويلهم هذا الحق ، رؤساء المصالح العامة الذين شغلوا تلك المراكز خمس سنين على الأقل ، كبار الضباط من رتبة لواء فصاعداً ، النواب الذين قضوا مدتين في النيابة ، كبار الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيهاً في العام ، كبار التجار وكبار رجال الصناعة وكبار أصحاب المهن الحرة ممن لا يقل دخلهم السنوي عن ألف جنيه .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك — أرى أن تحذف طبقة الأمراء وكلمة « نقباء المحامين ونقباء المهن الأخرى الذين يصدر بشأنهم قانون إلخ » . أما الأمراء فلأن لهم نفوذاً كبيراً وخصوصاً عند أعيان البلاد ، ويخشى إن هم قاموا بالنيابة عن الأمة أن يحدثوا ما لا تحمد عواقبه بحكم تأثيرهم وقوة سيطرتهم ونفوذهم إذا عرضت مسألة من المسائل الحيوية الهامة في البلاد ، وقد جرت البلاد الأخرى على ألا يتولى الأمراء وزارة ، وفي إنجلترا حين وضع الدستور كان للرؤساء الروحيين تأثير كبير في الشعب فنص صريحاً على حرمانهم من الدخول في الانتخابات ، فإذا كانت تلك الحال في إنجلترا فإن سلطان الأمراء في الشرق أجل وأعظم ، فيجب أن نحتاط نحن لهذا الأمر عندنا كما احتاطوا له في إنجلترا ، وكما احتاطوا في فرنسا بحرمان الأمراء من حق الانتخاب .

أما نقباء المحامين فلست أرى موضعاً لتخصيصهم ، لأنني لا أفهم لذلك علة ، أفهم أن يميز كبار الملاك وكبار التجار مثلاً عن سائر أبناء مهنتهم ، ولكني لا أرى وجهاً لتمييز نقباء المحامين عن سائر زملائهم ، والانتخاب للنقابة لا يبنى على التفرد بالكفاءة ، بل قد يكون كل مبناه على أسباب أدبية أو مجرد شعور أو سن ، وقد يجوز أن يكون أحد المحامين أصلح من النقيب نفسه ، فلهذا أرى أنه لا محل لاختصاص نقباء المحامين والاكتفاء بالنص على كبار المحامين كما نص على كبار الملاك ونحوهم ، وإذا نظرنا إلى طبقة المحامين من حيث هي فلا يصح التفرقة بينها وبين كبار الأطباء وكبار المهندسين .

سعادة قلبي فهمي باشا — أضف صوتي إلى صوت حضرة عبد اللطيف المكباتي بك .

حضرة إلياس عوض بك — أرى أنه لا يجوز حرمان الأمراء من هذا الحق لأنهم مصريون ويجب أن يتمتعوا بكل ما يتمتع به قومهم ، وإذا جاز لأصغر الأفراد أن يتمتع بحق عام فلا محل لأن يحرم منه أمير . أما دعوى الخوف من تأثيرهم فإن هذا التأثير أصبح فكرة عتيقة بالية ، فقد انتشرت المبادئ الديمقراطية في البلد على الأقل بالقدر الذي طوى أمثال هذه الأوهام .

ولسنا ننسى أن أمراءنا قد شاركوا الأمة في عواطفها وتضامنوا معها في كل أدوار حركتها الوطنية .

أما الفكرة الثانية فإن المحاماة بطبيعتها تتطوى على معنى الديمقراطية فتخصيص بعض المحامين دون بعض ليس من الحكمة في شيء ، فضلاً عن أنه قد يجر إلى التزاحم الضار على نقابة المحاماة توسلاً إلى الدخول في مجلس الشيوخ ، فلهذا أرى الاكتفاء بالنص على كبار المحامين ، والمحامين على الإطلاق ، وكذلك يكون الحكم في المهن الأخرى .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — كبار المحامين داخلون بحكم النص في كبار رجال المهن الحرة الأخرى ، وإنما يصح أن يكون لإبقاء النص على النقباء مزية في أنه إذا كان أحد النقباء لا يتحقق فيه الوصف الحالي جاز اختياره بحكم النص على خصوص النقباء ، ومهما كان الاعتبار الذي يلاحظ في اختيار المحامين لتقييمهم فهو اعتداد بضرب من الكفاءة ولو كفاءة أدبية كما يشير حضرة المكباتي بك .

لم تأخذ المسألة في أول الأمر حيزاً من خاطرننا وإنما الذي أثارها هو أنه حين عرض إدخال مستشاري الاستئناف في الطبقات التي يجوز اختيارها لمجلس الشيوخ عن زميلنا الأستاذ الهلباوي بك ألا ينص على نقباء المحامين رفعاً لشأنهم وتكريماً لمهنتهم .

وعلى هذا أخالف حضرة عبد اللطيف المكباتي بك في إخراج الأمراء وإعمال النص على تخصيص نقباء المحامين .

حضرة محمد علي بك — أطلب بقاء النص على أصله ، وكان خيراً لو أطلق الأمر واكتفى بالنص على كبار المحامين وكبار الأطباء



مادة ٧٨ « ... .. »

وكبار المهندسين الخ . لولا أن كلمة كبار كلمة عامة مطلقة يختلف الناس في وزنها وتقديرها وتعيين من تناوله وخصوصاً عند الطعن في الانتخاب ، ولهذا يحسن بقاء النص على النقباء دفعا لمثل هذا الإشكال .

سعادة حسن عبد الرازق باشا — أرى حذف اشتراط إمضاء رؤساء المصالح خمس سنوات في رئاسة مصالحهم .

حضرة محمود أبو النصر بك — إبعاد أى مصرى من التمتع بحق النيابة هو حكم عليه بالحرمان من الحقوق السياسية والمدنية معاً وهذا الحكم لا يصح مطلقاً أن يبنى على مجرد فكرة احتمال أن وجوده في هيئة نيابية قد يؤثر فيها ، وهو احتمال يصح أن يكون ويصح ألا يكون ، والواقع أن ما وصلت إليه حالتنا الاجتماعية وما اجتزناه من أنواع التطور يرجح كثيراً سقوط هذا الاحتمال .

لم يبق للأمرء في هذا الباب شأن غير شأن الأفراد فقيم خشيتهم والخوف من جانبهم خصوصاً وهم إنما يجلسون بين الصفوة من رجال الأمة الذين يعرفون ما لهم وما عليهم ولا تضعفهم العوامل عن الأخذ بما يرونه حقاً لأمتهم .

سعادة قلبي فهمى باشا — فلماذا تحرمون الوزارة عليهم ؟

حضرة محمود أبو النصر بك — هذا قياس مع الفارق ، الوزارة هي المظهر التنفيذي للسلطة التشريعية ، إن الوزير بيده سيف الحكم ، إن وزير الداخلية مثلاً هو صاحب الولاية المباشرة على الأمن العام في البلاد وهو الرئيس الفعلى لكل الحكام الإداريين من من مديري ومخافطين ومن دونهم ، فلو أن أميراً تولى مثل هذا المنصب وجمحت به شهوة سياسية لحيف حقاً أن يحدث الأحداث في البلاد ، فالفرق بين الحالين واضح .

أما ما يخص بنقباء المحامين ، فلقد تكلم فيه الأستاذ عبد العزيز بك والأستاذ هلباوى بك وتكلمت كذلك ، وكلنا تولى النقابة وما كنا لتكلم لأنفسنا ، فإن لنا بحمد الله ثلاثنا غنى عن هذا بما توفر فينا من شروط الانتخاب من جهات أخرى ، إنما تكلمنا وتكلم للمصلحة في ذاتها وللحق مجرداً من كل اعتبار شخصى .

ولقد وفي زميلائى الكلام حق ، وإنى أزيد على ما قلناه في هذا الباب أن هيئة المحامين أخص أعمالها التشريع . وصفوة المحامين ، ولو بمقتضى الظواهرهم ، نقباؤهم ؟ والمجالس النيابية مهمتها التشريع ، فلماذا أطلب بقاء المادة على أصلها .

سعادة منصور يوسف باشا — أطلب الاكتفاء بكبار المحامين .

سعادة حافظ حسن باشا — أكثر رؤساء المصالح العامة إنجليز من عهد طويل فالنص على رؤساء المصالح بهذه الكيفية لا يجدى فائدة ولا يحقق غرضنا ، وأرى أن يوسع في النص بحيث يتناول كل موظف عمومي يزيد راتبه في العام عن ألف جنيه مثلاً .

وهناك ملاحظة أخرى وهو أنه قد اشترط في الانتخاب لمجلس النواب أن المرشح يجب أن يكون مقيداً في دفاتر الانتخاب ولم يذكر شيء من ذلك في أعضاء مجلس الشيوخ .

سعادة قلبي فهمى باشا — يجوز أن يكون هناك رئيس مصلحة ولا يتناول مرتباً يعادل المرتب الذى قدره سعادة حافظ حسن باشا .

معالي الرئيس — يؤخذ رأى أولاً على بقاء طبقة الأمرء وحذفها .

( فتقرر بالأغلبية بقاؤها ) .

معالي الرئيس — يؤخذ رأى على بقاء النص الخاص بنقباء المحامين أو حذفه .

( فتقرر بالأغلبية بقاؤه ) .

معالي الرئيس — يؤخذ رأى على بقاء اشتراط الخمس السنوات في رؤساء المصالح .

( فتقرر بالأغلبية حذفه بحيث يقصر النص على عبارة « رؤساء المصالح العامة » ) .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — كلمة « رؤساء المصالح العامة » بحسب النظام الحاضر تتناول مصالح معينة مسماة ولا يدخل فيهم المديرون ولا المحافظون ، فإذا أرادت اللجنة إدراجهم فيمن يدور الانتخاب فيهم لمجلس الشيوخ فلتضع لهم النص الذى يشملهم .

مادة ٧٨ « ... .. »

معالي طلعت باشا — على هذا أرى أن يضاف إلى تلك الطبقات « المديرون والمحافظون من الدرجة الأولى » .  
( فتقرر ذلك بالإجماع ) .

حضرة على المنزلاوى بك — هل اشتراط الألف جنيه إيراداً في العام لأرباب المهن الحرة تشتمل إيراداتهم الخاصة مضمومة إلى إيرادهم من مهنتهم ؟

معالي الرئيس — نعم .

( ووافقت الهيئة على هذا التفسير بالإجماع ) .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — أرى أن يضاف إلى الطبقات التي يختار منها مجلس الشيوخ « كبار المالكين » .  
( فتقرر ذلك بالإجماع ) .

حضرة إلياس عوض بك — هل كبار المحامين يدخلون في مفهوم النص على أرباب المهن الحرة ؟

معالي الرئيس — نعم يدخلون .

( ووافقت الهيئة على هذا التفسير بالإجماع ) .

ثم تلى المبدأ الثالث والعشرون ونصه :

يكون انتخاب الأعضاء المنتخبين بمجلس الشيوخ من نفس هذه الطبقات .

( فتقرر بالإجماع ) .

( في ١٢ يونيه سنة ١٩٢٢ ) .

تليت المادة الثالثة ونصها :

يشترط في عضو مجلس الشيوخ ، منتخباً أو معيناً ، أن يكون من إحدى الطبقات الآتية :

أولاً — الوزراء ، السفراء ، رؤساء مجلس النواب ، وكلاء الوزارات ، رؤساء محكمة الاستئناف ومستشاريها ، النواب العموميين ، نقباء المحامين ، رؤساء اللصالح العامة ، المديرين والمحافظين من الدرجة الأولى سواء في ذلك الحاليون والسابقون .

ثانياً — الأمراء ، كبار العلماء والرؤساء الروحيين ، الضباط من رتبة لواء فصاعداً ، النواب الذين قضوا مدتين في النيابة ، الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائتي جنيه مصري في العام ، وجوہ المالكين والتجار ورجال الصناعة وأصحاب المهن الحرة ممن لا يقل دخلهم السنوي عن ألف وخمسمائة جنيه .

ويجوز التعديل في حكم هذه المادة بقانون .

معالي رفعت باشا — أقترح أن يقيد لفظ الضباط بالمتقاعدين .

( موافقة عامة ) .

سعادة حسن عبد الرازق باشا — لجنة التحرير عدلت الضريبة والدخل السنوي في نص المادة الثالثة ، وأنا أطلب بقاء النص على أصله كما تقرر في اللجنة العامة .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — لقد تغيرتم لمجلس الشيوخ أشخاصاً من كبار الموظفين ممن لهم ماض وتاريخ مجيد فيجب أن تخيروا من أرباب الأملاك من يضارعونهم في الوجاهة . وضريبة ١٥٠ جنيهاً يدفعها من يملك سبعين أو ثمانين فداناً ، وهذا قليل ولذلك جعلنا الضريبة مائتي جنيه .

سعادة إبراهيم أبو رحاب باشا — يوجد في مديرية قنا من يملك ٥٠٠ فدان ولا يدفع عنها ٢٠٠ جنيه ضريبة . فاشتراط ٢٠٠ جنيه ضريبة فيه حرج كبير على سكان هذه المديرية .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء .

( تقرر بالأغلبية أن تكون الضريبة ١٥٠ جنيهاً ) .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — فيما يتعلق بالدخل السنوى أرى أن ألف جنيه قليلة .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء .

( تقرر بالأغلبية أن يكون الدخل السنوى ألفاً وخمسمائة جنيه ) .

حضرة زكريا نامق بك — ما الحكم بالنسبة لمن لا يملكون سوى ربيع في وقف ؟

سعادة حسن عبد الرازق باشا — نص على هذا في قانون الانتخاب .

حضرة محمد على بك — نص قانون الانتخاب على إقصاء الضريبة والدخل السنوى بالنسبة لأهالى مديرية أسوان فأقترح إضافة

هذا إلى المادة .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — لا مانع وأقترح النص الآتى :

« وتحدد الضريبة والدخل السنوى فيما يختص بمديرية أسوان بقانون الانتخاب » على أن الفقرة الأخيرة من المادة تهيئ التعديل فى أحكامها بقانون . فبناء على هذا يمكن الاكتفاء بالنص الوارد فى قانون الانتخاب واعتباره قانوناً معدلاً للمادة .

( تقرر تأجيل البحث فى هذه النقطة إلى جلسة الغد ) :

حضرة على المنزلاوى بك — لجنة التحرير رفعت شرط القراءة والكتابة من مجلس الشيوخ وأبقتة فى مجلس النواب وهذا لا يتفق مع المصلحة ويخشى ألا يكون الأعضاء المنتخبون فى مجلس الشيوخ فى مستوى الأعضاء المعينين فيجب أن يحتاط لهذا الأمر احتياطاً جدياً وإلا ضاعت كرامة الشيوخ .

حضرة على ماهر بك وعبد اللطيف المكباتى بك — تؤيد حضرة على المنزلاوى بك .

حضرة محمود أبو النصر بك — وجود هذا الشرط فى مجلس الشيوخ عار كبير ولا نريد أن نخط من كرامة الشيوخ بل ننظر أن يكونوا أرقى بكثير ممن يعرفون القراءة والكتابة .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — لكل مجلس حق النظر فى صحة نيابة أعضائه فلا أرى فائدة من هذا النص على أن وجوده فى مجلس النواب يشعر بما يجب أن يكون عليه العضو فى مجلس الشيوخ بغير حاجة إلى النص على ذلك .

( فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ ) .

معالي الرئيس — لم ينته البحث أمس فى المادة الثالثة من الفرع الأول الخاص بمجلس الشيوخ فلنعد إليه .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — تكلمنا أمس فى هل ينص فى الدستور على إقصاء مقدار الضريبة والدخل السنوى بالنسبة لمن ينتخب عن مديرية أسوان . وقد عرض رأى بوجوب النص على ذلك فى الدستور ورأى آخر بالاكتفاء بما سيذكر عنه فى قانون الانتخاب . والآن أقترح على حضراتكم الأخذ بالرأى الثانى أى الاكتفاء بالنص فى قانون الانتخاب عملاً بالفقرة الأخيرة من المادة الثالثة المعروضة للبحث وهى التى تهيئ التعديل فى حكم هذه المادة بقانون — ولا شك أن قانون الانتخاب يمكن اعتباره قانوناً معدلاً لهذه المادة .

( موافقة عامة على الاكتفاء بالنص فى قانون الانتخاب على إقصاء الضريبة والدخل السنوى بالنسبة لمن ينتخب عن مديرية أسوان ) .

حضرة على ماهر بك — أرى أن فى كلمة « السفراء » تجوزاً فى التعبير لأنه يحتمل كثيراً ألا يكون لمصر سفراء بل معتمدون سياسيون ، لذلك أرى إبدال كلمة « السفراء » بـ « الممثلين السياسيين » .

( موافقة عامة على ذلك ) .

( أعيد البحث فى هل ينص فى الدستور على اشتراط إحسان القراءة والكتابة فيمن يكون عضواً فى مجلس الشيوخ أو لا ينص ) .

حضرة محمود أبو النصر بك — أرى ألا يذكر هذا الشرط فى الدستور بالنسبة لأعضاء مجلس الشيوخ وأن يذكر بالنسبة للنواب



لأن أعضاء مجلس الشيوخ يجب أن يكونوا متجانسين وما دما اشترطنا انتخابهم من هذه الطبقات الراقية فينتظر أن يكونوا أرقى ممن يحسنون القراءة والكتابة .

سعادة حسن عبد الرازق باشا — وإذا فرض ووجد في مجلس الشيوخ من لا يحسن القراءة والكتابة فهل يبطل انتخابه ؟

حضرة محمود أبو النصر بك — نعم يبطل انتخابه .

سعادة حسن عبد الرازق باشا — إذن يجب النص .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — النص على إحسان القراءة والكتابة في مجلس النواب لازم ، لأنه قد يطمع في عضويته كل إنسان ويرشح له بدون تقيد بطبقات معينة بخلاف الحال في مجلس الشيوخ الذي لا ينتخب له إلا من طبقات وكفاءات معلومة لذلك أؤيد عدم النص بالنسبة لعضوية مجلس الشيوخ .

حضرة إبراهيم الهلباوى بك — أرجو أن يكون إحسان القراءة والكتابة شرطاً لعضوية كل من المجلسين ، لأننا نشرع لبلد قليل عدد المتعلمين فيه فزيد أن نقول للأمة اختارى نوابك من صفوة رجالك . قد وضعنا للعضوية شروطاً فيجب أن يكون منها ما يدل على أن العضو تعلم ولو بعض العلم . لأن المتعلم ولو قليلاً يشعر أن له شخصية وهو خير من الجاهل على كل حال .

حضرة على المنزلاوى بك — أؤيد النص على شرط إحسان القراءة والكتابة كما قلت في الجلسة السابقة وأطلب أخذ الرأى على ذلك .

( أخذ الرأى فتقرر بالأغلبية أن إحسان القراءة والكتابة يكون شرطاً للعضوية بمجلس الشيوخ ) .

حضرة توفيق دوس بك — أقترح أن يكون شرط إحسان القراءة والكتابة قاصراً على الملاك . لأنه لا يصح أن تقيد كبار رجال الدولة وكبار موظفيها وعلمائها ونحوهم بإحسان القراءة والكتابة .

( أخذ الرأى فتقرر ذلك بالأغلبية وأن يكون النص « الملاك الذين يحسنون القراءة والكتابة ويؤدون ضريبة لا تقل الخ » ) .

حضرة على المنزلاوى بك — قصدنا بوجوب النص على إحسان القراءة والكتابة أن يكون عاماً يشترط في كل مرشح لا أن يكون قاصراً على طبقة دون الطبقات .

سعادة إبراهيم ابو رحاب باشا — أعطيت صوتى مع القائلين بوجوب النص على أن يكون عاماً لجميع الطبقات لا أن يكون خاصاً بطبقة دون غيرها . أما الآن وقد تحول الأمر بأخذ الرأى مرة ثانية فأنا أسحب صوتى ولا أقول بوجوب النص على شرط إحسان القراءة والكتابة فيسقط الاقتراع لأن الأغلبية كانت متفوقة على الأقلية بصوت واحد .

حضرة على المنزلاوى بك — إذا كان الشرط لا يسرى إلا على طبقة دون باقي الطبقات فأنا أسحب اقتراحى وأنضم للقائلين بعدم النص .

سماحة السيد عبد الحميد البكرى — وأنا أيضاً لأننا أيدنا اشتراط إحسان القراءة والكتابة على أن يكون شرطاً عاماً لجميع الطبقات التى ينتخب منها أعضاء مجلس الشيوخ لا أن يكون خاصاً ببعضها دون البعض الآخر .

معالى الرئيس — لنعد للمناقشة في وجوب النص أو عدم وجوبه ثم يؤخذ الرأى على ذلك ثانياً .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — أطلب إثبات شرط إحسان القراءة والكتابة بالنسبة لعضوية مجلس الشيوخ أسوة بعضوية مجلس النواب وأرى أن ينص عليه في الأحكام العامة للمجلسين . ولا غضاضة علينا مطلقاً في أن يذكر هذا الشرط في دستورنا وعلى الأخص بالنسبة للملاك بعد أن وضعته من قبلنا دولة فرنسا في أول دستور لها .

حضرة الشيخ خيرت راضى بك — أرى أن يكون الشرط منصباً على طبقة الملاك وما يليها من الطبقات .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — أوافق على ذلك إذا أخرج من حكم الشرط وجوه المالىين .

حضرة توفيق دوس بك — يكون النص هكذا « النواب الذين قضاوا مدتين في النيابة ووجوه المالىين ومن يحسنون القراءة والكتابة من الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن ١٥٠ جنياً في العام والتجار ... إلى آخر العبارة » .

مادة ٧٨ « ... .. » (١)

سعادة حسن عبد الرازق باشا — كلنا متفقون على اشتراط إحسان القراءة والكتابة بالنسبة لجميع أعضاء البرلمان ومختلفون فيمن يوضع لهم النص ومن لا يوضع اكتفاء بما هو معلوم عن مقدرتهم بسبب أعمارهم . لذلك أرى ألا يكون النص في الدستور بل يكون في قانون الانتخاب لأنه قابل للتعديل بسهولة في كل وقت حسب الحاجة .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — أطلب أخذ الرأي أولاً عن النص على هذا الشرط أو عدم النص . فإن تقرر النص نبحث في كيفيته ولمن يكون .

(أخذت الآراء فتقرر بالأغلبية وبترجيح الرئيس عدم النص على اشتراط إحسان القراءة والكتابة ) .

( في أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

اللجنة  
الاستشارية  
التشريعية

لقد اقترحت اللجنة إدخال بعض تعديلات شكلية على هذه المادة . وعلاوة على ذلك فقد أعربت اللجنة عن خشيتها من أن يترتب على الصيغة الحاضرة لهذه المادة مصاعب عملية . ذلك لأنه إذا كان يمكن الاكتفاء ، فيما يختص بأعضاء مجلس الشيوخ الذين يعينهم الملك ، بذكر طبقات واسعة نوعاً ما يتاح للملك أن يختار من بينها الأعضاء الذين يعينهم إلا أنه يجب أن تراعى غاية الدقة في تحديد الشروط التي يجب توفرها في الأعضاء الذين يتقدمون للانتخاب . ذلك لأن التجارب في البرلمانات أثبتت أن مثل هذه الشروط تكون دائماً مثار مناقشات دقيقة من جانب الأحزاب السياسية المتعارضة .

مثال ذلك أنه يخشى كثيراً أن يكون التحقق من توفر شرط الحصول على دخل سنوي لا يقل عن ألف وخمسمائة جنيه سنوياً مصدراً لصعوبات عملية كبيرة . ولقد تساءلت اللجنة في هذا الصدد : هل هناك ما يدعو للتمييز بين شروط التعيين وشروط الانتخاب إلا أنها لم تقترح نص بهذا المعنى .

ورأت اللجنة أيضاً أن تضمن هذه المادة التحفظ العام الخاص بعدم الجمع بين العضوية النيابية والوظائف الحكومية في الأحوال المبينة في الدستور أو في قانون الانتخاب .

لا مانع من الجمع بين العضوية ووظيفة المعاهد الدينية .

راجع المناقشة على هذا في المادة ٩٥ .

( في أول يولييه سنة ١٩٢٤ ) .

مجلس النواب

لا يتحتم أن يكون دخل المشتغلين بالمهن الحرة مبلغ ١٥٠٠ جنيه على الأقل من عملهم في تلك المهن فقط ، بل يسوغ أن يضم إلى ما يدخل إليهم من اشتغالهم بالمهن المذكورة ما عساه أن يصل إلى ألبسهم من إيراد أملاك أو عقارات أو موارد أخرى .

راجع المناقشة على هذا في المادة ٩٥ .

( في ٣١ يناير سنة ١٩٢٧ ) .

مجلس الشيوخ

(١) المقصود بلفظ « كبار العلماء » كبارهم إطلاقاً : لا « هيئة كبار العلماء » المكونة من ثلاثين عضواً لأن حصر عضوية مجلس

الشيوخ فيها عند الانتخاب أو التعيين بعد حرماناً لمن عدا أعضائها من كبار العلماء الذين يكونون أهلاً لعضوية المجلس ولم

يدخلوا ضمن تلك الهيئة . ومن القواعد المقررة ألا يكون الحرمان إلا بنص صريح .

(١) تقابل هذه المادة من الدستور المادة ٧٩ من مشروع اللجنة الاستشارية التشريعية . والتي كان من نصها « أن يكون الأمراء من الطبقات التي يختار منها مجلس الشيوخ » ، والتي كانت الفقرة الأخيرة منها تنص على « ويجوز التعديل في حكم هذه المادة بقانون » .

(٢) كبار العلماء هم الحائزون لجميع الشروط المنصوص عليها في المادة ١٠٧ من قانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ المعدلة بالقانون رقم

٢٨ لسنة ١٩٢٠ . وأول شرط يشترط لتحقيق وصف كبار العلماء أن يكون العالم قد درّس في الأهرام مدة أقلها عشر

سنوات . وثانيه أن يكون قد ألف كتاباً في أحد العلوم المذكورة في المادة الرابعة بعد المائة ، وأن يكون قد استحق

الجائزة المنصوص عليها في المادة الثانية والعشرين بعد المائة من هذا القانون . وثالثه أن يكون معروفاً بالورع والتقوى .

(٣) لا يعتبر العضو العالم مستوفياً لهذه الشروط إذا لم يكن قد استوفىها حين انتخابه أو تعيينه لأن الشيء الذي يقع باطلاً لفقد

شرط من شروط صحته لا يتقلب صحيحاً عند استيفاء ذلك الشرط لأن الباطل لا تلحقه إجازة .

تراجع المناقشة على هذه المبادئ في المادة ٩٥ .

( في تواريخ ٢ مارس و ٧ مارس و ٩ مارس و ١٤ مارس و ١٦ مارس سنة ١٩٢٧ ) .

يمكن تعيين الموظف عضواً بالمجلس أو انتخابه فيه إذا كان يشغل وظيفة مدير بإحدى المديريات من الدرجتين الأولى أو الثانية ،

أو وظيفة محافظ بمحافظات مصر أو الإسكندرية أو القناة ، لأن المقصود بموظفي الحكومة في هذه المادة هم الذين يشغلون وظائف

تكون درجتها من درجة مدير عام فصاعداً .

تراجع المناقشة على هذا في المادة ٩٥ .

( في ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٧ ) .

(١) يجب أن يكون الإراد المنصوص عليه في المادة دخلاً لعمل مالى أو تجارى أو صناعى ، أو دخلاً لمهنة من المهن الحرة ، فإذا

كان شخص يملك عشرين فداناً فقط تغل ربماً ربو على ألف وخمسمائة جنيه ، فلا يعتبر هذا الإراد محققاً لشرط الدستور

ما دامت الضريبة تقل عن مائة وخمسين جنيهاً .

(٢) إذا اعترف العضو أولاً بأنه لا يشتغل بالتجارة ، أو كانت وظيفته تمنع اشتغاله بالتجارة . فلا يقبل بعد ذلك ادعاؤه بأنه يربح

إيراده القانونى من عمل تجارى .

تراجع المناقشة على هذا في المادة ٩٥ .

( في ١٢ يولييه سنة ١٩٢٧ ) .

لا يشترط النصاب المالى في عضو الشيوخ إذا كان قضى مدين في النيابة بمجلس النواب ، أى فصلين تشريعيين بصرف

النظر عن مدتهما أبلغت عشرين أو أقل .

تراجع المناقشة على هذا في المادة ٩٥ .

( في ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٨ ) .

المقصود من مدتي النيابة أن يكون العضو أمضى فصلين تشريعيين مهما تكن مدتهما .

جلسة الأربعاء ٢٠ ربيع الأول سنة ١٣٥٥ ( ١٠ يونيه سنة ١٩٣٦ )

#### تقرير لجنة الطعون

عن الطعن المقدم في حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك عضو المجلس عن دائرة إطسا رقم ٣ بمديرية الفيوم

( المقرر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد حافظ رمضان بك ) .

أعلنت نتيجة الانتخاب يوم ٧ مايو سنة ١٩٣٦ .

ميعاد الطعن يبتدىء من ٨ مايو سنة ١٩٣٦ وينتهي في ٢٢ منه ويمتد إلى ٢٣ مايو سنة ١٩٣٦ نظراً لأن يوم ٢٢ منه كان يوم عطلة رسمية .

ورد الطعن لرياسة المجلس يوم ١٧ مايو سنة ١٩٣٦ مصدقاً عليه من محكمة الفيوم الأهلية .

مقدم الطعن مقيد بمجدول انتخاب ناحية الربع ( إحدى بلاد الدائرة ) باسم عبد القادر عبد السميع وأجابت وزارة الداخلية بأنه هو بذاته مقدم الطعن .

بمراجعة عريضة الطعن تبين أنه مقبول شكلاً .

#### وجه الطعن

يستند الطاعن على أن حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك تقدم للانتخاب لعضوية مجلس الشيوخ على اعتبار أنه انتخب أكثر من مرة لعضوية مجلس النواب طبقاً للمادة ٥٥ من قانون الانتخاب التي تنص على أن عضو النواب الذي يجوز له عضوية مجلس الشيوخ يكون قد قضى مدتين في النيابة مرتكناً على أن مدة النيابة لمجلس النواب هي خمس سنوات كاملة وأن حضرته ولو أنه انتخب أكثر من مرتين ولكنه في كل مرة لم يتم مدة النيابة القانونية وهي خمس سنوات .

#### رأى اللجنة

تري اللجنة تفسير المادة ٥٥ من قانون الانتخاب بأث معنى المدين المقصود من مدتي النيابة أن يكون النائب قضى فصلين تشريعيين مهما تكن مدتهما . ولا يمكن الأخذ مطلقاً بنظرية أنه يجب أن يمضي النائب مدة عشر سنوات خصوصاً قد سبق لمجلس الشيوخ أن أخذ بهذا المبدأ بجلسته ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٨ في الطعن المقدم في حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك بالذات .

لذلك قررت اللجنة بإجماع الآراء رفض الطعن .

رئيس اللجنة

حسن نبيه المصري

#### تقرير

لجنة الطعون عن الطعن المقدم في حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — موافقة المجلس على رفض الطعن

( المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد حافظ رمضان بك ) .

المقرر — حضرات الشيوخ المحترمين :

لقد اجتمعت لجنة الطعون ونظرت في بعض الطعون المحالة إليها ووزع تقريرها على حضراتكم مبيناً فيه عدد الجلسات التي عقدتها وكيف قسمت أعمالها على لجان فرعية .



أمام حضراتكم الآن تقريرها عن الثلاثة الطعون التي آتت بحجها .  
المهم في الموضوع أن أبين لحضراتكم أن مهمة المقرر ليست قاصرة على تلاوة التقرير ، وإنما من أهم واجباته أن يبين للمجلس المبادئ أو الفكرة الأساسية التي بنت اللجنة عليها رأيها .

من الطعون المطروحة على حضراتكم طعن يتعلق بحالة المرشح الذي قضى مدتين في النيابة .  
تعرفون حضراتكم أن من الشروط الأساسية لانتخاب عضو مجلس الشيوخ السن ، وأن يكون من بعض الطبقات ، والنصاب المالي . ولكن القانون وضع بجانب هذا النصاب مؤهلات أخرى تقوم مقامه ، ومن ذلك الوزراء وثقباء المحامين ، وكبار العلماء ، وأعضاء مجلس النواب الذين قضوا مدتين في النيابة . وقد بحثت اللجنة العامة في المعنى المقصود من مدتي النيابة ، وهل المقصود منها أن يقضى المرشح عشر سنوات في النيابة أو يكفي بأن يكون قد أمضى فصلين تشريعيين مهما كانت مدتهما . فتبين لها أن في نفس قانون الانتخاب نصاً صريحاً يميز للحكومة حل المجلس ، وفي هذه الحالة قد تكون مدة الفصل شهراً أو أكثر أو أقل . ورأت أن الغرض من ذلك النص أن يقضى النائب فصلين تشريعيين في النيابة سواء أكانت مدة الفصل خمس سنوات أم أقل . وهذه هي القاعدة التي أقرها مجلس الشيوخ قبل الآن . ومن المصادفات الغريبة أن تقرير المجلس لهذا المبدأ كان بمناسبة النظر في طعن قدم في حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك ، وهو المطعون في انتخابه الآن .

فأمام نص القانون ، وأمام ما قرره المجلس من قبل ، رأت اللجنة رفض الطعن .  
على أن حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك عرض على اللجنة أن يقدم لها ما يثبت أن عنده النصاب المالي أيضاً ، ولكن اللجنة — بعد ما رأت أن شرط قضاء مدتين في النيابة متوفر فيه — لم تر حاجة إلى التعرض للنصاب المالي .  
الرئيس ( حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسيوني ) — هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ورفض الطعن ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس رفض الطعن المقدم في حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك .  
( في ١٠ يونيو سنة ١٩٣٦ ) .

اعتبار ضريبتى الخمر ومجلس المديرية ضمن مشمولات كلمة ضريبة البالغة مائة وخمسين جنيهاً .

جلسة الاثنين ٢٥ ربيع الأول سنة ١٣٥٥ ( ١٥ يونيو سنة ١٩٣٦ )

#### تقرير لجنة الطعون

عن الطعن المقدم في حضرة الشيخ المحترم الشيخ محمد السيد إبراهيم غنيمه  
عضو مجلس الشيوخ عن دائرة منشأة صبرى بمدينة المنوفية

( المقرر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل ) .

تحققت اللجنة من الوجوه الشكلية للطعن وهي :

أولاً — كون الطاعن ناخباً عن دائرة الشيخ المطعون فيه .

ثانياً — كون إمضاء الطاعن مصدقاً عليه .

ثالثاً — كون الطعن مقدماً في اليعاد .

وبذلك رأت اللجنة أن هذا الطعن مقبول شكلاً .

## عن الموضوع

تضمن الطعن من حيث الموضوع أن حضرة الشيخ المحترم المطعون في انتخابه لا تطبق عليه جميع الاشتراطات الواردة بقانون الانتخاب في المادة ٥٥ وخص الطاعن بالذكر شرطاً من هذه الشروط أن الشيخ المطعون في انتخابه لا يدفع عن أملاكه الضريبة المقررة في القانون .

وقدّم حضرة الشيخ المحترم المطعون في انتخابه مذكرة تتضمن أنه : ( أولاً ) من طبقة كبار العلماء ، ( ثانياً ) من طبقة الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيهاً في العام . وشرح في مذكرته كونه من طبقة كبار العلماء . ورأت اللجنة أن تتجاوز بحث طبقة كبار العلماء حتى تبحث طبقة الملاك الذين يؤدون الضريبة المحددة لأن بحث الشرط الثاني أيسر مادياً من بحث الشرط الأول .

وبحث انطباق الشرط الثاني على حضرة الشيخ المحترم تبين أنه يؤدي ضرائب الأموال الأميرية ومجالس المديرية والخفر وأن مجموع هذه الضرائب يزيد على مبلغ ١٥٠ جنيهاً على التفصيل المبين في محضر اللجنة الفرعية .

ورأت اللجنة أولاً اعتبار ضريبتى الخفر ومجالس المديرية ضمن مشمولات كلمة ضريبة الواردة في الفقرة الثانية من المادة ٥٥ من قانون الانتخاب . وعلى ذلك يكون حضرة الشيخ المحترم المطعون في انتخابه يؤدي ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيهاً في العام وأنه من طبقة الملاك الذين يؤدون هذه الضريبة ويجوز انتخابهم أعضاء بمجلس الشيوخ .

ورأت اللجنة بعد ظهور انطباق هذا الوصف على الشيخ المطعون في انتخابه الاكتفاء بذلك وألا تتعرض لبحث انطباق وصف كبار العلماء لأن هذا البحث متشعب متسع وهو موضع اختلاف كبير في أنظار الباحثين لا داعى له مع تحقق أنه من طبقة الملاك .

وعلى ذلك :

قررت اللجنة بإجماع الآراء رفض الطعن وصحة انتخاب حضرة الشيخ المحترم محمد السيد إبراهيم غنيمه عضواً بمجلس الشيوخ ؟

رئيس اللجنة

حسن نبيه المصرى

## تقرير لجنة الطعون

عن الطعن المقدم في حضرة الشيخ المحترم الشيخ محمد السيد إبراهيم غنيمه

موافقة المجلس على رفض الطعن

( المقرر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل ) .

المقرر — كل طعن من الطعون بحسب قانون الانتخاب له جهات شكلية ثلاث : الأولى كون الطاعن ناخباً عن دائرة الشيخ المطعون في انتخابه ، والثانية التصديق على إمضاء الطاعن . والثالثة أن يتقدم الطعن في ظرف خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب . وقد تحققت اللجنة من استيفاء هذه الشروط الثلاثة ، فوجدت أن الطاعن ناخب في نفس الدائرة ، وأن الطعن مصدق عليه ، وأنه قدّم في الميعاد القانونى ، ولذلك رأت قبوله شكلاً .

أما من جهة للموضوع فيتضمن الطعن أن حضرة الشيخ المحترم المطعون في انتخابه لا تطبق عليه جميع الشروط الواردة بقانون الانتخاب في المادة ٥٥ وخص الطاعن بالذكر مسألة أن الشيخ المطعون في انتخابه لا يدفع عن أملاكه الضريبة المحددة في القانون ، وقد قدّم حضرة الشيخ المحترم المطعون في انتخابه مذكرة قال فيها إنه يتوفر فيه شرطان من الشروط التى أوجبتها المادة الخامسة والخمسون لأنه أولاً من طبقة كبار العلماء ، وثانياً أنه من الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيهاً في العام ، ولكن اللجنة رأت أن تتجاوز بحث طبقة كبار العلماء لأن الوصف نظرى والسألة متشعبة إلى أن تبحث شرط الضريبة ، فإذا توافر هذا الشرط فلا داعى للبحث في الوصف الأول .

وقد قدم حضرة الشيخ المحترم السيد إبراهيم غنيمه تسعة أوراد باسمه ، تدل على أنه يدفع ضريبة مقدارها ١٤٩ جنيهًا و ٩٩٥ مليًا ، فلأجل المليات الخمسة الناقصة قدّم حضرته للجنة تسعة أوراد أخرى ثابت فيها أنه مكلف باسمه وباسم ورثة أبيه أربعون فدانًا ، كما قدم إقرارًا من الورثة بأنه يخصه من هذه الأقطان تسعة أفدنة ، وقد أرسلنا الإقرار للجهة الإدارية فصدقت على إمضاءات الورثة .  
وقدّم أيضًا حجتين رسميتين بثلاثة أفدنة ، وعلى ذلك رأت اللجنة أن في هذا الكفاية ، وقررت بإجماع الآراء قبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا وصحة الانتخاب .

( تصفيق ) .

الرئيس حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسيوني — هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس رفض الطعن وصحة انتخاب حضرة الشيخ المحترم السيد إبراهيم غنيمه عضواً بمجلس الشيوخ .  
( في ١٥ يونيه سنة ١٩٣٦ ) .

من هو مدير العموم ؟

رئاسة لجنة قضايا الحكومة

رقم الدوسيه .....

رقم الإفادة ٩٠

حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ

جواباً على كتاب عزتكم رقم ٢-١/١٤ (١٢٧) بتاريخ ١١ يناير الماضى أشرف بإخباركم بأن كلمة مدير عموم التي ورد ذكرها في المادة ٧٨ من الدستور ليس لها مدلول ثابت في النظام الإدارى المصرى . وربما كان من المهم في هذا الصدد تحديد ما كان العمل جارياً به عند صدور الدستور . كان مجلس الوزراء قد عهد إلى لجنة تعديل الدرجات بقرار صادر في ٢٧ يناير سنة ١٩٢١ في تحديد مرتبات الوظائف العالية عدا الوزراء فقسمت اللجنة تلك الوظائف إلى أربعة أقسام :

جنيه	جنيه
٢٣٠٠ — ٢٠٠٠	١ — وكلاء الوزارات ومن في درجتهم
١٧٥٠	٢ — مديرو عموم المصالح الكبرى ومن في درجتهم
١٦٠٠ — ١٢٠٠	٣ — درجة أولى (أ) و (ب) و (ج)
١٥٠٠ — ١٢٠٠	
١٣٦٠ — ١٢٠٠	و على التعاقب

وقد خصصت هذه الدرجة لمدير عموم المصالح ( غير المصالح الكبرى ) والوظائف المماثلة لها .

٤ — درجة ثانية ... .. ٩٠٠ — ١١٤٠

وقد ورد في تقرير اللجنة (١) ما تعريه :

6.— Dans la première séance qu'il a tenue le 17 octobre 1922 le Comité de Reclassement a pris les décisions d'ordre général suivantes :

a.)

b.)— qu'en communiquant aux ministères l'échelle de traitements leur attention sera attirée :

1°)

2°)— sur le fait que la classe à traitement fixe de L.E. 1750 par an est destinée au poste de Directeur Général d'une Grande Administration plus ou moins indépendante ou aux postes équivalents seulement, et que les catégories de la Classe I offraient une élasticité suffisante pour Classer les postes des autres Directeurs Généraux.

مادة ٧٨ » ... .. «

٦ - قررت لجنة تعديل الدرجات بمجلسها الأولى المنعقدة بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٢ المبادئ العامة الآتية :

(١) - ... ..

(ب) - ومع إبلاغ الوزارات المختصة حدود المرتبات الجديدة يوجه نظرها إلى ما يأتي :

١ - ... ..

٢ - إلى أن الدرجة ذات المرتب الثابت ١٧٥٠ جنياً سنوياً تخصص لوظيفة المدير العام لإحدى المصالح الكبرى التي تعتبر بنوع ما هيئات مستقلة أو للوظائف التي تماثلها فقط ، وأن الدرجة الأولى بفئاتها المختلفة فيها المرونة الكافية لكي يوضع فيها عدا من ذكروا من مديري العموم .

ورأت تخصيص درجة مدير عام ( ١٧٥٠ ج . م ) لرؤساء المصالح الكبرى ( منها الجمارك ، الأملاك ، المساحة ، المعارف ) .  
والدرجة الأولى أ و ب لمديري عموم المصالح الأخرى و ١٢٠٠ - ١٦٠٠ ج . م . ( منها الأمن العام ، الإدارة الأوربية ، بلدية الإسكندرية ) و ١٢٠٠ - ١٥٠٠ ج . م . ( منها خفر السواحل ، الصحة ، السجون ، محافظ القنال ) .

أما الدرجة الأولى ( ج ) ( ١٢٠٠ - ١٣٦٠ ج . م ) فقد لقب شاغلوها بلقب مدير أو مساعد المدير العام .

كان إذن لقب مدير عام في كادر ٥ أبريل سنة ١٩٢٣ قاصراً على شاغلي درجات ١٧٥٠ و ١٢٠٠ - ١٦٠٠ و ١٢٠٠ - ١٥٠٠ ج . م . ولم يمنع مطلقاً شاغلي الدرجة الأولى ( ج ) .

وفيما يتعلق بالمديرين كان كادر سنة ١٩٢٣ يضع في الدرجة الأولى ( أ ) ( ١٢٠٠ - ١٦٠٠ ج . م ) مديري الغربية وأسيوط وفي الأولى ( ب ) ( ١٢٠٠ - ١٥٠٠ ج . م ) مديري الدرجة الأولى .

وقد جاء بعد ذلك كادر سنة ١٩٣٠ فجعل مرتب مدير عموم المصالح الكبرى ١٥٠٠ جنيه وجعل الدرجة الأولى ( ١١٤٠ - ١٣٢٠ ج . م ) ثم جاء كادر سنة ١٩٣٩ فجعل مديري المصالح الكبرى بين ١٤٠٠ و ١٣٠٠ و ١٢٠٠ ج . م . وقد احتفظ هذا الكادر بلقب مدير عام ومرتبته لمحافظة القاهرة والإسكندرية ولمديري الغربية وأسيوط أما المديرون من الدرجة الأولى ( الأربعة ) فقد اعتبرت درجتهم درجة أولى أي أقل من درجة مدير عام .

وإني أرجح الأخذ فيما يتعلق بالمديرين بآخر كادر فهو الذي يجلو على أصح صورة واقع النظام الإداري المصري . ولا يمكن أن يكون الدستور قد عني أن يكون مدلول عبارة مدير عموم المصالح على وجه لا يتفق مع الأوضاع المنظورة لذلك النظام سواء من حيث أهمية المنصب أو مستوى المرتب المخصص له .

وتفضلوا عزتكم بقبول فائق الاحترام

رئيس لجنة قضايا الحكومة

١٧ فبراير سنة ١٩٤٠

عبد الحميد بدوي



مادة ٧٩ - « مدة العضوية في مجلس الشيوخ عشر سنين .  
« ويتجدد اختيار نصف الشيوخ المعينين ونصف المنتخبين كل خمس سنوات . ومن انتهت مدته من  
« الأعضاء يجوز إعادة انتخابه أو تعيينه . »

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للمستور

دولة الرئيس ( حسين رشدي باشا ) - ما السن التي تشترط لعضوية مجلس الشيوخ وكم تكون مدة العضوية .  
( تقرّر بالإجماع أن يكون أدنى السن أربعين سنة وأن تكون مدة العضوية عشر سنين ) .  
( في ٢٠ ابريل سنة ١٩٢٢ ) .

لجنة الدستور

تلى القرار الحادي والعشرون ونصه :

يكون عمر العضو في مجلس الشيوخ أربعين سنة على الأقل ، وأن تكون مدة العضوية عشر سنين .  
( موافقة عامة ) .

( في ١٢ يونيه سنة ١٩٢٢ ) .

حضرة على ماهر بك - لكي يكون في مجلس الشيوخ معنى الثبات والاستمرار أقترح أن يتجدد تجديداً نصفياً مرة في كل  
خمس سنين وأن يكون في أول مرة بطريق الاقتراع وأن تشمل القاعدة المعينين والمنتخبين .  
( موافقة عامة ) .

( في ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

مدة العضوية في مجلس الشيوخ عشر سنين .

ويتجدد اختيار نصف الشيوخ ونصف المنتخبين كل خمس سنوات ويجوز إعادة اختيار من انتهت مدته من الأعضاء .

( فوافقت الهيئة بالإجماع عليها كما هي ) .

( في أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

تراجع التعليقات الخاصة بها على المادة ١١٥ .

اللجنة  
الاستشارية  
التشريعية

(١) استقلال المجلس وحده بتقرير الطريقة التي يرى السير عليها من طرق القرعة وعدم الاحتياج لصدور قانون بذلك .

(٢) قرار المجلس اعتبار الأعضاء المنتخبين كتلة واحدة وإخراج نصفهم أي ٣٧ عضواً بطريق القرعة .

وإقرار اقتراح حضرة محمد علوي الجزار بك باعتبار جميع الدوائر الانتخابية في القطر المصري كتلة واحدة وتعمل القرعة  
عنها جميعها دفعة واحدة بأسماء المنتخبين .

واعتبار الدوائر الثماني الجديدة وحدة أخرى قائمة بذاتها تجري القرعة على نصفها فتنتهي عضوية ممثليها في ٣١ أكتوبر  
سنة ١٩٣٣ ، ويبقى النصف الآخر لسنة ١٩٣٨ .

أما الأعضاء المعينون فيجري الاقتراع على إخراج نصف عددهم الحالي . وأما الأعضاء الجدد وعددهم ستة فتجري القرعة بينهم  
إثر تعيينهم لتعيين النصف الذي تنتهي مدة نيابته في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٣ ، ومن يبقى إلى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٨ .  
موافقة المجلس على تقرير هيئة المكتب عن الطريقة التي تجري عليها القرعة - أجريت عملية القرعة .

مجلس الشيوخ

### تكليف لجنة الحقانية

درس مسألة الاقتراع على نصف الأعضاء طبقاً للمادة ١٦٢ من الدستور وتقديم تقرير عنها بصفة مستعجلة

الرئيس — تعلمون حضراتكم أن المادة ٧٩ من الدستور تنص على أن مدة العضوية في مجلس الشيوخ عشر سنين ، وعلى أن يتجدد اختيار نصف الشيوخ المعينين ونصف المنتخبين كل خمس سنوات . وأن المادة ١٦٢ من الدستور تنص على أن يكون تعيين من يخرج من الأعضاء في نهاية الخمس السنوات الأولى بطريق القرعة . ولما كانت عملية القرعة تستوجب وضع نظام لها فهل تستحسنون حضراتكم إحالة هذه المسألة إلى لجنة الحقانية لبحثها على وجه السرعة وتقديم تقرير عنها للمجلس ؟  
( موافقة ) .

### تقرير لجنة الحقانية

عن تجديد نصف أعضاء مجلس الشيوخ

( المقرر حضرة الشيخ محمد عن العرب بك ) .

أحال المجلس بجلسته ٢٢ مايو سنة ١٩٢٨ إلى اللجنة البحث بصفة مستعجلة في موضوع تجديد نصف أعضاء المجلس معينين ومنتخبين بالقرعة طبقاً للمادة ١٦٢ من الدستور . فبحثته اللجنة بجلستها التي عقدت في أيام ٢٤ و ٢٧ و ٥ مايو و ٥ يونيو سنة ١٩٢٨ ، وها هي تقدم تقريرها في هذا الموضوع فيما يلي :  
نصت المادة ٧٩ من الدستور على أن مدة العضوية في مجلس الشيوخ عشر سنين ، وأن يتجدد اختيار نصف كل من حضرات الشيوخ المعينين والمنتخبين كل خمس سنين .  
ونصت المادة ١٦٢ منه على أن تعيين من يخرج من أعضاء المجلس في نهاية السنين الخمس الأولى يكون بطريق القرعة ، وأن تلك السنين الخمس تنتهي في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٨ .  
ونصت المادة ١١٥ منه على أن تجديد نصف أعضاء المجلس ، معينين كانوا أو منتخبين ، يجب أن يكون في خلال السنين يوماً السابقة على تاريخ انتهاء مدة نيابتهم .  
ولما كان النص صريحاً على أن تعيين من يخرج لأول مرة يكون بطريق القرعة كما تقدم ، وجب البحث في الطريقة التي تتبع لتنفيذ هذا النص من طرق الاقتراع وتبين الطريقة التي تكون أكثر تمشياً مع روح الدستور وأقل ضرراً في النتائج حيث خلت محاضر جلسات لجنة وضع مبادئ الدستور ، من أية إشارة إلى طريقة خاصة من طرق الاقتراع لتنفيذ مبدأ التجديد النصف ، الذي نص عليه في الدستور .

وقد زاد الأمر صعوبة في موضوع التجديد أن عدد الأعضاء المنتخبين للمجلس مرتبط بعدد سكان القطر كنص المادة ٧٥ من الدستور وعدد الأعضاء المعينين مرتبط بعدد المنتخبين إذ هم خمساً المجلس ، فعدم أيضاً مرتبط بعدد سكان القطر . والمشهد أن هذا العدد غير ثابت على حالة واحدة بل مطرد الزيادة كما يعلم من عملية الإحصاء التي تجري كل عشر سنين عن سكان القطر .  
وقد اقتضى الإحصاء الذي عمل في سنة ١٩٢٧ زيادة دوائر الانتخاب ثمانى دوائر .

إن طريقة إخراج نصف المعينين أمر واضح بعمل القرعة بينهم .

أما فيما يتعلق بالمنتخبين فالباحث في طرق الاقتراع يحظر على باله الطرق الآتية :

أولاً — أن تعتبر جميع الدوائر في القطر المصرى كتلة واحدة ، وتعمل القرعة عنها جميعها دفعة واحدة بأسماء المنتخبين أو بأسماء الدوائر .

ثانياً — أن تعمل القرعة عن دوائر كل مديرية وكل محافظة على حدة باعتبار أنها وحدة انتخابية .

ثالثاً — أن يقسم القطر كله إلى قسمين متساويين في عدد الدوائر الانتخابية وتجري القرعة بين القسمين ، فالذى يخرج يعاد انتخاب أعضائه .

وبالبحث في هذه الطرق الثلاث نجد أنه في البلاد التى يكون التمثيل فيها بنسبة عدد السكان ، أى التى يتغير فيها عدد الدوائر بتغير عدد السكان — كما هو الحال في مصر — يصعب الأخذ بالطريقتين الأولى والثانية وذلك لأن الاقتراع على سقوط الدوائر يكون حتماً على حسب الدوائر الحالية المثلة الآن في المجلس ولكن الانتخاب لا بد أن يحصل حسب التقسيم الجديد للدوائر الانتخابية فيكون من الصعب معرفة الدائرة الجديدة التى تقابل فعلاً الدائرة القديمة التى سقط ممثلها بالاقتراع وذلك لأن حدود الدوائر ومعاملها والبلاد التى تشملها كل هذا قد يتغير عند إعادة تحديد الدوائر الانتخابية بعد تعداد السكان . نعم إنه يمكن عمل مقابلة تقريبية بين الدوائر الجديدة والقديمة وذلك بأن كل دائرة جديدة تتكون من بلاد أو أحياء كان معظمها داخل ضمن حدود دائرة قديمة تعتبر مقابلة لهذه الدائرة وحلت محلها ولكن هذا بالطبع حل تقريبي ومجرد تصور وفضلاً عن أنه حل تقريبي ففي بعض الأحيان يكون الأخذ به متعذراً وذلك لاستحالة المقابلة بين دائرة قديمة وأخرى جديدة كما إذا تألفت دائرة جديدة كان نصفها داخل ضمن حدود دائرة قديمة والنصف الآخر كان داخل ضمن حدود دائرة أخرى ، ففي هذه الحالة يستحيل القول بأن إحدى الدائرتين القديمتين أكثر شبيهاً بالجديدة من الأخرى ويصبح من المستحيل تعيين الدائرة الجديدة التى تقابل الدائرة القديمة .

هذا وبفرض أن السلطة سهلت في مرة من المرات المقابلة بين الدوائر الجديدة والقديمة فإنه يتعين — عند الأخذ بإحدى الطريقتين الأولى أو الثانية — عمل قرعة أخرى عن الدوائر الزائدة لتجري الانتخابات في نصفها الآن والنصف الثانى بعد خمس سنوات . ذلك لأنه لا يمكن إجراء الانتخاب عن كل الدوائر الجديدة مع أن الانتخاب لا يقصد به إلا التجديد النصفى للمجلس ويتحم مع هذا ألا يؤدي الانتخاب إلا لتصور الحالة الجديدة لتعداد القطر في نصف المجلس فقط ، ولا يمكن أن يجرى الانتخاب للدوائر الزائدة كلها من الآن لأن ذلك يستدعى عمل قرعة أخرى بعد خمس سنوات لإسقاط نصفها والنص الدستوري الخاص بالاقتراع قاصر على التجديد الأول فقط وعلاوة على ذلك فلا يمكن الانتخاب للدوائر الزائدة كلها من الآن والاقتراع على أن تكون مدة العضوية لنصفها خمس سنوات والنصف الآخر لعشر سنوات لأن هذا يتنافى مع نص الدستور الذى جعل مدة العضوية في المجلس عشر سنوات ولم يستثن إلا المدة الأولى ولا يصح بحال من الأحوال التوسع في هذا الاستثناء ، ومن أظهر معائب هاتين الطريقتين أننا مهما دققنا عند عمل المقابلة بين الدوائر الجديدة والقديمة قد تدخل ضمن حدود الدوائر التى سيجرى فيها الانتخاب بعض البلاد أو الأحياء التى كانت حسب التحديد القديم داخله ضمن دوائر لم تسقطها القرعة فينتخب أهالى هذه البلاد أعضاء جددًا للمجلس في حال أن الأعضاء الذين انتخبوهم في المرة الأولى ما زالوا محتفظين بالعضوية ، أو بعبارة أخرى نكون قد أبغنا لهؤلاء الأهالى استعمال حقهم الانتخابي مرتين .

ومما يجب مراعاته أن هذه الصعوبات التى تقوم دون الأخذ بإحدى الطريقتين الأولى أو الثانية ، لن تكون قاصرة على التجديد الأول بل إنها تقوم عند كل تجديد سبقه تعداد جديد أظهر زيادة في السكان استوجبت زيادة الدوائر ، مع أنه يتعين على الباحث الآن أن يضع طريقة تكون أساساً يسير عليه التجديد في المستقبل من تلقاء نفسه .

وفضلاً عن هذه الصعوبات توجد صعوبة أخرى تحول دون الأخذ بالطريقة الثانية أى إجراء القرعة بين دوائر كل مديرية أو محافظة على حدة باعتبار أنها وحدة انتخابية . وهى صعوبة إجراء القرعة في المديريات أو المحافظات التى عدد شيوخها فردي ، ولا يمكن التغلب على هذه الصعوبة إلا بإحدى طريقتين : ( الأولى ) أن يضم إلى المديرية أو المحافظة أخرى مثلها في الفردية وتجري القرعة بين مجموع الوجدتين ، ولكن هذا يخرج الطريقة عن الباعث لاتباعها ، وهى أن المديرية أو المحافظة وحدة انتخابية . ( الثانية ) هى إجراء عملية قرعة تمهيدية تكون أوراقها بعدد تلك الوحدات يكتب في نصفها « زائد الكسر » والنصف الآخر « ناقص الكسر » ثم تضرب قرعة لإخراج النصف على ما اقتضته القرعة التمهيدية . ولكن يترتب على هذا أن يخرج من بعض المديريات أكثر من النصف أو أقل منه فلا تتحقق العدالة بين الوحدات الفردية والوحدات الزوجية .

على أن تلك الصعوبات التي تعترضنا إذا أخذنا بإحدى الطريقتين الأولى أو الثانية — وخصوصاً صعوبة المقابلة بين الدوائر القديمة والجديدة — تتلاشى إذا أخذنا بالطريقة الثالثة وهي تقسيم مديريات ومحافظات القطر إلى قسمين يشمل كل منهما عدداً من الدوائر مساوياً لما في القسم الآخر والاقتراع بينهما . وقد أخذت فرنسا بهذه الطريقة وفضلتها على الطريقتين الأخريين رغم أن صعوبة المقابلة بين الدوائر القديمة والجديدة التي تعترضنا في مصر لا تعترض الفرنسيين لو أخذوا بإحدى هاتين الطريقتين وذلك لأن عدد الدوائر في فرنسا ثابت لا يتغير بتغير عدد السكان فضلاً عن ذلك فقد يكون في فرنسا سبب يبرر الأخذ بالطريقة الثانية وهو أن النزعات السياسية للأهالي تختلف باختلاف المناطق فبعض الجهات مثلاً اشتراكية والأخرى رأسمالية وبعضها نزعاتها ملوكية والأخرى جمهورية الخ .

وأما في بلادنا فلا تختلف النزعات السياسية باختلاف المديريات ورغم ذلك فإن فرنسا فضلت الأخذ بالطريقة الثالثة . ولاشك أننا — بعد أن تبينا معائب وصعوبات الطريقتين الأولى والثانية — أخرى باتباع الطريقة الثالثة إذ فضلاً عن أن فيها تحاشياً لصعوبة المقابلة بين الدوائر القديمة والجديدة ومنعاً لبعض الأهالي من استعمال حق الانتخاب مرتين فإنها تحل مشكلة انتخاب الدوائر التي تزيد بزيادة عدد السكان لأن المديرية أو المحافظة التي تسقط بالاقتراع تسقط كاملة بكل دوائرها ثم يجري الانتخاب فيها حسب التحديد الجديد للدوائر أي بما فيها الدوائر التي زادت . وأما المديريات أو المحافظات التي تبقى فلا ينتخب من يمثل الدوائر التي زادت فيها إلا عند حلول موعد الانتخاب فيها أي عند انتخاب أعضاء القسم الثاني من المجلس بعد خمس سنوات . فهذه الطريقة نصل إلى تصوير القطر من حيث زيادة عدد السكان في نصف المجلس تصويراً حقيقياً متمشياً مع مبدأ التجديد النصفي محققاً للأغراض التي رعى إليها الشارع بتقريره هذا المبدأ . وزيادة على ما تقدم فإنها طريقة سلسلة إذا أخذنا بها الآن نكون قد وضعنا قاعدة أساسية يسير عليها التجديد النصفي فيما بعد من تلقاء نفسه دون أن تعترضه أية صعوبة . وقد رؤى أن أقرب طريقة للتقسيم وأبعدها عن التحكم هي التقسيم على حسب الحروف الأبجدية للمحافظات والمديريات ولكن مراعاة لتساوي العدد بين القسمين في الدوائر القديمة والجديدة وضعت المنوفية في القسم الأول وسينا والشرقية في القسم الثاني وعليه يكون القسمان كما يأتي :

القسم الأول			القسم الثاني		
اسم المديرية أو المحافظة	عدد الدوائر القديمة	عدد الدوائر الجديدة	اسم المديرية أو المحافظة	عدد الدوائر القديمة	عدد الدوائر الجديدة
إسكندرية ... ..	٢	٣	سينا .. .. .	١	١
أسوان ... ..	١	١	شرقية ... ..	٥	٦
أسيوط ... ..	٥	٦	صحراء جنوبية ... ..	١	١
بحيرة .. ..	٥	٥	صحراء غربية ... ..	١	١
بنى سويف .. ..	٣	٣	غربية ... ..	٩	١٠
جرجا ... ..	٥	٥	فيوم ... ..	٣	٣
جيزة .. ..	٣	٤	قليوبية .. ..	٣	٣
دقهلية ... ..	٥	٦	قنا ... ..	٥	٥
دمياط ... ..	١	١	قنال .. ..	١	١
السويس ... ..	١	١	مصر .. ..	٤	٥
منوفية ... ..	٦	٦	منيا ... ..	٤	٥
المجموع	٣٧	٤١	المجموع	٣٧	٤١



ومتى تم التقسيم على هذا الوجه ضربت القرعة لإخراج أحد القسمين والذي يخرج منهما تجرى الانتخابات فيه حسب تقسيم الدوائر الجديد . أما الثانى فتنتهى مدة العضوية فيه سنة ١٩٣٣ ، وإذ ذاك تجرى الانتخابات فيه حسب التقسيم الجديد فيتم فيه تمثيل السكان حسب التعداد الأخير .

هذا وأما عن الأعضاء المعينين فمعلوم أن المجلس الآن فيه ٧٤ عضواً منتخباً و ٤٨ فقط عضواً معيناً ومعلوم أن المجلس يتألف من أعضاء منتخبين بنسبة ثلاثة أخماسه وأعضاء معينين بنسبة الخمسين أى أن المعينين يجب أن يكونوا ثلثي المنتخبين وعلى هذا كان يجب أن يكونوا ٤٩ لأن ثلثي الأربعة والسبعين تسعة وأربعون وكسر لا ٤٨ .

ومن البديهي أنه لا بد عند تعيين بدل من تخرجهم القرعة من مراعاة النسبة إلى عدد المنتخبين بعد التجديد وهم سيكونون ثمانية وسبعين أى السبعة والثلاثين الباقيين والواحد والأربعين الذين سينتخبون فيجب إذن أن يكون عدد المعينين بعد التجديد اثنين وخمسين . وبما أن الاقتراع على نصف العدد الحالى سيقبى أربعة وعشرين فيجب أن يعين ثمانية وعشرون .

بقى أمر يجب البحث فيه وهو هل يستقل مجلس الشيوخ بتقرير الطريقة التي يرى السير عليها من طرق القرعة أو لا بد من أن يكون تقريرها بقانون :

نصت المادة ١٦٢ من الدستور على أن تعيين من يخرج من أعضاء مجلس الشيوخ في نهاية الخمس السنوات الأولى يكون بطريق القرعة بالطريق إذن معين بنص صريح في الدستور ، وهو خاص بمسألة داخلية لمجلس الشيوخ فهو وحده الذى يناط به تنفيذ هذا النص ولا يصح أن يقبل تدخل أية سلطة كانت في أمر خاص به وقاصر عليه فهو الذى يقرر الطريقة التي يتبعها لتنفيذ هذا النص الدستوري الصريح دون حاجة لتشريع خاص تشترك في وضعه سلطة أخرى .

فبناء عليه

قررت اللجنة بإجماع الآراء اتباع الطريقة الثالثة من طرق القرعة السابق شرحها وأن يكون تقسيم القطر على الوجه المبين بالجدول السابق ذكره وأن لا حاجة إلى تشريع خاص بذلك ؟ رئيس لجنة الحقانية ( عنه ) ثروت

#### تقرير لجنة الحقانية

عن مسألة الاقتراع على نصف أعضاء المجلس طبقاً للمادة ١٦٢ من الدستور

( المقرر حضرة الشيخ محمد عن العرب بك ) .

تلى كتاب من وزارة الداخلية بنذب حضرة صاحب العزة محمود حسن بك وكيل الوزارة لحضور جلسات المجلس أثناء النظر في المسألة المذكورة وهذا نصه :

حضرة صاحب العزة وكيل مجلس الشيوخ

بمناسبة أن المجلس سينظر اليوم في تقرير لجنة الحقانية عن مسألة الاقتراع على نصف الأعضاء طبقاً للمادة ١٦٢ من الدستور . قد رأينا نذب حضرة صاحب العزة محمود حسن بك وكيل وزارة الداخلية لحضور جلسات المجلس ، حتى إذا اقتضى نظر هذا الموضوع البحث في مسألة انتخاب أعضاء الدوائر الثماني التي زادت بسبب نمو عدد السكان حسب الإحصاء الأخير لسنة ١٩٢٧ .

فيقدم حضرته إلى هيئة المجلس ما يلزم لها من الإيضاحات في ذلك . ويبين وجهة نظر الحكومة في انتخاب الأعضاء لهذه الدوائر وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

وزير الداخلية

مصطفى النحاس

٢٩ ذى الحجة سنة ١٣٤٦ ( ١٨ يونيه سنة ١٩٢٨ ) .

تلى تقرير لجنة الحقانية .

مادة ٧٩ « ... .. »

معالي محمد شفيق باشا - أهنيء لجنة الحقانية على تقريرها الذي حوى كل ما يمكن وروده على الخاطر . عرضت اللجنة كل الحلول الممكنة ، وحلت كلا منها ، وأظهرت لنا مزاياه وعيوبه - فحق علينا شكرها .

الأمر الطروح على المجلس يشمل أربعة مواضيع مختلفة جداً . وإذا طرقتنا باب المناقشة في هذه المواضيع كلها مرة واحدة ربما طال علينا الوقت واشتبه علينا الأمر .

سأبين لحضراتكم أن هذه المواضيع الأربعة غير متصلة . ولذلك يحسن للمجلس تجزئة أخذ الرأي عليها وتقريرها واحداً بعد واحد . ليس هذا التقرير مثل باقي التقارير التي تنتهى منها . عادة إلى مجرد الموافقة أو عدم الموافقة . بل بعض مواضيع هذا التقرير ربما كانت الموافقة عليه بالإجماع إذ هي لا تحتل إلا رأياً واحداً . كما أن بعضها متشابه يطول فيه البحث فالذى لا يحتمل إلا رأياً واحداً من هذه المواضيع اثنان .

أولهما هل يستقل المجلس بتقرير الطريقة التي يرى السير عليها من طرق القرعة أو لا بد من أن يكون تقريرها بقانون . هذه نقطة لا علاقة لها بباقي مواضيع البحث ، ولقد قالت لنا اللجنة إنها مسألة داخلية يختص بها مجلس الشيوخ وحده . ولا داعي مطلقاً لاشتراك أية سلطة أخرى معها فيها ودليلاً على ذلك ظاهر من نص المادة ١٦٢ من الدستور التي تقول : « يكون تعيين من يخرج من أعضاء مجلس الشيوخ في نهاية الخمس السنوات الأولى بطريق القرعة » .

قالت لنا اللجنة إن الدستور نص على طريقة القرعة وهذا يقتضى عدم تدخل أية سلطة أخرى .

وقالت لنا اللجنة أيضاً إن لجنة تحضير الدستور لم تتكلم عن ذلك . وكلنا نعلم أن أعضاء تلك اللجنة كانوا من خيار الأمة وكانوا مطلعين على ما جاء في دساتير العالم عن هذا الموضوع . وكانت لديهم أثناء البحث صور من هذه الدساتير التي منها دستور فرنسا القديم الذي جاء فيه تنظيم طريقة القرعة . وجعلها على الطريقة التي اقترحتها لجنة الحقانية . إذ رتب الدوائر على حسب الحروف الأبجدية وقسمها ثلاثة أقسام لأن التجديد هناك كل ثلاث سنوات ومدة العضوية تسع سنين . ولكن عندما عدل ذلك الدستور القديم أخرجوا منه هذا النظام وجعلوه بقانون أقروا فيه ما كان متبعاً في الدستور القديم .

ولجنة تحضير الدستور عندنا كانت عالمة بما حصل في فرنسا قبل الآن وما هو واقع الآن .

وفي دستور بلجيكا نص على طريقة التقسيم الذي اقترحه اللجنة وكانت لجنة تحضير الدستور عندنا عالمة من غير شك بذلك ، كما كانت عالمة بما هو حاصل في فرنسا .

نعلم لجنة الدستور بوجود هذه الطريقة بالدساتير المذكورة ومع ذلك أغفلتها كلية فلا يمكن القول الآن بأن الدستور جاء ناقصاً وأن طريقة تنظيم القرعة تركت عفواً . لا يمكن التسليم بذلك وحضراتكم تعرفون مبلغ اقتدار كل من حضرات أعضاء لجنة الدستور كما لا يمكن أن نسلم الآن بأن موضوع طريقة تنظيم القرعة المتبعة في بلجيكا وفرنسا مر عفواً على أعضاء لجنة الدستور ولن نسلم إلا بأن عدم ذكرها جاء قصداً ؛ ولذلك جاءت المادة ١٦٢ خلوا من ذكر الدوائر فنصت على أن الذين يخرجون هم نصف الأعضاء لا نصف الدوائر .

الموضوع الثاني : هو هل يجب فصل الأعضاء المنتخبين عن المعينين أو أخذ الطائفتين والاقتراع على النصف كتلة واحدة ؟ وهذا لا علاقة له بالمواضيع الأخرى لأن المادة ٧٩ نصت عليه صراحة وهو لا يقبل إلا حلاً واحداً . وها هو نص المادة :

« مدة العضوية في مجلس الشيوخ عشر سنين ويتجدد اختيار نصف الشيوخ المعينين ونصف المنتخبين كل خمس سنوات » . فلو أراد الدستور أن تؤخذ كتلة المجلس ، معينين ومنتخبين ، لحددت المادة نصف الشيوخ بالمعينين والمنتخبين ولكن تحديد النصف للمعينين والنصف للمنتخبين جعل الأمر لا يقبل التأويل مطلقاً . فحينئذ إذا حصرنا جهدنا في تصفية هذين الموضوعين لم يبق أمامنا إلا موضوعان آخران .

الموضوع الثالث : هو اختيار الطريقة التي نسير عليها في عملية القرعة . قالت اللجنة إنه لا توجد إلا ثلاث طرق : الأولى أن تعمل بالقرعة لإخراج نصف الأعضاء المنتخبين باعتبارهم كتلة واحدة بصرف النظر عن أى اعتبار آخر وهذا الرأي ينطبق على حرفة الدستور

مادة ٧٩ » ... .. «

لأن المادة ١٦٢ كما ذكرنا تنص على أن « يكون تعيين من يخرج من أعضاء مجلس الشيوخ في نهاية الخمس السنوات الأولى بطريق القرعة ... » ولكن اللجنة رأت في هذا الحل عيباً جوهرياً كما تقول .

قالت في أول تقريرها إنه من الصعب العمل بهذا وبعد ذلك بثلاثة أو أربعة سطور قالت يستحيل العمل به ثم قالت بعد ذلك إنه يتعذر العمل به .  
لماذا ؟

ذلك لأن عدد السكان ، كما تقول اللجنة ، زاد وسيقفه تغير في المناطق الانتخابية للموجودة . فلو فرضنا أن في مديرية الغربية تسع مناطق أصبحت في التعداد الجديد عشرًا فماذا يحصل ؟ إن الزيادة التي حصلت ليست في جزء معين من المديرية بل هي في جميع بلادها فهي لم تحصل في كفر الشيخ أو في طنطا مثلاً بل وزعت على جميع البلاد فكيف نوفق بين تسع وعشر دوائر ؟  
هذا ما تعترض به اللجنة . إن التوفيق سهل جداً وقد بحثت وزارة الداخلية الأمر فوجدت حقيقة أن التوفيق ممكن وأنه لا توجد أية صعوبة من الصعوبات التي تتخوف اللجنة منها .

فرضت اللجنة استحالة أو تعذر تطبيق الحل الأول . وإنى أقرر أنه لا توجد هناك صعوبة من الوجهة العملية . ولقد ساقني الحظ اليوم إلى وزارة الداخلية فعلت أن كل الاحتمالات التي تشير إليها اللجنة بعيدة الوقوع . فمثلاً لو فرضنا أن تعداد منطقة طنطا زاد خمسة آلاف فتلك الزيادة لا تضاف إلى منطقة طنطا بل تضاف إلى المنطقة المجاورة وزيادة المنطقة المجاورة تضاف إلى الزيادة التي حصلت في منطقة طنطا ومع إضافة هاتين الزائدتين إلى زيادات المناطق الأخرى تتكوّن المنطقة العاشرة في ناحية على حدتها . فالصعوبة التي تشير إليها اللجنة من أنه قد توجد دائرة أعطى نصف ناخبها أصواتهم ولم يعطها النصف الآخر غير موجودة .

يقولون بفكرة تقسيم القطر إلى قسمين لأن هذا الحل هو الذي اتخذته فرنسا وبلجيكا . وردى على ذلك هو ردى الذي بينته من قبل .

كانت اللجنة التي وضعت الدستور المصري على علم تام بأن نظام التقسيم المذكور متبع في فرنسا وبلجيكا . فلو أنها أخذت به لنصت عليه في الدستور خصوصاً هي بعينها اللجنة التي وضعت قانون الانتخاب وكانت أمامها هذه النقطة بارزة . نعم ، لو أن هذه اللجنة أخذت بهذا النظام لوضعت في المادة ١٦٢ نصاً عليه أو لنظمته بقانون . ولكنها لم تنظمه بقانون ولم تضعه في الدستور مع علمها أنه معمول به في الخارج وهذا دليل على أنها أغفلت عمداً وتركت التجديد النصفى للمجلس باعتباره كتلة واحدة .

الحل الثاني — وهو تقسيم كل مديرية إلى نصفين لكي يحصل تجديد النصف كل خمس سنوات وقد قالت اللجنة إن هذا أقرب الحلول إلى التمثيل الصحيح لأن الدستور جعل تغيير الأعضاء كل خمس سنوات . ولو أخذنا بطريقة تقسيم المديرية إلى قسمين لاتبنا لفظ الدستور وروحه ولكن اللجنة وجدت صعوبة مادية وهي حالة وجود مديريات عدد دوائرها فردى . فالحل المستطاع عندما تكون في المديرية تسع دوائر مثلاً هو ضم دائرة من الدوائر التسع إلى مديرية أخرى تكون دوائرها فردية وحينئذ تتجنب هذه الصعوبة . ولكن اللجنة قالت إن هذا العمل غير دستوري لأن المديريات والمحافظات وحدات انتخابية قائمة بذاتها ، فلا يمكن تخطي مبدأ الدائرة الانتخابية ولا يصح أن يدخل جزء من الغربية في النوفية أو الدقهلية أو الشرقية ، فكفتنا اللجنة بردها هذا مؤونة البحث في هذا الحل .

ورأى الشخصى هو أن يستبعد هذا الحل من الحلول الثلاثة .

الحل الثالث — وهو تقسيم المديريات على حسب ترتيب الحروف الهجائية إلى قسمين وعند الضرورة تؤخذ مديرية لقسم أو تحذف منه للحصول على التساوى ثم يقترح على النصف .

أرى في هذا الحل خطراً لآتنا نرى في الكشف المقدم أمامنا أنه إذا خرجت مديريات أسوان وأسيوط وبنى سويف وجرجا والجيزة من الكشف الأول خرج معظم الصعيد وكذلك الحال في مديريات الوجه البحري .

وهذا بلا شك يحدث انقطاعاً أو عدم اتصال بين ماضى المجلس ومستقبله .

إن حضرات الأعضاء النائبين عن هذه المديريات الأربع إذا لم يتجدد انتخابهم فسينتخب غيرهم وهؤلاء يجدون أنفسهم أمام جديد لا اتصال له بالماضى .



مادة ٧٩ « ... .. »

أعيد باختصار أن الدستور لم ينص إلا على القرعة فقط ولم ينص على تقسيم البلاد إلى مناطق مع علم واضع الدستور بهذه الطريقة ولو أرادوها لوضعوا نصاً بشأنها .

يقولون إن العيب الأكبر في الطريقة الأولى هو عدم وجود حل معقول للدوائر الجديدة .

عدد الأعضاء المنتخبين الآن أربعة وسبعون وسيصبح عددهم حسب التعداد الجديد اثنين وثمانين وبذلك تكون قد استجبت ثمانى دوائر وعلى حسب الدستور سيقترح على إخراج نصف الأعضاء الحاليين ، والأعضاء المنتخبون الحاليون عددهم أربعة وسبعون فيخرج نصفهم أى سبعة وثلاثون عضواً .

ما الذى سيعمل بالنسبة لثمانى دوائر الجديدة ؟ بالطبع لا بد من انتخاب أعضاء لينوبوا عنها . يقال لنا بأنه متى تم انتخاب الثمانية أعضاء فإن ذلك يوجدنا أمام مشكلة ترجع إلى مسألة تحديد المدة التى يبقاها هؤلاء فى المجلس فهل تكون خمس سنوات أو عشرأ فإذا أريد عمل القرعة بينهم بعد خمس سنوات فإن هذا غير جائز لأن الاقتراح الذى نص عليه الدستور قاصر على التجديد الأول الذى يحصل فى سنة ١٩٢٨ .

يقولون إن اتباع الطريقة الأولى يوجدنا أمام استحالة مادية . ولكن بالتأمل نجد الحل سهلاً لأن التعداد الجديد الذى ظهر فى مارس سنة ١٩٢٧ قد بين أن عدد سكان القطر يوجب أن تكون الدوائر الانتخابية بمجلس الشيوخ اثنين وثمانين دائرة فلو أن رئيس الحكومة جاء فى أبريل سنة ١٩٢٧ وقال بأن الدوائر الانتخابية قد زادت بزيادة عدد السكان إلى اثنين وثمانين دائرة فيلزم إجراء انتخاب ثمانية أعضاء لتمثيل هذه الدوائر الجديدة ، فهل كان يوجد أحد يعارض فى إجراء الانتخاب فى هذه الدوائر ؟ وهل لو أشار بانتخاب ثمانية أعضاء جدد يكون تصرفه دستورياً أم لا ؟ بالطبع يكون دستورياً وعليه فإنه وإن كان عدد أعضاء المجلس المنتخبين ٧٤ الآن إلا أنه يجب أن يكون عددهم بحكم الدستور ٨٢ ولا يمكن أن يكون غير ذلك لأن عدم الدعوة لإجراء انتخاب أعضاء لا يغير مبدأ دستورياً نافذاً من مارس سنة ١٩٢٧ فعدد الشيوخ الذين يأتون بالانتخاب هو اثنان وثمانون ونصف هذا العدد ٤١ ومن ضمن هذا النصف أربعة مقاعد خالية ويجب عند سحب أوراق القرعة عنهم أن نعتبر أن كراسيهم خالية ، وعند الانتخاب ينتخب ٤١ وهذا الانتخاب الذى نعمله الآن لا يؤثر على الدورات المقبلة مطلقاً . وذلك لعدم وجود الصعوبات التى يبتها اللجنة فى تقريرها وحينئذ يكون الحل الطبيعى الوارد عنه نص فى الدستور — وهو حصول القرعة بين الأعضاء جميعاً كتلة واحدة — هو الحل المقبول ولا اعتراض عليه لا من جهة الدستور ولا من أى جهة أخرى وعليه فأرجو أن توافقوا على الطريقة الأولى الواردة فى تقرير اللجنة وهو أن تعتبر جميع الدوائر فى القطر المصرى كتلة واحدة وتعمل عنها جميعها القرعة دفعة واحدة بأسماء المنتخبين أو بأسماء الدوائر وأنت توافقوا على اعتبار الثمانية الكراسى التى تكمل العدد القانونى خالية الآن وتسرى عليها القرعة كما لو كانت الانتخابات قد أجريت بالنسبة لها .

الرئيس — كم عدد من يخرج من الأعضاء المنتخبين وكم عدد من يبقى ؟

حضرة محمد علوى الجزار بك — يخرج نصف الأعضاء الحاليين .

الرئيس — يحسن أن يقدم معالى محمد شفيق باشا اقتراحاً مكتوباً بما يطلبه .

معالى محمد شفيق باشا — أقترح أن تجرى المناقشة فى الأربع النقاط التى شرحتها وذلك لكى لا تتشعب الآراء ولكى نخرج من أبحاثنا بنتيجة نرتاح إليها .

الرئيس — دعنا الآن من المناقشة ، فما هو اقتراح معاليكم ؟

معالى محمد شفيق باشا — سأقدم اقتراحاً مكتوباً .

الرئيس — إنه إذا قبلت الطريقة الأولى رفضت الطريقتان الثانية والثالثة .

سعادة محمد صدق باشا — طبعاً .

الرئيس — الكلمة الآن لسعادة محمود شكرى باشا .

سعادة محمود شكرى باشا — أريد قبل أن أبدأ كلامى سماع الاقتراح الذى قدمه معالى محمد شفيق باشا .



تلى من الاقتراح المقدم من معالى محمد شفيق باشا ما نصه : « أقترح تحديد المناقشة وأخذ الرأى على الأربعة المواضيع الآتية :  
« ( أولاً ) هل يستقل المجلس بتقرير الطريقة التى يرى السير عليها للقرعة أو لا بد من أن يكون تقريرها بقانون ؟ »  
المقرر — أوافق على أن يؤخذ الرأى على هذا فى الحال .

ثم تلى من الاقتراح ما نصه :

« ( ثانياً ) هل يجب فصل قرعة المعينين عن قرعة المنتخبين أم اعتبار جميع أعضاء المجلس كتلة واحدة ؟ »  
الرئيس — أرى أنه لا معنى لهذا الشق من الاقتراح لصراحة الدستور فى هذا .

ثم تلى من الاقتراح المذكور ما نصه :

« ( ثالثاً ) اختيار الطريقة التى يسير عليها المجلس لعملية القرعة إذا لم يوافق المجلس على اقتراح اللجنة . »  
« ( رابعاً ) هل الانتخاب فى الدوائر الجديدة التى استجبت بسبب زيادة التعداد يكون لها كلها أو لنصفها فقط ؟ »

محمد شفيق

الرئيس — لست أرى فيما تلى الآن اقتراحاً لحل المسألة التى نحن بصدد حلها بل كل ما ورد فى اقتراح معالى محمد شفيق باشا إن هو إلا استعراض للمسائل التى سيجرى بحثها .

معالى محمد شفيق باشا — إننى أرى الموافقة على الطريقة الأولى التى وردت بتقرير اللجنة .

حضرة محمد علوى الجزار بك — أعنى أن معالى الباشا يقر الطريقة الأولى الواردة فى تقرير اللجنة — وسيصدر قانون يحدد عدد الدوائر الانتخابية .

الرئيس — إن الاقتراح المقدم من معالى الباشا لا يعدو تحديد نقط البحث التى ستدور عليها المناقشة .

حضرة كامل صدق بك — ألا يحسن سماع رأى الحكومة فى هذا الموضوع ؟

الرئيس — سيكون ذلك بعد أن ينتهى حضرات الأعضاء من الإدلاء بأرائهم .

سعادة محمود شكرى باشا — أريد أن أسأل عن بعض بيانات يجوز أن الجواب عليها يحل الخلاف .

إن مما أثاره معالى محمد شفيق باشا نقطاً لا تحتمل الجدل ولا معنى للكلام فيها ، منها النقطة الثانية ، وهى أن يكون الاقتراع بين المعينين على حدة والمنتخبين على حدة . ومن ذلك أيضاً أن مجلس الشيوخ هو صاحب الحق وحده فى إقرار القرعة وتنظيمها والسير فيها . وهذه لا تحتمل الجدل ولا يمكن أن يقال بأنها فى حاجة إلى سن قانون خاص بها فلا محل للمناقشة فيها والظاهر أن المجلس مسلم معى بهذا .

لم يبق بعد ذلك إلا البحث عن الطريقة التى تتبع بالنسبة للأعضاء المنتخبين لأنه لا خلاف بالنسبة للأعضاء المعينين .

جاء فى تقرير اللجنة أنها تفضل الطريقة الثالثة وهى تقسيم القطر كله إلى قسمين متساويين فى عدد الدوائر الانتخابية تجرى القرعة بينهما .

إن اعتراضى على هذه الطريقة خاص بالأربع الدوائر التى لا تجرى فيها انتخابات الآن . والظاهر من تقرير اللجنة أن الأعضاء الذين يخرجون ٣٧ ، وأن عدد من ينتخب سيكون ٤١ أى زيادة أربع دوائر حالة كون الدوائر التى زادت بزيادة عدد السكان هى ثمانى دوائر . وظاهر من التقرير أن الأربع الدوائر التى لا تجرى فيها انتخابات الآن يرجأ الانتخاب فيها إلى ما بعد خمس سنوات .

وأرى فى ذلك ما لا يتفق مع الدستور .

يترتب على الأخذ بهذا الرأى أن يبقى ٧٢٠٠٠٠ من أهالى القطر غير ممثلين ، لذلك أرى أن هذا الحل لا يصح قبوله . ويترتب أيضاً على الأخذ بهذا الرأى نقص فى عدد الأعضاء المعينين لأنهم ثلثا المنتخبين فإذا كان عدد المنتخبين بعد التجديد ٧٨ ( أى ٣٧ الباقون + ٤١ الجدد ) بدلا من ٨٢ يترتب على هذا أن عدد المعينين سيكون ٥٢ على أن عددهم يجب أن يكون بحكم الدستور ٥٤

أو ٥٥ لأن عدد الدوائر بعد التعداد الأخير أصبح ٨٢ وثلاثا هذا العدد ٥٤ وثلاثين فيجب أن يكون إذن عدد المعينين ٥٤ أو مع جبر الكسر ٥٥ ولكن حسب ما رأته اللجنة سيكون عددهم ٥٢ أى ينقص اثنين أو ثلاثة ونتيجة ذلك أن عدد أعضاء المجلس بعد التجديد سيكون أقل مما يجب بستة أو سبعة أعضاء وهم الأربعة الذين يتقصون من المنتخبين واثنان أو ثلاثة ، كما بينت ، من المعينين وهذا هو أكبر عيب في هذه الطريقة . ولا أدري إن كانت اللجنة التفتت إلى هذا ، وأكون سعيداً إذا سمح حضرة المقرر بأن يدلنا على رأى اللجنة في هذه النقطة .

أنتقل بعد هذا إلى الكلام على الطريقة نفسها وأقول إن فيها شيئاً كثيراً من التحكم فضلا عن أنها لا تتفق مع ما أريد بالتجديد من استفتاء الأمة ، لأن الغرض الحقيقي من التجديد النصفى لمجلس الشيوخ كل خمس سنوات هو استفتاء الأمة عند إعادة انتخاب مجلس النواب . هذا هو الأصل في التجديد النصفى لمجلس الشيوخ ، ولو أن الظروف قد تغيرت وتكررت الانتخابات لمجلس النواب . ويجب إذن أن تكون الطريقة التى نقرها أقرب الطرق لتحقيق فكرة الاستفتاء ، لأنه كلما كانت الطريقة أقرب إلى تحقيق الاستفتاء كانت أقرب إلى تحقيق التمثيل الصحيح .

قال معالى شفيق باشا إن في التقسيم الذى وضعته اللجنة تدخل خمس من مديريات الوجه القبلى في أحد القسمين والثلاث الأخرى في القسم الثانى وباعتبار عدد الدوائر يكون في القسم الأول سبع عشرة دائرة من الوجه القبلى وفي القسم الثانى اثنتا عشرة دائرة . فالقسم الأول أكثر من النصف والقسم الثانى أقل من النصف ، فإذا سقط القسم الثانى لا يكون الاستفتاء حقيقياً في الوجه القبلى في هذه المرة وفي المرة الآتية لا يكون الاستفتاء حقيقياً في الوجه البحرى ؛ ولهذا نكون قد بعدنا عن الاستفتاء الحقيقى . لهذا السبب وللعيب الدستورى الذى بينته يجب أن نستبعد هذه الطريقة .

يبقى أمامنا طريقتان وهما الأولى والثانية فيجب البحث في أيتهما أقرب إلى تحقيق فكرة الاستفتاء .

أما عن الطريقة الأولى فأقول إن المادة ٧٩ من الدستور تنص على أن مدة العضوية في مجلس الشيوخ عشر سنين . ويتجدد اختيار نصف الشيوخ المعينين ونصف المنتخبين كل خمس سنوات ومن انتهت مدته من الأعضاء يجوز إعادة انتخابه أو تعيينه . يمكن أن يفهم من هذا كما قال معالى محمد شفيق باشا أن توضع أسماء المنتخبين أو دوائرهم في كيس ونخرج منه النصف ، ولكن هل هذه الطريقة تؤدي إلى تحقيق فكرة الاستفتاء ؟

لا . إذ قد تؤدي القرعة إلى إخراج كل أعضاء مديرية من المديريات أو إبقاء كل أعضاء مديرية من المديريات أو إخراج أكثر أو أقل من نصف أعضاء مديرية ، وحينئذ تكون هذه الطريقة قريبة في نتائجها من الطريقة الثالثة التى قلت بوجوب استبعادها . لم يبق أمامنا إذن إلا الطريقة الثانية ومؤداها أن تضرب القرعة بين أعضاء كل مديرية على حدة . قيل إن في هذه الطريقة صعوبة واحدة وهى صعوبة ضرب القرعة في المديريات التى يكون عدد أعضائها وتراً ، ولكن هذه الصعوبة لا تعترضنا في مديريات المنوفية والمنيا ومحافظتى مصر والإسكندرية وفيما عدا ذلك لدينا سبع مديريات ومحافظات يمثلها عضو واحد وهذه يمكن ضم إحداها إلى مديرية من المديريات التى عدد أعضائها فردى فمثلا مديرية الشرقية التى يمثلها خمسة أعضاء يمكن أن يضم إليها محافظة القنال أو محافظة السويس ، ولا أظن أن هناك من ينازع في ذلك مطلقاً ، لأن القنال كان جزءاً من مديرية الشرقية فالاستفتاء إذن يكون كاملاً . تنتقل إلى مديرية الدقهلية التى عدد أعضائها خمسة . تسلمون معى أن دمياط كانت في وقت من الأوقات مضافة إلى مديرية الدقهلية وتابعة لمركز فارسكور فالصلة بين الدقهلية ودمياط لا نزاع فيها ، فإذا ضمت أحداها إلى الأخرى لا تكون هناك صعوبة ما . ثم تنتقل إلى مديرية قنا التى عدد أعضائها خمسة يمكن أن يضم إليها مديرية أسوان التى يمثلها عضو واحد . وكذلك مديرية أسيوط التى عدد أعضائها خمسة يمكن أن يضم إليها دائرة الصحراء الغربية . ومن المعلوم أن الواحات يتبع بعضها مديرية أسيوط والبعض الآخر يتبع مديرية المنيا فلا حرج من ضم دائرة الصحراء إلى مديرية أسيوط . بمثل هذا يمكن إجراء عملية القرعة في المديريات التى عدد أعضائها فردى ونكون قد حققنا فكرة الاستفتاء .

ربما يعترض على هذا بأن عدد المديريات الفردية ١١ وعدد المديريات والمحافظات التى يمثلها عضو واحد ٧ فيبقى معنا أربع مديريات فردية وهذه تكون طريقة العمل فيها ما يأتى : نأخذ مثلاً مديرية الغربية التى عدد دوائرها تسع نضم منها دائرة إلى مديرية البحيرة

المجاورة لها والتي عدد دوائرها خمس ، كأن نضيف دائرة كفر الزيات مثلاً إلى مديرية البحيرة لأنها أقرب دوائر الغربية إليها وبذلك تجرى القرعة بين ثمانى دوائر فى الغربية وتكون القرعة فى مديرية البحيرة على ست دوائر بدلاً من خمس وبهذه الطريقة يتحقق الغرض الذى أرادته الدستور من التجديد وهو استفتاء الأمة كل خمس سنوات . قد يقال إن فى هذه الطريقة شيئاً من التحكم ولكنه فى رأى أقل بكثير من التحكم الموجود فى الطريقة الثالثة التى اقترتها اللجنة ؛ لأنه بحسب طريقة اللجنة يشمل التحكم نصف القطر بينما الطريقة التى شرحتها لا تؤدى إلى التحكم إلا فى دائرة واحدة وشتان بين الحالتين .

بقيت نقطة أخرى خاصة بالدوائر الجديدة وقد سبقنى معالى محمد شفيق باشا إلى ما كنت أريد أن أقوله . لو أن التعداد حصل فى سنة ١٩٢٦ بدلاً من سنة ١٩٢٧ أو فى سنة ١٩٢٩ أى بعد التجديد فإذا كان يحصل ؟ هل كانت الحكومة تحجم عن انتخاب من يمثل هذه الدوائر الزائدة أو أن واجبها كان يحتم عليها إجراء الانتخاب فيها ؟ من حسن الحظ أن يجرى الانتخاب للدوائر الجديدة عند انتخاب نصف أعضاء المجلس فيسقط الأعضاء الجدد عند سقوط عضوية النصف الذى سيجدد ، أما إذا كان الانتخاب فى هذه الدوائر الجديدة حصل قبل سنة ١٩٢٨ أى فى سنة ١٩٢٧ مثلاً لترتب على ذلك أن هؤلاء الأعضاء الجدد يستقون قبل موعد التجديد . وإنى أطلب من حضرة وكيل وزارة الداخلية أن يبين لنا رأى الوزارة فيما يختص بهذه الدوائر الجديدة ، وهل كانت تنوى الوزارة إجراء الانتخاب فى الثمانى الدوائر الجديدة أو فى أربع منها فقط كما تقول اللجنة ؟ أريد أن تبدي لنا الحكومة رأيها فى هذه النقطة حتى يمكننا أن نتناقش فيها .

ولقد سمعت أيضاً من معالى محمد شفيق باشا أن وزارة الداخلية لا ترى الصعوبة التى أشارت إليها اللجنة فى تقريرها من جهة الدوائر الجديدة التى زادت والتى سيحصل الانتخاب فيها . وأتوقع بالطبع أن يكون رأى سعادة وكيل الداخلية مؤيداً لما أبداه معالى شفيق باشا . أمام هذا ترون حضراتكم أن الطريقة التى اقترتها اللجنة بعيدة عن فكرة التمثيل التى يقصدها الدستور لتجديد الانتخاب بعد خمس سنوات وعليها اعتراض جدى من عدم تمثيل عدد عظيم من السكان وفيها حرمان للمجلس من ثلاثة أعضاء من المعينين .

الرئيس — الكلمة لحضرة محمود أبو النصر بك .

حضرة محمود أبو النصر بك — أرجى كلنى إلى ما بعد سماع رأى حضرة وكيل وزارة الداخلية .

حضرة حافظ عابدين بك — أريد أن أرد على اللجنة فى قولها بأن الطريقة التى اقترحتها هى التى تتفق مع روح الدستور وهى التى لا توجد فيها صعوبة عملية .

إننا إذا قرأنا الثلاث المواد المتعلقة بهذا الموضوع فى الدستور لا نجد فيها تقييداً مطلقاً كما لا نجد بها تحديد طريقة معينة للقرعة بل على العكس فإننا نجد فيها مطلقاً كل الإطلاق ، لهذا أؤيد معالى شفيق باشا فيما أشار إليه من أن لجنة الدستور لم تترك هذا الإطلاق عفواً بل إنها كانت عالمة عند وضع الدستور بما جاء فى الدساتير الأخرى . إذن الإطلاق وعدم التحديد مقصودان .

تقول لجنة الحقاينة التى لم أشرف بحضور جلساتها الأخيرة التى وضعت فيها التقرير بأن الطريقة التى تقترحها هى الطريقة التى تتفق مع روح الدستور وأنها طريقة سهلة ، فأنا أرد على هذا بأن تقسيم الدوائر إلى قسمين أ و ب هى التى لا تتفق مع روح الدستور ، لأن فيها تحديداً وتقييداً كما ذكرت لحضراتكم ، وأنها ليست من الطرق السهلة كما تصورها اللجنة ، بل الأسهل منها هى الطريقة الأولى وهى الاقتراع على نصف الأعضاء لا على المديرىات ولا على الدوائر ، وكما قال معالى شفيق باشا إن هذه الطريقة فيها تحكم بغير مسوغ .

يقول الدستور بوجوب الاقتراع على نصف الأعضاء معينين ومنتخبين ولم يقل يقتصر على نصف الدوائر ولا على نصف المديرىات ولكن لجنة الحقاينة تقول بالاقتراع على غير ذلك ، أى على نصف الدوائر ، فإذا كانت هذه الدوائر الآن وبحكم الصدفه متساوية فلا يمكن الحكم بأنها تأنى متساوية فى دفعة أخرى ، فالأخذ برأى اللجنة فيه مخالفة للدستور ، لأن اللجنة فرقت فى طريقة القرعة بين الأعضاء المعينين والأعضاء المنتخبين ، وهذا التفريق لم يقصده الدستور مطلقاً .

أما عن الصعوبة العملية التى أشارت إليها فى تقريرها بسبب زيادة عدد السكان فقد رد عليها كل من معالى شفيق باشا وسعادة شكرى باشا بما فيه الكفاية .

حضرة محمود أبو النصر بك — أى الطرق تريد الأخذ بها ؟



حضرة حافظ عابدين بك — أرى أن الطريقة الأولى هي التي تتفق مع روح الدستور ولا تفرق بين الأعضاء المنتخبين والأعضاء المعينين .

يقول بعضهم إن الطريقة الأولى متروكة للصدفة العمياء ، والواقع أن الدستور ترك الأمر للحظ والصدفة .

الرئيس — إذن تريد الطريقة الأولى .

حضرة حافظ عابدين بك — نعم أي أن يقترح على نصف الأعضاء المعينين كتلة واحدة كما يقترح على نصف الأعضاء المنتخبين كذلك .

الرئيس — بعد ذلك هل ترى حضرتك أن يستقل المجلس بتقرير طريقة القرعة التي يرى الأخذ بها أولاً بد من أن يكون تقريرها بقانون ؟ .

حضرة حافظ عابدين بك — قلت إن الاقتراح يحصل على نصف الأعضاء المنتخبين كتلة واحدة ونصف الأعضاء المعينين كتلة واحدة .  
حضرة الشيخ محمد عن العرب بك — سألتني صاحب السعادة محمود شكرى باشا هل فكرت اللجنة حين بحث موضوع القرعة في المخالفة التي قال عنها إنها مخالفة دستورية وهي أن نصف القطر أو نصف العدد الزائد لا ينتخب له ؟ فأجيبه أن اللجنة فكرت وفكرت كثيراً .

فكرت ورأت أن مجرد ظهور زيادة في عدد السكان لا تستوجب الانتخاب لأن النائب نائب عن الدائرة ويبقى نائباً عنها مدة النيابة ما لم تخرجه القرعة . يبقى نائباً حتى تنتهي المدة إذ الأصل بقاء النيابة فالزيادة لا تأتي إلا إذا خلت الدائرة وحصل الانتخاب ولا يحصل الانتخاب إلا عند عمل القرعة . من أجل هذا لا تكون هناك مخالفة للدستور لا صريحة ولا غير صريحة إذا ترك النصف الذي تبقيه القرعة بدون انتخاب ، وعليه يكون المعينون بنسبة من يكون في المجلس من الذين أبقتهم القرعة ومن تجددوا بالانتخاب .

هذا لم يفت اللجنة أن تبحث فيه بحثاً دقيقاً أما ماسمته من معالى شفيق باشا من أن الطريقة الأولى لا غبار عليها وما سمعته من حضرة حافظ عابدين بك من أن الطريقة الأولى ليس فيها تحك فليسمح لي أن أقول لهما إن الطريقة الأولى هي أصعب الطرق نتائج وأبعدها عن روح الدستور .

أما أصعب الطرق نتائج فلأن القرعة قد تخرج مديرية برمتها أو مديريات متجاورة برمتها فلا يمكن أن تمتاز في هذه الحالة عن الطريقة التي أقرتها اللجنة .

تلك الطريقة تخرج نصف الأعضاء المنتخبين وهم ٣٧ عضواً وسيتم — حيث إن الانتخاب فتح باب — أن تملأ الدوائر الجديدة فيجبنا ثمانية أعضاء جدد فيكون مجموعهم ٤٥ عضواً بناء على ذلك تكون النتيجة أن يبقى نصف المجلس وعدده ٣٧ عضواً قديماً فيجىء إليه ٤٥ عضواً جديداً .

معالى محمد شفيق باشا — لا ، لا .

حضرة الشيخ محمد عن العرب بك — هذه مسألة بديهية . فإذا أخذنا بالطريقة الأولى التي تقضى بالاقتراع على نصف الأعضاء المنتخبين كتلة واحدة لا يمكن اعتبار الدوائر غير الموجودة ممثلة في المجلس بأي حال من الأحوال لأنه سيخرج عند القرعة ٣٧ عضواً ويبقى مثلهم ولكن بعد الانتخاب سيحضر ٤٥ عضواً .

حضرة محمد علوى الجزار بك — لا .

حضرة الشيخ محمد عن العرب بك — ليست الصعوبة فيما أشرت إليه فقط بل الصعوبة تظهر بعد خمس سنوات أي في سنة ١٩٣٣ حين يسقط ٣٧ عضواً ويتجدد مثلهم فلا يكون هذا العدد هو نصف الأعضاء المنتخبين الأمر الذي لا يتفق مع نص الدستور الذي يقول في المادة ٧٩ « ... يتجدد اختيار نصف الشيوخ المعينين ونصف المنتخبين كل خمس سنوات ... » .

يقولون إن التمثيل غير محقق في الطريقة التي اختارتها اللجنة ونحن إنما ننظر إلى القطر كله ، لا إلى الدائرة أو المديرية أو المحافظة . إن تمثيل القطر محقق . محقق لا محالة بأكل معناه لأن الطريقة التي اتبعناها ستبقى سبعة وثلاثين وتأتي بواحد وأربعين عضواً ، وفي سنة ١٩٣٣ ستأتي بواحد وأربعين إلى جانب الواحد والأربعين الباقين .



وبهذه الطريقة يكون نصف القطر قد باشر الانتخاب ، والنصف الآخر لم يباشره . ولا يمكن أن تنظر إلى كل مديرية أو محافظة على حدة وتقول لا بد من تجديد نصف هذه المديرية أو المحافظة ، لأن القطر كله ممثل في مجلس الشيوخ ، وكل عضو فيه نائب عن الأمة لا عن دائرة معينة .

واللجنة على كل حال عرضت على حضراتكم الطرق الثلاث ، وبينت عيوب كل طريقة ولحضراتكم الخيار المطلق في اختيار ما تشاءونه منها . وكل رجائنا أن يكون الاختيار بعد التروى .

الرئيس — الكلمة الآن لحضرة كامل صدق بك .

حضرة الدكتور عبد الحميد فهمي افندى — نريد أن نسمع رأي الحكومة أولاً ، لأن بعض حضرات الأعضاء طلبوا سماع رأيها وأنا منهم .

الرئيس — طلب حضرات : محمد توفيق راضى بك ، محمود الأترجى باشا ، سعد مكرم بك ، أحمد شوقي بك ، الدكتور عبد الحميد فهمي افندى — إقبال باب المناقشة . فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟  
( أصوات : لا ، لا ) .

حضرة محمد علوى الجزار بك — طلب إقبال باب المناقشة لا يمنع الحكومة من إبداء رأيها .

الرئيس — هل المجلس لا يوافق على إقبال باب المناقشة ؟

( أصوات : نعم ) .

الرئيس — المجلس يقرر رفض الاقتراح بإقبال باب المناقشة .

سعادة محمود شكرى باشا — لى كلمة صغيرة : طلبت فى كلامى السابق ، لى تقصر فى المناقشة ، أن نسمع رأى حضرة وكيل الداخلية فربما نكتفى بما يقول .

حضرة محمود أبو النصر بك — يجب أن نسمع رأى حضرة وكيل الداخلية .

حضرة محمود حسن بك ( وكيل وزارة الداخلية ) — الحق ، يا حضرات الأعضاء ، أن هذه المسألة محيرة ، وأن كل حل يقدم لحلها يرد عليه الاعتراض وله عيوب . وما كان للحكومة أن تتعرض أو تتدخل فى هذه المسألة ، لأنها تعدّها مسألة داخلية لمجلس الشيوخ يقرر فيها ما يراه وحده وعلى الأقل مسألة القرعة ، وكيف يكون الاقتراح . فإذا كان للحكومة أن تدلى برأى فى هذا الشأن ، فرأيها متفق مع الرأى الذى أبداه معالى محمد شفيق باشا ، وهو أن يعتبر الأعضاء المنتخبون كلهم كتلة واحدة ، كما يعتبر المعينون كتلة واحدة كذلك . وتجري القرعة على النصف من المنتخبين باعتبارهم كلاً ، كما تجرى على النصف من المعينين باعتبارهم كلاً ، بقطع النظر عن الدوائر والمديريات والمحافظات .

نرى أن هذه الطريقة هى التى تتفق مع الدستور نصاً وروحاً ، لأنه لا يعقل أن يكون للقرعة طريقتان ، طريقة للمنتخبين وطريقة للمعينين ، والحكومة ترى — والرأى لحضراتكم — أن تجرى القرعة على الأربعة والسبعين عضواً المنتخبين ، فيخرج نصفهم ، ومن تصادفه القرعة ينتخب بدل منه .

بقيت مسألة أخرى : هذا العضو الذى سقطت عضويته بالقرعة سقطت عضويته من دائرة قديمة معروفة فكيف تجرى الانتخابات بعد تقسيم الدوائر القديمة إلى دوائر جديدة ؟ عاجلت وزارة الداخلية هذه المسألة وحضرت مشروع قانون ستشرف بعرضه على حضراتكم بعد أن تقرروا مشروع تقسيم الدوائر . لقد وجدنا أن الانتخاب يرجع الحكم فيه دائماً إلى أغلبية الناخبين فرأينا أن كل دائرة جديدة تتألف البلاد المكونة منها من أغلبية دائرة قديمة تعد مقابلة لها . فمثلاً فى مديرية الشرقية مقر الدائرة الأولى فى التقسيم الجديد كفر صقر وعدد بلادها ٧٩ فى التقسيم الجديد منها ٣٧ من الدائرة الثانية ومجموع سكانها ١١٧٠١٩ ، وتتكون أيضاً من ٢٢ بلداً من الدائرة الأولى القديمة وعدد سكانها خمسون ألفاً فرأينا أن أغلبية البلاد المكونة للدائرة الجديدة مكونة من أغلبية الدائرة الثانية القديمة . قلنا فى مشروع

مادة ٧٩ « ... .. »

القانون إن الدائرة الثانية القديمة في مديرية الشرقية تقابلها الدائرة الأولى في التقسيم الجديد بمعنى أن من يسقط في الدائرة الثانية القديمة ينتخب في الدائرة الأولى الجديدة . هذا ما رأيناه وما سنقدمه لحضراتكم ولا محل لمناقشته الآن .

حضرة محمود أبو النصر بك — لى سؤال : جزء الدائرة القديمة الذى ألحق بدائرة جديدة يمثل فى مجلس الشيوخ بالعضو الذى بقى . سيعطى الناخب صوته فى الانتخاب الجديد مع أنه سبق له أن أعطى صوته لعضو موجود وهذا مخالف للدستور لأنه لا يصح لناخب أن يعطى صوته مرتين .

حضرة محمود حسن بك ( وكيل وزارة الداخلية ) — الدستور لا يعطى الحق لناخب بإعطاء صوته غير مرة فى انتخاب واحد . ولكن بسبب ازدياد عدد السكان والتقسيم الجديد تدخلت الدوائر فى بعضها ولا بد من وجود هذا العيب ومن وجود اعتبار يسميه علماء القانون « Fiction » أى المسألة الاعتبارية .

لوجرت الانتخابات فى الدائرة الجديدة واختار الـ ١١٧٦١٩ العضو لنال الأغلبية . وكما قلت لحضراتكم ستعرض وزارة الداخلية على المجلس هذا المشروع مع قانون تقسيم الدوائر ويكون مجال القول متسعاً إذ ذاك للمناقشة ولحضراتكم أن تقرر ما تشاءون . وهذا هو الرأى الذى تراه الوزارة . فماذا تريدون بعد ذلك ؟

حضرة محمد علوى الجزار بك — لا شئ .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أريد استفساراً : ما هى الطريقة العملية لانتخاب الأعضاء الجدد ؟

حضرة محمود حسن بك ( وكيل وزارة الداخلية ) — أينتخب ثمانية أو أربعة ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — نريد طريقة عملية .

حضرة محمود حسن بك ( وكيل وزارة الداخلية ) — يمكن ذلك عملياً ولكنه محل خلاف من الوجهة القانونية وستبين الوزارة فى مشروع القانون الذى تقدم به لحضراتكم الدوائر الجديدة فمثلاً فى محافظة مصر خمس دوائر جديدة وأربع قديمة فجعلنا فى التقسيم الدائرة الأولى شبرا الجديدة تقابل الدائرة الأولى شبرا القديمة والدائرة الثانية بولاق الجديدة تقابل الدائرة الثانية بولاق القديمة والدائرة الثالثة الوايلى الجديدة تقابل الدائرة الثالثة الوايلى القديمة والدائرة الرابعة الجديدة السيدة زينب تقابل الدائرة الرابعة القديمة السيدة زينب . بقيت الخامسة الجديدة وهى دائرة الدرب الأحمر التى لا مقابل لها أو التى لم تكن فيها أغلبية وسيحدد القانون ماهية الدائرة الجديدة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — لقد حددها القانون .

حضرة محمود حسن بك ( وكيل وزارة الداخلية ) — هناك مسألة أخرى وهى هل بعد تحديد الدوائر الجديدة ينتخب الأعضاء الثمانية كلهم أو نصفهم ؟ هذه مسألة سنبحثها مع البرلمان أثناء عرض القانون وليس للحكومة أن تقطع برأى قبل التقدم بالقانون ، ولا أريد أن أبدى رأياً شخصياً ، ولكنى أبدى رأى الحكومة وأعرضه عندما تقدم بمشروع القانون الذى سيوضع فيه نص لتحديد ميعاد من شهر أكتوبر أو بعده .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — نطلب إلى معالى محمد شفيق باشا أن يشرح لنا نظريته عما نفعل فى الدوائر الزائدة ، كما نريد أن يبين لنا سعادة محمود شكرى باشا رأيه فى ذلك .

الرئيس — تكملة اقتراح معالى محمد شفيق باشا هى أن يخرج الآن ثلاثة وثلاثون عضواً وبقى واحد وأربعون . فإذا ما انتخب ثمانية الأعضاء الجدد وانتخب الثلاثة والثلاثون أصبح عدد الأعضاء الجدد واحداً وأربعين ، وعدد القدماء واحداً وأربعين ، وهؤلاء يخرجون فى سنة ١٩٣٣ .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أريد أن أسمع هذا الكلام من معالى محمد شفيق باشا نفسه .

معالى محمد شفيق باشا — نصت المادة ١٦٢ على أنه فى نهاية السنوات الخمس الأولى يخرج نصف عدد الأعضاء وعدد الأعضاء اثنان وعشرون ، والدستور يحتم أن يخرج النصف وهو واحد وأربعون .

مادة ٧٩ « ... .. »

يوجد في المجلس ثمانية كراسى خالية يجب ملؤها في بدء الدورة البرلمانية القادمة أى في نوفمبر سنة ١٩٢٨ وبمقتضى الدستور أن العضو الذى ينتخب ويجلس على كرسيه يجب أن يبقى في المجلس عشر سنين ، وهذا يحتم أن الكراسى الثمانية الحالية يجلس عليها ثمانية أعضاء مدى عشر سنين ، وحينئذ لا يوجد رأيان لأن الدستور يجعل مدة العضوية عشر سنين للثمانية الأعضاء أصحاب الدوائر الحالية ومجموع العدد اثنان وثمانون ونصفه واحد وأربعون ، فإذا طرحنا المحلات الثمانية الحالية الآن بقي ثلاثة وثلاثون ، فيجب أن يخرج هذا العدد ، وبعبارة أخرى الموجودون بالمجلس الآن أربعة وسبعون يخرج منهم ثلاثة وثلاثون والباقيون واحد وأربعون يقعون خمس سنين ثم يخرجون ، ويبقى من ينتخبون بدلا من الثلاثة والثلاثين ومن ينتخبون في ثمانية المحلات الحالية ، فالمسألة ظاهرة لكل شخص ظهوراً واضحاً .

سيخرج ٣٣ عضواً وعدد الأعضاء الموجودين هو ٧٤ نصفهم ٣٧ وهذا هو الظاهر ، ولكن عددنا ليس ٧٤ بل ٨٢ وهذا يدل على أنه من غير الممكن أن نجد حلاً ينطبق على الدستور من كل النواحي بغير أن تتسرب إليه مخالفة من جهة من الجهات إلا بسقوط ٣٣ عضواً من الأعضاء المنتخبين البالغ عددهم ٧٤ عضواً وانتخاب ٤١ عضواً .

( حضر حضرتنا صاحبى المعالي محمد صفوت باشا وزير الزراعة ، وإبراهيم فهمى بك وزير الأشغال العمومية ) .

سعادة محمود شكرى باشا — طلب إلى حضرة الزميل المحترم الشيخ حسن عبد القادر أن أبين رأى في مسألة الثمانية الكراسى وإننى أرى أننا شططنا كثيراً في هذا الموضوع الذى جعل المناقشة تطول لأن هناك مشروعاً في وزارة الداخلية من مقتضاء زيادة ثمانية كراسى على العدد الموجود الآن ، ولكن هذا العدد لا يكون نهائياً إلا بعد إقراركم لذلك المشروع الذى أشار إليه حضرة صاحب العزة وكيل وزارة الداخلية .

ربما تجدون حين يعرض هذا المشروع على حضراتكم أن تحديد الزيادة بثمانية كراسى هو تحديد في غير محله ، فقد يكون العدد في الواقع أقل أو أكثر من ذلك . وربما يعنى لكم تعديل في الدوائر يبنى عليه تعديل في العدد فإدخال العدد على اعتبار كونه نهائياً من الآن غير مقبول ولا يمكن أن نسلم بما يقوله معالي محمد شفيق باشا من أن الدستور يقضى بزيادة ثمانية كراسى بل أسلم معه فقط بأن الدستور يوجب تمثيل الزيادة في عدد السكان . وإنما لا تكون معرفة عدد من يمثل هذه الزيادة إلا بمقتضى القانون الذى سيعرض على حضراتكم . وعلى ذلك يكون تحديد الزيادة بثمانية كراسى أمراً سابقاً لأوانه .

على أن ما تبين لى من أقوال حضرة وكيل وزارة الداخلية هو أنه لا ينتظر يا حضرات الزملاء أن يبت في هذه الزيادة عند المشروع في انتخاب أعضاء بدلا ممن سيقطعون الآن بالقرعة ، لأن القانون يجب أن يمر أمام المجلسين وهو للآن لم يقدم إلى مجلس النواب ، ونحن في نهاية الدورة وعليه فإن هناك استحالة مادية في الانتهاء من هذا القانون قبل المشروع في الانتخاب .

ومن جهة أخرى فإن الدستور يقضى بأن يكون الانتخاب أو التعيين قبل انتهاء مدة العضوية . وهى في ٣١ أكتوبر أى يكون الانتخاب في شهر أغسطس مثلاً . أما والأمر كذلك فيجب أن نستبعد من حسابنا مسألة الزيادة وتكون المسألة قاصرة على إخراج النصف من عدد الأعضاء الحاليين وانتخاب أعضاء بدلا عنهم قبل لليعاد القانونى المحدد في الدستور .

أما الزيادة فتأخذ دورها بعد ذلك ويظهر من قول حضرة وكيل وزارة الداخلية أن الحكومة لم تبين رأيها فيما إذا كان العدد الذى سيمثل الزيادة بموجب القانون الذى تقدمه الحكومة للبرلمان هو أربعة أعضاء أو ثمانية وسيترك الفصل فيه لحضراتكم والمجلس النواب . وحينئذ يجب أن نستبعد مسألة الكراسى الجديدة وتعديل الدوائر لأنه ليس من المنطوق الفراغ من هذا المشروع قبل تحديد الانتخاب فلا داعى لهذا الارتباك مطلقاً .

أظن أن عبارتى مفهومة وأن اللجنة لما أن جعلت عدد من سينتخبون ٤١ وضعت أمام نظرها أن هناك ثمانية كراسى ستزاد ، على أنى أكرر أن هذه الزيادة لم يبت فيها ولم يقطع بها ، فكما قيل إن عدد الزيادة ثمانية فقد يكون في الواقع خمسة ولا يكون ذلك إلا بعد نظر للمشروع الذى ذكره حضرة وكيل وزارة الداخلية . والآن يجب أن نحصر مناقشتنا في الأعضاء الحاليين . أما مسألة الزيادة فستأخذ دورها بمقتضى ذلك القانون الذى سيبين إن كانت الزيادة ثمانية أو أربعة . وإذا أجرى الانتخاب لتمثيل تلك الزيادة فسيبين ذلك القانون



مادة ٧٩ « ... .. »

من يسقط نصف هذه الزيادة وسيكون حكمها في ذلك القانون . وما دام الأمر كذلك فيجب أن نحصر مناقشاتنا في الأعضاء الموجودين كما أعدت القول في ذلك .

هذه المسألة التي تبينها من كلام حضرة وكيل وزارة الداخلية سهلت علينا البحث بلا شك ، لأنه إذا كان عددنا الآن ٧٤ وأن الانتخاب سيحصل عن الدوائر القديمة ، وأن الزيادة سيكون لها حكم مستقل فإذن لا توجد هناك صعوبة . وإذن لتكلم الآن في أي الطريقتين يجب أن تتبع ؟ هل هي الطريقة التي أشير باتباعها أو الطريقة التي يشير بها معالي محمد شفيق باشا ؟ أما طريقة اللجنة فقد ذكرت أنني أستبعدا استبعاداً مطلقاً .

يعجبني قول حضرة المقرر إنه يشبه الطريقة الأولى بالثالثة التي اختارتها اللجنة . وحقيقة هو صادق في هذا ، لأن ما يعترض به على الطريقة الثالثة هو تحكيم يخرج أعضاء مديريات بأكملها بينما يبقى أعضاء مديريات أخرى وهذا ما لا يتفق مع فكرة الاستفتاء .

أما القول بأنها هي الطريقة التي تتفق مع الدستور فهذا ما لا أقبله ، لأن الدستور لم يقل بوضع أسماء الأعضاء في كيس وإخراج نصفهم . وأنا إن لجأت إلى طريقي التي أحبها فإنما ألجأ إليها مدفوعاً بالمحافظة على روح الدستور ، لأنني كما قلت إن الفكرة في إسقاط النصف بعد خمس سنوات وهي المدة المقررة لعضوية مجلس النواب هي لعمل الاستفتاء فيجب أن تمتشى في عمل الاقتراع مع هذه الفكرة . إن الرأي الذي أدلى به حضرة وكيل وزارة الداخلية هو رأي الحكومة الآن . ولكنها سبق لها أن رأت رأياً آخر هو الذي حبذته اللجنة ، وقد أدلى به أمام اللجنة سعادة رئيس لجنة قضايا الحكومة ، على أن الحكومة عند إبداء رأيها ذكرت أن هذه المسألة خاصة بأعضاء مجلس الشيوخ وحدهم وأنها إن كانت تدلي برأي فإنما يكون ذلك على سبيل التنوير فقط لأن هذه المسألة ليست من المسائل التي يتعين الأخذ فيها برأي الحكومة .

والآن لسنا مقيدين بما أبدته الحكومة الآن وقبل الآن والرأي للمجلس في الطريقة التي يراها .

أما الرأي الذي أبدته من ضم الدوائر الفردية لمديريات أخرى وعمل الفرعة على هذا فهو أقرب إلى حقيقة ما يريده الدستور .

لا توجد طريقة خالية من العيوب وكل طريقة يمكن أن توجه إليها اعتراض وإنما يجب أن نأخذ بالطريقة التي تمتشى مع روح الدستور ، والتي تكون الاعتراضات التي توجه إليها أقل من غيرها .

أما الطريقة التي اقترحها أخيراً معالي محمد شفيق باشا وهي إخراج ٣٣ عضواً فقط من الأربعة وسبعين لبقى في المجلس واحد وأربعون وهم نصف عدد المجلس بعد التجديد يسقطون بعد خمس سنوات فهذه الطريقة لا تتفق مع الدستور . تمسك معاليه بالمادة ٧٩ من الدستور التي تقضي بإخراج نصف أعضاء المجلس والنصف ٣٧ لا ٤١ .

بقيت لي كلمة أرد بها على ما قاله حضرة المقرر خاصة بالتثليل . حقيقة إن العضو الحالي يمثل ٢١٠٠٠٠ من السكان بدلاً من ١٨٠٠٠٠ لأن الزيادة في عدد السكان تبلغ نحو السدس . ولكن هل يجب أن نستمر على هذا ؟ لا . إن الاستمرار على هذا لا يكون إلا لأجل معين وهو الوقت اللازم لنظر مشروع القانون الذي أشار إليه حضرة وكيل وزارة الداخلية ، أما أن العضو يبقى خمس سنوات ممثلاً ٢١٠٠٠٠ من السكان بدلاً من ١٨٠٠٠٠ فهذا ما لا قبله . وتعلمون حضراتكم أنه قد روعي في وضع الدستور أن يكون التمثيل على أوسع مدى ، فبعد أن اتجهت الفكرة إلى جعل عضو النواب يمثل ٧٥ ألفاً من السكان عدل عن ذلك إلى جعله يمثل ستين ألفاً . وكل ما أرمى إليه هو الوصول إلى أكثر الطرق تمثيلاً مع روح الدستور — لهذا أتمسك برأيي .

حضرة كامل صدق بك — في الدستور نصوص متعددة خاصة بالموضوع الذي نبهه الآن وأهم هذه النصوص هو ما ورد بالمادتين ١٥ و ٧٩ ، فالغرض من التجديد النصفي هو حقيقة استفتاء الأمة ، والاستفتاء إذا أريد به أن يكون كاملاً وجب أن يكون في كل وحدة انتخابية ، والوحدة الانتخابية هي ، كنص المادة ٧٥ ، المديرية أو المحافظة . ويراد بالتجديد أن يتصل العضو الجديد بالعضو القديم لتكون الأفكار متناسقة ما أمكن تنادياً من الانتقال الفجائي .

كل طريقة من الطرق الثلاث يمكن أن توجه إليها اعتراضات كما أن لكل منها مزايا وعيوباً ، ويجب الأخذ بالطريقة الأكثر مزايا وأقل عيوباً .



فالتريقتان الأولى والثالثة يتوفر فيهما الصدفة والتحكم . فالطريقة التي رأتها اللجنة وهي تقسيم للديرية والمحافظة إلى قسمين « أ » و « ب » يقترح بينهما فتخرج مديريات كاملة وتبقى أخرى بكل أعضائها ، وفي الطريقة الأولى يكون الحكم فيها للصدفة أيضاً . والصدفة قد تخرج كل أعضاء مديرية من المديريات أو أغلبهم ، فالتحكم متوفر أيضاً كما قال سعادة محمود شكرى باشا .

حضرة حافظ عابدين بك — نرجو أن تفسر لنا المعنى الذي تقصده بكلمة « تخم » .

حضرة كامل صدق بك — أقصد المعنى المقابل لكلمة «Arbitraire» التي عبرت عنها أنت بالصدفة العمياء .

فالطريقة الثالثة فيها تحكيم كما أن الطريقة الأولى أيضاً متروكة للصدفة لأنها قد تخرج كل أعضاء مديرية من المديريات .  
وهناك عيب آخر في الطريقتين الأولى والثالثة ، وهو أن المديرية التي يخرج كل أعضائها لا تجرى فيها انتخابات إلا كل عشر سنوات لجميع أعضائها دفعة واحدة . انظروا إلى المناقشة في الانتخابات فإذا تقدم عضو للانتخاب عن دائرة من دوائر مديرية من المديريات التي سقطت بأكملها ولم ينجح فإنه يضطر للانتظار عشر سنوات قبل أن تعرض له فرصة أخرى للانتخاب في نفس المديرية وهذا عيب جسيم لأن الغرض من التجديد النصفى هو إعطاء الأكفاء من المرشحين كل خمس سنوات فرصة دخول الانتخابات .

اعترض حضرة المقرر على ما في الطريقة الأولى من التحكم ولكن هذا الاعتراض يتناول أيضاً الطريقة التي عرضتها اللجنة .

يقول حضرته إن الطريقة الثانية يعترضها صعوبتان ، الأولى خاصة بالدوائر التي زادت ، والثانية خاصة بالمديريات التي عدد أعضائها فردي . أما عن الدوائر التي زادت فلا محل للمناقشة فيها الآن ، لأن القانون الخاص بها لم يصدر بعد وهذا القانون سيقدر ما يجب اتباعه فما يختص بهذه الدوائر .

أظن أن القانون الذي تعده الحكومة لتجديد الدوائر الجديدة ستبين به الطريقة التي سيجرى عليها الانتخاب في تلك الدوائر وربما يرد على الخاطر أن يذكر به أن يكون الانتخاب في أربع دوائر لمدة خمس سنوات والأربعة الباقية لمدة عشر سنوات وبهذا يسوى الإشكال وليس فيه مخالفة للدستور لأن الدستور جعل مدة العضوية لنصف الأعضاء مدة خمس سنوات والنصف الآخر عشر سنوات .  
معالي محمد شفيق باشا — حصل ذلك مرة واحدة .

حضرة كامل صدق بك — وسيكون مرة واحدة أيضاً ، أما طريقة معالى محمد شفيق باشا وهى أن يخرج ثلاثة وثلاثون عضواً ويبقى ٤١ عضواً فأظن أنها منافية للدستور لأن الدستور لم يقل بخروج نصف الدوائر الانتخابية بل قال بخروج نصف الأعضاء ، وحينئذ يكون بحث معالى شفيق باشا منصباً على الدوائر وهذا لا يمكن الموافقة عليه ، كما لا يمكن أن نخرج على القانون بهذا التخريج الذى لا يمكن أن يعد تفسيراً .

بقيت الصعوبة الثانية وهي مسألة الدوائر الفردية والزوجية ، فمعالي شكري باشا رأى صعوبة في تطبيق هذه الطريقة في حالة واحدة ولكنني على العكس لا أجد صعوبة ما ، لأنه توجد ثمان عشرة مديرية ومحافظة عدد دوائرها فردي ، منها سبع يمثل كلا منها شيخ واحد ، فإذا استبعدت من كل مديرية عدد دوائرها فردي دائرة واحدة أصبحت المديرية في ذاتها زوجية ، وتضم الدائرة التي استبعدت إلى مديرية فردية أخرى ، وهذا جائز ومشروع والطريقة العملية هي أن كل دائرة ... ..

حضرة محمود أبو النصر بك — ما معنى ذلك ؟

حضرة كامل صدق بك — أعني أن كل مديرية وكل محافظة دوائرها فردية ، أى أن عدد أعضائها واحد أو ثلاثة أو خمسة مثلاً فهؤلاء يترك منهم واحد فتصبح المديرية أو المحافظة زوجية فيقترح على نصفها والواحد الذى يتبقى يضم إلى آخر من مديرية أو محافظة فردية أخرى ويقترح بينهما وبذلك يتوفر خروج النصف فى كل مديرية تقريبا ، وما لجأنا إلى هذا إلا للضرورة والضرورات تبيح المحظورات هل تفضلون حضراتكم طريقة الصدفة التى يترتب عليها خروج مديرية بأكملها ؟

حضرة حافظ عابدین بك — هذا ما يقصده الدستور .

حضرة كامل صدق بك — أظن أن هذه الطريقة التي بينتها لحضراتكم هي أقرب الطرق وأسهلها وأضمنها لتحقيق الاستفتاء .

الرئيس — أظن أن المناقشة قد تطول في هذا الموضوع وربما مال بعض حضرات الأعضاء إلى الانصراف ، والآن تقدم إلى طلب  
 بإقفال باب المناقشة ولا أدرى إن كان حضرتا أبو النصر بك ولويس فانوس افندي يريدان الكلام بعد ذلك أم لا .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — إما أن نسمع الكلام كله أو نرجى الموضوع إلى جلسة أخرى .

الرئيس — هل تريدون حضراتكم الاستمرار في المناقشة ؟

( أصوات : لا ، لا ) .

حضرة محمود أبو النصر بك — إقبال باب المناقشة لا يصح الرجوع إليه إلا إذا كانت المسألة قد وضحت واستوفت بحثاً ، وصارت تلامس البدهة . ولكن هذه المسألة كما تعلمون حضراتكم أساس لما يجري عليه العمل في المستقبل في سنة ١٩٣٣ وما يليها ، وسنطبقها فيها بعد ، فلا يصح أن تترك هكذا فيحق لنا أن نبين وجهة الصواب فيها ، ولا يصح إقبال باب المناقشة .

الرئيس — حضرات الأعضاء الذين قدموا هذا الاقتراح يعتقدون أن وجهة النظر قد وضحت .

حضرة لويس أختوخ فانوس افندى — لم تتضح بعد .

حضرة محمود أبو النصر بك — تسكلم ولكن بكل إيجاز .

المسألة بعد ما سمعتموه حضراتكم من جميع من تكلموا أرى من التزبد فيها أن يتناول كلامي بحث النقطة الأولى ، وهي ما إذا كان المجلس إليه المرجع الوحيد في تقرير طريقة القرعة أو أنه يحتاج إلى قانون .

الرئيس — هذه المسألة انتهى المجلس منها .

حضرة محمود أبو النصر بك — هذه المسألة موضع اتفاق . ولكني أريد أن أقول كلمة نختم بالطريقة التي جرى عليها العمل في لجنة الثلاثين ولجنة الأربعة . لجنة الأربعة هي التي نيط بها تحرير الدستور وصوغ مواده ، ولجنة الثلاثين هي التي نيط بها وضع مبادئ الدستور .

وهاتان اللجنتان كانت طريقتهما في وضع الدستور وتحرير مواده أنه إذا كانت العمل يجري بقانون قلنا إن هذا الأمر ينظم بقانون ، وهما في المادة ١٦٢ من الدستور تركا النص على ذلك مع علمهما أنه يوجد في الدساتير الأخرى نص على طريقة الاقتراع .

فترك الأمر من غير نص لأنه أريد أن يكون القول الفصل فيه للمجلس .

سعادة محمود شكري باشا — المجلس بت في هذه المسألة .

حضرة محمود أبو النصر بك — يظهر أن سعادة العضو المحترم لم يسمع ما قلته أولاً فأردت أن أزيد الأمر بياناً لأن ذلك مدلول عليه في الدستور .

الرئيس — أي جئت بالدليل مدعماً .

معالي محمد شفيق باشا — أرجو حضرة الرئيس أن يعلن أن المجلس قرر رأيه في هذه النقطة حتى لا يتكلم فيها أحد .

الرئيس — هل المجلس يوافق على أنه أبدى رأيه في هذه النقطة ؟

( موافقة ) .

حضرة محمود أبو النصر بك — أرجع إلى طريقة الاقتراع وسألتزم بالإيجاز كما قلت .

أبعد هذه الطرق عن الدستور وعن روحه وعن القواعد التي يجب أن يتبعها من يريد تطبيق القانون وتقريره إلى متناول الأذهان . أبعد هذه الطرق هي الطريقة الثانية .

الرئيس — أي أن حضرتك ضد الرأي الذي أبداه سعادة محمود شكري باشا ؟

حضرة محمود أبو النصر بك — فأريد أن تبعدها بتاتاً .

الرئيس — تريد أي طريقة إذن ؟

حضرة محمود أبو النصر بك — أقرب الطرق إلى الأذهان والعمل هي الطريقة الأولى ، وهي أول ما يتبادر إلى الذهن ، وأول ما يتفق مع قواعد التفسير والتطبيق ، وأول ما يجب اتباعه لأنها أسهل الطرق عملاً . ولكن يعترض عليها تأميرين ولكل واحد منهما

مادة ٧٩ « ... .. »

أهميته ، فالأمر الأول أن تقسيم الدوائر الجديدة — وهو أمر وإن لم ندخله في حسابنا اليوم ، فهو واقع لا محالة غداً — ستعترضنا فيه صعوبة ملء الدوائر الجديدة إذا اتبعنا تلك الطريقة ، فإتينا إذا أخرجنا من بيننا سبعة وثلاثين عضواً جئنا يوم التجديد بواحد وأربعين بدلهم أو أكثر ، أى أنهم يزيدون أربعة أعضاء أو ثمانية ، فيقع هنا أمر يأباه الدستور ، فتكون هذه الطريقة كبقية الطرق سواء بسواء . إن ما يحصل في الدوائر من التعديل ينقص أطراف إحدى الدوائر ويزيد في الأخرى أطرافاً ، وهذا يستدعى أن يوجد بين الناخبين من يعطى صوته مرتين ، وهو ما لا يبيحه الدستور .

نعم أجاب عن هذا الأمر حضرة وكيل وزارة الداخلية بأنه يمكن التسامح فيه ، ولكن لاتسامح في موضع النص . ولئن كان الأمر قاصراً على الأغلبية فإنها تتحقق بزيادة صوت وتعدم بنقص صوت ، فالاعتراض وجيه وهذا الرد لا يدفعه .

والأمر الثانى أن عدد الدوائر الجديدة لم يعلم إلى الآن ، وإذا جاء وقته وجدنا أنفسنا أمام إشكال .

هل يحصل الانتخاب لنصف هذه الدوائر ، أو لها كلها ؟ وإذا قلنا إن الانتخاب يكون فيها جميعها اعترض علينا بأن هذا يكون سابقة لها من النتائج ما يأباه الدستور ، وأقل نتائجها أننا اليوم ننتخب خمسة وأربعين ، وحينئذ يكون التجديد لسبعة وثلاثين بانتخاب خمسة وأربعين ، والدستور صريح بأن التجديد يكون مناصفة ، وبذلك تكون الطريقة الأولى غير جديرة بالاهتمام .

إن الطريقة الثانية لا يمكن أن تقرر لأن فيها من التعقيد ما فيها . اسمحوا لى أن أقول لحضراتكم إن كلمة الاستفتاء التى اتخذها سعادة محمود شكرى باشا أساساً لبحثه . كلمة إذا لم يتحقق معناها في الطريقتين الأخيرتين فهو لا يتحقق في هذه الطريقة أيضاً ، إن الأمر مرجعه للصدفة ، للقرعة . فلا معنى لأن يتحقق الاستفتاء في الطريقة الأخيرة التى عرضتها اللجنة بأقل مما يتحقق في الطريقة الثانية .

إن العضو منا يعد نائباً عن القطر كله ولئن رجعت إلى تلك البلاد التى تعرفون عراقها في الشؤون الدستورية ، لرأيت فيها أنها تعتبر تحقيق معنى الاستفتاء متوافراً باتباع طريقة عمل القرعة على أقسام . ففي فرنسا يتجدد ثلث أعضاء مجلس الشيوخ كل ثلاث سنين فيتجدد مائة ، ولكن التجديد في منطقة خاصة لأنهم قسموا البلاد إلى ثلاثة أقسام يخرج كل قسم منها بعد ثلاث سنين ومع ذلك لم يعترض أحد في تلك البلاد التى يعرف كلنا مبلغ عراقها في الحياة الدستورية ومبلغ تفهمها الدستورية — لم يعترض أحد أن في إجراء عملية الدستور على هذا النحو معنى إضاعة الاستفتاء على ما هنالك من الفرق بين مصر وفرنسا .

مصر كلها كشخص واحد ، مبدأ واحد ، رأى واحد ، غاية واحدة — لا تختلف باختلاف المذاهب . أما فرنسا فتجد فيها من الأحزاب الجمهورى والملكى وما إليهما من أحزاب مختلفة ، ومع هذا كله لم يحل اختلاف الأحزاب دون جعل التجديد بالطريقة السابقة الذكر . فالقول إن معنى الاستفتاء لا يتحقق إلا إذا جرينا على الطريقة الثانية المقعدة جداً قول لا نرضى به .

الرئيس — إذن حضرتك لا توافق على الطريقتين الأولى والثانية .

حضرة محمود أبو النصر بك — نعم . بقيت الطريقة الثالثة وأرى فيها عيباً واحداً هو ما اعترض به سعادة محمود شكرى باشا وهو ترك أربع أو خمس من الدوائر التى تستجد دون الاشتراك في الانتخاب ، وهذا العيب قد بالغ فيه سعادة محمود شكرى باشا مبالغة كبرى وقال كيف تتركون نحو المليون دون استفتاءهم ثم جاء بعد ذلك بما يناقض به نفسه ، لأنه قال إن بعض أعضاء لجنة الدستور اقترح أن ينوب العضو عن خمسة وسبعين ألفاً أو ثمانين ألفاً . إذا كان هذا قد حصل وأن بعض أعضاء لجنة الدستور كان يرى أن ينوب عضو عن كل ثمانين ألفاً فلا أرى مطلقاً ضيراً على الدستور من أن تترك تلك الدوائر يمثلها من بقى في المجلس حتى سنة ١٩٣٣ وبهذه الطريقة يتحقق معنى التجديد النصفى الذى نص عليه الدستور صراحة . والخلاصة أنى أشاطر اللجنة رأيها تماماً وأرى أن طريقتها هذه هي الوحيدة التى يمكن بها تحقيق حكم الدستور في الحال والاستقبال .

الرئيس — حضرة الشيخ المحترم لويس فانوس افندى يطلب الكلام .

( ضجة ؛ لا نريد أن نسمع ) .

حضرة عبد الله سليمان أباطه بك — لم يبق مجال للقول ، وقد استوفى الموضوع البحث .

سعادة محمود شكرى باشا — يكفى ما قيل وقد أضعنا جلسة كاملة في بحث الموضوع .



الرئيس — إننى أستاذن المجلس فى السماح لحضرة لويس فانوس افندى بالكلام .

( ضجة ؛ لا تريد أن نسمع ) .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — لا يصح إقفال باب المناقشة قبل سماع كلامى . إن المسألة هامة ويجب أن نستند فى البحث ...

( ضجة ) .

( أصوات : نطلب إقفال باب المناقشة ) .

حضرة لويس أخنوخ افندى — إننى أحتج على إقفال باب المناقشة .

الرئيس — تقدم اقتراح بإقفال باب المناقشة هذا نصه :

نرجو قفل باب المناقشة وأخذ رأى ؟

عبد العزيز رضوان ، يس أبو جليل ، عزب الايى ، سعد مكرم ، الدكتور عبد الحميد فهمى .

ويريد حضرة لويس فانوس افندى أن يتكلم فى إقفال باب المناقشة .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — لا يجوز النظر فى طلب إقفال باب المناقشة عملاً باللائحة الداخلية ، لأن المجلس لا يجوز أن يرجع فى قرار أصدره إلا فى آخر الجلسة التى أصدر فيها القرار على أن يقدم بذلك طلب كتابى للرئيس . إن موضوع المناقشة هام جداً ولم تستوف المناقشة فيه .

سعادة محمود شكرى باشا — سينصرف حضرات الأعضاء إذا أصر حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى على الكلام .

حضرة محمود أبو النصر بك — إذا لم يسكت حضرة العضو فسوف تنصرف .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إقفال باب المناقشة ؟

( موافقة ) .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — لا يجوز ، لا يجوز .

الرئيس — قدم حضرة محمد علوى الجزار بك اقتراحاً هذا نصه :

حيث إن المادة ٧٩ و ١٦٢ من الدستور نصتا بأن يتجدد اختيار نصف كل من حضرات الشيوخ المعينين والشيوخ المنتخبين فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٨ وأن يكون ذلك بطريق القرعة فأقترح أن تعتبر جميع دوائر القطر كتلة واحدة وتعمل القرعة عنها جميعاً دفعة واحدة بأسماء المنتخبين ، أما ما يتعلق بالدوائر الجديدة فأقترح أن يوضع له نص فى مشروع القانون الذى سيقدم لنا بتحديد دوائر الانتخاب . وأما الطريقة فتكون بكتابة أسماء الأعضاء كل اسم فى ورقة من نوع واحد متساوية الحجم وأن تكون بمعرفة السكرتيرين البرلمانيين : وتوضع الأوراق فى صندوق خاص بحضور الأعضاء بعد التحقق من خلوها من الأوراق . وهذا الصندوق يوضع على طاولة فى وسط القاعة ثم ينتخب المجلس سبعة من الأعضاء يتولون بالاشتراك مع أعضاء المكتب الإشراف على وضع الأوراق بالصندوق وعلى سحبها ، ويتولى سبعة وثلاثون من الأعضاء واحداً بعد واحد بواسطة النداء بالاسم مبتدئاً بحرف يقره المجلس ( حرف أ أو ح أو ع مثلاً ) سحب سبع وثلاثين ورقة على التوالى يعتبر أصحابها باقين أعضاء بالمجلس مدة خمس سنوات أى لغاية أكتوبر سنة ١٩٣٣ ، والسبع والثلاثون ورقة الباقية بالصندوق يعتبر انتهاء نيابة أصحابها فى أكتوبر سنة ١٩٢٨

وهذه الطريقة نفسها تتبع فى تجديد نصف الشيوخ المعينين ؟

محمد علوى الجزار

معالي محمد شفيق باشا — أوافق على الاقتراح .

حضرة عبد الله سليمان أباطه بك — وأنا كذلك أوافق على هذا الاقتراح .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — متى تعمل القرعة ؟



- حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — لا أرى محلاً للتفصيل الوارد بالاقتراح .
- حضرة محمد علوى الجزار بك — التفصيل واجب لأنه يبين كيفية عمل القرعة .
- حضرة محمود أبو النصر بك — إننا لا نتناقص في التفاصيل .
- حضرة محمد علوى الجزار بك — إذا وافق حضرات الأعضاء على الأخذ بالطريقة التي اقترحتها فأنا متنازل مؤقتاً عما ورد بالاقتراح من التفاصيل .
- حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — ومن الذى يضع هذه التفاصيل ؟ إننى أرى ضرورة عرضها على المجلس ليقرها .
- الرئيس — لقد تنازل صاحب الاقتراح مؤقتاً عما يقترحه من التفاصيل .
- حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — نوافق على الاقتراح بشرط عرض التفاصيل في الجلسة المقبلة .
- حضرة محمود أبو النصر بك — أرى أن يؤخذ رأى على الاقتراح بطريقة النداء بالاسم .
- الرئيس — لا مانع من أخذ رأى على الاقتراح بطريقة النداء بالاسم .
- سعادة محمود رشاد باشا — يظهر أن المجلس متعب وغير مستعد لإبداء رأى في الاقتراح والتفكير فيه ، فهل من ضرر في تأجيل أخذ رأى على الاقتراح إلى جلسة مقبلة ؟
- الرئيس — أنؤجل أخذ رأى على الاقتراح بعد أن صرفنا كل هذا الوقت في مناقشة الموضوع ، ولا بد أن يكون المجلس قد كوّن في الموضوع رأياً ناعجاً ؟ ! !
- سعادة محمود شكرى باشا — سنأخذ رأى الآن على الطريقة الأولى فإذا وافق المجلس عليها فقد كفى الله المؤمنين القتال ، وأرى إذا لم يوافق المجلس عليها ... ..
- الرئيس — في هذه الحالة نأخذ رأى على الطريقة الثانية ، فإن لم يوافق المجلس عليها أخذنا رأى على الطريقة الثالثة .
- حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — على أى شيء سيؤخذ رأى الآن ؟ ... ..
- الرئيس — سيؤخذ رأى بالنداء بالاسم على الطريقة الأولى المبينة في اقتراح حضرة محمد علوى الجزار بك وقد تلى على حضراتكم .
- والآن بعد أن تنازل حضرة محمد علوى الجزار بك مؤقتاً عن التفاصيل الواردة باقتراحه ، فمن يوافق عليه فليجب بكلمة « نعم » ومن لا يوافق فليجب بكلمة « لا » .
- أخذ رأى على اقتراح حضرة محمد علوى الجزار بك بالنداء بالاسم فكانت النتيجة كما يأتى :
- عدد الأصوات التى أعطيت ... .. ٦٤ صوتاً .
- الأغلبية المطلقة ... .. ٣٣ »
- الموافقون ... .. ٥٦ »
- غير الموافقين ... .. ٨ أصوات
- الرئيس — المجلس يقرر اعتبار الأعضاء المنتخبين كتلة واحدة وإخراج نصفهم أى ٣٧ عضواً بطريق القرعة .
- والآن هل توافقون حضراتكم على أن يقترح المكتب القواعد التفصيلية لعملية القرعة وعرضها على المجلس في جلسة مقبلة ؟
- ( أصوات : موافقون ) .
- ( في ١٨ يونيه سنة ١٩٢٨ ) .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ  
أبلغتنا رئاسة مجلس الوزراء صورة مرسوم صادر بناء على طلبنا بعرض مشروع قانون على البرلمان ، خاص بتحديد دوائر الانتخاب  
لمجلس الشيوخ .

فنتشرف بأن نرسل إلى دولتكم ، مع كتابنا هذا ، صورة ذلك للرسوم مرفقة بالأوراق الآتية :  
١ — صورة من كل من الجدولين ( ١ ) و ( ب ) المشار إليهما في المادة الأولى من مشروع القانون .  
٢ — صورة من المذكرة التي رفعنا بها المشروع إلى مجلس الوزراء .  
٣ — صورة من رأى سعادة رئيس لجنة قضايا الحكومة المرفق بتلك المذكرة .  
٤ — صورة من مذكرة رفعناها إلى مجلس الوزراء في ١١ يناير الجارى مصحوبة بثلاثة كشوف ببيان التعديلات التي طرأت  
على الجدول ( ١ ) المتقدم ذكره .  
وقد علمت الداخلية ، من المذكرة المحررة إليها من سكرتارية مجلس الوزراء في ١٥ يناير الجارى ، أن حضرات الوزراء قد أحيطوا  
علماً في ١٣ يناير بالتعديلات المشار إليها .

فترجو من دولتكم عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ ، للنظر فيه وتقرير ما يرى .  
وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ،

تحريراً في ٢١ شعبان سنة ١٣٤٨ ( ٢١ يناير سنة ١٩٣٠ ) .

وزير الداخلية  
مصطفى النحاس

#### مرسوم

بعرض مشروع قانون على البرلمان خاص بتحديد دوائر الانتخاب لمجلس الشيوخ

عن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادتين ٧٥ و ٧٦ من الدستور ؛

وعلى المواد ٦٣ و ٦٤ و ٩٥ من قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ للعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ ؛  
وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، ومواقفة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتى نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان :

المادة الأولى — يكون عدد الدوائر الانتخابية لمجلس الشيوخ بالمديريات والمحافظات — وتدخل فيها المحافظات التابعة لمصلحة  
الحدود — ٨٢ دائرة .

ويكون تقسيم تلك الدوائر وتحديد على الوجه المبين بالجدول ( ١ ) المرفق بهذا القانون .

وبين الجدول ( ب ) للمرفق بهذا القانون ما يعتبر من هذه الدوائر مقابلاً للدوائر الحالية كما بين الدوائر الإضافية .

للمادة الثانية — على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به ابتداء من الانتخابات العامة التي تجرى بعد نشر هذا القانون  
لتجديد نصف أعضاء مجلس الشيوخ طبقاً لأحكام المادتين ٧٩ و ١٦٢ من الدستور وبموجب النظام المقرر لذلك .

ويتضمن التجديد المذكور انتخاب أعضاء يمثلون نصف الدوائر الحالية التي يخرج أعضاؤها بطريق القرعة . كما يتضمن انتخاب أعضاء يمثلون نصف الدوائر الثماني الإضافية التي تتحدد أيضاً بطريق القرعة .  
صدر بسراى القبة فى ١٠ شعبان سنة ١٣٤٨ ( ١٠ يناير سنة ١٩٣٠ ) .

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير الداخلية

مصطفى النحاس

٣٠ / ٤ / ٣٨

مرسل إلى وزارة الداخلية لتقديمه إلى البرلمان .

معه مذكرتان و ١٧ جدولاً

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

### مذكرة

من وزارة الداخلية إلى رئاسة مجلس الوزراء

تفضى المادة ٧٦ من الدستور ، والمادة ٦٤ من قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ ، المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ ، بأن تحدد دوائر الانتخاب لمجلس الشيوخ وتعين بقانون .

وفى الانتخابات الأولى ، حصل تحديد الدوائر مؤقتاً ، بالكيفية المبينة فى المادة ٩٥ من قانون الانتخاب على أساس تعداد سنة ١٩١٧ ، وصدر بهذا التحديد قرار من وزير الداخلية فى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣ بتصديق مجلس الوزراء .

والآن وبمناسبة ظهور نتائج التعداد الأخير الذى عمل فى سنة ١٩٢٧ ، محتوية على زيادة فى عدد السكان يترتب عليها زيادة ثمانى دوائر ، رأت الوزارة أن الوقت قد حان ، لتحضير مشروع القانون المنصوص عليه فى المادتين المذكورتين ، وتقديمه إلى البرلمان .

وتمهيداً لذلك ، وضعت الوزارة تعليمات ، لإعداد مشروع تحديد الدوائر ، على أساس ذلك الإحصاء الجديد ، فى المديريات ( ما عدا أسوان ) وفى محافظتى القاهرة والإسكندرية . وهذه الخمس عشرة مديرية ومحافظه هى التى يحق لكل منها أن تنتخب أكثر من عضو لمجلس الشيوخ ، وقد ألفت فى كل منها لجنة لذلك على مثال اللجنة السابق تأليفها لتحديد الدوائر فى المرة الأولى ، بموجب المادة ٩٥ المذكورة آنفاً .

أما مديرية أسوان ومحافظات القنال والسويس ودمياط ومحافظات الحدود الثلاث ، فلا يلزم لها مشروعات تحديد ، لأن كلا من هذه المحافظات وتلك المديرية ، تكون دائرة انتخاب واحدة .

وقد أعطت الوزارة للأهالى فرصه للاطلاع على مشروعات اللجان قبل رفعها إلى الوزارة ، ليبدى من يشاء منهم ، ما يمتنع له من الملاحظات ، ورأت الوزارة عرض هذه الملاحظات على اللجنة لتفحصها وتصدر قراراً بما تراه فى كل ملاحظه ، وأيسح لها أن تدخل على المشروع ما تراه لازماً من التعديلات . وبعد أن أتمت اللجان عملها على هذا الوجه ، وصل إلى الوزارة بضع ملاحظات على هذا العمل ، من بعض ذوى الشأن فى خمس مديريات ، فرغبة فى الوصول إلى جعل مشروع التحديد على أكمل وجه يمكن أن تتقدم به الحكومة إلى البرلمان ، لم تكتف الوزارة بعمل اللجان ، بل عنيت بفحص تلك الملاحظات والشكاوى ، بحضور مقدميها غالباً ، وذلك بواسطة مراجعة مواقع البلاد على الخرائط ، وبمراعاة سهولة المواصلات . وقد ظهر أن أغلب هذه الملاحظات غير وجيه فرفضته الوزارة ، وقبلت التقليل منها وعدلت بناء عليه التحديد بما جعله أقرب إلى الصواب والمصلحة العامة .

ولم تكثف الوزارة في هذا الموضوع بفحص الشكاوى والملاحظات التي قدمت إليها ، بل أدخلت من تلقاء نفسها بعض تعديلات رأتها ضرورية ، تبعاً لتعديلات سبق إدخالها في تحديد بعض دوائر مجلس النواب ، كما عدلت مقر دائرة ليكون مطابقاً لتعليمات الوزارة .

\*\*\*

وبناء على ذلك حضر ، بموافقة سعادة رئيس لجنة قضايا الحكومة ، مشروع مرسوم يتضمن عرض مشروع القانون الخاص بذلك على البرلمان ، مشتملاً على نص بأن يكون العمل بالتحديد الجديد ابتداء من الانتخابات العامة التي تجرى بعد نشر هذا القانون لتجديد نصف أعضاء مجلس الشيوخ ، على أن يتضمن التجديد المذكور انتخاب أعضاء يمثلون نصف الدوائر الحالية التي يخرج أعضاؤها بطريق القرعة ، كما يتضمن انتخاب أعضاء يمثلون نصف الدوائر الثماني الإضافية التي تتحدد أيضاً بطريق القرعة ( مرفق بهذا صورة من رأى سعادة رئيس لجنة قضايا الحكومة ) .

ومرسل مع هذه المذكرة ١٨ نسخة من المشروع ، مرفقاً مع كل نسخة منها : ( أولاً ) صورة من جداول ( أ ) المشار إليها في المادة الأولى من المشروع عن جميع المحافظات والديريات ( ثانياً ) صورة من جدول ( ب ) المشار إليه في المادة المذكورة أيضاً . ونرجو عرض هذا المشروع على هيئة مجلس الوزراء حتى بعد الموافقة عليه يتخذ اللازم لاستصداره من حضرة صاحب الجلالة الملك توطئة لعرضه على البرلمان ؟

وزير الداخلية

تحريراً في ٧ المحرم سنة ١٣٤٧ ( ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٨ ) .

مصطفى النحاس

رئاسة لجنة قضايا الحكومة

دوسيه نمرة ٨١

نمرة الإفادة ٧٥

حضرة صاحب العزة وكيل وزارة الداخلية

بالإحالة إلى كتابكم المؤرخ ٢١ يونيه سنة ١٩٢٨ بشأن مشروع القانون الخاص بالدوائر الانتخابية لمجلس الشيوخ أشرف بأن أعيد لكم ذلك المشروع مع الإضافة المطلوبة بعد وضعها في الصيغة القانونية . وإنني آسف للقرار الذي اتخذته مجلس الشيوخ في موضوع طريقة الاقتراع فقد أشرتم بحق إلى أنه ستحدث دوائر إضافية عقب كل إحصاء عام ، ولذلك سيحتاج حتماً في كل واحدة من هذه المرات إلى إجراء اقتراع بينها لتحديد نصفها الذي ينتخب عنه أعضاء إلى جانب نصف الدوائر التي تكون إذ ذاك ممثلة في مجلس الشيوخ مع أن الدستور لم يلح إلا إجراء قرعة واحدة تكون بذاتها كفيلاً على مدى الزمن بالتجدد المطلوب في ذلك المجلس وتحقيق اتصاله بالرأي العام وتصويره له في نصف أعضائه ، وربما احتج القائلون بوجوب إجراء الانتخاب عن الدوائر الإضافية كلها بالحكم الدستوري المذكور لاستبعاد القرعة بين الدوائر الإضافية . ولكم إذا اتقوا هذه المخالفة الدستورية فيستقون في مخالفة أخرى وهي أنهم بإجراء الانتخاب عن كل الدوائر لا يباشرون تجديد نصفياً وهو الذي فرضه الدستور ، بل يزيدون عليه انتخاب أعضاء لتكملة النصف الباقي الذي لم يمسه ولم يكن ليمسه التحديد . ويظهر أن أساس الرأي القائل بالانتخاب عن كل الدوائر الإضافية هو الخوف من حرمان أربع دوائر من التمثيل بالمجلس مدة الخمس السنين الأولى . ولكن ذلك الخوف لا وجه له وإنما يكون له وجه إذا كان هناك ما يوجب تمثيل تلك الدوائر . والواقع أنه ليس ما يوجب ذلك التمثيل بل إن فكرة التجديد النصفي ( مادة ٧٩ من الدستور ) توجب العكس ، فإنها تقضي بأن يظل النصف الباقي على حاله لا يمس وأن يستعاض عن النصف الذي يخرج بما يقابله في الوقت الذي يحدث فيه التجديد . فإن لم تكن زيادة في عدد السكان استعاض عنه بما يساويه في العدد وإلا استعاض عنه بالعدد الذي يتفق بالنسبة لذلك النصف مع عدد السكان الجديد .

وتفضلوا عزتكم بقبول فائق الاحترام ؟

رئيس لجنة قضايا الحكومة

عبد الحميد بدوي

٢٣ يونيه سنة ١٩٢٨



### تقرير

لجنة الحفانية والداخلية مجتمعتين عن مشروع القانون الخامس بتحديد  
دوائر الانتخاب لمجلس الشيوخ .

( المقرر حضرة الشيخ المحترم كامل صدق بك ) .

أرسلت الحكومة مشروع هذا القانون لمجلس الشيوخ في ٢١ يناير سنة ١٩٣٠ فأحالته في اليوم نفسه على لجنة الحفانية والداخلية  
مجتمعتين لدراسته بطريق الاستعجال وتقديم تقرير عنه .

اجتمعت هيئة اللجنتين لهذا الغرض تسع جلسات في ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ يناير سنة ١٩٣٠ وأول فبراير و ٥ و ٦ فبراير  
سنة ١٩٣٠ وانتهى بحثها إلى وضع هذا التقرير الذي ترفعه المجلس للنظر فيه .

قضت المادة ٧٦ من الدستور والمادة ٦٤ من قانون الانتخاب بأن تحديد الدوائر الانتخابية لمجلس الشيوخ في المديرية والمحافظات  
التي لها حق انتخاب أكثر من عضو يكون بقانون .

وقررت المادة ٩٥ من قانون الانتخاب حكماً وقتياً لهذا التحديد إلى أن يصدر القانون المذكور مؤداه أن يكون التحديد بمعرفة  
لجنة مؤلفة من المدير أو المحافظ رئيساً ومن أعضاء نصت عليهم تفصيلاً ويصدر به قرار من وزير الداخلية بعد تصديق مجلس الوزراء .  
تحددت الدوائر التي جرت على أساسها الانتخابات السابقة طبقاً للمادة ٩٥ من قانون الانتخاب .

وفي سنة ١٩٢٨ وضعت وزارة الداخلية مشروع قانون بتحديد الدوائر وقدمته إلى رئاسة مجلس الوزراء في ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٨  
فأرجأت النظر فيه على أثر تعطيل الحياة النيابية .

يشمل بحث مشروع هذا القانون ما يأتي :

أولاً — نصوصه .

ثانياً — تحديد الدوائر .

### من النصوص

المشروع مكوّن من مادتين .

وقد أقرت هيئة اللجنتين نص المادة الأولى بلا تغيير .

تصبح الدوائر الانتخابية لمجلس الشيوخ بمقتضى هذه المادة ٨٢ دائرة بزيادة ثمانى دوائر على الدوائر الحالية التي عددها ٧٤ وذلك  
بسبب ما أظهره تعداد سنة ١٩٢٧ من زيادة عدد السكان عن نتائج تعداد سنة ١٩١٧ التي اتخذت أساساً لتحديد الدوائر القديمة .  
ولما كان عدد الأعضاء المعيّنين هو ثلثا عدد الأعضاء المنتخبين فيكون عددهم بعد صدور هذا القانون ٥٤ عضواً بدل الـ ٤٨  
عضواً الحاليين .

### المادة الثانية

عدلت هيئة اللجنتين نص الفقرة الأولى من هذه المادة وحذفت الفقرة الثانية فأصبح نص المادة كالآتي :

المادة ٢ — « على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية » .

أسباب التعديل والحذف المذكورين هي الآتية :

( ١ ) كان النص الذي عدلته الهيئة من الفقرة الأولى من هذه المادة يقضى بالعمل بهذا القانون ابتداء من الانتخابات العامة التي  
تجرى بعد نشره لتجديد نصف أعضاء مجلس الشيوخ طبقاً لأحكام المادتين ٧٩ و ١٦٢ من الدستور . وكان يترتب على ذلك أن الدوائر  
التي خلت الآن بمجلس الشيوخ أو التي ستخلو في المستقبل يجرى فيها الانتخاب بعد صدور هذا القانون وقبل الانتخابات العامة على أساس  
تحديد الدوائر القديمة من جهة ويعرض العضو الذي ينتخب إلى حكم القرعة وقد يقضى بإخراجه من العضوية بعد انتخابه بوقت قصير .

مادة ٧٩ « ... .. »

بل ليس من المستحيل تصور إجراء القرعة على الدوائر في أثناء انتخاب ذلك العضو وقد تصيبه القرعة بإخراجه فيكون خروجه محتملاً قبل أن يتم انتخابه وفي هذا من الميث ما فيه .

ولذا رأت هيئة اللجنتين أن يسرى القانون الجديد بمجرد نشره بالجريدة الرسمية لتكون كل الانتخابات في الدوائر الحالية والتي تخرجها القرعة على أساس تحديد الدوائر الجديدة من جهة ولعدم تعريض نتيجة الانتخابات التي تجرى بعد صدوره في الدوائر الحالية للإلغاء إثر ظهورها .

#### الفقرة الثانية من المادة الثانية

( ٢ ) رأت هيئة اللجنتين حذف الفقرة الثانية من المادة المذكورة لأنها تعرضت إلى حكم من أحكام الدستور وهو التجديد النصفي لأعضاء مجلس الشيوخ طبقاً للمادتين ٧٩ و ١٦٢ من الدستور ولم تبين الهيئة حكمة هذا التعرض لأن الأمر لا يعدو أحد فرضين :  
الفرض الأول — أن يكون نص الفقرة مستفاداً من نصوص الدستور ونتيجة لازمة لتنفيذه فيكون من اللغو إدماج هذا النص في القانون .

الفرض الثاني — أن يكون هذا النص تفسيراً أو تنقيحاً لنص من نصوص الدستور فيكون في الأمر مخالفة دستورية إذ لا يصح تفسير أو تنقيح نصوص الدستور بقانون عادي خلافاً للقيود والأوضاع التي قررتها المادة ١٥٧ من الدستور .  
يضاف إلى ذلك أن المجلس في دورته السابقة أحال إلى لجنة الحفائية بحث موضوع إخراج نصف الأعضاء بالقرعة فرأت اللجنة المذكورة أن الأمر من اختصاص مجلس الشيوخ ولا دخل لأي سلطة أخرى فيه وأثبتت هذا الرأي في تقريرها وهو ملحق بمضبطة جلسة مجلس الشيوخ التي انعقدت في ١٨ يونه سنة ١٩٢٨ وقد ناقش المجلس هذا التقرير ولم يبد منه أي اعتراض على ما جاء به في هذا الشأن .

وأن حضرة مندوب وزارة الداخلية حضر جلسة هيئة اللجنتين التي انعقدت في يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٣٠ وبعد أن اطلع على رأي اللجنة قرر بموافقته على كل ما رآته .

#### الدوائر الانتخابية

( ٣ ) عند بحث تحديد الحكومة لهذه الدوائر رأت هيئة اللجنتين أنه في مجموعه يكفل بقدر الإمكان مساواة الدوائر العددية في كل مديرية أو محافظة تشمل أكثر من دائرة واحدة وقد تقدم إلى اللجنة ملاحظات من بعض حضرات المحترمين أعضاء مجلس الشيوخ على ٢٠ دائرة موزعة في المديريات الآتية :

مديرية الشرقية — مديرية الدقهلية — مديرية الغربية — مديرية المنوفية — مديرية الجيزة — مديرية بني سويف — مديرية المنيا .  
فطلبت هيئة اللجنتين استدعاء أحد كبار موظفي الداخلية ليبدى بعض إيضاحات تختص بهذا التحديد وقد حضر حضرة المندوب ومعه خرائط القطر وأوضح بها الدوائر الانتخابية طبقاً للجدول الملحق بمشروع القانون وبعد أن سمعت اللجنة إيضاحاته بجلستى ٢٨ يناير و ٥ فبراير سنة ١٩٣٠ طلبت إلى حضرة صاحب العالي محمد شفيق باشا أن يبحث هذه المقترحات مع مقدميها وبعد أن فحصها أبدى للجنة ملاحظاته عنها بجلسته أول و ٥ فبراير سنة ١٩٣٠ .

وكان من نتيجة ذلك أن رأت اللجنتان إجراء بعض التعديلات إما للجمع بين قرى كل مركز وبعضها بقدر الإمكان وعدم تشتيتها في دوائر كثيرة فقد تبين أن قرى مركز من المراكز موزعة بين ثلاث دوائر على غير موجب فرأت جمعها في دائرتين .

وإما لتقريب المسافات وتسهيل اللواصلات واشتراك المرافق بين بلاد وقرى كل دائرة انتخابية واحدة تسهلاً على الناخبين في سفرهم عند قيامهم بواجبهم واشتراكهم في الانتخابات العمومية .

وإما لاعتدال الحدود واستقامتها بين الدوائر وبعضها على قدر الإمكان . فأقرت اللجنة التعديلات الواضحة بالجدول الملحق بهذا التقرير وقد تناولت عشرين دائرة .

ولما كانت الدوائر الانتخابية في القطر قد أصبحت ٨٢ دائرة بعد أن كانت ٧٤ دائرة مما ترتب عليه اختلاف في حدود الدائرة الواحدة بين تحديدها القديم وتحديدها الجديد وذلك لسبب إخراج جزء من التحديد القديم لإلحاقه بدائرة أخرى وهذا ما يؤدي إلى إحدى النتيجتين الآتيتين :

إما أن يخرج ممثل الدائرة التي يلحق بها جزء من دائرة أخرى بسبب القرعة وإما أن تستمر عضويته لغاية ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٣ .  
وقد لاحظ البعض أنه في الحالة الأولى يستعمل سكان هذا الجزء حقهم الانتخابي مرة ثانية في دائرتهم الجديدة بعد أن استعملوه مرة أولى في دائرتهم القديمة في الانتخابات الماضية .

وقال إن في ذلك استعمالاً لحقهم في الانتخابات مرتين بدل مرة واحدة . كما لاحظ ذلك البعض أن في الحالة الثانية يبقى سكان الجزء المذكور بدون ممثل لهم في مجلس الشيوخ خصوصاً إذا أصابت القرعة دائرتهم الأصلية وأخرجت العضو الذي سبق أن انتخبوه فيبقى هذا الجزء في هذه الحالة بدون تمثيل لغاية سنة ١٩٣٣ .

وقد رأت هيئة اللجنتين — ووافقها حضرة مندوب وزارة الداخلية — أن لا مخالفة دستورية في الحالتين .

ففيما يتعلق بالفرض الأول ليس من المحذور على الناخب استعمال حقه الانتخابي أكثر من مرة إلا في الانتخاب الواحد في الدائرة الواحدة . وفيما يتعلق بالفرض الثاني فإنه نتيجة عمدة لنفاذ نصوص الدستور التي تقضي بتجديد أعضاء مجلس الشيوخ تجديداً نصفياً كل خمس سنوات كما تقضي بجعل عدد الأعضاء تابعاً لنتيجة التعداد مما يجعل تحديد الدوائر الانتخابية عرضة للتعديل وموجباً لفصل أجزاء من الدوائر القديمة لإلحاقها بدوائر أخرى كلما طرأ تغيير في عدد سكان القطر . ولا يمكن تلافي ذلك إلا إذا كانت الانتخابات لمجلس الشيوخ كاملة في وقت واحد كما هو الحال في انتخابات مجلس النواب .

على أنه قد لوحظ في تحديد الدوائر الجديدة المقابلة لدوائر قديمة اشتغال الأولى على أغلبية بلاد الثانية فهي تقابلها اعتباراً أو كما عبرت عنه الحكومة بكلمة "Fiction" .

### تجديد أعضاء مجلس الشيوخ الذين انتهت مدتهم

أدى النظر في مشروع قانون تحديد الدوائر الانتخابية بطبيعة الحال بهيئة اللجنتين إلى بحث طريقة القرعة التي يتحقق بها التجديد النصفى كل خمس سنوات بعد زيادة الأعضاء المنتخبين وللعينين بسبب زيادة السكان التي أظهرها تعداد سنة ١٩٢٧ خصوصاً وأن مجلس الشيوخ قرر بجلسته ١٨ يونيو سنة ١٩٢٨ إرجاء النظر فيما يتعلق بالدوائر الجديدة والأعضاء المعينين الجدد إلى ما بعد صدور قانون تحديد الدوائر الانتخابية وهو سيصدر الآن بعد إقراره من البرلمان .

لم تتعرض نصوص الدستور لطريقة الانتخاب في حالة ما إذا طرأ تغيير على عدد السكان بزيادة أو نقصان تبعاً لتعداد سكان القطر وخلت محاضر لجنة الدستور العامة ومحاضر لجنته الفرعية التي قررت مبادئه من كل بحث في هذا الشأن .

وقد تناولت هيئة اللجنتين بالبحث كل الطرق التي طرحت أمامها ومنها الطريقة التي أشار إليها سعادة رئيس لجنة قضايا الحكومة في خطابه المؤرخ ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٨ للرسائل لسعادة وكيل الداخلية المرفقة صورته مع مشروع القانون وتتلخص هذه الطرق فيما يأتي :

### الأعضاء المنتخبون

الطريقة الأولى — اعتبار عدد أعضاء المجلس المنتخبين عن الدوائر الحالية ٧٤ ، وعن الدوائر الجديدة ٨ ، ومجموعهم ٨٢ عضواً كتلة واحدة ، يبقى منهم النصف أي ٤١ عضواً من الأعضاء الحاليين ؛ وبما أن الثماني الدوائر الجديدة لم ينتخب عنها أعضاء للآن فيكون الباقي الذي يخرج بالقرعة ٤١ - ٨ = ٣٣ .

ويدخل في هذا العدد الأخير الدوائر التي تكون خالية وقت القرعة .

الطريقة الثانية — أن يحصل الاقتراع على الاثنتين والثمانين دائرة كتلة واحدة وتعمل القرعة لإخراج النصف بلا فارق بين الدوائر القديمة والجديدة .

الطريقة الثالثة — أن يقترح على نصف الأعضاء الموجودين فعلاً مطروحاً منه عدد من مات أو استقال واعتبار هؤلاء في حكم الخارجين بالقرعة وينتخب عن الدوائر الجديدة شيوخها جميعاً مع خضوعهم لحكم القرعة على أن تعمل في سنة ١٩٣٣ لإخراج نصفهم .



مادة ٧٩ « ... .. »

الطريقة الرابعة — أن يقترح على الدوائر الحالية لإخراج ممثلي نصفها .

أما الدوائر الجديدة فيقتصر الانتخاب على من يمثلون نصفها ويتحدد هذا النصف بطريق القرعة ويبقى النصف الآخر بغير تمثيل لسنة ١٩٣٣ .

الطريقة الخامسة — اعتبار الدوائر الحالية وعددها ٧٤ وحدة يخرج نصفها بالقرعة أى ٣٧ وتعتبر الثمانى الدوائر الجديدة وحدة أخرى قائمة بذاتها تجرى القرعة على نصفها فتنتهى عضوية ممثليها فى ١٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٣ ويبقى النصف الآخر لسنة ١٩٣٨ .

رفضت هيئة الاجنتين الأخذ بالأربع الطرق الأولى وقررت بجلسة ٢٥ يناير سنة ١٩٣٠ بالإجماع الأخذ بالطريقة الخامسة . لكن أحد حضرات أعضاء اللجنة الذين اشتركوا فى ذلك وهو حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك اقترح بجلسة ٢٧ يناير سنة ١٩٣٠ العدول عن هذه الطريقة والأخذ بالطريقة المبينة تحت ثالثاً ففتحت الهيئة باب المناقشة من جديد وبعد البحث أيدت رأيها الأول ولم يخالفها فى ذلك إلا حضرة العضو المحترم المقترح .

فقد بنت اللجنة رأيها على ما يأتى :

إن القاعدة الأساسية التى وضعها الدستور فى المادة ٧٩ لتجديد أعضاء مجلس الشيوخ والتى لا يمكن مسها بحال هى أن تكون مدة العضوية فى هذا المجلس عشر سنوات وأن يكون تجديد الأعضاء نصفياً كل خمس سنوات .

ولكى يحقق أمر التجديد النصفي قرر الدستور — استثناء لمدة العضوية التى هى عشر سنوات — أن تنتهى مدة نيابة نصف الأعضاء فى أول مرة فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٨ ويكون خروجهم بطريق القرعة .

لم يتحقق هذا الإخراج عملاً فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٨ للاعتداء الذى وقع على الدستور بقيام الوزارة الدكتاتورية فى ذلك العهد . ولكن هذا التأخير فى الإخراج لا يتعارض حكماً وقانوناً مع انتهاء نيابة نصف أعضاء الشيوخ فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٨ لأن استمرارهم فى العضوية إلى اليوم بل إلى أن يتم تجديد انتخاب وتعيين من يحل محلهم استمرار قانونى بحكم العبارة الأخيرة من المادة ١١٥ من الدستور .

ويرى من ذلك أن الأعضاء الذين يخرجون بالقرعة يحل محلهم أعضاء تبتدىء مدتهم حكماً فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٨ وتنتهى فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٨ وهذا ما رأته اللجنة بالإجماع .

أما الطرق الأربع الأولى فلا تتفق تماماً مع القاعدة الدستورية المذكورة .

لأن الأولى منها لا تتحقق معها قاعدة التجديد النصفي بخروج نصف الأعضاء الحاليين فضلاً عن عدم مساواتها بين الدوائر فى الحكم . ولأن الطريقة الثانية جمعت بين الدوائر القديمة والجديدة وجعلتها كتلة واحدة يقترح على نصفها لإخراجها ، وهى لا تتفق مع التجديد النصفي للأعضاء الحاليين من جهة ، ولم تضع حكماً خاصاً لأعضاء الدوائر الجديدة تجعلهم خاضعين للتجديد النصفي فقد تكون نتيجة القرعة بقاءهم كلهم أو خروجهم كلهم أو خروج البعض وإبقاء البعض على غير نسبة النصف .

أما الطريقة الثالثة فهى متفقة مع الطريقة الأولى فيما يتعلق بالأعضاء الحاليين واختلفت عنها فيما يتعلق بأعضاء الدوائر الجديدة ؛ إذ أنها تقضى بانتخابهم من الآن مع إرجاء عمل القرعة بينهم لسنة ١٩٣٣ لإخراج نصفهم فهى فضلاً عن عدم تحقيقها للتجديد النصفي بالنسبة للأعضاء الحاليين فإنها تجعل الالتجاء للقرعة مرتين بدل مرة واحدة على غير موجب .

يضاف إلى ذلك أنه بحكم الدستور ينقسم أعضاء المجلس اعتباراً من ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٨ إلى نصفين يخرج أحدهما فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٣ والثانيهما فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٨ فيكون هذا الإخراج دورياً لا يحتاج إلى الالتجاء للقرعة لفاذه وهذا ما حققته الطريقة الخامسة .

وبالنسبة للطريقة الرابعة فانباعها يحرم أربع دوائر من ممثليها لغاية سنة ١٩٣٣ بعد أن تحقق وجود هذه الدوائر فعلاً وقيامها قانوناً بظهور الزيادة فى عدد السكان وصدور القانون للطروح مشروعه الآن للبحث .

وضرر هذه الطريقة محقق خصوصاً إذا شملت الدوائر الجديدة التى تبقى بغير ممثل معظم قرى دائرة قديمة سقط شيخها بالقرعة



مادة ٧٩ « ... .. »

فإن سكان هذه الدائرة يقون بغير تمثيل إذ لا يسوغ لهم استعمال حقهم الانتخابي في دائرتهم القديمة ويحرمون في الوقت نفسه من انتخاب ممثل لهم عن دائرتهم لغاية سنة ١٩٣٣ ، وهذا مما لا يتفق مع أحكام الدستور .

أما الطريقة الخامسة — وهي التي أخذت بها هيئة اللجنتين — فهي تحقق مقاصد الدستور خير تحقيق إذ أنها تقضي بتجديد نصف الأعضاء الذين يخرجون بالقرعة .

وفيما يتعلق بالدوائر الانتخابية الجديدة فإنها تحقق المساواة في الحكم بين شيوخها لأنها تعرضهم جميعاً لحكم القرعة بتعيين نصفهم الذي تنتهي نيابته في سنة ١٩٣٣ .

كما تحقق أن يكون التمثيل في مجلس الشيوخ شاملاً لجميع الدوائر من الآن بغير تعطيله في أي دائرة منها .

والاقتراح على نصف الأعضاء الجدد لتعيين من يخرج منهم في سنة ١٩٣٣ ومن يخرج في سنة ١٩٣٨ دستوري ، لأنه نتيجة لازمة للقاعدة الأساسية التي وضعها الدستور وهي قاعدة التجديد النصفي وبدون ذلك تقع في مخالفة الدستور لأنه إن اعتبرت نيابة الأعضاء المذكورين لمدة عشر سنوات فيكون التجديد في سنة ١٩٣٣ عن ٣٧ عضواً من المنتخبين و ٢٤ من المعينين .

وفي سنة ١٩٣٨ ، ٤٧ عضواً من المنتخبين و ٣٠ عضواً من المعينين ، وهذا ما يتنافى مع قاعدة التجديد النصفي .

#### الأعضاء المعينون

رأت هيئة اللجنتين ، فيما يتعلق بالأعضاء المعينين ، الاقتراح على إخراج نصف عددهم الحالي .

وأما الأعضاء الجدد وعددهم ٦ فتجري القرعة بينهم إثر تعيينهم لتعيين النصف الذي تنتهي مدة نيابته في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٣ ومن يبقى إلى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٨ .

ولم يحصل خلاف في هذا الرأي إلا من حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك فإنه يرى تطبيق ما اقترحه عن الأعضاء المنتخبين على الأعضاء المعينين ولكن الهيئة لم تأخذ برأيه للأسباب التي سبق إيرادها عند الكلام على المنتخبين .

وكذلك رأى حضرته أن لا محل لإجراء القرعة بين المعينين الجدد إثر تعيينهم بدعوى أن القرعة إنما شرعت للإخراج ولم يحن وقته .

وقد رأت اللجنة عدم الأخذ بهذا الرأي لأن أحكام الدستور تقضي بقسمة الأعضاء في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٨ إلى نصفين يخرج أحدهما في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٣ والثاني في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٨ دورياً فيعرف كل من النصفين موعد خروجه .

هذا ما رأته هيئة اللجنتين يطرح على المجلس للنظر فيه .

#### المقارنة بين أصل المشروع وتعديل اللجنة

نحن فؤاد الأول ملك مصر	نحن فؤاد الأول ملك مصر
قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :	بعد الاطلاع على المادتين ٧٥ و ٧٦ من الدستور وعلى المواد ٦٣ و ٦٤ و ٩٥ من قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ ؛
	وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ومواقفة رأى مجلس الوزراء ؛
	رسمنا بما هو آت :
	مشروع القانون الآتي نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان :
المادة الأولى — يكون عدد الدوائر الانتخابية لمجلس الشيوخ بالمديريات والمحافظات — وتدخل فيها المحافظات التابعة لمصلحة الحدود — ٨٢ دائرة .	المادة الأولى — يكون عدد الدوائر الانتخابية لمجلس الشيوخ بالمديريات والمحافظات — وتدخل فيها المحافظات التابعة لمصلحة الحدود — ٨٢ دائرة .

### المقارنة بين أصل المشروع وتعديل اللجنة

ويكون تقسيم تلك الدوائر وتحديدتها على الوجه المبين بالجدول (١) المرفق لهذا القانون .

وبين الجدول (ب) المرفق لهذا القانون ما يعتبر من هذه الدوائر مقابلاً للدوائر الحالية كما يبين الدوائر الإضافية .

المادة الثانية - على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون .  
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر في

رئيس اللجنة  
محمد فتح الله بركات

( في ١٩ فبراير سنة ١٩٣٠ ) .

ويكون تقسيم تلك الدوائر وتحديدتها على الوجه المبين بالجدول (١) المرفق بهذا القانون .

وبين الجدول (ب) المرفق بهذا القانون ما يعتبر من هذه الدوائر مقابلاً للدوائر الحالية كما يبين الدوائر الإضافية .

المادة الثانية - على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون .  
يعمل به ابتداء من الانتخابات العامة التي تجرى بعد نشر هذا

لقانون لتجديد نصف أعضاء مجلس الشيوخ طبقاً لأحكام المادتين ٧٩ و ١٦٢ من الدستور وبحسب النظام المقرر لذلك .

ويتضمن التجديد المذكور انتخاب أعضاء يمثلون نصف لدوائر الحالية التي يخرج أعضاؤها بطريق القرعة . كما يتضمن انتخاب أعضاء يمثلون نصف الدوائر الثماني الإضافية التي تحدد بضعاً بطريق القرعة .

صدر بسراى القبة في ١٠ شعبان سنة ١٣٤٨ ( ١٠ يناير سنة ١٩٣٠ ) .

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير الداخلية

مصطفى النحاس

( جلسة ١٩ فبراير سنة ١٩٣٠ )

تقرير مرفوع من مكتب مجلس الشيوخ إلى هيئة المجلس

يتشرف المكتب بأن يرفع إلى مجلس الشيوخ التقرير الذى وضعه المكتب عن موضوع الاقتراع على نصف أعضاء المجلس .

وقد اختار المكتب حضرة الشيخ المحترم محمد محمود خليل بك مقررأ له عند النظر في هذا الموضوع .

الرئيس  
عدلى يكن

١٩ فبراير سنة ١٩٣٠

نص التقرير :

١ - نظر مجلس الشيوخ بجلسته المنعقدة في ١٨ يونيه سنة ١٩٢٨ في أمر الاقتراع على نصف أعضائه طبقاً للسنتين ٧٩ و ١٦٢ من الدستور فقرر اعتبار الأعضاء للتعيين كتلة واحدة وعمل قرعة بينهم لإخراج نصفهم أى ٣٧ عضواً واعتبار الأعضاء المعينين كتلة أخرى قائمة بذاتها وإخراج نصفهم أى ٢٤ عضواً بطريق القرعة بينهم . وأحال إلى المكتب النظر في التفاصيل الخاصة بإجراء عملية قرعة وعرضها عليه .

مادة ٧٩ « ... .. »

وقد بحث المكتب في هذا الموضوع في عدة جلسات وهو يتشرف بأن يعرض هذا التقرير ببيان مقترحاته في هذا الشأن .

٢ — وقد عرضت للمكتب مسألتان قبل الدخول في التفاصيل الخاصة بعملية القرعة ، وأولى هاتين المسألتين خاصة بالمدة التي تنتهي عندها عضوية الأعضاء الذين ينتخبون أو يعينون بدل من يخرجون بطريق القرعة . والثانية خاصة بمسألة الزيادة الطارئة في عدد أعضاء المجلس بسبب ازدياد السكان . وهاتان المسألتان قد درستهما لجنتنا الداخلية والحقانية مجتمعتين عند النظر في مشروع القانون الخاص بتحديد الدوائر الانتخابية والمكتب متفق في الرأي مع اللجنتين فيما وصلنا إليه من النتائج بشأنهما على الوجه المبين في التقرير المعروض منهما على المجلس .

٣ — وهذا بيان الطريقة التي يقترحها المكتب لإجراء القرعة .

أولاً — تحصل القرعة في الجلسة التي يحددها المجلس على دفعتين متواليتين أولاً للأعضاء المنتخبين والثانية للأعضاء المعيّنين ويتولاهما الرئيس والسكرتيرون البرلمانيون وثلاثة غيرهم من الأعضاء يختارهم المجلس .

ثانياً — تعد ٧٤ ورقة متحدة شكلاً ولوناً ويكتب على ٣٧ ورقة منها بطريق الطباعة كلمة « يبقى » وعلى السبع والثلاثين ورقة الباقية كلمة « يخرج » وتختتم بطابع المجلس ويوقع عليها الرئيس ويعطى لكل من القسمين نمرة متسلسلة وتوضع في صندوق خاص .

وفي صندوق آخر يوضع ٧٤ ورقة أخرى بأسماء الدوائر الانتخابية — لا بأسماء الأعضاء أنفسهم — ويخرج الرئيس بيده الأوراق من هذا الصندوق الأخير ورقة ورقة وعند إخراج كل ورقة يذكر اسم الدائرة وينادي على العضو الذي يمثلها فيتقدم العضو بنفسه ويسحب ورقة من الصندوق الآخر ويكون بقاؤه في العضوية أو خروجه منها طبقاً لما هو مكتوب في الورقة التي يسحبها .

فإن كان عضو الدائرة التي ينادي عليها غائباً أو فضل ألا يتقدم بنفسه لسحب ورقته أو كانت الدائرة خالية تولى رئيس المجلس سحب الورقة بمعرفته .

ثالثاً — بعد الفراغ من عملية القرعة من الأعضاء المنتخبين تعمل القرعة عن الأعضاء المعيّنين بالطريقة عينها أي أن يعد صندوقان ويوضع في الصندوق الأول ٤٨ ورقة مكتوب على ٢٤ ورقة منها كلمة « يبقى » وعلى الأربع والعشرين الورقة الأخرى كلمة « يخرج » بذات الشكل المقرر بالنسبة لأوراق الأعضاء المنتخبين ويوضع في الصندوق الثاني ٤٨ ورقة بأسماء الأعضاء المعيّنين وتتضمن الأوراق أسماء أولئك الأعضاء جميعاً ومن ضمنهم الأعضاء الذين تكون محلاتهم خالية ويسحب الرئيس بيده من الصندوق الثاني الأوراق واحدة إثر واحدة كلما سحب ورقة نادى على صاحبها ليسحب بنفسه ورقة من الصندوق الآخر . فإن كان غائباً أو رأى ألا يسحبها بنفسه أو كان محله خالياً تولى الرئيس سحب الورقة .

رابعاً — تعمل قرعة قائمة بذاتها عن الدوائر الانتخابية الجديدة بالطريقة السالف ذكرها مع مراعاة أن يكتب على نصف عدد الأوراق « يبقى إلى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٣ » وعلى النصف الآخر « يبقى إلى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٨ » وأن يكون سحب الأوراق جميعها من الصندوقين بمعرفة الرئيس .

خامساً — كذلك تعمل قرعة أخرى للأعضاء المعيّنين الستة الجدد بعد صدور المرسوم بتعيينهم بنفس الطريقة المقررة للأعضاء المعيّنين الحاليين مع مراعاة وضع عبارة « يبقى إلى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٣ » على ثلاث أوراق . وعبارة « يبقى إلى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٨ » على الثلاث الأوراق الأخرى .

٤ — والمكتب يقترح على المجلس أن تحصل عملية القرعة في أول جلسة تلي صدور قانون تحديد الدوائر ٩

الرئيس  
عدلى يكن

السكرتير  
محمد عن العرب

### مشروع قانون

خاص بتحديد دوائر الانتخاب لمجلس الشيوخ - إقراره

( المقرر حضرة الشيخ المحترم كامل صدقي بك ) .

الرئيس - ورد كتاب من وزارة الداخلية بنذب حضرة محمود حسن بك المستشار الملكي بقسم قضايا المالية ليحضر جلسة اليوم لمناسبة النظر في موضوع الاقتراع على إخراج نصف أعضاء المجلس .

نص الكتاب المذكور :

« حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أحيط علم دولتكم بأننا ندبنا حضرة محمود بك حسن المستشار الملكي لقسم قضايا المالية ليحضر جلسة المجلس في مساء اليوم بمناسبة النظر في موضوع الاقتراع على إخراج نصف أعضاء المجلس .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام ؟

٢٠ رمضان سنة ١٣٤٨ ( ١٩ فبراير سنة ١٩٣٠ ) . وزير الداخلية

مصطفى النحاس

تلى تقرير اللجنتين (١) .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمي افندي - أرى مناقشة تقرير اللجنتين قبل تلاوة أصل المرسوم بمشروع القانون الخاص بتحديد دوائر الانتخاب لمجلس الشيوخ والتعديل الذي أدخلته اللجنة عليه ... ..

المقرر - في الواقع أن أصل المرسوم بمشروع القانون والتعديلات التي أدخلتها اللجنتان عليه متمم للتقرير فيحسن إرجاء المناقشة إلى ما بعد الانتهاء من تلاوة التقرير كله .

الرئيس - إن إتمام التلاوة واجب لأن تقرير اللجنتين يتناول نص المرسوم .

( تلى أصل المشروع والتعديل الذي أدخلته اللجنتان عليه كما وردا بتقرير اللجنة ) .

المقرر - لاحظت وزارة الداخلية أثناء نظر مشروع هذا القانون بلجنتي الداخلية والحفانية أن خمس دوائر انتخابية جعل مقر كل منها في قرية صغيرة مع وجود عاصمة مركز ضمن البلاد المكونة منها الدائرة ذاتها فاقترحت أن تكون تلك العاصمة هي مقر الدائرة .

وهيئة اللجنتين أقرت هذا الاقتراح .

والدوائر المذكورة هي الآتية :

المديرية	رقم الدائرة	مقرها طبقاً للمشروع	مقرها الذي أقرته اللجنة
الجسيمة	٤	إطفيح	العياط
بنى سويف	١	أثمنت	الواسطى
المنيا	٣	منشاة مطاى	سالموط
أسيوط	٣	بنى قرة	منفلوط
قنا	٥	كيان المطاعنة	إسنا

على أن هذه التعديلات قد أدخلت فعلا في جدول المقارنة الملحق بالتقرير المقدم من اللجنتين .



مادة ٧٩ « ... .. »

ويلاحظ كذلك أنه بعد أن فرغت اللجنتان من وضع التقرير ورد لهما من وزارة الداخلية بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٣٠ تعديل لا يترتب عليه تغيير في الدوائر لأنه لا يخرج عن فصل بعض عزب لجلها قرية قائمة بذاتها . وهذا التعديل ليس بجوهري لأنه لا يتناول إلا تغيير أسماء بعض البلاد دون إجراء أى تغيير فيها ولذلك يكتفى بإثباته في مضبطة الجلسة .

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم اعتراض على مشروع هذا القانون بعد التعديل الذى أدخلته اللجنتان عليه من حيث المبدأ ؟ (لم يعترض أحد) .

الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على مشروع هذا القانون بعد التعديل الذى أدخلته اللجنتان عليه من حيث المبدأ .

الرئيس — قبل أن تنتقل إلى مناقشة مشروع هذا القانون مادة فمادة أظن أنه يحسن الفصل أولاً في القواعد التى جاءت بتقرير اللجنتين .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمى افندى — لى بعض ملاحظات على هذا التقرير .

الرئيس — لينتظر حضرة الشيخ المحترم حتى أتم كلامى .

يشمل تقرير اللجنتين بعض قواعد وتعديل في بعض نصوص مشروع القانون . وهذا التعديل قام على أساس تلك القواعد ، فهل توافقون حضراتكم على مناقشة هذه القواعد والفصل فيها قبل مناقشة نصوص مشروع القانون ؟ ( موافقة ) .

الرئيس — وزع على حضراتكم اليوم تقرير مكتب المجلس الذى وضعه عن موضوع الاقتراع على نصف الأعضاء وقد تضمن القواعد المذكورة في تقرير اللجنتين كما عرض عليكم المكتب الطريقة العملية التى رآها للاقتراع فيحسن أن يتلى الآن حتى تكون المناقشة في كل القواعد قبل مناقشة نصوص مشروع القانون .

حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك — بنى تقرير المكتب على اعتبار أن القواعد التى وردت في تقرير اللجنتين قواعد استقر عليها الرأى ، والواقع غير ذلك .

الواقع أنه لا يمكن أن يقال إن الرأى استقر نهائياً عليها إلا بعد أن تقرروا حضراتكم ما تقررونه بشأنها في مجلسكم . من أجل هذا يحسن تأجيل تلاوة تقرير المكتب إلى ما بعد الفراغ من مناقشة تقرير اللجنتين .

الرئيس — لا مانع . وأظن أن المجلس لا يعارض في ذلك .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم نور الدين بك — قام اعتراض حضرة الشيخ المحترم أبو النصر بك على أن قرار المكتب بنى على اعتبار أن تقرير اللجنتين أخذ به وأصبح أمراً مقررأ ولذلك يرى حضرته وجوب البحث في تقرير اللجنتين أولاً . ورداً على ذلك أرى أن تقرير المكتب مرتبط بتقرير اللجنتين فإذا لم يأخذ المجلس بما في هذا التقرير فبطبيعة الحال لا يمكن له أن يأخذ بتقرير المكتب لارتباطهما معاً .

على أنه يحسن قبل المناقشة في تقرير اللجنتين أن نعرف أيضاً وجه ارتباطه بتقرير المكتب فقد يكون في هذا الأخير ما يزيل إبهاماً أو غموضاً في تقرير اللجنتين أو يتفق معه في بعض النصوص فيعززها .

ولذلك أرى تلاوة تقرير مكتب المجلس أولاً حتى تكون المناقشة في التقريرين معاً فلا تضطر بعد المناقشة في أولها إلى العودة إلى المناقشة عند تلاوة الثانى .

الرئيس — الواقع أن التقريرين مرتبطان .

حضرة الشيخ المحترم محمد شفيق باشا — أرى أن يقرأ تقرير المكتب أولاً لأن الموضوعين مرتبطان ببعضهما تمام الارتباط .

يقول حضرة زميلنا المحترم محمود أبو النصر بك إن للمكتب اتخذ ما رآته اللجنتان كأنه أمر واقع في حين أنه ليس في تقريره ما يدل على ذلك . إذ كل ما جاء فيه هو « أنه متفق في الرأى مع اللجنتين » .

مادة ٧٩ « ... »

ولما كان التقريران مرتبطين تمام الارتباط فلمع تكرار المناقشة أرى أن نتناقش في موضوعهما معاً . ولقد جرت العادة أن تسائل التي تبحثها لجان تنظر مرة واحدة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تلاوة تقرير المكتب ؟  
( موافقة ) .

ثم تلى تقرير المكتب ( وقد نشر بصفحة ١١٨١ ) .

( المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد محمود خليل بك ) .

حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك — بين وبين حضرات زملائي أعضاء اللجنتين خلاف في مسألتين : الأولى مسألة بن الأعضاء الذين خرجوا من المجلس قبل البدء في الاقتراع وانقطعت صلتهم به وأصبح لا شأن لهم معنا فهؤلاء يرى حضرات الزملاء أعضاء اللجنتين اعتبارهم موجودين وبينون على هذا الاعتبار وجوب إجراء عملية القرعة بين هؤلاء الأشخاص الذين خرجوا بما هو أقوى من القرعة — بالموت أو بالاستقالة — وانتهى أمرهم .

يرى حضرات الزملاء مع ذلك اعتبارهم موجودين وأن تشملهم عملية الاقتراع وهذا اعتبار تأباه قوة الشيء الواقع ، اعتبار غير صحيح لا في كنهه ولا في نتائجه ، اعتبار تأباه طبيعة الشيء وصراحة مادة الدستور ، اعتبار لا أستطيع أن أقول ما هو .

من أجل هذا وتمشياً مع الحقيقة الواقعة ورضوخاً إلى حكم هو أقوى من حكم القرعة عرضت رأياً هو أن يعتبر أولئك الأشخاص بمثابة من أخرجوا بطريق الاقتراع . إذ كلمة الإخراج تستلزم بدلاتها الوضعية وبدلالة الاقتراع أن يكون هنالك شخص موجود بالفعل ليصح أن يقال أخرجوه بعملية القرعة . فالإخراج الذي تشير إليه المادة ١٦٢ وكذلك ما يفهم من المادة ٧٩ من الدستور لا يمكن ولا يصح معه إطلاقاً أن تضعوا هذا الفريق من الأعضاء الذي انقطعت صلتهم بهم — بالموت أو بالاستقالة مثلاً — في صعيد واحد مع الموجودين لتجروا عملية القرعة بينهم . إنما الذي يقرب من الدستور ويتمشى مع المادتين السابقتين هو أن تعتبروا هذا الفريق كما قلت لحضراتكم في حكم من أخرجوا بالاقتراع وتجرؤوا عملية القرعة حيث يكون هنالك محل للإخراج .

بهذه الكيفية يكون الموجودون فصلاً من المنتخبين ٧٤ ويستبعد من النصف وهو ٣٧ من خرجوا بقوة هي أقوى من قوة القرعة ثم يجري الاقتراع على من يتبقى بعد إخراجهم بالطريقة التي بينها المكتب في تقريره .

هناك أمر آخر جدير بأن ألفت نظر حضراتكم إليه للتدليل على عدم صحة ذلك الرأي القائل بوجوب المساواة في عملية القرعة بين الموجودين والذين أخرجوا . ذلك الأمر هو النتائج الخطيرة التي تترتب على الأخذ برأي اللجنتين . تلك النتائج الحتمية لذلك الرأي ، نتائج يمثل فيها عدم المساواة بين الأعضاء في حقوقهم الدستورية . لأنكم إذا أخذتم برأي اللجنة جعلتم هؤلاء الأشخاص الذين خرجوا راضخين لحكم القرعة وأخرجتموهم — ولا أدري كيف أعبر بكلمة الإخراج — مع أنهم خرجوا فصلاً وانقطعت الصلة بهم . ولكني أتمشى معكم وأقول أخرجتم . فلو فرض وكان العدد أربعة أصابت القرعة اثنين منهم لكنت مدة من ينتخب بدلها عشر سنوات ولانتهت مدة الاثنين الآخرين في سنة ١٩٣٣ . فهذه نتائج مختلفة إلى حد بعيد بين أعضاء تساوا في الظروف والأحكام وكافة الشروط .

إنكم بعملكم هذا تكيون لهم بكيلين فتعطون فريقاً منهم وهو الذي أصابته القرعة مدة غير المدة التي تعطونها للفريق الآخر ، مبأى حق ، وبأى قانون ، وعلى أية قاعدة ، وفي أى منطق تقبلون هذا ؟ أظن حضراتكم ترون أن هذا الأمر يدرك بالبدهة . وأن الواجب يقضى حتماً ولأول وهلة باستبعاد الأشخاص غير الموجودين بالمجلس وإجراء عملية الاقتراع على الموجودين فعلاً فإن هذا ما تدل عليه المادة ٧٩ التي نصت على أن « يتجدد اختيار نصف الشيوخ المعينين ونصف المنتخبين كل خمس سنوات » .

إذا قارنتم حضراتكم هذه المادة بالمادة ١٦٢ تبينتم جلياً أن الرأي الذي يتمشى مع الدستور هو الذي تقدمت به من قبل إلى لجنة وأدليت به الليلة ، تلك هي المسألة الأولى .

أما المسألة الثانية ، فنختص بالأعضاء الذين يجب انتخابهم للدوائر التي استجبت بعد تعداد سنة ١٩٢٧ . يرى حضرات الزملاء أن ينتخبوا لهذه الدوائر أو أن يقترحوا على مثل هذه الدوائر قبل أن يخرجوا إلى عالم الوجود . يريدون أن تجري عملية الاقتراع على أشخاص لم ينتخبوا بعد ، وتبريراً لذلك يقولون إننا نجرى عملية الاقتراع على الدوائر .

مادة ٧٩ « ... .. »

اسمحوا لي أن أصرحكم القول في أن العمل على هذه الطريقة وبهذا الرأي فيه إغفال لمسألة هي عنصر جوهري من عناصر القرعة .  
تجرون عملية الاقتراع لترتبوا عليها إخراج من يجب أن يخرج في سنة ١٩٣٣ أو سنة ١٩٣٨ ، ماهذا الكلام ؟  
إن من عناصر عملية الاقتراع أن يكون الشخص الذي يقترح بشأنه موجوداً وأن تكون عيناه متصلتين بالصندوق الذي توجد به أوراق الاقتراع وتكون له الرقابة على العملية .

إن حكمة التشريع في ذلك هو أن تكون نتيجة العملية سليمة من كل شائبة فكيف تقبلون رأياً يفضل هذا العنصر القوي في عملية القرعة ؟ وما معنى أنكم تجرون عملية القرعة الآن على الأعضاء الجدد عقب انتخابهم أو قبل انتخابهم وهم إنما يخرجون في سنة ١٩٣٣ أو ١٩٣٨ ؟

نصبر إذن إلى سنة ١٩٣٣ حيث يحين الوقت الذي يصح أن يقال فيه إن عملية القرعة أخرجت من يجب أن يخرج .  
أما إنكم تفعلون هذا العنصر في عملية الاقتراع ، وتركون الأشخاص جانباً ، وتلجأون للدوائر ، فهو مخالف للدستور الذي جعل الاقتراع منصباً على الأشخاص لا على دوائرهم . لذلك لا قبل أن يقترح على الدوائر بل ننظر إلى أن ينتخب من سينتخبون لهذه الدوائر ثم تجري العملية في سنة ١٩٣٣ حينئذ يتبين من يبقى ومن يخرج .

وما قلته بالنسبة للأعضاء المنتخبين فيما يتعلق بمن خرجوا قبل إبان القرعة ومن ينتخبون للدوائر الزائدة أقوله أيضاً بالنسبة للمعينين .  
نظرة بسيطة منكم إلى مادة الدستور تبينون بها أنه سوّى في عملية الاقتراع وعملية الإخراج بين المنتخبين والمعينين . ولكن إذا اتبعتم رأي اللجنتين فيما تريانه بالنسبة للأعضاء الذين يجب أن ينتخبوا للدوائر الزائدة فإنكم تجعلون فرقاً بين المنتخبين والمعينين .

هنا في جانب المنتخبين رأيتم دوائر تتوكلون عليها لتجروا عملية الاقتراع على هذه الدوائر ولكن في الجانب الآخر — جانب المعينين — ليس لهم دوائر ولذا رأيتم أنفسكم مضطرين بالنسبة لهم أن ترجئوا العملية إلى ما بعد التعيين . فليكن كذلك الأمر بالنسبة للدوائر الزائدة . وعندئذ يتساوى الأمر ، ويتساوى الحكم ، وتحقق كلمة الدستور في المساواة بين الفريقين ، وتكون العملية إذن متفقة وحكم الدستور .

وبعد تعيين من يعينون ممن زادوا على العدد الموجود لا يكون الاقتراع إلا حين يأتي أوانه في سنة ١٩٣٣ لأن القرعة إنما شرعت للإخراج . لذلك يكون من العيب إجراء عملية الاقتراع الآن ، وأرى أن الواجب الذي يحتمه علينا الدستور هو أن نقرر الأخذ بالطريقة التي عرضتها ، وآمل بعد البيان الذي ألقيته على مسامع حضراتكم أن تأخذوا بهذا الرأي وأن تقرروا الطريقة الثالثة ولا تأخذوا برأي اللجنتين لأنه مخالف للدستور ولطبيعة الشيء الواقع .

حضرة الشيخ المحترم الشيخ محمد عز العرب بك — يتلخص كلام حضرة العضو المحترم في أمرين ، أولهما أنه يريد ألا تجري قرعة بين من خلت أمانتهم بموت أو استقالة أو غير ذلك معللاً هذا بأن القرعة أصابهم قبل أن تجري . تلك هي خلاصة ما قاله الآن وما قاله في اللجنة .

ويقول إن الدستور يؤيده في ذلك . وليسمح لي حضرته أن أقول إن صراحة الدستور تصادمه في ذلك . ذلك أن المادة ١١٣ منه تقول صراحة « إذا خلا محل أحد أعضاء البرلمان بالوفاة أو الاستقالة أو غير ذلك من الأسباب يختار بدله بطريق التعيين أو الانتخاب على حسب الأحوال وذلك في مدى شهرين من يوم إشعار البرلمان بالحكومة بخلو المحل . ولا تدوم نيابة العضو الجديد إلا إلى نهاية مدة سلفه » .

إذن من خلا محله واجب دستورياً أن يختار بدله في مدة معينة ، هذا البديل إنما يشغل المدة التي كان يجب أن يشغلها العضو السابق . فوجب إذن أن اعتبر أن هذه الدائرة ممثلة بالعضو السابق ، ويجب أن يؤتى ببديل قبل إجراء القرعة ، فإذا جاء البديل فإنما يحل محله في المدة الباقية له ، وإذا لم يأت هذا البديل فإن لا أعرف أيكون ممن يتمتعون خمس سنين أو ممن يتمتعون عشر سنين .

وبناء على ذلك لم تشأ اللجنة أن تأخذ بالرأي الذي يراه حضرة العضو المحترم وجرت على ما سمعتم في التقرير .

ومن جهة أخرى أظن أن حضرة العضو المحترم يوافقني على أننا لو أخذنا بالرأي القائل بأن الدوائر التي تخلو بالموت أو بالاستقالة لا تجري عليها القرعة لترتب عليه أنه يصح حينئذ لحضرات الأعضاء أن يتحكموا في الدستور فيستقيل نصفهم ويبقى النصف الآخر فلا تجري على هؤلاء القرعة . وهذا مخالف للدستور لأن إخراج نصف الأعضاء يكون بالقرعة لا بطريق آخر .



مادة ٧٩ » ... .. «

وهل إذا خرج ستة وثلاثون من الأعضاء البالغ عددهم الآن أربعة وسبعين وبقي منهم ثمانية وثلاثون تجرى القرعة لإخراج عضو واحد ؟ إن هذا لا يتفق مع التجديد النصفي . ثم التجديد لا بد أن يكون له أجل ، ولا بد من معرفة المدة التي يشغلها العضو أهى خمس سنين أم هى عشر سنين ؟

من أجل هذا لم تشأ اللجنة أن تأخذ بما رآه حضرة العضو وأوجبت إجراء القرعة فى الدوائر حتى يتحقق التجديد النصفي لممثلى تلك الدوائر .

على أن الدوائر الجديدة معتبرة موجودة حكماً . وهذه هى القاعدة الأصلية ، إذ يجب أن يمثل كل ١٨٠ ألفاً من السكان عضو فى مجلس الشيوخ .

هذا التمثيل وجب للدوائر الجديدة بعد ظهور تعداد سنة ١٩٢٧ . فكان الواجب أن يكون عدد المنتخبين ٨٢ عضواً لولا ما حدث من تعطيل المجلس . فإذا لم تجر القرعة على الأعضاء الثمانية الجدد فتكون النتيجة أن يخرج سبعة وثلاثون بالقرعة فقط ثم يأتى بدلم مثلهم ويزيد عليهم ثمانية أعضاء فيحل بذلك خمسة وأربعون محل سبعة وثلاثين ، فهل هذا هو التجديد النصفي ؟ إن ذلك غير معقول . من أجل ذلك أؤيد رأى اللجنة كل التأييد فيما رأت من وجوب إجراء القرعة على الدوائر الثمانية الجديدة .

والأمر الثانى خاص بالأعضاء المعينين . فإن حضرة العضو المحترم يقول إن الزائدين منهم والمستقلين غير موجودين : وأنا أقول إنهم موجودون حكماً فيجب أن يوجدوا فعلاً ثم تجرى القرعة بعد ذلك بينهم جميعاً ، لأننى لا أستطيع أن أقول فى المعينين إن الكرسى رقم كذا خال ، على حين يجوز لى أن أقول إن دائرة كذا خالية .

بناء على ذلك أوجبنا إجراء القرعة بعد تعيين الستة الأعضاء الجدد لى نعرف من يبقى منهم إلى سنة ١٩٣٣ ومن يبقى منهم إلى سنة ١٩٣٨ . وهذا العمل دفعت إليه الضرورة القصوى ، لأنهم جاءوا محل أشخاص لو بقوا لأجريت عليهم عملية القرعة ، ومن أجل هذا وجب إجراء القرعة بينهم .

ثم يقول حضرة الزميل المحترم إن القرعة حينئذ تكون متعددة ، قرعة لإخراج نصف الأعضاء الحاليين المنتخبين ، وأخرى للمعينين الحاليين ، وثالثة بين الجدد من المنتخبين ، ورابعة بين الجدد من المعينين . ولا عيب فى ذلك فإن الدستور يقول بالقرعة ، ولم يمنع تعدادها ، فلتكن قرعة ولكنها يجب ألا نصيب العضو الواحد مرتين . فبناء على ذلك أرى الموافقة على تقرير اللجنة الذى بذلت فيه مجهوداً كبيراً .

حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا — يتلخص اعتراض حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك فى نقطتين : الأولى — هى اعتبار أصحاب المراكز الحالية بالوفاة أو الاستقالة فى حكم الخارجين بالقرعة وهذا الاعتبار مناف للمادة ١٦٢ من الدستور التى تنص على أن يكون تعيين من يخرج من أعضاء مجلس الشيوخ فى نهاية الخمس السنوات الأولى بطريق القرعة . بل المفهوم من هذه المادة أن خلوا المحل بسبب الوفاة أو الاستقالة لا يعتبر مطلقاً خروجاً بالقرعة ، لهذا وجب أن يكون الاقتراع على نصف الأعضاء .

إن الطريقة التى وافقت عليها هيئة اللجنتين هى الطريقة المثلى لأن الأعضاء ينوبون عن دوائر معينة . فإذا ما أمكن ذكر اسم الشخص أمكن ذكر اسم الدائرة التى يمثلها ، وعلى ذلك يكون القول بأن من خلا محله بالوفاة أو بالاستقالة يعتبر فى حكم من خرج بالقرعة قولاً لا يتفق كما قلت ونص الدستور .

النقطة الثانية — هى اعتراض حضرته على الاقتراع الآن على نصف الثمانية الدوائر الجديدة وعلى نصف الستة الأعضاء المعينين الجدد فإن حضرته يرى ألا تحصل القرعة بالنسبة لهؤلاء الآن بل تحصل فى سنة ١٩٣٣ وهذا رأى لا يتفق أيضاً مع نص المادة ١٦٢ من الدستور التى تحتم إجراء القرعة مرة واحدة فى نهاية الخمس السنوات الأولى . فإجراء القرعة بين المنتخبين والمعينين الجدد فى وقت واحد فى سنة ١٩٢٨ — وهو ما ارتأته اللجنة — متفق تماماً مع نص الدستور .

حضرة الشيخ المحترم محمد شفيق باشا — سمعنا رد حضرات الشيوخ المحترمين على ملاحظات حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك



مادة ٧٩ « ... .. »

ولم يبق إلا الرد على نقطة واحدة منها ، وهي قوله إن تقرير اللجنتين لم يسوّ بين الأعضاء للنتخبين والمعينين في عملية القرعة خلافاً لما نص عليه الدستور لأن تقرير اللجنتين وضع قواعد تختلف بعضها عن بعض في معاملة الفريقين إذ أوجبت الاقتراع بالنسبة للأعضاء المنتخبين الجدد قبل انتخابهم لتعيين النصف الذي يخرج في سنة ١٩٣٣ والنصف الذي يخرج في سنة ١٩٣٨ بينما أوجبت الاقتراع على نصف الأعضاء المعينين بعد تعيينهم وهذا هو الفارق في عدم المساواة الذي لاحظته حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك وعدّه مخالفاً للدستور .

على أنه في الحقيقة فارق ظاهري لأن الأعضاء الجدد ، سواء أكانوا منتخبين أم معينين ، سيعلم كل منهم عند جلوسه بالمجلس إن كان سيخرج في سنة ١٩٣٣ أو في سنة ١٩٣٨ ذلك لأن المنتخبين يعرفون أن القرعة حددت خروجهم إن كان في سنة ١٩٣٣ أو في سنة ١٩٣٨ وكذلك المعينون سيعلم كل منهم عند جلوسه إن كان خروجه سيكون في سنة ١٩٣٣ أو في سنة ١٩٣٨ فالنتيجة إذن للفريقين واحدة ، وعلى ذلك لا أرى محلاً للاعتراض على تقرير اللجنة في هذه النقطة .

المقرر — لى كلمة على ما سمعته من اعتراض حضرة الشيخ المحترم أبو النصر بك على تقرير اللجنتين لأنني لا أجد فيما قررناه مائتاً باه طبيعة الأشياء ولا صراحة القانون ولا ما يخالف الدلالة الوضعية ولا ضرورة الالتزام مما جاء في كلام حضرة لأن اللجنتين توختا في تقريرهما القاعدة الأساسية التي وضعها الدستور ، وهي قاعدة مسلم بها من الجميع وهي التي تقضي بأن تكون مدة العضوية في المجلس عشر سنوات وأن يكون التجديد نصفياً كل خمس سنوات . هذه هي القاعدة الأساسية التي بنى عليها كل حل ، وكل حل يخالف هذا الأساس يتنافى مع نصوص الدستور .

يقول حضرة إن من خرج بسبب قهرى كالوفاة ، أو بغير سبب قهرى كالأستقالة يلزم أن يستبعد وأن يبقى من يقابله من الأعضاء الحاليين . ودلل حضرة على ذلك بأن خروج العضو كان لظرف أقوى من القرعة وهو الموت ولكننا لسنا في مقام قوة ، بل في مقام قرعة . في مقام دستور نطبقه فإذا قضى أن يكون الخروج بالقرعة فليس لنا أن نلجأ إلى تلك القوة فنسوّدها ونغلبها على قوة الدستور . نحن أمام نص صريح هو أن التجديد النصفى أو الإخراج يكون بطريق القرعة فكيف على رأيه نخرج بالقرعة ٣٣ عضواً بحيث يبقى بعد ذلك ٤١ عضواً مع أن هذا مناف لنص الدستور الصريح ؟

قال أيضاً إن في اتباع ما جاء بتقرير اللجنتين منافاة للمساواة وضرب لذلك مثلاً قد يؤثر في ظاهرة ولكنه يتداعى عند البحث ، يفرض حضرة أن أربع دوائر خالية عملت عنها القرعة لتنتهي مدة اثنتين منهما في سنة ١٩٣٣ ومدة الاثنتين الباقيتين في سنة ١٩٣٨ ويعقب على ذلك بأن ليس في هذا مساواة .

ولكن ما قول حضرة في أربعة وسبعين عضواً جالسين الآن ستناولهم القرعة بحيث لا تتوافر المساواة بينهم ، لأن بعضهم سيخرج بالقرعة والبعض الآخر سيبقى مدة خمس سنوات ؟ فالمساواة في الحقيقة مستحيلة ما دمنا تحت رحمة القرعة التي نص عليها الدستور . نعم إن المساواة تتحقق إذا خرجنا جميعاً أو بقينا جميعاً ، ولكن هذا أمر غير ممكن ، فاستدلال حضرة العضو المحترم على الصورة السالفة استدلال مع الفارق .

قاعدة أخرى . قضى الدستور أنه بعد ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٨ يقسم أعضاء المجلس إلى فرقتين تنتهي مدة أولاهما في سنة ١٩٣٣ والثانية في سنة ١٩٣٨ وهذا يستلزم أنه إذا جددت دوائر جديدة يضم نصف أعضائها بعد انتخابهم إلى إحدى الفرقتين والنصف الباقي إلى الفرقة الثانية . بعد ذكر هذه القاعدة أرد على الذين يقولون إن الأعضاء الجدد تستمر مدتهم عشر سنوات بأن الدستور حتم أن يكون التجديد نصفياً فإذا لم تتبع ذلك وقعنا في مخالفته لأنه بعد إخراج نصف الأعضاء الحاليين وعددهم ٣٧ يبقى النصف الآخر وهو ٣٧ عضواً فإذا أضفنا إليه الثماني الدوائر الجديدة فيكون هناك ٤٥ عضواً تنتهي مدتهم بعد عشر سنوات مما يتنافى مع قاعدة التجديد النصفى . وكل حل لا يتفق مع هذه القاعدة التي تقضي بقسمة أعضاء المجلس إلى قسمين متساويين يكون متنافياً مع نص الدستور .

إنني لا أفهم معنى للشوائب التي يذكرها حضرة زميلي أبو النصر بك لأننا لكي نحقق حكم الدستور يجب علينا أن نقسم أعضاء المجلس إلى نصفين يخرج أحدهما بعد ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٨ بطريقة دورية ، وإذن فما هي تلك الشوائب التي تعترض تحديد النصفين بالطريقة التي رأتها اللجنتان ؟

مادة ٧٩ « ... .. »

أظن بعد ذلك أن المسألة أصبحت واضحة وأن الحل الذي ورد بتقرير اللجنتين متفق مع نصوص الدستور .  
لذلك أطلب من المجلس أن يقر رأى اللجنتين .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمي افندي — اللجنة رفضت أربع طرق وأخذت بالحامسة وقالت إنها تحقق مقاصد الدستور وأنا أرى أن هذه الطريقة خالفت نصوصه في المادتين ١٦٢ و ٧٩ .

فالمادة ٧٩ تنص على أن مدة العضوية عشر سنوات والمادة ١٦٢ تنص على أن القرعة لا تعمل إلا على الأعضاء الموجودين الآن والذين أدركتهم سنة ١٩٢٨ فكانت الطريقة الخامسة المراد تقريرها قد خالفت الدستور في نصين بالنسبة للأعضاء الجدد الذين سيمثلون الثماني الدوائر الجديدة . وأرى أن هذه المخالفة خطيرة خصوصاً إذا لاحظنا أنه في سنة ١٩٣٧ ستجرى الحكومة عملية التعداد وسوف يزيد عدد السكان عما هو عليه الآن .

وإذا اتخذنا تعداد سنة ١٩٢٧ قاعدة ونحن نعلم أنه أنتج ثمانى دوائر جديدة ، فمن السهل علينا بعملية حسابية بسيطة أن نتبين ما تنتجه زيادة عدد السكان من الدوائر في السنين المقبلة . فإذا كان تعداد سنة ١٩١٧ وهو ١٢ مليوناً بلغ في سنة ١٩٢٧ ١٥ مليوناً فأتج الثماني الدوائر الجديدة فإن الدوائر التي ستزيد في سنة ١٩٣٧ ستكون عشر دوائر مثلاً فإذا وافقنا اللجنتين على رأيهما فإننا نقرر مخالفة دستورية تستمر إلى ما شاء الله . ولا نخرج لنا من هذا المأزق إلا بعدم الموافقة على تقرير اللجنتين وتعديل الدستور في هذه النقطة .  
( خجعة ) .

إذا كانت لجنة الدستور لم تحتط للظرف الذي نحن فيه الآن ولم تشر إليه حتى في محاضرها وتركزت الدستور كما نراه الآن ناقصاً ورأيت من مناقشات حضرات الأعضاء أن كل فريق يذهب إلى تأييد رأيه وأن كل الآراء مخالفة للدستور باعتراف اللجنة .  
المقرر — لم تعترف اللجنة مطلقاً بنقص الدستور بل قالت إن الرأى الذى أشارت إليه في تقريرها لا يخالف الدستور .  
حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمي افندي — وما رأى حضرة المقرر فيما أبديته بشأن الاقتراع على الثماني الدوائر الجديدة مع أن القرعة لا تكون إلا على الموجودين فعلاً وفي حرمان من لم تصبه القرعة من البقاء بالمجلس عشر سنوات ؟  
المقرر — إن ما أشارت إليه اللجنة في هذا الموضوع هو تنفيذ لأحكام الدستور الذى يعتبره حضرة العضو المحترم ناقصاً وتراه اللجنة كاملاً في هذه النقطة لأنه يقضى بالتجديد النصفي ولا أظن أنه يوجد بين حضراتكم من يخالف رأى اللجنة في هذا .  
يقترح حضرة الزميل المحترم تعديل الدستور ، فما هو الحل الذى يراه حضرته إلى أن يتم التعديل ؟  
حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمي افندي — أطلب أخذ الرأى على الاقتراح الذى تقدمت به للمجلس .  
الرئيس — ما هو هذا الاقتراح ؟

حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمي افندي — سأقدمه كتابة .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم نور الدين بك — إنى كمضو فى هيئة اللجنتين أرد على ما قاله حضرة الدكتور فأقول — كما قرر حضرة المقرر — إنه لا مخالفة للدستور بحال . أما ما يتعلق بالثماني الدوائر وبما يستجد بعد ذلك بسبب زيادة التعداد فستخضع عمليات الاقتراع والتجديد لنص الدستور وكل ما يترتب على زيادة عدد السكان هو إجراء عمليات الانتخاب والاقتراع على القاعدة الأصلية وهى أن من لا تصادفه القرعة يبقى خمس سنوات ومن يستجد تكون مدته عشر سنوات .

أما من قضت الظروف عليهم بأن يخضعوا للمدة الحالية وهى الخروج سنة ١٩٣٣ وسنة ١٩٣٨ قبل تمضية المدة الدستورية فإنما ذلك خضوع للقوة القاهرة الناتجة من الثورة على الدستور وتمطيل المجلس علينا الآن الرجوع إلى نصوص الدستور وتنفيذها بأن تكون مدة العضوية لسنة ١٩٣٣ وسنة ١٩٣٨ .

وأما ما يتعلق باقتراح تعديل الدستور فلا محل له الآن ولن شاء التعديل أن يتبع الطريق الدستوري ويقدم اقتراحه في الوقت اللائق .  
المقرر — عن المسألة التي ذكرها حضرة الشيخ المحترم إبراهيم نور الدين بك فيما يتعلق بتأخير عملية التجديد النصفي بسبب التعطيل الذى أشار إليه أقول :

مادة ٧٩ « ... .. »

إن هذه المسألة وإن لم تكن ملحوظة صراحة بشأن التعطيل إلا أنه قد يحتمل حصول التجديد بعد تاريخه ، ولذا جاء بالمادة ١١٥ من الدستور بأنه إن لم يتيسر التجديد في اليعاد المذكور امتدت نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم إلى حين انتخاب أو تعيين الأعضاء الجدد .  
أعني أن هذه المسألة ليس فيها مخالفة مطلقاً بل هي مطابقة للدستور وحكمها ملحوظ عند وضعه .

الرئيس — تقدم اقتراح بإقفال باب المناقشة من حضرات الشيوخ المحترمين :

محمد مغازى باشا ، سيد عبد الرحمن بك ، أحمد حميد أبو ستيت بك ، محمد العباني باشا ، محمود شكرى باشا ، الشيخ على محمد مروان .

فهل توافقون حضراتكم عليه ؟

( أصوات : موافقون ) .

الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على إقفال باب المناقشة .

تقدم كذلك اقتراح من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمي افندى هذا نصه :

« أقترح على هيئة المجلس الموقر تشكيل لجنة للنظر في تعديل المادة ٧٩ والمادة ١٦٢ من الدستور » .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم نور الدين بك — أرى أن يحال هذا الاقتراح إلى لجنة فحص الاقتراحات .

حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك — أوافق على إحالة الاقتراح إلى لجنة فحص الاقتراحات .

المقرر — أطلب أن يفصل المجلس فيه الآن .

الرئيس — أظن من المستحسن أن يفصل في الاقتراح الآن .

المقرر — إذا وافقتم حضراتكم على تقرير اللجنتين كان في هذا معنى رفض الاقتراح .

( أصوات : لا ، لا ) .

الرئيس — الاقتراح معروض عليكم فهل توافقون عليه ؟

( أصوات : لا ) .

الرئيس — المجلس يقرر رفض اقتراح حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمي افندى .

والآن نأخذ رأى على تقرير اللجنتين ، فمن يعارض فيه فليتنفصل بالوقوف .

( وقف حضرتا الشيخين المحترمين محمود أبو النصر بك والدكتور عبد الحميد فهمي افندى ) .

الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على تقرير اللجنتين .

حضرة الشيخ المحترم محمد شفيق باشا — كذلك نوافق على القانون من حيث المبدأ .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

( أصوات : موافقون ) .

الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ .

حضرة الشيخ المحترم محمد محمود خليل بك — يؤخذ رأى المجلس أيضاً على تقرير مكتب المجلس .

الرئيس — يؤخذ رأى المجلس على تقرير المكتب بعد الانتهاء من تلاوة مشروع القانون للمرتين الثانية والثالثة .

يتلى مشروع القانون مادة فمادة .

تليت مقدمة المشروع والمادة الأولى منه وهذا نصهما :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى — يكون عدد الدوائر الانتخابية لمجلس الشيوخ بالمديريات والمحافظات — وتدخل فيها المحافظات التابعة لمصلحة

الحدود — ٨٢ دائرة .

ويكون تقسيم تلك الدوائر وتحديدتها على الوجه المبين بالجدول (أ) المرافق لهذا القانون .  
ويبين الجدول (ب) المرافق لهذا القانون ما يعتبر من هذه الدوائر مقابلاً للدوائر الحالية كما يبين الدوائر الإضافية .  
حضرة الشيخ المحترم محمد شفيق باشا — سمعت من حضرة المقرر بأن التعديلات التي طلبت الحكومة إدخالها على المشروع ثانوية ولكن هذه مسألة مهمة وأرجو أن تحتوى الصورة التي ترسل إلى مجلس النواب على هذه التعديلات .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على المادة الأولى من مشروع هذا القانون كما هي ؟  
(أصوات : موافقون) .

الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على المادة الأولى .  
تليت المادة الثانية من المشروع وهذا نصها :

المادة الثانية — على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .  
صدر في

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على المادة الثانية من مشروع هذا القانون ؟  
(أصوات : موافقون) .

الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على المادة الثانية .

الرئيس — بما أن المشروع قد نظر بطريق الاستعجال فلا أظن أن المجلس يمانع في تلاوته للمرة الثالثة في هذه الليلة .  
(أصوات : لا مانع) .

ثم تلى مشروع القانون للمرة الثالثة .

الرئيس — لنأخذ الرأي الآن على مشروع هذا القانون في مجموعه بالنداء بالاسم فمن يوافق عليه فليجب بكلمة « نعم » ومن لا يوافق فليجب بكلمة « لا » .

أخذ الرأي على مشروع القانون بالنداء بالاسم ، فكانت النتيجة الموافقة عليه بإجماع الحاضرين وعددهم ٨٢ .  
الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على مشروع القانون بالإجماع .

حضرة الشيخ المحترم محمد شفيق باشا — لقد حصلت الموافقة على القانون ولما كان قد نص في إحدى مادتيه على الدوائر وتحديداتها فيكون في ذلك موافقة عليها .

الرئيس — طبعاً .

هل توافقون حضراتكم على تقرير المكتب ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على تقرير المكتب .

حضرة الشيخ المحترم محمد شفيق باشا — أرجو أن يحال مشروع القانون إلى مجلس النواب على وجه السرعة .

حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك — أرجو أن تحدد جلسة لإجراء عملية القرعة .

الرئيس — لقد نص تقرير المكتب على أن يكون إجراء القرعة في أول جلسة تلي صدور القانون .

هل توافقون على أن تكون الجلسة المقبلة يوم الاثنين الآتي ؟

حضرة الشيخ المحترم محمد شفيق باشا — ستجتمع معظم اللجان يوم الثلاثاء فليستحسن أن تكون الجلسة المقبلة يوم الأربعاء .  
(أصوات : موافقون) .

( في ١٩ فبراير سنة ١٩٣٠ ) .



مجلس النواب

التقرير الأول للجنة الداخلية

عن مشروع القانون الخاص بتحديد الدوائر الانتخابية لمجلس الشيوخ

أشير إلى الكتابة الآتية :

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس النواب

أتشرف بأن أرسل مع هذا تقرير لجنة الداخلية عن مشروع القانون الخاص بتحديد الدوائر الانتخابية لمجلس الشيوخ رجاء عرض على هيئة المجلس وقد انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود صبرى مقررًا لها .

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام ؟

سكرتير اللجنة      رئيس اللجنة  
محمود صبرى      محمد يوسف

في ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٠

الرئيس — الكلمة لحضرة مقرر اللجنة .

محمود صبرى افندى (المقرر) — هم مجلس الشيوخ إصدار هذا القانون بسرعة لأن عملية الاقتراع متوقفة على إصداره . فأصبح علينا — بعد أن استوفى بحثًا من لجنة الداخلية والحقانية بمجلس الشيوخ ، وبعد أن أخذ رأى معالى شفيق باشا من الوجهة الفنية — أن نسرع بالموافقة عليه ، وهاكم التقرير ومشروع القانون :

أحال المجلس بجلسته ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٠ مشروع القانون الخاص بتحديد دوائر الانتخاب لمجلس الشيوخ على لجنة الداخلية لنظره بصفة مستعجلة .

وقد اجتمعت اللجنة عقب انفضاض جلسة المجلس في اليوم المذكور . كما عقدت جلسة أخرى في اليوم التالى . وبعد أن تمت مناقشة مشروع القانون المذكور قررت الأغلبية الموافقة عليه وعلى تحديد الدوائر بالصيغة التى أقرها لها المجلس الشيوخ . وفيما يلى مشروع القانون كما وافق عليه مجلس الشيوخ .

مشروع قانون خاص بتحديد دوائر الانتخاب لمجلس الشيوخ

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

المادة الأولى — يكون عدد الدوائر الانتخابية لمجلس الشيوخ بالمديريات والمحافظات — وتدخل فيها المحافظات التابعة لمصلحة الحدود — ٧٢ دائرة .

ويكون تقسيم تلك الدوائر وتحديداتها على الوجه المبين بالجدول ( أ ) للرافق لهذا القانون .  
وبيين الجدول ( ب ) للرافق لهذا القانون ما يعتبر من هذه الدوائر مقابلا للدوائر الحالية كما يبين الدوائر الإضافية .  
المادة الثانية — على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .  
نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .  
صدر فى ... ..

الرئيس — هل توافقون على مشروع القانون ؟

( موافقة عامة ) .

الرئيس — إذن يؤخذ رأى على مشروع القانون بالتدء على الأسماء .

( وبأخذ رأى وافق المجلس على المشروع بإجماع ١٥٥ صوتاً ) .

( فى ٥ مارس سنة ١٩٣٠ ) .

### إجراء عملية القرعة لتجديد نصف أعضاء المجلس

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على البدء في عملية القرعة الآن ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — هل يوافق المجلس على انتخاب ثلاثة أعضاء ليشاركوا مع هيئة المكتب في مباشرة عملية القرعة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — أرجو ترشيح الثلاثة الأعضاء .

حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك — أرشح حضرتى صاحبى السعادة محمود شكرى باشا ، وأحمد على باشا ، وحضرة  
الدكتور عبد الحميد فهمى افندى .  
( أصوات : موافقون ) .

حضر حضرات أصحاب الدولة والسعادة والعزة : مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ، حسن حسيب باشا  
وزير الحربية والبحرية ، محمد نجيب الغرابلى باشا وزير الحفانية ، محمد صفوت باشا وزير الزراعة ، مكرم عبيد افندى وزير المالية ،  
محمود فهمى النقراشى افندى وزير المواصلات ، محمد بهى الدين بركات بك وزير المعارف ، محمود بسيونى افندى وزير الأوقاف) .  
( انضم حضرات الشيوخ المحترمين الثلاثة الذين اختارهم المجلس إلى هيئة المكتب ثم أجريت عملية القرعة أولا عن الدوائر  
الانتخابية الأصلية وعددها ٧٤ دائرة فكانت النتيجة كما يأتى :

### الباقون

اسم الدائرة	اسم العضو	اسم الدائرة	اسم العضو
قسم شبرا ... ..	اللواء حسين شريف باشا	إيتاى البارود ... ..	محمود على منها بك
بور سعيد ... ..	الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله	المحمودية ... ..	محمد مغازى باشا
مدينة السويس ... ..	إبراهيم فرج أبو الجدايل بك	كفر الدوار ... ..	محمد سليمان الوكيل باشا
مدينة دمياط ... ..	عبد الفتاح اللوزى بك	الحوامدية ... ..	يوسى مذكور بك
مرسى مطروح ... ..	الشيخ الشافعى أبو وافية	العياط ... ..	سعد مكرم بك
قليوب ... ..	أمين سامى باشا	الواسطى ... ..	محمد توفيق راضى بك
فاقوس ... ..	الشيخ متولى عمر حجازى	بنى سويف ... ..	عوض عريان المهدي بك
كفر صقر ... ..	عبد العزيز رضوان بك	يا ... ..	مرسى وزير بك
منيا القمح ... ..	الدكتور سوريال جرجس سوريال أفندى	الفيوم ... ..	حمد الباسل باشا
بلبيس ... ..	أحمد محمد حجازى بك	مدينة الفكرية ... ..	على إسماعيل بك
ميت غمر ... ..	أحمد عبده بك	بندر النيا ... ..	مراد الشريعى بك
أجا ... ..	محمود الأترى باشا	أبو تيج ... ..	عازر جبران افندى
أشمون ... ..	محمد السيد أبو على باشا	جرجا ... ..	الشيخ إسماعيل محمد أحمد عبد الله فواز
منشاة صبرى ... ..	الشيخ عزب الليثى	نجع حمادى ... ..	عمر أحمد خلف الله بك
بندر طنطا ... ..	محمد نجيب الغرابلى باشا	دشنا ... ..	محمد محمود بك
زفتى ... ..	راغب عطية بك	الأقصر ... ..	بولس حنا باشا
دسوق ... ..	محمد فتح الله بركات باشا	إسنا ... ..	( خالية باختيار نائبها حسن أحمد العديسى
شربين ... ..	محمد عوض جبريل افندى	بك الجلوس فى مجلس النواب	
كوم حماده ... ..	إبراهيم حليم منها افندى	أسوان ... ..	أحمد مصطفى بك

الخارجون

اسم الدائرة	اسم العضو	اسم الدائرة	اسم العضو
قسم بولاق ... ..	عزيز ميرم افندى	كفر الزيات ... ..	محمد أحمد الشريف بك
قسم الوايلي ... ..	محمد صفوت باشا	قلين ... ..	( خالية بوقاة المرحوم عقل محمد بك )
قسم السيدة زينب ... ..	الشيخ محمد عز العرب بك	بيلا ... ..	الشيخ علي محمد مروان
قسم العطارين ... ..	يوسف وهبة باشا	الحلة الكبرى ... ..	الشيخ حسن عبد القادر
قسم مينا البصل ... ..	محمد العبابي باشا	دمهور ... ..	الشيخ إبراهيم عبد الحميد نوار
مدينة العريش ... ..	أحمد شوقي بك	أوسيم ... ..	حافظ عابدين بك
ناحية الخارجة ... ..	( خالية باختيار نائبها عبد الستار الباسل بك الجلوس بمجلس النواب )	سنورس ... ..	محمد لطفي طنطاوي افندى
بنها ... ..	الدكتور محمد هاشم افندى	إطسا ... ..	شعبان السيد مؤمن بك
شبين القناطر ... ..	محمد محمود خليل بك	بني مزار ... ..	محمد زكي عبد الرازق بك
بندر الزقازيق ... ..	إبراهيم نور الدين بك	بندر مغاغة ... ..	عبد الرحمن ملوم بك
السنبلاتين ... ..	حسين فوده بك	ملوى ... ..	عبد الحكيم أحمد محمد عبد الفتاح بك
مدينة المنصورة ... ..	الشيخ علي رمضان الطوبجي	ديروط المحطة ... ..	سيد قرشي بك
دكرنس ... ..	إبراهيم الطاهرى بك	أسيوط ... ..	محمد الحفنى الطرزي باشا
منوف ... ..	الدكتور عبد الحميد فهمى افندى	الواسطى ... ..	لويس أخنوخ فانوس افندى
شبين الكوم ... ..	محمد علوى الجزار بك	طهطا ... ..	السيد عبد الرحمن بك
نقطة بوليس الشهداء	الفريق موسى فؤاد باشا	المراغة ... ..	السيد محمود الشندويلي بك
تلا ... ..	حسنين عبد الغفار بك	سوهاج ... ..	حسن رشوان حمادى بك
السنطة ... ..	الشيخ إبراهيم بسيونى الخطيب	البلينا ... ..	أحمد حميد أبو ستيت بك
		قنا ... ..	عبد الرحيم محمد مهنا افندى

ثم أجريت عملية القرعة عن الأعضاء العيينين وعددهم ٤٨ عضواً فكانت النتيجة كما يأتى :

الباقون

أحمد ذو الفقار باشا ،	أحمد زكى أبو السعود باشا ،	أحمد زيور باشا ،
ألفريد شماس افندى ،	حسن مظلوم باشا ،	اللواء حسين خيرى باشا ،
رزق شعبان شعيره بك ،	صليب قلدیوس باشا ،	الشيخ طه حسين ،
عبد الرحيم صبرى باشا ،	عبد العزيز عزت باشا ،	عبد الفتاح رجائي افندى ،
عبد الله سليمان أباطه بك ،	عفيق حسين البربرى افندى ،	كامل صدقي بك ،
الأنبا لوكاس ،	محمد أفلاطون باشا ،	محمد عبد اللطيف افندى ،
محمود شكرى باشا ،	مصطفى رشيد بك ،	ميشيل أيوب باشا ،
يوسف بتشوتو بك ،	محل خلا باستقالة أحمد تيمور باشا ،	محل خلا بوقاة المرحوم الدكتور حبيب خياط بك

إبراهيم سيد أحمد بك ،	إبراهيم فهمي بك ،	أحمد حلمي باشا ،
أحمد علي باشا ،	الشيخ أحمد نصر ،	إسماعيل سري باشا ،
سعيد فهمي الروبي بك ،	السيد عبد الحميد البكري ،	عدي يكن باشا ،
علي عبد الرازق بك ،	اللواء علي فهمي باشا ،	فهمي حنا ويصا بك ،
محمد بهي الدين بركات بك ،	محمد جعفر افندي ،	محمد شفيق باشا ،
محمد صدق باشا ،	محمد طلعت حرب بك ،	محمد فتحي يكن بك ،
اللواء محمد كامل باشا ،	محمد محب باشا ،	محمود أبو النصر بك ،
اللواء محمود فؤاد باشا ،	يحيى إبراهيم باشا	يوسف أصلان قطاوي باشا .

قسم التدريب الأحمر  
قسم اللبان  
الجيرة  
سمالوط

(في ١٢ مارس ١٩٣٠) .

عن تجديد مجلس الشيوخ

٣ — وليس وضع هذا النظام من الأمور الهينة بل هو من الأمور العظيمة الأهمية فإن القرعة لن تضرب إلا هذه المرة ولن يلجأ إليها بعد ذلك مطلقاً وسيكون من أثرها تحديد المواعيد التي تجري فيها الانتخابات العامة في جميع أرجاء القطر بصفة نهائية من الآن إلى ما شاء الله . فالدوائر التي يخرج نائبوها هذه المرة بطريق القرعة ستحصل فيها الانتخابات العامة بصفة نهائية في سنة ١٩٢٨ و ١٩٣٨ و ١٩٤٨ وهكذا كل عشر سنوات ، والدوائر التي يبقى نائبوها بحكم القرعة عيناها ستجري فيها الانتخابات العامة سنة ١٩٣٣ و ١٩٤٣ و



مادة ٧٩ » ..... »

١٩٥٣ وهكذا كل عشر سنوات وليس في الإمكان إجراء أى تغيير في هذا الترتيب بعد ذلك ، إذ كل شيخ ينتخب بعد الآن سيكون انتخابه لمدة عشر سنوات كاملة فإذا خلا مركزه قبل نهاية مدته بالاستقالة أو الوفاة أو غير ذلك انتخب غيره لنهاية مدته فقط من غير أن يؤثر ذلك في تاريخ الانتخابات العامة في الدائرة فلهذا الاعتبار ولأن تقسيم الدوائر إلى قسمين تجري الانتخابات العامة فيهما على التوالى كل خمس سنوات له أثر عظيم في تكوين أغلبية المجلس ووجهة تحول الرأى فيه كان من الواجب أن يكون النظام الذى يوضع لإجراء هذا التقسيم نظاماً حكماً تراعى فيه الغاية التى توخاها الدستور المصرى من جعل التجديد في مجلس الشيوخ جزئياً لا كلياً .

٤ — وقبل أن نذكر المسائل التى ينبغى أن تعرض للبحث نسوى مسألة أولية ونفرغ منها ، ذلك أن التجديد ينبغى أن يتناول فئة الشيوخ المعينين وفئة الشيوخ المنتخبين كلا منهما على حدتها . فللمادة ٧٩ من الدستور صريحة إذ تقول :

« ويتجدد اختيار نصف الشيوخ المعينين ونصف المنتخبين كل خمس سنوات » .

٥ — ويتألف مجلس الشيوخ في الوقت الحاضر من ١٢٢ عضواً منهم ٧٤ عضواً منتخبين عن ٧٤ دائرة انتخابية و ٤٨ عضواً معيناً (ولا يفوتنا هنا أن نذكر أنه كان من الواجب أن يكون عدد الأعضاء المعينين ٤٩ لا ٤٨ وذلك أن أعضاء المجلس ثلاثة أخماسهم منتخبون وخمسة معيّنون فنسبة المعينين إلى المنتخبين كنسبة ٢ إلى ٣ وعلى ذلك ينبغى أن يكون عدد الأعضاء المعينين ثلثي الأعضاء المنتخبين أى ٧٤ في  $\frac{2}{3}$  (٤٩) .

فعلى ذلك يكون من الواجب أن يخرج من أعضاء المجلس ٢٤ من الأعضاء المعينين و ٣٧ من الأعضاء المنتخبين هذا إذا صرف النظر عن أمر زيادة عدد أعضاء المجلس بكتلتا فئتيهم ( وسيأتى الكلام على ذلك فيما بعد ) .

٦ — وهذا بيان عدد الدوائر الانتخابية في كل محافظة ومديرية :

٣ مديرية القايوبية	٣ مديرية بنى سويف	٤ محافظة مصر
٥ » الشرقية	٣ » الفيوم	٢ » إكندرية
٥ » الدقهلية	٤ » المنيا	١ » القنال
٩ » الغربية	٥ » أسيوط	١ » السويس
٦ » المنوفية	٥ » جرجا	١ » دمياط
٥ » البحيرة	٥ » قنا	١ » سينا
٣ » الجيزة	١ » أسوان	١ » الصحراء الغربية
		١ » » الجنوبية

٧ — والمسائل التى تعرض للبحث عديدة متشعبة وهى :

- ( أ ) ما هى أكثر طرائق تقسيم الدوائر انطباقاً على رغبة الدستور ؟
- ( ب ) ما هو أثر زيادة الدوائر بسبب ازدياد عدد السكان على التجديد النصفي للمجلس ؟
- ( ج ) ما هو الحكم في الدوائر الحالية الآن أو الدوائر التى تخلو قبل القرعة ؟
- ( د ) هل يكفى في وضع النظام الخاص بالقرعة أن يصدر به قرار من مجلس الشيوخ أو أن وضع هذا النظام عمل تشريعى يحتاج إقراره إلى قانون ؟

٨ — لا يمكن أن يوجد سوى ثلاث طرق تقسم بها الدوائر إلى قسمين :

الطريقة الأولى — أن تعتبر جميع الدوائر في القطر المصرى كله كتلة واحدة وتضرب القرعة عنها جميعاً دفعة واحدة فيترك إلى الصدفة أن تضع نظام تقسيم دوائر القطر إلى قسمين يجري التجديد في كل منهما على التوالى كل خمس سنوات .

الطريقة الثانية — أن تضرب القرعة عن كل مديرية ومحافظة على حدتها ، بحيث يدعى الناخبون في كل منها مرة كل خمس سنوات لا تتخاب نصف ممثلهم في مجلس الشيوخ .

الطريقة الثالثة — أن يقسم القطر إلى منطقتين تضم كل منهما عدداً من المديريات والمحافظات بحيث تشمل كل من المنطقتين من الدوائر الانتخابية عدداً مساوياً لما في المنطقة الأخرى منها .

وسنذكر فيما يلي ما لكل من هذه الطرق من المزايا وما فيها من العيوب .

٩ — كل من هذه الطرق الثلاث تتفق مع حرفية النص الدستوري ، وسواء أخذنا بالأولى أو الثانية أو الثالثة فإننا نكون معقناً حكم الدستور من جهة تجديد نصف مجلس الشيوخ كل خمس سنوات . ولكن المقصود هو أن تتعرف أية هذه الطرق أكثر انطباقاً على روح الدستور واتفاقاً مع الحكمة التي توخاها من جعل التجديد جزئياً .

١٠ — لم يرد في أعمال لجنة الدستور ولا في المذكرة التي وضعتها لجنة المبادئ العامة شيء عن أمر التجديد ولا عن ضرب القرعة ولكن المعروف في كتب علماء التشريع الدستوري أن الفرض الرئيسي من التجديد الجزئي في بعض الهيئات النيابية أن يحصل التحول فيها بطريق التدرج لا على وجه الطفرة ، ففي حين أن الهيئات التي تتجدد بأكملها في نهاية مدتها يتغير الرأي فيها مرة واحدة ، وقد نجى فيها عناصر تعبر عن فكرة عامة لم تنضج بعد نضوجاً كافياً اعتنقتها بلاد تحت تأثير ظروف خاصة وثبت بعد ذلك أخطاؤها من غير أن يكون للبلاد من وسيلة للعدول عنها والتخلص من نتائجها . فإن المجالس التي يكون التجديد فيها جزئياً تستطيع مع تمسكها مع الفكرة العامة في البلاد من طريق دخول عناصر جديدة إليها أن تحتفظ بجزء من أعضائها الأولين في ميسورهم أن يحولوا دون مخاطرة الفكرة الطارئة ، فتكون تلك المجالس بهذه الطريقة صلة بين الماضي والحاضر وتمثل التطور الهادي لا التحول العنيف .

١١ — والطريقة الأولى التي ذكرناها فيما تقدم من جهة اعتبار جميع الشيوخ كتلة واحدة وضرب القرعة بينهم جميعاً (أو بالأحرى بين دوائريهم جميعاً) لم يلبس بلا شك أسهل الطرق من الناحية العملية ولكن يلوح لنا بالرغم من هذه السهولة أنها أبعد الطرق عن قصد الدستور وحكمته إذ من الواضح أن الدستور أراد أن يستغنى القطر بأكمله عملاً بمبدأ التحول التدريجي من جهة واجتناباً للتباعد الفكري بين مجلس الشيوخ ومجلس النواب لو بقي مجلس الشيوخ جامداً على حاله عشر سنوات كاملة مع تجديد مجلس النواب في منتصف هذه المدة كل خمس سنوات وأن ضرب القرعة بين جميع الدوائر على أنها كتلة واحدة معناه أن بعض المديريات قد تحلوا بها دائرة وبعضها دائرتان وبعضها أكثر أو أقل لا اتباعاً لمبدأ معين تجري عليه على اعتبار كونه أصلح المبادئ وأصحها ولكن حرياً على حكم صدفه عمياء ، ورغبة في تنفيذ حكم التجديد بأقل ما يمكن من العناء بصرف النظر عن المبادئ في ذاتها . وليست هذه طريقة قبلها هيئة تشريعية تعمل على ترسيخ المبادئ الدستورية وعلى تنفيذ قواعدها على الوجه الأصح مهما يكن فيه من تعب وعناء .

صحيح أن المجلس يكون قد جدد نصفه ولكن الرأي الذي يعبر عنه هذا التجديد لا يصح أن يوصف بأنه استفتاء عام للبلاد .

وقد يستدل بعضهم على إمكان اعتبار أعضاء المجلس جميعاً كتلة واحدة من البدأ الدستوري القائل بأن عضو البرلمان ينوب عن الأمة كلها . ولكن هذا التدليل لا يثبت لدى التحيص إذ الواقع أن البدأ المشار إليه إنما هو مبدأ حكيم لا حقيقي ومجرد تصوير قانوني (Fiction juridique) الفرض منه تمكين العضو من التكلم والمناقشة وإبداء الرأي في الشؤون الخاصة بالقطر كله لا الاقتصار على ما يختص بدائرته الانتخابية وعلى ألا يكون خاضعاً في آرائه للسلطة أو الدائرة التي انتخبته . ولولا هذه الصورة الحكيمة لوجب عليه أن يتقيد برأي ناخبيه وأن يقصر مهمته على مراعاة مصالحهم دون سواهم والمبدأ لا يمكن أن يحتمل أكثر من ذلك . وفي المادة ٧٩ من الدستور نفسه التي قسمت الأعضاء عند التجديد إلى فئتين فئة المعينين وفئة المنتخبين وجعلت التجديد لكل فئة على حدتها أكبر رد على هذا التدليل إذ لو اعتبر عضو البرلمان نائباً عن البلاد كلها — فيما يتعلق بالتجديد — لوجب أن يكون الأعضاء جميعاً معينين ، ومختارين ، كتلة واحدة لا لوجب أن يوكل أمر انتخابهم إلى أهالي القطر كله لا إلى الناخبين في دوائريهم فقط .

١٢ — والطريقة الثانية هي أن تدعى كل مديرية وكل محافظة كل خمس سنوات لا تتخاب عام تنتخب فيه نصف ممثليها في مجلس الشيوخ (إلا في حالة الاستحالة المادية أي في المديريات والمحافظات التي ليس لها سوى عضو واحد في المجلس إذ ليس من سبيل فيها إلى التجزئة) .

وهذه الطريقة هي بلا نزاع أصح الطرق من الوجهة النظرية وأقربها إلى تحقيق غرض الدستور ، فهي تمكن البلاد جميعاً من إبداء رأيها كل خمس سنوات ، ومن شأنها أن تجعل التطور التدريجي الذي يحصل في مجلس الشيوخ متفقاً مع مشيئة البلد الحقيقية من جهة كونه مبنياً على استفتاء عام شامل لا يقتصر على دوائر تعيينها الصدفه العمياء — لو اتبعنا الطريقة الأولى — أو على مناطق معينة لو اتبعنا الطريقة الثالثة التي سيأتى الكلام عنها .

ومما يلاحظ أننا إذا رجعنا إلى نصوص الدستور وقانون الانتخاب نجد أن المديرية هي الوحدة الانتخابية الكبرى . فلا توجد دوائر انتخابية عامة بالقطر محدودة بالنسبة لعدد سكانه عموماً ، بل توجد دوائر انتخابية بالمديرية وتبعاً لعدد سكان المديرية نفسها باعتبارها وحدة قائمة بذاتها . فإذا فرض ووجدت مديرتان متجاورتان وعدد سكان الأولى ٢٧٠٠٠٠ وعدد سكان الثانية ٤٤٠٠٠٠ فإنه بموجب المادة ٧٥ من الدستور يكون لكل منهما أن تنتخب عضوين اثنين في مجلس الشيوخ مع هذا التفاوت العظيم في عدد السكان . وتقسّم الأولى إلى دائرتين في كل منهما حوالي ١٣٥٠٠٠ من السكان والثانية إلى دائرتين كذلك في كل منهما حوالي ٢٢٠٠٠٠ من السكان ولو أخذ الدستور بمبدأ نيابة العضو عن القطر كله لوجب ضم ما يزيد من سكان إحدى المديرتين على سكان المديرية الأخرى وتقسيم المديرتين معاً إلى أربع دوائر متقاربة في عدد سكانها . بل لو أخذ بهذا المبدأ لوجب أن يكون القطر كله وحدة واحدة ، وأن تتألف الدوائر من بلاد متقاربة متصلة بنسبة عدد سكان كل من هذه الدوائر بقطع النظر عن الحدود الإدارية لكل مديرية . ولكن الواقع أن جعل المديرية وحدة انتخابية رئيسية ليس مبنياً فقط على أنها وحدة إدارية ( لأن الحدود الإدارية هي حدود وهمية قصد بها إلى تسهيل الإدارة والنظام لا تكفى لتسوية مثل هذا التفريق في الانتخاب ) ولكنه مبنى على أن المديرية في الواقع وحدة جغرافية متجانسة الميول متفقة المصالح متكافئة في درجة الزمن الاجتماعي والعلمي والاقتصادي . ولهذا فالدستور لا يسمح بالخلط بين مديرية وأخرى أو محافظة وأخرى في الانتخاب ، إلا في حالة استثنائية واحدة ، وهي أن يكون مجموع عدد سكان المحافظة أقل من تسعين ألفاً فلا مناص في هذه الحالة من إلحاقها بمديرية أو محافظة أخرى .

ولا نزاع في أنه لو دعيت كل مديرية لانتخاب نصف شيوخها كل خمس سنوات لكان هذا استفتاء عاماً بأوسع معانيه وأدقها وإنما يقوم في وجه هذا النظام اعتراض عملي محض لا شأن له بالمبدأ في ذاته وإنما هو متعلق بصعوبة عملية تعترض تنفيذه . وهذه الصعوبة منشأها أن كثيراً من المديريات والمحافظات بل معظمها عدد الشيوخ فيها وتر فكيف يمكن تقسيم الدوائر في هذه المديريات والمحافظات ؟ على أن هذه الصعوبة من السهل تذليلها ، فإذا كانت إحدى المديريات كمديرية الشرقية مثلاً عدد الدوائر فيها خمس فهذا العدد نصفه اثنان ونصف فلا بد إذن أن يخرج عضوان فقط ( أى بنقص الكسر ) أو ثلاثة أعضاء ( أى بزيادة الكسر ) .

فإذا أخذنا بمبدأ تقسيم دوائر كل مديرية ومحافظة على حدة وتجديد نصف أعضائها فمن السهل أنه قبل القرعة العامة تعمل قرعة تمهيدية لجميع المديريات والمحافظات التي يكون عدد أعضائها وتراً ، وذلك بأن نضع في صندوق أوراقاً مكتوباً عليها « ناقص الكسر » مثلاً وأوراقاً أخرى مكتوباً عليها « زائد الكسر » . ففي المثال المتقدم إذا أصابت مديرية الشرقية قرعة « ناقص الكسر » يخرج منها اثنان فقط ويبقى ثلاثة ، وإذا أصابت قرعة « زائد الكسر » يخرج منها ثلاثة ويبقى اثنان . وبعد هذه القرعة التمهيدية التي تعمل في نفس الجلسة التي تجرى فيها القرعة العامة يعلم عدد الدوائر التي ينبغي أن تخلو في كل مديرية ومحافظة على حدة وحينئذ يشرع في الحال في إجراء القرعة النهائية لتعيين من يخرج من الأعضاء .

فواضح إذن أن هذه الصعوبة ليست بذات بال . وعلى كل حال فإن وجود صعوبة عملية تقوم في سبيل تنفيذ مبدأ يتضح صوابه لا يليق أن تتخذ حجة لتضحية المبدأ في ذاته في سبيل تجنب الصعوبة . وإنما الذي يجب العمل به هو إيجاد وسيلة لتذليل الصعوبة تنفيذاً للمبدأ . والطريقة الثالثة هي طريقة تقسيم البلاد جميعاً إلى قسمين يشمل كل منهما عدداً من المديريات والمحافظات وتجري فيه الانتخابات العامة في دورها .

وهذه الطريقة هي التي اتبعت في تجديد مجلس الشيوخ في فرنسا ، وهي التي اتبعت في الماضي في تجديد مجلسي الشيوخ والنواب في بلجيكا قبل أن يتقرر أخيراً جعل التجديد فيهما كلياً ؛ بل هي متبعة في معظم البلاد الدستورية التي تأخذ بمبدأ التجديد الجزئي كاللندمارك وهولاندا وإسبانيا إلخ .



والمعلوم أن أعضاء مجلس الشيوخ في فرنسا ينتخبون لمدة تسع سنوات ويتجدد ثلثهم كل ثلاثة أعوام . وقد كانت المادة السادسة من القانون الدستوري الصادر في ٢٤ فبراير سنة ١٨٧٥ تنص صراحة على تقسيم جميع المقاطعات الفرنسية إلى ثلاثة أقسام متساوية في عدد أعضائها وعلى أن يكون تجديد القسم الذي يخرج في نهاية الثلاث السنوات الأولى والقسم الذي يخرج في نهاية الثلاث السنوات الثانية بالقرعة . وتنفيذاً لهذا النص وضع مجلس الشيوخ منذ العهد الأول لاجتماعه في سنة ١٨٧٩ قراراً بتقسيم المقاطعات الفرنسية بحسب ترتيب الحروف الأبجدية إلى ثلاثة أقسام : أ ب و ج ، ثم سحبت القرعة بواسطة رئيس المجلس نفسه في جلسة علنية لتعيين دور خروج كل قسم وعلى ذلك أصبحت الانتخابات العامة تجري في القسم الأول كل تسع سنوات على التوالي في سنة ١٨٧٩ و ١٨٨٨ و ١٨٩٧ وهكذا — وبعد ذلك بثلاث سنوات في القسم الثاني أي في سنة ١٨٨٢ و ١٨٩١ و ١٩٠٠ وهكذا — وبعد ذلك بثلاث سنوات أخرى في القسم الثالث أي سنة ١٨٨٥ و ١٨٩٤ و ١٩٠٣ الخ .

على أن المادة المشار إليها آنفاً وغيرها من نصوص قانون ٢٤ فبراير سنة ١٨٧٥ الخاصة بانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ نزع عنها الصفة الدستورية بمقتضى تعديل دستوري صدر في ١٣ — ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٤ وأصبحت تشريعاً عادياً يمكن تعديله وإلغاؤه بالطرق العادية . وفعلأعقب هذا التعديل صدور قانون بتعديل وإلغاء تلك النصوص . ولكن هذا القانون الأخير عني بأن ينص على أن تجديد أعضاء مجلس الشيوخ يستمر جاريًا على الطريقة المقررة من قبل .

وكانت المادتان ٥١ و ٥٥ من الدستور البلجيكي تنصان على أن أعضاء مجلس النواب ينتخبون لمدة أربع سنوات وأعضاء مجلس الشيوخ لمدة ثمان سنوات ، وأنه في كلا المجلسين يحدد نصف الأعضاء كل سنتين في أولها وكل أربع سنوات في ثانيها طبقاً لترتيب الأقسام الذي يقرره قانون الانتخاب . وفعلأقسم قانون الانتخاب البلاد إلى قسمين يحدد الانتخاب في كل منهما بدوره ، وبالإجمال فإن طريقة تقسيم البلاد نفسها إلى قسمين أو ثلاثة وضرب القرعة في المرة الأولى على الأقسام لا على الأشخاص هي الطريقة المتبعة بصفة عامة . صحيح إن تقسيم البلاد إلى أقسام ورد به نص صريح في الدستور الفرنسي — قبل تعديله — وفي بعض الدساتير الأخرى أو أحيل فيه على قانون الانتخاب ولم يرد مثل هذا النص الدستوري في الدستور المصري في المواد الخاصة بالتجديد أو بضرب القرعة . فهل يستنتج من ذلك أن الدستور المصري تعمد بعدم إيراد مثل هذا النص العدول عن الطريقة المتبعة في فرنسا وفي غيرها من البلاد الآخذة أخذها من جهة التجديد الجزئي . لسنا نظن ذلك ، لأنه لو كان هذا هو القصد لوردت عنه إشارة في أعمال لجنة الدستور ، إنما الواضح أن الدستور المصري أراد الأخذ بمبدأ التجديد الجزئي في ذاته ، ولم يعن بوضع القواعد المحلية لتنفيذه لأن مثل هذه القواعد ليس محلها في الواقع الدستور نفسه ، وإنما محلها التشريع العادي أو قرار برلماني . ومما يعزز هذا الرأي تعزيزاً قوياً ويجعله في حكم المقطوع به أن النصوص الدستورية الخاصة بتأليف مجلس الشيوخ في فرنسا وبتجديده قد نزع عنها صفتها الدستورية كما قدمنا والمرجح أن واضع الدستور المصري إذ رآوا نزع الصفة الدستورية عن هذه النصوص رأوا بحق أن لم يعد لها محل في صلب الدستور نفسه ، فأهملوا النص عليها فيه وتركوا تنظيمها إلى الهيئة العادية المختصة .

وهذه الطريقة طريقة حسنة وهي على كل حال ترتكز على أساس ثابت ومن مقتضاها أن جزءاً معيناً من البلد يدعى بالدور لمباشرة حقوقه الانتخابية وإرسال مندوبيه إلى مجلس الشيوخ ، وعيها في نظرنا أنها لا تمكن البلاد جمعاء من الإعراب عن مشيئتها عند كل تجديد جزئي ، بل يكون هذا الإعراب قاصراً على المنطقة التي يتناولها التجديد . والمعلوم أن التطور الفكري قد يختلف في البلاد الواحدة بين مديرية ومديرية ، بل بين مدينة ومدينة سرعة وبطأ ، فقد تغفل الأفكار الاشتراكية مثلاً تغللاً عميقاً في مدينة من المدن ، أو مديرية من المديرية من غير أن يكون لها كبير أثر في المدينة أو المديرية المجاورة ، وعلة ذلك اختلاف الوسط الاجتماعي ، وتباين الاتجاه الاقتصادي في كل منهما . فمتى اقتصر التجديد على منطقة بذاتها فقد يكون الانتخاب فيها مع محبة إعرابه عن مشيئة تلك المنطقة يكون غير متفق مع الرأي الحقيقي في البلاد بأجمعها ، وقد يكون من شأنه ترجيح كفة رأي في المجلس ليست له الغلبة في الواقع في البلاد بأكملها .

غير أننا إذا ضربنا صفحاً عن هذا الاعتراض ، تبين أن هذه الطريقة عظيمة الفائدة وأنها تزيد كثيراً من المصاعب التي سيأتي الحديث عنها بعد بمناسبة زيادة عدد الأعضاء المترتبة على زيادة السكان وما دام الدستور المصري مأخوذاً عن الدساتير الأوربية ، وما دام مبدأ التجديد الجزئي منقولاً عن تلك الدساتير وما دام تطبيق المبدأ جاريًا في البلاد الدستورية التي أخذنا عنها على صورة معينة . فما يتفق مع النطق ومع حكمة التشريع أن نجري في التطبيق على الصورة عينها ، وإذا أخذنا بهذه الطريقة فيمكن أن يحصل تقسيم المديرية



مادة ٧٩ « ... .. »

والمحافظات بترتيب الحروف الهجائية على الوجه الذى سيبين فى هذه المذكرة تقسماً يجعل عدد الأعضاء فى كلا القسمين متساوياً متساوياً مطلقاً . ونلاحظ هنا أنه مع كون الدستور الفرنسى نفسه كان قد نص على وجوب تساوى الدوائر الانتخابية فى كل قسم من الأقسام الثلاثة هناك فإن قرار التقسيم الذى صدر من مجلس الشيوخ جعل هذا العدد مختلفاً بعض الاختلاف فى كل قسم عنه فى القسمين الآخرين . وواضح من ذلك أن ليس المقصود التساوى العددي المطلق وأنه متى كان الاختلاف فى العدد يسيراً فليس فى هذا الاختلاف ما يمس مبدأ التساوى الذى قرره الدستور .

والخلاصة أن الطرق الثلاث التى شرحناها فيما تقدم منها طريقتان وهما الثانية والثالثة يمكن الأخذ بإحدهما من غير أى تخرج من الوجهتين القانونية والفعلية فضلاً عن أن الجرى على إحداهما يؤدي إلى أن يكون التجديد التصني كل خمس سنوات مبدأً على نظام معين صحيح فى أساسه بل إن إحدى هاتين الطريقتين وهى الطريقة الأخيرة هى المعمول بها فى البلاد التى سبقتنا فى النظام الدستورى واتى أخذنا عنها هذا النظام فإذا لم نر التمشى على هذه الطريقة فلم يبق لنا إلا الأخذ بالطريقة التى قبلها وهى طريقة إجراء الانتخابات فى كل مديرية بمقدار نصف أعضائها أما الطريقة الأولى وهى طريقة اعتبار الأعضاء المنتخبين جميعاً كتلة واحدة وضرب القرعة بينهم فإن الأخذ بها ليس له ما يبرره لا من القانون ولا من الواقع وإنما هو عبارة عن إيجاد طريقة عملية اجتهدية . وهى نزع للموضوع من التحكيم العقلى إلى تحكيم الصدفة العمياء . وسيؤدي بلا ريب إلى تقسيم الدوائر تقسماً معيماً — إذ كل شيء لا يرتكز إلى أساس لا يمكن أن يكون غير ذلك — ولو كان التقسيم أمراً عارضاً مؤقتاً لكان الأمر . ولكنه تقسيم نهائى ستجرى بموجبه الانتخابات العامة فى كل مرة بصفة مستديمة .

— ب —

١٥ — غير أننا إلى الآن لم نتعرض فى بحثنا إلى المشكلة الناتجة عن زيادة عدد الأعضاء بسبب ازدياد عدد السكان وماذا يكون لهذه الزيادة من أثر على التجديد التصني للمجلس ؟ وهل ينتخب الأعضاء فى الدوائر الجديدة جميعاً لمدة عشر سنوات كاملة أو أن نصفهم يسقط بعد خمس سنوات ؟ فإن الدستور المصرى وضع مبدأ مطلقاً فى المادة ٧٩ وهو أن يجدد نصف أعضاء المجلس كل خمس سنوات . ولو كان عدد أعضاء مجلس الشيوخ ثابتاً لا يتغير بتغير عدد السكان كما هو الحال فى مجلس الشيوخ فى فرنسا وفى كثير من البلدان الأخرى لكان تنفيذ المبدأ سهلاً ميسوراً لا تعترضه صعوبة . ولكن الدستور المصرى لم يحصل عدد أعضاء مجلس الشيوخ ثابتاً بل جعله تابعاً لعدد السكان وغاب عنه أن يضع قاعدة خاصة بالنسبة للأعضاء الذين تنشأ لهم دوائر جديدة من حين إلى حين كلما عمل تعداد جديد .

والواقع أن التعداد الذى أجرى فى سنة ١٩٢٧ ترتب عليه وجوب زيادة دوائر مجلس الشيوخ ثمانى دوائر على الوجه الآتى :

مديرية الشرقية	يصبح عدد دوائرها	٦	بدلاً من	٥
» الدقهلية	»	»	»	٥
» الغربية	»	»	»	٩
» الجيزة	»	»	»	٣
» المنيا	»	»	»	٤
» أسيوط	»	»	»	٥
محافظة مصر	»	»	»	٤
» إسكندرية	»	»	»	٢

وقد أعدت الحكومة مشروع قانون بتحديد الدوائر الانتخابية والمأمول أن يصدق عليه البرلمان فى الدورة الحالية . ويتربى على ذلك أن يصبح عدد الدوائر الانتخابية ٨٢ دائرة . وهذه الزيادة يترتب عليها كذلك وجوب زيادة الأعضاء المعينين إلى ٥٤ عضواً (  $82 \times \frac{2}{3} = 54$  ) وعلى ذلك يصبح عدد أعضاء المجلس ١٣٦ شيخاً منهم ٨٢ منتخبون و ٥٤ معينون . فماذا يكون الحال فى أمر هؤلاء الأعضاء الزائدين ؟ فإتينا لو أسقطنا اليوم نصف أعضاء المجلس على أساس العدد الحالى وجب علينا أن نخرج ٦١ عضواً ( منهم ٣٧ منتخبون و ٢٤ معينون ) لتجديد انتخابهم أو تعيينهم . وإذا أضفنا إلى هؤلاء الواحد والستين عضواً الأعضاء الجدد وعددهم ١٤ —

ومجموعهم معاً ٧٥ وجعلنا مدتهم جميعاً عشر سنوات كاملة من غير أن نسقط أحداً منهم في سنة ١٩٣٣ لانعدام النص الذي يبيح سقوط أحد بالقرعة بعد المرة الأولى إذ أن النص قاصر كما هو ظاهر على الأعضاء الذين تنتهي مدتهم بحكم الدستور في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٨ فتكون النتيجة أن التجديد النصفي الذي يقع في سنة ١٩٣٣ يشمل ٦١ عضواً (هم الذين تستقيم القرعة الآن) والذي يقع في سنة ١٩٣٨ يشمل ٧٥ عضواً هم مجموع الذين تبدأ نيابتهم في سنة ١٩٢٨ الحالية وهكذا على التوالي إلى أن يحصل تعداد جديد وتنشأ دوائر جديدة وتقع في المشكلة ذاتها مرة أخرى وتكون النتيجة المحتومة اختلال التوازن بين كل تجديد والتجديد الذي يليه ولا يكون التجديد نصفياً كما يريد الدستور .

١٦ — ولو أمكن أن يصدر القانون بتحديد الدوائر الجديدة قبل انتهاء دور الانقضاء الحالي فقد يكون في الإمكان أن تتجنب — مؤقتاً — المشكلة الناتجة من التعداد الحالي بطريقة سهلة وذلك بجعل التجديد على أساس عدد أعضاء المجلس بعد الزيادة . فإن عدد أعضاء المجلس سيصبح بمجرد صدور القانون ١٣٦ عضواً ينبغي تجديد نصفهم في سنة ١٩٢٨ ( أي ٦٨ عضواً منهم ٤١ من المنتخبين و ٢٧ من المعينين ) ومثل هذا العدد في سنة ١٩٣٣ .

ونظراً إلى أن الأصل في العضوية أن تكون لمدة عشر سنوات كاملة ، وإلى أن الدستور لم يأمر بتقصير هذه المدة — في المدة الأولى فقط — إلى خمس سنوات إلا مدفوعاً بحكم الضرورة وتحقيقاً لمبدأ التجديد النصفي ، لأنه لم يكن ثمة من وسيلة بطبيعة الحال لتحقيق تنفيذ هذا المبدأ غير هذه الوسيلة . فيكون من الحق إذن أن نبقى في المجلس من الأعضاء الحاليين ٦٨ عضواً — أي نصف العدد الذي أصبح المجلس مكوناً منه بحكم القانون — لأن الأصل في الأعضاء البقاء إلى نهاية المدة العادية كما قدمنا ، وألا نخرج بطريق القرعة سوى ٥٤ عضواً ( منهم ٣٣ من المنتخبين و ٢١ من المعينين ) وهو العمل الذي تحتم الضرورة خروجه ، والضرورة لا تقاس إلا بمقتدارها . وهذا العدد الأخير بإضافته إلى العضويات الجديدة الأربع عشرة يكون المجموع الذي تحصل عنه الانتخابات في هذا العام ٦٨ ، أي نصف المجلس تماماً ، وبذلك يشمل التجديد الذي يحصل في سنة ١٩٣٣ ثمانية وستين عضواً أيضاً ، وفي سنة ١٩٣٨ كذلك ٦٨ عضواً بغير زيادة ولا نقصان . ثم إنه بهذه الوسيلة يكون انتخاب وتعيين الأعضاء الجدد جميعاً لمدة عشر سنوات فيجتنب الاعتراض الناشئ من ضرورة إسقاط نصفهم بعد خمس سنوات .

١٧ — أما إذا طرأ ما يؤخر صدور القانون في أثناء هذه الدورة لقرب انتهائها وعدم إتمام الإجراءات الخاصة بتقسيم الدوائر الجديدة — وهو ما نرجو ألا يكون — فيمكن منذ الآن الاتفاق مع الحكومة على استعمال الحق المخول لها بمقتضى المادة ٤١ من الدستور وإصدار مرسوم بقانون أثناء العطلة باعتماد هذه الدوائر . ولا شك أن هذه الحالة هي من الأحوال التي لا تختمل التأخير حقاً والتي وضعت المادة ٤١ لما يماثلها ؛ فإذا تم الاتفاق مع الحكومة على ذلك فيمكن حينئذ الجرى على ما أشرنا به ، فيما لو كان القانون قد صدر أثناء الدورة ، أي الاكتفاء بإخراج عدد من الأعضاء إذا أضيف إلى عدد الأعضاء الجدد يبلغ المجموع نصف مجلس الشيوخ بعد زيادته الجديدة ، أي الاكتفاء بإخراج ٥٤ عضواً .

١٧ — فإذا أثبتنا الطريقة التي ترمي إلى جعل الانتخاب عاماً في كل المديريات بحيث تنتخب كل مديرية نصف شيوخها ، فإن المديرية التي أصبح عدد أعضائها ستة أعضاء بعد أن كان خمسة ، تبقى من أعضائها الحاليين ثلاثة ، ونخرج منهم بطريق القرعة اثنين ، وهكذا .

ولكن لهذه الطريقة عيباً ، وهو أنها لا تعالج المشكلة بصفة نهائية وإنما تعالجها علاجاً مؤقتاً لا يتجاوز أثره نهاية مدة التعداد الحالي . فبقى عمل تعداد جديد قامت المشكلة مرة أخرى ولم يبق لها من علاج .

١٨ — أما الطريقة التي يصح أن يقال إنها تعالج المشكلة علاجاً صحيحاً فهي الطريقة المعمول بها في فرنسا وفي البلاد الدستورية الأخرى من جهة قسمة البلاد بأكثرها إلى قسمين وإجراء الانتخابات العامة في كل منهما بالدور .

فإذا رتب القسمان على أساس الحروف الأبجدية يتكون القسمان على الشكل الآتي :

القسم الأول	القسم الثاني
محافظة الإسكندرية ... .. ٣	مديرية الغربية ... .. ١٠
مديرية أسوان ... .. ١	» الفيوم ... .. ٣
» أسيوط ... .. ٦	مصلحة أقسام الحدود ... .. ٣
» البحيرة ... .. ٥	مديرية القليوبية ... .. ٣
» بنى سويف ... .. ٣	» قنا ... .. ٥
» جرجا ... .. ٥	محافظة القنال ... .. ١
» الجيزة ... .. ٤	» مصر ... .. ٥
» الدقهلية ... .. ٦	مديرية المنوفية ... .. ٦
محافظة دمياط ... .. ١	» النيا ... .. ٥
» السويس ... .. ١	
مديرية الشرقية ... .. ٦	
٤١	٤١

وإذا تقرر عمل هذين القسمين فتضرب القرعة عليهما والقسم الذى تصيبه القرعة يخرج جميع أعضائه وتحصل الانتخابات العامة فيه فى سنة ١٩٢٨ و ١٩٣٨ و ١٩٤٨ وهكذا ؛ والقسم الثانى تحصل فيه الانتخابات العامة فى سنة ١٩٣٣ و ١٩٤٣ و ١٩٥٣ وهكذا .  
وجميع الأعضاء الذين ينتسبون إلى أحد القسمين تنتهى مدتهم معاً سواء كانوا منتخبين عن الدوائر القديمة أو عن الدوائر الجديدة .  
وبهذه الوسيلة تكون المشكلة الناجمة عن زيادة عدد الدوائر الانتخابية قد عولجت معالجة نهائية لا معالجة وقتية ، ولا تبقى إلا مسألة الأعضاء المعينين . ولكن هذه المسألة الأخيرة تحتاج إلى أن تدرس على حدة وليس من الضرورى البت فيها منذ الآن لأنها غير مستعجلة ويمكن النظر فيها فيما بعد .

### ج -

١٨ - العضو الذى تخلو دائرته من الآن إلى يوم القرعة يدخل - رغماً عن انتهاء مهمته - ضمن القرعة . وذلك لأنه إذا تقرر عمل انتخاب تكميلي فإن العضو الذى ينتخب محله فى عملية الانتخاب التكميلي ليس له إلا أن يكمل مدة سلفه . ونهاية مدة سلفه تكون إما فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٨ وإما فى سنة ١٩٣٣ . وعلى ذلك يجب أن تعمل القرعة على اسم السلف لتحديد نهاية مدته . فإذا أصابته قرعة السقوط صرف النظر عن إجراء الانتخاب التكميلي إذ لا محل لعمل انتخاب أثناء العطلة البرلمانية لعضوية تنتهى مدتها فى نفس مدة العطلة . أما إذا لم تصبه هذه القرعة فإن الانتخاب يعمل وتكون مدة العضوية لغاية سنة ١٩٣٣ .  
على أن محل هذا البحث إذا استقر رأى على أن تكون القرعة اسمية - سواء اعتبر الشيوخ كتلة واحدة أو قسموا مديرية مديرية - أما إذا اقتضت القرعة على تحديد القسم الذى يتجدد أعضاؤه فى هذا العام والقسم الذى يتجدد بعد ذلك فلا يبقى لهذا البحث من محل .

### د -

بقيت مسألة لا بد من الفصل فيها . هل يكون وضع النظام الذى يتبع فى أمر القرعة عملاً داخلياً لمجلس الشيوخ يكتفى فيه بقرار منه أو أنه عمل تشريعى لا يقرر إلا بموجب قانون يصدر بعد إقرار المجلسين ؟ إن عملية القرعة فى ذاتها أمر داخلى يقوم مجلس الشيوخ به . ولكن تقرير النظام ذاته يختلف عن ذلك كل الاختلاف فإن أمر الاقتراع على الشيوخ بأسمائهم كتلة واحدة أو مديرية مديرية -



مادة ٧٩ « ... »

أو الاقتراع على قسمين يقسم إليهما القطر المصري — لمن الأمور التي تؤثر تأثيراً كبيراً في الحياة البرلمانية ذاتها وفي طريقة تكون الأغلبية في مجلس الشيوخ . ولا يمكن أن يقال إن هذا النظام عمل داخلي لمجلس الشيوخ أو أنه عمل تنفيذي محض يقوم به المجلس ، بل الواقع أنه يهم الناخبين قاطبة ممثلين في برلمانهم بمجلسيه .

والذي لاحظته أن القاعدة الأساسية لطريقة التجديد — كأن يكون بقسمة البلاد إلى مناطق أو بغير ذلك من الطرق — مقرر في بعض البلاد في صلب الدستور نفسه وفي البعض الآخر في قانون الانتخاب أو في قانون غيره ، ولهذا أميل كثيراً إلى الاعتقاد بأنه من الواجب أن يكون وضع هذا النظام عندنا محلاً لتشريع يوضع بصفة مستعجلة ثم يعقبه إجراء القرعة .

وخلاصة رأيي :

١ — أن يعمل الاقتراع بين الأعضاء المنتخبين على إحدى طريقتين : الأولى طريقة التجديد في جميع المديرية أو المحافظات بمقدار النصف في كل منها على حدة . والثانية طريقة قسمة القطر كله إلى قسمين اثنين على الوجه الذي أبنته آنفاً .

٢ — إذا تقرر أن يؤخذ بطريقة التجديد في كل مديرية ومحافظة على حدة فيجب أن يقرر إذا كان الاقتراع يحصل على أساس عدد الأعضاء الحاليين أو عدد الأعضاء بعد زيادة الدوائر الجديدة .

٣ — وكذلك إذا قرر الأخذ بالطريقة المذكورة ينبغي أن يقرر ماذا يكون النظام الذي يتبع بالنسبة للدوائر الجديدة وهل ينتخب أعضاؤها جميعاً لمدة عشر سنوات أو ينتخب نصفهم لمدة خمس سنوات والنصف لمدة عشر سنوات ؟ وما هي الوسيلة القانونية لإجراء هذا التقسيم بينهم ؟ وبأي طريقة يمكن جعل هذا النظام متفقاً مع مبدأ التجديد النصفي المقرر في المادة ٧٩ من الدستور ؟

٤ — أن يكون تجديد نصف الأعضاء المنتخبين بطريق القرعة الاسمية وأن يرجأ إلى وقت آخر وضع نظام خاص بهم فيما يتعلق بزيادة عدد سكانهم بسبب ازدياد السكان بحيث يتحقق العمل بمبدأ التجديد النصفي كل خمس سنوات .

٥ — أن يكون إقرار النظام في مجموعه بقانون . وبعد إقرار هذا القانون على وجه الاستعجال تجري عملية الاقتراع — وهي عمل تنفيذي محض — في جلسة علنية بمجلس الشيوخ قبل الانقضاء ؟

السكرتير العام

٢٣ مايو سنة ١٩٣٨

حبيب المصري

### ملحق

### مذكرة تكميلية

إلحاقاً للمذكرة التي وضعها بتاريخ أمس عن مسألة تجديد أعضاء مجلس الشيوخ يلوح لي أن الدستور نفسه يتضمن القاعدة الواجب الجرى عليها لحل الإشكال الذي ينشأ بسبب زيادة عدد الأعضاء المترتبة على زيادة عدد السكان وأثر هذه الزيادة على التجديد النصفي .

وبياناً لذلك أقول إن المادة ٧٩ من الدستور وضعت مبدأ التجديد النصفي وهو مبدأ مطلق لا سبيل للخروج عنه .

والمادة ١٦٢ وضعت طريقة تنفيذ هذا المبدأ .

فالأولى من هاتين المادتين خاصة بالمبدأ في ذاته ؛ والثانية خاصة بالإجراء الذي يؤدي إلى تحقيقه .

ومع أن منطوق المادة ١٦٢ قيد بقيد أنها حكم مؤقت وأنها لا تصرف إلا إلى الأعضاء المنتخبين والعيّن لأول مرة الذين تنتهي مدتهم في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٨ ولكن لا يبدو لنا أن الفكرة التي تنطوي عليها هذه المادة هي فكرة دائمة وأنها كما تطبق على الأعضاء الذين دخلوا مجلس الشيوخ في أول إنشائه فكذلك تطبق على كل زيادة تطرأ بعد ذلك جرياً على النص الدستوري الذي جعل عدد الأعضاء تابعاً لعدد السكان ، وعلى ذلك فإن الأعضاء الذين يجيئون إلى المجلس بحكم إنشاء الدوائر الجديدة في الحاضر أو المستقبل نسرى عليهم حكم التجديد النصفي ويكون تعيين من يخرج منهم في أول مرة بطريق القرعة .



مادة ٧٩ « ... .. »

إذ أنه ليس مما يمكن التسليم به أن زيادة عدد الأعضاء يمكن أن يترتب عليها بأى وجه من الوجوه الإخلال بمبدأ التجديد النصفي كل خمس سنوات ، فلم يبق إذن إلا النظر في طريقة تكفل تنفيذ هذا المبدأ . وهذه الطريقة لا يمكن أن تكون غير الطريقة التي قررها الدستور نفسه في المادة ١٦٢ ، لأننا إذا قلنا إنه ينبغي أن يقضوا جميعاً عشر سنوات كاملة وأنه لا يسقط أحد منهم بعد الخمس السنوات الأولى فإننا نكون قد هدمنا مبدأ التجديد النصفي وإذا اخترنا طريقة غير طريقة القرعة المنصوص عليها في المادة للشار إليها نكون قد أوجدنا بين الأعضاء تمييزاً بغير موجب لهذا التمييز .

بل إننا إذا أخذنا في أمر التجديد بالنظام للتبع في فرنسا وفي بعض البلدان الدستورية الأخرى من جهة تقسيم البلاد إلى منطقتين وضرب القرعة بينهما لا بين الأشخاص ، فإن ضرب القرعة في هذا يتضمن في ذاته عمل قرعة بالنسبة لجميع الذين يجيئون إلينا في المستقبل من طريق زيادة الدوائر الانتخابية . وإنما كل الأمر أنه بدلا من ضرب القرعة بين دوائرهم في المستقبل قد ضربت هذه القرعة منذ الآن وفي هذا تحقيق لفكرة المادة ١٦٢ بوجه عام .

وطى ذلك يكون من الواجب إذا لم يؤخذ بهذا النظام ورؤى الأخذ بنظام إجراء التجديد في كل مديرية أو محافظة على حدة إما فكرة إجراء هذا التجديد بالنسبة لجميع الأعضاء المنتخبين على أنهم كتلة واحدة فليست أتعرض لها لأنها في نظري أبعد الآراء تحقيقاً لفرض الدستور ، فإنه ينبغي أن يقرر بأن حكم المادة ١٦٢ من الدستور حكم عام يسرى في الحاضر وفي المستقبل على جميع الأعضاء — المنتخبين والعينين — الذين يجيئون من طريق زيادة الدوائر الانتخابية . وفي هذه الحالة فإنه يمكن أن يعمل الاقتراع على أساس عدد الأعضاء الحاليين بصرف النظر عن الزيادة إذ أن هذه الزيادة تكون خاضعة للقاعدة التي أشرنا إليها ؟

السكرتير العام  
حبيب المصرى

### ملحق

#### تجديد اختيار نصف الشيوخ

المادة ٧٩ من الدستور :

« يتجدد اختيار نصف الشيوخ المعينين ونصف الشيوخ المنتخبين كل خمس سنوات . »

المادة الأصلية من مشروع لجنة الدستور :

« يخرج نصف أعضاء مجلس الشيوخ المعينين ونصف أعضائه المنتخبين في نهاية الخمس سنين الأولى ويكون تعيين من يخرجون بطريق القرعة » .

وقد اقترح لتعيين من يخرجون من الشيوخ ثلاثة اقتراحات :

الأول — الاقتراع بين الشيوخ أنفسهم موصوفين بدوائرهم الانتخابية .

الثاني — الاقتراع بين شيوخ كل مديرية أو محافظة على حدة .

الثالث — تقسيم مديريات القطر ومحافظاته إلى قسمين متساويين في عدد الأعضاء بعد ترتيبها ترتيباً هجائياً ثم الاقتراع بين القسمين .

وإنى سأترك مؤقتاً الكلام عن الاقتراح الأول الذى أؤيده لأتكمم عن الاقتراحين الآخرين .

#### عن الاقتراح الثانى

يتألف مجلس الشيوخ من أعضاء معينين ولى الأمر خمسينم وتنتخب الأمة ثلاثة الأخماس الباقية بالاقتراع العام ، ويشترط أن يكون الأعضاء (معينين أو منتخبين) من طبقات معينة ذكرت تفصيلاً في المادة ٧٨ من الدستور وهى طبقات — كبار رجال السلطة التنفيذية ، كبار رجال السلطة القضائية ، رؤساء مجلس النواب وبعض أعضائه ، كبار الضباط ، كبار الملاك ، كبار رجال المال والتجارة والصناعة .

وقد أريد بتأليف مجلس الشيوخ على هذا الوجه أن يجمع المجلس الكفايات التي قد لا تخرجها مزاحمة الأحزاب السياسية والاجتماعية على كراسى مجلس النواب .

أما مجلس النواب فالانتخاب له حر غير مقيد بقيد يشل إرادة الناخب اللهم إلا قيد السن الذي يراد به التأكد من نضوج العقل . فهو صورة مصغرة من أمة في حياتها السياسية والاجتماعية وهو يمثلها تمثيلاً صحيحاً ولذا أتيح له دستورياً حق إسقاط الوزارات وأعطى عملاً بطريق غير مباشر حق إقامتها .

هذا سلطان كبير أعطيه مجلس النواب ليسوس البلاد كما ترغب الأمة ولكن خشية أن يخطئ المجلس مرامها فقد أعطى ولى الأمر ، حقّاً مقابلاً وهو حق حل المجلس لاستشارة الأمة وتبين رغباتها .

هذا حال المجلسين : مجلس النواب يمثل الأمة فحقت فيه الاستشارة بحله أو بتجديده ؛ ومجلس الشيوخ لا يمثل الأمة ( خمساء ، أى نصفه إلا العشر ، معينون والثلاثة الأخماس الباقية منتخبون من طبقات بذاتها ) ، أو قل إنه يمثل الأمة تمثيلاً ضيق الحدود ، لذلك لم يعط حق إسقاط الوزارات مباشرة ولا حق إقامتها إطلاقاً وليس لولى الأمر حق حله ليستشير الأمة فيما يجد بين هذا المجلس وبين السلطة التنفيذية من الخلاف .

إن تجديد مجلس الشيوخ لم يشرع للاستشارة . وكيف يمكن أن يكون شرع للاستشارة وهو لا يجدد إلا نصفاً نصفاً ، وكل خمس سنوات ، وبطريق الفرعة ؟ وكيف يمكن أن يكون للاستشارة وقد بقي نصفه ؟ وهذا النصف الباقي يستطيع إذا اجتذب له عضواً جديداً أن يكون أغلبية تهدم كل النتائج المرجوة من الاستشارة . وإذا كان تجديد المنتخبين يعتبر استشارة للأمة فاستشارة لمن يكون تجديد المعينين ؟

الحق إن التجديد ليس للاستشارة إنما شرع لجواز أن يكون قد تهيأت في البلاد كفايات أقدر من الكفايات الخارجة عن صون المصالح المثلة في المجلس .

فأنت ترى أن تمثيل مجلس الشيوخ للأمة هو تمثيل ضيق الحدود ، وأن تجديده ليس للاستشارة . والتمثيل والاستشارة هما الأساسان اللذان بنى عليهما الاقتراح الثانى . وإذا أضفت إلى ذلك ما هنالك من صعوبة في تقسيم أعضاء المديريات والمحافظة التورية العدد فأنت لا شك تغضى عن استمرار النظر في هذا الاقتراح .

### عن الاقتراح الثالث

لم تقل المادة — لا صراحة ولا ضمناً — بضم المديريات والمحافظة إلى بعضها مرتبة ترتيباً هجائياً ثم بشرطها نصفين يقتصر بينهما . فهب أن صدفة الترتيب الهجائى لم تكن حسنة فلم تهيب لك أن تساوى الشطرين تماماً في العدد فهل كنت تعدل عنها إلى الترتيب الأبجدي ؟ إنا نبحت عن نظام دائم لتجديد نصف الشيوخ كل خمس سنوات فهب أنا أخذنا بهذا الاقتراح الذى مكنت له الصدفة الحسنة اليوم أن تساوى عدد شطريه ثم انقضى زمن قلّ فيه عدد سكان الشطر الأول وزاد فيه عدد سكان الشطر الثانى فهل نداوم العمل بهذا الاقتراح فلا يكون التجديد نصفياً كما يريد الدستور أم نعدل عنه إلى آخر فتلقى الاضطراب في التجديد ؟

أنت ترى أن تشطر مديريات القطر ومحافظة مرتبة ترتيباً هجائياً ، وأنا أرى أن أشطرها مرتبة ترتيباً أبجدياً ، وثالث يرى أن يشطر الوجه البحرى عن الوجه القبلى ، إلى آخر ما هنالك من آراء يستطيع معها إيجاد تساوى بين عدد أعضاء الشطرين فبم يرجح رأى منها الرأى الآخر ؟ وبم تترضى الرأى الأول ، ولا ألزمك الرأى الثانى ؟ هذا وجوب ؛ ولا وجوب إلا بنص ؛ والنص خال من ذلك .

لم تقسم فرنسا بلادها مناطق لتجديد مجلس شيوخها إلا بنص المادة ٦ من القانون الدستورى المؤرخ ٤ فبراير سنة ١٨٧٥ . كذلك يجب في مصر إذا أريد إلزام الناس بصورة من صور التقسيم التى ذكرتها قبلاً أن يصدر قانون ؛ ولا يكفي في ذلك موافقة مجلس الشيوخ .

إن موافقة مجلس الشيوخ على هذا الاقتراح والعمل به لا تكسبه القانونية . فمجلس النواب له أن يقترح حلاً والسلطة التنفيذية لها

مادة ٧٩ « ... »

أن تقترح حلاً — فهما ومجلس الشيوخ أمناء على الدستور — فلا يزول هذا التضارب بين الحلول إلا بقانون يقره المجلسان ويصدق عليه الملك .

أظهر تعداد القطر الأخير زيادة في السكان ترتب عليها زيادة في الدوائر الانتخابية وقد شملها الاقتراح الثالث . فقال في أمرها إن ما كان من هذه الدوائر الزائدة في مديرية سيتجدد انتخاب شيوخها ينتخب لها ؛ وما كان منها في مديرية لا يتجدد انتخاب شيوخها لا ينتخب لها ، بل تبقى خالية حتى يأتي دورها بعد خمس سنوات . والسبب في ذلك : أولاً — أن مساحات الدوائر صغرت وزاد عدد السكان فترتب على ذلك تعديلها ؛ بعضها من حيث الاسم ، وبعضها من حيث المساحة . فيجب ألا ينتخب لدائرة جديدة في مديرية أو محافظة إلا في زمن الانتخاب لدوائر تلك المديرية أو المحافظة الأخرى . ثانياً — أن الدستور قال في مادته ٧٩ : « يتجدد اختيار نصف الشيوخ كل خمس سنوات » . فكل خمس سنوات تقوم الانتخابات لهذا المجلس وبمناسبتها ينتخب للدوائر الزائدة ، أي لا انتخاب إلا كل خمس سنوات لهذا المجلس .

إني لا أرى مطلقاً صلة بين تجديد الانتخاب في دوائر قديمة مملوءة وملء دوائر جديدة أنشئت بعد التعداد . كما أنه لا صلة بين تجديد الانتخاب وبين ملء دوائر خلت ب وفاة شاغليها أو استقالتهم .

الحق لا تطلب الحل لمشكلة الدوائر الانتخابية الزائدة في المادة ٧٩ بل اطلبه في المادتين ٧٥ و ٧٦ .

المادة ٧٥ أعطت لكل مائة وثمانين ألف نسمة ، أو كسر من ذلك لا يقل عن تسعين ألف نسمة ، حق التمثيل في مجلس الشيوخ . فإذا أثبت التعداد وجود أنفس هذا عديدها ، فمن الظلم ألا يمثلوا ؛ وإلا فيكون هناك في ناحية من نواحي القطر فريق من الأمة — كثير أو قليل — ليس له صوت مسموع في المجلس .

والمادة ٧٦ قضت بإصدار قانون بتحديد الدوائر الانتخابية . هذا القانون سيبين ما تؤول إليه الدوائر وما سيصحبها من تعديل ، فإلى أن يصدر هذا القانون ليس هناك شيء اسمه دوائر انتخابية زائدة . ليس هناك دوائر انتخابية إلا الدوائر التي يمثلها الشيوخ الذين سيقترع بينهم .

حقاً أملت روح طيبة على الشارع في قانون انتخاب سنة ١٩٢٣ نصاً أجازت به للسلطة التنفيذية أن تحدد الدوائر الانتخابية بقرار من وزير الداخلية مصدق عليه من مجلس الوزراء . ولكن هذا النص — ولو أنه مازال قائماً — لا يمكن استخدامه اليوم لإصدار قرار من وزير الداخلية بالدوائر الزائدة لسببين : الأول ، لأن شارع سنة ١٩٢٣ رأى وقتئذ ما كان بنفوس الناس من لفة على أن يكون لهم برلمان يدبر أمورهم فأسرع بإصدار الدستور وقانون الانتخاب الأول ، وأجاز للسلطة التنفيذية تحديد الدوائر الانتخابية بقرار منها . فهذا النص وضع لحالة معينة ولزمن قد مضى . الثاني ، أن الدوائر الزائدة ستدخل حتماً تعديلاً على الدوائر الموجودة حالاً لأنها ليست نتيجة زيادة في أراضي القطر ، ولكنها نتيجة زيادة في سكانه ؛ وستكون من ضم ما يستقطع من الدوائر القديمة . وفي هذا العمل تأثير على الشيوخ الموجودين وعلى أعضاء مجلس النواب إذ ستعدل الدوائر الانتخابية بسلخ بلاد منها ، أو بضم بلاد إليها . والسلطة التنفيذية وحدها لا يجوز لها — بل لا تستطيع ، استناداً إلى نص قانون انتخاب سنة ١٩٢٣ الموقت — أن تعمل هذا التعديل .

لا بد أن يستشار البرلمان في أمر تعديل الدوائر . فالقانون إذن واجب : أولاً — لأن الدستور يفرضه ، وأن استثناء قانون انتخاب سنة ١٩٢٣ موقت . ثانياً — لأن إنشاء الدوائر الزائدة سيحدث تعديلاً في جميع دوائر القطر للشيوخ والنواب فيتأثر بها أعضاء البرلمان جميعاً .

فإلى أن يصدر هذا القانون ليس هناك شيء اسمه دوائر انتخابية زائدة . فالتجديد ينصبّ إذن على الدوائر القديمة .

يرى من ذلك أن الاقتراح الثالث : ١ — في حاجة لنفاذه إلى قانون . ٢ — أن موافقة مجلس الشيوخ عليه لا تكسبه القانونية .

٣ — أن زيادة السكان في قسم من قسمه لا تجعل التجديد نصفاً وتلقى الاضطراب في التجديد . ٤ — أنه يحرم من صوت مسموع في المجلس فريقاً من المصريين في المديرية والمحافظة التي لم تصبها القرعة .

### عن الاقتراح الأول

لا عيب في هذا الاقتراح إلا أنه سهل لا حاجة به في تدعيمه إلى نظريات قانونية .

نصت المادة ٧٩ من الدستور : « يتجدد اختيار نصف الشيوخ العيين ونصف الشيوخ المنتخبين كل خمس سنوات » .  
وكان نصها — قبل إقرارها — يخرج نصف أعضاء مجلس الشيوخ العيين ونصف أعضائه المنتخبين في نهاية الخمس السنين الأولى ويكون تعيين من يخرجون بطريق القرعة .

اتفقت الاقتراحات الثلاثة على أمر الشيوخ العيين فرضى الجميع بالاقتراح بين ذواتهم لإخراج النصف ولم يتخرج أحد في ذلك مع تباين طبقاتهم بين عالم وتاجر ووزير سابق فلم تتخرج في أمر الشيوخ المنتخبين وحلهم حلهم فهم لا يمثلون الأمة إلا في أضيق حدود التمثيل .

لقد كان أولى أن يقترح تقسيم الشيوخ — معينين ومختبين — على مختلف الطبقات التي ينتمون إليها ، والاقتراح بينهم موصوفين بطبقاتهم لولا أن الدستور لم يحصر طبقات الأمة ومهناها ولم يفرض لكل طبقة أو مهنة ممثلاً أو أكثر ملاحظاً في ذلك قوة نشاطها ونفعها للبلاد .

لماذا تتخرج من الاقتراح بين أفراد الشيوخ المنتخبين ؟ ونحن إن فعلنا ذلك لا نعدو نص الدستور ولا روحه كما هو الحال في الاقتراحين الآخرين . نص الدستور — لأن النص يقول « يتجدد نصف الشيوخ المنتخبين » ولم يذكر لا دوائر ولا مديريات ومحافظات ؛ وأصله « يخرج نصف الشيوخ المنتخبين بطريق القرعة » . ولا روحه — فهو لم يرد الاقتراح بين شيوخ كل مديرية أو محافظة كما قدمت في الشرح السابق ولم ينشئ كتلتين من المديريات والمحافظات للاقتراح بينهم ؛ إنما أراد الاقتراح بين الشيوخ أنفسهم ( يتجدد اختبار نصف الشيوخ — يخرج نصف الشيوخ ) .

لماذا لا نفعل ذلك ونكون قد سويتنا في المعاملة بين العيين والمنتبين كما سوى الدستور بينهما في النص ؟

لماذا لا نفعل ذلك فنخلص من كل متاعب الاقتراحين الآخرين ؟

قالوا إننا إن فعلنا ذلك نكون قد تركنا الأمر للصدفة العمياء . نعم وهذا ما يريد الدستور . يريد الدستور أن يترك أمر إخراج الشيوخ للصدفة العمياء . والاقتراح دائماً صدفة عمياء سواء كان اقتراحاً بين شيوخ كل مديرية أو محافظة على حدتها أو اقتراحاً بين شطرين من المديريات والمحافظات .

هذا ولأني أتقدم بعظيم احترامي لأصحاب الاقتراحات الثلاثة ؟

عبد السلام محمود

مدير إدارة المراقبة

بمجلس الشيوخ

( في ٩ يونيه سنة ١٩٢٨ ) .



مادة ٨٠ — « رئيس مجلس الشيوخ يعينه الملك وينتخب المجلس وكيلين . ويكون تعيين الرئيس والوكيلين لمدة سنتين . ويجوز إعادة انتخابهم » .

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للمستور

دولة الرئيس ( حسين رشدي باشا ) — يرشح مجلس الشيوخ ثلاثة من أعضائه تعرض أسماؤهم على الملك لينتخب من بينهم رئيساً للمجلس ، ويعين للمجلس من بين أعضائه وكيلان بطريق الانتخاب .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك — قد فرضنا لكل من المجلسين الحرية المطلقة في أعماله الداخلية فلا يجوز أن تدخل السلطة التنفيذية في شيء من هذه الأعمال إلى حد أن تعرض عليه الرئيس الذي يختاره الملك ، لأن في هذا ضرباً من التحكم في انتخاب الهيئة الداخلية للمجلس .

حضرة علي ماهر بك — أنا من رأى حضرة عبد اللطيف المكباتي بك .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — وأنا أيضاً .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — مجلس الشيوخ فيه أعضاء معينون وآخرون ينتخبون . والطبيعي أن تعيين الرئيس يجتمع فيه معنيان ، الانتخاب والتعيين . والطريقة التي اقترحتها دولة الرئيس فيها توفيق بين المعنيين . ف رئيس المجلس ولو أنه معين لا يمكن القول بأنه غير منتخب لأنه أحد الثلاثة الذين رضيه المجلس للرياسة . والذي لا يصح القول به أن يكون للملك حق الاستبداد بتعيين الرئيس إطلاقاً . أما على هذه الصورة المقترحة فإن الملك لا يجوز أن يتعدى الأشخاص الذين ينتخبهم المجلس نفسه .

دولة الرئيس — تؤخذ الآراء .

( فتقرر بالأغلبية الموافقة على اقتراح دولة الرئيس ) .

( ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

يرشح مجلس الشيوخ ثلاثة من أعضائه تعرض أسماؤهم على الملك لينتخب منهم رئيساً للمجلس . ويعين لهذا المجلس وكيلان بطريق الانتخاب ، على أن يكون انتخاب الرئيس والوكيلين لمدة سنتين ويجوز تجديد انتخابهم .

لجنة الدستور

تلى القرار الثلاثون ، وهذا نصه :

« يرشح مجلس الشيوخ ثلاثة من أعضائه تعرض أسماؤهم على الملك لينتخب منهم رئيساً للمجلس . ويعين لهذا المجلس وكيلان بطريق الانتخاب » .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك — أريد أن يكون رئيس مجلس الشيوخ منتخبا بمعرفة أعضاء المجلس أسوة برئيس مجلس النواب . ولا معنى لجعل رياسة مجلس الشيوخ ذات صبغة حكومية .

حضرة علي المنزلاوي بك — أوافق على بقاء القرار كما هو ولا ضرر من أن ينتخب المجلس ثلاثة من أعضائه وتعرض أسماؤهم على الملك ليختار للرياسة واحداً منهم .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك — انتخاب واحد من ثلاثة مرشحين لا يخرج عنه أن يكون له صفة التعيين .

حضرة محمد علي بك — وهل يكون ذلك سنوياً أو يبقى الرئيس في مركزه طول المدة التشريعية .

حضرة علي المنزلاوي بك — يمكن أن يكون كل خمس سنين .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — أوافق على بقاء النص كما هو على أن يعين الرئيس كل سنتين لأن المدة التشريعية لمجلس الشيوخ هي ضعف مدة مجلس النواب .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — أرى بقاء النص كما هو لأن فكرة تجديد انتخاب الرئيس في مجلس النواب لا محل لها في مجلس الشيوخ إذا أخذت الهيئة مبدأ تعيين الرئيس ، وما دام يوجد في مجلس الشيوخ أعضاء معينون ولمدة عشر سنوات .

حضرة محمد علي بك — فكرة انتخاب رئيس مجلس النواب في أول كل دور عادي لم تأت لأنه منتخب لا معين بل الفرض تجديد الثقة بالرئيس سنوياً حتى لا يبقى في مركز الرئاسة إلا من كان حائزاً ثقة أغلبية المجلس، لذلك أوافق على النص على أن يكون التعيين سنوياً. معالي الرئيس — تؤخذ الآراء .

( فقرر بالأغلبية الموافقة على النص على أن يكون انتخاب الرئيس والوكيلين لمدة سنتين ويجوز تجديد انتخابهم ) .  
( في ١٣ يونيه سنة ١٩٢٢ ) .

#### اقتراح انتخاب سكرتيرين

راجع التعليق على ذلك في المادة ٨٧ ( في ١٣ يونيه سنة ١٩٢٢ ) .

حضرة عبد اللطيف الكباتي بك — أعود الآن إلى المادة ٣٠ الخاصة بتعيين رئيس مجلس الشيوخ وأرى أن يكون هذا التعيين بالانتخاب أسوة بمجلس النواب وإلا كان تشريعنا متناقضاً .

سعادة صالح للموم باشا — أطلب بقاء النص على أصله لأن في مجلس الشيوخ عدداً معيناً فيجب أن يبقى للحكومة نصيب من الرأي في اختيار رئيسه .

سعادة إبراهيم أبو رحاب باشا — مجلس الشيوخ يختلف عن مجلس النواب ويصح أن يكون في ذلك ما يبرر الاختلاف في طريق تعيين رئيس كل منهما .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء .

( فقرر بالأغلبية بقاء النص على حاله ) .

( في ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

تليت المادة الخامسة وهذا نصها :

يرشح مجلس الشيوخ ثلاثة من أعضائه لرئاسة المجلس تعرض أسماؤهم على الملك ليعين أحدهم . وينتخب المجلس وكيلاً .

ويكون تعيين الرئيس والوكيلين لمدة سنتين ، ويجوز إعادة انتخابهم .

حضرة توفيق دوس بك — فكرة ترشيح مجلس الشيوخ ثلاثة من أعضائه للرئاسة تعرض أسماؤهم على الملك ليعين أحدهم رئيساً تنفق مع الواقع ، أي مع تشكيل المجلس من أعضاء منتخبين وأعضاء معينين . ولكني أرى في ذلك إحراجاً للعضوين الآخرين . وأقترح تعديل المادة بجعل تعيين رئيس مجلس الشيوخ للملك . أو بأن ينتخب مجلس الشيوخ رئيسه أسوة بمجلس النواب وأفضل الأخذ بالرأي الثاني .

حضرة عبد اللطيف الكباتي بك — انتخاب المجلس ثلاثة أعضاء يعين الملك أحدهم رئيساً لا شأن له مطلقاً بتكوين المجلس من أعضاء منتخبين وأعضاء معينين ، لأنه لم يقل أحد مطلقاً أن الأعضاء المعينين يمثلون الحكومة في المجلس ، بل الإجماع على أن المعينين — مثل المنتخبين — نواب يمثلون الأمة .

وإنما تقرر أن تعين الحكومة باعتبارها وكالة عن الأمة بعض الأكفاء أعضاء بمجلس الشيوخ لسد النقص في الكفاءات الذي قد يحصل لسبب الانتخاب .

وبما أن مجلس النواب ينتخب رئيسه ووكيله فلا محل للعدول عن ذلك بالنسبة لمجلس الشيوخ بل يجب العمل بطريقة واحدة في المجلسين ليكون تشريعنا متشابهاً ومتناسكاً .

ولا زبد بذلك مطلقاً إنقاص شيء من حقوق الملك وإنما زبد أن نحقق فكرة النيابة بكامل صورها .

سعادة قلبي فهمي باشا — أقترح أن يرشح المجلس عضواً واحداً فقط يعينه الملك رئيساً .

مادة ٨٠ » ... ..

حضرة إلياس عوض بك — أعارض في هذا لأن نتيجته أن المجلس هو الذى يعين رئيسه . والفكرة الأساسية في ترشيح ثلاثية الملك أحدهم رئيساً أن المجلس يثق بمرشحيه الثلاثة على السواء ويترك للملك اختيار أليقهم في نظره للرياسة . ولا يضير العضو الآخرين عدم انتخابهم للرياسة مادام المجلس وثق بهم وورشحهم .

حضرة محمود أبو النصر بك — أوافق حضرة إلياس بك على ما قاله وأطلب بقاء المادة على أصلها .

حضرة على المنزلاوى بك — أطلب تعديل المادة بأن يجعل تعيين رئيس مجلس الشيوخ من حق الملك بدون ترشيح ولا أرى في ذلك انتقاصاً لحق من حقوق الأمة إذ ليس لرئيس المجلس إلا حفظ النظام والأمر كله في يد الأغلبية تسيره كما تراه وأغلبية مجلس الشيوخ من الأعضاء المنتخبين .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — أظن أن حضرة منزلاوى بك لا ينكر أن الأعضاء المعينين والمنتخبين يمثلون الأمة على السواء ، فما هو السبب الذى جعله يفضل أن يكون الرئيس معيناً لا منتخباً بواسطة ممثلى الأمة ؟

حضرة على المنزلاوى بك — أرى أن تعيين الرئيس بواسطة الملك فيه مراعاة لمركز الملك وليس فيه مطلقاً انتقاص لحق من حقوق الأمة .

حضرات عبد العزيز فهمى بك ومحمد على بك وحسن عبد الرازق باشا — نرى بقاء المادة على أصلها .

فضيلة الشيخ نجيت — أنا منضم لرأى سعادة قلبنى باشا .

حضرة الشيخ خيرت راضى بك — وأنا منضم لحضرة المنزلاوى بك لأن الفرق بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ واضح . فالأول كله منتخب والثانى فيه المنتخبون والمعينون ولو أنهم كلهم يمثلون الأمة فيجب أن يراعى في اختيار المجلس الثانى ما لا يكون فى الأول خصوصاً إذا لم يكن فى هذا التفريق أى مساس بحق من حقوق الأمة .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — إعطاء الملك حق تعيين رئيس مجلس الشيوخ مع العلم بأن الرئيس هو الشخص للمجلس والمجلس نائب عن الأمة معناه أن هذه الظاهرة البنية على سلطة المجلس الانتخابية تعطى للسلطة التنفيذية وهذا غير مقبول ، لأنه لا يجوز أن يكون للسلطة التنفيذية حق التدخل فى شؤون السلطة التشريعية — لذلك أقترح الموافقة على نص المادة كما هى .

( أخذت الآراء فتقرر بالأغلبية إبقاء المادة على أصلها ) .

( فى أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

(١) المتعارف فى الاصطلاحات البرلمانية أن التعبير عن المدة بسنة ، أو بدور انعقاد ، يقصد به سنة برلمانية تتناول دور الانعقاد

العادى والفترة بين هذا الدور وبين الدور العادى الذى يليه .

(٢) استمرار هيئة المكتب فى تأدية وظيفته إلى أن ينعقد المجلس فى دوره القادم وينتخب مكتباً جديداً .

## مذكرة

من مكتب الإدارة إلى مجلس الشيوخ

يتشرف مكتب الإدارة بأن يرفع إلى هيئة المجلس صورة قرار أصدره بجلسته ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥ عن استمراره فى تأدية وظيفته إلى أن ينتخب مكتب جديد يحل محله وذلك بعد الاطلاع على مذكرة من السكرتير العام ملحقة بصورتها بهذا أيضاً ؟

ذو القعدة سنة ١٣٤٤ ( يونيه سنة ١٩٢٦ ) . الرئيس

## مذكرة السكرتير العام بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٥

عن استمرار المكتب في وظيفته

١ - « لكل مجلس من المجالس النيابية - فيما عدا وظيفته التشريعية - شؤون شتى من مالية وإدارية تتعلق بمصروفاته ومبانيه وموظفيه وغير ذلك من الأمور المادية التي تمكنه من تأدية وظيفته الأصلية .

ومن التقاليد البرلمانية المقررة في جميع البلاد الدستورية والتي تستفاد من روح الدستور ومن مبدأ الفصل بين السلطات العامة أن يتولى كل مجلس هذه الشؤون بنفسه بغير تدخل من أية سلطة خارجية عنه .

على أنه لما كان من المتعذر بداهة أن يباشر المجلس بهيئة الكاملة تلك الشؤون فإنه يجهد في توليها إلى هيئات منه يحدد مدى سلطتها واختصاصاتها في لائحته الداخلية .

وبناء على هذه القاعدة الأساسية بينت اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ الهيئات التي تتولى مباشرة الشؤون المقدمة بالنيابة عن المجلس فجعلت بعض الشؤون المذكورة من اختصاص الرئيس وبعضها من اختصاص مكتب الإدارة والبعض الآخر من اختصاص المراقبين .

ومن مقتضى المادة ١١ من اللائحة الداخلية أن جميع أعضاء مكتب الإدارة تنتهي مدتهم بانتهاء دور الانعقاد وذلك ما عدا الرئيس والوكيلين فإن مدتهم سنتان طبقاً لحكم الدستور نفسه .

ففي هذه الحالة ، ومع تعطيل جلسات مجلس الشيوخ بسبب حل مجلس النواب ، يحق التساؤل عن التاريخ الذي تنتهي فيه وظيفة المكتب والمراقبين .

وتقتضى المادة ٩٦ من الدستور بدعوة البرلمان قبل يوم السبت الثالث من نوفمبر بحيث إنه إذا لم يدع يجتمع بحكم القانون في اليوم المذكور ويترتب على هذا النص أنه لو كان مجلس النواب غير منحل لوجب ابتداء الدور البرلماني لسنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ في يوم السبت ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ على الأكثر . فهل يبقى مكتب الإدارة إذن في وظيفته إلى يوم الجمعة ٢٠ نوفمبر فقط باعتباره الحد الأقصى لنهاية الدور الذي انتخب له أو يبقى مستمراً على مباشرة الاختصاصات الموهدة إليه إلى أن يجتمع المجلس ويتمكن من انتخاب مكتب جديد يحل محل المكتب الحالي ؟ وإذا قيل إن مدة المكتب الحالي ينبغي أن تنتهي في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ على الأكثر فإلى من تنتقل السلطة والاختصاصات الخوالة له بموجب اللائحة الداخلية ومن الذي يتولاها إلى حين اجتماع المجلس ؟

٢ - والنصوص الواردة في الدساتير واللوائح الداخلية الأجنبية تتفق مع ما هو وارد في دستورنا ولائحتنا . فبعضها ينص على أن المكتب ينتخب « لسنة » وبعضها على أنه ينتخب لمدة الدور . وقد ورد في القانون الفرنسي الصادر في ١٦ يولييه سنة ١٨٧٥ الخاص بتنظيم السلطات العامة « أن مكتب كل من المجلسين يختار كل سنة لمدة دور الانعقاد العادي ولكل دور انعقاد غير عادي يقع قبل دور الانعقاد العادي التالي » . والنص المتقدم نص دستوري لا يسع أي مجلس مخالفته . فتحيده مدة المكتب بسنة برلمانية يجب أن يترتب عليه حتماً انعدام سلطة المكتب في الدور التالي للدور الذي انتخب فيه . وقد أرادت اللائحة الداخلية لمجلس النواب أن تكون صريحة في تحديد مدة المكتب صراحة تزيل كل لبس فقررت في إحدى موادها ( المادة التاسعة ) أن أعضاء المكتب النهائي يباشرون وظائفهم « إلى حين افتتاح الدور العادي التالي » فما دام الدور التالي لم « يفتح » فأعضاء المكتب باقون في وظائفهم ، ومع أن النص وارد في لائحة مجلس الشيوخ لم يبلغ هذابلغ من الصراحة واتصر على القول بأن أعضاء المكتب ينتخبون « لسنة » طبقاً للقوانين الدستورية فإن الحكم واحد في المجلسين .

على أن الواقع أن سلطة مكتب الإدارة هناك لا تقف عند حد افتتاح الدور الجديد بل إنها تمتد إلى حين انتخاب المكتب النهائي الجديد ولا تزول إلا عند إتمام انتخاب ذلك المكتب وتمكنه من استلام عمله . ومع أنه عند افتتاح الدور العادي يتألف في الحال مكتب مؤقت هو « مكتب السن » ومع أن هذا المكتب المؤقت هو الذي يتولى إدارة جلسات المجلس عند افتتاحه إلى حين تأليف « المكتب النهائي » وله قانوناً نفس سلطة واختصاصات المكتب الأصلي فإن المكتب المؤقت المذكور لا تعدى سلطته إدارة الجلسة ولا يباشر شيئاً



مادة ٨٠ « ... .. »

من الشؤون المالية والإدارية ، بل الذى يباشر الشؤون المذكورة هو مكتب الإدارة القديم إلى حين تأليف المكتب النهائى الجديد (راجع مؤلف المسيو أوجين بير ، نوتة ٤١٣ ، صفحة ٤٥٠ ) .

نعم إن المدة التى يباشر فيها المكتب القديم تلك الشؤون قصيرة قد لا تتجاوز يوماً أو بعض يوم . ولكنها مهما قصرت فهى داخلية فى الدور الجديد . ولو أخذ بالنص الحرفى لللائحة والدستور لما جاز للمكتب القديم أن يتولى شيئاً منها لحظة واحدة . ومع ذلك فإنهم لم يروا أن فى ذلك مخالفة للنص الدستورى الذى يجعل مدة المكتب تنتهى بانتهاء الدور ولا لنص اللائحة الذى يجعل حدها الأقصى افتتاح الدور الجديد .

والسبب فى ذلك ظاهر فإن المجلس باختياره أعضاء المكتب قد أولاهم ثقته وأثبت باختياره أنه يراهم أهلاً لتولى الشؤون الإدارية . الخوالة لهم بموجب اللائحة فيجب أن يفترض أن هذه الثقة باقية لهم إلى أن ينتزعها منهم من أولاهم إياها . ولا يمكن أن يقال مثل ذلك عن مكتب السن إذ مرجع تعيين أعضائه إلى الصدفة لا إلى قرار من المجلس .

ثم إن أعضاء المكتب المنتخب قد تلقوا من المجلس وكتله لتولى شؤون خاصة وهم يؤدون عنها حساباً إليه فلا يجوز أن يتخلوا عن المهمة الملقاة على عواتقهم إلا متى « سلموها » إلى من يختارهم الموكل نفسه وهو المجلس . فإذا قيل اليوم إن مهمة أعضاء مكتب الإدارة عندنا قد انتهت بانتهاء الدور وأن من واجبه أن يتخلوا عنها فلمن يسلمون هذه المهمة وهى وديعة لديهم ؟

٣ — يجرىنا هذا إلى السؤال الثانى الذى أبديناه فيما تقدم وهو . إذا انتهت مهمة أعضاء المكتب فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ فمن الذى يباشر السلطة والاختصاصات الخوالة إليهم بمقتضى اللائحة ؟ والجواب على ذلك أن المفهوم من نصوص اللائحة أن المجلس أراد أن يعهد إلى هذه الهيئة وحدها مباشرة الشؤون المذكورة . فقد حددت اللائحة اختصاصات كل هيئة من هيئاتها تحديداً دقيقاً وأولتها سلطة معينة فلا يجوز لهيئة أخرى أن تباشر شيئاً فى غير اختصاصها لأنها لم تستمد من المجلس — وهو المصدر الوحيد للسلطة — ما يخولها ذلك .

ويترب على ما تقدم أنه إذا زال مكتب الإدارة الآن فإن الشؤون الخوالة له أو الخوالة للمراقبين تبقى بموجب هذه النصوص غير موكولة إلى هيئة منتدبة من المجلس . وهو قول لا يمكن التسليم به . إذ لا يمكن مثلاً أن يقال إن الشؤون المتعلقة بمصروفات المجلس وهى مما لا يحتمل التأخير تبقى معطلة طول مدة تعطيل الجلسات وأمور المصروفات كما لا يخفى من اختصاص المراقبين بمقتضى المادة ١١١ من اللائحة . وكذلك لا يمكن ألا يصدر إذن من أذونات الصرف إذا أريد مراعاة أحكام اللائحة التى تقضى بأن يوقع على هذه الأذونات من رئيس المجلس « وأحد المراقبين » .

نعم قد يعترض على ذلك بأن المجلس لم ينتخب أعضاء المكتب إلا لمدة معينة تزول عنهم بانتهاء صفة الوكالة وأنه لم يضمن لائحته الداخلية نصاً عن الحالة التى نحن فيها الآن . وأقرب رد على هذا هو ما تقدم بيانه من أن أعضاء مكتب الإدارة فى فرنسا يباشرون وظائفهم بعد انقضاء المدة معينة لهم وإلى أن ينتخب أعضاء المكتب الجديد . ويضاف إلى ذلك أن المجلس لم يكن ليستطيع أن يفترض عند وضع نصوص لائحته الداخلية أن تعطيل جلساته قد يتجاوز دوراً كاملاً ويصل إلى بدء الدور التالى إذ أن تعطيل جلسات مجلس الشيوخ لا يمكن أن يقع إلا لسبب واحد وهو حل مجلس النواب وهذا الحل لا يحدث بطبيعة الحال إلا أثناء دور الانعقاد . ثم إنه فى الأحوال العادية لا يطول أكثر من سبعين يوماً طبقاً للدستور وهى مدة لا تستغرق دور الانعقاد والعطلة التى تليه فكان المفترض أنه إذا حدث تعطيل فهو لا يتناول إلا بعض دور ولا يمتد إلى الدور الجديد بحال من الأحوال فلم يكن من الممكن إذن أن يرد نص فى اللائحة الداخلية على حالة استثنائية لم تكن ترد على الحاضر وهى الحالة التى قد يطول فيها أمد التعطيل فيتجاوز دوراً كاملاً .

وفضلاً عن هذا كله فإنه لما كان من الضرورى بطبيعة الحال مباشرة الشؤون الإدارية على وجه من الوجوه إذ أن تركها من الأمور المستعجلة فأحق الهيئات بمباشرتها هم أولئك الذين اختارهم المجلس نفسه وولاهم عليها وأولاهم ثقته فى مباشرتها .

فلهذه الأسباب قد يكون من المستحسن أن يصدر المكتب قراراً باستمراره على مباشرة الشؤون المقررة فى اللائحة الداخلية إلى أن يجتمع المجلس ويختار مكتباً جديداً .

« ... .. » مادة ٨٠

فإذا رأى المكتب غير ذلك وقرر انتهاء وظيفته فعليه أن يقرر منذ الآن إلى من تنتقل سلطته ومن الذى تعرض عليه السكرتيرية الأعمال الداخلة فى اختصاصات المكتب أو فى اختصاصات المراقبين .  
وبناء على ذلك يتشرف السكرتير العام برفع هذه المذكرة إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ لى يتفضل دولته بتقرير ما يراه فى هذا الشأن .  
ثم تلى قرار المكتب فى هذا الموضوع وهذا نصه :

### قرار المكتب

« حيث إن مكتب الإدارة المنتخب بموجب أحكام اللائحة الداخلية يتكون من هيئات مختلفة لكل منها اختصاص معين ولجميعها اختصاص معين كذلك وهى بناء على ذلك متمسكة لا بقاء لها إلا بقاء المجموع .  
وحيث إنه بمقتضى نص المادة ٨٠ من الدستور والمادة ١١ من اللائحة الداخلية تدوم مدة الوكيلين سنتين وتنتهى مدة عضوية السكرتيرين والمراقبين بانتهاء دور الانعقاد .  
وحيث إن المقصود بدور الانعقاد فى هذا النص هو المدة التى تبتدى بافتتاح دور الانعقاد العادى وتنتهى بافتتاح دور الانعقاد العادى التالى وذلك للأسباب الآتية :  
أولاً — لأن التعارف فى الاصطلاحات البرلمانية أن التعبير عن المدة بسنة أو بدور انعقاد يقصد به سنة برلمانية تتناول دور الانعقاد العادى والفترة بين هذا الدور وبين الدور العادى الذى يليه .  
ثانياً — لأن تكوين المكتب سواء كان وقتياً أو نهائياً لا يحصل إلا فى بدء دور الانعقاد العادى ولم يرد فى نصوص اللائحة ما يجيز تشكيل مكتب وقتى عند دور الانعقاد غير العادى فإذا قيل إن مدة العضوية تنتهى بانتهاء دور الانعقاد العادى ترتب على ذلك أن يصبح المجلس بغير مكتب حتى إذا دعى لاجتماع غير عادى فيما بين أدوار الانعقاد لا يجد من يقوم له بأعمال المكتب وليس من المعقول أن يكون المجلس قد أراد بوضع هذا النص أن يؤدى تطبيقه إلى مثل هذه النتيجة .  
ثالثاً — لأن من الأعمال الممهودة إلى المكتب وهيئاته المختلفة أعمالاً وقتية لا سبيل إلى تعطيلها أو تأجيلها كالأعمال الخاصة بحركة النقود وأذونات الصرف والإشراف على موظفى المجلس ومستخدميه فإذا حلت الوكالة عن الأعضاء المكلفين بهذه الأعمال قبل انعقاد المجلس فى الدور التالى أصبحوا عاجزين عن مباشرتها فى الفترة بين أدوار الانعقاد كما أنهم عاجزون عن ندب غيرهم لها إذ ليس لمن حلت عنه الوكالة أن يوكل غيره فيما كان موكله به .  
وحيث إنه تبين مما تقدم بطريقة واضحة جلية أن مدة عضوية أعضاء المكتب لم تنته بعد وأن ليس فى وسع المكتب التخلّى عن واكلته إلا بين يدي المجلس ولهيئة أخرى ينتخبها .  
فبناء على ذلك قرر المكتب :

استمراره فى تأدية وظيفته إلى أن ينقصد المجلس فى دوره القادم وينتخب مكتباً جديداً ، وقرر كذلك عرض قراره هذا على المجلس فى أول جلسة يعقدها .

دولة الرئيس — ما رأى حضراتكم فى قرار المكتب المذكور ؟

( أصوات : نوافق ) .

دولة الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على هذا القرار .

معالي محمد شفيق باشا — مع اشتراكى فى الموافقة على قرار المكتب أقترح أن يضاف فى آخر المادة ١١ من اللائحة الداخلية ما يأتى :

« ومع ذلك فلا تقف سلطة المكتب عند حد انتهاء دور الانعقاد أو افتتاح الدور الجديد بل إنها تمتد إلى حين انتخاب المكتب النهائى الجديد ولا تزول إلا عند إتمام انتخاب المكتب ذلك وتمكنه من استلام عمله » .

دولة الرئيس — ولكن هذا اقتراح جديد وقد فصل المجلس الآن فى الموضوع .

( فى ١٤ يونيه سنة ١٩٢٦ ) .

« ..... » مادة ٨٠

مجلس الشيوخ

هل يجب أن يكون رئيس المجلس بعيداً عن الانتماء إلى حزب معين أم يكفي أن يكون في رياسته متجرداً عن الحزبية .

حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك رئيس المجلس — حضرات الزملاء :

أعاهدكم وأعاهد نفسي راجياً أن تتقوا كل الثقة بأن الذي يتشرف اليوم برياسة هيئتكم الموقرة قد أصبح متجرداً عن الروح الحزبية واليول السياسية فيرى لجميع الأعضاء على السواء حقاً واحداً عليه ومن ثم فلكم جميعاً أن تنظروا إلى كرجل بعيد عن كل تحزب لأنني أعتقد بأن مناصرة حزب على حزب أو مشايمة جماعة على جماعة أو هيئة على هيئة مما لا يتفق مطلقاً مع أول واجبات هذا المنصب السامي . وليس ما أراه في هذا الموضوع بدعة جديدة بل هو القاعدة التي قضت بها التقاليد الدستورية في البلاد العريقة في الحكم البرلماني وهو ما يفرضه واجب الحياد الصحيح على رئيس كل هيئة تشريعية . فالخير كل الخير أن نسلك هذا المسلك القويم .

ولا شك في أن كلا من حضراتكم يقرن على هذا المنهج لتسير في أعمالنا على الحطة المثلى التي تحفظ لمجلسنا ما هو جدير به من الكرامة والهيبة فيما يدور فيه من مناقشات وما يصدر عنه من قرارات .

حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء —

حضرات الشيوخ المحترمين ، سيدي الرئيس :

إن الحكومة لتقدر الآراء الدستورية السديدة التي أعلنتموها الآن لمناسبة ارتقائكم منصة الرياسة لهذا المجلس الموقر وتشكركم عليها أبلغ الشكر وتری في إعلانها خير فاتحة لعهد رياستكم وخير بشير بإقرار التقاليد البرلمانية السليمة في نصابها الصحيح . وهي تفتبط بما صرحتم به من ابتعادكم عن الحياة الحزبية في كل صورها ومظاهرها أخذاً بالقاعدة التي قضت بها التقاليد الدستورية في البلاد العريقة في الحكم البرلماني .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسيوني ( الرئيس السابق ) —

حضرة المحترم الفاضل رئيس مجلس الشيوخ :

إن في تقليدكم رياسة هذا المجلس الموقر شرفين : شرف الثقة العالية التي تهلكم بها حضرة صاحب الجلالة ملكنا المعظم حفظه الله ، وشرف الرياسة على أكبر هيئة تشريعية في البلاد — فأهنتكم بهما تهنئة صادقة منبعثة من قلب مخلص .

مادة ٨٠ « ... »

وأتمنى لكم شرفاً ثالثاً وهو توفيقكم لتنفيذ أحكام الدستور ولائحة المجلس الداخلية بما يكفل الحرية التامة في إبداء الآراء للمؤيدين والمعارضين والاستمساك بالحياة المطلق داخل المجلس كمهدم الذي عاهدتم به . وستألون بإذن الله تعالى ذلك بتضامن حضرات الأعضاء المحترمين وتوخيهم النزاهة والمصلحة العامة في أبحاثهم ونساجلاتهم وقد برهنوا على ذلك في الدورات السابقة ومن ثم سهلت مأمورية رؤساء المجلس ومنهم هذا الضعيف العاجز مع انثناء بعضهم لأحزاب سياسية معينة .

وهذا ما جرت عليه تقاليد البلاد المتمتع بالنظم البرلمانية من أجيال كفرنسا التي يرأس مجلس نوابها الحالي المسيو هريو وهو من حزب الراديكاليين السوسنيالست وهو أكبر أحزابها .

وتقاليد بلادنا العزيزة على حداثة عهدنا بالنظام النيابي فقد ترأس مجلس شيوخها صاحب الدولة زيور باشا والمرحوم يحيى إبراهيم باشا وكنا من حزب الاتحاد .

وترأس مجلس نوابنا المصري سعد الحالد رئيس الوفد المصري وزعيم الأمة ، ورفعة الرئيس الجليل مصطفى النحاس باشا زعيم الأمة ، والمرحوم ويصا واصف ، والدكتور أحمد ماهر ، وكنا من أعضاء الوفد .

وليس العيب أن يكون رئيس المجلس منتبياً إلى حزب سياسي معين لكن العيب كل العيب أن يكون لانتائه أثر في عمله أو في إدارة جلسات المجلس أو في توجيه مناقشاته في غير وجهة النفع العام .

وإنى أشكر حضرة الرئيس المحترم لحسن ظنه بي وسأكون خير معاون له على احترام الدستور ورعاية أحكامه والسلوك بالمعارضة مسلك النزاهة .

وإنى أختتم كلمتي هذه بتوجيه أسمى عبارات الشكر لحضرة صاحب الرفعة رئيس الحكومة تلقاء ما تفضل به على من المدح الذي لا أستحقه ، ولئن قمت بعمل خير قيام وأديت واجبي بحق الأداء فالفضل في ذلك كله راجع إلى حضرات الأعضاء المحترمين الذين لم يألوا جهداً في معاونتي على حسن إدارة جلسات المجلس وتوجيه مناقشاته إلى الغاية المرجوة من البرلمانات وهي الخير العام ، متمنياً لحضراتكم أحسن التمنيات وأكمل التوفيق .

( تصفيق ) .

( في ١٨ ما يو سنة ١٩٣٨ ) .

هل مدة رئيس المجلس سنتان زمنيّتان ، أم دورتان برلمانيّتان

مرسوم

بتعيين رئيس المجلس الشيوخ

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٨٠ من الدستور ، وبناء على ما عرضه علينا مجلس الوزراء ؛

رسمت بما هو آت

للمادة الاولى

عين محمد محمود خليل بك رئيساً لمجلس الشيوخ .



المادة الثانية

على رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم  
صدر بمرأى عابدين في ٨ ربيع الأول سنة ١٣٥٧ ( ٨ مايو سنة ١٩٣٨ ) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة  
رئيس مجلس الوزراء  
محمد محمود

وزير الداخلية  
محمد محمود

( في ١٨ مايو سنة ١٩٣٨ ) .

مرسوم

بإعادة تعيين حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك رئيساً للمجلس

الرئيس ( حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك ) — ورد إلى رئاسة المجلس مرسوم بإعادة تعيين رئيس المجلس رئيساً له  
سيتلى نصه على حضراتكم .  
تلى المرسوم ، وهذا نصه :

مرسوم

بإعادة تعيين رئيس لمجلس الشيوخ

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٨٠ من الدستور ، وعلى المرسوم الصادر في ٨ مايو سنة ١٩٣٨  
وبناء على ما عرضه علينا مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

المادة الأولى

يعاد تعيين محمد محمود خليل بك رئيساً لمجلس الشيوخ .

المادة الثانية

على رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم  
صدر بمرأى المنتزه في ٦ شوال سنة ١٣٥٨ ( ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة  
رئيس مجلس الوزراء  
علي ماهر

وزير الداخلية  
علي ماهر

( تصديق عام ) .

كلمة الرئيس

الرئيس — حضرات الزملاء المحترمين :

إن ثقة حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم تدعوني اليوم للمرة الثانية إلى تولي منصب الرئاسة في هذا المجلس الموقر . وإنه  
لعطف كريم ألقاه بعاطفة الشكران والامتنان مقرونة بالإساءة إلى الله تعالى بأن يحفظ ذاته الملكية مؤيدة بالعز والنصر وأن يحمل عهده  
عهداً سعيداً يحف به التوفيق والإقبال .

( تصديق عام ) .

مادة ٨٠ « ... .. »

إني أشعر أيها الزملاء بكبير التبعة الملقاة على عاتق وبالجهود المتواصلة التي تقتضيها رئاسة مجلسكم ، ولكنى معتمد بعد الله على صدق ماوتكم وحسن تعضيدكم لأقوم بالواجب على ، على الوجه الذي يرضيكم ، أي على الوجه الذي يرضى الدمة والمصلحة العامة والإخلاص للدستور . وقد بذلتم لي في الماضي هذا التعضيد وتلك المعاونة عن كرم وسخاء لا فرق في ذلك بين حزب وحزب ومؤيد ومعارض ، فاستطعنا أن نتغلب على صعوبات كثيرة وأن نجتاز عقبات شتى مما زاد في رفعة شأن المجلس وزاد الحياة الدستورية في البلاد ترسيخاً وتوطيداً ، فوجب لكم على الشكر ، كما آني أشكر الحكومة على تسهيل مهمتنا وحرصها على العمل بالأحكام الدستورية .

أما من جهتي فإني أجدد لحضراتكم العهد الذي قطعته على نفسي عندما شرفني مولاي الملك بدعوتي في المرة الأولى إلى هذا المنصب ، وهو أن يكون موقعي منكم كما كان موقعكم مني موقف الأخ الصادق والزميل المخلص . وإني لا أزال كما كنت أنزه رئاسة هذا المجلس عن كل غرض حزبي وميل سياسي ، جاعلاً رائدي العمل دائماً بروح القواعد الدستورية والتقاليد البرلمانية والمبادئ الديمقراطية . فهذه الوسيلة وحدها يستطيع كل عضو أن يؤدي واجبه في النيابة عن الأمة ، وأن يقوم بما تنتظره منه البلاد من خدمات صادقة وأعمال نافعة .

حضرات الزملاء :

ستدعون الآن إلى انتخاب الأعضاء الذين يؤلف منهم مكتب مجلسنا تطبيقاً لأحكام الدستور واللائحة الداخلية ، وإذا كان أعضاء المكتب السابق من الوكيلين إلى المراقبين إلى السكرتيرين البرلمانيين قد استحقوا شكر المجلس على ما قاموا به من الأعمال وما بذلوه من الجهود ، فإننا واثقون من أن المكتب الجديد الذي تنتخبونه اليوم سيوالي عمله وجهوده على مثل هذا الوجه المرضي .

حضرات الزملاء :

إن العالم يجتاز اليوم أزمة عصيبة نرجو مخلصين أن تنفجر بانتصار الحق والعدل والمبادئ الديمقراطية . وإن الموقف الحالي يحتم علينا جميعاً أمة وحكومة وبرلماناً مضاعفة الجهود والتكاتف في العمل والتفاني في الخدمة العامة لتخرج مصرنا العزيزة من هذه الأزمة العالمية سليمة مرفوعة الرأس موطدة الاستقلال في ظل مليكها المحبوب فاروق الأول .

( تصفيق عام ) .

### كلمة الحكومة

حضرة صاحب المعالي محمد علي علوبه باشا ( وزير الدولة للشؤون البرلمانية ) — سعادة الرئيس ، حضرات الشيوخ المحترمين : باسم الحكومة أقدم إلى سعادة رئيس هذا المجلس للوقر تهنئة خالصة لما يحظى به من عطف الملك وثقته العالية إلى جانب احترام المجلس والحكومة وإعجاب الجميع به .

ولا شك عندي في أن هذه النعم لها مبعث واحد هو شخصية الرئيس نفسه وما تمتاز به من الكفاية النادرة التي مرجعها ثقافة عالية وخبرة واسعة بالنظم البرلمانية وتقاليد الصالحة فضلاً عن المرات الطويل في معالجة شؤون هذا المجلس منذ سنة ١٩٣٤ .

ولقد أثبتت التجارب الماضية ما في رياسته من حكمة واعتدال وحسن إدارة وصلابة في الحق وكياسة في التوفيق بين مختلف الاتجاهات . لهذا نعتبط الحكومة بإعادة تعيينه وهي وطيدة الرجاء في أن يكون تعاون الحكومة وهذا المجلس الموقر في عهد رياسته تعاوناً كاملاً وكفياً لتحقيق المصلحة العامة على خير وجه .

( تصفيق عام ) .

### كلمة الوفدين

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسيوني — سعادة الرئيس ، حضرات الزملاء المحترمين : يسرني أن أقدم بخالص التهنية إلى سعادة المحترم رئيس مجلسنا الموقر على الثقة العالية التي حباه بها مولانا حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم ... ..

( تصفيق عام ) .

مادة ٨٠ « ... »

تلك الثقة التي تقتبط لها وتمنى لسعادة الرئيس دوام التمتع بها .

ولئن كان المرسوم الملكي قد صدر قبل انقضاء السنتين للنصوص عليهما في المادة ٨٠ من الدستور إلا أننا نرجو ألا يكون لهذه السابقة تأثير في الحكم الدستوري الوارد في المادة ٧٩ الخاصة بمدة العضوية في المجلس ، وهي عشر سنوات زمنية ، وبالتجديد النصف كل خمس سنوات زمنية .

هذا وإننا لنقدر التبعة الكبيرة الملقاة على عاتق سعادة رئيس المجلس ونرجو أن يوفق كما وفق في الماضي للقيام بها بالروح التي سادت رياسته في الدورتين الماضيتين وبالعهد الذي أخذه على عاتقه أن يكون بعيداً عن كل غرض حزبي أو ميل سياسي . وبهذا وحده تستقر التقاليد البرلمانية الصحيحة والمبادئ الديمقراطية السليمة ، ونشكره على الكلمات الطيبة التي أسداها إلى حضرات المحترمين أعضاء المجلس . ونؤكد له أنه سيلقى منا كل تعاضد ومعاونة في سبيل تحقيق الأغراض السامية التي أشار إليها في بيانه .  
( تصفيق من اليسار ) .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبري باشا ( مستقل ) — يؤخذ من المرسوم الذي سرتنا سماعه أن هناك أمرين :  
( أحدهما ) إسباغ ثقة عالية غالية على سعادة الشيخ المحترم رئيس هذا المجلس ، ثقة استحقها بكفائته في إدارة أعمال المجلس الإدارية وفي إدارة جلساته . تلك الثقة هو جدير بها ، وأهل لها ، فله منا خالص التهنة .  
( ثانيهما ) ان إعادة تعيينه رئيساً لهذا المجلس كانت ولما ينقض على تعيينه أولاً سنتان كاملتان .  
قد يكون للوزارة بعض المسوغات في هذا العمل ، ولكن للمجلس النص الصريح في أن مدة الرئاسة سنتان ، وأن عضوية أعضاء المجلس محددة بعشر سنوات في حين أن الدستور نفسه عندما تعرض للمجلس النواب عبر بدورات .  
يؤخذ من هذا أنه إن كان للوزارة عذر أو سبب ، فإن للمجلس نصوصاً صريحة تخالف هذا .  
ولما كانت المسألة دقيقة ، ولا يصح بحال من الأحوال أن يرتجل الكلام في المناقشة فيها ، كان من الصواب أن نعي لجنة الشؤون الدستورية عند تشكيلها يبحث هذا الموضوع ، وبسبب الوزارة لتدلي لها بما عندها من بيان عن الوجهة التي اتخذتها في إصدار هذا المرسوم .  
لذلك فإنني أرجو أن يوافق المجلس على أنه إذا ما أعيد تأليف لجنة الشؤون الدستورية أن يكون من أهم أعمالها الأولى أن تبحث هذا الموضوع لنصل كلها باتفاق على احترام الدستور ونصوصه .  
( تصفيق عام ) .

### كلمة الأحرار الدستوريين

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل باشا — سيدى الرئيس :  
إنى سعيد بأن أوجه إليك تهنة خاصة ، فقد كانت المدة التي انقضت — وأنت في رئاسة هذا المجلس — مدة حافلة بالأعمال ؛ وكان لك في كل مرة نشب فيها خلاف على رأى من الآراء ، أو مسألة من المسائل ، مواقف قدرها لك الجميع . مواقف توفيق ، وجمع للكلمة ما استطعت أن تجمعها ؛ وهذا واجب يؤديه الرئيس ، فإذا ما بلغ من إحسان أدائه ما بلغت ، كان جديراً حقاً بالتهنة .  
وإنى إذ أهنتك بهذا فإننى أهنتك لا بتقدير المجلس وحده إياك ، ولكن أهنتك أيضاً بالتقدير السامى من جانب جلالة الملك .  
وأما هذه المسألة التي أثارها إخواننا ، والتي طلب حضرة الشيخ المحترم حسن صبري باشا إحالتها إلى لجنة الشؤون الدستورية ، فقد كنت أرى أن المرسوم الذى صدر قد لا يقتضيه ، فهو لم يصدر بعد أن مكثت في الرئاسة دورتين ولا سنتين ، فأنت فيها من دورة ونصف دورة فقط . فهو لم يصدر بعد مكثك فيها دورتين ، أو سنتين .  
أما وقد روى أن نعود فيها لحكم الدستور ونصوصه ، وأن تبحثها لجنة الشؤون الدستورية بالمجلس ، فليس ريب في أننا جميعاً نؤازر على حكم الدستور ونحترم نصوصه بل نقدها .

( تصفيق عام ) .

( في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ) .

## جدول يبين مدد رئاسة رؤساء المجلس من سنة ١٩٢٤ إلى الآن

الرئيس	مرات رئاسته	ابتداء (١) وانتهاء كل مرة	زمن كل مرة	الدورات البرلمانية لكل مرة	تاريخ مرسوم التعيين	ملحوظات
درة أحمد زيور باشا	مرتان	الأول من ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٤ إلى ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٤ لأنه عين وزيراً . الثانية من ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٤ إلى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ لأنه عين رئيساً للوزارة .	أربعة أشهر وستة أيام شهر	مدة الرئاسة الأولى تشمل الدورة الأولى من ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ إلى ١٠ يولييه سنة ١٩٢٤ وتشمل الرئاسة الثانية بعض الدورة الثانية من ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ إلى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤	٢٣ فبراير سنة ١٩٢٤ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٤	حلف اليمين في ١٨ مارس سنة ١٩٢٤
المنفوره محمد نوبيق نسيم باشا	مرة واحدة	من ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ إلى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٥ لتعيينه رئيساً للديوان الملكي .	سنة وتسعة عشر يوماً	الباقى من الدورة الثانية من ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ إلى ٣٣ مارس سنة ١٩٢٥	٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤	
المنفوره حسين رشدى باشا	مرة واحدة	من ٢٣ مايو سنة ١٩٢٦ لغاية ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٧	سنة وخمسة أشهر وثلاثة وعشرون يوماً	الدورة الثالثة من ١٠ يولييه إلى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٦ والدورة الرابعة من ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦ إلى ١٤ يولييه سنة ١٩٢٧	٢٣ مايو سنة ١٩٢٦	
				الدورة الخامسة لم يتول رئيس بمرسوم		
المنفوره عبد يكن باشا	مرة واحدة	من ٣ يناير سنة ١٩٣٠ إلى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٠ حيث استقال لانقضاء دستور سنة ١٩٣٣	سبعة أشهر واثنى عشر يوماً	الدورة السادسة من ١١ يناير سنة ١٩٣٠ إلى ١١ يولييه سنة ١٩٣٠	٣ يناير سنة ١٩٣٠	
أستاذ محمود بسيونى	مرتان	الأول من ١٩ مايو سنة ١٩٣٦ إلى ٣ أغسطس سنة ١٩٣٧ حيث عين وزيراً للأوقاف . الثانية من ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٧ إلى ٨ مايو سنة ١٩٣٨	سنة وشهران وأربعة عشر يوماً خمسة أشهر وواحد وعشرون يوماً	الدورة الحادية عشرة من ٢٣ مايو سنة ١٩٣٦ إلى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٣٦ والدورة الثانية عشرة من ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٦ إلى ٢٩ يولييه سنة ١٩٣٧ بعض من الدورة الثالثة عشرة من ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ إلى ٨ مايو سنة ١٩٣٨	١٩ مايو سنة ١٩٣٦ ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٧	
حضرة صاحب العزة عبد محمود خليل بك	مرتان	الأول من ٩ مايو سنة ١٩٣٨ إلى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٩ الثانية من ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ... ..	سنة وستة أشهر وسبعة أيام	بقية الدورة الثالثة عشرة من ٩ مايو سنة ١٩٣٨ إلى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٨ الدورة الرابعة عشرة من ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٨ إلى ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٩ الدورة الخامسة عشرة من ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ... ..	٩ مايو سنة ١٩٣٨ ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٩	

(١) يلاحظ أن تاريخ الرئاسة (إن لم يكن عضواً قبل رئاسته) لا يكون إلا من تاريخ حلفه اليمين الدستورية لا من تاريخ صدور المرسوم .



## جدول يبين مدد وكالة وكلاء المجلس من سنة ١٩٢٤ إلى الآن والمرات التي انتخبوا فيها

الوكيل	مرات وكالته	ابتداء وانتهاء كل مرة	زمن كل مرة	الدورات البرلمانية لكل مرة	تاريخ الانتخاب	ملحوظات
المفوض له أحمد زكي أبو السعود باشا	مرة واحدة	١٥ أبريل سنة ١٩٢٤ إلى ٧ يونيو سنة ١٩٢٦	سنتان وشهر واثنان وعشرون يوماً	الدورة الأولى من ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ إلى ١٠ يولييه سنة ١٩٢٤ الدورة الثانية من ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ إلى ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥	١٥ أبريل سنة ١٩٢٤	ظل وكيلا بعد انتهاء الدورة الثانية إلى أن عين وزيراً للحقائب في ٧ يونيو سنة ١٩٢٦
حضرة صاحب العزة محمد علوي الجزائر بك	أربع مرات	الأولى من ١٥ أبريل سنة ١٩٢٤ إلى ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦	سنتان وشهر وخمسة وعشرون يوماً	الدورة الأولى من ١٥ مارس إلى ١٠ يولييه سنة ١٩٢٤ الدورة الثانية من ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ إلى ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥	١٥ أبريل سنة ١٩٢٤	ظل وكيلا للمجلس إلى انتهاء الدورة الثانية إلى أن أعيدت الحياة النيابية في ١٠ يولييه سنة ١٩٢٦
		الثانية من ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ إلى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٧	سنة واحدة وخمسة أشهر وستة أيام	الدورة الثالثة من ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ إلى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٦ الدورة الرابعة من ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦ إلى ١٤ يولييه سنة ١٩٢٧	١٠ يونيو سنة ١٩٢٦	
		الثالثة من ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٧ إلى ١٩ يولييه سنة ١٩٢٨	سبعة أشهر وثمانية وعشرون يوماً	الدورة الخامسة من ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٧ إلى ١٩ يولييه سنة ١٩٢٨	٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٧	انتهت هذه الدور بصدور الأمر الملكي رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ بإلغاء المجلس وإيقاف العمل ببعض مواد الدستور .
حضرة الأستاذ محمد بسيوني	مرتان	الرابعة من ١٣ يناير سنة ١٩٣٠ إلى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠	ثمانية أشهر وتسعة أيام	الدورة السادسة من ١١ يناير سنة ١٩٣٠ إلى ١١ يولييه سنة ١٩٣٠	١٣ يناير سنة ١٩٣٠	انتهت وكالته بصدور الأمر الملكي رقم ١٠ لسنة ١٩٣٠ بإلغاء دستور سنة ١٩٢٣ ووضع دستور جديد .
		الأولى من ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ إلى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٧	سنة واحدة وخمسة أشهر وستة أيام	الدورة الثالثة من ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ إلى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٦ الدورة الرابعة من ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦ إلى ١٤ يولييه سنة ١٩٢٧	١٠ يونيو سنة ١٩٢٦	
		الثانية من ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٧ إلى ١٩ يولييه سنة ١٩٢٨	سبعة أشهر وثمانية وعشرون يوماً	الدورة الخامسة من ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٧ إلى ١٩ يولييه سنة ١٩٢٨	٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٧	
معالي محمد شفيق باشا	مرة واحدة	من ١٣ يناير سنة ١٩٣٠ إلى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠	ثمانية أشهر وتسعة أيام	الدورة السادسة من ١١ يناير سنة ١٩٣٠ إلى ١١ يولييه سنة ١٩٣٠	١٣ يناير سنة ١٩٣٠	

مادة ٨٠ « ... »

الوكيل	مرات وكالته	ابتداء وانتهاء كل مرة	زمن كل مرة	الدورات البرلمانية لكل مرة	تاريخ الانتخاب	ملحوظات
حضره صاحب العزة محمد محمود خليل بك	مرة واحدة	٢٥ مايو سنة ١٩٣٦ إلى ٣ أغسطس سنة ١٩٣٧ حيث عين وزيراً للزراعة	سنة وشهران وثمانية أيام	الدورة الحادية عشرة من ٢٣ مايو سنة ١٩٣٦ إلى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٣٦ الدورة الثانية عشرة من ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٦ إلى ٢٩ يولييه سنة ١٩٣٧	٢٥ مايو سنة ١٩٣٦	
حضره صاحب العزة حسن نبيه المصرى بك	مرتان	الأولى من ٢٥ مايو سنة ١٩٣٦ إلى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٧ الثانية من ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ إلى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٩	سنة وخمسة أشهر واثنتان وعشرون يوماً  سنتين	الدورة الحادية عشرة من ٢٣ مايو سنة ١٩٣٦ إلى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٣٦ الدورة الثانية عشرة من ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٦ إلى ٢٩ يولييه سنة ١٩٣٧ الدورة الثالثة عشرة من ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ إلى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٨ الدورة الرابعة عشرة من ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٨ إلى ٨ أغسطس سنة ١٩٣٩	٢٥ مايو سنة ١٩٣٦   ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧	
حضره صاحب السعادة سليم السيد سليمان باشا	مرتان	الأولى من ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ إلى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٩ الثانية من ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٩ إلى ... ..	سنتين	الدورة الثالثة عشرة من ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ إلى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٨ الدورة الرابعة عشرة من ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٨ إلى ٨ أغسطس سنة ١٩٣٩ الدورة الخامسة عشرة من ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٩ إلى ... ..	١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧  ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٩	
معالي أحمد على باشا	مرة واحدة	من ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٩ إلى ... ..		الدورة الخامسة عشرة من ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٩ إلى ... ..	١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٩	

ملاحظة : دورات الانقضاء السابعة والثامنة والتاسعة والعاشر كانت في ظل نظام دستور سنة ١٩٣٠ الذى كان مطبقاً فيه الرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ الخاص بالنظام الداخلى للبرلمان وكانت تنص المادة الثالثة منه « على أن يباشر كل مجلس انتخاب المكتب النهائى فى الجلسة التى تحدد بعد الافتتاح » . وتنص المادة الرابعة منه على أنه « فيما عدا انتخاب رئيس مجلس النواب يقوم كل من المجلسين بانتخاب الوكيلين والكرتيرين والمراقبين على التعاقب » . وتنص المادة السادسة منه على أنه « ينتخب أعضاء المكتب النهائى لمدة دور انعقاد ويظلون فى أعمالهم مدى أدوار الانقضاء غير العادية وحتى افتتاح دور الانقضاء العادى التالى » .

مادة ٨١ - « إذا حل مجلس النواب توقف جلسات مجلس الشيوخ » .

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للدستور  
لجنة الدستور

دولة الرئيس ( حسين رشدي باشا ) - إذا انحل مجلس النواب توقف جلسات مجلس الشيوخ .  
( موافقة عامة ) .

( ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

تلى القرار الأربعون وهذا نصه :

إذا انحل مجلس النواب توقف جلسات مجلس الشيوخ .

سعادة قليني فهمي باشا - هذا يؤدي إلى تعطيل الأعمال التشريعية . وأرى أن الواجب يقضى باستمرار مجلس الشيوخ في العمل .  
أثناء انحلال مجلس النواب .

حضرة إلياس عوض بك - هذا الحكم متفرع عن القرار السابق وأساسهما عدم جواز انفراد أحد المجلسين بالعمل .

معالي رفعت باشا - الأعمال التشريعية لا تؤدي إلا باشتراك المجلسين .

( موافقة عامة على القرار ) .

( في ١٥ يونيو سنة ١٩٢٢ ) .

تليت للمادة السادسة وهذا نصها :

إذا حل مجلس النواب توقف جلسات مجلس الشيوخ .

( فتقررت الموافقة عليها كما هي ) .

( في أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

صفة أعضاء مجلس الشيوخ لا تنحل عنهم في وقت من الأوقات طبقاً لحكم الدستور الذي لا يجوز حل مجلس الشيوخ .

والأمر الماسكي رقم ٧٢ لسنة ١٩٢٩ لا يعدو أنه أقر الأمور في نصابها وأزال العقبات التي كانت قائمة في سبيل مباشرة الشيوخ لوظائفهم .

صرف مكافأة الأعضاء بناء على ذلك طول مدة التعطيل .

راجع التعليق على هذا في المادة ٣٨ ( في ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠ ) .

حل مجلس النواب وتوقف جلسات مجلس الشيوخ .

مجلس الشيوخ

١ - حل مجلس النواب في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ فوقفت جلسات مجلس الشيوخ . ثم أجريت الانتخابات وانعقد البرلمان بمجلسيه في ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ ولكن حل مجلس النواب في هذا اليوم نفسه وصدر مرسوم بتاريخ ٢٦ مارس المذكور بوقف جميع عمليات الانتخاب . فوقفت بذلك جلسات مجلس الشيوخ بتعطيل الحياة النيابية التي أعيدت بإجتماع البرلمان في يوم ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ .

٢ - حل مجلس النواب في ٢ فبراير سنة ١٩٣٨ فوقفت جلسات مجلس الشيوخ إلى أن اجتمع البرلمان في ١٢ أبريل من السنة ذاتها بعد انتخاب مجلس النواب الجديد .

## الفرع الثاني - مجلس النواب

مادة ٨٢ - « يؤلف مجلس النواب من أعضاء منتخبين بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب » .

« يؤلف البرلمان من مجلسين ، ويسمى أحدهما مجلس النواب ، ويكون كله منتخباً » .

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للمستور

دولة الرئيس ( حسين رشدي باشا ) - هل يشكل البرلمان من هيئة أو هيئتين ؟

( تقرر بالإجماع أن يكون من هيئتين ، وكل أعضاء الهيئة الأولى ينتخبون وتسمى مجلس النواب ) .

( في ١٩ أبريل سنة ١٩٢٢ ) .

يكون الانتخاب من درجتين .

دولة الرئيس ( حسين رشدي باشا ) - والانتخاب بدرجة واحدة أو درجتين ؟

حضرة المنزلاوى بك - أرى أن يكون الانتخاب من درجة واحدة لأن جملة من درجتين قد يحمل على غير الغرض النافع الذي تنوخواه ويستعين به البعض على اتهام الحكومة بالعمل على تنفيذ مآرب خاصة .

دولة الرئيس - ضرر الانتخاب بدرجة واحدة ربما كان أشد من اتهام الحكومة بالتحيز .

حضرة عبد العزيز بك - ضرر الانتخاب بدرجة واحدة أن الناخب لا يعرف الصالحين للانتخاب فيؤول الأمر لأن يجري لانتخاب طبقاً لأهواء سيطرة الانتخاب .

ومزية الانتخاب بدرجتين أن يوكل الأمر إلى من هم أرق من الناخبين وأكثر علماً باللائقين للنيابة .

حضرة على ماهر بك - أرى أن يكون الانتخاب من درجة واحدة لأن الأصل أن يستعمل كل واحد حقه بنفسه .

دولة الرئيس - أو بوكيله إذا عجز الأصل .

حضرة على ماهر بك - والقول بأن الناخبين لا يعرفون اللائقين للانتخاب ينفيه حكم القانون الحالي الذي يقضى بأن يستنير

المندوب الناخبين فيمن يحسن انتخابه . وضرر جعل الانتخاب بدرجتين أنه يسهل التأثير على المندوبين الناخبين لقلة عددهم .

( كثير من الأعضاء أيدوا جعل الانتخاب من درجتين ) .

( أخذت الآراء فتقرر بالأغلبية جعل . الانتخاب من درجتين ولم يصر على جملة من درجة واحدة سوى حضرات طلعت باشا

ومنزلاوى بك وماهر بك ) .

( في ١٩ أبريل سنة ١٩٢٢ ) .

يجب ترشيح من يتقدم للانتخاب لعضوية مجلس النواب بطريق التزكية ويترك للجنة الانتخاب تعيين عدد المندوبين .

لجنة المستور

تلى القرار الحادى عشر ونصه : يجب ترشيح من يتقدم للانتخاب لعضوية مجلس النواب بطريق التزكية ويترك للجنة الانتخاب

تعيين العدد الذى يصح به الترشيح .

وتلى ما ورد عنه فى التقرير .

فضيلة الأستاذ الشيخ بغيث - عارضت فى هذا القرار فى اللجنة الفرعية ولا زلت معارضا فيه .

صاحبة السيد عبد الحميد البكرى - هل يفهم من هذا النص أنه لا يجوز لشخص أن يرشح نفسه إلا إذا رشحه عدد من المندوبين

الناخبين ؟

حضرة محمود أبو النصر بك - أنا الذى اقترحت هذا المبدأ ، لذلك اسمحوا لى أن أشرحه . كان المتبع فى الانتخابات حتى الآن

أنه يجوز للمندوبين الناخبين أن ينتخبوا أى شخص حائز لشروط الانتخاب ، من غير أن يشترط ترشيح الشخص نفسه . وكان من نتائج



مادة ٨٢ » ... .. «

ذلك تبث الأصوات بين جميع الحاصلين على شروط الانتخاب فرأينا تلافى هذا النقص ولذلك استرشدنا بالدستور البلجيكي وبعض الدساتير الأخرى بما هو مقرر في انتخاب نقابة المحامين حيث لا يجوز انتخاب عضو في مجلس النقابة إلا إذا رشحه عشرة من زملائه قبل يوم الانتخاب بعشرة أيام على الأقل . وغرضنا من الترشيح أنه إذا جاء يوم الانتخاب كان الناخبون على علم بمن ينحصر فيهم الانتخاب وتيسر لهم أن يسألوا عنهم وأن يتعرفوا صفاتهم وأن يقفوا على آرائهم . وهذه قاعدة معمول بها في مصر في انتخابات المحاماة الأهلية والشرعية وفي النوادي الكبرى . وحكمة تقريرها ألا يفاجأ الناخبون في آخر لحظة بأسماء غير معروفة لهم .

وقد التبس أمر الترشيح على غير واحد ممن كتبوا في هذه المسألة فحسبوا أن الترشيح يكون بمعرفة لجنة تعينها الحكومة تسمى لجنة النزكية ولا ينتخب إلا من رشحته . وهذا خطأ ، فإنما يتولى المندوبون الناخبون أمر الترشيح . وليس يصح غير ذلك وإلا لجاز لمن لا يثق به أحد أن يقدم نفسه في آخر لحظة . وقد حتم القانون الفرنسي إلى جانب ما تقدم أن يبلغ المرشح قبوله الترشيح إلى الجهة المختصة بورقة مصدق على إمضائه فيها .

سماحة السيد عبد الحميد البكري — بعد الشرح الذي سمعته أنا أوافق على القرار .

سعادة إسماعيل أباطة باشا — وهل للترشيح مدة معينة يحصل فيها ؟

معالي الرئيس — الرسوم التي يصدر بتحديد يوم الانتخاب يصدر قبل اليوم المذكور بشهر عادة فيصبح تحديد عشرة أيام قبل يوم الانتخاب ينتهي الترشيح بانتهائها ، وهذه كلها تفاصيل .

فضيلة الشيخ بنحيت — يوجد مندوبون ناخبون ينوب كل منهم عن عدد معين من الناخبين فانتخابهم هو بمثابة ترشيح فإذا اشترط ترشيح آخر كان الانتخاب من ثلاث درجات لا من درجتين .

سعادة حافظ حسن باشا — أرى أن لفكرة الترشيح عيوباً وأنها غير منتجة . فقد كانت لانتخابات الجمعية التشريعية دفاتر يكتب في صحيفتها الجني أسماء الناخبين وفي اليسرى أسماء الحائزين لشروط انتخاب مجلس المديرية والجمعية التشريعية . وقد كان قبول المرشح للنيابة شرطاً لصحة انتخابه حتى لا تضيق الأصوات سدى . ولن تزيد الطريقة المقترحة الآن على ذلك شيئاً . فإن من الميسور لكل من أراد ترشيح نفسه أن يحصل على عدد الإمضاءات اللازمة لترشيحه ما دامت إمضاء المندوب الناخب غير ملزمة له وما دام العدد المطلوب للترشيح قليلاً . وعلى ذلك تكون الطريقة المذكورة عبثاً يجب أن تتحاشى وضعه في التشريع . أما إذا كان العدد المطلوب للترشيح كبيراً فقد يتحقق بعض الغرض المطلوب وينحصر بذلك عدد المرشحين .

حضرة محمود أبو النصر بك — نحن إذن متفقون لأن عدد الذين يرشحون النائب قد ترك للجنة الانتخاب .

حضرة محمد علي بك — أقترح أن يكون النص هكذا :

يجب ترشيح من يتقدم للانتخاب لعضوية مجلس النواب ويترك للجنة الانتخاب تحديد عدد المندوبين الناخبين الذي يصح به الترشيح .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — هذه العبارة لا تقدم ولا تؤخر واشتراط المندوبين الناخبين مفهوم من التقرير . معالي الرئيس — تؤخذ الآراء .

( فتقرر بقاء النص على حاله مع تغيير كلمة « العدد » بعبارة « عدد المندوبين الناخبين » . )

( في ٨ يونيه سنة ١٩٢٢ ) .

معالي الرئيس — يتلى القرار الرابع .

تلى القرار الرابع ونصه : « تكون الهيئة التي يؤلف منها المجلس الأول منتخبة وتسمى مجلس النواب » .

( فوافقت عليه الهيئة بالإجماع ) .

( في ٤ يونيه سنة ١٩٢٢ ) .

### يكون الانتخاب لمجلس النواب بدرجتين .

تلى القرار السادس وهو « يكون الانتخاب لمجلس النواب بدرجتين » .

وتلى ما ورد في التقرير عن هذا القرار (١) .

حضرة على ماهر بك — أطلب أن يجعل الانتخاب بدرجة واحدة لأن الأصل أن الإنسان يستعمل حقه بنفسه . أما الأسباب التي وردت تبريراً لجعل الانتخاب بدرجتين فتحصر في أمرين ( الأول ) تاريخنا الدستوري ( والثاني ) عدم معرفة الناخب للأشخاص المرشحين للنيابة معرفة تامة . أما عن السبب الأول فأقول إنه لا يصح أن يكون معناه عدم جواز الانتقال من حال قديم إلى حال جديد فقد كنا ننتخب بدرجتين في وقت كان الشعور السياسي فيه أقل بكثير مما هو الآن ومن السلم به أن البلاد تطورت تطوراً تناول جميع مظاهر الحياة فلا يصح إذن الاحتجاج بالقديم أمام هذا التطور الحديث بل أظن أنه قد آن لنا أن ننتقل إلى حالة جديدة . وأما عن السبب الثاني فإننا إذا راجعنا أنفسنا وجدنا أن المندوب الناخب لا يختلف كثيراً عن الناخب من حيث العلم بالمرشحين ففي قانون سنة ١٩١٣ يختار المندوب الناخب من بين خمسين ناخباً وهو عادة من طبقتهم والواقع أنه إذا كان الغرض أن يكون للناخب صفات خاصة فيصح وضع قواعد لذلك كما في إنجلترا ، فإن الانتخاب هناك مباشر ولكن القانون الإنجليزي مع ذلك يشترط شروطاً خاصة فيمن يكون أهلاً للانتخاب كأن يكون له محل سكن من قيمة معينة وألا يكون متشرداً الخ . أضف إلى هذا أنه سيتولد عن الحياة البرلمانية حين قيام الأحزاب السياسية ومتى وجدت الأحزاب فلا يهم أبداً معرفة الناخب لشخصية النائب وإنما يجري الانتخاب تبعاً للمبادئ السياسية ، فإذا كان ينقصنا الآن شيء من الأخلاق الدستورية فسيكمل بالتمرين . ولا يصح أن يجعل هذا النقص سبباً للعدول عن مبدأ عام . والانتخاب بدرجتين يؤدي إلى حصر الانتخاب في طائفة قليلة جداً فيكون عدد الندوين الناخبين في الدائرة الانتخابية ٣٠٠ فقط إذا اعتبرنا أن لكل ٥٠ ناخباً مندوباً ناخباً واحداً واستبعدنا النساء والأطفال والمحكوم عليهم الخ . وعلى هذا الاعتبار يكفي للحصول على النيابة اجتماع ١٥١ صوتاً للمرشح وهذا سهل جداً وقوع الجرائم الانتخابية ومن واجبتنا أن نمنع وقوع هذه الجرائم أو نقلل من وقوعها بتوسيع دائرة الناخبين . والانتخاب المباشر أكثر انفاقاً مع سلطة الأمة لأن سيادة الأمة معناها سيادة الناخبين وسيادة الناخبين تقتضي عموم السيادة لا حصرها في عدد قليل من الأمة فإذا أخذ بالانتخاب لدرجتين أصبحت سيادة الأمة منحصرة في ٥٢ ألفاً من الناخبين على حين أننا إذا أخذنا بالانتخاب المباشر كانت سيادة الأمة من حق مليونين وستمائة ألف نفس . وأكبر دليل على صحة الانتخاب المباشر أخذ جميع الدول به .

سعادة محمود أبو حسين باشا — إذا أخذنا بمبدأ الانتخاب المباشر فهل توجد في كل بلد دائرة انتخاب؟ ومن الذي يستطيع حفظ النظام في هذه الحالة؟ إنني أرى أنه لا يمكن أبداً تنظيم عملية الانتخاب في بلادنا إذا أخذنا بطريق الانتخاب المباشر فضلاً عما يترتب على ذلك من الطعون التي لا نهاية لها .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك — إذا صح أن أكبر دليل على أفضلية الانتخاب المباشر هو إجماع الأمم على الأخذ به فإنه يصح أن ننتظر حتى نصبح في مستوى تلك الدول التي أخذت بذلك النظام فإن كثيراً من تلك الدول أخذت في أول عهدنا بالدستور بمبدأ الانتخاب بدرجتين فلما توفرت عندها وسائل الرقي عدلت عنه إلى الانتخاب المباشر . على أنني لا أريد أن أحرم بلادنا من التطلع إلى انتخاب المباشر بل أرى أن تأخذ بما أخذت به بلاد السويد فقد قررت في أول أمرها نظام الدرجتين ولكنها نصت في دستورها على أن كل مديرية يصبح فيها عدد المعلمين أزيد من خمسين في المائة يحق لها أن تأخذ بنظام الانتخاب المباشر ومثل هذا النص يوجد بين المديريات تنافساً حميداً في سبيل الرقي ويستحقها على ترقية التعليم . فيمكن إذن أن تقرر الانتخاب بدرجتين مع تقرير أنه إذا زاد عدد المعلمين في مديرية على خمسين في المائة أمكن الأخذ فيها بنظام الانتخاب المباشر وقد يقال إن في الإمكان الوصول إلى هذا من طريق تعديل القانون غير أنني أخشى ألا يهتم بهذا التعديل في المستقبل أو أن يحول ببطء التشريع دون تحقيق هذا الغرض في الوقت المناسب ولهذا أقترح أن ينص على ذلك من الآن .

مادة ٨٢ » ... .. »

سعادة حسن عبد الرازق باشا — مبدئي الأصل أن في حكومة دستورية برلمانية يجب أن يكون الانتخاب مباشراً . ولكن الظروف التي نحن فيها تقضي على بأن أرجو الهيئة أن تقرر الانتخاب من درجتين لأسباب هامة : منها الترية العملية ، فإن الانتخاب المباشر في أمة لا يزيد المتعلمون فيها على سبعة في المائة عملية شاقة لا يمكن أن تحملها البلاد . ومنها الترية السياسية فإنها ضعيفة جداً والسواد الأعظم من سكان القطر مقيم بالأرياف وهناك لا يهتم الناس بالانتخاب ولا يمكن أن تتصور أن يترك العمال أعمالهم التي يقتاتون منها ويقضوا يوماً كاملاً في عملية الانتخاب . لهذين السببين أميل كثيراً إلى الانتخاب بدرجتين فضلاً عن أن قانون الانتخاب ليس كلقانون النظامي يشترط لتعديله شروط مخصوصة بل من السهل تعديله متى زاد عدد المتعلمين وخفت الصعوبات التي نعانيها الآن .

( استأذن حضرة على ماهر بك في الانصراف فأذن له معالي الرئيس ) .

حضرة إلياس عوض بك — لي ملاحظة واحدة وهي أن حضرة على ماهر بك بنى اعتراضه على الانتخاب بدرجتين على أن عدد المندوبين الناخبين سيكون ثلاثمائة فقط ولا مانع من أن نجعلهم ستمائة .

حضرة على التزلاوي بك — يظهر أن إخواننا يرون صعوبة في الأخذ بالانتخاب المباشر لأنهم يرون أن هيئة الأمة في مجموعها لا تستطيع أن تقدر قيمة هذا الانتخاب ولا أن تتبين مزاياه الحقيقية . وربما كان لهم الحق في ذلك ولكننا إذا أردنا أن نصل بالأمة إلى درجة الكمال فلا يمكن ذلك إلا إذا أخطأت في بادئ الأمر وتنج عن خطئها إصلاح . وإذا بحثنا المسألة من وجهتها الحقيقية وجدنا أن الأمة لا تستحق دستوراً بالمعنى الواسع الذي قررناه ولكن الذي دعانا إلى ذلك التوسع هو كما قال حضرة على ماهر بك ذلك الشعور القومي والسياسي الذي عم البلاد في الحركة الأخيرة . وقد يصح أن يكون لنا أسوة ببلاد الصرب والبغار والجبل الأسود ، فإن الانتخاب فيها بدرجة واحدة وهي مع ذلك لم تصل إلى الدرجة العملية المرغوبة . وإذا جئنا الانتخاب بدرجتين كان معنى ذلك أننا نصرف مجهودين لانتخاب المندوبين الناخبين أولاً ولانتخاب النواب ثانياً . وما أجدرنا بأن نحرم على توفير جهودنا في هذا السبيل .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء على درجة أو درجتين .

( فتقرر بالأغلبية أن يكون الانتخاب بدرجتين ) .

( في ٤ يونيه سنة ١٩٢٢ ) .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

يؤلف مجلس النواب من أعضاء منتخبين بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب وباعتبار نائب واحد لكل ستين ألفاً من أهالي كل مديرية أو محافظة . وكل مديرية أو محافظة تبقى فيها زيادة تبلغ ثلاثين ألفاً تزداد نائباً . والمديريات والمحافظات التي لا يبلغ عدد أهاليها ستين ألفاً يكون لكل منها نائب .

( فتقرر تأجيل البحث فيها إلى وقت نظر مشروع قانون الانتخاب ) .

( في أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

لا يجوز أن يكون رئيس مراجعة حسابات الدولة عضواً في مجلس النواب .

راجع التعليق على المادة ٤٤ .

( في ١٧ مارس ١٩٢٠ و ١٩ مارس و ٤ يونيه سنة ١٩٣٠ ) .

مجلس النواب

مادة ٨٣ - « كل مديرية أو محافظة يبلغ عدد أهلها ستين ألفاً فأكثر تنتخب نائباً واحداً لكل ستين ألفاً »  
 « أو كسر من هذا الرقم لا يقل عن ثلاثين ألفاً . وكل مديرية أو محافظة لا يبلغ عدد أهلها ستين ألفاً ولا يقل عن ثلاثين ألفاً تنتخب نائباً . وكل محافظة لا يبلغ عدد أهلها ثلاثين ألفاً يكون لها »  
 « نائب ما لم يلحقها قانون الانتخاب بمحافظة أخرى أو مديرية » .

يكون الانتخاب فردياً ، وينتخب نائب واحد عن كل خمسة وسبعين ألفاً من السكان .

دولة الرئيس ( حسين رشدي باشا ) — وهل يكون الانتخاب فردياً ، أو انتخاباً بالقائمة ؟

( كثير من الأعضاء : يكون الانتخاب فردياً ) .

( تقرر بالإجماع — عدا ماهر بك — أن يكون الانتخاب فردياً ) .

دولة الرئيس — والنائب يمثل أى عدد من السكان ؟

حضرة توفيق دوس بك — كل خمسين ألفاً من السكان يمثلهم نائب ليتسع المجال للمتعلمين .

حضرة عبد العزيز بك — يحسن أن كل مائة ألف يمثلهم نائب .

حضرة الملباوى بك — أفضل الإقلال ما أمكن من عدد النواب .

( أخذت الآراء فلم توافق الأغلبية على أن كل مائة ألف يمثلهم نائب . وأخذت ثانياً فتقرر بالأغلبية أن كل ٧٥ ألفاً يمثلهم نائب في

مجلس النواب ) .

( في ١٩ أبريل سنة ١٩٢٢ ) .

تراجع أيضاً التعليقات الواردة على هامش المادة ٧٥ من الدستور .

( جلستا ١٩ و ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٢ ) .

لا يجوز الترشيح إلا في المديرية أو المحافظة التي يكون اسم المرشح مقيداً فيها . ولا يجوز للمرشح أن يرشح في أكثر من

دائرة واحدة .

تراجع المناقشة على هذا في المادة ٧٥ .

( في ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٢ ) .

لا يجوز للمرشح ( بالفتح ) أن يرشح للانتخاب في أكثر من دائرة واحدة .

دولة الرئيس ( حسين رشدي باشا ) — هل يجوز للمرشح ( بالفتح ) أن يرشح نفسه في أكثر من دائرة واحدة في نفس المديرية

أو المحافظة المقيد فيها اسمه ؟

( تقرر بالأغلبية أنه لا يجوز للمرشح ( بالفتح ) أن يرشح للانتخاب في أكثر من دائرة واحدة ) .

( في ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٢ ) .

ينتخب النائب عن كل ٧٥ ألفاً من السكان .

معالي الرئيس — يتلى القرار الثامن .

تلى القرار الثامن ونصه : « ينتخب نائب واحد عن كل ٧٥٠٠٠ من السكان » .

حضرة علي ماهر بك — وضعت اللجنة الفرعية هذه النسبة ولى اعتراض عليها فقد لوحظ بالاستقراء أن هذه النسبة تزيد كلما نقص

عدد السكان وتنقص كلما زاد عددهم . ففي أمريكا بدأت بواحد لكل ٣٠ ألفاً ثم انتهت بواحد لكل ٢٠٠ ألف . وإذا رجعنا إلى البلاد

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للدستور

لجنة الدستور

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للدستور

لجنة الدستور



مادة ٨٣ « ... .. »

التي يقرب عدد سكانها من عدد سكان مصر وجدنا أن النسبة فيها واحد لكل أربعين ألفاً . والمقصود من هذا هو إيجاد العدد الكافي من الأكفاء وتمكين الطبقات المختلفة من التمثيل وإيجاد العدد الكافي لتكوين اللجان .

سعادة منصور يوسف باشا — أوافق على ماهر بك وأزيد على ما قاله أن مركز مصر الحالي يحتاج إلى مجلس نيابي واسع يجمع بين أعضائه العدد الكافي من الأكفاء ولقد رفع شرط الضريبة للإكثار من التعلين وهذا لا يتفق مع النسبة التي قررتها اللجنة الفرعية . والرغبة العامة الآن هي أن تكون النسبة واحداً إلى خمسين ألفاً وكلما زاد أعضاء المجلس كلما قلت المزاومة وامتنعت الضغائن التي يخشاها سعادة المحافظ وتوفر في المجلس أهل الكفاءة .

سعادة حافظ حسن باشا — بحث الموضوع باعتبار النسبة التي قررتها اللجنة الفرعية بحسب الإحصاء الأخير لسكان القطر فوجدت أن عدد مجلس النواب سيكون ١٥٨ عضواً وقد كان الانتخاب للجمعية التشريعية بنسبة واحد إلى ٢٠٠ ألف والبلاد التي كانت عدد سكانها أقل من هذا العدد ، كدمياط والسويس ، كان يسمح لها بانتخاب نائب عنها وجرت العادة أن بعض المديريات عندما كانت تقسم إلى دوائر انتخاب بنسبة ٢٠٠ ألف فما تبقى يكون دائرة إذا زاد على النصف فإذا اتبعنا هذه الطريقة ووضعنا لها نصواصاً خاصة في قانوننا كما اقترح يزيد عدد الأعضاء أيضاً عشرة فيتكون المجلس الجديد من ١٦٨ عضواً وهذا عدد كبير مانع من حسن النظام ويدعو إلى كثرة الكلام في المجلس وإلى مناقشات طويلة لا فائدة منها وهذه المناقشات ستكون بين أعضاء لا تجانس بينهم لأنه كلما زادت دوائر الانتخاب كلما صادف الانتخاب أهل القرى لأنهم هم أقرب اتصالاً من غيرهم بالناخبين وأقربهم إلى ثقتهم . وبالعكس كلما قل العدد كلما أمكن انتخاب عدد كبير من أهل الرأي الذين يقدررون الواجب ويشعرون بالمسئولية فيراقبون أعمال الحكومة مراقبة فعالة . والمرغوب فيه هو أن يكون مجلس النواب من خلاصة الأمة لهذا أقترح جعل النسبة واحداً إلى مائة ألف .

سعادة قليني فهمي باشا — أرى أن نسبة واحد إلى ٧٥ ألفاً وافية بالغرض لأنه كلما كان العدد قليلاً كلما أمكن درس المسائل درساً وافياً ويمكن فيما بعد عندما ينتشر التعليم تعديل النسبة وجعلها واحداً لكل ٥٠ ألفاً . أما النسبة التي يقترحها حافظ حسن باشا فبالغ فيها . حضرة عبد اللطيف المكباتي بك — أقترح أن تكون النسبة واحداً إلى ٥٠ ألفاً لأنني أرى أن ١٦٨ نائباً عن القطر طبقاً لما أبداه سعادة حافظ حسن باشا قليل جداً وقد كنت أتوقع أن النسبة التي قررتها اللجنة الفرعية تجعل المجلس مكوناً من ١٨٠ عضواً .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — نحن نبني أحكامنا الآن على فروض وتقديرات يجوز أن نختلف فيها إلى ما لانهاية والأفضل أن نعين عدد أعضاء المجلس الذي نراه مناسباً ثم نبني عليه النسبة .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك — أقترح أن يكون مجلس النواب من مائتي عضو حتى يكون لنا هيئة عددها كاف لتكوين اللجان وللبحث في مهام البلاد .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — النسبة التي جاءت في تقرير اللجنة الفرعية تسمح بوجود هذا العدد تقريباً .

حضرة علي ماهر بك — أنا لا أطلب عدداً معيناً لمجلس النواب بل يهمني أن أعرف النسبة التي يبنى عليها العدد .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — إذن ما هي العلة التي تتوفر في واحد إلى ٥٠ ألفاً ولا تتوفر في واحد إلى ٧٥ ألفاً ؟

حضرة محمد علي بك — أطلب مؤقتاً إبقاء النسبة التي قررتها اللجنة الفرعية وأقول مؤقتاً إنه لا نزاع في أن هذه النسبة لوحظ فيها عدد سكان القطر الآن والمرغوب فيه أن يكون في مجلس النواب العدد الكافي للقيام بالأعمال المنوطة بالمجلس . فعندما قررنا النسبة واحداً إلى ٧٥ ألفاً قيل إن واحداً إلى مائة ألف قليلة جداً لأن مجلس النواب يجب أن يقسم إلى لجان وقيل إن نسبة واحد إلى ٥٠ ألفاً كبيرة جداً لأن بلادنا لم تتعود الآن الأنظمة الدستورية وربما تكون الكثرة ضارة . أما العدد الذي اقترحه حافظ باشا فلا يكفي وإذا لوحظ أن الكسور ستحسب وأن بعض البلاد الصغيرة ستمثل كما اقترح سعادة المحافظ وأن الأقليات ربما تمثل وأن بعض عواصم المديريات ستكون دوائر منفصلة فقد يصل عدد الأعضاء إلى ٢٠٠ ، لهذا أطلب إبقاء النسبة على ما هي عليه . على أن هذا لا يمنع من إعادة النظر في الأمر فيما بعد .

سعادة حسن عبد الرازق باشا — أرى أن تكون النسبة واحداً لكل خمسين ألفاً أولاً لأن هذا يكون حداً مناسباً للدوائر التي

أشار إليها محمد طي بك ويحسن أن يكون الأساس هو المديرية لا المركز كما جرى عليه العمل في الماضي . وثانياً لأن الانتخابات ستكون محصورة في عنصر معين فإن لم تتوسع في الانتخابات تغلب العنصر القديم وفاز في الانتخابات .

فضيلة الشيخ بخيت — أوافق حسن عبد الرازق باشا وأقترح زيادة على ما قاله أن كل مركز يزيد على خمسين ألفاً بمقدار النصف يكون له الحق في نائب آخر وكل مركز ينقص عدد سكانه عن خمسين ألفاً يكون له الحق في انتخاب نائب عنه . إن الغرض هو تمثيل الأمة والأفضل الزيادة في النواب لا النقص ولا خوف من تشعب الآراء بالكثرة لأن العادة جرت على تقسيم المجلس إلى لجان تفحص مسائل في دائرة ضيقة وتقدم تقريراً عنها للمجلس .

حضرة زكريا نامق بك — إن زيادة الأعضاء ستقلل من حدة الانتخابات التي ستكون شديدة على ما أتوقع ولا ضرر من الكثرة فإن المجالس يتولى المناقشة فيها عادة عدد قليل من النواب .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — الخلاف بين الأرقام خلاف تقديري وليس لأي رقم من الأرقام المعروضة قيمة ذاتية وحد الخلاف هو معرفة عدد الأعضاء المطلوبين للمجلس . وأكبر دليل على ذلك أن النسبة ليست واحدة في كل البلاد فإن البلاد الصغيرة عدد السكان تختار نسبة أصغر ليكون عدد النواب أكبر في حين أن البلاد الكبيرة عدد السكان تختار نسبة أكبر ليكون عدد النواب أصغر . والواقع أنه في كل بلد يبحث أولاً في كم عضواً يطلب أن يكونوا في المجلس لحسن القيام بأعماله ثم يبنى على هذا العدد نسبة الانتخاب . وقد قدرنا العدد المطلوب عندنا بمائة وثمانين فإذا عملنا حساباً للكسور فقد نصل إلى مائتين . أما إذا أخذنا بنسبة واحد إلى ٥٠ ألفاً فنصل إلى ٣٠٠ ، يريد حسن باشا أن نجدد وأن ندخل عناصر جديدة في المجلس وأنا أؤكد له أن نوع المنتخبين سيكون هو هو بعينه مع تفاوت بين درجة الوجاهة . والعادات الباقية إلى الآن لا يمكن أن تعطينا إلا طبقة من الطبقات السابقة لأن بين حاضرتنا وماضينا صلة لا يصح أن تتجاهلها وليس من المتصور أن يكون قد حدث في الأربع السنين الأخيرة انقلاب عام في الأخلاق أما فكرة التسهيل لإدخال المعلمين فلا تفيد ما داموا ليس لهم جاه خاص في بلادهم والمسألة بعد ذلك مسألة مسئولية فإن كل عضو من أعضاء الهيئة الجديدة يجب أن يشعر بثقل المسئولية للقاء على عاتقه وكلما كان العدد أقل كانت المسئولية أظهر . أما إذا كثر العدد شاعت المسئولية بدرجة تقضى عليها ويجب أن نعمل على أن يكون إحساس كل عضو بمسئوليته الخاصة في كل مداولة إحساساً شديداً جداً .

سعادة إسماعيل أباطه باشا — دلتني خبرتي الماضية أنه كلما قل عدد النواب كلما صلح المجلس . قد يقال إن الأمية كانت فيما مضى متسلطة على الأمة والآن انتشر العلم ، نعم انتشر العلم ولكن في عواصم الأقاليم وفي المدن ولكن في القرى لا تزال الحال على ما كانت عليه وليس من العدالة أن مدينة القاهرة تمثل في المجلس بنفس العدد الذي تمثل به مديرية الشرقية مثلاً مع التفاوت في التعليم بين الاثنين . لهذا أقترح وضع نسبة خاصة للبنادر ولعواصم المديرية . وعلى كل حال فإنني لا أرى فائدة من كثرة العدد ويهمني وجود الأكفاء .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — هذه الفكرة وجيهة ولكن الفوارق بين المدن والأرياف الآن ليست ظاهرة أو قوية بحيث يستدعي هذا التفريق ولكن ربما نصل إليه قريباً .

حضرة إلياس عوض بك — إن الأمة كلها لها حق التمثيل وكل منطقة لها عقلية وأفكار ويجب أن تمثل ، لهذا أطلب أن تكون النسبة واحداً إلى ٥٠ ألفاً فنفسح المجال للمفكرين ونسترضي جميع الطبقات ونكون قد أجبنا رغبة البلاد .

حضرة إبراهيم الهلباوي بك — أؤيد قرار اللجنة الفرعية . وأطلب أن تكون النسبة واحداً لكل ٧٥ ألفاً . نحن الآن نتدرج في حياتنا الدستورية ومتصلون بتاريخنا الماضي والواقع أن نهضتنا السياسية اقتضت إلى الآن على النفور من الحكم الأجنبي وهذا شعور يسرى فيه العالم والجاهل والفقير . أما النهضة الحقيقية فلم توجد بعد وسيتولى أمرها هذا المجلس الجديد الذي نضع اليوم أساسه فهو الذي سيتولى قيادة الأمة إلى الخير وأخشى ونحن داخلون على تجربة سعيدة وخطيرة في آن واحد أن نكثر من عدد النواب فنفسح المجال لعدمي الكفاءة فنكون قد عرضنا أعمالنا للخطر . إن الجهلاء في بلادنا أكثر عدداً من المعلمين فكلاماً أفسحنا المجال زادت نسبة الجهلاء . وفضلاً عن ذلك فإن كثرة العدد تطيل المناقشة وتعطل الأعمال . قالوا إن التقسيم إلى لجان يوضح المسائل ويقلل المناقشة ولكن عمل اللجان تحضيرى والمجلس هو الذي سيبث فيه .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء .

( تقرر بالأغلبية بقاء النص على أصله ) .

( في ٧ يونيه سنة ١٩٢٢ ) .

يكون الانتخاب فردياً عن كل دائرة ولا يكون بالقائمة .

لجنة الدستور

أمر معالي الرئيس فتلى القرار نمرة ٧ ونصه : « يؤخذ بطريق الانتخاب الفردي بأن ينتخب عن كل دائرة انتخاب نائب واحد » .  
حضرة إلياس عوض بك — هذه الطريقة عدل عنها في أوربا بعد أن ظهرت بالتجربة عيوبها . وقد عدلت عنها فرنسا بعد أن جربتها ثلاث مرات أو أربعاً . وهي مضيعة لكرامة النائب ، فإنه يرى أن نجاحه في الانتخاب يتوقف على التزلف إلى الناخبين والإسراف في الوعود التي كثيراً ما تضطره إلى التردد على الوزارات والوقوف بأبواب وزرائها سعيًا وراء القيام بما تعهد لناخبيه . لهذا أقترح أن تأخذ اللجنة بطريقة الانتخاب بالقائمة ، لأن النائب يتعذر عليه التزلف لناخبيه نظراً لأن عددهم يربو على نصف عدد سكان المديرية . لا عيب على هذه الطريقة سوى أنها لا تكفل معرفة الناخبين للمرشحين الذين كثيراً ما يقع الاختيار عليهم لمجرد الثقة في المرشح المبين اسمه على رأس القائمة ؛ فمنعاً لهذا يمكننا هنا أن تتبع النظام الذي وضع في أوربا لمعالجة هذه الحالة ، وهو أن توضع دوائر بيضاء أمام أسماء المرشحين ، فالناخب يسود هذه الدوائر أمام الأسماء التي يقع اختياره عليها ويترك الأخرى بيضاء .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — طريقة الانتخاب الفردي حسبما ورد على ذهن اللجنة عندما أخذت بها ، هي أن المديرية تقسم إلى دوائر انتخاب بنسبة واحد لكل خمسة وسبعين ألفاً من عدد السكان ، فكل من يرشح نفسه للانتخاب ويحصل على التزكية المطلوبة ترسل أوراقه إلى المديرية ومتى انقضى الميعاد للقرار تجمع هذه الأوراق ويحضر منها كشف بالمرشحين الحائزين للشروط ويعرض على الناخبين في دائرة الانتخاب ليختار كل ناخب اسماً من بين هذه الأسماء . أما طريقة الانتخاب بالقائمة فتكون بجعل المديرية دائرة انتخاب واحدة وفي مركز المديرية يحصل انتخاب النواب جميعهم للمديرية ويكون ذلك بناء على قوائم يحضرها الأحزاب كل حزب له قائمة وتعرف القائمة بالاسم المبين على رأسها فالناخبون يختارون قائمة من القوائم باسمها وهذا يدعوهم لانتخاب أشخاص لا يعرفونهم لمجرد ثقهم بالاسم الوارد على رأس القائمة .

حضرة إلياس عوض بك — يمكن تلافي هذا الضرر بعمل دوائر انتخاب بقدر عدد النواب المقرر للمديرية ووضع جميع المرشحين في قائمة واحدة ترسل لكل دائرة ويكلف الناخب بأن يختار من القائمة العدد المطلوب ، وبهذا تصان كرامة النائب .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — هل كل دائرة تنتخب النواب جميعهم أو تنتخب النائب عنها .

حضرة إلياس عوض بك — كل دائرة تنتخب النائب عنها .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — هذه هي طريقة الانتخاب الفردي .

حضرة إلياس عوض بك — يمكن جعل الدائرة أوسع بأن ينتخب أكثر من نائب ، أي تقسم المديرية إلى قسمين كل قسم ينتخب نصف الأعضاء لتمنع بذلك أسباب السعي والرشوة والزلفي للحكام .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — هذا لا يكفي . وما على المرشح إلا أن يسعى عند الناخب ليضع اسمه في الكشف المتضمن للأربعة أو الخمسة النواب المطلوبين .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — إن فرنسا لم تلجأ إلى طريقة الانتخاب بالقائمة إلا أخيراً ، ولتحقيق التمثيل النسبي للأقليات السياسية .

حضرة إلياس عوض بك — وقد تفيد في بلادنا أيضاً لتمثيل الأقليات .

سعادة منصور يوسف باشا — أطلب ألا تكون المناقشة في المواد من ٦ إلى ١٣ نهائية لأنها من حق لجنة الانتخاب .



مادة ٨٣ « ... »

معالي الرئيس — اللجنة العامة لها أن تضع القواعد الأساسية لقانون الانتخاب الذي ستكلف لجنة الانتخاب وضعه ولجنة الانتخاب لم تشكل بعد .

سعادة منصور يوسف باشا — القاعدة التي وضعت — وهي تقسيم البلاد إلى دوائر لانتخاب نائب عن كل خمسة وسبعين ألفاً من السكان — فيها حرمان للمتعلمين .

معالي الرئيس — الكلام الآن في هل يكون الانتخاب بطريقة القائمة أو يكون بالاسم .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — أخالف إلياس عوض بك في رأيه وأرى أن يكون الانتخاب فردياً لا بالقائمة . يستشهد إلياس بـ ١٨٨٥ كان بفرنسا وفرنسا لم تقف عند طريقة واحدة ففي سنة ١٨٤٨ كان الانتخاب بالقائمة وفي سنة ١٨٥٢ كان بالاسم وفي سنة ١٨٨٥ كان بالقائمة وفي سنة ١٨٨٩ كان بالاسم وفي سنة ١٩١٩ رجعت فرنسا إلى طريقة الانتخاب بالقائمة وهي تجري في هذا على ما تبين لها من التجارب فكلما تجرب طريقة ولا تنجح تعود إلى الأخرى . وقد سار النظام في مصر من زمن بعيد على طريقة الانتخاب بالاسم ولم ترتكب جرائم في الانتخابات إلا قليلاً وما يقدم إلى الحاكم أقل بكثير منه في البلاد الأخرى ولم يكن هذا النظام مانعاً في بلادنا من انتخاب الأكفاء ولا مفسداً للأخلاق . الاعتراض على الانتخاب بالقائمة أن الناخب لا يعرف من ينتخبه وهذا يجعل التمثيل غير صحيح . ربما يكون التمثيل في أوروبا على طريقة القائمة مفيداً لأن انتشار الجرائد فيها وانتشار التعليم ونظام الأحزاب السياسية — كل ذلك يجعل الناخب أكثر اتصالاً بالمرشحين . ولكن في مصر لم نصل إلى هذه الدرجة فلا يمكن الناخب أن يعرف خمسة أسماء أو عشرة في المديرية المعرفة التامة . وبديهي أن الناخب يجب أن يعرف النائب عنه . ويلاحظ أن أهل كل مركز مياون لاخيار كبار الرجال الظاهرين في مركزهم وهذا يؤدي إلى أن أهل المركز الأكثر عدداً يفوز بانتخاب النواب عن المديرية بأجمعها من مركزه فمن المجازفة أن نستعيز عن نظام جربناه وعرفنا نتأجه بنظام لم نألفه ولم نعرف نتأجه إلى الآن .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — الذي يشغل إلياس عوض بك هو القياس الذي اطلع عليه في النظام الفرنسي . نعم يعيب بعضهم على نظام الانتخاب الفردي أنه يجعل النائب أكثر اهتماماً بالمسائل المحلية الخاصة وبحاجات أهل الجهة لأنه بهذا يشتري مركزه ويعوض أخيه عن ثقتهم به . ومن يفضل نظام القائمة يرى فيه أنه يسمح بانتخاب أشخاص لا يدينون بمراكزهم لجهة معينة . قد تكون هذه الاعتبارات صحيحة بالنسبة لفرنسا حيث ينقطع الكثير للأعمال العامة وتتجاوز شهرتهم حدود مركزهم فإذا ما عرضت أسماؤهم في قائمة كانت شهرتهم هذه سبيلاً إلى انتخابهم لمعرفة الناس بآرائهم وصفاتهم بالشهرة العامة . فضلاً عن هذا فإن نظام القائمة مبني على النظام الحزبي على نساء الأعضاء الذين يحررون القائمة وتضامنهم ، إذ ليس معنى نظام القائمة أن يترك للمنتخب الخيار في تحرير قائمة بالأسماء التي يختارها أنه يترتب على هذا أن يصيب الانتخاب المركز الأكثر عدداً كما قال عبد الحميد باشا مصطفى . القوائم في فرنسا تحرر بواسطة أحزاب أو جماعات متساندة فيقدم أصحاب الأسماء المبينة في القائمة ككتلة واحدة ولا يترك للناخب الخيار في تحرير قائمة بل عليه أن يرضى بإحدى القوائم الموضوعة . فنظام قائم على الأحزاب ومن جهة أخرى نظام لا يمكن تصويره أو تحقيقه إلا إذا كان هناك أشخاص مشغولون بالأعمال العامة تتجاوز شهرتهم مدى مركز إقامتهم ويعرفون في دائرة الانتخاب الواسعة كلها لا يمكن ولا يجوز أن يطبق في مصر حيث هذه الشهرة لا تتعدى أصحاب الأملاك الواسعة . أما القول إن أهل الفضل والعلم عندنا معروفون في كل أنحاء المديرية ويمكن انتخابهم في جملة جهات فهذا مخالف للوقائع . إن النظام الحزبي لم يوجد للآن والتساند بين المرشحين لا يتيسر الآن لعدم وجود طوائف سياسية قوية متساندة إذ الحياة السياسية عندنا لا تزال في دور الطفولة . وإذا كان أساس نظام القائمة من نظام حزبي ومن الانقطاع للأعمال العامة الاشتغال بها غير موجود فلا يمكن أن يكون الانتخاب إلا فردياً . ولو سمح لكل ناخب أن يضع قائمة كما اقترح إلياس بك فإنه سيضع بها أسماء من يعرفهم في مركزه أو في المركز القريب منه فتوزع الأصوات ويكون الفوز متروكاً للمصادفة المحضة .

حضرة إلياس عوض بك — يكفي رداً على هذا أن الانتخاب بالقائمة مقرر في فرنسا وإسبانيا وبلجيكا وأن طريقة الانتخاب لفردى حكم عليها بالإفلاس في البلاد الأخرى .

معالي الرئيس — تؤخذ الأصوات .

( تقرر بالأغلبية أن يكون الانتخاب فردياً ) .

( في ٧ يونيو سنة ١٩٢٢ ) .



تلى القرار الثانى عشر ونصه : « لا يجوز الترشيح إلا فى المديرية أو المحافظة التى يكون اسم المرشح مقيداً فيها » .

حضرة إلياس عوض بك — أرى أن يكون لكل مصرى حائز لشروط الانتخاب الحق فى أن يرشح نفسه فى أية دائرة أرادها مادام اسمه مدرجا فى دفاتر الانتخاب . ذلك بأن أهل جهة من الجهات قد يرغبون فى ترشيح شخص من غير جهمهم لكفاءة خاصة فيه فلم نحجر على حريتهم وحرية ؟

حضرة إبراهيم الهلباوى بك — هل يوافق حضرة إلياس بك على ترشيح الشخص نفسه فى دائرة واحدة ؟

حضرة إلياس عوض بك — نعم أوافق على أن يكون له الحرية فى اختيار الدائرة وهذا يساعد الأكفاء خصوصاً عند تشكيل الأحزاب فى المستقبل ولا ضرر منه مطلقاً .

حضرة إبراهيم الهلباوى بك — إذن فما عليه إلا أن ينقل اسمه فى دفاتر الدائرة التى يريد ترشيح نفسه فيها .

حضرة عبد اللطيف المكبانى بك — أريد أن يكون الترشيح جائزاً فى أية دائرة من دوائر القطر لأنه مادام العضو فى البرلمان ينوب عن جميع القطر بدون تخصيص دائرة دون أخرى وما دامت شروط الترشيح تتبع الشخص حيثما يكون فهو أينما حل فى البلاد لا تزول عنه هذه الشروط فلا يصح مطلقاً تحديد الترشيح فى منطقة دون أخرى والاحظ أننا سبق أن رفعا قيود الضرائب لفتح الباب أمام الأكفاء الذين لا يملكون النصاب والكيلا تحرم البلاد من كفاءاتهم . ومن المعلوم أن أغلب المعلمين مقيمون فى المدن الكبيرة فإذا سلمنا بالقاعدة التى نحن بصددها الآن كان فى ذلك وضع العقبات والعراقيل أمام من يريدون ترشيح أنفسهم فى جهات أخرى وحرمان أهل الجهات التى لم يكن فيها أكفاء من الانتفاع بطبقة المعلمين غير القاطنين معهم فى منطقة واحدة ، لذلك أرجو أن يعدل هذا المبدأ بما يسوغ الترشيح فى أى دائرة من دوائر القطر وأستلفت نظر حضرات الأعضاء إلى أن هذا المبدأ جار العمل به فى فرنسا الآن .

معالى الرئيس — وهل يوجد مانع من نقل الاسم من دائرة لأخرى ؟

حضرة عبد اللطيف المكبانى بك — لا مانع من ذلك . ولكن مريد الترشيح قد يطلب نقل اسمه فى آخر لحظة ولنقل الاسم إجراءات قد ينتهى معها الوقت الذى يجوز الترشيح فيه قبل أن ينقل الاسم . وفى هذا تضيق من غير فائدة . وما دام النائب نائباً عن جميع القطر وكان الأكفاء موجودين فى المدن فلا يصح أن نقيّد الانتخاب بالدائرة المدوّنة فيها الاسم .

سعادة قلبنى فهمى باشا — المعروف أن للبلاد أصحاباً هم أصحاب النافع والشأن فيها وهؤلاء يعتقدون أن الأجنبي عن بلدهم الذى يأتي لمزاحمتهم يكون معتدياً عليهم وقد يتأتى عن ذلك أشياء غير لائقة . فإذا أراد الإنسان أن يكون حراً فى الترشيح فيجب ألا تتعدى حريته دائرة المديرية التى هو منها . أما الخروج من دائرة مديرية إلى مديرية أخرى فاعتداء على حق الغير . تدافعون عن المعلمين وتقولون إن معظمهم فى المدن ، وأنا أقول إن المعلم يجب أن تكون له مصلحة فى الجهة التى هو فيها والدائرة التى هو فيها والدائرة التى ينوب عنها ليعرف احتياجاتها ورغبات أهلها . إن من بين أعضاء الجمعية التشريعية أشخاصاً لم يدخلوا المدارس وكانت لهم مع ذلك خدمات عظيمة فلذلك لا يمكن ترك الانتخاب حراً يرشح معه الشخص نفسه حيث يشاء بل يجب أن يرتبط بدائرة مديريته .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — أطلب الموافقة على هذا المبدأ كما هو وأستلفت نظركم إلى مبدئين سبق تقريرهما وتقريرهما يتنافى مع الأخذ بنظرية حضرة إلياس بك عوض . فقد قررتم الانتخاب لدرجتين بالانتخاب الفردى . وتعليل ذلك كما ورد فى تقرير اللجنة وكما قال أنصار النظريتين هو حال البلاد الخاصة وعدم فتح الباب للمشاغبات الحزبية ونحن إنما استبعدنا الانتخاب بالقائمة لأنه يضطر الناخب لانتخاب أشخاص لا يعرفهم مطلقاً مع أن الواجب أن يعرف الناخب من ينتخبه وأن يثق به . كذلك قلنا حينما قررنا الانتخاب بدرجتين بوجوب معرفة الناخب لمن ينتخبه . فإذا أخذنا بنظرية حضرة إلياس بك عوض خالفنا علة المبدئين المذكورين ، إذ كيف يتأتى لأهل مديرية أن ينتخبوا عن معرفة وثقة شخصاً من بلداء عنهم . لذلك فتعديل هذا المبدأ يهدم ما تقرر من جعل الانتخاب فردياً وبدرجتين .

معالى الرئيس — تؤخذ الأصوات .

( تقرر بالأغلبية بقاء النص كما هو ) .

( فى ٨ يونيه سنة ١٩٢٢ ) .

### يكون لكل ستين ألفاً من السكان نائب في المجلس .

حضرة توفيق دوس بك — أقترح تعديل المادة ٨ وأطلب أن يكون لكل ٥٠ ألفاً من السكان نائب في المجلس .  
سعادة يوسف قطاوى باشا — كنت من اللواقين على أن يكون لكل ٧٥ ألفاً من السكان نائب واحد ولكن تبين لى فيما بعد أن هذه النسبة ضعيفة فإنه على مقتضاها يكون مجلس النواب مكوناً من ١٦٨ عضواً وهذا قليل فلورفعناها وجعلنا لكل ٥٠ ألفاً نائباً كان عندنا ٢٥٠ عضواً أما لو جعلنا النسبة واحداً لكل ٦٠ ألفاً فيكون عندنا ٢١٠ وأنا أوافق على جعلها واحداً لكل خمسين ألفاً ليكون التمثيل كاملاً .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — ليست المسألة مسألة تمثيل لأنه يمكن أن يقال إن التمثيل موجود بأى نسبة كانت والواجب هو أن ننظر إلى درجة اللياقة في الوقوف عند نسبة معينة وأن نراعى في ذلك درجة التعليم عندنا وأظن أن النسبة الأصلية كافية نظراً لانتشار الأمية في مصر .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — كثرة النواب موجبة لتعطيل الأعمال .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — أطلب أن يكون لكل ٦٠ ألفاً من السكان نائب في المجلس . المسألة مسألة تمثيل في الواقع لأن النسبة إن كانت ضعيفة كان التمثيل ضعيفاً ولا يليق أن نعتبر أن ١٥٠ أو ١٦٠ عضواً في المجلس يمثلون أمة من ١٣ مليوناً من النفوس .

حضرة محمود أبو النصر بك — أوافق على ما يقترحه حضرة المكباتى بك وأزيد على ما يقول أننا بذلك نفصح المجال لدوى الكفاءات الذين قد يفوتهم الحظ في الانتخاب .

حضرة توفيق دوس بك — جعل النسبة واحداً لكل ٥٠ ألفاً يفسح المجال لدوى الكفاءات لأن الأعيان ستكون لهم مراکز مضمونة في المجلس نظراً لما لهم من الجاه في البلاد وسيزاحمون المعلمين فكما زاد العدد كان لهؤلاء حظ أوفر .  
معالي الرئيس — تؤخذ الآراء .

( تقرر أن يكون لكل ٦٠ ألفاً من السكان نائب في المجلس ) .

( في ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — والآن أعود إلى المادة الأولى من فرع مجلس النواب وأقترح للتوفيق بين حكمها وما تقرر بقانون الانتخاب أن تضاف إليها الفقرة الآتية : « والقانون ينظم كيفية تمثيل المحافظات التى ينقص عدد أهاليها عن ثلاثين ألفاً . وله أن يعتبر عواصم المديرية التى يبلغ عدد أهاليها ثلاثين ألفاً فأكثر وحدة انتخابية مستقلة وأن يضع في هذه الحالة ما يناسب من الأحكام » . وذلك بعد حذف الإضافة التى تقرر بالأمس وهى « فإذا لم يبلغ عدد أهالى محافظة ثلاثين ألفاً ضمت فيما يختص بالانتخاب إلى أقرب جهة » بحسب ما يقرره قانون الانتخاب » . وأن تحذف كذلك كلمة « والمديرية » من العبارة الأخيرة من المادة لأنه لا توجد مديرية لا يبلغ عدد سكانها ستين ألفاً .

( فوافقت الهيئة على ذلك ) .

( في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

مادة ٨٤ - « تعتبر دائرة انتخابية كل مديرية أو محافظة لها حق انتخاب نائب ، وكذلك كل قسم من مديرية »  
 « أو محافظة له هذا الحق » .  
 « وتحدد الدوائر الانتخابية بقانون يكفل ، بقدر الإمكان ، مساواة الدوائر في المديرية والمحافظة »  
 « التي لها حق انتخاب أكثر من نائب . وللقانون مع ذلك أن يعتبر عواصم المديرية التي لا يبلغ »  
 « عدد أهاليها ستين ألفا ولا يقل عن ثلاثين ألفا دائرة انتخابية مستقلة » .  
 « وفي هذه الحالة تعتبر جهات المديرية الأخرى كأنها مديرية مستقلة فيما يختص بتحديد عدد »  
 « الأعضاء الجائز انتخابهم وتحديد الدوائر الانتخابية » .

لجنة الدستور

تلى القرار الثالث عشر ونصه :

لا يجوز المرشح أن يرشح للانتخاب في أكثر من دائرة واحدة .

وتلى ما ورد بشأنه في التقرير (١) .

حضرة محمود أبو النصر بك - أخالف في هذا القرار وأقول بوجوب إباحة ترشيح الشخص نفسه في ثلاث دوائر على الأكثر .  
 وإن من الحرمان المزدوج أن يجعل ترشيح الشخص نفسه قاصراً على دائرة واحدة من دوائر المديرية المقيد اسمه فيها . أما القول إن  
 الترشيح في أكثر من دائرة بجرية أو مجازفة فقول لا أفهمه مطلقاً .

حضرة عبد الحميد بدوى بك - وكيف يمكن التوفيق بين هذا الرأي وبين وقوع الانتخاب في يوم واحد ؟

حضرة محمود أبو النصر بك - قد يمكن النص على انتخاب أصيل ونائب ومع ذلك فإذا لم يحصل أحد المرشحين على أغلبية مطلقة  
 فماذا نعمل ؟

حضرة عبد الحميد بدوى بك - تلك عيوب عرضية في الانتخاب وهي من نتائج نظام الانتخاب نفسه . ولا حرج في أن تقضى  
 حق الضرورات الناتجة عن نظام الانتخاب ولكن ما نقتحه يجعل تعدد عملية الانتخاب أمراً عادياً ولا يشفع له إلا فكرة تسهيل  
 التجارب على المرشحين وهي مما لا يشجع عليه .

حضرة محمود أبو النصر بك - فكرة قصر الترشيح على دائرة واحدة إنما تسربت إلى الأذهان بسبب ما حصل في فرنسا حين  
 أراد الجنرال بولانيه أن يرشح نفسه في خمسين دائرة انتخابية . وقد منع تعدد الترشيح من ذلك التاريخ ( سنة ١٨٨٩ ) لأن الذي  
 يريد أن يرشح نفسه في ٥٠ دائرة يريد ، كما قال والون ، أكبر خطباء البرلمان ، أن يكون فوق المجلس لا عضواً فيه . لكن والون قال أيضاً  
 إن من الخطر حصر الانتخاب في دائرة واحدة بل يجب أن يكون للمرشح حق ترشيح نفسه في ثلاث دوائر على الأكثر . وقد أبد  
 الكاتب الدستوري إسمان هذا الرأي في صفحة ٢٨٧ من كتابه ، جزء ثان ، طبعة سنة ١٩٢١ ( وتلى ترجمة نص إسمان ) . لذلك أكرر أن  
 في قصر الترشيح على دائرة واحدة حرماناً مزدوجاً فهو حرمان لهيئة المندوبين الناخبين الذين توسم الإنسان فيهم الثقة من أن يصلوا إلى  
 انتخاب هذا الشخص بحجة أنه تقدم إلى دائرة أخرى . وحرمان لهذا الشخص من أن ينتفع بتلك الثقة التي يرجوها من المندوبين الناخبين  
 للوصول لأشرف غاية . فضلاً عن أنه يعرض الشخص لعدم النجاح في الجهة التي يرشح نفسه فيها وكان ممكناً أن ينجح في دائرة ثانية وبذلك  
 يحرم المجلس من كفاءات قد تكون عوامل نافذة فيه وفوق هذا فإن قانوننا الحالي - أي قانون الجمعية التشريعية - يبيح الترشيح  
 لأكثر من دائرة واحدة ومع ذلك فلم يحدث ما خشيته حضرة عبد الحميد بدوى بك .

حضرة علي التزلاوي بك - أؤيد نظرية الترشيح في دائرتين وأعتقد أن محمود بك على استعداد للتنازل عن الدائرة الثالثة .

حضرة محمود أبو النصر بك - موافق .

حضرة علي التزلاوي بك - على ذلك تصبح المسألة بسيطة ظاهرة . فقد يحتمل المركز الإداري دائرتين أو ثلاثاً من دوائر  
 الانتخاب . وقد يكون الشخص معروفاً وحائزاً للثقة في المركز كله مع تفاوت قليل في درجة المعرفة والثقة . وقد يكون من نصيبه عدم



النجاح في الدائرة التي يرشح نفسه فيها مع أنه لو تقدم إلى دائرة أخرى لكان نصيبه النجاح . ولست أرى مبرراً لحرمانه من فرصة التقدم إلى دائرة أخرى .

حضرة محمد علي بك — طلبت من بادئ الأمر ألا يكون الترشيح في أكثر من دائرتين . أنا متفق مع اللجنة في مضار تعدد جهات الترشيح ولكن لا أرى أن يصل حرصنا على تفادي الضرر إلى درجة جعل الترشيح في دائرة واحدة بل يصح أن يكون الترشيح في دائرتين فقد لا يعرف الشخص في أي دائرة يقع حظه الانتخابي ولا عيب على الإنسان إذا كانت ظروفه المصلحية أو المعاشية تجعله بعيداً نوعاً عن الاحتكاك بالمندوبين الناخبين ولا يصح أن يكون هذا سبباً لحرمانه من النجاح في الانتخاب . إن من الصعب جداً أن يقف الإنسان على الجهة التي له فيها الحظ الأوفر . فإن من الأشخاص من لا يحبون السعي وراء المندوبين الناخبين وهم على جانب من الفضل والكفاءة يقتضى معاونتهم على النجاح في الانتخاب .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك — هذا البدء مرتبط بالبدء الذي قبله والفكرة فيهما واحدة وهي عدم حرمان الأمة من ذوى الكفاءات . مع ذلك نرى مرة نظراً في التضييق إلى حد قصر الترشيح على الجهة المقيد فيها الاسم . ويذهب سعادة قليني باشا إلى تقرير نوع من الاحتكار لأصحاب المديرية كما يقول ، ونرى مرة أخرى ميلاً إلى التوسع بجعل الانتخاب في دائرتين ، وحجة الفريقين هي عدم حرمان الأمة من خدمة ذوى الكفاءات . لهذا أقترح العودة للكلام في البدء السابق .

معالي الرئيس — البدء الأول تقرر فلا محل للعودة إلى الكلام فيه الآن .

سعادة قليني فهمي باشا — حضرة مكباتي بك أشار إلى أنني أريد أن أضع قاعدة الاحتكار وهذا لم يطرأ بفكرى قط . ونحن أئماً نتفاهم في اختيار أحسن الوجوه وكل ما قلته إن أصحاب البلاد أولى بها ولا يجوز لشخص من مديرية أخرى أن يزاحمهم فيها ، ولو لم يكن في هذا سوى إقلاق الأمن العام لكني . أما فيما يتعلق بدائرة أو دائرتين فإنني أشارك حضرتي أبو النصر بك ومنزلاوى بك .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء .

( تقرر بالأغلبية بقاء النص على حاله ) .

( في ٨ يونيو سنة ١٩٢٢ ) .

### يباح الترشيح في دائرتين في المديرية أو المحافظة الواحدة دون اشتراط تجاوزها .

( تقرر أن يكون لكل ٦٠ ألفاً من السكان نائب في المجلس ) .

حضرة محمود أبو النصر بك — أطلب أن تعدل المادة ١٣ وأن يباح لكل من يرشح نفسه للانتخاب أن يتقدم في دائرتين على الأكثر . لأنه قد يتصادف أن أنصار المرشح للانتخاب في المركز الواحد لا يكونون في دائرة واحدة بل موزعين على دوائر المركز الواحد إن كان له عدة دوائر فقصر الترشيح على دائرة واحدة يجعل النجاح غير محقق وفي هذا من الضرر ما فيه . يقولون إن التجربة السياسية غير مباحة وأنا لا أرى أي ضرر من أن يلجأ إليها في الانتخاب في سبيل الخدمة العامة . القاعدة الأصلية مأخوذة عن فرنسا وقد وضعت هناك لطة خاصة معروفة وهي أن الجنرال بولانيه رشح نفسه في خمسين دائرة لينال الإجماع وليستطيع بما يكتسبه من السلطة أن يقلب نظام المملكة فوضعت هذه القاعدة بناء على اقتراح النائب والون ولكن نفس المقترح عدل عنها لأنها تحرم النائب الكفاء من الوصول إلى البرلمان وبالرغم من ذلك بقيت هناك على أصلها .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — اقتراحك يكون مقبولا لو قصرته على المديرية الواحدة وعلى دائرتين متجاورتين فيها .

حضرة محمود أبو النصر بك — أعدله وأشترط أن يكون في المديرية الواحدة .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — اشتراط الجوار في الدائرتين هو الذي يزيل الضرر الذي تخشاه .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك — هذه مقامة سياسية وتجربة يجب منعها والأولى أن نجعل الترشيح في دائرة واحدة في أي جهة من القطر لأن النائب الكفاء يجد من يرشحه في أي دائرة .



مادة ٨٤ « ... .. »

فضيلة الشيخ بجيت - قانون الجمعية التشريعية يبيح الترشيح في أكثر من دائرة واحدة فلا معنى لأن نضيق الحكم الآن لأننا نسعى إلى إطلاق الحرية ورفع القيود . لهذا أطلب أن يؤخذ بما هو مقرر في قانون الجمعية التشريعية .  
معالي الرئيس - تؤخذ الآراء .

( تقرر إباحة الترشيح في دائرتين في المديرية أو المحافظة الواحدة وعدم اشتراط الجوار ) .  
( في ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

المواد من ٨٣ و ٨٤ و ٨٥<sup>(١)</sup> : تقترح اللجنة أن يستبدل بالمادة ٧٧ ( قديمة ) المواد ٨٣ و ٨٥ وهي إنما ترمى إلى وضع المبادئ ذاتها في صيغة أبلغ في الدقة ( انظر كذلك الاقتراحات الأخرى الواردة في سياق التعليق على المواد ٧٥ إلى ٧٧ المذكورة آنفاً ) .

اللجنة  
الاستشارية  
التشريعية

(١) هذه المواد الثلاث الواردة في مشروع اللجنة الاستشارية التشريعية تقابل المواد ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ من الدستور .

مادة ٨٥ - « يشترط في النائب - زيادة على الشروط المقررة في قانون الانتخاب - أن يكون بالغاً من السن »  
« ثلاثين سنة على الأقل بحساب التقويم الميلادي » .

يكون سن النائب ثلاثين سنة على الأقل . يشترط في النائب أن يكون ممن يحسنون القراءة والكتابة . اشتراط نصاب مالي ، مع إعفاء الحاصلين على شهادة عالية مضى عليها خمس سنين من هذا الشرط .

لجنة  
البرلمان  
للدراسة

دولة الرئيس ( حسين رشدي باشا ) - لتنظر في شروط العضوية لمجلس النواب مبتدئين بالسن .

حضرتنا محمد علي بك ، وللتزلاوي بك - ليكن عمر العضو ٣٠ سنة على الأقل .

حضرة دوس بك - أرى أن يكون ٣٥ سنة .

حضرة ماهر بك - ٢٥ سنة .

( تقرر بالأغلبية أن يكون عمر العضو ٣٠ سنة على الأقل ) .

دولة الرئيس - وهل يجب أن يشترط أن يكون العضو ممن يدفعون ما لا عن عقار أو غيره .

حضرة علي ماهر بك - النيابة حق لا امتياز ، لذلك لا أوافق على اشتراط المال .

حضرة محمد علي بك - لا يشترط المال بالنسبة للحاصلين على شهادة عالية .

فضيلة الشيخ بخيت - أرى اشتراط دفع مال قليل على غير الحاصلين على شهادة عالية ، وإعفاء هؤلاء من اشتراط دفع أي ضريبة .

حضرة المتزلاوي بك - أرى الأخذ بأحكام القانون النظامي الحالي .

حضرة المكباتي بك - يعني من شرط دفع المال حامل الشهادة العالية متى مارس مهنته ثلاث سنوات .

حضرة عبد الحميد مصطفى بك - يعني من شرط المال الحاصلون على شهادة عالية مضى عليها خمس سنين .

( أخذت الآراء أولاً على اشتراط دفع المال فتقرر بالأغلبية اشتراط دفع المال ثم تقرر بالأغلبية إعفاء الحاصلين على شهادة عالية مضى عليها خمس سنين من شرط دفع المال ) .

دولة الرئيس - هل ترون النص على وجوب معرفة القراءة والكتابة .

( جملة الأعضاء : يجب النص على أن يحسن العضو القراءة والكتابة ) .

حضرة عبد العزيز بك - يجب أن نقرر أولاً من الذي يفصل في الطعون التي تقدم في انتخاب الأعضاء هل المجلس نفسه أو المحاكم ؟

( تقرر أن المجلس هو نفسه الذي يفصل في ذلك ) .

حضرة بدوي بك - إذن أرى عدم لياقة النص على شرط معرفة القراءة والكتابة لأنه لا يعقل أن المجلس يقر عضواً يجهلها .

( أخذت الآراء فتقرر بالأغلبية النص على أن يحسن النائب القراءة والكتابة ) .

( في ١٩ أبريل سنة ١٩٢٢ ) .

١ - اشتراط النصاب المالي في عضو البرلمان .

٢ - الإصرار على إعفاء حملة الشهادات العالية من شرط المال في خمس السنين الأولى .

٣ - النصاب المالي اللازم توافره في عضو البرلمان .

٤ - المدول عن اشتراط نصاب مالي في عضو البرلمان .

تراجع التعليقات الواردة على هامش المادة ٧٨ من الدستور .

( في ٥ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

يكون سن النائب ثلاثين سنة على الأقل .

( تلى محضر الجلسة السابقة فوافقت الهيئة عليه ) .

تلى القرار التاسع من القواعد التي قررتها لجنة للبادئ العامة ونضه :

تكون سن النائب ثلاثين سنة على الأقل .

حضرة على ماهر بك — يغفل للبعض عندما يراد جعل السن الأدنى خمسا وعشرين سنة أن أغلب أعضاء مجلس النواب أو كلهم وعددهم مائتان سيكونون في سن الخامسة والعشرين وهذا غير الواقع . فسيكون عدد من سنهم خمس وعشرون قليلا . والحكمة التي تقتضى ضرورة وجود هؤلاء النواب أنا قادمون على عصر يحتاج إلى جانب أناة الشيوخ وتجاربهم اندفاع الشباب بغية تحقيق آماله الكبار . وليس في مقدور أحد أن يجزم ما إذا كانت الحقيقة في جانب الشبية أو في الجانب الآخر وهي قد تكون أغلب الأمر بين الاثنين . أضف إلى ذلك جواز أن يكون الانسان قاضيا في الخامسة والعشرين ومستشارا بمحكمة الاستئناف في الثامنة والعشرين . وقد تقرر سن الثلاثين لعضوية الشيوخ لا النواب في أمريكا ويكفى أن يبلغ الإنسان خمسا وثلاثين سنة ليكون رئيسا للجمهورية — أما الخامسة والعشرون فسن أخذ به معظم الأمم لمجلس النواب .

وتاريخ مصر الدستوري يؤيد هذا الطلب . فقد كانت سن الخامسة والعشرين هي المقرر في قانوني سنة ٦٦ وسنة ٨٢ مع أن القانونين كانا ينصان على وجود هيئة تشريعية واحدة . فليس يصح لنا أن نعدل عنه بعد ما أخذنا بمبدأ تأليف مجلس الشيوخ إلى جانب مجلس النواب . ويسمح لي أخيرا بأن أقول إنه بعد الأعمال العظيمة تقرر الأمة لعامة أفرادها ميزات خاصة على سبيل المكافأة لما حصل ، إذ أباحت الدول بعد الحرب للجنود الذين سنهم تسع عشرة سنة أن ينتخبوا مع أن السن القانونية للنائب الحادية والعشرون . فليس بدعا أن نقر لشباننا ممن بلغوا الخامسة والعشرين بحق العضوية في مجلس النواب وقد شاركوا في حركة البلاد من سنة ١٩١٨ إلى يومنا الحاضر .

سعادة حسن عبد الرازق باشا — أميل إلى سن الثامنة والعشرين . فقد كانت نظمنا القديمة تقرر الثلاثين سنا للنياحة . وبين الثلاثين والخامسة والعشرين مدى واسع ، فالثامنة والعشرون توفق بين جميع الآراء .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — أطلب بقاء النص على حاله . وإنني أرى أن عبارة حضرة على ماهر بك أقرب إلى الزخرف . فهو لم يطلب سن الخامسة والعشرين لذاتها بل لغرض آخر هو مكافأة الشبان الذين قاموا بالحركة . وتلك الملاحظة التي جاءت آخر ملاحظاته هي خلاصتها ومقصودها إذ لو صح أن تكون سن القاضي خمسا وعشرين سنة فالشارع الذي يضع القوانين للقاضي يجب أن تكون سنه ثلاثين سنة . أضف إلى ذلك ملاحظة عمله . فالطالب عندنا يتخرج وسنه ٢٢ أو ٢٣ سنة . وفي المستقبل ستزداد سنو الدراسة فلا يتخرج قبل الرابعة والعشرين . فإذا أراد أن يشتغل محاميا قضى ثلاث سنوات أو خمسا تحت التمرين ولا يصح يومئذ أن يكون قاضيا قبل الثلاثين خصوصا متى تقرر عدم قابلية القضاة للعزل أو النقل . فسن الثلاثين هي إذن أقل سن يمكن تقديرها .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء .

( قررت الهيئة بالأغلبية بقاء النص ) .

( في ٨ يونيو سنة ١٩٢٢ ) .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

يشترط في النائب أن يكون بالغاً من السن ثلاثين سنة على الأقل وأن يحسن القراءة والكتابة .

حضرة الشيخ خيرت راضى بك — أرى أن يقصر الشرط الثاني على إحسان القراءة دون الكتابة .

( تقرر بالأغلبية بقاء النص على أصله ) .

( في أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

تتفق التعديلات المقترحة مع التعديلات التي سبق أن اقترحت بالنسبة للمادة ٧٨ ( يرجع إلى ما سبق ) .

شرط بلوغ النائب سن الثلاثين يجب توفره يوم أدائه مهمة النيابة ، أى يوم حلف اليمين الدستورية ، لا فى آخر يوم من أيام الترشيح ، ولا يوم إجراء الانتخاب .

مجلس الترشح

تقرير لجنة فحص الطعون  
وتحقيق صحة النيابات عن الطعنين المقدمين فى صحة انتخاب  
حضرة النائب المحترم حسين حسن شادى

أشير إلى الكتاب الآتى :

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب  
أشرف بأن أرفع مع هذا تقرير لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابات عن الطعنين المقدمين فى صحة انتخاب حضرة النائب  
المحترم حسين حسن شادى ، رجاء عرضه على المجلس .  
وقد انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد أمين والى مقررآ لها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

تحريراً فى ١٦ ابريل سنة ١٩٣٩

رئيس اللجنة

توفيق دوس

الرئيس — الكلمة لحضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد أمين والى ( المقرر ) — أنلو على حضراتكم تقرير اللجنة .

« نتيجة الانتخاب الأول الذى جرى يوم ٣١ مارس سنة ١٩٣٨ :

عدد	
٢٩٨٣	مجموع الأصوات التى نالها حضرة الطعون فى صحة انتخابه .
٢٩٥٠	» » » » سعادة حسن شعراوى باشا .
٥٩٣٣	مجموع الأصوات الصحيحة .
١٥٦	» » الباطلة .
٦٠٨٩	المجموع الكلى .

الوقائع :

تقدم للانتخاب بدائرة بندر المنيا حضرة الطعون فى صحة انتخابه وسعادة حسن شعراوى باشا . وجرى الانتخاب يوم ٣١ مارس سنة ١٩٣٨ فنال كل منهما الأصوات المبينة قرين اسمه . وقد رأت لجنة الفرز خطأ أن الأصوات الباطلة تدخل فى حساب الأغلبية المطلقة فاعتبرت أنه لم يحزها أحد من المرشحين . وقررت إعادة الانتخاب يوم ٦ ابريل سنة ١٩٣٨ ثم أعيد الانتخاب فى هذا التاريخ وأعلنت لجنة الفرز فوز سعادة حسن شعراوى باشا .

قدم حضرة منافسه عندئذ طعناً يقول فيه إنه لم يدخل فى الانتخاب التكميلى لاعتبار نفسه فائزآ فى الانتخاب الأول لأن لجنة الفرز فى ذلك الانتخاب أخطأت التفسير . وقد بحثت لجنة فحص الطعون هذا الطعن وقدّمت بشأنه تقريرآ للمجلس مؤداه أن لجنة الفرز أخطأت فى تفسير المادة ٤٧ من قانون الانتخاب لأن العول عليه احتساب الأغلبية المطلقة للأصوات التى أعطيت صحيحة . واقترحت فى ذلك التقرير قبول الطعن وإعلان انتخاب حضرة النائب المحترم حسين حسن شادى على أن يبدأ ميّعاد الطعن فى هذا الانتخاب من يوم إصدار المجلس قراره حتى يتسنى للمرشح الآخر أو لمن شاء من الناخبين أن يقدم طلبآ فى الخمسة عشر يوماً التالية لهذا القرار بإبطال الانتخاب .



نظر المجلس هذا التقرير بجلسته ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٨ وأقر لجنة فحص الطعون على رأيها . وأعلن سعادة رئيس المجلس انتخاب  
حضرة النائب المحترم حسين حسن شادي نائباً عن بندر المنيا .  
وبجلسته ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٨ حلف حضرته اليمين القانونية .

#### طعنان

في صحة انتخاب حضرة النائب المحترم حسين حسن شادي

قدم بعد ذلك طعنان في صحة انتخاب حضرة النائب المحترم المشار إليه .

في قبول الطعنين شكلاً :

والطعنان مقدمان في الميعاد القانوني وهما مصدق عليهما . وعلى ذلك يكونان مقبولين شكلاً .

#### الطعن الأول

##### وجه الطعن

المقدم من محمود كامل سليمان اخندي

الوجه الأول :

حصل هذا الوجه أن سن حضرة المطعون في صحة انتخابه تقل عن الثلاثين سنة لغاية يوم إقفال باب الترشيح . وقد أرفق الطاعن  
بالطعن مستخرجاً رسمياً من دفتر مواليد بندر المنيا يبين أن حضرة النائب ولد في ٢١ يونيو سنة ١٩٠٨ .

قامت اللجنة بالتحري عن تاريخ الميلاد وتاريخ التطعيم وخبرت في هذا الشأن مديرية المنيا ودار المحفوظات العمومية فتبين أن تاريخ  
الميلاد هو ٢١ يونيو سنة ١٩٠٨ وتاريخ التطعيم هو ٥ نوفمبر سنة ١٩٠٨ . ومعنى هذا أن حضرة المطعون في صحة انتخابه في يوم الترشيح  
وفي يوم الانتخاب الذي جرى في ٣١ مارس سنة ١٩٣٨ كانت سنة تقل عن ثلاثين سنة ولكنه يوم حلف اليمين كانت سنه قانونية .

نارت مناقشة في لجنة فحص الطعون حول النقطتين الآتيتين :

- ١ — أوجب أن يكون شرط السن متوافراً فيمن يتقدم للانتخاب في آخر يوم من أيام الترشيح أو على أكثر يوم إجراء الانتخاب ؛
- ٢ — أم يكفي أن تكون السن متوافرة يوم أداء النائب مهمته النيابية ؟

وقد رأت الأغلبية المكونة من خمسة أعضاء ضد واحد أن شرط السن يجب أن يتوافر عند أداء النائب مهمته النيابية وذلك  
للاسباب التي ستأتي فيما بعد .

ورأى حضرة المعارض يلخص في أن الذي يتقدم لترشيح نفسه يجب أن يكون مستوفياً لجميع الشرائط القانونية ولا يصح أن  
يستكملها بعد انتخابه وإلا لكان معنى هذا السماح للشخص الذي ينتخب نائباً ولم تكتمل سنه يوم الانتخاب أن يتوانى ردحا من الزمن  
دون حضور جلسات المجلس حتى يبلغ السن القانونية وعندها يتقدم إليه لحلف اليمين وبذلك لا يكون عليه أي مطعن . وأنه في الحالة التي  
نحن بصدها يجب قبول الطعن لأن سن حضرة المطعون في صحة انتخابه يوم ٣١ مارس سنة ١٩٣٨ الذي انتخب فيه نائباً كانت أقل  
من الثلاثين .

ورأى الأغلبية يلخص في أن ما ذكره حضرة المعارض لا سند له من الدستور أو من قانون الانتخاب وأن نصوصهما في جانب  
أن تكون سن النائب متوافرة عند مباشرته لعمله النيابي بدليل أن المادة ٨٥ من الدستور تنص على ما يأتي : « يشترط في النائب زيادة على  
الشروط المقررة في قانون الانتخاب أن يكون بالغاً من السن ثلاثين سنة على الأقل بحساب التقويم الميلادي » . وتنص المادة ٢٣ من قانون  
الانتخاب على ما يأتي : « يشترط في عضو مجلس النواب ( أولاً ) أن تكون سنه ثلاثين سنة ميلادية كاملة على الأقل ... الخ »  
ولو كان المراد أن تتوافر السن في المرشح لا في النائب لنص صراحة على ذلك . أما القول بأن الأخذ بهذا الرأي يكون مدعاة لأن يتوانى  
الشخص الذي ينتخب نائباً قبل بلوغ السن القانونية ردحا من الزمن دون حضور جلسات المجلس حتى يبلغها وعندئذ يتقدم إليه لحلف

مادة ٨٥ « ... .. »

اليمين فردود بأن لجنة فحص الطعون لها في هذه الحالة أن تقدم تقريرها بسقوط عضويته لعدم الأهلية دون توقف على حضور النائب جلسات المجلس ، خصوصاً أن اللائحة الداخلية قضت في المادة ١٠ بأن ترفع لجنة الطعون تقاريرها لرياسة المجلس في معاد لا يتجاوز السبعة الأيام من تاريخ إحالة المحاضر عليها . والثابت أن عدم حضور حضرة الطعون في صحة انتخابه جلسات المجلس بعد انتخابه لا يرجع إلى رغبته في التواني حتى تكمل سنه وإنما رجع إلى أن كرسية كان مشغولاً بشخص آخر هو سعادة حسن شعراوي باشا الذي حلف اليمين وأدى أعماله بالمجلس وأبدى رأيه في المشروعات التي عرضت عليه . وفوق ذلك فإن الحكمة في النص على وجوب توافر سن معينة في النائب أن الشارع رأى أن الإدراك في هذه السن يكون قد اكتمل فلا يباشر الشخص عمله كنائب إلا وهو ناضج الفكر ، وهذا هو المعنى المستفاد من أعمال لجنة الدستور .

لهذه الأسباب رأيت الأغلبية رفض هذا الوجه من الطعن لأن حضرة الطعون في صحة انتخابه توافر فيه شرط السن يوم أداء مهمته النيابية .

الوجه الثاني :

... ..  
... ..  
... ..  
... ..

#### الطعن الثاني

المقدم من أحمد عبدالله افندي

وجه الطعن :

يشتمل هذا الطعن على وجه واحد مماثل للوجه الأول من الطعن الأول .

وعليه رأيت اللجنة رفض هذا الطعن .

لهذه الأسباب

ترى اللجنة رفض الطعنين ، وتقترح على المجلس إعلان صحة نيابة حضرة النائب المحترم حسين حسن شادي .

الرئيس — هل توافقون على تقرير اللجنة ؟

( موافقة عامة ) .

الرئيس — إذن أعلن صحة نيابة حضرة النائب المحترم حسين حسن شادي .

( في ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٩ ) .

مادة ٨٦ — « مدة عضوية النائب خمس سنوات » .

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للمستور

لجنة الدستور

دولة الرئيس ( حين رشدى باشا ) — سبق أن قررنا المدة التشريعية لمجلس الشيوخ وحددناها بعشر سنوات ولم نذكر المدة التشريعية لمجلس النواب إلا عرضاً وأرى تعديدها بخمس سنين .  
( موافقة عامة ) .

( في ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

ثم تلى القرار الخامس وهو « مدة العضوية بمجلس النواب خمس سنين » .

حضرة إلياس عوض بك — أقترح أن تجعل المدة النيابية أربع سنين فقط كما في فرنسا .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — اقترح حضرة إلياس بك عوض في محله لأننا في حالتنا الأولى وهى حالة التكوين سيكون للعواطف مجال كبير في الانتخابات فيحسن أن تكون مدة النيابة قصيرة حتى يمكن تجديد مجلس النواب تبعاً لحالة تطور البلاد وتقديم الأفكار .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — نحن نريد أن يتمرن رجالنا على الأعمال السياسية وليست الخمس السنين في ذلك بالشئ الكثير وأقترح بقاء المدة كما هى .

سعادة حافظ حسن باشا — علمتنا التجارب أنه كلما قامت بالبلاد حركة انتخاب ترتب عليها ضغائن وأحقاد وأرى أننا أحوج ما نكون في الدور الأول من عهدنا الجديد إلى الراحة والطمأنينة فإذا جعل الانتخاب كل أربع سنين خشي أن تستمر الأحقاد والعداوات بتجدد الانتخابات في فترات قصيرة فضلاً عن جواز حل المجلس في بحر المدة النيابية وقد علمت بالخبرة أن هناك ارتباطاً كبيراً بين الأمن العام وحركات الانتخاب .

سعادة صالح ملوم باشا — أضمر رأيي إلى حضرة إلياس عوض بك . أما ما قاله سعادة حافظ باشا حسن فأجيب عنه بأننى لم ألاحظ أن الانتخابات أدت إلى أحقاد وعداوات كما يقول .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء .

( فتقرر بالأغلبية إبقاء مدة الخمس السنين ) .

( في ٤ يونيه سنة ١٩٢٢ ) .

تليت المواد الثالثة والرابعة والخامسة وتقرر بقاؤها على أصلها وهذه نصوصها :

مادة ٣ — مدة عضوية النائب خمس سنوات .

( في أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

مجلس النواب الذى تنتهى مدة نيابته يستمر في وظيفته حتى يجتمع المجلس الذى يخلفه ، وكذلك نصف أعضاء مجلس الشيوخ الذين تنتهى مدة نيابتهم والمجلس الجديد يكون هو صاحب النيابة القانونية بمجرد انتخابه .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — ما قولكم إذا طرأ ما يدعو لعقد مؤتمر من المجلسين أو لدعوة غير عادية في الوقت الذى يجب فيه تجديد نصف أعضاء مجلس الشيوخ أو في الوقت الذى انقضت فيه مدة عضوية مجلس النواب . هل يبقى مجلس النواب القديم في وظيفته إلى أن يجتمع المجلس الجديد وكذا أعضاء مجلس الشيوخ هل يبقون في كراسيهم إلى أن يختار الأعضاء الجدد ، أو ماذا ترون ؟

حضرة إلياس عوض بك — قبل انتهاء مدة مجلس النواب أو مدة نصف أعضاء مجلس الشيوخ بوقت كاف تبدأ الانتخابات الجديدة مع بقاء المجلسين إلى أن يتم الانتخاب .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — مع موافقتي لما يقوله حضرة إلياس عوض بك أقترح النص الآتى ليكون مادة في باب أحكام المجلسين تأتي بعد المادة التاسعة : « مجلس النواب الذى تنتهى مدة نيابته يستمر في وظيفته حتى يجتمع المجلس الذى يخلفه . وكذلك نصف أعضاء مجلس الشيوخ الذين تنتهى مدة نيابتهم » .

( موافقة عامة على ذلك ) .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — قد يقال إن في هذه المادة التى تقررت الآن محذوراً وهو أنه فى وقت عطلة البرلمان قد يحصل انتخاب جديد فبحسب ظاهر النص يكون هناك نظرياً مجلسان قائمان . وهذا المحذور غير وارد لأن النص موضوع للضرورة التى تقضى بوجود مجلس النواب مجتمعاً فى الفترة التى تقع بين تمام انتخاب المجلس الجديد وبين اجتماعه فعلاً والضرورات تقدر بقدرها . أما الصورة التى لا توجد فيها هذه الضرورة فلا شك أن المجلس الجديد يكون هو صاحب النيابة القانونية بمجرد انتخابه .  
( فصدقت الهيئة على هذا التفسير ) .

( فى ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .



ماده ٨٧ — « ينتخب مجلس النواب رئيساً ووكيلين سنوياً في أول كل دور انعقاد عادي . ورئيس المجلس ووكلاءه »  
« يجوز إعادة انتخابهم » .

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للدستور

دولة الرئيس (حسين رشدي باشا) — ينتخب مجلس النواب في ابتداء نيابته رئيساً له ووكيلين من بين أعضائه .  
(موافقة عامة) .  
(١٣ مايو سنة ١٩٢٢) .

لجنة الدستور

تلى القرار التاسع والعشرون وهذا نصه :

ينتخب مجلس النواب في ابتداء مدة نيابته رئيساً له ووكيلين من أعضائه .

معالي رفعت باشا — ينص كثير من الدساتير على أن يكون انتخاب الرئيس والوكلاء في مبدأ كل دور عادي أي سنوياً ، فهل النص المعروض علينا يقضى بذلك ؟ أو بأن يبقى الرئيس والوكيلان في مراكزهم طول المدة التشريعية أي خمس سنين ؟  
حضرة عبد العزيز فهمي بك — يقضى النص المعروض بأن ينتخب الرئيس والوكيلان للمدة التشريعية كلها .  
معالي رفعت باشا — أفضل أن يكون الانتخاب سنوياً لأن رئاسة المجلس شرف يجب أن يتناوبه الأعضاء لا أن يحصر في واحد مدة خمس سنوات .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — ربما كان ذلك في المستقبل أما في الابتداء فالأفضل لمصلحة العمل أن تطول المدة لتزداد خبرة الرئيس والوكلاء بالأعمال وقد يكون في تجديد الانتخاب سنوياً في بدء عهدنا الدستوري مزاحمة ضارة .  
حضرة إلياس عوض بك — أرى أن يحدد الانتخاب سنوياً في أول دور الانعقاد العادي لتجدد ثقة الأعضاء بالرئيس والوكيلين أما من لم يحصل على تلك الثقة فلا يكون أهلاً للبقاء في مركزه .

سعادة حسن عبد الرازق باشا — في المجالس النيابية الأوربية وعلى الأخص في فرنسا ينتخب في أول كل دور عادي الرئيس والوكيلان والسكرتير العام — لذلك أرى الأخذ بهذا المبدأ في دستورنا .  
قد يكون في بقاء الرئيس والوكيلين في مراكزهم طول المدة التشريعية فائدة هي التعود على أعمال الرئاسة ولما كنا في أول عهدنا الدستوري في حاجة لأن تتجدد الثقة سنوياً بمن يتولون الرئاسة .

سعادة قلبي فهمي باشا — أوافق سعادة حسن عبد الرازق باشا وحضرة إلياس بك على وجوب انتخاب الرئيس والوكيلين في أول كل دور عادي ؛ أما السكرتير فينتخب لمدة خمس سنوات .  
( حضر حضرتا على المنزلاوى بك وعبد الحميد بدوي بك ) .

حضرة علي ماهر بك — أوافق على انتخاب الرئيس والوكيلين سنوياً ولا أجد في ذلك صعوبة ما إذ عملية الانتخاب تقع داخل المجلس ولا تستغرق من وقته إلا زمناً يسيراً . ونحن في أول عهدنا بالدستور أشد احتياجاً لتجربة النواب الذين يصلحون للرئاسة . أما بقاء الرئيس والوكيلين في مراكزهم طول المدة التشريعية فلا يتفق مع الروح الدستورية لأن الأغلبية قد تتحول من حزب لحزب ورئيس المجلس يكون عادة من حزب الأغلبية .

حضرة محمد علي بك — أوافق حضرة علي ماهر بك .

حضرة إلياس عوض بك — ليس من المحتم أن ينتخب رئيس المجلس من حزب الأغلبية بل ينتخب الرؤساء عادة من الأشخاص الذين لهم شخصية بارزة تجعلهم محل ثقة جميع الأحزاب . فيتكرر في الغالب انتخاب الشخص الواحد منهم للرئاسة عدة مرات . لذلك أقترح وجوب جعل الانتخاب سنوياً وأن ينص على جواز تجديد الانتخاب .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء .

( فتقرر بالأغلبية أن يكون انتخاب الرئيس والوكيلين سنوياً وفي أول كل دور انعقاد عادي ويجوز تجديد انتخابهم ) .

مادة ٨٧ « ... .. »

حضرة على ماهر بك — أقترح عند حل مجلس النواب أن يبقى الرئيس والوكيلان في مرا كزهم إلى أن ينتخب المجلس الجديد .  
( فتقرر تأجيل النظر في ذلك ) .  
( في ١٣ يونيه سنة ١٩٢٢ ) .

### اقترح بانتخاب سكرتيرين

سعادة حسن عبد الرازق باشا — أقترح أن ينتخب من أعضاء المجلس سنوياً وفي أول كل دور اعتيادي سكرتيران .  
سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — سكرتير المجلس عليه مسئولية كبيرة وأعماله كثيرة جداً ، منها مراقبة أعمال باقي الموظفين ، وهذا يستدعي الحضور يومياً وفي غير أوقات الجلسات . ومنها ملاحظة تحرير المحاضر وغير ذلك مما لا يمكنه من القيام بعمله النيابي . لهذا يحسن أن يكون السكرتير موظفاً مستولاً .  
حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — يظهر أن غرض سعادة حسن باشا أن يكون السكرتير المنتخب برلمانياً ، وهذه وظيفة نفخية في أكبر البرلمانات الأوروبية أكثر منها عملية .  
حضرة عبد الحميد بدوى بك — يحسن أن يبين لنا سعادة حسن عبد الرازق باشا اختصاصات السكرتير الذى يريده منتخباً من المجلس .  
حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — أرى أن يؤجل النظر في الاقتراحات الجديدة إلى ما بعد الانتهاء من بحث القرارات .  
حضرة عبد العزيز فهمى بك — أقترح تأجيل البحث في هذه النقطة إلى أن ندرسها .  
( موافقة عامة على التأجيل ) .  
( في ١٣ يونيه سنة ١٩٢٢ ) .

مادة ٤ — ينتخب مجلس النواب رئيساً ووكيلين سنوياً في أول كل دور انعقاد عادى ، ورئيس المجلس ووكيله يجوز إعادة انتخابهم .  
( في أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

قرار المجلس انتخاب رئيس دائم دون انتظار الفصل في صحة نيابة الأعضاء .

الرئيس — مجلس النواب

... ..  
... ..  
... ..  
... ..

وهل ترون الآن انتخاب الرئيس والوكيلين المؤقتين ؟  
( أصوات : ما هذا ؟ لا ، لا ) .

معالي وزير الحفانية — أرى أن أول واجب علينا الآن هو البدء في انتخاب رئيس لمجلس النواب طبقاً للمادة ٨٧ من الدستور ، وذلك للبدء في العمل الطبيعي قبل كل شيء ، فإن حاجتنا إلى الرئيس بديهية . وبعد أن ينتخب المجلس الرئيس ينتخب الوكيلين ثم يشرع في النظر الأعمال مبتدئاً باللائحة الداخلية مع مراعاة تقديم الأهم على المهم . ويجب ألا تطول الحال التي تكون فيها الرئاسة موقته ، بل يجب أن تنتقل إلى الرئاسة الثابتة ، لأن الوقت لا يحتمل كل هذا البطء والتأخير .

مادة ٨٧ » ... .. »

أحمد رمزي بك — يلوح لي من كلام معالي وزير الحقانية أنه يريد تكوين المكتب النهائي اليوم على ما فهمت . ولذلك تلا معالي المادة ٨٧ من الدستور واستحثنا على هذا الانتخاب لضرورة الإسراع في العمل .

الفكرة في ذاتها حميدة ، ولكننا الآن ومجلسنا حديث التكوين ولم يتم التعارف بين الأعضاء أرى أن نستغنى عن مكتب موقر ونكتفي بمكتب ذوى الأسنان إلى أن نفحص صفات جميع الأعضاء .  
( أصوات : لا ، لا ) .

أحمد رمزي بك — اسمحو لي أن آتم كلامي لأن طريقة الطقطقة بالأسنان غير نيابية ، أقول إن الفكرة التي أعرضها على حضراتكم ليست فكرة طارئة أو مخترعة بل هي طريقة متبعة في كثير من مجالس أوربا كمجلس الريشتاغ بألمانيا حيث يكتفى في مبدئ الأمر في أول كل دور بالمكتب المبني على تقدير السن ، وبهذه الصفة يمكننا أن يتداول بعضنا مع البعض لتعرف أى الأعضاء أليق بالرئاسة والوكالة .

معالي وزير الحقانية — إن الضرورة وحدها هي التي قضت بانتخاب الرئيس من ذوى الأسنان وهذه الضرورة يجب أن تقدر بقدرها . ومتى زالت الضرورة زال الأثر المترتب عليها . لم يكن في وسع المجلس أن يختار رئيسه قبل الانعقاد لذلك نص على انتخاب الأكبر سناً من الأعضاء رئيساً . أما وقد انعقد المجلس وأصبح في مقدوره أن ينتخب رئيسه فلا محل لبقاء هذه الحالة التي اقتضتها ضرورة قد زالت فعلاً . وعلى ذلك يجب أن ترجع الأمور إلى طبيعتها فينتخب المجلس رئيسه فوراً أما القول بإعطاء أعضاء المجلس فرصة للتعارف قبل اختيار الرئيس والوكيل فإن هذه الفرصة قد توافرت لدى الأعضاء بإجتماعهم أمس واليوم . بل وقد سنحت لهم هذه الفرصة من قبل . وليس من العقول أن نضيع الوقت على هذه الصورة مع حاجتنا إلى النظر في مسائل أخرى .

لذلك يجب أن نشرع حالا في انتخاب الرئيس والوكيلين أو الرئيس على الأقل قبل أن نبدأ في الحالة العملية .

يجب أن نخطو ؟ يجب أن نعمل ؟ يجب ألا نخرج من هذه الجلسة قبل الدخول في الدور العمل وأن ننتهي من هذه الحالة الموقرة . محمود حمدي بك — افرض ، ياسيدى الوزير ، أنه قد انتخب رئيس وحكم بعدم صحة نيابته فما العمل ؟

معالي وزير الحقانية — ينتخب غيره .

حسين هلال بك — أرى أن النص صريح جداً وأنه يتعارض مع نظرية حضرة رمزي بك الخاصة بضرورة تعارف الأعضاء قبل انتخاب الرئيس لأن النص يقول « ينتخب مجلس النواب رئيساً ووكيلين سنوياً في أول كل دور انعقاد عادي » فلم يقل بانتظار فرصة التعارف . وإنى متفق مع معالي وزير الحقانية في أنه يجب أن نبدأ حالا بانتخاب الرئيس ونؤجل انتخاب الوكيلين لجلسة أخرى إذا لم يتيسر ذلك اليوم . واعتراض حضرة حمدي بك لا يمنعنا من انتخاب الرئيس فلنبدأ به حالا لأننا يجب أن نشغل في وجود الرئاسة الفعلية وأطلب أخذ الرأي على ذلك .

الرئيس — تؤخذ الآراء .

وليم مكرم عبيد افندي — لأمعنى للاقتراع على وجود رئيس السن أو انتخاب الرئيس الدائم والمسألة يجب أن تكون بين أمرين : إما انتخاب للموقت أو الرئيس الدائم . وقد أجمعت اللوائح على أن هناك رئيساً موقتاً ورئيساً دائماً فإذا أردتم أخذ الآراء فلتؤخذ على ذلك ومن رأيي انتخاب رئيس دائم .

الرئيس — يؤخذ الرأي على انتخاب الرئيس الدائم ، فمن يوافق على ذلك فليقف .

( موافقة من أغلبية الأعضاء ) .

( في يوم ١٦ مارس ١٩٢٤ ) .

رئاسة السن — الرئاسة الموقرة — الرئاسة النهائية .

مجلس النواب

إن كل جمعية مؤلفة من عدة أعضاء يجب أن يشرف على حسن النظام فيها مكتب للرئاسة لضمان سير الأعمال في طريقها السوي واختيار الرئاسة يكون عادة بالانتخاب . وهذا الانتخاب يحتاج في ذاته لإشراف رئاسة أخرى عليه .

مادة ٨٧ « ... .. »

ولذلك اتفقت معظم اللوائح النيابية على جعل الرئاسة الأولى في كل دور انعقاد - مكتب السن : أى أن يرأس الجلسة الأولى أكبر الأعضاء الحاضرين سنًا ، ويتولى عمل السكرتارية أصغرهم سنًا .

ولما كانت رئاسة السن هي وسيلة مبدئية مؤقتة لتدليل هذه العقبة ، فقد أصبح من الضروري الاستعاضة عنها برئاسة أخرى تجمع من المميزات ما يؤهلها للقيام بأعمالها الهامة على وجه آتم .

وقد اتفقت تلك اللوائح على رئاسة السن ، وعلى الانتقال منها مباشرة إلى الرئاسة النهائية في أدوار انعقاد المجلس العادية ، ولكنها اختلفت فيما إذا كان من الواجب أن يعقب رئاسة السن رئاسة مؤقتة أو رئاسة نهائية عند انعقاده عقب انتخابات عامة .

هـ فالقائلون بوجوب الانتقال إلى الرئاسة النهائية مباشرة حججهم في ذلك مقصورة على الاقتصاد في الوقت ، وعلى عدم الفائدة من الانتقال من رئاسة مؤقتة إلى أخرى مؤقتة .

أما القائلون بوجوب الانتقال من رئاسة السن إلى رئاسة مؤقتة فيستندون على أن الرئاسة النهائية لا تصح إلا في مجلس قد تم تشكيله بصفة نهائية ؛ ولا تتوفر هذه الصفة إلا بعد الفراغ من الفصل في صحة نيابة جميع الأعضاء أو أغلبيتهم المطلقة . وإذن فليس للمجلس لم يستكمل هذا الشرط صفة تبسح له أن يبت في أمر خطير كالرئاسة النهائية ، كما أنه لا يحمل انتخاب هذا المكتب نهائياً مع جواز بطلان النيابة لأعضائه ، كلهم أو بعضهم .

ولما كانت لهذه الحجج قيمتها فقد اخترنا في مشروع لأختنا أن يعقب مكتب رئاسة السن المكتب الموقت ثم المكتب النهائي بعد الفصل في صحة النيابة .

( من تقرير عن مشروع اللائحة الداخلية لمجلس النواب ) .

( لم يوافق المجلس على هذا الرأي ) .

( في يوم ٢٢ مارس سنة ١٩٢٤ ) .



مادة ٨٨ - « إذا حل مجلس النواب في أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر » (١).

لجنة وضع  
الجدول العام  
للمستور

دولة الرئيس ( حسين رشدي باشا ) - سبق عند الكلام على سلطة الملك أن قررنا أن له حق حل مجلس النواب . وقد خيل إلى أن بين حضراتكم من يريد المناقشة في هذا الموضوع .

حضرة عبد اللطيف للكباتي بك - أطلب ألا يكون للملك حق حل المجلس إلا بعد أخذ رأي مجلس الوزراء .

دولة الرئيس - سبق أن قررنا أن الملك إنما يحكم بواسطة وزرائه .

حضرة الكباتي بك - الحكم قد ينسحب على حق التشريع فقط فهل يدخل فيه حق حل المجلس ؟

دولة الرئيس - نعم ، القاعدة عامة ويدخل فيها حق حل المجلس . وهذه المناسبة أترح أنه إذا حل مجلس النواب بسبب ما فلا

يجوز حل المجلس الجديد لنفس السبب الذي حل من أجله المجلس الأول .

( موافقة عامة ) .

( في ٦ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

تلى القرار السادس عشر وهذا نصه :

لجنة الدستور

إذا حل مجلس النواب لسبب ما فلا يجوز حل المجلس الجديد لنفس السبب الذي حل من أجله المجلس الأول .

( موافقة عامة على بقاء النص على حاله ) .

( في ٨ يوتيه سنة ١٩٢٢ ) .

مادة ٥ - إذا حل مجلس النواب في أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر بل يكون قراره فيه نافذاً .

( في أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

أقيم هذا الحكم بخاتمة النزاع بين مجلسي الشيوخ والنواب . فإذا ما حل مجلس النواب مرة أولى بسبب أمر معين فإنه لا يجوز حل المجلس من جديد لأجل الأمر ذاته . وقد تساءلت اللجنة ، هل يجب الذهاب إلى أبعد من ذلك بالنص على وجوب رجحان قرار مجلس النواب الجديد ؟ غير أن التجارب الدستورية أثبتت أنه في الخلافات بين المجلسين المشار إليها طالما انتهى حالها إلى مصالحات ومن الحكمة إجازتها - لذلك يجب حذف الجزء الأخير من المادة ٨٩ .

اللجنة  
الاستشارية  
التشريعية

مادة ٨٩ - « الأمر الصادر بمحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة المندوبين لإجراء انتخابات جديدة في ميعاد »  
« لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد في العشرة الأيام التالية لتتمام الانتخاب » .

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للدستور

دولة الرئيس ( حسين رشدي باشا ) - أقرح أيضاً أن يحدد في أمر الحل ميعاد لإجراء الانتخاب للمجلس الجديد .  
( موافقة عامة ) .

( في ٦ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

يجب أن تتم الانتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لا يتجاوز شهرين ، وأن ينعقد المجلس الجديد في العشرة الأيام التالية

لتتمام الانتخاب .

لجنة الدستور

تلى القرار السابع عشر وهذا نصه :

يحدد في أمر الحل ميعاد لإجراء الانتخاب للمجلس الجديد .

سعادة حسن عبد الرازق باشا - أقرح وجوب تحديد الميعاد بشهرين .

حضرة عبد العزيز فهمي بك - هذه مسألة تفصيلية ستتناول عليها لجنة التحرير .

سعادة حسن عبد الرازق باشا - وما المانع من النص على ذلك من الآن وتحديد الميعاد بشهرين ؟

حضرة عبد العزيز فهمي بك - هذا ميعاد لا يمكن البت فيه قبل أن تضع لجنة الانتخاب قواعد الانتخاب . على أن في قانون

الجمعية التشريعية نصاً على جواز الحل وإعادة الانتخاب في ثلاثة أشهر . ولم تكن لدى حكومة ذلك الوقت أية فكرة سياسية خاصة أملت عليها المصلحة أو إطالة الوقت . فيصح أن نأخذ بهذا الميعاد هنا لأنه قد بنى حتماً على تقديرات فنية خاصة . فإن لم توافقوا على هذا الميعاد فأرجو أن تؤجلوا البت في الأمر حتى يتم البحث اللازم وتقرر قواعد الانتخاب وإجراءاته .

معالي الرئيس - تؤخذ الآراء .

( فتقرر بالأغلبية تحديد الميعاد الآن وأن يكون شهرين لإجراء الانتخابات ) .

حضرة محمود أبو النصر بك - أرجو أن يضاف إلى هذا وأن يعقد المجلس بعد تمام الانتخاب بعشرة أيام .

معالي رفعت باشا - الشهران حق يعطى للحكومة لتشريع أثناءها في الانتخاب . وقد يكون تمام الانتخاب بعد ذلك .

( عدة أصوات بعدم للموافقة ) .

حضرة عبد الحميد بدوي بك - لكي يقال لإتمام الانتخابات يجب أن تكون أماناً صورة واضحة لعملية الانتخاب وهذا ما لم

نصل إليه بعد . لذلك لا يصح أن نحدد من الآن ميعاداً فنحن تمام الانتخاب في شهرين بل نقرر ضرورة تحديد الميعاد من غير أن نعين أجله اليوم وذلك لأن عملية الانتخاب مرتبطة بإجراءات لم نعالج بحثها بعد .

معالي طلعت باشا - يجب أن نصل حين وضع إجراءات الانتخابات إلى طريقة تمكن المجلس النيابي من الاشتغال بعد شهرين .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك - تبدأ إجراءات الانتخاب بوضع كشوف الانتخاب . فهل نهمل تحديد موعد الإتمام فنترك

للحكومة أن تقف عند وضع الكشوف وترجيء باقي الإجراءات ؟

حضرة عبد العزيز فهمي بك - يهنا إذا وضعنا قاعدة أن تكون ممكنة التنفيذ ، فأرجو ترك هذه المسألة للجنة الدستور مادامنا

لا نملك الآن من المقدمات ما يسمح بتحديد الوقت تحديداً صحيحاً .

حضرة علي المنزلاوي بك - تحديد المدة الآن مفيد للجنة الانتخاب إذ يمكنها من تنظيم الإجراءات تنظيمياً يتفق مع المدة التي تحدد .

سعادة حافظ حسن باشا - مسألة الانتخاب مسألة فنية للخبرة دخل فيها . العادة أنه إذا توفي مندوب ناخب انتخب غيره أثناء السنة .

لكن قد يجوز أن يحصل الحل أثناء عملية انتخاب المندوبين الناخبين التي تستغرق نحو خمسة عشر يوماً . لذلك كان من الواجب حذف

هذه المدة من الميعاد المقرر ثم يجيء بعد ذلك تشكيل دوائر الانتخاب والأشخاص الذين تؤلف الدوائر منهم . وهذا يستدعي مخاطبات مع

مادة ٨٩ » ... ..

المحكم لتعين رؤساء لدوائر الانتخاب ويستدعى شيئاً من النظم محتاج زمناً . لهذا أرى أن ميعاد الشهرين يكفي للبدء في عملية الانتخاب . ولكن الإتمام قد يستغرق زمناً طويلاً . ولذا أقترح أن يجعل الميعاد ثلاثة أشهر لإتمام الانتخاب بجميع أدواره .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — أرى أن نسترد في هذا الصدد بالقانون البلجيكي فقد حدد أربعين يوماً للانتخاب . وقرر اجتماع البرلمان عند تمام الستين .

سماحة السيد عبد الحميد البكرى — وأزيد على ذلك أن مثل هذا مدون في القانون الهولاندى .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — الانتخاب في بلجيكا مباشر . أما عندنا فهو للرجتين . ولا بد عند حل المجلس من حل نيابة المندوبين الناخبين وإجراء انتخابات جديدة بكل درجاتها ليكون الاتصال بالرأى العام تاماً وحقيقياً فإذا استشهد حضرة عبد اللطيف المكباتى بك بما هو واقع في بلجيكا حيث الانتخاب مباشر ومع ذلك تقرر ستون يوماً فيجب أن يكون الوقت عندنا أطول . وكل ما أرجوه ألا يبت في هذه المسألة قبل أن يستقر الرأى على إجراء الانتخاب وحتى نعرف المواعيد الزمنية التى تكون بين كل إجراء وآخر . أما الآن فيمكن البت فيما إذا كان الميعاد الواجب النص عليه هو ميعاد إجراء الانتخاب أو إتمامه . أما التحديد فيترك للجنة التحرير .

حضرة على المنزلاوى بك — قد يتوهم السامع أن عملية الانتخاب من درجتين صعبة مع أنها من أسهل الأمور . إذ أنه متى وضعت سجلات الناخبين أمكن انتخاب المندوبين في ظرف ثمانية أيام وأصبحنا وجكنا حكم الانتخاب المباشر . لذلك أرى وجوب تحديد ميعاد انعقاد المجلس الجديد الآن حتى تنقيد به لجنة الانتخاب .

حضرة إبراهيم الهلباوى بك — قلنا في الماضى إن قانون الانتخاب معلق على قواعد الدستور . ولكن يظهر أن بعض قواعد الدستور يجب أن تراعى فيه قواعد الانتخاب . وهذه المسألة التى تتكلم عنها دليل على ذلك . ولذلك أرى لى لا تتناقض مع أنفسنا أن يكتفى بذكر عبارة « ويحدد ميعاد كذا لإتمام الانتخابات » وتبقى تسمية الميعاد إلى ما بعد إتمام نصوص قانون الانتخاب .

حضرة على المنزلاوى بك — تقرر المدة الآن فإذا جد ما يوجب تغييرها نظرنا فيه .

معالي طلعت باشا — مسألة وجود المجلس الجديد بعد حل المجلس التاني مسألة هامة ويجب نهوها في أقرب ما يمكن .

حضرة زكريا نامق بك — أرى أن يضاف ما يأتى : تتم الانتخابات الجديدة في شهرين ويكون الانعقاد في العشرة الأيام التالية معالى الرئيس — تؤخذ الآراء .

(تقرر ما يأتى : يجب أن تتم الانتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لا يتجاوز شهرين ، وأن ينعقد المجلس الجديد في العشرة الأيام التالية لتنام الانتخاب) .

( في ٨ يونيه سنة ١٩٢٢ ) .

تليت المادة السادسة وهذا نصها :

الأمر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة المندوبين لإجراء انتخابات جديدة في ميعاد لا يتجاوز شهرين وعلى

تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد في العشرة الأيام التالية لتنام الانتخاب .

معالي رفعت باشا — هل يؤخذ من هذا النص أن حل مجلس النواب لا يستلزم انتخاب مندوبين جدد؟

حضرة عبد العزيز فهمى بك — أى نعم هذا مقرر .

( موافقة عامة ) .

حضرة على المنزلاوى بك — هذه المادة تحدد ميعاد إجراء الانتخابات بعد حل مجلس النواب وميعاد انعقاد المجلس الجديد .

لذلك أقترح تأجيل المبحث في هذه المواعيد إلى أن تنظر اللجنة قانون الانتخاب لتساكد من إمكان تطبيقها أم لا .

( موافقة على تأجيل بحث المادة ) .

( في أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

مادة ٨٩ « ... .. »

معالي الرئيس — بقى في الدستور مادة موقوفة وهي المادة السادسة من فرع مجلس النواب التي تحدد ميعاد شهرين لعمل انتخابات جديدة عقب حل مجلس النواب ، فهل توافقون على بقاء نصها ؟

حضرة عبد الحميد بدوى بك — الشهران لا يكفيان لأن الانتخاب عندنا بدرجتين وهو في أوروبا بدرجة واحدة فيحسن أن نلاحظ ذلك عند تقدير الزمن اللازم لإعادة الانتخاب .

سعادة حسن عبد الرازق باشا — وجدنا بالحساب أن مدة الشهرين كافية ولكن يحسن أن تزيد الميعاد خمسة عشر يوماً على سبيل الاحتياط .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — حل مجلس النواب لا يقع عادة إلا عقب أزمة سياسية ، ومصلحة البلاد تقتضى الإسراع في حلها فلا يصح أن نمد في مواعيد الانتخاب ونترك البلاد بغير برلمان يشرف على الأعمال العامة . وقد رأى حضرات أعضاء لجنة الانتخاب أن الميعاد المحدد كاف بعد أن حسبوا كل المواعيد وقدروا كل الظروف فلا معنى لمعارضتهم فيما اتفقوا عليه بعد الحساب والتقدير فضلاً عن أن جميع الدول الأوروبية اتفقت على ضرورة الإسراع في إجراء الانتخاب عقب حل المجلس فيجب ألا نشذ عماراته هذه الدول .

حضرة على ماهر بك — يظن حضرة بدوى بك أن الشهرين قد لا يكفيان لأن الانتخاب عندنا بدرجتين لكن إذا لاحظنا أن عملية الانتخاب عندنا تبدأ من دور الترشيح — لأن اللندوبين يكونون دائماً معدين للانتخاب قبل حلوله — وأن الكلام لا يتناول مجلس الشيوخ ، تبين أنه لا محل للاحتجاج بتعدد درجات الانتخاب . وقد أحطنا عملية الانتخابات بكل العناية الممكنة وقدرنا المواعيد بقدر الحاجة فوجدنا أن عملية الانتخاب لا تستغرق أكثر من اثنين وخمسين يوماً أى أقل من شهرين فلا وجه بعد هذا لزيادة الميعاد ، إلا أننا لاحظنا أنه في حالة خلو محل أحد الأعضاء بالوفاة أو الاستقالة ( مادة ٢٥ من فرع الأحكام العامة للمجلسين ) قد لا تعلم الوفاة إلا بعد زمن ، ولذلك لا نعارض في إطالة مدة الانتخاب في هذه الحالة وجعلها شهرين ونصفاً أو ثلاثة ولا ضرر في ذلك لأن البرلمان يكون خلال ذلك مستمراً في عمله .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — إننى أفضّل توحيد المدد فلا نجعلها شهرين هنا وثلاثة هناك .

حضرة على المنزلاوى بك — يلوح لى أن اللجنة بنت حساب المواعيد على اعتبار أن الانتخاب سيجرى بالتلفراف ولم تحسب حساباً للفترة التي تقع عادة بين قيام داعى الانتخاب والبدء فعلاً في إجراءاته ، ولست أرى ضرراً في جعل الميعاد شهرين ونصفاً .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء .

( فتقرر بالأغلبية بقاء نص المادة على حاله ) .

( في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .



## الفرع الثالث - أحكام عامة للمجلسين

مادة ٩٠ - « مركز البرلمان بمدينة القاهرة . على أنه يجوز عند الضرورة جعل مركزه في جهة أخرى بقانون . »  
« واجتماعه في غير المكان المعين له غير مشروع وباطل بحكم القانون »<sup>(١)</sup> .

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للدستور

دولة الرئيس ( حسين رشدي باشا ) - مركز البرلمان بمدينة القاهرة .  
( موافقة عامة ) .

( ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

لجنة الدستور

تلى القراران السابع والعشرون والثامن والعشرون وهذا نصهما :

( ٢٧ ) مركز المجلسين بمدينة القاهرة .

( في ١٣ يونيه سنة ١٩٢٢ ) .

تليت المواد الأولى والثانية والثالثة من الفرع الثالث - أحكام عامة للمجلسين .

فوافقت الهيئة عليها وهذه نصوصها :

مادة ١ - مركز البرلمان مدينة القاهرة ومكانه فيها يعينه القانون واجتماعه في غير هذا المكان باطل .

( في أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

اللجنة  
الاستشارية  
التشريعية

إن تعيين مكان البرلمان يخرج عن نطاق القانون . بل هو أمر واقعي من السهل إثباته ويدخل في اختصاص الحكومة . وعلى العكس من ذلك يتعين أن ينص في الدستور على أن مركز البرلمان وإن كان معيناً في مدينة القاهرة في الأحوال المعتادة غير أنه يجوز - إذا دعت ضرورة لذلك - أن ينقل بمقتضى قانون إلى جهة أخرى دون أن تصبح اجتماعات البرلمان غير مشروعة من جراء هذا النقل .

مادة ٩١ - « عضو البرلمان ينوب عن الأمة كلها ، ولا يجوز لناخيه ، ولا للسلطة التي تعينه ، توكيله بأمر على »  
« سبيل الإلزام » .

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للمرسوم

دولة الرئيس ( حسين رشدي باشا ) — هنا بعض مسائل صغيرة لا أظن أن طرحها للنظر يوجب صعوبة لنا . فلقد سبق لنا أن قررنا قواعد خاصة بكل من المجلسين ، وقواعد مشتركة بينهما . وإنني أعرض على حضراتكم ما فاتنا من القواعد العامة التي تلحق بهذا الباب :

أعضاء البرلمان ينوبون عن كل أمة ولا يجوز تحميلهم بأي توكيل على سبيل الأمر والالتزام سواء من قبل منتخبهم أو من قبل السلطة التي تعينهم .

٤ ( موافقة عامة ) .

( ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

لجنة المرسوم

( ٢٨ ) كل عضو من أعضاء المجلسين يعتبر نائباً عن مجموع الأمة ولا يجوز تحميله بأي توكيل على سبيل الأمر والإلزام سواء من قبل منتخبه أو من قبل السلطة التي تعينه .

( فوافقت الهيئة عليهما بالإجماع ) .

( في ١٣ يونيو سنة ١٩٢٢ ) .

مادة ٢ — عضو البرلمان ينوب عن الأمة كلها ولا يجوز لناخيه ولا للسلطة التي تعينه توكيله بأمر على سبيل الإلزام .

( في أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

مادة ٩٢ - « لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب . وفيما عدا ذلك يحدد قانون الانتخاب أحوال »  
« عدم الجمع الأخرى » .

لجنة وضع  
الطاباى العامة  
للمستور

دولة الرئيس ( حسين رشدى باشا ) - لا يجوز لأحد أن يكون عضواً في مجلس النواب ومجلس الشيوخ في آن واحد .  
( موافقة عامة ) .

( ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

دولة الرئيس ( حسين رشدى باشا ) - لا يجوز الجمع بين عضوية أحد المجلسين ووظيفة ذات مرتب في الحكومة ما عدا وظيفة الوزارة ، على أنه لا يجوز الجمع بين وظيفة الوزارة وعضوية مجلس الشيوخ بطريق التعيين .  
( موافقة عامة ) .

حضرة توفيق دوس بك - ولكن ما حكم العمدة إذا انتخب أحد منهم لعضوية أحد المجلسين ؟

دولة الرئيس - أرى أن يحال النظر في ذلك على اللجنة العامة .

( موافقة بالإجماع ) .

( ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

تلى القرار الرابع والثلاثون وهذا نصه :

لجنة الدستور

« لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ أو مجلس النواب وبين أية وظيفة حكومية ذات مرتب ما عدا وظيفة الوزارة على أن هذا الاستثناء لا يكون فيما يتعلق بأعضاء مجلس الشيوخ المعينين » .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - اقترحت في اللجنة الفرعية الاستثناء الأخير من هذا القرار وهو « على أن هذا الاستثناء لا يكون فيما يتعلق بأعضاء مجلس الشيوخ المعينين » . والآن أقترح حذفه لأنى لم أجد له تمليلًا وجيهًا .

حضرة محمد على بك - أرى إبقاء هذا الاستثناء .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا - قد يحول هذا الاستثناء دون اختيار وزراء من أعضاء مجلس الشيوخ المعينين الذين مارسوا العمل النيابي في المجلس وأظهروا كفاءة ممتازة ما دام تعيينهم وزراء يحرمهم من عضوية المجلس وهي أثبتت من مراكز الوزراء لذلك أوافق على حذف هذا الاستثناء .

معالي الرئيس - تؤخذ الآراء .

( فوافقت الأغلبية على القرار مع حذف عبارة « على أن هذا الاستثناء لا يكون فيما يتعلق بأعضاء مجلس الشيوخ المعينين » ) .

تلى القرار الخامس والثلاثون وهذا نصه :

« يحال النظر على اللجنة العامة في حكم انتخاب العمدة أعضاء في البرلمان » .

حضرة إلياس عوض بك - أرى أنه لا يجوز الجمع بين العضوية ووظيفة العمدة فإذا انتخب عمدة نائباً يخير بين الوظيفة ومركز النيابة .

سعادة قلبنى فهمى باشا - أرى أن يستقيل العمدة إذا أراد ترشيح نفسه للنيابة حتى لا يؤثر بحكم وظيفته في الانتخاب .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - لا محل لهذا لأن فيه حرجاً وتضييقاً . حكم العمدة كباقي الموظفين الذين لهم أن يرشحوا أنفسهم ومتى انتخبوا يخبرون بين الوظيفة ومركز النيابة .

سعادة أبو رحاب باشا - العمدة له حق الترشيح وحق الانتخاب فإذا انتخب نائباً يستقيل من وظيفته .

سعادة منصور يوسف باشا - أرى ألا يجوز للعمدة أن ينتخب في دائرة وظيفته .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - أرى أن ندخل وظيفة العمدة في حكم الوظائف ذات المرتب فيسرى عليها حكم القرار الرابع والثلاثين .  
( موافقة عامة ) .

مادة ٩٢ « ... .. »

سعادة صالح للوم باشا - هل يسرى حكم عدم الجمع بين عضوية أحد المجلسين ووظيفة العمدة على عمد الغرب مع أنهم ليسوا عمد بلاد بل رؤساء قبائل ؟

سعادة حافظ حسن باشا - فرق بين عمدة القبيلة وعمدة البلد . فالثاني له مركز خاص في بلد معين واختصاصه لا يتعدى دائرة بلده . أما الأول فهو رئيس للقبيلة وأفرادها تابعون له في أي بلد أقاموا .

معالي طلعت باشا - الحكم هنا خاص بعمد البلاد .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا - لمناسبة البحث في جواز ترشيح الموظف لعضوية أحد المجلسين أقترح أولاً أنه لا يجوز للموظف أن يرشح نفسه في المديرية أو المحافظة التي بها مركز وظيفته ما عدا العمدة والموظف الذي لوظيفته إشراف عام لا يحد بمديرية أو محافظة كالنائب العمومي مثلاً .

حضرة علي ماهر بك - رأيت في القانون البولوني أن الموظف لا يجوز أن ينتخب في الدائرة التي بها مركز وظيفته إلا إذا كان موظفاً في المصالح المركزية كموظفي الوزارات .

حضرة عبد العزيز فهمي بك - أقترح تأجيل البحث في هذه المسألة أيضاً لدراستها .  
( موافقة عامة ) .

( في ١٣ يونيه سنة ١٩٢٢ ) .

( ٣٣ ) لا يجوز لأحد أن يكون عضواً في مجلس الشيوخ ومجلس النواب في آن واحد .

( فتقرر بالإجماع الموافقة على هذه القرارات كما هي ) .

( في ١٣ يونيه ١٩٢٢ ) .

حضرة علي ماهر بك - سبق أن قررنا أنه لا يجوز الجمع بين النيابة وأى وظيفة حكومية سوى الوزارة في حين أن النائب قد يكلف بمأمورية سياسية ولذلك أرى أن يكون الاستثناء هكذا « إلا أن يكون منصباً سياسياً » ليشمل الوزير ووكيل الوزارة البرلماني والسفير والنائب المفوض في مأمورية سياسية خاصة .

حضرة عبد اللطيف الكباني بك - وأنا أقترح أن وظيفة التدريس في المدارس العالية لا تتنافى مع عضوية البرلمان .

معالي الرئيس - ما رأي حضراتكم ؟

( قررت الهيئة تعديل القاعدة بأنه لا يجوز الجمع بين النيابة ووظيفة حكومية إلا المناصب السياسية والتدريس في المدارس العليا ) .  
( في ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

مادة ٣ - لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب .

( في أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

لا يجوز الجمع بين عضوية البرلمان وبين العمدة أو عضوية مجلس المديرية ولا بينها وبين أي منصب أو وظيفة حكومية عدا المناصب السياسية ووظائف التدريس في المدارس العليا .

معالي رفعت باشا - ذكرنا في مشروع قانون الانتخاب « الشياخة » مع العمدة واعتبرناها مما لا يجوز الجمع بينه وبين عضوية البرلمان .

حضرة عبد العزيز فهمي بك - هذا تنزيل لقيمة عضوية البرلمان لأن شيخ البلد الذي ينتخب نائباً لا تهمه وظيفة الشياخة مطلقاً والمفروض بداهة أنه يتنازل عنها فأرجو ألا تذكر هنا ولا في قانون الانتخاب .

( موافقة عامة على ذلك ) .



مادة ٩٢ » ... (١) «

معالي رفعت باشا — واقترحت لجنة الانتخاب أيضاً عدم جواز الجمع بين عضوية البرلمان ووظيفة التدريس في المدارس العليا .  
أى أنها ترى حذف الاستثناء المدون في آخر المادة لأسباب بينها في محضرها . منها قلة عدد أولئك المدرسين الآن وضيق وقتهم الذي لا يتسع للتدريس والنيابة في آن واحد .

( تقرر بالأغلبية للوفاقة على المادة مع حذف عبارة « ووظائف التدريس في المدارس العليا » ) .

حضرة على المزلاوى بك — هل موظفو مجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية يشغلون وظائف حكومية .  
حضرة عبد العزيز فهمى بك — لا يمكننا أن نبت الآن في تحديد الوظائف الحكومية بل يجب أن يترك ذلك للقانون .  
( موافقة بالأغلبية ) .

( في أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — عندى تعديل لفظى في المادة الرابعة من فرع الأحكام العامة للمجلسين وأقترح أن يكون النص هكذا : « لا يجوز الجمع بين عضوية البرلمان وعضوية مجلس المديرية ، ولا بينها وبين العمدية أو أى منصب أو وظيفة حكومية عدا المناصب السياسية » .

( موافقة عامة ) .

( في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

تشمل المادة ٨٥ ( قديمة ) حالة من أحوال عدم الجمع الجوهرية ، وهى تحريم الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ وعضوية مجلس النواب .  
أما المادة التالية فتذكر أحوالاً أخرى من أحوال عدم الجمع دون أن تشملها كلها . وفى الواقع يجب ألا تجعل مسألة عدم الجمع من المسائل الدستورية المحضة بل الأفضل أن يترك أمر تحديدها إلى قانون الانتخاب . ذلك من جهة لأن تعديل النظم الادارية قد يؤدى إلى تعديل الأحوال التى لا يصح فيها الجمع . ومن جهة أخرى فقد تتطور الآراء وتبدل الظروف وقد تدعو الحال فى المستقبل إلى التشدد كل التشدد أو التساهل كل التساهل فى تحديد أحوال عدم الجمع وذلك تحقيقاً لحسن سير الإدارة البرلمانية ومراعاة لما تقتضيه مصالح البلاد .  
لهذه الأسباب يقترح حذف المادة ٨٦ ( قديمة ) على أن يضاف إلى المادة السابعة فقرة جديدة نصها .  
« وفيما عدا ذلك يحدد قانون الانتخاب أحوال عدم الجمع الأخرى » .

اختصاص المجالس بالنظر فى صحة نيابة أعضائه قاصر على الأعضاء المطعون فيهم .

راجع التعليق على ذلك فى المادة ٩٥ .

( فى ٢٤ مارس سنة ١٩٢٤ ) .

اللجنة  
الاستشارية  
التشريعية

مجلس الشيوخ

تبدأ مدة ثمانية الأيام<sup>(٢)</sup> للاختيار بين عضوية المجلسين ، أو بين عضوية أحد المجلسين وإحدى الوظائف العامة ، من تاريخ قرار المجلس عدم النظر فى انتخاب من لم يطعن فى انتخابهم ، أو من تاريخ رفض الطعن فيمن طعن فى انتخابهم .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — إلى هنا انتهينا من الطعون والحمد لله . وبقيت مسألة وهى العقدة الواردة فى المادتين ٦٩ و٧٢<sup>(٣)</sup> من قانون الانتخاب الخاصة بمحضرات الأعضاء الموظفين وحضرات الأعضاء المنتخبين عن دائرتين فى مجلس الشيوخ وحضرات الأعضاء المنتخبين أعضاء فى مجلس الشيوخ ، وأعضاء فى مجلس النواب .

طلبت قبل البدء فى النظر فى الطعون أن ينظر فى صحة نيابة جميع الأعضاء سواء فى ذلك المطعون فى انتخابهم وغير المطعون فى انتخابهم ، فقرر المجلس أن يكون النظر قاصراً على الطعون المقدمة . والآن يجب على المجلس أن يقضى بصحة نيابة الأعضاء الذين لم يطعن

(١) هذه المادة تقابل المادة ٩٢ من مشروع اللجنة الاستشارية التشريعية .

(٢) ثمانية الأيام المذكورة نصت عليها المادتان ٥٨ و٥٩ من قانون الانتخاب الصادر به مرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ .

(٣) قانون الانتخاب الصادر مع الدستور فى سنة ١٩٢٣ .

مادة ٩٢ » ... ..

في انتخابهم حتى يعرف اليوم الذي يكون مبدأ الثمانية الأيام التي أعطيت لحضرات الأعضاء الموظفين في الحكومة والمنتخبين عن دائرتين أو في المجلسين للاختيار بين وظائفهم وعضوية المجلس أو إحدى الدائرتين أو أحد المجلسين لأن حضرات الموظفين مازالوا يتقاضون مرتباتهم من الحكومة . نصت المادة ٦٩ على أنه إذا انتخب عضو أحد المجلسين في دائرتين وجب عليه بعد الفصل في صحة انتخابه ثمانية أيام أن يقرر في المجلس أية الدائرتين يريد أن يكون نائباً عنها . ونصت المادة ٧٠ على أن كل عضو في أحد المجلسين انتخب عضواً في المجلس الآخر يجب عليه أن يصرح في الثمانية الأيام التالية ليوم الفصل في صحة انتخابه في أي المجلسين يريد الجلوس . إذن يجب أن تقرر الآن من أي تاريخ تبدأ الثمانية الأيام لحضرات الموظفين ولحضرات الأعضاء المنتخبين عن دائرتين أو في المجلسين . أليكون مبدأ الثمانية الأيام من يوم الانتخاب أو من يوم افتتاح البرلمان ؟ أقطع مرتبات حضرات الموظفين من يوم ١٥ مارس ، وهو يوم افتتاح البرلمان ، أو من يوم تقرير صحة انتخابهم ؟ إن إخواننا أعضاء مجلس النواب من الموظفين كانوا يتقاضون مرتباتهم إلى أن فصل في صحة انتخابهم . قرروا ما تشاؤون وانهموا الأمر على أي وجه تريدون . فالأمر الجوهري على كل حال هو أن تصدروا قراراً في هذا . قرروا مبدأ . أما أنا فإني أرجو من حضراتكم أن تقرر اليوم صحة نيابة الأعضاء الذين لم يطعن في صحة نيابتهم .

حضرة حافظ عابدين بك — هذه المسألة فصل فيها ، وإعادة النظر في ذلك تعتبر تكراراً .

الشيخ حسن عبد القادر — أرجوك ألا تقاطعني . نحن انتبهنا من أمر المطعون في انتخابهم وبقي لدينا غير المطعون في انتخابهم فلماذا لا يقرر المجلس اليوم صحة نيابتهم ؟ هذا رأيي وإن رأيتم غير ذلك فقولوا رأيكم ، وإنما يجب أن تحددوا مبدأ الثمانية الأيام .

حضرة حافظ عابدين بك — القانون صريح في أن كل عضو كان موظفاً أو انتخب في دائرتين أو في المجلسين ولم يطعن في انتخابه له ثمانية أيام يختار فيها بين وظيفته وعضوية المجلس أو بين إحدى الدائرتين أو أحد المجلسين ، وهذه الثمانية الأيام تبدأ من تاريخ اليوم الذي قرر المجلس فيه عدم النظر في صحة انتخاب من لم يطعن فيهم .

حضرة سعيد فهمي الروبي بك — أنا موظف وتشرفت بأن عينت عضواً بمجلس الشيوخ ، ولكن بقيت في وظيفتي من يوم ٢٨ فبراير إلى يوم ١٥ مارس وهو يوم افتتاح البرلمان ، وأنا أعتبر أن لي ثمانية أيام أختار فيها بين وظيفتي وبين عضوية المجلس تبدأ من ١٥ مارس ، لأنني من هذا اليوم انقطعت عن أعمال وظيفتي في الحكومة وبدأت عملي بالمجلس .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — بناء على أي نص يريد حضرة زميلي سعيد بك الروبي أن يجعل يوم ١٥ مارس مبدأ الثمانية الأيام ؟ إنني أرى أن الحكومة منحت حضرات الأعضاء الموظفين إجازات فكانوا يؤدون واجباتهم في البرلمان و يقبضون مرتباتهم من الحكومة مثل حضرتي السيد فوده بك وشوقي الخطيب بك . إنني أترك لحضراتكم حرية الرأي فقررنا مبدأ تسيرهم عليه ، لأنه يوجد بيننا زملاء يجمعون بين عضوية مجلس الشيوخ وعضوية مجلس النواب ، فإذا قلنا إن الثمانية الأيام تبدأ من ١٥ مارس فيكون قد ضاع عليهم حق الاختيار ؛ وبناء على ذلك فالعضو المنتخب في دائرتين ولم يقرر بعد مضي الثمانية الأيام في أية الدائرتين يريد أن يكون نائباً عنها يتولى المجلس بطريق القرعة تعيين الدائرة التي يكون عليها انتخاب عضو جديد — وكل عضو في أحد المجلسين انتخب عضواً في المجلس الآخر ولم يصرح في الثمانية الأيام في أي المجلسين يريد الجلوس ، اعتبر أنه اختار مجلس الشيوخ . أضرب لذلك مثلاً حضرة محمد علوي الجزار بك فإنه انتخب عضواً في مجلس الشيوخ وعضواً في مجلس النواب ، وله بمقتضى القانون أن يختار بينهما في ظرف ثمانية أيام تبدأ من تاريخ الفصل في صحة انتخابه وحضراتكم تتقيدون بالنصوص والقانون يقول « في الثمانية الأيام التالية ليوم الفصل في صحة الانتخاب » فما معنى هذا ؟

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — فاجأنا حضرة الزميل الشيخ حسن عبد القادر بهذا الموضوع دون أن يكون مدوناً في جدول الأعمال ومع هذه المفاجأة فإنه لم يأتنا بشيء جديد لم يسبق للمجلس البحث فيه ، فقد سبق أن طرح الأمر على المجلس فرأى أنه لا محل للنظر في صحة نيابة من لم يطعن في انتخابهم لأن القانون وضع للطعن شروطاً ومواعيد وإذا لم تتوافر كان الطعن مرفوضاً شكلاً . يحتاج علينا حضرة بالمادتين ٦٩ و ٧٢ من قانون الانتخاب ، وكذلك بالمادة ٧٠ التي تنص على أنه يجب على كل عضو في أحد المجلسين انتخب عضواً في المجلس الآخر أن يصرح في الثمانية الأيام التالية ليوم الفصل في صحة انتخابه في أي المجلسين يريد الجلوس . الفصل لا يكون إلا في منازعة فمن الذي ينازعني وأنا غير مطعون في ؟ يريد زميلي أن يفهم متى تبتدى الثمانية الأيام ؟ فأقول إنها

مادة ٩٢ » .....

تبتدى من اليوم الذى لا يقبل فيه الطعن بحال من الأحوال فإذا اكتسبت العضوية بالتزكية ابتدأت الثمانية الأيام بعد انتهاء الخمسة عشر يوماً المحددة قانوناً للطعن في صحة التزكية وأما إذا اكتسبت العضوية بالانتخاب فيكون مبدأ الثمانية الأيام بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب . وهذا إذا لم يكن العضو مطعوناً في انتخابه فإذا كان مطعوناً في انتخابه فمن تاريخ فصل المجلس في الطعن . وإن كان العضو معيناً فتبتدى مدة الثمانية الأيام في اليوم السادس عشر من يوم إعلان هذا التعيين . والواقع أنه بمضى هذه المواعيد تكون عضوية المجلس صحيحة بقوة القانون . ولا محل للرجوع إلى البحث في صحة نيابة الأعضاء الذين لم يطعن فيهم بعد أن قرر المجلس ألا ينظر في صحة نيابة غير المطعون فيهم . إتنا إذا فعلنا ذلك نقضنا ما قررناه من قبل .

حضرة عبد الفتاح رجائى افندى — المسألة ليست سهلة وصعوبتها ناشئة من إيهام في القانون ولسنا الآن بصدد تفسير القانون . أما ما يقوله حضرة الشيخ محمد عز العرب بك من أن النيابة تكون صحيحة بعد مرور مواعيد الطعن فهذا هو ما أخذ به المجلس في جلسة ماضية حيث قرر أنه لا ينظر في صحة نيابة الأعضاء الذين لم يطعن فيهم . وبهذا يهدم أقوى ركن يستند إليه الشيخ حسن عبد القادر لأن المجلس لم يأخذ بنظره التي ترمى إلى تحقيق صحة نيابة جميع الأعضاء .

وأما ما يقول به زميلى الشيخ عز العرب بك من أن مدة الثمانية الأيام تبتدى بعد انتهاء المدة التي يجوز فيها الطعن في انتخاب العضو أو في تزكيته فهذا يؤدى إلى تصحيح انتخاب الأعضاء قبل أن يكونوا أعضاء فعلاً بالمجلس لأن المجلس لم يعقد إلا بعد مضي هذه المواعيد . والذي أراه أن تبتدى الثمانية الأيام من ليلتنا هذه حيث فرغنا من النظر في الطعون فأصبحت بذلك نيابة جميع الأعضاء صحيحة المعين منهم والمنتخبين . لقد سبق أن قرر المجلس ألا ينظر إلا في صحة نيابة من طعن فيهم من الأعضاء ولكن ذلك لا يمنع المجلس من أن يعلن الليلة صحة نيابة جميع أعضائه سواء في ذلك من طعن في انتخابهم أم لم يطعن . وإذا رجعنا إلى المادة ٧٢ وجدنا فيها ما يؤيد هذا الرأي حيث نصت على أن يكون تنازل الموظف عن وظيفته في الثمانية الأيام التالية ليوم الفصل في صحة نيابته وهو ما يستفاد منه أن القانون يريد الأخذ بنظرية النظر في صحة نيابة جميع الأعضاء فأرجو الموافقة على أن تبتدى الثمانية الأيام من هذه الليلة . يقول حضرة سعيد بك الروبى إن الثمانية الأيام تبتدى من يوم انعقاد المجلس ويظهر من ذلك أن المدة الخوّل له فيها الخيار قد انتهت .

حضرة سعيد فهمى الروبى بك — نعم ابتدأت هذه المدة من يوم انعقاد المجلس .

حضرة عبد الفتاح رجائى افندى — ألم تأخذ أجازة ؟

حضرة سعيد فهمى الروبى بك — لا ، ومع ذلك فإني أنضم الآن إلى رأى حضرة رجائى افندى .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — طرح المسألة على المجلس اليوم استشكل في غير مشكل . إذ لا إشكال ولا محل للاستشكال . علينا قبل أن ننظر إلى المواد ٦٩ و ٧٠ و ٧٢ أن نرجع النظر إلى الباب الرابع من قانون الانتخاب الذى ابتدأ بالمادة ٦٨ وعنوان هذا الباب « الفصل في صحة نيابة أعضاء المجلس وفي عدم الجمع وفي سقوط العضوية » وجاءت المادة ٦٨ بمد ذلك فينبت الطريقة التي تتبع في الطعن في انتخاب الأعضاء وحددت المواعيد والظروف التي يصح الطعن فيها . وبعد ذلك جاءت المادة ٦٩ مسلطاً عليها حكم المادة التي قبلها بمعنى أن مدة الثمانية الأيام الواردة فيها تبتدى من يوم الفصل في صحة الانتخاب إذا كان قد طعن فيه طبقاً للشروط والظروف المبينة في المادة ٦٨ .

سبق أن طرحت هذه المسألة على المجلس واقترح حضرة الشيخ حسن عبد القادر أن ينظر المجلس في صحة نيابة جميع أعضائه فرفض المجلس الأخذ بهذا الرأي وقرر أن يقتصر البحث على المطعون فيهم دون غيرهم . وخفى هذا القرار أن من لم يطعن فيه تعتبر عضويته صحيحة . ذلك هو قرار المجلس وله مفعوله من يوم صدوره أى أن من لم يطعن فيه من الأعضاء أصبح انتخابه صحيحاً من تاريخ ذلك القرار . أما من طعن فيهم فتثبت صحة نيابة كل منهم من اليوم الذى أصدر فيه المجلس قراره بذلك . وبذلك تبتدى مدة الثمانية الأيام بالنسبة للمطعون فيهم من اليوم الذى أصدر فيه المجلس قراره المشار إليه بعدم النظر في صحة نيابته . وأما بالنسبة لمن طعن فيه فتبتدى مدة الثمانية الأيام من اليوم الذى قرر المجلس فيه صحة نيابته .

فلذلك أرى أن الأمر لا وجه فيه للاستشكال ولا موجب لاستصدار قرار جديد من المجلس بصحة نيابة من لم يطعن فيهم من الأعضاء .



مادة ٩٢ « ... .. »

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — أمام المجلس للواد من ٦٨ إلى ٧٢ وأمامه أيضاً القرار الذى أصدره . بأن من لم يطعن فيه تعتبر نيابته صحيحة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أين ذلك القرار فأوافقك عليه ؟ حقيقة طرحت هذه المسألة ولكن المجلس لم يصدر قراراً بهذا المعنى .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — إذن يؤجل النظر في هذه المسألة حتى يطلع المجلس على القرار .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — قضت المادة ٧٢ بأن الفصل في صحة نيابة الأعضاء يتناول المعينين والمنتخبين . وإذا رجعنا إلى مواد القانون نجد أن تواريخ إعلان النيابة وسريان مدد تقديم الطعون محددة في القانون فإن المادة ٤١ تنص على حالة الانتخاب بالتركية فاللجنة المنصوص عنها في المادة ١٣ تعلن انتخاب العضو الذى لم يرشح سواء ترشيحاً صحيحاً وفي هذه الحالة تبدأ الخمسة عشر يوماً المعينة للطعن في الانتخاب من يوم إعلان اللجنة لانتخاب العضو بالتركية . والثمانية الأيام التى يجب فيها على العضو أن يختار بين وظيفته أو النيابة تتلو مدة الخمسة عشر يوماً المذكورة . وأما بالنسبة للأعضاء المنتخبين فيبتدىء ميعاد الخمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان رئيس لجنة الانتخاب اسم عضو المنتخب طبقاً للمادة ٥٩ من قانون الانتخاب وتتلوها مدة الثمانية الأيام . أما المعينون فتبتدىء المواعيد بالنسبة لهم من تاريخ إعلان انتخابهم بالجريدة الرسمية . وبناء على ذلك فإنى أوافق زميلى عز العرب بك على أن تبدأ المواعيد من تاريخ إعلان الانتخاب بالكيفية التى أوضحتها فإذا انقضت الخمسة عشر يوماً ولم يقدم طعن فى صحة نيابة العضو اعتبرت نيابته صحيحة وفي الثمانية الأيام التالية يكون الاختيار .

حضرة أحمد أبو سيف افندى راضى — أنا أعترض على بعض الزملاء الذين يطلبون أن يقرر المجلس فى هذه الليلة صحة نيابة من لم يطعن فى انتخابهم لأن المجلس لم يبحث موضوع نيابتهم ولم يطلع على الأوراق الخاصة بها فكيف يحكم بصحتها ، وقد سبق أن قرر المجلس أن يقتصر النظر على المطعون فى انتخابهم ولا موجب لنقض هذا القرار . ومن لم يطعن فيهم من الأعضاء تعتبر نيابتهم صحيحة من تاريخ ١١ مارس أى بعد مضي خمسة عشر يوماً التالية لانتخابهم . وعلى ذلك تبتدىء مدة الثمانية الأيام من هذا التاريخ .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أنا لا أريد البحث فى صحة نيابة الأعضاء ، فلا حاجة للاطلاع على أوراق الانتخابات . وكل ما أريده أن يحدد مبدأ لسريان مدة الثمانية الأيام . ومع ذلك فأين هو قرار المجلس السابق ؟  
تلى من مضبطة جلسة ٢٤ مارس سنة ١٩٢٤ ما يأتى :

« معالى الرئيس — تؤخذ الآراء بطريقة القيام والجلوس فيما إذا كان للمجلس حق النظر فى صحة نيابة جميع الأعضاء أو المطعون فيهم فقط .

وهنا تقرر الموافقة على أن اختصاص المجلس بالنظر فى صحة النيابة قاصر على الأعضاء المطعون فيهم » .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — هل يريد المجلس أن يقرر صحة نيابة الأعضاء الذين لم يطعن فيهم من تاريخ هذا القرار أم من اليوم ؟  
حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — يقول زميلى نور الدين بك إن مدة الثمانية الأيام تبتدىء من اليوم الذى قرر المجلس فيه عدم النظر فى صحة نيابة غير المطعون فيهم . على أن هذا القرار ليس فى الواقع فصلاً فى الموضوع وما هو إلا قرار بعدم اختصاص المجلس بالنظر فى صحة النيابة بالنسبة لهؤلاء الأعضاء . فهو بذلك ليس فصلاً فى صحة نيابتهم لأن المحكمة إذا حكمت بعدم الاختصاص فلا يكون حكمها هذا مؤثراً فى الموضوع . على أننا لو اعتبرنا هذا القرار فاصلاً فى الموضوع لترتب على ذلك اختلاف فى المدة التى يجوز فيها الخيار لمن لم يطعن فى نيابته وبين من طعن فى نيابته بطعن مرفوض شكلاً فى الحالة الأولى تصح النيابة بانقضاء مدة الطعن القانونية . وأما فى الحالة الثانية فيظل الموظف متمتعاً بوظيفته ويتقاضى مرتبها إلى وقت صدور القرار برفض الطعن الموجه له شكلاً . مع أن الرفض لأسباب شكلية مبطل للطعن من حيث اعتباره قائماً فكأنه لم يكن وكأن العضو لم يطعن فيه أصلاً ويجب اعتبار صحة نيابته من تاريخ انقضاء المدة القانونية للطعن وبناء على هذا فإنى ما زلت على رأى من أن تبتدىء مدة الثمانية الأيام من اليوم الذى صار العضو فيه نائباً بحكم القانون .

معالى الرئيس — تريد أن يكون ابتداء الثمانية الأيام بعد انقضاء الخمسة عشر يوماً المحددة للطعن ؟



حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — تبتدىء الثمانية الأيام من اليوم الذى يعتبر فيه النائب نائباً بحكم القانون بمضى مواعيد الطعن فى انتخابه . وهو يعتبر نائباً بحكم القانون بمضى خمسة عشر يوماً من يوم ظهور نتيجة الانتخاب سواء كان ظهورها فى يوم ٢٣ أو ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٤ .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — لى كلمة أرد بها على زميلى حضرة الأستاذ عز العرب بك فيما يتعلق بما ذكره عن الحكم بعدم الاختصاص . إن الحقوق التى تكتسب يجب أن يقرها المجلس بقرار يصدر منه ولا تعتبر الحقوق مكتسبة إلا من وقت صدور القرار المكتسب لها لأن هذا القرار هو الحكم الذى يصدر بإعطاء الحق إلى صاحبه . فإذا فرضنا أنى ادعيت دعوى والقانون يقرنى عليها فلا يمكن أن أحصل على حقى إلا باستصدار حكم من محكمة مختصة يفيد أنى أصبحت به صاحب الحق الذى أدعيه . لكن توفر الحق بتوفر النص الذى يقوم عليه قانوننا لا يكسبنى ذلك الحق بكيفية كاملة إلا إذا استصدرت به حكماً من الجهة المختصة . أما ما استشكل به زميلى عز العرب بك من أن المجلس قرر عدم اختصاصه بالفصل فى صحة نيابة من لم يطعن فيهم من الأعضاء وأن القرار بعدم الاختصاص لا يفيد صحة الانتخاب فذلك استشكل فى غير مشكل ، لأن النظر فى صحة النيابة لا محل له إلا أمام هذا المجلس بصريح نص القانون فليس لهيئة أخرى حق النظر فى ذلك . فإذا كان المجلس قد أصدر قراراً بعدم اختصاصه ، فإنما أراد بذلك التسليم بصحة الإجراءات التى أدت إلى انتخاب الأعضاء الذين لم يطعن فيهم فليس له بعد ذلك حق إعادة النظر فيها وتقرير ما يخالفها . هذا هو ما أراده المجلس من القرار الذى أصدره بعدم الاختصاص . أراد اعتبار الانتخاب صحيحاً لا محل لإعادة النظر فيه . والعبرة بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — من أى يوم تعتبر النيابة صحيحة ؟

حضرة إبراهيم نور الدين بك — من يوم صدور ذلك القرار .

حضرة عبد العزيز رضوان بك — أؤيد زميلى نور الدين بك وأرد على زميلى الشيخ عز العرب بك بأن عضوية المجلس لا تكتسب بالانتخاب وإنما يعتبر المنتخب أو المعين عضواً من يوم جلوسه فى هذا المجلس . وحيث إننا فى يوم ٢٤ مارس سنة ١٩٢٤ بدأنا النظر فى صحة نيابة الأعضاء المطعون فيهم وغير المطعون فيهم وتقرر ألا ينظر إلا فى صحة نيابة من طعن فيهم فعنى هذا أننا اعتبرنا نيابة من لم يطعن فيهم صحيحة وهذا التاريخ هو فى الواقع مبدأ صحة عضويتهم .

معالي الرئيس — المسألة المعروضة على حضراتكم هى ما يأتى :

ما هو التاريخ الذى يعد مبدأ لمدة الاختيار المقررة فى المواد ٦٩ وما بعدها ؟

توجد أربعة آراء :

الرأى الأول : رأى حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر . وهو أن يحكم المجلس بصحة نيابة جميع أعضائه الذين لم يطعن فيهم .

الرأى الثانى : رأى حضرة الأستاذ الشيخ محمد عز العرب بك . وهو أن مدة الثمانية الأيام تبدأ من تاريخ انقضاء الخمسة عشر يوماً المختصة للطعن .

الرأى الثالث : رأى حضرة عبد الفتاح رجائى افندى . وهو أن تعتبر النيابات كلها صحيحة ابتداء من هذه الجلسة .

الرأى الرابع : رأى حضرتى إبراهيم نور الدين بك وحافظ عابدين بك وهو أن تبدأ المدة بالنسبة لمن لم يطعن فيهم من تاريخ قرار المجلس بعدم النظر فى انتخابهم أى من تاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٢٤ . وبالنسبة لكل واحد من الباقيين من تاريخ رفض الطعن . عبد الفتاح رجائى افندى — إننى متازل عن رأى . وأنضم إلى رأى حضرة زميلى نور الدين بك لأن الرجوع إلى الحق فضيلة . حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — لى رأى خامس لم يعرض على المجلس وهو فى الواقع يوافق رأى زميلى عز العرب بك مع تعديل فيه . أرى اعتبار الخمسة عشر يوماً التى بمضيها تعتبر النيابة صحيحة من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب طبقاً للمادتين ٤١ و ٥٩ فيما يختص بالأعضاء المنتخبين ومن تاريخ نشر الأسماء بالجريدة الرسمية بالنسبة للأعضاء المعينين .

معالي الرئيس — من يوافق على رأى حضرات إبراهيم نور الدين بك ، وحافظ عابدين بك ، وعبد الفتاح رجائى افندى يقف ؟

( وقفت الأغلبية العظمى ) .

( قرر المجلس الموافقة على الرأى الرابع ) .

( فى ١٤ أبريل سنة ١٩٢٤ ) .

## جواز الجمع بين عضوية المجلس ووظيفة الأزهر والمعاهد الدينية .

### تقرير مرفوع من لجنة الحقانية

خاص بمسألة فضيلة الأستاذ الشيخ عبد الحميد اللبان

هل يصح لحضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ عبد الحميد اللبان عضو مجلس النواب والمفتش بالأزهر الشريف الجمع بين تلك العضوية وهذه الوظيفة بعد أن فصل المجلس في صحة نيابته ولم يتنازل هو في الثمانية الأيام التالية ليوم الفصل عن تلك العضوية ؟

تلك هي المسألة التي كلفت من لجنة الحقانية بوضع تقرير عنها . ولقد هداني البحث إلى أنه لا حرج قانوناً في جمعه بين الأمرين ، لأن الوظيفة التي يشغلها بالأزهر الشريف لا تدخل تحت أي حكم من أحكام المادة ٧١ من قانون الانتخاب وهذا نصها : « لا يجمع بين تولى الوظائف العامة وعضوية أي المجلسين » . والمقصود في هذا الحكم بالتولين للوظائف العامة هم :

(١) كل الموظفين والمستخدمين الذين تصرف مرتباتهم من ميزانية الحكومة ويدخل فيها الميزانيات الخاصة .

(٢) كل موظفي وزارة الأوقاف ومستخدميهما .

(٣) العمدة .

ويستثنى الوزراء من حكم عدم الجمع .

هكذا نص المادة . وتحقيق النظر في الفقرة الأولى منها يتضح أن تلك الفقرة تعني موظفي ومستخدمى الحكومة وهم الذين تصرف لمرتباتهم من ميزانياتها . كما أن الفقرة الثانية منصرفة إلى موظفي ومستخدمى وزارة الأوقاف ، والوظيفة التي يشغلها الأستاذ الشيخ اللبان بالجامع الأزهر هي وغيرها من الوظائف الأخرى بالمعاهد المذكورة لا يعتبر الشاغل لها موظفاً أو مستخدماً بالحكومة أو بوزارة الأوقاف . فإن الجامع الأزهر والمعاهد الدينية التابعة له تكون هيئة مستقلة قائمة بذاتها تجري على نظام فرضه القانون نمرة ١٠ الصادر بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩١١ ، ومن أهم ما اشتمله هذا القانون أنه سن نظاماً لتعيين الموظفين في هذه المعاهد ورتب لهم درجات وأوجب اوضع لوائح للتقاعد وإنشاء مجالس تأديب ووضع ميزانية جاعلا التنفيذ الفعلى العام لجميع القوانين واللوائح الخاصة بالجامع الأزهر وملحقاته من اختصاص شيخ الجامع بصفته رئيساً لمجلسه الأعلى . وبمعنى أوضح أن شروط الاستخدام والتوظيف وسائر ما يتفرع عنها وما تستوجبه مما هو جار العمل به في الحكومة ووزارة الأوقاف ليس شيء من ذلك سارياً على من يشغلون الوظائف بالأزهر والمعاهد الدينية ، كما أن ميزانية تلك المعاهد ميزانية مستقلة لا تمر بمجلس الوزراء ، ولا شأن لوزارة الأوقاف بها بل المختص بوضعها هو مجلس الأزهر الأعلى وعرضها يكون بواسطة شيخ الجامع إلى جلالة الملك للتصديق عليها . وهذه الميزانية موارد من أوقاف جارية على الأزهر بعضها تحت نظارة شيخ الجامع والبعض الآخر تتحدث عليه أفراد وقليل من هذه الأوقاف ما تديره وزارة الأوقاف .

وإذا كانت الحكومة أو وزارة الأوقاف تغذى ميزانية هذه المعاهد بشيء من المال سنوياً ، فليس ذلك عن طريق الإلزام استناداً إلى قوانينها بل هو مجرد معونة تدفع تنشطاً لهذه المعاهد العظيمة الشأن قديماً وحاضراً والحكومة تتحو هذا النحو مع كثير من الجمعيات الخيرية والعملية حسبها هو واضح في ملحق مشروع الميزانية ( صفحة ٤٣٨ وما يليها ) . على أن قانون الأزهر نفسه يحتوى نصوماً صريحة في الدلالة على أن موظفي الأزهر والمعاهد ليسوا من بين موظفي الحكومة ولا وزارة الأوقاف إذ بالاطلاع على المادة الثالثة منه يتضح أنه عندما قرر إلحاق مدرسة القضاء الشرعى بالجامع الأزهر قيد هذا الإلحاق بقيود من أهمها بقاء اعتبار موظفي المدرسة المذكورة من مستخدمي الحكومة ، لذلك نصت المادة الثانية والسبعون على أن كل مدرس أو موظف بالأزهر يوظف بالحكومة بأية وظيفة يرفت حتماً من المعهد الذي كان يدرس فيه وتقطع مرتباته كما أنه باطلاع المطلاع على المادتين ١٢٧ و ١٢٨ يقتنع بانفصال هذه الهيئة عن وزارة الأوقاف التي لم يجعل لها هذا القانون أى سلطان على المعاهد وعلاوة على ما تقدم فإن لجنة الحقانية رفضاً لكل لبس قد سألت وزارة الأوقاف عن علاقة وظيفة الشيخ اللبان بها فجاء الجواب من حضرة صاحب المعالي الوزير بأن المشوّل عنه ليس من بين موظفي وزارة الأوقاف وفي ذلك جلاء لكل شك .

مادة ٩٢ » ... .. «

يتضح مما تقدم أن حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ اللبان ليس من مستخدمي ولا موظفي الحكومة وهم من تصرف مرتباتهم من ميزانيتها ويدخل فيها للميزانيات الخاصة وللقصود هنا بالميزانيات الخاصة ميزانيات بعض مصالح الحكومة التي جرت عاداتها على عدم درجها في الميزانية العامة كدار الآثار العربية ودار الكتب ومصلحة الصحة والكورتيينات كما أنه ليس موظفاً ولا مستخدماً بوزارة الأوقاف كما تقدم البيان ، وعلى ذلك لا ينطبق عليه حكم الفقرتين الأولى والثانية من المادة السابق التنويه عنها .

أما الفقرة الثالثة فلا يدخل حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ تحت حكمها بالطبع لأنه ليس من العمد .

قد يخطر بالبال أنه لم يكن من خصائص المجلس حق الفصل في المسألة المطروحة بعد أن قبل حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ اللبان الاستمرار في العضوية وأن مرجع ذلك إنما كان للجهة التي يتقاضى منها مرتبه لكن إذا علمنا أن مجلس النواب هو صاحب الإشراف الكلى على مالية الدولة أمكننا أن نحكم بأنه من هذه الناحية ومن هذه الناحية قبل كل شيء يتعين عليه البحث أن يكون قاضى هذه المسألة .

( أصوات : نوافق على تقرير اللجنة ) .

الرئيس — الموافق على تقرير اللجنة يقف .

( فوقت الأغلبية ) .

( فوافق المجلس على أنه لا مانع من أن يكون فضيلة الشيخ عبد الحميد اللبان عضواً بالمجلس ومفتشاً بالأزهر الشريف ) .

( في أول يولية سنة ١٩٢٤ ) .

(١) لا يجمع بين عضوية أى المجلسين وتولى الوظائف العامة بأنواعها ، والمقصود بالوظائف العامة كل وظيفة يتناول صاحبها

مرتبته من الأموال العمومية . ويدخل في ذلك كل مستخدم وموظف بمجالس المديرية والمجالس البلدية ، وكل موظف وزارة

الأوقاف ومستخدمها ، وكذلك العمد . ويستثنى الوزراء من حكم عدم الجمع . وكذلك لا يصح الجمع بين عضوية أحد المجلسين

وعضوية مجالس المديرية والمجالس البلدية والمحلية .

(٢) الأعضاء الحاليون في هذه الهيئات الذين يكونون في الوقت عينه أعضاء بالمجلس يصح لهم الجمع حتى تنتهى مدتهم في

في هذه الهيئات .

محمد صبرى أبو علم أفندى ( مقرر لجنة الحفانية ) — المادة ٧١ قد عدلتها اللجنة كما يأتى :

« لا يجمع بين عضوية أى المجلسين وتولى الوظائف العامة بأنواعها ، والمقصود بالوظائف العامة كل وظيفة يتناول صاحبها مرتبه من الأموال العمومية ، ويدخل في ذلك كل مستخدم وموظف بمجالس المديرية والمجالس البلدية والمعاهد الدينية وكل موظف وزارة الأوقاف ومستخدمها وكذلك العمد . ويستثنى الوزراء من حكم عدم الجمع ، وكذلك لا يصح الجمع بين عضوية أحد المجلسين وعضوية مجالس المديرية والمجالس البلدية والمحلية .

غفرى عبد النور بك — أطلب إضافة عبارة « ولجان الشياخات » لأن بعض أعضاء هذه اللجان يستعمل تلك العضوية للتجدي والتأثير والتضليل .

ولذلك أرى أنه لا يصح الجمع بين عضوية لجان الشياخات وعضوية أحد المجلسين .

المقرر — لا مانع عند اللجنة من ذلك .

إن التعديل الذى أدخل على هذه المادة يتناول أمرين : الأول ، أنه لا يصح الجمع بين عضوية أحد المجلسين وتولى الوظائف العامة

بكافة أنواعها ، الأمر الثانى ، أنه لا يصح الجمع بين عضوية أحد المجلسين وعضوية مجالس المديرية والمجالس البلدية .

( أصوات : ولجان الشياخات ) .



المقرر — ولجان الشياخات أيضاً .

فالنص الجديد بالنسبة للقسم الأول الخاص بالوظائف العامة أوسع من النص القديم . لأن هذا الأخير كان يبيح الجمع بين وظائف مجالس المديريات والمجالس البلدية والمعاهد الدينية وبين عضوية المجلسين . ولقد روعى في عدم جواز الجمع أمران : الأول ، أن الموظف لا يصح أن يقف بالنسبة لرئيسه موقفاً من شأنه احتمال التأثير على حريته في إبداء رأيه . ولا جدال في أن موظفي مجالس المديريات والمجالس البلدية وإن كانوا تابعين لهيئات نظامية معينة يتأثرون في الواقع بوزير الداخلية . وسلطة وزير الداخلية بواسطة المديرين شديدة عليهم ولذلك لا يؤمن مطلقاً ألا يتأثر الموظف عند إبداء رأيه فيما يتناول من الموضوعات بمؤثرات الجهة الرئيسية له .

لهذا وضماناً لحرية الرأي في البرلمان يجب عدم الجمع بين عضوية أحد المجلسين وعضوية مجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية ولجان الشياخات ، وأظن أن هذه مسألة لا خلاف فيها مطلقاً .

( أصوات : موافقون ) .

والسألة الثانية ، وهي الخاصة بموظفي المعاهد الدينية ، ترى اللجنة أن موظفي المعاهد الدينية مهما قيل عن الجهة التي هم تابعون لها ولا خلاف في أنهم قد يتأثرون بجهة معينة . وقد لاحظت في المدة الماضية أن بعض موظفي المعاهد الدينية قد تأثرت وظائفهم بأرائهم السياسية التي كانوا يدونها ويتشبهون بها . فنحن لا نؤمن مطلقاً أن يتأثر الموظف في المعاهد الدينية في أي وقت من الأوقات بمؤثر من شأنه أن يضر بحرية إبداء الرأي والتصويت في هذا المجلس .

والأساس الذي بنينا عليه هذا التعديل هو الحرص على ضمان حرية الرأي في هذا المجلس . وهنا قيد أريد أن أقوله وهو أن هذا التعديل لا يؤثر في القرارات الماضية .

الشيخ عبد المجيد اللبان — إني لا أنكلم بصفى الشخصية وإنما أتكلم عن مبدأ من المبادئ . إن المعاهد الدينية مستقلة بنفسها لم ترتبط بالحكومة ولا بوزارة الأوقاف وقد حكمت حضراتكم لي بذلك بالأمس . إن أصحاب المادة الأولى قد وضعوا مادتهم بناء على هذا المبدأ وصاغوها في شكل يشمل جميع رجال الدين ويميز لهم الجمع بين عضوية المجلس ووظائفهم الدينية ، إذ المادة الأصلية تشمل العلماء والقسس والحاخامات ، وقد روعى في ذلك أن الجهة التي ينتسب إليها هؤلاء ليست حكومية وليس الضرر إلا في الجمع بين عضوية المجلس ووجهة حكومية . وهذا هو الذي نخشى آثاره ، ولكن ما قيل من أن موظف المعاهد الدينية يتأثر برئيسه فدعوى غير صحيحة ، وتعلمون حضراتكم أن شيخ الجامع الأزهر هو الرئيس المباشر لهذه المعاهد والذي ترتبط به مصالحنا وهو ليس مسئولاً أمامكم وليست أعماله تتعلق بهذا المجلس وصوتنا هنا لا يكون إلا في المسائل العامة لا في المسائل التي تتعلق به . ولقد برهنا في هذه المدة التي وجدنا فيها بينكم على حرية في الرأي أنتم تعلمونها . تقترح اللجنة عليكم أن تفصلوا المعاهد الدينية وألا تبيعوا الجمع بين وظيفتها وعضوية المجلس ، وتعلمون حضراتكم أن المادة التي نحن بصددتها قد أبحاث ذلك للرؤساء الروحانيين وفي هذا تفرقة بين طائفة واحدة وهي طائفة رجال الأديان وإن إخراجنا من هذه المادة مع إبقاء رؤساء الأديان الآخرين أمر لا نرضاه لأنفسنا ولا نرضونه أنتم ونعتبره مأساً بكرامتنا لأن فيه انتهاكاً لذمتنا . ولقد اشتركنا في الحركة الوطنية بجد ونشاط وذقنا الأمرين على أيدي الحكومات الظالمة القاهرة فلا يجوز بعد ذلك أن يقال إن ذم العلماء تتأثر . إن مشيخة الأزهر إذا عرض من أمورها أو أعمالها شيء في هذا المجلس فإنما يعرض ذلك في مسائل لا تمس أشخاصاً وإنما في مسائل عامة يمكن إعطاء الرأي فيها بحرية تامة .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تعرفون حضراتكم أن المعاهد الدينية هي من المصالح التي يتقاضى موظفوها مرتباتهم من أوقافهم المخصصة لهم ، ومثلهم في ذلك مثل صاحب الملك الحر أو المستخدمين في الجمعيات الخيرية أو في الشركات أو غيرها . وهذا قطعاً لا يسمح بحرمان الموظف فيها من الجمع بين عضوية المجلس ووظيفته فكيف بعد كل هذه الاعتبارات تريدون أن تخرجوا العلماء من الجمع بين وظيفتين . إنكم إذا فعلتم ذلك أوقعتم ضرراً بالمعاهد الدينية لأن العلماء الذين يختارون لهذه الوظيفة إنما هم من العلماء الذين يظهر تفوقهم في الأزهرية وأنتم أمام إحدى اثنتين : إما أن تسمحوا لهم أن يجمعوا بين الوظيفة مع قلة راتبها وبين عضوية المجلس ، وإما أن تختاروا مجلساً ويتركوا الأزهر ، وبذلك يحرم العلم من خدماتهم ، أو يختاروا الأزهر فيحرم المجلس من طائفة يصح أن تمثل فيه ويسرركم أن تمثل . ولذلك أطلب إبقاء المادة على أصلها .



المقرر — لى ملاحظة على عبارة قالها حضرة العضو . إنا لم نقصد أن نتناول الأشخاص في كلامنا لأن لأشخاص العلماء من كل احترام .

الشيخ عبد الحيد اللبان — أنا لم أتكلم في الأشخاص بل تكلمت في البادى .

المقرر — نحن لم نقصد بهذا التعديل أن نمس شخصاً أو هيئة مطلقاً وكل ما قصدناه أن نبعد التأثير أو مظنة التأثير مهد كانت قليلة .

الشيخ محمد توفيق خليفه — يقول حضرة المقرر المحترم فيما يعلل به عدم جواز فحة الجمع بين وظيفة المعاهد الدينية وبين عضوية المجلس النيابي أن ذلك يبعد أعضاء المجلس عن التأثير بآراء رئيسهم ويقول إنه لم يتعرض للشخصيات في الوقت الذي يستدل فيه بالحوادث الماضية وفي هذا مساس بين الشخصيات . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنى أوافق فضيلة مولانا الأستاذ على كل ما قاله مستنداً إلى ما استند عليه من وجوب الجمع بين الوظيفتين ، ثم إن العلماء لا يصح أن يعتبروا موظفين حقيقة وهم بالمتبرعين أشبه لأنهم يدرسون كل يوم ثلاث حصص في القسم العالى ويحتاجون علاوة على ذلك إلى ساعتين لتحضير الدروس ومع ذلك كله يتقاضون في آخر الشهر عشرة جنيهات . والعالم الذى يشار إليه بينان الحسد يتقاضى مرتباً قدره ثمانية عشر جنيهاً في الشهر وهو يقوم بالتدريس في قسم التخصص وفي القسم العالى — وقد يصادفه الحظ فينتخب في أحد المجلسين وأمثاله في الأزهر أفراد يعدون على الأصابع فإذا وافقتم على تعديل اللجنة القاضى بعدم جواز الجمع فقد فقد الأزهر نابغاً ينفع الطلاب في المستقبل . والمجلس يجب أن يكون أحرص الناس على مصالح الأمة . والوظائف في المعاهد الدينية لم تخرج عن كونها عبادة ، لأن تعليم العلم وطلبه عبادة من العبادات وليست وظيفة من الوظائف ، والأصل في بعض المذاهب عدم جواز أخذ أجر عليها فلولا الحاجة الشديدة لما رضىنا أن نأخذ أجراً وإنما نأخذ ضرورة التبليغ . فكل ما أرجوه من حضراتكم أن تنظروا إلى المصلحة العامة . إنكم لترون العلماء النوايغ النافعين في الأزهر قليلين . وعقلاء المصريين يعرفون ذلك ، فلا تحرموا الطلاب من مواهب هؤلاء العلماء وأرجو أن تقرروا مبدأ جواز الجمع بين الوظيفتين بالنسبة للعلماء .

المقرر — المسألة التى ذكرتها في عرض كلامى بخصوص الحوادث الماضية أوّلت على غير ما أقصد ، فلقد قصدت حادثة معينة تخص حضرة الأستاذ القايتى ، وتعلمون حضراتكم أن موقفه فيها كان مشرفاً وكل ما قصدته هو أن الجهة الرئيسية حاولت أن تؤثر فيه وإن لم تفعل في هذه المحاولة .

الشيخ محمد توفيق خليفه — اللهم بقصدك لا بلفظك وبنيتك الحسنة تعاملك .

الشيخ أبو الفتح الفقى — إن الغرض الأول من عدم جواز الجمع بين العضوية وبين وظيفة أخرى إنما هو المحافظة على كرامة العضو ، بمعنى أن عضو مجلس النواب لا يصح أن يكون عضواً في مجلس بلدى لأنكم تعرفون من هو رئيس المجلس البلدى . وكرامة حضرات العلماء موفورة مع بقائهم في وظيفتهم فهذا الوجه مدفوع ولا معنى له . والغرض الثانى هو المحافظة على عمل النائب في المجلس وعمله في اللجان والتفرغ لها وأظنكم تعرفون أن عمل السادة العلماء لا يستغرق كل أوقاتهم فليدبرهم من الوقت ما يكتفى للجمع بين الوظيفتين . والغرض الثالث هو المرتبات ، وأظنكم سمعتم من حضرة الشيخ توفيق أن مرتباتهم في غاية الضالة فليس الجمع بينهما وبين أخذ مكافأة المجلس مما يقال فيه إنه طمع في المرتب أو شهوة من الشهوات . والأمر الهام في ذلك كله والذي نرجو ملاحظته هو المحافظة على وجود طائفة من العلماء النابغين في هذا المجلس كما نرجو أن يبقى عملهم ومجهودهم للأزهر والمعاهد الدينية فينتفع الطلبة بهم . ولذلك أنضم إلى حضرات الزملاء وأرجو أن يستثنى العلماء من مبدأ عدم جواز الجمع .

حسن نافع افندى — الحالة التى عليها الدولة الآن وهيمنة البرلمان على أعمال الحكومة تقتضى أن يستثنى وكلاء الوزارة من هذا الجمع أيضاً ...

( أصوات : هذا ليس في الموضوع ؛ هذا مخالف للدستور ) .

حسن نافع افندى — لأن أعمال مجلس الشيوخ والنواب تسيران في وقت واحد فلا يمكن الوزير أن يقوم بأعمال المجلسين وحده . فأصر على أن يستثنى وكلاء الوزارات أيضاً .

الرئيس — قدم اقتراحك كتابة .

أداة ٩٢ » ... ..

محمد شوقي الخطيب افندى — عندما وضعت اللجنة نص عدم جواز الجمع راعت فيه أمراً غير المرتب وحرية الرأى وهو المصلحة عامة فإن العالم أو الموظف المطلوب منه العمل يومياً في وظيفته لا يمكنه أن يقوم بعمله في البرلمان في نفس الوقت .  
( أصوات : والمحامون والأطباء ؟ ) .

محمد شوقي الخطيب افندى — هؤلاء يمكنهم أن يتمتعوا متى رأوا أنه ليس لديهم متسع للعملين . ولكن الموظف ما دام موظفاً هو مضطر أن يؤدي عمله يومياً .  
يوسف الجندى افندى — إنى من المؤيدين لرأى اللجنة .

قال فضيلة الشيخ اللبان في تدليله على جواز الجمع بين العضوية ووظيفة المعاهد الدينية : إن العلماء برهنوا في الحركة الوطنية الماضية بأنهم كانوا من أشد الناس إخلاصاً وشهامة واستقلالاً في الرأى ، ونحن نقول لهم أيضاً إن الموظفين برهنوا في هذه الحركة على أنهم من أشد الناس إخلاصاً وتشبعاً بالروح الوطنية . ولكننا مع ذلك أجمعنا في قانون الانتخاب القديم والقانون الحالى على أن يستثنى الموظفون من الجمع بين وظيفتهم وبين عضوية أحد المجلسين .

قلنا ذلك لآلتنا نشك في إخلاص الموظفين ولا في استقلالهم أو حرية آرائهم . ولكننا نعلم أن الإنسان إنسان مهما قيل في شأنه ومبادئه ، والواجب في هذا المجلس الموقر أن يكون أعضاؤه بعيدين عن كل مؤثر يمكن أن يتأثروا به مهما كان ضعيفاً . ولا نزاع ، أن الموظفين يتأثرون برؤسائهم وبالوزارة التى هم تابعون لها . فهل موظفو المعاهد الدينية كما يقولون مستقلون تمام الاستقلال عن أية هيئة ذات نفوذ في البلاد ؟

يجب علينا ونحن نقر مسألة كهذه أن نواجه الحقائق ولا نقول إلا الحقيقة بصراحة تامة . ليس صحيحاً ياسادى أن موظفى المعاهد دينية مستقلون عن كل سلطة ونفوذ ... .. إن ميزانية المعاهد مثلاً تتكون من رقمين الأول ١١٠.٠٠٠ جنيه تدفعه وزارة الأوقاف الثانى وهو مبلغ ضئيل تدفعه الحكومة . ووزارة الأوقاف تدفع هذا المبلغ للمعاهد الدينية في سبيل قيامها بوظيفتها .

وإذا كان الظاهر لحضراتكم أنه ليس هناك تدخل فعلى من وزارة الأوقاف في إدارة المعاهد فإنى أؤكد أن الواقع ليس كذلك ، هذه الوزارة ولوزيرها ولوكيلها سلطان تام ونفوذ كامل في إدارة تلك المعاهد . والمقول أن من يمد جهة من الجهات بمال وفير كهذا . أن يكون له أثر في إدارة شؤونها .

والواقع أن مجلس الأزهر الأعلى ، وهو الذى يتصرف في شؤون العلماء من ترقية وترقيات وغيرها ، يرفع قراراته لجهة عالية تصدق عليها ، ميزانية المعاهد أيضاً .

نحن نريد أن نكون هنا في المجلس مستقلين ولعل تلك الحالة التى تبعد المعاهد عن سلطان المجلس تزول في المستقبل . لعلنا نحتم أن نرى ميزانية المعاهد بميزانية الأوقاف لتعرض علينا .

وكلكم يهمه ويجول في خاطره أن يكون لنا قول فصل في إدارة هذه المعاهد . أنا لا أقصد ببيانى هذا أن أطمئن في بعض الأشخاص لكنى قصدت أن نكون مستقلين وأن يكون العضو مجرداً من كل تأثير مهما كان ضعيفاً وأرجوكم ألا تحملونى على أن أقول شيئاً مضى من قراراتكم بشأن الأوقاف الأهلية وأوقاف الحرمين .

وأذكر مسألة أخرى مهمة وهى تعديل درجات رؤساء المعاهد والعلماء . من الذى قام بهذا التعديل ؟

قامت به لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء يرأسها وكيل وزارة الأوقاف وأحد العضوين الباقين موظف كان وقتها بوزارة الأوقاف ، وإتربى بك أبو العز . فالتدخل والتأثير موجودان . وشأن موظفى المعاهد الدينية كشأن موظفى سائر الوزارات ، ولهذا انضم إلى اللجنة وأصم على طلب تقرير عدم جواز الجمع بين العضوية ووظيفة المعاهد الدينية .

أحمد رمزى بك — أقترح إدخال تعديل في مسألة مجالس المديرية ... ..

( مقاطعة ) .

( أصوات : تكلم في موضوع العلماء )

مادة ٩٢ » ... ..

الشيخ مصطفى القاياتي — ما كنت أريد الخوض في هذا الموضوع لولا أن حضرة الزميل يوسف الجندى افندى ضرب على نعتنا ما كنا نودها .

نعم كنت أود أن يكون الكلام في هذا الأمر قصيراً ولكنه يظهر أنه لا بد أن يكون طويلاً . تكلم زملائي الأفاضل وساعدتهم على الحق فيما قالوا وكنت أريد أن نكتفي بهذا وأن يأتي الأمر من عندكم لا من جهتنا ولكن زميلي يوسف الجندى افندى سلك طريقة ما كنت أود أن يسلكها ، فإذا كان قد رأى أن حادثة أو حادثتين دلتا على أن جهة ما تؤثر في الأزهر فليس ذلك بواجب أن يكون دائماً ولا هو آت من طريق قانوني أو رسمي وإنما يصح أن يكون له أسباب خاصة تزول بزوال من يسلك طريق هذه الأسباب .

إن ميزانية الأزهر يصدق عليها من جهة رئيسية والأزهريون يعتبرون ذلك شرفاً لهم وهذا لا يقتضي أبداً شيئاً من التأثير فيه كما أن هذه الجهة لا تتدخل في تعديل الدرجات أو ترقية العلماء . وقد نظرت لجنة من وزارة الأوقاف في تعديل درجات العلماء وهذا عمل غير قانوني فلا نخشاه وقد يكون آتياً من طريق غير رسمي ولو كان هناك قوم يحافظون على الحقوق كما ينبغي لما كان يمكن مثل هذه اللجنة أن تنظر في ترتيب درجات العلماء ولا يصح أن تبني حقوقاً على أمر ليست له حقيقة رسمية . والواقع أنه ليست هناك علاقة خاصة بين الأزهرى ورئيس مخصوص ، علاقة يكون من شأنها التأثير فيه . أما كون شخص يضعف أمام من يعتقد عظمياً فلا يصح أن يكون ذلك سبباً لحرمان الناس من حقوقهم .

اللجنة التي يشير إليها الأستاذ يوسف الجندى ما سمعت بها وقد أكون جاهلاً لما لآتي غبت عن الأزهر مدة طويلة ولكني أعرف مع ذلك أن اللجنة لا يمكن أن يكون لها صفة رسمية لأن النظر في درجات العلماء يجب أن يوكل إلى العلماء أنفسهم لأنهم أقدر من غيرهم على ترتيب هذه الدرجات .

ولا أظن أن وكيل الأوقاف أو حضرة إرتبي بك أبو العز يمكنهما أن يدعيّا معرفة حالة العلماء معرفة تمكنهما من تقرير درجاتهم .

إذا كانت اللجنة قد افتاتت على قوم ظنهم ضعافاً فلا يصح أن يكون الاقتيات أصلاً من الأصول التي تبني عليها أحكام التشريع وإن كان تكوين تلك اللجنة جاء عن خطأ فلا يصح أن يكون هذا الخطأ أمراً رسمياً يعتمد عليه .

إن قانون الأزهر يقضى صراحة باستقلاله عن الحكومة في كل إدارته . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنني ما كنت أريد أن أسمع من الأستاذ الجندى قوله إن الموظفين قاموا بقسطهم في الحركة الوطنية فإتسا نعرف قبل أن يقول الأستاذ ذلك أنهم قاموا بأكثر قسط في الحركة ، وما أراد الأستاذ اللبان أن يحط من كرامة الموظفين على الإطلاق . وقد استنتجت من ذلك أن الأستاذ الجندى يريد أن يتوصل إلى غرضه من أي طريق ونحن نريد تقرير الحق من حيث هو ، لذلك أطلب من حضراتكم أن تلاحظوا أن القوانين لا يصح تعديلها بمجرد الرغبة في ذلك . بل لا بد أن تكون المصلحة قد اقتضت هذا التعديل ، فهل رأى أحدكم أمراً يدعو إلى تعديل القانون بحرمان العلماء من الجمع بين النيابة ووظيفة المعاهد العلمية ؟

المادة الأصلية لم يتأقف منها أحد والطريقة للوجود الآن لا ضرر فيها فلا حاجة لتغييرها .

وبناء على ذلك أطلب من حضراتكم تأييد الأستاذين الفاضلين وأن تقرروا بقاء المادة على أصلها وأن تبيحوا للعلماء الجمع بين النيابة والوظيفة .

عبد الرحمن الرافعي بك — أنا أؤيد رأي فضيلة الأستاذ الشيخ اللبان وزملائه من العلماء واسمحوا لي أن أبين الأسباب .

يعتبر الأزهر في الواقع جامعة علمية ، وهذا أهم وصف ينطبق عليه ولا يصح أن يوصف بأنه مسجد فقط ، وقد قال بعضهم إنه أكاديمية علمية في الشرق . والذي أعرفه هو أن الجامعات في أوروبا لها امتيازات خاصة ، أهمها أن يصح للأساتذة فيها أن يجمعوا بين التدريس والنيابة عن الأمة وهذه هي الحالة في فرنسا . وأعرف أنه في إنجلترا تمثل جامعة أكسفورد في مجلس العموم .

أعني أن أستاذ الجامعة يصح انتخابه عضواً في البرلمان ( خبيج ) .

إذن لا فرق مطلقاً بين الأزهر باعتباره جامعة وبين الجامعات العلمية . والمعاهد الدينية الأخرى في القطر هي في الواقع ملحقة بالأزهر وهي مع الأزهر تكون الجامعة . فإذا كان الأمر كذلك في أوروبا فلا معنى للشذوذ عن هذه القاعدة ولا ضرورة لوضع مادة



مادة ٩٢ » ... .. «

متنافي مع المبدأ المعمول به . أما من الوجهة القانونية فإن الأزهر غير تابع للحكومة ، هذا إذا نظرنا إلى الأزهر من حيث أصل تكوينه . وأما علاقته بوزارة الأوقاف فنتيجة عن وجود أوقاف خيرية موقوفة على الأزهر تديرها وزارة الأوقاف فلا يعتبر هذا تدخلا في عمله ولا يصح بسبب ذلك أن نعتبره مصلحة تابعة للحكومة أو لوزارة الأوقاف ، والدليل على ذلك أن قانون الانتخاب القديم نص صراحة على أنه لا يصح الجمع بين الوظيفة والنيابة وقد فسرنا هذا القانون على اعتبار أن علماء الأزهر لا يعتبرون في عداد الموظفين فلا يصح مطلقاً أن نخرج بهم عن سلك الأفراد العاديين وندمجهم في سلك الموظفين ولا فرق مطلقاً من هذه الوجهة بين الأزهر وبين الجمعية الخيرية الإسلامية فإن لهذه الجمعية مدارس بها نظار ومدرسون فلا مانع من أن مدرساً بإحدى مدارس الجمعية ينتخب في مجلس النواب ، فلماذا نضع نصاً يقيد الأزهر دون غيره من هذه الوجهة ؟ لهذا أخالف رأى اللجنة وأنضم إلى رأى حضرات الأساتذة .

الدكتور عبد الحالق سليم — نحن جميعاً في هذا المجلس بل في القطر بأجمعه نشعر باحترام خاص نحو رجال الدين سواء أكانوا مسلمين أم مسيحيين أم يهوداً .

أردت أن أبدأ بهذه الملاحظة حتى لا يؤخذني أي فرد هنا أو خارج المجلس على ما أقوله في هذا الموضوع . أريد أن أبين لحضراتكم أن العلماء والقسس موظفون يتناولون أجور أعمالهم أو جزءاً منها ويجري عليهم حكم الموظفين حيث يدفعون جزءاً من مرتباتهم لتحتفظ لهم في المعاش . هناك نقطة أخرى وهي كيف يستطيع موظف بمعهد أسيوط أن يقوم بعمله هناك وبعمله بمجلس النواب في القاهرة ؟ أظن أن الجمع بين هاتين الوظيفتين مستحيل . قال الأستاذ اللبان إن مثل العلماء كمثل الأطباء والمحامين وهذا تشبيه مع الفارق الواسع ، إذ الأطباء والمحامون أحرار في أعمالهم ولا رئيس يشرف عليهم ولا يمكن لسلطة أن تكررهم على أداء أعمالهم . وإذا انتخب طبيب في أسيوط أو محام في أسوان لمجلس النواب وتعدر عليه القيام بواجب مهنته فمن السهل عليه أن ينقل محل عمله إلى القاهرة .

ومن جهة أخرى فإن العلماء يصح تقديمهم لمجلس التأديب ، وقد حصل في سنة ١٩٢١ على ما أتذكر أن حوكم الأستاذ القاياتي أمام مجلس تأديب وقرر فصله ، ولماذا حصل ذلك ؟ ألم يكن بسبب أفكاره السياسية ؟ وهل لم يكن النائب العمومي وغيره ضمن الهيئة التي أصدرت هذا القرار فهو لا يعتبر هؤلاء رؤساء أو شبه رؤساء للعلماء ؟

تكلم الأستاذ الرافي عن جامعات أوروبا ، وإنني لا أعرف الحالة في فرنسا ولكنني أتكلم عن جامعة أكسفورد فأقول إن مدينة أكسفورد تنتخب نائباً عنها ثم تنتخب الجامعة نائباً آخر لينوب عنها ، أعني أن الجامعة تكاد تنتخب شخصاً معيناً يمثلها في مجلس العموم ولا تعتبر دائرة انتخابية . فإذا أردتم أن ينوب أحد العلماء عن الجامع الأزهر فلتقرروا ذلك .

وبما أن هناك نظاماً خاصاً يقضى بأن تعين الحكومة أفراداً في مجلس الشيوخ فالفرصة واسعة في ذلك المجلس لتمثيل الأزهر فيه . ضرب الأستاذ الرافي مثلاً آخر وقارن بين مدرسي الأزهر وموظفي الجمعية الخيرية الإسلامية فأقول رداً على ذلك إن مدرسي الجمعية لا يتناولون معاشاً من جهة حكومية ، لهذا أضف رأيي إلى رأى اللجنة .  
( أصوات : يقفل باب المناقشة ) .

الرئيس — الكلمة للأستاذ الشيخ اللبان .

الشيخ عبد الحميد اللبان — تكلم حضرة الأستاذ الجندي بكلام . وتكلم بعده الدكتور عبد الحالق سليم . وفي كلامهما نقط أريد الرد عليها .

قال الأستاذ الجندي إنني ذكرت بين الأدلة التي قدمتها على استحقاق العلماء للتمثيل في هذا المجلس اشتغالهم بالحركة الوطنية وقيامهم في كل أدوارها بما يشرفهم . فقال الأستاذ إن الموظفين أيضاً قاموا بمثل ذلك ظناً منه أنني أريد أن أفرق بين العلماء والموظفين من هذه الوجهة . ولكنني أقول لحضرتي إنني ما جئت بهذه العبارة لأدلل بها على هذا المعنى وإنما جئت بها رداً على حضرة المقرر الذي يقول إن العلماء يتأثرون بالمؤثرات . وتعلمون حضراتكم أن الحركة الوطنية قامت في وسط جو مملوء بالشروع والظلم والجبروت ومع ذلك فلم تنزعج عزائم العلماء الذين اشتغلوا بالسياسة . بل كانت أثبت من الجبال الرواسي ، فما قصدت مطلقاً لمز الموظفين ، ومعاذ الله أن ألزم مع أن منهم من أبلى بلاء حسناً .



## مادة ٩٢ » ... ..

يقول حضرته إن الأزهر تابع للأوقاف أو تابع للحكومة أو لجهة أخرى والواقع أن الأزهر ليس تابعاً للحكومة قط ، والدليل على ذلك الخطاب الذي جاء الأزهر من دولة رئيس الحكومة بناء على فتوى قلم القضايا في مسألتى التى فصلتم فيها . كما أن قوانين الأزهر نصت على أنه ليس تابعاً للحكومة . وقد بينت ذلك فى المذكرة التى وزعت على حضراتكم . وأما كونه تابعاً لوزارة الأوقاف فغير صحيح أيضاً وقد اعترف معالى وزير الأوقاف بهذه الحقيقة فى جواب أرسله فى مسألتى .

أما أن ميزانية الأزهر تأتى من وزارة المالية أو من وزارة الأوقاف فهذا لا يؤثر فى استقلالنا ، لأن القدر الذى تتقاضاه من وزارة المالية إنما نأخذه عن استحقاق بدل أوقاف استبدلها من المغفور له محمد على باشا من أوقاف الأزهر . فهو حق ثابت له لا يمكن الحكومة أن ترفض دفعه . وأما القدر الذى تتقاضاه من وزارة الأوقاف فهو ناتج من الأوقاف الخصوصية التى خصص واقفوها جزءاً من ريعها للأزهر ، ومن أوقاف تديرها الوزارة بالنيابة عن الأزهر . فكل ما نأخذه إنما هو حق ثابت لنا . فالأزهر ليس تابعاً للحكومة أو للأوقاف وإنما هو مصلحة مستقلة تتقاضى ميزانيتها من حقوق الأزهر الخاصة .

وأما أن شيخ الأزهر يعين من جهة أخرى فهذا لا يدل على شيء ، لأن شيخ الأزهر يعينه جلالة الملك ولا دخل لمجلس الوزراء فيه . كذلك القرارات الخاصة بالعلماء من ترقية أو نقل فهى من أعمال مجلس الأزهر الأعلى ، وهى قرارات نافذة لا تعرض على الجهة العليا التى يشيرون إليها . هذه كلها اعتبارات تدل على انفصال الأزهر واستقلاله تماماً .

وأما أن العلماء يتأثرون بهذه المؤثرات وتضعف همهم أمامها فقد أثبت فيما تقدم وأبان زملائى أن العلماء ليسوا كما تفهمون ، وإنما هم يستجدون آراءهم من ذمهم ومن صميم ضمائرهم ومن دينهم . وقد ضرب لكم بعضهم مثلاً بما وقع للأستاذ القايانى . فأقول إن ما وقع له قد أصابى مثله حيث قبض على وغرّبت وعذبت وسجنت سنة وتكرر سجنى ودولة سعيد باشا الموجود بيننا الآن يعلم ذلك . وكل هذا لم يؤثر فى ولم يضعف عزمى ، وقد دعيت للعمل ضد دولة الرئيس سعد باشا والله يعلم كيف رفضت ذلك وثبتت ثباتاً بل أردت أن أضحي بدم اثنين من أولادى ، لا أقول ذلك افتخاراً أو مناً ، ولكنى اضطررت إلى قوله تقريراً للحقائق ورداً على ما قيل .

فلكل هذه الاعتبارات أرجو أن تساووا بيننا وبين إخواننا رؤساء الأديان من القساوسة والحاخامات . وهذه المادة التى تريدون تقريرها لا تحرمهم وتحرمنا ، وكلنا يسر بأن تمثل جميع الطوائف بهذا المجلس ، ولكن يسوءنا ألا يمثل العلماء ويمثل غيرهم . فأرجوكم أن تتروا فى الأمر وأن تدققوا فيه قبل أن تصدروا قراركم .

المقرر — اللجنة تضيف تعديلاً لفظياً بسيطاً على هذه الفقرة فتكون كما يأتى :

« المعاهد الدينية التى يصرف عليها من الأموال العامة » وذلك إخراجاً للمعاهد الدينية التى يصرف عليها من الاكتسابات الفردية الشيخ عبد المجيد اللبان — فلو أطلق النص فى المادة فهل تقصدون تصميم حكما على جميع المعاهد الإسلامية وغير الإسلامية ؟ المقرر — العرف يفسر ذلك والمتقصد بالنص المعاهد الدينية الإسلامية ، وقد قيدنا ذلك بالمعاهد التى يصرف عليها من الأموال العامة ( أصوات : وما لزوم ذلك ؟ ) .

المقرر — يصح أن أحد الخبيرين ينشئ معهداً من ماله الخاص فهذا معهد دينى أيضاً ، فلا يجوز قانوناً حرمان موظفى هذا المعهد ، ولذا خصصنا النص بالمعاهد الدينية التى يصرف عليها من الأموال العامة .

الشيخ عبد المجيد اللبان — هل تقصدون المعاهد الدينية على وجه الإطلاق ؟

المقرر — نعم . والقيد الوحيد هو كون المعهد الدينى يصرف عليه من الأموال العامة .

الشيخ مصطفى القايانى — قال حضرة المقرر إن المعهد الدينى يصرف عليه من مال بعض الأفراد لا يدخل تحت نص المادة ؛ وألاحظ ألا يصح أن يسمى هذا بمعهد دينى ، لأن هذه التسمية لا تطلق إلا على المعاهد الخاضعة رسمياً لمجلس الأزهر الأعلى .

المقرر — ليس الخلاف على المبدأ بل على اللفظ وهذا الخلاف يفصل فيه عند القراءة الثانية .

الشيخ مصطفى القايانى — ما هو المبدأ الذى اتفقنا عليه ؟

المقرر — المبدأ قد عرضته اللجنة وسيؤخذ رأى عليه عند القراءة الثانية . وإذا كان لفضيلتكم اقتراح أرجو تقديمه .

ننتقل بعد ذلك للفقرة الأخيرة من المادة ٧١ وهذا نصها :

« وكذلك لا يصح الجمع بين عضوية أحد المجلسين وعضوية مجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية .  
( أصوات : والشيخات ) .

غفرى عبد النور بك — أرى أنه لا يصح الجمع بين عضوية النواب والشيخات لأن البعض يتخذ عضوية الشيخات آلة للتأثير والتفجير .  
المقرر — اللجنة لا تقترح هذا ولكنها لا تعارض فيه .

أحمد رمزي بك — أوافق على ما رأيته اللجنة من عدم الجمع بين عضوية مجالس المديريات والنيابة ، لأنها لا تتأثر برئيسها إذ أن أدت دلت على غير ذلك ، ولكن ألفت نظر حضراتكم إلى أن مجالس المديريات لم ينتخب أعضاء لها من ديسمبر سنة ١٩١٣ فخلت فيها مراكز عديدة بسبب وفاة البعض أو بسبب انتخابهم في مجلس النواب أو الشيوخ فأصبحت هذه المجالس لانكاد تجتمع إلا بصعوبة كبرى تعطلت وظيفتها .

المقرر — قد احتطنا لذلك وقلنا إن حكم هذا النص لا يتمشى على الماضي .

أحمد رمزي بك — إذا نفذ هذا النص من وقت صدوره .

المقرر — اللجنة متفقة مع حضرتك .

أحمد رمزي بك — أريد أن يضاف على النص الذى وضع في هذا المشروع أن العمل بهذا القانون لا يكون إلا بعد الانتخابات لمجالس المديريات .

المقرر — قوانين الانتخاب هي قوانين إجراءات . والأصل في هذه القوانين أنها لا تمشى على الماضي بمعنى أن من جمع في الماضي بين عضوية مجلس النواب ومجلس المديرية على أساس قانون الانتخاب القديم لا تسرى عليه الأحكام الجديدة . وقد قررت اللجنة فيما قرره من المبادئ أن هذا التعديل الجديد لا يسرى على الأعضاء الذين انتخبوا طبقاً لقانون الانتخاب الحالى فإن هؤلاء قد اكتسبوا حق الجمع بين الاثنين .

أحمد رمزي بك — لم تذكروا أعضاء مجالس المديريات .

رئيس الوزراء — السبب الذى أبداه حضرة العضو المحترم يرجع إلى أن عدد أعضاء مجالس المديريات الآن لا يكفي لانعقادها . بهذا النقص الطارىء الذى يمكن تكميله بالانتخاب لا يصح أن يبنى عليه قانون إذ القانون يقصد به الدوام والاستمرار . فإذا كانت مجالس المديريات ينقصها بعض الأعضاء اليوم فيمكن تكملة هذا النقص ، ولا يصح أن يكون إصدار القانون نتيجة لهذا النقص ، فإما أن يكمل النقص الحالى أو يحصل انتخاب جديد .

أحمد رمزي بك — لعل الحكومة تنظر في ذلك .

هارون سليم افندى — أوافق على رأى اللجنة فيما يتعلق بأعضاء لجان الشيخات وإنى أتولى الرد على من يريد غير ذلك : لجان الشيخات ليست مجالس نيابية ، بل هي لجان تأديبية للنظر في تعيين العمد وتأديبهم ، وهذه أعمال إدارية محضة .

( أصوات : لها تأثير ) .

هارون سليم افندى — إن اللجنة وقت أن بحث مسألة عدم الجمع بين عضوية إحدى الهيئات وعضوية مجلس النواب لم يكن أدها في ذلك مسألة التأثير بل إنها رأت إفساح المجال أمام عدد كبير من ذوى الكفاءات ليمتحنوا على الأعمال النيابية ، فضلاً عن أن أعضاء لجان الشيخات ينتخبهم العمد فإن هذه اللجان لها أعضاء من رجال الحكومة فهي لجان إدارية ولهذا لا أرى ما يمنع من الجمع بين عضوية البرلمان وعضوية هذه اللجان .

محمد توفيق إسماعيل بك — أخالف رأى القائلين بتأثير لجان الشيخات لأن لجان الشيخات لجان إدارية ولا محل للقول بأن أعضاءها يؤثرون في العمد لأننا رأينا في الانتخابات الماضية عمداً ومشايخ لم ينتخبوا مندوبين ثلاثينيين فلا يعقل مع هذا أن يكون لأعضاء شيخات تأثير في الانتخاب .

مادة ٩٢ » ... ..

عبد العليم سمهان بك — أطلب إضافة أعضاء لجان الشياخات على أعضاء مجالس المديريات والمجالس البلدية لأن تأثير أعضاء لجان الشياخات في العمدة والشايخ أشد بكثير من تأثير الآخرين ، وقد قدمت اقتراحاً أمس خاصاً بهذه المسألة .

الرئيس — سننظر في اقتراحك وقت القراءة الثانية .

محمد ثابت ثروت افندى — كنت أحب ألا أتكلم إلا في العموميات ولكنى مع الأسف مضطر إلى أن أصرح بأن بعض أعضاء لجان الشياخات تصرفوا تصرفاً معيباً ، لذلك أرى أن يضافوا إلى أعضاء مجالس المديريات والمجالس البلدية فإنه قد تشمل بلدة على ثلاث ناخبي الدائرة ويكون بها عشرون مرشحاً للعمدية ، فماذا يكون موقف هؤلاء أمام عضو لجنة الشياخات ؟

وأعرف حادثة معينة وهى أن أربعة أشخاص من المرشحين للعمدية ذهبوا لعضوية لجنة الشياخات فوعد كل واحد منهم على حدة بمساعدته فلما التقى الأربعة بعضهم ببعض تداولوا في الأمر فإذا كل منهم قد وعد بما وعد الآخر به وهذا من قبيل النصب .  
( نجدة ) .

نحن لا نذكر أن كثيراً من أعضاء لجان الشياخات لم يصدر منهم شيء من هذا ولكن لا نزاع في أن لهم تأثيراً كبيراً في العمدة والشايخ فأرى إضافتهم على المادة ٧١ .  
( في يوم ٧ يولييه سنة ١٩٢٤ ) .

مجلس النواب

السكرتير — تقدم اقتراح من حضرات : الشيخ عبد الحميد اللبان والشيخ مصطفى القاياتى والشيخ توفيق محمد خليفه وأحمد القيسى بك وعبد الستار الباسل بك وغفرى عبد النور بك وحنفى ناجى بك ، ونصه :

« تقترح أن يحذف من المادة ٧١ كلمة والمعاهد الدينية لأن العلماء ليسوا موظفين في الحكومة ولا في وزارة الأوقاف حتى ينجس عليهم التأثير من الغير فمثلهم مثل رجال الأديان الأخرى ورجال الجمعيات الخيرية والجامعات الأوربية » .  
( أصوات : موافقون ) .

الرئيس — الموافق على هذا الاقتراح يقف .

( فوقت الأغلبية ) .

( ووافق المجلس على ذلك ) .

المقرر — أصبحت المادة كالآتى ... ..

عبد الستار الباسل بك — لا يزال هناك اقتراح خاص بالعمدة والشايخ .

غفرى عبد النور بك — هذا الاقتراح قدم الآن يا معالى الرئيس .

السكرتير — قدم اقتراح من حضرة عبد الستار الباسل بك ونصه ... ..

الشيخ أبو الفتح سالم الفقى — هذا الاقتراح غير قانونى ولا يصح نظره لأنه قدم الآن وهذا مخالف للأئمة الداخلية .

الرئيس — الموافق على عرض هذا الاقتراح يقف .

( فوقت أقلية ) .

المقرر — بناء على ذلك أصبحت المادة ٧١ كما يأتى :

« لا يجمع بين عضوية أى المجلسين وتولى الوظائف العامة بأنواعها . والمقصود بالوظائف العامة كل وظيفة يتناول صاحبها مرتبة من الأموال العمومية . ويدخل في ذلك كل موظف ومستخدمى مجالس المديريات والمجالس البلدية وكل موظف ووزارة الأوقاف ومستخدميها وكذلك العمدة .

ويستثنى الوزراء من حكم عدم الجمع .

وكذلك لا يصح الجمع بين عضوية أحد المجلسين وعضوية مجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية ولجان الشياخات » .

بعد التحية . بجلسة ٢٢ يونيه سنة ١٩٢٧ صرح حضرة عبد العزيز رضوان بك عضو المجلس أنه لا يزال شاغلا لعضوية مجلس بلدى الزقازيق ، وبما أن المادتين ٧١ و٧٢ من قانون الانتخاب جاء فيهما بصرح العبارة أنه لا يصح الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ والمجلس البلدية والمحلية ومجالس المدرجات وعضوية لجنة الشياخات .



مادة ٩٢ » ... ..

وحيث إن ما نص بهاتين المادتين صريح ولا يحتاج إلى تأويل ولكن بعضهم يقول إن من انتخبوا في أول دور يتقون شغلين للعضويتين والبعض الآخر يقول غير ذلك .

لهذا أرجو عرض هذا الموضوع على المجلس لإبداء رأيه فيه منعاً للالتباس .

وتفضلوا بقبول عظيم احترامي

٢٩ يونيه سنة ١٩٢٧

سعد مكرم  
عضو المجلس

تلى تقرير اللجنة وهذا نصه :

« مرفوع من لجنة الحقانية عن الكتاب المقدم من حضرة سعد مكرم بك بشأن الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ والمجالس البلدية والمحلية ومجالس المديرية ولجان الشياخات ، وهو الكتاب الذي قرر المجلس بجلسته ٦ يوليه سنة ١٩٢٧ إحالته إلى لجنة الحقانية فنظرت بجلستي ٢١ و ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٧ .

قدّم حضرة سعد مكرم بك الكتاب المبينة صورته بآخر هذا التقرير للمجلس بمناسبة تصريح حضرة عبد العزيز رضوان بك في جلسته ٢٢ يونيه سنة ١٩٢٧ بأنه ما زال عضواً بمجلس بلدى الزقازيق .

وحيث إن حضرة عبد العزيز رضوان بك منتخب لمجلس الشيوخ بمقتضى قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ وجب الرجوع أولاً إلى نصوص القانون المذكور ثم البحث في التعديلات التي أدخلت عليه بقوانين لاحقة له والبحث فيما إذا كانت تلك التعديلات لها أثر رجعى فتسرى على من انتخبوا بمقتضى القانون الأول .

نصت المادة ٧١ من قانون سنة ١٩٢٣ على عدم جواز الجمع بين عضوية مجلسى البرلمان والوظائف العامة ثم بينت بصريح العبارة أن المقصود بالمتولين للوظائف العامة هم :

( ١ ) كل الموظفين والمستخدمين الذين تصرف مرتباتهم من ميزانية الحكومة ويدخل فيها الميزانيات الخاصة ؛

( ٢ ) كل موظفى وزارة الأوقاف ومستخدميها ؛

( ٣ ) العمدة .

فيتضح إذن من هذا البيان الصريح أن عضوية مجالس البلديات ليست مما لا يجوز الجمع بينها وبين عضوية مجلسى البرلمان بمقتضى هذا القانون .

تقدمت الحكومة فى سنة ١٩٢٤ للبرلمان بمشروع قانون معدل لقانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ ولم يكن ضمن هذا المشروع أى تعديل للمادة ٧١ المذكورة غير أن لجنة الحقانية بمجلس النواب رأت أن النص الأسمى للمادة مقيد بقيود أفسحت الطريق لإمكان الجمع بين العضوية بأحد المجلسين وبعض الوظائف التي يتقاضى صاحبها مرتبه من الأموال العامة كموظفى مجالس المديرية والمجالس البلدية ، كما رأت أن إباحة الجمع بين عضوية أحد المجلسين وعضوية مجالس المديرية والمجالس البلدية من شأنه أن يحصر العضوية فى أيدي أفراد قليلين ، وليس هذا من المصلحة العامة فى شيء فأدخلت اللجنة على المادة المشار إليها تعديلين الأول خاص بمن يتولون الوظائف العامة إذ أطلقت النص حتى شمل جميع من يتقاضون مرتبات من الأموال العامة والثانى خاص بتحريم الجمع بين عضوية أحد المجلسين وعضوية مجالس المديرية والمجالس البلدية بأنواعها .

ولقد ورد بتقرير اللجنة المشار إليها عند الكلام على التعديل الأول الخاص بالوظائف العامة أن الأغلبية من أعضائها رأت ألا يسرى التعديل على من انتخبوا طبقاً لقانون سنة ١٩٢٣ لأنهم اكتسبوا حق الجمع بين العضوية والوظائف التي يشغلونها وذلك لانتخابهم على هذا الأساس .

أما عن التعديل الثانى وهو الخاص بتحريم الجمع بين عضوية أحد المجلسين وعضوية مجالس المديرية والمجالس البلدية فإنه وإن لم يرد بتقرير اللجنة المشار إليها شيء خاص بعدم سريانه على من انتخبوا طبقاً لقانون سنة ١٩٢٣ إلا أن هذا طبعاً يتبع بطريق القياس

مادة ٩٢ » ... ..

على ما ورد بشأن التعديل الأول الذى أدخل على نفس المادة ، خصوصاً وأن السبب الذى جعل اللجنة ترى عدم سريان التعديل الأول على الناضى موجود أيضاً فيما يختص بالتعديل الثانى لأن أعضاء المجالس البلدية الذين انتخبوا فى أحد المجلسين بمقتضى قانون سنة ١٩٢٣ قد اكتسبوا حق الجمع بين عضوية البرلمان وعضوية المجالس البلدية لأنهم انتخبوا على أساس جواز الجمع بينهما .  
يتضح من هذا أن فكرة الشارع فى تعديل المادة ٧١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ هى عدم سريان التعديل على من انتخبوا طبقاً لذلك القانون .

فلهذه الأسباب :

قررت اللجنة بالإجماع أن من انتخب من أعضاء مجالس المديريات أو المجالس البلدية عضواً فى أحد مجلسى البرلمان بموجب قانون انتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ له حق البقاء فى المجلسين وأن ليس هناك إذن ما يمنع حضرة عبد العزيز رضوان بك من الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ وعضوية مجلس بلدى الزقازيق ؟

رئيس لجنة الحفانية  
محمد بسيونى

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة ؟

( موافقة ) .

( فى ٢٤ يناير سنة ١٩٢٨ ) .

عرض أحد الأعضاء ندب الوزارة إياه فى إحدى اللجان الحكومية على المجلس ، وموافقته على هذا الانتداب .

كتاب

من حضرة الشيخ المحترم محمد شفيق باشا بطلب الموافقة على انتدابه عضواً بلجنة تعديل  
لائحة بورصة البضائع بمينا البصل — موافقة المجلس على هذا الانتداب

نص الكتاب :

مجلس الشيوخ

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أقدم واجب الاحترام وبعد فلقد تكرم حضرة صاحب العالى وزير المالية بانتدابی ضمن أعضاء لجنة تعديل لائحة بورصة البضائع بمينا البصل ، ولما كانت اللائحة الجديدة على ما تبين لى من مناقشات جلسة اليوم ستتوج بمرسوم ، وسبق أن قرر مجلس الشيوخ الموقر فى جلسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ :

« أنه لا يجوز للأعضاء بصفة كونهم أعضاء فى المجلس أن يقبلوا العضوية بدون إذن من المجلس فى أية هيئة يناط بها عمل حكوى ماله أن يعرض فيما بعد على المجلس » .

فجئت بهذا راجياً التكرم بإحاطة المجلس علماً بما ذكر والإذن بمباشرة المأمورية التى انتدبت لها .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام

١٦ مارس سنة ١٩٣٠

محمد شفيق

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على طلب حضرة الشيخ المحترم محمد شفيق باشا ؟

( موافقة (١) ) .

(١) ذكرت هذه السابقة هنا لأن من مقتضاها جواز الجمع بين عضوية المجلس وعمل حكوى .

مادة ٩٢ » ... .. »

حضرة الشيخ المحترم كامل صدق بك - انتدب كثير من حضرات الأعضاء في مأموريات مماثلة لمأمورية حضرة الشيخ المحترم محمد شفيق باشا ، فالموافقة على انتداب معاليه تستدعي أيضاً تقرير الموافقة على انتداب غيره من حضرات الأعضاء الذين انتدبوا .

الرئيس - لم يصل إلينا خبر عن تلك المأموريات وحين إحاطتنا علماً بها نعرضها على المجلس للموافقة عليها .

حضرة الشيخ المحترم كامل صدق بك - أظن أن رسالة بانتداب عضو بلغت للمجلس .

( حضر حضرة مكرم عبید افندی وزير المالية ) .

الرئيس - انتدبت وزارة المالية حضرة الشيخ المحترم الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله في لجنة مصايد الأسماك . وعرض أمر انتدابه على المجلس في الجلسة السابقة ، ووافق على ذلك .

حضرة الشيخ المحترم كامل صدق بك - وانتدب حضرات الشيوخ المحترمين فتح الله بركات باشا ومحمود شكرى باشا ومحمد محمود خليل بك ومحمد طلعت حرب بك وغيرهم في المجلس الاقتصادي .

الرئيس - يمكن لحضرات من ذكرتهم أن يقدموا إخطاراً للمجلس ليوافق عليه .

حضرة الشيخ المحترم عبد العزيز رضوان بك - وقد انتدبت مع الشيخ المحترم محمد شفيق باشا في لجنة تعديل لأئحة بورصة البضائع بمينا البصل ، فأرجو موافقة المجلس على انتدابی .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم أيضاً على انتداب حضرة الشيخ المحترم عبد العزيز رضوان بك في لجنة تعديل لأئحة بورصة البضائع بمينا البصل ؟

( موافقة ) .

( في ١٧ مارس سنة ١٩٣٠ ) .

تكون وظيفة رئيس ديوان المراقبة من الوظائف التي لا يصح الجمع بينها وبين عضوية البرلمان .

راجع التعليق على هذا في المادة ٤٤ .

مجلس النواب

( في ١٧ مارس و ١٩ مارس و ٤ يونيو سنة ١٩٣٠ ) .

تعيين وكلاء برلمانين يجمعون بين النيابة في أحد المجلسين ووظيفة عامة في الدولة ويكون لهم في المجلسين ما للوزراء من الحقوق

والواجبات .

تقرير لجنة الحقانية

عن مشروع القانون الخاص بتعديل الفقرة الثانية من المادة ٦٠ من قانون الانتخاب

الصادر به الرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥

أشير إلى الكتاب الآتي نصه :

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس النواب

أتشرف بأن أرفع لحضرتكم تقرير لجنة الحقانية عن مشروع القانون الخاص بتعديل الفقرة الثانية من المادة ٦٠ من قانون

الانتخاب الصادر به الرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ ، رجاء التكرم بعرضه على المجلس .

وقد انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق مقررأ لها أمام المجلس .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس لجنة الحقانية

على حسين

في ٨ يونيو سنة ١٩٣٦

الرئيس — الكلمة لحضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ( المقرر ) — أنلو على حضراتكم تقرير اللجنة :

« أحال المجلس مشروع هذا القانون على لجنة الحقانية بجلسة ٣ يونيه سنة ١٩٣٦ لنظره بصفة مستعجلة ، فنظرته اللجنة بجلستى ٣ و ٨ يونيه سنة ١٩٣٦ ووافقت عليه بإجماع الآراء . وهى تشرف بأن ترفع إلى المجلس تقريرها عن مشروع هذا القانون :

١ — يرمى مشروع القانون الذى قدمته الحكومة إلى تعديل الفقرة الثانية من المادة ٦٠ من قانون الانتخاب تعديلا يتسنى به لبعض أعضاء البرلمان أن يباشروا — إلى جانب أعمال النيابة فى أحد المجلسين — وظيفة عامة ، هى وظيفة الوكلاء البرلمانين ، أسوة بما نصت عليه المادة بالنسبة للوزراء ، وذلك حتى يمكن للوكيل البرلمانى أن ينوب عن الوزير فى المجلسين ، ويعاونه فى العمل ، ويكون له من الحقوق وعليه من الواجبات ، فى المجلسين ، ما للوزير وما عليه .

ويرجع نظام الوكلاء البرلمانين من الوجهة التاريخية إلى التقاليد الإنجليزية البرلمانية التى لا تجيز للوزير أن يدخل المجلس الذى لا يكون عضواً فيه .

ولما كانت المصلحة العامة تقتضى تمثيل الوزراء أمام كل من المجلسين بممثلين حازين ثقة البرلمان ، جرى العمل فى إنجلترا على أنه إذا كان الوزير عضواً بأحد المجلسين ناب عنه فى المجلس الآخر من أحد أعضائه وكيل برلمانى ، وقد كفّل هذا النظام حسن تمثيل الوزراء أمام المجلسين فى حدود التقاليد للرسومة من قديم الزمن .

وقد استحدثت فرنسا هذا النظام فى مستهل القرن التاسع عشر ، عقب عودة الملكية بعد انتهاء الحروب النابوليونية ، لما رأته من لفائدة فى قيامه ، وزادت فى اختصاص الوكيل البرلمانى — إلى جانب عمله فى معاونته الوزير والنيابة عنه أمام البرلمان — القيام بجزء من لأعمال الإدارية فى الوزارة .

٢ — ويعتبر الأمر الصادر فى ٩ مايو سنة ١٨١٦ الأساس الذى يرجع إليه فى تحديد طبيعة واختصاص الوكلاء البرلمانين فى فرنسا وهو ينص على ما يأتى :

( أ ) يعين وكلاء وزارات برلمانيون بمعرفتنا ليلحقوا بوزرائنا إذا رأى الوزراء أن تعيينهم ضرورى لصالح العمل .

( ب ) يعهد إلى الوكلاء البرلمانين فى القيام بأعباء الأعمال الإدارية ومكاتبات الوزارة العامة التى يعهد إليهم بها كل وزير فى وزارته ( راجع فى فرنسا دكريتو ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٧٩ الذى أنشأ وظيفة الوكيل البرلمانى لوزارة المالية ، ودكريتو ٩ أكتوبر سنة ١٨٨٠ الذى حدد وظيفة الوكيل البرلمانى للشؤون الخارجية ( أوجين بير بند ١٠٩ ) .

٣ — وهم عادة يعينون مع الوزارة أو بعد تعيينها ، ويعتزلون مناصبهم باستقائنها .

٤ — ويرجع الأمر فى تحديد عدد الوكلاء الذين يعينون مع الوزراء إلى طبيعة العمل ومقتضياته . ففى أوائل عام ١٩٢٦ لم يكن لفرنسا إلا ستة وكلاء برلمانين ، ووزارة السيوليون بلوم الحالية مشكلة من واحد وعشرين وزيراً وأربعة عشر وكلاء برلمانياً فى حكم الوزراء ، ويسمون « Ministres assimilés » .

٥ — واللجنة ترى الموافقة على المشروع بقانون الذى قدمته الحكومة وهو موافق لما يجرى عليه العمل بإنجلترا ويتفق مع التشريع الفرنسى .

واللجنة تترك تحديد اختصاصات الوكيل البرلمانى — فيما عدا ما هو متعارف عليه من الناحية البرلمانية — إلى مجلس الوزراء مسترشداً فى ذلك بالنظم الدستورية والإدارية المتبعة فى البلاد الدستورية المقرر فيها هذا النظام ؟

رئيس اللجنة

على حسين

سكرتير اللجنة

محمد صبرى أبو علم



وهذا نص مشروع القانون :

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

يستبدل بالفقرة الثانية من المادة ٦٠ من الرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ النص الآتى :

« ويستثنى الوزراء ووكلاء الوزارات البرلمانيون من حكم عدم الجمع » .

المادة الثانية

على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس — والآن يؤخذ رأى على مشروع القانون بالمناداة بالاسم .

( رفعت الجلسة للاستراحة الساعة السادسة والدقيقة الأربعين ، وأعيدت الساعة السابعة والدقيقة الخامسة عشرة ) .

الرئيس — كانت نتيجة أخذ رأى على المشروع بقانون بتعديل الفقرة الثانية من المادة ٦٠ من الرسوم بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٥ موافقة المجلس عليه بإجماع حضرات الأعضاء الحاضرين وعددهم ١٧٩ عضواً .

لجنة ١٩٣٥ موافقة المجلس عليه بإجماع حضرات الأعضاء الحاضرين وعددهم ١٧٩ عضواً .

( فى ٨ يونيه سنة ١٩٣٦ ) .

لا يجوز للأعضاء أن يقبلوا بدون إذن من المجلس العضوية فى أية هيئة نيط بها عمل مآله أن يعرض على المجلس . الموافق

التي تصدر من المجلس فى هذا الشأن لا تربطه بشىء .

كتاب من وزارة الحفانية

مجلس الشيوخ

بتبليغ قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٦

بتشكيل لجنة لوضع مشروع قانون شامل للأحوال الشخصية وما يتفرع منها

وتعيين حضرة الشيخ المحترم عبد الرزاق القاضى بك تقيب المحامين الشرعيين عضواً بها

مناقشة ————— المرد من موافقة المجلس على ————— الاختيار . موافقة المجلس

الرئيس ( حضرة الأستاذ المحترم محمود بسيونى ) — يتلى الكتاب :

تلى الكتاب المذكور وهذا نصه :

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بتبليغ حضرتكم أن مجلس الوزراء وافق بجاسته المنعقدة فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٦ على تشكيل لجنة لوضع مشروع قانون شامل للأحوال الشخصية وما يتفرع عنها ، والأوقاف والموارث والوصية وغيرها ، مما يدخل فى اختصاص المحاكم الشرعية والمجالس الحسبية ، وتعيين حضرة صاحب العزة الشيخ المحترم عبد الرزاق القاضى بك تقيب المحامين الشرعيين عضواً بها . فالمرجو التفضل بالتنبية إلى إبلاغ ذلك لعزته . ومرفق بهذا صورة من القرار المذكور .

وزير الحفانية

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

محمود غالب

القاهرة فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٦

مادة ٩٢ « ... .. »

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذا الاختيار ؟

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — لا ، يجب أن نضع مبدأً نجري عليه في مثل هذه المسألة .  
إن هذه اللجنة ستنظر في قوانين . وستعرض هذه القوانين على المجلس . وليس للمجلس أن يتدخل في انتداب عضو في مثل هذه اللجنة . لأن الأمر حينئذ تكون فيه خطورة . فقد يكون في الموافقة على انتدابه موافقة ضمنية على ما تعله هذه اللجنة .  
أنا لا أعارض مطلقاً في اشتراك حضرة زميلنا في هذه اللجنة ، ولكن اختياره أمر يخص وزير الحفانية وحده ، ونحن يسرنا كثيراً أن يرى معالي الوزير فائدة اللجنة من اختيار أحد زملائنا ... ..  
( أصوات : نحن موافقون على هذا الاختيار ) .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — إني موافق على انتداب زميلي في اللجنة . ولكن على أن يكون ذلك بغير صفة رسمية . أي أننا لا نقرر موافقة أو عدم موافقة . لأن موافقتنا على أية حال تكون تدخلا منا في عمل السلطة التنفيذية .  
والسألة في غاية الدقة كما يقول من خلق أحد زملائي ... ..  
( مقاطعة ) .

الرئيس — ليم حضرة الشيخ المحترم كلامه .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — إن عمل اللجنة عمل تشريعي . واشتراك المجلس فيه بصفة رسمية بموافقة على انتداب أحد أعضائه فيها ينقض الأساس التشريعي للمجلس . لأن مجلس الشيوخ لا يباشر وظيفته التشريعية بطريق الانتداب في لجنة فنية ، بل هو الذي ينظر في التشريع بكامل هيئته عند عرض هذه القوانين عليه .  
لذلك أرى من دقة العمل ألا يسدى المجلس رأياً في الموضوع الذي بلغ لنا الآن . فيجب أن يترك الاختيار والقبول ويحصرا بين معالي الوزير وحضرة الشيخ المحترم .

حضرة صاحب المعالي محمود غالب باشا ( وزير الحفانية ) — إن اختيار حضرة الشيخ المحترم عبد الرزاق القاضي بك في هذه اللجنة كان بصفة كونه نقيباً للمحامين الشرعيين لا بصفة كونه عضواً في هذا المجلس .  
( أصوات : إذن انتهينا ) .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — وإذن لا يكون للمجلس شأن في الموافقة على هذا الاختيار .

الرئيس — مع هذا ، فإن التقاليد التي سبقت في هذا المجلس جرت على غير ذلك . ففي جلسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ جاء ما يأتي :  
« ورد كتاب من رئاسة مجلس الوزراء بموافقة على مذكرة مرفوعة إليه من وزارة الداخلية بتشكيل لجنة من بين أعضائها »  
« حضرات محمد علوي الجزار بك وأحمد علي باشا ومحمد صفوت باشا لإعداد مشروعات القوانين الخاصة بترتيب مجالس المديريات والمجالس »  
« البلدية — اشتراط موافقة المجلس » .

« دولة الرئيس — المطلوب من حضراتكم الآن هو التصريح لحضراتهم بقبول هذه الأمور لأنهم بصفة كونهم أعضاء في المجلس »  
« لا يجوز لهم التدخل في أمر سيعرض فيما بعد على المجلس إلا إذا صرحتم حضراتكم لهم بذلك » .

« حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — إن حضرات الأعضاء الذين وقع عليهم اختيار الحكومة حائزون بلا شك لتعامتقتنا إلا »  
« أنني أرى أنه كان من الأليق أن يترك أمر اختيارهم للمجلس » .

« دولة الرئيس — إن هذا عمل حكومي فيجب أن يكون للحكومة حق اختيارهم وستعرض نتيجة عملهم على المجلس » .

« حضرة محمود أبو النصر بك — مما لا شك فيه أن هذا عمل حكومي وليس عرض الأمر علينا إلا من قبيل المجاملة وليس هناك »  
« ممتنع حضراتهم من قبول هذه المهمة » .

« دولة الرئيس — نعم ليس هناك ما يمنعهم بشرط أن يأذن المجلس لهم بذلك » .

مادة ٩٢ « ... .. »

« حضرة محمود أبو النصر بك — لا ، ليس هناك ما يمنعهم ولو لم يأذن لهم المجلس بذلك . وإني لأرجو دولة الرئيس أن يدلي على النص القانوني الذي يمنعهم من قبول هذا العمل إلا بإذن من المجلس » .

« دولة الرئيس — لا يجوز لهم بصفة كونهم أعضاء في المجلس أن يقبلوا العضوية بدون إذن من المجلس في أية هيئة نيطة بها عمل مآله أن يعرض على المجلس . وذلك تفادياً مما انتقته اللائحة الداخلية بتحريمها تقديم مشروع موقع عليه من أكثر من عشرة أعضاء »

« حضرة محمود أبو النصر بك — إني لا أشاطر دولة الرئيس رأيه . ولى على ذلك أدلة عديدة » .

« أولاً — لا تنافي هناك بين قبولهم هذا العمل وبين واجهم النيابي بدليل أنهم يستطيعون تقديم مثل هذا المشروع من تلقاء أنفسهم : »

« وثانياً — قد سبق أن عينت الحكومة بعض حضرات الزملاء أعضاء في المجلس الاستشاري بوزارة المواصلات ... » .

« دولة الرئيس — كان ذلك بتصريح منا » .

« حضرة محمود أبو النصر بك — لا أرى تنافياً بين عملهم هذا وبين عملهم في المجلس ولذا ... » .

« دولة الرئيس — هذا رأيك وأنا أخالفك فيه ، ولناخذ رأي المجلس ، فمن يرى من حضراتكم أن التصريح غير واجب فليتفضل بالوقوف » .

« ( لم يقف إلا حضرة محمود أبو النصر بك ) » .

« دولة الرئيس — وهل توافقون حضراتكم على التصريح لحضرات محمد علوي الجزار بك وأحمد علي باشا ومحمد صفوت باشا بقبول هذه المهمة ؟ »

« ( أصوات : موافقون ) » .

هذا نص ما جاء في تلك الجلسة تلوته على حضراتكم .

وكذلك جاء في جلسة ١٧ مارس سنة ١٩٣٠ وفي جلسة ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠ وفي جلسة ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٠ وفي جلسة ٩ يونيه سنة ١٩٣٠ أن المجلس وافق فيها كلها على اتساع بعض حضرات الشيوخ المحترمين في اللجان الحكومية التي اختارهم الحكومة فيها .

وعلى كل حال ، الموافقة التي تصدر من المجلس لا تربطه بشيء . فهل توافقون على هذا الاختيار ؟

( موافقة ) .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندي — نحن لا نربط بمثل هذه التقاليد التي تليت علينا . إن اختيار حضرة الزميل كما صرح حضرة صاحب العالي وزير الحقانية الآن وقع بصفة كونه تقياً للحامين الشرعيين ...

الرئيس — لقد انتهى الأمر ووافق المجلس .

( في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ) .

تبليغ المجلس قرار وزارة الداخلية بتشكيل لجنة لوضع مشروع قانون لعمد ومشايخ البلاد والعرب ، بدوّن مناقشة في الأشخاص المختارين من بين أعضاء المجلس ، ولا أخذ موافقة منه على اختيارهم .

تبليغ المجلس قرار وزارة الداخلية بتشكيل لجنة لوضع مشروع قانون لعمد ومشايخ البلاد والعرب واختيار حضرات الشيوخ المحترمين : محمود الإبري باشا ومحمد الحفني الطرزي باشا ومحمد علوي الجزار بك وسيد محمد خشبه باشا أعضاء بها

مجلس الشيوخ

الرئيس ( حضرة الأستاذ المحترم محمود بسيوني ) — يتلى الكتاب الوارد من وزارة الداخلية وقرار تشكيل اللجنة المذكورة .

( تلى الكتاب للشار إليه وقرار اللجنة ) .

نص الكتاب :

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

بناء على ما وعدت به الحكومة مجلسي البرلمان من العناية بنظام اختيار العمدة والمشايخ ؛

نتشرف بأن نرسل مع هذا للإحاطة صورة من القرار الذي أصدرناه في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٣٦ بتشكيل لجنة لبحث ودراسة النظام الحاضر للعمدة ومشايخ البلاد والعزب ووضع مشروع قانون شامل بما تقترحه من نظام يتفق مع روح العصر وصالح البلاد وأن تقدم إلينا تقريراً بنتيجة بحثها ليتسنى للحكومة أن تضع تشريعاً في هذا الصدد تتقدم به إلى البرلمان في الدورة الحالية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

وزير الداخلية

٥ يناير سنة ١٩٣٧

مصطفى النحاس

### قرار

وزير الداخلية

بناء على الرغبة التي أبدتها لجنة المالية بمجلس النواب في تقريرها الذي وافقت به على مشروع ميزانية وزارة الداخلية لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ بشأن العناية بنظام اختيار العمدة ؛

وبناء على المناقشات التي دارت في مجلسي البرلمان حول ذلك الموضوع ؛

وبناء على ما صرحت به وزارة الداخلية من أنها ستعني بتشكيل لجنة يكون قوامها بعض حضرات الشيوخ والنواب المحترمين وبعض كبار موظفي الوزارة لبحث هذا الموضوع من جميع وجوهه لوضع تشريع تتقدم به الحكومة إلى البرلمان في الدورة الحالية ؛

وبناء على ما عرضه علينا حضرة وكيل وزارة الداخلية البرلماني ؛

وبناء على ما رأيناه من إسناد رئاسة هذه اللجنة إلى حضرة صاحب المعالي أحمد حمدي سيف النصر باشا وزير الزراعة وموافقة

معاليه على ذلك ؛

قرر ما هو آت :

المادة الأولى

تشكل بوزارة الداخلية لجنة لبحث ودراسة النظام الحاضر للعمدة ومشايخ البلاد والعزب ووضع مشروع قانون شامل بما تقترحه من نظام يتفق مع روح العصر وصالح البلاد على أن تقدم إلينا تقريراً بنتيجة بحثها للنظر .

المادة الثانية

يكون تشكيل اللجنة على الوجه الآتي :

١ - حضرة صاحب المعالي أحمد حمدي سيف النصر باشا وزير الزراعة رئيساً .

٢ - حضرة الأستاذ وكيل وزارة الداخلية البرلماني ... .. عضواً .

٣ - حضرة صاحب العزة وكيل وزارة الداخلية الدائم ... .. »

٤ - حضرة صاحب السعادة الشيخ المحترم محمود الإترابي باشا ... .. »

٥ - حضرة صاحب العزة النائب المحترم محمد يوسف بك ... .. »

٦ - حضرة صاحب السعادة الشيخ المحترم محمد الحفني الطرزي باشا ... .. »

٧ - حضرة صاحب السعادة النائب المحترم حمد الباسل باشا ... .. »



مادة ٩٢ » ... ..

- ٨ — حضرة صاحب العزة الشيخ المحترم محمد علوي الجزار بك ... .. عضواً.
- ٩ — حضرة صاحب السعادة الشيخ المحترم السيد خشبه باشا ... .. »
- ١٠ — حضرة صاحب العزة النائب المحترم راغب حنا بك ... .. »
- ١١ — حضرة النائب المحترم الأستاذ علي السيد أيوب ... .. »
- ١٢ — حضرة النائب المحترم السيد عبد الهادي القصبي افندي ... .. »
- ١٣ — حضرة صاحب العزة مدير عام قسم التفتيش بوزارة الداخلية ... .. »
- ١٤ — صاحب العزة مدير عام إدارة الأمن العام بوزارة الداخلية ... .. »
- ١٥ — حضرة الأستاذ مدير قسم الإدارة بوزارة الداخلية ... .. »
- ١٦ — حضرة الدكتور محمد عبد الله العربي النائب بقسم قضايا الحكومة ... .. »

#### المادة الثالثة

على وكيل وزارة الداخلية البرلمان تنفيذ هذا القرار ؟  
تحريراً في ١٥ شوال سنة ١٣٥٥ ( ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ) .

وزير الداخلية  
مصطفى النحاس

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — أرجو أن يكون من بين أعضاء هذه اللجنة أحد كبار المحامين من حضرات الشيوخ المحترمين مثل حضرة الأستاذ إبراهيم الهلباوي بك بصفة كونه محامياً كبيراً مارس مهنة المحاماة مدة طويلة وبصفة كونه مزارعاً ملماً بعبوب العمد والشايخ ويمكن للجنة أن تستشير بآرائه وتستفيد من خبرته .

الرئيس — تثبت هذه الرغبة في مضبطة الجلسة لتطلع الحكومة عليها وتعني بها .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — الحكومة حاضرة ويمكنها أن تجيب عن هذه الرغبة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — يجب على الحكومة أن تترك للمجلس حرية اختيار أعضائه في اللجان التي تشكلها الرئيس — الحكومة هي صاحبة الرأي في تشكيل لجنتها وفي اختيار من ترى الاستئناس برأيه من حضرات الأعضاء .

حضرة الأستاذ المحترم محمد صبري أبو علم ( الوكيل البرلمان لوزارة الحقاينة ) — الواقع أن الحكومة تبلغ المجلس اختياره لبعض حضرات الشيوخ ليكونوا أعضاء في لجنة حكومية فلا محل لمناقشة الأشخاص في هذا المجلس خصوصاً وأن القرار صدر بتشكيل اللجنة فعلاً .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — إذن ما الحكمة في أن نخطرنا الحكومة بهذا الاختيار ؟

الرئيس — الحكومة هي التي ألفت اللجنة وهي التي اختارت أعضائها ؛ وتبلغ المجلس ذلك إنما هو مجرد الإخطار .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر -- وما فائدة هذا الإخطار إذا لم يكن لنا رأي في الاختيار ؟

حضرة الشيخ المحترم محمد محمود خليل بك — اللجنة ليست لجنة برلمانية وإخطار الحكومة إنما هو على سبيل المجاملة للمجلس لأنهم أعضاء فيه .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — إذن لا معنى لهذا الإخطار إذا لم تترك لنا حرية اختيار أعضاء المجلس في اللجنة .

الرئيس — لقد سبقت المناقشة في مثل هذا الموضوع واستقر التقليد في هذا المجلس على ما ذكرناه .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — هل ينتهي الموضوع عند هذا الحد ؟

الرئيس — الرغبة على كل حال سجلت في المضبطة وستطلع الحكومة عليها .

( في ٢٠ ناز سنة ١٩٣٧ ) .

للأعضاء الذين يجمعون بين عضوية المجلسين الحق في مباشرة سلطتهم في كلا المجلسين حتى تنتهي مدة الثمانية الأيام المنصوص عليها في المادة ٥٩ من قانون الانتخاب .

### قرار المجلس

مجلس الشيوخ

أن يحيل إلى لجنة الحقانية بصفتها لجنة للشؤون الدستورية موضوع مباشرة حضرات الشيوخ المحترمين الذين انتخبوا أعضاء بمجلس النواب أعمالهم بالمجلسين على أن تقدم تقريرها غداً

الرئيس — أقول إن أحد حضرات الأعضاء أثار مسألة فرعية وهي أنه يوجد بيننا أعضاء لا يمكنهم الاقتراع لأنهم انتخبوا أعضاء في مجلس النواب وباشروا أعمالهم فيه فلا يصح أن يباشروا أعمالهم هنا وهناك في وقت واحد .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — لا أرى تعارضاً ولا يوجد نص ولا سابقة تمنع من مباشرتهم للوظيفتين .

الرئيس — أرجو من حضرة الشيخ المحترم محمد الشريف بك صاحب هذا الاعتراض أن يتقدم بشرحه .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — أرى أن تحال هذه المسألة إلى لجنة الشؤون الدستورية .

حضرة الشيخ المحترم عبد الله ملوم بك — أريد أن أتكم في هذا الموضوع ففيه مساس بي .

الرئيس — لم أعطك الكلمة .

حضرة الشيخ المحترم عبد الله ملوم بك — أنا لم أتكم ، بل أستاذن سعادة الرئيس في أن يعطيني الكلمة .

الرئيس — لك أن تتكلم بعد أن يشرح صاحب الاقتراح اقتراحه .

حضرة الشيخ المحترم عبد الله ملوم بك — إن هذا الاقتراح يعني ولي أن أتكم الآن : انتخبت في مجلس النواب وطعن في انتخابي وانتخبت شيخاً بالتزكية وأقسمت اليمين هنا وأصبحت شيخاً ، فما الذي يعني من التصويت هنا ؟

حضرة الشيخ المحترم محمد أحمد الشريف بك — سوف لا أتكم عنك ياسيدي ، فإن اقتراحي ينصب على حضرات الأعضاء الذين كانوا شيوخاً هنا ورشحوا أنفسهم لعضوية مجلس النواب . وطبقاً لنص المادة ٩٢ من الدستور التي تقول : « لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب وفيما عدا ذلك يحدد قانون الانتخاب أحوال عدم الجمع الأخرى » . طبقاً لهذه المادة لا يجوز لحضراتهم الجمع بين عضوية المجلسين . والمادة هنا صريحة كما أن نص المادة ٥٩ من قانون الانتخاب لا يصح أن يتعارض مع نص الدستور . ولذلك قلت إن حضرات الأعضاء الذين كانوا شيوخاً وانتخبوا نواباً وباشروا أعمالهم في مجلس النواب سبع جلسات متواليات ومنهم سعادة محمد علام باشا الذي باشر عمله في مجلس النواب وقدم سؤالاً إلى معالي وزير الأشغال العمومية . هؤلاء الأعضاء يصح أن يكونوا أكثرية هنا وهناك فكأنهم يديرون المجلسين في آن واحد .

حضرة الشيخ المحترم محمد علام باشا — هذا حق أعطاه الدستور لنا .

حضرة الشيخ المحترم محمد أحمد الشريف بك — قانون الانتخاب لا يصح أن يكون أعلى من الدستور رأياً وقد كنت أنتظر أن يمتنع حضراتهم من تلقاء أنفسهم عن حضور جلسات مجلس الشيوخ وإلا اعتبرت جلساتنا باطلة .

الرئيس — وماذا يقترح حضرة الشيخ المحترم ؟

حضرة الشيخ المحترم محمد أحمد الشريف بك — أقترح أن يمتنعوا من تلقاء أنفسهم عن حضور هذه الجلسة وألا يعطوا أصواتهم فيها . ولا أرى مانعاً من إحالة هذا الموضوع إلى لجنة الشؤون الدستورية بشرط أن يمتنع حضراتهم عن حضور جلسات المجلس .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الموضوع إلى لجنة الحقانية بصفتها لجنة للشؤون الدستورية ؟

( موافقة ) .

الرئيس — إلى أن تفصل لجنة الحقانية والشؤون الدستورية في هذا الموضوع ، هل توافقون حضراتكم على أن يحضر حضرات الزملاء الذين انتخبوا نواباً جلسات المجلس وفقاً لما جرى عليه العمل فيما مضى ؟

مادة ٩٢ » ... ..

من يوافق على حضور حضراتهم جلسات المجلس إلى أن تقدم لجنة الحقانية والشؤون الدستورية تقريرها فليتفضل بالوقوف ؟  
( وقف عدد لم يتبين منه الأقلية أو الأغلبية ) .

الرئيس — غير ممكن حصر حضرات الأعضاء بهذه الكيفية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسيوني — لقد أخذتم الرأي وظهر لكم أن الأقلية أعطت رأيها في جانب ما اقترحت من حضور حضرات الزملاء .

الرئيس — لم يتبين الرأي بعد . والذي حصل أن حضراتكم قررت إحالة موضوع استمرار حضور حضرات الشيوخ الذين انتخبوا نواباً بجلسات مجلس الشيوخ إلى لجنة الحقانية بصفتها لجنة للشؤون الدستورية ، والآن بقيت نقطة أخرى وهي : هل يستمر حضرات الأعضاء الذين هم موضع هذه المناقشة في حضور جلسات المجلس كما كان متبعاً حتى تفصل اللجنة في الموضوع ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أرى أن تتناقش في ذلك قبل أخذ الرأي .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — لا يصح الكلام بعد إحالة الموضوع إلى اللجنة .

الرئيس — لم أسمع لحضرتك بالكلام .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الطاهري بك — لقد أحيل هذا الموضوع إلى اللجنة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — الذي أحيل إلى اللجنة هو الاقتراح الأصلي . وعندى كلام في اللائحة الداخلية .

الرئيس — عن أي مادة في اللائحة الداخلية يريد حضرة الشيخ المحترم أن يتكلم ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أريد أن أتكلم عن أخذ الرأي بعد الكلام الذي أدلى به حضرة الشيخ المحترم محمد أحمد الشريف بك ، فقد قرر المجلس إحالة الموضوع إلى اللجنة وطرح سعادة الرئيس مسألة أخرى لأخذ الرأي عليها ، وهي : هل لحضرات الشيوخ الذين انتخبوا نواباً أن يظلوا الآن بالمجلس ويصوتوا في المسائل التي يؤخذ الرأي عليها ؟

الرئيس — أي كما كان متبعاً .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — يريد سعادة الرئيس أخذ رأي المجلس دون أن تعرض هذه المسألة للمناقشة مع أنها مسألة خطيرة تتعلق بزملاء لنا ، وإني أرى أنه لا يصح أن يصدر المجلس قراراً في ذلك قبل أن تطرح المسألة للمناقشة ويبدى كل رأيه ويستشير المجلس بهذه الآراء . أما الذي أحيل إلى لجنة الشؤون الدستورية فهو هل يصح لعضو الشيوخ الذي انتخب عضواً بمجلس النواب أن يباشر سلطته في المجلسين معاً ، أم لا يصح ؟ أما المسألة الثانية فهي : إلى أن تفصل اللجنة في هذا الموضوع ، هل يصح لحضراتهم إعطاء أصواتهم فيما يعرض على المجلس من مسائل أم لا ؟ أنا أقول بوجوب المناقشة في ذلك وإبداء رأينا فيه قبل أخذ الرأي عليه .

حضرة صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا ( وزير الخارجية ) — كنت أنتظر من حضرة الشيخ المحترم أن تكون نتيجة ما قاله الآن أن تبقى التقاليد على ما هي ، طالما لم يصدر قرار من المجلس يخالف هذه التقاليد المحترمة التي أقررتوها وسرتم عليها إلى الآن .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أريد أن أتمكن دولتكم وحضرات الأعضاء من إبداء آرائهم في هذا الموضوع .

حضرة صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا ( وزير الخارجية ) — ما دمت قد أصدرتم قراراً بإحالة الموضوع إلى اللجنة ، فمن البداهة أن يبقى العمل سائراً طبقاً للتقاليد المتبعة حتى تتقدم اللجنة بتقريرها .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — إن دولة الوزير يؤيدني فيما طلبته من أن تكون هذه المسألة محل مناقشة .  
( أصوات : لا ، لا ) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — يقول دولة الوزير إن من رأيه أن التقاليد تقضى بأن يظل حضرات الأعضاء بالمجلس ويؤخذ رأيهم حتى تفصل اللجنة في الموضوع .

حضرة صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا ( وزير الخارجية ) — أرجو حضرة الشيخ المحترم أن يفهمنى إلى النهاية . بعد  
بالة أقترح حضرة الشيخ المحترم محمد أحمد الشريف بك إلى لجنة الحقانية بصفتها لجنة للشؤون الدستورية أرى أنه لا يسوغ لنا  
ناقشة في الموضوع حتى تقدم اللجنة تقريرها .

على أنه توجد تقاليد سار المجلس عليها في هذا الشأن ... ..

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — عرضت علينا الآن مسألة هامة ، هى : هل يسوغ لأعضاء المجلس الذين  
نخبوا في مجلس النواب أن يصوتوا في مجلسنا طبقاً للتقاليد أو أنه لا يسوغ لهم ذلك ؟

يجب قبل إصدار قرار في هذه المسألة أن نتناقش فيها ليستنير المجلس . ورأى في المسألة ما يأتى ... ..

الرئيس — تقضى تقاليد المجلس التى سار عليها إلى الآن أن يباشر عضو الشيوخ الذى انتخب في مجلس النواب عمله في المجلسين معاً .  
حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — متى وجدت هذه التقاليد ؟

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — إن هذه التقاليد كانت مرعية دائماً .

حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد إسماعيل أباطه بك — نرجو المحافظة على هذه التقاليد حتى تفصل لجنة الحقانية في الموضوع .

الرئيس — لقد اعترض بعض حضرات الشيوخ المحترمين على جواز المناقشة قبل بحث الموضوع في لجنة الحقانية ، إلا أنه وقد  
للب بعض حضرات الشيوخ المحترمين الكلمة قبل أخذ رأى فلم يكن ممكناً أن أمنعهم منها .

والكلمة الآن لحضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى .

حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك — لقد طلبت الكلمة بكل احترام قبل زميلى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف  
أحمد الجندى ، ومع ذلك فلم أجب إلى طلبى ، لذلك أبدى أسفى .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أنا متنازل لحضرة زميلى المحترم الآن وأحتفظ بحق الكلام بعده .

الرئيس — أرجو أن يراعى أن المناقشة تدور حول نقطة واحدة ، وهى هل للأعضاء الذين يجمعون بين عضوية المجلسين أن  
صوتوا في هذا المجلس أو لا يصوتوا فيه طبقاً لما جرى عليه العمل ، وذلك حتى تفصل في الموضوع لجنة الحقانية ؟

حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك — إن مجلس الشيوخ مؤلف من مائة وسبعة وأربعين شيخاً أو أكثر أو أقل .  
يجب أن يعطى حضرات الأعضاء جميعاً أصواتهم في كل ما يعرض على المجلس . وهذا هو ما سار عليه المجلس إلى الآن ولم نجر على  
ما يخالف هذه القاعدة .

ومجلس النواب مؤلف من مائتين وأربعة وستين نائباً ويجب كذلك أن يعطوا أصواتهم وآراءهم فيما يعرض عليهم .

فإن حرم عضوان أو ثلاثة من حق التصويت أصبح المجلس ناقصاً في تشكيله .

وإذا كان للعضو الذى طعن في انتخابه الحق في إعطاء صوته حتى يبت في الطعن ، فمن باب أولى يكون للعضو الذى لم يطعن  
في انتخابه حق التصويت ، وأن يباشر هذا الحق إلى أن يختار العضوية في أحد المجلسين أو يختار الوظيفة إن كان موظفاً . وما دام  
الاختيار لم يتم فللعضو حق التصويت هنا وفي مجلس النواب إلى أن ينحلى عمله لآخر .

لذلك فإننى أرى أنه يحق للعضو في مجلس الشيوخ الذى انتخب عضواً في مجلس النواب أن يباشر عمله في المجلسين معاً إلى أن  
يختار أحدهما .

الرئيس — ألاحظ أن حضرة الشيخ المحترم قد تناول في كلامه الموضوع الذى أحيل إلى لجنة الحقانية ، مع أن البحث الآن  
تدور حول ما إذا كان المجلس يسير على التقاليد التى جرى عليها أو لا يسير عليها انتظاراً لتقرير اللجنة .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — هذه التقاليد خطأ ويجب أن نصحها وأريد أن أتكلم عن الفقه  
الدستورى في هذا الشأن .



مادة ٩٢ » ... ..

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — حضرات الزملاء المحترمين : أرجو أن توسعوا صدوركم لسامع كلمة هادئة :  
لأول مرة تقدم اقتراح من حضرة الشيخ المحترم محمد أحمد الشريف بك بأن حضرات الشيوخ الذين انتخبوا أعضاء في مجلس النواب لا يصح أن يباشروا أعمالهم في المجلسين معاً . وقد أحيل هذا الاقتراح إلى لجنة الحقانية بصفتها لجنة للشؤون الدستورية لتقرر ما إذا كان يجوز لهذا العضو الذى حلف اليمين في مجلس النواب وباشر عمله هناك أن يباشر عمله هنا أيضاً أو أن حلفه اليمين هناك يمنعه مباشرة العمل في مجلسنا . هذا هو الموضوع الذى أحيل إلى اللجنة .

بعد ذلك ، ومناسبة أن هناك مسائل يجب أخذ رأى عليها ، رأى الرئيس أن يؤخذ رأى المجلس — إلى أن تفصل لجنة الحقانية في الموضوع — في موقف الأعضاء الذين انتخبوا في مجلس النواب : هل يجوز لهم التصويت أم لا يجوز لهم ذلك ؟

في رأى أن هذه المسألة لا تخرج عن أحد أمرين : إما أن يكون لهؤلاء الأعضاء حق التصويت ، وإما أن يوقف التصويت في هذا المجلس حتى تبحث لجنة الحقانية الموضوع ويبت المجلس فيه برأى ، أما أن يحرم حضرات الأعضاء من الآن من حق التصويت فهذا ما لا أسلم به .

لماذا ؟

إن رأى الذى يقول إن لهؤلاء الأعضاء حق التصويت مبنى على أمرين : أولهما أنه طبقاً للتقاليد التى سار عليها مجلس الشيوخ منذ قيامه إلى الآن ، كان مثل حضرات هؤلاء الأعضاء يباشرون عملهم في المجلسين ولم يتقدم اعتراض على هذا التقليد ، وبناء على ذلك يقولون إنه لا يصح الخروج عن هذه التقاليد إلا إذا صدر قرار من المجلس مدعم بالأسباب القانونية يمنع هؤلاء الأعضاء من مباشر عملهم في المجلسين معاً . وثانى الأمرين : إن القائلين بحق مباشرة هؤلاء الأعضاء عملهم في المجلسين يشبهون هذه الحالة بحالة العضو الذى طعن في انتخابه ، ذلك لأن الطعن في صحة انتخاب عضو لا يمنعه من مباشرة عمله في المجلس إلى أن يفصل في صحة نيابته .

هاتان هما الحجتان اللتان يستند إليهما أصحاب هذا رأى .

أما رأى الذى يقول بالإيقاف فهو مستمد من الإجراءات القضائية ، فأصحابه يرون أن الأعضاء الذين انتخبوا في مجلس النواب مثلهم مثل القاضى الذى طلب رده في قضية ما ، فكما أن هذا القاضى لا يجوز له أن ينظر هذه القضية حتى يفصل في طلب الرد فكذلك هؤلاء الأعضاء لا يحق لهم أن يبدوا آراءهم فيما يعرض على المجلس حتى تفصل اللجنة في الموضوع . فالأقترح الذى تقدم به حضرة الشيخ المحترم محمد أحمد الشريف بك إنما هو بمثابة رد لهؤلاء الأعضاء مبنى على أن العضو وقد باشر عمله في مجلس النواب لا يجوز له مباشرة عمله في مجلس الشيوخ أيضاً ، واسمحوا لى أن أقول لحضراتكم إن هذا رأى الذى تضمنه الاقتراح مدعم بالحجج القانونية بإجماع آراء الشراح .

إن حضرة الشيخ المحترم محمد أحمد الشريف بك يرمى باقتراحه إلى رد ثلاثة أو أربعة من حضرات الشيوخ يرى أنه لا يحق لهم أن يبدوا رأيهم في المسائل المعروضة على المجلس . فهل يجوز لنا أن نسمع لهم بإعطاء أصواتهم قبل الفصل في الموضوع من لجنة الحقانية ؟ فالذى يأخذ بهذا رأى يقول إنه يجب أن يوقف حق هؤلاء الأعضاء في التصويت إلى أن تفصل لجنة الحقانية في الموضوع . لذلك أرجو أن تعجل هذه اللجنة في تقديم تقريرها .

بينت المسألة على وجهيها وحجة كل فريق ولا أميل إلى ترجيح رأى على الآخر ، والأمر عندى سيان ، وهذا كل ما أريد أن أقوله .

الرئيس — الكلمة الآن لحضرة الشيخ المحترم إبراهيم الهلباوى بك .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الهلباوى بك — في الواقع أن الملاحظات التى أبداها حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى وجيهة من أولها إلى آخرها ما عدا الشرط الأخير منها . فطلبه أن يمنع حضرات الشيوخ الذين انتخبوا في مجلس النواب من الاشتراك في التصويت غير وجيه ، فلقد مثل حضرته حالة هؤلاء الأعضاء بحالة القاضى الذى طلب رده عن النظر في القضية . حقيقة يمنع القاضى من نظر القضية حتى يفصل في طلب الرد . ولكن هذا التشبيه في غير محله . ذلك لأن القاضى إنما يطلب رده بسبب الضمن في ذمته لملاقته باحد الخصوم مثلاً ، ولهذا الشبهة يمنع من النظر في القضية من تاريخ تقديم طلب الرد .

أداة ٩٢ » ... .. «

أما حضرات زملائنا فلم يتعرض أحد لمتهم . ولذلك فإنني أخالف من يقولون بمنع هؤلاء الأعضاء من التصويت إلى أن تفصل لجنة الحفائية في الموضوع . وأطلب أن يباح لهم الاشتراك في التصويت .

الرئيس — إذن يرى حضرة الشيخ المحترم العمل بالتقاليد السابقة .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس أفندي — إن هذه المسألة ، يا حضرات الأعضاء ، لها خطورتها من الوجهة الدستورية نحن أمام حالة يصطدم فيها ما سماه بعض الأعضاء بالتقاليد الدستورية مع نص صريح في الدستور . فإن المادة ٩٢ من الدستور تنص على أنه : « لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب ، وفيما عدا ذلك يحدد قانون الانتخاب أحوال عدم الجمع الأخرى » .

هذا نص صريح قاطع لا مراء فيه ، فإن كانت هناك تقاليد — وأنا أشك في ذلك — فإنه على فرض وجودها ، لا يمكن أن تقوم في مواجهة الدستور في اللحظة التي أدركنا فيها أن تلك التقاليد تتناقض مع الدستور ، فأمام هذا النص الصريح الذي ذكره حضرة الشيخ المحترم محمد أحمد الشريف بك لا يمكن لأحد أن يتمسك بما يسمونه بالتقاليد .

والآن فلننظر في الموضوع من الوجهة الدستورية . إذا رجعنا ... ..

الرئيس — هذا خروج عن النقطة المروضة على المجلس .

حضرة صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا ( وزير الخارجية ) — إن هذا كلام في الموضوع الذي أحيل إلى لجنة الحفائية لبحثه من الوجهة الدستورية وتقديم تقرير برأيها عما إذا كان يعمل بالتقاليد التي جرى عليها المجلس أو لا يعمل بها ؟

أنا أفهم أن ننتظر نتيجة بحث اللجنة ، ولكني لا أفهم المناقشة في الموضوع من ناحيته الدستورية .

فعلينا إما أن نعمل الآن بالتقاليد التي سار عليها المجلس وإما أن ننتظر تقرير اللجنة .

لذلك فإننا لا نرضى لهيئة المجلس الموقرة أن تقع في تناقض فتقرر قراراً لا تلبث أن تنقضه بعد خمس دقائق . لقد صدر قرار بإحالة اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمد أحمد الشريف بك إلى لجنة الحفائية فيجب الانتظار حتى تقدم تقريرها .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس أفندي — عندي كلام سأصل به إلى النتيجة التي أشار إليها دولة الزميل المحترم عبد الفتاح يحيى باشا ، فالمسألة من الناحية الدستورية ... ..

الرئيس — لا محل للكلام في الموضوع الذي أحيل إلى اللجنة .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس أفندي — أرجو حضرة الرئيس المحترم أن يسمع كلامي ليرى إن كان في الموضوع المطروح أو خروجاً عنه .

الرئيس — لقد بدأت تتعرض للكلام في الموضوع ، والأمر المطروح هو الكلام عن التقاليد التي سرنا عليها للآن .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس أفندي — أنا أقول بوجوب هدم اتباعها ولى في ذلك أسباب ، وإذن لست خارجاً في كلامي عن الموضوع .

رأى عدم التمسك بالتقاليد لأنها تتناقض مع المادة ٩٢ من الدستور ، وسأذهب إلى أكثر من ذلك فأقول إن كافة الشراح الفرنسيين أمثال ( ديجمي وإسمان وبارتلمي وغيرهم ) يخالفون هذا الرأي ... ..

الرئيس — هذا عود إلى الموضوع ، ولذا فإنني لا أسمح لك بالاستمرار فيه .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس أفندي — دعوني أتكلم . أقول إنني أعارض التقاليد ... ..

الرئيس — أمتنع من الكلام .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس أفندي — لا يملك الرئيس وحده معنى من الكلام . أنا أدلل على رأيي ... ..

حضرة صاحب المعالي حسن صبري باشا ( وزير الحرية والحرية ) — يقول حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس فانوس إن بحث المسألة يتناول : هل لمن يجمع بين العضوية في المجلسين أن يقترح ويبدى رأيه في موضوع ما ؟

## مادة ٩٢ » ... ..

هذه المسألة قرر المجلس إحالتها إلى لجنة الشؤون الدستورية لتفصل فيها . فإذا كانت اللجنة مستعدة لأن تنعقد الليلة لبحث الموضوع وتقديم تقريرها عنه إلى المجلس غداً فالمنطق والصلحة يقضيان بأن ننتظر حتى تقدم لجنة الشؤون الدستورية تقريرها غداً فنستمر المناقشة ويتخذ المجلس قراره على ضوء تقرير اللجنة .

لقد أثبتت هذه المسألة من حيث الشكل ، ولكن الذي حصل فعلاً أننا سمعنا دفاعاً في الموضوع فتكلم فيه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي ورد عليه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم الهلباوي بك ثم تكلم حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس فانوس وقال إن الشراح أجمعوا رأيهم على عدم الأخذ بالتقاليد التي جرى عليها العمل . وأضاف إلى ذلك أن هناك بعض اللبس بين التقاليد والنص الدستوري . فالصلحة تقضي بانتظار تقرير اللجنة إذ يجوز ألا يسمح لحضراتهم بالاقتراع ويحىء غداً قرار اللجنة مخالفاً لهذا الرأي . كما أنه يجوز أن تقرروا حقهم في الاقتراع فيجىء قرار اللجنة غداً ويقول إن هذا مخالف للدستور وواضح ما في هذا الوضع من غضاظة على حضراتهم .

أما وقد قضينا أربع ليال في مناقشة مشروع الرد على خطاب العرش فلا مانع من أن ننتظر إلى غداً على شرط أن تبحث لجنة الشؤون الدستورية هذا الموضوع الليلة وتقدم إلينا تقريرها غداً ، ولا ضرورة لإرسال التقرير إلينا باعتبار أن كلا منا يكون رأيه ويحىء غداً في انتظار سماع مقرر اللجنة .  
( تصفيق ) .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندي — هذا بالضبط ما كنت أرغب في قوله .

الرئيس — ليتفضل حضرة الشيخ المحترم حسن نبيه المصري بك رئيس لجنة الحقانية بمقد اللجنة الآن وبحث هذه المسألة حتى يقدم تقرير اللجنة للمجلس غداً .

وهل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة الآن على أن يعود المجلس للانعقاد غداً ٨ ربيع الآخر سنة ١٣٥٧ ( ٧ يونيه سنة ١٩٣٨ ) الساعة السادسة مساءً ؟

( موافقة ) .

( في ٦ يونيه سنة ١٩٣٨ ) .

جلسة يوم الثلاثاء ٨ ربيع الآخر سنة ١٣٥٧ ( ٧ يونيه سنة ١٩٣٨ )

مجلس الشيوخ

تقرير لجنة الحقانية

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد أحمد الشريف بك عن حرمان الأعضاء الذين انتخبوا في مجلس النواب وباشروا سلطتهم فيه من مباشرة سلطتهم بمجلس الشيوخ

( للقرّر حضرة الشيخ المحترم أحمد الديواني بك ) .

أحال المجلس بجلسته المنعقدة بتاريخ ٦ يونيه سنة ١٩٣٨ إلى لجنة الحقانية الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد أحمد الشريف بك عن حرمان الأعضاء الذين انتخبوا في مجلس النواب وباشروا سلطتهم فيه من مباشرة سلطتهم بمجلس الشيوخ .

فاجتمعت اللجنة في جلستي ٦ و ٧ يونيه سنة ١٩٣٨ وبحثت الموضوع بحضور حضرة صاحب المعالي وزير الحقانية وانتهت إلى أنه يجوز للعضو أن يباشر سلطته في كلا المجلسين حتى تصح نيابته في كليهما وتمضى فترة الثمانية الأيام المنصوص عليها في المادة ٥٩ من قانون الانتخاب . فإذا لم يصرح بالاختيار اعتبر عضواً بمجلس الشيوخ . ورأت اللجنة أن نص المادة ٥٩ من قانون الانتخاب لا يتعارض ونص المادة ٩٢ من الدستور ، وذلك لأن اللجنة التي وضعت الدستور هي نفسها التي وضعت قانون الانتخاب وقد جاءت المادة ٥٩ مانحة للعضو فترة للاختيار ولم يرد نص يمنع العضو من مباشرة عمله في كلا المجلسين أثناء فترة الاختيار وأن المقصود بالمنع الوارد بالمادة ٩٢ هو المنع من الجمع المستمر بعد أن صار عضواً نهائياً . أما القول بأن مباشرة العضو لسلطته الدستورية في المجلس الذي انتخب فيه أخيراً فقد

مادة ٩٢ « ... .. »

مقبول لأن المادة ٥٩ من قانون الانتخاب اشترطت التصريح بالاختيار وورد بالنص الفرنسي «Déclarer» ومعنى ذلك أن التنازل الضمنى غير مقبول . أما ما ورد بأقوال الشراح الفرنسيين فيرد عليه بأن الدستور الفرنسي جاء خلواً من نص يقابل المادة ٥٩ من قانون الانتخاب وأن النص الذى ورد بقانون ١٠ يولييه سنة ١٩٢٧ إنما جاء بعد أن قرّر الشراح أقوالهم قبل هذا التاريخ .

لهذه الأسباب قرّرت اللجنة بإجماع الآراء رفض الاقتراح ولحضرات الأعضاء الحق في مباشرة سلطتهم في كلا المجلسين حتى تنتهى مدة الثمانية الأيام المنصوص عليها في المادة ٥٩ من قانون الانتخاب .

وتتشرف اللجنة برفع تقريرها إلى هيئة المجلس الموقر رجاء الموافقة عليه .

رئيس اللجنة  
حسن نبيه المصرى

٧ يونيه سنة ١٩٣٨

### نص الاقتراح

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

بعد التحية ، أرجو سعادتكم عرض الاقتراح التالى على المجلس في أول جلسة :

لاحظت في الجلستين الأخيرتين للمجلس أن بعض حضرات الأعضاء الذين انتخبوا في مجلس النواب وباشروا سلطتهم فيه قد عادوا مباشرة سلطتهم بمجلس الشيوخ ، وفي هذا العمل مخالفة صريحة لنص المادة ٩٢ من الدستور التى تحرّم الجمع بين عضوية المجلسين . وقد وجهت نظر سعادتكم إلى هذا الأمر في الجلسة الماضية فطلبتم منى أن أقدم اقتراحاً كتابياً بهذا الموضوع لإحالة على اللجنة المختصة لبحثه إذا لم يمكن الفصل فيه في الجلسة .

لذلك أقدم لسعادتكم هذا الاقتراح لإحالة على لجنة تنتخب الآن من بين أعضاء المجلس بصفة كونها « لجنة شؤون دستورية » على أنى بهذه المناسبة أذكر أنى سأطالب عند نظر تقرير لجنة اللائحة الداخلية والاطعون عن الاقتراح المقدم من بعض حضرات الأعضاء بتعديل المادة ٥٢ من اللائحة الداخلية بإضافة ثلاث لجان إلى قائمة اللجان المنصوص عليها في هذه المادة إضافة لجنة تسمى « لجنة الشؤون الدستورية » أسوة بمجلس النواب وبما كان متبعاً بمجلسنا سنة ١٩٢٦ .

ولا شك عندى أن حضرات الزملاء الذين انتخبوا بمجلس النواب وباشروا سلطتهم سيمنعون من تلقاء أنفسهم عن الحضور حتى يفصل المجلس في هذا الأمر حرصاً منهم على التطبيق الصحيح للدستور وحتى لا يظعن في جلسات المجلس بالبطلان .

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام .

محمد أحمد الشريف

عضو مجلس الشيوخ

٢٩ مايو سنة ١٩٣٨

### تقرير لجنة الحاقية

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد أحمد الشريف بك

عن حرمان الأعضاء الذين انتخبوا في مجلس النواب وباشروا سلطتهم فيه من مباشرة سلطتهم بمجلس الشيوخ

الموافقة على التقرير ورفض الاقتراح

( المقرر حضرة الشيخ المحترم أحمد الديوانى بك ) .

الرئيس — ننقل الآن إلى نظر تقرير لجنة الحاقية عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمد أحمد الشريف بك ، وهو الذى أحيل إليها بجلسة أمس الخاص بموضوع الجمع بين عضوية المجلسين ، فليفضل حضرة المقرر .

( تلا حضرة الشيخ المحترم مقرر اللجنة تقريرها بسبب أنه لم يوزع إلا قبيل افتتاح الجلسة ) .

( أصوات : موافقون ) .



مادة ٩٢ » ... ..

حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا — أؤيد تقرير لجنة الحقانية لسبب آخر غير الأسباب التي استندت إليها ، ذلك أن المادة ٩٢ من الدستور نصت على ما يأتي :

« لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب ، وفيما عدا ذلك يحدد قانون الانتخاب أحوال عدم الجمع الأخرى .  
هذا نص الدستور ، وقد حدد قانون الانتخاب أحوال الجمع ، ومنها من كان عضواً في أحد المجلسين ، أو كان موظفاً ، وفقاً لما جاء في المادتين ٥٩ و ٦١ من قانون الانتخاب .  
( أصوات : موافقون ) .

حضرة الشيخ المحترم محمد أحمد الشريف بك — قبل أن أبدأ بالرد على تقرير اللجنة أريد أن أؤكد لحضرات الزملاء المحترمين أعضاء مجلس الشيوخ الذين انتخبوا أعضاء بمجلس النواب أنني ما أردت أن أحرم المجلس من خدماتهم أو أن أحرم نفسي من زمالتهم ، لأننا زملاء قبل كل شيء ، ولكن حرصنا جميعاً على الدستور دفعني إلى تقديم هذا الاقتراح .  
وبما دعاني أيضاً إلى تقديمه قول صريح في كتاب الأوضاع البرلمانية للمرحوم فؤاد كمال بك ، فقد ورد في الفقرة ٤٣٤ من هذا الكتاب ما نصه :

« النائب الذي ينتخب شيخاً له الحق في التصويت بمجلس النواب حتى تعتمد عضويته في مجلس الشيوخ وتمضي ثمانية أيام على هذا الاعتماد ، غير أنه يفقد هذا الحق بمجرد استقالته من مجلس النواب ، أو بمجرد حضوره في مجلس الشيوخ وحلفه اليمين هناك ، ولو قبل تصحيح عضويته به » .

وغني عن البيان — وهذا ما أوجه نظر حضراتكم إليه — أنه لا يجوز للنائب المنتخب شيخاً أن يشترك في التصويت بكلا المجلسين ، وإلا كان صوته باطلاً .

هذا هو الذي دعاني إلى تقديم اقتراحي ، وليس من غرضي أن أتكلم في موضوع الاختيار ، وإنما أتكلم في الجمع بين المجلسين ؛ إذ لا يجوز لعضو أن يعمل هنا وفي مجلس النواب في آن واحد . ذلك ما أردته وأرجو من حضراتكم الموافقة عليه .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — لم يرد حضرة الشيخ المحترم على تقرير اللجنة .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندي — سعادة الرئيس ... ..

حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك — ما دام المجلس موافقاً على تقرير اللجنة فلا داعي لإطالة المناقشة .

الرئيس — لا أسمع لحضرة الشيخ المحترم بالمقاطعة في أمر مطروح على المجلس .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندي — المادة ٩٢ من الدستور صريحة في النص على عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب ، أي أنه لا يصح لعضو واحد أن يباشر أعمال العضوية في كلا المجلسين في آن واحد .

هذا بديهي ولو لم يكن هناك نص صريح به ، لماذا ؟ لأن الدستور عندما وضع نظام المجلسين أراد أن تكون هناك هيئتان مستقلتان الواحدة عن الأخرى ، تباشر كل منهما عملها على انفراد ، فلو وجد الاشتراك للمادى في شخصية الأعضاء في المجلسين لانعدم الغرض الأساسي من وضع نظامنا الدستوري بمجلسين . إذن مسألة الفصل وعدم جواز العمل المزدوج للفرد في المجلسين أمر بديهي . فضلاً عن كونه منصوصاً عليه صراحة في الدستور . ولولا وجود هذا النص لانعدم الغرض الأساسي كما قلت للتشريع في وجود المجلسين . فإذا كانت هناك مسألة فرعية خاصة بتنظيم الإجراءات من شأنها أن تعارض مع الغرض الأساسي الذي أشرت إليه ، وجب الرجوع في تفسيرها إلى المبادئ والقواعد الفقهية والقانونية للوصول إلى ما يحقق ذلك الغرض الأساسي .

وعلى هذا أرى أن إباحة مباشرة العمل بالمجلسين من شأنه أن يفوت الغرض الأساسي الذي قصده واضعو الدستور المصري من إيجاد نظام المجلسين لا المجلس الواحد .

إذا رجعنا إلى الحجة التي استندت إليها اللجنة من أن قانون الانتخاب أباح للعضو في بعض الحالات مدة ثمانية أيام للاختيار . وقد تفضلت اللجنة فوضعت بخط كبير كلمة " Déclarer " لزيادة التأكيد ، فهل يقصد من وضع هذه الكلمة بين النصوص العربية إلى أنه يلزم

مادة ٩٢ « ... »

إعلان الاختيار أن يكون على يد محضر بإعلان رسمي يثبت فيه اليوم والساعة والدقيقة ؟ إنما الاختيار ، يحضرات الزملاء المحترمين ، هو رغبة شخصية ترجع إلى فكرة حضرة العضو في أن يكون عضواً بمجلس النواب أو بمجلس الشيوخ . ولا يمكن أن يؤخذ من وجود هذه العبارة في قانون الانتخاب ما يبيح للعضو أن يناقض نصاً صريحاً في الدستور . فالواقع أن المادة ٩٢ من الدستور اشتملت على فقرتين : الأولى ، وهي « لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب » . ثم وضعت « نقطة » بعد هذه الفقرة وتلك النقطة أهمية كبرى ومعناها انتهاء الكلام . جاء بعد هذا استدراك في الفقرة الثانية ونصها : « وفيما عدا ذلك يحدد قانون الانتخاب أحوال عدم الجمع الأخرى » . فهذه الفقرة منفصلة تماماً عن الأولى ولها شروط وهذه الشروط واردة في قانون الانتخاب . إذن لا يصح أن نطبق ما هو خاص بهذه الفقرة على ما جاء بالفقرة الأولى عن عدم جواز الجمع بين المجلسين كما لا يصح أن نطبق ما جاء بالفقرة الأولى التي نصت على عدم جواز الجمع بين المجلسين على ما ورد بالفقرة الثانية عن الجمع بين الوظائف .

حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا — ليست هذه الفقرة مقصورة على الجمع بين الوظائف .

الرئيس — أرجو عدم المقاطعة .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — يهمني أن أسمع ما يقوله حضرة الشيخ المحترم لأرد عليه .

حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا — أوجه نظر حضرة الشيخ المحترم إلى المادة ٥٩ من قانون الانتخاب .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — مع شكرى لحضرة الزميل المحترم أقول إن المادة ٥٩ من قانون الانتخاب لا يمكن أن تنسخ حكماً نص عليه الدستور ، لأن قانون الانتخاب إنما وضع لتنفيذ نصوص وردت في الدستور ، فهو قانون تنفيذي لا قانون أساسي ، فالدستور هو القانون الأساسي وهو المرجع الأصلي لفهم كل ما يرد في القوانين واللوائح . فلا يمكن أن تنسخ هذه المادة الدستور أو تنقضه . فإذا فسرت بأى تفسير تكون نتيجة التعارض مع النص الصريح والمعنى المفهوم والحكمة المقصودة من نص المادة الدستور وجب الأخذ بالدستور وترك المعنى الذى يستخرج من هذه المادة في قانون الانتخاب كما يجب الاجتهاد في تأويلها إلى معنى آخر لا يتعارض مع نص الدستور ، وهذا هو المتبع في أصول الفقه .

إذن ما هو المعنى المقصود من هذه المادة ؟

المعنى هو أن للعضو الحق في مباشرة وظيفته النيابية بل عليه هذا الواجب . إلا أنه لا يجوز له أن يباشره في المجلسين في وقت واحد . الواقع أن الأمر متروك لذمة العضو وضميره ومبلغ احترامه للدستور الذى يقسم اليمين على احترامه عندما يجلس على كرسىه في أحد المجلسين ، هذا هو المفروض والمتروك لضمير العضو وذمته .

يا حضرات الشيوخ المحترمين ، إن ذمة العضو الدستورية تقتضيه مراعاة الدستور كما تقتضيه الذمة الدينية أن يخاف الله .

حضرة الشيخ المحترم عبد الله ملوم بك — هل هناك ذمة دستورية وذمة غير دستورية ؟

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — ليس لحضرة العضو أن يتمسك بحرفية تعبيرى فالعبرة بالمعنى لا بالألفاظ ، وإنى أقصد بما قلت أنه يجب أن يحترم العضو الدستور كما يحترم دينه ويعمل على تحقيق المقصود من نص الدستور الذى أقسم على احترامه . والدستور ينص على عدم الجمع بين العضوية في المجلسين ، فإذا وجدت ظروف جمعت أحداً عضواً في المجلسين معاً فعليه أن يبادر باختيار أحدهما لأن عدم الجمع محتوم بنص المادة ٩٢ .

وأعود فأقول إنه إذا وجدت ظروف اقتضت العضو أن يكون في المجلسين فذمته الدستورية تقتضيه أن يقتصر على أحدهما حتى تصبح نيابته وله الحق بعد ذلك أن يختار في بحر الثمانية الأيام بعد الفصل في صحة نيابته أن يستقر في المجلس الذى يختاره .

إن ما ورد من إجازة حق الاختيار في بحر الثمانية الأيام بعد تصحيح نيابة العضو ليس معناه أن يخالف العضو الدستور ويجمع بين العمل في المجلسين ، بل معناه أنه لا يصح للعضو أن يباشر العمل في كلا المجلسين في آن واحد وأنه يجب عليه أن يقتصر في عمله على أحدهما . وبناء عليه لا يجوز الجمع بين العضوية في المجلسين ، وللعضو أن يختار في الحدود التى نص عليها الدستور . وليس للاختيار طريقة خاصة كالإعلان أو التصريح بل يكفى في الاختيار أن يجلس في أحد المجلسين ويشارك في العمل اشتراكاً فعلياً كالتصويت على القوانين وإبداء الرأى في أى عمل ينظره أحد المجلسين . فبناء على ذلك لا أوافق على تقرير اللجنة .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الطاهري بك — لقد استوفى الموضوع حقه في المناقشة ونريد أخذ الرأي عليه .

الرئيس — لا يمكنني أن أمنع أحداً من الكلام إلا إذا تقدم اقتراح بإقفال باب المناقشة ، ووافق المجلس عليه .

حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك — يا حضرات الشيوخ المحترمين ، سأتكلم على ثلاث مسائل :

الأولى تتعلق بالدفع الفرعية ، فأقول إن تلك الدفع إن كانت أمام القضاء مسوغاً لوقف الموضوع فهي ليست كذلك في مجلس الشيوخ . فلا يجوز في رأيي أن يوقف العمل أمام المجلس حتى يفصل في دفع قدم كما هو الشأن أمام القضاء ، بدليل أن الطعون التي تقدم في الأعضاء لا تمنعهم من مباشرة أعمالهم قبل الفصل في هذه الطعون . والذي أرجو ملاحظته في المستقبل أنه إذا قدم دفع في أي أمر من الأمور المنظورة أمام المجلس فيجب ألا يوقف النظر في هذا الأمر بل يستمر المجلس في نظر الموضوع ويحول الدفع إلى اللجنة المختصة لتقديم تقريرها عنه .

والسألة الثانية خاصة بالمادة ٥٩ من قانون الانتخاب وهي صريحة في الدلالة على أن العضو الذي يجمع بين العضوية في المجلسين إذا لم يعين المجلس الذي يختاره في بحر الثمانية الأيام التالية للفصل في صحة نيابته اعتبر عضواً بمجلس الشيوخ لأنه الأصل وهو مقدم على مجلس النواب .

أنتقل بعد ذلك إلى المسألة الثالثة ، وهي الرد على ما قاله حضرة الشيخ المحترم محمد أحمد الشريف بك خاصاً بالشرح الوارد في كتاب المرحوم فؤاد كمال بك .

فأقول إن ما ورد في هذا الكتاب من نصب على مجلس النواب دون مجلس الشيوخ ، لأن ما جرى عليه مجلس النواب في هذا الشأن يخالف ما جرى عليه مجلس الشيوخ . والوارد في كتاب المرحوم فؤاد كمال بك يوافق ما نص عليه قانون الانتخاب من أن العضو إذا لم يختار مجلس النواب فيعتبر أنه اختار مجلس الشيوخ ويجب ألا يحضر مجلس النواب ويكون أولى أن يوجه هذا الاعتراض من مجلس النواب لا من مجلس الشيوخ ، فالشرح كما قلت من نصب على مجلس النواب .

الرئيس — تقدم اقتراح بإقفال باب المناقشة من خمسة أعضاء هذا نصه :

« نرجو إقفال باب المناقشة في هذا الموضوع ؟ »

عبد الحميد سليمان ، عبد الله ملوم ، عبد السلام عبد الغفار ، إبراهيم الطاهري ، وهيب دوس .

فهل توافقون حضراتكم على إقفال باب المناقشة ؟

( موافقة ) .

والآن من يوافق من حضراتكم على تقرير لجنة الحقاينة فليتنفضل بالوقوف .

( وقفت أغلبية ) .

الرئيس — إذن يوافق المجلس على تقرير لجنة الحقاينة بأنه يجوز لحضرات الزملاء الذين يجمعون بين عضوية المجلسين أن يشتركوا معنا في أعمال المجلس ويبدوا آراءهم حتى تنتهي مدة الثمانية الأيام المنصوص عليها في المادة ٥٩ من قانون الانتخاب .

( في ٧ يونيه سنة ١٩٣٨ ) .

ثمانية الأيام المنصوص عليها في المادة ٦١ من قانون الانتخاب تبدأ بالنسبة للأعضاء المعيّنين من يوم صدور المرسوم الملكي

بالتعيين ؛ وبالنسبة للأعضاء المنتخبين غير المطعون في انتخابهم تبدأ بانتهاء الخمسة عشر يوماً المنصوص عليها في المادة ٥٧ من

قانون الانتخاب .

أما إذا طعن في أحدهم فتبدأ الثمانية الأيام من يوم الفصل في صحة نيابة العضو <sup>(١)</sup> .

(١) قرر مجلس الشيوخ بتاريخ ٢٦ يونيه سنة ١٩٣٩ أن يحقق صحة نيابة جميع الأعضاء ، معيّنين ومنتخبين ، ابتداء من هذا التاريخ ولو لم يظعن في واحد منهم .



مجلس الشيوخ

جلسة يوم الثلاثاء ١٥ ربيع الآخر سنة ١٣٥٧  
( ١٤ يونيو سنة ١٩٣٨ )

### تقرير لجنة الحقانية

عن موضوع ابتداء مدة الثمانية الأيام النصوص عليها في المادة ٦١ من قانون الانتخاب  
بالنسبة لحضرات الأعضاء العيينين والمنتخبين الذين لم يطعن في صحة انتخابهم

( المقرر حضرة الشيخ المحترم كامل إبراهيم بك ) .

أحال المجلس بجلسته ١٨ مايو سنة ١٩٣٨ إلى اللجنة هذا الموضوع لدراسته وتقديم تقرير عنه إلى المجلس فنظرت بجلسته ٢٢ مايو سنة ١٩٣٨ بحضور حضرة الأستاذ المحترم محمد الشافعي اللبان العضو بالمكتب الفني لحضرة صاحب المعالي وزير الحقانية مندوباً عن وزارة الحقانية .

وفيما يلي تقرير اللجنة ، وقد وافق حضرة المندوب على المبادئ التي أقرتها اللجنة :  
تنص المادة ٦١ من قانون الانتخاب على ما يأتي :

« كل موظف أو مستخدم عام ممن أشير إليهم في المادة السابقة وكل عضو بمجالس الديريات أو المجالس البلدية أو المحلية أو لجان الشياخات انتخب أو عين عضواً بأحد المجلسين يعتبر متخلياً عن وظيفته أو عن عضويته بتلك المجالس أو اللجان إذا لم يتنازل في الثمانية الأيام التالية ليوم الفصل في صحة نيابته عن تلك العضوية . ويعطى الموظف أو المستخدم في حالة القبول حقه في العاش أو المكافأة على حسب الأحوال . وكل عضو في أحد المجلسين قبل وظيفة من الوظائف العامة المشار إليها في المادة المذكورة أو قبل العضوية في أحد مجالس الديريات أو المجالس البلدية أو المحلية أو لجان الشياخات يعتبر أنه تنازل عن عضويته بعد مرور الثمانية الأيام التالية لتاريخ تعيينه في الوظيفة أو صيرورة انتخابه في تلك المجالس أو اللجان نهائياً . ويعلن مجلسه خلو المحل الذي كان يشغله .

يجب التفريق بين اكتساب صفة العضوية وبين تولي العضو عمله داخل البرلمان مباشرة حقوقه الدستورية .

فأكتساب الصفة في حالات الانتخاب « لمجلس النواب والشيوخ تكون بإعلان من وزير الداخلية عن انتخاب العضو على الوجه المبين بالمادتين ٣٠ و ٤٩ من قانون الانتخاب » .

فالمادة ٣٠ تقول : « إذا لم يتقدم في دائرة انتخاب أكثر من ترشيح شخص واحد ترشيحاً صحيحاً أعلن وزير الداخلية انتخاب المرشح ... الخ » .

والمادة ٤٩ تقول : « يرسل وزير الداخلية بدون تأخير إلى كل من الأعضاء الذين انتخبوا ... الخ » .

وفي حالة التعيين بمجلس الشيوخ تكتسب الصفة بصدر المرسوم الملكي بتعيين العضو طبقاً للمادة ٧٤ من الدستور التي تقول : « يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك ... الخ » .

وتولي عضو البرلمان لعمله مباشرة حقوقه الدستورية تتم بمجرد تأدية اليمين الدستورية طبقاً للمادة ٩٤ من الدستور التي تقول : « قبل أن يتولى أعضاء مجلس الشيوخ والنواب عملهم يقسمون ... » .

أما صيرورة العضو بصفة نهائية عضواً بأحد المجلسين فتتم بعد تحقق المجلس الذي هو عضو فيه من صحة نيابته طبقاً للمادة ٩٥ من الدستور التي تقول : « يختص كل مجلس بالفصل في صحة نيابة أعضائه ... الخ » .

فالبحث الذي نحن بصدد تناوله الوضع الذي تكتسب فيه عضوية البرلمان ويكون العضو الذي انتخب أو عين موظفاً طبقاً للحالات الواردة بالمادة ٦٠ من قانون الانتخاب . وقد نظمت المادة ٦١ من قانون الانتخاب طريق الخيار بين الوظيفة وعضوية



مادة ٩٢ » .....

البرلمان وحددت موعداً لهذا الخيار . فذكرت أنه إذا لم يعلن تنازله عن الوظيفة في الثمانية الأيام التالية ليوم الفصل في صحة نيابته عن تلك العضوية يعتبر متخلياً عن الوظيفة .

فطبقاً لهذه الحالة يكون العضو المنتخب في وضع من وضعين : فإما أن يكون قد طعن في صحة انتخابه طبقاً لنص المادة ٥٧ من قانون الانتخاب أى في بحر الخمسة عشر يوماً التالية لإعلان انتخابه وهنا يأخذ الطعن مجراه الطبيعي وحين يفصل المجلس في صحة نيابته يبدأ موعد الاختيار وهو الثمانية الأيام التي نصت عليها المادة ٦١ من قانون الانتخاب . فإذا لم يعلن عن رأيه اعتبر في نهاية اليوم الثامن : متنازلاً عن الوظيفة .

وإما ألا يقدم طعن في صحة نيابته ، فبمجرد مرور الخمسة عشر يوماً التالية لإعلان انتخابه طبقاً للمادتين ٣٠ و ٤٩ من قانون الانتخاب دون تقديم هذا الطعن تصحح نيابته من تلقاء نفسها ويبدأ موعد الثمانية الأيام مباشرة .

أما في حالات التعيين بمجلس الشيوخ طبقاً لنص المادة ٧٤ من الدستور فتكتسب صفة العضوية بمجرد صدور المرسوم .

وهنا نتساءل عن بدء موعد ثمانية الأيام المقررة في المادة ٦١ من قانون الانتخاب .

هل تبدأ بمجرد صدور المرسوم أو بمضي الخمسة عشر يوماً المقررة في المادة ٥٧ من قانون الانتخاب ؟

إذا رجعنا إلى حكمة التشريع في تحديد فترة معينة لقبول الطعن في صحة انتخاب عضو البرلمان ( وهي الخمسة عشر يوماً ) ظهر أن الطعن في عملية الانتخاب — وهي إجراء مادي — يجب أن تدرك تفاصيله في فترة معقولة لتيسير حصر ما قد يقع من إجراءات تكون محلاً للطعن ، وذلك لإمكان الفصل فيها على الوجه المطلوب ؛ ومن جهة أخرى جعلت فترة إجازة تقديم الطعن فترة محددة لحماية عضو البرلمان من التهديدات التي قد يتلقاها في أى وقت إذا ترك باب الطعن في صحة نيابته مفتوحاً .

أما في حالات التعيين فالأمر على خلاف ذلك لأن وجه الطعن إذا تحقق لا يكون إلا في حالة معينة من حالات عدم الأهلية أو فقدان صفة من الصفات المشترطة طبقاً لقانون الانتخاب وهي واردة على سبيل الحصر . وهذه الحالة متى علمت يسهل إثباتها ولا يمكن تحديد وجودها بأجل معين .

واقدر نظم الدستور في المادتين ٧٧ و ٧٨ الطبقات والشروط التي يجب انطباقها وتوافرها فيمن يعين أو ينتخب عضواً بمجلس الشيوخ . وصدور المرسوم بالتعيين يعتبر قرينة قوية على توافر شروط العضوية المحددة وليست هناك إجراءات كحالة الانتخاب تكون محلاً للطعن ويخشى من فوات الوقت عليها أو حصرها أو تحقيقها في حينها ، لذا يقطع بأن موعد الخيار — وهو الثمانية الأيام — في حالات التعيين يبدأ بصدور المرسوم بالتعيين فإذا ما انتهت ولم يعلن العضو عن رأيه اعتبر متنازلاً عن وظيفته .

ومن البديهي أن هذا التفسير في تطبيق نص المادة ٦١ من قانون الانتخاب يسرى في حالة ما إذا كان المجلس قد جرى على قاعدة تحقيق صحة نيابة الأعضاء المطعون في انتخابهم فقط ( كما هي القاعدة في مجلس الشيوخ ) . أما إذا كان المجلس يسير على قاعدة ضرورة التحقق من صحة نيابة جميع الأعضاء على السواء أى صحة نيابة الأعضاء الذين طعن في انتخابهم أو من لم يطعن فيهم ( كما هي القاعدة في مجلس النواب ) ، فإن انتهاء موعد الخمسة عشر يوماً ينهى الحق في تقديم الطعن المنصوص عليه في المادة ٥٧ من قانون الانتخاب ، فإذا لم يقدم طعن فإن موعد بدء الثمانية الأيام المنصوص عليها في المادة ٦١ من قانون الانتخاب يبدأ بمجرد انتهاء المجلس من الفصل من صحة نيابة العضو .

بقيت هناك مسألة أخرى ، وهي الجمع بين الوظيفة وعضوية النواب والشيوخ في وقت واحد . يمكن تصور سهولة البت في الأمر لو أن العمل يجري في المجلسين على قاعدة واحدة فيما يختص بحق المجلسين في الفصل في صحة نيابة أعضائهم ولكن تقوم الصعوبة عندما يسير كل من المجلسين على قاعدة تخالف الأخرى كما هو الحال في مجلسي الشيوخ والنواب عندنا .

فقد جرى العمل في مجلس النواب على قاعدة ضرورة تحقق المجلس من صحة نيابة جميع الأعضاء على السواء ، أما في مجلس الشيوخ فقد جرت القاعدة على الاختصار على تحقيق صحة نيابة الأعضاء الذين تقدمت فيهم طعون في بحر الخمسة عشر يوماً التالية لإعلان انتخابهم .

وعلى هذا يمكن تصور وضع من الأوضاع التالية :

أولاً — أن يكون للوظائف الذي انتخب في المجلسين قد طعن في انتخابه في النواب دون الشيوخ .

ثانياً — أن يكون الموظف الذى انتخب فى المجلسين قد طعن فى انتخابه فى مجلس الشيوخ دون النواب .

ثالثاً — أن يكون الموظف الذى انتخب فى المجلسين قد طعن فى انتخابه فى كلا المجلسين .

رابعاً — أن يكون الموظف الذى انتخب فى المجلسين لم يطعن فى انتخابه .

ففى الحالة الأولى يختار الموظف بين الوظيفة أو عضوية مجلس الشيوخ فى بحر الأيام الثمانية التى تلى انتهاء الخمسة عشر يوماً التالية لإعلان انتخابه ، فإذا لم يعلن عن رغبته فى الاختيار اعتبر عضواً بمجلس الشيوخ ، وتستمر عضويته بمجلس الشيوخ ومجلس النواب حتى يفصل مجلس النواب فى صحة انتخابه ، وبمجرد إعلانها بمجلس النواب يبدأ موعد الأيام الثمانية المنصوص عليها فى المادة ٥٩ من قانون الانتخاب ، فإذا لم يصرح برغبته اعتبر أنه اختار مجلس الشيوخ .

وفى الحالة الثانية يعلن عن رغبته فى الاختيار بين الوظيفة وعضوية المجلس الذى أعلن صحة انتخابه فى بحر الأيام الثمانية التى تلى إعلانها ، فإذا لم يعلن اعتبر متازلاً عن الوظيفة .

وتستمر عضويته بالمجلسين حتى ينتهى المجلس الآخر من إعلان صحة نيابته وبعدئذ يبدأ موعد الأيام الثمانية كالحالة الأولى .

وفى الحالة الثالثة يكون الأمر كالحالة الثانية .

وفى الحالة الرابعة يكون الأمر كالحالة الأولى .

وبناء على ما تقدم ترى اللجنة أن موعد ابتداء مدة الثمانية الأيام المنصوص عليها فى المادة ٦١ من قانون الانتخاب بالنسبة لحضرات الأعضاء المعينين بصدور المرسوم الملكى وبالنسبة للمنتخبين غير المطعون فى انتخابهم بانتهاء الخمسة عشر يوماً المنصوص عليها فى المادة ٥٧ من قانون الانتخاب .

واللجنة تشرف برفع تقريرها للمجلس وترجو الموافقة عليه ؟

رئيس اللجنة  
حسن نبيه المصرى

#### تقرير لجنة الحقانية

عن موضوع ابتداء مدة الثمانية الأيام المنصوص عليها فى المادة ٦١ من قانون الانتخاب بالنسبة للأعضاء المعينين والأعضاء المنتخبين الذين لم يطعن فى صحة انتخابهم — الموافقة على تقرير اللجنة

( المقرر حضرة الشيخ المحترم كامل إبراهيم بك ) .

المقرر — وزع تقرير اللجنة على حضراتكم وهو مطول بعض الشيء وحفظاً للوقت أكتفى بأن أتلو على حضراتكم قرار اللجنة وهو « أن موعد ابتداء الثمانية الأيام المنصوص عليها فى المادة ٦١ من قانون الانتخاب يبدأ بالنسبة لحضرات الأعضاء المعينين بصدور المرسوم الملكى وبالنسبة للمنتخبين غير المطعون فى انتخابهم بانتهاء الخمسة عشر يوماً المنصوص عليها فى المادة ٥٧ من قانون الانتخاب » .

فإذا بدا لأحد من حضراتكم ملاحظة ما فإنى على استعداد للرد عليها .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمى — اعتبرت اللجنة أن مدة الثمانية الأيام المحددة للاختيار بالنسبة لحضرات الأعضاء المعينين تبدأ من يوم صدور المرسوم بتعيينهم وبالنسبة لحضرات الأعضاء المنتخبين الذين لم يطعن فى صحة انتخابهم تبدأ بانتهاء الخمسة عشر يوماً المنصوص عليها فى المادة ٥٧ من قانون الانتخاب ، فما هو شأن حضرات الأعضاء الذين يطعن فى انتخابهم ؟

المقرر — تبدأ مدة الثمانية الأيام من يوم الفصل فى صحة نيابة العضو .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمى — يحسن أن يذكر ذلك فى تقرير اللجنة .

المقرر — لقد أشارت اللجنة إلى ما يريده حضرة الشيخ المحترم فى صلب تقريرها .

مادة ٩٢ د ... ..

الرئيس ( حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك ) - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على تقرير اللجنة .  
( في ١٤ يونيه سنة ١٩٣٨ ) .

مجلس الشيوخ

(١) لا يجوز لموظف انتخب عضواً بمجلس الشيوخ أو عين عضواً فيه أن يجمع بين مرتب الوظيفة ومكافأة العضوية . وإنما يأخذ أكبر المرتبين حتى يفصل في صحة نيابته وتنتهى مدة الاختيار .

(٢) وكذلك لا يجوز للأعضاء الذين يتناولون مرتبات من الأموال العامة ويصح لهم الجمع بين العضوية والوظيفة أن يجمعوا بين المكافأة والمرتب بل لهم أن يختاروا أحدهما .

جلسة يوم الثلاثاء ١٥ ربيع الآخر سنة ١٣٥٧ ( ١٤ يونيه سنة ١٩٣٨ )

تقرير لجنة الحقاينة

عن أمر الجمع بين مكافأة العضوية بأحد المجلسين ومرتب الوظيفة بالنسبة لحضرات الأعضاء الذين يتناولون مرتبات من الخزانة العامة عن وظائف يشغلونها

( المقرر حضرة الشيخ المحترم كامل إبراهيم بك ) .

أحال المجلس بجملة ١٨ مايو سنة ١٩٣٨ إلى اللجنة هذا الموضوع فنظرته بجملة ٢٢ مايو سنة ١٩٣٨ بحضور حضرة الأستاذ المحترم محمد الشافعى اللبان العضو بالمكتب الفنى لحضرة صاحب العالى وزير الحقاينة مندوباً عن وزارة الحقاينة ؛ وقد أيدت اللجنة فى وجهة نظرها ، وفيما يلى تقريرها عنه :

لا يجوز لموظف انتخب أو عين عضواً بمجلس الشيوخ أن يجمع بين مرتب الوظيفة ومكافأة العضوية ، وإنما يأخذ أكبر المرتبين حتى يفصل فى صحة نيابته وتنتهى مدة اختياره .

وكذلك لا يجوز للأعضاء الذين يتناولون مرتبات من الأموال العامة ويصح لهم الجمع بين العضوية والوظيفة أن يجمعوا بين المكافأة والمرتب بل لهم أن يختاروا أحدهما .

واللجنة تشرف برفع تقريرها للمجلس رجاء الموافقة عليه ،  
رئيس اللجنة  
حسن نبيه المصرى

تقرير لجنة الحقاينة

عن أمر الجمع بين مكافأة العضوية بأحد المجلسين ومرتب الوظيفة بالنسبة للأعضاء الذين يتناولون مرتبات من الخزانة العامة عن وظائف يشغلونها

الموافقة على تقرير اللجنة وعدم الجمع

( المقرر حضرة الشيخ المحترم كامل إبراهيم بك ) .

المقرر - وزع تقرير اللجنة على حضراتكم وخلاصته أنه لا يجوز لموظف انتخب أو عين عضواً بمجلس الشيوخ أن يجمع بين مرتب الوظيفة ومكافأة العضوية ، وإنما يأخذ أكبر المرتبين حتى يفصل فى صحة نيابته وتنتهى مدة اختياره . وكذلك لا يجوز للأعضاء الذين يتناولون مرتبات من الأموال العامة ويصح لهم الجمع بين العضوية والوظيفة أن يجمعوا بين المكافأة والمرتب ، بل لهم أن يختاروا أحدهما .

حضرة الشيخ المحترم محمد نجيب الغرابى باشا - قدمت لجنة الحقاينة رأياً لا تقريراً ، والمجلس عند إحالة الموضوعات إلى اللجان لبحثها ينتظر منها أن تبدى الأسباب التى استندت إليها فى تقريرها حتى يتبينها الأعضاء ، ويتمكنوا من مناقشتها .

المقرر — لقد رأت اللجنة حفظاً لكرامة الأعضاء ألا تذكر الأسباب لأن الكرامة تقتضى ألا يكون هذا الموضوع محل بحث ، والموظف لا يخرج عن كونه أجيراً والمفروض أن للمؤجر الحق في أن ينتفع بكل عمله ووقته في تأدية عمله .

حضرة الشيخ المحترم محمد نجيب الغرابي باشا — أظن أنه لا مانع من أن يتقاضى الموظف الذى انتخب عضواً المكافأة البرلمانية لأنها مقرر بقانون : والمسألة المطروحة على المجلس هي ، هل يمكن الجمع بين الرتب والمكافأة في المدة التي تسبق الفصل في صحة النيابة ؟ واعتراضى ينصب على أن تقرير اللجنة خال من الأسباب التي أوصلتها إلى النتيجة المعروضة . والواجب أن تذكر الأسباب ليتمكن الأعضاء من مناقشتها . وأرى أن هذا الموضوع على بدايته قد يوجد من يقول فيه إن مرتب الموظف يصرف له نظير تأدية عمل وظيفته والمكافأة البرلمانية تصرف مقابل نفقاته التي ينفقها في سبيل تأدية أعماله البرلمانية .

فإذا كان الموظف الذى لم يفصل في صحة نيابته يؤدي عمله الحكومى في الصباح ثم يؤدي عمله النيابى في المساء ، فأظن أنه ليس هناك ما يمنع — مادام يؤدي عمله في الوظيفة والمجلس — أن يجمع بين الرتب والمكافأة .

ليس هذا رأيي ، إنما قد يخطر هذا الخاطر لبعض حضرات الأعضاء ، ولذا يحسن أن تكون تقارير اللجنة مسببة حتى تمكن المناقشة فيها .

المقرر — تنص المادة ٩٢ من الدستور على أنه لا يجوز الجمع بين عضوية مجلسي الشيوخ والنواب ... ..

حضرة الشيخ المحترم محمد نجيب الغرابي باشا — ولكننا قررنا في جلسة سابقة أنه يجوز الجمع بين عضوية المجلسين حتى يفصل في صحة نيابة العضو .

المقرر — موضوعنا يدور حول الجمع بين الرتب والمكافأة ، فهل يصح أن يتناول موظف يجمع بين عضوية مجلسي الشيوخ والنواب مرتب الوظيفة والمكافأة البرلمانية لكل من المجلسين ؟

حضرة الشيخ المحترم محمد نجيب الغرابي باشا — قد يقال إن الرتب هو لعمل الوظيفة ، أما المكافأة فهي عن أعمال المجلس . والذي أعترض عليه هو أنه لا يوجد ما يمس الكرامة إذا ما ذكرت الأسباب التي بنت اللجنة عليها تقريرها .

المقرر — الذى أراه هو أنه أحفظ للكرامة ألا تذكر الأسباب .

الرئيس (حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك) — هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على تقرير اللجنة .

( في ١٤ يونيه سنة ١٩٣٨ ) .

جواز جمع العضوين عضوية المجلس وعضوية لجنة السودان الدائمة بموافقة المجلس على ألا تضع هذه اللجنة أى مشروع قانون . مجلس الشيوخ

كتاب (١) من وزارة التجارة والصناعة بضم حضرة الشيخ المحترم رئيس لجنة التجارة والصناعة إلى عضوية

لجنة السودان الدائمة بوزارة التجارة والصناعة — إرجاء النظر فيه حتى يحضر معالي الوزير

الرئيس — ورد كتاب من وزارة التجارة والصناعة بضم حضرة الشيخ المحترم رئيس لجنة التجارة والصناعة وهو حضرة الزميل عبد الفتاح اللوزى بك إلى عضوية لجنة السودان الدائمة بوزارة التجارة والصناعة ، وبهذه المناسبة ألفت نظر حضراتكم إلى أن المجلس

(١) نص الكتاب :

« حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

« أشرف بتبليغ سعادتك أن مجلس الوزراء قد وافق بجلسته المنعقدة في ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٩ على ضم حضرة الشيخ المحترم رئيس لجنة التجارة والصناعة بمجلس الشيوخ إلى عضوية لجنة السودان الدائمة بوزارة التجارة والصناعة ، فالرجاء من سعادتك التكرم بإبلاغ ذلك إلى حضرة الشيخ المحترم . وتفضلوا سعادتك بقبول فائق الاحترام »

وزير التجارة والصناعة

سأبا حبشى

٣٠ أبريل سنة ١٩٣٩



سبق أن أصدر قراراً بأنه لا يجوز قبول العضوية في لجنة يكون الغرض منها وضع مشروعات قوانين . لهذا يحسن أن نستطلع رأى معالي وزير التجارة والصناعة في الغرض من تأليف هذه اللجنة .

حضرة صاحب المعالي حسين سرى باشا ( وزير الدفاع الوطنى ) — أرجو إرجاء نظر هذا الموضوع حتى يحضر معالى وزير التجارة والصناعة .

الرئيس — إذن يرجأ حتى يحضر معالى وزير التجارة والصناعة .

### عود إلى الكتاب المذكور

موافقة المجلس على ضم رئيس لجنة التجارة والصناعة بالمجلس إلى لجنة السودان الدائمة

الرئيس — سبق أن قرر المجلس أنه إذا أرادت الحكومة ندب أحد حضرات الشيوخ المحترمين لعضوية لجنة حكومية فيشترط ألا تكون اللجنة مكلفة وضع مشروع قانون ، وبمناسبة حضور معالى وزير التجارة والصناعة استفسر من معاليه عما إذا كانت لجنة السودان الدائمة التى طلبت وزارة التجارة والصناعة ضم رئيس لجنة التجارة والصناعة فى مجلس الشيوخ إليها ستضع مشروع قانون .

حضرة صاحب المعالي سابا حبشى بك ( وزير التجارة والصناعة ) — هذه اللجنة غير مكلفة وضع أى مشروع قانون .

الرئيس — إذن هل توافقون حضراتكم على ضم حضرة رئيس لجنة التجارة والصناعة ، وهو حضرة الزميل المحترم عبد الفتاح اللوزى بك ، إلى لجنة السودان الدائمة فى وزارة التجارة والصناعة ؟

( موافقة ) .

( جلسة ٨ مايو سنة ١٩٣٩ ) .

لا يجوز الجمع بين وظائف التدريس بجامعة فؤاد الأول وعضوية المجلس .

جلسة يوم الاثنين ٤ جمادى الأولى سنة ١٣٥٩ ( ١٠ يونيه سنة ١٩٤٠ )

تقرير لجنة الشؤون الدستورية

مجلس الشيوخ

عن جواز الجمع بين عضوية المجلس ووظائف هيئة التدريس بجامعة فؤاد الأول

( المقرر حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا ) .

أحال المجلس بجلسته المنعقدة فى ٣ يونيه سنة ١٩٤٠ إلى لجنة الشؤون الدستورية بحث جواز الجمع بين عضوية المجلس ووظائف هيئة التدريس بجامعة فؤاد الأول .

وقد بحثت اللجنة هذا الموضوع بجلستها المنعقدة فى ٥ يونيه سنة ١٩٤٠ وتبين لها ما يأتى :

ينص الدستور فى المادة ٩٢ على أنه :

« لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب ، وفيما عدا ذلك يحدد قانون الانتخاب أحوال عدم الجمع الأخرى » .

وقد وردت أحوال عدم الجمع الأخرى فى اللوائح ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ من قانون الانتخاب .

وبهنا من هذه النصوص نص المادة ٦٠ وهو :

« لا يجمع بين عضوية أي المجلسين وتولى الوظائف العامة بأنواعها . والقصود بالوظائف العامة كل وظيفة يتناول صاحبها مرتبه من أموال العمومية . ويدخل في ذلك كل موظف ومستخدمى مجالس المديريات والمجالس البلدية وكل موظف وزارة الأوقاف ومستخدميا كذاك العمد .

ويستثنى الوزراء من حكم عدم الجمع .

فقانون الانتخاب يحرم الجمع بين عضوية أى المجلسين وتولى الوظائف العامة بأنواعها ؛ ويعرف الوظائف العامة بأنها كل وظيفة يتناول صاحبها مرتبه من الأموال العمومية .

ومن المجمع عليه بين شراح القانون أن الموظف العام هو كل من يتولى بصفة مستديمة وطبيعية عملا في مصلحة عمومية على أن يتقاضى على عمله هذا أجراً معيناً .

وبالرجوع إلى قانون الجامعة الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٧ والمعدل في سنة ١٩٣٣ و ١٩٣٥ يتضح لنا جلياً أن الجامعة مصلحة عمومية كما نص فيه صراحة في المادة السادسة على أن أموالها معتبرة أموالاً عمومية ، فكل موظف فيها يجب اعتباره موظفاً عاماً خاضعاً للنظم والقوانين المالية المتبعة في الحكومة المصرية ، وبالتالي فلا يجوز له الجمع بين عضوية البرلمان ووظيفته .

والحكمة في عدم الجمع أساسها مبدأ فصل السلطات لأن إباحة الجمع بين الوظائف العامة وعضوية البرلمان تتنافى مع هذا المبدأ لما يحدثه هذا الجمع من تناقض بين عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية ، إذ يصبح عضو البرلمان المفروض أنه الرقيب على أعمال السلطة التنفيذية والذي يتمتع بهذا الوصف بحق سؤال الوزارة واستجوابها مسئولاً أمام الوزارة نفسها مشمولاً برقابتها وهى مسئولة عنه أمام البرلمان .

وإن أجازت بعض الدساتير — كالدستور الفرنسى — أن يكون الأستاذ « صاحب الكرسى » في جامعة ما عضواً في البرلمان . وأن يحتفظ فترة عضويته بكرسيه في الجامعة على ألا يؤدي عمله فيها أثناء عضويته في البرلمان فإن هذه الإجازة منصوص عليها صراحة في هذه الدساتير على أنها استثناء من المبدأ العام . وليس في النظام المصرى ما يعاثلها بل بالعكس فإن المادة ٦٠ من قانون الانتخاب قاطعة في عدم جواز الجمع بين عضوية البرلمان وتولى الوظائف العامة .

وبناء عليه تقرر اللجنة بالإجماع عدم جواز الجمع بين عضوية المجلس ووظائف هيئة التدريس بجامعة فؤاد الأول ؟

الرئيس

أحمد على

كتاب حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم بيومى مذكور

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

رداً على خطابكم المؤرخ في ٢٩ مايو سنة ١٩٤٠ أشرف بأن أرفع إليكم مسألة كنت أود أن تثار وأن تعرض على المجلس من قديم ، وأعتقد أن في ظرفي الحاضر مناسبة طيبة لدرسها والإدلاء فيها برأى نهائى .

وهى تتلخص في إجراء يتصل بالجمع بين عضوية أحد المجلسين من جانب وإحدى الوظائف العامة من جانب آخر ، وذلك أنا درجنا — منذ بدء الحياة النيابية — على إقرار هذا الجمع فيما يتعلق بأساتذة الجامعة الأزهرية ومدرسيها . ففي سنة ١٩٢٤ عين بمجلس الشيوخ ثلاثة من رجال هذه الجامعة وهم : الشيخ حسين والى ، والشيخ أحمد نصر ، وفضيلة الشيخ إبراهيم الجبالى وفي سنة ١٩٣٣ أعيد تعيين الشيخ حسين والى ، وضم إليه صاحب الفضيلة الشيخ محمد الأحمدي الظواهري والشيخ على سليمان ، وكل هؤلاء كانوا في آن واحد أعضاء بمجلس الشيوخ وموظفين بالجامعة الأزهرية . أما مجلس النواب فقد انتخب لعضويته أكثر من واحد من مدرسي الأزهر وفي مقدمتهم حضرة صاحب الفضيلة الشيخ عبد المجيد اللبان والشيخ مصطفى القاياتى ، ولا يزال حتى اليوم في مجلس النواب الحالي ثلاثة من أصحاب الفضيلة العلماء الذين يجمعون بين العضوية وعمل آخر في المعاهد الدينية .

هذا التقليد يؤذن ، ولو ظاهراً ، باستثناء هيئة التدريس بالجامعة الأزهرية من عموم المادة ٦٠ من قانون الانتخاب الخاصة بالجمع بين عضوية أحد المجلسين والوظائف العامة . وقد كان هذا الاستثناء مثار بحث في مجلس النواب سنة ١٩٢٤ ، وكان من رأى لجنة

مادة ٩٢ » ..... «

الحقانية في ذلك العهد أن هيئة التدريس بالجامعة الأزهرية لا تدخل تحت أى حكم من أحكام المادة الآتية الذكر ( كانت في قانون الانتخاب القديم مادة ٧١ دون أن يختلف مدلولها عن مدلول المادة الحالية في شيء يستدبه ) وأقرها المجلس على وجهه نظرها .

وإذا تركنا جانباً الأسباب التى بنت عليها هذه اللجنة قرارها نستطيع أن نقول إن الدستور نفسه وضع أساساً لهذا التقليد ، فقد عد كبار العلماء في الطبقات التى يمكن أن يختار من بينها أعضاء مجلس الشيوخ ( انظر للمادة ٧٨ ) وفي هذا ما يشير إلى أن لهؤلاء العلماء الحق في أن يجمعوا بين عضوية مجلس الشيوخ والاشتغال بالمسائل العلمية والتدريس في الجامعة الأزهرية .

وأغلب الظن أن الشارع لاحظ في ذلك ، كما لاحظ واضعو الدساتير الأخرى وخاصة الدستور الفرنسى ، أن لهؤلاء العلماء من فراغهم ما يسمح لهم بالجمع بين التدريس وعضوية أحد المجلسين ولهم من استقلالهم الفكرى والإدارى ما يجعل هذا الجمع غير متعارض مطلقاً مع مبدأ فصل السلطات ولعله لاحظ أخيراً أنهم غذاء صالح لا يصح أن تحرم منه الهيئات النيابية .

ولا نزاع في أن جامعة فؤاد الأول تتفق تمام الاتفاق مع الجامعة الأزهرية في هذا الوضع ، فهى مستقلة مثلها في ميزانيتها وإدارتها ، فالميزانيتان تعتمدان على قدر من الهبات والأوقاف الفردية وقدر آخر عظيم من الأموال العمومية وتعرضان على البرلمان عرضاً مستقلاً يعزل عن ميزانية الوزارات المختلفة وهيئة التدريس في كل تخضع لنظام خاص وتشرف عليها هيئة منها هى : إما مجلس الكلية ومجلس الجامعة أو المجلس الأعلى للأزهر . وإذا كانت جامعة فؤاد الأول ناشئة وحديثة العهد فإن من حسن الحظ أنها استطاعت في السنوات القليلة الماضية أن تدعم مبدأ استقلالها تدعياً صحيحاً ، ولا نظن أن عبارة « كبار العلماء » الواردة في المادة ٧٨ من الدستور بمقصورة على رجال الجامعة الأزهرية وحدهم ، ففي جامعة فؤاد الأول علماء مثلهم . على أن الجامعيين بوجه عام قد منحوا هذا الحق في كثير من البلاد الأوربية التى تأثر خطاها ونحاكيها في نظمها الدستورية .

وعلى هذا إذا ساء لأحد أفراد هيئة التدريس بالجامعة الأزهرية أن يجمع بين وظيفته وعضوية أحد المجلسين فإن العدل والنطق يقضى بأن يسوغ ذلك لهيئة التدريس بجامعة فؤاد الأول وفي هذا ما قد يصرفنى عن التنازل المشار إليه في المادة ٦١ من قانون الانتخاب . ويعينى أن أشير إلى أنى لا أنظر إلى هذه المسألة من ناحية شخصية وإنما أرمى إلى تقرير مبدأ عام واتخاذ خطة ثابتة يجب أن نسير عليها ، لا سيما وأنا أرى أنه في حال جواز الجمع بين وظيفة ما وعضوية أحد المجلسين أن يقتصر العضو على الأكبر من المرتب أو المكافأة ، وهذا هو الإجراء السليم الذى أخذت به البلاد التى تجيز هذا الجمع وهو أيضاً ما أخذه مجلس الشيوخ من قديم في أحوال عدم الفصل في العضوية .

هذا ما أردت أن أبينه ، وكلى رجاء في أن تطرحوه على هيئة المجلس الموقر لتبحثه وتدلّ فيه برأيها الأخير ، وفي ضوء هذا الرأي ما يحدد موقفى تماماً .

وتفضلوا سعادتكم بقبول وافر الاحترام ؟

إبراهيم بيومى مذكور

أول يونيه سنة ١٩٤٠

#### تقرير لجنة الشؤون الدستورية

عن جواز الجمع بين وظائف التدريس بجامعة فؤاد الأول وعضوية المجلس — إعادته إلى اللجنة للأسباب التى أبدائها  
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي على أن تقدم تقريرها إلى المجلس لينظره بجلسته غد

( المقرر حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا ) .

الرئيس — لحضرت اللجنة موضوع الطلب المقدم من حضرة الزميل المحترم الدكتور إبراهيم بيومى مذكور بجواز الجمع بين وظائف التدريس بالجامعة وعضوية مجلس الشيوخ . وقد رأت اللجنة عدم جواز الجمع . وقد طلب الكلمة حضرة مقدم الطلب الدكتور إبراهيم بيومى مذكور .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم بيومي مذكور — حضرات الشيوخ المحترمين :  
أود أن ألاحظ مبدئياً أن هذه المسألة لا تثار كما بدأ بالإعلان عنها سعادة الرئيس أنها تتعلق بشخصياً ، بل هي مسألة في الواقع  
بل تبدأ عام بدت مناسبة لإثارته والحديث فيه .

هذا التقليد كنت أود أن يكون موضوع حديث ومناقشة قبل اليوم لأنه قد استلقت نظري منذ زمن بعيد ، ولكن لم تكن هناك  
مناسبة تدعوه ، وربما كان في الظروف الحاضرة ما يحول دوننا وإثارة مسائل تتصل بالفقه الدستوري ، إلا أن المناسبات فرص تسنح  
إذا ما ضاعت فلا سبيل إلى استرجاعها .  
وملخص هذا التقليد ما يأتي :

درج مجلس الشيوخ ومجلس النواب منذ نشأة الحياة النيابية في هذا البلد على ما يأتي :  
رأينا أن هناك طائفة من رجال الجامعة الأزهرية قد عينوا في مجلس الشيوخ فضموا إلى عملهم في الأزهر عضوية المجلس ، ورأينا  
ن أشخاصاً في الوقت نفسه انتخبوا أعضاء في مجلس النواب وكانوا في الوقت ذاته موظفين في الجامعة الأزهرية .

ومن الغريب أن هذه المسألة قد أثرت من قبل في مجلس النواب سنة ١٩٢٤ بمناسبة انتخاب أحد حضرات هؤلاء العلماء لعضوية  
المجلس ، فطرح الأمر على مجلس النواب ليرى ما إذا كان لهذا العضو الحق في أن يقوم بعمله في المعهد الديني في الوقت الذي يقوم بعمله  
لتشريعي في مجلس النواب .

بحثت لجنة الحقاينة بمجلس النواب هذا الموضوع وانتهت إلى قرار جواز الجمع بين عضوية أحد المجلسين والقيام بالعمل في المعاهد  
الدينية ، وقد توالى العمل على هذا منذ ذلك التاريخ في مجلس النواب ، وما زال ثلاثة من حضرات أعضائه يشتغلون في الجامعة الأزهرية  
في الوقت ذاته أعضاء في هذا المجلس .

المسألة يا حضرات الشيوخ المحترمين ذات وجهين ، ينظر إليها من الناحية الدستورية ، ثم من الناحية المالية . أما الناحية الدستورية  
هي ناحية الفصل بين السلطات ، أو بعبارة أخرى الجمع بين العضوية بالمجالس التشريعية والوظيفة بالجامعة . أما الناحية المالية فهي الجمع  
بين الرتب والمكافأة .

ويجوز إلى على قدر ما أفهم أن قانون الانتخاب الذي ترك له الدستور أحوال الجمع وعدم جواز الجمع نظر إلى المسألة من الناحية  
مالية خاصة .

فالمادة ٦٠ من قانون الانتخاب المعدل ، وهو الذي اعتمدت عليه لجنة الحقاينة في مجلس النواب لما عرض عليها هذا الموضوع ،  
نص على ما يأتي :

« لا يجمع بين عضوية أي المجلسين وتولي الوظائف العامة بأنواعها . وللقصود بالوظائف العامة كل وظيفة يتناول صاحبها مرتبه  
من الأموال العمومية . ويدخل في ذلك كل موظفي ومستخدمى مجالس المديريات والمجالس البلدية وكل موظفي وزارة الأوقاف ومستخدميها  
وكذلك العمدة ... .. إلى آخر المادة » .

إذن فما يدولى أن المسألة مسألة مراتب ، هل يجوز أن نجمع أو لا نجمع ؟ إلا أن هناك ناحية أخرى هي ناحية مبدأ فصل السلطات  
أو بعبارة أخرى هل يصح أن يفتح الباب على مصراعيه لموظفي الدولة الخاضعين للسلطة التنفيذية أن يكونوا أعضاء بالمجالس التشريعية  
فيشرفون عليها ؟

تلك هي النقطة التي يجب أن تبحث والتي هي في رأيي أساس الموضوع .

إذا ما نظرنا إلى الدستور في صلبه وجدنا أنه يفتح باباً جديراً بالبحث والمناقشة ، ذلك أنه حدد طبقات يمكن أن يختار من بينها  
أعضاء لمجلس الشيوخ ومنها حضرات الوزراء وكبار العلماء . وعلى ضوء هذه المادة حدث في الدورات السابقة أن عين بعض هؤلاء العلماء  
أعضاء بمجلس الشيوخ في الوقت الذي كانوا فيه قائمين بعملهم في الجامعة الأزهرية .

وقد أثير هذا الموضوع في سنة ١٩٢٧ ومن محاسن الصدف أن حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا مقرر اللجنة الآن كان  
في موقف خاص في هذه النقطة ، إذ قد حصل أن عين بعض هؤلاء العلماء أعضاء بمجلس الشيوخ وبعد ذلك طعن عليهم بحجة أنهم ليسوا  
بن هيئة كبار العلماء ، أراد بكبار العلماء هيئة خاصة موجودة بالأزهر أم كبار العلماء بوجه عام ؟



مادة ٩٢ » ... ..

ونتيجة البحث أن الدستور ومذكراته التفسيرية دلت على أن المقصود بعبارة « كبار العلماء » معنى عام لا هيئة بعينها ، ذلك أن الصيغة قد وصفت أولاً « هيئة كبار العلماء » وهي تصرف المعنى عما يراد به ولكن عدل عن ذلك قصداً . وإذن نحن لا نريد هيئة بالذات وإنما نريد جماعة من المشتغلين بالعلم ولهم منزلة فيه .

فنحن الآن أمام النقطة التي نصت عليها الفقرة الثانية من المادة ٧٨ من الدستور والتي نصها كما يأتي :

« كبار العلماء والرؤساء الروحيين ، كبار الضباط المتقاعدين من رتبة لواء فصاعداً ، النواب الذين قضوا مدتين في النيابة ، الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنياً مصرياً في العام ، من لا يقل دخلهم السنوي عن ألف وخمسمائة جنيه من المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو بالمهن الحرة — وذلك كله مع مراعاة عدم الجمع بين الوظائف التي نص الدستور أو قانون الانتخاب على عدم جواز الجمع بينها .

وتحدد الضريبة والدخل السنوي فيما يختص بمديرية أسوان بقانون الانتخاب » .

فهل كبار العلماء الذين نصت عليهم هذه الفقرة مقصورون على كبار علماء الجامعة الأزهرية أم تشمل أيضاً كبار علماء الجامعة المصرية ؟

هذه نقطة يحيل إلى أن لجنة الشؤون الدستورية لم تتعرض لها بالبحث والذي أود أن ألاحظه أن المسألة لا يقصد بها المبالغة في الاستثناءات أو فتح أبواب لم تكن موجودة من قبل ، وإنما الغرض الأساسي فيها أن نوحّد السير في التشريع على مبدأ ثابت وإذا كانت لنا تصرفات سابقة لا تعتمد على أساس صحيح فنجدير بنا أن نبخها ونحكم عليها حكماً أخيراً كي يكون عملنا وتقليدنا واضحاً جلياً .

وعلى ذلك فالذي نريده هو : هل جامعة فؤاد الأول تختلف عن الجامعة الأزهرية في شيء ؟

أظن أن الجامعتين متفقتان في ناحيتين هامتين : الناحية الإدارية وهي النقطة التي تصل اتصالاً وثيقاً بمبدأ فصل السلطات ، فالشروع الفرنسي الذي جاريته قد أباح لرجال الجامعة أن يجمعوا بين عضوية أحد المجلسين والعمل في وظيفة التدريس في الجامعة ، ويلاحظ أن هذا النوع من الموظفين يخضع لهيئة مستقلة خاصة تكاد تنفصل انفصالاً تاماً عن السلطة التنفيذية . فقيامها بعمل في البرلمان لا يتعارض مع مبدأ فصل السلطات بحال ، ولا أظن أني في حاجة إلى أن أحيلكم إلى آراء الفقهاء في هذا الموضوع .

أما الناحية المالية ففيها كلام طويل فميزانية الأزهر تعتمد أولاً وبالذات على الأموال العمومية ، كما أن ميزانية جامعة فؤاد الأولى خاضعة خضوع الأولى تماماً .

قد يقال إن الجامعات الأوربية التي أتيح لها هذا الحق تعتمد على الهبات والأموال العامة ولكن أصرح لحضراتكم أن الجامعة الفرنسية تعول أيضاً على ميزانية الدولة .

الرئيس — لا يوجد عندنا الآن من الأعضاء من هو عضو في الجامعة الأزهرية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس — كان بالمجلس أعضاء من هيئة كبار العلماء .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم بيومي مذكور — على كل حال أنا لا أثير المسألة على أساس المقارنة بين تقليد وتقليد ، فقد يقال إن التقليد القديم كان خاطئاً ، والخطأ لا يصح أن يكون مبدأ يقاس عليه .

إنما أنظر للمسألة من ناحية أخرى هي ما ذا تعنون بكبار العلماء كما جاء في الفقرة الثانية من المادة ٧٨ من الدستور ؟

هل القصد منها « كبار العلماء » في أية هيئة سواء أكانوا في الأزهر أم في غير الأزهر أم هي مقصورة على هيئة الأزهر ؟

إن صح أن عبارة « كبار العلماء » مقصورة على علماء الأزهر كان لنا فيها كلام ، أما إذا كان القصد من هذه العبارة

فهذا ما نريده .

لا أريد أن أخلق استثناء يضاف إلى استثناءات سابقة — إن صح أن يكون هذا استثناء — إنما نود أن نفهم التصوص الواردة في الدستور إذا كانت تعطى حقاً لهيئة ما فليكن لها هذا الحق ، وإن لم تكن فهو ما نريد معرفته ، تلك هي النقطة التي يجب أن تبحث من الجانب الفقهي والتشريعي فإذا حققناها أمكننا أن نطبقه اليوم وغداً .

أما الماضي فقد مضى بما فيه ولكل من المجلسين رأييه . إنما نريد في هذا المجلس أن نضع البدأ سليماً ، وأحب أن أشير إلى نقطة أخرى أشرت إليها في خطابي ودعوت إلى البحث فيها ، وهذه النقطة تتصل بتنظيم الناحية المالية فالبلاد التي أباحت الجمع بين الوظيفة وعضوية المجالس النيابية قضت بأن العضو لا يتقاضى إلا الأكبر من المرتبين وفي اعتقادي أن هذا البدأ سليم لا غبار عليه . إذن في هذا البدأ معالجة لفعلية أخرى وقعنا فيها وهي غلطة الجمع بين المرتب والمكافأة .

الرئيس — قرر المجلس قبل الآن أن العضو الذي لم يكن تم الفصل في الطعن المقدم ضده لا يتناول إلا الأكبر المرتبين .  
حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم بيومي مذكور — هذا ما أردت أن أقوله وهو أننا إذا قررنا هذا البدأ نكون قد أخذنا النظرية التي سبقتنا إليها البلاد الأخرى .

الرئيس — المسألة المعروضة الليلة على المجلس هي مسألة جواز الجمع بين عضويته ووظيفة التدريس في جامعة فؤاد الأول . ولا يجوز أن تعرض الليلة لمسألة أخرى هي جواز الجمع بين وظيفة كبار العلماء وعضوية المجلس .

المقرر — حضرات الأعضاء المحترمين :

ما طُلب إلى اللجنة بحثه هو : هل يمكن الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ووظيفة التدريس في جامعة فؤاد الأول ؟

ترون حضراتكم من التقرير أن اللجنة اقتضت فيه على هذا البحث ، وأبانت بجلاء أنه لا يمكن الجمع .

والمسألة ليست مسألة المرتب الأكبر أو الأقل . إنما هي مسألة المسؤولية الوزارية . ولا يمكن لذلك أن يكون موظف في الجامعة عضواً في مجلس الشيوخ ، لأن الحكومة مسئولة عن هذا الموظف أمام المجلس ، كما ذكر ذلك في التقرير ، وهذا الموظف لا يمكن أن يؤدي واجبه النيابي بأن يسأل وزيراً أو يستجوبه . هذه هي الحكمة في عدم الجمع .

ذكر حضرة الشيخ المحترم أن هناك استثناء في بعض البلاد الأوربية بجواز الجمع بين عضوية البرلمان ووظيفة التدريس . ولكن هذا الاستثناء الذي أشار إليه حضرة منصوص عليه صراحة في دستور تلك البلاد . فلم يؤخذ بجواز الجمع هناك استناداً إلى القياس أو التفسير .

وهذا مع النص الصريح على أن الأستاذ صاحب الكرسي في الجامعة يمكن له أن يكون عضواً في أحد المجلسين . ولكن في مدة عضويته يتخلل عن كرسيه ، ولا يشغل به ، وإنما يعود إليه إذا انتقضت عضويته في البرلمان . هذا هو الاستثناء المنصوص عليه صراحة في دستور تلك البلاد ، ولا يجوز القياس عليه هنا .

ولم ترد اللجنة أن تعرض لمسألة كبار علماء الأزهر . لأنها غير معروضة على المجلس . وربما كان للمجلس الآخر رأي في هذه المسألة . فرأينا ألا نعرض لها في تقريرنا .

ذكر حضرة الشيخ المحترم أنه قد يكون المقصود من « كبار العلماء » العلماء إطلاقاً — علماء الدين وغيرهم . ولكن يظهر أن حضرة لم يرجع للدستور . وأما النص الفرنسي للسادة الثامنة والسبعين منه . فقد نص فيها على « ممثلي هيئة العلماء ورجال الدين » . فالدستور إذن قصد بكبار العلماء علماء الدين وذلك لإمكان سدّ النقص في مجلس الشيوخ ببعض الكفايات منهم . فقد يعرض على هذا المجلس التشريعي أمور من صميم الشريعة الإسلامية ؛ وسيعرض مثلاً على حضراتكم النظام الجديد الخاص بالأحوال الشخصية ، ففي مثل هذه الحالة يحسن أن يكون بالمجلس بعض من كبار علماء الدين ليدوا آراءهم في هذا الموضوع . هذا هو ما قصده الدستور من كبار العلماء .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — هل الأصل هيئة كبار العلماء ؟

المقرر — الأصل « هيئة كبار العلماء » ، وكبار العلماء أفسرها بالترجمة وللمجلس الشيوخ رأي في ذلك . لأن بعض من عينوا فيه من قبل ، وقيل فيهم إن شروط كبار العلماء متوفرة فيهم ، قد أخرجوا من المجلس لأنهم لم يكونوا من هيئة كبار العلماء .

وإذا تعرضت الليلة لهذه المسألة فلأن حضرة الشيخ المحترم عرض لها في كلامه ، وقال : لم لا يكون المقصود بكبار العلماء كبارهم إطلاقاً من غير تخصيص بعلماء الأزهر ؟

مادة ٩٢ » .....

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل باشا — ليس لهذه المسألة علاقة بمسألة جواز الجمع المعروضة الليلة .

المقرر — إنما أردت على مسألة تعرض لها حضرة الشيخ المحترم ، وإذا عرضت هذه المسألة على اللجنة فكونوا على ثقة من أن سبدي فيها رأيها ، وقد يكون مماثلاً للرأى الذى يطرح الآن .

حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزى بك — أنا مع اللجنة فى رأيها الذى يقول : إنه لا يجوز الجمع بين عضوية أحد المجلسين ووظيفة التدريس فى جامعة فؤاد الأول ، أو أى جامعة مصرية أخرى . لأن مرتب وظيفة التدريس يؤخذ من الأموال العمومية ، والمقصود بالأموال العمومية الأموال التى إذا اختلسها مختلس يعد اختلاسه جناية ، ولا شك فى أن مرتب المدرس فى جامعة فؤاد الأول هو من الأموال العمومية المعروفة فى القانون .

كان قد نص فى المادة الستين من قانون الانتخاب — والى كانت قديماً المادة الحادية والسبعين — على عدم جواز الجمع بين عضوية أحد المجلسين ووظيفة المعاهد الدينية . ولما عرض هذا النص فى ٨ يوليه سنة ١٩٢٤ قدم اقتراح بحذف النص الذى يحرم الجمع بين هذه الوظيفة وعضوية أحد المجلسين . فوافق المجلس على حذف نص الحرمان .

وأنا بذكرى لهذه الواقعة أرجع للأعمال التحضيرية لقانون الانتخاب وهى التى تفسر القانون . ولا يمكن لأية هيئة أن تتجاهلها . كان النص أصلاً يقضى بالحرمان فقدم اقتراح بحذف نص الحرمان . فالموافقة على هذا الاقتراح معناها إجازة الجمع بين عضوية أحد المجلسين ووظيفة المعاهد الدينية بصفة خاصة . لأن الأصل الذى كان منصوصاً عليه هو الحرمان فحذف هذا النص يقضى بجواز الجمع .

وما هى الأسباب التى أجازت هذا الجمع ؟ الأسباب أن رجال المعاهد الدينية ، وإن كانوا يتقاضون مرتباتهم من وزارتى المالية والأوقاف ، إلا أن هاتين الوزارتين لا سيادة لهما على أحد منهم ولا سلطان من حيث التعيين والترقية والمحاسبة .

هذا هو السبب فى أن مجلس النواب فى جلسة ٨ يوليه من سنة ١٩٢٤ حذف من قانون الانتخاب نص حرمانهم من جواز الجمع بين وظيفتهم وعضوية أحد المجلسين .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — هذه المادة عدلت .

حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزى بك — كان المطلوب فى مبدأ الأمر ألا يجمع رجال المعاهد الدينية بين وظيفتهم وعضوية البرلمان . ولكن المجلس لم يوافق على هذا النص . فحذف نص الحرمان معناه جواز الجمع لهم .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أرجو من حضرة الشيخ المحترم أن يقرأ المادة الستين التى صدرت سنة ١٩٣٥ فى قانون جديد أصدره المرحوم نسيم باشا ؛ وليس فيها ما يشير إلى ما يقوله حضرة .

حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزى بك — الذى أقوله وأكرره أن مشروع قانون الانتخاب الذى كان معروضاً على مجلس النواب فى سنة ١٩٢٤ كان ينص على عدم جواز الجمع بين وظيفة المعاهد الدينية وعضوية البرلمان . فحذف هذا النص .

فقياس وظائف التدريس بجامعة فؤاد الأول على وظائف التدريس بالمعاهد الدينية قياس مع الفارق . لأن المدرس فى جامعته فؤاد الأول موظف خاضع لسلطة الوزير . ولا يجوز للخاضع للوزير أن يكون مشرفاً على الوزير ، وإلا كان فى ذلك خلط بين السلطتين . لأنه يكون مرءوساً للوزير ، وفى الوقت نفسه يجوز له أن يسأله ويستجوبه ومحاسبه .

ومن جهة أخرى فإن المادة الحادية والستين تقول : إن من انتخب أو عين عضواً بأحد المجلسين يعتبر متخلياً عن وظيفته إذا ما يتنازل فى الثمانية الأيام التالية ليوم الفصل فى صحة نيابته عن تلك العضوية . وحضرته موجود الآن بيننا ؛ وقد مضت هذه الأيام الثمانية فيجب اعتباره غير موظف الآن .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل باشا — هذا فى حالة عدم جواز الجمع .

الرئيس — الكلمة الآن لحضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — أكتفى بما قاله حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزى بك .



مادة ٩٢ « ... .. »

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس — حضرات الشيوخ المحترمين :  
السؤال المعروضة الليلة على حضراتكم مسألة في غاية الخطورة ، لأنها ليست مسألة شخص بذاته . وإنما هي مسألة مبدأ عام قد يترتب عليه ضرر أو فائدة للمصلحة العامة .

الجامعة المصرية هيئة لها شخصية قانونية معنوية مستقلة وهي بذلك ليست فرعاً من فروع وزارة المعارف ، وليست جزءاً من السلطة التنفيذية المعروفة لكم ، تلك السلطة الممثلة في الوزارات والمصالح التابعة لها لأنها هيئة وجدت بتبرعات من الأهالي .

المقرر — أين هي هذه التبرعات ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس — وجدت في الأصل تبرعات . فهي في ابتدائها وجدت هيئة مستقلة قومية ، بعيدة عن الحكومة . فهي لا تدخل تحت باب المصالح الحكومية الخاضعة للسلطة التنفيذية . واللجنة بنت رأيها بعدم جواز الجمع لحكمة : هي مبدأ فصل السلطات ، فصل السلطة التشريعية من السلطة التنفيذية .

وإذن فمدار البحث هو تحقيق قانوني : هل جامعة فؤاد الأول — بحسب وضعها القانوني — جزء من السلطة في الحكم ، أو لا ؟ إذا رجعنا إلى قانون هذه الجامعة نجد أن لها صفة معنوية قانونية تجعلها قائمة بذاتها ، يديرها مجلس إدارة مستقل عن وزارة المعارف ينتخبه أعضاء التدريس ، وهو الذي يهيمن على شؤونه ، ويسيطر على أسانذتها .

إذن فوزير المعارف ليس له سلطة مباشرة على أسانذتها وموظفيها . فالجامعة بذلك ليست من المعاهد التي تسيطر عليها وزارة المعارف .

إذا ثبت هذا فلا يمكن أن يحتج بأن مبدأ الفصل بين السلطات يقضى بعدم جواز الجمع بين عضوية البرلمان ووظيفة التدريس في الجامعة .

فمس الآن في أذن حضرة المقرر بأن صفة الاستقلال والشخصية المعنوية موجودة في مجالس المديرية والمجالس البلدية ، ومع ذلك لا يجوز لموظفيها أن يجمعوا بين عضوية البرلمان ووظائفهم .

هذا القول صحيح . ولكن قانون الانتخاب نص صراحة في المادة الستين على عدم جواز جمعهم بين وظائفهم وعضوية البرلمان . فالحرمان جاء لهم بنص صريح في القانون . ومن حيث إن قانون الانتخاب لم ينص بحرمان هيئة التدريس في جامعة فؤاد الأول كما نص في حرمان غيرهم ، فيكون قد أباح لهذا الغير الجمع بين وظائفهم وعضوية البرلمان . ولا شك في أن عدم ذكر النص عنهم في القانون يبيح لهم الجمع .

حضرات الشيوخ المحترمين :

تأتي مسألة أخرى هي : هل أموال جامعة فؤاد الأول هي أموال عمومية ؟ لا ، لأن الأموال العمومية هي الأموال التي تدخل إنة الدولة بجزء منها . والحكومة إن كانت تمدّها بأموال فهي تمدّها بصفة إعانة ، كما تمدّ المعاهد الدينية والأزهر ، وكما تمدّ وزارة المالية جمعية الإسعاف وهيئات أخرى مختلفة . فهل يمكن أن يقال إنه لا يجوز لعضو أو موظف في جمعية الإسعاف أن يكون عضواً في البرلمان بسبب هذه الإعانة ؟

ذكر حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزي بك أن مشروع قانون الانتخاب الذي قدم لمجلس النواب في ٨ يولييه سنة ١٩٢٤ كان منصوصاً فيه على عدم جواز الجمع بين وظيفة للمعاهد الدينية وعضوية البرلمان فقدم اقتراح بحذف هذا النص ، فتقرر حذفه ، وبذلك أصبح جائزاً لمدرسي المعاهد الدينية والهيئات الشابهة لها أن يجمعوا بين وظائفهم فيها وعضوية البرلمان .

وجامعة فؤاد الأول بجامعة الأزهر على سواء ، من حيث علاقتها بالحكومة . فكلاهما مستقل عنها ، وكلاهما له شخصية معنوية ، وميزانية خاصة تعرض عليكم مستقلة عن ميزانية الحكومة . والإعانة المالية التي تعطى لإحداها تعطى للهيئة الأخرى وترد في ميزانية الدولة في باب الإعانات .



مادة ٩٢ » .....

بناء عليه لا يكون هناك مطلقاً أى سند للقول بأن جامعة فؤاد الأول جزء من الإدارات التابعة للسلطة التنفيذية حتى يحرم أعضاء التدريس فيها من عضوية البرلمان .

والمصلحة العامة تقضى بالآلا يحرم البرلمان من الارتفاع بكفايات رجال هذه الجامعة .  
لذلك أطلب رفض تقرير اللجنة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أطلب إلى حضراتكم أن توافقوني على إعادة التقرير إلى اللجنة لاستكمال بحثه . لأن الثابت ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أنه يصح الجمع بين عضوية البرلمان والمجالس النيابية وبين وظائف المعاهد الدينية . وأذكر أن لجنة الحفانية بمجلس النواب فى سنة ١٩٢٤ رأت عدم جواز هذا الجمع ، وكان للتشرف الآن بين يديكم قد قدم اقتراحاً بعدم جواز الجمع . والحكمة فى ذلك أن يكون عضو البرلمان مستقلاً تمام الاستقلال عن جميع الهيئات . وقلت وقتئذ إن الموظف بالمعاهد الدينية خاضع لتأثيرات كتلك التى يخضع لها موظفو الحكومة ، ولكن مجلس النواب قرر بأغلبية بسيطة ، على ما أذكر ، جواز الجمع وأخذ بقول بعض حضرات النواب من أن الموظف بالمعاهد الدينية مستقل عن الوزراء ، وأنه وإن كانت الجامعة الأزهرية تستمد ميزانيتها من أموال وزارتي الأوقاف والمالية إلا أنها تستمدّها كإعانة ، وأن الموظف والعالم بالمعاهد الدينية ليس تابعاً لا لوزير الأوقاف ولا لوزير المالية .

بناء على هذا يجب أن يبحث الموضوع بالنسبة لموظفي جامعة فؤاد الأول ، وهل لوزير المعارف ، بحسب قانون الجامعة ، سلطة عليهم؟ وبمعنى آخر هل هم خاضعون فى تعيينهم وترقيتهم وعزلهم لوزير المعارف؟ إذا ظهر أنهم خاضعون له فتمشياً مع القاعدة التى قررها البرلمان فى سنة ١٩٢٤ لا يجوز الجمع . وإن ظهر العكس وكان موظف الجامعة مستقلاً عن وزير المعارف وليس للوزير حق تعيينه أو عزله أو ترقيته ، فى هذه الحال يكون لحضراتكم تقرير ما ترونه .

هذه الناحية من البحث لم تتعرض لها اللجنة فى تقريرها ، ولكنها قصرت بحثها على أن جامعة فؤاد الأول تستمد أموالها من الأموال العامة ، فكل موظف فيها لا يجوز له أن يجمع بين وظيفته وعضوية البرلمان . هذا المبدأ منطبق على موظف الجامعة الأزهرية ولا يصح لنا أن تقع فى تناقض .

فبينما نبيح لموظف الجامعة الأزهرية الجمع بين عضوية البرلمان ووظيفته بالمعاهد الدينية مع أنها تستمد ميزانيتها من الأموال العامة نحرم ذلك على موظف جامعة فؤاد الأول لسبب واحد هو أنها تستمد ميزانيتها من وزارة المالية ، لهذا أرى إعادة التقرير إلى اللجنة حتى تتبين ما إذا كان لوزير المعارف رأى فى تعيين أستاذ جامعة فؤاد الأول أو فى عزله أو ترقيته ، فإن ثبت ذلك لا يجوز الجمع بين العضوية والوظيفة ، لهذا أرجو الموافقة على إعادة التقرير إلى اللجنة .

الرئيس — يطلب حضرة الزميل المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى إعادة التقرير إلى اللجنة لبحثه من جهة الأسباب التى أبدّاها ، فمن يوافق من حضراتكم على إعادة التقرير إلى اللجنة يتفضل بالوقوف .  
( وقتت أقلية ) .

( أصوات : العدد غير قانونى ) .

الرئيس — أرجو من حضرات المراقبين استدعاء حضرات الأعضاء الموجودين خارج قاعة الجلسة .  
( عاد بعض حضرات الأعضاء وأصبح العدد قانونياً ) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — يا حضرات الشيوخ المحترمين : ليست المسألة مسألة الدكتور إبراهيم بيومى مذكور . وإنما المسألة هى أننا لا نريد أن يقع للشرعون فى تناقض . المسلم به الآن فى التشريع المصرى أنه يصح الجمع بين عضوية البرلمان وبين وظيفة المعاهد الدينية .

حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزى بك — هيئة كبار العلماء .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أنا أذكر هذه المسألة جيداً لأننى كنت ضد هذا رأى وكذلك كان المغفور له سعد زغلول باشا ، وأذكر أنى لما أدليت برأى فى هذه المسألة بمجلس النواب قابله المغفور له سعد زغلول باشا بشيء من الشاء ، والذي

حصل في سنة ١٩٢٤ أن لجنة الحفانية بمجلس النواب وضعت في قانون الانتخاب الجديد للمادة الموجودة الآن وهي تقضى بعدم جواز الجمع بين عضوية البرلمان ووظائف مجالس المديرية ومجالس البلديات ووظائف الحكومة ووظائف المعاهد الدينية فتقدم بعض حضرات العلماء من أعضاء مجلس النواب مقترحين إلغاء هذا النص .

وأذكر منهم المرحوم الشيخ مصطفى القايتي ، وقالوا نحن مستقلون عن الحكومة وليس لها سلطان علينا ويصح الجمع بين عضوية البرلمان ووظائف المعاهد الدينية ، فتكلمت طويلاً في أن العلماء واقعون تحت سلطات كثيرة مثل موظفي الحكومة ، ونحن في هذا المجلس يجب أن نكون مستقلين ، ولكن علماء المعاهد الدينية خاضعون لسلطات في الجامع الأزهر وغير الأزهر ، إلا أن المجلس يقرني على رأي وقرر جواز الجمع بين عضوية البرلمان ووظائف المعاهد الدينية وقيل في سبب جواز الجمع إن العالم بالمعاهد الدينية غير خاضع لا لوزير الأوقاف ولا لوزير المالية ، بالرغم من أنه يتقاضى مرتبه من الأموال العامة لأن الجامع الأزهر يستمد ميزانيته كإعانة من وزارتي الأوقاف والمالية .

كذلك الحال بالنسبة لجامعة فؤاد الأول فإن وزارة المالية تعطيها إعانة كإعانة الأزهر ، والذي نريد أن نبهته هو هل مركز الأستاذ في جامعة فؤاد الأول مثل مركز العالم في المعاهد الدينية ؟ بمعنى أن وزير المعارف ليس له حق في تعيينه أو عزله أو ترقيته ، وإنما هو خاضع لمجلس الجامعة . وهل لابد لنفاذ قرارات مجلس الجامعة من مصادقة وزير المعارف ؟ ومن الذي يعين مدير الجامعة وشيخ الجامع الأزهر ؟ أيهما مجلس الوزراء ؟

هذه مسائل نريد بحثها حتى لا تقع في تناقض . ويصح أن تجتمع اللجنة غداً لبحث الموضوع وتقديم تقريرها عنه لينظر بجلسته غد .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس — جامعات إنجلترا يجوز لأعضائها الجمع بين العضوية والوظيفة .

المقرر — إذا دخلنا في هذا الباب أقرر من الآن أن هناك farkاً كبيراً بين ما هو جار في الجامعة الأزهرية وجامعة فؤاد الأول . وما سمعنا أن مجلس الوزراء أحال عالماً من علماء الأزهر إلى المعاش ولكننا سمعنا أن وزير المعارف أحال أستاذاً من أساتذة جامعة فؤاد الأول إلى المعاش .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس — وقيل إن هذا خطأ .

المقرر — إذا ما أريد ترقية أحد مدرسي جامعة فؤاد الأول ترقية استثنائية أخذ رأي اللجنة المالية ومجلس الوزراء . وقد بحثنا كل هذا في اللجنة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — ولكنه لم يذكر في التقرير .

المقرر — أضيف إلى ما ذكرته أن مدير جامعة فؤاد الأول الحالي كان عضواً بمجلس الشيوخ ؛ وبمجرد أن عين مديراً لها استقال من عضوية المجلس .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس — يجوز أنه استقال خطأ .

الرئيس — أثار حضرة الزميل المحترم الأستاذ يوسف الجندى مسألة ينتهي بحثها إلى تقرير مبدأ دستوري وتقليد برلماني هام ؛ فيجب أن تترتب في الأمر حتى نستوفي بحثها دستورياً .

حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك — فلتؤجل المناقشة في هذه المسألة إلى جلسة غد ؛ ولا ضرورة لإعادة التقرير إلى اللجنة .

الرئيس — أماننا طلب بإعادة التقرير إلى اللجنة أو تأجيل المناقشة لجلسة غد .

حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك — لقد فصل المجلس في إعادة التقرير إلى اللجنة .

المقرر — لم يكن العدد قانونياً .

الرئيس — تبينت عند أخذ الرأي أن العدد لم يكن قانونياً . أما وقد تكامل العدد بعودة حضرات الأعضاء إلى قاعة الجلسة فيتمين أخذ رأي المجلس من جديد .

مادة ٩٢ » ..... «

والآن هل توافقون حضراتكم على إعادة التقرير إلى اللجنة لبحث الموضوع بناء على الأسباب التي أبدتها حضرة الزميل المحترم الأستاذ يوسف الجندى على أن تنظره اللجنة بطريق الاستعجال وتتقدم برأيها إلى المجلس غداً ؟  
( موافقة ) .

( فى ١٠ يونيه سنة ١٩٤٠ ) .

جلسة يوم الثلاثاء ٥ جمادى الأولى سنة ١٣٥٩ ( ١١ يونيه سنة ١٩٤٠ )

مجلس الشيوخ

تقرير لجنة الشؤون الدستورية

عن جواز الجمع بين عضوية المجلس ووظائف هيئة التدريس بجامعة فؤاد الأول

( المقرر حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا ) .

أحال المجلس بجلسته للتعقد فى ٣ يونيه سنة ١٩٤٠ إلى لجنة الشؤون الدستورية بحث جواز الجمع بين عضوية المجلس ووظائف هيئة التدريس بجامعة فؤاد الأول .

وقد بحثت اللجنة هذا الموضوع بجلستها المنعقدتين فى ٥ و ١١ يونيه سنة ١٩٤٠ وتبين لها ما يأتى :  
ينص الدستور فى المادة ٩٢ على أنه :

« لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب وفيما عدا ذلك يحدد قانون الانتخاب أحوال عدم الجمع الأخرى » .  
وقد وردت أحوال عدم الجمع الأخرى فى المواد ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ من قانون الانتخاب .  
وبهنا من هذه النصوص نص المادة ٦٠ وهو :

« لا يجمع بين عضوية أى المجلسين وتولى الوظائف العامة بأنواعها . والمقصود بالوظائف العامة كل وظيفة يتناول صاحبها مرتبة من الأموال العمومية . ويدخل فى ذلك كل موظف ومستخدمى مجالس المديرية والمجالس البلدية وكل موظف وزارة الأوقاف ومستخدم وكذلك العمدة .

ويستثنى الوزراء من حكم عدم الجمع » .

فقانون الانتخاب يحرم الجمع بين عضوية أى المجلسين وتولى الوظائف العامة بأنواعها ؛ ويعرف الوظائف العامة بأنها كل وظيفة يتناول صاحبها مرتبة من الأموال العمومية .

ومن المجمع عليه بين شراح القانون ان الموظف العام هو كل من يتولى بصفة مستديمة وطبيعية عملاً فى مصلحة عمومية على أن يتقاضى على عمله هذا أجراً معيناً .

وبالرجوع إلى قانون الجامعة الصادر فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٧ والمعدل فى سنة ١٩٣٣ وسنة ١٩٣٥ ( المواد ٦ و ٧ و ٨ و ١١ و ١٦ ) يتضح جلياً أن الجامعة مصلحة عمومية ، وأن أموالها معتبرة أموالاً عمومية من جميع الوجوه ، وأن وزير المعارف هو الرئيس الأعلى للجامعة بمقتضى وظيفته ، وأن هيئات الجامعة التى تباشر إدارتها تحت سلطة وزير المعارف العمومية هى :

( ١ ) المدير .

( ٢ ) مجلس إدارة الجامعة .

( ٣ ) مجلس الجامعة .

وأن مدير الجامعة يعين بمرسوم بناء على طلب وزير المعارف العمومية ... الخ . وأن الأساتذة وسائر أعضاء هيئة التدريس فى الجامعة يعينهم وزير المعارف بناء على طلب مجلس إدارة الجامعة وبعد أخذ رأى مجلس الكلية المختص .

مادة ٩٢ » ... .. «

وبعبارة أوضح فإن كل موظف بجامعة فؤاد الأول يجب اعتباره موظفاً عاماً خاضعاً للنظم والقوانين المالية المتبعة في الحكومة المصرية ، وبالتالي فلا يجوز له الجمع بين عضوية البرلمان ووظيفته .

واللجنة ترى أن الحكمة في عدم الجمع أساسها مبدأ فصل السلطات لأن إباحة الجمع بين الوظائف العامة وعضوية البرلمان تتنافى مع هذا المبدأ لما يحدثه هذا الجمع من تناقض بين عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية إذ يصبح عضو البرلمان المفروض أنه الرقيب على أعمال السلطة التنفيذية والذي يتمتع بهذا الوصف بحق سؤال الوزارة واستجوابها مسئولاً أمام الوزارة نفسها مشمولاً برقابتها وهي مسئولة عنه أمام البرلمان .

وإن أجازت بعض الدساتير — كاللستور الفرنسى — أن يكون الأستاذ « صاحب الكرسى » في جامعة ما عضواً في البرلمان وأن يحتفظ فترة عضويته بكرسيه في الجامعة على ألا يؤدي عمله فيها أثناء عضويته في البرلمان فإن هذه الإجازة منصوص عليها صراحة في هذه الدساتير على أنها استثناء من المبدأ العام — وليس في النظام المصرى ما يماثلها بل بالعكس فإن المادة ٦٠ من قانون الانتخاب قطعة في عدم جواز الجمع بين عضوية البرلمان وتولى الوظائف العامة .

وبناء عليه ، تقرر اللجنة بالإجماع عدم جواز الجمع بين عضوية المجلس ووظائف هيئة التدريس بجامعة فؤاد الأول ؟

الرئيس

أحمد على

### تقرير لجنة الشؤون الدستورية

عن جواز الجمع بين وظائف التدريس بجامعة فؤاد الأول وعضوية المجلس — الموافقة على التقرير وعلى عدم جواز الجمع بين عضوية المجلس ووظائف هيئة التدريس بجامعة فؤاد الأول — اعتبار حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم بيومى مذكور عضواً في المجلس ومتازلاً عن وظيفته بجامعة فؤاد الأول من يوم ٦ يونيه سنة ١٩٤٠

( المقرر حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا ) .

الرئيس — قرّرتم حضراتكم في جلسة أمس إعادة التقرير إلى اللجنة لبحث نقط معينة ، وسيبين حضرة المقرر الآن رأى اللجنة لحضراتكم .

المقرر — لم تغير اللجنة رأيها ، وإذا رجعنا إلى المواد ١٦ و ١١ و ٨ و ٧ و ٦ من قانون الجامعة الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٧ لا نضح جلياً أن الجامعة مصلحة عمومية وأن أموالها معتبرة أموالاً عمومية من جميع الوجوه وأن لوزير المعارف العمومية الهيمنة على موظفى الجامعة ابتداء من المدير . فمدير الجامعة يعين بمرسوم بناء على طلب وزير المعارف العمومية ، والأساتذة وسائر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة يعينهم وزير المعارف العمومية بناء على طلب مجلس إدارة الجامعة ، وبعد أخذ رأى مجلس الكلية المختص ، فكل موظفى الجامعة الآن لابد من اعتبارهم موظفين عموميين يتقاضون مرتباتهم من أموال الجامعة التي تعتبر أموالاً عمومية من جميع الوجوه كما سبق أن ذكرت ، فإذا كان الموظف يتقاضى مرتبه من أموال عمومية ويعينه وزير المعارف العمومية ولا تعطى له علاوة استثنائية أو ترقية استثنائية إلا بقرار من لجنة المالية أولاً ومجلس الوزراء ثانياً ، فإنكم تستطيعون تبين عدم إمكان الجمع بين عضوية هيئة التدريس في الجامعة وعضوية مجلس الشيوخ ، لأن في هذا الجمع مخالفة صريحة لمبدأ فصل السلطات .

تصوّروا حضراتكم موقف الموظف في مناقشة مشروع ميزانية قد تكون له مصلحة في إدراج درجة له فيها ، فهل يمكن بعد ذلك أن يجمع الموظف بين الوظيفة وعضوية الشيوخ ؟

بناء على هذا قرّرت اللجنة بالإجماع عدم جواز الجمع بين عضوية المجلس ووظائف هيئة التدريس في جامعة فؤاد الأول .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — أرجو أن يكون تقرير اللجنة شاملاً موظفى الجامعة الأزهرية .

المقرر — لم يعرض على اللجنة موضوع الجامعة الأزهرية .



مادة ٩٢ » .....

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الففار بك — استند حضرة الشيخ المحترم الذى أثبتت للمسألة الدستورية بالنسبة لعضويته إلى أنه يجوز الجمع بين عضوية المجلس ووظائف التدريس في الجامعة الأزهرية ، وقد استند إلى هذا الباب ليبر حقه في الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ وعضوية هيئة التدريس في جامعة فؤاد الأول ، ونحن نقول إن هذا العمل غير دستوري ونريد أن يتضمن تقرير اللجنة أنه رغم أن الحجة التي استند إليها حضرة الشيخ المحترم قد أخذ بها مجلس النواب فعلاً فإن هذا تصرف خاطئ .

الرئيس — لا يمكن طرح هذه المسألة على المجلس لأن الطروح على حضراتكم فعلاً جواز أو عدم جواز الجمع بين عضوية المجلس ووظائف هيئة التدريس في جامعة فؤاد الأول لا الجامعة الأزهرية ، فهل توافقون حضراتكم على ما رأته اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — بناء على ذلك وتنفيذاً لحكم المادة ٦١ من قانون الانتخاب التي تنص على اعتبار العضو متخلياً عن وظيفته إذا لم يتنازل في الثمانية الأيام التالية ليوم الفصل في صحة نيابته فإن حضرة الزميل المحترم الدكتور إبراهيم بيومي مذكور يعتبر عضواً في مجلس الشيوخ ومتنازلاً عن وظيفته في جامعة فؤاد الأول من اليوم السادس من شهر يونيه سنة ١٩٤٠ .

( في ١١ يونيه سنة ١٩٤٠ ) .

مادة ٩٣ - « يجوز تعيين أمراء الأسرة المالكة ونبلائها أعضاء بمجلس الشيوخ؛ ولا يجوز انتخابهم بأحد المجلسين » .

### يجوز تعيين الأمراء أعضاء في مجلس الشيوخ .

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للمستور

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك - أطلب من الآن إخراج طائفة البرنسات لأتنا في بلاد شرقية يتأثر فيها الناس بالأنقلاب والرائب ونحن نريد أن تنمى روح الديمقراطية والحرية فلا يجوز أن ندخل في المجالس النيابية العناصر التي لها تأثير على نفوس الناس وقد منع الأمراء من الانتظام في المجالس التشريعية في دساتير كثيرة .

دولة الرئيس ( حسين رشدى باشا ) - هذا في فرنسا لأن العائلة الملوكية محرومة من كثير من الامتيازات وأما عندنا فالأمراء ملتهبون ديموقراطية على ما أرى وليس من الإنصاف حرمانهم لأنهم مصريون كغيرهم من الأفراد .

معالي رفعت باشا - مجلس الشيوخ سيؤلف من مجموعة راقية لا يسهل التأثير فيها بهذا القدر .

حضرة محمد على بك - الأمراء في اليابان يقبلون في مجلس الشيوخ .

حضرة عبد الحميد مصطفى بك - لست أرى في طلب المكباتى بك فائدة عملية لأن حرمانهم من عضوية مجلس الشيوخ بوصف كونهم أمراء لا يمنع من دخولهم بطريق الانتخاب بوصف كونهم من كبار الملاك .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك - أرى وجوب النص على عدم دخولهم في مجلس الشيوخ من أى طريق .

حضرة عبد الحميد مصطفى بك - هذا غير مقبول .

دولة الرئيس - هذا تحديد لهم في مصريتهم .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - لقد كنت أرى رأى المكباتى بك ولكنى الآن بعد التفكير أخالفه في رأى لأنهم إذا منعوا بوصف كونهم أمراء فلا يمكن منعهم بوصف كونهم أعياناً وملاكاً وإلا فقد حرمانهم من مصريتهم وحقوقهم السياسية .

دولة الرئيس - أرى أنه يكفي النص على منعهم من دخول الوزارة .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك - إذن فليمنعوا أيضاً من دخول مجلس الشيوخ إذا لا فرق بين الحالتين .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - الفرق كبير لأن الوزير يحمل عبء المسئولية السياسية أما عضو مجلس الشيوخ فهو جزء من هيئة كبيرة العدد ولا مسئولية عليه .

فضيلة الشيخ محمد نجيت - أى تأثير بخشى أن يكون للأمراء في أعضاء مجلس الشيوخ . وإن البلد ، والحمد لله ، قد أصبح فيه من قوة العقيدة واحترام النفس ما لا يكون معه خوف مما يخامر عبد اللطيف بك وكثيراً ما تألفت جمعيات فيها أمراء وانتخب للرياسة غيرهم ؟

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك - إن للأمراء مركزاً خاصاً لاتصالهم بالعرش ولهذا أرى أن الأسباب التي تمنع من دخولهم الوزارة تقضى أيضاً بمنعهم من عضوية المجالس التشريعية .

حضرة إبراهيم الهلباوى بك - ان الغرض من إبعاد الأمراء عن الوزارة هو استدامة حسن العلائق بين الأمة والبيت المالك لأن الوزير يحمل أعباء مسئولية كبيرة ولا يجوز أن يحمل هذه المسئولية أمير من الأمراء خوفاً من تخرج المركز ولكن أى حرج في دخول الأمير في مجلس الشيوخ وإنه لن يكون له من الأمر أكثر مما لسائر أعضاء المجلس ؟ إن أمراءنا يشاركوننا في كثير من أعمالنا الحيوية ، فيل يلىق أن نبعدهم عنا في وقت نشئ فيه نظاماً جديداً أساسه المساواة ؟

حضرة عبد الحميد بدوى بك - حياة المنظمات النيابية ملحوظ فيها على مدى الزمن أن تكون حياة أحزاب وسيأتى يوم يكون فيه بصر أحزاب ويغلب أن يكون لحزب واحد الغالبية في المجلسين وقد يقع لأحد الأمراء أن يكون رئيساً لحزب المعارضة والجمع بين الوزارة ورياسة المعارضة يؤدي إلى حرج لا يقل عن الحرج الذي خشيته هلباوى بك في حالة الوزارة .

حضرة محمد على بك - هذا الحرج أيضاً يقع عند انتخابهم فكان اللازم أن يمنعوا أيضاً من الانتخاب .

حضرة عبد الحميد بدوى بك - نحن نمشى خطوة خطوة . على أننا إذا حذفنا أسماءهم من التعيين فقد يتبع ذلك حرمانهم من الاشتراك في الانتخاب .

مادة ٩٣ » ..... «

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — أرى منعهم من الانتخاب ومن التعيين .

دولة الرئيس — تؤخذ الآراء .

( فتقرر بالأغلبية إجازة تعيين الأمراء ) .

معالي محي باشا — أرى ألا يذكر في المحضر أننا نخوفنا من تأثير الأمراء فإن في هذا حطة للأمة .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — لا أريد أن أخط من قدر الأمة ولكن مقام التشريع يباح فيه إبداء جميع الأسباب التي تدعو إليه .

( في ٢١ أبريل سنة ١٩٢٢ ) .

تعيين الأمراء أعضاء في المجلس .

تراجع المناقشة على تعيين الأمراء في المجلس في المادة ٧٨ .

( في ١٢ يونيو سنة ١٩٢٢ ) .

لجنة الدستور

إادة ٩٤ - « قبل أن يتولى أعضاء مجلس الشيوخ والنواب عملهم يقسمون أن يكونوا مخلصين للوطن والملك ، »  
« مطيعين للدستور وقوانين البلاد ، وأن يؤديوا أعمالهم بالذمة والصدق . »  
« وتكون تأدية اليمين في كل مجلس علنا بقاعة جلساته . »

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للدستور

دولة الرئيس ( حسين رشدي باشا ) - نريد أيضاً أن ينص على اليمين التي يحلفها أعضاء المجلسين .

حضرة عبد العزيز فهمي بك - أقترح أن يكون النص كالآتي :

« قبل أن يباشر أعضاء مجلس الشيوخ والنواب عملهم يحلفون اليمين بأن يكونوا مخلصين للوطن والملك الدستوري مطيعين لأحكام الدستور وقوانين البلاد وأن يؤديوا وظائفهم بالذمة والصدق . »

( موافقة عامة ) .

( في ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢ ) .

فضيلة الشيخ بخت - وثانياً أقترح أن يعدل نص اليمين التي يحلفها أعضاء المجلسين على الوجه الآتي « والله العظيم أنا حافظ على العمل بهذا الدستور ، وعدم الخروج عن شيء من نصوصه ، وعلى أداء وظيفتي بالصدق والأمانة مع الطاعة والإخلاص للملك الدستوري . »

( رفض الاقتراح ) .

( في ١٩ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

لجنة الدستور

تليت القرارات الحادى والثلاثون والثانى والثلاثون والثالث والثلاثون وهذا نصها :

( ٣١ ) قبل أن يباشر أعضاء مجلس الشيوخ والنواب عملهم يحلفون اليمين بأن يكونوا مخلصين للوطن والملك الدستوري لميعين لأحكام الدستور وقوانين البلاد وأن يؤديوا وظائفهم بالذمة والصدق .

( في ١٣ يونيه سنة ١٩٢٢ ) .

تليت المادة الخامسة وهذا نصها :

« قبل أن يتولى أعضاء مجلس النواب والشيوخ أعمالهم يقسمون أن يكونوا مخلصين للوطن والملك الدستوري مطيعين للدستور وقوانين البلاد وأن يؤديوا أعمالهم بالذمة والصدق . »

وتكون تأدية اليمين في كل مجلس علنا بقاعة جلساته .

( موافقة عامة عليها ) .

( في أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

حلف اليمين الدستورية يجوز أن يكون ورئيس الجلسة أكبر الأعضاء سناً ، والجلسة منعقدة في يوم عطلة .

مجلس الشيوخ

حضرة إبراهيم نور الدين بك - مناسبة أن هناك فكرة بالمجلس تذهب إلى وجوب حلف اليمين اليوم أمام أكبر الأعضاء سناً ، أقول إن هذا يكون باطلاً لأن الأمر الملكي الذى صدر بتعيين رئيس مجلس الشيوخ ونص القانون يقضيان بأن الحلف يكون أمام رئيس المجلس . لهذا لا يجوز لنا أن نحلف إلا أمام ذلك الرئيس . وفوق هذا نعتبر أن هذا اليوم يوم بطالة عمومية للاحتفال بعيد الدستور نيشنل العمل فيه . ولذلك أقترح أن تؤجل حلف اليمين إلى حين حضور معالى رئيس المجلس .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أول غرض لنا سرعة العمل لأن كلاً منا يشعر بالمسئولية الكبرى الملقاة على عاتقه المترتبة على الأعمال العظيمة التى يجب أن نقوم بإنجازها ، فإذا أجلنا حلف اليمين إلى حين حضور الرئيس تعطلت أعمالنا أياماً خصوصاً وأن المادة ٩٤ من الدستور لم تنص على وجوب ذلك كما ترون حضراتكم من تلاوتها : « قبل أن يتولى أعضاء مجلس الشيوخ والنواب عملهم يقسمون أن يكونوا مخلصين للوطن والملك مطيعين للدستور وقوانين البلاد وأن يؤديوا أعمالهم بالذمة والصدق . وتكون تأدية اليمين في كل مجلس علنا بقاعة جلساته . » فلم ينص على أن الحلف يكون أمام رئيس بذاته . وبما أن أكبرنا سناً حل محل الرئيس فيجب أن نفرغ من



مادة ٩٤ »

هذه المسألة اليوم ونشتغل بأمور أهم منها ، إذ علينا أن نعين لجنة للنظر في الطعون وأخرى لوضع اللائحة الداخلية وكذلك يجب أن نحدد أدوار عملنا .

حضرة محمد علوى الجزار بك — أنا منضم إلى رأى حضرة الشيخ حسن عبد القادر فى وجوب حلف اليمين اليوم لأن القانون لا يمنع من ذلك . أما القول بأن اليوم هو عطلة فلا يعتد به لأن حضرة صاحب الجلالة الملك قد حلف اليمين .

سعادة إبراهيم سعيد باشا — أقترح أن يحلف حضرات الأعضاء اليمين اليوم لأن حضرة صاحب الجلالة الملك حلف اليمين اليوم، وأن تؤجل الأعمال الأخرى إلى غد .

حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا — لا مانع من حلف اليمين في غيبة رئيس المجلس أمام سعادة المصري باشا السعدي الذي رأس جلسة المؤتمر ؛ وأظن بعد ذلك أن حضرة إبراهيم بك نور الدين يسحب اقتراحه .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — أوافق على رأى دولة الباشا وأسحب اقتراحى .

سعادة الرئيس — نحن في حاجة إلى الوقت ؛ فيجب علينا أن نحلف اليوم لتفريغ لما لدينا من الأعمال الكثيرة .

**قرر المجلس حلف اليمين ووقف الرئيس وحلف اليمين الآتية :**

« أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للوطن وللملك ، مطيعاً للدستور ولقوانين البلاد ، وأن أؤدي أعمالي بالذمة والصدق .  
(ثم نودي على حضرة صاحب السعادة اللواء حسين شريف باشا ، ثم على حضرة الدكتور سعد بك الخادم ، وحلف كل منهما باليمين بالصيغة المتقدمة) .

حضرة صاحب العالی محمد فتح الله برکات باشا — أرى بعد أن حلف عضوان اليمين بصيغته القانونية أن يكتفى بأن يحلف **بشيء** من الباقيين هكذا « أقسم بالله العظيم على هذا اليمين » .

(ثم نودى على باقى حضرات الأعضاء وحلف كل منهم اليمين بصيغتها الأولى) .

(في ١٥ مارس سنة ١٩٢٤) .

للمضو أن يؤدى اليمين الدستورية مصرحاً فيها باسم الجلالة كما أن له أن يؤديها من غير هذا التصريح .

سعادة محمد صدق باشا — قام خلاف في صيغة اليمين التي يؤديها أعضاء مجلس الشيوخ بيني وبين بعض حضرات الشيوخ المحترمين فرأيت أن أطرح هذا الخلاف على حضراتكم لتفصلوا فيه .

إن رأيي في صيغة اليمين أن تكون مشتملة على اسم الله لأنه من المبادئ المقررة شرعاً أن الحلف بغير اسم الله ليس يميناً .

هذه قاعدة ثابتة في الشرع الإسلامي ومن قواعد الفقه فيه . ويرى من خالفني أنه لا لزوم لهذا القيد ويستند في ذلك إلى أمرين ١-

الأمر الأول ، هو نص المادة ٩٤ من الدستور . فيرى من يخالفني أن هذه المادة تحتوى على صيغة اليمين وإنى أتلوها على حضراتكم « قبل أن يتولى أعضاء مجلس الشيوخ والنواب عملهم يقسمون أن يكونوا مخلصين للوطن وللملك ، مطيعين للدستور ولقوانين البلاد ، وأن يؤدوا أعمالهم بالذمة والصدق » . فيقول مخالفى فى رأى إن عبارة يقسمون الخ تحتوى على صيغة اليمين .

الأمر الثاني، أنه ورد في المادة ١٢ من الدستور « أن حرية الاعتقاد مطلقة » أعني أنه لا لزوم لتقييد حرية العقيدة . ورد على هذا أقول إنى أرى أنه لا علاقة بين صيغة اليمين وحرية العقيدة . أما فيما يتعلق بالمادة ٩٤ من الدستور فإن الفعل المضارع « يقسمون » لا يمكن اعتباره شاملاً لصيغة اليمين بل هو تضمن لليمين أما صيغة اليمين فمذكورة في الدستور في محل آخر سأبينه لحضراتكم .

والآن أشرح لحضراتكم في عبارة مختصرة الرأي الفقهي في صيغة اليمين .

يشتمل اليمين على ثلاثة أركان :

الركن الأول القسم ، والثاني للقسم به ، والثالث للقسم عليه . أعني أن يقول الإنسان أحلف أو أقسم بكذا على كذا ؛ فإذا سقط  
 يكن من هذه الأركان الثلاثة فلا يمين ؛ ويعتبر كلاماً عادياً بمعنى أننا لو قلنا « الله أن أفعل كذا » فلا يمين ، بل لا بد أن أقول أحلف أو  
 قسم . ولو قلت أحلف أو أقسم ولم أذكر اسم الله فلا يمين . ولو قلت أحلف بالله العظيم من غير ذكر المقسم عليه فلا يمين أيضاً — فينثذ  
 كل عبارة لا تحتوى على الثلاثة الأركان لا تعتبر يميناً .

قيل في الفقه وفي اللغة بجواز حذف الركن الأول وهو أحلف أو أقسم والاستعاضة عنه بأحد الحروف الثلاثة وهي الباء والتاء  
 لو أو من غير ذكر أحلف أو أقسم لأنها تفيد هذا ولكن لا يمكن حذف أحد الركنين الثاني أو الثالث المقسم به أو المقسم عليه .

إنى أؤيد رأيي بدليلين : أولهما نص صريح في الدستور تجددونه حضراتكم في المادة ٥٠ التي تنص بصريح العبارة عند الكلام على  
 حلف يمين جلالة الملك أن يقول « أحلف بالله العظيم » ويقول بعض من يخالفني إن هذا النص ورد في الدستور خاصاً بيمين جلالة  
 الملك وكأنهم بذلك يريدون أن يقولوا ضمناً إنه ليس مخصصاً لحضرات أعضاء مجلس الشيوخ والنواب . فإذا كان كلامهم في هذا صحيحاً  
 فما قولهم في المادة ٥١ من الدستور التي تلزم أوصياء العرش بحلف اليمين بالصيغة الواردة في المادة ٥٠ من الدستور، وهي النصوص فيها  
 على ذكر لفظ الجلالة ؟

( حضر حضرة صاحب المعالي عثمان محرم باشا وزير الأشغال العمومية ) .

من هذا أستنتج بل أرى أن صيغة اليمين يجب أن تكون كما وردت في المادة ٥٠ من الدستور لكل من الشيوخ والنواب .  
 أما الدليل الثاني فهو مستفاد من التقاليد . وأتم تعلمون أنها في الممالك الدستورية تأخذ حكم النصوص القانونية وبخاصة في بلاد  
 الإنجليز ؛ فالتقاليد هناك كالقانون .

عندنا كذلك تقاليد ويوجد بين حضراتكم المحامون ومن كانوا قضاة ومن حضروا جلسات المحاكم وتعلمون أن التقاليد تقضى بأن  
 يحلف الشهود « بالله العظيم » كما تعلمون حضراتكم أن اليمين التي يحلفها وكيل النيابة أمام وزير الحفانية واليمين التي يحلفها النائب العمومي  
 أو المستشار بالمحكمة أمام جلالة الملك تشتمل كلها على لفظ الجلالة .

هذه هي التقاليد ويجب أن تراعى وتحترم .

قد يقال إن التقاليد المتبعة في المحاكم لا يمكن التمسك بها في المجالس النيابية فردى على هذا أن لدينا تقاليد برلمانية تؤيد رأيي يثبت  
 ذلك ما ورد بمضبطي المجلسين المؤرختين ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ إذ حلف حضرات أعضاء المجلسين اليمين مشتملة على لفظ الجلالة  
 « أقسم بالله العظيم » وقد كنت كما كان كثير من حضراتكم من بينهم .

ولما كنا جميعاً — من مسلمين ومسيحيين وإسرائيليين — نؤمن بالله فلا أرى سبباً للسير على طريقة بعض البلاد الأوربية التي  
 يوجد فيها من لا يؤمن بالله ، وعلى ذلك لا يكلف بالحلف بلفظ الجلالة .

تذلك أرجو من حضراتكم أن تقرروا ذكر لفظ الجلالة في صيغة اليمين من الآن فصاعداً .

معالي محمد شفيق باشا — أوافق حضرة الزميل تمام الموافقة على كل ما جاء بأقواله ، خصوصاً وأن المجلس في سنة ١٩٢٤ أقر  
 صيغة القسم المذكورة فيها لفظ الجلالة ، ولا أدري السبب الذي دعا إلى حذفه عندما أقسم حضرات الأعضاء الجدد . أضف إلى ذلك أن  
 المادة ٥٠ من الدستور حددت القسم الذي يقسمه جلالة الملك وفيه ذكر اسم « الله العظيم » .

حضرة محمد علوى الجزار بك ( الرئيس بالنيابة ) — أمامنا مضبطة ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ وفيها صيغة اليمين كما قرر سعادة محمد  
 صدق باشا .

حضرة عزيز ميرهم افندى — عندما قدم سعادة محمد صدق باشا اقتراحه ملت كل الميل إلى الموافقة عليه ولكننى بعد التفكير  
 الجدى وجدت أن هذا الاقتراح لا فائدة فيه بل وجدت أن فيه ناحية ضارة . أما كون الاقتراح عديم الفائدة فعقيدتنا جميعاً أن الإنسان  
 عندما يقول أحلف أو أقسم فلفظ الجلالة يكون ملحوظاً في قسمه ضمناً .

( ضجة ) .

مادة ٩٤ » ... ..

لماذا تضجون !! السألة دينية محضة ، وبيننا من مشايخ الدين من يقولون بصحة الحلف من غير ذكر لفظ الجلالة — ليس هذا في مذهب واحد بل في أغلبية المذاهب . وهأنذا أذكر لكم ما ورد بمذهب أبي حنيفة :

جاء بابن عابدين في رد المختار على الدر المختار ( جزء ٣ ، صفحة ٧٣ ) ما يأتي :

« والتقسم أيضاً بقوله « أقسم » أو « أحلف » أو « أعزم » أو « أشهد » ، بلفظ المضارع — وكذا الماضي بالأولى — « كأنقسمت » و « حلفت » و « عزمت » و « آليت » و « شهدت » ( وإن لم يقل بالله ) ؛ إذن يقع القسم وتجب عليه الكفارة ... ..

سعادة محمد صدق باشا — من أين لك هذا ؟؟ !

حضرة عزيز ميرهم افندي — إنني أذكر النص . وهأنذا أورد لحضراتكم ما ورد في كتاب الفتاوى الهندية ( جزء ٢ ، صفحة ٥٣ ) .  
« ولو قال : أشهد ألا أفعل كذا ، أو أشهد بالله ؛ أو قال : أحلف ، أو أحلف بالله ؛ أو أقسم ، أو أقسم بالله ؛ أو أعزم ، أو أعزم بالله ؛ أو قال عليه عهد ، أو عليه عهد الله ألا يفعل كذا ؛ أو قال عليه ذمة الله ألا يفعل كذا — يكون يمينا ، وكذا لو قال عليه يمين أو يمين الله .  
وجاء في فتاوى قاضيخان ( جزء ٢ ، صفحة ٤ ) ما يأتي :

« ولو قال : أشهد ألا أفعل كذا ، أو أشهد بالله ؛ أو قال : أحلف ، أو أحلف بالله ؛ أو أقسم ، أو أقسم بالله ؛ أو أعزم ، أو أعزم بالله — يكون يمينا . كذلك لو قال : يمين ، أو يمين الله ؛ أو قال عليه نذر ، أو نذر الله — كان ذلك يمينا » .

السألة واضحة ؛ وأظن أنه ورد في مدونة الإمام مالك ما يشبه هذه النصوص — وإذن فالإقتراح عديم الفائدة .

أما فيما يختص بناحية الضرر الموجودة في الاقتراح فلقد حلف منا الشيوخ في أول الدورة « بالله العظيم » ؛ وقد حلف بعضنا من غير ذكر لفظ الجلالة . فإذا قررتم وجوب النص صراحة على ذكر لفظ الجلالة فكأنكم بهذا توقعون الرية في يمين من حلفوا بغير ذكر اسم الله صراحة ... ..

( أصوات : لماذا ؟ ) .

إذا كانت لا توجد هناك رية فهذا مما يؤيد قولي في أنه لا محل لهذا الاقتراح ولذا لا أرى داعياً للأخذ به خصوصاً وأن المادة ٩٤ من الدستور نصت صراحة على أن يقسم أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب على « أن يكونوا مخلصين للوطن وللملك » إلى آخر ما جاء بالمادة . هذا هو النص الذي اختير في الدستور . أما الاستناد إلى نص المادة ٥٠ من الدستور — وهي التي نصت على صيغة اليمين التي يقسمها جلالة الملك — فهو استناد في غير محله بل بالعكس أن النص الوارد في تلك المادة يدل على أن الصيغة التي يحلف بها أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب ليست كالصيغة التي يحلف بها جلالة الملك . ولو أراد الدستور توحيد اليمين لنص عليه صراحة .

أما فيما يختص بالتقاليد فإن المجلس لم يتخذ خطة واحدة . وغاية ما في الأمر أننا أقسمنا عند افتتاح البرلمان للدور الأول مع ذكر لفظ الجلالة فيها ثم حدث أن أقسم بعض حضرات الأعضاء اليمين بغير ذكره ولا أدري سبباً للتغيير .

وفضلاً عن هذا فالمسألة ليست مسألة يمين ولا هي مسألة ألقاظ إنما هي في الواقع مسألة أخلاق واعتقادات فكيف من أناس حلفوا بالله العظيم على احترام الدستور ثم حنثوا في أيمانهم وهم من أناس حلفوا اليمين خلواً من لفظ الجلالة ولكنهم يروا بها .

سعادة محمد صفوت باشا — لا أريد الخوض في الموضوع ولكنني أريد أن أشير إلى نقطتين :

النقطة الأولى ، خاصة بالتقاليد التي أشار إليها سعادة محمد صدق باشا فأقول إنه لا توجد عندنا تقاليد تتبع في المحاكم وإذا صح أن نسمى ما تسير عليه المحاكم فيما يختص بصيغة اليمين تقاليد فإن المحاكم الشرعية تسير على عدم ذكر لفظ الجلالة في اليمين وكذلك المحاكم المختلطة وأما في المحاكم الأهلية فبعض القضاة يطلبون إلى الشهود الحلف بالله العظيم وبعضهم يسير على ما تسير عليه المحاكم الشرعية . لا أريد بهذا أن أصل لنتيجة معينة وإنما أريد أن أجلى حقيقة مسألة وردت في أقوال سعادة محمد صدق باشا .

النقطة الثانية ، خاصة بما ورد في كلام حضرة الأستاذ عزيز ميرهم افندي مما يحس المسألة من وجهتها الدينية فلنرى — وفي مجلسنا من رجال الدين أقطاب يمكن التعويل على آرائهم — أن يبدو لنا رأيهم في هذا الموضوع .



أداة ٩٤ » ..... »

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — لا أريد أن أعارض في أن تكون صيغة اليمين من الآن فصاعداً مذكوراً بها لفظ الجلالة أنه يسوى أن أقول « أقسم أن أفعل أو لا أفعل كذا » أو « أقسم بالله أن أفعل أو لا أفعل كذا » ؛ لأن العلماء صرحوا بأن لفظ القسم لفظ الشهادة يعتبر ميمناً ، فإذا قال شاهد « أشهد بكذا وكذا » فكأنه قال « أقسم بالله أن أقول الحق » . هذا ما صرح به علماء الدين . ألفت نظر حضراتكم إلى أنه يترتب على صحة اليمين بلفظ القسم دون ذكر المقسم به أن المجلس قد انعقد انعقاداً صحيحاً وأن نيابة الأعضاء الذين أقسموا بهذه الصيغة صحيحة . وأما إذا قرر المجلس أن الصيغة إذا خلت من لفظ الجلالة لا تكون ميمناً كان المجلس كأنه قد انعقد بأعضاء عضويتهم غير صحيحة وتكون بذلك أعمالنا السالفة كلها باطلة . وهذه النتيجة ملازمة لتقرير أن الصيغة بغير ذكر اسم الجلالة — تيمناً صحيحة .

وبما أننا قد علمنا أن الشرع يسوى بين لفظ « أقسم أو أشهد أو أحلف » ولفظ « أقسم أو أشهد أو أحلف بالله العظيم » فالصيغة السابقة صحيحة ويمين حقيقية والمجلس أن يضع لنفسه صيغة تشتمل على لفظ الجلالة يتبعها في المستقبل . هذا ما لا أعارض فيه ولكني أعارض في أن يصدر المجلس قراراً يشتم منه أن الصيغة التي أقسم بها الأعضاء فيما مضى غير صحيحة . ولذلك أكرر أن لفظة « أقسم » يمين من حيث به لزمته الكفارة . ولكن للمجلس بعد هذا أن يضع صيغة يتبعها في المستقبل . ( تصفيق ) .

حضرة محمد محمود خليل بك — أرى أن المسألة دستورية وسأتكلم فيها من هذه الوجهة فقط . صيغة اليمين واضحة في الدستور تمام الوضوح . المادة ٥٠ التي يستند عليها سعادة محمد صدق باشا خاصة بجلالة الملك وقد نص فيها صراحة على أن يحلف الملك قبل أن يباشر سلطته بالصيغة الآتية : « أحلف بالله العظيم أني أحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه » ثم جاءت المادة ٥١ ( الخاصة بأوصياء الملك ) ونصت على أن تكون اليمين بالصيغة نفسها مضافاً إليها « وأن نكون مخلصين للملك » . لهذا يختص بالملك وبأوصياء الملك نص على صيغة اليمين .

أنتقل بعد هذا إلى اليمين الخاصة بأعضاء البرلمان فقد نص الدستور في المادة ٩٤ على صيغة اليمين التي يحلفونها فقال « يقسمون أن يكونوا مخلصين للوطن والملك ، مطيعين للدستور ولقوانين البلاد ، وأن يؤديوا أعمالهم بالنزاهة والصدق » . فصيغة اليمين التي يحلفها الأعضاء وردت في الدستور كما وردت الصيغة الخاصة بالملك والأوصياء . ولو أراد واضع الدستور أن تكون اليمين التي يحلفها الأعضاء بنص الصيغة التي يحلف بها الملك نص على ذلك ، ولكنه نص على صيغة خاصة . فإذا خرجنا عنها نكون قد عدلنا في الدستور وهذا غير جائز فلا يصح إذن أن نتناقص في صيغة اليمين المذكورة صراحة في المادة ٩٤ .

سعادة محمود شكري باشا — لا أرى في الواقع فرقاً بين اليمين الحالية من ذكر لفظ الجلالة واليمين المتضمنة له . فعلماء الشرع متفقون على أن لفظ « أقسم » أو « أشهد » معناها القسم بالله . فلا أرى إذن مانعاً من التصريح بذكر لفظ الجلالة إذا وافقتم . ولو أن اليمين بلفظ « أقسم » صحيحة ولا محل لما قاله سعادة محمد صدق باشا من أن القسم بدون ذكر لفظ الجلالة لا يعتبر قسماً صحيحاً .

أما ما قاله حضرة الأستاذ محمد محمود خليل بك من أن المادة ٩٤ نصت على صيغة القسم وأنها أمام هذا لا يمكننا المناقشة في هذه الصيغة فاني أخالفه فيه لأن المادة المذكورة — كما قال سعادة محمد صدق باشا — لم تنص على صيغة ما ، بل أشارت إلى القسم اكتفاء بما جاء في المادة ٥٠ فلا معنى إذن للقول بأن الخوض في صيغة اليمين يعتبر تعديلاً للدستور .

بناء على ذلك أنضم إلى سعادة محمد صدق باشا ومعالي محمد شفيق باشا .

حضرة محمود بسيوني افندي — حقيقة أن علماء الشرع — كما قال حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — قالوا إنه إذا قال شخص « أقسم » فإن هذا يؤدي إلى معنى واحد وهو الحلف . هذا هو رأي علماء المذهب الحنفي . أما علماء المذهب المالكي فيقولون إنه إذا قال شخص « أقسم أن أفعل كذا » فإن هذا لا يعتبر حلفاً إلا إذا كان الشخص ينوي الحلف . ولا يمكننا هنا أن نستطلع الضمائر . لعل لجنة وضع الدستور أرادت أن توفق بين المذاهب جميعاً فالحنفية يكتفون بلفظ « أقسم » دون ذكر لفظ الجلالة والمالكية يقولون بالأمر دأباً بأن يكون الشخص ناولاً الحلف أو غير ناول .

فيحسن أن تكون الصيغة صريحة شاملة لفظ الجلالة ؛ ولا أرى داعياً للمناقشة مع وضوح المسألة .



مادة ٩٤ » ... ..

لا أدري ما هي الحكمة بعد أن ينص الدستور على وجوب حلف الملك « بالله العظيم » ألا يحلف النواب والشيوخ بالصفة نفسها — هذا ما لا أفهمه . اللهم إلا إذا أردنا أن نخرج عما يتقيد به جلالة الملك وهذا ما لا يصح مطلقاً .

وعلاوة على ذلك فإن المادة ٥١ من الدستور نصت على صيغة اليمين التي يحلفها أوصياء الملك وأوجبت الحلف بالله العظيم فلا شك إذن في أن واضع الدستور أراد أن تكون اليمين دائماً مقترنة بلفظ الجلالة . أما المادة ٩٤ فقد ذكرت أن الأعضاء يقسمون ولكنها لم تنص على صيغة القسم . فهنا إجمال وهناك توضيح ؛ وما أجمل في المادة ٩٤ وضع في المادة ٥٠ .

لهذا ترون حضراتكم أنه يحسن أن يكون القسم من الآن فصاعداً مقترناً بلفظ الجلالة حتى يكون هناك توفيق بين أصحاب المذاهب وحتى لا يكون هناك تناقض بين المادة ٥٠ والمادة ٩٤ .

حضرة محمود أبو النصر بك — لقد كفاني زملائي مؤونة التفصيل فيما يجب أن تكون عليه صيغة اليمين . الواقع أنه ليس من الضروري مطلقاً لانعقاد اليمين صحيحة أن يصرح فيها بلفظ الجلالة . ولا أشارك زميلي حضرة محمود بسيوني أفندي رأيه في أن الدستور يوجب أداء اليمين بصيغة خاصة هي تلك التي نص عليها في المادة ٥٠ لا أشاركه هذا الرأي لأن له من النتائج ما لا يخفى على حضراتكم . عبارة « يقسمون اليمين » تفيد القسم بالصيغة التي يصح أن تكون قسماً . والصيغة قسم صحيح سواء صرح فيها بلفظ الجلالة أو لم يصرح ، فعلى ذلك أقول إن الصيغة التي أقسمنا بها خالية من ذكر لفظ الجلالة هي صيغة صحيحة لا غبار عليها .

ولكني مع هذا أراني أميل إلى أن يصرح في صيغة اليمين « بلفظ الجلالة » على أنني إذا ذكرت قوله تعالى « ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم أن تبروا وتتقوا » قد أكون أميل إلى عدم التصريح باسم الجلالة . ولكن بما أن الدستور صريح ، ولأن المسألة دستورية ، ولأنه ورد في بعض مواد الدستور صيغة خاصة — يجمل أن تكون اليمين مشتملة على اسم الله تعالى .

فضيلة السيد حسين القصبي — حلف بعض حضرات الأعضاء بلفظ « أقسم » فقط وحلف بعضهم بعبارة « أقسم بالله العظيم » فأراد سعادة محمد صدق باشا توحيد الصيغة وأنا أؤيده في هذا الرأي إذ لا يصح أن يحلف بعض الأعضاء بصيغة والبعض بصيغة أخرى . حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أرى أنه يجب إطلاق القسم وعدم تقييده بصيغة معينة إذ أن النص الوارد في المادة ٩٤ يجعل اليمين مقيدة أو قاصرة على لفظ الجلالة ، إنما أراد ذلك في حالة خاصة عندما يؤدي الملك اليمين وجاء بعد ذلك في المادة ٥١ أن أوصياء العرش يحلفون اليمين بالصيغة المبينة في المادة ٥٠ مضافاً إليها « وأن نكون مخلصين للملك » هذا فيما يختص باليمين التي يؤديها الملك وأوصياء العرش والتي يجب أن تكون شاملة للفظ الجلالة لأن الملك والأوصياء يجب أن يكونوا من المؤمنين بالله تعالى . أما حضرات الأعضاء فلا يتقيدون بصيغة خاصة بل لكل منهم أن يقسم بما يعتقد فإن كان مؤمناً حلف بالله وأما إن كان غير مؤمن — كأن يكون طبعياً مثلاً — فكيف تطلبون منه أن يقسم بالله ؟ وماذا يكون الحال لو قال لكم صراحة إنه لا يؤمن بالله تعالى ؟ الدستور ترك العضو حراً يقسم بما يعتقد . فله أن يقسم بالله العظيم كما أن له أن يقسم بالنعمة والشرف . هذا هو ما أراده الدستور ، وعلى ذلك فمن حلف في أول دور انعقاد وأقسم بالله العظيم فيمينه صحيحة ؛ ومن حلف بعد ذلك بأن قال « أقسم » فقط فيمينه صحيحة أيضاً .

أما صيغة اليمين الواردة في المادتين ٥٠ و ٥١ فهي صيغة خاصة وصريحة لا تحتل جدلاً .

لذلك أرجو من حضراتكم أن توافقوا على إطلاق القسم وعدم تقييده بصيغة معينة .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — إن المسألة المطروحة على المجلس خاصة باليمين التي يقسمها الأعضاء ؛ وهي بهذا ترجع إلى دور الانعقاد الأول عندما وقفنا وأقسمنا اليمين القانونية الدستورية مقترنة بلفظ الجلالة ، وسرنا على ذلك ثم تغيرت الصيغة ولا أدري من أي يوم استبحنا لأنفسنا هذا التغير وبأي قرار من المجلس ؟

(أصوات : لم تغير) .

أنا لم أقاطع أحداً من حضرات من تكلموا قبلي ، فأرجو أن تتركوني أتم كلامي . سمعت للمقاطعين يقولون إن الصيغة لم تغير فرداً عليهم أقول إن الصيغة قد عدلت ، وهذا التعديل هو ما أدى لمناقشتنا الآن . فهل من قرار أصدره المجلس بالتعديل ؟ اللهم لا . من أجل هذا أقول إن التغير جاء عن غير قصد وعفوا بغير التفات إلى أن رأي سعادة محمد صدق باشا أن المسألة يصح أن تطرح على المجلس ليتناقش فيها ويبدى فيها رأياً .

ة ٩٤ » ... ..

جاء بعده حضرة محمود بسيوني افندى مؤيداً له ، وأورد رأيين مختلفين كل منهما لإمام من أئمة المذاهب ، واسترسل في حديثه  
نرشداً بالنصوص الدستورية ، فكانت دليلاً قاطعاً على وجوب ذكر لفظ الجلالة في اليمين .

قلوا إن الصيغة الأصلية إنما وضعت لحالة خاصة بالملك ، فلو أريد أن يحلف بها الأعضاء لنص على ذلك صراحة في الدستور . على أن  
وف في القوانين أنه متى وضعت صيغة لأمر ما وجب اتباعها إلى أن يوجد نص يدل على العدول عنها ، وليس أمامنا نص يدل على أن  
مود في المادة ٩٤ هو الاكتفاء بلفظ « أقسم » دون ذكر لفظ الجلالة وعدم النص عليه إنما كان اكتفاء بالنص الوارد في المادتين ٥٠  
٥ الخاصتين بالملك وأوصيائه . يقولون إن الصيغة التي تشتمل على لفظ الجلالة خاصة بالملك ، ولا أرى إلى أي سند يستندون .

يقول حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر إن هذه الصيغة المشتملة على لفظ الجلالة خاصة بالملك وأوصيائه دون الأعضاء ، وإنه  
جاءكم من لا يدين بدين ما وامتنع عن الحلف بالله . وأرد على ذلك بأن المعروف دستورياً هو أن دين الدولة هو الإسلام .  
( أصوات : الدولة ؟ ) .

نعم الدولة ، وما جئنا هنا إلا باسم الدولة ولا نتكلم إلا باسمها ، ومع ذلك فإن مجلس الشيوخ قد لوحظ في تكوينه تمثيل جميع  
رائف وليس بيننا والحمد لله من لا يدين بدين ، وما عهدنا وما سمعنا عما يقوله الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر للتدليل على رأيه من  
ود من لا دين له ، ويجب أن تضرب الأمثال بشيء موجود لا بشيء لا وجود له .  
من أجل هذا أؤيد رأي سعادة محمد صدقي باشا وحضرة محمود بسيوني افندى في ضرورة اشتغال القسم على لفظ الجلالة .  
( حضر حضرة صاحب العالي محمد نجيب الغرابي باشا وزير الأوقاف العمومية ) .

حضرة محمود بسيوني افندى — إذا فرض وكان وصي العرش لا يعتقد بوجود الله ، فكيف يمكن التوفيق بين ما يفرضه الدستور  
لمادة الحادية والخمسين من وجوب ذكر لفظ الجلالة في القسم وبين ما يقوله المعارضون ؟  
حضرة عزيز ميرهم افندى — إن ما يديه سعادة محمد صدقي باشا هو اقتراح ، وتقضى اللائحة الداخلية بأن كل اقتراح يجب أن  
أولاً إلى لجنة الاقتراحات .

الرئيس — تقدم اقتراح (١) من عشرة من حضرات الأعضاء بقفل باب المناقشة ، فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — تقدم اقتراح من سعادة محمد صدقي باشا كما تقدم اقتراح ثان من معالي محمد شفيق باشا ، وثالث من حضرة الشيخ محمد  
العرب بك ، ورابع من سعادة محمود شكرى باشا وآخرين ، وستتلى على حضراتكم :  
تلى الاقتراح الأول وهذا نصه :

« أطلب من المجلس الوقوف على أن يقرر بأن صيغة اليمين تكون من الآن فصاعداً مشتملة على اسم الجلالة كما حصل في جلسة ١٥ مارس  
١٩٢٤ »

محمد صدقي

تلى الاقتراح الثانى وهذا نصه :

« يقرر المجلس ذكر اسم الله العظيم في القسم الذى يؤديه أعضاء المجلس ، وأن عدم ذكر الاسم في القسم الذى أداه بعض حضرات  
أعضاء لا يخرج قسمهم لأن القسم ينعقد شرعاً من غير ذكر اسم الله العظيم »

محمد شفيق

(١) نص الاقتراح :

تترج قفل باب المناقشة في هذا الموضوع وأن يؤخذ رأى ؟

حسين عبد القفار ، محمد جعفر ، محمود رشاد ، على إسماعيل ، عبد الحكيم أحمد ، أحمد مصطفى ، عبد الرحيم مهنا ، أحمد حجازى ، عبد الله أباطه ،  
فهمى .

## مادة ٩٤ » .....

حضرة محمد محمود خليل بك — يوجد اقتراح ثم توجد تعديلات عليه ، فيجب أن يؤخذ الرأي أولاً على التعديل ثم على أصل الاقتراح .  
حضرة عبد الفتاح رجائي افندى — سيتبع هذا عند أخذ الرأي .

تلى الاقتراح الثالث وهذا نصه :

« أقترح أن يؤخذ الرأي أولاً على ما يأتى :

« هل الصيغة التى جرى عليها المجلس أخيراً فى تخليف الأعضاء الحالية من لفظ الجلالة كافية فى تطبيق المادة ٩٤ من الدستور أو غير كافية ؟

محمد عز العرب »

حضرة إبراهيم نور الدين بك — هذا ليس فى الواقع تعديلاً لأن أخذ الراى عليه قد يفضى إلى رفض الاقتراح الأصل .  
تلى الاقتراح الرابع وهذا نصه :

« نترح قفل باب المناقشة وأن يقرر المجلس أن لا مانع من أن يكون القسم مشتملاً على اسم الجلالة ؟

محمود شكرى ، محمد العبانى ، أحمد حميد أبو ستيت ، سيد عبد الرحمن ، إسماعيل فواز ، شعبان السيد مؤمن » .

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم اعتراض على التعديل المقدم من سعادة محمود شكرى باشا ومن معه ؟  
( لم يعترض أحد ) .

الرئيس — إذن المجلس يقرر هذا التعديل ، ومعناه أن الأمر يكون متروكاً للعضو نفسه ، فله أن يؤدى اليمين مصرحاً فيها بالجلالة كما أن له أن يؤدىها من غير هذا التصريح .  
( فى ١١ أبريل سنة ١٩٢٧ ) .

هل من المحتم أن تؤدى اليمين الدستورية من المنبر ؟

تأدية حضرات الأعضاء اليمين الدستورية

الرئيس ( حضرة صاحب السعادة أمين سامى باشا ) — ليتفضل حضرات الأعضاء الحاضرين الآن بتأدية اليمين المنصوص عليها المادة ٩٤ من الدستور .

مجلس الشيوخ

نودى على كل من حضرات الأعضاء فأدى اليمين بالصيغة الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للوطن وللملك ، مطيعاً للدستور ولقوانين البلاد ، وأن أؤدى أعمالى بالذمة والصدق » .  
( وكان الرئيس يهتف كلاً من حضراتهم ويحييه الأعضاء بالتصفيق ) .

وفى أثناء ذلك حدث أنه عند ما طلب إلى حضرة الشيخ المحترم أحمد كامل بك حلف اليمين أخذ فى أدائها وهو واقف فى مكانه ، فاثبتت المناقشة الآتية :

حضرة الشيخ المحترم الشيخ عباس الجمل ( السكرتير البرلمانى الوقت ) — بأمر سعادة الرئيس أرجو حضرة الشيخ المحترم أن يؤدى اليمين على المنبر .

حضرة الشيخ المحترم أحمد كامل بك — لماذا ؟

حضرة الشيخ المحترم الشيخ عباس الجمل ( السكرتير البرلمانى الوقت ) — لأن سعادة الرئيس أمر بذلك .

حضرة الشيخ المحترم محمد أحمد الشريف بك — هناك سابقة فى هذا الموضوع هى أن يحلف حضرات الشيوخ المحترمين اليمين الدستورية من فوق المنبر .

أداة ٩٤ » ... .. «

حضرة الشيخ المحترم الشيخ عباس الجمل (السكرتير البرلماني الموقت) — يجب أن يكون ذلك حتى يستشعر الحالف برهبة اليمين.  
( حلف حضرة الشيخ المحترم أحمد كامل بك اليمين الدستورية بالصيغة التقدمية وهو واقف في مكانه ) .  
( تصفيق ) .

الرئيس — لا يجوز أن يثبت في المحضر إلا اليمين التي تؤدي على المنبر .  
حضرة الشيخ المحترم الشيخ عباس الجمل (السكرتير البرلماني الموقت) — إن سعادة الرئيس يأمر السكرتيرية بعدم إثبات اليمين التي أداها حضرة الشيخ المحترم أحمد كامل بك .  
حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمي — لا يملك سعادة الرئيس هذا . نريد أن يطرح هذا الموضوع على المجلس لاتخاذ قرار فيه .

حضرة الشيخ المحترم الشيخ عباس الجمل (السكرتير البرلماني الموقت) — إنما يكون ذلك بعد الانتهاء من حلف اليمين .  
حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمي — أنا أتكلم باسم زملائي وأقترح ... ..  
حضرة الشيخ المحترم الشيخ عباس الجمل (السكرتير البرلماني الموقت) — المجلس لم يتكون بعد فلا تجوز المناقشة ولا أخذ الرأي .  
حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمي — إن الدستور لم يبين مكانا خاصا في قاعة الجلسة لحلف اليمين .  
حضرة الشيخ لويس أخنوخ فانوس — جرت العادة في المجالس السابقة أن يحلف حضرات الشيوخ المحترمين اليمين من فوق المنبر .

( حلف بعض حضرات الشيوخ المحترمين اليمين الدستورية في أماكنهم ، أما سائر حضرات الأعضاء فقد حلفوها من فوق المنبر ) .  
حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمي — لقد حلف الآن بعض حضرات الأعضاء وهم في مقاعدهم . ونريد أن نعرف رأي المجلس فيما إذا كانت اليمين التي لا تؤدي على المنبر تعتبر باطلة أم هي صحيحة ؟

حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر — كيف يؤخذ الرأي مع أن المجلس لم يتكون لعدم الانتهاء من حلف اليمين ؟  
( وبعد انتهاء حضرات الأعضاء من تأدية يمينهم وقف سعادة الرئيس وأدى اليمين غياة حضرات الأعضاء بالتصفيق ) .  
( في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ) .

مجلس الشيوخ

وجوب أن تكون اليمين الدستورية متضمنة القسم « بالله العظيم » .

مرسوم بتعيين حضرات الشيوخ المحترمين : أحمد لطفي السيد باشا وحسين سري باشا ومحمد طاهر باشا ومحمد نجيب الغرابي باشا وحسين رفيق باشا والأستاذ عاذر جبران — حلف حضرات الأول والرابع والسادس اليمين الدستورية  
نفس المرسوم :

مرسوم

بتعيين أعضاء في مجلس الشيوخ

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المواد ٧٤ و ٧٧ و ٧٨ من الدستور ؛

وعلى المرسوم الصادر في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ؛

وبناء على ما عرضه علينا مجلس الوزراء ؛



رسمنا بما هو آت :

### المادة الأولى

عين عضواً في مجلس الشيوخ كل من :

أحمد لطفى السيد باشا ، حسين سرى باشا ، محمد طاهر باشا ، محمد نجيب الغرابلى باشا ، حسين رفقى باشا ، الأستاذ عاذر جبران .

### المادة الثانية

على رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية تنفيذ هذا للرسوم :

صدر بسراى عابدين فى ١٨ ربيع الأول سنة ١٣٥٧ ( ١٨ مايو سنة ١٩٣٨ ) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

وزير الداخلية

أحمد لطفى السيد

الرئيس — ليتفضل حضرات الشيوخ المحترمين : أحمد لطفى السيد باشا ، حسين سرى باشا ، محمد طاهر باشا ، محمد نجيب الغرابلى باشا ، حسين رفقى باشا ، الأستاذ عاذر جبران — بتأدية اليمين الدستورية المنصوص عليها فى المادة الرابعة والتسعين من الدستور .

فأداها كل من حضرتى الشيخين المحترمين أحمد لطفى السيد باشا ومحمد نجيب الغرابلى باشا بالصيغة الآتية :

« أقسم أن أكون مخلصاً للوطن وللملك ، مطيعاً للدستور وقوانين البلاد ، وأن أؤدى أعمالى بالذمة والصدق . »

( فهنا الرئيس حضرتيهما وحياهما حضرات الأعضاء بالتصفيق ) .

الرئيس — ليتفضل حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عاذر جبران لتأدية اليمين الدستورية .

فأداها حضرته بالصيغة الآتية :

« أقسم أن أكون مخلصاً للوطن وللملك ، مطيعاً للدستور وقوانين البلاد ، وأن أؤدى أعمالى بالذمة والصدق . »

( فهنا الرئيس وحياه حضرات الأعضاء بالتصفيق ) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — أرى أن يكون القسم بالله العظيم .

الرئيس — نصت المادة الرابعة والتسعون على أنه « قبل أن يتولى أعضاء مجلس الشيوخ والنواب عملهم يقسمون أن يكونوا

مخلصين ... الخ » ولم تنص على ذكر لفظ الجلالة كما نصت المادة ٥٠ من الدستور الخاصة بيمين جلالة الملك .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — أرجو من حضرات الشيوخ المحترمين الذين أقسموا اليمين بغير ذكر الله العظيم أن

يعيدوها ويقسموا بالله العظيم .

الرئيس — لهم ذلك إذا أرادوا . فليتفضل حضرات الشيوخ المحترمين الذين لم يقسموا بلفظ الجلالة إذا أرادوا أن يعيدوا

حلف اليمين .

( لم يتقدم أحد من حضرات الشيوخ لإعادة حلف اليمين ) .

( فى ١٨ مايو سنة ١٩٣٨ ) .

مجلس الشيوخ

صيغة اليمين الدستورية

حلف حضرة الشيخ المحترم حسين سري باشا اليمين الدستورية

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — أريد أن أشرح للمجلس اقتراحي (١) الخاص باليمين الدستورية .

إن الدستور ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، قد أوجب في المادتين ٥٠ و ٩٤ حلف اليمين . فقد نصت المادة ٥٠ على أنه : « قبل أن يباشر الملك سلطته الدستورية يحلف اليمين الآتية أمام هيئة المجلسين مجتمعين : أحلف بالله العظيم أتى أحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه » .

والمادة ٥٠ من الدستور مقدمة في الترتيب بطبيعة الحال على المادة ٩٤ ولذلك فإن الدستور عندما عرض لليمين مرة ثانية في هذه المادة لم يحدد نص اليمين اكتفاء بنص القسم الوارد في المادة ٥٠ ، فيكون قسم الأعضاء الذين لم يقسموا بالله العظيم كما تحدد في المادة ٥٠ .

لقد جرى العمل في المجلسين على أن العضو عندما يحلف يصرح بأنه يحلف بالله العظيم . ولكني أرى أن الأمر قد أشكل على بعض حضرات الأعضاء كما حصل الليلة ، فقد ظنوا أن نص المادة ٩٤ يجيز لهم أن يحلفوا من غير أن يصرحوا بالله العظيم ، مع أن هذه المادة قد خلت من ذكر اليمين بالله العظيم اكتفاء بذكرها في المادة ٥٠ ، ولذلك فإنني أعتبر أن من لم يحلف بالله العظيم كأنه لم يحلف اليمين الدستورية .

لقد أقسم حضرات إخواننا الذين انتخبوا أو عينوا بمرسوم أخيراً ، ولم يصرح بعضهم في قسمه بالله العظيم ، ولذلك قدمت اقتراحاً بأن يطالب إلى حضراتهم أن يحلفوا اليمين مرة أخرى وأن يصرحوا فيها بالله العظيم اقتداءً بحضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المحبوب ، من لم يقبل من حضراتهم ذلك يعتبر كأنه لم يؤد اليمين الدستورية ومن ثم لا يجوز له مباشرة عمله الدستوري . هذا هو رأيي وأطلب أن يؤخذ رأي المجلس عليه .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — أخالف حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل فيما ذهب إليه .

إن حكمة وجوب أن تكون يمين الملك بالله العظيم هي أن جلالة ملك مسلم قطعاً والعائلة المالكة مسلمة قطعاً .

أما الأعضاء فشأنهم غير ذلك ، إذ يحتمل ألا تسمح عقيدة أحد الأعضاء بأن يحلف بالله العظيم كأن يكون « مجوسياً » من عبدة النار . فكيف إذن يحتم على مثل هذا العضو إن وجد أن يحلف بغير ما يعتقد ؟ هذه هي الحكمة في مغايرة المادة ٩٤ للمادة ٥٠ . ولو أن التقاليد جرت بمجلسي البرلمان على أن يكون القسم بالله العظيم إلا أنني أرى أن تترك للعضو حرية القسم بما يتفق وعقيدته . حضرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم بيومي مذكور — الواقع يا حضرات الأعضاء المحترمين أن المسألة لا نستحق كل هذا الجدل ، تلك لأننا كما لاحظنا أن حضرات الأعضاء قدمت لهم ورقتان إحداهما نص فيها على القسم بالله العظيم والأخرى جاءت خلوا من ذلك . فإذا كان الأمر كذلك فلا أظن أن التهاون فيما كتب يدفعنا إلى أن نثير مسألة قانونية تتعلق بالقسم . ذلك لأننا نعلم أننا نتقدم جميعاً بقسماء ونحلف بالله العظيم لأن الكل يؤمن بالله .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — أرى أن القسم طبقاً للدستور يجب أن يكون بالله العظيم ولذلك فإنني عندما تمت القسم خالياً من التصريح بالله العظيم شعرت أن هناك خطأ أو نقصاً في أداء اليمين .

اتمد جاء نص اليمين في المادة ٥٠ من الدستور كاملاً ، إذ ذكر « أقسم بالله العظيم ... » وهذا هو القسم المقول الذي تتوقع أن يكون في هذه البلاد التي يكاد لا يوجد فيها من لا يعتقد بالله .

(١) نص الاقتراح :

« في جلسة الليلة أقسم بعض حضرات الذين انتخبوا والذين عينوا أعضاء بهذا المجلس قسماً ناقصاً حيث لم يصرح في قسمه بأنه يقسم بالله واكتفى أن يقول : أقسم .

« فأقترح على المجلس أن يوافق على أن يعيد هؤلاء الأعضاء قسمهم بالله واعتبار من يمنع عن ذلك غير مؤد لليمين » .

مادة ٩٤ » ..... : .....

والواقع أن السبب في عدم ذكر الله العظيم في المادة ٩٤ إنما يرجع إلى الاكتفاء بما ورد في المادة ٥٠ ومنعاً للتكرار الذي يمكن إلى حد ما الاستغناء عنه . من أجل ذلك أرى أن القسم بالله العظيم هو من ضروريات اليمين الدستورية التي يجب أن يؤديها العضو قبل مباشرته أعماله الخطيرة .

فالحلاف قائم الآن على وجوب أن تقترن اليمين بالله العظيم أو لا تقترن . والرأي عندي إما أن يطرح الموضوع على المجلس لأخذ الرأي عليه أو أن يحال إلى لجنة الحقانية لبحثه لأن اليمين شرط لازم لمباشرة العضو أعماله .  
حضرة صاحب المعالي أحمد لطفي السيد باشا وزير الداخلية — حضرات الشيوخ المحترمين :  
قبل أن أبدأ بكلمة واحدة أقسم بالله العظيم .

( تصفيق ) .

الواقع أن المسألة لا تحتل كل هذا ، فتعاليدنا جميعاً هي القسم بالله العظيم . وترك التعاليد يجب أن يكون لعلة محددة مقصودة . وما دامت هذه اللة غير موجودة فلا حاجة إلى هذا الخروج عن التعاليد . وأرى أن قسم جميعاً بالله العظيم ، ولذلك فإنني أؤدي اليمين الدستورية على هذا النحو « أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للوطن وللملك ، مطيعاً للدستور ولقوانين البلاد ، وأن أؤدي أعمالاً بالذمة والصدق » .

( تصفيق ) .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على أن يكون القسم بالله العظيم وأن يعاد قسم من لم يقسم من حضرات الأعضاء في هذه الجلسة بالله العظيم ؟

( موافقة ) .

هنا تقدم حضرات الشيوخ المحترمين محمد نجيب الغرابي باشا وحسين سري باشا والأستاذ عاذر جبران وحلف كل من حضرات اليمين بالصيغة الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للوطن وللملك ، مطيعاً للدستور ولقوانين البلاد ، وأن أؤدي أعمالاً بالذمة والصدق » .  
( في ١٨ مايو سنة ١٩٣٨ ) .

مادة ٩٥ - « يختص كل مجلس بالفصل في صحة نيابة أعضائه . ولا تعتبر النيابة باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الأصوات » .  
« ويجوز أن يعهد القانون بهذا الاختصاص إلى سلطة أخرى » .

يكون سن النائب ثلاثين سنة على الأقل . يشترط في النائب أن يكون ممن يحسنون القراءة والكتابة . اشتراط نصاب مالي مع إعفاء الحاصلين على شهادة عالية مضى عليها خمس سنين من هذا الشرط .

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للمنور  
لجنة المنور

تراجع المناقشة في هذا على المادة ٨٥ .

( في ١٩ أبريل سنة ١٩٢٢ ) .

تلى القرار العاشر ونصه : « يشترط في النائب أن يكون ممن يحسنون القراءة والكتابة » .

( فواقت عليه الهيئة ) .

( في ٨ يونيه سنة ١٩٢٢ ) .

شرط إحسان القراءة والكتابة فيمن ينتخب أو يعين في مجلس الشيوخ .

تراجع المناقشة على هذا في المادة ٧٧ .

( في ١٢ يوليه سنة ١٩٢٢ ) .

( ٣٢ ) يكون للمجلسين حق الفصل في الطعون التي تقدم ضد أعضائهما .

( في ١٣ يونيه سنة ١٩٢٢ ) .

حضرة عبد الحميد بدوي بك - أترح أن تنقل المادة العاشرة إلى باب الأحكام العامة حتى تكون سارية على المجلسين .

( موافقة عامة ) .

( في ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك - أترح النص الآتي : « لا يصح لموظف أن يرشح نفسه للانتخاب في دائرة من الدوائر التي تكون داخلة في اختصاصه . وذلك ما عدا الموظفين الذين بحكم وظائفهم لهم إشراف عام على كل القطر » .

هذه قاعدة من قواعد الانتخاب التي يصح أن تقررها اللجنة العامة لتأخذ بها لجنة قانون الانتخاب أسوة بالمبادئ الأخرى التي سبق تقريرها .

حضرة عبد العزيز فهمي بك - هذه مسألة تستدعي بحثاً ودراسة ؛ ويحسن أن تحال على لجنة قانون الانتخاب .

( موافقة على ذلك ) .

( في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

تليت المادة السادسة وهذا نصها :

يختص كل مجلس بالفصل في صحة نيابة أعضائه . ولا تعتبر النيابة باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين .

معالي رفعت باشا - أرى تأجيل الفصل فيها إلى أن ينظر قانون الانتخاب .

( موافقة عامة ) .

( في أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .



مادة ٩٥ » ... ..

ينقل شرط إحسان القراءة والكتابة إلى قانون الانتخاب .

حضرة إلياس عوض بك — أقترح أن ينقل شرط إحسان القراءة والكتابة إلى قانون الانتخاب حتى إذا انتشر العلم في بلادنا وزالت عنها الأمية يحذف أيضاً من ذلك القانون .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء على نقل هذا الشرط إلى قانون الانتخاب .

( فتقرر ذلك بأغلبية الآراء ) .

( في ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

١٣

حضرة عبد العزيز فهمي بك — قلت إن رأيي في سلطة المجلسين فيما يتعلق بالفصل في الطعون يجب أن تكون مطلقة . وهذه المسألة وإن لم يبت فيها بيننا للآن ، إلا أنني أرى أن أفتح الباب في الدستور وأدخل تعديلاً على المادة ٦ من فرع الأحكام العامة للمجلسين بحيث يمكن وضع نظام آخر في المستقبل للفصل في الطعون إذا شئت المجالس الفصل فيها كما جرى في بعض البلاد الأخرى . لهذا أقترح أن يضاف إلى المادة المذكورة « ويجوز بمقتضى قانون أن يعهد بهذا الفصل إلى سلطة أخرى » .

( موافقة عامة ) .

( في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

المجلس ينظر في صحة نيابة الأعضاء ، وفي فحص الطعون .

على الشامي افندي — أرى أن أول عمل يجب أن يقوم به المجلس هو تحقيق صحة نيابة الأعضاء وفحص الطعون . إن المجلس لا يصدر حكمه في الطعون فوراً وإنما يحيلها هي ومحاضر الانتخابات على لجنة أو لجان للنظر فيها . وقد وضع بعض النواب مشروع لائحة داخلية وأظن أنها طبعت ووزعت على حضراتكم ، وقد اقترح به أن تؤلف لجنة مكونة من واحد وعشرين عضواً لتحقيق صحة نيابة الأعضاء . وقد يرى بعض النواب طريقة أخرى وهي أن يقسم المجلس إلى لجان كثيرة تختص كل لجنة منها بالنظر في بعض الطعون ، وهذه طريقة معطلة للعمل . ولهذا أقترح أن يقر المجلس اقتراح اللجنة الفاضة بتأليف لجنة مكونة من واحد وعشرين عضواً ، أو ثلاثة وثلاثين عضواً للنظر في الطعون وتحقيق صحة نيابة أعضاء المجلس ، ويحال على هذه اللجنة محاضر الانتخابات والطعون حتى يمكن تقديم تقرير للمجلس ، وبعد أن يقرر صحة الانتخاب يمكنه السير في الأعمال . وهذا هو الاقتراح الذي أعرضه عليكم الآن وأطلب من المجلس الموافقة عليه .

مجلس النواب

حامد الشواربي افندي — أرى أن أول واجباتنا هو الرد على خطبة العرش لأتينا وقد أقسمنا اليمين القانونية أصبحنا أعضاء للبرلمان المصري ومن أول واجباته الرد على خطبة العرش . ولقد وردت تلغرافات بشأن خطبة العرش ولم تتل علينا ، فإذا سمح معالي الرئيس فليأمر بتلاوتها علينا لئلا نرى رأي الأمة في خطبة العرش .

حسن يس افندي — هو تلغراف واحد فقط ثم تلاه ، ونصه :

صاحب السعادة رئيس مجلس النواب بمصر

لم ترد ذكرى للسودان بخطبة العرش عند ذكر كلمة « تحقيق استقلالها التام » . فالأمة تطالب نوابها بأن يكون الرد على خطبة العرش شاملاً الاستقلال التام لمصر والسودان وعدم التمسك بتصریح ٢٨ فبراير ؟

حسن سلامه ، عضو ثلاثيني

على حسين افندي — أقترح تأليف لجتين : لجنة للطعون وأخرى للرد على خطبة العرش لأن كلا الأمرين له أهمية خاصة ، وأن تكون لجنة الطعون مكونة من واحد وعشرين عضواً وهذا العدد يكفي للنظر في الطعون وعددها ١٢٦ لأنه يمكن تقسيمها إلى لجان فرعية كل واحدة منها تختص بالنظر في جزء من الطعون ، بينما لجنة الرد على خطبة العرش توالى عملها .

عبد اللطيف الصوفاني بك — أؤيد حضرة زميلي على الشمسي بك غير أن هناك مسألة يجب أن يتفق عليها . نحن مختلفون في الرأي فيه إذا كان من حق المجلس الفصل في صحة نيابة الأعضاء غير المطعون فيهم فيجب أن تنظر في ذلك أولاً ومتى تقرر أمر في هذا الشأن يمكن تأليف لجنة للنظر في صحة نيابة حضرات الأعضاء سواء في ذلك المطعون عليهم وغير المطعون عليهم ، ولذلك أقترح أخذ رأي المجلس فيما إذا كان من حقه أن يفصل في صحة نيابة الأعضاء غير المطعون عليهم .

يوسف الجندى افندى — إنى أرى أن لا محل للمناقشة فيما إذا كان يلزم أن تؤلف الآن لجنتان أو لجنة واحدة لأنه يمكن أن تؤلف اللجنتان اليوم وأنا منضم إلى حضرة على الشمسي افندى في أنه يجب أن تؤلف الآن لجنة للنظر في صحة نيابة الأعضاء للمطعون بهم وإنما اختلف معه في مسألة واحدة وهى : هل من صالح العمل أن يؤلف المجلس لجنة واحدة أو عدة لجان للفصل في الطعون ؟ إنى أقترح على حضراتكم أن توكل هذه المأمورية إلى ثلاث لجان فقد تقدم على ما أظن أكثر من ٨٦ طعناً وهى مبنية على وقائع قد ترى اللجنة أنه لا اتخاذ قرار بشأنها يجب إحالتها على التحقيق وسماع شهادة الشهود وغير ذلك من الإجراءات ، فإذا أحيل النظر في أمر الطعون إلى لجنة واحدة فإن أمر الفصل في الطعون سيطول وليس من صالح المجلس ولا المطعون فيهم أن يطول زمن الفحص ، ولذلك أقترح على حضراتكم أن يوكل إلى ثلاث لجان على الأقل النظر في ذلك وهذه هى الطريقة المتبعة في جميع الدول الدستورية وقد راجعتها كلها فلم أجد أن المختص بذلك لجنة واحدة . وهناك مسألة أخرى وهى أنه إذا رأى المجلس أنه مختص بالنظر في صحة نيابة الأعضاء الذين لم يطعن في انتخابهم فأقترح أن تختص لجنة واحدة بمراجعة ملفات انتخاب حضرات الأعضاء الذين لم يطعن عليهم ولجنتان لمراجعة الطعون وتحقيق صحة نيابة الأعضاء المطعون فيهم .

سلامه ميخائيل بك — لا خلاف بيننا الآن . تأليف لجنة للرد على خطاب العرش لا يتعارض مع تأليف لجنة للطعون . أما فيما يختص بالرأى الثانى فأرى تأليف لجنة واحدة عددها كبير كأن يكون ثلاثة وثلاثين عضواً ثم تقسم إلى جملة لجان فرعية كل منها تختص بنسب من الطعون . أما مسألة النظر في صحة انتخاب الأعضاء غير المطعون فيهم فإنها مسألة بسيطة لا تستغرق وقتاً طويلاً ولا تحتاج للجنة خاصة .

عبد اللطيف الصوفاني بك — أنا أؤيد زميلي على الشمسي بك .

حسن عبد الرحمن افندى — طلبت الكلام قبل سعادتكم .

الرئيس — إن اسمك غير مكتوب .

حسن عبد الرحمن افندى — إنى كنت أرفع يدي ؛ ولست مخطئاً . وعدم معرفة حضرة السكرتير لاسمى ليس دليلاً على خطئى .

الرئيس — عندنا عشرون اسماً ، فهل نسمعهم جميعاً في وقت واحد ؟

( أصوات : يؤخذ رأى المجلس في المناقشة ) .

الصوفاني بك — أؤيد على الشمسي بك في البدء في تأليف لجنة للنظر في صحة الانتخابات .

( أصوات : تؤخذ الآراء ) .

عبد اللطيف الصوفاني بك — وأنا أقول لجنة واحدة . لماذا ؟ لأنها ستقرر مبادئ فيما يتعلق بصفة الطعون وأحوالها فإذا تعددت اللجان أتعبت الهيئة بكثرة المبادئ المتعددة وبيانها .

( أصوات : يقفل باب المناقشة ) .

راغب إسكندر افندى — لدى طلب فرعى .

حسن كامل بك — يقفل باب المناقشة .

عبد اللطيف الصوفاني بك — يجب أن نملك عواطفنا وأن يعامل بعضنا بعضاً بما يليق من الاحترام .

الرئيس — أتريدون لجنة أم جملة لجان ؟

عبد اللطيف الصوفاني بك — إني ما زلت أتكلم ولى رأى ، وأقول إن تقرير اختصاص البرلمان للنظر فى صحة الانتخاب مسألة مبنية فى الدستور . فاحتراما للمجلس وللدستور يجب ألا تتصادم بمواد الدستور ، أما عدد اللجنة التى تؤلفونها فحددوه كما تريدون .

السيد عبد الهادي عبد العزيز القصي — يقفل باب المناقشة وتؤخذ الآراء على لجنة أو ثلاث .

(أصوات : لعدم ضياع الوقت يقفل باب المناقشة وتؤخذ الآراء على عدد اللجنة ، هل يكون ٣٣ أو ٢١ ) .

علی نجیب افندی — نطلب الکلام یا معالی الرئيس .

الرئيس — تؤخذ الآراء .

السيد عبد الهادي القصبي افندي — يجب أن تؤخذ الآراء بالاسم .

(أصوات: لا، لا، لا).

الرئيس — يا حضرات الأعضاء ، أرجو أن تدعونا نعمل . فهاذا ترون ، لجنة أم جملة لجان ؟

(أصوات : لجنة واحدة) .

الرئيس - الذين من رأيهم لجنة واحدة يرفعون أيديهم .

(صوت : ما عدد أعضاء اللجنة ، أثلثة وثلاثون أم واحد وعشرون ؟ ) .

عبد الستار الباسل بك — لى كلمة عن عدد أعضاء اللجنة .

الرئيس — أواحد وعشرون أم ثلاثة وثلاثون ؟

(أصوات كثيرة : ثلاثة وثلاثون) .

الرئيس — من يرى أن تكون اللجنة من ٢١ فليرفع يده ١

( رفعت الأيدي فكانت أقلية ) .

الرئيس — لجنة الطعون تتكون من ثلاثة وثلاثين عضواً .

على الشمسى افندى — أيؤخذ الرأى على الطريقة التى وضعتها الالامعة أم كل عضو ينتخب ثلاثة وثلاثين ؟

(أصوات : لانعرف هذه اللائحة) .

عبد الستار الباسل بك — هل لى الحق أن أـتـخـب الثلاثة والثلاثين كلهم ؟

الرئيس — والأشعة الداخلية؛

عبد الستار الباسل بك — ليس لنا لائحة داخلية ، ونحن لم نعمل اللائحة الداخلية للآن ، أما اللائحة المشار إليها فلم تكن من

المجلس ولا نعترف بها ، ولذا يجب أن ينتخب كل منا الثلاثة والثلاثين .

(أصوات : هذه الأئمة هي مشروع فقط).

الرئيس - وهل يعمل بهذا المشروع أم يترك ؟

(أصوات : لا يعمل به).

الرئيس — ينتخب كل عضو الثلاثة والثلاثين الذين تتألف منهم اللجنة .

(ملاحظة : حضر كل من حضري الدكتور علي علي بسيوني الذي كان غائبا من أمس والدكتور عبد الحميد فهمي).

(ثم بدى في أخذ الأصوات).

( عاد الرئيس بعد أن برخ مقعده في فترة المناذاة على الأعضاء لوضع أصواتهم في الصناديق ) .

الرئيس — يبدأ الآن فرز الأصوات .

محمود حمدي بك — إن هذا الفرز يأخذ وقتاً طويلاً . فأقترح أن تؤلف لجنة لفحص هذه الأوراق لكي تتمكن بذلك من الاستمرار في العمل الآن .

( الكل : لا ، لا ) .

عبد اللطيف الصوفاني بك — يظهر أن كل شيء عندكم هو المعارضة .

الرئيس — اسمعوا الأسماء .

وهنا تليت الأسماء الآتية من الورقة الأولى :

حسين هلال بك ، نغرى عبد النور بك ، سلامة ميخائيل بك ، عبد الحليم البيلي افندي ، جورج خياط بك ، كامل حسن سيوطي افندي ، إبراهيم ممتاز افندي ، ويصا واصف افندي ، ولیم مكرم عبيد افندي ، علي الشمسي افندي ، محمد توفيق خليل افندي ، الدكتور نجيب إسكندر ، توفيق أندراوس افندي ، محمود عبد النبي بك ، أحمد عصمت افندي ، مغازي البرقوقي افندي ، أمين إسماعيل افندي ، محمد عبد الرحمن الصباحي افندي ، علي نجيب افندي ، فؤاد سلطان افندي ، الشيخ مصطفى القاياتي ، راغب إسكندر افندي ، فاضل اللوزي بك ، إبراهيم راتب بك ، عطا عفيفي بك ، محمد صبري أبو علم افندي ، حسن يس افندي ، مصطفى بكير بك ، علي علي لميطه افندي ، محمود لطيف بك ، عبد الهادي عبد العزيز القصبي افندي ، كامل تكلا بك ، أحمد القيسي بك ، عبد الستار الباسل بك ، الدكتور زكي ميخائيل .

أحد الأعضاء — لقد بلغ عدد الأسماء التي تليت خمسة وثلاثين اسماً .

الرئيس — زاد صوتان .

محمد عبد الرحمن الصباحي افندي — ألفت نظر الرئيس إلى أن عدد الأعضاء مائتان ، كتب كل واحد منهم في ورقته ثلاثة وثلاثين اسماً . وتلاوة كل ورقة تستغرق خمس دقائق فكان تلاوة الأوراق تستغرق ست عشرة ساعة .

راغب إسكندر افندي — إتنا مستعدون للبقاء هنا إلى منتصف الليل إذا لزم الحال .

ولیم مكرم عبيد افندي — المقصود من علانية الفرز أن يتوافر الضمان الكافي . وإني أعتقد أن هذا الضمان يكون موجوداً في لجنة ينتخبها المجلس فلا مانع من أن ينتخبها ونستمر نحن في أعمالنا .

الرئيس — يجب أن يكون كل الأعضاء موجودين الآن وأن تؤخذ الأصوات في ذلك .

محمد كامل مرتنجي افندي — إذا قلنا هذا الاقتراح واكتفينا بتكوين هذه اللجنة حرماناً أعضاءها من الاشتراك مع المجلس في أعماله .

عبد الستار الباسل بك — يصح اختيار لجنة من خمسة أشخاص أو ثمانية لفحص هذه الأصوات في الصباح ويستمر المجلس في عمله الآن .

محمود وهبه القاضي بك — أقترح أن يتطوع ثلاثة منا مع السكرتيرين . وأعتقد أن في هذه اللجنة الضمان الكافي لاسمنا وأتنا لو فرزناها لأخذنا ست عشرة ساعة .

الرئيس — هناك جملة اقتراحات الآن .

محمود حمدي بك — التطوع لا معنى له ، وإنما يجب أن يكون العمل بالانتخاب .

علي علي لميطه افندي — يظهر أننا سنضيع الوقت في المناقشة بدل فرز الآراء .

محمود حمدي بك — لقد قلت فكرتي وأريد أن أدايع عنها .

حنى ناجي بك — نرغب الاستمرار في الفرز بإمعان الرئيس .

ولیم مكرم عبيد افندي — يؤخذ الرأي على استمرار الفرز أو تأليف اللجنة .



مادة ٩٥ » ... ..

حسن يس افندى — أقترح أن نشتغل من الآن إلى الساعة العاشرة ، وبعد ذلك نختم الصناديق ويستأنف العمل غداً إن شاء الله .  
عبد الحميد سعيد افندى — أؤيد اقتراح أخذ الأصوات على استمرار الفرز أو تأليف لجنة .

الشيخ عبد الحميد اللبان — أرى أن الوقت ثمين والمناقشات تضيعه ، فهل أخذ الأصوات بالطريقة العلنية قانوني أم لا ؟  
الرئيس — قانوني حتماً ما لم تستبدلوه بنظام آخر .

الشيخ عبد الحميد اللبان — إذن نستمر في الفرز على هذه الطريقة .  
جاد الحوت افندى — نستمر في الفرز لغاية الساعة العاشرة ونختم الصناديق .  
الشيخ عبد الحميد اللبان — يستمر الفرز .

( علت أصوات بالتأييد من فريق ، وبالاستنكار من فريق آخر ) .  
الرئيس — أرجوكم المحافظة على النظام . من يريد العلانية في فرز الأوراق فليقف .  
( وقف عدد قليل من الأعضاء ) .  
( أصوات : هذه أقلية ) .

الرئيس — من يرى تكوين لجنة لفرز الأصوات فليقف .  
( وهنا وقفت الأغلبية ) .

الرئيس — إذن ننتخب لجنة للفحص .  
سراج الدين شاهين باشا — أقترح أن تؤلف اللجنة من المكتب والوكيلين واثنين من الأعضاء .  
حسين هلال بك — الهيئة الموجودة الآن كافية ، وهي الرئيس والسكرتيرون الأربعة والوكيلان .  
الرئيس — هل يصح أن أشتغل بنفسى في هذه اللجنة وأترك الرئاسة ؟  
حسين هلال بك — ما عدا الرئيس .

عبد الهادي بلال افندى — عملية الفرز يقوم بها المكتب ، فهو وحده كاف .  
حسين هلال بك — تشتغل اللجنة غداً وتصرف الآن نحن إلى العمل .  
على نجيب افندى — هل من يحب أن يحضر اجتماع هذه اللجنة يكون له الحق في الحضور ؟  
( صوت : كنى ، كنى ) .

على نجيب افندى — لا يجوز الاستئثار بالرأى ، نحن في مجلس يجب أن نحترم فيه أنفسنا . فإذا قر رأيكم على أن مكتب الرئيس الذى يتولى الفرز فإني أقترح أن يكون لمن يريد منا حضور اجتماعه الحق في ذلك .

الرئيس — كل واحد يستطيع أن يحضر الفرز .  
( أصوات : في أى ساعة سيكون الفرز ؟ ) .  
الرئيس — غداً الساعة ٩ ونصف صباحاً ؛ وأنا الذى سأفتح الصناديق بنفسى .  
( فى ١٧ مارس سنة ١٩٢٤ ) .

محمد يوسف بك — هل تكون مأمورية لجنة الفصل في الطعون التى انتخب أعضاؤها والتى سيتم فرز أوراقها بالكيفية التى علمنا قاصرة على إعطاء الرأى فيما يتعلق بالانتخابات التى طعن فيها أم تشمل أيضاً الانتخابات التى لم تقدم فيها طعون ، وهذا ما أريد عرضه الآن على حضراتكم ورأى أن مأمورية اللجنة يجب أن تشمل الفصل في صحة الانتخابات جميعها سواء قدمت عنها طعون أم لا ، وهذه مسألة قانونية مختلف فيها إلا أنى أعسك برأى الذى أبديته وأستطيع أن أقدم لحضراتكم الأدلة القانونية على صحته .  
( أصوات : لم يعترض أحد ) .

مجلس النواب

42-1

## مادة ٩٥ » .....

فبالرجوع إلى محضر الجلسة الماضية نجد أن كل ما ثبت فيه هو أن الآراء تشادت فيما إذا كان المجلس فصل في اختصاص لجنة الطعون وهو يشمل النظر في صحة نيابة الطعون فيهم فقط ، أم يشمل أيضاً غير الطعون فيهم . وأنه وجدت أصوات قالت بأن هذه المسألة فصل فيها . ولكن هل عرف عدد تلك الأصوات ؟

وقال آخرون إنه يجب أن يقرر المجلس إذا كان فصل فيها — فهل عرضت على المجلس كما طلبت ؟ كلا ، فالروح التي حدثت بي لإبداء اعتراضى ليست شريرة . وكان الواجب أن يرجع إلى رأى المجلس لمعرفة ما إذا كان فصل في الموضوع .

على أنى رجعت إلى المضابط فلم أجد أن المسألة فصل فيها ، إذ الثابت فيها أن الصوفانى بك عرض أن يتقرر اختصاص اللجنة . وبذلك قام مقترح وأشار بتشكيل لجتين بدل لجنة واحدة ؛ وأخذت الآراء على ذلك . إذن لم يفصل في مسألة الاختصاص . وقد كنت حق ، أنا وزميلي عبد الستار الباسل بك ، فى الاعتراض . خصوصاً أنى لم أعترض إلا على الطريقة التي أنهيت بها الجلسة .

وليسمع لى معالى الرئيس — ولو أننى أقبل نصحه كابن — ألا أقبل ، كعضو لى من الحقوق ما لمعاليه ، أن أنهم بأن روحاً شريرة شملتني ؛ إذ لو صح ذلك لاستحققت الطرد من النيابة . تلك الروح تمثلت فينا جميعاً ؛ وقد دفعنا للعمل فى الحركة الوطنية قبل أن يعمل غيرنا . ( أصوات استياء ) .

أبعد هذا يأتى الرئيس ويتهمنى بتهمة كهذه ؟ هذا لا نقبله .

الرئيس — يا حضرة العضو ، اقرأ المحضر .

على نجيب افندى — أريد تلاوة المضبطة .

( وهنا وقف حضرة عبد الحميد نافع افندى وتلا ، بأمر معالى الرئيس ، من مضبطة الجلسة الماضية الجزء الخاص بموضوع الاعتراض )  
الرئيس — أنا متمسك بقولى ؛ ويفصل بيننا المجلس .

على نجيب افندى — ما تلى فى الجلسة الماضية هو المحضر لا المضبطة .

( أصوات : المضبطة ) .

الرئيس — هل انتهت المناقشة ؟

( أصوات : انتهت ) .

( وعلى ذلك طلب معالى الرئيس من حضرة على نجيب افندى أن يجلس ) .

( فى ٢٢ مارس سنة ١٩٢٤ ) .

### تحقيق صحة نيابة الأعضاء وفحص الطعون .

أول عمل يجب أن يشتغل به المجلس بعد تشكيل الرئاسة للوقت هو تحقيق صحة نيابة الأعضاء وفحص الطعون .

وقد اقتضت بعض المجالس النيابية الأوربية على فحص الطعون فقط دون تحقيق صحة نيابة الأعضاء الذين لم يطعن فى انتخابهم ولكن معظم المجالس النيابية أخذت بغير هذه النظرية ، وقررت أن المجالس تفصل فى صحة نيابة جميع الأعضاء وفى الطعون ، وذلك باعتبار أن هذه المجالس هى المرجع الأعلى للتشريع وسن القوانين التي تسرى على مجموع الأمة ، فيتحتّم فيمن أنابهم الأمة عنها فى سن قوانينها أن يكون انتخابهم صحيحاً طبقاً لجميع الشروط التي أوجها الشارع وجعلها ضماناً لصدق التمثيل ، إذ لا يصح لمجلس أن يكون من بين أعضاء أفراد يتبين ، عند الاطلاع على محاضر انتخابهم ، أنهم لم يفوزوا فى الانتخاب حقاً ولم يكسبوا حق النيابة إلا من طريق غلطات مادية فى المحاضر ولكنها غابت على اللجان التي وكل إليها أمر مراقبة انتخابهم ، او غابت على غيرهم ممن لهم حق الطعن .

على أننا لما رجعنا إلى قانون الانتخاب والدستور لم نجد فيهما نصاً صريحاً يقضى بالأخذ بأحد المذهبين السابقين ، ولكننا دفعاً للإلحاح

إادة ٩٥ « ... .. »

طلعن على محاضر لجنة الدستور والمذكرات التفسيرية له ولقانون الانتخاب ، فرأينا في المذكرة التفسيرية للقانون الأخير ( صفحة رقم ١٧ )  
يقطع بأن حق الفصل للمجلس يشمل النظر في صحة النيابات وحض الطعون من غير لبس ولا إيهام .  
وذلك أخذنا بهذا البدء للعمل به في مشروع اللائحة الداخلية .

ولما كانت هذه المسألة من الأهمية بمكان ، ونحشى عند النظر فيها بمعرفة اللجان أن تغلب الفكرة الحزبية عليها ، فقد احتاطت معظم  
المجالس النيابية لذلك بأن اتخذت في طريقة تشكيل اللجان من الوسائل ما يوفر الرجاء في تمثيل جميع الأحزاب فيها بقدر الإمكان .

ونوصول إلى ذلك رأيت تلك المجالس أن يكون تشكيل اللجان بطريقة القرعة . على أننا لم تتبع هذا المذهب في مشروع لاأحتنا لأن  
هيئة لجنة الفحص تحتاج إلى علم خاص بالقانون . فطريقة القرعة ربما لا تؤدي إلى تحقيق الشروط والميزات الواجب توفرها في أعضاء  
اللجنة ؛ ولكن طريقة الانتخاب هي الوسيلة التي تحقق هذه الشروط .

غير أننا وجدنا بعد ذلك أن الانتخاب لو كان مطلقاً من كل قيد لما كان في مقدورنا أن نسلم مما يخشى منه من استثارة الأغلبية  
انتخب جميع أعضاء هذه اللجنة من حزبها .

ولذلك اخترنا طريقة الانتخاب ، مع تقييدها بشرط ، وهو أن ينتخب كل عضو ثلثي العدد المطلوب لتشكيل اللجنة — وفي هذا  
ضمان كاف لتمثيل الأقليات فيها .

من تقرير عن مشروع اللائحة الداخلية لمجلس النواب ، في ٢٢ مارس سنة ١٩٢٤ ] .

أحمد محمد خشبه بك — تلا الفقرة الأولى من المادة السابعة ونصها :

« لهذه اللجنة سلطة استحضار من ترى لزوم سماعهم من الطاعنين والأعضاء المطعون في انتخابهم ؛ ولها أن تجري كل ما تراه  
زملاً لكشف الحقيقة » .

محمد يوسف بك — أرجو تعديل المادة كما يأتي : « لهذه اللجنة سلطة استحضار من ترى لزوم سماعهم من الطاعنين والأعضاء  
المضعون في انتخابهم والشهود ؛ ولها أن تجري في حق هؤلاء الشهود أحكام قانون العقوبات وتحقيق الجنايات الخاصة بمواد الجرح » .

عبد الستار الباسل بك — وهل تقريرنا ذلك في اللائحة يجعل الشهود تحت طائلة العقاب ؟

محمد يوسف بك — إن المادة ٦٨ من قانون الانتخاب تعطى للمجلس هذا الحق .

أحمد محمد خشبه بك — إن عدم قبول اقتراح محمد بك يوسف هو الرأي الصحيح . أما من جهة أننا ننص على أن هذه اللجنة  
له سلطة استحضار الشهود فلا لزوم له إذ هو موضح في الفقرة الآتية : « ولها أن تجري كل ما تراه موصلاً لكشف الحقيقة » .

وحضرة العضو المحترم لم يرد بذلك « الشهود » أن يمنع نقصاً في المادة ولكنه أراد أن يبين عليه حكم العقوبة . وحكم العقوبة هذا  
استثنائي ؛ وكل استثناء لا يكون إلا بنص ؛ ولا بد أن يكون هناك قانون أو دستور يعطي الانتخاب ، وذكر صراحة أو ضمناً أنها بمعرفة  
السلطات المختصة — أي يباح ذلك للجان التي ينتدبها المجلس . ومن المقرر قانوناً أن انتداب هيئة قضائية لهيئة قضائية أخرى تقوم عملها  
وتعمل عملها (Commission Rogatoire) لا يجوز لهذه الهيئة المندوبة أن توقع عقوبات أو تصدر أحكاماً هي من اختصاصات الهيئة التي  
ندبتها . نعم إن لها إجراء التحقيقات ؛ وأما الأحكام فمن اختصاص الهيئة مجتمعة . فإذا أراد المجلس تحويل اللجنة هذا الحق فيجب أن  
يصدر بذلك قانون وهذا ما لا نملكه الآن . أما إن رأيت اللجنة ما يستدعي توقيع العقوبة فعليها أن تعرض ذلك على المجلس ، وهو يقرر  
م يراه . فإذا تأخر شاهد عن الحضور أمامها فما عليها إلا أن ترفع الأمر إلى المجلس وهو يصدر حكمه عليه .

عبد الحليم البيلي افندي — إن العبارة الواردة في هذه المادة — وهي : « لهذه اللجنة سلطة استحضار من ترى لزوم سماعهم من  
الطاعنين والأعضاء المطعون في انتخابهم » — شديدة ؛ وأرى تعديلها على الصورة الآتية ، وهي : « لهذه اللجنة حق سماع من ترى لزوم  
سماعهم وإجراء كل ما تراه موصلاً لكشف الحقيقة » . أما فيما يختص بحق اللجان في التحقيق فهذا لا يكون للجان إلا بعد تقريره  
من المجلس . لها أن تسمع الطاعنين والمطعون فيهم ، وقد تسمع بعض الموظفين ، لأن عملها هو جمع الاستعلامات فقط . وأما سماع الشهود  
فلا يكون إلا بعد عرضها الأمر على هيئة المجلس فتقرر استدعاءهم إذا ما رأيت وجوب التحقيق .



تبدأ اللجنة أولاً بتصفية الطعن لمعرفة ما إذا كان جدياً أو غير جدي؛ وتعرض عملها على المجلس . وهو الذي يقرر إما رفض الطعن أو إحالته على التحقيق .

عبد الرحمن الرافعي بك — فهمت من نص المادة ٧ أن لجنة الأربعة ترمى صراحة إلى أن لجنة تحقيق صحة النيابة ليس لها الحق في سماع الشهود . وأنا أوافق على ذلك ؛ ولاداعي أن يعطى لهذه اللجنة حق سماع الشهود لأن قانون الانتخاب قد نص في المواد من ٧٦ إلى ١٠١ على جرائم الانتخاب ؛ وذكر — صراحة أو ضمناً — أنها بمعرفة السلطات المختصة ، أي النيابة . فالأصل هو للسلطات القضائية . ومردوعي الفوضى أن يسمح بسماع شهود ، وإلا فلا يمكن الانتهاء من الطعون إلا بعد أشهر . وإن الدساتير فيما يتعلق بالفصل في صحة النيابة ترى نزعه من اختصاص المجالس النيابية وإحالة على السلطات القضائية . والدستور المصري أخذ النص من الدساتير القديمة ، لذلك نرى فيه الفكرة القديمة الضعيفة الثقة في القضاء ، فقد كانوا يعتبرونه خطراً على الأعضاء لوقوعه تحت نفوذ السلطة التنفيذية . ولكن القضاء الآن مستقل وموثوق به ؛ وهو يشعر بالمسئولية ؛ ونرى الدساتير الحديثة عدل معظمها عن فكرة اختصاص المجالس النيابية بالنظر في الطعون وأحالها على السلطات القضائية . وكان أول من وضع هذه القاعدة الدستور الإنجليزي سنتي ١٨٦٨ و ١٨٧٩ وحذت ألمانيا حذوه سنة ١٩١٩ ، وكذلك تشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٢١ ؛ فقد قرروا أن من حق القضاء الفصل في ذلك . فيجب إذن . وقد وضع الدستور المصري هذه السلطة في أيدينا — ألا نسرف في استعمالها ؛ ويجب أن نقرر بأن لجنة الطعون تكتفي بالنظر في التحقيقات التي تحت يدها لأن المجلس هيئة تشريعية وليست قضائية — لذلك أؤيد ظاهر نص المادة ٧ من اللائحة ؛ وأرجوكم أن تقرروا صراحة بأن لجنة الطعون لا تملك حق سماع شهادة الشهود . ( تصفيق )

أحمد محمد خشبه بك — بعدما جاء به قانون الانتخاب من جعل المجلس مختصاً بتحقيق الفصل في صحة النيابة ، لا أرى حاجة للرد على الرافعي بك ؛ إنما أريد أن أقول إن قانون الانتخاب أعطى للمجلس حق سماع الشهود ؛ والمجلس ينتخب لجنة واختار أعضاء واحد بعد واحد ، فهم جديرون بالعمل التحضيري للفصل في صحة النيابة . أفلا تأتمنونهم في سماع الشهود ؟ وهل من المصلحة — إذا احتجنا لعمل تحقيق — أن نرجع للمجلس ليصرح لنا فنرجع فنحتاج مرة أخرى لسماع آخرين فنرجع إليه ؟ إنه واجب على الإسراع في فض الإشكال والحكم في صحة الانتخابات ، فلا تقيدوا اللجنة . ( تصفيق )

محمد كامل حسن الأسيوطي افندي — سؤال لحضرة المقرر : هل للجنة حق استدعاء أعضاء المجلس ولو لم يكونوا مطعوناً فيهم أحمد خشبه بك — لها أن تجري كل ما تراه موصلاً لكشف الحقيقة . وها هو النص : « لهذه اللجنة حق سماع من ترى لزوم سماعهم ، وإجراء كل ما تراه موصلاً لكشف الحقيقة » .

ولسلك عضو من أعضاء المجلس الحق في أن يحضر جلسة اللجنة عند نظرها في صحة انتخابه لسماع مناقشتها وتقديم ملاحظاته ودفاعها فيها بشرط ألا يعطى رأيه عند أخذ الآراء ولو كان عضواً بها . ( موافقة عامة )

( في ٢٢ مارس سنة ١٩٢٤ ) .

اختصاص المجلس قاصر على النظر في صحة نيابة الأعضاء المطعون فيهم .

الفصل في صحة نيابة الأعضاء

« ٢ (١) — تمثال الطعون إلى لجنة مكوّنة من خمسة عشر عضواً ينتخبهم المجلس بالاقتراع السري . ولهذه اللجنة أن تشكل من بين أعضائها لجاناً فرعية لتحضير الأعمال أو سماع أقوال الشهود وطبقاً لأحكام قانون الانتخاب » .

فضيلة الشيخ حسين والي — ما الحاجة إلى كلمة « في » الواردة في صدر العنوان ؟

( ١ ) هذا نص المادة الثانية من مشروع اللائحة المروضة على المجلس للمناقشة فيها .

مجلس الشيوخ

حضرة المقرر — لا بأس من حذفها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — تناول هذا الفصل في الشروع الفصل في صحة نيابة الأعضاء ، ومع ذلك فقد قصر النص اختصاص اللجنة على النظر في صحة نيابة الأعضاء المطعون فيهم دون غيرهم ممن لم يوجه إلى انتخابهم طعن — وهذا مخالف لقانون الانتخاب لأن هذا القانون لم يقصر الفصل في صحة نيابة الأعضاء على من طعن في انتخابه منهم ، بل جعله عاماً بالنسبة لجميع الأعضاء ، سواء منهم المعينون بالتخبون .

ودليل على ذلك ما نص عليه في عنوان الباب الرابع من قانون الانتخاب ، وهو ما يأتي :

« في الفصل في صحة نيابة أعضاء المجلسين وفي عدم الجمع وفي سقوط العضوية » .

فتلاحظون حضراتكم أن القانون لم يعنون هذا الباب بالفصل في صحة نيابة الأعضاء المطعون فيهم ، بل جعل الأمر عاماً يتناول الفصل في صحة نيابة جميع الأعضاء ، سواء من طعن فيهم ومن لم يطعن فيهم من المعينين وغير المعينين ؛ وهذا واضح في الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٦٨ من قانون الانتخاب .

ربما قيل إن هناك إبهاماً في النص ، ولكننا إذا راجعنا المواد ٦٩ و ٧٠ و ٧٢ من ذلك القانون تتحقق بأجلى بيان أن القانون خول لكم حق الفصل في صحة نيابة جميع الأعضاء المطعون فيهم وغير المطعون فيهم .

وتلا المواد ٦٩ و ٧٠ و ٧٢ .

مادة ٦٩ — إذا انتخب عضو أحد المجلسين في دائرتين وجب عليه ، بعد الفصل في صحة انتخابه بثانية أيام ، أن يقرر في المجلس أية الدائرتين يريد أن يكون نائباً عنها . فإذا لم يفعل تولى المجلس — بطريق القرعة — تعيين الدائرة التي يكون عليها انتخاب عضو جديد .

مادة ٧٠ — كل عضو في أحد المجلسين انتخب عضواً في المجلس الآخر ، وكل من انتخب في انتخابات واحدة عضواً في كلا المجلسين ، يجب عليه أن يصرح في الثمانية الأيام التالية ليوم الفصل في صحة انتخابه في أي المجلسين يريد الجلوس فإذا لم يفعل اعتبر أنه اختار مجلس الشيوخ .

وعلى رئيس المجلس الذي وقع الاختيار عليه ، أو الذي اعتبر أنه وقع الاختيار عليه ، أن يخطر رئيس المجلس الآخر وهو يعلن خلو المحل .

مادة ٧٢ — كل موظف أو مستخدم عام ممن أشير إليهم في المادة السابقة انتخب أو عين عضواً بأحد المجلسين يعتبر متخلياً عن وظيفته إذا لم يتنازل في الثمانية الأيام التالية ليوم الفصل في صحة نيابته عن تلك العضوية . وفي حالة القبول يعطى حقه في المعاش أو المكافأة على حسب الأحوال .

وكل عضو في أحد المجلسين قبل وظيفة من الوظائف العامة المشار إليها في المادة المذكورة يعتبر أنه تنازل عن عضويته ؛ ويعطى مجلسه خلو المحل الذي كان يشغله .

ترون حضراتكم من هذه النصوص أن القانون لم يقصر أحكامها على الأعضاء الذين طعن في صحة نيابته بل جعلها عامة . وهذا يتعين معه الجزم بأن القانون إنما أراد أن يخول المجلس حق البحث في صحة انتخاب جميع الأعضاء ، وإلا فماذا يكون الشأن إذا انتخب عضو في دائرتين لمجلس الشيوخ وأراد أن يستعمل حقه في اختيار إحدى الدائرتين في ميعاد الثمانية الأيام التي حددها القانون ؟ كيف يحدد له مبدأ هذا الميعاد إذا كان هذا العضو من غير المطعون في انتخابهم ؟ وكيف يحدد للمجلس مبدأ هذا الميعاد لعمل القرعة المنصوص عليها في المادة ٦٩ من قانون الانتخاب ؟ ثم ماذا يكون الحال إذا انتخب أحد الأعضاء عضواً في مجلس النواب وفي مجلس الشيوخ في وقت معاً ؟ كيف يحدد له مبدأ الثمانية الأيام التي يجب عليه أن يصرح فيها باختياره أحد المجلسين ؟

وإذا لم يظهر اختياره أحد المجلسين متى تبتدىء الثمانية الأيام التي يفترض بانقضائها اختياره مجلس الشيوخ ؟ ثم كيف يمكن تحديد مبدأ الثمانية الأيام التي يجوز فيها لموظف انتخب لنيابة أحد المجلسين أن يختار بين وظيفته والنيابة ؟ لا يمكن مطلقاً أن يقال إن الثمانية الأيام تبتدىء من يوم الفصل في صحة انتخاب العضو ، أو بعد مضي خمسة عشر يوماً ، أو بعد انعقاد البرلمان ، لأن مسألة المواعيد لها قيود وترتب عليها سقوط حق ، فلا يؤخذ فيها إلا بنص صريح .

مادة ٩٥ » ... ..

يتبين لحضراتكم من ذلك أن نصوص القانون عامة تشمل الطعون في انتخابهم وغيرهم . ومع ذلك إذا سلمنا بأن القانون غمض هذا الوضع فلا يمكن إلا التسليم بأنه لم يحظر علينا النظر في صحة انتخاب جميع الأعضاء . فكيف نحرم على أنفسنا ما لم يحرمه القانون . . وأن مجلس النواب قد استعمل هذا الحق ؛ ونحن أولى منه بذلك لأن بعض أعضائنا معينون ؟ فلا رقيب على توافر الشروط القانونية في إلا نظر حضراتكم . نحن مطمئنون إلى هذه الوزارة والواقع أن حضرات الأعضاء المعينين قد سدوا فراغا يذكر في هذا المجلس . ولك ماذا يكون الحال لو سلبتم أنفسكم هذا الحق ، وتولت الأمر وزارة مستبدة ، وأرادت أن تتحكم فيكم باختيار أشخاص لا تتويز في الشروط القانونية ؟ من الحق ألا تغلقوا هذا الباب في وجوهكم بل أبقوه مفتوحا لأنه ربما نفعكم .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — خلاصة قول حضرة العضو أن المجلس يفصل في صحة نيابة جميع الأعضاء بغير استثناء . ولك إذا اتبعنا النظرية التي وضعها هدمنا شيئا كثيرا من نصوص قانون الانتخاب ، لأن المادة ٦٨ من هذا القانون أوجبت تقديم الطعن في مدة خمسة عشر يوما من إعلان نتيجة الانتخاب ، وإلا سقط الحق في هذا الطعن . وكذلك نصت على أن لكل ناخب الحق في طلب إبط الانتخاب ؛ فإذا ما جاء أحد الناس وطعن في آخر من غير دائرته فإنني لا أعدّه ناخبا ولا أعد طعنه صحيحا . ثم إن كل طعن يجب أيضا أن يكون مصدقا عليه من إحدى المحاكم . فالطعن الذي يتقدم على خلاف هذه القاعدة لا يكون قانونيا ويجب رفضه ، وإلا كانت النتيجة المنتخب الطعون فيه — بعد فوات الميعاد المقرر ، أو من غير ناخب ، أو بناء على عريضة غير مصدق عليها — بيت مطمئنا . وأما المنتد الذي لم يتقدم في حقه طعن ما فيبقى مهدداً بعودة المجلس إلى النظر في صحة نيابته . أما القول بغموض القانون فيما يتعلق باليوم الذي يبدأ لميعاد الثمانية الأيام فيرد عليه بأن مواد القانون نفسها مفسرة بعضها بهضاً . وقصارى القول إنني أعد الاطلاق في عبارة « في الفصل صحة نيابة الأعضاء » مقصوراً على الطعون فيهم فقط ، وإلا لكان في غير ذلك ميزة للمنتخب الطعون فيه على المنتخب الذي لم يتوجه إلى أى طعن ، خصوصاً وأنه عند تشكيل لجنة الخمسة عشر للنظر في الطعون تقرر أن يستبعد من أعضائها الأعضاء الطعون فيهم ، لأن ما يترتب على نظرية حضرة الزميل أن نستبعد جميع الخمسة عشر عضواً مرة واحدة ، باعتبار أنه مشكوك في صحة نيابتهم جميعاً — ولذا أطلب ألا ينظر إلا في صحة نيابة الطعون فيهم فقط .

حضرة محمد محمود خليل بك (المقرر) — إنى لا أرى محلا للتأويل ما دام النص صريحاً ، لأن الغرض من عنوان الباب الرابع ، قانون الانتخاب ، وهو « الفصل في صحة نيابة الأعضاء » ، لا يمكن أن ينصرف إلا إلى حالة وجود نزاع خاص بصحة النيابة ، فيقتصر النظر فيه وحده بدليل ما جاء بآخر الفقرة السادسة من المادة ٦٨ المشار إليها . على أن القانون نفسه راعى الترتيب في عمليات الانتخاب وقسمها تقسيماً وافياً ، وجعل لكل منها درجات ومواعيد للنظر في مسائل الطعون أمام اللجان التي قضى بتشكيلها ، وأمام محاكم الاستئناف أيضاً ، فهو بذلك حافظ على حق كل ناخب في إبداء طعنه في كل مرحلة من تلك المراحل ؛ وإذن فكيف يجوز القول بأن للمجلس العودة إلى النظر في مسألة انتهى الفصل فيها ؟

حضرة صاحب السعادة محمد عباني باشا — هذا بالنسبة للأعضاء المنتخبين .

حضرة المقرر — وبالنسبة للمعينين ، فإن المادة ٧٣ أجازت نظر المجلس في كل ما كان خافياً عليه من أمرهم . فمثلاً إذا قدم أحد المعينين عن سنة ، أو كان معتوها ، أو لم يستوف الصفات المشترطة للعضوية — فللمجلس الحق في إسقاطه . ولهذا يكون الغرض من الفصل في صحة نيابة الأعضاء مقصوراً فقط على الأعضاء الطعون فيهم .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — هذا هو الرأي الصحيح ، لأنه لو صح أن للمجلس حق النظر في صحة نيابة كل الأعضاء فمن إذ الذي يتولى أمر الفصل فيها وقد أصبحوا جميعاً محلاً للنظر في صحة نيابتهم ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — ولكن ماذا يكون الحل إذا كان الطعن موجهاً لجميع الأعضاء ؟

حضرة إبراهيم نور الدين بك — هذا مما لا يمكن أن يحصل وإلا كان مثل القائل به كمثل من يقول طلعت الشمس في جوف الليل .

حضرة المقرر — أما بالنسبة لما أبداه حضرة الشيخ حسن عبد القادر عن التاريخ الذي يعد مبدأ لصحة نيابة العضو فإنني أرى وجهاً ، لأن المادة مبهمة في هذه النقطة . فهل يتبدى من اليوم الذي أصبح انتخاب العضو فيه نهائياً أو من يوم انعقاد المجلس لأول مرة ؟ ومن رأيي شخصياً أن للدة يجب أن تتبدى من يوم انعقاد المجلس بالنسبة لمن لم يطعن فيهم ، ومن يوم الفصل في الطعون بالنسبة للمطعون في صحة نيابتهم — وإذن فبدأ الثمانية الأيام يكون من اليومين المذكورين .



إادة ٩٥ « ... .. »

حضرة لويس أخوخ فانوس افندى — إتنى أرى أن جميع الأعضاء مفروض صحة نيابتهم إلى يوم انعقاد المجلس لأول مرة . فإذا لم يتقدم طمن في هذا اليوم في غير المطعون فيهم كانت نيابتهم صحيحة ، وإلا وجب على المجلس النظر في صحتها بأغلبية لا تقل عن ثلثي أعضائه . أما المطعون فيهم فبالطبع تنظر لجنة الطعون في صحة نيابتهم . وعلى كل حال فالجميع يشتركون في أعمال المجلس حتى يفصل في صحة نيابتهم في الوجه المذكور . ولذلك أقترح أن يضاف إلى المادة الثانية ما يأتى : « وتعتبر النيابة صحيحة لكل من لم يطعن فيه في أول يوم لانعقاد المجلس » .

حضرة المقرر — هذا نص المادة ٩٥ من الدستور ( تلاها ) ، فهل تظنون أن المجلس ينظر في صحة نيابة مائة وثمانية عشر عضواً ، وتبقى أعماله معلقة ثلاث سنين على أقل تقدير حتى يفصل في أمرهم مع أنه نظر في صحة انتخابهم من قبل ؟

حضرة عبد الفتاح رجائى افندى — إن القانون قد تكفل بالنظر في الطعون والفصل فيها ، فأرجو سد هذا الباب . وعلى كل حال فإن الهيمنة علينا — نحن الأعضاء المعينين — موفورة ؛ وإذا رأيتم فينا اعوجاجاً قهراً فهو طبقاً لنص المادة ٧٣ ، سيما وقد وضع القانون ميعاداً للطعن ، وهو خمسة عشر يوماً من تاريخ الانتخاب .

حضرة حافظ بك عابدين — أوافق حضرة الزميل ، لأن نظرية الفصل في صحة نيابة عموم الأعضاء لا تتفق مع روح المبادئ العامة ، ولا مع نصوص القانون ؛ إذ يترتب عليها ضياع الحقوق التي اكتسبها الأعضاء بغير نص قانونى .

معالى الرئيس — تؤخذ الآراء بطريقة القيام والجلوس فيما إذا كان للمجلس حق النظر في صحة نيابة جميع الأعضاء أو المطعون فيهم فقط .

وهنا تقرر الموافقة على أن اختصاص المجلس بالنظر في صحة النيابة قاصر على الأعضاء المطعون فيهم .

حضرة المقرر — يظهر أن المادة الثانية من مشروع اللائحة سقط منها عند الطبع هذه الفقرة : « من غير الأعضاء المطعون فيهم » ، فأقترح إضافتها بحيث يصبح نصها هكذا :

« تحال الطعون على لجنة مكونة من خمسة عشر عضواً ينتخبهم المجلس بالاقتراع السرى من غير الأعضاء المطعون فيهم الخ » .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — ولكننا لو أضفنا هذه الفقرة إلى المادة الثانية لتناقض مدلولها مع مدلول المادة السادسة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — المادة السادسة خاصة بالمجلس لا باللجنة .

معالى الرئيس — يؤخذ رأى فيما إذا كانت هذه المادة تبقى على أصلها أو تضاف تلك الزيادة إليها .

( وهنا تقرر إضافة تلك الزيادة ) .

( فى ٢٤ مارس سنة ١٩٢٤ ) .

مجلس النواب

المبادئ العامة التي قررتها لجنة فحص الطعون ووافق المجلس عليها :

(١) اللجنة غير ملزمة بمراجعة دفاتر القيد وقرارات لجان الترشيح إلا عند قيام الشبهة على بطلانها .

(٢) من التواعد الصحيحة صحة ما جاء بمحاضر الانتخاب ، وأنه لا يصح التقرير بالتحقيق إلا إذا وجدت قرائن قوية

على صحة ما يخالف الثابت بتلك المحاضر . والوقائع التي يطعن بها ويتمسك بها ذوو الشأن يجب للأخذ بها أن يطلبوا إثباتها في محاضر

الانتخاب عند حصولها .

(٣) من شروط أهلية النائب أن يحسن القراءة والكتابة .

(٤) يجب أن يكون الطعن مصدقاً عليه أمام المحاكم دون غيرها .



مادة ٩٥ » ..... مادة ٩٥

ويجب أن يصل الطعن لرياسة المجلس في مدى خمسة عشر يوماً المنصوص عليها في المادة ٥٧ من قانون الانتخاب ، لأن  
يكتفى بأن يرسل في خلالها .

(٥) أن الترشيح لا يصح إلا بتزكية ثلاثين مندوباً لا يدخل فيهم المرشح .

(٦) الذي يعرف القراءة والكتابة ويعطى صوته شفويًا في حدود القانون يعتبر صوته صحيحاً .

(٧) الأصوات الباطلة لا تحسب في تحديد الأغلبية المطلقة . وعندما يكون مجموع الأصوات التي أعطيت فردياً يكفي نصفه  
مع جبر الكسر ، بمعنى أنه إن كان عدد الأصوات التي أعطيت هو ٣٠١ فيكفي لتحقيق الأغلبية أن يحوز العضو ١٥١ صوتاً .  
ثم أمر الرئيس بتلاوة القسم الأول من تقرير لجنة الطعون .

عبد السلام فهمي محمد بك — لقد وزع علينا تقرير لجنة الطعون وقرأناه جميعاً فلا أرى داعياً لقراءته . وإذا كان لدى أحد  
حضرات الأعضاء ملاحظة فليبدئها .

الرئيس — سيقراً التقرير الآن ؛ ومن له ملاحظة عليه فليذكرها .

ثم تلى الخطاب المقدم به التقرير ثم مقدمة التقرير والمبدأ الأول منه ، وهذا نصها :

« حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس النواب

أتشرف بأن أرفع إلى معاليكم التقرير الأول للجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابة رجاء عرضه على المجلس .  
وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام » .

### التقرير

في صباح الأحد ٢٣ مارس سنة ١٩٢٤ عقدت اللجنة أولى جلساتها ، وأسندت رياستها لحضرة صاحب العزة أحمد محمد خشبه بك  
أحد وكلي المجلس ، واختير من بين أعضائها حضرة الأستاذ عبد الحليم البيلي أفندي ليكون سكرتيراً لها ، ثم قسمت نفسها إلى إحدى عشرة  
لجنة فرعية ، ووزعت عليها الطعون ودوسيات انتخاب جميع الأعضاء بطريق القرعة ، وروعي في ذلك ألا تنظر لجنة طعناً خاصاً  
بأحد أعضائها .

وفي صباح الخميس ٢٧ مارس سنة ١٩٢٤ عقدت اللجنة جلستها الثانية ، وبدأت تعرض اللجان الفرعية نتيجة أعمالها عليها . وقد  
زادت اجتماعاتها في الأيام التالية حتى فرغت من نظر أكثر الطعون ، وتحققت من صحة نيابات من لم يتقدم في انتخابهم طعون ؛ والباقي  
ترجو أن تنتهي من النظر فيه قريباً .

وقد أنتجت الأبحاث التي عرضت على اللجنة وقت نظرها في مختلف الطعون أن وضعت جملة مبادئ تمحورت في تقريرها حالة أ  
القطر وما جرى عليه العمل في البلاد التي تتشابه قوانيننا بقوانينها .

### المبادئ العامة التي قررتها اللجنة

( ١ )

تناقشت اللجنة في مدى اختصاصها بالنسبة لفحص الإجراءات السابقة على عملية الانتخاب من ترشيح وقيد ، فرأت أنه وإن تكن  
القاعدة أن يقوم المجلس بمراجعة كافة الإجراءات لتحقيق من صحة النيابة فاللجنة غير ملزمة مع ذلك بمراجعة دفاتر القيد وقرارات لجان  
الترشيح إلا عند قيام الشبهة على بطلانها . وبنت رأيها هذا على أن الشارع قد أحاط بعملية القيد بكثير من الضمانات ، وعلى أن عمل لجنة  
الترشيح إنما هو إجراء مادي للتثبت من وجود الشرائط المدونة في القانون . وينبغي ، بناء على ذلك ، اعتبارها صحيحة إلى أن يوجد  
في الأوراق ما يستدعي بحثاً . وللمجلس ، عند البحث ، السلطة العليا في الحكم على هذه الإجراءات بالصحة والبطلان .

إادة ٩٥ » ... .. «

جعفر غفرى بك — لقد وضعت اللجنة هذا التقرير وتوجته بمبادئ ، فيجب أن نبحت هذه المبادئ التى بمقتضاها سيحكم ببطلان أو صحة الانتخابات ، فقد جاء فى نص المبدأ الأول أن « اللجنة غير ملزمة بمراجعة دفاتر القيد وقرارات لجان الترشيح إلا عند قيام الشبهة على بطلانها » . فما هى هذه الشبهة التى توجب الرجوع إلى البحث فى دفاتر القيد وقرارات لجنة الترشيح ؟ وما هى هذه الشبهة التى تخول اللجنة أن تبحث فى صحة انتخاب العضو ؟ إنى أريد أن أعرف هذه الشبهة قبل أن نقر هذا المبدأ .

عبد الحليم الببلى افندى ( المقرر ) — حسن . قررتم حضراتكم أن للمجلس السلطة العليا فى أن ينظر لا فى الطعون فقط بل فى صحة جميع النيابات ، فبناء على هذه القاعدة كان للمجلس كل الحق فى أن يفحص جميع الأوراق المختصة بجميع الأعضاء . ولكننا رأينا سهولة العمل وللأسباب التى أوردناها ألا نذهب بعيداً فى الفحص المادى لجميع الأوراق . فمثلاً أن من شروط تقدم العضو للانتخاب أن يكون مقيداً ؟ فواجب اللجنة أن تراجع بنفسها دفاتر الانتخابات . ومن الشروط أيضاً أن يكون الترشيح صحيحاً . فمن واجب اللجنة أيضاً أن تراجع أوراق الترشيح ورقة ورقة . وهذه الطريقة مضيعة للوقت ولا مبرر لها فاقصرنا هنا على الحالة التى يكون فيها شبهة تخول للمجلس الرجوع لبحث هذه الأوراق .

فمثلاً وجدنا فى أوراق ترشيح أحد الأعضاء طعناً مقدماً فى قرار لجنة الترشيح ، فسمينا ذلك شبهة ، رجعنا إلى مراجعة أوراق عملية الترشيح .

جعفر غفرى بك — أنأسف ، يا حضرة الزميل المحترم ، لأن هذا الجواب لا يقنعنى ؛ وأتمسك بالمثل الذى أوردته . فلو طعن فى صحة عملية الترشيح ثم جرت عملية الانتخاب وفاز من فاز فهل للمرشح الذى أبعد من كشف الترشيح أن يقدم طعناً فيما يختص بنفسه ؟ أرى أن « الشبهة » التى اتخذتموها قاعدة قد خولتم لأنفسكم بها حقاً لا حد له من الشمال أو الجنوب أو الشرق أو الغرب . وإنى لا أنكر على اللجنة أو المجلس أن يبحث فى صحة نيابة النائب الذى تم انتخابه ؛ وأما الرجوع لعملية الترشيح فهو غير جائز . ولذا أطلب أن تفسر كلمة الشبهة حتى لا تبقى فى أنفسنا شبهة فى أن تطبيقها واسع لا حد له .

المقرر — اللجنة ، وأنا أتكلم باسمها ، تقرر بأن ليس فى وسعها أن تقنع حضرة جعفر غفرى بك إقناعاً يلزمه الحجة ، فأقترح الاقتراع على صحة هذا المبدأ أو تقرير خلافه .

( وافق المجلس على المبدأ الأول ) .

تلى المبدأ الثانى وهذا نصه :

« وقد لاحظت اللجنة أن أكثر الطعون اشتمل على ذكر أمور ووقائع كان من الواجب للأخذ بها أن يتمسك بها ذوو الشأن عند حصولها ويطلبوا إثباتها فى محاضر الانتخاب . واعتبرت أن القاعدة هى صحة ما جاء بالمحاضر ؛ وأنه لا يصح التقرير بالتحقيق إلا إذا وجدت قرائن قوية على صحة ما يخالف الثابت بتلك المحاضر » .

محمد صبرى أبو علم افندى — أنا ألاحظ أن هذا المبدأ الذى تقول عنه اللجنة إنه مبدأ مشترك فى كثير من الطعون ، فيه شئ من العدالة ، لأنه إذا علم الطاعن بعد عملية الانتخاب بوجه من أوجه البطلان وقاته فرصة إعلانة إلى اللجنة فهل تحرمة من التمسك بهذا الوجه من أوجه الطعن بناء على أن محضر الجلسة خال من هذا الوجه ؟ « ضجة » . أرجو ألا تقاطعوني ، فلست طاعناً فى انتخاب أحد ولا مطعوناً عليه ، وأتم قضاة فيما أعرضه . فأرجو أن توسعوا صدوركم لكل انتقادات ، وأن تتصفوا بصفة القاضى العادل من سعة الصدر والأناة والروية عن غير غاية أو تحيز .

وسأضرب لكم مثلاً عن شخص حرم من الدخول للجنة أو من إعطاء صوته فى اللجنة ، فهل إذا جاء محضر الجلسة خالياً من إثبات ذلك يمنع الطاعن من تحقيق هذا بناء على خلو المحضر منه ؟

وهاكم مثلاً آخر : تمسك أحدهم أمام اللجنة بوجه من أوجه الطعن ، فلم تنته اللجنة ، فشكا إلى المجلس ، فهل يقال له يجب أن نخترم قرار اللجنة ؟ فمن إذن يكون الحكم بين الطاعن وبين اللجنة ؟

إنى أرى أن الأخذ بهذا المبدأ يمنعنا من انتقاد عمل اللجنة . صحيح إن اللجنة أوردت فى آخر المبدأ عبارة غامضة وهى « إلا إذا وجدت قرائن قوية على صحة ما يخالف الثابت بتلك المحاضر » .

( ضجة ) .

مادة ٩٥ » .....

الرئيس — النظام ! فالصحافة ترقبنا من على ..

محمد صبرى أبو علم افندى — واحترام المجلس واجب على كل حال . إن العبارة الأخيرة غامضة ؛ وإنما جاءت لدفع مثل انتقادي هذا . وإنى أسأل حضرة المقرر إذا كان يعتبر شهادة الشهود من القرائن القوية . وخلقى أحد أعضاء اللجنة يقول إننا لا نعتبر شهادة الشهود من القرائن القوية .

المقرر — لو أن حضرة الأستاذ راجع معنا الطعون لما وجد محلاً لاعتراضه . هذا لأن الوجوه التى يشير إليها فى هذا المبدأ هى مجموعة حكايات لا يمكن مطلقاً أن تقيد رجالاً له شيء من العقل حتى يأمر بتحقيقها . ولو تمسكنا مع الطاعنين لقضينا شهوراً فى البت فى طعن واحد . لذا أعطينا للمجلس حق المراقبة على صحة هذه الأقوال وقيمتها من الجد ، فإذا وجدنا فى الأمر ما يستدعى تحقيقاً أجريناه — ولذلك قيدنا الجزء الأول من المبدأ بالجزء الثانى الذى لا يرضى عنه زميلى . فإذا حصل وجاء أحدهم وقرر أمام اللجنة أنه وقعت مخالفة جوهرية وأبان صراحة الوقت والظرف الذى حصلت فيه لاعتبرنا ذلك قرينة قوية تستدعى البحث .

فالمسألة مسألة تقدير ويجب أن يمنع عن المجلس كل المسائل التى لا سبيل إلى إنهاؤها . وليس هذا بالابتدع ولكنه منقول عن المعبول به فى البلاد العريقة فى الأساليب النيابية مثل فرنسا ؛ وهذا النص يكاد يكون منقولاً بحرفه عنها . وأرجو من حضراتكم أن توافقوا على هذا المبدأ أيضاً .

فوافق المجلس على المبدأ الثانى .

تلى المبدأ الثالث ونصه :

« ومن ضمن الطعون التى أثارت بحثاً هاماً تلك التى اشتملت على الادعاء بأن النائب يجمل القراءة والكتابة . وقد كان لكل من الرايين أنصار فى اللجنة ولكن الأغلبية قررت أن من شروط أهلية النائب أن يكون عارفاً بالقراءة والكتابة ؛ واستندت فى ذلك :  
(١) على أن لجنة الدستور نصت فى مشروعها على ضرورة أن يحسن النائب القراءة والكتابة .

(٢) على أنه ثابت فى محاضر تلك اللجنة أنه عندما تقرر أن المجلس هو المختص بالنظر فى صحة نيابة أعضائه طاب أحد أعضائه إلغاء النص على إحسان القراءة والكتابة ، صيانة لكرامة الأمة ، ولأن المجلس لن يسمح بوجود أذى فى صفوفه .  
(٣) على أن السبب فى حذف النص فى المشروع النهائى لم يبن على فكرة أن الشرط غير لازم وإنما بنى على أنه من غير المتوقع ، والأمر فى نهضتها هذه ، أن يتقدم أذى فى معركة الانتخاب ؛ وإن تقدم فلن يكون له أمل فى النجاح .

(٤) على أن أعمال المجلس ومهمته ، من تشريع ومراقبة ، تستلزم حتماً معرفة القراءة والكتابة إن لم يكن إحسانهما . »

أحمد ماهر افندى — أرى أن ينص صراحة فى هذا المبدأ على أن يكون من شروط أهلية النائب أن يحسن القراءة والكتابة لأنه بدون ذلك لا يستطيع أن يؤدي أعماله النيابية كما يجب ؛ وأرجو الاقتراع على هذا التعديل .

أحمد رمزى بك — رأى هو رأى الأقلية فى اللجنة . ومن هذا يتبين أنه كان هناك رأيان : الأول يقول بأن القانون لم يشترط معرفة القراءة والكتابة فى النائب . والرأى الثانى يقول بأن ضرورة توفر هذا الشرط فى النائب يمكن الاستدلال عليه من روح القانون .

إنى وإن كنت من أصحاب الرأى الأول إلا أنى أرجوكم ألا تنسبوا ذلك إلى أننى أكره أن يكون العضو عارفاً بالقراءة والكتابة . المسألة مسألة قانون وإنى ممن يحترمون القانون ويرون وجوب تطبيقه حتى ولو كان خطأ — حقيقة إن أعمال المجلس ومهمته ، من تشريع ومراقبة ، تستلزم حتماً معرفة القراءة والكتابة ؛ ولكننا فى هذه الأمور قضاة لا مشرعون . فإن كان فى القانون خطأ فكل ما يمكن عمله هو أن نطلب تعديله .

إن قانون الانتخاب لم يشر إلى ضرورة معرفة القراءة والكتابة ، ولم يشترط إلا أن يكون سن النائب ثلاثين سنة فأكثر . وأمام هذا النص لا يمكننا أن نعتمد على العضو أن يكون عارفاً بالقراءة والكتابة . والأسباب المؤيدة لرأى هى : أننا إذا راجعنا محاضر أعمال لجنة الدستور فى المجموعة المطبوعة وجدنا فى الصفحة رقم ٤٤٩ أنها بحثت فى شرط معرفة القراءة والكتابة ، فسأل أحد الأعضاء عن السطة



المختصة بالفصل في صحة النيابة فأجيب بأن صاحب الحق هو المجلس ، فقال العضو المشار إليه إنه يمكن في هذه الحالة الاعتماد على المجلس لأنه لن يسمح بوجود أى في صفوفه ، فطلب أحد الأعضاء وجوب النص على ذلك في قانون الدستور ؛ وكان الأوفق أن يبقى هذا النص ولكن بكل أسف لما تسلمت الحكومة الماضية مشروع قانون الدستور حذفت منه الشرط القاضى بضرورة معرفة القراءة والكتابة ، مع أنه كان مثبتاً في محاضر أعمال لجنة الدستور وفي صلب مشروع الدستور . ومع أن الحكومة السابقة حذفت هذا الشرط فإنها لم تستند على التعليل شار إليه ، وهو أن المجلس لا يمكن أن يقبل بين صفوفه أمياً ؛ وإنما ارتكبت في عملها هذا على سبب آخر وهو أنه لا يعقل — ومصر — أن نهبئها العظيمة — أن يتقدم جاهل للانتخاب ؛ وإن تقدم فلا أمل له في النجاح .

( أصوات : وإن تقدم ونجح فعلاً كما حصل ؟ ) .

أحمد رمزي بك — في هذه الحالة يجب الرجوع إلى معنى هذه العبارة . ومعناها ، بلا شك ، أن الشارع أراد أن يترك الناخبين حراراً في تقدير النائب الذى يمثلهم . فإن كانت لم تصلهم رسالة النهضة الوطنية وانتخبوا جاهلاً فهم وشأنهم ؛ وإن كانت قد بلغتهم وتخلوا ن انتخاب الجاهل يكونوا قد أحسنوا لبلادهم وللمجلس .

فالمسألة إذن متوقفة على إرادة الناخبين ، فليس لنا أن نقف في وجههم ونمنعهم بأن روح القانون تقضى بأن يكون النائب عارفاً لقراءة والكتابة ، وأن الشارع أدرك منهم بالصالح العام . أما الاعتراض بأنه لا يصح أن يوجد في المجلس جاهل ، فمع أنه وجيه فإنه لا يعطى المجلس حقاً أكثر من طلب تعديل القانون — وأنا أول من يكون مع المجلس في هذا الطلب .

يوسف أحمد الجندى افندى — أنا مؤيد لزميلى حضرة أحمد ماهر افندى في وجوب تعديل المبدأ الثالث وضرورة النص على أن يكون النائب محسناً للقراءة والكتابة ؛ وذلك لسببين :

( أولاً ) أنه سواء فسرنا الدستور بما هو ثابت في محاضر أعمال لجنة الدستور أو فسرناه بما جاء في مشروع قانون الدستور لنهائى فالظاهر أن روح القانون لا تسمح أن يكون أحد النواب الذين يمثلون الأمة جاهلاً بالقراءة والكتابة .

وإذا رجعنا إلى محاضر أعمال لجنة الدستور — والواجب الرجوع إليها لأنها الأساس الذى بنى عليه قانون الدستور — لوجدنا النص على أن النائب يجب أن يحسن القراءة والكتابة ، ولوجدنا أيضاً أن الذى اقترح إدخال هذا النص إنما اقترحه صيانة لكرامة الأمة حتى لا يقال باحتيال وجود نائب أمى .

فالظاهر إذن مما تقدم أن لجنة الدستور كانت متشعبة بأن النائب يجب أن يكون ممن يحسنون القراءة والكتابة .

( ثانياً ) يقول حضرة أحمد رمزي بك إنه يستفاد من حذف النص الخاص بمعرفة القراءة والكتابة أن القانون لا يمنع من انتخاب من يجملهما ؛ ولكنى أقول إنه يستفاد من حذف هذا النص العكس على خط مستقيم .

من المبادئ القانونية العامة أنه لا يجوز التشريع لأمر غير محتملة الوقوع . ولما كانت لجنة الدستور متشعبة بفكرة أنه لا يحتمل أن تنيب الأمة عنها في أول مجلس شخصاً لا يحسن القراءة والكتابة فكأنها تقول إن هذا أمر مستحيل الوقوع ومتى كان الشئ مستحيلاً فلا يمكن عقلاً ولا قانوناً أن يوضع له نص خاص . فالفهم من كل ما تقدم أنه لا يجوز وجود نائب لا يحسن القراءة والكتابة .

محمد صدق باشا — نحن الآن أمام نص صريح في القانون ؛ وهذا يحتم علينا العمل به . أما إذا لم يكن هناك نص فيكون القانون قد رد الإباحة وعدم تقييدنا بشئ ؛ فليس لنا إذن أن نقول بأن روح القانون تتطلب كيت أو كيت . قانون الانتخاب لم ينص على ضرورة معرفة القراءة والكتابة ، فلا يجوز لنا أن نبعث في سبب ذلك .

إنما يجوز أن نستنتج من عدم وجود النص أن القانون أجاز انتخاب الأمى .

ومع ذلك فإنى أعرض عليكم أمراً لا يمكن التخلص منه ، وهو حالة انتخاب كفيف من العلماء والأعلام ، مع أنه في الواقع يحل القراءة والكتابة ، فهل يجوز — حسب رأى لجنة الطعون — الحكم بعدم صحة انتخابه ؟ .

أظنكم توافقوننى على أن هذا غير ممكن ، وأن هذه مسألة لا تحتمل جدلاً ولا تصح المناقشة فيها . وما دام الأمر كذلك ، ومع عدم وجود نص صريح ، فأنا من رأى حضرة أحمد بك رمزي في أنه يجوز انتخاب الأمى كالضريح .



مادة ٩٥ » .....  
.....

تريد اللجنة أن يكون النائب ممن يحسنون القراءة والكتابة .

المقرر — لم تشترط اللجنة إلا معرفة القراءة والكتابة .

محمد صدقي باشا — إذن . فلا داعي لما أردت أن أقوله عن هذه المسألة .

المقرر — إن حضرات الأعضاء الذين لا يرون داعياً لضرورة معرفة القراءة والكتابة لا يرتكنون إلا على نص القانون ، وبهرون من روحه ، ومن المقدمات التي سبقت وجوده .

يحسن لي أن أذكر المجلس بأنه في حالة عدم وجود نص في القوانين المدنية يجب الرجوع دائماً إلى روح العدالة ؛ ولا يجوز أن نقف جامدين أمام عدم وجود نص . ولكننا — بحمد الله — لسنا أمام شيء غير موجود ، بل أمام مقدمات ثابتة في الأدوار التي مر بها قانون الدستور قبل أن يتم وجوده .

سمعت بأن لجنة الدستور نصت على أنه يجب أن يحسن النائب القراءة والكتابة ، وأنها أصرت — في جميع أدوار أبحاثها — على هذا النص ، إلى أن خرج مشروع قانون الدستور من يدها ووصل إلى اللجنة التشريعية بوزارة الحقانية — وقد كانت متشعبة بفكرة واحدة نقلت عن دولة رشدي باشا ، وهي أنه من البديهي أن يتوفر شرط إحسان القراءة والكتابة في النائب ، إنما يحسن محافظة على كرامة الأمة ألا ينص عليه في صلب القانون .

يقول حضرة أحمد بك رمزي إن لجنة الدستور أرادت أن تترك الأمر للناخبين . والواقع أنها لم ترد ذلك وإنما أرادت ما قاله الأستاذ يوسف الجندی من أنها علقت الشرط على شيء مستحيل . فكيف يمكن التوفيق بين القول بأن اللجنة كانت تعتقد بأنه لا يحتمل انتخاب أمي وبين القول بأنها تركت الأمر للناخبين ؟ هذا لا يتمشى مع الروح التي بدأت بها عملها ؛ ولو أنها أرادت غير هذا لعبرت تعبيراً آخر حاسماً للنزاع .

ضرب لنا حضرة صدقي باشا مثلاً بانتخاب الكفيف ؛ وأراد أن يضعنا أمام أمر لا مخرج لنا منه ؛ ولكننا سنضعه أمام أمر لا فكاك منه . لو فرضنا أن الناخبين أنابوا عنهم أبكم أصم ، فهل يمكن قبوله عضواً بالمجلس ؟ وهل يمكن أن تستفيد البلاد منه ؟ هذا أمر مستحيل . وهذه الأمثال لا يصح أن تكون أساساً للتشريع ؛ وتأسف اللجنة من أنها اكتفت بأن يكون النائب عارفاً بالقراءة والكتابة لأنها كانت تود أن يحسنهما النائب .  
( أصوات : يقفل باب المناقشة وتؤخذ الآراء ) .

محمود بك حمدي — أرى إقفال باب المناقشة وأن يؤخذ الرأي على الاقتراحات الثلاثة ؛ وهي : جواز انتخاب الأمي ، وضرورة معرفة القراءة والكتابة ، وضرورة إحسان القراءة والكتابة .

محمد عبد الرحمن الصباحي أفندي — أرى الاستمرار في المناقشة ، لأن أحدث البرلمانات يجب أن يستوفي كل الشرائط التي تشرف البلاد ؛ فيجب النص على وجوب معرفة القراءة والكتابة .

( أصوات : هذا خارج عن موضوع إقفال باب المناقشة ) .

غفرى عبد النور بك — يؤخذ الرأي على التعديلات .

السكرتير — أتلو على حضراتكم الاقتراح الأول ، وهو : « إن القانون لا يشترط توافر القراءة والكتابة في النائب » . فمن كان من هذا الرأي فليقف بالوقوف .

( فلم يقف أحد ) .

الاقتراح الثاني « إن القانون يشترط توفر إحسان القراءة والكتابة في النائب » . من كان هذا رأيه فليقف .

( فوقفت الأغلبية ) .

أداة ٩٥ « ... .. »

ولذلك قرر المجلس تعديل البند الثالث كالآتي :

« ومن ضمن الطعون التي أثارها تلك التي اشتملت على الادعاء بأن النائب يجهل القراءة والكتابة . وقد كان لكل من الرأيين أنصار في اللجنة ، ولكن الأغلبية قررت أن من شروط أهلية النائب أن يحسن القراءة والكتابة » .

المقرر — أشكر المجلس على تعديل البند الثالث الذي عرضته اللجنة على حضراتكم ، لأنه بذلك أصبح المجلس مكتوفاً من أعضاء يحسنون القراءة والكتابة .

تلى البند الرابع ونصه :

« لاحظت اللجنة أنه من بين الطعون ما لم يصدق عليه من المحكمة وإنما صدق عليه من جهات إدارية ، كما أذوني الشرع وغيرهم ، أن بعضها لم يلاحظ رافضوها تحري ووصولها لرياسة المجلس في الموعد المحدد اكتفاء بإلتقاءها في صندوق البريد في الميعاد » .

وقد قررت اللجنة عدم قبول مثل هذه الطعون شكلاً ، لأن التصديق المقصود في القانون هو التصديق الذي يحصل أمام المحاكم دون غيرها ، ولأن العبرة في احتساب مدة الخمسة عشر يوماً هي وصول الطعن للرياسة قبل فوات الأجل جرياً على قواعد المرافعات العامة . ( فوافق المجلس عليه ) .

وتلى البند الخامس ونصه :

« ومما قرره اللجنة أيضاً أن الترشيح لا يصح إلا بتزكية ثلاثين مندوباً لا يدخل فيهم المرشح » .

( فوافق المجلس عليه ) .

وتلى البند السادس ونصه :

« ومن ضمن المسائل التي عرضت للبحث معرفة ما إذا كان الشخص الذي يعرف القراءة والكتابة ، ويعطى صوته شفويّاً في حدود القانون ، يعتبر صوته صحيحاً أو باطلاً » .

بحثت اللجنة الموضوع ، وقررت صحة الصوت لأنها لاحظت أن أكثر من أعطى صوته بهذه الصفة قد قصد التحرز عن الوقوع في الخطأ عند تسويد المربعات ، خصوصاً أنه لم يثبت أن الذين قيل بمعرفتهم للقراءة والكتابة يعرفونها معرفة تجعلهم في أمن من الخطأ » .

أحمد رمزي بك — من ضمن المسائل التي عرضت للبحث معرفة ما إذا كان الشخص الذي يعرف القراءة والكتابة ، ويعطى صوته شفويّاً في حدود القانون ، يعتبر صوته صحيحاً أم باطلاً ؟

المادة ٣٥ من قانون الانتخاب تفرق بين اللندوب الذي يعرف القراءة والكتابة وبين من لا يعرفها ، فنصت على أن من يعرف القراءة والكتابة يتلقى من يد الرئيس ورقة انتخاب مفتوحة ليثبت فيها رأيه ... الخ ؛ ولكن من لا يستطيعون الكتابة يبدون أصواتهم شفويّاً ... الخ . فالغرض من وضع هذه المادة المحافظة على سرية الانتخاب . فالأصل إعطاء الصوت سرّاً كي لا يعرفه أحد . ولا يمكن تفسير السرية إلا بهذه الصفة . وهذا الأمر إذا سهل على من يعرفون الكتابة فإنه من الصعب على من لا يعرفونها . ولما كان القانون يريد أن يحفظ لهؤلاء أصواتهم ، فقد أجاز لهم أن يعطوها شفهيّاً للجنة .

حدث خلاف بين أعضاء اللجنة على تفسير « من لا يستطيعون » . فقال فريق بأن المقصود منها كل من لا يريد أن يعطى صوته كتابة ، سواء أكان يعرف الكتابة أم لا . وقال فريق آخر إن المقصود منهم هم الذين لا يعرفون الكتابة — وهم الذين أباح لهم القانون لهذا العذر أن تكون سريتهم نسبية ، أي بإعطاء أصواتهم للجنة بحيث لا يسمعون أحد . أما الذين يعرفون الكتابة فلا عذر لهم ؛ ويجب عليهم أن يعطوا أصواتهم كتابة وإلا اعتبرت باطلة .

( أصوات : فلو فرضنا وكان ذلك متعذراً عليه لمرضه يده ؟ ) .

رمزي بك — إن القانون أراد التمييز بين من يعرف الكتابة وبين من لا يعرفها . ولو كان قصد الشارع غير ذلك ، لنص على ذلك صراحة وترك الخيار للناخبين لإعطاء الأصوات . ولذلك أقترح تعديل المادة السادسة كالآتي :

مادة ٩٥ » ..... »

« إن المندوب الذى يستطيع الكتابة يجب أن يعطى صوته كتابة حسب نص القانون . فإذا أعطاه شفويًا بطل صوته ، خصوصاً وقد دلتنا الانتخابات الحالية على أن الذين يعرفون الكتابة ويعطون أصواتهم شفويًا إنما يقصدون أن يعرف عضو اللجنة أنهم يروا بقسمهم . محمد كامل مرتجى افندى — ينحصر رأى حضرة رمزى بك فى أن من يعرف القراءة لا يجوز له أن يعطى صوته شفويًا . وقد كان القانون لم ينص على البطلان فى حالة كهذه فيكون مباحاً لمن يعرف الكتابة أن يعطى صوته شفويًا . لو أخذنا برأى حضرة رمزى بك لوقت اللجنة فى حرج لا يمكنها الخروج منه ، لأنه بعد أن تعطى الأصوات ويبدأ فى عملية الفرز تكون اللجنة مضطرة لسؤال كل واحد من الناخبين عما إذا كان يعرف الكتابة أم لا ، وهذا حرج يحسن الابتعاد عنه ؛ ولذلك أرى الأخذ بما قرره اللجنة .

المقرر — كانت تود اللجنة المحافظة على مبدأ السرية بالمعنى الذى يريده حضرة رمزى بك ، ولكنها وجدت فى العمل صعوبة كبرى للأسباب التى أبدتها الأستاذ مرتجى ، وهو تقدير مدى الاستطاعة الذى أراده القانون ، وهو أمر فى غاية المرونة وتختلف فيه الأفهام . لذلك قررنا المبدأ الذى عرضناه عليكم وترجو الموافقة عليه .

الشيخ أبو الفتح سالم الفقى — أنا من رأى حضرة رمزى بك ، لأن فى الأخذ به صيانة للأخلاق من العبث بها إذ أن كثيرين كانوا يستعملون سلطتهم بتحليف الناخبين ممن يعرفون الكتابة لإعطاء أصواتهم شفويًا لشخص معلوم ؛ وهذا عبث بالأخلاق ؛ ولا أرى مانعاً من المحافظة على هذا المبدأ .

وفى وسع لجنة الانتخاب أن تسأل كل مندوب عما إذا كان يعرف الكتابة أم لا . فإن أقر فيها ؛ وإن كذب فكفاه كذبه . وإن تقرير هذا المبدأ والقول بأن كل ناخب حر فى إعطاء صوته إباحة مفسدة للأخلاق ، وأرجو أخذ رأى على اقتراح رمزى بك . ( أصوات : يقفل باب المناقشة ) .

( وبأخذ رأى تقرر إقفال باب المناقشة ) .

( ثم تلى اقتراح حضرة أحمد رمزى بك وطلب من الموافقين عليه أن يقفوا فلم يقف إلا خمسة ) .

( ولذلك قرر المجلس رفض الاقتراح وإبقاء النص كما وضعته اللجنة ) .

تلى المبدأ السابع ونصه :

« وفيما تقرر من المبادئ أن الأصوات الباطلة لا تحتسب فى تحديد الأغلبية المطلقة ، وأنه عندما يكون مجموع الأصوات التى أعطيت فردياً يكنى نصفه مع جبر الكسر ، بمعنى إن كان عدد الأصوات التى أعطيت هو ٣٠١ فيكنى لتحقيق الأغلبية أن يحوز العضو ١٥١ صوتاً » .

أحمد ماهر افندى — لا أوافق على هذا المبدأ ، لأن اللجنة تريد ألا تحتسب الأصوات الباطلة لمعرفة هل حصل العضو على الأغلبية المطلقة أم لا . مع أن المادة ٥٨ من قانون الانتخاب صريحة فى أن العضو لى ينتخب يجب عليه أن يحصل على الأغلبية المطلقة بعد الأصوات التى أعطيت ، ولم تقصد بذلك الأصوات الصحيحة . فكل من وضع ورقة فى الصندوق فقد أعطى صوته باطلاً كان أو صحيحاً ومن عدد هذه الأوراق جميعها يجب معرفة الأغلبية المطلقة ، وهل حصل العضو عليها أم لا . والغريب أن لجنة الطعون مع أنها قررت هذا المبدأ لم تأخذ به عند العمل ، بل احتسبت الأصوات الباطلة فى معرفة الأغلبية المطلقة التى نالها العضو ، مثل ذلك أن عدد الناخبين فى الدائرة التى رشح فيها حضرة محمود لطيف بك كان ٣٣٦ صوتاً ، فاعتبرت اللجنة أن الأغلبية المطلقة ١٦٩ صوتاً ؛ والأصوات الباطلة ٨ مع أننا لو أخذنا نصف ٣٣٦ نجد أنها ١٦٩ يعنى أن اللجنة لم تحتسب الثمانية الأصوات الباطلة .

يقولون إن هذا من باب السهو . ولكن اللجنة تمشت مع كل النائين على هذه التساعدة . وأضرب لذلك أمثلة أخرى كتوفيق افندى اندراوس ، وعلى لهيطه افندى ، وعبد الصادق عبد الحميد افندى . ولذلك أقترح تعديل المبدأ بما يفيد أن الأصوات الباطلة تحتسب فى معرفة الأغلبية المطلقة .

عبد الحليم البيلي افندى — قبل أن أتكم في الرد يجب أن يعتبر حضرة الزميل أن اعتراضه خطأ ، لأن الأصوات التي كتبت في  
لجنة أصوات الناخبين إنما هي صافي عدد الأصوات الصحيحة .

وبناء عليه يكون اعتراضه غير وجيه ، لأنه قال إن هذه الحانة اشتملت على الأصوات الملقاة ، وهي غير كذلك . ويمكننا أن نخرج  
توضيح على أن حضرة الزميل يرتكن على نص المادة ٥٨ ؛ ونحن أيضاً نرتكن عليها ، وتكلم على الأصوات التي أعطيت . وقد فسرت  
جنة هذه المادة بأن الأصوات التي أعطيت باطلة لا يمكن احتسابها عند تقرير الأغلبية المطلقة .

ندخل بعد ذلك في مناقشة المبدأ . ولنا أول بلد طرحت فيه على بساط البحث مثل هذه المسألة ، فقد تناولها التشريع الفرنسي ،  
الذي قبل سنة ١٩١٣ يختلفون في احتساب الأصوات التي تعطى ويقسمون البطلان إلى قسمين : شامل ونسبي . فالأوراق البيضاء مثلاً  
بر أن الناخب لم يعط صوته قط ؛ وبناء عليه يكون صوته لاغياً . ولكن التشريع هناك تمتشى مع فكرة أخرى ، وقد جرى القضاء  
بها وهي عدم التفريق بين البطلان النسبي والشامل ، وانتهى الأمر بإصدار قانون في سنة ١٩١٣ قضى بحذف الأصوات الباطلة من  
لية الانتخاب عند تقرير الأغلبية المطلقة .

وقد رأت اللجنة — توفيراً للوقت — أن تأخذ بهذه القاعدة ، وهي نتيجة تجارب فرنسا مدة نصف قرن .

أما من لم يتمكن من بيان رأيه بياناً واضحاً أو تنبيهه بشبهة فيجب كذلك أن يعتبر صوته باطلاً . ولا أرى محلاً للعطف على مثل هذا  
اخب واحتساب صوته . ولا أدري مطلقاً كيف يقبل أن يؤثر الصوت الباطل في نتيجة الانتخاب ؟ لقد بين القانون أوجه البطلان  
حصراً في ست حالات ؛ ولم يكن هذا منها — فكل ما ترتب على الباطل فهو باطل .

ولنا نرى ضرورة لأن نذكر لحضراتكم بالتفصيل بيان المصادر التي رجعنا إليها في التشريع ، لأن في هذا تطويلاً يضيع علينا  
كثيراً من الوقت . أما وقد انتهينا من المبادئ فليس علينا الآن إلا تطبيقها .

أحمد ماهر افندى — لم يؤخذ الرأي على التعديل الذي اقترحه .

محمد توفيق خليل افندى — يكتب التعديل ويؤخذ الرأي عليه .

فبعد كتابته تلاه ونصه : « تحتسب الأصوات الباطلة في تحديد الأغلبية المطلقة » .

الرئيس — تلى على حضراتكم اقتراح أحمد ماهر افندى ، فمن يوافق عليه يقف .

( فقرر المجلس رفضه ) .

المقرر — انتهينا من المبادئ ؛ وبني علينا النظر في كيفية التطبيق . فهل كانت صحيحة أم لا ؟ مذكور بالتقرير ٥٧ اسماً ، فهل  
لقت المبادئ تطبيقاً صحيحاً على انتخابهم أو لا ؟ لهذا أقترح أنه إذا كان لأحدكم ملاحظة على صحة انتخاب أحدهم فليذكرها .

غفرى عبد النور بك — هل من ضمن تلك الملاحظات إجابة القراءة والكتابة ؟

المقرر — لم يكن أمامنا عند تقرير ما قررناه نص خاص باشتراط إجادة القراءة والكتابة . فاختصاراً للوقت أرى أن من يجد من  
حصركم ملاحظة بخصوص ذلك يدلنا عليها فنوقف تقرير صحة نيابة العضو إلى ما بعد إتمام الإجراءات .

غفرى عبد النور بك — هذا ما كنت أريد أن أستوضح حضرة المقرر بشأنه ، فهل لي الحق بعد ذلك — إذا ما عرفت عضواً  
لا يجيد القراءة والكتابة أن أرشد عنه ؟

المقرر — سأتلو الأسماء واحداً واحداً ، ولحضراتكم حق إبداء ما ترون من الملاحظات .

توفيق أندراوس افندى — أرى أن ليس للمجلس الحق في الأخذ بملاحظة حضرة غفرى بك ؛ إذ فيها إخراج لبعض الأعضاء .  
ليس المجلس مكان امتحان في القراءة والكتابة .

عبد الستار الباسل بك — ينظر المجلس في الطعون وفي صحة النيابة . فالطعن الخاص بعدم إجادة القراءة والكتابة يجب أن يقدم  
في ميعاده . وصحة النيابة التي ينظرها المجلس الآن هي في أوراق عملية الانتخاب نفسها . ولنضرب لذلك مثلاً أن شخصاً تسمى باسمي ودخل  
الانتخاب ؛ وتمت الإجراءات الانتخابية ، واعتبرت صحيحة ، ولم يقدم طعن في حينه ، فهل ينظر المجلس الآن من جديد في ذلك ؟



مادة ٩٥ » .....

هرون سليم افندى — أقول إنه لو وافق المجلس على ملاحظة غفرى بك ، وقام عضوينى وبينه خصومة وطعن باننى لا أجيد القراءة والكتابة ، وأخذ المجلس بقوله ، وامتنعنى — مع أننى أجيد القراءة والكتابة — أفلا ترون أن عملاً كهذا يثير الضغائن والأحقاد فى النفوس التى يجب أن يتحاشاها المجلس ؟ ولذا أنضم لرأى حضرة زميلى عبد الستار الباسل بك . فإذا قيل الآن عن عضواً أنه لا يجيد القراءة والكتابة ، مع أنه لم يقدم ضده طعن فى الميعاد المحدد يجب ألا يلتفت المجلس لهذا القول خصوصاً أنه كانت هناك فرص كثيرة ومواعيد قانونية لتقديم تلك الطاعن .

الشيخ أبو الفتح سالم الفقى — أرى أن تشكل لجنة خاصة من بين حضرات أعضاء لجنة نظر الطعون للبت فى أمر من لم يحسن القراءة والكتابة على شريطة أن يكون قد تقدم طعن بذلك ، لأن إجابة القراءة والكتابة أمر اعتبارى قد تختلف الآراء فيه . والعلم برأى لا يمس كرامة حضرات الأعضاء .

( أصوات : وما حكم من لم يطعن فيهم ؟ ) .

الشيخ أبو الفتح الفقى — قلت إن من طعن فيهم بعدم معرفة القراءة والكتابة قد نظر فى أمرهم وامتنعهم لجنة الانتخابات . وما دام المجلس قد قرر إجادة القراءة والكتابة فأكرر اقتراحى وهو أن تؤلف لجنة خاصة من بين أعضاء لجنة الطعون للفصل فى ذلك . الشيخ مصطفى القاياتى — إذا كان المجلس سبق وقرر أن لجنة الطعون تنظر فى صحة النيابة بالنسبة للمطعون فيهم وغير المطعون فيهم ، فالأمر مفروغ منه ومن حق اللجنة أن تنظر فى الطعون المقدمة وفى صحة نيابة الأعضاء غير المطعون فيهم ؛ ولذا لا أرى معنى لأن يحصر النظر فيمن تقدم عليهم طعن . المسألة هنا ليست طعنًا وإنما إرشاد وخبرة من عضو غير معاد — ولم يحرم القانون ذلك . ( صوت : كيف تعرف من لا يعرف القراءة والكتابة ؟ ) .

الشيخ مصطفى القاياتى — ستعرف اللجنة ذلك .

أريد أن أقول إتنا — بعد أن قررنا هذا القرار الأول — فلا معنى لحصر المسألة فى المطعون فيهم ، بل أرى أن يكون النظر عاماً . ولكن لا أبيع بحث ذلك هذه الليلة حتى لا يخرج مركز الأعضاء ؛ وأرى تأجيل النظر فى ذلك لجلسة أخرى . وعلى من يلاحظ أن عضواً لا يحسن القراءة والكتابة أن يقدم ملاحظته للرياسة .

محمود علام افندى — قانون الانتخاب كان غامضاً بالنسبة للنص على جودة القراءة والكتابة . ( أصوات تقاطع ) .

محمود علام افندى — أريد أن أصل لنتيجة بنيت على سبب ، فى أن أقيم الدليل لأصل إلى النتيجة . وربما كان فى قوى إقناع للمجلس ، إذ أن البعض يرى ضرورة إجادة القراءة والكتابة ؛ ويرى البعض غير ذلك . وقد اتفقوا أخيراً على وجوب الإجادة ؛ وبعد حصل اختلاف فيما إذا كان المجلس يفصل فى هذه النقطة فيما يختص بمن طعن فى انتخابهم فقط ، أو فيمن لم يطعن فى انتخابهم أيضاً . وعند افتتاح المجلس هبت عاصفة بخصوص النظر فى صحة انتخاب من لم يطعن فى انتخابهم . وأخيراً قرر المجلس وجوب النظر فى صحة انتخاب غير المطعون فيهم .

وقد سارت اللجنة على هذا المبدأ ( مبدأ احترام محاضر الانتخابات ) إلى أن تقوم شبهة فى انتخاب من لم يطعن على انتخابهم فيما يختص بالمطعون فى انتخابهم ، فكنا عندما نرى الطعن غير مقبول شكلاً ، لا ننظر فيه مهما كانت النتيجة . فإذا كان الأمر كذلك ، فكيف نبيح لعضو أن يلفت نظر المجلس بخصوص هذا الأمر الآن ، وبعد فوات الميعاد . فلا يجب والحالة هذه أن تثير غبار مسألة قد توجد مشاكل عدة ؛ ويجب إصلاح قانون الانتخاب . وختاماً لقولى أقترح ألا ينظر فى انتخاب غير المطعون فيهم ، فيما عدا النظر فى صحة محاضر الانتخابات . فأطلب إقبال باب المناقشة ، وأخذ رأى على ذلك .

المقرر — لم نشرع الآن تشريعاً جديداً ، وإنما فسرنا القانون فقط . والتفسير ينسحب أثره على الماضى ؛ أما التشريع الجديد فلا يسرى على الماضى . وعملنا الليلة هو فى الحقيقة تفسير . ويجب أن يطبق على جميع الأعضاء ، من طعن عليهم ، ومن لم يطعن عليهم . وصحة النظر فى النيابة تتكون عناصرها مما نص عليه فى المادة ٣١ من قانون الانتخاب ، وهى التى تنص على إحسان القراءة والكتابة .

بقيت المسألة الأدبية التي أشار إليها حضرة زميلي هارون سليم افندي ؛ وأظن أن إجابة الأستاذ القاياني تكفي لدحضها . ويجب ألا  
نم شخص مدفوع بعامل الانتقام ، ويدل على شخص مدعي أنه لا يحسن القراءة والكتابة . وبناء على ذلك أنضم لرأي الأستاذ القاياني  
أن يؤجل هذا البحث هذه الليلة . وليس معنى طلي تأجيل النظر في ذلك ترك قاعة المجلس الآن ؛ وإنما غرضي البحث في طعون ثمانية  
باللغد ، حتى تصلنا الملاحظات والإرشادات عن لا يحسن القراءة والكتابة .

فهمت من حضراتكم أنكم موافقون على المبدأ الأول ، وهو أننا قد فسرنا ، ولم نشرع من جديد . فلا معنى — وقد قررتم حضراتكم  
الأول من مبادئ اللجنة ، وهو أن يكون جميع الأعضاء متساوين أمام القانون — فلا محل أن نتحكم في شخص تقدم في انتخابه طعن  
من لم يتقدم طعن في انتخابه .

أحمد محمد خشبه بك — أنا في غاية الغرابة لما سمعته من زميلنا في اللجنة علام بك ، إذ يقول حضرة الزميل : « إذا عرض علينا  
غير مقبول شكلاً ، وكان في هذا الطعن أوجه تقتضي البحث ، تفادينا هذه الأوجه ؛ لأننا كنا نقول : بما أن هذا الطعن لم يقدم  
بعد ، فلا حق لنا في بحثه » . أستغرب ذلك لأننا مكثنا سوياً أكثر من ١٥ يوماً ، وعرضت علينا جملة طعون تقدمت بعد الميعاد ،  
ذلك كنا نبغها ، ونبحت كل أوجهها ، ارتكنا على أن الطعن المقدم في غير الميعاد لا يعتبر طعناً ؛ وإنما مثل هذا الانتخاب مشل  
اب غير المطعون فيهم ، أي أن كل انتخاب لم يطعن في صحته يعتبر صحيحاً ، إلا إذا قامت عليه شبهة . فإذا قامت الشبهة وجب علينا  
الانتخاب بنسبة ببدأ ، ووجهاً وجهاً . فإذا كان الأمر كذلك ، وإذا قررتم معنا الليلة أن الانتخابات التي لم يتقدم فيها طعن  
النظر فيها كما ينظر في غيرها ، ثم وجدتم من يقول إن فلانا لا يعرف القراءة والكتابة ، فهل لا تعتبرون ذلك شبهة كافية لترجعوا  
ر فيما قررتموه ؟ وهل الانتخاب صحيح أم لا ؟ كيف يمكنكم أن تنقضوا الآن ما قررتموه منذ لحظة ؟ ألسنم الحريصين على التمسك  
رأتكم ، ولو كانت غير صحيحة ؟ فما بالك تمنعون في قراركم ، وهو في مصلحة الحق والعدالة ؟

أيها السادة :

أسألكم الوجدان ، أسألكم اليقين ، أسألكم الحق ألا تجملوا للعاطفة عليكم سبيلاً . نحن قضاة على أنفسنا هذه الليلة ؛ فيجب  
نظهر بالمظهر اللائق بنا ، وهو مظهر العدل الذي لا يحايي زيدا ولو كان أخا أو زميلاً .

إخواني : إنه ليعز علينا كثيراً جداً ، وعلى أيضاً ، أن يخرج من بيننا زميل . ولحسن ما الحيلة والقانون يقضي بذلك ، وشرفنا  
تنا تناديان بذلك ، ومأموريتنا الشاقة تأمرنا به ، تلك المأمورية التي أقسمنا اليقين أن نؤديها بذمة ؟

بناء على ذلك ، وبناء على ما قررناه في البدء ، أرى أن أنضم إلى اللجنة في ألا يفرق بين من لم يطعن في انتخابه وبين من طعن  
4 . ونحن سواء لا فرق بيننا ؛ ويجب النظر لجميع بعين واحدة .

محمود علام افندي — يسرني جدا ... ..

الرئيس — لم آذن لحضرتك بالكلام .

محمود علام افندي — طلبت الإذن بالكلام ؛ وحصلت إشارة من الرئيس فأخطأت فهمها . وأطلب أن يسمح لي بالتكلم في الموضوع .

محمد توفيق خليل افندي — حضرتك آخر من لهم حق التكلم ، إذ طلب قبلك خمسة أشخاص الإذن بالكلام .

( أصوات : يقفل باب المناقشة ويؤخذ الرأي على الاقتراح ) .

راغب إسكندر افندي — لقد هبت زوبعة في المجلس يراد بها نقض ما قررناه . والحال أن المجلس يفصل في صحة نيابة الأعضاء وهو  
خطر ؛ وإقفال باب المناقشة قبل انتهائنا من بحث الموضوع بحثاً وافياً مضيق لكرامة المجلس ، ومناقض لقراراته . فأرى عدم إقفال باب  
النقشة حتى يتسنى لمن يريد الكلام أن يجد الفرصة . وإنني لا أطلب ذلك لنفسى بل اعتقاداً مني أن البعض سيرد على حضرة علام بك .  
الرئيس — من يرد إقفال باب المناقشة يقف .

( فوقفت الأغلبية ؛ وقرر المجلس إقفال باب المناقشة ) .

عبد الحليم البيلي افندي — يؤخذ الرأي غداً إذ الساعة الآن الثانية عشرة .

عبد اللطيف الصوفاني بك — ما دام قد قرر المجلس إقفال باب المناقشة فيجب أخذ الرأي الآن .

مادة ٩٥ » ... ..

محمد توفيق خليل افندى — تقدم اقتراح من حضرة محمود علام افندى ، وهذا نصه : « أقتراح ألا يبحث المجلس في إجابة غير المطعون فيهم للقراءة والكتابة ، لأنه طعن ولم يقدم في ميعاده القانوني » .

محمود علام

محمد توفيق خليل افندى — للوافق على هذا الاقتراح يقف .  
( فوقت الأغلبية ) .

المقرر — أطلب أن يؤخذ رأى بطريق المناداة بالأسماء ؛ وأستند في طلبى هذا على المادة ٩٤ من اللائحة الداخلية ، إذ يؤيدنى في طلبى هذا عشرة أعضاء .

( أصوات : الرئيس أعلن رأيه ) .

المقرر — في مسألة كهذه يجب أن يثبت رأى كل منا في المحضر .

( أصوات : نعارض ) .

الرئيس — سنأخذ رأى بطريق المناداة بالأسماء .

توفيق حموده بك — لا يؤخذ رأى بطريق المناداة إلا إذا حصل شك .

الرئيس — لا نأخذ رأى بطريق المناداة لأن الموضوع قد فصل فيه .

المقرر — اسمحوالى أن أتكم في مسألة خاصة بالشكل .

( أصوات : المسألة قد انتهت ) .

المقرر — أرجو أن تسمعوا لى للنهاية .

( أصوات : لانسمع كلاما في موضوع فصل فيه ) .

المقرر — أطلب أخذ رأى بطريق المناداة بالاسم مستنداً على المادة ٩٤ من اللائحة الداخلية التى تخول لى هذا الحق متى انضم عشرة من الأعضاء ولو لم يوجد شك ما في النتيجة .

ثم تلا المادة ٩٤ ونصها « عند الشك في نتيجة أخذ الآراء للمرة الأولى بطريقة القيام والجلوس يعاد أخذ رأى بطريقة عكسية فإذا وجد شك في المرة الثانية وجب حتماً أخذ الآراء بالمناداة بالاسم . ويجب أيضاً المناداة بالاسم في الأحوال الآتية :

( أ ) في الاقتراع على مسألة الثقة ؛

( ب ) في الاقتراع على مشروعات القوانين في مجملتها ومجموعها ؛

( ج ) إذا طلب ذلك عشرة أعضاء على الأقل ؛

( د ) عند الشك في نتيجة أخذ الآراء بالتصويت شفويا .

الرئيس — سيتكلم حضرة أحمد محمد خشبه بك .

أحمد محمد خشبه بك — إني وإن كنت متفقاً في رأى مع حضرة زميلى في المبدأ السابق ولكننى أخالفه مخالفة تامة في طلب أخذ رأى على شيء أخذ رأى فيه ، إذ لا يصح ذلك لأنه وإن ذكر في المادة ٩٤ « إذا طلب ذلك عشرة أعضاء » فهذا يكون جائز قبل أخذ رأى وظهور النتيجة ، أما بعد ذلك فلا يجوز . وإذا أردتم الوصول لهذا الغرض يجب تطبيق المادة ٥٥ من اللائحة .

( أصوات : تقرر الأخذ برأى محمود علام افندى )

محمود علام افندى — إذن انتهت المسألة .

محمد توفيق خليل افندى — تقدم اقتراح من حضرة على بىونى افندى نائب كفر الدوار ، وهذا نصه :

د ٩٥ » ... .. «

« بما أنه ظهر من المناقشة ضرورة البحث فيما يختص بأنه يجب أن يحسن العضو القراءة والكتابة ، لذلك أقترح إعادة النظر في هذا الأمر عملاً بالمادة ٥٥ من اللائحة الداخلية » .

على طى بسيونى — نائب كفر السوار

( فرفض المجلس ذلك الاقتراح ) .

محمد توفيق خليل افندى — تقدم اقتراح آخر من أحمد ماهر افندى ، وهذا نصه :

« أطلب الرجوع إلى نفس البند الذى عرضته حضرة علام بك طبقاً للمادة ٥٥ » .

أحمد ماهر

« تؤيد الطلب المقدم من أحمد ماهر بك » .

حامد الشواربى ، عبد العظيم الشقنقى ، مصطفى القاياتى ، نحرى عبد النور ،

إبراهيم محمد نصير ، راغب إسكندر ، نجيب إسكندر ، محمود أبو جازية ، عطا عفيف .

( فرفض المجلس الاقتراح ) .

محمد توفيق خليل افندى — تقدم اقتراح من حسين بك هلال ، وهذا نصه :

« حضرة صاحب العالى رئيس مجلس النواب

« بناء على المادة ٥٥ من اللائحة أطلب إعادة المناقشة في موضوع القراءة والكتابة الذى طرح بجلسته ٥ أبريل سنة ١٩٢٤ » .

حسين هلال

٥ أبريل سنة ١٩٢٤

١ ( قرر المجلس رفض الاقتراح ) .

محمد توفيق خليل افندى — تقدم اقتراح من حضرة سلامه ميخائيل بك هذا نصه :

« أطلب إعادة المناقشة في قرار المجلس بعدم البحث في شرط إحسان القراءة والكتابة بالنسبة لمن لم يطعن في انتخابهم ، وذلك لأنه

مع قرار المجلس بوجوب تعرف شرط إحسان القراءة والكتابة ، وتطبيق هذا الشرط على من طعن على انتخابهم فقط دون من لم يطعن في انتخابهم ، يكون ذلك تناقضاً ظاهراً في قرار المجلس ، وتميزاً غير جائز قبوله بين فريق من طعن على انتخابهم ومن لم يطعن عليهم ،

ذلك طبقاً لنص المادة ٥٥ من اللائحة » .

سلامه ميخائيل

( وهنا قال شريف بك : سيؤخذ رأى بطريقة النداء على الأسماء ) .

حنى ناجى بك — يؤجل كل بحث الآن إلى الغد لأن للعباد قد حل .

عبد الحليم البلبى افندى — أرى أن نبقى في أعمالنا مقدار عشر دقائق ثم ينتهى البحث بنتيجة حاسمة .

( وهنا خرج بعض الأعضاء من القاعة وحصلت ضوضاء ) .

معالى الرئيس — الجلسة مستمرة بإحضرات الأعضاء .

عبد اللطيف الصوفانى بك — قرار المجلس يقضى بإنهاء الجلسة في الساعة الثانية عشرة ؛ والآن تجاوزنا ذلك الموعد .

محمود حمدى بك — الجلسة الآن ليست قانونية لانصراف كثير من حضرات الأعضاء .

( في ٥ أبريل سنة ١٩٢٤ ) .

لا يوجب الدستور ولا قانون الانتخاب أن يكون العضو عارفاً بالقراءة والكتابة . وعلى ذلك صبح انتخاب الأسمى

نواً بالمجلس .

تلى تقرير اللجنة عن الطعن رقم ٧ المقدم ضد حضرة محمد إبراهيم والى بك ، وهذا نصه :



### تقرير اللجنة

عن الطعن رقم ٧ المقدم من الشيخ عبد الحكيم أحمد عبد الفتاح ضد محمد إبراهيم بك وإلى

هذا الطعن تقدم في الميعاد القانوني وبالشكل الذي يتطلبه القانون وبني على سبب واحد ، هو أن حضرة العضو المطعون في انذار لا يدري القراءة والكتابة . ورأى اللجنة بالإجماع عدم الأخذ بهذا السبب ؛ لأن الدستور وقانون الانتخاب لم يشترطا وجوب ذل لصحة الانتخاب ، وأن لا محل لتحقيق السبب الذي بني عليه الطعن لأنه يجب التقييد بما ورد في الدستور وقانون الانتخاب ، وأنه لا يمكن مطلقاً زيادة أى شرط على الشروط التى نص القانونان نلذكوران على وجوب تحققها لصحة الانتخاب ، وأنه يجب الوقوف عند الشرود المنصوص عليها صراحة فيهما .

معالى المقرر — سمعتم ما جاء بالتقرير ... ..

( أصوات : موافقون ) .

معالى الرئيس — أرجوكم أن تسمعوا بيانات معالى المقرر قبل إبداء الرأى .

معالى المقرر — قرار اللجنة بني على نصوص الدستور الصريحة التى لم تشترط القراءة والكتابة . ذهب بعضهم إلى أنه يجب الالتفات إلى ما ورد بمحضر اللجنة التى حضرت الدستور ، ولكن هذه المحاضر والمذكرات لا يمكن أن تؤثر على ما ورد فى القانون خصوصاً وأن المشرع يعلم أن التعليم فى القطر المصرى ليس إجبارياً ، وأن نسبة المتعلمين كما تعدون محدودة ؛ ولذلك لا يمكن الأخذ مطلقاً بما جاء بمحاضر ومذكرات تلك اللجنة كما ارتأى بعضهم .

( أصوات : موافقون على قرار اللجنة ) .

معالى الرئيس — من يوافق على تقرير اللجنة يقف ؟

( وقف البعض ) .

نيافة الأنبا لوكاس — أنا لا أوافق على رأى اللجنة ، لأن هذا المجلس الموقر يجب أن يكون أعضاؤه ممن يجيدون القراءة والكتابة ويجب على كل عضو يريد الجلوس على كرسى هذا المجلس أن يجرد نفسه من غرض الظهور بمظهر المجد الباطل والفخر الزائل ؛ ويجب أن يكون ملماً إلماماً تاماً بالقراءة والكتابة حتى يكون عارفاً باليمين التى أقسمها ، فقد أقسم بالله العلى العظيم أن يكون مخلصاً للوطن وللملك مطيعاً للدستور ولقوانين البلاد ، وأن يؤدي أعماله بالذمة والصدق . فإذا كان أمياً ، لا يدري شيئاً من الكتابة والقراءة ، فكيف يستطيع أن يحافظ على هذا القسم ؟ وكيف يستطيع تأديه أعماله بالذمة والصدق ؟ نعم إن العضو الأسمى قد اختارته دائرة مؤلفة من مائة وثمانين ألفاً من السكان ؛ وقد يكون ناخبوه حسنى النية فى انتخابه لاعتقادهم أنه يحسن تمثيلهم . ولكن الواقع بموجب الدستور أن العضو لا يمثل ناخبه فقط وإنما يمثل الأمة بأسرها ؛ والأمة لم تنتخب نوابها إلا ليدافعوا عن حقوقها كاملة ؛ ولا يستطيع أى الدفاع عن هذه الحقوق — ولذلك أترح على المجلس إلغاء انتخاب كل عضو لا يجيد القراءة والكتابة .

( تصفيق حاد ) .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — كنا نود أن يكون كل عضو من أعضاء هذا المجلس مستكملاً لكل ما يمكن أن يتصور من الشروط الواجبة ، ولكن القانون اشترط فى صحة نيابة الأعضاء شروطاً معينة . وقد افتتحنا أعمالنا بالقسم على تنفيذ القانون وما دام القانون قائماً فمن الواجب علينا تطبيقه حتى يعدل ؛ وهو لا يشترط عدم الأمية . على أننى أستمحكم أن أقول لكم بصراحة إنه لا يمكن أن تعتبر الأمية مانعة من العضوية ؛ وأذكركم بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أمياً ، ( مقاطعة وضجة ) ومع ذلك قام بالرسالة خير قيام ( ضجة شديدة ) .

على كل حال نحن أمام قانون ؛ ومركزنا منه مركز هيئة ملزمة بتطبيقه كهيئة محكمة الجنائيات بالنسبة للقوانين التى تعمل بها ؛ فلا يمكننا أن نوقع عقوبة قاسية بقبول الطعن لوجه لم ينص عليه القانون ، ولهذا أطلب الموافقة على تقرير اللجنة .

حضرة حافظ عابدين بك — أوافق اللجنة على قرارها ، وحضرة المقرر على ما أبداه من الأسباب ؛ وأوافق الأستاذ عن العرب بك . يقولون لو رجعنا إلى محاضر جلسات لجنة الدستور لوجدنا أن عدم اشتراط القراءة والكتابة كان لأسباب أدبية . ويقول آخرون ، القانون لم ينص على اشتراط الكتابة والقراءة ، وإنه يجب أن تتبع القانون . كنا نود أن يستكمل الأعضاء جميع الصفات المؤهلة نيابة ؛ ولكن التعليم ، للأسف ، ناقص في هذه البلاد ؛ والأكثرية أمية ؛ وهذا خطأ الجيل الماضي . فلو أننا أبعدنا الأميين عن النيابة كان للأكثرية الأمية من الأمة من يمثلها . ومن جهة أخرى فلا ضرر من أن يكون في صفوفنا أناس من هؤلاء يكونون أقل مسارعة في التهم ، فيكون ذلك أضمن في تفهم ما يعرض على المجلس . وأخيراً فقد أقسمنا على العمل بنصوص الدستور ؛ وهو لم يرد فيه نص يحرمان الأميين من حق النيابة . ولو رجعنا إلى قانون الجمعية التشريعية لوجدناه يشترط بنص صريح في صحة النيابة إجادة القراءة والكتابة . فسكوت الدستور — مع سابقة النص — مما يدل صراحة على أنه تعمد إغفال هذا الشرط .

فضيلة الشيخ حسين والى — إن القانون أطلق الكلام إطلاقاً ؛ فلم يتعرض لاشتراط القراءة والكتابة . وقد يفهم من عدم رضى لذلك أنه اعتبر هذا الأمر ضرورياً ؛ والضرورى لا يتعرض له ولا ينص عليه . وقد يكون من المستبعد في الواقع أن يرشح لمجلس شيوخ أو لمجلس النواب شخص لا يحسن القراءة والكتابة ، لأن الذى يرشح نفسه لهذا المركز يفترض فيه أنه حائز للشروط الضرورية لا بد منها في الأوساط الاجتماعية . نحن لا ندري كيف يكون بين ظهرانينا من لا يستطيع أن يقرأ قانوناً أو أن يكتب اسماً في حالات لانتخابات السرية .

كيف يكون هذا ؟ وكيف نرضى بتقرير هذا للبدأ ؟ إذا كان القانون لم يشترط الكتابة والقراءة ، فلماذا لانضع لأنفسنا مبدأً نجري عليه ؟ إن الاحتجاج بانتشار الأمية في البلاد أشبه شيء بالمخالطة ، فلا تخلو دائرة انتخابية من طائفة تعرف القراءة والكتابة وتكون ذلك أصلح للنيابة . ولو أن إحدى الدوائر خلت من رجل يصلح للنيابة ممن يعرفون القراءة والكتابة لاغتفر في مثل هذه الحالة انتخاب اثنين لأننا نكون إزاء ضرورة قصوى . فهل وصلنا إلى الضرورة القصوى التى تلجنا إلى انتخاب الأميين حتى يفترض لنا ذلك ؟ لا أظن الضرورة وصلت بنا إلى هذا الحد . ومع ذلك فإذا أخرجنا الضرورة وكان لا بد من انتخاب أمى فلننزل على حكمها ؛ ولكن الضرورة ب أن تقاس بقدرها ولا يقاس عليها .

ضرب الأستاذ عن العرب بك مثلاً بالنبي محمد ، النبي الأمى . فأننا أرجوه أن يسحب قوله هذا سحياً . فإن محمداً خاتم النبيين كانت اجزته الأمية ؛ ولا يجوز القياس عليها لأنه قياس مع الفارق .

فأين الثريا وأين الثرى وأين معاوية من على

( تصفيق ) .

حضرة الشيخ محمد عن العرب بك — أنا أسحب قولى ؛ وما قصدت القياس .

فضيلة الشيخ حسين والى — كيف تقيس رجلاً أمياً على محمد صلى الله عليه وسلم ؟ ( تصفيق ) . هل يجوز أن يقاس رجل يحسن القراءة والكتابة في هذا الزمن المتمدين بمحمد الذى نشر دينه في العمورة وكانت معجزته الأمية ؟ أوصلنا إلى هذا الحد ؟ ( تصفيق ) .

حضرة الشيخ محمد عن العرب بك — إني ، بعد أن سجت كلامي ، أعتبر هذا تبكيتاً لي ما كان يجوز لزميلي .

فضيلة الشيخ حسين والى — إن زميلي هو الذى أثارني إلى ذلك . وإذا كانت الضرورة قد وصلت بهذه الأمة في هذا العصر إلى إلجائها إلى انتخاب الأميين ، فلضرورة شأنها . وأما ما يتعلق بالقانون فإنه لم يترك اشتراط إحسان القراءة والكتابة إلا لأن ذلك يفترض من نفسه .

حضرة عثمان محمد بك — إني أوافق فضيلة الشيخ حسين والى وأقول إن تقرير مبدأ الأمية في مجلس الشيوخ عار على البلد ، أرأى أراد واضعو الدستور ألا يعلنوه . وقد لاحظوا في تقاريرهم ومذكراتهم للرفقة بمشروع الدستور أنهم لم ينفخوا هذا الشرط إلا كباراً للأمة ، لأنه غير متصور أن يجرأ أمى على ترشيح نفسه والتصدي لنيابة الأمة في هذا المجلس بعد أن كان لها من ثلاثين سنة تحت جمعية تشريعية اشترطت للمضوية فيها معرفة القراءة والكتابة . فإقرارنا اليوم مبدأ الأمية اعتراف بالتأخر . اعتراف بالرجوع إلى

## مادة ٩٥ .....

الوراء . ماذا يعمل الأُمى إذا ما أردنا الاقتراع على تأليف لجنة وطلبنا إليه أن يشترك معنا في الانتخاب ؟ أيتقدم إلى الرئيس ويقول اكتب لى !

إن العضو الذى يطمع في التربع في هذا المجلس يجب أن يكون مطلعاً ، وقادراً على فهم قوانين البلاد حتى يمكنه أن يشترك فيما يجر بالإصلاح عليها .

وإذا كان مجلس النواب — مع غموض القانون — قرر رفض هذا المبدأ ، فمجلسنا أولى بذلك .

حضرة حافظ عابدين بك — إنى أعترض على ما يصدر من حضرات الزائرين من إشارات الاستحسان أو الاستهجان .

حضرة محمد الشريف بك — حقيقة إن من دواعي الأسف أن القانون الذى نص على أن عضو مجلس الشيوخ يجب ألا يـ عمره عن أربعين سنة ، وأن يدفع ضريبة محدودة ، يفقل أمر النص على معرفة القراءة والكتابة أو إحسانهما ، وهذا نقص فيه ؛ ولكـ أعترض على حضرة عثمان بك فيما ذهب إليه من أن الأمية عار على الأمة ، لأن هذا العار في نظرى يجب أن تقع تبعته على الذين تولوا أمورها من اثنين وأربعين سنة مضت .

معالي الرئيس — تذكر أن الدين تولوا أمورها هم حكامها وملوكها ، فلا محل لمثل هذا الكلام .

حضرة محمد الشريف بك — إنما غرضى أنه لو استمر المجلس النيابى الذى سبق تشكيله في سنة ١٨٨١ إلى الآن لوصلت نسبـ المتعلمين من بيننا إلى نحو ٨٠ في المائة . ومع ذلك فهذا أمر مستدرك ، إن شاء الله ، عند تقرير التعليم الإجبارى فيما بعد . فأنا ، للأسف الشديد ، لا أخرج عن رأى اللجنة .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — يجب علينا ألا نقبل العواطف على الواجب . وقد يكون من أمانينا ألا يخرج من بيتـ عضو من المنتخبين لهذا المجلس ، بناء على حكم أرى أن فيه من القسوة عليه ما قد يبلغ في الشدة الحد الذى لا يطاق . غير أننى مع ذـ أرى أننا في هذا الموقف الرهيب سنسجل على أنفسنا عملاً قاسياً إذا نحن قررنا مبدأ الأمية في مجلسنا . ورحم الله امرأ عرف قدره ولم يتعد طوره .

إن على كل واحد منا من الواجب نحو بلده ما ينبغي معه أن يضحي كثيراً . وقد جئنا هنا لنضحي في سبيل خدمة البلد ، لأن الأمة حاجة شديدة إلى الأوفياء الأكفاء من أبناءها لرعاية مصالحها ، لا إلى من لا قدرة لهم على العمل لتبوء كراسى هذا المجلس بغير استحقاق إن الأمية لا يصح أن يتصف بها عضو في هذا المجلس لأنها في نظرى عيب لا يمكن أن يغتفر . ولقد قالوا إن الدستور بالنسـ للأمية غامض ، ومع ذلك فقد كان في مجلس النواب الدرس الكافى حتى إن رأى الأكبر فيه كان في جانب إقرار العلم والتعلم .

إننى أرى رأى حضرة زميلى عثمان بك ، لأنه لا يصح مطلقاً أن نتغفر قبول عضو أسمى بيننا ارتكاناً على خلو القانون من النصـ ذلك ، خصوصاً إذا لاحظنا أن هذه المسألة كانت موضع نظر عند وضع الدستور ، فقد ورد في محاضر لجنته ما يفيد أنه غير ممكن أن يتقدـ للانتخاب رجل لا يعرف القراءة والكتابة — ولذلك فإننى مع رأى الذى يذهب إلى أن مجلس الشيوخ أرقى من أن يشغله من الأعضاء من لا يعرف القراءة والكتابة .

( تصفيق ) .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — أرجو من حضراتكم أن تترشوا في هذا الموضوع قبل البت فيه ، لأن المسألة ليست مسـ تقرير مبدأ الأمية وتحبيذها أو استنكارها ، بل العمل للطروح الآن أمامنا هو عمل قضائى محض ، وهو تطبيق القانون ، والنظر في حقوقيـ بعض النواب الذين تم انتخابهم على صورة قانونية ، وبغير أن يواجهوا إلا بطعن واحد هو الأمية التى لم ينص عليها القانون ، وقد نسبـ أن نكون أمناء على تنفيذه . ولسنا الآن في موقف تغيير القانون ، فليتنا أن تنفذه كما هو إلى أن يحين الوقت الذى يصح فيه تعديله . أهـ الآن فاتنا أمام حكم مطلوب منا عن مسألة محددة لم يشترط القانون لها عرفان العضو للقراءة والكتابة ، فأرجو أن تذكروا هذا التقهـ المقدس حتى لا نخرج عن الحد الذى رسمه القانون لنا . ولو أنه أراد منع الأميين ، فلم وجدوا معنا الآن ؟ وكيف وصلوا إلى هذا المجلس بعد أن مروا أمام لجان الترشيح وغيرها ؟



إدلة ٩٥ » ... .. «

على أن القول بأن الأمي لا يكون كفتاً للتشريع قول لا يتشئ مع تاريخ الأمم من عهد نشأتها للآن ، لأن الكتابة والقراءة وجدت من عهد خلق الإنسان بل وجدت بعد وجود الشرائع . ومع ذلك فعدم معرفة الكتابة والقراءة لا يمنع العضو من أن يكون شديد الرأي نافعاً . ثم أليست نسبة الأمية تقرب من ٩٠ في المائة من مجموع الأمة ؟ فهلا يستدعي ذلك تمثيل آرائها ؟ ... ( مقاطعة وأصوات احتجاج ) .

لا تقاطعوني من فضلكم ، لأن هذه النسبة مع الأسف ملوسة لكم ، فيجب أن نراعي عقلية الأميين في التشريع وإلا كان تشريعنا سقماً — ولذلك أرى رأي اللجنة لأتألو قرارنا غير ما جاء في القانون نقضاً لذلك القسم .

حضرة الأنبا أغناطيوس برزى — حقاً إن الدستور لم يشترط صراحة معرفة القراءة والكتابة ، ولكن هنالك وجداننا الذي هو اللاموس الطبيعي القائل بأن كل مصلحة لا يمكن لأي إنسان أن يحسن القيام بها إلا إذا كان كفتاً لها . وإذن فما هي كفاية إنسان لا يعرف القراءة والكتابة ؟ وما هي مهمته بيننا ؟ هل جاء ليتمثل الجهلاء ؟ نحن في غنى عن ذلك .

إن الدستور لم ينص نصاً صريحاً على حرمان المصاب في عقله من دخول المجلس ، ومع ذلك فلا يوجد من يقول بجواز انتخابه ، إذ يستحيل عليه أداء الخدمة الواجبة . كذلك الجاهل لا يمكنه أن يؤدي المصلحة المطلوبة منه . وأخيراً فلاني ألفت نظركم إلى كرامة المجلس حتى لا يقال إن أول برلمان دستوري في مصر دخله أميون يجهلون مبادئ القراءة والكتابة .

حضرة محمد محمود خليل بك — أقترح على المجلس تأجيل المناقشة في هذا الموضوع لجلسة أخرى طبقاً لنص المادة الخامسة من اللائحة .

معالي الرئيس — ألا يحسن استيفاء المناقشة في هذا البحث ؟ ومع ذلك فما هو رأي المجلس ؟ ( أصوات : الاستمرار في المناقشة ) .

محمود بسيوني بك — إني أشارك حضرات القائلين بأن من الواجب على الناخبين ألا ينتخبوا جاهلاً بل علماً من الأعلام . هذا مما نحب جميعاً . ولكن المسألة ليست مسألة عواطف وجدانية ، وأميال قلبية ، بل المسألة إن مهمتها هي الفصل في نزاع متعلق بصحة نيابة أعضاء ، فنحن لسنا في موقف تشريع بل في موقف تطبيق القانون . وحينئذ فهل القيود التي اشترطها القانون جاء من بينها هذا القيد حتى يجب الأخذ به ؟ إن الأصل في الأشياء الإباحة ؟ فكل ما يرد على خلاف هذا الأصل هو حظر ؛ والحظر قيد لا بد له من نص . فنحن لا يمكن أن نقيّد أنفسنا بغير قيد . وعلى كل حال فهذه مسألة شرعية أعرف بها منا فضيلة الأستاذ الشيخ حسين والي .

يقولون : كيف يتسنى لأي أن يكون مخلصاً للملك ؟ وكيف يكون مخلصاً للقانون وهو لا يستطيع تفهمه ؟

ولكن ما هي القوانين ؟ أليست هي عادات مطبوعة في الناس يعرفونها بوجدانهم وبما اكتسبوا في الحياة من التجارب . إن العضو المطعون فيه هنا انتخبه مائة وثمانون ألفاً من الأشخاص — مع أن من بينهم من يعرفون القراءة والكتابة — لتقهم بإخلاصه ، لأنه كان يحمل بين جنبيه حب مصر والصريين ، كان يحمل علم الحرية ، أما أولئك الذين قاتلوه ونافسوه فقد كانوا حرباً على الأمة . إن من أشهى آمانياتنا أن نصل إلى درجة الكمال في كل شيء . ولكنا في موقف محكمة يجب عليها ألا تنظر إلا في تطبيق القانون — ولذلك ترون أن قرار اللجنة في محله .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أنا من اللجنة ؟ وأخشى إذا تكلمت أن يعترضني حضرة زميلي الشيخ عز العرب بك (ضحك) . فأنا متنازل عن دوري في الكلام .

حضرة عبد الفتاح رجائي افندي — حقيقة إن مركزنا الليلة مركز محفوف بالصعوبة ؛ ولكن لم ؟ لأنه لا يمكن لمصري ، أي كان ؟ أن يدافع عن الأمية . على أنه من الجهة الأخرى لا يمكننا أن نقول إن بعض حضرات الأميين يعجزون عن القيام بواجبهم ، فقد يكون الأمي على ذكاه فطري عظيم .



مادة ٩٥ » ... ..

ومن الأسف أن تبكت الأمة الليلة فيقال عنها إن من بينها ٩٠ في المائة لا يعرفون القراءة والكتابة ، وإنه يجب تمثيلهم في المجلس هذا لا يصح أن يقال أبداً ، ولا يسمح لأى إنسان له ضمير أن يقوله .

وإنكم لتعلمون أن الحكم على من ارتكب مخالفة يجب أن يكون بناء على نص ، فكيف تريدون أن تحرموا رجالاً من حق العضو معكم بغير نص في الدستور .

وإننى — بصفة كونى عضواً في اللجنة — أقول لحضراتكم إنها عند نظر الطعون لم تشأ أن تحقق مسألة الأمية : حرصاً على كرامة المجلس ، ولأنها رأت أن الأمية لا يصح أن تكون سبباً لإسقاط العضوية ما دام أن القانون لم ينص على ذلك .

إن واضعى الدستور إذا كانوا فرضوا عند وضعه أن الأمى لا يتقدم للانتخاب فقد أخطأوا ، ومع ذلك فقد كانوا يعرفون أيضاً أن الأمة لم تكن وصلت إلى عرفان كبير ؛ وحينئذ فليس الذنب ذنب العضو .

وإذا كان الدستور لم ينص على شرط القراءة والكتابة ، وقد تعلقت الأمة بشخص اعتقدت كفاءته فانتخبته ، فكيف ترضى ضمائر محرمانه بعد أن كدّ وتعب حتى وصل إلى الجلوس بيننا .

اثتوني بنص يعطيكم حق هذا الحرمان وأنا معكم . أما والقانون خال من النص فإنكم لا تستطيعون ذلك . وأنا على رأى اللجنة فأرجو إقفال هذا الباب ( تصفيق . أصوات : لا ، لا ) . أتم أحرار فيما ترون .

فضيلة الشيخ إبراهيم الجبالى — حقيقة كان الواجب أن ينص في الدستور صراحة على اشتراط القراءة والكتابة ، ولكنى أرى أن هذا الشرط مستفاد ضمناً من المادة ٦٦ من قانون الانتخاب .

أوجبت هذه المادة أن يكون أعضاء مجلس الشيوخ من طبقات خاصة وهى ... ( وتلا المادة المذكورة ) ؛ فكان من العار أن يشترط القانون معرفة القراءة والكتابة فى هذه الطبقات . ذلك شرط تسميز منه النفس ، وينفر منه الوجدان .

لو كنت متسرعاً لوجدت مما ينبو عنه الذوق أن أقول إنه ينبغي أن يكون عضو مجلس الشيوخ وزيراً أو ممثلاً سياسياً أو مستشاراً ، ويشترط فيه أن يكون عارفاً القراءة والكتابة .

فإذا استعرضنا الطبقات التى اشترط القانون انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ منها وجدنا أن معرفة القراءة والكتابة مفترضة فيها جميعاً . وقد يقوم بعض الشك فيما يتعلق بطبقة كبار الملاك . على أن هؤلاء إما أن يكونوا عريقين فى الثروة — وقد ورثوها أباً عن جد — فلا بد أن يكونوا قد تعلموا فى صغرهم ؛ وإما أن يكونوا قد أحرزوا الثروة بجدهم وكدهم فهم من أهل العزيمة والإقدام ، ومن المستبعد أن يكونوا أميين أو يبقوا على الأمية . فلم يكن منتظراً من الشرع أن يضع نصاً يخص به هذه الطائفة .

ثم إن الدستور قد قرر أن يكون مجلس الشيوخ مؤلفاً من أعضاء طبقات راقية ؛ فإذا كان مجلس النواب قد اشترط لصحة نيابة أعضائه معرفة القراءة والكتابة لمجلسنا هذا أولى بذلك .

وقد كان قيد القراءة والكتابة مشروطاً فى نظمنا النيابية منذ أربعين سنة ، فهل معنى سكوت القانون الحالى عن هذا الشرط — ونحن اليوم أرقى مما كنا عليه بالأمس — أننا أهملنا القراءة والكتابة ، وأتينا تقهقرنا حتى أصبحنا فى حاجة إلى الاستعانة بالأميين ؟ ذلك ما لا يقول به أحد . ورأى أن المادة ٦٦ أوجبت هذا الشرط ضمناً .

حضرة عبد العزيز رضوان بك — لقد أطلنا البحث مع جلاء القانون وصراحته ، وهو عدم حرمان العضو ولو كان أمياً . وأرى الموافقة على قرار اللجنة .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — الذى يسمع مناقشة هذه الليلة يظن أن الخلاف راجع إلى ما يأتى : هل تباح الأمية فى المجلس أو لا تباح ؟ وأنا لا أظن أن هنالك من يقول بإباحتها . ولكن الحقيقة هى أن موضوع الخلاف هو : هل يحرم شخص من العضوية لأنه أمى أم لا ، فى حين أن القانون الذى نطبقه الآن لم يشترط عدم الأمية ؟

أما إذا تقدم أحدنا واقترح تعديل القانون فإنه لا يجد منا مخالفاً فى وجوب اشتراط عدم الأمية . فأقترح أن يؤخذ رأى على ما يأتى : هل يحرم الأمى من النيابة عن أنابوه عنهم فى حين أن القانون لم يشترط القراءة والكتابة ؟

معالي الرئيس — ألفت نظر حضرتك إلى الأعمال التحضيرية ، فهل يجب الرجوع إليها ؟  
 حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — أنا لا أعتبر إلا للذكرى للرقعة بالمشروع .  
 معالي الرئيس — حينئذ حضرتك موافق على رأى اللجنة ؟  
 حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — نعم أنا مصمم على رأى اللجنة حتى يعدل القانون .  
 حضرة عثمان محمد بك — الموضوع بسيط جداً . ويظهر أن حضرات زملائي فهموا من كلامي أنى أظن في حضرة العضو  
 لضعون فيه — مع أنى لا أعرفه ؛ ولا شأن لى به ؛ وإنما كلامى خاص بالمبدأ .  
 القوانين عند وضعها تعمل لها محاضر كمحاضر الجلسات . وهذه المحاضر تحفظ . وفائدة حفظها أنها الروح التى يهتدى بها عند  
 فروع النزاع فى فهم مادة من مواد تلك القوانين . فإذا قيل إن واضع الدستور لم ينص على اشتراط القراءة والكتابة فى عضو البرلمان  
 يجب الرجوع إلى تلك المحاضر ليفهم منها غرضهم من إعمال هذا الشرط . وقد رجعنا إلى محاضرهم فوجدنا أنهم قالوا إنهم إنما تركوه  
 كباراً للأمة وإجلالاً لها ؛ لأنهم لا يتصورون أن شخصاً أمياً يتقدم لترشيح نفسه عضواً فى البرلمان ؛ ولا يتصورون أن الأمة  
 تنتخب نوابها من الأميين .  
 والخلاصة أن محاضر الجلسات هى الروح التى يرجع إليها فى فهم القانون .  
 أما القول بوجوب التمسك بنص الدستور ، وإنه ليس من اللائق أن يحكم المجلس بإسقاط عضو من أعضائه سعى وجد وأنفق حتى  
 يصل إلى هذا المركز ، فهو كلام لا يصح النظر إليه ، ولا قيمة له بجانب التشريع ووضع المبادئ العامة .  
 أنا لا أفهم كيف أن عضواً أمياً ، لا يستطيع أن يفهم حتى مطالعة مضابط الجلسات وغيرها من الأوراق التى توزع عليه ، يرضى  
 بنفسه البقاء فى المجلس بصفة كونه عضواً فيه .  
 إنه فى هذه الحالة لا يمكنه أن يفيد ولا يستفيد ، بل إن العضوية تكون عبئاً ثقيلاً عليه لأنه يتضايق من كثرة الأوراق التى توزع  
 عليه . فاشتراط القراءة والكتابة فى العضو أمر من البدهة بحيث لا يصح الجدل فيه .  
 أما قولهم إن الأمية يجب أن تشخص فى المجلس فهو كلام لا معنى له ولا يصح الالتفات إليه .  
 سعادة محمد مغازى باشا — المجلس تنور ؛ وأرى أن يؤخذ رأى .  
 حضرة سعيد فهمى الروبى بك — أظن أننا اكتفينا .  
 حضرة الشيخ حسين والى — تكلموا طويلاً فى أن القانون لم يشترط القراءة والكتابة ... ..  
 سعادة محمد للغازى باشا — قد فهمنا الموضوع فلا داعى للكلام .  
 حضرة الشيخ حسين والى — أرجو ألا تقاطعنى فلعل منا الحق فى أن يتكلم . وأنا لا أقاطع أحداً ، فأرجو ألا يقاطعنى أحد .  
 كل ما قالوه إن القانون سكت عن اشتراط القراءة والكتابة . فإذا كان الأمر كذلك فأى الأمرين أقرب إلى روح التشريع وإلى  
 القول ؟ الأمية أو القراءة والكتابة ؟ وأى الجانبين تأخذ : الجانب الأخص أو الجانب الراقى ؟ أظن أن الأقرب لروح التشريع هو  
 معرفة القراءة والكتابة .  
 لا يتارى اثنان أن فاقده الشئ لا يعطيه ، وأن العضو الأمى فى المجلس لا يمكن أن يكون له رأى صواب عند عرض القوانين عليه .  
 (أصوات : لا ، لا) .  
 حضرة الشيخ حسين والى — أنا لا أنكر أن فى الأميين رجالاً فضلاء يعقلون ويفهمون ؛ ولكن المسألة مسألة مبدأ ؛ ومن الخطر  
 لعظيم أن نقرر جواز دخول الأميين فى المجلس ، إذ ربما يترتب على ذلك أن يدخل فيه من لا يحسن الفهم ولا يستطيع القيام بواجبه .  
 الدكتور أحمد عيسى بك — الذين دافعوا عن اشتراط القراءة والكتابة لهم الحق . ولكن المسألة التى أمامنا مسألة استثنائية .  
 ليس من الضروري أن يكون جميع أعضاء المجلس أكتفاء للنظر فى القوانين ؛ ففينا المتشرعون ورجال القانون ؛ وهذا العضو المطعون  
 به من كبار المزارعين الذين ينتفع بمعلوماتهم الزراعية — وعلى ذلك أرى الموافقة على قرار اللجنة .

مادة ٩٥ » .....

حضرة الشيخ حسين والى — نحن لا نتكلم فى أشخاص . إنما نتكلم فى تقرير مبدا ؛ ولا شأن لنا بالشخصيات .  
حضرة عبد العزيز رضوان بك — نحن الآن لسنا فى مقام التشريع بل فى مقام تطبيق القانون .  
( أصوات : يؤخذ رأى ) .

حضرة سعيد فهمى الروبى بك — أظن أن الموضوع استوفى المناقشة ؛ ونحن الآن لسنا فى مقام تعديل مادة من مواد الدستور . بل نحن أمام مادة موجودة يجب علينا احترامها . لذلك أرى الموافقة على رأى اللجنة .  
حضرة حافظ عابدين بك — لى كلمة رداً على ما قاله حضرة الشيخ حسين والى .  
حضرة عبد الفتاح رجائى افندى — لى دفع فرعى هنا . المادة ٣٣ من اللائحة الداخلية للمجلس لا تجوز للعضو أن يتكلم مراراً فى موضوع واحد إلا بإذن من المجلس . لذلك لا حق لعابدين بك فى الكلام مرة أخرى .  
معالي الرئيس — هل يأذن المجلس لحضرة حافظ بك أن يتكلم الآن ؟  
( موافقة ) .

حضرة حافظ عابدين بك — يقول حضرة الشيخ حسين والى إن القانون سكت عن اشتراط القراءة والكتابة فيجب الأخذ بالأفضل من الحالتين ، وهو معرفة القراءة والكتابة . ورداً على ذلك أقول إنه ما دام القانون لم ينص على اشتراط القراءة والكتابة فيجب أن يصرف ذلك لمصلحة العضو وهو إعفاؤه من هذا الشرط .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فكلنا يأسف على خلو القانون من هذا الشرط ؛ ويجب أن ينظر فى تعديله فى المستقبل .  
أما الآن فإتينا أمام أمر واقع . وبما أننا قد أقسمنا اليمين على احترام الدستور فيجب أن نبرأ بهذا القسم .

حضرة صاحب المعالي محمود شكرى باشا ( المقرر ) — استند بعض الذين يعارضون فى قرار اللجنة إلى الأعمال التحضيرية للجنة الثلاثين التى وضعت مشروع الدستور ، باعتبار أنها مفسرة للدستور . والواقع أنه لم ترفق بمشروع الدستور مذكرة تفسيرية ، كما حصل مثلاً فى قانون العقوبات عند نشره سنة ١٩٠٤ ؛ وحينئذ لا يمكن الرجوع إلى تلك الأعمال التحضيرية والاستناد إليها ، خصوصاً وأر الحكومة قد عدلت فى مشروع الدستور وقانون الانتخاب اللذين وضعتهما لجنة الثلاثين . ولو أن الحكومة أرادت الأخذ بتلك الأعمال لوضعت عنها مذكرة تفسيرية ألحقتها بالدستور عند نشره .

وأريد أن ألفت نظر حضراتكم إلى شيء آخر ، وهو أن أحد الطعون التى نظرت أمس ، وهو الطعن الخاص بحضرة بيومى ذكرى بك ، قد قرر المجلس رفضه شكلاً ، مع أن الوجه المطعون به عليه مماثل للوجه المطعون به على حضرة محمد والى بك . وما دام المجلس قد رفضه شكلاً فقد رفضه موضوعاً وقضى بصحة نيابة حضرته فعلى فرض أنكم الآن ترفضون الأخذ برأى اللجنة فإنكم لا تطهرون المجلس من الأمية كما ترغبون .

على أن عدد الأميين فى المجلس قليل جداً لا يتجاوز الخمسة فى المائة ؛ وهو عدد لا يؤثر فى حالة المجلس ولا فى نظامه . وكلما تعلمون أن المجالس النيابية تسير دائماً بأغلبية أعضائها لا بهم جميعاً .

والواقع أن حالة التعليم عندنا لم تتحسن كثيراً منذ سنة ١٩١٤ ، فالقول بأن ترك اشتراط القراءة والكتابة فى الدستور بعد أن كان موجوداً فى قانون الجمعية التشريعية سببه تقدم حالة التعليم فى البلاد غير وجه . على أن اللجنة تعترف بأن الدستور ناقص من هذه الجهة ؛ وتأسف لذلك كل الأسف ؛ ولكن ما الحيلة وليس فى استطاعتنا محالته والتصرف فيه ؟

معالي الرئيس — يؤخذ رأى .

( أصوات : يؤخذ رأى بالنداء بالاسم ) .

معالي الرئيس — لا يمكن أخذ رأى بالنداء بالاسم إلا إذا طلب ذلك خمسة أعضاء حسب نص اللائحة الداخلية .

أداة ٩٥ » ... .. «

( وهنا طلب خمسة من الأعضاء أن يؤخذ رأى بالنداء بالاسم ، ومم حضرات : عبد الفتاح رجائي افندى ، ومحمد فهمى باشا ، وموسى فؤاد باشا ، والشيخ على مروان ، ومحمد حشيش بك ) .  
( أخذ الرأى بالنداء بالاسم فتقرر بأغلبية ٦٠ صوتاً ضد ٣٨ الموافقة على رأى اللجنة ) .  
( فى ٨ أبريل سنة ١٩٢٤ ) .

مجلس النواب

لا يكون الطعن مقبولا إلا إذا قبله ثلثا أعضاء المصوتين .  
أحمد ماهر افندى — من يرى أن نيابة حضرة العضو صحيحة يقف .  
( فوقف عدد لم يمكن معه معرفة النتيجة ) .  
الرئيس — تقرر أخذ الرأى بالمناداة بالاسم لوجود شك .  
( أخذت الأصوات بطريق المناداة بالاسم . وكانت النتيجة أن أعطى ٨٤ عضواً رأيهم بقبول الطعن ، و ٧٣ عضواً برفضه ، وامتنع اثنان عن إبداء الرأى ) .  
أحمد ماهر افندى — عملاً بالمادة ٩٥ من الدستور التى تفضى بالألا تعتبر النيابة باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي أصوات الأعضاء الحاضرين أعلن ، بأمر معالى الرئيس ، صحة نيابة حضرة أبو زيد طنطاوى بك .  
( فى ١٤ أبريل سنة ١٩٢٤ ) .

قبول الطعن لموافقة أكثر من ثلثي الأصوات على قبوله .

قدم طعن فى انتخاب سعادة محمد محمود باشا عن دائرة البربا؛ فوافق على قبوله ١٢٤ ، وعلى رفضه ٣٩ ، فقبل الطعن .  
( فى ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٤ ) .

رفض طلب النائب العمومى إقامة الدعوى على أحد الأعضاء بدعوى اتهامه بإرشاء بعض المندوبين الناخبين ، بعد أن قرر مجلس صحة نيابة هذا العضو ، ورأى أن قراره فى ذلك حائز لقوة الشئ المحكوم فيه .

راجع التعليق فى ذلك على هذا المبدأ فى المادة ١١٠

( فى ٢١ أبريل سنة ١٩٢٤ ) .

لا مانع من جواز الجمع بين العضوية ووظيفة المعاهد الدينية .

تقرير مرفوع من لجنة الحقانية

خاص بجمع الأستاذ الشيخ عبد الحميد اللبان بين العضوية ووظيفته فى المعاهد الدينية

هل يصح لحضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ عبد الحميد اللبان عضو مجلس النواب والمفتش بالأزهر الشريف الجمع بين تلك العضوية وهذه الوظيفة بعد أن فصل المجلس فى صحة نيابته ولم يتنازل هو فى الثمانية الأيام التالية ليوم الفصل عن تلك العضوية ؟  
تلك هى المسألة التى كلفت من لجنة الحقانية بوضع تقرير عنها . ولقد هدأت البحث إلى أنه لا حرج قانوناً فى جمعه بين الأمرين ؛ لأن الوظيفة التى يشغلها بالأزهر الشريف لا تدخل تحت أى حكم من أحكام المادة ٧١ من قانون الانتخاب ، وهذا نصها : « لا يجمع بين تولى الوظائف العامة وعضوية أى المجلسين . والقصود فى هذا الحكم بالتولين للوظائف العامة هم :



مادة ٩٥ » ... ..

(١) كل الموظفين والمستخدمين الذين تصرف مرتباتهم من ميزانية الحكومة ويدخل فيها الميزانيات الخاصة .

(٢) كل موظفي وزارة الأوقاف ومستخدميها .

(٣) العميد .

ويستثنى الوزراء من حكم عدم الجمع .

هكذا نص المادة . وبتحقيق النظر في الفقرة الأولى منها يتضح أن تلك الفقرة تعني موظفي ومستخدمي الحكومة ، وهم الذين تصرف مرتباتهم من ميزانياتها . كما أن الفقرة الثانية منصرفة إلى موظفي ومستخدمي وزارة الأوقاف . والوظيفة التي يشغلها الأستاذ الشيخ اللبان بالجامع الأزهر — هي وغيرها من الوظائف الأخرى بالمعاهد المذكورة — لا يعتبر الشاغل لها موظفاً أو مستخدماً بالحكومة أو بوزارة الأوقاف . فإن الجامع الأزهر والمعاهد الدينية التابعة له تكون هيئة مستقلة قائمة بذاتها تجري على نظام فرضه القانون نمرة ١٠ الصادر بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩١١ ، ومن أهم ما اشتمله هذا القانون أنه سن نظاماً لتعيين الموظفين في هذه المعاهد ، ورتب لهم درجات ، وأوجب وضع لوائح للتقاعد ، وإنشاء مجالس تأديب ، ووضع ميزانية جاعلاً للتنفيذ الفعلي المأمور لجميع القوانين واللوائح الخاصة بالجامع الأزهر وملحقاته من اختصاص شيخ الجامع بصفته رئيساً لمجلسه الأعلى . وبمعنى أوضح أن شروط الاستخدام والتوظيف وسائر ما يتفرع عنها وما تستوجبه مما هو جار العمل به في الحكومة ووزارة الأوقاف ليس شيء من ذلك سارياً على من يشغلون الوظائف بالأزهر والمعاهد الدينية ، كما أن ميزانية تلك المعاهد ميزانية مستقلة لا تمر بمجلس الوزراء ، ولا شأن لوزارة الأوقاف بها ، بل المختص بوضعها هو مجلس الأزهر الأعلى ، وعرضها يكون بواسطة شيخ الجامع إلى جلالة الملك للتصديق عليها . وهذه الميزانية مواردها من أوقاف جارية على الأزهر ، بعضها تحت نظارة شيخ الجامع والبعض الآخر تتحدث عليه أفراد . وقليل من هذه الأوقاف ما تديره وزارة الأوقاف .

وإذا كانت الحكومة أو وزارة الأوقاف تغذي ميزانية هذه المعاهد بشيء من المال سنوياً فليس ذلك عن طريق الإلزام استناداً إلى قوانينها بل هو مجرد معونة تدفع تنشيطاً لهذه المعاهد العظيمة الشأن قديماً وحاضراً . والحكومة تنحو هذا النحو مع كثير من الجمعيات الخيرية والعلمية حسبما هو واضح في ملحق مشروع الميزانية ( صفحة ٤٣٨ وما يليها ) . على أن قانون الأزهر نفسه يحتوي نصوصاً صريحة في الدلالة على أن موظفي الأزهر والمعاهد ليسوا من بين موظفي الحكومة ولا وزارة الأوقاف ، إذ بالاطلاع على المادة الثالثة منه يتضح أنه عندما قرر إلحاق مدرسة القضاء الشرعي بالجامع الأزهر قيد هذا الإلحاق بقيود من أهمها بقاء اعتبار موظفي المدرسة المذكورة من مستخدمي الحكومة ، لذلك نصت المادة الثانية والسبعون على أن كل مدرس أو موظف بالأزهر يوظف بالحكومة بأية وظيفة يرفق حتماً من المعهد الذي كان يدرس فيه وتقطع مرتباته . كما أنه بالاطلاع المطلاع على المادتين ١٢٧ و ١٢٨ يقتنع بانفصال هذه الهيئة عن وزارة الأوقاف التي لم يجعل لها هذا القانون أي سلطان على المعاهد . وعلاوة على ما تقدم فإن لجنة الحقاينة رفعا لكل لبس قد سألت وزارة الأوقاف عن علاقة وظيفة الشيخ اللبان بها ، فجاء الجواب من حضرة صاحب المعالي الوزير بأن المسئول عنه ليس من بين موظفي وزارة الأوقاف ؛ وفي ذلك جلاء لكل شك .

يتضح مما تقدم أن حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ اللبان ليس من مستخدمي ولا موظفي الحكومة ؛ وهم من تصرف مرتباتهم من ميزانياتها ؛ ويدخل فيها الميزانيات الخاصة . والمقصود هنا بالميزانيات الخاصة ميزانيات بعض مصالح الحكومة التي جرت عاداتها على عدم درجتها في الميزانية العامة ، كدار الآثار العربية ، ودار الكتب ، ومصلحة الصحة والكورتيينات ؛ كما أنه ليس موظفاً ولا مستخدماً بوزارة الأوقاف كما تقدم البيان — وعلى ذلك لا ينطبق عليه حكم الفقرتين الأولى والثانية من المادة السابق التنويه عنها .

أما الفقرة الثالثة فلا يدخل حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ تحت حكمها بالطبع لأنه ليس من العمد .

قد يخاطر بالبال أنه لم يكن من خصائص المجلس حق الفصل في المسألة المطروحة بعد أن قبل حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ اللبان الاستمرار في العضوية ، وأن مرجع ذلك إنما كان للجهة التي يتقاضى منها مرتبه . لكن إذا علمنا أن مجلس النواب هو صاحب الإشراف الكلي على مالية الدولة ، أمكننا أن نحكم بأنه من هذه الناحية — ومن هذه الناحية قبل كل شيء — يتعين عليه البحث أن يكون قاضي هذه المسألة .

( أصوات : نوافق على تقرير اللجنة ) .

الرئيس — الموافق على تقرير اللجنة يقف .

( فوقت الأغلبية ) .

مادة ٩٥ « ... .. »

فوافق المجلس على أنه لا مانع من أن يكون فضيلة الشيخ عبد الحميد اللبان عضواً بالمجلس ومفتشاً بالأزهر الشريف .  
( في يوم أول يوليه سنة ١٩٢٤ ) .

قرار المجلس بجواز جمع الشيخ مصطفى القاياتي والشيخ توفيق خليفه بين العضوية ووظيفة المعاهد الدينية .

الرئيس — ورد اقتراح من حضرة العضو المحترم عبد الستار الباسل بك ، وهذا نصه :  
« بما أن قرار اللجنة الذي أقره المجلس لأنه خاص بالشيخ اللبان فقط ، وبما أن الشيخ القاياتي ينطبق عليه هذا القرار ، فنرجو من المجلس أن يصدر القرار عينه فيما يختص بالشيخ القاياتي » .  
( فوافق المجلس على ذلك بالإجماع ) .

الرئيس — نهى الأستاذ القاياتي .  
الشيخ مصطفى القاياتي — أشكر معالي الرئيس وحضرة المقترح وحضرات الأعضاء المحترمين على قرارهم ؛ وأذكر بهذه المناسبة أيضاً مسألة شبيهة بمسألتى ، وهى خاصة بالأستاذ الشيخ محمد توفيق خليفه الذى انتخب حديثاً عن دائرة أبى شوشه ؛ وأقترح أن يسرى عليه نفس القرار .  
( أصوات : موافقون ) .

الرئيس — إذن أصبح هذا مبدأ عاماً .  
أحمد رمزى بك — لم يفصل المجلس بعد فى صحة نيابة الشيخ محمد توفيق خليفه . فلنرجى هذا حتى تنتهى المدة القانونية ونفصل فى صحة نيابته .  
الرئيس — هذا مبدأ عام يسرى عليه متى صحت نيابته .  
( فى يوم أول يوليه سنة ١٩٢٤ ) .

للجنة فحص الطعون سلطة تطبيق أحكام قانونى العقوبات وتحقيق الجنايات الخاصة بمواد الجناح فى حق من يتخلف من الشهود بعد إعلانه طبقاً للفقرة الخامسة من المادة ٦٨ من قانون الانتخاب ، لأن هذه السلطة نتيجة التفويض فى إجراء التحقيق وإعلان الشهود .

الرئيس — تنظر الآن فى تقرير لجنة الطعون .  
تلى الخطاب الذى قدم به التقرير ، وهذا نصه :  
حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس النواب  
أشرف بأن أرفع إلى دولتكم التقرير الأول للجنة العامة لفحص الطعون وتحقيق صحة النيابة رجاء عرضه على المجلس .  
وتفضلوا ، يا صاحب الدولة ، بقبول فائق الاحترام

وكيل مجلس النواب ورئيس اللجنة  
مصطفى النحاس

القاهرة فى ١٧ يونيو سنة ١٩٢٦

الرئيس — ليتفضل حضرة المقرر أحمد رمزى بك بتلاوة التقرير .  
تلا منه ما يأتى :

مادة ٩٥ » ... ..

« بجلسة ١٢ يونيه سنة ١٩٢٦ انتخب مجلس النواب لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة نيابة الأعضاء من حضرات : مصطفى النحاس باشا ، سلامة ميخائيل بك ، راغب إسكندر افندي ، يوسف أحمد الجندي افندي ، حامد جوده افندي ، حسين هلال بك ، محمد يوسف بك ، إبراهيم ممتاز افندي ، محمد كامل حسن الأسويطي افندي ، علي السيد أيوب افندي ، أحمد رمزي بك ، إسماعيل حمزه افندي ، حسين يوسف عامر افندي ، عبد الحالق عطيه افندي ، عبد السلام فهمي محمد جمعه بك ، محمد كامل أبو ستيت افندي ، محمد صبري أبو علم افندي ، سعد الأنصاري افندي ، جاد الحوت افندي ، محمد حافظ رمضان بك ، محمود صبري افندي ، حسن صبري بك ، إبراهيم الهلباوي بك ، محمد علي باشا ، محمد فكري أباطه افندي ، مصطفى محمود الشوربجي افندي ، غالي إبراهيم افندي ، إسماعيل صدقي باشا ، أحمد عبد الغفار بك ، علي نجيب افندي ، محمد عبد الجليل ممره بك ، عبد الحميد عبد الحق افندي ، عبد المجيد إبراهيم صالح افندي .

وبجلسة ١٣ يونيه سنة ١٩٢٦ عقدت اللجنة جلستها الأولى ، وتولى رياستها حضرة صاحب السعادة مصطفى النحاس باشا ، وانتخب حضرة الأستاذ محمد صبري أبو علم افندي سكرتيراً ، والأستاذ أحمد رمزي بك مقررًا عامًا للجنة أمام المجلس .  
ثم تقرر تقسيم اللجنة العامة إلى ست لجان فرعية ، وتولى سعادة رئيس اللجنة توزيع الطعون عليها .  
وبجلسة الأربعاء ١٦ يونيه سنة ١٩٢٦ عقدت اللجنة العامة جلستها الثانية وقررت المبادئ التالية :

أولاً — للجنة فحص الطعون وتحقيق صحة نيابة الأعضاء سلطة الأمر بإجراء التحقيق وإعلان الشهود طبقاً للمادة ٦٨ من قانون الانتخاب والمادة الثامنة من اللائحة الداخلية .

ثانياً — وللجنة أيضاً سلطة تطبيق أحكام قانون العقوبات وتحقيق الجنايات الخاصة بمواد الجرح في حق من يتخلف من الشهود بعد إعلانه طبقاً للفقرة الخامسة من المادة ٦٨ من قانون الانتخاب ، لأن هذه السلطة هي نتيجة التفويض الثابت في المبدأ الأول .

ثالثاً — وللجنة أن تندب بعض أعضائها أو لجنة من لجانها الفرعية لإجراء التحقيق ، ولكن ليس لمن تندبهم سلطة توقيع الجزاء المشار إليه في المبدأ الثاني وإنما يبقى ذلك الحق للجنة الأصلية .

واللجنة أن تعهد بصفة عامة من الآن للجان الفرعية بأن تجري ما تراه لازماً من التحقيقات في الطعون التي تدرسها .

رابعاً — تناقشت اللجنة في تطبيق الفقرة الخامسة من المادة ٤٦ من قانون الانتخاب الخاصة بتشكيل اللجنة النهائية وتقرر ما يأتي :

إذا حضر ثلاثة فأكثر ، وتخلف باقي الناخبين المعينين من قبل المرشحين ، يجوز البدء في انتخاب اللجنة النهائية ؛ ولا ضرور للانتظار للساعة التاسعة لحضور المتخلفين ولو كان الحاضرون لا يمثلون كل المرشحين » .

الرئيس — هذه هي المبادئ الأربعة التي قررتها اللجنة ، فهل توافقون عليها ؟

( أصوات : الأفضل أن تعاد تلاوتها مبدأً مبدأً ) .

المقرر — أعاد تلاوة المبدأ الأول .

( موافقة عامة ) .

المقرر — تلا المبدأ الثاني .

سلطان السعدي بك — لنفرض أن شاهداً قسيراً دعى أمام اللجنة فلم يتمكن لفقره من الحضور . هل يكون فقره مساعداً إلى محاكمته ؟

المقرر — المسألة مسألة تطبيق ؛ ونحن هنا نضع المبادئ فإذا وجدت اللجنة للشاهد المتغيب عذراً لا تحاكمه . فالمسألة — كما ترون — راجعة إلى تقدير اللجنة فيما إذا كان الشاهد يستحق العقاب أم لا .

عبد السلام فهمي محمد جمعه بك — حضرة النائب يسأل ما الحكم بالنسبة للشاهد الذي يدعى فلا يجيب طلب اللجنة لفقره ؛ فكان جواب حضرة المقرر أن اللجنة لا توقع عليه عقوبة إذا ثبت أن له عذراً ؛ وأنا أعترض على هذا الجواب .

لنقرر — الاعتراض لا يكفي بل يجب أن تبدى حلا .

عبد السلام فهمي محمد جمعه بك — الرأي عندي أنه في هذه الحالة تصرف للشاهد مصارف الانتقال .

جعفر ولي باشا — أرى أن سلطة توقيع العقوبة يجب أن تترك للمجلس جميعه ، لأنه ربما تقرر اللجنة توقيع عقوبة ، وتنفذ العقوبة بالفعل ، ثم يرى المجلس — عند عرض المسألة عليه — أن يلغى قرار اللجنة . لهذا أرى أن يقتصر حق اللجنة على مجرد الاقتراح ، وأن يكون قرار توقيع العقوبة من حق المجلس .

لنقرر — ردّاً على كلام حضرة عبد السلام فهمي محمد جمعه بك الذي كان شريكاً في تعديل المادة ٦٨ من قانون الانتخاب ، أقول أن توجيه هذا الاعتراض إنما كان وقته عند اشتغال المجلس بتعديل هذا القانون ؛ ولنا الآن في مقام تعديل قانون الانتخاب حتى يجوز توجيه مثل هذا الاعتراض .

الرئيس — لي رأي مخالف لرأي اللجنة فيما يختص بدستورية الحق الذي أعطى لها في شأن توقيع العقوبات ؛ ولذلك طلبت من رئيسي حضرة صاحب السعادة مصطفى النحاس باشا أن يرأس المجلس بدلاً مني حتى أتمكن من أن أبدي لحضراتكم اعتراضاتي في هذه النقطة التي أعددتها في منتهى الخطورة .

المقرر — يمكننا أن نؤخر البحث في هذه النقطة . وننتقل الآن إلى المبدأ الثالث وهو مكون من شطرين : الأول أن اللجنة أن تدب بعض أعضائها أو لجنة من لجانها الفرعية لإجراء التحقيق . والثاني أنه ليس لمن تندبه اللجنة سلطة توقيع الجزاء . وأظن أننا جميعاً متفقون فيما يختص بالشرط الثاني ، أعني عدم تحويل من تندبهم اللجنة سلطة توقيع الجزاء . فهل توافقون حضراتكم على الشرط الأول وهو الخاص بسلطة التحقيق ؟

( أصوات : موافقون ) .

( وهنا تنحى حضرة الأستاذ وريسا واصف افندي عن كرسي الرئاسة للاشتراك في المناقشة ؛ وحل مكانه حضرة صاحب السعادة مصطفى النحاس باشا حيث كانت الساعة سبعاً والدقيقة أربعين ) .

وريسا واصف افندي — طلبت الكلمة لأبدي لحضراتكم ملاحظاتي فيما يختص بدستورية ما قرره لجنة الطعون من المبادئ . إلى غير موافق مطلقاً على ما تطلبه لجنة الطعون من أن تطبق بنفسها أحكام قانون العقوبات وتحقيق الجنايات في حق من يتخلف من الشهود . وأرى أن المبدأ المراد إقراره مخالف مخالف تامة للدستور . ولما كانت المسألة في منتهى الخطورة رأيت من واجبي أن أتنحى عن الرئاسة لكي أشارك في المناقشة .

لقد فصل الدستور بين السلطات الثلاث فصلاً تاماً ؛ فجعل لكل منها اختصاصاً قائماً بذاته لا يشاركها فيه سواها ؛ وجعل حق توقيع الجزاءات من اختصاص القضاء وحده . وقد طرحت هذه المسألة على بساط البحث فاستقرت الآراء على أن مجلسي البرلمان لا يمكن مطلقاً إعطاء أنفسهم حق توقيع العقوبة بل ولا حق سماع شهادة الشهود أمام لجنة منتدبة من أحدهما ؛ وقالوا إن السبب في ذلك هو أن هذا الحق من اختصاص السلطة القضائية دون سواها . واصلوا لي أن أذكر لحضراتكم بهذه المناسبة ما حصل أخيراً في فرنسا تطبيقاً لمبدأ فصل السلطات الذي أجمع عليه كل علماء القانون .

الموضوع الذي كان مطروحا أمام القضاء الفرنسي يتلخص في أن حزباً من أحزاب مجلس النواب اتهم حزباً آخر بأنه في أثناء الانتخابات استعمل أموالاً في أوجه غير شرعية . وطلب حزب الأغلبية أن تشكل لجنة لفحص هذه الأعمال وتحقيقها مع الترخيص لها بسماع شهادة الشهود بعد حلف اليمين . وقد شكلت اللجنة بالفعل ؛ وأعطيت هذه السلطة ؛ وقال المجلس عند إصدار قراره هذا إنه يستند في ذلك إلى قانون صدر منذ عشر سنوات يبيح للجان التحقيق البرلمانية سماع شهادة الشهود بعد حلف اليمين . ثم تسرعت اللجنة في مباشرة عملها ، فاستدعت رئيس الحزب للشول أمامها ، فرفض وقال « لا أعرف للجنة هذه السلطة » . فأحيل على المحكمة بحجة أنه رفض حلف اليمين بناء على القانون الصادر من المجلس . وعتد المرافعة في هذه النقطة — وهي : هل يجوز للمحكمة توقيع عقاب على من يرفض حلف اليمين أمام اللجنة المشكلة بقرار من مجلس النواب — آثار المحامي مسألة عدم دستورية ذلك القانون واحتج بأن مجلس النواب لا يملك سن قانون يجعل لأعضاء المجلس نفسه سلطة قضائية . وأضاف إلى ذلك أن تحويل لجنة مجلس النواب



مادة ٩٥ » ... ..

مثل تلك السلطة يعتبر تعديلاً للدستور . وهذا لا يكون إلا بإجراءات خاصة . وبهذه المناسبة سمعت آراء جميع أساتذة القانون الدستوري ، فقرروا أمام المحكمة أن القانون مخالف للدستور ، وأن المجلس لا يملك حق سن قانون مخالف للدستور . وقرروا أن المحكمة هنا مترتبة على مبدأ انفصال السلطات . وكان من بين هؤلاء الأساتذة السيو ديجوى والسيو بارتلى ، وقالوا جميعاً إن المجلس لا يملك هذا الحق ، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك حيث قرروا أن للمحاكم الحق في بحث دستورية القانون قبل الفصل في الموضوع بعد ذلك طرح الأمر على أكاديمية العلوم الأدبية والسياسية (Academie des Sciences Morales et Politiques) المشكلة من أكابر رجال القانون في فرنسا ، فأجمعوا على أن المجلس لا يملك هذا الحق . ومع كل ذلك ، وبصرف النظر عن كل ما تقدم ، فإن دستور قد فصل في هذه النقطة بطريقة لا تقبل جدلاً ولا مناقشة ، إذ قرر صراحة مبدأ فصل السلطات الثلاث .

( أصوات : ماذا كان حكم المحكمة ؟ ) .

ويصا واصف افندى — حكمت المحكمة الابتدائية بأنها غير مختصة بالنظر في دستورية القانون . وقد استؤنف هذا الحكم ، واكرر لا أذكر بماذا حكمت محكمة الاستئناف أو النقض والإبرام ، ولكن أقول على كل حال إن الدستور المصرى فصل بين السلطات الثلاث بطريقة لا تقبل شكاً . ثم إن نفس روح الدستور تحرم علينا التعرض لبعض المسائل ، كحق المساواة ، ومسألة العرش . وعندى أن مسألة فصل السلطات مبدأ دستوري لا يجوز المساس به ؛ وهو يحرم علينا — بصفتنا هيئة تشريعية — أن نتولى بأنفسنا توقيع أى عقاب لأن هذا من اختصاص الهيئة القضائية .

لذلك أرى أن كل ما تملكه اللجنة التى يندبها المجلس لفحص الطعون هو أن تجرى ما نراه من التحقيقات . فإذا اقتضى الأمر توقيع العقوبة على شاهد فتحيله على المحاكم . ولست أوافق بتاتاً على أن تتولى اللجنة بنفسها الحكم بأى عقاب .

الرئيس — الكلمة للمقرر .

المقرر — عرض حضرة يصا واصف افندى ، وكيل المجلس ، على حضراتكم نظرية فصل السلطات ؛ وقال إنها لا تسمح للهيئة التشريعية بأن تتدخل في أعمال الهيئة القضائية . وأيد رأيه بأن الدستور المصرى قسم السلطات إلى ثلاث ؛ وارتكن على سابقة حصلت في فرنسا استشهد بها اليوم . أما رأيي في هذه النقطة فهو أن حضرتي — على ما أرى — يعتقد أن السلطة القضائية هي وحدها التى تملك حق توقيع العقوبة ؛ ولكن حضراتكم تعلمون أنه يوجد في مصر بجانب السلطة القضائية سلطات إدارية من اختصاصها توقيع العقوبات على المخالفين لا بالغرامة فقط بل بالحبس أيضاً ؛ وهذه السلطات الإدارية ليست جزءاً من السلطة القضائية ، ومع ذلك فهي تصدر الأحكام في دائرة اختصاصها . فإذا كانت الأجان الإدارية — التى هي ليست بسلطات قضائية ولا هيئة تشريعية — لها من الاختصاص ما يسمح لها بتوقيع بعض العقوبات على مخالفات معينة ، فهل نحرم لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة نيابة الأعضاء من مثل هذا الحق الذى أعطاه له قانون الانتخاب في المادة ٦٨ منه بنص صريح ؟ وهل مع وجود هذا النص يمكن أن يقال إننا تعدينا على اختصاص المحاكم ، وإن السلطة التشريعية تعمدت سلب اختصاص السلطة القضائية ؟

الواقع ، يا حضرات النواب ، إن المسألة للطروحة أمامكم هي مسألة داخلية في مجلسكم ترجع إلى تحقيق صحة نيابة أعضائه . والمبدأ الذى تعرضه عليكم لجنة الطعون هو حق لها أقره قانون الانتخاب بنص صريح لا يتعارض مطلقاً مع أحكام الدستور . إن المادة ٦٨ من قانون الانتخاب تجعل كل مجلس مختصاً وحده بالفصل في صحة نيابة أعضائه ؛ وهو المرجع الأعلى في ذلك . وتعطى لكل من المجلسين سلطة سماع الطاعن والشهود ، وتطبيق أحكام قانون العقوبات وتحقيق الجنايات الخاصة بمواد الجرح ؛ ولكل من المجلسين أن يعهد بهذه السلطة إلى اللجنة التى ينتخبها لفحص نيابة الأعضاء . فاللجنة في مبدأها الأول والثاني لم تتجاوز ما ورد عن ذلك في المادة المشار إليها .

لقد حولت مناقشة الأستاذ يصا واصف افندى المسألة إلى أمر خطير جداً ، وهو : هل لمجلس النواب أو لمجلس الشيوخ أن يبحث في دستورية القوانين أم لا ؟ وأظن أنه يكون من العبث ومن التساهل في حق القانون القول بأن سلطة تشريعية تضع اليوم قانوناً ثم تأتى في جلسة أخرى وتقول إنه غير دستوري . نحن ندعن للحق ولكننا نقول إنه ليس هنا محل البحث في دستورية المادة ٦٨ ، ولكن محل بحثها كان وقتما تناقش فيها المجلس وصاغها بالصورة التى هي عليها الآن ؛ وليس من حق المجلس اليوم أن يعدل — بقرار منه وحده — قانوناً أقره المجلسان واعتمده جلالة الملك .

لذلك يكون اعتراض حضرة الأستاذ وصفاً وافداً في غير محله ؛ وأرجو المصادقة على المبدئين كما وضعتهما لجنة الطعون .  
 راجب إسكندر افندي — أرى أن الرأي الذي أبداه حضرة وصفاً وافداً مخالف لنص المادة ٦٨ من قانون الانتخاب  
 بتبني المجلس واللجنة الحق في تحقيق صحة الطعون . كما أن القول إن التحقيق يجب أن يحصل بمعرفة المحاكم — احتراماً لمبدأ  
 السلطات — قول في غير محله .

الرئيس — يظهر أن حق المجلس واللجنة في التحقيق غير متنازع فيه طبقاً لنص قانون الانتخاب ، وإنما النزاع ينحصر في هل  
 ينس أو اللجنة أن توقع الجزاء على الشهود الذين يتخلفون عن الحضور بعد إعلانهم قانوناً أم لا .

راجب إسكندر افندي — إن حق توقيع العقاب على الشهود الذين يتخلفون عن الحضور أمر متروك للجنة المكلفة بفحص  
 بون ، لأن تقديرها في امتناع الشاهد عن الحضور أو غيابه هو فصل في أمر يخص هذه اللجنة دون سواها . وقد أثبتت هذه المسألة  
 صلت فيها مناقشة طويلة عند بحث المادة ٦٨ من قانون الانتخاب أثناء تعديله ؛ وأرى أن لا محل مطلقاً لإعادة البحث في مشروعية  
 إن صدق عليه المجلسان ثم اعتمده جلالة الملك .

إبراهيم ممتاز افندي — أوافق حضرة زميلي وصفاً وافداً فيما يختص بعدم أحقية اللجنة في توقيع العقوبة على الشاهد .  
 يثمة إن ظاهر المسألة لا يتفق مع هذا الرأي ، لأنه إذا أعطى المجلس سلطة التحقيق لفحص نيابة الأعضاء وجب أن يعطى للمجلس  
 لجنة سلطة إجبار الشهود على الحضور حتى تكون سلطة التحقيق فعلية . وقد جاء في الدستور مادتان في هذا الشأن : فالمادة ٩٥  
 على أن كل مجلس يختص بالفصل في صحة نيابة أعضائه . وتنص المادة ١٠٨ على أن لكل مجلس حق إجراء التحقيق  
 متبني في مسائل معينة داخلية في حدود اختصاصه . ويتبين من هذا أن سلطة تحقيق نيابة الأعضاء من شأن المجلس إلا إذا عهد بذلك إلى  
 جهة أخرى . وقد يتبادر للذهن من ذلك أن اختصاص المجلس أو اللجنة يتناول ضمناً الحق في توقيع العقوبة على الشاهد الذي يتخلف عن  
 نور ، أي أن يكون لها من السلطان ما يلزم الشاهد بالحضور لتصل إلى تحقيق غرضها . أما إذا أعطيت حق التحقيق دون سلطة توقيع  
 زاء فالمسألة تبقى في الظاهر عبثاً ، وتكون غير مفهومة ، وينفر منها السمع . ولكن ما العمل والدستور نفسه الذي يستمد منه المشرع  
 طته يحرم عليه ذلك ؟ إن الشارع الذي وضع المادة ٦٨ من قانون الانتخاب قد تجاوز فعلاً السلطة المخولة له في المادتين ٩٥ و ١٠٨  
 الدستور ، فإن الدستور لم ينص إلا على حق إجراء التحقيق والفصل في صحة النيابة ، وهو لم ينص مطلقاً على حق توقيع العقوبة .  
 ( أصوات : ولكن الدستور لم يحرم المجلس من هذا الحق بنص صريح ) .

إبراهيم ممتاز افندي — حقيقة ، الدستور لم يمنع ؛ ولكن هذا الحق هو من اختصاص السلطة القضائية ؛ ونحن بتحويل أنفسنا  
 إنما نفتصب حق هذه السلطة . وفي اعتقادي أنه حتى مع وجود المادتين ٩٥ و ١٠٨ في الدستور فليس للمجلس أن يوقع عقوبة ما ،  
 لك أقول إن الجزء الأخير الخاص بتوقيع العقوبة من المادة ٦٨ غير دستوري .

وليم مكرم عبيد افندي — لي كلمة تمهيدية عن عدم اختصاص المجلس في هذا البحث .

( أصوات : ليس هذا دورك ) .

وليم مكرم عبيد افندي — المسألة التي أريد الكلام فيها مسألة تمهيدية ؛ ولي الحق في الأولوية .

الرئيس — تفضل .

وليم مكرم عبيد افندي — إذا سلمنا جدلاً بنظرية حضرة وصفاً وافداً ، بأن للمجالس والمحاكم حق النظر في دستورية  
 وانين ، فإني أقول إنه لا يجوز لنا أن نلغي قانوناً بمجرد اقتراح يتقدم من أحدها . أفهم أن يصدر المجلس قانوناً بإلغاء قانون سابق ؛  
 أن تأتي الآن ونحاول — بمجرد قرار برغبة — أن نقرر عدم دستورية قانون الانتخاب فهذا ما لا أفهمه . وإذا فرض أن أصدر  
 مس قراراً كهذا فلن تكون له قيمة . قد يكون هذا البحث بحثاً نظرياً أو أكاديمياً ولكنه غير منتج . وأكرر القول إنه حتى مع  
 سليم بأن قانون الانتخاب غير دستوري فليس في الإمكان إلغاؤه بهذا الشكل ، وإنما لإلغاء إجراءات مخصوصة فاتبعوها . ولذلك أرجو  
 أن باب المناقشة .

مادة ٩٥ « ... .. »

وبصا واصف افندى - أريد أن ألاحظ لحضراتكم أن المادة ٦٨ من قانون الانتخاب فهمت خطأ ، فإنها لا تحتم على المجلس أو على اللجنة توقيع العقاب بنفسهما . إنها تقول : « لكل من المجلسين سلطة سماع الطالب وإعلان الشهود إذا رأى محلاً لذلك ؛ وتجري في حق هؤلاء الشهود أحكام قانون العقوبات وتحقيق الجنايات الخاصة بمواد الجرح » . ومن هذا يفهم أن توقيع الجزاء لا يكون حتماً من عمل اللجنة أو المجلس بل يحال المخالفون على المحكمة .

( أصوات : لا ، لا ) .

هذا التفسير يمكن قبوله ونكون بذلك قد تفادينا المساس بالمستور . فالأفضل عندي الأخذ به وإذن لا حاجة إلى تغيير القانون .

( أصوات : لا ، لا ) .

إذن هل تقصدون أن تحكم اللجنة بالأشغال الشاقة إذا ثبت حصول تزوير في أوراق رسمية ؟

الرئيس - كلا يا أستاذ ، فإن البحث محصور في أن الحق المراد إعطاؤه للمجلس هو توقيع الجزاء على المتخلف من الشهود لا أقل ولا أكثر ، أعني أن المراد هو تدبير طريقة عملية لإجبار الشاهد على الحضور . فأرجو حصر المناقشة في هذه النقطة .

وبصا واصف افندى - لا زلت أرى وجوب تفسير المادة ٦٨ من قانون الانتخاب كما بينت آنفاً ، وهي تقبل هذا التفسير ونكون بذلك قد اجتنبنا الخلط بين السلطات . فمن لم يحضر من الشهود يحال على محكمة الجرح ليطبق عليه قانون العقوبات . أما أنه فلا يجوز مطلقاً أن توقعوا أى عقاب . هذا شيء لا نظير له في دستور من دساتير العالم ؛ وإن تجددوا له مثيلاً في تواريخ الدساتير . وأصرح لكم أنى لو كنت قد فطنت إلى عدم دستورية هذه المادة عند النظر في تعديل قانون الانتخاب لما سكت عليها . وبما أنه يمكنكم تفسيرها تفسيراً لا يخل ببدأ فصل السلطات فالأفضل أن تأخذوا به . أقول هذا ويدفعني إليه خشيتي من أن يساء استعمال هذه المادة لقضاء الشهوات الحزبية ، إذ يخشى دائماً أن تتحكم الأكترية في الأقلية . أما القضاء مفروض فيه النزاع عن كل ذلك . إنى ألفت نظركم إلى هذه الاعتبارات وأرجوكم أن تكونوا بعيدى النظر .

الرئيس - البحث الدستوري الذي شرحه حضرة الأستاذ مكرم عبيد قد جعل حضرة الأستاذ وبصا واصف يعدل عن رأيه الأول بالتغيير الأخير الذي شرحه ، فأصبحت المسألة ليست بحثاً في دستورية قانون الانتخاب بل تفسيراً للمادة ٦٨ بأنها لا تحتم أن يكون توقيع العقاب بواسطة المجلس أو لجانه ، بل بمعرفة السلطة القضائية - وبهذا الشكل صارت المسألة نيرة ، أو بعبارة أوجز أن البحث لم يعد دائراً على دستورية المادة ٦٨ بل على تفسيرها .

محمد صبرى أبو علم افندى - عند النظر في تعديل قانون الانتخاب روعى إضافة فقرة على المادة ٦٨ تبيح للمجلس أن يعهد بسلطة سماع الشهود ومجازاتهم للجنة التى تنتخب لفحص صحة نيابة الأعضاء . ورأيت أنه لا يمكن أن يقوم شك حول معرفة الجهة المختصة بتوقيع العقوبة على من يتخلف من الشهود ، لأن مجرد النص في المادة على توقيع العقوبة على من يتخلف من الشهود يشعر بأن هذا حق للجهة التى خصصها القانون للتحقيق وسماع الشهود ، إذ لا يعقل أن يكون من حق سلطة أن تستدعى شاهداً للتحقيق ثم إذا تخلف تنظر حتى تقوم سلطة أخرى بتعزيره أو مجازاته على تخلفه . ويلاحظ أن الشروع لم يقصد أن يعطى للمجلسين أو للجنة بالنسبة للشهود إلا سلطة مجازاة المتخلف منهم ، لأن هذه السلطة ضرورية وتستدعيها طبيعة التحقيق ، أما ما عداها فمترك للسلطات الأخرى .

ولا يمكن أن يكون هذا التفسير ماساً ببدأ انفصال السلطات ما دام للمجلس بحكم القانون حق الفصل في صحة الطعون ولا ينزع في ذلك أحد حتى المؤمنين بنظرية فصل السلطات الثلاث لأن هذه النظرية ليست مبدأ عاماً وإنما قد تعرض لها استثناءات تقتضيها طبيعة الأشياء . وقد يكون مجرد تخويل المجلس حق الفصل في الطعون بنص الدستور أول اعتراف باحتمال ورود الاستثناء على هذه النظرية .

محمد يوسف بك - أنا أفهم أن المحاكم مثلاً تفسر القوانين التى تصدر من الجهة التشريعية ، ولها العذر في هذا ، لأنها ليست هى الجهة التى أصدرت هذه القوانين ، ولكن الأمر الواقع الآن ، هو أننا نحن الذين وضعنا قانون الانتخاب ، ووضعنا هذه المادة ، وكلنا نفهمها جيداً ، ونعرف ما قصدناه من وضعها ، فلماذا صدرها كما يأتى :

« كل مجلس يختص وحده بالفصل في صحة نيابة أعضائه ، وهو المرجع الأعلى في ذلك » .

ثم تناولت بعد ذلك من له الحق في الطعن وميعاده ، فنصت على ما يأتى :



٩٥ « ... »

« ولكل من المجلس سلطة سماع الطالب وإعلان الشهود إذا رأى محلاً لذلك . وتجري في حق هؤلاء الشهود أحكام قانوني ويات بتحقيق الجنايات الخاصة بمواد الجرح الخ » .

أردنا بهذا أن نبين أن للمجلس ( إذا أمر بتحقيق وكان ذلك يستدعي حضور شاهد مثلاً ) الحق في أن يعلنه وأن يحدده ميعاداً . حضر انتهى الأمر ، وإذا لم يحضر فما هو حكم القانون الذي يتبع أمام المحاكم في مثل هذه الحالة ؟ الجواب معلوم وهو الحكم بالغرامة ، فإذا حضر وأبدى عذراً مقبولاً جازت إقالته من الغرامة ، وإذا لم يحضر يعاد إعلانه ، فإذا لم يحضر أيضاً جاز للمحكمة تصدر أمرها بالقبض عليه وإحضاره ، فللمجلس أن يتبع هذه الخطّة ، وله أن يقبل الشاهد من الغرامة إذا حضر .

الرئيس — نرجو البحث في النقطة التي هي موضوع النزاع .

محمد يوسف بك — انظروا إلى الصعوبة التي تعترض المجلس إذا أراد إحضار شاهد ولم يحضر وكتب إلى المحكمة كما اقترح مرة ويصا بك ، وهنا لا ندرى أي محكمة هي . ( ضجة ) .

الرئيس — يعني الطريقة العملية تكاد تكون غير ميسورة ؟

محمد يوسف بك — أرجو رفض اقتراح حضرة ويصا واصف بك .

محمد علي باشا — أنا منضم لحضرة محمد يوسف بك ، فإن فصل السلطات حقيقة مبدأ مقرر من جهة التشريع ، وألاحظ أن مرة ويصا بك عدل عن الكلام في مشروعية هذا القانون ، ولكن أراد تفسير المادة على نحو يتفق مع الدستور ، وأنا مضطراً إلى أرجع لمشروعية هذه المادة . إن هذه المادة ليس فيها أي لبس أو شك في أنها تعطي حق توقيع العقاب لمجلس النواب ، ولا خوف مطلقاً على دستورية هذا الحق لأن الدستور نفسه ، مع كونه يقرر مبدأ فصل السلطات كما هو الحال في أكثر الدساتير ، جعل القاعدة استثناء في المادة ٩٥ من الدستور ؟ وهذا الاستثناء هو أن مجلس النواب مختص بالفصل في صحة نيابة أعضائه ، مع العلم أن المجلس النيابية هي مجالس تشريعية ، فأعطاؤها الحق في الفصل في صحة النيابة ليس عملاً تشريعياً مطلقاً ، بل هو عمل قضائي . إن الفصل في صحة نيابة الأعضاء تخالف الاختصاصات التشريعية التي له ، لأنها تجعل له اختصاصاً قضائياً ، أي أنه يصبح محكمة ؟ هي أصبح المجلس محكمة ، وله حق التحقيق ، فله كل الحقوق المترتبة على هذا التحقيق . ( تصفيق ) .

مصطفى الشوربجي افندي — أنا منضم لويصا بك لسببين :

الأول — أن هذه المادة نصت وأسندت صراحة إلى المجلسين حقاً معيناً وهو حق سماع الطالب وإعلان الشهود ، ولم تسند لهما حقاً آخر وهو حق توقيع العقوبة . أعني ، بعبارة أخرى ، أن المادة لم تنص صراحة على حق توقيع العقوبة كما نصت على حق الاستدعاء سماع الشهود .

والثاني — أن الشارع أراد بهذه المادة إنشاء جريمة جديدة ليست في قانون العقوبات ، إذ ليس في قانون العقوبات أي جزاء شاهد الذي يتخلف عن الحضور ، وإنما ورد ذلك في قانون تحقيق الجنايات . وعليه أرى أنكم إذا قررتم أن للمجلس أن يوقع عقوبة الشاهد المتخلف ، فإن المجلس يستطيع كذلك أن يوقع عقوبة على شهادة الزور .

( أصوات : ولم لا ؟ وأصوات : يقفل باب المناقشة ) .

ويصا واصف افندي — اقترأحي هو أن من يتخلف عن الحضور من الشهود يحال على المحكمة المختصة .

الرئيس — المخالف لرأي اللجنة يقف .

( فوقفت أقلية ) .

عبد الستار الباسل بك — لم يؤخذ الرأي في هل اللجنة أو المجلس هو المختص بتوقيع العقوبة .

الرئيس — اللجنة هي التي توقع العقوبة بناء على المبادئ التي قررتها .

( موافقة عامة ) .



مادة ٩٥ » ... ..

المقرر — البدء الثالث يقضى بأن : « للجنة أن تتدب بعض أعضائها أو لجنة من لجانها الفرعية لإجراء التحقيق ، ولكن ليس لمن تدبهم سلطة توقيع الجزاء المشار إليه في المبدأ الثاني ، وإنما يبقى ذلك الحق للجنة الأصلية » .  
( أصوات : موافقون ) .

المقرر — « وللجنة أن تعهد بصفة عامة من الآن للجان الفرعية بأن تجري ما تراه لازماً من التحقيقات في الطعون التي تدرسها » .  
( موافقة عامة ) .

المقرر — أما المبدأ الرابع فهو : تناقشت اللجنة في تطبيق الفقرة الخامسة من المادة ٤٦ من قانون الانتخاب الخاصة بتشكيل اللجنة النهائية وتقرر ما يأتي :

« إذا حضر ثلاثة فأكثر ، وتغلف باقي الناخبين المعينين من قبل المرشحين ، يجوز البدء في انتخاب اللجنة النهائية . ولا ضرورة للانتظار للساعة التاسعة لحضور المتخلفين ، ولو كان الحاضرون لا يمثلون كل المرشحين » .  
تنص الفقرة الرابعة من المادة ٤٦ من قانون الانتخاب على أن :

« لكل مرشح أن يعين خمسة من الناخبين يبلغ أسمائهم كتابة إلى رئيس لجنة الانتخاب الوقتية في اليوم السابق على يوم الانتخاب ؛ وينتخب هؤلاء الناخبون المعينون من قبل المرشحين من بينهم ثلاثة » .

وقد نص قانون الانتخاب ( مادة ٥٠ ) على أن عملية الانتخاب تبدأ في الساعة الثامنة . وقال أيضاً في الفقرة الخامسة من المادة ٤٦ : « وإذا تعذر ، بعد مضي ساعة من الزمن المحدد للبدء في عملية الانتخاب ، تأليف اللجنة النهائية تصبح اللجنة الوقتية نهائية » .

عرضت هذه المسألة على اللجنة العامة بمناسبة أحد الطعون الذي قيل فيه إن اللجنة النهائية قد ابتدأت في تشكيلها من الساعة الثامنة ؛ وتم ذلك قبل الساعة التاسعة ؛ ولم تنظر اللجنة للمؤقتة حضور باقي المعينين من قبل المرشحين الآخرين — فهل يجوز أن تؤلف اللجنة النهائية بين الساعة الثامنة والتاسعة ولو لم يحضر جميع الناخبين المعينين من أحد المرشحين ؟ هذا السؤال أجابت عنه اللجنة بالإيجاب ؛ وقالت متى حضر ثلاثة فأكثر من الناخبين المعينين — ولو كانوا من فريق واحد — يجوز تشكيل اللجنة وبدء عملية الانتخاب . ولأجل أن أفتع حضراتكم بصحة النظرية أرجع إلى المادة ٤٦ من قانون الانتخاب ، ونصها :

« وإذا تعذر ، بعد مضي ساعة من الزمن المحدد للبدء في عملية الانتخاب ، تأليف اللجنة النهائية للانتخاب — سواء لعدم تعيين الناخبين من قبل المرشحين بالطريقة القانونية أو لعدم حضورهم — فتصبح اللجنة الوقتية نهائية . وتختار اللجنة — وقتية كانت أو نهائية — من بينها كاتب سر يقوم بتحرير محاضر عملية الانتخاب التي قامت بها اللجنة وتلاوتها عليها في آخر الجلسة » .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذا المبدأ ؟

على على لهيطة افندى — أرى أن هذا تعديل في قانون الانتخاب . ويجب ، إذا رغبتنا في عمل أي تعديل ، أن تقدم به مشروع قانون ( مقاطعة ) .

الرئيس — ليس هذا تعديلاً بل هو تفسير .

على على لهيطة افندى — أنا أقول إنه تعديل لأن الأستاذ رمزي بك يقول إنه إذا تعذر تكوين اللجنة لغاية الساعة التاسعة تصبح اللجنة الوقتية نهائية .

الرئيس — بين أن هذا تعديل للمادة ، لا تفسير لها .

رياض المصري افندى — هذا التفسير مبني على أنه إذا تعذر — بعد مضي ساعة من الزمن المحدد — البدء في عملية انتخاب اللجنة النهائية بالطريقة القانونية تصبح اللجنة الوقتية نهائية ، وهذا النص يستلزم حتماً الانتظار لغاية الساعة التاسعة . فإذا حلت هذه الساعة كانت اللجنة الوقتية في حل من تكوين اللجنة النهائية .

الرئيس — بعد دق الساعة التاسعة أو قبلها .

رياض المصري افندى — في الساعة التاسعة تماماً .

إذ ٩٥ « ... .. »

محمد على باشا — سبب هذا الخلاف راجع إلى أن بعض اللجان توقف الانتخاب إلى الساعة التاسعة إذا تعيب ولو واحد من ناخبين المعينين ؛ ولكن المادة لا تتناول هذه المسألة مطلقاً ولكنها تتكلم عن نقطة خاصة تتنافى مع القاعدة العامة ، إذ القانون يقرر بأن الانتخاب يبدأ من الساعة الثامنة ثم يحصل انتخاب اللجنة النهائية حسب المادة ٤٦ ، وهذه المادة قد وضع بها استثناء خاص يرمى إلى غرض ، وهو كما يأتي :

« إذا تعذر — بعد مضي ساعة من الزمن المحدد للبدء في عملية الانتخاب — تأليف اللجنة النهائية للانتخاب سواء لعدم تعيين الناخبين من قبل المرشحين بالطريقة القانونية ( هذه حالة ) أو لعدم حضورهم ( وهذه حالة خاصة محددة وصريحة ) فتصبح اللجنة الوقتية نهائية . فالقانون يرمى إلى حالة خاصة ، وهي متى تكون اللجنة المؤقتة نهائية ؛ ولم يتكلم عن شيء آخر ، فبناء على هذا أوافق على قرار اللجنة . إسماعيل حمزة افندي — أنا عضو في لجنة الطعون ؛ وكان لي رأي مخالف لرأي الأغلبية .

الرئيس — نحن في نقطة معينة : هل حالة التعذر تتحقق إذا حضر ثلاثة أولاً ؟

إسماعيل حمزة افندي — أنا أخالف اللجنة في أن المقصود من عبارة « عدم الحضور هو عدم حضور العدد القانوني » . وأرى ، يجب الانتظار إلى الساعة التاسعة ؛ وبعدها إذا لم يحضر الناخبون المعينون تجري عملية الانتخاب . إنى لا أفهم معنى للتضييق إذا كان سير المادة بالمعنى الذى أقوله فيه زيادة ضمان في أن يمثل المرشحون تمثيلاً كافياً يمنع التلاعب . لا معنى لتقييد التفسير بهذا القيد خصوصاً ؛ إذ ذكرنا أن تحديد الساعة الثامنة ورد في المادة ٥٠ ، وأما عبارة الساعة التاسعة فقد وردت في المادة ٤٦ ، فالتقييد لا يتفق مع قصد شارع وهو زيادة الضمان للمرشح .

الرئيس — وماذا نفعل متى حانت الساعة التاسعة ؟

إسماعيل حمزة افندي — نبدأ بعملية انتخاب اللجنة النهائية .

محمد حافظ رمضان بك — الذى أريد لفت نظر حضراتكم إليه هو أن المادة ٤٦ تتكلم عن اللجنة المؤقتة واللجنة النهائية . فمتى تنهى الأولى ومتى تبدأ الثانية ؟ اللجنة الأولى تتكون من مندوبين من وزارتي الحقانية والداخلية وثلاثة من الناخبين المعينين من قبل رشحين ، فإذا كانت الساعة الثامنة ، وحضر ثلاثة من هؤلاء الناخبين ، وكانوا من أى فريق ، فلا يتعذر بحضورهم تشكيل اللجنة النهائية ؛ بالعكس يمكن تشكيها — فلا معنى للانتظار من ذلك إلى الساعة التاسعة .

أما الاعتراض بأن المقصود من الترشيح هو تمثيل المرشحين جميعاً في اللجنة فيرد عليه بأن التأخير عائد إلى تقصير المرشح نفسه .

الرئيس — المخالف لرأى اللجنة يقف .

( فوقت أقلية ) .

( وتقرر الموافقة على البدء الرابع كراى لجنة الطعون ) .

الرئيس — تقدم اقتراح بتأجيل النظر في بقية تقرير لجنة الطعون ، وبأن ينظر المجلس فوراً في باقى جدول الأعمال .

( فوافق المجلس على ذلك ) .

( في ١٩ يونيه سنة ١٩٢٦ ) .

قبول استقالة العضو المطعون فيه مع استمرار اللجنة في تحقيق الطعن .

السكرتير النائب — أرسل سعادة توفيق دوس باشا عريضة لرياسة المجلس باستقالته من عضويته .

عبد السلام فهمى جمعه بك — يحسن أن يؤجل النظر في هذه العريضة إلى وقت آخر .

مصطفى الخادم بك — أرى أن تطبع وتوزع علينا .

الرئيس — أظن أن الذى تطلبونه الآن هو التأجيل .

مادة ٩٥ » ... ..

حسن يس افندى — هذه الاستقالة نشرت في جرائد اليوم ، فلا أقل من أن تتلى الآن في المجلس .

( ضجة ) .

( أصوات : لا ، لا ) .

محمد صبرى أبو علم افندى — أرى أن نؤجل النظر فيها وأن تطبع وتوزع علينا .

محمود وهبه القاضى بك — إنى أقترح قبول هذه الاستقالة اليوم ؛ ولا أرى محلاً للتأجيل . وإذا كانت الحكومة لم تملك .  
إجبار العمدة على العمل بعد أن استقالوا ، فأظن أننا لا نملك أيضاً حق منع عضو من الاستقالة من عضويته .

الرئيس — الموافق على عدم التأجيل يقف .

( لم يقف احد ) .

الرئيس — إذن يؤجل نظرها إلى الجلسة الآتية .

( فى ١٩ يونيه سنة ١٩٢٦ ) .

ثم شرع فى تلاوة الاستقالة المقدمة من سعادة توفيق دوس باشا .

أحمد رمزى بك — أعارض فى تلاوة هذه الاستقالة كما أعارض فى تدوينها فى المضبطة ، وأرى أن يكتفى بالإشارة إليها .  
جرت العادة بهذا فى كثير من الهيئات النيابية حيث قررت مجالسها أن الاستقالة التى تشتمل على إهانة المجلس لا تدون فى مضبطته .

( أصوات : موافقون ) .

( فوافق المجلس على ألا تتلى الاستقالة المقدمة من سعادة توفيق دوس باشا ولا تدون فى المضبطة ، بل يكتفى بالإشارة إليها ) .

عبد الحالى عطيه افندى — حضرات النواب :

لا حرج على أى فرد أن يطلب إقالته من عمل هو غير قادر أو غير راغب فى أن يتحمل أعباءه .

ولو أن طلب الاستقالة المقدم لحضراتكم اليوم كان قائماً على مجرد إظهار هذه الرغبة لكان الأمر عادياً ، ولما استوجب الب  
فيه أكثر من النظر فى النقطة القانونية . ولكن حضرة العضو المحترم توفيق دوس باشا نشر استقالته فى الصحف فى نفس الوقت  
بعث بها إلى مكتب المجلس ، وقد عللها تعليلاً مؤداه أنه غير مطمئن إلى قضيته بين أيدي حضراتكم ، لأنكم ان تستمعوا إلى  
ضميركم ، ولكنكم ستلبون نداء الحزبية .

وإنه ، رغبة منه فى ستر هذه الفضيحة عن البلاد ، وتفادياً من أن يستغل هذا الطرف من الصحف الأجنبية التى سبق لها ال  
فى هذا الموضوع ، رأى أن يتقدم إلى المجلس بتضحية ، وهذه التضحية تنحصر فى طلب الإقالة حتى يخفى هذه المعرة .

هذا مجمل تعليل الاستقالة ، وهو طعن جازح ، لأن الذمة أشرف ما يتحلى به مخلوق ، وهى من أوجب وألزم ما يتصف به  
موكول لدمته وضميره الإشراف على شؤون البلاد برمتها .

وبصرف النظر عن هذه الأسباب أظن ، بل أعتقد ، أن حضرة العضو المحترم القانونى لم يكن منصفاً — لا لنفسه ولا لحضر  
النواب — لأن المنطق كان يفرض عليه أن ينتظر حتى تعرض قضيته على المجلس ، ويتبين أوجه الطعن فيها ، ويتعرف مناحى الل  
عنها ؛ ففعل هذا المجلس الذى يصفه بأنه حزبي ، كان مصدراً قراراً يتفق مع هوى الباشا المستقيل ، وبذلك كان يوفر علينا كل ه  
الكلام ، ويريج ويستريح .

ومع هذا فلو أن المجلس أصدر قراراً فى صالح الطاعن غير مدعم بأدلة وبراهين صحيحة لكان فى استطاعة توفيق دوس  
وقتئذ أن يحرك لسانه بما تعجل به اليوم من الطعن فىنا ؛ ولعله كان يجد مؤازرة من الرأى العام الذى إذا كان لا يكثرث هو لحكمه  
فإننا من أول المحترمين له ، لأنه يعبر دائماً عن إرادة البلاد . هذا هو المنطق ، وهذا هو المعقول ، وهذه هى الحجة التى كان يمكنه  
يحقق بها شهوته من الزراية بنا .

ولكن الباشا، في الواقع ونفس الأمر، حاول إساءة المجلس، فأساء إلى نفسه قبل كل إنسان: لأن مجرد الطعن في ذاته ليس دليلاً على صحته، بل إن نفسية الطاعن في كثير من الأحوال، وسمو أخلاقه أو انحطاطها، وتمسكه بالمبدأ أو التقلب فيه، والوفاء للبلاد أو ندر بها، والوقوف بجانب الأصحاب الذين رفعوه على الأكف أو التخلي عنهم في ساعة المحنة — كما كان وعلمتموه — هي التي بما طوت عليه من فضائل أو نقائص تعلو من شأن الطاعن أو تنقص منه أو تقضى عليه، ولذلك لا أفكر في الرد على أوجه الطعن لأن صدرها صاحب السعادة توفيق دوس باشا الذي أساء إلى نفسه أكثر مما أساء إلى غيره، لأنه فتح باب القول والإشاعات.

فمن الناس من يقول إن رجلاً، هو في مصر وقلبه مع مصر، يستحيل عليه — مهما كانت الأسباب — أن ينجح إلى مثل هذا طعن في أربعة عشر مليوناً في شخص من يمثلونهم من النواب، وفي أصيل اليوم الذي تم فيه انتخابهم، بل إن بعضهم تغالى وقل إن هذه المطاعن التي تضمنتها الاستقالة قطعة مما أثير في الصحف الأجنبية التي لم تكن لديها العناصر الكافية للحكم على ذمة المجلس، أو على أن طعن في انتخاب الباشا كان وجيهاً أو غير وجيهاً. حتى لقد قيل إن الروح التي كتبت هذه الاستقالة هي الروح التي أملت على مكاتب الصحف الأجنبية تلك الحملة التي شنوها على المجلس قبل أن يعرض الطعن عليه.

وإلا فإني لا أرى مسوغاً ل حملة الصحف بسبب استقالة توفيق دوس باشا، لأن صحة انتخابه أو عدمها ليست من النقط الأربع المحفوظ بها (تصفيق)، كما أنها ليست نقطة جديدة يمكن أن تضم إلى النقط الأربع. فحملة هذه الصحف الأجنبية، وما هو مكتوب في الاستقالة، وصلة الباشا مع مكاتب هذه الجرائد، تدلنا على أن هذه الحملة من نسج عمله من أولها إلى آخرها.

وهناك قوم آخرون يقولون إن الباشا هو أعلم الناس بأنه لم يصل إلى كرسى النيابة إلا من طريق كان الإخلال فيها بالقانون بيناً. إنه أراد في أصيل اليوم الذي قررت فيه لجنة الطعون تحقيق أوجه الطعن أن يسدل ستاراً على هذه المخازي، وأنه — في عمله هذا — يمكن بارعاً بل كان ممثلاً مكشوفاً — هكذا يقولون.

ومع هذا لا أسمع لنفسى — كما أن حضراتكم لا تسمحون لأنفسكم — أن تعلقوا أية أهمية على هذا التصرف، حيث إن الطعن لم يقدم للمجلس ولم نتبين أوجه الصحة فيه.

فهذه أقوال تقال، ولا تسمى إلا الباشا الذي اصطلح بناها، مع أنه لم يكن يقصد من كل ما عمل إلا أن يسوء إلى المجلس. وبصرف النظر عن هذا فإنه يجب على حضرات النواب أن يروضوا أنفسهم على تحمل المكاره في سبيل الصالح العام، فليجعلوا مثل هذه المطاعن وراء آذانهم وتحت أقدامهم، وليسيروا في أعمالهم بشجاعة ولكن على مقتضى الذمة والأمانة دائماً وقبل كل شيء (تصفيق)، وفي دائرة القانون. فما هو حكم القانون — بصرف النظر عما يقوله الناس — في أمر الاستقالة المطروحة على حضراتكم اليوم؟ أما من حيث الاستقالة في ذاتها فلا يمكن أن يجبر إنسان على البقاء في عمل رغم أنه، فيجب إذن قبولها، لأنها حق من حقوق الإنسان في حرية العمل والفكر.

ولكن قد يتبادر إلى الذهن أن في قبول الاستقالة إجازة ضمنية لصحة الانتخاب. والحقيقة أن لا منافاة بين قبول الاستقالة وبين وضع التحفظ اللازم، وهو الاستمرار في تحقيق الطعن؛ وعلى هذه النقطة أجمع الشراح. وليست هذه رغبة في إشفاء حزازات، لكنه حكم القانون في البلاد الدستورية التي أخذنا عنها. فالإتفاق تام بين جميع علماء القانون على أن الغرض من تحقيق صحة النيابة وخص الطعون ليس النظر إلى مصلحة الطاعن أو المظنون في انتخابه، إنما الغرض منه أسمى وأجل، وهو الإشراف على عملية الانتخاب للتأكد مما إذا كانت هذه العملية قد سارت في مجراها، وهل كانت الحريات فيها محترمة أم أن هناك جرائم ارتكبت ضد هذه الحريات المقدسة. والتحقق من ذلك له فائدة كبرى، وهي العمل على إزالة التحالفات التي يمكن أن تحصل في الانتخابات المقبلة لما للانتخابات من الأهمية الكبرى، لأنها تخرج الرجال الذين تلقى عليهم مسئولية التصرف في شؤون البلاد. وقد أورد الأستاذ أحمد رمزي بك هذا الرأي في كتابه الذي ألفه سنة ١٩٢٤، أي قبل أن يقدم سعادة توفيق دوس باشا استقالته بعامين، فلا يمكن، والحالة هذه، أن يقال إننا أخذنا بهذا الرأي للنكايه به.

وقد أجمع الشراح على أنه — حتى في حالة استقالة أو وفاة العضو المظنون في انتخابه — يجب أن يستمر المجلس في تحقيق أوجه الطعن، وذلك ليطمئن كل إنسان على أن حرية الانتخاب كانت مصونة، وأنه لم يحصل في أثناءها أي اعتداء على القانون. فرأي أن يقرر المجلس



مادة ٩٥ » ... ..

قبول الاستقالة لأن في رفضها شيئاً من الإحراج مع الاستمرار في تحقيق الطعن ليقدر إن كانت عملية الانتخاب جرت طبقاً للقانون أو غير مطابقة له .

هذا وقد قدمت مع بعض حضرات الأعضاء اقتراحاً بخصوص هذه الاستقالة ، وما جاء بها من اللطاعن ، وهذا نصه :

« اطلع المجلس على عريضة الاستعفاء التي قدمها إليه توفيق دوس باشا عقب الشروع في تحقيق الطعن المقدم ضد انتخابه عضواً في مجلس النواب عن دائرة « بنى قرة » ؛ ومرّ مرّ الكرام على ما تضمنته من المثالب ؛ وقرر قبول الاستعفاء مع الاستمرار في تحقيق الطعن المقدم ضد انتخابه تنوراً للحقيقة فيما يرجع الشأن فيه إلى أحكام القوانين المتعلقة بالنظام العام » .

٢٦ يونيو سنة ١٩٢٦ .

نجيب إسكندر ، محمود صبرى ، حسن نافع ، عبد الخالق عطيه ، عبد الجليل سمر

الرئيس — من كان من حضراتكم مؤيداً للاقتراح فليفضل بالكلام أولاً ، ثم يتكلم المعارضون له بعد ذلك .

( أصوات : لا يوجد معارضون ) .

محمد حافظ رمضان بك — أنا ضد الاقتراح .

أحمد رمزى بك — أريد أن أؤيد الاقتراح .

الرئيس — لقد تكلم صاحب الاقتراح طويلاً ؛ فأرجو ألا تكرر ما قاله . أما إن كانت هناك أوجه جديدة ، فالمجلس با

استعداد لسماعها .

على نجيب افندى — أريد تعديل الاقتراح .

محمد حافظ رمضان بك — قدم توفيق دوس باشا في أول الأمر مذكرة تمسك فيها بالنيابة ودفع أوجه الطعن المقدم ضده بما فيه في تلك المذكرة . ولم تمض على ذلك أربع وعشرون ساعة حتى قدم عريضة قال فيها إنه لا يتمسك بالنيابة ؛ وطلب قبول استقالته . وقدرة في المذكرة إنه يتمسك بالنيابة للمصلحة العامة . وقال في الاستقالة إنه يتنحى عن النيابة للمصلحة العامة أيضاً .

فالمصلحة العامة في نظره فرضت في الحالتين ، وهي لا شك مسكينة لأنها تستخدم تبع الظروف .

إن فيما أتاه توفيق دوس باشا تناقضاً بيناً ؛ وأخشى أن يقع المجلس في مثل هذا التناقض لأن الاقتراح الذى تلى علينا الآن مؤداه قبول الاستقالة مع الاستمرار في تحقيق الطعن ، مع أن قبول الاستقالة معناه أن الدائرة أصبحت خالية ، وكذلك الحال إذا أثبت التحفيز في الطعن أن أوجهه في محلها . أما إذا أثبت التحقيق عكس ذلك ، فلا تكون الدائرة خالية .

إن كل ما قيل تعريضاً للاقتراح هو أن الغرض من تحقيق الطعن التأكد من أن عملية الانتخاب كانت خالية من كل مخالفة للقانون . لكننى أرجو أن تلاحظوا حضراتكم أن الوجه المهم في الطعن المشار إليه — بل الوجه الوحيد — هو مسألة التزوير الذى قيل إنه حصل ، وتحقيق المجلس في هذه النقطة غير مجد بالمرّة ، لأنه إذا ثبت أن هناك تزويراً فليس لنا ، ولا من سلطتنا ، أن نقضى في جريمة التزوير ؛ لا أن هذا من اختصاص المحاكم . وأما البدء الذى قررناه في الجلسة الماضية فلا يمكن أن يسرى على جميع الجرائم ، لأنه نص خاص بمعاينة الشهود الذين يتخلفون عن الحضور أمام اللجنة . فتحقيق المجلس إذن غير منتج سواء أثبت التزوير أم لم يثبت .

حقيقة إن هناك أمراً آخر ، وهو حملة الجرائد الأجنبية . ولكن صاحب الاقتراح نفسه يقول إنه يجب على المجلس أن يكون أرفع من هذه الاعتبارات .

والرأى عندى أن يقرر المجلس قبول الاستقالة مع استبعاد كل العبارات التي فيها مساس بكرامة المجلس مع عدم الاستمرار في تحقيق أوجه الطعن .

أما واقعة التزوير فتتولى النيابة تحقيقها حتى لا تقع في التناقض الذى وقع فيه توفيق دوس باشا .

الرئيس — رأى حضرة العضو قبول الاستقالة مع عدم الاستمرار في تحقيق الطعن ، أى أن حضرتك تريد تعديل الاقتراح .

محمد حافظ رمضان بك — هذا ما أريده .

على نجيب افندى — أنا ضد الاقتراح ولى تعديل آخر .

الرئيس — انتظر قليلا .

محمد فكرى أباطه افندى — أنا ضد الاقتراح ؛ وأرى قبول الاستقالة مع عدم الاستمرار فى تحقيق الطعن .

الرئيس — هذا ما قاله حضرة محمد حافظ رمضان بك .

محمد فكرى أباطه افندى — حضرات الزملاء :

يظهر أننى غالطت فى الترتيب ، فأردت التكلم قبل دورى . وقد طلب إلى دولة الرئيس ألا أتكم ، فتوسلت إليه أن يأذن لى الكلام ، فسمع إنقاداً لى من حرج المركز .

إن من يطلع على نص استقالة توفيق دوس باشا لا يرضيه مطلقاً ما جاء بها من الألفاظ الجارحة مهما كانت علاقته الحزبية ، لأن نص تلك الاستقالة قد بنى على فرض أن الأغلبية قد أثمرت أن تقرر قراراً معيناً يصبح قراراً من المجلس فيما بعد ؛ وفى ذلك طعن على المجلس لا قبله .

ولقد استفزتنى عبارات جاءت فى نص الاستقالة وخطر لى أن الواجب إزاءها هو الاستمرار فى التحقيق الذى تدل بوادره على أن هناك وقائع جدية تؤثر فى صحة الانتخاب . ولكن قد عنّ إلى أيضاً أن تلك العبارات الجارحة — مهما كانت شدتها التى تثير غضب حلیم — لا يجوز أن تستفز مجلس النواب ؛ ولذلك إذا واقفتم حضراتكم على ما قاله حضرة الأستاذ عبد الخالق عطيه افندى فى مقدمة كلامه فلا يجوز الموافقة على نتيجة ما أبداه أخيراً ، لأن النتيجة يجب أن تكون خاضعة للنصوص القانونية . وقد تكلم حضرته عن بحث أدنى به حضرة أحمد رمزى بك فى كتابه ، غير أنه كان من الواجب أن تذكر تلك النصوص الفقهية لنضع لما تقضى به . وإننى أعرف أن مجلس النواب الحق فى تحقيق صحة النيابة ، فهل نحن فى الواقع نبحت صحة عضوية الشخص المستقيل ، تلك العضوية التى أجهز عليها بتقديم استقالته ؟ إن المجلس إذا حقق صحة نيابة غير موجودة كان فى الواقع يحقق شيئاً معدوماً . قد يردّ على هذا بردّ نظرى ، كأن يقال إن من حق المجلس أن يرفض الاستقالة مجاملة لمقدمها ؛ ومن حق توفيق دوس باشا أن يسترد استقالته .

نحن إزاء مسألة يجب أن ننظر أثناء بحثها إلى وقت المجلس ، وألا نضيعه عبثاً ؛ بل يجب أن نطوى تلك الصحيفة التى لا ترضى أحداً . أمام المجلس أعمال كثيرة جداً ؛ ونظرية ضيق الوقت قد تمسكت بها الوزارة فمضت على حضراتكم الميزانية غير متحملة مسئولية تقديمها بحالتها التى هى عليها . كذلك قد طلبت الوزارة من المجلس أن يعفيا من الاستجوابات وقتاً ما ؛ وأقرها المجلس على طلبها . ( أصوات : لا ، لا ) .

هذا هو رأي الذى أستنتجه ، وقد يكون خطأ . نعم إن الروح التى أملت هذه القرارات قد راعت ضيق وقت المجلس . فنحن فى احتياج للوقت الذى سيضيع فى سماع شهادة الشهود وعرض النتيجة على المجلس . قد يقال إن هناك نتيجة عملية تؤثر فى الأمر ، وهى أن تحقيق صحة انتخاب عضو من أعضاء المجلس قد تسفر عن مسئولية بعض الموظفين ؛ وقد تكلم فى هذه النقطة حضرة الأستاذ حافظ رمضان بك . فإذا ما اهتم المجلس بهذا الأمر ، ألا يجوز أن يقال : لم اهتم المجلس بهذه المسائل الثانوية وهناك أمور أعظم أهمية منها لم يراع عند ارتكابها دستور ولا قانون ؟ نعم سيتساءل الناس عن حكمة عمل المجلس ؛ ويقارنون الأمور بعضها ببعض ؛ ولن تكون المقارنة فى صالح المجلس وسيكون للرأى العام حق المطالبة بالتوسع فى تحقيق كل ما جرى خاصاً بالاستجوابات وما تم من التعدي على القوانين ؛ بل وعلى الدستور نفسه . فرجائى أن تراعوا حضراتكم ما سأختم به كلمتى وهو أنى أرى أن دوس باشا أراد إحداث تلك الضجة ليقف هو بمفرده فى ناحية ومجلس النواب كله فى ناحية أخرى . وهذا ما نعلم علينا ألا نمكنه مما أراد ، بل يجب أن نقذف باستقالته فى سلة المهملات .

مصطفى الخادم بك — أريد التكلم ضد الاقتراح .

أحمد رمزى بك — اللامحة الداخلية توجب أن يتكلم عضو من يؤيدون الاقتراح وآخر ممن يعارضونه .

محمد صبرى أبو علم افندى — كنت أعتقد أن المناقشة لا تدور حول الاستمرار فى نظر الطعن ولكنها تدور حول قبوله أو رفضه وقد ظهر لى من مراجعة الكتب القانونية فى هذا الموضوع أن المناقشة دارت فى مجلس نواب فرنسا فيما يختص بقبول الاستقالة

فوراً أو الانتظار إلى أن يفصل في الطعن . أما الفصل في الطعن فلم يحصل بشأنه مناقشة مطلقاً ؛ إذ للعضو مطلق الحرية في أن يقد استقالته في أي وقت يريد . وقد أشير إلى ما يحصل في بعض الأحوال من أن يقدم العضو استقالته عند نظر الطعن هرباً من فضيحة تظهر عند فحصه . ولذا كانوا يوصلون بين الاستقالة والطعن لئلا ياتوا سنة ١٨٦٠ ولكنهم قرروا فيما بعد « أن تقبل الاستقالة أولاً ثم يست المجلس في تحقيق الطعن » . ثم عدلوا المادة ١٥١ من اللائحة وأضافوا إليها الفقرة الثانية ، وذلك يتفق مع ما اقترحه حضرة الأستاذ عبد الح عطيته افندي . وعلل الشراح هذا التعديل بقولهم إن المجلس عند تحقيق صحة نيابة الأعضاء لا ينظر إلى أشخاص مطلقاً بل ينظر إلى جو الموضوع . فسواء توفي المطعون فيه أو استقال فتلك اعتبارات ثانوية بالنسبة للمسألة الأساسية التي ينظرها المجلس ، ألا وهي حصول الانتخاب طبقاً لأحكام قانون الانتخاب : فإذا كان للاستقالة أو الوفاة أثر في العضو فلا تؤثر في حق المجموع ، لأن الفكرة ملحوظ فيها أن الهيئة التشريعية تشرف على أعمال الهيئة التنفيذية فيما يختص بأعمال الانتخابات من أولها إلى آخرها ، فإذا تخلت الهيئة التشريعية عن واجبها لأى سبب من الأسباب هدمت بعملها هذا الأساس الذي خولها الحق في الفصل في صحة نيابة الأعضاء ، وذلك لأن المجلس في أو لا يفصل في طعن ضد شخص معين وإنما يفصل في نظرية عامة ؛ إذ للمجلس ، كما بينا ، حق الإشراف على عمليات الانتخاب وانطباقها على ما عليه القانون . والمجلس لا يتجرى واقعة معينة من الوقائع الواردة في الطعن بل ينظر في الانتخابات وطريقة حصولها . أما بقاء العضو المطعون فيه أو عدم بقاءه فلا تأثير له . لذلك أؤيد اقتراح حضرة الأستاذ عبد الخالق عطية افندي . أما الفكرة التي أدلى بها الأستاذ حافظ رمضان بك — وهي أنه إذا كانت هناك حوادث يراد تحقيقها فللمجلس أن يحياها على الهيئة المختصة — فردى على ذلك أن المجلس ما تخلى عن نظر الطعن وإتمام تحقيقه لا يمكنه بعدئذ مخاطبة الهيئات الأخرى للنظر في تحقيق ما يرى المجلس تحقيقه . ولكي يكون للمجلس حق الاتصال بهذه الهيئات يجب عليه أن يشرف أولاً على عملية الانتخاب حتى إذا وجد فيها مخالفة تو إحالتها على الهيئة المختصة — لهذا أؤيد اقتراح زميلي الأستاذ عبد الخالق عطية افندي .

مصطفى الخادم بك — أعارض الاقتراح في نقطة الاستمرار في تحقيق الطعن . يريد حضرة المقترح أن يستمر المجلس في نخذ الطعن ليصل إلى نقطة تحديد مسئولية الموظفين الذين قاموا بعمليات الانتخاب . ( أصوات : لا ، لا ) .

الرئيس — إن الذي قاله الأستاذ صبرى أبو علم افندي هو أن الغرض من الاستمرار في فحص الطعن هو إشراف المجلس عمليات الانتخاب لمعرفة أنها كانت مطابقة لنصوص القانون أو لا . مصطفى الخادم بك — أرى أن يكون حق الإشراف على طريقة الانتخاب قاصراً على إحالة الطعن على الوزير المختص الذي في و — أن يحدد المسئولية بالنسبة للموظفين ، ويبنى حكمه عليها ، وفي هذا ما يكفي . ولذا أرى ، اختصاراً للوقت ، وجوب إحالة الأوراق الوزارة المختصة لمعرفة أن الانتخابات جرت طبقاً للقانون أو لا .

محمد حافظ رمضان بك — هذه المسألة كانت موضع جدل قبل أن يعدل مجلس نواب فرنسا لأئحته الداخلية . أحمد رمزي بك — قبل الكلام أذكر أنى موافق بالطبع على اقتراح الأستاذ عبد الخالق عطية افندي . الرئيس — ألفت نظر حضرة العضو إلى ما قاله حضرة حافظ رمضان بك من أنه لا يجوز للمجلس أن يقع في تناقض كما و مقدم الاستقالة .

أحمد رمزي بك — لا أرى أى تناقض بين قبول الاستقالة وبين الاستمرار في تحقيق الطعن ، لأن الاستقالة ترجع إلى شخص العضو المنتخب . أما الاستمرار في تحقيق صحة الطعن فهو متعلق بعملية الانتخاب ذاتها وملابساتها بالناخبين . والفرق كبير جداً بين أ يقر المجلس ما يريده العضو ، وبين البحث في أمور بعيدة عن العضو نفسه .

ولأجل أن أئين لحضراتكم مصدر هذا الفرق ، وأشتى ما في نفس الأستاذ فكرى أباطه من رغبة الرجوع إلى المصادر الفقهية . اكتفيت بأن أحضرت معي اليوم — توقفاً لهذه المناقشة — الجزءين الأول والثاني من كتاب الأستاذ أوجين پير الذي كان سكرتيراً لمجلس نواب فرنسا مدة أربعين عاماً ، والمتوفى على ما أظن في العام الماضي . وبمراجعة الفقرة ٣٦٧ منه ، وهي الواردة في الجزء الأول والمطابقة للفقرة المقابلة لها بالملحق ، ترون أن وفاة العضو أو استقالته لا تمنع السير في تحقيق صحة نيابته . وجاء بكتابه أيضاً أن الغرض ليس هو الحكم بقبول العضو في المجلس ، وإنما هو إشراف المجلس على عمليات الانتخاب ومطابقتها للقانون . كما أن المراد هو إفهام الدار



انتخابية أن ما حصل فيها من المخالفات يجب ألا يحصل مثله في المستقبل . وليس الغرض مجرد انتخاب عضو ليتحلى بحلية العضوية ، وإنما نرض هو بحث جميع الحوادث التي وقعت في عملية الانتخابات وكانت ذات تأثير في بعض الأشخاص ؛ إذ قد يحكم بصحة انتخاب النائب ن التأثير كان جزئياً ، وإنما ترتب عليه مسؤوليات أخرى . مثال ذلك أن يرشو عضو خمسة أشخاص ، فهؤلاء الأشخاص ولو أنهم يؤثرون في نتيجة الانتخاب إلا أن جريمة الرشوة يجب أن تأخذ سيرها القانوني ، ويجب أيضاً أن يعلم المجلس ، وتعلم الدائرة الانتخابية ، ن مثل هذا العمل غير مشروع .

ولا أدري إذا كان في استطاعتي أن أتلو على حضراتكم باللغة الفرنسية بعض النصوص التي أؤتند عليها .

( أصوات : لا ، لا لزوم لذلك ) .

أما المسألة الثانية التي تكلم عنها حضرة الأستاذ حافظ رمضان بك وبعض الزملاء الآخرين ، والتي تتلخص في أننا إذا قبلنا الاستقالة لا يجوز لنا السير في تحقيق صحة النيابة ، فإنها منصوص عليها في الفقرة ٣٦٨ التي تبين أن من السوابق التي جرى عليها مجلس نواب رنسا أن يكون له حق النطق بقبول الاستقالة أو رفضها قبل أن تعرف نتيجة التحقيق . وأظن أن من مصلحة دائرة بني قره — بل جميع الدوائر الانتخابية — أن تطمئن ، وأن تعرف أن عين المجلس لا تنام ، وأن كل محاولة لارتكاب أغراض مخالفة للقانون هي محاولة مردودة . وأرجو من حضراتكم ، بصفتكم نواباً عن الأمة ، ألا تفرطوا في استعمال هذا الحق ، لأجل الماضي بل لأجل المستقبل .

أحمد حافظ عوض بك — أطلب إقفال باب المناقشة .

على السيد أيوب افندي — إني أؤيد الاقتراح ما عدا الشرط المتعلق باستمرار المجلس في التحقيق . والواقع أن الأغراض التي ذكرها بعض الزملاء أغراض سامية ، وقد تكون متفقة مع التشريع الفرنسي . ولكن النصوص الدستورية عندنا تجعل التحقيق ناقصاً ، إذ أن المادة ٦٨ من قانون الانتخاب التي نؤتند عليها في إجراء تحقيق الطعن صريحة في أن كل ما للمجلس من الحقوق هو سؤال الشهود فقط ، أي أنه إذا تبين من أقوال بعض هؤلاء الشهود وجود مسؤوليات جنائية حدثت من بعض الأشخاص ، فليس للمجلس أن يستجوبهم .

الرئيس — تقول إنه عند فحص الطعن يكون للمجلس الحق في استجواب الشهود فقط ، فهل معنى هذا أن المجلس إذا وجد طريقاً آخر للوصول إلى الحقيقة غير طريق استجواب الشهود لا يسلكه ؟

على السيد أيوب افندي — ربما لم يكن كلامي واضحاً ، والذي أريد أن أقوله هو أن المجلس لا يملك حق استجواب المتهمين .

الرئيس — أريد أن تقول إنه لا يمكن للمجلس أن يستجوب العضو ؟

على السيد أيوب افندي — إني أرى أنه يمكن للمجلس استجوابه لأنه غير متهم . والمادة ٦٨ تبيح للمجلس حق سماع الشهود ؛ ولكن ليس له حق استجواب المتهمين ولا محاكمهم .

الرئيس — مدار الكلام الآن هو معرفة أن الانتخاب جرى طبقاً للقانون أو لا .

على السيد أيوب افندي — هذا هو مدار البحث بطبيعة الحال . وإنما أرى أن تحقيق ما يكون قد وقع من المخالفات يستلزم استجواب المتهمين ؛ وليس للمجلس هذا الحق .

( أصوات : نريد إقفال باب المناقشة ) .

محمد فكري أباطه افندي — السوابق التي يشير إليها حضرة أحمد رمزي بك كان العمل جارياً عليها في فرنسا قبل تعديل اللائحة الداخلية لمجلس نوابها .

أحمد رمزي بك — قضت السوابق هناك ألا يمتنع المجلس من إجراء التحقيق حتى لو قدم العضو الاستقالة . ويقول الأستاذ أبو علم إن المادة ١٦٨ من هذه اللائحة تقضي بأن المجلس ... ..

الرئيس — يا حضرة العضو قد استوليت على الكلام اغتصاباً ؛ وهذا ممنوع .

أحمد حافظ عوض بك — أطلب إقفال باب المناقشة .



مادة ٩٥ » ... ..

- الرئيس — الذى يطلب إقفال باب المناقشة يجب أن يؤيده عشرون عضواً .
- أحمد حافظ عوض بك — معى أكثر من عشرين .
- راغب إسكندر افندى — يادولة الرئيس ، أعطيت لى الكلمة قبل اقتراح حافظ عوض بك القاضى بإقفال باب المناقشة .
- الرئيس — حقيقة إنتى أعطيتك الكلمة .
- راغب إسكندر افندى — لو أن حضرات المقترحين كانوا يطلبون تأجيل النظر فى الاستقالة ...
- الرئيس — هل أنت مؤيد للاقتراح ؟
- راغب إسكندر افندى — نعم أؤيده بأدلة جديدة ، إذ أن نصى المادتين السادسة والسابعة من اللائحة الداخلية هو : « فى تجديد المجلس بالانتخابات العامة نـشـرـع فوراً — بعد تشكيل مكتب المجلس النهائى — فى انتخاب لجنة من ثلاثة وثلاثين عضواً يحال عليهم محاضر عمليات الانتخاب وما يتعلق بها من الأوراق لتحقيق صحة نيابة الأعضاء وخص الطعون ... » .
- الرئيس — هذا مفهوم وليس بجديد ؛ والمناقشة انتهت ؛ ولناخذ الآراء على الاقتراح ثم على التعديل الذى قدمه حضرة الأستاذ محمد حافظ رمضان بك الذى يقضى بقبول الاستقالة مع عدم الاستمرار فى التحقيق .
- فمن كان من حضراتكم يرى قبول الاستقالة مع عدم الاستمرار فى التحقيق يقف .
- ( وقفت أقلية ) .
- الرئيس — ومن كان منكم مخالفاً للاقتراح الأصلى « الذى يقضى بقبول الاستقالة مع الاستمرار فى التحقيق » فليقف .
- ( وقفت أقلية ) .
- الرئيس — قرر المجلس قبول الاستقالة مع الاستمرار فى التحقيق .
- ( فى ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٦ ) .

من حق المجلس بحث صحة الترشيح أولاً ، وصحة عملية الانتخاب ثانياً .

- الرئيس — ننظر الآن فى تقرير لجنة الطعون . والكلمة لحضرة أحمد رمزى بك مقرر اللجنة العامة .
- المقرر — معروض اليوم للنظر أربعة طعون وتقرير اللجنة العامة عنها . ومعلوم أن من حق المجلس بحث صحة الترشيح أولاً ، وصحة عملية الانتخاب ثانياً ؛ كما أن له أن يبحث فيما إذا كانت الطعن قد قدم فى الميعاد من شخص ذى صفة ، وبعد أن يكون قد صدق على الإمضاء من إحدى المحاكم — كل هذا ليكون الطعن مقبولا شكلا . والذى يهمنا من هذا الكلام هو أن المجلس وحده صاحب السلطة فى تحقيق صحة الترشيح دون أية جهة إدارية ، أو غير إدارية . وهذا يتضح من مذكرة الحكومة التى قدمتها مع مشروع تعديل قانون الانتخاب ، كما يتضح من المناقشة التى حصلت فى هذا المجلس عند النظر فى ذلك المشروع . والواقع أن هذا مفهوم بدهة من أن السلطة الإدارية ليس لها حق البحث فى صحة الترشيح من أى وجه من الوجوه . فالأمر فى ذلك متروك لحضراتكم بمقتضى القانون . ولهذا راعت اللجنة ، عند تقديم تقريرها ، أن تبين فى صدر كل تقرير ما يثبت صحة الترشيح أو فسادة . وقد انتهت اللجنة حتى الآن من فحص أربعة طعون وردت إليها من اللجان الفرعية ، وذلك غير طعون أخرى ستقدم لحضراتكم فى الجلسات القادمة .
- ولم يتبع فى تقديم هذه الطعون للمجلس الترتيب الرسمى ، لأن العمل فى اللجنة العامة كان جارياً بحسب ما يرد إليها من اللجان الفرعية ، ولذلك تجدوننا ابتدأنا بالطعن رقم ٤ فأتبعناه بالطعن رقم ٢٧ ، ثم أردفناه بالطعن رقم ١٩ ، ثم بالطعن رقم ١٨ .
- ونبدأ الآن بالطعن رقم ٤ — أعلن انتخاب حضرة الشيخ أحمد محمد خليل أبوسديره ، نائباً لدائرة نزلة عمارة ، فى يوم ٢٤ مايو سنة ١٩٢٦ ، ولما كان الواجب ألا يحسب فى الأغلبية المطلقة التى ينبغى أن يحوزها النائب فى الانتخاب الأول ، وكذلك فى الأغلبية المطلقة أو النسبية التى يجب أن يحوزها فى الانتخاب الثانى ، لما كان الواجب ألا يحسب فى ذلك غير الأصوات الصحيحة ،

د ٩٥ « ... .. »

دعيت اللجنة ببيان هذه الأصوات . وأما طريقة احتساب الأغلبية المطلقة فقد كنا نأخذ نصف المجموع ونزيد عليه واحداً ، وإذا كان هناك كسر جبرناه .

( في ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٦ ) .

(١) قرار مجلس القرعة ليس حجة في تقرير الجنسية ، لأنه ليس الجهة المختصة في تقرير هذه المسألة . ووزارة الخارجية الجهة التي يجب الرجوع إليها في هذا .

(٢) أخذ المجلس في تحديد السن بقرار مجلس القرعة في ذلك .

طعن رقم ١٤ و ١٥

المقدمان في صحة انتخاب حضرة مصطفى أبو بكر دمرداش افندى نائب قلو صنا

السن ثلاثون سنة ؛ واسمه مقيد بمجدول انتخاب ناحية القيس بمركز بني مزار برقم ٦١٢ .

الطن الأول ورد في ٥ يونيه سنة ١٩٢٦ ، والثاني في ٦ منه . والأول مصدق عليه من محكمة صالوط الجزئية ، والثاني من محكمة دين . وقدما في اليماد لأن النتيجة أعلنت في ٢٥ مايو سنة ١٩٢٦ فهما مقبولان شكلا .

الأصوات الصحيحة التي أعطيت ... .. ١٠٥٤٧

» التي حازها حضرة مصطفى أبو بكر دمرداش افندى ... .. ٥٥٤٦

» » مراد الشريبي بك ... .. ٣١٩٣

» » أمين عامر افندى ... .. ١٨٠٨

الأغلبية المطلقة للأصوات الصحيحة ... .. ٥٢٧٤

الفرق بين المرشحين الأولين ... .. ٢٣٥٣

تنحصر أوجه الطعن فيما يأتي :

### الوجه الأول

إن حضرة مصطفى افندى ليس مصرياً بل هو تونسي من رعايا فرنسا ، وذلك ثابت من سجلات وزارة الخارجية المصرية ووزارة الداخلية وقنصلية فرنسا ؛ ولذلك قد أعفى من الخدمة العسكرية بقرار من وزارة الحرية بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٢٢ — وبناء على ذلك كون فاقداً شرطاً جوهرياً من شروط النيابة .

اللجنة كاتبت الجهات التي أشار إليها الطعن لموافاتها بالمعلومات والأوراق الخاصة بجنسية الطعون في صحة انتخابه .

أما وزارة الحرية فقد أرسلت خطاباً وألحقت به قرار مجلس قرعة النيا وبني سوف المؤرخ ١٢ يناير سنة ١٩٢٢ ؛ ومنه ظاهر أن ذلك المجلس قد ألقى اقتراح للطعون في صحة انتخابه استناداً إلى التحريات التي أجراها ، وإلى خطاب صادر من وزارة الخارجية في هذا الشأن مقتضاه أنه تونسي الأصل وأنه يجب معاملته أسوة برعايا فرنسا .

كذلك أرسلت الحرية استفتاء مرفوعاً منها إلى قلم قضاياها بمناسبة شكوى تقدمت من حضرة مصطفى افندى يتظلم فيها من اعتباره تونسياً متمتعاً بحماية فرنسا مع أنه مصري ، ولهذا يطلب تعديل سبب الإعفاء وجعله راجعاً إلى أنه كان طالباً بـ مدرسة الزراعة لعينيا ، أو قبول البديل التقدي معزراً شكواه بشهادة من قنصلية فرنسا صريحة في عدم انتمائه إليها وعدم ورود اسمه في سجلاتها ، وقد قالت الوزارة في هذا الاستفتاء إنه نظراً لعدم عثورها على الأوراق الخاصة بحضرة مصطفى افندى لأنها أتلقت لمضى الزمن تعذر إثبات معرفة الأسباب التي بنى عليها المجلس إعفائه لأنه حماية ، ولهذا تطلب إلى قلم القضايا معرفة ما إذا كان من الممكن تعديل أسباب الإعفاء وأخذ البديل من عدمه .

كذلك أرسلت الحرية رد قلم قضاياها عن الاستفتاء السابق ، ومؤداه أنه لا يرى مانعاً من إصدار قرار بإلغاء قرار مجلس القرعة ليقوم مقام قبول البديل حيث لا يمكن تحصيله من الآن لحى الوقت طبقاً لقانون القرعة .

أما وزارة الخارجية فقد أرسلت أولاً خطاباً بتاريخ ١٦ يونيه سنة ١٩٢٦ ملخصه أنه يوجد باسم مصطفى افندى ملف وأنه سبق لها أن عرفت كتونسى ( حماية فرنسا ) فى سنة ١٩٢٠ ، إذ أنه حفيد محمد بن محمد المغربى الدمرداش للدرج بكشوف التونسيين الرسمية ، وكان مقبلاً بمصر سنة ١٨٨٥ ؛ ثم أعقب هذا الخطاب بآخر مؤرخ ١٧ يونيه سنة ١٩٢٦ ملخصه أن مصطفى افندى قدّم لها شهادة من قنصلية فرنسا مبيناً بها أن اسمه لم يدرج فى سجلاتها ، فاضطرت لعرض الموضوع على قلم قضاياها الذى أفق بأنه وإن كان والده قد تمتع بالحماية الفرنسية لكن لاشئ يثبت تمتعه هو بها . ومع ذلك لو فرض أنه كان قد تمتع وقتاً ما بهذه الحماية — وهو ما لم يثبت — فلحضرة مصطفى افندى حق الانتفاع بنص المقرة الرابعة من البند العاشر من قانون الجنسية الجديد ؛ ومن رأيه اعتباره مصرى الجنس على كل حال . وقد أضاف جناب المستشار فى فتواه أنه إذا كان قد سبق للوزارة أن أرسلت إلى محافظة مصر لمعرفة المذكور كتونسى ( حماية فرنسا ) فإن تلك المعرفة كانت معلقة على شرط وجود اسمه مقيداً بسجلات القنصلية الذى اتنى بتقديم الشهادة .

أما وزارة الداخلية فأوراقها التى أرسلتها ليس فيها ما يدل على احتواء المذكور شخصياً بحماية فرنسا .

واللجنة ترى :

أولاً — أن قرار مجلس القرعة ليس حجة فى ذاته يمكن التعويل عليها فى تقرير الجنسية لأنها ليست الجهة المختصة فى تقرير هذه المسائل . فضلاً عن ذلك فإنه أمام عدم وجود الأوراق الخاصة بهذا الموضوع لدى وزارة الحرية أصبح من المتعذر تقدير ماهية هذا القرار . يضاف إلى ما تقدم أن وزارة الحرية نفسها قد اضطرت إزاء هذه الظروف وتظلم حضرة مصطفى افندى إلى استفتاء قلم قضاياها الذى انتهى به رأى إلى القول أن ليس هناك ما يمنع من تعديل سبب الإعفاء أى أنه اعتبره مصرى .

ثانياً — وبصرف النظر عما تقدم فظاهر أن قرار القرعة استند فى إلغاء الاقتراع على إفادة من وزارة الخارجية مؤداه اعتبار مصطفى افندى محتمياً بالحماية الفرنسية لأنه تونسى . وأمام ذلك يجب الرجوع إلى رأى هذه الوزارة خصوصاً أنها الجهة التى يصح الرجوع إليها فى تقرير هذه المسائل إلى حد ما .

ثالثاً — وبما أنه ظاهر من أوراق وزارة الخارجية أنها كانت قد أشارت باعتبار المطعون فى صحة انتخابه حماية ظناً منها بأن اسمه مقيد بسجلات القنصلية الفرنسية ؛ لكن لما تبين لها من الشهادة المقدمة منه اعتراف القنصلية المشار إليها بعدم قيد اسمه فى سجلاتها ، ولم يتمتع بالحماية الفرنسية ، عدلت عن رأيها وأففى قلم قضاياها باعتبار مصطفى افندى مصرى .

رابعاً — ومن حيث إنه ثبت لدى اللجنة من بعض أوراق قدمها المطعون فى انتخابه أن جده الأعلى ومن تناسل منه إلى اليوم أقاموا بناحية القيس منذ مائتى سنة فهم ( عملاً بالمادة ٩٣ من قانون الانتخاب وبحكم الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون الصادر فى ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠ ) ممن يجب اعتبارهم مصريين . فإذا احتضى أحدهم بحماية أية دولة أجنبية فلهذا الشخص وحده حق التمتع بمزايا تلك الحماية دون أن يؤثر ذلك فى أولاده . وقد ثبت من الشهادة المقدمة لوزارة الخارجية ما ينق وجود اسم المطعون فى صحة انتخابه فى سجلاتها وتمتعه بحمايتها . على أننا لو فرضنا جدلاً أن هناك شبهة تحوم حول جنسية المطعون فى صحة انتخابه فإن هذا الشك يجب تأويله لصالح الجنسية المصرية طبقاً للمبادئ العامة المقررة فى هذا الشأن .

### الوجه الثانى

أن سن المطعون فى صحة نيابته موضع شك يجب تحقيقه إذ من الضروى ألا تقل سن النائب عن ثلاثين سنة .

واللجنة ثبت لها من قرار مجلس القرعة أن حضرة مصطفى افندى ولد فى ١٤ مارس سنة ١٨٩٦ بناحية القيس ، أى أن سنه يوم الانتخاب تزيد على الثلاثين .

بناء عليه :

ترى اللجنة رفض الطعن وصحة النيابة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على رفض الطعن وصحة انتخاب حضرة مصطفى أبو بكر دمرداش افندى ؟

( أصوات : موافقون ) .

الرئيس — إذن تقرر رفض الطعن وأصبح حضرته نائباً .

( في ١٢ يولييه سنة ١٩٢٦ ) .

(١) عضو المجلس إذا طعن فيه — بعد أن صحت نيابته — يكون هو المكلف بتقديم الدليل على نفي صحة الطعن ، أى أن

سوى بين حالته وحالة تحقيق صحة النيابة عند الانتخاب .

(٢) إسقاط صفة النيابة بأغلبية ثلثي الأصوات في حالة قبول الطعن في الأهلية .

دولة الرئيس — تلى على حضراتكم بجلسته أمس تقرير لجنة الطعون عن الطعنين المقدمين ضد الدكتور أحمد عيسى بك ، وكذلك  
مجلس الشيوخ دفاع حضرته ؛ وسننظر الآن في هذه المسألة .

( اعتلى منصة الخطابة حضرة الشيخ محمد عز العرب بك مقرر لجنة الطعون ) .

حضرة محمود أبو النصر بك — لى كلمة في المبدأ .

قرأت تقرير لجنة الطعون وراجعت محاضرها فوجدت أنها تمت في عملها على قاعدة إذا أقرها المجلس أصبحت سنة متبعة ووجب  
العمل بها في الطعن المعروض اليوم وفي الطعون التي ستعرض غداً وبعد غد إن شاء الله .

تلك القاعدة هي أنها سوت في عملها بين حالتين مختلفتين إحداهما عن الأخرى ، حكماً ووجوداً وعدمًا .

هاتان الحالتان هما حالة تحقيق صحة النيابة وحالة سقوط العضوية بعد ثبوت صحتها لسبب طراً من أسباب السقوط .

سوت اللجنة في عملها بين هاتين الحالتين فذهبت إلى تكليف العضو المطعون فيه ، ذلك العضو الذي صحت عضويته أو اعتبرت  
صححة ، ذهبت اللجنة إلى تكليفه بتقديم الدليل على بطلان ذلك الطعن وعلى عدم صحة السبب الذي يبنى عليه الطاعن سقوط العضوية .  
النظرية الصحيحة التي جرى عليها العمل مستفادة من منطوق اللائحة الداخلية . فللمادة الثانية من هذه اللائحة الواردة تحت باب « الفصل  
، صحة نيابة الأعضاء » وباقي المواد التي جاءت بتلك اللائحة تنطق بصريح العبارة وتدل بمفهومها وبمنطوقها على أن العضو الذي يطعن  
يجب أن يقدم الدليل على عدم صحة الطعن ، ولكنه أى عضو هو ؟ هو ذلك العضو الذي انتخب وطعن فيه على أثر انتخابه .

لنرجع إلى ذلك المبدأ الذي تقرر في هذا العام بمجلس النواب من أن تحقق صحة النيابة أو العضوية لا يتوقف على تقديم طعن ،  
أن كل عضو — منتخباً كان أو معيناً — يجب أن تتولى لجنة الطعون البحث في تحقيق صحة عضويته على أثر انتخابه أو تعيينه  
بأنه فقط يصح أن يكلف العضو بتقديم ما يثبت أنه حائز لما اشترطه القانون من شروط صحة النيابة .

وأما الطعن بزوال العضوية لسبب طارىء من أسباب السقوط ، والطعن الذي يقدم بعد ثبوت صحة النيابة ، أو بعد اعتبارها  
صححة ، فهو من الخطورة بمكان ؛ كالطعن المقدم ضد حضرة المطعون عليه الذي أقام بينكم سنتين يعمل معكم جنباً إلى جنب .

إذا تقدم طاعن وادعى — إن حقاً أو باطلاً — أنه طراً على المطعون عليه من الأسباب ما يستوجب سقوط عضويته ، فهذا أمر  
غير كما قدمت . أمر ألفت نظر حضراتكم إليه ، وهو أن الواجب في هذه الحالة — حسبما تقضى به أصول التشريع وتوجيه نصوص  
الدستور — هو ألا يكلف العضو المطعون عليه بتقديم دليل على فساد الطعن ؛ وإنما الذي يكلف بتقديم الدليل غيره وهو الطاعن . وهذا  
، اصطلاح شراح الدساتير على تسميته « Situation Acquise » ، أى « قوة الحالة الثابتة » . فالعضو الذي صحت نيابته ولبس ثوب  
العضوية لا يمكن أن يكلف خلعاً إلا إذا قدم الطاعنون دليلاً على صحة طعنهم .

أما مجرد الادعاء بأن العضوية سقطت لسبب ما ، فلا يصح مطلقاً أن يزحزح العضو عن مكانه ، وإلا أصبح كل عضو منا مهدداً  
أن يقدم ضده طعن .

يكفى أن يقدم طعن ضد أحد الأعضاء بأنه قد انتصاب ، ليأخذه حضرة الشيخ محمد عز العرب بك إلى لجنة الطعون ويطلبه  
تقديم الدليل على عدم صحة هذا الطعن . ولا يكاد ينتهى حتى يتقدم طعن آخر عليه يدعو إلى تحقيق جديد وهكذا .



تلك الصفة التي ليستموها ، وهي صفة العضوية التي أصبحت حقاً لكم بقوة الحالة الثابتة ، تنتج حتماً نتيجة واحدة ، هي أن يبقى هذا الحق محفوظاً . فلا تحرك من مكانه ولا أكلف بتقديم دليل حتى يقوم الدليل على تبدل حالتي .

لقد قرأتم بالأمس في الصحف تقرير لجنة الشؤون الدستورية بمجلس النواب عن المراسيم التي صدرت في عطلة البرلمان . هناك عبرة وذكرى يجب أن تمثل بها في مسألة اليوم . ذلك أن أولئك الذين كلفوا بالنظر في دستورية تلك المراسيم قالوا بعدم دستوريتها . « ونحن نقول معكم بذلك » ؛ ولكنهم قالوا إن من بين تلك المراسيم مراسيم لها قوة الوجود . قوة الشيء الواقع ، قوة الحالة الثابتة . هذه القوى لها حكم في نظر التشريع .

من أجل هذا يكون من الخطأ أن يكلف عضو إثبات صحة نيابته بإقامة الدليل عليها كما صاح صاح أنه تغيرت حالته . فالقاعدة التي جرت عليها لجنة الطعون قاعدة خطيرة لا تتفق مع أصول الشرائع ونصوص الدستور التي تقضي باحترام الحق الثابت . إن القاعدة التي جرت عليها لجنة الطعون لا تتفق مع العدل ، ولا مع الاحترام الواجب للحالة الثابتة ، ونحن نذكر عليها الأخذ بها . من أجل هذا أرى ، يا حضرات الإخوان ، أنه لا بد لنا من تقرير قاعدة نطمئن إليها ، ويكون قولكم فيها هو القول الفصل . هو السنة ، هو المبدأ . لذلك أطلب إليكم أن تفصلوا فيما يأتي : « هل عضو المجلس الذي صحت عضويته ، إذا طعن عليه بعد ثبوت العضوية لسبب ما ، يكون هو المكلف بتقديم الدليل على نفي ما أسند إليه ، كما هي الحالة عند تقديم الدليل على صحة النيابة ؟ أو أنه لا يكلف بذلك ويبقى حقه في العضوية محفوظاً إلى أن يقدم الدليل على صحة الطعن ؟ » ذلك هو الأمر الذي أطلب إليكم إبداء رأيكم فيه ، ليكون لنا قاعدة نجرى عليها فيما سيقدم لنا من الطعون في المستقبل .

تكلمت عن المسألة من حيث المبدأ العام ؛ ولي أمل كبير في أنكم توافقوني عليه ؛ لأن المسألة ليست مسألة الدكتور أحمد عيسى بك ، بل هي مسألة الأعضاء . ليق الدكتور عيسى بك أو ليذهب ؛ فالمجلس باق ؛ ويجب أن يطمئن الأعضاء على مراكزهم فلا تكون بينكم اليوم ثم أساق غداً إلى لجنة الطعون على غير قاعدة .

إلى هنا انتهيت من تقرير ذلك المبدأ الذي أقدر أهميته قدرها . وأقرر لحضراتكم ، بصرف النظر عن أية شخصية كانت ، أنني وأنا أعرض ذلك عليكم بعيد عن أن تكون لوجهة نظري شخص معين ، ولكن كلامي متجه للجميع ، ولمصلحة الجميع . إذا سمحتم بعد هذا قلت كلمة وجيزة في تطبيق المبدأ .

حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي — إذن فرغت من الكلام من الجهة العملية ، وستبدأ في التطبيق العملي .

حضرة محمود أبو النصر بك — نعم ياسيدي سأتكلم من الجهة العملية . يظهر لي من شخوص حضرة الشيخ محمد عز العرب بك إلى ( ضحك ) — وأنا أعرف فيه أنه رجل الحق — أنه معي في ذلك المبدأ الذي تقدمت به إليكم . ولكنه ليس معي في تطبيقه . له بعض العذر ، لأنه لما استدعى المطعون فيه أمام اللجنة وحضر أمامها وسئل عن الطعن قال ، كما هو ثابت في المحضر ، « إنهما طعنوا في غير محلها لأنني في ازدياد ، وكان علي الطاعنين إثبات مدعاهم » .

إن العضو حينما أجاب دعوتكم وتوجه إليكم أعلن تمسكه بهذا المبدأ ، مبدأ « البينة على من ادعى » . ولكنكم تابستم الأسئلة حتى رضى أن يتقدم هو إليكم بما ظنه دليلاً .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك ( مقرر اللجنة ) — أرجو حضرة محمود أبو النصر بك أن يتم الجملة التي قرأها من محضر التحقيق .

حضرة محمود أبو النصر بك — باقي الجملة هو « وإذا طلبتم من الأدلة على فساد هذا المدعى فإني على استعداد لتقديمها » .

يريد حضرة الأستاذ الشيخ محمد عز العرب بك ، على ما فهمت ، أن يقول إن حق العضو في المبدأ الذي أشرت إليه قد سقط لعدم تمسكه به ، مع أن الحقوق العامة لا تسقط بالسكوت . إن قوله هذا لا يصح أن يتخذ حجة على عدم تمسكه بهذا المبدأ لأنه تسامح معكم ، وليس من شأن من يتسامح أن يعامل بعكس ما يعامل به الغير . فالطيب له الطيب ، وتسامحه طيب . فكونوا طيبين معه كذلك . لا تأخذوا عليه هذا ، حتى ولا من الوجهة القانونية ، لأنه لا يملك التنازل عن هذا الحق . أرجو أن يطمئن حضرة الأستاذ محمد عز العرب بك لأن ما جرى على لسان حضرة الدكتور أحمد عيسى بك لا يتخذ دليلاً على أنه تنازل عن ذلك الحق .

إنني لا أدخل في تفاصيل تقرير اللجنة ، فقد تكفل بمناقشته ذلك الدفاع الذي تقدم به الدكتور . ولكنني أرجع إلى تقريركم أنتم بآراء منه كلمة تكفي للتدليل على أن الأستاذ ، فيما أشار به ، يخالف تقريره .

اسمعوا حضراتكم ما جاء بالفقرة الخامسة من تقرير لجنة الطعون : « وجود اختلاف بالزيادة تارة والنقص أخرى بين المفكرتين ليوميتين ومفكرتي الزمام في غير موضع . ولما رأت اللجنة أن حالة الدفاتر لا تسمح مطلقاً بالأخذ بها ولا لجعلها دليلاً أو عليه فيما هو مسطر بها لما ذكر بها إلخ » .

( هنا ترك دولة الرئيس مركز الرئاسة وحل محله حضرة صاحب العزة محمد علوي الجزار بك وكيل المجلس ) .

حضرة محمد علوي الجزار بك ( الرئيس بالنيابة ) — أرجو أن ننتهي إلى نتيجة تنطبق على المبدأ .

حضرة محمود أبو النصر بك — إن المبدأ ينطبق على حالتنا تماماً ؛ ولكن يظهر لي أن هناك خلافاً بيني وبين حضرة المقرر ، فهو يدعي أن حضرة الدكتور رضى بالألا يتمسك بالمبدأ .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك ( مقرر اللجنة ) — لا . إنني لا أريد أن أقول هذا .

حضرة محمود أبو النصر بك — يقولون إن المفكرات لا تسمح حالتها بالأخذ بها ولا لجعلها دليلاً ... ..

حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي — إننا نريد أن نأخذ أولاً قراراً من المجلس عن المبدأ .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك ( مقرر اللجنة ) — نريد أن نقرر المبدأ قبل المناقشة في الموضوع لأن دائرة المناقشة قد اتسعت .

حضرة محمود أبو النصر بك — أرجو ألا تقاطعوني .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك ( مقرر اللجنة ) — إنني لا أقاطع . بل أرجو حضرة الزميل أن يسمح لنا بأخذ الرأي على ذلك لا يضيع الوقت .

حضرة محمود أبو النصر بك — وأنا أرجو حضرة الشيخ محمد عز العرب بك أن يسمح لي بمتابعة الكلام . هل يعتبر حضرة ميل دفاعي عن أمر هو يعلم أهميته مضية للوقت ؟ كلا . وقصاري القول أن اللجنة انتهت بعدما وقعت فيه من الخطأ — سواء من جهة المبدأ أو من جهة الوقائع — على نحو ما تضمنه تقرير الدفاع الذي قدمه حضرة الدكتور أحمد عيسى بك . انتهت اللجنة بأن قالت أن حالة الدفاتر لا تسمح مطلقاً بالأخذ بها ولا لجعلها دليلاً أو عليه فيما هو مسطر بها . الحمد لله رب العالمين . تلك الدفاتر يمكننا اعتبارها عدماً ، مرفوها إذا شئتم . تلك الدفاتر لا تقوم حجة للدكتور ولا عليه ؛ ومآل الأمر بعد هذا القول أن هناك ادعاء بأن حالة الدكتور أحمد عيسى بك قد تغيرت ... ..

حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي — ما الذي يريد حضرة العضو أن يقوله باختصار ؟ وما هي طلباته الختامية ؟

حضرة محمد علوي الجزار بك ( الرئيس بالنيابة ) — أرجو من حضرة محمود أبو النصر بك أن يبين طلباته الختامية .

حضرة محمود أبو النصر بك — أطلب ، فيما يختص بالمبدأ ، أن يؤخذ الرأي على ما يأتي : « هل عضو المجلس الذي صحت عضويته ، ما نحن فيه بعد ذلك لسقوط العضوية لسبب طراً عليه من أسباب السقوط ، يكون هو المكلف بتقديم الدليل على نفي ذلك السبب مجرد الادعاء كما هي الحالة في تحقيق صحة العضوية عند انتخابه ، أو أنه لا يكلف ذلك ويبقى حقه في العضوية محفوظاً إلى أن يقوم الدليل على صحة الطعن » .

حضرة محمد علوي الجزار بك ( الرئيس بالنيابة ) — وما الذي تراه في الموضوع ؟

حضرة محمود أبو النصر بك — إذا قررتم هذا المبدأ انتهينا ؛ وإذا لم يتقرر فلنا كلام آخر .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي — إن الموضوعين مختلفان .

حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي — أرجو من حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي أن ينتظر دوره .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي — أطلب أن يسمح لي بالكلام .

- حضرة محمد علوى الجزار بك ( الرئيس بالنيابة ) — لم يأت دورك فى الكلام بعد .
- حضرة محمود أبو النصر بك — إذا قررت عدم الأخذ بهذا المبدأ، ورأيت المساواة بين طائى تحقيق صحة النيابة وسقوط العضوية، فيجب أيضاً أن ترفضوا الطعن ؛ لأن تقرير اللجنة نتيجته أن تلك المفكرات لا تتخذ دليلاً عليه ولا له ؛ ولهذا تبقى الحالة كما كانت لأنه لم يتم دليل على صحة الطعن ، ولأن عجز المطعون فيه عن نفي ما أسند إليه لا يكون دليلاً على صحة الطعن .
- إنكم تعلمون أنه ليس بين الأطباء المصريين من يتخذ دفاتر منظمة لقيد إرادته على النحو الذى يتخذه الأوربيون الملزمون بدفع ضريبة الدخل . وأسائل حضرة زميلى الشيخ محمد عز العرب بك هل لديه دفتر لإثبات إراداته فيه ؟
- حضرة الشيخ محمد عز العرب بك ( مقرر اللجنة ) — ليس عندي دفتر مزور .
- حضرة محمود أبو النصر بك — لا تقل هذا ؛ فليس لحضرتك أن تقول مثل هذا القول .
- حضرة الشيخ محمد عز العرب بك ( مقرر اللجنة ) — تسأل هل عندي دفتر ؟ وأقول إنه لا يوجد لدى دفتر مختلق .
- حضرة محمود أبو النصر بك — إن فكرة يحملها رجل فى جيبه يثبت فيها ويمحو ما يشاء لا يصح أن يقال عنها إنها مزورة .
- حضرة الشيخ محمد عز العرب بك ( مقرر اللجنة ) — لقد وجهتم إلى السؤال فأجبت بأنه لا يوجد فى مكتبي دفتر لإثبات وقائع غير حقيقية .
- حضرة محمود أبو النصر بك — إنك محام ؛ وفى اللجنة من رجال القانون من تعرفهم ؛ فسلهم هل عندهم دفاتر ؟ وهل إذا كتبت ... ..
- حضرة محمد علوى الجزار بك ( الرئيس بالنيابة ) — أم تنته بعد من هذا الموضوع ؛ لقد وجهت كلامك لحضرة الشيخ محمد عز العرب بك شخصياً فأجابك عليه ؛ وما كان يجوز أن توجه الكلام إلى عضو من الأعضاء .
- حضرة محمود أبو النصر بك — أنا انتهيت من كلامي .
- ( حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى يقف ) .
- حضرة محمد علوى الجزار بك ( الرئيس بالنيابة ) — الكلمة لحضرة المقرر ؛ وبعده لمن طلب الكلام بالترتيب .
- حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — حضرة المقرر يريد التكلم فى الموضوع ؛ أما أنا فأطلب السماح لى بالكلام فى المسألة التى تعرض لها حضرة محمود أبو النصر بك ، وهى المبدأ الذى يطلب من المجلس أن يوافق عليه .
- حضرة محمد علوى الجزار بك ( الرئيس بالنيابة ) — الكلام حسب الترتيب فى الطلب ؛ فانتظر دورك .
- حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — لى أن أتكلم .
- حضرة عبد الفتاح رجائى افندى — يقضى الترتيب بالسماح لحضرة المقرر بالكلام أولاً .
- حضرة إبراهيم نور الدين افندى — لا يجوز لأحد من الأعضاء أن يتكلم إلا بعد أن يأذن له الرئيس . ويجب احترام الأئمة وعدم الخروج عليها . فهناك أعضاء طلبوا الكلام قبل أن يطلبه حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى .
- حضرة محمد علوى الجزار بك ( الرئيس بالنيابة ) — لم نأذن بالكلام لحضرة لويس أخنوخ فانوس افندى ؛ فلا يمكنه أن يتكلم وأنا أمنعه من ذلك .
- حضرة عبد الفتاح رجائى افندى — الرئيس يمنعك من الكلام .
- حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — أحتج على منعى من الكلام .
- ( ضجة شديدة ) .
- ( رفعت الجلسة الساعة السابعة والدقيقة الخامسة عشرة مساءً ) .
- ( أعيدت الجلسة الساعة السابعة والدقيقة الخامسة والثلاثين برئاسة حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا رئيس المجلس ) .
- دولة الرئيس — الكلمة لحضرة المقرر .



حضرة الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر اللجنة) — تكلم حضرة العضو المحترم محمود أبو النصر بك عن نقطة أولية ترجع إلى مبدأ: وهي: من الذي يكلف بالإثبات — الطاعن أو المطعون فيه؟ وجرى على تطبيق المبدأ الذي يقضى بأن تكون البينة على من ادعى. لكن كانت حضرة أن هذه النظرية لا يمكن تطبيقها في حالة الطعن مطلقاً، وذلك لجملة أسباب: منها أنه لم يقدم للمجلس طعن بالمعنى المعروف إلا أن الذي قدم للمجلس هو تبليغ؛ ومن حق المجلس أن يلاحظ دائماً بقاء الصفات المشترطة في العضو سواء قدم فيه طعن أو لم يقدم. يجب ألا نعتبر أن هناك طاعناً مطالباً بالإثبات؛ فما هو في الواقع إلا مبلغ أحاط المجلس علماً بحالة العضو. فعلى المجلس أن يتحقق من ما شروط العضوية؛ وليس أحق من المطعون فيه بالمسارعة إلى تقديم الأدلة المثبتة لبقاء الشروط متوفرة. ومن جهة أخرى فإن البينة واجب دائماً من المثلث لا من النافي. فإذا قيل بأن عضواً فقد النصاب المشترط في الدستور وقانون الانتخاب، وجب أن يسأل العضو عن ذلك. فإن كان جوابه أنه فقد النصاب سقطت عضويته؛ أما إذا تمسك بتوفر شروط العضوية عنده طوّل بتقديم الدليل.

ألقت نظر حضرة العضو المحترم محمود أبو النصر بك إلى المثل العملي الآتي، إذ فيه خير رد على نظريته:

وقف شخص أملاكه على أولاده — وكان من بينهم محام — واشترط له النظر إذا توفر فيه شرط معين، كأن يكون دخله من عمله في جنيته في العام؛ ثم نازعه أحد إخوته النظر مستنداً إلى قلة الدخل عن الشروط؛ وطرح المسألة على القضاء ليفصل فيها. فهل يكلف دفع المنازع بتقديم الدليل على قلة الدخل أو يكلف المحامي بإثبات توفره؟ لا يمكن لأحد — ولا لحضرة الزميل — أن يشك في أن المحكمة ستكلف المدعى عليه بإقامة الدليل على توفر شرط النظر عنده اتباعاً للقاعدة العامة بأن البينات شرعت للإثبات لا للنفي. وفوق ما تقدم أقول بأن العقول هو أن المطعون عليه في حالتنا هذه هو الذي يقدم الدليل على توفر النصاب لا الطاعن؛ إذ لو كلفنا طاعن في مثل هذه الحالة بأن يقدم الدليل لما استطاع ذلك لاستحالته عليه استحالة مادية، لأنه لا يمكنه أن تصل يده إلى دفاتر حضرة الدكتور فيستخرج منها مقدار دخله. فواجب الإثبات إذن واقع على الدكتور. وما أيسر ذلك عليه لأن دفاتره ملك يديه. وعلى الجملة لا أريد أن أتوسط في الموضوع بأكثر مما تقدم، فقد انضح أن اللجنة محقة في رأيها بتكليف الدكتور بتقديم الدليل؛ وهذا أي صحيح من جهة الشرع والقانون؛ وأطلب أخذ رأي المجلس على ذلك.

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — تذكرون حضراتكم أن مجلس الشيوخ جرى على قاعدة تخالف القاعدة التي جرى عليها مجلس راب فيما يختص بصحة نيابة الأعضاء وتلك القاعدة هي أنه لا يبحث في صحة نيابة الأعضاء (منتخبين أو معينين) إلا من طعن عليهم. كنت على خلاف هذا الرأي، خصوصاً فيما يتعلق بمجلسنا، لأن به فريقاً من المعينين من قبل الحكومة — وهي لا تتحقق قبلهم من توفر شروط العضوية فيهم، خلافاً للمنتخبين الذين وضع للتحقق من توفر الشروط فيهم قواعد منصوص عليها — ولذلك كنت أرى ضرورة بحث المجلس في صحة نيابة جميع الأعضاء المطعون فيهم وغير المطعون فيهم ولكن المجلس جرى على ألا ينظر في صحة الأعضاء إلا إذا تقدم طعن.

انظروا بعد هذا إلى ما جاء بالفقرة الأولى من المادة ٦٨ من قانون الانتخاب. جاء في هذه الفقرة أن كل مجلس يختص وحده بمسألة في صحة نيابة أعضائه، وهو الرجوع الأعلى في ذلك؛ وهذا يؤيد صحة نظريتي. وإنني أضرب لحضراتكم الأمثال الآتية لتستدلوا بها أن المجلس له الحق في نظر صحة نيابة جميع الأعضاء. فمثلاً إذا تقدم طعن في عضو بسقوط عضويته لفقده النصاب، أو لأنه غش المجلس حين في عضويته غير حائز للنصاب، أو لأن سنه خمس وثلاثون سنة وعينته الحكومة دون التحقق من سنه، أو كان غير حائز لصفة الصفات التي نص عليها الدستور بألا يكون من الطبقات التي عينها، أو من الحائزين للأملاك التي يؤدي عنها ضريبة سنوية لا تقل مائة والخمسين جنيهاً — ماذا يكون الحكم بالنسبة للأمثال هؤلاء وأتم لم يسبق لكم التقرير بصحة نياباتهم؟

الحكم هو أن المجلس غير مقيد بقرار سابق إذ أنه لم يسبق له أن قرر صحة نياباتهم. ولهذا يكون من حقه أن ينظر في الطعن بنفس نفس المطعون فيه بإقامة الدليل على توفر شروط العضوية عنده؛ ولا يكلف الطاعن، خصوصاً إذا كان موضوع الطعن يتناول مسألة لا يوجد عنها مستندات رسمية، كأن تكون متعلقة بإيراد طبيب أو محام من مهنته، لأننا لو طالبنا الطاعن بالإثبات فإننا نكلفه العدم وهذا مستحيل.

استدعت اللجنة حضرة الدكتور أحمد عيسى بك وحده دون الطاعن، حفظاً لكرامته؛ وسألته عن توفر شروط النصاب عنده؛ لمبت منه أن يقدم ما لديه من الإثبات؛ فأجاب بأنه حائز للنصاب ولديه الإثبات وقدمه ولم يمتنع.



من الصعب جداً أن يكلف الطاعن بأن يثبت أن المحامي أو الطبيب أو المهندس لا يكسب في العام ألفاً وخمسمائة جنيه . فالواجب أن يطلب الإثبات من المطعون فيه في مثل هذه الحالة لا من الطاعن ؛ والطعون فيه حرّ في أن يقول بأن عنده دفاتر مثبتة أو ليس عنده وقد قرر حضرة الدكتور أحمد عيسى بك عندما سئل أمام اللجنة بمجلسها الأولى ما يأتي :

« إنهما طعنان في غير محلّهما ، لأنّ في ازدياد . وكان على الطاعنين إثبات مدعاهم . وإذا طلبتم من الأدلة على فساد هذا المدعى فإنّ على استعداد لتقديمها وتتلخص في : ( أولاً ) من دخل ؛ وأكتفى فيه بدخل عيادتي فقط . ( ثانياً ) من وجوه صرفي . و ( ثالثاً ) من حالتي الحاضرة التي سأشرحها .

« أما من دخل فإنّه يبلغ مائتي جنيه وعشرة جنيهات شهرياً كما هو مقيد في رصيد الخزانة الخاصة وفي دفاتري . فماذا كان ينتظر من اللجنة أن تعمل معه بعد إجابته الصريحة ؟ هل كانت ترفض سماع أقواله وإثباتها ؟ وهل ترد إليه دفاتره التي تمسك بها وتكلف الطاعن بعد ذلك بالإثبات ؟ إن الدكتور هو الذي أجاب من تلقاء نفسه دون أن تجبره اللجنة ؛ وقد ادعى أنه يكسب ما يفي بالنصاب ؛ وتمسك بما هو مقيد في رصيد خزانته ودفاتره ؛ فتمشت معه اللجنة واتضح لها ما هو وارد في تقريرها المقدم للمجلس إذا نظرنا إلى حالة عضو آخر معين من قبل الحكومة لم يكن حائزاً للنصاب أو لم يبلغ الأربعين من العمر فهل مجرد وجوب المجلس يكسبه حقاً لا يمكن المساس به ويمنع المجلس من النظر في توفر شروط العضوية ؟ هذا مستحيل . فماذا فعلت اللجنة مع الدكتور أحمد عيسى بك ؟ إنها سألته عما إذا كانت الحكومة عند تعيينه قد استفسرت منه عن توفر النصاب عنده فأجاب بالسلب ؛ وهذا دليل أن شرط النصاب لم يكن محققاً توفره عنده وقت تعيينه ، مما يعزز الرأي الذي اتبعته اللجنة والذي بمقتضاه قبلت منه تقديم الإثبات . توفر النصاب .

لا يمكن أن يقال بأن عضواً عين قبل أن يبلغ سن الأربعين ، ثم بعد زمن تقدم طعن ضده وهو لا زال غير مستكمل السن يك حقاً ببقائه زمناً بالمجلس . ولهذا فليس له أن يتمسك بمبدأ الحق المكتسب . إنه لا شك في هذه الحالة يفقد العضوية ويكون مثله كـ شخص دخل المجلس بناء على أنه يدفع ضريبة معينة وقدها ، أو أنه أفلس أو حكم عليه في جناية . فمن غير العقول أن يمتاز الشخص الذي دخل باعتباره متصفاً بصفة معينة لم يسبق التحقق من وجودها واستمر بالمجلس ثم طعن فيه على غيره ممن دخل حائزاً لصفات العضوية فقدها بعد ذلك . وعليه أقرر بأن للبدا الذي قال به الأستاذ محمود أبو النصر بك غير صحيح ولا يصح أخذ الرأي عليه ؛ وذلك لأن فكرته بنيت على أن المجلس اعتبر نيابة حضرة الدكتور أحمد عيسى بك صحيحة ، وأنه بناء على ذلك غير مكلف بالإثبات . وهذا خطأ لأن المجلس لم يحكم بصحة نيابته ؛ ووجوده بالمجلس إلى الآن لا يمكن أن يكسبه حق البقاء في المجلس مع فقدته الشروط . لهذا يكون رأي اللجنة في محله ؛ وأطلب أن تقرر رفض الطلب الذي أبداه حضرة محمود أبو النصر بك .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندي — المادة ٧٣ من قانون الانتخاب كافية للرد على ما أبداه حضرة محمود أبو النصر بك .

دولة الرئيس — هذه المادة خاصة بالأعضاء المنتخبين ؛ وكلام حضرة محمود أبو النصر بك خاص بالمعينين .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندي — هذه المادة تشمل المعينين والمنتخبين .

دولة الرئيس — قانون الانتخاب خاص بالمنتخبين وذلك بديهى من اسمه .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — المرجو أن تحكموا بعدم قبول الدفع المقدم من حضرة الأستاذ الشيخ المحترم محمود أبو النصر ؛ للأسباب الآتية :

في عقيدتي أن الذي يمثل الأمة في مجلس الشيوخ يجب أن يكون عضواً شريفاً ، على النفس كبيرها ؛ وإذا طعن عليه طاعن فلا بد أن ينزل إلى الدرجة التي يرضى فيها بتكليف الطاعن إثبات مطاعنه بل يجب أن تعلق نفسه فيقول إن الطاعن كاذب وأنا الملزم بالبرهان . وها هو ذا بين يديكم ، لأن مركز العضو يجب أن يكون مشرفاً قولاً وفعلاً — هذا هو الخلق الجدير بعضو الشيوخ .

أعتقد أن حضرة الدكتور أحمد عيسى بك يأبى أن يقبل أسلوب الدفاع الذي اختاره له حضرة محمود أبو النصر بك .

( تصفيق ) .

إادة ٩٥ « ... .. »

أنتقل إلى نقطة أخرى تكلم عنها الشيخ حسن عبد القادر أريد أن أبينها بصورة أوضح ، وهي أن الواقعة التي يراد من الطاعن إثباته الدليل عليها واقعة سلبية ليست إيجابية . ما كان لنا أن نطالب بإثبات واقعة سلبية . أضيف إلى ذلك ما قلته أولاً من أن العضو يجب أن يكون على النفس فلا ينتظر من الطاعن أن يقدم الدليل على صحة طعنه ، بل العضو هو الذي يبادر من تلقاء نفسه بتقديم الدليل على فساده ، وعلى أنه ما زال حائزاً للصفات التي قررها الدستور .

دولة الرئيس — الموافق من حضراتكم على المبدأ الذي يطلب تقريره حضرة محمود أبو النصر بك يتفضل بالوقوف .  
حضرة حافظ عابدين بك — هل المقصود الموافقة على المبدأ من حيث هو مبدأً فقط أو الموافقة على تطبيقه على الطعن  
عن بصدده ؟

دولة الرئيس — المقصود هو المبدأ فقط .

( لم يقف إلا عضوان ) .

دولة الرئيس — المجلس يقرر رفض المبدأ الذي اقترحه حضرة محمود أبو النصر بك .  
حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي — الآن يؤخذ الرأي على الاقتراح الثاني للمقدم من حضرة محمود أبو النصر بك ، وهو أن يقرر المجلس رفض الطعن لأن حضرة العضو المطعون فيه ما زال حائزاً لصفته النيابة إلى أن يقدم الدليل على صحة الطعن .

حضرة محمود أبو النصر بك — أريحوا أنفسكم وخذوا الرأي على قبول أو رفض قرار اللجنة .

حضرة علي عبد الرازق بك — أتقصد بذلك أنك تنازلت عن اقتراحك ؟

حضرة محمود أبو النصر بك — كلامي صريح .

دولة الرئيس — الموافق من حضراتكم على قرار لجنة الطعون — وهو قبول الطعن وإسقاط عضوية الدكتور أحمد عيسى بك —  
يتفضل بالوقوف .

( وقفت أكثرية عظمى أريد عدتها فتعذر ذلك ) .

حضرة علي عبد الرازق بك — الأوفق أن يؤخذ الرأي بالنداء بالاسم .

( أخذت الآراء بالنداء بالاسم حسب ترتيب الحروف الهجائية ابتداء باسم حضرة بيومي مذكور بك الذي أسفرت عنه القرعة —  
كانت النتيجة كالآتي :

عدد الأصوات التي أعطيت ... .. ٧٢ صوتاً .

الأغلبية المطلوبة ( ثلثا الأصوات ) ... .. ٤٨ »

عدد الأصوات التي أعطيت بالموافقة ... .. ٦٨ »

» » » بالرفض ... .. ٤ أصوات .

دولة الرئيس — المجلس يقرر قبول الطعن وإسقاط عضوية الدكتور أحمد عيسى بك .

( في ٤ أغسطس سنة ١٩٢٦ ) .

ليس للمجلس أن يختط للجنة خطة تسير عليها . إذ أن واجب اللجنة يقضي عليها ببحث الطعن بكل الطرق التي توصلها للحقيقة

مجلس الشيوخ

أبلغ المجلس الطعن المقدم من بعض الناحيين ضد حضرة شاهين الجندى أفندي لفقده شرط النصاب المالي المقرر لأعضاء الشيوخ .  
دولة الرئيس — هذا الطعن وإن كان يتفق في أسبابه مع الطعن الأول الذي فصل فيه المجلس إلا أنه يجب إحالته على لجنة الطعون .  
حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل — إذا كانت أسباب هذا الطعن هي نفس أسباب الطعن الأول فليس هناك ما يدعو لإحالته على اللجنة .

مادة ٩٥ » ... ..

دولة الرئيس — إنى أرى وجوب إحالة الطعن على اللجنة ، على أن يكلف الطاعنون بإقامة الدليل على صحته .

حضرة محمد علوى الجزار بك — يجب أن يترك هذا للجنة .

سعادة محمود شكرى باشا — بنى الطعن على فقد النصاب . وقد يحدث هذا فى كل وقت ، ولذلك أرى إحالة الطعن على لجنة الطعون .

دولة الرئيس — أرى الإحالة على أن يقوم الطاعنون بإقامة الدليل .

سعادة محمود شكرى باشا — الأصل هو هذا .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — إن إحالة الطعن على اللجنة محتم بنص المادة ٢ من اللائحة الداخلية . ولكنى أعارض فى يخطط المجلس للجنة خطة تسير عليها ؛ إذ أن واجب اللجنة يقضى عليها يبحث الطعن بكل الطرق التى توصلها إلى الحقيقة ، وللمجلس ذلك رأى الأعلى . ولهذا فإنى أعارض فى سن خطة للجنة .

سعادة محمود شكرى باشا — إنى أوافق على هذا رأى .

سعادة أحمد على باشا — إننى أؤيد حضرة الأستاذ الشيخ محمد عز العرب بك لأن للجنة حق بحث الطعن بالطريقة التى ترا وليس للمجلس أن يملى عليها خطة فى ذلك بل الواجب أن تترك لها حرية البحث .

دولة الرئيس — لا بأس . وليحول الطعن على لجنة الطعون .

حضرة محمود أبو النصر بك — أؤيد الأستاذ عز العرب بك فيما ذهب إليه . وأحمد الله الذى حقق تلك النظرية التى تقدمت بها لحضراتكم فى الطعن السابق .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — إن النظرية التى تقول بها اليوم غير تلك التى قال بها الأستاذ أبو النصر بك .  
( فى ١٧ أغسطس سنة ١٩٢٦ ) .

هل إذا أعيد الطعن فى عضو بأسباب سبق للمجلس رفضها يرفض ابتداء من غير تحقيق إذا كان الطاعن فى الحالة الثانية هو الطاعن نفسه فى الحالة الأولى .

تلى الكتاب الوارد من لجنة الطعون الخاص بقرار اللجنة عن الطعن المقدم ضد حضرة شاهين الجندى افندى عضو المجلس . وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أرفع لدولتكم مع هذا تقرير لجنة الطعون عن الطعن المقدم ضد حضرة شاهين الجندى افندى عضو مجلس الشيوخ بأمل عرضه على هيئة المجلس .

وقد انتخبت اللجنة حضرة الشيخ حسن عبد القادر مقررآ لها أمامه .

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام ؟

رئيس اللجنة

يوسف وهبه

نظر المجلس فى تقرير لجنة الطعون عن الطعن المقدم من طه إسماعيل الشامى الشهير بحامد وآخرين ضد حضرة شاهين الجندى افندى . ونص الطعن وارد بملحق الضبطة .

تلى رأى اللجنة وهذا نصه :

## رأى اللجنة

نظرت اللجنة في هذا الطعن بجلستها المنعقدة في يوم الثلاثاء ٢٣ صفر سنة ١٣٤٥ الموافق ٣١ أغسطس سنة ١٩٢٦ وبعد أن اطلعت على المستندات المقدمة من الطرفين ، وعلى ملف الطعن السابق ورود كتاب به من مديرية التربية لحضرة حب الدولة رئيس مجلس الشيوخ ، والسابق لهذه اللجنة الفصل فيه برفضه بعد إحالته عليها من المجلس بجلسته المنعقدة في يوم ١٤ يولييه ١٩٢٦ .

وبعد المناقشة في أوجه الطعن اتضح للجنة ما يأتي :

أولاً — أن أطيان ناحية غمرين البالغة ٥٥ فداناً و ٣ قراريط و ١٨ سهماً والمكلفة باسم حضرة المطعون فيه يدفع حضرته عنها قيمة الحكومة مبلغ ١٠٤ جنيهات و ٣٩٨ ملياً ضريبة ومجلس مديرية ، والطاعنون لا ينازعون في ذلك ، وفقط يطلبون أن يحذف من هذا مبلغ مبلغ ٤ جنيهات و ٦٠٠ ملياً قيمة المقابلة ، كما يطلبون أن يخص منه أيضاً مال فدان و ١١ قيراطاً و ٢٠ سهماً اشتراها المطعون به من الست أمونه بنت إبراهيم باعتبار أنها زوجته مدعين أن هذا المبلغ صوري واللجنة ترى أن لا حق لهم في ذلك :

( ١ ) لأن العبرة بمقدار المال المقرر على الممول . وتعويض المقابلة ما خرج عن كونه دفعه من ماله .

( ب ) لأن البيع الصادر من الست أمونة لحضرة المطعون فيه لم يتقدم من الطاعنين دليل ما على صوريته .

ثانياً — أن أطيان ناحية منوف البالغة ١٧ فداناً و ١٧ قيراطاً و ١٢ سهماً ، والمكلفة باسم المطعون فيه يدفع حضرته عنها لحزينة الحكومة ٣١ جنيهاً و ١١٣ ملياً . والطاعنون يقولون إنه تصرف من هذا القدر في فدان و ١٤ قيراطاً و ٤ أسهم بالبيع الآخرين . اللجنة ترى ألا تأخذ بهذا القول لأن التكليف لم يزل باقياً باسم المطعون فيه ، وأنه لا يزال مستمراً على دفع أموال هذا القدر كله الآن على مقتضى ورد تحت يده مقدم منه .

وإذن يكون مجموع الأموال التي يدفعها حضرة شاهين الجندي افندي عن الأطيان الكائنة بهاتين الجهتين ١٣٥ جنيهاً و ٥١١ ملياً . وإذا أضيف إلى ذلك ما يدفعه من عوائد المباني البالغ قدرها ١١ جنيهاً و ٥١٠ مليات حسب تقدير الطاعنين أنفسهم يكون جملة ما يدفعه المطعون فيه لجهة الحكومة هو مبلغ ١٥٢ جنيهاً و ٢١ ملياً ، وهو أزيد من النصاب القانوني الشرط لعضوية المجلس .

على أن شاهين الجندي افندي يدفع أيضاً مبلغ ٢٧ جنيهاً و ٧٦٠ ملياً أموالاً عن ١٥ فداناً موقوفة عليه بناحية الواط بموجب مجة صادرة من محكمة منوف الشرعية بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٢٤ . ويقول الطاعنون إن أصل الأطيان مملوكة لمحمد سلطان افندي سهر المطعون فيه باعها إليه ثم أوقفها هذا على صهره المذكور ، وأنه بعد هذا أصبح لا مالكا ولا مستحقاً بالنسبة لهذا القدر . ولكن ذلك مخالف للحقيقة لأن محمد سلطان افندي ، الموقوف عليه بما له من الشروط العشرة ، أدخل المطعون فيه في الاستحقاق بمقدار خمسة عشر داناً من عشرين ، وهي حقيقة القدر الذي جرى التصرف فيه أولاً بالبيع وثانياً بالإيقاف — وحينئذ يكون جملة ما يدفعه المطعون فيه لحزينة الحكومة عن أطيان غمرين ومنوف وهذا القدر الموقوف وعوائد المباني مبلغ ١٧٩ جنيهاً و ٧٨١ ملياً وهو فوق النصاب المقرر بكثير .

## لهذه الأسباب

قررت اللجنة ، بإجماع الآراء ، رفض هذا الطعن ، واعتبار نيابة حضرة شاهين الجندي افندي صحيحة ؟

رئيس اللجنة

يوسف وهبه

حضرة الشيخ حسن عبد القادر ( مقرر اللجنة ) — فوق ماورد في تقرير اللجنة من حيث الموضوع فإن هذا الطعن سبق أن قدم مثله بنفس موضوعه وقرر المجلس رفضه ، وكان من الممكن أن تقرر اللجنة رفض الطعن الجديد لسبق الفصل فيه لولا اختلاف أشخاص الطاعنين ، فأطلب أن يقرر المجلس رفض الطعن موضوعاً .



مادة ٩٥ » ... ..

حضرة عزيز ميرم افندى — أطلب رفض الطعن لسبق الفصل فيه ، حيث سبق أن قرر المجلس رفض طعن مبنى على نفس الأسس الواردة في الطعن الجديد .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر ( مقرر اللجنة ) — رأت اللجنة ألا ترفض الطعن لسبق الفصل فيه حتى لا يقال بأن الطعنه في موضوعه خصوصاً إذا لاحظنا اختلاف أشخاص الطاعنين .

حضرة محمد علوى الجزار بك ( الرئيس بالنيابة ) — هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة ؟  
( أصوات : موافقة ) .

حضرة محمد علوى الجزار بك ( الرئيس بالنيابة ) — المجلس يقرر رفض الطعن بالإجماع .  
( فى أول سبتمبر سنة ١٩٢٦ ) .

أخذ المجلس بحكم القاضى فى تحقيق سن العضو الطعون فيه .

مجلس الشيوخ

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرفع لدولتكم تقرير لجنة الطعون عن الطعن المقدم ضد حضرة الشيخ إبراهيم بسيونى الخطيب .  
وقد قررت اللجنة انتخاب حضرة الشيخ حسن عبد القادر ليكون مقررآ لها أمام المجلس فى هذا الموضوع .  
وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام

القاهرة فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٦

رئيس لجنة الطعون  
يوسف وهبه

سكرتير لجنة الطعون  
محمد عن العرب

( اعتلى حضرة الشيخ حسن عبد القادر مقرر اللجنة منصة الخطابة ) .

حضرة محمود أبو النصر بك — لى كلمة .

معالى محمد شفيق باشا — تقضى المادة الخامسة من اللائحة الداخلية بوجوب سماع إيضاحات المقرر أولاً .

حضرة محمود أبو النصر بك — لو أننى أريد أن أتكلم فى الموضوع لصح أن تبدوا هذا الاعتراض ، ولكنى أريد أن أتكلم فى تأجيل النظر فى هذا الطعن ؛ ولى الحق فيه .

( معالى محمد شفيق باشا يحاول الكلام ) .

حضرة محمود أبو النصر بك — النظام أعرفه ؛ وهو ما أريده . أردت الكلام لأطلب التأجيل قبل تلاوة تقرير اللجنة ؛ ولكى خيل لمعالى شفيق باشا أننى سأتكلم فى الموضوع .

حضرة محمد علوى الجزار بك ( الرئيس بالنيابة ) — يتلى تقرير اللجنة .

تلى وهذا نصه :

تقرير لجنة الطعون

عن الطعن المقدم ضد حضرة الشيخ إبراهيم بسيونى الخطيب

حيث إن إبراهيم إبراهيم هاشم من ناحية ميت حواى مركز السنطة قدم طعناً فى حق العضو المذكور يتضمن أنه لم يبلغ الز  
القانونية ، وأنه غير حائز للنصاب للمالى .

وحيث إنه بالاطلاع على أوراق الترشيح من مديرية الغربية اتضح أنه تقدم من الشيخ إبراهيم بسيونى الخطيب مستخرج من مصله

بأداة ٩٥ » ... .. «

لصحة يتضمن جعل تاريخ ميلاده ١٢ مايو سنة ١٨٨٤ بدلا من ١٢ مايو سنة ١٨٩٠ — وذلك بناء على حكم قضائي صدر من محكمة لسلطة الجزئية في ٧ يونيو سنة ١٩٢٦ طبقاً للمادة ٢١ من القانون رقم ٢٣ الصادر في ١١ أغسطس سنة ١٩١٢ .

وقد تقدم للجنة بعد ذلك شهادة من مصلحة الصحة تفيد أن المصلحة رأت أن تعارض في هذا الحكم وترسله لنيابة الجهة المختصة بطلب إلغائه حيث إن تاريخ ميلاده الحقيقي هو ١٢ مايو سنة ١٨٩٠ كما ثبت من دفاتر التطعيم والمواليد .

وقد حفظت النيابة هذا الطلب ولم تعول عليه لأن التصحيح الذي صدر عنه الحكم القضائي أجرى بصفة قانونية طبقاً للمادة ٢١ من القانون المتقدم ذكره ، وأن طلب مصلحة الصحة إلغاء الأمر القضائي المذكور لم يكن مبنياً على سبب موجب لذلك حتى كان يمكن عرض الأمر على حضرة القاضي لإلغائه ؛ وذلك واضح في الشهادة المقدمة من حضرة العضو المطعون فيه المؤرخة ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٦ ، وقد تقدم منه أيضاً شهادة تاريخها ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٦ من نيابة السلطة تفيد أن مصلحة الصحة لم تقدم للنيابة مستخرجاً رسمياً من دفتر تطعيم ناحية بلكيم سنة ١٨٩٠ ؛ وأوردت بكتابها رقم ١٨ المؤرخ أول سبتمبر سنة ١٩٢٦ لحضرة صاحب السعادة النائب العمومي أن مديرية الغربية لم تستدل على وجود دفاتر تطعيم سنة ١٨٩٠ لناحية بلكيم المذكورة .

وحيث إن اللجنة ، أمام هذا الحكم القضائي الذي لم يتقدم ما ينفيه ، لا يسعها إلا رفض هذا الوجه . وأما من جهة حيازة حضرة العضو المطعون فيه للنصاب المالي فقد اتضح أنه مكلف باسمه خاصة ٥٢ فداناً و ١١ قيراطاً و ٤ أسهم يدفع عنها مالاً قدره ٨٤ جنيهاً و ٨ مليات ؛ ويخصه — ميراثاً عن والده بمقتضى الأوراق المقدمة منه وإعلام ثبوت الوراثة — أطيان قدرها ٣٣ فداناً و ٢١ قيراطاً يدفع عنها مالاً قدره ٥٢ جنيهاً و ٨٧٠ ملياً ؛ وكذلك قدم حجة الوقف الصادرة من المرحوم أحمد منشاوي باشا ويخصه فيها ٣٦ فداناً و ٨ قراريط و ١٧ سهماً مالها ٥٣ جنيهاً و ٧٥٠ ملياً — فعلى هذا يكون مجموع ما يدفعه ١٩٠ جنيهاً و ٦٢٨ ملياً .

بناء عليه

قررت اللجنة بإجماع الآراء — عدا حضرة الشيخ محمد عز العرب بك الذي امتنع عن إبداء رأيه — برفض الطعن المتقدم ذكره وصحة نيابة حضرة العضو المطعون فيه ؟

١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٦

رئيس لجنة المطعون

يوسف وهبه

سكرتير لجنة المطعون

محمد عز العرب

... ..  
... ..  
... ..  
... ..

حضرة محمود أبو النصر بك — أتكم في الموضوع ؛ وأستطيع أن أقول إنني أقف موقفى هذا بين عاملين : عامل يقعد في عن الكلام وهو تلك الصداقة القديمة التي تربطني بوالد المطعون فيه المرحوم بسيوني الخطيب بك ، وحضرة شقيقه شوقي الخطيب بك ، هذا العامل يقعد في ويدفعني إلى أنني لا أقول كلمة في هذا المقام . وهناك عامل آخر يدفعني إلى القول ، هو عامل خدمة الحق ، عامل ضميري الذي يدفعني إلى ألا أخشى في الحق لومة لائم . هو عامل يحثني إلى أني لا أقع في إثم حث الخمين . وإني أقسمت يميناً أن أحكم الدستور والقانون بالأمانة والصدق ؛ فإذا سكت كنت حاثاً في يميني .

من أجل هذا فضلت أن أنصاع إلى العامل الثاني ، عامل خدمة الحق . وفي اعتقادي أنكم ستنتهون إلى الاتفاق معي .

سمعت من حضرة الشيخ حسن عبد القادر أن الأمر القضائي الذي صدر بالسن — وهو ما بنت عليه اللجنة قرارها — حكم قضائي حاز قوة الشيء المحكوم فيه ، وأنه لا نقض فيه . وسمعت حضرة العضو المحترم عبد الله سليمان أباطه بك يردد هذا القول بعينه ، ويقول : أماننا حكم ؛ أماننا حكم .

مادة ٩٥ » ... ..

اسمحوا لي أن أقول لحضراتكم إن كلا الزميلين غطى في تقدير هذا الحكم من جهة الوقائع ، ومن جهة القانون . ليس لي حضرة الشيخ حسن عبد القادر بأن أئين له أن الحقيقة خفيت عليه — والعصمة لله وحده — وأن أكبر قاض يجوز عليه الخطأ ومحكمة الاستئناف التي هي هيئة قضائية عليا يجوز عليها الخطأ ؛ ومحكمة النقض نفسها يجوز عليها الخطأ — فلا تهموني بالسوء إذا قد إنكم مخطئون في تقدير الحكم من جهة الوقائع ومن جهة القانون .

واسمحوا لي ألا أسميه حكماً إلا على سبيل التجوز فقط ، لأنه ليس بحكم وهو بين يدي رئيس المجلس يتصفحه فيرى أنه : قضائي . والأحكام التي تكون لها قوة الشيء المحكوم فيه هي تلك التي صدرت في خصومة قائمة بين طرفين يتمسك أحدهما بحق ويتمسك الآخر بعكسه . هناك يوازن القاضي بين طرفي الخصوم ويقدر ما يدلي به كل من الطرفين من التدليل على مدعاه حتى تنجلي الحقيقة ويترجح في نظره أي الطرفين أحق ؛ فيحكم ، وهناك يقال : حكم القاضي وصدر حكم . أما تلك الورقة التي في ملف الدعوى والتي عنوانه « بأمر قضائي » فإنها لها قيمتها من القانون ؛ وليس لها أكثر من تلك القيمة . اسمعوا حضراتكم لتروا كيف صدرت .

توفي المرحوم بسيوني الخطيب بك ؛ وترك أولاداً كلهم من خيار الشبيبة . ذهبوا جميعاً إلى المدارس ؛ ومنهم حضرة الشيخ إبراهيم بسيوني الخطيب المطعون فيه . انتسب إلى الأزهر بشهادة ميلاد مذكور فيها أنه ولد في ١٢ مايو سنة ١٨٩٠ ؛ تطور بعد ذلك : أطوار حياته بين متعلم ، وعالم ، ومحام — وهو في كل تلك الأطوار يتقدم بشهادة ميلاده تلك التي سجلت تاريخ ميلاده في ١٢ مايو سنة ١٨٩٠

وكذلك — يا حضرات الإخوان — له أخوة تقدموه في المولد ، وأخوة تأخروا عنه ؛ دخلوا مدارسهم ؛ وتقدموا في كل أطوار حياتهم في المدارس الابتدائية ، والمدارس الثانوية والعالية ، وفي الوظائف ، بتاريخ ميلادهم الثابتة في السجلات ، وتفيد الشيخ إبراهيم بسيوني الخطيب في كل تلك الأحوال من مواليد ١٢ مايو سنة ١٨٩٠ ؛ بقي كذلك ، وهو يقره بنفسه ، ويعلنه رسمياً ، ويتقدم إلى ما يتقدم إليه من الجهات ، ويدخل المحاماة ، ويدخل امتحان العالمية ، وينتسب إلى الأزهر ، وفي يده هذه الشهادة التي تثبت أن ميلاد في ١٢ مايو سنة ١٨٩٠ — وذلك إلى أن حان وقت آخر اقتضى أن يزيد الله في عمره ست سنوات ! — وكيف كان ذلك ؟

كان أن تقدم ببلاغ بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٢٦ على أثر وفاة والده وخلو كرسيه في مجلس الشيوخ إلى جهة الإدارة ، ذكر فيه أن المرحوم والده تأخر عن تبليغ ميلاده في وقته . تأخر عن تبليغ تلك الحادثة المباركة ، حادثة ميلاده ، إلا في سنة ١٨٩٠ ، قبله في دفاتر مواليد تلك السنة في ١٢ مايو منها . وهذه مخالفة يحملها والذي . وطلب تحقيقها لأنه ولد في ١٢ مايو سنة ١٨٨٤ فاعتبر الأمور الحادثة مخالفة يجب تحقيقها . فحققها وسأل المبلغ : أعندك شهود على دعواك بأن والدك تأخر في التبليغ عن ميلادك ست سنوات ! فقال المبلغ : نعم . وأحضر شاهدين هما عماء الشيخ أحمد الخطيب ، والشيخ محمد الخطيب وآخر هو العمدة . فشهدوا جميعاً بأن المرحوم بسيوني الخطيب بك تأخر في التبليغ عن ميلاد نجله الشيخ إبراهيم بسيوني الخطيب ، وأن حقيقة ميلاده في ١٢ مايو سنة ١٨٨٤ لا في سنة ١٨٩٠ .

ولأن المخالف قد توفي ، قرر الأمور حفظ المخالفة ؛ وحفظت الأوراق وانتهت هذه العملية . وأنا أترك إلى ذمم حضرات الأعضاء الموقرين تقديرها ونحن هنا في مجلسنا عبيد الحق .

وبعد هذا سرعان ما تقدم المطعون فيه بعريضة إلى قاضي محكمة السنطة الأهلية ، قال فيها : إنه ارتكبت مخالفة من المرحوم والذي في قيد ميلادي .  
(ضجة) .

ثم طلب القاضي أوراق هذه المخالفة . وأصدر أمره بهذا النص « أمرنا بإلغاء قيد ميلاد الشيخ إبراهيم بسيوني الخطيب في ١٢ مايو سنة ١٨٩٠ وأمرنا بجعل تاريخ ميلاده ١٢ مايو سنة ١٨٨٤ » .

حضرة محمد علوي الجزار بك ( الرئيس بالنيابة ) — أليس هذا الأمر حكماً ؟

حضرة محمود أبو النصر بك — أقول بهذا تجوزاً ؛ وسأتكلم عليه من الوجهة القانونية .

أخذ المطعون فيه هذا الأمر ؛ وتوجه به إلى مصلحة الصحة ؛ فرجعت هذه إلى سجلاتها في الميلاد وفي تطعيم الجدري . فلما تبين لها

الحقانة بين هذا الأمر وبين سجلاتها أرسلت إلى النيابة تطلب إليها أن تعارض في هذا الأمر الصادر ؛ وهذا ثابت في كتاب المصلحة للنيابة وهو معروض أمام حضرة الرئيس واللجنة . وتقول المصلحة إن حقيقة ميلاده في ١٢ مايو سنة ١٨٩٠ كما هو ثابت من دفاتر المواليد . حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) — قيدت المصلحة في دفاتر الميلاد أن تاريخه ١٢ مايو سنة ١٨٨٤ بناء على هذا الحكم ، وذلك قبل أن تطلب من النيابة ما طلبت ، فهل يسلم حضرة محمود أبو النصر بك بذلك ؟ حضرة محمود أبو النصر بك — اتركوني أشرح الوقائع ؛ وكلنا يطلب الحق . ( ضجة ، وهم بعض الأعضاء بالخروج ) .

معالي محمد شفيق باشا — يا حضرة الرئيس ، إنني أخشى أن يصبح العدد غير قانوني . حضرة محمود أبو النصر بك — أنا أرجو من حضرات الإخوان أن يستمعوا إليّ : بعد هذا لم تر النيابة وجهها للمعارضة في هذا الأمر الصادر من المحكمة ؛ وحفظت الأوراق ؛ وقالت : لا وجه للطعن لأن هذا الأمر صدر في حدود القانون طبقاً للمادة ٢١ من القانون رقم ٢٣ الصادر في أغسطس سنة ١٩١٢ ؛ وأرسلت الأوراق للنائب العام ؛ وأرسل هذا إلى مصلحة الصحة يطلب منها شهادة تطعيم الجدرى للشيخ إبراهيم الخطيب ، فأفادته بأنها طلبت من مديرية الغربية مستخرجا رسمياً بالتطعيم فلم تهتد المديرية إلى الدفتر ؛ فما كان من النائب العام إلا أن حفظ القضية لعدم أهمية الدعوى .

لي كلمة في هذه الوقائع ، واسمحوا لي أن أعلنها في صراحة ، وهي أن العملية — وما تلاها من الإجراءات — كانت ناقصة جداً ، لأن الذين تولوا أمر هذه المسألة من مبدئها لم يعنوا بها لتفاهتها ، ولأنه لا يترتب عليها حبس ولا غرامة ، ولأن التهم فيها قد توفى إلى رحمة الله . وهذا النقص أبينه في كلامي على تقرير اللجنة ، فاللجنة فيه قد بنت رأيها على هذا الأمر الذي سمته حكماً ، وهو في الواقع أمر فقط باتفاق علماء القانون . ورجائي أن تلاحظوا أن قراركم في مسألة الليلة سيكون تقليداً برلمانياً يسجل علينا في المستقبل ، وأنتم منوط بكم — بفتح الدستور — أن تفصلوا في صحة نيابة العضو ... ..

حضرة إبراهيم نور الدين بك — هذا حشو ؛ ولا نستطيع أن نشجعه . إنه حشو بل لغو ليس من الموضوع ، ونحن محامون ، ويجب أن يكون للكلام نهاية .

حضرة محمد علوي الجزار بك (الرئيس بالنيابة) — أرجو من محمود أبو النصر بك أن يتكلم في الموضوع . حضرة محمود أبو النصر بك — سأتكلم في صميم الموضوع . إن علماء القانون أجمعوا رأياً على أن هذا مثله كمثل الإشهاد ؛ وليس له قوة الحكم ؛ وكل ما رآته اللجنة فيه أنه حكم لم يتقدم ما ينافيه . ( ضجة ) .

وإذن تسلم لجنة الطعون بأنه إذا وجد ما ينافي هذا الحكم رضخت له . سلوا حضرة العضو المطعون فيه . سلوه أهو أكبر سناً أم أخوه شوقي بك ؟ وأنا أَرْضَى بما يقول . ولقد كان في وسع لجنة الطعون أن تستجلى الحقيقة وأن تمد يدها إليها وتلمسها ... ..

حضرة عبد الفتاح رجائي افندى — أنا عضو في اللجنة ولا أقبل هذا الكلام . حضرة محمود أبو النصر بك — استرجعت كلامي ؛ ودعوني أتكلم . ( ضجة ، ويهم بعض الأعضاء بالخروج ) .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر لجنة الطعون) — يا إخواني : إن حضرة محمود أبو النصر بك كان يطلب التأجيل ؛ وهو يستفزكم بإطالته لتخرجوا ويفوز بالتأجيل الذي كان يبتغيه . فأرجو من حضراتكم أن تسمعوا ولا تنصرفوا .

حضرة محمود أبو النصر بك — إنني أطلب إعادة التحقيق في هذه المسألة ؛ وأعلن الحقيقة على مسؤوليتي ، وبعد أن تحققتا بنفسي — وعن أن المرحوم بسيوني الخطيب بك ترك أولاداً أكبرهم سيدة ويلها شوقي بك ، ويليها طه ، ثم الشيخ إبراهيم . فبين شوقي بك والشيخ إبراهيم مولود . وكل أوراق ميلادهم تنطق بذلك . وشوقي بك ولد في ٢٤ أغسطس سنة ١٨٨٦ ، هذا هو تاريخ ميلاده الثابت في وزارة الحقانية ، وفي مدرسة الحقوق ، وفي وزارة المالية ، فعنى هذا أنه بلغ الأربعين في الشهر الماضي فقط ؛ وبينه وبين



مادة ٩٥ » ..... مادة ٩٥ »

الشيخ إبراهيم مولود . فهل يتفق مع الحق ومع كرامة المجلس أن تقرر وأمر على خلاف الحقيقة بعد أن يتبين لكم وجه الصواب فيه سجلوا أنى عرفت اليوم أن ميلاد شوقي الخطيب بك هو ٢٤ أغسطس سنة ١٨٨٦ ، وهو ثابت في مدرسة الحقوق ، وفي القضاء ، وفي المدرسة الابتدائية وغيرها ، وبينه وبين الشيخ إبراهيم مولود ، فالشيخ إبراهيم ولد حقيقة في سنة ١٨٩٠ كما علمت من شهادات ميلاد أخوته . ولو احتسبنا سن أولاد المرحوم بسيوني الخطيب بك على مقتضى التصحيح لكانت السيدة ، كبرى أولاده ، ولدت قبل زوال والدتها بسنتين .

أمام هذه الحقائق الناصعة ، وأمام هذا الحق الصراح ، لا يجدر بنا مطلقاً أن نتسرع في الفصل في هذه المسألة . وأرجو — إني قررت حضراتكم إحالة القضية ثانية على اللجنة — أن تسفر نتيجة التحقيق عن غير ما أقول حتى يبقى بيننا حضرة الشيخ إبراهيم بسيوني الخطيب ؛ وأحب أن يكون بيننا من أهل الفضل أمثاله ؛ ولكني قبل أن أحب هذا أحب الحق ، وأحب ألا يذاع بين الناس أن هناك شكاً في قضاء تقضونه .

بعد هذا فكل طلباني أن تعاد المسألة إلى اللجنة لتحقيقها . وشهد الله أني بعيد عن كل هوى ، وأنى حريص على ألا تمس كرامة المجلس . حضرة محمد علوي الجزار بك ( الرئيس بالنيابة ) — تقدم اقتراح من ثلاثة عشر عضواً بطلب إقفال باب المناقشة وأخذ الرؤ في الموضوع ، فهل توافقون حضراتكم على هذا الاقتراح أو ترون سماع أقوال حضرة المقرر ؟ ( أصوات : يؤخذ الرأي ) .

معالي محمد شفيق باشا — أرجو ، بعد ما سمعناه من حضرة محمود أبو النصر بك ، أن نسمع كلمة من حضرة المقرر لتبين إني كان ما سمعناه يطابق الواقع أم لا .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر ( مقرر اللجنة ) — إن الوقائع التي سمعتموها محرفة ولا تطابق الواقع . يقول حضرة الأستاذ محمود أبو النصر بك إن النيابة قالت إن ليس لها شأن في الموضوع لأنه غير داخل في اختصاصها . وإني أعارض في هذا القول وأتلو عن حضراتكم الشهادة المحررة من نيابة طنطا الكلية ، فقد جاء فيها ما يأتي :

« قد صار الكشف من الأوراق الموجودة بالنيابة فأتضح أن الأوراق المذكورة حفظت بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٦ ، لأنه لا يصح الطعن في هذا الأمر القضائي لأنه أجرى بصفة قانونية طبقاً للمادة ٢١ من القانون رقم ٢٣ الصادر في ١١ أغسطس سنة ١٩١٢ بشأن المواليد والوفيات ، وأن طلب مصلحة الصحة إلغاء الأمر القضائي المذكور لم يكن مبنياً على سبب موجب لذلك » .

هذا هو رأي النيابة العمومية ، أما عن عدم صدور هذا الأمر في وجه خصم فإن القانون الصادر في ١١ أغسطس سنة ١٩١٢ بشأن تصحيح قيد المواليد لا يستلزم خصومة مطلقاً . فمثلاً إن رزقت ولداً ومضى خمس أو عشر سنوات من غير أن أقيّد اسمه أو قيد ، بعد تاريخ ميلاده الحقيقي فلي الحق أن أطلب من القاضي أن يأمر إما بقيد اسمه في دفتر المواليد أو بتصحيح تاريخ القيد . وبعد أن يجري القاضي التحقيق يصدر أمره بتنفيذ مصلحة الصحة بالتأشير في دفاترها . وهذا ما حصل بالنسبة لحضرة الشيخ إبراهيم بسيوني الخطيب فقد أثبت في دفاتر الصحة أن تاريخ ميلاده هو ١٢ مايو سنة ١٨٨٤ لا ١٢ مايو سنة ١٨٩٠ بناء على الأمر الذي حصل عليه والذي يؤيد حافظاً لقوته حتى يصدر حكم يخالفه .

إن الإجراءات السابقة لصدور هذا الأمر تشابه الإجراءات التي تحصل في إثبات الوراثة . مثال ذلك أن يتوجه شخص للقاضي الشرعي ويقول له إن والده توفي عن فلان وفلان . فبعد أن يسمع القاضي شهادة شهوده يصدر الإشهاد بغير أن تكون هناك خصومة قائمة ؛ ويبقى هذا الإشهاد معمولاً به إلى أن يصدر حكم يخالفه .

لقد طلب خصوم حضرة الشيخ إبراهيم بسيوني الخطيب من مصلحة الصحة أن تسعى في إلغاء ذلك الأمر ، فأحالت الموضوع على النيابة العمومية التي أصدرت قرارها الذي سمعتموه اليوم .

انظروا حضراتكم إلى ما حصل في الطعن الذي قدّم ضد حضرة إبراهيم الطاهري بك العضو بالمجلس . لقد قدم الطاعن شهادة بتاريخ ميلاد حضرة العضو للطعون فيه — ولم يكن ثابتاً في دفاتر الصحة ما يغير هذا التاريخ . ولما قال العضو إن ميلاده سابق لتاريخ القيد كلفته اللجنة بالحصول على أمر من القاضي بتصحيح تاريخ ميلاده ؛ فحصل على الأمر ؛ وبعد أن أشرت به مصلحة الصحة في دفاترها قدّم للجنة شهادة بهذا التصحيح ؛ فأخذت بها اللجنة وأقرها المجلس .

أما حضرة الشيخ إبراهيم بسيوني الخطيب فإنه قبل أن يطعن فيه كان قد حصل على أمر بتصحيح تاريخ ميلاده يثبت أنه من  
اليد سنة ١٨٨٤ .

تمسك خصومه بدفتر التطعيم . وإنى أتلو على حضراتكم ما جاء بخصوصه في الشهادة الصادرة من نيابة السنطة الجزئية : « قد صار  
كشف من أوراق قضية المخالفة ١٢١٨ السنطة سنة ١٩٢٦ الخاصة بتصحيح قيد ميلاد حضرة الأستاذ الشيخ إبراهيم بسيوني الخطيب  
ضح أن مصلحة الصحة لم تقدم مستخرجاً رسمياً من دفتر تطعيم ناحية بلكيم سنة ١٨٩٠ وأورت بكتابها رقم ٥٨ بتاريخ أول سبتمبر  
١٩٢٦ لحضرة صاحب السعادة النائب العمومي أن مديرية الغربية لم تستدل على وجود دفاتر تطعيم سنة ١٨٩٠ لناحية بلكيم المذكورة .  
ذا نصنع أمام ذلك الأمر ؟ لقد كان الواجب على حضرة الأستاذ أبي النصر بك — بعد أن قدم هذا الطعن — أن يحصل على حكم  
فاء هذا الأمر ، ويأتى بالمستندات التي تعزز أقواله التي أبدأها اليوم . أما أن يقتصر على طلب التأجيل لجمع المستندات المؤيدة للطعن ،  
إن هناك طعوناً أخرى سابقة له ولم يفصل فيها المجلس الآن ، فهذا ما لا تقبلونه حضراتكم — ولذلك أرجو الموافقة على تقرير اللجنة .  
معالي محمد شفيق باشا — جاء بالمادة الخامسة من اللائحة الداخلية ما يأتي : « يفصل المجلس في الطعون بعد اطلاعه على التقارير ،  
بما يحيط بإيضاحات المقرر ، وبعد سماع أقوال العضو المطعون فيه إذا طلب ذلك » فإذا كان لحضرة الشيخ إبراهيم بسيوني الخطيب ملاحظة  
، ما سمعه فليتنفصل بإبدائها .

حضرة الشيخ إبراهيم بسيوني الخطيب — أقرر أن مقاله حضرة محمود أبو النصر بك بأن لي أخاً أكبر مني يبلغ الآن أربعين  
سنة قول في غير محله ، لأن الثابت في دفاتر قيد أسماء الناحيين أن أخي الأكبر يبلغ عمره الآن خمسا وأربعين سنة ، فإن كان لدى  
حضرة العضو مستندات تدل على عكس ذلك فليقدمها .

حضرة محمود أبو النصر بك — إنني مستعد لأن أقدم المستندات غداً .

حضرة محمد علوي الجزار بك ( الرئيس بالنيابة ) — لقد استوفيت المناقشة ؛ والآن نريد أن نأخذ الرأي على طلب تأجيل النظر  
تقرير لجنة الطعون عن هذا الطعن ، فمن يوافق من حضراتكم على التأجيل فليتنفصل بالوقوف ؟  
( وقف عضوان ) .

حضرة محمد علوي الجزار بك ( الرئيس بالنيابة ) — المجلس يقرر رفض طلب التأجيل ولنأخذ الرأي الآن على تقرير اللجنة . فمن  
يوافق من حضراتكم عليه فليتنفصل بالوقوف .  
( وقف حضرة محمود أبو النصر بك ) .

حضرة محمد علوي الجزار بك ( الرئيس بالنيابة ) — المجلس يقرر رفض الطعن وصحة نيابة حضرة الشيخ إبراهيم بسيوني الخطيب .  
( تصفيق ) .

( في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٦ ) .

لا يقبل تبليغ عن فقد أحد الأعضاء شروط العضوية إلا إذا كان موقفاً عليه من المبلغ وموضحاً به عنوانه ومصدقاً على  
إمضاءه أمام المحاكم .

طعن مقدم ضد حضرة الشيخ طه حسنين لفقده شرط النصاب المالي — اعتبار هذه الطعون من قبيل  
التبليغات وعدم جواز النظر فيها إلا إذا كانت مشتملة على عنوان مقدمها ومصدقاً على توقيعها

عرض على المجلس الطعن المقدم ضد حضرة الشيخ طه حسنين لفقده شرط النصاب المالي المقرر لأعضاء مجلس الشيوخ وهذا نصه :  
حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ  
بعد تقديم ما يليق بمقام دولتكم من الاحترام أتشرف بإحاطة علم دولتكم أن حضرة الشيخ طه حسنين العضو المعين بالمجلس :  
أولاً — أنه سبق أن رقت من مجلس المديرية لأسباب لا بد أنها موضحة بالدوسيه الخاص به بوزارة الداخلية .

ثانياً — أنه رقت أيضاً من العمدية لأسباب لا يصح ذكرها .  
علاوة على ذلك أنه ليس عنده النصاب المالى القانونى لأعضاء الشيوخ . وليتضح لدولتكم حقيقة ذلك يمكن الاطلاع على الدوس  
المختص بمحضرة بوزارة الداخلية والبحث عما إذا كان يملك النصاب .  
والغيرة على الدستور دفعتنى لتحرير هذا سائلا المولى أن يظهر الحق ويوقنا جميعاً لخدمة كذاته فى ظل ملكنا المعظم ؟  
ميخائيل فانوس شنوده

١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٦

دولة الرئيس — أرى أن هذا الطعن غير مقبول شكلاً .  
معالي محمد شفيق باشا — أوافق على رأى دولة الرئيس ؛ وأريد أن أقم الدليل على وجوب رفض هذا الطعن شكلاً . وأرجو أن  
يقرر المجلس مبدأ يسير عليه فى المستقبل — ولكن قبل أن أقم ذلك الدليل أتكلم عن مسألة أخلاقية .  
سواء أكانت فى الأمة طبقة وضعية الأخلاق أم لم تكن فإن الضعيفة موجودة فى الأمم . فإذا وجدت ضعيفة بين أحد الأهالى وأحد  
حضرات أعضاء المجلس فإن هذا العضو المحترم — معينا كان أو منتخباً — يحرم مما يتمتع به أفراد الأمة لأنه إذا تقدمت إلى السلطة الإدارية  
أو إلى النيابة عريضة ضد أحد أفراد الناس كان مصيرها الإهمال إذا كانت خالية من توقيع مقدمها وعنوانه ، ولكن المجلس سار إلى الآن  
على مبدأ نظر الطعون الخالية من عنوان مقدمها فخرم الأعضاء بذلك من حق يتمتع به كل فرد من أفراد الأمة . وإذا كنا قد أخطأنا  
وسرنا على ذلك فى الماضى فلا يصح الاستمرار على الخطأ .

أمامكم المادة ٩٥ من اللائحة الداخلية تنص على أنه لا يلتفت إلى العرائض الخالية من الإمضاء ومن عنوان مقدمها . فإذا قدمت  
عريضة خالية من التوقيع أو من عنوان مقدمها بطلب إنشاء سكة زراعية بين النصورة والسنبلاوين مثلاً فلا يلتفت إليها ، وذلك  
لاستحالة التفاهم مع مقدمها أو الرد عليه . حق عدم الالتفات لهذه العرائض معطى للمجلس بنص اللائحة ، فكيف لا يكون للمجلس هذا  
الحق فيما يختص بالطعون ؟

الحكمة فى تحميم ذكر العنوان ظاهرة ، وهى عدم تسهيل التشقى والانتقام بمنع تستر الطاعنين .  
ما الذى يدلنا على وجود ميخائيل فانوس شنوده الموقع على الطعن المطروح أمامكم ؟ وإذا ثبت وجوده فما الذى يدلنا على أن هذا الطعن  
مقدم منه لا من شخص آخر اتحل هذا الاسم ؟

شخص يطعن فى أخلاق وسيرة عضو ويقول إنه رقت من العمودية لأسباب لا يصح ذكرها يعنى بذلك أنها أسباب شائنة ؛ ثم ينشر  
كل هذا فى الجرائد السيارة ، ينشر على الملا ، وهذا الشخص الذى يتسبب فى كل ذلك يتستر حتى لا يتحمل مسؤولية عمله . هذا عمل لا يصح  
قبوله مطلقاً ، ولا يليق تكرار وقوعه . والذى أرجوه من هيئة المكتب ألا تعطى الجرائد نص الطعون قبل التحقق من صحتها . بل  
يكتفى بإبلاغها أنه تقدم طعن ضد فلان ، لأننى لو تقدم ضدى طعن مثل هذا ونشرته الجرائد ثم أردت مقاضاتها لما أمكننى ذلك لأنها تدفع  
بأنها تسلمت الطعن من مكتب المجلس . وقد يكون هذا غير الواقع ، ولكن كيف السبيل إلى إثبات ذلك ؟ لهذا أرجو من حضراتكم  
أن تقررروا ألا يعطى المكتب نص الطعن للجرائد بل يكتفى بتبليغها أنه تقدم طعن دون ذكر الأسباب التى بنى عليها ، فقد يكون بعض  
شائناً وربما كان غير صحيح .

تجيز المادة الثامنة من اللائحة الداخلية للجنة الطعون أن تسمع الشهود . فإذا أردنا — تطبيقاً لهذه المادة — أن ندعو مقدم  
الطعن لسماع أقواله فكيف يتيسر ذلك ؟ أنطلب من جميع مديريات القطر أن تبحث لنا عن شخص اسمه ميخائيل فانوس شنوده ؟  
لا فائدة من ذلك ، إذ ربما لا يوجد شخص بهذا الاسم ... ..

دولة الرئيس — تأييداً لكلام معاليكم أقول إنه قدمت إلى المجلس عريضة بتوقيع الدكتور زكى الساعى بطلب تحسين الحالة  
الصحية ؛ وأحالها المجلس إلى إحدى لجانه ؛ ثم تبين من إفادة واردة من مصلحة الصحة العمومية أنه لا يوجد بين أطباء القطر المصرى من  
يدعى الدكتور زكى الساعى .



معالي محمد شفيق باشا — المادة ٩٨ من قانون الانتخاب تنص على أن لكل ناخب أن يطلب إبطال الانتخاب الذي حصل في زنه بعريضة يقدمها إلى رئيس المجلس تشتمل على الأسباب التي يبنى عليها الطلب ؛ ويكون توقيع الطالب مصدقاً عليه .  
إن من يقدم طعناً جدياً يجب ألا يكون مقنعاً بل يجب أن يظهر اسمه ليتحمل مسؤولية عمله . فإذا أردت التشهير بأحد الأعضاء تعرضت على الجرائد آلاف الجنبات لما قبلت أن تنشر مثل هذا التشهير ؛ ولكن النظام الذي اتبعناه للآن يمكن من نشر ذلك .  
فأرجو ألا يلتفت إلى الطعن الذي يقدم من شخص دون ذكر عنوانه ؛ كما أرى أن يتحقق المجلس — قبل نظر الطعن — شخصية مقدمه بواسطة السلطة الإدارية حتى يتحمل كل من يقدم طعناً مسؤولية ما جاء به .  
دولة الرئيس — أنا لا أكتفي بذكر العنوان ، بل أرى وجوب التصديق على التوقيع .  
( تصفيق ) .

حضرة محمود أبو النصر بك — كنت أريد الكلام في هذا الموضوع ؛ ولكن دولة الرئيس أعلن رأيه قبل أن يقين رأيي ، فلا كلام لي بعد ذلك .

دولة الرئيس — لقد أبديت رأيي بصفة كوني أحد أعضاء المجلس .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — إن رأي معالي محمد شفيق باشا وجيه ، ويصح أن يعول عليه من الوجهة الأدبية فقط . أما من الوجهة القانونية فلا يمكن الأخذ به ، فالعرائض الحالية من العنوان تحال على لجنة فحص الاقتراحات والعرائض ...  
دولة الرئيس — نعم ، واللجنة تحفظها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — اللجنة تفحصها ، وتبدي رأيها ، وتعرضه على المجلس ؛ وهو صاحب الشأ فيها — هذا حكم اللائحة .

دولة الرئيس — كان المتبع قبل الآن أن تحال العرائض كلها على اللجنة ، ولكن الآن لا تحال عريضة خالية من التوقيع .  
حضرة الشيخ حسن عبد القادر — إذا تقدم طعن خال من العنوان فيجب أن يحال على لجنة الطعون ؛ وهي التي تفحصه وتبدي رأيها من حيث قبوله أو عدم قبوله ؛ ولكم بعد ذلك أن تقرروا على رأيها أو لا . وعلى ذلك فلا يجوز للمجلس أن يرفض طعناً دون إحالته على لجنة الطعون . والطعن الذي نحن بصدده الآن تقدم ثلاث مرات ورفض ، وللمجلس أن يرفضه لسابقة الفصل فيه ؛ ولكن لا يصح أن قبل أن يحال على اللجنة ويأخذ سيره القانوني .

دولة الرئيس — الطعن الذي لا يشمل عنوان مقدمه هو في نظري كالطعن الخالي من التوقيع .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — التصديق على الإمضاء لا يشترط إلا في الطعن الذي يقدم في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان الانتخاب أو التعيين . أما العضو الذي توافرت فيه شروط النيابة وقت انتخابه أو تعيينه ثم بعد ذلك فقد النصاب أو حكم به بجرمة مثلاً فلذلك شخص أن يقدم طعناً ضده بلا حاجة للتصديق على توقيعه . والواقع أن هذه المسألة تبحث فيها لجنة الطعون . فأرجو أن تحيلوا هذا الطعن عليها لتبدي رأيها وتعرضه على حضراتكم خصوصاً أن لدى اللجنة طعوناً غير هذا .

معالي محمد شفيق باشا — يعترض حضرة الزميل الشيخ حسن عبد القادر بأن هناك طعوناً أخرى تنظرها اللجنة ، ولكن ذلك لا يمنع لنا من أن نقرر ما نراه تنظيمياً لكيفية تقديم الطعون . ولا خفاء في أن ما نقرره لا يسرى على الماضي .

يجب ألا تتأثروا حضراتكم بوجود عدد من الطعون تنظرها اللجنة المختصة بنظرها ، فليس من بينها ما يمس كرامة المطعون فيه . شك في أنكم لا تقبلون أن يطعن في كرامة وشرف أحد حضرات الأعضاء رجل لثيم مقنع .

حضرة عبد الله سليمان أباطه بك — مما لا شك فيه أنه يجب وضع حد لهذه الحالة . إن الطاعن لو كان معتقداً صحة طعنه لكان محل لاحترام الطعن ؛ ولو أنه كان معتقداً صحة الطعن لنصّ على عنوانه ولما حاول الاستتار .

قدمت طعون ضد بعض حضرات الأعضاء مبنية على عدم تكامل النصاب المنصوص عليه قانوناً ؛ ويعلم مقدمو تلك الطعون أن نصاب قد يكون بالغا ضعف الشرط قانوناً ؛ فهم في الواقع لا يريدون — كما قال معالي شفيق باشا — إلا أن ينالوا من كرامة حضرات



مادة ٩٥ » ... ..

الأعضاء ؛ وإنهم ليعجزون عن التشهير بأي طريق آخر . فأرجو من دولة الرئيس ، إذا ما تقدم إليه طعن مثل هذا ، أن يتصرف بإحاطته على اللجنة مباشرة ؛ واللجنة تقرر إما حفظه وإما عرضه على المجلس فلا يكون هناك تعريض بشرف الأعضاء .  
( خجعة ) .

سعادة محمود شكرى باشا — الأمر الذى تناقش فيه الآن لا يخرج عن حالة من اثنتين : الحالة الأولى — هى أن مكتب المجلس اعتبر هذه العريضة طعناً فأدرجها في جدول أعمال اليوم وفي هذه الحالة يجب إحالتها على لجنة الطعون ... ..

دولة الرئيس — هذا الطعن إنما أدرج في جدول أعمال اليوم ؛ لتصدر قراركم بقبوله أو عدم قبوله شكلاً لعدم اشتباهه على غنى الطاعن ولعدم التصديق على إمضائه .

سعادة محمود شكرى باشا — لو كان الأمر كذلك لكان الأولى أن تطرح المسألة بهذا الشكل الذى أبداه دولة الرئيس . إدراجه في الجدول على هذا النحو فمعناه أنه طعن ويجب إحالته على لجنة الطعون .

الحالة الثانية — وهى أن المكتب يرى أنها عريضة مقدمة من شخص مجهول ؛ وفي هذه الحالة كان الواجب عدم تقديمها للمجلس وإن كنت أرى أن حق المكتب في مثل هذا التصرف مشكوك فيه ، والأولى أن نسير على الطريقة التى اتبعناها للآن .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — أؤيد معالى محمد شفيق باشا فيما أبداه من الملاحظات العامة على الطعون ، ولكنى لا أوافق سعادة محمود شكرى باشا في أن إدراج الطعن في جدول الأعمال يحتم علينا إحالته على لجنة الطعون ، لأن إدراج الطعن في الجدول هو ليقدر المجلس ما يراه فيه من حيث البدأ .

نصت المادة ٦٨ من قانون الانتخاب على أن الطعون التى تقدم من أشخاص لهم صفة — كالناخبين أو المرشحين للانتخابات — يجب أن تكون توقيعاتهم مصدقة عليها ، كما لاحظ دولة الرئيس . ثم جاءت المادة ٧٣ من القانون المذكور ونصت على أحوال سقوط العضو بسبب يطرأ بعد الفصل في صحة العضوية . ومن البدى أن القواعد الأصلية تطبق على هذه الحالة الطارئة — أى أنه يجب لقبول الطعن شكلاً — أن يكون توقيع مقدمه مصدقاً عليه للتحقق من شخصيته حتى يتمكن العضو من مقاضاته إذا ما ثبت أن الطاعن لم يقدم الطعن إلا للانتقام أو لغرض آخر غير شريف . ولكي نضع حداً يمنع من التشهير بمحضرات النواب والشيوخ أرى أن ينص على توقيع عقاب أو غرامة على من يقدم طعناً يثبت فساد ، كما يعاقب من يقدم للنيابة العمومية بلاغاً كاذباً .

دولة الرئيس — القانون العام ينطبق على هذه الحالة لأنها في الواقع بلاغ كاذب .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — لذلك أرى أن يشترط لقبول الطعن شكلاً أن يصدق على توقيع مقدمه كنص المادة ٨ من قانون الانتخاب .

حضرة محمد محمود خليل بك — أريد الكلام .

دولة الرئيس — الكلمة لسعادة أحمد على باشا .

سعادة أحمد على باشا — العريضة المقدمة اليوم يطلق عليها اسم طعن من باب التجوز ، لأن الطعون لها مواعيد وإجراءات معينة عليها في قانون الانتخاب . وهذه المسألة — أى مسألة تقديم العرائض التى يصح أن نسميها تبليغات — بحثت بلجنة الطعون ؛ وبعد مداولة كثيرة تقرر أنه يصح النظر فيها لاحتمال أن يكون من بينها بلاغ صحيح . أنا أسلم أن في كثير من الأحيان يكون التبليغ منشأ الضيق والخقد أو أسباب أخرى لا تتعلق بالمصلحة العامة في شيء ، ولكن يجوز أيضاً أن يكون التبليغ في بعض الأحيان لمحض المصلحة العامة وفي هذه الحالة وجب على المجلس النظر فيه .

قلنا أن ننظر في مثل هذه التبليغات ونعتمد على مضم . وأنا شخصياً — بصفة كونى أحد أعضاء لجنة الطعون — أصرح بأن مهم اللجنة في هذا الصدد شاقة وغير موجهة للارتياح الكبير . ذلك لأن بعض هذه التبليغات لا يقصد به في الواقع غير التشني والانتقام . وبذلك لا حظنا أنه إذا تقرر أن كل بلاغ لا يصح الالتفات إليه ، فربما جبر ذلك على المجلس أموراً يؤسف لها . فقد يتقدم بلاغ من شخص سليم النية ضد أحد حضرات الأعضاء بأنه فقد النصاب القانوني أو زالت عنه صفات العضوية ولا يلتفت إلى هذا البلاغ . وقد يكون الواقع ما اشتمل عليه البلاغ فتكون النتيجة أن يستمر للطعون فيه عضواً بالمجلس وهو فاقد للشروط أو الصفات المطلوبة .

٩٥ « ... .. »

وبما أن هذه التبليغات قد زادت عن حدها فيجوز للمجلس أن يقبل كل تبليغ بشرط أن يكون المبلغ معروفاً ومصدقاً على أنه قياساً على ما ورد بالمادة ٦٨ من قانون الانتخاب بالنسبة للطعون الأصلية . وأرى أن يعمل بذلك من الآن فصاعداً ، بمعنى التبليغات التي تقدمت قبل اليوم للمجلس ضد بعض حضرات الأعضاء وأحيلت على لجنة الطعون تستمر اللجنة في السير فيها ، وأن يحال نغ اليوم على لجنة الطعون أيضاً .

دولة الرئيس — ولماذا تطلب إحالة تبليغ اليوم على لجنة الطعون أيضاً ؟

سعادة أحمد علي باشا — لأن قرار المجلس في هذا الموضوع لم يصدر بعد .

دولة الرئيس — وإذا صدر القرار الآن ؟

سعادة أحمد علي باشا — يكون الرأي في ذلك للمجلس .

حضرة حافظ عابدين بك — كنت أود التكلم في هذا الموضوع ولكنني أكتفي بما أبداه سعادة أحمد علي باشا .

سعادة محمد صفوت باشا — رأيي في هذا الموضوع لا يختلف عن رأي سعادة أحمد علي باشا ، ولكنني أرى أن التبليغ المقدم ضد مرة الشيخ طه حسنين والذي تكلم فيه الآن يجب أن يحال إلى لجنة الطعون ، لأن صاحب البلاغ لم يكن يعلم وقت تقديمه ما سيقرره لس خاصاً بذلك .

دولة الرئيس — وهل هناك ما يمنعه من أن يقدم بلاغاً آخر ؟

سعادة محمد صفوت باشا — لقد تقدمت قبل اليوم طعون بالشكل الذي تقدم به بلاغ الليلة ، ولم يطلب المجلس أحداً من مقدميها إثبات شخصيته حتى يمكن أن يقال إن مقدم بلاغ اليوم أخنى عنوانه عمداً ، فلا يعد إذن أن يكون المبلغ سليم النية .

دولة الرئيس — نعم ، ولكن يجوز أيضاً أن يكون سيئ النية .

سعادة محمد صفوت باشا — المبلغ يعتمد في بلاغه على أوراق رسمية ؛ وهذا يرجح أنه سليم النية . أما ما قيل عن التشهير بالعضو فإنه يمكن تلافيه بعدم تلاوة الطعن في الجلسة والاكتفاء بإحالة على اللجنة المختصة .

سعادة محمد محب باشا — أرى أنه إذا تقدمت عريضة تشتمل على طعن ضد أحد حضرات الأعضاء أن يحقق مكتب المجلس إذا كان هناك طاعن موجود فعلاً ؛ فإذا وجد قدم المكتب الطعن إلى المجلس ؛ وإلا فلا . ولهذا لا أرى محالاً للتصديق على إمضاء الطاعن .

دولة الرئيس — وكيف يتحقق مكتب المجلس من شخصية الطاعن مع عدم ذكر العنوان في عريضة الطعن ؟

سعادة محمد محب باشا — للمكتب أن يتحرى . وقد سبق لدولتكم أن ذكرتم أن أحد مقدمي العرائض وصف نفسه بأنه دكتور بين للمجلس أنه لا يوجد دكتور بهذا الاسم .

دولة الرئيس — مصلحة الصحة هي التي أخطرت المجلس بذلك ، لأن أسماء الأطباء معروفة لديها . ولكن افترض سعادتك أن طعناً من شخص غير موصوف بهذه الصفة التي سهلت معرفة الحقيقة فكيف يمكن الوصول إلى تحقيق شخصيته ؟

سعادة محمد محب باشا — مكتب المجلس يمكنه التحري عن مقدم الطعن .

حضرة الشيخ علي رمضان الطوبجي — هذا الطعن غير مقبول شكلاً ، ولو كان مصدقاً عليه ؛ لأن الطاعن ذكر أن حضرة الشيخ له حسنين كان عمدة ورفعت لأسباب موضحة بالدوسيه ؛ وحضرته كان عمدة قبل أن يعين عضواً بالمجلس ؛ وبعد تعيينه تقدمت عدة طعون انتهت بأن قرر المجلس رفضها .

دولة الرئيس — هذا كلام في الموضوع ؛ والمجلس الآن يبحث في الشكل .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — للسألة قانونية ؛ ويجب التأني فيها .

دولة الرئيس — هل تريد إحالتها على لجنة الحقاينة ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — بصح ذلك . ينص قانون الانتخاب في المادة ٦٨ منه وما بعدها عن الطريقة التي تتبع في الطعن ، ثم ينص في المادة ٧٣ منه على ما يأتي :

مادة ٩٥ » ... ..

« إذا وجد أحد الأعضاء في حالة من أحوال عدم الأهلية للنصوص عليها في المادتين الرابعة والخامسة من هذا القانون — عرضت له أثناء نيابته أو أنها لم تعلم إلا بعد انتخابه — تسقط عضويته الخ » .

فعبارة « لم تعلم » المذكورة في هذه المادة معناها أنه يكفي أن رجلاً مجهولاً يقول إن فلاناً من حضرات الأعضاء حكم عليه ؛ يسقط عضويته ، فيكفي مثل هذا التبليغ ، دون حاجة إلى التصديق على إمضاء المبلغ .

فإذا كان النظر الآن موجهاً إلى وجوب التصديق على إمضاء المبلغ ، فلنكم أن تقرروا في ذلك ما ترتأون ؛ ولكنني أشير بأن بما الموضوع على لجنة الحقانية لبحثه لتصدروا قراركم فيه عن بحث وروية .

دولة الرئيس — إذا كان القانون لم ينظم طريقة الطعن فللمجلس أن ينظمها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أنا لا أعارض في ذلك ؛ ولكنني أرى إحالة الموضوع إلى لجنة الحقانية أو لجنة الطعون ؛ وإبداء الرأي فيه .

سعادة أحمد طي باشا — لا أرى محلاً لإحالة الموضوع على لجنة من لجان المجلس ، لأن المجلس يملك تنظيم طريقة التبليغات . ونظراً إلى أن هذه التبليغات تقدم جزافاً ، فحرصاً على الوقت ، وحفظاً لكرامة الأعضاء ، يقرر المجلس وجوب التصديق على الإمضاء .

دولة الرئيس — قدم معالي محمد شفيق باشا اقتراحاً في هذا الموضوع سيتلى على حضراتكم .

تلى الاقتراح المذكور ، وهذا نصه :

« أقترح ما يأتي : من الآن فصاعداً لا يلتفت لعرائض الطعن الحالية من الإمضاء وعنوان الطاعن ؛ ولا تقدم عرائض الطعن للمجلس قبل أن يتحقق المكتب من صحة الإمضاءات والعنوان بواسطة جهة الإدارة المختصة ، واعتراف الطاعن بأنه هو صاحب عريضة الطعن » .

دولة الرئيس — أظن أنه إذا قرر المجلس وجوب التصديق على الإمضاء يكون في غنى عن التحقيق الإداري للوقوف شخصية الطاعن .

معالي محمد شفيق باشا — لأجل أن يتحمل الطاعن نتيجة عمله يمكن لمكتب المجلس أن يخبر جهة الإدارة للتأكد من صدور الطعن من مقدمه .

حضرة السيد فوده بك — تنص المادة ٦٨ من قانون الانتخاب — في حالة الطعن — على وجوب التصديق على الإمضاء .

وتنص المادة ٧٣ منه على الحالة الجديدة الخاصة بسقوط العضوية . وبما أنها لم تذكر طريقة الطعن فللمجلس الحق في تفسيرها ؛ يقرر بوجوب التصديق على إمضاء الطاعن اتباعاً لما جاء بالمادة ٦٨ من قانون الانتخاب .

حضرة محمد محمود خليل بك — لا يمكن للمجلس أن يقرر ذلك لأن هذا يعتبر تشريعاً جديداً ؛ والتشريع لا يكون إلا بقانون .

حضرة السيد فوده بك — المجلس له أن يفسر ؛ وأرى أن كل عريضة غير مصدق على توقيع مقدمها لا يلتفت إليها .

دولة الرئيس — أظن أن هذه مسألة تتعلق بإجراءات لا تحتاج إلى قانون . وقد قدم حضرة لويس فانوس افندي اقتراحاً .

سيتلى على حضراتكم .

تلى الاقتراح المذكور ، وهذا نصه :

« أقترح أن يقرر المجلس عدم النظر في أي طعن ضد صحة عضوية أعضائه شكلاً إلا إذا كان الطعن موقفاً عليه باسم الطاعن وصناعته وعنوانه ، وأن يكون التوقيع مصدقاً عليه رسمياً أمام قلم كتاب المحكمة الأهلية بالجهة المقيم بها » .

حضرة حافظ عابدين بك — أرى تعديل هذا الاقتراح والاكتفاء بذكر العنوان والتصديق على الإمضاء .

دولة الرئيس — سيتلى على حضراتكم تعديل الاقتراح المذكور :

« من الآن فصاعداً لا يقبل تبليغ عن فقد أحد الأعضاء شروط العضوية إلا إذا كان موقفاً عليه من المبلغ ، وموضحاً به عنوانه ومصدقاً على إمضائه » .

معالي محمد شفيق باشا — وأين يكون التصديق على الإمضاء ؟

دولة الرئيس — لاشك أنه أمام المحاكم .

دولة الرئيس — من لا يوافق من حضراتكم على هذا الاقتراح المعدل فليتنفضل بالوقوف .  
( وقفت أقلية ) .

( قرر المجلس الموافقة على الاقتراح بالتعديل السابق ) .

دولة الرئيس — الآن وقد قرر المجلس الموافقة على الاقتراح ، فهل تواقفون حضراتكم على تطبيقه على الطعن المقدم ضد حضرة شيخ طه حسنين ؟  
( أصوات : موافقون ) .

حضرة محمود أبو النصر بك — أرى أن يحال الموضوع على إحدى لجان المجلس لبحثه .

سعادة محمد صفوت باشا — لقد قال سعادة أحمد علي باشا في كلامه إنه لا يرى تطبيق هذا القرار على الطعن المقدم اليوم ضد حضرة شيخ طه حسنين ... ..

دولة الرئيس — ولكن المجلس له أن يطبق قراره على هذا الطعن .

حضرة محمد محمود خليل بك — لم يوافق المجلس كله على الاقتراح الذي تقرر .

دولة الرئيس — الأقلية هي التي تعارض .

حضرة محمد محمود خليل بك — يجب أخذ الرأي بالطريقة الدستورية ؛ وأنا أرى أن المناقشة ليست سائرة بنظام .

دولة الرئيس — المناقشة سائرة بنظام ؛ ويظهر أنك من ضمن الأقلية الصغرى التي تعارض .

سعادة محمد صفوت باشا — قانون الانتخاب ينص في المادة ٧٣ منه على « العلم » بحالة سقوط العضوية ، فكيف يعلم المجلس هذه الحالة إذا لم يقبل التبليغات التي تقدم إليه ؟

دولة الرئيس — طرق العلم لا تنحصر في التبليغ .

( في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ ) .

(١) لا يقبل الطعن بوقائع لم تؤثر في حرية المنتخبين . أما مخالفة قانون الانتخاب فلا تؤدي حتماً إلى إبطال الانتخاب

أدلت لم تؤثر في حرية هؤلاء المنتخبين .

(٢) ما دام الطاعن لم يبين طريقة معينة لإثبات ما يدعيه . فليس للجنة أن تشير عليه باتباع طريقة مخصوصة ، بل الواجب

عليه أن يذكر في طعنه أن لديه شهوداً يشبثون صحة الوقائع التي ذكرها .

الرئيس — تنتقل الآن إلى نظر تقرير لجنة الطعون عن الطعون المقدمة في انتخاب حضرة محمد أمين أبو زيد بك . مجلس النواب

#### تقرير لجنة الطعون

مقدم من فهم عبد الباقي خليفه المدرج اسمه بجدول انتخاب ناحية بني عثمان ، مركز سنورس ، فيوم ، تحت غرة ٥١ حرف «ف» .

أعلنت نتيجة الانتخاب في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٦ ؛ والطعن مصدق عليه بتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٦ من محكمة سنورس

أهلية رقم ٩٤٤ ؛ وقد ورد للمجلس بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٢٦ فهو مقبول شكلاً .



سن النائب ٤٧ سنة ، ومقيد بمجدول انتخاب تاحية سنورس برقم ٣١

عدد الأصوات الصحيحة التي أعطيت بالدائرة ... .. ٨١٦٤  
 » » » » حازها حضرة محمد أمين أبو زيد بك ... .. ٤٤٢٣  
 » » » » مراد افندي محفوظ ... .. ٣٦٢٥  
 الأغلبية المطلقة للأصوات الصحيحة ... .. ٤٠٨٣

### أوجه الطعن :

وقد بنى الطعن على الأوجه الآتية :

### الوجه الأول

يتلخص هذا الوجه في أن الأربع اللجان التي مقرها بندر سنورس لم تحط بعملية الانتخاب بالإجراءات التي يقضى القانون بمراعاتها ذلك : (١) أن القاعات المخصصة للانتخاب كان يدخلها الأغراب فدخلها الضابط والحفراء ؛ ولم يكن بها أما كن محجوزة لتصويت الناخبين على انفراد . (٢) أن جمعيات الانتخاب لم يعمل لها سياج ؛ ونشأ عن ذلك اختلاط الناخبين بغير الناخبين . (٣) كل من دخل من الناخبين في أكثر اللجان أجبر على أن يعطى صوته شفويًا ، اللهم إلا القليل ؛ وكان الناخبون يتخللهم الحفراء والمؤثرون للتأثير . وقال الطاعن إن اللجنة رقم ١٢ — وهي الزاوية الخضراء — ارتكبت فيها نفس المخالفة ، أي مخالفة اختلاط الناخبين بغير في جمعيات الانتخاب .

### الرد

بالاطلاع على محاضر اللجان الأولى والثانية والثالثة والخامسة والثانية عشرة وجدنا أن هذه المحاضر تنص صراحة على : الناخبين الذين كانوا يعطون أصواتهم تحريريًا كانوا ينتحون جانبًا في مكان خصص في القاعة لإبداء الرأي . ومحضر اللجنة الرابعة وإن كان خلواً من هذا النص الصريح إلا أن الطاعن لم يقدم ما يثبت عدم التنحي جانبًا . أما ما قاله الطاعن بخصوص اختلاط الناخبين بغيرهم في جمعيات الانتخاب قبل الدخول لإعطاء الأصوات فليس بوجه طعن . وأما التأثير الذي ادعاه الطاعن فجاء بعبارات مبهمه غير معينة لا ضابط لها ولم يقدم عليه دليلاً .

... ..  
 ... ..  
 ... ..  
 ... ..

### الوجه الخامس

يتلخص في دعوى الطاعن أنه في الأيام السابقة على الانتخاب وفي ليلته قسمت قوة الحفر بيندر سنورس إلى ثلاث فرق ، يفر إحداها العضو المطعون فيه بصفته عمدة ، والثانية أخوه شيخ البلد ، والثالثة أخ ثالث للعضو . واشتغلت هذه الفرق بالمرور ليلاً الشوارع وطرق الأبواب ، معلنين الناس بانتخاب العمدة (العضو) ؛ والويل لمن ينتخب سواه ؛ وكانت الأعيرة النارية تطلق إشعاعاً بأن الحكومة ترغب انتخاب العضو المطعون فيه الخ ،

### الرد

الوقائع المبينة في هذا الوجه غير معينة وغير محددة بمكان أو زمان أو أشخاص ، كذلك فإن الطاعن لم يبين كيف يشبها .

.....  
.....  
.....  
.....

بناء عليه :

تقرح اللجنة رفض الطعن وإعلان صحة الانتخاب ؟

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على رفض هذه الطعون وصحة انتخاب حضرة محمد أمين أبو زيد بك ؟  
( أصوات : موافقون ) .

سلامه ميخائيل بك — لى ملاحظة على رد اللجنة على أوجه الطعن المقدمة في صحة انتخاب حضرة محمد أمين أبو زيد بك .  
ذكر الطاعن أنه لم يكن بالقاعات المخصصة للانتخاب أما كن محجوزة لتصويت الناخبين على انفراد كما يقضى بذلك القانون .  
وقد اكتفت اللجنة بأن ردت على ذلك بقولها : « بالاطلاع على محاضر اللجان الأولى والثانية والثالثة والخامسة والثانية عشرة وجدنا  
ن هذه المحاضر تنص صراحة على أن الناخبين الذين كانوا يعطون أصواتهم تحريراً كانوا ينتحون جانباً في مكان خصص في القاعة  
إبداء الرأي . ومحضر اللجنة الرابعة ، وإن كان خلواً من هذا النص الصريح ، إلا أن الطاعن لم يقدم ما يثبت عدم التنحي جانباً » .  
فما هي الطريقة التي يستطيع الطاعن تقديمها لإثبات ما يدعيه إلا التحقيق ؟ هل حققت اللجنة هذه الواقعة ؟ أو هل أمرت بإجراء  
تحقيق للثبوت من صحة ما يدعيه الطاعن ؟

ليس في التقرير ما يفيد أن اللجنة قامت بشيء من هذا .

كذلك ذكر الطاعن في الوجه الخامس « أنه في الأيام السابقة على الانتخاب وفي ليلته قسمت قوة الحفر ببندر سنورس إلى ثلاث  
رق ، يقود إحداها العضو المطعون فيه بصفته عمدة ، والثانية أخوه شيخ البلد ، والثالثة أخ ثالث للعضو ؛ واشتغلت هذه الفرق بالمرور  
بلا في الشوارع وطرق الأبواب ، معلنين الناس بانتخاب العمدة ( العضو ) ؛ والويل لمن ينتخب سواء . وكانت الأعيمة النارية تطلق  
شعاراً بأن الحكومة ترغب انتخاب العضو المطعون فيه » .

إن هذه الوقائع إذا ثبتت فإنها تبطل الانتخاب ، ومع ذلك فقد اكتفت اللجنة في الرد عليها بقولها إن « الوقائع المبينة في هذا الوجه  
غير معينة وغير محددة بمكان أو زمان أو أشخاص ؛ كذلك فإن الطاعن لم يبين كيف يشبها » . ولست أدري أي بيان تريده اللجنة بعد  
إقالت الطاعن إن قوة الحفر في بندر سنورس قسمت إلى ثلاث فرق في ليلة الانتخاب ، وكان يقود كل فرقة شخص معين ؟ فهو  
مدعين الوقائع وحددها بالزمان والمكان والأشخاص .

حمد الباسل باشا — أرى أن المناقشة في هذا الطعن غير جائزة ، لأن المجلس قرر رفض هذا الطعن .

الرئيس — عندما سألت حضراتكم إن كنتم توافقون على رفض الطعن طلب حضرة سلامه ميخائيل بك الكلمة ، فله الحق في إبداء  
أيمن له من الملاحظات .

سلامه ميخائيل بك — إن الوقائع التي ذكرها الطاعن مبينة ومحددة ، وتحتاج إلى تحقيق لإثبات صحتها .

الرئيس — هل طلب الطاعن إثبات هذه الوقائع ؟

سلامه ميخائيل بك — لا بد أن يكون قد طلب ذلك .

الرئيس — من أين علم حضرة العضو أن الطاعن أظهر استعداداً لإثبات ما يدعيه ؟  
سلامه ميخائيل بك — لو لم يكن الأمر كذلك لما قدم الطاعن طعنه ، لأن الوقائع التي ذكرها تحتاج إلى تحقيق .  
أحمد رمزي بك ( مقرر لجنة الطعون ) — جرى المجلس والمحاكم من قبل على أن الطعن لا يقبل إلا إذا كانت الوقائع الواردة به مؤثرة في حرية الناخبين ؛ أما مخالفة قانون الانتخاب فلا تؤدي إلى إبطال الانتخاب حتماً ما دامت المخالفة لم تؤثر في حرية الناخبين .  
وكل ما قاله الطاعن أنه لم يكن في قاعة الانتخاب محل مخصوص لإبداء الرأي ؛ ولكنه لم يقل إنه حصل أي تأثير في حرية الناخبين ؛ كما أنه لم يقل بعدم سرية الانتخاب .  
أما الرد على الاعتراض الثاني فقد أدلى به دولة الرئيس لأن الطاعن لم يظهر استعداداً لإثبات ما يدعيه ؛ ولا يجوز للجنة من تلقاها نفسها أن تشجعه على أمر قد يشعر هو نفسه بأنه عاجز عن إثباته . وقد جرت اللجنة — وأقرها المجلس على ذلك — في طعون أخرى سلامه ميخائيل بك — إذن ما الذي يبتغيه الطاعن من تقديم هذا الطعن ؟ وهل سألت اللجنة عما إذا كان لديه شهود أو لا ؟ المقرر — إنه لم يذكر في طعنه أن لديه شهوداً لإثبات ما يدعيه .  
الرئيس — إذا كان لشخص قضية منظورة أمام المحكمة ، ثم حضر أمامها وذكر الوقائع ، فهل ينتظر من المحكمة أن تحكم بإحداً على التحقيق دون أن يطلب هو ذلك ؟  
سلامه ميخائيل بك — كلا .  
الرئيس — كذلك الحال في الطعن : ما دام الطاعن لم يبين طريقة معينة لإثبات ما يدعيه ، فليس للجنة أن تشير عليه باتباع طريقة مخصوصة ، بل الواجب عليه أن يذكر في طعنه أن لديه شهوداً يثبتون صحة الوقائع التي ذكرها .  
سلامه ميخائيل بك — هل تؤكد اللجنة أن الطاعن لم يذكر في طعنه أنه على استعداد لإثبات ما يدعيه ؟  
الرئيس — إن اللجنة تؤكد ذلك .  
إبراهيم الهلباوي بك — إن الوجه الخامس — على فرض صحته — غير مبطل للانتخاب ما دام لم يكن هناك تأثير في حرية الناخبين ؛ أما المرور في الشوارع والناداة بانتخاب شخص معين فلا يؤدي إلى إبطال الانتخاب ، لأن مثل هذا قد وقع في انتخاب أغلب الأعضاء .  
الرئيس — هل توافقون حضراتكم على رفض الطعون وصحة انتخاب حضرة محمد أمين أبو زيد بك ؟  
( موافقة عامة ) .  
الرئيس — إذن أصبح حضرته عضواً .  
( تصفيق ) .  
( في ٥ يناير سنة ١٩٢٧ ) .

لا يتحتم أن يكون دخل المشتغلين بالمهن الحرة مبلغ ١٥٠٠ جنيه على الأقل من عملهم في تلك المهن فقط . بل يسوغ يضم إلى ما يدخل إليهم من اشتغالهم بالمهن المذكورة ما عساه أن يصل إلى أيديهم من إيراد أملاك أو عقارات أو موارد أخرى

مجلس الشيوخ

لجنة الطعون — تقريرها برفض الطعن المقدم ضد حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي العضو بالمجلس  
موافقة المجلس على رفض الطعن

تلى كتاب اللجنة ، وهذا نصه :

« حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أرفع لدولتكم ، مع هذا ، التقرير الذي وضعته لجنة الطعون في الطعن الخاص بحضرة عبد الفتاح رجائي أفندي . عضو مجلس الشيوخ ، للتكرم بعرضه على هيئة المجلس .

وقد نذبت اللجنة حضرة صاحب السعادة محمود شكري باشا مقررأ لها أمام المجلس في هذا الموضوع .

رئيس لجنة الطعون

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم احتراماتي »

يوسف وهبه »

### تقرير اللجنة

بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٦ تقدمت عريضة من يدعى على محمد مصطفى من روض الفرج لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ جاء بها أن حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي ، العضو بالمجلس ، لا يملك النصاب القانوني المقرر لعضوية مجلس الشيوخ في المادة ٧٨ من الدستور . فأحال المجلس بجلسته ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦ التبليغ المذكور على هذه اللجنة لفحصه وإبداء رأيها فيه .

تقدم حضرة العضو المطعون في عضويته للجنة مذكرة جاء فيها أنه لاحظ ، عند تعيينه في مجلس الشيوخ ، أنه من أصحاب المهن الحرة الذين اشترطت المادة ٧٨ من الدستور والمادة ٦٦ من قانون الانتخاب ألا يقل دخلهم السنوي عن ١٥٠٠ جنيه مصري ، وأن هذا النصاب متوفر لديه من دخله في المحاماة ومن إيراداته الأخرى من أطيان وعقارات ؛ وقدم إثباتاً لذلك أربع حجج إيقاف ؛ وتسعة عقود بحار عن هذه الأطيان ، وثلاثة كشوف رسمية من مديرية بني سويف من مكلفة عوائد المباني عن ثلاثة منازل مكلفة باسمه بيندر بني سويف ، وخمسة عقود بحار عن منزلين منهما ؛ وقال إنه يمكن في الثالث ؛ وقدم أيضاً دفاتر حساب وقسائم خاصة بمكتبه ببني سويف ؛ وضمن مذكرته ساقطة الذكر بحثاً فيما إذا كان مبلغ الـ ١٥٠٠ جنيه المشرط بالمادتين سائق الذكر يجب توفره لدى أرباب المهن الحرة من المهنة التي يشتغلون بها فقط أو أنه لا يشترط ذلك ، ويمكن أن يضم إلى ما يدخل إليهم من مباشرتهم المهن المذكورة ما عساه أن يدخل إليهم من موارد أخرى كإيرادات أطيان أو عقارات مملوكة إليهم .

وقد بحثت اللجنة هذا الموضوع فتبين لها بإجماع الآراء أن الدستور لا يحتم أن يكون دخل المشتغلين بالمهن الحرة مبلغ ١٥٠٠ جنيه على الأقل من عملهم في تلك المهن فقط ، بل يسوغ أن يضم إلى ما يدخل إليهم من اشتغالهم بالمهن المذكورة ما عساه أن يصل إلى أيديهم من إيرادات أملاك أو عقارات أو موارد أخرى ، وذلك للأسباب الآتية :

أولاً — إنه بالرجوع إلى محاضر أعمال لجنة الدستور ( لجنة الثلاثين ) تبين مما جاء بالصفحات ٢٨ و ٢٩ و ١٣٤ أن اللجنة تعتبرت وقت نظرها اشتراط هذا النصاب أن يدخل فيه ما عساه أن يكون للعضو المنتخب من الإيرادات الخاصة بالمشتغلين بالمهن الحرة إلى من المهنة التي يشتغل بها .

ثانياً — إن نص المادة ٧٨ من الدستور في هذا الصدد لا يمكن معه تحميم أن يكون مبلغ الـ ١٥٠٠ جنيه بالنسبة للمشتغلين بالمهن الحرة هو من مهنتهم دون سواها .

ثالثاً — إن النص الفرنسي للمادة المذكورة واضح جداً ؛ وهو يؤيد تسويغ إضافة الإيرادات الخاصة بالمشتغلين بالمهن الحرة إلى إيراداتهم من مهنتهم .

بعد تقرير ما تقدم بحثت اللجنة فيما إذا كان إيراد حضرة العضو المطعون في عضويته في سنة ١٩٢٦ يبلغ ١٥٠٠ جنيه من عمله في محاماة ومن إيراداته من غيرها ، فتبين لها من المستندات المقدمة ما يأتي :

أولاً — أنه موقوف عليه من قبل والده ٣٧ فدناً و ١٦ قيراطاً و ١٩ سهماً بمقتضى كتب الوقف الأربعة المقدمة منه ، وأن إرادته من ذلك — على ما جاء بعقود الإيجار المقدمة عنها ، وبعد استبعاد المال — مبلغ ٤٠٦ جنيهات و ٩٠ مليماً .

ثانياً — أنه يدخل إليه من المنزلين المكلفين باسمه بيندر بني سويف الكائن أحدهما بشارع شرق الاسبتالية و ثانيهما بشارع المستكاوي عطفة مطبعة النيل حسب عقود الإيجار المقدمة عنهما ( وبعد خصم قيمة العوائد المربوطة عليهما والمبينة في الكشفين الرسميين المقدمين منه ) مبلغ ٦٢٦ جنيهاً و ٥٠٠ مليم .

ثالثاً — أنه مكلف باسمه منزل ثالث بشارع المستكاوي غير مؤجر وإنما يستعمله مكتباً له وسكناً خاصاً جاء بكشف مكلفة عوائد مباني الخاص به أن أجرته السنوية مقدرة بمبلغ ٦٦ جنيهاً ، وأن عوائده السنوية في سنة ١٩٢٦ مقدرة بمبلغ ٥ جنيهات و ٥٠٠ مليم . وقد عتبرت اللجنة أن صافي إيراد هذا المنزل يبلغ ٦٠ جنيهاً و ٥٠٠ مليم بعد استبعاد قيمة العوائد حسب التقدير الوارد في الكشف مائت الذكر .

رابعاً — أنه دخل إلى حضرة العضو الموصى إليه في سنة ١٩٢٦ مبلغ ١٢٠ جنيهاً بصفة مرتب من دائرة الأميرة فاطمة حيدر خان نظير قيامه بالمرافعة في القضايا التي ترفع من الدائرة أو عليها . وقد تأيد ذلك بخطاب مؤرخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦ صادر من



## مادة ٩٥ » .....

الدائرة المذكورة بإمضاء وكيلها إلى حضرة العضو الموصى إليه ، وبما ورد ضمن دفاتر القسائم ؛ إذ ثبت به أنه استخرج عن هذا القسيمة رقم ١٢٥٦ .

خامساً — أنه ثبت من خطابات ثلاثة قدمها حضرته وصادرة إليه من دوائر السيدات عائشة هانم فهمى وفاطمة هانم فهمى ووقف الرحومة منيرة هانم صبرى أن حضرته يباشر العمل القضائى لهذه الجهات الثلاث ، وذكر في الخطابات المذكورة ما دخل إليه من ثلاث الدوائر في مدة خمس سنوات مبدأها شهر أغسطس سنة ١٩٢١ ونهايتها شهر يوليى سنة ١٩٢٦ . وبمراجعة دفتر الحساب ودفاتر القسائم المقدمة من حضرته لمعرفة ما دخل إليه من عمله في ثلاث الدوائر المذكورة في سنة ١٩٢٦ تبين أنه مبلغ ٤٤٨ جنيهاً و ٩٩٠ ملياً ، وهذا مبلغ يؤيده ما ورد بالخطابات السالفة الذكر .

سادساً — أنه يدخل لحضرته مرتب سنوى قدره ٣٠ جنيهاً من دائرة ورثة المرحوم حسين واصف باشا ، كما هو ثابت من دفاتر القسائم ودفتر الحساب .

سابعاً — تبين من دفتر الحساب المقدم عن مكتب بنى سويف ، ومن دفاتر القسائم الخاصة بهذا المكتب والمؤيدة بما ورد بدفتر الأجنحة ، أن إيراد المكتب المذكور في سنة ١٩٢٦ بلغ — عدا ما دخل إلى حضرته من الدوائر — مبلغ ٥٩٦ جنيهاً و ٨٥٤ ملياً ، وإيراد مصاريف المكتب المذكور فيها هو مبلغ ٢٧٢ جنيهاً و ٩١٥ ملياً ، فيكون صافى إيراد المكتب المذكور ٣٢٣ جنيهاً و ٩٣٩ ملياً . ثامناً — تبين من دفاتر الحساب ، ودفاتر القسائم ، ودفاتر شروط الاتفاق الخاصة بمكتب بيا ، أن إيراد المكتب المذكور في سنة ١٩٢٦ بلغ ١٧٩٩ جنيهاً و ٦٠٠ ملياً ، منه مبلغ ١٤٧٠ جنيهاً و ٦٣٥ ملياً مؤيد بما ورد في دفاتر القسائم وشروط الاتفاق ، ومبلغ ٣٢٨ جنيهاً و ٤٢٥ ملياً لم يرد عنه شيء بدفاتر القسائم أو شروط الاتفاقات .

وقال عنه حضرة العضو المظعون فى عضويته ، إن سبب عدم ورود هذا المبلغ فى دفاتر القسائم أو شروط الاتفاق هو لأى القضايا الخاصة ببعضه رفعت من المكتب بغير اتفاق ، وأن باقى المبلغ صرف من المحاكم ولم يستخرج عنه قسائم ، وأن مصاريف هـ المكتب فى السنة المذكورة بلغت ٧١٢ جنيهاً و ٢٩٠ ملياً . وبناء على ذلك يكون صافى إيراد هذا المكتب مبلغ ١٠٨٦ جنيهاً و ٧٧٠ ملياً وبناء على جميع ما تقدم يكون ما دخل إلى حضرته إيراداً خاصاً من أملاكه فى سنة ١٩٢٦ هو مبلغ ١٢٩١ جنيهاً و ٩٠٠ ملياً . وما دخل إلى حضرته من استغاله بمهنة المحاماة فى السنة المذكورة هو مبلغ ٢٠٠٩ جنيهات و ٦٩٩ ملياً ، فيكون مجموع إيراداته فيها - سواء من أملاكه الخاصة أو من المحاماة - مبلغ ٣٣٠٠ جنيه و ٧٨٩ ملياً .

### ولذا

قررت اللجنة ، بإجماع الآراء ، رفض هذا الطعن .

رئيس اللجنة

يوسف وهبه

دولة الرئيس — لقد وزع التقرير على حضراتكم ؛ وقد رأت اللجنة رفض الطعن بالإجماع . فهل توافقون على رأى اللجنة ؟ ( موافقة عامة ) .

دولة الرئيس — قرر المجلس رفض الطعن .

( فى ٣١ يناير سنة ١٩٢٧ ) .

(١) المقصود بلفظ « كبار العلماء » كبارهم إطلاقاً ، لا « هيئة كبار العلماء » المكونة من ثلاثين عضواً . لأن حصر عضو

مجلس الشيوخ فيها عند الانتخاب أو التعيين يعدّ حرماناً لمن عدا أعضائها من كبار العلماء الذين يكونون أهلاً لعضو

المجلس ولم يدخلوا ضمن تلك الهيئة . ومن القواعد المقررة ألا يكون الحرمان إلا بنص صريح .

إدلة ٩٥ » ... .. «

- (٢) كبار العلماء هم الحائزون لجميع الشروط المنصوص عليها في المادة ١٠٧ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ المعدلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٠ . وأول شرط يشترط لتحقيق وصف كبار العلماء أن يكون العالم قد درّس في الأزهر مدة أقلها عشر سنوات ؛ وثانيه أن يكون قد ألف كتاباً في أحد العلوم المذكورة في المادة الرابعة بعد المائة ، وأن يكون قد استحق الجائزة المنصوص عليها في المادة الثانية والعشرين بعد المائة من هذا القانون ؛ وثالثه أن يكون معروفاً بالورع والتقوى .
- (٣) لا يعتبر العضو العالم مستوفياً لهذه الشروط إذا لم يكن قد استوفىها حين انتخابه أو تعيينه ، لأن الشيء الذي يقع باطلاً ، تفقد شرط من شروط صحته ، لا يتقلب صحيحاً عند استيفاء ذلك الشرط ، ولأن الباطل لا تلحقه إجازة .

### الطعن المقدم ضد فضيلة الشيخ على سليمان

تقرير لجنة الطعون — ضم الطعن المذكور إلى الطعنين المقدمين ضد كل من حضرتي الشيخ حسين والى ،  
والسيد محمد على البيلاوى — تأجيلها لجلسة الاثنين المقبل

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك ( مقرر اللجنة ) — أرجو أن يسمح لى بكلمة قبل البدء في نظر الطعون الباقية .

لجنة الطعون بحثت الطعون الثلاثة المحالة إليها ؛ وقدمت التقارير المتعلقة بها . فكان أولها تقريرها عن الطعن المقدم ضد فضيلة شيخ على سليمان لأنه اشتمل على بحث المبادئ المتعلقة بهذه الطعون الثلاثة جميعاً ؛ وثانيها تقريرها عن الطعن المقدم ضد فضيلة السيد محمد على البيلاوى ؛ وثالثها تقريرها عن الطعن المقدم ضد فضيلة الشيخ حسين والى . وبناء على هذا أرجو أن يوافق المجلس على البدء بنظر تقارير اللجنة على الترتيب الذي ذكرته .

فضيلة السيد محمد على البيلاوى — أنا أعارض في ذلك ، لأن تقديم نظر هذين الطعنين على الطعن المقدم ضدى يسد على باب المناقشة .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك ( مقرر اللجنة ) — أنا لم أطلب تقديمهما ، وإنما أطلب النظر أولاً في تقرير اللجنة عن الطعن مقدم ضد فضيلة الشيخ على سليمان لأنه اشتمل على مبادئ أحالت عليها اللجنة في باقي التقارير .

فضيلة السيد محمد على البيلاوى — وإنى لهذا أطلب تقديم نظر تقرير الطعن المقدم ضدى على تقرير الطعن المقدم ضد فضيلة شيخ على سليمان .

حضرة محمود بسيونى افندى ( الرئيس بالنيابة ) — هل لفضيلة السيد محمد على البيلاوى أن يبين الأسباب التى يبنى عليها طلبه ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أرجو أن يلاحظ فضيلة الأستاذ البيلاوى أن له الحق في المناقشة في تقرير الطعن المقدم ضد فضيلة الشيخ على سليمان لأنه هو الأصل .

حضرة محمود بسيونى افندى ( الرئيس بالنيابة ) — أظن أن فضيلة السيد البيلاوى اقتنع الآن .

فضيلة السيد محمد على البيلاوى — على كل حال أنا أرى أن نظر التقارير الأخرى قبل التقرير الخاص بى يقفل على المناقشة .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك ( مقرر اللجنة ) — المسألة مطروحة أمام المجلس ، وله الرأى الأعلى .

حضرة محمود بسيونى افندى ( الرئيس بالنيابة ) — من يوافق من حضراتكم على طلب فضيلة السيد محمد على البيلاوى من الوقوف .

( وقت أقلية ) .

( أصوات : لقد تنازل فضيلته ) .

مادة ٩٥ » .....

حضرة محمود بسيوني افندى ( الرئيس بالنيابة ) — إذن المجلس يوافق على النظر أولاً في تقرير اللجنة عن الطعن المقدم من فضيلة الشيخ على سليمان .

تلى كتاب لجنة الطعون المرفوع به تقريرها عن الطعن المقدم ضد فضيلة الشيخ على سليمان ، وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرفع لدولتكم ، مع هذا ، التقرير الذى وضعته لجنة الطعون عن الطعن الخاص بفضيلة الشيخ على سليمان عضو مجلس الشيوخ لعرضه على هيئة المجلس .

وبما أن حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا تنحى عن انتدابه السابق مقررراً للجنة أمام المجلس فى هذا الطعن ، فقد ان حضرة صاحب العزة الشيخ محمد عز العرب بك مقررراً لها فيه أمامه .

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم احترامى ؟

القاهرة فى ٢١ فبراير سنة ١٩٢٧

رئيس اللجنة

يوسف وهبه

سعادة محمود شكرى باشا — أريد أن أذكر أنى تحتيت عن أن أكون مقررراً للجنة فى هذا الموضوع لأنى كنت فى - الأقلية ، فلا يصح أن أكون مقررراً أمام المجلس .

تلى تقرير لجنة الطعون عن الطعن المقدم ضد فضيلة الشيخ على سليمان ، وهذا نصه :

« بتاريخ ١٠ يوليه سنة ١٩٢٦ تقدمت عريضة ممن يدعى عمر محمد السليح من الجديرية بمصر ، والذى قال إن اسمه مقيّد بـ الانتخاب تحت نمرة ٣٠٩ ؛ ذكر فيها أن فضيلة الشيخ على سليمان ، أحد أعضاء مجلس الشيوخ ، فاقد لشرط أساسى من شروط عض المجلس ، وهو النصاب القانونى ؛ وطلب عرض طلبه هذا على هيئة المجلس . ولما عرض هذا على المجلس أحاله بـجلسة ١٤ يوليه سنة ٢٦ على اللجنة لفحصه وتقديم تقريرها عنه .

وبعد أن نظرت اللجنة هذا التبليغ فى عدة جلسات ، اطلعت أيضاً على المذكرات التى قدمت من فضيلة العضو الطعون فيه . و أن ظهر لها أنه لا يملك النصاب المالى ، وأن تعيينه إنما كان لأنه من كبار العلماء ، بحث فيما قصده الدستور وقانون الانتخاب من « كبار العلماء » الذين أبيحت لهم عضوية مجلس الشيوخ بدون حاجة إلى توفر نصاب مالى فيهم ، هل هو خصوص هيئة كبار العلماء المحصور عددهم فى ثلاثين عضواً — أو هو أعمّ من ذلك ؟

فأجمع حضرات أعضائها — عدا حضرة صاحب المعالي محمد شفيق باشا — على أن عبارة « كبار العلماء » لا يقصد بها خدو أفراد هيئة كبار العلماء ؛ واستدلوا على ذلك بما يأتى :

أولاً — ما جاء بمحاضر أعمال اللجنة الثمانية عشر — وهى اللجنة الفرعية التى عهد إليها وضع مبادئ الدستور — إذ ثابت ضمن مح الجلسة الثالثة من أعمال اللجنة المذكورة ( ٢١ أبريل سنة ١٩٢٢ ) أنه كان قد ورد فى أصل المشروع عبارة هيئة كبار العلماء ، ولكن كلمة « هيئة » حذفت بعد ذلك بناء على اقتراح أحد حضرات الأعضاء وموافقة اللجنة حتى يتسنى انتخاب العلماء ممن يكون قد شغلوا مراكز عالية فى القضاء ، كرئيس المحكمة العليا الشرعية أو أعضائها ولم يكونوا من هيئة كبار العلماء .

ثانياً — أنه لما حصلت المناقشة فى المادة ٦٦ من قانون الانتخاب الحالى أمام مجلس الشيوخ بـجلسة ١٠ يوليه سنة ١٩٢٦ ، ذَ مقرر لجنة الأمور الداخلية — فى سبيل الرد على استفسار من أحد حضرات الأعضاء عن المقصود بعبارة « كبار العلماء » الواردة المادة المذكورة — أن المقصود كبار العلماء مطلقاً .

ثالثاً — أن حصر عضوية مجلس الشيوخ فى هيئة كبار العلماء عند الانتخاب أو التعيين منهم ، يعد حرماناً لمن عدا أعضا

من كبار العلماء الذين يكونون أهلاً لعضوية المجلس ولم يدخلوا ضمن تلك الهيئة . ومن القواعد المقررة ألا يكون الحرمان  
١ بنس صريح .

أما حضرة صاحب المعالي محمد شفيق باشا فقد انفرد بالقول إن عبارة « كبار العلماء » لا يقصد بها إلا العلماء الذين تتكون  
منهم تلك الهيئة ؛ واستند في رأيه هذا على :

( ١ ) أنه لم يرد في قانون الأزهر والمعاهد الدينية ذكر لكبار العلماء إلا عند التكلم عن تلك الهيئة .

( ٢ ) أن الشارع عندما حدد الطبقات التي يختار من بينها أعضاء المجلس بالانتخاب أو التعيين أراد أن يكون العضو من أرقى  
طبقات كل فئة ؛ وفصل ذلك في المادة ٧٨ من الدستور . فمن غير العقول ألا تكون الرغبة متجهة لغير أكبر هيئة للعلماء ، وهي  
هيئة كبارهم .

( ٣ ) أن القول بوجود فئة أخرى — خلاف هيئة كبار العلماء — تسمى كبار العلماء ، يعد تشريعاً لا مسوغ له في القوانين الخاصة  
بالأزهر الحديثة والقديمة . ويؤيد نظريته هذه بما ورد في كثير من مواد قانون الأزهر عند التعبير عن هيئة كبار العلماء ، بعبارة  
« كبار العلماء » دون لفظ هيئة ( راجع مثلاً المادة ٢٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ ) .

( ٤ ) أن عبارة النص الفرنسي لنظام الدستور تؤيد رأيه .

استقر رأي اللجنة بعد هذا البحث على أن لفظ كبار العلماء الوارد بالدستور وقانون الانتخاب أوسع دائرة من هيئة كبار العلماء .  
وبعد أن تقرر لديها هذا الرأي أرادت أن تضع ضابطاً لكبار العلماء الذين يجوز انتخابهم أو تعيينهم أعضاء بمجلس الشيوخ —  
حتى لا تترك للسألة فوضى — فرأت :

أن يكون المرجع في معرفة كبار العلماء تلك الشروط التي اشترطت في المادة ١٠٧ من قانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ المعدلة بالقانون  
م ٢٨ لسنة ١٩٢٠ التي نصها بعد التعديل :

يشترط فيمن ينتخب ضمن هيئة كبار العلماء :

أولاً — ألا تكون سنه أقل من خمس وأربعين سنة .

ثانياً — أن يكون قد مضى عليه وهو مدرس في الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى مدة أقلها عشر سنوات ، منها مدة أقلها أربع  
سنوات في القسم العالي على أي قانون من قوانين الأزهر والمعاهد ، أو يكون قد مضى عليه في القضاء الشرعي مدة أقلها  
عشر سنوات بشرط أن يكون حصل على شهادة العالمية بالامتحان ، ونال منصباً من المناصب الدينية السامية ( التي يكون التعيين فيها  
إرادة سنية أو بمرسوم ) .

ثالثاً — أن يكون قد ألف كتاباً في أحد العلوم المذكورة في المادة الرابعة بعد المائة ، وأن يكون قد استحق الجائزة المنصوص  
لها في المادة الثانية والعشرين بعد المائة من هذا القانون .

رابعاً — أن يكون معروفاً بالورع والتقوى ، وليس في ماضيه ما يشين سمعته .

ولما كان الشرط الأول منها هو أن تكون السن خمساً وأربعين سنة — وهي سن تزيد على السن المشترطة في الدستور وقانون الانتخاب —  
أي أعضاء اللجنة بالإجماع ( عدا حضرة صاحب العزة حافظ عابدين بك الذي رأيه أن السألة تقديرية تكفي فيها غالبية الشروط ) أن اشترط  
هذه السن لا يتناقض مع السن التي فرضها الدستور ، لأنها لم تكن إلا شرطاً من الشروط المسكلة لإمكان اعتبار العالم من كبار العلماء .

ثم تناقشت اللجنة فيما إذا كان يجب توفر جميع الشروط السالفة الذكر لدى العالم الذي يعتبر من كبار العلماء ، أو يكفي بتوفر  
غالبيةها ، فأجمع رأي الأغلبية على أنه يجب توفر الشروط كلها إذ أن القول بخلاف ذلك يعتبر تجاوزاً بدون مبرر ، ويكون من ورائه  
مبين أو انتخاب أعضاء لمجلس الشيوخ لا يكونون من أرقى الدرجات في العلماء . الأمر الذي يتنافى مع ما هو ظاهر من روح الدستور  
عند أراد أرقى الدرجات من الهيئات التي ورد ذكرها فيه ، وأنه لا يقل أن يختار من بين العلماء من لم يكن من أوفرهم علماً . ولا يتسنى  
وصول إلى ذلك إلا باستيفاء الشروط السالف ذكرها ؛ كما أنه إذا حصل التسليم بخلاف ذلك لا يكون هناك ضابط للشروط التي يجب أن



مادة ٩٥ » .....

يستوفيا العالم ليكون من كبار العلماء ، وهو أمر غير مقبول لأنه عند نقص أى شرط من الشروط المبينة بالمادة السالفة الذكر لا يمكن توافر الصفات المطلوبة لاعتبار العالم من كبار العلماء .

أما رأى الأقلية إذ ذاك — وهو حضرة حافظ عابدين بك — فمؤداه أنه لا يجب توفر جميع الشروط الأربعة الواردة في المادة ١٠٧ المذكورة لتحقيق وصف « كبار العلماء » في العالم ، بل يكفي بتوفر أغلبية الشروط فقط ، أى ثلاثة من أربعة . وارتكن في رأيه هذا على أن المسألة تقديرية ، وأن قصر كبار العلماء على من تتوفر لديه الشروط الأربعة المبينة بالمادة المذكورة فيه تحديد ضيق لطبقة العلماء التي ينتخب أو يعين منها لعضوية مجلس الشيوخ ، وحرمان آخرين ربما كان في انتخابهم أو تعيينهم فائدة للمجلس ، وأنه لا معنى لإيجاد هذا التضييق بالنسبة للعلماء ، بينما أن الأمر مطلق بالنسبة للرؤساء الروحانيين .

والأغلبية وقتذاك أجابت على الإطلاق بالنسبة للرؤساء الروحانيين بأن حالتهم لا يصح أن تكون محل قياس ، لأن لهم ضوابط لا توجد عندنا .

ثم بحثت اللجنة في توفر وعدم توفر شروط تلك المادة في فضيلة الأستاذ الشيخ طي سليمان ، فرأت عدم توفرها في فضيلته إذ ينقصه تأليف كتاب استحق عليه الجائزة قبل تعيينه عضواً بمجلس الشيوخ ، فإن الرسالة الأولى التي قدمها كطلب لامتحان لنيل شهادة العالمية لا تعتبر تأليفاً يقدم لتقرير استحقاق الجائزة ، فهي مقدمة من طالب لا عالم . وأما الرسالة الأخرى التي شرح فيها بعض الأحاديث النبوية فلم تقدم إلا بعد تعيينه ؛ ومع ذلك فلم تفحص ولم يتقرر استحقاقه الجائزة عليها .

وعلى ذلك رأت اللجنة ، بأغلبية الآراء ، سقوط عضوية فضيلته بمجلس الشيوخ ، ورفعت تقريرها للمجلس بذلك . وعند نظر هذا الموضوع بالمجلس طلب فضيلة العضو المطعون فيه التأجيل أسبوعين ليتسنى له تقديم ملاحظات جديدة بدت له به إطلاعه على تقرير اللجنة ، فوافقته المجلس على ذلك وقرر إعادة التقرير للجنة مع تكليف فضيلة العضو أن يقدم ملاحظاته إليها . بناء على ذلك أعيدت المسألة إلى لجنة الطعون ؛ وقدم فضيلته مذكرة بملاحظاته على تقريرها فبحثها ؛ وتداولت عدة جلسات الموضوع برمته ، راجعة إلى كافة القوانين والأوامر التي صدرت بشأن الأزهر ، قديمها وحديثها ، فتبين لها ما يأتي :

أولاً — إن الأمر الكريم الذي صدر في ٧ جمادى الآخرة سنة ١٣٠٢ ( ٢٤ مارس سنة ١٨٨٥ ) ورد فيه خاصاً بوصف كبار العلماء ما جاء بالمادة ٤ منه ولفظها :

ينتخب حضرة شيخ الجامع من أكابر العلماء ستة ، اثنين من علماء السادة الحنفية ، واثنين من علماء السادة الشافعية ، واثنين من علماء السادة المالكية — يترتب من حضراتهم مجلس الامتحان تحت رئاسة حضرته أو من ينوب عنه الخ .

ثانياً — إن الأمر الصادر في ٦ جمادى الأولى سنة ١٣٠٥ ( ١٩ يناير سنة ١٨٨٨ ) جاء المادة ٤ منه كنظيرتها من سابقه ، وزيد عليها حكم امتحان الحنبلي .

ثالثاً — الأمر الصادر في ٧ رجب سنة ١٣١٢ ( ٣ يناير سنة ١٨٩٥ ) فقد وصف فيه المرحوم الشيخ عبد الرحمن الشربيني بأنه من أكابر العلماء .

رابعاً — الأمر الصادر في ٢١ رجب سنة ١٣١٢ ( ١٧ يناير سنة ١٨٩٥ ) والذي ورد به خاصاً بهذا الموضوع هو نص المادة الرابعة ، وهو عين ما ورد في نظيرتها من قانون ١٩ يناير سنة ١٨٨٨ .

خامساً — الإرادة السنية الواردة بصفحة ٧٥ من قاموس الإدارة والقضاء ، المتضمنة تعيين المرحوم الشيخ إبراهيم الظواهري شيخاً للجامع الأحمدى ووصف فيها بلفظ « من أكابر علماء السادة الشافعية في الأزهر وشيخ رواق الشراقة فيه » .

سادساً — الأمر الصادر في ٦ المحرم سنة ١٣١٣ ( ٢٩ يونيو سنة ١٨٩٥ ) ، وهو قانون مرتبات العلماء وبديل الكساوى الذي جعل قسماً من المرتبات . ومما جاء فيه بالمادة الثانية منه تحت عنوان « بدل الكساوى » ما لفظه :

« يختص هذا النوع بالأكابر من حضرات العلماء وهم الذين حازوا الأقدمية في العلم والتدريس مع الشهرة بالفضل والتحقيق وارتفاع الصيت بين العلماء والطلاب » .

أداة ٩٥ « ..... »

وقد نصت المادة ١٩ منه على أن استحقاق المرتبات المنصوص عليها في هذا القانون مشروط بمواظبة أربابها على تدريس علم العلوم اللازم تدريسها في الأزهر ، سواء درسوا فيه أو خارجه ، ما لم يكن العالم موظفاً فيشترط تدريسه في الجامع الأزهر .  
ونصت المادة ٢٨ منه على أن المرتبات المذكورة لا يجمع بينها وبين مرتب الوظيفة إلا إذا قام الموظف بتدريس علم من علوم الأزهر في القاهرة مع المواظبة على أن يكون العلم الذي يدرسه غير العلم الذي تقتضيه وظيفته .  
سابعاً — الأمر الصادر بتاريخ ٢٠ المحرم سنة ١٣١٤ ( أول يولييه سنة ١٨٩٦ ) ، ونصت المادة ٥ منه على تشكيل مجلس إدارة الجامع الأزهر من خمسة أعضاء غير الرئيس ، منهم ثلاثة من أفاضل علماء الأزهر واثنان من العلماء الموظفين في الحكومة ، ويكون بينهم جميعاً بإرادة سنوية .

ونصت المادة ٧ منه على أن مجلس الإدارة ينظر في أمور الأزهر بشرط ألا يخالف في عمله القوانين واللوائح المرعية .  
ونصت المادة ٤٠ منه على أن تأليف لجنة امتحان شهادة العالمية يكون من ستة من العلماء المدرسين ، من كل مذهب من مذاهب الثلاثة اثنان ، ويزاد عليهم واحد عند امتحان الحنبلي .

تامناً — القرار الرابع من قرارات مجلس إدارة الأزهر الذي صدر في ٢ رمضان سنة ١٣١٤ .  
وقد نصت المادة ٥ منه على تشكيل لجنة الامتحان في الجامع الأحمدى تحت رئاسة شيخين من ثلاثة من أكابر علمائه .  
تاسعاً — قانون ٢ صفر سنة ١٣٢٦ ( ٥ مارس سنة ١٩٠٨ ) ، وقد نصت المادة الثامنة منه على تشكيل مجلس إدارة الأزهر من ستة من علمائه ، اثنان من أكابر علماء الحنفية واثنان من أكابر علماء الشافعية ، واثنان من أكابر علماء المالكية .  
ونصت المادة ٢٨ منه على أنه يسوغ لمجلس الإدارة ، مع مصادقة المجلس العالي ، أمور منها أن ينتدب من أكابر العلماء من يعهد به إلقاء دروس عالية لمن ينالون شهادة العالمية حديثاً لتتسع دائرة معلوماتهم .  
ونصت المادة ٣٢ منه على وجوب اشتغال اللائحة الداخلية على أشياء منها القواعد التي تتبع في الامتحان لنيل الشهادات .  
عاشراً — القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ ، ومما جاء فيه :

١ — مادة ٣٢ ، وقد نصت على اختيار شيخ الجامع من كبار العلماء المنصوص عليهم في الباب السابع ، واختيار شيخ كل مذهب من بين فقهاء الذين هم من كبار العلماء المذكورين ، واختيار مشايخ المعاهد الأخرى والوكلاء من الحائزين للشروط المعينة في الفقرتين الأولى والثانية من المادة ١٥ منه .

٢ — وبالرجوع للمادة ١٥ يعلم أنها نصت على أنه يشترط فيمن يعين عضواً في مجلس الإدارة من العلماء :

( ١ ) أن يكون من أرباب كسوة التشريف من الدرجة الأولى والثانية .

( ٢ ) أن يكون أمضى مدة أقلها عشر سنوات بصفة مدرس في الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى .

٣ — نصت المادة ١٠٧ على الشروط التي تتوفر فيمن ينتخب ضمن هيئة كبار العلماء السابق ذكرها ؛ وقد اشتمل أصلها وتعديلها على جعل التدريس شرطاً من الشروط التي أوجبت توفرها فيمن يدخل ضمن هيئة كبار العلماء ؛ غاية الأمر أن التعديل نص على قيام الاشتغال بالقضاء الشرعي بالشروط المدونة في التعديل مقام التدريس .

٤ — نصت المادة ١١٣ من هذا القانون على عدم مراعاة نص المادة ١٠٢ بالنسبة لإكمال العدد ثلاثين ، وعدم مراعاة نص المادة ١٠٧ بالنسبة لاستيفاء الشروط فيمن تتألف منهم هيئة كبار العلماء لأول مرة .

خامساً — جاء في لائحة كسوة التشريف العلمية الصادر بها الإرادة السنية في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٠ بعد أن وضع مشروعه المجلس الأعلى بما له من الحق في ذلك بمقتضى المادة ١٣٢ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ ما يأتي :

١ — شرط من يستحق الكسوة من الدرجة الأولى أن يكون من هيئة كبار العلماء أو أن تتوفر فيه الشروط التي تؤهله للدخول ضمن تلك الهيئة كما هو مدون بالمادة ١٠٧ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٠ .

## مادة ٩٥ » .....

٢ — شرط في استحقاقها من الدرجة الثانية : ( ١ ) أن يكون المرشح لها قد أمضى في وظائف التدريس بالمعاهد مدة أقل من عشر سنوات وأن يكون مدرّساً بالدرجة الأولى . ( ٢ ) أن يكون معروفاً بالاقتدار على ما يعهد إليه تدريسه من علوم القسم العالي . ممتازاً بحسن أسلوبه في التعليم . ( ٣ ) أن يكون مشهوراً بالورع والتقوى وليس في ماضيه ما يشين سمعته .

وأصبح إعطاؤها أيضاً لرؤساء المحاكم الشرعية ونوابها والموظفين من العلماء بالمصالح الأميرية بشروط مدونة بتلك اللائحة .

٣ — واشترط في استحقاقها من الدرجة الثالثة : ( ١ ) أن يكون المرشح لها أمضى ثمانين سنة على الأقل في وظائف التدريس بالمعاهد . ( ٢ ) أن يكون معروفاً بالكفاءة الممتازة بحسن أسلوبه في التعليم . ( ٣ ) أن يكون مشهوراً بالورع والفضل .

ثاني عشر — جاء بالمادة ٥٧ من لائحة الامتحانات التي قررها مجلس الأزهر الأعلى بجلسته ١٤ مارس سنة ١٩١٤ ما يأتي :  
( ١ ) أن يكونوا ممن لهم تفوق في العلم وامتياز في الفضل وحسن السمعة . ( ٢ ) أن يكونوا ممن أمضوا في التدريس ثمانين سنة على الأقل . ( ٣ ) أن يكونوا أقوياء البصر بحيث يشتركون في قراءة وتحضير كافة الأوراق . ( ٤ ) أن يكونوا ممن زاولوا طرق الدراسة النظامية وامتحاناتها .

ثالث عشر — بالرجوع إلى القانون رقم ٣٣ سنة ١٩٢٣ الخاص بإنشاء قسم للتخصص في الجامع الأزهر يعلم أن المادة ٤ من نصت على أن الذين يدرسون في هذا القسم هم هيئة كبار العلماء كل فيما تفوق فيه ، وكذا العلماء المعروفون بالتفوق في تلك العلوم التي أريد التخصص فيها .

بعد أن رجعت اللجنة إلى كل ما ذكر وتحققت منه نذبت أحد أعضائها ، حضرة الشيخ محمد عز العرب بك ، للتوجه للأزهر كي يقف على ما إذا كان فضيلة الأستاذ الشيخ علي سليمان عين ضمن المتشحين لطالبي شهادة العالمية أو لا ، وتاريخ تعيينه إن كان ، والاطلاع على ما يدل على ذلك .

وقد قام بمأموريته وعمل محضراً بما رآه مما دل على أن فضيلة العضو المشار إليه قد عين ضمن المتشحين لطالبي شهادة العالمية وامتنح فعلاً بعض من نالوا تلك الشهادة بتاريخ ١٤ و ١٦ يولييه سنة ١٩٠٨ .

ثم تناقشت اللجنة في الموضوع فابتدأها حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر بطرح البحث في الطعن المذكور شكلاً متمسكاً بقرار المجلس الصادر في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ من عدم قبول تبليغ عن فقد أحد الأعضاء شروط العضوية إلا إذا كان موقفاً عليه من المبلغ ، وموضحاً به عنوانه ؛ ومصدقاً على إمضائه . وبالمناقشة في هذا لم يوافق حضرته أحد من حضرات أعضاء اللجنة لأن القرار المذكور مصدق بلفظ « من الآن فصاعداً » ؛ وهذا الطعن مقدم من الدور الماضي . وعلى فرض أنه لم يكن مصدراً بما ذكر فلا يسرى على الماضي ؛ ولما جرى المجلس فعلاً على هذا الرأي في طعنين سابقين على صدور هذا القرار .

بعد هذا تناقشت اللجنة في موضوع الطعن .

### الموضوع

بعد أن استقر رأي اللجنة على وجوب البحث في الموضوع وعدم انطباق قرار المجلس الخاص بالشكل على هذا الطعن طرح في اللجنة ما يأتي :

أولاً — هل ما زالت اللجنة متمسكة برأيها السابق من وجوب توفر شروط المادة ١٠٧ من قانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ المعدل بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٠ أو لا ؟

ثانياً — هل يكتسب الشخص صفة أنه من كبار العلماء إذا صدر بشأنه أمر كريم أو نذب لعمل يكون من خصائص كبار العلماء بمقتضى قانون سابق دون بحث في أن يكون التطبيق صحيحاً أو لا ؟

وبالمناقشة في هذين الأمرين رأى حضرة صاحب المعالي محمد شفيق باشا أنه لتحقيق وصف كبار العلماء في العالم يجب أن يكون من هيئة كبار العلماء ، وإلا فمن تنطبق عليه جميع شروط المادة ١٠٧ المذكورة ؛ ويستثنى من ذلك العالم الذي يكون قد اكتسب تلك الصفة بأمر كريم أو بالتطبيق على قانون أو أمر كريم دون بحث في صحته وعدم صحة ذلك التطبيق ، لأن من انصف بهذا الوصف بشيء مما ذكر يكون قد اكتسب حقاً ليس للمجلس سلبه منه .



ورأى حضرة صاحب السعادة محمود شكرى التمسك برأى اللجنة السابق من وجوب توفر شروط المادة ١٠٧ المذكورة ما لم يكن العلم قد اكتسب الوصف بالتطبيق لقانون من القوانين السابقة على سنة ١٩١١ تطبيقاً صحيحاً ، وأن صدور أمر كريم ، أو انتداباً من خصائص كبار العلماء لا يكسب العلم ذلك الوصف إلا إذا كان التطبيق صحيحاً . هذا مع مراعاة التعريف الوارد بالمادة الثانية من الأمر العالى الصادر فى ٢٩ يونيه سنة ١٨٩٥ بشأن استحقاق بدل الكساوى . أما قبله فالمسألة تقديرية محضة حيث لم يكن وقتذاك ضابط انونى لكبار العلماء .

وأيد سعادته رأيه هذا بأن القوانين التى صدرت قبل ٢٩ يونيه سنة ١٨٩٥ لم يرد فيها تعريف أو ضابط لكبار العلماء ، فكانت المسألة بالنسبة لهم تقديرية .

أما قانون ٢٩ يونيه المذكور فقد وضع فى المادة الثانية منه تعريفاً لكبار العلماء تجب مراعاته ، فيجب أن تتوفر فى كبير العلماء شروط :

(١) الأقدمية فى العلم والتدريس .

(٢) الشهرة بالفضل ، والتحقيق ، وارتفاع الصيت بين العلماء والطلاب .

وأما بعد قانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ فيجب توفر شروط المادة ١٠٧ جميعها .

ورأى حضرة صاحب الدولة يوسف وهبه باشا البقاء على التمسك بتوفر شروط المادة ١٠٧ المذكورة جميعها ، معللاً ذلك بأنه إنما يرجع إلى القوانين المعمول بها وقت صدور الدستور وقانون الانتخاب دون سواهما . ووافق دولته على رأيه حضرة الشيخ حسن عبد القادر .

ورأى حضرة حافظ عابدين بك أن المسألة تقديرية ، وأن التمسك بضرورة حيازة العضو العالم لجميع الصفات التى تؤهله لعضوية هيئة كبار العلماء فيه تعسف بغير مسوغ ، إذ أن أعضاء هيئة كبار العلماء أنفسهم ، كلهم أو جلهم ، لم تتوفر فيهم جميع الصفات . وأما الرأى القائل بأن العالم الذى اكتسب حق لقب كبير العلماء بإرادات ومراسيم سابقة يكون من كبار العلماء فلم يوافق عليه إلا إذا كان تطبيق الإرادة أو المرسوم صحيحاً . أما إذا لم يكن صحيحاً ، وكان العالم المعتبر من كبار العلماء غير متوفرة فيه الشروط التى تؤهله لهذه الصفة ، فلا يكون من كبار العلماء ولا يكون المجلس مقيداً بتلك الإرادات والمراسيم بالنسبة له .

أما باقى حضرات الأعضاء فرجعوا إلى أن المسألة تقديرية محضة ، ولكنهم رأوا ألا يترك الأمر بدون ضابط يكون نصب عين القدر . واستنتجوا من الرجوع إلى القوانين الخاصة بالجامع الأزهر جميعها ، قديمها وحديثها ، أن أهم ما يجب توفره فى العالم ليكون من كبار العلماء هو ما يأتى :

أولاً — أن يكون قد درس فى الأزهر والمعاهد الأخرى — بعد نيله شهادة العالمية — مدة أقلها عشر سنين .

ثانياً — أن يكون معروفاً بالورع والتقوى وليس فى ماضيه ما يشين .

أما الشرط للتعليق بالسن فغير محتاج إليه مع تحديد سن العضو بالمجلس فى الدستور وقانون الانتخاب .

وأما التأليف وما يتعلق به فلا يلزم توفره فى تحقق ذلك الوصف لأن القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ أباح تشكيل هيئة كبار العلماء مع عدم مراعاة شروط المادة ١٠٧ منه . ومن شملت منهم هذه الهيئة لأول مرة لا شك من كبار العلماء . واستندت الأغلبية فى رأياها هذا على ما يأتى :

أولاً — أن كبار العلماء ليس لهم ضابط يصح الرجوع إليه فى القوانين السابقة على قانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ رغم تعريفهم فى قانون بدل الكساوى لأنه تعريف غير مميز .

ثانياً — أن الشروط التى وضعت فى المادة ١٠٧ من قانون سنة ١٩١١ ليست مشروطة لكبار العلماء بحيث يمكن للإنسان أن يجزم بأن من لم تتحقق فيه تلك الشروط لا يعد من كبار العلماء ، بدليل النص فى القانون على عدم مراعاتها عند تأليف هيئة كبار العلماء لأول مرة .



مادة ٩٥ » ..... «

ثالثاً — إن المطلع على القوانين السابق ذكرها ، قديمها وحديثها ، يحزم تماماً بأن التدريس في المعاهد الدينية قد وضع أساساً في كل أمر هام يتعلق بالعلماء حتى ما لا يصل في الأهمية إلى عضوية مجلس الشيوخ ، وذلك لما يأتي :

( ١ ) إن الأمر العالي الصادر في ٢٩ يونيه سنة ١٨٩٥ للذكور الذي فيه تعريف أكابر العلماء جاء فيه أنهم الذين حازوا الأقدمية في العلم والتدريس .

( ٢ ) إن المادة ١٩ من ذلك القانون نصت على أن استحقاق المراتب العلمية مشروط بالمواظبة على تدريس علم من العلوم المشروط تدريسها بالأزهر .

( ٣ ) لما تعرض هذا القانون للمدرسين من الموظفين شرط في استحقاقهم للمرتب العلمي تدريسهم في الجامع الأزهر .

( ٤ ) لما تعرض أيضاً للجمع بين المراتب العلمية ومراتب الوظيفة في المادة ٢٨ من القانون السالف الذكر لم يستثن إلا الموظف الذي يدرس علماً من علوم الأزهر في القاهرة مع المواظبة .

( ٥ ) لما لم يوصف أعضاء لجنة الامتحان في الأمر الذي صدر في أول يونيه سنة ١٨٩٦ بأنهم من كبار العلماء كسوابقه من القوانين نص في المادة ٤٠ منه على وصفهم « بالمدرسين » .

( ٦ ) لما أريد في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ وضع شروط لمن يعين من مشايخ المعاهد ووكلائهم شرط توفر ما هو مدون بالمادة ١٥ منه التي تنص على أن يكون قد درس عشر سنوات .

( ٧ ) إن المادة ١٠٧ من قانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ لما عدلت بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٠ نص في الأصل والتعديل على شرط التدريس مدة عشر سنوات .

( ٨ ) إن لأئحة كسب التشريف جعلت التدريس لئيل الكسوة شرطاً أساسياً . ولما جعلتها لغيرهم من العلماء الموظفين شرطاً مشروطاً خاصة بهم .

( ٩ ) إن لأئحة الامتحانات التي وضعها مجلس الأزهر الأعلى بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩١٤ نصت على الشروط التي تراعى فيما يختار للامتحان من العلماء وجعلت منها التدريس ثمانى سنوات .

فمن هذا كله يتعين أن يكون أول شرط يشترط لتحقيق وصف كبار العلماء أن يكون العالم قد درس في الأزهر مدة أقلها عشر سنوات كما ذكر .

وأما شرط الورع والتقوى وخالو الماضي مما يشين فلا يصح أن يهمل في طبقة كبار العلماء الذين هم من رجال الدين . ولما أخذت الآراء في موضوع الطعن المذكور كان رأى حضرات أصحاب الدولة والسعادة يوسف وهبه باشا ومحمود شكرى باشا والشيخ حسن عبد القادر قبول الطعن للأسباب التي ذكرت في آرائهم . أما الباقيون — وعددهم ثمانية — فرأيهم رفض الطعن . فأحدهم حضرة حافظ عابدين بك ، لتوفر أغلب شروط المادة ١٠٧ المذكورة لدى حضرة العضو المطعون فيه ، إذ لا ينقصه منها إلا شرط التأليف ومعالى شفيق باشا ، لاكتساب العضو صفة كبار العلماء لسابقة تعيينه ممتحناً لشهادة العالمية بالتطبيق لقانون سنة ١٣٢٦ الذي نص على أن الممتحنين يكونون من كبار العلماء . وأما باقى الأغلبية فلتوفر شرطى التدريس مدة عشر سنوات والورع .

وعلى ذلك :

تقرر رفض الطعن بأغلبية الآراء ٩

رئيس اللجنة

يوسف وهبه

سعادة أحمد علي باشا — بمناسبة نظر هذه الطعون ألفت نظر حضراتكم أنها تناولت البحث في مبادئ مشتركة . وهذه المبادئ هي

أولاً — هل يجب أن يكون العضو من هيئة كبار العلماء أو يكفي أن يكون من كبار العلماء ولو لم يكن من هيئتهم ؟

أداة ٩٥ » ..... «

ثانياً - إذا سلم بأنه يكفي أن يكون العضو من كبار العلماء ، فمن هم كبار العلماء ؟ هل يجب أن يكون العالم حائزاً لمعظم الشروط لواجب توافرها فيمن يدخلون في هيئة كبار العلماء ، أو يجب أن يكون حائزاً لهذه الشروط كلها ؟

ثالثاً - وإذا لم يكن واجباً توافر هذه الشروط ، فهل تكون المسألة اعتبارية تقديرية يجب البحث فيها عند النظر في جميع الطعون المطروحة أمامكم ؟ فأطلب - قبل البت في أي طعن منها - أن تتلى تقارير اللجنة عن هذه الطعون جميعاً ، كما تتلى تقرير اللجنة عن الطعن تقدم ضد فضيلة الشيخ علي سليمان ، ثم يأخذ المجلس في مناقشة هذه المبادئ التي ذكرتها . فإذا أخذ برأي فيها طبق على كل طعن من هذه الطعون على حدته .

هذا ما أرى أن يتبعه المجلس ، فإذا وافقتم على هذا الرأي سرتتم بالمسألة في الطريق الواضح .

سعادة محمود شكرى باشا - أؤيد زميلي سعادة أحمد علي باشا في طلبه لوجهته ، لأن قرار المجلس الذي سيصدره في هذه الطعون سيكون قانوناً للمستقبل يطبق في مثل هذا الموضوع الذي خلا الدستور وقانون الانتخاب عن بيان واضح فيه . فلم يحدد أيهما من هم كبار العلماء ، وأزيد على ذلك أن الأغلبية - كما جاء في تقرير اللجنة الذي تلى عليكم الآن - ترى أن أول شرط يشترط لتحقيق وصف كبار العلماء أن يكون العالم قد درس في الأزهر مدة أقلها عشر سنوات . فما قول حضراتكم في عالم تخرج من الأزهر ، وقضى مدة طويلة تربو على خمسة عشر عاماً في الفضاء الشرعى ، وشغل أهم مراكزه - هل مثل هذا الشخص يحرم من أن يكون عضواً في مجلس الشيوخ لأنه لم يسبق به تدريس ؟

( أصوات : لا ) .

حينئذ وجب أن نفحص المبادئ أولاً بدقة ؟ وما يستشر عليه الرأي نطبقه على كل حالة قائمة بذاتها .

حضرة محمود بسيونى افندى ( الرئيس بالنيابة ) - هل تقصد سعادتك تأجيل النظر في هذه الطعون بعد تلاوة تقاريرها ؟

سعادة محمود شكرى باشا - رأى أن تتلى التقارير كلها ثم يتبع بعد ذلك ما أشار به سعادة زميلي أحمد علي باشا .

سعادة محمد صدقي باشا - إن النظر في هذه الطعون الثلاثة يستدعى بحثاً دقيقاً . وليس لدى المجلس هذه الليلة الوقت الكافى ، نأقترح على حضرات الأعضاء تأجيل هذا البحث إلى جلسة أخرى تخصص لذلك .

( ضجة ) .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك ( مقرر اللجنة ) - أنا أرحب بطلب تلاوة تقارير اللجنة عن الطعون الثلاثة ومناقشة المجلس للمبادئ المتعلقة بها مبدأً مبدأً ، وأتمنى أن يوفق المجلس فيها بكل ما يمكن من دقة .

معالي محمد شفيق باشا - أؤيد من تقدمونى من حضرات الزملاء ، لأن اللجنة قررت قبول بعض هذه الطعون ورفض البعض الآخر ، وكان هذا الاختلاف بالأغلبية كما ظهر لحضراتكم من التقارير التي وزعت علينا .

لم يختلف أعضاء لجنة من لجان هذا المجلس على مسألة بمقدار ما اختلف أعضاء هذه اللجنة بصدده هذه الطعون ، فبينما انفردت برأى في من منها إذا بي منضم إلى الأغلبية في الطعنين الآخرين . وكذلك كثير من حضرات أعضاء اللجنة كانوا في جانب الأقلية في طعن وفي جانب الأكثرية في غيره ، وذلك لتعدد المبادئ التي تناولتها هذه التقارير . فإذا فصل في هذا الطعن وحده ربما يقال عند النظر في الطعنين الآخرين إن هذه المبادئ قبلت عند النظر في الطعن الأول ، فلا حاجة للمناقشة فيها . فالمسألة دقيقة تحتاج لعناية لأنها - كما سمعتم من سعادة محمود شكرى باشا - تدور حول مبادئ قانونية ستكون قاعدة تتبع في هذه الطعون وفيما يماثلها في المستقبل . ولذلك أرجو إما إحالة على ضم هذه الطعون الثلاثة إلى بعضها ، أو إذا رأيتم نظر الطعن المتعلق بفضيلة الشيخ علي سليمان وحده فليكن مع حفظ الحق في مناقشة المبادئ التي ستقرر الآن عند نظر الطعنين الآخرين .

( ضجة ) .

حضرة محمود بسيونى افندى ( الرئيس بالنيابة ) - هل توافقون حضراتكم على تخصيص جلسة يوم الاثنين المقبل لنظر تقارير

اللجنة عن هذه الطعون الثلاثة ؟

مادة ٩٥ » ... ..

سعادة محمود شكرى باشا — حقيقة ربما كان الوقت الباقى من جلسة الليلة لا يكفى لنظر هذه الطعون ، فأقترح على حضرات أن يتلى التقريران الآخران كما تلى التقرير الخاص بفضيلة الشيخ على سليمان بحيث تكون المناقشة ممكنة فى الجلسة القادمة فى الطعون الثلاثة .  
حضرة محمود بسيونى افندى ( الرئيس بالنيابة ) — أظن أنه يحسن — فيما إذا قرر المجلس تأجيل النظر فى الطعون الثلاثة .  
جلسة خاصة — أن يتلى التقريران الآخران فى تلك الجلسة .

سعادة محمود شكرى باشا — هل قرر المجلس ضم الطعون ؟  
حضرة محمود بسيونى افندى ( الرئيس بالنيابة ) — هل توافقون حضراتكم على هذا الضم ؟  
( أصوات : نعم ) .

حضرة محمود بسيونى افندى ( الرئيس بالنيابة ) — المجلس يقرر ضم الطعون الثلاثة إلى بعضها .  
ولأخذ رأى الآن على التأجيل . فمن يعارض من حضراتكم فى تأجيل نظر هذه الطعون إلى جلسة خاصة تعقد يوم الاثنين التالى .  
يتفضل بالوقوف .  
( وقفت أقلية ) .

حضرة محمود بسيونى افندى ( الرئيس بالنيابة ) — المجلس يقرر تأجيل النظر فى هذه الطعون إلى جلسة خاصة تعقد يوم الاثنين المقبل .  
( فى ٢ مارس سنة ١٩٢٧ ) .

الطعون المقدمة ضد حضرات السيد محمد على البىلاوى والشيخ على سليمان والشيخ حسين والى — تلاوة تقريرى اللجنة عن الطعنين المقدمين ضد حضرتى الأول والأخير — قرار المجلس بقبول الطعون الثلاثة شكلاً — المقصود « كبار العلماء » وهل ينحصر فى هيئة « كبار العلماء » ؟ — استمرار المناقشة فى ذلك

دولة الرئيس — تلى فى الجلسة السابقة تقرير اللجنة عن الطعن المقدم ضد فضيلة الشيخ على سليمان . والآن سيتلى على حضرات تقرير اللجنة عن الطعنين الآخرين .

تلى كتاب لجنة الطعون وتقريرها عن الطعن المقدم ضد فضيلة السيد محمد على البىلاوى ، وهذا نصهما :  
حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرفع لدولتكم مع هذا التقرير الذى وضعته لجنة الطعون عن الطعن الخاص بفضيلة السيد محمد على البىلاوى عن مجلس الشيوخ لعرضه على هيئة المجلس .

وبما أن حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا تنحى عن انتدابه السابق مقررآ للجنة أمام المجلس فى هذا الطعن فانتدبت حضرة صاحب العزة الشيخ محمد عز العرب بك مقررآ لها فيه أمامه .

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم احترامى ؟

رئيس اللجنة

يوسف وهبه

تقرير اللجنة عن الطعن المقدم ضد فضيلة السيد محمد على البىلاوى

بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٢٦ تقدمت عريضة من يدعى الشيخ عباس طه الحامى وأحد علماء الأزهر ، الساكن بزرع النوى قدم الدرب الأحمر ، إلى دولة رئيس مجلس الشيوخ ضمنها أن فضيلة العضو لم تتوفر فيه الشروط اللازمة لاعتباره من كبار العلماء فيكون تعيينه بمجلس الشيوخ مخالفاً للدستور . فأحال المجلس هذا التبليغ على لجنة الطعون لفحصه وتقديم تقرير بما تراه . وقد فحصت وتقدمت تقريرها بسقوط عضوية فضيلته .

ولما عرض على المجلس ، وكان لنظر هذا الطعن ارتباط بنظر الطعن المقدم ضد فضيلة الشيخ على سليمان ، وطلب هذا الأخير التأجيل

على تقرير اللجنة وقرر المجلس قبول طلبه مع تقديم ملحوظاته إلى اللجنة ، رأى أيضاً تأجيل النظر في هذا الطعن لارتباطهما بموضوع دواعيته إلى اللجنة لبحث ما عسى أن يقدمه حضرة العضو المطعون فيه من الملاحظات — بناء على ذلك أعيدت الأوراق للجنة وقدم بلة العضو المطعون فيه تقريراً لها أهم ما جاء فيه أن القانون الذي صدر بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٠٨ نص في المادة الثامنة منه على كىل مجلس إدارة الأزهر من ستة من العلماء : اثنين من أكابر علماء الحنفية ، واثنين من أكابر الشافعية ، واثنين من أكابر المالكية . به تطبيقاً لهذه المادة صدر لفضيحة شيخ الجامع الأزهر أمر كريم بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٠٨ بتشكيل ذلك المجلس من ستة أحدهم يلة السيد محمد على البيلوى . فهو بهذا الأمر الكريم معتبر من أكابر العلماء . ويلاحظ أنه عين قبل ذلك في مجلس إدارة الأزهر يطبق للأمر الصادر في ٢٠ المحرم سنة ١٣١٤ (أول يولي سنة ١٨٩٦) التي نصت للمادة الخامسة منه على تشكيل هذا المجلس من ستة أعضاء غير الرئيس ، منهم ثلاثة من أفاضل علماء الأزهر ، واثنين من العلماء الموظفين كان فضيلته أحدهما .

وبمناقشة اللجنة في ذلك رأى حضرة صاحب المعالي محمد شفيق باشا أن هذا الأمر الكريم أ كسب فضيلة العضو صفة أنه من أكابر العلماء ؛ ولا يجوز البحث في صحة التعيين أو عدمها لأن قوانين الأزهر خلو من أية طريقة يمكن بها الطعن على هذا التعيين ؛ فلا لس هذا على التعيين في عضوية مجلس الشيوخ الشروع فيها الطعن بما تدون في هذا الصدد في الدستور وقانون الانتخاب . ورأى صاحب السعادة محمود شكرى باشا أن الأمر المشار إليه لم يطبق المادة الثامنة من قانون ٥ مارس سنة ١٩٠٨ تطبيقاً يهاً لأنه لم يتحقق في حضرة العضو تعريف أكابر العلماء الوارد بالمادة الثانية من قانون ٢٩ يونيو سنة ١٨٩٦ الذي نص فيه على هم الذين حازوا الأقدمية في العلم والتدريس مع الشهرة بالفضل والتحقيق وارتفاع الصيت بين العلماء والطلاب . كما أنه لا تنطبق به أيضاً شروط المادة ١٠٧ من القانون رقم ١٠ سنة ١٩١١ .

ورأى حضرة صاحب الدولة يوسف وهبه باشا وجوب توفر شروط المادة ١٠٧ جميعها كما رآه اللجنة : أولاً لعدم صحة التمسك بقانون سنة ١٩١١ الذي كان معمولاً به وقت صدور الدستور وقانون الانتخاب . ووافق دولته على ذلك حضرة الأستاذ الشيخ سن عبد القادر . أما باقى حضرات الأعضاء فقد رأوا أن التدريس شرط أساسى في اعتبار العالم من أكابر العلماء ، وإن كانت المسألة سدرية ، وهذا غير متحقق في فضيلة العضو المطعون في عضويته ، وصدر الأمر الكريم بحمله من أعضاء مجلس إدارة الأزهر تطبيقاً ، المادة ٨ من قانون ٥ مارس سنة ١٩٠٨ التي نصت على تشكيل ذلك المجلس من أكابر العلماء لا يكسبه صفة أنه من أكابر العلماء . لا يمكن الغرض منه إكساب الصفة وإلا لكان الرسوم القاضى بتعيينه عضواً في مجلس الشيوخ بالتطبيق على الدستور وقانون الانتخاب نفاً من النظر في الطعن فيه — وعليه لا يصح الاعتماد على ذلك الأمر في إكساب الصفة ، لأنه تطبيق لا يتفق مع الواقع لا يكون صحيحاً .

بناء على ذلك :

قررت اللجنة بإجماع الآراء ، ما عدا معالي شفيق باشا ، بقاءها على قرارها السابق من قبول الطعن وسقوط عضوية فضيلة بد محمد على البيلوى ؟

رئيس اللجنة

يوسف وهبه

القاهرة في ٢١ فبراير سنة ١٩٢٧

تلى كتاب لجنة الطعون وتقريرها عن الطعن المقدم ضد فضيلة الشيخ حسين والى ، وهذا نصهما :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرفع لدولتكم مع هذا التقرير الذى وضعته لجنة الطعون عن الطعن الخاص بفضيلة الشيخ حسين والى عضو من الشيوخ لعرضه على هيئة المجلس .

وقد ندبت اللجنة حضرة صاحب العزة الشيخ محمد عز العرب بك مقررأ لها أمامه في هذا الطعن .

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم احترامى ؟

رئيس اللجنة

يوسف وهبه

القاهرة في ٢١ فبراير سنة ١٩٢٧



## تقرير اللجنة

عن الطعن المقدم ضد فضيلة الشيخ حسين والى عضو مجلس الشيوخ

تقدم طعن بتاريخ ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٦ من حضرة الشيخ عباس طه المحامى الشرعى ضد فضيلة الشيخ حسين والى : فيه إن حضرة العضو المذكور لم يدخل ضمن هيئة كبار العلماء إلا بعد أن تعين عضوا بمجلس الشيوخ ، وأنه ليس له مكانة ممتازة العلماء تجعله من كبارهم .

وقد أحال المجلس هذا الطعن بجلسته ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٦ على هذه اللجنة لنظره وإبداء رأيها فيه بتقرير تقدمه للمجلس . نظرت اللجنة هذا الطعن فى عدة جلسات ؛ واطلعت على ما قدمه فضيلة العضو المطعون فيه من المذكرات ، وندبت من بين ضم أعضائها صاحب السعادة محمد صفوت باشا لاستيفاء نقط خاصة بهذا الطعن بالاطلاع على ما يرى الاطلاع عليه من دفاتر وأوراق بالأزهر وعلى تأليف الأستاذ المطعون فيه وما تم بشأنها . وكانت نتيجة أبحاثه أن الأستاذ المطعون فيه ألف بعض كتب وقدمها للأزهر سنة ١٩١٣ لتقرر اللجنة المختصة كتبه واستحقاقه للجائزة عليها ليكون له حق الانتخاب لهيئة كبار العلماء ، وأن تلك اللجنة قررت - تعيينه فى مجلس الشيوخ - بعضاً من تلك الكتب ، وأنه يستحق الجائزة عليها ، كما كانت نتيجة البحث أنه درس بالأزهر ومدرسة الشرعى أكثر من عشر سنين ، منها مدة أكثر من أربع سنين بانقسم العالى .

وحيث إن اللجنة سبق أن بحثت فى موضوع الطعن الذى قدم فى حق فضيلة الأستاذ الشيخ على سليمان ، وبينت فى تقريرها قدمته بشأنه آراء حضرات أعضاء اللجنة فيمكن وصفهم بكبار العلماء بذلك التقرير .

وحيث إنه تبين من تلك الأبحاث أن حضرة العضو المطعون فيه حائز للشروط التى تجعله من كبار العلماء على أى رأى الآراء المختلفة لحضرات أعضاء اللجنة السابق بيانها بالتقريرين الخاص أحدهما بالطعن فى عضوية فضيلة الشيخ على سليمان وثانيهما بأنه فى عضوية فضيلة السيد محمد على اليلوى - ولذا يكون هذا الطعن فى غير محله .

فبناء عليه :

رأت اللجنة بالإجماع رفض الطعن ؟

رئيس اللجنة

يوسف وهبه

٢١ فبراير سنة ١٩٢٧

دولة الرئيس - قبل الدخول فى الموضوع يجب أن نفصل فى مسألة أولية متعلقة بالشكل يتعين الفصل فيها أولاً ، وهى : هل الطعون مقبولة شكلاً أو هى غير مقبولة عملاً بقرار المجلس الصادر فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ ؟

سعادة محمود شكرى باشا - مسألة الشكل هذه أثارها فى اللجنة حضرة الشيخ حسن عبد القادر ، حيث رأى أن قرار المجلس الذى أشار إليه دولة الرئيس ينسحب على هذه الطعون . وقد أجمع حضرات أعضاء اللجنة على أن هذا القرار لا ينسحب على هذه الطعون لأنه صريح فى لفظه ، إذ نص فيه على أنه لا يجوز نظر الطعون « من الآن فصاعداً » إلا إذا قدمت بشكل خاص ، أى بعد التصديق إمضاء مقدمها . وبالطبع راعى المجلس عند إصدار قراره هذا عدم سريانه على الماضى احتراماً لنص المادة ٢٧ من الدستور تقضى « بألا تجرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ؛ ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبله ما لم ينص على خلاف بنص خاص » .

دولة الرئيس - ولكن ماذا يرى حضرة العضو المحترم إذا اعتبر هذا القرار متعلقاً بمجرد إجراءات (Procédure) ، فهل أنه مع هذا الاعتبار يسرى على الماضى ؟

سعادة محمود شكرى باشا - ليست المسألة مسألة إجراءات ، لأنه يتعلق بها حق يتصل بالمصلحة العامة التى لا يجوز التهاون ؛ فلا يصح بوجه أن يسرى مفعول هذا القرار على الطعون السابقة عليه ، اللهم إلا إذا رجع المجلس عن قراره ونص بقرار صريح

ب توفّر الشروط التي وضعها لقبول الطعون في كل طعن ، حتى ولو كان سابقاً لقراره الأول . وفي هذا تعرض للانتقاد لأن هناك أنظرت قبل ذلك ، كالطعنين اللذين قدما ضد حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي ، وضد حضرة علي عبد الرازق بك ، ولم ير المجلس انه محل لتطبيق قرار ديسمبر الماضي عليهما .

دولة الرئيس — لعل حضرتيهما لم يتمسكا بالسؤال الشككية ، لأن الطعنين كانا واهين في موضوعهما .  
سعادة محمود شكرى باشا — إن القرار صريح في أنه لا ينطبق إلا على المستقبل . وقد أخذ المجلس بذلك بالنسبة للطعنين المذكورين ، ينبغي أن يتحول المجلس الآن عن هذا القرار .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك ( مقرر اللجنة ) — تقدمت هذه الطعون إلى المجلس فأحالها إلى اللجنة التي نظرتها في عدة ات ، وقدمت اللجنة تقاريرها عنها إلى المجلس الذي قرر إعادتها إلى اللجنة بالثاني ، وهي أعادت النظر فيها وقدمتها أخيراً إلى المجلس ، بعد أن صدر قرار ديسمبر سنة ١٩٢٦ الذي قضى بأنه « من الآن فصاعداً لا يقبل تبليغ عن فقد أحد الأعضاء شروط العضوية إذا كان موقفاً عليه من المبلغ وموضحاً به عنوانه ومصدقاً على إمضائه » .

أظن أنه بعد أن صدر قرار المجلس صريحاً في التقييد « من الآن فصاعداً » ، وبعد أن نظر بعض طعون لم تتوافر فيها الشروط التي عليها القرار — بعد كل هذا لا يحسن أن نتكلم في المسألة الشككية وقد فات أوانها ، ولذلك أرجو المجلس الموافقة على الكلام في نوع دون الشكل .

معالي محمد شفيق باشا — الكلام في المسألة الشككية يجرنا إلى الكلام في كل الأوجه المختلف عليها بين أعضاء لجنة الطعون ...  
دولة الرئيس — المسألة مسألة أولية (Question préjudicielle) يجب الفصل فيها قبل الدخول في الموضوع .

معالي محمد شفيق باشا — إذا دخلنا في الموضوع ... ..

دولة الرئيس — إذا دخلنا في الموضوع أصبح لا محل للكلام في الشكل .

معالي محمد شفيق باشا — الذي أريد أن أقوله هو أننا إذا دخلنا في الموضوع فقد نواجه صعوبات في حل المسائل المختلف عليها ، ونحضر انكم أن لا سبيل إلى تذليلها إلا بالرجوع إلى المسألة الشككية ؟

دولة الرئيس — سعادة محمود شكرى باشا يعد لك الجواب .

معالي محمد شفيق باشا — أعتقد أن الكلام في موضوع المسائل المختلف عليها سيجرنا إلى التعرض للمسألة الشككية .

دولة الرئيس — أرجو ألا تخلط مسألة الشكل بالموضوع .

معالي محمد شفيق باشا — أنا لا أخلط بينهما .

سعادة محمود شكرى باشا — أظن أن ما يقوله معالي محمد شفيق باشا من أن الكلام في النقاط المختلف عليها قد يجر الأعضاء كلام في الشكل قول غير مقبول ولا معقول . وأنا أجل المجلس عن أن يستعصى عليه البت في مثل هذه المسائل المختلف عليها ، وهو التشريعية الكبرى التي يعرض عليها ما هو أهم بكثير من هذه المسائل وما هو أعوص منها وأدق . فليس من المتعذر عليه أن يحل مسائل دون أن يضطر إلى الالتجاء لمسألة الشكل تخاصاً من البت في الموضوع .

دولة الرئيس — أظن أن معالي محمد شفيق باشا غير متمسك برأيه .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — أرى أن المسألة استوفيت .

حضرة لويس أخنوخ قانونس أفندي — نحن أمام قرار أصدره المجلس خاصاً بالشكل ، لاحظ في إصداره أن أحكام الدستور لا تتخاب تحتم التصديق على الإماءات ، فيجب تطبيق هذا القرار على الماضي . ونحن في ديسمبر سنة ١٩٢٦ أدركنا وجوب بق على إمضاء الطاعنين . وفي تطبيق هذه القاعدة على الماضي تصحيح للإجراءات ، وهذا لا يمنع الطاعنين فيما بعد من أن يجددوا هم مستوفية للشروط التي حتمها القرار . وعلى كل حال يجب أن يترث المجلس قبل أن يصدر قراراً نهائياً في هذا الشأن .

مادة ٩٥ » ... ..

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر اللجنة) — يظهر أن حضرة لويس أخنوخ فانوس افندي يريد أن يرجع بالمجلس قبول تعديله للاقتراح الذي قدمه معالي محمد شفيق باشا في تلك الليلة التي صدر فيها قرار المجلس ، ذلك التعديل الذي كان يريد به عبارة « من الآن فصاعداً » . والمجلس لم يقبل هذا التعديل ، فلا يصح الآن إعادة المناقشة في أمر سبق البت فيه .

دولة الرئيس — ذكر حضرة المقرر أن الطعون حولت إلى اللجنة ؛ وهذه قدمت تقاريرها إلى المجلس ، الذي ردها إليهم صدور قرار ديسمبر سنة ١٩٢٦ ؛ فماذا يستنتج حضرة من ذلك ؟

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر اللجنة) — الذي أستنتج أن هذه الطعون مقبولة شكلاً .

دولة الرئيس — مادامت التقارير أعيدت إلى اللجنة بعد صدور قرار المجلس فالذي أستنتج منطقياً هو جواز البحث في شكليتها .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر اللجنة) — أعيدت التقارير إلى اللجنة للبحث في المذكرات التي قدمها حضرات تقدمت الطعون ضدّهم دفاعاً عن أنفسهم في موضوع الطعون .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — حقيقة إن التقارير أعيدت إلى اللجنة لمراجعة المذكرات التي قدمها حضرات الأعضاء ضدّهم الطعون ، تلك المذكرات التي لم تكن اللجنة قد اطلعت عليها من قبل ؛ فوجب والحالة هذه أن تتحقق اللجنة من صحة الوقائع الواردة في تلك المذكرات وتقدير مبلغ أهميتها — وهذا كله بحث في الموضوع . والواقع أن حضرات التقدم ضدّهم الطعون لم يتمسكوا في مذكرهم بهذه المسألة الشكلية بل اقتصروا فيها على ما يتعلق بموضوع الطعون . لذلك أرى أن الرجوع إلى الكلام في الشكل أصبح لا محل له وقرار المجلس قد حدد صراحة تاريخ بدء العمل به ؛ فلا يصح لنا أن نتجاوز ذلك التاريخ .

سعادة أحمد علي باشا — تذكرون حضراتكم أن المناقشة حصلت فيما يتعلق بالطعون — إذا صحت هذه التسمية — التي تهدد المواعيد المحددة في قانون الانتخاب ؛ واستقر الرأي على اعتبارها تبليغات .

ونظراً لكثرة التبليغات الكاذبة رأى المجلس أن يضع حداً أو قاعدة وضعها هو بذاته قياساً على ما جاء بقانون الانتخاب أن الشخص الذي يريد تقديم طعن يجب عليه أن يوضح عنوانه وأن يصدق على إمضائه رسمياً ، فتم بذلك معرفة شخصيته حتى إذا أن الطاعن كاذب صح للطعون فيه الرجوع عليه بالتعويضات أو بالدعوى الجنائية إن كان لها محل .

وقد جرى التساؤل في أثناء المناقشات عن الحكم بالنسبة للطعون المطروحة أمام المجلس ، فكان الجواب على هذا التساؤل أن لا يسرى على هذه الطعون .

وأصدر المجلس قراره منصوصاً فيه على سريانه في المستقبل . إذن فليست المسألة محتاجة إلى المناقشة في موضوع سريان القرار الماضي أو عدم سريانه ، لأن قرار المجلس صريح في عدم سريانه على الماضي ، فقد نص على أن سريانه يكون « من الآن فصاعداً » فلا يتمشى على السابق .

ولا محل لأن تناقش المسألة من الوجهة القانونية ، ونبحث في كون القرار يتعلق بالإجراءات أو بالموضوع حتى يجوز أن يسرى أو لا يسرى على الماضي ، لأن قرار المجلس صريح في عدم سريانه على الماضي ، فقد نص فيه على أن سريانه يكون من الآن فصاعداً كما أن القياس على المادة ٢٧ من الدستور — التي تقول بأن القوانين لا تجرى أحكامها على الماضي — قياس لا محل له ، لأننا في الواقع لم نصدر قانوناً وإنما أصدرنا قراراً واضحاً يقضى بأنه لا يطبق على التبليغات السابقة على صدوره .

هذا في نظري هو التكييف الذي أراه للمسألة المطروحة الآن . أما فيما يتعلق بالأدوار التي مرت بها هذه الطعون من أن قدمت تقاريرها إلى المجلس ، وأن أحد الطعون فيهم طلب إعادة النظر في الطعن المقدم ضده بناء على ملاحظات بدت له على تقرير اللجنة فهذا لا يغير وجه المسألة في شيء ؛ لأن تاريخ التبليغ سابق على قرار المجلس الذي اشترط في التبليغ شروطاً خاصة ، ونص فيه أنه يسرى « من الآن فصاعداً » .

فلا محل إذن لتطبيق هذا القرار على الطعون المطروحة الآن ؛ ولا يجوز للطعون فيهم الاستفادة من هذا القرار ؛ ولا في الواقع للمناقشة في مسألة الشكل الآن .

حضرة عزيز ميرم افندى — لى اعتراض شكلى على الاعتراض الشكلى الذى تقدم الآن . ذلك أنى أعتبر أن المجلس قد بت فى الموضوع ، وأن عبارة « من الآن فصاعداً » تفيد أن المجلس قصد أن تكون كل الطعون التى تقدمت قبل ذلك مقبولة شكلاً .

أما هذا البحث الآن أعتبرها عودة للنقاش فى موضوع سبق الفصل فيه . والمادة ٣٦ من اللائحة صريحة فى أن العودة للنقاش فى نوع أخذت الآراء عنه لا تكون إلا بقرار من المجلس بناء على طلب كتابى يقدم للرئيس وينظر فيه بالجلسة التى تلى تقديمه فإن قدم

الجلسة نظر فى آخر عملها .

بناء على ذلك أعترض شكلاً على هذا الاعتراض الشكلى .

السعادة محمود شكرى باشا — لى رد على نقطتين : الأولى خاصة بإعادة تقريرى لجنة الطعون إليها ، لأن هذه الإعادة كانت بناء على

بأحد حضرات الأعضاء للطعون فيهم ليقدم مذكرة بدفاعه ، وفضل أن يعاد التقرير للجنة فيقدم لها مذكرة دفاعه لتبحث فيها — فلا

ن أن نعتبر الإعادة طعناً جديداً أحيل إلى اللجنة .

وأما النقطة الثانية فإنها خاصة بما جاء فى رد حضرة صاحب السعادة أحمد على باشا من أن مثل هذا القرار الذى أصدره المجلس ليس

الواقع قانوناً . وأقول إن مثل هذه القرارات التى يصدرها المجلس للسير عليها تستمد قوتها القانونية من نص المادة ١١٩ من الدستور :

يضع كل مجلس لائحته الداخلية مبيناً فيها طريقة السير فى تأدية أعماله .

فالدستور إذن فوض لكل من المجلسين أن يضع لائحة يسير عليها . فهذه اللائحة هى فى الواقع بمثابة قانون ولها أثره . والقرار

الذى أصدره المجلس فى شهر ديسمبر الماضى لم يخرج عن كونه أحد النصوص التى يجب أن تدرج فى اللائحة الداخلية للسير عليها ؟ فهى

ن يتمشى عليه نص الدستور . وما دامت قانوناً وجب أن نتبعه .

وأما عن سريان القرار على الماضى فقد قلت إن المسألة ليست مسألة إجراءات بل هى مسألة تتعلق بالمصلحة العامة .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — لى رد على ما قاله حضرة الشيخ محمد عز العرب بك من أن المجلس قرر فى جلسة ٢٧

مبر الماضى رفض اقتراحى الذى قدمته . على أن الواقع هو أن الاقتراح الذى أخذ به المجلس هو اقتراحى معدلاً من حضرة حافظ

بن بك .

دولة الرئيس — كان التعديل بزيادة جملة « من الآن فصاعداً » على اقتراحك .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — لابل كان التعديل بحذف جملة « مع ذكر الصناعة » ؛ وهذا ثابت فى الصفحة ٦ من

بطلة الجلسة التاسعة للدور الحالى .

وتلا حضرته من المضبطة المذكورة ما يأتى :

وقد قدم حضرة لويس فانوس افندى اقتراحاً سيتلى على حضراتكم .

تلى الاقتراح المذكور ، وهذا نصه :

« أقتراح أن يقرر المجلس عدم النظر فى أى طعن ضد صحة عضوية أعضائه شكلاً إلا إذا كان الطعن موقفاً عليه باسم الطاعن

ساعته وعنوانه ، وأن يكون التوقيع مصدقاً عليه رسمياً أمام قلم كتاب المحكمة الأهلية بالجهة المقيم بها » .

حضرة حافظ عابدين بك — أرى تعديل هذا الاقتراح والاكتفاء بذكر العنوان والتصديق على الإمضاء .

دولة الرئيس — سيتلى على حضراتكم تعديل الاقتراح المذكور :

« من الآن فصاعداً لا يقبل تبليغ عن فقد أحد الأعضاء شروط العضوية إلا إذا كان موقفاً عليه من المبلغ ، وموضحاً به عنوانه ،

مصدقاً على إمضائه » .

دولة الرئيس — فلناخذ رأى الآن . من يرى من حضراتكم أن هذه الطعون مرفوضة شكلاً فليتنفصل بالوقوف .

( لم يقف سوى حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى ) .



دولة الرئيس — المجلس يقرر قبول هذه الطعون من حيث الشكل .

الآن أعرض على حضراتكم السؤال الآتي وهو : « هل المقصود بكبار العلماء هيئة كبار العلماء ؟ » .

سعادة محمود شكرى باشا — فى الجلسة الماضية تكلم زميلى سعادة أحمد على باشا فى هذا الأمر وقال إنه يجب فحص الموضوع نقطة فنقطة ، مبتدئين أولاً بالبحث فيما إذا كان المقصود بكبار العلماء هيئة كبار العلماء ؟ وإذا لم يكن المقصود هو هيئة كبار العلماء ، فيشترط فيمن يكون من كبار العلماء أن تتوافر فيه الشروط الواردة فى المادة ١٠٧ من قانون الأزهر المعدلة فى سنة ١٩٢٠ أو يكتم بتوافر أغلبها ؟ وفى هذه الحالة فما هى تلك الشروط الواجب توافرها ؟ أمامنا الآن نقط عديدة ويجب أن ننظم المناقشة .

دولة الرئيس — رئيس المجلس هو المختص بتنظيم المناقشة .

سعادة محمود شكرى باشا — أنا لا أقصد أن أنظم أنا المناقشة ، ولكن بما أن بعض حضرات الأعضاء سيتكلمون عن المقصود « بكبار العلماء » ، وغيرهم سيتكلمون عن الشروط الواردة فى المادة ١٠٧ من قانون الأزهر ، وغيرهم سيتكلمون فى غير ذلك — فأقترح أن يسأل كل منا عن النقطة التى يريد أن يتكلم فيها حتى لا يتكلم عند البحث فى نقطة أخرى .

دولة الرئيس — سيتبع ذلك طبعاً ، وستتلى عليكم نقط البحث حسب ترتيبها .

حضرة على عبد الرازق بك ( السكرتير البرلمانى ) — الأسئلة التى ستبحثونها حضراتكم هى :

١ — هل المقصود بكبار العلماء « هيئة كبار العلماء » ؟

٢ — إذا كان المقصود هيئة كبار العلماء فهل يشترط أن يكون العضو منتسباً إلى تلك الهيئة وقت تعيينه فى مجلس الشيوخ ؟

٣ — إذا لم يكن المقصود بكبار العلماء أفراد « هيئة كبار العلماء » فما هى ضوابط التقرير :

( أ ) أيشترط توافر جميع الشروط المنصوص عليها فى المادة ١٠٧ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ ؟

( ب ) أو يكفى توافر معظم الشروط المذكورة ؟

( ج ) أو يكتفى بالشرطين اللذين أشارت إليهما اللجنة فى الصفحة ١٢ من التقرير الخاص بحضرة الشيخ على سليمان ؟

( د ) أو يرى المجلس وضع ضوابط أخرى ؟

٤ — هل صدور أمر كريم أو انتداب لعمى من خصائص كبار العلماء قبل صدور قانون سنة ١٩١١ مكسب لوصف كبار العلماء أو غير مكسب ؟

٥ — وإذا كان مكسباً فهل يكون ذلك بدون تعرض للبحث فى صحة أو عدم صحة التطبيق ، أو أن المجلس يكون من حقه أن يبحث فى صحة التطبيق بمراعاة التعريف الوارد فى المادة الثانية من الأمر العالى الصادر فى ٢٩ يونيه سنة ١٨٩٥ ؟

سعادة محمود شكرى باشا — غاب عنى الفرق بين السؤالين الأول والثانى .

سعادة محمد صدق باشا — نظراً لكثرة الأسئلة أرجو دولة الرئيس أن يأمر بطبعها وتوزيعها علينا .

دولة الرئيس — المسألة لا تحتاج لشيء من هذا ، لأن هذه الأسئلة مأخوذة من تقارير اللجنة ، وهذه التقارير سبق توزيعها على حضراتكم .

حضرة الشيخ محمد عن العرب بك ( مقرر اللجنة ) — السؤال الأول واضح غاية الوضوح . والمراد به معرفة ما إذا كان المقصود بكبار العلماء هيئة كبار العلماء فقط أم المقصود بها معنى أعم — وهذا هو ما نريد المناقشة فيه أولاً .

سعادة محمود شكرى باشا — أتقدم إلى حضرات الإخوان الطعون فيهم وأطلب منهم ألا يعتبروا أننى أقصد أشخاصهم إذا تكلمت ، لأننى إنما أتكلم فى المسألة من وجهتها القانونية وأكون سعيداً لو أسفرت نتيجة البحث عن قرار يكون فى مصلحتهم .

( انصرف دولة الرئيس وتولى الرئاسة حضرة محمود بسيونى افندى وكيل المجلس ) .

« ٩٥ » ... .. «

واجب علينا — نحن أعضاء هذا المجلس — أن نبث الموضوع بروية ، لأن القرار الذي سنصدره فيه لن يكون أثره قاصراً حصرات الأعضاء الثلاثة الطعون فيهم بل سيكون قاعدة تتبعها في المستقبل كلما نظرنا في انتخاب عضو أو تعيينه ، انتخاب أو عين باعتبار من كبار العلماء . الحق أن المركز دقيق ، لأن الموضوع يتعلق بثلاثة من زملائنا أقاموا بيننا ثلاث سنوات كاملة — ولكننا في هذا المس وفي هذه الليلة قضاة .

أنتقل بعد هذا إلى الموضوع فأقول : تقدمت إلينا بتليغات ثلاثة بأن بعض حضرات الأعضاء لم يكونوا من كبار العلماء ، والبعض يتوافر لديه النصاب المالي ؛ ولما سئل في هذا أجاب بأن تعيينه كان على قاعدة أنه من كبار العلماء .

لهذا تعين على لجنة فحص الطعون أن تبث فيما يقصد بلفظ « كبار العلماء » الوارد في الدستور وفي قانون الانتخاب . فكانت أول خطوة خطتها اللجنة أن رجعت للأعمال التحضيرية للدستور وقانون الانتخاب ، فتصفحت أولاً محاضر لجنة وضع المبادئ العامة للدستور ، اللجنة المكونة من ثمانية عشر عضواً انتخبهم لجنة الدستور من بين أعضائها لوضع المبادئ العامة .

أسفرت نتيجة بحثنا عن أن المادة الوارد بها ذكر الطبقات أو الهيئات التي ينتخب أو يعين منها أعضاء مجلس الشيوخ نوقشت جلسي ٢٠ و ٢١ أبريل سنة ١٩٢٢ نصت على أن من بين هذه الطبقات « هيئة كبار العلماء » ، فاعترض في آخر الجلسة أحد حضرات أعضاء على ذلك لأن هذا النص يمنع من أن يعين أو ينتخب لمجلس الشيوخ رئيس المحكمة الشرعية العليا وأعضاؤها . تناقشت تلك لجنة ثم صدر قرارها بالأغلبية بحذف كلمة « هيئة » ليتسنى أن ينتخب أو يعين حضرات من ذكركم حضرة العضو المعارض . رجنا من هذا البحث على أن لفظة « هيئة » حذفت في العمل التمهيدى بناء على اعتراض أحد الأعضاء . تصفحنا محاضر اللجنة العامة نجد بها شيئاً ؛ ثم تصفحنا الأعمال التحضيرية لقانون الانتخاب فلم نجد بها أيضاً شيئاً . على أنه عند نظر تعديل قانون الانتخاب يولييه سنة ١٩٢٤ — وقد ورد ذكر ذلك في المذكرات التي قدمها حضرات الأعضاء الطعون فيهم — استفسر حضرات الأعضاء عندما ت المادة التي نص فيها على الطبقات التي ينتخب أو يعين منها أعضاء مجلس الشيوخ عن المقصود بكبار العلماء فأجاب مقرر اللجنة — أنه كان حضرة رئيس الجلسة بالنيابة — بأن المقصود هو كبار العلماء إطلاقاً لا أفراد هيئة كبار العلماء .

خرجنا من هذا على أن قانون الانتخاب لم يشترط في العضو أن يكون من أفراد هيئة كبار العلماء . بعد أن وصلنا إلى هذا بحثنا من يجوز اعتبارهم من كبار العلماء وما هي الشروط الواجب توافرها فيهم .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك ( مقرر اللجنة ) — ليسمح لي سعادة باشا أن أقول بأن المطروح للمناقشة الآن هو النقطة الأولى فقط ، وهي : هل المقصود بكبار العلماء أفراد هيئة كبار العلماء أو كبار العلماء إطلاقاً ؟ فإذا انتهينا من هذه المناقشة إلى أن المقصود بكبار العلماء هو المعنى الأعم بحثنا في الشروط الواجب توافرها فيمن يعتبر من كبار العلماء .

سعادة محمود شكرى باشا — أتقصد أن هذه الشروط ستكون موضوع مناقشة أخرى ؟

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك ( مقرر اللجنة ) — إذا وصلنا إلى أن المقصود هو المعنى الأعم تناقشنا في الشروط .

سعادة محمود شكرى باشا — رأيي هو أن أبحاث لجنة الطعون في الأعمال التحضيرية للدستور وقانون الانتخاب تبين أنه لا يتحتم أن يكون العضو من أفراد هيئة كبار العلماء بل يكفي أن يكون من كبار العلماء بشروط أذكرها فيما بعد ، وإنى أحتفظ بحقي في الكلام عند مناقشة في هذه الشروط .

حضرة محمود أبو النصر بك — سعادة محمود شكرى باشا وفي الموضوع حقه فيما يختص بالمقصود بهيئة كبار العلماء . وأنا أوافق رأييه .

( عاد حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا وتولى الرئاسة ) .

حضرة عزيز ميرهم افندى — إخواني : إنى أخالف تمام المخالفة ما ارتأته لجنة الطعون من اعتبار أن المقصود من لفظ « كبار العلماء » هم « كبار العلماء » عموماً ، وليس المقصود بها « هيئة كبار العلماء » .

معالي محمد شفيق باشا — تقول حضرتك إنك مخالف لرأى لجنة الطعون في هذه النقطة . والواقع أنني وأنا عضو باللجنة كنت معارضاً في ذلك كما هو ظاهر من التقارير التي وزعت على حضراتكم — ولهذا أرى من حق أن أتكم في الموضوع أولاً .

حضرة عزيز ميرم افندى — لا مانع عندى من ذلك .

معالي محمد شفيق باشا — سمعتم حضراتكم أن لجنة وضع المبادئ العامة للدستور في جلستها الأولى أوجبت أن يكون من هيئة كبار العلماء حضرات العلماء الذين ينتخبون أو يعينون أعضاء بمجلس الشيوخ ؛ وكان ذلك طبيعياً لأن الطبقات الأخرى التي أجازت التعيين أو الانتخاب من بين أفرادها هي من أرقى الطبقات ؛ فإن منها الوزراء ، ووكلاء الوزارات ، ورؤساء محكمة الاستئناف ومستشاريها أو أية محكمة أخرى من درجتها أو أعلى منها ؛ والنواب العموميين ، ونبلاء المحامين ، وموظفي الحكومة من درجة مدير عام فصاعداً ، وكبار الضباط المتقاعدين ، والملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن ١٥٠ جنياً مصرياً في العام ، ومن لا يقل دخلهم السنوي عن ١٥٠٠ جنيه مصري من المشتغلين بالأعمال التجارية أو الصناعية أو المهن الأخرى . إلى آخر ما ورد في المادة ٧٨ من الدستور — فإن يعقل أن يكون بين هذه الطبقات الراقية إلا أكبر هيئة من العلماء .

هذا هو ما حدا بلجنة وضع المبادئ العامة للدستور أن تضع عبارة « هيئة كبار العلماء » . ولكن حدث بجلسته ٢١ أبريل سنة ١٩٢٢ أن حضرة على المنزلاوى بك قال إن التحديد بعبارة « هيئة كبار العلماء » فيه حرمان لطبقة راقية جداً من العلماء لا تدخل بحكم النظم الموضوعية ضمن هذه الهيئة ، هم حضرات قضاة المحكمة الشرعية العليا ممن لهم معلومات عامة واتصال بفرع من فروع الحياة لا يتصل به حضرات علماء الأزهر .

بناء على ذلك وافقت اللجنة على حذف كلمة « هيئة » بقي النص « كبار العلماء » .

هذه وقائع لا يمكن نكرانها ، وهي ثابتة في الأوراق الرسمية ، ونحن الآن في الواقع أمام نص في الدستور لا توجد به كلمة « هيئة » . وأكون سخيلاً جداً بعد ظهور هذه الحقائق أن أتمسك بأن الدستور خص بالذكر « هيئة كبار العلماء » ، وأكون سخيلاً أيضاً إن طلبت من حضراتكم الأخذ بذلك . على أن هذا لا يمنعني من أن أبدي لحضراتكم ملاحظات طرحتها أمام اللجنة :

عندما طلب حضرة المنزلاوى بك حذف كلمة « هيئة » ليتسنى انتخاب العلماء ممن يكونون قد شغلوا مراكز عالية في القضاء ، كرئيس المحكمة الشرعية العليا أو أعضائها ، لم يخطر على بال حضرات أعضاء لجنة وضع المبادئ العامة للدستور أن القوانين المعمول بها في ذلك الوقت لم تكن لتحرم حضرات من قصدتم حضرة المنزلاوى بك لو أبقى لفظ « الهيئة » من حق العضوية بالمجلس ، لأنه وإن كانت المادة ١٠٧ من قانون الجامع الأزهر رقم ١٠ لسنة ١٩١١ كانت تحرمهم من أن يكونوا ضمن هيئة كبار العلماء إلا أنها في سنة ١٩٢٠ — أى قبل اجتماع لجنة وضع المبادئ العامة للدستور بسنتين — عدلت بما يحيز لحضراتهم ذلك .

وهذا نص المادة المذكورة أصلاً وتعديلاً :

#### الأصل ( المادة ١٠٧ )

يشترط فيمن ينتخب ضمن هيئة كبار العلماء :

( أولاً ) ألا يكون سنه أقل من خمس وأربعين سنة .

( ثانياً ) أن يكون قد مضى عليه وهو مدرس في الجامع

الأزهر والمعاهد الأخرى عشر سنين على الأقل منها أربع على الأقل في القسم العالي .

#### التعديل

عدلت بمقتضى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٠ على الوجه الآتي :

يشترط فيمن ينتخب ضمن هيئة كبار العلماء :

( أولاً ) ألا يكون سنه أقل من خمس وأربعين سنة .

( ثانياً ) أن يكون قد مضى عليه وهو مدرس في الجامع

الأزهر والمعاهد الأخرى مدة أقلها عشر سنوات ، منها مدة أقلها أربع سنوات في القسم العالي على أى قانون من قوانين الأزهر والمعاهد .

أو يكون قد مضى عليه في القضاء الشرعى مدة أقلها خمس عشرة سنة

بشرط أن يكون حصل على شهادة العالمية بالامتحان ، ونال منصباً

من المناصب الدينية السامية ( التى يكون التعيين فيها بإرادة سنية

أو بمرسوم ) .



الأصل ( المادة ١٠٧ )	التعديل
( ثالثاً ) أن يكون قد ألف كتاباً في أحد العلوم المذكورة	( ثالثاً ) أن يكون قد ألف كتاباً في أحد العلوم المذكورة
في المادة الرابعة بعد المائة، وأن يكون قد منح الجائزة العلمية للنصوص	في المادة الرابعة بعد المائة، وأن يكون قد استحق الجائزة النصوص
عليها في المادة الثانية والعشرين بعد المائة من هذا القانون .	عليها في المادة الثانية والعشرين بعد المائة من هذا القانون .
( رابعاً ) أن يكون معروفاً بالورع والتقوى ، وليس في	( رابعاً ) أن يكون معروفاً بالورع والتقوى ، وليس في
ماضيه ما يشين سمعته .	ماضيه ما يشين سمعته .

ويتبين لحضراتكم من ذلك أن التعديل لم يشترط وجوب التدريس في رجال القضاء الشرعي اكتفاء باشتغالهم بالقضاء مدة أقلها خمس عشرة سنة . وعلى ذلك ترون حضراتكم أنه في الوقت الذي اقترح فيه حضرة على النزلاوى بك حذف كلمة « هيئة » حتى لا يحرم هؤلاء القضاة من حق العضوية بالمجلس باعتبار أنه لا يتسنى لهم أن يكونوا من هيئة كبار العلماء كان الواقع أن قانون الأزهر في ذلك الوقت يجيز دخولهم في هذه الهيئة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن المادة ٧٨ من الدستور صريحة في جواز انتخاب أو تعيين حضرات من حذف من أجلهم كلمة « هيئة » حيث جاء فيها ما يأتي :

« يشترط في عضو مجلس الشيوخ ، منتخباً أو معيناً ، أن يكون من إحدى الطبقات الآتية : « ... رؤساء ومستشاري محكمة الاستئناف أو أية محكمة أخرى من درجتها أو أعلى منها ... » .

حضرات رئيس المحكمة الشرعية العليا وأعضائها — وهم من درجة رؤساء ومستشاري محكمة الاستئناف — لم يحرمهم الدستور من قبولهم أعضاء في المجلس ولو لم يكونوا من هيئة كبار العلماء .

دولة الرئيس — إن إمكان انتخابهم أو تعيينهم مرجعه كونهم من « كبار العلماء » .

معالي محمد شفيق باشا — لنرجع إلى عبارة « كبار العلماء » الموجودة في الدستور . هذه العبارة لا يوجد لها تعريف ولا تحديد طلقاً ، بدليل أن لجنة الطعون ذاتها ، بعد اجتماع عشر جلسات ، قالت في الصفحة الثالثة من تقريرها الأول عن الطعن المقدم ضد فضيلة شيخ على سليمان ما يأتي :

« بعد أن خرجت اللجنة من البحث سالف الذكر برأيها الذي تدون قبلاً — وهو أن عبارة « كبار العلماء » لا يقصد بها العلماء الذين تتكون منهم هيئة كبار العلماء فقط — وجب عليها أن تحدد من هم كبار العلماء الذين يجوز انتخابهم أو تعيينهم بمجالس الشيوخ ، وتعين الصفات أو الشرائط التي يجب توافرها فيهم ، فرأت بالإجماع :

(١) أنه أمام عدم وجود نص أو تعريف يحدد من هم كبار العلماء ، (٢) وتلقاء عدم وجود أي ضابط يحدد حقيقة مدلول هذه العبارة ، (٣) ولكيلا يترك الأمر للتقدير المحض الذي قد تختلف فيه الأنظار اختلافاً عظيماً قد يؤدي العمل به إلى نتيجة خلاف ما قصده الشارع من أنه لا ينتخب أو يعين بالمجلس من الهيئات التي نص عليها قانونا الدستور والانتخاب إلا من يشغلون أرقى الطبقات فيها — أن أسلم وأضمن طريق للوصول إلى تحديد الطبقة المقصودة بعبارة « كبار العلماء » وأقربها انطباقاً على قصد الشارع هو الرجوع إلى ما تدون بالمادة ١٠٧ من قانون الأزهر والمعاهد الدينية رقم ١٠ لسنة ١٩١١ المعدلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٠ التي بينت الشروط الواجب توافرها في العلماء الذين يجوز الانتخاب من بينهم لهيئة كبار العلماء ، إذ بغير ذلك لا يتيسر مطلقاً معرفة من هم أفراد هذه الطائفة التي عبر عنها الدستور « بكبار العلماء » .

قلت إن عبارة « كبار العلماء » الواردة في الدستور لا تعريف لها ؛ ولكن لجنة الطعون وضعت لها تعريفاً جديداً مفسرة به نصوص الدستور ؛ وبعبارة أخرى فهي قد وضعت تشريعاً جديداً . والواقع أن عبارة « كبار العلماء » ليست شيئاً آخر سوى « هيئة كبار العلماء » . وإنني بقولي هذا لا أضع تشريعاً جديداً وإنما أكشف عن حقيقة النص .

تناول النص الفرنسي للدستور ذكر كلمة « هيئة » .

دولة الرئيس — النص الفرنسي لا يعول عليه ؛ والواجب أن نأخذ بما جاء في النص العربي .



معالي محمد شفيق باشا — أذكر ذلك على سبيل الاستدلال .

سعادة محمود شكرى باشا — أرجو من دولة الرئيس أن يترك معالي شفيق باشا ليطم عبارة . فإذا لم يجد من يرد عليه من حضرات الأعضاء فلدولته إبداء ملاحظته .

دولة الرئيس — أريد أن ألفت نظر معاليه إلى أن تفسير عبارة « كبار العلماء » بـ « هيئة كبار العلماء » يتعارض مع نص الدستور حيث يشترط في المادة ٧٧ منه أن يكون العضو بالغاً من السن ٤٠ سنة على الأقل ، بينما يشترط قانون الأزهر فيمن ينتخب هيئة كبار العلماء ألا يكون سنه أقل من ٤٥ سنة .

حضرة حافظ عابدين بك — اختلاف السن لا يتعارض مع الدستور .

( تولى الرئاسة حضرة محمود بسيونى افندى ) .

معالي محمد شفيق باشا — ذكرت لحضراتكم أنه ورد في الدستور عبارة « كبار العلماء » ؛ وأرى أن « هيئة كبار العلماء » و « كبار العلماء » هما لفظان لمدلول واحد ، ولا يعبران إلا عن هيئة واحدة . ذلك مستفاد من قانون الأزهر الصادر في سنة ١٩١١ الذى كان معمولاً به وقت صدور الدستور . وهذا القول ليس فيه تفسير للدستور ، فقد جاء بالمادة ٢٣ من القانون المذكور ما يأتى : « يختار شيخ الجامع الأزهر من كبار العلماء المنصوص عليهم في الباب السابع من هذا القانون .

» ويختار شيخ كل مذهب من بين قهقائه الذين هم من كبار العلماء المذكورين الخ » .

وكبار العلماء المنصوص عليهم في الباب السابع هم هيئة كبار العلماء ، فكبار العلماء إذن وهيئة كبار العلماء لفظان يعبران عن مدلول واحد : كذلك يؤخذ من نصوص المواد ١٠٢ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٢ من قانون الأزهر بأن « كبار العلماء » و « هيئة كبار العلماء » هم هيئة واحدة ، وهذا نص المواد المذكورة .

المادة ١٠٢ — « يكون بالجامع الأزهر ثلاثون عالماً اختصاصياً ، لكل واحد منهم بالأزهر كرسى خاص في المحل الذى ينحصر للتدريس العام بمعرفة شيخ الجامع الأزهر .

ويجوز أن يوجد البعض منهم في المعاهد الأخرى بصفة شيخ المعهد أو وكيله » .

المادة ١٠٨ — « يكون تعيين كبار العلماء بإرادة سنوية ، بناء على طلب شيخ الجامع الأزهر ، بعد الانتخاب بأغلبية ستة عشر من هيئة كبار العلماء ؛ ويقعون في وظائفهم ما داموا قادرين على أداء العمل المكلفين به » .

المادة ١٠٩ — « يعطى كل عالم دخل ضمن كبار العلماء راتباً شهرياً قدره عشرون جنيهاً ؛ وينعم عليه بكسوة التشرية من الدرجة الأولى إن لم يكن حائزاً لها من قبل » .

المادة ١١٢ — « ترجع هيئة كبار العلماء في نظامها وسيرها وسائر ما يتعلق بها إلى لجنة تؤلف تحت رئاسة شيخ الجامع الأزهر من ستة علماء تنتخبهم الهيئة ، وما تقرره يجب اتباعه مع ملاحظة ما هو متعلق بالنظام العام للأزهر من نصوص هذا القانون » .

تلك هي نصوص قانون الجامع الأزهر المعمول به وقت وضع الدستور . لنا الحق ، بل علينا واجب ، أن نستشير بها في تفهم الدستور دون أن نبتعد عن نصوصه خلافاً لما التجأت إليه لجنة الطعون فإنها في الواقع لم تقف عند حد تفهم الدستور بل فسرت تفسيراً اجتهادياً لا يصح للمجلس أن يقرها عليه إلا إذا أخذت في ذلك بالقواعد التى رسمها الدستور للتعديل ، لأن التفسير له حكم التعديل كما قرر ذلك مجلس النواب في إحدى جلساته الأخيرة .

فواجب على حضراتكم ألا تتعجلوا وأن يكون موضع نظركم أنكم إذا أخذتم بما ذهبت إليه اللجنة وجب أن تأخذوا في ذلك بالقواعد الموضوعة لتعديل الدستور .

هذا ما دعانى إلى الكلام في مسألة الشكل لا اعتقادي أنه عند الكلام في الموضوع قد لا تجدون مخرجاً إلا في الالتجاء إلى الشكل .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك ( مقرر اللجنة ) — خلاصة ما قاله معالي محمد شفيق باشا إنه لا يراد من كلمة « كبار العلماء » سوى « هيئة كبار العلماء » . ويقول معاليه بأن اعتماد لجنة الطعون على محاضر لجنة وضع المبادئ العامة للدستور لا محل له مطلقاً ، وذلك

لأن هذه اللجنة عندما حذفت كلمة « هيئة » لم يكن هناك نص صريح يقضى بإدخال رئيس المحكمة الشرعية العليا وأعضائها ضمن الذين ينتخبون أو يعينون أعضاء بمجلس الشيوخ ، لأن المبادئ التي كانت موضوعة وأدخل عليها التعديل كانت قاصرة على الأمراء ووزراء ورؤساء مجالس النواب والنواب العموميين ورؤساء ومستشارى محكمة الاستئناف .

جاء الدستور بعد ذلك وأضاف بعد ذكر « رؤساء ومستشارى محكمة الاستئناف » عبارة « أو أية محكمة أخرى من درجتها الأعلى منها » . وإذن يدخل حضرات رؤساء المحكمة الشرعية العليا وأعضائها تحت عبارة « أو أية محكمة أخرى من درجتها » . هذه هي نظرية معالى شفيق باشا .

لقد أخذت هذه المباحث مناقشة طويلة في اللجنة ، واستغرقت عدة جلسات ، واقتنعت الأغلبية في النهاية بالأدلة الواردة في تقرير لجنة المقدم لحضراتكم — وللمجلس الرأى الأعلى في أن يقول إذا كان القصد من كبار العلماء هم خصوص الهيئة أو غيرهم .

حضرة عزيز ميرهم افندى — يا حضرات الزملاء : إني منضم الانضمام كله إلى رأى زميلى معالى شفيق باشا . وإذا تكلمت الآن إنما أريد أن أزيد الأمر بياناً من الوجهة القانونية . إن لجنة الثمانية عشر — وهى اللجنة التى قامت بوضع مبادئ الدستور العامة — ذهبت إلى ما يفيد أن كبار العلماء هم غير هيئة كبار العلماء ، أو بعبارة أخرى أنها اعتبرت أن التعبير « بكبار العلماء » أعم من التعبير « بهيئة كبار العلماء » . وأظن أن الحقيقة تبين لحضراتكم عندما أتلو عليكم محضراً لهذه اللجنة . وإن ما سأتلوه ورد لمناسبة ما قرره اللجنة المذكورة من جعل نقباء المحامين طبقة من الطبقات التى يجوز انتخابها أو تعيينها بمجلس الشيوخ ، فرأى أحد أعضاء تلك اللجنة أنه يس من العدل فى شيء أن ينص على جواز انتخاب نقباء المحامين الشرعيين أو تعيينهم أعضاء فى مجلس الشيوخ دون أن يجوز ذلك بالنسبة لقضاة ورؤساء المحكمة الشرعية العليا .

ذكر ذلك العضو — وهو حضرة على المنزلاوى بك — فيما لاحظ من ذلك مانصه : « أرى أن ينص أيضاً على رئيس المحكمة الشرعية العليا وأعضائها ، إذ لا معنى لأن يحرم هؤلاء من عضوية مجلس الشيوخ بعد النص على النقيب الشرعيين ، وقد يتفق ألا يكون أحد من قضاة المحكمة الشرعية العليا عضواً فى هيئة كبار العلماء الوارد ذكرهم فى النص » .

وقد اقترح حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا رئيس هذه اللجنة وقتئذ أن تحذف كلمة « هيئة » من عبارة « هيئة كبار العلماء » ليكون النص « كبار العلماء » ، وبهذا يجوز دخول أولئك الذين ذكرهم حضرة على المنزلاوى بك . وقد حصلت الموافقة بالأغلبية على هذا الاقتراح .

إذن لا يوجد أدنى شك فى أن المستفاد مما جاء بمحضر اللجنة المذكورة هو أنها اعتبرت كبار العلماء غير هيئة كبار العلماء ، أو بعبارة أخرى أنها اعتبرت عبارة « كبار العلماء » أعم من عبارة « هيئة كبار العلماء » .

وهذا الاعتبار قد كان صحيحاً ولكنى أقول إنه نسخ ؛ وسأبين لكم كيف حصل هذا النسخ . ومتى تقرر ذلك طبقنا قاعدة النسخ والنسخ ... ..

حضرة محمود أبو النصر بك — ما هو النسخ وما هو النسخ ؟

حضرة عزيز ميرهم افندى — إن من يطلع على التطورات التى دخلت على الدستور أثناء وضعه يقدر تقديرًا تاماً أن هذا الاعتبار قد نسخ فعلاً . وإنى أعتقد أن حضرة أبو النصر بك سيكون ، إن شاء الله ، أول المؤيدين لرأى بعد أن يستمع لكلامى .

حضرة محمود أبو النصر بك — إن شاء الله ، ولكنه لن يشاء .

حضرة عزيز ميرهم افندى — إن ذلك الاعتبار الذى يأخذ به البعض من أن كبار العلماء أعم من هيئة كبار العلماء قد نسخ بما لحق المادة ٧٣ من مشروع الدستور من التغيير والتبديل .

كيف تغيرت نصوص المادة ٧٣ من مشروع الدستور ؟

تعرفون حضراتكم كيف كان وضع الدستور — كانت الأمة فى بادىء الأمر تطالب بأن يكون وضعه بمعرفة جمعية وطنية ولكن وزارة سنة ١٩٢٢ انفردت بوضعه . وبعد أن وضعت مشروعه جاءت بعدها وزارتان هما وزارتتا دولة توفيق نسيم باشا ودولة يحيى إبراهيم

مادة ٩٥ » ... ..

باشا ؛ وتناولت كل منهما الدستور بالتغيير والتبديل . ومن هذا ترون أن نص المادة ٧٣ من المشروع لم يبق كما كان ، بل تغير . والتغيير الذى لحقه لم يكن تغييراً لفظياً فقط وإنما كان تغييراً جوهرياً ؛ وهذا ظاهر من المقارنة بين النصين : نص المادة ٧٣ من مشروع الدستور ونص المادة ٧٨ من الدستور المقابلة لها .

نصت المادة ٧٣ من المشروع على أن يشترط في عضو مجلس الشيوخ ، منتخباً أو معيناً ، أن يكون من إحدى الطبقات الآتية :  
( أولاً ) الوزراء ، الممثلين السياسيين ، رؤساء مجلس النواب ، وكلاء الوزارات ، رؤساء محكمة الاستئناف ومستشاريها ، النواب العموميين ، نقباء المحامين ، رؤساء المصالح العامة ، المديرين والمحافظين من الدرجة الأولى — سواء في ذلك الحاليون والسابقون .  
( ثانياً ) الأمراء ، كبار العلماء والرؤساء الروحيين ، الضباط المتقاعدين من رتبة لواء فصاعداً ، النواب الذين قضوا مدتين في النيابة — الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيهاً مصرياً في العام ، وجوہ المالكين والتجار ورجال الصناعة وأصحاب المهن الحرة ممن لا يقل دخلهم السنوى عن ألف وخمسمائة جنيه .  
وتحدد الضريبة والدخل السنوى فيما يختص بمديرية أسوان بقانون الانتخاب .  
ويجوز التعديل في حكم هذه المادة بقانون .

ونصت المادة ٧٨ من الدستور على أنه يشترط في عضو مجلس الشيوخ ، منتخباً أو معيناً ، أن يكون من إحدى الطبقات الآتية :  
( أولاً ) الوزراء ، الممثلين السياسيين ، رؤساء مجلس النواب ، وكلاء الوزارات ، رؤساء ومستشارى محكمة الاستئناف أو أية محكمة أخرى من درجتها أو أعلى منها ، النواب العموميين ، نقباء المحامين ، موظفى الحكومة من درجة مدير عام فصاعداً — سواء في ذلك الحاليون والسابقون .

( ثانياً ) كبار العلماء والرؤساء الروحيين ، كبار الضباط للمتقاعدين من رتبة لواء فصاعداً ، النواب الذين قضوا مدتين في النيابة ، الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيهاً مصرياً في العام ، من لا يقل دخلهم السنوى عن ألف وخمسمائة جنيه من المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو بالمهن الحرة — وذلك كله مع مراعاة عدم الجمع بين الوظائف التى نص الدستور أو قانون الانتخاب على عدم جواز الجمع بينها .

وتحدد الضريبة والدخل السنوى فيما يختص بمديرية أسوان بقانون الانتخاب .

ويتبين من مقارنة النصين أن بينهما الاختلافات الآتية :

( أولاً ) نصت المادة ٧٣ من المشروع على أنه يشترط في عضو مجلس الشيوخ ، منتخباً أو معيناً ، أن يكون من رؤساء محكمة الاستئناف ومستشاريها . أما المادة ٧٨ من الدستور فقد نصت على رؤساء ومستشارى محكمة الاستئناف أو أية محكمة أخرى من درجتها أو أعلى منها .

وهذا تغيير ترون حضراتكم أنه ليس لفظياً فقط بل جوهرياً .

( ثانياً ) نصت المادة ٧٣ من المشروع على رؤساء المصالح العامة والمديرين والمحافظين من الدرجة الأولى ، سواء في ذلك الحاليون أو السابقون . ولكن هذا النص تغير في المادة ٧٨ من الدستور بعبارة « موظفى الحكومة من درجة مدير عام فصاعداً سواء في ذلك الحاليون أو السابقون » وهذا تغيير جوهري أيضاً .

( ثالثاً ) نصت المادة ٧٣ من المشروع على الأمراء ؛ وهؤلاء لم يرد لهم ذكر في نص المادة ٧٨ من الدستور .

( رابعاً ) وكذلك نصت المادة ٧٣ من المشروع على وجوہ المالكين والتجار ورجال الصناعة وأصحاب المهن الحرة ممن لا يقل دخلهم السنوى عن ١٥٠٠ جنيه ، فتغير هذا النص في المادة ٧٨ من الدستور بعبارة « من لا يقل دخلهم السنوى عن ١٥٠٠ جنيه من المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو بالمهن الحرة ، وذلك كله مع مراعاة عدم الجمع بين الوظائف التى نص الدستور أو قانون الانتخاب على عدم جواز الجمع بينها » .



(خامساً) أجازت المادة ٧٣ من المشروع تعديل أى حكم من أحكام هذه المادة بقانون ، فكان يجوز التغيير فى هذه الطبقات بقانون ، أما فى الدستور فلم يسمح هذا التغيير . فبينما كان يجوز التغيير بقانون أصبح لايجوز إلا بتعديل الدستور .

إذن تغيرت نصوص المادة ٧٣ من المشروع تغيراً كلياً ، وتغير أيضاً مدلول لفظ « كبار العلماء » وإن أبقى اللفظ على حاله . فلم يكن يقصد من أحدث هذه التغييرات من هذا اللفظ ما كان يقصده واضعو المشروع ، وذلك بدليل أن النص الفرنسى يجرى كذلك "Hauts représentants du Corps des Ulémas et du Clergé" ومعناها كبار الممثلين لهيئة العلماء والرؤساء الروحيين .

فكلمة « هيئة » هنا لا تنصرف إلا إلى العلماء لا إلى الرؤساء الروحيين ، وإلا وجب أن يوضع النص الفرنسى كالآتى :

"Hauts représentants des Corps des Ulémas et Clergé."

أو يكون النص كالآتى : "Hauts représentants du Corps des Ulémas et celui du Clergé."

ولقد كان هنا الآن صاحباً الدولة رشدى باشا وعدلى باشا ؛ وكان فى استطاعتهما أن يبيننا لحضراتكم قيمة ما للنصوص الفرنسية من الأهمية عند الرجوع إليها لتعرف مفهوم القوانين .

إنى ليسوفنى أن أصرح بأن للنصوص الفرنسية أهمية كبرى فى ذلك لدينا ، رغم كون لغتنا الرسمية هى العربية . ولكن هناك فرق عظيم بين ما يرضينى وبين ما هو واقع . لأن الواقع فى أغلب الأحيان أن توضع القوانين أولاً باللغة الفرنسية ثم تترجم إلى العربية .

حضرة محمود بسيونى افندى ( الرئيس بالنيابة ) — ولكن الدستور وضعته لجنة شكلت من المصريين وباللغة العربية .

حضرة عزيز ميرهم افندى — لا أنكر ذلك على حضرة الرئيس ؛ ولكنه مع الأسف لم يبق على حالته التى وضع عليها بل طرأت به طوارئ شوهته ذلك التشويه الذى حصل فى عهد الوزارة الإبراهيمية ، واحتجت عليه الأمة بأجمعها . والذى أدخل التعديل على دستور فى عهد تلك الوزارة هى اللجنة التشريعية التى يرأسها السيوى بيولا كازيللى ؛ ولذلك فإنى مقتنع بأن النص الفرنسى هو الأصل ؛ ثم يكن كذلك لكان النص الفرنسى هو : "Les Grands Ulémas" .

وليس "Hauts représentants du Corps des Ulémas"

ومع ذلك فأماننا الآن نص عربى تشكون فى معناه ؛ وأماننا إلى جانبه نص فرنسى إن لم يكن أصلاً له فلا يمكن أن تهملوا قيمته فى وضع الشك ؛ فإذا لم تعتبروه أصلاً فلا أقل من أن تعتبروه مفسراً .

وأزيد فى الدلالة على أن اللجنة التشريعية تعمدت التغيير فى مدلول لفظ « كبار العلماء » أن الطبقة التى أرادت لجنة المبادئ خالها بحذف كلمة هيئة أدخلتها اللجنة التشريعية بنص خاص ، فقد كان النص الأصلى قاصراً على رؤساء ومستشارى محكمة الاستئناف أدت عليه اللجنة المذكورة عبارة « أو أية محكمة أخرى من درجتها أو أعلى منها » . والنص الفرنسى الذى يقابل هذا هو :

"Présidents et Conseillers de la Cour d'appel ou d'une Juridiction même rang supérieur."

جئت بهذا النص لأنه غاية فى الدلالة إذ يوجد فرق عظيم بين كلمة « محكمة » الواردة فى النص العربى وبين كلمة "Juridiction" المذكورة فى النص الفرنسى ؛ لأن هذه الكلمة أخص وأدق من كلمة « محكمة » ؛ ولا يمكن أن تنصرف فى هذه الحالة إلا على قضاء المحكمة لشرعية الكبرى ورؤسائها . فلا يمكن بعد أن أدخلت اللجنة التشريعية هذه الطبقة بنص خاص أن تعتبروا أنها حافظت على مدلول عبارة كبار العلماء كما قصدته لجنة المبادئ العامة للدستور .

سعادة محمود شكرى باشا — وما قول حضرة الخطيب فى كلمة "Juridiction mixte"

حضرة عزيز ميرهم افندى — إن عبارة « رؤساء ومستشارى محكمة الاستئناف » تنصرف إلى كل من مستشارى محكمة الاستئناف الأهلية والمختلطة ، لأنه لو قصد بهذه العبارة رؤساء ومستشارى المحكمة الأهلية فقط لنص على ذلك صراحة . فمع هذا التعميم لا يمكن أن تنصرف لفظة "Juridiction" إلى القضاء الشرعى العالى . والذى يؤيد ، فضلاً عما تقدم ، أن اللجنة التشريعية لا يمكن أن تكون



## مادة ٩٥ » ... ..

أبقت على لفظ « كبار العلماء » مع الاحتفاظ بدلالته على ما قصدته منه لجنة وضع المبادئ العامة للدستور أن التعبير بلفظ « كبار » موضوعاً للمناقشة في موضوع آخر أمام لجنة الدستور .

ارجعوا ، يا إخواني ، إلى الصفحة التاسعة والعشرين من مجموعة محاضر اللجنة العامة لوضع الدستور تجدوا وجه الشبه تماماً بين ما ورد بهذه الصفحة وبين النص الذي نحن بصدده الآن ، فليست مسألة كبار العلماء بالمسألة الوحيدة التي أثبتت وإنما توجد طبقات أخرى أثبتت بسببها المناقشة بمناسبة كلمة « كبار » .

كان بعض حضرات أعضاء لجنة الدستور يريد أن يتص على كبار المحامين وكبار الأطباء وكبار المهندسين ، فاقترح بعضهم النص في ذلك ، بدلاً من الاقتصار على النص على التقباء . ولكن سعادة محمد علي باشا ، عضو اللجنة ، اعترض على ذلك وقال : « أطلب بقاء النص على أصله . وكان خيراً لو أطلق الأمر واكتفى بالنص على كبار المحامين وكبار الأطباء وكبار المهندسين الخ ، لولا أن كلمة « كبار » كلمة عامة مطلقة يختلف الناس في وزنها وتقديرها وتعيين من تتناوله ، وخصوصاً عند الطعن في الانتخاب — ولهذا يحسن بقاء النص على التقباء في مثل هذا الإشكال » .

وهذا اعتبار وجيه تحتم الأخذ به الحاجة إلى وضوح حدود الطبقات وتمييزها .

أقول هذا وأنا متأم ، لأنني كما تعلمون ديموقراطي أكره التباين بين الطبقات ، وأحب أن تكون المساواة عامة بين المصريين ولكن مادام القانون قد أخذ بمبدأ الطبقات فإنني أول من يحترم القانون ويقده ، ولكن يجب أن يكون تحديد هذه الطبقات واضحاً ، وقد كان في الواقع هذا التحديد هو قصد اللجنة . ولذلك رفضت أن يذكر كبار المحامين وكبار الأطباء وكبار المهندسين خشية أن يختلف الناس في وزنها وتقديرها وتعيين من تتناوله خصوصاً عند الطعن في الانتخاب .

ترون من هذا أن لجنة الدستور نفسها لم تطعن إلى استعمال لفظ « كبار » لما فيه من الإبهام ، فليس مما يوجب عليكم الخوض في بحث مثل هذا الأمر أن تعتبر أن اللجنة التشريعية ، بالرغم من ذلك ، أبقت على هذا اللفظ ليدل دلالة غامضة سوت عنها للجنة وضع المبادئ العامة حالة خاصة . وهذا كله بالرغم من أن اللجنة التشريعية وضعت لهذه الحالة الخاصة نصاً خاصاً .

ثم إن هناك أمراً آخر ذكره معالي محمد شفيق باشا هو أنكم إذا لم تقبلوا هذا التحديد فستصادفكم مشكلة عظيمة ، وهي أن تكونون متعسفين في تحديدكم ، لأننا جميعاً متفقون في فكرة التحديد القانوني لا التحديد التعسفي الذي رآته لجنة الطعون . على أي أحد أن هذا التحديد الجديد إنما هو في الواقع تشريع لا مملوكه مطلقاً ، لأن مجلساً ما لا يمكن أن يحدد الطبقات أو الأشخاص الذين تتكون منهم تلك الطبقات .

وبناء عليه أقول إنه عند الغموض في تحديد من هم كبار العلماء لا يمكن مطلقاً أن نستند في تفسيرها إلا على النص الفرنسي لأقرب من النص العربي إلى النص الذي وضعته لجنة الدستور والذي اعتبره منسوخاً .

أخرج من كل هذا إلى أن المقصود من « كبار العلماء » هم « هيئة كبار العلماء » نفسها .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندي — إنني أخالف حضرة الأستاذ عزيز ميرهم افندي كل المخالفة في النتائج التي استنتجها من العبارات التي تلاها من محاضر لجنة الدستور ومن النص الفرنسي الذي أشار إليه في الدستور نفسه ، وأحذر حضراتكم من أن تتأثروا ورد في محاضر لجنة الدستور ؛ وفي يدنا للدستور نفسه ومضبطة الجلسة التاسعة والثلاثين للدور الأول . لقد تناقشنا بجلسة ١٠ يوليوس سنة ١٩٢٤ في مشروع قانون الانتخاب . وعندما نظرنا في المادة الخاصة بأعضاء مجلس الشيوخ ، وفي الطبقات التي يجوز الانتخاب أو التعيين من بين أفرادها ، أثبتت مسألة كبار العلماء ، وقرر المجلس أن المقصود « بكبار العلماء » هم كبار العلماء مطلقاً وليست هيئة كبار العلماء المنصوص عليها في قانون الأزهر فقط .

حضرة محمود بسيوني افندي ( الرئيس بالنيابة ) — إن المجلس لم يصدر قراراً في هذا الموضوع ، ولكن هذه العبارة وردت لسان المقرر .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندي — في الواقع أن المقرر هو الذي ذكر ما أثبتت إليه ، ولكن المجلس سلم بهذا التفسير ، فإحضرة الشيخ حسن عبد القادر أثار هذه المسألة عند النظر في قانون الانتخاب ، وكنا نملك وقتئذ عند نظر المادة ٧٨ من ذلك القانون

٩٠ « ... »

ضبح المعاني حتى لا يحصل شك في المستقبل ، فكان تصريح المقرر الذي أقره المجلس ضمناً بعدم المعارضة فيه هو أن المقصود بكبار العلماء كبار العلماء مطلقاً . ولولا ذلك لتناقش المجلس في هذه النقطة وأصدر فيها قراره .

إن الثابت في مضبطة تلك الجلسة هو :

« فضيلة الشيخ حسين والي — لا يقصر ( أى التعبير « بكبار العلماء » ) على هيئة كبار العلماء وحدهم » .

« حضرة الشيخ حسن عبد القادر — ولكن حكمت إحدى لجان الانتخاب بأن المقصود من هذا النص هيئة كبار العلماء » .

أعني أن حضرة الشيخ حسن عبد القادر لفت نظر المجلس إلى هذا الموضوع ، فماذا كان بعد ذلك ؟

فند أجاب على ذلك حضرة المقرر بأن قال إن « المقصود من « كبار العلماء » كبار العلماء مطلقاً » .

( عاد دولة الرئيس وتولى رئاسة الجلسة ) .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — وانتقل المجلس بعد هذا البيان إلى موضوع آخر ؛ فكأنه أقر عبارة المقرر . على أننا إذا أرينا حضرة الأستاذ عزيز ميرهم افندى ، ورجعنا للنص الفرنسى لتفهم معانى الدستور ، لوصلنا إلى فهم العبارة الفرنسية على خلاف ما فهمه برته .

فالعبارة الواردة في المادة ٧٨ من الدستور هي : "Hauts représentants du Corps des Ulémas et du Clergé."

لقد استعمل الدستور كلمة "Corps" أعني هيئة بالمفرد لا بالجمع ؛ ووضع تحت حكمها العلماء والرؤساء الروحانيين ، فجمع بين الاثنين بعلمها طبقة واحدة . ولو أراد غير ذلك لقال "des Corps" بصيغة الجمع ، لكنه قال "du" وهي تدل على المفرد . فهذا التعبير صريح أن العلماء والرؤساء الروحانيين جعلوا طبقة واحدة في تمثيل السلطات الروحانية العليا . وإذن فالمقصود من هذه العبارة كبار العلماء على طلاق لا الهيئة المنصوص عليها في قانون سنة ١٩١١ .

يؤيد ذلك أيضاً أن أحد أعضاء لجنة الدستور لفت نظر اللجنة للبحث في عبارة « هيئة كبار العلماء » ؛ وكانت نتيجة البحث أن دلت كلمة « هيئة » واقتصر النص على « كبار العلماء » ؛ ذلك أن حضرة على بك المزلاوى قصد إدخال كبار القضاة الشرعيين ؛ ونحن غير مطمئن إلا بتنفيذ الدستور الذى صدر به أمر ملكى في سنة ١٩٢٣ حسب النص الذى بين أيدينا الذى أقسمنا على احترامه وتنفيذ نصوصه . فيذ مناقشات اللجنة التى وضعت .

إن عبارة الدستور واضحة ؛ والطبقات التى يقول حضرة عزيز ميرهم افندى إنها أدخلت قد أدخلت مع بقاء الحذف .

لو أن لجنة الدستور قصدت ما يبيده حضرة الأستاذ عزيز ميرهم افندى لأبقت في النص كلمة « هيئة » بعد أن فتحت الباب لدخول ر القضاة الشرعيين ؛ ولكن الهيئة الأخيرة التى وضعت النص الذى تنفذ بالأمر الملكى أبقت على الحذف وبقى النص بالشكل الواضح كى فى الدستور ، وهو « كبار العلماء » على الإطلاق ، وجعلتهم مع الرؤساء الروحانيين طبقة واحدة . لكل هذا أرى أن تفسير حضرة بيل غير مقبول ، وأن الواجب هو تفسير المادة ٧٨ بالمعنى الذى تقرر بجلسته ١٠ يولييه سنة ١٩٢٤ .

حضرة محمود أبو النصر بك — عندى كلام طويل يتناول قطعاً مما أشار إليها معالى محمد شفيق باشا . أشار معاليه إلى مسألة من غير المسائل .

دولة الرئيس — هل تظن حضرتك أن ملاحظتك تستغرق وقتاً طويلاً ؟

حضرة محمود أبو النصر بك — نعم .

دولة الرئيس — هل ترون حضراتكم رفع الجلسة الآن ؟

( أصوات : ترفع للغد ) .

دولة الرئيس — إن موظفى السكرتيرية يستمرون الليلة فى أعمالهم للصباح ، فهل ترون أن يكون التأجيل إلى يوم الأربعاء ؟

( أصوات : موافقون ) .

( فى ٧ مارس سنة ١٩٢٧ ) .

تقارير لجنة الطعون عن الطعون المقدمة ضد حضرات  
السيد محمد علي البيلوي ، والشيخ علي سليمان ، والشيخ حسين والي - استمرار المناقشة

دولة الرئيس - الكلمة لحضرة محمود أبو النصر بك .

حضرة محمود أبو النصر بك - نبهني معالي محمد شفيق باشا بالجلسة الماضية إلى فكرة خطيرة . فكرة استوفتني كثيراً عند كنت أقارن بين مختلف الحلول التي تشعبت إليها آراء لجنة الطعون .

أمام تلك الاختلافات على تحديد معنى ذلك النص « هيئة كبار العلماء » أو « كبار العلماء » وقفت متردداً بين ما إذا كانت المسألة من قبيل تفسير الدستور أو أنها مسألة بحث عن معنى مادة من مواد الدستور يراد به استجلاء ما تشابه منه . وتعلمون حضراتكم أنه إذا قيل بالفكرة الأولى - وهي أن المسألة التي نحن بصدد تفسيرها للدستور - كان لها حكم خاص . أما إذا قيل بالفكرة الثانية - وهي فكرة أننا قضاة خول إلينا الفصل في قضية ، وأنتا نستمد سلطة القضاء من الدستور ، وأنه لا بد لنا من القضاء - سهل علينا أن نفهم أن المسألة يمكن أن تكون غير مسألة تفسير ، يمكن أن تكون مسألة قضاء لا يمنعنا مانع إذا ما اعترضنا نص مبهم من نصوص الدستور من أن نفهم معنى ذلك النص ، وأن نتبين لأي قصد وضع ثم نبني على ذلك حكماً .

حقيقة عندما سمعت معالي محمد شفيق باشا في الجلسة الماضية وهو يدلي بحججه على تأييد رأيه في تفسير - أو في استنباط معنى عبارة « كبار العلماء » ، وأنها هي عبارة « هيئة كبار العلماء » عبارتان لمداول واحد - سمعته يلعب لتلك الفكرة ، فكرة التردب بين ما إذا كنا أمام مسألة تفسير لمادة من مواد الدستور أو لا .

للمسألة أهميتها الكبرى ؛ ومن أجل ذلك رأيت من واجبي ألا أتركها تمر دون أن أعرض ما عن لي فيها على حضراتكم . يرى معالي محمد شفيق باشا أننا وإن كنا نملك الفصل في القضية المطروحة أمامنا على أساس أننا نبحث معنى من معاني الدستور . ولكنه في الوقت نفسه يرى أننا إذا جعلنا عبارة « كبار العلماء » شاملة لكبار العلماء من غير أعضاء الهيئة ، فإننا نقع في إشكال ولا يمكن أن يكون لمسألتنا حل إلا من طريق التفسير . وطريق التفسير هو ذلك الطريق المرسوم للتفويض ، فينتهي الأمر بأن يستعمل علينا حل المسألة المنوط بنا حلها .

قال معاليه ، بعد أن أورد من نصوص قانون الأزهر ما أورد - تدليلاً على أن عبارة « كبار العلماء » تستوي وعبارة « هيئة كبار العلماء » - قال « إن تلك هي نصوص قانون الجامع الأزهر المعمول به وقت وضع الدستور . لنا الحق ، بل علينا واجب ، أن نستنبه في تفهم الدستور دون أن نبتعد عن نصوصه ، خلافاً لما التجأت إليه لجنة الطعون ، فإنها في الواقع لم تقف عند تفهم الدستور ، بل فسرت تفسيراً اجتهادياً لا يصح للمجلس أن يقرها عليه إلا إذا أخذ في ذلك بالقواعد التي رسمها الدستور للتعديل ، لأن التفسير له حق التعديل كما قرر ذلك مجلس النواب في إحدى جلساته الأخيرة .

فواجب على حضراتكم ألا تتعجلوا وأن يكون موضع نظركم أنكم إذا أخذتم بما ذهبت إليه اللجنة ، وجب أن تأخذوا في ذلك بالقواعد للموضوعة لتعديل الدستور » .

ذلك هو كلام معالي محمد شفيق باشا . ولعله يقول ذلك تحذيراً لمن يرون غير رأيه في تفسير عبارة « كبار العلماء » . يقول إننا إذا تركنا تلك العبارة على إطلاقها وجعلناها شاملة لكبار العلماء من غير الهيئة ، فإنكم في هذه الحالة لا تستطيعون أن تضعوا ضابطاً « لكبار العلماء » إلا إذا سلكتم ذلك الطريق الذي رسمه الدستور . لتفويض الدستور . وحجته في ذلك ما استقر عليه رأي مجلس النواب أخيراً في مسألة تفسير الدستور عندما عرض عليه قانون ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ فقررت لجنة الحقانية بمجلس النواب أن تفسير الدستور وتفيحه سواء ، وهذا هو نص عبارة لجنة الحقانية بمجلس النواب :

« إن التفسير ليس إلا تحديداً لمعنى من معان متعددة يحتملها النص . ومتى كان الأمر كذلك وجب أن تكون السلطة التي تحدد أحد معاني النص هي السلطة المخول لها تفويض الدستور بتعديل أو حذف أو إضافة في أحكامه » .



وقالت أيضاً في موضع آخر : « إن هذه القاعدة التي ذكرناها ( أى قاعدة التسوية بين تفسير الدستور وتنقيحه ) تتفق مع ح الدستور نفسه ومع العقول ، لأن فيها ضماناً أكيداً بعدم الخروج عن تفسير صحيح يتفق مع روح أصل القانون ، لأنه قد يخشى أن تفسير يناقض حكماً من أحكام أصل الدستور تحت ستار التفسير ، وهذه المناقضة تكون بلا شك تنقيحاً لنص من نصوص الدستور . فإن عدم الخروج عن أحكامه يجب أن يكون التفسير بنفس الطريقة التي يتقح بها الدستور » .

هذا هو ما رآه مجلس النواب في مسألة تفسير الدستور وتنقيحه . رأى ذلك عند النظر في المرسوم بقانون الصادر في ٢٩ ديسمبر ١٩٢٤ ، ومع أن ذلك القانون — بنص الدستور — غير قابل للتنقيح ولا للتفسير فقد وضعت هذه القواعد الثابتة في ذاتها التي بنيت ، ما جرى عليه العمل في البلاد العربية في الحياة النيابية ، وعلى آراء العلماء . وهي أن طريقة تفسير الدستور هي طريقة تنقيحه ، لأن تفسير معناه تحديد معنى من جملة معانٍ يحتملها النص ؛ فحكمه حكم الزيادة أو النقص في عبارة النص — وعلى ذلك يكون حكم التفسير بالتنقيح سواء .

وبالرغم من تسليمي بذلك فإنني أرى أن هذا تشريع لا يؤخذ على إطلاقه أبداً . ليس من رأيي شخصياً أن تفسير الدستور تنقيحه سواء .

معالي محمد شفيق باشا — ما الذي يقصده حضرة العضو المحترم من قوله إن هذا تشريع لا يؤخذ على إطلاقه ؟

حضرة محمود أبو النصر بك — أقصد أن جعل التفسير يتساوى مع التنقيح حكماً قاعدة لا تؤخذ على إطلاقها ، بل تخصص في الحالات معروفة . تلك هي الحالات التي يكون فيها التفسير ماساً بأصل من أصول الدستور ، كأن يتعلق بوضع الحد الفاصل بين السلطة التنفيذية والتشريعية . هنالك إذا أهم علينا نص من نصوص الدستور نحتاج في تفهمه إلى بحث حتى نضع حداً فاصلاً بين سلطة وأخرى — نأخذ أن يكون التفسير في حكم التنقيح وعلى سواء معه . أما إذا كان التفسير يتعلق بقضية معروضة على حضراتكم لتفصلوا فيها ، تضعوا قواعد دستورية يعمل بها في المستقبل ، ولا تضعوا قانوناً يكون قاعدة للمستقبل كما ذهب إليه بعض الزملاء . فليس ثمة مانع من أن تبحثوا نصاً من نصوص الدستور ، وأن تستثيروا بنصوص أخرى ، وأن ترجعوا إلى الأعمال التمهيدية لتفهم معنى ذلك النص .

يؤيدني في هذا ما جرى عليه البحث في لجنة الثلاثين ، فقد جرى البحث طويلاً في مسألة تفسير الدستور وتنقيحه ، وهل يوجد ثمة ، بينهما أو أنهما سواء في إجراءاتهما . جرى ذلك بين أعضاء لجنة الدستور ؛ وكان وجه المسألة هل يتساوى التفسير مع التنقيح حكماً ، فإن قرارها سلباً . فإذا قدمت لحضراتكم أن تفسير الدستور لا يأخذ بإطراد حكم تنقيح الدستور فإنني أرجع في ذلك إلى تلك الأعمال تحضيرية وإلى ذلك القرار . وإنني أتلو على مسامع حضراتكم ما ورد بمحضر الجلسة الثامنة عشرة للجنة الدستور بهذا الشأن .

« معالي الرئيس — تؤخذ الآراء على جعل أحكام التفسير كأحكام التعديل » .

( فتقرر رفض ذلك بالأغلبية ) .

من أجل هذا أتقدم إلى حضراتكم برأيي في موضوع المسألة المطروحة علينا ؛ لأنني ، حتى لو كان الأمر تفسيراً ، لا أرى هناك مني — حتى على الأخذ برأي القائلين بأن عبارة « كبار العلماء » لا ضابط لها ، لأنها عبارة عامة في مدلولها وفي أصل وضعها — رى مانعاً يمنعني من البحث عن هم « كبار العلماء » .

ما كنت أحسب ، بعد ذلك البيان الواقي الذي تقدم به معالي محمود شكرى باشا إلى المجلس محتملاً فيه أن عبارة « كبار العلماء » اجتمعت في الدستور على إطلاقها — ما كنت أحسب أني في حاجة بعد ذلك التحقيق إلى العودة إلى الكلام عن تلك العبارة لولا ما سمعته ، حضرتي الزميلين معالي محمد شفيق باشا وحضرة عزيز ميرم افندي ، فإنني مناقشتهما ما أدليا به تأييداً لرأيهما في أن عبارة « كبار العلماء » تستوى معنى ومدلولاً مع عبارة « هيئة كبار العلماء » .

كل ما استند إليه معالي محمد شفيق باشا في بحثه الفياض يرجع إلى ثلاثة أسباب : السبب الأول أن الروح التي سادت لجنة المبادئ ، الروح التي تظهر في أبحاث لجنة الثلاثين والتي ترى في المادة ٧٨ من الدستور ، ترمي إلى أن الشرعيين أو واضعي الدستور أرادوا أن تكون تكوين مجلس الشيوخ من أرق طبقات الأمة . قال معاليه إنه لا يعقل أن تكون هناك طبقة أرق من هيئة كبار العلماء . حسن



هذا . فليكن هذا صحيحاً ؛ وليكن هذا ما أراده واضع الدستور — ولكن يكفي تدليلاً على أن هذا لا ينتج المدعى ، يكفي في ذلك أن أذكر قاعدة أخذ بها العلم وجرى عليها العمل ، ألا وهي أن مراد الشارع لا يصر إليه إلا إذا دل عليه من النص دليل .  
وهنا عبارة « كبار العلماء » أرسلت مطلقة ووضعت كذلك بعد أخذ ورد . وضعت بهذا النص بعد أن كانت أولاً أمام لجنة الثمانية عشر « هيئة كبار العلماء » ؛ فرؤى أن عبارة « هيئة كبار العلماء » قد تحول دون وجود من يصح أن يستفيد منهم المجلس و من كبار العلماء وليسوا من هيئتهم ؛ فوضع هذا النص مجرداً عن قيد كلمة « هيئة » ليكون في مدلوله أعم ، فلا يستطيع أحد مطلقاً أن يخصه بعد أن اتفقت على إطلاقه كلمة واضع الدستور ومن نيط بهم أن يصوغوا هذا .

مر هذا البدء أولاً بلجنة الثمانية عشر ، ثم بلجنة الثلاثين ، ثم أحيل إلى لجنة الأربعة ، وهي لجنة التحرير ، فصاغته على هذا النحو وبعد ذلك قدم إلى الحكومة ثم مر باللجنة التشريعية ؛ وانتهى الأمر بأن صدر الدستور وبه ذلك المبدأ كما قرره لجنة الثمانية عشر ولجنة الثلاثين ، وكما وضعت لجنة التحرير في صيغته المطلقة — فلا يمكن مطلقاً القول بأن ما أراده واضع الدستور بعبارة « كبار العلماء » هي « هيئة كبار العلماء » .

معالي محمد شفيق باشا — هل الذي عرض على اللجنة التشريعية هو النص العربي أو الفرنسي ؟  
حضرة محمود أبو النصر بك — أرجو معالي الباشا أن يكون على علم بأن اللجنة التشريعية ليس من حقها أن تغير أي معنى من معاني القوانين التي تقدم إليها ؛ وليس من حقها أن تعدل أو تبديل في شيء ؛ وكل اختصاصها ينحصر في وضع المبادئ التي تقدم إليها في الصيغة القانونية — فهي إذن صائفة وليست مشرعة . إن في اللجنة التشريعية من يعرف العربية ومن لا يعرفها ؛ وقد وضع أصل النص باللغة العربية . فإذا ما تقدمت إليها الترجمة تليت عليها المواد في الوقت نفسه باللغة العربية وتراجع صياغتها .  
ولي عودة إلى هذا عندما أناقش كلام حضرة الزميل عزيز ميرم افندي ، لأن مسألة أصل النص — هل هو فرنسي أو عربي — إنما جاءت في كلامه .

على أنه إن صح ما يقوله معالي محمد شفيق باشا — وهو صحيح — من أن واضع الدستور إنما قصدوا أن تشكل هيئة مجلس الشيوخ من أرق طبقات الأمة ، فإنني أؤكد أنه قد يوجد من بين كبار العلماء ، ممن ليسوا من هيئة كبار العلماء ، أشخاص لا ينقصوا فضلاً ولا يقلون مقاماً عن أفراد هذه الهيئة .

من أجل هذا وضع النص عاماً حتى لا يحرم هؤلاء الفضلاء من شرف الجلوس في هذا المجلس .  
فالسبب الأول إذن سبب أراه غير وجيه .

والسبب الثاني هو ما استنتجته معالي شفيق باشا من نصوص قوانين الأزهر . ولقد قرأت هذه النصوص مرة بعد أخرى لأتبيّن أوجه الاستدلال بها على أن عبارتي « هيئة كبار العلماء » و « كبار العلماء » متساويتان في مدلولهما ؛ ومع ذلك فإنني أؤكد لحضراتكم أني لم أهتم إلى نص يصح أن يكون موضعاً للاستدلال ، اللهم إلا نص المادة ١٠٨ من قانون الأزهر التي تنص على أن يكون تعيين كبار العلماء بإرادة سنية بناء على طلب شيخ الجامع الأزهر بعد الانتخاب بأغلبية ستة عشر من هيئة كبار العلماء .

( تولى الرئاسة حضرة محمود بسيوني افندي ، وكيل المجلس ) .

يظهر لي أن الذي حدا بمعالي محمد شفيق باشا إلى أن يستنتج ما استنتجته من هذا النص هو عبارة « يكون تعيين كبار العلماء » . ولكن هذه العبارة ، على العكس ، تدل على أن هناك أشخاصاً يتبرون من كبار العلماء وإن لم يكونوا من أفراد هيئة كبار العلماء . وإذا كان هذا ما يقوله القانون فعني ذلك أن هناك من كبار العلماء من ليسوا من أفراد هيئة كبار العلماء ، وأن أعضاء هذه الهيئة يختارون من كبار العلماء .

ليس إذن فيما أورده معالي محمد شفيق باشا من نصوص قانون الأزهر — وهو القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ — ما يصح أن يتخذ دليلاً على أن إضافة كلمة « هيئة » على عبارة « كبار العلماء » لا تغير في معناها مع أنها في الواقع تغير في نص صريح في الدستور .

السبب الثالث هو ما أشرت إليه في مستهل كلامي من أن ترك هذه الكلمة على إطلاقها والأخذ بأن عبارة « كبار العلماء » تشمل الكبار من غير أفراد هيئة كبار العلماء يستعصى معه حل إشكال كبير هو إيجاد تعريف جامع مانع يكون هو الضابط لمعنى « كبار العلماء » .

حقيقة ليس من السهل أن نضع ذلك الضابط بدليل أن لجنة الطعون — وأعضاؤها على ما تعلمون من دقة البحث وسعة الاطلاع — يستعملوا الاهتداء لهذا الضابط . ولذلك رأيناهم في بعض التقارير يعرفون « كبار العلماء » بتعريف ثم يعدلون عنه في تقاريرهم الأخرى . حقيقة ليس من السهل أن نصل إلى هذا الضابط ولكننا قضاة ؛ كل ما نستطيعه ، لأداء الواجب وإصدار حكمنا ، هو أن نبذل جهداً لاستجلاء ما تشابه علينا من نصوص الدستور . فإن أصبنا كنا ككل مجتهد لنا أجراء ؛ وإن أخطأنا فأجر واحد — وفي الحالين يكون قد أدينا الواجب تمام الأداء . والقاضي كما تعرض له قضايا سهلة تعرض له مشكلات الفضايا . وهو قد يرى اليوم رأياً في تطبيق قانون يبنى عليه حكمه ثم يعدل عنه غداً عندما يتبين له وجه الحق . أعرف قضاة من كبار قضاة الاستئناف اتفقوا في أحكامهم على بادي ، فقضوا مثلاً بأن المدة الواجب مضياً لستقوط الحق في الأوقاف هي خمس عشرة سنة . وأعرف أنهم بعد ذلك عدلوا عن رأيهم هذا وقرروا أن المدة الطويلة التي يمنع مضياً من صماع الدعوى في الأوقاف هي ثلاث وثلاثون سنة . ومعنى هذا أن القاضي ، فيما هو نوط به من تطبيق القوانين وإصدار الأحكام ، لا يطلب منه أكثر من تفهم القانون ؛ وهو على كل حال مثاب من الله ومن الناس سوا . أخطأ أم أصاب .

على أني أرجع بمعالى محمد شفيق باشا إلى ما أدلى به بحق في تلك الخطبة الفياضة وهو يقدم الأدلة على رأيه ، فقد قال كلمة أظن أنها صبح أن تكون قولاً فصلاً في موضوعنا هذا .

تلك الكلمة هي قوله : « هذه وقائع ( يشير إلى ذلك البيان الذي سبق أن أدلى به سعادة محمود شكرى باشا عما جرى في لجنة ثمانية عشر ولجنة الثلاثين وما انتهى عليه الأمر في هذا الصدد ) لا يمكن نكرانها ؛ وهي ثابتة في الأوراق الرسمية . ونحن الآن في الواقع نمام نص في الدستور لا توجد به كلمة « هيئة » ، وأكون ... بعد ظهور هذه الحقائق أن أتمسك بأن الدستور خص بالذكر « هيئة كبار العلماء » ، وأكون ... إذا طلبت من حضراتكم الأخذ بذلك . على أن هذا لا يمنع من أن أبدي لحضراتكم ملاحظات اجتهدت أمام اللجنة » .

بعد هذا لا يبقى محل مطلقاً لمتابعة معالى شفيق باشا في رأيه ، لأنى أرى أن تلك الحجة التي ينطق بها حقاً حجة دامغة . نص بوضع الدستور على هذا النحو بعد بحث وجدل أدلى إلى وضعه كذلك بعد حذف كلمة « هيئة » ، ثم يجعل مدلوله بعد ذلك موضع أخذ ورد مناقشة ! اسمحوا لى أن أعلن في صراحة أنى ما كنت أظن مطلقاً أن أمراً كهذا يصح أن يكون موضعاً لكل هذا الجدل .

تعلمون أنه من المبادئ الأولية قاعدة هي أن « لا اجتهد في موضع النص » . والنص هنا صريح لا يحتمل تفسيراً ولا أخذاً ولا رداً . كلمة « كبار العلماء » كلمة مطلقة مرسله ؛ ولا شك أن زيادة أى قيد عليها يعتبر لأول وهلة زيادة في الدستور بدون حاجة لكل هذا الجدل والأخذ والرد . وإذا كان من المقرر أن لا اجتهد في موضع النص ، وأن الخلاف لا يكون إلا إذا أبهم الأمر في النص بأن كان لفظه يحتمل عدة معان ، فإن النص الذي نحن بصدد لا يحتمل غير معناه ؛ ومعناه كبار العلماء لا هيئة كبار العلماء .

وفضلاً عن ذلك فكيف يمكن تخصيص العام ؟ قالوا إن العام لا يمكن تخصيصه إلا إذا كان هناك من ألفاظ النص ما يخصه . ولكنكم قد تقولون إن حذف كلمة هيئة من نص الدستور في وقت وضع مبادئه كان سيئاً أن أحد أعضاء لجنة المبادئ لاحظ على هذا النص — وهو « هيئة كبار العلماء » — أنه قد يخرج بعض أعضاء المحكمة العليا الشرعية ، وأن دولة رئيس اللجنة في ذلك الوقت — وهو دولة حسين رشدى باشا — اقترح حذف كلمة « هيئة » ليدخل هؤلاء في متناول النص .

رب قائل يقول إنه ما دام السبب في حذف كلمة « هيئة » معروفاً يكون المقصود بكبار العلماء هم هيئة كبار العلماء وقضاة المحكمة الشرعية العليا . ولكن هذا مردود بالقاعدة التي اتفق عليها العلم والعمل ، وهي أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب . وحتى في تفسير القرآن إذا نزلت آية لسبب خاص ولكنها نزلت بلفظ عام فإنها تبقى مطلقة في عمومها ، ولا يصح تخصيصها بالسبب الذي نزلت من أجله . لأن العبرة — كما قلت — بعموم اللفظ لا بخصوص السبب .

من أجل هذا يجب أن نفهم معنى هذا النص على إطلاقه ؛ ولا يصح لنا بحال من الأحوال أن نقيده بأى قيد كان .

أنتقل بعد هذا إلى كلمة وجيزة أناقش فيها حضرة الزميل الأستاذ عزيز ميرم افدى :

أهم ما يستند إليه حضرته فيما يرى من أن هيئة كبار العلماء هي التي عناها الدستور بعبارة « كبار العلماء » هو أن النص الفرنسى — وهو في نظره الأصل — صريح في أن المقصود إنما هو هيئة كبار العلماء لا كبار العلماء إطلاقاً .

مادة ٩٥ » .....

عجبت ، وحق لي العجب : كيف يقال إن النص الفرنسي هو الأصل ! إن الواقع ينفي هذا نفيًا باتًا ، إذ أن النص العربي هو الأصل وأنه خلق في لجنة تسمى لجنة وضع المبادئ الدستورية ، ثم أعيد النظر فيه أمام لجنة الثلاثين ، ثم وضع على هذا النحو الذي ترونه في الدستور مع شيء من التغيير طرأ فيما بعد على النص الأصلي للدستور ولكن في غير عبارة « كبار العلماء » — كل هذا حصل باللغة العربية ثم تقدمت اللجنة التشريعية فترجم إلى الفرنسية ترجمة قد يخطئ المترجم فيها أو يصيب . هذا شيء لا يهمنا مطلقًا . فغير صحيح إذن ، بل وأبش لنفي أن أقول غير مسموح أن يقال ، إن الأصل هو النص الفرنسي .

يستدل حضرة الزميل بأنه طرأ على بعض مواد الدستور تعديل أو زيادة أو نقص أو تقديم أو تأخير . يستدل بهذا على أن الدستور أنشئ خلقًا آخر على غير تلك الصورة التي وضعته فيها وحررته بها لجنة الدستور . هب أنه طرأ في تينك الوزارتين اللتين أشار إليهما التغيير ما طرأ ، ولكن يكفي أن نعلم أن هناك نصًا لم يتغير — ذلك النص هو عبارة « كبار العلماء » .

أما أن نصًا آخر يجانبها قد تغير فليس معنى هذا أن هذه العبارة أيضًا قد تغيرت . إذن فالعبارة ولدت كما هي الآن بعد أن حذفت كلمة « هيئة » ، واستمرت تتناولها الأيدي إلى أن صدر الدستور وهي لم تتغير . وإذن ليس من الصواب أن يقال بأن النص الفرنسي هو الأصل . عجبت لهذا القول ، وزاد عجب أن النص الفرنسي لا يؤدي المعنى الذي فهمه منه حضرة الأستاذ عزيز ميرهم افندى .

ها هو النص الفرنسي : « Hauts représentants du Corps des Ulémas » .

أعلمون حضراتكم أننا إذا ترجمنا النص الفرنسي كما يجب أن يترجم لما بقي واحد من حضرات العلماء في هذا المجلس ، لأن النص الفرنسي معناه « كبار الممثلين لجمعية العلماء » .

حضرة عبد الله سليمان أباطه بك — بل معناه « كبار الممثلين لهيئة العلماء » .

حضرة محمود أبو النصر بك — فليكن كبار ممثلي جمعية العلماء أو هيئة العلماء كما نشاء ، أتمشى معك في الترجمة التي تريد وأقول ، وأنا أعرف الفرنسية ...

حضرة عبد الله سليمان أباطه بك — وأنا أعرفها أيضًا .

حضرة محمود أبو النصر بك — سواء أكانت ترجمة لفظ « Corps » الفرنسية « جمعية » أو « هيئة » فإنني أتمشى معك فيما تريد وأقول إن : « Hauts représentants du Corps des Ulémas » معناها كبار الممثلين ...

حضرة عزيز ميرهم افندى — لهيئة العلماء .

حضرة محمود أبو النصر بك — أتدري ، ياسيدي الأستاذ ، من هم كبار الممثلين لهيئة العلماء ؟ ليسوا هم هيئة كبار العلماء ، هيئة كبار العلماء لا تمثل العلماء ، إنما من يمثلهم هو شيخ الجامع الأزهر ، وقد يكون معه وكيله . وإذا أردت التوسع يمكنك أن تقول ومعهما أعضاء مجلس الأزهر الأعلى .

حضرة عبد الله سليمان أباطه بك — هذا تفسير غريب .

حضرة محمود أبو النصر بك — أرجوك ألا تقاطعني وأن تنتظر حتى أتم كلامي .

حضرة عبد الله سليمان أباطه بك — وأنا أرجوك أن تترجم ترجمة صحيحة ، لأن كثيرًا من حضرات الأعضاء غير ملمين باللغة الفرنسية ، فيجب ألا تخطئ في الترجمة .

حضرة محمود أبو النصر بك — أقول سواء أكانت اللفظة الفرنسية تترجم بكلمة جمعية أم بهيئة كبار العلماء ...

حضرة عبد الله سليمان أباطه بك — البحث كله يدور حول معنى « هيئة كبار العلماء » ، فكيف تقول ...

حضرة محمود أبو النصر بك — عجبت أن يكون هذا طريق الجدل .

حضرة محمود بسيوني افندى ( الرئيس بالنيابة ) — أرجو ألا تقاطعوه . دعوه يتم كلامه ولكم بعد ذلك حق الكلام .



حضرة محمود أبو النصر بك — أنا لا أريد بالدخول في الترجمة أن أفر من الموضوع .

حضرة عبد الله سليمان أباطه بك — هذا ما أعتقده !

حضرة محمود أبو النصر بك — أقول إن ترجمة اللفظ الفرنسي هي « كبار الممثلين لطائفة العلماء » . ومع ذلك أتمنى معكم وأقول إن ترجمتها هي « كبار الممثلين لهيئة العلماء » — ذلك لا يغير في الأمر شيئاً . من هم إذن كبار الممثلين لهيئة العلماء ؟ أتنظهم أفراد « هيئة كبار العلماء » ؟ لا . فهؤلاء لا يمثلونهم مطلقاً . أفراد هيئة كبار العلماء يجب أن تتوافر فيهم شروط أربعة تميزونها ؛ وقد حدد القانون اختصاصهم ؛ وهو دراسي صرف ؛ وهم لا يدبرون أمراً ، ولا يدبرون حركة ، ولا يبتون في أي شيء كان ، ولا يمثلون العلماء — لأن نبي يمثلهم بنص القانون هو شيخهم الأعلى . إذن فاختلافكم معي في الترجمة لا يقدم ولا يؤخر فيما أرى إليه .

إذا صح ما قيل من أن النص الفرنسي هو الأصل ، أنرى يكون من المستطاع أن يكون في مجلسنا أحد من هيئة كبار العلماء ؟ عبارة "Hauts représentants" معناها الممثلون الأعلاون ؛ وهيئة كبار العلماء ليس منها من يمثل العلماء مهما قبلت الترجمة . فلا يمكن أن نتفهم حجة على أن النص الفرنسي يسوغ أن يكون من أعضاء المجلس أفراد من هيئة كبار العلماء . أصبحنا الآن أمام ترجمة خاطئة ، نص ليس له مدلول معقول ، ولكن رجلاً أعجمياً جرّ بقلمه هذه العبارة ففانت على غيره . وعلى كل حال فإن تلك الترجمة لا تقدم الموضوع ولا تؤخر ، لأن المرجع — كما قلت — هو للنص العربي الذي هو في الواقع الأصل .

عجبت أكثر من هذا أن يتذرع زميلنا الأستاذ عزيز ميرهم افندي بأعمال لجنة الثلاثين ، فيقول إن في صحف تلك اللجنة ومحاضرها ما يدل على أنها نسخت النص نسخاً .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — وكيف تترجم عبارة « هيئة كبار العلماء » باللغة الفرنسية ؟

حضرة محمود أبو النصر بك — أنسأني ترجمتها ؟ أتقصد بذلك امتحاني ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — إني لا أقصد الامتحان ، ولكن هل يمكن ترجمة هذه العبارة بغير ما ترجمها به حضرة الأستاذ عزيز ميرهم افندي ؟

حضرة محمود أبو النصر بك — أفهم أن ترجمتها كما يأتي : "Le Corps de Grands Ulémas" .

والآن قد انتهت من بيان قيمة هذه الحجة ؛ ولذا فإني أنتقل إلى تنفيذ حجة ثانية .

قال حضرة الأستاذ عزيز ميرهم افندي إن لجنة الثلاثين أثناء المناقشة في وضع مواد الدستور نسخت نصاً منه ؛ وأنا أفهم من معنى النسخ والنسوخ أن يأتي قانون بعد قانون فينسخه . ولكن حضرته يقول إنه عثر في صفحة ٢٩ من محاضر لجنة الثلاثين على ذلك النسخ .

بناء على ذلك رجعت لهذه الصفحة ؛ وأؤكد لحضراتكم أنني لم أعثر على كلمة واحدة منها تتعلق بكبار العلماء . بل إن الذي جاء بها جدر حصل بين أعضاء لجنة الثلاثين فيما يختص « بكبار المحامين » ، فقد كان بعضهم يريد أن يستعاض عن نصوص اتفق عليها بنص يدخل كبار المحامين وكبار التجار ، فقيل له إنه لا محل لذلك . وإني أتحدى حضرته وأطلب منه أن يدلني على كلمة واحدة مما قال إنه عثر عليه في تلك الصفحة .

حضرة عزيز ميرهم افندي — أرجو أن تقرأ ما قاله حضرة محمد علي بك في تلك الصفحة .

حضرة محمود أبو النصر بك — إني أتلو على حضراتكم كلمته :

« حضرة محمد علي بك — أطلب بقاء النص على أصله » .

حضرة عزيز ميرهم افندي — أرجو أن تتم تلاوة عبارة حضرة محمد علي بك .

حضرة محمود أبو النصر بك — قال حضرته : « أطلب بقاء النص على أصله . وكان خيراً لو أطلق الأمر واكتفى بالنص على كبار المحامين وكبار الأطباء وكبار المهندسين الخ » .

حضرة عزيز ميرهم افندي — أرجو أن تلو العبارة إلى نهايتها .



مادة ٩٥ » ... ..

حضرة محمود أبو النصر بك — « ... لولا أن كلمة كبار كلمة مطلقة يختلف الناس في وزنها وتقديرها وتعيين من تتناولها، وخصوصاً عند الطعن في الانتخاب ، ولهذا يحسن بنا النص على النقباء دفعاً لمثل هذا الإشكال » .

حضرة عزيز ميرهم افندى — ألا ترى في ذلك أن كلمة « كبار » كلمة عامة ؟

حضرة محمود أبو النصر بك — فلتكن عامة . فهل يصح بك أن تعكس الآية وتقول إن في هذه الكلمة تخصيصاً ؟

حضرة عزيز ميرهم افندى — إن كلمة « كبار » كلمة عامة ؛ ولكن إذا أضفنا إليها كلمة « المحامين » وكلمة « الأطباء » وكلمة « المهندسين » فيكون في ذلك وضوح لحدود هذه الطبقات وتمييزها .

حضرة محمود بسيوني افندى ( الرئيس بالنيابة ) — أرجو أن تترك حضرة أبو النصر بك يتكلم . وإنى أحفظ لحضرتك حق الكلام للرد عليه .

حضرة محمود أبو النصر بك — عجيب أى عجب ! ! إن ما تلوته على حضراتكم صريح في تفنيده زعمه ، لأنه واضح منطقياً أن كلمة « كبار » كلمة عامة لا تخصيص فيها ؟ وهذا حجة عليه لاله . وأكرر لحضراتكم ما قلته من أن ما جاء بتلك الصفحة لم يتعرض مطلقاً لكلمة « كبار العلماء » . ومع ذلك فقد انتهى الأمر بأن لجنة الثلاثين أقرت رأى لجنة الثمانية عشر واعتبرت أن كلمة « كبار العلماء » أعم . ولولا أن لفظ « كبار » عام لما اختلف الناس في تحديد مدلولها ، أو كما قال حضرة صاحب المعالي محمد شفيق باشا بأننا قد نواجه صعوبات في هذا التحديد .

ماذا بقي مما تقدم به إليكم حضرة الأستاذ عزيز ميرهم افندى من الأدلة ؟ لا أرى شيئاً مطلقاً ، نعم إنه أشار في غضون كلامه إلى أن حذف كلمة « هيئة » إنما كان لسبب خاص ، وأن المادة ٧٨ من الدستور زيد عليها — بعد عبارة رؤساء ومستشارى محكمة الاستئناف — عبارة « أو أية محكمة أخرى من درجتها أو أعلى منها » . فهذا التدليل حجة لى لأنه إذا كانت هذه الزيادة من شأنها أن تسمح لحضرة رئيس المحكمة الشرعية العليا وأعضائها بالدخول في عضوية المجلس ، فإن وجود لفظ « كبار العلماء » بعد ذلك في هذه المادة يكون الغرض منه أعم وبكسب كبار العلماء — غير القضاة الشرعيين — حق العضوية بالمجلس .

إلى هنا لا أرى مطلقاً معنى للقول بأن عبارة « كبار العلماء » تساوى عبارة « هيئة كبار العلماء » . والمسألة — كما قلت — لا تختم جدلاً ، فهي صريحة وصريحة جداً ؛ وفي وضع أى قيد خروج على أحكام الدستور ، خروج على البدهة ، نقض لقواعد التفسير ، ظلم لأصحاب الحقوق التي منحها الدستور لهم .

إن في تفهيد هذا النص حرماناً لا يستطيع أحد أن يقول به ما دمننا نعلم أنه يوجد من كبار العلماء من لا ينقصون فضلاً ولا يصغرو مقاماً عن أولئك الذين ساعدتهم الحظ فكانوا من هيئة كبار العلماء .

بناء عليه أطلب أن يكون القرار إجماعياً على أن عبارة « كبار العلماء » أعم .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك ( مقرر اللجنة ) — تكلم حضرة محمود أبو النصر بك في مواضيع شتى ، ولكنى لا أريد أن أتكلم إلا في نقطة واحدة ، وهي : هل تفهم الدستور يعتبر تفسيراً يجب أن تتبع فيه القواعد التي تتبع في التقييح ؟ قال حضرة محمود أبو النصر بك إن التفسير مساو للتقييح ، فيجب أن تتبع بصده الإجراءات التي تتبع في التقييح . وأرد عليه بأنه يصح ذلك إذا أردت تفسير الدستور ، ولكن نحن نعتبر — عند نظر الطعون — هيئة قضائية محضة . وقد أعطينا الحق الذي كان لتلك الهيئة القضائية التي كانت تنظر فيما يقدم إليها من الطعون ضد أعضاء مجلس شورى القوانين وأعضاء الجمعية التشريعية .

لقد حولنا الدستور حق الفصل في هذه الطعون ، فنحن الآن قضاة لا مشرعون . ومتى كان الأمر كذلك فلنا أن نفهم نصوم الدستور على ما نرى ؛ وهذا الفهم لا يكون ملازماً لانا ولا لغيرنا في المستقبل ، لأنه ليس تفسيراً تشريعياً وإنما هو فهم قضائى .

حضرة محمود بسيوني افندى ( الرئيس بالنيابة ) — هو تطبيق قضائى .

حضرة محمود أبو النصر بك — هذا ما قلته .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك ( مقرر اللجنة ) — ولكن حضرتك ترددت بين الأمرين .

أداة ٩٥ « ..... »

سعادة محمد صفوت باشا — إذا كان هذا قصده فنحن متفقون .

( رفعت الجلسة للاستراحة الساعة العاشرة والدقيقة العشرين مساء ) .

( أعيدت الجلسة الساعة العاشرة والدقيقة الخمسين مساء ؛ وتولى الرئاسة حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا ) .

سعادة محمود شكرى باشا — تكلمت بجملة أول أمس ؛ وكان رأي أن كبار العلماء ليسوا هم « هيئة كبار العلماء » ؛ ودلت على ذلك بما ذكرته من الأدلة في تلك الجلسة ؛ وكان التدليل ظاهراً وبسيطاً ، وهو أن كلمة « هيئة » وضعت في أصل النص ثم حذفت قصداً ؛ أمام هذا الحذف المقصود لا تقوم حجة أخرى .

غير أن معالي محمد شفيق باشا وحضرة الأستاذ عزيز ميرهم افندى قالوا بغير هذا الرأي ؛ واستندوا إلى ما استندوا إليه مما سمعتموه حضراتكم ولا حاجة بي إلى تكراره .

على أن معالي شفيق باشا متفق معى على أن لفظ « هيئة » حذف ؛ ولذلك ورد على لسانه أنه من السخافة أن يقول امرؤ بأن كلمة « هيئة » لم تحذف ؛ وإنما أراد أن يدل بطرق أخرى على أن كبار العلماء هم « هيئة كبار العلماء » . هذا التدليل كان يمكن أن يقنع لو أن كلمة « هيئة » لم تحذف قصداً .

قال معاليه إن حضرة على المنزلاوى بك عندما طلب أمام لجنة الثمانية عشر حذف كلمة « هيئة » لم يكن يخطر على باله أن هناك مديلاً في المادة ١٠٧ من قانون الجامع الأزهر لسنة ١٩١١ يبيح لرجال القضاء الشرعى أن يكونوا ضمن هيئة كبار العلماء . وفي رأي أن هذا الاستشهاد لا محل له لأن مشروع الدستور راجعته الحكومة كما راجعته اللجنة التشريعية ، وكانت مأمورية هذه اللجنة معرفة ، إذا كان المشروع مطابقاً لقوانين البلاد أو متعارضاً معها .

زيادة على ما تقدم أقول إنه في الوقت الذى كانت تشغل فيه لجنة الثمانية عشر في وضع المبادئ العامة للدستور كانت المادة ١٠٧ معدلة من قانون الأزهر قد طبقت فعلاً ؛ إذ حصل تعيين المرحوم الشيخ البرديسى ضمن هيئة كبار العلماء ؛ وكان رحمه الله قضى مدة فورية في القضاء الشرعى ثم في الإفتاء . فالقول بأنه ما كان يخطر على بال حضرة على المنزلاوى بك بأنه يمكن لرجال القضاء الشرعى أن يكونوا ضمن هيئة كبار العلماء قول غير مقبول .

تمسك أيضاً معالي شفيق باشا بعبارة النص الفرنسى ؛ وأنا لا أريد أن أ تدخل في الترجمة . وإن كانت هناك ترجمة عثر عليها حضرة بو النصر بك في قانون الأزهر للفظ « هيئة كبار العلماء » ، وهى « Aréopage » ، فالتمسك بالنص الفرنسى فيه تصف ، لأن الدستور وضع بلغة البلاد ، وواضعوه بحمد الله هم أبناء البلاد . غير أنه قضت ضرورة بترجمته في اللجنة التشريعية ؛ والذي قام بالترجمة بعض أبناء البلاد . فإن كان هناك ، على الفرض ، خطأ في الترجمة فإنه لا يعد ملازماً مع وجود النص العربى الصريح .

كنت أفهم التمسك بالنصوص الفرنسية قبل سنة ١٩٢٤ . أفهم هذا في سنة ١٨٨٣ عندما وضعت القوانين حقيقة باللغة الفرنسية . لم تكن البلاد غنية بأبنائها ، وكانت المحاكم حديثة في تطبيقها ، فقد كانت ترجع للنصوص الفرنسية إذا التبس عليها الأمر .

هذا ما كان يتبع قديماً . ولكن الآن ، إذا علم القاضى أن القانون وضع باللغة العربية ، فيكون عجيباً منه إذا رجع إلى النص الفرنسى . وحينئذ فتمسك معالي شفيق باشا وحضرة عزيز ميرهم افندى بالنص الفرنسى لا قيمة له .

أشار أيضاً معالي شفيق باشا في كلامه أول أمس إلى مسألة التفسير ، فقال إن ما ذهبت إليه لجنة الطعون من تعريف « كبار العلماء » يعد تفسيراً للدستور ؛ وهذا التفسير لا يمكن أن يحصل إلا بالطريقة التى رسمها الدستور نفسه . وإنى أخالفه كل المخالفة في هذا رأى . إذ لسنا الآن في مقام التفسير ؛ فالتفسير لا يكون إلا إذا احتمل النص عدة معان ، وهذا غير موجود لأن النص صريح أمامنا . نحن الآن أمام نص في الدستور . فإذا كان هذا النص يقول « كبار العلماء » ، فلاجل أن تفهمه يجب أن ترجع إلى قوانين البلاد نألى التعرف لمعرفة مدلوله — وهذا لا يعد تفسيراً .

إذا رجعنا إلى المادة ٧٨ من الدستور نجد أن من بين الطبقات التى ينتخب أو يعين منها أعضاء لمجلس الشيوخ « موظفى الحكومة من درجة مدير عام فصاعداً » . والدستور لم يعرف هؤلاء ؛ فإذا أردنا أن نصل إلى معرقتهم وجب أن نرجع إلى قوانين البلاد

مادة ٩٥ « ..... »

لنعرف من هم هؤلاء الأشخاص . ولا يصح أن يعتبر رجوعنا إلى تلك القوانين تفسيراً للدستور ، وإنما هو تطبيق للقوانين ؛ والنظر مباح لكل قاض .

جاء على لسان حضرة الأستاذ عزيز ميرهم افندى بأن عبارة « هيئة كبار العلماء » التي عدلت بحذف كلمة « هيئة » قد نسخن كنت أفهم أن يكون لتدليله قيمة لو أن هذه العبارة قد مست ، ولكنها وردت في تقرير لجنة الثمانية عشر كما وردت في تقرير الثلاثين الذي رفعته إلى الحكومة ، ثم وردت في أعمال اللجنة التشريعية ، كما وردت بعد ذلك في الدستور ذاته . فإذا فرض وأدب تعديل على المادة ٧٨ وبقيت عبارة « كبار العلماء » كما هي فهي قائمة بنصها ، وبما أجمع عليه واضعوها ، وبالفرض الذي قصدوه من وضعها فالقول بغير هذا لا يسلم به أحد . وليسمح لي حضرة الأستاذ عزيز ميرهم افندى بأن أوجه إليه بعض اللوم .

لفرض أن هناك شكاً في نص مادة من مواد القانون ، فهل يصح تأويله إلا لمصلحة المدعى عليه في القضايا المدنية ولمصلحة المدعى في القضايا الجنائية ؟ فقياساً على هذه المبادئ إذا كان هناك شك في نص الدستور فيجب أن يؤول إلى مصلحة المطعون عليهم .

قال بعض حضرات الأعضاء إن غرض الدستور ألا ينتخب أو يعين أعضاء في مجلس الشيوخ إلا من أرقى الطبقات . إنى أمر بهذا لعلنى أنه هو ما يعنيه الدستور ، إذ اختار من كل طائفة أرقاها ؛ ولكن إذا كان النص صريحاً في تحديد إحدى الطبقات وجب علينا اتباعه .

هذه القاعدة — وهي اختيار أرقى طبقة من كل طائفة — قلت بها ووردت في التقرير الأول للجنة الطعون حينما أردت تعريف « كبار العلماء » ، فقلت إتنا نرجع في ذلك إلى نص المادة ١٠٧ من قانون الأزهر ، لأن الرجوع إليها متفق مع روح الدستور . على أن حصر « كبار العلماء » في « هيئة كبار العلماء » فيه حرمان وتضييق ؛ ومعلوم أن الحرمان والتضييق لا يكونان إلا بنص صريح .

إذا ظهر أماننا أن التضييق كان موجوداً أولاً ثم حذف قصداً يكون معنى هذا أن « كبار العلماء » ليسوا هم « هيئة كبار العلماء » على أن هذه الهيئة فنية محضة كما يظهر ذلك لى من بعض مواد قانون الأزهر الذي سأتلوه على حضراتكم . فقد جاء بالمادة ١٠٢ : « يكون بالجامع الأزهر ثلاثون عالماً اختصاصياً ، لكل واحد منهم بالأزهر كرسى خاص في المهمل الذي يخص للتدريس العام بمعرفة شيخ الجامع الأزهر » .

وجاء بالمادة ١٠٤ : « الفنون التي يختص كل عالم من هيئة « كبار العلماء » بواحد منها هي الآتية :

« ( أ ) الفقه وأصول الفقه .

« ( ب ) الحديث ومصطلح الحديث .

« ( ج ) تفسير القرآن الكريم .

« ( د ) علوم اللغة العربية .

« ( هـ ) التوحيد والنطق .

« ( و ) التاريخ والسيرة النبوية والأخلاق الدينية .

« ويجوز أن يختص الواحد بفنين اثنين . ولا يعتبر — بالنسبة للعدد أو الرتب — إلا فن واحد منهما باختيار صاحبهما » .

وجاء بالمادة التالية لهذه المادة : « يكون للسادة الحنفية أحد عشر كرسياً ، وللسادة الشافعية تسعة ، وللسادة المالكية تسعة ، وللساد الحنابلة كرسى واحد » .

وجاء بالمادة ١٠٦ : « يشترط أن يكون للفقه ثلاثة كراسى للحنفية ، واثنان لكل من الشافعية والمالكية ، وواحد للحنابلة » .

« ويجب أن يختص ثلاثة كراسى لعلوم اللغة العربية ، وكرسيان على الأقل لكل واحدة من المجموعات الأربع الباقية ، وهي : التفسير

ثم الحديث ، ثم التوحيد والنطق ، ثم التاريخ والسيرة النبوية والأخلاق الدينية » .



٩٥ « ... .. »

ثم جاء بالمادة ١١٠ من هذا القانون : « يجب على كل من حضراتهم أن يلقى في كل أسبوع بالجامع الأزهر أو بالمعهد الموجود ثلاثة دروس على الأقل في العلم المخصص هو به ، وأن يكون إلقاء الدرس في وقت يتمكن فيه العدد الأكبر من العلماء من حضوره . » أن يلقى درساً عالياً آخر في غير العلوم المنصوص عليها في المادة الرابعة بعد المائة .

يتضح من ذلك أن أعضاء هيئة كبار العلماء يدرسون للعلماء ، فهي هيئة فنية محضة .

أمم هذا أرباباً بالشارع أن يكون قد أراد أن يحصر التمثيل في مجلس الشيوخ في هؤلاء الفنيين من كبار العلماء ، لأن هذا المجلس يشغل بالمسائل الفنية التي يعنى بها الأزهر ، بل يشغل بالمسائل العامة الخاصة بالبلاد .

من كل هذا ترون حضراتكم أن ما قلته من أن عبارة كبار العلماء الواردة في الدستور لا يمكن تطبيقها على هيئة كبار العلماء فقط بل أراه صحيحاً . وأظن أنه بعد ذلك لم يفتى الرد على شيء مما ذكره زميلاي معالي شفيق باشا وحضرة عزيز ميرم افندي .

بقيت مسألة جالت بخاطري وهي خارجة عن موضع البحث وخاصة بطريق أخذ الرأي في هذا الموضوع أعرضها على دولة الرئيس لدولته الحق في الأخذ بها أولاً . تلك المسألة هي أنه ربما فهم مما تقرر بالجلسات السابقة من البحث في المبادئ المشتركة مبدأً فبدأ وجوب أخذ الرأي على كل منها عقب الفراغ من بحثه . فأننا لا أرى ذلك لأن هذه المبادئ قد لا يمكن تقريرها إلا بأغلبية الثلثين لاتصالها بالطعون ؛ قد لا تتوفر هذه الأغلبية في جانب اشتراط أن يكون العضو من « هيئة كبار العلماء » فلا تسقط العضوية ، مع أن من لا يرون اشتراط هذا الشرط قد يكون من رأيهم سقوط العضوية لاعتبار آخر — لذلك أرى ألا يؤخذ الرأي على مبدأ من المبادئ بل بعد الانتهاء من بحثها يؤخذ الرأي على الطعون ذاتها .

دولة الرئيس — الحق معك ؛ وسنتبع في أخذ الرأي الطريقة التي ذكرتها .

حضرة محمد محمود خليل بك — لي كلمة موجزة لا أنعرض فيها إلى تكرار ما قيل إلى الآن في عبارة « هيئة كبار العلماء » ولا إلى لشروح التي ذكرت بشأنها ، وإنما أرغب فقط أن أتوجه بحضراتكم في فهم مدلول عبارة « كبار العلماء » إلى نفس قانون الجامع الأزهر . دولة الرئيس — هذا هو البحث الثاني .

حضرة محمد محمود خليل بك — إنني بهذا أرجو أن أثبت أن شرط النص هو أن يكون العضو من هيئة « كبار العلماء » . وأريد أن أستنتج ذلك من قانون الأزهر نفسه ، لأن به نصواً تكفيثاً مؤونة هذا البحث — وعلى الأخص المادة ٣٣ — فقد جاء فيها : « يختار شيخ الجامع الأزهر من كبار العلماء المنصوص عليهم في الباب السابع من هذا القانون » .

وإذا رجعتم إلى الباب السابع هذا وجدتموه خاصاً بهيئة كبار العلماء . وهو مصدر بالمادة ١٠٢ ، وهي تنص على أن يكون الجامع الأزهر ثلاثون عالماً اختصاصياً أطلق عليهم في المادة التالية اسم « هيئة كبار العلماء » .

ومن هذا يتبين أن كبار العلماء لا يخرجون عن الهيئة التي أطلق عليها اسم « هيئة كبار العلماء » .

وتجدون في نفس هذا الباب نصاً آخر في المادة ١٠٨ ؛ وهو في نظري نص حاسم . فقد جاء فيها أن تعيين كبار العلماء يكون بإرادة سنية بناء على طلب شيخ الجامع الأزهر . فإذا صدرت هذه الإرادة لعالم كان من كبار العلماء . أما إذا لم تصدر فمن المستحيل أن يكون منهم .

وأوضح مما تقدم أن كبار العلماء لا يكتسبون هذا الوصف إلا بإرادة سنية بعد ترشيحهم . وأن من هؤلاء وحدهم تتكون هيئة كبار العلماء — وهذا في نظري ما قصده الشارع .

أنتقل بعد ذلك إلى ما ذكره سعادة محمود شكري باشا فيما يتعلق بأخذ الرأي ، فأقول إتنا في صدد ما نحن فيه لا نؤدي عملاً تشريعياً إنما نحن قضاة — كما قال حضرة المقرر — فليس لنا أن نضع مبادئ لذاتها وإنما نقض في نزاع مطروح علينا .

دولة الرئيس — إني من هذا الرأي .

حضرة محمد محمود خليل بك — إذا كان دولة الرئيس متفقاً معنا في ذلك فالواجب أن يؤخذ الرأي على قبول الطعن أو رفضه النسبة لكل عضو على حدة ، سواء أكان هذا القبول ، أم عدمه ، قائماً على أن كبار العلماء هم هيئة كبار العلماء أو على أي سبب آخر .



مادة ٩٥ » ... ..

سعادة محمود شكرى باشا — قال حضرة زميلى محمد محمود خليل بك إنه إذا لم تصدر إرادة سنوية لا يكون العالم من كبار العلماء ...

حضرة محمد محمود خليل بك — لا بل قلت : « لا يكون العالم من كبار العلماء » .

سعادة محمود شكرى باشا — نصت المادة ١٠٨ من قانون الجامع الأزهر على أن يكون تعيين كبار العلماء بإرادة سنوية م توفرت فيهم شروط المادة ١٠٧ التى قبلها . فكل من توفرت فيه هذه الشروط يجوز أن تصدر إرادة سنوية بتعيينه فى هيئة كبار العلماء بعد استيفاء الإجراءات الواردة فى المادة ١٠٨ ، وهى : « أن يكون تعيينه بناء على طلب شيخ الجامع الأزهر بعد الانتخاب بأغلبية ستة عشر من هيئة كبار العلماء » أو « بأكثر من نصف الموجودين من الهيئة وقت الانتخاب حسب التعديل الذى أدخل على المادة المذكورة بالقانون رقم ٢٨ سنة ١٩٢٠ » . وبمباراة أخرى أن العالم يجب أن تصدر له إرادة سنوية بعد أن يحصل على الترقية المذكورة ، وبعد أن تتوفر فيه شروط المادة ١٠٧ سالفة الذكر لى يدخل ضمن هيئة كبار العلماء .

أما قبل ذلك فهو منعت بأنه من كبار العلماء إذا توفرت فيه شروط المادة ١٠٧ .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — إن القانون لا يقصد من لفظ « كبار العلماء » إلا الهيئة الخاصة المكونة من الثلاث أعضاء ؛ ولا يمكن أن يقوم دليل على خلاف ذلك مما سمعتموه من حضرات إخوانى . قالوا إن المراد من هذا اللفظ هو الكبار قد وليست الهيئة . أما النص الفرنسى فلا أرى حاجة إلى الرجوع إليه ولا إلى المذكرة التفسيرية الخاصة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ . سأبين ذلك تفصيلاً . إنما أرجعوا حضراتكم إلى اللفظ فى ذاته ، وهذا اللفظ العربى الذى يفهمه كل إنسان والذى جاء به قانون سنة ١٩١١ ؛ أما قبل صدور هذا القانون فلم يكن شىء يقال له كبار العلماء .

فأريد أن يجعل من العلماء طائفة فنية — على قول سعادة محمود شكرى باشا — تكون لها دراية بعلوم خاصة يقوم أفرادها بتدريسها فاتفق على أن يكون من بين العلماء ثلاثون من كبارهم يعينون بإرادة سنوية متوفرة فيهم شروط مخصوصة مبينة فى هذا القانون . إن هذا القانون لم يوضع ليجعل من العلماء فريقين : كبار العلماء وصغار العلماء ، بل وضع هذا القانون لخص من العلماء طبة أطلق عليها اسم كبار العلماء .

هذا هو ما يمكن أن نفهمه . وإلا إذا قلتم إن كبار العلماء هم الأشخاص المتوفرة فيهم الشروط الواردة بالمادة ١٠٧ لوجب أن يكون من عدا هؤلاء صغار العلماء ؛ وهذا ما لم يجر به العرف . فليس هناك كبار علماء وصغار علماء بل هناك علماء وكبار علماء . هؤلاء الثلاثون عالماً يكونون هيئة أو جماعة يطلق عليها اسم هيئة كبار العلماء ، كما يقال هيئة مجلس الوزراء وهيئة مجلس الشيوخ فليست الهيئة شيئاً مستقلاً بذاته منفصلاً عن كبار العلماء ، لأن عبارة هيئة كبار العلماء معناها هيئة هى كبار العلماء . وإضافة كلمة هيئة إلى عبارة كبار العلماء إضافة بيانية يعرفها حضرة محمود أبو النصر بك ، فليس هناك ما يسمى هيئة كبار العلماء غير كبار العلماء . فهؤلاء الثلاثون عالماً هم هيئة : هى كبار العلماء ، وهم كبار العلماء .

هذا هو المعنى الصريح المقصود . وإنى — قبل أن أتكلم عما أدلى به بعض حضرات زملائى المخالفين لى فى رأى — أقول : ما قاله حضرة زميلى محمد محمود خليل بك — مستشهداً فيه بنص المادة ١٠٨ من قانون الأزهر — مؤيد لما قلته من أن هيئة كبار العلماء وكبار العلماء شىء واحد .

قالوا إن الأعمال التحضيرية للدستور دلت على حذف كلمة هيئة من الأصل ، فأحلت « كبار العلماء » محل « هيئة كبار العلماء » حقيقة حذفت هذه الكلمة . والباحث عن أسباب هذا الحذف يرى أن حضرة على التزلاوى بك ، أحد أعضاء لجنة وضع المبادئ العامة للدستور ، اقترح هذا الحذف ليدخل رئيس المحكمة الشرعية العليا وأعضاءها الذين ليسوا من هيئة كبار العلماء فى طبقة من يصح انتخابهم أو تعيينهم فى مجلس الشيوخ ؛ وكان يعلل ذلك بأن النص القاصر على هيئة كبار العلماء يحرمهم من عضوية مجلس الشيوخ . هذا هو السبب فى حذف كلمة « هيئة » . وقد كان واجباً أن يرد عليه بأن رئيس المحكمة الشرعية العليا وأعضاءها داخلون فى عبارة « رؤساء ومستشارى محكمة الاستئناف أو أية محكمة أخرى من درجتها أو أعلى منها » . فإن رئيس المحكمة الشرعية وأعضاءها هم فى درجتها رئيس محكمة الاستئناف ومستشاريها .

( أصوات : لم يكن هذا النص موجوداً وقتئذ ) .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — سمعت الآن من حضرات إخواني أن تلك الفقرة زيدت بعد حذف كلمة « هيئة ». إذنت  
ن حذفها خطأ لأنها ما حذفت إلا اضم رئيس وأعضاء المحكمة الشرعية العليا مع من يجوز انتخابهم أو تعيينهم أعضاء في مجلس الشيوخ .  
انت من وضعوا نصوص الدستور علة الحذف ؛ ولم يتنبهوا إلى أن القصد من الحذف هو إدخال القضاة الشرعيين الذين أشرت إليهم .  
نه — كما قال الأستاذ عزيز ميرم — لو كان نص الفقرة الخاصة بالمستشارين ومن في درجتهم موجوداً لما لجأ حضرة على المنزلاوى بك  
سه إلى طلب حذف كلمة « هيئة » ، فإن الواقع أن كبار العلماء هم « هيئة كبار العلماء » ؛ ويظهر هذا مما جاء بمحاضر أعمال لجنة الثمانية  
شر ، وهي اللجنة الفرعية التي عهد إليها وضع مبادئ الدستور ، إذ الثابت بمحضر الجلسة الثالثة من أعمال اللجنة المذكورة هو :

« حضرة على المنزلاوى بك — أرى أن ينص أيضاً على رئيس المحكمة الشرعية العليا وأعضائها ، إذ لا معنى لأن يحرم هؤلاء  
ن عضوية مجلس الشيوخ بعد النص على النقباء الشرعيين ؛ وقد يتفق ألا يكون أحد من قضاة المحكمة الشرعية العليا عضواً في هيئة  
كبار العلماء الوارد ذكرهم في النص » .

« الرئيس — إذنت أقترح حذف كلمة « هيئة » ليكون النص « كبار العلماء » ، وبهذا يجوز دخول أولئك الذين ذكرهم  
منزلاوى بك » .

إني أؤكد لحضراتكم أن النص الخاص بالمستشارين لو كان موجوداً لما اقترح دولة رئيس اللجنة حذف كلمة « هيئة » مطلقاً ما دام  
نرض دخول رئيس المحكمة الشرعية العليا وأعضائها . فحينئذ كل ما قصد من الحذف هو إدخال طبقة أخرى غير هيئة كبار العلماء .  
ومع هذا ، ما الذي يلجئنا إلى التمسك بما جاء بمحاضر تلك اللجنة وقد رفضتم ذلك من قبل . إن المذكرات التفسيرية التي يجب الأخذ  
اجاء فيها هي المذكرات الرسمية التي تلحق بالقانون . أما مثل محاضر تلك اللجنة التي لم تلحق بالقانون فليست في حكم المذكرات الرسمية .  
إن المذكرات التفسيرية التي يرجع إليها لتفهم غرض الشارع هي التي تقدم إلى جلالة الملك مع مشاريع القوانين ويوقع عليها الوزير  
المختص ، لأنها تكون كجزء من القانون مفسرة له . أما الدستور فقد عرض على جلالة الملك من غير مذكرة تفسيرية ، فلا تكون محاضر  
نة وضع المبادئ العامة ومحاضر اللجنة العامة للدستور مفسرة له . لقد رفضتم حضراتكم الأخذ بما جاء فيها حينما قدم طعن في عضو  
ل إنه لا يعرف القراءة والكتابة ، إذ رأى بعضنا وجوب فصله لهذا السبب ارتكانا على ما جاء في تلك المحاضر من أن معرفة القراءة  
الكتابة شرط من شروط العضوية ولم ينص عليه لبداهته .

هذا الطعن هو الذي قدم ضد المرحوم محمد والى بك ، والذي أبدت فيه لجنة الطعون رأياً — وقد كان من بين أعضائها معالي  
وزير الحفانية الحالى — فلم تعول على ما جاء بمحاضر لجنة الدستور ؛ وتمسكت بنص الدستور ؛ ورفضت الطعن لحلول الدستور من نص  
جب على العضو معرفة القراءة والكتابة ؛ ووافقها المجلس على رأيا . وكان قضاء المجلس هذا سبباً في تعديل قانون الانتخاب باشتراط  
سان العضو القراءة والكتابة .

أنتم قضاة : لكم السلطة العليا في تقرير ما ترونه حقاً ؛ ولكم حق التفسير للتوصل إلى إصدار حكمكم ؛ ولا يعد تفسيركم هذا  
شريعاً مخالفاً للدستور .

لحضراتكم — بصفتمكم قضاة — أن تطبقوا أحكام الدستور على الوجه الذي ترونه صواباً . فإن رأيتم بعد ذلك أن هذا التفسير في  
بر محله عدلتم عنه ، فإن هذا من حاكمكم .

لقد نص الدستور على أن نقباء المحامين ممن يجوز انتخابهم أعضاء في مجلس الشيوخ . فلوائه قدم طعن بنى على أن المقصود بهذا  
ص هو نقيب المحامين بالقاهرة مثلاً ، وأنه لا يشمل غيره من النقباء الفرعيين ، فهل تكونون ممنوعين من أن تفصلوا في هذا الأمر  
رجوع إلى النصوص الدستورية وتقرير المقصود منها إن كان النص عاماً أو خاصاً ؟

وإذا قدم طعن بنى على عدم إحسان عضو للقراءة والكتابة ، وتعددت الآراء في تفسير ماهية إحسان القراءة والكتابة ، فهل  
تاجون — قبل أن تفصلوا في الطعن — إلى استصدار مرسوم مفسر للنص ؟

لا . لستم في حاجة إلى ذلك ، فلكم حق التفسير ؛ وهذا أمر بديهي . وإلا لاحتجنا في كل خطوة إلى استصدار مراسيم  
قوانين تفسيرية .

دولة الرئيس — لقد تكلمت مرتين في هذا الموضوع .

سعادة محمود شكرى باشا — أريد أن أنير المجلس في هذا الموضوع .

دولة الرئيس — الأمر متروك للمجلس ؛ فإن شاء سمح لسعادتك بالكلام .

سعادة محمد صفوت باشا — لقد استوفيت المناقشة .

سعادة محمود شكرى باشا — أريد أن أصحح واقعة ؛ وهذا من حقى . يقول حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر إن المجلس لم يأخذ بما جاء في محاضر لجنة وضع المبادئ العامة عندما نظر في أحد الطعون ؛ مع أن الواقع أن اللجنة لما نظرت الطعن المقدم من حضرة عبد الفتاح رجائى افندى استندت إلى ما جاء بمحاضر تلك اللجنة في نقطة تعيين دخل المشتغلين بالمهن الحرة ، فقررت ضم الإيراد الخاص للعضو إلى إرادته من المهنة التى يباشرها ؛ ووافقها المجلس على ذلك — وهذا صريح في تقرير اللجنة . فالقول بأن المجلس لم يأخذ بما جاء بهذه المحاضر غير صحيح .

وأما عن معرفة العضو القراءة والكتابة فقد كنت مقرراً للجنة الطعون ؛ وكان حضرة الشيخ حسن عبد القادر عضواً معنا فيها . وقلنا إنه لا يوجد في الدستور ، ولا في قانون الانتخاب ، نص يحتم على العضو معرفة القراءة والكتابة — ولذلك لم تقبل اللجنة الطعن لعدم وجود النص . ومع هذا لا تشابه بين الحالتين ، إذ أن الحالة الأولى تتعلق بأمر لم ينص عليه في الدستور ، أما الثانية فنصوص علم فيه . وقد أخذت اللجنة والمجلس بما جاء مفسراً للنص في محاضر لجنة وضع المبادئ العامة .

( أصوات : تغفل المناقشة ) .

حضرة محمود بسيونى افندى — لقد استوفيت المسألة ؛ وأقترح قفل باب المناقشة .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — أنضم لحضرة محمود بسيونى افندى في طلب قفل باب المناقشة .

حضرة محمود أبو النصر بك — أود أن أصحح واقعة أخرى ، هى أن حضرة الشيخ حسن عبد القادر يقول بأنه قد زيد في الفقرة الأولى من المادة ٧٨ من الدستور ما يسمح بدخول أعضاء المحكمة العليا الشرعية في هيئة مجلس الشيوخ ، وأنه بهذه الزيادة التي فتحت لهم الباب زال ذلك السبب الذى من أجله حذفت كلمة « هيئة » . وهذا قول غير صحيح ، لأن المادة صريحة في أن تلك الزيادة خاص بمستشارى محكمة أخرى من درجة محكمة الاستئناف أو أعلى منها . والمراد من عبارة « من درجتها » أن تكون محكمة من نوعها كمحكمة الاستئناف بأسبوط . والمراد من عبارة « أعلى منها » محكمة النقض والإبرام — فخرج بهذا ما يدعى من أن الزيادة فتحت الباب لأعضاء المحكمة الشرعية العليا .

( خجعة ) .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك ( مقرر اللجنة ) — وهل كلام حضرتكم تصحيح لواقعة ؟

حضرة محمود أبو النصر بك — إنى أفهم اللغة العربية . وعبرة المادة جرت هكذا : « مستشارى محكمة الاستئناف أو أية محكمة أخرى من درجتها » — يريد بذلك مستشارى محكمة أخرى من درجة محكمة الاستئناف ، فالعطف جار على مستشارى محكمة الاستئناف وليس على كلمة « محكمة » ؛ فبقيت حينئذ عبارة « كبار العلماء » عامة . وعلى هذا فإن السبب الذى من أجله حذفت كلمة « هيئة » لازماً باقياً ؛ والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ؛ وأعضاء المحكمة الشرعية العليا لا يدخلون في عداد مستشارى محكمة الاستئناف .

حضرة الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله — إن عبارة المادة عامة ولا تفيد محكمة استئناف أخرى .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — إن ما قلته فيما يختص بالطعن الذى كان قد تقدم ضد المرحوم محمد بك وإلى صحيح . وإنما تصرفنا لم تتأثر بما هو وارد في محاضر لجنة الدستور . فإذا فرض أننا أخذنا برأيها في مسألة فليس معنى هذا أن نتبع رأيها في ما يعرض لنا من المسائل — بل معناه أننا نأخذ برأيها إذا وافق المقول . أما ما يقوله حضرة محمود أبو النصر بك فلا أظنه صحيحاً مطلقاً فقد ورد بالمادة ٧٨ من الدستور : « الوزراء ، الممثلين السياسيين ، رؤساء مجلس النواب ، وكلاء الوزارات ، رؤساء ومستشارى



د ٩٥ « ..... »

كفة الاستئناف أو أية محكمة أخرى من درجتها أو أعلى منها» . فالعطف جار على الرؤساء لا على المستشارين . إن حضرة محمود أبو النصر بك ارته يريد القول بأن المحكمة العليا الشرعية ليست مساوية لمحاكمة الاستئناف ؛ وهذا غير مقبول .

دولة الرئيس — أظن أن الموضوع قد استوفى بحثاً .

معالي محمد شفيق باشا — عندي كلام مختصر ولكن لا أدعى أنه مفيد (ضحك) . لم أجد في كل ما سمعته الليلة ردّاً على ماقلته أول مرة إلا شيئاً واحداً يستحق الرد ورد في كلام سعادة محمود شكرى باشا ، حيث قال إن هيئة كبار العلماء هيئة فنية ، ثم عدد العلوم التي يكلف العلماء المكونون للهيئة تدريسها طبقاً لقانون الأزهر . هذه العلوم التي عددها للوصول إلى تفهيمنا أن هذه الهيئة جماعة طمعت للعبادة في صوامع ، وأن رجالها بعيدون عن العالم بعداً تاماً ، وأنهم ممن يسيل لعابهم على الصدور .

الواقع أن العلوم التي يكلف هؤلاء تدريسها هي نفس العلوم التي تدرس بالأزهر ، والتي بينها المادتان ٢٥ و ١٠٤ من قانون الأزهر والمعاهد الدينية . ولو راجعتم حضراتكم مواد هذا القانون لاتضح لكم أن الفرق بين كبار العلماء والعلماء هو في أن الأخيرين رسون مبادئ بعض العلوم الحديثة كمبادئ علم الأشياء ومبادئ علم الصحة . ففي علم الأشياء يقف تدريسهم عند حد معرفة ما يأت كل شيء وغيره من الماشية ؛ وفي علم الصحة لا يتجاوز ذلك التدريس حد بيان أن الهواء يتركب من الأكسجين والأزوت . هذا ما يسمونه بالعلوم الحديثة . كما أنه لا فرق بين كبار العلماء والعلماء من وجهة تدريس العلوم الأزهرية إلا ما يمتاز العلماء العاديون عن كبارهم تدريس ما يسمونه « التجويد » . وأظن أننا لسنا هنا بحاجة كبيرة إلى علماء يحسنون التجويد .

دولة الرئيس — إن المجلس لا يقوم الآن بعمل تشريعي ولكنه يقوم بعمل قضائي يدخل في اختصاصه بمقتضى المادة ٩٥ من دستور ؛ فهو لا يفسر اليوم المبادئ المطروحة عليه تفسيراً تشريعياً . وليس العروض على حضراتكم أن تفصلوا في المبادئ من حيث هي يمكنكم تنظرون في هذه المبادئ وتناقشون فيها لفرض واحد هو أن يستنير المجلس وأن يتمكن من تكوين رأى في الطعون روضة عليه .

وبناء على ذلك ، وبما أن البحث في النقطة الأولى — وهي : هل المقصود بكبار العلماء « هيئة كبار العلماء » — قد انتهى ، فلن نأخذ الرأى على هذه النقطة بل ننتقل إلى باقي النقط التي تلونها على حضراتكم في الجلسة السابقة ؛ ونطلب إلى كل من يريد أن يتكلم شيء منها أن يتفضل بشرح رأيه . وبعد ذلك نأخذ رأى المجلس في قبول أو رفض كل طعن من الطعون المروضة عليه .

( في ٩ مارس سنة ١٩٣٧ ) .

تقارير لجنة الطعون عن الطعون المقدمة ضد حضرات السيد محمد على البيلوى ، والشيخ على سليمان ،

والشيخ حسين والى — بطلان نيابة حضرة السيد محمد على البيلوى

حضرة محمود بسيونى افندى ( الرئيس بالنيابة ) — كانت المناقشة في الجلستين الماضيتين تدور حول المقصود من « كبار العلماء » ؛ ولم يأتى هيئة كبار العلماء أو كبار العلماء إطلاقاً ؛ والآن ننتقل للمبحث الذى يليه ، وهو معرفة الشروط التي يجب توافرها في العالم ليعتبر ، كبار العلماء . فأرجو ممن يريد من حضراتكم أن يتكلم في هذا الموضوع أن يقدم اسمه حتى تتمكن من تنظيم المناقشة ؛ مع ملاحظة أنه يجوز — طبقاً لأحكام اللائحة الداخلية — أن يتكلم عضو في موضوع واحد أكثر من مرتين . ومتى انتهينا من المناقشة أخذنا أى على الطعون الثلاثة طعناً طعناً .

معالي محمد شفيق باشا — تعلمون حضراتكم أن المادة ٧٨ من الدستور التي تنص على الطبقات التي يجوز أن ينتخب أو يعين أعضاء مجلس الشيوخ اشترطت ، عند الكلام على كبار الضباط المتقاعدين ، أن يكونوا من رتبة لواء فصاعداً ؛ وكذلك اشترطت في كبار ظفين أن يكونوا من درجة مدير عام فصاعداً ؛ ولكنها لم تحدّد درجة خاصة لكبار العلماء . ولقد سمعتم في الجلستين السابقتين أن لجنة



مادة ٩٥ » .....

وضع مبادئ الدستور كانت وضعت في الأصل عبارة « هيئة كبار العلماء » ، ثم حذفت كلمة « هيئة » بناء على طلب أحد أعضاء اللجنة ، ودعى على بك المزلاوى ، حتى يجوز لحضرات رؤساء وأعضاء المحكمة الشرعية العليا أن ينتخبوا أو يعينوا أعضاء في مجلس الشيوخ .

أحيلت هذه الطعون الثلاثة على لجنة الطعون ، فقدمت تقاريرها عنها . وترون حضراتكم في التقرير الخاص بفضيلة الشيخ على سبيل أن الأغلبية رأَتْ — لتسعة أسباب مبينة في التقرير — ما يأتى :

« أن يكون أول شرط لتحقيق وصف كبار العلماء أن يكون العالم قد درس في الأزهر مدة أقلها عشر سنوات » .

وهذا الرأي يفوت الغرض الأصلي الذى حذفت بقصد تحقيقه كلمة « هيئة » من مشروع الدستور ، لأنها إنما حذفت ليتيسر انتخاب أو تعيين رؤساء وأعضاء المحكمة الشرعية العليا . فتكون أغلبية اللجنة قد بعدت عن الغرض الأصلي الذى من أجله حذفت كلمة هيئة ومثلها في ذلك مثل جماعة اتفقوا على الاحتفال بصديق لهم ، وأعدوا عدتهم لذلك ، ولكن فاتهم أن يدعوا المحتفل به ضمن المدعوين كان حذف كلمة « هيئة » هي لتتمكن طائفة خاصة من أن يكون أفرادها أعضاء في مجلس الشيوخ ؛ ولكن ما تراه أغلبية اللجنة بخبر هذه الطائفة من هذا الحق .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — حتى مع وجود نص صريح في الدستور يحجز انتخابهم وتعيينهم ؟

معالي محمد شفيق باشا — نحن إنما نتناقش في تعريف كبار العلماء ؛ وهذا شيء والنص الذى يشير إليه حضرة العضو شيء آخر . يرجع السبب في ابتعاد اللجنة عن إصابة المرمى إلى تأويلها اللفظي لعبارة « كبار العلماء » ، ذلك التأويل الذى لا يتفق مع الروح التى كانت سائدة في لجنة وضع مبادئ الدستور ، والتى أدت لحذف كلمة « هيئة » حتى تشمل من هم أكبر من أفراد هيئة كبار العلماء — وهم رؤساء وأعضاء المحكمة الشرعية العليا — لأنهم بلا نزاع فوق أفراد هيئة كبار العلماء .

انظروا حضراتكم إلى الإرادة السنية الصادرة في ٨ نوفمبر سنة ١٩١٥ — وهى الخاصة بترتيب أسبقية الدرجات بين رجال الشريعة الشريف — تجدوها نصت على الترتيب الآتى :

أولاً — شيخ الجامع الأزهر .

ثانياً — رئيس المحكمة العليا الشرعية .

ثالثاً — مفتى الديار المصرية .

رابعاً — مشايخ الجامع الأزهر السابقون .

ثم أوردت طبقات أخرى ، وضعت في الطبقة التاسعة منها مديري المعاهد الدينية الإسلامية ، وفي الطبقة العاشرة نائب رئيس المحكمة الشرعية العليا وأعضاءها ، ثم وضعت في الطبقة الحادية عشرة رؤساء المحاكم الشرعية ، وفي الطبقة الثانية عشرة رئيس المعهد الدينى بالإسكندرية ، وفي الطبقة الثالثة عشرة رؤساء المذاهب وهيئة كبار العلماء . وترون حضراتكم من هذا الترتيب أن هيئة كبار العلماء وضعت في الطبقة الثالثة عشرة ، على حين أن رئيس المحكمة الشرعية العليا وضع في الطبقة الثانية ، والطبقات الأخرى التى بين هاتين الطبقتين هي — فيما أرى أنه الحق — طبقات كبار العلماء .

ولجنة وضع مبادئ الدستور — كما علمتم — كانت ترمى بحذف كلمة « هيئة » إلى أن يشمل النص طبقة أعلى من طبقة هيئة كبار العلماء لا أدنى منها . تلك هي الروح التى كانت سائدة لجنة وضع مبادئ الدستور عندما قررت حذف كلمة هيئة . وقد بينت لحضراتكم أن هناك طبقات — لا طبقة واحدة — هي أعلى مرتبة من طبقة هيئة كبار العلماء . فإذا أردتم أن تفهموا النص ، بعد الحذف ، فم يتفق مع هذه الروح ، وجب أن تعتبروا النص متاولاً هذه الطبقات العليا ؛ ولكن لجنة الطعون رأَتْ — أمام عدم وجود تعريف لكبار العلماء — أن تستعين بالمادة ١٠٧ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ التى نص فيها على الشروط الواجب توافرها فيمن ينتخب من العلماء لهيئة كبار العلماء ؛ فكانت أخذت طبقة أقل درجة من طبقة هيئة كبار العلماء ، وهم المدرسون من الدرجات الأولى والثانية والثالثة وهذا ما لا يتفق مع الروح التى كانت سائدة عند وضع النص .

على أن هؤلاء المدرسين يقومون بالتدريس لتلاميذهم في مواعيد محددة وأما كن معينة ، لا يمكنهم أن يتحولوا عنها وإلا كانوا

مرين في عملهم ومسؤولين أمام السلطة التي عيّنهم . وتعلمون حضراتكم أن جميع دساتير العالم قررت مبدأ الحصانة البرلمانية لحكمة  
لا تمكن السلطة التنفيذية من تعطيل عضو البرلمان عن عمله ، إذا كان من الحزب المعارض لها ، وكان في وجوده في البرلمان خطر  
بها . هذه هي الحكمة من الحصانة البرلمانية . فإذا فرضنا أن أحد هؤلاء المدرسين ممن تنطبق عليهم شروط المادة ١٠٧ السابقة الذكر  
حبس في المجلس ، وكان من حزب المعارضة ، ورأت السلطة التنفيذية أن في بقاءه في المجلس خطراً عليها ، فإنها لاتعتمد وسيلة في إبعاده بنقله  
معه من معاهد الأقاليم — كمعهد أسيوط أو معهد الزقازيق مثلاً — لتحول بذلك بينه وبين القيام بمهام العضوية في المجلس . وتعلمون  
حضراتكم أن المادة الثالثة من القانون رقم ٢٣ ، الصادر في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٢١ ، تنص على أن المدرس الذي يتقرر نقله ولايقوم بتنفيذ  
النقل من غير عذر مقبول ، ويمضى على ذلك خمسة عشر يوماً من تاريخ علمه بقرار النقل ، يرفع أمره إلى مجلس الأزهر الأعلى ؛  
مجلس المذكور أن يعتبر امتناعه بمثابة استقالة منه . فإذا فرضنا أن الحكومة تذرعت بما لها من حق ونقل مدرساً من هؤلاء ممن  
ينون قد عينوا أو انتخبوا أعضاء في المجلس ، تحمت عليه الاستقالة إما من وظيفته أو من عضوية المجلس . وتذكرون حضراتكم أن  
لنا السابق الشيخ إبراهيم الجبالي لما نقل إلى الزقازيق اضطر للاستقالة من المجلس .

لذلك ترون حضراتكم أننا لو سلمنا بأن كبار العلماء هم فقط أولئك الذين تتوافر فيهم الشروط الواردة في المادة ١٠٧ نكون قد  
رنا جواز انتخاب أو تعيين عضو يحتمل أن يكون عاطلاً بحكم الدستور .

حضرة محمود أبو النصر بك — وإذن تكون النتيجة ... ..

معالي محمد شفيق باشا — تكون النتيجة أن المقصود بكبار العلماء النصوص عليهم في الدستور هم طبقة هيئة كبار العلماء فصاعداً .  
حضرة محمود أبو النصر بك — إنني قلت ذلك في الجلسة الماضية .

معالي محمد شفيق باشا — لم تقل ذلك في الجلسة الماضية ؛ وها هو ذا محضرها حكم بيننا . وإن كنت قلتها فأنا متنازل عنها ؛ ولأنقل  
بذلك إلى النقطة الثانية ، وهي طريقة الإحالة على التقاعد .

صدرت لأئحة تقاعد العلماء بإرادة سنية في ١٠ مارس سنة ١٩٢١ ، وجاء بالمادة الأولى منها ما يأتي :

« يحال على التقاعد :

أولاً — من بلغ من العمر سبعين سنة شمسية .

ثانياً — من صار غير لائق للتدريس من المدرسين لأداء الوظيفة المكلف بها من العلماء الموظفين بحسب مقتضيات النظام  
ض أو عاهة » .

وجاء في المادة الثانية منها ما يأتي :

« للمجلس الأعلى — بناء على طلب الرئيس — الحق في إحالة أي مدرس أو موظف على التقاعد إذا رأى وجهاً لذلك في أي  
من شأن » .

ثم جاء في المادة الرابعة ما يأتي :

« لا تكون الإحالة على التقاعد ، للمرض أو العاهة ، إلا بعد الكشف على العالم للمدرس أو الموظف بواسطة قومسيون الحكومة  
ثني ، وتقريره عدم كونه لائقاً » .

وجاءت الفقرة الثانية من المادة الخامسة بما يأتي :

« ويستثنى من حكم هذه المادة والتي قبلها شيخ الجامع الأزهر وهيئة كبار العلماء ، فإنهم يقعون في وظائفهم ما داموا قادرين على  
العمل المكلفين به » .

من هذه النصوص ترون حضراتكم أن الشخص من هيئة كبار العلماء لا يمكن إحالته للتقاعد بمجرد رغبة من السلطة التنفيذية ،  
لأن العالم المدرس الذي تنطبق عليه المادة ١٠٧ من قانون الأزهر ، فإنه من السهل إحالته إلى المعاش بين يوم وليلة .

نظروا حضراتكم أيضاً إلى العقوبات التأديبية ، فقد جاء بالمادة ٨٩ من قانون الأزهر لسنة ١٩١٧ ما يأتي :

« العقوبات التأديبية التي يحكم بها على المدرسين وبقية الموظفين الداخلين هيئة العمال هي :

مادة ٩٥ » ... ..

« الإنذار ، قطع للرتب لمدة أكثرها خمسة عشر يوماً ، الإيقاف بلا مرتب لمدة أكثرها ثلاثة أشهر ، تنقيص الراتب ، الإزالة من درجة إلى التي دونها ، الرقت » .

وهذه الأحكام تصدرها مجالس الإدارة ويصدق عليها المجلس الأعلى للأزهر .

فالمدرس البسيط الذي تنطبق عليه المادة ١٠٧ من قانون الأزهر معرض على الدوام لهذه العقوبات إذا وقع منه ما يستوجبها .  
بخلاف هيئة كبار العلماء فإنهم بعيدون عن ذلك ، فقد نص في المادة ١١٢ من قانون الأزهر على ما يأتي :

« ترجع هيئة كبار العلماء في نظامها وسيورها وسائر ما يتعلق بها إلى لجنة تؤلف تحت رئاسة شيخ الجامع الأزهر من ستة علماء تنتخبهم الهيئة ؛ وما تقرره يجب اتباعه مع ملاحظة ما هو متعلق بالنظام العام للأزهر من نصوص هذا القانون » .  
من ذلك يتضح لحضراتكم أن العالم من هيئة كبار العلماء لا تأثير لغير الهيئة عليه .

اسمعوا حضراتكم ما جاء على لسان المرحوم أحمد فتحي زغلول باشا ، واضع قانون الأزهر ، بجلسته ٢٦ نوفمبر سنة ١٩١١ بمجلس شورى القوانين عن تعريف هيئة كبار العلماء .

قال رحمه الله : « حفنا شيخ الجامع بهيئة من كبار العلماء ، مكوّنة من ثلاثين عالماً ، ينتخبون بشروط مخصوصة ، ليس لأحد أن يتدخل فيها . وبعد انتخابهم يصدر بتعيينهم إرادة سنوية بناء على طلب شيخ الجامع الأزهر .

« ما شأن كبار العلماء ؟ شأنهم أنهم الحفاظ على الشريعة ، الخارجون عن كل مراقبة ونظام . وظائفهم أبدية ؛ وليس عليهم من الواجبات النظامية إلا إلقاء ثلاثة دروس كل أسبوع في الأزهر في أي وقت أرادوا ؛ ثم هم بعد ذلك أحرار يدرسون ما يشاءون ويقرأون ما يرغبون » .

إن المدرس البسيط الذي تنطبق عليه المادة ١٠٧ من قانون الأزهر مقيد بمواعيد للدراسة ؛ لا يمكنه مطلقاً — إذا تعارضت هذه المواعيد مع مواعيد لجان المجلس مثلاً — أن يحضر بهذه اللجان ؛ وكذلك إذا تعارضت مواعيد مع مواعيد جلسات المجلس فإنه لا يمكن أن يحضرها — في حين أن العالم من هيئة كبار العلماء غير مقيد بمواعيد على الإطلاق ؛ ففي استطاعته أن يلقي ثلاثة دروس في الأسبوع في أي وقت شاء .

هذه الفوارق القائمة بين أفراد هيئة كبار العلماء وغيرهم من العلماء الذين تتوافر فيهم شروط المادة ١٠٧ تدلهم ، بكل جلاء ، على أن روح الدستور لا يمكن أن تصرف « كبار العلماء » إلى طبقة أدنى مرتبة من « هيئة كبار العلماء » ، بل على العكس ربما كان الأولى أن يصرف هذا اللفظ ليتناول الطبقات الأعلى من هذه ، خصوصاً وقد سمعتم حضراتكم في الجلسة الماضية من سعادة زميلنا المحترم محمود شكرى باشا أن الأمة في حاجة إلى فئة شرعية تعرف حاجاتها ومتصلة بفرع من فروع الحياة — كرئيس المحكمة الشرعية العليا وأعضائها .

وليسمح لي بعد ذلك حضرة محمود أبو النصر بك أن أقول له إن لجنة وضع المبادئ العامة للدستور عندما حذفت كلمة « هيئة » كان غرضها أسمى طبقة من العلماء . فالتعريف المعقول للفظ « كبار العلماء » هو هيئة كبار العلماء فصاعداً . وأظن حضراتكم تذكرون كيف وقف المرحوم الشيخ حسونه اننواوى ، شيخ الجامع الأزهر ، في وجه المشروع الذى قدمته الحكومة لمجلس شورى القوانين ، والذي كان يقضى بجلوس بعض قضاة محكمة الاستئناف مع قضاة المحكمة الشرعية ، فتقهقرت الحكومة واضطرت إلى سحب المشروع أمام المعارضة التي أبدتها فضيلته .

فإذا كانت مصر في عهد مجلس شورى القوانين لها من بين أعضائه شيخ الجامع الأزهر وقاضى القضاة ، فهى أولى بأن يكون لها في عهد الدستور من الأعضاء العلماء من لا يقلون عن هذه الطبقة .

لذلك أرجو من حضراتكم فهم لفظ « كبار العلماء » الوارد في الدستور على أن المراد به طبقة هيئة كبار العلماء ، فما هو أعلى من من طبقات العلماء .

هذا ما يتعلق بالمادة ١٠٧ ؛ وإنى سأتكلم عن النقاط الأخرى إذا سمح المجلس بذلك . أما إذا شاء أن يرجئها فإنى أطلب أن يحفظ لي الحق في الكلام عليها .



حضرة محمود أبو النصر بك — كيف يكون نظام المناقشة ؟

حضرة محمود بسيوني افندى ( الرئيس بالنيابة ) — يدور البحث الآن على أنه إذا لم يكن المقصود بكبار العلماء نفس هيئة كبار العلماء التي ينبغي أن تتوافر لدى العضو لعله من كبار العلماء ؟

حضرة محمود أبو النصر بك — إذن يكون معالي محمد شفيق باشا قد انتهى من بحثه .

معالي محمد شفيق باشا — هل توجه إلى سؤال ؟

حضرة محمود أبو النصر بك — أردت بكلامي أن أثبت إن كنا محافظين على النظام الذي وضع للمناقشة أو غيرناه . وقد فهمت كلام حضرة الرئيس أنه يحافظ عليه ؛ وبذلك يكون بحث معاليكم فيها هو المقصود بلفظ « كبار العلماء » قد انتهى .

معالي محمد شفيق باشا — ولكن لدى كلام آخر عن النقطة الباقية ؛ فإذا سمح المجلس تكلمت عنها الآن .

حضرة محمود أبو النصر بك — هذا مخالف لنظام المناقشة الذي وافقنا عليه .

معالي محمد شفيق باشا — يمكن لحضرتك أن تتفاهم على ذلك مع حضرة الرئيس .

حضرة محمود بسيوني افندى ( الرئيس بالنيابة ) — أرى المحافظة على نظام المناقشة الذي وضعناه . فهل تريد معاليكم أن تقول إن « كبار العلماء » هم هيئة كبار العلماء ؟

معالي محمد شفيق باشا — قلت إن الغرض الذي يرمى إليه الدستور ، والقوانين التي أشرت إليها في كلامي من عبارة « كبار العلماء » ، « هيئة كبار العلماء » . فإذا لم يوافقني المجلس على ذلك فأقول إن كبار العلماء هم الذين من طبقة هيئة كبار العلماء فصاعداً .

سعادة محمود شكرى باشا — فهمت من كلام معالي شفيق باشا أنه يقول اليوم ما قاله أول أمس ، من أنه لا يمكن أن يؤول لفظ « كبار العلماء » إلا « هيئة كبار العلماء » مهما قيل غير ذلك . ويظهر أنه قد غاب عن معاليه في الجلسة الماضية ما أراد أن يستند إليه جلسة اليوم مما سمعتموه حضراتكم ؛ وهو في الواقع لا يزيد شيئاً عما قلناه وتناقشنا فيه في الجلسة السابقة .

ارتكن معاليه على ما سماه ترتيب درجات العلماء . وليس مع لي معاليه أن ألاحظ أن هذا الترتيب وضع خاصاً بالتشريفات ، وهو عبر عنه باللغة الفرنسية « Presence » ، وهو على هذا الاعتبار لا يصح الاستشهاد به في تفسير نصوص الدستور .

استند معاليه أيضاً إلى قانون التأديب ولائحة التقاعد ؛ وأراد أن يقول إن الدين تنطبق عليهم المادة ١٠٧ من قانون الجامع الأزهر . ضنون لانتقامات السياسة . على أن هذا خروج عن الموضوع الذي نحن بصدده . وربما كان لمعاليه بعض العذر لأن مسألة عدم الجمع ، عضوية أى المجلسين وتولى الوظائف العامة التي تقررت في المادة ٧٨ معدلة في قانون الانتخاب هي أساس اللبس . وفي رأبي أن ميزانية عهد الدينية هي جزء من ميزانية الدولة ؛ وهي مكونة من قسمين : قسم يؤخذ من ميزانية وزارة المالية التي للمجلس حق مناقشتها ، قسم آخر يؤخذ من ميزانية وزارة الأوقاف التي تعرض على البرلمان ؛ وإن كانت طريقة عرضها بصفة خاصة إلا أنها تعتبر على كل حال جزءاً من ميزانية الدولة ؛ وكل ما يطبق على ميزانية الدولة يطبق عليها . وكان الأجدر أن ينص على عدم الجمع في مثل هذه الوظائف حتى لا يقال ما قاله معالي شفيق باشا . ولقد ضرب مثلاً بمسألة زميلنا القديم فضيلة الشيخ إبراهيم الجبالى ؛ وقال إنه نقل إلى الزقازيق ؛ والواقع خلاف في المجلس كرسيان ، وأريد إخلاء كرسى ثالث فعين فضيلة الشيخ الجبالى بالزقازيق في وظيفة شيخ المعهد بها — وقد كانت في ذلك الوقت — فلا يصح أن يقال إن نقله كان انتقاماً .

على أن جميع ما يقوله معاليه لا يمكن أن ينهض أمام ما أطلنا الكلام فيه في الجلسة الماضية من الحذف المقصود لكلمة « هيئة » . إن رئيس المحكمة الشرعية العليا وأعضاءها يمكنهم أن يدخلوا هذا المجلس ولو لم يكونوا من هيئة كبار العلماء . وقطع يشترط أن يفهم شروط المادة ١٠٧ من قانون الأزهر . لقد كانت هذه المادة — قبل تعديلها — تبعد من شغلوا مراكز عالية في القضاء عن أن ينوا من هيئة كبار العلماء . لوحظ هذا النقص عندما أريد تعيين أحد أفاضل العلماء ضمن هيئة كبار العلماء — ولم يكن قد قضى زمناً براً في التدريس ، بل كان قد قضى مدة كبيرة في القضاء — عند ذلك عدل نص المادة المذكورة إذ جاء في الفقرة الثانية منها ما يأتي :



مادة ٩٥ » ... ..

« ... .. أو يكون قد مضى عليه في القضاء الشرعى مدة أقلها خمس عشرة سنة بشرط أن يكون حاصلًا على شهادة عالٍ بالامتحان ... الخ » .

فهذا التعديل سد النقص الذى كان يعاب على المادة ١٠٧ المذكورة ؛ وبذلك يمكن للشخص الذى تتوفر فيه شروطها أن ينتخب أو يعين عضواً بمجلس الشيوخ .

أرجع الآن إلى الشروط الواجب توافرها أمام ما سردناه في الجلسة الماضية من أنه لا يمكن أن يكون القصد من « كبار العلماء » هم « هيئة كبار العلماء » . تعين علينا أمام اللجنة أن نبحت فيمن يمكن أن تنطبق عليهم هذه الشروط .

استرشدنا بروح الدستور فوجدنا أن المادة ٧٨ منه تقضى باختيار أرقى الطبقات من كل طائفة . فبالنسبة للموظفين قضت باختيار الوزراء ، ثم موظفى الحكومة من درجة مدير عام فصاعداً ؛ واختارت من طبقة الضباط من رتبة لواء فصاعداً ؛ ومن المحامين النقباء منهم . قلنا إننا نسترشد بهذه الروح فوجدنا أن أسلم طريق وأقرب وسيلة إلى روح الدستور هو أن يكون العالم الذى ينتخب أو يعين لمجلس الشيوخ حائزاً لشروط المادة ١٠٧ من قانون الأزهر .

قلنا ذلك لأن « هيئة كبار العلماء » محصورة في عدد معين ؛ ويمكن أن يكون خارج هذا العدد من تتوافر فيهم شروط المادة ١٠٧ ممن لا يحسن أن يحرم المجلس من الانتفاع بهم . وكان هذا هو رأى السائد في اللجنة إلى أن قدمت تقريرها الأول ؛ ولم نر أن نزل عن ذلك لأننا وجدنا أن في النزول عن هذا الرأى مخالفة للدستور .

بعد ذلك قدم اثنان من حضرات المطعون في حقهم — وهما فضيلة الشيخ على سليمان وفضيلة السيد محمد البيلالوى — مذكرتين قالاهما إنهما اعتبرا من كبار العلماء بناء على قوانين سابقة على قانون الأزهر . واستند السيد محمد البيلالوى على قانون صدر في مارس سنة ١٩٠٨ بتعيينه عضواً بمجلس إدارة الأزهر ؛ وقال إنه اختير لمجلس إدارة الأزهر — بصفة كونه من كبار العلماء — فهو بذلك قد اكتسب هذه الصفة . واستند فضيلة الشيخ على سليمان إلى أنه انتخب لامتحان العلماء ، وأن القانون الصادر بالامتحان أشار إلى أن المتشحين هم من كبار العلماء — فهو أيضاً اكتسب هذه الصفة .

اضطرنا ذلك إلى البحث في القوانين السابقة لمعرفة ما إذا كان هناك تعريف لكبار العلماء ، فلم نجد نصاً على ذلك إلا في الأمر الصادر في ٢٩ يونيه سنة ١٨٩٥ ، وهو الخاص بمرتبات العلماء وبديل الكسوى . ومما جاء فيه بالمادة الثانية منه ما يأتى :

« يختص هذا النوع بالأكابر من حضرات العلماء ، وهم الذين حازوا الأقدمية في العلم والتدريس ، مع الشهرة بالفضل ، والتحفيز وارتفاع الصيت بين العلماء والطلاب » .

لذلك رأيت — كما جاء في تقرير اللجنة الذى بين يديكم — أنه ما دامت القوانين السابقة على سنة ١٨٩٥ خالية من نص على تعريف كبار العلماء ؛ فالمسألة إذن تقديرية في المدة السابقة على السنة المذكورة . أما بعد أن جاء في المادة الثانية من القانون الصادر في ٢٩ يونيه سنة ١٨٩٥ تعريف لكبار العلماء فلا يمكن في رأى أن يعتبر عالم بأنه من كبار العلماء إلا إذا توافرت فيه الصفات التى وردت في هذا التعريف . وقد وضع هذا التعريف مطابقاً لما كان يفهمه العلماء والأزهريون في ذلك الوقت . ولو أننا رجعنا إلى ذلك العهد لوجدنا أنه كانت فيه طبقة معروفة بالتحقيق ولها شهرة خاصة بالتدريس . فقد أدركنا سنى ١٨٩٨ و ١٨٩٩ و ١٩٠٠ التى كان فيها العلماء يتبارون في التدريس ؛ فكان المرحوم الإمام الشيخ محمد عبده يدرس تفسير القرآن في الرواق العباسى ، والشيخ محمد نجيب يلقى مثا هذه الدروس في جامع محمد بك أبو الذهب . وهكذا نرى أنه كانت هناك حقيقة طبقة لها شهرة بالفضل والتحقيق وارتفاع الصيت بين العلماء والطلاب . ولقد رأت أغلبية أعضاء اللجنة أن هذا التعريف غير مميز فلم تأخذ به . ولكن هل هناك تمييز أوفى مما ورد في ذلك النص

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — ما هو مقياس الشهرة بالفضل والتحقيق ؟

سعادة محمود شكرى باشا — هذا أمر يعرفه ذووه ، وهم طبقة الأزهريين ومن حضروا عليهم .

حضرة محمود بسيونى افندى ( الرئيس بالنيابة ) — ما هو الذى يرجع إليه في تقدير الأقدمية في التدريس ؟ لأن العالم

يمضى فيه عشرين سنة أو أكثر أو أقل ؛ فهلا يرى سعادة شكرى باشا أن التعبير بالأقدمية تعبير مبهم ؟

سعادة محمود شكرى باشا — مسألة الأقدمية مسألة مقدرة فيما بين العلماء ؛ فمن قضى منهم عشرين سنة في التدريس مثلاً وكانت له هبة بالفضل والتحقيق يعتبر من كبار العلماء — فالمسألة على هذا الاعتبار كانت في نظرهم تقديرية . وأكابر العلماء هم الذين تطورت حالتهم أصبحوا هيئة كبار العلماء . وإذا رجعنا إلى المراتب الواردة في المادة الثانية من قانون سنة ١٨٩٥ والمادة التالية لها وجدنا أن أكابر علماء كانوا سبع طبقات تتميز عن بعضها بالمراتب — ومع سنة التقدم اعتبرت طبقة أكابر العلماء في القانون الجديد طبقة واحدة هي هيئة كبار العلماء ؛ وسوى بين أعضائها في المراتب فأصبحوا بذلك من درجة واحدة بعد أن كانوا من درجات متفاوتة .

أمام هذا التعريف لا أستطيع أن أعتبر من كبار العلماء قبل سنة ١٩١١ إلا من كان ينطبق عليهم ذلك القانون الذى أشرت إليه . من السهل التحقق مما إذا كان عالم من العلماء توافرت فيه شروط ذلك القانون أم لم تتوافر .

ولقد تمسك فضيلة السيد محمد على البيلوى بالقانون الصادر في ٥ مارس سنة ١٩٠٨ فقال إنه اكتسب صفة « كبار العلماء » رادة سنوية صدرت بتعيينه في مجلس إدارة الجامع الأزهر المنصوص عنه في هذا القانون .

بحثت اللجنة في ذلك فكان رأى معالى محمد شفيق باشا الأخذ بهذه الإرادة بصرف النظر عما إذا كان التطبيق على قانون ٥ مارس سنة ١٩٠٨ وقع صحيحاً أو غير صحيح . وقد خالفه في ذلك كثيرون من حضرات أعضاء اللجنة ، فأروا عدم الأخذ بهذه الإرادة إلا إذا كان التطبيق صحيحاً ، بمعنى أن العالم عند تعيينه عضواً في مجلس إدارة الأزهر يجب أن تتوافر فيه الشروط الواجب توافرها في كبار العلماء ، أن مجرد انتداب عالم لتأدية عمل من أعمال كبار العلماء لا يمكن أن يكسبه صفة أنه من كبار العلماء — وكذلك الحال فيما يتعلق بالتعيين ، لجنة امتحان شهادة العالمية — وهو ما تمسك به فضيلة الشيخ على سليمان — لأن مجرد انتداب العالم للامتحان لا يكسبه هذه الصفة إلا إذا شمله حكم التعريف الذى كان مأخوذاً به وقتئذ .

وهناك فريق ثالث رأى أن المسألة تقديرية محضة . وإننى أربأ بالمجلس أن يأخذ بهذا الرأى لأنه ، أمام روح الدستور ، لا يمكنى سليم بهذا الرأى ؛ لأن فى وسعنا — بالرجوع إلى قانون الجامع الأزهر — أن نحدد كبار العلماء بالأشخاص الذين تتوافر فيهم شروط المادة ١٠ ، وهى شروط ليست بصعبة ، وفى استطاعة كل عالم يريد أن تكون له مكانة بين أقرانه أو فى المعاهد أن يصل إلى تحقيقها . لأن الشرط أول منها — وهو « ألا تكون سنه أقل من خمس وأربعين سنة » — شرط معقول ، إذ لا يمكن أن يصل الشخص إلى هيئة كبار العلماء قبل ، يبلغ هذه السن . أما شرط « أن يكون معروفاً بالورع والتقوى وليس فى ماضيه ما يشين سمعته » فبدهى لا يحتاج إلى بيان ؛ وكذلك شرط التدريس مدة أقلها عشر سنوات ، منها مدة أقلها أربع سنوات فى القسم العالى . أما الشرط الرابع — وهو « أن يكون قد ألف كتاباً أحد العلوم المذكورة فى المادة ١٠٤ ، وأن يكون قد استحق الجائزة المنصوص عليها فى المادة ١٢٢ من قانون الجامع الأزهر » — من الصعب ، لأن الهيئة الاختصاصية التى تشكلت بحكم القانون لفحص الكتب التى يقدمها مؤلفوها وتقرير ما تستحقه من المكافأة نفس عليهم بتقرير كتبهم ما دامت قيمة .

هذا فيما يختص بالمدرسين . وهناك طبقة أخرى يمكن أن يختار لمجلس الشيوخ من بينها ، وهى طبقة رجال القضاء الشرعى . وهذه طبقة — نظراً لعدم اشتغالها بالتدريس — اشترط فى أفرادها ، لكي يدخلوا ضمن هيئة كبار العلماء ، أن يكونوا قد مضى عليهم فى القضاء رعى مدة أقلها خمس عشرة سنة بشرط الحصول على شهادة العالمية بالامتحان ، ونيل منصب من المناصب الدينية السامية . وبالطبع يمكن أن يدخل قاض شرعى ضمن هذه الهيئة قبل أن يستوفى هذه الشروط التى ليست بصعبة كما قلت ، والتى ليس فيها نزول إلى حد لا يتفق مع نصوص الدستور . على أننا باشتراطنا توافر كل ما جاء من القيود الواردة بالمادة ١٠٧ لا نكون مغالين مطلقاً ، كون قد وقفنا بين نص الدستور الصريح والأعمال التحضيرية التى ثبت منها بأجلى بيان أن كلمة « هيئة » حذفت قصداً من عبارة هيئة كبار العلماء ، ولا نكون قد ابتعدنا عن روح الدستور التى يفهم منها أنه لا يختار لمجلس الشيوخ إلا الطبقة العالية من علماء ، ولا نكون أيضاً قد حرمانا المجلس من أعضاء قد يكون فى وجودهم به فائدة وإن لم يكونوا من هيئة كبار العلماء — هذا أمر لم به لأن المجلس لا يشغل فقط بالمسائل الدينية بل بالمسائل العامة .

وقصارى القول أن اشتراط توافر جميع القيود المنصوص عليها فى المادة ١٠٧ ليس فيه إجحاف بحق أحد مطلقاً ؛ وهو أيضاً فى روح الدستور ، كما أن فيه مراعاة للمصلحة العامة التى هى رائدنا قبل كل شيء .

مادة ٩٥ » .....

حضرة محمود بسيوني افندى ( الرئيس بالنيابة ) — تقدم إلينا اقتراح بقفل باب المناقشة ؛ ولكن سبق أن طلب حضرتا ، أبو النصر بك والشيخ حسن عبد القادر الكلام ، فهل توافقون حضراتكم على إرجاء أخذ الرأي على هذا الاقتراح إلى مابعد سماع أقوال سعادة محمد صفوت باشا — أرى أن يتلى الاقتراح أولاً فقد يوافقان عليه .

تلى الاقتراح ، وهذا نصه :

لقد طالت المناقشة في هذه المادة أكثر مما تقتضيه ؛ وقد تنور المجلس فيها تماماً — فلذلك تقترح قفل باب المناقشة والتكم موضوع كل طعن على حديثه وأخذ الرأي عليه .

١٤ مارس سنة ١٩٢٧

حسين خيرى ، محمد صفوت ، إبراهيم حليم مهنا ، محمود على مهنا ، متولى  
عمر حجازى ، أحمد أبو سيف راضى ، محمد عبد اللطيف ، بيومى مذكور  
حافظ حسين عابدين ، الدكتور محمد هاشم ، إبراهيم نور الدين

معالي محمد شفيق باشا — لقد فهمت ، عندما كنت أتكلم ، أنه لا داعى للانتقال إلى بحث النقط الأخرى لأنه سيأتى دورها . والنو على هذا الاقتراح الآن تحول بينى وبين الكلام فيها .

حضرة محمود بسيوني افندى ( الرئيس بالنيابة ) — يمكن لمعالكم تناول هذه النقط عند نظر الطعون .

فهل ترون حضراتكم قفل باب المناقشة ؟

حضرة محمود أبو النصر بك — لا مانع عندى من الموافقة على هذا الاقتراح على أن تكون لنا حرية المناقشة عند نظر كل ط في النقط التى لم يتناولها البحث .

حضرة محمود بسيوني افندى ( الرئيس بالنيابة ) — إن معنى هذا استمرار المناقشة .

حضرة محمود أبو النصر بك — إذا تقرر أن يحفظ لنا الحق في الكلام عند نظر كل طعن في النقط التى لم نبجها فيستوى عند قفل باب المناقشة الآن وعدمه . إنما لم ننته بعد إلا من بحث المبدأ الخاص بكبار العلماء وهيئة كبار العلماء . على أن هناك مبادئ أخر تكلم فيها كل من معالي شفيق باشا وسعادة شكرى باشا ، وقالوا إنها تتفق مع روح الدستور مع أنى أرى أنها تخالفه . ثم هناك الإرادة السنية الصادرة في ٧ مارس سنة ١٩٠٨ التى يجب أن يتناولها البحث .

حضرة محمود بسيوني افندى ( الرئيس بالنيابة ) — أظن أن سماع اثنين من الخطباء أسهل بكثير من فتح باب المناقشة مصراعيه والرجوع إلى الجدل من جديد .

سعادة محمد صفوت باشا — بعد المناقشة التى دارت بالمجلس أرى أنه لا يمكن أخذ الرأي إلا بالطريقة التى ذكرت في الاقتراح ، النظر بعد ذلك في كل طعن على حديثه سيستدعى مناقشة المبادئ التى لم يتناولها المجلس بالبحث ، ولأنه بعد أن يتكلم حضرة المقرر عن طعن يكون لكل عضو الحق في التكلم وعلى الأخص حضرات الأعضاء المطعون في عضويتهم . وليس في اتباع هذه الطريقة الوقت ، إنما ضياعه في الاستمرار على الطريقة المتبعة الآن . وفي الواقع إنه لم يكن هناك داع للمناقشة التى دارت بالمجلس على المبادئ العامة لأننا هنا في هذا الموضوع قضية نقول كلمتنا في الطعون من حيث إنها مقبولة أو غير مقبولة ؛ ولا نقول ذلك إلا بعد بحث كل طعن على حد وفي اعتقادى أن المجلس قد استنار الآن في هذه المسألة .

حضرة محمود بسيوني افندى ( الرئيس بالنيابة ) — ألفت نظر سعادتك إلى ما قاله حضرة محمود أبو النصر بك من أن المبادئ التى لم تحصل مناقشتها للآن — وقد خاض فيها سعادة محمود شكرى باشا — تحتاج إلى رد عليها .

سعادة محمد صفوت باشا — ستحصل هذه المناقشة حتما عند نظر كل طعن على حديثه .

حضرة محمود بسيوني افندى ( الرئيس بالنيابة ) — إن استكمال المناقشة الآن يوفر علينا كثيراً من الوقت .

سعادة محمد صفوت باشا — كلا ، لأننا تناقشنا في الجلستين الماضيتين في موضوع كبار العلماء وهيئة كبار العلماء ؛ وقد

إليه اليوم .



حضرة إبراهيم نور الدين بك — لا أرى داعياً للاستمرار في مناقشة المبادئ العامة ، لأننا سنضطر إلى الرجوع إليها عند نظر كل طعن ؛ وإذن فأولى لنا أن نختصر الوقت ، وأن نتناول بحث كل طعن على حدة ثم يقضى المجلس فيه بما يراه .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أنا على غير هذا الرأي ، فقد تكلمنا في الجلستين الماضيتين عن المبدأ الخاص بكبار العلماء هيئة كبار العلماء ؛ وقضينا نصف هذه الجلسة في مناقشة المادة ١٠٧ من قانون الجامع الأزهر — فأرى الاستمرار في مناقشة باقي المبادئ لا نكون عند أخذ الرأي على كل طعن أية مناقشة وإنما يكون التطبيق لتلك المبادئ .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — إن نظر كل طعن على حدة سيرجع بنا إلى مناقشة المبادئ العامة مرة أخرى ، لأنه لا يمكن منع عضو مطعون في عضويته من الكلام ، كما أنه لا يمكن أن يحال بين مقرر اللجنة وبين الرد عليه .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — للمطعون فيهم أن يتكلموا في المبادئ العامة ؛ ومتى فرغنا منها كان لهم أن يتكلموا في التطبيق لهذه المبادئ عليهم .

حضرة محمود بسيوني افندى ( الرئيس بالنيابة ) — هل توافقون حضراتكم على الاقتراح بقفل باب المناقشة والنظر في كل طعن على حدة ؟

( موافقة ) .

حضرة محمود بسيوني افندى ( الرئيس بالنيابة ) — المجلس يقرر الموافقة على قفل باب المناقشة والنظر في كل طعن على حدة .  
تقدم إلينا اقتراح ثان من حضرة عقل محمد بك ، هذا نصه :

« أترح أن المجلس يأخذ الرأي : هل تنظر هذه الطعون على أساس كبار العلماء أو على أساس هيئة كبار العلماء ؟

عقل محمد »

( نخبة ) .

حضرة محمود بسيوني افندى ( الرئيس بالنيابة ) — هل توافقون حضراتكم على هذا الاقتراح ؟

( أصوات : لا ، لا ) .

حضرة محمود بسيوني افندى ( الرئيس بالنيابة ) — المجلس يقرر رفض هذا الاقتراح . ولنبدأ بالنظر في الطعن الخاص بفضيلة السيد محمد البيلالوى .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر اللجنة) — اطلعتم حضراتكم على تقرير اللجنة الخاص بفضيلة السيد محمد على البيلالوى ؛ وسمعت من حضرات الخطباء في الجلسات الماضية ، وفي هذه الجلسة أيضاً ، الآراء المختلفة في أنه هل يراد بعبارة « كبار العلماء » « هيئة كبار العلماء » ز أنها أعم منها ؛ وهل يجب توافر جميع شروط المادة ١٠٧ من قانون الجامع الأزهر أو أغلبها ؟ أو أن المسألة تقديرية كما هو مبين في تقرير اللجنة ؟ فمن يقول إن المراد بعبارة « كبار العلماء » الواردة بالدستور « هيئة كبار العلماء » لا يمكن أن يقول بأن فضيلة السيد بيلالوى من تلك الهيئة . ومن يقول إنه يشترط توافر جميع شروط المادة ١٠٧ لا يمكن أن يقول إنها متوافرة في فضيلته أيضاً ؛ إذ بت اللجنة أنه لم يدرس ولم يؤلف كتاباً استحق أو لم يستحق عليه الجائزة المنصوص عليها في تلك المادة — وإذن يكون قد فقد شرطين . شروطها الأربعة ، ويكون غير حاصل عليها جميعاً ولا على أغلبها .

ومن قالوا إن المسألة تقديرية ، جعلوا التدريس لمدة معينة من أهم الشروط الواجب توافرها في كبار العلماء — إذن لا ينطبق على يلة السيد محمد على البيلالوى رأى من الآراء التي فسرت بها عبارة كبار العلماء .

بقي أمر واحد وهو أن القانون الذى صدر فى ٥ مارس سنة ١٩٠٨ قضى بتشكيل مجلس إدارة الأزهر من ستة من كبار العلماء : اثنين من أكابر علماء الحنفية ، واثنين من أكابر علماء الشافعية ، واثنين من أكابر علماء المالكية . وقد صدر بعد ذلك أمر كريم فى ٧ مارس سنة ١٩٠٨ بتشكيل ذلك المجلس من ستة من بينهم فضيلة السيد محمد على البيلالوى . وإذن يكون فيما ذهب إليه قد اكتسب صفة تجعله يجب الأمر الكريم من كبار العلماء . ولكننى أقول إن هذا الأمر الكريم إنما هو حجة فى اللوضوع الذى صدر من أجله ، وهو



مادة ٩٥ » ... ..

تشكيل مجلس إدارة الجامع الأزهر من ستة علماء كان فضيلته من بينهم . لقد شكل حقاً مجلس الإدارة من ستة أشخاص منهم فضيلة السيد محمد علي البيلاوي . وإني لا أنكر على فضيلته ذلك ، ولكني أقول إن ذلك لا يكسبه وصف كبار العلماء ؛ فإن ذلك الوصف لا يكسبه بأمراً عال ولا بإرادة سنوية ؛ إذ لو صح ذلك لجاز أنه لو اشترط في مستشار محكمة الاستئناف حصوله على شهادة الليسانس في الحقوق أو في عضو مجلس هندسي أن يكون من حاملي دبلوم الهندسة ، ثم صدر مرسوم أو إرادة سنوية بتعيين من لا يتوفر فيهم هذا الشرط . لكان معنى هذا أن الإرادة أو المرسوم يكسبانه الشهادة التي اشترط الحصول عليها : وهذا ما لا يقول به أحد مطلقاً .

من أجل هذا رأت اللجنة ، بأغلبية الآراء ، وللأسباب الواردة في تقريرها ، سقوط عضوية فضيلة السيد محمد علي البيلاوي . و ، فإني أطلب إلى المجلس أن يبدى رأيه في هذه المسألة .

معالي محمد شفيق باشا — إن النقط التي أشار إليها حضرة المقرر هي إحدى النقط التي حفظت لنفسى حق الكلام فيها . قال حضرة المقرر إن وصف كبار العلماء لا يكتسب بأمر كريم . وإني أقول إن الأمر الكريم الذي صدر بتعيين فضيلة السيد محمد علي البيلاوي لم يكسبه تلك الصفة ، إنما الذي أكسبه إياها هو نص القانون الصادر في ٥ مارس سنة ١٩٠٨ . فقد جاء في المادة الثامنة : « يشكل مشيخة الجامع الأزهر مجلس إدارة تحت رئاسة شيخ الجامع الأزهر أو وكيله وبعضوية ستة من الأعضاء : اثنان من أكابر علم الحنفية ، واثنان من أكابر علماء الشافعية ، واثنان من أكابر المالكية » . فنص المادة المذكورة هو الذي أعطى لقب كبير العلماء لفضيلة السيد محمد علي البيلاوي ، لا الإرادة السنوية التي صدرت بتعيينه عضواً في مجلس الإدارة تطبيقاً للمادة المذكورة . يدل على هذا ما ورد في الإرادة السنوية الصادرة بتعيين فضيلته وأصحاب الفضيلة الشيخ محمد نجيت والشيخ محمد عاشور الصدي والشيخ محمد حسنين العدوي والشيخ سعيد الموجي والشيخ عبد الحميد زايد ، وهذا نصها : « بناء على نص المادة ٨ من قانون الجامع الأزهر الصادر باعتماده أمرنا لرباب مجلس النظار بتاريخ ٥ مارس الجاري نمرة ٣ قد اقتضت إرادتنا تعيين حضرات العلماء المبينة أسماؤهم بهذا أعضاء لمجلس إدارة الجامع الأزهر ، وأصدرنا أمرنا هذا لفضيلتكم لإجراء ما اقتضاه » .

كلنا نعلم ما لحضرات العلماء المذكورين من المنزلة في الجامع الأزهر ؛ ولا يمكن لكائن من كان أن يقول إنهم ليسوا بكبار العلماء .

قيل في لجنة الطعون إن صدور إرادة سنوية بتعيين فضيلة السيد محمد علي البيلاوي — وهو من صدر مرسوم بتعيينه عضواً في مجلس الشيوخ — عضواً في مجلس إدارة الأزهر لا يكسبه صفة كبار العلماء التي اشترطها الدستور ؛ وقيل إنه ما دام أن المرسوم الصادر بتعيين فضيلته عضواً باعتباره من كبار العلماء لم يكسبه هذه الصفة — وقد قبل الطعن بما ينافيه — فقياساً على ذلك لا تكسبه الإرادة السنوية الخاصة بتعيينه عضواً في مجلس إدارة الأزهر صفة كبار العلماء . على أنه لا محل لهذا القياس لأن الدستور أعطى للمجلس حق الفصل في صحة العضوية ؛ ولذلك قبل مبدأ الطعن .

أما عن الإرادة السنوية التي قضت بتشكيل مجلس إدارة الأزهر فلا يوجد بعد صدورها شك مطلقاً في صحة انتخابه أو تعيينه عضواً في مجلس إدارة الأزهر ، كما لا يوجد ما يميز الطعن في مثل هذه الإرادة — ولذلك لا يصح القياس كما قلت . وإني أرى — خلافاً لما رآه حضرات زملائي أعضاء لجنة الطعون — أن القوانين القديمة إذا اكتسبت أخذ العلماء صفة كبار العلماء وجب اعتباره ضمن تلك الجماعة .

حضرة محمود بسيوني افندي ( الرئيس بالنيابة ) — حتى ولو صدرت بعد ذلك قوانين ناسخة لها ؟

معالي محمد شفيق باشا — إن الحوادث السابقة للقانون الناسخ لا تنسخ بذلك القانون . ومثالا لذلك أقول بأن قانوناً صدر في سنة ١٩١٤ يقضى بجواز منح رتبة الباشوية لكبار الموظفين ممن يتناولون مرتباً لا يقل عن ١٢٠٠ جنيه سنوياً . وتطبيقاً له منحت هذه الرتبة لكبار الموظفين الذين يتوفر فيهم هذا الشرط . ثم عدل هذا القانون في سنة ١٩٢٥ بالألا تمنح هذه الرتبة إلا لمن يتناول مرتباً لا يتقص عن ١٧٥٠ جنيه سنوياً ؛ فالقانون الأخير لا يسلب حقاً اكتسبه من عوملوا طبق القانون الأول ، بل يسرى على من تطلب لهم رتبة الباشوية بعد صدوره ؛ لأن القوانين لا يعمل بها إلا من تاريخ صدورها ما لم ينص فيها على أنها سارية على الماضي — وهذا ما لم ينص به قانون سنة ١٩١١ .

٩٥ » ... .. «

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر اللجنة) — يقيس معالي محمد شفيق باشا طبقة كبار العلماء على طبقة الموظفين الذين حوّن رتبة الباشوية . وإنّى لا أظن أن هذا القياس صحيح . فإن لولى الأمر أن يمنح شخصاً رتبة الباشوية ، ولكن ليس له أن يكسبه جة العالمية ، فضلاً عن صفة كبار العلماء .

لولى الأمر أن يعين زيدا وزيرا في وزارة الأشغال العمومية ، ولكن ليس له أن يمنحه دبلوم الهندسة . يعين عمراً وزيراً للحقانية ١ يمكنه منحه شهادة الليسانس في الحقوق — ولهذا فالفرق عظيم ولا تصح المقارنة بين الأمرين .

سعادة محمد صفوت باشا — أرى حضرة المقرر ومعالي محمد شفيق باشا يتناقشان معاً دون باقى الأعضاء .

حضرة محمود بسيونى افندى (الرئيس بالنيابة) — لحضرة المقرر أن يتكلم في كل وقت ؛ وقد انتهى . والكلمة الآن لسعادة محمد صفوت باشا .

سعادة محمد صفوت باشا — لقد وصلنا — فيما يتعلق بالطن في عضوية فضيلة السيد محمد البيلاوى — إلى مسألة الإرادة السنية التي درت في سنة ١٩٠٨ بتعيينه عضواً في مجلس إدارة الأزهر . فبعد أن تبين لنا أن حضرته ليس من هيئة كبار العلماء ولا هو ممن تنطبق بهم المادة ١٠٧ من القانون الصادر سنة ١٩١١ ، لم يبق بعد ذلك غير البحث في موضوع الإرادة السنية التي قضت بتعيينه عضواً في مجلس إدارة الأزهر .

يقولون إن تعيينه بنى على القانون الصادر في ٥ مارس سنة ١٩٠٨ الذى نص على أن من يعين عضواً في مجلس الإدارة يجب أن يكون من أكابر العلماء ؛ ويقولون إن هذا التعيين أكسبه صفة كبار العلماء . مع أن الواقع والمسلم به قانوناً أن القوانين والمراسيم والإرادات سنية والمحاضر الرسمية والأحكام لا تكون مثبتة إلا لما وضعت لأجله . وهذه قاعدة قانونية لا خلاف فيها . فإذا صدر حكم في قضية ذكرت في أسبابه — لا في منطوقه — أمور لا تتفق ومنطوق الحكم ، فالعبرة بالمنطوق دون الأسباب . وموضوع الإرادة السنية هو فضيلة السيد محمد على البيلاوى عين عضواً في مجلس إدارة الأزهر لا أكثر ولا أقل .

حضرة محمود بسيونى افندى (الرئيس بالنيابة) — هذا أمر لا نزاع فيه .

سعادة محمد صفوت باشا — لقد بنى اختيار فضيلته على القانون الصادر في ٥ مارس سنة ١٩٠٨ . وقد يكون تطبيق هذا القانون على نيابته صحيحاً ؛ وقد يكون غير صحيح . فإذا لم يكن صحيحاً — كما هو الواقع — وتقدم للمجلس طعن ووجد وجه للطعن ، فلا يمنع مجلس مانع من النظر فيه لأنه يملك الفصل في صحة العضوية ؛ وليس في هذا مساس بالإرادة السنية لأنها تعتبر صحيحة في تعيينه عضواً ، مجلس إدارة الأزهر فقط .

أضرب لذلك مثلاً : يحدد القانون سن مستشار محكمة الاستئناف بثلاثين سنة . فلو فرض أن صدر مرسوم — وهو بلا شك أقوى من الإرادة السنية لأنه لا يصدر إلا بعد أخذ رأى مجلس الوزراء — بتعيين مستشار عمره أربع وعشرون سنة ؛ وبعد عامين انتخب ذلك المستشار عضواً في مجلس النواب ، ثم طعن عليه بأن سنه لم تبلغ الثلاثين التي يفرضها الدستور ، فهل يرتكن مجلس النواب عند نظر هذا الطعن على المرسوم الصادر بتعيينه مستشاراً ليستدل منه على أن سنه وقت تعيينه كانت لا تنقص عن الثلاثين سنة ، تاركاً شهادة الميلاد غيرها من الأدلة الرسمية ؟

لا يمكن التسليم بذلك ، فإن المرسوم صحيح في ذاته ولا طريق للطعن عليه ولو جاء مخالفاً للقانون . فهذا الذى قضى المرسوم بتعيينه فل مستشاراً ، وتكون الأحكام التي يشترك في صدورها صحيحة ، ولكنه لا يقبل في مجلس النواب لأن سنه في الواقع لم تبلغ الثلاثين . أما ما قاله معالي محمد شفيق باشا من أن الأمر الكريم الذى صدر بتعيين فضيلة السيد محمد على البيلاوى أكسبه صفة أنه من « أكابر العلماء » ، وأنه لذلك لا يجوز البحث في صحة التعيين أو عدمها ، فإنى أقول إن هذه الإرادة ليست أقوى من المرسوم الذى صدر بتعيينه نوباً في المجلس ، والذى يطعن عليه الآن . فلكل شخص قيد اسمه في دفاتر الانتخاب ، بعد صدور المرسوم ، حق الطعن في العضوية بغض النظر عن ذلك المرسوم .

السؤال واضحة ؛ ولذا فليست أريد أن أقول أكثر من هذا .

حضرة محمود بسيونى افندى (الرئيس بالنيابة) — الكلمة لحضرة محمود أبو النصر بك .

مادة ٩٥ » .....

حضرة محمود أبو النصر بك — يظهر لي أن حضرة الشيخ حسن عبد القادر يريد أن يتكلم الآن ؛ وأظنه في صف من تكلم من أجل هذا يحسن أن يكون كلامي بعده .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — إن حضرة الزميل أبو النصر بك لا يعرف ما أريد أن أقول .

حضرة محمود بسيوني افندي ( الرئيس بالنيابة ) — إذن الكلمة الآن لحضرة محمود أبو النصر بك .

حضرة محمود أبو النصر بك — إني أخالف زملائي الذين سبقوني إلى الكلام كل المخالفة ، سواء في ذلك فيما يتعلق بتلك التعاريف التي تفضلوا فوضعوها لكبار العلماء ، أو فيما يختص بتلك الإرادة التي صدرت بتعيين فضيلة السيد محمد علي البيلوي عضواً في مجلس إدارة الأزهر طبقاً للقانون السابق عليها .

صدر قانون في ٢٩ يونيه سنة ١٨٩٥ ؛ ولم يكن موضوعه تعريف من هم أكابر العلماء ؛ ولكنه صدر في موضوع خاص ، ف أخذنا بما سمعته من سعادة محمد صفوت باشا ، من أن القوانين إنما تكون حجة فيما صدرت فيه ، صح لي أن أتخذ ذلك حجة عليه .  
يا حضرات الزملاء : عنوان هذا القانون بأنه قانون مراتب العلماء في الجامع الأزهر ؛ ولم يكن صدوره لوضع تعريف جامع ، لبيان من هم كبار العلماء ؛ بل جاء لبيان من يستحقون منحة بدل الكساوى ومنحة أخرى تسمى بالجرية ؛ ولم يصدر إلا لهذا الغرض صرح بذلك في عنوانه ؛ وكان صدوره تشجيعاً للمدرسين على القيام بمهام التدريس .

هذا هو نص القانون : « تنقسم هذه المراتب إلى نوعين : نوع يصرف على رأس كل سنة . وفيه قسمان : قسم يعبر عنه ببديل كساوى وقسم يسمى بمن الغلال . والنوع الثانى ما يصرف كل شهر . وكلاهما من باب المعونة على تعليم العلم في الجامع الأزهر » .

خطأ صريح ، ومخالفة لأبسط مبادئ القانون أن يقال إن هذا القانون جاء بتعريف يتخذ قاعدة لبيان من هم كبار العلماء ؛ ثم يدعى ذلك أن ما صدر بعده من القوانين أو الإرادات السنوية جاء مخالفاً له .

ورد بعد ذلك في قانون ٢٩ يونيه سنة ١٨٩٥ — تحت عنوان بدل الكساوى — ما يأتى : « يختص هذا النوع بالأكابر ، حضرات العلماء ، وهم الذين حازوا الأقدمية في العلم والتدريس ، مع الشهرة بالفضل والتحقيق وارتفاع الصيت بين العلماء والطلاب » هذا بيان لمن يختص بتلك المنح من أكابر العلماء ؛ وليس هو بالتعبير الجامع المانع لكبار أو أكابر العلماء .

إن القانون لم يوضع لهذا البيان كما وضع قانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ ، حيث بين من هم كبار العلماء والشروط التي يجب أن تتوفر فيهم .

عجباً ! إنهم يقولون إن هذا تعريف لأكابر العلماء أو كبارهم على إطلاقهم . فلو صح هذا لما كان مولانا المرحوم الإمام الشافعى محمد عبده من كبار العلماء . نعم لو صح هذا لما أمكنكم أن تقولوا ذلك . فإنه لم يباشر التدريس إلا بعد أن تبنوا إفتاء الديار المصرية وقضى حياته الشريفة بين العلماء ، فكان من أكابر كبارهم وذلك قبل أن يدرس .

لقد ألقى مولانا الأستاذ الشيخ محمد عبده بعض دروس كحاضرات في التفسير ، وبلاغة البلاغة ، وبعض دروس في الحكمة ولكنه لم يباشر التدريس بانتظام ؛ ولم تبلغ مدة تدريسه خمس أو ست سنوات .

كانت للمرحوم الأستاذ الشيخ عبد الكريم سلمان منزلة كبرى بين كبار العلماء ؛ وكان له الفضل العظيم — ومع هذا لم يجد يوماً واحداً للتدريس على أنه كان من كبار العلماء .

حضرة عبد الله سليمان أباطه بك — لم يكن المرحوم الشيخ عبد الكريم سلمان من كبار العلماء .

حضرة محمود أبو النصر بك — يقول حضرة الزميل إن المرحوم الشيخ عبد الكريم سلمان لم يكن من كبار العلماء والظاهر أن رأى هذا على قانون سنة ١٩١١ . ولكنى أقول إن هذا رأى لا يتفق مع مبادئ القانون وروح الدستور .

حضرة عزيز ميرم افندي — لم يحصل للمرحوم الشيخ عبد الكريم سلمان على شهادة العالمية .

حضرة محمود بسيوني افندي ( الرئيس بالنيابة ) — ليس هذا موضوعنا .



حضرة محمود أبو النصر بك — كان أستاذنا للرحوم الشيخ حمزة فتح الله من أكابر العلماء ؛ وكان يشار للرحوم الشيخ الشنيطي كعالمين كبار العلماء — ومع هذا لم يجلس أحدهما يوماً للتدريس .

إذن هنالك أمر يجب أن نلاحظه ؛ وهناك شيء يجب أن نفرق بينه وبين سواء . فالعالم عالم ؛ والمدرس مدرس ؛ والقول بأن شرط التدريس لازم — كما جاء في تقرير لجنة الطعون ، أو ما ذكر في المادة ١٠٧ — قول غير وجيه .

لقد انتهينا من فكرة أن تعريف قانون سنة ١٨٩٥ ليس تعريفاً جامعاً مانعاً ، ولا هو ضابط عام لكبار العلماء أو أكابرهم . وإني أؤيد أكثرية لجنة الطعون في ذلك ؛ فقد جاء في تقريرها الأخير ما سأتلوه على حضراتكم بالحرف الواحد ، وهو : « واستندت الأغلبية في أنها هذا على ما يأتي :

أولاً — أن كبار العلماء ليس لهم ضابط يصح الرجوع إليه من القوانين السابقة على قانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ رغم تعريفهم في قانون بدل الكسوى لأنه تعريف غير مميز » .

كفاني هذا تبيناً . إن من الخطأ البين أن تتخذ هذا التعريف أساساً للقول بأن تلك الإرادة السنية التي صدرت في ٧ مارس سنة ١٩٠٨ صدرت خطأ .

كان يمكن أن يقال هذا إذا فرض وكان هذا التعريف تعريفاً متفقاً عليه لتمييز من هم كبار العلماء ، أو لو وجد طريق قانوني للطعن على تلك الإرادة السنية .

لقد صدرت الإرادة السنية في وقت لم يكن فيه دستور ، وقت أن كانت تقبض على سلطة التشريع والتنفيذ يد واحدة . ولقد نص الدستور صراحة على ما لتلك الإرادة من الاحترام ، فلا يمكن لمن يريد أن يرجع إلى أبسط مبادئ القانون أن يقول إنها طبقت خطأ .

كيف يقال إنها طبقت خطأ ؟ إرادة سنية صدرت في ٧ مارس سنة ١٩٠٨ ؛ ويقول مصدرها إنه بناء على المادة ٨ من القانون الصادر في ٥ مارس سنة ١٩٠٨ عين فلان وفلان لكذا — فمضى هذا هو اعتبار من قضت الإرادة السنية بتعيينهم من كبار العلماء ، فإن تلك المادة التي نصت عليها الإرادة السنية هي مادة تشكيل مجلس إدارة الأزهر من ستة من كبار العلماء .

إن الذي وضع قانون ٥ مارس سنة ١٩٠٨ وضعه وهو يملك حق التشريع ؛ وهو هو الذي طبقه قبل أن يحذف مداده . طبقه في اليوم السابع من الشهر نفسه ؛ فهو أعرف الناس بما أراده ذلك القانون من كلمة « كبار العلماء » . وقد صدرت الإرادة السنية بتعيين هذا وذلك ؛ وكان ذلك بناء على نص تلك المادة التي صدرت ممن يملك سلطة التشريع والتنفيذ — وهذا ما ألفت إليه نظر حضرات زملائي فقد أبدوا رأيهم متناسين تلك الظروف .

تعلمون حضراتكم أنه في ذلك الوقت — وهو ما أكرر رجائي في ألا يغيب عن حضراتكم عند ما تقدرون معنى قولهم إن هذه الإرادة طبقت خطأ — كانت هناك يد تقبض على تلك السلطة ، سلطة إصدار القانون . وهي التي تملك تنفيذه ؛ وهي هي التي جاءت فأبانت لنا ما أراده بعبارة « كبار العلماء » من قانون ٥ مارس سنة ١٩٠٨ . كان في ذلك الوقت قانون سنة ١٨٩٥ قائماً ومعمولاً به . جاء بعده قانون ٥ مارس سنة ١٩٠٨ وصدرت بعده إرادة سنية في ٧ مارس سنة ١٩٠٨ ؛ فمن الشطط عن أصول القانون ، بل ومن الابتعاد عن أحكام الدستور ، القول بأن لأية سلطة كانت حق الطعن في تلك الإرادة .

راجعت مطولات الكتب لأتبين من آراء العلماء شيئاً أهتدى به في هذا الموضوع — وإن كان هو على ما أرى في منتهى البساطة — فتبينت أن ما تصدره السلطة التنفيذية لا يخرج عن أن يكون في بعض الأحيان مرسومياً بقانون (Décret Loi) ، أو أن يكون دكريتو (Décret) ، أو أن يكون أمراً لكم أن تسموه إرادة سنية أو أن تسموه كما تشاءون . وقد كان يسمى في فرنسا حتى سنة ١٨٤٨ « Ordonnance Royale » ونحن هنا نسميه « Rescrit Royal » — ذلك كان في عهد الملكية . أما في عهد الدستور فإنه لم يدع سبيلاً إلى الطعن مطلقاً فيما يسمى بالإرادة الملكية إلا إذا تضمنت تشريعاً أو اعتداء على سلطة التشريع . إن القول بأن هناك خطأ في التطبيق فيخص بالإرادة السنية التي صدرت في ٧ مارس سنة ١٩٠٨ مخالف للدستور . انظروا حضراتكم إلى نص المادة ١٦٧ من الدستور ثم خبروني بأي حق تستطيعون الطعن في تلك الإرادة السنية بالبطالان ؟

تنص المادة ١٦٧ من الدستور على أن « كل ما قرره القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من الأحكام ، وكل ما سن



مادة ٩٥ » ... ..

أو اتخذ من قبل من الأعمال والإجراءات طبقاً للأصول والأوضاع المتبعة ، يبقى نافذاً بشرط أن يكون نفاذها متفقاً مع مبادئ الم  
والمساواة التي يكفلها هذا الدستور . وكل ذلك بدون إخلال بما للسلطة التشريعية من حق إلغائها وتعديلها في حدود سلطتها ، على ألا  
ذلك بالمبدأ المقرر بالمادة السابعة والعشرين بشأن عدم سريان القوانين على الماضي .

هذا هو الدستور ينطق علينا بالحق . هذه هي أحكامه تأتي بتأني على كل من يريد أن يتقدم بالطعن في تلك الإرادة السنية .  
حيث تطبيقها — تأتي عليه أن يتقدم بالطعن في هذه الإرادة ؛ وقد صدرت من مصدر كان يملك حق إصدارها ، بل ومن نفس الم  
الذي أصدر القانون السابق عليها ؛ وصدرت غير مخالفة للقانون السابق ، لأن ذلك القانون السابق لم يكن مقصوداً به إلا توزيع  
المكافآت والمرتبات والكساي ... ..

حضرة إبراهيم نور الدين بك — ينسب إلينا حضرة محمود أبو النصر بك أننا نطعن في تلك الإرادة السنية ، مع أن المجلس لم ي  
فيها مطلقاً . ولا نحب أن نترك مثل هذا القول يمر دون أن نعترض عليه أشد الاعتراض ، لأنه يخالف الواقع ، ولأننا نعتقد أن الإ  
السنية صدرت من ولي الأمر ، وأنها كانت في أمر خاص ، ولا يصح أن يتعدى أثرها الأمر الذي صدرت بخصوصه .

حضرة محمود أبو النصر بك — لي رجاء أوجهه إلى حضرة الرئيس ، وهو أن ينبه حضرة العضو إلى ضرورة المحافظة على النظام  
حضرة إبراهيم نور الدين بك — إنني أعرف النظام كما يعرفه حضرة الزميل . وأطلب إلى حضرة الرئيس أن يأمره بعدم تخم  
الكلام في الموضوع بأن ينسب للمجلس ما هو براء منه . وطلبي هذا حق ؛ وأعتقد أن المجلس يوافقني عليه .

حضرة محمود أبو النصر بك — لا زلت أرجو حضرة الرئيس حفظ النظام .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — إنني انسحب احتجاجاً على ما نسبته أبو النصر بك إلى المجلس .

( خرج حضرة إبراهيم نور الدين بك محتجاً ) .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك ( مقرر اللجنة ) — الواقع أننا ما طعنا على الإرادة السنية مطلقاً ؛ وإنما نقول بأن تلك الإراد  
السنية لا تكسب العضو المطعون فيه صفة كونه من كبار العلماء لأنها لم تصدر لهذا الغرض .

حضرة محمود أبو النصر بك — لم أته من كلامي بعد يا حضرة الرئيس . وبهمني أن أتكلم وأن أسمع كلامي حتى يقدر حضرات  
الأعضاء إن كان في محله أو لا . وأقول هذا بمناسبة خروج كثيرين من حضرات الأعضاء .

حضرة محمود بسيوني افندي ( الرئيس بالنيابة ) — كنت أود ذلك ، غير أنني لا أستطيع إلزام حضرات الأعضاء به . والواقع أن  
الذين تركوا مقاعدهم واقفون بالرددة وهم سامعون ما يقوله حضرة العضو المحترم ، ومع ذلك فإن الدستور لا يشترط توفر أغلبية  
الأعضاء إلا عندما يراد إصدار قرار . فإذا انتهت المناقشات وأردنا أخذ الرأي ينظر حينئذ في أمر تكامل العدد .

حضرة محمود أبو النصر بك — ما كنت أنتظر أن يعترض على حضرة إبراهيم نور الدين بك . وكان المقول أن يصدر هذا  
الاعتراض من سعادة محمد صفوت باشا أو سعادة محمود شكرى باشا . ولكن حضرة إبراهيم نور الدين بك أراد أن يعترض وأن يخالف  
النظام — أترك هذا وأعود إلى موضوعي .

سعادة محمد صفوت باشا — لمناسبة كلام حضرة الزميل محمود أبو النصر بك وتوقعه أن أرد على كلامه أقول ... ..

حضرة محمود بسيوني افندي ( الرئيس بالنيابة ) — أرجو سعادة محمد صفوت باشا أن يترك حضرة محمود أبو النصر بك  
يتم كلامه .

حضرة محمود أبو النصر بك — ليس عندنا — كما قدمت — قانون قضى بصفة قاطعة في من هم « كبار العلماء » . والمقول ، أنه  
ذلك الشك ، وأمام ما استقر في أذهان الجميع حتى أعضاء لجنة الطعون من أنه لا يوجد ضابط لتعريف « كبار العلماء » أن أقرب شئ  
تعملون منه حقيقة الشروط اللازم توفرها في الشخص حتى يصير من « كبار العلماء » هو أن نلجأ إلى الإرادة السنية الصادرة في ٧ مارس  
سنة ١٩٠٨ تطبيقاً للقانون الذي قرر أن مجلس إدارة الأزهر مكون من فلان وفلان . ومعلوم أن الذي أصدر ذلك القانون هو  
الذي أصدر تلك الإرادة ، وأنه بدلولها أدري ، بدليل أنه قبل أن يشكل مجلس إدارة الأزهر على هذا النحو بمقتضى قانون ٥ مارس

١٩٠٨ كان قبل ذلك — أى فى سنة ١٩٠٦ — مشكلا من خمسة أعضاء : منهم ثلاثة من العلماء ، واثنان من الموظفين . ومعلوم  
الوظف لم يكن قائما بالتدريس .

قوا : ولكن القانون أو الإرادة السنية حجة فيما صدرت من أجله ، وإنما لم تصدر لإعطاء العضو لقب أنه من كبار العلماء . عجب  
عجب ! أفهم هذا إذا كان هناك تعريف جامع مانع ، أو كانت هناك هيئة خاصة اسمها « كبار العلماء » ، أو أنه صدرت إرادة سنية  
مع شروط معينة حتى يكون معنى « كبار العلماء » له دائرة محدودة . أما الأمر على خلاف ذلك ، و « كبار العلماء » لا تعريف  
مابط لهم من القانون يعينهم ويميزهم تميزاً ... ..

حضرة إبراهيم نور الدين بك — لا يمكننا أن نستمر فى استماع هذا التكرار ونحن جلوس لا نبدي اعتراضاً .

حضرة محمود أبو النصر بك — لا زلت أرجو حضرة الرئيس أن ينبه حضرة الزميل إلى ضرورة حفظ النظام .

حضرة محمود بسيونى افندى ( الرئيس بالنيابة ) — وأنا أرجوكم عدم التكرار .

حضرة محمود أبو النصر بك — أنا لا أكرر مطلقاً .

حضرة محمود بسيونى افندى ( الرئيس بالنيابة ) — أظن أن كلام حضرتكم يتلخص فى أنه ليس هناك تعريف جامع مانع  
لكبار العلماء .

حضرة محمود أبو النصر بك — بناء على ما تقدم يكون قول القائلين بأن الإرادة السنية لم توضع خاصة لإكساب الأشخاص  
من عينوا بمقتضاها صفة أخرى غير صفة العضوية فى مجلس إدارة الأزهر قول مردود ؛ وكان يصح أن يعترض بأن القانون ليس به  
على إدخال حضرة العضو المطعون فيه فى عداد « كبار العلماء » . ولكن ما دام القانون اعتبره من كبار العلماء بأن أدخله فى مجلس  
الأزهر بناء على المادة الثامنة من القانون الصادر فى ٥ مارس سنة ١٩٠٨ — وفى هذا دلالة فى أن فضيلة السيد محمد على اليللاوى  
« كبار العلماء » وعلى اكتسابه هذه الصفة .

حضرة محمود بسيونى افندى ( الرئيس بالنيابة ) — وهل يعتبر حضرة العضو كل عالم لم يصدر بتعيينه عضواً فى مجلس إدارة  
زهر أمر عال أو إرادة سنية — أنه ليس من كبار العلماء ؟

حضرة محمود أبو النصر بك — لا أفهم غرض حضرة الرئيس .

حضرة محمود بسيونى افندى ( الرئيس بالنيابة ) — تقولون حضرتكم إنه لا يوجد تعريف جامع « لكبار العلماء » ، أى أنكم  
نيلون إلى اعتبار هذه العبارة دالة على شيء يمكن تعريفه تعريفاً جامعاً مانعاً مع أننا نبحت الموضوع بصفقتنا قضاء ؛ ويمكننا أن نضع تعريفاً  
ودأولو — تحديداً تقريبياً — يمكننا أن نطبقه على الموضوع الذى نحن بصدده ، فهل نعمد إلى ذلك أو نترك الأمر من غير بحث ؟  
حضرة محمود أبو النصر بك — بالطبع لا بد لنا من البحث .

حضرة محمود بسيونى افندى ( الرئيس بالنيابة ) — أرجو أن تثير المجلس بهذا البحث . أما الاستمرار فى القول بأنه لا يوجد  
يف جامع مانع ، فهذا لا يؤدي إلى نتيجة توصل إلى الفصل فى الموضوع .

حضرة محمود أبو النصر بك — ليسمح لى حضرة الرئيس أن ألاحظ أننى فى موقف التسديد على أن الإرادة السنية الصادرة  
من السيد محمد على اليللاوى تعتبر حجة فى إثبات صفة أنه من « كبار العلماء » ، ولا يصح أن يوجه إليها طعن .

يسألنى حضرة الرئيس أن أحدد معنى « كبار العلماء » . وأنا أقول : عرفوا « كبار العلماء » بما شئتم ؛ ولكن هناك حقاً اكتسب ؛  
نانوناً وإرادة سنية هى قانون فى كل ما دلت عليه ، لأن مصدرها هو مصدر القانون السابق عليها . ولا توجد مخالفة بين الاثنين ؛  
سرها أعرف بتطبيقها . ولا توجد هيئة معينة اسمها « كبار العلماء » . وبمقتضى هذه الإرادة قد كسب حضرة المطعون فيه هذه الصفة  
للسبيل القاطع فى الحكم على أنه من « كبار العلماء » لأن الدستور نفسه يحتم احترام الإرادة فى كل ما دلت عليه معانيها ، ولأن  
لر منطق يؤيدان ذلك . فمن كل وجه لا محل للبحث بالنسبة إلى السيد محمد على اليللاوى فى انطباق التعريف الذى يختاره كل من

مادة ٩٥ « ... .. »

حضرات الشيخ محمد عز العرب بك أو محمد شفيق باشا أو الشيخ حسن عبد القادر . وإذا فرضنا جدلاً أن المجلس لم يوافق على حجتى هذه ...

حضرة محمود بسيونى افندى ( الرئيس بالنيابة ) — أى على اعتبار أن الأمر الكريم يكسبه هذا الحق . فإذا فرض أن المجلس لا يوافق حضرتكم على هذه النظرية فماذا ترونه حينئذ ؟

حضرة محمود أبو النصر بك — لنفرض هذا . وعندى أن هذا الفرض بعيد جداً ( ضحك ) . نعم أستبعد كل البعد ؛ لأنه لا يمكن لأية سلطة أن تتقدم للطعن فى ذكرى . يقولون : إذا كنا ممنوعين عن الطعن فى ذكرى مثل هذا لترتب على ذلك أن نمنع من أن نطعن فى المرسوم الصادر باختيار العضو بمجلس الشيوخ . وهذا ، يا حضرات الزملاء ، قياس مع الفارق ؛ لأن المرسوم الصادر بتعيينه عضواً فى مجلس الشيوخ صدر بناء على الدستور ، متقيداً بنصوصه . والدستور صريح بأن للمجلس الكلمة العليا فى صحة العضوية أو عدم صحتها . وأما فى سنة ١٩٠٨ — وقت صدور تلك الإرادة السنية — فلم يكن هناك دستور ولا قانون يبيح لأى كان أو أية سلطة أن تقول للخديو أخطاء ؛ وأنتم لا تملكون هذا بحكم المادة ١٦٧ من الدستور .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — أكرر رجائى لحضرة الرئيس أن يلفت نظر حضرة العضو المحترم إلى ضرورة عدم التكرار ؛ لأننا إذا جازيناه لانقضت الليلة بغير الفصل فى الطعون ، ولأضعنا الوقت بغير طائل .

حضرة محمود بسيونى افندى ( الرئيس بالنيابة ) — أرجو من حضرة العضو المحترم محمود أبو النصر بك عدم التكرار .  
حضرة محمود أبو النصر بك — إننى أحتج على هذه المقاطعة من حضرة إبراهيم نور الدين بك ، إذ لا يحق له أن يقاطعنى .  
حضرة إبراهيم نور الدين بك — إن ما تقوله تكرار ممل .

حضرة محمود أبو النصر بك — إن هذه جرأة . أنا أحتج على هذا . من أنت حتى تمنعنى من الكلام ؟  
حضرة إبراهيم نور الدين بك — لقد تكلم حضرة محمود أبو النصر بك كلاماً جارحاً ، فيجب أن يحفظ لسانه ويقف عند حده . إنه يتهماً بالطعن فى إرادة سنية صدرت من ولى الأمر . هذا دس . ولقد احتجاجنا على ذلك ؛ وسكرر الآن احتجاجاً ؛ ونرجو من حضرة الرئيس أن يضع حداً لهذا التهم . ولقد طلبنا قفل باب المناقشة فى هذا الموضوع ففتحها بصورة أخرى .

حضرة محمود أبو النصر بك — أيعجبكم هذا يا حضرات الأعضاء . لمن هذا الدس الذى يرمى به حضرة العضو ؟ الخديو السابق وقد دالت دولته ؟ إنك ، يا حضرة العضو ، إما أن تكون متجنباً أو غير فاهم لما أقوله .  
حضرة إبراهيم نور الدين بك — نعم إنك تدس .

سعادة محمد صدق باشا — أطلب من حضرة الرئيس رفع الجلسة لمدة عشر دقائق .  
( أصوات : لا ، لا . )

حضرة إبراهيم نور الدين بك — نريد الانتهاء من النظر فى هذه الطعون ، إذ مضى علينا ثلاث جلسات ونحن نتناقش فيها ولا يراد أن تنتهى منها .

حضرة محمود بسيونى افندى ( الرئيس بالنيابة ) — المسألة فى غاية الوضوح .  
حضرة إبراهيم نور الدين بك — المسألة لا تستوجب كل هذه المناقشة .

حضرة محمود أبو النصر بك — أريد حضرة إبراهيم نور الدين بك من حضرة الرئيس أن يترك له كرسى الرئاسة ؟  
حضرة محمود بسيونى افندى ( الرئيس بالنيابة ) — لقد شق على حضرة إبراهيم نور الدين بك أن ينسب إلى المجلس الطعن على إرادة سنية ؛ ويريد أن يستوضح حضرتكم عما تقصدونه بكلامكم هذا .

حضرة محمود أبو النصر بك — إنى أرد على القول بأن هذه الإرادة السنية طبقت خطأ من الوجهة القانونية .

حضرة محمود بسيونى افندى ( الرئيس بالنيابة ) — إذن لا تقصدون حضرتكم ما فهمه حضرة إبراهيم نور الدين بك ، وهذا كاف لحسن التفاهم .



أداة ٩٥ « ... .. »

حضرة محمود أبو النصر بك — كلامي لا يمكن أن يفهم منه أكثر من ذلك . ومن صدرت تلك الإرادة السنية ؟ صدرت ممن حمة الله عليه ا  
( ضجة ) .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — لقد فهمت ما فهمه حضرة الرئيس وأفهمه لحضرة العضو .

حضرة محمود بسيوني افندى (الرئيس بالنيابة) — كثرة الأخذ والرد في هذه المسألة تخرج المناقشة إلى حد المهاترة ؛ وهذا لا يليق ؛ رجو أن يكون الهدوء رائدنا .

حضرة عبد الله سليمان أباطه بك — ألفت نظر حضراتكم إلى المادة ٣٠ من اللائحة الداخلية التي تنص ... ..

حضرة محمود أبو النصر بك — أتريدون أن تقضوا دون سماع حتى ؟

حضرة محمود بسيوني افندى (الرئيس بالنيابة) — إن المجلس قد فهم مما تقول أن الإرادة السنية الصادرة بتعيين حضرة السيد بد على البيلاوى في مجلس إدارة الأزهر أكسبته صفة كبار العلماء . فلا محل لتكرار هذا القول . هل لدى حضرتكم ملاحظات أخرى خاصة بالطعن المقدم ضد فضيلته ؟

حضرة محمود أبو النصر بك — أريد أن أتكم في تعريف كبار العلماء .

حضرة محمود بسيوني افندى (الرئيس بالنيابة) — لقد تكلمت في الجلستين الماضيتين عن المقصود من عبارة « كبار العلماء » ؛ رجو ملاحظة عدم تكرار ذلك وقل شيئا جديدا .

حضرة محمود أبو النصر بك — الشيء الجديد أنى أخالف كل من سبقنى من حضرات الأعضاء في تعريف عبارة « كبار العلماء » .  
( ضجة ) .

( أصوات : هذه مسألة انتهت المناقشة فيها ) .

حضرة محمود أبو النصر بك — كانت المناقشة فيما إذا كان المقصود هو كبار العلماء أو هيئة كبار العلماء . وبقى بعد ذلك أمر آخر يكلم عنه معالى محمد شفيق باشا وسعادة محمود شكرى باشا وحضرة الشيخ محمد عز العرب بك — ولم أقل فيه كلمة ما .  
قالوا في تعريف كبار العلماء إن روح الدستور تقضى بأن يكون كبار العلماء ممن توافرت فيهم شروط المادة ١٠٧ من نون الأزهر .

معالى محمد شفيق باشا — أنا لم أقل ذلك .

حضرة حافظ عابدين بك — لقد تقرر قفل باب المناقشة في هذه المسألة وأخذ رأى .

حضرة محمود أبو النصر بك — أليس لي الحق في بيان مدلول عبارة « كبار العلماء » ، حتى إذا لم تأخذوا بنظريتي الأولى فذتم بالثانية ؟

لقد بحث معالى محمد شفيق باشا في المقصود من عبارة كبار العلماء . وأنا أترك البحث في ذلك وأناقش الآن سعادة محمود شكرى باشا ، قوله إن روح الدستور وما دون في محاضر اللجان التي وضعته تدل على أنه أريد أن تكون الهيئة أو الأعضاء الذين يشكل منهم مجلس شيوخ من أرقى الطبقات . وليس من بين العلماء على الإطلاق من هم أرقى من أفراد هيئة كبار العلماء . فيجب إذن أن تتوافر فيهم شروط الواجب توافرها فيمن ينتخب لهيئة كبار العلماء . هذا ما أفهمه من أقوال سعادة شكرى باشا . ولكنى أعتقد أنه ظن مخالف يقع ، إذ قد يوجد بين العلماء — ممن لا يعتبر من هيئة كبار العلماء — من لا يقل فضلا وعلمًا عن أفراد هيئة كبار العلماء . ولا أتقدم عادته بأكثر مما قاله في الجلسة الماضية من أن هيئة كبار العلماء تجمع الإخصائيين الفنيين من العلماء الذين نبغ كل منهم في علم معين : لذا نابغة في الحديث ، وذلك نابغة في التفسير ، وهكذا . وهم مجتمعون بصفة كونهم هيئة كبار العلماء ويقومون بالتدريس على الوجه الذي به القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ .



مادة ٩٥ » ... ..

ذلك ما ترونه مسطوراً في المواد ١٠٨ و ١٠٧ و ١٥٠ من قانون الأزهر . إذن تفهمون حضراتكم من هذا أن هيئة كبار العلماء ليست أرقى من جميع العلماء ، فقد يكون من بين كبار العلماء — ممن لم يسعدكم الحظ ليكونوا في تلك الهيئة — من يصح أن ينتفع بهم في مجلسنا الموقر .

حضرة عزيز ميرزا افندي — إن هذا القول تكرر لكلام سبقت المناقشة فيه .

حضرة محمود أبو النصر بك — وأنت أيضاً تقاطعني يا حضرة العضو ؟

حضرة محمود بسيوني افندي ( الرئيس بالنيابة ) — أرجو من حضرة محمود أبو النصر بك أن يسمح لي بأن ألفت نظره إلى ضرورة حصر المناقشة في الطعن الخاص بحضرة السيد محمد البيلاوي ، لأننا قد انتهينا من الكلام في المبادئ العامة .

حضرة محمود أبو النصر بك — أقول إن فضيلة السيد محمد البيلاوي من كبار العلماء ولو لم يكن من هيئة كبار العلماء .

حضرة محمود بسيوني افندي ( الرئيس بالنيابة ) — لقد قلت هذا من قبل .

حضرة محمود أبو النصر بك — أنا لم أقل شيئاً بعد .

( ضحك ) .

حضرة محمود بسيوني افندي ( الرئيس بالنيابة ) — نريد أن نسمع جديداً .

حضرة محمود أبو النصر بك — أقول إن التدريس لا يشترط في العالم ليكون من كبار العلماء . واللجنة غير محقة فيما ذهبت إليه من أن مجرد التدريس عشر سنوات يقضي باعتبار العالم من كبار العلماء . أعرف علماء درسوا عشرات السنين — مثل الشيخ عبد الله القناوي — فهل يمكن أن يقال إنه أصبح لمجرد التدريس من كبار العلماء ؟ أعرف أيضاً علماء لم يدرسوا ولكنهم عكفوا على التأليف أو تولوا الأمة بالوعظ والإرشاد فكانوا علماء يشار إليهم بالبنان .

قالت اللجنة في تقريرها عن الطعن المقدم ضد الشيخ علي سليمان إنه من كبار العلماء لأنه انتخب لامتحان العلماء .

حضرة محمود بسيوني افندي ( الرئيس بالنيابة ) — أرجو أن تنصرك كلامك الآن على الطعن المقدم ضد السيد محمد علي البيلاوي

حضرة محمود أبو النصر بك — أنا أتكلم في هذا . فالسيد البيلاوي انتدب عام ١٩٢١ لا لامتحان الطلاب بل لامتحان علماء التخصص ؛ فكان — لهذا ، وبشهادة مجلس الأزهر الأعلى الذي انتخبه للامتحان — من كبار العلماء ؛ لأنه إن صح أن يقال إن من درس للطلبة يكون من كبار العلماء فمن باب أولى من امتحن العلماء الإخصائيين . ومع أن فضيلته لم يدرس فقد انتخب للامتحان كما قلت في سنة ١٩٢١ ، أي بعد قانون سنة ١٩١١ وتعديل سنة ١٩٢٠ الذي اشترط التدريس عشر سنوات — أو أربعاً في القسم العالي . من هذا يتبين لكم أن اشتراط التدريس خطأ عظيم ، وأن من عكف على التأليف يكون من كبار العلماء ولو لم يدرس . والمرجع في تفسير عبارة كبار العلماء هو مدلولها العرفي دون اشتراط أي شرط سوى أنه حاز للقب عالم ، وأدى بعد أن حاز هذا اللقب خدمة للدين والعلم ، وعلا مكانه بين أهل وطنه — بهذا يكون من كبار العلماء ولو لم يدرس . والسيد محمد علي البيلاوي أدى خدمة جليلة . إذ وضع فهرساً من ثمانية عشر جزءاً بالكتب الموجودة في دار الكتب الملكية . لا تنظروا أن من المهين على كل إنسان أن يضع فهرساً مرتباً على الخط الذي وضع به فهرس دار الكتب . ويبدى الآن جزء من هذه الثمانية عشر بين موضوع كل كتاب وحياة مؤلفه ، مما يشهد بالجهد الذي بذله وبأنه من كبار المحققين وكبار العلماء .

إن أهمية هذه الخدمة التي قام بها حضرة السيد محمد البيلاوي تتبين بالقياس إلى ما يجري في البلاد الأخرى العريقة في المدنية ، وفي تفهم الحياة العلمية . أعرف عالماً إنجليزياً وضع فهرساً لكلية كبردرج فقال به أرقى درجة علمية .

إن مظهر العلم ليس قاصراً على مسألة التدريس . فكما يكون به يكون بتأدية أية خدمة علمية أخرى كالتى أداها فضيلة السيد محمد علي البيلاوي ، وكالاتيغال بالقضاء الشرعى ، وذلك بنص القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٠ المعدل للمادة ١٠٧ من قانون الأزهر لسنة ١٩١١ . وفي هذا دليل على أن التدريس ليس شرطاً ضرورياً في اعتبار العالم من كبار العلماء . ليس ما ذكرت فقط هو مظهر العلم عند السيد محمد علي البيلاوي بل هناك مظهر آخر ، ذلك أن أقصى ما يطلب من علماء الدين ، وأبعد غاية يسعون إليها ، هي أن يكونوا أمة على حد قول تعالى « ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ، ويأمرون بالمعروف ، وينهون عن المنكر » .

قام السيد محمد البيلالوى بهذا الواجب تماماً ، فقد قضى حياته واعظاً في أرقى معهد من معاهد الدين الإسلامى . كان واعظاً ، وكان مثلاً في البيان والبلاغة في وعظه وإرشاده .

حضرة محمود بسيونى افندى ( الرئيس بالنيابة ) — في أى معهد كان يعظ فضيلة السيد محمد على البيلالوى ؟

حضرة محمود أبو النصر بك — في معهد سيدنا الحسين الذى تؤمه طبقات الأمة من كل جانب .

حضرة محمود بسيونى افندى ( الرئيس بالنيابة ) — أظن حضرتك تقصد مسجد سيدنا الحسين .

حضرة محمود أبو النصر بك — نعم ، وذلك العمل خدمة جليلة ، ومظهر من مظاهر العلم . ولا أرى بعد هذا معنى لاشتراط التدريس في اعتبار العالم من كبار العلماء ، خلافاً لما قرره أغلبية لجنة الطعون .

حضرة محمود بسيونى افندى ( الرئيس بالنيابة ) — هل تسمح حضرتك بتعريف من يمكن اعتباره من كبار العلماء ؟

حضرة محمود أبو النصر بك — كبير العلماء هو كل من حاز لقب عالم من الجامع الأزهر ، وأدى خدمة ظاهرة للعلم والدين جعلته ذا مكانة معروفة وسمعة شريفة بين مواطنيه من أهل العلم والفضل . أذكر هذا التعريف لأنه مدلول عرقى لكبار العلماء ، وأن العرف عرقاً كالشروط شرطاً — فيتحمم الأخذ به — وذلك لأن العمل بالعرف قاعدة شرعية .

أضيف إلى ما قلته أن الدستور حيناً وضع لم يقصد واضعوه « هيئة كبار العلماء » ، بدليل حذف كلمة « هيئة » .

فإذا تقدمت لحضراتكم بهذا التعريف للأخذ به فإنما أتقدم إليكم بقاعدة شرعية معمول بها .

تعريف كبار العلم

( ضجة ) .

حضرة محمود بسيونى افندى ( الرئيس بالنيابة ) — أرجو من حضرة العضو المحترم أن يتحاشى التكرار .

حضرة محمود أبو النصر بك — إن في وضع قيود لتعريف كبار العلماء تقييداً لم ينص عليه الدستور ، وخروجاً عليه وعلى مبادئ القانون لا مسوغ له ، إذ فيها من الحرمان ما فيها ، ومن الزيادة في الدستور بما ليس فيه . وعلى أى وجه قلبتم موضوع فضيلة السيد محمد على البيلالوى فإنكم تجردونه من كبار العلماء . ذلك لأن كبار العلماء هم الذين عرقهم بدلالة العرف وروح القانون .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — لا أريد أن أتعرض في كلامي إلى الموضوع من جهته العامة ، وإنما أقصر كلامي على الرد على ما قاله حضرة محمود أبو النصر بك خاصاً بفضيلة السيد محمد على البيلالوى . ينحصر ما قيل في الجلسة السابقة وما سمعتموه في هذه الجلسة عن المقصود بعبارة « كبار العلماء » الواردة في الدستور أن فريقاً منا يرى أن المقصود بها « هيئة كبار العلماء » ، وفريقاً يرى أن المقصود بها كبار العلماء المتوفرة فيهم شروط المادة ١٠٧ من قانون الأزهر ، وفريقاً يرى أن المقصود بكبار العلماء من تتوفر فيهم أغلبية شروط المادة ١٠٧ المذكورة ، وفريقاً يرى ضرورة أن المسألة تقديرية ولكنه رأى مع ذلك أن يضع لها ضوابط خاصة . ويرى حضرة محمود أبو النصر بك أنها وإن كانت المسألة تقديرية إلا أنه لا يريد أن يلتزم في التقدير هذه الضوابط . فقال : يعتبر من كبار العلماء من حاز لقب عالم من الأزهر ، وأدى خدمة للعلم امتاز بها عن أقرانه ، وكان من أهل الورع والتقوى ... إلى آخر ما جاء في أقواله مما سمعتموه حضراتكم ولا حاجة بي إلى تكراره .

ومن ذلك يظهر لى ، يا حضرات الإخوان ، أن حضرة محمود أبو النصر بك لا يريد أن يأخذ برأى أى فريق . والسبب في ذلك أن جميع ما ورد من الشروط والضوابط في مختلف تلك الآراء مفقود من حضرة العضو المطعون فيه .

يقول حضرة محمود أبو النصر بك إن حضرة السيد محمد على البيلالوى من كبار العلماء ، لأنه حاز لقب عالم وأدى خدمة للعلم . وقد إن فضيلته كان عضواً في مجلس إدارة الأزهر ، وخطيباً في مسجد سيدنا الحسين ، وإنه قام بعمل فهرس لدار الكتب الملكية .

تلك هي المزايا التي قال حضرة محمود أبو النصر بك إنها كافية لأن يعتبر صاحبها من كبار العلماء ؛ ولكن اسمحو لى حضراتكم أن أتلو عليكم تاريخ حضرة العضو المطعون فيه مما جاء في المذكرة التي قدمها بدفاعه .

مادة ٩٥ » ... ..

قال فضيلته إنه دخل الأزهر سنة ١٢٩١ ، ودرس فيه تلميذاً تسع سنوات ، ثم عين في سنة ١٣٠٠ بوظيفة في دار الكتب الملكية . وبهذا انقطع عن متابعة الدروس بالجامع الأزهر . وتعلمون حضراتكم أهمية تلك الدروس في كل مذهب من المذاهب الأربعة ، وما يتفرع من اللغة العربية — كالبيان والبديع والبلاغة والمنطق والأصول — والكيفية التي كانت تدرس بها في الزمن السالف على الحواشي والتون . يقول حضرة السيد محمد البيلاوي إنه لم يدرس إلا تسع سنوات ، وإنه التحق بالوظيفة واستمر بها تسعة عشر عاماً ، وإنه لما عين والده شيخاً للأزهر تقدم لامتحان فحصل على شهادة العالمية من الدرجة الثانية في سنة ١٣١٩ .

فهل بعد أن حصل حضرته على هذه الشهادة اشتغل بالتدريس ؟ كلا . هل ألف كتاباً ولو كان صغيراً ؟ كلا . أظن أن حضرته يتفق معي على ذلك .

يستند حضرته إلى الإرادة السنوية بتعيينه عضواً في مجلس الأزهر ؛ وهذه الإرادة صدرت بعد سبع سنوات من تاريخ حصوله على الشهادة . فهل يرضيكم أن مجرد تعيينه عضواً في مجلس إدارة الأزهر يجعله من كبار العلماء ؟ ما سمعنا بذلك مطلقاً ؛ وعار أن تسمعه وتقرره . نعم ، عين فضيلته عضواً في مجلس الإدارة ؛ ويرى أنه اكتسب بذلك وصف أنه من كبار العلماء . ويدلل حضرة محمود أبو النصر بك على هذا بما جاء بالمادة الثامنة من القانون الصادر بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٠٨ التي تنص على تشكيل مجلس إدارة الأزهر من ستة من العلماء ؛ اثنين من أكابر العلماء الحنفية ، واثنين من أكابر الشافعية ، واثنين من أكابر المالكية ؛ وإنه تطبيقاً لهذه المادة صدر أمر كريم لفضيلة شيخ الجامع الأزهر في سنة ١٩٠٨ بتشكيل ذلك المجلس من ستة كان أحدهم فضيلة السيد محمد البيلاوي ؛ فهو — بهذا الأمر الكريم — معتبر من أكابر العلماء . يقول أيضاً حضرة محمود أبو النصر بك إن حضرة السيد محمد البيلاوي عين قبل ذلك في مجلس إدارة الأزهر بالتطبيق للأمر الصادر في سنة ١٣١٤ التي نصت المادة الخامسة منه على تشكيل هذا المجلس من خمسة أعضاء غير الرئيس ، منهم ثلاثة من أفاضل علماء الأزهر ، واثنان من العلماء الموظفين كان فضيلته أحدهما .

لقد كان تعيينه في مجلس إدارة الأزهر في الحالين بأمر كريم ؛ ولكني أقول إن هذا الأمر الكريم لم يصدر خطأ ، غير أنه لا يكسبه إلا عضويته في مجلس إدارة الأزهر . أضرب لحضراتكم مثلاً ، أنا لست من الحاصلين على شهادة الليسانس ، فإذا فرض أنه صدر مرسوم بتعييني قاضياً في محكمة أهلية — والمعروف أن القانون يشترط فيمن يعين قاضياً أن يكون حاصلًا على هذه الشهادة — فهل إذا استقلت يمكن أن أترشح في أية وظيفة أخرى مشروط فيها الحصول على شهادة الليسانس ، وأتمسك بآتي كنت قاضياً مع آتي غير حاصل على هذه الشهادة ؟ أظن أن ذلك بعيد جداً .

ولهذا أرجو من حضراتكم الموافقة على قبول الطعن .

حضرة محمود بسيوني افندي ( الرئيس بالنيابة ) — تقدم اقتراح من أكثر من عشرة أعضاء يطلبون إقفال باب المناقشة والاقتراح على قبول أو رفض الطعن .

#### نص الاقتراح

« نطلب إقفال باب المناقشة والاقتراح على قبول أو رفض الطعن » .

محمد محمود خليل ، أحمد حجازي ، مرسى وزير ، علي فهمي ، سعد مكرم ، أحمد مصطفى ، إبراهيم يوسف عطا الله ، عبد الله أبازة ، عبد الفتاح اللوزي ، علي محمد مروان ، علي رمضان الطويجي ، طه حسين ، أحمد عبده ، محمد مغازي عبد ربه .  
( موافقة ) .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك ( مقرر اللجنة ) — لي كلمة ، وهي أن فضيلة الشيخ علي سليمان لا يصح أن يبق بالجلسة وقت إعطاء الأصوات ، وذلك لأن البدء الذي سيؤخذ الرأي عليه يمس الطعن الخاص بفضيلته .

حضرة محمود بسيوني افندي ( الرئيس بالنيابة ) — ليس من الضروري خروج حضرته من الجلسة ، بل كل ما في الأمر هو ألا يؤخذ رأيه .

فضيلة الشيخ علي سليمان — أنا أطلب تأجيل النظر في الطعن لتقديم ضدي .

مادة ٩٥ « ... .. »

حضرة محمود بسيوني افندى ( الرئيس بالنيابة ) — تقدم اقتراح من خمسة من حضرات الأعضاء يطلبون فيه أن يؤخذ رأى في قبول كل طعن من الطعون بالنداء بالاسم . وإذن سيؤخذ رأى بهذه الطريقة تطبيقاً للمادة ٣٨ من اللائحة الداخلية .

### نص الاقتراح

« نطلب أن يكون إعطاء رأى في قبول كل طعن من الطعون بالنداء بالاسم » .

عزير ميرم      عزب الليثي      عبد العزيز رضوان  
رزق شعبان شعيره      محمد محمود خليل

أخذ رأى بالنداء بالاسم حسب ترتيب الحروف الهجائية على قبول أو رفض الطعن الخاص بفضيلة السيد محمد على البيلاوى  
نكبت النتيجة كالآتى :

عدد الأصوات التى أعطيت ... .. (١) ٦٧ ... ..  
الأغلبية المطلوبة ( ثلثا الأعضاء ) ... .. ٤٥ ... ..  
عدد الأصوات التى أعطيت بقبول الطعن ... .. ٥٧ ... ..  
عدد الأصوات التى أعطيت برفضه ... .. ١٠ ... ..

حضرة محمود بسيوني افندى ( الرئيس بالنيابة ) — قرر المجلس قبول الطعن وسقوط عضوية فضيلة السيد محمد على البيلاوى .

حضرة عزير ميرم افندى — أذكر حضرة الرئيس بالطلب الذى قدمته الآن .

حضرة محمود بسيوني افندى ( الرئيس بالنيابة ) — قدم حضرة عزير ميرم افندى الطلب الآتى :

إنى أطلب قبول الطعنين المقدمين ضد حضرتى صاحبى الفضيلة الشيخ على سليمان والشيخ حسين والى ، بخلاف ما قرره لجنة الطعون ؟  
عزير ميرم

: فما رأى حضرائكم ؟

( أصوات : فى الجلسة المقبلة ) .

رفعت الجلسة بموافقة المجلس الساعة الثانية عشرة والدقيقة العشرين صباحاً ، على أن تعود للانعقاد يوم الأربعاء ١٢ رمضان سنة ١٣٤٥ ( ١٦ مارس سنة ١٩٢٧ ) الساعة الثامنة والنصف مساءً ؟



ملحق

أسماء حضرات الأعضاء الذين وافقوا على قبول الطعن المقدم ضد فضيلة السيد محمد علي البيلوي

- |        |   |        |                                 |
|--------|---|--------|---------------------------------|
| ( ١ )  | حضرة الشيخ إبراهيم بسيوني الخطيب        | ( ٣٠ ) | حضرة عفيفي حسين البربري افندي   |
| ( ٢ )  | » إبراهيم حليم مهنا افندي               | ( ٣١ ) | » الشيخ علي رمضان الطويجي       |
| ( ٣ )  | » إبراهيم سيد احمد بك                   | ( ٣٢ ) | » علي عبد الرازق بك             |
| ( ٤ )  | » إبراهيم نور الدين بك                  | ( ٣٣ ) | » سعادة اللواء علي فهمي باشا    |
| ( ٥ )  | » الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله           | ( ٣٤ ) | » حضرة الشيخ علي محمد مروان     |
| ( ٦ )  | » أحمد أبو سيف راضي افندي               | ( ٣٥ ) | » فهمي حنا ويصا بك              |
| ( ٧ )  | » معالي أحمد حلمي باشا                  | ( ٣٦ ) | » الشيخ متولي عمر حجازي         |
| ( ٨ )  | » حضرة أحمد حميد أبو ستيت بك            | ( ٣٧ ) | » محمد أحمد الشريف بك           |
| ( ٩ )  | » أحمد حجازي بك                         | ( ٣٨ ) | » سعادة محمد الحفني الطرزي باشا |
| ( ١٠ ) | » أحمد عبده بك                          | ( ٣٩ ) | » محمد العباني باشا             |
| ( ١١ ) | » أحمد مصطفى بك                         | ( ٤٠ ) | » حضرة محمد زكي عبد الرازق بك   |
| ( ١٢ ) | » الشيخ إسماعيل محمد أحمد عبد الله فواز | ( ٤١ ) | » معالي محمد شفيق باشا          |
| ( ١٣ ) | » السيد عبد الرحمن بك                   | ( ٤٢ ) | » سعادة محمد صدقي باشا          |
| ( ١٤ ) | » ألفريد شماس افندي                     | ( ٤٣ ) | » محمد صفوت باشا                |
| ( ١٥ ) | » حافظ عابدين بك                        | ( ٤٤ ) | » حضرة محمد عبد اللطيف افندي    |
| ( ١٦ ) | » الدكتور حبيب خياط بك                  | ( ٤٥ ) | » الشيخ محمد عز العرب بك        |
| ( ١٧ ) | » الشيخ حسن عبد القادر                  | ( ٤٦ ) | » محمد عوض جبريل افندي          |
| ( ١٨ ) | » حسين عبد الغفار بك                    | ( ٤٧ ) | » محمد لطفي طنطاوي طنطاوي افندي |
| ( ١٩ ) | » سعد مكرم بك                           | ( ٤٨ ) | » محمد محمود خليل بك            |
| ( ٢٠ ) | » سعيد فهمي الروبي بك                   | ( ٤٩ ) | » سعادة محمد مغازي باشا         |
| ( ٢١ ) | » سمعان غبريال القمص بك                 | ( ٥٠ ) | » حضرة الدكتور محمد هاشم افندي  |
| ( ٢٢ ) | » الشيخ طه حسين                         | ( ٥١ ) | » سعادة محمود شكرى باشا         |
| ( ٢٣ ) | » عبد الرحمن ملوم بك                    | ( ٥٢ ) | » حضرة محمود علي مهنا بك        |
| ( ٢٤ ) | » عبد الرحيم محمد مهنا افندي            | ( ٥٣ ) | » مرسى وزير بك                  |
| ( ٢٥ ) | » عبد العزيز رضوان بك                   | ( ٥٤ ) | » سعادة ميشيل أيوب باشا         |
| ( ٢٦ ) | » عبد الفتاح اللوزي بك                  | ( ٥٥ ) | » حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل  |
| ( ٢٧ ) | » عبد الله سليمان أباطه بك              | ( ٥٦ ) | » دولة يوسف وهبه باشا           |
| ( ٢٨ ) | » الشيخ عزب الليثي                      | ( ٥٧ ) | » حضرة محمود بسيوني افندي       |
| ( ٢٩ ) | » عزيز ميرهم افندي                      |        |                                 |

أسماء حضرات الأعضاء الذين لم يوافقوا على قبول الطعن المقدم ضد فضيلة السيد محمد علي البيلوي

- |       |                             |        |                               |
|-------|-----------------------------|--------|-------------------------------|
| ( ١ ) | سعادة أحمد تيمور باشا       | ( ٦ )  | سعادة محمد السيد أبو علي باشا |
| ( ٢ ) | فضيلة الشيخ أحمد نصر        | ( ٧ )  | حضرة محمود أبو النصر بك       |
| ( ٣ ) | سعادة اللواء حسين شريف باشا | ( ٨ )  | سعادة اللواء محمود فؤاد باشا  |
| ( ٤ ) | حضرة رزق شعبان شعيره بك     | ( ٩ )  | حضرة مصطفى رشيد بك            |
| ( ٥ ) | سعادة محمد أفلاطون باشا     | ( ١٠ ) | سعادة الفريق موسى فؤاد باشا   |

تقريراً لجنة الطعون عن الطعنين المتقدمين ضد حضرتي الشيخ علي سليمان والشيخ حسين والى  
بطلان نيابة حضرة الشيخ علي سليمان — بطلان نيابة حضرة الشيخ حسين والى

حضرة عبد الفتاح رجائي افندى ( السكرتير البرلماني ) — تقدم من فضيلة الشيخ علي سليمان طلب بتأجيل النظر في الطعن المقدم  
ضده ثلاثة أسابيع ، وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو تأجيل النظر في الطعن المقدم ضدّي ثلاثة أسابيع لآتمكن من الدفاع ، وأرجو من حضرات الأعضاء الموافقة ؟  
١٦ مارس سنة ١٩٢٧  
على سليمان  
( أصوات : لا ، لا ) .

دولة الرئيس — المجلس لا يوافق على هذا الطلب ، خصوصاً وأن حضرة العضو سبق أن طلبه وأجيب إليه .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك ( مقرر اللجنة ) — لقد اطلعتم حضراتكم على تقرير اللجنة الخاص بالطعن المقدم ضدّ فضيلة  
الشيخ علي سليمان ، واستوفى المجلس البحث في المبادئ المتعلقة به ، وبالطعنين الآخرين ، ولذا أرجو أن يسدى المجلس رأيه في الطعن  
المقدم ضدّ فضيلته بالتطبيق لتلك المبادئ التي أفاض حضرات الخطباء في مناقشتها .

إن رأى أغلبية أعضاء اللجنة كان رفض هذا الطعن ، وقد تقدم بالجلسة الماضية طلب من حضرة عزيز ميرهم افندى بقبول الطعنين  
المقدمين ضد حضرتي صاحبي الفضيلة الشيخ علي سليمان والشيخ حسين والى بخلاف ما قرره لجنة الطعون ، فالرأى بعد ذلك للمجلس .  
حضرة عزيز ميرهم افندى — لقد طلبت إلى حضراتكم أن تقرروا غير ما قرره لجنة الطعون ، لأنّي أعتقد أنها قد أخطأت في  
مسيرها لنص مادة الدستور الخاصة بكبار العلماء ، لأنها تمسكت بظاهر ما جاء في محاضر لجنة الثمانية عشر من حذف كلمة « هيئة » لكي  
يتمكن حضرات رؤساء وقضاة المحكمة الشرعية العليا من أن ينتخبوا أو يعينوا أعضاء بمجلس الشيوخ ... ..  
( مقاطعة ) .

دولة الرئيس — لا تقاطعوا الخطيب .

سعادة محمود شكرى باشا — ليست هذه مقاطعة ، وإنما الواقع أننا قضينا ثلاث ليال في بحث هذا الموضوع . وأرجو إذا أريد  
الكلام أن يكون في غير ما تكلمنا فيه . إن رأى المجلس قد وضع فيما يتعلق بهذه المبادئ ، فلا أرى محلاً للتكرار .

حضرة عزيز ميرهم افندى — إنى لازلت متمسكا بالرأى القائل بأن المقصود بعبارة « كبار العلماء » الواردة في الدستور هو  
« هيئة كبار العلماء » . ولما لم يكن فضيلة الشيخ علي سليمان من هيئة كبار العلماء فأنا أطلب تقرير سقوط عضويته .

سعادة محمود شكرى باشا — سواء اعتبر المجلس أن المقصود بعبارة « كبار العلماء » هو هيئة كبار العلماء أم اعتبر أن كبار العلماء هم  
من يجب أن تتوفر فيهم شروط المادة ١٠٧ كما ظهر من قضائه بسقوط عضوية فضيلة السيد محمد علي البيلاوى ... ..  
حضرة محمود أبو النصر بك — لم يظهر رأى المجلس بعد .

سعادة محمود شكرى باشا — أقول سواء أكان رأى حضرات أعضاء المجلس مبنياً على الاعتبار الأول أم على الاعتبار الثانى  
فإنى أرى — وكان هذا رأى فى لجنة الطعون — أن فضيلة الشيخ علي سليمان لا يمكن اعتباره من كبار العلماء ، لأنه لم يكن من هيئة  
كبار العلماء ، ولم يكن ممن توفرت فيهم شروط المادة ١٠٧ من قانون الجامع الأزهر ، إذ أنه فى يوم تعيينه عضواً بمجلس الشيوخ كان  
ينفسه الشرط الثالث من شروط هذه المادة ، وهو الخاص بالتأليف واستحقاق الجائزة .

هذا ما أردت لفت نظر المجلس إليه .

حضرة محمد محمود خليل بك — أرى أن الموضوع قد أصبح واضحاً تمام الوضوح بعد المناقشات التي جرت في الجلسات الماضية ،  
والتي يمكن تلخيصها فيما يأتى :



مادة ٩٥ » ... ..

ظهر أن رأى الأغلبية الكبرى في المجلس — وأنا من بينها — في جانب وجوب أن يكون كبار العلماء الذين يعينون أو ينتخبون أعضاء في مجلس الشيوخ من « هيئة كبار العلماء ». وكان للأقلية آراء أخرى ، فمنها فريق رأى وجوب توفر جميع شروط المادة ١٠٧ من قانون الجامع الأزهر ، وفريق آخر يرى الاكتفاء بأغلبية شروط هذه المادة ، وفريق ثالث يرى أن المسألة تقديرية .

ووجد أيضاً من رأى اعتبار صدور أمر كريم أو إرادة سنية لاعتبار العالم من كبار العلماء كافياً في إكساب العالم هذه الصفة وقد ظهر أن المجلس لم يعمل للأخذ بآراء هذه الأقليات . فأما عن الأمر الكريم أو الإرادة فقد رأى المجلس أن أثرها لا يتعدى موضوعها وأما ترك المسألة تقديرية ، فكان المانع من قبوله أن التقدير لا يمكن اتخاذه قاعدة . وكذلك لم يأخذ المجلس بالرأى القائل بتوفر أغلبية شروط المادة ١٠٧ ، لأن ذلك يكون من باب ترك المسألة للتقدير .

وبذلك انحصر الخلاف فيما إذا كان توفر الشرط يكون بتوفر جميع شروط المادة ١٠٧ ، أو بأن يكون العضو من هيئة كبار العلماء وكانت الأغلبية في جانب هذا الرأى الأخير ، ذلك لأن الوصف بكبار العلماء لا يطبق إلا على العلماء الذين تتكون منهم هيئة كبار العلماء وقد اتضح رأى المجلس في ذلك جلياً ؛ وأرى أن لا محلّ بعد ذلك لاستمرار المناقشة ، وأن ينتقل المجلس لأخذ الرأى .

حضرة محمود أبو النصر بك — لا أريد مطلقاً ... ..

فضيلة الشيخ على سليمان — لى كلمة .

دولة الرئيس — يحسن أن تكون آخر المتكلمين في هذا الموضوع لأنه خاص بفضيلتكم .

فضيلة الشيخ على سليمان — لا أريد أن يدافع عنى أحد مطلقاً ؛ وأفوض الرأى للمجلس .

( خرج فضيلته من قاعة الجلسة ) .

حضرة محمود أبو النصر بك — ما أردت مطلقاً ... ..

حضرة محمد محمود خليل بك — لفت حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة نظرى إلى مسألة أرى أن له الحق فيها . يقول دولته بأن قرار المجلس الذى سيصدر في الطعنين القديمين ضد صاحبي الفضيلة الشيخ على سليمان والشيخ حسين والى يجب أن يكون أكثر وضوحاً من القرار السابق الذى صدر في الطعن الخاص بفضيلة السيد محمد على البيلاوى لتبين الحكومة السبب الذى بنى عليه المجلس قراره في ذلك الطعن ، وهل بنى على أن العضو الذى سقطت عضويته لم يكن من هيئة كبار العلماء أو أن ذلك كان لأسباب أخرى لأن المجلس إذا لم يصدر قراره مؤسساً على مبدأ معين وجدت الحكومة في حالة تردد عند اختيار أعضاء من تلك الطائفة .

حضرة محمود أبو النصر بك — طلبت الكلمة ، وما طلبتها مطلقاً لأدافع عن الأستاذ الشيخ على سليمان أو لأتكلم ضده بل لأتكلم عن المبدأ .

سمعت من سعادة محمود شكرى باشا أن المبادئ التى تناولها البحث في الجلسات الماضية استقر المجلس فيها على رأى . والواقع أن المجلس لم يقر أى مبدأ كان ، بل إن الأمر — كما قال دولة الرئيس — كان مجرد إبداء آراء ، بحسب ما يعتقد كل منا ، بصفة كونه قاضٍ يطلب إليه أن يفصل في الموضوع ؛ ولهذا السبب عدلت طريقة المناقشة . وفي الواقع ما كان لنا أن نصدر قرارات ثابتة في تلك المبادئ تكون في قوة القانون ويسرى عليها العمل في المستقبل ، فإن تفسير الدستور له طريق وأغلبية خاصة ؛ وقد انتهى بنا الأمر إلى أن جعلنا نقط الخلاف الذى كان قائماً موضعاً لاستعراض الآراء فقط ؛ فيجب أن نعطي آراءنا في هذه الليلة ، كما أعطيناها بالأمس باعتبارها آراء في موضوع الطعون ، وليست لتقرير مبادئ .

سعادة محمود شكرى باشا — أنا لا أوافق زميلي حضرة محمد محمود خليل بك على ما يطلب ، لأن حضرات الأعضاء لم يبدؤوا رأيهم فيما إذا كان قبولهم الطعن في فضيلة الشيخ محمد على البيلاوى بنى على أن كبار العلماء هم هيئة كبار العلماء ، أو أنهم من تتوافر فيهم شروط المادة ١٠٧ من قانون الأزهر ؛ لأن فضيلته ليس في الواقع من هيئة كبار العلماء ، ولا ممن تتوافر فيهم شروط المادة ١٠٧ . قبول الطعن ضده لا يبين اتجاه المجلس فيما يريد الأخذ به من هذين المبدأين . فإن اتبعنا رأى حضرة العضو في باقى الطعون وأخذ الرأى فقد لا تتوافر الأغلبية المشترطة بانقسامها بين من يأخذون بالمبدأ الأول ومن يأخذون بالمبدأ الثانى ؛ وبذلك يرفض الطعن ، لا لعل سوى تبديد الآراء بين مختلف الأسباب التى يرى الأعضاء الأخذ بها في قبول الطعن . وهذا أمر غير مقبول ، فيجب عند أخذ الرأى

د ٩٥ » ... .. «

ن يطلق للأعضاء الذين يرون قبول الطعن الاستناد إلى أحد التفسيرين . والنتيجة واحدة ، وهى سقوط العضوية . ويكون للحكومة ذلك أن تتحرى وأن تأخذ بأحد هذين التفسيرين .

وأقول — رداً على حضرة محمود أبو النصر بك — إن المجلس أظهر رأيه فيما تكلمنا فيه ثلاث ليال ، واثنيًا منه بقبول الطعن ضد حضرة السيد محمد البلاوى . وتعلمون أنه كان موضع تسليمكم أن فضيلته لم يكن من هيئة كبار العلماء ، ولا كان ممن توافرت فيهم شروط المادة ١٠٧ ، فقبول الطعن ضده ظهر به رأى المجلس فيما عدا هذين البدأين . وبعبارة أخرى استعرض المجلس مختلف الآراء أصدر قراره بقبول الطعن بأغلبية ٥٧ صوتاً ضد عشرة أصوات . وكان أساس هذا القرار دائراً بين أحد أمرين : إما اشتراط أن يكون العضو من هيئة كبار العلماء ، أو ممن تتوافر فيهم شروط المادة ١٠٧ ؛ وعليه فالأمر ظاهر بخلاف ما قاله حضرة محمود أبو النصر بك .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — نحن الآن في صدد طعن خاص . أما فيما يختص بالمسائل العامة فقد استوفيت المناقشة في قصد دستور من كبار العلماء : هل هم هيئة كبار العلماء أو من تتوافر فيهم شروط المادة ١٠٧ من قانون الأزهر كما قال سعادة محمود شكرى باشا ؟

إن ما قرره لجنة الطعون في الطعن المطروح الآن على المجلس كان بأغلبية آراء أعضائها ؛ وبني على أسباب غير ما سمعتموها الآن . عند كان رأى الأغلبية أن كبار العلماء هم من قاموا بالتدريس في الأزهر مدة معينة ، وكانوا مشهورين بالتقوى والصلاح ؛ فإن كان هذا هو رأيكم أيديتم رأى اللجنة .

أما أقلية أعضاء اللجنة فعلى خلاف هذا رأى .

فهل ترون حضراتكم أن من يدرس عشر سنوات في أسهل الكتب في الأزهر يكون من كبار العلماء ، ولو لم يدرس أربع سنوات في القسم العالى ، معتبرين التدريس شرطاً أساسياً ، مع ما يترتب على ذلك من إخراج رئيس المحكمة الكبرى الشرعية وأعضائها من طبقة كبار العلماء ؟

إنى أظن أن حضرات أعضاء اللجنة الذين رأوا رفض الطعن عدلوا عن رأيهم بعد الذى سمعوه من المناقشات . فإن اشتراط لتدريس يؤدى إلى إخراج رئيس المحكمة الشرعية الكبرى وأعضائها الذين لم يدرسوا في الأزهر عشر سنوات من طبقة كبار العلماء لجائز قبولهم أعضاء في المجلس — وذلك رأى عجيب ؛ إذا قررتموه فعلى الدنيا السلام .

يقول فضيلة الشيخ على سليمان في مذكرته إنه اكتسب صفة كبار العلماء بندبه من قبل فضيلة شيخ الجامع الأزهر عضواً في لجنة امتحان شهادة العالمية . يقول هذا ؛ وقد فصلتم في مثل هذه النقطة عند نظر الطعن المقدم ضد فضيلة السيد محمد على البلاوى الذى عين بإرادة سنية عضواً في مجلس إدارة الأزهر . فقد قلتم إن هذا التعيين لا يكسبه صفة كبار العلماء . فإن كان هذا رأيكم في تعيين صدر بإرادة سنية ، فعجيب ألا يكون ذلك رأيكم أيضاً في ندب صدر من فضيلة شيخ الجامع الأزهر .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — لو لم نسمع كلمة حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء التى أشار إليها زميلنا حضرة محمد محمود خليل ...

دولة الرئيس — لقد تنازل حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء عن ملاحظته .

( أصوات : إذن قد اتھينا ) .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — أرجو من حضرات زملائي أن يسمعوا كلتي .

إن حالة الطعن الذى فصل فيه بالأمس تخالف الحالة المطروحة أمامنا الآن ، فإن المجلس أخذ في الأولى برأى اللجنة ، أما في السألة لثانية فإن عدلت اللجنة عن رأيها لا تكون مخطئة في التقدير ، لأنها بعد أن وضع تقرير اللجنة بالأمس موضع المناقشة رجع أعضاؤها أنفسهم عما ارتأوه لما تبينوه من الأخذ بمبدأ هيئة « كبار العلماء » ، فإن لم يكن فبمجموع الشروط المبينة في المادة ١٠٧ ؛ وبناء على ذلك محل للاستشكال من جديد بعد ما اتفق رأى اللجنة والمجلس .

دولة الرئيس — وردت لنا الآن شهادة خاصة بالطعن المطروح الآن .



مادة ٩٥ » .....

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر اللجنة) — يدفعني واجب الأمانة لأن أبين لكم موضوع تلك الشهادة . إنها ورة قدمها فضيلة الشيخ على سليمان ، موقع عليها من أشخاص قيل إنهم من هيئة كبار العلماء ، يشهدون بأن فضيلته من كبار العلماء ، وأقرأ الكتب ودرس في الأزهر .

( أصوات : لا ، لا تقبل ، تستبعد ) .

دولة الرئيس — طلب ستة من حضرات الأعضاء أخذ الرأي بالنداء بالاسم على قبول الطعن أو رفضه (١) .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر اللجنة) — الآن وقد ظهر أن من الأغلبية التي كان رأيها رفض الطعن من عدل ، رأي ، لا يسعني — وأنا مقرر اللجنة — إلا أن أفوض الرأي للمجلس .

أخذ الرأي بالنداء بالاسم حسب ترتيب الحروف الهجائية على قبول أو رفض الطعن الخاص بفضيلة الشيخ على سليمان ، ابتداءً بحضرة عبد الرحمن ملوم بك الذي أسفرت عنه القرعة ، فكانت النتيجة كالآتي :

مجموع الأصوات ..... ٧٦

الأغلبية المطلوبة ( ثلثا الأعضاء ) ..... ٥١

الأصوات التي أعطيت بقبول الطعن ..... ٧٥

الأصوات التي أعطيت برفضه ..... ١

ممتنعون عن إبداء الرأي ..... ٢ (٢)

دولة الرئيس — المجلس يقرر قبول الطعن وسقوط عضوية فضيلة الشيخ على سليمان .

( تولى الرئاسة حضرة محمود بسيوني افندي ، وكيل المجلس ) .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر اللجنة) — إن الطعن المقدم ضد فضيلة الشيخ حسين والي ، والذي اقترح عليكم حضر الأستاذ عزيز ميرهم افندي قبوله ، يجب أن يبحث فيه في نقطة أخرى لم يدر البحث عليها ، وهي إن كان الغرض أن كبار العلماء هم هيئة كبار العلماء أو هم من تتوافر فيهم جميع شروط المادة ١٠٧ من قانون الأزهر ، فهل يجب أن يكون ذلك وقت التعيين ، أو إذا طرأ بعد ذلك ما يستوفي ما كان ناقصاً يكون مصححاً لما مضى ؟

إن الرأي الذي يجب الأخذ به — على ما أعتقد — هو أن تتوافر جميع الشروط وقت التعيين . فالذي يقول إن العضو يجب أن يكون من هيئة كبار العلماء يقول بسقوط عضوية فضيلة الشيخ حسين والي ، لأنه عين في وقت لم يكن فيه من هيئة كبار العلماء . ومث في ذلك مثل من تقدم للانتخاب عضواً في مجلس الشيوخ وسنه أقل من ٤٠ سنة ، ثم انتخب قبل أن يستوفي هذه السن يوم أو يومين وطعن في انتخابه بعد أن بلغ السن المطلوبة ، فلا يمكن حينئذ أن يقال إن استيفاءه للسن بعد إعلان النتيجة يجعل الانتخاب صحيحاً لا يمكن هذا فإن القاعدة العامة عند رجال الشرع والقانون أن الباطل لا تلحقه إجازة . فالشيء الذي يقع باطلاً — لفقد شرطه شروط صحته — لا يتقلب صحيحاً عند استيفاء ذلك الشرط . هذا فيما يتعلق بهيئة كبار العلماء .

أما من يقولون إن كبار العلماء أعم ، وإنه يجب لذلك إطلاق النص ليتناول جميع من تتوافر فيهم شروط المادة ١٠٧ ، فيجب لهؤلاء أيضاً أن ينظروا فيما إذا كان يجب توافر هذه الشروط وقت التعيين .

لم يكن فضيلة الشيخ حسين والي — حينما عين عضواً في مجلس الشيوخ — قد أُلِفَ تأليفاً استحق عليه الجائزة بفرض أنه استوفى شروط التدريس المدونة المقررة في القانون .

(١) نص الطلب :

نطلب أن يكون أخذ الأصوات بالاسم كما حصل أول أمس بالنسبة لقبول أو رفض الطعن

شاهين الجندی ، محمد محمود خليل ، محمد الحفني الطرزي ، عبد الرحيم مهنا ، أحمد حجازي ، فهمي حنا و

(٢) تراجع الملحق بالأسماء بصفحة ١٤٧٢ .

إادة ٩٥ » ... .. «

لقد بحثت اللجنة موضوع التدريس فلم تهتد إلى بدايته ، وغاية الأمر أنها اتخذت الإذن لفضيلته بالتدريس وربط مرتب مدره ٢٨٥ قرشاً نظير تدريس بداية للتدريس . وعندى أنه لا يصح اعتبار إجازة التدريس بداية للتدريس الفعلى لأجل حصر المدة . بناء على هذا فأفوض الرأى للمجلس فيما يتعلق بسقوط عضوية فضيلة الشيخ حسين والى .

حضرة محمود أبو النصر بك — حقيقة أنا متفق مع حضرة المقرر . على أنه إذا صح أن يكون المراد « بكبار العلماء » « هيئة كبار العلماء » وجب أن تتوافر هذه الشروط يوم الانتخاب أو يوم التعيين . نعم أنا معه على هذا الرأى فى أن الانتخاب أو التعيين يقع باطلاً إذا لم تتوافر هذه الشروط عند التعيين أو الانتخاب . ومن القواعد التى هى موضع اتفاق أن الباطل لا تلحقه إجازة . ولكنى أخالعه أن أن فضيلة الأستاذ الشيخ حسين والى لم تكن توافرت فيه تلك الشروط وقت التعيين ؛ وأقول بالعكس إنها كانت متوافرة تماماً حتى شرط التأليف . أرجو حضرة المقرر أن يتسع صدره لبيانى . نعم لم تسكن الرسالة التى تقدم بها الأستاذ الشيخ حسين والى إلى « هيئة كبار العلماء » ليأخذ عليها الجائزة قد نظرت ولا تقرر بشأنها أمر يوم أن عين عضواً بمجلس الشيوخ ، ولكنه كان قد قدمها قبل أن عين . أرجأت الهيئة المنوط بها النظر فى أمر تلك الرسالة البت فيها ، فلم تصدر بشأنها قراراً ، ولم تمنحه الجائزة المقررة قانوناً إلا بعد أن صبح عضواً بمجلس الشيوخ .

نعم هذا هو الواقع ، ولكن تلك الإجازة أو ذلك القرار الذى صدر متأخراً بشأن هذه الرسالة ، يجب أن يبتدىء أثره من يوم تقديم الرسالة .

إن كل ما يطلب من العضو هو أن يتقدم برسالة يطلب عليها الجائزة التى تقررت بمقتضى المادة ١٠٧ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ ، ولكن لا يطلب من العضو أن يعجل البحث فى تلك الرسالة أو يؤخره ، لأن هذا أمر لا يتعلق به ، وليس فى مقدوره أن يتخذ أية وسيلة ليكره هيئة كبار العلماء لتعجل النظر فى أمر الرسالة . إذن يكون القول بأن أثر قرار هيئة كبار العلماء فيها يختص بتلك الرسالة لا يبتدىء إلا من يوم صدور القرار قولاً ملقى على عواهنه . أرجعوا بنا إلى مبادئ الأحكام التى نزاول أمرها كل يوم . يتقدم صاحب القضية بقضيته ، ويطلب فيها ما يطلب ، فتؤجل المرة بعد الأخرى أمام القضاء ، حتى إذا صدر فيها حكم ابتداءً أثر ذلك الحكم وترتبت عليه كل نتائج من فوائد وقطع المدة الطويلة وغير ذلك من يوم أن تقدم صاحب الدعوى بعريضته للقضاء يطلب إليه الفصل فى أمر قضيته . كذلك الأمر فى تقديم الرسالة يجب أن يعتبر القرار الصادر بشأنها والذى استحق فضيلة الشيخ حسين والى الجائزة بموجبه ذا أثر راجع إلى يوم تقديم الرسالة لا يوم صدور القرار بشأنها .

تعرفون حضراتكم أنكم لو جريتم على غير ما أقول لأصبح مستحيلاً أن تتوافر شروط المادة ١٠٧ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ حتى على رأى القائلين بوجوب توافرها فيمن يختار لعضوية مجلس الشيوخ . وهؤلاء يكونون متناقضين مع أنفسهم إذا وافقوا حضرة المقرر على رأيه ، ذلك أن هذه الرسالة ستقرر عليها الجائزة من « هيئة كبار العلماء » .

ومن يوم صدور ذلك القانون الذى أوجد « هيئة كبار العلماء » فى سنة ١٩١١ إلى الآن لم يتقدم إليها أحد برسالة اللهم إلا الأستاذ الشيخ حسين والى . فكيف نأخذ الجائزة قبل الدخول ؟ لا توجد صورة يبين بها استحقاق الرسالة للجائزة إلا وقت دخوله « هيئة كبار العلماء » . ولذلك لا يتقدم أحد ليكون من ضمن « هيئة كبار العلماء » إلا إذا كان قد ألفت رسالة . من أجل هذا نكون بعيدين كل البعد عن مبادئ القانون والعدل إذا قلنا إن أثر القرار لاستحقاق الرسالة للمكافأة لا يبتدىء إلا من يوم صدوره ، بل العدل يقضى بأن يبتدىء أثره من يوم تقديم الرسالة . ذلك لأننى وقد قدمت رسالتى أكون قد أدت كل ما يجب على أدائه ؛ ولا ذنب لى إذا تهاون غيرى ؛ ولا يمكن أن تؤاخذونى بتقصير ذلك الغير .

هذه نقطة أختلف فيها مع حضرة المقرر . وأرجو أن توافقونى على أن الشروط كلها قد توافرت فى حضرة الشيخ حسين والى حتى شرط تقديم الرسالة يوم أن عين عضواً بمجلس الشيوخ ؛ ويكون تعيينه صحيحاً على رأى القائلين بوجوب توفر الشروط فيمن ليسوا من « هيئة كبار العلماء » . على أنى أكرر — ولا تؤاخذونى إذا كررت — أنه لا يمكن مطلقاً القول بأن ما دار بيننا من المناقشات فى الجلسات الماضية قد أسفر عن مبدأ أيا كان ذلك المبدأ . فإلى الآن لم يتقرر من هم « كبار العلماء » : إذا كانوا هم من عرقهم بتعريفى ، أو كانوا من الذين تتوافر فيهم شروط المادة ١٠٧ من قانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ ، إلى غير ذلك مما كان موضع أخذ ورد . لأن القرار إنما أخذ على قبول الطعن وسقوط العضوية أو على رفضه لا على تقرير المبدأ . من أجل هذا أرى أنه حتى ولو لم يكن شرط الرسالة قد توفر —



مادة ٩٥ » .....

أقول هذا ترقياً في بيان نظريتي — أعني أنكم حتى ولو أخذتم بنظرية حضرة المقرر في هذه النقطة يكون حضرة الشيخ حسين وادّعاءه قد توافرت فيه ثلاثة شروط من شروط «هيئة كبار العلماء»، أو يكون هو من «كبار العلماء» على رأيي أنا ولو لم تتوافر فيه تلك الشرور لأسباب أخرى كالتى ذكرتها في جلسة أول من أمس . فمهما قلتم حالة الشيخ حسين والى — سواء قلتم إنه يجب أن يكون من «الهيئة»، أو قلتم إنه يجب أن تتوافر فيه شروط المادة ١٠٧ كلها، أو قلتم بلزوم توافر أغلبية تلك الشروط، أو بما تدل عليه هذه الكلمة من العرف — تجدوا أن الشيخ حسين والى كان في وقت تعيينه في مجلس الشيوخ ذا كفاية ومستكلاً للشروط جميعها .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر اللجنة) — يقول حضرة الأستاذ محمود أبو النصر بك إن المجلس لم يقرر مبدأ . وهذا عجيب ، لأن الواقع أنه قد طرحت عليكم مبادئ مؤداها : هل الغرض «هيئة كبار العلماء» أو كبار العلماء الذين تتوافر فيهم جميع شروط المادة ١٠٧ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ ، أو الذين تتوافر فيهم أغلبية تلك الشروط ، أو الذين كسبوا تلك الصفة بموجب إرادة سنية أو أن المسألة تقديرية ؟ فإسقاط عضوية فضيلة السيد محمد على الببلاوى دلّ دلالة واضحة على أن الإرادة السنية لا تكسب وصفاً مطلقاً ولا تكون حجة في غير ما وضعت له . كذلك دلّ إسقاط عضوية الشيخ على سليمان دلالة واضحة على أن المجلس لا يريد أن يقول : إنى أعتبر الشخص يكتسب الصفة بانتخابه لعمل من اختصاص من اتصف بذلك العمل . كذلك دلّ إسقاط عضوية حضرته على أن المجلس لا يفرق بين الرأى القائل بالاكْتفاء بأغلبية الشروط الواردة بالمادة ١٠٧ ؛ فلم يبق إلا الاستناد لأحد أمرين لا ثالث لهما : فإما أن يكون في الذم أن «كبار العلماء» هم «هيئة كبار العلماء» — وفي هذه الحالة يجب أن يتفق معى الأستاذ محمود أبو النصر بك على النتيجة بشأن فضيلة الشيخ حسين والى الذى لم يكن من «هيئة كبار العلماء» حينما تعين بمجلس الشيوخ ، ولا شك في أنه يقول معى بإسقاط عضويته في هذه الحالة .

أما من يقول بوجوب توافر جميع شروط المادة ١٠٧ فلا يمكنه بحال من الأحوال أن يلغى الشرط الصريح ، وهو «أن يكون قد استحق الجائزة المنصوص عليها في المادة الثانية والعشرين بعد المائة من قانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١» . لأن هذا شرط جاء صريحاً في هذه المادة ؛ فإذا فقد الشخص أصبح غير مستكمل لجميع الشروط .

يقول حضرة الأستاذ محمود أبو النصر بك إنه لو اعتبر هذا الشرط لما تأتى تشكيل «هيئة كبار العلماء» ، وفاته أن القانون صريح في أن تأليف «هيئة كبار العلماء» لأول مرة لا تراعى فيه شروط المادة ١٠٧ ولا المادة ١١٣ التى تنص على أن «تتألف هيئة كبار العلماء أول مرة من العلماء الذين ينتخبهم مجلس الأزهر الأعلى ، مع عدم مراعاة نص المادة الثانية بعد المائة بالنسبة لإكمال العدد ثلاثين ونص المادة السابعة بعد المائة بالنسبة لاستيفاء الشروط» . إذن الهيئة التى تتشكل منها لجنة للنظر في المؤلفات يمكن تشكيلها حتماً ولو لم تتوافر في أعضائها شروط المادة ١٠٧ .

بناء عليه يكون ما قاله حضرة محمود أبو النصر بك من أنه لا يجب توفر استحقاق الجائزة على التأليف قولاً مخالفاً لشرط من شروط المادة ١٠٧ عند من يقول بوجوب توافر جميع الشروط . أما من يرى عدم التفريق بين «كبار العلماء» و «هيئة كبار العلماء» فالأمر في رأيه واضح تماماً .

سعادة محمد صفوت باشا — لو أن مقدمات حضرة محمود أبو النصر بك كانت صحيحة لكانت النتائج التى رتبها عليها صحيحة ولا غبار عليها ، ولكن المقدمات التى بنى عليها النتائج التى وصل إليها ليست صحيحة . فهى مقدمات تخالف القانون ، إذ ذكر حضرة أن شرط الرسالة المذكور في المادة ١٠٧ يتم بمجرد تقديم تلك الرسالة ؛ وهذا لم يقل به القانون .

جاء في الفقرة الثالثة من المادة ١٠٧ ما نصه : «أن يكون قد ألف كتاباً في أحد العلوم المذكورة في المادة الرابعة بعد المائة ، وأن يكون قد استحق الجائزة المنصوص عليها في المادة الثانية والعشرين بعد المائة من هذا القانون» .

لم يكتف القانون بالنص على تقديمه الرسالة بل أوجب أن يكون مقدمها قد استحق الجائزة وإلا اعتبر غير مستكمل للشروط . وعلى ذلك يكون ما رتبته حضرة محمود أبو النصر بك على مجرد تقديم الرسالة في غير محله . الذى أفهمه أنه يجب قبل الانتخاب أن يكون قد صدر قرار «هيئة كبار العلماء» بأن الرسالة قد استحق عليها مقدمها الجائزة ؛ وهذا فيما يتعلق بشرط التأليف . أما إذا تحقق هذا الشرط بعد التعيين في المجلس فكلنا متفقون على أن ذلك لا يصحح التعيين الباطل .

الأمر واضح فلا داعي للكلام فيه .

حضرة محمود بسيوني افندى ( الرئيس بالنيابة ) — لم يرد سعادة باشا على كلام حضرة محمود أبو النصر بك في أن العضو يستطيع أن يجبر هيئة كبار العلماء على سرعة النظر في رسالته .

سعادة محمد صفوت باشا — الذى أراه هو أن هذا الشرط يجب أن يتوفر قبل التعيين على كل حال ، وأن الإجازة لا تصحح تعييننا فع بطلا . وجميع كتب الشراح — بين فرنسية وبلجيكية — تقول بهذا صراحة ، وتضرب عليه الأمثلة .

حضرة محمود بسيوني افندى ( الرئيس بالنيابة ) — إنى أسأل حضرة محمود أبو النصر بك عن رأيه فيما لو كان هذا الطعن قد . عند تعيين فضيلة الشيخ حسين والى ولم يكن قد بت في أمر رسالته بعد ؛ هل كان المجلس ينتظر حتى تنظر « هيئة كبار العلماء » تلك الرسالة لتقرر استحقاقه للجائزة أم كان المجلس يقضى بقبول الطعن ؟

حضرة محمود أبو النصر بك — نكون قد انتهينا .

( ضحك ) .

بمثل هذه المناقشة لا نصل إلى الحقيقة .

حضرة محمود بسيوني افندى ( الرئيس بالنيابة ) — إننا نتكلم بروح الإخلاص للوصول إلى الحقيقة .

حضرة محمود أبو النصر بك — إذا كان هذا هو الغرض لجوابى عن السؤال هو أن المجلس — في الحالة التى وردت في سؤال حضرة الرئيس — يكون أمام أمر واقع ، أمام عضو ليس في يده جائزة ، فمستنده ليس قائما . وهذا السؤال لا يتنافى مع وجهة نظرى . لا زلت أكرر على سعادة محمد صفوت باشا — وهو من رجال القانون — بأن مسألة الأحكام التى تصدر ، والقرارات التى تقرر يرجع زها دائما إلى يوم تقديم طلبها إلى القضاء . وإذا كان صفوت باشا يقول بأنه قد اطلع على المطولات من الشروح فأنا أيضاً رجعت إليها . وأنا نفي مع على أن مبادئ الأحكام التى صدرت في فرنسا من « Conseil d'État » وحكمة النقض والإبرام تقول كلها بوجود توافق جميع شروط العضوية يوم الانتخاب أو التعيين . ولكن الخلاف بينى وبينه في اعتبارى أن حضرة الشيخ حسين والى كان مستكلا للشروط رم تعيينه ؛ وأنا أقول إنه من يوم تعيينه يجب أن يعتبر مستكلا للشروط إن لم يكن فعلا فقانونا .

حضرة محمود بسيوني افندى ( الرئيس بالنيابة ) — إننا لو قبلنا نظرية حضرة محمود أبو النصر بك من انسحاب أثر استحقاق الجائزة على الماضى لترتب على ذلك أنه لو فرض وكان الطعن ضد حضرة الشيخ حسين والى تقدم قبل أن يعطى الجائزة فكان يجب ، ليكون نطقنا صحيحاً ، أن نؤجل الفصل في الطعن حتى يفصل في أمر الرسالة ؟

( تصفيق ) .

حضرة محمود أبو النصر بك — المجلس صاحب الحق المطلق في تأجيل أو تعجيل ما يعرض عليه من المسائل .

حضرة محمود بسيوني افندى ( الرئيس بالنيابة ) — ألا يمكن تشبيه هذه الحالة بمسألة بيع الحصة الشائعة محدودة ؟ فإذا قام نزاع على مثل هذا البيع لوجب إيقاف الفصل في موضوع النزاع إلى أن يصدر الحكم في دعوى القسمة ؛ وهذا الحكم يكون أثره راجعاً إلى الماضى ، ويكون مظهراً للملكية لا منشئاً لها .

حضرة محمود أبو النصر بك — عبارة حضرة الرئيس تؤيد نظريتي تماماً . فإن دعوى القسمة متى صدر الحكم فيها تعتبر مظهرة لحق لا منشئة له ، أى يعتبر الشخص مالكا لا من يوم صدور الحكم بل من يوم انتقال الملكية .

حضرة محمود بسيوني افندى ( الرئيس بالنيابة ) — ألم يكن للمجلس ، في الحالة التى افترضناها ، أن يفصل في الطعن قبل أن يصدر رار « هيئة كبار العلماء » في أمر استحقاق الرسالة للجائزة !! وما فائدة أن يشترط القانون فيمن ينتخب في « هيئة كبار العلماء » شروطا من بينها تقديم رسالة واستحقاق الجائزة عليها إذا لم تتوافر الشروط بالفعل وتستحق الجائزة — وهى من بين تلك الشروط ؟

حضرة محمود أبو النصر بك — كلمة « الاستحقاق » وردت مطلقة ، تشمل الاستحقاق الفعلى والقانونى . والأستاذ الشيخ حسين الى يستحق الجائزة من يوم تقديم الرسالة .



مادة ٩٥ » ... ..

حضرة محمود بسيوني افندى ( الرئيس بالنيابة ) — هذا حسن . وإذا كان الأمر كذلك كان يجب وقت التعيين أن يقول : « مستحق للجائزة قانوناً وحكماً .

حضرة محمود أبو النصر بك — نعم يصح ذلك .

حضرة محمود بسيوني افندى ( الرئيس بالنيابة ) — يظهر لي أن المجلس لا يرى رأيك .

حضرة محمود أبو النصر بك — إذا تقدمت إلى القضاء في قضية ، وظهر لي أنه ينقضى مستند ، وطلبت من القاضي التأجيل لتقديمه ، ورفض هذا الطلب — فلا نزاع في أن للقاضي أن يفصل في الدعوى بحالتها . وإنني أعرف أن الرأي الأعلى للمجلس .

حضرة محمود بسيوني افندى ( الرئيس بالنيابة ) — يصح هذا الكلام عندما يكون هناك مستند غير مقدم بالدعوى .

سعادة محمد صفوت باشا — سمعنا ما أتى به حضرة محمود أبو النصر بك من الأمثلة التي يؤيد بها نظريته ، والأمثلة التي أورد حضرة الرئيس . ولكني أقول إن هذه الأمثلة كلها بعيدة كل البعد عن موضوع بحثنا . لماذا نذهب بعيداً ؟ أمامنا كتب الشراح وأجمعت كلها على أنه إذا تقدم للانتخاب رجل محكوم بإفلاسه وانتخب ثم رد إليه اعتباره قبل أن يطعن في انتخابه — فإذا سلمنا بنظر حضرة محمود أبو النصر بك لوجب أن يذهب رد الاعتبار على الماضي ، وأن يقضى بصحة الانتخاب . ولكن — على العكس من ذلك — نص الشراح على وجوب القضاء بعدم صحة الانتخاب لأن العضو المنتخب لم يكن وقت انتخابه حائزاً للشروط اللازمة ، وهذا يخالف ما يرى أن يصل إليه حضرة محمود أبو النصر بك من أن التصحيح اللاحق ينصب على النقص السابق . هذه نقطة استوفيت بحثاً ، ولكن هناك بحثاً آخر لم يتقدم به أحد بعد من حضرات الأعضاء . ذلك أن شروط المادة ١٠٧ التي قيل إن توافرها يدخل من توافرها فيه ضمن « كبار العلماء » تقوم وحدها مستقلة ، فلا يمكن بذلك أن تعتبر باستقلالها متوافرة في أي شخص كان ، بل هذه الشروط محتاجة في قيامها إلى تحقق شروط أخرى نصت عليها المادة ١٠٨ ، وهذه المادة تنص على ما يأتي : « يكون تعيين كبار العلماء بإرادة سنوية بناء على طلب شيخ الجامع الأزهر بعد الانتخاب بأكثر من نصف الموجودين من الهيئة وقت الانتخاب ولو بواحد الخ ... أرجو أن تلاحظوا النص ، وهو : « يكون تعيين كبار العلماء » . ويستفاد من المادة أن الانتخاب يحصل أولاً ثم تصدر الإرادة السنوية بالتعيين . فأرى أن نص هذه المادة إنما هو شرط لازم ومتمم للمادة ١٠٧ التي لا يمكن الأخذ بها منفردة ، ذلك أن المادة ١٠٧ نصت على شروط مختلفة ، منها الشرط الرابع مثلاً ، وهو الشرط الخاص بالورع والتقوى . فإنه ليس لأحد — خلاف أغلبية هيئة كبار العلماء — أن يقرر توفره ، وأن العالم تقي ورع . ولا يباح لنا ولا لغيرنا الفصل في توفر مثل هذا الشرط ، إذ ليس لنا أن نقول بأن فلاناً مثلاً فالأخلاق لأن ذلك جرم تعاقب عليه القوانين . إلا أن هذا الحق أعطى بموجب المادة ١٠٨ من قانون الأزهر لهيئة كبار العلماء . وعلى ذلك يكون الشرطان الواردان في المادة ١٠٨ — وهو انتخاب العالم بواسطة هيئة كبار العلماء وصدر الإرادة السنوية بتعيينه — شرط متممين للشروط الواردة في المادة ١٠٧ ولا بد من توافرها لتكون جميع شروط المادة ١٠٧ متوافرة . وإذن فهذه الشروط لا تتوافر فيمن يدخلون ضمن هيئة كبار العلماء ، وعلى ذلك فإن كبار العلماء الذين تنطبق عليهم المادة ١٠٧ هم في الواقع هيئة كبار العلماء . هذا من حيث القاعدة العامة . فإذا ما طبقناها على حضرة العضو المطعون فيه وجدنا أنه لم يكن عند تعيينه حائزاً لكل هذه الشروط فيجب إذن قبول الطعن .

حضرة محمود بسيوني افندى ( الرئيس بالنيابة ) — وهل المقصود بكبار العلماء هم أفراد هيئة كبار العلماء ؟

سعادة محمد صفوت باشا — نعم ، أي أن العالم لا يكون من كبار العلماء قبل تعيينه ضمن هيئة كبار العلماء .

حضرة محمود بسيوني افندى ( الرئيس بالنيابة ) — حضرات محمود شكرى باشا ومحمد محمود خليل بك والشيخ حسن عبد القادر يطلبون الكلام ، ولكن تقدم اقترح من خمسة من حضرات الأعضاء بطلب إقفال باب المناقشة وأخذ الرأي على قبول الطعن أو رفضه فما رأى حضراتكم ؟

حضرة محمد محمود خليل بك — أرى أن المسألة قد استوفيت بحثاً . ولقد تكلمنا كثيراً فيما إذا كان المقصود بكبار العلماء إطلافاً أم أفراد هيئة كبار العلماء ، كما تكلمنا أيضاً عن شروط المادة ١٠٧ من قانون الأزهر ، وكذلك بحثنا في وجوب توافر هذه الشروط كلها أو أغلبها ، فلا داعي للاستمرار في المناقشة .

( أصوات : نستمر ) .

( أصوات : إقفال باب المناقشة ) .

معالي محمد شفيق باشا — أرى أن نستمر لأن حضرة الشيخ حسن عبد القادر سيتكلم في مسائل لم تطرح بعد للبحث .

( أصوات : نستمر ) .

حضرة محمود بسيوني افندى ( الرئيس بالنيابة ) — إذن تستمر المناقشة .

سعادة محمود شكرى باشا — مسألة المبدأ القانونى الذى يقضى بوجوب توافر الشروط وقت التعيين أو الانتخاب مسألة متفق بها ولا يجادل فيها أحد .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — حتى ولا محمود أبو النصر بك ؟

سعادة محمود شكرى باشا — فهمت ذلك مما فاه به حضرة محمود أبو النصر بك .

وأقول إنه بالرجوع إلى كتب الشراح وجدنا أنه يجب أن تتوافر الشروط اللازمة لا يوم الانتخاب فقط بل يوم الترشيح . فمثلا ارشح شخص نفسه للانتخاب ، وكان سنه يوم الترشيح أقل من الأربعين سنة يوم ، فأكملت الأربعون بعد ذلك وقبل الانتخاب ، طعن فيه — لوجب الحكم بعدم صحة الانتخاب ؟ وهذه مسألة مسلم بها .

وأزيد على ذلك أنى اطلعت فى الشروح على رأى هو أنه إذا صدر قانون بعد انتخاب عضو ، وكان هذا القانون يفرض عقوبة على يمة ما ، ونص فيه على سريان أحكامه على الماضى ، وكان هذا العضو الذى انتخب اقترف تلك الجريمة — فيجب الحكم بسقوط عضويته . مسألة المبدأ إذن متفق عليها .

أنتقل بعد هذا إلى البحث فى حالة حضرة العضو المطعون فيه . لست من القائلين بأن المقصود بعبارة « كبار العلماء » هو « هيئة كبار العلماء » ، ولكنى من القائلين بوجوب توافر جميع شروط المادة ١٠٧ من قانون الأزهر فى العضو الذى ينتخب أو يعين على اعتبار من كبار العلماء . وأمام هذا يجب تبيان ما إذا كان فضيلة الشيخ حسين والى حائزاً لجميع هذه الشروط عندما عين فى هذا المنصب فى شهر فبراير سنة ١٩٢٤ . كلنا متفقون على أنه كان حائزاً لشروط ثلاثة ، هى : الشرط الأول والشرط الثانى والشرط الرابع من شروط المادة المذكورة ، ولكن الخلاف هو فى الشق الثانى من الشرط الثالث . وأقول إنه كان يجب أن يتوافر هذا الشرط بشقيه فى يوم تعيينه . سمعتم من زميلى حضرة محمود أبو النصر بك أنه ما كان فى ميسور فضيلته أن يستعجل الفصل فى كتابه . وأنا أقول . مثله فى هذا كمثل من تقدم لوظيفة اشترط فيمن يتقدم إليها أن يكون حائزاً لشهادة خاصة كاشهادة الثانوية مثلاً ، وكان قد تقدم لها لا ولكن طراً ما أوجب تأخير الامتحان ، فهل لهذا الشخص أن يقول بأنه لو كان الامتحان قد عقد فى موعده لكان ضمن الناجحين ؟ ما يدرينا ذلك ؟ وما يدرينا أيضاً أن كتاب فضيلة الأستاذ يستحق الجائزة ؟ هذا لم يكن معروفاً وقت تعيينه ، فلم يكن إذن الشق الثانى من الشرط متوافراً .

على أن حضرة الرئيس قد استدرك المسألة بأن سأل ما إذا كان فى حالة تقديم الطعن يوم الانتخاب ، وقبل تقرير الكتاب استحقاق الجائزة ، يجب إيقاف الفصل فى الطعن حتى يبت فى أمر الكتاب . وبديهي أنه لا يوقف الفصل فى الطعن . يقول حضرة محمود أبو النصر بك إن هذا الشرط لا يمكن توفره لأن تقرير الكتاب ومنح الجائزة لا يكون إلا عند تعيين عضو فى هيئة كبار علماء . على أن البحث الذى قمنا به فى لجنة الطعون قد دلنا على أن هناك من العلماء من قدّموا كتباً ألفوها واستحقوا عليها الجائزة لكنهم لم ينتخبوا لهيئة كبار العلماء . من هؤلاء العلماء فضيلة الشيخ عبد الرحمن المحلاوى — وحضرة مقرر اللجنة لاشك يذكر ذلك . ذاصح هذا ، وكان من العلماء من استوفى جميع شروط المادة ١٠٧ بما فيها شرط التأليف واستحقاق الجائزة ، ومع ذلك لم ينتخبوا ضمن هيئة كبار العلماء ، يكون إذن ما تذرعه به حضرة محمود أبو النصر بك فى دفاعه قد سقط . على أن بحثنا فى لجنة الطعون قد أظهر أن مسألة حضرة الشيخ حسين والى ودرجته العلمية لم تكن من الدرجات التى تشترط فى كبار العلماء . ذلك أن الشهادة الحاصل عليها هى من الدرجة الثالثة ، وهى أقل الدرجات .



والخطابات التي وردت للجنة من الأزهر فيما يختص بالتدريس كانت مبهمة ؛ واستدعى الأمر الاستفسار مرة بعد أخرى . ولكن أمام الشك رأى حضرات أعضاء اللجنة أن يعتبروا شرط التدريس متوافراً في حضرته . وإذا أضفنا ذلك إلى نقص في الشرط الثالث — وهو الخاص بالتأليف — أمكنني أن أقول بكل اطمئنان إن الشروط غير متوافرة في حضرة العضو .

أما ما ورد في كلام سعادة محمد صفوت باشا من أن تقرير توافر الشروط هو من حق هيئة كبار العلماء فلا أوافق عليه لأننا هـ قضاة ؛ ومن حق القاضي أن يطبق القانون . ولقد سبق أن تكلم معالي محمد شفيق باشا في هذا الموضوع ؛ وكان يستدل بالمادة ١٠٨ من قانون الأزهر على أن كبار العلماء هم أفراد هيئة كبار العلماء . وقد خالفته في ذلك واستشهدت بالمادة ١٠٨ على أن كبار العلماء الذين تتوافر فيهم شروط المادة ١٠٧ ؛ وقلت إن نص المادة ١٠٨ تؤيد رأيي إذ جاء فيها « يكون تعيين كبار العلماء بإرادة سنية » . وكبار العلماء هم الذين تتوافر فيهم شروط المادة ١٠٧ ؛ فإذا لم تتوافر هذه الشروط في العضو يوم تعيينه كان تعيينه باطلاً .

ولذا أرى قبول الطعن الخاص بحضرة الشيخ حسين والى وسقوط عضوية حضرته .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أرجو من حضراتكم أن تستمعوا إلى التفصيل الذي سألقيه على حضراتكم لتبينوا أمور لم تطرح عليكم من قبل . ذلك أنه لم يثبت مطلقاً أن حضرة الشيخ حسين والى قضى في التدريس مدة عشر سنين، منها أربع في القسم العالي ؛ كما لم يثبت أنه ألف كتاباً يستحق عليه الجائزة .

هذان الشرطان غير متوافرين . وإن كانت إدارة الجامع الأزهر حاولت كثيراً أن تضلل لجنة الطعون غير أن الأوراق التي بيدي تثبت صحة ما أقول . وأكثر من هذا فإن حضرة الشيخ حسين والى ممنوع بأمر عال من التدريس في القسم العالي . نال حضرة شهادة العالمية من الدرجة الثالثة في سنة ١٣١٧ هـ ؛ وامتنح أمام لجنة كان ضمن أعضائها المرحوم الشيخ محمد عبده . وقد ذكر في قرار اللجنة أنه لا يدرس من كتب النحو إلا لغاية « شرح ابن عقيل » ؛ ولا يدرس كتباً أرقى إلا إذا أدى امتحاناً آخر . وقد ذكر ذلك في كتاب أرسله أحد علماء الأزهر للجنة الطعون قال فيه إن الأستاذ لم يصرح له بالتدريس إلا لغاية كتاب شرح ابن عقيل ، أي أ الكتب المصرح له بتدريسها هي الكفراوى والشذور وحاشية ابن عقيل ، ولكنه ممنوع من تدريس الأشموني . ولكن لا أعول ؛ هذا الخطاب الوارد من أحد العلماء بل أستند إلى الأمر العالي الذي أذن له بالتدريس ، ونصه — كما ورد في محضر لجنة الطعون — هو « مفوضاً لكم تدريس الكتب في علم النحو على التدريج لغاية شرح ابن عقيل ، وفي بقية العلوم ما يضاف تلك الكتب حسب يناسب درجتكم » .

مثلاً لا يمكن لفضيلة الأستاذ أن يصل إلى تدريس كتاب المنهج في مذهب الإمام الشافعي . ارجعوا إلى المادتين ٢٧ و ٢٩ من قانون الأزهر تجدوا أن كتاب شرح ابن عقيل ليس من الكتب المقرر تدريسها في القسم العالي . ذلك أن التدريس ينقسم إلى ثلاث أقسام : أولى وثانوى وعال . ولا يدرس النحو في القسم العالي ، بل تدرس فيه علوم الدين — كالفقه وغيره ، وعلوم البديع ، وآداب اللغة ، والعروض ؛ وأما النحو فليس مما يدرس في القسم العالي ، إذ لا يصح أن يدرس لطلبة قسم عال « جاء زيد » ، ويقال لهم « فعل ماض » و « زيد فاعل » .

فإذا علمنا ذلك ، وعلمنا أن أكبر كتاب مسموح له بتدريسه هو كتاب شرح ابن عقيل في النحو ، تبين لنا أنه ممنوع من التدريس في القسم العالي .

أكثر من هذا إن حضرة الشيخ غضب على مشيخة الأزهر لأنه — كما قدمت — نال شهادة من الدرجة الثالثة ؛ واستمر تدريس النحو لغاية سنة ١٩٠٩ ؛ وطلب أن يدرس في القسم العالي فقبل له إنه ليس أهلاً لذلك ، فاستقال ورفق وقطع عنه راتبه الذي كان وقتئذ ثمانية وعشرين قرشاً .

سألنا فضيلة شيخ الجامع عن المدة التي قضاها حضرة الشيخ حسين والى في التدريس فأجابنا شيخ الجامع بأنه أذن له بالتدريس في يوم كذا . ولكن الإذن بالتدريس شيء والتدريس بالفعل شيء آخر . قال شيخ الجامع إنه بالبحث اتضح أنه حاصل على شهادة الدرجة الثالثة ، ولكن ليس لديهم سجلات تبين مدة التدريس . وقال إنه صدر قرار في ٢٢ يناير سنة ١٩٠٩ من مجلس إدارة الأزهر جاء فيه : « إن المجلس اطلع على المکتوب المقدم للمشيخة من حضرة الشيخ حسين والى بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٠٨ الملتبس فيه إقاعا من التدريس في الأزهر . وبعد أن شرح فضيلة الرئيس الأسباب التي وصلت إلى فضيلته عن استعفاء الشيخ حسين والى ، وأنه لم يحط بذلك إلا كونه وضع للدراسة في القسم الثانوى ؛ ولو كان موضوعاً في القسم العالي لما استقال من التدريس . فتداول الأعضاء في ذاك

ريلا؛ وبعد المناقشة قرر المجلس قطع مرتب الشيخ حسين والى من أول يناير سنة ١٩٠٩ . من ذلك يتضح أن الجهة المختصة لم تقبل ، يدرس الشيخ حسين والى فى القسم العالى ؛ وعاقبته بالرقت لأن قرار تعيينه والشهادة التى حصل عليها نص فيها على الكتب التى يجوز تدريسها ، وألا يدرس كتباً أخرى إلا إذا أدى امتحانا آخر . بعد ذلك قدم حضرته طلباً بإعادته لتدريس الكتب المصرح له بها ؛ عيد للخدمة فى ٢٢ يونيه سنة ١٩٠٩ ؛ ثم عين فى أكتوبر سنة ١٩١١ مفتشاً بالأزهر . ومن تاريخ هذا التعيين لم يعهد إليه بالتدريس مطلقاً . فإذا حسبتم المدة التى قضاها فى التدريس وجدتم أنها أقل من سنتين . وفضلاً عن ذلك فإنه لم يدرس فى القسم العالى مطلقاً . ولا يجوز مطلقاً التسامح واحتساب المدة التى قضاها فى التدريس فى القضاء الشرعى ، لأن القانون ينص على التدريس فى القسم العالى مدة أربع سنوات على الأقل ، ولم تقبل الجهة المختصة أن يدرس فيه ؛ وما كانت تستطيع أن تقبل والأمر العالى يمنعها من ذلك .

ولأنتقل الآن إلى الكلام عن الجائزة :

يقول حضرة الأستاذ محمود أبو النصر بك إن فضيلة الشيخ حسين والى قدم الرسالة فى سنة ١٩١٣ ، وإن اللجنة المختصة بفحصها تعقدت إلا فى سنة ١٩٢٤ ؛ فالتأخير فى فحص الرسالة وتقرير ما يستحقه عنها وقع من جانب اللجنة ولا ذنب له فيه . وبيان حقيقة هذه مسألة أرجوكم أن ترجعوا إلى ما جاء بشأنها فى محضر انتقال أحد حضرات أعضاء لجنة الطعون إلى إدارة الأزهر ، حيث ورد فى ذلك المحضر « إنه تقدم فى سنة ١٩١٣ أربعة كتب من أربعة مشايخ إلى لجنة فحص الكتب بالإدارة العامة ، وإن اللجنة عقدت فى سنة ١٩١٩ فى سنة ١٩٢٠ — لا فى سنة ١٩٢٤ فقط كما يقول حضرة محمود أبو النصر بك . ونظراً لاعتذار حضرات أعضاء اللجنة المكلفين بهذا البحث لم تعقدت إلا فى ٨ و ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٠ ، ونظرت فى الكتب الأربعة التى سبق أن قدمت إليها فى سنة ١٩١٣ ، فقررت استحقاق مقدميها للجائزة المنصوص عليها فى قانون الأزهر لسنة ١٩١١ ، وأن تقرير استحقاق هذه الكتب للجائزة كان مقدمة لدخولهم هيئة كبار العلماء . وقد دخل ثلاثة منهم فعلاً ضمن الهيئة ، أما الرابع — وهو الشيخ محمد عبد الرحمن عيد المحلاوى — فلم يدخلها ، وهو موظف بالقضاء الشرعى تابع لوزارة الحفانية ؛ ولم تجتمع اللجنة بعد ذلك إلا فى يوم ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٤ . »

من ذلك ترون حضراتكم أن القول بأن لجنة فحص الكتب لم تعقدت من سنة ١٩١٣ إلا فى سنة ١٩٢٤ قول لا يتفق مع وقائع ' حدث فى هذا الشأن . والذى يدرك من خلال تلك الوقائع أن الكتاب الذى قدمه فضيلة الشيخ حسين والى ليست له قيمة — فإن لجنة قد اجتمعت فعلاً فى سنة ١٩٢٠ ، ونظرت فى بعض المؤلفات الأخرى ، وقررت استحقاق مقدميها للجائزة ، ولم تقرر شيئاً عن كتاب فضيلته — فلم ذلك ؟

ولكن فى سنة ١٩٢٤ تبدل الحال غير الحال — وسبحان من لا يتغير ولا يتبدل — فانعقدت اللجنة فى سبتمبر من هذه السنة قررت استحقاق فضيلته للجائزة .

( تصفيق )

لذلك أطلب من حضراتكم قبول الطعن المقدم ضد فضيلته .

حضرة محمود بسيونى افندى ( الرئيس بالنيابة ) — أظن أن حضراتكم توافقون على قفل باب المناقشة وأخذ رأى بالنداء بالاسم أن هذا الطعن .

أخذ رأى بالنداء بالاسم ، حسب ترتيب الحروف الهجائية ، على قبول أو رفض الطعن الخاص بفضيلة الشيخ حسين والى ، كانت النتيجة كالاتى :

عدد الأصوات التى أعطيت	٦٥
الأغلبية المطلوبة (ثلثا الأصوات)	٤٤
عدد الأصوات التى أعطيت بقبول الطعن	٦٢
عدد الأصوات التى أعطيت برفضه	٣
ممتنع	١ (١)

حضرة محمود بسيونى افندى ( الرئيس بالنيابة ) — يقرر المجلس قبول الطعن المقدم ضد فضيلة الشيخ حسين والى وسقوط عضويته .



### ملحق

أسماء حضرات الأعضاء الذين وافقوا على قبول الطعن المقدم ضد فضيلة الشيخ على سليمان

(١) حضرة عبد الرحمن ملوم بك	(٢٦) سعادة محمد صفوت باشا	(٥١) حضرة الشيخ إبراهيم يوسف عطا
(٢) معالي عبد الرحيم صبرى باشا	(٢٧) حضرة محمد عبد اللطيف افندى	(٥٢) » أحمد أبو سيف راضى افندى
(٣) حضرة عبد الرحيم محمد مهنا افندى	(٢٨) » الشيخ محمد عز العرب بك	(٥٣) معالي أحمد حلمى باشا
(٤) » عبد العزيز رضوان بك	(٢٩) » محمد عوض جبريل افندى	(٥٤) حضرة أحمد حميد أبو ستيت بك
(٥) » عبد الفتاح اللوزى بك	(٣٠) » محمد فتحى يكن بك	(٥٥) » أحمد حجازى بك
(٦) » عبد الفتاح رجائى افندى	(٣١) سعادة اللواء محمد كامل باشا	(٥٦) » أحمد عبده بك
(٧) » عبد الله سليمان أباطه بك	(٣٢) حضرة محمد لطفى طنطاوى افندى	(٥٧) سعادة أحمد على باشا
(٨) » الشيخ عزب الليثى	(٣٣) سعادة محمد محب باشا	(٥٨) حضرة أحمد مصطفى بك
(٩) » عزيز ميرهم أفندى	(٣٤) حضرة محمد محمود خليل بك	(٥٩) معالي إسماعيل سرى باشا
(١٠) » عفيفى حسين البربرى افندى	(٣٥) سعادة محمد مغازى باشا	(٦٠) حضرة الشيخ إسماعيل محمد أحمد عبد الله فوفى
(١١) » على إسماعيل بك	(٣٦) حضرة الدكتور محمد هاشم افندى	(٦١) حضرة السيد عبد الرحمن بك
(١٢) » الشيخ على رمضان الطوبجى	(٣٧) » محمود أبو النصر بك	(٦٢) » ألفريد شماس افندى
(١٣) » على عبد الرازق بك	(٣٨) » محمود بسيونى افندى	(٦٣) سعادة أمين سامى باشا
(١٤) » الشيخ على محمد مروان	(٣٩) سعادة محمود شكرى باشا	(٦٤) » بولس حنا باشا
(١٥) » عوض عريان المهدي بك	(٤٠) » اللواء محمود فؤاد باشا	(٦٥) حضرة بيومى مذكور بك
(١٦) » فهمى حنا ويصا بك	(٤١) حضرة مصطفى رشيد بك	(٦٦) » الدكتور حبيب خياط بك
(١٧) » الشيخ متولى عمر حجازى	(٤٢) سعادة الفريق موسى فؤاد باشا	(٦٧) » الشيخ حسن عبد القاد
(١٨) » محمد أحمد الشريف بك	(٤٣) » ميشيل أيوب باشا	(٦٨) » حسنين عبد الغفار بك
(١٩) سعادة محمد الحفنى الطرزي باشا	(٤٤) حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل	(٦٩) سعادة اللواء حسين خيرى باشا
(٢٠) » محمد السيد أبو على باشا	(٤٥) سعادة يوسف أصلان قطاوى باشا	(٧٠) » » حسين شريف باش
(٢١) » محمد العبانى باشا	(٤٦) دولة يوسف وهبه باشا	(٧١) حضرة رزق شعبان شعيره بك
(٢٢) حضرة محمد جعفر افندى	(٤٧) حضرة إبراهيم الطاهرى بك	(٧٢) » سعد مكرم بك
(٢٣) » محمد زكى عبد الرازق بك	(٤٨) » الشيخ إبراهيم بسيونى الخطيب	(٧٣) » سعيد فهمى الروبى بك
(٢٤) » معالي محمد شفيق باشا	(٤٩) » إبراهيم سيد احمد بك	(٧٤) » سمعان غبريال القمص بك
(٢٥) سعادة محمد صدق باشا	(٥٠) » إبراهيم نور الدين بك	(٧٥) » شاهين الجندى افندى

اسم حضرة العضو الذى لم يوافق على قبول الطعن المقدم ضد فضيلة الشيخ على سليمان

(١) حضرة محمود على مهنا بك

أسماء المتنعيين عن إبداء الرأى فى هذا الموضوع

(٢) دولة حسين رشدى باشا

(١) فضيلة الشيخ أحمد نصر

### ملحق

أسماء حضرات الأعضاء الذين وافقوا على قبول الطعن المقدم ضد فضيلة الشيخ حسين والى

(١) حضرة إبراهيم الطاهري بك	(٢٢) حضرة سعد مكرم بك	(٤٣) سعادة محمد الحفنى الطرزى باشا
(٢) » الشيخ إبراهيم بسيونى الخطيب	(٢٣) » سعيد فهمى الروبى بك	(٤٤) » محمد العبانى باشا
(٣) » إبراهيم سيد احمد بك	(٢٤) » سمعان غبريال القمص بك	(٤٥) حضرة محمد جعفر افندى
(٤) » الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله	(٢٥) » شاهين الجندى افندى	(٤٦) معالى محمد شفيق باشا
(٥) » أحمد أبوسيف راضى افندى	(٢٦) » عبد الرحمن ملوم بك	(٤٧) سعادة محمد صدق باشا
(٦) » أحمد حجازى بك	(٢٧) » عبد الرحيم محمد مهنا افندى	(٤٨) » محمد صفوت باشا
(٧) معالى أحمد حلمى باشا	(٢٨) » عبد العزيز رضوان بك	(٤٩) حضرة الشيخ محمد عز العرب بك
(٨) حضرة أحمد حميد أبو ستيت بك	(٢٩) » عبد الفتاح اللوزى بك	(٥٠) » محمد عوض جبريل افندى
(٩) » أحمد عبده بك	(٣٠) » عبد الفتاح رجائى افندى	(٥١) » محمد فتحى يكن بك
(١٠) سعادة أحمد على باشا	(٣١) » عبد الله سليمان أباطه بك	(٥٢) حضرة محمد لطفى طنطاوى افندى
(١١) حضرة أحمد مصطفى بك	(٣٢) » الشيخ عزب الليثى	(٥٣) حضرة محمد محمود خليل بك
(١٢) حضرة الشيخ إسماعيل محمد أحمد عبد الله فواز	(٣٣) » عزيز ميرهم افندى	(٥٤) سعادة محمد مغازى باشا
(١٣) حضرة السيد عبد الرحمن بك	(٣٤) » عفيفى حسين البربرى افندى	(٥٥) حضرة الدكتور محمد هاشم افندى
(١٤) » ألفريد شماس افندى	(٣٥) » على إسماعيل بك	(٥٦) سعادة محمود شكرى باشا
(١٥) » بيومى مدكور بك	(٣٦) » الشيخ على رمضان الطوبجى	(٥٧) حضرة محمود على مهنا بك
(١٦) » حبيب خياط بك	(٣٧) » على عبد الرازق بك	(٥٨) سعادة ميشيل أيوب باشا
(١٧) » الشيخ حسن عبد القادر	(٣٨) » الشيخ على محمد مروان	(٥٩) حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل
(١٨) » حسنين عبد الغفار بك	(٣٩) » عوض عريان المهدي بك	(٦٠) سعادة يوسف أصلان قطاوى باشا
(١٩) اللواء حسين خيرى باشا	(٤٠) » فهمى حنا ويصا بك	(٦١) دولة يوسف وهبه باشا
(٢٠) » حسين شريف باشا	(٤١) » الشيخ متولى عمر حجازى	(٦٢) حضرة محمود بسيونى افندى
(٢١) حضرة رزق شعبان شعيره بك	(٤٢) » محمد أحمد الشريف بك	

أسماء حضرات الذين لم يوافقوا على قبول الطعن المذكور

(١) حضرة محمود أبو النصر بك	(٢) اللواء محمود فؤاد باشا	(٣) حضرة مصطفى رشيد بك
-----------------------------	----------------------------	------------------------

اسم حضرة العضو الذى امتنع عن التصويت

(١) حضرة الشيخ أحمد نصر

(فى ١٦ مارس سنة ١٩٢٧)



للعضو المطعون فيه بأنه لا يملك النصاب أن يستقيل قبل نظر المجلس في تقرير لجنة الطعون عنه ، لأن موضوعه لا يتعدى

شخصه .

استقالة حضرة حافظ السيد بك من عضوية المجلس — قبول الاستقالة

تلى كتاب الاستقالة المذكور ، وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ الموقر

بكل احترام أتقدم لهيئة المجلس الموقر راجياً قبول استقالي نظراً لظروفي الحالية مع تقديم عظيم الشكر ؟

حافظ السيد

مصر في ٢٧ مارس سنة ١٩٢٧

حضرة محمد علوي الجزار بك ( الرئيس بالنيابة ) — هل توافقون حضراتكم على قبول هذه الاستقالة ؟

سعادة محمد صدقي باشا — بما أنه قد تقدم طعن ضدّ حضرة العضو المستقيل ، وأحيل إلى لجنة الطعون ، ونظرته بالفعل وأصدرت قرارها فيه — فأرى ألا يبت في أمر هذه الاستقالة حتى ينظر المجلس في الطعن .

حضرة محمد محمود خليل بك — في كتاب الاستقالة الذي تلى علينا الآن جملة لا يصح السكوت عليها .

سعادة محمد صدقي باشا — أرى أن ينظر المجلس أولاً تقرير لجنة الطعون ويصدر قراره بالقبول أو بالرفض . وإنني ألاحظ —

قال حضرة محمد محمود خليل بك — أن في خطاب الاستقالة جملة لا يمكن التغاضي عنها .

سعادة محمود شكرى باشا — أرى أن يؤجل المجلس البت في أمر هذه الاستقالة حتى يقدم إليه تقرير لجنة الطعون . وإنني

برأى جديد ، فقد سار مجلس النواب على هذا المبدأ في استقالة قدمها أحد حضرات أعضائه بعد أن طعن في انتخابه .

حضرة عبد الله سليمان أباطه بك — للمجلس حق الفصل في هذه المسألة دون أن يتقيد بما سار عليه مجلس النواب .

قدم حضرة الزميل استقالته بعد أن قضى بيننا ثلاث سنوات ؛ وهو — كما تعلمون — تاجر ؛ فأرى أن تقبل الاستقالة إذ

طلبه دون البحث في أمر الطعن .

( تصفيق ) .

معالي محمد شفيق باشا — حقيقة إن أحد حضرات أعضاء مجلس النواب قدم استقالته بعد أن طعن عليه فرفض المجلس أن يبت

في أمر الاستقالة قبل نظر الطعن كما قال سعادة محمود شكرى باشا ؛ ولكن المسألة التي نحن بصددتها تخالف تلك كل الاختلاف . فالطعن

الذي يشير إليه سعادة محمود شكرى باشا لم يكن خاصاً بشخص العضو المطعون فيه ولكنه كان متعلقاً بإجراءات الانتخاب ، فكان خ

على مجلس النواب ألا يبت في أمر الاستقالة قبل البت في الطعن .

أما الحالة التي نحن بصددتها فإنها تلخص في أنه قد قدم طعن ضد أحد حضرات زملائنا بأنه لا يملك النصاب ، وبحث لجنة الطعون

الطعن ، ورفعت تقريرها للمجلس — فالموضوع خاص بحضرة العضو ولا يتعدى شخصه ؛ فلا محل إذن لتأجيل النظر في الاستقالة قيام

على ما اتبعه مجلس النواب إذ لا تشابه بين الحالتين .

لهذا أرجو من حضراتكم الموافقة على قبول الاستقالة وعدم النظر في الطعن .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندي — إنني أنضم إلى رأى حضرة عبد الله سليمان أباطه بك ومعالي محمد شفيق باشا في وجوب

قبول الاستقالة دون النظر في الطعن . وبما أن حضرة العضو قضى معنا ثلاث سنوات فأرجو أن يكون القرار الذي نصدره بقبول

الاستقالة شاملاً إبداء الأسف .

حضرة محمود أبو النصر بك — لقد طلبت الكلمة ولكني الآن أكتفي بما قاله معالي محمد شفيق باشا وحضرتنا عبد الله سليمان

أباطه بك والأستاذ لويس أخنوخ فانوس افندي .

أداة ٩٥ » ..... «

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — إني أنضم كذلك إلى رأى معالى محمد شفيق باشا ، لأن الأسباب التى بنى عليها الطعن لا تتعلق  
بشئ عامة ولا تمس إلا شخص حضرة العضو .

حضرة حافظ عابدين بك — وأنا أيضاً أنضم الى رأى حضرات الزملاء وأرجو قبول الاستقالة .

حضرة محمد علوى الجزار بك ( الرئيس بالنيابة ) — هل توافقون حضراتكم على قبول الاستقالة دون نظر الطعن ؟  
( أصوات : موافقون ) .

حضرة محمد علوى الجزار بك ( الرئيس بالنيابة ) — المجلس يقرر قبول استقالة حضرة حافظ السيد بك من عضويته ، وأنه لم يبق  
شئ محل لنظر الطعن .

( فى ٢٨ مارس سنة ١٩٢٧ ) .

يمكن تعيين الموظف عضواً بالمجلس أو انتخابه فيه إذا كان يشغل وظيفة مدير بإحدى المديريات من الدرجتين الأولى أو الثانية ،  
وظيفة محافظ بمحافظات مصر أو الإسكندرية أو القنال ؛ لأن المقصود بموظفى الحكومة فى هذه المادة هم الذين يشغلون وظائف  
تكون درجتها من درجة مدير عام فصاعداً .

الطعن المقدم ضد سعادة محمود يوسف رشاد باشا — تقرير لجنة الطعون — قرار المجلس رفض الطعن .

تلى كتاب اللجنة ، وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرفع لدولتكم مع هذا تقرير لجنة الطعون عن الطعن المقدم ضد حضرة صاحب السعادة محمود يوسف رشاد باشا  
عضو مجلس الشيوخ لعرضه على هيئة المجلس .

وقد نذبت اللجنة حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا ليكون مقررآ لها أمامه .

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام

القاهرة فى ٢١ أبريل سنة ١٩٢٧

رئيس اللجنة

يوسف وهبه

تلى تقرير اللجنة وهذا نصه :

بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٢٧ تقدمت عريضة مصدق عليها من محكمة السنبلالوين الجزئية نمرة ٥٤٦ تصديقات سنة ١٩٢٧ من  
لدعو ثابت شاهين ، أحد الناخبين الوارد اسمه بمجدول انتخاب الناحية المذكورة نمرة ١ . يطعن فيها على انتخاب حضرة صاحب السعادة  
محمود يوسف رشاد باشا لعضوية مجلس الشيوخ .

وبتاريخ ١١ أبريل سنة ١٩٢٧ قرر المجلس إحالة هذا الطعن على هذه اللجنة لفحصه وتقديم تقرير بما تراه . وقد قامت ببحثه  
فأقررت فيه ما يأتى :

( ١ )

عن الشكل

حيث إن هذا الطعن تقدم فى الميعاد القانونى وبالشكل الذى يحتمه قانون الانتخاب فهو مقبول شكلاً .

( ٢ )

عن الموضوع

بنى الطاعن طعنه على سببين :

أولهما — أن سعادة العضو الطعون فى انتخابه لم يكن من موظفى الحكومة الذين هم فى درجة مدير عام أو فى درجة اعلى منها ،  
أن المقصود بعبارة مدير عام فما فوق الواردة فى الدستور وقانون الانتخاب هم مديرو المصالح المستقلة فى إدارتها كدير عموم الجمارك



مادة ٩٥ » ... ..

والبوستة والسكك الحديدية ، وما شاكل ذلك . واستشهد على ذلك بما حصل من رفض ترشيح سعادة محمود نصرت باشا الذى كان مديراً لمديرية البحيرة ( وهى من الدرجة الأولى ) لعضوية المجلس .

ثانيهما — أن سعادة العضو الطعون فى انتخابه لم يكن متوفراً لديه النصاب المالى المشترط بالمادتين ٧٨ من الدستور و ٦٦ من قانون الانتخاب .

أما عن السبب الأول فترى اللجنة أن الطاعن قد أخطأ فيما ذهب إليه لأن نص العبارة الواردة بالمادة ٧٨ هو « موظفو الحكومة من درجة مدير عام فصاعدا » . وظاهر من هذه العبارة بجلاء أن المقصود بأولئك الموظفين هم الذين يشغلون ... وظائف تكون درجتها من درجة مدير عام فصاعدا .

وبالرجوع إلى نظام تعديل الدرجات الذى صدق عليه مجلس الوزراء بجلسته ١٥ أبريل سنة ١٩٢٣ — أى قبل صدور الدستور — وإلى ميزانيات الحكومة فى السنوات السابقة يتبين : ( أولا ) أن مديرى العموم فى المصالح قد جعلت درجاتهم فى الدرجة الأولى الإدارى بأقسامها الثلاثة « ا » و « ب » و « ج » . فبعضهم ... كمدير عام مصلحة الطرق والكبارى بوزارة المواصلات ... وضع فى الدرجة الأولى حرف « ج » التى مربوطها من ١٢٠٠ إلى ١٣٦٠ جنيهاً ؛ وبعضهم — كمدير عام مصلحة التنظيم بوزارة الأشغال — وضع فى الدرجة الأولى حرف « ب » التى راتبها من ١٢٠٠ إلى ١٥٠٠ جنية ؛ والبعض الآخر — كمدير عام مصلحة البوستة بوزارة المواصلات — وضع فى الدرجة الأولى حرف « ا » التى مربوطها من ١٢٠٠ إلى ١٦٠٠ جنية . و ( ثانياً ) أن مديرى الأقاليم جعلت درجاتهم كالآتى :

١ — مديرا الغربية وأسيوط ومحافظة مصر والإسكندرية — الدرجة الأولى حرف « ا » التى مربوطها من ١٢٠٠ جنية إلى ١٦٠٠ جنية .

٢ — باقى مديرى مديريات الدرجة الأولى ومحافظة القنال — الدرجة الأولى حرف « ب » التى مربوطها من ١٢٠٠ جنية إلى ١٥٠٠ جنية .

٣ — مديرو المديريات من الدرجة الثانية — الدرجة الأولى حرف « ج » التى مربوطها من ١٢٠٠ جنية إلى ١٣٦٠ جنيهاً

٤ — مديرو الدرجة الثالثة ومحافظة السويس — الدرجة الثانية التى مربوطها من ٩٠٠ جنية إلى ١١٤٠ جنيهاً .

وبناء على ذلك يكون المديرون بمديريات الدرجة الثانية والمديرون بمديريات الدرجة الأولى ومحافظة مصر والإسكندرية والقنال هم فى درجة مدير عام .

ومما يؤيد رأى الذى رآته اللجنة ما جاء فى المادة ٧٨ من الدستور و ٦٦ من قانون الانتخاب خاصا بالضباط ، فقد ورد فى المادتين المذكورتين بالنسبة لهم هذه العبارة : « كبار الضباط المتقاعدين من رتبة لواء فصاعدا » . ومن المعلوم أن راتب رتبة اللواء — على نظام تعديل الدرجات الذى صدر به قانون نمرة ٤٠ بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٠ — هو ١٢٠٠ جنية فى السنة ، أى أنه يوازى الراتب مربوط للدرجات المختلفة التى وضع فيها المديرون لمديريات الدرجتين الثانية والأولى ومحافظة مصر والإسكندرية والقنال .

هذا وبالرجوع إلى الأعمال التحضيرية الخاصة بالمادة ٧٨ من الدستور يتبين أن النص الذى كانت وضعته لجنة الدستور هو :

« رؤساء المصالح العامة ، المديرون والمحافظون من الدرجة الأولى » . فعدل هذا النص بمعرفة اللجنة التشريعية بوزارة الحفـاظ إلى العبارة الموجودة حالا فى الدستور ، وهى : « موظفو الحكومة من درجة مدير عام فصاعداً » .

وبمراجعة محاضر أعمال اللجنة المذكورة المحفوظة بوزارة الحفـاية لمعرفة سبب تغيير النص الذى ورد فى الدستور وجد أنه لم يزل بتلك المحاضر شيء صريح يختص بهذا التعديل ؛ وكل ما قالته اللجنة بخصوص هذه المادة هو أنه أدخلت عليها بعض تعديلا شكلية محضة .

ومن كل هذا ترى اللجنة أنه يمكن تعيين أو انتخاب الموظف الذى يشغل أو كان يشغل وظيفة مدير بإحدى المديريات من الدرجتين الأولى أو الثانية أو وظيفة محافظ بمحافظات مصر والإسكندرية والقنال .

وبما أن سعادة محمود يوسف رشاد باشا كان مديرا للغربية التى هى من مديريات الدرجة الأولى الممتازة ، وكان راتب سعادته ١٨٠٠ جنية ، فلا يكون هناك محل للطعن فى انتخابه عضوا بمجلس الشيوخ .

وما دام قد تبين أن انتخاب سعاده صحيح ومنطبق على نص الدستور باعتبار أنه من موظفي الحكومة الذين هم من درجة

بير عام .

رأت اللجنة أنه لا محل مطلقاً للبحث في السبب الثاني من أسباب الطعن ، وهو الخاص بالنصاب المالي .

بناء على كل ما تقدم

قررت اللجنة ، بإجماع الآراء ، قبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً وصحة انتخاب سعاده العضو المطعون في عضويته .

رئيس اللجنة

يوسف وهبه

١٩ أبريل سنة ١٩٢٧

نص الطعن

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

مقدمه ثابت شاهين الناخب بيندر السنبلالوين ومقيد بجدول انتخاب الناحية المذكورة تحت نمرة ١

ضد

انتخاب سعاده محمود باشا يوسف رشاد بطريق الترشيح عضواً لمجلس الشيوخ عن الدائرة المذكورة يوم ٢٠ مارس سنة ١٩٢٧  
أسباب الآتية :

أولاً — إن سعاده محمود باشا يوسف رشاد ليس من أية طبقة من الطبقات التي تنتخب أو يتعين منها عضو مجلس الشيوخ طبقاً  
أداة ٦٦ من قانون الانتخاب والمادة ٧٨ من الدستور .

وبيان ذلك : أن سعاده كان مديراً بالمديريات ولم يكن من موظفي الحكومة الذين هم في درجة مدير عام أو درجة أعلى من  
ذلك . والمقصود بالمدير العام مدير مصلحة عامة مستقلة في إدارتها — كمدير عموم البوستة والجمارك والسجون وما شاكل ذلك .

ولنضرب لذلك مثلاً : حصل أن سعاده محمود نصرت باشا رشح نفسه لعضوية مجلس الشيوخ ، وكان — قبل إحالته على المعاش —  
مديراً بدرجة أولى فلم يقبل ترشيحه للأسباب المتقدمة ( انظر صفحة ٥٣٩ من كتاب الانتخابات البرلمانية وأحكامها ، للأستاذ  
نديم رمزي بك عضو مجلس النواب ) .

ثانياً — إنه ليس من الملاك الذين يدفعون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيهاً مصرياً في العام ، ولا من المشتغلين بالأعمال  
الية أو التجارية أو الصناعية أو المهن الحرة ممن لا يقل دخلهم السنوي عن ألف وخمسمائة جنيه . فإنه لا يملك غير استحقاقه في وقف  
بحوم والده يوسف بك رشاد ؛ وهذا الوقف مقدار الضريبة التي عليه في العام ٢٥٠ جنيهاً مصرياً ؛ ومستحق فيه الباشا المذكور هو  
أخوه إبراهيم افندي رشاد وثلاث أخوات سيدات . فالمال الذي يخصه أقل من النصاب المالي بكثير .

بناء عليه :

أتشرف بأن أعرض هذا الطعن لعرضه على هيئة المجلس الموقر لإصدار القرار بقبوله وإلغاء انتخاب سعاده محمود باشا يوسف رشاد  
عن مجلس الشيوخ عن دائرة السنبلالوين أفندم .

كاتبه

ثابت شاهين

الشهود

رياض شاهين

( إمضاء )

فريد عثمان شاهين

( ختم )

مادة ٩٥ » ... ..

### محكمة السنبلالوين الجزئية

محضر تصديق نمرة ٥٤٦ سنة ١٩٢٧

إنه في يوم الأربعاء ٣٠ مارس سنة ١٩٢٧ حضر أمامي ثابت شاهين افندى المعروف لنا بشاهديه كل من رياض افندى شاهين وفرياد شاهين وأوقعوا حسباً بعاليه ولذا لزم التصديق ؟

محكمة السنبلالوين الجزئية  
( ختم )  
كاتب المحكمة  
( إمضاء )

حضرة صاحب العزة وكيل المجلس — هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة ؟  
( أصوات : موافقون ) .

حضرة صاحب العزة وكيل المجلس — المجلس يقرر رفض الطعن بالإجماع .  
( في ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٧ ) .

( ١ ) يجب أن يكون الإيراد المنصوص عليه في المادة دخلاً لعمل مالى أو تجارى أو صناعى أو دخلاً لمهنة من المهن الحرة . فإذا كان شخص يملك عشرين فداناً فقط تغل ربجاً يربو على ألف وخمسمائة جنيه فلا يعتبر هذا الإيراد محققاً لشرط الدستور ما دامت الضريبة تغل عن مائة وخمسين جنيهاً .

( ٢ ) إذا اعترف العضو أولاً بأنه لا يشتغل بالتجارة ، أو كانت وظيفته تمنع اشتغاله بالتجارة ، فلا يقبل بعد ذلك ادعاء بأنه يرجح إirاده القانونى من عمل تجارى .

الطعنان المقدمان ضد حضرة الشيخ سنوسى منصور — تقرير لجنة الطعون —

تأجيل النظر فى الطعين لجلسة غد

تلى كتاب اللجنة ، وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أرفع لدولتكم مع هذا التقرير الذى وضعته لجنة الطعون عن الطعينين المقدمين ضد حضرة الشيخ سنوسى منده عضو مجلس الشيوخ لعرضه على هيئة المجلس .

وقد نذبت اللجنة حضرة الشيخ حسن عبد القادر ليكون مقرراً لها أمامه فيه .

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام ؟

القاهرة فى ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٧  
رئيس اللجنة  
يوسف وهبه

نص الطعينين :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أرفع هذا الطعن ، أنا أبو بكر خليل عبد الحافظ ، من ناحية الراشدة بمركز الداخلة محافظة الصحراء الجنوبية لمصلحة الحدود الوارد اسمى بجدول انتخاب ناحية الراشدة تحت نمرة ١٣ .

قضت المادة ٦٦ معدلة من قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ ، أنه يشترط فى عضو



ليس الشيوخ أن يكون ممن لا يقل دخلهم السنوي عن الألف والخمسمائة جنيه مصرى ، وأن يكون من الملاك الذين يؤدون ضريبة  
تقل عن مائة وخمسين جنيهاً في العام ، كما قضت أن يكون محسناً للقراءة والكتابة .

وحيث إن الشيخ سنوسى منصور ، الذى انتخب عن دائرة محافظة الصحراء الجنوبية ، لا تتوفر فيه هذه الشروط ، لأنه لا يؤدي  
حكومة ضريبة المائة وخمسين جنيهاً ، كما أن دخله لا يصل إلى الألف والخمسمائة جنيه ، ومستعد لإثبات ذلك ؛ وفوق ذلك فإنه لا يحسن  
قراءة والكتابة ويجهلها ، وقد حصل من أهالى ومشايخ القلمون حوادث ضد قانون الانتخاب ، وعملت عنها محاضر بالبوليس .

فأتشرف بأن أرفع لدولتكم هذا الطعن إلحاقاً لتغرفنا المرسل من الخارجة للنظر فيهما .

وتفضلوا بقبول عظيم احترامى ؟

كاتبه

٣١ مايو سنة ١٩٢٧ أبو بكر خليل محمد عبد الحافظ

مرشح الوفد

شاهد

شاهد

إبراهيم محمود محمد إبراهيم سليمان

بمحكمة الواحات الداخلة الجزئية الشرعية حضر لدى — أنا قاضى المحكمة — الشيخ أبو بكر خليل محمد عبد الحافظ ، ووقع بإمضائه  
ل هذه الورقة ، وذلك بشهادة الشيخ إبراهيم سليمان وإبراهيم محمود محمد ، وبذا لزم التصديق ؟

قاضى المحكمة

(إمضاء)

ختم المحكمة

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بعد تقديم واجب الاحترام أتشرف بالآتى :

مقدمه الموقع على هذا أدناه حسين خليل عبد الحافظ عمدة الراشدة محافظة الصحراء الجنوبية ، ومن ناخبى الدائرة المذكورة ،  
يتقدم لدولتكم بالطعن الآتى فى انتخاب الشيخ سنوسى منصور الذى انتخب عن تلك الدائرة :

أولاً — إن إحدى دوائر الانتخاب الفرعية ، وهى لجنة الخارجة ، أعلنت قفل الانتخاب الساعة الرابعة مع أن القانون يجعل القفل  
الساعة الخامسة ؛ وقد ترتب على ذلك عدم تصويت من حضر لإعطاء رأيه ما بين الساعة الرابعة والخامسة .

ثانياً — إن الشيخ سنوسى منصور الذى تم انتخابه ، لا يحسن القراءة والكتابة .

ثالثاً — إن المذكور لا يمتلك النصاب القانونى . وإنى مستعد لتقديم ما يثبت ذلك أمام من تكلون إليه النظر فى هذا الموضوع .

بناء عليه :

أتمنى من دولتكم شمول النظر فيما قدمته من الطعون ، لأجل تقرير الطعن ، والقضاء ببطالان انتخاب الشيخ سنوسى منصور  
المذكور .

وتفضلوا بقبول فائق احتراماتى ؟

حسين خليل

فى ٣٠ مايو سنة ١٩٢٧

توقع من الشيخ حسين خليل مقدم الطعن عاليه أماننا .

وتحصل منه رسم التصديق وقدره ٢٠٠ مليم وتورد للخزينة بمحافظه التوريد نمرة ٦٤٨٠٤٢ ؟

(إمضاء) عن مأمور مركز الخارجة

(ختم المحكمة)

فى ٣٠ مايو سنة ١٩٢٧



مادة ٩٥ » ... ..

حضرة محمود أبو النصر بك — جاء في المادة الخامسة من اللائحة الداخلية أن نظر الطعن غير جائز في غيبة العضو ...

الرئيس — لقد أبدى حضرة العضو المطعون في انتخابه أسباباً لعدم حضوره سير عرضها المقرر ...

حضرة محمود أبو النصر بك — هذه مسألة شكلية ...

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) — سيتلى على حضراتكم الآن ...

الرئيس — أرسل حضرة الشيخ سنوسي منصور إلى المجلس تلغرافاً وشهادة طبية وعريضة من محام وكيل عنه ستلى على حضراتكم الآن ؛ ولكم بعدئذ الرأي في نظر الطعن أو في تأجيله .

تلى تقرير لجنة الطعون ، وهذا نصه :

عن الطعن المقدم من أبي بكر خليل عبد الوهاب وحسين خليل عبد الحافظ ضد حضرة الشيخ سنوسي منصور عضو مجلس الشيوخ عن محافظة الصحراء الجنوبية .

بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٢٧ تقدم طعن من الشيخ حسين خليل عبد الحافظ ، عمدة الراشدة ، في حق الشيخ سنوسي منصور يتضمن أنه لا يحسن القراءة والكتابة ، وأنه لا يملك النصاب القانوني ، وأن إحدى دوائر الانتخاب الفرعية — وهي لجنة الخارجة — أعلن رئيسها انتهاء الانتخاب الساعة الرابعة مع أن اليعاد الساعة الخامسة .

وبتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٢٧ تقدم طعن آخر من أبي بكر خليل في الشيخ سنوسي المذكور يتضمن أنه لا يحسن القراءة والكتابة وأنه لا يملك النصاب القانوني ، وأنه حصلت من أهالي ومشايخ القلمون ( إحدى دوائر الانتخاب ) حوادث ضد قانون الانتخاب وعملاً عنها محضر بالبوليس .

وقد نظر هذان الطعانان بالمجلس بجلسته ٤ يونيه سنة ١٩٢٧ فحولهما على لجنة الطعون التي حددت لنظرهما جلسته ٢١ يونيه سنة ١٩٢٧ . وبالجلسة المذكورة قررت إحالتهما على حضرة الشيخ حسن عبد القادر لفحصهما وطلب كافة الأوراق التي يرى إحضارها وحيث إنه يتضح من البيان المتقدم ذكره أن أوجه الطعن تنحصر في أربعة أمور : الأول أن عملية الانتخاب بدائرة القلمون باطلا لأن اللجنة أوقلت محضرها الساعة الرابعة مساء ولم تنتظر إلى الساعة الخامسة كما هو القانون ؛ والثاني أن المطعون فيه ارتكب جريمة انتخابية وحصل عنها تحقيق بمعرفة البوليس ؛ والثالث أنه غير حائز للنصاب القانوني ؛ والرابع أنه لا يحسن القراءة والكتابة .

### عن الوجه الأول

من الاطلاع على محضر عملية الانتخاب بناحية الخارجة اتضح أن عملية الانتخاب دامت إلى الساعة الرابعة مساء وأقفل المحضر لعدم وجود أحد من الناخبين ؛ وهذا مطابق للفقرة الأولى من نص المادة ٥٠ من قانون الانتخاب . ولما سئل الطاعن ، الشيخ حسين خليل عبد الحافظ ، عن الإثبات الموجود عنده ضد هذا المحضر لم يستطع الإثبات ؛ وتنازل عن هذا الوجه كما هو واضح بالمحضر المؤرخ ٢١ يونيه سنة ١٩٢٧ الموقع عليه من الطاعن المذكور .

ولهذا يكون هذا الوجه مرفوضاً .

### عن الوجه الثاني

من الاطلاع على محضر التحقيق الذي حصل بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٢٧ بخصوص الواقعة الخاصة بناحية القلمون وذكركت بالطعن المقدم من أبي بكر خليل .

يتضح أنه تقدم بلاغ من أهالي الناحية المذكورة يتضمن أن مشايخ الناحية ، وهم : الشيخ سيد فراج ، والشيخ محمد أحمد ، والشيخ حمد منصور عرضوا عليهم تقوداً لينتخبوا الشيخ سنوسي وينتخبوا خصمه الأول بحق ثلاثة أخماس ، وخصمه بحق الخمسين ، وأن المشايخ أفهموا الأهالي ذلك ، وأن الأهالي امتنعوا عن إعطاء أصواتهم لهذا السبب .

دقة ٩٥ « ... .. »

وقد شهد جملة من الأهالي بصحة هذه الواقعة ولكنهم لم يشهدوا ضد الشيخ سنوسي المطعون فيه ؛ ولم يره أحد يعطى نقوداً إلى شيخه . وعلى كل حال فلم يفصل في هذه القضية بحكم نهائي يثبت منه أن العضو المطعون فيه ارتكب جريمة انتخاية — وعلى ذلك فيكون ذا الوجه مرفوضاً أيضاً .

### عن الوجه الثالث

قد استحضر حضرة الشيخ حسن عبد القادر ، المحول عليه هذا الطعن ، حضرة العضو المطعون فيه وسأله عما إذا كان يدفع ضريبة بمقدارها ، فأجاب بأن الضرائب في تلك الجهة لا تؤخذ على الأطنان وإنما تؤخذ على الآبار بالطريقة الآتية : وهي أن كل مالك ينشئ أرضه بئرًا يخبر الحكومة عنها لمقاسها بمقياس مصطلح عليه عندهم وبه علامات مخصوصة من قيراط فما فوق ؛ وضريبة القيراط سون قرشا .

وقد سئل عن مقدار ما يدفعه للحكومة فقال بأنه لا يعلم ذلك لأن الأوراد موجودة مع أوراق الترشيع . فسئل بأن الإفادة الواردة من مصلحة أقسام الحدود تدل على أن الضريبة التي يدفعها هي خمسة عشر جنيهاً فقط ، فأجاب بأن هذا المبلغ هو الوارد في ورده الخاص ؛ أنه أوراد أخرى مشتركة مع آخرين في جملة آبار ؛ ومجموع ما يدفعه خاصة وبالاشتراك سبعة وعشرون جنيهاً . وقال بأن هذه أكبر ضريبة تدفع في الواحات الداخلة .

فسئل : وهل عولت في ترشيحك على الضريبة ؟ فقال بأنه عول على دخله السنوي من زراعته ، وهي الأرز والشعير والنخيل ومن زائى وتاجها . فسئل : هل تشتغل بالتجارة أو بحرفة أخرى ؟ فأجاب بالسلب .

ومن كل هذا يتضح أن حضرة العضو المطعون فيه لا يدفع من الضرائب إلى الحكومة سوى سبعة وعشرين جنيهاً كما يقول ، وأن اعتماد على دخل الزراعة لا يتفق مع الدستور ولا قانون الانتخاب ، لأنه إنما ينظر فيه بالنسبة إلى من يشتغلون بالمهنة الحرة — ولذلك رفت اللجنة النظر عن تحقيق هذا الموضوع ، وعلى هذا فيكون هذا الوجه مقبولاً .

### عن الوجه الرابع

سئل حضرة العضو المطعون فيه عما إذا كان يعرف القراءة والكتابة فأجاب بالإيجاب ؛ ولكنه قال بأنه عمل عملية بإحدى عينيه لا يستطيع القراءة والكتابة ؛ ولذلك صرفت اللجنة النظر عن هذا الوجه وعدم تحقيقه اكتفاء بالوجه الثالث .

وحيث إن الطعنين مقدمان في اليعاد ومصدق عليهما فهما مقبولان شكلاً .

### بناء عليه

قررت اللجنة قبول الطعنين شكلاً ؛ وقررت في الموضوع قبول الوجه الثالث وسقوط عضوية حضرة العضو المطعون فيه .

رئيس اللجنة

تحريراً في ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٧

يوسف وهبه

الرئيس — سيتلى الآن على حضراتكم التلغراف والشهادة الطبية والعريضة الواردة من حضرة الشيخ سنوسي منصور .

تلى التلغراف ، وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ بمصر

اليوم أرسلت بالبريد المستعجل طلباً للمجلس بالتصريح بامتداد إجازتي المرضية مرفقاً بشهادة طبية . نرجو نظره بجلسته اليوم استعجاله وتأجيل نظر الطعن . وإني معتمد على عدالة المجلس الموقر ؟

سنوسي منصور

عضو المجلس



تليت الشهادة الطبية ، وهذا نصها :

كشفنا اليوم على العين اليسرى لحضرة الشيخ سنوسى منصور ، عضو الشيوخ ، فوجدنا عنده عملية ظفرة فيها ولا تزال العرزة موجودة بالملحمة وبالعين اليمنى آثار جديدة لعملية ظفرة .

ويانزم لحضرة عشرة أيام للراحة والعلاج ؟

سيد عبد الحميد سليمان

١١ يولييه سنة ١٩٢٧

تليت العريضة ، وهذا نصها :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

مقدمه الشيخ سنوسى منصور ، عضو مجلس الشيوخ عن دائرة الصحراء الجنوبية ؛ ومقيم بشارع ممتاز رقم ٢ بالبالغة قسم السيد زينب بمصر ، ومتخذاً له محلاً مختاراً مكتب حضرة الأفوكاتو مصطفى على القليوبى بشارع عابدين نمرة ١٠ بمصر .

يتشرف بعرض ما يأتى :

انتخب مقدمه عضواً لمجلس الشيوخ الموقر عن دائرة الصحراء الجنوبية . وبعد أن حلف اليمين القانونية — طبقاً لدستور الدولة المصرية — أمام المجلس ، وحدث بعد ذلك أن تقدم ضده طعان ( ليس الآن محل لمناقشتها ) ، أحيل على لجنة الطعون لفحصهما .

بعد ذلك اعتري مقدمه مرض عينيه الذى اضطر من أجله لإجراء عملية جراحية فى إحدى عينيه ، مما ألجأه لأن يطلب من المجلس الموقر إجازة مرضية تصرح له بها ، إلا أن مرض عينيه اضطره لإجراء عملية جراحية أخرى بعينه الثانية . ومن أجل ذلك طلب من المجلس أن يصرح له بامتداد الإجازة . وأرفق مع طلبه شهادة طبية دالة على صحة أقواله .

غير أن المجلس الموقر قد فاجأه بتلغراف يتضمن رفض امتداد الإجازة ؛ ودعاه للحضور بجملة اليوم لنظر الطعن ؛ فكان رفضه طلبه هذا المأخراً أضيف إلى ألم عينيه . ولقد زاد آلامه ما تسرب إلى ذهنه من أن المجلس ربما يكون قد أساء الظن به ، خصوصاً وأن المجلس قد استدعاه عقب العملية الجراحية الأولى وشاهد حاله بنفسه ؛ وكان ذلك سبباً للتصریح له بالإجازة الأولى .

ونظراً لإجراء العملية الثانية ، وعدم مقدرته على الحضور أمام المجلس الموقر بجملة اليوم تنفيذاً لقراره ، فقد استدعى طبيباً آخر هو سيد عبد الحميد بك سليمان طبيب العيون لإعادة الكشف عليه ، فكان كشفه شهادة ناطقة بقرار صحته مما سبق أن طلبه من المجلس من امتداد الإجازة .

وليسكون المجلس على يقين من ذلك فلا يسع مقدمه إلا أن يطلب من عدالته أن ينتدب لجنة للتحقق من صحة أقواله . وإلا فليصرح له بامتداد الإجازة طبقاً لقرارات الأطباء إلى أن يستطيع مقدمه الحضور أمام المجلس الموقر لإبداء أقواله عن الطعون المقدمة ضده طبقاً وتنفيذاً للمادة الخامسة من اللائحة الداخلية للمجلس بفقرتها الأولى والثانية .

بناء عليه :

وبعد الاطلاع على الشهادة الطبية سألقة الذكر .

يلتمس مقدمه من هيئة المجلس الموقر أن ينظر فى طلبه هذا بعين ملؤها الرأفة والشفقة الواجبتين لمريض أقعده مرضه عن التشرف بالحضور أمام المجلس ، يستعمل حقاً أباحته له لائحته الداخلية ، فيقرر بامتداد الإجازة المرضية حتى يحصل شفاؤه فيتشرف بالحضور بالمجلس .

مقدمه

وكيل مقدمه

١١ يولييه سنة ١٩٢٧

سنوسى منصور

مصطفى على القليوبى المحامى

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) — سمعتم حضراتكم ماجاء في تقرير لجنة الطعون ؛ وهو مبني على قبول الطعن لعدم كمال الضريبة السنوية ، وهي — كما قرر حضرة العضو المطعون فيه — سبعة وعشرون جنيهاً . وهذه الضريبة ، حسب قوله ، أكبر ضريبة دفع في الواحات الداخلة . ففي منطقة الواحات المذكورة لا تؤخذ ضريبة على الأتيان وإنما تؤخذ على الآبار حسب مقاسها بالقياس . فمثله مثل رجل يملك ألف فدان في تلك الواحات لا تأخذ الحكومة عنها ضريبة ، وإنما تأخذ على الآبار كما هو مذكور في تقرير اللجنة . مآله اللجنة عما إذا كان له إيراد يغله من اشتغاله بالتجارة أو بمهنة أخرى من المهن الحرة فأجاب سلباً . ومثله في ذلك مثل رجل يمتلك شبرا عشرين أو ثلاثين أو أربعين فدانا إيرادها السنوي ١٥٠٠ جنيه ولكن الضريبة التي يدفعها عنها تقل عن ١٥٠ جنيهاً سنوياً .

في الواقع كان واجباً على الحكومة أن تنظر إلى حالة سكان الواحات الداخلة وتراعى بالنسبة إليهم ما راعته في الدستور بالنسبة لأهالي أسوان بتخفيض النصاب القانوني إلى النصف ، ولكن حضرة العضو المطعون فيه لا يؤدي ضريبة توازي النصف أو الربع . قد سمعتم حضراتكم الاعتذارات التي أبدتها في تلغرافه وفي العريضة المقدمة من وكيله .

تنص المادة الخامسة من اللائحة الداخلية على ما يأتي :

« يفصل المجلس في الطعون بعد اطلاعه على التقارير وسماع إيضاحات المقرر ، وبعد سماع أقوال العضو المطعون فيه إذا طلب ذلك . ويبدى المجلس رأيه في كل طعن بتقرير صحة الانتخاب أو يقضى ببطلانه . ويعان الرئيس أسماء الأعضاء الذين يقرر المجلس صحة انتخابهم » . « وإذا كان تقرير اللجنة يتضمن إلغاء انتخاب عضو ، أو طلب أحد الأعضاء إلغاء انتخاب عضو قررت اللجنة رفض الطعن المقدم ضده ، وجب تأجيل النظر في ذلك إلى جلسة أخرى غير التي تلي فيها التقرير أو تقدم فيها طلب إلغاء الانتخاب إذا طلب العضو المطعون فيه التأجيل أو كان غائباً » .

فإذا كان حضرته حاضراً اليوم وطلب التأجيل أجيب إلى طلبه ؛ وإذا كان غائباً وجب تأجيل نظر الطعن .

وقد سبق أن طلبتم من حضرة العضو المطعون فيه الحضور لنظر الطعن في مواجهته ، فأرسل تلك الاعتذارات التي تليت عليكم . والمسألة المطروحة الآن هي : هل تعتبر أن هذه الاعتذارات لا يمكن معها تكليفه بالحضور فتصرفون في الأمر بناء على هذا الاعتبار ؟ أو أنكم ترون — بالرغم مما ورد في هذه الاعتذارات — أنه يمكنه الحضور فتؤجلون الطعن لغد على أن تنذروه بالحضور مرة أخرى . حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — الحكمة في أن اللائحة الداخلية نصت على وجوب التأجيل إذا كان العضو غائباً وقت تلاوة تقرير اللجنة هي احتمال دفاعه عن نفسه بدفاع مقبول .

لقد علمتم حضراتكم ، من تقرير اللجنة ، وما هو ثابت في محضر التحقيق للجنة الطعون ، أن حضرة العضو يدفع ضريبة قدرها سبعة وعشرون جنيهاً كما يقول لا خمسة عشر جنيهاً كما تقول الحكومة . وثبت أيضاً أنه لا يشتغل بأعمال مالية ولا يمتن بمهنة من المهن الحرة يحصل منها على إيراد يبلغ ألفاً وخمسمائة جنيه سنوياً .

إذا ثبت هذا تبين أنه ليس في استطاعة مخلوق أن يدافع عن حضرة العضو بأنه يملك النصاب ، لأن المسألة هي : هل يدفع الضريبة المقررة في الدستور أو لا يدفعها ؟ إنه لا يدفع إلا سبعة وعشرين جنيهاً إن أخذنا بقوله . وما دام أنه من المقطوع فيه أنه لن يأتي بدفاع على خلاف ما هو ثابت في تقرير اللجنة فالتأجيل عبث محض ولا داعي له مطلقاً .

سعادة الفريق موسى فؤاد باشا — إن اللائحة الداخلية تعطي حضرة العضو المطعون فيه حق الدفاع عن نفسه وتأجيل نظر الطعن ... ..

سعادة محمد صدقي باشا — كنت أريد أن أتكم بمعنى ما تكلم به حضرة الأستاذ الشيخ محمد عز العرب بك ، وهو أن الطعن خاص بالنصاب القانوني ؛ وقد ثبت على وجه القطع باعتراف المطعون فيه نفسه أن ذلك النصاب أقل مما يشترطه الدستور . فلن يغني التأجيل ولا أي دفاع يقدم في هذا الطعن ، لأن النصاب إذا كان قليلاً فلن يكمله التأجيل ولا حيلة للدفاع فيه — وإذن فالتأجيل عبث محض ويحسن نظر الطعن والفصل فيه في جلسة اليوم لأن النصاب لا يتغير من يوم إلى آخر .



مادة ٩٥ » ..... «

سعادة محمود شكرى باشا — نص اللائحة الداخلية صريح؛ ولا أرى مع هذه الصراحة محلاً لمخالفة اللائحة. ونحن لا نخر شيئاً إذا أجلنا الطعن يوماً أو يومين. فلنؤجله حتى لا يقال إننا خالفنا نصاً من نصوص اللائحة التى يجب علينا جميعاً احترامها. حضرة محمود أبو النصر بك — هذا ما كنت أريد أن أقوله.

حضرة عبد الله سليمان أباطه بك — إني موافق على ما قاله سعادة محمود شكرى باشا؛ وأنتهز هذه الفرصة فأطلب إلى المجلس تنبيه الحكومة إلى النظر فى حالة هذه المنطقة. الرئيس — هذه مسألة أخرى.

حضرة عبد الله سليمان أباطه بك — أردت انتهاز الفرصة.

حضرة إبراهيم الطاهرى بك — أوافق على ما قاله سعادة محمود شكرى باشا.

حضرة سعد مكرم بك — أكتفى بما قاله سعادة محمود شكرى باشا.

حضرة عزيز ميرهم افندى — إني أتمسك باللائحة الداخلية.

حضرة إبراهيم نور الدين بك — إني أميل إلى تأجيل نظر الطعن؛ وإنما يجب فى الوقت نفسه أن نحافظ على الحقوق العامة كما يطلب إلينا ذلك بحسب ضمايرنا وعقائدنا. لا أعارض فى التأجيل إذا كان التأجيل إلى غد أو بعد غد؛ ولكنى أعارض إذا كان للدورة المقبلة.

(أصوات: لا، لا).

سعادة محمود شكرى باشا — لا يتجاوز التأجيل هذا الأسبوع.

حضرة إبراهيم نور الدين بك — إذن أوافق على ذلك.

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تأجيل نظر الطعن لغد؟

(موافقة).

الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على تأجيل نظر الطعن المقدم ضد حضرة الشيخ سنوسى منصور إلى جلسة الغد.

حضرة إبراهيم نور الدين بك — يؤجل النظر فى الطعن لغد على أن يخطر حضرة العضو المطعون فيه بذلك.

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) — لقد تقرر تأجيل نظر الطعن إلى غد؛ وسنخطر حضرة العضو عن ذلك تلغرافياً.

(فى ١١ يوليه سنة ١٩٢٧).

الطعنان المقدمان ضد حضرة الشيخ سنوسى منصور — تقرير لجنة الطعون —

قرار المجلس بقبول الطعن وسقوط عضوية العضو المذكور

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) — قرر المجلس أمس تأجيل النظر فى الطعنين المقدمين ضد حضرة الشيخ سنوسى منصور عضو المجلس بعد أن تلى على حضراتكم تقرير اللجنة وما أرسله حضرة العضو المذكور من التلغرافات والعرائض بخصوص طلب التأجيل حتى يتمكن من الحضور للدفاع عن نفسه. وقد أخطر تلغرافياً بقرار المجلس بتأجيل النظر فى الطعنين إلى جلسة اليوم ولم يحضر ولكنه أرسل التلغراف الآتى نصه:

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ بمصر

تشرفت باستلام برقيتكم بالأمس وفيها قرار المجلس المؤقر بنظر الطعن والفصل فيه اليوم. وإنى أبدى شديد أسنى لعدم إمكانى الحضور للدفاع عن نفسى. وأعلن — قبل الفصل فى الطعن — أنى لم أقدم أوراق ترشيحى بصفى صاحب نصاب قانونى بل بصفى صاحب إيراد

إادة ٩٥ « ... .. »

سنوى من التجارة يزيد عن ألف وخمسمائة جنيه . وتوجد في محافظة الصحراء الجنوبية أوراق تفصيلية تثبت صحة أقوالى . فأرجو التكرم بإتداب لجنة لفحص الأوراق والتحقق من أن إيرادى أكثر من ألف وخمسمائة جنيه سنوياً . وأعلن ، بكل سرور ، قبولى إيقاف صرف الكفاة البرلمانية طول مدة عطلة البرلمان حتى يفصل فى الطعن فى أول الدورة البرلمانية المقبلة .

سنوسى منصور

عضو المجلس

سمعت حضراتكم ما جاء بتلغرافه من أنه لم يرشح نفسه بناء على أنه يدفع الضريبة المقررة وإنما رشح نفسه باعتبار أن دخله السنوى ١٥٠٠ جنيه لأنه تاجر ؛ وطلب تعيين لجنة للتحقق من ذلك ، كما طلب ألا تصرف له المكافأة إلا بعد الفصل فى الطعن فى الدورة المقبلة . وفضلاً عن ذلك فقد أرسل اليوم عريضة للمجلس بهذا المعنى ، وهذا نصها :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بعد التحية ، علمت من الجرائد أن بعض حضرات أعضاء المجلس مال إلى الاعتقاد بأنى أحتج بالمرض رغماً عن الشهادات الطبية التى قدمتها إلى المجلس الموقر لتأجيل الفصل فى الطعن المقدم ضدى حتى تنتهى الدورة البرلمانية الحالية ، وذلك لأتمتع بالمكافأة البرلمانية فى زمن العطلة . فدفعت لهذا الشك أقرر بأنى متنازل عن صرف المكافأة حتى يفصل فى ذلك الطعن ، بحيث إذا فصل فيه بالقبول لا يكون لى حق فى المكافأة ابتداء من اليوم إلى أن يفصل فى الطعن .

فأرجو تأجيل نظر الطعن إلى ما بعد انتهاء الدورة الحالية لمضى ولاأتمكن من الدفاع عن نفسى وأبرهن على أنى أشتغل بالتجارة ولى دخل يزيد عن النصاب القانونى .

عضو مجلس الشيوخ

١٢ يوليه سنة ١٩٢٧

عن دائرة الصحراء الجنوبية

سنوسى منصور

هذا هو الدفاع الذى قاله . ومن الاطلاع على تقرير اللجنة يتضح أننا أحضرناه وسألناه على أى شىء عول فى الترشيح فقال إنه عول على الأوراق التى قدمها لمحافظة الصحراء الجنوبية . وقد استحضرت هذه الأوراق وتبين منها أن الضريبة التى يدفعها سنوياً هى ١٥ جنياً ، وقال إنه وإن كانت الأوراد المقيدة باسمه توازى هذه القيمة إلا أن له أوراداً مشتركة مع آخرين ، وأن مجموع ما يدفعه هو ٢٧ جنياً . ولما سئل عن اشتغاله بالتجارة أجاب بأنه عمدة ولا يشتغل بالتجارة ولا يعترف حرفه أخرى ؛ ولكنه لما فهم من تقرير اللجنة أن الدخل السنوى البالغ قدره ١٥٠٠ جنيه لا يكفى للعضوية إذا لم يكن مصدره تجارة أو مهنة أخرى عاد اليوم وقال إنه يشتغل بالتجارة وطلب تحقيق ذلك .

معالى محمد شفيق باشا — أرجو حضرة المقرر أن يتلو على المجلس نص السؤال الذى وجهته للجنة إلى حضرة العضو خاصاً بالاشتغال بالتجارة وإجابته عنه .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — الواقع أن المسألة تتعلق أولاً بما اتخذته اللجنة من الإجراءات مع حضرة العضو المطعون عليه . وثانياً بأقواله التى قيلت على أثر ما دار من المناقشة بالمجلس أمس . أما ما يتعلق بالمناقشة أمام اللجنة فقد أبداه حضرة المقرر وعلمناها بالأمس وبينا أن حضرة العضو قد سئل هل يشتغل بالتجارة أو بأية مهنة من المهن الحرة ، فكان جوابه بالسلب . وقد عرفنا أن الضريبة التى يدفعها بصفة رسمية هى ١٥ جنياً ولا تتجاوز ٢٧ جنياً حسب ما ادعاه . وعلى أى حال فهو غير حائز للشروط التى يجب أن تتوافر فى عضو المجلس .

نعم إنه ادعى اليوم شيئاً لم يقله بالأمس . ولكن ما ادعاه لا يمكن أن يعول عليه أو يلتفت إليه . لقد نفذ المجلس اللائحة الداخلية وأعطاه الوقت الكافى ليحضر أمام المجلس أو ليدافع عن نفسه فلم يقبل . ونستطيع أن نرد على ما قاله اليوم بأنه سئل أمام اللجنة بقرار صراحة بما يناقض ما ادعاه اليوم من أنه من التجار أو من أرباب المهن الحرة . على أن القول بأنه من الممكن أن نوقف صرف المكافأة



مادة ٩٥ « ... .. »

زمناً ما ليتمكن من الدفاع عن نفسه في أول الدورة المقبلة لا قيمة له ولا محل لقبوله على الإطلاق ، لأنه قد يكون مديناً لأشخاص وقد يوقعون الحجز تحت يد الخزانة ، ونكون بعد ذلك بين عوامل نحن في غنى عنها . فلهذه الأسباب أطلب من المجلس أن يفصل اليوم في الموضوع .

الرئيس — ما قول حضرة العضو المحترم إبراهيم نور الدين بك في ادعاء المطعون فيه الاشتغال بالتجارة ؟

حضرة إبراهيم نور الدين بك — قلت إنه سئل فقرر سلباً ؛ وما كان له أن يناقض هذا الاعتراف .

الرئيس — ومع ذلك فهو عمدة ؛ ولا يكون العمدة تاجراً .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أتلو على حضراتكم ما ورد بمحضر لجنة الطعون خاصاً باستجواب حضرة العضو .

سئل — « ما هو مقدار الضرائب التي تدفعها للحكومة ؟ » .

ج — « لا أتذكر مقدار الضرائب التي أدفعها ؛ وأوراقها طرف محافظة الحدود طلبت مني عند النظر في ترشيحي ولم أستلمها للآن » .

س — « هل حضرتك عمدة ؟ »

ج — « نعم أنا عمدة بلاط مركز الداخلة » .

سئل — « هل تشتغل بالتجارة أو بحرفة أخرى ؟ » .

ج — « لا أشغل بالتجارة ؛ وليس لي حرفة أخرى . ودخلت الترشيح بالنصاب الموجودة أوراقه بالمحافظة كما قلت » .

س — « هل تعرف القراءة والكتابة ؟ » .

ج — « نعم أعرفها ، ولكن نظري الآن لا يسمح بالاختبار ، لأنني عملت عملية بإحدى عيني » . ( وشاهدنا حقيقة رباطاً صحيحاً على إحدى عينيه ؛ وقال حضرته إنه قدم طلباً للإجازة بناء على شهادة طبية أرفقها بالطلب ) .

سئل — « هل عولت حضرتك عند ترشيحك على الضريبة فقط » .

ج — « الضريبة خفيفة عندنا . ولكن تعويلي هو على الدخل السنوي الناتج من إيراد الأتبان ، لأننا نزرع أرزاً وشعيراً ونكتسب من النخيل والمواشي وتاجها » .

سئل — « وردت لنا إفادة من مصلحة أقسام الحدود تدل على أن الضريبة التي تدفعونها هي ١٥ جنياً تقريباً » .

ج — « هذا في اسمي الخاص . أما باقي الأسماء المشتركة فإني قدمت للمحافظة وقت الترشيح جملة مستندات تثبت اشتراكي معها في جملة آبار ، ومجموع ما أدفعه سنوياً ٢٧ جنياً ، وهو أكبر ضريبة تدفع في الواحات الداخلة . أما دخلي السنوي من إيراد أطياني وملحقاته فيزيد عن الألف وخمسمائة جنيه . والذي يثبت ذلك الأوراق التي قدمتها وقت الترشيح للمحافظة » .

فظاهر أن حضرة العضو المطعون فيه لا يدفع إلا ٢٧ جنياً — كما قرر ذلك أمام اللجنة — ولم يدع أنه مشغل بالتجارة بل اعترف أنه عمدة وليست له حرفة أخرى . ولا أهمية لادعائه بأن له إيراداً يزيد على الألف وخمسمائة ، إذ العبرة بالضريبة ما دام ما يدعيه من الإيراد ليس دخلاً لعمل مالي أو تجاري أو صناعي أو دخلاً لمهنة من المهن الحرة — ذلك هو نص الدستور ؛ فإذا كان شخص يملك عشرين فدناً بشبرا مثلاً تأتي بربع سنوي يربو على الألف وخمسمائة جنيه فلا يعتبر هذا الإيراد محققاً لشرط الدستور ما دامت الضريبة التي يدفعها عن هذه الأرض تقل عن مائة وخمسين جنياً .

ادعى حضرة العضو المطعون فيه أنه تاجر ؛ ولكنه ادعى ذلك أخيراً فجاء ادعاؤه على خلاف ما قرره أمام اللجنة . فلذلك أطلب الموافقة على تقرير اللجنة وقبول الطعن .

حضرة عبد الله سليمان أباطة بك — أريد أن أستفسر على أي قاعدة قبلت لجنة الترشيحات ترشيح حضرة العضو المطعون فيه للانتخاب إذا كانت الضريبة التي يدفعها لا تزيد على السبعة والعشرين جنياً .

ة ٩٥ » ... .. «

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) — استحضرننا أوراق الترشيح من محافظة الصحراء الجنوبية ووجدنا ما يأتي :

« إن أهالي الواحات يختلفون اختلافاً بيناً عن أهالي وادي النيل في طريق معاشهم . فأراضيهم غير مكلفة ؛ ولا يدفعون عليها ضريبة حتى يسهل حصرها ؛ وإنما الضريبة تحصل على المياه بمقياس مخصوص مصطلح عليه بين الحكومة والأهالي يسمى القيراط . ومقدار هذا القيراط تكني لزراعة قمح في قطعة أرض تتراوح مساحتها ما بين الخمسة والعشرة أفدنة على حسب طبقة الأرض وجودتها ، ومن أن إلى اثنين من الأرز كذلك » .

وفهمنا أن لجنة الترشيح اعتمدت على عدد القيراط التي يدفع عنها المرشح الضريبة . والقيراط يدفع عنه خمسون قرشاً في السنة ، وأن من يدفع ضريبة قدرها عشرون جنيهاً في العام يكون مالكا لأربعين قيراطاً ، فتحسب لجنة الترشيح قيمة المحصولات التي تنتج هذه القيراط ؛ وإذا وجدت أنها تزيد عن ألف وخمسمائة جنية في العام اعتمدت الترشيح . وقد ورد في تقرير لجنة الترشيح ما يأتي :

« وقد نظرت في هذا الإيراد على قدر معرفتي بعوائد الأهالي وزراعتهم ، وبمساعدة كل من حضرة أحمد افندي منصور نائب مأمور مركز الخارجة ، وحضرة شارل افندي عازر باشكاتب المحافظة » .

وبذلك قبل الترشيح . وعلى كل حال لا يوجد في تلك الجهة من يدفع ضريبة تزيد على سبعة وعشرين جنيهاً في العام .

حضرة محمود أبو النصر بك — عندما سئل العضو : هل تحترف بالتجارة أم لا ؟ أجاب أنه يكتب من النخيل والأرز . فهل تفسرت منه اللجنة عن معنى هذه العبارة ؟

أقول ذلك لأن مجلسنا الموقر قرر في بعض ما تقدم إليه من الطعون مبدأ خاصاً بنصاب الألف وخمسمائة جنية . وعلى ما أظن أن كان عند نظر الطعن الذي تقدم ضد حضرة عبد الفتاح رجائي افندي ، فقد قررنا بجواز الجمع بين دخل العضو من أملاكه الثابتة ما يكتسبه من أعماله الحرة . من أجل هذا اعتقد أنه كان واجباً أن تتبينوا ما إذا كان ذلك الكسب الذي يكتسبه من النخيل والأرز سبباً يجيء من طريق البيع والشراء إذ يجب أن تتبين ذلك بالرغم من قوله إنه ليس بتاجر ، فإن العضو — وهو في موقف المسئول — يكون أساء الدفاع عن نفسه وهو غير فاهم لمعنى كلمة تاجر ، فكان واجباً أن تتبين اللجنة إن كان يتجر بالأرز والبالح إذ قد يكون بعه من ذلك وفيراً .

الرئيس — العضو قال إن البلح والأرز الذي يبيعه ينتج من أرضه ؛ وقال صراحة إنه ليس بتاجر .

حضرة محمود أبو النصر بك — في الحقيقة هناك نقص في التشريع ؛ إذ فات على واضعي الدستور أن يراعوا هذه الحالة ... (أصوات : إنك من واضعي الدستور) .

حضرة محمود أبو النصر بك — وإن كنت من واضعي الدستور فإني أعترف بهذا النقص ؛ فأرجو من المجلس أن يتحقق ويتأكد من أن ما يكتسبه العضو من النخيل والأرز ...

الرئيس — يبيع ما ينتجه نخيله لا يمكن أن يعتبر تجارة .

حضرة محمود أبو النصر بك — يقولون إن العضو قرر أنه ليس بتاجر ؛ فأقول إنه قد لا يكون واقعاً على معنى هذه الكلمة .

«أخذوا السي» من أقواله وتركوا الطيب . يجب أن تتأكد إذا كان البلح والأرز ينتج من أرضه أم لا .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) — أما فيما يختص بالمبدأ الذي سبق أن قرره المجلس وأشار إليه الآن حضرة محمود أبو النصر بك فهو مبدأ صحيح . فإذا كان عضو يشتغل بمهنة حرة — كالتجارة أو الصناعة أو الحاماة — وإيراده منها يبلغ ألف جنيه في العام ، وله أملاك تعطى إيراداً يبلغ خمسمائة جنية في العام يكون حائزاً للنصاب المالي ؛ وهذا هو ما قررناه وهو مبدأ صحيح . ولكننا سألنا العضو : «هل تشتغل بالتجارة أو بحرفة أخرى ؟» فأجاب : «لا أشتغل بالتجارة ؛ وليس لي حرفة أخرى» . ثم سألناه : «هل عولت حضرتك عند ترشيحك على الضريبة فقط ؟» فأجاب : «الضريبة خفيفة عندنا ؛ ولكن تعويلي هو على الدخل السنوي الناتج من إيراد الأطنان لنا نزرع أرزاً وشعيراً ونكتسب من النخيل واللواشي وتاجها » .



مادة ٩٥ » ... ..

الرئيس — بعض حضرات الأعضاء طلبوا الإذن بالكلام ، فهل ما زالوا مصرين على طلبهم ؟  
( أصوات : اكتفينا ) .

الرئيس — الآن نأخذ الرأي . فمن يوافق من حضراتكم على تقرير اللجنة وقبول الطعن بحسب بكلمة نعم ؛ ومن لا يوافق يحسب بكلمة لا .  
شرع المجلس في أخذ الرأي بطريقة النداء بالاسم ابتداء باسم حضرة حافظ عابدين بك الذي أسفرت عنه القرعة ، فكانت النتيجة كما يأتي :

عدد الأصوات التي أعطيت ... .. ٧٥ صوتاً .

الأغلبية المطلوبة ( الثلثان ) ... .. ٥٠ »

الموافقون ... .. ٥٨ »

غير الموافقين ... .. ١٧ »

الرئيس — المجلس يقرر قبول الطعن وسقوط العضوية عن حضرة الشيخ سنوسي منصور .  
( في ١٢ يولييه سنة ١٩٢٧ ) .

(١) التزوير من موانع الانتخاب أبداً . وحكم المنع فيه يسرى على من ارتسكبه ، ولو كان قبل تاريخ صدور قانون الانتخاب

(٢) يكفي في قبول الطعن — إذا كان خاصاً « بالأهلية » — أن يكون صادراً من المجلس بأغلبيته المطلقة . أما إذا كان خاصاً

بإجراءات الانتخاب فلا يكون قبول الطعن إلا بأغلبية ثلثي الأصوات ، ورفضه في الحالين يكون بالأغلبية المطلقة .

مجلس النواب

التقرير الثالث

للجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابة عن الطعون

المقدمة ضد انتخاب حضرة عبد الحميد أبي جازيه بك نائباً عن قصر نصر الدين

الرئيس — قدم حضرة الأستاذ أحمد رمزي بك الطلب الآتي نصه :

« انتهت لجنة الطعون من بحث الأوراق التي أرسلها أخيراً إلى المجلس حضرة النائب المحترم عبد الحميد أبو جازيه بك بخصوص الطعن في انتخابه . ولما كانت هذه الطعن قديماً ، ومشروع قاضي التحضير كثير المواد ، فأرجو — إذا وافق المجلس — تقديم نظر الطعن على مشروع قانون تحضير القضايا » .

فهل توافقون على هذا ؟

( موافقة عامة ) .

أشير إلى المكاتب الآتية :

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أتشرف بأن أرسل لسعادتكم مع هذا تقرير اللجنة عن الطعن المقدم في انتخاب حضرة عبد الحميد أبو جازيه بك نائباً عن دُر قصر نصر الدين بأمل عرضه على هيئة المجلس الموقر .

هذا وقد انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم الأستاذ أحمد رمزي بك مقررًا لها .

وتفضلوا سعادتكم بقبول وافر الاحترام ؟

رئيس لجنة الطعون

حسين هلال

١٩ مارس سنة ١٩٢٨

الرئيس — أرسل بتاريخ أمس حضرة عبد الحميد أبو جازيه بك التلغراف الآتي نصه :

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

علما أن لجنة الطعون تنظر غداً قبيل الجلسة في الطعن الموجه إلى انتخابي ، فأتشرف بطلب تأجيل نظره غداً في الجلسة لأتمكن من الاطلاع على تقرير اللجنة الجديد للرد عليه . أما إذا كان التقرير برفض الطعن فلا محل للتأجيل ؟  
عبد الحميد أبو جازيه

المقرر — إن اللجنة لم تقدم تقريراً جديداً خلاف التقرير الذي سبق توزيعه على حضراتكم ، ولهذا فليس هناك سبب للتأجيل .

مصطفى محمود الشوريجي افندي — تنص المادة ١١ من اللائحة الداخلية على ما يأتي :

« على المجلس تأجيل النظر والمناقشة في كل انتخاب يتضمن تقرير اللجنة طلب إلغائه إلى الجلسة التالية للجلسة التي تلي فيها ذلك التقرير إذا طلب ذلك العضو المطعون في انتخابه » . لهذا أطلب من حضراتكم أن توافقوا على ما طلبه حضرة العضو المطعون في انتخابه من تأجيل النظر في الطعن إلى جلسة أخرى .

يقول حضرة الأستاذ مقرر اللجنة إن اللجنة لم تطبع تقريراً جديداً . ولكني أرى أن هذا لا يحول دون إجابة طلب التأجيل ، لأن طبع التقرير مسألة شكلية . وسواء كان التقرير مكتوباً أو تلى شفها فالواقع أن هناك كلاماً جديداً . الذي حصل في الموضوع الذي نحن بصددده أن اللجنة قدمت تقريرها الذي وزع علينا ، ولكن حدث في جلسة الثلاثاء الماضي التي كانت محددة لنظر التقرير أن يقدم حضرة العضو المطعون في انتخابه أوراقاً رسمية ليثبت أن الحكم صدر ضد شخص غيره .

وقد أحييت الأوراق المذكورة على اللجنة لفحصها ؛ وأجل نظر التقرير إلى جلسة اليوم . وإذا كان حضرة المقرر يقول إن اللجنة لم تكتب تقريراً جديداً ، فهذا لا يمنع من أن يتناول حضرة المقرر في كلامه اليوم المستندات المشار إليها والرد على ما جاء فيها . وهذا الرد — في الواقع — كلام جديد لم يرد في التقرير الذي وزع علينا ، وبعبارة أخرى أن هناك تقريراً جديداً ؛ ولا عبرة بعدم كتابته . ولهذا يجب — تطبيقاً للمادة ١١ التي تلوتها — إجابة طلب التأجيل المقدم من حضرة العضو المطعون في انتخابه .

وفضلاً عما تقدم فهناك سبب آخر يوجب تأجيل النظر في الطعن ، وهو أن التقرير الذي وزع علينا لم يحز الشكل القانوني لخلوه من الإشارة إلى رأى الأقلية في اللجنة . وقد أشرت إلى هذه النقطة في الجلسة التي عقدتها اللجنة اليوم ، لأنه كان لي رأى خاص يكون أقلية .

عمر عمر افندي — إذا كان حضرة الأستاذ مصطفى محمود الشوريجي يستند في إجابة طلب التأجيل على المادة ١١ من اللائحة الداخلية ، فالذي حدث أن حضرة العضو المطعون في انتخابه سبق أن طلب التأجيل بعد توزيع التقرير ؛ وقد وافق المجلس على ذلك ؛ وأحل نظر التقرير أسبوعين — ولهذا لا يجوز الارتكان على نص المادة المشار إليها .

أما إذا كان الغرض من طلب التأجيل اليوم هو أن يستعد المطعون في انتخابه للرد على تقرير اللجنة ، فالواقع أن حضرته قد اطلع على التقرير ودرسه ، بدليل أنه قدم مذكرة بدفاعه ، ثم شفها بمذكرة ثانية — ولهذا لا أرى محلاً لإجابة طلب التأجيل .

الرئيس — الموافق على تأجيل النظر في تقرير اللجنة عن الطعن المقدم في انتخاب حضرة عبد الحميد أبي جازيه بك يقف .  
( وقفت أقلية ) .

الرئيس — إذن تقرر نظر التقرير الآن .

المقرر — أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة :

« انتخب حضرة عبد الحميد أبو جازيه بك نائباً عن دائرة قصر نصر الدين ، وأعلن انتخابه في يوم ٢٧ يناير سنة ١٩٢٨ ،

سن النائب ٣٩ سنة ، ومقيد بمجدول الانتخاب تحت رقم ٩ ( حرف ع ) ، وتقدم فيه من الطعون :



## مادة ٩٥ • .....

أولاً - طعن مقدم من مصطفى عبد الحميد الفقي الناخب بجهة الدبلجون ، ومصدق عليه أمام قلم كتاب محكمة مصر الأهلية في ٦ فبراير سنة ١٩٢٨ يقول فيه إن عبد الحميد بك المذكور محروم من حق الانتخاب والنيابة على التأييد ، ذلك أنه في سنة ١٩٠٤ زور في عدة أوراق رسمية وحكم عليه حكماً نهائياً من محكمة استئناف مصر ( دائرة الجنج والجنابات ) ، بغرامة قدرها عشرون جنياً لثبوت التزوير عليه - فهو محروم إذن بمقتضى المادة ٤ ، فقرة ثانية وثالثة من قانون الانتخاب .

وقد ورد هذا الطعن إلى المجلس في ٧ فبراير سنة ١٩٢٨ ومعه صورة رسمية من الحكم المشار إليه ، وشهادة من جدول محكم الجنج والجنابات المستأنفة بمحكمة استئناف مصر سنة ١٩٠٤ ، ثابت فيها صدور الحكم بما ذكر .

ثانياً - طعن مقدم من عبد العزيز الفقي من الدبلجون مصدق على إمضائه به أمام محكمة كفر الزيات في ٦ فبراير سنة ١٩٢٨ وورد للمجلس في ٧ منه ، ادعى فيه بحصول عدة مخالفات في عملية الانتخاب .

ثالثاً - طعن مقدم من عبد العزيز نصير ، مصدق على توقيعه به في ٦ فبراير سنة ١٩٢٨ أمام محكمة كفر الزيات ، وورد للمجلس في ٧ منه ، بناء على الحكم السالف الذكر ، وعلى مخالفة في عملية الانتخاب .

رابعاً - طعن مقدم من محمد العراقي مصطفى ، مصدق عليه أمام محكمة كفر الزيات في ٧ فبراير سنة ١٩٢٨ ، وورد للمجلس في ٨ منه ، بناء على مخالفات حصلت في عملية الانتخاب .

واللجنة بعد أن عقدت عدة جلسات واطاعت على الطعون والمستندات المقدمة ، وعلى مذكرات المطعون في انتخابه ( وفيها يستدل بدفاعه بأنه ليس صاحب السابقة ؛ ثم يقول إنه على فرض أنه صاحبها فقد مضى عليها زمن لا يجعلها تحرمه من حق الانتخاب ، وغير ذلك مما سيأتى بيانه ) ، وعلى التحقيق الذى أجراه حضرة رئيسها بناء على قرارها مع حضرة العضو المنتخب ، ترى قبول الطعن وإلغاء الانتخاب لصدور حكم في مادة التزوير على حضرته بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ ، مؤيداً الحكم الابتدائى القاضى بتغريمه عشرين جنياً بناء على المواد ١٩٣ و ٣٥٢ فقرة سادسة ، و ٤٩ من قانون العقوبات القديم ، وملغياً الحكم الذى كان صدر غيائياً بحبسه ثلاثة أشهر من الدرجة الاستئنافية المذكورة .

وتبنى اللجنة رأيها بعدم صحة الانتخاب على المادة الرابعة من قانون الانتخاب المعدل ، لأنها تحرم أبداً من الانتخاب كل من صدر عليه حكم بتزوير أو في جريمة أخرى من الجرائم المبينة بها .

ولا عبرة بقول حضرة العضو المنتخب في مذكرته إن التزوير لم يجعله القانون من موانع الانتخاب إلا ابتداء من قانون سنة ١٩١٣ . أى بعد تاريخ الحكم المقدم في الطعن للسببين الآتين :

( أولاً ) إنه من القواعد المقررة أن الأحكام المانعة من الانتخاب تسرى على ما قبلها ، لضرورة أن يكون الناخب والمنتخب كلاهما متصفاً بالصفات الشريفة ( انظر كتاب الانتخابات البرلمانية وأحكامها ، صفحة ٨٤ وما بعدها ، وما ورد به من أحكام المحاكم الفرنسية والأهلية ، وكلها مؤيدة لهذه النظرية ) . وقد جاء بهذه الأحكام أن القاعدة القائلة بأن القوانين لا تسرى على الماضى ، لا تجد مكاناً لها عند تطبيق الأحكام المانعة من الانتخاب ، لأن الحرمان من الانتخاب ليس عقوبة بالمعنى القانونى ، ولكنه عدم أهلية ، أى حكم يراد به ألا يشترك في الانتخاب من وصف بصفة تزدى بالشرف . ويقرب هذه النظرية إلى الفهم أن من حرم حق الانتخاب مؤقتاً حتى يرد إليه اعتباره أو تمضى خمس سنوات على الحكم التجارى الصادر بإفلاسه ، ومن حرم حق الانتخاب مؤقتاً لأنه محجور عليه ، لم يكن حرماناً عقابياً لها ، وإنما كان لاتصافهما بصفات لا تتفق مع الكرامة ، أو الصفات الواجب توافرها فيمن يشترك اشتراكاً في السلطة العامة .

( ثانياً ) إن الحكم بالإدانة في مواد التزوير صار مع ذلك مانعاً من موانع الانتخاب ، بناء على الأمر العالى الصادر في ١١ يونيو سنة ١٩٠٠ ، أى من قبل الحكم على حضرة العضو المطعون فيه بأكثر من أربع سنوات . فهو يحرم صاحبه حق الانتخاب من عهد الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين وفي عهد الجمعية التشريعية ثم في عهد البرلمان . فلم يكن ثم محل للبحث في نظرية سريان القوانين على الماضى في حالتنا هذه .

كذلك لا يمكن التمييز بين الحكم الصادر بالغرامة والحكم الصادر بالحبس في مادة التزوير لأن القانون لم يذكر هذا التمييز ولا يزال  
رأياً لحكم بالغرامة في بعض الجرائم التي تحرم من حق الانتخاب . ففي بعضها الحبس أو الغرامة ، أو هما معاً كما هو شأن المادة ٢٩٣  
وبات في خيانة الأمانة ، وفي بعضها الحبس أو الغرامة كما هو شأن المادة ٢٧٦ عقوبات في باب السرقة .

وقد يقال إن في القانون شيئاً من الشدة فيما يتعلق بجعل الأحكام الصادرة بالغرامة مانعة من الانتخاب في الجرائم المبينة بالمادة  
أربعة من قانون الانتخاب ، لا سيما أن الأحكام الصادرة بالحبس مع إيقاف التنفيذ تعتبر كأن لم تكن ، ولا يمنع من الانتخاب بعد مضي خمس  
سنوات — حتى في الجنايات بالمعنى الخاص — إذا توافرت شروط المادة ٥٢ من قانون العقوبات ، وأن المجلس هو المرجع الأعلى للحكم بصحة  
انتخاب أو فساد . إلا أنه يجب أن يراعى أن الرأي المعتبر يقول إنه وإن كان المجلس هو المرجع الأعلى ، ولا معقب لحكمه ، فليس معنى ذلك  
يستطيع مخالفة القانون بل يجب عليه أن يتقيد بأحكامه ( صفحة ٥٦٥ وما بعدها من كتاب الانتخابات البرلمانية ، والفقرة ٩٤ من  
كتاب دوجي في القانون الدستوري ، والفقرة ٤٦٣ من الملحق السادس لموسوعات دالوز تحت كلمة الحق السياسي ) .

وبما تقدم يكون اتفق الجزء الثاني من دفاع حضرة العضو وهو الخاص بأن حكم التزوير هذا لا يمنعه من الانتخاب على فرض أنه  
أدر ضده .

ويبقى الجزء الأول ، وهو قوله إن هذا الحكم لم يصدر ضده ، وأنه جاء في كتاب الانتخابات البرلمانية أن الحكم المانع من الانتخاب  
ثبت بالشهرة العامة ولا بالتحريات الإدارية ، وإنما يثبت بصورة من الحكم أو شهادة من قلم السوابق . وبما أنه استحضر شهادة من  
تحقيق الشخصية ، ليس عليها في صفحة السوابق شيء ، فالسابقة ليست له .

والرد على هذا فيما يأتي :

أولاً — أن الحكم صادر سنة ١٩٠٤ عن واقعة حصلت في أول سبتمبر سنة ١٩٠٣ لتزوير استمارة دخول المدارس حرف « د »  
نمرة ٣٤ مستخرجة من نظارة المعارف ، ثم طلب التحاقه بالمدرسة التوفيقية ، تاريخها أول سبتمبر سنة ١٩٠٣ ، ونسب صدورهما على غير  
الحقيقة ، ما هي أولهما من عبد الحميد عزت ومحمد علي بك السلحدار باعتباره ولي أمره ، ومن محمد حسن بك أبو جازيه والده . وما هو  
نبيها من ولي أمره المذكور فقط عن عبد الحميد عزت ، واضعاً بهاتين الورقتين إمضاءات مزورة لهم وضمنها عبارات مزورة بأنه  
هو عبد الحميد عزت الحاصل على الشهادة الابتدائية في عام سنة ١٩٠٣ ، وأن نمرة ترتيبه في جدول الامتحان المائة والسبعة والأربعون  
مكررة . وثانياً بتزوير تصديق رسمي نسب صدوره من مأمور قسم الدرب الأحمر موقع عليه بختم وإمضاء عزاها إليه . وهو محرر على  
شهادة منسوبة زوراً أيضاً لاثنتين من مدرسي مدرسة خليل أغا لا وجود لأحدهما مضمونها نجاح عبد الحميد عزت في الامتحان المذكور  
فقدان الشهادة الابتدائية منه ، وذلك كله لكي يتوصل — رغماً من عدم نجاحه — للالتحاق غشاً بالقسم التجهيزي بالمدرسة التوفيقية ،  
سمى باسم مسماه ذلك الذي نجح في الامتحان المذكور ، ويكون بذلك وضع إمضاءات وأختاماً مزورة ، ووضع أيضاً أسماء أشخاص آخرين  
مزورة ، وظهر ذلك في أول أكتوبر سنة ١٩٠٣ بقسم الأربكية بمصر .

وكانت النيابة تعتبر الواقعة جنائية لأنها تزوير في أوراق رسمية منطبق على المادتين ١٨٩ و ١٩٠ ع ؛ وقد اعتبرتها المحكمة جنحة  
تزوير ؛ وحكمت عليه بالغرامة ؛ فاستأنف الحكم ؛ واستأنفته النيابة ؛ ثم صدر الحكم غيابياً عليه بالحبس ثلاثة أشهر من محكمة الاستئناف ؛  
لمعارض ألفت الحكم الغيابي وأيدت حكم الغرامة .

وقد دل التحقيق الذي كلف به حضرة رئيس اللجنة على أن العضو المنكر هو صاحب السابقة المذكورة لأنه اعترف فيه بأنه كان  
لميذاً بالمدرسة التوفيقية في تاريخ الحكم وقبله ؛ ولا يتذكر هل محمد علي السلحدار بك ولي أمره أو لا ؛ واعترف أن والده يسمى محمد  
حسن أبو جازيه بك ، وأنه لا يوجد خلاف والده بهذا الاسم . ولما أفهمه المحقق بأنه قد يضطر لاتخاذ أعمال يرى أنها لا تتفق مع كرامة  
لعضو من تحقيقات وتشبهات وغيرها قال : « هذه مسألة حصلت من مدة خمس وعشرين سنة ؛ ولا أتذكر عنها شيئاً . والإنسان ينسى  
ما حصل له من سنة » . فلما لاحظ المحقق أن هذه المسائل تعلق دائماً بالذهن لأنها خاصة بمحاكمة وصدور حكم قال : « هي جنحة ؛ والحكم  
لذي صدر فيها صدر بالغرامة ؛ وهذا لا يستدعي أن تبقى في ذاكرتي » .

ومن هذا يتضح أن حضرة العضو لا يستطيع مكابرة الحقائق إلى النهاية ؛ فهو يعترف من حيث يريد الإنكار .



مادة ٩٥ » .....

ثانياً — إن مثل هذه السابقة لا تقيد بقلم تحقيق الشخصية لأن هذا القلم لا تدون به أحكام الغرامة ؛ ولهذا استطاع العضو إحضار صفحة بيضاء منه ، على أنه كان يستفيد من ذلك لو أن هذه السابقة كانت مقيدة ثم جاءت صفحة بيضاء فتكون أعيره .

كما أن العضو يعترف بأن الحكم يثبت بصورة منه أو بشهادة من قلم السوابق . فها هي صورة الحكم النهائي الرسمية مؤيدة للطعن ومعها أيضاً شهادة من جدول الجنج والجنايات بمضمون الحكم الصادر ، فلا حاجة للتمسك بعدم وجود السابقة بقلم السوابق لنقص في عمله ( وقد تدارك القلم هذا النقص كما يعلم من الصفحة التي طلبتها من هذه اللجنة ) ، بل لا حاجة إلى شهادة قلم السوابق على أي حال مع وجوب صورة الحكم النهائي .

وفوق ما تقدم جميعه فإن السابقة تثبت بصورة كاملة من الحكم ، بل هم يفضلونها على صحيفة السوابق ( موسوعات دالوز تحت كلمة "Peines" ، فقرة ٢٧٦ وما بعدها فيما يختص بالعود ) . والأحكام المانعة من الانتخاب تثبت إما بصورة من الحكم أو بشهادة من قلم السوابق ( الجزء الخامس من دالوز العملي تحت كلمة "Eléctions" ، فقرة ١٢٨ وما بعدها ؛ وكتاب الانتخابات البرلمانية وأحكامها ، صفحة ٨٤ وما بعدها ) ، وبذلك صدرت أحكام في المدة ما بين سنة ١٨٦٠ و ١٨٨٢ قبل إنشاء أقلام تحقيق الشخصية ، ثم صدر قانون فرنساوي في سنة ١٨٩٩ وعدل في سنة ١٩٠٠ ؛ وبمقتضاه يكون لكل شخص دوسيه يوضع في الجهة الإدارية التي ولد بدأرتها ، وتوضع صورة منه تحت تصرف القضاء تشمل ملخص الأحكام الصادرة عليه ليرجع إليها القضاء لتقرير الحرمان من حق الانتخاب . وهذا هو كل ما يلزم للإثبات .

ولما كان هذا الوجه من وجوه الطعن كافياً للتقرير بطلان الانتخاب بدون التعرض لبحث المخالفات التي قيل بارتكابها في العملية الانتخابية .

لهذا

تقترح اللجنة على المجلس أن يقرر الاكتفاء بالطعن الأول ، والاستغناء به عن بحث المطاعن الأخرى « وقبول الطعن شكلاً وموضوعاً ، وإبطال انتخاب حضرة عبد الحميد أبو جازيه بك نائباً لدائرة قصر نصر الدين ، وإعلان خلو الدائرة المذكورة » .

وألفت نظر حضراتكم إلى أن حضرة العضو المطعون في انتخابه يدعى بأن الحكم صدر ضد مخلوق آخر يدعى عبد الحميد أبو جازيه ابن محمد حسن أبو جازيه بك . وقد استحضر شهادة من قلم تحقيق الشخصية تدل على أن صحيفته بيضاء ؛ ولكن فاته أن القلم المشار إليه لا تثبت في أوراقه أحكام الغرامات . والذي يلفت النظر أيضاً أن حضرة العضو المطعون ، في انتخابه لم يدع طريقة من طرق الطعن في الحكم الصادر ضده إلا سلكها . فإنه استأنف الحكم الابتدائي ثم لم يحضر ؛ فصدر ضده حكم غيابي ؛ وبعد ذلك عارض فيه . وقد أحضر صورة رسمية من الحكم المذكور ؛ وهي بلا شك أقوى من أي شهادة من قلم تحقيق الشخصية .

الرئيس — قدم حضرتا على حسين افندي وتوفيق أندراوس افندي الاقتراح الآتي نصه :

« تنص المادة الحادية عشرة من اللائحة الداخلية على أنه يتعم تأجيل المناقشة في كل انتخاب يتضمن تقرير اللجنة طلب إلغائه إلى الجلسة التالية التي تلي فيها التقرير .

وبما أن تقرير اللجنة تلى لأول مرة في هذه الجلسة فقط ، وقد طلب حضرة العضو التأجيل .

لذلك نرى ، عملاً بالمادة المشار إليها ، ضرورة التأجيل للجلسة التالية حتى يتمكن حضرة العضو من الاشتراك في المناقشة بنفسه » . على حسين افندي — إن نص المادة ١١ من اللائحة الداخلية يحتم تأجيل المناقشة إلى الجلسة التالية التي تلي فيها التقرير . وهذه أول جلسة تلي فيها ؛ وقد طلب حضرة العضو المطعون في انتخابه التأجيل حتى يتمكن من الاشتراك في المناقشة ؛ وهذا حق محمول بمقتضى المادة ١٢ من اللائحة .

لهذا أرى وجوب تأجيل المناقشة وإلا نكون قد تصرفنا تصرفاً مخالفاً لنص المادة ١١ من اللائحة ، فضلاً عن أننا نحرم حضرة العضو المطعون في انتخابه من حق الدفاع عن نفسه .

المقرر — إن القرارات تفسر بأسبابها . وقد تناقش المجلس الآن قبل تلاوة التقرير في طلب التأجيل ، واطلع على نص المادة ١١ من اللائحة الداخلية فقرر رفض الطلب ارتكافاً على أن نص المادة المذكورة قد نفذ باطلاع حضرة العضو المطعون في انتخابه على تقرير

أداة ٩٥ « ..... »

الجنة ورده عليه بمذكرتين . فالعودة إلى المناقشة في طلب التأجيل تعتبر رجوعاً في قرار سابق ، وهذا غير جائز ، إذ لم يحدث شيء يبرر لك . ولعل حضرة الأستاذ على حسين لم يكن موجوداً وقت صدور القرار السابق المشار إليه .

عمر عمرافندي — الذي أفهمه من مدلول المادة ١١ هو أن يكون العضو المطعون في انتخابه حاضراً وقت تلاوة التقرير ليطلب لتأجيل نفسه ؛ ولهذا أرى أنه لا يصح لعضو آخر طلب التأجيل .

سلامه ميخائيل بك — إن المادة ١١ من اللائحة الداخلية لم تعط العضو المطعون في انتخابه حق طلب التأجيل اعتباراً ، إنما عطته إياه متى وجدت لديه أسباب وجيهة تبرر تأجيل المناقشة . وإذا رجعنا إلى السبب الذي يبنى عليه حضرة العضو المطعون في انتخابه طلب التأجيل اليوم وجدنا أنه الرد على تقرير اللجنة . ولما كان حضرته قد رد على التقرير بمذكرتين فلا محل للتأجيل مرة أخرى ، إذ ليس هناك سبب وجيه يبرر طلبه .

أحمد حمدي سيف النصر بك — هل قدم حضرة العضو المطعون في انتخابه أوراقاً جديدة ؟

المقرر — إن الذي يقدم أوراقاً لا يحق له طلب التأجيل ، وإنما يكون ذلك من حق المجلس . وقد سبق لحضرة العضو المطعون في انتخابه أن قدم أوراقاً في الجلسة الماضية ؛ وأجل المجلس نظر الموضوع إلى اليوم ، فلم يحضر حضرته كأنه غير مهتم بالموضوع ؛ ولم يكلف نفسه إلا بضعة قروش دفعها أجرة للتغراف الذي أرسله . وأظن أن عضواً هذا شأنه لا يستحق أن يأخذ من وقت المجلس المدة التي صرفت في المناقشة .

عبد العزيز الصوفاني أفندي — نحن أمام حق يجب المحافظة عليه ونحيطه بكل الضمانات . طلب حضرة العضو المطعون في انتخابه التأجيل فأجيب إلى طلبه ، ثم قدم أوراقاً اطلعت عليها اللجنة وخصتها ، فيجب عليها أن ترد على ما في هذه الأوراق حتى يكون قرارها يتناول الطعن وجهاً .

لقد تلا حضرة المقرر التقرير القديم ولكنه لم يقل شيئاً عن الأوراق التي قدمت بالجلسة الماضية . ومن حق المطعون في انتخابه أن يقف على رأى اللجنة فيما قدمه من المستندات . وفضلاً عن هذا فإنني لا أرى ضرراً في إجابة طلب التأجيل ؛ ولا داعي للعجلة حتى لا تفسر بما لا يليق بكرامة المجلس .

أحمد عبد الغفار بك — أؤيد حضرة عبد العزيز الصوفاني أفندي فيما قاله ؛ ولا أرى داعياً إلى التشدد في إجابة طلب التأجيل لأنه لا فرق بين نظره اليوم أو غداً ، خصوصاً متى لاحظنا أن المادة ١١ من اللائحة الداخلية تعطى صراحة لحضرة العضو حق طلب التأجيل للجلسة التالية للجلسة التي تلي فيها التقرير . ولا أدري لماذا يذهب حضرات المعارضين إلى تأويلات وأقوال منها تحتم إبداء أسباب جديدة للتأجيل .

الدكتور أحمد ماهر — إن المادة ١١ من اللائحة صريحة حقاً ، ولكن أين هو حضرة العضو المطعون في صحة انتخابه ؟ إنه اكتفى بإرسال تغراف بطلب التأجيل . وهذه — على ما أعتقد — محاولة أقل ما يقال فيها إنها تؤدي إلى نتائج سيئة ، منها ترك هذه الدائرة غير مثقلة تمثيلاً صحيحاً . فلا يمكن ، والحالة هذه ، أن يقال بأن لا ضرر من التأجيل لأن هناك ضرراً على الدائرة المثقلة تمثيلاً باطلاً من مشهور ؛ ومهمتنا تصحيح الخطأ إن كان هناك خطأ .

إن نصوص اللائحة الداخلية ترمي في مجموعها إلى ضرورة الإسراع في البت في صحة انتخاب الأعضاء . فالمسألة كما ترون هامة . أظن أن المجلس لو أجاب طلب حضرة العضو في التأجيل لاعتبر ذلك مساعدة له على التلاعب بالرأى العام ، إذ لا يكفي أن يرسل العضو لمطعون فيه اعتذاراً كل أسبوع ليجاب إلى طلبه .

فلهذه الأسباب أطلب رفض طلب التأجيل .

( تصفيق ) .

أحمد عبد الغفار بك — مع احترامي لحضرة الزميل الدكتور أحمد ماهر أرى أن المناقشة الطويلة ، والحدة التي ظهرت في كلامه ، تحتم سرعة النظر في هذا الطعن لا محل لها ، فإن المادتين ١١ و ١٢ من اللائحة صريحتان في أن للعضو المطعون في انتخابه أن يطلب



مادة ٩٥ » ... ..

التأجيل للجلسة التالية للجلسة التي تلى فيها التقرير، ولأن له أن يحضر جلسة المجلس عند نظره في صحة نيابته ، كما له أن يشتر في المناقشة .

(أصوات : ولكن أين هو؟).

أحمد عبد الغفار بك — لقد أرسل حضرة عبد الحميد أبو جازيه بك تلغرافاً بطلب التأجيل لعذر أبداه . ولا أدري لماذا يتشد  
حضرة الدكتور أحمد ماهر بك ويذهب إلى أن الدائرة خالية في الوقت الذي توجد فيه دوائر خالية من أول الدورة — كدائرة حضر  
النائب المحترم عبد الستار الباسل بك . لا أدري معنى للتفرقة بين بعض الدوائر وبعضها ، كما لا أدري ما هو الضرر الذي ينشأ من التأجيل  
ولو لحلقة الغد .

على حسين افندى — إن ما ذهب إليه حضرتا الزميلين الدكتور أحمد ماهر والأستاذ عمر عمر لا يتفق مع النص الصريح للمادة ١١ من اللائحة التي تنص على وجوب التأجيل إذا ما طلب ذلك العضو المطعون في صحة انتخابه ولا تحتم المادة وجود حضوره الجلسة .

كما أن المادة ١٢ من اللائحة المنتمية للمادة ١١ تؤيد ذلك ، وتعطى العضو حق الاشتراك في المناقشة . ولست أرى فيما ذهب إليه الدكتور أحمد ماهر ما يتفق مع موقف المجلس في هذه المسألة ؛ ولا يصح من الزميل المحترم أن يبدي رأياً ظاهراً في قضية لم تطرأ بعد للمناقشة .

(نسخة)

(أصوات : لم يبد رأياً) .

على حسين افندى — يخشى الدكتور أحمد ماهر من أن تبقى الدائرة غير ممثلة ؛ والحقيقة أنها ممثلة ؛ والنائب عنها يحضر جلسة المجلس . فالدائرة ممثلة إلى أن يصدر المجلس حكمه في الطعن . وعلى كل حال لا أرى ضرراً من التأجيل لجلسة الغد ليتسنى للعضو حضور المناقشة ، خصوصاً أن الطعن مبنى على مسألة خطيرة فيها مساس بمركزه الأدنى .

الدكتور أحمد ماهر — أحتج بشدة على ما نسبته إلى حضرات الزميلين على حسين افندي وأحمد عبد الغفار بك من أنني أبديت رأياً في الطعن . فإنني لم أقل إلا بوجوب الإسراع والفصل في هذا الطعن حتى لا تبقى الدائرة غير ممثلة تمثيلاً صحيحاً . وكل ما نسب إليّ مخالفٌ لذلك غير صحيح وأحتج عليه بشدة ؛ وأطلب إثبات ذلك في المضبطة .

(تصفيق)

مصطفى محمود الشوريجي افندى — يقول بعض حضرات الزملاء إن المطعون في صحة نيابته غير موجود بالجلسة الآن ، أى أن لا يحق له طلب التأجيل إلا بوجوده . ولكن الواقع أنه أرسل اعتذاراً تلغرافياً وقبله المجلس . فهو ، والحالة هذه ، معذور وله حق الاشتراك في المناقشة ؛ وهذا ما تشير إليه المادة ١٢ من اللائحة ونصها : « لكل عضو أن يحضر جلسة المجلس عند نظره في صحة نيابته ؛ وله أن يشترك في مناقشاته ، وأن يقدم أقواله — بشرط ألا يبدي رأيه عند أخذ الأصوات » .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإننا ننظر في المسألة كقضاة . وهل لقاض أن يحكم قبل أن يفحص القضية ويدرسها ويطلع على الأوراق الخاصة بها . وقد قدم حضرة عبد الحميد أبو جازيه بك أوراقاً جديدة قرر المجلس إحالتها على لجنة الطعون لأهميتها . ولكن تقرير اللجنة الذى بين أيدينا خلو من الإشارة إلى تلك الأوراق مع أن من واجبنا أن نحيط علماً بها لنحكم حكماً صحيحاً فى الموضوع — لهذا نرجو إجابة طلب التأجيل .

(أصوات : يقفل باب المناقشة) .

الرئيس - ليتكلم أحد المعارضين في إقفال باب المناقشة .

حسن صبرى بك — أعارض فى إقفال باب المناقشة لأن المناقشة التى دارت للآن كان يجب أن تنصرف إلى تفسير المادة ١١ من اللائحة قبل أن تنصرف إلى الموضوع نفسه .



إن المجلس إذا رأى ضرورة التأجيل فلا يكون ذلك تنفيذاً لنص المادة ١١ ، لأننا إذا أجزنا للعضو حق طلب التأجيل بتلغراف سله بناء على حقه المشار إليه في تلك المادة فكأننا أعطيناه الحق في تقديم اقتراحات وطلبات ينظرها المجلس وهو غائب ؛ وهذا لا يمكن أن ترمى إليه المادة ، لأنها تعطى الحق للعضو المطعون في صحة انتخابه في طلب التأجيل بشرط أن يكون موجوداً قانوناً لمجلس لا أنه يرسل رغباته وطلباته وهو غائب عن الجلسة .

( تصفيق ) .

الرئيس — هل يريد أحد مؤيدى إقبال باب المناقشة أن يتكلم ؟

( لم يقف أحد ) .

الرئيس — المعارض في إقبال باب المناقشة يقف .

( لم يقف أحد ) .

الرئيس — إذن تقرر إقبال باب المناقشة . ولناخذ الرأي على تأجيل نظر الطعن . فالموافق على التأجيل يقف .

( وقفت أقلية ) .

الرئيس — إذن تقرر نظر الطعن في هذه الجلسة .

إبراهيم الهلباوى بك — لى استفهام من حضرة المقرر .

المقرر — أرجو أن ينتظر حضرة الزميل المحترم حتى أتم كلامى ، إذ ربما يجد فيه ما يفنى عن الاستفهام :

ذكرت أن التقرير يمثل رأى أغلبية اللجنة ، وأن هناك أقلية مكوتة من حضرة النائب المحترم الأستاذ مصطفى الشوربجى وحده ، فقد كان حضرته يطلب قبل تقديم الأوراق الأخيرة تحقيق شخصية المحكوم عليه . وكان رأى حضرته بعد أن قدمت الأوراق الأخيرة على شخصية المحكوم عليه غير شخصية حضرة النائب المطعون فيه ؛ ولهذا رأى رفض الطعن وصحة النيابة .

هذا ما أردت أن أتم به ما ورد في التقرير . وقد اجتمعت لجنة الطعون اليوم وقررت بأغلبية الآراء أن الأوراق الجديدة التى بدنها حضرة العضو المطعون فيه لم تحدث أى تأثير في قرارها الأصل .

لقد قدمت ضد حضرة العضو المطعون فيه جملة طعون ؛ ولكن اللجنة لم تتعرض إلا للطعن الخاص بالحكم الصادر ضد حضرته من حكمة الجنايات سنة ١٩٠٤ في قضية تزوير بتغريمه عشرين جنياً . وقد استخرجت فعلاً صورة رسمية من الحكم المذكور وشهادة من قلم كتاب المحكمة ثابت فيها صدور الحكم بما ذكر . ولا يخفى على حضراتكم أن المادة الرابعة من قانون الانتخابات المعدل تحرم الشخص المحكوم عليه بالتزوير من أن يكون منتخباً أو ناخباً ؛ وهذا الحرمان مؤيد طبقاً لنص المادة المذكورة .

والظاهر أن حضرة العضو المطعون فيه يقدر أهمية هذه المسألة ، ولذلك يستهل كل مذكرة يقدمها إلى اللجنة أو إلى المجلس بالقول أنه ليس صاحب السابقة . ولكى يثبت ذلك لجأ إلى حيلة مكشوفة ، وهى أنه تقدم إلى قلم تحقيق الشخصية وشبه نفسه بصمات ، ورسمت صورته في ورقة تحقيق الشخصية ، ثم استحضر شهادة من القلم المذكور خالية من السوابق . وهذه الحيلة — كما ذكرت — مكشوفة ؛ لأن قلم تحقيق الشخصية لا يثبت إلا الأحكام الصادرة بالسجن أو بالحبس ، أما أحكام الغرامة فلا يثبتها مطلقاً . وهذا معروف رسمياً ؛ ويمكن لمن أراد من حضراتكم أن يتحقق من صحته في القلم المذكور .

وفضلاً عن ذلك فإن صورة الحكم أصدق من صحيفة السوابق وأشد منها في الدلالة على أن صحيفة السوابق إنما تؤخذ من صورة الحكم . وبما أن الشهادة الرسمية والحكم الرسمي مقدمان فلا يمكن التخلص منهما إلا إذا طعن فيها بالتزوير ، لأن الأوراق الرسمية يجب اعتبارها صحيحة حتى يدعى بالتزوير الرسمي فيها . أما الأوراق العرفية فيمكن للشخص إنكار صحتها وعلى التمسك بها أن يثبت صحتها .

وبعد هذا كله لا يصح أن يعتبر تنصل حضرة العضو من الحكم الصادر ضده مقيداً له ، وإلا لجاز لكل شخص أن يلجأ إلى هذه الوسيلة ويتقدم إلى عضوية المجلس ، وحينئذ تكون المادة ٤ من قانون الانتخاب المعدل مهمة ولا قيمة لها .

وإنى أربأ بمجلسنا الوقور أن يندمج في عضويته أشخاص صدرت في حقهم أحكام ماسة بشرفهم . لقد اعترف حضرة عبد الحميد بجوازه بك أن صورة الحكم الرسمية تعتبر حجة عليه فقد رأينا أن من العدل ألا يحرم نائب من

نيابته إلا بعد التحقيق الدقيق في أمره ، فكلفت اللجنة حضرة رئيسها الأستاذ حسين هلال بك بعمل التحقيق المذكور ، فجاء ذلك التحقيق مؤيداً للمعلومات الواردة في الحكم ، ودل على أن حضرة العضو هو صاحب السابقة ، لأنه اعترف بأنه كان تلميذاً بالمدرسة التوفيقية في تاريخ الحكم وقبله ؛ واعترف أن والده يسمى محمد حسن أبو جازيه بك ، وأنه لا يوجد شخص آخر يحمل هذا الاسم ؛ وقال : لا يتذكر هل محمد علي السلحدار بك ولي أمره أو لا .

إن التزوير الذي ارتكبه حضرة عبد الحميد بك يدل على أنه كان تلميذاً في غاية الجرأة ، وأنه جرى من نشأته . فقد زور استمارة دخول المدرسة ، وكذلك طلب التحاقه بالمدرسة التوفيقية ، كما زور إمضاءات والده وولي أمره ، وإمضاء مأمور القسم ومشايخ البلد وغير ذلك مما تجدونه مفصلاً في تقرير اللجنة . وقد رأت المحكمة إذ ذاك مراعاة لصغر سنه أن تعتبر التهمة جنحة بدل جنابة ؛ وحكم عليه بالغرامة ؛ فاستأنف الحكم ؛ واستأنفته النيابة ؛ وتقيب عن الحضور في جلسة الاستئناف كما تقيب اليوم ؛ فصدر الحكم عليه غيائياً بالحبس ثلاثة أشهر . ولما عارض في الحكم ألغى الحكم الغيائى وأيد حكم الغرامة .

يزعم حضرة المطعون فيه أن اسمه الحقيقي عبد الحليم أبو جازيه ، ولكنه اشتهر بعبد الحميد أبو جازيه . ويستدل على ذلك بشهادة رسوم بدل العسكرية لسنة ١٩٠٤ . وإنى أرى أن كل هذا لا يفيد شيئاً لأنه يقرر أنه اشتهر باسم « عبد الحميد أبو جازيه » . وحضراتك تعلمون أن الذى انتخب هو « عبد الحميد أبو جازيه » . فإن كان حضرته هو « عبد الحليم أبو جازيه » والذى انتخب هو « عبد الحميد أبو جازيه » فقد كفانا مؤونة التعب ، ولم يعد — بل ولم ينتخب — عضواً لمجلس النواب على الإطلاق . ولذلك فلا لزوم لنظر الطعن في انتخابه لأنه لم يحصل . ولكن الواقع أن الحكم الذى صدر هو ضد عبد الحميد أبو جازيه ، وأن الذى انتخب هو عبد الحميد أبو جازيه الذى نبحت اليوم الطعن في انتخابه وهو يعلم ذلك حق العلم . ولذلك قال إن اسمه الحقيقي عبد الحليم ، ولكن ذلك طبعاً لا ينفي أنه انتخب باسم عبد الحميد . والحكم الصادر كان ضد عبد الحميد ؛ والطعن ضد عبد الحميد . وما التماس هذه التسمية إلا إثارة لبعض الشبهات أمامنا . حتى إن هناك مولوداً حديثاً في العائلة اسمه عبد الحميد على أبو جازيه ؛ ولكن هناك فرقاً عظيماً بين الشخصين لا يمكن معه وقوع التباس بينهما . إبراهيم الهلباوى بك — إن من الأوجه التى يدافع بها حضرة العضو المطعون في انتخابه عن نفسه أن الحكم ليس صادراً ضده ولكى يبرهن على ذلك قدم مستنداً من قلم السوابق يدل على أنه لم تصدر ضده أية عقوبة . وقد جاء في تقرير لجنة الطعون أن السوابق إنما يقيد العقوبات البدنية ؛ أما الحكم بغرامة مالية فلا يقيد في قلم السوابق . فإذا نحن أصدرنا حكماً الآن فنؤكد أن هذا الحكم لن يكون خالياً من الإبهام . ولتجنب ذلك يجب أن نعلم على أى قانون يقيد قلم السوابق سوابق المحكوم عليه ؟ وكيف استثنيت الغرامات من الأحكام التى تقيد بقلم السوابق ؟

أنساءل عن ذلك لأننا نطلع في كل يوم على سوابق التهمين ، وأنه حكم عليهم بغرامة قدرها كذا . وقد جاء في تقرير اللجنة حكم عليه في سنة ١٩٠٤ بغرامة ؛ ولكننا نعلم من الشهادة التى قدمها لنا حضرة العضو من قلم السوابق أنه لم يحكم عليه بغرامة ما . فيجد إذن أن نعلم ماهية التشريع الذى تسجل بموجبه سوابق المحكوم عليه ، وإلا كان الحكم بعدم صحة الانتخاب لهذا السبب وصحة تلخيص بالعضو طول حياته .

الدكتور أحمد ماهر — هل يعنى الأستاذ الهلباوى بك أنه لم يصدر حكم ضد حضرة العضو ؟

إبراهيم الهلباوى بك — قد يجوز أن حكماً صدر على شخص آخر بهذا الاسم .

الدكتور أحمد ماهر — ولكن صحيفة السوابق تدل على عدم وجود أحكام على العضو أو غيره .

محمد يوسف بك — لقد بحثت النقطة التى أشار إليها حضرة العضو المحترم ؛ وسأعرض نتيجة بحثى على المجلس .

أنشى قلم السوابق بذكرى بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٨٩٥ فيه مادة واحدة هذا نصها :

« يشكل في النيابة العمومية بمحكمة الاستئناف الأهلية قلم للسوابق تحت إدارة النائب العموى » .

والمادة الثانية تقتصر على ما نصه :

« على ناظر الحفانية عمل اللوائح اللازمة لسير القلم المذكور » .

وقد صدرت في ١٢ أكتوبر سنة ١٩١١ لأعنة تنفيذية لهذا الذكرى بقرار وزارى . وقد جاء ... ..



إبراهيم الملباوى بك — هل ظل هذا القانون خمس عشرة سنة بدون لائحة تنفيذية ؟  
محمد يوسف بك — نعم هذا هو الواقع . وقد سألت عن ذلك في قلم السوابق ؛ وأود أن أبين لحضراتكم أن ليس كل جناية أو  
جنحة تبقى مقيدة بهذا القلم إلى الأبد ، لأن الذى يبقى على الدوام هى صفات الجنائيات . ومع ذلك فهذه لا تقيد فى دفتر خاص ولكن كل  
مخض حكم عليه فى جنابة تخصص له صحيفة تعرف بالفيش ؛ فإذا كان للشخص أكثر من سابقة كان له أكثر من فيشة واحدة . وقد جاء  
اللائحة التنفيذية فى المادة الثالثة عشرة ما يأتى :

« صفات الأحكام الصادرة بالعقوبات الجنائية ، و صفات الأحكام فى الجرائم الواردة بالمادة ٤٠ أو بالمادة ٥١ من قانون العقوبات ،  
صفات الأحكام التى أوقف تنفيذها بمقتضى المادة ٥٢ من قانون العقوبات — تسحب فقط من قلم السوابق بعد إثبات أن المجرم  
رفى أو أنه قد بلغ من العمر ٧٥ سنة إن كان حياً » .

ومعنى كلمة « تسحب » ، الواردة هنا ، هو إعدام تلك الصفات لأنها إذا بقيت تتكاثر ويتكدر بعضها فوق بعض .

وقد جاء فى المادة ١٤ ما يأتى :

« فيما عدا ما ذكر فى المادة السابقة يمكن سحب صحيفة من قلم السوابق إذا مضت مدّة خمس سنين من تاريخ الحكم بالعقوبة  
وكانت العقوبة بالغرامة أو بالحبس مدة تقل عن سنة واحدة ) ، أو من تاريخ انقضاء العقوبة إن كان الحبس لسنة فأكثر » .

ومعنى هذا أن صفات السوابق تحفظ لمدة خمس سنوات فقط فيما عدا الجنائيات ، وذلك لأن قانون العقوبات يعتبر المجرم الذى مضى  
عليه أكثر من خمس سنوات فى مثل هذه الأحوال أنه ليس من أرباب السوابق ولا عائداً ، كما جاء فى الباب السادس ، مادة ٤٨ من  
قانون العقوبات .

فمن هذا يتضح لحضراتكم أن من مضى على الحكم عليه بغرامة أكثر من خمس سنين لا يمكن أن توجد له صحيفة فى قلم السوابق ،  
أن هذه الصفات تعدم كما بينت لحضراتكم . فالذى حصل أن حضرة العضو ذهب إلى قلم السوابق وقال إنه فلان بن فلان ؛ وطلب  
نسخة سوابقه — فلم توجد بطبيعة الحال لأنها حكم فيها باعتبارها جنحة لا جنابة ، وكان ذلك فى سنة ١٩٠٤ .

ومما تقدم يعلم لحضراتكم أن صحيفة هذه السابقة يجب أن تكون أعدمت سنة ١٩٠٥ أو سنة ١٩٠٦ . فبناء على ذلك أرى أن  
الطعن صحيح .

مصطفى الشورى — حضرات الأعضاء :

إن الكلام الذى سأشرف بقوله أمام حضراتكم ليس دفاعاً ولكنه فى الحقيقة كلام قاض ، لأننا نعتبر فى هذه المسألة قضاء .  
تقدم هذا الطعن فكان له أهمية خاصة لأنه لا يتناول إبطال انتخاب العضو فحسب ، ولكن الفصل فيها بالشكل الذى أرادته  
اللجنة يتناول حرمان شخص من حقوقه السياسية ؛ فهو لا يمس مسائل شكلية ولكنه يتناول شرف العضو الذى انتخبه بحق أو  
بغير حق ٦٠٠٠ من المصريين .

تقدمت جملة طعون ؛ الأول منها هو المبسوط أمام حضراتكم للفصل فيه . وقد اكتفت اللجنة بهذا الطعن باعتبار أنه قاطع يبنى  
عن الطعون الأخرى .

طبقت اللجنة المادة الرابعة من قانون الانتخاب على هذه الحالة ، ونصها :

« يحرم حق الانتخاب أبداً :

١ — المحكوم عليهم بعقوبة من عقوبات الجنائيات .

٢ — المحكوم عليهم فى جنابة بعقوبة من عقوبات الجنح الخ » .

وقد كان من رأى أن هذا التعبير لا ينصب على الماضى ، وأن كلمة « أبداً » هى ظرف لما يستقبل من الزمان . وقد استعنت على هذا  
التفسير بنص من الدستور نفسه ، فقد جاء فى المادة السادسة منه أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ؛ ولا عقاب إلا على الأفعال  
اللاحقة لصدور القانون الذى ينص عليه .



فلو فهمنا كلمة « أبدأ » في هذا الضوء فهما حقيقياً لغوياً لتأكدنا أن الأشخاص الذين يحرمون من حق الانتخاب أبدأ هم الذين يحكم عليهم بعد صدور الدستور .

تقول اللجنة إن هذه ليست عقوبة ، ولكن الواقع — يا حضرات القضاة — أن هذه أكبر عقوبة يمكن أن توقع على إنسان ، لأن العقوبات العادية على اختلاف أنواعها تنسى بعد مدة من الزمن ، ولكن هذه العقوبة لا تنسى ، والشخص الذي توقع عليه يظل محروماً من حقوقه السياسية إلى الأبد . فلا يمكن ، بعد كل ذلك ، أن تقول إن الحبس عقوبة وأن الحرمان من الحقوق السياسية ليس بعقوبة . والواقع أن قانون العقوبات ينص في بعض مواده على الحرمان من الحقوق السياسية كعقوبة تبعية . إذن تقول اللجنة إن هذه ليست عقوبة لا يمكن أن يقنعنا بأنها ليست عقوبة حقاً . وقد بحث في اللجنة فيما بعد عما إذا كان من الواجب أن تتمشى القوانين الانتخابية على الماضي . وإن لا أعارض في ذلك ، ولكن على شرط وجود نص صريح على ذلك . هذا هو التطبيق القانوني لهذه المسألة ؛ ولكن الواقع أن لهذه المسألة وجهة أخرى تؤثر في نفسى تأثيراً كبيراً ، إذ أن هذه الحادثة البسيطة التي نسبت لهذا الشخص المسكين وهو حديث السن يكاد لا ينج منها تلميذ في حياته المدرسية . وهل أحد منكم ... ..

الدكتور أحمد ماهر — هل وقعت من حضرة العضو مثل هذه الحادثة في زمن التلمذة ؟

مصطفى الشوربجي افندى — هذه إهانة لا أقبلها وأعتبرها قلة أدب .

عثمان محرم باشا — لقد أهان العضو هيئة المجلس جميعه بقوله : « وهل أحد منكم ؟ » .

الدكتور أحمد ماهر — أطلب من رئيس المجلس أن يحميني من هذه الإهانة ؛ وإلا فإنى قادر على أن أحمى نفسى .

الرئيس — أطلب من حضرة الخطيب أن يسحب كلمته ، لأن الواقع أن الكلام كان عاماً . وقد أراد الدكتور أحمد ماهر أن يشهد للمجلس عدم صحته ، فتساءل عما إذا كان قد وقع من حضرة الخطيب مثل هذه الحادثة أثناء التلمذة .

مصطفى الشوربجي افندى — لقد كان كلام الدكتور أحمد ماهر على طريقة الاستفهام الاستنكارى .

الرئيس — أدعوك إلى سحب كلمتك .

إبراهيم الهلباوى بك — المجلس بأجمعه يطلب من حضرة العضو سحب كلمته .

مصطفى الشوربجي افندى — احتراماً لرأى المجلس أقرر بأنى لم أقصد إهانة أحد ما .

الدكتور أحمد ماهر — لا أكتفى بهذا الاعتذار ، بل أطلب سحب الكلمة بدون قيد ولا شرط .

مصطفى الشوربجي افندى — هذا تحكم الأغلبية في الأقلية .

الرئيس — المجلس بأجمعه يعلم أن الأقلية لها عطفي قبل غيرها . ولم يفعل الدكتور أحمد ماهر شيئاً كما يلوح لى سوى أنه سأل عما إذا كان قد وقع منك أثناء دراستك ما قررت بأنه عام ولا يخلو منه تلميذ .

مصطفى الشوربجي افندى — بناء على هذا الإيضاح أسحب الكلمة التي فهمت بها عن غير قصد .

الدكتور أحمد ماهر — أكتفى الآن بذلك . وسيرى إن كان يمكنه أن ينطق بمثل هذه الكلمة خارج الجلسة .

مصطفى محمود الشوربجي افندى — إن هذا تهديد أرجو إثباته بمحضر الجلسة .

عبد الحميد سعيد افندى — هذا تهديد لا تقبله بحال من الأحوال ؛ ويمكننا أن نهدد بمثله .

الرئيس — ليكن ما ترون ، ولكن لا شأن للمجلس به .

عبد الحميد سعيد افندى — سيتخذ كلا منا إجراءاته أيضاً .

حسن يس افندى — وهذا تهديد أيضاً .

الرئيس — لقد انتهت المسألة . وليستمر حضرة مصطفى الشوربجي افندى في دفاعه .

إبراهيم الهلباوى بك — أظن أنه لا يمكننا الاستمرار في مثل هذا الجو .

الرئيس — ترفع الجلسة للاستراحة .

( ثم رفعت الجلسة في الساعة السابعة والدقيقة الخامسة ، وأعيدت في الساعة السابعة والدقيقة العشرين ) .

مصطفى محمود الشوريجي افندى — وصلنا إلى تفسير عبارة « يحرم من حق الانتخاب » . وقلنا إن هذا التفسير ربما يؤثر في نفس رافعة التي نسبت إلى حضرة العضو المطعون في انتخابه . وقد يكون للواقعة تأثير كبير في ذهن القاضي لأن كثيرين من التلاميذ يتيحون لأنفسهم في أثناء حياتهم الدراسية أن يعملوا مثل هذه المسائل إما إرضاء لوالديهم أو « شيطنة » وسوء تقدير دُمور وعواقبها .

هذا فيما يختص بالبحث القانوني . أما فيما يختص بالموضوع فعلى الطاعن إثبات الطعن . قدم الطاعن حكماً جاء فيه أن شخصاً اسمه عبد الحميد محمد حسن أبو جازيه حكم عليه لتهمة تزوير بثلاثة أشهر ، ثم عدل الحكم بالغرامة . ولما أن سئل المطعون فيه أجاب من باب على بأن هذا الحكم لم يصدر عليه ، ومن باب احتياطي بأن المادة التي يراد تطبيقها لا تسرى على حالته . ودل على ذلك بحجج بينها في مذكرات التي قدمها . والوجه الأصلي في دفاعه هو أن هذا الحكم لم يصدر ضده . وقد قدم شهادة من قلم السوابق جاء فيها أن عبد الحميد ند حسن أبو جازيه لم تصدر ضده أحكام . وعزز ذلك بأنه عمدة ؛ والعادة أن وزارة الداخلية تعمل تحريات عند تعيين العمدة . فلو كان هذا الحكم صحيحاً لما تعين المطعون فيه عمدة . هناك قرينة أخرى على عدم صحة نسبة هذا الحكم إليه ، وهي أنه حائز لرتبة البكوية ؛ لا تعطى الرتب لمن سبق الحكم عليهم في جريمة ما .

رأت اللجنة إزاء هذا الدفاع أن تلجأ إلى التحقيق ؛ ولكنها اكتفت منه بسؤال المطعون فيه عن صدور هذا الحكم ضده ، فأجاب أنه لم يصدر ضده ، ولكن حضرة المحقق — وكان حضرة حسين هلال بك — أفهمه بأنه نائب ، وأن إنكاره سيستدعى اتخاذ إجراءات ويلة للوصول إلى الحقيقة . ويخيل لي أن هذا السؤال قد أدى إلى ارتباك حضرة المستجوب في إجابته . فلما سئل : هل كنت طالباً في مدرسة التوفيقية ؟ أجاب بنعم . مع أن التهمة المنسوبة إليه تتنافى مع إجابته ، لأنه في الواقع كان تلميذاً في مدرسة ابتدائية ، وادعى بأنه أنزل لشهادة الدراسة الابتدائية ، وقدم طلباً للالتحاق بالمدرسة التوفيقية ، وادعى أن اسمه محمد عزت وهو الاسم الحقيقي له .

كل ذلك يدل على الارتباك الذي اتباه ؛ إذ لا يعقل أن يكون طالباً في المدرسة ويقدم طلباً للدخول فيها .

غفرى عبد النور بك — أذكر أن المدرسة التوفيقية كان بها قسم ابتدائي .

مصطفى محمود الشوريجي افندى — الحقيقة أنه لم يكن وقتئذ طالباً بالمدرسة التوفيقية . وعلى كل فتلك مسألة يمكن التحقق منها بسهولة ، لأن تلاميذ المدرسة في سنتي ١٩٠٣ و ١٩٠٤ يمكن معرفتهم بالاطلاع على دفاتر المدرسة .

سئل بعد ذلك عن اسم والده ، وهل هو محمد حسن أبو جازيه ، فأجاب : نعم .

ثم سئل أيضاً عما إذا كان له في ذلك الحين ولى أمر أو لا ، فأجاب بأنه لا يذكر ذلك . وسئل عن صدور حكم عليه في مسألة التزوير ، جاب بأن هذه مسألة مضى عليها نحو خمس وعشرين سنة ولا يمكنه أن يذكرها . وكانت النتيجة أن اتخذت إجاباته كاعتراف منه بالحكم تشيئاً لإنكاره صدور هذا الحكم عليه . وإنني ، يا حضرات الزملاء ، لا يمكنني أن أفهم كيف تعتبر تلك الإجابات اعترافاً من المطعون فيه لجريمة . وكل ما يمكنني أن أفهمه بحق أنه اعترف بأن اسم والده محمد حسن أبو جازيه بك . وهذا أمر لا يحتاج لتحقيق كبير . ولا يمكن كائن من كان أن يرجح هذه الإجابات على إنكاره الصريح لصدور الحكم عليه ؛ إذ لا يمكن أن يفسر الصريح بغامض خصوصاً إذا حث ما اعتراه من الارتباك الذي أشرت إليه .

والخلاصة أن ليس هناك اعتراف أصلاً ، بل مجموع إجاباته تدل على الإنكار . بقي على أن أدحض هذا الحكم فأقول إن الأحكام ليست جنة أو دليلاً على السوابق ، إذ الكل يعلم أنه يجب على من يريد التوظيف بالحكومة أن يقدم شهادة من قلم السوابق بعدم وجود سوابق . فإذا ما حصل أن جاء بالصحيفة سوابق أنكرها الشخص المنسوبة إليه يعمل تحقيق بالفيش ، وتحصل المقارنة ليعرف ما إذا كان المنكر صدرت ضده أحكام .

ومن ذلك يظهر لحضراتكم أن صورة الحكم لا يمكن أن تعين شخصية المحكوم عليه ، بل الذي يعتمد عليه في ذلك أمام القضاء ، شهادة السوابق .



مادة ٩٥ » ... ..

يقول حضرة المقرر بأنه كان ينبغي لدحض التهمة أن يطعن في الحكم بالتزوير ، ولكنني أرد على ذلك بأن من المبادئ الأولى المعروفة للجميع أن صور الأحكام لا يمكن أن يطعن فيها بالتزوير . وإنني أتساءل عن الإجراءات التي يجب أن تتبع للطعن بالتزوير في كالتنا هذه . إن ما أفهمه هو أن ليس هناك من طريق سوى الالتجاء لحضراتكم ، وتبيان الحقائق والأمور . وهذا ما فعله المطعون ؛ إذ أنكروا ما نسب إليه من أول الأمر . فدفاعه الآن أمام حضراتكم يعتبر طعنًا بالتزوير .

بقيت مسألة أخرى أثارها حضرة العضو المحترم محمد يوسف بك ، وهي قوله بأن قلم السوابق أنشئ في سنة ١٨٩٥ ثم صدر قانونه أو لائحة في سنة ١٩١١ لتنظيم طريقة عمل السوابق . وردى عليها بأنه قد فات حضرة العضو المحترم أن الشهادة التي قدمها حضرة المطعون فيه هي شهادة من قلم تحقيق الشخصية .

تكلم حضرة أيضاً على مسألة الخمس السنوات . وهذه مسألة خاصة بالعود وعدم العود . ولو أخذنا رأي حضرة لتعذر الحصول على شهادة من قلم السوابق عن سوابق مضى عليها أكثر من خمس سنوات ؛ وقلم تحقيق الشخصية يعطى دائماً الشهادة المطلوبة عن أية مدة .  
يا حضرات النواب :

إن التهمة التي تعزى للمطعون فيه هي التزوير ؛ وقد ابتدئ بالقول بأنه تزوير في أوراق رسمية . ونحن نعلم كحاميين أنه في قض الجنح والجنايات يبدأ أولاً بأخذ فيش التهم حتى يعرف ما إذا كانت له سوابق ، أي أن أخذ الفيش ومعرفة السوابق من الإجراءات الأولى التي يجب على رجال الضبط والنيابة اتخاذها قبل إحالة القضية على المحكمة ، وقبل الحكم فيها ؛ إذ أن معرفة السوابق ضرورية لتطبيق القانون مادام هناك عود وما دام هناك إيقاف تنفيذ ، وكل منهما يؤثر في العقوبة .

ولا يمكن حينئذ أن ينتظر حتى يصدر الحكم بالفرامة أو بالحبس ، ثم يؤخذ الفيش بعد ذلك . بناء عليه يكون اعتراض حضرة المقرر واعتراض حضرة محمد يوسف بك لا أساس لهما . ظهر مشكل آخر في هذه المسألة بعد الجلسة السابقة التي أجل فيها هذا الطعن . قدم حضرة المطعون فيه ضمن المستندات الجديدة التي قدمها شهادة بأن محمد حسن أبو جازيه ليس له ابن قطعياً اسمه عبد الحميد ، وأن ابنه الحقيقي هو عبد الحليم ، إذ هو الاسم الوارد في دفتر المواليد . وهنا نتساءل : هل كانت المطعون فيه في سنة ١٩٠٤ مشهوراً بابن عبد الحميد ؟ وهل كان اسمه عند صدور الحكم عبد الحليم أو عبد الحميد ؟

أكثر من هذا ، يا حضرات النواب ، أنه قدم شهادة الاقتراع ؛ وهي تفيد أنه اقترح في سنة ١٩٠٤ — وهي السنة التي صدر في الحكم المزعوم — باسم عبد الحليم ؛ ودفع البدل بهذا الاسم . وقد زادت هذه الشهادة شك أقلية اللجنة في أن اسم المطعون فيه في ذلك الوقت كان عبد الحليم . ترون من صحيفة السوابق — ويلاحظ أنها تؤخذ بالفيش وليس بالاسم — فلو كانت التهمة ضد عبد الحليم لظهرت في هذه الصحيفة أيضاً . وقد دلت على أن المطعون فيه ليست له سوابق أصلاً . ومن الشهادة التي تقدمت والتي تدل على أن محمد حسن أبو جازيه ليس له ابن باسم عبد الحميد . ومن شهادة الاقتراع التي ذكرتها لحضراتكم ترون من كل هذا أنه لا يمكن الاقتناع بالحكم ينصب على عبد الحميد .

سلامه ميخائيل بك — لم لم يتقدم في الانتخابات باسم عبد الحليم ؟

مصطفى محمود الشوريجي افندى — هذه مسألة أخرى يصح إحالتها على اللجنة لبحثها . ولو قبل الطعن لهذا السبب لما ترتب على حرمان المطعون في انتخابه من حقوقه الانتخابية .

بناء على ما أبديته من الأسباب تجدون أن رأي الأقلية كان مبنياً على أساس صحيح ، وجديراً بالقبول .

أحمد عصمت افندى — قال حضرة الأستاذ الشوريجي إن الأحكام لا تسرى على الماضي . ولا أريد أن أرد عليه من الوجه النظرية ، ففي تقرير اللجنة الكفائية ؛ وإنما أرد عليه من الوجهة العملية ، فقد حصلت سابقة لهذه تماماً في مجلس النواب عام ١٩٢٤ ؛ تقدم طعن في انتخاب حضرة محمد عبد العال عابد بك عن دائرة أبو شوشه — وهو شبيه بالطعن المقدم ضد حضرة عبد الحميد بك أبو جاز من كل الوجوه تقريباً ما عدا نوع التهمة ، إذ أنه طعن فيه بأنه في سنة ١٩٠٥ صدر ضده حكم بتغريمه ٥٠٠ قرش لأنه ارتكب جريمة شهادة الزور . وقد تناقش المجلس في هذا الطعن وقرر بالأغلبية المطلقة قبوله وسقوط العضوية .

وأما الآن نص كامل للمناقشة التي دارت في هذا الطعن ؛ وقد تناولت جميع النقاط التي يدور البحث عليها الآن .



درة ٩٥ « ... .. »

وهأنذا أتلو على حضراتكم بعض ما جاء بشأن هذا الطعن في مضبطة مجلس النواب للجلسة التاسعة عشرة التي عقدت يوم السبت ١٣ رمضان سنة ١٣٤٢ ، الموافق ١٩ أبريل سنة ١٩٢٤ ، بالصفحتين ٢٢٤ و ٢٢٥ .

قال حضرة مقرر لجنة الطعون يومئذ ، بعد مقدمة ، ما يأتي :

« وأريد ألا يمر هذا الطعن مروراً عادياً على المجلس لأنه مخالف لجميع الطعون التي تقدمت — تقدم للمجلس مائة وستة وعشرون نائياً ضد أربعة وثمانين عضواً . فكان هذا الطعن من طبيعة ، والمائة خمسة وعشرون من طبيعة أخرى ، لأنها جميعاً كانت خاصة بصحة نيابة النصوص عنها في المادة ٦٨ من قانون الانتخاب . ولكن هذا الطعن هو طعن في الأهلية ؛ ويطلب سقوط العضو ارتكاً على المواد ٥ و ٥ من قانون الانتخاب ، وعلى نص المادة ٧٣ من نفس القانون — وهي تقضى بسقوط العضو إذا فقد الصفات المشترطة في المواد ٥ و ٥ . الطعن بعدم صحة النيابة له شروط خاصة ، كتقديمه من مرشح في الدائرة ، وقبل مضي خمسة عشر يوماً ، ويفصل فيه بقرار يصدر غلبية ثلثي الأصوات .

ولكن الطعن في سقوط العضوية ليس مقيداً بوقت ، ولا اشتراط شروط في الطاعن ، ولا أغلبية خاصة — وهي الحالة المنصوص بها في المادة ٧٣ من قانون الانتخاب ، ونصها : « إذا وجد أحد الأعضاء في حال من أحوال عدم الأهلية المنصوص عليها في المادتين ابعة والخامسة من هذا القانون — سواء عرضت له أثناء نيابته أو أنها لم تعلم إلا بعد انتخابه — تسقط عضويته ، وكذلك تسقط عضوية من فقد الصفات المشترطة في العضو ؛ ويكون السقوط في الأحوال السالفة بقرار من المجلس .

ونصت المادة ١٠٠ من الدستور على أنه « في غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة ، أي نصف زائداً واحداً ... الخ » .

ثم قال حضرة المقرر بعد ذلك إن الطعن يشتمل على وجهين ، إلى آخر ما قال .

أما الاعتراضات التي وجهت فهي ما يأتي كما جاء بالمضبطة المذكورة .

محمود وهبه القاضي بك — هل هذا العضو سبق أن طعن فيه وشطب اسمه من الجدول ؟ وإن كان كذلك فكيف انتخب ؟ المقرر — الطعن بعد الانتخاب .

محمود وهبه القاضي بك — إن مرور العضو بأدوار الانتخاب قد جعل له حقاً مكتسباً ( نخبه ) . زد على ذلك أنه حصل على رتب باشين ؛ وهي لا تعطى إلا لغير المحكوم عليهم ( ضحك ) . فلكي ... ..

المقرر — إذا فرض أنه أنعم على هذا العضو برتبة أو بنشان بعد ارتكاب الجريمة ، فإن هذا الإنعام لا يعتبر عفواً شاملاً لأن للعفو امل شروطاً خاصة ، فإنه يجب أن يقرره مجلس الوزراء قبل أن يعرض على جلالة الملك . وبغاية الأمر هو أن المديرية طلبت ، بحسن نية ، نعام على العضو ، فأنعم عليه ؛ وذلك لا يعتبر عفواً شاملاً بأي حال من الأحوال ، ولهذه الحادثة مثيل في سنة ١٩٠٦ . الجريمة جريمة تحرم من حقوق الانتخاب ما بقيت .

زبون من هذا أن هناك سابقة واقعية تعزز رأى لجنة الطعون . ولذلك أنضم للجنة في رأيها بقبول الطعن وسقوط العضوية .

إبراهيم الهلباوى بك — أؤيد رأى حضرة الأستاذ الشوريحي في أن الطعن الموجه ضد حضرة النائب المحترم عبد الحميد أبو جازيه بك سمه كثير من الوجهة التي تستلزم الحكم بالإلغاء الانتخاب . أما فيما يتعلق بالقوانين الجديدة وتطبيقها على الحوادث الماضية فإني لا أؤيد مرة الزميل فيها ، لأنه ورد في تقرير لجنة خص الطعون : « إن الحرمان من الانتخاب ليس عقوبة بالمعنى القانوني ولكنه عدم أهلية ، حكم يراد به ألا يشترك في الانتخاب من وصف بصفة تزي بالشرف » . أما الذي أعرضه على المجلس هو أن الحكم صدر عن حادثة مت في شهر سبتمبر سنة ١٩٠٣ ؛ وقد ورد في أول فقرة من تقرير اللجنة أن عمر المطعون في انتخابه وقت الانتخاب في يناير سنة ١٩٢٨ ٣٩ سنة ؛ فإذا كان عمره ٣٩ سنة في سنة ١٩٢٨ يكون سنة ١٩٠٣ عمره يتراوح بين ١٤ و ١٥ سنة .

الدكتور أحمد ماهر — قد ثبت أن المطعون في انتخابه دفع البديل العسكري سنة ١٩٠٤ ؛ فكيف يكون عمره وقتئذ ١٤ سنة ! متى أراه أن عمره الذي قدر في تقرير اللجنة بـ ٣٩ سنة خطأ .

إبراهيم الهلباوى بك — أنا لا يهمنى غير مناقشة تقرير اللجنة الذى أسمى ؛ وحينئذ يتبين لحضراتكم أن عمر النائب وقد ما نسبت اللجنة إليه كان يتراوح بين ١٤ و ١٥ سنة . ومعروف فى القواعد العامة أن الحقوق لا يمكن أن يضيعها الإنسان بـ اكتسابها ، أى لا يمكن عمل أى عمل يفقد حقاً لم يكتسب بعد . وقد أجمع الشراح على أن الوارث إذا تنازل عن حقه فى الميراث قبل أيلولته إليه يكون هذا التنازل باطلاً . وكذلك الحقوق السياسية لا تكتسب قبل بلوغ سن الثامنة عشرة فى القانون القديم والحديثة والعشرين فى القانون الحالى . فإذا ارتكب غلام جريمة ما فإنه يكون مسئولاً جنائياً بمقتضى قانون العقوبات عن هذه الجريمة قبل أن يكون أهلاً للتمتع بالحقوق السياسية ، فهل الحكم الذى يصدر على هذا الغلام قبل أهليته السياسية يحرمه من هذه الحقوق السياسية متى بلغ السن القانونية ؟ هذه مسألة تستحق الدرس والعناية ؛ ولا أدعى أنى درست هذه النقطة دراسة وافية ؛ وكما أطلبه من حضراتكم أن تقررُوا إعادة التقرير إلى اللجنة لدرس هذه النقطة لتبين هل يمكن أن تسقط الكفاءة السياسية بـ اكتسابها ؟ أظن أن ليس هناك ضرر من ذلك .

أما الأحكام التى أشار إليها حضرة الزميل المحترم أحمد عصمت افندى عن النائب الذى طعن فى انتخابه سنة ١٩٢٤ فلا تنطبق على حالة حضرة عبد الحميد أبو جازيه بك . لأن النائب المذكور كان قد بلغ التكليف الشرعى عند ارتكابه الجريمة التى نسبت له . أما الذى أكلّم عنه فهو غلام ارتكب الجريمة المسندة إليه وهو فى سن يتراوح بين ١٤ و ١٥ سنة . فإذا رأيت أن سنه الوارد بتقرير اللجنة - وهو ٣٩ سنة - يخالف أنه اقترح فى سنة ١٩٠٤ فأرجو أن تطلبوا وثيقة رسمية بسنه الحقيقى ، لأن سن حضرة العضو المطعون انتخابه مشتبّه فيه ؛ وإذا كان لدى حضرة المقرر وثيقة رسمية بهذا الشأن فأرجو أن يتفضل بإبرازها .

يا حضرات النواب : إنكم تأبون الفصل فى عدة نقاط متنازع فيها مع أن المستند الرسمى القاطع فى هذا الموضوع ميسور لكم . الواقع أنه لم يوجد سند قاطع للفصل فى هذه النقطة ، لأن الحكم الذى صدر ضد حضرة عبد الحميد أبو جازيه بك قد برأه . قلم السوابق .

قيل إن هناك تحقيقات تخالف ذلك . وإنى أرى أن المرجع الوحيد للفصل فى هذا الموضوع هو المستندات الرسمية المقنعة . وقد قاله المبادئ القانونية إنه عند الشبهة يؤخذ منها ما كان فى مصلحة المتهم . لذلك أنضم للقائلين برفض الطعن ما لم يثبت بمستندات رسمية أن المطعون فى انتخابه قد بلغ سن الرشد وقت ارتكابه للجريمة المنسوبة إليه .

يا حضرات النواب : إن الموضوع المطروح أمام حضراتكم ينحصر فى أن المطعون فى انتخابه لما كان فى سن الطفولة نسب إليه عم . لم يقصد به السرقة ولا التعدى على حقوق الغير ، بل كان نتيجة عشقه للعلم ورغبته فى الصلاح فى هذا السن ، سن الطفولة . لا أقول قل ارتكب طالب مثل هذا الجرم لأن الوقائع لا تؤيد ذلك ، بل أقول إنه قد ترتّب جرائم كثيرة فى مثل هذا السن بحسن نية والغرض شريف . فهذه اللجنة ارتكبت قبل بلوغ التكليف الشرعى ؛ وأساسها حسن النية والمقصد السامى ؛ لهذا أرجو أن تراجعوا شعورك الطام وأن تفكروا فى أنه مضى على هذا الرجل ٢٥ عاماً بعد هذه الزلة وهو ظاهر الذليل ، لم يفرط منه أى أمر يعاب عليه أو يمس كرامته مرت به كل هذه السنين ، ودخل فى صف الرجال الكرام ، واعتبر من خيارهم ، وقيد اسمه عند بلوغه السن القانونى فى جدول الانتخاب ولم يطعن عليه ، كما تقلد عدة مساند عالية ، فأنعم عليه برتب عديدة .

يا حضرات النواب : إن عقوبة الإعدام تسقط بمضى ٢٠ سنة ، فهل مثل هذه الزلة الصغيرة لا تسقط فى نظركم بعد مضى ٢٥ سنة - قضاها المطعون فى انتخابه مكرماً مبجلاً ؛ ولم تكن هذه الزلة معروفة لأحد وذهبت فى صحف النسيان ولم تنشر إلا بداع من التشهير وحب الانتقام ؟

حضرات الزملاء : هل من حضراتكم من يقول إنه لم يقع من عظماء الرجال زلات كثيرة كهذه فى مثل السن الذى وقعت فيه جنحة حضرة أبو جازيه بك ؟ أظن أن التاريخ يطوى كثيراً من مثل ذلك . هذه هفوة وقعت من طفل ، والقوانين نفسها حددت المسئولية الجنائية فى الجرائم من ٧ سنوات إلى ١٧ سنة بعقوبات خاصة مخففة ، لأن من يكون فى هذا السن ليس أهلاً لتقدير المسئولية وهذا الغلام وقعت منه هذه الجنحة وهو فى سن يعامل فيه القاضى معاملة خاصة ، فهل ترون أن ابن ١٤ سنة يزن معنى الشرف والكرامة أظن أننا لا نكون مباغين إذا طلبنا من حضراتكم ، باسم العدل ، وهو أكبر تاج يتوج هذه القاعة ، أن ترفعوا عن مؤاخذه رجل بلغ سن الأربعين على جنحة مضى على ارتكابها ٢٥ سنة فنسيت . هذه هى طلباتى ، بل هذه هى تضرعاتى .



المقرر — سألني حضرة الزميل المحترم الهلباوي بك سؤالاً يختص بسن حضرة عبد الحميد أبو جازيه بك الذي كان يسمى عند ولادته حسب دعواه بعبد الحليم . سألني وقال إنه بنى سؤاله على فكرة أبدائها ، وهي أن الإنسان لا يفقد الحقوق قبل اكتسابها . وبما أنه ارتكب الهفوة المنسوبة إليه وهو في سن ١٤ سنة ، مع أنه لم يكتسب الحقوق السياسية إلا في سن ١٨ سنة ، فليس من المعقول أن هذا الحكم يفقده حقاً لم يكتسبه بعد . هذه نظرية لا أوافق حضرتها عليها ، لأنه ورد في تقرير اللجنة أن الحرمان من الحقوق السياسية ليس عقوبة بالمعنى القانوني ولكنه عدم أهلية ، أي حكم يراد به ألا يشترك في الانتخاب من وصف بصفة تزدري بالشرف ؛ وقانون الانتخاب صريح حيث نص في المادة الرابعة منه على أنه يحرم حق الانتخاب أبداً :

(١) المحكوم عليهم بعقوبة من عقوبات الجنايات .

(٢) المحكوم عليهم في جنابة بعقوبة من عقوبات الجنح .

(٣) المحكوم عليهم في سرقة ، أو إخفاء أشياء مسروقة ، أو نصب ، أو خيانة أمانة ، أو غدر ، أو رشوة ، أو تفالس بالتدليس ، أو زور ... الخ .

وهذا النص العام لا يمكن أن يسمح لشخص حكم عليه — حتى ولو كان صغيراً — بتقلد منصب من المناصب .

هذا من الوجهة النظرية ، ومع ذلك فقد أظهر حضرة النائب المحترم الهلباوي بك استعداداً للانضمام إلى رأى اللجنة إذا اقتنع أن حضرة عبد الحميد أبو جازيه بك كان يوم ارتكاب الجريمة يبلغ أكثر من ١٨ سنة ؛ لهذا أقدم البرهان من المستندات التي قدمها حضرة عبد الحميد بك نفسه أخيراً .

قدم حضرة شهادة دفع البديل العسكري ، وهي تثبت أنه دفعه في سنة ١٩٠٤ بالاسم الذي تسمى به يوم ولادته وهو عبد الحليم . قد أراد ، زيادة على ذلك ، أن يحصل من مديرية الغربية على شهادة باسم عبد الحميد المولود سنة ١٨٨٥ . فباحساب هذا التاريخ إلى سنة ١٩٠٤ تكون النتيجة مطابقة لتاريخ دفع البديل العسكري . وتأييداً لذلك أتلو على حضراتكم صورة الإفادة التي وردت من دفترخانة في ٣١ مارس سنة ١٩٢٨ إلى مديرية الغربية في هذا الخصوص :

حضرة صاحب السعادة مدير الغربية

رداً على مكاتبة المديرية رقم ٧٥٧ نفيد أنه بالكشف من دفاتر مواليد ناحية أبو الغر سنة ١٨٨٥ لم يستدل على اسم « عبد الحميد أبو جازيه » إنما وجد اسم « عبد الحليم محمد حسن جازيه » . فإذا كان هذا الاسم هو المراد تحرير المستخرج عنه يكرم بالإفادة . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

إذن يكون الرأي الذي أبداه حضرة الأستاذ الهلباوي بك غير موافق للواقع ، لا من الوجهة النظرية ولا من الوجهة العملية .

حسن صبرى بك — هل ورد في الحكم الصادر ضد حضرة عبد الحميد أبو جازيه بك ذكر لسنه ؟

المقرر — ورد فيه أن سنه ١٧ سنة ؛ وهو مقدر هنا تقريباً .

محمد يوسف بك — يلاحظ أن الاستناد إلى أن الاسم عبد الحليم لا عبد الحميد ليس في مصلحة المطعون فيه ، لأنه إذا لم يكن أبوه محمد حسن أبو جازيه بك فمن يكون أبوه ياترى ؟

( أصوات : نطلب قفل باب المناقشة ) .

الرئيس — إن حضرة المقرر يريد الكلام في مسألة النصاب اللازم لتكوين الأغلبية في الحالة التي نحن بصددتها الآن .

المقرر — يشترط الدستور أن يكون قبول الطعن بأغلبية ثلثي أصوات الحاضرين ؛ ولكن المادة ٧٣ من قانون الانتخاب قد استثنت حالة عدم أهلية العضو إذ تقول :

« إذا وجد أحد الأعضاء في حالة من أحوال عدم الأهلية المنصوص عليها في المادتين الرابعة والخامسة من هذا القانون — سواء رضت له أمئاء نيابته أو أنها لم تعلم إلا بعد انتخابه — تسقط عضويته وكذلك تسقط عضوية من فقد الصفات المشترطة للعضو .

« ويكون السقوط في الأحوال السالفة بقرار من المجلس » .



مادة ٩٥ » ... ..

فهذه المسألة تنطبق على من كان عند انتخابه عديم الأهلية ولكن لم تظهر عدم أهليته إلا بعد انتخابه ، أو من كان ذا أهلية وط عليه بعد انتخابه ما يوجب فقدان أهليته .

ثم نصت المادة ١٠٠ من الدستور على ما يأتي :

« في غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة . وعند تساوى الآراء يكون الأمر الذى حصه المداولة بشأنه مرفوضاً » .

ومعنى هذا أنه فى الأحوال العادية يصدر المجلس قراره بالأغلبية العادية ، وهى النصف زائداً واحداً ؛ ولا يلجأ إلى أغلبية الثلثين . بنص صريح ؛ ولكن الأحكام تخصص بمخصصات ، فالمادة ٧٣ تعتبر مخصصة للمادة العامة ، لأنه إذا كان العضو الذى انتخب انتخاباً صحيح يجوز سقوط عضويته بالأغلبية المطلقة لطروء سبب يدعو لفقدان الأهلية فمن باب أولى شخص غير متنازع فى عدم أهليته . والسبب فى ذا واحد ، وهو عدم الأهلية . فالنصاب الذى يجب أن يتوافر فى هذه الحالة هو نصاب الأغلبية المطلقة وليس ثلثي الأصوات . وفضلاً عن ذا فإن القرارات التى تصدرها اللجنة المنصوص عنها فى المادة ١٣ من قانون الانتخاب — المكونة من المدير وقاض وأحد الأعيان — يكنى ؛ أغلبية نصف الأعضاء زائداً واحداً . وقد سبق للمجلس أن أخذ رأى بالأغلبية المطلقة فى الطعن الذى قدم فى سنة ١٩٢٤ ضد عابد بك مصطفى محمود الشورى بمضى افندى — هذا بحث دستورى مهم ؛ إذا مررنا به سراعاً ، قد يترتب عليه مخالفة نص صريح فى الدستور فى مسائل الطعن فى الانتخاب . والواقع أن نص المادة ٧٣ خاص بحالة معينة إذ تقول :

« إذا وجد أحد الأعضاء فى حالة من أحوال عدم الأهلية المنصوص عليها فى المادتين الرابعة والخامسة من هذا القانون — سو عرضت له أثناء نيابته أو أنها لم تعلم إلا بعد انتخابه — تسقط عضويته » .

فالقصد بالحالة التى تعلم بعد الانتخاب ليست حالة الطعن وإنما هى الحالة التى لم يقدم فيها طعن ما . وهنا يكون الفصل فى العذر بقرار يصدر من المجلس بالأغلبية المطلقة . إذن فنص المادة ٧٣ لم يوضع لبيان نصاب الأغلبية وإنما وضع لإعطاء المجلس حق طء عضو فقد أهليته .

إبراهيم الهلباوى بك — إن المادة ٧٣ من قانون الانتخاب ليست استثناء أو تعديلاً لنص المادة ٩٥ من الدستور بل وضع لحالة خاصة بالطعون التى لها قواعد معينة توجب ألا يقدم الطعن إلا بعد انتخاب النائب وفى ميعاد معين . فهذه المادة تطبق فى حالة شخه عرفت بعد انتخابه عدم أهليته أو عرض له ما يكون سبباً لسقوط العضوية عنه . فالمجلس ، فى هذه الحالة ، أن يقرر سقوطه ولو بعد مدة مدة طويلة من انتخابه ؛ لأن المادة ٧٣ لم تنص على ميعاد معين وإنما نصت على عدم أهلية الشخص لأن يكون منتخباً فحسب .

أما المادة ٩٥ من الدستور فتتص على الشخص الذى يطعن فى انتخابه ، فهى تعطيه ضمناً خاصاً هو تمتعه بأغلبية ثلثي الأصوات فالشخص الذى يرتكب تزويراً فى أوراق الانتخاب ، أو يستعمل سلطة غير شرعية فى التأثير على الناخبين ، تنطبق عليه هذه المادة — ؛ يعطى ضمناً كافياً .

فهل هذا الطاغية الذى يرهق الناخبين يتمتع بذلك الضمان — وهو أغلبية ثلثي الأصوات — ولا يتمتع به ذلك الذى لم يرتكب إنما فى عملية الانتخاب وإنما طعن فيه لصغر سنه أو لعدم أهليته ؟ إننى فى الواقع لا أفهم سر التفرقة بين هاتين الحالتين لأن السبب والأسباب واحدة ؛ وغرض القانون هو طمأينة العضو وصيائه من أن تلعب به الأهواء .

إذا كان المجلس مكوناً من ١٥٠ عضواً فأعطى ٩٩ عضواً أصواتهم ضد أحد الأعضاء المطعون فى انتخابه فلا يجوز أن تسفه عضويته لأنه قد نقص صوت واحد عن النصاب المعين وهو الثلثان . لذلك أرى أن ما جاء فى المادة ٧٣ لا يعتبر استثناء للمادة ٩٥ ، وأن يكون التصويت فى حالتنا هذه بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين .

الدكتور حسين يوسف عامر — ذهب حضرة النائب المحترم إبراهيم الهلباوى بك إلى أنه لا يجوز التفريق بين حالة العضو الذى يتهم بتزوير ، وحالة العضو الذى فقد إحدى صفات الأهلية . ويسأل عن العلة فى التفرقة . ولكن العلة ظاهرة جلية لأن المجلس عندما يحكم على الشخص الذى ارتكب جريمة انتخابية فإنما يقيم نفسه قاضياً يحكم بالوقائع التى أمامه لى يثبت أن الجريمة ارتكبت فعلاً . أما فى حالة سقوط العضوية فإن المجلس يكون أمام حكم صادر من المحكمة ولا يكون شأنه حينئذ شأن القاضى .

إذ ٩٥ « ... »

هذه هي علة التفرقة بين المسألتين . ولذلك اشترط أن تكون قرارات المجلس بالأغلبية العادية في حالة وبأغلبية الثلثين في الحالة أخرى .

محمود صبرى افندى — هناك نص صريح في الدستور يؤيد قرار اللجنة ، ويؤيد ما ذكره حضرة المقرر رداً على حضرة النائب ابراهيم الهلباوى بك . ذلك أن المادة ١١٢ من الدستور تقول : « لا يجوز فصل أحد من عضوية البرلمان إلا بقرار صادر من مجلس التابع هو له ويشترط في غير أحوال عدم الجمع وأحوال السقوط المبينة بهذا الدستور وبقانون الانتخاب أن يصدر القرار بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس » .

وإذا رجعنا إلى نص المادة ٧٣ من قانون الانتخاب نجد أنها تقول :

« إذا وجد أحد الأعضاء في حالة من أحوال عدم الأهلية المنصوص عليها في المادتين الرابعة والخامسة من هذا القانون — سواء رضت له أثناء نيابته أو أنها لم تعلم إلا بعد انتخابه — تسقط عضويته ، وكذلك تسقط عضوية من فقد الصفات المشتركة في العضو . « ويكون السقوط في الأحوال السالفة بقرار من المجلس » .

يفهم من ذلك أنه طبقاً للمادة ٧٣ تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة إلا في الأحوال التي نصت عليها المادة ١١٢ من الدستور .

حسن صبرى بك — لا يمكن أن تتخذ من نصوص قانون الانتخاب في مسائل سقوط العضوية حكماً ما دامت هناك نصوص ربيحة في الدستور . فالذي يجب تحكيمه هو الدستور ؛ ولا يمكن إذا طرأت حالة تستوجب البحث أن يرجع فيها إلى الاثنين بل يجب رجوع إلى الدستور ، لأنه الأصل ولا يعدله شيء آخر .

إن الموضوع الذى هو مثار البحث الآن ينطبق عليه نص المادتين ٩٥ و ١١٢ من الدستور .

١ « وما هو ذا نص المادة ٩٥ أعرضه على حضراتكم :

« يختص كل مجلس بالفصل في صحة نيابة أعضائه . ولا تعتبر النيابة باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الأصوات » .

وهنا يلاحظ أن هذا النص أطلق عبارة ثلثي الأصوات ولم يقل أغلبية الأصوات التي يتكون منها المجلس ، فعدم التقييد يفهم منه أن هذا الحكم معناه أغلبية ثلثي من تتكون منهم الجلسة لا من يتكون منهم المجلس .

أما من جهة المادة ١١٢ فإنها اشترطت شروطاً خاصة وأغلبية خاصة هي ثلاثة أرباع الأعضاء الذين يتكون منهم المجلس .

فالحالة التي يجب أن نقضى فيها هي طعن في صحة انتخاب . والمطلوب إعلان صحة الانتخاب أو الحكم بطلانه . ويشمل الموضوع ، « نواقع مسألة مادية وأخرى قانونية » .

فالمسألة المادية تنحصر فيما يأتى :

هل الحكم الصادر بعموبة بسبب التزوير والذى ترتكن عليه اللجنة في طلب إبطال الانتخاب — هل صدر ضد المطعون في انتخابه ، تقول اللجنة أو صدر ضد شخص آخر كما يقول المطعون في انتخابه ؟ ويجب أن نفصل في هذه النقطة قبل أن نطبق المبدأ القانوني بخصوص فقدان الأهلية وتطبيق أحكام الدستور أو اللائحة الداخلية للفصل فيه ، لأن الواقعة المادية المشار إليها لا علاقة لها أصلاً بفقدان الأهلية ، أى أنه يجب علينا — قبل أن نفصل فيما إذا كان المطعون في انتخابه قد فقد الأهلية — أن نصدر قراراً في صدور الحكم ضد المطعون في انتخابه أو ضد شخص آخر . والمسألة الأخيرة من المسائل العامة التي للمجلس حق الفصل فيها ، والتي يسرى عليها بلا نزاع حكم أغلبية ثلثي الأصوات .

هذا وحده كاف في وجوب تطبيق نص الدستور . أما ونصه عام يستوى أمامه البحث في وقائع مادية أو في نقطة قانونية تتعلق بفقدان الأهلية فيجب على المجلس ألا يتخطى نص المادة ٩٥ من الدستور بأى حال من الأحوال ، أى أنه يتحتم أن يصدر القرار بأغلبية ثلثي الأصوات .

المقرر — أود أن أورد على حضرة الأستاذ حسن صبرى بك لنوفى الموضوع حقه ولكن يكون الحق رائداً .



مادة ٩٥ » ... ..

إن اللجنة مصممة على رأيها لأن أسباب بطلان النيابة يرجع بعضها إلى أحكام الدستور والبعض الآخر إلى أحكام قانون الانتخاب . فأحكام الدستور — فيما يتعلق بهذه المسألة — مبينة في المادتين ٩٥ و ١١٢ منه . وقد تلى نص المادة الأولى على حضرات غير مرة ، فلا داعى إلى إعادة تلاوتها . أما نص المادة ١١٢ فهو :

« لا يجوز فصل أحد من عضوية البرلمان إلا بقرار صادر من المجلس التابع هو له . ويشترط في غير أحوال عدم الجمع وأحوال السقوط المبينة بهذا الدستور وقانون الانتخاب أن يصدر القرار بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس » .

فإذا طبقنا النص الدستوري القاضى بأن العضوية تسقط بالأغلبية المطلقة لا نكون قد خالفنا الدستور ، لأنه في المادة ١١٢ ، لا يتكلم فقط عن أسباب السقوط المبينة به والتي يلزم لها أغلبية خاصة ، بل أشار أيضاً إلى أسباب السقوط المبينة في قانون الانتخاب أى أن الدستور يعترف بهذه الأسباب وبوجوب احترام ما جاء بشأنها من الأحكام . وخلاصة ما تقدم أن للأحوال الخاصة المذكورة . الدستور أغلبية خاصة ، أما غيرها من الأحوال فتطبق عليها القاعدة العامة ، أى الأغلبية المطلقة .

لهذا لا يمكن القول مطلقاً بأن تطبيق القاعدة العامة على الحالة التى نحن بصددتها يعتبر تعدياً على نص من نصوص الدستور .

إبراهيم الهلباوى بك — إن مركز العضو المطعون فى انتخابه كمرکز المتهم ؛ ولهذا يجب أن يكون هو آخر من يتكلم .

الدكتور أحمد ماهر — لا أرى محلاً لتطبيق هذه القاعدة فى المجلس ، إذ ليس فينا محام وقاض لأننا كلنا قضاة .

إبراهيم الهلباوى بك — نحن قضاة ، ولكننا فى الوقت نفسه مدعون ؛ وإلا لما جاز لحضرة المقرر أن يعطى صوته لأن رأى معروف وهو طلب قبول الطعن .

أعود إلى الموضوع فأقول إن المادة ٧٣ من قانون الانتخاب تنص على أحوال سقوط العضوية ، ولكنها لم تبين نوع الأغلبية الواجب توافرها للحكم بسقوط العضوية . فلنكن نصل إلى الأغلبية اللازمة للحكم بسقوط العضوية يجب أن نرجع إلى الأحكام الخاص بهذه المسألة ، أى إلى المادتين ٩٥ و ١١٢ من الدستور . فالمادة ٩٥ تتكلم عن صحة النيابة وعدمها ، وهذه تشمل مسائل عد الأهلية بمعنى أنه إذا انتخب شخص غير حائز للصفات القانونية جاز للمجلس أن يحكم بعدم صحة انتخابه ، وهذه هى الحالة التى نحن بصددتها أما المادة ١١٢ من الدستور التى تطلب أغلبية ثلاثة أرباع الأصوات فلا علاقة لنا بها . يقولون إن حالة سقوط العضوية استثنائية من نص المادة ١١٢ ولذلك يجب أن تطبق عليها القواعد العامة أى الأغلبية المطلقة . ولكنى أقول إن استثناءها من المادة المذكور لا يجعلها خاضعة لحكم الأغلبية المطلقة بل لحكم أغلبية الثلثين النصوص عليها فى المادة ٩٥ . والخلاصة أنه يجب — للحكم بإبطال الانتخاب — أن يصدر قرار المجلس بأغلبية الثلثين .

الرئيس — الموافق على أن يصدر القرار بإبطال انتخاب حضرة عبد الحميد أبو جازيه بك بأغلبية ثلثي الأصوات يقف . (وقفت أقلية) .

الرئيس — إذن تقرر أن يصدر القرار بالأغلبية المطلقة . وأرى من المستحسن أن يؤخذ الرأى بمناداة الأسماء .

إبراهيم الهلباوى بك — لا أرى موجباً لذلك ما دام المجلس قد قرر أن يصدر القرار بالأغلبية المطلقة .

الرئيس — سيؤخذ الرأى بمناداة الأسماء للتأكد من أن العدد قانونى .

الدكتور أحمد ماهر — من حق المجلس أن يطلب أخذ الرأى بمناداة الأسماء .

( وبمناداة الأسماء وافق المجلس على قبول الطعن وإبطال انتخاب حضرة عبد الحميد أبو جازيه بك بأغلبية ١٠٣ أصوات ضد عشر أصوات ؛ وامتنع عضو عن التصويت ) .

الرئيس — إذن تقرر قبول الطعن ، وإبطال انتخاب حضرة عبد الحميد أبو جازيه بك ، وأصبحت دائرة قصر نصر الدين خالية والآن أرجو حضرة حسن صبرى بك أن يبدى أسباب امتناعه عن التصويت .



إداة ٩٥ « ... .. »

حسن صبرى بك — إن سن المطعون فيه الواردة بالحكم الذى ترتكن عليه لجنة الطعون كانت تجيز بحث رأى الذى أبداه  
ضرة العضو المحترم إبراهيم الهلباوى بك من أن السقوط لا يرد على غير الملوك . وبما أتى لم أستطع أن أكون لى رأياً قاطعاً فى هذا  
متعت عن إبداء الرأى .

( فى ٢٣ ابريل سنة ١٩٢٨ ) .

العضو الذى طعن فيه بأنه لا يملك النصاب المالى ، ويثبت للجنة الطعون أنه انتخب مرتين لمجلس النواب ، وقضى فيه  
سنتين تشريعيتين كاملين — مهما كانت مدة كل فصل منهما — فإن هذا يجعله أهلاً للعضوية فى مجلس الشيوخ .

( جلسة ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٨ )

مجلس الشيوخ

### تقرير لجنة الطعون

عن الطعن المقدم من محمد مدنى حسين عبد الشافى ، ضد حضرة عبد الستار الباسل بك عضو مجلس الشيوخ

( المقرر حضرة الشيخ محمد عز العرب بك ) .

بجلسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧ نظر مجلس الشيوخ فى هذا الطعن وقرر إحالته على لجنة الطعون . وقد بلغ هذا القرار للجنة  
ربح ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٧ لبثته وتقديم رأيا فيه .  
وقد نظرت اللجنة فى عدة جلسات فكان رأيا ما يأتى :

بالرجوع إلى عريضة الطعن وجد أنها مصدق عليها من محكمة عابدين الجزئية فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٧ تحت نمرة ٣١١ تصديقات  
محكمة عابدين الجزئية ؛ وهى مقدمة من محمد مدنى حسين عبد الشافى من ناخب دائرة الصحراء الجنوبية ، ومدرج اسمه فى دفتر انتخاب  
ناحية القصر مركز الداخلة .

ويتضمن هذا الطعن أربعة مطاعن هى :

( أ ) أن العضو لم يكن من أهل الدائرة ولا اسمه مدرج بجداول انتخابها .

( ب ) أنه ليس حائزاً للنصاب المالى القانونى ، وهو دفع أموال للحكومة قدرها ١٥٠ ج . م سنوياً .

( ج ) أن ناخب الدائرة لا يقل عددهم عن ثمانية آلاف نسمة ؛ والذين حضروا عملية الانتخاب وأعطوا الأصوات هم ٢٧٨٨ ، وهم  
من الأغلبية المطلقة .

( د ) أن العضو المذكور هو عضو فى مجلس النواب ، فلا يصح انتخابه لمجلس الشيوخ إلا بعد تنازله عن عضوية النواب .

هذه هى الأوجه الأربعة التى ذكرها الطاعن فى طعنه ، واعتمد عليها فى القول بعدم صحة نيابة حضرة العضو المطعون فيه .

وبما لا يحتاج إلى بيان أنها — ما عدا الثانى منها — لا قيمة لها ولا يصح اعتبارها أوجه طعن مطلقاً .

أما الأول فلائنه لا يشترط أن يكون العضو من أهل الدائرة ولا أن يكون اسمه مدرجاً بجداول انتخابها كما هو بدى ، إذ الشرط  
الذى نص عليه فى قانون الانتخاب بالمادة ٦٦ معدلة هو أن يكون اسمه مقيداً فى جدول من جداول الانتخاب ، وليس من الضرورى أن  
يكون مقيداً فى خصوص جداول انتخاب الدائرة التى يرشح نفسه أو ينتخب فيها . والعضو المطعون عليه لا شك مقيد بدفاتر الانتخاب  
لأنه انتخب مرات متتالية فى مجلس النواب .

وأما الثالث فلائنه الأغلبية المطلقة هى أغلبية الأصوات التى أعطيت لأغلبية المقيدى بجداول الانتخاب كما فهم الطاعن خطأ .

ونص المادة ٥٨ معدلة من قانون الانتخاب صريح فى ذلك .

مادة ٩٥ » .....

وأما الرابع فلأن عضوية مجلس النواب لا تمنح الشخص من أن يرشح نفسه للانتخاب لعضوية مجلس الشيوخ ، وإنما الممنوع الجمع بين العضويتين بعد تقرير صحة العضوية ومضى ثمانية أيام من يوم الفصل في صحة انتخابه ، كما هو صريح المادة ٧٠ من قانون الانتخاب .

لم يبق بعد هذا إلا الوجه الثاني ، وهو عدم توفر النصاب المالى ( دفع الضريبة المقررة ) .

وقبل البحث في موضوع توفر وعدم توفر النصاب المالى يجب البحث في أن حضرة العضو المطعون فيه ( المعلوم للجنة أنه انتدب لمجلس النواب في المرات الثلاث السابقة ) يعتبر من النواب الذين قضوا في النيابة مدتين حسبما جاء بالدستور بالمادة ٧٨ التى ذكر الطبقات التى يصح انتخاب عضو لمجلس الشيوخ من بين أفرادها بدون حاجة إلى توفر نصاب مالى أولاً يصدق عليه أنه أولئك النواب .

وهذا البحث يستلزم الرجوع في ذلك إلى نصوص الدستور وقانون الانتخاب ؛ وما يكون قد ورد بشأن ذلك في محاضر جلسات لجنة الدستور العامة ولجنة وضع المبادئ التى شكلت من بين أعضاء اللجنة العامة .

أما الدستور فالذى ورد فيه بالمادة ٧٨ ما لفظه :

« النواب الذين قضوا مدتين في النيابة » .

وورد فيه أيضاً بالمادة ٨٦ ما نصه :

« مدة عضوية النائب خمس سنوات » .

كذلك ورد بالمادة ١٦٢ أن مدة النواب الأولى تنتهى في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٨ .

والمادة ١٦٣ منه نصت على أن العمل بالدستور من تاريخ انعقاد البرلمان .

وأما قانون الانتخاب فقد ورد فيه ( بالمادة ٦٦ معدلة ) ، من بين الطبقات التى ينتخب منها لمجلس الشيوخ بلا حاجة إلى نصاب مالى ، ما لفظه :

« أعضاء مجلس النواب الذين قضوا مدتين في النيابة » .

وأما محاضر جلسات لجنة الدستور ولجنة وضع المبادئ فقد ورد فيها ضمن الطبقات التى ينتخب منها لمجلس الشيوخ بدون شرط مالى : « النواب الذين قضوا مدتين في النيابة » ، وذلك بصفحات ٢٨ و ١٣٤ و ١٨٢ من محاضر جلسات اللجنة العامة ، وصفحة ٤ من محاضر لجنة وضع المبادئ ، وصفحة ٣٣ من الملحق نمرة ١ الذى تضمن تقرير تلك اللجنة ، وبالقرار ٢٢ من قراراتها المبينة بالملحق نمرة ٢ مكرر وبالمادة ٦١ من مشروع قانون الانتخاب بالصفحة الخامسة من الملحق نمرة ٣ ، ولم تحصل مناقشة في معنى المديتين الواجب على النائب قضاؤهما قبل أن ينتخب لمجلس الشيوخ لا بلجنة وضع مبادئ الدستور ولا باللجنة العامة .

إذا تمهد هذا وجب البحث في المعنى المقصود من مدتي النيابة . أمعناهما أن يقضى النائب عشر سنوات كاملة في النيابة ، أى أن ينتخب في مجلسين يدوم كل منهما المدة الدستورية المنصوص عليها في المادة ٨٦ من الدستور ؟ أم المعنى المقصود منهما أن ينتخب النائب مرتين في مجلس النواب ويقضى مدة المجلس من يوم انعقاده إلى يوم انتهاء أدوار انعقاده بمضى السنين الخمس أو بالحل ؟ وبعبارة أخرى أن يقضى النائب فصلين تشريعيين بقطع النظر عن مقدار المدة وكونها خمس سنوات أو أكثر أو أقل .

لو أن واضع الدستور أراد بالمديتين المديتين الدستورتين لمجلس يتم جميع أدواره لقال : « النواب الذين قضوا في النيابة عشر سنوات » ؛ ولكنه عدل عن هذا التعبير إلى التعبير بأن يقضى مدتين في النيابة قصداً ، لأنه يعلم أن مجلس النواب ، وإن كان في الأصل يدوم خمس سنوات كاملة وهى مدة عضوية النائب ، إلا أنه قد يتطرا أحوال يترتب عليها أن تقصر المدة أو تطول عن السنين الخمس ، فقد يحل المجلس قبل انتهائها ، ويكون النائب قد قضى مدة — أى فصلاً تشريعياً . وقد يقضى المجلس السنين الخمس كاملة وتشرع الأمة في انتخاب المجلس



إذ ٩٥ « ... .. »

نى إليه ولا تتم عملية الانتخاب قبل مضي السنتين يوماً . فبحكم المادة ١١٤ من الدستور تستمر مدة نيابة أعضاء المجلس القديم إلى أن تتم الانتخابات ، وبذلك تكون مدة النيابة زادت عن السنتين الخمس ولم تخرج عن كونها مدة نيابية واحدة أى فصلاً تشريعياً واحداً لا خمس سنوات فقط .

ومجلس النواب الذى انتخب فى ١٢ يناير سنة ١٩٢٤ وانقضى فى ١٥ مارس من تلك السنة لو استمر دون أن يحل لكانت مدته ثل من خمس سنين ، لأن المادة ١٦٢ من الدستور صرحت بأن انتهاء مدته فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٨ ؛ والمدة من يوم انتخابه إلى يوم انتهائه بحكم هذا النص أقل من خمس سنوات كما هو واضح .

ففى هذه الأحوال الثلاث لا يمكن القول بأن المدة التى قضاها المجلس منعقداً فى مختلف أدواره لا تعتبر مدة نيابية ، أى فصلاً تشريعياً . المدة النيابية إذن هى الفصل التشريعى الذى هو المدة الفاصلة بين انتخاب مجلسين انتخاباً عاماً ، إما لأن الأول قضى أعضاؤه السنين الخمس إما لأنه أدركه الحل قبل نهايتها كما حصل للمجلسين الأول والثانى . فكما تجدد مجلس النواب تجديداً كاملاً — سواء أكان ذلك بسبب حل أم بانتهاء المدة — كانت المدة التى تستغرقها حياة المجلس المنتهى مدة نيابته كاملة ، وهى التى تعرف بالفصل التشريعى . والمجالس المتتابعة تترد دستوريا هيئات مستقلة ، لها حياتها الخاصة ومدتها الدستورية ، طالت أو قصرت . ألا يرى أنه لو حل مجلس النواب فى ابتداء دور لانقضاء بعد انتخاب هيئة المكتب ثم انتخب غيره وعادت تلك الهيئة برمتها فى المجلس الجديد لا تكون هيئة لمكتبه بل تجرى انتخابات جديدة لمكتب المجلس الجديد كما حصل فى الفصل التشريعى الثانى لمجلس نوابنا ؛ على أنه لو اعتبر المجلس الثانى الذى يأتى بعد مجلس حل بانتهاء مدته مكملًا لمدة الأول لوجب ضم مدتى المجلسين إلى بعضهما ؛ ويترتب على هذا أن المجلس الثانى لاندوم مدته خمس سنوات مع أنه قد لا يحوى عضواً واحداً من أعضاء المجلس الأول ؛ فإذا صادف ذلك فى عدة مجالس متتالية كانت مدة النيابة فى كل مجلس أقل من خمس سنوات ؛ وهذا يصادم صريح المادة ٨٦ من الدستور .

على أن المادة ٨٩ من الدستور سمت المجلس التالى للمجلس المحلول مجلساً جديداً ؛ فله حياته الدستورية كاملة ؛ ولأعضائه مدتهم دستورية كذلك . ولو كان هذا غير مقصود للشرع لنص على أن مدة النيابة للمجلس الثانى تنتهى بانتهاء مدة النيابة للمجلس الأول ، كما نص على ذلك فى الانتخابات التكميلية التى ورد ذكرها فى المادة ١١٣ من الدستور ، فإن مما ورد بها ما لفظه : « ولا تدوم نيابة العضو الجديد إلا إلى نهاية مدة سلفه » . فهذا دليل واضح على أن المجلس الجديد له حياته الدستورية كاملة ولأعضائه مدتهم الدستورية كذلك ؛ وأن مدة النيابة هى الفصل التشريعى . وفوق ما تقدم فالحكمة الظاهرة من اشتراط أن يقضى النائب مدتين فى النيابة أن انتخابه مرتين دليل ثقة الناخبين . والشخص لا تتكرر مظاهر الثقة فيه إلا إذا استجمع من المؤهلات والمميزات وأسباب الكفاءة ما يحمل الشارع على إعفائه من النصاب المالى كما أعفى النقيب بسبب أن طائفتهم وضعت الثقة فيهم باختيارهم بقاء عليها ولو لم يتكرر ذلك . وأيضاً جرى المجاسان والحكومة على اعتبار الهيئة النيابية الحالية الهيئة النيابية الثالثة فى التقاليد الرسمية كما ورد ذلك فى خطاب العرش ومراسم افتتاح الأدوار وفضها .

من كل ما تقدم يظهر جلياً أن حضرة صاحب العزة عبد الستار بك الباسل ، الذى قضى مدتين فى النيابة ، لا يشترط فى انتخابه مجلس الشيوخ نصاب مالى لأنه من طبقة لا يشترط فيها ذلك ، إذ هو من النواب الذين قضوا فى نيابتهم مدتين أى فصلين تشريعيين .

وإذن يكون الطعن عليه بأنه غير متوفر فيه النصاب المالى ( وهو دفع ضريبة قدرها ١٥٠ جنيتها ) طعناً غير مقبول ؛ ولا يصح بحث فيه مطلقاً .

فبناء عليه :

قررت اللجنة ، بإجماع الآراء ، قبول هذا الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً .

رئيس اللجنة

تحريراً فى ١٧ أبريل سنة ١٩٢٨

محمد علوى الجزار

( فى ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٨ ) .



### تقرير لجنة الطعون

عن الطعن المقدم ضد حضرة عبد الستار الباسل بك

( المقرر حضرة الشيخ محمد عز العرب بك ) .

الرئيس — الآن انتهت الإجازة التي كان قد صرح بها لحضرة عبد الستار الباسل بك . وهو يريد أن ينظر المجلس في المقدم ضده ؛ وسبق أن وزع على حضراتكم تقرير لجنة الطعون عن هذا الطعن .

فهل لأحد من حضراتكم اعتراض على نظره الآن ؟

( لم يعترض أحد ) .

حضرة سعد مكرم بك — ما هو رأي اللجنة في الطعن ؟

المقرر — سيتلى تقرير اللجنة الآن وبه رأيها .

( تلى تقرير اللجنة ) .

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم اعتراض على رأي اللجنة ورفض الطعن ؟

( لم يعترض أحد ) .

الرئيس — المجلس يقرر رفض الطعن المقدم من محمد مدني حسين عبد الشافي ضد حضرة عبد الستار الباسل بك .

( في ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٨ ) .

( ١ ) الشخص الذي يعرف القراءة والكتابة ويعطى صوته شفويًا في حدود القانون يقيد صوته صحيحًا .

( ٢ ) للجنة الطعون سلطة الأمر بإجراء التحقيق وإعلان الشهود طبقًا للمادة ٦٨ من قانون الانتخاب الصادر

سنة ١٩٢٤ .

### التقرير الأول للجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابات

مجلس النواب

أشير إلى التقرير المذكور .

حمد الباسل باشا — ورد في الصفحة الثالثة من تقرير لجنة الطعون أن اسم دائرتي الانتخابية هو « قطور » وصحته « تطون

الرئيس — يصحح ذلك .

والآن ليتفضل حضرة المقرر بإبداء رأي اللجنة .

( المقرر على سالم بك ) .

بجلسة ١٥ يناير سنة ١٩٣٠ انتخب مجلس النواب لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة نيابة الأعضاء من حضرات : على سالم بك ، الأستاذ عبد الحائق عطيه ، عبد الحكيم عسكر بك ، الدكتور أحمد ماهر ، متولى غنيم بك ، الأستاذ صبرى أبو علم ، الأستاذ را إسكندر ، سلامه ميخائيل بك ، عبد الرحمن عزام افندى ، الأستاذ يوسف أحمد الجندى ، الأستاذ حامد جوده ، عبد اله الصوفانى افندى ، شاكر غزالى بك ، محمد يوسف بك ، محمد مغازى عبد الرحمن البرقوقي افندى .

وفي اليوم المذكور عقدت اللجنة جلستها الأولى وتولى رياستها حضرة الأستاذ عبد الحائق عطيه وكيل المجلس طبقًا للأئحة الداخلة وانتخب حضرة الأستاذ محمد صبرى أبو علم سكرتيرًا لها .

ثم تقرر تقسيم اللجنة العامة إلى خمس لجان فرعية ؛ وتولى حضرة رئيس اللجنة توزيع الطعون عليها .

أداة ٩٥ » ... .. «

وبجلسة ١٦ يناير سنة ١٩٣٠ انتخبت اللجنة مقررًا عامًا لها .

ثم أثيرت مسائل انتهت المناقشة بشأنها إلى تقرير المبادئ الآتية بعد ، والتي أقرتها لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة نيابة الأعضاء  
في سنتي ١٩٢٤ و ١٩٢٦ ووافق عليها المجلس :

أولاً — تناقشت اللجنة في مدى اختصاصها بالنسبة لفحص الإجراءات السابقة على عملية الانتخاب ، من ترشيح وقيد ، فرأت أنه  
إن تكن القاعدة أن يقوم المجلس بمراجعة كافة الإجراءات للتحقق من صحة النيابة ، فاللجنة غير ملزمة مع ذلك بمراجعة دفاتر القيد  
وقرارات لجان الترشيح إلا عند قيام الشبهة على بطلانها . وينبغي — بناء على ذلك — اعتبارها صحيحة إلى أن يوجد في الأوراق ما يستدعي  
إثباتاً ؛ وللمجلس عند البحث السلطة العليا في الحكم على هذه الإجراءات بالصحة أو البطلان .

ثانياً — وقد لاحظت اللجنة أن أكثر الطعون اشتمل على ذكر أمور ووقائع كان من الواجب للأخذ بها أن يتمسك بها ذوو الشأن  
عند وقوعها ، ويطلبوا إثباتها في محاضر الانتخاب . واعتبرت أن القاعدة هي صحة ما جاء بالمحاضر ، وأنه لا يصح التقرير بالتحقيق إلا إذا  
وجدت قرائن قوية على صحة ما يخالف الثابت بتلك المحاضر .

ثالثاً — لاحظت اللجنة أنه من بين الطعون ما لم يصدق عليه من المحكمة ، وإنما صدق عليه من جهات إدارية كما ذنوني الشرع  
وغيرهم ، وأن بعضها لم يلاحظ رافعوها تحري ووصولها لرياسة المجلس في الموعد المحدد اكتفاء بإلقائها في صندوق البريد في الميعاد .

وقد قررت اللجنة عدم قبول مثل هذه الطعون شكلاً لأن التصديق المقصود في القانون هو التصديق الذي يحصل أمام المحاكم  
دون غيرها ، ولأن العبرة في احتساب مدة الخمسة عشر يوماً هي وصول الطعن للرياسة قبل فوات الأجل جرياً على قواعد المرافعات العامة .

رابعاً — ومن ضمن المسائل التي عرضت للبحث معرفة ما إذا كان الشخص الذي يعرف القراءة والكتابة ويعطى صوته شفويًا  
في حدود القانون يعتبر صوته صحيحاً أو باطلاً .

بحثت اللجنة الموضوع ، وقررت صحة الصوت لأنها لاحظت أن أكثر من أعطى صوته بهذه الصفة قد قصد التحرز عن الوقوع  
في خطأ عند تسويد المربعات ، خصوصاً أنه لم يثبت أن الذين قيل بمعرفتهم للقراءة والكتابة يعرفونها معرفة تجعلهم في أمن من الخطأ .

خامساً — للجنة فحص الطعون وتحقيق صحة نيابة الأعضاء سلطة الأمر بإجراء التحقيق وإعلان الشهود طبقاً للمادة ٦٨ من قانون  
الانتخاب ، والمادة الثامنة من اللائحة الداخلية .

سادساً — وللجنة أيضاً أن تنتدب بعض أعضائها أو لجنة من لجانها الفرعية لإجراء التحقيق ؛ ولكن ليس لمن تنتدبه سلطة توقيع  
الجزاء المشار إليه ؛ ويبقى ذلك الحق للجنة الأصلية في حدود الفقرة السادسة من المادة ٦٨ .

وللجنة أن تعهد بصفة عامة من الآن للجان فرعية بأن تجري ما تراه لازماً من التحقيقات في الطعون التي تدرسها .

الرئيس — لقد ذكرت اللجنة في تقريرها مبادئ جعلتها أساساً لفحص الطعون وتحقيق صحة النيابة ؛ فلنبداً الآن في مناقشتها .  
فهل حضراتكم اعتراض أو ملاحظة على المبدأ الأول ؟  
(لم يعترض أحد) .

الرئيس — إذن وافق المجلس على هذا المبدأ بالإجماع . ولننتقل إلى البحث في المبدأ الثاني . فهل لأحد من حضراتكم ملاحظة عليه ؟  
حسن يس أفندي — اعتبرت اللجنة في المبدأ الثاني الذي وضعته أن القاعدة هي صحة ما جاء بمحاضر اللجان الانتخابية ، فماذا يكون  
الحال لو أراد المرشح إثبات واقعة في محضر إحدى اللجان ، ولكنه لم يتمكن من الوصول إلى قاعة الانتخاب نظراً لتعسف رجال الإدارة  
مثلاً كما حصل لي شخصياً ؟

المقرر — يمكن للمرشح — إذا لم يتمكن من إثبات واقعة ما في محاضر اللجان — أن يثبت اعتراضه على الحالة ولو بإرسال  
تلفراف إلى الجهات المختصة . أما أن يترك التيار يمر كما هو ، ثم يبدى اعتراضه بعد الانتهاء من عملية الانتخاب ، فهذا ما لا يصح  
الأخذ به . واللجنة تنظر في كل شكوى أرسل عنها تلفراف وقت عملية الانتخاب . فإذا لم تحصل شكوى وقت عملية الانتخاب ،  
ولم يرد في محضر اللجنة الانتخابية ما يشير إلى حدوث ما يخالف القانون ، اعتبرت اللجنة المحضر صحيحاً .



مادة ٩٥ » ... ..

حسن يس افندى — يرى حضرة المقرر أنه من الممكن إرسال تلغراف بالشكوى أثناء عملية الانتخاب . وإنى ألفت نظر حضرة إلى أن المرشح في سنة ١٩٢٥ كان يحاصر في مكان لا يستطيع مغادرته ... فكيف يتمكن إذن من إرسال تلغراف بما يشكو منه ؟ الرئيس — لقد أبدت اللجنة رأيها في هذا الموضوع ، فما رأى حضرة العضو المحترم ؟

حسن يس افندى — أرى أنه لا يصح أن تعتبر محاضر اللجان الانتخابية صحيحة على وجه الإطلاق .

الرئيس — يمكن لحضرة العضو المحترم أن يقدم اقتراحاً بما يراه للبحث فيه .

عمر عمر افندى — ذكرت اللجنة عن المبدأ الثانى الذى وضعته ما يأتى :

« ... وقد لاحظت اللجنة أن أكثر الطعون اشتمل على ذكر أمور ووقائع كان من الواجب للأخذ بها أن يتمسك بها ذوو الشأن عند وقوعها ويطلبوا إثباتها في محاضر الانتخاب ؛ واعتبرت أن القاعدة هي صحة ما جاء بالمحاضر ، وأنه لا يصح التحقيق إلا إذا وجدت قرائن قوية على صحة ما يخالف الثابت بتلك المحاضر . »

هذا هو المبدأ الذى وضعته اللجنة . وقد كان من العقول الأخذ به عندما كان الانتخاب غير مباشر ، أى عندما كان يحصل بواسطة المندوبين الثلاثينيين ، فقد كانت الانتخابات تجري في كل دائرة بواسطة لجنة واحدة ، وكان يتيسر للمرشح إذ ذاك بقاؤه في اللجنة وإثبات المخالفات الانتخابية في محاضر لجنة الانتخاب . أما الآن فكل دائرة مكوّنة من لجان فرعية كثيرة ؛ وبعضها مكوّن من أكثر من اثنتى عشرة لجنة ؛ ومن الجائز أن تحصل المخالفة في إحدى اللجان الفرعية والمرشح على بعد ثلاثين كيلو متراً من مقر تلك اللجنة ، فلا يصح أن نطلب منه في هذه الحالة أن يثبت المخالفة في محضر اللجنة — وهو على هذا البعد منها — وإلا كان ذلك من قبيل التكليف بالمستحيل .

لهذا لا أقر المبدأ الثانى الذى وضعته اللجنة ؛ ولا أوافقها فيما ورد فيه من قولها : « إلا إذا وجدت قرائن قوية على صحة ما يخالف الثابت بتلك المحاضر » . فقد تحصل المخالفة ، ولا توجد لدى المرشح أية قرينة عليها . وأرى أن يترك للجنة أمر النظر في كل حالة على حدها ما دام القانون قد أباح لها أن تحقق .

المقرر — أظن أننا إذا فتحنا الباب على مصراعيه لا يمكن أن ننتهى مطلقاً ، وتكون النتيجة أن نجد في كل انتخاب باباً للتحقيق . لأن كل الطاعنين يتمسكون إذ ذاك بشكاوى تافهة أو لا أثر لها .

والمفروض أن المرشح يمر على كل اللجان ؛ وإذن يمكنه أن يأخذ المعلومات الكافية عن سير الانتخاب في هذه اللجان . فإذا وجد ما يخالف القانون استطاع دخول اللجنة وتقديم احتجاجه للرئيس . فإن قبل كان بها وإلا طلب إثبات اعتراضه في محضر اللجنة . فإذا رفض طلبه كان له بعد ذلك اتخاذ الإجراءات التى يراها . هذه هي الطريقة المعقولة ؛ أما الطريقة التى يشير بها حضرة العضو المحترم فهي لا تمسكتنا من الانتهاء من نظر الطعون إلا بعد مدة مديدة .

الرئيس — قدم حضرات النواب المحترمين حسن يس افندى ، ومحمد صالح حرب افندى ، وعباس العقاد افندى ، وسليمان عجيب افندى ، وعلى أيوب افندى — اقتراحاً هذا نصه :

« نقتراح أن تأخذ اللجنة بمبدأ التحقيق في جميع الحوادث التى وردت في الطعون ما دام أن تحقيقها يكون منتجاً في تقدير نتيجة الانتخابات . »

فأما الآن رأيان : أولهما رأى اللجنة ؛ وثانيهما رأى الذى ورد في الاقتراح الذى تلوته على حضراتكم .

الشيخ محمد أحمد خليل أبو سديره — أرى أن اللجان الفرعية كثيرة بحيث لا يستطيع المرشح المرور عليها جميعها . وربما حصل في بعض تلك اللجان مخالفة لا يعلم بها إلا بعد انتهاء عملية الانتخاب . فإذا ما ثبت منها وقدم عنها شكوى وجب النظر فيها رغم عدم وجود ما يشير إليها في محضر اللجنة . ولهذا أوافق على اقتراح حضرة الزميل المحترم حسن يس افندى .

الرئيس — قدم حضرة النائب المحترم عبد الفتاح الطويل افندى اقتراحاً هذا نصه :

« أقترح أن يكون المبدأ هو : لا يصح التقرير بالتحقيق إلا إذا وجدت قرائن قوية على صحة ما يخالف الثابت بتلك المحاضر . »

( أصوات : هذا هو رأى اللجنة ) .



عبد الفتاح الطويل افندى — إن المبدأ الذى أقرته لجنة الطعون هو اعتبار أن القاعدة هى صحة ما جاء بالمحاضر . واقتراحى يرى إلى استبعاد هذا المبدأ على أن يترك للجنة الحق فى أن تقرر ما إذا كان الطعن وجيهاً أم غير وجيه . فإذا رأت وجاهته من مجموع القرائن التى أمامها كان لها أن تسير فى التحقيق وإلا فلا . أما أن تعتبر المحاضر صحيحة كما هى فهذا مالا أوافق عليه .

المقرر — إن محضر اللجنة رسمى ، فهل يريد حضرة العضو المحترم أن يجرده من هذه الصفة ؟

عبد الفتاح الطويل افندى — ذكر بعض حضرات النواب المحترمين أن اللجان الفرعية متعددة فى الدائرة الواحدة ، ويجوز ألا يتمكن المرشح من الاطلاع على المخالفة التى تقع فى إحدى تلك اللجان أو العلم بها إلا بعد انتهاء عملية الانتخاب . وقد يكون من المحتمل كذلك ألا تكون هناك مواصلات أو مكاتب تلغراف يتمكن بواسطتها من إيصال شكواه إلى جهة الاختصاص .

الرئيس — أظن أنه يحسن أن نتناقش أولاً فى الاقتراح الأول المقدم من حضرات حسن يس افندى وزملائه ، لأنه أبعد عن رأى اللجنة من اقتراح حضرة الأستاذ عبد الفتاح الطويل .

محمد صبرى أبو علم افندى — إن اللجنة فى الواقع لم تقرر شيئاً جديداً ، ولكنها رأت أن تضع أمام المجلس فى تقريرها المبادئ التى اتبعت فى سنتى ١٩٢٤ و ١٩٢٦ ، وذلك لتقدم العهد على وضعها . وليس فى كثرة اللجان بالدوائر الانتخابية ما يستدعى تغيير هذه المبادئ . ولا يمكن القول بأن اللجنة ترى بذلك قفل باب التحقيق فى كل الوقائع التى ترد فى الطعون ، فهى إنما تقرر مبدأ قانونياً اتبع فى المحاكم وفى مجلس النواب فى دوراته الماضية ، وهو أن الأصل فى كل شىء الصحة ؛ ولا تزول الصحة عن محاضر اللجان إلا إذا وجدت قرائن قوية تدل على عكس ما ورد بها . وبناء على ذلك إذا ادعى مدعى بأن أموراً وقعت ولم يرد ذكرها فى محضر الانتخاب أصبحنا أمام إحدى حالتين :

الأولى — إما أنه كان من الميسور التمسك بالمخالفة وقت وقوعها ، أو لم يكن من المستحيل إثباتها ، ولم يحصل التمسك بها ، مع أنه لا يمكن إثبات ذلك — فى هذه الحالة لا تلتفت اللجنة إلى الشكوى . وذلك كأن يدعى مدعى مثلاً أن بعض الناخبين كانوا يدخلون قاعة الانتخاب مجتمعين ويعطون أصواتهم دفعة واحدة وعلى مسمع من الباقين . فإذا كانت محاضر الانتخاب خالية مما يثبت ذلك أو من اعتراض أحد الأعضاء النائبين عن المرشح فى اللجنة فلا تلتفت اللجنة لمثل هذا الادعاء ، إذ كان من الميسور لفت نظر رئيس اللجنة إلى ذلك حتى بدون احتياج إلى الشكوى بتلغراف .

الثانية — أما إذا ثبت للجنة الطعون أنه قد وقعت حوادث كان من المستحيل على صاحب الشأن أن يواجه رئيس اللجنة بها لإثباتها فى محضر الانتخاب ، أو يبلغها للسلطة المختصة كالنيابة مثلاً ، لعدم وجود مكتب تلغراف فى مكان اللجنة أو عدم وجود شخص يقدم عريضة بذلك فى الوقت المناسب — إذا ثبت ذلك فإن اللجنة تبيح التحقيق .

وكذلك لا تمتنع اللجنة عن إجراء التحقيق إذا ثبت لها أن هناك صعوبات جدية أمام من أراد التمسك بوقوع المخالفة .

وبناء على ذلك فاقترح حضرة النائب المحترم حسن يس افندى لا يتعارض فى جوهره مع مبدأ اللجنة . ولكننا إذا نظرنا إليه من حيث إباحته التحقيق فى كل واقعة يدعى بها أحد الأشخاص كان متعارضاً مع مبدأ اللجنة الذى لا يبيح التحقيق إلا عند الضرورة وفى ، واستحالة التمسك بالمخالفة وقت وقوعها ، أو إذا كان تحقيقها يؤثر فى الطعن .

وقد اتبعت ذلك لجان الطعون فى جميع الدورات السابقة . ولهذا أرى أن يوافق المجلس على المبدأ الذى وضعته اللجنة .

( تصفيق ) .

عباس محمود العقاد افندى — إن طلب الراحة لا يصح أن يكون سبباً فى تقرير مبدأ ما . ونحن لا نفهم ماذا تعنى اللجنة من قولها بوجوب إثبات حوادث الطعن فى محاضر لجان الانتخاب حتى يمكن تحقيقها ؛ وهذا ما قرره العضو المحترم محمد صبرى أبو علم افندى . ولا أفهم الحكمة فى الاكتفاء بتحقيق الطعون التى وردت عنها ملاحظات فى محاضر لجان الانتخاب مع أنه قد تكون هناك طعون قوية لم تيسر إثبات حوادثها فى تلك المحاضر ، وعلى ذلك لا تقوم اللجنة بتحقيقها لهذا السبب فقط . وقد توجد طعون ضعيفة ؛ ونجرب إثبات ملاحظات تافهة عنها فى محاضر اللجان تقوم لجنة الطعون بإجراء التحقيق فيها . والذى نريد أن تأخذ اللجنة به هو وجوب إجراء التحقيق فى كل طعن يثبت أنه قوى ومنتج حتى لو لم تدرج عنه ملاحظات فى محاضر لجان الانتخاب .

إن وضع مبدأ بأن جميع الطعون التي لم يثبت عنها شيء في محاضر اللجان الانتخابية باطلة مبدئياً لا يمكن التسليم به لأنه مبدأ خطير إذ قد رأينا في أيام الاضطهاد أن اعتداء الإدارة لا يقف عند حد . فكثيراً ما كان يمنع المرشح من الاحتجاج أو إرسال تنغراؤه بما قد حدث مخالفاً للقانون . واعتقد أن الأسلم والأضمن أن يترك الأمر للمجلس . ذلك لأن كثيراً من الحوادث قد يقع خارج اللجنة فلا يمكنها إثباتها ، ولا يستطيع المرشح أن يبلغها ؛ إذ قد يتصدى له أحد رجال الإدارة أو يستبد به رئيس اللجنة أو أحد أعضائها ، فلا يتصور منه طلبه على اعتقاد أن في إمكانه أن يقدم إلى مجلس النواب طعناً في الانتخاب ، فلماذا نحرمه من هذا الحق ؟

لذلك أصر على أن يحصل تحقيق في كل الطعون التي تقدم للمجلس .

المقرر — ألاحظ أن هذه اللجان هيئات قانونية ، ومشكلة طبقاً للقانون ، ولها صبغة رسمية ، فلا يصح أن تكون هدفاً للتأليب والقتيل بل يجب أن يكون لمحضرها الاحترام الواجب قانوناً .

كامل إسحق أبدير افندي — أوافق على رأى اللجنة بل وأزيد عليه ...

الرئيس — يجب على حضرة العضو المحترم أن يحدد رأيه إما مع اللجنة أو ضدها .

كامل إسحاق أبدير افندي — أنضم لرأى اللجنة ؛ وأرى ألا يفتح الباب على مصراعيه ، وألا يحقق الطعن إلا عند قيام الشبهة المبنية على أدلة قوية .

الرئيس — هذا اقتراح ؛ وإذا شئت قدمه كتابة .

على أيوب افندي — لا أوافق على رأى اللجنة ؛ لأن الرأى الذى وضعته في تقريرها ليس فقط بمانع من تحقيق طعون قد تكون وجهية ومنتجة بل في الواقع تجعل أمثال هذه الطعون متعذرة أو مستحيلة القبول ؛ لأن الطعون المبنية على ما يخالف الثابت في محاضر اللجان لا يمكن أن يتصور إلا أنها مبنية على وقائع .

فالقارئ الذى تذكرها اللجنة وتجعلها للبرر الوحيد لإجراء التحقيق هي عبارة عن وقائع ؛ ولا يمكن أن تثبت هذه الوقائع مقدماً إلا بإجراء تحقيق ، فإذا كان التحقيق هو السبيل الوحيد لذلك فلا يمكن أن تفترض صحة الوقائع قبل إجرائه . إنما القيد الذى يمكن أن يقيد به طلب التحقيق هو ما تقدم في الاقتراح الذى اشتركت في تقديمه مع بعض حضرات النواب ، وهو أن هذه الوقائع من شأنها — لو حققت وثبتت — أن تكون منتجة ومؤثرة في عملية الانتخاب . وهذا الأثر وحده كاف إذا لاحظنا أن مخضر اللجنة يكون ملكاً لرئيسها ولأعضائها . وقد يصادف أحياناً أن يحرم أحد المرشحين من وجود من يمثل في لجنة الانتخاب ؛ وربما لا يتمكن بشخصه من الحضور أمامها لوجود ما يحول دون ذلك ؛ فلا يعلم بحصول إخلال بالقانون إلا في نهاية اليوم الذى حصل فيه الانتخاب أو في اليوم التالى له ؛ فإذا اتضح أن واقعة جوهرية كان لها أثر خطير في الانتخاب وغيّرت من كيانه ، ولم يعلم بها إلا في مساء الانتخاب أو اليوم التالى له ، فلم يستطع تبليغها للجنة ، فهل يصح أن يكون هذا سبباً لأن توصل اللجنة بابها في وجهه ؟

وإذا افترضنا أنه تعذر على الطاعن أن يقدم غير أقوال الشهود ، فكيف يمكن للجنة أو المجلس أن يرفض النظر في طعنه ؟

إن وضع قواعد عامة لأمثال هذه المسائل أمر في غاية الخطورة ؛ لأن لجنة الطعون والمجلس هيئة قضائية ؛ ولجان الانتخاب هيئات رسمية يجب أن تحترم محاضرها — وهذا مسلم به من الجميع .

فإذا أخذنا حتى بما هو متبع في المحاكم فإننا نجد أن افتراض اتخاذ الإجراءات الصحيحة هو المعول عليه دائماً ، وأن المحاضر — حتى ما كان منها خلواً من أى إشارة خليقة بالنظر — قابلة للطعن ، ويباح فيها تقديم الدليل ، مع أن إجراءات المحاكم دقيقة ورؤساؤها مدونة بالقانون إماماً تاماً . فإذا كان الأمر كذلك في محاضر المحاكم ؛ وإذا لاحظتم حضراتكم أنه كثيراً ما يكون رؤساء لجان الانتخاب غير ملينين بالقانون إماماً كافياً ؛ فكيف لا نبیح الطعن في محاضر هذه اللجان ؟ ولا نبیح التحقيق إلا إذا تقدمت قرائن وأدلة على صحة الطعن ؛ وكيف تقدم القرائن في حين أن كل ما يملكه الطاعن هو شهادة الشهود ولا يمكن أن تكون هناك أدلة ما لم يفتح باب التحقيق ؟ ( تصفيق ) .

حمد الباسل باشا — إننى منضم لرأى اللجنة من جهة أنها تعتبر أن أعمال لجان الانتخابات أعمال رسمية طبقاً للقانون فيجب احترامها . فإن حكم هذه اللجان هو الذى جمعنا في هذا المجلس الموقر . إذ هي مختصة ببيان نتيجة الانتخابات . والمطلوب الآن هو أن تفسر لنا لجنة الطعون الحدود التى يمكن أن نذهب إليها ، ومدى تقديرها لها . على أننا لا نريد أن تقفل اللجنة الباب على نفسها فتمتنع عن إجراء



مادة ٩٥ » ... .. »

نغيق أمور قد تحدث في داخل إحدى لجان الانتخاب أو خارجها . ولكن هناك طعون تبين حالات حدثت خارج لجنة الانتخاب ومن شأنها التأثير على عملية الانتخاب ولم تثبت في محاضر اللجان ، كذلك التي أشار إليها حضرة النائب المحترم حسن يس أفندي وبعض زملائه ، كأن يمنع الناس من دخول قاعة الانتخاب ولا يمكنهم تبليغ ذلك للجنة بعد الشقة أو عدم وجود محال للتفراف ، فهل في مثل هذه الحالات تتمتع اللجنة عن التحقيق ؟

إن هذه المسألة فيها نظر ؛ وأرجو أن تفسرها لنا اللجنة تفسيراً كافياً حتى يتسنى لنا وضع حدٍّ معقول لهذه المسألة الهامة .  
والخلاصة أنني أطلب من حضرة المقرر أن يحدد لنا قصد اللجنة في هذا الموضوع ، وإلى أي مدى ينتهي .

المقرر — كل ما رأيته اللجنة في هذا الموضوع هو أن الحوادث التي تكون خارجة عن إرادة المرشح وكان متعذراً عليه تبليغها في حينها أو حال بينه وبين التبليغ حائل قهري ، فإن اللجنة تقدر هذه الظروف وتأخذ في إجراء التحقيق لأن اللجنة هيئة قضائية . أما الرأي القائل بوجوب فتح الباب على مصراعيه — كأن يقال بوقوع ضغط أو حصول منع على وجه الإطلاق بدون إثبات معقول — فهذا مدى ليس له حد .

إبراهيم عبد الهادي أفندي — أعارض اللجنة في رأيها ، لأن من البررات التي اتخذتها لتقرير هذا المبدأ ما سمعناه من أن أمراً وقع مخالفاً ولم يبلغ . فاللجنة تعتبر عدم التبليغ دليلاً على عدم صحة الطعن . وأرى أن هذه الحجة في غير محلها لأن القانون رتب طريقة تقديم الطعون ، وجعل لها موعداً . فإذا ترك صاحب حق حقه يوماً أو يومين فلا يصح مطلقاً أن يعتبر طعنه مبنيًا على سبب غير جدي . كذلك نرى اللجنة دائماً حريصة على أن تعطى محاضر لجان الانتخابات القوة القانونية ، والقانون حريص أيضاً على احترام حق المجلس في التحقيق كما ورد في المادة ٦٨ ، فقرة ٥ ، وهي :

« ولكل من المجلسين سلطة سماع الطالب وإعلان الشهود إذا رأى محلاً لذلك ؛ ويجرى في حق هؤلاء الشهود أحكام قانون العقوبات وتحقيق الجنايات الخاصة بمواد الجرح » .

يتضح من ذلك أن القانون أباح سماع شهادة الشهود إذا رأى المجلس محلاً لسماعها ، وهذا لا يغير رأي المشرع ؛ كما أن سماع شهادة الشهود لا يتنافى وما لمحاضر اللجان من الاحترام الواجب — لهذه الأسباب أعارض اللجنة في رأيها .  
المقرر — يقول حضرة النائب المحترم إن المادة ٦٨ من قانون الانتخاب أجازت للجنة سماع شهادة الشهود ، فكان طلب الشهود بسماع شهادتهم فريضة لازمة على اللجنة ، مع أن القانون يقول : إذا رأت ضرورة لذلك .  
إن تقديم الطلب شيء والدليل شيء آخر . فما هو الدليل الملزم للجنة ، مع أن المادة ٦٨ لم تحتم سماع شهادة الشهود ؟  
إن ما قرره اللجنة يتفق اتفاقاً تاماً مع ما نص عليه القانون .

محمد لطفي المسلي أفندي — الواقع أن كل الاعتراضات التي قامت على تقرير اللجنة ليست إلا تفسيراً واسعاً لما قرره اللجنة ذاتها . لما أشارت إليه الاعتراضات هو تفسير للمدى الذي يجب على اللجنة أن تأخذ به فيما إذا ظهرت شكاوى لاحقة ليوم الانتخاب نفسه . وهذا ما ورد في تقرير اللجنة ، لأن كل قرينة — وهي أبسط شيء في الأدلة القانونية — إذا رأت اللجنة أن تأخذ بها فلا بد أن تنزلها منزلتها من البحث والتحقيق ، ولذلك أرى أن كل ما قيل هو تفسير لا اعتراض ؛ وأوافق على رأي اللجنة ( تصفيق ) .

حسين هلال بك — أريد استفهاماً من حضرة المقرر عما إذا كانت اللجنة تعتبر أنه في حالة ما إذا قدم طاعن طعنًا عن واقعة معينة وأنى بشهود معينين ذكر أسماءهم وطلب أن يحضروا أمام اللجنة ليؤدوا شهاداتهم ، فهل هذا الإجراء في نظر اللجنة يعد قرينة أم لا ؟  
المقرر — لا يعد قرينة .

حسين هلال بك — إذن أنا لست مع اللجنة .

حسن يس أفندي — يقول حضرة المقرر إن اللجنة هيئة قانونية ، وإن مع احترامى للجان ورؤسائها أضرب مثلاً لحضرته بأعمال إحدى اللجان التي شهد لها زميلي ، الجالس بجانب الرئيس ، أحمد عبد الباقي راضي أفندي ، ومنها يتبين أن ترك الحرية للجان في هذا الموضوع من الخطورة بمكان عظيم . فقد اتفق لي أن رئيس إحدى اللجان الانتخابية عندما حضر ووجد الحصار مضروباً على ناخبي دائرتي على



مادة ٩٥ » ... ..

بعد عدة كيلومترات ، وحاولت الاحتجاج لم يلتفت إلى بل أمر الضباط بالآلا يدخلوا أحداً إلى مقر اللجنة حتى الأعضاء المختارين من قبل بل جعل ينظر إلى شزراً .

( ضحك ) .

وبكل أسف أقرر أن رئيس هذه اللجنة كان أحد رجال القضاء . أقول ذلك والأسف ملء الفؤاد ؛ وهكذا منع الناخبين المعينين من قبلى من دخول قاعة الانتخاب . ولما رفعت صوتى بالاحتجاج أمر بالقبض على .

( ضحك )

لماذا تضحكون !! إبنى أقرر وقائع حصلت ؛ وكثيراً ما حصلت فى دوائر أخرى . ومن الدهش أننى عندما رفعت قضية جاء فى حيثيات الحكم أن للبوليس أن يمنع المظاهرات قبل وقوعها . وانتهت المسألة بأن حسن يس أراد أن يعمل مظاهرة ومنعه البوليس .

عبد السلام فهمى محمد جمعه بك — توخى الشارع ، يحضرات النواب ، عند وضع قانون الانتخاب المباشر الحرص على حرية الناخبين ، وكذلك على صحة محاضر اللجان . وضماناً لذلك أباح لكل مرشح أن ينتخب ممثلين عنه بلجان الانتخاب ، كما أباح له أيضاً — فى المادة ٤٨ من قانون الانتخاب — حق الدخول فى قاعات الانتخاب ، ولو لم يكن ناخباً فيها .

فإذن أمامنا ضمانتان لحرية الانتخاب : الأولى وجود ممثلين للمرشح ، والثانية وجوده شخصياً إذا أراد .

والمفهوم بداهة أن المشرع إنما يضع القواعد للأصل لا للاستثناء . فالأصل اعتبار محاضر اللجان صحيحة ؛ فإذا طرأ البطلان — وهو الاستثناء — يكون الطريق الوحيد لإثبات ذلك هو إثبات وقائع البطلان فى محضر اللجنة ؛ والذى يستطيع أن يتقدم بالدليل على ذلك هو المرشح أو ممثله . فإذا منعهم قوة قاهرة من الوصول إلى قاعة الانتخاب — كما حصل فى كثير من الدوائر فى انتخابات سنة ١٩٢٥ — فلا سبيل إلى إثبات هذا المنع سوى رفع الشكوى للسلطات المختصة ليكون ذلك قرينة يتمسكون بها أمام لجنة الطعون بمجلس النواب ؛ والمجلس هو صاحب السلطة فى تقدير الوقائع التى تعرض عليه بمقتضى هذه القوانين .

هنالك أيضاً ما يسميه المشرعون القوة القاهرة ، وهى مثلاً كنع البوليس لمثل المرشح أو المرشح نفسه من الحضور لقاعة الانتخاب . ومثل هذه الواقعة لا يتيسر مطلقاً إثباتها بمحضر اللجنة . فالطريق الوحيد لإثباتها هو أن تقدم شكوى بما حصل . ولا يمكن التمسك ضد مقدم الشكوى بعدم إثبات هذه الواقعة فى المحضر بسبب هذا المنع ؛ فهذه الشكوى يصح اعتبارها قرينة من القرائن التى تشير إليها اللجنة فى تقريرها . وقد اعتبرت لجنة الطعون فى تقريرها أن القاعدة هى صحة ما جاء بالمحاضر ، وأنه لا يصح التقرير بالتحقيق إلا إذا وجدت قرائن قوية على صحة ما يخالف الثابت بتلك المحاضر .

ولكن إذا طرأ هذا الخلل ، ولم يتمكن المرشح من استعمال حقه فى إثباته بمحضر لجنة الانتخاب ، وقدم شكوى بذلك تلغرافياً فى آخر النهار أو فى اليوم التالى ، فلا شك أن لجنة الطعون تعتبر أن هذه قرينة تحملها على إجراء التحقيق — وإذن لا محل للتخوف من المبدأ الذى قرره اللجنة ، وهو المبدأ المعمول به فى الدورات السابقة . لذلك يكون تقرير اللجنة واجب الاعتبار وأرجو الموافقة عليه .

المقرر — إبنى شخصياً أرى أن ما يحصل من منع المرشح أو ممثليه من دخول قاعة الانتخاب هو من الأمور التى لا يمكن أن تثبت بمحضر اللجنة لوقوعها بعيداً عن مكانها ؛ وفى هذه الحالة لا شك أن للمرشح الحق فى إثبات ذلك بشهادة الشهود .

( تصفيق ) .

( أصوات : نطلب قفل باب المناقشة ) .

الرئيس — هل يوجد من يعارض فى قفل باب المناقشة ؟

وديع صليب افندى — أعارض فى قفل باب المناقشة ، لأن آخر من تكلم من حضرات الأعضاء كان مؤيداً لرأى اللجنة ؛ ويجب والحالة هذه أن يسمع المعارض لرأى اللجنة .

محمد صبرى أبو علم افندى — أؤيد طلب قفل باب المناقشة لأن المسألة قد استوفت بحثاً وتكلم فيها جميع أصحاب الاقتراحات ومؤيدوها وكل من طلب الكلام مخالفاً لرأى اللجنة . ولا يوجد فى اللائحة الداخلية ما يؤيد ما ذهب إليه حضرة الزميل المحترم وديع صليب افندى — ولذلك أؤيد قفل باب المناقشة .

الرئيس — المعارض في قفل المناقشة يقف .

( لم يقف سوى حضرة النائب المحترم وديع صليب افندى ) .

تقدمت عدة اقتراحات سأتلوها على حضراتكم .

عبد الفتاح الطويل افندى — تنازلت عن اقتراحي .

الرئيس — الاقتراحات المقدمة هي :

( ١ ) اقتراح مقدم من حضرات حسن بس افندى ، ومحمد صالح حرب افندى ، وعباس محمود العقاد افندى ، وسليمان عجيب افندى ،

السيد أيوب افندى ، وهذا نصه :

« نترح أن تأخذ اللجنة بمبدأ التحقيق في جميع الحوادث التي وردت في الطعون ما دام أن تحقيقها يكون منتجاً في تقدير نتيجة

لاتخابات » .

( ٢ ) وتقدم اقتراح من الدكتور أحمد ماهر ، وهذا نصه :

« أترح تغيير آخر القاعدة بالكيفية الآتية : « ... .. إلا إذا وجدت واقعة تدعو اللجنة إلى الشك في صحة ما هو وارد

بتلك المحاضر » .

( ٣ ) وتقدم اقتراح من حضرتي محمود شاكر عبد اللطيف افندى والسيد حسين سالم افندى ، وهذا نصه :

« نترح أن يعتبر محضر اللجنة حجة وصحيحاً بالنسبة لما أثبت فيه ، بحيث لا يجوز إثبات ما يخالفه إلا إذا تقدمت قرائن قوية

في ذلك .

« أما بالنسبة لما لم يثبت في المحضر فيكون أمر تحقيقه متروكاً لتقدير اللجنة والمجلس » .

( ٤ ) وتقدم اقتراح من حضرة محمد يوسف بك ، وهذا نصه :

« أترح حذف المبدأ الثاني والعمل بالمادة الثامنة من اللائحة الداخلية » .

الرئيس — أرى أولاً أخذ الرأي على الاقتراح الأول ، لأنه إذا قبله المجلس فلا محل للمناقشة في الاقتراحات الأخرى .

الدكتور أحمد ماهر — يجب قبل أخذ الرأي على أى اقتراح أن تطرح الاقتراحات الأخرى للمناقشة حتى يتيسر للمجلس أن يتبين أصلها .

أحمد حافظ عوض بك — إذا قبل المجلس الاقتراح الأول أصبح لا محل للمناقشة في الاقتراحات الأخرى .

الدكتور أحمد ماهر — إنى أحد أعضاء لجنة الطعون . وقد حضرت المناقشة في هذا الموضوع ، ووافقت على المبدأ الوارد بتقريرها .

من الأسباب التي دعيت إلى ذلك ما أبداه حضرة المقرر وحضرة النائب المحترم محمد صبرى أبو علم افندى من ضرورة إعطاء محاضر

لجان الانتخاب قوة الأوراق الرسمية . ولكن بعد أن سمعت كل الشبهات التي أثيرت في هذه الجلسة ، وكل الاعتبارات والملاحظات

التي أبدت من حضرات الأعضاء المحترمين ، فكرت في حل يوفق بين رغبات حضراتهم وبين الاحترام الواجب للمحاضر الرسمية . وهذا

الحل هو تعديل العبارة الأخيرة الواردة باقتراح لجنة الطعون بالعبارة التي تلاها على حضراتكم حضرة الرئيس . فاقترح اللجنة هو

« صحة ما جاء بالمحاضر ، وأنه لا يصح التقرير بالتحقيق إلا إذا وجدت قرائن على صحة ما يخالف الثابت بتلك المحاضر » . وهذه الصيغة

واقعية قوية جداً وشديدة للغاية ؛ وهي تكاد أن تجعل الرجوع إلى التحقيق — إذا لم يثبت في المحضر شيء — في حكم المستحيل . وأردت

اقتراحى أن أفتح الباب أمام لجنة الطعون في أن تسمح بالتحقيق ، لأن القرينة على صحة ما يخالف الثابت قد تكون متعذرة ولكن

القرينة على « الشك » أقرب وأسهل للطاعن أو صاحب المصلحة . لذلك قلت في اقتراحي : « إلا إذا وجدت واقعة تدعو اللجنة إلى الشك

في صحة ما هو وارد بتلك المحاضر » . فالتعبير بذلك يجعل الباب مفتوحاً أمام لجنة الطعون ، ويجعل كل الاعتبارات التي أثيرت بالجلسة

يمكن أن يصل إليها التحقيق في الأحوال التي كنا لا نصل إليها حسب النص الوارد بتقرير اللجنة .

( تصفيق ) .

محمود شاكر عبد اللطيف افندى — لا شك مطلقاً في أن محاضر لجان الانتخاب هي أوراق رسمية واجبة الاحترام ؛ فيجب أن

تتشدد كل التشدد في قبول الدليل بالطعن على ما أثبت فيها ، كما هو الحال في الطعن في الأوراق الرسمية أمام المحاكم . والوقائع التي يتناولها



مادة ٩٥ » ... ..

الطعن هي في العادة لا تخرج عن واقعتين : إما واقعة ذكرت في محضر اللجنة وفصلت فيها ، وهذه الواقعة يجب اعتبارها صحيحة واحترام رأي اللجنة فيها . وإما واقعة وصلت إلى علم الطاعن ولم تصل إلى لجنة الانتخاب ، أو أنها لم تصل للطاعن إلا بعد الانتهاء من الانتخاب وفرز الأوراق . فمثل هذه الوقائع مفروضة على الطاعن أن يستكملها في المدة القانونية المحددة لتقديم الطعن . فإذا وصل لعله أن هذه إجراءات تجعل الانتخاب باطلاً فله حق جعلها أساساً لطعنه ، وفي هذه الحالة يجب على لجنة الطعون أن تحققها إذا رأتها منتجة . أما الوقائع التي فصلت فيها لجنة الانتخاب وأثبتتها في محضرها فيجب احترامها .

محمد يوسف بك — حقيقة إن هذه المناقشة التي حصلت يراد بها أن ترسم خطة مخصوصة للجنة الطعون ، للوصول إلى معرفة الحقيقة ، مع أن كيفية إقناع اللجنة متروكة لتقديرها — وهذه هي القاعدة القانونية المعمول بها في كل القضايا . فإذا أردنا ذكر وقائع مخصوصة ، وجعلناها أساساً تجري عليه لجنة الطعون ، فإن هذا سلب حرية اللجنة ؛ والواجب أن تترك لها الحرية التامة للوصول إلى الحقيقة ، كما هو الحال مع القضاء . والذي تناقشنا فيه الآن مبدأ قاس يسلب من لجنة الطعون — التي هي بمثابة القاضي — حقاً طبيعياً لها . إننا باتباع هذا المبدأ نحكم على لجنة الطعون أن تقتنع اقتناعاً تاماً بما ثبت بالمحاضر التي تحررها لجان الانتخاب ، مع أن هذا يخالف ما ورد بنص المادة ٨ من اللائحة الداخلية ، وهو :

« لهذه اللجنة حق سماع من ترى لزوم سماعه وإجراء كل ما تراه موصلاً لكشف الحقيقة . ولكل عضو من أعضاء المجلس الحق في أن يحضر جلسة اللجنة عند نظرها في صحة انتخابه لإبداء دفاعه ، بشرط أن ينسحب عند أخذ الآراء ولو كان عضواً بها » .

فإذا كان رأي لجنة الطعون وجوب احترام ما ثبت بمحاضر اللجان ، يكون ذلك سلباً لحق من حقوقها الطبيعية المنصوص عنها في المادة ٨ من اللائحة الداخلية ، لأنه عبارة عن استثناء نوع مخصوص ، وهو قول اللجنة « إن المحاضر محترمة إلا إذا وجدت قرائن قوية ، وتمسك بها صاحبها في الوقت الذي وقعت فيه » .

وقد سمعتم حضراتكم أمثلة كثيرة للحالات التي لم يتمكن فيها المرشح من الشكوى في الوقت اللائق ، مثل الحادثة التي حصلت للأستاذ رياض المصري في انتخابات سنة ١٩٢٥ ، فقد اختطف وأبعد عن مقر اللجنة مسافة ٧ أو ٨ كيلومترات . وقد حصل لي شخصياً أن حبست وحوصرت في بيتي أيام الانتخابات التي تولاه إسماعيل صدق باشا ، فكيف كان يمكنني أن أقدم شكوى بذلك إلى لجنة الانتخاب ؟ بناء على ذلك أرى أنه يجب ألا يعمل بالمبدأ القائل إن لجنة الطعون لا تحقق إلا إذا حصل تحقيق سابق ، وأرى العمل بالمبدأ المنصوص عنه في المادة ٨ من اللائحة الداخلية .

( تصفيق ) .

على نجيب افندي — لي ملاحظة قانونية هي أنه في جميع الظروف التي يباح فيها الإثبات بغير الكتابة ، يباح فيها الإثبات بشهادة الشهود أو القرائن ؛ فالقارئ في هذه الحالة تعادل شهادة الشهود . فإذا وجدت قرينة تدل على أن ما جاء في محضر الانتخاب غير صحيح جاز الإثبات بشهادة الشهود .

لهذا أقترح أن يستبدل بكلمة « قرائن » كلمة « وقائع » ، لأن القرائن تفتقر إلى إثبات .

الدكتور أحمد ماهر — أوافق على هذا التعديل الذي اقترحه حضرة الأستاذ على نجيب .

يوسف أحمد الجندي افندي — مع أني عضو بلجنة الطعون إلا أنني أخالفها في معنى القرائن القوية التي تميز التحقيق ، كما أخالف حضرات الأعضاء الذين أيدوا رأيها .

يقول حضراتهم إن مجرد إرسال تلفراف من مرشح يشكو فيه أمراً من الأمور يعتبر قرينة تميز التحقيق ، ولكنني أرى أن تلفرافاً كهذا لا يصح اعتباره قرينة قوية تثير الشك فيما جاء بمحضر لجنة الانتخاب إلا إذا تناولها التحقيق وتبين منه للجنة أن الثابت في المحضر غير صحيح .

لهذا أرى أن التعبير الذي ورد بتقرير اللجنة من شأنه أن يضيق تضيقاً شديداً على حرية اللجنة وبالتالي على حرية المجلس . فيجب أن يكون للجنة مطلق الحرية في تقدير الوقائع . وأرى أن اقتراح حضرة الدكتور ماهر وسيلة للتوفيق بين الآراء المتضاربة .

حسن يس افندي — أرى أن اقتراح حضرة الدكتور ماهر حل وسط ، ولذلك فإنني وحضرات زملائي متنازلون عن اقتراحنا .



د ٩٥ » ... .. «

المقرر — توافق اللجنة على أن تكون الصيغة كما يأتي : « لا يصح التقرير بالتحقيق إلا إذا قامت قرائن أو أحوال قاهرة تدعو التحقيق » .

عبد العزيز الصوفاني افندى — بالرجوع إلى مواد قانون الانتخاب الخاصة بفحص الطعون نجد أنها نصت على إجراءات وشروط صفة لم توضع عبثاً ، بل وضعت لحكمة ، وهذه الحكمة هي حماية العضو المنتخب من أن يكون هدفاً مستمراً لمطاعن قد تكون صحيحة غير صحيحة . فمثلاً تجدون حضراتكم أن المادة العاشرة من اللائحة الداخلية حتمت على لجنة الطعون أن ترفع تقاريرها لرياسة المجلس ، معاد لا يتجاوز سبعة أيام من تاريخ إحالة المحاضر عليها ؛ فإذا لم تتمكن من إنجاز عملها في هذا الميعاد استأذنت المجلس في أن يفسح بالوقت الذي يراه كافياً لإتمام عملها . وفوق ذلك فإن اللائحة الداخلية ذهبت إلى أبعد من هذا ، حيث أجازت للمجلس — إذا رأى أن اللجنة غير قادرة على القيام بمهمتها — أن يسهل لها العمل بتشكيل لجنة أخرى لمعاونتها .

لهذا ترون حضراتكم أن الحكمة في وضع هذه النصوص هي سرعة البت في فحص الطعون حتى لا يكون النائب المطعون فيه تحت تأثيرات سياسية خاصة ، إذ الواقع أن النائب لا يحوز صفة النيابة إلا بعد الفصل في الطعن المقدم ضده أو تقرير صحة نيابته . أرجو حضرات الزملاء ألا ينظروا إلى حالة مجلسنا الحالي الذي يضم أغلبية ساحقة تؤيد الحكومة ، وإنما أرجو أن نحتاط لمستقبل في جميع الحالات تفادياً لمثل الاضطهادات الجائرة التي حدثت في انتخابات سنة ١٩٢٥ .

إن التوسع في إطالة المدة التي تفحص فيها الطعون يجعل الباب مفتوحاً للتأثير على كثير من الأعضاء المطعون في انتخابهم . وأؤكد حضراتكم أن هذا الباب لو كان مفتوحاً في سنة ١٩٢٥ للجات إليه حكومة ذلك العهد ، ولما عمدت إلى حل المجلس .

لهذا أؤيد رأى اللجنة . ومن باب الاحتياط ، إذا أريد الأخذ باقتراح حضرة الدكتور ماهر ، أن تضاف إليه العبارة الآتية : الوقائع التي تحدث في يوم الانتخاب ذاته » .

الرئيس — هذا اقتراح جديد .

محمد لطفي المسلمي افندى — أوافق على رأى اللجنة ؛ وأعترض على ما طلبه حضرة الأستاذ على نجيب من أن تستبدل بكلمة « قرائن » كلمة « وقائع » ؛ وأرى أن يبقى اقتراح حضرة الدكتور ماهر كما هو ، لأن الوقائع لا تتبعها شكوك .

المقرر — لا أزال متمسكاً بنص المادة ٦٨ من قانون الانتخاب التي جعلت للمجلس حق الفصل في صحة نيابة أعضائه . على أن ذلك لا يمنع من تقدير ما جاء بمحاضر الانتخاب باعتبارها محاضر رسمية لا يمكن الطعن على ما جاء فيها إلا يراهين قوية .

أما ما يقال عما يحدث خارج مكان الانتخاب من عسف أو اضطهاد يمنع المرشح أو الناخبين بقوة ، سواء أ كانت هذه القوة مسلحة أم غير مسلحة ، فهذا خارج عن عمل لجنة الانتخاب ، بل عن إرادة المرشح — لهذا هو في حل من إثباته بالبينة . ( تصفيق ) .

محمد محمد المرجوشي افندى — أرى أن الاقتراح الذي تقدم به حضرة الدكتور ماهر هو في الواقع رأى اللجنة ، غير أن عبارته أقل دقة من تعبيرها ، لأن عبارة « القرائن القوية » هي التعبير الصحيح .

عبد الفتاح الطويل افندى — قدمت اقتراحاً وسحبته ؛ وأريد أن أبين الأسباب التي دعتنى إلى سحبه ... ( أصوات : لا داعي لذكر الأسباب ) .

عبد الفتاح الطويل افندى — إذن أؤيد اقتراح حضرة الدكتور ماهر .

الرئيس — الآن نأخذ الرأى على اقتراح حضرة محمد يوسف بك ، ونصه :

« أقتراح حذف المبدأ الثانى والعمل بالمادة ٨ من اللائحة الداخلية » .

فالموافق على هذا الاقتراح يقف :

( وقف خمسة أعضاء ) .

مادة ٩٥ » ... ..

الرئيس — إذن تقرر رفض هذا الاقتراح .

والآن نأخذ الرأي على اقتراح حضرة محمود شاكر عبد اللطيف افندى .

محمود شاكر عبد اللطيف افندى — أتنازل عن اقتراحى وأنضم إلي رأى حضرة الدكتور أحمد ماهر إذا أضيف إلى اقتراء تفسير حضرة المقرر .

الرئيس — لم يبق إلا اقتراح حضرة الدكتور أحمد ماهر ورأى اللجنة ، فإذا لم يوافق المجلس على الاقتراح المشار إليه كان مع ذلك أنه أقر اللجنة على رأيها . وسأبدأ بأخذ رأى على الاقتراح المذكور ، ونصه :

« أقترح تغيير العبارة الأخيرة من المبدأ الثانى بما يأتى « ... .. إلا إذا وجدت واقعة تدعو اللجنة إلى الشك فى صحة ما ه وارد بتلك المحاضر » .

فالموافق على هذا الاقتراح يقف .

( وقف عدد لم تتبين معه الأقلية من الأكثرية ) .

الرئيس — إذن نأخذ رأى بالطريقة العكسية .

فالمخالف لاقتراح حضرة الدكتور أحمد ماهر يقف .

( وقفت أقلية ) .

الرئيس — بناء على ذلك تقرر قبول اقتراح حضرة الدكتور أحمد ماهر .

( تصفيق ) .

المقرر :

« ثالثاً — لاحظت اللجنة أنه من بين الطعون ما لم يصدق عليه من المحكمة وإنما صدق عليه من جهات إدارية ، كما أذونى الشرع وغيرهم ، وأن بعضها لم يلاحظ رافعوها تحرى وصولها لرياسة المجلس فى الموعد المحدد ا كتفاء بإلقائها فى صندوق البريد فى الميعاد .

« وقد قررت اللجنة عدم قبول مثل هذه الطعون شكلاً ، لأن التصديق المقصود فى القانون هو التصديق الذى يحصل أمام المحاكم دون غيرها ، ولأن العسيرة فى احتساب مدة الخمسة عشر يوماً هى وصول الطعن لرياسة قبل فوات الأجل جرياً على قواعد المرافعات العامة » .

عبد اللطيف الحناوى بك — أريد أن أسأل حضرة المقرر عن الحكم فيما إذا أرسل الطعن بخطاب موصى عليه وأهمل بعض العمال فى إيصاله إلى رياسة المجلس ، وترتب على ذلك وصول الطعن بعد الميعاد المحدد وهو خمسة عشر يوماً .

المقرر — العبرة بتاريخ وروده للمجلس .

عبد اللطيف الحناوى بك — أرى أن يكون تاريخ طابع البريد هو المعول عليه فى مثل هذه الحالة ، لأن الإهمال لم يقع من الطاعن ؛

المقرر — هذه حالة تشبه حالة الإعلانات القضائية بواسطة المحضرين ، فإذا تأخر المحضر عن إعلان ورقة فى ميعادها القانونى فيكون لصاحب الشأن الرجوع عليه بمويزات .

أحمد عبد اللطيف مرزوق افندى — رأت اللجنة أنه يجب التصديق على إمضاء الطاعن أمام إحدى المحاكم دون غيرها من الجهات الإدارية ، مع أن المادة ٦٨ من قانون الانتخاب لم تشترط أن يكون التصديق أمام المحاكم . فالحكمة إذن هى التحقق من شخصية الطاعن ، ولا محل لرفض الطعون المصدق عليها من الجهات الإدارية .

المقرر — جهات التصديق المحددة فى القانون هى المحاكم الأهلية والمختلطة والشرعية والأخطاط . وأما الجهات الأخرى فليس من شأنها التصديق على الإمضاءات ؛ وعملها من هذا القبيل باطل .

أحمد عبد اللطيف مرزوق افندى — هناك نوع من التصديق أمام مأمورى المراكز ، وهو معتبر قانوناً .



أداة ٩٥ » ... ..

المقرر — ليس هذا النوع من التصديق معتبراً في المسائل القضائية ، بل هو خاص بالأعمال الإدارية .

الرئيس — هل توافقون على المبدأ الثالث ؟

( موافقة عامة ) .

المقرر :

« رابعاً — ومن ضمن المسائل التي عرضت للبحث معرفة ما إذا كان الشخص الذي يعرف القراءة والكتابة ويعطى صوته شفويّاً في حدود القانون يعتبر صوته صحيحاً أو باطلاً » .

بحث اللجنة الموضوع وقررت صحة الصوت لأنها لاحظت أن أكثر من أعطى صوته بهذه الصفة قد قصد التحرز عن الوقوع في أ عند تسويد المربعات ، خصوصاً أنه لم يثبت أن الذين قيل بمعرفتهم للقراءة والكتابة يعرفونها معرفة تجعلهم في أمن من الخطأ .

الرئيس — تقدم اقتراح من حضرة عوض أحمد الجندى افندى . هذا نصه :

« أقترح عدم صحة الأصوات الشفوية للأشخاص الذين يعرفون القراءة والكتابة » .

عوض أحمد الجندى افندى — لاحظت أن اللجنة حينما قررت صحة هذه الأصوات سببت قرارها بسبب واحد ، وهو التحرز عن وقوع الناخبين في خطأ عند تسويد المربعات . ويظهر لي في الحقيقة أن حضرات أعضاء اللجنة حينما قرروا هذا المبدأ كانوا بعيدين جداً عن الرجوع إلى الماضي ، إذ الواقع أن إعطاء الأشخاص الذين يعرفون القراءة والكتابة أصواتهم بطريقة شفوية لا يقصد منه التحرز من الوقوع في الخطأ بل بالعكس قامت الأدلة القاطعة على أن بعض المرشحين يشترطون على الناخبين إعطاء أصواتهم شفويّاً لكي يكونوا رقباء عليهم . ولو كان معالي الغرابلي باشا موجوداً الآن بالجلسة لذكر لحضراتكم ما حدث في انتخابات سنة ١٩٢٥ : كان كل من يجرؤ إعطاء صوته سراً ولا يعطيه جهراً لمنافسه يلقي صنوف العذاب من ضرب بالسياط إلى إلقاء بالمستنقعات .

وقد راعى المشرع في المادة ٥٣ من قانون الانتخاب الاحتياط التام لكي يعطى الناخب الأسمى صوته بحرية .

وإلى حضراتكم ما جاء بالفقرة الأخيرة من هذه المادة : « ... ويجوز أيضاً لهؤلاء الناخبين أن يختاروا عضواً من اللجنة يسرون إليه بأرائهم على مسمع من الرئيس ، فيثبتها العضو في ورقة ويوقع عليها الرئيس المذكور » .

فالتقول بصحة الأصوات الشفوية للذين يعرفون القراءة والكتابة ليس مبنياً على أساس صحيح .

لذلك أرى أنه يجب على كل من يعرف القراءة والكتابة أن يعطى صوته كتابة وإلا اعتبر صوته لاغياً .

المقرر — إن طريقة ملء المربعات قد تؤدي في كثير من الأحيان إلى ضياع صوت الناخب الذي تكون معلوماته في القراءة والكتابة غير كافية لقراءة أسماء المرشحين .

إسماعيل سليمان حمزه افندى — أرى ما رأيته اللجنة لانطباقه على نص المادة ٥٣ من قانون الانتخاب ، لأنها لا تحتمل التفسير الذي سمعناه من حضرة العضو المحترم حيث إن المادة المذكورة افترضت أن الناخب يعرف القراءة والكتابة ، وهذا هو الغرض الذي كان يهدف إليه المشرع ، ولذا جعل عجز المادة ٥٣ كما يأتي :

« ... والناخبون الذين لا يستطيعون أن يثبتوا بأنفسهم آراءهم على أوراق الانتخاب يبدونها شفاهاً .

وفي هذه الحالة يثبت كاتب السر رأى كل ناخب في ورقة يوقع عليها الرئيس .

« ويجوز أيضاً لهؤلاء الناخبين أن يختاروا عضواً من اللجنة يسرون إليه بأرائهم على مسمع من الرئيس ، فيثبتها العضو في ورقة ويوقع عليها الرئيس المذكور » .

لا يفهم من عبارة « لا يستطيعون » ولا يقصد منها الذين لا يعرفون القراءة والكتابة ، بل المراد عدم الاستطاعة بأي شكل كان . ولهذا كانت اللجنة على حق في أن تحتاط بقولها في التقرير « إنها لاحظت أن أكثر من أعطى صوته بهذه الصفة قد قصد التحرز عن الوقوع في خطأ عند تسويد المربعات ... الخ » .

ولا مانع من الموافقة على هذا الاحتياط الوارد في رأى اللجنة .



مادة ٩٥ » ... ..

محمد صابر الشامي الفار افندي — أوافق على رأى اللجنة لأسباب شاهدها بنفسى .

نسبة من يعرفون القراءة والكتابة في بلادنا لا تزيد على عشرة في المائة : منهم من اقتصرت معرفته على قراءة وكتابة اسمه فقط ؛ ومنهم المتخرج من الكتاب الذى يرتبك عند دخوله على اللجنة فيسود أحيانا المربع الذى أمام اسم من لا يريد انتخابه . وإذا أراد رئيس اللجنة أن يفهم كل ناخب من هؤلاء كيفية تسويد المربعات وتطبيق الورقة ، أضاع مع كل ناخب ربع ساعة واحتاج لوقت لانتهاء له — لكل ذلك أرى الموافقة على رأى اللجنة لأن فيه تسهيلات كبيرة لعملية الانتخاب .

محمود لطيف بك — أنضم لرأى حضرة النائب المحترم إسماعيل سليمان حمزه افندى . وأزيد على ذلك أنى أعارض رأى النائب المحترم عوض أحمد الجندى افندى من أن إعطاء رأى شفاها قد يكون تحت تأثير تخويف أو تحذير للناخب . والرد على ذلك أنه ينفي هذه الفكرة وجود نص فى القانون ضد من استعمل القوة أو التهديد لإكراه ناخب على انتخابه .

لذلك أوافق على رأى اللجنة تسهيلات للناخبين .

عمر عمر افندى — أعارض اللجنة وأنضم لرأى حضرة النائب المحترم عوض أحمد الجندى افندى ؛ وأرى أن الحكم فى هذا الموضوع يرجع لنص المادة ٥٣ من قانون الانتخاب . فالفقرة الأولى تنص على القاعدة العامة التى وضعها قانون الانتخاب . والفقرة الثانية هى استثناء من القاعدة العامة ، إذ المفهوم من الفقرة الأولى أن القاعدة العامة للتصويت أن يأخذ الناخب ورقة وينتجى جانباً من النواحي المخصصة لإبداء رأى فى قاعة الانتخاب نفسها ، ويعطى رأيه فى هذه الورقة . وأما الاستثناء فهو ما ورد فى الفقرة الثانية من المادة المذكورة : والمقصود منه الأشخاص الذين لا يعرفون القراءة والكتابة . وأما الذين يعرفون القراءة والكتابة فيعطون رأيهم بدون واسطة اللجنة

الرئيس — الموافق على اقتراح حضرة النائب المحترم عوض أحمد الجندى افندى يقف .

( لم يقف غير حضرة المقترح ) .

الرئيس — إذن تقرر رفض هذا الاقتراح والموافقة على رأى اللجنة .

المقرر :

« خامساً — للجنة فحص الطعون وتحقيق صحة نيابة الأعضاء سلطة الأمر بإجراء التحقيق وإعلان الشهود طبقاً للسادة الثامنة والستين من قانون الانتخاب ، والمادة الثامنة من اللائحة الداخلية » .

الرئيس — هل توافقون على ما جاء فى المبدأ الخامس من تقرير اللجنة ؟

( موافقة عامة ) .

الرئيس — إذن تقرر الموافقة على المبدأ الخامس . ولتلى حضرة المقرر المبدأ السادس .

المقرر :

« سادساً — وللجنة أيضاً أن تنتدب بعض أعضائها أو لجنة من لجنتها الفرعية لإجراء التحقيق . ولكن ليس لمن تنتدبه سلطة توقيع الجزاء المشار إليه ، ويبقى ذلك الحق للجنة الأصلية فى حدود الفقرة السادسة من المادة الثامنة والستين .

» وللجنة أن تعهد بصفة عامة من الآن للجان الفرعية بأن تجرى ما تراه لازماً من التحقيقات فى الطعون التى تدرسها » .

محمد توفيق موسى دياب افندى — جاء فى المبدأ السادس أنه « ليس لمن تنتدبه سلطة توقيع الجزاء المشار إليه » .

فأى جزاء أريد الإشارة إليه مع أنه لم يسبق هذه العبارة ذكر أى جزاء ؟ فإذا كان المراد الجزاء الوارد فى المادة الثامنة والستين فيجب ذكر ذلك .

المقرر — لا مانع .

الرئيس — يظهر أن هناك خطأ مادياً فى المبدأ الخامس حيث سقطت منه عبارة يستدرکها حضرة المقرر بالتصحيح .

المقرر — فى الحق هناك خطأ مادى فى المبدأ الخامس المذكور، وصحته كما يأتى :

إدلة ٩٥ « ... .. »

« خامساً — للجنة فحص الطعون وتحقيق صحة نيابة الأعضاء سلطة الأمر بإجراء التحقيق ، وإعلان الشهود ، وتوقيع الجزاء لهم طبقاً للمادة الثامنة والستين من قانون الانتخاب والمادة الثامنة من اللائحة الداخلية » .

الرئيس — هل توافقون على هذا التصحيح ؟

( موافقة عامة ) .

الرئيس — إذن تقرر للموافقة على هذا التصحيح .

والآن تعاد المناقشة في المبدأ الخامس بعد تصحيحه .

محمود سليمان غنام افندى — لى اعتراضان على هذا المبدأ :

الأول دستورى ويتلخص في أن نظرية فصل السلطات تقضى بأن يكون توقيع الجزاء على الشهود المتخلفين من اختصاص السلطة القضائية ؛ وقد أثير هذا البحث سنة ١٩٢٦ .

أما الثانى — وهو الأهم — فقانونى ، وهو أنه جاء في الفقرة الخامسة من المادة الثامنة والستين من قانون الانتخاب : « ولكل من المجلسين سلطة مماع الطالب وإعلان الشهود إذا رأى محال ذلك . وتجري في حق هؤلاء الشهود أحكام قانونى العقوبات وتحقيق الجنايات خاصة بمواد الجنع » .

فهذه المادة تحيل على أحكام قانون تحقيق الجنايات وقانون العقوبات في الجنع . وفي هذه الأحكام ما يحيز الطعن في الحكم بالجزاء بطريق المعارضة والاستئناف ، وفي بعض الأحيان بطريق النقض والإبرام . فإذا أخذنا بمبدأ اللجنة ، وجعلنا حق توقيع الجزاء على الشهود من اختصاص المجلس أو لجنة الطعون ، نكون قد حرمانا الشهود من درجات منحها لهم القانون أمام القضاء . ويرى من التفسير اللفظى المادة ٦٨ من قانون الانتخاب أن يكون توقيع الجزاء للقضاء كما جاء في المواد الخاصة بجرائم الانتخاب .

المقرر — جاء النصان الواردان بالمادتين ٩٥ من الدستور و ٦٨ من قانون الانتخاب لتسهيل عمل التحقيق ، إذ لا تستقيم المحقق ما لم يكن له سلطان على المحقق معه . ولو لم يكن الأمر كذلك لاضطررنا إلى رفع أمر الشاهد المتخلف عن الحضور أمام اللجنة إلى القاضي الجزئى لطلب الحكم عليه بالعقوبة ؛ وهذا مناف لمصلحة عملنا . كذلك يكون الحال مع من يشهد زوراً أمام المجلس أو اللجنة ، يصبح المجلس عاجزاً عن توقيع العقوبة عليه ، وذلك ما لم يقصده الشارع من منحه السلطة المطلقة لجهات التحقيق . وكما أعطى للمجلس حق إعلان الشهود وإحضارهم ولو بالقوة ، وحق معاقبتهم ، كذلك منح للمجلس حق إعطاء هذه السلطة للجان .

الرئيس — سبق أن أثيرت هذه المسألة في إحدى الدورات السابقة . والمرجع فيها هو قرار المجلس في شأنها .

محمود سليمان غنام افندى — أقترح إعادة التقرير إلى لجنة الحقائقية لبحثه مرة ثانية ، لأن الذى قرره المجلس في الأدوار السابقة وما أخذت به اللجنة في هذه الدورة .

الرئيس — لا داعى لإعادة التقرير إلى اللجنة لبحثه ، لأنه لا يمكن تغيير القانون بهذه الطريقة .

محمود سليمان غنام افندى — هناك صعوبات عملية في التطبيق ؛ لذلك أصر على اقتراحى بإعادة التقرير إلى اللجنة لبحث هذا المبدأ .

محمد صبرى أبو علم افندى — الواقع أن هذه المسألة أثيرت في المجلس سنة ١٩٢٦ ؛ واستوفيت بحثاً من الوجهة الدستورية التشريعية . والذى أذكره أنه تقرر أن للمجلس وللجنة حق استدعاء الشهود وتوقيع الجزاء عليهم عند التخلف . وقد أثار حضرة المقرر مسألة توقيع العقوبة على من يشهد زوراً . وأعتقد أن هذا الحق لا يدخل في اختصاصنا ؛ وهذا ما ينصب عليه اعتراض الأستاذ ننه . أما إعطاؤنا حق الحكم على الشاهد الذى يتخلف بعد دعوته ، فما ذلك في الواقع إلا من قبيل التهديد . وحكمة ذلك عدم تعطيل الأعمال ، لأنه إذا علم الشاهد أن عقوبته من اختصاص هيئة غير الهيئة المختصة باستدعائه فقد يهمل في الحضور ؛ ويترتب على ذلك تعطيل عمل المجلس حتى يرغم الشاهد على الحضور بعد الحكم عليه من السلطة القضائية . لذلك أراد الشارع أن يعطى للمجلس هذه السلطة القضائية حتى يقوم بواجب تحقيق الطعون على الوجه الأكمل .

المقرر — للمجلس حق توقيع العقوبة على من يشهد زوراً . وقد منحه الدستور وقانون الانتخاب حق الحكم بمقتضى قانونى



مادة ٩٥ » ... ..

العقوبات وتحقيق الجنايات بصفته سلطة قضائية . ولا يصح أن يعترض على ذلك بحرمان المتهم من مختلف درجات القضاء أمام مثل هذه الهيئة ؛ ولدينا مجلس الأحكام الأعلى المختص بمحاكمة الوزراء ، وهو مؤلف من ١٦ عضواً ، فكيف يقال بغير ذلك أمام المجلس المؤلف من ٢٣٥ عضواً ؟

محمود سليمان غنام افندى — إن التفسير الصحيح الذى قصده الشارع من مساواة المجلس بالمحاكم فى تطبيق قانونى العقوبات وتحقيق الجنايات على الشاهد ، هو لحكمة أرادها ، حتى لا يعترض أى معترض بأن شهادته كانت أمام اللجنة وليست أمام المحاكم أما محاكمة الوزراء فهى بقانون خاص ومواد صريحة فى الدستور صراحة غير موجودة فى المادة ٦٨ من قانون الانتخاب . الرئيس — المرجع هنا لقرار المجلس فى مضبطة سنة ١٩٢٦ .

محمود سليمان غنام افندى — بحث المجلس هذه المسألة سنة ١٩٢٦ من الوجهة الدستورية لا من الوجهة القانونية . فالمادة ٦٧ من قانون تحقيق الجنايات تجيز العقاب لمدة أسبوعين مثلاً ، وهذا قابل للاستئناف ، فهل يصح مع ذلك أن يكون حكم اللجنة بهذا هذا الجزاء نهائياً ؟

لذلك أقترح إعادة الموضوع إلى اللجنة لدرسه درساً وافياً لتعارضه من الوجهتين القضائية والدستورية .

إسماعيل سليمان حمزه افندى — أوافق على ما رآته لجنة فحص الطعون ، وأرى أن رأيها منطبق على المادة ٦٨ ، ولا يخمد اعتراض الأستاذ غنام .

وترمى المادة المذكورة إلى حالة خاصة ، وهى حالة التخلف عن الحضور فقط ، بدليل أنها استعملت ألفاظاً خاصة يقصد منها حاشية التخلف . والحكمة فى ذلك ظاهرة كما شرحها حضرة المقرر ، وهى أن تتمكن اللجنة من الفصل فى الطعون . أما الحالات الأخرى فهى — كما ثبت فى مضبطة سنة ١٩٢٦ — لا تدخل مطلقاً فى حدود سلطة المجلس ، خالة شهادة الزور ليست لها أهمية ، لأن اللجنة لها أن ترى إذا كانت عملية الانتخاب صحيحة أم غير صحيحة فقط . أما فى حالة كذب الشاهد فعليها أن تشير إلى ذلك فى تقريرها وللسلطة المختصة النظر فى أمره .

المقرر — لم ينص قانون العقوبات على معاقبة من شهد زوراً أمام المجلس .

إسماعيل سليمان حمزه افندى — يجب أن يكون مفهوماً من تفسيرنا أن رأى اللجنة منطبق على المادة ٦٨ من قانون الانتخاب وهى دستورية وقائمة . فكل اعتراض على رأى اللجنة هو اعتراض على المادة ٦٨ ، ولكم اقتراح تعديل نفس المادة لا الاعتراض على رأى اللجنة . وقد كان المقصود فى بحث سنة ١٩٢٦ حالة التخلف عن الحضور .

الرئيس — أذكر أننى أثرت هذه المناقشة عام ١٩٢٦ ، وكان المغفور له سعد باشا يرأس الجلسة وقتئذ ، فقال ما نصه : « كلا يا أستاذ فإن البحث محصور فى أن الحق المراد إعطاؤه للمجلس هو توقيع الجزاء على التخلف من الشهود ، لا أقل ولا أكثر ، أعنى أن المراد هو تدير طريقة عملية لإجبار الشاهد على الحضور — فأرجو حصر المناقشة فى هذه النقطة » .

زكريا مهنا افندى — مع احترامى للتفسير الذى أقره المجلس فيما مضى أقول إن للمجلس مطلق الحرية فى أن يتوسع فى تفسيراته وفى أن يعدل عما وضعه منها قبلاً .

إن مبدأ فصل السلطات لا يتعارض مطلقاً مع المادة ٦٨ من قانون الانتخاب . والسلطة المعطاة للمجلس هى — كما قال حضر الأستاذ محمد صبرى أبو علم — سلطة استثنائية ؛ وللمجلس ، بنص الدستور ، أن يفصل فى صحة نيابة أعضائه .

إنه من التعسف الظاهر — يا حضرات الأعضاء — أن نحصر سلطة اللجنة أو سلطة المجلس فى حالة امتناع الشاهد أو تخلفه عن الحضور أمامها . وإلا فاذكروا لى كيف يكون الحكم إذا قررت لجنة الطعون استدعاء شاهد فحضر ثم اعتدى عليها ؟ هل يقال إنه ليس للجنة فى هذه الحالة أن توقع عليه العقوبة للنصوص عليها فى قانون العقوبات ؟ هل يمكن أن تكون للسلطة التشريعية كرامة تقل عن كرامة السلطة القضائية ؟ هذا غير معقول ولا يتمشى مع النطق .

لهذا أنضم إلى رأى حضرة المقرر؛ وأرى أن تتوسع فى تفسير المادة ٦٨ من قانون الانتخاب بحيث تكون سلطتنا كاملة .



إدلة ٩٥ » ... .. »

تقول المادة ٦٨ المشار إليها « ... ولكل من المجلسين سلطة سماع الطالب وإعلان الشهود إذا رأى محلاً لذلك . وتجري في حق هؤلاء الشهود أحكام قانون العقوبات وتحقيق الجنايات الخاصة بمواد الجنع ... » .

ومعنى هذا أن النصوص التي لها علاقة بالتحقيق وإحضار الشهود وتخلفهم وسماع أقوالهم ، وما يقع منهم على هيئة اللجنة أو المجلس ، تتعارض مع مبدأ فصل السلطات . فقانون العقوبات وتحقيق الجنايات موجودان لتنظيم الأحوال الخاصة بالجزاء . والسلطة التشريعية سند الفصل في صحة نيابة أعضائها ترجع إلى هذين القانونين . فليس المجلس أو اللجنة مقيدان لأن سلطتهما محدودة ، بل معنى هذا لقيده أنه يجب عليهما عند تطبيق العقوبة أن يتقيدا بالإجراءات المنصوص عليها في قانون تحقيق الجنايات ، وبالعقوبة الواردة في قانون العقوبات .

لهذا أكرر القول بأن المادة ٦٨ من قانون الانتخاب يجب أن تفسر بأوسع معانيها ، باعتبار أن الشارع أراد أن يعطى المجلس سلطة الكافية للفصل في صحة نيابة أعضائه .

عوض أحمد الجندى افندى — أنا منضم إلى رأى الذى ذهبت إليه اللجنة في تفسيرها . يقول المعارضون إن الفرض من المادة ٦٨ من قانون الانتخاب هو اتخاذ الإجراءات ضد الشهود في حالة تخلفهم . وأنا أقول إن نص هذه المادة يذهب إلى أكثر من هذا ، لأنها تشير إلى تطبيق أحكام قانون العقوبات وتحقيق الجنايات . فالتخلف وتوقيع الجزاء وردا في قانون تحقيق الجنايات . أما في حالة ما إذا شهد الشاهد زوراً أو ارتكب جريمة تقع تحت طائلة العقاب فإن قانون العقوبات يطبق . ولو تمسكنا مع حضرات المعارضين لكانت أحكام قانون العقوبات لغواً لا قيمة لها .

الرئيس — أرى أن المسألة خطيرة ويحسن إحالتها على لجنة الشؤون الدستورية لدرسها وعرض نتيجة البحث على المجلس .  
يوسف أحمد الجندى افندى — أريد أن أعرف هل تعرض المجلس في سنة ١٩٢٦ لبحث ما إذا كان من حقه أن يوقع الجزاءات المنصوص عليها في قانون العقوبات أم لا ؟ لأننا فهمنا من العبارة التي تلاها حضرة الرئيس أن المغفور له سعد باشا قال إن المسألة محصورة في أمر تخلف الشاهد فقط .

الرئيس — لم يتناقش المجلس وقتئذ إلا في حالة استدعاء الشهود وتوقيع العقاب على من تخلف منهم .  
على نجيب افندى — يحضرات الأعضاء : نحن الآن نمثل هيئة قضائية ، أى أننا في مقام قضاة ، فما هي الطريقة القانونية لتفسير القوانين التي تطلب من هيئة قضائية ؟ ذلك هو التفسير الذى يبين به القاضى رأيه في حيثيات حكمه . ونحن الآن لا نطلب إلينا أن نصدر تشريعاً ، لأننا في هذه الجلسة ننظر في الطعون وصحة النيابات كقضاة لا كنواب ، ونفسر قانوناً قائماً يتعلق بهذه الطعون ؟ ولنا أن نذهب في تفسيره أى مذهب . أما أن نستعير صفتنا التشريعية في مقام القضاء لنبدى تفسيراً تشريعياً فذلك له طريق آخر وهو أن يقدم مشروع قانون لتفسير يحال على لجنة من اللجان ويصدر به قانون يصدق عليه جلالة الملك ليكون هذا القانون بمثابة تشريع لا يمكن لأية هيئة أن تذهب فيه مذهباً آخر . ولنا الآن في مقام إصدار تشريع تفسيري لنص موجود حتى يحال هذا التشريع على لجنة ما ، وإنما نحن في مقام تطبيق قانون قائم . ولولا الغموض الظاهر في المادة ٦٨ التي نريد تطبيقها بصفتنا قضاة لما تعرضنا لهذا البحث .

فالفقرة التي قبل الأخيرة من المادة المذكورة تقول « ولكل من المجلسين سلطة سماع الطالب وإعلان الشهود إذا رأى محلاً لذلك . وتجري ( وهنا محل الغموض ) أحكام قانون العقوبات وتحقيق الجنايات ... الخ » . فما هي الهيئة التي تجرى على يدها هذه الأحكام ؟ أهى هيئة المجلس أم هيئة قضائية أخرى يحال إليها الشاهد ؟

لا شك أننا هنا في مقام تفسير قضائي ؛ ومن هنا أن نفسر دون أن نحتاج إلى إجراء تشريع .

الرئيس — لسنا نريد إجراء تشريع جديد .

على نجيب افندى — نحن الآن في هذا المجلس قضاة نفس القانون التفسيري الذي نرتثيه ، فإما أن نأخذ بتفسير لجنة الطعون أو لا نأخذ دون احتياج إلى بحث لجنة دستورية . وبهذه الصفة لنا أن نذهب في تفسيرنا أى مذهب ما دام ذلك مطابقاً لروح المشرع ، وفي ذلك تأييد لمبدأ فصل السلطات لا مخالفة له . لأن الدستور — بما أعطى للمجلس من حق الفصل في صحة النيابة — إنما أراد أن يحمي كيانه من التعرض لتأثير أية سلطة قضائية .

مادة ٩٥ » ... ..

إنكم تقررون قرارات وتعرضون اقتراحات بمشروعات قوانين قبل أن تعلن صحة نيابة أى عضو من حضراتكم . فلو كان هـ الحق المعطى لكم مهدداً بسلطة أخرى تتحكم فيكم لترتب على ذلك أن يصبح كيانه وجودكم تحت رحمة أية سلطة أخرى يحال هـ هذا الحق .

الرئيس — تقدم اقتراح من حضرة النائب المحترم محمود سليمان غنام افندى ، هذا نصه :

« أترح إحالة بحث هذا الموضوع على لجنة الحقانية ، لأن الاعتراض الموجه إلى المبدأ الوارد بتقرير اللجنة بخصوصه قانونى أكثر منه دستورياً » .

إسماعيل سليمان حمزه افندى — لا أرى محلاً لإحالة هذا البحث على لجنة الشؤون الدستورية أو لجنة الحقانية ، لأن هذه المسألة سبق أن أثيرت فى سنة ١٩٢٦ وبُحثت فى هذا المجلس ، وقال لنا حضرة الرئيس إنه هو الذى أثارها من وجهة مخالفة المادة ٦٨ للدستور فأريد الآن أن نحدد البحث المراد إحالته على اللجنة ، هل هو رأى لجنة الطعون أم دستورية المادة ٦٨ ؟

الرئيس — ليست المسألة المعروضة للبحث هى دستورية أو عدم دستورية المادة ٦٨ ، وإنما المطلوب البت فيه هو : هل يقر المجلس تفسير لجنة الطعون للمادة المذكورة — كما جاء بتقريرها — أم يحال هذا الموضوع على لجنة لدرسه قبل الفصل فيه ؟

إسماعيل سليمان حمزه افندى — يكون هذا صحيحاً لو كانت اللجنة متفقة على أن شهادة الزور تدخل فيما قرره ، ولكنها قررت أن المقصود بتوقيع العقوبات الواردة فى المادة ٦٨ هو حالة التخلف فقط ؛ وفى هذه الحالة تكون قد اتفقت مع قرار المجلس السابق ولا يبقى هناك داع لإحالة البحث من جديد على أية لجنة .

المقرر — اللجنة ترى إحالة المسألة على لجنة الحقانية أو على لجنة الطعون لبحثها .

الرئيس — هناك رأيان : أولهما رأى حضرة محمود سليمان غنام افندى ، وهو أن تحال المسألة بحذاويرها — بما فيها تخلف الشهود - على لجنة الحقانية ؛ وثانيهما أن يستثنى من بحث هذه اللجنة مسألة تخلف الشهود التى بت فيها .

فمن يرى إحالة المسألة بحذاويرها على لجنة الحقانية يقف ؟

( وقفت أقلية ) .

الرئيس — بناء عليه يحال بحث المبدأ الخامس من تقرير لجنة الطعون على لجنة الحقانية إلا فيما يتعلق بمسألة تخلف الشهود لسبب البت فيها ، فهل توافقون على هذا ؟

( موافقة عامة ) .

الرئيس — ننتقل إلى المبدأ السادس من تقرير اللجنة ، فهل توافقون عليه ؟

( موافقة عامة ) .

( فى ٢٢ يناير سنة ١٩٣٠ ) .

إذا تقدم فى الدائرة الواحدة مرشحان فقط ، و بعد مضي عشرة أيام الترشيح تنازل أحدهما ، وجب حينئذ اعتبار المرشح الآخر

ناجحاً بالتزكية .

تحقيق صحة نيابة الأعضاء الذين فازوا بالترشيح ولم يطعن على صحة نيابتهم

المقرر — حققت اللجنة صحة نيابة الأعضاء الموضحة أسماؤهم بعد ، وهم جميعاً الذين فازوا بالترشيح وأصبحوا نواباً بحكم المادة ٤١ من قانون الانتخاب المعدلة ؛ وتقرّر اللجنة على المجلس إعلان صحة نيابتهم .

حسن صبرى بك — قررت لجنة الطعون صحة نيابة حضرات النواب المحترمين المبينة أسماؤهم فى التقرير ، وعددهم ١١٣ نائباً ، ولكنها لم تفرق بين فريقين :



مادة ٩٥ « ... .. »

فريق حضرات النواب عن الدوائر التي لم يتقدم للترشيح فيها — مدة عشرة الأيام التي حددها القانون ترشيحاً صحيحاً — غير شخص واحد . لم تفرق بين هذا الفريق ، وفريق النواب عن الدوائر التي تقدم فيها — أثناء عشرة الأيام التي حددها القانون — مرشحان ترشيحاً صحيحاً تنازل أحدهما بعد انتهاء المدة المقررة للترشيح .

وإنى أرى أن نيابة الفريق الأول صحيحة صحة لا غبار عليها دستورياً وقانوناً ، وذلك لأن المادة ٨٢ من الدستور تنص على ما يأتى : « يؤلف مجلس النواب من أعضاء منتخبين بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب » .

وقانون الانتخاب — وهو منفذ لهذه المادة — قضى في المادة ٤١ منه بصحة انتخاب من يتقدم وحده للترشيح في دائرة انتخابية واحدة . وإذن فصحة النيابة هنا صحيحة دستورية .

إن نص المادة ٤١ من قانون الانتخاب متفق مع الدستور . فإذا تقدم المرشح في دائرته الانتخابية في مدة عشرة الأيام المحددة للترشيح ولم يتقدم أحد لمنافسته كان هذا ، فيما أظن ، اعترافاً صريحاً من الدائرة كلها بأنه هو وحده الجدير بثقتها .

هذا هو القانون ، وهو وفاق لما جرت عليه أعرق الأمم وأقدمها في الدستورية وهي إنجلترا .

الدكتور حامد محمود — المتبع في إنجلترا خلاف هذا .

حسن صبرى بك — هذا ما يتبع في إنجلترا فعلاً ؛ وهو الذى أخذ به الشارع المصرى تنفيذاً للدستور المصرى .

إن الذى يحصل هو ما يلخصه أحد كبار رجال القانون الدستورى في إنجلترا في الصفحة رقم ٢٢٠ من الجزء الأول من كتاب « حكومة إنجلترا » للورانس لويل (The Gov. of England by A. Lawrence Lowell) .

قال : « فإذا لم يكن إلا مرشح واحد لعضوية واحدة نودى بالمرشح منتخباً . وإذا كان مرشحان اثنان لعضويتين اثنتين في الدائرة الواحدة نودى بهما منتخبين . ولا يظن أن ذلك فرض تخيلى لأنه — لما يذكر بعد من الأسباب — قد شوهد في الانتخابات العامة أن أكثر من ربع عدد النواب — وفي بعض الأحيان أكثر من ثلث العدد المطلوب — ينادى بهم نواباً بلا انتخاب » .

إذن ما حصل عندنا لا يمكن بحال ما أن يكون محلاً لاعتراض أو انتقاد ؛ وهو إنما يتمشى مع نص دستورنا ومع الروح التي أرادها الشارع مع أن الانتخاب يكون بالاقتراع العام .

( تصفيق ) .

هذا فيما يتعلق بصحة نيابة الفريق الأول . أما فيما يتعلق بصحة نيابة الفريق الثانى فقبل أن أتكلم عن ذلك أريد أن أستفسر من حضرة المقرر عن عدد هذا الفريق ، وهل منهم من تنازل منافسه أثناء عشرة الأيام ؟

( ضجة ) .

المقرر — هذا لم يدخل في بحث اللجنة .

حسن صبرى بك — الواجب أن نعرف ذلك لأن الواقع أن الحكم يختلف ...

( ضجة ) .

الرئيس — يحسن أن نقرر المبدأ الآن ثم ننظر في تطبيقه بعد ذلك في جلسة ثانية ، لأن اللجنة ليست لديها المعلومات التي يستفسر عنها حضرة العضو المحترم .

المقرر — ليس ما يراه حضرة العضو المحترم متفقاً مع رأى اللجنة .

حسن صبرى بك — لهذا وقفت لأرد على ما رآته اللجنة .

زكريا مهنا افندى — ألاحظ أن حضرة العضو المحترم قد فاجأ اللجنة باستفساره هذا .

المقرر — هب أن كل المنافسين قد تنازلوا بعد انتهاء عشرة الأيام ، فماذا يراه حضرة العضو في ذلك ؟

أصوات — نريد معرفة الحكم في الحالتين .



مادة ٩٥ » ... ..

حسن صبرى بك — إذا كان بعض حضرات النواب الذين اعتبرت اللجنة نيابتهم صحيحة — بعد أن كان هناك مرشحان فعلاً خلال عشرة الأيام — قد تنازل منافسهم قبل انتهاء هذه المدة ، فنيابة هذا الفريق صحيحة كذلك ؛ وسأبين هذا بعد ذلك .  
أما إذا كانت عشرة الأيام المحددة للترشيح قد انتهت فعلاً ، وكان هناك مرشحان تنازل أحدهما بعد انتهاء هذه المدة ، فنيابة الآخر معترض عليها ؛ وهى فى نظرى نيابة غير صحيحة . وذلك ... ..  
( نجة ) .

أثبتت اللجنة صحة النيابة مسوية بين الفريقين . وقد بنت ذلك ارتكناً على المادة ٤١ من قانون الانتخاب ، ونصها :  
« إذا لم يتقدم فى دائرة انتخاب أكثر من ترشيح شخص واحد ترشيحاً صحيحاً ، أعلن وزير الداخلية انتخاب المرشح عند انقضاء الميعاد المتقدم ذكره ، وبلا حاجة لتولى إجراءات الانتخاب بالنسبة إليه » .  
فالميعاد المتقدم ذكره هو ما أشير إليه فى المادتين ٣٦ و ٣٩ من قانون الانتخاب .  
فالمادة ٣٦ تنص على العشرة الأيام التى يقدم فيها الترشيح ، والمادة ٣٩ تنص على المدة التى يجب فى أثناءها عرض كشوف الترشيح وهى ثلاثة أيام ، أعنى أنه بعد مضي هذين الميعادين . وبعد مضي الخمسة الأيام المشار إليها فى الفقرة الثانية من ذات المادة يجوز لوزير الداخلية أن يعلن أن المرشح أصبح نائباً . فالمدة كلها لا تتجاوز ثمانية عشر يوماً .  
هذه هى المادة . وهى فى الواقع استثناء من حكم عام ، وهو حكم الاقتراع العام فى الانتخابات ، فلا يمكن بحال من الأحوال أن يتوسع فى فهم مداها ولا أن تكون محلاً لقياس ولا لغيره .

فإذا طبقنا هذه المادة الآن على الحالة الثانية — وهى التى يتقدم فيها أثناء العشرة الأيام مرشحان اثنان لا واحد — وجدنا أنه لا يمكن بحال أن تنطبق . وذلك لأن النص صريح فى وجود مرشح واحد . ولقد بينا فى الكلام على الشق الأول الحكمة فى أن مثل هذا المرشح يكون نائباً بالفعل ، لأنه لم يتقدم منافس له أثناء مدة الترشيح ، فكان الإجماع عقد على اختياره للنيابة .

أما فى الحالة الثانية فالأمر غير ذلك ، إذ تقدم أثناء هذه العشرة الأيام مرشحان . ولا يمكن بحال من الأحوال أن يطبق النص الخاص بمرشح واحد على مرشحين . على أنه متى تقدم اثنان فى دائرة انتخابية واحدة فى الواقع تعلق حق ناخبي الدائرة بكلا الاثنين ، لأن هاتين فريقيين : فريقاً من ناخبي الدائرة يميل إلى انتخاب أحد المرشحين ؛ وفريقاً آخر يميل إلى الثانى . فإذا ما جاء هذا المرشح بعد أن أقفل باب الترشيح وتنازل لأى سبب — ولا أبحث الأسباب مطلقاً — فالنتيجة أن هذا التنازل فى الواقع هو تنازل أحد الاثنين ، وقد تعلق حق الناخبين ، وفى هذا انعدام لرأى قسم كبير من ناخبي الدائرة لم يتمكنوا من إعطاء آرائهم ، لأنهم كانوا يريدون انتخاب المتنازل لاعتبارات خاصة ، ولكن استحال عليهم فعلاً استعمال حقوقهم الانتخابية .

بناء على ذلك يكون تنازل هذا المرشح بعد انتهاء أيام الترشيح تنازلاً ضاراً بالغير ، ولا يمكن أن ينتفع المرشح الثانى بعمل ضد القانون وضد روح الحكمة من الانتخاب .

ولهذا تكون المادة ٤١ من قانون الانتخاب غير منطبقة بلفظها ونصها على الحالة الثانية ، لأنها مادة واضحة لا لبس فيها ؛ وتكون روح المادة المذكورة غير متفقة مطلقاً والعمل الذى عمل . ولا فارق بين حالة هذا المتنازل وحالة مرشح رشح نفسه فى مدة العشرة الأيام ثم أصيب بما يجعله غير صالح للنيابة ، كأن حكم عليه مثلاً بإفلاس أو فى جنابة أو يكون قد توفى فعلاً — هذه الأحوال حكمها واحد . والذى أراه حلاً لمثل هذه الحالة هو أن تنازل أحد المرشحين بعد انتهاء مدة الترشيح لا يمكن أن يجعل المرشح الثانى نائباً ، بل لا بد من فتح باب الترشيح مرة أخرى ليتمكن من يريد ترشيح نفسه من تقديم طلبه .

( أصوات : ما الدليل على ذلك ؟ ) .

حسن صبرى بك — الدليل على هذا هو نص المادة الصريح الذى لا لبس فيه مطلقاً .

هذا فيما يتعلق بالتفسير القانونى من الوجهة الفقهية . أما فيما يتعلق بما يجب أن يكون مستقبلاً ، فأرى أن تفسير هذه المادة على غير هذه الطريقة إنما هو تفسير غاية فى الخطورة ، لأن الرغبة فى التأثير فى موضوعات الانتخاب رغبة ثابتة موجودة فعلاً .

أداة ٩٥ « ... .. »

ونحن اليوم إن كانت الحكومة منا فلا نأمن مطلقاً أن تكون الحكومة غداً من غيرنا . فإن الحكومة إذا ماتت انتخاباً مباشراً . يستعصى عليها أن تؤثر على الناخبين ، ولكن هذا الاستعصاء يكون سهلاً جداً ، فهي عوضاً من أن تتدخل فتثني جيوشاً من الناخبين ن إرادتهم إلى إرادة الحاكم يسهل عليها بكل الوسائل أن تحمل أحد المرشحين الذي لا ترغب فيه على أن يتنازل ؛ وهنا الخطر كل الخطر . ( أصوات : والمادة ٤٢ من قانون الانتخاب ؟ ) .

حسن صبرى بك — بناء على هذا يكون نص المادة غير متفق مع ما أخذت به اللجنة .

ما أردت مطلقاً التعرض للمادة ٤٢ لأن اللجنة بنت حكمها على نص المادة ٤١ فقط . أما الآن ، وقد أراد بعض حضرات النواب أن أتكلم عن المادة ٤٢ ، فإن لى منها دليلاً قاطعاً على صحة ما ذهبت إليه في تفسير المادة ٤١ ، وهذا هو نص المادة : « لكل مرشح أن يتنازل عن الترشيح بإعلان على يد محضر يرسل إلى المديرية أو المحافظة قبل ميعاد الانتخاب لمجلس النواب بخمسة أيام ، فيدون ذلك أمام اسمه في كشف المرشحين ، ويعلن يوم الانتخاب بعرضه على باب مقر دائرة الانتخاب أو الدائرة الفرعية » . هذا نص واضح صريح يقضى بوجوب إعلان التنازل يوم الانتخاب بعرضه على باب مقر دائرة الانتخاب أو الدائرة الفرعية . لا شك أنه يقصد بهذا الإعلان الحالة التي يكون فيها أكثر من مرشحين ، لأنه لو لم يكن هناك إلا مرشحان وتنازل أحدهما لم يعد هناك محل مطلقاً للانتخاب ولا تعليق إعلان التنازل ولا لتحديد الخمسة الأيام ، لأن الحكمة في تحديد إعلان الناخبين أن هذا المرشح الذي تنازل لا يدخل الانتخاب .

أعرفون لماذا وضعت هذه المادة ؟

إنها لم توضع في الواقع لبيان حق المرشح في التنازل ، لأن التنازل حق طبيعي لكل مرشح . ولكل نائب أن يتنازل عن نيابته ؛ لكل مرشح أن يتنازل عن ترشيح نفسه ، وإنما وضعت لمنع التهويش على الانتخاب ، ولتحديد الأجل الذي يجب أن يقدم فيه التنازل . وقد حدد هنا بخمسة أيام قبل يوم الانتخاب حتى يكون للسلطة الإدارية من الوقت ما يتسع لإعلان الناخبين في دوائرهم الأصلية والفرعية بأن أحد المرشحين قد تنازل عن ترشيح نفسه . وهذا المعنى الذي يفهم صراحة من نفس هذه المادة هو ما قرره شراح القانون الدستوري في فرنسا حيث لا يوجد نص كنصنا هذا فيما يتعلق بالتنازل حين كان معمولاً بقانون الانتخاب العادي .

أما الآن ، والانتخاب بالقائمة ، فالحال قد تغير . فقانون سنة ١٨٨٥ في فرنسا الذي كان معمولاً به إلى سنة ١٩١٩ لم يوجد به نص مطلقاً فيما يختص بالتنازل عن الترشيح . فقالوا إن هذا حق طبيعي لا داعي لوضع تشريع خاص به . فلكل الحق في أن يتنازل عن النيابة وفي أي وقت شاء . قالوا ونيابته الأولى كانت مقيدة في الدور الأول من الانتخابات بعدد معين من الأصوات ، وبعدد معين من أصوات الناخبين المقيدة في جدول الانتخاب ، وبالأغلبية المطلقة — لأنه لا يمكن أن يصبح نائباً إلا إذا حصل على أغلبية مطلقة ونسبة معينة من الأصوات المقيدة بجدول الانتخاب فكان ما يتعلق بالتنازل في أثناء الدرجة الأولى لا محل له بثنائاً لأنه سواء أكان له منافس أم لم يكن له فلا بد من الانتخاب قطعاً ، لأنه يشترط أن يحوز الأغلبية المطلقة وأن يأخذ عشر الأصوات المقيدة بجدول الانتخاب ؛ لذلك يكون التنازل في الدور الأول لا قيمة له . أما في الدور الثاني فقد قالوا « إن الانتخاب يكون بالأغلبية النسبية لكل مرشح » . وقالوا إنه إذا دخل الانتخاب في الدور الثاني مرشحون وحصل أحدهم على الأغلبية النسبية وتوفي قبل إقفال باب الانتخاب ، فإن من يأتي بعده لا ينتفع من ذلك بل لا بد من إعادة الانتخاب » . أعني أن الوفاة في الدور الثاني لا تجعل لمن يأتي بعد المتوفي حق الانتفاع بالأغلبية . فبناء على هذا تكون المادة ٤٢ مؤيدة لما أقول .

عبد السلام فهمي محمد جمعه بك — من قال بهذا ؟ هل في القانون نص يؤيد ما ذهب إليه حضرة النائب المحترم ؟

حسن صبرى بك — لا يوجد نص صريح وإنما هذه هي أقوال الشراح .

المقرر — المادة ٤٢ صريحة في جواز التنازل من كل مرشح ، أي أن باب التنازل مفتوح من يوم تقديم الترشيحات إلى ما قبل يوم الانتخاب بخمسة أيام . فإذا لم يتقدم في دائرة انتخاب أكثر من ترشيح شخص واحد فاز بالترشيح وأصبح لا حاجة لإجراء الانتخاب بالنسبة إليه .



مادة ٩٥ ... ..

لذلك أرى أن النظرية التي أدلى بها حضرة النائب المحترم حسن صبرى بك لا تتفق مع روح المادة ٤٢ من قانون الانتخاب ، وأن لكل مرشح أن يتنازل فيصبح منافسه عضواً في مجلس النواب .

محمد صبرى أبو علم افندى — إن المسألة التي أثارها حضرة النائب المحترم تتلخص في أنه يبيح التنازل في خلال العشرة الأيام ، بمعنى أنه إذا كان في دائرة مرشحين ، وتنازل أحدهما في آخر اليوم العاشر ، أصبح المرشح الآخر نائباً بحكم المادة ٤١ من قانون الانتخاب . فما هذا الرأي يتفق مع النظرية الأخرى التي يقول بها حضرته أو لا ؟

إذا كان حضرته يبيح للمرشح الثانى في اليوم العاشر أن يترك ميدان الانتخاب فيصبح المرشح الأول نائباً بالترشيح ، فمعنى هذا أن يترك ميدان الانتخاب في فرصة لا تسمح بأن يتقدم شخص آخر . فهو يريد برأيه الأول إباحة التنازل في وقت لا يسمح فيه أن يتقدم مزاحم مطلقاً ، لأنه قال لحضراتكم إنه يبيح للمرشح أن يتنازل في خلال عشرة الأيام بدون قيد ولا شرط . فإذا جاء المرشح الثانى في اليوم العاشر وفي الساعة الخامسة وتنازل عن ترشيح نفسه ففي هذه الحالة يكون المرشح الأول نائباً بالترشيح بمقتضى المادة ٤١ من قانون الانتخاب ، ولا أجد farkاً بين الحالتين .

يقول حضرة الأستاذ حسن صبرى بك إنه إذا تقدم في دائرة اثنان تعلق حق الدائرة بالاثنتين معا ، لأن لكل واحد أنصاراً ؛ فإذا تقدم ثلاثة وتنازل واحد منهم ، ففروض — على حسب نظريته — أن حق الدائرة تعلق بالثلاثة ؛ فإذا انسحب واحد يجب أن يفتح باب الترشيح ليدخل بعض أنصار الفريق الذى تعلق بالمتنازل .  
( تصفيق ) .

ثم يقول حضرته أيضاً إن المادة ٤١ جاءت استثناء للأصل . على أن هذه المادة لم تقرر حكماً ، وإنما هي قررت الإجراء الذى يعلن به وجود النائب وانتخابه . هذه المادة لم تقرر إلا الإعلان بأن المرشح بانتهاء العشرة الأيام يصبح نائباً ؛ ولم تقرر أن النيابة يجب أن تكون نتيجة انتخاب .

فإذا كانت هذه المادة تقرر هذا المبدأ ، فهي تقرر ما يمكن أن يدخل في متناوله ومدلوله إذا ثبت أن ميدان الانتخاب ليس فيه غير واحد . فمعنى هذا أن الواحد حائز ثقة أهالى الدائرة ؛ ويجب أن يكون نائباً عنها .  
ولو أننا أخذنا برأى حضرته وفتحنا باب الترشيح ، ثم تنازل من دخل في هذا الميدان الجديد ، فإننا ندخل في دور غير محدود لجواز تكراره مراراً — وبذلك قد لا يكون للدائرة أى نائب مطلقاً .  
( تصفيق ) .

لهذه الاعتبارات لم تأخذ اللجنة برأى حضرة النائب المحترم .

( أصوات : نطلب إقفال باب المناقشة ) .

الرئيس — حضرة الأستاذ حسن صبرى بك معارض في إقفال باب المناقشة .

حسن صبرى بك — لى كلمة واحدة فالمسألة تتعلق بشخصى ، ويجب أن أسمع ...  
( ضجة ) .

الرئيس — الموافق على استمرار المناقشة يقف .

( وقفت أقلية ) .

الرئيس — إذن تقرر إقفال باب المناقشة .

والآن الموافق على ما رآه حضرة حسن صبرى بك يقف .

( وقف أربعة أعضاء ) .

( فى ٢٢ يناير سنة ١٩٣٠ ) .



مادة ٩٥ « ... .. »

(١) طلب المرشح نقل ترشيحه من دائرة إلى أخرى ليس إلا عدولاً عن الترشيح في الأولى يتحتم معه أن يدفع تأميناً بديلاً للدائرة الثانية مصحوباً بطلب كتابي خاص بهذا الترشيح الثاني . وتأمينه في الدائرة الأولى يطبق عليه حكم المادة ٣١ من قانون انتخاب سنة ١٩٢٣ .

(٢) في حالة عدم توفر الركنين السابقين عند نقل الترشيح للدائرة الثانية يعتبر المرشح السابق فيها — إذا كان وحيداً — ناجحاً بالتزكية غير مزاحم من أحد .

### الطعن

المقدم من سعادة على أحمد باشا في صحة انتخاب حضرة عبد الحكيم عسكر بك

الرئيس — الكلمة لحضرة مقرر اللجنة .

المقرر — رأت اللجنة ، بمناسبة الطعن المذكور ، أن تبحث الإجراءات السابقة على عملية الانتخاب ؛ فتبين لها أنه قد تقدم لدائرة عابدين في مدة الترشيح مرشح واحد هو حضرة عبد الحكيم عسكر بك . غير أنه حدث في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٩ — أي قبل نهاية مدة الترشيح — أن أرسل على أحمد باشا لمحافظة العاصمة طلباً بنقل ترشيحه من دائرة الخليفة إلى دائرة عابدين — بما أن مدة الترشيح لم تنته بعد ، وباعتبار التأمين المدفوع في الدائرة الأولى تأميناً عن الثانية . فأحيل هذا الطلب على لجنة قضايا الحكومة فأفتت بما يأتي :

« بما أن قانون الانتخاب لم ينص بصفة واضحة في أي حكم من أحكامه عن حالة نقل الترشيح ، ترى اللجنة أن الحالة المعروضة تختمل معها إثارة معرفة ما إذا كان الشارع — بموافقته على طريقة التأمين الإنجليزية — أراد أن يجعل في حيز المستحيل كل الإجراءات التي تقوم بها الأحزاب من المناورات من عدمه ، أو الوقوف على الوقائع الخاصة بالترشيحات ؛ وذلك ضماناً في أن تكون الترشيحات جدية فتكون المسألة والحالة هذه أقل تعلقاً بمسألة تفسيرية منها بنقص في التشريع الذي يمكن للشارع وحده سدا لنقص فيه .

بناء على الاعتبارات السابقة ترى لجنة القضايا — دون أن تفصل في موضوع معرفة ما إذا كان بالتطبيق للمادة ٣١ ، فقرة رابعة من قانون الانتخاب — قد حصل سقوط المرشح من عدمه . غير أنه يستحسن قبول طلب المرشح الذي نقل ترشيحه من دائرة الخليفة إلى دائرة عابدين . على أن مثل هذا الحل الذي يترك للبرلمان الحق الأعلى في تقرير ما يراه في هذا الشأن لا يمكن أن يضر بمصالح أي مرشح من المرشحين الموجودين ضرراً لا يمكن تلافيه » .

على أن اللجنة قد رأت ، من باب الاحتياط ، واستيفاء لعملها ، بحث موضوع الطعن الذي تقدم عن الانتخاب في هذه الدائرة .

وبما أن بحث هذه المسألة يستدعي الرجوع إلى حكمة اشتراط دفع تأمين تقدي ، فقد رجعت اللجنة إلى المذكرة الإيضاحية المقدمة من الحكومة عن مشروع القانون الخاص بتعديل قانون الانتخاب ، وإلى المناقشات التي دارت إذ ذاك في مجلس النواب بجلست ٢ يولييه سنة ١٩٢٤ وما بعدها . فوجدت أن المذكرة الإيضاحية تنص على « أنه قد روي ، ضماناً لجدية الترشيح ، إدخال قاعدة مأخوذة عن القانون الإنجليزي ، وهي تلزم المرشح بإيداع مبلغ ١٥٠ جنياً مصرياً لا يرد إليه إلا إذا حصل في الانتخاب على عدد معين من الأصوات » .

وإن المادة ٣١ من قانون الانتخاب ، بعد تعديلها ، تلزم المرشح بأن يقيد ترشيحه في المديرية أو المحافظة في العشرة الأيام التالية لنشر المرسوم أو القرار الذي يحدد يوم الانتخاب ؛ ويجب عليه كذلك أن يودع في الوقت نفسه ١٥٠ جنياً .

وعند المناقشة في هذه المسألة بجلسته ٥ يولييه سنة ١٩٢٤ اقترح أحد حضرات أعضاء المجلس أن يسمح باسترداد مبلغ التأمين في حالة ما إذا عدل المرشح عن الترشيح .

ودارت مناقشة أخرى حول السؤال الآتي :

ماذا يكون الحكم في أمر شخص خالف القانون ورشح نفسه في ثلاث دوائر مختلفة ودفع عن كل دائرة ١٥٠ جنياً ؟ هل تبطل

مادة ٩٥ » ... ..

الترشيحات الثلاثة أو تكون العبرة بالاثنتين السابقين ؟ وإذا نجح في البعض وسقط في البعض الآخر ، فما هو مصير ما دفعه من التأمين عن كل دائرة ؟

فكان جواب دولة رئيس الوزراء إذ ذاك أنه إذا سقط المرشح في الدوائر الثلاث ضاع عليه المبلغ في الثلاث الدوائر ؛ وإذا نجح في الثلاث الدوائر لا يضيع عليه شيء ؛ وإذا نجح في البعض وسقط في البعض الآخر فإن لكل دائرة حسابها الخاص .

وعلى ضوء هذه المناقشات أقر المجلس المادة ٣١ بالنص الآتي :

« يشترط في عضو مجلس النواب :

« رابعاً — أن يرشح نفسه للانتخاب ، وأن يودع خزنة المديرية أو المحافظة وقت الترشيح مبلغ مائة وخمسين جنيهاً مصرياً تخصصه للأعمال الخيرية المحلية بالدائرة الانتخابية إذا عدل عن الترشيح أو إذا لم يحز في الانتخاب عشر الأصوات الصحيحة التي أعطيت على الأقل » .

وظاهر من هذا كله :

أولاً — أن القانون أراد أن يضع حداً لضروب المساومات التي كانت تجدها مكاناً في طريقة الترشيح المعروفة بالتزكية ، حيث كانت سهولة عملية التزكية تغري الكثيرين بالتقدم للترشيح ، فأراد أن يحيط عملية الترشيح بقيود من شأنها ضمان جديتها وصيانتها عن أن تكون موضع مساومة أو محل تلاعب . ولهذا اشترط دفع تأمين تقدي يضيع على المرشح في حالتين نصت عليهما الفقرة الرابعة من المادة ٣١ نصاً صريحاً :

( الأولى ) « إذا عدل عن الترشيح » . ولم يقيد القانون هذا العدول بزمان مطلقاً . ففي أي وقت يحصل العدول عن الترشيح يضيع مبلغ التأمين سواء أحصل العدول في خلال مدة الترشيح أم بعد انتهائها .

( الثانية ) إذا لم يحز في الانتخاب عشر الأصوات الصحيحة التي أعطيت على الأقل .

\*\*\*

ولقد أحاط الشارع عملية الترشيح بقيود كثيرة ، حيث وجب على من يتقدم لأية دائرة أن يقدم ترشيحاً كتابياً للمديرية أو المحافظة مصحوباً بإيصال إيداع المبلغ المنصوص عليه في المادة ٣١ ، وذلك في مدى عشرة أيام من يوم نشر المرسوم أو القرار المنصوص عليه في المادة ٣٢ وإلا كان باطلاً ، وتقيد الترشيحات بحسب تواريخ ورودها في دفتر خاص ويعطى عنها إيصال ( المادة ٣٦ معدلة ) . فمن يقدم عليه أن يقدم هذا الترشيح الكتابي مرافقاً لإيصال إيداع المبلغ المنصوص عليه في المادة ٣١ في كل دائرة تقدم إليها .

ومما سبق بيانه يتضح بجلاء أن طلب نقل الترشيح من دائرة إلى دائرة يتضمن عملين : الأول ، العدول عن الترشيح في الدائرة الأولى ، والتقدم من جديد في دائرة أخرى . وقد ظهر أن العدول عن الترشيح في أي وقت بعد إيداع التأمين بخزنة المديرية جزاءه ضياع مبلغ التأمين على دافعه وتخصيصه للأعمال الخيرية المحلية بالدائرة .

فالسماح بالانتقال إلى دائرة أخرى — في أي وقت — معناه إباحة العدول عن الترشيح من غير توقيع الجزاء الذي سـ الشارع ، وبالتالي تضييع للحكمة التي توخاها الشارع باشتراط دفع التأمين ، وهي حياطة عملية الترشيح بما يضمن جديتها . إذ أننا لو أبخنا العدول لكان معنى هذا أن المرشح أن يتقدم مزاحماً في دائرة لقضاء أغراض لا يجيزها القانون ، حتى إذا قضى لباتته منها انتقل إلى دائرة أخرى . وغنى عن البيان أننا بصدد مسألة إن لم يكن فيها نص صريح في المادتين ٣١ و ٣٦ إلا أن ما ورد بهما وما دار حولهما من مناقشات كفيلا بأن يبين غرض الشارع في هذه المسألة بوضوح لا يدع مجالاً للشك في الحكم .

لهذه الاعتبارات لا ترى اللجنة أن تسير لجنة قضايا الحكومة في فتواها ، إذ ترى أن طلب نقل الترشيح ليس في الواقع إلا عدولاً عنه في تلك الدائرة ، مضافاً إليه ترشيح جديد لم يستوف شرائطه من حيث عدم دفع التأمين وتقديم ترشيح كتابي مستوف للشرائط كما تقضى به المادة ٣٦ معدلة .



إادة ٩٥ « ... .. »

وعلى ذلك ترى اللجنة أنه كان من الواجب على وزارة الداخلية أن تعتبر أن حضرة عبد الحكيم عسكر بك هو المرشح الوحيد لدى تقدم للدائرة رقم ٧ عابدين محافظة القاهرة بترشيح صحيح ؛ ويتعين عند انقضاء الميعاد المحدد بالمادة ٣٩ معدلة إعلان انتخابه بلا حاجة لتولى إجراءات الانتخابات بالنسبة إليه .

على نجيب افندى — أعارض في المبدأ الوارد بتقرير اللجنة : بأن نقل الترشيح من دائرة إلى دائرة أخرى في أثناء العشرة الأيام غير قانوني ؛ وأرى أنه مباح قانوناً .

الرئيس — إذا كان لدى حضرة النائب المحترم اقتراح فليفضل بتقديمه كتابة .

على نجيب افندى — إننى لا أناقش في صحة انتخاب حضرة العضو المحترم عبد الحكيم عسكر بك ؛ وأوافق اللجنة على الجزء الأخير من تقريرها بشأن صحة انتخابه . وإنما الذى أعترض عليه هو اعتباره عضواً بالترشيح . واقتراحى — كما ذكرت — هو « نقل الترشيح من دائرة إلى دائرة أخرى في أثناء العشرة الأيام مباح قانوناً » .

وأود أن ألفت نظر المجلس الموقر إلى أن هذا مبدأ خطير ، ذلك أن المادة ٩١ من الدستور تنص على أن « عضو البرلمان ينوب عن الأمة كلها » ، وليس عن دائرة خاصة . وهذه مقدمة أسوقها لحضراتكم لأشرح لكم الحكمة في إجراء الانتخاب كما نص عليه قانون الانتخاب ، إذ ليس في الإمكان جمع سكان القطر المصرى في حى واحد لإعطاء أصواتهم للمرشحين الذين يريدون انتخابهم ، فكان لازماً وضرورياً لوجود هذه الاستحالة المادية أن تقسم الدولة إلى عدة دوائر ليتيسر لأهالى كل دائرة أن يعبروا عن رأيهم في انتخاب أعضاء البرلمان ، على شرط أن يفهم — بالرغم من هذا التقسيم — أن جميع الدوائر متفرقة تعبر عن رأى القطر بأجمعه . وإذا كان من المستحيل جمع سكان القطر في دائرة واحدة ، فليس معنى هذا أن النائب لا يمثل إلا دائرته الانتخابية . ولم ينص قانون الانتخاب على أن يقدم المرشح نفسه في دائرة خاصة ، بل نص على ترشيح نفسه للانتخاب بحسب . فتقسيم القطر إلى دوائر انتخابية ليس غرضاً في ذاته ، بل هو وسيلة لاستحالة إعطاء أصوات الأمة مجتمعة .

إذا تقرر ذلك فما الضرر من أن يحول مرشح ترشيحه من دائرة الموسيقى مثلاً إلى دائرة الأزبكية في أثناء العشرة الأيام ؟ هل يكون معنى هذا أنه عدل عن ترشيح نفسه للانتخاب أو لعضوية مجلس النواب ؟ كلا . إنما يكون قد غير الوسيلة للانتخاب وحافظ على ترشيح نفسه للعضوية — وهذا هو المقصود من روح قانون الانتخاب .

ولا يمكن اعتبار هذا التصرف من جانب المرشح إلا كأنه أراد دخول البرلمان من الباب البحرى بدلاً من الباب القبلى ، أو من الباب الشرقى بدلاً من الباب الغربى .

تقول اللجنة إن مثل هذا التصرف قد يبنى عليه تلاعب . وقد رجعت اللجنة في تقريرها إلى المناقشات التى أثبتت حول المادة ٣١ من قانون الانتخاب عند نظره .

وترى اللجنة أن هذه المناقشة تؤيد رأيها . وأرى أنا أن هذه المناقشات إنما تعضد رأيي وتدعم النظرية التى أقول بها .

سئل رئيس الوزراء وقت المناقشة في هذه المسألة عن الحكم في أمر شخص خالف القانون ورشح نفسه في أكثر من دائرتين ودفع عن كل دائرة ١٥٠ جنياً ، فكان جوابه إذ ذاك : « إذا سقط المرشح في الدوائر جميعها ضاع عليه التأمين كله ؛ وإذا نجح فيها جميعها لا يضيع عليه شيء . وإذا نجح في البعض وسقط في البعض الآخر فإن لكل دائرة حسابها الخاص » .

فهل يؤخذ من هذا أنه لا يجوز للمرشح أن ينقل ترشيحه في مدى العشرة الأيام إلى دائرة أخرى ؟ كلا . وإنما كان الغرض سؤالاً عن الحكم في حالة الترشيح في أكثر من دائرتين .

هذا أمر يخالف ما نحن بصدد ، لأن المرشح في هذه الحالة التى نبهنا لم يرشح نفسه في أكثر من دائرة حتى يدفع أكثر من تأمين واحد . وإنما نحن أمام شخص تقدم إلى الانتخاب في دائرة واحدة ، وجاء بعد ذلك لأسباب جدية وأراد أن ينقل ترشيح نفسه إلى دائرة أخرى مع الاستغناء عن الدائرة الأولى ، ولم يكن متقدماً لدائرتين كما جاء في قانون الانتخاب . وإذن فللمناقشة التى أوردتها لجنة الطعون في تقريرها — فيما يختص بالمادة ٣١ من قانون الانتخاب — لا تنهض دليلاً على صحة نظريتها .



مادة ٩٥ » ... ..

تقول اللجنة إن طلب نقل الترشيح يناق جديته ، ويتعارض مع حكمة دفع مبلغ التأمين ، ويدعو إلى التلاعب . وأنا لا أوافقها .  
هذا الرأي ، لأن دفع مبلغ المائة والخمسين جنيهاً ليس في ذاته السبب الوحيد الذي يدفع الإنسان إلى التلاعب .

نعم قد يكون دفع التأمين في بعض الأحيان بمثابة الصمام الذي يمنع التلاعب ، ولكنه في كثير من الأحوال لا يكون الصمام الكو  
لسد جميع منافذ التلاعب . فقد يتقدم شخص إلى ترشيح نفسه في دائرة ما فيعرض عليه مرشح آخر في نفس الدائرة أن يعدل عن  
الترشيح في مقابل ألف جنيه مثلاً ، فيقبل هذا العرض إذا كانت نفسه تسمح بهذا الصغار .

ولكن قولوا لي بربكم : لماذا نفترض السوء دائماً مع أنه قد تكون هناك أسباب جدية تضطر المرشح إلى أن ينقل ترشيحه من  
دائرة إلى أخرى ؟

افرضوا أنني تقدمت لترشيح نفسي في دائرة ما ، ولكني رأيت بعد ذلك أن حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رشح نفسه  
في نفس الدائرة — فهذا سبب جدي يدعوني إلى أن أخلى الطريق أمام الزعيم وأنتقل إلى دائرة أخرى ، لأنني أرى أنه أنفع مني في الدائرة  
الأولى . وأضرب لحضراتكم مثلاً آخر : إذا رشحت نفسي في دائرة تقدم إليها مرشح آخر ، ورأيت أن الدائرة ترغب عني وتؤيد المرشح  
الآخر ، فإنني أرى عندئذ أن الأجدر بي أن أسحب ترشيحي في خلال العشرة الأيام من هذه الدائرة وأتقدم إلى دائرة أخرى ربما كانت  
ترغب في أكثر من سواي .

لهذا ترون أنه ليس في الإمكان حصر الأسباب الجدية التي تدعو إلى الانتقال من دائرة إلى أخرى . وليس من المحتم أن يكون  
في الانتقال تلاعب ، بل قد يكون في هذا الانتقال النفع الكبير .

من هذا يتضح أن قول اللجنة — بأن ما دار من المناقشات حول المادة ٣١ من قانون الانتخاب يؤيد نظريتها — غير صحيح .  
بل هو بالعكس ثبتت نظريتنا . والقاعدة الأساسية هي ألا يكون التقدم في دائرة بذاتها . وإنما يكون الانتخاب — أسوة بالعضوية —  
عن جميع القطر .

يقولون إن المادة ٣٦ من قانون الانتخاب أوردت قيوداً كثيرة ، ولكن اللجنة تسلم معنا أنه لا يوجد نص يمنع من النقل  
والقاعدة القانونية تقول بأن ما ليس ممنوعاً فهو مباح . فإذا كان الأمر كذلك ، وما دام النص ، وكذلك المناقشة التي دارت ، لا يمنع  
النقل ، فيعتبر الأصل الإباحة .

أما الحكمة في قولي بجواز النقل في خلال العشرة الأيام فقط ، فذلك لأنه بعد هذا الميعاد أكون قد سدت أمامي كل السبل  
القانونية التي تبيح لي التقدم لأية دائرة ، لأن باب الترشيح يكون قد أقفل في وجهي . ولكني إذا نقلت ترشيحي في خلال هذه الأيام  
العشرة فإنني أكون قد عملت عملاً قانونياً لا تمنعه القوانين بل تبيحه الروح التشريعية .

لهذه الأسباب أعارض اللجنة فيما ذهبت إليه .

محمد يوسف بك — إن المادة ٩١ من الدستور التي يستشهد بها حضرة العضو المحترم على نجيبي بك لا علاقة لها بالموضوع الذي  
نتناقش فيه . فالمادة تنص على أن « عضو البرلمان ينوب عن الأمة كلها ؛ ولا يجوز لناخيه ، ولا للسلطة التي تعينه ، توكيله بأمر على سبيل  
الإلزام » . فهذه المادة تتكلم عن النائب بعد أن يتم انتخابه ؛ ولكننا نبحت في أمر المرشح قبل أن يصبح نائباً . فلا ارتباط بين القاعدة  
الدستورية التي أوردتها المادة المشار إليها وبين الإجراءات التي يحصل بها الترشيح .

تنص الفقرة الرابعة من المادة ٣١ من قانون الانتخاب على ما يأتي : « أن يرشح نفسه للانتخاب ، وأن يودع خزانة المديرية  
أو المحافظة وقت الترشيح مبلغ مائة وخمسين جنيهاً مصرياً تخصص للأعمال الخيرية المحلية بالدائرة الانتخابية ... الخ » . فعبارة « الأعمال  
الخيرية المحلية بالدائرة الانتخابية » معناها أن الإنسان يرشح نفسه في دائرة خاصة واحدة ، لا بكل دوائر القطر . فإذا عدل عن الترشيح  
في هذه الدائرة ، أو لم يحز في الانتخاب عشر الأصوات الصحيحة على الأقل ، فقد التأمين .

نعم يجوز للمرشح أن يرشح نفسه في دائرتين . وجاء نص بعدم جواز الترشيح في أكثر من دائرتين . فهل معنى هذا — على  
مذهب حضرة العضو المحترم على نجيبي بك — أن للشخص أن يرشح نفسه في خمس دوائر ، ويكون له الحق في آخر الأمر أن يستبق

شيخه في دأرتين منها ؟ إن المسألة واضحة كل الوضوح ؛ والحجة التي ذكرها حضرة المقرر حجة دامغة تمنع التلاعب وتحول دون ساومة .

يتساءل حضرة النائب المحترم عن الفرق بين الانتقال والعدول ، وأنا أرد عليه بأن لا فرق بينهما مطلقاً ، وأن العدول يسقط الحق استرداد التأمين .

لهذا أرى أن اللجنة كانت صريحة في الرأي الذي أبدته ؛ وأؤيدها كل التأييد .

( تصفيق ) .

عباس محمود العقاد افندى — إن السماح برد التأمين في حالة التنازل في خلال العشرة الأيام إنما هو أدعى إلى تحقيق الجدية التي رص عليها اللجنة ؛ لأن المرشح قد يعلم أنه مخطئ في تقديره للنجاح ، وأنه يجب عليه أن يتراجع عن الانتخاب . وفي هذه الحالة إذا جح له برد التأمين خرج من ميدان الانتخاب وخرج معه عامل غير جدى ، هذا العامل الذى إذا استمر أضعاف الوقت على الناخبين المرشحين والحكومة في غير طائل . أما إذا تحقق المرشح من أن التأمين ضائع لا محالة اضطر إذن إلى المزاحمة والاستمرار فيها ، لأنه إذا يهيمه بعد أن فقد كل ما يمكن فقده ؟ وليس ذلك بممانع إياه من ضروب التلاعب والمساومات ، بل ذلك أدعى ما يكون إلى المساومة . فضلاً عن هذا فإنه لا ضرر مطلقاً من رد التأمين للشخص الذى يرشح نفسه ويعدل عن الترشيح في العشرة الأيام الأولى ، لأن هذا رشح إذا دخل ميدان الانتخاب ، وأمامه مزاحم ، وعرف أن مزاحمه ليس من القوة بحيث يخشى منه ، ثم عدل عن الترشيح — كان الجانى على نفسه ؛ وإذا عرف أن هذا المزاحم قوى البأس ثم انسحب فليس في انسحابه شيء غير جدى .

لهذا أرى أن السماح برد التأمين هو أدعى إلى تحقيق الجدية ...

الرئيس — ليست المناقشة في مسألة رد التأمين .

عباس محمود العقاد افندى — اللجنة قالت في تقريرها إن السماح بنقل التأمين يعتبر رداً له .

محمد صبرى أبو علم افندى — إن المسائل التي طرحت هذه الليلة من جانب المعارضين على رأى اللجنة قد طرحت كلها على المجلس سنة ١٩٢٤ عند المناقشة في تعديل قانون الانتخاب . فإعادة المناقشة الآن في هذه المسائل دليل على أن ما يعترض عليه الليلة ليس طلب سير بل هو طلب وضع تشريع جديد . وأذكر جيداً أنه في أثناء المناقشة طلب حضرة الأستاذ محمد كامل حسن الأسيوطى — بصدد الفقرة رابعة من المادة ٣١ من قانون الانتخاب — أن يرد مبلغ التأمين للمرشح الذى قدم نفسه للانتخاب ثم رأى قبل مرور العشرة الأيام أنه أخطأ في حسابه ، وأنه يرجح أن يسقط في الانتخاب وأن ينحصر التأمين ؛ وأظن أن هذا هو نفس ما يقول به حضرة الأستاذ العقاد ، هذه الليلة . غير أن المجلس لم يقبل هذا الاقتراح حينما طرح عليه ، فلا يمكن أن تعاد المناقشة في هذا الاقتراح بعد أن فصل فيه المجلس ، إذ نحن الآن بصدد تطبيق تشريع ولسنا في صدد وضع تشريع جديد . ولا يخفى على حضراتكم أن الفقرة الرابعة من المادة ٣١ يص على أنه إذا تقدم مرشح للانتخاب ، وأودع خزانة المديرية أو المحافظة مبلغ المائة والتسعين جنيهاً ، فإنها لا ترد إليه بحال من الأحوال ؟ إذا نجح في الانتخاب أوحاز فيه عشر الأصوات الصحيحة التي أعطيت . فمن الجلى الواضح إذن أنه لا حق له في التصرف في هذا المبلغ ، سواء أكان هذا التصرف بالتنازل أم بالنقل إلى دائرة أخرى ، لأن الذى يفصل في مصير هذا المبلغ هو نتيجة الانتخاب .

يقول حضرة الأستاذ على نجيب إنه لا يعتبر حالة النقل استرداداً . وكأني به يرد بذلك على الأستاذ العقاد . ولكنى أرى أن كلامهما احد مع فرق بسيط وهو أنه على حسب نظرية الأستاذ على نجيب لا يسترد المرشح مبلغ التأمين شخصياً بل هو يفوض خزانة الدولة في استرداده أولاً من الدائرة الأولى ثم إيداعه الدائرة الأخرى التي يريد الانتقال إليها . فعملية الاسترداد واقعة لا محالة ؛ وغاية ما في الأمر أنه بدلا من استرداده للمبلغ شخصياً بكل ذلك إلى محافظ المحافظة أو مدير المديرية . وما ينكره الأستاذ نجيب في مقاطعته لى الآن ، تلك مقاطعة التي أتقبلها ، هو إنكار لما يقوله هو لا لأقوالى .

( تصفيق ) .

أما الحكمة في وضع التأمين فهي أننا رأينا أن طريقة التزكية التي كان معمولاً بها قبل تعديل قانون الانتخاب كانت من



مادة ٩٥ » ... ..

السهولة بحيث أغرت من يؤمل ومن لا يؤمل في النجاح أن يتقدم للانتخاب ؛ فحشدت الدوائر حشداً ؛ وكان المرشحون في خلال الترشيح يتناثرون من ميدان الانتخاب تحت مختلف التأثيرات والعوامل المفسدة للذم كما تتناثر أوراق الشجر . لهذا رأت الوزارة الشعبية الأولى — في أثناء نظرها قانون الانتخاب لتعديله — ضرورة فرض الضمانات التي رأتها لكي تكون عملية الانتخاب جدية .

وقد قبل المجلس في ذلك الوقت اشتراط دفع التأمين ضماناً لسلامة الانتخابات وجديتها ؛ ولكن الأستاذ على نجيب يقول إن اشتراط دفع التأمين ليس ضماناً كافياً . وكأني به لذلك يريد عدم التمسك بالضمان المذكور . وأرى أن حضراتكم توافقوني على أنه إذا كانت الضمانات الانتخابية المعمول بها الآن غير كافية ، فهذا سبب لزيادتها وليس لعدم التمسك بها .

بناء على هذا ، وعلى ما يمكن أن تفسر به عملية النقل من دائرة إلى أخرى من أنها عملية مساومة تحت طي الخفاء ، أراد الشرع أن يحتاط لها في القانون فلم يحجها كما هو منصوص في القانون الذي نفسره الآن ولا نضع قانوناً جديداً .

فإذا كنا قد أشرنا في تقرير اللجنة إلى أنه ليس هناك نص صريح خاص بالنقل من دائرة إلى أخرى ، فليس معنى هذا أن المادة ١ تبيح النقل ، بل إنها — بما نصت عليه من تحريم العدول — قد أفادت ضمننا تحريم النقل .

يقول حضرة النائب المحترم إن النائب عن الدائرة الواحدة ينوب عن القطر بأكمله ؛ ولكن نيابته في الحقيقة عن القطر حك وليست فعلية ؛ ولذلك اعتبر النائب نائباً عن القطر عند النظر في مصلحة العامة فقط ، ولكنه عندما يدخل باب المجلس يدخله من باب دائرة واحدة .

لهذا تكون كل الاعتراضات التي وجهت ضد رأى اللجنة لا أساس لها ؛ وأؤيد وجهة نظرها .  
( تصفيق )

( أصوات : نريد إقفال باب المناقشة ) .

الرئيس — هل من معارض في إقفال باب المناقشة .  
( لم يعارض أحد ) .

الرئيس — إذن أقفل باب المناقشة .

قدم حضرة النائب المحترم الأستاذ على نجيب اقتراحاً ينص على ما يأتي :  
« أرى أن يكون المبدأ الأصلي في قرار اللجنة في طعن عبد الحكيم عسكر بك هو الآتي :  
« نقل الترشيح في أثناء العشرة الأيام من دائرة إلى دائرة صحيح قانوناً » .  
فالموافق على هذا الاقتراح يقف .  
( وقفت أقلية ) .

الرئيس — إذن تقرر رفض هذا الاقتراح .

وقد قدم حضرتا النائبين المحترمين عباس محمود العقاد افندى وحسن يس افندى اقتراحاً ينص على ما يأتي :  
« رد التأمين في حالة التنازل عن الترشيح في خلال العشرة الأيام المحددة لتقديم الترشيحات جائز » .

محمد صبري أبو علم افندى — لدى اعتراض على أخذ الرأي على هذا الاقتراح ، لأنه يتضمن مخالفة لقانون قائم ، ولا يصح فيه قبل أن يقدم اقتراح بتعديل القانون أولاً ويوافق عليه .

عباس محمود العقاد افندى — أريد معرفة النص الذي يمنع رد التأمين في القانون الحالي .

المقرر — إن النص وارد في الفقرة الرابعة من المادة ٣١ من قانون الانتخاب ، وهي :



إادة ٩٥ « ... .. »

« أن يرشح نفسه للانتخاب ، وأن يودع خزانة المديرية أو المحافظة وقت الترشيح مبلغ مائة وخمسين جنيهاً مصرياً مخصص للأعمال الخيرية المحلية بالدائرة الانتخابية إذا عدل عن الترشيح » .

وإذن فالقانون صريح في عدم جواز رد التأمين في الحالة التي يشير إليها اقتراح حضرتي النائبين المحترمين عباس محمود العقاد افندى .

عباس محمود العقاد افندى — إنني أعتبر عبارة « عدل عن الترشيح » عامة يجوز تفسيرها بأن القانون فرض حالتين : حالة لتنازل في خلال عشرة الأيام ، وحالة ثانية مطلقة وهي التي قيدها بإعلان التنازل « قبل ميعاد الانتخاب لمجلس النواب بخمسة أيام » . إذن فليس أمامنا نص قاطع يمنع رد التأمين في الحالتين .

ولهذا نستطيع أن نقول إن التفريق بين الحالتين يسمح لنا بالدخول في باب الإباحة حتى يوجد النص الذي يمنعها . والحكمة في ذلك أن رد التأمين في خلال عشرة الأيام لا يحدث منه أي ضرر من الأضرار التي وضع التأمين لأجل اتقائها . فالمرشح الذي عدل عن ترشيح نفسه — والوقت متسع لغيره — لا يجوز ضياع التأمين عليه .

الرئيس — الموافق على اقتراح حضرتي عباس محمود العقاد افندى وحسن يس افندى يقف .

( وقفت أقلية ) .

الرئيس — إذن تقرر رفض الاقتراح . وعلى ذلك هل توافقون على رأي اللجنة ؟

( موافقة عامة ) .

محمود سليمان غنام افندى — إنني أوافق على رأي اللجنة في هذا الموضوع ؛ ولكنني أستفسر منها عما إذا كانت قد بحثت أو فكرت فيما إذا كان من واجب الحكومة أن تحصل مبلغ التأمين الذي كان يجب أن يدفعه على أحمد باشا في دائرة عابدين أو لا ؟ المقرر — ليس من اختصاص اللجنة بحث هذا الموضوع لأنه من عمل السلطة التنفيذية .

محمود سليمان غنام افندى — هلا يحسن أن نلفت نظر الحكومة إلى تحصيل هذا المبلغ بالطريقة الودية أو القضائية ؟ لأنه قد أصبح في الواقع حقاً مكتسباً لأهالي دائرة عابدين ، ويجب إنفاقه في الأعمال الخيرية بها . ( تصفيق ) .

وديع صليب افندى — بقطع النظر عن أن حضرة عبد الحكيم عسكر بك قد أصبح نائباً بالترشيح ، فإن لي ملاحظة على ما رأيته اللجنة من رفض أحد وجوه الطعن اللقدم في صحة انتخاب حضرة العضو المشار إليه .

ورد في تقرير اللجنة عن الوجه الأول من الطعن ما يأتي :

« كان رئيس اللجنة يدخل جملة أشخاص دفعة واحدة لسؤالهم مجتمعين بحجرة الانتخاب عن المرشح الذي ينتخبونه ، مخالفاً بذلك سرية الانتخاب ، وأنه قدمت شكاوى عن ذلك في نفس اليوم تفرافياً » .

( ضجة ) .

وأضافت إلى ذلك ما يأتي :

« واللجنة — برجوعها إلى محضر لجنة الانتخاب الفرعية دائرة رقم ١ — تبين لها أن عملية الانتخاب قد جرت في تلك الدائرة طبقاً للقانون ، وأنه لم يحصل أن دخل أشخاص وأعطوا أصواتهم دفعة واحدة » . هذا ما ورد بتقرير اللجنة وهو ما أعترض عليه . فأقول إنه لا يكفي أن تقتصر اللجنة على ما جاء بمحضر لجنة الانتخاب برفض هذا الوجه من الطعن ، لأن المجلس قد قرر بالأمس جواز إجراء التحقيق عندما توجد وقائع تؤيد ما يخالف الثابت في محضر الانتخاب . وقد ذكرت لجنة الطعون أن هناك شكاوى تفرافية ؛ وهذا — طبقاً لقرار المجلس أمس — يدعو إلى التحقيق ، خصوصاً أن الطعن مبني على مخالفة وقعت في لجنة الانتخاب .

والمفهوم أن لجنة الانتخاب لا تدون في محضرها مخالفة وقعت منها .

بناءً على ذلك أرى أن تستمر اللجنة في تحقيق هذا الطعن لوجود شكاوى تفرافية أولاً ، ومخالفة وقعت من اللجنة ثانياً .

مادة ٩٥ » .....

الرئيس — ألفت نظر حضرة العضو المحترم إلى أن اللجنة قد اعتبرت حضرة عبد الحكيم عسكر بك نائباً بالترشيح ؛ ولا فالحث في الطعن ووجوهه لا محل له .

وديع صليب افندى — أخشى أن يتمسك أحد في المستقبل بتقرير اللجنة .

المقرر — إن الكلام عن الطعن في تقرير اللجنة قد أصبح مهملاً ما دام حضرة عبد الحكيم عسكر بك قد اعتبر نائباً بالترشيح

وديع صليب افندى — ما دام الكلام عن الطعن — الوارد في تقرير اللجنة — سيستبعد ، فقد اتفقنا .

الرئيس — إذن ، بناء على قرار المجلس ، أصبح حضرة عبد الحكيم عسكر بك نائباً بالترشيح عن دائرة عابدين .

( تصفيق ) .

( في ٢٣ يناير سنة ١٩٣٠ ) .

لا يعتبر قاضي محكمة الخط موظفاً بالمعنى الذي قصده قانون الانتخاب ( رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ ) . وبناء على ذلك فلا حرج

عليه في ترشيح نفسه بدائرة عمله .

المقرر — نظرت اللجنة في بحث رأت أن له مساساً ببعض حضرات النواب ، وهو : هل يجوز أن يرشح رئيس أو قاضي محكمة الخط في دائرة عمله ، فقررت ما يأتي :

« قضاة محاكم الأخطاء »

هل يعتبر قاضي محكمة الخط موظفاً بالمعنى المقصود من هذه الكلمة في قانون الانتخاب ، بحيث لا يسوغ له ترشيح نفسه في دائرة عمله ؟

أثيرت هذه المسألة في اللجنة فرأت ضرورة الفصل فيها لما لاحظته من اشتراك موضوعها في بعض الطعون المعروضة عليها . ولما انتهت في بحثها — بغالبية تسعة أصوات ضد صوت واحد — إلى تقرير المبدأ الآتي « لا يعتبر قاضي محكمة الخط موظفاً بالمعنى الذي قصده قانون الانتخاب . وبناء على ذلك فلا حرج عليه في ترشيح نفسه بدائرة عمله » .

\*\*\*

( ١ ) خول قانون الانتخاب المعدل كل مصري ، متوافرة فيه شروط الأهلية للنيابة عن الأمة ، حق ترشيح نفسه في دائرة أو دائرتين من الدوائر الانتخابية بالقطر ، دون قيد ولا شرط عليه من حيث الاختيار .

هذا هو الأصل ، لكن استثنى الموظف بأن حظر عليه ترشيح نفسه في دائرة عمله لحكمة سامية ، هي ترك الناخبين أحراراً انتخاب من يمثلهم ويقوم على شؤونهم . وقد لا تكون هذه الحرية مكفولة ؛ ولقد يكون هذا الاختيار مشوباً إذا ما أتيح للموظف ترشيح نفسه في دائرة عمله — وفيها يتمتع بنفوذ يستمد من صفته العامة ، وهو نفوذ قد يكون له في كثير من الأحوال من الآثار ما لا يخفى . ولهذا الاعتبار وضع قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ هذا القيد . وذلك الاستثناء بالنسبة لكل موظف أراد ترشيح نفسه للنيابة حيث نصت المادة ٣٤ منه على ما يأتي : « لا يجوز للموظف ترشيح نفسه في دائرة عمله الخاصة ، كما لا يجوز أن يرشح أحداً ويستثنى من ذلك العمدة » .

ولقد جاء ذلك القانون وبين مدلول كلمة الموظف وغرضه منها بياناً محدداً معينا حيث نصت المادة ٧١ منه على ما يأتي :

« لا يجمع بين تولى الوظائف العامة وعضوية أي المجلسين . والمقصود في هذا الحكم بالتولين الوظائف العامة هم :

١ — كل الموظفين والمستخدمين الذين تصرف مرتباتهم من ميزانية الحكومة ، ويدخل فيها الميزانيات الخاصة .

٢ — كل موظفي وزارة الأوقاف ومستخدميه .

٣ — العمدة .

ويستثنى الوزراء من حكم عدم الجمع .



أداة ٩٥ « ... .. »

هكذا كشف قانون الانتخاب بجلاء ووضوح في هذه المادة عما رمى إليه ويعنيه من كلمة موظف . ومما لا شك فيه أن أعضاء المحكمة الأخطا لا يدخلون تحت هذا الحكم ، فلا يمكن اعتبارهم موظفين مهما قيل بعد ذلك من أنهم يقومون بخدمة عامة ، وأنه قد يكون لهم من التأثير في دائرة عملهم ما للموظف . نعم إنه لا يمكن التسليم بإمكان اعتبار قاضي الخط موظفاً مثل هذه الاعتبارات التي يشترك بها كثيرون ممن يؤدون خدمات عامة ، كبعض أعضاء المجالس الحسبية وأعضاء لجان الشياخات وغيرهم من اللجان الإدارية الأخرى . بيد الذي يبناء أولاً من أن القيد الوارد بالمادة ٣٤ إنما هو قيد استثنائي جاء على خلاف القاعدة ، فلا يصح التوسع في تأويله ؛ وبعد الذي يبناء أخيراً من أن نص المادة ٧١ قد جاء مانعاً جامعاً في تعريف الموظف الذي قصده قانون الانتخاب .

(٢) قلنا فيما تقدم إنه لا يمكن اعتبار قاضي محكمة الخط موظفاً ، مستنديين في ذلك إلى النصوص الصريحة . ولما كان المقام مقام تفسير لا مقام تعديل ، فقد يتجلى كل شك بالرجوع إلى ما قرره مجلس النواب في سنة ١٩٢٤ ، خصوصاً أن هذا المجلس قد قام بتعديل قانون الانتخاب المشار إليه ؛ وذلك بناء على مشروع كان قد قدم إليه من الحكومة في تلك السنة .

حدث في ابتداء أول دور من أدوار انعقاد البرلمان في سنة ١٩٢٤ أن قدمت لمجلس النواب طعون في صحة انتخاب بعض من نجحوا في اقتداء ؛ وكان من بين أسبابها عضويتهم في محاكم الأخطا ، وترشيح أنفسهم في دوائر عملهم . فقرر المجلس — بمجلسي ٧ و ١٤ أبريل سنة ١٩٢٤ — رفض مثل هذا الوجه ، وصحة نيابة من طعن على انتخابهم ؛ وذلك استناداً إلى عدم اعتبار أعضاء محاكم الأخطا موظفين بالمعنى الذي قصد إليه القانون . وهؤلاء الأشخاص الذين تقرر صحة نيابتهم هما المرحومان سليمان العبد بك ، والشيخ مصطفى محمد السيد ، والشيخ حبيب عبادي حمدين .

صدر من المجلس هذا القرار ، وبعد ذلك تقدمت الحكومة بمشروعها المعدل لقانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ . ومع أنه لم يكن غائباً عن علم المجلس ما أصدره من قرارات ، فلقد عدل المادة ٣٤ تعديلاً لم يغير فيه من شيء بالنسبة للمسألة موضوع البحث ، حيث أقرها بالكيفية الآتية : « لا يجوز أن يرشح الموظف نفسه في دائرة عمله الخاصة ؛ ويستثنى من ذلك عمد ومشايخ البلاد » . ولا شك أن التعديل على هذا النحو — دون المساس بالمسألة التي نحن بصددنا — دليل قاطع على رغبة الشارع في الاحتفاظ برأيه الذي سبق له تقريره بمجلسي ٧ و ١٤ أبريل سنة ١٩٢٤ .

على أنه مما يزيد المسألة وضوحاً أن المجلس — عند بحثه في تعديل المادة ٧١ ، وهي مادة قد ثارت حولها مناقشات طويلة — انتهى إلى تعديلها بالكيفية الآتية :

« لا يجمع بين عضوية أي المجلسين وتولى الوظائف العامة بأنواعها . والمقصود بالوظائف العامة كل وظيفة يتناول صاحبها مرتبه من الأموال العمومية . ويدخل في ذلك كل موظف ومستخدمى مجالس المديريات والمجالس البلدية ، وكل موظف وزارة الأوقاف ومستخدميها ، وكذلك العمدة ؛ ويستثنى الوزراء من حكم عدم الجمع » .

فهو — كما ترى — قد عدل فيها ما عدل ببيان جاء على سبيل الحصر والتحديد والتعيين ، منعاً للالتباس ، ودفعاً للتأولات . ومما يحسن ملاحظته في هذا المقام أن بعض حضرات النواب كان قد اقترح وقتئذ اعتبار أعضاء لجان الشياخات موظفين ، ولكن رفض اقتراحه . وغنى عن البيان أن ذلك المشروع الذي عدله مجلس النواب ثم أقره قد حول لمجلس الشيوخ ؛ وهو في دوره قد أقره بصورته . وبعد ذلك صدر القانون المعدل رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ ، وهو المعمول به الآن .

قلنا إن مجلس الشيوخ قد أقر هذا القانون في دوره وتقول إن هذا المجلس كان قد سبق له أيضاً أن أقر المبدأ الذي أخذ به مجلس النواب في طعن قد قدم إليه من هذا القليل . ونظن أنه لم يعد بعد هذا البيان من محل للأخذ والرد .

(٣) رأت اللجنة ، تنمعة للبحث ، أن تلفت النظر إلى أنه قد لا يكون من الملائم قيام بعض الأشخاص المكلفين بتأدية خدمات عامة — واسعة النطاق أحياناً إلى حد ما ، مثل قضاة محاكم الأخطا — بترشيح أنفسهم في دوائر عملهم ؛ كما أنه من غير اللائق أن يجمع هؤلاء بين عضويتهم في تلك المحاكم وبين عضوية المجلسين . ولذا يكون من المستحسن تعديل نص المادة ٧١ بالطريق الذي بينه القانون . وبناء عليه : ترخو اللجنة موافقة المجلس على المبدأ الذي قرره من حيث عدم اعتبار أعضاء محاكم الأخطا موظفين بالمعنى الذي قصده قانون الانتخاب بالمادتين ٣٤ و ٧١ .



مادة ٩٥ » ... ..

أحمد الصاوي افندى — أخالف اللجنة في قرارها القاضي باعتبار قضاة محاكم الأخطاط غير موظفين . والواقع أن اللجنة نفسها رأت في نهاية تقريرها عدم إدخال قضاة محاكم الأخطاط ضمن المستثنين في القانون ، بل رأت أيضاً وجوب النص على ذلك كما نص على العمدة والحقيقة أن لقاضي محكمة الخط مزية قاضي المحاكم الأهلية ؛ وله مركز خاص ؛ وتأثيره بين أفراد المتقاضين هو نفس تأثير القاضى العادى . ولا يصح أن يقال إن هناك فرقاً بينهما ، هو أن القاضى العادى يتناول مرتباً بعكس قاضى محكمة الخط ، إذ أن هذه المسألة لا يمكن أن تكون محل تفرقة ما دام أن كلا منهما يفصل في أمور الناس وله تأثيره بين الناجين . والواقع أن قاضى محكمة الخط يفصل فيما يفصل فيه القاضى الأهلى ، لأن كثيراً من الخصومات يمر أولاً على محكمة الخط ، فإذا لم يقض فيها بالصلح تعرض على المحاكم الأهلية . ومن ذلك يظهر لنا تأثير وسلطة قاضى محكمة الخط على الفلاحين . لهذا أراد قانون الانتخاب منع هذا التأثير وهذه السلطنة بحرمان الموظفين من ترشيح أنفسهم في دائرة عملهم . فليس هناك مبرر إذن لاعتبار القاضى الأهلى موظفاً ، بعكس قاضى محكمة الخط إذ تأثير كل منهما واحد في دائرة عمله .

وقد نص القانون صراحة على استثناء بعض أشخاص من الموظفين ، كالعمد ، مع أن نفوذ العمدة لا يتعدى بلده ؛ وهذه دائرة ضيقة لا تقارن بدائرة نفوذ قاضى محكمة الخط التى تتألف من عدة بلاد .

لكل هذه الأسباب أرى أنه لا يصح اعتبار قاضى محكمة الخط غير موظف ، إذ هو يحكم بين الناس — كالقاضى الأهلى — باسم جلاله الملك ؛ وأحكامه مذيلة بالصيغة التنفيذية كأحكام قضاة المحاكم الأهلية والشرعية .

رأت اللجنة أن حالة قاضى محكمة الخط كحالة أعضاء المجالس الحسبية . وقد أخطأت اللجنة في هذا الوصف ، إذ الواقع أن المجالس الحسبية مؤلف من قاض أهلى ، وآخر شرعى ، وعضو واحد من الأعيان . وهذا العضو لا يمكن بأى حال من الأحوال أن يؤثر على القاضين المذكورين ؛ وذلك بعكس قاضى محكمة الخط الذى له وحده التأثير والسلطة في أحكامه ؛ وقد يكون حكمه في بعض الأحوال نهائياً . وما قصد القانون بعدم ترشيح الموظف في دائرة عمله إلا تفادى مثل هذا التأثير .

وبما أتى لم أر في دفاع اللجنة أسباباً قوية يصح الأخذ بها ، فإنى أعارضها فيما ذهبت إليه ، وأترك لحضراتكم الفصل في هذا . ( وهنا تولى رئاسة الجلسة حضرة الأستاذ عبد الحالى عطيه ، وكيل المجلس ) .

محمود سليمان غنام افندى — أعارض حضرة النائب المحترم أحمد الصاوي افندى فيما ذهب إليه ؛ وأوافق على تقرير اللجنة ؛ وأزبد عليه أن العناصر التى يمتاز بها الموظف هى أنه يتناول مرتباً ويأخذ معاشاً ، وأن يكون خاضعاً لطرق تأديبية — وليس قاضى الخط يمتاز بتناول مرتباً ولا معاشاً .

وقد بينت المادة ٧١ من قانون الانتخاب أن المقصود بالموظائف العامة « كل وظيفة يتناول صاحبها مرتبه من الأموال العمومية ... الخ » . ولا يمكن الاحتجاج بأن العمدة لا يتناولون مرتبات ، إذ الواقع أن لهم مزايا توازى هذه المرتبات ، فهم معافون من دفع ضرائب عن خمسة أفدنة بمقتضى قانون ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ ؛ وكذلك معافون هم وأولادهم من القرعة العسكرية — وهذه تعتبر مرتبات ضمنية . وقد نصت القوانين فعلاً بأن هذه المزايا تعتبر مكافأة لهم على ما يؤدونه من خدمات عامة .

كذلك جاء في تقرير لجنة الحقتانية عن محاكم الأخطاط الذى نظره المجلس سنة ١٩٢٨ ما يأتى :

« أما الإشراف فهو منعدم أيضاً لأن قضاة محاكم الأخطاط إنما يعملون متبرعين ، فلا سلطان لأحد عليهم ، خصوصاً أنهم ليسوا موظفين خاضعين للنظم التأديبية ... الخ » .

وقد وافق المجلس على هذا التقرير وأقره في جلسة ٢٠ يونيه سنة ١٩٢٨ . وفى ذلك إقرار من المجلس بأن قاضى محكمة الخط غير موظف .

كذلك وجد في فرنسا قانون صدر سنة ١٨٥٢ ، وكانت فيه مادة تشابه المادة ٣٤ من قانون انتخابنا ، وهى تقضى بعدم جواز ترشيح الموظف في دائرة عمله . فلما حصل تعديف في تأويلها صدر قانون سنة ١٨٧٥ . وعُدل في ١٣ يونيه سنة ١٩٠٠ و ٣ مارس سنة ١٩٠٢ . وقد نصت هذه القوانين على الموانع القاضية بعدم ترشيح الموظف في دائرة عمله ، كما حددت الموظفين أنفسهم .

وقد علق الشراح على هذه الموانع بأنها استثنائية لا يجوز التوسع فيها أو القياس عليها .  
لذلك أوافق على رأى اللجنة للحق ولل قانون .

وديع صليب افندى — أخالف اللجنة فيما ذهبت إليه من أن قاضى محكمة الخط لا حرج عليه من ترشيح نفسه بدائرة عمله ، إذ يقع أن وظيفة قاضى الخط تماثل وظيفة قاضى المصالحات فى فرنسا (Juge de Paix) ، الذى هو معتبر كموظف من جميع الوجوه . وكلنا لم أن قاضى الخط متصل كل الاتصال بالناخبين ، فليس من العقول أن نسمح له بترشيح نفسه فى دائرة عمله .

ولى ملاحظة أخرى على تقرير اللجنة وهى أنها تشبه قاضى الخط بعضو المجلس الحسى . وهذا تشبيه غير صحيح ، لأن عضو المجلس الحسى ليس قاضياً بل هو عضو عائلى (Membre de Famille) من الأعيان ينضم للقاضى لفض المنازعات بين العائلات .  
وعلى ذلك أنضم إلى حضرة الأستاذ أحمد الصاوى فى عدم جواز ترشيح قاضى الخط نفسه فى دائرة عمله .

الرئيس — ألفت نظر حضرة النائب المحترم إلى الفقرة الثالثة من تقرير اللجنة ، لأن المسألة تفسيرية لا تشريعية .

أحمد عبد اللطيف مرزوق افندى — أؤيد اللجنة فى رأيها وأخالف حضرة النائب المحترم وديع صليب افندى فيما أبداه من أن مادة محاكم الأخطاط يشبهون قضاة المصالحات فى فرنسا . والحقيقة أن محاكم الأخطاط أنشئت قياساً على محاكم المقاطعات الموجودة بإنجلترا (County Court) ؛ وهذه المحاكم لها صفة خاصة . ونحن الآن فى موقف تفسير لقانون الانتخاب ؛ وقد نصت المادتان ٣٤ و ٧١ منه هذا الموضوع بما فيه الكفاية . أما القول بأن لقاضى الخط تأثيراً فى الدائرة التى بها محل عمله فثىء ، ونص القانون شىء آخر . ولذلك يفت اللجنة أن تلفت نظر المجلس إلى أنه يجب تعديل المادة ٧١ من قانون الانتخاب إذا شاء . ولا يؤخذ من ملاحظة اللجنة أنها تسلم أن قاضى الخط موظف عمومى ، إذ الواقع أن قاضى الخط مكلف بأداء عمله بغير أجر ؛ فإذا تدخل فى الانتخابات على وجه غير مشروع ان من الممكن فصله لا بطريقة تأديبية ولكن بطريقة إدارية بمقتضى قرار من وزير الحفانية . ومن جهة أخرى فإن نص المادة ٧١ عدل فى سنة ١٩٢٤ ؛ وقد جاء النص وانحاً فذكرت الوظائف العامة وعرفت من هم الموظفون العموميون الذين لا يجوز لهم أن يجمعوا بين الوظائف وبين عضوية البرلمان ؛ وجاء النص على سبيل الحصر . ويلاحظ أنه قد أضيف إلى المادة ٣٤ عند التعديل كلمة « الشايخ » . فلو أن الشرع أراد أن يلحق قضاة الأخطاط بسائر الموظفين العموميين لنص على ذلك صراحة . وما دما إزاء تفسير المادة : محل للخروج عن دائرة التفسير والبحث فى التأثير على الناخبين من عدمه ، لأن هذا يعتبر خروجاً عن الموضوع الذى نحن بصدده . لواقع أن كل شخص يمكنه أن يؤثر فى الدائرة التى يرشح نفسه فيها بمؤثرات مختلفة ؛ وقد يقع بعضها تحت طائلة القانون ويكون بعضها آخر مشروعاً . أما ما كان مخالفاً للقانون فقد تكفل قانون الانتخاب بتوقيع الجزاء على المخالفين .

بناء عليه أرى أنه نظراً لأن النص لا يمتد إلى اعتبار قضاة الأخطاط من الموظفين العموميين ، فيجب أن يسمح لهم بترشيح سبهم فى دائرة عملهم ؛ وأطلب أن يوافق المجلس على رأى اللجنة .

عبد الحميد عبد الحق افندى — أرى أن الأسباب التى استندت إليها اللجنة غير وجيهة ، وأن ما سمعناه من أنه لا يمكن اعتبار مادة محاكم الأخطاط من الموظفين العموميين هو قول لا يقوم على أساس وطيد . فالموظف العمومى هو الشخص الذى تعينه الحكومة يؤدى خدمة عامة . وما لا شك فيه أن قاضى الخط يعينه وزير الحفانية ويقوم بأداء خدمة عامة ، ويحكم فى نفس القضايا التى يحكم فيها قاضى الجزئى ؛ وأحكامه تستأنف أمام هذا القاضى كأحكام أية محكمة أخرى .

ومن جهة أخرى لا يمكن أن يقاس قاضى الخط بأعضاء المجالس الحسبية .

استندت اللجنة فى تقريرها على أن المجلس ، فى أول دور من أدوار انعقاد البرلمان ، فصل فى هذا الموضوع عند نظره فى بعض لعون التى قدمت وقتئذ ؛ إذ قرر أن وظيفة قاضى الخط لا تمنعه من ترشيح نفسه فى دائرة عمله . واستندت اللجنة أيضاً إلى أنه صدر سد ذلك قانون الانتخاب المعدل فى سنة ١٩٢٤ — وهو القانون الذى يجرى العمل بمقتضاه الآن — ولم يتعرض المجلس لقراره سالف الذكر .

كنت أفهم أن تستند اللجنة على نص القانون إذا تعرض لقاضى الخط . أما وهو لم يتعرض له مطلقاً ، فلا محل لأن تحتج اللجنة بأن ليس سبق أن أصدر قانوناً لم يتعرض فيه لقضاة الأخطاط .



مادة ٩٥ هـ ... ..

تعملون حضراتكم أن لقضاء محاكم الأخطاط تأثيراً على الناخبين الذين يحتكمون إليهم ؛ وهذا التأثير من شأنه أن يساعد في الفوز في الانتخابات . ولما كان الواجب علينا أن نستبعد هذا النفوذ فإنني أطلب إلى حضراتكم عدم الموافقة على رأى اللجنة .

عمر عمر افندى — إن المجلس عندما يفصل في الطعون يفصل فيها كقاض لا كمشرع . فوظيفة المجلس هنا هي تطبيق القانون لا وضع تشريع جديد . والحكم بيننا وبين المعارضين هو نص المادة ٧١ ( معدلة ) من قانون الانتخاب .

نصت هذه المادة على أحوال عدم الجمع بين عضوية البرلمان والوظائف العامة ؛ ثم فسرت بعد ذلك المعنى المقصود بلفظ « موظف » بأنه هو الشخص الذى يتناول مرتبه من الأموال العمومية ؛ ثم تكلمت عن الأشخاص الذين يعتبرون من الموظفين العموميين . وعلى ذلك فإن كل شخص لا ينطبق عليه ما جاء في المادة ٧١ المذكورة لا يعتبر موظفاً ، ولو كان له من التأهيل ما لسائر الموظفين .

قد يكون لقاضى الخط سلطة تفوق سلطة العمدة ، أو أى موظف آخر ، ولكننا الآن أمام نص صريح . وما دامت المادة لم تذكر قضاء محاكم الأخطاط ضمن الموظفين الذين يمتنعون ، فيكون لهم الحق — بحكم هذه المادة — أن يرشحوا أنفسهم ؛ إذ الأمر أن كل مصرى — توافرت فيه الشروط المنصوص عليها في قانون الانتخاب — له الحق أن يرشح نفسه إلا إذا وجد نص في القانون يحرم عليه ذلك . وهذا يعتبر استثناء للقاعدة العامة ؛ والاستثناء لا يصح التوسع فيه .

أما إذا كان هناك نقص أو عيب ، فالعيب في التشريع نفسه ، وطريق إصلاح ذلك يكون بوضع تشريع آخر يسد هذا النقص لا بالالتجاء إلى تفسير تعسفى .

لهذا أوافق على رأى اللجنة .

على نجيب افندى — إن الغرض من بحث المسألة التى تناقش فيها الآن هو تقريب المعانى التى تفهم من المادتين ٣٤ و ٧١ (معدلتين) من قانون الانتخاب ، والبت فيما إذا كانت ...

الرئيس — أرجو من حضرة العضو عدم تكرار ما تكلم فيه من سبقه من حضرات الأعضاء .

على نجيب افندى — إننى سأتكلم في موضوع جديد . يجب أن نفصل فيما إذا كانت المسألة المعروضة أمامنا ، والتى تدور حوله المناقشة ، هي تفسير المادتين ٣٤ و ٧١ تفسيراً يحتمله القانون أو استكمال نقص في التشريع .

فالمادة ٣٤ معدلة تنص على ما يأتى : « لا يجوز أن يرشح الموظف نفسه في دائرة عمله الخاصة ؛ ويستثنى من ذلك العمدة والمشايع » فالنص قاطع بعدم جواز ترشيح الموظف . وكل ما في الأمر أننا نريد أن نحصر المعنى المقصود بكلمة موظف في هذه المادة . قالوا إن المقصود بالموظف هو ما جاء في المادة ٧١ . وهذا ، في نظرى ، خطأ في التفسير ؛ لأن المادة ٧١ عندما فسرت المقصود بكلمة موظف إنما كانت تتكلم عن مسألة غير مسألة الترشيح للانتخاب ، بل كانت تتكلم عن الموظفين الذين حرم عليهم الجمع بين عضوية مجلس النواب والوظائف العامة . أما فيما يختص بالترشيح للانتخاب ، وتحريم ذلك الترشيح على الموظف في دائرة عمله ، فقد ترك المشرع ذلك للقواعد العامة ؛ ولم يشأ أن يحدد معنى للموظف في هذا الشأن .

فالمادة ٧١ عندما نصت على أنه لا يجمع بين عضوية أى المجلسين وتولى الوظائف العامة بأنواعها ، وعندما حددت تلك الوظائف والمعنى المقصود منها إلى آخر المادة ، قصدت تلك الوظائف بالذات فيما يختص بعدم جواز الجمع بينها وبين عضوية مجلس النواب . إذن يجب أن يكون هذا التعريف قاصراً على حالة واحدة ، ومعنى واحد ، هو معنى عدم الجمع . أما فيما يختص بالمادة ٣٤ فقد بقي المدى أوسع التفسير واسعاً .

تقول المادة ٣٤ : « لا يجوز أن يرشح الموظف نفسه في دائرة عمله » . والحكمة في ذلك ظاهرة : حتى لا يكون له من وظيفة هذه سلاح يستخدمه في التأثير على الناخبين وتهديدهم — فهل هذا التأثير متوافر في وظيفة قاضى الخط ؟

( أصوات : لا ، لا ) .

على نجيب افندى — نعم متوافر ، لأن قاضى الخط يحكم بين الناس في دائرة خاصة ؛ ويولى القضاء فيها . وهذه الولاية إنما



خدمة عامة بلا نزاع، كما هي سلاح يمكن أن يؤثر به على الناخبين الذين يحتكون إليه في منازعاتهم . إذن يمكن لقاضي الخط أن يستعمل هذا السلاح في توجيه أصوات الناخبين الذين يفصل في قضاياهم . وبهذا تجتمع له كل الصفات التي جعلت الشارع يحرم الترشيح على الموظفين في المادة ٣٤ ، وما دامت حكمة التشريع هذه موجودة ، فيجب أن نعتبر قاضي الخط موظفاً كسائر الموظفين الذين تستخدمهم الحكومة في خدمة عامة ، سواء أتناول أجراً أم لم يتناول . وقاضي الخط ، وإن لم يتناول أجراً فهو قائم بخدمة عامة يتطلع إليها لكثيرون ، ويعتبرون أن الشرف الذي يحصلون عليه منها — شرف القضاء بين الناس — أسمى وأعظم قيمة من المرتبات المادية التي يتناولها بعض الموظفين .

أقول بعض الموظفين ولا أقول كلهم ، لأنهم ينقسمون في الواقع إلى أقسام عدة : فمنهم من لا يتناول مرتباً بل له امتياز معنوي فقط ؛ ومنهم من يتناول مرتباً ولكن ليس من ميزانية الدولة بل من بعض الأموال العامة .

وقد رأينا أن فريقاً من الموظفين — بعض الموظفين في المعاهد الدينية — لم ينص في قانون الانتخاب على عدم الجمع بين وظائفهم وبين عضوية البرلمان ، مع أن بعضهم يتناول مرتباً من الأوقاف الخيرية ؛ وبعضهم يتناول مرتباً من وزارة المالية .

الواقع أن الشارع قد أراد ألا يجمع الشخص بين المكافأة التي يتناولها من عمله في مجلس النواب وبين مرتب يتقاضاه من خزنة الدولة . أما تعريف الموظف تعريفاً ينطبق على المادة ٣٤ من قانون الانتخاب — حتى لا يجوز أن يرشح نفسه — فهذا أمر أوسع ؛ ويجب أن يفسر تحت ضوء المعنى الذي أحسنه اللجنة التي تشعّر — كما نشعر نحن — أن لقضاة محاكم الأخطاط تأثيراً عظيماً في دوائر عملهم إلى حد أن بعضنا كان يقف في وجه من يعين في هذه الوظائف إذا كان غير كفء للقيام بشؤون هذه الوظيفة ، ذلك لأن الذي لا تتوافر فيه الكفاية اللازمة يستعمل السلطة المخولة له في غير وجهها الشرعي ، وبذلك يكون أداة عبث بدلا من أن يكون أداة عدل وحق . لذلك يجب أن يعتبر قاضي محكمة الخط موظفاً عمومياً يدخل تحت حكم المادة ٣٤ من قانون الانتخاب ؛ ولا يصح أن يرشح نفسه في دائرة عمله الخاصة .

( تصفيق ) .

محمد الشامي الفارافندي — إن المسألة التي يتناقش فيها المجلس الآن قانونية ، أولى بالبحث فيها رجال القانون دون سواهم . وربما يتراض على فلاح مثلي أن يتكلم في مسألة كهذه ؛ ولكن تلك المسألة في الواقع متعلقة بالمزارعين أكثر مما هي متعلقة بأسيادنا رجال المدن ، وخصوصاً حضرات المحامين منهم .

إن رجال المركز والنيابة والمحكمة يعملون في وقت واحد على اختيار ثمانية أعضاء لعضوية محكمة الخط ، منهم ثلاثة أصليون ، والباقيون احتياطيون . وهم يدققون في اختيار هؤلاء الأعضاء من أجدر الناس وأكفهم ليستطيعوا أداء المهمة المنوطة بهم أداؤها . والواقع أن اختصاص قاضي محكمة الخط ينحصر في دائرة ضيقة جداً . فتأثيره أقل من تأثير العمد الذين يتولون شؤون بلادهم — وقد يبلغ سكان بعضها أكثر من عشرين ألف نفس . أما قاضي محكمة الخط فلا يرى أمامه في كل جلسة أكثر من عشرين شخصاً من البسطاء . هذا فضلاً عن أن العمد قد يبقى في وظيفته أكثر من عشرين سنة ، أما قاضي محكمة الخط فلا يبقى إلا مدة بسيطة — لذلك أرى ألا يحرم قضاة محاكم الأخطاط من ترشيح أنفسهم لعضوية مجلس النواب .

الرئيس — أرجو أن يلاحظ حضرة العضو المحترم أن المراد هو منع قضاة محاكم الأخطاط من ترشيح أنفسهم في دائرة أعمالهم الخاصة ليس إلا .

محمد الشامي الفارافندي — أرى ألا يمنع قاضي محكمة الخط من الترشيح في دائرة عمله الخاصة ، لأن تأثيره — كما ذكرت — أقل من تأثير العمد ؛ وهو أقل كذلك من تأثير عضو المجلس الحسي الذي قد تتناول دائرة اختصاصه ثلاثة أخطاط ... ( ضجة ) .

( أصوات : نريد إقفال باب المناقشة ) .

الرئيس — هل يعارض أحد من حضراتكم في إقفال باب المناقشة ؟

مادة ٩٥ » ... ..

عباس محمود العقاد افندى — لدى أسباب غير التى أبديت . لا نزاع فى أن قاضى محكمة الخط موظف عمومى .  
( رخصة ) .

الرئيس — تكلم فى إقفال باب المناقشة .

عباس محمود العقاد افندى — إن قاضى محكمة الخط إذا اعتدى عليه أثناء وظيفته ... ..

الرئيس — هذا كلام فى الموضوع .

( أصوات : يقفل باب المناقشة ) .

الرئيس — المعارض فى إقفال باب المناقشة يقف .

( وقف عضو واحد ) .

الرئيس — تقرر إقفال باب المناقشة . فالمعارض فى رأى اللجنة يقف .

( وقفت أقلية ) .

( تصفيق ) .

الرئيس — إذن وافق المجلس على رأى اللجنة . ولنتنقل الآن إلى نظر الطعون الواردة فى التقرير .

( فى ٣ فبراير سنة ١٩٣٠ ) .

(١) إذا قدم العضو المطعون فى بلوغه السن القانونية طلباً للنيابة بتصحيح تاريخ ميلاده ، وهى قامت بالإجراءات الواجب

اتباعها فى مثل هذه الحالة ، ثم قدمت تحقيقاتها للقاضى المختص ف قضى فى مواجهتها بصفها ممثلة للصالح العام بتصحيح تاريخ ميلاد

العضو — فما قضى به يكون حكماً ، لصدوره فى مواجهة خصم هو النيابة العمومية .

(٢) حكم القاضى فى هذه الحالة له قوته فى تعيين حقيقة ميلاد المطعون فى صحة انتخابه ، لصدوره من سلطة مختصة بإصداره .

(٣) شهادة الميلاد لا تعتبر حجة على صحة ما ورد بها . لأن الموظف المختص يثبت فيها الوقائع التى تبلغ إليه دون أن يتجرى

صحتها . فهى تعتبر رسمية فيما يتعلق بحصول التبليغ ؛ ولا يمكن اعتبارها رسمية بالنسبة لصحة الوقائع الثابتة بها .

طعن

مقدم فى صحة انتخاب حضرة على عبد الهادى افندى نائباً لدائرة المحرص

المقرر :

» عملية الانتخاب :

٥٥٧٢ الأصوات التى نالها على عبد الهادى افندى .

٣٦٨٧ » » إسماعيل عبد النعم افندى .

١٤٦ » » محمد الدمرداش .

٩٤٠٥ مجموع الأصوات الصحيحة .

سن النائب ٣٠ سنة ومقيد بالجدول تحت رقم ٣٢٩ .

تقدم الطعن من إسماعيل عبد النعم افندى ، أحد المنافسين ، وورد إلى المجلس فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٩ ، فهو مقبول شكلاً .



### في الموضوع

دفع الطاعن في تقريره بأن المطعون فيه لم يبلغ سن الثلاثين سنة ميلادية حتى يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٩، وهو آخر يوم من أيام رشيح . واستند على المادة ٣١ ، فقرة أولى معدلة ، من قانون الانتخاب . وقدم دليلا على صحة دعواه صورة رسمية من دفتر المواليد احية نواى دالة على أن المطعون فيه ولد في ١٤ مارس سنة ١٩٠٠ . أى أنه لم يبلغ حتى اليوم الأخير من أيام الترشيح سن الثلاثين سنة ؛ طلب قبول طعنه وإبطال انتخاب المطعون فيه .

وحيث إن المطعون في صحة انتخابه قدم شهادة رسمية جديدة دالة على أن سنه الحقيقية أكثر من ثلاثين سنة حتى آخر يوم للترشيح ؛ قال إنه في الواقع ولد في أول مايو سنة ١٨٩٩ في مصر ؛ وبعد مدة سافر به والده إلى ناحية نواى ؛ وهناك قيد اسمه في ١٤ مارس سنة ١٩٠٠ على غير الواقع — ولذلك قدم طلباً لنيابة الوالى بتصحيح تاريخ ميلاده . وحصلت تحقيقات كان من نتائجها أن حكمت محكمة ايلي الجزئية الأهلية بتصحيح تاريخ ميلاده بجعله أول مايو سنة ١٨٩٩ بدلا من ١٤ مارس سنة ١٩٠٠ .

وحيث إن اللجنة استحضرت القضية التي صدر فيها الحكم الذي يشير إليه الطاعن ، وتبين من الاطلاع عليها أنه قدم لنيابة الوالى طلباً بتصحيح تاريخ ميلاده بناء على الأسباب المقدمة .

على نجيب افندى — ما هو تاريخ الطلب الذي قدم لتصحيح تاريخ الميلاد ؟

إبراهيم عبد الهادى افندى — هل الذي صدر هو حكم أو أمر على عريضة ؟ هل هو «Ordre sur requête» أو «Jugement» ؟ المقرر — هو حكم .

الرئيس — أرجو ممن له ملاحظة من حضراتكم أن يديها بعد الانتهاء من تلاوة التقرير .

المقرر — « وقد أمرت النيابة البوليس بعمل تحقيقات كان من نتائجها أن تبينت محكمة الوالى الجزئية صحة ما طلبه على يد الهادى افندى ؛ وأصدرت أمراً قضائياً في يوم الخميس ١٦ يناير سنة ١٩٣٠ » بإلغاء تاريخ قيد ميلاد على عبد الهادى افندى بتاريخ ١ مارس سنة ١٩٠٠ وقيد اسمه بتاريخ أول مايو سنة ١٨٩٩ . وبلغ هذا الحكم من النيابة إلى مصلحة الصحة ، وهي قامت بتنفيذه سلمت المطعون فيه الشهادة الجديدة التي يستند عليها .

وحيث إن لهذا الأمر القضائى قوته في تعيين حقيقة ميلاد المطعون في صحة انتخابه ، لأن القضاء له هذه السلطة بمقتضى المادة ٢١ من القانون رقم ٢٣ سنة ١٩١٢ الخاص بالمواليد والوفيات ؛ ومنطوق هذه المادة « لا يسوغ عمل أى تصحيح في دفاتر المواليد والوفيات بحكم قضائى » — وبناء على ذلك يكون هذا الأمر ، الذي هو في الواقع بمثابة حكم قضائى ، له كل الاعتبار لصدوره من سلطة تامة بإصداره قانوناً .

وحيث إنه بناء على ذلك يكون المطعون فيه تقدم للانتخاب وسنه متجاوزة الثلاثين سنة ، فلم يخالف المادة ٣١ من قانون الانتخاب ؛ أصبح الطعن على غير أساس ويجب رفضه .

بناء عليه :

ترى اللجنة قبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً ، والتقرير بصحة نيابة على عبد الهادى افندى عن دائرة المحرص .

على نجيب افندى — ما هو تاريخ الطلب الذي قدم للنيابة ؟ هل هو قبل الطعن أو بعده ؟

المقرر — تاريخ الطلب هو ٢ يناير سنة ١٩٣٠ .

على نجيب افندى — إذن قدم هذا الطلب بعد أن قدم الطعن فعلاً ووصل إلى المجلس .

وهل صدر حكم من المحكمة بشأن طلب تصحيح الميلاد أو أمر من القاضى ؟

المقرر — صدر حكم من المحكمة .



مادة ٩٥ » .....

على نجيب افندى — هل نظر الطلب المذكور في جلسة وحكمت محكمة المخالفات أو الجنح بتصحيح السن كالمعتاد ، أو كان ذاك بناء على عريضة وأمر من القاضى ؟

المقرر — كان بناء على عريضة وأمر من القاضى .

أحمد حافظ عوض بك — إن المسألة المعروضة علينا الآن مهمة جداً . ونحن ، ولو أننا جئنا هنا لنشرع ، إلا أننا نفصل في الطعون بصفتنا قضاة ؛ ومن الواجب علينا أن نكون عادلين . وإنى أشعر أن هناك تحايلاً في الحصول على الحكم بتصحيح السن . وأظن أن حضرات الأعضاء المحترمين يشعرون بنفس هذا الشعور .

ما هى الإجراءات القانونية التى حصلت بصدد هذا التصحيح ؟ هل من الإجراءات أن يذهب الشخص إلى إحدى الدايات أو أحد مشايخ الحارات مثلاً ويذكر أنه ولد في التاريخ الفلانى وفي المكان الفلانى ؟

لقد كان المطعون في صحة انتخابه موظفاً في الحكومة . فهل اتخذ إجراءات لتصحيح سنه ؟ وهل هى موجودة في ملف خدمته أم هل هناك معارضة بشأن سنه قدمها حين طلب للقرعة العسكرية ؟

هناك مسألة أخرى ، وهى مسألة تطعيم الجدري الذى يحصل بعد ثلاثة أشهر من تاريخ الميلاد . فلو فرضنا أن حضرة العضو المطعون صحة انتخابه قد ولد بمصر ، ومضت عدة أشهر ولم يكتب اسمه في دفتر المواليد ، فأين إذن شهادة تطعيم الجدري الذى يحصل — كما ذكرت — بعد ثلاثة شهور من تاريخ الميلاد ؟

إن شهادة التطعيم توجد في المدارس التى تعلم فيها حضرة العضو المطعون في صحة انتخابه ، ثم توجد في ملف الخدمة ، فهل طلبت اللجنة هذه الشهادة للتحقق من صحة السن وتاريخ الميلاد ؟

هناك نقطة أخرى تلفت الأنظار ، وهى أن الطعن في صحة السن إنما حصل بعد الانتخاب . فلو كان حضرة العضو المطعون في صحة انتخابه قد طلب تصحيح تاريخ ميلاده قبل أن يتقدم للترشيح لكان هناك وجه لتصور حصول الخطأ في تاريخ الميلاد .

هذا وإن قانون المواليد والوفيات صريح في مسألة المواليد ؛ وهو ينص في المادة السادسة منه على ما يأتى :

« يجب التبليغ عن كل مولود في ميعاد ١٥ يوماً من وقت الولادة . ويكون التبليغ لمكتب صحة الجهة التى حصلت فيها الولادة إذا كان بها مكتب صحة ، وإلا يكون التبليغ إلى العمدة أو إلى الشخص الذى في عهده دفتر القيد الخصوصية المنصوص عنها في الفقر الأخيرة من المادة الثانية » .

هذا هو نص المادة يا حضرات الزملاء . وحضرة النائب يدعى أنه ولد في القاهرة ، فهل يتصور العقل أن القاهرة لم يكن بها إذ ذاك مكتب صحة حتى يبقى بعد ذلك عشرة أشهر يعود بعدها إلى بلده ويقيد اسمه فيها ؟

هناك أمر آخر ، وهو أن المادة الثامنة من التعليمات المذكورة تنص على ما يأتى :

« على المبلغ أن يذكر ما يأتى :

( ١ ) يوم الولادة وساعتها ومحلها » .

فهل عندما ذهب حضرة العضو المطعون في صحة انتخابه إلى بلده ، وطلب والده تقييد اسمه فيها ، ذكر تاريخ الميلاد وساعته لهذا النص ؟

من كل ما تقدم يظهر لحضراتكم أن المسألة لا تعدو أن تكون محايلة ولعباً لإثبات أن عمر حضرة النائب أزيد من ثلاثين سنة . إن لحضرته على كل حال أن يقول ما يجب ، ولكن واجبنا — نحن النواب — ألا نقر تحايلاً نشعر أنه تحايل .

إبراهيم عبد الهادى افندى — إننى أعارض اللجنة في النتيجة التى وصلت إليها في هذه المسألة ، لأن واضع الدستور لما جعل لمجلس النواب الكلمة العليا في الفصل في صحة نيابة أعضائه لم يفترض أن سيعرض على المجلس أمثال هذه الوسائل التحايلية إلى نحن بصدددها .

أداة ٩٥ « ... .. »

وإنني أعتقد أننا لسنا الآن ، بأية حال ، أمام حكم قضائي لا يصح أن تتجاوزته . وهو على فرض أنه حكم فلم يصدر إلا بعد أن تمت  
ببنية الانتخاب ؛ وليس للأحكام قوة تعود إلى ما قبل صدورها .  
على أننا في الواقع أمام أمر قضائي تجوز المعارضة فيه . وإذن فالمجلس أمام حالة لا تحول بينه وبين الفصل في هذا الطعن على  
نوع الوقائع الحقيقية بغير تقييد بحكم أو بأمر .  
بناء عليه ؛ وما دامت شهادة الميلاد تدل على أن حضرة العضو المطعون في صحة انتخابه لم يبلغ سن الثلاثين في اليوم الذي  
نتهى فيه ميعاد الترشيح — أرى أن الطعن صحيح ويجب قبوله .  
زكريا مهنا افندى — يا حضرات الزملاء :

تتلخص الأقوال التي سمعتموها من حضرة النائب المحترم أحمد حافظ عوض بك في أن قانون المواليد والوفيات الصادر في سنة ١٩١٢  
يختم على كل من يلد مولوداً أن يذهب إلى مكتب الصحة ويخبره بميعاد وساعة ومكان الولادة . ولكن العرف جرى — ونحن في بلاد قد  
يقوم فيها العرف مقام القانون كما تعلمون — أن كثيراً من الأشخاص لا يبلغون عن مواليدهم خوفاً من الحسد .  
( ضحك ) .

لم تضحكون وهذه عادة معروفة جرت في بلادنا ؛ ولا يبلغون خوفاً من أن يقال « ذكر أو أنثى » . وقد يكون أحياناً السبب  
في عدم التبليغ الإهمال . ومما لا نزاع فيه أن الكثير منا لم يحصل التبليغ عنهم من الوالد أو الوالدة في الميعاد المحدد .  
إننا لا نبحث فيما إذا كان هذا العرف حسناً أو قبيحاً . وإنما يجب علينا أن نبحث فيما إذا كان موجوداً فعلاً أو لا ؟ والحقيقة أنه  
موجود لأن الكثيرين منا من سواقت القيد .  
( أصوات : لا ، لا ) .

زكريا مهنا افندى — كيف لا وأنا من سواقت القيد ؟ ( ضحك ) . إنني أقول إن الأصل في الشيء الصحة . فالواقع أن المرشح عندما  
يقدم للترشيح كان يعتقد أن عمره في ذلك الوقت ثلاثون سنة ؛ وربما كان اعتقاده هذا صحيحاً .  
لذلك تجدون أن القانون الذي أشار إليه حضرة النائب المحترم حافظ بك هو قانون حديث العهد نسبياً لصدوره في سنة ١٩١٢ .  
أحمد حافظ عوض بك — القانون المذكور صدر في سنة ١٨٩١ وعُدل في سنة ١٩١٢ .

زكريا مهنا افندى — هذه المسألة لها سابقة في مجلس الشيوخ عندما نظر الطعن المقدم في صحة انتخاب حضرة الشيخ المحترم  
إبراهيم بسيوني الخطيب . فإن المجلس لم يعول على السن المبينة بشهادة الميلاد لأنها ، بالرغم من كونها شهادة رسمية ، إلا أن قوة الإثبات  
فيها محدودة ، لأنها مبنية على وقائع بلغت إلى موظف عليه أن يثبتها كما بلغت إليه .

نخرج من هذا بأن الوقائع التي تثبت في دفاتر المواليد وتصبح بعد ذلك شهادة ميلاد لا يمكن اعتبارها أوراقاً رسمية لا غبار عليها ،  
لذلك أباح القانون لكل شخص أن يقدم طلباً للقاضي بتصحيح ما يراه قد وقع خطأ في تلك الشهادات . وعند ذلك يصدر القاضي أمره  
بالتصحيح المطلوب بعد تحريات إدارية تتحقق بمقتضاها صحة طلبه ، وهذا أمر يحدث في كل وقت . ولذلك لا يصح لنا أن نجزم بأن عملاً  
كهنذا يكون مبنياً على التحايل . فلا تتورط في الأمر ونحكم بطلان النيابة وقبول الطعن قبل التأكد جيداً من صحة الوقائع التي قدمت  
للقاضي عند نظره في هذا التصحيح . ومن الخطر والظلم القادح أن نرتكبن على شهادات الميلاد وحدها بعد المثل الذي ضربته لحضراتكم  
في أول كلامي عن الطعن المقدم في صحة انتخاب حضرة الشيخ المحترم إبراهيم بسيوني الخطيب . وبناء على ذلك أرى أصلياً الأخذ برأي  
اللجنة ، واحتياطياً تحقيق الوقائع التي قدمت للقاضي قبل أن نفصل في صحة النيابة .

على نجيب افندى — إن النص الذي أوردته اللجنة في تقريرها هو :

« لا يسوغ عمل أي تصحيح في دفاتر المواليد والوفيات إلا بحكم قضائي » . وألفت نظر حضراتكم إلى كلمتي « حكم قضائي » . وعلى  
ذلك يخرج ما يسمى في القانون « الأوامر التي تصدر على العرائض » . فالحكم يصدر من هيئة قضائية مختصة في منازعة بين خصمين . فهل



مادة ٩٥ » ... ..

قامت منازعة ؟ نعم . هناك منازعة قضائية قامت ، وهي تقديم طعن في صحة نيابة أحد الأعضاء إلى هيئة المجلس بصفته محكمة تفصل في مثل هذه المسائل .

والمجلس ، يا حضرات النواب ، عند البحث في الطعون لا يكون مجلساً تشريعياً فحسب ، بل هو محكمة أتم قضائها . إذن يجب أن يكون الحكم الذي يصدر من هيئتك الموقرة حكماً قضائياً فاصلاً في هذا الموضوع . فهل هذا الأمر الذي تقدم به إلى حضراتكم حضرة على عبد الهادي افندي يعتبر حكماً قضائياً يصح أن يبنى عليه المجلس قراره ؟ كلا . إنما الحكم يجب أن يكون صادراً من هيئة قضائية يرفع إليها صاحب الشأن (المطعون في انتخابه) دعواه ، ويعلن خصمه — وهو الطاعن — ليقدم أدلته وبراهينه ، وليقرع الحجة بالحجة ، والدليل بالدليل ، ويثبت للمحكمة أن المطعون في صحة انتخابه ولد في سنة ١٩٠٠ ، وبذلك يمكن تصحيح دفتر قيد المواليد تصحيحاً لاشائبة فيه . إن المحاكم المدنية ، يا حضرات النواب ، مختصة بالنظر في كل ما لا يخالف النظام العام وما لا يخرج عن العادات الحسنة . وعلى ذلك يتضح لحضراتكم أن المحكمة المدنية لها حق النظر فيما يعرض عليها من هذه الدعاوى . فإذا أصدرت حكماً بتصحيح بيانات واردة في دفتر قيد المواليد كان حكمها حكماً قد تعتبرونه حضراتكم صحيحاً . وأقول قد تعتبرونه صحيحاً لأن قانون الانتخاب في المواد ١٢ و ١٣ و ١٤ رسم رسوماً خاصة بتعديل البيانات الواردة بدفتر قيد الانتخاب ، فصت المادة ١٢ معدلة على أن « لكل مصري أهمل إدراج اسمه في جدول الانتخاب بغير حق ، أو حصل خطأ في البيانات الخاصة بتميده ، أن يطلب إدراج اسمه أو تصحيح البيانات الخاصة بالقيد . كما أن اكل ناخب مدرج اسمه في أحد جداول دائرة الانتخاب أن يطلب إدراج اسم من أهمل بغير حق ، أو حذف اسم من أدرج من غير حق كذلك ؛ وله أيضاً أن يطلب تصحيح البيانات الخاصة بالقيد .

ويكون تقديم هذه الطلبات لغاية اليوم الحادي والثلاثين من شهر يناير من كل سنة . وتقدم كتابة للسدير في المديرية ، وللمحافظ في المحافظات .

ونصت المادة ١٣ معدلة على ما يأتي :

« تحكم في الطلبات المذكورة لجنة مؤلفة من المدير أو المحافظ رئيساً ، ومن قاض يعينه رئيس المحكمة الابتدائية ، ومن عضو نيابة يعينه النائب العمومي ... الخ » .

ونصت المادة ١٤ على ما يأتي :

« لكل ذي شأن — كما لكل ناخب مدرج اسمه في أحد جداول دائرة الانتخاب — أن يستأنف قرارات اللجان ، الخ » . من كل هذا يتضح لحضراتكم أن قانون الانتخاب بين الكيفية التي تصحح بها البيانات ، ومنها مسألة السن . فإذا كان حضرة العضو قد أتيت له هذه الفرصة في سنتي ٢٨ و ٢٩ ، وحتى في سنة ١٩٣٠ ، فلماذا لم يسلك الطريق التي رسمها قانون الانتخاب لتصحيح حقيقة سنه أمام اللجان المختصة ؟

ماذا لم يتم بهذا التصحيح يجب اعتبار البيانات الواردة في جدول الانتخاب صحيحة قائمة ، لها مدلولها ومفعولها ، حتى يفصل في تعديلها بالطريقة التي رسمها قانون الانتخاب . لأن هذا القانون لم يضعها عبثاً ، وإنما لتحوز قوة قانونية ، ما لم يصدر من صاحب الشأن ما يعارض هذه البيانات ، وإلا إذا جعلت مثاراً لخلاف ، أصبحت هذه الدفاتر لا قيمة لها ؛ لأن المشرع أراد تنظيم هذه اللجان وتحديد مواعيد الطعن أمامها ؛ إنه بفوات هذه المواعيد ، تصبح البيانات الواردة بها لها قوة الشيء المحكوم فيه ، وتصبح صحيحة مهما كانت الأسباب . ولهذا أظن أنه لا يمكن للمجلس الموقر أن يقبل شخصاً يتشرف أن يكون بيننا — ما لم يسلك الطريق القانوني الصحيح الذي لا غبار عليه . فيجب أن يكون حكم المجلس في هذا الموضوع حكماً دقيقاً . وإنى أناشد حضرات الأعضاء أن يكونوا أشدّاء في تطبيق القانون ؛ فإن في ذلك شرفاً . ولذلك أصر على قبول الطعن .

( تصفيق ) .

سلامه ميخائيل بك — العبرة ، يا حضرات الأعضاء ، في تحديد السن بشهادة الميلاد التي يجب أن تكون متفقة مع دفتر قيد المواليد . فالشهادة التي قدمها الطاعن تفيد أن حضرة العضو المطعون في انتخابه من مواليد مارس سنة ١٩٠٠ ؛ ولكن هذا التاريخ قد عدل بمقتضى حكم قضائي .



الرئيس — يقولون إنه أمر لا حكم .

سلامه ميخائيل بك — إتنا أمام نص صريح يقول « حكم » ولا يقول « أمر » .

الرئيس — أريد حضرة النائب المحترم أن يصف هذا الأمر بأنه حكم ؟

سلامه ميخائيل بك — نعم هذا حكم قضائي ؛ ونص القانون صريح فيه . وإن الإجراءات التي تمت صحيحة لأنها صادرة من هيئة قضائية مختصة بإصدار الحكم .

إذن ترون حضراتكم أن الثابت — بناء على ذلك الحكم القضائي — في دفتر المواليد أن حضرة علي عبد الهادي افندي مولود في مايو سنة ١٨٩٩ ، بحيث إذا أراد الآن أن يأخذ شهادة بتاريخ ميلاده فلا يمكن أن تعطى له هذه الشهادة إلا بتاريخ مايو سنة ١٨٩٩ من دفتر المواليد الذي صرح بناء على الحكم الذي صدر والذي تقول به المادة ٢١ من القانون رقم ٢٣ سنة ١٩١٢ الخاص بالمواليد الوفيات ، ونصها : « لا يسوغ عمل أى تصحيح في دفتر المواليد إلا بحكم قضائي » .

وبناء على ذلك تصبح شهادة الميلاد الأولى التي تدل على أن حضرة علي عبد الهادي افندي ولد في مارس سنة ١٩٠٠ هي في حكم هدم ؛ ويكون المعول عليه في تقدير السن هو المقرر في الحكم القضائي الذي لا شك أنه صدر بعد تحقيقات قام بها القاضي الذي أصدر الحكم ؛ وهو بالطبع يعرف كيف يصدر حكمه بعد التثبت والتحقيق والتدقيق .

يقول حضرة النائب المحترم على نجيب افندي إنه كان يجب على المطعون في صحة انتخابه أن يعلن الطاعن أمام القضاء ، وأن يسمع دفاع الطرفين . وأظن أن هذا الكلام لا يوجه إلينا هنا ، لأن القاضي المختص أولى الناس بتطبيق القانون . فلو رأى أن القضية مخالفة لقانون الحكم برفضها . ولكن الواقع في هذا الموضوع أن القاضي حقق وسمع شهوداً ؛ والنيابة هي في هذه الحالة الخصم في الدعوى ؛ فهي التي رفعت الأمر للقاضي — فلو أنها وجدت أن هناك تحايلاً أو مطعناً لما تأخرت عن إبداء رأيها للقاضي قبل أن يصدر حكمه . ولهذا أت اللجنة أن لا سبيل لقبول الطعن ، وأن الحكم الذي صدر من القاضي حكم صحيح ؛ وأصبح مقرر أن حضرة علي عبد الهادي افندي مولود في مايو سنة ١٨٩٩ .

ويقول حضرة النائب المحترم على نجيب افندي أيضاً إنه كان يجب — بناء على المواد ١٢ و ١٣ و ١٤ من قانون الانتخاب — حضرة علي عبد الهادي افندي أن يصحح سنه في دفتر قيد الانتخاب . ولكني لا أريد أن أضيع على المجلس وقته ، مكتفياً بإطلاع حضراتكم على هذه المواد لتروا أن ليس هناك مناسبة بين نصوصها وبين الموضوع الذي تتكلم فيه .

إن هذه المواد ، يا حضرات النواب ، تنص على القيد في دفتر الانتخاب لا دفتر المواليد . وإن السن التي يجوز فيها القيد تبتدىء من إحدى وعشرين سنة إلى نهاية الحياة . فمادام الاسم مقيداً فلا يجوز أن أقول للجنة إن سني ٢٥ سنة والحقيقة هي ٢٦ سنة ، لأنها ست مختصة بذلك ؛ لأن المهم أن يكون الشخص مقيداً ناجباً أو لا ؟

يا حضرات النواب : إنهم يأخذون على حضرة علي عبد الهادي افندي أنه لم يقم بتصحيح اسمه إلا بعد تقديم الطعن . ولكن هل مني هذا أن الدعوى غير صحيحة ؟ وأن الحكم صدر بناء على وقائع غير صحيحة ؟ كلا .

إن المعقول جداً أن شخصاً اسمه مقيد بعد تاريخ ميلاده ببضعة شهور ، فلا يهمل أن يصحح تاريخ ميلاده إلا إذا وجدت المناسبة . جاءت المناسبة استعمل حضرة علي عبد الهادي افندي حقه الذي خوله القانون ؛ وقدم طلبه للقاضي كما حصل لأربعة من حضرات أعضاء مجلس الشيوخ المحترمين . وأذكر أن أحدهم كانت سنه تنقص عن السن الحقيقية ستة أعوام ؛ وهذا لم يمنع المجلس من أن يصدر أربعة قرارات باعتماد التصحيح الذي حصل بناء على الحكم القضائي . ثم إتنا لو تأملنا قليلاً في الموضوع المطروح أمامنا لرأينا أنه لا يستحق كل هذا الاهتمام ، لأننا لو أخذنا بشهادة الميلاد المطعون فيها لوجدنا أن الفرق أربعة عشر أو ثمانية عشر يوماً ؛ وهذا شيء قليل لا يستحق مادة كل هذه الإجراءات . ومن البعث إضاعة الوقت في هذه المسائل .

( تصفيق ) .

إسماعيل حمزه افندي — إن الرأي الذي أخذت به لجنة الطعون يرتكز على نص المادة ٢١ من القانون رقم ١٣ سنة ١٩١٢ .

## مادة ٩٥ » .....

وألاحظ على قرارها أنه على جانب من الضعف ، إذ أنها أرادت أن تلخص من هذا النص الصريح الوارد في المادة ٢١ المذكورة الذي يقضى بصدر حكم قضائي بأن قالت في قرارها ما يأتي :

« وبناء على ذلك يكون هذا الأمر ، الذي هو في الواقع بمثابة حكم قضائي ، له كل الاعتبار . لصدوره من سلطة مختصة بإصداره قانوناً ، تقول هذه الفقرة « إن هذا الأمر هو في الواقع بمثابة حكم قضائي » ، أي شبه حكم قضائي . وأنتم هنا ، يا حضرات النواب المحترمين كهيئة قضائية استثنائية ، لكم الحق في أن تفصلوا في الطعون ، وفي صحة البيانات ، وأن تقدروا رأي اللجنة قدره من حيث كون استنتاجها ينصب على النص الصريح الموجود في القانون أو هو مجرد استنتاج على غير أساس .

ومتى جلونا هذه النقطة نجد أن الإجراء الذي اتخذته حضرة علي عبد الهادي أفندي لم يكن مرتبطاً على النص الصريح الوارد في المادة ٢١ المذكورة .

إن كل من له إلمام بالقانون يعرف أن قانون المرافعات ميز بين حالي الحكم القضائي والأمر على العريضة . فالحالة الأولى لا بد لها من وجود نزاع ودفاع ثم يصدر الحكم في مواجهة الخصوم . أما الثانية فيصدر الأمر مباشرة على العريضة بدون سماع دفاع الخصم . واحتاط المشرع لذلك فرسم طريقة مخصوصة للتظلم ؛ ولكلتا الحالتين إجراءات خاصة . فهل القرار الذي أمامنا ، والذي يعتمد عليه ، عبد الهادي أفندي ، والذي أخذت به لجنة الطعون من طريق الاستنتاج — يصح أن يكون حكماً أو لا ؟ أظن أننا لسنا في حاجة إلى التواضع بأن المشرع لو أراد الاكتفاء بقرار مثل هذا ، لنصت المادة ٢١ على ذلك صراحة . ولكن لما لاحظته المشرع من الخطورة ، وهي ظهور ظهرت أهميتها اليوم بعد مضي سبع عشرة سنة من تاريخ تعديل القانون ، أراد أن يكون التصحيح بحكم قضائي ؛ ولا يمكن أن يخرج عن هذا النص بحال من الأحوال بل يجب أن يتقيد به . ففرق بين الأمر على العريضة وبين الحكم القضائي . وكان من الواجب على حضرة علي عبد الهادي أفندي أن يسلك الطريقة التي نص عليها القانون في المادة ٢١ ، فيرفع الدعوى أمام الجهة المختصة في مواجهة مصدر الصحة . ويظهر أن حضرة علي عبد الهادي أفندي أشير عليه بأن الطريق القانوني هو أن يلجأ إلى النيابة بعريضة ، فتحولها على النيابة لتحقيقها — كأنها واقعة ضرب أو قذف . وكلنا يعلم كيف يحقق البوليس مثل هذه الشكاوى . وكثيراً ما تكون تحقيقاته مخالفة للقانون ويظهر أن النيابة اكتفت بهذا التحقيق ورفعت الأمر إلى القضاء .

لذلك أرى أن الطريق الذي اتبعه حضرة الطعون في صحة انتخابه لا ينطبق على نص المادة . وعلى كل حال ليس أمامنا حكم صدر في وجه خصم اكتسب قوة الشيء المحكوم فيه حتى نكون مقيدين به . على أننا إذا نظرنا إلى الظروف الملائمة وجدنا أن حضرة علي عبد الهادي أفندي لجأ إلى هذه الوسيلة للتخلص من الطعن . ولا يمكن أن نتهاون في ذلك بصفتنا السلطة القضائية الوحيدة للفصل في الطعون بل يجب أن نكون أشداء في تنفيذ القانون . وإننا لنأسف لاضطرارنا إلى قبول الرأي القائل بفصله بقدر ما نسر لاحترامنا القانون المقرر — إنني أتمنى العذر لحضرة النائب المحترم علي عبد الهادي أفندي في أنه لم يتقدم بطلب تصحيح اسمه إلا بعد ظهور نتيجة الانتخاب ، وذلك لأن اسمه كان مقيداً بجدول الانتخاب تحت نمرة معينة ، وثابت به أن عمره ثلاثون سنة . وفي الواقع أنه لم يكن يظن هناك خطأ في تقدير سنه حتى فوجيء بهذا الطعن وبشهادة الميلاد المقدمة معه . والحقيقة أن في إثبات سنه بجدول الانتخاب دليلاً قاطعاً يؤيد القرار الذي صدر من السلطة القضائية ؛ ويتفق معه تمام الاتفاق في أنه وقع خطأ في تقدير سنه في دفتر المواليد — وهذا يدل على أن الذين حرروا جدول الانتخاب كانوا يتمشون مع الحقيقة .

يقول حضرة النائب المحترم علي نجيب أفندي إن جداول الانتخاب تعتبر حجة على صحة ما أثبت فيها . وإذا تمسكنا مع هذه النظر تكون النتيجة أنه متفق مع ما ذهبت إليه اللجنة لأن اسم حضرة علي عبد الهادي أفندي مقيد بجدول الانتخاب باعتبار سنه ثلاثين سنة ولكن اللجنة لم تكف بهذه القاعدة وأرادت أن تتحرى عن السن الحقيقي للفصل في النزاع القائم حوله ، ولذلك طلبت الملف الخاء بتصحيح تاريخ ميلاد حضرة النائب المحترم علي عبد الهادي أفندي . وقد تبين من مراجعته أن حضرته قدم طلباً للنياحة العمومية بتصحيح تاريخ ميلاده ، وبناء على هذا الطلب سارت النياحة في الإجراءات الواجب اتباعها في مثل هذه الحالة بدون أن يكون لصاحب الشأن تدخل فيها . فقد قامت النياحة باتباع الإجراءات التي نصت عليها اللوائح في هذا الموضوع فأجرت تحقيقاً دقيقاً ، واستدعت شهوداً كثيرين قرروا أمامها أن حضرة علي عبد الهادي أفندي ولد قبل التاريخ الثابت بشهادة الميلاد .



لادة ٩٥ » ... .. «

وقد قدمت النيابة هذه التحقيقات للقاضي المختص ، قضى في مواجهتها بصفتها ممثلة للصالح العام بتصحيح تاريخ الميلاد بجعله في مايو سنة ١٨٩٩ بدلا من ١٤ مارس سنة ١٩٠٠ ؛ فهذا الحكم وإن كان القاضي أخطأ وسماه قراراً فأولى بنا أن نصححه بتسميته حكماً لصدوره بمواجهة خصم ، وهي النيابة العمومية . ولا يمكن أن يكون تصحيح تاريخ الميلاد من اختصاص المحاكم الجنائية أو المحاكم المدنية لعدم جود أى نص يقضى بذلك . ومن يخالفنى في ذلك فليدلى على النص الذى يستند عليه .

على نجيب افندى — إن النص الذى أستند عليه هو المادة ٢١ من اللائحة الصادرة في سنة ١٩١٢ .

المقرر — هذه اللائحة تنص على أنه يجوز تصحيح السن بحكم قضائى . وقد لجأ النائب إلى هذا الطريق . وبناء على الإجراءات التى مت بها النيابة صدر الحكم بتصحيح تاريخ ميلاد حضرة على عبد الهادى افندى ؛ وهو حكم واجب علينا احترامه ؛ وهو ينقض ما ورد بمادة الميلاد .

قال حضرة النائب المحترم زكريا مهنا افندى إن شهادة الميلاد لا تعتبر حجة على صحة ما ورد بها . وإنى أواقفه على ذلك ، لأن الموظف المختص يقوم بإثبات الوقائع التى تبلغ له دون أن يتحرى صحتها . فهى تعتبر رسمية فيما يتعلق بحصول التبليغ ؛ ولا يمكن اعتبارها رسمية لنسبة لصحة الوقائع الثابتة بها .

نتبين من كل هذا أن الحكم القضائى الذى صدر بتصحيح تاريخ الميلاد هو حكم يجب احترامه ، ولا عبرة لما بلغ إلى حلاق الصحة لئنه في دفتر المواليد ؛ ولهذا تصر اللجنة على رأيها .

( تصفيق ) .

( أصوات : نريد إقفال باب المناقشة ) .

الرئيس — هل يعارض أحد في إقفال باب المناقشة ؟

إبراهيم عبد الهادى افندى — أعارض في إقفال باب المناقشة لأنى أرى أنه سمعت حجج كثيرة بعيدة عن الصحة ولم يرد عليها ؛ أرى أن يسمح لمن يريد الكلام في هذا الموضوع حتى يستوفى البحث .

سلامه ميخائيل بك — إنى أرى أن الحجج التى أبدت من الجانبين كافية لأن يبدى المجلس رأيه في الموضوع . ولم يبق هناك ضرورة لاستمرار المناقشة .

الرئيس — الموافق على إقفال باب المناقشة يقف .

( وقفت أغلبية ) .

الرئيس — إذن تقرر إقفال باب المناقشة .

وقد تقدم اقتراح من أكثر من عشرة أعضاء هذا نصه :

« نقتراح أن يكون التصويت عند أخذ الرأى في طعن على عبد الهادى افندى بالمناداة بالاسم ؟ »

على نجيب ، سيد بهنس ، عبد الستار الباسل ، كيلانى بهنساوى ،  
إبراهيم القاياتى ، عبد اللطيف زعزوع ، عباس منصور ، أحمد  
حافظ عوض ، على لميطه ، زهير صبرى ، إبراهيم عبد الهادى ،  
محمد جمال الدين ، محمود حمدى ، محمد السيد الشعراوى .

والآن يؤخذ الرأى على قبول أو رفض الطعن بمناداة الأسماء .

( وبمناداة الأسماء أسفرت النتيجة عن رفض الطعن بأغلبية ١٣٦ صوتاً ضد ٢٣ صوتاً بقبول الطعن . وامتنع حضرتا حسن برى بك وعمر عمر افندى عن إبداء رأيهما ) .

الرئيس — فليبد حضرتا المعتنعين أسباب امتناعهما عن إبداء الرأى .

حسن صبرى بك — امتنعت عن إبداء رأى لأنى أرى أن الفصل في الطعن ما كان يمكن إلا بعد تحقيق ؛ وهذا التحقيق لم يحصل .



مادة ٩٥ .....

عمر عمر افندى — امتنعت أيضاً عن إبداء رأى لآنى أرى أن شهادة الميلاد تعتبر قرينة على صحة السن الوارد بها ؛ ولكن لا يمكن اعتبارها دليلاً قاطعاً على صحته ( خبة ) . وأرى أيضاً أن الأمر الذى تقدم من المطعون فيه لا يمكن اعتباره حكماً قضائياً بالمعنى القانونى . ومن رأى أنه لا يصح الفصل فى الطعن إلا إذا حققت لجنة الطعون دفاع المطعون فى حقه ؛ وهذا لم يحصل . ( فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٠ ) .

( ١ ) لا تستطيع لجنة الطعون النظر إلا فيما ورد فى الطعن نفسه ، لأن هناك إجراءات خاصة بالطعون يجب توفرها لتقديم بطريقة خاصة ، وفى مدة معينة .

( ٢ ) هل المجلس أن يرجح رأى رئيس لجنة الفرز الذى انفرد بإعلان صحة بعض الأصوات دون سائر أعضاء لجنته ، مخلاً

فى ذلك نص المادة ٥٦ من قانون الانتخاب لسنة ١٩٢٤ ؟

طعن فى صحة انتخاب  
حضرة معوض إبراهيم جاد المولى بك  
عن دائرة الفشن

.....  
.....  
.....  
.....

الرئيس — إذن تقرر رفض طلب التأجيل .

وليتفضل حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى افندى بتلاوة تقرير اللجنة .

المقرر :

عملية الانتخاب :

٤٤١٨ عدد الأصوات التى نالها معوض إبراهيم جاد المولى بك .

٤٣٩٧ » » » عباس الساوى افندى .

٩ » » » محمد إبراهيم الساوى افندى .

٨٨٢٤ مجموع الأصوات الصحيحة .

سن النائب ٤١ سنة ، ومقيد بالجدول تحت رقم ١٢٠ .

قدم طعن من عباس الساوى افندى ؛ وورد للمجلس فى ٢ يناير سنة ١٩٣٠ ؛ ومصدق عليه من محكمة مصر الابتدائية — مقبول شكلاً .

الموضوع :

الوجه الأول — يتلخص الوجه الأول فى أن رئيس لجنة الفرز قد استقل برأيه دون باقى أعضاء اللجنة الذين لم يوافقوه ، وذلك من حيث إصراره على إلغاء أربعين صوتاً كانت قد أعطيت للطاعن مخالفاً بذلك نص المادة ٥٦ معدلة من قانون الانتخاب ، ثم إعلان النتيجة تبعاً لذلك تحت مسئولية الشخصية ، مما كانت نتيجته تفوق المطعون على صحة انتخابه بـ ٢١ صوتاً ، مع أنه لو اتبع القانون لرجح كفة الطاعن بتسعة عشر صوتاً ... الخ .

واللجنة تبينت من الاطلاع على محضر الفرز أن الأصوات الباطلة هي ٦٥ صوتاً ، وأن إبطال هذه الأصوات — فضلاً عن أنه كان محله قانوناً — فإنه قد قرر بإجماع آراء أعضاء اللجنة بالنسبة لبعض الأصوات وبالأغلبية المطلقة فيما يتعلق ببعض الآخر .

ولقد تبينت اللجنة أيضاً أن هناك ٢٤ ورقة انتخاب أعطى فيها أصوات أصحابها شفويًا لجاد المولى بك ، وعليها إمضاء رئيس اللجنة ، هذه الأربع والعشرون الورقة هي التي ترجح اللجنة انصراف الطعن إليها ، لأن الرئيس قد اعتبرها صحيحة بينا الأعضاء خالفوه في ذلك رأوا أنها باطلة . وانهى الأمر بإصرار رئيس اللجنة على رأيه معلناً نتيجة الانتخاب على الأساس الذي رآه والذي أدى إلى نجاح جاد المولى بك .

هذا هو ما تبينته اللجنة من الاطلاع على محضر الفرز . وإنها — مع التسليم بأن رئيس اللجنة قد خرج على ما قرره المادة ٥٦ من قانون الانتخاب من أن القرارات إنما تصدر بأغلبية الآراء — فإنه تطبيقاً للمادة ٦٨ من ذلك القانون التي خولت كل مجلس حق لفصل في صحة انتخاب أعضائه وأنه هو المرجع الأعلى في ذلك ، ترى أن للمجلس السلطة التامة في تقدير موضوع أعمال الانتخاب للوصول إلى تقرير صحته من عدمها . وبناء على ما تقدم قد بحثت اللجنة في هذه الأوراق فلم تجد بها أية إشارة تخالف القانون . أما فيما يتعلق بوضع رئيس اللجنة إمضاءه على هذه الأوراق فذلك هو المطلوب قانوناً بالنسبة لكل شخص يعطى صوته شفويًا . يضاف إلى ما تقدم أن الإمضاء الموقع بها على الأربع والعشرين الورقة هي كميلاً من الإمضاءات الموقع بها على الأوراق الأخرى التي اعتبرتها اللجنة صحيحة . وبناء على ما تقدم يكون تصرف رئيس اللجنة صحيحاً في موضوعه ، مما انبنى عليه ، بحق ، احتساب تلك الأصوات لصالح المطعون في صحة انتخابه .

الوجه الثاني — هذا الوجه يتضمن أمرين :

أولاً — أن عمدة زاوية الجداوى كان بداخل قاعة الانتخاب وأثر في الناخبين .

واللجنة تبينت من مراجعة محضر اللجنة المذكورة خلوه من الإشارة إلى شيء من ذلك ؛ كما أنه لم تقدم شكوى للجهات المختصة ، ولم تستند الطاعن على دليل يثبت ما يدعيه .

ثانياً — أن صندوق الانتخاب ختم عليه بخاتم العمدة المذكور وظل بمنزله ليلة ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٩ .

والثابت من محضر لجنة انتخاب زاوية الجداوى رقم ٢ أن أعضاء هذه اللجنة ورئيسها لم يكن معهم أختام ، فأقبلوا الصندوق بالفتح وفتحوا عليه بخاتم العمدة ، وسلموا الصندوق لرجال البوليس ، وسلموا مفتاحه لمن ندبوه منهم ليكون عضواً بلجنة الفرز وهو محمد عبد الفتاح افندى مندوب وزارة الداخلية . وفي اليوم التالي — أى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٩ — سلم رجال البوليس الصندوق للجنة لفرز كما سلمها العضو المفتاح . وفحصت اللجنة الصندوق قبل فتحه فوجدت القفل والخاتم سليمين . هذا فضلاً عن أنه لا توجد شكوى بحصول تلاعب فيه .

بناء عليه :

ترى اللجنة رفض الطعن وإعلان صحة نيابة حضرة معوض إبراهيم جاد المولى بك عن دائرة الفنت .

عمر عمر افندى — رأى اللجنة يخالف نصوص قانون الانتخاب . وإنى أرى أنه لم يحصل أحد المرشحين الثلاثة على الأغلبية المطلقة ؛ وكان يجب على اللجنة أن تقرر إعادة الانتخاب لأنه حصل مخالفاً لنصوص القانون .

وظاهر من تقرير لجنة الطعون أن أغلبية لجنة الفرز رأت أن هناك أربعاً وعشرين ورقة باطلة أعطيت لحضرة المحترم معوض إبراهيم جاد المولى بك ، وأن رئيسها تحكم في الأغلبية وقرر من تلقاء نفسه أن هذه الأوراق صحيحة . وبناء على هذا القرار أضاف الأربعة والعشرين صوتاً إلى الأصوات التي أعطيت لحضرة العضو المطعون في صحة انتخابه .

ونص المادة ٥٦ من قانون الانتخاب :

« تفصل اللجنة في جميع المسائل المتعلقة بعملية الانتخاب ، وفي صحة إعطاء كل ناخب رأيه أو بطلانه ، وذلك مع عدم الإخلال بالأحكام الواردة في الباب الرابع .



مادة ٩٥ » ... ..

« وتكون مداولة اللجنة سرية . ويجوز للرئيس — عند الاقتضاء — أن يأمر بإخلاء القاعة أثناء المداولة .  
« وتصدر القرارات بالأغلبية . فإذا تساوت الآراء ، رجح رأى الفريق الذى منه الرئيس ، وذكر ذلك فى المحضر . ويجب أن تذكر فيه أسباب القرارات ، وأن يتلوها الرئيس علناً » .

فيتبين جلياً من هذه المادة ، يحضرات الزملاء ، أن المرجع الأعلى فى الحكم بأن أوراق الانتخاب صحيحة أو باطلة للجنة الفرز أو لأغليتها . وليس للرئيس أن يقضى برأيه دون الالتفات إلى آراء بقية الأعضاء .

إن النتيجة التى ذهبت إليها لجنة الطعون خطيرة جداً ؛ لأنها ، مع تسليمها بأن رئيس اللجنة خرج على ما قرره المادة ٥٦ من قانون الانتخاب من أن القرارات إنما تصدر بأغلبية الآراء ، إلا أنها تطبيقاً للمادة ٦٨ من ذلك القانون التى خولت كل مجلس حق الفصل فى صحة انتخاب أعضائه ، وأنه هو المرجع الأعلى فى ذلك ، تجاوزت عن هذه المخالفة نظراً لما تقدم من أن المجلس هو صاحب القول الفصل فى الموضوع ، واعتبرت القرار صحيحاً . مع أنه يجب أن يكون رأى الأغلبية لتكون عملية الانتخاب صحيحة شكلاً وموضوعاً ؛ فإذا ماتحى الرئيس كان قراره باطلاً .

قلت ، يحضرات الأعضاء ، إن النتيجة التى ذهبت إليها لجنة الطعون خطيرة . وإنى لضارب لكم مثلاً على مبلغ هذه الخطورة . فافرضوا أن الحكومة المشرفة على الانتخابات كانت متعسفة كما حصل سنة ١٩٢٥ ، واختارت موظفين لا ضمائر لهم ، وأثيرت مسائل خلافية أمام اللجان التى يرأسها هؤلاء الموظفون ، وهم عمال هذه الحكومة المفرضة الذين يرون طبعاً أن من صالحهم ، أى من صالح الحكومة ، أن ينجح مرشحوها — ماذا يعمل رؤساء اللجان المفروضون إذا ما تقرر المبدأ الذى أخذت به لجنة الطعون فى الطعن المعروض علينا ؟ طبعاً سيستبدون باللجنة ، ويصدرون قرارهم كما حصل فى هذا الطعن دون الالتفات إلى آراء بقية الأعضاء . وفى ذلك ما فيه من الخطر لانتخاب نواب بطريق التزيف والفسخ . ونحن لا نضمن أن تكون الحكومة المشرفة على الانتخاب محايدة دائماً .

بناء على ذلك أرى أن رأى لجنة الطعون فى غير محله ، وأنه كان يجب الأخذ بقرار أغلبية اللجنة وبطلان الأربع والعشرين الورقة . فإذا تحقق ذلك وخصمنا من الـ ٤١٨ صوتاً التى نالها الطعون فى انتخابه هذا العدد كانت النتيجة حصوله على ٣٩٤ صوتاً ، فيكون مجموع الأصوات الصحيحة ٨٨٠٠ ، والأغلبية المطلقة ٤٤٠١ صوت . وعلى ذلك يصبح حضرة معوض إبراهيم جاد المولى بك غير حاصل على الأغلبية المطلقة ، ويكون الطاعن قد زاد عليه بثلاثة أصوات .  
لكل هذه الأسباب أخالف اللجنة فيما ذهبت إليه .

محمد مغازى عبد الرحمن البرقوقي افندى — اطلعت ، كعضو فى لجنة الطعون ، على هذا الطعن ؛ وتبين لى أثناء فحصه فى اللجنة الفرعية أن الطاعن تقدم للانتخاب ، ثم قدم قريباً له ، ثم تقدم حضرة الطعون فى صحة انتخابه فأصبح المرشحون ثلاثة . وظاهر من الأوراق أن الطاعن قدم قريبه للانتخاب ليحصل على الأغلبية فى لجان الانتخاب . وقد ترتب على ذلك أن مثل الطاعن بأغلبية فى لجنة الفرز بعكس جاد المولى بك . وقد قررت هذه الأغلبية بطلان الأربع والعشرين الورقة لأنها مؤثر عليها من الرئيس .

قالوا ذلك مع أن القانون صريح فى أنه يجب على الرئيس أن يوقع على أوراق الأصوات الشفوية .

إذن لم تكن هذه الأوراق محل طعن ، وإنما هو التعصب الذى حمل هؤلاء الأعضاء أن يطلبوا بطلانها ، فأبى الرئيس عليهم ذلك وأعلن النتيجة تحت مسؤوليته .

حقيقة هذا العمل من جانب الرئيس مخالف لنص المادة ٥٦ ، ولكن هل تعدت هذه المخالفة لجنة الفرز إلى عملية الانتخاب ؟ لا يجب أن يكون معلوماً أن هناك عملية انتخاب وعملية فرز كما نصت المادة ٥٥ من قانون الانتخاب ؛ وكل من العمليتين فى الأخرى ؛ ولا يبدأ بعملية الفرز إلا بعد انتهاء عملية الانتخاب . واليب الذى وقع جاء فى عملية الفرز ؛ فهل يؤثر هذا فى عملية الانتخاب ؟ لا . وإنما يكون القرار باطلاً فيما يختص بعملية الفرز . والمجلس أن يصحح — بمقتضى المادة ٦٨ من قانون الانتخاب — هذا الإجراء ؛ وهو ما قامت به لجنة الطعون فتبين لها أن الإجراءات الخاصة بالأربع والعشرين الورقة صحيحة ؛ فكتبت تقريرها ذا كره فيه أن قرار رئيس اللجنة كان حكماً ، وأن أغلبية الأعضاء كانوا على غير حق .



افرضوا عكس ما حصل ، وأن أغلبية لجنة الانتخاب نفسها قررت قراراً خاطئاً تبينتم منه أثناء النظر في صحة النيابة أنه غير مطابق بحق والواقع ، وأنه لا يتماشى مع نوايا الناخبين أو إرادتهم ، أليس لكم الحق الأعلى دائماً في أن تقرروا خطأ قرار لجنة الانتخاب ، وأن قولوا بطلانه إظهاراً لنوايا الناخبين الحقيقية ؟

بناء على ذلك أؤيد اللجنة في رأيها ، وأقول بوجوب إعلان صحة انتخاب حضرة النائب المحترم معوض إبراهيم جاد المولى بك .  
(تصفيق) .

عبد الحميد عبد الحق افندى — ينقض نص المادة ٥٦ من قانون الانتخاب ما جاء على لسان حضرة النائب المحترم محمد مغازى بد الرحمن البرقوقي افندى . إذ المادة صريحة في أن الرئيس لا يتمتع كعضو في الهيئة إلا بما لباقي الأعضاء . ولا يمتاز عنهم إلا في حالة تساوى الآراء ، فرأيه في هذه الحالة هو المرجح .  
وفيما عدا ذلك فالرأى للأغلبية لا للرئيس .

إذن الرأى الذى يصدر من فرد مستبد ، اعتماداً على أنه رئيس اللجنة أو موظف الحكومة ، يجب القضاء بطلانه .  
ضرب الأستاذ عمر عمر مثلاً مبيناً خطورة الأخذ بقرار اللجنة إذا وجدت ظروف استثنائية وأصدر رئيس اللجنة قراراً خالف به أعضاء اللجنة وكانوا على حق ؛ فإنه والحالة هذه يمكن العتب برأى الأمة كلها ، وتكون النتيجة انتخاب أعضاء لم ينتخبوا انتخاباً صحيحاً — وهذا رأى له خطورته .

وإن المحاكم — إذا صح أن لجنة الطعون لجنة قضائية قبل كل شيء — يجب أن تثبت من أن الرأى صدر بالأغلبية بحيث إذا ظهر أن الرئيس خالف رأى أغلبية اللجنة كان رأيه باطلاً .

هناك سبب ثان وجيه جداً ، وهو أن المادة ٥٥ من قانون الانتخاب تنص على أن :

« يعلن الرئيس ختام عملية الانتخاب متى حانت الساعة المقررة لذلك إلا في الحالة المنصوص عليها في المادة ٥٠ .  
» ثم يؤخذ في فرز الآراء التى أعطيت .

« ويجب الحتم على صناديق أوراق الانتخاب بالدوائر الفرعية لفرزها معاً في الثلاثة الأيام التالية ليوم الانتخاب على الأكثر بواسطة لجنة الفرز التى تتكون من رئيس لجنة الانتخاب في مركز الدائرة الأصلية رئيساً ، وعضو من كل لجنة فرعية يختاره أعضاؤها » .  
يظهر لحضراتكم من هذه المادة أنها نصت صراحة على أن الحتم الذى يغتم به الصندوق يجب أن يكون من الرئيس وأحد لأعضاء ؛ والذى حصل غير ذلك ؛ إذا اكتفى بغتم العمدة الذى ترك الصندوق في منزله . وهذه الواقعة كافية للشك في نتيجة هذا لانتخاب الذى لا يزيد عدد الأصوات التى نالها بالطعون في صحة انتخابه إلا بثمانية أصوات على منافسيه .

كذلك أرجو أن يعلم المجلس أن هناك تحقيقاً يجرى في نيابة الفشن خاصاً باتهام العمدة وملاحظ البوليس : وقد قالت لجنة الطعون أن هذا الطعن لم يقدم لها ؛ وهذا لا يمنع المجلس — إذا ما وصل إلى علمه خبر هذا التحقيق قبل إصدار قراره — من أن يترتب في الأخرى حتى يعلم نتيجة التحقيق في فصل الطعن مراتح الضمير . وإنى لألح راجياً من المجلس انتظار نتيجة هذا التحقيق الجارى ضد عمدة العدوة بملاحظ البوليس والذى لم ينكره أحد .

المقرر — لجنة الطعون تلفت النظر إلى أنها لا تستطيع أن تنظر إلا فيما ورد في الطعن نفسه ، لأن هناك إجراءات خاصة بالطعون : حيث يجب أن تقدم بطريقة خاصة ، وفي مدة معينة . وقد قرر المجلس في أثناء نظر المبادئ العامة الخاصة بالطعون ألا تنظر اللجنة إلا فيما ورد إليها بصفة رسمية وفي الميعاد القانونى .

إذن لا يمكن للجنة أن تعطى لمثل ما يقول به حضرة النائب المحترم عبد الحميد عبد الحق افندى أهمية ما لم يكن خاصاً بأهلية النائب .  
ننتقل الآن إلى الخلاف الذى حصل بين رئيس اللجنة وأعضائها ، فأقول — كما قال حضرة النائب المحترم محمد مغازى البرقوقي افندى — إن جميع أعضاء لجان هذه الدائرة كانوا من جانب الطاعن ، فكانت نتيجة ذلك أن كانت لجنة الفرز من هذا الجانب . وإذا ما رجعنا إلى ما حصل نجد أن لجنة الفرز بدأت العملية إلى أن قربت من الانتهاء ولم يبق إلا فرز صندوق واحد — هو الذى ظهرت فيه الأربع والعشرون الورقة .

## مادة ٩٥ » .....

وقد فرز هذا الصندوق فعلا . ولكن لما كانت أعضاء اللجنة من جانب واحد طلبوا إعادة الفرز لأن نتيجة هذا الفرز لم تكن وافر مرامهم . وقد خضع لهم رئيس اللجنة لما لهم من أغلبية ؛ وأعاد الفرز . وعندما تبينوا أن النتيجة كانت لغير صالحهم أيضاً رأوا أن يقرروا بطلان الأربع والعشرين الورقة ، وذلك لمصلحة من يمثلونه . وقد رأى الرئيس — أمام هذه الحالة التعسفية — ألا يخالف الذمة ولم يخالف القانون .

ومع ذلك فليست هذه المخالفة الوحيدة التي تعرض علينا . وإذا نظرتم إلى الانتخابات وجدتم أن فيها مخالفات كثيرة بحيث إذا يكن ذلك لما كان هناك محل لتقديم طعون .

بقى علينا أن ننظر في قيمة المخالفة ، وفي هل ينظر فيها المجلس أو لا . والرد على ذلك أن للمجلس أن ينظر في قيمتها ، وله أن فيها البطلان ، أو أن يهملها إذا رأى أن العمل جرى صحيحاً وفي حدود القانون .

وقد درست اللجنة هذا الطعن طويلاً ، ورأت أنه مع وقوع المخالفة فقد ظهر أن العمل كان صحيحاً .

كذلك فما يختص بختم الصندوق بختم العمدة كان العمل صحيحاً ، لأنه سلم للبوليس كما سلم المفتاح لعضو اللجنة المنتدب للجنة الفرز . كما سلمت له أيضاً باقي الأوراق الخاصة بلجنة الفرز . وهذا العضو كان من ممثلي الطاعن — لذلك كان من المستحيل حصول تزوير .

على سالم بك — كان مفتاح الصندوق والأوراق في يد مندوب الداخلية .

المقرر — للأسباب التي ذكرتها أصر على القول بأن الطعن في غير محله .

حسن يس افندى — ألم يصل إلى علم اللجنة خبر عن التحقيق الجارى الذى يقول عنه حضرة النائب المحترم عبد الحميد عبد الحق افندى ؟

المقرر — لم يصل إلى علم اللجنة إلا ما هو مدون في الطعن .

حسن يس افندى — أذكر أن اقتراحاً قدم من حضرة الدكتور أحمد ماهر يقضى بأن تبحث لجنة الطعون في كل شكوى تؤ في نتيجة الانتخاب .

المقرر — القرار الذى أصدره المجلس خاص بالبحث في كل الشكاوى التي تقدم وتكون واردة في الطعن .

عبد الشاملى الفار افندى — ظاهر لحضراتكم أن أغلبية أعضاء لجنة الفرز كانوا من أنصار الطاعن . وقد بنى الوجه الأول من الطعن على أن النائب المطعون في صحة انتخابه نال أغلبية الأصوات بسبب إصرار رئيس اللجنة على اعتبار أربعة وعشرين صوتاً صحيحة مع أن أغلبية اللجنة رأت اعتبارها باطلة . وللسألة وجهات : وجه شكلى وآخر موضوعى . فأما الشكلى فهو مخالفة المادة ٥٦ من قانون الانتخاب ؛ والوجه للموضوعى هو أن لمجلس النواب رأى الأعلى في الحكم طبقاً للمادة ٦٨ من هذا القانون . افترضوا حضراتكم أن أغلبية لجنة الفرز المشار إليها أصررت على تنفيذ رأيها ، وانسحب الرئيس بناء على ذلك ، فماذا يكون العمل في هذه الحالة ؟ هل تلغى عملية الفرز ثم الانتخاب ؟ أم تنتخب اللجنة رئيساً آخر من بين أعضائها ؟ لم ينص القانون على هذا . لذلك أرى أن عمل الرئيس صحيح ما دام لمجلس النواب رأى الأعلى .

لهذا أؤيد رأى لجنة الطعون ، وأطلب من حضراتكم أن تقرروا صحة نيابة حضرة العضو المطعون في صحة انتخابه .

محمود لطيف بك — إنى أعجب للتناقض الذى ورد في تقرير لجنة الطعون ؛ فإن كل نظام يوضع لأية هيئة لكي تسير عليه يجب أن يكون محترماً ؛ وخروج الهيئة عن هذا النظام يترتب عليه بطلان العمل . ولا يمكن أن أوفق بين نص المادة ٥٦ التى تقضى بأن تصدر قرارات لجنة الفرز طبقاً لرأى الأغلبية وبين تقرير لجنة الطعون الذى يوافق على استبداد رئيس هذه اللجنة برأيه مع اعترافه بأن في هذا الاستبداد مخالفة للقانون . هذا ما أريد أن أستوضح حضرة مقرر اللجنة عنه .

ينص قانون الانتخاب على أن تختم صناديق لجان الانتخاب بمعرفة أعضائها ؛ وأعضاء هذه اللجان يمثلون وزارة الداخلية ووزار الحقانية والمرشحين . ولست أدري كيف يهمل كل هؤلاء الأعضاء استحضار أختامهم مع اطلاعهم على هذا القانون وعلمهم بضرون استعمال هذه الأختام .

يقول حضرة المقرر في رده على بعض حضرات الأعضاء في هذه النقطة إن صندوق الانتخاب قد ختم بعدة أختام . والواقع أنه قد



أداة ٩٥ » ... .. «

نائب شخص واحد وهو العمدة . وهذا ليس له أختام متعددة . ويقول حضرته أيضاً إن صندوق الانتخاب سلم إلى أحد أعضاء اللجنة لتأمين إلى الطاعن ؛ ولكن المحضر يقرر أن الصندوق المذكور سلم إلى ضابط البوليس . فهل يتفضل حضرة المقرر بتفسير هذا التناقض ؟

وإني أوجه نظر المجلس إلى أن الموافقة على المخالفة التي ارتكبها رئيس لجنة الفرز مسألة في غاية الخطورة ، قد يترتب عليها نتائج سيئة ؛ لأن تقرير هذا المبدأ — كما قال حضرة العضو المحترم الأستاذ عمر عمر — سيكون سابقة سيئة قد يتمسك بها في المستقبل أناس ضارّ لهم ، فيرتكبون مثل هذه المخالفة ارتكاباً على هذا القرار الذي يخشى أن يتأثر المجلس به . وهذا ما ألفت نظر المجلس إليه . كون حكمه في هذا الموضوع حكماً عادلاً لا غموض فيه ، بصرف النظر عن شخص الطاعن أو المطعون في صحة انتخابه . فإن الأشخاص ٩ نهمنا مطلقاً وإنما الذي يهمنا هو المبدأ في ذاته لا أكثر ولا أقل .

محمد لطفي المسلي أفندي — إن المادة ٥٦ من قانون الانتخاب أشارت إلى وجوب العمل برأي أغلبية لجنة الفرز ، ولكن القانون ينص على بطلان عملية الانتخاب إذا لم يعمل بذلك . فالرأي الذي يرمى إلى تغليب رأي لجنة الفرز على رأي مجلس النواب — إذا خالفها هذا المجلس — إنما يراد به تغليب رأي بعض صغار الأعيان على رأي مجلس النواب ؛ ولا يصح أن يتقيد المجلس بالنص العام لوارد بالقانون ويطبقه على كل حالة خاصة دون مراعاة ظروف كل منها على حدها . فهذه الحالة المطروحة أمامنا الآن حالة خاصة لها ظروفها الخاصة . وأرى أنه إن كان رئيس لجنة الفرز لم يتمسك بالنص العام للقانون فإن عمله هذا لا يترتب عليه بطلان عملية الانتخاب . دام المجلس هو المرجع الأعلى وله الرأي الأخير .

عبد اللطيف أبو زيد الحناوي بك — شرح لنا حضرة العضو المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق مواد قانون الانتخاب التي لها علاقة بالموضوع المطروح أمامنا الآن . وعلى ضوء هذا الشرح فهمنا تماماً أن لجنة الفرز قد قررت — بأغلبية أعضائها — بطلان بعة وعشرين صوتاً . ويجب ألا ننسى أن الرأي للأغلبية في هذه اللجنة بحسب نص القانون ؛ والقانون وضع ليحترم لا ليهمل أو يخالف . إن للجنة الطعون أن تقرر ما تشاء ؛ ولنا أن نصدر قراراً بما نراه . سواء أكان رأينا مخالفاً للجنة أم متفقاً مع رأيها . وليس من المعقول أن نضرب برأي أغلبية لجنة الفرز عرض الحائط لغير ما سبب ولا علة ؛ بل يجب علينا أن نحترم صوت كل عضو من أعضائها . ليس لصوت الرئيس في هذه اللجنة قيمة أكثر من قيمة أي صوت آخر حتى تغلب رأيه على رأي باقي الأعضاء .

يقول حضرة المقرر إن عريضة الطعن لم تتناول الحوادث التي أشار إليها الأستاذ عبد الحميد عبد الحق والتي تحقق فيها نيابة الفشن . أنا أقول إن هذه الحوادث ذكرت ضمناً في سياق الطعن . فقد جاء فيه أنه حدث تهديد للناخبين وتعرض لحريتهم . ما الذي كان يضير اللجنة لو أنها طلبت أوراق هذا التحقيق ؟ لقد كان واجباً عليها أن تطلع عليها لترى إن كانت الحوادث المشار إليها لها أثر في نتيجة الانتخاب أو لا . وإني أرى أننا إذا أصدرنا قراراً في هذا الموضوع — دون أن نطلع على هذا التحقيق — نكون قد تسرعنا في الحكم . ومن الواجب أن نتظر نتيجته ؛ ومن واجب اللجنة أن تبحث في طلبه وتستأنس بما فيه حتى يكون حكمنا صادراً عن بينة زمتفقاً مع العدالة والحقيقة .

( تصفيق ) .

على سالم بك — من واجب المجلس أن يقرر الحقائق ؛ وله السلطة التامة في الهيمنة على الانتخاب ؛ وله — سواء أتقدم إليه طعن أم لا — أن يقرر صحة النيابة أو بطلانها . والمجلس لا يقضى بتغليب رأي الأقلية على رأي الأكثرية ، إذ أن حكم الأغلبية مبدأ لا يختلف فيه اثنان . ولكن المسألة المعروضة علينا تتلخص في أن أعضاء لجنة الفرز كانوا كلهم من أنصار الطاعن . وقد استمروا في فرز أوراق اللجان الفرعية دون أن يجدوا شيئاً يعترضون عليه ، إلى أن تم فرز أوراق آخر صندوق ؛ وهنا طلب حضرات أعضاء اللجنة إعادة فرزها فوافقهم الرئيس . وفي أثناء إعادة طلبوا اعتبار أربع وعشرين ورقة من أوراق الانتخاب باطلة ، لأن عليها توقيع رئيس اللجنة الفرعية . وبعد أن مكثت لجنة الفرز في عملها إلى الساعة الثانية صباحاً طلب حضرات أعضائها تأجيل العمل إلى الغد ، وأصرروا على بطلان هذه الأوراق . ولكن الرئيس رأى أن يتحمل وحده مسؤولية إعلان النتيجة باعتبار هذه الأوراق صحيحة .

افرضوا ، يا حضرات الأعضاء ، أن الأمر انتهى في هذه الحالة بتغليب رأي الأكثرية في لجنة الفرز ، وأعلن نجاح حضرة عباس



مادة ٩٥ » ... ..

الساوى افندى ، ثم تقدم طعن من منافسه في محجة الانتخاب — ألا يكون للمجلس الحق في أن يقضى ببطالان الانتخاب لسبب ظاهر وهو أن الأربع والعشرين الورقة صحيحة رغم قرار أغلبية لجنة الفرز .

إن اللجنة راجعت الأوراق ، وتبين لها صحة عملية الفرز . والمجلس سيقدر — بما له من السلطة التامة — أن هذه الأوراق صحيحة . وأن الإجراءات التي اتبعت لا غبار عليها . وهذا حق قانوني للمجلس ؛ ولا يمكن لأحد أن يحرمه منه ، وإلا أصبح مغول اليمين أمام كل عمل تحكمى تلجأ إليه اللجان ويكون من شأنه الإضرار بالانتخاب .

أما فيما يتعلق بصندوق لجنة انتخاب زاوية الجداحى فالمسألة بسيطة للغاية . فأعضاء هذه اللجنة ورئيسها لم يكن لديهم أختام . فأقفلوا الصندوق بالمفتاح وختموه بخاتم العمدة ، وسلموا المفتاح الى مندوب وزارة الداخلية الذى انتخب عضواً في لجنة الفرز . وفي صباح اليوم التالى سلم ضابط البوليس صندوق الانتخاب الى لجنة الفرز ، ففحصته اللجنة قبل فتحه ، وثبتت من سلامة القفل والخاتم — فليس في الأمر غش ولا تلاعب .

أما القول بوجود تحقيق أمام النيابة فإننا نردّ على ذلك بأنه لم يتصل بعلم اللجنة وقوع أية حادثة معينة . ويمكن أن أذكر لحضراتكم أن لجنة الطعون باشرت تحقيق نحو خمسة عشر طعناً ؛ وهي تنوء الآن بالتحقيقات التي تجريها — فما الذى كان يمنعها من إجراء التحقيق في أية شكوى تتصل بعلمها ؟

لهذه الأسباب أرى أن اللجنة محقة في الرأى الذى انتهت إليه ، وأطلب من حضراتكم الموافقة على رأيها .  
( أصوات : نطلب إقفال باب المناقشة ) .

الرئيس — هل يعارض أحد في إقفال باب المناقشة ؟

إبراهيم عبد الهادى افندى — لقد أدلى حضرة المقرر بمبادئ غاية في الخطورة ، ولم يناقشها المجلس — ولذلك طلبت الكلمة للرئيس عليها حتى لا تمر بدون تمحيص . وأعتقد أنه لو سمع حضرات الأعضاء ردى لما طلبوا إقفال باب المناقشة .

أماننا مبدءان : المبدأ الأول الذى ذكره حضرة المقرر أنه ليس للجنة الطعون ... ..

الرئيس — أرجو حضرة العضو المحترم أن يتكلم في موضوع إقفال باب المناقشة .

إبراهيم عبد الهادى افندى — أريد أن أبين للمجلس عدم صحة هذا المبدأ ... ..

الرئيس — ألفت نظر حضرة العضو المحترم إلى أن هذا الكلام خارج عن موضوع إقفال باب المناقشة .

محمد نجيب محمد جمعه افندى — أؤيد طلب إقفال باب المناقشة ، لأن الموضوع قد نوقش من جميع وجوهه ، وبحث من جميع نواحيه وقد أبدى حضرات المنتصرين للجنة رأيهم ، كما تكلم حضرات من يخالفونها في الرأى . وتمسك كل بمواد قانون الانتخاب أو الدستور ولذلك لا أرى معنى للاستمرار في نظر هذا الموضوع ، وأرجو الموافقة على طلب إقفال باب المناقشة .

الرئيس — الموافق على إقفال باب المناقشة يقف .

( أصوات : أغلبية ، أقلية ) .

الرئيس — بما أنه لم تبين الأغلبية من الأقلية فناخذ الرأى بالطريقة العكسية .

فالموافق على استمرار المناقشة يقف

( وقفت أقلية ) .

الرئيس — إذن تقرر إقفال باب المناقشة .

تقدم اقتراح من حضرة النائب المحترم عبد الحميد عبد الحق افندى ، هذا نصه :

« أقترح إعادة الطعن للجنة لبحث التحقيق ضد عمدة العدو وملاحظ البوليس » .

الرئيس — الموافق على هذا الاقتراح يقف ؟

( وقفت أقلية ) .

الرئيس — إذن تقرر رفض اقتراح حضرة النائب المحترم عبد الحميد عبد الحق افندى .

والآن نأخذ رأى على تقرير لجنة الطعون ، فالحالف لرأى اللجنة يقف .

( وقفت أقلية ) .

( أصوات : أقلية ، أغلبية ) .

الرئيس — إن تقدير الأقلية أو الأغلبية أمر يترك لمكتب المجلس . وللمكتب يرى أن الذين وقفوا عند رأى الأقلية .

بناء عليه ، قرر المجلس رفض الطعن ، وإعلان صحة نيابة حضرة النائب المحترم معوض إبراهيم جاد المولى بك .

( تصفيق ) .

( فى ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠ ) .

إذا قبل المجلس استقالة العضو المطعون فيه — ولما يفصل فى طعنه الذى بنى على أسباب لا تأثير لها على النظام العام — يحفظ

الطعن ولا ينظر .

مجلس الشيوخ

( جلسة ٧ أبريل سنة ١٩٣٠ )

تقرير لجنة الطعون

عن الطعن المقدم ضد حضرة سيد قرشى بك

( المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك ) .

أحال المجلس إلى لجنة الطعون بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٢٨ هذا الطعن الذى يقول فيه محمد حافظ البيلاوى افندى المحامى الطاعن :

أولا — إن حضرة سيد قرشى بك المطعون عليه لا يملك النصاب القانونى ، لأن كل ما يملكه بزماء كودية الإسلام (مركز ديروط) هو ٧٩ فدانا لا تزيد ضريبتها عن ٨٥ جنيهاً فى العام .

ثانيا — إنه لا يحسن القراءة والكتابة .

اجتمعت اللجنة لنظر هذا الطعن فى ٦ مارس و ١٠ أبريل سنة ١٩٢٨ و ١٤ يناير و ٢٠ يناير و ١٨ مارس و ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠ . وقد أحالت فى بعض جلساتها بحثه إلى أحد أعضائها حضرة الشيخ حسن عبد القادر الذى أجرى فيه تحقيقاً تناول جلسات ١٤ و ١٨ أبريل و ١٣ يونيه سنة ١٩٢٨ ؛ وقد انضح للجنة بعد ذلك ما يأتى :

أخطر حضرة العضو المطعون عليه اللجنة ، بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠ ، أنه قدم فى ١٩ مارس سنة ١٩٣٠ استقالته من عضويته لمجلس الشيوخ . وقد نظر المجلس هذه الاستقالة بجملة ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠ ؛ وأعلن خلو دائرة ديروط المحطة التى كان منتخبا عنها .

اضطرت اللجنة ، إزاء هذه الاستقالة ، لا سيما بعد أن قطع التحقيق فى مادة الطعن شوطاً طويلاً ، إلى بحث ما إذا كان يصح لها — بالرغم من هذه الاستقالة — الاستمرار فى نظر الطعن ، أو أنه والحالة هذه يجب حفظه .

وقد ثبت لها من البحث :

(أولاً) إن المجلس بجملة ٢٨ مارس سنة ١٩٢٧ قرّر مبدأ قبول استقالة أحد أعضائه — وإن كان هناك طعن لا يزال قائماً ضده —

مادام أن أسباب هذا الطعن لا تأثير لها على النظام العام ، وأن هذه الحالة تنطبق على الطعن الحالى .

مادة ٩٥ » ... ..

(ثانياً) إنه بعد أن قدم حضرة العضو المطعون على انتخابه استقالته للمجلس ، وقبلها فعلاً ، فقد أصبح فاقد العضوية بالمجلس .  
والمجلس — بنص المادة ٩٥ من الدستور — إنما يختص بالفصل في صحة نيابة الأعضاء .

لذلك :

قررت اللجنة بإجماع الآراء حفظ الطعن ؟  
رئيس اللجنة  
تحريراً في ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠  
محمد علوي الجزار

#### تقرير لجنة الطعون

عن الطعن المقدم ضد حضرة سيد قرشي بك — حفظ الطعن

(المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزار بك الذي اختارته اللجنة بالنيابة عن حضرة الشيخ المحترم محمد عز العرب بك لمرضه  
تلى تقرير اللجنة .

الرئيس ( دولة عدلى يكن باشا ) — هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بحفظ الطعن ؟  
( موافقة ) .

( في ٧ أبريل سنة ١٩٣٠ ) .

(١) لا يشترط أن يكون دفع الضريبة في الدائرة التي ينتخب عنها .

(٢) عدم جواز الجمع بين المجلسين يكون بعد انقضاء ثمانية الأيام التي لكل عضو حق اختيار أحد المجلسين فيها . وتبتدئ  
هذه المدة من تاريخ الفصل في صحة نيابته .

(جلسة ٧ أبريل سنة ١٩٣٠)

#### تقرير لجنة الطعون

عن الطعن المقدم ضد حضرة الشيخ المحترم محمد سليمان الوكيل باشا

(المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزار بك) .

أحال المجلس هذا الطعن إلى لجنة الطعون بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠ .

وبتاريخ ١٨ و ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠ اجتمعت اللجنة ، وبحث في الطعن المذكور ، فأتضح لها ما يأتي :

قدم المدعو عبد الله على الطحاوي ، أحد ناخبي ناحية سيدى غازى ( مركز كفر الدوار ) ، لمجلس الشيوخ بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٣٠ عريضة مصدقاً عليها من محكمة كفر الدوار في ٥ فبراير سنة ١٩٣٠ ، يطعن فيها على انتخاب سعادة محمد سليمان الوكيل باشا  
عضو المجلس بما خلاصته :

أولاً — إن حضرة العضو المطعون عليه غير حائز للنصاب المقرر لعضوية المجلس في دائرة كفر الدوار رقم ٥ المنتخب عنها .

ثانياً — إنه لا يجوز له — وهو عضو في مجلس النواب — أن يرشح نفسه لعضوية مجلس الشيوخ ، إذ لا يصح الجمع في العضوية  
بين المجلسين .

ثالثاً — إنه ( أى الطاعن ) بلغه أن المديرية أقفلت باب الترشيح قبل الساعة السادسة .



### عن الشكل

تنص الفقرة الثالثة ، من المادة ٦٨ من قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ ، المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ ، على وجوب تقديم الطعون في صحة نيابة أعضاء مجلس الشيوخ في الخمسة عشر يوما التالية لتاريخ إعلان نتيجة انتخابهم . ومعنى هذا أنه لا يقبل الطعن بعد مضي هذه المدة .

وقد علمت اللجنة من وزارة الداخلية أن تاريخ إعلان نتيجة انتخاب سعادة العضو المطعون عليه وقع في يوم ١١ فبراير سنة ١٩٣٠ ، بالتطبيق للمادة ٤١ معدلة من القانون المذكور .

وبما أن الطعن قدم للمجلس في يوم ٦ فبراير سنة ١٩٣٠ ، فيعتبر مقدماً في الميعاد ؛ ويكون ، لهذا السبب ، مقبولا شكلا .

### عن الموضوع

اتضح للجنة بعد فحص أوجه الطعن السالف بيانها :

أولا — قدم حضرة العضو المطعون على انتخابه للجنة — بجلسة ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠ — ١٣ ورداً دلت على أنه يدفع للحكومة بمديرية البحيرة أموالا قدرها ٢٣٣٩ جنينا ؛ وهي أضعاف أضعاف النصاب المطلوب .

على أنه لا يشترط أن يكون دفع الضريبة في الدائرة التي ينتخب عنها ، لأن الفقرة الثانية من المادة ٧٨ من الدستور إنما أوجبت دفع الضريبة بدون التقييد بجهة معينة .

ثانياً — إن محل البحث في عدم جواز الجمع في العضوية بين المجلسين هو بعد انقضاء مدة الثمانية الأيام التي لكل عضو حق اختيار أحد المجلسين في خلالها . وتبتدى هذه المدة من تاريخ الفصل في صحة نيابته ( مادة ٧٠ من قانون الانتخاب ) .

وبما أن الفصل في صحة نيابة حضرة العضو المطعون على انتخابه لا يزال محل نظر اللجنة للآن ، فيعتبر هذا الوجه غير مقبول . ومع ذلك فقد اتضح أن حضرته تنازل عن عضويته لمجلس النواب بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٣٠ ، وقبلها هذا المجلس بجلسة ١٩ منه ، أي قبل الفصل في هذا الطعن .

ثالثاً — لا يبقى بعد ذلك إلا الوجه الأخير . واللجنة لا تلتفت إليه لأنه لم يقم إلا على مجرد الظن .

لذلك :

قررت اللجنة ، بإجماع الآراء ، قبول الطعن شكلا ، ورفضه موضوعاً ؛

تحريراً في ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠

رئيس اللجنة

محمد علوى الجزائر

### تقرير لجنة الطعون

عن الطعن الخاص بحضرة صاحب السعادة محمد سليمان الوكيل باشا — رفض الطعن

( المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزائر بك ، بالنيابة عن حضرة الشيخ المحترم الشيخ محمد عز العرب بك لمرضه ) .

( تلى تقرير اللجنة ) .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعاً ؟

( موافقة ) .

( في ٧ أبريل سنة ١٩٣٠ ) .

هل يجب أن يفصل المجلس في صحة نيابة الأعضاء من تلقاء نفسه دون انتظار تقديم طعن من أحد خارج المجلس ؟

### مناقشة

حول الفصل في صحة نيابة أعضاء المجلس بمناسبة التجديد النصفى

حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر — أتقدم بالتهنئة إلى حضرات إخواني الذين فازوا بالترشيح للثقة الغالية التي أولتها الأمة إليهم بعد تجربة دامت خمس سنوات ، فهم يستحقون بحق الشكر والثناء .

وإني أتهز هذه الفرصة لأطرح على هيئة المجلس الموقر موضوعا سبق لى أن عرضته مرتين ولم يجبنى فيه إلى طلبى . ولعلنى أوفى الآن إلى إجابة هذا الطلب القانونى العادل الذى أعتقد أن فيه حفظاً للكرامة .

هذا الطلب الذى عرضته مرتين هو وجوب فصل المجلس في صحة نيابة الأعضاء من تلقاء نفسه دون انتظار تقديم طعن من أحد خارج المجلس ؛ ذلك لأن قانون الانتخاب صريح في اختصاص كل مجلس بالفصل في صحة نيابة أعضائه .

لقد قدم المرشحون للعضوية أوراقهم للجهات الإدارية على اعتبار أنهم حائزون لشروط العضوية . ومعلوم لحضراتكم أن قانون الانتخاب لا يبيح للجهة الإدارية حق البحث في تحقيق هذه الشروط . ومع هذا حصل أن طلب أحد المديرين إلى مرشح إثبات توفر النصاب ، فاضطر المرشح إلى رفع الأمر لوزارة الداخلية التى أصدرت — بناء على شكواه — منشوراً نهت فيه المديرين إلى أن هذا العمل خارج عن اختصاصهم ، وأنه من حق المجلس وحده .

هذا ما حصل في هذه الانتخابات . فيجب إذن أن يعمل المجلس بالحق الخول له ، فيفصل من تلقاء نفسه في صحة نيابة الأعضاء دون توقف على تقديم الطعون ممن لا صلة لهم بنا حتى لا نسلب المجلس حقاً نعطيه للغير .

لقد أهتمنا العمل بهذه القاعدة التى جرى عليها مجلس النواب وجرت عليها المجالس النيابية في بلاد العالم جميعاً .

وليس في العالم برلمان يسير على غير هذه الخطة . بل إنها كلها تفصل في صحة نيابة أعضائها بغير انتظار تقديم طعن ؛ ولم يشذ عنها إلا مجلسنا الموقر .

انظروا حضراتكم إلى النتائج : يتقدم العضو للمجلس ، ويحلف اليمين ، ويؤدى عمله سنة أو سنتين ، ثم يأتى بعد هذه المدة صعلوك يقد طعناً لا لسبب طارىء سقطت به العضوية ، بل يكون مبنياً على أن العضو انتخب وهو لا يملك النصاب مثلاً — فينظر المجلس الطعن . ويقرر قبوله بعد أن يمضى العضو زمناً طويلاً . ولقد كان من نتائج سكوت المجلس عن هذا الحق الذى خوله له القانون تدخل المديرين فيما ليس لهم ، فأخذوا يطالبون المرشحين بإثبات توافر شروط العضوية .

الواقع أن حق الفصل في صحة العضوية من اختصاص المجلس وحده . وهذا الحق غير قاصر على حضرات الأعضاء المنتخبين بل يشمل أيضاً حضرات الأعضاء المعينين الذين تختارهم الحكومة .

ولهذا أرجو أن يحال تحقيق صحة نيابة حضرات الأعضاء الجدد إلى لجنة فحص الطعون . فإذا وجدتكم حضراتكم أدنى ريب في دستورية هذه المسألة فلكم أن تقررُوا إحالتها إلى لجنة الحقانية بصفتها لجنة الشؤون الدستورية لتفصل فيما إذا كان هذا الرأى يتفق وأحكام الدستور أو لا يتفق .

الرئيس — يطلب حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر أن ينظر المجلس في صحة نيابة جميع حضرات الأعضاء الجدد ، حتى إذا وافق المجلس على طلبه أحيل أمر البحث في صحة نيابة هؤلاء الأعضاء إلى لجنة الطعون ؛ وإلا فهو يطلب أن يحال اقتراحه إلى لجنة الشؤون الدستورية أو لجنة الحقانية لتبحثه من الوجهة الدستورية وتقدم رأياً للمجلس .

حضرة الشيخ المحترم محمد شفيق باشا — الموضوع الذى تكلم فيه حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر موضوع هام سبق أن أصدر فيه المجلس قراراً ، فلا يليق مطلقاً أن يؤخذ المجلس على غرة ، خصوصاً أن اللائحة الداخلية تنص على النظر في الموضوعات



مادة ٩٥ « ... .. »

الندرجة بمجدول الأعمال . وبما أن الموضوع الذي أثاره حضرة الزميل المحترم غير وارد بمجدول أعمال جلسة اليوم فلا تصح المناقشة فيه الآن ؛ وأرجو تأجيله إلى جلسة أخرى حتى يتيسر لحضرات الأعضاء دراسته لإمكان المناقشة .

حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك — أؤيد معالي محمد شفيق باشا كل التأييد فيما أبداه ، لأن المسألة سبق أن أثبت أمام المجلس وأصدر فيها قراراً مخالفاً لما يراه حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر .

فإذا ما كانت هناك فكرة أخرى تخالف قرار المجلس وجب أن تهياً لها الأفكار ، وأن يستعد لها من يريد الكلام . والموضوع من الأهمية بمكان عظيم ؛ وهو مما يختلف فيه الآراء ؛ ويراد منا الآن أن نقضى فيه على غرة .

والواجب — لكي نصدر قراراً عن بيعة — أن تؤجل المناقشة في هذه النقطة خصوصاً أنها ترد على قرار أصدره المجلس ، وأن ما يطلبه حضرة الزميل تأباه عبارة الدستور . وقول حضرته إن جميع برلمانات العالم تسير على ما يرى حضرته قول ملقى على عواهنه . فإن من برلمانات العالم ما يعتبر النيابة صحيحة حتى يصدر فيها قرار يخالف ذلك . وعبارة المادة الخامسة والتسعين من الدستور تؤيد ذلك . وعلى كل حال فإن المسألة محل نظر وبحث ، ولذلك أؤيد معالي محمد شفيق باشا في إرجاء المناقشة في هذه المسألة حتى تدرج بمجدول الأعمال .

حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر — أظن أنه لا يوجد هدوء وسكينة يمكنان من بحث الموضوع بترو خير من إحالته إلى لجنة الشؤون الدستورية لبحثه وتقديم تقرير عنه بما تراه مشفوعاً بالأسانيد التي تثبت إن كانت برلمانات العالم تتبع الرأي الذي أقول به أو لا تتبعه — وللمجلس الرأي الأخير .

حضرة الشيخ المحترم محمد شفيق باشا — إنني أتمسك بحق هذا المجلس في ألا يتناقش في موضوع إلا إذا كان مدرجاً بمجدول الأعمال . وإلا فإنني سأقوم من الغد بتقديم اقتراح جديد في كل جلسة لتجرى المناقشة فيه على خلاف ما تقضى به اللائحة الداخلية . وإباحة ما تقدم خروج على نظام المجلس . ولذا أرى تأجيل المناقشة في هذا الموضوع إلى جلسة مقبلة طبقاً لللائحة الداخلية خصوصاً أنه غير مستعجل .

الرئيس — هل لدى حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر مانع من أن يقدم اقتراحاً بطلبه حتى يدرج بمجدول أعمال جلسة مقبلة ؟

حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر — ليس لدى مانع من ذلك .

( في ٢٠ مايو سنة ١٩٣٠ ) .

المقصود من مدتي النيابة ( المنصوص عليهما في المادة ٧٨ ) أن يكون العضو أمضى فصلين تشريعيين مهما قصرت مدتهما .

راجع التعليق على هذا في المادة ٧٨ ( في ١٠ يونيو سنة ١٩٣٦ ) .

اعتبار ضريبتى الخفر ومجلس المديرية ضمن مشمولات كلمة ضريبة البالغة مائة وخمسين جنيهاً .

راجع التعليق على هذا في المادة ٧٨ .

( في ١٥ يونيو سنة ١٩٣٦ ) .



مادة ٩٥ » ..... »

إذا وجد في جمعية الانتخاب — عند الساعة الخامسة مساءً — منتخبون لم يعطوا أصواتهم ، فقامت لجنة الانتخاب بإجراءات  
تقوم مقام تحرير كشف بحصر أسمائهم — كحجز المنتخبين في غرف معينة ، وإغلاق أبوابها عليهم — واستوثقت من أن غيرهم  
يدخل جمعية الانتخاب ، فإن هذه الإجراءات تقوم مقام كشف الحصر المنصوص عليه في قانون الانتخاب ، وتكون عملية  
الانتخاب حينئذ صحيحة .

بِسْ النواب

تقرير لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة نيابة الأعضاء  
عن الطعن المقدم من الأستاذ محمد فرج الدالي المحامي في صحة انتخاب  
حضرة النائب المحترم الشيخ سيد أحمد القط

أشير إلى الكتاب الآتي :

حضرة الدكتور المحترم رئيس مجلس النواب  
أنشرف بأن أرفع لحضرتكم تقرير لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابة عن الطعن المقدم في صحة انتخاب حضرة النائب المحترم  
الشيخ سيد أحمد القط ، رجاء التكرم بعرضه على المجلس .

وقد انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم الأستاذ عمر عمر مقررًا لها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

تحريراً في ١٥ يولييه سنة ١٩٣٦ . رئيس اللجنة  
محمد عبد الهادي الجندى

الرئيس — الكلمة لحضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عمر عمر ( المقرر ) — أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة :

« نظرت لجنة فحص الطعون هذا الطعن ، وتلخص نتيجة بحثها فيما يلي :

عملية الانتخاب

عدد من اشتركوا في الانتخاب .	١٠٠٨١
عدد الأصوات التي نالها المطعون في صحة انتخابه .	٥٢٠١
» » » » الطاعن .	٤٨٥١
» الأصوات الصحيحة .	١٠٠٥٢
» » » » الملقاة .	٢٩
	١٠٠٨١

في قبول الطعن شكلاً :

قدم هذا الطعن في الميعاد القانوني ؛ وهو مصدق عليه — وعلى ذلك يكون مقبولا شكلاً .

أوجه الطعن

تلخص أوجه الطعن فيما يلي :

الوجه الأول :

أن لجنة البدرشين الفرعية رقم ١ لم تحصر عدد الناخبين الذين كانوا موجودين في الساعة الخامسة مساءً في كشف خاص ، وأن  
الرئيس أغمى عليه وطرده الناخبين ؛ ويستشهد على ذلك بأمرين :

(١) عدم تحرير الكشف ؛ (٢) أعضاء لجنة الانتخاب .

وبالرجوع إلى محضر انتخاب اللجنة تبين أنها أثبتت فيه أن عملية الانتخاب استمرت إلى الساعة الخامسة مساء . ونظراً لأن اللجنة لم تكن قد انتهت من أخذ آراء جميع الحاضرين في جمعية الانتخاب فقد استبقت من لم يتمكن من إبداء رأيه ، ومنعت دخول حد غيرهم إلى جمعية الانتخاب ، ثم والت عملها بحصر الناخبين الحاضرين في كشف وأخذ آرائهم ؛ وفرغت من ذلك الساعة الثانية من صباح يوم الأحد . وهذا المحضر موقع عليه من الرئيس والأعضاء .

وقد تبين للجنة فحص الطعون أن لجنة الانتخاب ذكرت في محضرها أنها حررت كشفاً بحصر الموجودين من الناخبين في جمعية الانتخاب الساعة الخامسة مساء ، إلا أن لجنة الطعون حين طلبت كشف الحصر من وزارة الداخلية لم تجد من بينها كشفاً الحصر لهذه اللجنة ؛ ويظهر أنه فقد . وبفرض الأخذ بهذا الوجه وإبطال عملية الانتخاب في هذه اللجنة فإن هذا لا يؤثر على نتيجة الانتخاب ، لأن الطاعن نال في هذه اللجنة ٨٤٠ صوتاً على حين لم يدل المطعون في صحة انتخابه إلا صوتين . وإذن يتعين رفض هذا الوجه لأنه غير منتج .

... ..  
... ..  
... ..  
... ..

بناء عليه :

تقترح لجنة فحص الطعون رفض الطعن وإعلان صحة نيابة حضرة النائب المحترم الشيخ سيد أحمد القط .

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على رأى اللجنة ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الهادي — اعتراضى على رأى اللجنة ينصب على ما ذكرته عن الوجه الأول من وجوه لطن . ولو أننا أخذنا بالرأى الذى ذهبت إليه فيما يتعلق بهذا الوجه ما استقامت النتيجة التى وصلت إليها من وجوب رفض الطعن . يتلخص الوجه الأول من الطعن فى أن اللجنة لم تحصر عدد الناخبين الموجودين عند الساعة الخامسة طبقاً لنص القانون . وقد ذكرت لجنة الطعون ، فى ردها على ذلك ، أنها رجعت لمحاضر لجنة الانتخاب فثبت لها أن الحصر قد وقع فعلاً ؛ ولكنها لما طلبت كشف الحصر لم تجد له أثراً .

وبدلاً من أن تخرج من هذا بأن الحصر لم يقع فعلاً كما ذكر الطاعن ، قالت عن كشف الحصر « يظهر أنه فقد » .

ولست أدري على أية صورة وقع هذا الحصر إذا كان قد تم فعلاً !  
أوقع صحيحاً أم خطأ ؟

من الجائز أن تكون اللجنة صادقة فى أنها أجرت عملية الحصر ، وأنها حررت كشفاً بذلك ؛ ومن الجائز أيضاً أنها أعدت كل الأوضاع الصورية للحصر ولكنها لم تحرر كشفاً بالناخبين الموجودين بمقر اللجنة عند الساعة الخامسة ما دام الكشف لم يوجد فعلاً . وبناء على ذلك فليس هناك مرجح لرأى لجنة الطعون على ما ذكره الطاعن فى الوجه المشار إليه .

وفى رأى أن السير على هذه الوتيرة فى نظر الطعون يعد سابقة خطيرة جداً ؛ لأن القانون ، عندما فرض حصر الناخبين فى الساعة الخامسة مساء ، إنما فرض ذلك لضبط عملية الانتخاب — فالخروج عن هذا الوضع يصير عملية الانتخاب ولا ضابط لها على الإطلاق . النتيجة الأخرى التى وصلت إليها لجنة الطعون فيما يتعلق بردها على هذا الوجه أنها فرضت إبطال عملية الانتخاب فى هذه اللجنة ، وخرجت من ذلك بأن هذا الإبطال لا يؤثر على نتيجة الانتخاب .

وفى رأى أن هذا الاستنتاج عكسى على طول الخط ؛ لأن المفروض — طبقاً لروح عملية الانتخاب فى هذه اللجنة — أن الأغلبية فى جانب الطاعن . فكان الواجب على لجنة الطعون — بدلاً من أن تفرض استبعاد أصوات تلك اللجنة — أن تستعلم عن عدد الناخبين فيها لترى هل إذا أضيفت الأصوات الباقية لصالح الطاعن كان لذلك تأثير فى النتيجة النهائية أم لا .



مادة ٩٥ هـ ... ..

إن الطعون في صحة انتخابه فاز على الطاعن بـ ٣٥٠ صوتاً ؛ وعدد الأصوات في الدائرة المشار إليها ١٦٠٠ صوت ؛ نال منها الطاعن ٨٤٠ صوتاً . فلو أن بقية أصوات هذه الدائرة أعطيت لصالح الطاعن — وهو ما يجب أن يفرض لكي يستقيم استنتاج اللجنة — لكان الفوز في جانبه .

من أجل هذا أرى أن الوجه الأول من أوجه الطعن في عمله ، وأن استنتاج اللجنة غير صحيح . وأرى قبول الطعن ، أو على الأقل إعادة التقرير للجنة لإعادة بحث هذه النقطة .

المقرر — ينص قانون الانتخاب على أنه عند الساعة الخامسة مساء إذا وجد في جمعية الانتخاب ناخبون لم يعطوا أصواتهم وجب على اللجان أن تحصر أسماءهم في كشف ، ثم تستمر في عملية الانتخاب . وقد ثبت للجنة الطعون أن كثيراً من لجأت الانتخاب لم تحصر كشوف الحصر ؛ ولكن تبين لها أن هذه اللجان قامت في نفس الوقت بإجراءات تقوم مقام تحرير الكشف ؛ إذ حجزت الناخبين في غرف معينة ، وأغلقت الأبواب عليهم ، واستوثقت من أن غيرهم من الناخبين لم يدخل جمعية الانتخاب .

رأت لجنة الطعون أن هذه الإجراءات تقوم مقام الكشف ؛ وذكرت ذلك في تقارير كثيرة ؛ وأقرها المجلس على وجهه نظرها هناك مسألة ثانية ، هي أن المجلس فيما مضى جرى على قاعدة أنه إذا ثبت أن الانتخاب باطل في لجنة من اللجان وجب البعد في نتيجة الانتخاب في اللجان الأخرى . فإذا ثبت أن الطعون في صحة انتخابه حاز الأغلبية فيها كان انتخابه صحيحاً ، وإلا فهو باطل . فهو البطلان في انتخاب اللجنة التي نحن بصدددها له أثر منتج أم لا ؟ لقد حصل الطاعن على ٨٤٠ صوتاً في هذه اللجنة ، والطعون في انتخابه على صوتين ، وجملة الفرق بينهما في جميع اللجان ٣٥٠ صوتاً . فإذا أخذنا بنظرية الأستاذ إبراهيم عبد الهادي من أن عدم تحرير الكشف مبطل للانتخاب في هذه اللجنة لكان الفرق بينهما أكثر من ألف صوت لمصلحة الطعون في صحة انتخابه .

ثابت من تقرير لجنة الطعون أن لجنة الانتخاب ذكرت في محضرها أنها حررت كشفاً بأسماء الموجودين من الناخبين حتى الساعة الخامسة . وقد بحثنا فوجدنا أن اللجنة ، وإن كانت لم تحرر كشفاً ، إلا أنها استبقت الناخبين الذين كانوا موجودين في الساعة الخامسة ، وأنها أدخلتهم في غرف معينة ، وأغلقت عليهم الأبواب ، ولم تأخذ أصوات أحد غيرهم . وهذا إجراء يقوم مقام تحرير كشف الحصر ولا مطعن عليه ، فإبطال الانتخاب في هذه اللجنة غير منتج لما بينته .

أما الادعاء بأنه لو كان الباقيون من الناخبين قد حضروا أمام اللجنة لكانوا أعطوا أصواتهم للطاعن حقاً ، فهذا فرض لا يقرب أحد ، لأنه قد تبين بالخبرة أنه لا يمكن حضور الناخبين جميعاً أمام لجنة من اللجان . وثابت أن عدد الذين حضروا وأعطوا أصواتهم في هذه اللجنة يتناسب مع مجموع الذين حضروا في اللجان الأخرى . فبناء على ما تقدم تصر لجنة الطعون على رأيها .

حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الهادي — الواقع ، يحضرات النواب المحترمين ، أن رأى اللجنة في هذا الموضوع أقرب إلى الارتجال منه إلى التشريع . إن القانون يوجب حصر الناخبين في كشف ؛ وهذا معناه أن الكشف واجب عمله ، وأنه أداة تحقيق يجب أن توضع تحت نظركم لتتحققوا من صحة عملية الانتخاب ، أما أن رئيس أى لجنة — ولو كان من رجال القانون — يخرج على نصوص القانون ، ويضع نظماً لا يعلم إلا الله تحت أى تأثير وضعها . فأظنكم لا ترضون أن يقوم عمله هذا مقام التشريع والقانون . وما علينا إذا رأيت اللجنة ، غير مرة ، وهي في جانب الخطأ ، رأياً — أن نعيدها إلى الصواب .

إن لجنة الانتخاب ذكرت في محضرها أنها حررت كشف حصر ، ثم تبين للجنة الطعون أن الكشف لم يحضر ، وأن ما ذكرته لجنة الانتخاب غير صحيح ، وأن كل ما جرى هو حبس الناخبين في غرف — ومع ذلك كله نرى لجنة الطعون تستريح لرأى لجنة الانتخاب وتقول إنها اتخذت إجراءات تقوم مقام القانون وإن كانت غير ما نص عليه القانون .

هذا من جهة الإجراءات وعدم استقامتها مع نص القانون ، من ناحية أنه لا يصح أن يقوم مقام التشريع إلا تشريع مثله ؛ وإنت إذا فتحنا الباب لمثل هذا الإجراء فسيكون كل شخص مشرعاً ؛ ولا معنى إذن للتشريع وللأوضاع .

تأتى بعد ذلك فكرة جريان لجنة الطعون على قاعدة استبعاد أصوات كل لجنة ثبت بطلان الانتخاب فيها ؛ وهذه الفكرة لا تنطبق على الحالة الخاصة التي أمامنا .



إن الطاعن يتظلم من أن الناخبين وجدوا فعلاً باللجنة ولم يحصروا ، وأن رئيس اللجنة ضعفت صحته وأغشى عليه مرتين ؛ وترتب ذلك أنه طرد الناخبين وأنهى عملية الانتخاب ، إما محافظة على صحته أو لسبب آخر . وتظلم الطاعن قائم على أن الناخبين الذين نرجوا أو طردوا كانوا سيعطون أصواتهم في جانبه . ولكن لجنة الطعون تأتي بعد هذا وتقول له إن خطأ اللجنة يترتب عليه إبطال انتخاب وحذف الأصوات التي نلتها !

وهذا منطق معكوس ، لأن إلغاء الانتخاب في لجنة معينة يؤثر على نتيجة الانتخاب في جميع اللجان ، فقد نال الطاعن في هذه لجنة ٨٤٠ صوتاً ؛ وكان من الممكن أن ينال أكثر من هذا العدد لو أن اللجنة أخذت أصوات جميع الذين حضروا فعلاً وطردوا — كما يقول الطاعن — ولم يرقم أى دليل على عكس ما قاله .

يقول الطاعن إن الذين حضروا هم ١٢٥٠ ناخباً من مجموع الناخبين وهو ١٦٠٠ ؛ ولا عجب أن يحضر هذا العدد ، لأن الناخبين البدرشين : فهم أبناء بلدته — ولذلك فإنه حصل في تلك اللجنة على ٨٤٠ صوتاً بينما نال خصمه صوتين . فالوضع الطبيعي هو أن طاعن كان سيحصل على مجموع أصوات الذين حضروا لو أنه سمح لهم بإعطاء أصواتهم . ولم يرقم دليل على أن ما يدعيه الطاعن يمكن الوقوع .

يقول الطاعن أيضاً إن اللجنة لو سمحت بأخذ أصوات جميع الحاضرين — وعددهم ١٢٥٠ — لكسب ٤١٠ أصوات فوق كسبه ، ولرجحت كفته على كفة خصمه في الانتخاب . فبأى منطق نستبعد ٨٤٠ صوتاً بناء على خطأ من اللجنة ترتب عليه حرمان طاعن من بقية أصوات الحاضرين ؟

فما تقدم يتضح لحضراتكم أن وجهة نظر اللجنة في غير محلها ؛ ويتعين حتماً قبول الطعن .

المقرر — أريد أن أسأل حضرة النائب المحترم عن النتيجة التي ينبغي الوصول إليها من قوله إن لجنة الانتخاب أغفلت تحرير كشف الخصم . النتيجة الحتمية هي أن عدم تحرير الكشف موجب للإبطال ؛ وهذا ما يترتب عليه قانوناً استبعاد أصوات الناخبين في هذه اللجنة . وقد سبق أن قرر هذا المجلس — كما قررت المجالس السابقة — أنه إذا أبطلت عملية الانتخاب في إحدى اللجان الفرعية فلا يؤثر هذا على النتيجة في مجموعها إلا إذا ثبت أن الأصوات الصحيحة في باقي اللجان تحقق رأى الطاعن .

فإذا أبطلت الأصوات في اللجنة التي نحن بصدددها ، وتبيننا بعد هذا أن المطعون في صحة انتخابه حاز أغلبية في باقي اللجان ، وجب أن نرفض الطعن ونعلن صحة الانتخاب .

على أنه ثابت أن عملية الانتخاب — أمام تلك اللجنة — استمرت حتى الساعة الثانية من صباح اليوم التالي ، وأنها استبقت من يتمكن من إبداء رأيه حتى الساعة الخامسة مساءً . ومعنى هذا أنها لم تمتنع عن أخذ صوت واحد من أصوات من حضروا أمامها .

وقد ذهبت لجنة الطعون مذهباً معيناً أقرها عليه المجلس : رأت اللجنة أنه إذا أغفلت لجنة الانتخاب تحرير كشف بأسماء الناخبين الذين حضروا في جمعية الانتخاب حتى الساعة الخامسة ، ولكنها في الوقت ذاته اتخذت من الإجراءات ما يكفل حصر أسماء هؤلاء لناخبين ، كان في هذه الإجراءات الكفاية . فلا معنى لأن يطلب من المجلس الآن أن يقرر في هذا الطعن رأياً مخالفاً لما سبق أن رآه في طعون كثيرة مماثلة له .

بناء على هذا ، تصر اللجنة على رأيها .

حضرة النائب المحترم الأستاذ على نجيب — لقد قام في ذهني اعتراض لم أجده في كلام حضرة المقرر رداً مقنعاً عليه .

افرضوا أنه ثبت قطعاً أنه في الساعة الخامسة مساءً كان في جمعية الانتخاب ٥٠٠ ناخب ، وأن اللجنة طردت فعلاً هؤلاء الخمسمائة . فرضوا أيضاً أنهم جميعاً كانوا سيعطون أصواتهم للطاعن لأنهم جميعاً من بلدته ، وأن أصواتهم إذا ضمت إلى ٨٤٠ صوتاً التي نالها في هذه لجنة كانت النتيجة العامة للانتخاب في مصلحة هذا الطاعن — إذا فرضتم أن هذا كله ثابت تماماً ، فهل كنتم تستطيعون القول بضمير خاص وبالاستدراك ، إن هذا الطاعن يفقد لا الخمسمائة صوت فقط التي ضاعت عليه ظلماً وعدواناً ، بل يفقد أيضاً المائتين والأربعين صوتاً التي نالها قبل الساعة الخامسة ؟ لست أشك في أن المجلس الموقر إذا استبان الحق رجع إليه معها كانت التقاليد ؛ وإذا ظهر له أن الأخذ

مادة ٩٥ » ... ..

بقاعدة سبق إقرارها فيه ظلم واضح ، فإنه لا يتردد في الرجوع عن قضائه السابق إلى قضاء يستريح إليه ضميره ، وتستقيم معه مبادئ النزاهة معها كانت القواعد التي أقرها في الماضي .

ذكرت لجنة الانتخاب في محضرها أنها حررت كشف حصر ؛ ثم ثبت بالدليل القاطع أن هذا غير صحيح . وذكرت كذلك أنها حجزت الناخبين الذين حضروا قبل الساعة الخامسة في غرف خاصة وأغلقت عليهم الأبواب منعاً من دخول غيرهم . فأخذت لجنة الطعون بهذا كله بغير تحقيق ؛ مع أنه ثبت — كما قدّمت — أن بعض ما ورد في المحضر غير صحيح . فلماذا لا يقال إن كل ما جاء فيه غير صحيح ؛ إن كشف الحصر هو الأداة الوحيدة التي عينها القانون لإثبات قيام اللجنة فعلاً بحصر أسماء الناخبين وعددهم . فالقول بأنه ثابت من محضر اللجنة أنها اتخذت إجراءات معينة تقوم مقام كشف الحصر ، قول لا يمكن أن يؤخذ به ، لأنه من المحتمل أن تكون قد أثبتت في هذا الموضوع أموراً غير صحيحة كما أثبتت في موضع آخر أموراً ثبت قطعاً عدم صحتها .

فما تقدم ترون أن لجنة الطعون — من غير شك — ذهبت في هذا الطعن مذهباً لا ينطبق على الحقيقة ... ..

المقرر — ما هي النتيجة التي تريد الوصول إليها ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ علي نجيب . — أرى أنه كان يجب أن تضاف إلى الأصوات التي نالها الطاعن أصوات الناخبين الذين يقول الطاعن إنهم طردوا من مكان الانتخاب . وكان يجب على لجنة الطعون أن تقوم بتحقيق هذه الواقعة ، لا أن تأخذ جزافاً بما جرح بمحضر لجنة الانتخاب برغم ما ثبت من أن هذا المحضر تضمن وقائع غير صحيحة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد عبد الهادي الجندی بك — قبل الرد على مسألة وجود كشف بحصر أسماء الناخبين الحاضرين أو عدم وجوده يجب أن نتكلم على النقطة القانونية في هذه المسألة ، وهي أن كل مخالفة لقانون الانتخاب يترتب عليها بطلان الانتخاب في المنطقة التي وقعت فيها المخالفة ، سواء أكانت نتيجة الانتخاب فيها لمصلحة الطاعن أم لمصلحة الطعون في صحة انتخابه . وإذا طبقنا القاعدة القانونية التي سارت عليها لجنة الطعون ترتب على ذلك بطلان الانتخاب في هذه اللجنة ، وكان ذلك في مصلحة الطعون في صحة انتخابه ؛ لأن الطاعن نال فيها ٨٤٠ صوتاً ؛ ولم ينل الطعون في صحة انتخابه سوى صوتين . أما فيما يتعلق بكشف حصر الناخبين الحاضرين في الساعة الخامسة مساءً فإن لجنة الانتخاب أثبتت في محضرها الرسمي أنها حصرت أسماء الناخبين الحاضرين في كشف . وهذا المحضر يجب اعتباره دليلاً على صحة ما ورد به حتى يثبت عكس ذلك . ولا يمكن أن يفهم من عدم وجود الكشف أن اللجنة لم تحرره . وقد لاحظنا كثيراً أن هذه الكشف لا توجد في أوراق بعض الدوائر ؛ ويرجع ذلك إلى عدم عناية وزارة الداخلية بها ، وعدم تقديرها أهميتها لدى لجنة حصر الطعون . فضلاً عن ذلك فإن الناخبين الذين قيل إنهم طردوا لم يقدموا أي شكوى ، وأن ممثلي الطاعن في اللجنة قد وقعوا على المحضر الذي ثبت به أن اللجنة قد حصرت أسماء الناخبين الذين وجدوا بعد الساعة الخامسة مساءً . وهذا معناه أن الكشف حرر فعلاً ؛ وعدم وجوده لا ينهض دليلاً على أنه لم يحضر — لذلك أرى أن الطريق الذي اتبعته لجنة الطعون في محله .

حضرة النائب المحترم الأستاذ أنطون جرجس أنطون — ذكرت لجنة حصر الطعون في تقريرها ، رداً على الوجه الأول من أوجه الطعن ، « أنه تبين للجنة حصر الطعون أن لجنة الانتخاب ذكرت في محضرها أنها حررت كشفاً بحصر الموجودين من الناخبين في جميع الانتخاب في الساعة الخامسة مساءً ، إلا أن لجنة الطعون — حين طلبت كشف الحصر من وزارة الداخلية — لم تجد من بينها كشفاً بالحصر لهذه اللجنة ؛ ويظهر أنه فقد . وبفرض الأخذ بهذا الوجه وإبطال عملية الانتخاب في هذه اللجنة فإن هذا لا يؤثر على نتيجة الانتخاب » . من الغريب ، يا حضرات النواب ، أن اللجنة تذكر في محضرها أنها حررت كشفاً بأسماء الناخبين الحاضرين ولم تذكر شيئاً عن عدد من حضر منهم .

إن عدد الناخبين في هذه اللجنة ١٦٠٠ ، فلا يمكن أن نقول إن ٨٤٠ هو عدد كل الحاضرين . وإذا فرضنا أن اللجنة أثبتت في محضرها أن عدد الحاضرين كان ١٦٠٠ فإنه لا يمكن أن يقوم على ذلك أي اعتراض . فإذا أثبتت أن عدد الحاضرين كان ٨٤٠ فإن ذلك يجب أن يكون محل تحقيق . وما يعزز وجوب إجراء هذا التحقيق عدم وجود كشف حصر الحاضرين من الناخبين في الساعة الخامسة ، وعدم إثبات عدد الحاضرين منهم في محضر اللجنة .

إني ألاحظ أن لجنة حصر الطعون لا تعير التحقيق أهمية مطلقاً ؛ ولا أقول إنها تتساهل في عدم التحقيق .



ذكر الطاعن ، في الوجه الرابع من أوجه طعنه ، أن رجال الإدارة تناولوا الطعام في منزل المطعون في صحة انتخابه ؛ ووضعوا سيارة الحكومة تحت تصرف عائلة القط لتقل الناخبين إلى مقر لجنة الانتخاب . ولا شك في أن هذا يؤثر على الناخبين ، لأن أقل عامل أو امرأة في الانتخاب يؤثر على الناخبين كما نعلم جميعاً . وقد قالت لجنة فحص الطعون في تقريرها — رداً على هذا الوجه — إنها لا تميل إلى اعتقاد بصحة هذه الواقعة . لأن الطاعن — وهو محام — ويفهم مدى تأثير ذلك على الناخبين ، لم يرفع بذلك شكوى إلى الجهات المختصة . للجنة تسلم في تقريرها بمدى تأثير هذا العمل على الناخبين ، وتفرض في الوقت نفسه على الطاعن — وهو محام — أن يقدم شكواه في وقت المناسب .

ولا يمكن اعتبار الشكوى في غير محلها لأنها لم تقدم في الوقت المناسب . فربما كان الطاعن في هذا الوقت يمر في بلاد أخرى ولم يضر إلى هذه اللجنة إلا بعد انتهاء عملية الانتخاب .

وذكرت اللجنة في تقريرها « أن تناول الغداء واقعة غير هامة ، بفرض صحتها ، وأن اللجنة ترجح أن استعمال سيارة الحكومة — إذا صح — كان بقصد حماية الناخبين . وإذن فلا قيمة لهذا الوجه ويتعين رفضه » .

ومن هذا ترون حضراتكم أن اللجنة ناقضت نفسها في تقريرها . فبينما تسلم أن هذا الأمر خطير ويؤثر على الناخبين وأنه كان على طاعن ، وهو محام وتذكر بين قوسين ( يفهم مداه وتأثيره على الناخبين ) أن يرفع عن ذلك شكوى للجهات المختصة ، فإنها في الوقت أنه تقرر أن لا قيمة لهذا الوجه ويتعين رفضه .

أنتقل بعد ذلك إلى مناقشة الوجه الثاني عشر . وليس معنى ذلك أن باقي الأوجه في غير محلها ، بل الواقع أن جميعها جدية . وإني قصد بقصر مناقشتي على هذين الوجهين وجوب عمل تحقيق فيهما .

يقول الطاعن في الوجه الثاني عشر إنه كان من آثار اتصال المطعون في صحة انتخابه بجميع رؤساء اللجان أن رئيس لجنة ميت رهينة قم ، ومندوب الداخلية بها ، كان مقرراً أن يبيتا ليلة الانتخاب بمنزل نائب عمدة ميت رهينة ، ولكنها باتا تلك الليلة بمنزل المرشح الآخر سقارة مع رئيس لجنة سقارة ومندوب الداخلية بها . وقد ورد في تقرير لجنة فحص الطعون أنها ترى أنه لا تأثير لهذا الأمر — بفرض حدوثه — على صحة عملية الانتخاب في ذاتها .

من الغريب أن لجنة فحص الطعون تقرر أن هذا العمل لا يؤثر على صحة عملية الانتخاب . فهل هناك ، يا حضرات النواب ، عمل أكثر تأثيراً على الناخبين من أن يبيت رئيس اللجنة ومعاون الإدارة في منزل المطعون في صحة انتخابه بسقارة ، بعد أن كان مقرراً أن يقضيا ليلة الانتخاب بمنزل نائب عمدة ميت رهينة ؟ إنني أعتقد أن هذا الوجه وحده يكفي لبطلان عملية الانتخاب — ولهذا أقترح تحقيق هذه الأوجه ، وأرجو ألا يكون لحرارة الطقس تأثير في عدم إجراء هذا التحقيق .

الرئيس — تقدم اقتراح من أكثر من عشرين عضواً بطلب إقفال باب المناقشة ؛ فالمعارض في ذلك يقف .

حضرة النائب المحترم الأستاذ على نجيب — فأتني أن أبين للمجلس بعض الوقائع .

الرئيس — هذا خاص بالموضوع ؛ فالمعارض في إقفال باب المناقشة يقف .

( لم يقف أحد ) .

الرئيس — إذن تقرر إقفال باب المناقشة .

والآن نأخذ الرأي على الاقتراحات المقدمة من حضرات النواب المحترمين .

قدّم اقتراح من حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الهادي ، ونصه :

« أقترح قبول الوجه الأول من أوجه الطعن ، وبطلان انتخاب حضرة النائب المطعون في صحة انتخابه » .

فالموافق على هذا الاقتراح يقف .

( وقفت أقلية ) .



مادة ٩٥ « ... .. »

الرئيس — إذن تقرر رفض هذا الاقتراح .  
وقد قدّم اقتراح آخر من حضرة النائب المحترم الأستاذ على نجيب ، ونصه :  
« أقترح إعادة التقرير إلى اللجنة لتحقيق نقطة عدد الذين حضروا قبل الساعة الخامسة ، وحرّموا من التصويت بعد الساعة الخامسة مساء .

فالموافق على هذا الاقتراح يقف .  
( وقف بعض حضرات النواب المحترمين ولم تتبين منه الأغلبية من الأقلية ) .  
الرئيس — نأخذ الرأي الآن بطريقة عكسية ؛ فالموافق على عدم إجراء التحقيق يقف .  
( وقفت أقلية ) .  
الرئيس — إذن تقرر إعادة التقرير إلى لجنة فحص الطعون لتحقيق ما ورد باقتراح حضرة النائب المحترم الأستاذ على نجيب .  
( في ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٦ ) .

#### تقرير لجنة فحص الطعون

وصحة نيابة الأعضاء عن التحقيق الذي أجرته لجنة الطعون  
بشأن الطعن المقدم من حضرة الأستاذ محمد فرج الدالي في صحة انتخاب حضرة النائب المحترم الشيخ سيد احمد القط

أشير إلى الكتاب الآتي :

« حضرة الدكتور المحترم رئيس مجلس النواب  
أتشرف بأن أرفع إلى حضرتكم تقرير لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابة عن التحقيق الذي أجرته تنفيذاً لقرار المجلس  
في ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٦ ، بشأن الطعن المقدم في صحة انتخاب حضرة النائب المحترم الشيخ سيد احمد القط .  
وقد انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم الأستاذ عمر عمر مقررّاً لها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

تحريراً في ٤ أغسطس سنة ١٩٣٦

رئيس اللجنة

محمد عبد الهادي الجندي

الرئيس — الكلمة لحضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عمر عمر ( المقرر ) —

« قرّر المجلس بجلسته ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٦ — عند نظر الطعن المقدم في صحة انتخاب حضرة النائب المحترم الشيخ سيد احمد القط — الموافقة على اقتراح قدّمه حضرة النائب المحترم الأستاذ على نجيب ، ونصه : « أقترح إعادة التقرير إلى اللجنة لتحقيق نقطة عدد الذين حضروا قبل الساعة الخامسة في لجنة البدرشين رقم ١ ، وحرّموا من التصويت بعد الساعة الخامسة مساء » .  
وقد أحالت لجنة فحص الطعون هذا التحقيق على إحدى لجانها الفرعية فقامت به ، ثم عرضت نتيجته على اللجنة العامة فأقرته ، وتلخص النتيجة فيما يلي :

تناول التحقيق سؤال رئيس لجنة انتخاب البدرشين رقم ١ ومندوب الداخلية وأعضاء اللجنة الثلاثة ، كما تناول سؤال ضابط نقطة البدرشين والجاويش والبلوكامين ، وثلاثة ممن قيل إنهم وقعوا على عريضة قدّمها الطاعن للجنة فحص الطعون ، يقولون فيها إنهم طردوا ولم يمكنوا من إعطاء أصواتهم ؛ كما استجوبت اللجنة الطاعن ، وسمعت ملاحظات المطعون في صحة انتخابه .

ولم يتبين للجنة فحص الطعون من التحقيق أن أحداً من الناخبين منع قهراً من إعطاء صوته على خلاف ما يقوله الطاعن .  
 فقد نسب الطاعن إلى رئيس لجنة الانتخاب أنه طرد أكثر من أربعمائة ناخب وحرّمهم من التصويت بدعوى أن التعب نال منه لظول الوقت الذي استغرقته عملية الانتخاب . وقد ثبت للجنة فحص الطعون عدم صحة هذه الواقعة من أقوال مندوب الداخلية والشهود الذين استشهد بهم الطاعن في مذكرة قدمها للجنة فحص الطعون ، إذ جاء في أقوال ضابط النقطة والجاويز والبلوكامين أن الرئيس لم يضرد أحداً ، بل كان يأخذ رأى كل من كان يتقدم إلى لجنة الانتخاب متى وجد اسمه مدرجاً بكشوف الناخبين المحررة بمعرفة المديرية . كما قرر أولهم أن اللجنة كانت تنادى على أسماء الناخبين ، وأن القوة المحافظة على النظام كانت تردد النداء على الأسماء حتى انتهت اللجنة من أخذ أصوات كل من تقدم إليها ، ووجدت اسمه مدرجاً بكشوف الانتخاب ، ثم أتمت عملها ولم يتقدم لها أحد وامتنعت من أخذ صوته .  
 ادعى الطاعن أن رئيس اللجنة أغمى عليه مرتين ، مما حمله على طرد عدد كبير من الناخبين . وقد تبين للجنة فحص الطعون من أقوال مندوب الداخلية أن هذه الواقعة لا نصيب لها من الصحة ، وأن كل ما حدث هو أن رئيس اللجنة استراح مرتين لا تتجاوز المرة منهما عشر دقائق لم يبرح فيهما مكانه ، ثم باشر عملية الانتخاب بعد ذلك — ولا ترى لجنة فحص الطعون أى مأخذ على هذا التصرف .  
 وباستجواب اللجنة للثلاثة الناخبين أعضاء لجنة الانتخاب ، تبين لها أن الرئيس لم يستبد بالأمر في اللجنة كما ذهب إليه الطاعن ، فقد شهد أحدهم ( أحمد افندى جبه ) بأن الرئيس لم يطرد أحداً . وبمثل ذلك شهد الشيخ عكاشه والشيخ على سيد احمد جبه .  
 وإن كان الأخيران قررا أن الرئيس أعلن انتهاء عملية الانتخاب ، وإن في هذا معنى الطرد ، وقد سئلا عما إذا كان أحد من الناخبين ذهب إلى اللجنة بعد إعلان ذلك وطلب أخذ رأيه فمنعه أحد فأجاباً سلباً ؛ وفي هذا ما يجعل اللجنة ترجح عدم صحة إعلان الرئيس انتهاء عملية الانتخاب مع وجود ناخبين لم يعطوا أصواتهم بعد .

وقد ثبت من التحقيق أن أعضاء اللجنة الثلاثة كانوا ممثلين الطاعن . فلو أن عملية الانتخاب انتهت مع وجود ناخبين لم يعطوا أصواتهم لاحتج أعضاء اللجنة الثلاثة على ذلك ، أو لامتنعوا على الأقل من التوقيع على المحضر .

على أن مندوب الداخلية قرر أن اللجنة لم تمتنع بتاتاً من قبول صوت أحد من الناخبين متى تقدم لها ووجد اسمه مقيداً بكشوف الانتخاب ؛ وواقفه على ذلك الشهود الذين استشهد بهم الطاعن ، وهم : ضابط النقطة والجاويز والبلوكامين كما أسلفنا .

وقد استجوبت اللجنة اثنين ممن قيل إنهم وقعوا على العريضة المقدمة من الطاعن ، وقيل فيها إن الناخبين طردوا . فقال أحدهما إنه لم يوقع على تلك العريضة ؛ وقرّر ثانيهما أنه وقع عليها ؛ ولكنهما قررا أنهما لم يذهبا إلى مقر لجنة الانتخاب . وترى اللجنة أن معنى هذا أنهما لم يريا رئيس اللجنة ولا أحداً من أعضائها ، حتى يقال بعد ذلك إن الرئيس طرد الناخبين .

والثابت أن لجنة الانتخاب أتمت عملية أخذ أصوات الناخبين في الساعة الثانية من صباح يوم ٣ مايو سنة ١٩٣٦ ، وأنها لبثت بمنقر اللجنة إلى الساعة الرابعة صباحاً . والثابت كذلك أنه لم يتقدم إليها أحد ما بين الساعة الثانية والساعة الرابعة صباحاً ، كما شهد بذلك ضابط النقطة ، الذي كان دقيقاً في أداء شهادته . فقد قرر أنه بعدما غادرت اللجنة مقرها وانصرف الرئيس جاء بعض أشخاص وقالوا إنهم كانوا موجودين بحوش النقطة الداخلي ولم يعطوا أصواتهم بعد . وقد سئل الضابط عما إذا كان هؤلاء الأشخاص من الناخبين ، فقال إنه لا يدري . كما سئل عما إذا كانت اللجنة امتنعت عن قبول تصويت أحد من هؤلاء ، فأجاب بأن اللجنة لم تمتنع من قبول تصويت أى ناخب تقدم إليها .

وظاهر من كلام الضابط أن هؤلاء الأشخاص كانوا نائمين ؛ ولم يشكوا إليه إلا بعد أن انتهت اللجنة من عملها وانصرف رئيسها . وقد أرادت اللجنة أن تتبين عدد هؤلاء الأشخاص ، فسألت الضابط والجاويز والبلوكامين وأعضاء اللجنة النهائية الثلاثة عن ذلك . ر أحمدهم (على سيد احمد جبه) أن عددهم مائتان أو مائتان وخمسون . وترى اللجنة أنه بفرض الأخذ بهذا القول فإن هذا العدد يقل ، الفرق بين ما حصل عليه الطاعن والطعون في صحة انتخابه ، لأن الفرق بينهما ثلاثمائة وخمسون صوتاً .

وقرّر البلوكامين أنه من الجائز أن يكون العدد مائتين أو ثلاثمائة ، وأنهم كانوا موجودين في حوش مساحته توازي مساحة لجنة الأوقاف بمجالس النواب مرة ونصف مرة ؛ وتقدر اللجنة العدد الذي تسعه مثل هذه الغرفة بمائة شخص على أكثر تقدير .



مادة ٩٥ « ... .. »

وقد سئل مندوب الداخلية عن عدد الناخبين الذين كانوا موجودين بجمعية الانتخاب في الساعة الخامسة مساءً ، فأجاب بأنه حوالي أربعمائة أو أربعمائة وخمسين ناخباً ؛ وبمثل ذلك أجاب رئيس اللجنة أثناء استجواب مندوب الداخلية . فإذا لوحظ أن عملية الانتخاب استمرت بعد ذلك حتى الساعة الثانية من صباح ٣ مايو سنة ١٩٣٦ ، كان من المرجح جداً أن هذا العدد جميعه قد صوت فيما بين الساعة الخامسة مساءً والثانية من صباح يوم ٣ مايو سنة ١٩٣٦ . وإذا صح أن بعض الناخبين كان نائماً فإن عدم تصويتهم يعود إلى إهمالهم هم ، ولا مسئولية في ذلك على لجنة الانتخاب التي ثبت أنها لم تمتنع عن قبول تصويت أحد تقدم إليها .

على أن اللجنة تقدر عدد هؤلاء الذين أهملوا ولم يستعملوا حقهم بما لا يزيد على مائة وخمسين شخصاً . وهو عدد لا يؤثر على نتيجة الانتخاب العامة ، لأن الفرق بين الطاعن والطعون في صحة انتخابه ثلاثمائة وخمسون صوتاً كما سبق القول .

أضف إلى هذا أنه لا يمكن القطع بأن كل من كانوا بالحوش ، من الناخبين بلجنة البدرشين رقم ١ ؛ بدليل أن أحد من رأت اللجنة سؤالهم ممن ورد توقيعه على العريضة المقدمة من الطاعن ( وامتنع من الحضور ) — وهو المدعو على محمد بشر — ظهر أنه ليس ناخباً بتلك اللجنة ، بل في لجنة أخرى كما يفيد ذلك كتاب تاريخه ٣٠ يولييه سنة ١٩٣٦ وورد إلى لجنة فحص الطعون من مديرية الجيزة . ولهذا :

تصر لجنة فحص الطعون على رأيها ، وتقرح على المجلس رفض الطعن وإعلان صحة نيابة حضرة النائب المحترم الشيخ سيد احمد القط .  
الرئيس — هل توافقون على تقرير اللجنة ؟  
( موافقة عامة ) .

الرئيس — إذن أعلن صحة نيابة حضرة النائب المحترم الشيخ سيد احمد القط .  
( تصفيق ) .

( في ١١ أغسطس سنة ١٩٣٦ ) .

بما أن للقضاء السلطة — بمقتضى القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ — في تعيين حقيقة تاريخ الميلاد ، لذلك جرى العمل بمجلسي الشيوخ والنواب على الأخذ بمثل هذه الأوامر القضائية في الطعون الخاصة بحقيقة سن الأعضاء .

#### تقرير لجنة فحص الطعون

وتحقيق صحة النيابة عن صحة نيابة حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فؤاد سراج الدين

أشير إلى الكتاب الآتي :

« حضرة الدكتور المحترم رئيس مجلس النواب

أتشرف بأن أرفع إلى حضرتكم تقرير لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابة عن صحة نيابة حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فؤاد سراج الدين — وهو ممن فازوا بالترشيح ، ولم يطعن في صحة نيابته — رجاء عرضه على المجلس .  
وقد انتخب اللجنة حضرة النائب المحترم الأستاذ أحمد عبد اللطيف مرزوق مقررآ لها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة

محمد عبد الهادي الجندي

تحريراً في ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦

الرئيس ( حضرة الأستاذ المحترم كامل صدقي بك ، وكيل المجلس ) — الكلمة لحضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم أحمد عبد اللطيف مرزوق — أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة :

« راجعت لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابة الأوراق الإدارية الخاصة بترشيح حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فؤاد سراج الدين — وهو ممن فازوا بالترشيح عن دائرة بلقاس قسم أول ولم يطعن في صحة نيابته — فاستوقفها أنه لم يستكمل السن القانونية طبقاً لدفتر قيد المواليد .



مادة ٩٥ « ... .. »

وقد تقدم حضرته للجنة ، وقرر أنه قدم طلباً إلى النيابة العمومية لتصحيح تاريخ ميلاده ، لأنه من مواليد سنة ١٩٠٦ ، وأنه قيد خطأ بدفتر قيد المواليد في التاريخ الوارد بشهادة الميلاد ، وأنه قد بلغ السن القانونية قبل فتح باب الترشيح .  
ثم قدم اللجنة بعد ذلك صورة رسمية من أمر قضائي صادر من محكمة شرين الجزئية الأهلية بتاريخ ٢٥ يولييه سنة ١٩٣٦ يقضى بتصحيح قيد تاريخ ميلاده بدفتر المواليد بمجمله ٦ يناير سنة ١٩٠٦ بدلا من ٢ نوفمبر سنة ١٩١٠ .  
وثابت من الاطلاع على هذا الأمر القضائي أنه تقدم إلى نيابة شرين بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٣٦ بطلب تصحيح تاريخ ميلاده بناء على أسباب ذكرها وأدلة قدمها . وقد أجرت النيابة تحقيقاً في هذا الموضوع ؛ وكان من نتيجته أن أقرت وجهة نظره وأمرت بإجراء التصحيح المطلوب .  
وبما أن لهذا الأمر القضائي قوته في تعيين حقيقة تاريخ الميلاد — لأن للقضاء هذه السلطة بمقتضى القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ — وقد جرى العمل بمجلسي الشيوخ والنواب على الأخذ بمثل هذه الأوامر القضائية في الطعون المائلة التي عرضت عليهما .  
لذلك تكون سن حضرة النائب المحترم قد بلغت أكثر من الثلاثين سنة ميلادية قبل فتح باب الترشيح لعضوية مجلس النواب .  
تحقيق صحة النيابة :  
حققت اللجنة صحة نيابة حضرة النائب المحترم المذكور آنفاً فتأكدت — بعد مراجعة الأوراق الخاصة به — أن الشرائط القانونية الأخرى تتوافر فيه .

بناء عليه :

تقترح لجنة فحص الطعون على المجلس إعلان صحة نيابة حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فؤاد سراج الدين .

الرئيس — هل توافقون على تقرير اللجنة ؟

( موافقة عامة ) .

الرئيس — إذن أعلن صحة نيابة حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فؤاد سراج الدين .

( تصفيق ) .

( في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ) .

للجنة الطعون أن ترى أن لا محل لإجراء تحقيق جديد في إحسان العضو القراءة والكتابة إذا كانت لجنة سابقة قد تحققت

ن إحسانه لها .

تقرير لجنة فحص الطعون

وتحقيق صحة النيابة عن الطعن المقدم من معوض إبراهيم جاد المولى بك

في صحة انتخاب حضرة النائب المحترم سلطان محمد السعدى بك

أشير إلى الكتاب الآتي :

« حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرفع إلى حضرتكم تقرير لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابة عن الطعن المقدم في صحة انتخاب حضرة النائب

محترم سلطان محمد السعدى بك ، رجاء عرضه على المجلس .

وقد انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود صبرى مقررآ لها .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام

رئيس اللجنة

محمد عبد الهادى الجندى

تحريراً في ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٦

مادة ٩٥ » ... ..

الرئيس ( حضرة الأستاذ المحترم كامل صدقي بك ، وكيل المجلس ) — الكلمة لحضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود صبرى ( مقرر اللجنة ) — أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة :

« نظرت لجنة فحص الطعون هذا الطعن ، وتلخص نتيجة بحثها فيما يلى :

عملية الانتخاب

١٠٦٠٣ عدد أصوات من اشتركوا فى الانتخاب .

٥٨٤٥ » الأصوات التى نالها المطعون فى صحة انتخابه .

٤٧٤٥ » » » الطاعن .

١٠٥٩٠ مجموع الأصوات الصحيحة .

١٣ عدد الأصوات الملقاة .

١٠٦٠٣

فى قبول الطعن شكلا :

قدم هذا الطعن فى الميعاد القانونى ؛ وهو مصدق عليه — وعلى ذلك يكون مقبولا شكلا .

أوجه الطعن

تلخص أوجه الطعن فيما يلى :

الوجه الأول :

إن المطعون فى صحة انتخابه لا يحسن القراءة والكتابة .

وبرجوع اللجنة إلى مضبطة المجلس سنة ١٩٢٦ ( الهيئة النيابية الثالثة ، دور الانعقاد الأول ، ص ٥٨ ) تبين لها أن هذا الوجه بالذات سبق أن تمسك به الطاعن فى تلك الدورة . وبعد التحقيق الذى أجرته لجنة فحص الطعون وقتئذ قررت أنه يحسن القراءة والكتابة ، وقضت برفض الطعن ، ووافق المجلس على ذلك بتاريخ ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٦ .

وعلى ذلك ترى اللجنة أنه لا محل لإجراء تحقيق جديد ، وترى عدم قبول هذا الوجه .

... ..  
... ..  
... ..  
... ..

حضرة النائب المحترم الأستاذ على أيوب — إننى أوافق على المبادئ التى وضعتها اللجنة فى تقريرها . ولكنى — مع تقديرى الشخصى لحضرة الزميل المحترم الأستاذ محمود صبرى تقديرأ يسمو على كل تقدير — أخالف اللجنة فيما أبدته عن الرد على الوجه الأول ، حيث ذكرت عبارة يجب ألا تذكر فى التقرير ، لأن الضعف يتناولها من كل نواحيها .

ويتضمن الوجه الأول أن المطعون فى صحة انتخابه لا يحسن القراءة والكتابة . وقد وجه إليه مثل هذا الطعن فى سنة ١٩٢٦ . فقالت اللجنة إذ ذاك — رداً على هذا الوجه — إنها امتحنته ووجدت أنه يحسن القراءة والكتابة ، فكان الواجب على اللجنة الحالية أن تبني حكمها على إجراءاتها الشخصية لا على إجراءات لجنة سبقتها فى سنة ١٩٢٦ . وإذا سلمنا بأنه نجح فعلا فى سنة ١٩٢٦ ، فما الذى يضمن لنا نجاحه فى سنة ١٩٣٦ إذا قامت اللجنة بإعادة امتحانه — لذلك أقترح إعادة التقرير إلى اللجنة لتحقيق هذا الوجه .

مادة ٩٥ « ... .. »

المقرر — اعتراض حضرة النائب المحترم في غير محله ، لأنه بطبيعة الحال إذا كان المطعون في صحة انتخابه قد نجح في سنة ١٩٣٦ فإنه من المؤكد ينجح إذا امتحن في سنة ١٩٣٦ ، لأنه لا شك في أن الإنسان يتقدم يوماً عن يوم ، والطبيعة تؤيد ذلك .

حضرة النائب المحترم الأستاذ علي أيوب — هل يضمن حضرة المقرر أنه ينجح إذا أعيد امتحانه في إجازة الاليسانس مع أنه نجح منذ عشرين عاماً ؟

المقرر — هذه مسألة بديهية ، فإن الإنسان لا يمكن أن ينسى القراءة والكتابة . ولكنه قد ينسى القانون أو التاريخ أو أى مادة أخرى .

الرئيس — هل توافقون على تقرير اللجنة .

( موافقة عامة ) .

الرئيس — إذن يقرر المجلس رفض الطعن وإعلان صحة نيابة حضرة النائب المحترم سلطان محمد السعدى بك .

( تصفيق ) .

( في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٦ ) .

إذا فرض أن أشخاصاً لاحق لهم في الانتخاب ، أو لوجود لهم ، ومع ذلك نسب لهم أنهم اشتركوا في عملية الانتخاب ، فإن

هذه العملية لا تكون باطلة ما دام استبعاد أصواتهم لا يؤثر في نتيجة الانتخاب .

تقرير لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابةات

عن الطعن المقدم من عبد المجيد أبو العلا افندى في صحة انتخاب حضرة النائب المحترم مدنى حسن حزين

أشير إلى الكتاب الآتى :

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس النواب

أنشرف بأن أرفع إلى حضرتكم تقرير لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابةات عن الطعن المقدم في صحة انتخاب حضرة النائب المحترم مدنى حسن حزين ، رجاء عرضه على المجلس .

وقد انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم الأستاذ ميخائيل غالى مقررأ لها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة

محمد عبد الهادى الجندى

تحريراً في ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٦

الرئيس ( حضرة الأستاذ المحترم كامل صدقي بك ، وكيل المجلس ) — الكلمة لحضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عمر عمر ( بالنيابة عن المقرر ) — أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة :

نظرت لجنة فحص الطعون هذا الطعن ؛ وتلخص نتيجة بحثها فيما يلى :

في قبول الطعن شكلاً :

قدم هذا الطعن في الميعاد القانونى ؛ وهو مصدق عليه — وعلى ذلك يكون مقبولا شكلاً .



### عملية الانتخاب :

مجموع أصوات من اشتركوا في الانتخاب .	١٢٣٢٤
عدد الأصوات التي نالها المطعون في صحة انتخابه .	٦٤٧٤
» » » » الطاعن .	٥٨٢٩
» » » » الصحيحة .	١٢٣٠٣
» » » » اللغاة .	٢١
	١٢٣٢٤

وجها الطعن

**الوجه الأول :**

يلخص هذا الوجه في قول الطاعن :

- (١) إن أسماء لا وجود لها قيدت بجدول الانتخاب ؛ وأعطى أشخاص أصواتهم بهذه الأسماء .
  - (٢) إن أسماء متوفين قيدت بجدول الانتخاب ؛ وأعطى أشخاص أصواتهم بهذه الأسماء .
  - (٣) إن أسماء مكررة لشخص واحد قيدت في جدولين مختلفين ؛ وأعطى الشخص صوته في اللجنتين .
  - (٤) إن أسماء مكررة لشخص واحد قيدت في جدول واحد ؛ وأعطى الشخص صوته مرتين .
  - (٥) أشخاص قصر قيدت أسماؤهم ؛ واستعملت أصواتهم في الانتخاب .
  - (٦) أسماء غائبين بالدر والسودان ومصر والإسكندرية وأعطى غيرهم أصواتهم بدلا عنهم .
  - (٧) أسماء محكوم عليهم في جرائم تحرّمهم من حق الانتخاب وأعطوا أصواتهم .
- وقد حصر الطاعن كل هذه الأسماء في كشف قدمها للجنة وبلغ عددها ٣١٩ اسما .

وقد أجاب المطعون في صحة انتخابه على هذا الوجه بأنه غير صحيح ، وأن جميع الأشخاص المقيدین بمداول الانتخاب وأعطوا أصواتهم موجودون ، وأنهم حازون لحق الانتخاب . وأضاف إلى هذا أن الطاعن كان ممثلاً في جميع اللجان ولم يقع اعتراض من أحد من مندوبيه ، لا على عملية الانتخاب ، ولا على شخصية الناخبين .

ولجنة فحص الطعون ترى أنه بفرض صحة ما يدعيه الطاعن — ولم يتقدم دليل على صحته — فإنه باستبعاد الأصوات التي يطعن في صحتها من مجموع ما حصل عليه الطعون في صحة انتخابه ، فإن نتيجة الانتخاب لا تتأثر .

ولذا ترى اللجنة رفض هذا الوجه .

الوجه الثاني :

A 4x20 grid of 80 small, stylized human figures in various poses, representing a population.

لهذه الأسباب :

تقترح لجنة فحص الطعون على المجلس أن يقرّر رفض الطعن وإعلان صحة نيابة حضرة النائب المحترم مدني حسن حزين .

الرئيس — هل توافقون على تقرير اللجنة ؟

( موافقة عامة ) .

الرئيس — إذن قرّر المجلس رفض الطعن ، وإعلان صحة نيابة حضرة النائب المحترم مدني حسن حزين .

( تصفيق ) .

( في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٦ ) .

( ١ ) عدم تمثيل المرشح في إحدى لجان الانتخاب لا يعتبر سبباً لإبطال عملية انتخابها .

( ٢ ) ليس لرئيس لجنة الانتخاب أن يقبل شخصاً قدمه أحد المرشحين ضمن الخمسة الذين ينتخبون من يمثله في اللجنة

إذا ثبت لديه أن هذا الشخص محكوم عليه بالأشغال الشاقة ، وإن كان يحمل في يده بطاقة الانتخاب ، ولو ترتب على إخراجه

عدم وجود من يمثل هذا المرشح في لجنة الانتخاب .

( ٣ ) إذا أعيد تقرير اللجنة إليها ، فناقضت في تقريرها الثاني تقريرها الأول ، فإن ذلك التناقض لا يمنع المجلس من النظر

في التقرير الثاني ، إن كان التقرير الأول غير موجود بين يديه ساعة النظر والفصل في الطعن .

مجلس الشيوخ

( جلسة ١٦ سبتمبر سنة ١٩٣٦ )

تقرير لجنة الأمانة الداخلية والطعون

عن الطعن المقدم من الدكتور زكريا أبو ستيت في حضرة الشيخ المحترم بطرس خليل بطرس بك

عن دائرة البليانة ٥

( المقرر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف ) .

عن الطعن شكلاً

بحث اللجنة الطعن من حيث الشكل فوجدته مستوفياً للشروط الموضحة بالمادة ٥٧ من قانون الانتخاب ، فإن الطاعن ناخب بدائرة البليانة ، وتوقيعه مصدق عليه ، والتقرير تقدم في مدة الخمسة عشر يوماً التالية لإعلان نتيجة الانتخاب .

عن الطعن موضوعاً

بني الطاعن طعنه على ثلاثة أسباب تضمنت حصول مخالفة للقانون ، وتهديد ، وإكراه ، إلى آخر ما جاء بالتقرير .

قال في السبب الأول منها إنه حصلت مخالفة للمادة ٣٥ من قانون الانتخاب التي وضعت لضمان تمثيل كل مرشح في لجنة الانتخاب الدائمة حتى يجري الانتخاب صحيحاً وبمبدأ عما يفسده من التزوير وخلافه ، وأنه قد ترتب على هذه المخالفة والإخلال عمداً بتنفيذ القانون أن تشكلت لجان عديدة تشكيلاً غير قانوني ، وهذا مبطل لعملية الانتخاب .

ثم ذكر الطاعن ما حصل في لجتين هما لجنة ساحل بحري ولجنة الشيخ مرزوق الوحيلة ، فقال عن الأولى ما يأتي :

## مادة ٩٥ » ... ..

« قدم الشيخ أحمد شعبان والشيخ أحمد فرغل ، من ناخبي ناحية الساحل بحرى ، مركز البلينا — نيابة عن أحمد بك أبو ستيت — كشف المندوبين الخمسة لرئيس لجنة الساحل بحرى بمقر العمدة في الساعة التاسعة ونصف من مساء يوم ٦ مايو ، فزده استلامه وكلفهما بإحضاره في الصباح . وفلا قدماه له في الساعة السابعة من صباح يوم ٧ مايو ؛ وتسلم صورة منه وأمضى على الآخر بالاستلام . ولما ابتدأت عملية الانتخاب استحضر المندوبين الخمسة وأخبرهم بأن الكشف تقدم بعد الميعاد القانوني ، وشكل اللجنة ثلاثة من بينهم ابن عمدة الساحل البحري الذي سيأتي عنه الكلام بعد ؛ والثلاثة ينتمون لبطرس بك . »

وقال عن الثانية ما يأتي :

« قدم أحمد بك حميد أبو ستيت كشفاً بأسماء الناخبين الخمسة للجنة الشيخ مرزوق — ومن بينهم الشيخ عبد الرحمن حماد الوحيلية ، تبع الشيخ مرزوق . ولأغراض في نفس عمدة الشيخ مرزوق ، رشدى افندى بطرس ، ابن أخى المرشح ، أوعز إلى رئيس اللجنة بأن الشيخ عبد الرحمن حماد المذكور محروم من التصويت لسابق الحكم عليه . وهذه دعوى باطلة لأن المذكور صوت في انتة مجلس النواب ؛ ولم يصدر ضده أحكام مانعة من حق الانتخاب . وقد قبل الرئيس كلام عمدة الشيخ مرزوق ؛ وأخرج الشيخ عبد الرحمن من الكشف . وبهذه الطريقة تشكلت اللجنة من أنصار بطرس بك دون سواهم ؛ ووصل العمدة إلى بغيته ؛ ولم يكن ثمة رقيب التزوير والتلاعب وإفساد الانتخاب . »

وقد رأت اللجنة — وفقاً للمواد ٥٧ من قانون الانتخاب و٢ و٣ من اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ — أن تجرى تحقيقاً يث على الأخص الوقائع التي ذكرت بشأن اللجنتين المذكورتين ، وأن تطلع على أوراق لجان الانتخاب لتبين الحقيقة . ولما كانت مدة الخمسة يوماً المحددة بالمادة ٤ من اللائحة لتقديم التقرير لا تكفى لهذا العمل ، فقد أخذت اللجنة أمر المجلس بهذه المدة .

وقد قامت اللجنة بعمل التحقيق والاطلاع على أوراق اللجان ؛ واتضح لها من ذلك ما يأتي :

أولاً — بالنسبة للجنة ساحل بحرى فإن كشف المندوبين الخمسة المعينين من قبل أحمد بك قد قدم إلى رئيس اللجنة الساعة ١٢ من مساء اليوم السابق على يوم الانتخاب ، كما يؤخذ من شهادة الشيخ أحمد شعبان والشيخ أحمد فرغل ، وشهادة رئيس اللجنة ومندوب الداخلية .

ثانياً — بالنسبة للجنة الشيخ مرزوق الوحيلية . فإنه تبين من شهادة الشيخ عبد الرحمن حماد أنه دخل قاعة الانتخاب ضمن الخمسة المرشحين من قبل أحمد بك . فالعمدة أخبر رئيس اللجنة بأنه ليس له حق الانتخاب لأنه محكوم عليه في جنابة . فرفضه وأخرجه ولم يوافق على ترشيحه مع أن بيده تذكرة انتخابية ، وسبق أن أعطى صوته في الانتخابات لمجلس النواب .

وبالرجوع إلى أوراق اللجنة وجدت ورقة مؤشر عليها من رئيس اللجنة ومن العمدة رشدى افندى بطرس ابن أخى المطعون في انتخابه نصها كالتالى :

« عبد الرحمن حماد خليفة حكم عليه بالحبس لمدة خمس سنوات ؛ وعليه رأينا عدم ترشيحه للجنة الدائمة ؛ وأنه لم يعض المجلس القانونية التي تخول له حق الانتخاب . »

وظاهر جلياً من أوراق الانتخاب للجنة الدائمة أنه لو سمح للشيخ عبد الرحمن حماد بالاشتراك في الانتخاب لكان — هو وآد يدعى محمد موسى أحمد ، من قبل أحمد بك — ممن يناولون أكثر الأصوات ؛ وكانت هناك إذن فرصة لتمثيل أحمد بك باللجنة الدائمة .

### رأى اللجنة

نصت الفقرة الرابعة من المادة ٣٥ من قانون الانتخاب على أن لكل مرشح أن يعين خمسة من الناخبين يبلغ أسمائهم كتابة إلى رئيس لجنة الانتخاب الوقتية في اليوم السابق على يوم الانتخاب ؛ وينتخب هؤلاء الناخبون المعينون من قبل المرشحين من بينهم ثلاثة ليكونوا أعضاء في اللجنة النهائية .

وبما أن كشف الناخبين المعينين من قبل أحمد بك تقدم لرئيس اللجنة قبل الساعة ١٢ مساء من اليوم السابق على يوم الانتخاب فكان يتعين عليه قبوله لتقديمه في الميعاد .



إدلة ٩٥ » ... .. «

ونصت المادة ١٨ من قانون الانتخاب على أن لكل من أدرج اسمه في جدول الانتخاب الحق في الاشتراك في الانتخاب .  
ونصت المادة ١٩ على أن كل من قيد اسمه بالجدول وأصبح قيده فيه نهائياً يعطى شهادة بذلك .

وبما أن عبد الرحمن حماد مقيد اسمه بالجدول ، ويحمل شهادة تبين له الحق في أن ينتخب ، فكان يتعين على اللجنة الموقته قبوله ضمن  
لجنة العيينين بالكشف المقدم من قبل أحمد بك ، ولهذا الشخص أن يشترك مع باقي العيينين من قبل المرشحين في انتخاب ثلاثة من بينهم  
ليكونوا ضمن أعضاء اللجنة النهائية . أما البحث في كون هذا الرجل محروماً أو غير محروم من حق الانتخاب فهذا أمر خارج عن  
اختصاص اللجنة الموقته وعن اختصاص العمدة .

وبما أنه قد ترتب على استبعاد هذا الشخص — بعد أن أجريت عملية الانتخاب فعلاً ، وحاز فيها أربعة أصوات عدا صوته هو — أن صار  
الثلاثة الأعضاء الممثلون للمرشحين في اللجنة النهائية جميعهم من فريق المطعون ضده ، وحرم أحمد بك المرشح من أن يمثل في اللجنة كلية .  
وحيث إن القانون قصد من الطريقة التي رسمها لانتخاب الثلاثة الأعضاء إعطاء كل مرشح فرصة في أن يكون له ممثل في اللجنة  
النائية ليظهر على حسن سير عملية الانتخاب من جهة ، ولضمان منع التأثير على جمهور الناخبين من جهة أخرى . فأمر تشكيل اللجنة  
النائية أمر جوهري هام ؛ بحيث إذا شكلت اللجنة تشكيلاً غير قانوني ، وفات على المرشح الضمان سالف الذكر ، فإن عملية الانتخاب  
تكون باطلة .

وحيث إنه قد اتضح فعلاً أن المطعون ضده حصل على أصوات في اللجنتين المطعون فيهما تزيد كثيراً على الأصوات التي حصل عليها  
خصمه ، وكونت فرقا يزيد عن الأصوات التي زاد بها المطعون ضده على المرشح الآخر أحمد بك في جميع دوائر الانتخاب ، فإن الفرق  
بين الأصوات التي نالها بطرس بك وبين التي نالها أحمد بك في اللجنتين المذكورتين هو ٥٨٦ صوتاً ، حالة أن الفرق بين الأصوات التي  
نالها بطرس بك والتي نالها أحمد بك في جميع دوائر الانتخاب هو ٥٦٩ صوتاً ، وينتج من ذلك أنه باستبعاد أصوات اللجنتين المطعون  
فيهما يكون أحمد بك هو الحائز لأكثرية الأصوات بفرق قدره ١٧ صوتاً .

وحيث إن عدد الناخبين في اللجنتين هو ٢٢٢٠ ، ولم يحضر منهم إلا أقل من النصف — كان من الجائز أنه لو تشكلت اللجنتان  
المذكورتان تشكيلاً صحيحاً أن يحضر معظم من تخلفوا وينتخبوا أحمد بك أبو ستيت .

وحيث إن السبب الأول من أسباب الطعن اتضح منه ما يكفي لإثبات أن تشكيل اللجنتين سالف الذكر غير قانوني ؛ وأن ذلك مبطل  
لعملية الانتخاب — فلا حاجة لبحث باقي الأسباب .

بناء عليه :

قررت اللجنة قبول الطعن شكلاً وفي الموضوع ببطالان انتخاب المطعون ضده وخلو المحل ؟

رئيس اللجنة  
عبد الحكيم عسكر

ملحق

نص الطعن المقدم في حضرة الشيخ المحترم بطرس خليل بطرس بك  
طعن في صحة انتخاب بطرس بك خليل بطرس  
عضو مجلس الشيوخ عن دائرة البليانة نمرة ٥

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

مقدم هذا لدولتكم زكريا عثمان حميد أبو ستيت الناخب المقيد بجدول الانتخاب بناحية أولاد عليو ، مركز البليانة ، مديرية جرجا  
نحت نمرة ١ حرف « ز » ومقيم بالناحية المذكورة .

أشرف بمرض أوجه الطعن الآتية في صحة انتخاب بطرس بك خليل بطرس عضو مجلس الشيوخ عن دائرة البليانة نمرة ٥ :

مادة ٩٥ » ... ..

الأول — تنص المادة ٣٥ من قانون الانتخاب على أن تأليف لجنة الانتخاب الدائمة يكون بطريق الانتخاب بين كل من الندوب الخمسة الذين يقدمهم كل مرشح ، وذلك ضماناً لتمثيل المرشحين في اللجنة حتى يجرى الانتخاب صحيحاً وبعيداً عما يفسده من التزوير وخلافه . ويترتب على ذلك قانوناً أن الإخلال المتعمد بتنفيذ القانون فيما يختص بتشكيل اللجنة يكون مبطلاً لعملية الانتخاب . وقد حدث هذا الإخلال في تشكيل لجان عديدة نذكر منها ما تحققناه :

(١) قدم الشيخ أحمد شعبان والشيخ أحمد فرغل ، من ناخبي ناحية الساحل بحري ، مركز البلينا — نيابة عن أحمد بك ح أبو ستيت — كشف الندوب الخمسة لرئيس لجنة الساحل بحري بمقر العمدة في الساعة التاسعة والنصف من مساء يوم ٦ مايو ، فرفض استلامه ، وكلفهما بإحضاره في الصباح . وفعلاً قدما له في الساعة السابعة من صباح يوم ٧ مايو ؛ وتسلم صورة منه ؛ وأمضى على الآخر بالاستلام . ولما ابتدأت عملية الانتخاب استحضر الندوب الخمسة وأخبرهم بأن الكشف تقدم بعد الميعاد القانوني ؛ وشكل اللجنة من ثلاث من بينهم ابن عمدة الساحل البحري الذي سيأتي عنه الكلام بعد ؛ والثلاثة ينتمون لبطرس بك .

(ب) قدم أحمد بك حميد أبو ستيت كشفاً بأسماء الناخبين الخمسة للجنة الشيخ مرزوق — ومن بينهم الشيخ عبد الرحمن حماد الوصلية ، تبع الشيخ مرزوق . ولأغراض في نفس عمدة الشيخ مرزوق ، رشدى افندى بطرس ابن أخى المرشح ، أوعز إلى رئيس اللجنة الشيخ عبد الرحمن حماد المذكور محروم من التصويت لسابق الحكم عليه . وهذه دعوى باطلة لأن المذكور صوت في انتخاب مجلس النواب ؛ تصدرضه أحكام مانعة من حق الانتخاب . وقد قبل الرئيس كلام عمدة الشيخ مرزوق ؛ وأخرج الشيخ عبد الرحمن من الكشف . وبهذه الطريقة تشكلت اللجنة من أنصار بطرس بك دون سواهم ؛ ووصل العمدة إلى بغيته ؛ ولم يكن ثمة رقيب على التزوير والتلاعب وإفساد الانتخاب ونذكر على سبيل التمثيل ، لا الحصر ، أمثلة تدل على التلاعب والتزوير في عملية الانتخاب أمام هذه اللجنة :

(١) عبد اللاه عبد المطلب صوت لصالح بطرس بك — مع أنه محكوم عليه في تبديد .

(ب) خلف عبد المطلب ناصر صوت لصالح بطرس بك — مع أنه محكوم عليه في تبديد .

(ج) صهيون متى صوت لصالح بطرس بك — مع أنه محكوم عليه في تزوير .

وما يدل على تحيز رئيس هذه اللجنة لصالح بطرس بك أنه فتح عمداً ورقة انتخاب الشيخ أحمد المغربي ، ناظر مدرسة الوصلية الإلزامية ، تبع الشيخ مرزوق ، ليتعرف الذى انتخبه الناظر المذكور : أهو بطرس بك أم غيره . وبسبب ذلك قامت بينهما مشادة داخل غرفة الانتخاب . وكذلك حدث في لجنة الوصلية التى عمدتها رشدى افندى المذكور كثير من التلاعب والتزوير .

ومن أمثلة ذلك :

(١) أحمد هلالى سيبه كان ممثلاً لبطرس بك في لجنة الانتخاب وصوت مع أنه محكوم عليه غيائياً (ولم ينفذ الحكم لتستر العمدة المذكور).

(ب) جاد على جاد صوت لصالح بطرس بك — مع أنه محكوم عليه في سرقة — وكان كثير من المصوتين ينتحلون شخصية آخرى

غائبين أو ميتين ، ويصوتون مرات عديدة لصالح بطرس بك أمام هاتين اللجنتين .

وعلى هذا يتضح أن الانتخاب الذى حصل أمام هاتين اللجنتين باطل قانوناً .

الثانى — استعمل بعض العمدة — لأسباب متعددة — سلطة وظائفهم ونفوذهم للتأثير على الناخبين بدرجة لم يسبق لها مثيل في عهود الانتخابات السابقة . ونذكر على سبيل المثال ما يأتى :

(١) عمدة الساحل بحري ، مركز البلينا ، المدعو حمدان حسان : فقد كان يروج — بكل طرق التهديد والوعيد — لانتخاب شهيد

افندى بطرس في مجلس النواب ، وبطرس بك خليل في مجلس الشيوخ ؛ لأنه مستاجر من عائلة البطارسنة ١٦٠ فداناً بالجزيرة بزما الناحية بلده حتى إن بعض الناخبين الذين أكرههم الحضور في انتخاب مجلس النواب وجدت ورقة انتخابهم مكتوباً عليها « انتخب تخم رأى العمدة » . والدليل الواضح على تلاعب العمدة في الانتخاب أن ناحية الساحل بحري مشهورة بتمسكها بمبدأ الوفد ؛ وقد صوتت في جميع الانتخابات الفردية السابقة لصالح المرشحين الوفديين ؛ حتى إن الانتخاب الذى جرى في سنة ١٩٢٩ لمجلس الشيوخ نال فيه أحمد بك حميد أبو ستيت ٦٠٠ صوت ؛ ونال سليم بك بطرس ٦٥ صوتاً . ولكن في هذه المرة كانت الأطيان التى يستأجرها العمدة المذكور ملكاً للحكومة ، ثم تنازلت عنها لعائلة إخوان بطرس في عهد وزارة صدقي باشا تعويضاً عن أطيانهم التى غمرها البحر . وقد صرح العمدة



لور أمام الكثيرين بأن أرزاقه تحتم عليه وتضطره للترويج لصالح البطارسة . وقد أدخل ابنه وبعض أقاربه في لجنة الانتخاب . امتنع الأهالي عن التصويت كان يدخل أشخاصاً بتذاكر آخرين . ومما يدل على امتناع الناخبين للتصويت لصالح أحمد بك أن عدد زتين في مجلس النواب كان أقل بكثير من المصوتين في مجلس الشيوخ ، وأن عدد المصوتين في انتخاب هذا العام في مجلس الشيوخ كان بكثير من عدد المصوتين لانتخاب مجلس الشيوخ في سنة ١٩٢٩ . ولا يوضح ذلك نذكر عدد المصوتين بالأرقام :

عدد المصوتين لمجلس النواب سنة ١٩٣٦ : ٣٦٥ صوتاً .

» » » سنة ١٩٣٦ : ٤٥٥ »

» » » سنة ١٩٢٩ : ٦٦٥ »

وبمقارنة هذه الأرقام يتضح امتناع الناخبين عن التصويت تحت تأثير العمدة وخوفاً من اضطهادهم لهم .

(ب) حدث في وزارة دولة محمد محمود باشا أن فصلت ناحية القرعان ، مركز جرجا ، إلى ثلاث نواح : سميت الأولى ناحية القرعان ، ثانية ناحية الطوط ، والثالثة ناحية الحماسة ، لأسباب سياسية . وفصلت ناحية أولاد عليو إلى ناحيتين : سميت الأولى ناحية أولاد ب ، والثانية ناحية أولاد علي .

وفصلت ناحية برديس ، مركز البلينا ، إلى ثلاث نواح : سميت الأولى ناحية برديس ، والثانية ناحية العساكرة ، والثالثة ناحية شاة برديس . وفصلت ناحية أولاد سالم بحري إلى ثلاث نواح : سميت الأولى ناحية أولاد سالم بحري ، والثانية ناحية النصيرات ، والثالثة ناحية العقارية .

وفصلت ناحية البلايش بحري إلى ناحيتين : سميت الأولى ناحية البلايش بحري ، والثانية ناحية البلايش المستجدة .

وعينت عمدة لجميع البلاد المفصولة . ولما تعينت وزارة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا في سنة ١٩٢٩ قدم كل من حضرات أحمد حميد أبو ستيت والأستاذ فؤاد افندي أبو ستيت ، وأحمد افندي علي أبو ستيت ، شكوى للوزارة ؛ وأثبتوا فيها أن الفصل في جميع البلاد لأسباب سياسية . وفعلاً ضجت جميع البلاد المفصولة ، ورفت عمدتها . ولما تعينت وزارة دولة صدقي باشا أعادت فصل جميع البلاد كورة ؛ وعينت جميع العمدة المرفوتين لأغراض حزبية . ولما تعينت وزارة صاحب الدولة نسيم باشا قدم كل من حضرات أحمد بك حميد ستيت ، والأستاذ فؤاد افندي أبو ستيت ، وأحمد افندي علي أبو ستيت شكوى للوزارة بإعادة ضم هذه البلاد ورفت عمدتها ؛ لأن سبب إيلها كان سياسياً ولأغراض حزبية . ولكن لأسباب لا محل لذكرها الآن بقيت هذه البلاد مفصولة إلى اليوم ، وأخذ عمدتها يروجون مخرضون على عدم انتخاب مرشحي الوفد ، ظناً منهم بأنه متى نجح مرشح الوفد وتعينت وزارة دولة النحاس باشا ستضم البلاد كلمرة مابقة . وكذلك ررفت وزارة دولة محمد محمود باشا كلا من الشيخ عبد المجيد عمر عارف ، عمدة المجارة ، مركز جرجا ، وعينت الشيخ محمود ناصر بدلا عنه ، ورفت الشيخ حسن عثمان ، عمدة العرابة المدفونة ، مركز البلينا ، وعينت بدله الشيخ صادق محمود الحلفاوي وبعضه آخرين . ولما وليت الحكم وزارة دولة النحاس باشا سنة ١٩٢٩ ررفت العمدة الجدد وأعادت السابقين ؛ فجاءت وزارة صدقي باشا ررفت جميع العمدة المعينين في وزارة الوفد ؛ وأعادت العمدة الذين عينوا في وزارة محمد محمود باشا . وقدم كل من حضرات أحمد بك صد أبو ستيت ، والأستاذ فؤاد افندي أبو ستيت ، وأحمد افندي علي أبو ستيت شكوى لوزارة دولة نسيم باشا ، فأ نصف البعض وبقي من عمدة العرابة المدفونة ، وعمدة أولاد خلف مركز البلينا ، وعمدة المجارة مركز جرجا .

فاستعمل هؤلاء العمدة سلطة وظائفهم وبذلوا كل مجهود حتى لا ينجح مرشحو الوفد ويكون ذلك سبباً في إقصائهم عن مراكزهم ن تعيينهم كان باطلا ولم يراع فيه إلا الحزبية المحضة . ونضرب مثلاً على تدخلهم في الانتخاب :

حدث في أثناء عملية الانتخاب بناحية الحماسة وهي إحدى البلاد المفصولة من ناحية القرعان بمركز جرجا أن كان عمدتها وشيخ نفراء يهددان الأهالي ومخرضائهم على انتخاب بطرس بك خليل حتى حمل ذلك الشيخ رشاد محمد عوض والشيخ محمد رضوان من ناحية المذكورة على أن يقدموا شكوى لرئيس لجنة الانتخاب بناحية الحماسة ؛ وقد استلم رئيس اللجنة الشكوى وأثبتها في المحضر .

ملحوظة — وبالإطلاع على الطعن المقدم من أحمد افندي علي أبو ستيت ، مرشح الوفد في دائرة برديس ، ضد محمد بك عبد المجيد شوادي ، يتبين فيه صحة ما قدمنا من أعمال التهديد ، وإطلاق الأعمرة النارية ، والبلاغات المقدمة للنيابة ، والشكاوى المقدمة لجهات إدارة في عمدة المجارة وعمدة الطوط وعمدة الحماسة .



( ج ) تدخل بعض رجال الإدارة ، أمثال لبيب افندى مشرقى ضابط نقطة الحيام ، وحكيم افندى ضابط بوليس مركز البلينا للترويج لانتخاب بطرس بك خليل عن دائرة البلينا للشيوخ ، وابنه أمين افندى بطرس عن دائرة الحيام للنواب . وقد قدمت شكاوى لسعادة المدير قبل الانتخاب بشأنهما . واكتفى بالاطلاع على الطعن المقدم من حسن افندى محمد حسين ضد أمين افندى بطرس عن انتخاب دائرة الحيام .

( د ) ظهرت نتيجة الانتخاب بناحية المشاودة تبع مركز جرجا - وهى بلدة محمد بك عبد المجيد المشواوى المنافس لمرشح الوفد فى مجلس النواب ، وعمدتها السيد بك عبد المجيد المشواوى - فكانت النتيجة أن نال أحمد بك حميد أبو ستيت صوتاً واحداً ضد ١٠١١ فى إحدى اللجان ، وثمانية أصوات ضد ٨٥١ فى اللجنة الثانية ، فيكون مجموع المصوتين ١٨٦٢ . ولم يشترك مع قرية المشاودة فى الانتخاب غير بلدة كوم اشكيلو التى لم يذهب منها إلى مقر اللجنة سوى ١٥٠ شخصاً تقريباً . فيتضح من ذلك أن عدد المصوتين من قرية المشاودة ١٧١٢ ناخباً ، أى بلغت فيها نسبة التصويت حداً لا يقبله العقل ، خصوصاً وأن معظم أهلها مقيمون بالإسكندرية وبورسعيد وغيرها . وكان العمدة المذكور يدخل الأهالى الحاضرين بدل الغائبين ، وذلك مداراة لنسبة التصويت فى انتخاب مجلس النواب لصالح محمد بك عبد المجيد المشواوى .

الثالث - تتكون دائرة البلينا الانتخابية لمجلس الشيوخ من ثلاث دوائر لمجلس النواب ، وهى : دائرة الحيام ، ودائرة البلينا ، ودائرة برديس ، وجزء من دائرة أولاد حمزه . ولما صدر المرسوم بتحديد يوم ٧ مايو لانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ وانتخاب الدوائر التى حدث فيها إعادة لمجلس النواب أصبح الانتخاب لعضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب فى يوم واحد فى دائرة الحيام ، وترتب على ذلك تقصير ما يزيد عن ثلاثة آلاف ناخب عن التصويت فى دائرة الحيام ، وذلك لأنه لم يراع فى تقسيم اللجان والدوائر الفرعية قرب المسافات ولا طرق المواصلات ، وبذلك لم ينفذ نص المادة ٢١ من قانون الانتخاب التى تحتم مراعاة عدد السكان ، وعدد الناخبين ، وطرق المواصلات ، وغير ذلك من الشروط التى يتحقق معها خير تنظيم لعملية الانتخاب . ونضرب أمثلة على ما كان يلاقه ناخبو دائرة الحيام من الصعوبات وبها المسافات التى اضطرت معظمهم إلى الامتناع عن التصويت :

( ا ) إن بعض أهالى أولاد خلف يتوجهون للتصويت فى دائرة مجلس النواب التى مقرها ناحية الحلافي التى تقع فى الجهة الغرب من النيل ، وأولاد خلف فى الجهة الشرقية منه . وتبعد المسافة بين البلدين نحو ٢٠ كيلو مترا . وفعلا بعد أن توجه كثير من الأهالى إلى ناحية الحلافي وصوتوا فى انتخاب مجلس النواب ، عادوا إلى ناحية أولاد خلف فوجدوا أن الميعاد القانونى قد انتهى .

( ب ) إن أهالى ناحية الحلافي بعد أن يصوتوا لانتخاب النواب بالناحية بلدهم يتوجهون للتصويت لانتخاب مجلس الشيوخ فى نواحي الغابات والكلية وبنى حميل . وفعلا بعد المسافة وضيق الوقت عاقت الأغلبية الساحقة عن التصويت .

( ج ) إن ناخبي ناحية العقارية ينتخبون فى مجلس النواب فى ناحية النصيرات ثم يعودون لينتخبوا لمجلس الشيوخ فى ناحية أولاد طوق شرق - وتقدر المسافة بين ناحية العقارية وناحية النصيرات ، ثم بين ناحية النصيرات وناحية أولاد طوق شرق ، أى المسافة التى يقطعها الناخب الذى يريد أن يصوت للنواب والشيوخ ، بأكثر من ٢٥ كيلو مترا .

( د ) كان على ناخبي ناحية أولاد سالم قبل أن ينتقلوا لانتخاب النواب لناحية أولاد خلف على بعد ٧ كيلو مترات ، ثم ينتقلوا لانتخاب الشيوخ إلى أولاد سالم بحرى على بعد ١١ كيلومترا .

هذه أمثلة ضربناها للتدليل على ما كان يلاقه الناخبون الذين يريدون التصويت لانتخاب الشيوخ والنواب فى يوم واحد من بعد المسافات ، وصعوبة المواصلات ، وضيق الوقت . وفيما يلى بيان نسبى للعجز فى التصويت بدائرة الحيام للأسباب التى ذكرناها :

اسم الدائرة	عدد المصوتين لمجلس النواب	عدد المصوتين لمجلس الشيوخ
بردیس	١١٨٥١	٩٥٠٨
البلينا	١٠٥٠٠	٩١٢٩
الحيام	١١٥٦٢	٦٧٧٤
	١٠٥٧١	

يتضح من البيان المبين أعلاه أن عدد الناخبين الذين صوتوا في انتخاب مجلس الشيوخ قصت نسبتهم للدائرتين الآخرين ثلاثة في ناخب ، مع أنهم صوتوا في انتخاب ٢ مايو أكثر من الدائرتين السابقتين . وزيادة على ذلك فقد استغلّ العمدة الذين كانوا جون بطرس بك هذا الظرف فكانوا يكلفون الأهالي المعروفين أنهم ينتخبون أحمد بك أبو ستيت بالذهاب إلى مقر لجان النواب حتى بعد عودتهم يكون الوقت قد نفذ . وفعلا حدث هذا في معظم اللجان ؛ وكان سبباً لضياع حوالي ثلاثة آلاف صوت من يد بك حميد أبو ستيت — مع أن منافسه بطرس بك لم يزد عنه إلا نحو ٥٠٠ صوت وكسور . فلو اشترك جميع الناخبين ، وعملت لهم هيئات المنصوص عنها في المادة ٢١ من قانون الانتخاب ، لكان النجاح لأحمد بك أبو ستيت محققاً .

الرابع — من كل ما تقدم ، وللأسباب التي ستأتي عند نظر الطعن ، يتضح أن الانتخاب الذي جرى لعضوية مجلس الشيوخ بدائرة بناصرة ٥ في يوم ٧ مايو سنة ١٩٣٦ وقع باطلاً . لذلك أرجو عرض هذا الطعن على هيئة مجلسكم الموقر للنظر فيه حتى يقضى — بعد اعاده — بما تقدم بيطلاق الانتخاب .

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام ؟

دكتور زكريا أبو ستيت

### محكمة البلينا الأهلية

محضر تصديق نمرة ٢٩١ سنة ١٩٣٦

إنه في يوم الأربعاء ٢٠ مايو سنة ١٩٣٦ ، حضر إلى قلم كتاب المحكمة حضرة زكريا افندي عثمان حميد أبو ستيت ، من أولاد ق ، والمعروف لنا شخصياً ، وأقر بما جاء بالطعن ووقع بخطه — ولذا تحرر المحضر ؟  
محمد عبد الوارث

### تقرير لجنة اللائحة الداخلية والطعون

عن الطعن المقدم في حضرة الشيخ المحترم بطرس خليل بطرس بك  
استمرار المناقشة فيه إلى الجلسة المقبلة لعدم تكامل العدد القانوني

( المقرر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف ) .

المقرر — أتلو على حضراتكم التقرير .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمي — لقد قرأنا التقرير ؛ فلا داعي لقراءته .

الرئيس — سبق أن وافقتم حضراتكم على تلاوة التقارير . والآن هل لأحد من حضراتكم اعتراض على ما جاء به ؟

حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك — فحصت اللجنة الطعن المقدم في انتخاب حضرة الشيخ المحترم بطرس خليل بطرس بك ، رت قبوله . وإنني أرى رفض الطعن للأسباب التي سأدلى بها :

جاء بالمادة السادسة من اللائحة الداخلية أن « للأعضاء المطعون في انتخابهم الاشتراك في فحص الطعون ؛ ولكن لا يجوز حذم أن يبدى رأيه في صحة انتخابه » . ولجنة الطعون لم تطلب المطعون فيه ولم تأخذ رأيه ؛ وهذا وجه موجب لإبطال رأيها .

كذلك خالفت اللجنة الفقرة الأخيرة من المادة ٣٥ من قانون الانتخاب التي نصها : « لكل مرشح أن يعين خمسة من الناخبين من أسماهم كتابة إلى رئيس لجنة الانتخاب الوقتية في اليوم السابق على يوم الانتخاب » . لأن تعليمات وزارة الداخلية تقضى بأن تبقى لجنة قائمة بعملها لغاية الساعة السادسة مساء . والواجب على كل مرشح — وقد رشحنا كلنا من قبل — أن يقدم كشف الناخبين من ينتخب من بينهم أعضاء اللجنة إلى رئيس اللجنة . فالمفروض أن يكون تقديم الكشف قبل أن ينتهي الوقت المعين للدواوين ، لغاية الساعة السادسة على الأكثر ؛ ولم يقل أحد بتقديمه في منتصف الليل . إن المفهوم من نص القانون ، ومن تعليمات وزارة الداخلية ، تقديم الكشف إنما يكون في أوقات العمل المقررة . وتعلمون حضراتكم أن لكل عمل وقتاً يؤدي فيه . فالمحضر مثلاً لا يصح له



مادة ٩٥ » ... ..

أن يعلن أو ينفذ الأوراق بعد الساعة السادسة مساء . فلماذا نجهز تقديم كشف المندوبين الخمسة في منتصف الليل ؟ إن في هذا مخالفة صريحة للمادة المذكورة .

كذلك جاء في تقرير لجنة الطعون أن إحدى لجان الانتخاب حذفت اسم أحد المندوبين الخمسة بدعوى أنه محكوم عليه مع أنه أعطى صوته في انتخاب النواب . غريب أن يعتبر إعطاء صوت في انتخاب عضو مجلس النواب دليلاً على أنه حائز للشروط التي يجب توافرها في الناخب ، وأن يبنى على إخراج من كشف الناخبين الخمسة قبول الطعن — في حين أنه كان يجب معاقبته بالحبس والغرامة . فإن المادة ٧٠ من قانون الانتخاب تقضى بأن يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد عن سنة ، وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري ، أو بإحدى هاتين العقوبتين — كل من أبدى رأيه في انتخاب وهو يعلم أن اسمه أدرج في الجدول بغير حق . فبدلاً من أن يقال إن عدم اشتراك هذا الشخص في انتخاب أعضاء اللجنة مبطل للانتخاب ، كان من الواجب أن يحاكم لأنه خالف القانون ، لأن التحقيق دل على أنه — باعتداله — حكم عليه في جنابة بالحبس خمس سنوات . وعلاوة على ذلك فإنه قدمت في هذه الدورة طعون كثيرة في انتخاب بعض حضرات النواب ، وكانت هذه الطعون وجيهة ، ومع ذلك رأى المجلس صرف النظر عنها نظراً للظروف الحاضرة . فلماذا تتمسك هذه بأسباب واهية ونبني عليها قبول الطعن ؟

إنى أرجو رفض هذا الطعن وعدم قبوله .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — فهمت من تقرير اللجنة أنها قبلت هذا الطعن لأن أحد المتنافسين لم يمثل في لجنتي من لجان الانتخاب ؛ واعتبرت ذلك سبباً موجباً لبطالان تشكيل اللجنتين ؛ وقضت ببطالان الانتخاب تبعاً لذلك .

السبب الأول الذي رأيته اللجنة موجباً لبطالان تشكيل إحدى اللجنتين أن الكشف الذي قدمه أحد المتنافسين وصل إلى اللجنة في الساعة السابعة صباحاً . ودونت اللجنة في محضرها أنه وصل بعد الميعاد ولم تقبله . وقالت لجنة الطعون إنه ثبت من أقوال رئيس اللجنة أن هذا الكشف قدم في منتصف الساعة الثانية عشرة من مساء اليوم السابق ليوم الانتخاب .

إن المبدأ الذي قرره لجنة الطعون — التي أشرف بعضويتها — هو أن ما يدون في محاضر اللجان محترم حتى يقوم الدليل على تزويره ؛ وأنها لا تصدق غير ما ورد في محاضر اللجان إلا إذا قامت قرائن قوية تؤيد الشك في صحة ما جاء بها . وفي خصوص هذه المسألة لم تشر اللجنة إلى وجود أية قرينة تشككها فيما جاء بالمحضر ، وتؤدي بها إلى سماع شهادة الشهود الذين اعتمدت على شهادتهم .

قال رئيس اللجنة إنه كان نائماً بالفعل ، وإنه علم بإرسال الكشف إليه في وقت نومه ولم يتسلمه . وهذا الكلام لا يقبل منه لأنه لم يدون بمحضر اللجنة ؛ ولا يمكن أن يؤخذ رأي خارج عن المحضر لإبطال ما أثبت فيه ؛ والقائل واحد في الحالين . هذا ما لا يمكن قبوله وكان يجب على هذا الرئيس أن يدون في المحضر ما جاء على لسانه أمام اللجنة بصفته رئيساً لإثباتاً للوقائع .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — هذه حالة لا يعلم بها إلا الرئيس وحده ؛ بينما هو يدون في المحضر ما تعلمه اللجنة وهي مكونة منه ومن آخرين .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — يجب أن يقرر الرئيس هذا عن نفسه في المحضر . فقبول اللجنة للشهادة الشفوية وإبطالها للشهادة الرسمية المدونة بالمحضر مخالف للمبدأ الذي سارت عليه نفس هذه اللجنة . لنفرض أني عضو في لجنة انتخابية ، وأنت أقررت محضراً ودونت فيه أقوالاً بموافقة اللجنة ، ثم شهدت ضد ما جاء في هذا المحضر — فلا توجد محكمة في العالم تقبل هذه الشهادة . حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — اللجنة مكونة من خمسة ، وهذه واقعة تختص بالرئيس وحده .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — هذا إجراء من إجراءات اللجنة . وشرط القانون أن يصل الكشف في اليوم السابق للانتخاب . ولم يصل هذا الكشف حتى بشهادة رئيس اللجنة الذي قال إنه كان نائماً فعلاً . فلن وصل إذا ؟

افرضوا أن الكشف رفض من غير حق ، فكل ما ترتب على ذلك أن أحد المتنافسين لم يمثل في إحدى اللجان . ولا يوجد نص في القانون على وجوب التمثيل ؛ وإنما نص على طريقة التشكيل ؛ ولم ينص على البطلان في حالة ما إذا انعدم التمثيل . ومع هذا توجد قاعدة قانونية معروفة ، وهي أنه : إذا أمر القانون بعمل ، ولم ينص على أن المخالفة توجب البطلان ، فلا بطلان .



هذه قاعدة مسلم بها في القوانين والمحاكم . فالخالفه التي وقعت في هذه اللجنة من أي النواحي لا يمكن أن تنهض دليلاً ، ولا أن يحكم من أجلها بطلان الانتخاب إلا إذا نص على ذلك في القانون . أما اللجنة الثانية فالأمر فيها أوضح . شخص محكوم عليه في جريمة سرور في قتل بخمس سنوات ، ومحروم من الانتخاب أبداً ، وقد وضعه أحد المنافسين في الكشف الذي قدمه ليشارك في انتخاب أعضاء اللجنة . هذا الرجل الذي أدرج اسمه في جدول الانتخاب بغير حق ، وأعطى تذكرة بغير حق ، إذا أبدى رأيه في الانتخاب عوقب بالحبس سنة رضم بمبلغ فوق هذا الحبس . هذا الرجل أدرج في كشف المرشح ليشارك في انتخاب أعضاء اللجنة ؛ واشترأك في هذا الانتخاب ، واشترأك في انتخاب العضو جريمة يعاقب عليها القانون . وكل ما عملته اللجنة أنها منعت وقوع الجريمة قبل وقوعها ، فمنعت هذا الشخص لما علم الرئيس وأعضاء اللجنة أنه لا يصح له الاشتراك في الانتخاب . وواجب على كل مصري — لا على اللجنة وحدها — أن يمنع وقوع الجريمة قبل وقوعها ما استطاع ؛ ولكن لجنة الطعون تقول إن البحث في كون هذا الرجل محروماً أو غير محروم من حق الانتخاب أمر خارج عن اختصاص لجنة الانتخاب الموقته . واشترأك هذا الرجل إذا ثبت أنه محكوم عليه يعتبر جريمة . فمن ذا الذي يقول إن اللجنة لا تملك منع وقوع الجريمة ؟

يلاحظ أن اللجنة التي وضعت هذا التقرير متفقة معي في الرأي بأن منعه من الاشتراك في الانتخاب لا يكون مبطلاً إذا ثبت أنه محكوم عليه . فقد قال الطاعن : إن هذا الرجل غير محكوم عليه ، وإنه منع بغير حق . وقال المطعون فيه : بل هو محكوم عليه ، وإنه منع بحق . وقد تفادت اللجنة أن تقول لنا إن كان محكوماً عليه أم لا . فسكوتها عن ذلك يعد هرباً . وإلا لو اعتقدت اللجنة صحة رأيها ، مع ثبوت الحكم على ذلك الرجل ، لواجهت المجلس صراحة . لو تقدمت اللجنة بهذه الأمور جميعاً لأمكننا أن تناقشها . أما وهي لم تفعل ذلك ثم تطلب إلى المجلس أن يوافقها على قبول الطعن ، فهذا ما لا أقبله أنا على الأقل ، وأطلب رفض الطعن — والرأي مع ذلك للمجلس .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي — أطلب إلى حضراتكم أن تقرروا عدم الموافقة على تقرير اللجنة ، واعتقد أن هيئة المجلس الموقرة وهي تفصل في مثل صحة الانتخاب وعدمه هي محكمة عليا تفصل عن علم ودراية وتمثيل لجميع عناصر الدعوى أمامها . ولكن اللجنة في تقريرها أغفلت أموراً شتى كان من الواجب بحثها ، إذا أرادت أن يكون الحكم صحيحاً ، كان يجب عليها أن تستعرضها وتوضحها بما فيه الكفاية .

لا أريد أن أدخل في التفاصيل لأن حضرة زميلي شرح الموضوع بما فيه الكفاية . ولكن كلامي سيقصر على تقرير اللجنة . كان من الواجب على اللجنة أن تستدعي العضو المطعون فيه أمامها وتطلعه على التحقيقات التي جرت وتطلب منه إبداء ملاحظاته عنها ، وهذا ما لم تفعله اللجنة ولا تقرأها عليه .

إذا قدم طعن فأول واجب على لجنة الطعون العامة وعلى لجنة الطعون الفرعية بصفة خاصة أن تسمع أقوال المطعون فيه وأن تعرض عليه ما تجريه من تحقيقات وأن تسمع ملاحظاته وأن تطلعه على كل تفصيل .

أما في حالتنا هذه فإن اللجنة لم تطلع حضرة العضو المطعون فيه بل ولم تمكنه من الاطلاع الكافي ولا من إبداء ملاحظاته . إبداء كافي .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — هذا بالرغم من أن حضرة العضو المطعون فيه طلب من اللجنة ذلك .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي — إن هذا ليس بدستور ولا بتقليد يجب أن يجري عليه في هذا المجلس . الأمر في غاية الوضوح . قيل إنه تقدم كشف المرشحين من المنافس لحضرة العضو المطعون فيه إلى رئيس لجنة الانتخاب في منتصف الساعة الثانية عشرة مساءً ، وإن هذا الرئيس امتنع عن تسلمه في ذلك الوقت وفي الصباح أيضاً بحجة أنه تقدم بعد الوقت القانوني .

سمعت ملاحظة من أحد حضرات الأعضاء عندما قال حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل إن رئيس لجنة الانتخاب لم يثبت في محضر اللجنة أن هذه الواقعة وقعت . ولكن الذي أثبتته في هذا المحضر هو أن الكشف تقدم في منتصف الساعة الثامنة من صباح يوم الانتخاب فقرر الشهود أن الكشف تقدم لرئيس اللجنة في منتصف الساعة الثانية عشرة من مساء اليوم السابق على يوم الانتخاب .

وسمعت ملاحظة أخرى وهي أن لرئيس لجنة الانتخاب أن يعدل عما سبق أن قرره بخطه وييمينه . هذا أمر غريب ! إذا قرر

مادة ٩٥ د ... ..

رئيس لجنة الانتخاب في محضر رسمي أن الكشف وصله في منتصف الساعة الثامنة صباحاً؛ فهذا هو الواجب احترامه ، لأنها واقعة رسمية يجب احترامها .

أما إذا عدل فيما بعد عما خطه يمينه فلا يمكن أن تصدقوه ولا يمكن أن يكون محل احترام . إن صحة الورقة الرسمية هي فيما نحر فيها وإلا انعدمت الثقة بالأوراق الرسمية . لأن صاحبها يصبح وفي مكنته أن يهدمها لكلمة يقولها بعد أن حررها بخطه .

تقول لجنة الطعون إنها سمعت شهوداً ولكن لم تذكر عن ذلك شيئاً ولكننا علمنا أنها سمعت شهادة مندوب الداخلية كما سمع شهادة شاهدين اختلفا في الشهادة فقد شهد أحدهما بأن كشف المرشحين تسلم من نفس المنافس وشهد الآخر أن الكشف المذكور تسلم من ابن المنافس . أما مندوب الداخلية فشهد أنه لا يعلم من الأمر شيئاً .

هنا أغفلت لجنة الطعون أن تستعرض حقيقة الواقع ولم تذكر اللجنة أقوال الشاهدين .

كان من الواجب عليها وهي تستند إلى أقوال هذين الشاهدين أن تسرد هذه الواقعة حتى تستريح ضمائرهم إلى الحكم الذي تصدرونه إن في شهادة الشاهدين تناقضاً واضطراباً ظاهراً ومندوب الداخلية لا يوافقهما على شهادتهما ورئيس لجنة الانتخاب في واد ومندوب الداخلية في واد آخر . فإذا أردتم أن تصدروا حكماً صحيحاً فلتستحضروا محاضر التحقيق لتبينوا ما تقرر له الآن وهو أن الواقعة في ذات من أنه تقدم كشف في وقت مناسب أو غير مناسب لا وجود له إذ الثابت رسمياً — ولا شبهة فيه — أن هذا الكشف تقدم في صباح يوم الانتخاب ، وإذن فلا يمكن أن يكون هذا وجهاً للبطلان بحال من الأحوال .

الأمر الآخر هو أن رئيس لجنة الانتخاب عندما تقدم له اسم أحد المختارين ليثقل المنافس للعضو المطعون فيه في لجنة الانتخاب ظهر له أن هذا الشخص محكوم عليه ، وشهد العمد بذلك ، واعترف الرجل أيضاً أنه محكوم عليه بخمس سنوات .

كان في استطاعة المنافس أن يختار شخصاً آخر ولكنه اختار شخصاً محكوماً عليه كما تقول لجنة الطعون ليرتكب جريمة انتخابية هذا أمر لا يمكن أن تسلموا حضراتكم به . أتسلمون حضراتكم بأن شخصاً محكوماً عليه بخمس سنوات وعمرماً عليه إلى الآ أن يستعمل حقوقه الانتخابية يمكن له أن يستعمل هذه الحقوق ؟ أطلب إلى حضراتكم أن تقرؤا مبدأ وهو أن كل شخص بيده تذكر ولو كان محكوماً عليه يمكنه أن يستعمل حقوقه الانتخابية ؟ أطلب منكم أن تقرؤا وقوع الجريمة بجواز تصويته ؟

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — هذا الشخص جاء لا يعطى صوته فحسب بل يشرف على عملية الانتخاب .

حضرة الشيخ المحترم الفريق موسى فؤاد باشا — هذا الرجل إنما جاء للإرهاب .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي — المادة ٧٠ من قانون الانتخاب صريحة في أن يعاقب بالحبس لمدة سنة كل من أعطى صوته بغير حق . فإذا عرفت لجنة الانتخاب ذلك ، ووافقت على أن يشترك معها كانت هي شريكة له في الجريمة بمقتضى المادة ٧٠ المذكورة ، وبناء عليه أرجو من حضراتكم أن تقرؤوا رفض الطعن .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الملباوى بك — وأنا أيضاً أؤيد حضرتي الشيخين المحترمين الأستاذين عبد الرحمن البيلي ، وعبار الجبل ، وأضم صوتي إليهما ، وأطلب من المجلس أن يقرر رفض تقرير اللجنة وصحة انتخاب العضو المطعون في انتخابه ، وهو حضرة الشيخ المحترم بطرس خليل بطرس بك للأسباب التي أبدتها .

يضاف إلى ذلك سبب صغير جداً هو أن الطاعن بنى طعنه في عريضته التي بين أيديكم على وجهين : الأول أنه رشح أحد الممثلين لفرضته لجنة الانتخاب . والوجه الثاني أنه حصل إكراه وتهديد للناخبين .

أما عن الوجه الأول : فقد تكلم عنه الأستاذان فيما تعرضت له اللجنة من أن كشف المرشحين تقدم في الساعة التاسعة مساء . إتنا نعرف العمل القضائي ونعرف أن هذه الهيئة هي هيئة قضائية شعبية حكومية . واليوم في عرفها هو الذي يبتدىء من شروق الشمس إلى غروبها .

فإذا سلمنا بأن كشف المرشحين لم يقدم إلا في الساعة التاسعة مساء يكون يوم العمل قد انتهى لأن جميع الموظفين — سواء كانوا قضاة أو محضرين أو من أعضاء لجان الانتخاب — لهم أيام عمل مخصوصة تبتدىء في ميعاد وتنتهى كذلك في ميعاد . وكذلك في أيام الانتخاب



دّة ٩٥ » ... .. »

ن العمل يبتدىء فيه من الساعة الثامنة صباحاً ، وينتهى في الساعة الخامسة بعد الظهر ؛ إلا إذا وجد ناخبون في مقرّ اللجنة فيستمرّ ما حتى يعطى الناخبون الحاضرون أصواتهم حسب نص قانون الانتخاب .

ويؤخذ من هذا أن اليوم السابق ينتهى بدون نزاع عند غروب الشمس . ومن المسلم به أن الكشف تقدّم بعد غروب الشمس .  
اللجنة في حل من أن تقرر أنه تقدم في غير الميعاد القانوني ما دام أنه تقدم بعد الغروب .

الوجه الثاني : أنه حصل تهديد وإكراه لأن أحد الممثلين للطاعن دخل قاعة الانتخاب ولما تحققت اللجنة أنه محكوم عليه رفضت بولاه . وإذا فرض وكان هذا الشخص غير محكوم عليه وله حق الانتخاب وكان من الأخير البررة وأخرجته اللجنة فهل في إخراجه إكراه أو تهديد ؟

ما هو هذا الإكراه وما نوع هذا التهديد ؟ لكن الطعن الذي أمام حضراتكم مصور بهذه الصورة . فهل في ذلك إكراه أو تهديد زحق يستعمله المرشح ؟ هذا الشخص الذي ظهر أنه محكوم عليه قبل الحجة وخرج من اللجنة طائعاً بدون تهديد أو إكراه .

أظن بعد ذلك أن الكلمة التي قلناها بأن هذا الطعن ليس له أساس ويجب رفضه والتقرير بصحة انتخاب حضرة الشيخ المحترم طرس خليل بطرس بك .

المقرر — حضرات الشيوخ المحترمين : لجنة الطعون تطلب من حضراتكم أن تقرروها على تقريرها وتطلب بطلان انتخاب حضرة الشيخ المحترم الطعون فيه . أرجو من حضراتكم أن تلاحظوا أننا في هذا المجلس الآن محكمة مقيدة بقانون وفي رقابنا دين يجب علينا أن نقضى بالعدل بما يتطلبه القانون . وقد رأيت أمراً غريباً في هذه القاعة وهو أن يباح الكلام والرجاء وغير ذلك أمام أشخاص في قضاة في هذه الجلسة . من أجل ذلك أرجو أن تقدروا المسؤولية وتذكروا أنكم محكمة عليا وأنه مطلوب منكم أن تقرروا الحقيقة ن نصابها طبقاً للقانون وبعد ذلك أشرح لحضراتكم الوقائع ثم تصدرون حكمكم العادل .

قدّم الطاعن طعنه وبناء على ثلاثة أسباب :

السبب الأول منها هو حصول مخالفة للقانون في المادة ٣٥ من قانون الانتخاب . وقال إنه ينبغي على هذه المخالفة أن يكون تشكيل للجنة اللتين شكلتا باطلاً وبناء على ذلك يلغى الانتخاب . هذا هو السبب الأول .

إن المادة ٣٥ من قانون الانتخاب هي الضمان لتمثيل المرشح في لجنة الانتخاب وقد نص عليها في القانون خصيصاً ليتأكد كل مرشح من وجود من يمثله في اللجنة .

حضرة الشيخ المحترم الفريق موسى فؤاد باشا — حتى ولو كان تأخير تقديم كشف المرشحين للجنة النهائية من المرشح ؟

المقرر — متى أراد المرشح أن يمثل في اللجنة .

حضرة الشيخ المحترم محمد الحفنى الطرزي باشا — أرى أن العدد غير قانوني .

الرئيس — نظراً لعدم تكامل العدد القانوني هل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة الآن على أن تكون الجلسة المقبلة غداً الخميس الموافق غرة رجب سنة ١٣٥٥ ( ١٧ سبتمبر سنة ١٩٣٦ ) الساعة السادسة مساء ؟

( موافقة ) .

( في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٣٦ ) .



( جلسة ٢٧ يولييه سنة ١٩٣٧ )

تقرير لجنة اللائحة الداخلية والطعون

عن الطعن المقدم من الدكتور زكريا أبو ستيت في حضرة الشيخ المحترم  
بطرس خليل بطرس بك عن دائرة البلينا عمرة ٥

( المقرر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى ) .

عن الطعن شكلاً

بحثت اللجنة الطعن من حيث الشكل فوجدته مستوفياً للشروط الموضحة بالمادة ٥٧ من قانون الانتخاب ، فإن الطاعن ناخب بدار البلينا وتوقيعه مصدق عليه والتقرير تقدم في مدة الخمسة عشر يوماً التالية لإعلان نتيجة الانتخاب .

عن الطعن موضوعاً

بنى الطاعن طعنه على أسباب تضمنت حصول مخالفة للقانون وتهديد وإكراه إلى آخر ما جاء بالتقرير . قال في السبب الأول إنه حصلت مخالفة للمادة ٣٥ من قانون الانتخاب التي وضعت لضمان تمثيل كل مرشح في لجنة الانتخاب الدائم حتى يجرى الانتخاب صحيحاً وبمبدأ عما يفسده من التزوير وخلافه . وأنه قد ترتب على هذه المخالفة والإخلال عمداً بتنفيذ القانون أن تشكلت لجان عديدة تشكيلاً غير قانوني وهذا مبطل لعملية الانتخاب .

ثم ذكر الطاعن ما حصل في لجنتين هما لجنة الساحل بحري ولجنة الشيخ مرزوق العوكلية فقال عن الأولى ما يأتي :  
قدم الشيخ أحمد شعبان والشيخ أحمد فرغلي من ناخبي ناحية الساحل بحري مركز البلينا نيابة عن أحمد بك حميد أبو ستيت كشف المندوبين الخمسة لرئيس لجنة الساحل بحري بمقر العمدة في الساعة التاسعة ونصف من مساء يوم ٦ مايو فرفض استلامه وكلفهم بإحضاره في الصباح وفعلاً قدماء له في الساعة السابعة من صباح يوم ٧ مايو وتسلم صورة منه وأمضى على الأخرى بالاستلام . ولما ابتدأت عملية الانتخاب استحضر المندوبين الخمسة وأخبرهم بأن الكشف تقدم بعد الميعاد القانوني وتشكلت اللجنة من ثلاثة من بينهم ابن عمدة الساحل البحري والثلاثة ينتمون لبطرس بك .

وقال عن الثانية ما يأتي :

« قدم أحمد بك حميد أبو ستيت كشفاً بأسماء الناخبين الخمسة للجنة الشيخ مرزوق ومن بينهم الشيخ عبد الرحمن حماد من العوكلية تبع الشيخ مرزوق . ولأغراض في نفس عمدة الشيخ مرزوق رشدي افندي بطرس ابن أخى المرشح أوعز إلى رئيس اللجنة بأن الشيخ عبد الرحمن حماد المذكور محروم من التصويت لسبق الحكم عليه وهذه دعوى باطلة لأن المذكور صوت في انتخاب مجلس النواب ولم يصدر ضده أحكام مانعة — من حق الانتخاب . وقد قبل الرئيس كلام عمدة الشيخ مرزوق وأخرج الشيخ عبد الرحمن من الكشف . وبهذه الطريقة تشكلت اللجنة من أنصار بطرس بك دون سواهم ووصل العمدة إلى بغيته ولم يكن ثمة رقيب على التزوير والتلاعب وإفساد الانتخاب » .

وقد رأت اللجنة وفقاً للمواد ٥٧ من قانون الانتخاب و٢ و٣ من اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ أن تجرى تحقيقاً يشتمل على الأخص الوقائع التي ذكرت بشأن اللجنتين المذكورتين ، وأن تطلع على أوراق لجنت الانتخاب لتبين الحقيقة . ولما كانت مدة الخمسة عشر يوماً المحددة بالمادة ٤ من اللائحة لتقديم التقرير لا تكفي لهذا العمل فقد أخذت اللجنة أمر المجلس بمد هذه المدة .

وقد قامت اللجنة بعمل التحقيق والاطلاع على أوراق اللجان ، واتضح لها من ذلك ما يأتي :

أولاً — بالنسبة للجنة الساحل البحري فإن كشف المندوبين الخمسة المعينين من قبل أحمد بك ، قد قدم إلى رئيس اللجنة قبل الساعة ١٢ من مساء اليوم السابق على يوم الانتخاب ، كما يؤخذ من شهادة الشيخ أحمد شعبان والشيخ أحمد فرغل وشهادة رئيس اللجنة ومندوب الداخلية .

أداة ٩٥ » ... .. «

ثانياً — بالنسبة للجنة الشيخ مرزوق العوكلية ، فإنه تبين من شهادة الشيخ عبد الرحمن حماد أنه دخل قاعة الانتخاب ضمن خمسة المرشحين من قبل أحمد بك ، فأخبر العمدة رئيس اللجنة بأنه ليس له الحق في الانتخاب لأنه محكوم عليه في جناية وقد اعترف بها وأُخرجته رئيس اللجنة ولم يوافق على ترشيحه مع أن بيده تذكرة انتخابية ، وسبق أن أعطى صوته في الانتخاب لمجلس النواب .

### رأى اللجنة

بالنسبة للجنة الساحل البحرى :

من حيث إن المادة ٣٥ من قانون الانتخاب صريحة في أن « لكل مرشح أن يعين خمسة من الناخبين يبلغ أسياءهم كتابة إلى رئيس لجنة الانتخاب الوقتية في اليوم السابق على يوم الانتخاب ، وينتخب هؤلاء الناخبون المعينون من قبل المرشحين من بينهم ثلاثة » . ومن حيث إن هذه المادة لم تحرم المرشح من تقديم كشف الخمسة المعينين في صباح يوم الانتخاب قبل البدء في عملياته ، فيكون لكل مرشح أن يقدم كشف مرشحيه حتى يوم الانتخاب وقبل البدء في عملياته ؛ وعلى رئيس اللجنة أن يقبل هذا الكشف ، بهذا يكون رئيس هذه اللجنة قد أخطأ في عدم قبول كشف المرشحين من مندوب أحمد حميد أبو ستيت بك . ومن حيث إن القانون لم يربط نتيجة على هذا الخطأ الذي لم يمنع الناخبين من إعطاء أصواتهم في هذه الدائرة فيكون القول بإبطال عملية الانتخاب فيها على غير أساس وتكون عملية الانتخاب فيها صحيحة . وقد رأى عضوان من أعضاء اللجنة بطلان الانتخاب في هذه الدائرة لأن الطاعن قد حرم من تمثيله باللجنة .

بالنسبة للجنة الشيخ مرزوق العوكلية :

حققت اللجنة هذه المخالفة وتبين لها أن عبد الرحمن حماد هذا حكم عليه بالسجن خمس سنوات بتهمة شروع في قتل ، وأنه أعطى تذكرة انتخابية وأن اللجنة حرمته من الاشتراك في عملية الانتخاب . وترى أغلبية اللجنة أن قانون الانتخاب نص صراحة في المادة الرابعة منه على حرمان المحكوم عليهم بعقوبة من عقوبات الجنايات من حق الانتخاب حرماناً أبدياً ، وأن المادة ٧٠ منه تعاقب كل من أبدى رأيه في انتخاب وهو يعلم أن اسمه أدرج في الجدول بغير حق . وغرض المشرع ظاهر في ضرورة إبعاد المحكوم عليهم بعقوبة جنائية من الاشتراك في عملية الانتخاب حتى ولو كان اسمه قد أدرج في كشوف الناخبين بطريق الخطأ أو الإهمال . كما ترى اللجنة أن المادة ٤٥ من قانون الانتخاب أعطت للجنة الانتخاب حق الفصل في جميع المسائل المتعلقة بعملية الانتخاب وفي صحة إعطاء كل ناخب رأيه أو بطلانه . فهي باستبعادها لاسم الشيخ عبد الرحمن حماد من كشف الناخبين وحرمانه من حق الانتخاب بعد التحقق من الحكم عليه بعقوبة جنائية ، قد تصرفت بحق في حدود القانون . لأنها لو سمحت له باستعمال حقه الانتخابي لعوقب بالحبس سنة أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة السبعين من قانون الانتخاب ، ويكون اشتراكه في الانتخاب جريمة ؛ وقد منعت اللجنة وقوع هذه الجريمة . ولو سمح رئيس اللجنة له بمباشرة حقه الانتخابي بعد علمه بسبق الحكم عليه بعقوبة جنائية لاعتبر رئيس اللجنة نفسه شريكاً لهذا الناخب في جريمته .

وعلى ذلك فلا محل للتمسك بالمادة ١٨ من قانون الانتخاب التي تنص على أن « لكل من أدرج اسمه في جدول الانتخاب الحق في الاشتراك في الانتخاب » .

ولهذا ترى أغلبية اللجنة أن استبعاد اسم عبد الرحمن حماد وحرمانه من مباشرة حقه الانتخابي قد جاء مطابقاً للقانون .

وقد رأى عضوان من أعضاء اللجنة بطلان الانتخاب في هذه الدائرة مستندين في ذلك على المادة ١٨ من قانون الانتخاب السابقة الذكر .

أما أسباب الطعن الأخرى فلم تبين للجنة صحة ما ورد بها .



لهذا :

تقرر اللجنة بأغلبية تسعة أصوات ضد صوتين رفض الطعن المقدم ضد حضرة الشيخ المحترم بطرس خليل بطرس بك وتعلن  
صحته انتخابه

رئيس اللجنة  
عبد الحكيم عسكر

### تقرير لجنة اللائحة الداخلية والطعون

عن الطعن المقدم في انتخاب حضرة الشيخ المحترم بطرس خليل بطرس بك —  
الموافقة على تقرير اللجنة ورفض الطعن

( المقرر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى ) .

الرئيس ( حضرة الأستاذ المحترم محمود بسيوني ) — لقد وزع التقرير على حضراتكم واطلعت عليه طبعاً . وقد تقدم الآن من  
حضرة الشيخ المحترم أحمد حميد أبو ستيت بك اقتراح هذا نصه :

### اقتراح

أقترح تأجيل النظر في الطعن المقدم ضد حضرة بطرس بك خليل عضو المجلس لأنه صدر في هذا الموضوع قراران متناقضان  
من لجنة الطعون ، أحدهما في الدورة الماضية بقبول الطعن ، والآخر في هذه الدورة برفضه ؛ فيلزم أن يكون التقريران بين يدي المجلس  
لبحثهما معاً .

ولأن اللجنة الفرعية التي نظرت الطعن في هذه الدورة رأت قبوله بالأغلبية ، ولكن لم يمثلها مع اللجنة العامة إلا العضو المخالف  
وأرى ضرورة توزيع تقرير اللجنة الفرعية أيضاً على حضرات أعضاء المجلس  
أحمد حميد أبو ستيت

هذا الاقتراح تقدم الآن ؛ وحضرة مقدمه يطلب تأجيل النظر .  
( أصوات : لا ، لا ) .

الرئيس — الاقتراح يقول بأنه سبق أن تقدم تقرير من اللجنة بقبول الطعن . وتقدم الآن تقرير آخر مخالف للتقرير الأول  
يقضى برفض الطعن . لحضرة المقترح يقترح تأجيل النظر حتى تراجعوا حضراتكم التقرير السابق مع التقرير المعروض الآن على حضراتكم  
والرأي للمجلس .

حضرة الشيخ المحترم أحمد حميد أبو ستيت بك — يا حضرات الإخوان : لي كلمة قبل النظر في هذا التقرير . وأنا لا أطلب  
من حضراتكم إلا أن تقدم لكم المستندات التي بها تستطيعون أن تحكموا حكمكم وضماؤكم مستريحة .

في الدورة الماضية رأت أغلبية اللجنة قبول الطعن ؛ وفي هذه الدورة الحاضرة قدمت تقريرها برفض هذا الطعن . فهل جدت  
أسباب جديدة لتغيير الرأي ؟ وهل حصل تحقيق يستدعي هذا التعديل في الرأي ؟

سبق للجنة الفرعية أن نظرت في الطعن ؛ ورأت أغليتها قبول الطعن . وهذه اللجنة مكونة من ثلاثة أعضاء . ولفياف عضوين  
منها — وهما القائلان بقبول الطعن — وبقاء العضو الثالث وحده الذي يقول برفض الطعن ، رأت اللجنة أخيراً من غير تحقيق جديد  
رفض الطعن .

فإذا ما طلبت من حضراتكم استحضار المستندات لتحكموا بها ، فأظن أن طلبى يكون مقبولا . لأنه لا يمكن أن توجد محكمة ترفض  
الاطلاع على المستندات . قبل أن تصدر حكمها . وأنتم أكبر محكمة في هذا البلد . وأنا لا أطلب إلا أن تطلعوا على المستندات وأن تقرأوا  
التقرير السابق للجنة وأن تطلعوا على التحقيقات ، وأن تعرفوا رأي اللجنة الفرعية في كل هذا حتى يمكنكم أن تحكموا وضماؤكم مستريحة  
سواء أكان الحكم بالرفض أم بالقبول .



أداة ٩٥ « ..... »

المقرر — الرد على حضرة الشيخ المحترم يتلخص فيما يأتي :

أحيل الطعن المقدم على لجنة فرعية في الدورة الماضية ، وهذه اللجنة رأت سقوط العضوية . ورأيها بني على أنه في الانتخاب كانت هناك لجنة انتخابية في الساحل البحري تقدم لها حضرة الشيخ المحترم أحمد حميد أبو ستيت بك .

الرئيس — أرجو ألا يعرض حضرة المقرر للشخصيات ، وأن يقصر كلامه على مسألة طلب التأجيل .

المقرر — أقول هذا ، وقد وزع التقرير الأول على حضراتكم كما وزع الآن التقرير الثاني وهو بين أيديكم . فالتقريران وزعان عليكم .

حضرة الشيخ المحترم أحمد حميد أبو ستيت بك — هل هناك مانع من توزيع التقرير الأول الآن ؟

المقرر — الأسباب التي بني عليها الطعن أهمها سببان : الأول أن حضرة الشيخ المحترم أحمد حميد أبو ستيت بك تقدم لرئيس لجنة الساحل البحري الانتخابية في الليل بكشف بأسماء الخمسة الذين ينتخب منهم من يمثلونه في اللجنة ، فرفض الرئيس تسلمه ، وطلب حضاره في الصباح ؛ فلما قدم له في الصباح ، تسلمه . لكن لما ابتدأت عملية الانتخاب بعد ذلك لم يقبل أحداً من هؤلاء الخمسة بحجة أن كشفهم قدم له بعد الميعاد القانوني . وشكل اللجنة من غيرهم ممن ينتمون لحضرة بطرس خليل بطرس بك منافسه ؛ لأن المادة الخامسة والثلاثين من قانون الانتخاب تقضي بأن كشف أسماء هؤلاء الخمسة يجب أن يقدم لرئيس اللجنة في اليوم السابق على يوم الانتخاب . وهذه المادة لم ترتب على عدم قبول أحد من هؤلاء الخمسة أي أثر ، ولم تقل إن الانتخاب يكون حينئذ باطلاً .

فتفسري لهذه المادة أنه لكل مرشح أن يقدم كشفه بأسماء الخمسة الذين يختارهم ، في أي وقت ولو في صباح يوم الانتخاب . واللجنة في السنة الماضية قالت : إن حضرة الشيخ المحترم أحمد حميد أبو ستيت بك حرم من حقه في تمثيله في لجنة الانتخاب . ورأت أنه على ذلك يكون الانتخاب باطلاً . ولكن اللجنة في هذا العام لم تأخذ بهذا الرأي وقالت : إن عدم تمثيل حضرة الشيخ المحترم أحمد حميد أبو ستيت بك في اللجنة لم يظهر أنه نتج عنه حرمان له من أصوات في الانتخاب ، أو نتج عنه حصول تزوير في عملية الانتخاب ، أو غير ذلك مما يخل بصحة الانتخاب .

فالمسألة المطروحة الآن مسألة قانونية سنرتكن على حكم حضراتكم فيها الآن وفي المستقبل .

فهل عدم تمثيل حضرة الشيخ المحترم أحمد حميد أبو ستيت بك في لجنة الساحل البحري الانتخابية يجعل عمل هذه اللجنة باطلاً ؟ إذا قلتم بأن عملها باطل ، كان الانتخاب غير صحيح ، وقبل الطعن . وإذا لم تقولوا بطلان عملية الانتخاب في هذه اللجنة صار الانتخاب صحيحاً ورفض الطعن .

هذا فيما يتعلق بالمسألة الأولى .

أما المسألة الثانية فقد تقدم حضرة الشيخ المحترم أحمد حميد أبو ستيت بك للجنة الشيخ مرزوق بكشف فيه خمسة يرغب أن ينتخب منهم من يمثلوه في اللجنة ، فظهر أن من بينهم الشيخ عبد الرحمن حماد الذي قد سبق أن حكم عليه بالأشغال الشاقة خمس سنوات . واعترف هذا الشخص بذلك . فكانت النتيجة أن رئيس هذه اللجنة أخرج هذا الشخص المحكوم عليه ، وشكلت اللجنة من أنصار حضرة بطرس خليل بطرس بك .

فهل لرئيس هذه اللجنة الحق في طرد رجل عرف أنه محكوم عليه بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات أم لا ؟

قالت لجنة الطعون في الدورة الماضية : مادام الشخص يحمل بطاقة الانتخاب ، وجب عدم طرده ، ووجب إجراء عملية انتخاب لجنة الانتخابية بحضوره ؛ ويصح بعد ذلك تقديم الطعن في قبول هذا الشخص في عملية الانتخاب .

ولكن لجنة الطعون في هذا العام قالت إنه ما كان يجوز لرئيس لجنة الشيخ مرزوق الانتخابية أن يقبل شخصاً عرف أنه محكوم عليه بالأشغال الشاقة خمس سنوات ؛ وله بمقتضى المادة الخامسة والأربعين من قانون الانتخاب أن يحقق في ذلك ويفصل فيه . ذلك ما رأته اللجنة في السنة الماضية ؛ وهذا ما رأته اللجنة في هذا العام ؛ والرأي الأعلى لحضراتكم .

الرئيس — المسألة المعروضة هي اقتراح بطلب التأجيل ، فهل توافقون عليه حضراتكم أم لا ؟

حضرة الشيخ المحترم أحمد حميد أبو ستيت بك — كل ما أطلبه هو التأجيل فقط .

( أصوات : لا ، لا ) .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — ماذا كانت نتيجة الانتخاب في هاتين الدائرتين ؟

المقرر — كانت النتيجة لمصلحة حضرة بطرس خليل بطرس بك .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — ألا ترى اللجنة أن حرمان المرشح الآخر من تمثيله في هاتين الدائرتين كان سبباً

لانصراف الأصوات لمنافسه حضرة بطرس خليل بطرس بك ؟

المقرر — البلدة الموجود بها هاتان الدائرتان هي بلدة حضرة بطرس خليل بطرس بك ، والعمدة ابن أخيه ؛ وبطبيعة الحال تكون

أصوات هذه البلدة مع بطرس خليل بك كما تعرفون حضراتكم . فخصوله على الأغلبية فيها شيء طبيعي .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — إننا نريد الحق . ولجنة الطعون في السنة الماضية قدمت تقريرها بقبول الطعن .

ولسنا بذاكرين أسباب هذا القبول لأنه قدم منذ سنة ؛ ولم يقدم مع التقرير الذي وزع الآن . فذلك لا نستطيع إجراء مقارنة بين

الرأي السابق للجنة الطعون والرأي الذي نتقدم به في هذه الدورة حتى نبني حكماً على أساس واثق .

المقرر — قدمت اللجنة تقريرها مشفوعاً بالأسباب . وأما تقارير السنة الماضية فوزعت على حضراتكم . والمفهوم أنكم تحتفظون

بها ولا يصح أن تطالب اللجنة بأن تجعل تقريرها ملفاً شاملاً لكل شيء في القضية .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — هذه قضية مضي عليها عام . وحضرة المقرر محام ويعرف أن المستندات القديمة

يجب الاطلاع عليها قبل الفصل .

المقرر — التقرير القديم سبق أن وزع وكان يجب حفظه . ومع ذلك فقد شرحت لحضراتكم الأسباب .

الرئيس — ما رأي حضرة الشيخ المحترم عبد الستار بك ؟

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — رأي التأجيل حتى نستطيع أن ندرس التقرير الأول ، كما ندرس التقرير الثاني

حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمي — رأي أن الكلام الذي سمعناه خارج عن الموضوع المطروح .

الموضوع المطروح هو طلب تأجيل النظر فقط . وما سمعناه تفصيلات في الطعن لا صلة لها بهذا الطلب . فيجب أن نقصر نظر

على طلب التأجيل ، فإذا وافق عليه المجلس انتهينا . أما أن ندخل في إجراءات الانتخاب التي هي سبب في الطعن فلا يجوز . وسيأتى

وقت هذا فيما بعد .

هذا رأيي ؛ وهو ما طلبناه أولاً .

الرئيس — وما رأي حضرتكم في اقتراح التأجيل ؟

حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمي — لا أبدى رأيي في هذا منفرداً ، بل أبدى مع المجلس حين يبدى رأ

فيجب تنظيم المناقشة .

الرئيس — هذا ما طلبناه من حضرات المتكلمين .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الهلباوي بك — إنني لا أوافق على الملاحظة التي أبدتها حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد

فهمي لأنه عند المناقشة في هذا الموضوع يوجد رأيان : أحدهما يقول بأن الموضوع صالح لإبداء الرأي ، والآخر يقول بأنه غير صالح لعدم

استيفاء البحث . ولأجل أن نبدى رأينا على أساس صالح لا بد من أن نلم بأطراف الموضوع المطروح أمامنا .

فالذين طالبوا بالتأجيل لم يتعرضوا للموضوع ؛ ولو أنهم علموا بتفاصيل الموضوع لما طالبوا به . وقد قال المقرر إن سبب الخلاف

هو أن لجنة الطعون في الدورة الماضية قدمت تقريرها للمجلس ، وقالت إن الطعن مقبول . ولجنة الطعون في هذه الدورة قالت ، بأغلبية

الآراء ، إن الطعن مرفوض والعضوية صحيحة .



إن الرأي الذى انتهت إليه كل من لجنى الطعون فى هذه الدورة والدورة السابقة ليس مبنياً على أسباب شخصية تتعلق بالعضو من حيث امتلاكه النصاب أو عدمه ، أو من حيث بلوغه السن القانونية أو عدم بلوغها حتى يمكننا الفصل فيه الآن . ولكن خلاف فى رأى بين اللجنتين يرجع إلى أسباب دستورية عامة ، ولا يمكن أن نتعرض لها الليلة إلا بعد بحث دقيق لأن أمثال هذه سائل لها خطرهما فى المستقبل إذا رشح أحد من حضراتكم وصادفته ظروف كالتى صادفت انتخاب حضرة الشيخ المحترم الطعون فيه . رأى الأول الذى أخذت به لجنة الطعون فى الدورة السابقة قد بنى على أساس أنه إذا لم يمثل المرشح فى لجنة الانتخاب تكون عملية انتخاب باطلة . وقد جاء فى تقرير تلك اللجنة أن العضو قد تم كشفاً يوم عملية الانتخاب وكان واجباً على رئيس لجنة الانتخاب أن يقبله . فى عدم قبوله هذا الكشف ما يجعل عملية الانتخاب باطلة .

ولكن لجنة الطعون فى هذه الدورة خالفت هذا رأى وقالت إن عملية الانتخاب لا يبطلها عدم تمثيل المرشح فى اللجنة لأن ليس هذه اللجنة الانتخابية رأى أن من حقه بمقتضى التعليمات الانتخابية ألا يقبل هذا الكشف فى صباح يوم الانتخاب ولم يقدم إليه انبعاد القانونى .

ولقد رأت اللجنة فى الدورة السابقة أن إخراج شخص من لجنة الانتخاب — بعد أن اتضح لها أنه محروم من حقه الانتخابى — يحل القانون — يبطل عملية الانتخاب لأن فى إخراج حراماً للمرشح ممن يمثله فى اللجنة ؛ ولكن لجنة الطعون فى هذه الدورة خالفت هذا رأى .

إن هذه مسائل لها أهميتها من الوجهة الدستورية وتحتاج إلى بحث وتدقيق . ولذلك أوافق على التأجيل لاستيفاء البحث . ( ضجة ) .

( أصوات : نريد أخذ رأى ) .

الرئيس — إذن يؤخذ رأى .

حضرة صاحب المعالى محمود غالب باشا ( وزير الحاقية ) — لا يمكن أن نكون رأياً صحيحاً فى هذا الموضوع إلا بعد الاطلاع على تقريرى اللجنتين المتناقضين حتى يتيسر لنا إبداء رأى على أساس صحيح .

( أصوات : يؤخذ رأى ) .

الرئيس — الموافق على التأجيل يتفضل بالوقوف .

( وقفت أقلية ) .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الهلباوى بك — أرجو أن يؤخذ رأى بطريقة عكسية .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — يحسن أخذ رأى برفع اليد .

الرئيس — من يريد من حضراتكم أن ينظر المجلس الآن فى تقرير اللجنة فليتفضل بالوقوف .

( وقفت أغلبية ) .

الرئيس — المجلس يقرر استمرار النظر فى تقرير اللجنة .

المقرر — لقد شرحت لحضراتكم أسباب الطعن والأسباب التى استندت إليها كل من لجنى الطعون فى هذه الدورة والدورة السابقة . وعلى كل حال فالأمر مفوض لحضراتكم .

الرئيس — الموافق من حضراتكم على تقرير اللجنة يتفضل بالوقوف .

( وقفت أغلبية ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على رفض الطعن المقدم فى حضرة الشيخ المحترم بطرس خليل بطرس بك وصحة انتخابه .

( تصفيق ) .

( فى ٢٧ يولييه سنة ١٩٣٧ ) .



مادة ٩٥ » ... ..

إذا طعن في العضو بأنه لا يملك النصاب المالي ، وتحققت اللجنة من أنه يملكه ، فلمجلس الحق في أن يفصل في صحة نيابته في غيبته ولو طلب المطعون فيه التأجيل حتى يحضر .

#### تقرير لجنة اللائحة الداخلية والمطعون

عن الطعن المقدم في انتخاب حضرة الشيخ المحترم حسين الشريعي بك —  
الموافقة على تقرير اللجنة ورفض الطعن

( المقرر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى ) .

الرئيس ( حضرة الأستاذ المحترم محمود بسيوني ) — وزع التقرير على حضراتكم واطلعت عليه طبعاً . وقد وردت من حضرة الشيخ المحترم حسين الشريعي بك برقية هذا نصها :

« أعتذر عن الحضور لانحراف صحتي . وأطلب تأجيل النظر في الطعن المقدم ضدي لحين حضوري ؟

حسين شريعي »

فما رأى حضراتكم في هذا الطلب ؟

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — يجب أن يؤجل النظر في تقرير اللجنة نظراً لغياب حضرة الشيخ المحترم المطعون فيه .

المقرر — لا داعي مطلقاً للتأجيل ، لأن الطعن المقدم بني على أن العضو المحترم لا يملك النصاب القانوني .

وقد حققت اللجنة في هذا النصاب . ووجدت أنه مالك له . ولا مانع مطلقاً من أن نفصل في الطعن في غيبة العضو . وليس هنا من سبب يبرر طلب التأجيل .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — اللائحة الداخلية نصت في مادتها الخامسة على أن المجلس يفصل في الطعن بعد سماع أقوال العضو المطعون فيه إذا طلب ذلك . وحضرة العضو طلب في برقيته السابقة تأجيل النظر في الطعن حتى يحضر لسماع أقواله .

فالنظر الآن في هذا التقرير مخالف لللائحة الداخلية كما هو ظاهر .

المقرر — لو كان تقرير اللجنة ضد حضرة الشيخ المحترم العضو المطعون فيه لكان لهذا الطلب مبرر . والمعروف أن الطعن بني على أنه لا يملك النصاب القانوني . واللجنة تحققت من أنه يملكه . وما طلب حضرة العضو التأجيل في النظر إلا لأن له مصلحة في ذلك هي أن يستمر في مركز العمدة ، وهذا لا يجوز .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمي — هذا الكلام لا يجوز .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — لازلت أقول إن اللائحة الداخلية صريحة جداً في أن للعضو المطعون فيه أن يطلب سماع كلامه مهما كانت نتيجة التقرير . ومهما كان رأى اللجنة في الطعن ، فعدم التأجيل الآن مخالف لللائحة ؛ وهذا لا يجوز .

حضرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزار بك — تربطني بحضرة الشيخ المحترم حسين الشريعي بك رابطة صداقة ؛ كما كانت تربطني بالمرحوم أخيه مراد بك الشريعي رابطة أخوة ؛ ولكننا ننظر الآن في الطعن مجردين عن كل غاية . وقد سبق للمجلس أن قرر إعادة التقرير للجنة الطعون لتقوم بالتحقيق في الطعن ، بسؤال الطاعن نفسه عن صحة ما جاء في طعنه ، كما تسأله عن مستنداته التي ذكرها .

فهل حصل تحقيق قامت به لجنة الطعون ؟ وهل سألت ذلك الطاعن فيما طعن ؟ وهل سألته عن المستندات التي لديه ؟ وهل خصتها ؟ وأين هي هذه المستندات ؟ وأين هي هذه التحقيقات ؟

د ٩٥ » ... .. «

فإذا كان لم يحصل تحقيق ، ولم يسأل الطاعن مطلقاً ، فعنى هذا أن اللجنة لم تنفذ قرار المجلس السابق — وإذن يكون العمل ناقصاً .  
أما التعريض بأن حضرة الشيخ المحترم حسين الشريعي بك يقصد من وراء تأجيل النظر في الطعن البقاء في العمدية ، فأظن أن  
ك تعريض بزميل لنا ؛ وهذا لا يجوز ، ولا يصح أن يذكر في هذا المجلس .

المقرر — يقال هذا الكلام لو أن اللجنة قررت في تقريرها قبول الطعن ، وحينئذ كان من الواجب الانتظار حتى نسمع كلام  
ضو المطعون فيه .

أما واللجنة قررت رفض الطعن وصحة عضوية حضرة العضو بناء على أنه يملك النصاب القانوني فلا معنى إذن لطلب التأجيل ،  
بخاصة أن الناس في الخارج يتساءلون عن سبب التأخر في الفصل في الطعون الموجودة لدى المجلس بعد أن مضى عليها زمن طويل .  
( تصفيق ) .

حضرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزار بك — إذا كانت اللجنة قامت بالتحقيق الذي طلبه المجلس منها ، وسألت الطاعن —  
بطع النظر عن كلام حضرة العضو المحترم المطعون فيه — فأنا حينئذ أول من يوافق على النظر الآن في تقرير اللجنة . ولكن إذا  
كانت اللجنة لم تنفذ قرار المجلس السابق صدوره بعمل تحقيق مع الطاعن ، فلا أرى سبباً لمخالفة قرار المجلس الآن .

المقرر — لقد حققت اللجنة في الطعن .

حضرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزار بك — أين هو هذا التحقيق ؟ نود أن نراه .

المقرر — لقد سألتنا المديرية عن النصاب فقالت إنه يملكه . وأنا أسأل حضرة الشيخ المحترم علوي بك الجزار هل هو مع  
طاعن أو مع العضو المطعون فيه ؟

حضرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزار بك — أنا مع الحق .

وأنا أريد أن يتنور المجلس فيما قدم إليه ، وفي أن ينفذ قراره السابق الذي يقضى بأن يحصل تحقيق بسؤال الطاعن . ولا زلت  
قول : إذا كان هذا التحقيق قد حصل طبقاً لقرار المجلس فأنا أول من يحترمه ؛ وإذا لم يحصل فأنا أطلب أن ينفذ قرار المجلس .

المقرر — قد رفعت اللجنة تقريرها للمجلس سابقاً فأعاده إليها لأن الطاعن أبلغ المجلس بتاريخ أول مايو أن لديه من المستندات  
يثبت أن المطعون فيه لا يملك النصاب القانوني ، وأنه على استعداد لتقديمها للجنة . واللجنة أخطرت هذا الطاعن بتاريخ ١٠ مايو  
سنة ١٩٣٧ بضرورة الإسراع في تقديم ما لديه من المستندات ؛ ولكنه للآن لم يقدمها .

بناء على ذلك قررت اللجنة رفض الطعن وصحة الانتخاب .

حضرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزار بك — وهل الاكتفاء بإرسال خطاب معناه تحقيق ؟

إذن يكون التحقيق الذي سبق للمجلس أن قرره لم يحصل ، ويكون قراره لم ينفذ .

المقرر — وكيف نستطيع إحضار هذا الطاعن ؟

الواجب — ولم يحضر الطاعن — أن نفصل بدون تحقيق معه . وأن نكتفي بما وصل للجنة من المديرية بأن العضو يملك  
النصاب القانوني .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الهلباوي بك — أنا مؤيد لحضرة المقرر ، لأن المسألة بديهية . المجلس انتدب اللجنة لتحقيق وجه  
الطعن ؛ والطعن مبني على سبب واحد هو أن العضو لا يملك النصاب ، فهل هو يملكه أم لا ؟ المجلس يجهل هذه الواقعة ؛ وقد عهد  
لجنة أن تحققها ، أي أن تحقق لياقة العضو في شيء واحد ، وفي وجه واحد — فوجدت أن الطعن في غير محله ، وأن العضو  
سائر للنصاب .

فأي تحقيق يطلب منها بعد ذلك ؟

حضرة الشيخ المحترم محمد علوي الجزار بك — الطاعن يقول إن لديه مستندات تنفي حيازة العضو للنصاب ، فلماذا لم يسأل  
الطاعن في هذا ؟

مادة ٩٥ » ... ..

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الهلباوى بك — أسلم بهذا . ولكن اللجنة تحققت من أن حضرة العضو المطعون فيه يملك النصاب . ومن رأى النظر فى الطعن الآن .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمى — الطاعن فى طعنه يقول إن ملك حضرة الشيخ المحترم حسين الشريعى بك آل إليه عن طريق الميراث عن والده المرحوم الشريعى باشا . وقال إن الورثة يبلغون واحداً وعشرين وارثاً . هذا ثابت فى الطعن . ولكى يستخرج الطاعن إعلاماً شرعياً بهؤلاء الورثة جميعاً ، وكشوقاً من دفاتر مكلفات المديرية — لكى يثبت ما جاء فى طعنه — كـ هذا يحتاج إلى زمن طويل ؛ فهو يطلب المهلة لهذا .

المقرر — لقد اقتنعت اللجنة بأن العضو المطعون فيه يملك النصاب .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمى — أرجو من حضرة المقرر ألا يقاطعنى . إتسالا نبحت عن مصلحة حضرة حسين بك الشريعى ، وإنما نبحت عن الحق ، وعن الحق مجرداً .

إن الطاعن يطلب مهلة لكى يثبت طعنه ، لأن الورثة عددهم واحد وعشرون وارثاً . وهو بحاجة لزمن لاستخراج إعلام شرعى عن هؤلاء جميعاً ، وعن ميراث كل واحد منهم ، ولكى يثبت بمستنداته تصرفات حضرة حسين الشريعى بك فيما ورث . وحضرة المقرر محام ، ويعرف أن هذا يستدعى زمناً ، وأن هذه الأمور تحتاج إلى تحقيق .

المقرر — أنا محام . وقد اقتنعت بعد سؤال مديرية المنيا .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمى — إتسالا فى هذا الطعن نواجه واحداً وعشرين وارثاً . فلماذا الاستعجال فى النظر فى الطعن ؟

المقرر — لقد حققنا وسألنا مديرية المنيا فأرسلت لنا كشوقاً بما يملك .

حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك — لا يكفى هذا .

المقرر — إنى أسأل حضرة الدكتور عبد الحميد فهمى هل هو مع الطاعن أم مع المطعون فيه ؟

حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد فهمى — أنا مع الطاعن . والطاعن يقول إن حضرة حسين الشريعى بك تصرف أملاكه بعقود ثابتة التاريخ ؛ وهى ليست تحت يده الآن ؛ ويسعى لإيجادها . فلماذا نستعجل فى النظر قبل التحقق من هذا ؟

هذه واقعة ، فهل حققها اللجنة ؟

المقرر — لقد حققنا واقتنعنا .

( تصفيق ) .

المقرر — رأت اللجنة لهذا رفض الطعن وصحة عضوية حضرة الشيخ المحترم حسين الشريعى بك .

الرئيس — الموافق من حضراتكم على النظر الآن فى تقرير اللجنة يتفضل بالوقوف .

( وقفت أغلبية ) .

الرئيس — الموافق من حضراتكم على تقرير اللجنة برفض الطعن وصحة عضوية حضرة الشيخ المحترم حسين الشريعى يتفضل برفع يده .

( رفع بعض حضرات الأعضاء أيديهم ) .

( أصوات : أغلبية ؛ أصوات : أقلية ) .

الرئيس — فلنأخذ رأى بطريق الوقوف .



فالموافق على تقرير اللجنة برفض الطعن وصحة العضوية يتفضل بالوقوف .  
(وقفت أغلبية) .

الرئيس — يقرر المجلس رفض الطعن وصحة عضوية حضرة الشيخ المحترم حسين الشريعى بك .  
( فى ٢٧ يولييه سنة ١٩٣٧ ) .

( ١ ) الأصوات الباطلة لا تحسب فى نتيجة عملية الانتخاب .

( ٢ ) لمجلس النواب السلطة فى إعلان نتيجة انتخاب مرشح إذا أخطأت فيها لجنة الفرز .

( ٣ ) يزول اختصاص لجنة الفرز بإعلانها نتيجة الانتخاب . فلا حق لها بعد ذلك فى إعلان نتيجة تخالف الأولى ؛ ولو كان

إذا فى جلسة الفرز نفسها وقبل إقفالها محضرها .

( ٤ ) تحسب مدة الخمسة عشر يوماً التى يجوز فيها تقديم الطعن من يوم إعلان المجلس انتخاب المرشح الذى أخطأت لجنة

الفرز فى إعلان نتيجة انتخابه .

( ٥ ) يجوز لمرشح لم تعلن عضويته أن يتقدم للمجلس طالباً إعلان نيابته .

مجلس النواب

الطالب الخاص بالانتخاب الذى جرى يوم ٣١ مارس سنة ١٩٣٨  
بدائرة الفنت وصحة نيابة سلطان محمد السعدى بك

أشير إلى الكتاب الآتى :

« حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب  
أتشرف بأن أرفع إلى سعادتك مع هذا تقرير لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابة ، عن الطلب الخاص بصحة انتخاب سلطان  
محمد السعدى بك فى الانتخاب الذى جرى يوم ٣١ مارس سنة ١٩٣٨ بدائرة الفنت .  
وقد انتخبته اللجنة مقررراً لها .

وتفضلوا سعادتك بقبول فائق الاحترام ؟

رئيس اللجنة

توفيق دوس »

الرئيس ( حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد بهى الدين بركات باشا ) — الكلمة لحضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم توفيق دوس باشا ( المقرر ) — أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة .

نتيجة الانتخاب :

عدد

٥٠٦٧ مجموع الأصوات التى نالها حضرة سلطان محمد السعدى بك .

٥٠٥٣ » » » » معوض إبراهيم جاد المولى بك .

١٠١٢٠ » » الصحيحة .

٣٠ » » الباطلة .

١٠١٥٠ المجموع الكلى .

### الوقائع :

تقدم للانتخاب بدائرة الفنت حضرتنا سلطان محمد السعدى بك ومعوض إبراهيم جاد المولى بك . وجرى الانتخاب يوم ٣١ مارس سنة ١٩٣٨ ؛ وقد نال كل من حضرتيهما الأصوات البينة قرين اسمه . وفى يوم أول أبريل سنة ١٩٣٨ قررت لجنة الفرز إعادة الانتخاب بينهما يوم ٦ أبريل سنة ١٩٣٨ باعتبار أنه لم ينل أحد المرشحين الأغلبية المطلقة للناخبين الذين أعطوا أصواتهم أمام لجارة الدائرة الانتخابية . وعلى أثر الحوادث التى وقعت فى مركز الفشن بين عائلتي المتنافسين قررت وزارة الداخلية تأجيل الانتخاب ؛ هذه الدائرة إلى أجل غير مسمى .

وفى يوم ١٨ أبريل سنة ١٩٣٨ قدم الأستاذ أحمد رشدى الحامى موكلا من حضرة سلطان محمد السعدى بك طلباً باعتماد نيابة موكله المذكور يقول فيه إن لجنة الفرز أعلنت بالفعل قرارها بانتخابه لحصوله على الأغلبية المطلقة بالنسبة للأصوات الصحيحة ولكن بناء على تعليمات مديرية النيا بوجوب حساب الأصوات الباطلة فى حساب الأغلبية ، عادت لجنة الفرز فقررت إعادة الانتخاب .

رجعت لجنة فحص الطعون إلى محضر لجنة الفرز فتبينت أنه ثابت به ما يأتى :

« وبما أن نصف عدد الأصوات الصحيحة ٥٠٦٠ وقد نال منها سلطان بك ٥٠٦٧ فقد اعتبرناه قد فاز بأغلبية مطلقة للأصوات الصحيحة . وفعلنا أعدنا العدة لإعلان ذلك فأرسلنا إشارة إلى مديرية النيا بهذا كما علفت على باب مقر لجنة الدائرة العامة نشرة تتضمن ذلك ولكن سرعان ما لفت نظرنا حضرة صاحب العزة المدير تليفونيا إلى نص المادة ٤٧ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٣٥ فتبين من مراجعة أن فوز أحد الناخبين يكون بالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات التى أعطيت لا عدد الأصوات الصحيحة . وعلى ذلك عدلنا عن رأينا وأعلمنا الحاضرين قبل أن ينصرفوا جميعاً بعدم حصول أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة ولم ينتخب أحد لعضوية مجلس النواب وإعادة الانتخاب يوم الأربعاء الموافق ٦ أبريل سنة ١٩٣٨ ووضع على باب مقر الدائرة نشرة بذلك وأرسلت إشارة تليفونية إلى المديرية بذلك وبانتها ذلك وضعت الأوراق فى مظاريها وتسلمت إلى حضرة رئيس نقطة البوليس الخ » .

ويستخلص من هذا الطلب أنه يجب بحث النقطتين الآتيتين :

أولاً — هل تدخل الأصوات الباطلة فى حساب الأغلبية المطلقة .

لاحظت لجنة فحص الطعون أن أربع لجان انتخابية اختلفت فى تفسير الطريقة التى تتبع فى حساب الأغلبية المطلقة . فبينما رأى لجنة مصر القديمة ونقطة عزب شبرا من جهة أن المول عليه هو الأصوات الصحيحة إذ اعتمدت لجنتا بندر النيا والفنت من جهة أخرى رأياً مخالفاً . فاعتبرت أن رأى الصحيح هو وجوب احتساب أصوات الناخبين الذين أعطوا أصواتهم بما فى ذلك الأصوات الباطلة . لذلك رأت لجنة فحص الطعون أن يكون بحثها شاملاً جامعاً للموضوع من جميع نواحيه .

تلاحظ اللجنة أن منشأ الاختلاف فى وجهتى النظر راجع إلى الخلاف على تفسير المادة ٤٧ من قانون الانتخاب ، ونصها : « ينتخب عضو مجلس النواب بالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات التى أعطيت » .

« فإذا لم يحصل أحد من المرشحين فى المرة الأولى على الأغلبية المطلقة يعاد الانتخاب فى مدى خمسة أيام بين المرشحين اللذين نالا العدد الأكثر من الأصوات . فإذا تساوى معهما أو مع أحدهما واحد أو أكثر من المرشحين الآخرين اشترك معهما فى المرة الثانية » . « وفى المرة الثانية يكون الانتخاب بالأغلبية النسبية لعدد الأصوات الصحيحة التى أعطيت » .

« فإذا حصل اثنان فأكثر من المرشحين على أصوات متساوية اقترعت اللجنة بينهم وكانت الأولوية لمن تعينه القرعة » .

ولأجل تفهم مدى معنى هذه المادة يحسن أن نذكر الأدوار التى مرت بها منذ وضع قانون الانتخاب ، ثم نخرج من هذا إلى أن التفسير الصحيح للمادة هو أن الأغلبية المطلقة مقصود بها أغلبية الناخبين الذين أعطوا أصواتاً صحيحة .

أحال مجلس النواب فى مايو سنة ١٩٢٤ قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ على لجنة الحقانية فنظرته ودرست المشروع المقدم من الحكومة ثم أدخلت عليه بعض التعديلات . وقد كان نص المادة المشار إليها آنفاً (رقم ٥٨ من ذلك القانون) كما هو الآن ، ما عدا الفقرة الثالثة فقد كان نصها : « وفى المرة الثانية يكون الانتخاب بالأغلبية النسبية لعدد الأصوات التى أعطيت » ، فأدخلت لجنة الحقانية عليها



بإضافة كلمة « الصحيحة » بعد كلمة « الأصوات » ولم يرد في تقرير اللجنة ولا في المناقشات التي دارت في المجلس السبب الذي دعا وراء هذا التعديل . ولم يتنبه أحد إلى وجوب وضع كلمة الصحيحة في الفقرة الأولى أيضاً .

ثم صدر قانون انتخاب جديد رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠ وقد ورد في الفقرتين الأولى والثالثة من المادة ٥٠ ( المقابلة للمادة ٥٨ من سنة ١٩٢٤ ) عبارة « عدد الأصوات التي قررت اللجنة صحتها » .

صدر بعد ذلك المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ ( الحالي ) وقد بعث به قانون الانتخاب السابق . ومنطوق المادة ٤٧ منه نص المادة ٥٨ من القانون القديم تمام المطابقة .

السوابق التي أخذ بها مجلس النواب والتقاليد التي سار عليها :

وفي مستهل الحياة النيابية الحديثة وضعت لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابات مبادئ عامة للسير على مقتضاها فناقشها المجلس ٥ أبريل سنة ١٩٢٤ وأصدر فيها حكمه . وقد نص في المبدأ السابع منها على ما يأتي :

« وفيما تقرر من المبادئ أن الأصوات الباطلة لا تحتسب في تحديد الأغلبية المطلقة » .

وقد اعترض أحد حضرات النواب المحترمين وقتئذ على هذا المبدأ قائلاً: إن المادة ٥٨ من قانون الانتخاب ( وهي التي تعادل المادة من القانون الحالي ) صريحة في أن العضو لكي ينتخب يجب أن يحصل على الأغلبية المطلقة لعدد الأصوات التي أعطيت ، ولم تقصد « الصحيحة » . فرد حضرة مقرر اللجنة بأن هذه المسألة طرحت على بساط البحث في فرنسا واستقر الرأي في النهاية على حذف الباطلة من عملية الانتخاب عند تقرير الأغلبية المطلقة ، وأن لجنة فحص الطعون عندنا رأت الأخذ بهذا المبدأ وهو نتيجة تجارب امدة نصف قرن .

واشغى الأمر في مجلس النواب في تلك الجلسة إلى رفض اقتراح قدمه حضرة العضو المعارض بالمعنى الذي سبق . وقرر المجلس قمة على المبدأ الذي وضعته لجنة فحص الطعون ( راجع ص ١٢٣ من مجموعة مضابط سنة ١٩٢٤ ) .

ثم اتبع المجلس هذه القاعدة في نظر الطعون التي عرضت عليه سنة ١٩٢٤ ورفض الطعون المقدمة في صحة انتخاب حضرات الفتي سليم عبده بك ( ص ٢٠٩ ) وعبد الرحمن الراجحي بك ( ص ٢١٣ ) ومحمد نجيب برعى بك ( ملحق مضبطة ١٩ أبريل ١٩٢٤ ) . ولا يمكن أن يقال إن التعديل الذي أدخل على نص الفقرة الثالثة من المادة ٥٨ من قانون الانتخاب القديم ( المادة ٤٧ من القانون ) قصد به أن يكون هناك حكران . أولهما : إذا كان الانتخاب لأول مرة فعندها يجب الحصول على الأغلبية المطلقة ويدخل في ذلك الباطلة . وثانيهما : عند إعادة الانتخاب وأنه في هذه الحالة تكفي الأغلبية النسبية لعدد الأصوات الصحيحة . إذ فضلاً عن أننا نرى حكمة في التفريق بين الإجراء الذي يتبع في الانتخاب لأول مرة أو في المرة الثانية فإن مما لا جدال فيه أن المجلس عندما أدخل على نص هذه المادة كان أمامه التفسير الصحيح الذي وضعه قبل ذلك — وفي نفس الدورة — عند الأخذ بالمبدأ السابع للجنة الطعون ، وأن المجلس لو كان قصد إلى اتباع رأي مخالف لهذا المبدأ لنص صراحة في المادة على تغييره .

يؤكد قولنا هذا ويؤيده ما سار عليه المجلس بعد إدخال التعديل في سنة ١٩٢٤ ، فقد استمر على تطبيق قاعدة عدم احتساب الباطلة وقرر في سنة ١٩٢٦ رفض الطعن المقدم في صحة انتخاب حضرة النائب المحترم الشيخ أحمد محمد خليل أبو سديره ٤٦٠ من مجموعة مضابط سنة ١٩٣٦ — دور الانعقاد الأول ) .

وفوق ذلك لا يمكن أن يقال إن عدم النص في الفقرة الأولى من المادة ٤٧ من المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ على عبارة « الأصوات الصحيحة » مقصود به العدول عن المبدأ الوارد في المادة ٥٠ من قانون أكتوبر سنة ١٩٣٠ بالنص في فقرتها الأولى والثالثة عبارة « الأصوات الصحيحة التي قررت اللجنة صحتها » ذلك لأن قانون سنة ١٩٣٠ ألغاه قانون سنة ١٩٣٥ إلغاء تاماً ولأن المادة ٤٧ من القانون الأخير إن هي إلا المادة ٥٨ من القانون القديم بحروفها . ومن ثم فقد عادت المادة إلى ما كانت عليه قبلاً بما في ذلك التفسير الذي أخذ به المجلس وأصبح تقليداً من تقاليده .

وفضلاً عن ذلك فالمفهوم بدهة أن الأصوات الباطلة في حكم العدم ؛ ويجب ألا تحتسب لهذا المرشح أو ذاك ولا يصح أن زبها أحدهما دون الآخر . فإذا أدخلت هذه الأصوات في حساب الأغلبية المطلقة كان هذا مدعاة للإضرار بالمرشح



مادة ٩٥ » ... ..

الذى نال أكثر الأصوات واستفاد منها المرشح الآخر . ولو دخلت هذه الأصوات الباطلة في الحساب لوصلنا إلى نتيجة غريبة كما يتبين من المثل الآتي :

حصل أحد المرشحين على ٢٠٠٠ صوت وحصل منافسه على ١٩٩٩ صوتاً فيكون الأول فائزاً . ولكن حضر في نهاية الأمر ناخب وأراد أن يعطى صوته للأول ولكنه أخطأ فكتب على ورقة الانتخاب « أنه ينتخبه » ، فتعتبر هذه الورقة باطلة . فإذا أدخلناها الصوت الباطل في الحساب قلنا بإعادة الانتخاب وتكون النتيجة أن هذا الناخب قد أساء إلى المرشح الأول وأسقطه بانتخابه إيابه ولو كان انتخاباً باطلاً .

ومما يرجح الرأي الذى نقول به من أن قانون الانتخاب لا يعول إلا على الأصوات الصحيحة دون غيرها وأنه لا يقيم للأصوات الباطلة أى وزن أنه نص في المادة ٢٣ على أنه إذا لم يحز المرشح في الانتخاب عشر الأصوات الصحيحة التى أعطيت ضاع عليه التأخر الذى يودعه خزانة المديرية أو المحافظة وقت الترشيح .

يضاف إلى ذلك ما ورد في المادة ٤٧ مما يترتب عليه حتماً أن المعول عليه هو الأصوات الصحيحة دون سواها . ذلك أن افتراض احتساب الأصوات الباطلة ضمن المجموع قد يترتب عليه في بعض الحالات ألا يكون في دائرة ما سوى مرشحين اثنين فقط ، وألا يحصل أحد منهما على أغلبية مجموع الأصوات ، الصحيح منها والباطل ، في حين أن يكون أحدهما قد حصل على أغلبية الأصوات الصحيحة . فبجاء في هذه الحالة إعادة الانتخاب بين هذين المرشحين مع عدم وجود منافس ثالث لهما في الدائرة . ولنضرب لذلك مثلاً : لنفرض أن مجموع الأصوات الصحيحة التى أعطيت في دائرة ما هو ألف صوت والأصوات الباطلة مائة وأخذ أحد المرشحين الاثنين في الدائرة خمسمائة صوتاً وعشرة صحيحة وحاز زميله أربعمائة صوت وتسعين . فعلى نظرية ضم الأصوات الباطلة يجب أن تكون الأغلبية المطلقة ٥٥١ وعلى ذلك يجب أن يعاد الانتخاب بين المرشحين .

احتمال هذا الفرض يناقض المادة ٤٧ المذكورة التى تنص صراحة على أنه لا يتصور إعادة الانتخاب إلا إذا كان هنالك أكثر من مرشحين اثنين في الدائرة ، بدليل قولها إن إعادة الانتخاب تحصل بين المرشحين اللذين نالا أكثر الأصوات فهى تفترض حتماً أن يكون هناك أكثر من اثنين لا يحوز أحد منهم الأغلبية المطلقة . ولذلك يجب إعادة الانتخاب بين الاثنين اللذين نالا أكثر الأصوات .

وما دام الشارع افترض عدم جواز إعادة الانتخاب في الدائرة التى يكون فيها أكثر من مرشحين اثنين فعنى هذا حتماً أن المعول عليه هو الأصوات الصحيحة كما تقدم .

ولم يفت وزارة الداخلية التفسير الصحيح للمادة ٤٧ من قانون الانتخاب ، فوجهت لجان الانتخاب التوجيه الصحيح بأن أصدرت عند إجراء الانتخاب سنتي ١٩٣٦ و ١٩٣٨ تعليمات تتضمن التفسير الذى نقول به . وجاء في هذه التعليمات في الفقرة ٣٢ ما يأتى :

« يعلن رئيس لجنة الفرز نتيجة الانتخاب للناخبين الحاضرين . وإذا حصل أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة التى أعطيت يعتبر منتخباً ويعلن اسمه ، وإلا فيعلن الرئيس عدم حصول أحد من المرشحين على الأغلبية المطلوبة الخ » .

وبمناسبة ما اتبعته لجنة الفرز بدائرة الفنت استفتت وزارة الداخلية قسم قضاياها فأفتى بالأخذ بالتفسير الذى اتبعه مجلس النواب باستبعاد الأصوات الباطلة واحتساب الأغلبية المطلقة على أساس الأصوات الصحيحة .

ويؤيد هذا الرأي الحكم الذى أصدرته في هذا المعنى محكمة بنى سويف الابتدائية الأهلية في ٣ مايو سنة ١٩٣٠ عند النظر في علم موجه إلى أعضاء مجلس المديرية ( راجع ص ٩٠٠ من مجلة المحاماة ، السنة العاشرة ) . ولو أن الآراء التى تبديها وزارة الداخلية أو نقابة القضاة أو المحاكم لا تقيد المجالس إلا أننا رأينا أن نورد هنا من قبيل الاستثناس وللتدليل على أن الرأي الذى تراه لجنة فحص الطعون هو الرأي المعول عليه من الجهات المختلفة .

لهذا يكون الرأي الذى اعتمدته لجنتا الفرز بمصر القديمة ونقطة عزب شبرا هو الرأي الصحيح ، ويكون الرأي الذى اتبع في الدنيا والفنت خاطئاً .

ثانياً — سلطة مجلس النواب في إعلان النتائج :

بما لا شك فيه أن الجهة المختصة بإعلان النتائج هي لجنة الفرز طبقاً لنص المادة ٤٨ من قانون الانتخاب . وأنها متى أصدرت قرارها ووقعت على محضرها فقد استنفدت اختصاصها وأصبحت لا تملك العودة بعد ذلك إلى قرار مخالف .

وتلاحظ لجنة فحص الطعون أن الذي جرى في لجنة الفرز بدائرة الفنت أنها أصدرت قرارها بفوز حضرة سلطان محمد السعدى بك متبعة في ذلك الرأي الصحيح . ولكنها عادت بناء على تدخل مديرية النيا إلى إصدار قرار خاطئ . متبعة في ذلك التفسير الخاطئ لمادة ٤٧ من قانون الانتخاب وقررت إعادة الانتخاب يوم ٦ أبريل سنة ١٩٣٨ .

وترى اللجنة أنه ما دامت لجنة الفرز قد أعلنت قرارها بواسطة تعليقه على باب غرفة الانتخاب وإرسال إشارة تليفونية لمديرية نيا بنتيجة الانتخاب فقد زال اختصاصها سواء وقعت على المحضر أم لا . شأنها في هذا شأن القاضي الذي أصدر حكمه ولكنه لم يوقع عليه . فهو لا يملك ولو في الجلسة عينها وقبل إقفالها إعلان حكم آخر . فالقرار الثاني إنما صدر من هيئة زالت ولايتها ولا تملك بحال من الأحوال الرجوع فيه وهو في الواقع صادر من مجموع أشخاص لا صفة لهم ولا ولاية قانونية لإصدار قرار ما .

ننتقل بعد ذلك إلى نقطة أخرى وهي : ما هي سلطة مجلس النواب إزاء القرارات التي تصدرها لجان الفرز في إعلان النتائج ؟ يتف مکتوف الیدين فلا يعدو عمله إصدار قرار بقبول الطعن مشفوعاً بالأسف بحجة أن مهمته قاصرة على إبطال الانتخاب وإعلان خلو الدائرة . أم أن له أن يرد الأمور إلى نصابها فيصحح الباطل ويعلن اسم المنتخب الذي أسفر الانتخاب عن فوزه حقيقة ؟

من رأينا استناداً إلى نص الفقرة الأخيرة من المادة ٥٧ من قانون الانتخاب التي نصها « ويفصل المجلس في الطلبات والمنازعات تبين صحة عملية الانتخاب واسم المنتخب الذي يرى أن انتخابه جرى صحيحاً أو يقضى بإبطال الانتخاب ويقرر خلو المحل » وإلى طبيعة الأشياء أن من حق مجلس النواب بل من واجبه أن يعلن نتيجة الانتخاب على الوجه الصحيح . وسلطته في ذلك سلطة واسعة لا حد لها . فهو المرجع الأعلى في أمر خاص بصميم كيانه وأساس تكوينه وحتمه مطلق في كل ما له علاقة بالانتخاب . ولجان الانتخاب إنما تعمل تحت هيئته ولحسابه . فإذا كان عملها صحيحاً أجازة أو خاطئاً صححه . والقول بغير هذا يجعل نتيجة الانتخاب متوقفة على محض إرادة لجان الفرز . ففي وسعها — إذا شاءت — أن تصدر قراراً باطلاً حتى إذا أبطله مجلس النواب ولم يكن له حق إعلان نتيجة اسم منتخب الذي أسفر الانتخاب عن فوزه حقيقة ، أعطيت فرصة للمرشح الذي سقط ، لانتخاب جديد . وهذا يخالف روح لقانون ويتنافر مع المنطق السليم . وقد جاء في حكم محكمة بنى سويف الابتدائية المشار إليه آنفاً ما يؤيد هذا الرأي حيث قالت ما يأتي :

« وحيث إن القول بغير ذلك فيه منافاة لأبسط قواعد العدالة وتخويل سلطة للجان الانتخابات لم يقصد الشرع منحها لها ويكون ندالة على ما في ذلك من خطورة أن المرشح الذي ينال ثقة مواطنيه ويفوز بالأغلبية المطلقة التي يستلزمها القانون لا يجد سبيلاً للطعن على قرار لجنة الانتخاب التي لم تعلن انتخابه خطأ مقصود أو غير مقصود والحال أنه أولى بحماية القانون ورعايته من ناخب أو مرشح آخر لم ينل إلا أصواتاً قليلة يطلب إبطال انتخاب منافس له ثم انتخابه ( ص ٩٠٣ من مجلة المحاماة السنة العاشرة ) » .

وتلاحظ لجنة فحص الطعون أنه تقدم لها من حضرة صاحب السعادة حسن باشا شعراوي دفاعه عن هذه النقطة — وهو مطعون على صحة انتخابه بنفس هذا الطعن — وهو يؤيد في هذا الدفاع وجهة نظر لجنة فحص الطعون حيث قرر فيه ما يأتي :

« وظاهر بغير عناء من هذا الذي نقلناه ( الفقرة الأخيرة من مادة ٥٧ من قانون الانتخاب ) أن ولاية المجلس في صورة حكمه بصحة عملية الانتخاب تنسحب على كل مرشح دخله وعلى نفس العضو الذي أعلن انتخابه وتسيطر بعد إعلان صحة العملية على إظهار النتيجة ولو كان ما يراه مخالفاً لما أعلنته لجنة الانتخاب فله أن يبطل انتخاب النائب الذي أعلن صحة انتخابه وفي هذه الصورة وجب عليه أن يعين المرشح الذي يرى أنه أحق بالانتخاب كنتيجة للعملية الصحيحة » .

وقد أفتى قسم القضايا بهذا المعنى فقرر في آخر إجابته ما يأتي :

( ومع ما تقدم فمجلس النواب هو المرجع الأعلى للفصل فيما أجرته اللجنة إذا ما تقدم إليه طعن بذلك ) .

لهذه الأسباب ترى لجنة فحص الطعون أن الفائز الحقيقي في الانتخاب الذي جرى بدائرة الفنت يوم ٣١ مارس سنة ١٩٣٨ هو حضرة سلطان محمد السعدى بك . وتقر على المجلس إعلان انتخابه نائباً .



مادة ٩٥ » ..... ميعاد تقديم الطعن في هذا الانتخاب :

وترى لجنة فحص الطعون أن تعطى فرصة جديدة للطعن في انتخاب العضو الذى يعلن المجلس انتخابه حتى يتسنى لمنافسه أو من يشاء من الناخبين أن يقدموا فى الخمسة عشر يوماً التالية لقرار المجلس طلباً بإبطال الانتخاب . فإذا تقدم طعن فى هذا الميعاد نظره المجلس وإذا لم يقدم حق صحة الانتخاب .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر — لى كلمة لاتمس الطعن من ناحية موضوعه ، وإنما من ناحية بحثه . فهذا الطعن يتناول فى الحقيقة مسألة قانونية تمس أربع دوائر انتخابية ، والملاحظ أن دائرة الفنت بالذات ليس لها من يمثلها الآن سواء أكان سلطان بك السعدى أم منافسه الذى كان له الحق فى أن يدلى بأقواله وآرائه فى تقرير اللجنة . وأظن أنه يكون من المستحسن أن يؤجل أخذ رأى فى تقرير اللجنة عن هذا الطعن إلى ما بعد أن تبين رأى المجلس فى الطعون الأخرى الماثلة التى يمثل الدوائر الخاصة بها نواب فى المجلس ، حتى يستطيع الطعون فى صحة انتخابهم أن يدلو بأرائهم أمامه . وبذلك يصبح الأمر أكثر وضوحاً وجلاءً ، لذلك أقترح أن تنظر الطعون الخاصة بالدوائر الأربع — وهى دوائر الفنت ومصر القديمة وعزب شبرا والنيا — فى جلسة واحدة ، حتى يصدر القرار فيها من هيئة مكونة تكويناً واحداً .

الرئيس — هل يطلب حضرة النائب المحترم ضم الطعون الخاصة بهذه الدوائر الأربع بعضها إلى بعض لنظرها جملة ؟  
حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر — أطلب تأجيل نظر هذا الطعن إلى جلسة مقبلة لنظره مع الطعون الماثلة له فى جلسة واحدة ، لأن الطعن الخاص بدائرة مصر القديمة غير وارد بمجدول الأعمال ، ومن المعلوم أن أغلبية الآراء قد تتأثر بتغيب أو بحضور بعض حضرات النواب . فمنعاً للتناقض بقدر الإمكان ، أرى أنه يجب توفير الأسباب التى تضمن أن تكون الهيئة التى تفصل فى الطعون الأربعة هيئة مكونة تكويناً واحداً كما قلت .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد شفيق جبر — إن من حق المجلس أن يقرر نظر الطعن الخاص بدائرة مصر القديمة فى هذه الجلسة .

المقرر — إن الطعون التى يتناولها هذا البحث أربعة انتهت اللجنة من فحص ثلاثة منها ، وهى المعروضة على حضراتكم الليلة . أما الطعن الرابع الخاص بدائرة مصر القديمة فقد احتاج بحثه إلى طلب بيانات من نيابة السيدة زينب ، وينتظر أن ترد هذه البيانات بعد يومين أو ثلاثة . وحينئذ تقوم اللجنة بإعداد تقريرها عنه . فإذا رأى المجلس تأجيل النظر فى هذه الطعون الثلاثة ، فلا مانع لدى اللجنة من تأجيلها أسبوعاً لنظرها مع الطعن المقدم ضد حضرة النائب المحترم محمود حنفى بك فى جلسة واحدة على أن يبدأ بنظر الطعون الخاصة بالدوائر التى يمثلها أعضاء فى المجلس .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة عامة ) .

( فى ٢٣ مايو سنة ١٩٣٨ ) .

تقرير لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابة

عن الطلب الخاص بصحة انتخاب حضرة سلطان محمد السعدى بك

حضرة النائب المحترم توفيق دوس باشا ( المقرر ) — لقد تلى هذا التقرير فى جلسة سابقة ، لذلك لا أرى داعياً لإعادة تلاوة الآن ، وسأقتصر على تلخيص الموضوع فيما يلى :

قدم هذا الطلب من وكيل حضرة سلطان محمد السعدى بك إلى سعادة رئيس مجلس النواب ، فأحاله على لجنة فحص الطعون وقد جاء فيه أنه فى الانتخاب الذى جرى بدائرة الفنت نال سلطان السعدى بك أغلبية الأصوات الصحيحة ، وأن اللجنة العامة لهذه الدائرة أصدرت قراراً بانتخابه نائباً عن الدائرة المذكورة ، وقد أعلنت ذلك بطريق الإعلان المتبعين ، فقد ألقى رئيس اللجنة -



والتقاضى المختص — قراراً موقفاً عليه منه بانتخاب سلطان السعدى بك على باب مقر اللجنة ، ثم أرسل إشارة تليفونية بذلك إلى إدارة مدير النيا .

وبعد ذلك اتصل سعادة مدير النيا برئيس اللجنة وقال له إن العمل جرى في دائرة النيا على احتساب الأصوات الباطلة ضمن مجموع أصوات لتكوين الأغلبية ؛ وبناء على ذلك يكون قرار اللجنة صدر خطأ . وقد أثبت حضرة القاضى فى محضر اللجنة أنه بناء على هذا دل عن القرار الأول ، وأصدر قراراً بإعادة الانتخاب فى هذه الدائرة ، وحدد لذلك يوم ٦ أبريل . ومما يؤسف له أشد الأسف أنه ج عن هذا التصرف ، لسوء الحظ ، أن وقعت المعركة الدامية بين الطرفين المتنافسين والتي قتل فيها سبعة أشخاص منهما . وبسبب اختلال الأمن العام أصدر حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الداخلية قراراً بتأجيل الانتخاب إلى أجل غير مسمى . بعد أن قدم وكيل حضرة سلطان السعدى بك الطلب الذى نحن بصددده وفيه يقول إن انتخاب موكله وقع صحيحاً ، وإن اللجنة أعلنت نعل قرارها بانتخابه ، وإن حضرة القاضى ما كان يملك العدول عن هذا القرار ، ولذلك يطلب من مجلس النواب الحكم بصحة انتخاب .

عرض هذا الطلب على لجنة فحص الطعون فرأت فيه أبحاثاً قانونية عدة :  
البحث الأول هو : هل تحتسب الأصوات الباطلة ضمن مجموع الأصوات لتكوين الأغلبية أم لا ؟  
وقد فصلتم حضراتكم فى هذه النقطة فى طنينين سابقين وقررتهم عدم احتساب الأصوات الباطلة فى حساب الأغلبية المطلقة . وبناء على ذلك يكون هذا البحث مفصلاً فيه بقرار من المجلس ، ويكون قرار لجنة الفرز الخاص بعودتها عن قرارها الأول قراراً خاطئاً .  
البحث الثانى : خاص بسلطة مجلس النواب فى إعلان انتخاب عضو لم تعلن لجنة الفرز انتخابه .  
والبحث الثالث : خاص بميعاد تقديم الطلب وبما إذا كان ينطبق عليه الميعاد المنصوص عليه فى قانون الانتخاب بحيث إذا لم يقدم فى الخمسة عشر يوماً يكون مرفوضاً شكلاً .

بحثت لجنة فحص الطعون كل هذا بحثاً مستفيضاً ، ورأت فيما يتعلق بالبحث الثانى أنه يعرض على مجلس النواب لأول مرة . ومما لا شك فيه أن الجهة المختصة بإعلان نتيجة الانتخاب ، إنما هى لجنة الفرز ، طبقاً لنص المادة ٤٨ من قانون الانتخاب ، أنها متى أصدرت قرارها ووقعت على محضرها فقد استنفدت سلطاتها وأصبحت لا تملك العودة بعد ذلك لإصدار قرار مخالف .  
ما الذى حدث بعد ذلك يا حضرات النواب المحترمين ؟ حدث أن أثبت حضرة القاضى فى محضره أن اللجنة فرزت الأصوات ، وأنصح لها أن حضرة سلطان السعدى بك نال أغلبية الأصوات الصحيحة ، وبناء على ذلك أعلنت انتخابه نائباً عن دائرة الفت .  
وأوجه نظر حضراتكم إلى أنه لم يكن معلوماً للجنة فحص الطعون ، حتى تاريخ صدور قرارها فى هذا الموضوع ، أن حضرة قاضى رئيس لجنة الفرز أمضى فعلاً قراراً بإعلان نتيجة انتخاب حضرة سلطان السعدى بك ، وإنما كان المفهوم مما ورد فى محضر لجنة أنه اتفق على إصدار القرار ، وأنه أعلن فعلاً بواسطة تعليقه على باب مقر اللجنة وإرساله تليفونياً إلى مدير النيا دون أن يذكر المحضر أنه وقع فعلاً .

وقبل أن يعرض الأمر على لجنة فحص الطعون قدمت شكوى فى هذا الشأن إلى وزارة الداخلية ، أجرت تحقيقاً فيها ، وتمتت قسم قضاياها فأفتى بأن المرجع الأعلى للفصل فيما أجرته لجنة الفرز هو مجلس النواب الذى له أن يصحح أخطاء هذه اللجنة .  
إلى هنا لم يكن وصل إلى لجنة فحص الطعون القرار الموقع عليه من حضرة رئيس لجنة الفرز ، فلما طلبنا أصول الأوراق جدنا أن القرار الذى أصدرته لجنة الفرز بإعلان انتخاب حضرة سلطان السعدى بك موقع عليه من حضرة رئيس اللجنة ، وهو حضرة الأستاذ السيد القطرى القاضى ، كما وجدنا إشارة تليفونية إلى مدير النيا ممضاة من حضرته ونصها :

« حضرة صاحب العزة مدير النيا

أشرف بأن أبلغ عزتكم بأن سلطان بك محمد السعدى نجح بأصوات صحيحة عددها ٥٠٦٧ ضد معوض بك جاد المولى بأصوات عددها ٥٠٥٣ ومجموع ناخبي الدائرة ١٤٢٤٠ حضر منهم وصوت ١٠١٥٠ وألغيت أصوات عددها ٣٠ فالأصوات الصحيحة ١٠١٢٠ و

رئيس لجنة الفت رقم ١٥ مديرية النيا  
السيد القطرى

مادة ٩٥ » ... ..

ما قيمة هذا يا حضرات النواب المحترمين ؟ مبدئياً أقول إنه حتى لو لم يكن هذا القرار قد أمضى من رئيس اللجنة — كما قد أكثر من مرة من فوق هذا المنبر — فإن مأمورية لجنة الفرز في إعلان النتائج كمأمورية هذا المجلس في إقرارها ، إنما هي مأمورية قضائية بحتة . ومتى أصدر القاضي قراره فإنه لا يملك العودة عنه ولو كان قراره خطأ . فبمجرد إصداره هذا القرار يكون قد استنفذ اختصاصه وولايته وأصبح فرداً كبقية الأفراد لا يملك تعديل القرار بأية حال من الأحوال .

وهذا شأن لجنة الفرز تماماً فقد أصدرت قرارها وأعلنته ثم عادت فأصدرت قراراً جديداً ، وفي هذا خطأ يترك المجلس النواب تصحيحه ، لأن لجنة الفرز لا تملك تصحيح الخطأ ، وهذا كله على فرض أن رئيس اللجنة لم يوقع على المحضر . والمعروف أن القاضي إذا أصدر قراره ولم يوقع الحكم في ظرف ثمانية أيام ، فإنه مع هذا لا يملك العدول عنه . على أن الأمر في هذه الحالة يختلف لأن القرار موقع عليه قبلاً ، فلا شك أن تصرف اللجنة كان خطأ : أولاً فيما يتعلق باحتسابها الأصوات الباطلة ، وثانياً — وهو خطأ أفظع — لعدولها عن قرارها وهي لا تملك هذا العدول .

ثم تناقشت لجنة الطعون في سلطة المجلس إزاء قرارات لجنة الفرز ، هل يقف المجلس مكتوف اليدين فلا يعدو عمله إصدار قرار بقبول الطعن مشفوعاً بالأسف لأن مهمته قاصرة على إبطال الانتخاب ثم تعاد المأساة الدامية بإعادة الانتخاب ؟ أم أن المجلس بهذا تصحيح قرار اللجنة فيعلن انتخاب حضرة سلطان السعدى بك ، لأنه إذا أجرى الانتخاب صحيحاً فمن حق المجلس ، بل من واجبه أن يعلن انتخاب من فاز على الوجه الصحيح ؟

وإنى أوجه نظر حضراتكم إلى أن هناك طعنًا في صحة الانتخاب ، وهناك ما هو قضاء في صحة النيابة . وفارق بين الاثنين ، والتقاليد الصحيحة التي سار عليها المجلس هي أنه من واجب اللجنة ومن واجب المجلس بعد ذلك أن يتحرى صحة نيابة العضو ولو لم يطعن في انتخابه . فإذا كان عديم الأهلية أو كانت إجراءات ترشيحه أو انتخابه باطلة ، أعلن المجلس بطلان انتخابه . فالمادة ٥٧ من قانون الانتخاب تنص على ما يأتى :

ولكل ناخب أن يطلب إبطال الانتخاب الذى حصل فى دائرته بعريضة يقدمها إلى رئيس المجلس تشتمل على الأسباب التى يبنى عليها الطلب . ويكون توقيع الطالب مصدقاً عليه . ويجب تقديم الطلب فى الخمسة عشر يوماً التالية لإعلان نتيجة الانتخاب على الأكثر .

« ويجوز كذلك لكل مرشح حصل على أصوات فى الانتخاب أن ينازع بالطريقة عينها فى صحة انتخاب العضو الذى أعلن انتخابه إلى أن جاء فى الفقرة الأخيرة :

« ويفصل المجلس فى الطلبات والمنازعات ، فيعلن صحة عملية الانتخاب واسم المنتخب الذى يرى أن انتخابه جرى صحيحاً أو يقضى بطلان الانتخاب ، ويقرر خلو المحل » .

وهذا صريح ظاهر لأن لجان الانتخاب تعمل تحت هيمنة مجلس النواب ولحسابه ، والقول بغير ذلك يكون خطراً عظيماً على حق الانتخاب ، وذلك لأنه إذا فرض وأرادت لجنة الانتخاب النهائية أن تخطئ عمداً ، فماذا يكون الحل ؟ هبوا ، يا حضرات النواب المحترمين ، أن اللجنة فى حالتها هذه أرادت قصداً أن تحايى حضرة جاد المولى بك ، فما كان عليها إلا أن تصدر قراراً باطلاً كالذى أصدرته فى انتخاب سلطان السعدى بك . فإذا لم يكن فى مقدور المجلس تصحيح ما وقع من خطأ فنتيجة ذلك أن يعاد الانتخاب ، ويكون للشخص الذى سقط فعلاً فرصة جديدة للتقدم للانتخاب بلا حق .

وهذا ما لا يمكن أن يقره أحد . لذلك احتاط القانون فى الفقرة الأخيرة من المادة ٥٧ ، بأن نص على أن للمجلس أن يفصل فى الطلبات والمنازعات فيعلن صحة عملية الانتخاب واسم المنتخب الذى يرى أن انتخابه جرى صحيحاً ، أو يقضى بطلان الانتخاب ويقرر خلو المحل .

بقى أمر آخر ، تعرض له أحد أعضاء اللجنة المحترمين أثناء مناقشتها هذا الموضوع ، وهو أن هذا الطلب الذى قدم من وكيل سلطان السعدى بك قد قدم بعد الميعاد القانونى ، فهو مرفوض شكلاً .

وهذا خطأ محض ، لأنه ، إذا كان الأمر يتعلق بالطعن فى صحة نيابة نائب أعلن انتخابه ، ففي هذه الحالة أوجب القانون أن يقضى الطعن فى صحة الانتخاب فى ظرف خمسة عشر يوماً . وهذا لا ينطبق على حالتنا ، إذ أنه لم يعلن انتخاب شخص ما ، ولم يطلب حضرة



لسلطان السعدي بك بطلان صحة انتخاب عضو انتخاب بالمجلس ، بل قدم طلباً بصحة انتخابه هو كعضو ، ولا يوجد ميعاد محدد لتقديم مثل هذا الطلب . فمدة الخمسة عشر يوماً إنما حددت للطعن في انتخاب تم وأعلنت نتيجته فعلاً . وأمام حضراتكم تقارير اللجنة التي تشرفت بتدعيمها للمجلس بصحة نيابة حضرات الأعضاء الذين لم يطعن في صحة انتخابهم ، فقد قدمت وفحصت بلا ميعاد . على أنني أذهب بعيداً جداً لفرض فرضاً خطأ ، بل فرضاً مستحيلاً ، فأقول كان يجب تقديم هذا الطلب في ظرف خمسة عشر يوماً ، وبما أنه قدم بعد هذا الوقت فيكون رفضاً شكلاً . هنا يجب أن نطبق مبادئ اللجنة وهي التي أقرها المجلس في جميع دوراته وفي هذه الدورة أيضاً ، وهي أن عدم قبول طعن شكلاً لا يرفع عن اللجنة أو المجلس تحقيق صحة نيابة العضو .

يا حضرات النواب المحترمين : أظن أن المسألة ظاهرة ، وإنما لي ملاحظة هي أن رأي اللجنة في هذا الطعن إنما يؤيد سلطة رئيس النواب بما يطابق الدستور ، وبما يتفق وقانون الانتخاب ، وبما يجعل رقابة المجلس على عمل اللجان رقابة فعلية حقيقية لا رقابة مبرورية . وفوق ذلك فإنه إذا أصدرتم حضراتكم قراراً بصحة نيابة حضرة سلطان السعدي بك ، تحسمون بذلك نزاعاً هائلاً علمتم بدايته لا تعلمون نهايته .

( ختمة ) .

يكفي أن أقول إنكم بهذا تقيمون حدود الدستور وقانون الانتخاب وتؤيدون سلطة المجلس .

( تصفيق ) .

بقيت نقطة واحدة حتى يصل العدل إلى منتهى ، وهي أنه متى أعلنتم حضراتكم انتخاب حضرة سلطان السعدي بك ، فإنه يجب أن يكون هناك ميعاد للطعن في صحة انتخابه ، ويجب أن يقوم قراركم مقام إعلان لجنة الفرز ؛ وقد احتاطت لجنة الطعون لذلك ، فنهت إلى أن القرار المطلوب من حضراتكم ليس قراراً بإعلان صحة انتخاب حضرة سلطان السعدي بك ، بل هو قرار بإعلان انتخابه ، تبدأ بمدة الخمسة عشر يوماً للطعن في صحته من يوم قرار المجلس .

حضرة النائب المحترم محمد توفيق خليل بك — حضرات النواب المحترمين : يدفني إلى الكلام في هذا الطعن بصفة خاصة ناحيته القانونية ؛ وأتقدم إلى حضراتكم برأي ينصب على المسألة من وجهتي الشكل والموضوع .

فأما من وجهة الشكل ، فإني أرى عدم قبول الشكوى المقدمة من حضرة وكيل سلطان السعدي بك ، لأن قانون الانتخاب نص في المادة ٥٧ على طريقة خاصة للطعن وهي طريقة مرسومة محددة ولها أجل معين ، وهذه المادة تنص صراحة على أن « لكل ناخب أن يطلب إبطال الانتخاب الذي حصل في دائرته بعرضة يقدمها إلى رئيس المجلس تشتمل على الأسباب التي يبنى عليها الطلب ويكون توقيع الطالب مصدقاً عليه . ويجب تقديم الطلب في الخمسة عشر يوماً التالية لإعلان نتيجة الانتخاب على الأكثر » . فهذا طريق لكل ناخب الحق في أن يسلكه .

كذلك يجوز لأي مرشح من المرشحين أن ينازع في صحة انتخاب العضو الذي أعلن انتخابه بهذا التحديد وبذات الطريقة التي يثبتها المادة ، أي أن يطعن فيه بتقديم عريضة لسعادة رئيس المجلس مصدق فيها على توقيعه ، وذلك في ميعاد لا يتجاوز الخمسة عشر يوماً . ومن هذا ترون حضراتكم أن الطريق التي رسمها القانون في المادة ٥٧ محددة بعبارة صريحة لا لبس فيها ولا إبهام . فإذا ما رجعنا إلى الشكوى المقدمة من وكيل سلطان السعدي بك ، تبين لنا أنها قدمت بعد الميعاد القانوني ، وعلى ذلك فإن هذه الشكوى ، وإن شئتم فسموها بالمنازعة ، غير مقبولة شكلاً .

وقد سمعت سعادة المقرر يقول إن لمجلس النواب ، حتى إذا لم تتقدم إليه طعون في صحة انتخاب أحد النواب مطلقاً ، الحق في أن يفصل في صحة نيابة أعضائه ، وإني أرى أن هذا الحق لا يتلاءم مع الواقعة المعروضة على حضراتكم ، لأنه إنما يطبق على العضو الذي أعلن انتخابه ووجد في المجلس فعلاً ، ولا يمكن أن يطبق على شخص لم تعلن عضويته إذ لا يجوز أن تمتد سلطة مجلس النواب إلى الفصل في نيابة هذا الشخص الذي لم يتقدم بعد للمجلس . فالتشبيه بين الحالتين السابقتين تشبيه مع الفارق .

وهذا هو ما أراه متفقاً مع النص القانوني الصريح ، والأمر على كل حال متروك لحضراتكم لتقولوا كلمتكم فيه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكري أباطه — وما الرأي في الفقرة الأخيرة من المادة ٥٧ ؟



مادة ٩٥ » ... ..

حضرة النائب المحترم محمد توفيق خليل بك — هذه الفقرة تؤيد رأيي على طول الخط لأنها تشير إلى صدر المادة الذي يقف بأن المنازعة يجب أن تقدم في ظرف خمسة عشر يوماً ... ..  
(ضجة) .

فالقانون يحتم على كل مرشح ، إذا أراد أن ينازع ، أن يتبع الطريقة عينها ، أي يقدم طعنه في ظرف خمسة عشر يوماً ، وبإمضاء مصدق عليها ، في صحة انتخاب العضو الذي أعلن انتخابه . وتنص الفقرة الأخيرة من هذه المادة على أن : « يفصل المجلس في الطلبات ( أي طلبات بطلان الانتخاب ) والمنازعات » ( أي المنازعات المذكورة في صدر هذه المادة والتي قدمها أحد المرشحين بالطريقة ذاتها أي في ظرف خمسة عشر يوماً ) « فيعلن صحة عملية الانتخاب واسم المنتخب الذي يرى أن انتخابه جرى صحيحاً » ( أي في حالة ما رأى أن الطعن بالبطلان غير مقبول وأن النائب الذي انتخب كان انتخابه صحيحاً ) « أو يقضى ببطلان الانتخاب ويقرر خلو المحل » وذلك في حالة ما إذا رأى المجلس أن عملية الانتخاب باطلة . وهذا تأييد لرأيي من جهة أخرى . وعلى ذلك لا يكون للمجلس من السلطة إلا أن يعلن بطلان الانتخاب وخلو المحل .

وإنه مما يسرنى ، بل أغتبط له كل الاغتباط ، أن يكون للمجلس كل السلطة في تقرير بطلان عملية الانتخاب وإعلان انتخاب المرشحين . ولكننا مقيدون بنصوص وضعها الشارع . وإذا رأيت أن هناك محلاً لتغيير أو تعديل هذه النصوص فلنسا الآن بصدد هذا التعديل . والتشريع القائم يدل دلالة صريحة على أنه ليس من حقنا الآن إلا أن نسلك طريقاً معروفاً مرسوماً لا نتعده .

هذا هو رأيي من ناحيتي الشكل والموضوع . ولي ملاحظة أخرى أريد أن أذكرها لحضراتكم قبل أن أنهي من كلامي .

إن المنازعة التي تشير إليها المادة ٥٧ من قانون الانتخاب ، ليست هي المنازعة التي تصدر من المرشح أو النائب الذي يرى أنه أحق من غيره بالنيابة ، حتى كان يمكن قبول شكوى حضرة سلطان محمد السعدي بك ، ولكن المنازعة التي قصدها الشارع هي التي تقع بين شخص كان مرشحاً وفاز عليه منافسه ؛ وهذا هو الباب الوحيد الذي يمكن أن يطرقه أي طاعن للوصول بطعنه إلى هذا المجلس . أما من ينازع شخص في انتخاب نفسه فهذا مخالف لما نص عليه القانون .

هذا ما أردت أن أقوله ؛ ولم أقصده به سوى شرح المسألة من الناحية القانونية ؛ والأمر ظاهر ولكم الرأي الأعلى .

الرئيس ( حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد بهي الدين بركات باشا ) — قدّم اقتراح من حضرة النائب المحترم الأستاذ توفيق خليل بك نصه :

« أقترح عدم قبول منازعة حضرة صاحب العزة سلطان محمد السعدي بك شكلاً لتقديمها بعد الميعاد » .

فالموافق على هذا الاقتراح يقف .

(وقفت أقلية) .

الرئيس — وقدّم اقتراح آخر من حضرته نصه :

« أقترح رفض رأي لجنة فحص الطعون الذي يفيد إعلان انتخاب سلطان محمد السعدي بك نائباً لدائرة الفنت » .

فالموافق على هذا الاقتراح يقف .

(وقفت أقلية) .

الرئيس — والآن هل توافقون على تقرير اللجنة ؟

(موافقة عامة) .

الرئيس — إذن أعلن انتخاب حضرة سلطان محمد السعدي بك نائباً عن دائرة الفنت .

(تصفيق حاد) .

( في ٢٢ يونيه سنة ١٩٣٨ ) .

(١) هل يجوز لأحد المجلسين التعريض أو الطعن في انتخابات المجلس الآخر؟

(٢) يحرم الكلام إذا كان تعرضاً لاختصاص المجلس الثاني في الفصل في صحة نيابة أعضائه . أى عدم جوازه فيما يمس

كيان هذا المجلس .

مجلس الشيوخ

حضرة الشيخ المحترم أحمد الديوانى بك :

... ..  
... ..  
... ..  
... ..

كلمتى الثانية خاصة بما ورد فى خطاب العرش عن الانتخابات الأخيرة وهو : « وأحمد الله على ما دلت عليه الانتخابات التى قضى بها حل المجلس السابق من تأييد معنى الحكم الصالح » .

وقبل أن أدخل فى مناقشة ما حدث فى الانتخابات ، أرجو أن تلاحظوا حضراتكم أن الجملة التى تلوتهما عليكم الآن من خطاب العرش خاصة بالانتخابات جملة ثقيلة بالنسبة لنا ، نحن الذين كنا نؤيد وزارة رضة النحاس باشا . لأن معناها أن تلك الوزارة ما كانت تعمل العمل الصالح ، أو ما كانت تحكم الحكم الصالح — وقد كنا نحن نؤيدها . أترون حضراتكم أننا كنا فى تأييدنا لها نؤيد ضلالة ، أو نعيش فى ضلالة ؟ كلا .

لهذا كانت هذه الجملة كما وردت ماسة بإحساسنا عن بعد . ولهذا ما كنت أود أن ترد الجملة بالشكل الذى تلوته على حضراتكم من خطاب العرش .

أنكلم بعد ذلك عن مسألة الانتخابات . وما كنت أود أن أقول بشأنها كلمة لأنها موضوع استجواب فى هذا المجلس ، وفى غيره . ولكن لا يمكننى أن أرى وأن أسمع ، وأن يقول الكثيرون من حضرات الشيوخ المحترمين الذين خاضوا غمار هذه المعركة ، كحضرات الشيوخ المحترمين : الحنفى الطرزى باشا ، والمغازى باشا ، والوكيل باشا ، والأستاذ لويس فانوس ، وغيرهم — لا يمكننى أن أقف بعد الذى سمعته من حضراتهم ومن غيرهم ساكناً مكتوف اليدين على ما حصل مخالفاً للقانون .

رددت على مسامع حضراتكم أن أعضاء هذه الوزارة كلهم نبلاء . ولكن الذى آلمنى أن يكون حضراتهم فى الوزارة ، وبمحصل ما حصل فى الانتخابات وما سمعناه وما شاهدناه .

صحيح أن كل ما حصل فى الانتخابات مطروح أمام لجنة الطعون فى مجلس النواب . ولكن لا يجوز أن نمر عليها ساكتين . وحضراتكم وحضرات الوزراء أنفسهم يعلمون ما حصل ؛ وضميرهم يحدتهم عما حدث .

إنى لأقسم أنى لو كنت فى مركزهم الوزارى ما نمت الليل لما حدث فى الانتخابات على حد قول سعادة كامل البندارى باشا وتعبيره . لقد سمعتم حضراتكم بالإجراءات التمهيدية للانتخابات من تعديل الدوائر ، ونقل البلاد والقرى ؛ كما سمعتم بحبس التذاكر عن أصحابها ، وغير ذلك من الحيل فى كل يوم .

بعد هذا آسف إذا قلت إن هذه الانتخابات لم تحصل على الأقل فى جو هادئ ، بل حصلت فى جو كله إرهاب . ولم تكفل فيه الحرية الشخصية للناس كما يجب أن يكون . ولهذا ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أدليت برأى فى بعض المسائل التى لم ترد فى الرد على خطاب العرش ، سائلاً الله أن يوقفنا جميعاً إلى ما فيه خير البلاد .

( تصفيق ) .

... ..  
... ..  
... ..  
... ..



حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى —

... ..  
... ..  
... ..  
... ..

إن حق الانتخاب المباشر الذى منح لهؤلاء الفلاحين والعمال أريد به أن تبنى تلك الطبقات تربية سياسية صالحة تمكنها من أن يكون لها حق الإشراف على شؤون البلاد وتمكنها حقاً من الاضطلاع بالمسؤوليات التى تواجهها ، حتى تسمو الأمة إلى المستوى الذى يريده لها كل مخلص .

فإذا ما حصل أن تلك الحكومة لم تترك هؤلاء الناس أحراراً يستعملون حقوقهم الانتخابية كما يشاءون وبالطريقة التى يرغبون بل سلطت عليهم تلك القوة التى كانت حكومة الوفد أو بالأحرى حكومة الشعب تعمل دائماً على وقفها عند حدودها القانونية . أقول إن الحكومة سلطت رجال الإدارة فى كل جهة وفى كل واد على الناخبين صغارهم وكبارهم للتأثير فيهم بمختلف الوسائل والأساليب ، تارة بالقول إن مرشحى الحكومة هم مرشحو جلالة الملك ، وتارة بالقول — وهذا ما سمعته بنفسى يا حضرات الشيوخ — إن من ينتخب مرشح الوفد فهو كافر ، ومن ينتخب مرشح الحكومة فهو مسلم .

وكذلك سلطت الحكومة موظفيها أن يخطبوا فى النوادي والمجتمعات وفى كل جهة بالدعاية لمرشحى الحكومة . ويكفى يا حضرات الشيوخ ، فى بلادنا هذه أن يكون الاختيار معيماً مشوباً إذا ما أبيع لرجال الإدارة أن يتدخلوا للتأثير بأية صورة فى حرية الناخبين .

وأسف أن أقول إن كل الصور التى يمكن أن ترد على الأذهان أو التى يمكن للخيال أن يتصورها ، قد اتبعتها الحكومة الحاضرة فى سبيل حرمان الناخبين — وأكثريتهم من الفلاحين الذين أشارت إليهم خطبة العرش — من استعمال هذا الحق الأولى استعمالاً صحيحاً . لقد أهدرتهم آدميتهم . فهل من المعقول بعد ذلك ، وبعد أن نزلتم بهم فى استعمال هذا الحق إلى مستوى أقل من المستوى الإنسانى . أقول هل من المعقول بعد ذلك كله أن نصدقكم إذا قلتم إنكم تريدون تحسين حال هذه الطبقات ؟ ألا فلتعلموا وليعلم الناس جميعاً أنه ما لم يمتلئ أهل هذه الطبقات شعوراً بالكرامة والعزة القومية ، وما لم تشعر حقاً بسوء الحال الذى هى فيه ؛ فلن تستطيع أية حكومة — حتى ولو كانت مخلصاً فيما تقول — أن تعمل شيئاً يذكر لهذه الطبقات .

يا حضرات الشيوخ :

لذلك أرى أن الوعد الذى وعدت به الحكومة فى خطاب العرش إن هو إلا كلام فى كلام ، وأن أعمالها وتصرفاتها تدل دليلاً صادقة على عكس ما تعد وما تدعى .

جاء أيضاً فى مقدمة خطاب العرش ما يأتى : « أحمد الله على ما دلت عليه الانتخابات التى قضى بها حل المجلس السابق من تأييد معنى الحكم الصالح » . وأرى ، يا حضرات الشيوخ ، أن هذه العبارة ترتبط بعبارة رفعت إلى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم من حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء فى كتاب استقالته بعد ظهور نتيجة تلك الانتخابات . فاسمعوا ماذا جاء فى هذا الكتاب اسمعوا واعجبوا !

جاء فيه : « وهامى الانتخابات جاءت تردد فى أبلغ عبارة وأفصح بيان حكم جلالكم الموفق وتردد رأيكم المسدد » .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن الببلى — وهل لهذا دخل فى خطاب العرش ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — قلت إن هذا مرتبط بما جاء فى مقدمة خطاب العرش .

اسمعوا ما تنطوى عليه هذه العبارة من معنى : يقول رئيس الوزراء لجلالة الملك إنه كان لجلالته رأى فى الانتخابات ، وإن هذا رأى كان محور الانتخابات ، وإن نتيجة الانتخابات جاءت مؤيدة لهذا رأى .



حقاً إن هذه لبدعة جديدة ابتدعها محمد محمود باشا ومستشاروه الأفاضل إذ ينسب رفعتة في خطاب رسمي لجلالة الملك رأياً معيناً في الانتخابات . والنتيجة الحتمية لذلك أن بعض الناخبين كان يؤيد هذا الرأي والبعض الآخر لا يؤيده . وأظن أنه لا يمكن أن توجه طعنة ضد من هذه الطعنة إلى صميم كيان البلاد السياسي والدستوري ، ذلك — أيها السادة — لأن جلالة الملك فوق كل المسؤوليات جميعاً . فوق كل الأحزاب ولا يصح بحال أن يسمح رئيس حكومة لنفسه أن ينتقل بهذا المقام السامي إلى مواقف من المفروض أن يختلف الناس فيها .

يا حضرات الشيوخ المحترمين : لو أننا اكتفينا في التدليل على أن الانتخابات العامة جرت معيبة مشوبة فاسدة بهذا الكتاب وحده لكفى هذا دليلاً قاطعاً على صحة دعوانا .

قالت الوزارة في خطبة العرش إن نتيجة الانتخابات أيدت معنى الحكم الصالح . أما الحكم الصالح في ذاته فلا شك مطلقاً أن البلاد بأسرها تتمنى أن يكون الحكم فيها صالحاً . ولكننا نبحت حتى بالمنظار الكبير عن مظاهر هذا الصلاح في العهد الحاضر ، نبحت عن شيء ولو ضئيل جداً من الصالحات التي قدمتها هذه الحكومة للبلاد من شهر يناير سنة ١٩٣٨ إلى الآن ، نبحت عنها في جميع الوادي ، في كل مكان ، في كل جهة ، في كل مرفق — فلا نجد منها شيئاً على الإطلاق . لا نجد إلا شفقة يتشدد بها وزيرها ووزيرها هناك ، وأقوالاً تلقى هنا وهناك ، وصحفاً تطعن في هذا وذاك . لكن رجل الشارع يبحث وينقب عن الحكم الصالح ، ويمنى النفس برؤيته ولو مخفياً عن الأنظار فلا يجد شيئاً من ذلك . إنما أحس رجل الشارع في الانتخابات الماضية بالسياسة تلهب ظهره وبالسجون تحتضنه ورجال البوليس يحولون دونه واستعمال حقه وذوى السلطة يعثون به ويستبدون ، وأحس بعد الانتخابات بغلاء خاقي وأزمات آخذة بالخطا .

والخلاصة أيها السادة أننا لا نجد شيئاً نستطيع معه نعت الحكم الحاضر بأنه صالح . وإنني أرجو مخلصاً وأكون ممتناً حقاً إذا ما دلتني مثلاً الحكومة أو أنصارها على شيء صالح في العهد الحاضر .

أعترف أن الحكومة الماضية فصلت عدداً من الموظفين والعمد والشايخ الذين نضحت ملفاتهم بالمساوي والعيوب فأعادتهم الحكومة الحاضرة إلى وظائفهم . ولقد طلبت إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس الحكومة بياناً بهم وبالتقارير التي صدرت بفصلهم ثم بإعادتهم وإيداع ملفاتهم في سكرتيرية المجلس فلم أجب على ذلك سوى بإحاطي إلى الإجابة عن سؤال حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام فرجعت إلى هذه الإجابة فإذا بها هروب في هروب .

وإنني لأقول وأتحدث من يخالفني فيما أقوله إن وزارة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا بدأت عهدها بداية سيئة جداً إذ أعادت إلى القرى رؤساء ملوثين قدرين تشهد ملفاتهم بعدم صلاحيتهم لأن يكونوا حكاماً ، وأقررت في اعتقاد ثابت وإيمان راسخ أنها أعادت إلى الحكم موظفين تنضح ملفاتهم بالخمازي والعيوب وتعلمون حضراتكم شيئاً كثيراً عنهم .

كذلك رأينا الحكم الصالح يفصل عدداً كبيراً من الموظفين ليست في ملفاتهم أية شائبة وتركت بغير عمل عدداً من الموظفين الأمانة الأكفاء وهي متأثرة في هذا كله بالروح الحزبية .

يا حضرات الشيوخ المحترمين : إن كل إجراء تم في الانتخابات الماضية من تعديل في الدوائر الأصلية إلى تعديل في الدوائر الفرعية إلى فصل عمد ومشايخ إلى إعادة غيرهم — كل هذا إنما كان بناء على طلب مرشحي الحكومة . وأعلم أن بعض هؤلاء المرشحين كان يتنقل في الدوائر الانتخابية وفي ركابه بعض موظفي الحكومة ، كالمهندس الري والمهندس الزراعي ، يعدون الناخبين بقضاء مصالح لهم ، وبالجملة فإن الحكومة قد وضعت قوى البلد بأسرها تحت تصرف المرشحين .

... ..

... ..

... ..

... ..

الواقع أنه لم تكن هناك انتخابات بل كانت هناك مهزلة . مأساة نكبت بها البلاد في أخلاقها وفي كيانها السياسي ، نكبة أعجب إذا كان ممكناً أن تشق البلاد في القريب العاجل أو غير العاجل من نتائجها .

مادة ٩٥ » ... ..

والآن أنتقل إلى ما حصل بعد انتهاء الانتخابات : إن ما جرى أن البلاد أصبحت في قلق مستمر ، فاليوم تقع أزمة تنفرج غد ويقع غيرها بعد غد ثم تنفرج وهكذا وهكذا ، وعلام ولم كل هذا ؟ أعلى مصلحة من مصالح البلاد أو حول مشروع من مشاريع الإصلاح فيها ؟ لا يحضرات الشيوخ . لا تقوم الأزمات حول شيء من هذا ، بل كلها تقوم حول المناصب والوظائف . وفي أثناء هذه الأزمات لا تفكر الوزارة قليلاً ولا كثيراً في مصلحة البلاد ، وكل همها وتفكيرها يتجه إلى إيجاد حل للأزمة .

وإنى لأتساءل : ما الذى يعنى ويهم دافع الضرائب من هذا كله ؟ ما الذى يهم أن يكون هيكل باشا أو لطفى السيد باشا أو حسرى صبرى باشا وزيراً للمعارف العمومية ، أو أن يكون فلان أو غيره مديراً للبلدية أو لغيرها ؟

إن رجل الشارع يعنيه أن يعمل الكثير لمصلحة الأمة وأن تتقدم مرافقها وأن تكون له الحرية في حدود الحق والقانون وأنها تراعى المصلحة العامة قبل أى اعتبار آخر .

قليل قبل انتهاء الانتخابات إن الوزارة كانت مشغولة بإجراء الانتخابات . وهما هي الانتخابات قد انتهت ومع ذلك فلا نرى إلا قلقاً وتزعزعاً .

ومن الصراحة أن أقول بملء فم إنه ليس من مصلحة البلاد في شيء أن توجد حالة القلق والتزعزع بعد أن استقبلنا عهداً جديداً إثر توقيع معاهدة الاستقلال والتحالف بيننا وبين إنجلترا وبعد إلغاء الامتيازات .

لقد انتقلنا إلى عهد كانت البلاد تريد أن تسير فيه بمرافقها في طريق التقدم والفلاح حتى تستطيع المحافظة على المزايا التى كسبتها وصيانة الاستقلال الذى انتزع منها منذ أكثر من عشرين قرناً .

إنه لمن الضرر الكبير بالبلاد أن تجد نفسها مشغولة بأزمات متلاحقة قائمة حول الأشخاص والوظائف .

إنى لا أتكلم في هذا ولا في غيره بروح حزبية ولكنى أقرر الحق لا أقل ولا أكثر . وأظنكم جميعاً تشاركوننى الرأي في أن حالة القلق والتزعزع هذه ضارة بالبلاد أكبر الضرر .

... ..  
... ..  
... ..  
... ..

ومن الغريب أن الحكومة زجت باسم حضرة صاحب الجلالة الملك في الانتخابات فشكونا ولنا الحق في الشكوى ولكن الحكومة أنكرت حصول ذلك . وقد قرأت لحضرائكم جواب حضرة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا وهو أقطع دليل على صحة دعوانا ، ثم ألم تقع أعينكم على تلك المنشورات التى كانت تذاع في جميع أرجاء البلاد وفيها أن مرشحى الحكومة هم مرشحو الملك ؟ فما الذى اتخذته الحكومة لوقف هذه الدعاية ؟ ألم تترك الحكومة هذه المنشورات تذاع وتملاً الأسماع وهى مملوءة بالأراجيف ؟ ولأى غرض كان ذلك ؟ كان لأجل الوصول إلى كراسى الحكم أو بالأحرى للبقاء فيها ، صدقونى أيها السادة أن هذه الكراسى لا تساوى كل هذا بل إنها أقل بكثير من أن يسعى إليها . فما بالك إذا كان السعى إليها بتلك الأساليب والوسائل التى أرى وأرجو ألا تؤاخذنى الحكومة على هذا التعبير أنها ... لمصلحة البلاد .

حضرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا ( وزير الحربية والبحرية ) — ما هى هذه ... ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — إن ما أقصده هو أن هذه البلاد حديثة العهد بالحكم الدستورى ، فقد استخلصت دستورها بمجهادها وتضحياتها . فمن واجب كل وطنى مخلص لهذه البلاد يرغب لها الخير ولا يريد أن تتردى في الهاوية أن يعمل بكل ما فيه من قوة وجهد على أن يستتب هذا النظام الدستورى في البلاد حتى تتعود جميع الطبقات على الإحساس بأن هناك دستوراً صحيحاً وأن هناك تقاليد دستورية صحيحة وانتخابات صحيحة . فإذا جئتم في سنة ١٩٣٧ وجاء آخرون من زملائكم في سنة ١٩٣٠ وفى سنة ١٩٢٥ وهدمتم ذلك الدستور أو ضربتموه بتلك المعاول القاسية والإجراءات التى اتخذتموها ...



بادة ٩٥ » ... .. «

- حضرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا ( وزير الحرية والبحرية ) — أنا لا أسمع ... ..
- حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أرجو عدم المقاطعة .
- الرئيس ( حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك ) — للوزير ان يتكلم وأن يردّ على ما يوجه إليه .
- حضرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا ( وزير الحرية والبحرية ) — هذه الجملة ترجع إلى نسبة شخصية ، وأنا لا أقبل مطلقاً أن نسب ... إلى أى وزير من وزراء الدولة ، ويستمر الخطيب فى الكلام .
- حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — سأستمر وليس للوزير أن يمنعنى .
- حضرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا ( وزير الحرية والبحرية ) — الذى يمنعك هو القانون ، ويجب أن يحافظ على كرامة الأعضاء ، وألا تمر هذه العبارة مطلقاً .
- الرئيس — بما لى من حق الرئاسة أمتنع أن تثبت فى المضبطة تلك الكلمة .
- حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أنا أرى فى هذا ...
- حضرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا ( وزير الحرية والبحرية ) — لا أقبل بتاتاً أن توجه كلمة ... إلى وزارة أنا أحد أعضائها وأنا أعرف ماضى كما أعرف ماضى الآخرين .
- الرئيس — لم يعد لهذه الكلمة وجود فى المضبطة .
- حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لم يفهم معالى الوزير ما قلته على وجهه الصحيح . قلت إن ما اتبعته الحكومة ، من إجراءات منافية للحق ولل قانون فى الانتخابات الماضية وما اتبعه بعض أنصارها وأعضائها فى الماضى فى سنة ١٩٣٠ ، وفى سنة ١٩٢٥ ، لم يكن أمانة لمصلحة الأمة ، وأنا لا أصف شخصك ولا غيرك من الوزراء بـ ...
- ( تصفيق ) .
- حضرة صاحب المعالي الدكتور محمد حسين هيكى باشا ( وزير المعارف العمومية ) — إذن يسمع لنا عند الرد ، أن تهتم بالحياة من ارتكبتها فعلاً ، وأن نعين صراحة كيف كانت هذه الحياة .
- حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — وأنا على أتم استعداد للرد على كل تشويش أو تهويش فى هذا .
- ( تصفيق ) .
- حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — حضرات الشيوخ المحترمين : هل يشك أو ينازع أحد من حضراتكم أو من حضرات الوزراء المتحمسين فى أن عدم ترك الأمة تختار نوابها وشيوخها ، بمحض اختيارها ، لا بالتهديد والإرهاب ، ولا بالوعد والوعيد ولا بتلك الأساليب التى وضعت بعضها ، وسأزيد الأمر إيضاحاً عند المناقشة فى الاستجواب المقدم منى عن الانتخابات — هل يشك أحد فى أن هذه الإجراءات ضد مصلحة البلد ؟
- أظن أنه لا يشك أحد فى ذلك ، كما لا يشك أحد فى أنه لى تربي الأمة تربية صحيحة يجب أن تترك حرة . وإن أسوأ ما سلب علينا نحن الفلاحين هم رجال الإدارة . ولا يغنى أن البلاد لا تزال فى حاجة إلى تعهد تربيتها السياسية بكل أسباب المحافظة والعناية . وأذكر أن حكومات بعض البلاد تفرض غرامة على كل ناخب يتخلف عن الذهاب إلى صندوق الانتخابات ، وذلك لى يعودوا أفراد الشعب من الفلاحين وغيرهم على استعمال حقوقهم الانتخابية . قارنوا بين هذا وبين ما فعلته الحكومة لمنع الناخبين من استعمال حقوقهم .
- انظروا ما حدث فى دائرة ممنود مثلاً ، فإن بين بلدة أبو صير ، وهى بلدة حضرة على المنزلاوى بك ، وبلدة بنا أبو صير التى تؤيد رفعة مصطفى النحاس باشا ، نزاعاً قديماً أدى إلى مصادمات ، وبالرغم من علم رجال الإدارة بذلك ؛ جعلت بلدة أبو صير مقر اللجنة الفرعية ، التى يؤدى فيها ناخبو بنا أبو صير أصواتهم ، وأعجبوا كيف يكون هذا ؛ والإدارة تعلم أن انتقال هؤلاء إلى بلدة خصومهم ، يؤدى إلى إراقة الدماء ؛ ولكن هذا الإجراء اتخذ لى يتخلف أهالى بنا أبو صير عن استعمال حقوقهم الانتخابية ، فلما رأى رجال



مادة ٩٥ » .....  
.....

الإدارة أنهم قد انتقلوا فعلاً ، فإذا بالمأمور ورجاله يحولون دون وصولهم إلى مقر اللجنة بحجة أنه لو سمح لهم بذلك لوقعت جراح وأزهقت أرواح !!

هذا مثل من الأمثلة التي حصلت في الانتخابات ونظائره كثير ، وكثير جداً . بناء على ذلك لا نطمئن — نحن المعارضين — مطلقاً إلى وعود هذه الحكومة ولا نصدق مطلقاً أنها قادرة على تحقيق قليل أو كثير مما ورد في خطاب العرش .

إن هذه الأمة لا يمكن أن تتقدم مطلقاً إلى الأمام أو يرجى لها فلاح إلا إذا كان على رأسها حكومة متمتعة بثقة الملك وثقة البلاد وهذه الثقة بشرطها لا تتأني مطلقاً إلا إذا راض الجميع النفس على احترام الدستور وأحكامه وعلى اعتباره حرماً مقدساً لا يصح المساس به ولا التهاون في تطبيقه لا في الانتخابات ولا في غيرها .

ولكن مع الأسف الشديد أن ما ظهر بكل وضوح يدل على أن الحكومة الحاضرة لم تحترمه ولم ترعه بل خرجت عليه أكبر خروج وأظهره . لذلك أرى أن اللجنة التي وضعت الرد على خطاب العرش أسرفت كثيراً في الاطمئنان إلى وعود الحكومة . تلك الوعود التي ثبت مما تقدم أنها لا تستطيع أن تنفذها لأنها لا تتمتع بثقة الأمة ولأنها ارتكبت ما يخالف القوانين . وعليه أقترح على حضراتكم أن توافقوا على أن يكون الرد الذي يتشرف المجلس برفعه إلى حضرة صاحب الجلالة الملك هو كما يأتي : وهو اقتراح مقدّم مني ومن تسعة من حضرات الشيوخ المحترمين وهذا نصه :

نص الاقتراح :

« حضرة صاحب الجلالة

يتقبل مجلس الشيوخ كريم تحية جلالته بأحسن القبول وأعظم التقدير ويسأل الله أن يجعل عهدكم على البلاد عهداً سعيداً يعم فيه الخير ويسود الاطمئنان .

ويأسف المجلس لما جرى في انتخابات مجلس النواب من اعتداء على الحريات وعبث بنزاهة الانتخابات مما جعل نتائجها لا تعبر عن حقيقة ميول الأمة .

ولهذا ولما بدا من تصرفات الوزارة حتى الآن لا يطمئن المجلس إلى ما تعد به من إشاعة الروح الدستورية في البلاد وتمكينها في الشؤون العامة وإلى إحاطة الحريات بالتدابير التي تكفل لها الاحترام والحماية .

وإننا لنبتل إلى الله تعالى أن يجعل عهدكم عهد سعادة ورفاهية وسلام وطمأنينة واستقرار .

عبد الستار الباسل ، محمود بسيوني ، يوسف أحمد الجندي ،

محمد توفيق راضي ، الدكتور عبد الخالق سليم ،

محمد كمال علما ، علي عيسى نوار ، الشافعي أبو وافية ،

عبد الرزاق القاضي ، لويس أخوخ فانوس »

ذلك هو الرد الذي أعدناه يا حضرات الشيوخ المحترمين وأملنا أن توافقوا عليه لأنه إنما ينطق بالحق الصريح الواضح وأن تصرفوا حضراتكم النظر عن مشروع الرد الذي وضعته لجنة الرد على خطاب العرش ، لأنه مع الأسف الشديد لا يطابق الحقيقة والواقع . ( تصفيق ) .

حضرة صاحب المعالي حسن صبري باشا ( وزير الحرية والبحرية ) — هل سيعرض هذا الاقتراح لأخذ الرأي عليه الآن أم يؤجل إلى ما بعد المناقشة ؟

الرئيس — سيعرض بعد انتهاء المناقشة .

.....  
.....  
.....  
.....

أداة ٩٥ » ... .. «

حضرة صاحب المعالي الدكتور محمد حسين هيكل باشا (وزير المعارف العمومية) —

... ..  
... ..  
... ..  
... ..

يا حضرات الإخوان : يظهر أن ذاكرة حضرة الزميل المحترم ضعيفة جداً . أنا لا أقول إن هذا الحكم القائم اليوم هو مثل أعلى لجميع أنواع الحكم — ولكنني أقول إنه يعتبر حكماً ملائكياً إذا قيس في أخطائه بالحكم الذي كان يهيمن عليه حضرة الشيخ المحترم يوسف الجندى .

( ضحك وتصفيق ) .

ولقد أورد حضرته ضمن ما قاله : هل يمكن الحكم الصالح أن يخدم العمال في هذه الأيام وقد طلبت وزارة الشعب ووزارة الأمة بضعة آلاف من الجنيئات لتحسين حالة العمال فهو حجت وطعن عليها من أجل ذلك ؟

ياسيدى : ماذا فعلت حكومة الوفد للعمال ؟ هل فتحت لهم مدارس ؟ هل أنشأت لهم ملاجئ أو مستشفيات ؟ هل فكرت في شيء من هذا أو نفذت قانون تعويض العمال ؟ كلا ! ولكن كل ما فعلته الحكومة الماضية أن أخرجت ألوف الجنيئات من جيوب دافعي الضرائب وبذلتها لفريق من العمال استخدمتهم لإثارة الشغب وإفساد النظام . والمطبعة الأميرية في الماضي ولا تزال إلى اليوم خير شاهد على هذا . فعمال المطبعة الأميرية يتقاضون أجوراً إضافية عما يقومون به من إعداد وطبع لمضابط جلسات البرلمان . وكان متوسط ما يصرف في الشهر من هذه الأجور لا يزيد على مائة جنيه في جميع العهود ولكن في أيام العهد السعيد — عهد حضرة الشيخ المحترم يوسف الجندى — ارتفع هذا المبلغ إلى ١٥٠٠ جنيه في الشهر . لماذا ارتفع المبلغ إلى هذا الحد ؟ هل كانوا يطبعون المضابط بماء الذهب أو يصيغون لها « كليشيهات خاصة » ؟

كلا أيها السادة ، إنما ارتفع هذا المبلغ إلى هذا الحد لأن عمال المطبعة الأميرية كانوا يجردون فرقاً وطوائف تنضم إلى جماعة التماسان الزرقاء ليحدثوا من حرية الناس ويهاجموا المنازل الخاصة والأندية العامة ثم يأخذوا أجورهم عن ذلك أضعافاً مضاعفة من أموال الدولة . هذا هو ما يسمونه حكم الدستور ، فالحكم الذي أزاله جدير بأن يسمى حكماً صالحاً .

( تصفيق ) .

إخوانى — لو أن هذا الكلام قيل منذ أربعة أشهر لأخذت بيد الأستاذ يوسف الجندى وذهبت به إلى نادى حزب الأحرار الدستوريين لأطلععه على ما حدث لهذا النادى عندما كان رفعة النحاس باشا مسافراً إلى الإسكندرية ليعود في معية حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك وفي هذا اليوم كنت قد ذهبت إلى الجامعة على ما أظن وكان الأستاذ بلال القوائد الأعظم لقوات الفرق الزرقاء التي كانت معدة للدفاع عن البلاد ضد المليشيا الإيطالية !

( ضجة ) .

الرئيس — أرجو عدم المقاطعة .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — أرجو من سعادة الرئيس أن يمنع مقاطعة الخطيب . فقد استمعنا لحضرات المعارضين إلى النهاية ولم نقاطعهم .

الرئيس — أرجو حضراتكم مراعاة النظام .

حضرة صاحب المعالي الدكتور محمد حسين هيكل باشا ( وزير المعارف العمومية ) — في هذا اليوم أيها السادة صدر منشور ممضى بالخط الثلث من لجنة الشبان الوفديين جاء فيه أنه في الساعة السابعة والنصف مساء ستقوم من باب الحديد بعد توديع حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا مظاهرة كبرى للانتقام ممن اعتدوا أو حرضوا على الاعتداء على الأستاذ بلال .



وصل ليدى هذا المنشور في الساعة السادسة مساء فقلت — على رأى المثل في بلادنا : « إبعد عن الشر » . وقلت لإخوانى ممن كانوا معى فى نادى الأحرار الدستوريين : خير لنا أن تصرف وأن تقفل أبواب النادى . وفعلنا خرجنا وأغلق النادى . وكان مصطفى أمامه حوالى اثنى عشر جندياً وانصرف كل إلى منزله وذهبت أنا إلى منزل محمد محمود باشا وهناك علمت أن هذه المظاهرة التى ودعت رفعة النحاس باشا وصلت إلى النادى فوجدت الباب مقفلاً بسلسلة كبيرة فجاءوا بأجنة وحطموا السلسلة على مرأى من البوليس دون أن يجرؤوا ساكناً لأن عنده أوامر يعرف حضرة الأستاذ يوسف الجندى الوكيل البرلمانى السابق لوزارة الداخلية من أصدرها .

تكسر الأبواب وتكسر رؤوس ؛ وهذا هو الحكم الدستورى الصحيح .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — هذا غير صحيح .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — أرجو عدم المقاطعة .

الرئيس — أنا لم أسمح لأحد بمقاطعة حضرة الأستاذ يوسف الجندى ؛ فأرجو منه ألا يقاطع الخطيب .

حضرة صاحب المعالى الدكتور محمد حسين هيكل باشا ( وزير المعارف العمومية ) — بعد هذا ، أيها السادة ، دخل هؤلاء الأبطال الصناديد الذين وجدوا قفلاً فكسروه وحطموه .

دخلوا فوجدوا الباب الداخلى مغلقاً ، ولما لم يتمكنوا من فتحه استعانوا ببعض صناديق أوراق الجرائد كانت موجودة فى فناء الدار ووضعوها فوق بعضها وصعدوا عليها وكسروا زجاج إحدى النوافذ ودخلوا منها فلم يجدوا إلا النجف والمكاتب فكسروها وودعوا المكان بأخذ عدة التليفون معهم وانصرفوا وهذا ثابت بمحضر رسمى .

هذه ، أيها السادة ، صورة من أصغر الصور لاحترام الحرية فى عهد الدستور وحكم الشعب .

ولأجل المقارنة بين الحكم الصالح وحكمهم أذكر لحضراتكم ماذا حدث بعد ذلك :

ذهبت هذه المظاهرة لمنزل محمد محمود باشا تريد أن تقتحمه فاستفتنا تليفونياً بالبوليس والنيابة لإتخاذنا فكان يردّ البوليس بأنه سيحضر على الفور ولكن تمر الساعة ولا يحضر . ولولا الدفاع عن النفس دفاعاً أثبتته المحققون اضطر فيه الذين داخل الدار إلى إطلاق الأعيمة النارية ، ولولا حضور وكيل الحكمदार — ويظهر أنه لم تصل إليه الأوامر — الله وحده يعلم ماذا كان يحدث بعد ذلك .

هؤلاء الأشخاص الذين حاصروا منزل محمد محمود باشا وأرادوا أن يقتحموه فقدفوا بالطوب من الداخل وأصيب بعضهم ونقل إلى المستشفى ، يسرع رفعة النحاس باشا رئيس الوزراء ووزير الداخلية بالسؤال عن صحتهم بينما التحقيق قائم لإظهار كيف انتهكت منازل الأكابر والسادة الذين كانوا من رؤساء الوزارات السابقة ومن كانوا فى الوفد الرسمى مع رفعة النحاس باشا .

مضى على الحكومة القائمة خمسة أشهر ، فهل اعتدى فيها على أحد ؟ وهل أصيب فيها أحد ؟ كلا ، ثم تتساءلون بعد ذلك أين الحكم الصالح ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — هل يريد حضرة صاحب المعالى الوزير أن أذكر له بعض الوقائع ! فهناك كثير .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل باشا ( وزير المعارف العمومية ) — قل كيف شئت بعد أن أنتهى من كلتى . يسأل حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى أين الحكم الصالح . وهذه الوزارة تنتقل من أزمة إلى أخرى ؛ ويلوح — ولا أدري أين المصلحة الحزبية فى هذا التلويح ؟

أؤكد لحضراتكم إذ كنت أسمع حضرة الزميل الأستاذ يوسف الجندى أننى كنت أتخيل أننى أقرأ جريدة المصرى أو الوفد المصرى ، ولا تؤاخذونى بصفة كونى وزيراً أضطر لقراءة هذه الصحف .

ماهى الأزمات التى يشير إليها حضرة الأستاذ يوسف الجندى ؟

نحن من ناحيتنا لم نقل إن هناك أزمات ، إنما هى مسائل يحدث عليها خلاف بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة وتنتهى .

يتساءل حضرته ، كيف يمكن للحكومة أن تعمل فى هذا الجو ؟



درة ٩٥ « ... .. »

وإني بدوري أسأله كيف كانت تعمل حكومة الوفد بعد أول أو ٢ أغسطس سنة ١٩٣٧ ، عندما حصلت مناقشة فيمن يكون وزيراً للمعارف في وزارة النحاس باشا الأخيرة ، ولم نشر إلا والجرائد تذيع أن حكومة الشعب تعدّ مذكرة تبين فيها الحقوق الدستورية . ثم بعد فترة تنشر أيضاً خبراً تقول فيه إن الحكومة تعدّ مذكرة تبرّر فيها بقاء نظام ذوى القمصان الزرقاء . إذا كنتم تتساءلون عما أدّيناه أثناء خلاف انتهى بعد يوم أو يومين ، فما الذى أدّيناه أتم وكنتم في أزمة ليل نهار ؟ يظهر أن حضرة الأستاذ يوسف الجندى يذكر ما قاله عن علم ، لأن الواقع أنهم لم يعملوا شيئاً من ٢٩ يولييه سنة ١٩٣٧ إلى أن رجوا من الحكم .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — ومشروع تسوية الديون العقارية الذى سحبتوه ؟  
حضرة صاحب المعالي الدكتور محمد حسين هيكى باشا ( وزير المعارف العمومية ) — لأن التسوية كانت « زى الزفت » .  
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — ومشروع قانون العمد ؟  
حضرة صاحب المعالي الدكتور محمد حسين هيكى باشا ( وزير المعارف العمومية ) — وهل كان من وضعكم ؟  
أنتقل بعد ذلك إلى موضوع الانتخابات . آسف جداً لأن الكلام فى هذا الموضوع هو فى الواقع اعتداء مشين على مجلس النواب ؛ هو كما تعلمون الهيئة التى تملك وحدها حق الفصل فى صحة نيابة أعضائها إلا إذا أحيل الأمر على القضاء .  
فمجلسكم الموقر ، احتراماً لحق مجلس النواب ، واحتراماً لحق القضاء ، ليس له أن يتكلم فى الانتخابات .  
لست أنا الذى أقول ذلك من عندى ، إنما قاله رفعة النحاس باشا فى مجلس النواب بمناسبة استجواب حادث ميت عباس ، أرجو أن تسمعوه وأن تصفقوا له إذا شئتم . قال رفعتة :

« لا يسع الحكومة رغم حرصها على إيفاء البرلمان حقه من السلطان وتمكنه من الرقابة والهيمنة على أعمالها أن تترك هذا استجواب يبدأ الأخذ والردّ فيه دون أن تقرّر قبل ذلك حكم الدستور والتقاليد المتبعة فى شأنه .  
ولقد قام دستورنا على ما قامت عليه الدساتير الحديثة من قاعدة فصل السلطات . ومن آثار هذه القاعدة أن كل ما تعلق بالقضايا تحقيق وحكم من شأن السلطات القضائية .  
ومن السلطات القضائية فى المواد الجنائية النيابة العمومية ، وهى فى البلاد التى اصطاحت على الأخذ بهذا النظام صاحبة الحق رفع الدعوى العمومية .

— والقاعدة التى جرى عليها العمل فى الشؤون البرلمانية ، هى أنه متى رفع الأمر للقضاء فى شأن من الشؤون امتنع أن يدور حوله ث أو استجواب داخل البرلمان ؛ ذلك أنه إذا أذن للسلطة التشريعية أن تعالج مثل تلك الشؤون بالبحث والمناقشة وأظهرت فيها نجاهاً أو اتخذت قراراً كان عملها افتياناً على سلطة حفظ الدستور لها حريتها وترتبت عليه آثار غير محمودة العاقبة فى استقلال قضاء وحريات الأفراد .

ولست النيابة فيما تفعل من رفع الدعوى العمومية أو عدم رفعها مسئولة لدى البرلمان ، وإنما المسئول وزير الحقانية ، حين يحول حله دون رفعها بغير حق أو حين يحمل النيابة بدون حق على رفعها .

من أجل هذا كانت المناقشة فى أمر هو رهن التحقيق أو فى سبيل العرض على القضاء — من غير تقييد وتحديد — فيه توش على عمل المحقق وخلق بين السلطات وإقحام للسلطة التشريعية فى أمر هو من أخص أعمال القضاء .

من أجل هذا جرت التقاليد البرلمانية بأنجلترا على أنه لا يجوز للبرلمان أن يناقش فى المسائل التى تنتظر فيها كلمة القضاء .  
أعلن هذه القاعدة فى خطاب العرش وفى المناقشات كل من سير روبرت بيل ولورد رسل بشأن قضية « أوكونيل » . وأيدها ليس العموم من أعلى منصة الرئاسة مرات عديدة ، فثبتت قواعدها واعتبرت تقليداً راسخاً .

واصطلح فى فرنسا على عدم جواز المناقشة فيما عدا طريقة السير فى الإجراءات وإدارة التحقيقات . وإلا كان فى ذلك مساس

مادة ٩٥ » ... ..

بمبدأ فصل السلطات . فكل مناقشة تدور حول صحة الوقائع التي ستطرح على القضاء هي مسألة لا أسمح لنفسي أن أشارك فيها ، وأرجو أن ينزه المجلس منبره عنها . وإلا كنا هنا في مقام من يمل على القضاء خطة معينة في قضية مطروحة أو ستطرح عليه .

كذلك لا يمتد سلطان هذا المجلس الموقر إلى مناقشة الأوامر التي تصدرها النيابة بشأن التحقيق أو عند الانتهاء منه ، تنفيذ لحكم القانون ، لأن لهذه الأوامر صفة قضائية ، وكل ما أعتقد أنه من حقنا هنا أن نتناقش فيه هو : هل منعت النيابة من التحقيق ؟

هل قدم إليها بلاغ وامتنعت عن السير في تحقيقه تعسفاً وافتياتاً ؟ وبالإجمال كيفية إدارة التحقيق والسير فيه ، لا موضوع التحقيق وما ثبت فيه .

فإذا أقر المجلس هذه المبادئ كحدود مرسومة للمناقشة في الاستجواب ، لا يتعداها ولا يتجاوزها ، فالحكومة على أتم استعداد من الآن — للرد على الاستجواب . ( تصفيق حاد ) .

إخواني ، كان هذا تحت يدي وكان في إمكاني أن أطلب إلى سعادة رئيس مجلسكم الموقر أن يحول دون الكلام في الانتخاب لأن وقائعها مطروحة على مجلس النواب بصفة كونه هيئة قضائية ، ومواضيعها الأخرى معروضة على النيابة والقضاء . ولكني وزملائي المحترمين لم نرض هذا الموقف حتى لا يقال إن الحكومة تفر من مواجهة أي اتهام أيا كان نوعه ونحن نرفع رؤوسنا عالية ونفاخر بهذه الانتخابات وما تم فيها .

إخواني ، أعجب العجب أن ينسى الإنسان أمسه إذا حز يومه في نفسه . يقولون إن من وسائل الدعاية الانتخابية في الانتخابات الأخيرة اتهام الوفيدين بالكفر . أنا شخصياً لم أسمع بهذا ، إنما يجوز حصوله . ومع ذلك فقد قيل فينا في العهود الماضية أكثر من ذلك . قالوا إن العدليين كفروا وإن نساءهم طالق .

قيل هذا بالأمس وقيل أكثر . منه وأؤكد لحضراتكم أنه إذا كان الأستاذ يوسف الجندی يتألم لما وقع فإنني أيضاً أتألم له ، لأن اعتداء على حرية الانتخابات بل لأنه يدل على حالة نفسية غذيت من سنة ١٩٢٣ للآن فأصبحت الدعاية الانتخابية قائمة على أساسها . هؤلاء الدعاة الانتخابيون في الانتخابات الحاضرة هم بعينهم الدعاة الانتخابيون في الانتخابات الماضية ، فما يقولونه اليوم إنما يكرروا فيه ما كانوا يقولونه بالأمس .

فإذا تأملت أيها الأستاذ اليوم فقد تألمنا قبلكم . وأنتم تتألمون لأن الأمر يتعلق بأشخاصكم ، أما نحن فإننا نتألم لأن الأمر يتعلق بأخلاق البلاد العامة .

يشكو حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف الجندی من رفت العمدة ويقول عنها إنها مشكلة قديمة أزممت كما أزممت مشكلة الموظفين .

في الواقع أن حالة العمدة مما يرثي لها ولكن هل من رفت منهم في هذا العهد أكثر عدداً منه في عهد حكومة الشعب ؟ فإذا لام الأستاذ الجندی الحكومة الحاضرة فلا يلومني إلا نفسه .

هذا عدل الأيام لا مفر منه وهذه آيات وأمثال يضربها الله للناس لعلهم يفتقرون ، فإن كنا نريد حقاً أن نطهر الأمة من فليضع كل منا يده في يد أخيه وليقل إنني أخطأت أسوأ وأخطأت أنت اليوم ؛ فتعالوا إلى كلمة سواء حتى لا تقع في الخطأ مرة أخرى . أما ترتكب في الأمس ما لا يرتكبه غيرك ثم تصيح اليوم منزعجاً أيما انزعاج فذلك ما لا يجوز بحال . هناك الشعب ، العمدة ، المشايخ ، عليهم اليوم . ليتك بكيت أو تباكيت بالأمس . يتباكى الأستاذ يوسف الجندی على الطلبة ويقول إن الدكتور هيكل ذهب إلى الجامعة نعم لقد ذهب الدكتور هيكل ولو لم يكن وقتئذ عضواً بمجلس الشيوخ لبات في السجن كما بات الأستاذ العقاد وكما بات غيره ولكن



سادة ، قارئنا : ما الذى حدث بالفعل بما قاله الأستاذ يوسف الجندى . لقد ذهبت حقاً فى يوم من الأيام إلى إدارة الجامعة ، وكنت على رعد مع معالى لطفى السيد باشا مديرها وقتئذ لتتفق معه على إقامة حفله تأييداً أردنا أن نقيمها للمغفور له محمود عبد الرزاق باشا . بلغت الجامعة فوجدت الطلبة فى حال من الاضطراب والفوضى لانظير لهما وكان ذلك فى يوم ١٤ أكتوبر ، فأحاطوا بى وقلوا لى : خطب واذا كر لنا ما تصنعه هذه الحكومة فى المحسويات وغيرها والقمصان الزرقاء والاعتداءات على الحرية . فقلت لهم : ليس هنا إخوانى الطلبة مكان الخطب السياسية . وأنا على استعداد تام لأن أخطبكم فى غير هذا المكان وأصارحكم بكل ما فى نفسى . وكل الذى ستطيع أن أقوله لكم الآن أننا نعمل واجبنا وعلى كل مصرى أن يؤدى واجبه .

ليت صديقى مكرم باشا كان هنا لأسأله ماذا كان يصنع لو وجد نفسه فى مثل هذا الموقف وطلب إليه طلبة الجامعة أن يخطبهم مملوه على أكتافهم ، فكم خطبة كان يلقيها فيهم يا ترى ؟  
الرئيس — أرجو ألا يتعرض معالى الوزير لشخص غير حاضر .

حضرة صاحب المعالى الدكتور محمد حسين هيكى باشا ( وزير المعارف العمومية ) — وهو كذلك ، وسعادة الرئيس على حق . إذا قلت للطلبة إنى لا أخطبكم هنا فى السياسة وإن على كل مصرى أن يؤدى واجبه كان معنى هذا أن يعتدى الطلبة على الدكتور حسين ؟ الذى حدث أن فصل بعض الطلاب فتهيجت نفوسهم ؛ وللأسف الشديد وقع الاعتداء على الدكتور طه حسين . وأؤكد لحضراتكم ، كنت أشد أسفاً من الأستاذ يوسف الجندى لأن الدكتور طه حسين صديقى ؛ وإنى أتألم كثيراً لو حدث الاعتداء على غير صديق . أتتقل بعد ذلك إلى الكلام عن الانتخابات : لقد كانت نتيجة الانتخابات مدهشة ؛ ولم يكن أحد يتصور أن تكون النتيجة بهذا نكل . لهذا سبب قبل أن أذكره لحضراتكم أذكر لكم أنه حدث فى سنة ١٩٢٥ أن أجرت وزارة دولة زيور باشا الانتخابات وكان ير الداخلية وقتئذ دولة صديقى باشا وقال الوفديون وعلى رأسهم العمور له سعد زغلول باشا أضعاف ما قيل بغير حق فى انتخابات اليوم مع كل هذا كان للمغفور له سعد زغلول باشا غالبية ؛ لماذا ؟ لأن رأى العام يحضره الشيوخ المحترمين عادل نزيه إذا استطاع أحد أن يول جزءاً منه بالترغيب أو الإرهاب لم يستطع إلا أن يحول جزءاً قليلاً . أما إذا رأى رأى العام مظالم ارتكبت وآثاماً وقعت ورأى كما لا يمكن أن يوصف بأنه حكم صالح ثم جاءت الانتخابات ورأى أنه حر من أن يكون غداً موضع ضغط وأنه بمنجاة من كل أذى نه حينئذ يندفع مع سجيته ويسير فى الطريق الذى تمليه عليه فطرته وينتخب كما يوعز له ضميره — وهذا ما فعله رأى العام وما فعله اخبون فى هذه الانتخابات .

لقد كان رفعة مصطفى النحاس باشا ومكرم عبيد باشا والأستاذ يوسف الجندى وغيرهم يعقدون اجتماعات انتخابية فى الانتخابات الماضية يهاجمون فيها خصومهم ويدافعون فيها عن أنفسهم فما بالهم فى هذه المرة — ولم يحل أحد بينهم وبين عقد تلك الاجتماعات — لم قدوا اجتماعاً ولم يخطبوا خطاباً سياسية ؟ حدث هذا لأنهم لم يجدوا ما يدافعون به عن أنفسهم ورأوا غالبية أنصارهم فى البرلمان وغيره . انصرفت عنهم وأن رأى العام قدر المحسويات ورأى أنها لا تتفق مع طهر نفسه . رأوا أنهم تجنبوا فيما أسموه الأمانة الدستورية فى سنة ١٩٣٧ ولم يستطيعوا هذا التجنى فى سنة ١٩٣٠ ، رأى رأى العام بفطرته السليمة هذا كله فيهم فلم يكن بحاجة إلى تدخل رجال إدارة ولا إلى الدعاة وإنما كان بحاجة إلى شيء واحد وهو أن يعلم أنه بما من غداً من الانتقام .

لذلك اندفع رأى العام ، ولقد شهدته بنفسى فى أما كن كثيرة بعيداً عن تأثير كل مؤثر وقد حضر الناس ألوفاً بل وعشرات ألوفاً . ولقد كنا بالأمس عندما نسمع أن أربعين ألفاً من الأشخاص ذهبوا لسماع خطاب يلقى رفعة النحاس باشا لا نصدق ذلك لكننا عندما رأينا بأعيننا ما جرى فى هذه الانتخابات صدقنا ما مضى والأستاذ يوسف الجندى يكذب ذلك كما كنا نكذبه بالأمس .  
أؤكد لحضراتكم أن ما حدث هو رد فعل طبيعى لأعمالهم فى الماضى .

كان العمدة يعرفون وزارة الداخلية أمس وكانوا يعرفونها فى الأيام القريبة فحدثهم وسلوهم يبنشوكم ولست بمنبشكم عنهم . يقولون — بعد أن بينت لكم ما حدث فى الانتخابات — كيف تستطيع حكومة تلجأ إلى هذا كله النهوض بأعباء الإصلاح ؟ كيف يستطيع الدكتور هيكى بعد الذى حدث فى الجامعة أن يحقق فى وزارة المعارف ما أشار إليه فى خطاب العرش ؟

ليس الأمر أمر خطب تلقى ويرد عليها ولكن الأمر أمر واقع . هذه هى الجامعة مفتوحة الأبواب وهذه هى المدارس فيها طلاب لا يسمع أحد عنهم سوءاً . كلهم منصرفون إلى دروسهم وهم يطالبوننا أحياناً بما اعتادوا أن يطالبوا به فتصح لهم أن يكونوا



مادة ٩٥ » ... ..

سباقين للخير ليكونوا رجال مجد للعد ، لأنهم بفطرتهم يحبون النظام ويحافظون عليه ويعرفون أنهم ، وهم رجال المستقبل ، يجب أن يعملوا في الحاضر ما ينفعهم في الغد .

إن الطلبة لا يندفعون إلى الاضطراب والإضراب والفساد والشر إلا إذا حرضوا عليه أو دفعوا إليه أو رأوا من المفاد ما لا تستطيع ضمائرهم أن ترضاه . هذان هما الوضعان الوحيدان اللذان تهيج لهما نفوس الطلبة . فإذا رأوا الأمور تسير في طريق العادى استمروا هم في طريقهم . وإذا لم يجد الأساتذة محابة وعنتاً يجعل نفوسهم تتقزز لما أعلنوا مطالبهم إلى طلابهم ولبقى هؤلاء الأساتذة والطلاب في طمأنينتهم .

إذا رأى هؤلاء وأولئك أن وزارة التعليم ملقبة كل بالها إلى التعليم تفكر فيه وتريد له كل الخير دعوا الله لها بالتوفيق وأيقظها شر الزلل . هذا ما يراه الأساتذة والطلبة اليوم .

هذه صحفكم التى تتكلم عن الأزمات تلو الأزمات وتخرج من أدمغة محرريها والموحين إليها ما لا ينطق عن الحق إنما ينطق بالهوى . هذه صحفكم سلوها ما الذى حدث فى وزارة المعارف حتى يوجه إليها كل هذا اللوم ؟ ثم ماذا يائسدى ؟

الانتخابات انتهت فى شهر أبريل . وأظن أن كل حكومة — فى مصر أو فى غير مصر ، تجرى الانتخابات — ترى واجباً عليها تقف عملها فيما سوى الأعمال العادية إلى أن تتم الانتخابات . تقف العمل ، لا لأنها مشغولة بالانتخابات ، بل لأنها لا تستطيع تنهض بما تبتكر فى العمل وأعبائه ، والأمة فى حالة استفتاء .

فالوزارة فى هذه الحال فى انتظار رأى الأمة وفتواها . فإذا بقيت فى الحكم وجهت نظرها إلى العمل المنتج بما يعوض ما فسد وقت الانتخاب . وإذا كانت فتوى الأمة فى غير مصلحتها تخلت عن الحكم .

وهذه الانتخابات انتهت فى اليوم الثانى من شهر أبريل ؛ واجتمع البرلمان فى ١٢ من أبريل ؛ وعدلت الوزارة فى يوم ٢٨ أبريل — فلم يمس إلا نحو خمسة وعشرين يوماً .

أؤكد لسيدي الأستاذ يوسف الجندى أن هذه الوزارة التى يأبى عليها وصف الحكم الصالح تأبى هى أن تتجنى ؛ وهى لا تريد أن تتجنى ؛ وأنا أيضاً فى حدود الدفاع عن نفسى لا أريد أن أتجنى .

أؤكد لحضرته أن هذه الوزارة إذا كانت أهملت مشروعات أعدت فى الماضى ، فلائها وجدت أن هذه المشروعات لا تنفذ ورأيها ومبادئها . وأظن أنه من العدل أن نعطي كل وزارة الحق فى أن تطبق مبادئها ، وتنفذ هذه المبادئ لا مبادئ غيرها . فإذا كان مضى نحو خمسة وعشرين يوماً على تأليف هذه الوزارة فهى الآن تعد عدتها . وأنت ترى ، وغيرك يرى ، نشاطها إعداد هذه العدة بما يبشر بالعمل النشط ، حتى فى أشهر الإجازات . أظن أنه لا يجوز أن تهمها بأنها ليست وزارة الحكم الصالح .

أما موضوع الانتخابات الذى تكلمت فيه ، وما تكلمت فيه أنا إلا تبعاً لك ، فكلام أرجو أن يثزه حكم مجلس النواب شأنها عما قيل عنها فى مجلس الشيوخ .

إذا أراد زميل قديماً وحديثاً ، حضرة الأستاذ يوسف الجندى ، أن يسمع منى كلمة صريحة بشأن المعارضة ، فإنى أقول له : أحسن ما يتبع فى المعارضة هو أن تعطى الحكومة فرصة من الزمن تخطئ فيه ؛ وحينئذ يجوز انتقادها بأعمالها . أما معارضتها أوّل وهلة ، وبدون عمل تؤاخذ عليه ، فإن الناس لا تصدق ما يقال فيها .

لقد انتظرنا وزارتك ثمانية عشر شهراً . ألا يحسن أن تتمهل علينا ستة أشهر أو ثمانية ، ثم نحاسبنا بعد ذلك على أعمالنا ؟ إن بدء المعارضة فى أوائل أيام الوزارة تجنّ دفع إليه إحساس نفسى داخلى ، كنت أرجو لو استطاع زميلى المحترم أن يتغلب عليه . وأخيراً أختتم كلمتى . وحتى لا أطيل أكثر مما سبق ، أرى أن الاقتراح الذى قدّم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف الجندى لا يجوز عرضه لأنه مخالف للدستور . لأن كل كلام عن الانتخابات ، أو فسادها ، أو أنها تعبر عن النثل الأعلى فى الحرية — سواء أكان

د ٩٥ « ... .. »

ك رأى المعارضة أم رأى المؤيدين — كلام لا يجوز عندنا في هذا المجلس . وصحة النيابة معروضة الآن في مجلس آخر هو مجلس النواب .  
لا يجوز أن تعرض في أى من المجلسين وقائع منظورة أمام القضاء إلا إذا كانت متعلقة بتحقيق طعن .  
فعرض هذا الاقتراح مخالف للدستور .

هذه كلمتى . وأنا واثق تمام الثقة أننى اتقيت الله فى كل حرف ، وحاسبت ضميرى . وأرجو من كل أحد أن يتقى الله ويحاسب  
نفسه إذا أراد أن يخدم وطنه .  
( تصفيق ) .

( فى ٢٤ مايو سنة ١٩٣٨ ) .

... ..  
... ..  
... ..  
... ..

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — اشتملت هذه الفقرة على إشارة كريمة إلى مسألتين : المسألة الأولى مسألة انتخاب  
اس النواب انتخاباً جديداً . وباعتبارنا أسرة واحدة يحسن بنا أن نتجامل وتعاوض ما دمنا متعاونين فى تحمل المسئولية وفى العمل لخير  
بلاد بحكم الدستور . فهذه الإشارة إلى انتخاب مجلس النواب الجديد كانت لزاماً علينا .

أما المسألة الثانية فهى أن خطاب العرش قال ، فيما قال ، ما يلى :  
« ولا أشك فى أنكم تستشعرون كل الشعور ما تضطلعون به من تبعات جسام ، وتعلمون حق العلم ما تجيش به نفس الأمة من مرام  
بدة وغايات عظام » .

هذا تنبيه لنا من لدن حضرة صاحب الجلالة الملك إلى مسئولياتنا وإلى تبعاتنا أرى أنه لا يصح أن يتجاهله مشروع الرد على  
خطاب العرش ، إذ يجب أن نقول إتنا نستشعر هذا الشعور كما هو الواقع .

لذلك تضمنت الفقرة الأولى من مشروع الرد الذى أعدته هذه المسائل لما قدمت من الأسباب :

« والمجلس يقابل بالبشر والترحيب جعل غاية حكومتكم الأولى أن تجهز لمصر جيشاً كبيراً عديده كبيرة عدته ليكون سياجاً قوياً  
وقاءً منيعاً حتى تبلغ مصر مستواها بين الأمم الحية وتستطيع أن تدافع عن حقوقها وتحفظ سلامة أراضيها ، وذلك بما اعترفته حكومة  
بالاتكم من وضع برنامج يكفل ترقيته وتنظيمه كما تفرضه كرامة أمة حرة » .

هذه العبارة واردة فى مشروع لجنة الرد على خطاب العرش فأبقينا فى مشروعى دون تصرف .

قالت اللجنة بعد ذلك : « كما أن المجلس يسجل لحكومتكم عظيم عنايتها بالشؤون الصحية للفلاح والعامل اللذين هما سواد الأمة  
أيدىها العاملة وعماد قوتها ومنهما يتكوّن الجيش . ومما يذكر — مع الثناء — اهتمام الحكومة بالحياة الخاصة والعامة ووضع الخطط  
تت ترقى بمستوى الأفراد والجماعات » .

لقد غيرت هذه العبارة بأن قلت : « كما يسجل عليها أن يكون عظيم عنايتها للشؤون الصحية للفلاح والعامل اللذين هما سواد  
أمة وأيدىها العاملة وعماد قوتها ومنهما يتكوّن الجيش . وأن يكون جل اهتمامها بالحياة الخاصة والعامة ووضع الخطط التى ترقى بمستوى  
أفراد والجماعات » .

جاء فى تقرير لجنة الرد على خطاب العرش : « ويحمد المجلس للحكومة جميل صنيعها لاحترام الحريات العامة بحظر الجمعيات التى  
تكوّن تشكيلات شبه عسكرية » . وقد حوّرت هذه الفقرة فى مشروعى بقولى : « وسيحمد المجلس للحكومة إذا هى حفظت الحريات  
عامة وكفلتها وجعلت حظر الجمعيات التى تكوّن تشكيلات شبه عسكرية ضماناً لهذه الحريات وحماية لها » .

... ..  
... ..  
... ..  
... ..



مادة ٩٥ » ... ..

أما الاقتراح المقدم من حضرات زملائي الكرام عن مشروع التعديل الذي قدمه حضرة زميلي وصديق الأستاذ يوسف أحمد الجندى فلى عليه ملاحظة ، فأظن أن هذا الاقتراح غير جائز عرضه دستورياً ...

الرئيس ( حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك ) — أرجو حضرة العضو المحترم أن يؤجل الكلام فى مناقشة هذا الاقتراح إلى آخر الجلسة ، لأن هذا ما قرره المجلس فى جلسة أمس .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — أريد أن أتكم .

الرئيس — أرجو حضرة العضو المحترم أن ينتقل إلى نقطة أخرى ويترك الكلام فى اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى حتى يأتى دور مناقشة الاقتراحات جميعاً .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — لقد أعطيت الكلمة ومن حق أن أتكم .

الرئيس — سأضطر إلى سحب الكلمة من حضرة الشيخ المحترم إذا أصر على الكلام الآن فى موضوع الاقتراح .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — سأتكلم فى الموضوع . وأنا مستعد للاحتكام إلى المجلس فى سحب الكلمة . الرئيس — النظام يقضى بهذا .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — أى نظام يقصده حضرة الرئيس ؟ سأستمر فى الكلام .

الرئيس — لقد طلب حضرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا الكلمة أمس فى موضوع الاقتراح فطلبت إليه إرجاءها إلى ما بعد الانتهاء من مناقشة مشروع الرد على خطاب العرش ؛ وهذا ما أقرته حضرات أصحاب المعالي الوزراء .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — ليس لدى حضرات أصحاب المعالي الوزراء مانع من التكلم الآن فى موضوع الاقتراح الرئيس — بصفى رئيس المجلس أ منع حضرة العضو المحترم من الكلام فى موضوع الاقتراح .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — إذا كان الدافع لحضرة الرئيس إلى منعى من الكلام فى موضوع الاقتراح الآن هو رأى حضرات أصحاب المعالي الوزراء فهذه مسألة شخصية بينى وبينهم .

حضرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا ( وزير الحرية والبحرية ) — الواقع أن المجلس قرّر فى جلسة أمس إرجاء المناقشة فى موضوع هذا الاقتراح إلى ما بعد الانتهاء من مناقشة مشروع الرد على خطاب العرش . والحكومة — كما طلبت أمس — تصمم اليوم على أن تكون المناقشة فى هذا الاقتراح بعد الانتهاء من مناقشة مشروع الرد على خطاب العرش .

الرئيس — لينتقل حضرة العضو المحترم إلى نقطة أخرى .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — أؤكد لحضرة الرئيس المحترم أنى غير فاهم شيئاً عن هذا القرار . وفى الإمكان أن يدور الإنسان دورة صغيرة ويتكلم فيما يشاء .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — الكلام الذى قيل الآن غير وارد فى المضبطة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — أنا متمسك بالكلام فى الموضوع .

الرئيس — هذه مسألة فرعية تتعلق بقبول المجلس المناقشة فى الموضوع أو عدم المناقشة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — إذن أحفظ بالكلمة عند الكلام فى هذا الاقتراح ، وانتقل الآن من الكلام على مشروع الاقتراح حتى يأتى وقته ، وأدلى برأى فى أمر سمعتموه حضراتكم فى جلسة أمس وسمعت المناقشة فيه وهو غير الاقتراح بمشروع الرد الذى قدمه الأستاذ يوسف أحمد الجندى .

وجهت أمس إلى الحكومة اتهامات بعضها شديد وبعضها أشد . ويؤسفنى أن رد الحكومة على هذه الاتهامات كان بتوجيه اتهامات غيرها لأناس غير الذين اتهموها .

إخوانى المحترمين :

إذا اتهم شخص بأنه ارتكب عملاً من الأعمال ما كان يحسن أن يرتكبه فالموقف الطبيعى والقانونى للمتهم هو أن يقول إن عملت هذا العمل ، وهو عمل صالح ، ووجوه الصلاح فيه كذا وكذا . أو يقول إننى لم ارتكب هذا العمل ، أو يقول إنى ارتكبت لظروفاً



أمة وأعد بالعدول عنه . فإما أن يعترف بالعمل ويتوب عنه ، وإما أن يدافع عنه ويذكر وجوه الصلاح فيه ، وإما أن ينكره ولغيره نيات . أما أن يتهم شخص بعمل فيقول إن فلاناً غيرى قد ارتكب هذا العمل فهو دفاع فيه مضار شديدة ؛ إذ فيه تبرير للجناية بدبريها ؛ وتكون النتيجة أنه ما دام غيرى قد جنى فلى الحق أن أجنى مثله . ولو كانت الجناية على الجناة لكان الأمر : هذا يجنى على ذاك ؛ ذاك يجنى على هذا والأمة بعيدة عنهما .

أما إذا كانت الجناية على الأمة نفسها لأن فلاناً بعد أن جنى على الأمة جنى غيره عليها فهذه خطة نتيجتها الخراب والدمار . آسف ن أقول إن هذه الخطة في الدفاع اتبعت في وزارة غير هذه الوزارة فقد قيل لوزارة من الوزارات إنك احتسبت محتسبين وبددت ن أموال الأمة في غير وجوهها ، فقالت الوزارة في ردها إن وزارة غيرى فعلت هذا . هذا اعتراف بالجرم وإصرار على المضي فيه إلى برغاية . كذلك لما قيل هنا في جلسة أمس ما قيل للوزارة قام معالى هيكى باشا وقال إنكم تهموننا فاسمعوا إذن ما أنهمكم به .

حضرة صاحب المعالى الدكتور محمد حسين هيكى باشا ( وزير المعارف العمومية ) — أنا لم أذكر أن هذه الوزارة صنعت الانتخابات شيئاً بل الذى قلته ، وما هو مثبت في مضبطة الجلسة : « إن الوزارة ترفع رأسها عالياً ، وتفاخر بهذه الانتخابات وما تم بها » . ويظهر أن الأمر قد التبس على حضرة العضو المحترم .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — قال معالى الدكتور هيكى باشا أمس إنه حدث وجرى الشيء الكثير في انتخابات سنة ١٩٢٥ ، وقيل كذا في هذه الانتخابات ، وكذا في غيرها ؛ وما تكيلون به تكتالون به ؛ والصاع بالصاع . أنا ما زلت أرى أن رد التهمة نائها على غير المتهم ليس دفاعاً ولكنه إصرار عليها .

إذا اتهم شخص بجناية فلا يبرئه اتهامه غيره بنفس هذه الجناية . وكل ما أرجوه هو أن نحسن للدفاع عما يوجه إلينا من اتهام . ما أن نقر بالذنب وإما أن نقرر أن هذا عمل صالح وسنمضى فيه .

هذه ملاحظتى على جوهر مناقشة جلسة أمس . وسأحتفظ بالكلمة عن موضوع الاقتراح إلى وقت عرضه على هيئة المجلس الموقر . الرئيس — يتفضل حضرة الشيخ المحترم مقرر اللجنة بالاطلاع على المشروع الجديد المقدم بتعديل الرد على خطاب العرش .

### كلمة حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — حضرات الشيوخ المحترمين : عندما أعطيت الكلمة يوم أمس لحضرات شيوخ المعارضين التزمت الصمت وكنت أكثر المؤيدين رغبة في عدم مقاطعتهم حتى يدلوا بأرائهم . ولقد كان يجيش في صدرى أثناء كلامهم من الخواطر ما يدعوني إلى الكلام ولكنى بالرغم من ذلك كنت أتمالك أعصابى فلم أقاطع أحداً من حضراتهم مطلقاً ، فأرجو بهم أن يعاملونى اليوم بمثل ما عاملتهم بالأمس فلا يقاطعونى حتى أدلى بما عندى وأنهى منه بسلام .

سأتناول فى كلامى تقطين اثنتين فقط من النقاط الكثيرة التى تعرضوا لها بالأمس ، تاركا الباقي لحضرات إخوانى مؤيدى لحكومة الحاضرة .

والنقطتان هما : أولاً ، ما يزعمونه من عدم حرية الانتخابات . وثانياً ، ما يزعمونه من أنهم يبحثون بالمنظار الكبير (الميكروسكوب) ن آثار الحكم الصالح فلا يجدونه .

النتيجة التى ظهرت من الانتخابات الحاضرة كانت نتيجة طبيعية ، وكانت صريحة فى التعبير عن تحول رأى الأمة عن حزب نحاس باشا . والدليل على ذلك أنه عندما أقلل باب الترشيح لمجلس النواب ظهر أنه قد فاز بعضوية مجلس النواب بالترشيح حوالى ثلاثين بك ولم يفز من حزب النحاس باشا غير نائب واحد .

أذكرون حضراتكم ما كانت تسفر عنه الانتخابات الماضية ؟ كان يفوز فيها بالترشيح حوالى سبعين نائباً من حزب النحاس باشا — حزب الوفد قبل انقسامه — فى حين أن الأحزاب المخالفة للوفد ما كان يفوز منها غير نائب أو اثنين . فإذا جمعنا ما كسبته الأحزاب

مادة ٩٥ » ... ..

المؤتلفة — وهو نجاح ثلاثين نائباً — على ما خسرته حزب النحاس — وهو سبعون نائباً — كان المجموع مائة نائب . وليس لرئيس الإدارة في هذه النتيجة تدخل مطلقاً إنما كانت بسبب تحول الرأى العام عن النحاس باشا .  
( ضحك من الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى ) .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — سيدى لويس : إن كلامك هو الذى يضحك . أؤكد لك أنك بهذا أعصابى ؛ ولا أكون مستولاً عما يصدر منى إذا عدت لذلك .

الرئيس — لا لزوم لهذا . وأرجو من حضرة الشيخ المحترم ألا يخاطب زميله وأن يوجه الكلام إلى المجلس .  
حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — أشار حضرة الزميل المحترم معالى الدكتور هيكل باشا إلى أن الرأى العام المصرى حساس لدرجة قصوى ، فإنه بالرغم من كل ما قيل عن انتخابات صدق باشا فقد فاز فيها المغفور له سعد زغلول باشا بالأغلبية . وبهذه المناسبة أذكر لحضراتكم أن الانتخابات كانت أولاً على درجتين — وكنت حراً دسـتورياً ولم أزل وسأموت على مبدأ هذا — وقد تقدمت لها لا تكون مندوباً ثلاثينياً ، وكان ابن عمى وقتئذ هو عمدة البلد ، فانتقى لى ثلاثين ناخباً ممن يجاورونى فى السكن ولكنى فى ذلك الوقت كنت أعدت فى نظرهم كافرأ — كما يذكر ذلك حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك — وقد استعملت كل الطرق المشروعة وغير المشروعة فلم أفر مع صوتى إلا بصوت واحد .  
( ضحك ) .

إذن فالرأى العام قد تحول تحولاً كبيراً عن القسم الذى بقى مع النحاس باشا من الوفد ، بدليل ما أسفرت عنه الانتخابات دور ضغط ولا تأثير .

أضف إلى ذلك أن طلبة الجامعة الأزهرية كانت تؤيد النحاس باشا ، وكذلك طلبة الجامعة المصرية لأنهم يريدون حكماً صالحاً والشباب يؤيد دائماً هذا النوع من الحكم ولا يعمل إلا ما فيه مصلحة البلد . فلما رأوا منه حكماً فاسداً تحولوا عنه وقاموا بنشر آرائهم وبث دعوتهم فمشت البلاد وراءهم كما هى حالها فى كل انتخاب .

من هذا يتبين لحضراتكم أن هذه الانتخابات صحيحة وأنها دلت على أن الرأى العام قد تحول عن القسم الذى بقى من الوفد النحاس باشا كما قلت .

أنتقل بعد ذلك إلى النقطة الثانية : ذكر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف الجندى أنه بحث « بالميكروسكوب » عن أى عمل صالح قامت به الحكومة الحاضرة فلم يجد له أثراً ؛ وفاته أن أولى الأعمال الصالحة هى إزالة الفساد . ذلك الفساد — وليسمع لى حضرة وقد اتهم وكان مسرفاً فى الاتهام : اتهم حضرة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا ، اتهم معالى أحمد لطفى السيد باشا ، اتهم معالى حسن صبرى باشا ، اتهم معالى محمد حلمى عيسى باشا — ليسمح لى وقد اتهم هؤلاء جميعاً بالخيانة أن أذكر مساوئهم فى الحكم لأبين له من هو الخائن ومن هو النزيه الصالح ومن هو غير ذلك .

أمن الحكم الصالح أن يذهب عشرون أو ثلاثون أو خمسون ، لا أدرى عددهم بالضبط ، من لابسى القمصان الزرق — ومنهم « العريجي والحمار وصاحب السوابق » — إلى قسم من أقسام بوليس مصر لمحاصرتهم . ورجال البوليس المكلفون بالمحافظة على الأمن العام واقفون أمامهم مكتوفى الأيدي وهم بين نارين : نار أداء الواجب بالقبض عليهم ، ونار خوفهم من مؤاخذتهم فيما لو قاموا بواجبهم ؟

أمن الحكم الصالح أن يذهب بعض الصبية من لابسى القمصان الزرق إلى ساحة جلالة المليك منادين بالثورة أو النحاس فلا يأمر وكيل الداخلية حكمدار العاصمة بالقبض عليهم بل يجرى وراءهم وزير المالية بعربته ليلاطفهم ويرجو منهم الانصراف ؟

أمن الحكم الصالح أن يهاجم لابسو القمصان الزرق منزل رفعة محمد محمود باشا ؟ والذى نفسى ييده إني لو كنت موجوداً إذ ذاك لما منعتى مانع من أخذ بندقية الحفير والضرب « فى المليان » .

أمن الحكم الصالح أن يؤخذ ٣٠.٠٠٠ جنيه لإنفاقها على مؤتمر موترو و ٣٠.٠٠٠ جنيه لإنفاقها فى سبيل إبرام معاهدة التحالف بلندره ، ثم يقدم عنها كشف مبهم من غير مستندات ، ثم يقال بعد ذلك ليس لكائن من كان أن يحاسبهم على ذلك بعد تفويض مجلس الوزراء ومواقفته ؟ يذكرنى هذا بمثل قديم : « سعادتك ضامن سعادتك » .



سمعت من حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الملباوى بك حادثاً عن نزاهة الحكم ، ذلك أن الغفور له رياض باشا كانت له عزبة وكان متاجراً يدفع له ٤ جنيهات . وبمجرد أن تولى رئاسة الوزارة جاءه ذلك المتاجر — وقد كان يطمع في العمدية — وقال له : يا أفندينا ، أرضك تساوي ٨ جنيهات ، وأظن أنه ليس في هذا ما ينافي نزاهة الحكم . ولكن رياض باشا رفض ذلك وقال : لن يزيد إيجارنى ملياً واحداً ما دمت رئيساً للوزارة .

كما سمعت عن المرحوم عدلى باشا أنه أبى أن ينفذ مشروعاً بمد خط حديدى يمر بالبلدة التى بها أطيانه ما دام فى الحكم .  
أمن الحكم الصالح أن تتولى نظارة خمسة أعيان موقوفة وأنت وزير للداخلية والصحة ورئيس لمجلس الوزراء ؟ وترسل أخاك —  
أو موظف يقبض ماهيته من خزانة الدولة — ليدبر هذه الأوقاف ثم تأخذ نصيبك عن الإدارة ؟  
أهو الحكم الصالح الذى دعا حضرات ثلاثة من الوزراء القديرين — وهم محمد صفوت باشا ومحمود غالب باشا والنقراشى باشا — إلى الخروج من الوزارة لأنهم أبوا الاشتراك فى جريمة خزان أسوان ؟  
الرئيس — أرجو أن يحافظ حضرة الشيخ المحترم على سمعة من ليسوا حاضرين بالمجلس .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — أنا أرد على تهمة الحيانة التى وجهت إلى الوزارة ، فاسمح لى أن أخطبهم  
سلوهم .  
(ضجة) .

الرئيس — أسمع لك بالرد فى الموضوع .  
حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — إني أتحدى كائناً من كان ... .. وقد تولى رفعة محمد محمود باشا الوزارة مرتين ، ولم يكن هناك مجلس نواب أو مجلس شيوخ يحاسبه ، أتحدى من يدعى أنه عين نسيباً أو قريباً أو ابناً أو ابن عم طريق الاستثناء .

الرئيس — لا محل لهذا الكلام .  
حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — أذكر هذا لأنهم تكلموا عن المحسوية .  
الرئيس — ولكنك تتكلم عن أشخاص غير حاضرين بالمجلس .  
حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — لقد تكلموا بالأمس عن رفعة محمد محمود باشا وكان غير حاضر هنا .  
الرئيس — إن رفعتك موظف عمومى ، والحكومة ممثلة على كل حال .  
حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — ورفعة النحاس باشا كان أيضاً موظفاً عمومياً . وهناك غير ما ذكرت كثير كثير جداً ، وكان واجباً أن يذكروا القول المعروف « إن الذى بيته من الزجاج لا يرمم بيت غيره بالحجارة » . وكان الأولى ألا يهتموا ألا يسرفوا فى اتهام قوم عرفوا بالنزاهة والتضحية ، والماضى الناصع البياض .  
أمن كان هذا ماضيه يتهم علانية من فوق هذا المنبر ؟ ومن تهم ؟ من يوسف الجندى .

الرئيس — أرجو ألا تعرض بزميل لك .  
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — زدنا ياسيدى زدنا .  
حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس أفندى — وأين هو البياض الناصع ؟  
حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — أكتفى بما قلت وأترك الباقي لحضرات الزملاء .  
الرئيس — يتفضل حضرة الشيخ المحترم لويس فانوس أفندى .



## كلمة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افتدى — سعادة الرئيس ، حضرات الزملاء المحترمين :

من محاسن نظامنا الدستوري أن البرلمان مكون من مجلسين : مجلس النواب ، ومجلس الشيوخ ؛ على أساس أن يكون مجلس الشيوخ مكوناً تكويناً خاصاً ، وأن يكون بعض أعضائه منتخباً والبعض الآخر معيناً ، وأن تكون مدة العضوية فيه محددة ؛ كما لا يجوز حل مجلس الشيوخ .

يقصد من هذا ، يا حضرات الشيوخ ، إلى أن تكون هناك هيئة ممثلة للأمة بجميع عناصرها وطبقاتها ، وتكون في تلك الهيئة جميع الكفايات المختلفة الرغبات والمشارب المتنوعة كي تتحقق الصفة التمثيلية . وهذه النظرية كانت موضع رعاية وعناية خاصة من اللجنة التي وضعت الدستور المصري ، كما يتضح ذلك من مراجعة مناقشاتها التحضيرية لمختلف المواد الخاصة بتحديد اختصاص كل من المجلسين وبيان حقوق العرش . وبناء على ذلك يكون على هذا المجلس واجب مقدس بحكم تكوينه ، وبصفة خاصة بحكم اليمين التي أقسم كل منا بأن يكون مخلصاً للوطن وللملك ، مطيعاً للدستور ولقوانين البلاد ، وأن يؤدي أعماله بالذمة والصدق .

وجدت الهيئات النيابية في الأصل لكي تكون هيئات مشورة لجلالة الملك الذي هو رئيس الدولة الأعلى ، فتعاونه في تسيير شؤون الأمة وتحقيق الحكم الصالح في البلاد .

ومن حسن حظ مصر أن تولى عرشها حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول حفظه الله ، ذلك الملك الذي تشبعت نفسه بالروح الدستورية الصحيحة والرغبة الصادقة التي ملأت قلبه الواسع العظيم بأن يقوم في البلاد حكم صالح .

ولا شك أن حضراتكم جميعاً تشعرون بالمسئولية الملقاة على عواتقكم بحكم أنكم من كبار رجال الأمة ، وأنكم أعضاء أقسمتم بيمين الإخلاص بأن تتقدموا بالمشورة الحقة الخالصة لمولانا الملك حتى تظهر له الأمور على حقيقتها فيتمكن من تصريف شؤون البلاد وتحقيق الحكم الصالح طبقاً للرغبة الملكية السامية .

الواقع ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أن الملك لا يستطيع — مهما أجهد نفسه — أن يتبين حقيقة الأمور في هذا الوادي الفسيح ، وأن يعلم علم اليقين حقيقة ما يجري في القرى والمدن من مظالم ومفاسد لا تتفق مع رغبته الملكية السامية من توطيد الحكم الصالح الذي تطمئن إليه نفسه الكريمة وتهيئة وسائل الرفاهية والسعادة التي هي في مقدمة ما تمتلئ به نفس جلالة وما يبتغيه لشعبه الكريم .

يا حضرات الشيوخ ، إن من واجبا عندما نريد الرد على خطاب العرش الذي يعتبر برنامجاً للوزارة أن نبين حقيقة الأمور كما هي في البلاد وسير الأدارة الحكومية خصوصاً بعد أن تولت حكومة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا رئيس الوزارة الحالي ورئيس الوزارات التي تعاقبت بعد حكومة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا .

إن الذي أدهشني — ولا شك أنه أدهش حضراتكم أيضاً — واستثار منا شيئاً من التفريغ عن النفس بالضحك هو ما سمعناه من بعض حضرات الزملاء وحضرات الوزراء من أن الحكم الصالح حقيقة واقعة لا مرأى فيها ، بل قيل ما هو أدهى من ذلك وهو أن الحكم الحاضر أبيض ناصع البياض ، بل هو المثل الأعلى لأنواع الحكم — كما قاله حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية الدكتور هيكل باشا ، وكما قاله حضرة زميلي المحترم عبد السلام عبد الغفار بك عندما تساءل أين هي مساوي هذا الحكم ؟ وأين هي المظالم والمفاسد ؟ واستطرد قائلاً إنه لم يحدث شيء يخالف القانون في الانتخابات بل كانت الحريات مصونة والكرامات محفوظة والأمن مستتباً ، لا حول ولا قوة إلا بالله .

لقد فقدت اللغة العربية معانيها ، وتجاهل حضرات الوزراء العظام معاني ألفاظ الصلاح والاستقامة والنزاهة والحرية ، حتى أصبحوا يسمون الأشياء بأضدادها ، ويطلب بعد هذا من حضراتكم ومن زملائكم النواب أن تؤيدوا أمثال حضراتهم في الحكم ليظلوا على مقربة من جلالة مولانا الملك الصالح ليعاونوا جلالتهم على تصريف شؤون الدولة وتسيير أمورها .

إذا وجدنا في عقليّة الوزراء الحاليين ما يجعلهم يقبلون الحقائق التي يعطونها حق العلم بحكم وظائفهم وكفاءتهم ومقدرتهم من

٩٥ « ... .. »

سهم العمل — سواء في الحكومة أو الصحافة أو الشؤون العامة — فهم في الواقع ليسوا عاجزين عن تفهم ماهية الحالة النفسية التي تسود البلاد ولا زالت تسودها منذ أول يناير سنة ١٩٣٨ إلى الآن .  
إذا رأينا ذلك حكمنا بأنه لا يصح مطلقاً لهؤلاء الوزراء أن يقوموا بواجب المشورة لجلالة الملك في تصريف شؤون الدولة ،  
المشورة التي هي أساس الحكم الدستوري .  
أنا لا أقول ذلك تهجماً على حضرات الوزراء ، لأنني أحترمهم كأفراد ، وأعرف أنهم أشخاص ظرفاء .

( ضحك ) .

لهم مزايا كثيرة ؛ ولكن الذي عجزت عن أن أفهمه أنه كيف يصدر من مجموعة مكونة من أمثال حضراتهم أعمال كالتى نراها  
سها بأيدينا ؛ وقد لمستها أنا شخصياً « على رأسى » من رجال حكومتهم !

( ضحك ) .

عندما سمعت معالى هيكل باشا يتكلم أمس أدركت شيئاً من سر هذا اللغز ، وذكرنى ذلك بعبارة قهية ، كنا سمعناها مدة الدراسة  
إنجلترا ، هي أن الجماعات ليست لها روح .

إن حضرات أصحاب المعالي الوزراء كأفراد يخافون الله في أعمالهم في اعتقادي ، ولكنهم في الوزارة يعدون كل البعد عما يرضى الله  
أمة والوطن .

( تخلى عن كرسى الرئاسة حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك رئيس المجلس ، وحل محله حضرة صاحب السعادة سليمان  
يد سليمان باشا وكيل المجلس ) .

والآن أتناول المسائل واحدة فواحدة . ولأبدأ بالانتخابات وما حدث فيها :  
يا حضرات الشيوخ المحترمين : في نظرى ونظركم أيضاً أنه لا يمكن أن توجد مهمة تقتضى النزاهة كاملة والأمانة على أنم معانيها كما  
ضيتها عملية الانتخابات . لماذا ؟

عرض على حضرة صاحب الجلالة الملك ، حفظه الله ، أن رأى الأمة قد تحول وتغير عن تأييد مجلس النواب السابق والوزارة  
، كانت تقوم بالحكم ارتكناً على أغليتها في هذا المجلس ، فكان لجلالته الحق أن يقدر الأمور كما يرى ، وأن يأمر باستفتاء الأمة  
رف رأيها .

قد يكون في رأى العروض بعض الخطأ ، ولكن لجلالته حقاً دستورياً رأى أن يستعمله ، وكان لهذا رأى نتائج .

الرئيس — أرجو أن يوجز حضرة الشيخ المحترم في كلامه .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — إن هذا كلام دقيق أريد أن أشرحه شرحاً وافياً .

كان من مقتضيات تنفيذ تلك الرغبة الملكية السامية في تعرف رأى الأمة أن عهد إلى هيئة الوزارة التي ما زالت قائمة — مع  
ـيلات مختلفة في أفرادها — أن تقوم بإجراء الانتخاب ، وأن تقوم بأمانة في تأدية تلك المهمة ، أمانة كان يجب ألا تشوبها شائبة لأنها  
نة وضعت في عنقها من حضرة صاحب الجلالة ملكنا المعظم ، ليتبين حقيقة رغبات أمتة التي يريد جلالته — إرادة صادقة — أن يحكمها  
ما دستورياً صحيحاً يتفق مع آراء الأمة ورغباتها .

كان إذن من الواجب أن تجرى الانتخابات بنزاهة تتحقق فيها الحرية التامة للأهالى ، كما يدعوا آراءهم صريحة سليمة نزيهة ،  
مكن جلالته الملك من إقامة الحكم بما يتفق مع إرادته السامية وإرادة الأمة .

حضرات الأعضاء :

لم يكن تجنى الوزارة في الانتخابات منصباً على الفلاحين ، ولا على الناحيين ، ولا على المرشحين الذين ضربت رءوسهم من رجال  
ارة الداخلية ... ..

( ضحك ) .



ليضحك معالي هيكل باشا ، فقد كان معاليه وزيراً للداخلية بالفعل .

ضربت رؤوس المرشحين ولم تتحرك وزارة الداخلية لهذا الحادث ، بل أكثر من ذلك فقد أشيع في البلاد أن المأمور الذي ارتكب هذه الجريمة سيعين وكيلاً للمديرية ؛ وقد ذهبت الوفود فعلاً لتهنئته .

فعلام تدل هذه الحادثة ؟

تدل على الروح التي سادت الأهالي من الرعب ومن تفهم نوايا الوزارة القائمة ، وتدل على التسليم تحت الضغط والتهديد والاضطرار حتى فقد الشعب إرادته — وهذا أكبر جرم ترتكبه حكومة ، فتستعمل من الوسائل ما يفقد الشخص نفسه وما يقتل في الرجل رجلاً مما يجعله بهيمة بل أقل ، فتسير الأمة بالجيوش والعساكر والخفراء دون أن تكون لها إرادة .

هذا هو أكبر إجرام وخيانة ، هذا أكبر خيانة للعرش الذي ائتمنكم كرسلاً لتصلوا من الأمة على إرادتها الصحيحة ليتما جلالته حفظه الله من تصريف الأمور بما تتشبع به نفسه الكريمة من الروح الدستورية .

ذهبت ، وعوضاً عن أن تأتوا إليه بالحقيقة كالذهب الخالص ، جئتم إليه بنحاس مطلي بمائل في حقيقته ذهب شركتي السلك والقليل الذي يغش به الفلاحون .

حضرة صاحب المعالي الدكتور محمد حسين هيكل باشا (وزير المعارف العمومية) — أرجو أن يلاحظ حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندي أن هذا الكلام يمس مجلس النواب والكلام فيه غير دستوري .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندي — هذا المنبر وجد لإظهار الحقائق . وسأسردها لمعاليك واحدة بعد أخرى ولك أن ترد عليها إن استطعت إلى ذلك سبيلاً .

ما أقوله ذكرت بعضه الجرائد وهي لا تملك محاكمكم . أما هنا فنحن نحاكمكم حضورياً إلى أن يقضى الله معكم أمراً كان مفعولاً . (ضحك) .

ماذا عملت الحكومة في الانتخابات ؟

تلت من زيادة عدد السكان عذراً لتعديل الدوائر . « حبلية » ظاهرها تمكين كل فرد من استعمال حقوقه ليكون عدد النواب منطبقاً على عدد السكان فيمثل كل نائب ستين ألفاً من السكان .

النظرية في ذاتها سليمة ، ولكن انظروا حضراتكم ماذا جرى في تطبيقها .

فمثلاً في دوائر مركزى أبنوب والبدارى — اللذين لى شرف النيابة عنهما في مجلس الشيوخ — يبلغ عدد سكان مركزى أبنوب ١٣٠ ألف نسمة ، وهو يكفي لتكوين دائرتين ويزيد عليهما عشرة آلاف نسمة ، تضاف إلى غيرها . هل قسم المركز على هذه الأساس ؟ كلا .

كانت دائرة أبنوب تضم إليها بنى عديات ، وكان نائبها على الدوام بالتزكية حضرة شاكر غزالى بك ، ودائرة بصرة نائبها حضرة حميد محمود بك . فإذا قسمت دوائر هذا المركز تقسماً طبيعياً لما مكن ذلك مرشح حزب الأحرار الدستوريين من ضمان النجاح . ولكن التقسيم الذى تم في هذا المركز — كما تم في غيره — كان المقصود منه أن توضع البلاد في وضع يفقدها شخصيتها السياسية وتكون كتل وجماعات من شتات البلاد التي يأنسون فيها التأييد .

لهذا انتزعت بنى عديات الثلاثة من الدائرة الأولى بمركزى أبنوب وأضيفت إلى دائرة منقباد التي تبعد عنها نحو ٣٥ كيلو متراً غرب النيل . كان يفهم هذا لو أن التعداد في مركزى أبنوب فيه زيادة تقتضى مثل هذا التعديل ، ولكن بينما انتزعوا بنى عديات الثلاثة وكوم النصورة — وتعدادها أحد عشر ألف نفس — من الدائرة الأصلية ، ضموا إليها من البلاد المجاورة ٢٧ ألف نفس : فأفسدوا بذلك دوائر أخرى ، وجعلوا عدد ناخبي الدائرة الأولى ٦٩ ألفاً ؛ وهم يعلمون أن هذه الدائرة يفوز فيها حضرة النائب المحترم شاكر غزالى بك بالتزكية كذلك الحال في دائرة بصرة التي كانت مكوّنة من بلاد تعطى أصواتها على الدوام لمرشح الوفد — إن لم يكن بالإجماع فبالأغلبية الساحقة . أدخلوا عليها تعديلاً كان من أثره إعدام أصواتها .



٩٥ » ... ..

هذا مثال صغير مما جرى في تعديل الدوائر ، فهل يستغرب أن يفوز منهم ثلاثون نائباً بالتزكية كما قال مفاخرأ حضرة الشيخ  
ترة عبد السلام عبد الغفار بك ؟

إذا كانت الدوائر طُبخت بالطريقة التي أوصحتها ، فليس غريباً أن يفوز مثل هذا العدد بالتزكية ، بل الأغرب من ذلك ألا يفوزوا  
بها بالتزكية .

الرئيس — أرجو أن تختصر .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — أرجو ألا يقاطعنى الرئيس ويدعنى أتمم كلامى . إذا كانت اللائحة الداخلية  
تم على الأعضاء مقاطعة الخطيب فلا يصح أن يتولى الرئيس هذه المقاطعة .

( أصوات : اختصر ) .

سعادة الرئيس ، حضرات الأعضاء :

ماذا حصل في الانتخابات ؟ وهل أدت الوزارة مهمتها بأمانة كما كان يجب أم لا ؟ أنا إن تكلمت في هذا الموضوع فإنما أتكلم  
بحسب خبرة مما لمست في دائرتى الانتخابية التي رشحت نفسى فيها .

حصل أن مأمور مركز البدارى أخذ يمر في بلاد الدارة ، وينبه على العمدة والخبراء ويهددهم بالمحاكمة أمام المجلس العسكرى  
لجلد بوجوب إلقاء القبض على « لويس فانوس » المرشح ضد شقيق رئيس الوزراء أينما وجد في الطريق العام عند زيارة دائرته ، تلك  
زيارة التي كان لويس يريد بها القيام بواجب الأمانة نحو العرش المفدى بشرح الموضوعات السياسية التي أجريت من أجلها الانتخابات  
وصول إلى الحكم الصالح ، وهو الغاية السامية التي يجب علينا جميعاً احترامها والتي نسعى إليها .

كلف المأمور بهذا ، أو قام به من تلقاء نفسه لما آنسه من روح الوزارة . وقد ثبت ذلك على لسان أحد الخبراء في التحقيق الذي  
رته نيابة أبى تيج في ١٠ مارس سنة ١٩٣٨ في الشكوى المقدمة منى ... ..

حضرة صاحب المعالى الدكتور محمد حسين هيكل باشا ( وزير المعارف العمومية ) — هذه قضية أمام القضاء ، فلا يجوز دستورياً  
كلام فيها أمام المجلس .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — هذه القضية حفظت .

حضرة صاحب المعالى الدكتور محمد حسين هيكل باشا ( وزير المعارف العمومية ) — حفظت أو لم تحفظ ، لا يصح التعرض لها .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — حفظت ، وسعادة النائب العام يس أحمد بك الموجود بيننا الآن هو الذى أمر  
نظماً ، فأصبحت بعد ذلك حادثة تاريخية يجوز لى أن أتكلم في الإجراءات التي حصلت فيها ، ويجب أن تحاكموا من فوق هذا المنبر .

الرئيس — لا يصح أن تعرض على السلطة القضائية .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — لنا الحق أن نعرض عليها إذا أساءت .

الرئيس — أنا أمنعك من الكلام إذا طعنت في السلطة القضائية .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — إذا أخطأ النائب العام فلى الحق أن أعارض عليه بحكم المبدأ الدستورى الذى  
أول للسلطة التشريعية مراقبة السلطة التنفيذية .

الرئيس — وهل يمكن المجلس أن يبدى رأياً في هذا الموضوع ؟

حضرة صاحب المعالى حسين سرى باشا ( وزير الأشغال العمومية ) — إذا كانت لديك ملاحظات فقدم عنها استجواباً .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — سأبدى ملاحظاتي ، وسأقدم استجواباً .

مالى أرى حضرات الوزراء خائفين « زى » الى على راسه بطحة » .

مادة ٩٥ » .....

حضرة صاحب المعالي الدكتور محمد حسين هيكل باشا ( وزير المعارف العمومية ) — نحن نحتاج على هذا ؛ ويجب على حضرة الشيخ المحترم أن يسحب كلامه .

الرئيس — لا يصح لحضرة الشيخ المحترم أن يوجه للحكومة مثل هذه الألفاظ .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الطاهرى بك — هذه مهاترات لا يليق أن يضيع وقت المجلس فيها ؛ ولا يصح أن تشبه الحكومة « بال... » .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — أنا لم أقل ...

حضرة صاحب المعالي حسين سرى باشا ( وزير الأشغال العمومية ) — لقد قلت ...

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — إن كنت قلتها فأنا أسحبها .

حضرة صاحب المعالي الدكتور محمد حسين هيكل باشا ( وزير المعارف العمومية ) — أما وهذه المخالفات الدستورية ترتكب فإن الحكومة احتجاجاً عليها تنسحب من المجلس .

( خرج حضرات أصحاب المعالي الوزراء من قاعة الجلسة ) .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — للحكومة أن تنسحب كما تشاء ، أما نحن فعلياً واجب نؤديه .

الرئيس — ترفع الجلسة للاستراحة عشر دقائق .

( رفعت الجلسة في الساعة السابعة والدقيقة الخامسة مساءً ، وأعيدت الساعة السابعة والدقيقة العشرين برئاسة حضرة صاحب العز محمد محمود خليل بك ) .

( حضر حضرات أصحاب المعالي محمد حلمى عيسى باشا وزير المواصلات ، وحسن صبرى باشا وزير الحرية والبحرية ، وأحمد لطفى السيد باشا وزير الداخلية ، ومراد وهبه باشا وزير التجارة والصناعة ، وأحمد كامل باشا وزير الصحة ) .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — أنا آسف على أن فلتت منى لفظة بسبب المقاطعة التى جوبهت بها أثناء كلامى قبل رفع الجلسة على وجه لم أكن أقصد صدورها به على لسانى . والنص الذى كنت أقصد قوله هو ذكر المثل العامى الذى يقول « إن الذى على رأسه بطحه يحس عليها » . فصدرت لفظة أخرى لم أكن أقصدها . وأنا أطلب عدم إثباتها فى المضبطة كما اعتذر عن صدورها .

الرئيس — يثبت هذا الاعتذار .

حضرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا ( وزير الحرية والبحرية ) — الحكومة تقبل هذا الاعتذار .

الرئيس — إذن تحذف العبارة المشار إليها من مضبطة الجلسة مع إثبات الاعتذار الذى صرح به الآن حضرة الشيخ المحترم . وبهذه المناسبة أرجو من حضرة ألا يكرر فى كلامه قولاً وألاً يتعرض مطلقاً بشئ من الكلام لمسألة الانتخابات . وأنا ، بما لى من الحق ، أمنعه من التعرض لها إذا عاد لذكر شئ عنها .

وإذن فلينتقل إلى موضوع آخر .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — كل من حضرات الشيوخ المحترمين يعرف أمر الانتخابات ؛ وقد أشرت إلى جزء منها ؛ ويمكن لمن يهمه الأمر فى القضية التى مثلت بها أن يستحضر نسخة من محضرها ، ويطلع على ما جاء فيه ، وفى ذلك الكفاية . ولنتكلم الآن فى موضوع آخر .

الرئيس — يظهر أن حضرة الشيخ المحترم سيضطرنى إلى أن أسحب منه الكلمة .

.....  
.....  
.....  
.....



حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — أشار حضرة صاحب العالى الدكتور محمد حسين هيكى باشا وزير المعارف مومية ، وحضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك ، إلى الحكم الصالح ... ..

الرئيس — أرانى مضطراً لأن أستشير حضرات الأعضاء فى رغبتهم الاستماع لحضرة الشيخ المحترم .

حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك — إنى أطلب من حضرة الرئيس أن يمنع حضرته من الاستمرار فى الكلام .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الطاهرى بك — إنى أؤيد الرئاسة فى أخذ رأى المجلس لمنع حضرة الشيخ المحترم من الكلام .

( أصوات : لا نرغب فى أن يستمر حضرة الشيخ المحترم فى كلامه ) .

الرئيس — إذن أحتكم إلى المجلس فى ذلك ، فهل توافقون حضراتكم على منع حضرة الشيخ المحترم من الكلام ؟

( موافقة ) .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — هذه مخالفة دستورية أسجلها بالاحتجاج ، لأنه لى الحق فى أن أتكلم ... ..

( فجة ) .

الرئيس — بناء على قرار المجلس أسحب التصريح بالكلام من حضرة الشيخ المحترم .

كلمة حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — حضرات الشيوخ المحترمين :

جاء فى المثل « إن البلاء موكل بالمنطق » . ولعلنا لانجد حالة تمثل هذا المعنى بأحسن مما مثلته المعارضة فى جلسة الأمس ، وجلسة ليلية . فلقد ضقنا ذرعاً زمناً طويلاً بما كان يكتب فى صحف المعارضة من أقوال . كنا مع ضيقنا بها نرتفع بقدس هذا المجلس عن ... .. بترديد تلك الأقوال فيه وبطرحها عليه . على أن لنا فى طرحها الغنى كله .

لقد أتاح لنا القدر — بما جبلنا عليه من السماح المطلق — أن نخوض المعارضة فيما خاضت فيه ، وأن تطرق ما طرقت . ولكن كيف طرقت هذه الموضوعات ؟ إنها لم تخالف فى ذلك العرف فقط ، ولم تخالف الذوق السليم فقط ، ولا الكرامة فقط ... ..

( فجة ) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — إنى أطلب من حضرة الرئيس أن يسمح لى الآن بالكلام لأرد على ما ورد ، كلام حضرة الشيخ المحترم ، تطبيقاً للسادة التاسعة والعشرين من اللائحة الداخلية ، وبخاصة بعدما رأيت من حضرة الرئيس الحرص كل الحرص على ألا تمس الحكومة بكلمة جارحة تخدش إحساسها . ولقد سمح حضرة الخطيب الآن لنفسه فى مقدمة كلامه أن ينسب لمعارضة أنها ... (\*) هذا المنبر بما قالته أمس .

كلمة كبيرة ما كان يصح لعضو أن يقولها ، لأنها طعن جارح لزملائه بالمجلس ، إذ ينسب إليهم أن فى كلامهم ... (\*) لهذا المجلس ، والواقع أن كلامهم تشريف للحق .

( تصفيق ) .

وما تكلم أحد منهم بالأمس إلا كلاماً مستنداً إلى الحقائق فى حدود الاعتدال والحق ، وفى حدود حقوقهم التى خولها لهم الدستور . إن نسب حضرة الشيخ المحترم ... (\*) لزملائه فإنما هو ... (\*) لأقواله هو بأقندر ما ... (\*) متكلم كلامه ... ..

( فجة ) .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الطاهرى بك — اسكت . لا تتكلم بمثل هذا الكلام ... ..

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لتسكت أنت . لى الحق فى أن أرد على كل كبير ... ..



حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الطاهري بك — هل مثلك يتكلم بمثل هذا ...

الرئيس — أطلب إخلاء الطرقة اليمنى من الزائرين .

( أخلت هذه الأمكنة ممن فيها ) .

وإنه ليسوءني جداً أن تحصل هذه المشادة في التخاطب بين أعضاء مجلس الشيوخ الموقر . وإنني لأرجو من حضرات الأعضاء ،  
يتمسكوا بالاعتدال في الكلام احتراماً لمجلسهم .

وإنني أوجه نظر حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك إلى المادة التاسعة والعشرين من اللائحة الداخلية ، وهذا نصها : « لا يجوز  
إسناد سوء النية أو الخوض في الشخصيات أو المظاهر بشيء يخل بالنظام » .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أطلب في هدوء أن يؤخذ رأى المجلس في حذف كلمة ... (\*) التي نسب  
حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك إلى المعارضة .

الرئيس — بدون أخذ رأى المجلس ترفع هذه الكلمة من مضبطة الليلة .

( تصفيق ) .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — لما كان رجال المعارضة يلقون التهم على الحكومة ، بل على الأمة كاملة ، حتى قالوا  
عنها إنها تسام كالأنعام ، توجهت إلى الرئاسة بملاحظة مكتوبة : هي أن هذا الذي يقال له رد فعل ، تحتفظ بالرد عليه بنفس القوة التي  
ألقي بها . وأردت أن أحفظ للمعبر حقه ، فلا أقاطع الخطيب فيما اتهم وألقي ، مهما كالم ومهما ألقى من التهم .

وعجيب جداً أن الذي يشور على الوصف الذي قلته هو الأستاذ يوسف الجندى ، وهو الذي قضى ساعة كاملة يصف أعمال  
الحكومة في أثناء الانتخابات بالألفاظ التي دوتها المضبطة . على أنني أمر عليها من الكرام ، لأنني أرى في الموضوع ما يسمح بالاستغناء عنها .

.....  
.....  
.....  
.....

أما أن البلاء موكل بالمنطق ، فهذا القول يصدق بصورة أوضح على الجزء الحاد الشديد الذي شمله خطاب حضرة الشيخ المحترم  
الأستاذ يوسف الجندى .

رجل الشارع لا يهمه كثيراً أزمات تعيين الوزراء ، إنما يريد الحكم الصالح .

أندري الحكم الصالح الذي يراه رجل الشارع ؟ يراه في زوال العسف والمظالم التي كان يتحملها .

رجل الشارع يرى الآن أنه مباح لجريدة الوفد المصري ، ولجريدة المصري ، أن يكتب كل يوم خبراً مختلفاً ، ولا تهاجم إدارته  
بقمصان خضراء ، لتذفهما بالحجارة والحصباء ...

الرئيس — لا داعي لمثل هذا الكلام .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — فليكن هذا .

رجل الشارع ينتظر أولاً زوال العيب ، ثم ينتظر بعد ذلك البناء . وقد زال العيب ، فهل وجد الوقت المتسع الذي كان يكره  
البناء فيه حتى يمكن لحضرة الأستاذ يوسف الجندى أن ينعي على هذه الوزارة إهمالها البناء وإهمالها العمل ؟

نعم لقد وجد الأستاذ الوقت ، ولكن وجده بما يقوم حجة عليه . ينعي على الوزارة أنها لم تقم بشيء في سبيل الدفاع الوطني  
يجب أن يكون في الأشهر الثلاثة التي سبقت خطاب العرش . وكان الواجب عليه — ليكون عادلاً فيما قال وانتقد — أن يقدم هو لنا ما

الثمانية عشر شهراً التي سارحتها في الحكم وزارة الوفد ، التي كانت لديها في هذه الأثناء كل مشجعات العمل ، وكل المؤهلات . كان مني أن يذكر ذلك قبل أن ينعي على حكومة وليت الحكم لحل البرلمان وإعادة الانتخاب .

كان الأجدر به أن يقول : وقد قامت بكيت وكيت . نستطيع بعد ذلك أن نقسم ما يذكره عن حكومة الوفد على الثمانية عشر شهراً التي قضتها في الحكم ، ثم نطالب الحكومة القائمة الآن بنسبة ذلك في المدة التي أقامت فيها حكمها . ولنتبين آخر الأمر هل قامت هذه الحكومة بنصيبها نسبياً أم لم تقم ؟

قرأت في جرائد الصباح أننا في الوقت الذي كنا نستمع فيه للمطاعن توجه للحكومة القائمة من أجل الانتخاب على هذا المنبر ، هذا الوقت كان أنصار الحكم القائم بمجلس النواب يدافعون عن صحة نيابة حضرة الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ، فكان ذلك من خربة القدر . نعم من سخرية القدر أن تعرض هنا في مجلسنا هذا لصحة نيابة أعضاء المجلس الثاني ، ثم يتكلم أحدها في صحة انتخاب أمة المحامين في الوقت الذي نرى فيه مؤيدي الحكومة القائمة يدافعون عن صحة انتخاب الأستاذ عبد الحميد عبد الحق الذي ما وني يوماً من مهاجمة الحكومة القائمة بحق أو بغير حق ... ..

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الطاهري بك — لقد أحسنت بذكر هذا .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — كان عجيباً أننا نخرج على أبسط قواعد المجاملة — ولا أقول اللياقة والقانون — نعرض هنا ونشكك في صحة نيابة أعضاء المجلس الآخر ؛ والمقام هنا لا يسمح لنا بذلك . فما الذي يراد بنا ؟ إن هذه الحكومة لم تمنع الحق الأول في الانتخاب على أهل البلاد . وكل الذي ينعي عليها — على حد قولهم — أنها سامتهم كالأنعام ، وأنها كانت تسوقهم سوقاً ، تذودهم ذوداً . ومعنى هذا أن البعض كان يساق ، وأن الذي كان يتمتع بضرب أو يذاد .

فمع هذه الأوصاف التي تنعي على الحكومة — على فرض صحتها جدلاً — كان هناك في الانتخابات قوم آدميون يعاملون معاملة سانية ، ولكن انظروا لماذا قلت في صدر كلامي إن البلاء موكل بالمنطق . فإنه على فرض صحة هذا القول الذي نسب للحكومة يكونون على هذا الشعب من قولهم فيه : لو أرسلنا إليه حجراً لانتخب هذا الحجر .

خير لهذا الشعب كله أن يضرب ويحصد ، وأن يقاتل عن حقه ، من أن يقال إنه مسلوب الإرادة ، حتى إذا ما رشح له أي كان — كان حجراً — لانتخبه .

هذا أثر من آثار العهد الذي جاء الحكم الصالح لإزالته .

أليس مما يقطع الأفئدة أن نظهر أمام الناس بمظهر أن الشيوخ والنواب الذين خالفوا الزعامة في رأي كانوا يواجهون بالقول : من أتم لتجراًوا على هذه المخالفة ، وأنتم مدينون بنيابكم إلى رأي الزعامة فيكم ؟ « وهذا هو الذي قيل ، والذي جاء الحكم صالح لإزالته .

لقد قيل إن الحكم الصالح أمعن في إذلال هذا الشعب والوصول به إلى درجة الحيوانية ( دعوا غيركم يقول هذا الكلام ) . وإني بأبنفسى أن أذكر مثل هذا الكلام احتراماً لقدسية المجلس ، ولكنهم فتحوا على أنفسهم باباً ولعله باب لا يوصد .

سمعت حضراتكم — كما قلت في بدء كلامي — إن هذا الذي قيل كان يحسن أن يكون مقالا في صحيفة لأن يقال في مجلس الشيوخ . كان الأستاذ يوسف الجندی يتابع في برنامج خطابه ما أعاده وكرره كتاب الصحف مدى أربعة أشهر . وستجدون حضراتكم في المضبطة أن حضرة تكلم عن الجيش ، وذكر كلمة أصبحت مقطوعة النسب بما قبلها وبعدها ، وهي الجيش الإقليمي ( تريتوريال ) .

ويظهر أن العقل وقف دون الاسترسال في هذا الموضوع ؛ وأصبحت هذه الكلمة حائرة في المضبطة . كيف يعيب حضرة الشيخ المحترم على الحكومة الحاضرة أنها لم تعد جيشاً إقليمياً ؟ وحكومة الوفد لم تضع نواة له اللهم إلا جيش القمصان الزرقاء ، وهم من حثالة بلاد وأرباب السوابق .

سمعت حضراتكم نعيًا على إجراءات ليس من شأن عضو الشيوخ من غير الوزراء أن يتعرض لها . وهناك اعتراضات موجهة إلى أبي هيكلي باشا وزير المعارف ، وهو يستطيع أن يرد عليها إذا أراد . وما كنت أريد أن يقف هنا محام يتعرض للقضاء فيذكر ثماء بسبب نقل قاض من السنبلوين إلى العريش مثلاً ، وهذا لا يدعو إلى المناجاة بالأسماء .



مادة ٩٥ » ... ..

الرئيس — أرجو من حضرات الزملاء المحترمين أعضاء مجلس النواب ألا يقفوا في حرم الجلسة ، خصوصاً ولحضراتهم شرفه خاف  
حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — ماذا يكون الحال وقد طرح أمر نقل هذا القاضي وهو لا يزال قاضياً ؟ هل كان  
اللائق ومن حسن السياسة أن يطرح هذا الاتهام فيستأزم الرد عليه بيان أسباب هذا النقل ؟ وقد يتعرض من يرد إلى شخصية القاضي  
فتتزعزع ثقة الناس بالقضاة ؟

أهذا الذي تريدونه ، وأنتم ونحن على اتفاق بأن الهيئة القضائية هي المفزع الأعلى عند كل اضطراب سياسي ؟  
لقد تعرضتم لذكر هذا الموضوع بالتفصيل ؛ ولم تنتظروا بيان معالي وزير الحفانية . وإنى أعرف ما لا يعرفه حضرتنا الشيخ  
المحترمين ، لأن هذه القضية التي حصل بسببها هذا الإشكال توافقت فيها .  
وإنى أقول إنه عندما يذكر في الصحف أن رئيس محكمة نقل حزياً وفصل حزياً يجب أن يعلم الناس أن هذه الإجراءات كانت  
نتيجة لأسباب لا تبيح إلا هذا .

أيدري حضرة الأستاذ يوسف الجندى وهو يثير هذه المسألة أنه في عشية إطلاق الرصاص على حضرة صاحب المقام الربيع  
مصطفى النحاس باشا كانت أوامر القبض في القطر المصري من أقصاه إلى أقصاه قد بلغت في ذلك المساء ٢٩٤ أمراً ، وكان المقبوض عليه  
شباناً وشيوخاً وتجاراً وصناعاً وطلاباً وعمالاً ؟ وهل كان مفهوماً أن مثل هذه الجناية لو أنها دبرت كانت تدبر من ثلثمائة شخص ؟ وهل  
الأستاذ يوسف الجندى — وقد أثار غبار هذه المناقشة — أنه في المرة الأولى أثناء المرافعة عن المتهمين في هذه القضية ، وبعد نقل حضر  
رئيس محكمة مصر — وكان رئيس النيابة هو هو ، والنائب العام هو هو — أتى حضرت أمام رئيس المحكمة لأترافع ، وكان المقبوض عليه  
٢٩٤ شخصاً ، فسألت حضرة وكيل النائب العام الحاضر أن يلقى على رئيس المحكمة بالأدلة لتناقش فيها ، فإذا بهم قد قبضوا على ٣٠٠ شخص  
لماذا سمح بأن يقال إن نقل رئيس المحكمة كان حزياً ؟ أريد أن تقول إن هذا كان سبباً من أسباب عدم الحكم الصالح ؟ والواقع  
يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أنه لا صلاح إلا بهذا الإجراء ، وأن مثل هذا الإجراء كمثل عمل الجراح الذي يجب أن يبتز العضو الفاسد  
إنقاذاً للجسم كله .

وعجيب جداً أنني أسمع في همس من حضرة الرئيس أنه لا يصح الكلام في هذا .  
ياسيدى ، لقد ذكرت القضايا ؛ وقد سمحتم بأن يباح ذكر أسماء القضاة والتحدث عن نقل القضاة .  
اتركوا هذا ، ولننتقل إلى ما يقال عن الانتخابات . لقد قيل فيها كثير . قيل إن الانتخابات كانت مفاجأة ، وإن الحكومة  
كانت تسوق الناس إليها سوقاً ، فهل هذا صحيح ؟ وهل اعتقد الشيخان المحترمان عندما تكلمنا عن الانتخابات أنها كانت حقيقة بالوصف  
الذي وصفها به .

الرئيس — أظن أننا تكلمنا في الانتخابات بما فيه الكفاية مؤيدين ومعارضين .  
حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — ولو أنني قد تقيت بعض الوقت أثناء الجلسة الماضية إلا أنه من المحقق أن ما سأقول  
ليس تكراراً لما قيل .

لقد كنتم تعلمون . يا حضرات المعارضين ، مقدماً أن الانتخابات ستسفر حتماً عن النتيجة التي أسفرت عنها ، ومع ذلك فإنكم تطعنون  
اليوم في إجراءات هذه الانتخابات — إن هذا باطل يراد به حق .

أفد كنتم تعلمون ، يا حضرات المعارضين ، هذه النتيجة بدلالة ملموسة ، فقد كان أكبر زعمائكم يتصيدون الدوائر التي لم يتقدم  
مرشح ، فيرشحون أنفسهم فيها ويتحينون اللحظة الأخيرة ليدفعوا التأمين حتى يأمنوا المنافسة .

ولا أدل على أنكم كنتم تتوقعون هذه النتيجة من هذا العمل في الظلام وفي الخفاء ، فإن الزعماء الذين تتبعهم جمهرة الأ  
لا يتلصصون في اختيار الوقت والدوائر ، ولا يجوسون خلال الليل . فتارة ينتقلون إلى دائرة سراج الدين شاهين باشا لأن له أملاً كافياً  
فيها ، وأخرى ينتقلون إلى دائرة نجع حمادى لأنه لا يوجد فيها مرشح . لاشك في أن هذا يدل على أنكم كنتم تشعررون أن الناس  
انصرفوا عنكم . نعم إن هذه التصرفات كانت صريحة في هذه الدلالة ؛ فعلام إذن العويل والصراخ ؟



ة ٩٥ » ... .. «

على أنه وقد أريد بي أن أختتم كلامي فإنني أقول إنه كان علينا ألا نعرض للطعن في إجراءات الانتخاب لمجلس النواب ، وكان هذا  
نظ لنا جميعا .

فهؤلاء النواب الذين نطعن في انتخابهم هم إخوان لنا ، وهم المختصون دون غيرهم بالنظر في صحة نيابتهم . ومن سخيرية القدر أنهم  
وا ينظرون أمس في صحة انتخاب حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ، وهو نائب وفدى ، وقد أصدروا قراراً  
ة نيابته .

وبناء على ذلك أرى أن ما قيل لا يمكن أن يغير من موقف اللجنة وأرجو أن يوافق المجلس على مشروع الرد الذي أعدته .  
( تصفيق ) .

الرئيس — أظن أن الكلام في مسألة الانتخابات قد استوفى حقه . وأرى أن يكتفى بما قيل .  
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — إن خطاب حضرة صاحب المعالي الدكتور محمد حسين هيكل باشا وزير  
رى العمومية قد تناول مسألة الانتخابات . وقد احتفظت بحق فى الرد على ما قاله معاليه فى هذا الشأن ، خصوصاً أن الشرط الأول من  
قتراح الذى قدمته له ارتباط بمسألة الانتخابات .

الرئيس — لقد تقدمت ثلاثة اقتراحات ، فعندما يعرض اقتراحكم على المجلس يمكنكم الكلام فيه . أما إذا كنتم تريدون أن تردوا على  
ء معين فلكم هذا .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — إننى أعلم أن حضرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا وزير الحرية والبحرية  
يتكلم . فمنعاً للتكرار أرى أن أرجى كلنى حتى يدلى معاليه ببيانه .  
حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — أريد أن أعطى الكلمة .  
الرئيس — لقد قرر المجلس منعك من الكلام .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — قرر المجلس منعى من الكلام فى موضوع الانتخاب وليس فى كل شىء .

... ..  
... ..  
... ..  
... ..

حضرة الشيخ المحترم محمد نجيب الغرابلى باشا :

... ..  
... ..  
... ..  
... ..

وبالرغم عن ذلك تكلم حضرة الشيخ المحترم وتكلم طويلا . فقيم تكلم ؟ تكلم فى الانتخابات ووقائع الانتخابات ، يريد بهذا الكلام  
ن يحمل حضراتكم على أن تشطبوا بقرار منكم الوجود الدستورى للجنة الطعون بمجلس النواب . يريد أن يتوصل بقرار منكم إلى إلغاء  
بق مجلس النواب فى نظر طعون أعضائه . فهو يقول لكم إن الانتخابات كانت باطلة لكيت وكيت ، ويطلب منكم أن تسمعوا ذلك ،  
هو لم يقدم لكم الأوراق التى تستطيعون أن تحكموا بها على مقدار هذا القول من الخطأ والصواب .

يريدكم أن تحكموا حكما هو من اختصاص لجنة مشكلة بمجلس النواب من شأنها — وفقاً للدستور — أن تنظر فى الطعون .

قولوا بالله ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، إذا كنا نسير فى هذا الطريق ونأخذ بهذه الآراء ...

مادة ٩٥ » ... ..

الرئيس — ألاحظ أن حضرات الأعضاء ينصرفون واحداً بعد آخر . وقد انصرف أكثر الأعضاء ، وأخشى أن يكون العدد غير قانوني .

حضرة الشيخ المحترم محمد نجيب الغرابي باشا — إذا كان العدد قانونياً فيصح أن استمر في الكلام ...

( أصوات : تؤجل الجلسة إلى يوم الاثنين ) .

( أصوات : يوم الثلاثاء ) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — أرجو أن تكون الجلسة المقبلة يوم الأربعاء ، فهو اليوم الذي يحدد عادة .

( أصوات : يوم الأربعاء ) .

حضرة صاحب المعالي حسن صبري باشا ( وزير الحرية والحرية ) — أوافق على أن تكون الجلسة القادمة يوم الأربعاء ما دامت أغلبية حضرات أعضاء المجلس طلبت ذلك .

( في ٢٥ مايو سنة ١٩٣٨ ) .

الرئيس ( حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك ) — والآن ننتقل إلى استمرار المناقشة في مشروع الرد على خطاب العرش ؛ ولينفضل حضرة الشيخ المحترم محمد نجيب الغرابي باشا .

مجلس الشيوخ

كلمة حضرة الشيخ المحترم محمد نجيب الغرابي باشا

حضرة الشيخ المحترم محمد نجيب الغرابي باشا — حضرات الشيوخ المحترمين : وقفنا في الجلسة الماضية عندما أفاض فيه القوا عن الانتخابات حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى . وقتل وقتئذ إنه يمهّد بذلك لاتخاذ قرار من حضراتكم لو وافقتم على لمحوتم وجود لجنة الطعون من مجلس النواب ، وهى التى لها وحدها الاختصاص فى نظر تلك الطعون . بل لو أنكم فعلتم ذلك لمحوتم بهذا القرار وجود مجلس النواب نفسه .

تعلمون حضراتكم أن المادة ٩٥ من الدستور تنص على ما يأتى :

« يختص كل مجلس بالفصل فى صحة نيابة أعضائه . ولا تعتبر النيابة باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الأصوات » .

كما توجد أيضاً مادة مماثلة لها فى قانون الانتخاب ، وهى المادة ٦٨ ونصها :

« كل مجلس يختص وحده بالفصل فى صحة نيابة أعضائه . وهو المرجع الأعلى فى ذلك ... » .

وبناء على ذلك يكون كلام هذا المجلس فى صحة نيابة أعضاء مجلس النواب مخالفاً لنصوص الدستور وقانون الانتخاب .

فإذا أردنا احترام الدستور ، الذى أقسمنا اليمين على احترامه ، يجب أن نتجنب الكلام فى هذا الشأن ، ونترك لكل مجلس اختصاصه إذ أن من مزايا الحياة النيابية الفصل بين السلطات ، وتعيين حدود كل سلطة بحيث لا تطغى إحداها على الأخرى . ولذلك كان تعرض حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى للكلام فى هذا الموضوع لا يتفق والروح الدستورية فى شيء ، وخصوصاً ...

الرئيس — هل حضرة الشيخ المحترم متأكد من أن كلام حضرة الزميل المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى فى الانتخابات كان يقصد به الطعن فى صحة انتخاب النواب ؟

حضرة الشيخ المحترم محمد نجيب الغرابي باشا — نعم ، تعرض للانتخابات بدليل قوله إن مجلس النواب الحاضر لا يمثل الأمة تمثيلاً صحيحاً ؛ وكان يبغي اتخاذ قرار من حضراتكم بذلك .

وقد كنت أود ألا يتعرض للانتخابات . ولكن انظروا حضراتكم إلى قوله إن انتخابات مجلس النواب لا تطابق رأى الأمة . وهذا ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، تعرض لصحة نيابة أعضاء ذلك المجلس . هذا ما فهمته ؛ وليفهم غيرى ما يريد . ولقد أظنبت حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى كل الإطباب فى الكلام عن الانتخابات . وكان يحسن به أن يرجئ هذا الإطباب والتحويل إلى موعد مناقشة الاستجواب الذى قدمه فى هذا الشأن ، لأنه لا يوجد مبرر الآن لتلك الإفاضة عند مناقشة الرد على خطاب العرش .



إداة ٩٥ » ... .. «

عند مناقشة في استجوابه يتسع له مجال القول ، فيسرد الوقائع التي يرى أن فيها خروجاً على الدستور ، وعلى عدم احترام الحريات والكرامات  
غير ذلك مما يريد إثباته .

وإذا استبعدنا موضوع الانتخابات من كلام حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى لم يبق من خطابه إلا الفقرة  
خاصة بالجيش الواردة في خطاب العرش الذى هو برنامج الحكومة ، وقد حبذه حضرته ووافق عليه ، فقد ذكر أنه جاء في خطاب  
عرش : « أول تلك الغايات جيش كبير العدد ، قوى العدد ، لا تبتغيه البلاد زينة ، وإنما تحسه ضرورة لابد منها ولا مندوحة عنها » .  
عقب حضرته على ذلك بقوله : « وهذه لا شك غاية محمودة تقابل من البلاد بأسرها بالارتياح ؛ ويجب أن تتضافر الجهود لتحقيقها » .

... ..  
... ..  
... ..  
... ..

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — حضرات الشيوخ المحترمين :

قبل أن أتكم وأردّ على ما جاء في خطاب العرش فيما يتعلق بالانتخابات ، لا بد لي أن أتكم عن المسائل الخارجة عن خطاب  
عرش ، والتي أثارها في الجلسة الماضية معالى الدكتور محمد حسين هيكى باشا .

تكلم حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى عما حصل في الانتخابات حسبما يعتقد ، وحسب الحقيقة التي يعتقدها  
كل من حضراتكم .

مسائل إذا تأخرنا عن سردها وإعلانها في مجلس الشيوخ نكون مقصرين في أداء الواجب الذى يحتمه الضمير للجيل الحاضر  
والأجيال المقبلة ، بل والوزارة أيضاً .

نظامنا من مسائل كثيرة في الانتخابات ، ولنا الحق في ذلك . وقد يكون لبعض حضرات الشيوخ مصلحة في عدم إثارة هذه  
مسائل ولكن هناك فريقاً آخر له مصلحة في إثارتها وإظهارها على حقيقتها .

سرد حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى الأمور التي كانت محل شكوى حضرات الشيوخ والنواب الوفديين  
من الحكومة ، فبدلاً من أن يردّ عليه معالى هيكى باشا ويكذب هذه الاتهامات ، ويقول إن الانتخابات حصلت بالطريق القانوني  
وأن تحصل فيها دعاية من الدعايات المعروفة ، فاجأنا بمسألة خطيرة اتهم فيها زعيماً من زعماء الأمة ، ووزيراً من وزرائها أدّى أجل خدمة  
لهذا البلد ، اتهمه بما سماه « الخيانة » . وإنى آسف أن يتهم وزير وزيراً آخر بتهمة شنيعة لا أصل لها ، ويتجنّى على زعيم خدم البلاد  
وله ذلك الماضى العظيم .  
( تصفيق ) .

لو كانت هذه التهمة صحيحة ، وأتى حضرة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا وقال إن حضرة صاحب المقام الرفيع  
مصطفى النحاس باشا وقع على هاتين الوثيقتين بمفرده وبدون علم الجبهة ، لقننا إن المسألة فيها نظر ، ويكون لمعالى هيكى باشا العذر .  
أما وقد علم بها حضرات أعضاء الجبهة — كما ذكر ذلك أحد حضراتهم اليوم — فيجب ألا تمر هذه المسألة دون أن نقول فيها كلمة .

لقد كان الأجدر بمعالى هيكى باشا — بدلاً من أن يكيل الاتهام لزعيم من زعماء الأمة — أن يقرّر أن الانتخابات كانت حرة ،  
رأنه لم يحصل فيها تمزيق دوائر ، وأن الإدارة لم تتدخل فيها ، وأن أعضاء اللجان لم يمنعوا عن حضورها ، إلى غير ذلك من الأمور التي  
وأنكرناها لكننا خائنين .

كنتم في الماضى تهمون الأغلبية بتحكّمها في الأقلية . أما اليوم فإنكم لا تريدون أن تمكنوا المعارضة من التعبير عن شعورها .

ماذا قلنا في حق مجلس النواب حتى تهدّدونا بإلغاء مجلس الشيوخ وتعديل الدستور ؟



مادة ٩٥ » ... ..

لقد قلت في سؤالى الذى وجهته عن تصريح معالى هيكى باشا لإحدى الصحف بإلغاء مجلس الشيوخ إذا ما عمد إلى عرلة أعمال الدولة : إتنا تتعاون مع الحكومة ما دامت أعمالها تتفق مع المصلحة العامة .

كان هذا رأيي ؛ وما كنت أعتقد أن التدخل في الانتخابات يحصل من وزارة على رأسها رفعة محمد محمود باشا ، ومن أعضائه قاضى قضاة مصر ، ومعالى حسن صبرى باشا .

وقد صرحت في الهيئة التى أتتني إليها بوجوب دخول الانتخابات اعتقاداً منى بأنها ستجرى بكل حرية ونزاهة ؛ ومن الأسف أتتني كنت مخطئاً في هذا الرأي .

... ..  
... ..  
... ..  
... ..

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — الانتخابات ... ..

الرئيس — إني أمتنع حضرة الشيخ المحترم من التكلم في الانتخابات أيضاً .

حضرة صاحب المعالى محمد حلمى عيسى باشا ( وزير المواصلات ) — ليتكلم حضرة الشيخ المحترم في مقام الرد على خطاب العرش

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — إني أرى أن الذى ذكره زملائي في الجلستين السابقتين ليس فيه مسا. بمجلس النواب . إنما ذكروا ما فعلته القوة والتهديد . فهم لم يقولوا إن أعمال مجلس النواب باطلة ؛ ولم يقولوا إن مجلس النواب غير قائم وإنما تعرضوا لمسائل وقعت خارج المجلس المذكور وشرحوها ؛ وانتقدوها بالطريقة الدستورية — وإذن ما كان يجوز أن نمنع من الكا في مثل هذا . وفي رأي أن أية طريقة من طرق الحكم — مهما كان نوعها — تكون في عاقبتها ونتيجتها أفضل من الطرق التى اتبع واستعملت في الانتخابات .

ذلك لأن هذه الانتخابات قد أظهرت هذا الشعب ، هذه الأمة الهادئة ، في مظهر غير لائق . أظهرت أن الأمة يمكن أن تساق وأن أية حكومة غير حكومة رفعة محمد محمود باشا — ولو كانت حكومة لحسين الجندى أو غيره مثلاً — تستطيع أن تجري الانتخابا على تلك الطريقة ، وأن تحصل على الأغلبية التى تريد الحصول عليها . وعلى هذا فكل حاكم يستطيع في هذه الأمة أن يجري انتخ يصل به إلى النتيجة التى يبغيها .

لم نكن ننتظر من حضرة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا مثل هذا ، وبخاصة من زميله قاضى قضاة مصر سعادة عبد العزيز فهمى باشا ... ..

( ضجة ) .

( أصوات : عبد العزيز باشا غير موجود بالمجلس ) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — إنه كان عضواً بالوزارة ؛ وكان اعتقادي فيه أنه لا يوافق على مثل هذه الأمور ؛ وأنه كان عليه أن يمنعها ، حتى تجري الانتخابات حرّة .

وما كان ينبغي أن تعطى لرجال الإدارة السلطة التى قالوا بمقتضاها نحن الذين ساعدنا فلاناً وأنجحنا فلاناً أو أسقطنا فلاناً .

منذ أسبوع حدثني رجل من رجال الهيئة السعدية قال لى : إن أحد رجال الإدارة صرح له بأنه ، في سبيل مساعدة مرشحين متنافسين أخذ من كليهما نقوداً في سبيل مساعدتهما ... ..

( ضجة ) .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الطاهرى بك — ما هذا الكلام ؟ إن هذا كلام لا يقال .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — هذا كلام غير معقول ولا مقبول .  
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — لى أن أشرح كل المسائل التى أعرفها ، وليس لأحد أن يقاطعنى فيما أقول .  
حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — لم يحصل شئ مما تهم به رجال الإدارة . ولا يجوز أن تشتمهم هنا  
نسكت بدون دفاع عنهم .

وماذا بقى من الاتهام يلقى جزافاً ، فلم تقولوه ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — إن خلاصة كلتى التى أقولها إننا نرجو من حضراتكم أن تفسحوا صدوركم ،  
لخاصة حضرات الأعضاء المحترمين الذين يؤيدون الحكومة ، لأنى — أنا وجميع أعضاء الهيئة التى أنتسب إليها — لا نريد من كلامنا  
إلا المصلحة العامة ، والمحافظة على كرامة الأمة . فإذا كانت الكرامة أو المصلحة هى التى تدفعنى أنا وغيرى إلى هذا الكلام ، فلا يجوز  
أن نعارض بحماسة من غيرنا . وإنى أشكركم على استماع كلتى .  
( تصفيق ) .

كلمة حضرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا ( وزير الحربية والبحرية )

حضرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا ( وزير الحربية والبحرية ) —

... ..  
... ..  
... ..  
... ..

أنتقل بعد ذلك إلى الكلام عن احترام الدستور وعن الانتخابات ؛ وكل واحد من هذين الموضوعين يتصل بالآخر .

قال حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى : « إن هذه الثقة بشطريها لا تتأتى مطلقاً إلا إذا راض الجميع النفس على  
احترام الدستور وأحكامه ، وعلى اعتباره حرماً مقدساً لا يصح المساس به ، ولا التهاون فى تطبيقه — لا فى الانتخابات ولا فى غيرها . وإنى  
والأستاذ يوسف أحمد الجندى على اتفاق تام فيما أشار إليه ؛ ولذلك سأعرض لأحكام الدستور والقانون والفقه الدستورى وسوابق  
الهيئات النيابية فى الموضوع الذى استغرق كل وقت خطيب المعارضة وهو موضوع الانتخابات .

أما عن الدستور فإن المادة ٩٥ — التى لا حاجة بى إلى تلاوتها بعد أن تلاها حضرة الشيخ المحترم محمد نجيب الغرابى باشا —  
صریحة ولا لبس ولا إبهام فيها .

قام دستورنا على أساس تعدد السلطات . ففيه السلطة التشريعية ( المادة ٢٤ ) ، والسلطة التنفيذية ( المادة ٢٩ ) ، والسلطة القضائية  
( المادة ٣٠ ) ، وسلطة الملك الدستورية ( المادة ٥٠ ) . ولكل من هذه السلطات اختصاص يحول دون تدخل سلطة فى عمل الأخرى .  
فمجلس النواب هو وحده السلطة المختصة بالفصل فى صحة نيابة أعضائه . ولا تعتبر النيابة باطلة إلا بقرار يصدر منه بأغلبية ثلثى أعضائه ؛  
أى بأغلبية غير عادية . فالقول إن الانتخابات باطلة بسبب تدخل رجال الإدارة لصالح من انتخب غير جائز فى هذا المجلس بحكم الدستور  
الذى أعطى لكل مجلس حق الفصل فى صحة نيابة أعضائه — وعلى ذلك يكون مجلس النواب هو صاحب الحق فى تحقيق صحة نيابة أعضائه .  
أما عن القانون فقد نصت المادة ٥٧ من قانون الانتخاب على أن « كل مجلس يختص وحده بالفصل فى صحة نيابة أعضائه ؛  
وهو المرجع الأعلى فى ذلك ؛ ولكل ناخب أن يطلب إبطال الانتخاب الذى حصل فى دائرته بعريضة يقدمها إلى رئيس المجلس تشتمل  
على الأسباب التى يبني عليها الطلب ويكون توقيع الطالب مصدقاً عليه » . ومعنى هذا أن القانون رسم الحطة التى يجب أن يسلكها  
كل من يريد الطعن فى الانتخابات . فلا يسمح لشيخ فى مجلس الشيوخ أن يطعن أمام هذا المجلس فى صحة نيابة أعضاء مجلس النواب .  
فإن كان ناخباً فإن الباب مفتوح أمامه ؛ وعليه أن يقدم طعنه إلى المجلس المختص .

وكل من المجلسين فى هذا الاختصاص يعتبر جزءاً من السلطة القضائية . يعزز هذا ما نص عليه فى الفقرة الخامسة من المادة ٥٧  
ونصها : « وتجرى فى حق هؤلاء الشهود أحكام قانونى العقوبات وتحقيق الجنايات الخاصة بمواد الجنع » .



مادة ٩٥ « ... .. »

فأعضاء مجلس النواب أو لجنة الطعون — فيما يتعلق بالفصل في صحة نيابة أعضاء مجلس النواب — قضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ؛ وليس لأية سلطة التدخل في أعمالهم كما جاء بالمادة ١٢٤ من الدستور .

ومن الممكن أن يعهد بهذا الاختصاص إلى سلطة أخرى كما جاء بالدستور . وكلنا يعلم أن السلطة الأخرى كانت في وقت ما بدائرة خاصة بمحكمة الاستئناف العليا ؛ ويمكن أن يعاد هذا الاختصاص إلى القضاء . ومن هذا يكون عمل الشيوخ والنواب عملاً قضائياً صرفاً في الفصل في صحة نيابة الأعضاء .

تكلّمنا عن الدستور وعن القانون ، وننتقل بعد ذلك إلى الكلام عن الفقه الدستوري وتقاليد المجالس النيابية .

جاء بالبندين ٦٨١ و ٦٨٢ ( أوجين بير ) ما ملخصه : « إن من المخالفات الدستورية أن تنتقد في أحد المجلسين القرارات التي يتخذها المجلس الآخر ... » . فماذا يكون حالنا إذا ما أصدر مجلس النواب قراراً بصحة نيابة أحد أعضائه ، وقد تكلّمنا طويلاً وجرحنا ، وشرّح الفقه الدستوري يقولون إنه ليس لأي مجلس أن ينتقد أي إجراء من إجراءات المجلس الآخر ؟ وقد جاء في هذين البندين ما يأتي :

« ومن كرامة المجلسين المتبادلة أن يمتنع ذكر أحدهما داخل المجلس الآخر حتى لا يقف أمام بعضهما موقف المعارضة » .

والذي أذكره أن التقاليد الإنجليزية تحرّم أن يذكر اسم أحد المجلسين في المجلس الآخر ، أي أنه لا يعرض خطيب في مجلس العموم بمجلس اللوردات . وجاء أيضاً بالبندين المذكورين ما يأتي : « ونتيجة للاحترام المفروض في كل مجلس نحو الآخر نشأ العرف الذي يقضى باعتماد المبالغ التي يقدرها كل مجلس لإدارة شؤونه دون مناقشة في المجلس الآخر » . ونحن هنا ننفذ هذا العرف .

هذا ما يستخلص من الفقه الدستوري .

أما عن التقاليد النيابية فإنني مكثف بقرار صادر من مجلس النواب في ٢١ فبراير سنة ١٩٢٧ برئاسة المغفور له سعد زغلول باشا بناء على بحث قامت به لجنة الحقانية برئاسة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا وسكرتيرية الأستاذ محمد صبري أبو علم جاء به « إن موضوع الاقتراح يجب أن يكون دستورياً قانونياً . وكل اقتراح مخالف للدستور أو لقانون من القوانين أو للوائح المجلس لا يصح الاقتراح عليه . ورئيس المجلس سلطة مطلقة في هذا الموضوع ؛ فمن حقه — بل ومن واجبه — أن يمنع عرض أي اقتراح من هذا القبيل على المجلس » .

فإذا ما طبقنا أحكام الدستور والقوانين ، وأخذنا بمبادئ الفقه الدستوري والتقاليد البرلمانية ، جزمنا بأن كل ما أثارته المعارض في هذا المجلس خاصاً بالانتخابات في مجلس النواب إنما كان مخالفاً مخالفة صارخة للدستور وللنوانين ، ولما ارتآه فقهاء الدستور ، ولما سارت عليه التقاليد البرلمانية — ولذلك يتعين عليّ أن أطلب إلى سعادة رئيس المجلس أن يتفضل فيستعمل حقه — بل يؤدي واجبه — ألا يعرض للمناقشة في هذا المجلس أي اقتراح يتنافى وأحكام الدستور ، ويتناقض وحكم القانون ورأي الفقهاء والتقاليد البرلمانية . وبعبارة أخرى ألا يعرض للمناقشة الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي ومن معه لمخالفته للدستور والقوانين والتقاليد وآراء الفقهاء .

( تصفيق ) .

الرئيس — تقدم اقتراح بإقفال باب المناقشة ، ولكن سبق هذا الاقتراح طلب من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي بحفظ حقه في الكلام بعد معالي حسن صبري باشا وزير الحربية والبحرية . فمن الواجب أن تسمع كلمة حضرة قبل النظر في اقتراح إقفال باب المناقشة .

حضرة الشيخ إبراهيم الهلباوي بك — لقد طلبت الكلمة كذلك .

الرئيس — أعرف ذلك ؛ وقد طلبها حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندي ، ولكن المجلس منعه من الكلام .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندي — لم يمنحني المجلس من الكلام .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الهلباوي بك — سبق لي أن طلبت الكلام .

الرئيس — سننظر في ذلك بعد سماع كلمة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي .



## كلمة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — حضرات الزملاء المحترمين :

من الأصول التي تحرص عليها المعارضة كل الحرص في هذا المجلس أن تكون حرية المناقشة مكفولة . وأعتقد ، يا حضرات الزملاء ، أن زملاءنا أنصار الحكومة في هذا المجلس لا يقلون عنا حرصاً على ذلك . لهذا يؤسفني ويؤسف زملائي المعارضين أن تقوم تلك الضجة التي أثبتت هنا وهناك حول الكلمات التي ألقاها أعضاء المعارضة أو بعض من أعضائها بمناسبة الرد على خطاب العرش ، وهي كلمات مناقشات اقتضاها ما جاء في هذا الخطاب من تصريحات ووعود . فإذا كان قد آذى بعض الأسماع ما سمعوه منا فليس الذنب في ذلك بنا . نعم لا ذنب لنا ، فتحن هنا إنما نقرر الحقائق التي نعتقد ولا يهمنا إطلاقاً أن يرضى زيد أو يغضب عمرو . فلسنا نتحدث لإرضاء هذا أو ذاك ، وإنما نؤدي في هذا المجلس واجبنا على النحو الذي يرضى ضمائرنا ، على النحو الذي يحقق الأمانة التي حملناها . ( تصفيق ) .

أقول : إذا كنا قد تكلمنا بمناسبة الرد على خطاب العرش عن الانتخابات فليس الذنب في ذلك ذنبنا ، فلقد جاء في خطاب العرش — وبالآخرى في صدره — ما يأتي : « وأحمد الله على ما دلت عليه الانتخابات التي قضى بها حل المجلس السابق من تأييد معنى الحكم الصالح » . ونعرف — كما تعرفون جميعاً — أن الدستور قد أباح لكل من المجلسين أن يتقدم بالرد على ما جاء في خطاب العرش . وأحسب ، يا حضرات الزملاء ، أن تلك الحرية التي تتاح لكل عضو من أعضاء المجلس تبيح له أن يتعرض لكل فقرة من فقرات الخطاب بالموافقة . عدم الموافقة .

حرية صانها الدستور إلى حد أنه ضمن للعضو حريته ، فلا يؤخذ عضو على ما يقوله بين جوانب هذا المجلس أو ذاك . فإذا كانت الحكومة قد أشارت في صدر خطاب العرش إشارة فسدة لم يسبق لها نظير في خطاب العرش ، أشارت إلى أن الانتخابات التي تمت قد دبت معنى الحكم الصالح . فما الذي يراد منا إزاء هذه الفقرة إذا كنا نعتقد — ونعتقد بحق — أن الانتخابات ، وقد شابها الشوائب ، عابتها العيوب ، فهي لا تدل على شيء من ذلك ؟

أكنتم تريدون منا ، يا حضرات الأماثل أعضاء الوزارة ، يا حضرات مؤيديها ، أن نجاريكم حتماً فنقول معكم : حقاً لقد أثبتت الانتخابات تأييد معنى الحكم الصالح ؟

وهل يرضيكم أن تنطق بغير ما نعتقد ؟ لقد كان عليكم ألا تأتوا بهذه الفقرة في صدر خطاب العرش . أما وقد أثبتتم بها فيجب أن تكونوا مستعدين لأن تسمعوا منا ما لكم وما عليكم . ( تصفيق ) .

يجب أن تكونوا مستعدين لأن تسمعوا منا لا ما يرضيكم أنتم بل ما يرضى ضمائرنا نحن . ( تصفيق ) .

فإذا كان قولنا قد أغضبكم أو أغضب أنصاركم فنأسف أن نصارحكم بأن الغضب لا يؤثر في موقفنا ولا يغير حرفاً من عقيدتنا . أكنتم تريدون منا السكوت عن الرد على هذه الفقرة كما سكنت لجنة الرد على خطاب العرش ؟ إن معنى السكوت — كما قرر الفقهاء الشرعيون والمدينون — هو الرضى والقبول . ونحن لا نقبل مطلقاً ، ولا نرضى مطلقاً ، أن نوافقكم على ما قلتموه في خطاب العرش من أن الانتخابات قد أثبتت تأييد معنى الحكم الصالح . لماذا ؟

لأننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن إرادة الأمة ورأي الأمة لم يؤخذا على حقيقتيهما في الانتخابات الأخيرة . ( تصفيق ) .

دعوا هذا جانباً .

أليس من حقكم ، يا حضرات الشيوخ ، أن تناقشوا الحكومة الحساب في كل تصرف تتصرفه في شؤوننا الداخلية أو الخارجية ؟ أليس من حقكم أن تناقشوها الحساب في كل أمر ، بل في صغار الأمور ، فما بالكُم والانتخابات في نظرنا — وفي نظركم على ما نعتقد —

مادة ٩٥ » ... ..

مسألة كبرى وأمر خطير ، باشرتموها لتستطلعوا رأى الأمة ، فلم تباشروها على الوجه الصحيح ، ولم تتصرفوا فيها بما يرضى الحق والقانون ؛ لا يمكن مطلقاً — ونحن نعتقد هذا بحق — أن تقبل منكم أن تطلبوا منا ألا نحاسبكم .

ولا يمكن — كما قال حضرة الشيخ المحترم صاحب المعالي حسن صبرى باشا — أن يعتبر حسابنا تدخلا فى أعمال المجلس الآخر افتياتاً على حقوقه ؛ إذ لا شأن لنا فى هذا الصدد مع ذلك المجلس ، إنما شأننا فيه مع الحكومة ، وحسابنا موجه إلى تصرفاتها ، لا نتالا نطلب إبطال عضوية نائب ، وإنما نحن نبين ونوضح ونقول للحكومة إنك قد أخطأت فى أنك تصرفت فى الانتخابات بكذا وكيت وكيت .

ولا يمكن أن تؤول هذه الانتقادات أو الملاحظات إلى المعنى الذى أراده حضرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا من إبطال انتخاب زيد أو تصحيح انتخاب عمرو .

( تصفيق ) .

هل وجدتم ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، فى كلامى أو كلام زملائي المعارضين أننا قد تعرضنا لصحة نيابة عضو ؟ لا بل إنى من جهى لم أتعرض لمجلس النواب القائم بقليل أو كثير . وكل ما تكلمت عنه إنما كان موجهاً إلى الانتخابات عامة وتصرفات الحكومة فيها .

وفرق كبير بين هذا وبين ما قرره الدستور من اختصاص مجلس النواب بالفصل فى صحة نيابة أعضائه .

إذن فالضجة التى أثبتت حول هذه المناقشات ، والتى تخللها كثير من الطعن والتعريض والتهديد والوعيد ، إنما هى ضجة مفتعلة . وإن كان أصحاب هذه الضجة قد قصدوا بها إلى أن يؤثروا فى المعارضة ، أو فى واحد أو أكثر من أعضائها لكيلا يؤدي واجبه كما يوحى إليه ضميره ، فأؤكد لحضراتهم أنهم مخطئون فيما توهموا . وأؤكد لهم أنه ليس من مصلحة النظام الدستورى فى شيء أن تثار مثل هذه الضجة حول كل مناقشة تقوم فى هذا المجلس أو ذاك ، لأن من شأن ذلك أن يضعف حرية المناقشة .

فإن كان أصحاب هذه الضجة يقصدون إلى إضعاف المعارضة أو حرية المناقشة ، فأقول إن المعارضة ماضية تؤدي واجبها حسب معتقد وما يرضى الله والوطن .

( تصفيق ) .

يقول حضرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا : يجب أن تستبعدوا هذا الاقتراح . لا ياسيدى ، لا يجوز استبعاده ؛ لأن المعارضة — كما قلت — لا تريد بهذا الاقتراح أن تتعرض لكيان مجلس النواب أو لإبطال نيابة عضو معين ، وإنما كل ما تقصده هو أن تناقش الحكومة الحساب ؛ وهذا من حقها .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — إن حضرتك فى اقتراحك وفى كلامك إنما تطعن فى أساس وجود مجلس النواب . ( ضجة : لا ، لا ) .

الرئيس — لم أعط حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك الكلمة ؛ ولذلك فلا أسمح للخطيب بأن يرد على أقواله .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أنا لا أتعرض لمجلس النواب ؛ ولا يمكن أن يتصور متصور أنى أبغى بهذا الاقتراح أن يقضى بأن مجلس النواب الحالى باطل . لا أقصد هذا ؛ ولا يمكن أن يتصور أحد أنى أطلب من مجلس الشيوخ أن يقضى قضاء يمس كيان مجلس النواب . إنما أردت باقتراحى أن أصف وأن أصور الإجراءات التى اتخذتها الحكومة فيما يتعلق بالانتخابات لا أكثر ولا أقل .

إن المنوع علينا بحته ، يا حضرات الشيوخ ، هو أن تتعرض لقرار صدر من مجلس النواب أو لقول قيل فيه . وال فقرات التى استشهد بها حضرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا من كتاب أوجين پيير تلخص فى أن مجلس النواب الفرنسى أصدر قراراً بالتحقيق فى مسألة معينة بالذات ، فقدم أحد أعضاء مجلس الشيوخ استجواباً للحكومة عما عوّلت على اتخاذه من إجراءات إزاء القرار الصادر بالتحقيق ، فاعترض الميسو چول سيمون ، وأيده آخر ، بأن هذا الاستجواب غير دستورى . فرد رئيس المجلس قائلاً إنه لما قدم إليه هذا الاستجواب شعر بخطورته ، وعنى بتقصى حقيقته ، فاستدعى مقدم الاستجواب واستوضحه غرضه من قوله :



« ما هي الإجراءات التي تتوى الحكومة اتخاذها بإزاء القرار الصادر من مجلس النواب بالتحقيق ؟ »  
وعقب رئيس المجلس على ذلك قائلاً :

« إذا كنت ، يا حضرة العضو ، تقصد بهذه الكلمات أن تحاسب الحكومة على تصرف من تصرفات أحد موظفيها ، فهذا بلا شك استجواب دستوري مقبول . أما إذا كنت تريد التعرض لقرار صادر من مجلس النواب أو تجريحه فهذا ما لا أسمع لك به » .  
فإذا كان حضرات زملائي المحترمين قد قدموا هذا الاقتراح ، واشتركت مع حضراتهم في تقديمه ، فإتينا لم نرد أن نتعرض لمجلس النواب الحالي ؛ وإنما بنى باقتراحنا أن نبين التصرفات التي وقعت من الحكومة وموظفيها في الانتخابات . فقد حصل فعلاً عبث في الانتخابات وإخلال بحريتها . فمثل الذي ذكرته لحضراتكم يمثل تماماً حقيقة ما هو ممنوع وما هو غير ممنوع . وبناء على ذلك طرح الاستجواب للمناقشة . ولقد حدث مثل ذلك في مجلس نواب فرنسا في عام ١٨٧٩ ؛ وأصدر المجلس قراره بأن المنوع هو التعرض بالتجريح أو اللوم أو التعريض لعمل تم في مجلس آخر .

فالاختبارات الأخيرة حدثت كلها ووقعت كلها قبل أن يتكون المجلس الآخر وقبل أن يكون له وجود . فأنا لا أتعرض لعمل وقع في مجلس النواب ، بل أتعرض بالظن والتجريح لأعمال قامت بها الحكومة قبل أن يتم تكوين هذا المجلس .  
( تصفيق ) .

إن المنوع حقيقة ، يا حضرات الزملاء المحترمين ، هو مثل ذلك الذي قرأناه في صحيفة من الصحف أن أحد حضرات أعضاء المجلس الآخر قام وقال إن الذين تكلموا عن الانتخابات في مجلس الشيوخ لا اعتبار ولا قيمة لهم عندنا .  
أعرف أن هذه العبارة قد حذفت من مضبطة الجلسة ، لأن قائلاًها — أو رئيس المجلس الآخر — قدر الخطورة أو المخالفة الكبيرة التي ارتكبها ذلك العضو بتوجيه مثل هذه الشتائم إلينا ؛ ولكننا نمر على هذا مراراً ، كما نمر على ما قيل من بعض حضرات الزملاء في هذا المجلس ، ذلك لأنني أضن بوقتكم ، وأضن بكرامة هذا المجلس وهذا المنبر ، أن أجعله مكاناً للتكلم في مثل هذه السفاسف .  
( تصفيق ) .

أود أن ألفت أنظار حضراتكم إلى تناقض غريب في موقف الحكومة . فبينما يقول لنا معالي حسن صبرى باشا : « لا تتعرضوا للانتخابات ؛ وإذا تعرضتم للكلام فيها كان عملكم مخالفاً دستورياً » . بينما يقول معالي حسن صبرى باشا هذا الكلام يقول زميله معالي الدكتور محمد حسين هيكل باشا في عبارة صريحة ما يأتي :

« كان هذا تحت يدي . وفي إمكانى أن أطلب إلى سعادة رئيس مجلسكم الموقر أن يحول دون الكلام في الانتخابات لأن وقائعها مطروحة على مجلس النواب بصفة كونه هيئة قضائية ، ومواضيعها الأخرى معروضة على النيابة والقضاء . ولكني وزملائي المحترمين لم نرض هذا الموقف حتى لا يقال إن الحكومة نفر من مواجهة أي اتهام أياً كان نوعه . ونحن هنا نرفع رءوسنا عالية ، ونفاخر بهذه الانتخابات وما تم فيها » .

ما الذي أفهمه من هذا حيال تصريحات وزير مسئول ؟

يقول معالي هيكل باشا إتنا لا نريد أن نحول دون تكلمكم في الانتخابات . معنى هذا أن الحكومة قد درست المسألة من جميع نواحيها الدستورية وغير الدستورية ، وجاء مندوب الحكومة يصرح — لا باسمه فحسب بل باسمه وزملائه — قائلاً إتنا لا نحول دونكم والتكلم في الانتخابات ، فتكلموا فيها كيف شئتم .

وإذن يبدو من هذا أن البحث الذي أشار إليه معالي حسن صبرى باشا لا يشاركه فيه زملاؤه ، بدليل كلام معالي هيكل باشا . وأعتقد أن معالي هيكل باشا وزملاءه فهموا الاقتراح الذي تقدمنا به على وجهه الصحيح .

حضرة صاحب المعالي أحمد كامل باشا ( وزير الصحة العمومية ) — أبدأ !

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — الكلام هنا واضح صريح لا إبهام فيه . بعد هذا يقول حضرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا — مبالغة منه في أن يحول دونكم والتكلم في الانتخابات أو الاقتراح على الاقتراح المقدم منا لحضراتكم فيما يتعلق بالرد



على خطاب العرش — يقول معاليه إن هناك سابقة دستورية في مجلس النواب عام ١٩٢٧ تقضى بأن لرئيس المجلس السلطة المطلقة في أن يستبعد اقتراحاً إذا ما رأى أنه مخالف للدستور . وقد صدر بهذه السابقة قرار من لجنة في مجلس النواب ، لست أذكر إن كانت لجنة الشؤون الدستورية أو لجنة الحفانية .

حضرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا ( وزير الحرية والبحرية ) — اللجنة التي أصدرت القرار هي لجنة الحفانية .  
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — وإنى مع احترامى لسعادة رئيس مجلسنا الموقر ، ومع إقرارى بأنه خير من يقدر ما هو دستورى وما هو غير دستورى ، وأنه خير شخص يستعمل سلطته حق استعمالها — أقول إن السابقة التي أشار إليها معالي حسن صبرى باشا في مجلس النواب لا يصح أن يحتج بها علينا هنا في مجلس الشيوخ ؛ فمجلس النواب حر في إصدار ما يراه من قرارات . لأول مرة يطلب هنا إلى سعادة الرئيس أن يكون له الحق المطلق في استبعاد ما يرى استبعاده وإبقاء ما يرى إبقاءه . وأذكر جيداً أنه لما أثير هذا الرأى في مجلس النواب قال أحدهم إن هذا الحق لو أعطى لرئيس المجلس لأصبحت له سلطة لا تشابهها سلطة أخرى في البلاد .

سلطة غير مسئولة : لا أمام المجلس ، ولا أمام الملك ، ولا أمام البلاد — بل مسئولة أمام نفسها .  
صدقونى ، يا حضرات الزملاء المحترمين ، أتى أفزع كل الفرع أن تكون في هذه البلاد أو في هذا المجلس سلطة مطلقة كهذه السلطة ، تثبت ما تشاء وتحذف ما تشاء . إذا كان مجلس النواب قد رضى لنفسه هذا القرار فإنه يحسن بمجلس الشيوخ أن يتخذ خطة أخرى غير هذه الخطة .

أؤكد لحضراتكم أن مجلس الشيوخ في تقاليده ولوائحه لا يسمح بوجود هذه السلطة . وأستند في ذلك إلى أمرين : أولهما أنه منذ وجد مجلس الشيوخ إلى الآن لم تقرر سلطة كهذه لرئيس المجلس . وثانيهما أن اللائحة الداخلية — التي هي قانونكم ونظامكم — تقول في المادة ٣٠ : « إذا خرج المتكلم عن الموضوع كان للرئيس وحده أن يلفت نظره إلى ذلك . فإذا لفت الرئيس المتكلم إلى عدم الخروج عن الموضوع أثناء كلامه مرتين ثم استمر على ما أوجب لفته فللرئيس أن يستشير المجلس فيما إذا كان يسمح له بالاستمرار في الكلام . ويصدر القرار في ذلك بدون مناقشة ؛ ويؤخذ الرأى عنه بالقيام والجلوس » .

معنى ذلك أن المادة ٣٠ لا تعطي الرئيس الحق في إيقاف المتكلم دون استشارة المجلس ، مما يدل على تأصل الروح الدستورية الصحيحة في هذا المجلس . فهل من المعقول أن يقطع الرئيس — دون الرجوع إلى المجلس — برأى نهائى في اقتراح قد تكون له أهميته وقد تكون للمجلس فيه وجهة نظر غير وجهة نظر الرئيس ؟

أكثر من ذلك ، يا حضرات الزملاء المحترمين — والسألة هنا كثيرة الشبه بمسألتنا — أن المادة ٣٧ من اللائحة الداخلية تقول : « إذا تراءى للرئيس أن مشروعاً أو رغبة ليس من اختصاص المجلس به على مقدمه بعدم التكلم فيه . فإن لم يقبل وجب على المجلس الفصل في الاختصاص وعدمه ، ويكون البحث في ذلك سرّاً أو علناً ، فإن كانت الجلسة سرّية تعقد بعد الانتهاء من جدول الأعمال » . هذه المادة منطبقة تماماً على حالتنا .

يقولون أتم تتكلمون عن الانتخابات ؛ وكلامكم هذا تعرض لصحة النيابة وبطلانها — في حين أن مجلس النواب هو الهيئة المختصة بالفصل في صحة نيابة الأعضاء . فعدم دستورية الاقتراح المقدم منا إنما جاء من طريق الرغبة في القول إن الانتخابات وكل كلام حولها ، هو من اختصاص مجلس النواب وحده .

أما هنا ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، المادة ٣٧ من اللائحة الداخلية ، وهي صريحة في قولها : « إذا تراءى للرئيس أنه لا اختصاص للمجلس في نظر الموضوع المطروح عليه ، فإنه يستشير المجلس في الفصل في الاختصاص وعدمه » . لدينا مادتان صريحتان ( والثانية أصرح من الأولى ) تدلان على أن الفصل ليس من اختصاص الرئيس وحده ، بل هو من اختصاصكم جميعاً .  
( تصفيق ) .

على أنني أؤمن في الاعتدال أكثر من ذلك ، وأقول إن هناك مسألتين أثارها معالي حسن صبرى باشا : تتضمن الأولى أن اقتراحاً غير دستورى ، وتجيئ الثانية للرئيس استبعاد هذا الاقتراح إذا رأى أنه غير دستورى .

لا شك في أنه من المصلحة كل المصلحة ، حتى تنجو من الخطأ — ونحن أنصار الدستور ، ولا يمكن مطلقاً أن نرضى لأنفسنا بأن نرتكب مخالفة دستورية ، بل نريد أن نتبع السبيل الصحيح في كل مسألة من المسائل الشائكة — أن نحيل المسائل التي تعرض لنا إلىكم من هذا النوع إلى لجنة تفحصها ، لجنة ترجع إلى المراجع والقوانين ، وتسمع كلامي وكلام معالي حسن صبرى باشا ، وتقدم لمجلس تقريراً برأيها . فإذا عرض رأي اللجنة الدستورية المكوّنة من أساطين القانون وغيرهم من أعضاء هذا المجلس الموقر آمنا به جميعاً . ذلك لأنني أرى ، مجازفة في القول ، أن للرئيس وحده الحق في منع أي اقتراح يرى أنه غير دستوري ؛ وأظن أن تقاليد هذا المجلس الموقر يجب أن تكون بعيدة عن الأخذ بمثل هذا الرأي .

( تصفيق ) .

لذلك أطلب إلى حضراتكم احتياطياً — فيما يتعلق بهاتين المسألتين — تشكيل لجنة للشؤون الدستورية تعرض عليها هاتان المسألتان ، ولحضراتكم أن تنتخبوا أعضاءها .

الرئيس — اللجنة موجودة ، وهي لجنة الحقانية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — يرمى اقتراحى إلى تشكيل لجنة للشؤون الدستورية طبقاً للمادة ٥٦ من اللائحة الداخلية ؛ وهذه اللجنة هي التي تتولى الفصل في هاتين المسألتين .

( في أول يونيه سنة ١٩٣٨ ) .

#### استمرار النظر

في تقرير لجنة الرد على خطاب العرش — مواقعة المجلس على اقتراح إقفال باب المناقشة

الرئيس ( حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك ) — تقدم اقتراح من بعض حضرات الأعضاء بإقفال باب المناقشة . وأظن أن هذا الاقتراح في محله ، لأن المناقشة في موضوع الرد على خطاب العرش قد استغرقت وقتاً كافياً ، فهل توافقون حضراتكم على إقفال باب المناقشة ؟

( أصوات : موافقون ) .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحالى سليم — قبل أخذ رأى على هذا الاقتراح أرجو أن تعطى لى الكلمة .

الرئيس — المطلوب إقفال باب المناقشة ، فهل لحضرتك اعتراض على هذا الطلب ؟

حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحالى سليم — أطلب من الوزارة أن تبدي رأيها في مسائل عرضت ...

الرئيس — الاقتراح المطروح هو إقفال باب المناقشة ؛ أعنى أنه لا يجوز الكلام في غيره .

حضرة الشيخ المحترم محمد أحمد الشريف بك — ألاحظ أن سعادة الرئيس يأخذ رأى حضرات الأعضاء على اقتراح إقفال باب المناقشة ، بينما سبق لى أن قدّمت اقتراحاً .

الرئيس — موضوع اقتراح حضرة الشيخ المحترم هو أن بعض حضرات الشيوخ المحترمين انتخبوا أعضاء في مجلس النواب ، فلا يجوز لحضراتهم الاشتراك معنا في إبداء الرأى — وهذا خارج عن الموضوع المطروح لأخذ الرأى عليه .

فهل توافقون حضراتكم على إقفال باب المناقشة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — أماننا ثلاثة مشروعات للرد على خطاب العرش :

أولها مقدّم من لجنة الرد على خطاب العرش ؛ والثانى مقدّم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل ؛ والثالث مقدّم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى وبعض حضرات زملائه . والذى سبق في اقتراح التعديل هو حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى .



وطبقاً للأئحة الداخلية تبدأ المناقشة في اقتراح التعديل المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى وزملائه .

وبمناسبة هذا الاقتراح أريد أن ألفت نظر حضراتكم إلى ... ..

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — أطلب الكلمة .

الرئيس — لقد أقفل باب المناقشة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — أريد أن أتكلم في مسألة دستورية .

الرئيس — لا أسمع لحضرتك بالكلام بعد إقفال باب المناقشة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — الكلام الذى نسمعه من الرئاسة الآن غير دستورى ، فأريد أن أتناقش فيه .

الرئيس — أرجو أن يصفى المجلس لما أقول .

ملاحظتى على الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى هي أن التعبير عن الانتخابات بالكيفية التي وضعها حضرته تعتبر افتياتاً على سلطة مجلس النواب ، فإن لهذا المجلس وحده — بواسطة لجنة الطعون المشكلة عنده — حق الفصل فيما إذا كانت الانتخابات وقعت صحيحة أم لا . فإذا قلنا هنا في مجلس الشيوخ إنه وقع عبث بنزاهة الانتخابات الخاصة بمجلس النواب ، جعل نتيجتها لا تعبر عن حقيقة ميول الأمة ، فكأننا قلنا إنه لم يكن لدى الناخبين الحرية التامة لإبداء آرائهم كما يريدون — وهو حكم لا نملك إصداره ؛ ومجلس النواب وحده هو الذى له أن يقرره .

وإذا كنا لا نملك في مجلس الشيوخ التعرض لقضية مطروحة أمام القضاء ، فمن باب أولى لا يجوز لنا التعرض لانتخابات مجلس النواب — ولو بطريق غير مباشر — ولا القول إنها لا تعبر عن حقيقة ميول الأمة .

ذلك من جهة ، ومن الجهة الأخرى فإن القول في مجلس الشيوخ إن تصرفات الحكومة — من اعتداء على الحريات ، وعبث بنزاهة الانتخابات — جعلت تلك الانتخابات لا تعبر عن ميول الأمة ، هو إنكار لقيمة وجود ذلك المجلس ومساس بكيانه ؛ أو على الأقل تعريض به ، ومساس بكرامته ، وهما مما لا يجوز لمجلس الشيوخ أن يقوله .

لذلك أرى أن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى لا يجوز عرضه على المجلس ، لأن فيه مساساً بسلطة أخرى .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — هل يقصد سعادة الرئيس بالملاحظة التي أبدتها أنه يريد ، كما طلب معالي

حسن صبرى باشا ، أن يستبعد اقتراحى من تلقاء نفسه دون أن يعرض الأمر على المجلس ؟

الرئيس — في إمكان رئيس المجلس إذا رأى مسائل تمس هيئات أخرى أن يمنعها . وأذكر حضرة الشيخ المحترم أنه طلب منى في إحدى الجلسات السابقة أن أحذف عبارة قلت من فوق هذا المنبر ماسة به فمحوتها من المضبطة . وأرى أن الفقرة التي وردت في اقتراح حضرة الشيخ المحترم الخاصة بانتخابات مجلس النواب ماسة بذلك المجلس ، فلي الحق أن أمتنع عرضها على المجلس ؛ وحكمها حكم أية مسألة معروضة على القضاء لى أن أمتنع الكلام فيها .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — كل ما أريده أن توضع الأمور في نصابها . فهل يقصد سعادة الرئيس أن

يستبعد اقتراحى من تلقاء نفسه أو يعرض الأمر على المجلس ؟

أما موضوع الانتخابات الذى يشير إليه الآن سعادة الرئيس فقد تكلمت فيه مرتين بما لا أريد الزيادة عليه ، فإذا أراد سعادة

الرئيس أن يعرض الأمر على المجلس فلا اعتراض لى على ذلك .

الرئيس — ما قلته حضرتك في الجلسة السابقة من أنك لا تقصد المساس بمجلس النواب كلام جميل ، ولكن ذلك يناقض ما ورد

في اقتراحك الذى قدمته . لذلك أرى أن هذا الاقتراح لا يمكن عرضه على المجلس .

( تصفيق ) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — صدر قرار من المجلس بإقفال باب المناقشة ... ..



الرئيس — حضرات الشيوخ المحترمين :

ورد في اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى العبارة الآتية :

« يأسف المجلس لما جرى في انتخابات مجلس النواب من اعتداء على الحريات ، وعبث بنزاهة الانتخابات ، مما جعل نتائجها لا تعبر عن حقيقة ميول الأمة » .

وفي هذه الجملة مساس بمجلس النواب .

وبالرغم من أن لى الحق في منع تلك العبارة ، لكنى لا أرغب في استعمال هذا الحق ؛ ولذا فإنى أحتكم إلى مجلسكم الموقر . فمن كان من رأى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى ... ..

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أرجو من سعادة الرئيس أن يتمهل قليلا ، فلى ملاحظات على كلامه عن اقتراحى .

الرئيس — من كان من رأى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى فليتفضل بالوقوف .

( وقف حضرات الشيوخ المحترمين : الأستاذ محمود بسيونى ، الأستاذ يوسف أحمد الجندى ، الأستاذ حسين الجندى ) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أرجو أن تسمح لى بالكلام أولا ( وسار متجهاً نحو المنبر ) .

الرئيس — لم أعطك الكلمة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أنا أعترض على هذه الطريقة في إدارة الجلسات ؛ وأطلب الكلمة للرد على ملاحظات الرئيس وأحتكم إلى المجلس .

الرئيس — من كان يرغب في سماع كلمة الأستاذ الجندى فليتفضل بالوقوف .

( وقف بعض حضرات الأعضاء ) .

( أصوات : أغلبية ) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — أريد أن أتكم في مسألة خاصة باللائحة الداخلية .

الرئيس — تفضل لأن للكلام في اللائحة الداخلية الأولوية .

( أصوات : أقلية ) .

الرئيس — عند وجود الشك في نتيجة أخذ الآراء بالقيام والجلوس ، يعاد أخذها بصورة عكسية ، لذلك أعيد أخذ رأى .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لا يجوز هذا بعد أن تبينت الأغلبية .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الطاهرى بك — كيف لا يجوز ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسيونى — لقد وقفت أغلبية ؛ فيكون المجلس قد فصل في وجوب إعطاء الكلمة لحضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى .

الرئيس — يريد حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل الكلام في اللائحة الداخلية فليتفضل .

حضرة صاحب المعالي محمد حلمى عيسى باشا ( وزير المواصلات ) — أريد الكلام .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — لقد أعطيت لى الكلمة قبل معالى الوزير .

حضرة صاحب المعالي محمد حلمى عيسى باشا ( وزير المواصلات ) — ولكن للحكومة الحق في الكلام كلما طلبته .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — لكنى سأتكلم في اللائحة الداخلية .

حضرة صاحب المعالي محمد حلمى عيسى باشا ( وزير المواصلات ) — وأنا أيضاً أريد الكلام في اللائحة الداخلية .

مادة ٩٥ « ... .. »

الرئيس — يتفضل معالي محمد حلمى عيسى باشا بالكلام .

حضرة صاحب المعالي محمد حلمى عيسى باشا ( وزير المواصلات ) — بإسعادة الرئيس :

لقد عرضتم على المجلس أن يعود ويبدى رأيه فى : هل الأغلبية هى التى أجازت للأستاذ يوسف أحمد الجندى أن يتكلم ، أم كانت الأقلية ؟ مع أن الذى لاحظناه هو أن الذين وقفوا للموافقة على هذا اثنان فقط ، فالمسألة من هذه الوجهة لم تكن محل خلاف حتى يعاد أخذ رأى من جديد . فحكم المجلس فى هذه الحالة كان ظاهراً ، ويجب أن يتنفذ .

ولكن الأستاذ يوسف أحمد الجندى تكلم بعد ذلك وحاول أن يبدى ملاحظات له .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أى حكم صدر من المجلس ؟

حضرة صاحب المعالي محمد حلمى عيسى باشا ( وزير المواصلات ) — القرار سمعناه كلنا ؛ والإجراءات كلها مثبته فى الضبطة ... ..

الرئيس — الذى عرضته على المجلس هو أخذ رأى على جواز أن يتكلم الأستاذ يوسف أحمد الجندى . هذا ما طلبت أخذ رأى عليه ؛ ولم أطلب شيئاً غير ذلك . وأردت أن أستبين رأى المجلس فيه على وجه يقينى بإعادة أخذ رأى بطريقة عكسية .

حضرة صاحب المعالي محمد حلمى عيسى باشا ( وزير المواصلات ) — هناك خطوتان : الخطوة الأولى خاصة بعرض الاقتراحات وأخذ رأى عليها ، أما الخطوة الثانية خاصة بإعطاء الأستاذ يوسف أحمد الجندى الحق فى الكلمة ؛ ولم يوافق على هذا غير أقلية . وعارض هو فى ذلك قلت له إنك تطلب رأى من المجلس بطريقة عكسية . هذا هو الذى حصل فى الجلسة .

الرئيس — نعم ، فى حالة حصول خلاف فى نتيجة أخذ رأى يتعين أخذه بطريقة عكسية . ولمعالي الوزير ، ولأى من حضرات الأعضاء ، أن يطلبوا أخذ رأى بطريقة عكسية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أريد أن أجعل لقرارات الرئيس القيمة التى يجب أن تكون لها . ( طرح على المجلس : هل يبيح أن يستمع للملاحظات أم لا ؟ ) .

الرئيس — ولكن بعض الأعضاء قالوا إن الأغلبية لم تكن فى صفك ، وإذن يؤخذ رأى المجلس بطريقة عكسية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — والرئيس أعطانى الكلمة بعد أن ظهرت الأغلبية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — أريد الكلام فى اللائحة الداخلية قبل أخذ رأى المجلس فى أى موضوع .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الحميد إسماعيل أباطه بك — نعم ، الكلام أولاً فى اللائحة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — يعذرنى سعادة الرئيس إذا كان كلامى عن اللائحة الداخلية موجهاً إلى شيء من تصرفاته التى أراها لا تتفق مع اللائحة ، ولا تتفق مع تصرفاته فى الجلسة الماضية .

فى الجلسة الماضية ، بعد أن تكلم أحد زملائنا ، أعلننا الرئيس أن اقتراحاً بإقفال باب المناقشة قدّم له موقعاً عليه من خمسة من حضرات الأعضاء ، أى أن الاقتراح كان مستوفياً للشروط القانونية الشكلية . والمادة الخامسة والثلاثون من اللائحة الداخلية تقول : « إذا لم يطلب أحد من الأعضاء الإذن بالتكلم يعلن الرئيس إقفال باب المناقشة ؛ وإذا طلب خمسة من الأعضاء إقفال باب المناقشة يأخذ الرئيس رأى المجلس فى ذلك . ويجوز لكل عضو أن يتكلم لتأييد هذا الطلب أو الاعتراض عليه » .

فطلب الكلام فى إقفال باب المناقشة ، طلب له الأولوية والأسبقية فى أخذ رأى . ولكن الرئيس أعلن هذا الاقتراح ولم يأخذ رأى عليه تنفيذاً لحكم المادة الخامسة والثلاثين من اللائحة . لم يعرض الرئيس هذا الاقتراح وقال فى آخر الجلسة ما نصه : « لقد طلب بعض حضرات الأعضاء المحترمين أن تعطى لهم الكلمة . ولا أرى إقفال باب المناقشة قبل أن يسمح لهم بالكلام » .

إذن أحلّ الرئيس نفسه محلّ المجلس كله ، لأن القانون — وهو لائحتنا الداخلية — أوجب أن يؤخذ رأى المجلس . ولكن



أداة ٩٥ « ... .. »

رئيس قال : « لا أرى إقفال باب المناقشة » . أى أنه أبدى رأياً كان يجب أن يكون آخر ما يبدى فى المجلس ، لأنه رأى الرئيس . لكنه أبداه أولاً ، ونفذه ، ورفع الجلسة على أن المناقشة مستمرة . ولم يترك لأحد من حضراتكم فرصة مناقشته فى اللائحة . ولماذا لم يرض على المجلس هذا الاقتراح ولم يأخذ رأى عليه ؟

إذن كان رأى الرئيس فى الجلسة الماضية أنه لا يرى محلاً لإقفال باب المناقشة ما دام أحد يريد الكلام ، أى أن المناقشة لم تكن استوفيت .

وفى جلسة الليلة خالف نفسه لأنه سبق له فى الجلسة الماضية أن رأى عدم إقفال باب المناقشة ، مع تقدم بعض حضرات الأعضاء بطلب إقفال باب المناقشة ؛ ورأى من تلقاء نفسه رفض هذا الطلب . فعرضه الليلة هذا الطلب فى ابتداء الجلسة ، إن كان لا يخالف اللائحة الداخلية ، فإنه يخالف رأى الشخص الذى أبداه فى الجلسة الماضية ، وانهت عليه تلك الجلسة .

انتهينا على أن الاقتراح حين عرض الليلة كان عرضه عليكم عرضاً قانونياً . واللائحة الداخلية أباحت الكلام حين عرض مثل هذا الاقتراح فى : هل الأصوب إقفال باب المناقشة أم الأصوب استمرارها ؟ فلم يسمح الرئيس لأحد بأن يتكلم فى الموضوع الذى أجازته اللائحة الداخلية .

يخيل لى أن سلسلة التصرفات التى أسها مخالفة اللائحة الداخلية ، يخيل لى أنها استمرت تتملك إدارة الجلسة بعد ذلك . لما أعلن سعادة الرئيس أن أمامه ثلاثة مشروعات للرد على خطاب العرش قال كلاماً هو أسباب قانونية لتبرير رأيه فى أن من حقه لا يعرض على حضراتكم هذا المشروع . ولذلك قال : « هذه المسألة أرى ألا تعرض على حضراتكم » . وكلمة « أرى ألا تعرض » هذه يجب أن يكون الكلام فيها لللائحة الداخلية طبقاً للسادة السابعة والثلاثين منها .

الذى نتناقش فيه الآن مسألة لم يسبق طرحها على المجلس . مسألة هى حق الرئيس فى ألا يعرض عليكم كلاماً أو اقتراحاً أو مشروعاً برغبة . مسألة هى حق الرئيس فى أن يستبدد دونكم بالألا يعرض عليكم شيئاً . فإنى لما سمعت الرئيس يقول : « أرى أن هذا لا يجوز عرضه » ، رأيت أن الأمر ينبغى أن يقف عند هذا الحد ، وعند تمسكه برأيه .

فالذى نبدى فيه رأى الآن : هل الرئيس يملك أن يقول هذا ، أم لا يملك ؟ فإن شاء المجلس حكم فى ملكيته أن يعرض الأمر ولا يعرضه . وإذا أعطاه المجلس هذا الحق يكون قد حكم فى الأمر ، وانتهينا . وإذا عرضت المسألة عليكم بعد ذلك يكون العرض استثناءً للحكم الذى صدر ؛ ولكن سعادة الرئيس لم يكن لحكمه صفة الحكم الابتدائى .

عاد الرئيس — وهو يدير الجلسة — فقال من كان على رأى الفلانى يقف . وبهذا انتقلنا طفرة إلى موضوع آخر لم يناقشه أحد حتى يؤخذ رأيكم فيه .

أنا لا أريد أن أبدى رأياً فى موضوع الاقتراحات . وإنما أقصر كلامى على اللائحة الداخلية . وأرى — وقد قرّر الرئيس قراره وأعلنه لحضراتكم — إما أن يقبل المجلس قراره بدون اعتراض ، فينفذ ؛ وإما أن يقدم عليه اعتراض ، فيكون هذا الاعتراض خاصاً بملكية الرئيس لهذا الحق . أى يكون الاعتراض : هل يملك الرئيس إصدار مثل هذا القرار أم لا ؟

فإذا حكم المجلس بأن من حقه إصدار مثل هذا القرار نفذ وانتهينا . وإذا لم ير المجلس أن من حق الرئيس ذلك ألزم بأخذ رأى المجلس ؛ وحينئذ يطرح عليكم الموضوع مسألة مسألة .

فالمسألة الأولى هى أن يحكم بعض حضراتكم فى أمر ما إليكم . فإذا انتهينا من عرض هذا الاحتكام كان علينا أن نطرح على المجلس : هل هذا الأمر الذى احتكم فيه إليكم جائز عرضه أم لا ؟ ليكون العرض دستورياً ، وليكون المنع منكم لا من الرئيس .

هذا ما أراه . أما الموضوع الأصلى الذى جرت فيه مناقشة فإنى أحتفظ برأى فى جواز عرضه دستورياً أو عدم جواز عرضه . أحتفظ به حتى يفصل المجلس فى أن هذا القرار جائز صدوره من الرئيس نفسه أم لا ؟

الرئيس — لم أعرض على المجلس استبعاد مشروع .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بك — المشروع نفسه محل مناقشة .



مادة ٩٥ » ... ..

الرئيس — لقد قرّرتم أولاً إقفال باب المناقشة . ثم أبديت ملاحظة خاصة بمشروع الردّ المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى ، ولم أطرح على حضراتكم استبعاد هذا المشروع .

ثم طلب الأستاذ يوسف أحمد الجندى الكلمة ، فكانت هذه مسألة أخرى . فأخذ رأى المجلس فى : هل يسمح له بأن يتكلم أم لا ، وكان أخذ رأى بطريقة القيام والجلوس . فقال البعض من حضراتكم : أغلبية ؛ وقال البعض منكم : أقلية . فأردت أخذ رأى بطريقة عكسية لأتبين حقيقة الأمر .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — كيف يكون له الكلام ، وقد سبق أن تقرر إقفال باب المناقشة ؟

الرئيس — قال بعض حضراتكم إن للأستاذ يوسف أحمد الجندى أن يبدى ملاحظاته ... ..

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — وكيف ذلك بعد أن تقرر إقفال باب المناقشة ؟

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — لا يجوز الكلام بعد إقفال باب المناقشة . ( ضجة ) .

الرئيس — لا يمكننى إدارة الجلسة مع هذه المقاطعة وتلك الضجة . والمطلوب الآن هو أخذ رأى بطريقة عكسية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — على أى شىء يؤخذ رأى ؟

الرئيس — يا حضرات الأعضاء :

رأى بعض من حضراتكم أن الاقتراع الذى حصل لإعطاء الأستاذ يوسف أحمد الجندى الكلمة لإبداء رأيه فى الملاحظات التى أبديتها على مشروعه لم تكن من نتيجته أن أغلبية وقفت . وطبقاً لللائحة الداخلية ينبغى أخذ رأى بطريقة عكسية .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — نريد أن نعرف ما هو مطلوب منا بعد أن تقرر إقفال باب المناقشة .

حضرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا ( وزير الحرية والبحرية ) — يتلخص من كل ما ثار فى هذه الجلسة من البداية أن هذا قراراً من المجلس بإقفال باب المناقشة فى الموضوع الأصلي ، وهو الردّ على خطاب العرش وكل ما يرتبط به ؛ لأن الواقع أن الجلسه مستمره للمناقشة فى خطاب العرش فقط ؛ وكل ما جرت إليه المناقشة حتى الآن كان مرتبطاً بالرد على خطاب العرش .

فإذا قرّر المجلس أن المناقشة أقيمت ، فلا يجوز مطلقاً لأحد — عضواً كان أو وزيراً — أن يتعدى هذا القرار فى إقفال باب المناقشة فى الرد على خطاب العرش .

بناء على هذا إذا ما أريد أن يؤخذ رأى على شىء يجب أن يكون هذا الشىء خارجاً عن خطاب العرش وغير مرتبط به ، وإلا كنا متناقضين .

فما الذى يراد أن يؤخذ رأى عليه الآن ؟ كل الذى جرى أن سعادة الرئيس يلخص القرارات التى يجب أن تعرض للاقتراع - وفرق بين المناقشة ، والقرارات التى تنتهى إليها المناقشة ، والتى يجب أن يؤخذ رأى عليها .

وبمقتضى الدستور واللائحة الداخلية لا يسوغ لأحد مطلقاً أن يفتح باب المناقشة بحجة أنه يلاحظ على قرار .

والذى أماننا الآن ثلاثة اقتراحات يجب أن تصفى ، ويؤخذ رأى عليها .

أولها مقدم من الأستاذ يوسف أحمد الجندى ؛ وقد قدّم عنه طلب فى الجلسة الماضية منى بأنه غير دستورى ، وأن للرئيس الحق فى ألا يعرض على المجلس ما لا يراه متفقاً مع الدستور أو اللائحة الداخلية .

وقد قال الرئيس فى هذه الجلسة عن هذا الاقتراح إن له أن يستعمل حقه الدستورى فى ألا يطرحه على الاقتراع . ( ضجة ) .

( أصوات : لا ، لا ) .

هذا هو الذى حصل فعلاً من الرئيس .

درة ٩٥ » ... .. «

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — نعم ، هذا ما حصل من الرئيس .  
 حضرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا ( وزير الحرية والبحرية ) — هذا هو الذى حصل من الرئيس . والرئيس لم يعرض على  
 المجلس أخذ رأى على هذا الاقتراح .  
 وإذن يكون الاقتراح الأول قد انتهى أمره باعتبار أن الرئيس رأى أن من حقه أن يستعمل ما له من حقوق فى عدم عرضه  
 المجلس .

هذا حقه وله أن يستعمله ... ..

( ضجة ) .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — من قال هذا ؟  
 حضرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا ( وزير الحرية والبحرية ) — على كل حال ليست المناقشة الآن فى أن هذا حقه أم لا .  
 بقى ، بعد هذا الاقتراح ، اقتراح مقدم من الأستاذ عباس الجمل بمشروع للرد على خطاب العرش ، والرد المقدم من اللجنة .  
 لما يجب أن يفصل فيه ويؤخذ رأى عليه .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أنا أطلب أن تعطى لى الكلمة . فقد تكلم هذا وذاك وسعادة الرئيس  
 تعرض على طلبى الكلمة ، فكيف أحرم منها ؟

إنى أريد أن يسمح لى بأن أقدم ملاحظاتى وأبين موقفى .

الرئيس — سأسمح لك بالكلام فيما بعد .

المسألة المعروضة على حضراتكم أصبحت واضحة ، فقد قررتم إقفال باب المناقشة فى موضوع الرد على خطاب العرش ، والآن مطروح  
 لى حضراتكم ثلاثة مشروعات للرد على خطاب العرش : الأول مقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى ؛ وقد أبدت  
 حضراتكم ملاحظاتى عليه .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — المشروع الأول هو للجنة الرد على خطاب العرش .

الرئيس — أنا أقصد مشروعات التعديل ، وهى الواجب عرضها أولاً .

بينت لحضراتكم أن المشروع الأول الذى يؤخذ رأى عليه هو التعديل الذى تقدم به الأستاذ يوسف أحمد الجندى وبعض  
 حضرات الأعضاء ، وقد لاحظت عليه أنه يمس مجلس النواب ، وعارضنى فى ذلك بعض حضرات الأعضاء ، فأنا حسباً للنزاع أحكم إلى  
 المجلس ليدى رأيه فيما إذا كانت الجملة الآتية فيها مساس بمجلس النواب أم لا ؟

وهذه الجملة هى : « ويأسف المجلس لما جرى فى انتخابات مجلس النواب من اعتداء على الحريات وعبث بزواجة الانتخابات مما جعل نتائجها  
 تعبر عن حقيقة ميول الأمة » . وأرجو أن يكون الاقتراح بطريقة النداء بالاسم .

لكن هناك مسألة فرعية هى أن بعض حضرات الأعضاء يرى أن بين أعضاء مجلس الشيوخ من انتخبوا نواباً وحضروا جلسات  
 مجلس النواب وأقسموا اليمين فيه وأنه ليس من الجائز بعد ذلك أن يحضروا جلسات مجلس الشيوخ أو يقرعوا على ما يعرض فيه .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الطاهرى بك — لهم حق الحضور لأنه لم يفصل فى صحة نيابتهم بعد .

( فى ٦ يونيه سنة ١٩٣٨ ) .

## الرد على خطاب العرش

رفض مشروع الرد المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى وزملائه

للموافقة على تقرير اللجنة

الرئيس ( حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك ) — والآن تنتقل إلى أخذ الأصوات على الفقرة الواردة في المشروع المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى ، وهى :

« ويأسف المجلس لما جرى فى انتخابات مجلس النواب من اعتداء على الحريات ، وعبث بنزاهة الانتخابات ، مما جعل نتيجة لا تعبر عن حقيقة ميول الأمة » . فمن كان من حضراتكم يرى أن فى هذه الفقرة مساساً بمجلس النواب يجب بكلمة « نعم » ومن لا يرى ذلك فليجب بكلمة « لا » .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — أنا أعارض على هذه الطريقة ... ..

الرئيس — أنا لا أسمح لك بالكلام .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — أريد أن أبين عدم دستورية هذه الطريقة .

الرئيس — أمتنع من الكلام . ولنستمر فى أخذ رأى بالمناداة بالاسم .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — أنا أحتج .

( ضجة ) .

الرئيس — أنا أمتنع من الكلام ؛ ولك أن تحتج كما تشاء ، وليؤخذ رأى بالنداء بالاسم .

أخذ رأى على الفقرة المذكورة ابتداء من حرف « م » ، فكانت النتيجة كما يأتى :

عدد الأصوات التى أعطيت ... .. ١٠٧

الموافقون على أن بالفقرة المشار إليها مساساً بمجلس النواب ٦١ (١)

(١) الموافقون على أن بالفقرة المشار إليها مساساً بمجلس النواب :

محمد أبو النصر الفارافندى ، محمد أمين حسين مرعى بك ، محمد توفيق إسماعيل بك ، محمد توفيق رفعت باشا ، محمد حافظ رمضان باشا ، الدكتور محمد حسين هيكى باشا ، محمد رشوان الزمرى بك ، محمد طاهر باشا ، محمد علام باشا ، محمد علوى الجزار بك ، محمد على سرور بك ، محمد على علوبه باشا ، محمد محمود خليل بك ، محمد نجيب الفرابى باشا ، محمود غالب باشا ، الشيخ منصور حسين السلواوى .

وهيب دوس بك .

يوسف قطاوى باشا .

إبراهيم الظاهرى بك ، إبراهيم الهلباوى بك ، الشيخ إبراهيم محمد فراج ، أحمد على باشا ، أحمد كامل باشا ، أحمد لطفى السيد باشا ، أحمد محمد خشب باشا ، أحمد نجيب براده بك ، أمين سامى باشا ، أمين همام حمادى افندى ، أنطون الجميل بك .

بطرس خليل بطرس بك .

جعفر ولى باشا .

حافظ حسن باشا ، حسن رشوان حمادى بك ، حسن صبرى باشا ، حسن مظلوم باشا ، حسن نبيه المصرى بك ، اللواء حسين رفقى باشا ، حسين سرى باشا .

خليل إبراهيم صالح بك ، خليل ثابت بك .

سليمان عثمان أباطه بك ، سليمان مصطفى خليل افندى ، سيد عبد الرحمن أبو دومه بك ، سيد محمد خشب باشا .

صادق وهبه باشا .

الأستاذ عاذر جبران ، عبد الحكيم عبد الفتاح بك ، عبد الحميد إسماعيل أباطه بك ، عبد الحميد سليمان باشا ، الدكتور عبد الرحمن عوض ، الأستاذ عبد الرحيم مهنا ، عبد السلام عبد الفقار بك ، عبد العزيز محمد الجمال بك ، عبد الفتاح يحيى باشا ، عبد الله أرسلان بك ، عبد الله ملوم بك ، اللواء على صدقى باشا ، عوض برعى بك .

كامل إبراهيم بك ، كامل تكلا بك ، شيخ العرب كيلانى الأدهس .



المعارضون في أن بالفقرة المشار إليها مساساً بمجلس النواب ٤٦ (١)

المتنوع ... .. (٢)

الرئيس — لبيد حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل سبب امتناعه عن إبداء الرأي في الفقرة المذكورة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — إن لدى عدة أسباب لا سبباً واحداً .

الرئيس — أرجو إبداء سبب الامتناع باختصار .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — من حق أن أتكم في إبداء هذه الأسباب بالطريقة التي أريدها .

الرئيس — لا محل لإطالة الكلام في ذكر السبب .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — إذن أنسحب ... ..

الرئيس — إذن يقرر المجلس عدم الموافقة على الاقتراح بمشروع الرد على خطاب العرش الذي قدمه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ

يسف أحمد الجندي ومن اشترك معه من حضرات الشيوخ المحترمين .

( تصفيق ) .

( في ٧ يونيه سنة ١٩٣٨ ) .

(١) المعارضون في أن بالفقرة المشار إليها مساساً بمجلس النواب :

محمد أحمد الشريف بك ، محمد الحفني الطرزي باشا ، الأستاذ محمد السيد غنيمه ، محمد المغازي عبد ربه باشا ، محمد توفيق راضي بك ، محمد زايد  
الافندي ، محمد عبد اللطيف افندي ، محمد عبد الحميد العبد افندي ، محمد فهمي شتا افندي ، محمد كمال علما باشا ، محمد لبيب أبو الجدايل افندي ،  
لأستاذ محمد مرزوق ، محمود الاتربي باشا ، الأستاذ محمود بسيوني ، مصطفى راضي بك .

الأستاذ يوسف أحمد الجندي ، الأستاذ يوسف عبد اللطيف ، الشيخ يوسف الشرنوبى .

الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله ، أحمد حسين بك ، الأستاذ أحمد حنق أبو الفضل ، أحمد عبده بك ، الشيخ الشافعي أبو وافية .  
بهجت السيد أبو على بك .

حسن أبو الفتوح بك ، حسن محمد شعير افندي ، حسين مصطفى حمزه بك ، حسين عبد الكريم الهامى افندي ، حسين فوده بك ، الأستاذ  
حسين محمد الجندي ، الدكتور زكي ميخائيل بشاره .

سعد مكرم بك ، سليمان السيد سليمان باشا ، سيد قرشي بك .

الدكتور عبد الحميد أمين عزب ، الدكتور عبد الحميد فهمي ، الدكتور عبد الحافظ سليم ، عبد الرحمن فتوح افندي ، الأستاذ عبد الرزاق القاضي بك ،  
بد الستار الباسل بك ، عبد الستار حسن عمران افندي ، الشيخ علي رمضان الطوبجي ، علي عبد الرزاق بك ، علي عيسى نوار افندي ، الشيخ علي محمد مروان ،

لويس أخنوخ فانوس افندي .

(٢) المتنوع :

الأستاذ عباس الجمل .

مادة ٩٥ » ... ..

الأصوات التي أعطيت شفاها في الانتخابات العامة ولم يوقع رئيس اللجنة على أوراقها تعتبر صحيحة<sup>(١)</sup>

جلس النواب

تقرير لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابات

عن الطعن المقدم من الشيخ محمد خليفة البتشي في صحة انتخاب  
حضرة النائب المحترم أحمد علي الدربي

أشير إلى الكتاب الآتي :

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أتشرف بأن أرفع مع هذا تقرير لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابات عن الطعن المقدم في صحة انتخاب حضرة أحمد علي الدربي  
رجاء عرضه على المجلس .

وقد انتخب اللجنة حضرة النائب المحترم الأستاذ عباس محمود العقاد مقررًا لها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

تحريراً في ١٩ مايو سنة ١٩٣٨

رئيس اللجنة

توفيق دوس

... ..  
... ..  
... ..  
... ..

حضرة النائب المحترم الأستاذ عباس محمود العقاد (المقرر) — أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة :

راجعت لجنة فحص الطعون الأوراق الإدارية الخاصة بالترشيح فتأكدت من أن الشروط القانونية تتوافر في حضرة النائب المحترم  
الطعون في صحة انتخابه ، ثم راجعت أوراق الانتخاب فلم تر عليها مأخذاً .

نتيجة الانتخاب :

عدد

٦٨١٨ مجموع الأصوات التي نالها الطعون في صحة انتخابه .

٦٥٩٢ » » » الشيخ محمد توفيق البتشي .

١٣٤١٠ » » » الصحيحة .

٢ » » » الباطلة .

١٣٤١٢ المجموع الكلي .

في قبول الطعن شكلاً :

قدم الطعن في الميعاد القانوني ؛ وهو مصدق عليه — وعلى ذلك فهو مقبول شكلاً .

(١) تنص المادة ٤٢ من قانون الانتخاب على أن الذين لا يستطيعون أن يثبتوا بأنفسهم آراءهم على أوراق الانتخاب يبدونها شفاهاً ، وفي هذه الحالة يثبت كاتب السر أو أحد أعضاء اللجنة رأي كل ناخب في ورقة يوقع عليها الرئيس .

## أوجه الطعن

### الوجه الأول :

إن الأصوات التي أعطيت في لجنة العمرة الفرعية — وعددها ١٢٨٩ صوتاً — باطلة ، لأنها أعطيت شفاها ولم يوقع رئيس اللجنة ، التذاكر بإمضائه كما تنص المادة الثانية والأربعون من قانون الانتخاب ، ويترتب على ذلك بطلان انتخاب حضرة الطعون في صحة انتخابه وضرورة إعلان انتخاب منافسه حضرة الأستاذ الشيخ توفيق البتشتي ، لأنه في هذه الحالة يكون قد فاز بأغلبية الأصوات .

وترى لجنة فحص الطعون أن الخطأ الذي يقع فيه رئيس إحدى اللجان أو عضو من أعضائها لا يجوز أن يحاسب به المرشح أو الخب ، وأن التحويل على هذا الوجه يقرر سابقة خطيرة تقضي على حرية الانتخاب ، لأنها تجعل في استطاعة رئيس لجنة الانتخاب أن ينقط من يشاء من المرشحين بإغفال التوقيع على التذاكر الانتخابية . على أن المادة الثانية والأربعين من قانون الانتخاب قد وضعت نظم عملية الانتخاب وبيان الإجراءات المفروض اتباعها على رؤساء اللجان وأعضائها تيسيراً لمهمتهم وضماناً لقيامهم بها على الوجه الكامل . ولم توضع المادة المذكورة لتقرير التزامات يمكن أن تمس أحد المرشحين أو تؤثر في نتيجة الانتخاب .

وقد عرضت حالة مثل هذه على لجنة فحص الطعون وفصل فيها بمجلس النواب في الحادي والثلاثين من شهر مارس سنة ١٩٣٠ ردت اللجنة — ووافقها المجلس على ذلك — « أنها لا ترى هذه المخالفة جوهرية إلى حد إبطال عملية الانتخاب » (صفحة ٤٠٧ ، المجلد أول ، عن الطعن المقدم في صحة انتخاب حضرة حسن عبدون افندي) .

لهذا ترى اللجنة رفض هذا الوجه .

### الوجه الثاني :

والوجه الثاني الذي تقدم به الطاعن أن أصواتنا أخذت لأشخاص غائبين ومتوفين ومسجونين وخفراء ، وهو قول عام غير محدود دليل عليه .

ولجنة فحص الطعون ترى رفضه .

## ولهذه الأسباب :

تقترح اللجنة رفض الطعن وإعلان صحة نيابة حضرة النائب المحترم أحمد على الدربي .

( هنا غادر كرسى الرئاسة حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد بهي الدين بركات باشا رئيس المجلس ، وتولاهما حضرة النائب ترم محمد راغب عطيه بك وكيل المجلس ) .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — حضرات الزملاء المحترمين :

كلكم نائب ، وكل نائب كان مرشحاً ، وكل مرشح شرب بكأس الترشيح المرير . كلكم يعلم حق العلم أن لجان الانتخاب ، م الانتخاب ، هي خاتمة المطاف ، وميدان المعركة الحاسمة في حرب الانتخاب . لذلك كان لهذه اللجان من الخطورة ما جعل الشرع سع لها التزامات في قانون الانتخاب . وكل التزام له من الخطر ما يوجب احترامه ، وعدم التحلل منه ؛ لأن هذه الالتزامات فروض ، ذكرت لجنة الطعون بحق ؛ وكل فرض لا سبيل إلى التحلل منه .

يرى المرشحون أن ضمانهم الوحيد في داخل لجان الانتخاب هو تمثيلهم فيها ، ولذلك احتاط المشرع بأن يكون لكل مرشح عدد ن من الممثلين مساوٍ لما للمرشح الآخر . ثم رأى المشرع بعد نظره أنه رغم هذا الاحتياط قد لا يتحقق — لأمر ما — لأحد شحين وجود ممثل له في اللجنة ، فأقام من أعضاء اللجنة رئيساً ومراقباً على عملية التصويت ، وناط به في حالة إعطاء الأصوات فوية أن يسمع بأذنه من أعطى الصوت ، ثم حتم عليه بعد ذلك أن يوقع يده على ورقة الانتخاب شهادة بأن هذا الصوت كتب بـ ، ولم يحصل في إثباته غش أو تدليس .

لذلك كان إغفال كل ورقة من إمضاء الرئيس يعرض هذه الورقة للبطلان . وإن كان هناك ما يعرض الصوت للبطلان ، فأول رضه لذلك خلوه من هذه الشعيرة أو من هذا الالتزام .



مادة ٩٥ » .....

تقدمت لنا لجنة الطعون برأيها في هذه المسألة فقالت في تقريرها : « وترى لجنة الطعون أن الخطأ الذي يقع فيه رئيس إحدى اللجان أو عضو من أعضائها ، لا يجوز أن يحاسب به المرشح أو الناخب » . فما معنى هذا يا حضرات النواب المحترمين ؟ معناه أن لجنة الطعون ترى أن خطأ الرئيس ، هذا الخطأ البالغ الجسيم ، وهذه المخالفة الكبرى — كما يعبر عنها بعض المقننين — لا يحاسب بها المرشح أو الناخب . فأى مرشح أو ناخب تعنيه اللجنة ؟

هنا مرشحان : أحدهما مطعون في صحة انتخابه ، وهو الذى كسب المعركة ؛ والآخر طاعن ، وهو الذى يلوح للجنة أنه خسرها فما الذى تقصده اللجنة بقولها إن خطأ الرئيس — أو بالحرى مخالفة الرئيس ، بل ما أسميه جريمة الرئيس — لا يحاسب بها المرشح أو الناخب ؟ هذه العبارة ، على إطلاقها ، مبهمة لا تؤدي إلى معنى محدد ، ولا أستطيع أن أثبت منها غرض اللجنة . فإذا كان المقصود ، عبارة اللجنة أن خطأ الرئيس لا يحاسب به إنسان ، وسلمنا بذلك جدلاً ، فمعنى هذا أن القانون يعطل من هذه الناحية ، لأن الرئد الحاطى لا يحاسب بجريمته ، ولا الذى وقع عليه الخطأ يحاسب به .

الواقع ، يا حضرات النواب المحترمين ، أن هذه العبارة يعوزها كثير من الدقة ، بل يعوزها كثير من التفسير حتى نستطيع أن نثبت ما تريده اللجنة منها .

تقول اللجنة بعد ذلك : « وأن التعويل على هذا الوجه يقرر سابقة خطيرة تقضى على حرية الانتخاب ، لأنها تجعل في استطاعة رئيس لجنة الانتخاب أن يسقط من يشاء من المرشحين بإغفال التوقيع على التذاكر الانتخابية » .

وهذا عجيب أيضاً . نعم عجيب أن يقال إن محاسبة الرئيس الحاطى تخيف لجنة الطعون وتخيف النواب ، بل وتخيف الأجمعاء — لأن اللجنة تخشى إذا اعتبرت هذه الخطيئة مبطله للأصوات ، أن يعتمد رؤساء اللجان مستقبلاً إغفال التوقيع على أوراق الانتخاب ؛ وبذلك يسقطون من يريدون إسقاطهم من المرشحين .

فهل يستقيم هذا ، يا حضرات النواب المحترمين ، مع المنطق والقانون ؟ لا أدري إذا كانت مهمة لجنة الطعون هى تطبيق القانون ومواده على وقائع معينة ، أم هى مهمة تشريعية ؟

إن ما ذهبت إليه اللجنة في تقريرها هو عمل تشريعى في الحقيقة يقرر مبدأ خطراً . إذ أنها في سبيل منع وقوع خطر المرشحين من تلاعب رؤساء اللجان في المستقبل ، تجيز اليوم الخطأ الذى يقع منهم . وفات اللجنة أن قانون الانتخاب فيه جزاء كاف لكل رئيس يثبت أنه تلاعب في الانتخابات تلاعباً يوجهها إلى ناحية معينة أو يكسب مرشحاً معيناً حقاً من الحقوق . وبما أن قانون الانتخاب قد نبه إلى هذا وأوجد له الجزاء الحق فلا محل لما تخشاه لجنة الطعون من هذه السابقة من وقوع كارثة على الحياة النيابية في مصر . جاء في نهاية المادة ٤٢ من قانون الانتخاب ما يأتى :

« والناخبون الذين لا يستطيعون أن يثبتوا بأنفسهم آراءهم على أوراق الانتخاب يدونها شفاهاً بحيث يسمعهم أعضاء اللجنة وحد » وفى هذه الحالة يثبت كاتب السر رأى كل ناخب فى ورقة يوقع عليها الرئيس » .

إن ذكر كلمة « يوقع عليها الرئيس » فى ختام المادة لى أكبر التزام . وقانون الانتخاب ليس لأئحة تنظيم فقط كما تقول اللجنة ولكن كان ، ولا يزال ، قانوناً يجب مراعاة ما فيه من التزامات واحترام هذه الالتزامات والأخذ بها . ولقد دخلنا جميعاً معرك الانتخابات فى ظل هذا القانون ، محترمين نصوصه ، موقنين أنها منفذة محترمة .

فالناخب يعطى صوته شفهاً ويسمع الرئيس أو السكرتير ، والسكرتير يثبت صوته ، والرئيس يوقع على ورقة الانتخاب — هذه هى عملية التصويت أو التنظيم . ولقد أقام القانون ذلك الرئيس مراقباً أو ضمناً قانونياً يؤمن كل ناخب على صوته وكل مرشح على حقوقه فإذا خلت الورقة من التوقيع كانت ناقصة وباطلة وكان الصوت هباء لا يحسب .

ومن أهمية شرط توقيع الرئيس أن المقنن ذكر هذا الشرط بل هذا الالتزام مرتين فى ذات المادة ، إذ قال : « ويجوز أيضاً لهؤلاء الناخبين أن يختاروا عضواً من اللجنة يسرون إليه بآرائهم على مسمع من الرئيس ، فيثبتها العضو فى ورقة ، ويوقع عليها الرئيس المذكور » ويفهم من هذا أن شرط توقيع الرئيس والنص عليه مرتين فى مادة واحدة يدل على أن المشرع قد قصد به بالذات ورتب عليه أهمية كبرى

د ٩٥ « ... .. »

نى - كما قلت لحضراتكم - تأمين الناخب على صوته ، وتأمين المرشح على أخذ الأصوات التى اعطيت له . وينتج من هذا أن كل ورقة ملت من هذا الالتزام باطلة . وتطبيقاً لنص القانون قد قررت لجنة الفرز أن التذاكر الخالية من توقيع الرئيس - وعددها ١٣٠ ورقة - باطلة .

إن الذى يدهشنى حقاً أن يوجد ١٣٠٠ ورقة خالية من توقيع الرئيس فى لجنة واحدة ! أين الرئيس ؟ أكان نائماً طوال النهار ؟ م كان غافلاً أو جاهلاً ؟ انكون هذه مخالفة فقط ؟ كلا إنها جريمة شنيعة .

الرئيس الذى يجلس فى لجنة محترمة ينفذ قانوناً قائماً يظل طوال النهار وزلفاً من الليل نائماً يغط فى نومه أو غافلاً متعمداً لا يوقع على أوراق التصويت يجب ألا تقابل عمله بأقل من البطالان فضلاً عن مطالبة المصلحة التابع لها هذا الرئيس بأن تجرى معه تحقيقاً إن كان حسن النية . وإن كان سيئ النية فلا أقل من أن يطبق عليه نص المادة ٧١ من قانون الانتخاب ، وهذا نصها :

« يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه مصرى كل من اختلس أو أخفى أو أعدم أو أفسد جدول انتخاب أو ورقة انتخاب أو أى ورقة أخرى تتعلق بعملية الانتخاب أو غير نتيجة انتخاب بأية وسيلة أخرى ، وذلك بقصد تغيير الحقيقة فى نتيجة الانتخاب و بقصد إيجاد ما يستوجب اقتراعاً جديداً » .

والمادة ٧٥ تنص على أنه إذا كان الرجل الذى ارتكب هذه الجريمة أو أخطأ هذا الخطأ موظفاً كان جزاؤه العزل . الرئيس ( حضرة صاحب العزة محمد راجب عطيه بك وكيل المجلس ) - ما غرض حضرة النائب من هذا ؟ وما علاقة هذا بالطعن لمعرض الآن ؟

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى - لجنة تحقيق الطعون تخشى إن هى أبطلت عمل هذا الموظف ... ..

الرئيس - لا يجوز توجيه أى لوم لموظف ، ولا شأن لنا برئيس اللجنة الآن .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى - ليسمح لى سعادة الرئيس أن أقول إننى ما ألقيت هذا القول جزافاً ولكنى وجدت فى تقرير اللجنة أنها تخشى إذا هى ألغت عملية الانتخاب - بسبب خطأ رؤساء اللجان - أن يوجد فى المستقبل رؤساء لجان يقدمون على ارتكاب هذه الأخطاء عمداً للعبث بنتيجة الانتخاب . فأنا قلت رداً على هذا إن المشرع تنبه لمثل هذه الحالة ووضع لها عقوبة فى القانون ، وأنا لا أقصد المساس بأى شخص ولا أتكلم جزافاً .

وجدت لجنة الفرز أن صندوق هذه اللجنة به ١٣٠٠ ورقة غير موقع عليها من الرئيس ، وكان من رأيها أن عدم توقيع الرئيس على هذه الأوراق مبطل لها فقررت بطلانها جميعها . ولقد أخذت تلك اللجنة برأى وزارة الداخلية التى هى صاحبة الإشراف على الانتخابات والمكلفة بتنفيذ قانون الانتخاب ، فأفتت الوزارة - بتلغراف موجود بدوسيه اللجنة - بأن لجنة الفرز هى وحدها صاحبة الحق المطلق فى تقرير صحة هذه الأصوات وبطلانها . إذن ، وأمام ما قرره لجنة الفرز العامة صاحبة الاختصاص ، من أن جميع هذه الأصوات باطلة ، كان يجب على لجنة الطعون بمجلس النواب أن تأخذ بهذا القرار وأن تعتبر هذه الأصوات باطلة .

ولقد استأنست لجنة الطعون بطعن قدم إلى المجلس عقب انتخابات سنة ١٩٣٠ واستندت إليه فى تقريرها اليوم . وأنا أقول إن ذلك الطعن وتلك اللجان لها ظروفها وملابساتها ، ولا أريد أن أتعرض لها ولكنى أقول إن هذا الاستئناس ليس من الأوضاع البرلمانية ، فنحن غير مكلفين بأن نسير على رأى لجنة الطعون سنة ١٩٣٠ .

ولقد ذكر الطاعن فى الوجه الثانى من أوجه الطعن أن ١٥٠ عاملاً من عمال شركة تكرير السكر أعطوا أصواتهم مع أنهم فى الواقع كانوا فى داخل مصانع الشركة ، وهذا ثابت من دفاتر الشركة . وذكر كذلك أن ممن ثبت إعطاء أصواتهم مسجونين بسجن طره . ولكن اللجنة لم تحقق شيئاً من هذا .

نفرج من هذا بأن جميع الأصوات التى أعطيت فى هذه اللجنة الفرعية باطلة كما قررت ذلك لجنة الفرز العامة . وإذن يتعين على أن أقدم إلى حضراتكم - وقد شرحت أوجه البطلان - طالباً قبول الطعن فى صحة انتخاب حضرة النائب المحترم أحمد على الدربى وإعلان انتخاب حضرة الشيخ محمد توفيق خليفه .



## مادة ٩٥ » ..... »

المقرر — اختصاراً للقول أقول إن المادة ٤٣ قد حددت بنص صريح الأصوات التي تعتبر باطلة وهي : « جميع الآراء المعلنة على شرط ، والآراء التي تعطى لشخص لم يكن اسمه مدرجاً في كشف المرشحين والتي تعطى لأكثر من شخص في ورقة واحدة ، والتي تثبت على ورقة غير التي سلمت من اللجنة ، أو على ورقة أمضاها الناخب الذي أبدى رأيه ، أو على ورقة فيها أى علامة أو إشارة قد تدل عليه » .

وليس من هذه الأصوات كلها الصوت الشفوي الذي لم يوقع رئيس اللجنة على ورقته .  
( تصفيق ) .

إن إجراءات الانتخاب ليست هي الغرض المقصود لذاته من عملية الانتخاب ، بل إن كل الإجراءات التي شملها القانون إنما وضعت للوصول إلى نتيجة واحدة ، وهي تمكين الناخب من إبداء رأيه وانتخاب من يشاء .

هذا هو الغرض الأساسي ، فإذا ثبت أن الناخبين أعطوا أصواتهم ولم يقع تزوير أو غش أو إكراه فلا يجوز حرمانهم من حقهم . بل إن هذا الحرمان هو الجريمة الكبرى التي يخشى منها حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندي . ولا يجوز عدلاً أن الناخب الذي سعى لأداء واجبه والتمتع بحقه يحرم من هذا الحق لأن رئيس اللجنة كان نائماً كما قال حضرة النائب المحترم . فإذا نام الرئيس فليس من العدل أن أعاقب الناخب أو المرشح بهذا النوم ما دام أنه قد ثبت أن الناخب أعطى صوته شفهاً ولم يطعن أحد على صحة هذا الصوت .

وفضلاً عن ذلك فإن لجنة فحص الطعون لم تستند فقط إلى نص القانون بل استندت أيضاً إلى السوابق الماضية ، ومنها سابقة مماثلة لها تماماً حدثت في سنة ١٩٣٠ في طعن كان من ضمن أوجهه وجود نحو ٩٥٤ صوتاً أعطيت شفهاً ونسى رئيس اللجنة ، أو أهمل أن يوقع عليها ، فرأت لجنة الطعون وقتئذ ما يأتي :

« الوجه الأول :

« يلخص هذا الوجه في أنه تبين عند فرز صندوق لجنة الصوالح الفرعية رقم ١١ خلو جميع الأوراق التي أعطى ذووها أصواتهم شفواً — وعددها ٩٥٤ — من أى توقيع لرئيس اللجنة المذكورة ، وأن مندوبي أربع لجان فرعية قد طلبوا من رئيس اللجنة سؤال رئيس لجنة الصوالح عن الطريق التي أعطيت به هذه الأصوات ، فأجاب أنها كانت شفوية . ولقد طلب هؤلاء الأربعة إثبات ذلك في المحضر ، غير أن رئيس اللجنة رفض تحقيق رغبتهم فانسحبوا منها .

« ولجنة الطعون تبينت حقيقة ما ذكره الطاعن من حيث عدم توقيع رئيس لجنة الصوالح على أوراق الانتخاب وفقاً للقانون ، ولكنها لا ترى هذه المخالفة جوهرية إلى حد إبطال عملية الانتخاب ، خصوصاً أنه لم يتبين مطلقاً أى سوء قصد كان يرمى إليه بهذه المخالفة » .

وهذا الرأي وارد في صفحة ٤٠٧ من مجموعة مضابط مجلس النواب لدور الانعقاد الأول سنة ١٩٣٠ .

فالقانون والسوابق التي أخذ بها مجلس النواب وحكم العقل لا تسمح بأن يعاقب ١٣٠٠ ناخب بخطأ رئيس اللجنة لمجرد إهماله التوقيع على أوراق الانتخاب .

لذلك أقترح على حضراتكم رفض الطعن وإعلان صحة نيابة حضرة النائب المحترم أحمد على الدرب .

حضرة النائب المحترم الأستاذ الشيخ محمد خليفه بك — إن المسألة المعروضة على حضراتكم لا يجوز أن يعتمد فيها على مجرد الاستنتاج ، بل يجب الاعتماد على النصوص القانونية التي يجب أن نخضع لها جميعاً .

نصت المادة ٤٢ من قانون الانتخاب على كيفية إعطاء الأصوات . وورد في الفقرة الأخيرة منها أنه في حالة إعطاء الرأي شفواً يقوم بإثباته في ورقة السكرتير أو العضو الذي يختاره الناخب ثم يوقع عليها الرئيس .

الرئيس — هذا تكرار لما أبداه حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندي .

حضرة النائب المحترم الأستاذ الشيخ محمد خليفه بك — أريد أن أقول إن القانون إنما نص على هذا الإجراء بقصد حماية المرشحين والناخبين وتحديد وظيفة اللجنة باعتبارها هيئة قضائية . فإذا ما اشترط القانون شروطاً معينة في القاضي وهو يقضى ، وجب التسليم



إادة ٩٥ » ... .. «

أن كل إخلال بهذه الشروط هو إخلال جوهري له أثره في البطلان . ولا يمكن الاعتراض على هذا الرأي بأن الخطأ الذي يقع فيه رئيس لا يجوز أن يحاسب به المرشح أو الناخب بل يجب الأخذ بنص القانون . فإن الحكم الذي يصدره القاضي مخالفاً للقانون ترتب عليه التزامات تعيب المحكوم عليه ، ولم يقل أحد إن في ذلك عيباً في القضاء . لذلك أرى أنه لا مانع من الأخذ بهذه النظرية بالنسبة لخطأ الذي يقع من رئيس اللجنة أو من أحد أعضائها . أما استناد المقرر على المادة ٣٤ بقوله إنها عرضت لوجوه البطلان ولم يذكر من بينها الوجوه أو الشروط التي وردت في المادة ٢٤ من قانون الانتخاب ، فأرد عليه بأن المادة ٣٤ عرضت لما لم ينص عليه في المادة ٢٤ ، إذن تكون أوجه البطلان منصوصاً عليها في المادتين ٢٤ و ٣٤ . والمرجع حين يذكر وجوه البطلان فإنه غير ملزم بأن يذكرها في مادة واحدة ، بل يجوز أن يذكرها في مواد متعددة كما حدث في قانون الانتخاب . فالمادة ٢٤ نصت على شروط لا تناول نفس المرشح والناخب بل تناول رئيس اللجنة الذي هو بمثابة القاضي ، وهذه الشروط يعتبرها القانون شروطاً جوهرياً ، وكل مساس بها يبطل قضاء القاضي . ولو فرضنا أن أحد القضاة في هيئة اشترط القانون أن يكون تشكيلها من ثلاثة انسحب من الجلسة عمداً للنكابة بأحد الخصوم فأصدرت الأغلبية حكماً فيعتبر الحكم في هذه الحالة باطلاً بطلاناً جوهرياً لأن انسحاب أحد قضاة الهيئة يبطل حق الآخرين إصدار أي حكم . فكل أمر متعلق بوظيفة القاضي له أثره في بطلان عمله بطلاناً جوهرياً .

تقول لجنة الطعون في تقريرها إن الخطأ الذي يقع فيه رئيس إحدى اللجان أو عضو من أعضائها لا يجوز أن يحاسب به المرشح والناخب ، وأن التعويل على هذا الوجه يقرر سابقة خطيرة تقضي على حرية الانتخاب .

والواقع أن كل إخلال بالشروط التي نصت عليها المادة ٢٤ يترتب عليه حتماً بطلان عمل اللجنة .

أنا لا أتهم رئيس اللجنة بأنه ترك الإمضاء متعمداً ، بل أقول إنه تركها خطأ ، وأظن أنه من الخطأ أن يقال إننا إذا أبطلنا عمل رئيس اللجنة المطعون في عمله لمخالفة الشروط التي فرضها القانون نخشى في المستقبل أن يسقط رئيس أي لجنة من يشاء من المرشحين اغفال التوقيع على التذاكر الانتخابية . وأظن أن المقرر واللجنة لا يقران ذلك .

الرئيس — هذ تكرر لما قاله حضرة الزميل المحترم أحمد والى الجندي .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد خليفه بك — نحن الآن أمام مسألة قانونية قد شرحتها للمجلس ، وهو المهيمن على التشريع المهيمن على تصرفات رجال الانتخاب . وأرى بعد هذا البيان أني أدبت واجبي بصرف النظر عن شخص الطاعن والمطعون في صحة انتخابه باليمين التي أقسمتها بأن أكون وفياً للقانون لا للأشخاص .

الرئيس — قدم اقتراح من أكثر من عشرة أعضاء بإقفال باب المناقشة ، فهل توافقون على ذلك ؟

حضرة النائب المحترم الشيخ محمد توفيق خليفه — أصبح العدد غير قانوني .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر — بما أن المناقشة قد انتهت فأقترح تأجيل أخذ الرأي على تقرير اللجنة إلى الجلسة المقبلة .

الرئيس — هل توافقون على ذلك وعلى تأجيل ما بقي من جدول الأعمال إلى الجلسة المقبلة ؟

( موافقة عامة ) .

( في ٢٤ مايو سنة ١٩٣٨ ) .

أخذ الرأي على تقرير لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابات

عن الطعن المقدم في صحة انتخاب حضرة النائب المحترم أحمد على الدربى

الرئيس ( حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد بهي الدين بركات باشا ) — عندي طلب من حضرة النائب المحترم الشيخ رضوان سيد بشته ، يطلب به العودة للمناقشة في موضوع الطعن المقدم في صحة انتخاب حضرة النائب المحترم أحمد على الدربى ، فهل توافقون ، إعطائه الكلمة ؟

( لم يوافق أحد ) .

مادة ٩٥ » ... ..

الرئيس — هل توافقون على تقرير اللجنة عن الطعن المذكور ؟

( موافقة عامة ) .

الرئيس — إذن أعلن صحة نيابة حضرة النائب المحترم أحمد على الدربى .

حضرة النائب المحترم الشيخ رضوان السيد بشته — لم أعلم على أى شىء أخذ رأى المجلس مع أنى طلبت الكلمة فى موضوع  
هذا الطعن ... ..

( نجدة ) .

الرئيس — اتبيننا من أخذ رأى وأصدر المجلس قراره .

حضرة النائب المحترم الشيخ رضوان السيد بشته — نحن قضاة ، فكيف يؤخذ رأى على هذا الوجه ؟

( نجدة ) .

( فى ٣٠ مايو سنة ١٩٣٨ ) .

(١) شهادة الميلاد مستند رسمى فى إثبات سن العضو إلا إذا طعن العضو فى صحتها أمام القضاء .

(٢) إرجاء الفصل فى صحة نيابة العضو المطعون فى بلوغه سن النيابة إلى أن يفصل القضاء فى مسألة سنه .

(٣) جواز التجاؤ العضو المطعون فى بلوغه سن النيابة إلى المحكمة الكلية بدلا من محكمة المخالفات التى نصت على

لأئحة المواليد .

## طعن

فى صحة انتخاب حضرة النائب المحترم على حسين غراب

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

مقدمه أحمد السيد إبراهيم زين ، المقيم بناحية وراق الحضر مركز امبابه مديرية الجيزة ، ومن ناخبي دائرة أوسيم ؛

يتشرف بتقديم هذا الطعن :

## ضد

انتخاب على حسين غراب افندى .

## الموضوع

رشح على حسين غراب افندى نفسه لعضوية مجلس النواب عن دائرة أوسيم فى حين أنه غير متوفر فيه السن القانونية ، إذ ثبت من شهادة الميلاد المرافقة لهذا الطعن أنه ولد فى سنة ١٩١٣ ، أى أن سنه وقت الترشيح ولغاية تاريخه أقل من خمس وعشرين سنة . ولا يمكنه التنصل من هذه الشهادة لأنه اعترف بتاريخ الميلاد الوارد بها عندما تقدم لمدرسة الناصرية الابتدائية وذلك فى ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٤ وكانت سنه وقتئذ إحدى عشرة سنة وخمسة أشهر وثلاثة أيام ، وحصل منها على الشهادة الابتدائية فى سنة ١٩٢٨ ثم التحق بالمدرسة السعيدية فى ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٨ وكانت سنه وقتئذ خمس عشرة سنة وخمسة أشهر وثلاثة أيام كما هو ثابت بملف المدرستين المذكورتين وسجلات وزارة المعارف الثابت بها تاريخ حصوله على الشهادة الابتدائية ، فضلا عن أن هذه السن ثابتة بشهادة معافاة من القرعة العسكرية سنة ١٩٣٢ بسجلات وزارة الحربية .

لذلك

نطلب إلى المجلس الموقر إبطال انتخاب على حسين غراب افندى وإعلان خلوة دائرة أوسيم .

مقدمه

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

أحمد السيد إبراهيم زين

لجنة الطعون وتحقيق صحة النيابة

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أتشرف بأن أرفع مع هذا تقرير لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابة عن الطعن المقدم في صحة انتخاب حضرة على حسين غراب افندى ، رجاء عرضه على المجلس .

وقد انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه مقرراً لها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

رئيس اللجنة

توفيق دوس

تحريراً في ١٩ مايو سنة ١٩٣٨

تقرير لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابة

عن الطعن المقدم من الشيخ أحمد السيد إبراهيم في صحة انتخاب حضرة على حسين غراب افندى

تقدم للانتخاب ثلاثة مرشحين هم حضرات : على حسين غراب افندى والشيخ أحمد السيد إبراهيم وعباس على الإسكندراني افندى . ونظراً لعدم حصول أحد منهم على الأغلبية المطلقة أعيد الانتخاب بين المرشحين الأولين اللذين نالا أكثر الأصوات .

نتيجة الانتخاب الذي جرى يوم ٣١ مارس سنة ١٩٣٨ :

عدد	
٤٦٢٦	مجموع الأصوات التي نالها المطعون في صحة انتخابه .
٣٠٤٨	» » » الشيخ أحمد السيد إبراهيم .
٢٦٩٢	» » » عباس على الإسكندراني افندى .
١٠٣٦٦	» » » الصحيحة .
٤٢	» » » الباطلة .
١٠٤٠٨	المجموع الكلى .

نتيجة الانتخاب الذي جرى يوم ٦ أبريل سنة ١٩٣٨ :

عدد	
٥٣٧٨	مجموع الأصوات التي نالها المطعون في صحة انتخابه .
٥١٠٨	» » » الشيخ أحمد السيد إبراهيم .
١٠٤٨٦	» » » الصحيحة .
١٣	» » » الباطلة .
١٠٤٩٩	المجموع الكلى .



### في قبول الطعن شكلاً :

قدم هذا الطعن في الميعاد القانوني ؛ وهو مصدق عليه - وعلى ذلك يكون مقبولا شكلاً .

### وجه الطعن

ملخص الطعن أن حضرة المطعون في صحة انتخابه لم تتوافر فيه السن القانونية . وقد استند الطاعن إلى شهادة الميلاد ، وقال إنه ولد سنة ١٩١٣ ، أي أن سنه وقت الترشيح ولغاية تاريخ الطعن أقل من ٢٥ سنة ، وأنه عندما تقدم لمدرسة الناصرية الابتدائية في ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٤ كانت سنه وقتئذ إحدى عشرة سنة وخمسة أشهر وثلاثة أيام ، وأنه حصل على الشهادة الابتدائية سنة ١٩٢٨ والتحق بمدرسة السعيدية وكانت سنه وقتئذ خمس عشرة سنة وخمسة أشهر وثلاثة أيام ، مستنداً إلى سجلات وزارة المعارف العمومية ، وأن هذه ثابتة من شهادة معافاته من القرعة العسكرية ، وثابت ذلك من سجلات وزارة الحربية .

وقد اطاعت اللجنة على المستخرج الرسمي المرفق بالطعن والصادر من دفترخانة وزارة الصحة بناء على طلب إبراهيم أحمد شويخ فوجدت أن تبليغ الميلاد من واقع دفاتر صحة الدرب الأحمر ص ١٤٢ جزء ٣٩ وجد مقيداً بتاريخ ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٣٣١ الموافق ٣ مايو سنة ١٩١٣ باسم علي والوالد حسين بك غراب وأن تاريخ الميلاد هو أول مايو سنة ١٩١٣ الساعة الثامنة صباحاً . وعلى هذا لا يكون حضرته قد بلغ السن التي تجيز له الترشيح لمجلس النواب .

بناء عليه ترى لجنة فحص الطعون قبول الطعن ، وتقترح على المجلس تقرير عدم صحة نيابة حضرة علي حسين غراب افندي وإعلان خلو دائرة أوسيم .

رئيس اللجنة

سكرتير اللجنة

توفيق دوس

حسن صاح الجداوى

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد زكى حسين - أريد التكلم في تأجيل نظر الطعن المقدم ضد حضرة النائب المحترم علي حسين غراب .  
يا حضرات النواب المحترمين ، لقد طلب حضرة النائب المحترم علي حسين غراب المطعون في صحة انتخابه من لجنة الطعون إمهاله حتى يثبت لها بالطريق القانوني حقيقة سنه . وقد اتفقت مذكرات وزارة الصحة العمومية ، وأقرتها المحاكم ، على أن الوسيلة الوحيدة لإثبات حقيقة السن هي مقاضاة وزارة الصحة العمومية أمام المحاكم المدنية لتحكم بالطريق التي تراها لقياد الاسم المطلوب قيده في دفتر المواليد الذي يثبت أنه ولد فيه . وقد رفعت الدعوى فعلاً وحدد لنظرها جلسة في شهر سبتمبر . حقاً قد يرى بعض حضرات الأعضاء - كما رأيت اللجنة - أن هذا الميعاد بعيد ولكن لهذا دواء ، وهو تقديم طلب بتعجيل الجلسة وجعلها في شهر يونيه ، وعندما تحكم المحاكم بصحة تاريخ سنه - سواء أكان في مصلحته أم ضده - يكون لدى اللجنة الحكم القاطع بصحة تاريخ الميلاد .

حضرة النائب المحترم الأستاذ توفيق دوس باشا - إن حضرة النائب المحترم يتكلم في الموضوع ؛ ونحن نريد منه أن يتكلم في أسباب التأجيل .

حضرة النائب المحترم الأستاذ زكى حسين - أقول إنه إذا كان الطريق الوحيد لإثبات السن هو حكم المحاكم ، وكان في الإمكان أن يتم ذلك في مدة شهر ، فأرى أن لا مانع من تأجيل نظر هذا الطعن شهراً .

المقرر - يا حضرات النواب المحترمين : كنت سأعرض من تلقاء نفسي لهذا الطلب ، لأن واجب الأمانة لرأى اللجنة ، وواجب الزمالة لحضرة النائب المحترم علي حسين غراب المطعون في صحة انتخابه ، يحتمان على أن أذكر كل ما قيل في هذا الموضوع سواء أكان له أم عليه . ولكن قبل أن تحكموا على قيمة هذا الطلب أود أن أتلو على حضراتكم الوقائع كما جاءت بتقرير اللجنة .  
( ضجة ) .

الرئيس ( حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد بهى الدين بركات باشا ) - أرجو من حضراتكم عدم المقاطعة .

المقرر - لا أرى في الرد على هذا الطلب ، يا حضرات النواب المحترمين ، ما يمنعني من أن أذكر للموضوع بالذات .  
( ضجة ) .

مادة ٩٥ » ... .. «

لقد أعدت اللجنة رأيها في هذا الطعن ، وبعد ذلك تقدم حضرة المطعون في صحة انتخابه بطلب تأجيل البت في أمر الطعن ، بحجة أن والده رحمه الله كان يرزأ دائماً في أولاده الذكور ( ضجة ) ، ولذا كان يؤجل قيد أسمائهم في دفاتر المواليد ( ضجة ) . فلما رزقه الله بالزميل المحترم رأى أن يؤخر قيد اسمه في دفتر المواليد ست سنوات متوالية ، ثم عاد بعد ذلك فقيد اسمه . ثم قال إن للمجلس الحق في أن يثبت من صحة هذه الوقائع وفقاً للأدلة الداخلية ، وخصوصاً أن للمجلس تقليداً سابقاً في مثل هذه الحالة عند نظر صحة انتخاب الأستاذين فؤاد سراج الدين وسليمان عجيب . وقد وعد حضرته بأن يتخذ الإجراءات القانونية لإثبات السن الصحيحة . ثم قدم بعد ذلك شهادة من محكمة مصر الكلية بأنه رفع دعوى مدنية على وزارة الصحة العمومية لتصحيح قيد اسمه .

إن الإجراءات الصحيحة يا حضرات النواب ، هي ما نصت عليها لأدلة المواليد ، وهو أنه إذا كان هناك خطأ في تقييد اسم المولود فإنه يلجأ إلى محكمة المخالفات لتحديد السن الصحيحة . ولكن حضرة النائب المحترم لم يتخذ هذا الإجراء بل رفع دعواه أمام محكمة مصر الكلية ، وحدد يوم ١٣ سبتمبر سنة ١٩٣٨ موعداً لنظرها . وأتم تعلمون طبعاً أن التحضير يستغرق وقتاً طويلاً . وقد يمر هذا العام ولا تبدأ المرافعة إلا في العام الذي يليه ثم يستأنف الحكم في العام الذي بعده وهكذا .

( ضحك ) .

إن للجنة الطعون رأياً فيما يتعلق بهذا الموضوع ، وهي أنها تعتبر شهادة الميلاد مستنداً رسمياً . وقد ثبت في هذه الشهادة أن حضرته ولد في ٣ مايو سنة ١٩١٣ ، وقيد اسمه في دفتر المواليد في ٦ مايو سنة ١٩١٣ ، أي أن سنه تبلغ الخامسة والعشرين . ولم يلجأ حضرته إلى محكمة المخالفات ، مخالفاً بذلك ما هو متبع . وأما الأمثلة التي يريد أن يستشهد بها فإنها لا تنطبق على حالته ، لأن النائبين اللذين استشهد بهما دفعا أمام اللجنة بأنهما استصدرا فعلاً حكماً بصحة تاريخ ميلادهما ولم يطلبتا مهلة للحصول على ذلك . أما فيما يتعلق بحضرات زملائنا في مجلس الشيوخ فقد أحيلوا على الطب الشرعي لتقرير سنهم .

أما إذا أقر المجلس المبدأ الذي قال به حضرة المطعون في صحة انتخابه ، فإنني أرى أنه لا معنى إذن لتحديد السن بثلاثين عاماً ، إلا أصبح من حق كل من كان عمره أقل من ذلك أن يقول بأنه سيرفع دعوى ليثبت أن سنه ثلاثون عاماً أو تزيد ، وعلى كل حال الفصل في هذا الموضوع متروك لحضراتكم .

حضرة النائب المحترم الأستاذ مصطفى أحمد العسال — حضرات النواب المحترمين : كثيراً ما يحدث ألا يقيد الشخص اسمه في دفاتر المواليد ، وخصوصاً في الأرياف وعند العرب . وقد ينشأ ذلك من خوف أهل المولود عليه من الحسد عند وفاة الأولاد ؛ وقد يكون سبب في ذلك تقاليد أو عادات معروفة عند أهل الريف والعرب . هذه حقائق لا يمكن أن ننكرها لأننا ، بصفتنا مصريين ، نعرفها حق المعرفة ، وهذا هو الذي حدث في حالة حضرة المطعون في صحة انتخابه ، فقد أهمل قيد اسمه بسبب ما ذكرته الآن .

والواقع أن هذا الإهمال لا يمكن أن يحرم الشخص من سنه الطبيعية ، وهي السن التي تبيح له أن يكون عضواً في مجلس النواب . قد تطلب حضرة النائب المحترم فرصة ليثبت فيها صحة سنه ، وهذا طلب طبيعي ومعقول ، إذ العبرة بالواقع لا بالأوراق .

يقول حضرة المقرر إن أمامكم ورقة رسمية . ولنفرض جدلاً أننا أخذنا بما فيها ثم جاء المطعون في صحة انتخابه وأتى بحكم من محكمة بأن سنه ثلاثون عاماً أو أزيد ، فماذا يكون الحال إذن ؟ ستكون النتيجة وقوع تعارض بين حكم القضاء وحكم المجلس . وإنني أرى أنه ، دام هناك احتمال حدوث تناقض أو شبه تناقض من شأنه أن يضيع حقاً لنائب يطلب مهلة لإثبات سنه الطبيعية ، فواجبنا هو أن ساعدناه على إثبات ذلك بكافة الطرق ؛ وفي المحاكم ما يكفل تحقيق العدالة .

ولهذا أؤيد الفكرة القائلة بتأجيل نظر الطعن في صحة انتخاب حضرة النائب المحترم على حسين غراب ، وأرجو أن يوافقني المجلس على ذلك ، تحقيقاً للعدالة ، وتمكيناً لحضرة النائب المحترم من إثبات حقيقة سنه .

( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم توفيق دوس باشا — أرجو من حضراتكم أن تعيروا هذه المسألة الأهمية التي تستحقها . وإنني لأربأ بمجلسنا تشريعي الموقر أن يصدر قراراً يجعله محل نقد له وجاهته وقيمته .



لا يهين ولا يهينهم لجنة الطعون قرار برفض طعن في نائب معين ، أو بقبول طعن في نائب معين ، وإنما الذي يهين ويهينهم لجنة الطعون ويهين حضراتكم هو أن يكون القرار الذي تصدره هيئتك المحترمة قراراً له قيمته وله وزنه .

لقد قدمت للجنة الطعون شهادة ميلاد عن حضرة النائب المحترم على حسين غراب المطعون في صحة انتخابه . وشهادة الميلاد له قيمتها الرسمية حتى يثبت عكس ما جاء بها ، وإثبات العكس ليس مستحيلاً ، فقد يكون هناك خطأ ، وقد يكون هناك سبب لتأخير التقيد في دفاتر المواليد — كل هذا جائز .

وقد اختط القانون خطة واحدة في هذا الشأن أشار إليها حضرة مقرر اللجنة الأستاذ فكري أباطه ؛ وهذه الخطة تقضى برفع الدعوى أمام محكمة المخالفات . والحكمة في ذلك أن هذه المحكمة تنظر دائماً في قضايا المخالفات المطروحة أمامها على وجه السرعة فتصدر قراراتها في بحر شهر على الأكثر ؛ وقراراتها غير قابلة للاستئناف إذ لا محل لإطالة مدة التقاضي ، باستئناف وغيره . فماذا فعله حضرة المطعون في صحة انتخابه ؟ يقول في الشهادة التي قدمها للجنة الطعون إنه رفع دعوى مدنية ، وهي منظورة أمام قاضي التحضير بمحكمة مصر الكلية ، يطلب فيها إلزام وزارة الصحة بأن تصحح في دفاترها تاريخ ميلاده . لا أريد أن أسبق المحاكم في قراراتها ، ولكننا نعلم أن المحكمة المدنية لا اختصاص لها في هذا الموضوع ، إذ لا شأن لها بدفاتر وزارة الصحة . كما نعلم أن الدعاوى التي ترفع أمام قاضي التحضير ولا يكون للخصوم مصلحة استعجال القضاء للفصل فيها ، تتداول بين قضاة التحضير سنة أو سنتين .

وقد تبقى — إذا شاء صاحب الشأن — ثلاث سنوات . وحضرة النائب المحترم الأستاذ محمد زكي حسين — وقد كان قاضياً — يعلم هذا كما أعلمه أنا . فإذا أحيلت القضية إلى المرافعة ، وصدر فيها حكم لمصلحة المطعون في صحة انتخابه أو ضده ، فله في الحالة الثانية أن يستأنف ، وتعود القضية أيضاً إلى قاضي التحضير في محكمة الاستئناف . ومن الممكن ، يا حضرات النواب ، أن ينتهي أجل هذا المجلس بانقضاء الخمس السنوات ، وهذه القضية ما زالت منظورة أمام قاضي التحضير ، ابتدائياً كان أو استئنافياً .

ولنا أن نتساءل : ماذا يترتب على هذا ؟ يترتب عليه — كما قال بحق حضرة النائب المحترم الأستاذ فكري أباطه — أن يلغى الشرط الوارد في القانون بأن تكون سن النائب ثلاثين سنة . ويترتب على هذا أيضاً أن كل شخص لم يبلغ بعد سن الثلاثين أن يقدم نفسه للانتخاب ، فإذا نجح لجأ إلى هذه الوسيلة وبقي عضواً في هذا المجلس مدة خمس سنوات . فإذا صدر حكم من المحكمة بعد انقضاء هذه المدة فأى أثر يكون له إذ ذاك ؟ وماذا عساها تكون قيمة قرار المجلس في مثل هذه الحالة ؟

على أنني كما قلت أرى — وقد ذكرت أن شهادة الميلاد ، وعلى الرغم من قوتها ورسميتها — أنه يجوز أن تكون محل شك . إن الذي أفهمه هو أنه يعطى حضرة المطعون في صحة انتخابه مهلة معقولة لمدة شهر أو خمسة أسابيع يتقدم فيها لمحكمة المخالفات المختصة ليستصدر منها حكماً . ولا أرى مبرراً لإطالة المهلة أكثر من ذلك ، لأنه من الممكن استصدار حكم من محكمة المخالفات في ظرف ثلاثة أيام ، ومدة الإعلان فيها أربع وعشرون ساعة . فإذا قدم حضرة المطعون في صحة انتخابه هذا الطلب فعلى العين والرأس ، وإلا فإني أربأ بهذا المجلس أن يصدر قراراً ينطوي على العبث بقانون الانتخاب . ( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — حضرات النواب المحترمين : ليست هذه أول مرة عرض فيها البرلمان بمجلسيه لهذه المسألة ، فقد سبق أن طرحت هذه المسألة على مجلس الشيوخ مرات عدة كما طرحت على مجلس النواب في دورات مختلفة ، وكان الرأي الذي أخذ به المجلس في جميع هذه الحالات أن شهادة الميلاد ليست دليلاً قاطعاً على تحديد سن الشخص وإنما هي مجرد قرينة قد يكون الواقع مخالفاً لها . إنني أذكر لحضراتكم أن هذه المسألة أثارت في طعن قدم في صحة انتخاب حضرة الأستاذ على عبد الهادي وقد قيل فيه مثل ما قيل اليوم في الطعن المقدم في صحة انتخاب حضرة النائب المحترم على حسين غراب . وأذكر أيضاً أن هذه المسألة طرحت على مجلس الشيوخ في الطعن الذي قدم ضد حضرة إبراهيم الطاهري بك وكثيرين غيره ، وقد أخذ المجلس بالرأي المؤسس على رأي الفقهاء ، وهو أن شهادة الميلاد لا تعدو كونها قرينة يمكن الشخص أن يثبت ما يخالفها ، وليست هناك وسيلة أولى ولا أقطع لإثبات الحقيقة التي تخالف ما جاء بشهادة الميلاد غير الالتجاء إلى القضاء بالطريق المعروف .

وليس للمجلس أن يلوم من يلجأ إلى القضاء بالطريق الذي رسمه القانون . أما القول بأن الإجراءات قد تطول إلى سنة أو سنتين



مادة ٩٥ « ... .. »

أو ثلاث سنوات ، فليس هذا ذنب من يلجأ إلى هذا الطريق القانوني ، وإنما هو طعن في النظام القضائي ذاته . والذي أطلبه من حضراتكم هو أن تتدبروا . فإذا تبين أن الدفاع جدي وجب على المجلس أن يعطي النائب الفرصة ما دام قد سلك الطريق الذي يمهده القانون حتى تنتهي المحاكمة من النظر في أمره ، طال الوقت أو قصر . وأما افتراض أن النائب سيتلاعب بالقانون وسيمد في أجل القضية بهذا الأمر لا أظن أن حضراتكم تنسبونه لنائب أيما كان ، لهذا فإنني أوافق على طلب التأجيل حتى تنتهي المحاكمة من نظر هذه القضية . ( تصفيق )

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — ليس من اختصاصي الكلام فيما أثاره حضرة النائب المحترم الأستاذ توفيق دوس باشا فيما يتعلق بالإجراءات لأنني لست من رجال القانون ، ولكنني أقول إنها افتراضات قد تتحقق أو لا تتحقق ، وقد تحكم المحاكم فوراً وتؤخر حكمها خمس سنوات . ولا يمكن أن نبني حكماً على افتراضات قد تتحقق أو لا تتحقق . وإنما يجب أن نبني أحكامنا على أساس ثابت . ماذا تكون النتيجة إذا قضت المحاكم سريعاً ونكون هنا قد حكمنا بفصل النائب ؟ هل تستريح ضماؤكم إلى قضاء يكون سابقاً لأوانه ؟ إن الذي يدهشني ، بل وآخذني على لجنة خص الطعون ، أنها تسرعت في هذه الأمور الدقيقة وكان عليها أن تترث تعطي النائب المهلة الكافية ، بل وتمكنه من أن يقدم أوجه دفاعه وتعطيه مدة أطول مما يطلب .

لقد كنت عضواً في لجنة الطعون الماضية ؛ وأذكر أنه مضت دورة برلمانية بأكلها ولم تفصل اللجنة في طعن من الطعون ، لأننا ازمننا حدود الاعتدال وأعطينا النائب المدة الكافية للدفاع عن نفسه حتى إذا ما قضينا في أمره قضينا بضمير مستريح . ولا يمكن أن طوح بنائب لأجل اعتبارات فردية قد تتحقق أو لا تتحقق . ويجب على المجلس أن يعطي المهلة الكافية ؛ ولا ضير أن يبقى الطعن إلى آخر الدورة أو إلى الدورة المقبلة أو التي تليها تمكيناً لنائب ، ذاق المر ومر المر من الانتخابات ، أن يقدم ما يريد لإثبات صحة نيابته . ( تصفيق )

حضرة النائب المحترم على المنزلاوي بك — حضرات النواب المحترمين : إن الذي دفعني إلى التحدث إليكم في هذا الموضوع هو أن هذا الأمر الذي نتناقش فيه صادفني تماماً وقت أن تقدمت للانتخابات في سنة ١٩٢٤ ، وطعن في صحة انتخابي بأنني لم أبلغ السن القانونية . ولقد رفع الأمر للقضاء وقضى بصفة نهائية أن شهادة الميلاد لا تدل إلا على أن مبلغاً بلغ ولادة الطفل في يوم كذا وساعة كذا ، وأن هذه الشهادة لا تعتبر ورقة ملزمة إذا أمكن التدليل على عكس ذلك . هذا المبدأ أخذت به المحاكم وأقره فقهاء القانون في فرنسا .

إن الذي أعجب له كل العجب ، يا حضرات النواب المحترمين ، هو أن يحرم نائب من أن يتمكن من أن يثبت لنا بكافة الطرق والأدلة القرائن أن المولد كان قبل هذا .

ليست هذه تهمة تشين نائباً حتى إتنا نبراً من وجوده بيننا ، بل هي على العكس تدل على عبقرية وعلى ثقة .

وفي حرمان النائب من التدليل على صحة الميلاد حرمان لمن وثقوا به من حقوقهم .

ولقد رأينا أن نواباً طعن في صحة انتخابهم بأشد من هذا ومع ذلك حقق في الطعون المقدمة ضدهم . وعلى ذلك فإنني أرى أن ورقة الميلاد — بناء على أحكام المحاكم — ليست دليلاً ويجب أن يمكن النائب بكل حرية من إثبات أن سنه القانونية أزيد مما في ورقة الميلاد . ليس مما يضير حضرات الأعضاء أن يقولوا هذا النائب بينهم على أن يكون له كل الحقوق النيابية حتى يفصل في صحة نيابته . ومن لواحب أن يترك له المجال حتى يستطيع أن يدل على صحة أقواله ، ثم يفصل بعد ذلك في صحة نيابته . ويجب ألا نبني حكماً على لظن أو الحدس .

( تصفيق )

حضرة النائب المحترم توفيق دوس باشا — إنني لا أريد أن أعيد ما قلته ، إذ أن ما قلته قاله بعدى حضرة النائب المحترم على منزلاوي بك ، وهو أن هذه الورقة ليست بما لا يجوز إثبات عكس ما جاء بها .

قلبي هذا وشرحته صراحة ؛ ولا أريد أن أقول كلمة مما سبق أن قلته . إنما أريد أن أقول كلمة بسيطة موجزة رداً على ما قاله

مادة ٩٥ » ... ..

زميلنا المحترم عبد العزيز الصوفاني ، إذ أن حضرته عاب على لجنة الطعون سرعة الفصل في عملها ، وقال إن لجنة الطعون في الدورات السابقة لم تعرض على المجلس في أول دوراته ...

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — لم أقل هذا ، بل قلت إنها أخرت بعض الطعون .

حضرة النائب المحترم توفيق دوس باشا — لقد تأخرت تلك الطعون أكثر من دورة بل أكثر من دورتين .

لم أكن أنتظر أن أسمع في هذا المجلس مثل هذا القول . لقد قدمت لجنة الطعون تقارير ، فصلتم فيها حضراتكم بشأن ١٩٥ نائباً ، ووافقتم على قرارات اللجنة ، التي كانت تعقد جلسات متعددة في المجلس في ساعات الفيلظ الشديد للقيام بواجبها ، حتى أمكنها أن تغذي المجلس في كل جلساته السابقة . كنت أنتظر من حضرات أعضاء المجلس أن يقدروا عمل اللجنة لقيامها بواجبها ، ويجب أن يكون قيامها بالفصل في الطعون محل تقدير لا أن يكون محل استنكار .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر — ليس هناك استنكار لأعمال اللجنة ؛ وكلنا يقدر أعمالها .

حضرة النائب المحترم توفيق دوس باشا — بقيت لي كلمة موجزة أرد بها على ما قاله حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني ، ذلك أنه متى اتخذ الطريق القضائي لا يمكن أن نفترض أن المحكمة تؤجل أو لا تؤجل ، تنظر أو لا تنظر . ولأن هذا أولاً ليس افتراضاً بل هو الواقع الذي نعرفه ولا استثناء له . وفضلاً عن ذلك فإنني لم أقل إننا نحرم حضرة الطعون في صحة انتخابه من أن يتخذ الطريق القانوني . بل على العكس ، قلت اعطوا له الفرصة ليتخذ هذا الطريق .

وإذا فرضنا أنه اتخذ طريقاً غير قانوني ، ورفع دعوى أمام المحكمة المختلطة أو المجلس الملى — وهما غير مختصين — فإنه يترتب على ما يقول به زميلي المحترم عبد العزيز الصوفاني أن ننتظر حتى يرفع دعواه أمام الهيئة المختصة .

قلت لحضراتكم إن الهيئة المختصة هي محكمة المحالفات . أما أن ترفع الدعوى أمام محكمة غير مختصة ، وأن ننتظر الفصل فيها سنين ، فهذا ما أربأ بمجلسكم الموقر أن يؤيده .

لا يهمني مطلقاً أن تقرروا التأجيل أو غير التأجيل ، وإنما كل ما يعنيني هو أن تصدروا قراراً كباقي قراراتكم يكون محلاً للاحترام والتقدير .

( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — ذكر حضرة المقرر وسعادة رئيس لجنة الطعون في بيانها أن القانون قد رسا خطة معينة لتصحيح تاريخ الميلاد . وإنني أقرر أن قانون المواليذ الصادر في سنة ١٩١٢ لم يعين الطريقة التي يلجأ إليها من يريد تصحيح تاريخ ميلاده . وكل ما نص عليه هو إمكان تصحيح الاسم بحكم قضائي ، ولم يقل إن هناك جهة معينة مختصة بالفصل كمحكمة المحالفات أو غيرها . وإذا رجعنا إلى السوابق الخاصة بهذا الموضوع وجدنا أن بعض النواب السابقين المطعون في صحة انتخابهم لجأوا ، في تصحيح أسمائهم ، إلى طريق رفع دعوى اللجنة المباشرة وأدخلوا فيها المحالف ، أو رفع الأمر إما إلى غرفة المشورة أو إلى القضاء المدني البحت .

ومن هذا يتبين لحضراتكم أن القانون لم ينص على طريق معين لتصحيح تاريخ الميلاد . وما دام الأمر كذلك فإنه يكون من حق المطعون في صحة انتخابه أن يلجأ إلى المحكمة المدنية أو إلى أية جهة أخرى مختصة بهذا الموضوع . وهذا كل ما أردت أن أقوله .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد زكي حسين — بعد أن اتفق معنا سعادة رئيس اللجنة على مبدأ التأجيل ، أظن أنه من الأفضل . ومنعا لضياع الوقت ، أن نأخذ الرأي الآن على تأجيل الموضوع أو نظره . أما تقييد حضرة الطعون في صحة انتخابه بأن يستصدر في تاريخ معين حكماً بتصحيح تاريخ ميلاده ، فهذا غير معقول لأنه لا يملك التحكم في القضاء . وكل ما هنالك أنه يمكن أن يوجه نظر حضرة أو أن يأخذ هو على نفسه ، أن يجتهد في استعجال نظر القضية .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — لا أريد أن أتكلم في موضوع التأجيل ، إنما أريد تصحيح بعض ما ورد في كلامه . حضرة النائب المحترم الأستاذ توفيق دوس باشا ، فأقرر أنني قلت إنه ثابت في المحاضر أن هناك بعض طعون نظرت بعد أن مضى عليها دورة برلمانية ، كما أن هناك طعوناً أخرى لم يفصل فيها إلى أن حل المجلس . ففي الواقع أنني لم أتجن في كلامي هذا على لجنة الطعون .



حضرة النائب المحترم الأستاذ توفيق دوس باشا — لن يحدث الآن ما يشير إليه حضرة النائب المحترم من تأجيل نظر بعض لطمون من دورة إلى دورة .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — أمام لجنة الطعون متسع من الوقت لنظر ما لديها من الأعمال . ولم أقصد لوم اللجنة بل على العكس إنى أقدر عملها كل التقدير . غير أنى أرى من باب الجمالة أن يفسح لحضرة النائب المحترم فى الوقت بما يتسع لتقديم ، يثبت صحة تاريخ ميلاده ما دام هذا لا يمس القانون أو يخالف ضمائرنا فى شيء .

حضرة النائب المحترم الأستاذ على عبد الرازق — لكل من مجلسى النواب والشيوخ حق برلمانى قرره القانون وجرى عليه بعمل باطراد إلى الآن ، دون أن يفكر أى مجلس فى النزول عن هذا الحق .

قرر قانون الانتخاب أن لكل مجلس — دون غيره — حق الفصل فى صحة نيابة أعضائه . وظاهر أن قانون الانتخاب عندما نر هذا الحق أراد أن يفصل فصلاً تاماً بين حق البرلمان وحق السلطة القضائية .

وقد قررت بعض الدساتير السابقة أن يكون حق الفصل فى الطعون من اختصاص الهيئة القضائية ، ولكن الدستور الحالى عدل من ذلك وجعله من حق كل مجلس . وقد ورد بالمادة ٥٧ من قانون الانتخاب ما يأتى :

« كل مجلس يختص وحده بالفصل فى صحة نيابة أعضائه ، وهو المرجع الأعلى فى ذلك » .

ولا أظن أن المشرع قد أراد بهذه العبارة الأخيرة — وهى قوية جداً — غير معنى واحد ، هو أن لكل مجلس مطلق الحق فى أن يبحث صحة نيابة أعضائه دون أن يكون فى بحثه هذا مقيداً بأية سلطة ، قضائية أو غير قضائية . ومعنى هذا أن لمجلس النواب — عند النظر فى طعن من الطعون — أن يذهب إلى رأى غير ما قد تذهب إليه المحاكم ، ويكون رأيه فى ذلك هو الرأى المعمول به والواجب لتنفيذ . فإذا كان هذا حقاً — وأنا أعتقد أنه حق — فليس لمجلسكم الموقر أن يفكر تفكيراً جدياً فى أن يؤجل النظر فى طعن ما حتى فصل الجهة القضائية ، لأن هذا معناه أن المجلس ينزل طائعاً مختاراً عن حق ثابت له إلى هيئة أخرى يراد أن تكون هى صاحبة لرأى الأعلى .

( ضخمة ) .

من المفهوم أن المجلس يعطى ، بل يجب أن يعطى ، المهلة الكافية للطعون فى صحة انتخابه ليقدم كل الأدلة المؤيدة لوجهة نظره . وهذا حق طبيعى لحضرة النائب المحترم ، لا أفكر ، وأرجو ألا يفكر المجلس ، فى حرمانه منه . إنما يجب أن يحتفظ المجلس بحقه ، وأن يبقى الفصل فى صحة الانتخاب حقاً خالصاً له وحده دون أن يكون قراره موقوفاً على صدور قرار من هيئة قضائية أو غير قضائية .

المقرر — حضرات النواب المحترمين : أوجه نظر حضراتكم إلى أن هذا الطعن متعلق بأهلية حضرة النائب المحترم عند الترشيح . المقروض هو أنه قدم أوراق ترشيحه وأنه ذكر سنه . والواجب على لجنة الطعون — إذا قام لديها أى شك فى صحة انتخاب نائب ، حتى ولو لم يقدم ضده طعن — أن تتحقق من توافر الشرائط القانونية ومنها مسألة السن .

إن أمام المجلس ، حتى هذه اللحظة ، الدليل القوى الذى لم يدحض بعد على أن سن حضرة النائب المطعون فى صحة انتخابه دون الثلاثين بخمس سنين . وإنى أعتقد أن هذه الشهادة الرسمية كافية لأن تكون أساساً وسنداً لقبول الطعن وإثبات أن سن حضرته لم تبلغ الثلاثين سنة .

كانت الطعون التى من هذا القبيل تقدم فيأدر حضرة النائب المطعون فى صحة انتخابه بتقديم الدليل على أن سنه فى الواقع لا تقل عن الثلاثين ، فكان هذا التكافؤ كافياً لأن يفصل المجلس فى الموضوع .

وإنى أتصور — إذا أقررت هذا المبدأ — أنه إذا رفعت قضية على الحكومة ، لأنها تدخلت فى الانتخابات مثلاً ، فإنكم لاتباشرون أعمالكم حتى يفصل فيها !

أوجه نظر حضراتكم إلى خطورة ما أتم قادمون عليه ، لأنه إذا تقرر هذا المبدأ — وهو يهدم قاعدة أساسية هى قاعدة السن — فإنه يباح لكل من كانت سنه دون الثلاثين أن يرشح نفسه ثم يلجأ بعد ذلك إلى المحكمة المدنية ، أو محكمة المخالفات ، حيث لا خصم أمامه



مادة ٩٥ » .....

وحيث تنظر القضية في ثانية واحدة ، إذ يكفي أن يقدم الشخص الذي يريد أن يصحح تاريخ ميلاده بلاغاً ضد أحد المذكور من أسرته بأنه أهمل في قيد تاريخ ميلاده ، فيعمل تحقيق من ورقة واحدة ، وتنظر القضية في ثانية ، ويحكم بما شاء أن يحكم له به .

وإني أقصر كلامي الآن على أن سن حضرة النائب دون الثلاثين . وأمام حضراتكم الدليل الواضح على أنه ولد في أول مايو وقيد في اليوم الثالث منه .

فهل قول حضرة الطعون في صحة انتخابه إن والده لم يثبت تاريخ ميلاده دفعاً للتشاؤم ، وأنه رفع دعوى لإثبات صحة سنه ، يكفي لأن يطلب منا أن ننتظر حتى تفصل المحكمة في الدعوى ويقدم سنداً يدحض به السند الرسمي الواضح المقدم لنا ؟

والواقع أنه ليس للجنة الطعون أية رغبة في أن تتحسس لهذا الطعن ، ولكن هو الفقه والقانون . وقد كنت أريد من حضرة النائب المحترم على المنزلاوي بك أن يطرح على المجلس ذلك الفقه الفرنسي الذي أشار إليه . أما أنه يبدى فتوى في جلسة حددت لبحث الطعن دون أن يقدم مستنداً أو يبين الفقه الذي يستند إليه ، فهذا ما أرجو ألا يؤخذ به مطلقاً .

حضرة النائب المحترم على بك المنزلاوي — إني مستعد لأن أقدم لحضراتكم ما يثبت صحة ما قلته .

الرئيس — أمامي اقتراحان بإقفال باب المناقشة . وبهذه المناسبة أوجه نظر حضراتكم إلى أن الاقتراحات بإقفال باب المناقشة يجب أن يوقع عليها أكثر من عشرين نائباً . فالموافق على إقفال باب المناقشة يتفضل بالوقوف . ( وقتت أغلبية ) .

الرئيس — إذن قرر المجلس إقفال باب المناقشة .

هذا وقد قدم اقتراح بتأجيل نظر الطعن إلى أن يفصل القضاء في مسألة السن ، واقتراح ثان بأن يعطى النائب المحترم على حسين غراب مهلة ستة شهور لاستصدار حكم يدل على أنه بلغ الثلاثين سنة وقت حصول الانتخاب ، كما أنه قدم اقتراح ثالث بتأجيل النظر في الطعن لمدة شهر على أن يكلف العضو برفع دعواه بالطريق القانوني أمام محكمة المخالفات في هذه المدة وإلا حكم بقبول الطعن .

وقد تضمن أحد الاقتراحين المقدمين بإقفال باب المناقشة اقتراحاً بإعطاء النائب مهلة يتمكن فيها من رفع دعواه أمام محكمة المخالفات ، بحيث لا تتعدى هذه المهلة مدة الشهرين . ولهذا يعتبر اقتراحاً مستقلاً يؤخذ الرأي عليه .

وسأخذ الرأي الآن على ما إذا كان النظر في التقرير يستمر أم يؤجل ، فإذا تقرر التأجيل فسأخذ الرأي على مدة التأجيل .

فالموافق من حضراتكم على الاستمرار في نظر التقرير يتفضل بالوقوف .

( وقتت أقلية ) .

الرئيس — إذن تقرر تأجيل النظر في التقرير . والآن سأخذ الرأي على الاقتراح الأبعد مدى ، وهو الخاص بتأجيل نظر الطعن إلى أن يفصل القضاء في مسألة السن . فالموافق من حضراتكم على هذا الاقتراح يتفضل بالوقوف .

( وقتت أغلبية ) .

الرئيس — إذن قرر المجلس تأجيل نظر الطعن إلى أن يفصل القضاء في مسألة السن .

( في ٣٠ مايو سنة ١٩٣٨ ) .

أداة ٩٥ » ... .. «

(١) مركز العمل المنصوص عليه في المادة ٢٦ من قانون الانتخاب يجب أن يفسر بأضيق معانيه بالنسبة للموظفين المرشحين الذين تشمل دائرة أعمالهم جهات القطر كله ، كالوزراء ومديرى المصالح .

(٢) لا يقبل طعن في عضو بحجة أن بعض مندوبيه في لجنة الانتخاب الدائمة يجهلون القراءة والكتابة .

### تقرير لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابات

عن الطعن المقدم من على بسيونى في صحة انتخاب حضرة النائب المحترم محمد فهمى عبد المجيد بك

أشير إلى الكتاب الآتى :

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرفع مع هذا تقرير لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابات عن الطعن المقدم في صحة انتخاب حضرة النائب المحترم محمد فهمى عبد المجيد بك رجاء عرضه على المجلس .

وقد انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن على أبو النصر مقررًا لها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة

توفيق دوس

الرئيس ( حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد بهى الدين بركات باشا ) — الكلمة لحضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن على أبو النصر ( المقرر ) — أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة :

« راجعت لجنة فحص الطعون الأوراق الإدارية الخاصة بالترشيح فتأكدت من أن الشروط القانونية تتوافر في حضرة النائب المحترم المطعون في صحة انتخابه .

ثم راجعت أوراق الانتخاب فلم تر عليها مأخذاً .

نتيجة الانتخاب :

عدد

٥٣٥٥ مجموع الأصوات التى نالها المطعون في صحة انتخابه .

٤٢٨ » » » فريد إبراهيم جرجس افندى .

٥٧٨٣ » » الصحيحة .

في قبول الطعن شكلاً :

قدم الطعن في الميعاد القانونى ؛ وهو مصدق عليه — وعلى ذلك يكون مقبولا شكلاً .

أوجه الطعن

الوجه الأول :

يلخص في أن حضرة المطعون في صحة انتخابه رشح نفسه في دائرة عمله الخاصة ( دائرة العطارين بالإسكندرية ) إذ أنه — بحكم رخصته — وكيل عام لمصلحة الجمارك ، وتقع هذه الدائرة في اختصاص عمله .

تنص المادة ٢٦ من قانون الانتخاب على أنه « لا يجوز أن يرشح الموظف نفسه في دائرة عمله الخاصة » .

مادة ٩٥ » ... ..

ويفهم من هذا أن دائرة العمل يجب أن تفسر بالمعنى الضيق ، إذ لو فسرناها مطلقة لما جاز للوزير أو وكيل الوزارة أو مديري المصالح أو وكلائهم أن يرشحوا أنفسهم ، لأن جميع دوائر القطر تقع في دائرة اختصاصهم . وهذا هو الحال مع وكيل عام مصلحة الجمارك والإنتاج — ومن اختصاصه الإشراف على جميع بلاد القطر — فلا يستطيع أن يرشح نفسه في أية دائرة إذا فسرت المادة بالمعنى الذي يريده الطاعن . وهذا ما لا يمكن التسليم به عقلا ، فضلا عن منافاته لروح الدستور .

... ..  
... ..  
... ..  
... ..

الوجه التاسع :

يلخص في أن بعض الناخبين المعينين من قبل حضرة محمد فهمي عبد المجيد بك كانوا لا يعرفون القراءة والكتابة .  
نصت المادة ٣٥ من قانون الانتخاب في فقرتها الرابعة على ما يأتي :

« لكل مرشح أن يعين خمسة من الناخبين يبلغ أسماءهم كتابة إلى رئيس لجنة الانتخاب الوقتية في اليوم السابق على يوم الانتخاب . وينتخب هؤلاء الناخبون المعينون من قبل المرشحين من بينهم ثلاثة » . ومن هذا يستفاد أن القانون لم يشترط القراءة والكتابة في الأشخاص المعينين من قبل المرشحين .

لهذه الأسباب ترى اللجنة رفض هذا الطعن ، وتقترح على المجلس إعلان صحة نيابة حضرة النائب المحترم محمد فهمي عبد المجيد بك «  
حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — لى ملاحظة بسيطة على ما ورد بالوجه التاسع من الطعن . صحيح إن القانون لم ينص على أن مندوبي المرشح في اللجنة النهائية يجب أن يكونوا ملين بالقراءة والكتابة ، إلا أنه اشترط ذلك في أعضاء اللجنة المؤقتة . وإذا قابلنا بين عمل اللجنتين اتضح أن توافر هذا الشرط ألزم في أعضاء اللجنة النهائية . وفي رأي أن التشريع ناقص من هذه الوجهة . لأنه كان يجب اشتراط إلمام مندوبي اللجنة النهائية بالقراءة والكتابة ، لأنها تتولى الفصل في مسائل قانونية ، وكذلك فرز الأصوات . ولا شك أن هذا يتطلب الإلمام بالقراءة والكتابة ، فأرى أن يشار إلى ذلك إلى أن يسد هذا النقص في التشريع .

المقرر — إن ما يقوله حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام يعتبر تعديلا لنص القانون . وقد رسم الدستور الطريق الواجب اتباعه لإجراء مثل هذا التعديل ؛ فإذا كان حضرته لا يزال عند رأيه فليتبّع ذلك الطريق .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — أنا لم أعرّض لهذا ، وإنما قلت فقط إنه تحسن الإشارة إلى المسألة إلى أن يسد النقص الموجود في القانون .

الرئيس — هل توافقون على تقرير اللجنة ؟

( موافقة عامة ) .

الرئيس — إذن أعلن صحة نيابة حضرة النائب المحترم محمد فهمي عبد المجيد بك .

( في ٣٠ مايو سنة ١٩٣٨ ) .



مادة ٥٩ « ... .. »

موانع الأهلية لحق الانتخاب ، الدائم أو المؤقت ، والمذكورة في المواد الرابعة والخامسة والسادسة من قانون الانتخاب —  
هذه الموانع المذكورة على سبيل الحصر ، فلا تجوز الزيادة عليها .

تقرير لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابة

عن الطعن المقدم من غالى غبريال رزق الله في صحة انتخاب حضرة النائب المحترم على كامل كيلاني

أشير إلى الكتاب الآتي :

« حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أتشرف بأن أرفع مع هذا تقرير لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابة عن الطعن المقدم في صحة انتخاب حضرة النائب المحترم الأستاذ على كامل كيلاني رجاء عرضه على المجلس .

وقد انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم الأستاذ على محمد الحشخاني مقررًا لها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

رئيس اللجنة

توفيق دوس

تحريراً في ٢٥ مايو سنة ١٩٣٨

الرئيس ( حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد بهي الدين بركات باشا ) — الكلمة لحضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ على محمد الحشخاني ( المقرر ) — أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة :

« راجعت لجنة فحص الطعون الأوراق الإدارية الخاصة بالترشيح فتأكدت من أن الشروط القانونية تتوافر في حضرة النائب المحترم المطعون في صحة انتخابه . ثم راجعت أوراق الانتخاب فلم تر عليها مأخذاً .

نتيجة الانتخاب

عدد

٦٨٦٩ مجموع الأصوات التي حصل عليها المطعون في صحة انتخابه .

١٢١٥ » » » » أحمد قرشي بك .

٧ » » » » عثمان علي افندي .

١ » » » » محمد فهمي خليل افندي .

٨٠٩٢ مجموع الأصوات الصحيحة .

٩ » » الباطلة .

٨١٠١ المجموع الكلي .

في قبول الطعن شكلاً :

قدم الطعن في الميعاد القانوني ؛ وهو مصدق عليه — وعلى ذلك يكون مقبولا شكلاً .

أوجه الطعن

تنحصر أوجه الطعن فيما يلي :

الوجه الأول :

إن المطعون في صحة انتخابه لا يملك حق الترشيح لسبق الحكم عليه في سنة ١٩٣٥ بتغريمه خمسة جنهات لتعد على وكيل النيابة . وترى اللجنة أن هذا الوجه مرفوض ، لأنه مع افتراض صحة الواقعة فإنه وإن كان من شرائط صحة النيابة أن يكون العضو

مادة ٩٥ » ..... (

حائزاً لأهلية الناخب، إلا أن جرائم التعدي لا تحرم حق الانتخاب أبداً ولا مؤقتاً، وبالتالي حق الترشيح، لأنها ليست من الجرائم أو الأحوال الواردة على سبيل الحصر في المواد ٤ و ٥ و ٦ من قانون الانتخاب.

.....  
.....  
.....  
.....

لهذه الأسباب ترى اللجنة رفض الطعن، وتقرح على المجلس إعلان صحة نيابة حضرة النائب المحترم على كامل كيلاني.

الرئيس — هل توافقون على تقرير اللجنة؟

(موافقة عامة).

الرئيس — إذن أعلن صحة نيابة حضرة النائب المحترم على كامل كيلاني.

(في ٣٠ مايو سنة ١٩٣٨).

الأصوات الباطلة لا تحسب في تحديد الأغلبية المطلقة.

الطعن المقدم في صحة انتخاب حضرة النائب المحترم محمود حنفي بك

أشير إلى الكتاب الآتي :

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أتشرف بأن أرفع مع هذا تقرير لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابات عن الطعن المقدم في صحة انتخاب حضرة النائب المحترم، محمود حنفي بك رجاء عرضه على المجلس.

وقد انتخبني اللجنة مقررًا لها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

تحريراً في ٣٠ مايو سنة ١٩٣٨

رئيس اللجنة

توفيق دوس

الرئيس (حضرة صاحب العزة محمد راغب عطيه بك، وكيل المجلس) — الكلمة لحضرة المقرر.

حضرة النائب المحترم الأستاذ توفيق دوس باشا (المقرر) — أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة :

راجعت لجنة فحص الطعون الأوراق الإدارية الخاصة بالترشيح فتبين لها أن الشرائط القانونية تتوافر في حضرة النائب المحترم،

الطعون في صحة انتخابه. ثم راجعت أوراق الانتخاب فلم تر عليها مأخذاً.

نتيجة الانتخاب:

عدد

١٣٧٧ مجموع الأصوات التي نالها المطعون في صحة انتخابه.

١١٠٩ » » » أحمد حمدي سيف النصر باشا

٢٣٩ » » » عبد الفتاح عزام بك.

٧ » » » الأستاذ حسين عبد الرازق.

٢٧٣٢ » » الصحيحة.

١٥١ » » الباطلة.

٢٨٨٣ المجموع الكلي.

مادة ٩٥ « ... .. »

في قبول الطعن شكلا :

قدم الطعن في الميعاد القانوني ؛ وهو مصدق عليه — وعلى ذلك يكون مقبولا شكلا .

### أوجه الطعن

تلخص أوجه الطعن فيما يلي :

الوجه الأول :

لم ينل المطعون في صحة انتخابه الأغلبية المطلقة لعدد الأصوات التي أعطيت ، بما في ذلك الأصوات الباطلة .

بحث في هل تدخل الأصوات الباطلة في حساب الأغلبية المطلقة

لاحظت لجنة فحص الطعون أن أربع لجان انتخابية اختلفت في تفسير الطريقة التي تتبع في حساب الأغلبية المطلقة . فبينما رأت لجنة مصر القديمة ونقطة عزب شبرا من جهة أن العول عليه هو الأصوات الصحيحة ، إذ اعتمدت لجنتا بندر النيا والفنت من جهة أخرى رأيا مخالفا . فاعتبرت أن الرأي الصحيح هو وجوب احتساب أصوات الناخبين الذين أعطوا أصواتهم بما في ذلك الأصوات الباطلة . لذلك رأت لجنة فحص الطعون أن يكون بحثها شاملا جامعا للموضوع من جميع نواحيه .

تلاحظ اللجنة أن منشأ الاختلاف في وجهتي النظر راجع إلى الخلاف على تفسير المادة ٤٧ من قانون الانتخاب ، ونصها : ينتخب عضو مجلس النواب بالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات التي أعطيت .

فإذا لم يحصل أحد من المرشحين في المرة الأولى على الأغلبية المطلقة ، يعاد الانتخاب في مدى خمسة أيام بين المرشحين اللذين نالا العدد الأكثر من الأصوات . فإذا تساوى معهما أو مع أحدهما واحد أو أكثر من المرشحين الآخرين ، اشترك معهما في المرة الثانية . وفي المرة الثانية يكون الانتخاب بالأغلبية النسبية لعدد الأصوات الصحيحة التي أعطيت .

فإذا حصل اثنان فأكثر من المرشحين على أصوات متساوية ، اقترعت اللجنة بينهم ، وكانت الأولوية لمن تعينه القرعة . ولأجل تفهم مدى معنى هذه المادة يحسن أن نذكر الأدوار التي مرت بها منذ وضع قانون الانتخاب ، ثم نخرج من هذا إلى أن التفسير الصحيح للمادة هو أن الأغلبية المطلقة مقصود بها أغلبية الناخبين الذين أعطوا أصواتا صحيحة .

أحال مجلس النواب في مايو سنة ١٩٢٤ قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ على لجنة الحقانية ، فنظرته ودرست المشروع المقدم من الحكومة ، ثم أدخلت عليه بعض التعديلات . وقد كان نص المادة المشار إليها آنفاً (رقم ٥٨ من ذلك القانون) كما هو الآن ، ما عدا الفقرة الثالثة فقد كان نصها : « وفي المرة الثانية يكون الانتخاب بالأغلبية النسبية لعدد الأصوات التي أعطيت » . فأدخلت لجنة الحقانية عليها تعديلا بإضافة كلمة « الصحيحة » بعد كلمة « الأصوات » . ولم يرد في تقرير اللجنة ، ولا في المناقشات التي دارت في المجلس ، السبب الذي دعا إلى إجراء هذا التعديل . ولم يتنبه أحد إلى وجوب وضع كلمة « الصحيحة » في الفقرة الأولى أيضاً .

ثم صدر قانون انتخاب جديد رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠ ، وقد ورد في الفقرتين الأولى والثالثة من المادة ٥٠ ( المقابلة للمادة ٥٨ من قانون سنة ١٩٢٤ ) عبارة « عدد الأصوات التي قررت اللجنة صحتها » .

صدر بعد ذلك الرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ ( الحالي ) ؛ وقد بحث به قانون الانتخاب السابق . ومنطوق المادة ٤٧ منه يطابق نص المادة ٥٨ من القانون القديم تمام المطابقة .

السوابق التي أخذ بها مجلس النواب والتقاليد التي سار عليها :

وفي مستهل الحياة النيابية الحديثة وضعت لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابات مبادئ عامة للسير على مقتضاها ، فناقشها المجلس بجلسته ٥ أبريل سنة ١٩٢٤ ، وأصدر فيها حكمه . وقد نص في المبدأ السابع منها على ما يأتي :

« وفيما تقرّر من المبادئ أن الأصوات الباطلة لا تحتسب في تحديد الأغلبية المطلقة » .



مادة ٩٥ » ... ..

وقد اعترض أحد حضرات النواب المحترمين وقتئذ على هذا المبدأ قائلاً : إن المادة ٥٨ من قانون الانتخاب ( وهي التي تعادل المادة ٤٧ من القانون الحالي ) صريحة في أن العضو لكي ينتخب يجب أن يحصل على الأغلبية المطلقة لعدد الأصوات التي أعطيت ؛ رز قصد بذلك « الصحيحة » . فرد حضرة مقرر اللجنة بأن هذه المسألة طرحت على بساط البحث في فرنسا ، واستقر الرأي في النهاية على حذف الأصوات الباطلة من عملية الانتخاب عند تقرير الأغلبية المطلقة ، وأن لجنة فحص الطعون عندئذ رأت الأخذ بهذا المبدأ ، وهو نتيجة تجارب فرنسا مدة نصف قرن .

وانتهى الأمر في مجلس النواب في تلك الجلسة إلى رفض اقتراح قدمه حضرة العضو المعارض بالمعنى الذي سبق . وقرر المجلس الموافقة على المبدأ الذي وضعته لجنة فحص الطعون ( راجع ص ١٢٣ من مجموعة مضابط سنة ١٩٢٤ ) .

ثم اتبع المجلس هذه القاعدة في نظر الطعون التي عرضت عليه سنة ١٩٢٤ ورفض الطعون المقدمة في صحة انتخاب حضرات عبد الغنى سليم عبده بك ( صفحة ٢٠٩ ) ، وعبد الرحمن الرافعي بك ( ٢١٣ ) ، ومحمد نجيب برعى بك ( ملحق مضبطة ١٩/٤/١٩٢٤ ) .

ولا يمكن أن يقال إن التعديل الذي أدخل على نص الفقرة الثالثة من المادة ٥٨ من قانون الانتخاب القديم ( المادة ٤٧ من القانون الحالي ) قصد به أن يكون هناك حكمان : أولهما إذا كان الانتخاب لأول مرة فعندها يجب الحصول على الأغلبية المطلقة ، ويدخل في ذلك الأصوات الباطلة ؛ وثانيهما عند إعادة الانتخاب وأنه في هذه الحالة تكفي الأغلبية النسبية لعدد الأصوات الصحيحة . إذ فضلاً عن أننا لا نرى حكمة في التفريق بين الإجراء الذي يتبع في الانتخاب لأول مرة أو في المرة الثانية فإن مما لا جدال فيه أن المجلس عندما أدخل التعديل على نص هذه المادة كان أمامه التفسير الصحيح الذي وضعه قبل ذلك — وفي نفس الدورة — عند الأخذ بالمبدأ السابع للجنة فحص الطعون ، وأن المجلس لو كان قصد إلى اتباع رأي مخالف لهذا المبدأ لنص صراحة في المادة على تغييره .

يؤكد قولنا هذا ويؤيده ما سار عليه المجلس بعد إدخال التعديل في سنة ١٩٢٤ . فقد استمر على تطبيق قاعدة عدم احتساب الأصوات الباطلة ؛ وقرر في سنة ١٩٢٦ رفض الطعن المقدم في صحة انتخاب حضرة النائب المحترم الشيخ أحمد محمد خليل أبو سديرة ( ص ٤٦ من مجموعة مضابط سنة ١٩٢٦ ، دور الانعقاد الأول ) .

وفوق ذلك لا يمكن أن يقال إن عدم النص في الفقرة الأولى من المادة ٤٧ من المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ على عبارة « الأصوات الصحيحة » مقصود به العدول عن المبدأ الوارد في المادة ٥٠ من قانون أكتوبر سنة ١٩٣٠ بالنص في فقرتها الأولى والثالثة على عبارة « الأصوات الصحيحة التي قررت اللجنة صحتها » ، ذلك لأن قانون سنة ١٩٣٠ ألغى قانون سنة ١٩٣٥ إلغاء تاماً . ولأن المادة ٤٧ من القانون الأخير إن هي إلا المادة ٥٨ من القانون القديم بحروفها . ومن ثم فقد عادت المادة إلى ما كانت عليه قبلاً بما في ذلك التفسير الذي أخذ به المجلس وأصبح تقليداً من تقاليده .

وفضلاً عن ذلك فالفهم بداهة أن الأصوات الباطلة في حكم العدم ، ويجب ألا تحتسب لهذا المرشح أو ذاك ، ولا يصح أن يضار بها أحدهما دون الآخر . فإذا أدخلت هذه الأصوات في حساب الأغلبية المطلقة كان هذا مدعاة للإضرار بالمرشح الذي نال أكثر الأصوات واستفاد منها المرشح الآخر . ولو دخلت هذه الأصوات الباطلة في الحساب لوصلنا إلى نتيجة غريبة ، كما يتبين من المثل الآتي : حصل أحد المرشحين على ٢٠٠٠ صوت ، وحصل منافسه على ١٩٩٩ صوتاً ، فيكون الأول فائزاً . ولكن حضر في نهاية الأمر ناخب وأراد أن يعطى صوته للأول ، ولكنه أخطأ فكتب على ورقة الانتخاب « إنه ينتخبه » فتعتبر هذه الورقة باطلة . فإذا أدخلنا هذا الصوت الباطل في الحساب قلنا بإعادة الانتخاب ، وتكون النتيجة أن هذا الناخب قد أساء إلى المرشح الأول وأسقطه بانتخابه إياه ، ولو أنه كان انتخاباً باطلاً .

ومما يرجح الرأي الذي نقول به من أن قانون الانتخاب لا يعول إلا على الأصوات الصحيحة دون غيرها ، وأنه لا يقيم للأصوات الباطلة أي وزن ، أنه نص في مادته ٢٣ على أنه إذا لم يحز المرشح في الانتخاب عشر الأصوات الصحيحة التي أعطيت ضاع عليه التأمين الذي يودعه خزانة المديرية أو المحافظة وقت الترشيح .

يضاف إلى ذلك ما ورد في المادة ٤٧ مما يترتب عليه حتماً أن الممول عليه هو الأصوات الصحيحة دون سواها . ذلك أن افتراض احتساب الأصوات الباطلة ضمن المجموع قد يترتب عليه في بعض الحالات ألا يكون في دائرة ما سوى مرشحين اثنين فقط ، وألا يحصل

أداة ٩٥ « ... .. »

حد منها على أغلبية مجموع الأصوات — الصحيح منها والباطل — في حين أن يكون أحدها قد حصل على أغلبية الأصوات الصحيحة . فيجب هذه الحالة إعادة الانتخاب بين هذين المرشحين مع عدم وجود منافس ثالث لهما في الدائرة . ولنضرب لذلك مثلا : لنفرض أن مجموع لأصوات الصحيحة التي أعطيت في دائرة ما هو ألف صوت ، والأصوات الباطلة مائة ؛ وأخذ أحد المرشحين الاثنين في الدائرة خمسمائة صوت وعشرة صحيحة ، وحاز زميله أربعمائة صوت وتسعين . فعلى نظرية ضم الأصوات الباطلة يجب أن تكون الأغلبية المطلقة ٥٥١ ؛ وعلى ذلك يجب أن يعاد الانتخاب بين المرشحين .

احتمال هذا الفرض يناقض المادة ٧٧ المذكورة التي تنص صراحة على أنه لا يتصور إعادة الانتخاب إلا إذا كان هناك أكثر من مرشحين اثنين في الدائرة ، بدليل قولها إن إعادة الانتخاب تحصل بين المرشحين اللذين نالا أكثر الأصوات . فهي تفترض حتما أن يكون هناك أكثر من اثنين لا يحوز أحد منهم الأغلبية المطلقة ؛ ولذلك يجب إعادة الانتخاب بين الاثنين اللذين نالا أكثر الأصوات .

وما دام الشارع افترض عدم جواز إعادة الانتخاب في الدائرة التي يكون فيها أكثر من مرشحين اثنين ، فمعنى هذا حتما أن المعول عليه هو الأصوات الصحيحة كما تقدم .

ولم يفت وزارة الداخلية التفسير الصحيح للمادة ٧٧ من قانون الانتخاب ، فوجهت لجان الانتخاب التوجيه الصحيح بأن أصدرت بعد إجراء الانتخاب سنتي ١٩٣٦ و ١٩٣٨ تعليمات تتضمن التفسير الذي نقول به . وجاء في هذه التعليمات في الفقرة ٣٢ ما يأتي :

« يعلن رئيس لجنة الفرز نتيجة الانتخاب للناخبين الحاضرين . وإذا حصل أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة التي أعطيت يعتبر منتخبا ويعلن اسمه ، وإلا فيعلن الرئيس عدم حصول أحد من المرشحين على الأغلبية المطلوبة الخ » .

وبمناسبة ما اتبعته لجنة الفرز بدائرة الفنت استفتت وزارة الداخلية قسم قضاياها فأفتى بالأخذ بالتفسير الذي اتبعه مجلس النواب متبعاد الأصوات الباطلة واحتساب الأغلبية المطلقة على أساس الأصوات الصحيحة .

ويؤيد هذا الرأي الحكم الذي أصدرته في هذا المعنى محكمة بني سويف الابتدائية الأهلية في ٣ مايو سنة ١٩٣٠ عند النظر في طعن بوجه إلى أعضاء مجلس المديرية ( راجع ص ٩٠٠ من مجلة المحاماة السنة العاشرة ) . ولو أن الآراء التي تبديها وزارة الداخلية أو قسم قضاياها أو المحاكم لا تفيد المجالس ، إلا أننا رأينا أن نوردتها من قبيل الاستئناس وللتدليل على أن الرأي الذي تراه لجنة فحص الطعون هو الرأي المعول عليه من الجهات المختلفة .

لهذا يكون الرأي الذي اعتمدته لجنة الفرز بمصر القديمة ونقطة عزب شبرا هو الرأي الصحيح ، ويكون الرأي الذي اتبع في لجنتي نيا والفنت خاطئا .

وعلى ذلك يكون هذا الوجه مرفوضا .

... ..  
... ..  
... ..  
... ..

#### لهذه الأسباب

ترى اللجنة رفض هذا الطعن وتقرح على المجلس إعلان صحة نيابة حضرة النائب المحترم محمود حنفي بك .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد توفيق خليل بك — حضرات النواب المحترمين : سأقصر كلامي على الوجه الأول من الطعن



مادة ٩٥ » .....

لأنى لا أريد أن أعرض للوجوه الأخرى منه ، وما يدعونى إلى تناول هذا الوجه بالذات هو أن لجنة الطعون قد قرّ رأيها على عدم احتساب الأصوات الباطلة عند فرز الأصوات لمعرفة نتيجة الانتخاب .

.....  
.....  
.....  
.....

أما ما استشهدت به اللجنة من أن مجلس النواب الفرنسى لا يعتبر الأصوات الباطلة ، فلا أرى فى حاجة إلى الردّ عليه ؛ لأن المسألة ظلت زمناً طويلاً مثار خلاف إلى أن وضع لها تشريع خاص يقضى بعدم احتساب الأصوات الباطلة . وهذا التشريع لا وجود له عندنا كما بينت فى كلامى على المادة ٤٧ من قانون الانتخاب .

وقد رجعت إلى رأى قسم القضايا الذى تستند إليه اللجنة ، فوجدت فيه ما يفيد خطأ الرأى الذى ذهبت إليه اللجنة ، إذ ذكر فى القضايا فى آخر قراره أنه بالنظر إلى أن مجلس النواب قد وضع فيما مضى مبدأ سار عليه فيعتبر هذا الرأى هو الصحيح .

حضره النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه — ألسنا نحن الهيئة التشريعية ؟ !

الرئيس — أرجو ألا يتكلم حضرة النائب المحترم قبل أن تعطى له الكلمة .

حضره النائب المحترم محمد توفيق خليل بك — انظروا ، يا حضرات النواب المحترمين ، إلى ما تقوله اللجنة من أنها لا تتصور وجود حالة ينطبق عليها وجوب توافر الأغلبية المطلقة إلا حالة ما إذا كان هناك أكثر من مرشحين . مع أن تصور هذا سهل وميسور ، إن لا تحتما الداخلية تنص فى المادة الثالثة فيها على أن رئيس المجلس — وهو واحد — لا ينتخب إلا بالأغلبية المطلقة . وكذلك الوكيلان — وهما اثنان — لا ينتخبان إلا بالأغلبية المطلقة .

المقرر — إن اشتراط توافر الأغلبية المطلقة فى أى انتخاب يفيد قطعاً أن المرشحين أكثر من اثنين . أما ما استشهد به حضر الأستاذ توفيق خليل بك من أن رئيس المجلس واحد ووكيليه اثنان ومع ذلك ينتخبون بالأغلبية المطلقة ، فردّى عليه أن واضع اللائحة الداخلية افترض — عند وضع المادتين الثالثة والمائة — احتمال وجود أكثر من مرشحين اثنين لكراسى الرئاسة والوكالة ، وليد هذا مستحيلاً .

يؤيد رأى اللجنة أيضاً العبارتان الواردتان فى المادة ٤٧ من قانون الانتخاب ، والمادة ١٠٠ من اللائحة الداخلية ، وهما :  
« يعاد الانتخاب بين المرشحين اللذين نالا العدد الأكثر من الأصوات ؛ ويعاد الانتخاب بين العضوين اللذين نالا أكثر الأصوات عدداً » .

فعبارة « العضوين اللذين » تفيد حتماً أن المرشحين يزيدون على اثنين .

حضره النائب المحترم الأستاذ محمد توفيق خليل بك — يا حضرات النواب المحترمين : هناك حالة أخرى تؤيد وجهة نظرى وذلك أن القانون ينص صراحة على كل حالة يرى فيها لزوم الأخذ بالأصوات الصحيحة وحدها . وفى المادة ٢٣ نص على أنه إذ لم يحز المرشحين عشر الأصوات الصحيحة التى أعطيت على الأقل فقد تأمينه الذى أودعه وقت الترشيح .

حضره النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر — هذا دليل ضد رأيك .

حضره النائب المحترم الأستاذ محمد توفيق خليل بك — نص فى الفقرة الأولى من المادة ٤٧ على أن ينتخب عضو مجلس النواب بالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات التى أعطيت . فإذا تركنا هذه المادة على إطلاقها كان معنى ذلك أن الأصوات الباطلة يجب أن تحتسب وهذا رأى أدليت به وللمجلس الرأى الأخير .

حضره النائب المحترم على التزلاوى بك — يا حضرات النواب المحترمين : لى كلمة صغيرة أريد إبداءها : لقد سبق للمجلس أن :



إادة ٩٥ « ... .. »

ن مثل هذا الأمر عند نظره في صحة انتخاب الأعضاء المطعون في صحة انتخابهم . وقد كانت كل تقارير اللجنة قائمة على أن الأصوات الباطلة لا تحسب . وبناء على ذلك يعتبر هذا مبدأ سار عليه المجلس ، فلا محل إذن للكلام في هذا الشأن .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر — لى ملاحظة صغيرة على ما قاله حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد توفيق خليل بك . قال حضرته إنى كنت فى سنة ١٩٢٤ من أنصار الرأى القائل باحتساب الأصوات الباطلة . نعم ، كان هذا رأى ، إلا أن المجلس إذ ذاك لم يأخذ به . زكان حضرة توفيق خليل بك عضواً فى لجنة الطعون التى وضعت المبادئ التى أخذ بها المجلس ، ومن هذه المبادئ عدم احتساب الأصوات الباطلة ، وقد يكون هذا دليلاً على أن الدنيا تلف .

( تصفيق ) .

المقرر — أظن أنه لا داعى بعد ذلك للرد .

الرئيس — هل توافقون على تقرير اللجنة ؟

( موافقة عامة ) .

الرئيس — إذن أعلن صحة نيابة حضرة النائب المحترم محمود حنفى بك .

( فى ٨ يونيه سنة ١٩٣٨ ) .

(١) الأصوات الباطلة لا تحسب فى عملية الانتخاب .

(٢) إجراء رئيس اللجنة للقرعة بين مندوبى كل مرشح على حدة — دون إجرائها بين مندوبى جميع المرشحين ، حسب نص المادة ٣٥ من قانون الانتخاب — لا يبطل عملية الانتخاب .

(٣) عدم استعانة لجنة الانتخاب برجال الإدارة فى تعرف شخصية الناخبين الذين لا يحملون تذاكر انتخاب لا يبطل أصواتهم ولا يؤثر فى نتيجة العملية .

الطعنان القدمان فى صحة انتخاب حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود أبو الفتح

أشير إلى الكتاب الآتى :

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرفع إلى سعادتك مع هذا تقرير لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابات عن الطعنين المقدمين فى صحة انتخاب حضرة نائب المحترم الأستاذ محمود أبو الفتح .

وقد انتخبنتى اللجنة مقررآ لها أمام المجلس .

وتفضلوا سعادتك بقبول فائق الاحترام ؟

القاهرة فى ١١ مايو سنة ١٩٣٨ رئيس اللجنة

توفيق دوس

الرئيس ( حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد بهى الدين بركات باشا ) — الكلمة لحضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم توفيق دوس باشا ( المقرر ) — أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة :

راجعت لجنة فحص الطعون الأوراق الإدارية الخاصة بالترشيح فتحرقت من أن الشرائط القانونية تتوافر فى حضرة النائب المحترم طعون فى صحة انتخابه . ثم راجعت أوراق الانتخاب فلم تر عليها مأخذاً .

نتيجة الانتخاب :

عدد	مجموع الأصوات التي نالها المطعون في صحة انتخابه .
٢٩٤	» » » الأستاذ جلال حسين .
١٨٨	» » » الأستاذ محمد توفيق حسين
٩٩٨	» » » الصحيحة .
٣٤	» » » الباطلة .
١٠٣٢	المجموع الكلى .

في قبول الطعن شكلا :

قدم الطعان في الميعاد القانوني ؛ وكلاهما مصدق عليه — وعلى ذلك يكونان مقبولين شكلا .

الطعن الأول

أوجه الطعن

الوجه الأول :

يقول الطاعن إن المطعون في صحة انتخابه ؛ لم يحصل على الأغلبية المطلقة لأصوات الناخبين ؛ وذلك لأن لجنة الفرز استبعدت من مجموع الأصوات التي أعطيت ، الأصوات الباطلة؛ واعتبرت أن العبرة في مجموع هذه الأصوات إنما هو مجموع الأصوات الصحيحة . في حين أنها لو احتسبت الأصوات الباطلة لكانت النتيجة أن المطعون في صحة انتخابه لم ينل سوى النصف ، أي أنه لم ينل الأغلبية المطلقة . وترى لجنة فحص الطعون أن الطاعن أخطأ في تفسير المادة ٤٧ من قانون الانتخاب . وأن المعول عليه احتساب الأغلبية المطلقة للأصوات التي أعطيت صحيحة ، وذلك استناداً إلى الأسباب التي يبتها في تقريرها عن الطلب الذي قدم بشأن الانتخاب الذي جرى بدائرة الفت .

لهذا ترى اللجنة رفض هذا الوجه .

الوجه الثاني :

يلخص هذا الوجه في أنه حصل الاقتراع على أعضاء اللجنة النهائية بين مندوبي كل مرشح على حدة ، في حين أن المادة ٣٥ صرحت في وجوب اقتراع عام بين المتساوين من مندوبي المرشحين .

وهذا الإجراء من لجنة الانتخاب خاطئ بلا شك . ولكن الطعن فيه غير منتج ، بل من المحقق أن فيه ضمناً لمصلحة المرشحين أكثر من أي طريق آخر يمكن اتباعه ، لأنه بهذه الحالة يكون كل مرشح ممثلاً في اللجنة . وفضلاً عن ذلك فإنه لم ينسب للجنة المذكورة أية مخالفة في عملية الانتخاب ، كما أن ممثل الطاعن في اللجنة لم يحتج ووقع على المحضر .

.....  
.....  
.....  
.....

## الطعن الثاني

### الوجهان الأول والثاني :

تخير رئيس لجنة الشراية للأستاذ محمود أبو الفتح . ويقول الطاعن إن هذا ثبت بدليل رسمي في محضر الجلسة ؛ إذ حصلت شادة بينه وبين حضرة مأمور قسم شبرا الجديد دونت في المحضر ، سببها أن رئيس اللجنة تركها وخرج على باب القسم وطلب صراحة اخي الأستاذ أبو الفتح ، مما اعتقد معه الجميع أن رغبة الحكومة هي هذه .

والثابت في المحضر أن الأستاذ أبو الفتح شكاً لرئيس اللجنة من أن البوليس يمنع الناخبين من الوصول إلى غرفة الانتخاب بحجة عدم وجود تذاكر معهم ، فخرج الرئيس وأمر بالسماح لكل ناخب بالدخول لإعطاء صوته ، ولو لم تكن معه تذكرة ، ما دام يمكنه أن ثبت شخصيته .

وهذا إجراء صحيح لا غبار عليه .

### الوجه الثالث :

يقول الطاعن إن الأستاذ محمود أبو الفتح كان يخرج ثم يعود ومعه كشف بأسماء معينة ، ويقدم هذا الكشف لرئيس اللجنة يتسلمه ويأمر بالبشجاء ويش بإحضار جميع من بهذا الكشف الخ .

وهذا التصرف من حق المرشح ومن واجب الرئيس . فإذا تحقق الرئيس من شخصية هؤلاء الأشخاص وثبت أن أسماءهم واردة ، كشف الانتخاب وجب عليه أن يأخذ أصواتهم .

### الوجه الرابع :

حجز التذاكر عن بعض الناخبين .

هذا الوجه غير منتج ، لأن لكل ناخب حق إعطاء صوته . فإذا لم تكن بيده تذكرة انتخابية قبلت لجنة الانتخاب أخذ صوته . ولم يذكر الطاعن أن ناخباً معيناً أراد الدخول لإعطاء صوته فمنع من دخوله غرفة الانتخاب لعدم وجود تذكرته بيده ، كما أن محضر الانتخاب خلو من ذلك .

### الوجه الخامس :

خاص بالأستاذ جلال حسين ، وهو لم ينتخب ، فضلاً عن أن الوجه في ذاته غير منتج ، وشأنه شأن الوجه الثالث المتقدم الذكر .

## لهذه الأسباب

نرى لجنة فحص الطعون رفض الطعنين وتقرح على المجلس إعلان صحة نيابة حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود أبو الفتح . حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحليم رافع — حضرات النواب المحترمين . جاء في الوجه الأول من الطعن الثاني أن هناك تنوع نسبت لرئيس لجنة الشراية . ولا شك أن هذه الوقائع ، لو صحت لأوجبت بطلان جميع إجراءات هذه اللجنة ، لأن هذه الوقائع تدل على تحيز رئيس اللجنة لأحد المرشحين . وقد ذكر الطاعن في هذا الوجه تدليلاً على التحيز الذي بدا من رئيس اللجنة . قال إنه قد وقعت مشادة بينه وبين مأمور القسم ، فكتب المأمور بهذا الخصوص تقريراً رفعه لوزارة الداخلية . وقد طلب الطاعن من التقرير إلى أوجه الطعن حتى تتبين الحقيقة .

قد يقال إن لجنة الطعون غير ملزمة بضم التقرير — كما قالت في تقاريرها السابقة بالنسبة لتحقيقات النيابة التي طلب مقدمو الطعون منها إلى أوجه الطعن — وإن الطاعن يجب أن يقدم مع طعنه صوراً رسمية من التحقيقات .

والواقع أن هذه الحالة تختلف عن الحالات السابقة كل الاختلاف ، لأن الطاعن لا يستطيع بأي حال من الأحوال أن يأخذ صورة رسمية من التقرير ، بينما تستطيع اللجنة ذلك لأنه من حقها ، ولكنها لم تشر إلى شيء من ذلك . ولكي تقدر تمام التقدير أهمية ما جاء تقرير المأمور يحسن أن نرجع إلى الوجهين الثاني والثالث من الطعن ، فنجد أن رئيس اللجنة كان يأخذ من المطعون في صحة



مادة ٩٥ » ..... مادة ٩٥

انتخابه كشوفاً بأسماء الناخبين ويدخلهم ، دون أن يتحقق من شخصياتهم ، خصوصاً أنهم لا يحملون تذاكر انتخابية . ولا شك أن هذا التصرف ، لو ثبت ، لكان دلالة قاطعة على أن الرئيس متحيز . ولكن اللجنة لم تحقق هذا إطلاقاً .

وأضيف إلى ما قلت ما جاء في الوجه الثاني من الطعن الأول — واعترف به حضرة مقرر لجنة الطعون — من أن رئيس اللجنة الرئيسية خالف قانون الانتخاب . فعندنا الآن رئيس لجنة الشراية الذي تصرف التصرف الذي أوضحته ، وكذا رئيس اللجنة الرئيسية الذي لم يحترم قانون الانتخاب ، وعلى الرغم من ذلك يقول حضرة المقرر إن هذه المخالفة غير منتجة . ولست أدري كيف تكون غير منتجة ولم يوضع نص من النصوص دون أن يكون لوضعه حكمة . فإذا لم تكن هناك حكمة فلا معنى ولا لزوم لوضعه إطلاقاً . وماذا عسانا نقول في نص المادة الخامسة والثلاثين من قانون الانتخاب ، وهي صريحة فيما يخص بانتخاب المندوبين ؟ إن مخالفة نص هذه المادة يكفي لعدم الأخذ بجميع إجراءات تلك اللجنة .

لذلك أرجو إرجاء الفصل في هذا الطعن حتى يضم تقرير المأمور بالنسبة للجنة الشراية ، لأننا إذا فهمنا تمام الفهم موقف رئيس لجنة الشراية الفرعية ، وموقف رئيس اللجنة الرئيسية ، تجمعت لدينا أوجه للطعن على جانب من الأهمية ، ووجب علينا أن نتحقق منها تمام التحقيق .

حضرة النائب المحترم الأستاذ على محمد الخشخاني — حضرات النواب المحترمين :

إنني أنضم لحضرة زميلي المحترم الأستاذ عبد الحليم رافع فيما طلبه من ضم أوراق التحقيق التي أشار إليها . وأضيف إلى الأسباب التي بسطها لحضراتكم أسباباً أخرى فأقول : لو اطلعتم على تقرير لجنة الطعون لتبينتم أن مجموع الأصوات الصحيحة التي أعطيت في الدائرة الانتخابية التي نجح فيها حضرة الأستاذ محمود أبو الفتح هي ٩٩٨ فتكون الأغلبية المطلقة في هذه الحالة هي ٥٠٠ صوت — أي نصف عدد الأصوات زائداً واحداً .

فلو تبين أن الأصوات التي أعطيت في دائرة الشراية هي أصوات باطلة ، أو أن العملية التي أجريت فيها عملية مشوبة بالبطلان وذكرتم أن معظم الأصوات التي نالها الأستاذ محمود أبو الفتح كانت في تلك اللجنة — أقول لو تبينتم هذا لوجب علينا أن نتحقق من سلامة عملية الانتخاب في دائرة الشراية .

تجدون حضراتكم في الوجه الأول من الطعن الثاني — وهو ذات الوجه الذي تكلم عنه الأستاذ عبد الحليم رافع — أن الطاعن يشكو من أن حضرة رئيس اللجنة الانتخابية في تلك الدائرة قد سمح لناخبين بالدخول زرافات في لجنة الانتخاب ، دون أن يتحقق من شخصياتهم .

ذكر لكم حضرة مقرر اللجنة أن محضر اللجنة خلو من الإشارة إلى أن ناخباً دخل دون أن يتحقق رئيس اللجنة من شخصيته ولكن لو عرفتكم حضراتكم أن تحقيق الشخصية متوقف على معلومات رجال الإدارة منضمة إلى معلومات اللجنة ، وذكرتم في الوجدانه أن رجال الإدارة في تلك المنطقة شكوا صراحة ورفعوا شكواهم إلى الجهات المختصة بأنهم لم يتحققوا من شخصية الناخبين في هذه الدائرة الفرعية ، لحكتم أن رئيس اللجنة كان متعسفاً وجائراً ، أو قبل أصوات ناخبين دون أن يتحقق من شخصيتهم .

وليس أدل على ذلك مما قرأناه في محضر لجنة تلك الدائرة ، حيث ثبت أن الأستاذ محمود أبو الفتح شكوا من أن ناخبه منعه من دخول اللجنة . فلما علم بذلك رئيس تلك اللجنة ، خرج ليتحقق من ذلك ، فوجد جمعاً من الناخبين ، فأمر بالسماح لكل ناخب بالدخول لإعطاء صوته ، ولو لم يكن معه تذكرة انتخابية ، ما دام في إمكانه أن يثبت شخصيته . فاعترض مأمور القسم ورجال الإدارة وقالوا إنه لا مانع من أن كل شخص يبيده تذكرة انتخابية ويتحقق من شخصيته ، يتقدم لإعطاء صوته . ولكن بين من أدخلوا قاعة اللجنة أشخاص لا تعرف شخصياتهم ، وليس يدهم تذاكر انتخابية — ولكن الرئيس أصر على إدخال هؤلاء وأخذ أصواتهم .

وعلى هذا الأساس أجريت عملية الانتخاب .

إن ما أريد أن أذكره لحضراتكم هو مقدار الأصوات التي حصل عليها الأستاذ محمود أبو الفتح في هذه اللجنة بالذات ، ومقدار الأصوات التي حصل عليها في باقي لجان الدائرة ، لتعرفوا أن شكوى المأمور ، التي طلب حضرة زميلي المحترم الأستاذ عبد الحليم رافع ضمها — قبل أن تتقدم لجنة الطعون بتقريرها — كانت في محلها . إذ أنه في اللجنة الثالثة — وهي لجنة الشراية — نال الأستاذ جلال حـ

١٠- أصوات ، والأستاذ توفيق حسين مائة صوت ، والأستاذ محمود أبو الفتح ٣٥٢ صوتاً . في حين أنه حصل في اللجنة الثانية على ٢٤ صوتاً ، وفي اللجنة الأولى على ١٠٠ صوت . وبصرف النظر عن هذا الاعتبار ، فالذي نطلبه - ونرجو من حضراتكم الموافقة عليه - هو نم أوراق الشكوى التي رفعها مأمور القسم إلى الجهات المختصة ضد رئيس لجنة الشراية - وقد حققت وتبين منها أن المأمور لم يتحقق من شخصيات الناخبين الذين أعطوا أصواتهم أمام هذه اللجنة - وأن يعاد التقرير المعروض علينا إلى لجنة الطعون لبحث الموضوع بعد نم أوراق التحقيق الخاصة بشكوى المأمور ؛ وبعد ذلك تتقدم لحضراتكم بنتيجة بحثها على ضوء ما تظهره هذه التحقيقات .

( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الهادي - لي استيضاح بسيط من سعادة المقرر ، وهو : هل استوضحت لجنة الطعون من رئيس لجنة الانتخاب عن الكيفية التي تحقق بها من شخصية الناخبين إذا كان رجال الإدارة لم يكونوا معاونيه في ذلك ؟

المقرر - هذا ثابت في محضر لجنة الانتخاب .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه - ما كان بودى - يا حضرات النواب المحترمين - أن أتكم في هذا الطعن ، أن تقرير اللجنة واضح وصريح في وقائعه المادية والمنطقية ، ولأنه اعتمد اعتماداً كلياً على ما هو ثابت في محضر لجنة الانتخاب . وأذكر حضراتكم بأنه سبق أن قررتم مبادئ ، منها أن ما ورد بمحضر لجان الانتخاب يجب الأخذ به إلا إذا طعن فيها بالتزوير . كما قررتم تقليداً خيراً في عدة طعون ، وهو أن لجنة الطعون ليست ملزمة بالاطلاع على التحقيقات التي لم تقطع شوطاً جديداً ، ما دامت اللجنة لا تجد الأوراق الموجودة لديها أدلة قاطعة تناقض الطعن .

فالملاحظات التي أبداها حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحليم رافع تنصب على نقطتين : الأولى أن رئيس لجنة الانتخابات أجرى انتخاباً جزئياً بين مندوبي كل مرشح على حدة ، بدلاً من أن يطبق قانون الانتخاب بنصه الصريح .

إن قانون الانتخاب يرمي إلى تنظيم الإجراءات وتيسير انتخاب ممثلي المرشحين ، فإذا كان عمل رئيس اللجنة أوسع مدى في تحقيق هذا الغرض ، فإن القانون لا يحرم عليه ذلك - مثله في ذلك مثل القاضي الذي يحتم عليه القانون أن يحتم الحكم في مدة معينة ؛ فإذا تمه في مدة أقل ، فلا يمكن أن يؤخذ على هذا التصرف الحسن .

أما النقطة الثانية فهي أنه عندما قدمت شكوى إلى رئيس اللجنة عن منع ناخبين من الوصول إلى اللجنة لإعطاء أصواتهم ، لأنه ست لديهم تذاكر انتخابية ، قام رئيس اللجنة بتنفيذ القانون بنصه وروحه ، وأعلن أن للناخبين الذين لم تكن بيدهم تذاكر انتخابية حق الدخول إلى قاعة الانتخاب وإعطاء أصواتهم بعد التثبت من شخصياتهم - وليس في هذا العمل خطأ مطلقاً . وقد أثبت رئيس اللجنة هذه الواقعة في محضره الذي لا يجوز لنا التشكيك فيه ما دام أنه لم يطعن فيه بالتزوير ، لا من الطاعن ولا من قبل المرشحين الذين فشلوا في الانتخاب ، وهذه الإجراءات تدل على أن العمل في هذه اللجنة كان يسير سيراً قانونياً لا غبار عليه .

أما عن مسألة التقرير الذي رفعه مأمور قسم شبرا إلى وزارة الداخلية عن تصرفات رئيس اللجنة فإني أطلب من حضراتكم ألا تسرعوا في الحكم على قيمة هذه الواقعة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ على محمد الخشخاني - إن رئيس هذه اللجنة لم يكن قاضياً ، بل كان كاتباً بمحكمة خط .

الرئيس - أرجو حضرة النائب المحترم عدم مقاطعة المتكلم .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه - فليكن ذلك . أما الذي لا أفهمه - يا حضرات النواب المحترمين - فهو الغرض من الشكوى التي رفعها مأمور قسم شبرا إلى رؤسائه بوزارة الداخلية ضد رئيس لجنة الانتخاب . لقد رجعنا إلى محضر اللجنة فلم نر فيه شيئاً ما ؛ ولذلك يجب - قبل أن تلزموا لجنة الطعون بالاطلاع على هذه الشكوى - أن تبحثوا أولاً فيما أثبتته لجنة الانتخاب في محضرها . فإذا تبين لحضراتكم أن ما ثبت فيه يتنافى مع الواقعة التي يكون المأمور قد أثبتتها في شكواه حكمتهم ، وأنهم مطمئنون ، بأن مأمور الأمور لا أهمية له على الإطلاق ، بدليل أن الطاعن لم يقدم - حتى هذه اللحظة ، وهو رجل مثقف كل الشكوف ، ويعلم الإجراءات القانونية حق العلم - ما يدل على أن وزارة الداخلية اهتمت بالوقائع الواردة بالتقرير الذي رفعه إليها المأمور ، أو أنها وجدت لها نصيباً من الصحة ، فاتخذت إجراءات ضد رئيس اللجنة .



مادة ٩٥ » ... ..

ولست أفهم سبب تلك الحماسة التي دفعت بالمأمور إلى تقديم شكواه ضد رئيس اللجنة ؟ ! فمسألة التثبت من شخصية الناجين ليست قاصرة على المأمور وحده حتى يقال إن رئيس اللجنة لم يتمكن من ذلك ، لأنه يستطيع أن يصل إلى هذا الغرض بواسطة مشايخ الحارات ومن أعضاء اللجنة الذين يجلسون معه ؟ وهم أدري من المأمور في هذه المسألة ، لأنهم يعرفون مختلف الحارات والأزقة أكثر من غيرهم — كل هذا تضمنه المحضر ، وأثبتت اللجنة واقعة صحيحة صريحة ، وهي أنها تحققت من شخصية الناجين الذين تقدموا لها وأعطوا أصواتهم .

كيف يمكن حضراتكم أن تأخذوا بأقوال لا تركز على أدلة وتتناقض مع ما هو ثابت في محاضر اللجان في الوقت الذي رفضتم فيه طعوناً كثيرة قيلت فيها مثل هذه الأقوال !!!

كيف يقال اليوم — وقد أجمع رئيس اللجنة وأعضاؤها على أن الإجراءات تمت صحيحة فيما يتعلق بالتحقق من شخصية الناخبين الذين تقدموا للانتخاب — إنه لا يعاب بما ثبت في هذه المحاضر ، ونجري وراء تقرير إدارى مرفوع من مأمور إلى رئيسه لم يقم الدليل على أن وزارة الداخلية اهتمت به حتى هذه اللحظة ، لأنها لم تتخذ بعده أى إجراء أو تحقيق مع رئيس اللجنة ولم توقع عليه أى عقوبة . وبناء على هذا أطلب من حضراتكم الموافقة على تقرير اللجنة لما تضمنه من الأدلة القوية ولمنطقه السليم .

( تصفيق ) .

المقرر — أظن أن عندي الآن ما يكفل لحضراتكم راحة الضمير في هذا الشأن . وأرجو أن تسمحوا لي بأن أذكر لحضراتكم مرة ثانية من فوق هذا المنبر ما ذكرته فيما مضى ، وهو أن لمجلس النواب عند نظر الطعون صفة القاضي .

إن كل ما تقدم من الملاحظات على قرار اللجنة ينحصر في أمرين : الأمر الأول ، مخالفة أحد رؤساء اللجان لنص قانون الانتخاب ، فما يتعلق بانتخاب أعضاء اللجنة النهائية .

إن القانون ينص على أن يقدم كل مرشح أسماء خمسة أشخاص ، وأن يجتمع هؤلاء الأشخاص معاً لانتخاب أعضاء اللجنة النهائية من بينهم ، فما الذي فعله رئيس هذه اللجنة ؟ انتخب واحداً من كل خمسة بالقرعة .

قالت لجنة الطعون ، وبحق ، إن هذا إجراء خاطئ مخالف للقانون . ويقول حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحليم رافع ، إذا ما دام هناك إجراء مخالف للقانون يكون مبطلاً لعملية الانتخاب . وكأن حضرة لا يعلم أننا ، نحن المحامين ، في كل يوم أمام القضاء نصفاً إجراء من الإجراءات بأنه مخالف للقانون ، وإنما لا يترتب عليه بطلان ، لأن أساس البطلان لا يكون إلا بنص صريح في القانون . فإذا لم ينص في القانون على البطلان ، كان أمر التقدير في نتيجة المخالفة وما أدت إليه من الخطأ أو من الخطر هو الميزان الذي توزن به لمعرفة ما إذا كانت هذه المخالفة تؤدي إلى البطلان أم لا .

قالت اللجنة ، وبحق ، إنه إذا كان المقصود من وجود أعضاء اللجان الذين يمثلون المرشحين مراقبة عملية الانتخاب ، لا يحدث فيها تلاعب أو غش ، فأضمن طريق لعدم وقوع التلاعب أن يكون كل مرشح ممثلاً في اللجنة ، وهذا ما فعله رئيس اللجنة . وإني بهذه المناسبة أصرح من فوق هذا المنبر بأنني أرجو أن يعدل قانون الانتخاب تعديلاً مؤداه الوصول إلى هذه النتيجة . حتى لا يمكن بعد الآن أن تسمعوا حضراتكم ما سمعتموه مراراً عند نظر كثير من الطعون من أن البوليس حال دون وصول ممثلي المرشحين إلى لجنة الانتخاب ، دون ممثلي المرشح الآخر ، الأمر الذي ترتب عليه فوز ذلك المرشح الآخر . وأعتقد أن ما يؤاخذ عليه رئيس اللجنة في مخالفته للقانون لهُ منتهى الحكمة ، وغاية ما يمكن عمله لضمان صحة عملية الانتخاب .

الأمر الثاني ، وهو الخاص بالمشادة التي حدثت بين رئيس لجنة الشرايية ومأمور قسم شبرا الجديد . ما نتيجة هذا الحادث يا حضرة النواب المحترمين ؟ أرجو — كما قال حضرة النائب المحترم الأستاذ فكرى أباطه بحق — ألا تصدروا اليوم قرارات مناقضة لما أصدرتموه بالأمس ؛ لقد سبق لحضراتكم أن قلتم وقررتم إن محاضر اللجان هي أوراق رسمية محترمة لا يجوز إثبات عكسها إلا بالطريق القانوني وهو الطعن بالتزوير .

انظروا — يا حضرات النوّاب المحترمين — ما الذى ثبت فى محضر هذه اللجنة ؟ وما تلك المشادة التى حدثت على أثرها أن قد  
التقرير المزعوم ؟ وممن قدم ؟



كنت أفهم ما وجه إلى لجنة الطعون من نقد لو أن الشكوى قدمت من خصم حضرة النائب المحترم الأستاذ أبو الفتح وأصر على ورد بها . أما والشكوى قدمت لرئيس اللجنة من الأستاذ محمود أبو الفتح نفسه ، المطعون في صحة انتخابه ضد رجال البوليس ، يمكن أن يقال إنهم حابوه ضد مصلحة منافسيه . وإليك ما جاء بمحضر اللجنة ؛ وفيه الرد على استيضاح حضرة النائب المحترم الأستاذ راهب عبد الهادي :

« وقد رأت اللجنة — في سبيل تجنب ما جاء في شكوى حضرة المرشح محمود أبو الفتح افندي — أن يؤشر رئيسها على كل تذكرة انتخابية حتى لا يمكن استعمالها أكثر من مرة . واستمرت اللجنة في مباشرة عملية الانتخاب . وفي الساعة الثانية تقدم حضرة الأستاذ أبو الفتح إلى اللجنة وشكا من أن البوليس يحول دون دخول الناخبين إلى جمعية الانتخاب بحجة عدم وجود تذاكر انتخابية ؛ ففهمه رئيس اللجنة بأن اللجنة — توخياً لتطبيق القانون — أصدرت التعليمات إلى رجال البوليس بأن الانتخاب مباح لجميع المقيدين بالجدول ، بقطع النظر عن وجود تذاكرهم ، وما دامت اللجنة تتحقق من تحقيق شخصيتهم ؛ فأجاب حضرته راجياً أن يعاين الحالة نفسه . وقد أجابه الرئيس على ذلك وأوقف العملية مؤقتاً وخرج إلى باب سراي البوليس ؛ فوجد حضرة المأمور يعنف العساكر على مباح لغير حاملي التذاكر بالدخول . وهنا اعترض رئيس اللجنة مذكراً إياه أن القانون يكفل نظام الانتخاب لرئيس اللجنة ، وأنه هو من أصدر أمراً بإباحة الدخول لكل ناخب بقطع النظر عن وجود التذاكر أو عدم وجودها ، وأنه مصمم على تنفيذ ذلك . » وقد طلب الأستاذ أبو الفتح إثبات ذلك فأثبتناه .

« وهنا طلب الأستاذ إثبات ما ذكره حضرة المأمور بأنه إذا كان رئيس اللجنة له السلطة في إدارة عملية الانتخاب فمأمور القسم شئون أيضاً عن النظام ، وأن لديه تعليمات بعدم إباحة الدخول إلا لحاملي التذاكر .

« وقد لاحظ عضو اللجنة محمد افندي صديق بأن اللجنة تقدم لها بالفعل غير حاملي تذاكر ، وقد أخذت أصوات من وجدت نماؤم في الجدول وثبتت لها شخصيتهم ، ثم حضر حضرة البكباشي محمد عبد الفتاح نصر افندي وقرر أنه لم يحصل أي شيء مخالف لغاية الآن من الاعتداءات . وقد استحضرننا الأستاذ أبو الفتح فأورى أنه يريد التنبيه على الرجال المحافظين على النظام بعدم مطاردة الناخبين ، بعد حضرته بتنفيذ ذلك ، وانصرف مع أبو الفتح بك متفقين على ذلك .

« وفي الساعة الثانية والنصف حضر حضرة البكباشي محمد عبد الفتاح نصر ومعه الأستاذ أبو الفتح والأستاذ جلال حسين وقرر أنه ذكل الرغبات التي لا تتنافى مع القانون . وقد اعترض الأستاذ جلال حسين على قبول الناخبين الذين لا يحملون تذاكر بحجة احتمال عدم تحقق من شخصيتهم ، وأن بعضهم يكون قد أدى حقه الانتخابي في جهات أخرى . فأفهمناه بأننا آخذون في سبيل التحقق من هذه مسائل وفقاً للقانون الذي نص على أحقية الناخب في إعطاء صوته ولو لم يكن معه تذكرة انتخابية ، وقد انصرف حضرنا المرشحين ستاذين أبو الفتح افندي وجلال حسين افندي راضيين بالإجراءات ، وأنه لم يعد لها شكوى بهذا الشأن . »

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحليم محمد رافع — يوجد مرشح آخر غير الأستاذ جلال حسين ، وهو الأستاذ توفيق حسين . المقرر — يعترض حضرة النائب المحترم بأن هناك مرشحاً ثالثاً . والمعلوم أن مثل هذا الاعتراض لا يكون إلا في القضايا ، حيث تمت وجود تواطؤ بين شخصين يضر بشخص ثالث ، فهل يعقل أن يكون في اعتراف الأستاذ جلال حسين بصحة الإجراءات تواطؤ ، الأستاذ أبو الفتح ضد الأستاذ توفيق حسين ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحليم محمد رافع — هذا جائز .

نقرر — إذا علمنا أن هذا الوجه من الطعن قدم من الأستاذ جلال حسين الذي ثبت في محضر اللجنة أنه « انصرف راضياً عن إجراءات ولم يعد له شكوى » ، وأن العمل كان جارياً في اللجنة طبقاً للقانون ، فكيف يقال للجنة الطعون لماذا لم تطلب أوراق تحقيق الخاصة بالشكوى للاطلاع عليها ، في حين أن الأستاذ جلال حسين نفسه لم يطلب في الطعن المقدم منه ضم أوراق تلك شكوى صراحة ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحليم محمد رافع — هناك طعن مقدم من الأستاذ توفيق حسين .

مادة ٩٥ » ... ..

المقرر — والآن بعد أن قررتم مراراً أنه إذا طلب طاعن استحضار تحقيقات من النيابة فليس على لجنة الطعون إجابة هذا الطلب فما بالكم في طاعن لا يطلب ذلك صراحة بل يقول « لا مانع من ضم تقرير المأمور » .  
لهذا أرجو، يا حضرات النواب المحترمين ، أن يكون قراركم في هذا الطعن بالذات متفقاً مع ما سبق أن قررتموه في شأن الطعون الأخرى ؛ ولحضراتكم الكلمة الأخيرة والسلام .  
( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن على أبو النصر — الواقع ، يا حضرات النواب المحترمين ، أتنا نحن كل ما تقررته لجنة الطعون من المبادئ العامة ، وأن زميلي المحترمين الأستاذين عبد الحليم محمد رافع وعلى محمد الحشخاني لم يقصدا مطلقاً الخروج بقاعدة قررتها لجنة الطعون وأخذ بها المجلس ؛ ولكن سعادة المقرر وحضرة الأستاذ محمد فكرى أباطه طلبا تقرير قاعدة لا أوافق عليها مطلقاً ، ولا يمكن أن يسلم بها المجلس . وتتخلص هذه القاعدة في أن محاضر لجان الانتخاب هي أوراق رسمية ، لا يمكن الطعن فيها إلا بطريق معينة ، وهي الطعن بالتزوير . وهذا في الواقع مبدأ قد يؤخذ به إذا لم يقدّم دليل قاطع من نفس المحضر على عدم صحته أما إذا وجد الدليل تحتم ، بل وجب ، ألا يعتبر ما ورد في المحضر قضية مسلماً بها .

وما حدث بهذه اللجنة مسلم به من نفس رئيسها ، حيث قرر في المحضر أن مشادة وقعت بينه وبين رجال الإدارة ، كما أن رجال الإدارة يقولون إنهم شكوا هذا الرئيس إلى الجهات المختصة . فما نتيجة هذا ؟ هل تتصورون أنه بعد حدوث تلك المشادة ، وبعد أن يخرج الرئيس بنفسه ويثبت للمأمور أن الجنود تحول دون وصول الناخبين إلى مقر اللجنة ، فيجيب المأمور بأنهم ليسوا ناخبين لأنهم لا يحملون تذاكر انتخابية ، فيأمر رئيس اللجنة بدخول الناخبين إلى قاعة الانتخاب ، ولا يعلم إلا الله إذا كانوا ناخبين أو غير ناخبين أفبعد هذا — يا حضرات النواب المحترمين — يقال إنه يمكن أن يستمر التعاون بين رجال الإدارة ورئيس اللجنة للتحقق من شخصيات الذين تقدموا لإعطاء أصواتهم ؟

من الطبيعي أن رئيس اللجنة لم يستطع أن يتحقق شخصيات الناخبين بغير معاونة رجال الإدارة له ، كما أنه لا يمكن أن يصل ذلك بواسطة أعضاء اللجنة الذين يمثلون المرشحين ، لما نعلمه من أن سكان المدن الكبرى لا يجري التعارف بينهم بالسهولة المشاهدة في بلاد الأرياف ، بل قد يقطن شخصان في شقتين متقابلتين في منزل واحد ، ومع ذلك لا يعرف أحدهما الآخر .

وحى الشراية ، على الخصوص ، أهل بأناس من جهات مختلفة رحلوا إليه واستوطنوه ، فلا يمكن أن يقال إن ممثلي المرشحين تحققوا بأنفسهم من شخصيات الناخبين بما نطمئن إليه .

وهذا ما يدعوني إلى أن أطلب من حضراتكم عدم الموافقة على أن عملية التحقق من شخصيات الناخبين التي أثبتها رئيس اللجنة في محضره ، والتي لم يبين لنا سبيلها ، كانت عملية صحيحة .

أقرر لحضراتكم صراحة — وأنا عضو بلجنة الطعون — أنني لم أطلع على تقريرها في هذا الطعن ، وأني إذا كنت اطلعت على لما وافقت اللجنة على رأيها قبل بحث هذه النقطة .

أريد أن تبحث لجنة الطعون ، كيف تمت عملية الاستعراف وبأية وسيلة ؟ أكان ذلك بواسطة مشايخ الحارات ؟ ومن هم هؤلاء المشايخ ؟ أو بواسطة غيرهم ؟ ومن هم هؤلاء ؟ لأن هذه النقطة حساسة — يا حضرات النواب المحترمين — سيما إذا لوحظ أن الأغلبية المطلقة في هذه الدائرة الانتخابية تتأثر جداً بنتيجة الانتخاب في لجنة الشراية التي حصل فيها المطعون في صحة انتخابه على ٨٠ صوتاً . وبناء على ما تقدم أقترح إعادة التقرير إلى لجنة الطعون لتبحثه من جديد على ضوء المعلومات التي أديتها .

( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم محمود لطيف بك — أوافق حضرة النائب المحترم مقرر اللجنة على البيان الذي أدلى به والحجج التي أديتها وأزيد عليها أن بعض حضرات النواب يرى مأخذاً على بعض اللجان التي حصل فيها أحد المرشحين على ٣٠٩ من الأصوات ، بينما لم ينافس إلا على ٣ أو ١٠ أصوات . فهل هذا المأخذ يؤدي إلى بطلان الإجراءات التي اتخذت في هذه اللجنة وكل ما شاذ من اللجان ؟



أرجو أن تذكروا أن كل ما يقره المجلس يعتبر مبدأ صادراً من هيئة قضائية تشريعية .

وقد استوقف نظري ما قاله حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر بمناسبة المبدأ الذي وضعته لجنة الطعون سنة ١٩٢٤ ،  
عاب على حضرة النائب المحترم محمد توفيق خليل بك أنه أبدى في هذه الليلة رأياً مخالفاً لرأى كان أبداه في الموضوع نفسه سنة ١٩٢٤ ؛  
فإننا نعيب على زميل لنا لأنه عدل عن رأى كان أبداه من زمن بعيد فلا يليق بنا أن نقرر بالأمس مبادئ ثم نعدل عنها اليوم .  
( نحية شديدة ومقاطعة ) .

لقد كان من أوجه الطعن المقدم من الأستاذ محمد توفيق خليفه في صحة انتخاب حضرة النائب المحترم أحمد على الدربى أن رئيس  
جنة لم يوقع بإمضائه على ١٣٠٠ ورقة انتخابية ، فرأت اللجنة — ووافقها المجلس — أنه ما دام أن سوء النية غير موجود فتكون  
أصوات صحيحة على الرغم من عدم التوقيع عليها من رئيس اللجنة . فكيف ، بعد أن وضعنا هذا المبدأ ، نحاول نقضه اليوم ونطلب  
إخذه رئيس لجنة قام بنفسه ليتحقق : هل منع الناخبون أو لم يمنعوا ، أو لأنه أجاز لكل ناخب ليس بيده تذكرة انتخاب بأن يعطى  
صوته متى ثبتت شخصيته ؟ أليس في هذا مخالفة للمبادئ التي وضعناها ؟ أنا لا أريد الإطالة في ذلك ولكنى أربأ بكم ، بل أتم ترأؤون  
فكم ، أن تصدروا اليوم قراراً مخالفاً للمبادئ التي قررتها اللجنة بحق وواقتم عليها .  
( نحية ) .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر — سأتكلم في مسألة شخصية ، واللائحة تبيح لى ذلك ، لأن حضرة النائب المحترم  
مود لطيف بك تعرض لشخصى ، وأنا مضطر إلى الرد عليه . وتقريراً للواقع أذكر أنى أبديت رأياً في سنة ١٩٢٤ والمجلس لم يأخذ  
بدا الرأى . وقد أبدى حضرة النائب المحترم محمد توفيق خليل بك رأياً آخر معارضاً لرأى . والآن يؤيد حضرته الرأى الذى كان يعارضه  
سنة ١٩٢٤ . وهذا لا غبار عليه . ولكن لماذا نذهب بعيداً وحضرة النائب المحترم محمود لطيف بك كان له رأى سياسى وغيره مرتين  
مدى أسبوعين أو ثلاثة أسابيع ؟  
( تصفيق حاد متصل ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — إن الكلام الذى قاله حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر إنما هو  
ريض بزميل له في المجلس ؛ وهذا ممنوع بنص لللائحة .  
حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر — لم أعرض بأحد ؛ ولكنى ذكرت واقعة معينة .  
حضرة النائب المحترم محمود لطيف بك — إذا أردتم الخوض في هذا الموضوع فإنه يسرنى جداً أن أشرح ما أشار إليه حضرة  
ائب المحترم الدكتور أحمد ماهر إذا وافق المجلس على ذلك .  
( نحية ) .

وعلى أى حال فلكل إنسان الحق في تقدير الرأى السياسى الذى يعتقد أنه صحيح وسليم .

حضرة النائب المحترم الأستاذ مصطفى أحمد العسال — حضرات النواب المحترمين :

لقد انفرد الطعن الثانى المقدم من الأستاذ محمد توفيق حسين في صحة انتخاب حضرة الأستاذ محمود أبو الفتح بظاهرة واضحة ،  
جو أن تنبهوا إليها ؛ لأننا إذ أهملناها كانت سابقة من السوابق التي قد تؤخذ علينا حجة في المستقبل .

جاء في الوجهين الأول والثانى من هذا الطعن أنه على أثر شكوى قدمت من الأستاذ محمود أبو الفتح انتقل رئيس لجنة  
انتخاب إلى خارج اللجنة ونادى على ناخبى الأستاذ محمود أبو الفتح — وهذا ثابت في المحضر واعترفت به لجنة الطعون .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه — ومن هم ناخبو الأستاذ أبو الفتح ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ مصطفى أحمد العسال — الثابت في المحضر أن الأستاذ أبو الفتح قدم شكوى لرئيس اللجنة ، تلخص  
أن البوليس يمنع الناخبين من دخول قاعة الانتخاب . والفهم بداهة أن مقدم الشكوى يقصد منع ناخبه هو ، إذ من غير العقول



مادة ٩٥ « ... .. »

أن تكون شكواه قائمة على أن البوليس يمنع ناخبي منافسه . فالمفروض أن رئيس اللجنة حينما انتقل إلى خارج اللجنة وأمر بدخول الناخبين إنما قصد بذلك إدخال ناخبي الأستاذ أبو الفتح .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه — هل هناك علامة موضوعية على ناخبي الأستاذ أبو الفتح تميزهم عن غيرهم ؟  
الرئيس — أرجو عدم المقاطعة ، كما أرجو الاختصار ، لأن طالبي الكلام كثيرون .

حضرة النائب المحترم الأستاذ مصطفى أحمد العسال — لا أظن أنكم تقرون أن يترك رئيس لجنة الانتخاب عمله لينادى على ناخبين معينين .

حضرة النائب المحترم أحمد مفتاح معبد — يحدث هذا في بعض الأحيان .

حضرة النائب المحترم على إسلام باشا — كثيراً ما يغادر رئيس اللجنة قاعة الانتخاب لتحقيق شكوى تقدم إليه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ مصطفى أحمد العسال — ثابت أيضاً في الوجه الثالث أن الأستاذ محمود أبو الفتح كان يعطى لرئيس اللجنة كشوفاً بأسماء ناخبين معينين ، وهم طبعاً الذين يتوسم فيهم أنهم يؤيدونه ، وقد كان رئيس اللجنة ينادى على هذه الأسماء بالذات .

وأقل ما يوجه إلى هذا الإجراء أنه تعطيل للناخبين الذين يؤيدون منافس الأستاذ أبو الفتح . وقد تكون هذه الطريقة في المستقبل سلاحاً يستعمل لإسقاط أحد المرشحين ، إذ يترتب عليها ضياع الوقت في أخذ أصوات مرشح دون آخر : وينبى على ذلك أن الناخبين المؤيدين للمرشح الآخر يملون الانتظار وينصرفون ، كما ينبى عليه سقوط المرشح الآخر بعد أن انصرف ناخبوه ، أو على الأقل معظمهم . لا شك أن مغادرة رئيس اللجنة لقاعة الانتخاب ، وهو موظف حكومي ، مع أحد المرشحين ، ومناداته على ناخبين معينين ، قد يؤثر على حرية الانتخاب ويؤيد ما ذهب إليه الطاعن من أن هذا الرئيس متحيز ، ويؤيد شخصاً معيناً بطريق مباشر أو غير مباشر .  
حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — حضرات النواب المحترمين :

أرى أن بعض حضرات الزملاء قد حاولوا قلب المبادئ القانونية بما ألقوه على أسماعكم في هذه الليلة ، وبما حاولوا أن يلقوه في روعكم من أن القانون يجعل من حق رجال الإدارة التدخل في الانتخابات .  
( ضجة ومقاطعة ) .

قاطعوا ما شئتم . وإذا كنتم لا تريدون أن تسمعوا كلامي ، فذلك شأنكم . أما إذا قبلتم أن تسمعوا حكم القانون فاعلموا أنه غير ما سمعتم بالمرة . إن قانون الانتخاب يهدم جميع النظريات التي سمعتموها من المعارضين لقرار اللجنة ؛ ويقضى بأن ما قيل لكم من أن رئيس اللجنة يجب — للتأكد من شخصية الناخب — أن يرجع إلى رجال الإدارة إنما هو وهم باطل يقوم على غير أساس ، بل يخالف للقانون تمام المخالفة . فالمادة ٣٤ من قانون الانتخاب تقول :

« تناط إدارة الانتخاب في كل دائرة عامة أو فرعية بلجنة تؤلف من قاض أو عضو نيابة أو أحد موظفي الحكومة يعينه وزير الحقانية وتكون له الرئاسة ، ومن مندوب من قبل وزير الداخلية ومن ثلاثة ناخبين ليسوا مرشحين » .

وهذا النص صريح في أن عملية الانتخاب تعهد من أولها إلى آخرها إلى لجنة الانتخاب ؛ أي إلى الأشخاص الذين يؤلفون هذه اللجنة .

وتنص المادة ٣٦ على أن حفظ النظام في جمعية الانتخاب منوط برئيس اللجنة ، وأن له في ذلك طلب رجال البوليس والقوة العسكرية عند الضرورة . على أن واضع القانون — رغبة منه في توكيد هذا الحق لرئيس اللجنة — عاد وعقب في آخر المادة بقوله : لا يجوز أن يدخل رجال البوليس إلى قاعة الانتخاب إلا بناء على طلبه ، أي طلب الرئيس ، ومعنى هذا أنهم يجب أن يظلوا بعيدين عن قاعة الانتخاب إذا لم يستدعهم الرئيس .

فمن هاتين المادتين ، يا حضرات النواب ، يؤكد لكم قاعدة دستورية ، وهي أن الانتخاب يجب أن يكون بمنجاة من رجال الإدارة أيًا كانوا .

مادة ٩٥ « ... .. »

والثابت في محضر لجنة الانتخاب أن الأستاذ أبو الفتح — وهو يعرف القانون — رأى أن رجال البوليس كانوا يمنعون ناخبيه من الدخول لإعطاء أصواتهم . فماذا فعل ؟ دخل إلى رئيس اللجنة — كما يفعل كل مرشح — وشكا له تغت رجال البوليس ومنعهم الناخبين من الوصول إلى غرفة الانتخاب . فماذا يعمل رئيس اللجنة في هذه الحالة ؟ أيجلس مكتوف الأيدي أم أن واجبه الذي يحتمه القانون هو أن يخرج ليرى ما إذا كانت هذه الدعوى صحيحة أم باطلة ؟ لا شك أنكم جميعاً تقررون بأن واجب رئيس اللجنة هو الخروج للتحقق من هذه الشكوى التي رفعت إليه . فإذا أدى واجبه واعترضه مأمور البوليس ، فيجب ، إذا كنتم تريدون الحق والعدل ، أن تقرروا معي بأن المأمور باعتراضه على رئيس اللجنة قد أخل بواجبه ، لأنه إذ يصرح لناخب بالدخول لأن يسه تذكركة ويمنع آخر لأنه لا يعمل تذكركة ، إنما يرتكب جريمة انتخابية ، لأنه لا شأن له بأمر هو بنص القانون من أخص واجبات رئيس اللجنة . فالذين يقولون بضم تقرير هذا المأمور إلى الطعن إنما يقولون لكم ضموا جسم الجريمة — جريمة التعرض لرئيس اللجنة وحرية الانتخاب .

ثم أقررون بالأمس أنه ليس للجنة الطعون أن تضم من تلقاء ذاتها تحقيقات النيابة — وهي إحدى السلطات الثلاث — إلى أوراق الطعن ، ثم تنادون اليوم بعكس ذلك ؛ فتطالبون اللجنة بأن تضم تقريراً إدارياً سرياً رفعه أحد رجال البوليس إلى رئيسه ؟ أليس في هذا تناقض ؟

ولقد قررت أن محاضر اللجان الانتخابية مقدسة ، ورفعتوها فوق كل شبهة ، وقلتم إنها حجة لا تقبل الطعن . والثابت في محضر لجنة الشراية أن المأمور تدخل في حرية الناخبين لأنه كان يمنع الناخبين الذين ليست يدهم تذاكر ، مع أن هؤلاء الناخبين — بحكم القانون ، وبحكم التعليمات التي وضعتها وزارة الداخلية للجان الانتخاب — لهم الحق في دخول قاعة الانتخاب وإعطاء أصواتهم إذا كانوا مقيدين في جدول الانتخاب بعد أن يتثبت رئيس اللجنة من شخصياتهم .

يقولون لكم إن تحقيق شخصيات الناخبين منوط برجال الإدارة . وإنني أتحدى من يقول بذلك أن يقدم لي الدليل القانوني يذكر لي المادة التي يستند إليها في هذا القول .

المفروض أن إثبات شخصيات الناخبين وإجازة أخذ رأي من يدخل منهم بتذكركة أو بغير تذكركة منوط بلجنة الانتخاب ، وأن أعضاء اللجنة هم الذين يترك لتقديرهم وضمائرهم تعرف شخصية الناخب . ولا يمكن أن تطالب اللجنة بتحقيق ذلك بسؤال رجال الإدارة أو غيرهم إلا إذا رأت هي ذلك . أما واللجنة تقول إنها لم تدع شخصاً لإعطاء صوته إلا بعد أن تحققت من شخصيته فلا يمكن أن ينسب إليها أي تقصير في هذا الشأن . والقول بغير ذلك إنما هو محاولة يقصد بها حمل المجلس على أن يقر مبادئ مخالفة للقانون .

لذلك أرجو ، وأنا مطمئن إلى حكم ضمائرهم وحكم القانون الصحيح ، ألا تعتمدوا على النظريات التي لا تقوم على أساس ، وأن وافقوا على رفض الطعن وإعلان صحة نيابة حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود أبو الفتح .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الرحمن عمر بك — إن دائرة شبرا الانتخابية تشتمل على لجان فرعية كثيرة . ولا أفهم لماذا لم يطعن إلا على إجراءات هذه اللجنة بالذات . فلا بد إذن أن تكون هناك شبهة في إجراءاتها .

المقرر — لكي أصحح الوقائع أقول لحضرة النائب المحترم إنه طعن في كل أعمال اللجان بدائرة شبرا .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر — أرجو من حضرة المقرر ألا يقاطع حضرة النائب ، وأن يتركه يتم كلامه .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الرحمن عمر بك — لم يطعن في أعمال اللجان الأخرى بالصفة التي طعن بها على هذه اللجنة . لا أريد أن أذهب بعيداً فأقول إن بمحضر اللجنة تزويراً . بل أقول إن فيه ما يدعو إلى الشبهة فيما إذا كانت الإجراءات التي اتخذتها للجنة مطابقة لنصوص قانون الانتخاب أم لا .

سمعت أحد حضرات النواب يغض من قيمة ضابط البوليس لأنه قدم تقريراً لرئيسه بما رآه من الإجراءات في هذه اللجنة ، باعتباره موظفاً وعليه واجبات يجب أن يؤديها ، ومصرياً قبل كل شيء — إذا رأى منكراً وجب عليه أن يغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه .

( تصفيق ) .

نعم ، لا عيب ولا ضير على ضابط البوليس أن يتقدم لرئيسه بما يعتقد أنه منكراً قد وقع تحت سمعه وبصره .



أعود بعد ذلك إلى الكلام عما قيل في عمية الانتخاب والتعرف على أشخاص الناخبين . يقولون إن قانون الانتخاب ليس فيه نص يسمح لرجال الإدارة بالتدخل أثناء عملية الانتخاب للتعرف على شخصية الناخبين . فإذا كان هذا هو الواقع فبروني علام يعتمد رئيس اللجنة في التحقق من شخصيات الناخبين وقد لا يكون غادر القاهرة إلى الريف سوى مرة أو مرتين في حياته ؟ لا شك يا حضرات النواب أن رئيس اللجنة لا يستطيع التعرف على الناخبين إلا بواسطة العمدة أو شيخ البلد في الريف وشيخ الحارة في القاهرة ، وشيخ الحارة أقل بكثير من ضابط البوليس .

ولا أستطيع أن أدعى بأن ضابط البوليس له معرفة بأشخاص الناخبين كشيخ الحارة . فإذا كان الأمر كذلك وجب أن نسلم أن رئيس اللجنة لا يمكنه أن يتحقق من شخصيات الناخبين إلا بواسطة شيخ الحارة . ولكن قانون الانتخاب لم يتكرم بأن يجعل لشيخ الحارة موضعاً في إحدى مواد مع أنه أساس التعرف على الناخبين .

مما تقدم ترون أن هناك شبهة في أعمال هذه اللجنة ؛ ويكون حضرة الزميل المحترم الأستاذ عبد الحليم رافع محقاً في طلب ضم تقرير الضابط لتطلع عليه لجنة الطعون لإراحة ضميرها ، إذ ربما وجدت فيه ما يثبت الشبهة في أعمال اللجنة أو ما يؤدي إلى حذف الأصوات التي أعطيت فيها .

( تصفيق ) .

لذلك أوافق على ضم تقرير الضابط . لا لاعتقادي أن هناك تزويراً في محضر اللجنة لا سمح الله ، ولكن لتطمئن ضمائر حضرات النواب المحترمين عند إبداء رأيهم في هذا الطعن .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه — رماني حضرة الخطيب الأخير بتهمة خطيرة جداً ، حتى جعلني أتوقع من ناحيته شراً مستطيراً ... ..

( ضحك ) .

لقد اتهمني حضرته بأن طعنت في ضابط البوليس ، مع أنني لم أقل في حقه شيئاً . فأرجو أن يثبت في المحضر أنني أحترم ضابط البوليس كل الاحترام ؛ وأخشى أن يسمع عني أنني اتهمته بشيء ، وأقرر أمامكم أنني لم أتهمه ؛ بل أقرر أنني أخاف حتى من عسكري البوليس ... ..

( ضحك ) .

فإذا يقصد حضرة النائب المحترم من توجيه هذه التهمة إليّ — إلا أن يكون أرادها استهلالاً بارعاً ، يدخل منه إلى الموضوع فأتقبله على العين والرأس ؟

وبعد هذا أوجه أنظار حضراتكم إلى نقطتين :

الأولى — أن الأستاذ أبو الفتح لم يكن له أي ممثل في اللجنتين اللتين نحن بصددهما . وقد ثبت في محضر اللجنة أنه نودي بمُرشيهِ ، فلم يتقدم أحد ، فجلس على كراسي اللجنة يمثلون خصمه ، وجرى الانتخاب .

فما جاء في المحضر عن خروج رئيس اللجنة وتنبيه الناخبين إلى حقوقهم ، وعن المشاحة التي حدثت بينه وبين المأمور ، وما فيه أيضاً من أن اللجنة طبقاً للقانون تحققت من شخصيات الناخبين ، كل ذلك إنما أثبتته أعضاء اللجنة الذين يمثلون خصم الأستاذ أبو الفتح . وهذا دليل مادي ومنطقي لا يمكن إلا أن نخضع لجلال منطق وقوته .

والنقطة الثانية أن حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن علي أبو النصر يقول إن تقرير لجنة فحص الطعون لم يبين لنا كيف تحققت لجنة الانتخاب من شخصيات الناخبين ، كأن حضرته كان يريد أن يثبت رئيس اللجنة أن فلاناً حقق شخصيته شيخ الحارة وأن فلاناً حقق شخصيته المأمور أو معاون البوليس أو العمدة .

فهذا كلام لا يمكن أن يكون مقبولا على الخصوص من حضرة الأستاذ أبو النصر عضو لجنة فحص الطعون ، فقد قام حضرة بوظيفة المقرر في كثير من تقارير لجنته ، فأبدى من الدقة القانونية ما أبدى ، وكان كثيراً ما يكتفي بما تثبته محاضر لجان الانتخاب من أنها حققت شخصيات الناخبين .



لا يجوز أن يطلب إلى لجنة الانتخاب أن تبين أساليب التحقق من الشخصية ، فهي شتى متنوعة ، وإنى كنائب قد أحقق شخصيتى  
بذكره اشتراك السكة الحديدية مثلاً ، وهناك سائق عربة أو ماسح أحذية قد يحققان شخصيتهما بالرخصة المعطاة لهما من إدارة  
الشخصية .

فأتم ، يا حضرات النواب المحترمين ، تطلبون عنتاً وعسراً إذا ألزمت لجنة الانتخاب بوضع كشف لأشخاص يبلغ عددهم الآلاف ،  
وسائل التحقق من شخصية كل ناخب من هذه الآلاف لم تكن بيده تذكرة الانتخاب .

فماذا بقى في محضر اللجنة يمكن أن يؤدي بكم ، يا حضرات النواب المحترمين ، إلى الشك أو إلى هذه الحماسة القوية ؟ أهو تقرير سرى  
ضابط بوليس إلى وزارة الداخلية ؟

إن أعضاء لجنة الانتخاب — وفيهم ممثلو خصم الأستاذ أبو الفتح — قد أثبتوا في محضرهم أنهم حققوا الشخصية ، وأن رئيس اللجنة قد  
أجبه ، فخرج من قاعة الانتخاب لا ليختار مؤيدى الأستاذ أبو الفتح — كما أراد أن يفهمنا حضرة النائب المحترم الأستاذ العسال —  
بختار الناخبين الذين لم تكن يدهم تذكر انتخاية ، وهم في سط جماعة من الحلق هائجة مأججة تريد أن تؤدي واجبها الانتخابي .  
أقال لهم رئيس اللجنة ؟ إنه لم يقل إلا أن القانون يعطى الحق لكل ناخب ليست لديه تذكرته الانتخابية أن يتقدم إلى لجنة الانتخاب  
بت أمامها شخصيته ، ثم يعطى صوته الانتخابي ، فدخلوا جميعاً واستعملوا حقوقهم التي منحوها لهم القانون .

فلو لم يؤد رئيس اللجنة واجبه على هذا الوجه ، لكان مقصراً فيه ، ولكان من واجبك ألا تأخذوا بمحضر لجنته .

يا حضرات النواب المحترمين :

أرجو أن تحكموا على هذا الطعن في جو من الهدوء والسكينة . أما مناقشته وسط هذه الهزة الكهربائية ، فقد تضر الطاعنين  
بطعون في صحة انتخابهم هذه الحزازات الوقتية ...

( ضجة ) .

كلا ، كلا . إنكم لم تفهموني ؛ ولا يمكنكم أن تمنعوني من الكلام بهذه المقاطعة وهذه الضجة . فيجب أن تسمعوا بقية شرحي . أما  
نسجة والمقاطعة فتفسدان عليكم متابعة أفكارى .

أقول إن هذه الحزازات الوقتية التي تنشأ عن مقارعة الحجة بالحجة تخلق جواً يسوده سوء التفاهم بيننا . فلست أريد غير هذا  
نى . أما التسرع في المقاطعة ففيه ظلم للتكلم ؛ ولا أحسبكم تريدون ظلم نائب عاشركم أربع دورات ماضية فاز ثقتكم ، وما أساء إلى  
د منكم .

أقول وأكرر إن هذه الحزازات الوقتية التي تنشأ عن اشتداد المناقشة وعرض الأدلة ومقارعة الحجة بالحجة تولد شيئاً من  
نافس ، وتفسد جو الهدوء ، ولا تساعد على الحكم في الموضوع بطمأنينة وسداد .

انظروا إلى محضر لجنة الانتخاب ، فلن تجدوا فيه عيباً يفسده ، أو شائبة تشوبه . وقد حكمنا في طعون سابقة كثيرة بالرفض بعدما  
بين لنا أنها تستحق هذا الحكم ، فاحكموا اليوم كما حكمتم بالأمس ، وقرروا الواقعة على رأى لجنة فحص الطعون . وسأكون سعيداً  
مدلاً لو صدر قراركم بالإجماع .

حضرة النائب المحترم الأستاذ على الحشخاني — كلمتي قصيرة تتناول ما أثاره حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق  
ن بعض مواد قانون الانتخاب ، وعما إذا كان في ذلك القانون من النصوص ما يحتم التحقق من شخصية الناخب أو لا .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — بواسطة رجال الإدارة ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ على الحشخاني — نعم بواسطة رجال الإدارة . أشار حضرته إلى المواد ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ من قانون  
انتخاب ؛ ولا أدري أغفل المادة ١٤ أم أنه لم يطلع عليها ؟ وهذا نصها :

« المادة ١٤ — على كل ناخب أن يقدم للجنة عند إبداء رأيه شهادة قيد اسمه بمجدول الانتخاب .

« ومن أضع شهادته قبلت اللجنة رأيه بعد تحققها من شخصه » .

فما طريق التحقق من شخصية الناخب ؟

يقول الأستاذ عبد الحميد عبد الحق إن ما ورد في المواد ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ المشار إليها يقضى بأن التحقق من الشخصية موكول رئيس لجنة الانتخاب وأعضائها يتصرفون فيه كما يشاؤون .

لكننا نعرف — كما قال الأستاذ عبد الرحمن على أبو النصر — أنه لا يمكن رئيس لجنة في مدينة القاهرة على الخصوص . والمفروض أنه موظف منتدب من جهة أخرى كفنا أو أسيوط — أن يتحقق من شخصية الناخبين في شبرا . ويقول الأستاذ عبد الحق إن مندوب وزارة الداخلية وأعضاء اللجنة قد يساعدون على هذا التحقق .

ولكننى أرى أنه كما أن رئيس اللجنة لا يمكن أن يعول عليه في التثبت من شخصية الناخبين ، كذلك مندوب وزارة الداخلية . وهو أيضاً منتدب من جهة بعيدة عن دائرة شبرا — وكذلك أعضاء اللجنة لا يمكن أن تلم معلوماتهم جميعاً بأشخاص أربعة آلاف أو خمسة آلاف من الناخبين تتألف منهم دائرة لجنة فرعية . وهل يمكن عضو اللجنة في مدينة القاهرة أن يتحقق من شخصيات جميع الناخبين المائتين أمام لجنته مهما كان مركزه في الدائرة أو مهما كانت علاقته فيها ؟ إنه إذا عرف ، فلن يعرف أكثر من عشر أو ثلاثين ناخباً . أبعد هذا يقال إنه من واجب رئيس اللجنة أن يدخل جميع الناخبين زرافات ووحداً إلى قاعة الانتخاب ، ثم يكو له الأمر ، ولمندوب الداخلية معه ولبقية أعضاء اللجنة أن يتحققوا من شخصيات هذا الجمع العفير !

وعلى هذا الأساس ... ..

( ضجة ) .

الرئيس — قيل هذا الكلام كثيراً ، فأرجو حضرة العضو المحترم أن يوجز وأن يقول جديداً .

حضرة النائب المحترم الأستاذ على الحشخاني — الذى أرجوه ، كما طلب إليكم حضرة المقرر وحضرات الخطباء ، أن تكونوا قضا في هذا الطعن تتمعنوا إلى ضماؤكم ، فإن هي قبلت أن تفصلوا فيه قبل أن يستوعب التحقيق جميع نواحيه فافصلوا ورأيكم الأعلى .

حضرة النائب المحترم الأستاذ حنى أبو العلا — يا حضرات النواب المحترمين : كنت أود أن تكون هذه الدقة التى ناقش بها المجلس هذا الطعن سنة لحضرات الأعضاء في نظر جميع الطعون السابقة ...

( ضجة ) .

لقد قررنا مبادئ أثناء نظر الطعون الماضية ينبغي أن نعتبرها قائمة ، إذ قررنا هنا أن محاضر اللجان تعتبر حجة قائمة حتى يطعن فيها بالتزوير ، كما قلنا إن لجنة فحص الطعون لا تجرى وراء محاضر وتحقيقات لم تقدم إليها قبل نظر المجلس في الطعون . فأرجو أن يكون المجلس منطقياً مع نفسه فيما يتعلق بالقرارات التى اتخذها وقررها مبادئ لبحث الطعون .

لهذا أؤيد تقرير لجنة فحص الطعون ، كما أؤيد ما قاله حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه . وأرجو أن يوافق المجلس على تقرير اللجنة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ على أيوب — سأوجز جهد المستطاع ، لأنى أعلم أن التعب قد أخذ من حضراتكم ماخذه ، فأقول إن الذى أراه واضحاً جلياً أن الدقة في هذا الطعن ناشئة عن أن حضرة النائب المطعون في صحة انتخابه قد فاز في الانتخاب بسبعة عشر صوتاً فقط . فطبعى أن مثل هذا الفوز يهزه أو ينتص من قيمته أو يهدره أى إخلال — ولو كان بسيطاً — بعملية الانتخاب .

لقد تردد على أسماعكم كثيراً أنكم عند نظر الطعون قضاة ، فإذا وجب عليكم أن تقدسوا حقوق النائب المطعون في صحة انتخابه . فقد وجب عليكم أيضاً أن تقدسوا حقوقاً أخرى ، وهى حقوق الأمة في أن تمثل تمثيلاً صحيحاً ، وفي أن ينوب عنها من يمثل اختيارها وحريتها أصدق تمثيل .

حضرات النواب المحترمين : قرأت هذه الليلة في تقرير لجنة فحص الطعون ، وسمعت من فوق هذا المنبر ، مبادئ أخشى أن تمر بغير أن نعقب عليها ، فأرجو أن أوجه أنظاركم إلى ما في ذلك من خطر ، لأن جوهر عملية الانتخاب هو سرية الانتخاب ؛ فإذا أذيعت أسرار الانتخاب كانت هذه الإذاعة عيباً يشوب عملية الانتخاب ويطلها .



د ٩٥ » ... .. «

ولكن من العجيب أن نقرأ في تقرير اللجنة ما يشبه التسليم منها بان حضرة النائب المطعون في صحة انتخابه كان يتقدم بكشف  
وى أسماء الناخبين من أنصاره فيسلمه إلى رئيس اللجنة ، فيقوم هذا الرئيس وينادي على هؤلاء الناخبين واحداً بعد واحد، ثم يقال  
رئيس لجنة الانتخاب لم يفعل إلا ما يوجه عليه القانون ! كأن القانون أوجب عليه إذاعة أسرار الانتخاب .

تلك طريقة لو سمح بها لجاء كل مرشح بكشوف تتضمن أسماء أنصاره وسلمها إلى اللجنة ، وانهدم بذلك الركن الأساسي للانتخاب —  
غور سريته التي يجب أن تحترم وتضامن .

سمعت أيضاً عبارات مرددة لا أحب أن تترك في أذهانكم أثرها الذي هو أبعد الآثار عن الحق والصواب . فلقد قيل إنكم لو أخذتم  
آراء التي أدلى بها إليكم الليلة ضد تقرير اللجنة لوقعتم في تناقض ، ولقررتم الليلة غير المبادئ التي قررتموها بالأمس . فاحذروا أن  
تندوا أو أن تسلموا أن في تقدير الوقائع أيًا كانت ما يصح أن يسمى مبادئ ، فما المبادئ إلا قواعد تقرر في القانون أو في تطبيقه ،  
تقدير الوقائع ووزن الأدلة فليس فيه شيء من تقرير مبادئ . فإذا تقدم متقاض أمام محكمة وطالب منها أن تسمع البينة في قضيته ،  
رأت المحكمة أن سماع بينته غير جائز أو غير منتج ، لأن في الدعوى من عناصر الإثبات ما يغني عن سماع البينة ، فلا يمكن أن يقال إن  
ذه المحكمة تناقض نفسها وتخطئ في أحكامها إذا هي رأت في قضية أخرى أن عناصر الإثبات فيها لا تمنع من سماع البينة .

إن ذلك الكلام وأمثاله قد يمس كرامة المجلس ، فالحقيقة أننا لسنا بصدد مبادئ يجب أن نترسها ، ولكن أمامنا طعوناً تعرض  
دلة تساق تأييداً لها ، فما نعمل إلا أن نزن الأدلة ونمحسها حتى يتبين لنا صدقها أو كذبها ورجحانها أو عدم رجحانها .

فإذا رأيتم في طعون أخرى أن الفرق بين ما ناله المطعون في صحة انتخابه من الأصوات وما ناله منافسه فرق كبير لا يجدي  
سماع تحقيق في طعن عن انتخاب لجنة فرعية ، فرفضتم سماع هذا التحقيق ، أو رأيتم أن التحقيق الذي أجرته جهة أخرى لا يجدي  
لا يؤثر في نتيجة الانتخاب فلم تطلبوه — فلا يجوز أن يقال لكم إنه حرام عليكم ، أو أنتم ممنوعون من أن تسترشدوا أو تستأنسوا  
للاطلاع بتحقيق القضايا أو بالتحقيق الإداري مهما كانت الظروف .

كذلك سمعت من فوق هذا المنبر ، يا حضرات النواب المحترمين ، رأياً بعيداً عن القانون . فقد قيل لكم إن محاضر لجان الانتخاب  
يجوز الطعن فيها إلا بطريق الطعن بالتزوير ! وهذا رأي غريب لم أكن لأنتظر الإدلاء به على مسمع من حضرة المقرر ، وهو من  
بوخ رجال القانون في هذا البلد . فإن الطعن بالتزوير لا يكون أمام مجلس النواب . إذ ليس فيه قلم كتاب يتلقى مثل هذا الطعن ؛  
إنما يكون بتقرير يقدم إلى أقلام الكتاب في المحاكم . وإليكم محاضر المخالفات فإنها بنص القانون حجة بما تضمنت . ومع هذا فإن  
أي المتفق عليه قضاء وفقهاً أنه يجوز إثبات عكس ما فيها بجميع الطرق وأساليب الاستدلال . فعنى الطعن بالتزوير أن يتقدم الطاعن  
بضرائكم ... ..

( ضجة ) .

أن يتقدم إليكم مستعداً لإثبات أن ما جاء في محضر اللجنة غير صحيح .

وبناء على هذا أرى أن يعاد التقرير إلى اللجنة .

الرئيس — أُمحى اقتراح بإقفال باب المناقشة مقدم من أكثر من عشرين عضواً .

المقرر — أريد أن أتكم في مسألة هامة .

الرئيس — واقتراح إقفال باب المناقشة ؟

المقرر — أعارض فيه . فلقد قيل كلام كثير لم تتح الفرصة للرد عليه .

وهناك مسألة هامة لا تتعلق بصحة انتخاب حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود أبو الفتح ولا بفساده ، ولكنها تتعلق برجوع  
جلس عن قراراته السابقة . فأقرر أن المجلس حر في أن يرجع عن أي قرار سبق أن أصدره . ويجب أن يكون المجلس على بينة  
من هذا ... ..

( ضجة ) .



مادة ٩٥ » ... .. «

الرئيس — الموافق على إقفال باب المناقشة يقف .

(وقفت أغلبية) .

الرئيس — أُمأى اقتراح مقدم من حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحليم رافع بإعادة التقرير إلى اللجنة لبحث الطعن من جديد بعد ضم أوراق التحقيقات إليه .

فالموافق على هذا الاقتراح يقف .

(وقفت أقلية) .

الرئيس — هل توافقون إذن على تقرير اللجنة ؟

(موافقة عامة) .

الرئيس — إذن أعلن صحة انتخاب حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود أبو الفتح .

(تصفيق) .

(في ٨ يونيه سنة ١٩٣٨) .

(١) بطلان نتيجة عملية الانتخاب الثانية — إذا كانت تكراراً لانتخاب أول ، ضمت فيه الأصوات الباطلة لسائر الأصوات

لحساب الأغلبية المطلقة ، وترتب على هذا الضم عدم إعلان فوز من كان يجب إعلان انتخابه .

(٢) لمجلس النواب الذى أبطل هذا الانتخاب الثانى أن يعلن فوز من كان يجب إعلان فوزه فى الانتخاب الأول .

(٣) فى هذه الحالة تبدأ مدة الخمسة عشر يوماً المحددة لتقديم الطعن فيمن أعلن انتخابه ، من يوم إعلان المجلس فوز المرشح فى

الانتخاب الأول .

(٤) فى مثل هذه الحالة يكون قرار المجلس صحيحاً بالأغلبية المعتادة .

تقرير لجنة فحص الطعون

وتحقيق صحة النيابة عن الطعن المقدم من حسين حسن شادى افندى

فى صحة انتخاب حضرة صاحب السعادة حسن شعراوى باشا

أشير إلى الكتاب الآتى :

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أتشرف بأن أرفع إلى سعادتك مع هذا تقرير لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابة عن الطعن المقدم فى صحة انتخاب حضرة صاحب السعادة حسن شعراوى باشا ، وقد انتخبته اللجنة مقررأ لها .

وتفضلوا سعادتك بقبول فائق الاحترام ؟

تحريراً فى ١١ مايو سنة ١٩٣٨

رئيس اللجنة

توفيق دوس

الرئيس (حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد بهى الدين بركات باشا) — الكلمة لحضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم توفيق دوس باشا (المقرر) — أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة :

راجعت لجنة فحص الطعون الأوراق الإدارية الخاصة بالترشيح ، فتحققت أن الشرائط القانونية تتوافر فى حضرة صاحب السعادة

حسن شعراوى باشا .

أداة ٩٥ « ... .. »

نتيجة الانتخاب الأول الذي جرى يوم ٣١ مارس سنة ١٩٣٨ :

عدد	
٢٩٥٠	مجموع الأصوات التي نالها سعادة حسن شعراوي باشا .
٢٩٨٣	» » » حسين حسن شادي افندي .
٥٩٣٣	» » » الصحيحة
١٥٦	» » » الباطلة .
٦٠٨٩	المجموع الكلي .

نتيجة الانتخاب الثاني الذي جرى يوم ٦ أبريل سنة ١٩٣٨ :

عدد	
٦٢١١	مجموع الأصوات التي نالها شعراوي باشا .
١٥	» » » حسين حسن شادي افندي .
٦٢٢٦	» » » الصحيحة
٥	» » » الباطلة .
٦٢٣١	المجموع الكلي .

في قبول الطعن شكلا :

قدم الطعن في الميعاد القانوني ؛ وهو مصدق عليه — وعلى ذلك يكون مقبولا شكلا .

### أوجه الطعن

استند الطاعن على أن لجنة الفرز أدخلت الأصوات الباطلة في احتساب الأغلبية المطلقة ، فاعتبرت أنه لم ينل الأغلبية ، فقررت إعادة الانتخاب يوم ٦ أبريل سنة ١٩٣٨ .

وترى لجنة فحص الطعون أن لجنة الفرز أخطأت في تفسير المادة ٤٧ من قانون الانتخاب ، وأن المعول عليه احتساب الأغلبية المطلقة للأصوات التي أعطيت صحيحة .

لهذا ترى اللجنة — استناداً إلى الأسباب التي بيّنتها في تقريرها عن الطلب الذي قدم بشأن الانتخاب الذي جرى بدائرة الفت أن تقترح على المجلس ما يأتي :

أولاً — بطلان عملية الانتخاب الذي جرى بدائرة بندر النيا يوم ٦ أبريل سنة ١٩٣٨ ، لانشغال الدائرة في ذلك التاريخ بنائب فاز في انتخاب يوم ٣١ مارس سنة ١٩٣٨ ، وهو حضرة النائب المحترم حسين حسن شادي .

ثانياً — إعلان انتخاب حضرة النائب المحترم حسين حسن شادي افندي نائباً عن دائرة بندر النيا لفوزه في الانتخاب الذي جرى يوم ٣١ مارس سنة ١٩٣٨ بالأغلبية المطلقة للأصوات الصحيحة .

ثالثاً — اعتبار أن ميعاد الطعن في هذا الانتخاب يبدأ من يوم إصدار المجلس قراره ، حتى يتسنى للمرشح الآخر ، أو لمن شاء من الناخبين ، أن يقدم طلباً في الخمسة عشر يوماً التالية لهذا القرار بإبطال الانتخاب .

فإذا تقدم طعن في هذا الميعاد نظره المجلس ؛ وإذا لم يقدم حتى صحة النيابة .

ويكنى أن يصدر قرار المجلس في هذا بالأغلبية المعتادة .

أما باقى الأوجه الواردة فى الطعن فلم تر اللجنة ثمة ما يدعو إلى بحثها .

الطعن المقدم من حضرة صاحب السعادة حسن شعراوى باشا  
فى عملية الانتخاب الذى جرى يوم ٣١ مارس سنة ١٩٣٨  
بدائرة بندر المنيا

« ترى لجنة فحص الطعون أن هذا الطعن سابق لأوانه . وحق الطاعن محفوظ إذا أعلن المجلس انتخاب حضرة حسين حسن شادى افندى نائباً » .

إن هذا الطعن يتفق مع الطعن السابق فى الموضوع ، ولكن يختلف عنه فى أن الانتخاب فى هذه الحالة أعيد وفاز فيه حضرة صاحب السعادة حسن شعراوى باشا وتقدم حضرة حسين حسن شادى افندى بالطعن فى هذا الانتخاب . وطبقاً للقرار الذى أصدرتموه بعدم احتساب الأصوات الباطلة فى حساب الأغلبية المطلقة يكون الانتخاب الثانى باطلاً ، لأن الدائرة كانت مشغولة بنائب انتخاب فعلاً .

وبناء على ذلك تقترح اللجنة تقرير بطلان انتخاب حسن شعراوى باشا ، وإعلان انتخاب حسين حسن شادى افندى .

الرئيس — الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ حسن صالح الجداوى .

( ضجة ) .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر — مافائدة الكلام الآن مادام أن المجلس قد وافق بالإجماع على مبدأ عدم احتساب الأصوات الباطلة ؟

الرئيس — لم يؤخذ رأى المجلس بعد فى هذا الطعن . ولكل نائب أن يبدى رأيه بتمام الحرية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ حسن الجداوى — الواقع أن الطعن المعروض علينا الآن يختلف تماماً عن الطعن أو الطلب السابق ؛ ولو كان مماثلاً له لما سمحت لنفسى بأن أتكلم وأن أضيع وقتكم سدى .

فالانتخاب الأول الذى أسفر عن انتخاب حضرة سلطان محمد السعدى بك قد صدر فيه قرار من لجنة الفرز . أما الانتخاب الثانى فلم تصدر فيه اللجنة قراراً بانتخاب أحد المرشحين — هذا هو الفرق الأول ؛ وسأبين أهميته .

والفرق الثانى أن الانتخاب الثانى الذى أجرى بدائرة المنيا قد أعيدت فيه عملية الانتخاب ، وظهرت فيه آراء الناخبين جلياً .

( وهنا قامت ضجة شديدة ومقاطعة غادر المنبر على أثرها حضرة النائب المتكلم ) .

الرئيس — هل توافقون على تقرير اللجنة ؟

( موافقة عامة ) .

حضرة النائب المحترم خليل أبو رحاب — أنا لا أوافق على تقرير اللجنة .

الرئيس — أعلن انتخاب حسين حسن شادى افندى نائباً عن دائرة بندر المنيا .

( تصفيق ) .

( فى ٢٢ يونيه سنة ١٩٣٨ ) .



أداة ٩٥ « ... .. »

(١) العضو الذي يطعن فيه بأنه لا يحسن القراءة والكتابة ، فيثبت أنه يحسن القراءة فقط دون الكتابة ، لا يقبل الطعن فيه .

(٢) يشترط لإبطال نيابة العضو بسبب عدم توفر أحد شروط الأهلية المنصوص عليها في المادة ٢٣ من قانون الانتخاب أن يصدر قرار من المجلس بأغلبية ثلثي الأصوات ، لا بالأغلبية المطلقة .

الطعون المقدمة في صحة انتخاب حضرة النائب المحترم الشيخ سيد عيسوى صقر

أشير إلى الكتاب الآتى :

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أتشرف بأن أرفع مع هذا تقرير لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابة عن الطعن المقدم في صحة انتخاب حضرة الشيخ سيد عيسوى صقر ، رجاء عرضه على المجلس . وقد انتخبني اللجنة مقررًا لها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة

توفيق دوس

تحريراً في ١٨ يونيه سنة ١٩٣٨

الرئيس ( حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد بهى الدين بركات باشا ) — الكلمة لحضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم توفيق دوس باشا ( المقرر ) — أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة :

« تقدم لترشيح نفسه في دائرة قطور ( غربية ) ثلاثة مرشحين ، هم حضرات : المطعون في صحة انتخابه ، والدكتور محمد على ويدار ، والأستاذ حافظ نبيه . ولعدم حصول أحد منهم على الأغلبية المطلقة أعيد الانتخاب يوم ٨ أبريل بين المرشحين الأولين اللذين لا أكثر الأصوات .

نتيجة الانتخاب الذى جرى يوم ٨ أبريل سنة ١٩٣٨

عدد	
٣٧٢٦	مجموع الأصوات التى نالها المطعون في صحة انتخابه .
٢٥٢٥	» » » الدكتور محمد على دويدار ( أحد الطاعنين ) .
٦٢٥١	» » » الصحيحة .
٢٦	» » » الباطلة .
٦٢٧٧	المجموع .

وقد قدمت ثلاثة طعون في صحة انتخاب حضرة النائب المحترم الشيخ سيد عيسوى صقر .

في قبول الطعون شكلاً :

قدمت الطعون في المواعيد القانونية ؛ وهى مصدق عليها — وعلى ذلك تكون مقبولة شكلاً .

الطعن الأول

المقدم من الدكتور محمد على دويدار .

هذا الطعن منصب على الانتخاب التكميلي الذى جرى يوم ٨ أبريل سنة ١٩٣٨ ، ويلخص فيما يأتى :

## أوجه الطعن

تدخل الإدارة للتأثير على نتيجة الانتخاب لمصلحة حضرة المطعون في صحة انتخابه بإبعاد بعض الحفراء عن بلدتهم كما حصل في ناحية أبشواي، وبالتحرش ببعض الأهالي من أنصار منافسه والقبض عليهم كما حصل مع من يدعى مكي سعدون، وبطواف الحفراء ليلة الانتخاب على جمهور الناخبين في دورهم للتنبيه عليهم بانتخاب حضرة المطعون في صحة انتخابه، وبالاعتداء على بعض الناخبين كما حدث في مقر لجنة شرباناص الفرعية، مما أدى إلى حرمان كثيرين من استعمال حقهم الانتخابي، وبتهديم إعطاء الأصوات شفاهاً وعلناً مما حمل رئيس لجنة الشين الفرعية على إثبات ذلك في محضر اللجنة، وباستدعاء حضرة مأمور المركز لرئيس لجنة شربابول له حادثته تليفونياً وحصول الحادثة مع مندوب الداخلية.

وترى اللجنة أن هذه الأوجه في جماتها عامة لا تحديد فيها ولا دليل عليها، وأن بعضها، لو صح، مما يجب رفضه ابتداء لأنه داخل في صميم عمل الإدارة الذي لم تثبت علاقة له بالحركة الانتخابية، كتنقل بعض الحفراء والقبض على أحد الأفراد وتحرير محضر.

وقد ثبت أن لجنة شرباناص الفرعية قد أثبتت بمحضرها نص الخطاب الوارد عليها من حضرة الطاعن الدكتور محمد علي دويدار يشكو فيه الاعتداء على أهالي كفر أبو جندی وطردهم من مقر اللجنة وحرمانه من تصويتهم له. ولكن حضرة رئيس اللجنة أثبت، إلى جانب ذلك، أنه أرسل إشارة تليفونية إلى عمدة كفر أبو جندی يبلغه أن هناك متسعاً من الوقت لكل من شاء الحضور من أهالي بلده لإعطاء صوته. ولم يبين حضرة الطاعن نوع الاعتداء الذي وقع ولا أشخاص المعتدى عليهم، أي أنه لم يقدم دليلاً لتدعيم صحة دعواه. كما أنه تبين من الاطلاع على محضر لجنة شربابول الفرعية أن ناخباً تقدم بتوكيل من حضرة المطعون في صحة انتخابه لحضور عملية الانتخاب بالنيابة عنه، وأن اللجنة رفضت قبوله. ولذلك ترى لجنة فحص الطعون رفض هذه الأوجه.

## الوجه الأخير من الطعن الأول

### الطعن الثاني

المقدم من أحمد محمد عيسوي صقر افندی .

### الطعن الثالث

المقدم من عبد الرحمن مصطفى الدويدار افندی .

اشتركت الطعون الثلاثة في القول بأن حضرة المطعون في صحة انتخابه لا يحسن القراءة والكتابة. واقتصر الطعان الثاني والثالث على هذا الوجه دون سواه.

وقد رأت لجنة فحص الطعون عقد لجنة فرعية للتحقق مما جاء في هذا الوجه، فكلفت هذه اللجنة الفرعية المطعون في صحة انتخابه بالتلاوة من قانون الانتخاب، فقرأ قراءة لا بأس بها، ثم استكتبته عبارة من تسعة سطور مكونة من ٦٠ كلمة وقعت فيها إحدى وعشرون غلطة. ثم أعيد استكتابته بناء على طلبه، فأملت عليه عبارة في ثلاثة أسطر مكونة من ٢٢ كلمة وقعت فيها اثنتا عشرة غلطة. فاعتبرت اللجنة الفرعية بالإجماع أن هذه النتيجة لا تدل على إحسان الكتابة. وعرضتها على اللجنة العامة في جلستها المنعقدة يوم الأربعاء ١٨ مايو سنة ١٩٣٨. فاختلفت الآراء بشأن إحسانه الكتابة، فذهبت أغلبية مؤلفة من أربعة أصوات إلى أن المقصود هو قدرة العضو على أن يقرأ ويكتب؛ وقد أثبت حضرة المطعون في صحة انتخابه قدرته على ذلك. وذهبت أقلية مؤلفة من ثلاثة أصوات إلى أن المقصود هو إحسان القراءة والكتابة طبقاً للمادة الثالثة والعشرين من قانون الانتخاب، وليست النتيجة المعروضة على اللجنة مما يدل على إحسانها لوقوع الخطأ الكثير في كتابة الكلمات على اختلاف السهولة والصعوبة فيها. وامتنع عضو عن إبداء الرأي لأنه طلب تأجيل البت

الطعن شهراً فلم يجب إلى طلبه . وكان هذا العضو من أعضاء اللجنة الفرعية التي أجمعت على أن حضرة المطعون في صحة انتخابه يحسن الكتابة .

ولما عرض هذا الوجه من أوجه الطعن مع الأوجه الأخرى على اللجنة العامة في جلستها المنعقدة يوم الثلاثاء ٢٤ مايو سنة ١٩٣٨ رح بعض حضرات الأعضاء إعادة النظر في الأوجه جميعها مرة واحدة ، مع إعادة امتحان حضرة المطعون في صحة انتخابه أمام اللجنة بامانة للإحاطة بالموضوع وإبداء الرأي فيما اشتمل عليه من الأوجه والتقدير المختلفة في جلسة واحدة .

وفي جلسة اللجنة العامة التي عقدت يوم الأربعاء ٨ يونيه سنة ١٩٣٨ أعادت اللجنة اختبار المطعون في صحة انتخابه ، فكلفته قراءة بعض السطور ففعل . ثم أرادت أن تمل عليه شيئاً للكتابة فرفض إلا أن يكتب عبارة من عنده ، وإلا فلتكتف اللجنة بما كتبه ، وللجلاس الحكم الأخير . وبعد أخذ ورد قبل أن يكتب ما يمل عليه . فاستكتبته عبارة من تسعة سطور مكونة من ثمان وثلاثين لة وقعت فيها إحدى عشرة غلطة .

وبعد المناقشة قررت اللجنة أنه يحسن القراءة ، ولكنها اختلفت بشأن الكتابة . فرأت الأغلبية المكونة من ستة أعضاء أنه يحسنها ؛ ورأى واحد من الأقلية أنه يحسنها ؛ ورأى ثان أن كتابته فوق المتوسط ؛ ورأى ثلاثة آخرون أنها متوسطة — وعليه يكون ار اللجنة العامة — بأغلبية أعضائها — أنه لا يحسن الكتابة . وتضع اللجنة تحت تصرف المجلس ما كتبه أمامها لاطلاع من يرى ن حضرات الأعضاء عليه .

وعلى ذلك يتعين قبول هذا الوجه .

#### ولهذا

ترى اللجنة قبول الطعون ؛ وتقترح على المجلس إعلان سقوط عضوية حضرة الشيخ سيد عيسوى صفر ، لأنه لا يتوافر فيه أحد روط الأهلية المنصوص عليها في المادة ٢٣ من قانون الانتخاب ، وإعلان خلو دائرة قطور .

وبلاحظ أن قبول هذه الطعون يكون بالأغلبية العادية تطبيقاً للمادة ٦٢ من قانون الانتخاب .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — أرجو أن تعرض علينا العبارة التي استكتبتها اللجنة لحضرة المطعون في صحة انتخابه .

( وهنا قدمت لحضرات الأعضاء الورقة المدوّنة بها العبارة المشار إليها فتناولها حضراتهم واطلعوا عليها ) .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الرحمن عمر بك — أعتقد أن لجنة فحص الطعون لم تصل إلى النتيجة التي وصلت إليها إلا بعد ن دقت تدقيقاً شديداً في درسها وفحصها ؛ ولهذا لا أريد إلا أن أحاسبها على ما صدر منها في تقريرها .

إحسان الكتابة والقراءة شرط من شروط صحة النيابة .

أما القراءة فقد قررت اللجنة أنه يحسنها .

( مقاطعة ونجبة ) .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر — لا ، بل قررت أن قراءته لا بأس بها .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الرحمن عمر بك — قررت اللجنة بأغلبية ستة أصوات أنه يحسن القراءة .

( نجبة ) .

قالت في تقريرها : « وبعد المناقشة قررت اللجنة أنه يحسن القراءة » . ثم أخذت بعد ذلك في امتحانه للكتابة .

أنا لم أفرغ بعد من الكلام عن القراءة . وإننى أتحدى مجلسكم الموقر بأجمعه ، أن يدلنى واحد من حضراتكم على أن إحسان لقراءة له حدود معينة ... ..

( نجبة شديدة ومقاطعة من مقاعد اليسار ) .



مادة ٩٥ » ... ..

حضرة النائب المحترم صالح مبروك الديب — يا حضرات النواب المحترمين : إن حضرة الطعون في صحة انتخابه رجل كبير السن ولكبر السن أثره وحالته الخاصة . ولقد تولت امتحانه لجنة من كبار رجال القانون والأدب والصحافة — فله عذره . وها أنا أحسر القراءة والكتابة ، ولكنني أؤكد لحضراتكم أنه إذا امتحنتني لجنة فيها توفيق دوس باشا والأستاذ عباس العقاد والأستاذ فكري أباز فإنني لن أستطيع كتابة أو قراءة شيء مطلقاً .  
( ضحك وتصفيق ) .

حضرة النائب المحترم حسين شمس الدين حموده — قبل أن أتعرض لموضوع الطعن ... ..  
حضرة النائب المحترم محمود فهمي النقراشي باشا — ألاحظ أن حضرة النائب المحترم يقرأ من ورقة ، وهذا لا يجوز طبقاً للائحة  
حضرة النائب المحترم حسين شمس الدين حموده — أنا لا أقرأ ، ولكن الذي في يدي هو تقرير اللجنة ، قد أستعين به في تأييد كلامي .

أقول إنني قبل أن أتعرض لموضوع الطعن أتوجه بالعتب إلى حضرات الزملاء أعضاء لجنة فحص الطعون ، لأنهم لم يأخذوا زميلهم  
حضرة الشيخ سيد عيسوى صقر بشي من الهوادة والرفق أثناء الامتحان .

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد حلمي الجيار — هل تريد حضرتك أن تعمل له اللجنة ملحقاً ؟  
( ضحك وضجة ) .

الرئيس — أرجو الهدوء وعدم المقاطعة .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر — الواقع أن المسألة في غير حاجة إلى كل هذه المناقشة التفصيلية ، فموضوعها يتعلق  
بالرأي والتقدير ليس غير .

الرئيس — أرجو من حضراتكم أن تتركوا الخطيب يلقي ما يريد . ولو أنكم أهملتموه الدقائق التي قاطعتموه فيها لانتهي من كلامه .  
فاقتصاداً لوقتكم ، وتوفيراً للعمل المنتج — أرجوكم مرة أخرى عدم المقاطعة . فإذا ما انتهى الخطباء كانت لكم الحرية في القرار الذي تصدرونه .

حضرة النائب المحترم حسين شمس الدين حموده — لا ينبغي على حضراتكم أن موقف الزميل المحترم الشيخ سيد عيسوى صقر كان  
موقفاً فيه شيء كثير من الحرج ؛ لأنه ، وهو كبير السن ، كان يتخيل النتيجة التي ستترتب على الفصل في امتحانه ، فيراها نتيجة خطيرة  
جداً تؤثر في مستقبله من حيث إنه رجل ذو شخصية في الهيئة الاجتماعية .

ولقد تعلمون أن أمثال حضرته ومن هم في سنه كانوا يتلقون العلم بأساليب تتباين مع أساليب العصر الحاضر ، وتعلمون أن الذين  
وصلوا إلى درجة عظيمة من الثقافة والرقى من أهل ذلك العهد القديم لا يحسنون الكتابة ، كلهم أو أكثرهم ، بالمعنى الذي نفهمه  
نحن في هذا العهد .

وبعد ما تقدم كان واجباً على حضرات أعضاء لجنة فحص الطعون أن يقدروا موقف هذا الشيخ الذي يمتحنونه ( ضجة ) . ومن  
غير المعقول طبعاً أن شخصاً يحسن القراءة لا يكون ملماً بالكتابة .

قررت أغلبية اللجنة أنه يحسن القراءة ، ولكنها عندما أرادت أن تطبق نص المادة ٢٣ من قانون الانتخاب قالت في تقريرها :  
« وقد رأت لجنة فحص الطعون عقد لجنة فرعية للتحقق مما جاء في هذا الوجه ، فكلفت هذه اللجنة الفرعية الطعون في صحة انتخابه  
بالتلاوة من قانون الانتخاب ، فقرأ قراءة لا بأس بها ، ثم استكتبته عبارة من تسعة سطور مكوّنة من ستين كلمة وقعت فيها إحدى  
وعشرون غلطة ، ثم أعيد استكتابته بناء على طلبه فأملت عليه عبارة في ثلاثة أسطر مكوّنة من ٢٢ كلمة وقعت فيها اثنتا عشرة غلطة » .

فالذي أريد قوله أنه امتحن أول مرة ، فقررت اللجنة أنه يحسن القراءة ؛ ثم أعيد امتحانه ، فهدأت أعصابه وأجاد عن المرة الأولى  
وكتب أحسن مما كتب قبلاً . ولكن اللجنة بعد أن قررت أنه يحسن القراءة عادت فعدت عن قرارها في جلسة أخرى دون أن  
تبدى سبب هذا العدول .

ولهذا كنت أرجو من حضرات أعضاء اللجنة أن يترشوا في قرارهم الثاني ، وأن ينظروا إلى هذا الشيخ في حالته الخاصة ، وكبره ، وأن يلاحظوا الطريقة القديمة التي تلقى عليها علمه — فكل هذه اعتبارات كانت تقضى بعدم قبول الطعن وتقرير صحة الانتخاب .  
( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم محمد خليفه بك — لست مع حضرات النواب المحترمين الذين يطلبون الترفق بحضرة العضو المحترم لأنه شيخ كبير في السن . فالقانون لا يرحم أحداً . وإذا أمكننا أن نحدد مدى الإحسان للقراءة والكتابة وتبين لنا أنه لا يحسنها ، فيجب بنا جميعاً ، وفاء للقانون ، أن تقبل تقرير اللجنة وتقبل الطعن في انتخابه .

لست مع حضراتهم ، ولكن لي كلمة أريد الإدلاء بها في هدوء واحترام تام ، مرضياً بها عقيدتي ورأيي — وقد أكون مخطئاً فيما نقد وأرى .

إن لي ، قبل كل شيء ، كلمة في تقرير اللجنة . وليسمع لي حضرة سكرتيرها أن أوجه إليه العتب ، لأن السكرتير فيما أعلم هو الذي لي وضع تقارير اللجان ... ..

( ضجة ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه — لم نسمع ما قال حضرة النائب المحترم خاصاً بسكرتير اللجنة .  
المقرر — المقرر هو المسئول عن التقرير .

حضرة النائب المحترم الشيخ محمد خليفه بك — وإنني أعتب على من كتب التقرير أياً كان .  
الرئيس — دعونا من العتاب وتكلموا في الموضوع .

حضرة النائب المحترم الشيخ محمد خليفه بك — إنه ليس يسرنا أن تكون آراؤنا عرضة للنشر في مثل هذه الليلة . فلقد جاء التقرير أن عضواً كان رأيه كذا ، ثم عاد في جلسة أخرى فعدل عن رأيه — وهذه ملاحظتي لم يسعني إلا أن أبديها .

أما ما عدا ذلك من الوقائع التي ذكرتها اللجنة من أن الطعون في صحة انتخابه قد اختبر عدة مرات — سواء أمام لجنة فرعية أو أمام محكمة عامة — فهذا كله لا كلام لي فيه . وإنني أسلم بصحة هذه الوقائع ، ثم أغضى عن الظروف التي أشار إليها حضرات الخطباء من أن جل كبير السن ، وأنه أخذته الهية ، وأن أعضاء لجنة الامتحان من كبار رجال القانون والأدب والصحافة . فلا أريد الأخذ بشيء من هذا ، وإنما أريد أن أعود بكم إلى تقرير اللجنة ، فلقد قررت فيه أنه يحسن القراءة ؛ ومعنى إحسان القراءة أنه يستطيع ، إذا عرضت به عبارة من العبارات ، أن يقرأها بلا لحن كما هي مصورة أمامه .

أما إحسان الكتابة فهو الذي أخالف فيه اللجنة ، ذلك لأنه ليس المراد من إحسان الكتابة تجويدها ، أي كتابتها على قواعد سين الخطوط ، وإنما المراد إحسان الكتابة التي هي اصطلاح خاص يمكن أن يتبين منه القارئ المعنى الذي أراده الكاتب . وها أنتم مومنون ، ونحن في قطر واحد ، أن لدينا لهجات متباينة ، ففي بلاد الصعيد بعض ألفاظ لو كتبت أو سمعت ما فهم منها أهل الشمال شيئاً . لذلك لأهل الشمال ألفاظ إذا كتبت أو سمعت لا يفهمها أهل الصعيد .

وعلى هذا القياس يمكننا القول بأن كتابتي القري قد تختلف طرائقها في الكتابة ، وأن كثيراً من أهل البلاد لهم خطوط متباينة قد يكونون من مديرية واحدة . وإنما يرجع هذا إلى أن الجهات التي تعلموا فيها تختلف فيها طرق الكتابة ، وقد لا تمشي على قواعد سين الخطوط .

فالذي أريد أن أصل إليه أخيراً هو أنه إذا طلب من عضو أن يتلو ما كتب ، فاستطاع قراءته ، وتبينتم منه المعاني التي قصدتها على سورة التي كتبها ، علمتم أن البيئة التي نشأ فيها كانت خطوطها على هذا النحو . هذا ما أراه وأصر عليه ، وأترك الكلمة لحضرة المقرر .  
( تصفيق من اليمين ) .

حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندي — يبدو لي غريباً جداً أن شخصاً يحسن القراءة — كما قررت لجنة الطعون — ولا يحسن كتابة . لأن من يحسن القراءة لابد أن يكون قد تصور الأحرف والكلمات المرسومة التي أحسن قراءتها . وإنني لأعجب كيف يتسنى



لإنسان أن يحسن قراءة عبارة دون أن يحسن تصور شكلها ثم يفهمها فيجيد قراءتها ؛ وعندى أن إحسان القراءة نتيجة لإحسان الكتابة ( تصفيق ) .

حضرات النواب المحترمين : ذهبت لجنة الطعون في تقريرها إلى أن حضرة النائب المطعون في صحة انتخابه يحسن القراءة ؛ ثم ذهب خمسة من أعضاء اللجنة إلى أنه يكتب فوق المتوسط . ولا شك أن إحسان الكتابة أمر تقديرى اعتبارى ، فقد يتذوق أحدنا ويقدر ما لا يتذوق أو يقدر الآخر ، وهناك شخص يميل إلى الخط الرقعة ( تصفيق وضحك ) فلا يستسيغ الخط النسخ بحال . ( ضحك ) .

فنحن الآن أمام ما أوردته لجنة الطعون في تقريرها عن حضرة العضو المطعون في صحة انتخابه من أنه يحسن القراءة ، وأمام الرأي القائل بأن إحسان القراءة فرع من إحسان الكتابة ، وأن هذا الإحسان أمر تقديرى ، وأمام ما قرره بعض أعضاء لجنة الطعون من أن كتابة حضرة العضو المطعون في صحة انتخابه فوق المتوسط ، وأمام أن واجبنا في هذا المجلس هو القراءة وأما الكتابة فيستطيع الواحد منا أن يمل على كاتب أو زميل ... ( تصفيق ) .

أقول إنى ، ونحن أمام هذه الاعتبارات كلها ، أتوجه إلى حضراتكم بطلب رفض تقرير اللجنة ، وإقرار صحة انتخاب حضرة النائب المحترم الشيخ سيد عيسوى صقر . ( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم محمد شفيق جبر — حضرات النواب المحترمين :

لقد كنتم ، وستكونون دائماً ، قضاة في نظر الطعون . ولقد كان لهذا المجلس في هذا الشأن موقف بل مواقف ؛ وستكون له دائماً مواقف يثبت فيها أنه ينظر إلى هذه الطعون نظرة القاضى يتحرى الحقيقة ويريد أن يصل إلى العدل .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر — لا داعى لمثل هذه المحاضرات .

حضرة النائب المحترم محمد شفيق جبر — أريد أن أقول إنه ما كانت الحزبية لتطفى ...

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر — إن مثل هذا الكلام لا يصح أن يوجه إلينا .

حضرة النائب المحترم محمد شفيق جبر — إنى أتكلم لأوضح موقفى وموقف بعض زملاى ، فأقول إن الحزبية لن تكون عندنا أسى ولا أعز مكاناً من كرامة هذا المجلس . ونحن إنما نريد أن نصح انتخاب عضو قيل إنه غير لائق بالعضوية دون أن تملكنا رغبة أو تنازعنا شهوة تمل علينا ذلك .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر — ومن قال هذا ؟

حضرة النائب المحترم محمد شفيق جبر — نحن نريد أن نصل معكم إلى الإنصاف لا أكثر ولا أقل . لقد رأيت لجنة الطعون — وهـ يكن هذا رأى بإجماع الآراء فيها — أن حضرة العضو المطعون في صحة انتخابه لا يحسن الكتابة ، وهى مسألة تقديرية . وقد جاءكم بورقة امتحانه واطلعت عليها ، ولا شك أنكم ستراجعون ضمائمكم وتعتمدون على حسن تقديركم .

وحضرة النائب المطعون في صحة انتخابه لا يطلب ولا يطمع فى أكثر من هذا . وكل ما فى الأمر أنى أوجه نظر حضراتكم إلى ما اشترطته المادة الثالثة عشرة من اللائحة الداخلية فيما يختص بأخذ رأى على الطعون .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر — لا ، بل المادة ٦٢ من قانون الانتخاب .

حضرة النائب المحترم محمد شفيق جبر — أريد أن أفهم ...

الرئيس — سيأتى الكلام فيما بعد عن أى المادتين نطبق عند أخذ رأى .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز رضوان بك — حضرات النواب المحترمين : أرجو أن تقرروا صحة انتخاب حضرة العضو المطعون في صحة انتخابه للأسباب التى سأبسطها لحضراتكم .



من الأمور المسلم بها أن لجنة الطعون قد قررت أن حضرة العضو المطعون في صحة انتخابه يحسن القراءة ، فاجتاز بذلك نصف رحلة المطلوبة من كل عضو منا . أما شرط إحسان الكتابة فإليكم ما يستند عليه حضرة العضو في دفاعه : لقد استكتبته اللجنة عبارة تكون من ستين كلمة ؛ فرأت أنه أخطأ في إحدى وعشرين منها — ومعنى هذا أنه قد نجح دون الاحتياج إلى عمل ملحق . انظروا ، حضرات النواب ، كيف أن حضرة العضو ، وهو هادي البال ، أخطأ في إحدى وعشرين كلمة من ستين ؛ أما في المرة الثانية ، حين جدد نفسه غير مقبول تقريباً ... ..

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر — معنى هذا أن حضرة العضو المطعون في صحة انتخابه قد قدر أنه غير مقبول .

الرئيس — هل يقصد حضرة النائب المحترم عبد العزيز رضوان بك أن الخطأ في ٢١ كلمة من ٦٠ يعتبر نجاحاً .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز رضوان بك — نعم ، ولكن اللجنة عادت فقالت لحضرة العضو : تعال نمتحنك مرة ثانية . وأى شأن غيره يقال له مثل هذا القول فلا ينكسر خاطره ويستولى عليه الكدر ؟ انظروا كيف كان حال حضرة العضو حين تكدرت نفسه . المرة الأولى أخطأ في ٢١ كلمة من ٦٠ ، أما في المرة الثانية فأخطأ في ١٢ كلمة من ٢٢ ، وهذا دليل قاطع على ما حل به من ارتباك . إنكم تعرفون أن في مثل هذه المواقف تلتبس الأعذار . ومع هذا فإن اللجنة قد قدرت مركزه ، وجاءت في صفه أكثر من مرة . قد اختلفت الآراء هنا في شأن إحسان الكتابة . وإنى أتلو على حضراتكم ما جاء بتقرير اللجنة في هذا الصدد :

« فاختلقت الآراء بشأن إحسانه الكتابة . فذهبت أغلبية مؤلفة من أربعة أصوات إلى أن المقصود هو قدرة العضو على أن يقرأ كتب ؛ وقد أثبت حضرة المطعون في صحة انتخابه قدرته على ذلك . وذهبت أقلية مؤلفة من ثلاثة أصوات إلى أن المقصود هو إحسان رداء والكتابة طبقاً للمادة الثالثة والعشرين من قانون الانتخاب . وليست النتيجة المعروضة على اللجنة مما يدل على إحسانها ، لوقوع نطأ الكثير في كتابة الكلمات على اختلاف السهولة والصعوبة فيها » .

ومعنى هذا أن الآراء في اللجنة قد اتفقت على أنه يحسن القراءة ، ولكنها قد اختلفت في أمر إحسانه الكتابة . من هذا ترون ، إحسان الكتابة ، يا حضرات النواب المحترمين ، لم يصدر بشأنه قرار قاطع من اللجنة ، ولم تتفق عليها أغلبية ساحقة .

ولا يسعني ، وأنا في هذا المقام ، إلا أن أذكر موقفاً يشبه موقفنا الآن ، وقد كان في عهد المغفور له الرجل العظيم سعد زغلول باشا ، تقدم طعن في صحة انتخاب الشيخ عبد العزيز الزاهد ، قيل فيه إنه لا يحسن القراءة والكتابة ، فتقدم حضرته للامتحان أمام لجنة لعون ، فظهر الخطأ في ثلثي ما كتبه وما قرأه . فقال الرجل العظيم سعد باشا زغلول عندئذ : اعذروا الشيخ الزاهد ، فإن مثل هذه ألق صعبة . ونصر الرجل وأخذ بيده .

حضرة النائب المحترم الأستاذ علي السيد أيوب — لا يمكننا أن نسمح بأن يفترى هنا على سعد باشا ، فإنه لم يقل مثل هذا القول .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز رضوان بك — إن الأستاذ علي أيوب يتحدثني . وإنى أشهدكم ، يا حضرات الزملاء ، على ذلك . لقد أن حضرته من المدافعين عن الشيخ عبد العزيز الزاهد أمام المجلس إذ ذاك ؛ وكان يجيب من يعارضه بقوله : إنك أخطأت في كذا ؛ أنت أحسنت في كيت وكيت . وقد صفق الجميع وقتذاك لصديقي وزميلي الأستاذ أيوب لما أورده من الأدلة القاطعة . وقد نصره في وقفه المغفور له سعد باشا . أقول هذا ، يا حضرات الزملاء ، بجلء فمي ، والله على ما أقول شهيد .

على ذلك أرجو من حضراتكم أن تعلنوا صحة انتخاب النائب المحترم الشيخ الوقور سيد عيسوى صقر . وعيب علينا أن نقرر ذلك .

( تصفيق من اليمين ) .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر — إن عبارة عيب علينا لا تصح أن يقال هنا .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز رضوان بك — قصدت أن أقول عيب على أنا .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر — لا يصح أن تقول ذلك أيضاً .

الرئيس — أرجو من حضراتكم أن تلتزموا السكون وعدم المقاطعة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود صبرى — نرجو مع هذا ألا يمس المجلس .

حضرة النائب المحترم الأستاذ على السيد أيوب — حضرات النواب المحترمين : إن مسألة إحسان القراءة والكتابة مسألة تقديرية . وما كان يدور بخلدى أنها تحتاج أو تحتل كل هذا الجدل الطويل ، إلا أن حرية الكلام التى يتمتع بها كل عضو بالمجلس تجيز هذا أيضاً ، ولكن الذى لا يجيزه نظام ولا تجيزه حرية أن يتمسح أحد بإنسان آخر لتدعيم رأى رآه فى مسألة نريد الاحتكام فيها . ( ضجة ) .

حضرة النائب المحترم الشيخ رضوان السيد بشته — أرى من غير المستحسن أن يقال كلمة « يتمسح » .

حضرة النائب المحترم الأستاذ على السيد أيوب — من حق أن أدافع عن رأى .

الرئيس — أرجو من حضرة النائب المحترم أن يتخير كلمة أخرى غير كلمة « يتمسح » .

حضرة النائب المحترم الأستاذ على السيد أيوب — أقول إن من غير الجائز أن يحاول أحد أن يلصق بآخر ما لم يقع منه ليدفع بذلك عن رأى يراه .

لقد سمعنا الآن أنه كان للمغفور له سعد باشا رأى خاص فى طعن قدم فى صحة انتخاب أحد الأعضاء فى مجلس نواب سابق . والحقيقة التى تشهد بها مضبطة المجلس هى : أولاً — أن سعد باشا لم يكن عضواً فى لجنة الطعون . وثانياً — إنه حينما كان رئيساً للمجلس لم يشترك فى مناقشات ، لا أثناء نظر ذلك الطعن ولا غيره . وقد كان رحمه الله يترك كرسى الرئاسة عندما يريد أن يشترك فى مناقشة . ولم يثبت فى المضبطة أنه ترك هذا الكرسى أثناء نظر الطعن الذى قدم ضد الشيخ الزاهد . فلتقول إذن بأن المغفور له سعد باشا كان يرى رأياً خاصاً فى مسألة إحسان القراءة والكتابة لا نصيب له من الصحة .

وإننا لنجل ذكرى هذا الرجل العظيم عن أن يلتمسها أحد ليطالب من حضرات النواب المحترمين التساهل فى شرط من الشروط التى يطلب من المجلس التشدد فيها .

أما القول بأننى كنت من أنصار رأى القائل برفض ذلك الطعن فصحيح ، لأن الحقيقة التى تشهد بها مضبطة المجلس وأوراقه هى أن الشيخ عبد العزيز الزاهد لم يخطئ هجاء إلا فى ثلاث كلمات فى سبعة أسطر أو تزيد . وهناك فرق بينه وبين رجل يرتكب الخطأ الذى قرأتموه فى ورقة الامتحان .

( تصفيق من اليسار ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — حضرات النواب المحترمين : أريد أن أحدد لحضراتكم المركز الصحيح لطبيعة الطعون من الوجهة القانونية البحتة . وقبل أن أبين هذا الرأى أود أن أوجه نظر حضراتكم ...

الرئيس — فى أى شئ يريد حضرة النائب المحترم أن يتكلم : فى شرط إحسان القراءة ، أم فى شرط إحسان الكتابة ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — سأتكلم فى شرطى إحسان القراءة والكتابة معاً .

وإنى أوجه نظر حضراتكم إلى أن قانون الانتخاب الأول كان خلوا من أى نص على وجوب إحسان العضو القراءة والكتابة . وعلى هذا المبدأ انتخب المرحوم محمد والى بك عضواً فى مجلس الشيوخ عام ١٩٢٤ ، وكان لا يعرف القراءة والكتابة . ولقد أقر مجلس الشيوخ — فى ذلك الوقت — صحة انتخابه ( ضجة ) وبقي عضواً فى مجلس الشيوخ حتى توفاه الله عام ١٩٢٨ .

أما القانون الثانى فقد اشترط أن يكون العضو عارفاً بالقراءة والكتابة ؛ ثم عدل هذا القانون واشترط فيه أن يحسن العضو القراءة والكتابة . وبمقتضى هذا القانون أجريت الانتخابات الأخيرة .

يتضح لحضراتكم من هذا البيان البسيط أن القول بأن مجلس النواب عندما يفصل فى طعن من الطعون إنما يفصل فيه باعتباره هيئة قضائية ، تنقيد بالنصوص القانونية — قول مبالغ فيه ؛ إذ أن الرأى السائد فى فرنسا أن النواب حين يجتمعون للفصل فى طعن من الطعون إنما يجتمعون كمحلفين . ومعنى محلفين فى القانون : أنه يجوز لهم أن يحكموا بصحة انتخاب عضو وإن بدا لهم أن فى انتخابه مخالفة صريحة للقانون .



مثل هذا يا حضرات النواب المحترمين يحدث في محاكم الجنايات بفرنسا . فقد يرتكب متهم جريمة قتل وتثبت عليه التهمة من الوجهة القانونية ، بل وقد يعترف بجرمه — ومع هذا كله فللمحلفين أن يحكموا ببراءته ؛ ذلك لأن المحلف لا يتقيد بقانون ، ولا بنص من النصوص ، وإنما ضميره هو صاحب السلطة العليا التي تلو على كل نص وكل قانون .

طرحنا هذه المسألة فيما يختص بالطعون التي تقدم ضد صحة انتخاب الأعضاء بمجلس النواب ، فقبل إن الطعن في انتخاب النائب يجب ألا ينظره المجلس كحكمه تنقيد بنصوص القانون ، وإنما تنظره كهيئة المحلفين . ولها أن تصدر قراراً بصحة انتخاب النائب ورفض الطعن حتى ولو كان الطعن يقوم على أساس صحيح من الوجهة القانونية .

ولحضراتكم — طبقاً لما يقولونه في فرنسا — أن تصدروا قراراً برفض الطعن وبصحة نيابة حضرة النائب المحترم حتى لو كان الطعن قائماً على أساس قانوني صحيح .

وإذا كان هذا هو المتبع في فرنسا ، فإن اتباعه في مصر من باب أولى . وكلنا يعلم أن إعادة الانتخاب بلية كبرى ينجم عنها تعطيل المصالح وإثارة الضغائن وإحياء الحزازات بين الناس — من أجل هذا أرى أنه يجوز للمجلس ، باسم المصلحة العامة ، أن يصدر قراراً بصحة نيابة نائب ؛ حتى لو ثبت بطريق قانوني أن انتخابه باطل لبطلان الإجراءات أو لوقوع مخالفة صريحة للقانون . ( تصفيق من مقاعد اليمين ) .

هذا بالنسبة لبطلان إجراءات الانتخاب . أما بالنسبة للصفات الواجب توافرها في النائب فهناك رأيان : أولهما يقضي بوجوب التقيد بحرفية القانون ؛ وثانيهما — وهو الرأي المعمول به والمؤيد من فقهاء كثيرين يعتد بأرائهم — يقضي بأن سلطة المجلس بالنسبة للصفات الواجب توافرها في النائب هي ، كسلطته بالنسبة لإجراءات الانتخاب ، مطلقة لا يحدها قانون ، وبأن أسامها اعتبارات تتصل بضمائر النواب مجردة عن كل قيد قانوني ؛ فيكون للنواب أن يقرروا صحة نيابة نائب رغم وجود مخالفة للقانون أو عدم توافر صفة معينة فيه . رأيتم حضراتكم أن حضرة النائب المحترم المطعون في صحة انتخابه يحسن القراءة . وقد تبيننا هذا أثناء حضوري جلسة اللجنة . أما بالنسبة للكتابة فأوجه نظر حضراتكم إلى ملاحظة صغيرة هي أن حضرة النائب المحترم — كما نغفل إلى — قد تعلم الكتابة منذ أمد بعيد بدليل أنه يرسم الحروف برسم خاص . ( ضجة ) .

فكان يحذف حرف اللام من كلمة « الناهخين » . وقد تكرر هذا الخطأ عدة مرات في العبارة التي أملت عليه . ولا أدري لم لم تحتسب اللجنة هذه الأخطاء المتشابهة خطأ واحداً ، كما تقضي أصول التصحيح ، بدلاً من أن تعتبرها عدة أخطاء !! ( تصفيق من مقاعد اليمين ) .

كذلك تعلم حضرة أن يكتب لفظ « حضرة » بالتاء المفتوحة ، وهذا خطأ شائع حتى بين بعض المعلمين . وكانت اللجنة كلما كتبت حضرة هذه التاء المفتوحة تحتسبها غلطة في حين أنه كان يجب التجاوز عن ذلك . ( تصفيق من مقاعد اليمين ) .

حضرات النواب المحترمين : إن مسألة الرسم والإملاء إنما هي مسألة لا تختلف باختلاف الأوساط فحسب ، بل باختلاف الزمان لكان أيضاً . وأكبر دليل على ذلك أن رسم حروف القرآن الكريم يختلف اختلافاً بيناً عن قواعد الإملاء التي تتعلمها في العهد الحديث . ( تصفيق من مقاعد اليمين ) .

وما دنا نسلم بأن اختلاف الزمان يترتب عليه اختلاف في أصول علم الإملاء ، فأى خطأ يمكن إسناده إلى إنسان يكتب الآن طبقاً لأصول علم الإملاء الصحيحة التي كانت متبعة في العهد الذي تعلم فيه !!!

لذلك كله ، ولما لحضراتكم من السلطة المطلقة في أن تقرروا صحة نيابة نائب دون التقيد بنصوص القانون ، أرى عدم الموافقة على تقرير اللجنة ؛ وأرجو أن تقرروا صحة نيابة حضرة النائب المحترم . ( تصفيق حاد من مقاعد اليمين ) .



مادة ٥٩ » ... ..

الرئيس — قدم اقتراح من أكثر من عشرين نائباً بإقفال باب المناقشة ، فهل توافقون على ذلك ؟  
( موافقة عامة ) .

الرئيس — والآن ستدور المناقشة حول ما إذا كان قبول الطعن يقتضى أغلبية الثلثين أم تكفى فيه الأغلبية العادية .  
المقرر — فيما يتعلق بأحوال عدم الأهلية يكتفى بالأغلبية العادية طبقاً لنص المادة ٦٢ من قانون الانتخاب .  
حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد شفيق جبر — أرى أن المادة الواجب تطبيقها هي المادة ٩٥ من الدستور .  
الرئيس — أرجو عدم المقاطعة . وإذا أراد أحد من حضراتكم الكلام فليطلب الكلمة ؛ وبذا يستطيع كل من حضراتكم إبداء رأيه .

المقرر — تنص المادة ٩٥ من الدستور على ما يأتى : « يختص كل مجلس بالفصل فى صحة نيابة أعضائه . ولا تعتبر النيابة باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الأصوات » .  
وتنص المادة ٦٢ من قانون الانتخاب على ما يأتى :

« إذا وجد أحد الأعضاء فى حالة من أحوال عدم الأهلية المنصوص عليها فى المادتين الرابعة والخامسة من هذا القانون — سواء عرضت له أثناء نيابته أو أنها لم تعلم إلا بعد انتخابه — تسقط عضويته .  
« وكذلك تسقط عضوية من فقد الصفات المشترطة فى العضو . ويكون السقوط فى الأحوال السالفة بقرار من المجلس » .  
وظاهر أن جميع الحالات التى يشترط القانون فيها صدور « قرار من المجلس » تكون الأغلبية فيها عادية لا أغلبية معينة .

الرئيس — تقضى المادة ٩٥ من الدستور ألا تعتبر النيابة باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الأصوات ، بينما تنص المادة ٢٣ من قانون الانتخاب على الشروط الواجب توافرها فى عضو المجلس ، وهى أن تكون سنه ثلاثين سنة ، وأن يكون اسمه مدرجاً بأحد جداول الانتخاب الخ . وتقضى المادة ٦٢ — فى الفقرة الأولى — بسقوط عضوية من يوجد فى حالة من أحوال عدم الأهلية المنصوص عليها فى المادتين الرابعة والخامسة . وفى الفقرة التالية تقضى بسقوط عضوية « من فقد الصفات المشترطة فى العضو » . وواضح من هذا أن هذه الفقرة لا تشير مطلقاً إلى المادة ٢٣ كما يقول حضرة المقرر ، لأنه من غير المعقول أن يفقد العضو الصفات المشترطة فى تلك المادة الأخيرة .

لهذا يظهر لى أن المادة ٩٥ من الدستور هى التى تنطبق على الحالة التى نحن بصدددها لا المادة ٦٢ من قانون الانتخاب .  
( تصفيق من مقاعد اليمين ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن على أبو النصر — الواقع يحضر النواب أن هناك حالتين يجب التفرقة بينهما : الحالة الأولى هى ما نصت عليه المادة ٩٥ من الدستور بما يأتى : « يختص كل مجلس بالفصل فى صحة نيابة أعضائه . ولا تعتبر النيابة باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الأصوات » .

ويستفاد من نص هذه المادة أن القرار الذى يصدره المجلس إنما يصدر بىطلان نيابة عضو انتخاب فعلا .  
أما المادة ٦٢ من قانون الانتخاب فتتص على حالة أخرى ، هى سقوط العضوية عن العضو . ولا شك أن هناك فرقاً بين سقوط العضوية وبطلان النيابة .  
( تصفيق ) .

ومعنى هذا أن المشرع ، حينما أراد وضع المادة ٦٢ من قانون الانتخاب والمادة ٩٥ من الدستور ، افترض أن هناك حالتين مختلفتين لكل منهما شرائطها الخاصة . فحالة السقوط المنصوص عنها فى المادة ٦٢ من قانون الانتخاب نص على شرائطها على سبيل الحصر . فمنها فقدان الأهلية ؛ ومنها الصفات المنصوص عنها فى المادة ٢٣ من قانون الانتخاب — وهى أن تكون سن العضو ثلاثين سنة ، وأن يكون اسمه مدرجاً بأحد جداول الانتخاب ، وأن يكون محسناً للقراءة والكتابة ، وألا يكون من الضباط المستودعين ... إلى آخر ما جاء بالمادة .

« ... .. » مادة ٩٥ »

افترض المشرع أن هؤلاء الأشخاص الذين لا تتوافر فيهم هذه الشرائط لا يجوز لهم التمتع بالعضوية بأي حال من الأحوال ؛ ويجب أن تسقط عنهم العضوية بنص القانون حتى في حالة انتخابهم انتخاباً صحيحاً . لهذا ، ولأن هذه الشرائط واضحة ولا تحتاج لبحث كثير أو لأية مناقشة ، لم يشترط المشرع في القرار الذي يصدره المجلس بسقوط العضوية أغلبية معينة بل أغلبية عادية . أما ما عدا ذلك من المسائل التي تنطبق عليها المادة ٩٥ من الدستور فقد رأى أنها على درجة كبيرة من الخطورة ، كحالة الطعن بأن لجنة من اللجان ارتكبت تزويراً ، فهذا ليس فيه مساس بصحة انتخاب العضو فحسب ، بل بالموظفين أيضاً . لذلك اشترط المشرع أن يصدر القرار في هذه المسائل بأغلبية معينة ، هي الثلثان .

لهذا أرى أن من الواجب تطبيق نص المادة ٦٢ من قانون الانتخاب التي تقضى بأن يصدر القرار بأغلبية عادية لا بأغلبية معينة . ( تصفيق ) .

( هنا تخلى سعادة الرئيس عن رئاسة الجلسة ، وتولاها حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد راغب عطيه بك وكيل المجلس ) .  
حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود موسى — تشير اللجنة إلى أحكام الدستور وقانون الانتخاب واللائحة الداخلية ، وتعرضها عليكم لتفصلوا فيها . وإذن فالمسألة قانونية ؛ والقانون هو القانون . فيجب أن نرجع إلى النصوص الصحيحة السليمة ، وأن نفسرها التفسير الذي ينطوي عليها .

لقد أخذت اللجنة بالرأي القائل بعدم اشتراط أغلبية ثلثي الأعضاء ... ..  
( فحجة ) .

نعم إن اللجنة رأت أن القرار يجب أن يصدر من المجلس . أما الفقرة الأخيرة من تقرير اللجنة فهي تشير على المجلس بأن القرار يصدر سليماً إذا صدر من غالبية مطلقة للحاضرين . وهذا الرأي الذي تريدكم اللجنة على الأخذ به لا ينطبق على الدستور ، ولا على اللائحة الداخلية ، ولا على قانون الانتخاب .

فإن اللجنة أشارت إلى المادة ٦٢ من قانون الانتخاب . وهذه المادة في عمومها تتناول الفصل في صحة نيابة عضو ، إما لفساد في الانتخاب ، أو عدم بلوغ سن الثلاثين ، أو عدم إحسان القراءة والكتابة — وهذه هي وجوه الطعن التي تعرض في بدء انتخاب النواب . كما أنها تشير إلى سقوط العضوية لأسباب كانت موجودة فعلاً ، معروفة أو غير معروفة لكم — وهو ما أشارت إليه الفقرة الأولى من المادة ٦٢ ، وأحالت فيه على المادتين ٤ و ٥ من قانون الانتخاب .

تنص المادة ٦٢ من قانون الانتخاب على أنه « إذا وجد أحد الأعضاء في حالة من أحوال عدم الأهلية المنصوص عليها في المادتين الرابعة والخامسة من هذا القانون — سواء عرضت له أثناء نيابته ، أو أنها لم تعلم إلا بعد انتخابه — تسقط عضويته » .

فهذه الفقرة تحيل على المادتين ٤ و ٥ من القانون ذاته ، وتقول المادة الرابعة : « يحرم حق الانتخاب أبدأً المحكوم عليهم بعقوبة من عقوبات الجنايات الخ » . وهذه مسائل تحرم الشخص من أن يكون ناخباً أو منتخباً . فالفقرة الثانية من المادة ٦٢ — التي أشار إليها سعادة المقرر وجعلها بيت القصيد فيما يريد المجلس على الأخذ به — تنص على ما يأتي : « وكذلك تسقط عضوية من فقد الصفات المشترطة في العضو » . تقول الفقرة « من فقد » ، أي من طرأت عليه أثناء نيابته حالة تفقده العضوية بعد أن صار عضواً . وتحيل هذه الفقرة ، ضمناً ، على المادة ٢٣ التي تشترط في النائب شروطاً معينة ، منها بلوغه سنّاً معينة ، وإحسانه للقراءة والكتابة . فالعضو الذي بلغ الثلاثين لا يمكن أن يطرأ عليه ما يفقده شرط بلوغ السن . وكذلك الشأن بالنسبة لإحسان القراءة والكتابة لا يطرأ عليه ما يفقده .

لا يمكن ، يا حضرات النواب المحترمين ، أن نفترض حالة كهذه ؛ وإنما يصح اقتراضها لنائب فقد نعمة البصر لاسمح الله ، أو أصبح جندياً . فالمادة ٦٢ تشير إلى سقوط عضوية قائمة ؛ أما في حالتنا هذه فالأمر لا يخرج عن إصدار قرار بصحة النيابة .

هل يستطيع سعادة المقرر أن يدلي إلينا برأيه في حالة ما إذا عرض طعن في صحة نيابة عضو بعدم بلوغه الثلاثين ، أيسكون التصويت بالأغلبية المطلقة أم بأغلبية الثلثين ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ فكري أباطه — لقد عرضت هذه المسألة على المجلس .



مادة ٩٥ » ... ..

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود موسى — لم تعرض ولم تثر فيها مناقشة . إن المادة ٦٢ تتكلم عن سقوط عضوية قاعة ؛ أما المعروض علينا فهو صحة النيابة . وقد عرضت لذلك المادة ١٣ من اللائحة الداخلية ، وأحالت في هذا على الدستور ، وهو قانون القوانين .

المقرر — لم أكن أتوقع أن تطول المناقشة في هذا الموضوع مع وضوح النصوص . وقبل أن أبينها ، أرجو أن تسمحوا لي بتلاوة فقرة وردت في كتاب الأوضاع البرلمانية للمرحوم فؤاد كمال بك ، فقد جاء في الفقرة السابعة والستين من الصفحة الرابعة والخمسين ما يأتي :

« الأغلبية اللازمة لصحة قرار المجلس في مسائل النيابة تختلف باختلاف الأحوال . فإذا كان القرار المقترح على المجلس هو اعتماد صحة النيابة تكفي الأغلبية المطلقة . أما إذا كان القرار يرمي إلى بطلان النيابة فالأمر يختلف تبعاً لاختلاف الأسباب المبنية عليها البطلان . فإذا كان السبب عدم الأهلية أو فقد صفة من الصفات المشترطة في العضو تكفي الأغلبية المطلقة أيضاً . أما إذا كان السبب فساد إجراءات الانتخاب فلا تعتبر النيابة باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الأصوات » . ( تصفيق من اليسار ) .

هذه الفقرة صريحة جداً في مدلولها ؛ وقد قال بهذا المعنى حضرة الأستاذ عبد الرحمن أبو النصر . وفي الواقع أن الأمر هين . فلا إثبات صحة انتخاب عضو ، هناك أمران يختلف أحدهما عن الآخر :

أولهما أهلية العضو لأن ينتخب ؛ والثاني أن تكون إجراءات انتخابه قد تمت على الوجه الصحيح . ففيما يتعلق بالأهلية ذكرت المادتان ٤ و ٥ من قانون الانتخاب من يحرمون من حق الانتخاب ؛ ونصت المادة ٢٣ على الشروط الواجب توافرها في عضو مجلس النواب . فجاءت المادة الثانية والستون ، كما قال حضرة النائب المحترم الأستاذ أبو النصر ، وبينت أحوال سقوط العضوية لعدم الأهلية ثم قالت : « وكذلك تسقط عضوية من فقد الصفات المشترطة في العضو » .

فالمادتان ٤ و ٥ من قانون الانتخاب تنصان على أسباب الحرمان من العضوية لعدم الأهلية . أما شروط العضوية فقد ورد ذكرها في المادة ٢٣ من هذا القانون .

تسأل حضرة النائب المحترم محمود موسى عن كيفية فقد شرط من الشروط ، وعمّا إذا كان يصح أن نائباً عمره ثلاثون سنة يرجع سنه إلى الوراثة ، أو إذا كان ملماً بالقراءة والكتابة وهل يصبح جاهلاً لها ؟ أي نعم ياسيدي ، والقانون افترض حالتين ، هما فقدان الصفات أو العلم بعدم توافرها . معنى هذا أن شخصاً انتخب ، ولم يطعن في صحة انتخابه بدعوى أن عمره أقل من ثلاثين سنة . وبعد ذلك بسنة مثلاً علم المجلس من طريق رسمي أن عمره ٢٥ سنة ، فيعتبر في هذه الحالة أنه لم يكن مستوفياً شرط السن ووجب سقوط عضويته . الفقرة الثالثة من المادة ٢٣ تشترط في عضو مجلس النواب « ألا يكون من الضباط المستودعين ... الخ » . فإذا عين العضو ضابطاً فقد شرطاً من شروط المادة ٢٣ .

لهذا ، ولما قاله حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن أبو النصر ، يبدو من غير المعقول ، وأمامنا هذه الوقائع المادية ، أن نحتاج إلى أغلبية أكثر من الأغلبية المطلقة .

أما إجراءات الانتخاب ، فلخطورتها احتياط لها الشرع فنص على أنه إذا طعن عليها ، بأنه تخلفها إكراه أو تزوير مثلاً ، فيكون صدور القرار بأغلبية ثلثي الأصوات . ومما أتشرف بعرضه على حضراتكم أنه عندما وضع الدستور سنة ١٩٢٢ ، وضع معه قانون الانتخاب ؛ وكان لي شرف العضوية في اللجنة التي وضعتها . قررت اللجنة أنه لا تعارض بين المادة ٩٥ من الدستور وبين المادة ٦٢ من قانون الانتخاب . لكل هذه الاعتبارات ، وتأييداً لرأي المرحوم فؤاد كمال بك ، أصر على الأخذ برأي اللجنة في تقريرها . ( تصفيق من اليسار ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ حسن صالح الجداوى — ليس الغرض من المناقشة القانونية المحضة إلا الوصول إلى فهم الدستور واللائحة الداخلية على الوجه الصحيح . فالمادة ٦٢ من قانون الانتخاب ، التي تشترط أن يكون سقوط العضوية في الأحوال المذكورة فيها بقرار من المجلس ، قد عينت بالذات المادتين الرابعة والخامسة من هذا القانون ؛ ثم نصت في الفقرة الثانية منها على سقوط عضوية من



مادة ٩٥ « ... .. »

فقد الصفات المشترطة في العضو ، فهل هي تعود فقط على المادة ٢٣ من هذا القانون ، أم تتعداها إلى غيرها من المواد ؟ في رأيي أنها تتعداها ؛ فالمادة الأولى من قانون الانتخاب مثلا تنص على أن « لكل مصرى من المذكور حق انتخاب أعضاء مجلس النواب » . ومعنى هذا أن النائب إذا ما فقد جنسيته المصرية فقد شرطاً ، لا شك أن المجلس يصدر معه قراراً بفصله دون حاجة إلى الأغلبية ، وهو قرار صادر ضد نائب كان مستوفياً الشروط ثم طرأ عليه ما أفقده شرطاً منها .

لا يمكن أن نفترض أن المشرع الذى وضع قانون الانتخاب كان يجهل التعبير الصحيح ، فصاغ المادة الثانية والستين من قانون الانتخاب بصيغة تحتمل كل هذا اللبس وتثير هذا النقاش الطويل . ولكن أماننا مادتان صريحتان ، فالمادة ١٣ من اللائحة الداخلية تنص على ما يأتى :

« يفصل المجلس في صحة النيابة ؛ ويعلم الرئيس أسماء من تقررت صحة نيابته من الأعضاء . ولا تعتبر النيابة باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الأعضاء » .

هذا هو حكم اللائحة الداخلية . أما الدستور — وهو قانون القوانين — فهو أصرح في النص .

فالمادة ٩٥ منه تنص على ما يأتى :

« يختص كل مجلس بالفصل في صحة نيابة أعضائه . ولا تعتبر النيابة باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الأصوات » . لهذا أرى أن المسألة لا تحتمل هذه المناقشة .

معالي النائب المحترم محمد حلمى عيسى باشا — جاء في الفقرة الأخيرة من المادة ٦٢ من قانون الانتخاب ما يأتى : « ويكون لسقوط في الأحوال السالفة بقرار من المجلس » . وظاهر أنها تبين الجهة المختصة بالفصل في صحة نيابة الأعضاء ؛ لأن الدستور منح هذا الحق لمجلس النواب أو لسلطة أخرى ، فجاء قانون الانتخاب محدداً للجهة المختصة ، وهى المجلس .

أما بالنسبة للإجراءات التى تتبع في إصدار قرار المجلس ، فقد نص الدستور في المادة ١٠٠ على أنه في غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة . وعند تساوى الآراء يكون الأمر الذى حصلت المداولة بشأنه مرفوضاً . ومن ذلك ترون أن الدستور بين الأحوال التى تعطى فيها الأصوات . ويتعين علينا إذن تطبيقها على الطعن المعروض أمامنا ، مع ملاحظة ما إذا كان هناك فرق بين صحة عملية انتخاب عضو وصحة نيابته ، وبين طلب إبطال نيابة عضو أو إسقاط نيابة قامت وأصدر المجلس قراراً بصحتها .

والذى أراه أنه إذا كانت هنالك طلبات أو منازعات خاصة بصحة عملية انتخاب عضو من الأعضاء فالمستفاد من نص المادة ٥٧ من قانون الانتخاب — وهى المادة التى تكلمت عن الطعن في صحة نيابة الأعضاء — أن يفصل فيها بالأغلبية المطلقة لعدم وجود نص خاص يحتم أغلبية معينة . كما وأنى أعتقد أن الإجراءات التى تتعلق بانتخاب العضو — سواء كان الطعن منصبا على إجراءات الانتخاب أو على الشروط الواجب توافرها فيمن يكون نائباً — كلها تنصب على صحة عملية الانتخاب ؛ أعنى هل يجوز انتخابه عضواً أو لا يجوز ؟ والطبعي والأقرب للعقل أنه لا يجوز ذلك إلا بتحقيق أمرين : الأول أن يكون العضو مستوفياً للشرائط القانونية المنصوص عليها في القانون ، والثانى أن تكون عملية الانتخاب جرت صحيحة . وللمجلس السلطة العليا في تقرير هذه الصحة والتحقق من استيفاء هذه الشروط .

أما إذا كان هناك قرار صدر بصحة نيابة عضو ، ثم طرأ بعد ذلك أن علم المجلس بأى طريق كان بطلان هذه العضوية ، لسبب من أسباب البطلان المنصوص عليها في المادة ٦٢ من قانون الانتخاب ، فرأى أنه يجب لتقرير بطلان هذه العضوية أن يصدر القرار بأغلبية الثلثين ، لأن الشخص في ذلك الوقت يكون نائباً .

ومن ذلك ترون أنه يجب توافر ثلثي الأصوات في هذه الحالة فقط . أما جميع أحوال البطلان الأخرى الخاصة بباقي الإجراءات فإنى أرى شخصياً أن الأمر لا يحتاج لتقريرها إلى أكثر من الأغلبية المطلقة .

هذا ما أردت أن أبينه وللمجلس الرأى الأعلى .

مادة ٩٥ » ... ..

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر — أريد أن أبدأ الكلام في هذا الموضوع عن المادة ٥٧ من قانون الانتخاب التي أشار إليها حضرة صاحب المعالي محمد حلمي عيسى باشا .

تنص الفقرة الأولى من هذه المادة على أن « كل مجلس يختص وحده بالفصل في صحة نيابة أعضائه ؛ وهو المرجع الأعلى في ذلك » . وقد استنتج معالي الوزير من هذا النص أن الأغلبية العادية تكفي للفصل في صحة نيابة العضو . ولكي يتنور المجلس يجب أن نوضح أولاً متى يؤخذ بالأغلبية المطلقة أو العادية ، ومتى يؤخذ بالأغلبية المشترط فيها نسبة معينة . إن قرارات المجلس على العموم تصدر بالأغلبية العادية ، وهي الأغلبية التي تتمسك بها ، إذا لم يوجد نص صريح يخالف ذلك . وتنص الفقرة الأولى من المادة ٩٥ من الدستور على أن كل مجلس يختص بالفصل في صحة نيابة أعضائه ، ولا تعتبر النيابة باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الأصوات . وهذا نص دستوري صريح لا قيمة لأي نص في قانون آخر يتعارض معه . ( تصفيق من اليمين ) .

أرجو أن تنتظروا حتى أتم كلامي .

لو تأملنا في الحالة التي نحن بصدددها الآن لوجدناها حالة خاصة تختلف عن الحالة التي تشير إليها المادة ٩٥ من الدستور ، لأن هذه المادة تشير إلى صحة النيابة ، أي صحة عمليات الانتخاب كما بين ذلك سعادة المقرر ، والنص الفرنسي لهذه المادة أكثر وضوحاً لأن ذكر كلمة « mandat » ، أي الوكالة الانتخابية ... ..

حضرة النائب المحترم على المنزلاوى بك — إن الدستور وضع أصلاً بالنص العربي .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر — أتلو على حضراتكم النص الفرنسي :

« Chacune des deux Chambres est seul compétente pour juger de la validité mandat de ses propres membres » .

فكلمة « mandat » معناها — كما قلت — « الوكالة » ، أي نتيجة عملية الانتخاب . والنص العربي يؤدي ذات المعنى ، لأنه يشير إلى صحة النيابة » ، وإن كان أقل وضوحاً من النص الفرنسي .

يتبين من ذلك أن أغلبية الثلثين مشترطة عند الفصل في صحة النيابة ، أي نتيجة عملية الانتخاب . أما في غير هذه الحالة ، فتطبيقاً للقاعدة العامة ، تكون الأغلبية المطلوبة هي الأغلبية المطلقة أو العادية .

لم تتناول المادة ٦٢ من قانون الانتخاب عمليات الانتخاب وإجراءاته ، وإنما أشارت إلى الأهلية التي يجب أن تتوافر فيمن يتقدم إلى النيابة ، وقد وردت أركان هذه الأهلية وشروطها في مواد متعددة وهي — كما قيل — ٤ و ٥ و ٢٣ من قانون الانتخاب . وأضاف إليها حضرة النائب المحترم الأستاذ حسن صالح الجداوى المادة الأولى . وعلى أي حال فإن كل مادة تتعلق بأهلية الأعضاء — أي بالصفات اللازمة لتوافرها فيهم — تدخل تحت حكم المادة ٦٢ ، وتكفي فيها الأغلبية العادية . ولكن لماذا يشترط الدستور أغلبية الثلثين في المسائل الخاصة بصحة النيابة ويكتفي بالأغلبية العادية في مواد أخرى من قانون الانتخاب ؟

إذا كنا أحسن الاستماع إلى الزميل المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق فإننا ندرك الحكمة في ذلك . فقد تقدم حضرته بشرح جميل مستفيض واف عن حقوق العضوية ؛ وكان التصفيق له شديداً جداً من مقاعد اليمين . وإني وإن كنت لم أطلع على البحث الذي أشار إليه إلا أنني أعتقد أن ما أشار إليه صحيح . قال إن الشراح أجمعوا على أن المجلس تكون له صفة المحلفين — لا صفة القضاة — عندما يفصل في صحة النيابة . ولأجل ذلك اشترط الدستور في هذه الحالة أغلبية زائدة لحماية للأعضاء من تحكم أغلبية المجلس فيهم لأسباب حزبية مثلاً قد تدفعهم إلى الرغبة في إلغاء انتخاب الأقلية . ولا يكون عملها هذا — كما قال حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — خارجاً على أحكام الدستور والقانون ، ولا على ما توحى بهم ضمائرهم . ( تصفيق ) .

أما فيما يتعلق بغير ذلك من المسائل الخاصة بالأهلية ، فقد قال الأستاذ عبد الحميد عبد الحق إن فيها خلافاً في فرنسا ، مرجعه أن المجلس عند الفصل في هذه المسائل تكون له صفة القضاة ، فينظر فيها من ناحية الحق والقانون وحده غير متأثر ، فيما يصدره من قرارات ، بالظروف المحيطة بالجو السياسي أو بالحزبية ؛ لهذا ، ولأن قرار المجلس يكون في هذه الحالة قضاء — والقضاء لا يميز صوتاً على



مادة ٩٥ « ... .. »

آخر — أرى أنه يجب الاكتفاء بالأغلبية العادية . وإلا إذا قلنا بوجود توافر أغلبية الثلثين ، وحدث عند أخذ الرأى أن أغلبية الثلثين تصت صوتاً أو صوتين ، كان معنى ذلك أن الثلث ، مضافاً إليه صوت أو صوتان ، يتحكم فى رأى الأغلبية !! وليس هذا بقضاء . ( تصفيق حاد من اليسار ) .

هذه النظرية الأساسية ، يحضرات النواب المحترمين ، هى التى تفسر لنا السبب فى اختلاف المادتين ، وفى اشتراط أغليبتين مختلفتين للموقفين ، يرى البعض منا أنهما متقاربان ، لأن النتيجة فى الحالتين واحدة وهى بطلان الانتخاب . ولكن الموقفين فى الواقع مختلفان كما بينت .

إن المسألة التى نحن بصدها الآن تختص بأهلية النائب . وأنتم إزاءها قضاة ، بمعنى أن رأى كل من حضراتكم مساو لرأى الآخر تماماً . وبناء على ذلك يكتفى بالأغلبية العادية . أما القول بغير ذلك فيخرج المجلس عن صفة القاضى .

قال بعض حضرات الأعضاء إن فى المادة ٦٢ من قانون الانتخاب لبساً آخر . لأنها تقول فى فقرتها الثانية : كذلك تسقط عضوية من فقد الصفات المشترطة فى العضو . ومعنى كلمة « فقد » أن هذه الشروط كانت موجودة ومتوافرة فى العضو ثم زالت عنه بعد ذلك . وقد نجاب سعادة المقرر عن هذه النقطة أيضاً ، فقال إنه يعتبر فاقداً لهذه الصفات الشخص الذى كنا نعتقد أنها متوافرة فيه ، ثم ظهر بعد ذلك أنها تنقصه ، فيتساوى تماماً مع من فقد هذه الشروط . وقد أشارت المادة إلى معظم الحالات الخاصة بالأهلية ، وهى حالات سابقة على التقدم للانتخابات .

والحكمة التى قصد إليها الشارع هى أن كل إنسان لا تتوفر فيه الصفات اللازمة للعضوية يتمتع عن التقدم للانتخابات . وكان من الممكن أن يترك حق الفصل فى هذا للجنة إدارية ، لأن الواقع أن المدير أو المحافظ الحق فى أن يرفض طلب الترشيح إذا كان قدما من شخص اسمه غير مقيم فى جداول الانتخاب ، باعتبار أنه لا تتوفر فيه الشروط الأساسية للتقدم إلى الانتخاب .

فى كل ما تقدم ما يفسر لنا أسباب التفرقة التى أشار إليها سعادة المقرر . وتتلخص هذه الأسباب فى أن حكم المادة ٦٢ من قانون الانتخاب يختلف عن حكم المادة ٩٥ من الدستور ، لأن كلا منهما وضعت لأحوال معينة تختلف كل الاختلاف عن الأحوال التى أشارت إليها الأخرى .

فالمادة ٩٥ من الدستور لا علاقة لها بالحالة التى نحن بصدها ، بينما تناولت المواد ٤ و ٥ و ٢٣ وغيرها من قانون الانتخاب صفات اللازمة لأهلية النائب ، ولم ينص القانون بالنسبة لها على أغلبية معينة — لذلك يكتفى لإصدار قرار صحيح فيها أن يكون لأغلبية العادية .

( تصفيق ) .

الرئيس — قدم اقتراح من واحد وعشرين عضواً بإقفال باب المناقشة ، فهل توافقون حضراتكم على هذا الاقتراح ؟ ( موافقة عامة ) .

الرئيس — الموافق على أن يكون قرار المجلس فى هذا الطعن بالأغلبية العادية ، يتفضل بالوقوف .

( وقف عدد من الأعضاء ) .

( أصوات من اليمين والوسط : أقلية ) .

( أصوات من اليسار : أغلبية ) .

الرئيس — نأخذ الرأى بالطريقة العكسية . فالموافق على أن يكون قرار المجلس — فى هذا الطعن — بأغلبية ثلثى أعضائه ، يتفضل بالوقوف .

( وقف عدد من الأعضاء ) .

الرئيس — تبين للمكتب أن عدد من وافق على أن يكون القرار صحيحاً بالأغلبية العادية ٨٥ عضواً ، وأن عدد من وافق على أن يكون القرار بأغلبية الثلثين ٦٧ عضواً .



مادة ٥٩ » ... ..

( تصفيق حاد متصل من اليسار ، وضجة شديدة من اليمين ) .

( أصوات من اليمين والوسط : يؤخذ الرأى بالمناداة بالاسم ) .

( ضجة من اليسار ) .

الرئيس — أوجه نظر حضرات الأعضاء إلى مراعاة النظام .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد المجيد إبراهيم صالح — إن العدد الذى أعلنه سعادة الرئيس غير صحيح .

( ضجة من اليسار ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد المجيد نافع — فى حالة الشك يؤخذ الرأى بالمناداة بالاسم . وهذا حكم اللائحة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد شفيق جبر — لقد جاء فى اللائحة الداخلية أنه عند الشك فى نتيجة أخذ الآراء للمرة الأولى بطريقة القيام والجلوس يعاد أخذ الرأى بطريقة عكسية . فإذا وجد شك فى المرة الثانية وجب حتماً أخذ الآراء بالمناداة بالاسم .  
( ضجة ) .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر — حضرات النواب : للمجلس تقاليد يجب علينا أن نحترمها . وللمكتب وللرئاسة احترام يجب ملاحظته . فمن حقوق الرئاسة ، وبحوارها السكرتيرون ، تعرف الأغلبية من الأقلية . فإذا كان المجلس قد أعلن قراره ؛ هذا وجب مقابله بالاحترام ... ..  
( ضجة ومقاطعة من اليمين ) .

أريد أن نحترم تقاليدنا ورياستنا ومكتبنا ؛ ويجب علينا أن نعمل على ذلك ؛ وأن نحترم ما يقرره المكتب فى مثل هذه المسائل وإلا لو صح أن يعارض بعض أعضاء المجلس فى كل قرار يصدره الرئيس بمعاونة السكرتيرين ، اضاع على المجلس كل عمله ، ولفقد المكتب الثقة فى كل قراراته ، لذا أرى وجوب احترام القرارات التى يصدرها .  
( ضجة ) .

والمكتب أيضاً هو صاحب الحق فى تقرير حالة الشك ، فإن رأى فى النتيجة شكاً فله أن يعتمد إلى طريق آخر مرسوم فى اللائحة الداخلية ، كما أن لحضرات الأعضاء وسيلة أخرى كان فى وسعهم الالتجاء إليها قبل ذلك ، وهى طلب أخذ الرأى بالنداء بالاسم من أول الأمر ... .. ( ضجة ) . وفى اللائحة الداخلية نص خاص بذلك . أنا لا أريد ، يا حضرات النواب المحترمين ، أن أطيل أكم من هذا ، فقد أردت فقط أن أفسر لكم الطريق الطبيعى الذى يمكن أن تلجأوا إليه حتى يتم احترام اللائحة الداخلية وتحقق ما تطلبونه ؛ ولكم أن تطلبوا أخذ الرأى بالنداء بالاسم على صحة النيابة أو عدم صحتها ، لكم الآن ذلك .  
( ضجة ) .

فإذا ظهر أن الأغلبية العددية معكم ، كانت الشبهة التى أترعوها فى محلها . ولكم أيضاً — بمقتضى نص آخر فى اللائحة — أن تطلبوا العودة إلى بحث الموضوع الذى صدر فيه قرار المجلس الآن .

هذه هى الوسائل القانونية التى توفى بين حقوق حضرات الأعضاء وشبهاتهم ، وبين حقوق المكتب والرئاسة .

فالمادة ٩١ تنص على أنه يتحتم المناداة بالاسم إذا طلب ذلك عشرة من الأعضاء على الأقل ، أو عند الشك فى نتيجة أخذ الآراء بالتصويت شفويًا . وتنص المادة ٥٢ على « أن العودة للمناقشة فى موضوع أخذت الآراء عنه لا تكون إلا بقرار من المجلس . وعلى من يريد العودة للمناقشة أن يقدم طلباً كتابياً بذلك للرئاسة فى الجلسة التى حصلت فيها المناقشة الأولى ، مبيناً به الأسباب ، فيعرضه الرئيس على المجلس ليقرر فيه ما يراه فى نفس الجلسة بعد الانتهاء من جدول الأعمال » .

هذه هى نصوص اللائحة صريحة وواضحة ، وتعطى حضراتكم كل الحق فى تنفيذ ما تطلبون . أما إذا كان حضرات النواب يريدون أن يتحكموا فى المجلس ، فهذا ما لا نقبله ، ولا تقبله الأغلبية بحال من الأحوال .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — أود أن أعرف هل النتيجة التى أعلنت هى بإجماع المكتب أم لا ؟

الرئيس — لقد تعرفنا بالأغلبية بمعاونة حضرة السكرتير العام للمجلس ؛ وتبين لنا عدم وجود شك في النتيجة ... ..  
(ضجة من اليمين) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — إن هناك حلا يوفق بين الرأيين ... ..  
(ضجة) .

لا يوجد في لائحة مجلس النواب المصري نص يعطى لمكتب المجلس الحق في أن يكون هو الحكم الأول والأخير في إعلان النتيجة. لكن يوجد مثل هذا النص في لائحة مجلس النواب الفرنسي ، ولم ينقل إلى لائحتنا . غير أن هناك إجماعا على أنه إذا لم يكن إعلان النتيجة إجماع آراء أعضاء المكتب الثلاثة فإنها تعتبر مشكوكا فيها ، وفي هذه الحالة يجب أخذ الرأي بالنداء بالاسم .  
(تصفيق حاد من اليمين) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد شفيق جبر — لقد تكلم حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر وذكر لحضراتكم أن للمجلس يجب احترامها ؛ ولا شك أنكم تقررونه على ذلك . صحيح أن المادة ٩١ لم تنص صراحة على الجهة التي من اختصاصها إعلان النتيجة ، لكن المعروف بداهة وتقليداً أن هذا الحق هو لمكتب المجلس .  
وقد ذكر حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر ، عندما أشار إلى التقاليد المتبعة في هذا الشأن ، أنه عندما يوجد شك فالمرجع ذلك هو المجلس ؛ ويجب أن يلجأ إليه ويشار إلى هذا الشك ... ..  
(ضجة) .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر — لم أقل ذلك ، وإنما قلت إن المكتب هو صاحب الحق في تقرير حالة الشك . أما إذا لم يكن المكتب النتيجة ، فمعنى ذلك أن لا شك عنده .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد شفيق جبر — من المقرر أنه إذا ما وجد بعض حضرات الأعضاء في طريقة أخذ الرأي ما يدعو إلى شك ، فإنهم يلجأون إلى مكتب المجلس ، ويطلبون منه أخذ الرأي بالنداء بالاسم ... ..  
(ضجة) .

الرئيس — إذا سرت على معارضة كل قرار يصدر من المكتب ، فإن العمل لن ينتظم .  
(ضجة) .

الرئيس — المعارض في تقرير اللجنة يقف .

(وقف عدد من حضرات الأعضاء لم تبين معه الأغلبية من الأقلية) .

حضرة النائب المحترم الشيخ رضوان السيد بشته — أنا لا أفهم لماذا يتمسك رئيس المجلس بأخذ الرأي في التقرير .

الرئيس — غير الموافق على تقرير اللجنة ، يتفضل بالوقوف .

(ضجة) .

(وقف عدد من حضرات الأعضاء لم تبين معه الأغلبية من الأقلية) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكري أباطه — المناقشة والتصويت فيما يتعلق بالأغلبية أو الأقلية يجب حتماً أن يحترم فيها قرار مكتب المجلس .

(ضجة ومقاطعة من اليمين) .

لا يمكن أن تفهموا إلا إذا سمعتم ... ..

(ضجة شديدة) .

مادة ٩٥ » ... ..

إن الذى أقترحه على مكتب المجلس هو أن يؤخذ رأى النداء بالاسم فيما يتعلق بالتقرير ذاته ... ..  
( نجة شديدة ) .

حضرة النائب المحترم عبد الحميد نافع — اللائحة الداخلية صريحة فى أنه إذا قام شك فى المجلس ... ..  
( نجة ومقاطعة من اليسار ) .

إذا قام شك أو خلاف بين المجلس والرئيس وجب الاحتكام إلى المجلس . ونحن الآن نريد أن نحتكم إلى المجلس ... ..  
( تصفيق من اليمين ، ونجة شديدة من اليسار ) .

ليس من الجائز مطلقاً أن يتحكم المكتب فى المجلس كله . إن هذا تحكم وتعسف مخالف للدستور . إن هذا افتيات على ساطة المجلس ... ..

( نجة من اليسار ، وتصفيق من اليمين ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — أرى أن القرار الذى صدر — بصرف النظر عن مسألة الأغلبية والأقلية — مخالف للدستور ... ..

( تصفيق من اليمين ، ونجة من اليسار ) .

أو على الأقل فيه شك من جهة مخالفته للدستور ... ..

( نجة شديدة من اليسار ) .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر — هذا غير جائز . والمادة ٩٥ من الدستور تنص ... ..

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — هذه مقاطعة غير جائزة ، إن الدكتور ماهر هو أول من يحافظ على الدستور ؛ وقد يقتنع برأى إذا استمع لى بدلا من أن يقاطعنى .

( نجة ) .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر — أنا أحافظ على الدستور بلا شك ؛ ولكن بعد صدور قرار المجلس فى موضوع لا تجوز العودة إلى المناقشة فيه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — إذا صدر قرار مخالف للدستور يكون قراراً باطلاً .

( نجة شديدة من جهة اليسار ، وتصفيق من اليمين ) .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر — لقد بينت الطريقة الممكنة لاحترام أعمال المجلس ، واحترام المجلس نفسه ومكتبه ؛ وهى واضحة فى المادة ٥٢ من اللائحة الداخلية . فليتفضل حضرة النائب المحترم بالرجوع إليها ليرى هل من الممكن أن يعود إلى الكلام ، بعد قرار أعلنه مكتب المجلس ، فى مسألة قد فصل فيها ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — إن حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر لا يعرف فى أى موضوع سأتكلم ؛ ولذلك يحسن به أن ينتظر قليلا حتى أتهى . للمسألة التى سأتكلم فيها غير التى طرحت على المجلس . ورأى أنه بصرف النظر عما إذا كان هذا القرار قد صدر بأغلبية أو أقلية ، وأنه صحيح أو غير صحيح ... ..

( نجة شديدة ) .

أنا لا أغادر هذا المنبر قبل أن أقول كلمتى . وإذا كنتم تريدون منع كل نائب يتكلم فإنكم لن تصلوا إلى نتيجة . وهذه ليست طريقة برلمانية ، فاستمعوا لى ؛ وإذا ظهر أن كلامى ... ..

( نجة شديدة من اليسار ) .



أداة ٩٥ « ... .. »

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — قدمت اقتراحاً في هذا الصدد أرجو تلاوته على المجلس لأخذ الرأي عليه .  
الرئيس — قدم اقتراح من حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام بإعادة المناقشة في الموضوع طبقاً للمادة ٥٢ من اللائحة  
داخية . فالموافق على هذا الاقتراح يتفضل بالوقوف .

( وقف عدد من الأعضاء ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ على السيد أيوب — إن هذا الاقتراح غير مقبول شكلاً ؛ ولا يجوز أخذ الرأي عليه .  
( نجة ومقاطعة شديدة ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد إبراهيم صالح — ولماذا إذن أخذ الرئيس الرأي عليه الآن ؟  
حضرة النائب المحترم الدكتور عبد المنعم العراقي — إن هذا الاقتراح لا يجوز عرضه على المجلس إلا بعد الانتهاء من جدول  
عمال طبقاً لنص المادة ٥٢ من اللائحة الداخلية .

حضرة النائب المحترم حامد العلايلي بك — لقد قرر مكتب المجلس الآن أخذ الرأي في العودة إلى المناقشة . وقرارات المكتب  
بجاء الاحترام كما تقولون ، فلماذا إذن لا تحرمون هذا القرار ؟  
( نجة من اليسار ) .

حضرة النائب المحترم عبد الحميد نافع — لا يمكن مطلقاً أخذ الرأي في هذا الجو المكهرب ، فأقترح رفع الجلسة الآن .  
الرئيس — لقد أحصينا عدد النواب الذين واقفوا على إعادة المناقشة فوجد أنهم ثمانون عضواً . فإذا كان هناك شك في صحة هذا  
مدد فيؤخذ الرأي بالطريقة العكسية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود السيد — أقترح أخذ الرأي بالنداء بالاسم .

الرئيس — غير الموافق على إعادة المناقشة يتفضل بالوقوف .  
( وقفت أقلية ) .

( تصفيق حاد من اليمين ) .

الرئيس — سنأخذ الرأي الآن على ما إذا كان تقرير سقوط العضوية يكون بالأغلبية المطلقة أو بثلاثي الأعضاء . والإجابة الآن من  
ضراتكم تكون بكلمة « ثلثين » أو بكلمة « عادية » .

الرئيس — أسفر أخذ الرأي عن ستة وسبعين صوتاً تؤيد أن أخذ الرأي بأغلبية الثلثين ، وعن أربعة وسبعين صوتاً تؤيد أن  
تأخذ الرأي بالأغلبية العادية .

وإذن سيؤخذ الرأي على تقرير اللجنة بناء على هذه النتيجة .  
( تصفيق ) .

فهل توافقون على تأجيل أخذ الرأي على هذا التقرير وعلى ما بقي من جدول الأعمال إلى جلسة الخميس ٣٠ يونيو الحالي ؟  
( موافقة عامة ) .

( في ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٨ ) .

أخذ الرأي على تقرير لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابات

عن الطعون المقدمة في صحة انتخاب حضرة النائب المحترم الشيخ سيد عيسوى صقر

الرئيس ( حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد بهي الدين بركات باشا ) — هل توافقون على تأجيل أخذ الرأي على هذا الطعن  
حتى ينظر المجلس مشروع القانون الخاص بوقف البيوع الجبرية ، فيؤخذ الرأي على الموضوعين معاً ، تسهيلاً للعمل واقتصاداً للوقت ؟

حضرة النائب المحترم الشيخ رضوان السيد — أرى أن يؤخذ الرأي على الطعن وحده الآن .

مادة ٩٥ » ... ..

الرئيس — من يرى من حضراتكم أخذ الرأي على هذا الطعن الآن يتفضل بالوقوف .  
( وقفت أغلبية ) .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد المنعم العراقي — ما دام أن المجلس قد قرر أن تكون الأغلبية بالثلثين فيمكن أخذ الرأي بطريقة القيام والقعود ؛ وفي وسع مكتب المجلس أن يتبين النتيجة بسهولة لأن الفرق بين الثلث والثلثين ظاهر . وإذا كان هناك شك الأمر يلجأ عندئذ لأخذ الرأي بالتداء بالاسم .

الرئيس — هل توافقون على أخذ الرأي في تقرير اللجنة بطريقة القيام والقعود ؟  
( لم يوافق المجلس ) .

الرئيس — إذن يؤخذ الرأي بالتداء بالاسم . فالموافق على تقرير اللجنة — أي على قبول الطعن — يقول « بطلان النيابة » وغير الموافق يقول « صحة النيابة » .  
( أخذ الرأي بالتداء بالاسم ) .

الرئيس — أسفر أخذ الرأي عن رفض الطعن بأغلبية ٩٧ صوتاً ضد ٣٦ صوتاً ؛ وامتنع أحد الأعضاء عن التصويت . وعلى ذلك أعلن صحة نيابة حضرة النائب المحترم الشيخ سيد عيسوى صقر .  
( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — أوجه النظر إلى أن حضرة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا لم يبد أسباب امتناعه عن إبداء رأيه .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندي — نريد أن نسمع هذه الأسباب . واللائحة الداخلية صريحة في وجوب إبدائها .  
حضرة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا — امتنعت عن إبداء رأيي لأنني لم أطلع على التقرير ؛ فلم يكن في استطاعتي أن أكون رأياً في الموضوع .

( في ٣٠ يونيه سنة ١٩٣٨ ) .

(١) لا يؤخذ بشهادة العمدة والصراف في إثبات توفر النصاب المالي في العضو .

(٢) يجب التثبت من صحة نصيب العضو في التكليف المشترك بينه وبين الغير .

( جلسة ١٨ يولية سنة ١٩٣٨ )

مجلس الشيوخ

تقرير لجنة اللائحة الداخلية والطعون

عن الطعنين المقدمين في انتخاب حضرة الشيخ المحترم

شيخ العرب كيلاني الأدهس

( المقرر حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا ) .

بحثت اللجنة هذين الطعنين بمجلسها المنعقدة في يوم الثلاثاء ٥ يولييه سنة ١٩٣٨ ؛ وفيما يلي نتيجة بحثها :

تبينت اللجنة أن أسباب الطعنين تنحصر في ثلاثة أوجه :

الوجه الأول — أن المطعون فيه يجهل القراءة والكتابة .

الوجه الثاني — أن المطعون فيه لا يتوافر فيه النصاب المالي المطلوب في الدستور وقانون الانتخاب .

الوجه الثالث — حصول مخالفات لقانون الانتخاب ، أى حصول تهديد ومظاهرات ، مما يجعل عملية الانتخاب باطلة .  
وسيتناول بحثنا كل وجه من من هذه الوجوه على حدة .

.....  
.....  
.....  
.....

### عن الوجه الثانى

أرسلت مديرية المنيا إلى اللجنة أوراق ترشيح حضرة العضو المحترم وبها أورد الأطيان المكلفة باسمه خاصة ، أو باسمه مع آخرين  
في بعض بلاد مركز سمالوط عن سنة ١٩٣٧ ، مع شهادة من عمدة وصراف ناحية طرفا ، مصدق عليها من مأمور مركز سمالوط ،  
بين مقدار حصته في الأطيان المشتركة .

وقدّم حضرة أورد المال عن الأطيان المذكورة عن سنة ١٩٣٨ .

وقد وجدت الأوراد المرسلة من المديرية مطابقة للأوراد المقدمة من حضرة .

ويبحث هذه الأوراد جميعاً وجدت اللجنة أنه يدفع عن الأطيان المكلفة باسمه خاصة نحو ١٢٣ جنيهاً مصرياً ، وعن الأطيان  
شركة نحو ٣٤ جنيهاً مصرياً ، أى نحو ١٥٧ جنيهاً مصرياً — هذا بخلاف عوائد مبان .

من ذلك يتضح أن النصاب المالى المشترك في الدستور وقانون الانتخاب متوافر في حضرة العضو المحترم — لذلك ترى اللجنة رفض  
هذا الوجه .

.....  
.....  
.....  
.....

وبناء على كل ما تقدم ترى اللجنة رفض هذين الطعنين ؛ وترجو من المجلس الموافقة على رأيها ؟

رئيس اللجنة  
سليمان السيد سليمان

### تقرير لجنة الطعون

عن الطعنين المتقدمين في انتخاب حضرة الشيخ المحترم شيخ العرب كيلانى الأدهس  
إعادة التقرير إلى اللجنة للشبث من نصيب المطعون فيه في ميراث والده

( المقرر حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا ) .

الرئيس — وزع التقرير على حضراتكم ؛ واطلعت عليه طبعاً ؛ وفيه ترى اللجنة رفض الطعن — فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟  
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — لى كلمة في موضوع الطعن .

بنى الطعن على سببين : الأول أن المطعون فيه لا يملك النصاب القانونى ؛ والثانى أنه لا يحسن القراءة والكتابة .

أما عن السبب الأول فقد استند حضرة المطعون فيه على توفر النصاب المالى فيه على أورد المال التى قدمها للجنة .



مادة ٩٥ » ... ..

الرئيس — إذا كانت المناقشة ستطول في هذا الطعن فيحسن بنا أن نعود إلى النظر في تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية عن مشروع القانون الخاص بتنظيم الجامع الأزهر .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — كلامي في موضوع الطعن لا يستغرق أكثر من خمس دقائق .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — أرجو أن يسمح لحضرة زميلنا الأستاذ حسن عبد القادر أن يدلي بكلمته .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — وجهة نظري تتلخص في أن الورد الذي قدمه حضرة الشيخ المحترم المطعون فيه بـ ١١٣ فداناً و ١٠ قراريط و ٨ أسهم هو باسم ورثة الأدهس عقيلة ؛ ويقرر حضرته أنه يستحق الثلثين في هذا القدر . واعتمد في ذلك على شهادة من العمدة والصراف . ومن رأي أن مثل هذه الشهادة لا يصح الاعتماد عليها في تقرير الميراث ، لأنه ليس أمامنا عدد الورثة ، ولا ما يستحقه كل منهم — لذلك أطلب أن يعاد التقرير إلى اللجنة لتحقيق من توفر النصاب بواسطة إعلام شرعي .

الرئيس — هل يوافق حضرة المقرر على ذلك ؟

المقرر — أنا لا أوافق على ذلك .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — كيف تعتمد اللجنة على شهادة العمدة والصراف دون أن يكون أمامها إعلام شرعي بعدد الورثة وما يخص كلا منهم ؟

لقد قدم حضرة المطعون فيه وردين آخرين ، أحدهما ستة عشر فداناً ، والثاني بواحد وخمسين فداناً . ويقول حضرته إن نصيبه في الورد الأول الثلث ، وفي الثاني النصف . فكيف يمكن أن أقبل هذا من غير معرفة عدد الورثة ونصيب كل منهم ؟

المقرر — لإراحة ضمير حضرات الشيوخ المحترمين أوافق على إعادة التقرير إلى اللجنة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إعادة التقرير إلى اللجنة للتثبت من نصيب حضرة الشيخ المحترم في الميراث ؟ ( موافقة ) .

( في ١٨ يولييه سنة ١٩٣٨ ) .

( جلسة ١٧ أبريل سنة ١٩٣٩ )

تقرير لجنة اللائحة الداخلية والطعون

عن الطعنين القدمين في انتخاب حضرة الشيخ المحترم شيخ العرب كيلازي الأدهس

( المقرر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف ) .

قرر المجلس بمجلسه المنعقدة في يوم ١٨ مايو سنة ١٩٣٨ إحالة هذين الطعنين إلى اللجنة فظرتهما وقدمت تقريراً عنهما عرض على - المجلس بمجلسه المنعقدة يوم ١٨ يولييه سنة ١٩٣٨ ، فقرر إعادة التقرير إلى اللجنة للتثبت من نصيب حضرة الشيخ المحترم في الميراث . فأعادت اللجنة بحث هذين الطعنين في دور الانعقاد الحالي بعد أن ندبت أحد حضرات أعضائها لتحقيق في الطعنين المذكورين . وفيما يلي نتيجة بحث اللجنة :

... ..  
... ..  
... ..  
... ..

### عن الوجه الثاني

أرسلت مديرية المنيا إلى اللجنة أوراق ترشيح حضرة العضو المحترم ومعها أورد الأطيان المكلفة باسمه خاصة أو باسمه مع آخرين  
في بعض بلاد مركز سهاوط عن سنة ١٩٣٧ ، مع شهادة من عمدة وصراف ناحية طرفا ، مصدق عليها من مأمور مركز سهاوط ،  
بين حصته في الأطيان المشتركة ، وقدم حضرته أورد المال عن الأطيان المذكورة عن سنة ١٩٣٨ .

وقد وجدت الأوراد المرسلة من المديرية مطابقة للأوراد المقدمة من حضرته .

ويبحث هذه الأوراد جميعها وجدت اللجنة أنه يدفع عن الأطيان المكلفة باسمه خاصة نحو ١٢٣ جنيهاً ، وعن الأطيان المشتركة  
نحو ٣٤ جنيهاً ، أي نحو ١٥٧ جنيهاً مصرياً ، هذا بخلاف عوائد مبان .

وبناء على قرار المجلس الصادر في ١٨ يولييه سنة ١٩٣٨ المشار إليه آنفاً ، تثبتت اللجنة من نصيب حضرة العضو المطعون في  
انتخابه في تركة المرحوم والده .

ومن ذلك يتضح أن النصاب المالي المشرط في الدستور وقانون الانتخاب يتوافر في حضرة العضو المحترم — لذلك ترى اللجنة  
رفض هذا الوجه .

... ..  
... ..  
... ..  
... ..

وبناء على ما تقدم ترى اللجنة رفض هذا الطعن ، وعدم قبول الطعن الأول شكلاً . وترجو من المجلس الموافقة على رأيها ،  
وإعلان صحة نيابة حضرة العضو المطعون في انتخابه ؟

رئيس اللجنة  
سليمان السيد سليمان

### تقرير لجنة اللائحة الداخلية والطعون

عن الطعنين المتقدمين في انتخاب حضرة الشيخ المحترم شيخ العرب كيلاني الأدهس  
الموافقة على التقرير ورفض الطعنين

( المقرر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف ) .

الرئيس — لقد وزع تقرير اللجنة على حضراتكم واطلعت عليه . وقد رأيت استبعاد الطعن الأول لأنه غير مقبول شكلاً ، ورفض  
الطعن الثاني للأسباب الواردة في التقرير . فهل توافقون حضراتكم على ما رأيته اللجنة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس عدم قبول الطعن الأول شكلاً ، ورفض الطعن الثاني ، وإعلان صحة نيابة حضرة الشيخ المحترم شيخ  
العرب كيلاني الأدهس .

( في ١٧ أبريل سنة ١٩٣٩ ) .

لا يحرم من حق الانتخاب المحكوم عليه من محكمة الجنايات مع إيقاف التنفيذ ، إذا انقضت مدة الإيقاف ، ولم يكن صدر خلالها حكم بإلغاء هذا الإيقاف ، وكان تقدمه للانتخاب بعد فوات تلك المدة .

مجلس النواب

الطعن المقدم من الأستاذ جميل أخنوخ فانوس في صحة  
انتخاب حضرة النائب المحترم محمد محفوظ باشا

أشير إلى الكتاب الآتي :

« حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أنشرف بأن أرفع مع هذا تقرير لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابات عن الطعن المقدم في صحة انتخاب حضرة النائب المحترم محمد محفوظ باشا رجاء عرضه على المجلس .

وقد انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم الأستاذ على السيد أيوب مقررًا لها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

تحريراً في ٥ يولييه سنة ١٩٣٨

رئيس اللجنة بالنيابة

على السيد أيوب »

الرئيس — الكلمة لحضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود صبرى ( نيابة عن المقرر ) — أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة :

« راجعت اللجنة الأوراق الإدارية الخاصة بالترشيح ، فتتحققت من أن الشرائط القانونية تتوافر في حضرة الطعون في صحة انتخابه . ثم راجعت أوراق الانتخاب فلم تر عليها مأخذاً .

نتيجة الانتخاب :

عدد	
٦١٥٨	مجموع الأصوات التي نالها الطعون في صحة انتخابه .
١٣٥٢	» » » الأستاذ جميل أخنوخ فانوس ( الطاعن ) .
١٨٥	» » » يوسف إبراهيم سليمان أفندى .
٧٦٩٥	» » » الصحيحة .
١٣	» » » الباطلة .
٧٧٠٨	المجموع الكلى

في قبول الطعن شكلاً :

قدم الطعن في الميعاد القانوني ؛ وهو مصدق عليه — وعلى ذلك يكون مقبولا شكلاً .

أوجه الطعن

تلخص أوجه الطعن فيما يلي :

الوجه الأول :

محصل هذا الوجه أن الطعون في صحة انتخابه محروم من حق الانتخاب تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون الانتخاب ، إذ حكم عليه من محكمة جنايات أسيوط في ١٨ مارس سنة ١٩٣١ بالحبس ستة أشهر مع إيقاف التنفيذ ، عملاً بالمواد ١٠٣ و ١٨١ و ٤٠ ( فقرة ثالثة ) ، و ١٨٢ و ١٧ و ٣٢ و ٥٢ من قانون العقوبات .



إداة ٩٥ « ... .. »

ولم يقدم الطاعن دليلاً على صحة الواقعة التي بنى عليها هذا الوجه . على أنه بفرض صحة ما ادعاه فإن المادة ٥٩ من قانون لعقوبات تنص على أنه إذا انقضت مدة الإيقاف ولم يكن صدر خلالها حكم بإلغائه فلا يمكن تنفيذ العقوبة المحكوم بها ، ويعتبر الحكم بها كأن لم يكن .

ولما كانت مدة الإيقاف — طبقاً للمادة ٥٦ عقوبات — هي خمس سنوات ، تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً ، فالحكم الصادر في ١٨ مارس سنة ١٩٣١ يعتبر كأن لم يكن بمضي خمس سنوات ، وتكون آثاره قد سقطت قبل أن يتقدم المطعون في صحة انتخابه للانتخاب في فبراير سنة ١٩٣٨ ، وقبل أن ينتخب في ٣١ مارس سنة ١٩٣٨ .  
( في ٨ أغسطس سنة ١٩٣٨ ) .

ما بعمله وزير الداخلية بالنسبة لتقسيم الدوائر في حدود اختصاصه ، لا يصلح أساساً للطعن في عملية الانتخاب .

### الطعن المقدم في صحة انتخاب حضرة النائب المحترم محمد الدسوقي الفار

أشير إلى الكتاب الآتي :

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرفع مع هذا تقرير لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابة عن الطعن المقدم في صحة انتخاب حضرة النائب المحترم محمد الدسوقي الفار ، رجاء عرضه على المجلس .

وقد انتخبني اللجنة مقررًا لها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

رئيس اللجنة بالنيابة

على أيوب

في ٢٦ يولييه سنة ١٩٣٨

الرئيس — الكلمة لحضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عباس محمود العقاد ( بالنيابة عن المقرر ) — أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة .

« راجعت لجنة فحص الطعون الأوراق الخاصة بالترشيح ، فتحققت من أن الشرائط القانونية تتوافر في حضرة النائب المحترم المطعون في صحة انتخابه .

ثم راجعت أوراق الانتخاب فلم تر عليها مأخذاً .

نتيجة الانتخاب :

عدد

٦٥٤٨ مجموع الأصوات التي نالها المطعون في صحة انتخابه .

١٩٥ » » » محمد حسن أبو النصر افندى .

٦٧٤٣ » » الصحيحة .

٦ » » الباطلة

٦٧٤٩ المجموع الكلى .

في قبول الطعن شكلاً :

قدم الطعن في الميعاد القانوني ؛ وهو مصدق عليه — وعلى ذلك يكون مقبولا شكلاً .

أوجه الطعن

### الوجه الأول :

هذا الوجه مبناه أن تقسيم الدائرة إلى لجان فرعية لم يراع فيه التيسير على الناخبين ، بل قصد به إلى إعنات بعضهم .  
وتقسيم الدوائر إلى لجان فرعية من اختصاص وزير الداخلية ، يصدر به قرار وزارى طبقاً لنص المادة ٣١ من قانون الانتخاب  
فما يعمله وزير الداخلية في حدود اختصاصه لا يصلح أساساً للطعن في عملية الانتخاب .

[illegible]

ولذلك

ترى اللجنة رفض الطعن ؛ وتفتتح على المجلس إعلان صحة نيابة حضرة النائب المحترم محمد الدسوقي الفار .  
الرئيس — هل توافقون على تقرير اللجنة ؟  
( موافقة عامة ) .

الرئيس — إذن أعلن صحة نيابة حضرة النائب المحترم محمد الدسوقي الفار .  
( في ٩ أغسطس سنة ١٩٣٨ ) .

تحتسب الأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة التي أعطيت في انتخاب عضو مجلس النواب .

(جلسة ٦ فبراير سنة ١٩٣٩)

مجلس الشيوخ

## تقرير لجنة الحقاينة

عن مشروع قانون بتعديل الفقرة الأولى من المادة ٤٧ من قانون الانتخاب  
رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ واردة من مجلس النواب

(المقرر حضرة الشيخ المحترم على كمال حيثه بك) .

بجلسة ١٠ يناير سنة ١٩٣٩ أحال المجلس إلى اللجنة مشروع هذا القانون فنظرته بجلسته ١٧ يناير سنة ١٩٣٩ . وفيما يلي  
تقررها عنه :

ترجع الفكرة في هذا المشروع إلى زيادة في إيضاح تفسير الفقرة الأولى من المادة ٤٧ من قانون الانتخاب التي تنص على أن عضو مجلس النواب ينتخب بالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات التي أعطيت . فقد اختلف في تفسير عبارة الأغلبية المطلقة ، ففسرها البعض بأن المقصود منها هو الأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة التي أعطيت ، وفسرها البعض الآخر بأن المقصود منها هو الأغلبية المطلقة لعدد الأصوات التي أعطيت إطلاقاً ، أي بما فيها الأصوات الباطلة .

وأثيرت هذه المسألة في مجلس النواب في الدورة الماضية ، فأخذ المجلس بالرأى الذى يقول بعدم حسابان الأصوات الباطلة في تحديد الأغلبية المطلقة .

ثم تقدم أحد حضرات النواب المحترمين باقتراح بمشروع قانون بتعديل الفقرة الأولى من المادة ٤٧ من قانون الانتخاب كالآتي :  
« ينتخب عضو مجلس النواب بالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة التي أعطيت » . وقد وافق عليه مجلس النواب وأرسل مشروع القانون إلى مجلس الشيوخ فقرر إحالته إلى اللجنة .

وقد وافقت اللجنة ، بإجماع الآراء ، على مشروع القانون بالصيغة الواردة من مجلس النواب ؛ ولكنها اختلفت في تحديد الغرض من هذا التشريع ؛ فرأت الأغلبية ما رأته لجنة الحقاينة بمجلس النواب من أن الغرض من تعديل النص على الوجه المقترح زيادة في الإيضاح وتقريراً للتفسير الذي اعتمدته المجلس . ورأت الأقلية « أن هذا التشريع يراد به تغيير حكم الفقرة الأولى من المادة ٤٧ ، وجعله مماثلاً لحكم فقرة الثالثة من هذه المادة — وهذا التغيير توافق عليه باعتباره من المصلحة » .

وتتشرف اللجنة — بعد موافقتها بإجماع الآراء على مشروع القانون بالصيغة الواردة من مجلس النواب — برفع تقريرها للمجلس موافقة عليه .  
رئيس اللجنة  
حسن نبيه المصري

### مشروع قانون

بتعديل الفقرة الأولى من المادة ٤٧ من قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

### المادة الأولى

تعديل الفقرة الأولى من المادة ٤٧ من قانون الانتخاب الصادر بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ كالآتي :  
« ينتخب عضو مجلس النواب بالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة التي أعطيت » .

### المادة الثانية

على وزيرى الداخلية والحقاينة تنفيذ هذا القانون ؛ ويعمل به من يوم نشره فى الجريدة الرسمية .  
نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

### مذكرة

لما رأى المشرع ضرورة تعديل قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ بالقانونين رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ ورقم ١٠ لسنة ١٩٢٦ ، فما مسه التعديل هو الفقرة الثالثة من المادة ٥٨ من قانون سنة ١٩٢٣ بإضافة كلمة « الأصوات الصحيحة التي أعطيت » ، ولم يمس الفقرة الأولى منها . ثم رأى المشرع عمل تعديل للقانون بأجمعه ، وأخذ بنظرية الأصوات الصحيحة ، ثم بعث المشرع مرة أخرى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ مع تعديلات كثيرة ، وأصدره بقانون جديد ، وهو المعمول به الآن رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ . ولم يمس المشرع المادة ٥٨ القديمة بشيء ، فصدرت برقم ٤٧ . وترك الفقرة الأولى مدعاة إلى اختلاف الرأى ، مما أدى فى الانتخابات الأخيرة إلى تباين وجوه التفسير فى أربع دوائر انتخابية . لأجل هذا ، وإقراراً للتقاليد البرلمانية المصرية ، وللاخذ برأى كبار شراح القانون ، عدلت الفقرة الأولى من المادة ٤٧ ، وهو ما يطابق المنطق والواقع .



### أصل المادة ٤٧

« ينتخب عضو مجلس النواب بالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات التي أعطيت .  
فإذا لم يحصل أحد المرشحين في المرة الأولى على الأغلبية المطلقة يعاد الانتخاب في مدى خمسة أيام بين المرشحين اللذين نالا العدد  
الأكثر من الأصوات . فإذا تساوى معهما ، أو مع أحدهما ، واحد أو أكثر من المرشحين الآخرين اشترك معهما في المرة الثانية .  
وفي المرة الثانية يكون الانتخاب بالأغلبية النسبية لعدد الأصوات الصحيحة التي أعطيت .  
فإذا حصل اثنان فأكثر من المرشحين على أصوات متساوية ، اقترعت اللجنة بينهم ، وكانت الأولوية لمن تعينه الفرعة » .

### مشروع القانون الوارد من مجلس النواب

بتعديل الفقرة الأولى من المادة ٤٧ من قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ — تقرير لجنة العدل —  
الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ — مناقشته مادة فمادة — القراءة الثالثة

(المقرر حضرة الشيخ المحترم على كمال حبشه بك) .

الرئيس ( حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك ) — لقد وزع التقرير على حضراتكم ؛ ومنه ترون أن اللجنة بحثت مشروع  
هذا القانون فرأت أن الفكرة فيه ترجع إلى زيادة إيضاح تفسير الفقرة الأولى من المادة ٤٧ من قانون الانتخاب التي تنص على أن  
عضو مجلس النواب منتخب بالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات التي أعطيت .

ونظراً للخلاف على تفسير عبارة الأغلبية المطلقة طرح الموضوع على مجلس النواب فأخذ المجلس المذكور بالرأي الذي يقول بعدم  
حسبان الأصوات الباطلة في تحديد الأغلبية المطلقة — لذلك تقدم أحد حضرات النواب المحترمين بمشروع القانون المعروض بتعديل  
الفقرة الأولى من المادة المذكورة .

وقد وافقت اللجنة ، بإجماع الآراء ، على مشروع القانون بالصيغة الواردة من مجلس النواب .

فهل لأحد من حضراتكم ملاحظة على تقرير اللجنة ؟

( لم يعترض أحد ) .

الرئيس — إذن يتلى مشروع القانون .

تلى مشروع القانون ، وهذا نصه :

### مشروع قانون

بتعديل الفقرة الأولى من المادة ٤٧ من قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ؛ وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

### المادة الأولى

تعديل الفقرة الأولى من المادة ٤٧ من قانون الانتخاب الصادر بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ كالآتي :

« ينتخب عضو مجلس النواب بالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة التي أعطيت » .

### المادة الثانية

على وزيرى الداخلية والحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من يوم نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مادة ٩٥ » ... .. «

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ . ولنتنقل الآن إلى مناقشة مواده مادة فمادة ، ولتتل  
المادة الأولى .

تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

### مشروع قانون

بتعديل الفقرة الأولى من المادة ٤٧ من قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ؛ وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

### المادة الأولى

تعديل الفقرة الأولى من المادة ٤٧ من قانون الانتخاب الصادر بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ كالآتي :  
« ينتخب عضو مجلس النواب بالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة التي أعطيت » .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى . ولتتل المادة الثانية .  
تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

### المادة الثانية

على وزيرى الداخلية والحقانية تنفيذ هذا القانون ؛ ويعمل به من يوم نشره فى الجريدة الرسمية .  
نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

حضرة الشيخ المحترم أنطون الجميل بك — بمناسبة تعديل اسم وزارة الحقانية أرجو مراعاة ذلك التعديل فى هذه المادة بأن  
بر كلمة « الحقانية » بكلمة « العدل » .

هل توافقون حضراتكم على هذا التعديل ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — إذن يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية بالنص الآتى :

### المادة الثانية

على وزيرى الداخلية والعدل تنفيذ هذا القانون ؛ ويعمل به من يوم نشره فى الجريدة الرسمية .  
نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .  
ويتلى مشروع القانون للمرة الثالثة .  
تلى مشروع القانون ، وهذا نصه :

### مشروع قانون

بتعديل الفقرة الأولى من المادة ٤٧ من قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ؛ وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

#### المادة الأولى

تعدل الفقرة الأولى من المادة ٤٧ من قانون الانتخاب الصادر بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ كالآتي :  
« ينتخب عضو مجلس النواب بالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة التي أعطيت » .

#### المادة الثانية

على وزيرى الداخلية والعدل تنفيذ هذا القانون ؛ ويعمل به من يوم نشره فى الجريدة الرسمية .  
نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .  
( وافق المجلس على مشروع القانون المذكور بأغلبية الحاضرين ، وعددهم تسعة وتسعون ، ورفضه واحد فقط ) .  
( فى ٦ فبراير سنة ١٩٣٩ ) .

وفاة النائب الذى لم يفصل فى صحة نيابته لا تمنع من النظر فى صحتها .

بمجلس النواب

تقرير لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابةات

عن الطعن المقدم فى صحة انتخاب المرحوم أحمد عبد الوهاب باشا

أشير إلى الكتاب الآتى :

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أتشرف بأن أرفع إلى سعادتك تقرير لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابةات عن الطعن الذى قدم فى صحة انتخاب المرحوم أحمد عبد الوهاب باشا ، رجاء عرضه على المجلس .

وقد انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه مقررآ لها .

رئيس اللجنة

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

توفيق دوس

١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٨

الرئيس — الكلمة لحضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم محمد سليم جابر ( نيابة عن المقرر ) — أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة :

« فى ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٦ بحث المجلس بمناسبة استقالة أحد أعضائه فيما إذا كانت استقالة النائب أو وفاته تمنع المجلس من السير فى تحقيق صحة نيابته ، فرأى وجوب السير فى تحقيق أوجه الطعن ، وذلك حتى يطمئن كل إنسان إلى أن حرية الانتخاب كانت مصونة وأن عمليات الانتخاب كانت مطابقة للقانون ، وحتى يفهم أهل الدائرة الانتخابية أن ما وقع فيها من المخالفات ، إن كان قد وقع من ذلك شئ ، يجب ألا يقع مثله فى المستقبل .

وهذا هو رأى العمول به فى فرنسا ( فقرة ٣٦٧ من كتاب الأستاذ أوجين بير ) .



مادة ٩٥ « ... .. »

ولجنة فحص الطعون ، استناداً إلى هذا الرأي الذي تمليه الروح الدستورية الصحيحة ، بحث الطعن المقدم في صحة انتخاب المرحوم أحمد عبد الوهاب باشا ، فتبينت أن الانتخاب جرى في مجراه القانوني .

وعليه تقترح اللجنة على المجلس رفض الطعن وإعلان أن نيابته كانت صحيحة .

الرئيس — هل توافقون على تقرير اللجنة ؟

( موافقة عامة ) .

( في ٢١ فبراير سنة ١٩٣٩ ) .

عدم وجود تذاكر انتخاب مع المنتخبين لا يطن في صحة الانتخاب ، ما دامت أسماؤهم مقيمة في جداول الانتخاب ، وما دام

التحقق من شخصيتهم كافياً .

تقرير لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابة

عن الطعن المقدم في صحة انتخاب حضرة النائب المحترم السيد مرسى بك

أشير إلى الكتاب الآتي :

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرفع إلى سعادتكم تقرير لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابة عن الطعن المقدم في صحة انتخاب حضرة النائب المحترم السيد مرسى بك رجاء عرضه على المجلس .

وقد انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد علي الحشخاني مقررًا لها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة

توفيق دوس

تحريراً في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٨

الرئيس — الكلمة لحضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم محمد سليم جابر ( نيابة عن المقرر ) — أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة :

« راجعت لجنة فحص الطعون مذكرة الترشيح فتحققت من أن الشرائط القانونية تتوافر في حضرة النائب المحترم المطعون في صحة انتخابه .

ثم راجعت أوراق الانتخاب فلم تر عليها مأخذاً .

نتيجة الانتخاب :

٣٢١٨ مجموع الأصوات التي نالها المطعون في صحة انتخابه .

٤٣٢ » » الطاعن .

٣٦٥٠ » » الصحيحة .

٢٥ » » الباطلة .

٣٦٧٥ المجموع الكلي .

في قبول الطعن شكلاً :

قدم الطعن في الميعاد القانوني ؛ وهو مصدق عليه — وعلى ذلك يكون مقبولاً شكلاً .

### أوجه الطعن

.....  
.....  
.....  
.....

#### الوجه الخامس :

يلخص هذا الوجه في أن رجال الإدارة امتنعوا عن تسليم بعض الناخبين تذاكرهم الانتخابية مما أدى إلى منعهم من التصويت .  
ولما كان عدم وجود تذاكر بأيدي الناخبين ليس من شأنه أن يضيع على الناخبين حقهم في إعطاء أصواتهم ما دامت أسماؤهم  
مقيدة في جداول الانتخاب ، وبكفي عندئذ التحقق من شخصيتهم ، فعلى هذا الأساس لا يكون ثمة محل للشكوى من عدم حصول بعض  
الناخبين على تذاكرهم بفرض وقوعه .

.....  
.....  
.....  
.....

#### لهذه الأسباب

ترى اللجنة رفض هذا الطعن ؛ وتقرح على المجلس إعلان صحة نيابة حضرة النائب المحترم السيد مرسى بك .

الرئيس — هل توافقون على تقرير اللجنة ؟

( موافقة عامة ) .

الرئيس — إذن أعلن صحة نيابة حضرة النائب المحترم السيد مرسى بك .

( في ٢١ فبراير سنة ١٩٣٩ ) .

عدم تمثيل أحد المرشحين في لجان الانتخاب بمندوبيه لا يقضى ببطلان الانتخاب .

#### تقرير لجنة الطعون وتحقيق صحة النيابات

عن الطعن المقدم في صحة انتخاب حضرة النائب المحترم

الأستاذ عزيز مشرقى

أشير إلى الكتاب الآتى :

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أتشرف بأن أرفع مع هذا تقرير لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابات عن الطعن المقدم في صحة انتخاب حضرة النائب المحترم  
الأستاذ عزيز مشرقى رجاء عرضه على المجلس .

وقد انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم الأستاذ عباس محمود العقاد مقررًا لها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة

توفيق دوس

تحريراً في ١٧ يناير سنة ١٩٣٩

الرئيس — الكلمة لحضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عباس محمود العقاد ( المقرر ) — أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة .

« راجعت لجنة فحص الطعون مذكرة الترشيح فتحققت من أن الشروط القانونية تتوافر في حضرة النائب المطعون في صحة انتخابه ، راجعت أوراق الانتخاب فلم تر عليها مأخذاً .

نتيجة الانتخاب :

عدد	
٧٧٥	مجموع الأصوات التي نالها المطعون في صحة انتخابه .
٣٤١	» » » مكرم عبيد باشا .
١١١٦	مجموع الأصوات الصحيحة .
١٦	» » الباطلة .
١١٣٢	المجموع الكلى .

في قبول الطعن شكلاً :

قدم الطعن في الميعاد القانوني ؛ وهو مصدق عليه — وعلى ذلك يكون مقبولا شكلاً .

## أوجه الطعن

تلخص أوجه الطعن فيما يأتي :

.....  
.....  
.....  
.....

الوجه الثاني :

منع تمثيل سعادة مكرم عبيد باشا في لجان الانتخاب بالقبض على أعضاء اللجان الذين ندهبهم لذلك ، وإكراههم على عدم الحضور في الانتخاب .

ولما كان قانون الانتخاب صريحاً في أن اللجنة تتعقد انعقاداً قانونياً ، وتباشر عملية الانتخاب بمجرد انقضاء وقت معين — سواء تخلف دويون عن أحد المرشحين أو عن جميع المرشحين — فإن عدم تمثيل سعادة مكرم عبيد باشا في اللجان لا يقضى بإبطال الانتخاب ، سيما وقد ثبت في محضر اللجنة الفرعية الثالثة المنعقدة برئاسة حضرة الأستاذ محمود السيد عقل القاضي بالحاكم الأهلية ما نصه :

« إنه لم يحضر الخمسة الآخرون ، وهم : سعد افندي قليني ، وصالح افندي صبرى ، والأستاذ أمين أبدير المحامى ، والأستاذ فهم بولس مى ، وإبراهيم افندي مينا مقار . وقد وكلنا حضرة معاون البوليس محمود افندي عبد الغفار ، للنوط به حفظ النظام ، بالنداء على هؤلاء خمسة الغائبين بجمعية الانتخاب ؛ ونادى بأسمائهم فعلا وعلى مسمع من أعضاء اللجنة — سواء بجمعية الانتخاب أم على الباب المطل على شارع العام ؛ وقد عاونوه في النداء أحد العساكر — فلم يحضر واحد منهم . وفي الساعة الثامنة والدقيقة . صباحا تكرر النداء على الخمسة خبين الغائبين ؛ وكان النداء بمعرفة معاون البوليس المذكور بمعاونة أحد العساكر في جمعية الانتخاب ، ثم أمام الباب الموصل للشارع



مادة ٩٥ » ..... «

العام بصوت مرتفع على مسمع من أعضاء اللجنة فلم يحضروا . وفي الساعة التاسعة تماماً كلفنا معاون البوليس النداء على الخمسة الغائبين بالوصف المتقدم فنفذ ما طلبناه ولم يحضر أحد منهم » .

وقد ورد في محضر اللجنة الفرعية رقم ٢ أن أحداً من مندوبي سعادة مكرم عبيد باشا لم يحضر في الميعاد القانوني . أما محضر اللجنة الفرعية رقم ١ فأشار إلى برقية واردة على اللجنة من سعادة مكرم عبيد باشا يذكر فيها أن مندوبيه يمنعونهم البوليس من الوصول إلى مقر اللجنة . وقد وصلت هذه البرقية إلى مقر اللجنة في الساعة التاسعة والدقيقة الخامسة والخمسين وأشر عليها رئيسها بذلك . ومما يصح الالتفات إليه في هذا الصدد أن حضرة المطعون في صحة انتخابه أجاب عن موضوع اعتقال أعضاء اللجان فقال :

إن سعادة مكرم باشا أرسل شكوى تلغرافية لسعادة حكمدار القاهرة عن موضوع القبض على أعضاء اللجان بالذات . وقد ندب سعادته ، كطاب سعادة الشاكي ، أحد المفتشين الإنجليز فذهب فوراً وفتش القسم واللجان ، ووضع تقريراً بعدم صحة الشكوى . وقد أطلع عليه سعادة مكرم باشا في الحال ، واقتنع به وأظهر أسفه .

فترى لجنة فحص الطعون أنه علاوة على الوجه القانوني المتقدم الذي لا يحتم تمثيل أحد المرشحين في لجنة الانتخابات ، وعلاوة على الإجراءات التي اتخذتها اللجان لتحقيق هذا التمثيل ، لم يثبت قط بصورة من الصور أن مندوبي سعادة مكرم عبيد باشا قد منعوا من الوصول إلى مراكز اللجان .

وتقترح اللجنة ، بناء على ذلك ، رفض هذا الوجه من أوجه الطعن .

.....  
.....  
.....  
.....

لذلك ترى لجنة فحص الطعون رفض هذا الطعن ، وتقترح على المجلس إعلان صحة نيابة حضرة النائب المحترم الأستاذ عزيز مشرقى .  
الرئيس — هل توافقون على تقرير اللجنة ؟

( موافقة عامة ) .

الرئيس — إذن أعلن صحة نيابة حضرة النائب المحترم الأستاذ عزيز مشرقى .

( في ٢١ فبراير سنة ١٩٣٩ ) .

(١) إذا حضر مرشح حزب مع وفد من دائرته لرئيس الحكومة الذي هو رئيس حزبه فخطبهم ، فلا يعتبر الخطاب تأثيراً في حزب الانتخاب . لأن الخطيب رئيس حزب قبل أن يكون رئيس حكومة .

(٢) تقسيم دوائر الانتخاب من اختصاص الإدارة . والتظلم منه لا يكون أمام لجنة الطعون ، وإنما يكون بالطريقة التي نص عليها قانون الانتخاب .

(٣) تعيين العمد في فترة الانتخاب برغبة المطعون فيه لا يعتبر تأثيراً في الانتخاب .

تقرير لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابة  
عن الطعنين المقدمين في صحة انتخاب حضرة النائب المحترم  
خطاب الشواربي

أشير إلى الكتاب الآتي :

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرفع مع هذا تقرير لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابة عن الطعنين المقدمين في صحة انتخاب النائب المحترم  
تاب الشواربي ، رجاء عرضه على المجلس .

وقد انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن علي أبو النصر مقرراً لها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

تحريراً في ٢٢ يناير سنة ١٩٣٩

رئيس اللجنة

توفيق دوس

الرئيس — الكلمة لحضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن علي أبو النصر ( المقرر ) — أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة :

« راجعت اللجنة مذكرة الترشيح . وقد تحققت من أن الشروط القانونية تتوافر في حضرة الطعون في صحة انتخابه .  
ثم راجعت أوراق الانتخاب فلم تر عليها مأخذاً .

نتيجة الانتخاب :

عدد

٣٠٣٤ مجموع الأصوات التي نالها حضرة الطعون في صحة انتخابه .

٨٠٦ » » » عبد العزيز أحمد بك .

٤٨١ » » » محمد عبد الهادي الجندي بك .

٤٣٢١ » » » الصحيحة .

٧ » » » الباطلة .

٤٣٢٨ المجموع الكلي .

في قبول الطعن شكلاً :

قدم الطعن في الميعاد القانوني مصدقاً عليه ، فهو مقبول شكلاً .

الطعن الأول المقدم من حضرة عبد الهادي الجندي بك

أوجه الطعن

الوجه الأول :

يلخص في أن حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء ألقى خطبة في وفد من أعيان دائرة المطرية وعمدها ، دعاهم فيها إلى  
حضرة الطعون في صحة انتخابه .

مادة ٩٥ » .....

وهذه الواقعة لا يمكن أن تكون أكثر من أن رئيس حزب معين يدعو لمؤازرة مناصريه الذين رشحهم في الانتخابات العامة على مبادئه ، وفي نصرهم نصر لمبادئه . وقبل أن يكون رئيس حكومة فهو رئيس لحزب يدين بمبادئه ، ويعمل على نصرته بكل الطرق المشروعة . وما قال أحد بأن إلقاء خطابة كلها رجاء وإرشاد يمكن أن يؤول إلى ما أوّله إليه الطاعن من أنه تهديد ، وإلا فماذا يصنع رئيس الحكومة لمؤازرة مرشحيه ونشر مبادئه إذا هو لم يخطب في الناس ؟

.....  
.....  
.....  
.....

الوجه السادس :

يتظلم حضرته من تقسيم دوائر الانتخاب .  
وقد سبق للجنة أن قررت أن هذا عمل من اختصاص الإدارة طبقاً لنص قانون الانتخاب ، وأن التظلم منه يكون بطرق مرسومة نص عليها القانون .  
وقد أقر المجلس وجهة نظر اللجنة في هذا .

.....  
.....  
.....  
.....

الطعن الثاني المقدم من حضرة عبد العزيز أحمد بك

أوجه الطعن

الوجه الأول :

التأثير في حرية الناخبين . وقد استشهد الطاعن على صحة هذه الواقعة بالأمور الآتية :  
( أولاً ) قال إن رفعة رئيس الحكومة خطب في وفد من دائرة المطرية . وهذه النقطة تطابق ما جاء بالوجه الأول من طعن حضرة عبد الهادي الجندی بك ؛ وقد أبدت اللجنة رأيها فيه .  
( ثانياً ) قال حضرة الطاعن إن المطعون في صحة انتخابه طبع منشوراً ، فيه كلمة رئيس الحكومة ، ووزعه على الناس . وهذا من الدعاية المباحة التي يلجأ إليها المرشحون .  
( ثالثاً ) قال حضرته إن هناك تأثيراً وقع على الشيخ سليم زقله . وهذا القول ، بالرغم من أنه لم يقم عليه دليل ، فإنه على فرض صحته لا يؤثر على نتيجة الانتخاب .  
( رابعاً ) يقول حضرة الطاعن أن عمداً قد عينوا برغبة المطعون في صحة انتخابه . وهذا عمل من أعمال الإدارة ، ولها وحدها الفصل فيه . فضلاً عن أن القانون لم يحرم انعقاد لجان الشياخات في فترة الانتخاب فإذا عين عمد في هذه الفترة فلا يمكن القول بأن هذا يؤثر في الانتخاب .



إدلة ٩٥ « ..... »

وقد ذكر حضرة الطاعن أن أحد العمد أقام حفلة انتخابية للمطعون في صحة انتخابه . وهذا حق أباحه القانون لجميع الأفراد ،  
ذلم أن يناصروا من شاءوا في حدود القانون وبالذعاية المشروعة .

.....  
.....  
.....  
.....

وعلى ذلك ترى اللجنة رفض هذا الطعن أيضاً .

### لهذه الأسباب

ترى اللجنة رفض هذين الطعنين ؛ وتقرح على المجلس إعلان صحة نيابة حضرة النائب المحترم خطاب الشواربي .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — حضرات النواب المحترمين : قدمت لجنة فحص الطعون غير مرة تقارير ضمنها أبحاثها  
من الطعون التي أحيلت عليها وعن الإجراءات التي اتبعت أثناء عملية الانتخاب . وكنا نرى في كثير من هذه التقارير دقة في الفحص  
سلامة في الاستنتاج ، مما دعا المجلس الموقر إلى الأخذ بما أشارت به اللجنة المحترمة في تلك التقارير .

ولقد استرعى نظري بوجه خاص الوجه الأول من الطعن الأول المقدم في صحة انتخاب حضرة النائب المحترم خطاب الشواربي .  
في الواقع أن باقي الأوجه تتفرع عن الوجه الأول ولا تخرج عن أن تكون نتائج حتمية له . فإذا صح هذا الوجه صححت جميع الأوجه  
بعاً لذلك ؛ وإن كان غير صحيح كانت سائر الأوجه باطلة . فإن صح أن تأثيراً وقع على الناخبين ، نتيجة تهديد أو وعد أو وعيد ، أو أن  
الحكومة كانت تتدخل فعلاً في الانتخاب قبل إجراء عملية الانتخاب وأثناءها — إن صح هذا كان كل ما يقال من الأوجه بعد  
هذا صحيحاً .

وملخص الوجه الأول — كما جاء في تقرير اللجنة — أن حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء ألقى خطبة في وفد  
ن أعيان دائرة المطرية وعمدها ومشايخها دعاهم فيها إلى تأييد حضرة المطعون في صحة انتخابه . وقد قال الطاعن في هذا الوجه إن  
دخل رئيس مجلس الوزراء استغل إلى أبعد حدود الاستغلال . فكان أول مظهر لهذا الاستغلال ما جاء في الميثاق الذي تقدم به  
حضرة المطعون في صحة انتخابه إلى الناخبين مدلاً فيه على معارضة الحكومة له بذكر نص هذه الخطبة المدون في تقرير الطعن . ولست  
رى ثمة ما يدعو إلى تلاوة هذا الميثاق لأنه طويل جداً ؛ ولعلكم قد اطلعتم عليه .

وكل ما هنالك أود أن أوجه النظر إلى أن الطاعن بعد أن بدأ الميثاق بالقسم ، قال للناخبين ما معناه إنه ينبغيهم إلى خطبة  
حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء ، أو بعبارة أخرى إلى نصيحته ، أو بتعبير أصح إلى أوامره . أنا لا أريد أن أذهب  
مبدأ مع الطاعن في كل ما قاله ولكني أريد أن أضع أمام حضراتكم ما جاء في تقرير اللجنة عن هذا الوجه فهو قد ألمّ بالمهمة قصيرة  
تدأ ولم يشأ أن يطرق الباب حتى يتبين لنا وجه الصواب وما إذا كان قد وقع بالفعل ما أشار إليه الطاعن أم لم يقع .

قالت اللجنة في تقريرها عن هذا الوجه ما يأتي : « وهذه الواقعة لا يمكن أن تكون أكثر من أن رئيس حزب معين يدعو  
وأنزرة مناصريه الذين رشحهم في الانتخابات العامة على مبادئه ، وفي نصرهم نصر لمبدئه » . وقد رأت اللجنة أن هذه الواقعة ، سواء  
كانت حدثت أم لم تحدث ، وسواء أكانت اللجنة قد تحققت ممن جاء ذكرهم في الطعن من العمد والمشايخ أم لم تتحقق ، رأت أن  
سذه الواقعة لا تخرج عن عمل رئيس حزب سياسي . ولكن الواقع غير هذا ، فالطاعن يقول — واللجنة لم ترد على هذه النقطة —  
ن وفداً من العمد والمشايخ جاءوا إلى رئاسة مجلس الوزراء — لا إلى رئيس حزب معين — فسمعوا من رئيس مجلس الوزراء خطبة  
صدروا عن رأيه بما سمعوا ليعملوا بهذا الوحي . كنت أظن أن لجنة فحص الطعون عندما تتناول هذه النقطة تقول في الرد عليها :  
ن التحقيق أثبت أن شيئاً مما جاء في هذا الوجه لم يحدث ، أو أنه كان في الوفد أعيان وأهالي فقط . أما إن صح أن عمداً ومشايخ ،

مادة ٩٥ » ... ..

وهم موظفون ، حضروا مع الوفد إلى دار الرئاسة بمجلس الوزراء وسمعوا من وزير الداخلية ورئيس الحكومة ما ورد ذكره في الطعن من أنه يرجوهم كل الرجاء أن يعاونوا الأستاذ خطاب الشواربي ويؤازروه في ترشيح نفسه ، إن صح هذا كان الأمر خطراً جداً يدعو للنظر .

لقد قدمت إلى المجلس عدة طعون فيها كثير من الاقتراحات عن تدخل الحكومة ، خفقت لجنة فحص الطعون كل هذا ونفت كل ما رآه بحق أنه ليس من الواقع في شيء . ولكن في هذه الواقعة بالذات لم تبين لنا اللجنة ما إذا كان هناك عمد ومشايخ جاءوا في ذلك اليوم إلى رئاسة مجلس الوزراء ووقفوا بين يدي رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ، واستمعوا إليه وصدروا في أعمالهم عنه . لو صحت تلك الواقعة يا حضرات النواب لكان هذا أول طعن من نوعه ؛ وكان الواجب أن يعرف الناس أنكم إذا قبلتم طعناً فلائمه حق وعدل ، وإذا رفضتم آخر فلائمه زور وبهتان . إني أسمى بسمعة المجلس وبسمعة اللجنة أن تتقدم إلينا بمثل التقرير الذي تقدمت به ، ولا تقول لنا هل الذي ذهب إليه الوفد كان رئيساً للحكومة ، أو رئيس حزب فقط . لذلك أطلب إليكم إعادة التقرير إلى اللجنة لكي تتحقق ما إذا كان بين الحاضرين عمد ومشايخ ، وعندئذ يكون الطعن صحيحاً ، ولكم أن تقرر ما فيه عند ذلك ما تشاءون . هذه كلمتي ، وقد أردت أن أنزه اللجنة عن أن تصدر قراراً في هذا الموضوع قبل أن تتحقق من صحة هذه الواقعة .

( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم محمد لبيب قوره بك — أريد أن أسأل عن عدد أعضاء الوفد الذي ذهب لمقابلة رفعة رئيس مجلس الوزراء . المقرر — حضرات النواب المحترمين : الواقع أن ما قاله حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندی إنما هو قول ألقاه على عواهنه . ولو أن حضرته قرأ ما جاء في أوراق الطعن ، وتصفح التقرير الذي تقدمت به اللجنة ، لكان حكمه عليها حكم المجلس على أعمال اللجنة في غير مرة بأنها أعمال تقدر وتوزن ، وهي في كل أعمالها تكون في مركز القضاء لا في مركز الحزبية .

فإذا نحن رجعنا إلى ما قيل في الوجه الأول من أوجه الطعن تبيننا أن الطاعن أدلى بأقواله واستشهد في الوقت ذاته بنص الخطاب الذي ألقاه رفعة رئيس مجلس الوزراء . فإذا رجعنا إلى نص ذلك الخطاب الذي دوّن في الطعن ذاته وجدنا أن الطاعن لم يقل فيه إنه كان هناك عمد ومشايخ . وإلى حضراتكم بعض ما جاء في الخطاب الذي ألقاه رفعة رئيس الوزراء : « أنا سعيد أن أرى وجوه وأعيان دائرة المطرية ، وأرجوكم كل الرجاء أن تعاونوا الأستاذ خطاب الشواربي » . هذا هو كل ما قاله رفعة رئيس مجلس الوزراء .

وإذن لم يكن هناك عمد ومشايخ ؛ ولم يكن رفعتهم — وهو يلقي خطابه — رئيس حكومة يصدر أوامره إلى الموظفين . وكل ما ذهبت إليه لجنة فحص الطعون في تقريرها هو أن هذه الواقعة لا يمكن أن تكون أكثر من أن رفعة محمد محمود باشا كان في الخطاب الذي ألقاه في موقف رئيس حزب معين ، ومن حقه بل من واجبه أن يدعو إلى مناصرة مرشحيه ، سواء أكان رئيساً للحكومة أم خارجاً عنها . وإلا فكيف السبيل إلى الدعوة إلى تأييد مرشحيه إذا كنا نطلب من رفعتهم ألا يدلي ببيان كهذا وسط أعيان جاءوا إليه يستطلعون رأيه باعتبارهم من أنصاره وأنصار مؤيديه !!!

لذلك أرى أن لجنة فحص الطعون حينما قضت ببطالان هذا الوجه من أوجه الطعن ، إنما فعلت ذلك لأنها رأت أن من حق رفعة محمد محمود باشا أن يلقي ذلك الخطاب الذي لم يخرج عن كونه بياناً سياسياً أو شبه سياسياً . وعلى ذلك لا يمكن أن يقال إن اللجنة قصرت أو لم توف هذا الطعن حقه من الفحص بل الواقع أنها فحصته وأصدرت فيه قرارها عن مبدأ وعقيدة ونصرة للحق في ذاته ولا يمكن أن يقال غير هذا .

( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندی — أريد أن أرد على حضرة المقرر . يتهمني حضرته بآتي ألقى القول على عواهنه ، وأنا أقول إلا ما هو وارد في الأوراق والتقرير الذي وزع على حضراتكم ، وفوق ذلك فإن هذه الحوادث قد كتبت عنها الجرائد في وقتها ولم تشأ الحكومة أن تصدر بلاغاً ينفي شيئاً منها . وأكثر من هذا يا حضرات النواب المحترمين أن تقرير اللجنة بالذات — وهو بين



أداة ٩٥ » ... .. «

بديك — جاء فيه « أن حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء ألقى خطبة في وفد من أعيان دائرة المطرية وعمدها ». أقول  
لذا حتى لا يدعى حضرة المقرر أنني ألقى القول على عواهنه ، بل اللجنة هي التي تكتب التقرير على عواهنه . تقول اللجنة في تقريرها إن  
هذه هي دعوى الطاعن على علائها . فلنسلم جدلاً بذلك ، ولكن هذه الواقعة التي أوردتها اللجنة في تقريرها « على علائها » وقالت إن  
ن لا تعدو كونها دعاية من رئيس حزب معين . إلا أن اللجنة لم تنف في تقريرها وجود هؤلاء العمدة والمشايخ ، وكان أولى بها أن  
حص هذا الوجه وتقول إنها لم تجد في هذا الطعن أثراً لوجود العمدة والمشايخ .

أقول كان الأولى أن تمحص هذا القول ، لأن الأمر خطير وجد خطير إذا صح أن العمدة والمشايخ كانوا يأتون إلى دار رئاسة  
س الوزراء ، لا إلى نادي هذا الحزب أو دار هذا الحزب أو إلى مخيم هذا الحزب . لأنه لو جاز لرئيس حزب أن يدعو من يشاء  
دعه في ناديه أو في داره أو في الشارع ، لا في دار رئاسة مجلس الوزراء ، ولا يدعو العمدة شخصياً .

وإذن أنا أقول إن التقرير الذي كتبه حضرة المقرر على عواهنه لم ينف الواقعة ، بل قال عنها إنها لا تعدو كونها دعاية رئيس حزب ،  
لذا قول غريب يا حضرات النواب المحترمين .

ولذلك لا أزال مصراً على ما طلبته من إعادة التقرير إلى اللجنة ، وما أريد بذلك والله إلا صيانة كرامة المجلس ، والله إلا صيانة  
مة الحكومة .

الرئيس — الموافق على إعادة التقرير إلى اللجنة يتفضل بالوقوف .

وقف حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندي .

إذن هل توافقون على تقرير اللجنة ؟

( موافقة عامة ) .

الرئيس — إذن أعلن صحة نيابة حضرة النائب المحترم خطاب الشواربي .

( تصفيق ) .

( في ٢١ فبراير سنة ١٩٣٩ ) .

رفت العمدة والمشايخ ، وتعيينهم ، ووقفهم — ولو كان منهم مرشح — لا يعتبر تدخلاً في عملية الانتخاب ؛ لأن هذا العمل من

صا ص الجهة الإدارية .

مجلس النواب

تقرير لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابات

عن الطعن المقدم في صحة انتخاب حضرة النائب المحترم عبد الله ملوم بك

أشير إلى الكتاب الآتي :

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرفع مع هذا تقرير لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابات عن الطعن المقدم في صحة انتخاب حضرة النائب المحترم  
الله ملوم بك ، رجاء عرضه على المجلس .

وقد انتخبت اللجنة حضر النائب المحترم الأستاذ حسن الجداوى مقررأ لها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

رئيس اللجنة

توفيق دوس

تحريراً في ١٧ فبراير سنة ١٩٣٩



مادة ٩٥ » .....

الرئيس — الكلة لحضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد أمين والى ( بالنيابة عن المقرر ) — أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة :

مذكرة الترشيح وأوراق الانتخاب

راجعت لجنة فحص الطعون مذكرة الترشيح فتحققت من أن الشروط القانونية تتوافر في حضرة النائب المحترم الطعون في صحة انتخابه .

ثم راجعت أوراق الانتخاب فلم تر عليها مأخذاً .

نتيجة الانتخاب :

عدد

١٠٤٩٦	مجموع الأصوات التي نالها المطعون في صحة انتخابه .
٢٠٣٨	» » غرياني عبد الجواد غرياني افندى .
١٢٥٣٤	» » الصحيحة .
١٧	» » الباطلة .
١٢٥٥١	المجموع الكلى .

في قبول الطعن شكلاً .

قدم الطعن في الميعاد القانوني ؛ وهو مصدق عليه — وعلى ذلك يكون مقبولا شكلاً .

أوجه الطعن

.....  
.....  
.....  
.....

الوجه الثالث :

تدخل رجال الإدارة لمصلحة حضرة المطعون في صحة انتخابه برفت وتعيين ووقف العمدة والمشايخ سياسياً ، كرفت حسن بك محمد رافع عمدة الشيخ زياد وإعادة عمدة زاوية الجداحى ومنشأة للموم ومنشأة عبد الله وخلافهم .

وتلاحظ اللجنة أن هذه الأعمال كلها من اختصاص الجهة الإدارية ؛ ولا يمكن القول بأن عملية الانتخاب يجب أن يقف بسبب دولاب الأعمال فلا يعين العمدة في الحال الحالية ولا يرفق منهم أو يوقف من يستحق الرفق أو الوقف . وإلا لكان معنى هذا أن عملية الانتخاب تبيح لكل عمدة أو شيخ أن يفعل ما يشاء دون عقاب بحجة أن العقاب فيه تأثير على الانتخاب .

ويقول الطاعن إن الإدارة رفت مرشح الوفد منافس حضرة العضو المطعون في صحة انتخابه من أعمال شياخة حصته . ويرى الطاعن أن هذا الوقف فيه تدخل ملموس من الإدارة .

وترى اللجنة أن وقف العمدة أو الشيخ المرشح للانتخاب خاضع لنفس الاعتبارات التي ذكرتها في الفقرة السابقة ؛ ولا يمكن القول بأن في هذا الوقف تدخلا في عملية الانتخاب .

لذلك

ترى لجنة فحص الطعون رفض الطعن ، وتقرح على المجلس إعلان صحة نيابة حضرة النائب المحترم عبد الله ملوم بك .

الرئيس — هل توافقون على تقرير اللجنة ؟

( موافقة عامة ) .

الرئيس — إذن أعلن صحة نيابة حضرة النائب المحترم عبد الله ملوم بك .

( في ١٢ أبريل سنة ١٩٣٩ ) .

( ١ ) المقصود « بالملك الذين يؤدون ضريبة الخ » في المادة ٧٨ من الدستور هم الملك العقاريون ، وأن الضريبة هي الضريبة

مقارنة دون غيرها . وما يدفع رسماً للراكب لا يعتبر منها .

مجلس الشيوخ

( جلسة ٨ مايو سنة ١٩٣٩ )

تقرير لجنة اللائحة الداخلية والطعون

عن الطعن المقدم في انتخاب حضرة الشيخ المحترم حسن عزام بك

( المقرر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر ) .

قرر المجلس بمجلسه المنعقدة في يوم ١٨ مايو سنة ١٩٣٨ إحالة هذا الطعن إلى اللجنة ، فقدمت تقريراً عنه عرض على المجلس لجلسة ١٨ يولييه سنة ١٩٣٨ ، فقرر إعادته إلى اللجنة بناء على طلب حضرة الشيخ المحترم مقررهما . ولما لم يتيسر لها إعادة النظر فيه ، الدورة الماضية ، فقد بحثته من جديد في الدورة الحالية ، وهذه نتيجة بحثها :

رأت اللجنة أن الطعن قدم في الميعاد القانوني مستوفياً الشروط المنصوص عليها في المادة ٥٧ من قانون الانتخاب الصادر سنة ١٩٣٥ ، فقررت قبوله شكلاً .

أما من حيث الموضوع ، فقد تبينت اللجنة أن الطاعن بنى طعنه على أمرين :

أولاً — إن حضرة العضو للطعون في انتخابه لا يؤدي للحكومة ضريبة تبلغ ١٥٠ جنيتها مصرياً سنوياً على الأقل .

ثانياً — إنه لا يدخل ضمن طبقة من يبلغ دخلهم ١٥٠٠ ج . م سنوياً من أعمالهم التجارية أو الصناعية ، كما أنه ليس متصفاً بصفة من الصفات المنصوص عليها في المادة ٧٨ من الدستور .

فإزاء ذلك اطلعت اللجنة على أوراق ترشيح حضرة الشيخ المحترم للطعون في انتخابه فوجدت أنه بنى ترشيحه على أنه من المشتغلين بأعمال تجارية والصناعية ولا يقل دخله السنوي منها عن ١٥٠٠ ج . م بخلاف ضرائب عن أطيان بناحية العصابة والصلاحات عوائد أملاك تبلغ حوالي ٣٧ ج . م سنوياً . كما قدّم قسائم تدل على أنه يدفع رسوماً عن مراكب للصيد مقدارها ١٥٣ ج . م سنوياً .

وقد رأت اللجنة بادئ ذي بدء أن ما يدفع من الرسوم على مراكب الصيد لا يعتبر ضريبة بالمعنى المقصود من الفقرة الثانية من المادة ٧٨ من الدستور ، إذ أن ما يدفع على المراكب إنما هو مقابل الانتفاع بالصيد مدة من الزمن ، حكمه في ذلك حكم الرسوم على سيارات أو الترخيص باستغلال مناطق المحاجر والناجم ، يدل على ذلك نص المادة ٣ من القانون الصادر بتاريخ ٢١ أبريل سنة ١٩٢٦ بذكر فيها صراحة أن الرخص المنصوص عنها في المادة السابقة تصرف مقابل دفع الرسوم المبينة في التعريفة الآتية ، فهي بمثابة إيجار فعه صاحب المركب للصيد في البحيرات والأنهر مدة معينة .

واستيفاء للبحث ، رأت اللجنة أن تبين مرعى عبارة « الملك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين سنوياً جنيتها » ،

مادة ٥٩ » ... ..

فرجعت إلى الأعمال التحضيرية للدستور ولقانون الانتخاب ولبعض القوانين التي بها نصوص تشابه أو تقارب هذا النص ، مثل قانون انتخاب أعضاء مجالس المديريات .

وبالاطلاع على تقرير لجنة الثمانية عشر التي وضعت مشروع الدستور ، نجد أن هذه اللجنة أفردت فصلاً خاصاً عن كيفية تشكيل مجلس الشيوخ . وبعد أن أوردت الطبقات التي يشترط أن يكون من إحداها عضو مجلس الشيوخ ، قارنت بين الشروط التي اقترحتها وبين شروط العضوية في بعض المجالس الأوربية ، وقالت :

« مجلس الشيوخ في فرنسا مكون من ثلثمائة وسبعة عشر عضواً منتخبين كلهم بمعرفة المجالس البلدية وغيرهم . ويكفي شرط للعضوية أن يكون الشخص فرنسياً بالغاً من العمر أربعين سنة . ومثله مجلس الشيوخ في بلجيكا ، مع اشتراط أن يدفع العضو ضريبة قدرها ١٢٠٠ فرنك في السنة ، أو أن يكون مالكا أو صاحب حق انتفاع بعقار في بلجيكا إيراده ١٢٠٠٠ فرنك في السنة » .

فإذا علمنا أن الدستور المصري وضع على مثال الدستور البلجيكي مستعيراً هنا وهناك من غيره من الدساتير الحديثة بعض الأحكام أمكننا أن نستخلص أن واضع الدستور قصد بعبارة « الملاك ... » الملاك العقاريين دون غيرهم . أما من يملكون منقولات للاستغلال فلا ينطبق عليهم هذا النص ولا يدخلون ضمن هذه الطبقة ، بل يعتبرون بحق من طبقة « من لا يقل دخلهم السنوي عن ألف وخمسمائة جنيه من المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو المهن الحرة » ، لأن استغلال المنقولات كمراكب الصيد يعد من الأعمال التجارية .

على أن تقرير اللجنة الاستشارية التشريعية بوزارة العدل عن مشروع قانون الانتخاب جاء قاطعاً في أن المقصود بالضريبة هو الضريبة العقارية ، إذ نص هذا التقرير على أنه « تفسيراً للضريبة المقررة ضمن الشرط الثالث من شروط هذه المادة (١) ، ترى اللجنة أن الضريبة تشمل الضرائب الأصلية والأموال الإضافية لمجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية » .

والأموال الإضافية لمجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية إنما تفرض تبعاً للضرائب العقارية .

وقد أكدت هذا المعنى المذكورة التفسيرية للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٢٨ ، الخاص بانتخاب أعضاء مجالس المديريات الذي ألغى في سنة ١٩٣١ ، ثم أعيد بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣٦ ، إذ جاء بها خاصاً بشرط ضريبة الأطنان المنصوص عليه في المادة الثالثة من القانون ما يأتي :

« وخفضت الضريبة بالنسبة لمن ينتخب عن أسوان من الثلثين إلى الثلث ، قياساً على نص المادة ٦٦ من قانون سنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ ، وهذا فوق إعفاء النائب عن دائرة الدر من شرط الضريبة » .

\* \* \*

فمن الاطلاع على نصوص الأعمال التحضيرية التي ذكرناها آنفاً ، يتضح جلياً أن المشرع يقصد الملاك العقاريين ، وأن الضريبة تنصرف إلى الضرائب العقارية دون غيرها من الرسوم .

فلم يبق بعد ذلك إلا أن تبحث اللجنة فيما إذا كان حضرة العضو المطعون في انتخابه من طبقة من يبلغ دخلهم السنوي ١٥٠٠ جنيه مصري على الأقل من أعمال تجارية أو صناعية .

ولهذا الغرض طلبت اللجنة من حضرته أن يقدم الدليل على ذلك ، فقدم الجرد السنوي المصدق عليه من محكمة المنصور الابتدائية المختلطة بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢١ .

وبالاطلاع على هذا الدفتر وجدت اللجنة أن ربح حضرة العضو المحترم من تجارة الحبوب والحبس ومصنع الثلج والوابور البحري ومصنع الحبوب والخبز تزيد على ١٥٠٠ جنيه مصري سنوياً .

وبالاطلاع على المستندات المقدمة من حضرته وجد بينها عقود إيجار المراكب وبلغ دخله منها ٨٨٨ جنيهاً في سنة ١٩٣٨ .

كما وجد بينها عقد إيجار أرض قضاء معدة لتجفيف الأرز والحبس الزراعي ، ويبلغ دخلها ٦٤٢ جنيهاً في السنة .

(١) المادة ٦١ من المشروع التي أصبحت المادة ٦٦ من قانون انتخاب سنة ١٩٢٣ ، وتقابل المادة ٥٥ من قانون الانتخاب الصادر في سنة ١٩٢٥ .



مادة ٩٥ « ... .. »

وقدّم حضرته أيضاً عقد إيجار الوابور البحري المعدّ للنقل وقيمة الإيجار السنوى ٤٠٠ جنيه مصرى .  
ومن هذه الأرقام الثلاثة الثابتة فى الدفتر والمؤيدة بالمستندات وعقود الإيجار ، يتضح أنّ دخل حضرة العضو المحترم يزيد على ١٥٠٠ جنيه مصرى سنوياً .

وبناء على ما تقدم قررت اللجنة قبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً ، وتطلب من المجلس الموافقة على رأيها وإعلان صحة نيابة  
حضرة العضو المطون فى انتخابه ؟

رئيس اللجنة  
سليمان السيد سليمان

### تقرير لجنة اللائحة الداخلية والطعون

عن الطعن المقدّم فى انتخاب حضرة الشيخ المحترم حسن حسن عزام بك — الموافقة على التقرير  
( المقرر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر ) .

الرئيس — قررت اللجنة قبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً ، وترجو المجلس الموافقة على رأيها وإعلان صحة نيابة حضرة  
العضو المطعون فى انتخابه .

فهل توافقون حضراتكم على ما رآته اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — إذن يقرّر المجلس رفض الطعن وصحة نيابة حضرة العضو المحترم حسن حسن عزام بك .  
( فى ٨ مايو سنة ١٩٣٩ ) .

( ١ ) هل إذا أصدر المجلس قراراً بتأجيل الفصل فى صحة نيابة عضو مطعون فى سنه حتى يفصل القضاء فى حقيقتها ، يحق  
لجنة الطعون أن تتقدم للمجلس بتقرير آخر فى الموضوع من غير أن تستأذن المجلس أولاً فى العدول عن قراره الأول ، بحجة أن  
العضو المطعون فيه يطيل التأجيل أمام القضاء ، وبحجة أنه تقدم لها دليل آخر يثبت حقيقة سنه ؟

( ٢ ) إرجاء المجلس الفصل فى الطعن حتى يفصل القضاء فى السن ، لا يفهم منه إلا أن المجلس منح العضو مهلة فقط كي  
تقدم بدليل يساعد على الفصل فى الطعن ، لأن الأصل أن الفصل فى الطعون من اختصاص المجلس لا القضاء .

### تقرير لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابات

عن الطعن المقدّم فى صحة انتخاب حضرة النائب المحترم على حسين غراب

مجلس النواب

« حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أتشرف بأن أرسل مع هذا تقرير لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابات عن الطعن المقدّم فى صحة انتخاب حضرة النائب  
المحترم على حسين غراب ، رجاء عرضه على المجلس .

وقد انتخبته اللجنة مقررّاً لها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

رئيس اللجنة

توفيق دوس

٤ مايو سنة ١٩٣٩

الرئيس — الكلمة لحضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد أمين والى ( بالنيابة عن حضرة المقرر ) — أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة ، والتقرير الملحق .  
« ذكر الطاعن أن حضرة المطعون فى صحة انتخابه لم تتوافر فيه السن القانونية ، لأنه ولد فى أول مايو سنة ١٩١٣ ، أى أن سنه عند أداء مهمته النيابة كانت تقل عن ٢٥ سنة ، وأنه عندما دخل مدرسة الناصرة الابتدائية فى ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٤ كانت سنه وقتئذ إحدى عشرة سنة وخمسة أشهر وثلاثة أيام ، وأنه حصل على الشهادة الابتدائية سنة ١٩٢٨ والتحق بمدرسة السعيدة وكانت سنه إذ ذاك خمس عشرة سنة وخمسة أشهر وثلاثة أيام كما هو ثابت بسجلات المدرستين المذكورتين وسجلات وزارة المعارف العمومية ، فضلاً عن أن سنه ثابتة بشهادة إعفائه من القرعة العسكرية بسجلات وزارة الدفاع الوطنى .

وأرفق الطاعن بطعنه مستخرجاً رسمياً من شهادة الميلاد صادراً من دقرخانة وزارة الصحة العمومية مبيناً به أنه لدى البحث بدفتر صحة الدرب الأحمر سنة ١٩١٣ ص ١٤٢ جزء ٣٩ وجد مقيداً بالدفتر المذكور بتاريخ ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٣٣١ الموافق ٣ مايو سنة ١٩١٣ تحت رقم ٩٣٢ اسم على واسم الوالد حسين بك غراب وصناعته عمدة أوسيم ( بامبابه ) وتاريخ الميلاد أول مايو سنة ١٩١٣ الساعة الثامنة صباحاً ومحل السكن جامع البنات بدرب سعادة .

وقد بحثت لجنة فحص الطعون هذا الطعن ثم رفعت تقريرها بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٣٨ تشير فيه على المجلس بقبول الطعن وإعلان خلو دائرة أوسيم .

نظر المجلس ذلك التقرير بجلسته ٣٠ مايو سنة ١٩٣٨ . وبما أن حضرة المطعون فى صحة انتخابه كان قد رفع قضية أمام محكمة مصر الابتدائية الأهلية ضد وزارة الصحة العمومية طالباً الحكم بتصحيح سنه بدفتر المواليد وجعلها فبراير سنة ١٩٠٧ بدلاً من مايو سنة ١٩١٣ ، لذلك قرر المجلس بالجلسة المشار إليها — بناء على اقتراح حضرات أعضائه — تأجيل نظر الطعن إلى أن يفصل القضاء فى مسألة السن .

بقيت اللجنة من ذلك التاريخ إلى اليوم فى انتظار أن يقدم إليها حضرة المطعون فى صحة انتخابه حكم القضاء . وها قد مضى نحو عام دون أن يقدم إليها الحكم المنتظر .

على أن اللجنة حصلت أخيراً على مستند جديد فى منتهى الأهمية ، وهو يقطع بصورة لا يتطرق إليها الشك أن تاريخ الميلاد هو فعلاً يوم أول مايو سنة ١٩١٣ .

وهذا المستند هو صورة رسمية من شهادة التطعيم صادرة من وزارة الصحة العمومية ، ونصها كما يأتى :

« كشف بدفتر تطعيم ناحية أوسيم رقم ١٢٩٨ — ١٣٢ — ٣ فوجد بالصفحة رقم ٧ نمرة ٢٩٠ وتاريخ التطعيم ١٥ يونيه سنة ١٩١٣ خمسة عشر يونيه سنة ألف وتسعمائة وثلاث عشرة ، اسم « على حسين بك غراب » ، وتاريخ الميلاد « أول مايو سنة ١٩١٣ نمرة ٩٣٢ » ومحل السكن « أوسيم » وعدد الوحدات التى عملت « ٤ » وتاريخ المناظرة « ٢٢ يونيه سنة ١٩١٣ » وعدد البثور التى ظهرت بحالة نجاح « ٤ » ومؤشر أمامه بخانة الملاحظات « مولود بالمحروسة ، شارع جامع البنات بدرب سعادة » .  
بجبهة الدرب الأحمر » .

إزاء هذا الدليل القاطع الذى لم يكن مطروحاً على المجلس عندما نظر الطعن بجلسته ٣٠ مايو سنة ١٩٣٨ رأت اللجنة بإجماع آراء الحاضرين أن تعيد طرح الأمر على المجلس ، مؤيدة رأيها الذى أبدته بتقريرها السابق ، مشيرة عليه بقبول الطعن المقدم فى صحة انتخاب حضرة النائب المحترم على حسين غراب ، وإعلان خلو دائرة أوسيم .

### ملحق لتقرير لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابة

عن الطعن المقدم من الشيخ أحمد السيد إبراهيم  
في صحة انتخاب حضرة النائب المحترم على حسين غراب

رأت لجنة فحص الطعون أن تبحث ما تم في القضية التي رفعها حضرة النائب المحترم على حسين غراب ضد وزارة الصحة العمومية أمام محكمة مصر الابتدائية ، بطلب تصحيح سنده بدفتر المواليد ، فاطلعت على محاضر الجلسات التي نظرت فيها القضية ، فتبينت أنها تقطع في أن حضرته غير جاد فيها .

وتتشرف اللجنة بأن تعرض على المجلس صور تلك المحاضر .

ومما يلفت النظر أن ما ذكره الحاضر عن حضرة النائب المحترم بجلسته ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٨ والجلسات التالية — من أن تنداته أودعت لجنة فحص الطعون — غير صحيح ، إذ لم يقدم لهذه اللجنة أى مستند قط .

فالدعوى غير جدية . وقد مضت دورتان والقضية تؤجل من جلسة إلى أخرى . وأخيراً أجلت إلى جلسة ١٠ أكتوبر سنة ١٩٣٩ بل غرامة قدرها مائتا قرش . وكان قد حكم عليه قبل ذلك بجلسته ٨ مارس سنة ١٩٣٩ بغرامة قدرها مائة قرش للسبب ذاته . وهذه صور المحاضر :

### محكمة مصر الكلية

#### محضر جلسة

بالجلسة المدنية والتجارية المنعقدة علناً بسرأى المحكمة في يوم الثلاثاء ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٣٨ تحت رئاسة حضرة حسن بك نخري القاضى .

وبحضور على حسين كاتب الجلسة .

تقدمت القضية المقيدة بالجدول العمومى رقم ٩٥٥ سنة ١٩٣٨ المرفوعة من على حسين غراب .

ضد :

وزارة الصحة

نودى على الخصوم :

حضر بطرس افندى عوض الله عن المدعى بتوكيل ٩٤١ سنة ١٩٣٨ امبابه منشور عنه .

وحضر جرجس افندى عن الحكومة وحفظ الحق في دفع فرعى .

والطرفان طلبا التأجيل تخضير لأنها أول جلسة .

#### الحكمة

لجلسة ١٩٣٨/١٢/٢٧ مع تقديم مستندات ومذكرات والاطلاع .

محضر جلسة ١٩٣٨/١٢/٢٧

بالمهيئة السابقة

حضر بطرس افندى عوض الله عن المدعى .

وحضر عدس افندى عن وزارة الصحة .

المدعى قال : المستندات مودعة بمجلس النواب . وطلب التأجيل لتقديم المستندات .



مادة ٩٥ » ... ..

الحاضر عن المدعى عليه وافق على التأجيل .

المدعى قال : المستندات موجودة أمام لجنة الطعون بمجلس النواب ونطلب التأجيل لتقديمها .

#### المحكمة

لجلسة ٨ مارس سنة ١٩٣٩ حتى يتمكن المدعى من سحب مستنداته من مجلس النواب .

محضر جلسة ٨ مارس سنة ١٩٣٩

بالمهية السابقة

حضر بطرس افندى عوض الله بتوكيل ٩٤١ سنة ١٩٣٨ امبابة منشور عنه .

وحضر نصر افندى عن الحكومة .

المدعى طلب التأجيل تحضير لتقديم المستندات .

مندوب الحكومة طلب المرافعة أو يحكم بغرامة تمنح لنا لعدم تقديمه المستندات لغاية الآن رغم تأجيل الدعوى جملة مرات .

#### المحكمة

تأجيل القضية لجلسة ١٠ مايو سنة ١٩٣٩ لتنفيذ القرار السابق مع تغريم المدعى مائة قرش تمنح للمدعى عليها .

محضر جلسة ١٠ مايو سنة ١٩٣٩

بالمهية السابقة

حضر بطرس افندى عوض الله عن المدعى .

وحضر نصر افندى عن الحكومة .

المدعى طلب التأجيل لتقديم المستندات ولو بغرامة .

#### المحكمة

قررت التأجيل لجلسة ١٠ أكتوبر سنة ١٩٣٩ ليقدم المدعى مستنداته مع تغريمه ٢٠٠ قرش تمنح للمدعى عليها .

\*\*\*

لهذا تؤيد اللجنة الرأي الذى أبدته قبلا . وتشير على المجلس بقبول الطعن المقدم في صحة انتخاب حضرة النائب المحترم على حسين غراب وإعلان خلو دائرة أوسيم .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عزيز مشرقى — سبق أن نظر المجلس تقرير لجنة الطعون عن هذا الطعن بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٣٨ ، وكان رأى اللجنة قبول الطعن ، إلا أنه تبين للمجلس أن الطعون في صحة انتخابه رفع الأمر إلى القضاء فرأى المجلس عندئذ تأجيل البت في الطعن إلى أن تفصل الهيئة القضائية فيما إذا كانت شهادة الميلاد صحيحة ، أو غير صحيحة ، أى أن المجلس لم يأخذ بشهادة الميلاد التى قدمت للجنة من بادية الأمر .

والآن تقدم اللجنة تقريرها ، معتمدة في قرارها على شهادة التطعيم . ولا يمكن أن يكون لهذه الشهادة قيمة رسمية أكثر مما لشهادة الميلاد . وبما أن المجلس لم يأخذ بما جاء في شهادة الميلاد ، فمن باب أولى لا يأخذ بشهادة التطعيم . لذلك أطلب من المجلس أن يؤجل البت في هذا الطعن إلى أن تفصل السلطة القضائية في القضية المرفوعة أمامها .

حضرة النائب المحترم معالى محمد حلمى عيسى باشا — وما رأى حضرة النائب المحترم فيما جاء بالشهادة الابتدائية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عزيز مشرقى — ما دام الأمر مطروحاً على السلطة القضائية فلا يصح أن تعتدى عليها السلطة

التشريعية .

تقول اللجنة في تقريرها إنه مضت سنة ولم يقدم حضرة النائب المحترم - المطعون في صحة انتخابه - الحكم في القضية المرفوعة منه . فهل يستطيع حضرته أن يستصدر حكماً في تاريخ معين ؟ يكفي يحضرات النواب المحترمين أن يكون الأمر مطروحاً أمام القضاء . وإلى أن يفصل فيه ، يجب تأجيل النظر في الطعن احتراماً لمبدأ فصل السلطات .

المقرر - قضى الدستور وقانون الانتخاب بإعطاء مجلس النواب السلطة المطلقة في الفصل في صحة انتخاب أعضائه ، أى أن الأصل في ذلك متروك للمجلس ، لا للسلطة القضائية .

عندما نظر هذا الطعن في أول الأمر ، دفع حضرة المطعون في صحة انتخابه بأنه رفع دعوى أمام المحكمة المدنية ، بتصحيح سنة ، تقرر المجلس إزاء ذلك أن يعطيه فرصة لأن يتقدم بنتيجة الفصل في دعواه . ولكن بعد مضي سنة أو أكثر تبين للجنة من الأوراق التي حصلت عليها ، وهي صور من محاضر الجلسات التي نظرت فيها هذه القضية ، أن الدعوى صورية ، لأنها كانت تؤجل في كل مرة بناء على طلب حضرة المطعون في صحة انتخابه ، ولم يقدم للمحكمة أى دليل يثبت دعواه ، الأمر الذي دعا المحكمة إلى الحكم عليه بعدة غرامات تتراوح بين ١٠٠ قرش و ٢٠٠ قرش لعدم تقديم المستندات . فأظن بعد هذا أن تعليق الفصل في صحة انتخاب حضرة النائب المحترم - رغم الأدلة التي تقدمت بها اللجنة - إلى أن يفصل في الدعوى ، يكون معناه أن يظل حضرته نائباً إلى أن تنتهي مدة النيابة دون أن يتقدم بهذا الحكم .

الواقع يحضرات النواب المحترمين أن المستندات التي قدمت أخيراً للجنة مستندات رسمية ومادية أيضاً . فما قولكم في شهادة التطعيم التي تقرر أن عدد البثور أربعة ، وهذه علامات مميزة يمكن تبينها من الكشف عنها ( ضحك ) ولا يعقل أن يذكر في شهادة التطعيم أن طفلاً طعم في سن الشهرين بينما تكون سنه الحقيقية ست سنوات .

إن هذه المستندات الرسمية الصحيحة لا يمكن نقضها إلا بالطعن فيها بالتزوير ، وهي تبين بجلاء أن الدعوى التي رفعها حضرة النائب المحترم هي دعوى صورية ، الغرض منها كسب الوقت . ولما تقدم ، يجب - تحقيقاً لمبدأ الفصل بين السلطات - أن يفصل المجلس في هذا الطعن ، إما قبولاً أو رفضاً .

وأؤكد لحضراتكم أنه لو أخذ المجلس برأى القائلين بتأجيل النظر في هذا الطعن إلى أن يفصل في القضية المرفوعة ، لكانت سابقة من أخطر السوابق ، لأن فيها قضاء على المادة التي تشترط فيمن يرشح نفسه لعضوية مجلس النواب بلوغ سن الثلاثين ، ولأمكن لكل شخص أن يتقدم للانتخاب حتى إذا كان دون سن الرشد ارتكناً على رفع دعوى بتصحيح السن .

حضرة النائب المحترم الأستاذ مصطفى أحمد العسال - حضرات النواب المحترمين :

إن الطعن الذي تنظره اليوم سبق أن عرض على حضراتكم في الدورة الماضية واتخذ المجلس قراراً بشأنه . وإذا اتخذ المجلس المقرر راراً في مسألة معينة ، لم تتغير فيها الظروف ، فإن الواجب عليه أن يحترم قراره هذا .

إن البيانات التي أدلى بها حضرة المقرر والمبادئ والسوابق التي ذكرها حضرته قيلت قبل ذلك من فوق هذا المنبر ، ورأى لمجلس بعد سماعها أن تتاح الفرصة لحضرة النائب المطعون في صحة انتخابه لإثبات صحة واقعة مادية تحصل كل يوم .

حضرات النواب المحترمين : ترفع دعاوى أمام المحاكم كل يوم بطلب تصحيح السن . وليست هذه أول مرة تعرض عليها دعوى من هذا النوع . ولكن اللجنة تأتي اليوم فتذكر في تقريرها حجة جديدة . هي أنها أعطت النائب فرصة تجاوزت العام . ومع ذلك ، يقدم ما يثبت أنه قد بلغ السن التي تبيح للمرشح أن يكون عضواً بمجلس النواب .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود أبو الفتح - وما الرأي في الشهادات الرسمية ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ مصطفى أحمد العسال - يقول حضرة المقرر إن الدعوى المرفوعة من حضرة النائب المحترم بتصحيح سنه هي دعوى صورية ، وأنا أربأ بحضرة المقرر أن يقضى في دعوى مرفوعة أمام المحاكم بأنها صورية أو جدية ، لأن هذه مسألة يجب أن تترك لتقدير المحكمة المنظورة أمامها الدعوى ، فهي وحدها التي تملك أن تقرر ذلك .

بقيت مسألة الأوراق المقدمة من حضرة النائب المحترم ، والمسائل الأخرى التي ذكرتها اللجنة في تقريرها - وهذه جميعها ستفصل سلطة القضائية فيها ، فما معنى أن نسبقها في البت فيها ؟ !



مادة ٩٥ » .....  
.....

افرضوا حضراتكم انكم أصدرتم قراراً بقبول الطعن ، ثم تبين للحكمة أن سن النائب هي السن التي يدعيها في عريضة دعواه ، فماذا يكون الموقف ؟

يقول حضرة المقرر إن هناك أوراقاً رسمية تثبت أن النائب المطعون في صحة انتخابه لم يبلغ بعد السن التي تبسح له أن يكون عضواً بمجلس النواب ، ولا يجوز الطعن في هذه الأوراق إلا بالتزوير . حقاً إن هذه الأوراق يجوز الطعن فيها بالتزوير ، ولكن هذا الطعن لا يكون هنا أمام المجلس ، بل أمام المحاكم . ومن هذا يتضح أن ما أدلى به حضرة المقرر في هذه النقطة هو لصالح المطعون في صحة انتخابه لا عليه .

لذلك أرى أن قرار المجلس الأول الخاص بتأجيل نظر الطعن يجب أن يحتم إلى أن تفصل المحكمة في الأوراق المطروحة عليها .  
وإذا كان بطل الإجراء من عمل النائب فعلينا أن ننبهه إلى وجوب الإسراع فيها .  
( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ الشيخ سليمان الكارم — أطلب من المجلس الموقر أن يقرر عدم جواز نظر هذا الطعن الآن واستبعاد تقرير لجنة فحص الطعون الخاص به ؛ وذلك لأن اللجنة لا تملك تقديم هذا التقرير الآن دون إذن المجلس ، بعد أن أصدر قراره في الدورة الماضية بتأجيل نظره إلى أن تفصل المحكمة المختصة في الدعوى المرفوعة أمامها بتصحيح سنه .

لقد أصدر المجلس قراراً يقضى بتأجيل نظر الطعن حتى تفصل الجهة القضائية فيما هو معروض عليها . ولما كان الأمر الذي ترتب عليه تأجيل نظر الطعن لم تفصل فيه المحكمة المختصة بعد ، فاللجنة لا تملك إزاء ذلك عرض تقريرها اليوم على المجلس ، احتراماً للقرار الصادر منه — لذلك أطلب بصفة أصلية عدم نظر الطعن الآن ، واستبعاد تقرير اللجنة عنه من جدول الأعمال ، واحتياطياً عدم الموافقة على هذا التقرير .

(تصفيق) .

حضرة النائب المحترم سلطان محمد السعدى بك — من الجائز أن يكون حضرة النائب المطعون فى صحة انتخابه من سواقط القيد كما يحدث بين مواليد العربان ، وأن تكون شهادتا الميلاد والتطعيم هما لأخ له أصغر منه — وبناء على ذلك قد يكون لدعواه الخاصة بتصحيح السن نصيب من الصحة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود أبو الفتح — أوجه نظر حضرة النائب المحترم إلى أن المطعون في صحة انتخابه لم يدع ذلك .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود موسى — إن حكم الدستور يا حضرات النواب — كما هو معلوم لحضراتكم — ينحول للمجلس سلطة قضائية في نظر الطعون . وهو عند ما ينظر هذه الطعون فإنما ينظرها بصفة هيئة قضائية ولا يبحثها إلا بهذه الصفة . فبِحَبْثِ هذا الحق كان للجنة وللجلس أن ينظرا في جميع المسائل المتفرعة من الطعن ، بمعنى أنه إذا عرض للجنة مسألة تختص بالطعن ورأى أن إجراءات تحقيقها لا تحتاج إلى بحوث بعيدة عن تناولها ، كان واجبا على اللجنة أن تقوم بهذه البحوث ، وأن تتخذ جميع الوسائل التي تمكنها من الوصول إلى النتيجة المطلوبة ، وهي الفصل في الطعن . فسلطة المجلس واللجنة في هذا الموضوع لا تختلف عن سلطة المحاكم . ومن حق لجنة الطعون أن تقوم بأي تحقيق أو بحث تراه موصلا للغاية التي تريد تحقيقها . وقد رأى المجلس — في الموضوع المطروح على حضراتكم — أن يرجأ الفصل في الطعن إلى أن يأتي النائب بحكم قضائي يثبت فيه أنه حائز للسن القانونية . ولا أظن أن المجلس ، وقت أن أصدر هذا القرار ، كان يريد أن يمكن النائب من الاستمرار في السعوى إلى ما شاء الله . أتعلمون حضراتكم ماذا تم إلى الآن في هذه القضية ؟

ترفع الدعوى ضد وزارة الصحة منذ أبريل سنة ١٩٣٨ ، ويتكرر تأجيلها في التخصير إلى ١٠ أكتوبر سنة ١٩٣٩ لتقديم المستندات ، وإلى الآن لم يقدم حضرة النائب المدعى أى مستند أمام المحكمة . وتؤجل الدعوى أربع مرات بناء على طلب المدعى أمام قاضي التخصير ، ويطلب المدعى بنفسه أن يحكم عليه بغرامة لتأخره عن تقديم المستندات ! وهذه صور محاضر جلسات المحكمة ، لو كلفتم أنفسكم بقراءتها لتبين لحضراتكم أن الدعوى لم تكن جدية . وإننى — إذ أجهز برأى هذا — ليس غرضى سوى الدفاع عن حق المجلس



أداة ٩٥ » ... .. «

القضاء على هذه المحاولة التي لا يليق أن يلجأ إليها من يتقدم للنيابة . لماذا ؟ افرضوا أن هذا النائب كان موظفاً ، وتقدم للانتخابات سنة ٢٥ سنة — كما هو الحال الآن — ونجح في الانتخاب ، ثم قدم طعن في صحة انتخابه وسمح له برفع دعوى إثبات السن أمام القضاء ، وظلت القضية في التحضير إلى ١٠ أكتوبر سنة ١٩٣٩ — كما هو الحال الآن — وقد يصدر فيها حكم ابتدائي ، ثم يرفع عنه بعد ذلك استئناف ، ويتكرر طلب التأجيل من جديد أمام محكمة الاستئناف ثم يرفع الأمر إلى محكمة النقض . هذه الإجراءات قد تستغرق جميع أدوار انعقاد هذا المجلس . أظن يا حضرات النواب لو أن هذا النائب كان موظفاً كما قلت لما رضيت أن تسمحوا له بهذه المحاولة ليظل نائباً في المجلس يتقاضى مكافأته البرلمانية ومرتبته من الحكومة في وقت واحد . ( ضحك ) .

( وهنا حضر حضرة النائب المحترم توفيق دوس باشا ، المقرر ) .

أنا لم أقل إن النائب القدامى ضد الطعن موظف ، ولكن هل يرضيكم أن يسمح للنائب المطعون في صحة نيابته أن يتخذ هذه وسيلة حتى يبقى عضواً في المجلس على هذه الصورة ؟ هل حدث في الدورات الماضية منذ سنة ١٩٢٤ أن بقي طعن منظوراً أمام المجلس مدة طويلة كهذه ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ مصطفى أحمد العسال — حدث مثل هذا في مجلس الشيوخ .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود موسى — إنني أستبعد حدوث ذلك . وإن كان مثل هذا حدث في دورة سابقة فهو خطأ . قد سنحت الفرصة اليوم لكي نصحح موقفاً ما كنا نعلم عواقبه ، وما كنا نعرف أنه سيؤدي إلى هذه النتيجة — فعلينا أن نبت في هذه مسألة بطريقة لائقة بكرامة النواب .

حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندي — قلنا إن الحق في نظر الطعون هو أصلاً لهذا المجلس المقرر . فإذا كان المجلس رأى أن تظريتهما يفصل القضاء في مسألة عرضت عليه ليستأنس بها ، فهذا لا يمنع أن يعود المجلس إلى حقه الأصلي ، وأن ينظر في الطعن ، ولو أن المسألة ما زالت مطروحة أمام القضاء .

دفع حضرة النائب المطعون في صحة انتخابه أمام القضاء بأنه قدم لهذا المجلس المقرر مستندات ، وطلب التأجيل لتقديمها . وقد مضى ، طلب التأجيل ثمانية شهور ، ولم يستطع للطعون في صحة انتخابه أن يقدم للمحكمة تلك المستندات ، مع أن المحكمة المختصة لا تبعد كثيراً عن مجلس النواب .

المقرر — لا توجد مستندات بالمجلس .

حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندي — إذا تبين لحضراتكم أن النائب ادعى بأنه قدم مستندات لمجلس النواب ، وهو لم يقدم ؛ أنه ادعى أنه طلب تلك المستندات ، وهو لم يطلب — فإن هذا وحده كاف لقبول الطعن ، ولا أريد أن أقول أكثر من ذلك . هذا دعاء ، من نائب يتشرف بالنيابة عن الأمة وبالزمانة لحضراتكم ، له خطره . لذلك فإنني أطالب بقبول الطعن في هذه الجلسة .

( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم محمد راغب عطيه بك — لي كلمة تتعلق باللائحة الداخلية وبنظام المجلس .

قبل أن يتناقش المجلس في التقرير يجب أن يدور البحث حول القرار الذي سبق أن أصدره في الدورة الماضية في هذا الموضوع . ( ضجيرة ) .

إن المجلس قد أصدر قراراً في مسألة معينة .

الرئيس — سبق أن أبدى مثل هذا الاعتراض بعض من تكلم من حضرات النواب .

حضرة النائب المحترم محمد راغب عطيه بك — لم أتم كلامي بعد .

الرئيس — أرجو أن ينتظر حضرة النائب المحترم حتى يأتي دوره في الكلام .

مادة ٩٥ » ... ..

حضرة النائب المحترم توفيق دوس باشا (القرار) — عندما وصلت إلى هذه الجلسة متأخراً لأمر هام كلفت به ، سمعت حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود موسى يعترض على أن عضواً في مجلس النواب يتناول مكافأته خمسة أو عشرة أشهر بغير حق ؛ والآن سمعت من حضرة الأستاذ محمد راغب عطيه بك يدافع ... ..

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد راغب عطيه بك — لم أتم كلامي . ولا يليق أبداً أن تقاطعوني وأنا أتكلم في مسألة دستورية تتعلق بنظام المجلس .  
( تصفيق ) .

الرئيس — أرجو ألا يتكلم أحد إلا بإذن .

المقرر — إن ما جال بخاطر حضرة النائب المحترم محمد راغب عطيه بك قد جال بخاطرنا جميعاً أثناء نظر الطعن من جديد ، وهو أن المجلس قد أصدر قراراً بانتظار الفصل في الدعوى .

حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر باشا — ولماذا لا تنتظرون إذن ؟

المقرر — يقيني أن معالي الدكتور أحمد ماهر باشا ... ..

حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر باشا — أرجو ألا توجه إلى الكلام .

المقرر — إنني أخطب معاليك باعتبارك عضواً في المجلس .

حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر باشا — إن اللائحة الداخلية تمنع النائب من توجيه الكلام إلى نائب آخر .

المقرر — هو كذلك . إن قرار المجلس في هذا الطعن كان قراراً تهديداً ، والقرارات التهديدية في المحاكم — وهي أقوى وأجل شأناً منها في المجالس ... ..  
( مقاطعة ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكري أبازة — ألاحظ أن اللجنة تهجم ، بطريق المقاطعة ، بصدد مسألة قهية دستورية ؛ وهذا لا يجوز مطلقاً .

المقرر — إن جميع القرارات التهديدية يجوز دائماً العدول عنها ، فأرجو أن تسمعوا رأي اللجنة . ومن يخالفها في الرأي فلينتظر حتى يسمع الرأي المخالف ، وبعد ذلك لكم الكلمة الأخيرة . ولكم أن تقولوا إن كان يجوز العدول عن قرار المجلس أو لا يجوز .  
المسألة بسيطة : أما إن المادة التي تقرر بأن سن النائب ثلاثون سنة واجبة الاحترام أم لا ، فهذا هو محل البحث . فإذا قررتم وجوب احترامها وجب أن يعمل المجلس على تحقيق هذا الاحترام .

هل يصح أن تقرروا حضراتكم أن لكل شخص ، حتى إذا كانت سنه أقل من ثلاثين سنة ، الحق في أن يرشح نفسه للانتخاب ؛ فإذا فاز جاز له أن يرفع دعوى صورية أمام المحكمة يدعى فيها أن والده تأخر في قيد اسمه بدفتر المواليد مدة سبع سنوات ، وفي الوقت ذاته يعمل على تأجيلها أمام قاضي التحضير ، فتؤجل الدعوى مدة ستة أشهر مقابل الحكم على المدعى بغرامة ٢٠٠ قرش ١١ ؟

إن القضية ما زالت إلى الآن أمام قاضي التحضير . وتعلمون حضراتكم — ولا سيما حضرات المحامين من النواب — أن دعوى أمام قاضي التحضير محدد لها ١٠ أكتوبر سنة ١٩٣٩ لا يمكن الفصل فيها ابتدائياً قبل مضي سنة أخرى . فإذا فصل فيها ، واستؤنف الحكم ، فإن القضية تعود ثانية أمام قاضي التحضير بمحكمة الاستئناف ، ولا يفصل فيها استئنافاً إلا بعد سنتين . فإذا حكم فيها استئنافاً وتجاوز المدعى عن حقه في تقديم القضية لمحكمة النقض والإبرام ، فقد يستغرق الفصل في هذه القضية أربع سنوات ويظل أمر الفصل في الطعن معلقاً على صدور هذا الحكم مدة أربع سنوات .

لو كان هناك ، يا حضرات النواب ، أي شك ، ولو بنسبة واحد في الألف ، في احتمال صحة الدعوى لكنت أول من يقول بوجوب انتظار حكم القضاء ، سواء أكان المدعى جاداً أم هازلاً في دعواه .



يدعى المطعون في صحة انتخابه بأن اسمه قيد بدفتر المواليد بعد سبع سنوات من تاريخ ميلاده ، ولكن لجنة الطعون حصلت بقراراً على صورة رسمية من شهادة التطعيم ، وهي قاطعة في أن المطعون في صحة انتخابه ولد فعلاً في أول مايو سنة ١٩١٣ ، لأنه تقدم تطعيم بعد شهرين وبضعة أيام من ذلك التاريخ . فإذا أردنا أن نحترم القانون ، وهو يقضى بأن تكون سن النائب ثلاثين سنة كاملة ، جب علينا أن نحكم بقبول الطعن . أما إذا أردتم أن تقرروا مبدأ يسمح لكل شخص يريد أن يرشح نفسه للانتخاب ، مهما بلغت نه ، بأن يلجأ إلى رفع مثل هذه الدعوى ليبقى نائباً مدة أدوار الانقضاء ، فالكلمة الأخيرة لكم على كل حال .  
( تصفيق ) .

• حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد المنعم حشيش — حضرات النواب المحترمين :

إن البحث الآن لا يتناول موضوع الطعن ، ولا ما إذا كانت سن النائب ثلاثين أو أقل ، إنما البحث يدور حول حق لجنة طعون — بعد أن تكون قد عرضت تقريراً أو أمراً على المجلس فأصدر فيه قراراً — في أن تعيد طرح الأمر على المجلس من جديد ثم أن قراره لا يزال قائماً ؛ وحول ما إذا كان من الواجب عليها احترام قرار المجلس ، بحيث لا تملك بحث هذا الموضوع من جديد — هذه مسألة يجب أن تقطعوا فيها برأى .  
( تصفيق ) .

حضرات النواب المحترمين :

إن اللجان لا تنتظر إلا المسائل التي يحيلها المجلس عليها . ولجنة الطعون قد خالفت ذلك ، ونظرت موضوع الطعن من تلقاء نفسها ، وخالفت قراراً أصدرتموه ، سواء المخالف أو المؤيد منكم لهذا القرار . فاحتراماً لقراركم ، واحتراماً لما سار عليه المجلس ، يجب أن تنظروا التقرير الذي تعرضه لجنة الطعون عليكم .

على أن تصرف المجلس في موضوع الطعن ليس وحيداً في نوعه في الحياة البرلمانية ، فقد سبق لمجلس النواب ، في دورات سابقة ، إصدار قرارات في طعون تشابه هذا الطعن . وأظن أن مجلس النواب ومجلس الشيوخ قد قررا فيما مضى انتظار كلمة القضاء في دعاوى المثلة للدعوى المرفوعة من حضرة النائب المحترم ، واحتراماً لقرارهما . فلماذا تريد لجنة الطعون أن تناقض ما جرى عليه العمل في برلمان بمجلسيه ؛ وخصوصاً مجلس النواب الحالي بأعضائه الحاليين ؟ ! !

إنى أرى أن البحث خارج عن الموضوع ؛ وكان يجب على اللجنة — بعد صدور قرار المجلس في الدورة الماضية — ألا تبحث موضوع إلا إذا رجعت للمجلس تستأذنه في ذلك . أما وهي لم ترجع إليه ولم تأخذ رأيه ، فقرارها إذن مخالف لأمر سبق للمجلس العمل فيه .  
( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ حسن صالح الجداوى — مما لا شك فيه أن البيان الذي أدلى به حضرة النائب المحترم الأستاذ المنعم حشيش جدير بالبحث . حقاً إنه لا يجوز أن تتخطى لجنة قراراً أصدره المجلس ؛ ولكن الجدير بالبحث الآن أيضاً هو : القرار الذي أصدره المجلس يجب أن يبقى أيد الأبدن معلقاً ، ولا يجوز عرضه للنقاش من جديد إلا بعد الرجوع لرأى المجلس ؟ أن اللجنة الطعون أن تعرضه إذا رأت أن الموضوع قد تطور لدرجة تستدعى ذلك ؟ لا شك أنكم تملكون ، بعد عرض تفصيلات موضوع ، أن تقرروا التمسك بهذا القرار أو العدول عنه . فأرجوكم أن تسمعوا هذه التفصيلات حتى تقطعوا برأى في الموضوع ، ضوئاً .

• لم يكن أمام اللجنة وأمام المجلس إلا طعن في سن حضرة النائب المحترم مؤيد بشهادة ميلاد . ويقول حضرته إن هذه الشهادة تـ بعد ميلاده بسبع سنوات ؛ فأراد المجلس أن يهيئ له فرصة لكي يثبت ما يقوله . فإذا تبين للجنة الطعون أن هذه الفرصة قد عملت أسوأ استعمال فماذا يكون موقفها ؟ هل تقف مكتوفة اليدين وهي على علم بهذه المغالطات ؟ أم تتقدم للمجلس لعرض الأمر به ؟ ولكي أوضح لحضراتكم بالدليل العقلي والمادي أن هذه الفرصة قد أسيء استعمالها أذكر لحضراتكم أن حضرة النائب المحترم



مادة ٩٥ » ... ..

قد ولد في سنة ١٩١٣ ودخل المدرسة الابتدائية في سنة ١٩٢٤ ، أى في سن الحادية عشرة ، وهو سن يزيد على السن المقررة لقبول الطلبة في السنة الأولى الابتدائية .

فإذا تمسنا مع ما يدعيه حضرته من أنه قيد بدفتر المواليد بعد مولده بسبع سنوات كان معنى ذلك أنه التحق بالسنة الأولى الابتدائية في سن السابعة عشرة والنصف ! فهل من المعقول أن يلتحق تلميذ في هذه السن بالسنة الأولى الابتدائية ، مع أننا نعلم جميعاً أن الذين يلتحقون في هذه السنة هم أطفال تتراوح أعمارهم بين السادسة والسابعة ( مقاطعة واعتراضات من اليمين ) ؟ إذا كان مستساغاً عقلاً ، فإنني أتقبل المقاطعة من هذا الجانب من المجلس .

( نخبه ) .

وإذا كنت ، يارفعة الرئيس ، تستسيغ عقلاً أن تلميذاً في هذه السن يلتحق بالسنة الأولى الابتدائية ... ..

( نخبه ) .

حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء — ما لحضرة النائب المحترم يوجه إلى الكلام ؟ ! أنا لا أقبل أن يخاطبه فاللائحة الداخلية تحرم ذلك !

حضرة النائب المحترم الأستاذ حسن صالح الجداوى — إذن أرجو أن يمتنع رفعة الرئيس عن مقاطعتي ... ..

( نخبه ) .

نظر المجلس هذا الطعن في ٣٠ مايو سنة ١٩٣٨ ، وإذا كان معالي الدكتور أحمد ماهر باشا ... ..

حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر باشا — ليس لحضرة النائب أن يخاطبني أو يخاطب أى نائب ، لأن هذا من حق الرئيس الذى له وحده أن يراجعني ، ومن واجبي أن أستمع له . ولكن ليس لأى نائب أن يتدخل في أمر من شأن الرئيس .

الرئيس — حضرة النائب المحترم يرد على المقاطعة .

حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر باشا ( وزير المالية ) — وهل يسمح حضرة الرئيس لعضو أن يوجه الكلام لأى عضو آخر ؟

الرئيس — أنا لا أسمح بالمقاطعة ؛ ولا أسمح لعضو أن يخاطب آخر . والأستاذ الجداوى لا يوجه الكلام لعضو ، ولكنه يتكلم في الموضوع ويرد على ما تبديه المقاطعة من آراء .

حضرة النائب المحترم الأستاذ حسن صالح الجداوى — نظر المجلس هذا الطعن بجلسته ٣٠ مايو سنة ١٩٣٨ ؛ وكلف المطعون في صحة انتخابه أن يرفع دعواه أمام المحاكم ليستصدر حكماً بتصحيح سبه . وكلكم تعرفون أن تحديد الجلسة التي سينظر الموضوع فيها منوط بصاحب الدعوى ، فماذا حدث ؟

حدث أن حضرة النائب المحترم رفع الدعوى في مايو سنة ١٩٣٨ ، وحدد لنظرها جلسة ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٣٨ ، ثم أخذ يؤجل النظر فيها سنة كاملة ، إذ أن الجلسة المحددة لها الآن تقع في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٣٩ أمام قاضى التحضير .

لذلك ترون حضراتكم أن الطعن في محله ؛ ومن حق مجلس النواب — وقد تبين عدم جدية الدعوى المرفوعة من حضرة النائب — أن يفصل في الموضوع . وإنى لأربأ بعقليتكم جميعاً ... ..

( نخبه شديدة ، ومقاطعة ) .

أربأ بعقليتكم التي أحترمها ، أن تصدقوا أن شاباً عمره ١٨ سنة تقريباً ... ..

حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر باشا ( وزير المالية ) — هل يليق أن يصدر كلام كهذا من حضرة النائب ؟ وهل يليق بنا أن نسمع به !! ؟

إادة ٩٥ » ... .. «

حضرة النائب المحترم الأستاذ حسن صالح الجداوى — وهل من المعقول أن يكون شاب في الثامنة عشرة من عمره تلميذاً في السنة الأولى الابتدائية ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه — يا حضرات النواب المحترمين : إن النزاع بين لجنة الطعون وبين مخالفها الذين حموا عليها حملات عنيفة هو نزاع فقهي عميق ، لا يمكن أن يتم بحته إلا في جو هادئ يتفق مع ما تحتاجه البحوث الفقهية من تكبير وروية .

وليس هناك شك في أن الذين حملوا على اللجنة لا يسيئون الظن بها ، كما أن الذين ناصروها لا يسيئون الظن بمخالفها ، ولكن لجميع أخذتهم حماسة التشيع للآراء الفقهية القانونية ، وإن كانت أعوزتهم مناقشة الآراء في الجو الهادئ . وما أحوجنا في مثل موضوع اليوم إلى الجو الهادئ الذي نستطيع أن نتكلم فيه من رؤوسنا لامن أعصابنا .

حضر صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء — هذا كلام حسن .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه — إذن من الواجب علينا أن ننظر في هدوء هذا الموضوع الذي اختلفت الآراء فيه ، لنعرف هل نحن أمام قرار حاسم لا يجوز للمجلس العدول عنه ، أو أن اللجنة تحدث المجلس بأن أفحمت عليه الموضوع الذي فصل فيه مرة سابقة ليقرر فيه رأياً جديداً .

والحق أن اللجنة لم تحتم على المجلس أمراً ، ولكنها قالت في بساطة إن هناك طارئاً جديداً لم يكن من قبل ، أو أن هناك دليلاً آخر يوجب عرض الموضوع من جديد . فكان مثلها في ذلك مثل النيابة إذا حفظت الدعوى لعدم كفاية الأدلة ؛ فإنها تعيد بحتها إذا دم لها دليل جديد . فما فعلت اللجنة إلا أن قدمت لكم بضاعة جديدة وعرضتها تحت أنظاركم ، وأنتم أصحاب الكلمة في تقدير هذه بضاعة الجديدة : فإما أن تقبلوها فتعدلوا عن قراراتكم القديمة ، وإما أن ترفضوها فترفضوا تقرير اللجنة ؛ وكلا الأمرين لا يسىء أحداً . التعلل الذي تمسكوا به من أن شهادة الميلاد غير صحيحة ؛ لأن العضو الطعون في صحة انتخابه كان له إخوة كثيرون يتوفون من قبله ، لي آخر ما قالوا ، إنما هو تعال ... ..

حضرة النائب المحترم الأستاذ الشيخ سليمان الكارم — هذا الكلام في الموضوع .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه — أعلم أن اللائحة تلزمنا بالبحث أولاً في الشكل ؛ ولكننا قد تشاجرنا في الموضوع أعصاب مضطربة متهيجة ؛ وقد طالت المناقشة حتى ضاع الوقت على الشكل .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — فلنفرغ من الشكل أولاً .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه — كيف أقصر كلامي على الشكل مع أن أكثر الخطباء — ومنهم حضرة المقرر — تكلموا في الموضوع بالذات ؟

إن قرار المجلس الذي تكلموا عنه ليس من القرارات التي لا يجوز عدوله عنها ؛ فله أن يبدله أو يعدله إذا اطلع على دليل يغير وجه الدعوى ؛ ولا يمكن أن يكون في هذا الإجراء أى مناقضة أو تصادم مع تقاليده .

لم يكن ذلك القرار حاسماً ، ثم عثرنا على مستند قاطع متصل بالجسم ، باللحم ، وبالدم لأنه أثر في الذراع ، هو شهادة التطعيم التي أثبتت أن حضرة العضو الطعون في صحة انتخابه مطعم في سنة ١٩١٣ ؛ وشهادة التطعيم ليست شهادة ميلاد يمكن دفعها بشهادة الشهود ، أو بغير ذلك من وجوه الطعن ؛ فما فعلت اللجنة سوى أن عرضت عليكم هذا الدليل الحى القوى لتبحثوه ، فإن رفضتموه كنتم على حقم ؛ وإن قبلتموه كنتم منصفين .

( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحليم محمد رافع — حضرات النواب المحترمين :

معروف أن الدستور قسم السلطات العامة إلى ثلاث : تنفيذية وتشريعية وقضائية . ومعروف أيضاً أنه لا يصح مطلقاً أن تعتدى سلطة على أخرى . فإذا كانت هناك مسألة مطروحة أمام القضاء ، وكان القضاء هو المختص بالفصل فيها ، وجب على مجلسنا — الذي هو هيئة تشريعية — أن يترك للقضاء اختصاصه ، وأن يحترم هذا الاختصاص .



وقد طرح الموضوع الذى تتناقش اليوم فيه على هذا المجلس وعلى المجالس السابقة وعلى مجلس الشيوخ أيضاً ، فكان رأى المقرر أن شهادة الميلاد لا تعتبر حجة رسمية أمام المحاكم ؛ وقد سارت المحاكم أيضاً على هذا الرأى .

ويقول سعادة دوس باشا إن الأحكام التمهيدية يصح الرجوع فيها ، فمن حق المجلس أن يرجع عن قراره السابق لأنه قرار تمهيدى يصح العدول عنه . ولكنى أقول إن هناك أيضاً أحكاماً تمهيدية لا يصح الرجوع فيها ، لأنها قطعية . وقراركم هو من قبل الأحكام القطعية ، لأنه منصب على أن شهادة الميلاد لا يجوز أن تكون حجة غير مناقضة .

يا حضرات النواب المحترمين :

لقد ألقى حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود موسى قولاً مس به زميلاً له سيظل زميلاً إلى أن يصدر قراركم ، فما كان ينبغي أن يقال من فوق هذا المنبر إن الزميل المطعون فى صحته انتخابه يتخذ من القضاء ستاراً كي يحصل على مكافأته البرلمانية ، لأن الزميل الموجه إليه هذا القول الحاد لا يزال يتمتع بحق الزمالة ، وعضويته ثابتة ما لم يصدر قرار من المجلس يخالف قراره السابق .  
فلهذا أرجو سعادة الرئيس أن يأمر بمحو ذلك الكلام من محضر الجلسة لأن فيه إخلالاً ومساساً بكرامة زميلنا المحترم .  
( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود موسى — لم أقل ما فهمه حضرة العضو ، فلعله لم ينتبه إلى كلامى .  
حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحليم محمد رافع — يقول بعض الإخوان إن هذه الدعوى صورية ، لأن المدعى فيها هو الذى يطلب التأجيل . وأقول إتنا محامون . وكلنا نعلم أن من حق المحكمة رفض طلب التأجيل إذا ما وجدت أنه ليس هناك سبب جدى يبرره المقرر — لا تنازع فى هذا ، ولكن المحكمة لا تعرف أنه ليست هناك فى المجلس مستندات مودعة كما قرر أمامها حضرة العضو  
حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحليم محمد رافع — أرجو ألا تقاطعنى .

وإذا كنت قد تدخلت فى الموضوع من حواشيه ، إلا أننى أودّ عدم التعرض له أصلاً ، لأننى لا أريد التعرض لقضية أمام القضاة هى من اختصاصه ؛ وقد يكون فيها مجال للاستئناف ولسائر الطعون . وتعلمون حضراتكم أن الحكم لا يعتبر حجة إلا إذا كان نهائياً فمن حق القضاء أن يرفض طلب التأجيل أو يقبله ؛ ولكنه ليس من حقنا ولا يليق بنا أن نعرض بالقضاء فنقول إنه لا يستطيع أن يميز  
( ضجة ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه — من الذى عرض بالقضاء ؟ إنى لا أقبل أن يقال هذا القول ؛ ولا يجوز أن تقبله أسماعكم .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحليم محمد رافع — إن القول بأن هذه الدعوى صورية ، وأن القاضى لا يفهم أنها كذلك ، فى تعرض بالقضاء ... ..  
( ضجة ) .

فإذا كانت الدعوى صورية فعلاً ، وأدرك القاضى أنها كذلك ، وجب عليه ألا يقبل التأجيل حتى لا يتخذ المدعى القضاء ستاراً للأغراض التى تريدون نسبتها للزميل .

لا يجوز أن يقال هذا القول ؛ لأن القاضى إذا ما وجد طلب التأجيل جدياً ولسبب وجيه وجب عليه أن يقبله . أما إذا أدرك أن المقصود من طلب التأجيل هو الماطلة والتسويق فإن الواجب عليه أن يرفض الطلب ؛ ومثل هذا يحدث كثيراً معكم ومعنا فى كل يوم .

لهذا أردت ألا تتدخل فى الموضوع ، وألا تتكلم فيه إلا إذا أصدر القضاء حكمه ؛ وعند ذلك يجوز لنا أن نتكلم فى الموضوع وتفصيلاته .

وبعد هذا أرى أن المسألة دستورية شكلية قبل كل شيء ؛ ويجب أن تحترموا قراراتكم الصادر منكم .

( تصفيق ) .



مادة ٩٥ « ... .. »

حضرة النائب المحترم الأستاذ أحمد مرسى بدر بك — إننى متعجب ومتأسف معاً أن تكون المسألة المعروضة سبباً في أن يتخلل المجلس عن روحه الهادئة ليتصدى لمناقشتها . فإننى ، وأنا سعدى ، ... ..  
( ضجة ) .

أكرر إننى ، وأنا سعدى ، وحضرة العضو المطعون في صحة انتخابه سعدى أيضاً ، لا أرى بأساً من أن تناقش النظريات القانونية والدستورية في حدود القانون والدستور من غير تحيز ولا محاباة ؛ بل إنه من العيب علينا نحن السعديين أن نقرر مبدأ يخالف القانون والدستور ... ..  
( مقاطعة وضجة ) .

إننى أتكلم عن نفسى ولا أقول إلا ما أعتقد أنه واجب على كل شخص ينتمى إلى حزب معين ؛ وهو أن يجرى المسائل العلمية عن أى غرض آخر . ونحن إذ نفصل في هذه المسألة إنما نضع مبدأ للأجيال المقبلة يسير عليها الحلف ، لا قراراً لهذا المجلس وحده ، ولا لهذه الجلسة فقط .

يا حضرات النواب المحترمين : إن الآراء التى سمعتموها فيما يختص بحق المجلس في الرجوع عن قراره ، أو بحق لجنة الطعون في إعادة بحث موضوع الليلة ، أراها لا تنطبق مطلقاً على الوجهة الدستورية . فقرار المجلس الأول لا يعنى أنه نزول عن حقه في الفصل في الطعن ، ولكنه قضى بمهلة منحها العضو كي يتقدم بدليل يفصل ، أو يساعد على الفصل في الطعن .

فإذا ما قال له المجلس : اذهب إلى القضاء وعد بحكم يصحح سنك — فإنه لم يقل بأنه نزل عن حقه في الفصل في الطعن وسنه إلى المحاكم ، ولكنه بعث به إلى المحكمة ليحضر ذلك المستند الذى يدل به على صحة دعواه . فإذا ما طال الانتظار على إحضار هذا المستند ، كان من حق المجلس أن ينظر في الطعن من جديد ، وأن يقول للعضو : إنك تأخرت ؛ ولا يسعى أن أنتظره أكثر مما مضى ، أو يقول له : إنك حاولت الإتيان بالمستند ؛ ولكن حالت دونه صعوبات لا دخل لك فيها ؛ فهأنا أمنحك مهلة جديدة .

هذا هو الموقف الدستوري الصحيح . فهل ترون فيما بين أيديكم من الأوراق أن حضرة العضو المطعون في صحة انتخابه قد قام بحسن نية بما كلفه المجلس إياه حتى يستحق منكم أجلاً جديداً ، أو هو لم يقم بذلك ؟

هذه هي نقطة البحث ومدار الفصل في الموضوع ، فليس المجال أن لجنة الطعون تخطط المجلس ، أو أنها بهذا التقرير قد أتت أمراً لا يقره الدستور ، بل الحق أن صنع اللجنة كان واجباً مقدساً عليها ، فقد رأت أننا شارفنا ختام الدورة النيابية الثانية ، ولا بد لها من أن تنجز ما لديها من أعمال باقية على سبيل الاستعجال ، فكان مما أنجزت أن تبحث هذه المسألة على ضوء ما جد لديها من أدلة ، ثم قدمت رأيها إليكم لتقبلوه أو ترفضوه ، فأى ذنب تأخذون عليها ؟

فمن هذا ترون أن المسألة في أساسها من حق المجلس ، ولا يجوز مطلقاً أن يقال بأننا ملزمون بانتظار حكم القضاء فيها ، لأن الفصل في الطعون هو في الأصل من اختصاصنا . وأما القضاء فلا يتعدى اختصاصه الإتيان بالدليل . فإذا بدا لنا أن نتظر هذا الدليل من ناحية القضاء فهو حقنا ؛ وإن رأينا أن نتعجل الفصل فذلك حقنا في الأصل .

وفي الختام لا أخفى عليكم أنني متعجب جداً من أن يقال بإعطاء أجل جديد لحضرة العضو مع ما هو ثابت في الأوراق المعروضة على حضراتكم . ولهذا أوافق على رأى اللجنة وأشكر لها ما أثبتته في تقريرها .  
( تصفيق ) .

المقرر — إن هذه المسألة قد قتلت بحثاً . وهى ، على بساطتها ، من الأهمية بمكان عظيم جداً من حيث البدء ، شكلاً وموضوعاً . فمن حيث الشكل ، أثار بعض حضراتكم بحثاً في القرارات التمهيدية التى تصدر من المجلس ، وهل يجوز العدول عنها أو لا ؟ ومن حيث الموضوع ، أثبتت مسألة أخرى ، هى هل يجوز أن يتقدم للنيابة من لم تبلغ سنه الثلاثين استناداً إلى مثل هذه الدعوى التى تطرح أمام القضاء لتصحيح السن ، والتى قد يطول أمد الفصل فيها خمس سنوات ؟

لقد كان هذا الطعن آخر ما لدى اللجنة من المواد التى أحييت عليها من المجلس إلى تاريخ بحثها ، لولا ما جدّ بعد ذلك من انتخاب

مادة ٩٥ » ... ..

عضوين جديدين . وانتظرت اللجنة حتى آخر جلسة من جلساتها ، ثم رأت أن تبحث ما إذا كانت الدعوى التي طرحها حضرة المطعون في صحة انتخابه أمام القضاء سائرة في طريقها ، أو لا ؟

يقول حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحليم محمد رافع إن السلطة التشريعية لا يجوز لها أن تطعن على السلطة القضائية . فليسمح لي حضرته بأن أقول إن هذا الرأي خطأ صرف . لأن الفصل في صحة النيابة هو من اختصاص هذا المجلس . وكان من الجائز أن يقال للعضو الذي لم تبلغ سنه الثلاثين أن تقدم أمام المجلس بمستنداتك كي تبحثها لجنة الطعون بحثاً قضائياً . ومن حق اللجنة عند ذلك أن تفصل فيها . فإن رأت ما يستلزم إجراء تحقيق أو سماع شهود فعلت .

فإذا تقدم إليها هذا العضو قائلاً إنه رفع دعوى أمام القضاء ليحصل على دليل يفيد ، وأمهله اللجنة أجلاً معقولاً حتى يحضره الدليل ، فليس معنى هذا أن اللجنة نزلت عن اختصاصها في فحص الطعون ، أو أن المجلس سلم حقه في هذا الاختصاص ؛ لأن حقه باق وهو أصيل فيه .

( تصفيق ) .

لقد كان لدى لجنة الطعون عدد كبير من القضايا الجنائية التي تتصل بالطعون المقدمة في صحة نيابة بعض حضرات الأعضاء ؛ وكانت بعض هذه القضايا رهن الفصل فيها من محاكم الجنايات ؛ فلم تنتظر اللجنة أحكام المحاكم بل تولت هي فحص الملفات ودراستها ؛ وانتهت من ذلك إلى آراء تقدمت بها إلى هيئة المجلس الموقر في تقارير شاملة للوقائع ، مسجلة لنتائج التحقيق ، منتهية برأي اللجنة فيها .

فلم يقل أحد عند ذلك بأن هذا المجلس مقيد بانتظار حكم القضاء فيما هو مطروح عليه من وقائع متعلقة بهذه الطعون ؛ ذلك لأن الاختصاص هو لكم أصلاً ؛ ولا يمكن أن ينزل عنه المجلس لأية هيئة أخرى .

هذه حقائق مقررّة أرى فيها ما يغني عن دفع ما قاله حضرة الأستاذ رافع خاصاً بالقضاء والطغيان على اختصاصه . فالقضاء أرفع من أن نعرض له في هذا المجلس بغير الثناء على ما يتكبد من مشاق جسام في سبيل تحقيق العدالة .

بقي أمر واحد ، هو أنه لما تقدمت لجنة الطعون بتقريرها عن هذا الطعن إلى المجلس رأت واجباً عليها بحث ما تم في الجلسات الماضية خاصاً به . فإذا قال الأستاذ رافع : كيف تسبقون حكم القضاء ؛ وهل القاضي لا يفهم صورية الدعوى المرفوعة إليه أو عد صوريته ؛ كان قوله مدفوعاً بأن المحامي أعرف من غيره بالرأي في هذا الشأن . فإن الدعاوى إما أن تكون بين خصمين جديدين كلاهما يعني الفصل في النزاع كما هو الحال بين المدين والدائن ؛ أو بين مدعى ملكية ومنازع فيها ؛ أو تكون بين خصمين ، أحدهما صاحب المصلحة في الموضوع ، وثانيهما لا يجنى من ورأها شيئاً ، كما هو الحال في موضوع اليوم . فوزارة الصحة لا تدرى في مثل هذه الدعوى إلا أن شخصاً يريد تصحيح خطأ في تقدير سنه ، وهو أمر لا يضيرها في قليل أو كثير .

فإذا تقدم حضرة المطعون في صحة انتخابه إلى القضاء بطلب التأجيل خمسة أشهر — لأن مستنداته موجودة في لجنة الطعون بالمجلس وبالحال أن ليست له ورقة واحدة لدى هذه اللجنة — فماذا يسع القاضي أن يفعله ؟ أترأى يأتي إلى لجنة الطعون ليتحرى وجود المستندات بها وليعرف بعد ذلك ما إذا كانت هذه الدعوى صورية أو غير صورية ؟

أم ماذا يفعل ؟

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني -- يكلفه إحضار المستندات .

المقرر — نعم يكلفه إحضارها أو يحكم عليه بالغرامة ؛ وهذا هو ما وقع فعلاً . ولكن الذي لم يعلمه القاضي ، وعلمناه نحن ، هو أن وجود مستندات لدى اللجنة ادعاء غير صحيح .

( مقاطعة ) .

المقرر — لحضراتكم أن تحكموا بأى قرار تشاءونه . فلجنة الطعون قد أبرأت ذمتها ، وأبدت رأيها في هذا الطعن . فإن رأيتم فاتركوا الفصل فيه للقضاء ؛ وإن رأيتم فصلتم فيه اليوم — وهذا حكم الأول .

( تصفيق ) .



مادة ٩٥ « ... .. »

حضرة النائب المحترم الأستاذ الشيخ سليمان الكارم — أؤيد ما قاله حضرة الأستاذ عبد المنعم حشيش . وأزيد عليه أن مهمة لجنة نحن الطعون قد انتهت بمجرد صدور قرار المجلس بتأجيل نظر الطعن حتى يفصل قضائياً في تاريخ الميلاد . فمعنى قرار المجلس أن اللجنة قد انتهت من نظره حتى يصدر حكم القضاء .

يقول حضرة الأستاذ محمد فكرى أباطه إنه قد ظهر مستند جديد ، وهو شهادة التطعيم . وهذا المستند هو الذى سوغ للجنة أن تسير ثانية في الموضوع المعروض علينا . وقابل حضرته هذا الأمر بالقضية التي تكون منظورة أمام النيابة وتقرر حفظها ثم ظهر دليل جديد .

الواقع ، يا حضرات النواب المحترمين ، أن هناك فرقاً كبيراً بين الثلثين . فإنه إذا ظهر مستند جديد في الطعن ، فإن اللجنة لا تملك من تلقاء نفسها السير في نظره ، إنما يجب عليها أن ترفع الأمر إلى المجلس قبل البت فيه . ولها أن تتقدم إلى المجلس ، وتقول له : لقد ظهر مستند جديد يتضمن كيت وكيت . فأطلب منك أيها المجلس أن تأذن لي في نظر الطعن من جديد ، وفي بحثه على ضوء المستند الذى ظهر . وفي اعتقادي أن اللجنة لا تملك غير هذا .

يقولون إن الدعوى المرفوعة أمام القضاء قد طالت إجراءاتها . إن هذا لا يبيح مطلقاً للجنة أن تستأنف النظر في الموضوع دون أن تحيل الأمر على المجلس الذى سبق أن أصدر قراره ، طالبة إليه أن يسمح لها باستئناف نظر الطعن .

إن طول الإجراءات ، يا حضرات النواب المحترمين ، مرجعه إلى القضاء . ولو ظهر للقضاء أن الدعوى صورية ، وأنها تؤجل المرة بعد المرة ، لأجل القاضى نظر القضية ، ثم نبه على صاحب الدعوى بأن هذا التأجيل هو آخر تأجيل ، وأنه إن لم يأت بمستنداته فإنه سيفصل في الدعوى نهائياً بالحالة التي هي عليها . فما دام القضاء لم يضع أمام صاحب الدعوى هذا الحجر الذى يمنعه من التأجيل فالدعوى تأخذ سيرها القانوني .

هذه هي كلتي فيما يتعلق بعدم قبول تقرير اللجنة شكلاً . وأما من حيث الموضوع فإنني أحتفظ بكلمتي حتى يفصل المجلس في النقطة الشكلية .

( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم محمد راغب عطيه بك — لى استيضاح بسيط من سعادة المقرر . لقد قال سعادته إن هذا الحكم حكم تهديدى . المقرر — هو تهديدى في الواقع .

حضرة النائب المحترم محمد راغب عطيه بك — فهمت أنكم تقولون إنه حكم تهديدى . فإذا كان كذلك فلا يمكن الرجوع عنه . والحكم التهديدى يختلف عن الحكم التحضيري .

والنقطة التي أريد أن أعرض لها لا تتعلق بصحة الطعن أو بتقرير بطلان النيابة . إنما هي خاصة بنظام المجلس ؛ وهي تنحصر فيما يأتى :

هل يجوز للمجلس ، حين يتخذ قراراً في مسألة معينة ، أن تتقدم اللجنة إليه برأى جديد في ذات المسألة قبل عرض الأمر عليه واخذ رأيه فيه ؟

إن ما أريد أن أفهمه هو : هل يجب احترام قرارات المجلس أم يكفي أن نمر بها من الكرام دون أن نأخذ رأيه فيها ؟

لقد قرر المجلس قراراً في مسألة معينة . وهذا القرار يقضى بتأجيل النظر في هذه المسألة إلى أن يفصل القضاء فيها .

إنه لا يعنيني ، يا حضرات النواب المحترمين ، أن يذهب عضو أو يأتى آخر ، بل تهمنى الغيرة على قرارات المجلس ، والمسألة الآن تنحصر في أن المجلس قرر قراراً واضحاً بيناً معروفة أركانه . فهل يصح للجنة الرجوع فيه دون أن تستأذنه ، أو على الأقل قبل أن تسأله رأيه في قراره السابق ؟

المقرر — وجه نظري حضرة النائب المحترم الأستاذ فكرى أباطه إلى نص أعتقد أنه سيكون حاسماً تماماً بالنسبة إلى النقطة انطروحة أمامنا الآن .



مادة ٩٥ » ... ..

قد تعرض على حضراتكم مشروعات قوانين — وهي دون شك أهم بكثير من قرار تحضيري يصدره المجلس في مسألة متعلقة بطله في صحة انتخاب أحد حضرات الأعضاء — فيقول المجلس كلمته فيها بالرفض .

فهل يجوز تقديم مشروعات هذه القوانين بالذات إلى المجلس مرة أخرى أم يكون قراره هذا نهائياً وحاسماً ولا يجوز العود عنه ؟ الرد على هذا بالمادة ١٠٦ من الدستور . فقد نصت على ما يأتي : « كل مشروع قانون اقترحه أحد الأعضاء ورفضه البرلمان لا يجوز تقديمه ثانية في دور الانعقاد نفسه » . أي أنه إذا تقدم أحد الأعضاء باقتراح مشروع قانون ورفضه أحد المجلسين أوهما معاً فإن الدستور أراد أن يعطى المجلس فرصة يكون فيها قد هضم مشروع القانون هضمًا وافيًا ؛ ولذا نص على أنه يجوز تقديم مشروع القانون في دور الانعقاد التالي ، مع أن المجلس قد يكون قائماً بذات أعضائه لم يتغير فيه شيء .

فالدستور يبيح للمجلس — بعد أن ينظر مشروع القانون ورفضه موضوعاً لا شكلاً — أن يعيد النظر في المشروع مرة ثانية في دور الانعقاد التالي . وأباح له ، دون أن يقدم إليه مستند جديد ، أن يقول إنى أغير رأى الذى قلته بالأمس ، وأجيز اليوم مشروع هذا القانون ( ضجة ) .

لحضراتكم أن تقولوا إن هذا غير ذلك ، وأن ما أقوله لا ينطبق على الواقع . نحن لا نتناقش مطلقاً في أن لحضراتكم الكلمة الأخيرة ، ولكن هذا ما يقوله الدستور .

فإذا كان هذا ينطبق على مشروعات القوانين في موضوعها ، أيراد أن يقال إنه لا يجوز العدول عن قرار تحضيري صدر من المجلس بانتظار الفصل من القضاء في مسألة تتعلق بالسن ولو قدم الدليل القاطع على أن الانتظار لم يبق له مسوغ بعد الآن ؟ ! لهذا أرى أن المسألة قد استوفيت بحثاً من جميع وجوها ، وللمجلس أن يقطع برأى فيها حتى تنتهى منها . ولكم الكلمة الأخير على كل حال .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عزيز مشرق — عند ما بدأت المناقشة في هذا الموضوع جال بخاطري أن الطريقة التي اتبعتها لجنة فحص الطعن في بحث هذا الطعن لا تتفق ، لا مع الدستور ولا مع اللائحة الداخلية ، ولا مع التقايد التي سار عليها المجلس . إنى لا أنظر إلى هذا الطعن باعتباره موجهاً إلى نائب معين . ولا أنظر إلى الأوجه التي بنى عليها ، ولا إلى الإجراءات التي اتخذها حضرة المطعون في صحة انتخابه في هذه المسألة ؛ إنما أنظر إلى أن المجلس أصدر قراراً بوقف النظر في هذا الموضوع حتى يتقدم حضرة النائب إلى المجلس بقرار من السلطة القضائية بإثبات حالة معينة .

إننا لم نقل إننا قلنا سلطة المجلس في نظر هذا الطعن إلى السلطة القضائية ؛ وإن المجلس أصبح غير مختص بنظره ؛ ولكن قلنا إن هناك حالة معينة بالذات ، هي حالة إثبات تاريخ ميلاد حضرة النائب أمام جهة القضاء ، وقد رأى المجلس أن يعطى حضرة فرصة إثبات أنه ولد في سنة كذا . فالنقطة التي يجب أن تكون محل بحثنا هي ، هل تملك اللجنة بعد صدور قرار المجلس أن تتقدم إليه برأى موضوعي على أساس أنها قد حصلت على أدلة جديدة تجعلها في حل من أن تصرف النظر عن قرار المجلس ؟

يقول لنا سعادة رئيس اللجنة ومقررها إن قرار المجلس هو بمثابة حكم تمهيدى ؛ ثم عاد فقال إنه تحضيري ، وللمجلس أن يعدل عنه . وأقول رداً على ذلك إن الحكم إذا كان تمهيدياً كان واجب النفاذ ولا يملك المجلس العدول عنه ، وإن كان يملك ألا يأخذ بنتيجة هذا القرار التمهيدى . أما إذا كان القرار تحضيرياً ، لم يكن العدول عنه من حق اللجنة ، بل هو من حق المجلس بالذات . إن اللجنة لم تتقدم إلى المجلس بطلب إعادة النظر في الموضوع من جديد ، بل تقدمت إليه طالبة قبول الطعن .

ليس هذا فقط عيب قرار اللجنة ، بل هناك عيب آخر كبير . استند سعادة المقرر إلى المادة ١٠٦ من الدستور — وقد نبه إليها حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أبازله — وقال سعادته إنه إذا كان المجلس يملك بعد رفض مشروع قانون أن يعيد النظر فيه من جديد ، ألا يحق له أن يعدل عن قرار أصدره ؟ أين وجه الشبه بين الحالتين ؟ قد يكون رفض البرلمان لمشروع القانون سببه أن الظروف الاقتصادية لا تسمح بالموافقة عليه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ ممدوح رياض — هذا فوق أن المشروع مقدم من عضو واحد .

مادة ٩٥ « ... .. »

حضرة النائب المحترم الأستاذ عزيز مشرقى — قد يكون رفض البرلمان لمشروع القانون لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو عمرانية ، أو غير ذلك ؛ وقد تتغير الظروف ويتقدم صاحب المشروع أو غيره بالمشروع ذاته . ولكيلا يضيع وقت المجلس قال الدستور إنه لا يجوز في هذه الحالة عرض المشروع على البرلمان إلا في دورة أخرى .

أضيف إلى كل هذا أن هناك عيباً آخر في الإجراءات التي اتخذتها اللجنة فيما يختص بالطعن . تقول اللجنة إن هناك أدلة جديدة تقدمت إليها واضطرت بسبب هذا أن تسحب ملف القضية من المحكمة وتطبع صور محاضر جلسات المحكمة . وقد جرى العرف الدستوري أنه عندما يقدم الطعن يؤخذ رأى المطعون في صحة انتخابه .

المقرر — لقد أرسلنا إليه أربع مرات فلم يحضر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عزيز مشرقى — أقول إنه لم يؤخذ رأى المطعون في صحة انتخابه في هذه الأدلة الجديدة . يقول سعادة المقرر إنه أرسل إليه أربع مرات . لماذا لم تنتظر عليه اللجنة حتى يرد ؟ وما هو وجه العجلة ؟ إنى أرى أن شهادة التطمين لا يمكن أن تعتبر دليلاً قاطعاً في هذه المسألة ؛ وأعتقد أن الإجراءات التي اتبعتها اللجنة معيبة ؛ وما كان يجوز لها أن تعتبر قرار المجلس كية مهمة ، وتطلب منه قبول الطعن — لهذا أطلب عدم الموافقة على رأى اللجنة لأنه بنى على أساس باطل . ( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه — من الغريب أن براعة الفريق الذى يخالف رأى اللجنة قد جرتنا إلى التسليم بمبدأ لم يقل به أحد مطلقاً ، وإلا فحدثوني من قال إنه لا يجوز للمجلس — أو لأية هيئة — العدول عن قرار سبق أن أصدره ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ ممدوح رياض — لم يقل أحد بهذا .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه — إذا كان لم يقل أحد بهذا ، فلست أفهم لم لا يرجع المجلس في قراره السابق ما دام يراه الآن غير معقول ، وما دام ليس هناك مبدأ مقرر ، أو نص يحول دون ذلك . فنحن في الواقع أمام قرار سابق بالتأجيل ، زمن الجائز الرجوع فيه استناداً إلى نصوص صريحة . هذا ما قاله لحضراتكم سعادة رئيس اللجنة ؛ وقد حاول حضرة زميلى الأستاذ عزيز مشرقى أن يضعف حجة اللجنة فلم ينجح .

سمعت حضرة الزميل المحترم الأستاذ ممدوح رياض يقاطع ويقول إن مشروع القانون الذى تشير إليه المادة ١٠٦ من الدستور مقدم من فرد واحد ؛ وفاته أن المجلس كله قد اشترك في نظره وقرر رفضه ؛ ولم يكن هذا الرفض من جانب المجلس بمانع إياه من أن يعيد النظر فيه في دورة تالية ، وأن ينفق من وقته كل ما يتطلبه البحث الجديد ، على الرغم من أن هذا الموضوع سبق أن رفضه . هذا هو حكم الدستور قدمناه لحضراتكم في نص صريح . وكذلك الحال فيما يختص بالطلبات التي رفضها المجلس ، فقد نصت المادة ٧٧ من اللائحة الداخلية على أن الطلبات التي يرفضها المجلس يجوز عرضها بعد انقضاء ثلاثة أشهر على رفضها . فهذا قرار ، لا هو تمهيدى ولا تحضيرى ولا قطعى ، بل هو قرار فى صميم الموضوع ولبه .

لترك اللائحة الداخلية جانباً ، ولننظر فيما قضى به ذلك الدستور المحترم المقدس ؛ فهو يقول فى نص صريح وفى صميم ما نحن بصدده الآن : « كل مشروع قانون اقترحه أحد الأعضاء ورفضه البرلمان لا يجوز تقديمه ثانية فى دور الانعقاد نفسه » . ومعنى هذا عبارة لا لبس فيها ولا إبهام : أنه يجوز أن يعرض على المجلس فى دورة تالية ما سبق أن رفضه فى دورته السابقة .

ولست أدري ماذا يريد معارضو رأى اللجنة ؟ يريدون أن « يهوشونا » ويفهمونا أنها جريمة نكراء ؟ !

( ضحك وتصفيق ) .

ومن عجب أن يقول هذا محامون أمام أرق درجات القضاء . يقولون بأعلى أصواتهم فى مجلس النواب : إنه لا يجوز لا قانوناً ولا شكلاً الرجوع فى قرار سبق أن أصدره المجلس ، خبروني من أين جثم بهذا النص وبذلك التقاليد والسوابق ؟ إنى بأعلى صوتى أقول بدورى : إن لا شئ من هذا مطلقاً ، وإنما نجحتم فى أن تجرؤوا المجلس جراً إلى مبدأ خيالى لا أساس له من الواقع . أقول مبدأ خيالى قتلتم فيه وقتكم قتلاً ، ومنطقكم سحراً ومحقاً . ولست أدري لم تشكل المسألة فى هذه الصورة ، فنسمع من فضيلة الأستاذ الكارم



مادة ٩٥ د ... ..

يقول إن اللجنة تتحدى إرادة المجلس ، وإنه كان لزاماً علينا أن تستأذن المجلس في أن يسمح لها بإعادة النظر في الطعن من جديد ؛ حسناً ، ها نحن أولاء نستأذن المجلس في هذا ؛ وكل ما في الأمر أننا وصلنا إلى هذا الدليل القاطع الحاسم ، فجئنا لا نستأذن في عرضه على حضراتكم فقط ، بل لتوسل إليكم ونلتمس منكم أن تقرروا الحق ، والماديات ، والأحرف الناطقة ، والجسد الملموس !

هذا ما تطلبه اللجنة من مجلس النواب في عبارة واضحة ، دون أن تتحدى أية إرادة أو تطغى على حق أحد . وهي حين تطلب ذلك إنما تؤدي واجبها كأية لجنة ، وتتقدم في تواضع وخضوع إلى حضراتكم وفضيلتكم ( مشيراً إلى حضرة النائب المحترم الأستاذ الشيخ سليمان الكارم ) .

( ضحك وتصفيق ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ مصطفى أحمد العسال — أريد أن أسأل سعادة المقرر ، ماذا يكون الحال إذا أخذ المجلس اليوم بوجهة نظر اللجنة وقرر قبول الطعن ثم جاءت المحكمة بعد ذلك وحكمت بأن حضرة العضو المطعون في صحة انتخابه كانت سنه عند الانتخاب ثلاثين سنة كاملة أو أكثر ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد أمين والي — يصبح هذا الحكم لا قيمة له .

حضرة النائب المحترم الأستاذ مصطفى أحمد العسال — إذا أصدرت المحكمة حكمها بأن النائب المطعون في صحة انتخابه كانت سنه عند الانتخاب ثلاثين سنة ، فهل يصح له أن يقدم طلباً إلى المجلس بأنه ما زال عضواً فيه ؟

المقرر — لا يجوز له هذا ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ مصطفى أحمد العسال — ألا يحق لحضرة النائب أن يقدم طلباً باعتبار نائباً في هذا المجلس من يوم انتخابه إلى يوم أن حكم في الدعوى ، وفي هذه الحالة تكون الدائرة قد أخلت وانتخب عنها نائب جديد ، فماذا يكون موقف المجلس إزاء هذا الإشكال ؟

المقرر — قلت في هذا المجلس إن لجنة الطعون كثيراً ما كانت تجد ، عند بحثها بعض الطعون ، ادعاء بتزوير أو بطلاناً في الإجراءات بسبب جرائم وقعت بالفعل أو ادعى بوقوعها . فكانت اللجنة تبحث محاضر التحقيق ولا تنتظر فصل السلطات القضائية . فماذا يكون الحكم لو أن المجلس قرر عدم صحة التزوير المنسوب إلى هذه الانتخابات وقرر صحة الانتخابات ، ثم حكمت محكمة الجنايات بأن التزوير وقع ، وبأن الانتخابات باطلة ؟

أريد أن أقول إن المجلس يملك تقرير صحة انتخاب النائب أو عدم صحته دون التقيد بالأوراق .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — لكن مجلس النواب هو الذي قيد نفسه في هذه الحالة .

المقرر — لم يقيد نفسه ، بل له الحق في العدول عن قراره . وهو إنما أصدر قراراً بالتأجيل لغرض معين . ولا شك أنه متى رأى النور وجب أن يخرج من الظلام . أما إذا كنتم تودون البقاء في الظلام فهذا شأنكم .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عزيز مشرق — لي اقتراح أعتقد أنه ينهي الإشكال ، وهو أن نعطي لحضرة النائب المطعون في صحة انتخابه مهلة سنة .

( ضجة ) .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — سمعت من حضرة المقرر أنه لا يمكننا التسليم بالنظرية القائلة بالبطلان ، لأن في هذا نزولاً عن اختصاصنا . لا أفهم كيف يقال — بعد أن رسمنا طريقاً معيناً ، وفوضنا إلى جهة معينة ، عن رضى واختيار ، أمر الفصل في الموضوع — إننا نازلون عن صميم اختصاصنا إذا انتظرنا إلى أن يتم الفصل فيه ؟ هذا ما أود أن يوضحه لي حضرة المقرر حتى يمكنني أن أقطع برأى في الموضوع المطروح علينا .

( تصفيق ) .



إدلة ٩٥ « ... .. »

المقرر — قلت هذا الذي يذكره حضرة النائب المحترم في مقام الرد على حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحلیم محمد رافع ندبه ذكر أن السلطات تنقسم إلى تنفيذية وتشريعية وقضائية ؛ وأن في نظر المسألة هنا افتياتا على السلطة القضائية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحلیم محمد رافع — لم أقل هذا .

المقرر — هذا ما فهمته . وقد قلت إن الأمر على تقيض ذلك ؛ إذ أن هذا ليس بافتيات على المجلس الذي هو صاحب الاختصاص لأصلي والوحيد في صحة الفصل في نيابة أعضائه .

أريد أن أذهب إلى أبعد من هذا نظريا — ولو أن هذا لم يحدث — وأقول إن المجلس يملك نظريا أن يقرر أن سن المطعون في صحة انتخابه لم تتجاوز الخامسة والعشرين ، ولو حكم القضاء بأن سنه ثلاثون سنة ؛ إذن القرار الصادر من المجلس يصح النزول عنه . المجلس لا يريد اليوم — كما لم يرد بالأمس — إلا الوصول إلى الحق .

ما الذي حدث يا حضرات النواب المحترمين ؟ حدث أن جاء عضو إلى المجلس وقال بأنه مظلوم ؛ وأن سنه ثلاثون سنة ؛ وأن ما قيد في شهادة الميلاد كان خطأ ؛ وطلب إعطاءه فرصة ليثبت صحة قوله — فأجابه المجلس إلى طلبه هذا .

وقد قلت في ذلك الوقت من فوق هذا المنبر — كما هو ثابت في المضبطة — إنه من الجائز نظريا أن الدعوى التي يرفعها حضرة النائب المحترم تستمر سنتين أمام قاضي التحضير ؛ ثم تمر على محكمة الاستئناف ؛ وقد تستمر سنتين أيضاً . وها قد تحقق قولي ، وأصبح حضرة العضو يطلب تأجيل دعواه أمام قاضي التحضير ، بحجة أن مستنداته موجودة أمام لجنة الطعون . وعلى أي حال فلحضراتكم أن تثبتوا على قراركم أو أن تقرر ما تشاءون .  
( تصفيق ) .

الرئيس — هل توافقون على تأجيل المناقشة وما بقي من جدول الأعمال لجلسة غد ؟  
( موافقة عامة ) .

( في ٣١ مايو سنة ١٩٣٩ ) .

(١) على لجنة الطعون بحث شروط الأهلية الواجب توافرها في عضو مجلس الشيوخ بمقتضى المادة ٧٨ من الدستور والمادتين ٥٥ و ٦٢ من قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ ، على أن تبحث هذه الشروط بالنسبة لكافة الأعضاء ، منتخبيين ومعينين ، عند انتخابهم أو تعيينهم .

(٢) ولا بد لها أيضاً من التحقق من صحة إجراءات الانتخاب وحسن تطبيق القانون بشأنها بصفة عامة .

( جلسة ٢٦ يونيو سنة ١٩٣٩ )

مجلس الشيوخ

تقرير

لجنة اللائحة الداخلية والطعون والشؤون الدستورية مجتمعتين عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك  
« بألا تتعرض لجنة الطعون إلا إلى أوجه الطعن إذا كان مقبولا شكلا  
وألا تبحث صحة نيابة الأعضاء إذا كان الطعن باطلا شكلا »

( المقرر حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك ) .

أحال المجلس هذا الاقتراح إلى لجنة اللائحة الداخلية والطعون بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٣٦ . وقد بحثته في الدورتين الحادية عشرة والثانية عشرة ، وقدمت تقريراً برأيها بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٣٧ ، غير أنه لم يتيسر للمجلس مناقشته لتغيب حضرة مقدم الاقتراح . فلما كانت الدورة الثالثة عشرة أعادت اللجنة بحثه من جديد ؛ وقدمت تقريراً برأيها بتاريخ ٧ يولييه سنة ١٩٣٨ يخالف التقرير الأول .

مادة ٩٥ » ... ..

وإزاء تناقض التقريرين قرر المجلس بجلسته المنعقدة في يوم ١٨ يولييه سنة ١٩٣٨ إحالة الاقتراح إلى لجنة اللائحة الداخلية والطمون ولجنة الشؤون الدستورية لتبحثاه مجتمعتين .

وقد بحثت اللجنتان مجتمعتين الاقتراح بجلسته ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٨ وقدمت اللجنتان تقريرهما للمجلس . وعند عرض هذا التقرير على المجلس طلب بعض حضرات الأعضاء إعادة الاقتراح إلى اللجنتين مجتمعتين حتى يتم بحثه وفحصه على ضوء أبحاث جديدة وصل إليها حضراتهم .

وبجلستي ٧ و ٢٨ مارس سنة ١٩٣٩ أعادت اللجنتان النظر في الاقتراح في ضوء المذكرة التفسيرية لقانون الانتخاب التي وردت بالصفحة رقم ١٧ منها ما يثبت للمجلس ( وبالتالي للجنة الطمون ) حق الفصل في صحة النيابةات علاوة على فحصه للطمون .

وهذه العبارة هي التي استندت إليها اللجنة التي كونها مجلس النواب في سنة ١٩٢٤ لوضع مشروع اللائحة الداخلية في تقرير مبدأ تحقيق صحة النيابةات . ونص هذه العبارة هو الآتي « المادة ٦٨ تقابل المادة ٥٠ والفقرة الأولى من المادة ٥١ مع تعديل فيهما خلاصته جعل الحكم بإبطال الانتخاب من اختصاص البرلمان حتى ولو لم يطعن في الانتخاب » .

واطلعت اللجنتان على التقرير الذي رفعه إلى المجلس حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك رئيس المجلس وقت أن كان مراقباً للمجلس في سنة ١٩٢٥ بعد رجوعه من رحلته التي اتدبه المجلس لها بقصد درس النظم البرلمانية في فرنسا وبلجيكا . وقد جاء في هذا التقرير ما يأتي حرفياً :

« لا يقتصر البرلمان في فرنسا وبلجيكا على النظر في صحة النيابةات المطعون فيها ، بل ينظر في صحة جميع النيابةات بلا استثناء . والقاعدة عندهم أنه إذا انتخب للنيابة رجل لا تتوافر فيه شروطها أو لا يليق وجوده في المجلس لقيام مانع قانوني ضده فلا يبقى المجلس مكتوف اليدين إزاءه لمجرد أنه لم يقدم ضده طعن ؛ بل إن المجلس يعد نفسه حارساً على النظام العام ، أميناً على تطبيق الدستور ويفصل في صحة النيابة أو عدم صحتها ؛ ولا تقبل استقالة عضو ما لم يفصل أولاً في صحة نيابته » .

« ومن رأينا كذلك أنه يحسن من الآن فصاعداً الجرى على ما قرره مجلس النواب المصري من قبل وهو معمول به في كل برلمانات العالم المتمدين من ضرورة النظر في صحة النيابةات جميعاً بلا استثناء ، سواء طعن فيها أو لم يطعن خلافاً لما استقر عليه الرأي في العام الماضي ، وقد كنا في العام الماضي نؤيد الرأي الذي أخذ به مجلسنا ؛ ولكننا بعد إعادة النظر في الأمر ، وبعد درس ما هو جار في أوروبا ، رأينا أولاً أنه ليس من القبول عقلاً وقانوناً أن يقف المجلس مكتوف اليدين إزاء عضو لا تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في الدستور لمجرد أنه لم يقدم ضده طعن . وثانياً أن قصر النظر في صحة النيابةات على الأعضاء المطعون فيهم من الأفراد معناه ترك الهيمنة على الدستور والحرص على أحكامه إلى الأفراد وحدهم وحرمان المجلس نفسه هذا الحق ، وهو أمر لا يقول به أحد من الوجها القانونية ، لأن المجلس هو الهيئة التشريعية القائمة على حراسة الدستور فهو أحق بهذه المهمة من أي فرد أو أية هيئة . وثالثاً أنه ليس مما يتفق مع كرامة المجلس وكرامة أعضائه أن يقال إن بينهم من لا يستحقون كراسيهم وإن بقاءهم فيه يرجع إلى صدفه مصدرها عد تنبيه أحد إلى الطعن فيهم » .

من هذا التقرير يتضح جلياً ما صار عليه العمل في الدول الأجنبية ، وخاصة في بلجيكا وفرنسا ، وهما الدولتان اللتان أخذنا عنهما تقاليدنا وقواعدنا الدستورية .

وبالاطلاع على مواد الدستور وقانون الانتخاب الخاصة بتحقيق صحة النيابةات والنظر في الطعون نجد أن المادة ٩٥ من الدستور تنص على أن « كل مجلس يختص بالفصل في صحة نيابة أعضائه » .

ولا شك أن عبارة « الفصل في صحة نيابة الأعضاء » تقطع بامتداد سلطة المجلس لتحقيق صحة نيابة من لم يطعن فيهم من الأعضاء ، إذ لو قصد واضعو الدستور أن يقصروا مهمة المجلس على الفصل في الطعون فقط لجاء نص المادة كما يأتي : « يختص كل مجلس بالفصل في الطعون المقدمة ضد أعضائه » ، ولجاء عنوان الباب الرابع من قانون الانتخاب « في الفصل في الطعون » بدلا من « في الفصل في صحة نيابة أعضاء المجلسين » .



د ٩٥ » ... .. «

كما أن نصوص المواد ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦١ من قانون الانتخاب تدل صراحة على ما قصده واضعو الدستور وقانون الانتخاب من وجوب تحقيق صحة النيابة .

لأسباب المقدمة الذكر وبعد الرجوع إلى أقوال الشراح والفقهاء الدستوريين ( وأوجين بير بند ٣٥٨ ، وديجوى جزء رابع نغمة ٢٤٧ وما بعدها ) — وافقت اللجنة بالإجماع على أن : « على لجنة الطعون بحث شروط الأهلية الواجب توافرها في عضو مجلس شيوخ بمقتضى المادة ٧٨ من الدستور والمادتين ٥٥ و ٦٢ من قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ على أن تبحث هذه الشروط نسبة لكافة الأعضاء ، منتخبين ومعينين ، عند انتخابهم أو تعيينهم . وتقدم اللجنة عن ذلك تقريراً للمجلس تعلن فيه صحة نيابة من توافر الشروط أو إسقاط العضوية إذا ثبت لها العكس .

وقد اختلفت الآراء فيما يتعلق بإجراءات الانتخاب فرأت الأغلبية أن تأخذ بما هو متبع في مجلس النواب منذ مبدأ الحياة النيابية من ضرورة تحقيق صحة إجراءات الانتخاب وحسن تطبيق القانون بأن تثبت اللجنة من صحة تشكيل لجان الانتخاب ومن طريقة حساب الأصوات ومن مواعيد إجراء الانتخاب ونحو ذلك من الأمور المتعلقة بالإجراءات الشكلية التي قد يكون لسوء استعمالها أكبر أثر ، فقد تحتسب إحدى اللجان الأصوات الباطلة وتضمها للأصوات الصحيحة مما قد يغير نتيجة الانتخاب كما حصل أخيراً في مجلس نواب ، كما تستمر إحدى اللجان في عملها بعد الميعاد المحدد قانوناً وغير ذلك من الإجراءات التي تتعلق بالشكل . ورأت الأقلية أنه لا يجوز بحث هذه الإجراءات ما لم يقدم طعن في الانتخاب وأنه إذا قدم طعن فلا يجوز للجنة أن تتعدى أوجه الطعن بحال من الأحوال ؟

رئيس اللجنة  
سليمان السيد سليمان  
٨ أبريل سنة ١٩٣٩

#### تقرير لجنتي اللامحة الداخلية والطعون والشؤون الدستورية

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك بألا تعرض لجنة الطعون إلا إلى أوجه الطعن إذا كان مقبولا شكلا وألا تبحث صحة نيابة الأعضاء إذا كان الطعن باطلا شكلا — الموافقة على تقرير اللجنة

( المقرر حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك ) .

المقرر — التقرير المطروح على حضراتكم ظاهر منه أنه بشأن اقتراح ... ..

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — وزع هذا التقرير منذ شهرين .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — أحيل هذا الاقتراح على اللجنة من ١٠ يونيو سنة ١٩٣٦ ؛ ونحن بحمد الله الآن . أواخر يونيو سنة ١٩٣٩ .

ومقاطعة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل تذكرني بأن الخلاف نشأ بيني وبينه وقت أن كان مقرراً للجنة الطعون . والاقتراح أحيل إلى اللجنة بطريق الاستعجال . وقدم هذا الاقتراح منى بمناسبة طعن في أحد حضرات الشيوخ المحترمين نظرتة لنة الطعون ورأت أن تتجاوز في بحثها وجوه الطعن التي اشتمل عليها الطعن المقدم في حضرة الشيخ المحترم ، فرأت أن تبحث مؤهلات العضو المطعون فيه ، مما لم يرد عنه شيء في طلب الطعن ، فاعتزنت على ذلك وقتئذ من مكاني ؛ لأن هذا المجلس وضع تقليداً من يوم أن أنشئ ، وهذا التقليد أساسه أن مجلس الشيوخ لا ينظر في صحة نيابة أعضائه ، وإنما ينظر في الطعون التي تقدم إليه . فيغنى هذا أن اللجنة لا تملك النظر في طعن إلا في الوجوه التي احتواها الطعن .

وأظن أن المسألة في هذا واضحة ، فالشيخ الذي لا يقدم فيه طعن لا يجوز أن تبحث صحة نيابته ، فمن المنطق البديهي أن من لمن فيه لا يجوز أن تبحث صحة نيابته إلا في الوجوه التي كانت مثار الطعن ... ..

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — ألا يجوز أن يبحث المجلس صحة نيابة العضو لو كان فاقد الأهلية ؟



حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — إذا كان فاقد الأهلية ، ولم يقدم فيه طعن ، فلا سبيل إلى إخراج من العضوية .  
فيكون من غير المفهوم ، إذا تقدم في العضو طعن محدود ، أن تتجاوز اللجنة هذه الحدود إلى البحث فيما لم يشتمل عليه الطعن  
كان مقرر اللجنة وقتئذ ، حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل ، أراد أن يخرج من مناقشتي في الجلسة ، وقال لي وقتئذ  
إذن قدم اقتراحاً . وقد قدمته من يومها ؛ وأحيل إلى اللجنة بطريق الاستعجال في يوم ١٠ يونيه سنة ١٩٣٦ . وقد وفقنا الله اليوم فقد  
للنظر في تقرير اللجنة عن هذا الاقتراح ؛ وذلك لأن هذا التقرير كان يرد دائماً في جداول أعمال جلسات المجلس تحت حرف أبجد  
متأخر . فإذا ما نظرنا الأعمال ، ووصلنا إليه ، يكون وقت الجلسة أشرف على الانتهاء ، فيصرف النظر عنه .

بحثنا المبدأ الذي اشتمل عليه الاقتراح ، فظهر أننا أمام تناقض غريب بين مجلسي البرلمان ، لأن التقليد الذي جرى عليه مجلس  
الشيوخ منذ سنة ١٩٢٤ ، والذي تشرفت بعرض مضمونه عليكم ، عاصره تقليد آخر في مجلس النواب ، ذلك أن أعضاء مجلس النواب  
جميعاً يطرح أمر التثبت من صحة نيابته على لجنة الطعون واحداً واحداً : من طعن عليه ، ومن لم يطعن عليه .  
وظهر أن هذا التقليد في مجلس النواب وضع في الوقت الذي كان مجلسا البرلمان يضعان فيه أساس التقاليد في أول إنشائها .  
فكان يبدو غريباً أن مجلس النواب الذي لا تشترط شروط خاصة في عضويته — إلا شروط الأهلية العامة — يحتم أن تبعد  
كفاءة أعضائه للجلوس فيه .

ومجلس الشيوخ الذي تشترط لعضويته شروط خاصة لا تتوفر لعضو مجلس النواب يقول بعدم البحث في صحة نيابة كل عضو  
إلا من طعن فيه .

أمام هذا رأت اللجنة أن تضع قاعدة جديدة ، وهي عدول عن تقليد قديم جرى عليه مجلس الشيوخ منذ سنة ١٩٢٤ إلى الآن  
رأت أن شروط العضوية تنقسم في أسامها إلى قسمين رئيسيين : قسم يتعلق بالأهلية العامة ، كأن يكون العضو بلغ سنًا معينة  
وأن يكون من طبقات خاصة نص عليها الدستور . فهذا القسم مفتوح فيه الباب للطعن دائماً ، بمعنى أنه يجوز بعد أن تمر فترة الانتخاب  
أن يتقدم إنسان ويقول إن العضو فلاناً لا يبلغ سن الأربعين — وهذا السبب أصيل في عدم الأهلية — أو أن العضو محجور ، أو  
أي أن العضو لا تتوفر فيه شروط الأهلية المالية أو غيرها .  
هذا باب الطعن دائماً فيه مفتوح ولا يتقيد بميعاد .

تبقى بعد هذا عملية الانتخاب لذاتها ، كأن يكون الطعن مشتملاً على عيب ثبت وقوعه أثناء عملية الانتخاب ، فانقسمت اللجنة  
هذه الإجراءات إلى أغلبية وأقلية .

والرأي الذي أطرحه على حضراتكم هو رأي الأغلبية التي رأت في إجراءات الانتخاب أن تأخذ بما هو متبع في مجلس النواب  
منذ مبدأ الحياة النيابية ، من ضرورة النظر في صحة النيابات جميعاً بلا استثناء ، سواء طعن فيها أو لم يطعن .

أما الأقلية فرأت أنه لا يجوز بحث هذه الإجراءات ما لم يقدم طعن في الانتخاب ، وأنه إذا قدم طعن فلا يجوز للجنة أن تتعدى  
أوجه هذا الطعن بحال .

وأريد — باعتبار كوني صاحب الاقتراح ومقرر اللجنة — أن أبين لماذا رجحنا هذا الرأي ؛ وهذا الرأي مبني على بحث عميق  
طويل بحثته لجنة الشؤون الدستورية ومجلس النواب .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — هذا الرأي ضد الاقتراح .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — بحثت لجنة الشؤون الدستورية فرأت أن حق هذا المجلس من التثبت من أن أعضاء  
وصلوا إليه عن طريق سليم هو حق عام لا يتعلق بالشخص .

فإذا وصل أحد المنتخبين إلى شراء منافسيه على ألا يطعنوا في صحة انتخابه ، فهذا الشراء لا يمنع المجلس من التثبت من أن العضو  
وصل إليه عن طريق سليم .

ومجلس النواب يسير على هذا من بدء الحياة النيابية إلى الآن . ومن باب أولى ، يتبع هذا في حالتنا ، لأن لنا صفات وشروط إامة لا تشترط في عضوية مجلس النواب .

وعلى هذا أرجو أن يقرر المجلس الموافقة على رأى اللجنة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — الوضع الدستوري في هذا الكلام عن الاقتراح غير مفهوم ، لأن الاقتراح أحيل نظره اللجنة . والتقرير على نقيض الاقتراح ؛ وصاحب الاقتراح — وهو المقرر — يناقض الآن اقتراحه . وأظن أن الاقتراح بذلك يكون غير قائم .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — أنا لم أناقض اقتراحى .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — فلينتظر حضرة الشيخ المحترم ، فأنا أرى أن الاقتراح بعد موقف صاحبه يكون بر قائم .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — يرى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل أن اقتراحى أصبح غير قائم ؛ وأنا أرى هذا .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — إذن يجب أن يقرأ حضرة الشيخ المحترم نص اقتراحه .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — في هذا الميدان الجدلى كلانا يحلى فيه الأمر كالآتى :

سبق أن وقف على هذا المنبر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل يطالب حضرة العضو المطعون فيه بأن يقدم له الدليل على أنه يدفع الضريبة المقررة في الدستور . فاعترضت على طلبه ؛ وقلت : على أى أساس تطلب ما تطلب ، لأن تقليد المجلس جرى على أن لعضو الذى لم يطعن فيه بأمر معين لا يبحث هذا الأمر ؛ فقال لى : إذن قدّم اقتراحاً .

فقلت له : إما أن يطبق التقليد القديم — وهو أنه لا يجوز بحث أمر لم يشمله الطعن بأى وجه من الوجوه — أو أن تطبقوا ما جرى عليه مجلس النواب من بحث صحة نيابة جميع الأعضاء : من طعن فيه ومن لم يطعن .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — ليس هذا موضوع الاقتراح والاقتراح . ثابت نصه في التقرير ؛ وهو يطلب أمراً . حضرة الشيخ المحترم يقرر تقيضه .

الرئيس ( حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك ) — ليكون هذا ؛ وقد غير حضرة الزميل المحترم رأيه أمام اللجنة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — أنا لا ألوم حضرة الشيخ المحترم على عدوله عن رأيه . وإنما أقول إن الاقتراح إذا عدل عنه صاحبه صار غير موجود .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — المعروض علينا بحث دستورى نعطى الرأى فيه .

المقرر — أرجو حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس ألا يخرجنى فيما ينسبه لى .

الرئيس — رأت لجنة الشؤون الدستورية رأياً بمناسبة اقتراح أحيل إليها ؛ وهى تعرضه على حضراتكم ولكم أن توافقوا عليه ولا توافقوا . فالمعروض بحث قانونى دستورى للجنة الشؤون الدستورية . وسيان فى ذلك أ كان الاقتراح قائماً أم غير قائم .

حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا — نظرت لجنة الشؤون الدستورية هذا الاقتراح فى ثلاث دورات ؛ وقدمت فى كل دورة تقريراً عنه . فى التقرير الأول قسم الطعن فى الانتخاب إلى قسمين : قسم يشمل الطعن فى الأهلية ، وقسم يشمل الطعن فى لإجراءات . وقال التقرير إن الطعن فى الأهلية من النظام العام ؛ ويصح للمجلس أن يفصل فيه من تلقاء نفسه ؛ ولو لم يقدم فى ذلك نعتن لأنه من النظام العام ، كالنصاب والسن .

وأما المسائل الخاصة بالإجراءات فهى ليست من النظام العام ؛ وليس للمجلس أو للجنة الطعون أن تبحث فيها إلا المسائل الواردة فى نطقن عنها ، لأنها ليست من الاشتراطات الأساسية التى نص عليها فى المادة ٥٥ من قانون الانتخاب — هذا ما قالته اللجنة فى تقرير لها .



مادة ٩٥ » ... ..

أما في الدورة الثانية فقد رأت اللجنة فيما يختص بالطعن في أهلية النيابة أن هذا النوع من الطعون — وهو لا ينصب على إجراءات الانتخاب ، بل ينصب على حالات خاصة بالعضو — غير مقيد بوقت ، فيمكن تقديمه من كل إنسان وفي أى وقت ، وذلك استناداً إلى المادة ٦٢ من قانون الانتخاب . وكل ما يشترط في هذه الحالة هو أن تكون عريضة الطعن موقفاً عليها من متقدم ومبيناً بها عنوانه .

أما في الإجراءات فقد اتفق التقرير مع التقرير السابق .

وفي الدورة الحالية قدم تقرير ثالث ، اتفق رأى اللجنة فيه عما يختص بالأهلية ، أما فيما يختص بالإجراءات فانقسمت إلى قسمين : الأغلبية ، ورأت أن تقسم الإجراءات إلى قسمين : قسم يختص بالنظام العام كتكوين اللجنة ، وهذا يجوز للجنة الطعون أن تنظر فيه ولو لم يقدم عنه طلب . وأما الأقلية — وأنا منها — فرأت أن جميع أعمال الانتخاب من الإجراءات التي نص عليها في المادة ٥٧ من قانون الانتخاب ، وهذه المادة صريحة في الفقرة الثانية منها ، إذ تقول : « ولكل ناخب أن يطلب إبطال الانتخاب » ، أى أن اللجنة في حالة الانتخاب لا يكون إلا بناء على طلب ، وما عدا ذلك لا يجوز النظر فيه ما لم يقدم عنه طعن قانوني مستوف للشروط .

وقالت هذه المادة كذلك في الفقرة الأخيرة منها : « ويفصل المجلس في الطلبات » . أى أن عمل المجلس قاصر ومحصور في الطلبات . فالمسائل المحددة للنظر هي الواردة في هذه الطلبات ، وما خرج عما هو وارد عنها لا ينظر فيه ، لأن المادة لم تنص عليه . وقد فرق الفقه الدستوري بين حالى الأهلية وغيرها . فالأهلية يكتفى فيها الأغلبية المطلقة ، وغيرها من المسائل الأخرى لا يكتفى فيها من ثلثي الأصوات .

فتقرير الدورة الماضية صحيح النظر في أن الأهلية من النظام العام ... ..

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أليست كذلك إجراءات الانتخاب من النظام العام ، فيجب التحقق من صحتها ، وأنها قد جرت طبقاً للقانون ؟

المقرر — نعم ، إنها من النظام العام .

حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا — المادة ٥٧ من قانون الانتخاب صريحة لا تحوج إلى خلاف .

الرئيس — المخالف من حضراتكم لتقرير اللجنتين — وهو ما رأته أغليتهما يتفضل — بالوقوف .

( وقف اثنان ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على تقرير اللجنتين — أى ما رأته أغليتهما — وهو :

« على لجنة الطعون بحث شروط الأهلية الواجب توافرها في عضو مجلس الشيوخ بمقتضى المادة ٧٨ من الدستور والمادتين ٥٥ و ٦٢ من قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ على أن تبحث هذه الشروط بالنسبة لكافة الأعضاء منتخبين ومعينين عند انتخاب أو تعيينهم ، وأن تقدم اللجنة عن ذلك تقريراً للمجلس تعلن فيه صحة نيابة من تتوافر فيه الشروط أو إسقاط العضوية إذا ثبت لها العكس . وأن تأخذ اللجنة بما هو متبع في مجلس النواب منذ مبدأ الحياة النيابية من ضرورة تحقيق صحة إجراءات الانتخاب وحسن تطبيق القانون بأن تثبت اللجنة من صحة تشكيل لجان الانتخاب ، ومن طريقة احتساب الأصوات ومن مواعيد إجراء الانتخاب ونحو ذلك من الأمور المتعلقة بالإجراءات الشكلية التي قد يكون لسوء استعمالها أكبر الأثر » .

( في ٢٦ يونيه سنة ١٩٣٩ ) .



العضو الذى يقضى مدتين فى مجلس النواب ( أى فصلين تشريعيين ) لا يشترط فى انتخابه لمجلس الشيوخ نصاب مالى ، لأنه  
من طبقة لا يشترط فيها هذا النصاب .

( جلسة ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٩ )

مجلس الشيوخ

تقرير لجنة اللائحة الداخلية والطعون

عن البحث فى صحة نيابة حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن الرافعى بك

( المقرر حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا ) .

أحال المجلس بجلسته المنعقدة فى يوم ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٩ إلى هذه اللجنة كتاباً وارداً من وزارة الداخلية بانتخاب حضرة  
شيخ المحترم عبد الرحمن الرافعى بك عضواً بالمجلس عن دائرة كفر بدواى القديم لعدم وجود مرشحين آخرين وذلك لبحث صحة نيابته .

قد بحثت اللجنة هذا الموضوع بجلستها المنعقدة فى يوم ٢٧ نوفمبر الجارى فتبينت من الاطلاع على أوراق ترشيح حضرة الشيخ  
المحترم عبد الرحمن الرافعى بك أن حضرته أوضح فى كتاب ترشيحه أن شروط العضوية المقررة بالمادة ٥٥ من قانون الانتخاب الصادر  
سنة ١٩٣٥ متوافرة فيه ، كما قدم شهادتين من وزارة الداخلية بانتخابه عن مدتين عضواً بمجلس النواب إحداها بتاريخ ١٦ يناير  
سنة ١٩٢٤ والأخرى بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٢٥ .

وبما أن المادة ٥٥ المذكورة تشترط فى عضو مجلس الشيوخ ، عدا شرط السن ، أن يكون من إحدى طبقات معينة فى هذه المادة .  
بمنا أن يكون من « أعضاء مجلس النواب الذين قضوا مدتين فى النيابة » ، فقد اتجهت اللجنة إلى بحث المقصود من عبارة « مدتين » .  
وقد رجعت فى ذلك إلى السوابق التى قررها المجلس فى هذا الشأن فأتضح لها أن لجنة اللائحة الداخلية والطعون فى سنة ١٩٢٨  
عرضت إلى تفسير هذه العبارة فى تقرير لها عن طعن مقدم فى انتخاب أحد حضرات الشيوخ المحترمين بعدم توافر الشرط المالى فيه وكان قد  
سبق أن انتخب ثلاث مرات عضواً بمجلس النواب . وقد أوضحت اللجنة فى تقريرها عن هذا الطعن أن المقصود بعبارة « مدتين » هو  
أن ينتخب النائب مرتين فى مجلس النواب ويقضى مدة المجلس من يوم انعقاده إلى يوم انتهاء أدوار انعقاده بمضى السنين الخمس أو بالحل  
بأنه أن يقضى فصلين تشريعيين ، ومن ثم فإن النائب الذى يقضى مدتين فى مجلس النواب لا يشترط فى انتخابه لمجلس الشيوخ نصاب مالى  
لأنه من طبقة لا يشترط فيها هذا النصاب .

وقد وافق المجلس بجلسته المنعقدة فى يوم ٢٦ يونية سنة ١٩٢٨ على التقرير ورفض الطعن .

فطبقاً لهذا المبدأ يكون حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن الرافعى بك من طبقة « أعضاء مجلس النواب الذين قضوا مدتين فى  
النيابة » لأنه انتخب عضواً عن مدتين أى فصلين تشريعيين فى مجلس النواب ؛ وهذا فضلاً عن توافر شرط السن فى حضرته .

وبناء على ذلك قررت اللجنة صحة نيابة حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن الرافعى بك ، وترجو المجلس الموافقة على رأيها وإعلان

صحة نيابته

رئيس اللجنة

سليمان السيد سليمان

### تقرير لجنة اللامحة الداخلية والطعون

عن البحث في صحة نيابة حضرة الشيخ المحترم عبد الرافعي بك — الموافقة  
على التقرير وعلى صحة نيابة حضرة الشيخ المحترم

( المقرر حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا ) .

الرئيس — وزع تقرير اللجنة على حضراتكم . وقد رأيت صحة نيابة حضرة الزميل المحترم عبد الرحمن الرافعي بك ، فهل توافقون  
حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس صحة نيابة حضرة الزميل المحترم عبد الرحمن الرافعي بك .  
( تصفيق عام ) .

( في ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ) .

قبول استقالة العضو المطعون في بلوغه السن القانونية ، وعدم النظر في الطعن بعد هذا .

مجلس النواب

كتاب من حضرة النائب المحترم على حسين غراب نصه :

« حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أتشرف بأن أرفع إلى سعادتكم استقالتي من مجلس النواب ، وذلك لظروف خاصة بي تمنعني من التفرغ لأعمال المجلس على الوجه  
الذي يطمئن إليه ضميري .

وأرجو بهذه المناسبة أن أعبر عن خالص شكري لجميع حضرات النواب لما لقيت من حضراتهم أثناء عضويتي بالمجلس من زهد  
كرامة وتعاون طيب .

وإني لأبتهل إلى المولى سبحانه وتعالى أن يسدّد خطانا جميعاً للعمل على إعلاء شأن البلاد ، في ظل حضرة صاحب الجلالة مولا  
الملك المعظم حفظه الله ﷻ على حسين غراب  
نائب أوسيم »

حضرة النائب المحترم محمد فريد حسني — أرجو من المجلس عدم قبول هذه الاستقالة ، لأن حضرة النائب المحترم المستقيل مطعون  
في صحة انتخابه ؛ وقد صدر حكم باعتبار سنه أقل من السن المقررة لصحة نيابته .  
( ضجة ومقاطعة ) .

حضرة النائب المحترم توفيق دوس باشا — أرى أن يقبل المجلس هذه الاستقالة . على أن هذا لا يمنع من استمرار النظر في  
الطعن المقدم ضد النائب المستقيل طبقاً للقرار الذي أصدره المجلس في الدورة الماضية .

الرئيس — بعد قبول الاستقالة لا محل للاستمرار في نظر الطعن .  
وليتفضل بالوقوف غير الموافق على قبول الاستقالة .  
( وقفت أقلية ) .

الرئيس — بناء على ذلك قبلت استقالة حضرة النائب المحترم من عضوية المجلس . وإني أعتقد أنني أعبر بلسانكم ، إذ أشكر لحضرة  
ما جاء بكتابه . وأرجو الله أن يوفقنا جميعاً إلى العمل لما فيه خير البلاد .  
وأعلن خلو دائرة أوسيم .

( في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ) .

استبعاد حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن نور من عضوية لجنة اللائحة الداخلية والطعون

بصفة مؤقتة حتى ينتهى المجلس من النظر فى الطعن المقدم فى انتخابه

الرئيس — فى بدء هذه الدورة بجلسة ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٩ عند تشكيل اللجان انتخبتم حضرة الزميل المحترم الأستاذ عبد الرحمن نور عضواً بلجنة اللائحة الداخلية والطعون .

وتنص المادة الثانية من اللائحة الداخلية على أنه « تحال الطعون إلى لجنة الطعون المنصوص عليها فى المادة ٥٢ ؛ وينتخب المجلس أعضاءها من غير الأعضاء المطعون فيهم . ولهذه اللجنة أن تشكل من بين أعضائها لجاناً فرعية لتحضير الأعمال وسماع أقوال الشهود طبقاً لحكام قانون الانتخاب » .

وحضرة الزميل المحترم مقدم طعن فى انتخابه ، أحيل إلى اللجنة المذكورة ، فهل توافقون حضراتكم على استبعاد حضرة الزميل المحترم من عضوية هذه اللجنة مؤقتاً حتى ينتهى المجلس من النظر فى الطعن المشار إليه ؟  
( موافقة ) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — هناك بعض لجان أصبح ينقصها عضو باستقالة حضرة صاحب العزة محمد رياض بك من عضوية المجلس . ولذلك أقترح أن يضم إلى عضوية إحداها حضرة الزميل المحترم الأستاذ عبد الرحمن نور .  
الرئيس — لقد استبعد حضرة الزميل المحترم الأستاذ عبد الرحمن نور من عضوية لجنة اللائحة الداخلية والطعون استبعاداً مؤقتاً حتى ينتهى المجلس من النظر فى الطعن المقدم فى انتخابه .  
( فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ) .

(١) أخذ المجلس بشهادة الشهود فى إثبات بلوغ العضو السن المقررة — مع أن بعضهم من أقاربه ، ومع وجود شهادة ميلاد رسمية تقول بأنه لم يبلغها ، ومع أن جميع الأوراق الرسمية فى المدارس التى درس فيها ، وفى المصالح الحكومية التى خدمها ، تقول بأنه لم يبلغها ، ومع صدور حكم من المحكمة التى التجأ إليها العضو لتحديد سنه بأنه لم يبلغها .

(٢) أخذ المجلس فى إثبات النصاب المالى بعقود عرفية لم تسجل .

(٣) ليس للعضو — إذا كان وزيراً — أن يبدى رأياً فى طعن معروض على المجلس ؛ إذ الفصل فى صحة نيابة الأعضاء من اختصاص المجلس وحده .

(٤) سبق إخطار العضو المطعون فيه ، والمطلوب إلغاء انتخابه وفقاً لحكم المادة الخامسة من اللائحة — لا يمنع من وجوب إعادة إخطاره إذا غاب عند نظر التقرير ، ما دام قد حضر فى الجلسة التى دعى إليها ، ولم ينظر فيها التقرير .

( جلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٤٠ )

تقرير لجنة اللائحة الداخلية والطعون

عن الطعنين المقدمين فى انتخاب حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم بيومى مذكور

( المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن الرافعى بك ) .

قرر المجلس إحالة هذين الطعنين إلى هذه اللجنة بجلسته المتعقدة فى يوم ٢٥ يوليه سنة ١٩٣٧ . وقد سبق للجنة أن قدمت إلى المجلس تقريراً برأيها فيهما ، إلا أن الدورة البرلمانية وتثذ انقضت دون أن يتمكن المجلس من نظره ، فأعادت اللجنة فى هذه الدورة بحث الطعنين . وفيما يلى نتيجة بحثها :

قدم هذان الطعنان فى الميعاد القانونى ، ومن يجوز لهم تقديمهما طبقاً للمادة ٥٧ من قانون الانتخاب — فهما مقبولان شكلاً .  
أما من حيث الموضوع فإن أسباب هذين الطعنين تنحصر فى أوجه ثلاثة :



أولاً — إن حضرة العضو المطعون في انتخابه لم يبلغ وقت ترشيحه السن القانونية ، أى أربعين سنة ميلادية كاملة .  
ثانياً — إن حضرة العضو المطعون في انتخابه لا يتوافر فيه شرط النصاب المالى المنصوص عليه في المادة ٧٨ من الدستور والمادة ٥٥ من قانون الانتخاب ، أى أنه ليس من طبقة « الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيهاً مصرياً في العام »  
ثالثاً — حصول مخالفات لقانون الانتخاب ، من شأنها — إن صحت — أن تجعل الانتخاب باطلا .  
وستتناول اللجنة كل وجه من هذه الوجوه على حدة .

#### أولاً — عن الوجه الأول

يقول الطاعن حضرة محمد على بسيونى بك ، بأن حضرة العضو المطعون في انتخابه لم يبلغ وقت ترشيحه السن القانونية ، وقدما دليلاً على ذلك مستخرجاً رسمياً من دفتر مواليد بلدة أبى النمرس ، يفيد أن حضرة العضو من مواليد يوم ٢ أبريل سنة ١٩٠٢  
وقرر حضرة العضو المطعون في انتخابه أمام اللجنة ، عند بحثها هذين الطعنين في أول مرة ، أنه ولد في فبراير سنة ١٨٩٧ ، وأن نظراً لتفشى مرض الجدري في البلدة المذكورة ، فإن المرحوم والده نزع إلى مدينة القاهرة حيث مكث بها زمناً طويلاً . ولما عاد إلى البلدة في سنة ١٩٠٢ ، قيده عيادتها في دفتر مواليد تلك السنة ، لأن العمدة كان منسوباً إليه إهمال قيد المواليد والوفيات . ولكي يتوصل حضرة العضو إلى تصحيح تاريخ ميلاده ، قدم بلاغاً إلى النيابة العمومية بتاريخ ١٦ يونيه سنة ١٩٣٧ ، يطلب تصحيح تاريخ ميلاده بدفتر المواليد ، ثم رفع دعوى أمام محكمة الموسيقى الجزئية ، على كل من وزارتي الصحة العمومية والداخلية ، طالباً تصحيح تاريخ ميلاده مرتكباً إلى التحقيق الذى أجرته النيابة العمومية . وقد صدر حكم المحكمة المذكورة ابتدائياً بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ، وهو يقضى برفض دعوى حضرة العضو .

وعند بحث اللجنة هذا الموضوع ، عرض عليها حكم المحكمة ، فتناقشت فيما إذا كان هذا الحكم ملزماً للجنة ، أم أنه غير ملزم . ومن ثم يجوز لها بحث الوقائع التى تضمنها التحقيق الذى قامت به النيابة . وقد انقسمت اللجنة إزاء هذه المسألة إلى فريقين : فريق الأغلبية وهو يرى أن الحكم غير ملزم للجنة ، وفريق الأقلية وهو يرى أن الحكم ملزم لها . ونجمل فيما يلى حجج كل من الفريقين .

#### رأى الأغلبية

تنص المادة ٩٥ من الدستور على أن « يختص كل مجلس بالفصل في صحة نيابة أعضائه » . وقد توسع قانون الانتخاب في بيان سلطة المجلس في هذا الصدد فنصت المادة ٥٧ منه على أن « كل مجلس يختص وحده بالفصل في صحة نيابة أعضائه ، وهو المرجع الأعلى في ذلك » . ويتضح جلياً من هذين النصين أن سلطة المجلس في بحث صحة النيابة أو الطعون سلطة مطلقة تبيح له البحث في أهلية أعضاء على الوجه القانونى دون تقييد بأحكام أية سلطة أخرى ودون أن يكون في ذلك أى إفتيات من السلطة التشريعية على السلطات الأخرى المقررة في الدستور .

ومتى تقرر هذه القاعدة فإنه يجوز للجنة البحث في صحة الوقائع التى بنى عليها طلب تصحيح تاريخ ميلاد حضرة العضو المطعون في انتخابه .

ونذكر باديةً ذى بدء أن شهادة الميلاد بوجه عام — مثلها مثل الأوراق الرسمية — تنقسم البيانات المدونة بها إلى قسمين :

( أ ) قسم يشمل البيانات التى يدلى بها أصحاب الشأن ، وهذه البيانات يمكن إثبات عكسها بكافة الطرق القانونية .

( ب ) قسم يشمل البيانات التى يحررها الموظف الرسمي بصفته موظفاً رسمياً ، مثل تاريخ التبليغ أو تاريخ كتابة العقد والساعة الخ . وهذه البيانات لها حجتها ولا يمكن الطعن فيها إلا بطريق التزوير .

ومن البديهي أن تاريخ ميلاد شخص بالذات يدخل ضمن بيانات القسم الأول ؛ ومن ثم يجوز إثبات عكسها بكافة الطرق القانونية

ومن الاطلاع على حكم المحكمة يمكن أن تجعل الأسباب التى من أجلها رفضت المحكمة طلب حضرة الشيخ المحترم تصحيح تاريخ

ميلاده في ثلاثة أسباب :

أولاً — كون معظم الشهود الذين دعوا للشهادة من أقارب حضرة العضو .  
ثانياً — كون القضية رفعت بعد فوز حضرة العضو بعضوية مجلس الشيوخ .  
ثالثاً — سكوت حضرة العضو عن طلب التصحيح طول مدة الدراسة ومدة خدمته بالحكومة .  
وقد ظهر من التحقيق الذي أجراه سعادة رئيس اللجنة مع حضرة العضو أن معظم الشهود ليسوا من أقاربه ، وأن من كان من أقاربه فله من المكانة الاجتماعية ما يبعد الشك عن شهادته . ومنهم من كان والده نزيلاً عنده بالقاهرة وقت ميلاده مما يجعل شهادته ضرورية .  
وأنه وإن كانت القضية رفعت بعد فوز حضرة العضو فإنه من الثابت أن حضرته قدم بلاغاً إلى النيابة في يوم ١٦ يونيه سنة ١٩٣٧ ، قبل الترشيح ، وهذا يدحض الفكرة التي قامت في ذهن المحكمة عند بحث هذا الظرف .  
ثم إن عدم تمسكه بتصحيح تاريخ الميلاد أثناء سني الدراسة أو عند الالتحاق بالخدمة يفسر بعدم تنبيهه إلى هذه الواقعة لأنه لم يكن لها وقتئذٍ ولأنها تتعلق بمن هم أكبر منه سناً . وقد تنبه إليها بمناسبة أحاديث جرت قبيل وفاة المرحوم والده بينه وبين من يعرفون بالعادة ، فتمسك بها في دعواه ، وبذلك يكون ارتكان المحكمة على شهادة الميلاد المطعون فيها والأوراق التي بنيت عليها ارتكاناً غير محله .  
وقد رأت الأغلبية الأخذ بشهادة هؤلاء الشهود واعتبار تاريخ حضرة العضو المحترم في أبريل سنة ١٨٩٧ ، وقررت رفض هذا وجه من الطعن .

### رأى الأقلية

أما الأقلية فتري ما يأتي :

نظم المشرع طريقة قيد المواليد والوفيات بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ المعدل للأمرين العالين الصادرين في سنة ١٨٩١ سنة ١٨٩٨ ، فنص على عقوبة من يهمل القيد في السجلات المخصصة له ، كما حرم التغيير أو التعديل في محتويات تلك السجلات إلا بحكم سنائي ( تراجع المادتان ٢١ و ٢٥ من القانون المذكور ) .  
والمشرع فيما نص عليه في هذين القيدتين إنما أراد أن يجعل لتلك السجلات حرمتها ، فلا يجوز التهاون فيما تقتضيه من واجبات ؛ لا سبيل إلى إنكار أو تعديل بها من بيانات غير الطعن فيها بالطرق الرسمية لذلك في القانون . فإذا تقدم مستخرج منها إلى جهة حكومية كانت أو أهلية — اعتبر حجة على ما ورد فيه إلى أن يثبت عكسه بحكم القضاء .  
وقد فطن حضرة الشيخ المطعون في صحة انتخابه إلى أنه مقيد ضمن مواليد ناحية أبي النمرس في ٢ أبريل سنة ١٩٠٢ ، وأن سنه نبغاً لهذا القيد كانت ٣٥ سنة تقريباً عندما تقدم لترشيح نفسه لعضوية مجلس الشيوخ ، وأنه لن تصل سنه إلى الأربعين سنة إلا سنة ١٩٤٢ ، وأنه بذلك سيعتبر فاقدًا لأحد شروط عضوية المجلس — فتقدم حضرته إلى محكمة الموسيقى بالطريق القانوني المرسوم .  
قانون المواليد والوفيات يطلب تصحيح تاريخ ميلاده الثابت في تلك الشهادة بحمله من مواليد فبراير سنة ١٨٩٧ .  
راجعت المحكمة سجل القيد وتاريخ التطعيم اللين به وأوراق المدعى منذ كان تلميذاً فطالباً داخل القطر وخارجه فوظفاً حكومياً ضمن ملف خدمته تحت نظرها أثناء نظر الدعوى وقارنت بين سن الطالب وسن أخيه الأكبر المقيد بنفس السجل وقضت برفض لدعوى استناداً إلى ما ثبت لها من أن هذه الظروف متفرقة ومجتمعة تنادي كلها بصحة البيانات الواردة في الشهادة المطلوب تصحيحها ، ارتكنت في ذلك على اعترافات المدعى نفسه قبل كل من عداه .

ليس من حق المجلس — استناداً إلى نظرية فصل السلطات المبينة في الباب الثالث من الدستور وبالمادة ١٢٤ منه — أن يقدر نعمة هذا الحكم من ناحيته القضائية ( أخطأ الحكم أم أصاب ) ؛ فطريق ذلك مرسوم في أبواب الاستئناف والنقد بالطرق الموضحة له بقوانين الدولة وأمام الجهات المعنية لذلك بمقتضى تلك القوانين ؛ ولم يبق أمام المجلس الآن إلا شهادة قيد حضرة الشيخ المحترم بدفاتر مواليد ناحية أبي النمرس في سنة ١٩٠٢ ، فيكون سن حضرته حسب ما هو مبين بها يوم أن تقدم للانتخاب ويوم نظر الطعن أقل من



مادة ٩٥ د ... ..

أربعين سنة ميلادية ، وهو ما يجعله فاقداً لشرط الأهلية المنصوص عليه في المادة ٧٧ من الدستور والمادة ٥٥ من قانون الانتخاب . ويتبع قبول الطعن وسقوط عضوية حضرة العضو لفقدانه صفة من صفات العضوية التي نص عليها الدستور وقانون الانتخاب .

ثانياً — عن الوجه الثاني

عند نظر اللجنة هذا الوجه من الطعن ظهر لها أن حضرة الشيخ المحترم المطعون في انتخابه يؤدي ضرائب سنوية مقدارها حوالي الستين جنيهاً عن أطيان إما مشتراة بعقود مسجلة أو آلت إليه بطريق الإرث عن المرحوم والده . أما باقي النصاب المالي فيقول ح : إنه يؤديه عن أطيان اشتراها بعقود غير مسجلة وأودعت عند الترشيع . ودار بحث اللجنة حول ما إذا كانت الأموال التي تؤدي عن أطيان اشتريت بعقود عرفية غير مسجلة تدخل ضمن النصاب المالي أم أن مثل هذه الأموال لا تدخل ضمن النصاب . وقد انقسمت اللجنة أيضاً في هذه المسألة إلى فريقين : فريق الأغلبية ، وهو يرى اعتبار الأموال التي تؤدي عن هذه الأطيان داخلة ضمن النصاب ؛ وفريق الأقلية ، وهو يرى عكس ذلك .

رأى الأغلبية

رأت الأغلبية أن تسجيل عقود بيع العقار ليس ركناً أساسياً من أركان البيع ، فقد استقر القضاء على أن التشريع رقم ٨ لسنة ١٩٢٣ لا يؤثر في عقد البيع في جوهره ، فهو — سواء قبل صدور هذا القانون أم بعده — من عقود التراضي ، ينعقد بإيجاب وقبول بين المتعاقدين ، وينتج كافة الآثار القانونية المترتبة عليه فيما عدا نقل الملكية ، فقد أصبح أثره متراجياً . ويتفرع عن ذلك أن للبائع الحق في المطالبة بالثمن ولو لم يسجل العقد ؛ وللمشتري حق المطالبة بالتسليم والرجوع على البائع بدعوى الضمان وطلب التصديق على العقد ، كما لا يجوز للبائع العدول عن البيع والتمسك ضد المشتري بعدم تسجيل عقد البيع . وهذا الالتزام السلبي يبقى في تركته بعد وفاته ويلتزم به الورثة . ونذكر — على سبيل المثال — من الأحكام التي أصدرتها المحاكم بالمعنى المتقدم والمنشورة في المجموعة الرسمية لأحكام المحاكم الأهلية ما يأتي :

١ — لم يقصد الشارع باشتراط تسجيل عقد بيع العقار أن يجعل هذا الشرط ركناً من أركان البيع ، بحيث لا ينعقد إلا بتوفره . كما هو الحال في العقود الشكلية كالمبة ونحوها التي لا تصح إلا إذا حصلت بعقد رسمي — وإنما أراد بالشرط زيادة الحيط في إثبات العقد ويترتب على ذلك أنه إذا باع شخص عقاراً بعقد تام الأركان وامتنع عن الذهاب إلى قلم كتاب المحكمة للتصديق على العقد جاز للمشتري مقاضاته للحصول على حكم يقوم مقام العقد المصدق عليه رسمياً حتى يستطيع بذلك تسجيله ونقل الملكية ( طنطا الابتدائية ، ٦ ابر ١٩٢٦ سنة ٢٣ ، حكم رقم ٤٨ ) .

٢ — إذا لم يسجل المشتري عقد شرائه الصحيح فليس للبائع أن يطلب تثبيت ملكيته إلى المبيع ارتكاناً على أن العقد غير المسجل أصبح في حكم العدم ، لأن التسجيل إجراء شكلي في عقود التراضي وليس ركناً من أركان صحتها ( استئناف مصر ، ٢٢ مايو سنة ١٩٢٧ سنة ٢٨ ، حكم رقم ٦١ ) .

٣ — عقد البيع هو من عقود التراضي التي تتم وتنتج أثرها بمجرد اتفاق الطرفين ، وأن نقل الملكية ليس ركناً أساسياً فيه وإنما هو نتيجة من ضمن النتائج القانونية المترتبة عليه ، حتى إن قانون التسجيل نفسه لم ينص على بطلان العقد غير المسجل واعتباره كأن لم يرد . وألا تسمع أي دعوى بشأنه بل قضى فقط بتعليق نقل الملكية فيه على شرط التسجيل ، فهو من العقود المعلق نقل الملكية فيها على شرط والجائزة قانوناً ( استئناف مصر في ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٧ سنة ٢٩ ، حكم رقم ٢١ ) .

وتطبيقاً لما سار عليه القضاء رأيت الأغلبية أن العقود العرفية تنتج أثرها القانوني وأن المشتري أصبح يتمتع بحقوق المالك كما أن ملزم بتأدية الضرائب المربوطة على الأطيان . وبما أنه ثبت للأغلبية أن حضرة العضو المحترم المطعون في انتخابه يؤدي الضريبة عن الأطيان التي اشتريت بعقود عرفية فقد قررت رفض هذا الوجه من الطعن أيضاً .



### رأى الأقلية

قدم حضرة العضو مستندات ملكيته فتبين من مراجعتها أنه يؤدي ضرائب عن أملاك مكلفة باسمه وأخرى مكلفة باسم المرحوم والده وله نصيب فيها ، فاجتمع له منها منضمة مبلغ ستين جنيا . وأجاب عن باقي النصاب بأنه اشترى أطيانا مشتركة قيعة الأموال التي تؤدي لها تكفي لإتمام النصاب الذي يشترطه الدستور ، وأن تسجيلها متعذر لسبب اشتراك بعض الأطيان المبعة في الميراث . وقدم شهادة من الصراف ندار الضريبة على هذه الأطيان خالية من اسم . دافعها وظاهر من ذلك أن مشتري هذه الأطيان بعقود غير مسجلة لا يفيد الملكية لا يثبتها للمشتري ولا يترتب عليها إلا حقوق شخصية بين المتعاقدين . وإلى أن تسجل تلك العقود تبقى العقارات المبعة ملكا لبائعيها ومن ثم ، أن يتقدم بها لعضوية مجلس الشيوخ عن هذه الدائرة ، كما أنه من حقه أن يتصرف فيها بكافة أنواع التصرفات المخولة له قانونا وبذلك يكون حضرة العضو المطعون في انتخابه من طبقة الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيا سنويا ، كما اشترط الدستور ، المادة ٧٨ وقانون الانتخاب في المادة ٥٥ ، ولذلك رأت الأقلية للمرة الثانية قبول الطعن للسبب الثاني أيضاً .

\*\*\*

### ثالثاً - عن الوجه الثالث

الواقع أن هذا الوجه لم يكن محل بحث اللجنة ، إلا أنه عند كتابة التقرير رأت الأقلية أنه لا سبيل إلى تحقيق المخالفات التي ذكرها لاعتنان في عريضتي طعنهما نظراً لمرور مدة طويلة على حصول المخالفات المزعومة واكتفت برأيها بقبول الطعنين للأسباب التي أبدتها آنفاً . أما الأغلبية فرأت أن بعض المخالفات التي وردت في عريضة الطعن ليس جدياً ولا يعدو أن تكون دعاوى غير محدودة ، ولذلك رفت النظر عنها .

أما البعض الآخر فبفرض صحته فإنه لا يؤثر في نتيجة التصويت ؛ ولذلك قررت رفض هذا الوجه من الطعن .

\*\*\*

وبناء على ما تقدم رأت أغلبية اللجنة رفض الطعن ؛ وترجو المجلس الموافقة على رأيها وإعلان صحة نيابة حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم بيومي مذكور ؟

رئيس اللجنة

سليمان السيد سليمان

### نص الطعن الأول

حضرة صاحب السعادة الشيخ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

بمقتضى هذا ، وطبقاً للمادة ٥٧ من قانون رقم ١٤٨ سنة ١٩٣٥ ، أرفع طعناً في انتخاب حضرة الشيخ المحترم إبراهيم بيومي مذكور الذي أعلن انتخابه عضواً لمجلس الشيوخ عن دائرة الحوامدية الانتخابية ، وذلك للأسباب الآتية :

أولاً - لم يبلغ حضرة المنتخب المذكور سن الأربعين سنة التي نصت عليها المادة ٥٥ من قانون الانتخاب والمادة ٧٧ من الدستور ؛ لك أنه مقيد في دفتر قيد المواليد لناحية أبي النمرس مركز الجزيرة ؛ وتاريخ ميلاده الحقيقي يقع في أول أبريل سنة ١٩٠٢ كما هو ثابت من ادة الميلاد المرفقة بالحافطة المقدمة مع هذا . وعلى هذا تكون سنه في تاريخ انتخابه خمساً وثلاثين سنة وثلاثة أشهر وأحد عشر يوماً . أُنذرت المديرية بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٩٣٧ بإنذار رسمي على يد محضر أخطرها فيه بصورة شهادة ميلاده ؛ وصورة الإنذار مرفقة لفئة المقدمة مع هذا الطعن .

وقد حاول حضرة الدكتور إبراهيم بيومي أن يغير في هذا الواقع فتقدم إلى نيابة الجزيرة أثناء تحضير عملية الانتخاب بيلاغ ادعى فيه رغم قيده بدفتر المواليد بتاريخ أول أبريل سنة ١٩٠٢ إلا أنه في الواقع ولد قبل ذلك بخمس سنوات ، وأن ولادته وقعت في القاهرة

## مادة ٩٥ » ... ..

واستمر ذووه يقطنون القاهرة لسبب تفتى مرض وبأى في بلدتهم أبى النمرس حتى إذا عادوا في سنة ١٩٠٢ أجروا قيده . وقد شرعت النيابة في تحقيق هذه الوقائع على غرايتها فأتضح أن دفاتر قيد مواليد ناحية أبى النمرس تشتمل على عدة قيود عن أولاد الشيخ بيومى المذكور منها قيد ولده إبراهيم المذكور في أول أبريل سنة ١٩٠٢ ونمرة التطعيم الناجح ٩٢ ؛ وقيد ولده بيومى بيومى المذكور في ١٥ فبراير سنة ١٨٩٨ .

ثبت بهذا على وجه القطع أن عائلة الشيخ بيومى المذكور كانت موجودة فعلاً بناحية أبى النمرس في ١٥ فبراير سنة ١٨٩٨ عندما ولد بها بيومى بيومى المذكور ، وأجرت قيده فعلاً بدفاتر مواليدها في هذا التاريخ . فإذا صحت رواية الدكتور إبراهيم بيومى المذكور في جهة ولادته بمصر في تاريخ سابق على سنة ١٨٩٨ - ١٨٩٧ الذى يدعى به ، فقد عادت العائلة في سنة ١٨٩٨ حيث رزقت بالوليد الثانى وأجرت قيده . وكان للفهم من منطق هذه الحوادث أنها تنهز هذه الفرصة لقيد ابنها الآخر إبراهيم ، الذى يدعى أنه ولد قبل ذلك .

أما إذا قيل إن بيومى ولد أثناء الإقامة بمصر كما إبراهيم أخيه قام الاعتراض من جهة أخرى ، لأن قيد اسم بيومى في سنة ١٨٩٨ يدل على أن الولادة بمصر لم تمنع من قيده بدفاتر بلده في تاريخ ميلاده الصحيح .

والثابت من هذا أن الادعاء على سخافته الواضحة بكذبه الظاهر الذى لا سبيل إلى إثباته ، أو إلى نقض الأدلة على كذبه .

على أن الدكتور إبراهيم بيومى قد عرض في حياته إلى أعمال عديدة تستلزمه إلى إثبات السن الحقيقية ، فقد التحق بالمدارس ، ثم دخل الامتحانات العمومية ، ثم التحق بالوظائف ، ثم بالبعثة الحكومية إلى أوروبا ، وأخيراً التحق بهيئة تدريس الجامعة — وفى كل هذه الأدوار يلعب سن الرجل دوراً هاماً ؛ فهو في دور التحصيل قد يكون سبباً لعدم جواز الالتحاق بالمعاهد إذا زاد عن حد معين ، وفى دور التوظيف يقدر لمعرفة سن المعاش وأشياء أخرى . ولا نظن أن هذه الفرص المتعددة مرت على الدكتور إبراهيم بدون أن يصحح هذا الخطأ الذى جاء أخيراً يصححه في هذا الوقت . على أن مقدمه مستعد إذا أمر المجلس أن يقدم إثباتاً شفهياً من عديدين من الأعيان يشهدون بأن بيومى الثابت ميلاده في فبراير سنة ١٨٩٨ هو الأكبر ، لا إبراهيم المولود في سنة ١٩٠٢ .

اشتطت المادة ٥٥ من قانون الانتخاب والمادة ٧٨ من الدستور أن يكون عضو الشيوخ حائزاً لصفة من الصفات التى ذكرتها . وظاهر من أوراق الترشيح أن الدكتور إبراهيم المذكور دخل الانتخاب على أنه من الملاك الذين يؤدون ضريبة مائة وخمسين جنيهاً مصرياً سنوياً .

وتأييداً لهذا الزعم تقدم للمديرية بما يفيد أنه يملك أطيافاً زراعية يؤدى عنها هذه الضريبة ، وإذا بمستنداته عبارة عن مشروعات عقود عرفية صادرة إليه من تسعة من أخواته ووالدته ومن أفراد عائلته بمقادير مختلفة ، لا نفهم كيف وقع أنهم جميعاً فكروا في التصرف فيها في وقت واحد .

والذى يفهمه المطلع من هذا التصرف هو أنه عمل فقط لمناسبة الترشيح لمجلس الشيوخ ولسبب هذا الترشيح ؛ ولعله فوق ذلك تصرف صوري لا ينقل الملكية فيما بين المتعاقدين بالفعل ، وحيث إنه حتى لو أن الدكتور اشترى قبل الترشيح مباشرة هذا القدر وهو الآن لم تصدر له عقود ملكية صحيحة — لأن قانون التسجيل صريح في أن الملكية لا تنقل إلا بتسجيل العقود — لما صح له دخول الانتخاب ، لأن شرط نصاب معين من الضرائب مقصود به إثبات أن صاحبه توفرت له أسباب من الرخاء تسمح له باعتباره من أصحاب المصالح التى تمثل في مجلس الشيوخ ، وهو مجلس رقابة ومراجعة — وهذا لا يتوافر إلا فيمن ملك ووضع يده على الأطياف فعلاً ودفع الضريبة زمناً سابقاً على الانتخاب .

أما أن ترتب الملكية بهذا الشكل حالة ظاهرة الفساد ، لأنه لا يمكن الادعاء بأنه كان يدفع الأموال على عقارات لم تصبح ملكه إلى الآن .

وحيث إن عدم توفر أحد هذين الشرطين كاف للحكم بطلان الانتخاب .



بناء عليه

أقدم طعن هذا لمرضه على هيئة المجلس ، ومرفق به المستندات للزيدة له . وسأقدم مستندات أخرى جار الحصول عليها مع حفظ كافة الحقوق .

وتفضلوا سعادتك بقبول عظيم إجلالي ؟

٢١ يولييه سنة ١٩٣٧

الطاعن

محمد علي بسيوني

محكمة عابدين الأهلية

محضر تصديق نمرة ٢٩٧٢ سنة ١٩٣٧

إنه في يوم الخميس ٢٢ يوليو سنة ١٩٣٧ وقع أمامي بقلم الكتاب على الطعن باطنه محمد بك علي بسيوني الطاعن بشهادة الشاهدين اللوقين معنا على هذا المحضر ، ولذا لزم التصديق ؟

الشاهدان

عثمان لطفي ، محمد زكي

كاتب المحكمة  
(إمضاء)

نص الطعن الثاني

حضرة صاحب السعادة الشيخ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

بمقتضى هذا وطبقاً للمادة ٥٧ من قانون نمرة ١٤٨ سنة ١٩٣٥ أرفع طعناً في انتخاب حضرة الشيخ المحترم إبراهيم افندى مذكور الذى أعلن انتخابه في يوم ١٢ يولييه سنة ١٩٣٧ عضواً لمجلس الشيوخ عن دائرة الحوامدية الانتخابية وذلك للأسباب الآتية :

أولاً — استعملت الإدارة التدخل في حرية الانتخاب حتى إن رجالها كانوا يتصلون بعمد ومشايخ البلاد وينبهون عليهم بان يستعملوا سلطتهم مع الأهالي لانتخاب إبراهيم افندى مذكور مرشح الوفد ، ويقولون لهم إنه مرشح الحكومة أيضاً . وقد أرسل منافسه حضرة محمد بك علي بسيوني تلعرافاً بتاريخ ٥ يولييه سنة ١٩٣٧ إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الداخلية وحضرة صاحب السعادة وكيل الداخلية البرلمانى . وصورة التلعراف مرفقة بالحفاظة المقدمة مع هذا وفيه يشكو من تدخل الإدارة . وتلعرافاً آخر إلى حضرة صاحب العزة مدير الجيزة من محمد بك بسيوني أيضاً بتاريخ ٧ يولييه سنة ١٩٣٧ وهو نمرة ٥ من سنترال الجيزة وصورته مرفقة بالحفاظة .

ثانياً — في ٤ يولييه سنة ١٩٣٧ مر حضرة إبراهيم افندى مذكور مرشح الوفد ببلاد منى الأمير والحوامدية وعزب القابريقة ومعه عمدة العزيزية محمد دسوقي رشدان وآخرون وأخوته ومروا بهذه البلاد من الساعة ٤ مساءً إلى أن كانت الساعة الثامنة والنصف ، وكان هذا المرور مظاهرة كبيرة يتقدمها لابسو القمصان الزرقاء وكان عددهم يقرب من المائة ومعهم من الأولاد والرجال ما يقرب من الخمائة تقريباً فتوجهوا إلى ناحية الشيخ عثمان لأجل إرهابها لأنها أظهرت لهم قبل هذا عدم رضاها عن انتخاب إبراهيم افندى مذكور فتوجه إليها بالجند المذكورة ومر بها ونادوا بحياة مرشح الوفد وسقوط منافسه . ولما لم يجدوا أحداً يكلمهم تغيظوا وتركوا البلدة . ولمناسبة وجود محمد افندى شكرى بسيوني ومعه أعيان في البلدة أجرى حضرة إبراهيم افندى مذكور ومن معه من الأنصار تقديم بلاغ يدعون فيه ضرب واحد من الذين كانوا معهم لا يتجاوز الخمس عشرة سنة بأنه ضرب بطوبة من يد ابن العمدة وبتهريض محمد افندى شكرى بسيوني وقد قامت الإدارة والنيابة وجعلت للموضوع أهمية كبيرة جداً وقبضت على محمد افندى شكرى بسيوني ابن أخى المرشح المنافس لحضرته وابن عمدة أم خان سابقاً وابن عمدة الشيخ عثمان وأقارب المنافس محمد بك علي بسيوني المرشح الآخر وابن عمدة منى الأمير بدون جريمة مثبتة عليهم ومكثوا خمسة أيام بالسجن كالمجرمين وذلك إرهاباً لغيرهم وتأثيراً على الانتخاب وتحقيق القضية موجود بنبابة الجيزة .

ثالثاً — يوم ٧ يولييه سنة ١٩٣٧ استحضر مرشح الوفد إبراهيم افندى مذكور جملة فرق من لابسو القمصان الزرقاء ما يقرب من المائة والخمسين ومسلحين بالخناجر والمعصى الغليظة وطاقوا ببلاد الدائرة وكانوا يتنادون في الأهالي : لا تنتخبوا إلا إبراهيم افندى



## مادة ٩٥ » ..... «

مذكور ، وهذا أمر الوفد . وقد نظرت نمرة سيارة من سياراتهم نمرة ١٥٤ غربية . وقد أرسل جملة من أهالي دائرة الحوامدية تلعرافا من الحوامدية لحضرة مدير الجيزة يطلبون فيه منع هذه الفرق من المرور بالدائرة خوفا من الاصطدام بالأهالي . ولم يحصل منهم بل بالعكس صدرت الأوامر بالمحافظة عليهم ومرور العساكر والضباط وراءهم حتى مروا ببلاد الدائرة وينادون بالنداءات السابقة للذكورة قبل ، والتلعراف نمرة ١٢٢٠ وأرسل أيضاً حضرة محمد بك بسيوني تلعرافا نمرة ٢٢ من سنترال الجيزة بتاريخ ٧ يولييه سنة ١٩٣٧ إلى مدير الجيزة بالمعنى السابق بعد أن كله تليفونيا وصور التلعرافات مرفقة بالمحافظة طيه . وقد أُرهِبَت الأهالي لهذا العمل الذي لا يتفق مع حرية الانتخاب . وقد اجتهدت الإدارة جميعها خصوصاً حضرة مأمور الجيزة ومأمور الصف والحكدار والضباط لصالح مرشح الوفد ، وينهبون على العمدة وللشايخ إذا لم ينتخبوا مرشح الوفد ويستعملوا سلطتهم في هذا الانتخاب سيكون جزاؤهم الرفق .

هذا ما حصل ؟ وما ذكرناه هو قليل من كثير ؟ وذلك قبل الانتخاب .

أما ما حصل يوم الانتخاب فهو ما لا يحصى ولا حصل في أي عهد .

أولاً — لجنة زاوية أبو مسلم : لم يحضر فيها للانتخاب أكثر من المائة والحسين ناخباً أو مائتين على أكثر تقدير ولكن الرسميات ذكرت عدد سبعة وتسعة وخمسين . أطلب استحضار كشوفات البلدة التي كانت مع اللجنة والتحقيق مع الناخبين وسؤالهم هل حضروا أم لم يحضروا لأنني أعرف أنا من موجودين بمصر ولم يحضروا الانتخاب وتأثر أمام أسمائهم أنهم انتخبوا .

ثانياً — لجنة دائرة ترسا : ما حصل بلجنة زاوية أبو مسلم حصل بها . وأطلب التحقيق فيها أيضاً .

ثالثاً — لجنة دائرة شبرامنت : حصل بها ما حصل بالدوائر السابقة . وأطلب التحقيق فيها أيضاً .

رابعاً — لجنة دائرة أبو النخس : حضر بها ستائة ناخب على أكثر تقدير . ومع كل ما ورد في الرسميات ألف ومائة وثمانية وسبعون ناخباً كأنها حضرت بأجمعها تقريباً وهذا غير معقول لأنها في انتخاب سنة ١٩٣٦ لم يحضر منها أكثر من سبعة ناخب في الوقت الذي كان ينتخبون فيه بيومي بك مذكور والد الدكتور إبراهيم الذي كان طبعاً أكثر احتراماً عند أهل بلده من الدكتور . أرجو تحقيقها أيضاً مع ملاحظة أنني أطلب من لجنة الطعون استحضار نتيجة انتخاب مايو سنة ١٩٣٦ في هذه الدوائر الأربع ومضاهاتها على انتخاب سنة ١٩٣٧ .

خامساً — حصل يوم الانتخاب بلجنة المرازيق أن أهالي منشاة دهشور — وكانوا يزيدون على السبعة ناخب — لما رأى رئيس القوة واللجنة أنهم ينتخبون محمد بك بسيوني فقد تحرش بهم الكونستابل ومن معه من العساكر ، وطردهم وأدخلوا أهالي المرازيق وحرص عليهم أهالي المرازيق والأولاد يضربونهم بالطوب وأعلن رئيس القوة نائب العمدة بأنه موقوف . بإزاء هذا الضغط من الإدارة ومن أهالي المرازيق انصرفوا مرتين بدون أن ينتخبوا . وقد اتصل حضرة محمد بك بسيوني الساعة الثانية بعد الظهر بسعادة مدير الجيزة تليفونيا وشكاه بأن يعمل اللازم لحضور أهالي منشاة دهشور وتمكينهم من الانتخاب ومسدّد الوقت الكافي لأجل أن يتمكنوا من الحضور لإعطاء أصواتهم . وأرسل أيضاً تلعرافاً لسعادة المدير وحضرة رئيس اللجنة العامة بالحوامدية فلم يتخذوا أي إجراء بشأن تمكينهم من الانتخاب . والتلعراف المرسل للمدير نمرة ٢ ولرئيس اللجنة نمرة ١ من محطة المرازيق ؛ وصور التلعرافات مرفقة بالمحافظة .

سادساً — لجنة دائرة مزغونة : لم تبدأ عملها إلا في الساعة العاشرة والنصف . ولما رأت أن الانتخاب لصالح محمد بك بسيوني في هذه اللجنة تباطأت في عملها حتى أنها لم تأخذ أكثر من تسعين ناخباً لغاية الساعة الواحدة بعد الظهر واستراحت للغداء لغاية الساعة الثالثة ثم استأنفت عملها بعد ذلك . وكانت كلما دخل عليها ناخب تقول هات نمرتك لأنني لم أكن مكلفة بالبحث ، وبهذا عطلت الناخبين حتى جاءت الساعة الخامسة والناخبون كانوا سينصرفون بسبب عدم بحث اللجنة عن أسمائهم بالكشف الذي كان معها . وكان أقارب مرشح الوفد وأخواته وأنصاره يجتمعون بالناخبين داخل اللجنة وخارجها وهم لم يكونوا ناخبين باللجنة وكانت الإدارة تحاييهم وتنفذ لهم ما يريدون . أما من كان من أنصار محمد بك بسيوني فيطردون بعيداً عن اللجنة وكان من يدخل لانتخاب إبراهيم افندي مذكور يوجد اسمه حالا بالكشف لاهتمام اللجنة بالبحث عنه .

سابعاً — حصل في لجنة دائرة دهشور أن للدعوى لثي إمام منسى ، من أنصار إبراهيم افندي مذكور ، كان يدفع إلى عبد اللطيف



هم وإبراهيم سعد همام تقوداً لأجل أن ينتخبوا إبراهيم افندي مذكور ، فاعترض عليهم حسن علي دله فضربه ليثي المذكور بعصا غليظة أحدث بأصابع يده اليمنى كسراً وعمل له محضر تحقيق بنقطة مزعومة وما زال تحت العلاج بقصر العيني .

ثامناً — لجنة دائرة برنشت : جاءت القوة . ولما رأت أن ناخبها سينتخبون محمد بك بسيوني أضررت القوة العمدة والخبراء وأودعهم داخل كردون من العساكر بحجة أن الخبراء يحرضون الناخبين لانتخاب محمد بك بسيوني . وهذا العمل أثر في نتيجة الانتخاب ومنع من الناخبين أكثر من ستائة ناخب ، وذلك لما رأى الناخبون الضغط والشدة امتنعوا عن الحضور .

تاسعاً — لجنة دائرة الشناب : كان رئيس القوة ينبه على العمدة والمشايخ وعلى الناخبين علناً بانتخاب إبراهيم افندي مذكور مرشح الوفد ، وإلا كان جزاء العمدة والمشايخ الرف .

عاشراً — لجنة دائرة العزيزية : استعمل عمدتها محمد دسوقي رشدان ووالده إبراهيم دسوقي رشدان بك كل أنواع العنف والشدة والإرهاب وضرب الناخبين والتهور بدخول أشخاص بأسماء آخرين وضبط منهم اثنا عشر صدفة لوجود واحد اسمه عبد النعم عبد الحافظ حماد داخل اللجنة ويعرف أشخاص الناخبين فنبه رئيس اللجنة وضبطهم وفيه تحقيق في نيابة الجيزة بهذا الخصوص وبخصوص إهانة الناخبين وذكر رسمياً أن من حضر من الناخبين ثمانمائة وأربعون ناخباً ، والحقيقة لم يحضر اللجنة ولا مائتا ناخب وأنهم أدخلوا اخين لم يحضروا مطلقاً للانتخاب وأطلب حضور كشف ناخب هذه الدوائر والتحقيق فيها وعند التحقيق ستظهر للجنة فضائح تقشع عنها الأبدان وأطلب أيضاً الاطلاع على تحقيق نيابة الجيزة في هذه اللجنة وكان العمدة ووالده داخل اللجنة وكل من سينتخب محمد بك بسيوني يعطى العمدة إشارة للواقفين أمام اللجنة استحضروهم العمدة لهذا الغرض فيعصبون الرجال ويضربونهم وكل هذا مثبت بالتحقيق قد أرسل على افندي على سلامه من ناخب هذه البلدة تلغرافين لرئيس لجنة الحوامدية العامة ولجنة العزيزية يطلب منع وجود العمدة للجنة وتمكين ناخب عزب الفابريكة بدخول الانتخاب لأنهم كانوا ممنوعين من الدخول لأنهم من أنصار محمد بك بسيوني .

أحد عشر — لجنة دائرة البدرشين ( ١٣ ) : حضر الشيخ عبده البرتقالى البدرشين الساعة الرابعة والنصف من صباح يوم لاتنخاب إلى الشيخ سيد حماد الذى كان عضواً منتخباً باللجنة المذكورة عن محمد بك بسيوني وأخذه إلى الجيزة حتى انتهت عملية انتخاب اللجنة فأصبحت هذه اللجنة لا وجود لممثلين فيها عن محمد بك بسيوني وقد أثر هذا في الناخبين .

اثنا عشر — لجنة البدرشين ( ١٤ ) : كان عمدة البدرشين عبد الفتاح الدالى وأخوه أحمد أفندي الدالى وعكاشه افندي الدالى الأستاذ محمد افندي فرج الدالى وعبد الحافظ أفندي الدالى والصراف وباقي عائلة الدالى موجودين داخل اللجنة يأخذون الناخبين واحداً بعد واحد وينبهون عليهم بانتخاب إبراهيم افندي مذكور . ومن كان يكتب من الناخبين يقولون إحنا شايفين ما تكتب وكان شيخ على سيد جبه الممثل لحضرة محمد بك بسيوني في هذه اللجنة يحتج على هذا التصرف ويطلب من اللجنة إثباته فتعده بإثبات ما يطلب ، آخر الانتخاب وأخيراً اضطر أن يجبر أخاه أحمد سيد جبه بعمل تلغراف بإثبات هذا التدخل وفي آخر عملية الانتخاب لم تقبل اللجنة بات احتجاجه فامتنع عن التوقيع على محضر الانتخاب وقد أرسل تلغرافاً للجنة العامة بالحوامدية في صباح ١٢ / ٧ / ١٩٣٧ يجبرها به بما حصل وصورة التلغراف مرفقة طيه وحصل تحقيق بنبابة الجيزة مازال بها للآن نرجو طلبه والاطلاع عليه .

ثالث عشر — لجنة دائرة طموه : كان يحضر بها الشيخ عبده البرتقالى النائب وكان يهدد العمدة بالرفق والأهالى بالسجن إذا ينتخبوا مرشح الوفد ويتواجد مع الناخبين ويدخلهم بيده . وقد احتج أعضاء اللجنة على هذا وطلبوا إثباته في المحضر ولكن الرئيس يقبل أن يثبتته .

رابع عشر — كان الشيخ عبده البرتقالى المذكور يستعمل هذه الحطة في كل اللجان ويجلس في اللجنة وهو لم يكن ناخباً في هذه الدائرة جميعها .

خامس عشر — رئيس لجنة الحوامدية العامة عندما رأى الشيخ عبده البرتقالى المذكور تكرر حضوره في اللجنة قد أثبتتها في نشر الانتخاب ، كل هذا أثر في عملية الانتخاب .

سادس عشر — لجنة دائرة المنيا والشرقا : لما رأى حضرة مأمور المركز أن أهالى بلدة طرخان سينتخبون محمد بك بسيوني بأن العمدة بألفاظ جارحة أمام الأهالى وأخذه في سيارته وأودعه في نقطة بوليس الأخصاص وأمر بدخول أهالى المنيا والشرقا وطرد

مادة ٩٥ » ... ..

أهالى الأخصاص وكل هذا حصل منه تأثير في الانتخاب حتى إن من كان يريد انتخاب بسيونى بك انصرف خوفاً من الإهانة . والدليل على ذلك أن ناخبى هذه الدائرة يزيدون على الألف والمائتى ناخب ولم يرد في الانتخاب أكثر من مائتين وستة وستين ناخباً .

سابع عشر — لجنة الأخصاص : لما وجد ناخبىها حضرة مأمور الصف سينتخبون محمد بك بسيونى لأن هذه البلدة تعتبر كبلد محمد بك بسيونى لوجود أطيانه ومصالحه وأصهاره بها فاستعمل حضرة المأمور معهم كل الشدة وحجز عمدة غمازه ومشايخ الأخصاص داخل النقطة وطرد كل أنصار محمد بك بسيونى من أمام اللجنة فأثر هذا على الناخبين وانصرف منهم أكثر من خمسمائة ناخب خوفاً من الإهانة والضرب .

ثامن عشر — لجنة دائرة سقارة : يوجد بهذه البلدة عائلتان كبيرتان متخاصمتان فكانت عائلة الحمزاوى تناصر إبراهيم افندى مدكور وكانت واقفة باللجنة تدخل من كان سينتخب إبراهيم افندى مدكور وتتحرش بالعائلة الأخرى لأجل الاصطدام بها . ولما كانت العائلة الثانية منها العمدة غمراً من الاصطدام ولأن القوة لم تمنع عائلة الحمزاوى من اللجنة بعد أن انتخب فقد منعت أنصار محمد بك بسيونى من دخولهم الانتخاب حتى حضر محمد بك بسيونى اللجنة الساعة الواحدة بعد الظهر وأدخل ناخبين من أنصاره وترك اللجنة واتصل بسعادة مدير الجيزة تليفونيا يتطلب منع عائلة الحمزاوى من التحرش بأنصاره ومنعهم من الدخول لإعطاء أصواتهم فما كان من المدير إلا أنه لم يعمل شيئاً بل أخطر النيابة بهذه الإشارة تليفونيا . والغريب في هذا أن الانتخاب مر بهذا الضغط والتأثير الغريب والنيابة تطلب محمد بك بسيونى يوم ٢٢ يولييه سنة ١٩٣٧ لتسأله عن تظلمه بعد الانتخاب بأحد عشر يوماً . وهذه الدائرة بها ألف وأربعمائة ناخب ولم يحضر منها إلا أربعمائة ناخب بسبب هذا الضغط .

#### بناء عليه

كل هذه العوامل المذكورة الغير طبيعية تجعل الانتخاب باطلا لما استعمل فيه من أعمال القسوة والعنف والإرهاب من الإدارة التى استعملت كل ما فى وسعها لنجاح مرشح الوفد إبراهيم افندى مدكور لأنها تعتبر أن مرشح الوفد هو مرشح الحكومة . فإذا لم ينجح فيخشون على وظائفهم — هذا هو اعتقادهم الراسخ فى أذهانهم وما استعمله مرشح الوفد من حضور لابسى القمصان الزرقاء الذين مروا ببلاد الدائرة ينادون أنهم مرسلون من قبل الوفد وينادون فى الناخبين بانتخاب مرشح الوفد .

#### كل هذه الأسباب

تجعل انتخاب الشيخ المحترم إبراهيم افندى مدكور باطلا يجب إلغاؤه وخلو دائرة الحوامدية للشيوخ للأسباب المذكورة ، مع طلب التحقيق فى كل ما ذكر . ومرفق به صور من المستندات للثبوت لطفى ؛ وسأرسل للمجلس كل ما أتوصل عليه من مستندات مع حفظ كافة الحقوق .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام	المقرر
الشاهدان	فهم جرجس
محمد زكى	ناخب فى الأخصاص
عبد الحميد محمد	مركز الصف ، جيزة

#### محكمة عابدين الأهلية

محضر تصديق نمرة ٢٩٩٠ سنة ١٩٣٧

إنه فى يوم السبت ٢٤ يولييه سنة ١٩٣٧ وقع على الطعن عالىة للكون من عشر صفحات والمقرر فهم افندى جرجس بشهادة الشاهدين للوقفين عالىة ، ولذا لزم التصديق .

كاتب المحكمة

(إمضاء)



### تقرير لجنة اللائحة الداخلية والطعون

عن الطعنين التقديمين في انتخاب حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم بيومي مذكور  
تأجيله إلى الجلسة المقبلة مع إخطار حضرة الشيخ المحترم بأن المجلس سيصدر قراراً نهائياً في الجلسة المذكورة

( المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن الرافعي بك ) .

الرئيس — هل حضرة الشيخ المحترم للطعون في انتخابه موجود ؟

( تودى على حضرته فتبين أنه غير موجود ) .

الرئيس — إذن يؤجل نظر تقرير اللجنة طبقاً للفقرة الثانية من المادة الخامسة من اللائحة الداخلية .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — لاحظت أن حضرة العضو للطعون فيه كان موجوداً ، فما هو حق المجلس إذا امتنع العضو للطعون في انتخابه عن الحضور ؟ إن هذا الطعن تقدم في يولييه سنة ١٩٣٧ ونحن الآن في سنة ١٩٤٠ ، فهل بعد هذا يؤجل النظر فيه لتغيب الطعون في انتخابه ؟

الرئيس — إذا لم يحضر حضرة العضو للطعون فيه في الجلسة التالية يقرر المجلس ما يراه . والآن هل توافقون حضراتكم على تأجيل نظر تقرير اللجنة إلى الجلسة المقبلة مع إخطار حضرة الشيخ المحترم للطعون فيه بأن المجلس سيتخذ قراراً نهائياً في الجلسة المذكورة سواء أكان حاضراً أم غائبا ؟  
( موافقة ) .

( في ١٢ فبراير سنة ١٩٤٠ ) .

### تقرير لجنة اللائحة الداخلية والطعون

عن الطعنين التقديمين في انتخاب حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم بيومي مذكور  
إعادته إلى اللجنة بناء على طلب رئيسها

( المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن الرافعي بك ) .

الرئيس — لقد طلب حضرة الشيخ المحترم رئيس لجنة اللائحة الداخلية والطعون إعادة هذا التقرير إلى اللجنة ، فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( في ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٠ ) .

( جلسة ٢٢ أبريل سنة ١٩٤٠ )

### تقرير لجنة اللائحة الداخلية والطعون

عن الطعنين التقديمين في انتخاب حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم بيومي مذكور

( المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن الرافعي بك ) .

أعادت اللجنة بحث هذين الطعنين تنفيذاً لقرار المجلس الصادر بجلسته للنقطة في يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٠ بإعادة تقرير اللجنة الذي سبق أن رفعته عنهما .

قدم هذان الطعنان في اليعاد القانوني ، ومن يجوز لهم تقديمهما طبقاً للمادة ٥٧ من قانون الانتخاب ، فهما مقبولان شكلاً .

أما من حيث الموضوع فإن أسباب هذين الطعنين تنحصر في أوجه ثلاثة :

مادة ٩٥ » ... .. «

أولاً — أن حضرة العضو للطعون في انتخابه لم يبلغ السن القانونية ، أى أربعين سنة ميلادية كاملة .  
ثانياً — أن حضرة العضو للطعون في انتخابه لا يتوافر فيه شرط النصاب للمالى ، أى أنه ليس من « طبقة الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيهاً مصرياً في العام » .  
ثالثاً — حصول مخالفات في إجراءات الانتخاب من شأنها — لو صحت — أن تجعل الانتخاب باطلا .  
وقد بحثت اللجنة هذه الأوجه الثلاثة واقتضت بأن حضرة العضو للطعون في انتخابه متوافرة فيه الشروط القانونية وأن إجراءات الانتخاب صحيحة ولذلك قررت بالإجماع رفض الطعنين وترجو من المجلس الموافقة على رأيها وإعلان صحة نيابة حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم بيومى المذكور ؟

رئيس اللجنة  
سليمان السيد سليمان

### تقرير لجنة اللائحة الداخلية والطعون

عن الطعنين التقديمين في انتخاب حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم بيومى المذكور  
سبق إخطار العضو للطعون فيه والمطلوب إلغاء انتخابه وفقاً لحكم المادة الخامسة من اللائحة لا يمنع من وجوب إعادة إخطاره  
إذا غاب عند نظر التقرير مادام قد حضر في الجلسة التى دعى إليها ولم ينظر فيها التقرير — تأجيله أسبوعاً  
مع إخطار حضرة الشيخ المحترم بأن التقرير سينظر سواء حضر حضرته أو لم يحضر

الرئيس — هل حضرة الزميل المحترم الدكتور إبراهيم بيومى المذكور موجود بالجلسة ؟  
( نودى على حضرته فتبين أنه غير موجود ) .  
الرئيس — هل يوجد من بين حضرات الأعضاء من يطلب إلغاء الانتخاب ؟  
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — نعم ، ولقد أجل التقرير عدة مرات لتغيب حضرة الزميل المحترم عند النظر في الطعن . ومن بين حضرات الأعضاء من يرى قبول الطعن .  
وإنى لأرى حضرته في الجلسة أنا وغيرى من حضرات الأعضاء . فإذا ما ابتدأنا في نظر تقرير اللجنة عن طعنه انسحب منها .  
وبهذه الوسيلة يؤجل النظر في تقرير اللجنة دون فصل في الطعن ، مع العلم بأن هذا الطعن مضى عليه نحو ثلاث سنوات وهو مقدم للمجلس ولم يفصل فيه .  
الرئيس — سبق أن تغيب حضرة الزميل المحترم عند نظر الطعن فأجل نظره تطبيقاً لحكم المادة الخامسة من اللائحة الداخلية وكذلك حكم المادة السادسة منها . وأخطر حضرته بأن المجلس سينظر بجملة كذا في تقرير اللجنة عن الطعن فيه ، سواء أكان حاضراً أم غائباً . وفي الجلسة المحددة لنظر التقرير حضر الزميل . ولكن أجل المجلس النظر في التقرير لأربعة أسابيع .  
ولاشك في أن حضوره في هذه الجلسة المحددة لنظر الطعن يجب غيابه السابق .  
والآن تبين أن حضرة الزميل غير موجود ، فنحن أمام حالة جديدة .  
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — لقد كان حضرته موجوداً الآن بالجلسة . ولورجع حضرة الرئيس إلى تسجيل أسماء حضرات الأعضاء في مستهل الجلسة لتبين له أنه كان من الحاضرين ، لا الغائبين .  
الرئيس — نحن الآن أمام حالة جديدة . فقد تخلل جلسة الليلة ، والجلسة التى أجل فيها نظر التقرير بسبب غيابه ، جلسة أخرى كان حضرة الزميل للطعون فيه حاضراً فيها . والمجلس هو الذى رأى تأجيل النظر لأربعة أسابيع . فالحالة في هذه الجلسة جيت ماقبلها ، وأصبحنا بذلك أمام حالة جديدة .  
فإن رأيتم حضراتكم — تطبيقاً لحكم اللائحة في مادتها الخامسة — أجل النظر في هذا التقرير للأسبوع المقبل ، على أن يخطر حضرته بأن المجلس سينظر في الطعن سواء أكان حاضراً أم كان غائباً .



حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — لا اعتراض لي على التأجيل لأسبوع أو غير أسبوع ، إنما أردت أن أعترض على سبب التأجيل من حيث البدء . وما أردت أن أتكلم إلا عن تطبيق قانوني ، هو : هل يكون تخلف حضرة الزميل المطعون فيه عن الجلسة دائماً أثناء شروع المجلس في نظر الطعن سبباً قانونياً في تأجيل النظر فيه ؟

الرئيس — لقد ثبت أن حضرة الزميل كان موجوداً بالجلسة عندما قرّر المجلس تأجيل النظر في التقرير لأربعة أسابيع .  
والآن أرى التأجيل لأسبوع وإخطار حضرته بذلك على أن ينظر المجلس في الطعن ، سواء أكان حضرة الزميل حاضراً أم غائباً .  
حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك — إنصافاً للحقيقة أرى للواقعة على التأجيل لأن حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك كان يريد أن يناقش في تقرير اللجنة ، وهو غائب الآن ، فالصلحة تقضى بالتأجيل حتى يحضر .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تأجيل النظر في تقرير اللجنة لأسبوع وإخطار حضرة الزميل المطعون فيه بأن المجلس سينظر في جلسة يوم الاثنين المقبل في تقرير اللجنة سواء أكان حضرته غائباً أم حاضراً ؟  
( موافقة ) .

( في ٨ أبريل سنة ١٩٤٠ ) .

#### تقرير لجنة اللائحة الداخلية والطعون

عن الطعنين المقدمين في انتخاب حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم بيومي مذكور  
استمرار المناقشة في التقرير إلى الجلسة المقبلة

( المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن الرافعي بك ) .

الرئيس — وزع التقرير على حضراتكم وسيتولى حضرة المقرر شرح الموضوع .  
المقرر — حضرات الزملاء المحترمين :

أعرض على حضراتكم أوجه الطعن لكي تتبينوا أن لجنة اللائحة الداخلية والطعون كانت على حق في تقريرها رفض هذا الطعن .  
تلخص أوجه الطعن في ثلاث مسائل : الأولى أن حضرة العضو المطعون فيه لم يبلغ السن القانونية ، وهي أربعون سنة ؛ والمسألة الثانية أنه لا يدفع الضريبة المقررة في الدستور ، وقدرها ١٥٠ ج . م في السنة ؛ والمسألة الثالثة أنه وقت مخالقات أثناء عملية الانتخاب تدعو إلى بطلان هذه العملية .

وقد بحثت اللجنة في هذه المسائل الثلاث . وسمحوا لي أن أبدأ بالمسألة الأخيرة لأنها أقل المسائل أهمية ؛ وأثنى بالمسألة الثانية ؛ ثم أعرض للمسألة الأولى ، وهي التي تحتاج إلى نظر وشرح .

ففيما يتعلق بالوجه الثالث — وهو وقوع مخالقات في إجراءات الانتخاب — رأت اللجنة أن هذا الزعم لم يؤيد بأي دليل ، وأنها لا تعدو أن تكون مطاعن لا أساس لها من الواقع والصحة ، وأنها توجه في كل انتخاب يحصل ، فصرفت النظر عنها ، ورأت أنها لا تحتاج إلى بحث ؛ وانفق في ذلك رأي الأغلبية والأقلية .

وأما فيما يختص بالوجه الثاني — وهو أن حضرة العضو للطعون في انتخابه لا يتوافر فيه شرط النصاب المالي المقرر في الدستور — فقد بحثت اللجنة في ملكيته وما يؤديه من الضرائب وقدم حضرته عقوداً مسجلة عن جزء من الأطنان التي يمتلكها ويؤدي عنها فعلاً ضريبة قدرها ستون جنياً سنوياً . وقدم أيضاً عقوداً أخرى صادرة من البائعين له ، بعضها غير مسجل ولكنه قدمها قبل الانتخاب لأنه قدمها إلى لجنة الترشيع وقال إن السبب في عدم تسجيلها يرجع إلى أن بعضها صادر من أشخاص مشتركين في التكليف ، فتسجيل هذه العقود استلزم إجراءات لم تكن قد تمت قبل يوم الانتخاب وقدم فعلاً شهادتين من العمدة والصراف والمأذون في البلاد التي تقع فيها الأطنان وهاتان الشهادتان تدلان على أنه يؤدي الضريبة عن هذه الأطنان ومقدارها ٦٩ جنياً في الشهادة الأولى و ٢٧ جنياً في الشهادة الثانية



## مادة ٩٥ د ... ..

فيكون مجموع ما يؤديه حضرة العضو المطعون في انتخابه من الضرائب في العام أكثر من ١٥٠ جنيا في السنة ، وهو النصاب المالى الذى يجب أن يتوافر في العضو .

وقد بحثت اللجنة فيما إذا كانت العقود غير المسجلة تصح أن تكون أساساً للملكية أو لا . وانتهت إلى رأى يؤيده إجماع القضاء وهو أن العقود غير المسجلة لا تختلف عن المسجلة في أنها تنقل للملكية إلا في أمر واحد وهو أن نقل الملكية يتراخى إلى أن يتم تسجيل العقد . ولكن أحكام القضاء مطردة على أن العقود غير المسجلة تؤدي إلى نقل الملكية وإلى التزام البائع بنقلها إلى المشتري بحيث إنه إذا امتنع بحكم عليه قضائياً بالتنفيذ . وارتكبت اللجنة إلى الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف الدالة على أن العقود غير المسجلة تؤدي إلى نقل الملكية ويلزم البائع بنقلها بحكم القضاء .

وحيث إنه لم يقدم طعن في صحة هذه العقود فهي إذن صحيحة ولا مطعن فيها ودليل على أن حضرة العضو يمتلك المقدار الوارد فيها . فالوجه الثانى من أوجه الطعن لا يحتاج إلى جدل ، فالأصل في العقود الصحة ؛ وما دام لم يطعن فيها بالصورية فهي صحيحة .

أما فيما يختص بالوجه الأول ، وهو أن حضرة العضو المطعون في انتخابه لم يبلغ السن القانونية ، فهذا يستحق أن يكون موضع نظر . يقول مقدم الطعن إن حضرة العضو ولد في ٢ أبريل سنة ١٩٠٢ ؛ وقدم شهادة ميلاد تدل على أنه ولد في بلدة أبي النمرس في ٢ أبريل سنة ١٩٠٢ . ويقول حضرة العضو المطعون فيه إن هذه الشهادة لم تحرر في السنة التى ولد فيها لأنه لما تفشى مرض الجدري في البلدة التى ولد فيها تزح والده وأسرتهم إلى القاهرة ومكثوا فيها وقتاً طويلاً فلما عادوا إلى البلدة في سنة ١٩٠٢ تحررت هذه الشهادة باعتبار أنه ولد في سنة ١٩٠٢ والواقع أنه ولد في فبراير سنة ١٨٩٧ ، وأرجو الانتباه إلى هذه النقطة .

وقد قدم حضرة العضو المطعون في انتخابه شكوى إلى النيابة يقول فيها : إنه وإن كان قد قيد في دفتر مواليد بلدة أبي النمرس في أبريل سنة ١٩٠٢ إلا أنه ولد في الواقع في فبراير سنة ١٨٩٧ ، وطلب من النيابة تحقيق هذا الموضوع وسماع أقوال الشهود لكي يمكن رفع قضية بهذا التصحيح ، وقدم هذا الطلب قبل إجراء الانتخابات . وقد بحثت النيابة وحقت الشكوى وسمعت أقوال الشهود ، وكلهم بمن لهم مراكز اجتماعية محترمة ، سواء أ كانوا من أقاربه أم من غيرهم ، ومنهم أستاذ في كلية الشريعة ، أى رجل له كرامته ، فقرروا جميعاً أن حضرة العضو ولد في فبراير سنة ١٨٩٧ .

استعرضت لجنة الطعون كل هذه الوقائع واطلعت على ملف النيابة ، كما اطلعت على أقوال الشهود ، فاقترنت بصحة أقوالهم وبأن حضرة ولد في فبراير سنة ١٨٩٧ ، ووضعت تقريرها الأول في الدور الأسبق ولكنه لم ينظر في ذلك الدور ، فأعادت اللجنة نظر الطعن في هذه الدورة وقررت رفض الطعن بناء على ما ثبت لها من أن حضرة العضو المطعون فيه ولد في فبراير سنة ١٨٩٧ ، وكان قرارها بإجماع آراء الحاضرين .

هناك ظرف أرى لزماً على أن أفضى به إلى حضراتكم لكي أكون بقدر الاستطاعة أميناً في عرض الوقائع ، سواء أ كانت لمصلحة العضو أم في غير مصلحته . لقد رفع حضرة دعوى أمام محكمة الموسيقى طلب فيها تصحيح قيد اسمه في دفتر المواليد وبين قوسين ؛ أقول إن حضرة كان مخطئاً في رفع هذه الدعوى لأنه لم يكن في حاجة إلى ذلك ، لأن التقاليد المتبعة في المجالس النيابية تقضى بأن المجالس لا تعلق قراراتها فيما يختص بالطعون على أحكام القضاء ، وسأعود إلى هذه النقطة مرة ثانية .

نظرت الدعوى أمام محكمة الموسيقى فرأى حضرة القاضي — كما جاء في حكمه — أن التحقيق الذى أجرته النيابة لا يكفي لإجراء التصحيح المطلوب في دفتر قيد المواليد وقضى برفض الدعوى . فلما أعيد الطعن إلى اللجنة في هذه الدورة بحثت في هل يقيد الحكم اللجنة والمجلس في الأخذ به وانتهت أولاً بأغلبية ، ثم ثانياً بإجماع الحاضرين إلى رفض الطعن ، وإلى أن هذا الحكم لا يقيد اللجنة ولا المجلس ، واللجنة أن تجري تحقيقاً في هذا الموضوع ؛ فإذا ثبت لها أن حضرة ولد في فبراير سنة ١٨٩٧ فلها أن تقضى بصحة انتخابه بالرغم من حكم المحكمة .

قد يسأل من يقول بهذه النظرية : كيف يمكن للمجلس أن يتخطى حكم القضاء ؟

وهذه هي النقطة التى أريد أن أطمئن ضامركم إليها . إتنا لم نتخط فيها الأحكام الدستورية .

فإذا رجعنا إلى الدستور لا نجد نصاً يلزم المجلس بأن يتقيد بحكم القضاء في هذا الموضوع .

مادة ٩٥ » ... .. «

الرئيس — أظن أن مبدأ فصل السلطات يجعل المسألة ظاهرة ، فالمجلس ألا يتقيد بالحكم ، كما أن له أن يستند إلى الأسباب الواردة به .

للقرر — إذن هذا الحق متروك لسلطة المجلس ، فقد نص الدستور في المادة ٩٥ على أن « يختص كل مجلس بالفصل في صحة نيابة أعضائه » .

وقد توسع قانون الانتخاب في بيان سلطة المجلس في هذا الصدد فنص في المادة ٥٧ منه على أن « كل مجلس يختص وحده بالفصل في صحة نيابة أعضائه ، وهو للرجع الأعلى في ذلك » .

وواضح من هذا أن المجلس هو للرجع الوحيد الأعلى في ذلك ، بحيث إذا صدر قرار من جهة إدارية أو حكم من جهة قضائية ، فالمجلس لا يتقيد بهذا أو بذاك ؛ فإذا عرض علينا طعن من الطعون فنحن لا نحكم فيه باعتبار أننا محكمة قضائية نحكم طبقاً لأحكام قانون الرافعات أو القانون المدني ، وإنما نحن محكمة دستورية ، وبعبارة أخرى محكمة قريبة الشبه بهيئة المحلفين ؛ ومن المقرر أن هيئة المحلفين لا تتقيد بأوضاع مخصوصة ، سواء أ كانت في القانون المدني ، أم في قانون الرافعات ، أم تحقيق الجنايات ، أم غيرها من القوانين ؛ وإذا كان حكم القاضي المدني لا يقيد القاضي الجنائي ، وحكم القاضي الجنائي لا يقيد القاضي المدني ، فمن باب أولى أن حكم القاضي المدني لا يقيد مجلس الشيوخ . فإذا حكم مدنياً بترور عقد ملكية للقاضي الجنائي ألا يأخذ بهذا الحكم وله أن يحكم بصحة هذا العقد ؛ ومن باب أولى إذا عرض علينا حكم من القاضي المدني فالمجلس لا يتقيد به ؛ وكل ما هنالك أنه يعتبر دليلاً للمجلس أن يقدره ، فإذا اقتنع أخذ به ، وإذا لم يقتنع أهمله .

وزيادة في الاطمئنان إلى أن موقف اللجنة سليم ، وإلى أننا لا نريد إلا أن نضع تقاليد نسير عليها ، راجعت تقاليد المجالس الأخرى فتبينت أن هذه القاعدة هي المتبعة . وأعتقد أن حضراتكم تعلمون أن أهم مرجع دستوري في هذا الموضوع هو كتاب الأستاذ أوجين بير في الأوضاع البرلمانية ، وقد كان جنابه سكرتيراً عاماً لمجلس النواب الفرنسي لمدة أربعين سنة ، وهو حجة في هذا الموضوع — فماذا قال في هذه المسألة بالذات ؟

يقول في الصفحة ٤٠٦ ،قرة ٣٦٠ من كتابه :

« إن المجلس يعتبر في مسائل الطعون هيئة محلفين مطلقة السلطة <sup>(١)</sup> . وقال أيضاً — وأرجو أن تلقوا بالا لما أقول — إن مجلس الشيوخ في فرنسا قرّر أن له حق إعلان صحة الانتخاب دون أن ينتظر تحقيقاً قضائياً أو حكماً قضائياً عن أمر يتعلق بالانتخاب . وقرّر ذلك أيضاً مجلس النواب في بلجيكا — كما جاء في كتابه أيضاً أنه في سنة ١٨٤٨ أعلن مجلس نواب فرنسا صحة انتخاب نائبين من أسرة بونابرت مع صراحة القانون في عدم جواز انتخاب أحد من أفراد هذه الأسرة استناداً إلى أن القانون لا يصح أن يكون عقبة دون حق الاقتراع العام . كما رأى أوجين بير في صفحة ٤١٢ أن للمجلس سلطة عليا في تحقيق صحة نيابة أعضائه دون أن يتقيد بالأحكام القضائية ولا بنصوص القانون . فإذا رأى المجلس ، دون أن يبدى أسباباً ، أن عضواً انتخب — ولو كان صدر ضده حكم يفقده حقوقه السياسية ، ولكنه جدير بأن يمثل مواطنيه — فله أن يقرر ذلك . وإلى حضراتكم النص الفرنسي <sup>(٢)</sup> : ... ..

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — كان هذا إبان حكم الثورة لا حكم القانون .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — ولكن لا يجوز لمن فقد حقوقه السياسية أن يكون نائباً .

(١) "En matière de vérification de pouvoir, la chambre est un jury souverain."

(٢) "Lorsqu'elle crouit pour des raisons dont elle n'a pas à rendre compte, qu'un candidat, même frappé de condamnations la parte de ses droits politiques, est digne de représenter ses concitoyens, elle peut le déclarer."



مادة ٩٥ » ... .. «

للمقرر — هذا حق ، ولكنتا في الموضوع العروض الآن لم نصل إلى هذا الحد ، وإنما أردت أن أعرض على حضراتكم رأي الأستاذ أوجين بير حتى تطمئنا إلى أن للمجلس السلطة في أن يقرر صحة الانتخاب ولو أن هناك حكماً صادراً ضد المطعون فيه .  
الرئيس — ولكن للمجلس أن يتمسك بالأسباب التي استند إليها الحكم .

للمقرر — نعم . والقاعدة هي أنه إذا كانت الطعون العروض تمس الشرف أو الأخلاق فنحن يجب أن نتشدد كل التشدد . أما إذا كانت لا تتصل بالشرف أو الأخلاق ففي رأي يجب أن يتساهل المجلس . وما دامت المسألة لا تعدو أن تكون مسألة تقدير سن فهي لا تتعلق بالأخلاق العامة ولا بالشرف . وما دام أن هناك شهوداً شهدوا بأن حضرة الشيخ المحترم المطعون فيه ولد سنة ١٨٩٧ فلا محل مطلقاً للتشدد .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — هذا على فرض صحة القيد .

للمقرر — نعم ، والآن أمامكم محضر تحقيق وشهود عدل لا مطعن عليهم تدل جميعاً على أن حضرة الشيخ المحترم للطعون فيه ولد في سنة ١٨٩٧ ، فما معنى أننا نفعل شهادتهم ولا نأخذ بها ؟

لذلك لما بحثنا هذا الطعن في اللجنة اتفقنا على رفضه وضماناً لمرئاة تمام الارتياح .

حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزي بك — نريد أن نعرف الأسباب التي استند إليها حكم محكمة الموسيقى في رفض دعوى حضرة الشيخ المحترم لتصحيح تاريخ ميلاده .

الرئيس — لقد وزع تقرير اللجنة على حضراتكم من زمن طويل جداً ؛ وكان يمكن لحضرة الزميل أن يطلع في هذه الأثناء على أسباب الحكم وكل ما يرغب في الاطلاع عليه ، فأرجو من حضرة ألا يقاطع للتكلم أثناء كلامه . والكلمة الآن لحضرة الزميل المحترم الأستاذ عباس الجمل .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — حضرات الشيوخ المحترمين :

مضت جلسات من جلسات هذا المجلس تجلت فيها الروح المصرية من جميع نواحيه ، كما أظن أنه روح مصرية فلم نرى بين حضرات الأعضاء إلا اتجاهات واحداً للخير والصلحة العامة ، أرجو أن هذه الروح المصرية العظيمة تسود مجلسنا الموقر هذه الليلة . فالموضوع ليس لشخص ولا لأشخاص وإنما الموضوع للدستور والقانون . وإذا كان الموضوع للدستور والقانون وتجلت هذه الروح فنحن سنخرج منه متفقين محققين روح الدستور مقدرين للأشخاص كرامتهم ونفعهم . وكلامى في هذا الموضوع بعيد كل البعد عن الأشخاص .

وقبل أن أتكم أريد أن أعلن تقديري لحضرة الشيخ المحترم المطعون فيه . فأني أقدره وأعلم أنه عضو نافع متعلم ، وأظنه بتقديرى هذا سيكون معنا بل سيكون أسبقنا إلى الاحتفاظ بأحكام الدستور والقوانين . كلمة واحدة يستطيع أن يقولها ، فإذا أحكام الدستور والقانون مصونة محترمة ، وإذا نحن جميعاً إخوان متفقون على صون أحكام الدستور ، وأحكام القانون ، وسمعتنا الدستورية .

والآن أبين لحضراتكم موضوع هذا الطعن . تقدم إلى هذا المجلس في يولييه سنة ١٩٣٧ طعن في صحة انتخاب حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم بيومى مدكور . فعرض الطعن على حضراتكم فقررت إحالته إلى لجنة اللائحة الداخلية والطعون . ونظرت هذه اللجنة في أناة وتؤدة ، وقدمت أول تقرير لها عن هذا الطعن في يولييه سنة ١٩٣٨ أى بعد سنة واحدة من إحالة الطعن إليها ، وكان هذا التقرير يقضى برفض الطعن . وعرض على هيئة المجلس الموقر وكنا في آخر الدورة ، فتقدم أحد حضرات الأعضاء وقال إنه يخالف لجنة الطعون في القرار الذي انتهت إليه ويرى قبول الطعن . ولما كان حضرة الشيخ المحترم للطعون فيه غائباً عن تلك الجلسة قرر سعادة رئيس المجلس تأجيل النظر في تقرير اللجنة طبقاً للمادة الخامسة من اللائحة الداخلية حتى ينظر التقرير في حضور حضرته . وقد كان هذا التأجيل في آخر الدورة الثالثة عشرة سنة ١٩٣٧ — ١٩٣٨ ، أعيد التقرير بعد ذلك إلى اللجنة بمناسبة بدء الدورة الجديدة ، وبقي الطعن في مكانه في اللجنة مطمئناً هادئاً إلى أن انتهت الدورة الرابعة عشرة سنة ١٩٣٨ — ١٩٣٩ ولم تقدم اللجنة بتقرير إلى المجلس ثانية بعد إعادته إليها .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — ولم ذلك ؟



حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل - لم أكن عضواً في اللجنة وقتئذ حتى أبين سبب ذلك ، ولكن إذا أردت إيضاح السبب من طريق الاستنتاج فلا مانع .

الرئيس - لا محل للاستنتاج . وأرجو أن يتناول الكلام موضوع الطعن .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل - على كل حال عرض تقرير اللجنة على حضراتكم في فبراير سنة ١٩٤٠ ، مع أنه كان قد عيد إلى اللجنة في بدء الدور الرابع عشر ، واستقر الطعن في اللجنة هادئاً مطمئناً كما قلت إلى أن أطل علينا هنا في فبراير سنة ١٩٤٠ . وتصادف أن كان حضرة الشيخ المحترم الطعون فيه غائباً عن تلك الجلسة ، وكانت بين حضرات أعضاء المجلس من يقول بقبول الطعن ، فأجل النظر فيه حتى يحضر حضرته . وفي الجلسة التالية طلب سعادة رئيس لجنة اللائحة الداخلية والطعون إعادة التقرير إلى اللجنة . ويظهر أن الوقت لم يتسع لسؤال سعادة رئيس اللجنة عن سبب طلب إعادة التقرير إليها ، كما أن سعادته لم يذكر لنا هذا السبب . وتسامح المجلس وأعاد التقرير إلى اللجنة باعتبار أن طالب التأجيل هو سعادة رئيسها . أعيد التقرير إلى اللجنة دون بيان السبب ، وعاد موضوع الطعن إلينا بتقرير جديد .

كان التقرير الأول الذي أعيد إلى اللجنة في بدء هذه الدورة يتضمن آراء فريقين : فريق الأغلبية يقول برفض الطعن ، وفريق الأقلية يقول بقبوله . وكان هذا التقرير الذي وزع على حضراتكم مشتملاً على الأسباب والحجج التي يستند إليها كل من الفريقين . قلت لحضراتكم إن هذا التقرير للفصل أعيد إلى اللجنة بناء على طلب سعادة رئيسها . وانعقدت اللجنة ؛ وبمحت موضوع الطعن من جديد ؛ وقدمت إلى المجلس المقرر تقريراً ثانياً تقول فيه إنها بحثت أوجه الطعن الثلاثة ؛ واقتضت بأن هذه الأوجه غير صحيحة . والمسألة - كما ذكر لحضراتكم حضرة المقرر - خرجت الآن عن أن تكون مسألة تطبيق لأحكام الدستور إلى أن تكون مسألة شعور واقتناع .

يقول هذا التقرير الثاني ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، إن اللجنة اقتضت . حقيقة أنا عضو في هذه اللجنة ، ولكني لم أشراف بحضور جلساتها التي أجمعت فيها على رفض هذا الطعن اقتناعاً منها بعدم صحته . وأريد أن أذكر لحضراتكم أن حضرة زميلي المقرر كان حاضراً معنا في اللجنة حين اختلفت وقدمت تقريرها الأول مشتملاً على رأي الأغلبية ورأي الأقلية . وكان حضرته غائباً عن جلسة اللجنة حين أجمع حضرات أعضائها على رفض الطعن .

المقرر - لم أتعهد الغياب عن حضور جلسة اللجنة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل - ليس غرضي من ذكر عدم حضور حضرة المقرر أن يكون ذلك موضع مؤاخذه ، بل ربما كان ذلك موضع ثناء عليه لشجاعته وجراته . هو شجاع حقيقة لأن التقرير ... ..

الرئيس - أرجو حضرة الزميل المحترم ألا يعرض لمسألة خاصة بأحد زملائه . وأرجو ألا يخرج عن الموضوع .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل - سأتكلم الآن عن موضوع الطعن الذي ينحصر في أوجه ثلاثة : (أولاً) أن حضرة العضو المطعون في انتخابه لم يبلغ السن القانونية ، أي ٤٠ سنة ميلادية كاملة . (ثانياً) أن حضرة العضو المطعون في انتخابه لا يتوافر فيه شرط النصاب السالي ، أي أنه ليس من طبقة الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيهاً مصرياً في العام . (ثالثاً) حصول جملة مخالفات في إجراءات عملية الانتخاب من شأنها - لو صحت - أن تجعل الانتخاب باطلاً . وهذه المخالفات تكاد تكون كلها من نوع واحد ومتشابهة ، فمثلاً إحدى لجان الانتخاب أثبتت أن من حضر من الناخبين يزيد عن الألف مع أنه قيل في الطعن إن هذا العدد بأكمله لم يحضر حين جرى الانتخاب في هذه الدائرة في المرة السابقة .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الففار بك - وكيف يمكن إثبات هذا ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل - يمكن إثبات ذلك بعمل تحقيق واستحضار دفاتر الانتخاب ودفاتر للتوفين ومعرفة الأحياء ومن لهم حق الانتخاب الخ .

هذا الوجه الثالث الذي يتعلق بحصول تزوير في عدد الأصوات في ثلاث لجان أو أربع كان في إمكان اللجنة أن تبحثه وتحققه من

مادة ٩٥ » ..... «

الدفاتر الرسمية وغيرها حتى تقف على الحقيقة ولكنها لم تفعل وقالت في تقريرها الأول الذي قدم للمجلس في يوليو سنة ١٩٣٨ إنها تستبعد هذا الوجه من الطعن ولا تبخه لأنها لو احتسبت عدد الناخبين الرأدين على عدد الناخبين الذين تقدموا في الانتخاب السابق بخمسة صوت مثلاً في إحدى اللجان ، وسبعة صوت في لجنة أخرى ، و٤٠٠ صوت في لجنة ثالثة ، وأضافت مجموع هذه الأصوات للطاعن - لوجدنا أن حضرة الشيخ المحترم للطعون فيه نال أصواتاً أكثر من منافسه .

كانت هذه وجهة نظر اللجنة عند نظر هذا الوجه من أوجه الطعن ؛ ولذلك قررت استبعاده دون تحقيق ولا بحث مع أن الطعن ينصب على أن لجنة انتخاية زورت في عملية الانتخاب فكان الواجب أن يترتب على ذلك بطلان عملية انتخاب هذه اللجنة بطلاناً تاماً متى ثبت التزوير ، وأن ترتفع الثقة عن أعمالها جميعاً . ولكن لجنة اللائحة الداخلية والطعون انحرفت في بحثها هذا الطعن انحرافاً سلباً في ظاهره مع أنه كان من الواجب عليها أن تبحث الطعن وتحققه تحقيقاً جدياً ، فإن ثبت لها سلامة العمل من التزوير فلتفترض ولتجسب كما تشاء . وإذا ثبت لها العكس فكان من الواجب أن تقرر بطلان عملية الانتخاب .

لم تعرض لجنة هذه الدورة لهذا الوجه من أوجه الطعن . ولما كتب التقرير ثبت فيه أن اللجنة لم تبحث الوجه الثالث وأن الأقلية قالت إن هذا الوجه يستدعي تحقيقاً . وقد طال الزمن بيننا وبين وقت الانتخاب . فمن الصعب إذن إجراء التحقيق . هذا ثابت في التقرير الثاني . أما التقرير الثالث - وهو كما قلت لحضراتكم تقرير اقتناعي لا جدلي - فليس فيه مناقشة ولا تعرض فيه لأرقام أو أحكام .

قالوا إن اللجنة بحثت الوجه الثالث ، واقتنعت بعدم صحته ، وانتخبت حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن الرافعي بك مقررأ لها أمام المجلس .

لقد كان حضرة المقرر حاضراً جلسة اللجنة التي قررت أنها لم تبحث هذا الوجه وكان غائباً عن جلسة اللجنة التي قررت انتخابه مقررأ ، وهو هنا الآن يقرر ويتعرض للوجه الثالث ويبين لحضراتكم كيف أنه صحيح أو غير صحيح مع أنه لم يبحثه بشهادة التقرير . فالمسألة ليست مسألة ملاحظة أو مؤاخذة إنما هي مسألة أن زميلي حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن الرافعي بك انتخب مقررأ عن الوجه الثالث الذي لم يبحثه باعتراف اللجنة في التقرير الثاني ؛ ولم يكن عضواً في المجلس ولا في اللجنة عند وضع التقرير الأول - وهو التقرير الذي استبعد الطعن من غير بحثه - ولم يحضر اللجنة حيناً قالت إنها بحثت هذا الطعن واقتنعت بأنه غير صحيح .

هذا هو البحث القانوني لتقرير اللجنة والمقرر . وأعتبر نفسي أنني قد انتهيت من مناقشة الوجه الثالث .

اسمحوا لي بعد هذا الوضع الاستعراضي أن أذكر لحضراتكم أنني لا أتكلم أبدأ عن الأشخاص إنما استعرضت الوضع القانوني لهذه المسألة ، وبخاصة الوجه الثالث من أوجه الطعن ، وذكرت أن اللجنة لم تبحث المسألة ، وأن حضرة الشيخ المحترم مقرر اللجنة يشاركها بأنه لم يبحث هذا الطعن ويقرر أنه غير صحيح بناء على رأي الذين اقتنعوا . وأنا أعرض هذا للقانون وللنظام لا لشيء آخر . أنتقل بعد ذلك إلى الوجهين الأول والثاني من أوجه الطعن .

الوجه الأول من أوجه الطعن متعلق بالسن ، إذ يقول إن شهادة الميلاد تدل على أن حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم بيومي مذكور ولد في سنة ١٩٠٢ ، وأن شهادة الميلاد الرسمية تدل على ذلك ، وأن حضرة الشيخ المحترم بنفسه حينما التحق بالمدارس وبخدمة الحكومة ، وحينما أراد أن يذهب إلى إحدى البعثات العلمية كان في كل من هذه المناسبات يكتب بخط يده ويوقع على ما كتب أنه من مواليد سنة ١٩٠٢ - هذا ما كان يكتبه هو نفسه لا ما يكتبه شخص غيره حتى ولا الطاعن .

حدث في سنة ١٩٣٧ أن خلت دائرة حضرة الشيخ المحترم المغفور له بيومي مذكور بك بوفاته ، فتقدم حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم بيومي مذكور للانتخاب .

أؤكد لحضراتكم فيما يتعلق بالسن أن الدكتور اتخذ إجراء صحيحاً ، ولكنه لم يصل فيه إلى الغاية المنطقية التي بدأ هو مقدماتها . فهو يعتقد أنه أكبر من نفسه بخمس سنوات .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الهلباوي بك - كيف ذلك ؟



حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — توجد شخصية رسمية ، وشخصية عقيدة . فالسن التي يعتقدونها حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم بيومي مذكور أكبر من السن الرسمية بخمس سنوات . هذه المقدمة تلتها مقدمة أخرى قانونية صحيحة ، وهي ن الدكتور إبراهيم بيومي مذكور تقدم بيلالغ إلى النيابة وبفضية إلى محكمة أهلية يطلب فيها تصحيح هذه السن .

حضرة الشيخ المحترم اللواء أحمد شريف باشا — متى كان هذا ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — كان هذا وقت ترشيحه عند تقديم أوراق الترشيح لما اعترض على إدراج اسمه في جدول المرشحين ... ..

المقرر — لقد كان هذا قبل الترشيح .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — لما اعترض بعضهم على إدراج اسم حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم بيومي مذكور في جدول المرشحين قدم حضرته ما يدل على أنه طلب تصحيح الشهادة التي قدمها للمعرض إلى اللجنة الإدارية ، فاتبعت اللجنة قواعد الترشيح وأجرت الانتخابات .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — هذا هو الواجب ، إذ لا حق للجنة الإدارية في أن تتدخل في ذلك .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — هذا عمل منطقي من حضرة الشيخ المحترم ولكن لا بد له أن يستمر مع المنطق الذي بدأه حضرته — فالتصحيح سار في أدواره . ومن النظريات التي يمكن أن أعتبرها منطقية وعملا سليما أن يتابع العمل بأعمال سليمة مثله . لقد قررت لجنة اللائحة الداخلية والطعون في محضرين من محاضرها انتظار حكم التصحيح بناء على طلب حضرة العضو الطعون فيه . فهذه اللجنة منطقياً أو تكريماً قررت أن تنتظر هذه النتيجة ، وهي النتيجة التي لا تساوى جبرها في نظر حضرة زميلي المحترم الأستاذ عبد الرحمن الرافعي بك مقرر اللجنة . إذ لماذا انتظرت اللجنة حكم المحكمة بالتصحيح ما دام أنه لا يقدم ولا يؤخر ؟ ماذا كان انتظار اللجنة — وهي لجنة دستورية قانونية — لهذا الحكم ؟ هل تنتظر سنتين ونصف سنة حتى إذا صدر الحكم في ديسمبر عام ١٩٣٩ برفض طلب التصحيح ، تقول اللجنة إن هذا لا يفيدني ولا يعني ؟

حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا — لم يكن التأجيل لا انتظار الحكم .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — على أي حال أنا أقرأ محضر اللجنة ومنه يتضح أن التأجيل كان انتظاراً لحكم المحكمة بالتصحيح .

حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا — كان التأجيل لضم القضية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — قررت اللجنة في جلسة ١١ يولييه سنة ١٩٣٩ تأجيل نظر الطعن حتى يقدم حضرة الشيخ المحترم الطعون فيه مستنداته ومن بينها طبعاً الحكم بالتصحيح .

حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا — هذا غير صحيح ياسيدى .

الرئيس — هذا استنتاج يستنتجه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — هل إذا انتظرت مستنداً ، وجاء المستند أسود ، أرفض قبوله ؟ وإذا جاء أبيض أخذت به ؟ المسألة على أية حال هي أن الأسباب التي استند إليها حضرة الشيخ المحترم في طلب التصحيح هي ما يأتي :

استند حضرته إلى أنه تفشى وباء الجدري في جهة أبي النمرس سنة ١٨٩٧ ، وأنه لهذا تزح الغفور له والده بيومي مذكور بك بأسرته إلى القاهرة هرباً من هذا الوباء المتفشى في ذلك الوقت ، وأن حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم بيومي مذكور ولد في مصر بعيداً عن بلدة أبي النمرس ، فلما رجع والده بأسرته إليها في سنة ١٩٠٢ اضطر أن يقيد ضمن مواليد سنة ١٩٠٢ لا إلى سنة رجعية لأن ، عمدة أبي النمرس كان متهماً بتأخير القيد . فخوفاً من ثبوت التهمة على نفسه قيد ضمن مواليد سنة ١٩٠٢ — هذا منطقي وصحيح لا يسكره إلا أن وزارة الصحة العمومية شهدت بأنه لا أثر مطلقاً لهذا الوباء في ذلك التاريخ ولا في تاريخ بعده .

حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا — يذكر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل واقعة غير صحيحة قد تؤثر في

المجلس المقرر .



مادة ٩٥ « ... »

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — سئلت وزارة الصحة العمومية عن وجود وباء الجدري في سنة ١٨٩٧ في تلك الجهة فقالت لاعلم لي بهذا . وهذه الواقعة مذكورة في الحكم الذي طلب حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزي بك تلاوته .

قال الحكم الذي يطلب إليكم عدم التقيد به إنه وجد في دفتر قيد المواليد اسم ييوى ييوى مذكور شقيق حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم ييوى مذكور مقيداً من مواليد أبي النخس في سنة ١٨٩٨ .

ومن الأسف أن ييوى ييوى مذكور شقيق حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم ييوى مذكور لا ربيبه أى ليس من أم أخرى ، وأعني أن السيدة المحترمة والدة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم ييوى مذكور هي والدة شقيقه ييوى ييوى مذكور ، وأنها كانت هنا في مصر من عام ١٨٩٧ حيث ولد الدكتور إبراهيم ييوى مذكور في ذلك التاريخ كما يقول ، كأن النظرية الشككية هي أن ييوى أكبر من إبراهيم ، ولكن ظهر من التقارير التي قدمها حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم ييوى مذكور أنه أكبر من شقيقه ييوى .

يقول حضرة الشيخ للطعون فيه إنه ولد في عام ١٨٩٧ في مصر ، فكيف ولد شقيقه ييوى في بلدة أبي النخس في عام ١٨٩٨ وهو نفسه يقول إن والده بقي في مصر من عام ١٨٩٧ إلى عام ١٩٠٢ ؟ هذا كله وارد في الحكم الذي يطلب إليكم حضرة المقرر عدم التقيد به .

ليست المسألة مسألة أرقام ولا تقيد بأحكام ، فالشيخ المحترم مقرر اللجنة يقول لنا لا تقيدوا بأحكام . ونحن نوافق ولا تقيد بها ، ولكن أظن أنه مما لاشك فيه يجب علينا أن نتقيد بالقوانين . والقانون يقول إن الوارد في سجلات المواليد رسمي ومحترم ولا يجوز المساس به إلا بأحكام .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — لا ياسيدي ، لم يقل القانون ذلك ؛ وشهادة الميلاد ليست حجة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — ليسمح لي حضرة الشيخ المحترم أن أقول إن الوضع الذي يراد أن يوضع في هذا المجلس نحاشي القضاء أن يقره ، بل رفض أن يقره بعد أن طلب ذلك منه ؛ لأن هناك ورقة رسمية وسجلا رسميا . وبحكم هذه الورقة وهذه السجل يكون الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم ييوى مذكور مولوداً في سنة ١٩٠٢ ؛ فإذا أخذ المجلس بأنه مولود في سنة ١٨٩٧ فإنه يكون بذلك لم يتقيد بهذا الحكم ويكون في ذلك تمزيق للأوراق الرسمية والسجلات وذهاب من المجلس بغير حجة أو دليل إلى تقرير أمر غير حقيقي لا وجود له .

هذا هو الوضع الذي يراد أن يقره مجلس الشيوخ . فإذا أردتم حضراتكم أن تقفوا هذا الموقف فأنا لا أوافقكم عليه .  
يا حضرات الشيوخ المحترمين : لقد ذكرت ما ذكرت عن مسألة السن . وقد استرتم حضراتكم فيها . وما قصدت إلا أن أتكلم للقانون . وحده وأرجو من حضرة الزميل المحترم الأستاذ يوسف الجندى ألا يطالبني بإبداء طلباتي الآن بل يمهلي قليلا .

بعد ذلك أتكلم عن الوجه الثاني المتعلق بالنصاب الوارد في تقرير اللجنة . وأرجو من حضراتكم أن تلاحظوا أن النص القانوني الوارد في الدستور وفي قانون الانتخاب يشترط أن يكون التقدم للانتخاب لعضوية مجلس الشيوخ من طبقة الملاك الذين يؤدون ضرائب قدرها ١٥٠ جنيا في السنة على الأقل . إذن هناك شرطان : الأول أن يكون من طبقة الملاك ، والثاني أن يؤدي ضريبة معينة . حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم ييوى مذكور قدم أوراق مواريث وأطيان كانت مكلفة باسم الرحوم والده ، واستدل بها على أنه يؤدي ضريبة تبلغ ٤٧ جنيا مصريا ، هذه مسألة لا اعتراض عليها .

أما المسألة الثانية فإنه قدم عقوداً عرفية مؤرخة أيام الترشيح منذ ثلاث سنوات .

المقرر — قبل الترشيح .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — أرجو ألا يقاطعني حضرة المقرر . وإذا قصد بما قاله المساعدة في هذا وجه من وجوه الضرر ، لأنه إذا قيل إن تاريخها قبل الترشيح فيكون الرد على ذلك هو : لماذا لم تسجل هذه العقود إلى الآن ؟  
المقرر — إنى أقول ما أعتقد .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — المسائل المادية ليست مسألة عقيدة ، حضرة المقرر يقول إن تواريخ هذه العقود كانت قبل الترشيح أو في وقت قريب منه ؛ فلتكن قبل الترشيح بعشر سنوات .

مادة ٩٥ » ... .. «

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — هل حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم بيومي مذكور كان يتنبأ بوفاة أبيه ،  
فأعد العدة ليحل محله ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — إنى أتكم عن مسألة قانونية بعيدة عما يقوله حضرة الشيخ المحترم عبد الستار  
الباسل بك .

يا حضرات الشيوخ المحترمين : إن العقود العرفية لا تفيد الملكية ولا تنتقل بسببها . والذي لا شك فيه أن حضرة الشيخ المحترم  
الدكتور إبراهيم بيومي مذكور لم يدخل في طبقة الملاك بهذه العقود العرفية لأنها لا تفيد الملكية . وحضرة المقرر يقول إن هناك  
إجماعاً على أن الملكية تنتقل بموجب هذه العقود العرفية . والواقع أن الإجماع على عكس ما ذكره حضرة المقرر ، لأن قيمة العقود العرفية  
تنصب على الثمن الذي دفع لما بيع بمقتضاها .

ولأختصر كلامي في هذا الموضوع فأقول إن المسألة مسألة أرقام . وهذا هو ملف الطعن ؛ فاجمعوا حضراتكم ماورد فيه من أرقام  
قبل إنه يدفعها كضرائب — وهذه عملية جمع بسيطة — يتبين منها أن مجموع ما يدفعه بالمراث والعقود العرفية على فرض صحة جوازها  
كستندات للملكية ، هو مبلغ ١٤١ جنيهاً وكسور ، مع أن النصاب الواجب توافره هو ١٥٠ جنيهاً على الأقل .  
أنا لا أطلب التحقيق فيما حدث من تزوير ، أو التحقيق في السن ، ولكنني أطلب أن تتولوا حضراتكم التحقيق في هذه العملية الحساسة  
البسيطة . وهذه هي المستندات أماً في الملف .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — لي استفسار .

الرئيس — أرجو عدم المقاطعة .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — أريد أن أتور ، فإن اللجنة ذكرت في تقريرها أن حضرة الشيخ المحترم  
المطعون فيه يدفع ضريبة أكثر من ١٥٠ جنيهاً ، وحضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل يقول إنه يدفع ١٤١ جنيهاً وكسور .

الرئيس — أرجو أن ينتظر حضرة الزميل المحترم حتى يفسر حضرة الأستاذ عباس الجمل هذا الموضوع .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — أرجو أن يوسع سعادة الرئيس صدره لأننا قضاة ومطلوب أن يؤخذ رأينا  
في موضوع ولا بد لنا من الاستئارة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — إن التقرير الذي استرد كان وارداً به أن الضريبة التي يدفعها حضرة الشيخ المحترم  
الدكتور إبراهيم بيومي مذكور هي مبلغ ١٥٠ جنيهاً . ولما أعيد التقرير إلى المجلس أعيد بغير ذكر للضريبة مطلقاً ، بل بالاعتناع بعدم صحة  
الطعن ، فالتقرير الأخير جعل المسألة مسألة اقتناعية لا مسألة أرقام أو قوانين أو دستور .

المقرر — كيف هذا ؟

حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا — هناك شهادتان رسميتان من الصراف والعمدة والمشاخ .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — يا حضرات الشيوخ المحترمين : المسألة مسألة أرقام . فإذا جمعتم ما يدفعه حضرة  
الشيخ المحترم المطعون فيه تجدون أن جملة ما يدفعه هو ١٤١ ج . م . وهذه مسألة لا يمكن الاختلاف عليها ، وأرجو من حضراتكم  
ألا تأخذوا كلامي قضية مسلمة كذلك الذي طلب إليكم الأخذ به في تقرير اللجنة . هذا هو ملف الطعن ، وبه الأوراق ، فاندبوا من  
تشاءون لإجراء عملية الجمع ، فإن كانت النتيجة أن ما يدفعه حضرة الشيخ المحترم للطعون فيه أقل من ١٥٠ ج . م فقد انتهى الإشكال .  
هذه ماديات أريد أن ... ..

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — هل مبلغ ١٤١ جنيهاً التي ذكرها حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل  
يدخل فيها ما يدفع عن الأطين الواردة في العقود العرفية ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — نعم .

حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا — أرجو أن أصحح هذه الوقائع .



الرئيس — أرجو عدم المقاطعة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — يا حضرات الشيوخ المحترمين : باعتبار أن أعضاء لجنة اللائحة الداخلية والطعون منكم ، وأعمالها لكم ، فإني مستعد أن أئين لحضراتكم ما دار في إحدى جلسات تلك اللجنة ، مما يدل على الروح التي كانت تسودها ، وهي روح خيرة ، لاروح شر .

فأقول إن أحد أعضائها ذكر أن الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم بيومي مذكور رجل نافع . وقد جرت العادة في بعض المجالس النيابية على التفاضل عن بعض الأحكام القانونية إذا كان للطعون فيه رجلاً نافعاً . فطلب بناء على ذلك أن يقرر المجلس صحة أوجه الطعن مع استبقاء العضو لأنه نافع . طلب أحد أعضاء اللجنة هذا ... ..

الرئيس — هذا ليس في الموضوع .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — من الذي قال ذلك ؟ لا يصح أن يقال مثل هذا الكلام في المجلس .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — انتهى إلى القول إنه فيما يتعلق بالوجه الثالث من وجوه الطعن لم يحقق أصلاً . أما الوجه الأول للتعلق بالسن ، فتوجد بالنسبة له عقبة قانونية رسمية ، وهي السجلات الرسمية لقيد المواليد ، وهي تمنع المجلس من أن يدوسها بقديمه . أما فيما يتعلق بالنصاب القانوني فإن حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم بيومي مذكور ليس من طبقة الملاك . وعلى فرض أن عقود البيع العرفية يمكن الاستناد إليها فإنها بضميتها إلى العقود الرسمية يكون مجموع ما يحصل أقل من النصاب القانوني . وقد طلبت من حضراتكم التحقيق في هذا .

كل هذا يدل على أنني أقف للقانون والدستور ؛ وبعد ذلك ليس لي طلبات .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — لا يزال الموضوع مبهماً .

الرئيس — لقد قال حضرة الزميل المحترم ما عنده ؛ ولحضراتكم أن تقرر ما ترونه بعد ذلك .

حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا — ما كنت أود أن أتكلم بعد أن شرح لحضراتكم حضرة المقرر أوجه الطعن والرد عليها ، لولا ما أثاره حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل من وقائع أعتمد أنها لا تطابق الواقع ، وبني على هذه الوقائع قبول أوجه الطعن . وأهم ما جاء في كلامه ما ذكره من أن اللجنة أجلت الفصل في الطعن انتظاراً لحكم المحكمة في الدعوى المرفوعة من حضرة الشيخ المحترم للطعون فيه . وكل ما حدث أن اللجنة طلبت ضم ملف القضية حتى تطلع على التحقيقات التي تمت بمعرفة النيابة . وقد اطلعت اللجنة على هذه التحقيقات فانضح لها صحة ما ادعاه حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم بيومي مذكور من أنه ولد سنة ١٨٩٧ بشهادة شهود لا يمكن الطعن على شهادتهم .

أما مسألة الضريبة فيوجد لدى اللجنة كشف بما يدفعه حضرة الشيخ المحترم للطعون فيه عما يملك بعقود مسجلة ومقداره ٦٠ جنياً ولم تعترض على ذلك أقلية اللجنة .

أما العقود العرفية فهناك شهادتان من العمدة والشايخ والصراف بالمبالغ التي يدفعها . وأظن أن أمثال هذه الشهادات الموقع عليها من الصراف — وهو الذي يقبض الأموال الأميرية — لا يمكن الاعتراض عليها . ونص الأولى منهما كما يأتي :

« نهر نحن الموقعين على هذا أدناه عمدة ومشايخ ناحية أبي النمرس مركز ومديرية الجزيرة بأن حضرة الدكتور إبراهيم بيومي مذكور هو الذي يقوم بتسديد الأموال الأميرية عن الأتبان الباعة له من الشيخ محمد مذكور بيومي وآخرين بالعقد الموجود تحت يده وجملة هذه الأموال هو مبلغ ٦٩ جنياً و ٢٥٠ ملياً ( تسعة وستين جنياً ومائتين وخمسين ملياً ) وتحرر هذا إقراراً منا بما ذكر ٩

في ٢٠ يناير سنة ١٩٤٠

العمدة  
الشايخ  
(عنه) حسن إبراهيم  
عباس بن رجب  
عمود عيد متولي



مادة ٩٥ « ... .. »

هذه الشهادة عن مقدار ما يدفعه في ناحية أبي الغرس ومقداره ٦٩ جنياً و ٢٥٠ ملياً . والشهادة الأخرى نصها كالآتي :  
« نقر نحن الموقعين على هذا أدناه عمدة ومشايخ ناحية نزلة الأشر ، مركز ومديرية الجيزة ، بأن حضرة الدكتور إبراهيم بيومي  
مذكور هو الذي يقوم بتسديد الأموال الأميرية عن الأطيان المبيعة له من الشيخ علي حسن زعيطر وآخرين والكاتبة بزمام نزلة الأشر  
بمقتضى العقد الذي تحت يده . وجملة هذه الأموال هو مبلغ ٢٧ جنياً و ٥٥٠ ملياً ( سبعة وعشرين جنياً وخمسمائة وخمسين ملياً ) .  
« وتحرر هذا إقراراً منا بما ذكر »

٢٠ يناير سنة ١٩٤٠

نائب العمدة                      المشايخ  
( إمضاء )                      ( أختام )

ومقدار ما يدفعه حضرة الشيخ المحترم عن أطيانه في نزلة الأشر ، مركز ومديرية الجيزة ، ٢٧ جنياً و ٥٥٠ ملياً . فلو أضفنا  
ما يدفعه عن الأطيان المسجلة وما يدفعه عما تضمنته العقود العرفية لكان المجموع مائة وثمانية وخمسين جنياً تقريباً .  
( ضجة ) .

المقرر — يتضح من الأوراق والشهادات أن ما يدفعه حضرة الشيخ المحترم المطعون فيه هو ٦٠ جنياً عن أملاكه المسجلة —  
وهذا لا نزاع فيه ؛ وأنه يدفع ٩٦ جنياً عن أملاكه الواردة بعقود عرفية .  
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — أين الأوراق الرسمية ؟  
المقرر — هذا ثابت بشهادة الصراف ؛ وكذلك يدفع حضرة الشيخ المحترم عن أملاك ثابتة بعقود عرفية في ناحية نزلة الأشر مبلغ  
٢٧٨ ج . م ، فيكون المجموع ١٥٨ ج . م تقريباً .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — أريد أن أتكلم ، ولكن الساعة قد بلغت الثامنة الآن .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — نريد أن تستمر المناقشة .

الرئيس — ليتفضل حضرة الزميل المحترم وهيب دوس بك .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — حضرات الشيوخ المحترمين :

ليس زميلنا حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم بيومي المذكور نكرة غير معروفة ، ولا هو رجل عاطل إذا ترك المجلس فقدنا  
كفاءته . فهو رجل قبل أن يجيئنا كعضو في المجلس كان يؤدي عملاً كبيراً نافعاً ، فهو يقوم على تعليم النشء ؛ وكفاءته في الفترة التي  
اشتغل معنا فيها تقطع بأنه في ذلك الميدان أكثر فائدة للبلاد من عمله معنا وقد تزيد .

والأمر ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، لا يرتبط بشخصه . فقد عرفناه رجلاً على قدر عظيم من الكفاءة ، وعرفناه رجلاً خصب  
كثيراً من وقته لأعمال هذا المجلس . فإذا كان هناك اعتراض على ضرورة استمراره معنا فالاعتراض هو لخدمة القانون فقط .

وإذا لم يهيا له أن يستمر عضواً في هذا المجلس فالعيب الذي يحرمنا من خدماته عيب متدارك ، لأنه عيب يحسنه الوقت ويزيله الزمن .  
فإذا قيل إنه لم يبلغ السن التي ينص عليها الدستور فليس في هذا مطعن والزمن كفيل بتحقيق عكسه .

لهذا استبحت أن أكون أمام حضراتكم طليقاً من القيود التي كانت تربطني لو أن الطعن متصل بالعضو المحترم من قريب أو بعيد .

ولقد جاء حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن الرافعي بك بصفة كونه مقررًا للجنة بمبدأ هو الذي استفزني للكلام هذا  
المساء ، فتلا علينا قرار مجلس النواب الفرنسي في سنة ١٨٤٨ فذكرته بأن هذا القرار كان في وقت الثورة الفرنسية . وإذا قلت الثورة  
فإنني أقصد أنها كانت فترة غليان واضطراب لم تنته إلا بعد حرب السبعين .

يقول حضرة المقرر إن هذا القرار قضى بأنه إذا فقد أحد الناس أهليته السياسية فليس في هذا ما يمنع المجلس من أن يقر صحة نيابته .

ياسيدي ، أنا لا أقبل هذا القرار ، ولا أقبل أن أسير وراء مجلس نواب فرنسا فيه ؛ لأنني أدين بالخضوع للقانون ، وأدين بأن

مادة ٩٥ » ... .. «

النافعين من الناس إذا لم نوفق للانتفاع بمواهبهم في المجلس فإن ميادين النشاط متعددة خارجه . ولا أقبل أن من يحكم عليه بتجرده من الأهلية السياسية لنا أن قبله مهما قيل إن الأمر أمر عقيدة ، ومهما قيل إن وجوده في المجلس فائدة أو مصلحة — وإلا لما كانت هناك فائدة في أن ينص في الدستور على وجوب توافر شروط خاصة في العضو .

المبدأ الذي قرره مجلس النواب الفرنسي إنما هو ثورة على الدستور . ولا أظن أن حضرة العضو المحترم يدعونا إلى مثل هذه الثورة . يقول حضرة المقرر — نقلاً عن « أوجين بير » الذي كان سكرتيراً عاماً لمجلس نواب فرنسا وقضى في خدمته أربعين عاماً — إن المجلس يؤدي عملية المحلفين ، فهو يقضى بالعقيدة .

هذه النظرية على خطورتها تقطع المجال على مقرر اللجنة وعلى اللجنة نفسها من أن تتقدم بتقرير أساسه العقيدة . ليست اللجنة ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، هي التي تتحمل قرار رفض الطعن أو قبوله ، إنما الذي يتحمل مسؤولية القرار هو المجلس . وإذا طلب إلينا — كما قال حضرة المقرر — أن نحكم بالعقيدة ، فيجب أن تتوافر لدينا هذه العقيدة ؛ ولا يكفي أن تتوافر لدى حضرات أعضاء اللجنة حسب .

وإذا كان لا بد من الحكم بالعقيدة وجب أن تطرح عليكم مكونات هذه العقيدة ؛ وكان واجباً على اللجنة أن تقول : إن عقيدتي تكونت من كيت وكيت ، تلك العقيدة الداخلية التي يسمونها « Conviction intime » . فإذا أرادت أن تعرض عليكم الأخذ بهذه العقيدة — وأرجو ألا تكون اللجنة قصدته — وجب عليكم ألا تقبلوا ذلك ، لأن اللجنة لم تتقدم في تقريرها بمكونات هذه العقيدة .

لماذا اعتقدت : والمطاعن محدودة ، وتحقيقها ميسور ، ومردّها الأرقام والتواريخ ؟

كيف تكونت عقيدة اللجنة بأن حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مذكور من مواليد سنة ١٨٩٧ لا من مواليد سنة ١٩٠٢ كما تقول بذلك الأوراق الرسمية التي تقدمت بها وزارة الصحة ؟ كيف تكونت هذه العقيدة بأن شهادة الشهود التي لم يأخذ بها القاضي هي أسمى من قرار المحكمة ؟ إن أردتم أن يأخذ المجلس بهذه النظرية فيجب أن تشاركوه معكم في مكونات هذه العقيدة .

أما واللجنة — وهي عين المجلس وأذنه ، وهي التي تقوم بتحضير العمل له — ترمي إلى الأخذ بهذه النظرية ، فقد كان واجباً عليها أن تقول إن التحقيقات شملت كيت وكيت ، فينتقل الأمر إليكم ، وتصبحون المسؤولين عن عمل تكوين العقيدة أو عدمه . على أي أقبل من المقرر أن الأمر أمر عقيدة ، وأطرح على حضراتكم ما تم في هذا الإجراء لتكونوا عقيدتكم .

الأستاذ الفاضل الذي يهمني جداً أن يكون عضواً من غير هذا الطعن تقدم للترشيح في ٢١ يونيو سنة ١٩٣٧ . وليست مصادفة ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أن تكون أهم العقود العرفية لإثبات النصاب صادرة في ٢١ يونيو سنة ١٩٣٧ ، أي في اليوم نفسه الذي تقدم فيه للترشيح .

قد يقول سامع — وما في هذا من عيب — إنه وقد تم للانتخاب أعداده واشترى الأطيان ليكتمل له النصاب .

أقبل ذلك . على أن هذا لا يتفق وما قصده الدستور ، لأن الغرض من توافر النصاب الذي اشترط الدستور أن يكون سابقاً للترشيح ، وأن يكون المرشح من كبار الملاك ومن كبار الزراع ليكون قد أحاط بشؤونهم ليستفيد منه المجلس ، لا أن يسعى للشراء في يوم الترشيح لتكتملة النصاب .

والغريب أن أغلب تلك العقود العرفية ، رغم أنها تحتوي على أطيان على الشيوع في أجزاء متفرقة فإنها صدرت في يوم الترشيح والباقي مؤرخ في ٣ يونيو سنة ١٩٣٧ و ٢٦ مايو سنة ١٩٣٧ .

ولا يوجد في ملف الطعن عقد سابق لهذا التاريخ الأخير . يتساءل حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك هل : كان حضرة العضو المطعون عليه يعلم بتاريخ وفاة والده فيحتاج الأمر بتسجيل العقود ؟

لا ياسيدي ، كان يمكن أن يحتج بهذا لو أن تواريخ العقود كانت سابقة للوفاة ، ولكن لسوء حظ القضية أن أقدم العقود حصل بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٣٧ ، وهو بعد وفاة الوالد .



يقول حضرة المقرر إن ظروف الترشيع وحالة الاستعجال لم تسمح لحضرة الشيخ المحترم الطعون عليه بالتسجيل ؛ ونسى حضرة أنه يقول ذلك في سنة ١٩٤٠ ، والعقود جميعها صدرت في سنة ١٩٣٧ ؛ ونسى أيضاً أننا نتكلم في شأن رجل ذي ثقافة كبيرة ، رجل يقوم على تربية النشء ويعرف القوانين .

كيف أعرف هذا عنه وأعرف أنه تمرّ سنة ١٩٣٧ سنة ١٩٣٨ سنة ١٩٣٩ ونحن الآن في سنة ١٩٤٠ وقد ضقتنا وضقت اللجنة بالتأجيلات ؟ كيف أن هذه الفترة كاملة لم تكف لتصحيح الخطأ وتظل هذه العقود عرفية وغير مصدق حتى على الإمضاء فيها ؟ إذا كان الغرض هو الاحتكام إلى الضمائر فأنا أحتكم إليكم هل يمكن أن حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مذكور وهو العضو الذي عرفناه من مواقفه على هذا المنبر لا يعرف أن هناك قانون تسجيل ولا يعرف أن العقد العرفي لا يرتب حقاً عينياً ولا يملك للمشتري ؟

حضرة الشيخ المحترم محمود أحمد محسب بك — هل طلبت اللجنة من حضرة تسجيل العقود ؟

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — ليس للجنة أن تطلب ذلك .

حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا — ليس من الضروري تسجيل العقود .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — دعني أرد على رأي اللجنة ولا تقاطعني .

الرئيس — حضرة الزميل وهيب دوس بك يقول إنه إذا كانت المسألة مسألة اقتناع فهو غير مقتنع .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — لست مقتنعاً وأطلب منكم ألا تقتنعوا ؛ وهذا يستلزم أن أبين وجه الخطأ في تقرير اللجنة . ولا أريد أن تأخذ زميلاً كحضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مذكور بالمظاهر بل أريد أن أقنع وأقنع فعلاً . راجعت العقود واطلعت عليها فوجدت عجباً .

هل نصدق بالعمدة أن حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مذكور المدرس في الجامعة يشتري ٦٥ فداناً ، من أشخاص يزيدون على ١٣ أو ١٤ ، قطعاً شائعة ويدفع ثمنها فوراً على النضدة ٦٠٠٠ جنيه ؟ لا بد أن يكون قد عثر على كنز .

سمعت حضرة الشيخ المحترم الهلباوي بك يقول بجواز تبرع أهل حضرة للطعون عليه ليتوافر له النصاب .

إذا قيل هذا فلا يصح أن يبقى حضرة عضواً في مجلس الشيوخ لأنه لم يكن من طبقة الملاك بل قد خلقت له الظروف .. وما يدرينا بعد الفصل في هذا الطعن أن يردّ لهم ما وهبوه له ؟ وما يدرينا ما بين الطرفين من أوراق مستورة ؟ فلا يصح لحضراتكم أن تصححوا مثل هذا .

أشارت اللجنة في تقريرها إلى أن مجموع الأموال التي يدفعها حضرة الطعون عليه عن الأطيان التي ورثها عن والده تبلغ ٦٢ ج.م . وقد اطلعت على الأوراق وأجريت عملية تقسيم التركة — وهي موزعة على ١٧ جزءاً — فلم أصل إلى هذا المبلغ .

أجريت هذه العملية مراراً . وأؤكد لحضراتكم أن مجموع الضرائب التي يدفعها حضرة الطعون عليه عن الأطيان الموروثة والأطيان الواردة في العقود العرفية ١٤١ جنيهاً و ١٣٠ ملياً .

حضرة الشيخ المحترم محمد الشامي الفار — هل تدخل في ذلك الضرائب عن الأطيان الواردة في العقود العرفية ؟

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — نعم ، إنما أنا لا زلت أتساءل : هل حضرة اشترى بعقود عرفية ودفع ثمنها فوراً أو كما قال حضرة الأستاذ الهلباوي بك إن أهله تبرعوا بها له ؟ وعلى أية حال فأين الأوراد الرسمية التي تثبت لنا صحة النصاب ؟

هل بلغ بنا الأمر — ونحن أعضاء أكبر هيئة تشريعية في البلاد — أن نقبل على أنفسنا أن نعتمد ورقة يكتبها عمدة وصراف ؟

هل إذا قبلنا على أنفسنا هذا نبقى بعد ذلك أصحاب السلطة المطلقة التي يسمونها «Pouvoir souverain» ؟ هل يصح أن نكون ذبلاً لعمدة أو صراف فيعطينا تعليمات تأخذ بها وهو شخص لم يؤد اليمين ؟

عيب في حق المجلس أن نأمره أن ينزل إلى هذا المستوى ، ويصدر قراره بناء على ورقة من كراسة .

الأطيان ثابتة ؛ والضريبة محددة ؛ ويمكن لحضرة الشيخ المحترم للطعون عليه أن يقدم الأوراد الرسمية التي يصح أن يعتمد عليها في صحة النصاب — وعند تقديمها يكون للمجلس الحق في تقريرها .



مادة ٩٥ « ... .. »

أما أن نلزم باحترام ورقة من كراسة ابن الصراف أو العمدة فهذا ما أربأ بكم أن تقبلوه .  
هذا ما يتعلق بالضريبة والنصاب . وأنا آسف أن تكون نتيجة بحث اللجنة لها ما تقوله لحضراتكم من أنها تكونت لديها العقيدة .  
والمال — كما تعرفون حضراتكم — لا يتكون بالعقيدة .  
إذا كان مجلس نواب فرنسا قد قبل كعضوين فيه اثنين من الأسرة البونابرتية — رغم الحكم بعدم أهليتهما السياسية — فقد ثبت بعد ذلك أنه كان خاطئاً في هذا القرار السياسي .  
ولكن الأمر عندنا يختلف . فأمامنا طعن قوامه الأوراق الرسمية ، فلا يصح أن نعتمد فيه على العقيدة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — هل يريد حضرة الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بك أن يقول إن تحقيق اللجنة في مسألة الضريبة كان ناقصاً .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — أقول إنه فيما يتعلق بالضريبة يجب أن يقدم لنا الدليل الرسمي بقيمة المال الذى يدفع عن كل فدان في كل منطقة ؛ وبعد ذلك نجمع الأرقام .

أنتم الآن علفون ، تقررون وتحكمون . فإذا قررتم أنه ، رغم صدور العقود في هذه الظروف ، ورغم صدورهما مع عدم تسجيلها من ذوى الأملاك الذين يدفعون الضريبة المقررة ؛ وإذا ما قررتم صحة هذه العقود التى ظلت حتى سنة ١٩٤٠ بدون تسجيل باسم حضرة الشيخ المحترم — فلكم ما تقررون .

أما مسألة سنه فأنكى ، لأنها مزعجة حقيقة . ولقد كنت مجاوراً لحضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا رئيس لجنة الطعون فوجدته لا يطبق كلام حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل عنها . قال رئيس اللجنة إن الشيخ المحترم المطعون فيه لم يطلب تأجيل نظر اللجنة في الطعن حتى يفصل في القضية ، ولكنه إنما طلب التأجيل فيها لإحضار مستندات .

ولكن أى شيء هي هذه المستندات التى يطلب التأجيل بسببها من سنة ١٩٣٧ إلى مارس سنة ١٩٤٠ ؟ ما هي هذه المستندات يساعد رئيس اللجنة ؟

كل ما ادعى أنه سيحضره للجنة مقدّم عند الترشيح ، وهو العقود العرفية للملكية ، وإثبات السن — فما هي المستندات التى انتظرتها اللجنة ثلاث سنوات ؟

إذا كان كل ما قاله حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل هو الواقع ، كان لهذا المجلس أن يعتب عتاباً كبيراً على تصرفات لجنة الطعون ، وكيف جاز لها أن تستبقى هذا الطعن لديها ثلاث سنوات ونصف سنة ، حتى تعرضت كرامة المجلس لأفواه المتقولين ، فتناولوه بالكلام ولم نستطع الرد عليهم .

وإذا لم يكن التأجيل بسبب تقديم المستندات — كما قال حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — لوقفت اللجنة مكشوفة .

هل صحيح أن حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم بيومى مذكور طلب التأجيل انتظاراً للحكم أو لا ؟

انظروا حضراتكم إلى ملف هذا الطعن تجدوا أن حضرة الشيخ المحترم المطعون فيه تقدّم للجنة بطلب كتابي في يوم ٥ يوليوز سنة ١٩٣٨ ؛ وكان قد مضى على تقديم الطعن سنة ، لأنه انتخب في يوليوز سنة ١٩٣٧ ، واللجنة لم تكن استكملت المستندات فيها . قال في طلبه إنه لا يكون مغالياً إذا طلب التأجيل حتى يفصل في القضية التى رفعها أمام المحاكم — أقول ذلك لحضرة رئيس اللجنة .

حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا ( رئيس لجنة الطعون ) — ولكن اللجنة ماذا فعلت ؟

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — إنما أدافع في كلامي عن المجلس . واللجنة — وقفها الله — لم تسجل كتابة ما كان يمكن أن يكون لها مصدر شيء أكثر من العتاب .

أسائل اللجنة لأى شيء أجلت نظر الطعن سنتين إن لم تكن تنتظر نتيجة حكم القضاء في هذا الموضوع ؟

أجلت سنتين لأى شيء ؟

اسمعوا حضراتكم ما جرى في القضية أمام القضاء . رفعت القضية في يوم ٢٢ يولييه سنة ١٩٣٧ أمام محكمة الموسكى الجزئية ؛ ودخل فيها الطاعن خصماً ثالثاً لأنه خشى أن يحصل تواطؤ بين حضرة الشيخ المحترم للطعون فيه ووزارة الصحة بأن ما يدعيه غير صحيح .  
ثابت في محضر القضية أن القاضى أجّلها مرة ، وأنه في يوم ١٩ أغسطس سنة ١٩٣٧ أحالها على التحقيق ليستحضر الطعون فيه ما يثبت عكس ما هو ثابت في دفاتر وزارة الصحة .

وهذا عمل لا غبار عليه .

اسمعوا حضراتكم ما تم بعد هذا . تأجلت من ١٩ أغسطس إلى ٨ يناير سنة ١٩٣٨ ثلاث مرات . ولم يقدم في هذه المرات إثبات . وفي يوم ٨ يناير المذكور طلب حضرة الشيخ المحترم للطعون فيه صورة من محضر تحقيق النيابة الذى حققته بناء على شكواه . فتأجلت القضية إلى ١٩ فبراير سنة ١٩٣٨ — ومن هنا تبدأ العقيدة الداخلية التى تكلم عنها حضرة الشيخ المحترم مقرر اللجنة .

وفي ١٩ فبراير طلبوا التأجيل للصلح . وعلى أى شىء يكون الصلح ؟ هل ينقصون ما هو وارد في دفاتر وزارة الصحة ؟ هل يوافقون على بقاء كلمة ، وعلى حذف الباقي ؟ ولكن القاضى وافق على التأجيل لهذا السبب ، لأنه لم يكن دارساً للقضية . فأجلت القضية ليوم ٢٥ مايو ؛ وأعيد فيه طلب التأجيل للصلح . وفي هذا الوقت يبدأ فصل الإجازات الصيفية ، فتأجلت ليوم ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٨ . وفي هذا اليوم ، لما عرض أمر الصلح على القاضى ، سأل مندوب وزارة الصحة متهمًا : هل أنت موافق على طلب الصلح لتصحيح في الدفتر ؟ ثم رفض إجابة طلب هذا الصلح قائلاً : لقد أجلت هذه القضية عشر مرات ؛ وقرر وقفها .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — قد لا تكون كثرة التأجيلات عن عمل حضرة الشيخ المحترم للطعون فيه شخصياً ؛ لأنه لا يحضر في الجلسة .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — إن لحضرته محامياً يتصل به . ولا بد أنه سأل موكله في الأمر بعد صدور الأمر بوقف القضية .

تأجلت القضية للصلح أربع مرات . وأخيراً قرّر القاضى رفض طلب التأجيل للصلح ، ووقفها ، وكانت حضرة الشيخ المحترم لا يدري من أمرها شيئاً .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — من الذى طلب التأجيل للصلح ؟

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — أُمّامى ملف القضية . والذى يطلب التأجيل هو محامى المدعى ، ومحامى وزارة الصحة يوافق على التأجيل .

تأجلت ليوم ١١ أكتوبر ثم وقفت ، والطاعن يتتبع سير القضية ، ثم يبعث بالعرائض هنا وهناك شاكياً .

وماذا صنعت اللجنة من يوم ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٨ إلى ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٩ ؟ إن معاهدة الصداقة بين مصر وبريطانيا عقدت في ثلاثة أشهر ولم يستغرق الفصل فيها هذا الزمن الطويل . لقد مضت سنة وأربعة أشهر من تاريخ وقف القضية ، فماذا صنعت في هذه المدة الجديدة ؟ فلا شىء كنتم ساكتين عن نظر هذا الطعن ؟

حصل بعد هذا أن من طلب وقف القضية هو الذى عجلها ، ماذا جرى ؟ كانت القضية مؤجلة في يوم ١١ أكتوبر فعجلت إلى يوم ٣ أكتوبر من السنة اللاحقة . وفيه جاء المحامى عن المدعى وأثبت في المحضر أنه يطلب التأجيل ليتنازل عن التوكيل ملأ من موكله ؛ ولكن القاضى لم يعجبه هذا الطلب .

والقانون يقضى في هذه الحالة بالتأجيل لثلاثين يوماً ؛ فأجلها من ٣ أكتوبر إلى ٧ نوفمبر . فإذا بالمحامى الجديد للمدعى يطلب التأجيل لأنه موكل حديثاً ولم يدرس القضية . فاضطر القاضى لأن يحجز القضية للحكم . وقال : لمن شاء أن يقدم مذكراته .

ولقد سأل حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزي بك حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل عما ورد في الحكم : ماذا قال القاضى في الحكم ؟ وهنا يأتى ذكر العقيدة الداخلية التى ورد ذكرها في تقرير اللجنة عن هذا الطعن .

ماذا قال الحكم ؟ قال إن الرواية التى يقول بها شهود المدعى هي أن للرحوم الشيخ يوى مذكور رزق بابنه إبراهيم



مادة ٩٥ « ... .. »

في سنة ١٨٩٧ ، وعلى قول حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل نظراً لانتشار مرض الجدري في هذه السنة بالبلدة انتقل المرحوم بولده وأسرتة إلى مدينة القاهرة ؛ فلم يقيد اسم ولده في سجل المواليد . ثم عادوا إلى البلدة فوجدوا لها عمدة جديداً قعيدوا الوليد خوفاً منه .

استعرض القاضي هذه الرواية . وقال : كيف يمكن لشهود في سنة ١٩٣٧ أو في سنة ١٩٣٩ أن يحدّدوا ميلاد طفل ولد في سنة ١٨٩٧ بالسنة والشهر .

فهل هؤلاء الشهود لا مطمئن فيهم ؟ وكيف يمكن التحقق من صحة هذه الواقعة البعيدة المدى ؟

ولكن ظهر أن بيومي بيومي المذكور شقيق الشيخ المحترم الطعون فيه ولد في سنة ١٨٩٨ . ألم تكن الرغبة في تقييد هذا الوليد الجديد في تلك السنة بمحركة لوالده في تقييد ابنه إبراهيم ؟ وفي هذا العام كانت بلدة أبي النمرس طبعاً خالية من مرض الجدري بدليل وجودهم فيها ، وبدليل هذا الوليد الجديد . فإذاً هذا يراد أن يكون لنا عقل خاص ليكذب هذه الواقعة المادية ويصدق شهادة هؤلاء الشهود .

مع هذا ، لا آخذ حضرة الشيخ الطعون فيه بما هو ظاهر ، إنما أحاسبه بتصرفاته هو شخصياً . فلما دخل حضرته المدرسة الابتدائية قيد على أنه من مواليد سنة ١٩٠٢ ، فكيف فاته وفات أهله في هذه السنة التنبه إلى أنه من مواليد سنة ١٨٩٧ ، مع أنه لم يكن مضى على هذه السنة أكثر من خمس سنوات ، وكذلك لما دخل للدارس العالية ؟

لا يجوز لنا أن نتهاون في تحقيق هذا القول ، لأتأهنا قضية ، وأنا أكون أول المغتربين ببقاء حضرة الشيخ المحترم عضواً بيننا . بعد أن أكون قد أدبت واجبي .

لما دخل المدارس العليا أثبت أنه من مواليد سنة ١٩٠٢ ، وكذلك الشأن حين التحاقه بالوظائف ، وفي البعثات الحكومية . لحضراتكم أن تقرروا في الأمر مبدأ هو أن يكون من حق المجلس إهمال القيود للنصوص عليها في الدستور . فإذا قررت هذا المبدأ كان قراركم ببقاء حضرة الشيخ المحترم — رغم ما هو ثابت ضده — قراراً صادراً في وضع النهار ، فيجوز لنا بعد هذا مثلاً أن نقبل من لا يدفع من الضريبة إلا ١٤٠ جنياً ، لأن هذا المبلغ في الواقع لا ينقص عما هو مفروض إلا مقداراً ضئيلاً .

ضعوا هذا المبدأ إذا شئتم . أما قولكم إن سن حضرة الشيخ المحترم الطعون فيه أربعون سنة ، وهو ليس كذلك ، فقول يكون غير مقبول ، ولا يليق أن نقبله مهما كانت الظروف التي تبرره .

ولذلك فأنا مصر على طلباتي .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الهلباوي بك — أظن أن الموضوع استوفى بحثاً في مصلحة رفض الطعن أو في قبوله .

ولكن لي كلمة إضافة لما قاله حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن الرافعي بك مقرر اللجنة .

الدستور جعل المجلس صاحب السلطة المختصة بتحقيق الطعن في صحة نيابة الأعضاء . فكل هيئة تتدخل في هذا الموضوع غير هذا المجلس تكون غير مختصة بمقتضى النظام العام ، وهذا النظام لم يوضع لمصلحة النائب أو الشيخ ، وإنما وضع للمصلحة العامة ؟

توفي المرحوم بيومي المذكور بك في أوائل سنة ١٩٣٧ فرشح ابنه نفسه بدلاً منه ، فتقدم طعن من محمد بك بسيوني في ٣ يولييه سنة ١٩٣٧ .

إذن فتحقيق انتخاب حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم بيومي المذكور — سواء كان صحيحاً أم فاسداً — يرجع إلى الجهة المختصة من تاريخ تقديم عريضة بسيوني بك . فإذا كان الدكتور إبراهيم بيومي المذكور يأتي في يوم من الأيام ويطلب من القاضي المدني أن يحكم بتعديل قيد اسمه في دفتر المواليد فإنه لا يملك توزيع الاختصاص ؛ لأن هذا لا يمكن التصديق عليه لأنه يتعلق بالنظام العام . فعمل المحكمة المدنية صدر من جهة غير مختصة ؛ والجهة المختصة الوحيدة لا تزال — من تاريخ تقديم الطعن إلى هذه الليلة — هي هذا المجلس . هذه أول ملاحظة ؛ وهي تبين لحضراتكم أنه ليس هناك تناقض بين ما قرره هذه الليلة وبين قرار المحكمة المدنية ؛ وهي ، كما قدمنا ، جهة غير مختصة ، وحكمها ليس له حرمة الأحكام ذات الصبغة القانونية لأنها خرجت عن اختصاصها .



الملاحظة الثانية ، هي أن الحكم الصادر من المحكمة المدنية ، حتى ولو كانت مختصة ، لا يتناقض مع القرار الذي يصدره المجلس الليلة بصحة انتخاب حضرة الزميل الدكتور مذكور ، لأن الحكم يقول بأن المستندات التي قدمت للمحكمة غير كافية ؛ فإذا كانت الجهة المختصة بمثل المستندات التي تقدمت لها ووجدتها كافية وحكمت برفض الطعن فلا يقال إن في هذا تناقضاً مع حكم المحكمة المدنية .

يقول حضرة الزميل المحترم الأستاذ وهيب دوس بك : إن من الضروري أولاً أن تقتنع بصحة الوقائع التي ترد على أوجه الطعن . وله الحق في ذلك ؛ ولم يقل أحد منا إننا نقضى في مسألة ما من غير اقتناع .

أقول لحضرتي عن الوجه الأخير من أوجه الطعن — وهو ادعاء الطاعن بمحصول تلاعب في إجراءات الانتخاب — إنه إذا لم يقدم الطاعن دليلاً على صحته وهو مطالب بالإثبات كان ادعاؤه غير صحيح ؛ وهذا ما عملته لجنة الطعون . وفيما يتعلق بالأموال التي يدفعها حضرته سنوياً فقد قدمت اللجنة أوراق وصفت بأنها صغيرة . فلتكن هذه الأوراق صغيرة أو كبيرة فليس لهذا قيمة بل القيمة في كونها صدرت من جهة مختصة عليها توقيع عمد وصيارف البلاد التي بها أطيانه ، ومبين فيها مقدار الأموال التي يدفعها الطعون في انتخابه .

الرئيس — أرجو أن يسمح لي حضرة الزميل المحترم الأستاذ إبراهيم الملباوي بك أن أقترح إرجاء المناقشة في هذا الطعن إلى الجلسة المقبلة ، فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( في ٢٢ أبريل سنة ١٩٤٠ ) .

### تقرير لجنة اللائحة الداخلية والطعون

عن الطعنين المتقدمين في انتخاب حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم بيومي مذكور  
قرار المجلس أن يؤخذ الرأي عليه بالنداء بالاسم في أول جلسة غد

( المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن الرافعي بك ) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — أرى الاكتفاء بالمناقشة التي حصلت في الجلسات السابقة ؛ وأقترح أخذ الرأي على التقرير .

الرئيس — أظن أنه رؤى ذلك في الجلسة الماضية ، فهل لأحد من حضراتكم اعتراض ؟  
( لم يعترض أحد ) .

الرئيس — وهل حضرة الزميل المحترم الدكتور إبراهيم بيومي مذكور يريد الكلام ؟  
حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم بيومي مذكور — لا .

الرئيس — أماني اقتراح مقدم من الجلسة السابقة بأخذ الرأي على تقرير اللجنة بالنداء بالاسم ، وهو كما يأتي :  
تقترح أن يكون أخذ الرأي على تقرير لجنة الطعون للدرج بمجدول جلسة اليوم تحت رقم ٥ بالنداء على الأسماء ؟

عباس الجمل ، عبد الرحمن نور ، إبراهيم محمد فراج ، محمد توفيق إسماعيل ، شفيق سيدهم الياس

فهل توافقون حضراتكم على أن المناقشة قد تمت ، وأن يرجأ أخذ الرأي بالنداء بالاسم على تقرير اللجنة إلى جلسة غد على أن يدرج

في أول جدول الأعمال ؟

( موافقة ) .

( في ٢٧ مايو سنة ١٩٤٠ ) .

مادة ٩٥ « ... »

أخذ الرأي

على تقرير لجنة اللائحة الداخلية والطعون عن الطعنين المتقدمين في انتخاب حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم بيومي مذكور .  
ليس للحكومة كحكومة أن تبدى رأياً في طعن معروض على المجلس ، إذ الفصل في صحة نيابة الأعضاء من اختصاص المجلس نفسه .  
رفض الطعنين وإعلان صحة انتخاب حضرة الشيخ المحترم

( المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن الرافعي بك ) .

الرئيس — لدى اقتراح بأخذ الرأي بالنداء بالاسم على الطعنين المتقدمين في انتخاب حضرة الزميل المحترم الدكتور إبراهيم بيومي مذكور . وسنبداً الآن بالنداء على الأسماء ، فمن يرى من حضرات الزملاء قبول الطعنين يجب بكلمة « مقبول » ، ومن يرى رفضهما يجب بكلمة « مرفوض » .

( أخذ الرأي بالنداء بالاسم فكانت النتيجة كما يأتي : ٥٤ صوتاً برفض الطعنين ، و ٢٥ صوتاً بقبول الطعنين . وامتنع ثلاثة من حضرات الشيوخ المحترمين عن إبداء رأيهم ) .

الرئيس — تنص المادة ٩٥ من الدستور على ما يأتي :

« يختص كل مجلس بالفصل في صحة نيابة أعضائه . ولا تعتبر النيابة باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الأصوات ... الخ » .

وقد بلغ عدد حضرات الزملاء الذين أعطوا أصواتهم ٧٩ ، منها ٥٤ برفض الطعنين ، و ٢٥ صوتاً بقبول الطعنين . وامتنع ثلاثة من حضرات الزملاء عن إبداء رأيهم .

فليتفضل حضرات الزملاء الذين امتنعوا عن إبداء رأيهم بإبداء أسباب امتناعهم .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحالق سليم — لقد امتنعت عن إبداء رأيي لأني لم أستطع تكوين رأي يطمئن إليه ضميري .  
حضرة صاحب المعالي محمد علي علوي باشا ( وزير الدولة للشؤون البرلمانية ) — امتنعت لأني عضو في الوزارة إلى جانب عضوي بالمجلس . وقد أردت أن أكون بعيداً عن أمر ترى الحكومة ألا تبدى رأياً فيه لأنه يتعلق بالمجلس وحده .

الرئيس — أشكر لمعالي الوزير تأييده المبدأ الذي كنت أتمسك به دائماً .

( ثم نودي على حضرة الشيخ المحترم منصور حسين السلواوي ، فتبين أنه قد غادر قاعة الجلسة ) .

الرئيس — بناء على ذلك يقرر المجلس رفض الطعنين المتقدمين في انتخاب حضرة الزميل المحترم الدكتور إبراهيم بيومي مذكور وأعلن صحة نيابته .

( تصفيق ) .

( في ٢٨ مايو سنة ١٩٤٠ ) .

هل يكون تقرير سقوط العضوية بأغلبية ثلثي الأصوات أو بالأغلبية العادية ؟

هذا هو السؤال . وجواباً عليه نقول :

تنص المادة ٩٥ من الدستور على ما يأتي :

« يختص كل مجلس بالفصل في صحة نيابة أعضائه . ولا تعتبر النيابة باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الأصوات » .

وتنص المادة ٦٢ من قانون الانتخاب على ما يأتي :

« إذا وجد أحد الأعضاء في حالة من أحوال عدم الأهلية المنصوص عليها في المادتين الرابعة والخامسة من هذا القانون — سواء عرضت له أثناء نيابته ، أو أنها لم تعلم إلا بعد انتخابه — تسقط عضويته .

وكذلك تسقط عضوية من فقد الصفات المشترطة في العضو .



ويكون السقوط في الأحوال السالفة بقرار من المجلس .

فهل يمكن أن يفهم من وجود هذين النصين أن هناك أحوالاً يكون فيها إبطال صحة النيابة بأغلبية ثلثي الأصوات ، وأحوالاً أخرى يكون فيها هذا الإبطال بقرار عادي من المجلس ، أي بالأغلبية المطلقة للأصوات فقط ؟

أراد البعض أن يفسر هذين النصين على هذا الأساس فقال : إن الدستور اشترط أغلبية ثلثي الأصوات في حالات إبطال صحة النيابة إذا كان أساس الطعن فيها فساد إجراءات الانتخاب ، وأن حالات الإبطال التي يكون أساسها عدم توافر صفات الأهلية يكفي أن يكون القرار فيها صادراً بالأغلبية المطلقة للأصوات .

— كما أراد آخرون أن يقولوا إن أغلبية ثلثي الأصوات التي اشترطها الدستور إنما تكون عند الفصل في صحة نيابة عضو جديد سواء أكان الطعن في صحة النيابة راجعاً إلى فساد في إجراءات الانتخاب أو إلى عدم توفر الشروط التي يجب أن تكون مستوفاة في العضو ، وأنه تكفي الأغلبية المطلقة للأصوات إذا طرأ على العضو الذي صحت نيابته ما أقفده إحدى الصفات المشترطة للعضوية .

وللرد على الفريق الأول نقول :

إن نص المادة ٩٥ من الدستور صريح لا لبس فيه ، فقد اشترطت أغلبية ثلثي الأصوات عند إبطال النيابة أيما كان الأساس الذي يبنى عليه . فمادة الدستور التي ورد فيها هذا الحكم جاءت بعد المواد ٧٤ و ٧٥ وهما خاصتان بإجراءات الانتخاب لعضوية مجلس الشيوخ ، و ٧٧ و ٧٨ وهما خاصتان بأهلية أعضائه ، و ٨٢ و ٨٣ وهما خاصتان بإجراءات الانتخاب لعضوية مجلس النواب ، والمادة ٨٥ وهي خاصة بأهلية أعضائه ، وهذا مما يؤيد القول بأن حكم المادة ٩٥ جاء عاماً شاملاً يجب أن ينسحب على إجراءات الانتخاب وصفات الأهلية جميعاً دون تفریق بينهما وبخاصة إذا لا حظنا أن المادة المذكورة واقعة تحت « الفرع الثالث — أحكام عامة للمجلسين » ، وأن المواد السبع المذكورة واقعة تحت « الفرع الأول — مجلس الشيوخ » و « الفرع الثاني — مجلس النواب » ، وأن هذه الفروع الثلاثة كلها مدرجة تحت « الفصل الثالث — البرلمان » .

وبهذا لا سبيل إلى التحلل من أن بين المادة ٩٥ والمواد المذكورة ارتباطاً تاماً لا انفصام له بحكم الباب الذي سلكت جميعاً فيه ، والموضوع الذي أدرجت تحته وهي تدور بين إجراءات الانتخاب وصفات الأهلية .

وللرد على الفريق الثاني نقول إنه من غير المفهوم أن تشترط أغلبية خاصة لإبطال صحة نيابة العضو عند انتخابه تخالف الأغلبية التي تشترط لإبطال صحة نيابة العضو الذي كان حائزاً يوم انتخابه لصفات العضوية وشروطها ، وظل زمناً حائزاً لها ، ثم طرأ عليه ما أقفده شرطاً منها ، فليس يجوز أن يكون القرار الذي يصدر بإسقاط العضوية القائمة فعلاً أقل في الضمان منه في حالة النظر في إبطال نيابته ابتداءً إذ يجب أن تكون الأغلبية التي يمكنها إسقاط العضوية للطاريء الجديد مساوية للأغلبية التي تقضي بطلان النيابة من أول الأمر على الأقل ، وهذه الأغلبية في كلتا الحالتين لا شك أنها هي التي نصت عليها مادة الدستور . وإذا كان هناك لبس في نوع الأغلبية التي أشار إليها قانون الانتخاب ، فيجب حتماً الرجوع إلى نص الدستور وتحديد هذه الأغلبية بالقيود التي فرضها الدستور ، لأن الدستور هو بلا جدال قانون القوانين وأصلها الذي يجب تقديسه وتنفيذه . ولا يجوز أن يفسر قانون الانتخاب إلا على ضوء نصوصه وطبقاً لأحكامه ، لأن قانون الانتخاب إن هو إلا قانون وضع تنفيذاً لناحية من النواحي التي نص عليها الدستور — بدليل أنه نص فيه على أمور هي في الواقع تكرار وتوكيد وبسط لما هو وارد في الدستور كالنصوص الخاصة بأهلية الأعضاء وغيرها — فلا يمكن إذن أن يقال إن هناك تعارضاً بين حكم من أحكامه وأحكام الدستور . وإذا فرض جدلاً وجود هذا التعارض فيجب أن يكون السلطان والتنفيذ لأحكام الدستور وحدها . وإذا قيل بوجود غموض أو إبهام في نص من نصوص قانون الانتخاب ، فيجب حتماً أن يحل هذا الغموض ويوضح هذا الإبهام بالأحكام الواردة في الدستور . وقد يكون مرد هذا الغموض والإبهام الذي أشار إليه البعض أن اللجنة التي حضرت الدستور كانت لجنة أخرى غير التي أعدت مواد قانون الانتخاب كما هو ظاهر من محاضر لجنة الثلاثين ؛ ويجوز أن يكون قد فات اللجنتين إيجاد التوافق الظاهر بين النصوص .

على أن أمراً آخر يجب الإشارة إليه وهو أن عبارة « بقرار من المجلس » لا يمكن أن يكون قد قصد بها إلى غير التوجيه نحو جهة الاختصاص حتى لا يهيم الأمر ، أو بعبارة أخرى حتى تعين جهة الاختصاص إلى جانب جهات أخرى إدارية من شأنها وفقاً لقانون الانتخاب



مادة ٩٥ « ..... »

الفصل في أوراق الترشيح واستيفائها إلى غير ذلك مما أدرجت أحكامه في ذلك القانون . ولا يمكن القول بأن « قراراً من المجلس » يخرج القرار في ذاته وطبيعته عن الحكم الذي وضعه الدستور صراحة ، وقيد القرار به ، وهو أن يكون بأغلبية ثلثي الأصوات .

نتهي من هذا إلى أن التفريق الذي أراده البعض بين حالة إبطال صحة النيابة لفساد في إجراءات الانتخاب وبين إبطالها لعدم توافر صفات الأهلية إنما هو تفريق تحكى لا سند له من الدستور أو قانون الانتخاب . وكذلك التفريق بين إبطال النيابة ابتداء وبين إبطالها لأمر طرأ على العضو أقده توافر شرط من شروط العضوية بعد قيامها .

على أننا نكن في حاجة لهذا الشرح للمستفيض لأن مجلس الشيوخ منذ قيام الحياة النيابية جرى على وتيرة واحدة في إبطال صحة نيابة أعضائه ، فلم يصدر قراراً بهذا الإبطال إلا بأغلبية ثلثي الأصوات . وكل الحالات التي أصدر فيها مثل هذه القرارات كانت جميعاً ودون استثناء خاصة بعدم توافر صفات الأهلية في أعضاء عملوا بالمجلس زمناً طويلاً دون أن يطعن في أهلية واحد منهم ما عدا حالة واحدة صدر فيها القرار بإبطال النيابة ابتداء عقب الانتخاب مباشرة ، فقد أبطل المجلس نيابة الدكتور أحمد عيسى في ٤ أغسطس سنة ١٩٢٦ لعدم امتلاكه النصاب للمالي وفضيلة الشيخ اليلالوي في ١٤ مارس سنة ١٩٢٧ لأنه ليس من الطبقات التي ورد ذكرها في الدستور وفضليق الشيخ علي سليمان والشيخ حسين والي في ١٦ مارس سنة ١٩٢٧ لأنهما ليسا من هيئة كبار العلماء وأبطل نيابة الشيخ سنوسي منصور في ١٢ يولييه سنة ١٩٢٧ ابتداء لعدم امتلاكه النصاب للمالي .

وقد صدرت قرارات المجلس في جميع الأحوال للذكورة — وكلها تتصل بصفات الأهلية — بأغلبية ثلثي الأصوات .

هذه هي تقاليد مجلس الشيوخ الموقر لا لبس فيها ولا غموض ، ولا تحول فيها ولا تغيير .

أما مجلس النواب فقد ابتدأ في سنة ١٩٢٤ بالجرى على التقليد الذي سار عليه مجلس الشيوخ ثم عدل عنه في سنة ١٩٢٨ وعاد إليه أخيراً في سنة ١٩٣٨ .

وتفصيل ذلك أنه عرض عليه في ١٤ أبريل سنة ١٩٢٤ طعن في أبي زيد طنطاوي بك بأنه لا يحسن القراءة والكتابة فحوت أربعة وثمانون من أعضائه بقبول الطعن وصوت ثلاثة وسبعون برفضه ، فوقف الدكتور أحمد ماهر السكرتير البرلماني حينئذ وقال : « عملاً بالمادة ٩٥ من الدستور التي تقضي ألا تعتبر النيابة باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي أصوات الأعضاء الحاضرين ، أعلن بأمر معالي الرئيس صحة نيابة حضرة أبي زيد طنطاوي بك » . مع أنه لو أخذ بالأغلبية المطلقة لوجب إعلان عدم صحة نيابته . وفي ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٤ قبل الطعن في انتخاب محمد محمود باشا بثلثي الأصوات وكان خاصاً بإجراءات الانتخاب .

وفي ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٨ أخذ الرأي في الطعن لتقديم في حضرة عبد الحميد أبو جازيه بك ، وكان عن تهمة تزوير ، وهي من صفات الأهلية ، فقرر المجلس أن يكون قراره بإبطال الانتخاب بالأغلبية المطلقة — ولا شك أن ذلك كان خطأ .

وفي ٣٠ يونيه سنة ١٩٣٨ قرر المجلس أن يكون سقوط عضوية حضرة الشيخ سيد عيسوي صقر لأنه لا يحسن القراءة والكتابة ، وهي من صفات الأهلية ، بثلثي الأصوات لا بالأغلبية العادية .

ونرى لزوماً علينا أن نشير هنا إلى أن القرار الذي اتخذته مجلس النواب في هذه السابقة الأخيرة إنما كان بعد مناقشات طويلة عرضت لكل الآراء التي أشرنا إليها في صدر المذكرة إذ بعد أن أدلى كل فريق بحججه في جلسة ٢٢ يونيه سنة ١٩٣٨ قال الرئيس ما يأتي : « سنأخذ الرأي الآن على ما إذا كان تقرير سقوط العضوية يكون بالأغلبية المطلقة أو بثلثي الأعضاء . والإجابة الآن من

حضرانكم تكون بكلمة « ثلثين » أو بكلمة « عادية » . وقد أسفر أخذ الرأي عن ستة وسبعين صوتاً تؤيد أن يكون أخذ الرأي بأغلبية الثلثين وعن أربعة وسبعين صوتاً تؤيد أن أخذ الرأي يكون بالأغلبية العادية فقال الرئيس : « إذن سيؤخذ الرأي على تقرير اللجنة بناء على هذه النتيجة . وهل توافقون حضرانكم على تأجيل أخذ الرأي على هذا التقرير إلى جلسة ٣٠ يونيه سنة ١٩٣٨ » فوافق المجلس على ذلك .

ومعنى هذا أن مجلس النواب في جلسة ٢٢ يونيه سنة ١٩٣٨ إنما أخذ الرأي على المبدأ القانوني في ذاته بعد وقوفه على الحجج المتباعدة لكل الآراء المختلفة . وقصر هذه الجلسة على ذلك لإظهار لهذا المعنى ؛ وبذلك يمكن القطع بأن المجلس المذكور قرر حكماً فاصلاً في

مادة ٩٥ « ... .. »

هذا الموضوع . وقبل اختتام هذه المذكرة نرى واجبا علينا أن نسجل رأيا سديدا أبدى بأن مجلس الشيوخ لا يسعه ، مهما تضاربت الأقوال ، إلا أن يجرى على تقاليد التي سار عليها منذ قيام الحياة النيابية حتى لا يقال بأنه جنح إلى رأى من الآراء في حالة معينة ومن أجل عضو بذاته ، وحتى يفسح في الوقت نفسه لعضو من أعضائه أن يتمتع بأقصى حد من الضمانات التي ورد ذكرها في الدستور وقانون الانتخاب . إذن تنتهي إلى أن الجواب على السؤال هو :

أنه يجب حتما أن تكون أغلبية ثلثي الأصوات — لا الأغلبية المطلقة — هي الفصل عند تقرير إبطال النيابة مهما كان السبب سواء كان راجعا إلى طعن في إجراءات الانتخاب أو إلى عدم توافر شرط من شروط الأهلية ، وسواء أكان ذلك بداءة عقب انتخاب عضو أم تعيينه أم لسبب من أسباب السقوط الطارئة بعد الفصل بصحة النيابة ؟

السكرتير العام لمجلس الشيوخ  
أمين عن العرب

في أبريل سنة ١٩٤٠

عدم حلف العضو اليمين الدستورية لا يمنع من إحالة الطعن إلى اللجنة المختصة .

### الرسائل

(١) كتاب من وزارة الداخلية بإعلان انتخاب حضرة عبد النعم للوم افندى  
عضواً بالمجلس عن دائرة مغاغة

الرئيس — ورد كتاب من وزارة الداخلية بإعلان انتخاب حضرة عبد النعم للوم افندى عضواً بمجلس الشيوخ عن دائرة مغاغة بمديرية المنيا . ولتفضل حضرة الزميل عبد النعم للوم ليحلف اليمين الدستورية .  
( تبين أن حضرة لم يحضر ) .

(ب) طعن مقدم في انتخاب حضرة الشيخ المحترم عبد النعم للوم افندى  
إحالاته إلى لجنة الطعون

الرئيس — وبهذه المناسبة تقدم طعن في انتخاب حضرة الزميل المحترم عبد النعم للوم من على الشايب افندى ، فهل توافقون بضراكم على إحالاته إلى لجنة اللائحة الداخلية والطعون ؟  
( موافقة ) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — يحسن أن يؤجل إحالة الطعن إلى اللجنة حتى يحلف حضرة اليمين الدستورية لأنه بل ذلك لا يعتبر عضواً بالمجلس .

الرئيس — إن عدم حلفه اليمين لا يمنع من إحالة الطعن إلى اللجنة المختصة .  
( في ١٩ مارس سنة ١٩٤٠ ) .



لا يجوز الوقوف عند قبول استقالة عضو النواب المطعون في بلوغه السن القانونية ، لأن ذلك يحجب التحقق من صحة سنه .  
 فإذا انتخب مرة أخرى اعتبر - بعدئذ - أنه قضى مدتين في النيابة بمجلس النواب ، ويصبح ممن لهم حق الانتخاب  
 أو التعيين بمجلس الشيوخ بنص المادة ٧٨ ؛ على حين أنه قد لا يكون بلغ السن القانونية في انتخابه الأول .  
 وإذن فلا بد من الفصل في مسألة سنه بعد قبول استقالته .

مجلس النواب

تقرير لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابة

عن الطعن المقدم من الشيخ أحمد السيد إبراهيم  
 في صحة نيابة حضرة علي حسين غراب افندى

أشير إلى الكتاب الآتي :

« حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أتشرف بأن أرفع مع هذا تقرير لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابة عن الطعن المقدم في صحة نيابة حضرة علي حسين غراب .  
 افندى رجاء عرضه على المجلس .

وقد انتخبتني اللجنة مقررًا لها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

رئيس اللجنة

تحريراً في ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٠ .

توفيق دوس «

الرئيس - الكلمة لحضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ توفيق دوس باشا ( المقرر ) - أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة :

« بنى الطعن على أن حضرة المطعون في صحة نيابته لم تتوافر فيه السن القانونية لأنه ولد في أول مايو سنة ١٩١٣ أي أن سنه عند أداء مهمته النيابة كانت تقل عن خمسة وعشرين عاماً . وقدم الطاعن تأييداً لدعواه مستخرجاً رسمياً من شهادة الميلاد صادراً من دقرخانة وزارة الصحة العمومية .

وبعد أن ثبت للجنة فحص الطعون أن هذا الطعن في محله رفعت في ١٩ مايو سنة ١٩٣٨ تقريراً أشارت فيه بقبول الطعن .

نظر المجلس هذا التقرير بجلسته ٣٠ مايو سنة ١٩٣٨ . ونظراً لأن حضرة المطعون في صحة نيابته كان قد رفع قضية أمام محكمة مصر الابتدائية الأهلية ضد وزارة الصحة العمومية طالباً تصحيح سنه بدقرخان الواليد وجعلها فبراير سنة ١٩٠٧ بدلاً من مايو ١٩١٣ لذلك قرر المجلس بالجلسة المشار إليها تأجيل نظر الطعن إلى أن يفصل القضاء في مسألة السن .

على أن اللجنة حصلت بعد ذلك على صورة رسمية من شهادة التطعيم صادرة من وزارة الصحة العمومية تؤيد أن تاريخ الميلاد أول مايو سنة ١٩١٣ وأن تاريخ التطعيم ١٥ يونيو سنة ١٩١٣ . وبناء على هذا رأت اللجنة أن تعيد طرح الأمر على المجلس . فرفعت في ٤ مايو سنة ١٩٣٩ تقريراً آخر معززة رأيها الأول . وقد ناقش المجلس هذا التقرير بجلسته ٣١ مايو سنة ١٩٣٩ ؛ ولكن المناقشة لم تنته إلى قرار ، فأرجئت إلى جلسة تالية .

حدث بعد ذلك أن قضت محكمة مصر الابتدائية الأهلية بجلسته ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٩ برفض الدعوى التي رفعها حضرة المطعون في صحة نيابته على وزارة الصحة العمومية ثم قدم حضرة استقالته من عضوية المجلس فقرر بجلسته ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٩ قبولها .



وبما أن السوابق البرلمانية سارت على أن استقالة النائب أو وفاته لا تمنع من السير في تحقيق صحة نيابته ( انظر مضبوطى مجلس النواب ، جلستى ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٦ و ٢١ فبراير سنة ١٩٣٩ ) ؛  
وبما أن الفقرة « ثانياً » من المادة ٧٨ من الدستور اشترطت فيما اشترطته في عضو مجلس الشيوخ — منتخباً كان أو معيناً — أن يكون ممن قضوا مدتين في النيابة ؛  
وبما أن ترك أمر الفصل في هذا الطعن ، اكفاء بقبول استقالة حضرة الطعون في صحة نيابته بخوله — إذا انتخب مرة ثانية عضواً في مجلس النواب — الحق في الاعتفاع بالنص الدستورى سالف الذكر :

### لهذه الأسباب

ترى لجنة فحص الطعون — وضعاً للأمور في نصابها — أن تشير على المجلس بقبول الطعن المقدم في صحة نيابة حضرة على حسين غراب افندى .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة عامة ) .

( في ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٠ ) .

### طعن في صحة انتخاب حضرة النائب المحترم على حسين غراب

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

مقدمه أحمد السيد إبراهيم زين المقيم بناحية وراق الحضر ، مركز إمبابه مديرية الجيزة ، ومن ناخبي دائرة أوسيم ،  
يتشرف بتقديم هذا الطعن ،

### ضد

انتخاب على حسين غراب افندى .

### الموضوع

رشح على حسين غراب افندى نفسه لعضوية مجلس النواب عن دائرة أوسيم في حين أنه غير متوفر فيه السن القانونية ، إذ ثبت من شهادة الميلاد المرافقة لهذا الطعن أنه ولد في سنة ١٩١٣ أى أن سنه وقت الترشيح ولغاية تاريخه أقل من ٢٥ سنة ولا يمكنه التصل من هذه الشهادة لأنه اعترف بتاريخ الميلاد الوارد بها عندما تقدم لمدرسة الناصرية الابتدائية وذلك في ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٤ وكانت سنه وقتئذ إحدى عشرة سنة وخمسة أشهر وثلاثة أيام ؛ وحصل منها على الشهادة الابتدائية في سنة ١٩٢٨ ثم التحق بالمدرسة السعيدية في ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٨ وكانت سنه وقتئذ خمس عشرة سنة وخمسة أشهر وثلاثة أيام كما هو ثابت بملف المدرستين المذكورتين وسجلات وزارة المعارف الثابت بها تاريخ حصوله على الشهادة الابتدائية . فضلاً عن أن هذه السن ثابتة بشهادة معافاته من الفرعة العسكرية سنة ١٩٣٢ بسجلات وزارة الحربية .

### لذلك

نطلب إلى المجلس الموقر بإبطال انتخاب على حسين غراب افندى وإعلان خلو دائرة أوسيم .

مقدمه

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

أحمد السيد إبراهيم زين

محكمة إنبابه الجزئية الأهلية

محضر تصديق نمرة ٥٤٩ سنة ١٩٣٨

إنه فى يوم الثلاثاء للوافق ١٢ إبريل سنة ١٩٣٨ حضر أمانى بقلم الكتاب الأستاذ الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين ووقع أمانى وأمام شاهديه إبراهيم عه الشونخ افندى وعواد إبراهيم من وراق العرب مركز إنبابه العارفين له شخصياً وتصدق عليه منا .

ختم محكمة إنبابه الأهلية

للصدق

الشهود

حسن حمدان

عواد إبراهيم ، إبراهيم الشونخ

مادة ٩٦ - « يدعو الملك البرلمان سنوياً إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر . فإذا لم « يدع إلى ذلك يجتمع بحكم القانون في اليوم المذكور » .  
« ويدوم دور انعقاده العادي مدة ستة شهور على الأقل . ويعلن الملك فض انعقاده » .

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للمستور

دولة الرئيس ( حسين رشدي باشا ) — يلتزم البرلمان كل سنة في يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر لعقد جلساته العادية ؛ ويمتد دور انعقاده إلى آخر شهر أبريل من السنة التالية . ويجوز ، عند الضرورة ، دعوة البرلمان إلى الاجتماع بصفة غير عادية . ومدة انعقاده تحدد في أمر الدعوة .  
( موافقة عامة ) .  
( ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

يلتزم كل من المجلسين كل سنة في يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر لعقد جلساته العادية . ويمتد دور انعقاده إلى آخر شهر مايو .

لجنة الدستور

تلى القرار السابع والثلاثون ، وهذا نصه :

« يلتزم كل من المجلسين كل سنة في يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر لعقد جلساته العادية . ويمتد دور انعقاده إلى آخر شهر أبريل من السنة التالية .

حضرة على المنزلاوى بك — أرى امتداد الانعقاد لآخر شهر مايو لأن انتهاءه في آخر شهر أبريل يجعل العطلة ستة أشهر ونصفاً . وللحكومة أن تصدر في أثنائها مراسيم استثنائية وتنفذها ، وهذا ليس في مصلحة الأمة .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — جل مدة الانعقاد أكثر من خمسة أشهر ونصف كثير يتعب الأفكار ويهيج الأعصاب ويدخل الملل على نفوس الأعضاء . والمحذور الذى ذكره حضرة المنزلاوى بك لا يمكن تفاديه سواء كانت العطلة خمسة أشهر ونصفاً كما يقترح أو ستة ونصفاً كنص القرار .

معالي طلعت باشا — يتخلل مدة العمل أعياد ومواسم تجعلها لا تكفى لإتمام الأعمال — لذلك أوافق على مد دور الانعقاد إلى آخر مايو .

فضيلة الشيخ نجيت — أرى أن يكون اجتماع المجلسين في السبت الأول من شهر نوفمبر على أن يمتد دور الانعقاد إلى آخر مايو . حضرة الشيخ خيرت راضى بك — أرى حلاً للخلاف ألا ينص في الدستور على نهاية مدة الانعقاد ، بل يترك للمجلس تحديدها بحسب حاجة العمل . فإذا احتاج العمل لزم أطول وجب امتدادها إلى آخر مايو ، وإلا فلا . وبهذه الطريقة نكون أخذنا بكل الآراء . معالي سابا باشا — اقترح حضرة منزلاوى بك وجيه . وكنت أوافق عليه لولا أن أغلب أعضاء المجلسين من غير القاهرة ، فيصعب أن يتركوا بلادهم وأعمالهم مدة ستة أشهر ونصف في السنة ينقطعون فيها للأعمال النيابية . لذلك أرى الاكتفاء بجعل مدة الدور خمسة أشهر ونصفاً .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — يعلل شراح الدساتير قصر مدة العمل في المجالس النيابية بأن فيها راحة للسلطين التشريعية والتنفيذية معاً ، وحق لا تعطل الأعمال العامة إذ يكون الوزراء في مدة انعقاد المجالس النيابية دائماً تحت تصرفها ، فتعطل بذلك أعمالهم التنفيذية .

وإذا كان دور العمل في المجالس الأوربية خمسة أشهر ونصفاً فيجب أن يكون في بلادنا أقل من ذلك ، نظراً لحالة الجو — لأجل هذا أرى بقاء النص كما هو .

حضرة على المنزلاوى بك — إذا انقطع الوزراء في مدة انعقاد المجلسين للأعمال النيابية فلوزاراتهم وكلاء يقومون بالأعمال العامة نيابة عنهم .



معالي الرئيس — تؤخذ الآراء .

( فتقرر بالأغلبية أن يمتد دور الانعقاد إلى آخر شهر مايو ) .

( في ١٣ يونيه سنة ١٩٢٢ ) .

تليت المواد السابعة والثامنة والتاسعة والعاشر والحادية عشرة لغاية السابعة عشرة فوافقت الهيئة عليها بالإجماع ، وهذا نصها :

مادة ٧ — يعقد البرلمان كل سنة جلساته العادية من يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر ؛ ويمتد دور انعقاده إلى آخر شهر مايو من السنة التالية .

( في أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — كذلك للمادة السابعة من فرع الأحكام العامة للمجلسين أقرح تعديل صيغتها على الوجه الآتي :

يعقد البرلمان بحكم القانون جلساته العادية في يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر من كل سنة ؛ ويمتد دور انعقاده إلى آخر شهر مايو من السنة التالية .

( فوافقت الهيئة على ذلك ) .

( في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

إن تحديد تاريخ ثابت لانعقاد البرلمان في دور عادي قد يكون غير مناسب إطلاقاً ؛ إذ قد يقع يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر في يوم عطلة رسمية . فيكون الأيسر أن يعهد للملك بدعوة البرلمان للانعقاد في أنسب وقت يراه قبل السبت الثالث من شهر نوفمبر . على أن يعقد البرلمان بحكم القانون في هذا التاريخ إذا لم توجه الدعوة إليه .

اللجنة  
الاستشارية  
التشريعية

وكذلك ليس من المناسب تحديد موعد في الدستور لفض الدورة البرلمانية العادية . فقد يتفق حلول شهر رمضان أثناء مدة الانعقاد العادي . وهذا قد يجعل من اللزوم فيه مد أجل الدورة عدة أسابيع للتمكن من وقف العمل خلال شهر الصوم . وقد يتفق كذلك أن يكون جدول أعمال الدور العادي متضمناً أعمالاً عدة ومشروعات يتطلب فحصها وإقرارها زمناً يزيد على الوقت المقدر في العادة . ويزيد على هذا أنه يجب أن يترك لمجلس الشيوخ الوقت الكافي للنظر والفصل في المشروعات التي ترد إليه من مجلس النواب في أواخر الدورة البرلمانية . ولا يجوز لمجلس الشيوخ أن يعقد إلا في أثناء دور انعقاد مجلس النواب . فلكل هذه الأسباب نرى أنه قد يكفي أن نضمن للبرلمان مدة انعقاد لا تقل عن ستة أشهر . وأن يوكل إلى الملك فض الدورة مراعيًا الظروف .

وهذا هو عين ما يجري عليه العمل في أوروبا حيث تتولى السلطة التنفيذية فض الدور العادي للبرلمان .

وقد أخذ في النص الجديد المقترح للمادة ٩٦ بهذه الاعتبارات ؛ وهو سيزيد في مرونة تطبيق النظم البرلمانية .

قرر المجلس نهاية دور سنة ١٩٢٤ بمجرد انتهائه من نظر الميزانية وبعض قوانين أخرى عيها ؛ ولكن هذا القرار عدل عنه

في الجلسة التالية وتقرر أن فض دور الانعقاد متروك لما تقتضيه به ظروف العمل وحكمة جلالة الملك .

السكرتير يتلو اقتراحاً من حضرة عبد اللطيف الصوفاني بك هذا نصه :

بلى النواب

حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس النواب

أقترح على المجلس استمرار عقد جلساته حتى يتمكن من نظر القوانين المعروضة عليه من تراث الماضي ، خصوصاً ما كان في إبقائها ضرر بحرية ومصالح البلاد ، إذ الأجدر بكرامتنا جميعاً ألا نرضى بأن تنتهي من هذا الدور قبل أن يكون لنا عمل يعود على البلاد في جلب خير لها أو دفع ضرر عنها .

وتفضلوا معاليكم بقبول احترامي .

عبد اللطيف الصوفاني بك — إن كل فرد من حضراتكم على ما اعتقد يشعر بواجبه نحو بلاده . حقيقة إن دورنا هذا الأول دور

غير عادى ، وقد جاء متأخراً ، ولكن واجبنا فى هذا الدور غير عادى أيضاً ، فأمامنا أعمال ذات أهمية عظمى ؛ من ذلك بحث القوانين التى إذا بقيت بقى أثرها الضار . ولا يخفى ما ينتج من ذلك من للشاق والتأعب على البلاد . وعلاوة على ذلك فإتسا إزاء واجب أدبى . فكلنا يشعربأن فى البلاد نقصاً فى المسائل التشريعية ؛ وعلينا أن نعمل لمحو هذا النقص فى ذلك كل الخير للبلاد . لدينا مثلاً قانون التعاون وقوانين التعليم ومسائل اقتصادية كثيرة . فإذا ما رجعنا إلى قومنا ونحن لم ننظر فيما هو واجب النظر فيه بوضع قوانين الإصلاح ، ولم نجلب للبلاد خيراً ، فماذا يكون جوابنا ؟ وكيف تهدأ ضمائرنا ؟

من أجل هذا ، وبسبب ما دار من البحث بين حضرتى الزميلين عبد الرحمن الراقى بك وحسين هلال بك — بخصوص قانون التعاون والميزانية ، وبما أننا بعد نظر الميزانية قد نخيل إلينا أننا قمنا بالمطلوب منا ، وأن أعمالنا قد انتهت — خصوصاً وسيوافق انتهاء النظر فى الميزانية الميعاد المفروض لانقضاء المجلس — فإنى أرجو من حضرات زملائى أن يتقبلوا منى هذه النصيحة الأخوية ، ويقرروا استمرار العمل إلى إنهاء ما لدينا من الأعمال جميعها ، ونحن أمحباب الرأى فى تحديد الأدنى والأقصى من مدة العمل كنص المادة ٩٦ من الدستور التى تعطينا هذا الحق وحدنا . وهذا خير لى ولكم ، إذ ليس من خير أكثر من أن يؤدى الإنسان عمله وواجبه نحو بلاده .

عبد الحليم الببلى افندى — كلنا يوافق حضرة الصوفانى بك على مقدماته ؛ وكلنا يرجو أن يتم عملاً يذكر . ولكن بين هذه الرغبة والملايات يجب أن نقف قليلاً . نحن الآن فى مبدأ الصيف ونشعر بخمول ؛ وبعد أيام قلائل سنشعر باستحالة العمل ؛ فلا معنى لأن ينضيع الوقت فى عمل غير منتج ؛ فمن المصلحة أن يحل المجلس .

( أصوات : كيف ينحل المجلس ؟ )

عبد الحليم الببلى افندى — لا تخافوا فإنى أريد أن أقول أن ينصرف المجلس بعد نظر الميزانية فى الميعاد المناسب . وعلى كل منا واجب أثناء العطلة ، كأن يحضر مشاريع مفيدة ويدرس ما يشاء من القوانين ، ثم يعود للعمل مجدد ، القوى نشيطاً . أما إذا كان الغرض مجرد الظهور أمام الجمهور بأننا نعمل ستة أشهر ... .. ( ضجة ) .

عبد اللطيف الصوفانى بك — أحنظ لنفسى حق الرد . وإنما أقول هل كل هذا مبلغ تقديركم للواجب والحرص على المصلحة العامة ؟ عبد الحليم الببلى افندى — نحن مطالبون أن نرضى ضمائرنا والواجب سواء علم الجمهور أو لم يعلم . وإنى أؤكد لحضراتكم أن من مصلحة الجمهور أن نكون فى أعمالنا نشيطين لكى تكون أعمالنا منتجة . أما أن نعمل فى وقت الصيف فى هذا المكان الشديد الحر فلا أرى ذلك من حسن الرأى فى شىء .

عبد الخالق سليم افندى — ليس فى هذا المجلس فرد واحد لا يرضى بأن يقوم بالقسط من الواجب عليه . حقيقة يجب علينا بالاستمرار فى العمل حتى نتجز عملاً ما منتجاً . قال حضرة الصوفانى بك إن الواجب يقضى علينا بالانذهاب للاستراحة السنوية قبل أن ننظر فى القوانين والراسيم التى صدرت من سنة ١٩١٤ إلى اليوم . وكنت أود أن يذكر حضرته عدد القوانين ، وأظن هذا العدد يقرب من الخمسة ، فهل من العقول أن أى مجلس نيابى فى العالم يستطيع الاستمرار فى العمل بطريق مستديم للنظر فى ٥٠٠ قانون ؟ أظن ذلك مستحيلاً . قد يوجد ضمن هذه القوانين ما يترتب على مريانه ضرر على الأمة ؛ وكنت أرجو من حضرة الصوفانى بك أن يفضل على المجلس بذكر مثل هذه القوانين فيتحم علينا النظر فيها .

محمد كامل حسن الأسبوطى افندى — أكرر ما قاله حضرات الزملاء بأن كلامنا يشعر بوجوب العمل والاستمرار فيه بغير كل ولا ملل لكى نقوم بالواجب علينا على الوجه الأكمل .

لقد عاهدنا الجمهور الذى يعمل الصوفانى بك على إرضائه . عاهدناه وعاهدنا النعم والضمائر على أن يتحمل كل منا فى سبيل هذا الواجب كل الشاق . وقد رأينا الوزارة تسبقنا فى هذا وتقرر عدم مغادرة عاصمة البلاد لتقوم بأعمالها وتكون بجوار المجلس لتم



مادة ٩٦ .....

النقص الذي بدأت في إتمامه والواجب الذي تعهدت بأدائه — كنت أود من صميم قلبي أن أتقبل اقتراح الصوفاني بك للأسباب التي أبداهها ولنفيها ، ولكنى أرى أن الدستور يمنعنا من الفصل في هذه النقطة فقد نص أن فض اجتماع المجلس حق من حقوق جلالة الملك . ( ضجة ) .

لا أدرى سبباً لهذه الضجة ، فإنى أتكلم والدستور في يميني وأقول بأن ليس لحضراتكم أن تعينوا ميعاد فض دور الانعقاد لهذا المجلس سواء كان هذا الدور عادياً أو غير عادى . وهذا نص المادة ٩٦ من الدستور : « يدعو الملك البرلمان سنوياً إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر . فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع بحكم القانون في اليوم المذكور .

« ويدوم دور انعقاده العادى مدة ستة شهور على الأقل . ويعلن الملك فض انعقاده » .

وكذلك جعلت المادة أربعين من الدستور للملك الحق في فض دور الانعقاد غير العادى .

فبإشارة « يعلن الملك » المذكورة في المادة ٩٦ ليست مقيدة برغبة المجلس إذ ليس من المعقول أنما تقرر في آخر يوم من الانعقاد فض المجلس ، وإلا لو كان هذا من حق المجلس لما نص الدستور على أنه من حقوق جلالة الملك .

أحمد رمزي بك — إنى في هذه المرة أخالف زملائي وأخطبهم فقط دون الجمهور . فالمسألة راجعة إلى ضمايرنا بدون رقيب آخر . وضمايرنا تستمد الأوامر التي نعمل بها من الدستور الذي أقسمنا على احترامه . فالمادة ٩٦ تنص على أن دور الانعقاد هو ستة أشهر على الأقل ؛ وحضرة الصوفاني بك يريد أن يقول إن الستة أشهر لم تتم إذ لم نبدأ من الأسبوع الثالث من شهر نوفمبر . ولكن الدستور نص على ابتداء دور الانعقاد في هذا الميعاد ؛ فلا يصح الأخذ بآخر المادة التي تنص على أن يكون الدور العادى ستة أشهر ما دمت لم يجتمع في الميعاد الذي حدد في صدر المادة . وهذه المادة مأخوذة من الأنظمة الأخرى ؛ والحكمة في ذلك أن الدستور جعل هذه العطلة حتى لا يرهق البرلمان الحكومة بالطلبات في كل وقت ويدعها تفرغ لما بين يديها من الأعمال الهامة بدون أن تشعر دائماً بيد البرلمان الثقيلة . وقد لاحظنا أنه عندما تطرأ مسألة هامة على الحكومة فإن البرلمان يؤجل مدة من الزمن ، غير عطلة العادية ، لتفرغ السلطة التنفيذية لإزالة ما يعترضها من المشاغل والصعوبات ، وعندنا شيء من هذا القبيل . وقد آن فصل الصيف ، وربما بدأت للمفاوضات وتغيب بعض الوزراء فيها أو يكونون مشغولين في أعمال وزاراتهم ، فلذا أرى أن يترك الأمر لما تقضى به حكمة جلالة الملك : فإن شاء صرف البرلمان ، وإن شاء استكمل الستة أشهر .

أحمد عصمت افندى — أقترح إقفال باب المناقشة .

محمد عبد الرحمن الصباحى افندى — تنص المادة ١٦٩ من قانون الدستور على أن « القوانين التي يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثانية من الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ ( ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ ) تعرض على مجلسى البرلمان في دور الانعقاد الأول ؛ فإن لم تعرض عليهما في هذا الدور بطل العمل بها في المستقبل » .

( أصوات : لقد عرضت ) .

محمد عبد الرحمن الصباحى افندى — للتوفيق بين رأى حضرة الصوفاني بك ورأى حضرات الدين خالفوه أرى أن نشتغل ساعة زيادة عما قررناه ، أى أن نستمر إلى الساعة العاشرة حتى لا نترك أى قانون مضر بالجمهور بدون بحث في هذا الدور ( أصوات مقاطعة ) . هناك قوانين ضارة بالهيئة الاجتماعية وبالأمة بأسرها ، فيجب أن نفرغ من نظرها كي نقرر رفضها حتى لا تبقى نافذة في عهد الحرية ، فأرجو أن تتسع صدوركم لبحثها قبل أن ينتهى دور الانعقاد الحالى وقبل أن تصدروا قراراً بتحديد ميعاد انتهائه ، بل خلصوا الأمة من مصائب هذه القوانين .

( أصوات : ما هى هذه المصائب ) .

محمد عبد الرحمن الصباحى افندى — قوانين الاجتماعات والمظاهرات والتعويضات والتضمينات .

( أصوات : يقفل باب المناقشة ) .

الرئيس — الموافق على إقفال باب المناقشة يقف .



( فوقت الأغلبية ) .

( فقرر المجلس إقبال باب المناقشة ) .

عبد اللطيف الصوفاني بك — كان يصح أن أرد على من ذكر اسمي في المناقشة ؛ وهذا حق تخوله لي اللائحة الداخلية .

الرئيس — للسألة انتهت وتقرر إقبال باب المناقشة .

السكرتير — الاقتراحات التي تقدمت في هذا الخصوص هي :

أولاً — اقتراح حضرة سلامه ميخائيل بك ، ونصه :

« يقرر المجلس نهاية الدور الحالي من انعقاده بمجرد الانتهاء من نظر الميزانية وقانون شركات التعاون الزراعية ، وما يقرر له المجلس صفة الاستعجال من القوانين الأخرى » .

ثانياً — اقتراح حضرة عبد الرحمن الرافعي بك ، ونصه :

« اقتراح أصلي :

أقترح ألا ينفض المجلس قبل تقرير قانون شركات التعاون الزراعية وإلغاء القوانين للقيدة للحرية » .

« اقتراح احتياطي :

أقترح ألا ينفض المجلس قبل تقرير قانون شركات التعاون الزراعية » .

ثالثاً — اقتراح حضرة حسن مرعي بك ، ونصه :

« لم يقل أحد لآن بانقضاء المجلس في موعد معين . وعليه فلا عمل لاقتراح الصوفاني بك . وبناء على ذلك أقترح إرجاء نظر

اقتراح الصوفاني بك إلى ما بعد الانتهاء من نظر الميزانية » .

رابعاً — اقتراح حضرة علي حسين افندي ويوسف أحمد الجندى افندي ، ونصه :

« أقترح إرجاء إصدار قرار في الموضوع المطروح للبحث إلى ما بعد الفصل في ميزانتي الحكومة والأوقاف » .

خامساً — اقتراح حضرة شفيق منصور افندي ، ونصه :

« أقترح ألا يقرر موعد لانقضاء المجلس ، وأن نعمل مدة الستة الأيام كاملة من الساعة السادسة إلى الساعة التاسعة » .

سادساً — اقتراح حضرة عبد الحليم البيلي افندي ، ونصه :

« أقترح أن ينفض المجلس بمجرد الانتهاء من تصديق البرلمان على الميزانية » .

عبد اللطيف الصوفاني بك — اقتراح حضرة سلامه بك يقرب في الحقيقة من أغراضى ، لآنى طلبت ألا ينفض الدور الحالي قبل

أن ننظر القوانين الضارة . وهذا الوصف الضيق يعين عدداً قليلاً جداً منها ، خصوصاً وأنى سبق بينت في غير هذا الوقت ما هي هذه

لقوانين التي يصح إعفاء الأمة من مضارها وتكاليفها .

( أصوات : هذا عود للمناقشة ) .

عبد اللطيف الصوفاني بك — أنا موافق على اقتراح حضرة سلامه بك .

الرئيس — الموافق على اقتراح حضرة سلامه بك يقف .

( فوقت الأغلبية ) .

( فقرر المجلس العمل به ) .

( في ٣١ مايو سنة ١٩٢٤ ) .

فض دور الانعقاد متروك لما تقتضى به ظروف العمل وحكمة جلالة الملك .

ثم تلى الاقتراح المقدم من حضرة أحمد رمزي بك ، وهذا نصه :  
« أترح أن يترك أمر فض المجلس لما تقتضى به ظروف العمل وحكمة جلالة الملك » .  
محمود حمدي بك — يؤخذ الرأي أولاً على جواز إعادة النظر في الموضوع من عدمه .  
الرئيس — هل يوافق المجلس على فتح باب المناقشة ؟  
( أصوات : لا ، لا ) .

الرئيس — من لا يوافق على فتح باب المناقشة فليقف .  
( فوقت أقلية ) .

أحمد رمزي بك — اقترح بالأمس حضرة عبد اللطيف الصوفاني بك أن يشتغل المجلس إلى أن يتم النظر فيما عرض عليه من القوانين التي صدرت مدة إيقاف الجمعية التشريعية . والاقتراح في حد ذاته مفيد لولا أن لنا حدوداً بينها الدستور ، يجب علينا ألا نتعدها ؛ إذ المادة ٩٦ من الدستور تنص على أن فض المجلس يكون بأمر جلالة الملك . فالأقترح الذي قدمه حضرة سلامه بك وأقره المجلس لا يتفق مع نص المادة المذكورة — لهذا قدمت طلباً إلى المجلس لإعادة المناقشة في هذا القرار ، وقرّر المجلس اليوم إعادة المناقشة .

نصت المادة ٩٦ على ما يأتي :

« يدعو الملك البرلمان سنوياً إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر . فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع بحكم القانون في اليوم المذكور ؛ ويدوم دور انعقاده العادي مدة ستة شهور على الأقل ؛ ويعلن الملك فض انعقاده » .

فإذا لم يدع جلالة الملك المجلس للانعقاد انعقد بحكم القانون في السبت الثالث من شهر نوفمبر . أعني يجوز لجلالة الملك أن يدعوا المجلس في شهر أغسطس أو سبتمبر . فإذا لم تحصل هذه الدعوة كان اجتماع المجلس واجباً بمقتضى القانون . فإذا ما اجتمع المجلس في شهر نوفمبر بقي منعقداً مدة ٦ شهور على الأقل ؛ وإذا أراد الملك فض المجلس أرسل أحد وزرائه ليعلن انقضاء المجلس .

يظهر أنه قد غاب عن بعض حضرات الزملاء سلطة الملك في فض المجلس ؛ ويظن بعضهم أن المجلس يقرر انتهاء أعماله ، وبناء على ذلك يفض أو يقرر أن أعماله لم تنته ، وبناء على ذلك لا ينفذ . وقد فهمت ذلك من اعتراضهم على عبارة « يعلن جلالة الملك » أي أنه ينفذ إرادتهم — وهذا غير معقول . ويظهر ذلك من مراجعة أقوال العلماء الذين قرروا أن فض المجلس من حق السلطة التنفيذية . فما دام قد مضى بعد السبت الثالث من نوفمبر ٦ أشهر يجوز للملك فض المجلس كما يجوز له مد انعقاده . فالسنة الأشهر هي أقل مدة لانعقاد المجلس .

وقد قررتم بالأمس أن يفض المجلس بعد الفراغ من الميزانية ومشروع قانون شركات التعاون وما يراه المجلس مستعجلاً من القوانين المقدمة إليه . وسينتهي المجلس من ذلك قبل مضى ٦ أشهر التي هي الأجل الأدنى لدور الانعقاد بحكم الدستور ، فيكون قراركم في هذه الحالة مخالفاً له . وبفرض أن الانعقاد دام ستة أشهر فإن فض المجلس أيضاً من حق السلطة التنفيذية كما قدمت . وإذا فرضنا أن الأمر متروك للمجلس ، وأن قرار الفض من حقه ، فكيف يكون الحال إذا اختلف المجلسان في هذه النقطة ، كأن يقول مجلس النواب تنفض في وقت كذا ويقول مجلس الشيوخ غير ذلك ، فهل يجوز أن يتخذ أحد المجلسين دون الآخر ؟

ألقت نظر حضرتكم إلى المادة ٩٧ التي تقول « أدوار الانعقاد واحدة للمجلسين . فإذا اجتمع أحدهما أو كلاهما في غير الزمن القانوني فلا اجتماع غير شرعي ، والقرارات التي تصدر فيه باطلة بحكم القانون » .

فأدوار انعقاد المجلسين واحدة . وليس معنى هذا أن يكون الانعقاد في نفس اليوم بل ، المقصود فصل الانعقاد . لهذا أرى أنه ليس من حقنا أن نتكلم في موضوع فض المجلس أو نصدر قراراً بشأنه لأن هذا حق جلالة الملك طبقاً للدستور ؛ وهذا أمر متروك حكمه لجلالته .

سلامه ميخائيل بك — بنى حضرة رمزي بك اعتراضه على أمرين :



أولاً — مخالفة الاقتراح لنصوص الدستور مستدلاً بالمادة ٩٦ ، هذه المادة حددت مبدأ دور الانعقاد في السبت الثالث من شهر نوفمبر من كل سنة ؛ ولم يدر في خلد واضعها احتمال انعقاد المجلس في ١٥ مارس كما حصل في الدور الحالي . والذي يستفاد من هذه المادة أن انعقاد المجلس بصفة عادية يستمر لمدة ٦ أشهر . وانعقاد المجلس في هذا الدور عادي بلا شك ؛ فلنا أن نستمر في العمل مدة ٦ أشهر على الأقل ؛ ولا يجوز لنا تنقيص هذه المدة بأي حال من الأحوال — ولكن شرط ذلك أن يكون بدء دور الانعقاد في نوفمبر .

أما عبارة فض جلالة الملك للمجلس فهذا أمر لا يمكن تنفيذه عملاً إلا بالاتفاق بين المجلس والسلطة التنفيذية ، لأنه من غير المعقول أن تأتي السلطة التنفيذية في أثناء اشتغال المجلس بأمر هام وتنقض انعقاده لمضي ميعاد الستة أشهر . كما أن المادة تقول إن الانعقاد يكون لستة أشهر على الأقل ، وهذا يفيد جواز الاستمرار إلى أبعد من ذلك . فالمعقول إذن أن يسبق أمر جلالة الملك بفض المجلس اتفاق بيننا وبين السلطة التنفيذية ؛ وإلا إذا وقع النقص بغير اتفاق فأولى به أن يكون حلاً لافضاً ، لأنه يكون حاصله بغير إرادة المجلس . وإذا نظرنا إلى الموضوع من الوجهة العملية — مع مراعاة ما نصت عليه المادة ١٤٠ من الدستور من أنه لا يجوز فض دور انعقاد البرلمان قبل الفراغ من تقرير الميزانية — نجد أننا مضطرون بحكم هذه المادة إلى البقاء حتى يفصل في أمر الميزانية . فبعد الفراغ منها ترسل إلى مجلس الشيوخ ؛ وفي فترة نظر مجلس الشيوخ في الميزانية يكون مجلسنا غير مشغول بعمل هام — لذلك قررنا أن ينظر المجلس في قانون شركات التعاون الزراعية بعد الميزانية .

ثانياً — يقول رمزي بك إن قرارنا يقضى بإلزام مجلس الشيوخ به . ورداً على ذلك أن مجلس الشيوخ وقت نظر الميزانية لا يمكنه أن يعارض في قرار مجلس النواب لأنه مشغول بالميزانية ، فلا يمكن أن يعتبر قرارنا قيماً لمجلس الشيوخ في هذه الحالة . فإذا ما انتهى مجلس الشيوخ من نظر الميزانية وأراد أن ينفذ تكون قد فرغنا من نظر قانون شركات التعاون . فالمجلسين في هذه الحالة — بالاتفاق مع الحكومة — أن يقررا فض البرلمان ؛ فتكون بهذا القرار قد اقتصدنا في الوقت ونظرنا بعض القوانين الهامة المحالة علينا .

أما القوانين الأخرى التي يود المجلس نظرها بصفة مستعجلة فله أن يقرر فيها ما يشاء ، فإذا لم يجد ضرورة لنظرها بصفة مستعجلة بعد الميزانية وبعد قانون شركات التعاون الزراعية فله أن يقرر فض المجلس ، وبذلك نكون قد وفقنا بين النصوص والمصلحة بعمل أكثر مما يمكن عمله في الدور الحالي .

الرئيس — الكلمة لمحمد يوسف بك .

عبد اللطيف الصوفاني بك — إني طلبت الكلام قبله .

محمد يوسف بك — المسألة لا تحتاج لكل هذا النزاع ، لأن سلامة ميخائيل بك لما اقترح فض المجلس بعد بحث الميزانية والنظر في قانون التعاون الزراعي والمسائل المستعجلة الأخرى لم يرد مطلقاً أن يكون القرار إلزامياً لجلالة الملك وإنما رأى أن المصلحة العملية هي في أن يشتغل المجلس فيما لديه من الأعمال ولا يطمع في فض انعقاده إلا بعد نظر الميزانية . وها هو ذا نص المادة ١٤٠ من الدستور :

« لا يجوز فض دور انعقاد البرلمان قبل الفراغ من تقرير الميزانية » . فاقترح سلامة ميخائيل بك وجيه لأن الحر قد اشتد ولا يمكن أن نستمر على العمل فيه . أما اقتراح الصوفاني بك بالاستمرار في العمل حتى نصل الصيف بالشتاء فهذا أمر لا يحتمل ولا يطاق .

واجبنا الاهتمام ببحث الميزانية وقانون شركات التعاون وكل الأعمال المستعجلة . وللمجلس بعد ذلك أن يعلن رغبته في فض دور الانعقاد . يعلن ذلك للحكومة أو لجلالة الملك بأن يقول : تعبنا من العمل ؛ ولزمنا في الصيف عطلة وراحة . فيحصل بذلك الاتفاق بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية على انقضاء المجلس . لذلك أؤيد زميلي سلامة ميخائيل بك في اقتراحه .

محمد كامل حسن الأسيوطي أفندي — لقد أجاد سلامة ميخائيل بك تفسير المادة . ومن مصلحتنا أن نأخذ بتفسيره وأن نجعل الدور ستة أشهر سواء أكان ابتداء العمل في نوفمبر أو في مارس (مقاطعة) . أرجو ألا أقاطع حتى تسمعوا ما أريد أن أقوله . إني موافق زميلي على تفسيره ؛ ولا أرى داعياً لأن يلزم المجلس نفسه ويحدد مأموريته ، لأنه ليس هناك مبرر لأن يجعل المجلس لنفسه مأمورية محدودة نظر الميزانية وقانون شركات التعاون .

إن لنا من العمل مدة ستة شهور . وإني طلبت بالأمس عدم قبول اقتراح الصوفاني بك : أولاً لعدم وجود مبرر له لأننا نشغل حتى نهي الأعمال التي لدينا . وثانياً لأننا لا نملك تحديد يوم خاص لانعقاد مجلس النواب . قلت ذلك أمس ؛ وقوطعت مع الأسف لطة



مادة ٩٦ د ... .. «

لم أفهمها ولا أفهمها الآن إلا أن يكون إخواني قد ظنوا أنني أهمل شأن الدستور ولكنني عليه غيور . فلا تلوموني ولوموا أنفسكم ( ضجة وأصوات : تكلم في الموضوع ) . المسألة الثانية هي أن هذا الحق ليس للمجلس وإنما هو حق من حقوق جلالة الملك ، فإن له فض الاجتماع ، لأن ذلك صورة من صور الحل . من يملك الحل لا محالة يملك الفض . فأنا منضم لرأى زميلي رمزي بك ، وموافق على الأسباب التي أبداه ؛ ويجب أن نعمل حق نتهى من أعمالنا وبعد ذلك نتفاهم مع السلطة التنفيذية على فض البرلمان .

عبد اللطيف الصوفاني بك — إني أعتقد أن سلامه ميخائيل بك قد وفى للموضوع حقه من بحث النقط القانونية . وأما رمزي بك وكامل حسن بك فتكلمنا كثيراً ووقفنا بشكل ظاهر يدافعان عن حقوق جلالة الملك كأنهما نسيا أن الملك والأمة متفقان تمام الاتفاق على المصلحة العامة ، وأن أسمى مقصد لجلالته هو أن تصان مصالح البلاد .

إن أصل الاقتراح يرجع إلى القوانين الضارة التي تقدمت لنا وأنكرنا تقديمها ، قليل لنا وقتئذ : أتم في حل من نظرها . قلنا : عندنا أشياء كثيرة هامة ؛ وعلينا نظر للبرانية . قليل لنا : نحن لا نستعجلكم . قلنا : الأمة مرهقة بقانون التضمينات وقانون التعويضات وقانون الانتخابات وقانون الاجتماعات والمظاهرات وبعض المواد التي أدخلت على قانون العقوبات . وقلنا : إن هذه القوانين ضارة بالوطن فيجب النظر فيها ورفع أضرارها عن الأمة — هذا ما قلناه وكررناه . فما دخل حقوق جلالة الملك في المسألة التي نحن بصدددها ؟

إن المادة ٩٦ من الدستور تقول : « يدعو الملك البرلمان سنوياً إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر . فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع بحكم القانون في اليوم المذكور . ويدوم دور انعقاده العادي مدة ستة شهور على الأقل ؛ ويعلم الملك فض انعقاده » .

فهذه المادة قد حددت دور الانعقاد العادي بكلمتي « على الأقل » . فإذا كان للمجلس أن يقرر شيئاً فإنما يقرر ما يقابل « على الأقل » بأن يطيل المدة ؛ ولا دخل لسلطة جلالة الملك في ذلك مطلقاً . إن لجلالته الحق في حل المجلس ، ولكن ذلك يكون لظروف خاصة إذا ما حدثت تتطلبها . اعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله ؛ ولا تدخلوا اسم جلالة الملك في مسائلنا العملية . ومن منكم يتحمل أمام ضميره وأمام أمته أن تبقى تلك القوانين الضارة قابعة من أجل راحتنا الخصوصية ؟ لأجل الحر أم لأجل اللهو أم لأجل اللعب ؟ ( ضجة : لا ، لا ) . أنا أقول ذلك عن نفسي ( أصوات : العب أنت ) . إن حضراتكم قد أيدتم الاقتراح بأغلبية كبيرة ، واختتم العمل لتنظروا في القوانين الضارة ، فكيف ترك ذلك ونسافر ؟ إن المهرب من الحر ومن العمل هو اللعب . وقد يرغب فيه واحد أو اثنان منا على الأكثر . أما من الوجهة القانونية فلنا الحق في العمل مدة ستة شهور أو أكثر من ذلك وأما أقل فلا . هذه حقوق البلاد نقررهما ، وحرياته تؤيدها ؛ ومن يعمل غير ذلك فليتحمل المسؤولية أمام الله والبلاد .

الرئيس — الكلمة لحسين بك هلال .

محمود علام افندى — إني طلبت الكلام قبله .

الرئيس — دورك بعد هلال بك ، فاقراً أسماء طالبي الكلام ياتوفيق افندى .

محمد توفيق خليل افندى — عبد الحليم البيلي افندى ، مصطفى الخادم بك ، جعفر غفري بك ، علي حسين افندى ، شفيق منصور افندى ، كامل مرتجى افندى ، إسماعيل حمزة افندى ، أحمد سابق افندى ، ويسا واصف افندى .

محمد كامل مرتجى افندى — أنا متنازل عن الكلام .

الرئيس — عندما يأتى دورك فأنت حر في الكلام وعدمه .

حسين هلال بك — أريد قبل الكلام في الموضوع أن ألفت النظر لمسألة تكررت من الصوفاني بك ، وهو أنه تكلم وقت عرض القوانين وعندما جاء ذكرها في الجلسات الماضية وفي جلسة اليوم بأقوال تظهر أعمالنا أمام ناخيتنا وأمام الأمة بمظهر كائنات لا نشعر فيه بالمسئولية الملقاة على أكتافنا ، وكأنه هو وحده الذي يشعر بها . ولكنني بلسان زملائي جميعاً الذين أعرفهم شخصياً أقر أننا قد أظهرنا في كل فرصة — اليوم وقبل اليوم — كيف نهض بهذه الأمة ، وكيف نشغل لمصلحتها ، ونضحي من أجلها مما كان الخطر محدقاً . وليست الوطنية مسألة كلام فقط ، سواء كان ذلك في الماضي أو في هذا الوقت .

( تصفيق ) .



الرئيس — تكلم في الموضوع .

حسين هلال بك — نحن لسنا في مدرسة هنا نأخذ عن حضرة دروساً .

أما فيما يختص بالموضوع فإنني لا أذهب إلى رأي سلامه بك في قوله « إن هذا الدور هو دور عادي ، وأن المادة التي تبحث في الدور العادي تنطبق عليه ، لأن المفروض في الدور العادي أنه هو الذي يتسدى في السبت الثالث من شهر نوفمبر وينتهي بعد ستة شهور على الأقل وقد يزيد .

أما الدور الذي نحن فيه فابتدأ في خمسة عشر مارس . ولم يكن ذلك بإرادتنا نحن وإنما كان لظروف سياسية ولتسويق قصده الوزارات السابقة — ذلك ما جعلنا نجتمع في ١٥ مارس . فلو استمررنا ستة شهور لاستمر العمل شهر سبتمبر للقبل وكيف نستمر في العمل إلى سبتمبر ثم نبدأ الدور الجديد في نوفمبر ؟

إننا أجهدنا أنفسنا في أعمالنا الخصوصية وفي الأعمال العمومية ؛ ولا نطبق الشغل طول العام ؛ ويكون عملنا في الدور المقبل إذا لم نسترح غير منتج ولا معتبر . أما فيما يختص بفض المجلس بأمر جلالة الملك أو باتفاق المجلسين مع الحكومة على ذلك فإنني أفسر المادة ٩٦ من الدستور بأن الملك يراعي الأعمال المطروحة على البرلمان ويستمع لرأيه . وجلالته لا يفيض هيئة تريد أن تشتغل هذا . والمجلس لا يمكن أن ينفذ إلا بعد تقرير الميزانية بموافقة المجلسين عليها . وقد سبق لي أن قلت إنه يمكننا أثناء نظر الميزانية في مجلس الشيوخ أن ننظر في قانون شركات التعاون الزراعي وفيما هو مستعجل من الأعمال . ولابد لنا من فض الاجتماع حتى نستطيع العمل بطريقة جدية في الدور القادم . إن المجلس يبق منعقدا حتى تقرر الميزانية وميزانية الأوقاف وقانون شركات التعاون وما يرى نظره من القوانين المستعجلة ثم تنفض .

( أصوات : نطلب إقفال باب المناقشة ) .

عمود علام افندي — المسألة لا تستحق كل هذا الجدل ، لأن قرار الأمر لم يكن إلا قراراً منظماً للعمل الذي يتلو نظر الميزانية . وما هو إلا شبه ترتيب لجدول الأعمال وليس ملازماً لهيئة معينة بأن تطيل أجل الانعقاد أو تقصره . بل مادام مجلس الشيوخ منعقداً فيجب ألا تصرف وإلا كانت انعقاد المجلس الآخر غير قانوني . أما ما يقال من الاتقيات على حقوق جلالة الملك والتعدي على الدستور فالفاظ لا محل لها . فأين هو التعدي ؟ وهل تنظيم العمل يعتبر تعدياً ؟ هبوا جدلاً أن جلالة الملك أرسل مرسوماً بفض المجلس داخل حدود الدستور ونحن نتناقش في موضوع هام ، فهل يمكننا بعد ذلك الاستمرار في المناقشة أم تنفض في الحال . لقد طلبتم إقفال باب المناقشة ولكن سمح لي بالكلام فقلت ما أريد ؛ وأنا أؤيد سلامه بك ميخائيل .

عبد الحليم البيلي افندي — لقد أصبح ضرورياً بعد أن دارت كل هذه المناقشة أن يبدى المجلس رأياً قاطعاً في هذا الموضوع . ولا معنى لأن نخرج من المناقشة لا علينا ولا لنا لأن الاعتراضات التي قدمها رمزي بك وعضده فيها كامل حسن افندي تجعل للسلطة التنفيذية حق فض المجلس ؛ ولا أرى أن ذلك من حقها إلا بعد انتهاء الستة الشهور . وهذا هو نص المادة ٤٠ من الدستور :

« للملك عند الضرورة أن يدعو البرلمان إلى اجتماعات غير عادية . وهو يدعو أيضاً متى طلب ذلك بعريضة تمضيها الأغلبية المطلقة لأعضاء أي المجلسين ويعلن الملك فض الاجتماع غير العادي » . يعني أنه متى وافق أغلبية كل من المجلسين على الانعقاد كان على السلطة التنفيذية إجابته ولو في غير الدور العادي . إذا صح ذلك في الانعقاد — وهو صحيح بالطبع — أفلا يقال من باب أولى إن للمجلسين الحق في عدم الاستمرار على العمل متى رأيا ذلك ؟ نحن من القوة التشريعية أصل ؛ ولنا شريك فيها ؛ ولا يمكن للسلطة التنفيذية أن تنهى عملنا بل ذلك لا يكون إلا بالاتفاق من أغلبية أعضاء المجلسين إن أبدوا رغبته في فض الاجتماع . والسلطة التنفيذية تعلن الانقضاء بما حقها إلا مجرد الإعلان . ذلك رأيي من الوجهة القانونية . أما رأيي في أقوال الصوفاني بك فإنني أراه قد أثار هذه المناقشة وخرج من لقاعة ولم يجلس لسمعها كلها ، فكيف يطلب منا العمل بلا عطلة طول العام وهو لم يستطع أن يثابر على مناقشة واحدة ساعة من الزمان من أولها إلى آخرها ؟

( تصفيق ) .

مادة ٩٦ » ... ..

نحن نحتاج إلى الراحة ؛ ولا يمكن لعقولنا أن تشتغل إلا إذا استراحت . وإنى أرى حلا وسطاً وهو أن ينفذ المجلس في يولييه وأن يعود للاجتماع في الدور المقبل في ١٥ سبتمبر .

( أصوات : نطلب إقفال باب المناقشة ) .

الرئيس — من يوافق على إقفال باب المناقشة فليقف .

( وقفت أغلبية ) .

مصطفى الحادم بك — أنا معارض في إقفال باب المناقشة : أولاً لأن قرار الأمس أول تأويلا يمس الدستور ؛ وهذه مسألة خطيرة ودقيقة ؛ وقد كثر طالبو الكلام وتكلم أكثرهم ولكن المجلس لم يتنور بعد ويحسن استماع من لهم آراء جديدة يريدون أن يبدوها .

الرئيس — الموافق على إقفال باب المناقشة يقف .

( وقفت أقلية ) .

( أصوات : العدد غير قانوني ) .

الرئيس — يجب عودة الجماعات التي خرجت كلها .

( تصفيق وضحك ) .

عبد اللطيف الصوفاني بك — سمعت كلمة هربت . ولم أكن هارباً فقد وقفت موقفاً يعلى الرأس .

أحمد رمزي بك — وجهت لى شخصياً كلمات من الصوفاني بك أريد الرد عليها . واللائحة الداخلية تبيح لى الكلام ؛ والمجلس يعرف من اشتغل من أعضائه . أما الكلام أمام الجمهور والغياب عن اللجان فليس من شأني .

عبد اللطيف الصوفاني بك — أنا لم أتعرض للشخصيات ؛ وأقوالى عامة ؛ ورمزي بك من أول العاملين .

الرئيس — ممنوع بتاتا مناقشة الأعضاء بعضهم مع بعض .

أحمد رمزي بك — أريد أن أرد على حضرته ؛ وهذا عدل أطلبه .

( أصوات : لم يتعرض لك شخصياً ) .

الرئيس — المناقشة انتهت ؛ وبابها أقفل . وإن كانت حصلت مسألة شخصية فلها وقتها .

أحمد رمزي بك — حضرته أشار إلى وإلى الأسيوطى افندى أثناء الكلام على المادة ٩٦ .

عبد الحليم البيلي افندى — الصوفاني بك قال إنه لم يقصد أحداً .

عبد الحميد سعيد افندى — هل حضرة العضو يطلب مبارزة ( دويلو ) ؟

أحمد رمزي بك — أرجو أن يؤذن لى بالكلام .

سلامه ميخائيل بك — الصوفاني بك لم يتعرض للشخصيات .

أحمد رمزي بك — أعتبر المسألة شخصية ؛ وأريد الكلام فيها .

الرئيس — يحسن أن تجلس وإلا أخذت رأى المجلس .

عبد الحميد سعيد افندى — لقد قال الصوفاني بك إن أحمد بك رمزي من أول العاملين في المجلس ، فلا محل لأن يتشبث رمزي بك بالرد عليه في مسألة كهذه ..

الرئيس — لقد أقفل باب المناقشة .

السكرتيرية — تلت الاقتراحات الآتية وبدى : بأخذ الرأى فيها فوافق المجلس على الاقتراح الأول منها وهو لحضرة أحمد بك رمزي ،

وهذا نصه :



مادة ٩٦ » ... .. »

- « أقترح أن يترك أمر فض المجلس لما تقضى به ظروف العمل وحكمة جلالة الملك » .  
وهذه الاقتراحات الأخرى التي تليت على المجلس :  
اقترح لحضرة عبد الحليم البيلي افندى نصه :  
« المجلس بعد إعلانه أن من حق البرلمان استمرار العمل بعد انقضاء الدور العادى يقرر الموافقة من الآن على انفضاضه عقب تقرير الميزانية من المجلسين » .  
واقترح آخر لحضرتى يوسف أحمد الجندى افندى ومحمد عبد الرحمن الصباحى افندى ونصه :  
« حيث إنه لا يوجد ما يدعو إلى إصدار قرار فى الاقتراح المقدم من حضرة سلامه بك ميخائيل ، لذلك تقترح ألا يصدر المجلس قراراً بتحديد موعد فض دور الانقضاء الحالى وأن يترك ذلك لظروف الأحوال » .  
واقترح لحضرة محمد صبرى أبو علم افندى ونصه :  
« أقترح تأجيل البت فى الاقتراح إلى ما بعد الانتهاء من نظر للميزانية والاتفاق مع مجلس الشيوخ حتى لا تتخذ قراراً منافياً لما سيتخذونه ، وحتى إذا فرغنا من الميزانية كنا على بينة من الظروف التى تتخذ فيها قرارنا » .  
واقترح لحضرة محمود عبد النبي بك هذا نصه :  
« أقترح تأجيل أخذ أى قرار فى هذه المسألة حتى يفرغ المجلس من نظر الميزانية » .  
( فى أول يونيه سنة ١٩٢٤ ) .

- ١ هل بمجرد تلاوة مرسوم فض الدورة فى أحد المجلسين يمتنع المجلس الآخر من النظر فيما هو وارد فى جدول أعماله .  
أشير إلى السؤال الموجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الداخلية من حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحميد سعيد ، للاستعلام عما إذا كان معالى وزير الداخلية ينوى إعادة النظر فى حالة منكوبى حريق بلدة المعتمدية مركز المحلة الكبرى وتعويضهم تعويضاً مناسباً .  
حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحميد سعيد — أترك للحكومة التصرف فى موضوع السؤال .  
( هنا تخلى عن الرئاسة حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد راغب عطيه بك ، وتولاها حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم دسوقي أباطه وكيل المجلس ) .  
حضرة النائب المحترم أحمد المليحي بك — إن قانون ضريبة الأتيطان المدرج بجدول الأعمال له أهميته . فأرى ضرورة نظره قبل تلاوة مرسوم فض الدورة ، خصوصاً أن التعديل الذى أدخله عليه مجلس الشيوخ تعديل لفظى .  
حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد راغب عطيه بك — هذا غير جائز دستورياً ، لأن مرسوم فض الدورة تلى فعلاً بمجلس الشيوخ .  
حضرة النائب المحترم معالى محمد حلمى عيسى باشا — إن من مصلحة الحكومة والأمة أن ينظر المجلس هذا المشروع الآن ، لأنه منصوص فيه على أن العمل به يبدأ من أول سنة ١٩٣٩ .  
( فى ٨ أغسطس سنة ١٩٣٩ ) .

#### ابتداء الدور ومدته

- « يدعو الملك البرلمان سنوياً إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر . فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع بحكم القانون فى اليوم المذكور :  
ويدوم دور الانقضاء العادى مدة ستة شهور على الأقل . ويعلن الملك فض انقضائه » .

مادة ٩٦ » ... .. «

بمقتضى هذه المادة يجب أن يبدأ دور الانعقاد العادى فى السبت الثالث من نوفمبر ؛ ويستمر مدة ستة شهور على الأقل . غير أنه حدث أن أربعة أدوار لم تبدأ فى السبت الثالث من نوفمبر ، ولم يستمر الدور مدة ستة شهور ، وهى :

الدور الأول ... .. ( من ١٥ مارس إلى ١٠ يوليه سنة ١٩٢٤ ) .

» الثالث ... .. ( » ١٠ يونيه » ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٦ ) .

» السادس ... .. ( » ١٠ يناير » ١٢ يوليه سنة ١٩٣٠ ) .

» الحادى عشر ... .. ( » ٢٣ مايو » ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٣٦ ) .

أما سبب بدء هذه الدورات الأربع فى غير لليعاد المحدد فى الدستور فيرجع فيما يختص بالدور الأول إلى أن الانتخابات العامة للبرلمان لم تجر إلا فى شهرى يناير وفبراير من سنة ١٩٢٤ ؛ وفيما يختص بالدورات الثالثة والسادسة والحادية عشرة فيرجع السبب إلى أن انعقاد البرلمان فى هذه الدورات جاء عقب تعطيل الحياة النيابية .

وأما السبب فى عدم استمرار الدورة ستة أشهر فعلا فيرجع إلى اعتبار الدورة قد بدأت فى السبت الثالث من شهر نوفمبر فقد جاء فى الكتاب المرفوع إلى حضرة صاحب الجلالة الملك من حضرة صاحب الدولة إسماعيل صدقى باشا رئيس مجلس الوزراء بشأن فض الدور السادس ما يأتى : « قد جرت سابقة سنة ١٩٢٦ فى تأويل للمادة ٩٦ من الدستور بأن دور الانعقاد العادى مهما يكن بدؤه يعتبر منتهياً ويجوز للسلطة التنفيذية فضه إذا كانت قد مضت ستة أشهر منذ السبت الثالث من نوفمبر » .

مادة ٩٧ - « أدوار الانعقاد واحدة للمجلسين . فإذا اجتمع أحدهما أو كلاهما في غير الزمن القانوني فالاجتماع « غير شرعي ، والقرارات التي تصدر فيه باطلة بحكم القانون » .

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للمستور

دولة الرئيس ( حسين رشدي باشا ) - أدوار الانعقاد واحدة للمجلسين . فإذا اجتمع أحدهما في غير الزمن القانوني فالاجتماع غير شرعي ، وأعماله باطلة .

( موافقة عامة ) .

( في ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

لجنة الدستور

وأمر معالي الرئيس ( أحمد حشمت باشا ) بتلاوة القرار التاسع والثلاثين قتل ، وهذا نصه :

أدوار الانعقاد واحدة للمجلسين . فإذا اجتمع أحدهما في غير الزمن القانوني فالاجتماع غير شرعي ، وأعماله باطلة .

( فوافقت الهيئة عليه بالإجماع ) .

( في ١٥ يونيو سنة ١٩٢٢ ) .

مادة ٩ - أدوار الانعقاد واحدة للمجلسين . فإذا اجتمع أحدهما أو كلاهما في غير الزمن القانوني فالاجتماع غير شرعي ، الأعمال باطلة .

( في أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .



مادة ٩٨ - « جلسات المجلسين علنية ، على أن كلا منهما يتعقد بهيئة سرية بناء على طلب الحكومة أو عشرة من ، الأعضاء ، ثم يقرر ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجرى في جلسة علنية أم لا . »

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للدستور

دولة الرئيس ( حسين رشدي باشا ) — تكون جلسات كل من المجلسين علنية ، ومع ذلك فكل منهما يتشكل بهيئة لجنة سرية بناء على طلب الحكومة أو عشرة من الأعضاء ، ثم يقرر ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه يجب حصولها في الجلسة العلنية أم لا .

( موافقة عامة ) .

( في ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

تلى القرار الثاني والأربعون ، وهذا نصه :

لجنة الدستور

تكون جلسات المجلسين علنية ، ومع ذلك فكل منهما يتشكل بهيئة لجنة سرية بناء على طلب الحكومة أو عشرة من الأعضاء ، ثم يقرر ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه يجب حصولها في الجلسة العلنية أم لا .

( موافقة عامة ) .

( في ١٥ يونيه سنة ١٩٢٢ ) .

مادة ١٠ - جلسات المجلسين علنية ، على أن كلا منهما يتعقد بهيئة سرية بناء على طلب الحكومة أو عشرة من الأعضاء .

ثم يقرر ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجرى في جلسة علنية أم لا .

( في أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

(١) يجب أن تنعقد الجلسة بصفة سرية إذا طلبت الحكومة ذلك .

(٢) عقد جلسات المجلسين بصفة سرية .

مجلس النواب

رئيس مجلس الوزراء — أطلب جعل الجلسة سرية .

( أصوات : موافقون ) .

عبد الحميد سعيد افندى — أعارض في جعل الجلسة سرية .

رئيس مجلس الوزراء — إنني لا أطلب جعل الجلسة سرية للرد على السؤال الموجه إلى من حضرة العضو المحترم عبد الحميد سعيد افندى ، وإنما لتسكلم في المسألة الحاضرة .

عبد الحميد سعيد افندى — إن المسألة الحاضرة ليست مما يصح الكلام عنها في جلسة سرية لأنها تتعلق بالقضية المصرية بخلافها فيجب أن نلقى كلمتنا فيها بصراحة غير هيايين ولا وجلين حتى يسمعها العالم كله ، وتسمعها الحكومة الإنجليزية والشعب البريطاني ، ونحن يعلم الجميع أن الأمة المصرية لا تسام مطلقاً في استقلالها وحريتها . وإذا كان الإنجليز في برلمانهم يتكلمون عن قضيتنا علانية وبصراحة فماذا نخشى من جعل الجلسة علنية ؟ لهذا لا أوافق على طلب جعلها سرية .

حسن صبرى بك — إن المادة ٩٨ من الدستور صريحة في وجوب جعل الجلسة سرية متى طلبت الحكومة ذلك ، وهذا هو نص المادة : « جلسات المجلسين علنية ، على أن كلا منهما يتعقد بهيئة سرية بناء على طلب الحكومة أو عشرة من الأعضاء ، ثم يقرر ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجرى في جلسة علنية أم لا » . وقد طلبت الحكومة ذلك ، فليس هناك بد من أن تكون الجلسة سرية .

الرئيس — بناء على نص المادة ٩٨ من الدستور ، تقرر جعل الجلسة سرية .

مادة ٩٨ « ... .. »

( وهنا ترك قاعة الجلسة موظفو السكرتيرية ، وأمر حضرة الرئيس بإخراج الزائرين حيث كانت الساعة السادسة والدقيقة الخامسة عشرة ) .

( وعند الساعة التاسعة والرابع أعيدت الجلسة علنية ) .

( في ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٨ ) .

دولة مصطفى النحاس باشا (رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية) — تطلب الحكومة ، إذا سمح المجلس ، أن تكون الجلسة سرية .  
الرئيس — هل لأحد من حضراتكم اعتراض على أن تكون الجلسة سرية ؟  
( لم يعترض أحد ) .

الرئيس — المجلس يقرّر أن تكون الجلسة سرية .

( أعيدت الجلسة علنية في الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والخمسين ) .

( في ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٨ ) .

تليت الفقرة الثالثة من المادة الأولى من مشروع القانون الخاص بفرض ضريبة على رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية  
الصناعية وعلى كسب العمل وهذا نصها :

... ..  
... ..  
... ..  
... ..

وتستثنى من ذلك السندات والأذونات التي أعفيت أو تعفى في المستقبل من الضريبة بنص القانون » .

... ..  
... ..  
... ..  
... ..

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — قال المشروع : « وتستثنى من ذلك السندات والأذونات التي أعفيت  
تعفى في المستقبل من الضريبة بنص القانون » . فيجب أن نبحث هل هناك سندات معفاة بحكم القانون أم لا ؟  
( ضجّة ) .

الرئيس — ألفت نظر حضرة العضو المحترم إلى عدم الكلام في الموضوع .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحائق سليم — لا محل للكلام في الموضوع .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — هل هناك سندات معفاة بحكم القانون أم لا ؟

الرئيس — أ منع حضرة العضو المحترم من الاسترسال في الكلام في الموضوع .

( ضجّة ) .

الرئيس — ترفع الجلسة للاستراحة .

( رفعت الجلسة للاستراحة الساعة التاسعة والدقيقة العشرين مساء ) .

مادة ٩٨ . . . . .

وفي الساعة التاسعة والدقيقة الأربعين مساءً أعيدت الجلسة فطلب معالي وزير المالية أن تكون الجلسة سرية للتكلم في الموضوع الذي أثيرت من أجله المناقشة قبل رفع الجلسة ، فوافق المجلس بالإجماع على ذلك ، وأخلت الشرفات من النظارة ولم يبق بالقاعة حضرات الشيوخ المحترمين وحضرات أصحاب المعالي الوزراء وحضرة صاحب العزة جيب حنين المصري بك بعد استئذان المجلس في بقاء عزته .

ووافق المجلس على بقاء السكرتير العام بالجلسة .

وقد تكلم في الموضوع حضرات المحترمين : الأستاذ يوسف أحمد الجندي ، صاحب المعالي وزير المالية ، وهيب دوس بدو ، لويس أخنوخ فانوس أفندي .

ثم أقفل باب المناقشة وعرض اقتراح قدمه بعض حضرات الشيوخ المحترمين تعديلاً للفقرة الثالثة من المادة الأولى من مشروع القانون ؛ واقتراح المجلس عليه بالتدأ بالاسم فوافق على الاقتراح سبعة وثلاثون عضواً وعارضه ثمانية وأربعون .

ولذا قرّر المجلس عدم الموافقة على الاقتراح وبقاء الفقرة الثالثة من المادة الأولى من مشروع القانون حسب التعديل الذي ارتأته اللجنة في تقريرها .

ثم أعيدت الجلسة في الساعة الثانية عشرة والدقيقة الخامسة والثلاثين صباحاً بصفة علنية ، وتلا الرئيس ما تقدم عن الجلسة السرية ( في ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٨ ) .

طلب عقد الجلسة سرية من الرئيس وحده ، وموافقة المجلس على ذلك .

مجلس النواب

الرئيس — أرجو قبل الشروع في مناقشة الاستجواب التالي في جدول الأعمال أن أتكلم مع حضراتكم كلاماً خاصاً في جلسة سرية قد تستغرق ربع الساعة .

فهل توافقون على ذلك ؟

( موافقة عامة ) .

الرئيس — أرجو حضرات موظفي السكرتيرية ومندوبي الصحافة والزائرين جميعاً أن يغادروا قاعة الجلسة .

غادر الموظفون ومندوبو الصحافة والزائرون قاعة الجلسة .

وعقدت الجلسة بصفة سرية الساعة السادسة مساءً ، وأعيدت علنية الساعة السادسة والدقيقة الثلاثين مساءً .

### الاستجابات

أشير إلى الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية من حضرة النائب المحترم الأستاذ الشيخ سالك الكارم ، ونصه :

« أستجوب معالي وزير المعارف في الأسباب التي جعلت وزارة المعارف تعدل عن امتحان المسابقة الذي كانت قد قررت لاختبار أعضاء بعثة الزواج بعد أن أعلنت عنه وحددت له يوماً بالفعل ، ثم ما هي الأسباب التي جعلت لجنة البعثات تختار دون امتحان مسابقة أعضاء الزواج على الوجه الذي اختارتهما عليه في أكتوبر سنة ١٩٣٨ مع أن أحدهما ترتيبه تاسع المتخرجين من معهد الزواج سنة ١٩٣٥ وترك من كان ترتيبه أسبق من هذا التاسع من الثاني إلى الثامن .

( في ٢٠ مارس سنة ١٩٣٩ ) .



عقد الجلسة سرية للنظر في بيان الطوارئ التي استدعت صرف مبالغ والارتباط بها قبل استئذان البرلمان .

يراجع ذلك في التعليق على المادة ١٤٣ .

( في ٢٥ مارس سنة ١٩٤٠ ) .

حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) — أرجو أن تكون الجلسة سرية .

الرئيس — تخلى القاعة من الموظفين والأجانب ، وتخلى الشرفات من الزائرين والصحفيين .

( أخلت القاعة من الموظفين والأجانب ، كما أخلت الشرفات من الزائرين والصحفيين ، وانعقدت الجلسة بصفة سرية إذ كانت الساعة السابعة والدقيقة الخامسة ، ولم يبق بالقاعة سوى حضرات الأعضاء المحترمين وحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء وحضرات أصحاب المعالي الوزراء وحضرة صاحب العزة السكرتير العام ، وأعيدت الجلسة بصفة علنية في الساعة الثامنة والدقيقة العاشرة مساءً )

الرئيس — أتلو على حضراتكم القرار الذي طلب إقراره في الجلسة السرية ، وهذا نصه :

« يفوض المجلس الحكومة :

أولاً — في أن تضمن الودائع الحالية والمستقبلية لدى بنك مصر .

ثانياً — في اتخاذ التدابير اللازمة لتدعيم واستمرار رواج هذه المؤسسة القومية ونجاحها » .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( في ٢٨ مارس سنة ١٩٤٠ ) .

بمجلس النواب  
حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء — لدى الحكومة موضوع تريد أن تعرضه على المجلس المقرر في جلسة سرية . وبما أن هذا الموضوع سيعرض أيضاً الليلة على مجلس الشيوخ ، وهو في انتظارنا الآن ، فأرجو أن يوافق المجلس على أن تعقد الجلسة الآن سرية لعرض هذا الموضوع .

الرئيس — هل توافقون على طلب حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء ؟

( موافقة عامة ) .

( أمر الرئيس بإخلاء الشرفات من الزوار ، وغادر الموظفون قاعة الجلسة ، فعقدت الجلسة بصفة سرية الساعة السادسة والدقيقة العاشرة مساءً ، ثم أعيدت الجلسة علنية في تمام الساعة السابعة مساءً ) .

الرئيس — الاقترح العروض على المجلس هو ما يأتي :

« أن يفوض المجلس الحكومة :

أولاً — في أن تضمن الودائع الحالية والمستقبلية في بنك مصر .

ثانياً — في اتخاذ التدابير اللازمة لتدعيم واستمرار رواج هذه المؤسسة القومية ونجاحها » .

( تصفيق ) .

فهل توافقون على ذلك ؟

( وافق المجلس بالإجماع ) .

( في ٢٨ مارس سنة ١٩٤٠ ) .

### انعقاد الجلسة بهيئة سرية

مجلس الشيوخ

الرئيس — هل يرى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء أن يلقي بيانه قبل البدء في أعمال الجلسة ؟ وهل يرى رفته أن تكون الجلسة سرية أم علنية ؟

حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) — احتراماً لقرار مجلس النواب ، ولكي نسير على خط واحدة ، أرى أن تكون الجلسة سرية .

الرئيس — تخلى القاعة من الموظفين والأجانب ، وتخلى الشرفات من الزائرين والصحفيين .

أخلت القاعة من الموظفين والأجانب ، كما أخلت الشرفات من الزائرين والصحفيين ، وانعقدت الجلسة بهيئة سرية ، إذ كانت الساعة السادسة والدقيقة العاشرة مساء . ولم يبق بالقاعة سوى حضرات الأعضاء المحترمين وحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء وحضرات أصحاب المقام الرفيع ( ما عدا حضرتي صاحبي المعالي وزير الدفاع الوطني ووزير التجارة والصناعة ) وحضرة الأستاذ إبراهيم عبد الوهاب مدير الإدارة التشريعية بصفة كونه السكرتير العام بالنيابة .

وأعيدت الجلسة بصفة علنية الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة والخمسين مساء .

### القرار الذي أصدره المجلس في جلسته السرية

الرئيس — أتلو على حضراتكم القرار الذي قرره المجلس في جلسته السرية ، وهذا نصه :

« بعد سماع البيان الذي ألقاه حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء ، يقرر المجلس تأييده لهذا البيان ، كما يؤيد استمرار الحكومة في تقديم أكبر معونة ممكنة للحليفة في دفاعها عن الحق والحرية في حدود معاهدة الصداقة والتحالف » .

حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن الرافعي بك — أنا غير موافق على الشطر الأخير .

( في ١٢ يونيه سنة ١٩٤٠ ) .

مجلس النواب

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر باشا — أرجو جعل الجلسة سرية من أولها لسماع البيان الذي ستدلى به الحكومة ومناقشة للوضع بأكمله .

حضرة النائب المحترم أحمد المليحي بك — يحسن أن نسمع بيان الحكومة أولاً .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر باشا — يجب أن تعقد الجلسة سرية قبل إلقاء البيان .

الرئيس — لنرى اقتراح يجعل الجلسة سرية بعد أن تلقى الحكومة بيانها .

حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء — ليس لدى الحكومة مانع من أن تلقى بيانها في جلسة علنية ، لأن الغرض منه هو بيان تصرفات مصر المستقبلية ، وإعلانها للبلاد .

( تصفيق حاد ) .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر باشا — لا يمكن مطلقاً أن نسمع كلام الحكومة في جلسة علنية ثم نتناقش فيه في جلسة سرية ، فقد تنتهي المناقشة إلى تعديل أو تغيير في هذا البيان ، وبذلك يتغير الموقف وتغير السياسة التي ترى الحكومة اتباعها .

لذلك أطلب من حضرات النواب المحترمين — حتى تكون حرية الرأي تامة ، وحتى يدوا آراءهم في تفاصيل البيان ودقائقه كاملة — الموافقة على أن تعقد الجلسة سرية قبل سماع البيان .

( تصفيق حاد ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكري أباطه — حضرات النواب المحترمين : قدمنا اقتراحاً موقفاً عليه من أكثر من عشرين نائباً بأن تعقد الجلسة سرية بعد سماع بيان الحكومة ، وأن تحدد جلسة أخرى لنستوعب هذا البيان وما فيه من النقاط الدقيقة حتى



مادة ٩٨ » ... .. «

يتكلم كل منا على هدى البحث العميق . أما مسألة إلقاء البيان في جلسة سرية أو علنية فالحكومة هي التي تقدر ذلك ، وعلى هذا لا يمكننا أن نقول يجعل الجلسة سرية أو علنية قبل سماع هذا البيان .  
( ضجة ) .

أقول إنه ما دام رفعة رئيس الحكومة — وهو المسئول أمام البرلمان ويقدر مسؤوليته تمام التقدير ، ويزن كلامه تمام الوزن — يريد أن يلقى هذا البيان في جلسة علنية ... ..  
( ضجة ومقاطعة ) .

لذلك أرجو أن تواقفوا حضراتكم على الاقتراح للقدم منا بسماع البيان في جلسة علنية ، وعقد جلسة سرية بعد الظهر لمناقشة هذا البيان .  
حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء — أبدت الحكومة رأيها من أنها على استعداد لأن تلقى بيانها في جلسة علنية ، ولكنها ليست متمسكة بهذا الرأي ، وعلى كل حال فالرأي في هذا للمجلس .  
( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — أؤيد زميلي الأستاذ محمد فكرى أباطه في رأيه ؛ وأرى أنه يهم جميع أفراد الأمة نساء ورجالا أن يفهموا الظروف الخطيرة التي تجتازها البلاد والمحيطه بالموقف الدقيق . فمن الغريب أن يقف متكلم في هذا المجلس ويطلب من حضراتكم أن تقرروا أن يلقى بيان الحكومة في جلسة سرية دون أن يعرف الوقائع التي يتضمنها هذا البيان . وما دام رفعة رئيس الحكومة — وأعتقد أن لديه من الكفاية ما يجعله يقدر حق التقدير إذا كان من اللائق إلقاء هذا البيان في جلسة علنية أو من غير اللائق — يقول إنه لا مانع لديه من إلقاء البيان في جلسة علنية ، فإني أرى أن في طلب جعل الجلسة سرية من الآن تقصيراً في حق البلاد .  
( ضجة ومقاطعة ) .

يجب أن تسمع الأمة كلها هذا البيان . وليس من المفهوم مطلقاً — كما قدمت — أن يقف نائب ويطلب أن يلقى البيان في جلسة سرية دون أن يطلع عليه .

لهذا أطلب من حضراتكم أن تقرروا أن تستمر الجلسة علنية ، أما مناقشة البيان فلا مانع من أن تكون في جلسة سرية .  
حضرة النائب المحترم الأستاذ حسن صالح لجداوى — أرى للتوفيق ، بين الرأيين ، أن نسمع بيان الحكومة في جلسة سرية ، ثم يقرر المجلس نشره إذا رأى ضرورة لذلك .  
( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي — لا أرى محلاً لإطالة المناقشة في هذا الأمر ، لأنه من الدقة بحيث يحتاج لتضافر جميع الجهود . ومن أولى الخطوات أنه يجب أن نصبر ونطمئن ، ويجب أن تكون الجلسة سرية لنسمع فيها البيان وتبادل الرأي فيه . وليس هناك مانع — والمجلس يساهم في المسئولية مع الحكومة — من أن نشترك معها في تقدير هذا البيان في جلسة سرية . هذا من حقنا ونحن ممثلو الأمة ونذكر تمام الإدراك إن كان في هذا البيان ما يستدعى ... ..  
( ضجة من بعض مقاعد اليسار ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — هل يقدر حضرة النائب المحترم خطورة البيان أكثر من رفعة رئيس الحكومة الذي وضعه ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي — من الحكمة والتبصر — وهذه أول مرحلة جدية تدخل فيها — أن نفهم الأمور على حقيقتها في جلسة سرية ... ..



حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — والأمة يجب أن تفهم أيضاً .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي — وهذا لا يمنع الأمة من أن تفهم في الوقت المناسب ...

( نجة من بعض مقاعد اليسار ) .

لهذا أصر على أن تكون الجلسة سرية .

( تصفيق ) .

الرئيس — طلب الكلمة كثير من حضرات النواب المحترمين . وقد قدم اقتراح من حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر باشا وبعض حضرات النواب يجعل الجلسة سرية قبل إلقاء بيان الحكومة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه — قدم منى ومن بعض حضرات النواب اقتراح آخر يجب عرضه أولاً قبل اقتراح سعادة الدكتور أحمد ماهر باشا ومن معه لأنه سابق لاقتراح سعادته .

الرئيس — هناك اقتراح آخر من حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه وبعض حضرات النواب بأن تكون الجلسة سرية بعد إلقاء بيان الحكومة .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر باشا — تنص اللائحة الداخلية في المادة ٥٤ بأن البحث في هذا الطلب وأخذ الرأي عليه يجب أن يكون في جلسة سرية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه — للمادة ٥٤ التي أشار إليها سعادة الدكتور أحمد ماهر باشا تنص على ما يأتي : « جلسات المجلس علنية ، على أنه يعقد بهيئة سرية بناء على طلب الحكومة أو عشرة من أعضائه على الأقل ... » .

أى أن القاعدة العامة هي أن تكون جلسات المجلس علنية . فلا يليق بمجلس النواب أن يطلب جعل الجلسة سرية لأن مهمته أولاً علنية ...

( نجة ومقاطعة ) .

يتضمن اقتراحي جعل الجلسة علنية لنسمع فيها بيان الحكومة . والذي أريد معرفته هو : هل سيعرض اقتراحي قبل عرض اقتراح الدكتور أحمد ماهر باشا أو لا ؟ فإذا عرض اقتراحي أولاً فلا نكون في حاجة إلى جعل الجلسة سرية .

الرئيس — إن للمادة ٥٤ تنص صراحة على أن تكون المناقشة في تأييد السرية أو المعارضة فيها بجلسته سرية ، وبناء عليه أرجو حضرات الزائرين الانصراف من قاعة الجلسة .

( انصرف حضرات الزائرين ) .

الرئيس — هل توافقون على بقاء موظفي المجلس بالجلسة ؟

( لم يوافق المجلس على ذلك ) .

( وهنا غادر موظفو المجلس قاعة المجلس ) .

عقدت الجلسة سرية الساعة الثانية عشرة ظهراً ، وأعيدت علنية الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة مساء .

الرئيس — أتلو على حضراتكم الاقتراح المقدم من حضرات النواب المحترمين : الدكتور أحمد ماهر باشا ، والدكتور عبد النعم العراقي ، والسيد عبد الهادي القصبي ، ونصه :

« بعد سماع بيان حضرة صاحب اللقاه الرفيع رئيس مجلس الوزراء يعلن المجلس ثقته التامة بالحكومة وتأيدتها في تصرفاتها في سياستها الخاصة بموقف مصر في الظروف الحالية وفي الاستمرار في بذل المعونة الكاملة لحلفائنا الذين يدافعون عن الحق والحرية » .

فهل توافقون على هذا الاقتراح ؟

( وافق المجلس بالإجماع ، عدا ثلاثة من حضرات الأعضاء ) .

( تصفيق حاد ) .

( في ١٢ يونيه سنة ١٩٤٠ ) .

(مواقفة عامة) .

( انصرف حضرات الزائرین ) -

(مواقفة عامة) .

(وهنا غادر موظفو المجلس قاعة الجلسة).

الرئيس — بناء على قرار المجلس أتلو على حضراتكم بياناً بما تم في الجلسة السرية خاصاً ببيان دولة رئيس الحكومة بشأن السؤال المطروح.

« **حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر باشا** — نطلب من حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة أن يتفضل بأن يدلى إلى هذا المجلس ببيان يزيل غموض خطتها في حالة الاعتداء على مصر ، وذلك تفسيراً للقرار الذي صدر واعتمده المجلس .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — عندما وليت الحكومة الأمر تقدمت ببيان كاف . فباسم الحكومة أعلن أن علاقتنا بالأمم الأجنبية على أتم صفاء ، مع حرص الحكومة في الوقت ذاته على تنفيذ للعاهدة . وهذه هي سياسة الحكومة كما أقرتموها في شهر يونيه سنة ١٩٤٠ ، وهي السياسة التي أوضحها صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا في بيان أصدره ونشرته الجرائد بتحديد موقف مصر في حالة الحرب إذ حدّده في الأمور الآتية :

- ١ - إن مصر تحترم التحالف ، وتحفظ العهد ، وتبذل في أراضيها كل ما تطلبه الحليفة من معونة وتسهيلات .

- ٢ — إن مصر لا تشترك في الحرب إلا إذا اعتدت إيطاليا عليها بإحدى الطرق الثلاث الآتية :

- ( ١ ) إذا توغلت الجنود الإيطالية في الأراضي المصرية مبتدئة .

- ( ب ) إذا ضربت المدن المصرية بالقنابل .

- (ج) إذا قامت بغارات جوية على مواقع الجيش المصري .

وقد طلب البرلمان من الحكومة ، إذا اقتضت الظروف بتغيير هذا الموقف ، بحسب ما تكشفه الحوادث وتبدل عليه تطورات الحرب ، أن يعرض الأمر على البرلمان من جديد ، فوعدت الحكومة بذلك .

وهذا ما قاله صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا ، وهذا ما قبلته حكومة اليوم ، وقبلته بالتفصيل المبين آنفاً ، فهي لا تحيد عنه مطلقاً ، ولا تحيد عنه بحال من الأحوال ، ولم تحد عنه حتى اليوم . وما كان للحكومة مطلقاً أن تدخل بين صاحب الدولة صدق باشا ومعالي رئيس المجلس ، إذ أنه معروف دستورياً أنه لا يصح لنا أن يستجوب نائباً آخر . ولكن لما كان الجزء الأخير من سؤال دولة صدق باشا يتضمن سؤالاً صريحاً وجهه إلى الحكومة كانت الحكومة مضطرة إلى الإجابة عنه .

« فإذا كان لكم في هذه الحكومة ثقة فإنها تقدر الأمور تمام التقدير . فإذا ما جد جديد وجاءت تصرفاتها وفق ما قررتموه نلتقروها عليه ، وإلا انتزعتم منها الثقة ، وهي تترك الحكم راضية معترزة بموقفها . بقي أن سياسة الحكومة ظاهرة واضحة ، وأما تطبيق

مادة ٩٨ « ... .. »

هذه السياسة على الحوادث فهو موكول للظروف ؛ ولا يمكن افتراض شيء مقدماً ؛ والحكومة تصرح أمام حضراتكم أنها إذا ما غم عليها لجأت إليكم لتوجهوها الوجهة التي ترونها .

وبعد المناقشة طرح الرئيس على المجلس الاقتراحين اللذين تقدمتا فوافق المجلس بأغلبية الآراء على الاقتراح المقدم من سعادة الدكتور أحمد ماهر باشا ومن معه ، وهذا نصه :

« بعد سماع المناقشات التي دارت بالمجلس بمناسبة البيان الذي أدلى به حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء يعلن المجلس « ثقته بالحكومة وتأييده للقرار السابق الصادر من المجلس في ١٢ يونيه سنة ١٩٤٠ والذي قصد به إلى أن مصر التي لا تضم عداء « أو كراهية لأية دولة لا يمكن لها إلا أن تقوم بالدفاع عن نفسها بكل ما تملك من قوة إذا اعتدى على أراضيها أو جيوشها » .

حضرة النائب المحترم محمد بهي الدين بركات باشا — مدام الاقتراح الأول قد ذكر بنصه في المضبطة فمن الواجب أن يذكر أيضاً الاقتراح الثاني لأنه من حق المجلس ، وقد أخذ عليه الرأي .

الرئيس — لقد أشرنا إلى الاقتراح الأول بالذات لأنه هو الذي وافق المجلس عليه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — أرى أنه من الواجب أن يسجل الاقتراح الثاني في المضبطة أسوة بالاقتراح الأول .

الرئيس — لا مانع من ذلك ، ونص الاقتراح ما يلي :

« تقترح إقفال باب المناقشة والاكتفاء ببيان الحكومة . وإذا جدّ جديد رجعت الحكومة إلى المجلس لاتخاذ القرار المناسب . ( في ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٠ ) .

هل يجوز أن تمتد يد الرقيب أثناء قيام الأحكام العرفية إلى منع نشر نصوص الأسئلة والاستجابات في الصحف بعد أن

أدرجت في جدول الأعمال ، وقبل عرضها على المجلس ؟

تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٥

( في ١٩ فبراير و ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٠ ) .

مجلس الشيوخ



مادة ٩٩ - « لا يجوز لأي المجلسين أن يقرر قراراً إلا إذا حضر الجلسة أغلبية أعضائه » .

لجنة الدستور

تلى القرار الثالث والأربعون ، وهذا نصه :

يصح انعقاد المجلسين بحضور نصف الأعضاء زائداً واحداً .

( موافقة عامة ) .

( في ١٥ يونيه سنة ١٩٢٢ ) .

مادة ١١ - لا تصح مداولات أي المجلسين إلا إذا حضر الجلسة أكثر من نصف أعضائه .

( في أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

اللجنة

الاستشارية

التشريعية

تقترح اللجنة أن يقتبس - فيما يختص بالعدد القانوني للمداولات - نص المادة ٣٨ من الدستور البلجيكي .

فصيحة هذه المادة تؤدي إلى التثبت قبل الشروع في أخذ الآراء من وجود العدد المطلوب من الأعضاء . هذا وإنه لو اضح أنه يجوز استمرار المداولات في أي من المجلسين دون توفر العدد القانوني الذي لا يشترط توفره إلا عند إصدار القرارات ، أي عند أخذ الأصوات والفصل في الأمور . ونعتقد أن هذا كان قصد واضعي الدستور .

عدول المجلس عن قراره « في مادة »<sup>(١)</sup> لأنه غير قانوني ، لعدم تكامل العدد المطلوب حين أخذ الرأي عليها .

مجلس النواب

السكرتير النائب - وهذا هو الاقتراح المقدم من حضرة إبراهيم ممتاز افندي :

« يضاف إلى المادة بعد كلمات « لإتمام العمل التأخر ، أو أن يضم إليها لجنة أخرى يشكلها لهذا الغرض لإنجاز العمل وذلك بطريق الانتخاب » ... إلخ المادة .

فهل يوافق المجلس على هذا الاقتراح ؟

( لم يوافق المجلس على هذا الاقتراح ) .

السكرتير النائب - هل يوافق المجلس على إبقاء المادة على أصلها ؟

( وافقت أغلبية الأعضاء الحاضرين على إبقاء المادة على أصلها ) .

( أصوات : عدد الأعضاء الحاضرين أقل من اللازم لجعل الجلسة قانونية ) .

الرئيس - هذا القرار الأخير غير قانوني لعدم تكامل العدد المطلوب ، وعلى ذلك يؤجل العمل ليوم السبت المقبل .

( في ٢٠ مايو سنة ١٩٢٤ ) .

يجب أن يكون العدد قانونياً عند أخذ الرأي على أية قراءة من القراءات الثلاث لمشروعات القوانين .

تقرير لجنة الحفانية

عن الرسوم بقانون الصادر في ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٥ ، بتعديل نص للمادتين ٤٧٨ و ٤٧٩ من قانون المرافعات الأهلى في المواد المدنية والتجارية

... ..  
... ..  
... ..  
... ..

مادة ٩٩ » .....

الرئيس — أظن أن حضرات الأعضاء قد تنوّروا في هذا الموضوع ، وكنت أودّ أخذ الآراء ، ولكنني أخشى أن يكون العدد غير قانوني .

مصطفى النحاس باشا — إن المناقشات التي حصلت في هذا الموضوع صحيحة على كل حال ؛ ولا يعتبر العدد غير قانوني إلا حين أخذ الرأي . وإذا سمح دولة الرئيس قلت إنه ليس من داع لأن يكون العدد قانونياً في القراءة الأولى ، لأن المعول عليه هو أخذ الرأي بعد المداولة الثانية ؛ وما المداولة الأولى في الحقيقة إلا تمهيد للمداولة الثانية .

الرئيس — الأوفق إرجاء أخذ الرأي إلى الجلسة القادمة ، فهل توافقون حضراتكم على أن تكون في يوم السبت ؟ الأستاذ ويصا واصف — أظن أنه لا يمكننا أخذ الرأي على ذلك لأن العدد غير قانوني .

الرئيس — إذن يؤجل أخذ الرأي إلى الجلسة القادمة التي ستكون في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الاثنين المقبل ، وسيكون جدول أعمالها الأسئلة وما تبقى من جدول أعمال جلسة اليوم . ( في ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٧ ) .

لا يشترط وجود أغلبية عند أخذ الرأي في المسائل التي لا يتعمّم أخذ الرأي عليها قانوناً بالنداء بالاسم .

الرئيس ( حضرة الأستاذ المحترم الدكتور أحمد ماهر ) — هل لأحد من حضراتكم اعتراض على مضبطة الجلسة التاسعة والثلاثين ؟ حضرة النائب المحترم مدني حزين — لم تثبت في الصفحة التاسعة عشرة من المضبطة الملاحظة التي أبديتها عقب تقديم حضرة النائب المحترم أحمد سرور الشريف بك رغبته بزيادة قضاة المحاكم الجزئية ؛ فقد لاحظت حينئذ أن عدد حضرات النواب الموجودين بالجلسة لا يكفي لأخذ الرأي .

الرئيس — يقول حضرتا السكرتيرين النائبين أنهما لم يسمعا ملاحظة حضرة النائب المحترم . حضرة النائب المحترم مدني حزين — أذكر أنني أبديت الملاحظة بصوت مرتفع . وكان يجلس بجانب الرئيس حضرة الأستاذ عبد الحميد عبد الحقي السكرتير النائب .

الرئيس — على أي حال ثبت هذا بالمضبطة ، ويلاحظ أنه لا يشترط وجود أغلبية عند أخذ الرأي في المسائل التي لا يتعمّم أخذ الرأي عليها قانوناً بالنداء بالاسم .

ولهذه للناسبة أوجه نظر حضراتكم إلى أنه قد ازداد في المدة الأخيرة عدد حضرات النواب الذين يتغيّبون بإذن أو بغير إذن ، مما يخشى معه عدم توافر العدد القانوني عند أخذ الرأي . ولذا أرجو حضرات النواب ألا يتخلّفوا عن حضور الجلسات إلا لأعذار قوية . والآن هل توافقون على مضبطة الجلسة التاسعة والثلاثين ؟ ( موافقة عامة ) .

( في ١٤ يونيو سنة ١٩٣٧ ) .

رفع الجلسة لعدم توافر العدد القانوني أثناء المناقشة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحقي — ألاحظ أن العدد الآن غير قانوني .

صحيح أنه لا يشترط توافر العدد القانوني إلا عند أخذ الآراء ، ولكن لا يوجد الآن إلا عدد قليل جداً من حضرات الأعضاء ، ولهذا أقترح رفع الجلسة .

الرئيس — لقد كنا تتداول في هذا الموضوع بالذات . والآن هل توافقون على رفع الجلسة ، على أن تعقد الجلسة المقبلة يوم الاثنين القادم ؟

( موافقة عامة ) .

( في ٢١ يولييه سنة ١٩٣٨ ) .



مادة ٩٩ » ... .. «

(١) هل يتحتم وجود العدد القانوني (الأغلبية المطلقة) عند أخذ الرأي على كل مادة ، أم يتحتم هذا فقط عند أخذ الرأي

على مشروع القانون جملة ؟

(٢) يعتبر العدد قانونياً أياً كان مقداره حين أخذ الرأي ، إلا إذا لاحظ بعض الأعضاء أن العدد غير قانوني . فيعد هذه

الملاحظة لا يؤخذ الرأي إذا كان العدد غير قانوني .

يراجع التعليق على هذا في المادة ١٠٤ .

( في ٥ يولييه سنة ١٩٣٩ ) .

تجاوز المناقشة ولو كان عدد الأعضاء غير قانوني ، والذي لا يجوز هو الاحتكام إلى المجلس في هذه الحالة .

الرئيس — هل العدد قانوني ؟

مجلس الشيوخ

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندی — إذا رُوي أن العدد غير قانوني فإنني أطلب أن تؤجل الجلسة لغد لأن المهلة المعلقة للمدنيين تنتهي في ٢٩ فبراير سنة ١٩٤٠ ويجب أن تنتهي من مناقشة الاستجواب قبل هذا التاريخ .

الرئيس — ما رأي الحكومة ؟

حضرة صاحب المعالي حسين سري باشا ( وزير المالية ) — أوافق على التأجيل لغد . وما زلت أقرر أن اللجنة هي التي تفضي تنفيذ القانون وطبقاً له ؛ وليس من سلطتي وحدي أن أدخل أي تعديل في قراراتها .

واللجنة هي التي قررت أن تنتهي المهلة في يوم ٢٩ فبراير . والمهلة قائمة ما بقي القانون ؛ ولا يمكن تعديلها إلا بتشريع جديد .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندی — كنت أريد أن أرد على قول معالي وزير العدل بأن هذه اللجنة قضائية . فهي في الحقيقة ليست لجنة قضائية . وما عرفت لجنة قضائية تحكم وترجع في قراراتها . فقد قررت هذه اللجنة رفض ٨٠٠ طلب ، وبعد ذلك عادت قبلتها . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لا يمكن أن يقال هذا القول الآن بعد أن قدمت استجوابي وقبلت الحكومة أن تدخل معنا في مناقشات طويلة ... ..

حضرة صاحب المعالي الأستاذ إبراهيم عبد الهادي ( وزير الشؤون البرلمانية ) — ما موجب الكلام الآن وما مقتضاه إذا لم نستطع أن نحتكم إلى المجلس ؛ وقد رُوي أن العدد غير قانوني ؟

حضرة صاحب المعالي حسين سري باشا ( وزير المالية ) — يهمني أن أعرف هل العدد قانوني أم لا ؟

الرئيس — العدد غير قانوني .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندی — نستطيع الكلام حتى ولو كان العدد غير قانوني . والتي ليس في استطاعتنا هو إصدار القرارات . ويهمني أن أقول إن المسألتين اللتين أباديتهما اليوم كانتا نتيجة لكلام وزير المالية في جلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٩ .

حضرة صاحب المعالي محمد علي علوبه باشا ( وزير الشؤون البرلمانية ) — إذا أجلت الجلسة لغد فإنني أحتفظ بالكلمة لأنني طلبتها وأرجو أن يثبت ذلك .

الرئيس — نظراً لأن العدد غير قانوني فيؤجل استمرار المناقشة وترفع الجلسة الآن .

( في ١٩ فبراير سنة ١٩٤٠ ) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندی — لقد أدلى كل من حضرتي صاحبي المعالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية ووزير التجارة والصناعة وكذا بعض حضرات الأعضاء المحترمين بحجج تؤيد وجهة نظري وهي في نظري تحتاج إلى ردود .

ولا أدري كيف أرد الآن وأنا ألاحظ أن العدد غير قانوني ولا فائدة من الاحتكام إلى المجلس في هذه الحالة .

فأرجو أن ترجأ المناقشة في مشروع هذا القانون إلى جلسة غد حيث يتوافر العدد القانوني ويمكن الاحتكام إلى المجلس .



مادة ٩٩ » ..... «

حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن الرافعى بك — أرجو أن يستدعى حضرات الشيوخ المحترمين من ردهات المجلس ، فقد يتوافر بعد حضورهم العدد القانونى ، فنستمر فى نظر مشروع هذا القانون .

الرئيس — أرجو حضرتى المراقبين استدعاء حضرات الشيوخ المحترمين الموجودين بردهات المجلس ليكمل العدد القانونى .  
( دخل حضرات الأعضاء الموجودين بردهات المجلس قاعة الجلسة ) .

الرئيس — بعد دخول حضرات الأعضاء المحترمين الذين كانوا خارج قاعة الجلسة لا يزال العدد غير قانونى ؛ ولذلك ترفع الجلسة الآن .

( فى ٨ أبريل سنة ١٩٤٠ ) .

مادة ١٠٠ — « في غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة . وعند تساوى الآراء ، « يكون الأمر الذى حصلت المداولة بشأنه مرفوضاً » .

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للدستور

دولة الرئيس ( حسين رشدى باشا ) — في غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة تكون القرارات بالأغلبية المطلقة لآراء الأعضاء الحاضرين . وعند تساوى الآراء يكون الأمر المنظور فيه مرفوضاً .  
( موافقة بالأغلبية ) .  
( فى ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

لجنة الدستور

ل القرار الرابع والأربعون ، وهذا نصه :  
« غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة تكون القرارات بالأغلبية المطلقة لآراء الأعضاء الحاضرين . وعند تساوى الآراء يكون الأمر المنظور فيه مرفوضاً .  
( موافقة عامة ) .  
( فى ١٥ يونيه سنة ١٩٢٢ ) .

مادة ١٢ — في غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة تكون القرارات بالأغلبية المطلقة لآراء الأعضاء الحاضرين . وعند تساوى الآراء يكون الأمر المنظور فيه مرفوضاً .  
( فى أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

### هل يعد صوت الممتنع عن إبداء رأيه مع الراضين ؟

مجلس النواب

الرئيس — تقدم اقتراح من حضرات : عبد السلام فهمى محمد جمعة بك ، والأستاذ غالى إبراهيم ، وطراف على افندى ، وعلى على لميطة افندى ، والشيخ عبد العزيز الزاهد ، وعبد العزيز عبد الله سالم افندى ، ومحمد صادق الشيشينى افندى ، ومحمد فكرى أباطة افندى ، وهذا نصه :

« حيث إن القرار الذى صدر فى موضوع اعتماد توسيع شارع الهرم صدر بقبول الاعتماد بعدد ٧٦ صوتاً ضد ٧٥ صوتاً بالرفض وصوت بالامتناع ؛

وصوت الممتنع يجب احتسابه مع الراضين ، وبذلك يكون عدد الأصوات فى كل من الحالتين مساوياً للآخر ؛  
وحيث إنه عند تساوى الأصوات يجب رفض الاعتماد — فبناء عليه تقترح :

١ عملاً بنص المادة ٥٢ من اللائحة الداخلية فتح باب المناقشة لإعلان أن هذا القرار غير دستورى وإصدار قرار دستورى صحيح » .  
عبد السلام فهمى محمد جمعة بك — إننى أدعى أمام حضراتكم دعوى ، هى أن صوت الممتنع يجب أن يحتسب مع الراضين . وأريد أن أدلل لحضراتكم على صحة هذه الدعوى . فإذا اقتنعت بصحة الدليل كان لكم من نص المادة ١٠٠ من الدستور ما يوجب رفض الاعتماد حتماً لأنها تقول « فى غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة . وعند تساوى الآراء يكون الأمر الذى حصلت المداولة بشأنه مرفوضاً » .

فأمامكم الآن ، يا حضرات الأعضاء ، مسألة دستورية وهى :

هل صوت الممتنع يحتسب مع الراضين أو القابلين ؟ وهذه المسألة تعرض عليكم لأول مرة ، فهل توافقون على بحثها أو لا ؟ أظن — ونحن نعمل على احترام الدستور والمحافظة عليه — يجب علينا ألا نتساهل فى نص من نصوصه .  
فلذلك أقترح فتح باب المناقشة من جديد حتى أبرهن لحضراتكم على صحة دعواتنا .

الرئيس :

(ب)



مادة ١٠٠ » ... .. «

لقد نص الدستور في المادة ١٠٠ على أنه ، عند تساوى الأصوات ، يعتبر المشروع مرفوضاً ؛ وهو نص ظاهر لا يحتاج لتفسير . أما الأمر الذى هو محل التأويل فهو حالة الامتناع . هل يعتبر الامتناع رفضاً أو لا ؟ وهذه مسألة المرجع فيها إلى اللائحة وليس للدستور . إن كل عضو مكلف تكليفاً بإعطاء صوته بالقبول أو الرفض . ولكن هناك حالة استثنائية ، وهى حالة الامتناع ، حيث يكون العضو لا مع الموافقين ولا مع الراضين ؛ ويسقط بذلك صوته من مجموع الأصوات . ونظراً لأنه سيسقط ، ولأن له قيمة على كل حال ، حتمت اللائحة على الممتنع أن يبدى أسباب امتناعه . فالمسألة إذن بديهية ؛ وصوت الممتنع لا يمكن أن يعتبر مع الراضين - وبناء على ذلك أطلب رفض الاقتراح المقدم للمجلس .

عمر عمر افندى - كانت نتيجة أخذ رأى فى مسألة شارع الهرم أن ٧٦ وافقوا على الاعتماد ، و ٧٥ رفضوه ، وواحد امتنع . في مثل هذه الحالة يجب أن يعتبر أن قرار المجلس صدر بالرفض ، وذلك للأسباب الآتية :

المادة ١٠٠ من الدستور تنص على أنه فى غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة . والأغلبية المطلقة هى نصف عدد الحاضرين زائداً واحداً . وفى الحالة التى نحن بصددنا كان القابلون ٧٦ والراضون ٧٥ وامتنع واحد ، إذن كان مجموع الحاضرين ١٥٢ ، فالأغلبية المطلقة بالنسبة لهذا العدد - أعنى نصفه ، زائداً واحداً - هى  $76 + 1 = 77$  ؛ وعلى ذلك كان الواجب أن يكون الموافقون ٧٧ . وبما أن الموافقين كانوا ٧٦ ، فإن الأغلبية المطلقة فى هذه الحالة لم تتوافر ؛ وعلى ذلك وجب اعتبار الاعتماد مرفوضاً .

( تصفيق ) .

أما المعارضون لهذا الرأى فيريدون أن يعتبروا الممتنع غائباً . وهو قول لا يمكن التسليم به ، لأن الممتنع حضر بالفعل ، فيجب حسابه فى الحاضرين ، والحاضرون ١٥٢ .

( تصفيق ) .

غفرى عبد النور بك - لى كلمة صغيرة ، وهى أنى أؤكد وأقرر أن الدين وافقوا على الاعتماد كانوا ٧٧ . ( ضجة ) .

الرئيس - أئبه حضرة العضو إلى أن الكلام لا يكون إلا فى النقطة الآتية ، وهى : هل الممتنع يعتبر مع الراضين أو لا ؟ غفرى عبد النور بك - الحقيقة أن الراضين كانوا ٧٤ ( ضجة ) ، وحضرة محمد على سليمان بك - وليس موجوداً الآن ... الرئيس - لا أسمع لحضرة العضو بالكلام .

سلامه ميخائيل بك - الممتنع يعتبر عقلاً وبداهة غير معروف رأيه : هل هو رافض أو قابل ؟ ومن كان شأنه كذلك فكأنه غير حاضر ؛ وحكمه حكم الغائب .

( ضجة ) .

يؤيد ذلك أنه لو سئل الآن حضرة العضو الممتنع لأجاب بأن من رأيه القبول .

( ضجة ) .

الرئيس - تقدم اقتراح من الأستاذ فكرى أباطه بطلب تأجيل المناقشة فى هذه المسألة إلى جلسة القد .

محمد فكرى أباطه افندى - النقطة المطروحة على حضراتكم نقطة دستورية يجب بحثها فى جو هادئ . والاحظ أن جو المجلس الآن متهيج ولا يسمح بهذا البحث . فأرجو قبول اقتراحى خصوصاً أنه لاخوف من التأجيل ، لأن كل ذى رأى يمكنه أن يتمسك برأيه ؛ رفوق ذلك فإن كثيراً من حضرات الزملاء الذين اشتركوا معنا فى هذا البحث غائبون الآن . فاحتراماً لهم أرجو الموافقة على التأجيل .

الرئيس - الموافق على التأجيل يقف .

( وقتت أغلبية ) .

( فى ٣٠ مايو سنة ١٩٢٧ ) .

عبد السلام فهمي محمد جمعه بك — يا حضرات الزملاء :

لم نكن متعنتين في معارضتنا للقرار الذي صدر أمس . وإنما متمسك بهذه المعارضة محافظة على نص دستوري . فإذا قبلتم رأينا هذا الموضوع فيها ونعمت ؛ وإن رفضتموه فتحن على كل حال خاضعون لقراركم .

والحالة التي نحن بصدها الآن لم يعرض على المجلس مثلها من قبل . فإن ٧٦ عضواً قبلوا الاعتماد الذي طلبته لجنة المالية ؛ و ٥ عضواً رفضوه ؛ وامتنع واحد عن التصويت . والخلاف الذي قام أمس نشأ عن أننا نرى أن الرافضين للاعتماد يستفيدون من صوت الممتنع بينما الرأي الآخر يعتبر العضو الممتنع عن التصويت غائباً ، لأن الواقع هو أن الأغلبية تحسب من الأعضاء الحاضرين ، سواء أصوتوا به للشروع ، أم ضده ، أم امتنعوا عن التصويت . ونحن نستند في ذلك على ما جاء في الدستور في المادة ١٠٠ التي لو طبقناها على هذا الموضوع لاعتبر قرار أمس لاغياً لمخالفته للدستور .

والحالة التي تكلم فيها الآن تنطبق تمام الانطباق على شخص ذهب إلى قاعة التصويت لإعطاء صوته ، وأخذ الورقة البيضاء ووضعها في الصندوق ؛ وعند الفرز تبين أن هذا للصوت وضع الورقة بيضاء . وهذا المثل ينطبق على ما نحن بصده الآن . فهل يشك أحد في أن الذي حضر إلى قاعة التصويت واشترك فيه بأن أخذ الورقة البيضاء ووضعها في الصندوق يحسب صوته من ضمن المصوتين ؟ لا أظن أحداً يشك في هذا مطلقاً .

ولقد عثرت في ملحق أوجين بير ، بالصفحة ٣١١ ، على حكم في مثل هذا الموضوع ، مؤداه أن صاحب الورقة البيضاء يجب أن يعد مجموع المصوتين ، وأن عدد الأصوات يحسب من القابلين للشروع والرافضين له والممتنعين على السواء . هذا لأن الممتنعين عن التصويت — على رغم امتناعهم — قد ظهر استعدادهم لإبداء رأيهم بحضورهم إلى قاعة التصويت واستلام الورقة ووضعها في الصندوق . وقد عللوا امتناع المصوتين عن إبداء آرائهم بأن الشروع الذي يصوتون من أجله لم يلق قبولا في أنفسهم . وهذه النفسية ظهرت جلياً في حالة أمس ، حيث قال حضرة العضو الممتنع إنه لم يكون رأياً في الموضوع ؛ ولم ترع نفسه إلى جواب الوزير ( مقاطعة ) . فأستدل من أسباب امتناع حضر العضو المحترم على أنه لم يكن يميل إلى قبول الشروع .

وقد نصت المادة ١٠٠ من الدستور للمصري على أنه « في غير الأحوال المشرط فيها أغلبية خاصة تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة وعند تساوي الآراء يكون الأمر الذي حصلت الداولة بشأنه مرفوضاً » . ولا يخفى على حضراتكم أن المادة ١٠٠ من الدستور كانت في الأصل المادة ٩٤ من المشروع الأصلي ؛ وهذه المادة كانت تنص على أنه « في غير الأحوال المشرط فيها أغلبية خاصة تكون القرارات بالأغلبية المطلقة لآراء الأعضاء الحاضرين . وعند تساوي الآراء يكون الأمر المنظور فيه مرفوضاً » .

ولم تحذف في المادة ١٠٠ لفظاً « الأعضاء الحاضرين » إلا لأن الشارع المصري رأى عدم لزومها لكونهما ظاهرتين من سياة المادة . ولأجل التثبت يجب الرجوع إلى محاضر لجنة الدستور ، حيث نجد في الصفحة ٣٥ أن أعضاء اللجنة وافقوا بالإجماع على نص المادة ٩٤ التي صارت فيما بعد المادة ١٠٠ . ولزيادة التأكد من هذا الأمر ألفت نظر حضراتكم إلى أن الشارع المصري حين وضع الدستور المصري رجع بصره إلى دساتير العالم ، فأخذ هذه المادة من المادة ٣٨ من الدستور البلجيكي التي نصها :

« En cas de partage des voix, la proposition mise en délibération est rejetée. Il décide en outre que toute résolution doit être prise à la majorité absolue des suffrages » .

ومعنى هذا أنه عند تساوي الآراء يكون الأمر الذي حصلت الداولة بشأنه مرفوضاً ، وأن كل قرار يؤخذ بالأغلبية المطلقة للأصوات . ومعنى أغلبية الأصوات المطلقة أن يزيد عدد المواقين على عدد نصف الآراء بواحد ؛ سواء المواقون على الشروع ، والرافضون له ، والممتنعون عن إبداء آرائهم .

إنما نحن ، أيها السادة ، نشفق على مالية الدولة ؛ ونحافظ على نصوص دستورها . وإننا نأشركم الحق ألا تضعوا قراراً يعد من السوابق الدستورية ، لا لهذا البرلمان فقط بل لكل برلمان يأتي بعده ، خصوصاً أنكم تعلمون أن السوابق الدستورية لها أحكام الدستور .

والأحظ ، فضلاً عما سبق ، أن عدد حضرات الأعضاء الذين أبدوا آراءهم بالأمس — سواء بالرفض أم بالقبول أم بالامتناع —



مادة ١٠٠ « ... .. »

كان ١٥٢؛ فالأغلبية المطلقة يجب أن تكون ٧٧ . وكان عدد القابلين للمشروع ٧٦؛ فلم تكن هناك أغلبية مطلقة على الإطلاق . هذا فضلاً عما نصت عليه المادة ١٠٠ من الدستور من أنه عند تساوى الأصوات يرفض المشروع .

فبناء على هذا أقرر أن قرار الأمس مخالف للدستور ، وأطلب إلغاءه .

( تصفيق ) .

محمد صبرى أبو علم افندى — إن المسألة التى أثارها امتناع حضرة الدكتور محبوب ثابت بك عن التصويت أراد خصوم الاعتماد ، أو الذين لا يقبلونه ، أن يجعلوا منها نزاعاً فى تفسير المادة ١٠٠ من الدستور .

إذا لحصنا أقوال حضرة العضو المحترم عبد السلام بك جمعه فى هذا الصدد فإننا نجد أنه قد ابتدأ من نقطة لا تصلح للابتداء . بدأ حضرة كلامه فى هذا الصدد بتشبيه الممتنع عن التصويت بمن يضع فى صندوق الانتخاب ورقة بيضاء . وعمل الخطأ فى هذا أنه يسوى بين من يمتنع عن إعطاء صوته فى تصويت علنى بالشخص الذى يقدم ورقة بيضاء فى صندوق الانتخاب . ولكن يلاحظ أنه عند التصديق على القوانين والمشروعات لا تؤخذ الأصوات بطريقة سرية ؛ وأما الطريقة السرية التى تستدعى التصويت بالورقة فهذه لا تحصل إلا فى الانتخابات .

ومتى كان الأمر كذلك فقد اتقى القياس ، لأن الشرع لا يبيح لشخص أن يمتنع عن التصويت فى الانتخاب ثم يأتى فيما بعد ويناقشه فى سبب امتناعه . أما هنا فمن حق كل عضو ، بل من واجبه ، أن يصوت ؛ فإذا امتنع يجب أن يكون امتناعه لعلّة مقبولة . هذا ما أباحته اللائحة الداخلية .

أما فى الانتخابات فلا محل لهذه الإجراءات ، إذ ليس من اللبس أن تعرف صاحب الورقة البيضاء لنتاقشه فيما بعد فى سبب امتناعه . على أننا إذا جارينا الأستاذ عبد السلام بك فهمى فى هذا القياس ، انقلب ضده ، لا له . لأن القاعدة التى وضعها الشرع المصرى فى هذا الصدد هى أن الصوت الباطل لا يحسب عند احتساب الأغلبية .

أقررتم حضراتكم هذا المبدأ فى قانون الانتخاب ؛ وقررتم أن الأغلبية المطلقة تتكون من مجموع الأصوات الصحيحة التى أعطيت . أما الورقة البيضاء فلا حساب لها فى مجموع الأغلبية . ولكن الشرع عندما أباح للعضو أن يمتنع عن التصويت إنما أباح له فى الواقع أن يكون بعيداً عن تكوين الأغلبية . أباح له ألا يشترك فى ترجيح رأى على رأى . ومتى كان ممكناً أن تبين الأغلبية أصبح هذا الإشكال لا محل له . وظاهر أن الذى حصل فى جلسة البارحة هو أن ٧٦ عضواً صوتوا فى صالح الاعتماد ، وأن ٧٥ عضواً صوتوا ضده . ولا أنهم كيف يكون هناك خلاف تبين فى الأغلبية ، بسبب أن عضواً — أباحت له اللائحة الداخلية أن يعتمد عن ميدان التصويت — امتنع عن إعطاء صوته ، وقال : اعتبروني غائباً ولا رأى لى فى التصويت .

( أصوات : لم يقل ذلك ) .

محمد صبرى أبو علم افندى — صحيح لم يقل ذلك صراحة ، ولكن الشرع أجاز له ألا يبدى رأياً فى التصويت . ومتى أباح الشرع هذا ، فمعنى ذلك أن امتناعه عن إعطاء صوته لا يؤثر بحال فى الأغلبية المطلقة ؛ وإلا لما كان هناك فارق مطلقاً بين من يمتنع عن التصويت وبين من يشترك فيه إذا جعل لامتناعه تأثير فى تكوين الأغلبية .

وإذا استبعدنا صوت الممتنع أصبح عدد المصوتين ١٥١ صوتاً ، وكانت الأغلبية المطلقة ٧٦ صوتاً ؛ وهذه عملية حساية لا تختمل الجدل .

يستند الأستاذ عبد السلام بك فى كلامه على ما جاء بكتاب الأستاذ أوجين بير . وألاحظ — مع الأسف — أن العبارة التى نقلها الأستاذ عبد السلام بك عن أوجين بير ، هى ضده ؛ لأنه يقول إن هذا العلامة يرى أن تكون الأغلبية المطلقة ممن اشتركوا فى التصويت . ولما كان الممتنع لم يشترك فى التصويت ، فلا رأى له فى تكوين الأغلبية .

( تصفيق ) .

بقيت النقطة الأخيرة الخاصة بالمادة ١٠٠ من الدستور . وهذا يقول الأستاذ عبد السلام بك إن المادة المذكورة كانت المادة ٩٤

فى مشروع الدستور ، وأن المادة ٩٤ كانت تقضى بأن تكون الأغلبية المطلقة على اعتبار عدد الأعضاء الحاضرين .



مادة ١٠٠ » ... ..

ولكني ألاحظ أنه عند نقل المادة ٩٤ حذفت منها العبارة المشار إليها .

عبد السلام فهمي جمعه بك — وما الدليل على ذلك ؟

محمد صبري أبو علم افندى — الدليل على ذلك هو عدم وجودها . يريد حضرة العضو المحترم أن يبنى استنتاجاً على شيء غير موجود . وإذا كان لنا أن نستنتج أمراً من شيء غير موجود فهو عدم الوجود أو لا . إن لحذف هذه العبارة دلالة . فلو أنها لم تكن واردة في المشروع وفي الأصل ، وكانت المناقشات تدل على المعنى الذي يريده حضرة العضو المحترم ، لكان له أن يتمسك بهذا الرأي . ولكن وضعها في المشروع وحذفها من الأصل معناه أن الذين أصدروا الدستور أخيراً لم يروا الأخذ بهذا المبدأ .

من هذا يتضح لحضراتكم أن استناده مبنى على الهواء ؛ والمبنى على الهواء لا وجود له .

ولذا أرى أن قرار المجلس أسس كان منطبقاً على الدستور وعلى المادة ١٠٠ منه ، وأن الأغلبية التي ظهرت كانت أغلبية لا تختمل الجدل ولا المناقشة بأي حال من الأحوال .

( تصفيق ) .

حمد الباسل باشا — أرى أن القياس بين التصويت هنا وبين التصويت في الانتخابات ليس إلا قياساً مع الفارق ، إذ أنه يشترط للتصويت هنا نصاب ، أما هناك فلا . ولذلك أريد أن أستوضح حكم القانون في هل عدد الغائبين أو الممتنعين يؤثر في النصاب المشروط في التصويت هنا ؟

مصطفى الشوربجي افندى — إن المسألة التي نبخنها الآن متعلقة بتفسير المادة ١٠٠ من الدستور . ولا أدري هل من اختصاص هذا المجلس أن ينظر في تفسير هذه المادة ؟ ولو أن رأيي الخاص هو أنه ليس من اختصاص هذا المجلس أن يفسر أي مادة من مواد الدستور . ولكن ما دامت للمسألة قد عرضت على بساط البحث ، فإن وضوح هذه المواد التي نفسرها الآن مما يبرر تعرض المجلس لتفسيرها .

إن المادة ١٠٠ من الدستور لا يمكن تفسيرها بدون الرجوع إلى المادة ٩٩ من الدستور التي تقول : « لا يجوز لأي المجلسين أن يقرر قراراً إلا إذا حضر الجلسة أغلبية أعضائه » . فافترضوا حضراتكم أن اجتماع المجلس قد اشتمل على مجرد النصاب الأدنى ، فهل وجود الدكتور محجوب بك ثابت كان ضرورياً لصحة صدور القرار ؟

( أصوات : نعم ) .

مصطفى الشوربجي افندى — إذا كان قد ظهر أسس أنه لم يمتنع عن التصويت إلا عضو واحد فقط ، فليس معنى ذلك أن البحث يجب أن يقصر على هذه الحالة بل يجب أن نفرض حالة أخرى ، حالة ما إذا انضم إلى هذا العضو في امتناعه عن التصويت ١٠ أو ١٥ عضواً آخرين .

فهل يراد ، مع وجود هذه الأغلبية الدنيا ، أن هؤلاء الأعضاء يحضرون لتكوين صحة النصاب ؟ فإذا ما جئنا بهم اعتبرناهم كمية مهمة في القرار الذي يتخذه المجلس ؟ هذا تناقض في التشريع — ( تصفيق ) . هناك نقطة أخرى نسبية ، وهي أن هناك نوعين من الأغلبية : ١ — الأغلبية النسبية ، ٢ — الأغلبية المطلقة .

وقد نصت المادة ١٠٠ من الدستور على الأغلبية المطلقة . فهل كانت الأغلبية في جلسة البارحة مطلقة ؟ إذا أردنا معرفة العدد الذي يجب توافره لصحة تكوين هيئة المجلس وجب أن نفرض تعدد الممتنعين ، وأن نرى هل كان الممتنعون يحسبون ضمن هذا العدد ؟ والرأي عندي أنه يجب حسابهم ، لأنهم لم يكونوا متفرجين بل أعضاء عاملين يجب عليهم أن يبدوا أسباب امتناعهم . لذلك أعتقد أن أغلبية البارحة كانت نسبية .

وإذا فسرنا المادة ١٠٠ من الدستور بالرجوع للمادة ٩٩ منه ، فإن هذا لا يؤدي إلا إلى التفسير الذي قال به حضرة زميلي الأستاذ عبد السلام بك فهمي . إن الآراء أسس كانت منقسمة ومتساوية ؛ والنتيجة إذن هي رفض الاعتماد .

( تصفيق ) .



إبراهيم ممتاز افندى — أثار أمس حضرة زميلي الأستاذ عبد السلام بك فهمى مسألة أن للمتّع عن التصويت يعتبر في حكم الراض. بعد هذا ، وبعد الرد عليه ، أثار حضرة الأستاذ عمر عمر افندى مسألة أخرى ، وهي أن للمتّع يعتبر صوته ضمن الأصوات الصحيحة التي أعطيت ، وأن الأغلبية تحسب بإضافة هذا الصوت . ويظهر اليوم أن حضرة الأستاذ عبد السلام بك فهمى رأى أن الحالة الأولى ليس لها مائة الحالة الأخرى التي أثارها الأستاذ عمر عمر ؛ ولذا مزج حضرة الأستاذ عبد السلام بك فهمى هاتين المسألتين واستخلص منهما هذا الرد ، وهو أن صوت للمتّع هو صوت صحيح يجب أن يضاف إلى جميع الأصوات ، وأنه يحسب عند تبين الأغلبية المطلقة عند التصويت على القرار . يريد أن يقول إن الدكتور محبوب بك ثابت الذي امتنع عن التصويت ولم يقل إنه من الواقفين على أحد الرأيين يجب أن يضاف صوته على الأصوات الصحيحة التي أعطيت . ويخرج حضرة العضو المحترم من هذا بنتيجة غريبة لا تتفق مطلقاً والحالة التي نحن بصددّها ، كما أنها لا تتفق مع غرض الدستور ؛ لأن حضرة يقول إنه يجب حساب هذا الصوت ضمن الراضين ، مع أن الدكتور محبوب بك ثابت لم يعط صوته مطلقاً ولم يقل إنه مع الواقفين أو مع الراضين . ويريد حضرة أن يضعه في صف الراضين ليقى للشروع متساوياً وليعتبر مرفوضاً فعلاً كما ينص الدستور . وهذا غير مفهوم ، لأن امتناع عضو عن إعطاء صوته معناه أنه يريد أن يحتفظ برأيه وألا يعلم به أحد قبل أن يفصل المجلس في المسألة المراد أخذ الرأي عليها . ولكن العمل برأى الأستاذ عبد السلام بك فهمى معناه أننا نحمل العضو رأياً غير رأيه ، وأن نفرض عليه ضريبة التصويت — وهذا يخالف حرية الرأي التي كفلها الدستور .

إتسا إذا طلبنا إليه ألا يكون حراً ، وفرضنا عليه واجب التصويت في الوقت الذي نريد فيه تفسير مادة من مواد الدستور ، نكون قد أدخلنا بمادة أخرى من مواده ، وهي التي تكفل حرية الرأي . هذا من الوجهة المنطقية ، أما من الوجهة الدستورية فألاحظ أن المادة ٩٩ من الدستور التي استند إليها الأستاذ الشوريحي فإن الفرض منها النص على الحالة التي يكون فيها المجلس مشكلاً تشكيلاً قانونياً ؛ ولكنها لا تنص مطلقاً على القرارات وكيفية صدورها . وتنص المادة ١٠٠ من الدستور على أنه « في غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة ؛ وعند تساوى الآراء يكون الأمر الذي حصلت للدولة بشأنه مرفوضاً » .

فيجب — لإثبات نظرية حضرة الأستاذ عبد السلام فهمى بك — أن نفرض أن المشرع أراد بالأغلبية المطلقة ، النصوص عنها في المادة ١٠٠ من الدستور ، الأغلبية المطلقة بكلمتين محذوفتين وهما « مجموع الحاضرين » . وقد فرض حضرة وجود هاتين الكلمتين تعزيراً لنظريته ، غير أن هذا الفرض يعتبر تحكماً في التفسير وفيما أراه للشرع . وأرى أن هذا غير جائز ؛ وأنه يجب عند تفسير غرض الشارع أن نكون على الحياد — فلا نكون له أو عليه .

يؤيد هذا الرأي أن المشرع بين غرضه تماماً في نقطة أخرى خاصة بالتصويت أيضاً ؛ ونص على ما يريده صراحة في المادة ٩٥ من الدستور التي تقضى بأن « يختص كل مجلس بالفصل في صحة نيابة أعضائه . ولا تعتبر النيابة باطلة إلا بقرار يصدره بأغلبية ثلثي الأعضاء » . وظاهر من هذه المادة أن المشرع أراد — لكي يكون القرار بطلان الانتخاب صحيحاً — أن يوافق عليه ثلثا أعضاء المجلس . فلا شيء سبب نص المشرع على هذا الأمر في المادة ٩٥ ، وأغفل النص عليه في المادة ١٠٠ من الدستور ؛ ليس في نصوص الدستور ما يساعدنا على تعرف غرض المشرع ، إذ ليس في نصوصه ما يوجب اشتراط ثلثي أصوات الحاضرين أو الأغلبية المطلقة لهم لإصدار القرارات . كذا إذا رجعنا إلى اللائحة الداخلية لا نجد ما يساعدنا ، لأنها أغفلت المسألة أيضاً .

إزاء هذا لا يكون أماننا إلا أن نأخذ بالقياس ، مسترشدين بأحكام قانون الانتخاب الذي يقضى بأن الأغلبية المطلقة إنما تعتبر بالنسبة لعدد الأصوات الصحيحة التي أعطيت ، لا بالنسبة لعدد ناخبي الدائرة أو عدد الذين أعطوا أصواتهم .

إن في اعتبار للمتّع رافضاً للشروع تعتاً ، فضلاً عن أننا بذلك ننسب إليه أمراً لم يردده هو . ولنفرض أن المجلس انعقد صحيحاً ، كان عدد الحاضرين ١٢٥ ؛ أعطى ٦٠ منهم أصواتهم في جانب أحد المشروعات ؛ وصوت ٥٥ ضده ؛ وامتنع عشرة عن إبداء الرأي — لذا أخذنا بنظرية حضرة الأستاذ عبد السلام فهمى بك ، وأضفنا أصوات للمتّعين إلى أصوات الراضين ، كانت النتيجة أن أصبح عدد الواقفين على الشروع ٦٠ فقط ، بينما أصبح عدد الراضين ٦٥ ؛ وأظن أن هذه نتيجة لا يمكن أن نسلم بها .

لهذا أرجو — تطبيقاً لنصوص الدستور وقانون الانتخاب — أن تعتبر الأغلبية المطلقة بالنسبة للأصوات التي تعطى ليس إلا ، دون الالتفات إلى عدد الأعضاء الحاضرين ، إذ أن اشتراط حضور عدد معين لانعقاد الجلسة لا يقصد منه إلا أن يكون الانعقاد صحيحاً . ( تصفيق ) .



مادة ١٠٠ » ... ..

أحمد رمزي بك — لا يسع المطلاع على المادة ٩٩ من الدستور إلا أن يتساءل عن السبب الذي من أجله نص الشارع على وجوب حضور أغلبية أعضاء المجلس لتكون قراراته صحيحة . لا يمكن أن يقال إن الغرض من ذلك حضور الأعضاء لمجرد الحضور فقط ، بل للفروض عقلاً أن اشتراط حضور أغلبية الأعضاء إنما هو لإبداء آرائهم فيما يعرض عليهم .

ينعقد المجلس صحيحاً بحضور أغلبية أعضائه . ويدخل في هذه الأغلبية ، بطبيعة الحال ، كل من امتنع عن إبداء رأيه . فالممتنع محسوب في العدد اللازم لتكوين الأغلبية — لهذا يجب أن يقام لصوته وزن عند التفاضل بين الأصوات .

يعتبر مقدم الاقتراح مدعياً ؛ ولهذا يجب عليه أن يثبت دعواه حتى يصدر المجلس حكماً لصالحه . ولا يصدر هذا الحكم إلا إذا كانت الغالبية في صف الاقتراح وإلا وجب رفضه . وهذا هو السبب في أن المادة ١٠٠ من الدستور نصت على أنه « عند تساوى الآراء يكون الأمر الذي حصلت اللداولة بشأنه مرفوضاً » .

يقول المخالفون إن مثل الممتنع عن إبداء رأيه مثل الناخب الذي يضع ورقة بيضاء في صندوق الانتخاب . ولكني أرى أنه لا يجوز لنا أن نأخذ بهذا القياس ، لأن قانون الانتخاب لم يشترط — لتكون عملية الانتخاب صحيحة — وجوب حضور عدد معين من الناخبين ، بل يكفي لإتمام عملية الانتخاب حضور أى عدد منهم . أما الدستور فقد نص على وجوب حضور عدد معين من الأعضاء ليكون انعقاد المجلس صحيحاً .

هذا ولا أرى محلاً للاستشهاد بآراء الشراح الفرنسيين فيما يخص بالورقة البيضاء ، لأن آراءهم انقسمت في هذه المسألة إلى قسمين . كذلك لا يجوز أن تمسك بشرح الدستور الفرنسى ؛ لأن النص الخاص بانعقاد المجلس صحيحاً في فرنسا يختلف عن النص المقابل له في مصر ، إذ أن الدستور الفرنسى ينص على تأجيل الجلسة إذا لم تحضر غالبية الأعضاء ؛ ولكن انعقاد الجلسة التالية يكون صحيحاً مهما كان عدد الحاضرين . أما الدستور المصرى فيشترط لانعقاد كل جلسة انعقاداً صحيحاً حضور غالبية الأعضاء . فإذا جاز للفرنسيين أن يتساهلوا في تفسير الأغلبية المطلقة ، فهذا لا يجوز لنا للسبب المتقدم .

ضرب حضرة الأستاذ إبراهيم ممتاز مثلاً اقترض فيه أن عدد الحاضرين في المجلس ١٢٥ صوتاً ؛ منهم ٦٠ في جانب مشروع ما ؛ وصوت ضده ٥٥ ؛ وامتنع عشرة عن إبداء الرأى . وقال إنه إذا حسب للمتنعون رافضين أصبح الموافقون على المشروع ٦٠ والمخالفون ٦٥ ؛ وقال إن هذه نتيجة لا يقبلها العقل . ولكني أرى غير ذلك ، لأن للمتنع لم يرد أن يحكم لصالح مقدم الاقتراح ؛ فهو يعتبر رافضاً للاقتراح ضمناً ولو أنه لم يرفضه صراحة .

وإيضاحاً لهذه النقطة أضرب لحضراتكم مثلاً عكسياً : لنفرض أن عدد الحاضرين في جلسة أمس كان ١٥٢ ؛ صوت منهم في صالح الاقتراح ٢٧ ؛ وصوت ضده ٢٥ ؛ وامتنع ١٠٠ عن إبداء الرأى . فهل يكفي لإقرار الاعتماد أن يكون الموافقون عليه ٢٧ من ١٥٢ ؟ هل يكون مثل هذا القانون محترماً ؟ طبعاً لا ، إذ أنه لا يجوز أن يسرى حكم ٢٧ على ١٢٥ .

لكل ما تقدم أرى أن المقصود من حضور غالبية الأعضاء لانعقاد المجلس صحيحاً هو حساب عددهم عند تعرف الآراء في حالة التصويت . لهذا أنضم لحضرة الأستاذ عبد السلام فهمى بك .

الدكتور أحمد ماهر — سمعنا بجملة أمس من حضرة الأستاذ عبد السلام فهمى بك أنه يريد بحث الموضوع الذى نحن بصدده . واعتاداً على أنه سيقوم بهذا البحث دون أن يكون له دخل في الموضوع للطروح علينا ، تركنا لحضرته القيام بالبحث المذكور . وكنا نعتقد أنه إذا قدم تقريره فإنه يقدمه على الأقل بصفته مقررراً للموضوع الذى بحثه ؛ ولم نكن ننتظر أن يكون طرفاً في خصومة كما كان اليوم عندما قام يعرض نتيجة بحثه على المجلس . وإنى آسف لأنه لم يعرض ما هو مدون في الكتاب الذى استند عليه .

استشهد حضرة الأستاذ عبد السلام فهمى بك بمؤلف أوجين بير . والموضوع ظاهر وواضح في الكتاب المشار إليه ؛ ولكن حضرة الأستاذ تركه وذهب يتلص موضوعات أخرى . وإنى أكتفى بتلاوة ما جاء في المؤلف المشار إليه في الفقرة ١٠٢٤ من الصفحة ١١٦٧ :

«En principe tous les mandataires du pays sont tenus de voter, mais les règlements n'interdisent pas l'abstention individuelle; les convenances rendent quelquefois l'abstention obligatoire.

«Par exemple, il est de règle constante que le Président d'une Assemblée ne prenne part à aucun vote pendant toute la durée de ses fonctions.



«Lorsqu'une question de confiance est posée devant la Chambre, les ministres qui font partie de l'Assemblée peuvent s'abstenir, mais ils n'y sont point obligés, et généralement ils contresignent de leur bulletin la décision qu'ils sollicitent.

«Lorsque des questions intéressant un grand établissement de crédit, comme la Banque de France, se présentent devant la Chambre, il est permis aux membres qui sont intéressés dans l'administration de cet établissement, à titre de régents ou de directeurs, de s'abstenir volontairement».

ومعنى ما تقدم أنه يجب على جميع النواب أن يشتركوا في إبداء الرأى . ولكن اللوائح الداخلية تجيز الامتناع الشخصى عن إبداء الرأى ، إذ أن الظروف قد تجعل هذا الامتناع واجباً في بعض الأحيان .

فمثلاً يمتنع رئيس الجلسة — طبقاً للقواعد المرفوعة — عن إبداء رأيه طول مدة رياسته الجلسة .

وأنا أقول لحضراتكم إنه لا يعقل أن يعتبر رئيس الجلسة رافضاً لجميع المشروعات المرفوعة على المجلس . وهذا يناقى ما أراده حضرة الأستاذ عبد السلام فهمى بك من اعتبار المتنوعين رافضين .

عبد السلام فهمى محمد جمعه بك — لم أقل ذلك .

الدكتور أحمد ماهر — قال حضرة العضو المحترم بجلطة أمس إن ٧٦ عضواً صوتوا مع المشروع ؛ وإن ٧٥ صوتوا ضده ؛ وامتنع واحد عن إبداء الرأى . وقال إنه إذا أضيف صوت للمتنع إلى الراضين أصبح عددهم ٧٦ ، أى كعدد للموافقين ؛ وفي هذه الحالة يجب تطبيق المادة ٩٩ من الدستور ورفض المشروع .

عبد السلام فهمى محمد جمعه بك — قلت اليوم غير ذلك .

الدكتور أحمد ماهر — أعود إلى ترجمة ما سبق أن تلوته من أقوال أوجين بير :

« عندما تعرض مسألة الثقة يمتنع الوزراء — الذين هم من أعضاء المجلس — عن إبداء رأيهم ، محافظة على كرامتهم ؛ حتى لا يقال إنهم يريدون البقاء في كراسيهم بإعطاء أصواتهم لأنفسهم » .

فهل يريد حضرة الأستاذ عبد السلام فهمى بك أن تحسب أصوات الوزراء مع الذين رفضوا الثقة بهم ؟ أظن أن هذا غير معقول . ( تصفيق )

ويقول أوجين بير أيضاً إنه يجوز لبعض الأعضاء — الذين يكونون أعضاء أيضاً في مجالس إدارة الشركات الكبيرة — أن يمتنعوا جميعهم عن إبداء الرأى إذا عرض على المجلس أمر يتعلق بالشركات المذكورة .

وهذا استثناء من القاعدة المعروفة التي تقضى بعدم جواز اتفاق عدد من الأعضاء على الامتناع عن إبداء الرأى .

يقول حضرة الأستاذ أحمد رمزي بك إن للسألة وجهاً آخر ، إذ أن العضو المتنوع معتبر حاضراً في الجلسة ؛ ولهذا فإنه يحسب ضمن العدد اللازم لانعقادها صحيحة ، وهذا قول صحيح .

تسأل حضرة الأستاذ أحمد رمزي بك عن قيمة قانون وافق عليه ٢٧ عضواً ، ورفضه ٢٥ ، وامتنع مائة عضو عن إبداء الرأى . ورداً على حضرته أقول إن القانون صحيح ؛ وواجب الاحترام والتفويض من الوجهة القانونية البحتة ؛ ولو أنه قد يكون من الوجهة المعنوية قليل الاحترام .

وقد ذكر أوجين بير في مؤلفه المشار إليه هذه المسألة . ورأيه أن قانوناً كهذا يكون واجب التنفيذ . ولو أنه لم يذكر ذلك صراحة إلا أن هذا مستفاد من وضعه العبارة في صيغة استفهام استنكارى ، ومن ذكره كلمة « promulguée » التي معناها « صدق عليه وصدر أو نشر » . وإلى حضراتكم عبارة أوجين بير :

« Quelle serait, par exemple, l'autorité d'une loi promulguée après un scrutin dans lequel on relèverait plus de bulletins d'abstention que de bulletins pour ? »

وإنى أعتقد أن في الأخذ بالنظرية القائلة بحسبان المتنوع رافضاً ضرراً كبيراً ، إذ أنها تؤدي إلى رفع المسئولية عن عاتق الأعضاء ؛ وهذه نتيجة مخزية لا يرضى بها أحد .

مادة ١٠٠ « ... .. »

ولهذا السبب تنص قوانين كثير من البلاد ، ومنها بنسلفانيا ، على عدم الامتناع عن إبداء الرأي إلا لسبب خاص ، أو إذا كان للعضو مصلحة شخصية في المسألة المعروضة على المجلس .

وقد أشار أوجين بير إلى هذه النقطة ، فقال :

«La Constitution de la Pynsalvanie porte que "tout membre qui a un intérêt personnel ou privé dans une mesure ou bill proposé à l'Assemblée générale doit révéler le fait à la Chambre et s'abstenir de voter».

وورد في الصفحة ١٠٤١ ، نبذة رقم ٩٩٢ ، من كتاب أوجين بير ما يأتي :

992. — En matière de délibération législative, la majorité, qui ne saurait être confondue avec le quorum, s'entend du nombre des membres qui en opinant dans le même sens, prononcent l'adoption d'un article ou d'une loi».

هذه هي القاعدة . وأظن أن حضرة العضو المحترم عبد السلام جمعه بك يجد فيها الجواب عن الاعتراضات التي أبديت في هذه الجلسة . ومعنى ما يقوله أوجين بير « إن الأغلبية في المداولات التشريعية ( ويجب عدم الخلط بينها وبين مسألة العدد اللازم لصحة انعقاد الجلسة ) هي عبارة عن عدد الأعضاء الذين يصوتون في معنى واحد بقبول أو رفض قانون أو مادة » .

يتبين من هذا أن هناك أغلبية لازمة لإبداء الآراء ، وأغلبية أخرى لصحة انعقاد الجلسة . وهذه الأخيرة يجب أن تكون مكونة من أكثر من نصف عدد أعضاء المجلس بخلاف الأغلبية الأولى . هذا هو الرأي الذي قال به أوجين بير . وأظن أن المسألة أصبحت واضحة ، وأن الأستاذ عبد السلام بك سيكون أول من يوافقني على هذا التفسير ، لأن الأمر لا يتعلق في الواقع بشارع الأهرام وإنما يتعلق به وبغيره من المشروعات . وإذا ما وضعنا قاعدة يجب ألا نكون متأثرين بشهوة الساعة ، بل الواجب أن نعمل للمصلحة العامة وللحقيقة فقط . ( تصفيق ) .

أصوات — نطلب إقفال باب المناقشة .

الرئيس — هل يعارض أحد من حضراتكم في إقفال باب المناقشة ؟

حسن صبرى بك — أعارض في إقفال باب المناقشة ، لأن الموضوع دستوري وقانوني ، وأرى أنه لم يستوف بحثاً . وقد طلبت الكلمة لأني بحثت هذا الموضوع طويلاً ؛ فليسمح لي المجلس بأن أصحح بعض ما سمعته ؛ مع العلم بأنني من الذين اقترحوا بالموافقة على الاعتماد ؛ ولكن هذا لم يمنعني من أن أخلص في بحثي لمصلحة الدستور ؛ وأظن أنه من المصلحة أن يسمع كلامي .

الرئيس — المعارض في إقفال باب المناقشة يقف .

( وقف عضو واحد ) .

الرئيس — اذن تقرر إقفال باب المناقشة .

تقدم إلى اقتراحان تمهيديان : أولهما من حضرة العضو المحترم الشيخ مصطفى القاياتي ، وهذا نصه .

« أقترح ، توفيراً للوقت ، تحويل هذا الموضوع على لجنة الشؤون الدستورية لإبداء الرأي فيه ، ثم الانتقال إلى جدول الأعمال » . فالموافق على هذا الاقتراح يقف .

( وقفت أقلية ) .

الرئيس — إذن تقرر رفض هذا الاقتراح .

والاقتراح الثاني مقدم من حضرة العضو المحترم عبد الستار الباسل بك ، وهذا نصه :

« أقترح أن يبحث هذا الموضوع تسعة من حضرات الأعضاء ، وهم :

الدكتور أحمد ماهر ، والأساتذة : عبد السلام فهمي محمد جمعه بك ، أحمد رمزي بك ، حسن صبرى بك ، محمد فكرى أباطه افندي ،

إبراهيم ممتاز افندي ، حسين يوسف عامر افندي ، محمد صبرى أبو علم افندي .



ويكونون تحت رئاسة الأستاذ وضا واصف .

الرئيس — الموافق على هذا الاقتراح يقف .

( لم يقف أحد ) .

الرئيس — إذن تقرر رفض هذا الاقتراح . ولتأخذ الرأي على الموضوع نفسه .

فالموافق على اعتبار التصويت الذي حصل بجلسة أمس هو رفض الاعتماد يقف .

( ضجة ) .

أحمد حافظ عوض بك — هذا يعد تصويتاً في الموضوع نفسه . إنما التصويت الآن هو على ما يأتي : « هل صوت للمتنع يعد مع إاضين أو لا ؟ » .

( ضجة ) .

مصطفى النحاس باشا — أرى ، لأجل أن يكون وضع الاقتراح متفقاً في المعنى تماماً مع المناقشة التي دارت أمس ، أن يوضع كما يأتي : هل الأصوات التي أعطيت في هذا الموضوع تعتبر أغلبية أو لا ؟ ؛ لأنها إذا اعتبرت أغلبية قبل المشروع ؛ وإذا اعتبرت أقلية رفض .

الرئيس — هل توافقون على هذا ؟

( موافقة عامة ) .

الرئيس — الذي يرى أن أخذ الرأي بجلسة أمس أسفر عن أغلبية مع المشروع يقف .

( وقف فريق من الأعضاء لم تتبين معه النتيجة ) .

الرئيس — إذن تأخذ الرأي بالطريقة العكسية : الذي يرى أنها كانت أقلية يقف .

( وقف عدد من الأعضاء لم تتبين معه النتيجة ) .

الرئيس — إذن يؤخذ الرأي بطريقة النداء بالاسم .

( وبأخذ الرأي أسفرت النتيجة عن اعتبار الأصوات أقلية بأغلبية ٨٣ صوتاً ضد ٨١ صوتاً ) .

الرئيس — إذن تقرر رفض الاعتماد الخاص بتوسيع شارع الأهرام .

( في ٣١ مايو سنة ١٩٢٧ ) .

المتنح لا يعتبر قابلاً ولا رافضاً . واعتباره قابلاً أو رافضاً إنما هو تحكم فيه وإلزام له بما أراد تجنبه .

سعد زغول باشا —

.....  
.....  
.....  
.....

حدث خلاف آخر بين مجلس الشيوخ ومجلس النواب ، ولكنه انحسم بالطريقة التي نص عليها الدستور . وإذا نحن تتبعنا الواقع وجدنا أنه لم يكن هناك خلاف بين المجلسين ، لأنكم عندتم أحد الأعضاء الذي امتنع عن التصويت رافضاً للمشروع . وقد قام البرهان في هذه الليلة على أن المتنح عن التصويت لا يعتبر قابلاً للمشروع ولا رافضاً له ، ولكنه يعتبر عضواً لم يكون رأياً في الموضوع ، أو أنه رأى — لظروف خاصة يقدرها هو — ألا يكون له أثر في المناقشة بالقبول أو بالرفض . فاعتباره قابلاً أو رافضاً إنما هو تحكم فيه وإلزام له بما أراد



مادة ١٠٠ « ..... »

تجنبه . ولذلك فإني لا أعتقد أن هناك خلافاً وقع بين المجلسين . وعلى كل حال فقد انتهى هذا الموضوع بما كان يجب أن ينتهي به ، لأن فيه مصلحة لمدينة القاهرة وتحسيناً لها .

( في ١٤ يولييه سنة ١٩٢٧ ) .

يكفي في قبول الطعن إذا كان خاصاً « بالأهلية » أن يكون صادراً من المجلس بأغلييته المطلقة . أما إذا كان خاصاً « بإجراءات الانتخاب » فلا يكون قبول الطعن إلا بأغلبية ثلثي الأصوات — ورفضه في الحالين يكون بالأغلبية المطلقة .

تراجع للنقشة على هذا في المادة ٩٥ .

( في ٢٣ ابريل سنة ١٩٢٨ ) .

مادة ١٠١ - « تعطى الآراء بالتصويت شفهياً أو بطريقة القيام والجلوس »<sup>(١)</sup>.

« وأما فيما يختص بالقوانين عموماً ، وبالإقتراع في مجلس النواب على مسألة الثقة ، فإن الآراء تعطى »  
« دائماً بالمناداة على الأعضاء بأسمائهم وبصوت عال . وبحق للوزراء دائماً أن يطلبوا من مجلس النواب »  
« تأجيل المناقشة لمدة ثمانية أيام في الإقتراع على عدم الثقة بهم » .

اللجنة  
الاستشارية  
التشريعية

لا يتضمن مشروع الدستور حكماً ينظم طريقة أخذ الآراء في مجلس البرلمان ، مع أن هذا الحكم يعتبر قاعدة من قواعد الإجراءات البرلمانية الأساسية التي جرت العادة بتقريرها في الدساتير المكتوبة . وقد اقتبست الصيغة المقترحة من المادة ٣٩ من الدستور البلجيكي ؛ ويكون محلها بعد المادتين ٩٩ و ١٠٠ .

ويتعين كذلك أن ينص على أن الإقتراع على مسألة الثقة بالوزارة يكون بالنداء بالاسم وبصوت عال . وهذا يتفق مع ما جرى عليه العمل في البلاد ذات النظام البرلماني . وإن اتبع هذه الطريقة في أخذ الآراء لا بد منه لتوفر لدى المليك المعلومات للقيادة في حل الأزمة الوزارية .

هذا ، وبمناسبة أن نظام الحكومة البرلمانية سيكون مستجداً في هذه البلاد ، يتعين تجنب المفاجآت في التصويت بأن يكون لدى الوزراء من الوقت ما يكفي للاستعداد لمناقشة ما عسى أن يقدم من اقتراحات بعدم الثقة بهم . لذلك يقترح أن يكون للوزراء الحق في أن يطلبوا في مثل هذه الحالة تأجيل الإقتراع لمدة ثمانية أيام .

انتخاب الرئيس في مجلس النواب يكون بالطريقة السرية .

مجلس النواب

معالي وزير الحقانية - أرى أن أول واجب علينا الآن هو البدء في انتخاب رئيس لمجلس النواب طبقاً للمادة ٨٧ من الدستور ؛ وذلك للبدء في العمل الطبيعي قبل كل شيء . فإن حاجتنا إلى الرئيس بديهية . وبعد أن ينتخب المجلس الرئيس ينتخب الوكيلين ؛ ثم يشرع في نظر الأعمال ، مبتدئاً بالألحقة الداخلية ، مع مراعاة تقديم الأهم على المهم . ويجب ألا تطول الحال التي تكون فيها الرئاسة موقفة ، بل يجب أن تنتقل إلى الرئاسة الثابتة ، لأن الوقت لا يحتمل كل هذا البطء والتأخير .

أحمد رمزي بك - يلوح لي من كلام معالي وزير الحقانية أنه يريد تكوين المكتب النهائي اليوم على ما فهمت . ولذلك تلا معاليه المادة ٨٧ من الدستور ؛ واستحثنا على هذا الانتخاب لضرورة الإسراع في العمل . الفكرة في ذاتها حميدة ؛ ولكننا الآن - ومجلسنا حديث التكوين ، ولم يتم التعارف بين الأعضاء - أرى أن نستغنى عن مكتب موقت ، ونكتفي بمكتب ذوى الأسنان إلى أن نفحص صفات جميع الأعضاء .

( أصوات : لا ، لا ) .

أحمد رمزي بك - اسمحوا لي أن أتم كلامي ، لأن طريقة الطقطقة بالأسنان غير نياية . أقول إن الفكرة التي أعرضها على حضراتكم ليست فكرة طارئة أو مخترعة ، بل هي طريقة متبعة في كثير من مجالس أوروبا ، كمجلس الريشتاغ بألمانيا ، حيث يكتفي في مبدأ الأمر في أول كل دور بالمكتب المبني على تقدير السن ؛ وبهذه الصفة يمكننا أن يتداول بعضنا مع البعض لتعرف أي الأعضاء أليق بالرئاسة والوكالة .

معالي وزير الحقانية - إن الضرورة وحدها هي التي قضت بانتخاب الرئيس من ذوى الأسنان . وهذه الضرورة يجب أن تقدر بقدرها ؛ ومتى زالت الضرورة زال الأثر المترتب عليها . لم يكن في وسع المجلس أن يختار رئيسه قبل الانعقاد ؛ لذلك نص على انتخاب الأكبر سناً من الأعضاء رئيساً . أما وقد انعقد المجلس ، وأصبح في مقدوره أن ينتخب رئيسه ، فلا محل لبقاء هذه الحالة التي اقتضتها

(١) هذه المادة تقابل المادة ١٠١ من مشروع اللجنة الاستشارية التشريعية التي كان نصها :

« تعطى الآراء بالتصويت شفهياً أو بطريقة القيام والجلوس .

« وأما فيما يختص بالقوانين عموماً ، وبالإقتراع في مجلس النواب على مسألة الثقة ، فإن الآراء تعطى دائماً بالمناداة على الأعضاء بأسمائهم وبصوت عال . ويكون الانتخاب والترشيح بالإقتراع السري .

« وبحق للوزراء دائماً أن يطلبوا في مجلس النواب تأجيل المناقشة لمدة ثمانية أيام في الإقتراع على عدم الثقة بهم » .



مادة ١٠١ « ... .. »

ضرورة قد زالت فعلا . وعلى ذلك يجب أن ترجع الأمور إلى طبيعتها ، فينتخب المجلس رئيسه فوراً . أما القول بإعطاء أعضاء المجلس فرصة للتعارف قبل اختيار الرئيس والوكيل ، فإن هذه الفرصة قد توافرت لدى الأعضاء باجتماعهم أمس واليوم ، بل وقد سنحت لهم هذه الفرصة من قبل . وليس من المعقول أن نضيع الوقت على هذه الصورة مع حاجتنا إلى النظر في مسائل أخرى . لذلك يجب أن نشرع حالا في انتخاب الرئيس والوكيلين ، أو الرئيس على الأقل ، قبل أن نبدأ في الحالة العملية . يجب أن نخطو ؛ يجب أن نعمل ؛ يجب ألا نخرج من هذه الجلسة قبل الدخول في الدور العملي وأن ننتهي من هذه الحالة الموقته .

محمود حمدي بك — افرض ، ياسيدى الوزير ، أنه قد انتخب رئيس وحكم بعدم صحة نيابته ، فما العمل ؟  
معالي وزير الحفانية — ينتخب غيره .

حسين هلال بك — أرى أن النص صريح جداً ، وأنه يتعارض مع نظرية حضرة رمزى بك الخاصة بضرورة تعارف الأعضاء قبل انتخاب الرئيس ، لأن النص يقول : « ينتخب مجلس النواب رئيساً ووكيلين سنوياً في أول كل دور انعقاد عادى » — فلم يقل بانتظار فرصة التعارف . وإنى متفق مع معالي وزير الحفانية في أنه يجب أن نبدأ حالا بانتخاب الرئيس ، ونؤجل انتخاب الوكيلين لجلسة أخرى إذا لم يتيسر ذلك اليوم . واعتراض حضرة حمدي بك لا يمنعنا من انتخاب الرئيس . فلنبداً به حالا ، لأننا يجب أن نشغل في وجود الرئاسة الفعلية . وأطلب أخذ الراى على ذلك .  
الرئيس — تؤخذ الآراء .

وليم مكرم عبيد افندى — لا معنى للاقتراع على وجود رئيس السن أو انتخاب الرئيس الدائم . والسألة يجب أن تكون بين أمرين : إما انتخاب الرئيس للوقت أو الرئيس الدائم . وقد أجمعت اللوائح على أن هناك رئيساً مؤقتاً ورئيساً دائماً . فإذا أردتم أخذ الآراء فلتؤخذ على ذلك . ومن رآى انتخاب رئيس دائم .

الرئيس — يؤخذ الراى على انتخاب الرئيس الدائم . فمن يوافق على ذلك فليقف .  
( موافقة من أغلبية الأعضاء ) .

الرئيس — الأغلبية الآن مع الراى القائل بوجوب انتخاب الرئيس الدائم اليوم . فهل ترون أن يكون الانتخاب بطريق النداء على الاسم أو بطريقة سرية ؟ فمن كان من رأيه أن يكون الانتخاب بالطريقة السرية فليقف .

معالي وزير المواصلات — اسمحوا لى بكلمة بشأن مسألة سرية الانتخاب . نصت المادة ١٠١ من الدستور على أن الآراء تعطى بالتصويت شفهاً أو بطريقة القيام والجلوس ؛ ولذا أنبهم لهذه المادة .  
( مقاطعة ) .

( بعض الأعضاء : هذا فى غير انتخاب الأشخاص ) .

معالي وزير المواصلات — إنى ألفت نظركم إلى مادة فى الدستور ؛ ولكم الراى بعد ذلك . لم يرد فى القانون نص خاص بانتخاب الأشخاص .

عبد الحميد سعيد افندى — يظهر أن معاليك لم تقرأ القانون ، إذ المادة ١٠١ تنص ( وتلا جزءاً من نص المادة ١٠١ من مشروع لائحة المجلس الداخلية ) .

معالي وزير المواصلات — المادة التى أعنيها هى المادة ١٠١ من الدستور لا المادة ١٠١ من اللائحة الداخلية التى لا وجود لها ، لأنها لم تعتمد بعد . وقد رأيت من واجبي أن ألفت نظر المجلس إلى هذه المادة ، إذ لا يوجد فى القانون مادة أخرى تتعلق بالانتخاب . وقد علمت من بعض الذين اطلعوا على أصل التشريع ، خاصاً بهذه المادة ، أنها كانت موضوعة على نسق مادة فى القوانين الأجنبية تقضى بالسرية فيما يتعلق بانتخاب الأشخاص ؛ ولكن النص التهاى حذفت منه عبارة « إلا فيما يتعلق بالأشخاص » . فإذا رأيتم أن كل تصويت لأشخاص أو لغير أشخاص يكون طبقاً للمادة ١٠١ فيكون تقرير الانتخاب بالطريقة السرية مخالفاً للدستور .



مادة ١٠١ » ... .. «

وليم مكرم عبيد افندى — إذا استأنسنا بالمادة ٥٠ من قانون الانتخاب نجد أن الشرع أقر الانتخاب السرى . وأرى الأخذ بهذه المادة .

معالي وزير المواصلات — نحن أمام نص دستورى وقانون الانتخاب وضع للأعمال السابقة على انعقاد مجلس النواب . أما ما يتعلق بانتخاب الرئيس والوكيلين فقد ترك للدستور وللأئمة الداخلية ؛ وهى لم تعمل بعد ؛ وليس أمامنا الآن غير الدستور .

وليم مكرم عبيد افندى — وضعت هذه المادة فى الدستور لأخذ الآراء فى مشروعات القوانين ، وليس فى انتخاب الرئيس والوكيلين . وبما أنه يوجد لدينا مثل ظاهر فى انتخاب الأشخاص ، فمن رأى أن يكون الانتخاب حسب القوانين للتبعة فى جميع البرلمانات بالطريقة السرية .

معالي وزير المواصلات — حضرة النائب توفيق بك خليل هو الذى درس أصل التشريع فى هذه النقطة ، ويمكنه أن يبين لكم ما يعرفه فيها .

محمد توفيق خليل بك — تعلمون حضراتكم أن كل عضو له الحق فى أن يقترح أو يبدى رأيه . فنحن أربعة من زملائكم قد اجتمعنا لوضع مشروع للأئمة المجلس الداخلية ؛ وهذا العمل قد استدعى بحث القوانين واللوائح الأجنبية لمراعاة ذلك عند وضع لأئمة الداخلية . وقد أدى بحثنا إلى أن المادة ١٠١ تنص على أن إعطاء الآراء يكون بصفة علنية . والمادة ١٠٠ تقضى بأن القرارات تكون بالأغلبية المطلقة . ولاشك أن طريقة انتخاب المكتب النهائى من السائل التى يقررها المجلس نفسه . وقد وجدنا أنفسنا إزاء أمرين : أولهما ما جرى عليه العرف من أن الانتخاب يكون بطريقة سرية ؛ وحكمة ذلك ظاهرة ، حتى يبدى كل واحد رأيه بحرية تامة . وثانيهما إذا تعذر أخذ الآراء بالأغلبية المطلقة يلجأ للأغلبية النسبية . وقد جرى قانون انتخابنا على هذه القاعدة .

وقد اضطررنا إلى الرجوع إلى محاضر لجنة الثلاثين التى وضعت مشروع الدستور ، فلم نجد شيئاً يختص بالمادة ١٠١ ، أعنى أنها لم تترك هذا الأمر للمجلس .

ولما تتبعنا المسألة وجدنا أن اللجنة التشريعية بالحقانية هى التى وضعت نص المادة ١٠١ ، مأخوذاً من مادة تقابلها فى القانون البلجيكي . وكان النص يتضمن وجوب السرية فيما يتعلق بانتخاب الأشخاص ؛ ولكن العبارة الخاصة بالسرية لم ترد فى النص النهائى . فرجعنا إلى مداولات مجلس الوزراء ، فلم نجد ما يدل على سبب الحذف .

وعلى ذلك فالمسألة أحد أمرين : إما أن يكون مجلس الوزراء قد تعمد حذف العبارة ، أو أنها سقطت عند الطبع . فإذا كان حذف الفقرة الأخيرة عن عمد ، فإنه يكون من المحتم منطقياً أن تعطى الأصوات علناً ؛ وإذا كانت قد سقطت عند الطبع — وهو ما رجحناه — فيجوز أخذ الآراء بطريقة سرية . وما أردنا أن نمر المسألة على المجلس الآن من غير أن نشير إليها بهذا الإيضاح تنويراً له .

على الشمسى افندى — كان رأى اللجنة على كل حال أن يكون انتخاب الأشخاص بطريقة سرية .

إسماعيل سليمان حمزه افندى — صحيح — كما قال معالي وزير المواصلات — إننا مقيدون بنص المادة ١٠١ من الدستور . ولكن لما نرجع إلى روح التشريع المتبع فى كل الأنظمة الدستورية ، مستأنسين برأى حضرة زميلنا توفيق خليل بك ، نجد أن حكمة النص على الاستثناء فى عملها ، لأنه لا يصح تعريض الأشخاص للجدل والمناقشة . والنص الفرنسى مذكور فيه كلمة «élection» وهى تنصرف إلى الأشخاص . لذلك أرجح أن الجملة الخاصة بالاستثناء سقطت عند الطبع ؛ فيجب أن نرجع إلى حكمة التشريع ، ونأخذ بالنص الفرنسى والبلجيكي . وأرى أن يكون انتخاب الأشخاص بطريقة سرية .

معالي وزير المواصلات — المادة التى لفت نظر حضراتكم إليها هى مادة فى الدستور . ويجب علينا أن نتفقد الدستور كما هو حتى نصل إلى تعديله . ويمكن أن تكون هذه العبارة وسيلة لتعديل ما فيه من نقص فى المستقبل . ومن هنا إلى التعديل يجب علينا أن نتفذه ؛ وإلا نكون قد جرينا على عمل غير دستورى .

هذه المادة دستورية ؛ ولكنها ، بحسب حقيقتها وطبيعتها ، كان يجب ألا تكون مادة دستورية ، بل يجب أن تكون ضمن مواد الأئمة الداخلية ؛ لأن طريقة أخذ الآراء من عمل الأئمة لا من عمل الدستور . ولكنها وضعت هنا ؛ ولا أعرف الغرض من وضعها ؛ وربما عرفناه إذا تلونا ما بعدها .

نص للمادة صريح في أن إعطاء الرأي يكون بالمتابعة على الأشخاص ؛ مع أن مثل هذه الأمور يجب أن تكون سرية لعدم الإحراج . ولكن ما رأيكم في أن هذه المادة التي تتعلق بالإجراءات نزع من اللائحة الداخلية ووضعت في صلب الدستور ؟ وغير خاف عليكم أن تعديل النصوص الدستورية له طريق مخصوص . وإن معكم في أن انتخاب الأشخاص يجب أن يكون سرى ؛ ولكن علينا ، بصفتنا دستوريين ، أن نسير على نص هذه المادة ما دامت موجودة في الدستور ؛ ولا يمكننا نحن جميعاً أن نضع قاعدة مخالفة للدستور ، لأن هذا يؤخذ علينا . وبما أننا قد أقسمنا اليمين على احترام الدستور يجب أن نحافظ عليه . ولعل هذه حالة من الحالات التي تبث فينا الرغبة إلى تعديل ما تقضى الضرورة بتعديله من مواد الدستور .

أحمد رمزي بك — ولماذا لا تقول إن حذف المعلوم جائز ؟

محمد شوقي الخطيب افندى — للفروض أن الدستور ينظم طريقة عرض القوانين ، وكيفية مناقشتها ، وإعطاء الأصوات فيها ؛ ولا يشغل بانتخاب الأشخاص ، بدليل أن النواب لم تكن طريقة انتخابهم مبينة في الدستور ، بل إن لها قانون انتخاب خاصاً ؛ وكذلك انتخاب الرئيس والوكيلين له قانون خاص ، وهو يرجع إلى اللائحة الداخلية التي ينظمها المجلس .

والمادة ١٠١ من الدستور ، التي يتمسك بها معالي الوزير ، خاصة بإعطاء الآراء لا بانتخاب الأشخاص ، بدليل أن النص الفرنسي قال « les votes » ولم يقل « les élections » . وبناء عليه أرى أن انتخاب الرئيس يكون سرى كما قضت به جميع اللوائح الداخلية بالبرلمانات .

على نجيب افندى — إن الشرع عندما حذف النص الخاص بانتخاب الأشخاص كان في ذلك محققاً ، لأنه اكتفى بنص المادة ١٠٠ من الدستور . وإنكم إذا قرأتموها بإمعان تجدون أن الشرع محق في حذف العجز من هذه المادة ، وذلك لما يأتي :

نص للمادة هو : « في غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة . وعند تساوى الآراء يكون الأمر الذي حصلت المداولة بشأنه مرفوضاً » .

هناك أمور تحصل فيها مداولة ؛ وهي التي تؤخذ عنها الآراء بطريقة القيام والقعود التي قررها القانون . أما ما عداها فلا ينص القانون عليها . وأتم أحرار في تقرير ما تقررونه دون أن يكون في ذلك مخالفة للدستور كما قال وزير المواصلات . وهل ينتظر أن يطرح عليكم مثلاً انتخاب على نجيب فتنتخبونه حتى يقال إننا تداولنا ؟ كلا .

وحينئذ فالرأي الذي عرض عليكم بوجوب علنية التصويت ، استناداً إلى ذلك النص ، هو رأي في غير محله يناقضه الدستور . والعمل بغير هذه الطريقة هو احترام للدستور . أعرض هذا الرأي عليكم ولعله هو القاطع .

أحمد ماهر افندى — إن المادة ١٠١ قد يفهم منها منع السرية على الإطلاق ، ولكن إذا رجعنا إلى المادة ١٠٠ نرى أنها تنص على أنه إذا تساوت الأصوات يعتبر الأمر المرفوضاً . فلنفرض أن مرشحين للرياسة حصل كل منهما على مائة صوت ، فهل يكون تعيين الرئيس مرفوضاً ونمتنع عن انتخاب رئيس ؟

فالغرض إذن النظر في مشروعات القوانين وليس في انتخابات الأشخاص . والرأي الأحق بالاتباع هو أن يكون ذلك من اختصاص اللائحة الداخلية للمجلس ؛ والمجلس يقرر إن كان انتخاب الرئيس بالانتخاب العلني أم بغيره . ولا يمكن الوصول للأغلبية النسبية من طريق الدستور — لهذا السبب أعتقد أن من حق المجلس أن يقرر أن تكون الانتخابات سرية بدون مخالفة الدستور في شيء .

عبد الرحمن الرافعي بك — الدستور ناقص فيما يتعلق بانتخاب الرئيس والوكيلين والسكرتيرين . وهذا النقص موجود في جميع الدساتير الأوربية . وهذه عادة شائعة ؛ وليس عيباً أن يكمل النقص باللوائح الداخلية . وبما أننا لم نضع الآن اللائحة الداخلية للمجلس فالأمر موكول لنا ؛ ولنا الحق في جعله سرى أو علنياً . والعادة للتبعة في جميع البرلمانات أن انتخاب الأشخاص يكون بالطريقة السرية ؛ وأما المادة ١٠٠ و ١٠١ فللقوانين . وأطلب أخذ الآراء فيما إذا كان انتخاب الرئيس يجب أن يكون سرى أو علنياً .

الرئيس — هل يكون انتخاب الرئيس سرى أو علنياً ؟

( أصوات : سرى ) .



الرئيس — من أراد أن يكون الانتخاب سرياً فليقف .  
( وافقت الأغلبية ) .  
( تصفيق ) .

عبد الحليم العلالي بك — هل يجب أن يحوز الرئيس أغلبية مطلقة أو نسبية ؟  
محمد عاطف بركات بك — الآن ، وقد تقرر أن يكون الانتخاب سرياً ، لى كلمة أبيها ، وهى أنه قد يصح أن الأصوات تتفرق  
بطريقة غير منتظمة ؛ وصح أن من يقع عليه الاختيار لا يقبل الرئاسة . فتفادياً من هذا أقترح على المجلس أولاً أن يوجد ترشيح  
بأن ينادى أحد الحاضرين فيقول أرشح فلاناً ... ..  
( أصوات : لا ، لا ) .

انتظروا حتى أتم الكلام ؛ فإذا فهتموه فعند ذلك اقبلوه أو ارفضوه ... ..  
( مقاطعة ) .

انتظروا حتى أشرح ما أريد ثم اقبلوا أو ارفضوا . فالتى أريد أن أقوله : لكيلا تتفرق الأصوات ، مما يضطرنا إلى إعادة  
الانتخاب ، فالشخصان اللذان يأخذ كل منهما خمسة أو عشرة أصوات ... ..  
( مقاطعة ) .

انتظروا لأقول رأيي . فإذا استحسنتم أن يقوم واحد منكم ويقول : أرى أن أأنتخب فلاناً . فإن أيده عشرة يقيده اسمه . وواحد  
آخر يقول بانتخاب شخص آخر ؛ فإذا أيده عشرة يقيده اسمه .  
( مقاطعة ) .

ويقول الثالث كذلك ، وهكذا — فيمكن أن يرشح بهذه الكيفية عدد محدود ؛ فتنحصر عندئذ عملية الانتخاب في المرشحين ،  
ولا تنقسم الأصوات انقساماً شديداً .

الرئيس — هل يصح لأحد أن يرشح شخصاً آخر بطريق عانى للرئاسة أم لا ؟  
( أصوات : لا ، لا ) .

الرئيس — كل منكم يكتب اسم الشخص الذى يريد أن ينتخبه رئيساً على ورقة ثم يطويها ويضعها فى الصندوق .  
( موافقة بالإجماع ) .

أخذت الأصوات بالطريقة المتقدمة بعد للناداة على الأعضاء واحداً فواحداً ؛ ثم فرزت الأصوات بمعرفة الرئيس والأعضاء  
الأربعة الأصغر سناً ؛ وأسفرت النتيجة عما يأتى :

عدد الأصوات

معالي أحمد مظلوم باشا	١٦١
دولة محمد سعيد باشا	١٧
سعادة حمد الباسل باشا	٨
» محمد صدق باشا	٧
حضرة ويصا واصف افندى	٢
معالي مصطفى النحاس باشا	١
الشيخ عبد الحميد اللبان	١

الرئيس الموقت — أعلن انتخاب حضرة صاحب المعالي أحمد مظلوم باشا رئيساً لمجلس النواب بالأغلبية المطلقة .  
( تصفيق حاد ) .

( فى ١٦ مارس سنة ١٩٢٤ ) .

الموافقة على مشروع قانون من حيث المبدأ بطريقة المناادة بالأسماء .

تراجع المناقشة على هذا فى المادة ١٠٤ على مشروع المكافأة البرلمانية .

( فى ١٩ مايو سنة ١٩٢٤ ) .



### لا يكون الاقتراع على القوانين بالمناداة بالاسم إلا بعد قراءتها الثالثة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أرجو من حضراتكم أن تراعوا تطبيق اللائحة التي تمسكنم بها ، فقد نصت المادة ٣٨ على أن الاقتراع على القوانين يكون في مجموعها بالنداء بالاسم<sup>(١)</sup> ، وبصوت عال . فهذا أول عمل يجب إجراؤه دون النظر في مواد القانون أو في تفسيره . وحينئذ فلا يصح أن يطلب الاقتراع على قبول المشروع ، بل أن تقرروا القانون في مجموعه أو ترفضوه . ولقد نصت المادة ٧٩ من اللائحة أيضاً على أن المجلس يشرع في مناقشة المشروع إجمالاً من حيث البدء ومجمل الاقتراح ؛ فإذا قرر قبوله شرع ثانية في مناقشة مواد تفصيلاً حسب ترتيبها ؛ ثم يتلى مرة ثالثة في جلسة أخرى لأخذ الآراء على مجموعه . هذا إذا تمسكنا بنصوص اللائحة . فيجب الاقتراع على قبول مجموع هذا القانون بالنداء بالاسم .

حضرة محمد محمود خليل بك — أنا أخالف حضرة زميلي في القسم الأول من رأيه ، وهو المناداة بالاسم عند الاقتراع على مشروع القانون إجمالاً ، لأن ذلك لا يكون إلا بعد تمام المناقشة فيه مادة فمادة .

إتأ إذا قارنا بين المادتين ٣٨ و ٧٩ من اللائحة الداخلية والمادة ١٠١ من الدستور (تلاها) وجدنا أن القسم الأول من المادة ٧٩ خاص بالمناقشة في مشروع القانون إجمالاً من حيث البدء . ولم يرد في هذه المادة ، ولا في المادة ٣٨ ، ولا في الدستور ، نص على أن يكون الاقتراع في هذه الحالة بطريقة النداء بالاسم ، وإنما ورد النص في المادة ٣٨ من اللائحة على أن تتبع هذه الطريقة بعد تمام المناقشة في المشروع وعند الاقتراع عليه في مجموعه ؛ وهذا النص ينطبق على الجزء الأخير من المادة ٧٩ من اللائحة ؛ وهذه مأخوذة من المادة ١٠١ من الدستور — وعلى ذلك فإن المناداة بالاسم تكون في الدور الثالث .

فضيلة الشيخ إبراهيم الجبالي — إن الذي أماننا هو مشروع إجمالي . فلننته أولاً من النظر في قبوله أو رفضه إجمالاً من حيث البدء ، وبعد ذلك ننظر في تفصيله . أما كون المشروع يعود بالفائدة أو بالحسارة ، فموضع البحث فيه عند مناقشة المشروع مادة فمادة . وإذن فالواجب أخذ الآراء على مجموعه بالنداء بالاسم كما قال حضرة الزميل الشيخ حسن عبد القادر ، لأن المادة ٣٨ من اللائحة تنص على هذه الطريقة عند أخذ الرأي على مجموع القانون ، وبذلك تنتهي من هذه المسألة وتنتظر في تقرير اللجنة .

معالي محمد شفيق باشا — لقد توسعنا في المناقشة في هذا الموضوع . على أنه يجب تسوية البحث فيه نقطة فنقطة . فأولاً : هل هذا قانون أم لا ؟ نعم هو قانون بالإجماع ؛ وللمادة ٣٨ صريحة في أن الاقتراع على القانون في مجموعه يكون بالمناداة بالاسم ؛ وإذن فلا محل لإضاعة الوقت في مناقشة هذه النقطة . وثانياً : متى فرغنا من تقرير ذلك ننقل إلى مناقشة القانون مادة فمادة . وعلى كل حال فسواء أكان أخذ الرأي على مجموع القانون أم على مواد مادة فمادة فيجب أن يكون الاقتراع بطريقة المناداة بالاسم طبقاً للمادتين ٣٨ و ٧٩ من اللائحة .

حضرة محمود بسيوني افندي — الغرض من المادة ٣٨ (تلاها) هو بيان الطريقة التي يحصل بها الاقتراع . هل تكون بالمناداة بالاسم أو بالقيام والجلوس ؟ أما للمادة ٧٩ التي تكلم عنها حضرات الزملاء فهي تبين الطريقة التي تحصل بها المناقشة . فهناك فرق بين الاقتراع ، والمناقشة ، وطريقة كل منهما . فيبدأ أولاً بعرض القانون ، فإن راق لدى المجلس ووافق عليه مبدئياً انتقل إلى مناقشة مادة فمادة ؛ وبعد ذلك تحصل المناقشة في مجموعه . فعبارة المجموع هي التي أشير إليها في المادة ٣٨ بالنداء بالاسم ؛ أما بقية الأوجه الأخرى — وهي التي تحصل فيها المناقشة — فقد تناولتها المادة المذكورة ونصت على أن يكون الاقتراع عليها بالقيام والجلوس .

وحينئذ يكون اقتراعكم على القانون إجمالاً بطريقة القيام والجلوس . فإذا واقمتم عليه أخذ الرأي عليه مادة فمادة بالطريقة نفسها ؛ وأخيراً يعرض على حضراتكم للاقتراع على مجموعه بالنداء بالاسم .

معالي محمد شفيق باشا — المادة ٣٨ (تلاها) صريحة في أن يكون أخذ الآراء بالاسم ، لأن عبارة « فيما عدا ذلك » في المادة المذكورة تفيد أن الاقتراع فيما عدا القوانين يكون بطريقة القيام والجلوس .

حضرة محمود بسيوني افندي — نصت المادة ٣٨ من اللائحة على أن يكون الاقتراع بالنداء بالاسم على مجموع القوانين ، أي بعد أخذ الرأي في مجملها من حيث البدء ، وبعد مناقشتها مادة فمادة ؛ وقد نصت على ذلك تفصيلاً للمادة ٧٩ .

(١) بمناسبة النظر في الرسوم الصادر في ٩ مايو سنة ١٩١٦ الخاص بنظام رى الأراضي المتبعة بترعة أبي المنجا بجزيرة القليوبية .



سعادة إبراهيم سعيد باشا — تؤخذ الآراء .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — لم يكن غرضي إلا وضع قاعدة نسير عليها في المستقبل لأن قانون الكفاة عرض علينا إجمالاً فوافقنا عليه بطريق النداء بالاسم . على أننا إذا رجعنا إلى المادة ٣٨ الواردة في باب « أخذ الآراء » رأينا أنها تنص على أن الاقتراع على القوانين في مجموعها يكون بالنداء بالاسم وبصوت عال . فتخصيص ذلك بأنه لا يكون إلا في الدور الثالث لا يمكن أن يكون مادام النص عاماً .

معالي الرئيس — إذن هل توافقون على الاقتراع على القانون في مجموعه بالنداء بالاسم ؟

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — الاقتراع على القانون من حيث المبدأ لا يتحتم أن يكون بأخذ الآراء بالنداء بالاسم ؛ وعلى هذا أذكر بالنسبة لقانون الكفاة أن خمسة من حضرات الأعضاء طلبوا أخذ الآراء بطريقة النداء بالاسم .

معالي الرئيس — هل يوافق المجلس على القانون إجمالاً من حيث المبدأ .

حضرة سعيد فهمي الروبي بك — فلنشرع في النداء بالاسم .

( أصوات : لا ، لا ) .

حضرة محمد محمود خليل بك — لي اقترح ؛ ولحضرة زميلي الشيخ حسن عبد القادر اقترح آخر . فكل منا يقدم اقتراحه بالكتابة ، ثم يؤخذ الرأي بعد ذلك على كل اقتراح بالنداء بالاسم .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أرى أنه لا يصح أن نختلف مثل هذا الاختلاف في تفسير اللائحة . فإذا أردتم قصر اتباع طريقة النداء بالاسم على القراءة الثالثة فلا بأس . وكل ما أرى إليه هو وضع قاعدة نسير عليها .

فضيلة الشيخ إبراهيم الجبالي — المسألة لا تخرج عن ثلاثة أدوار : أولها أخذ الرأي على القانون من حيث المبدأ ؛ وثانيها مناقشته بمادة مادة ؛ وثالثها أخذ الرأي عليه في مجموعه .

ففي الدور الأول أرى أنه ما دام أن المشروع قابل للمناقشة مرة بالتفصيل ومرة في مجموعه فلا عمل لأخذ الرأي عليه بالنداء بالاسم . أما في مجموعه فيجب الاقتراع عليه بطريقة يقينية يعرف بها رأى كل من حضرات الأعضاء . فأمامنا نقطتان مختلفتان : الأولى أخذ الرأي على المشروع من حيث المبدأ ؛ والثانية أخذ الرأي عليه من حيث مجموعه . وكلمة « في مجموعه » ذكرت دائماً ومعهما النداء بالاسم . فمناقشة القانون في مبدئه غير أخذ الرأي عليه في مجموعه ؛ وبذلك تدخل المناقشة في المبدأ في عبارة « فيما عدا ذلك » الواردة في المادة ٣٨ ، فهذا الدور الأول الخاص بالمبدأ يصح أخذ الرأي عليه بالقيام والجلوس ؛ وإذن فالأوفق أن يتلى ليتقرر قبوله أو رفضه .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أنا منضم لرأى زميلي حضرة محمود بسيوني أفندى ولا أريد أن يؤخذ الرأي على اقتراحي لأن غرضي تقرير قاعدة فقط للسير عليها .

حضرة محمود بسيوني أفندى — ليطمئن حضرة الأستاذ الزميل ، فإنه في الجلسة التي نظر فيها قانون الكفاة طلب خمسة من الأعضاء أن يكون الاقتراع بالنداء بالاسم .

معالي الرئيس — يتلى الاقتراح المقدم من حضرة محمد محمود خليل بك .

معالي محمد شفيق باشا — لي كلمة قبل تلاوة الاقتراح . الدستور واف في الموضوع . فإن المادة ١٠١ منه تقضى بأخذ الرأي بطريقة النداء بالاسم فيما يختص بالقوانين عموماً ؛ والمادة ١٠٤ منه أيضاً تقضى بأخذ الرأي مادة مادة قبل تقرير أى مشروع قانون . فنحن الآن أمام الدستور نفسه ؛ فلا يمكن أن نتخطاه بل لا بد من احترامه .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — المادة ٣٨ صريحة في أن طريقة أخذ الآراء على نوعين : بالنداء بالاسم أو بالقيام والجلوس . فإذا لم يكن هناك محل لأخذ الرأي بالطريقتين المذكورتين لما نصت المادة عليهما .

ولو سلمنا برأى معالي شفيق باشا لوجب دائماً أخذ الرأي بطريق النداء بالاسم .

إن المادة ٧٩ من اللائحة لم تنص على طريقة أخذ الرأي بل نصت على الأدوار الثلاثة التي يعرض فيها المشروع على المجلس ؛ فالأول

مادة ١٠١ » ... ..

يعرض فيه المشروع على المجلس للنظر فيه من جهة المبدأ ، والثاني للنقاش في مادة المادة ، والثالث لأخذ الرأي على مجموعه . وأخذ الرأي في مبدأ المشروع غير أخذ الرأي على مجموعه كقانون . وقد نصت المادة ٣٨ على أن أخذ الرأي على مجموع القانون يكون بالنداء بالاسم .

حضرة محمود بسيوني افندى — قبل تلاوة اقتراح حضرة محمد محمود خليل بك أتقدم بالرد على معالي شفيق باشا لإزالة الشبهة الواردة على المادة ١٠١ من الدستور الذى يجب احترامه لأنه بمثابة العمود الفقري (تلا المادة) .

قال معاليه إن المادة المذكورة تقضى بأخذ الرأي بطريق النداء بالاسم . هذا حق بالنسبة للقراءة الثالثة عند أخذ الرأي على المشروع في مجموعه ؛ ولا يوجد هناك من يعترض على ذلك ؛ ولكن المادة ٧٩ من اللائحة يفهم منها أن أخذ الرأي على المشروع جملة ثم على مواده مادة المادة يكون بالقيام والجلوس .

ومن هذا يتبين أن لا تعارض بين اللائحة والدستور .

تلى الاقتراح المقدم من حضرة محمد محمود خليل بك ، وهذا نصه :

« أقترح أن يكون الاقتراح على تلاوة المشروع بطريقة القيام والعود لا بطريقة المناداة بالاسم ، وألا يكون الاقتراح بالاسم إلا في المرة الثالثة بعد مناقشة القانون مادة مادة » .

معالي الرئيس — الموافق من حضراتكم على هذا الاقتراح يتفضل بالوقوف .  
( وقت أغلبية ) .

معالي الرئيس — إذن للوافق من حضراتكم على المشروع من حيث المبدأ يتفضل بالوقوف .  
( وقت أغلبية ) .

( في ٩ يونيه سنة ١٩٢٤ ) .

طريقة أخذ الرأي على مشروعات القوانين تكون بمناداة الأعضاء بأسمائهم بعد القراءة الثالثة فقط . وأما القراءة الأولى والثانية فلا تشترط هذه المناداة فيهما .

حضرة الرئيس ( بالنيابة ) — هل توافقون حضراتكم على هذا القانون إجمالاً ؟  
( موافقة ) .

حضرة الرئيس ( بالنيابة ) — وهل توافقون حضراتكم على قراءته للمرة الثانية الآن ، أو ترون تأجيل تلاوته للجلسة المقبلة ؟  
سعادة محمود شكرى باشا — لى ملاحظة على طريقة أخذ الرأي التى اتبعت الآن ، وهى أنه يجب — عند تلاوة القانون للمرة الأولى والثالثة — أن يؤخذ الرئى عليه بالنداء بالاسم .

حضرة عبد الفتاح رجائى افندى — أصدر المجلس بجلسته ٩ يونيه سنة ١٩٢٤ قراراً يخالف هذا الرأي .

سعادة محمود شكرى باشا — ولكن المادة ١٠١ من الدستور تنص على وجوب أخذ الرأي بالنداء بالاسم .

حضرة عبد الفتاح رجائى افندى — ليسمح سعادة شكرى باشا أن أتلو عليه الاقتراح الذى كان قدمه حضرة محمد محمود خليل بك في هذا الموضوع ، والذي ترتب عليه صدور قرار المجلس بجلسته ٩ يونيه سنة ١٩٢٤ ، وهذا نصه :

« أقترح أن يكون الاقتراح على تلاوة المشروع بطريقة القيام والعود لا بطريقة المناداة بالاسم ، وألا يكون الاقتراح بالاسم إلا في المرة الثالثة بعد مناقشة القانون مادة مادة » .

وقد أقر المجلس هذا الاقتراح .

سعادة محمود شكرى باشا — المادة ١٠١ من الدستور تخالف هذا الاقتراح . وهأنذا أتلوها على حضراتكم :

« تعطى الآراء بالتصويت شفهياً أو بطريقة القيام والجلوس .



مادة ١٠١ « ... .. »

وأما فيما يختص بالقوانين عموماً ، وبالاقتراع في مجلس النواب على مسألة الثقة ، فإن الآراء تعطى دائماً بالمناداة على الأعضاء بأسمائهم بصوت عال ... الخ » .

حضرة عبد الفتاح رجائي افندى — ولكن لا يفوت سعادتك أن اللائحة الداخلية نظمت طريقة إعطاء الرأي .

سعادة محمود شكرى باشا — أنا متمسك بنص الدستور . ولا يصح أن تعدل اللائحة نصوص الدستور .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — ليتل علينا نص اللائحة في هذا الموضوع .

حضرة عبد الفتاح رجائي افندى — ها هو نص المادة ٧٩ من اللائحة :

« يشرع المجلس عقب تقديم تقرير اللجنة في مناقشة المشروع إجمالاً من حيث البدء ومجمل الاقتراح ، فإذا قرر قبوله شرع ثانية في مناقشة مواده تفصيلاً حسب ترتيبها ، ثم يتلى مرة ثالثة في جلسة أخرى لأخذ الآراء على مجموعته » .

حضرة محمد محمود خليل بك — نص الدستور على درجتين في أخذ الرأي في القوانين : الأولى أخذ الرأي عليها مادة فمادة ؛ والثانية أخذ الرأي على مجموعها . فجاءت اللائحة الداخلية وأوجدت درجة تتقدم هاتين الدرجتين ، وهى أخذ الرأي على المشروع إجمالاً من حيث البدء . وهذه طريقة أوجدتها اللائحة لسهولة البحث ؛ فإذا نوقش المشروع إجمالاً من حيث البدء وقبله المجلس شرع ثانية في مناقشة مواده تفصيلاً ؛ ويؤخذ الرأي على كل مادة منه بطريقة القيام والجلوس ، ثم يتلى للمرة الثالثة ويؤخذ الرأي على مجموعته بطريقة النداء بالاسم . أما إذا رأى المجلس رفض المشروع من حيث البدء فيجب في هذه الحالة أخذ الرأي عليه بالنداء بالاسم .

سعادة محمود شكرى باشا — إذا كان الغرض من القراءة الأولى هو التأكد من قبول المشروع أو رفضه فهذا أدعى إلى التثبت من التصويت ؛ ولا يكون هذا إلا بالنداء بالاسم .

حضرة محمود أبو النصر بك — لم يضع الدستور نصوصاً تفصيلية عن طريقة أخذ الرأي ولكنه نص عليها إجمالاً . أما ذلك لتفصيل الذى سمعناه فهو يرجع إلى اللائحة الداخلية . وعندى أن الدستور لا يمنع من أخذ الأصوات بطريقة إجمالية في القراءة الأولى ؛ ولكن القراءة الثالثة — وهى الأخيرة التى يبنى عليها الفصل فى القانون — هى التى يجب أن يؤخذ فيها الرأي بالنداء بالاسم . لذلك أرى ضرورة لأخذ الآراء بالنداء بالاسم فى التلاوة الأولى والثانية .

حضرة الرئيس ( بالنيابة ) — إذن حضرتك تؤيد رأى حضرة محمد محمود خليل بك ؟

حضرة محمود أبو النصر بك — نعم .

حضرة الرئيس ( بالنيابة ) — هل توافقون حضراتكم على الطريقة التى أقرها المجلس فى سنة ١٩٢٤ بناء على اقتراح حضرة محمد محمود خليل بك أو تريدون العدول عنها الآن ؟

( أصوات : توافق على الطريقة التى أقرها المجلس ) .

حضرة الرئيس ( بالنيابة ) — هل توافقون على تلاوة القانون للمرة الثانية الآن ؟

( موافقة ) .

( فى ١٧ يونيه سنة ١٩٢٦ ) .

### كيفية أخذ الرأي فى القوانين

الرئيس — إذن تقرر إقفال باب المناقشة . ولنتنقل الآن إلى مناقشة المشروع مادة مادة ، وتأخذ الرأي عليها طبقاً للفقرة الأولى من المادة ١١٥ من اللائحة الداخلية ، ونصها :

« اقتراحات ومشروعات القوانين التى يتقرر الاستعجال فى نظرها تحصل الدأولة فيها بمناقشة الاقتراح أو المشروع بجملة ثم يؤخذ رأى المجلس فيها إذا كان يرى وجوب المناقشة مادة مادة .

مادة ١٠١ » ... ..

فإذا كنتم ترون حضراتكم وجوب المناقشة في المشروع مادة مادة فبدلاً من حصول المناقشة فوراً تؤجلها إلى الغد ، إذ ليس عندنا الآن متسع من الوقت . أما إذا كان الرأي رفض مناقشة مشروع القانون مادة مادة فهذا يعتبر رفضاً له .

على نجيب افندى — يؤخذ الرأي بالمناداة بالاسم طبقاً للمادة ٩١ من اللائحة الداخلية .

الرئيس (النحاس باشا) — قد اتبعنا غير هذا في الدورة الماضية . والمادة ١٠١ من الدستور تنص على أن إعطاء الآراء بالتصويت يكون شفهيًا أو بطريقة القيام والجلوس .

أما فيما يختص بالقوانين عموماً وبالاقتراع في مجلس النواب على مسألة الثقة فإن الآراء تعطى دائماً بالمناداة على الأعضاء بأسمائهم وبصوت عالٍ . ومعنى هذا أن أخذ الرأي بالمناداة بالاسم يكون في النهاية أى بعد استيفاء المناقشة في المواد . هذا ما سرنا عليه في الدور الماضية أما الانتقال لمناقشة المشروع مادة مادة فلا يحتاج فيه الأمر إلى أخذ الرأي بطريق المناداة بالاسم .

على نجيب افندى — إنى أستند على نص المادة ٩١ من اللائحة الداخلية .

الرئيس — المادة ٩١ لا تنطبق على حالة الاستعجال التي أمامنا ؛ والواجب تطبيق المادة ١١٥ .

على نجيب افندى — نص المادة ٩١ من اللائحة هو : « عند الشك في نتيجة أخذ الآراء للمرة الأولى بطريقة القيام والجلوس يعاد أخذ الرأي بطريقة عكسية . فإذا وجد شك في المرة الثانية وجب حتماً أخذ الآراء بالمناداة بالاسم . ويجب أيضاً المناداة بالاسم في الأحوال الآتية :

( ١ ) في الاقتراع على مسألة الثقة .

( ب ) في الاقتراع على مشروعات القوانين في مجملتها ومجموعها ... الخ » .

ونص الفقرة الأولى من المادة ١١٥ هو : « الاقتراحات ومشروعات القوانين التي يتقرر الاستعجال في نظرها تحصل المداولة في مناقشة الاقتراح أو المشروع بمجلته ثم يؤخذ رأي المجلس ... الخ » .

فقياساً على ما جاء في المادة ٩١ السالفة الذكر يجب أخذ الرأي بطريق المناداة بالاسم .

الرئيس — إن القياس الذي يذكره حضرة العضو المحترم موجود في الجزء الباقي من المادة ١١٥ ونصه : « إذا رفض المجلس المناقشة مادة مادة فإن الاقتراح أو المشروع يكون مرفوضاً » .

أما إذا قبلها فإن المناقشة فيها تحصل فوراً ؛ وتتناول كل مادة على حدة كما تتناول التعديلات التي يرى إدخالها عليها . ثم يؤخذ الرأي بعد ذلك على التعديلات ، فالمواد مادة مادة ، فعلى المشروع بمجلته .

فبناء على ذلك وعلى السابقة الدستورية يؤخذ الرأي بطريق القيام والعود .

إسماعيل حمزه افندى — طبقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة ١١٥ ، إذا قبل المجلس مناقشة المشروع مادة مادة ، فإن هذه المناقشة تحصل فوراً .

الرئيس — المقصود بكلمة فوراً ألا ينتقل المجلس في أبحاثه إلى موضوع آخر . والآن من ير مناقشة المشروع مادة مادة يقف . ( وقفت أغلبية ) .

الرئيس — تقرر قبول المناقشة في المشروع مادة مادة . ونظراً لأن الساعة قد بلغت التاسعة والدقيقة العشرين يؤجل أخذ الرأي إلى جلسة الغد .

( في ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦ ) .

حسن صبرى بك — بالأمس عندما أريد الاقتراع على مشروع قانون زراعة الثلث قطعاً في مجملته أخذت الأصوات بطريقة القيام والعود ارتكاناً على أن هناك سابقة برلمانية تقضى بذلك .

ولما كان هذا العمل مخالفاً مخالفة صريحة لنص صريح في الدستور ولآخر مثله في لائحة مجلس النواب الداخلية كان الارتكان على



مادة ١٠١ « ... .. »

السوابق ارتكاناً على خطأ؛ والاستمرار على الخطأ لا يليق ولا يجوز . نعم يمكن أن تتخذ السوابق التي يقرها المجلس أساساً للعمل ولكن هذا مقيد بشرط هو أن تكون أنظمة المجلس ولوائحه خلواً من أى نص يشير إلى الموضوع . أما إذا وجد النص فلا يمكن بحال من الأحوال أن نصم اليوم على خطأ ارتكب بالأمس .

وإذا رجعنا إلى الدستور وجدنا أن المادة ١٠١ منه الخاصة يأخذ الآراء تنص في الفقرة الأولى منها على أن :

« تعطى الآراء بالتصويت شفهياً أو بطريقة القيام والجلوس » .

ونص الفقرة الثانية هو :

« أما فيما يختص بالقوانين عموماً وبالاقتراع في مجلس النواب على مسألة الثقة فإن الآراء تعطى دائماً بالمناداة على الأعضاء بأسمائهم وبصوت عال » .

وهذه التفرقة ، يا حضرات السادة ، لم تأت عبثاً وإنما جاءت لحكمة وهي أن الأمور التي رأى الشارع وجوب أخذ الآراء عليها بالمناداة بالاسم إنما هي الأمور الهامة التي يجب على من يعطى رأيه فيها أن يكون مطمئناً معتقداً أنه يديه في صراحة وعلاية .

هذا هو الدستور يشير صراحة إلى أن كل ما يتعلق بالقوانين يجب أن يكون الاقتراع عليه بالمناداة بالاسم . وليس الدستور وحده هو الذي يشير إلى ذلك فلدينا لأئحتنا الداخلية ، فقد نص في المادة ٩١ منها على ما يأتي : « عند الشك في نتيجة أخذ الآراء للمرة الأولى بطريقة القيام والجلوس يعاد أخذ الرأي بطريقة عكسية . فإذا وجد شك في المرة الثانية وجب حتماً أخذ الآراء بالمناداة بالاسم . ويجب أيضاً المناداة بالاسم في الأحوال الآتية :

( أ ) في الاقتراع على مسألة الثقة .

( ب ) في الاقتراع على مشروعات القوانين في جملتها ومجموعها » .

إذن نحن أمام نصين صريحين : أحدهما في الدستور وثانيهما في لأئحتنا الداخلية . ولا يمكن بحال من الأحوال أن يوجد أى لبس أو اعتراض على أن المادتين السالفتين صريحتان تماماً في أن الاقتراع على القوانين يجب أن يكون بالمناداة بالاسم . وإذا كان المجلس فيما مضى قد سار على طريقة تتناقض مع هذين النصين فلا يصح لنا أن نقر ذلك ويجب علينا دائماً — ونحن أول من يلزم باحترام القوانين وتطبيقها — أن نرجع إلى الصواب ونتبع ما جاء في القانون .

بناء على ذلك يكون ما حصل أمس مخالفاً للدستور والأئحة الداخلية؛ وإذن يجب أن يعاد أخذ الآراء بطريق المناداة بالاسم .

مصطفى النحاس باشا — إن المسألة التي أراد حضرة العضو المحترم حسن صبرى بك إثارتها اليوم قد سبقت إثارتها من قبل في الدورة الماضية وأصدر المجلس فيها قراراً مفسراً لنصوص الدستور . فنحن بالأمس لم نرتكن على سابقة دستورية كما ذكر حضرة ولكننا ارتكنا على التفسير الصحيح لنصوص الدستور . وعندما أثبتت هذه المسألة أمس — وكنت متشرفاً برئاسة الجلسة — دارت المناقشة في مادة الدستور وفي مادة الأئحة الداخلية الخاصتين بهذا الموضوع ، وكان القرار أن هذا أمر قد سبق الفصل فيه في الدور الماضي . بناء على ذلك يكون ما ذكره حضرة العضو من أننا ارتكنا فقط على السابقة الدستورية غير متفق مع الواقع ، فإنا ذكرنا السابقة الدستورية ونحن عالمون بتفسير المجلس لنص الدستور . فقد ورد في المادة ١٠١ منه ما يأتي : « وأما فيما يختص بالقوانين عموماً وبالاقتراع في مجلس النواب على مسألة الثقة فإن الآراء تعطى دائماً بالمناداة على الأعضاء بأسمائهم وبصوت عال » . فما معنى عبارة « فيما يختص بالقوانين عموماً » ؟ هل يراد بكلمة « عموماً » — كما يقول حضرة العضو المحترم — إنها تتناول كل قانون في كل دور من أدوار أخذ الرأي فيه ، سواء أكان في جلسته أم في كل مادة منه ؟ إن كان كذلك فهذا غير صحيح ، لأن هذه العبارة إنما يقصد منها ما يختص بالقوانين في جملتها . وذلك صريح في النص الفرنسي لنفس المادة وهو :

« Les votes sont émis à haute voix ou par assis et levé sur l'ensemble des lois... , il est toujours voté par appel nominal et à haute voix. »

وهذا معناه مجموع القانون ، أى جلسته . وهذه فقط هي الحالة التي يؤخذ عليها الرأي بالمناداة بالاسم ؛ وهي لا تكون إلا بعد مناقشة



مادة ١٠١ » ... ..

مشروع القانون مادة مادة ، واخذ رأى على كل مادة . وبعد الانتهاء من ذلك يؤخذ رأى على المشروع في جلسته ؛ وحينئذ فقط يكون اخذ رأى بالنداء بالاسم .

وهذا يتفق مع نص اللائحة الداخلية في المادة التي أراد أن يستند إليها حضرة العضو المحترم ، وهي المادة ٩١ من اللائحة ، حيث تشير إلى أنه يجب أيضاً للناداة بالاسم في الاقتراع على مشروعات القوانين في جلستها ومجموعها .

وقد فصلت المادة ١١٥ من اللائحة كيفية أخذ رأى في مشروعات القوانين التي يتقرر مناقشتها بوجه الاستعجال ، وهذا نص المادة :

« اقترحات ومشروعات القوانين التي يتقرر الاستعجال في نظرها تحصل للداولة فيها بمناقشة الاقتراح أو المشروع بجملته ، ثم يؤخذ رأى المجلس فيما إذا كان يرى وجوب المناقشة في المشروع أو الاقتراح مادة مادة » .

وفي الجلسة الماضية أخذ رأى على الانتقال لمناقشة المشروع مادة مادة . لذلك لا تكون المادة ١٠١ من الدستور والمادة ٩١ من اللائحة الداخلية منطبقتين على هذه الحالة ، بل ينطبق عليها النص الوارد في ذيل المادة ١١٥ من اللائحة ، وهو : « ثم يؤخذ رأى بعد ذلك على التعديلات ، فالمواد مادة مادة ، فعلى المشروع بجملته » .

بناء على ذلك يكون ما حصل أمس صحيحاً ومتفقاً مع الدستور واللائحة ، وليس مبنياً فقط على السابقة الدستورية . ولهذا لا أرى محلاً لفتح باب المناقشة في هذا الموضوع .

( تصفيق ) .

الرئيس — من يرد الاستمرار في المناقشة ، في هذا الموضوع يقف .

( لم يقف أحد ) .

الرئيس — تقرر بالإجماع قفل باب المناقشة ، وأن ما جرى أمس كان صحيحاً ومطابقاً للدستور .

( في ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ ) .

### كيفية أخذ رأى على مشروع القانون

مصطفى النحاس باشا — لى ملاحظة على طريقة أخذ رأى على مشروع القانون الذي أقره المجلس بالجلسة الماضية ، وهو الخاص بإلغاء القانون الصادر في ١٠ يونيو سنة ١٩١٩ بشأن تأليف مجلس تأديب بوزارة الداخلية للنظر في بعض المخالفات والتقصيرات الواقعة من موظفي المحافظات والديريات .

قد ورد في مضبطة الجلسة الماضية أن هذا القانون قد أخذ رأى عليه بطريقة « الموافقة العامة » ، وهذا لا يتفق مع نصوص الدستور واللائحة الداخلية ، بل كان من الضروري أخذ رأى بطريق النداء بالاسم حكم الفقرة الثانية من المادة ١٠١ من الدستور ، وهذا نصها :

« وأما فيما يختص بالقوانين عموماً وبالاقتراع في مجلس النواب على مسألة الثقة فإن الآراء تعطى دائماً بالنداء على الأعضاء بأسمائهم وبصوت عال » .

فهذا النص يحتم أخذ رأى دائماً على القوانين بالنداء على الأعضاء بأسمائهم . ولا يوجد استثناء ولو كان القانون مكوناً من مادة واحدة . إبراهيم الحلبي بك — كان الواجب أن يسير المجلس في نظر هذا القانون حسبما يراه سعادة مصطفى النحاس باشا لولا ما طرأ من الخلاف أثناء المناقشة ، فقد كان البعض يرى أن القانون للطلوب إلغاؤه يسقط من تلقاء نفسه بدون حاجة إلى قانون يلغيه لأنه من القوانين الوقتية ، والبعض الآخر يرى وجوب سن قانون يلغيه . ونظراً لاختلاف الآراء وافق المجلس على المشروع الذي وضعه مجلس

مادة ١٠١ » ... ..

الشيوخ بإلغائه مع أنه لا أهمية له ، لذا اكتفى في إقراره بالمواقفة العامة بدون أخذ الرأي بطريق الندادة بالاسم ، وقد أصدر المجلس قراراً فيه فلا معنى للرجوع عنه .

الرئيس — سعادة النحاس باشا يرى أن أخذ الرأي على القوانين في جملتها يجب أن يكون بطريق الندادة بالاسم في كل الأحوال ؛ وهذه مسألة شكلية يجب العمل فيها طبقاً لأحكام الدستور واللائحة الداخلية .

أحمد رمزي بك — إن ما يشير إليه سعادة مصطفى النحاس باشا يؤخذ به إذا كان مشروع القانون يشمل جملة مواد ؛ لأنه يجوز أن يقر العضو مادة ويرفض أخرى . فإذا انتهى المجلس من نظر المواد وأخذ الرأي على المشروع في جملته رفضه العضو لأنه لم يوافق على إحدى موادها كما حصل في قانون الثالث ؛ فقد كان بعض الأعضاء لا يوافق على بعض ما ورد في هذا القانون ، ولذلك لم يقبله في جملته .

أما إذا كان القانون من مادة واحدة فلا موجب لأخذ الرأي فيه بالندادة بالاسم ، فقد ورد في المادة ٨٦ من اللائحة الداخلية ما يأتي : « في حالة ما إذا كان المشروع أو الاقتراح عبارة عن مادة واحدة يكتفى بقراءته والمناقشة وأخذ الرأي فيه مرة واحدة » .

مصطفى النحاس باشا — حقاً إن المسألة شكلية . ولكن الواجب علينا الأخذ بأحكام الدستور حتى في المسائل الشكلية . والنص صريح في أن القوانين يجب أن يؤخذ الرأي عليها في جملتها بطريقة الندادة بالاسم ، سواء كانت من مادة واحدة أو أكثر من مادة . وكذلك اللائحة الداخلية تنص في المادة ٩١ منها على وجوب الندادة بالاسم « في الاقتراح على مشروعات القوانين في جملتها ومجموعها » ؛ فالدستور واللائحة الداخلية متفقان في ذلك .

أما فيما يتعلق بكيفية المداولة فهناك نص في اللائحة الداخلية يفرق بين المشروع المكون من مادة واحدة والمشروع المكون من أكثر من مادة . ففي الحالة الأولى يكتفى بقراءته والمناقشة وأخذ الرأي فيه مرة واحدة حسب نص المادة ٨٦ من اللائحة . أما في الحالة الثانية فإن المداولة فيه تجري مرتين ما لم يكن منظوراً بطريق الاستعجال ؛ وذلك حسب نصوص المواد ٧٨ وما بعدها من اللائحة الداخلية . بناء على ذلك يجب أن نعيد أخذ الرأي على القانون سالف الذكر بطريقة الندادة بالاسم تلافياً للخطأ . أما ما ذكره حضرة الزميل المحترم الهلباوي بك من أن القانون في ذاته لا أهمية له فلا يمنعنا من اتباع كل الإجراءات التي نص عليها الدستور واللائحة الداخلية .

محمد علي باشا — يميل إلى أن هناك شبهة قد أتمت من اللائحة الداخلية ، فإن المادة ٩١ منها قد أوجبت الندادة بالاسم على مشروعات القوانين في جملتها ومجموعها .

ونصت المادة ١١٥ منها على أن اقتراحات ومشروعات القوانين المستعجلة تحصل المداولة فيها بمناقشة الاقتراح أو للمشروع بجملته . ثم يؤخذ الرأي فيها إذا كان يرى المجلس وجوب المناقشة في المشروع مادة مادة ، فإذا قبلها فإن المناقشة تتناول كل مادة على حدها كما تتناول التعديلات التي يرى إدخالها عليها ؛ ثم يؤخذ الرأي بعد ذلك على التعديلات ، فالمواد مادة مادة ، فعلى المشروع بجملته .

فعبارة « في جملته » الواردة في اللادتين هي التي أثارت الشبهة ؛ إذ قد ينصرف معناها إلى أن مشروع القانون الذي يقترح عليه بالندادة بالاسم يجب أن يكون مركباً من مواد عديدة .

ولكن الدستور — وهو أساس اللائحة الداخلية — قد قضى على هذه الشبهة ، فقد جاء في المادة ١٠١ منه ما يأتي : « وأما فيما يختص بالقوانين عموماً وبالاقتراح في مجلس النواب على مسألة الثقة فإن الآراء تعطى دائماً بالندادة على الأعضاء بأسمائهم وبصوت عال » .

وهذا التعميم لا يترك مجالاً للشك في أن الاقتراح على مشروعات القوانين أيّاً كانت لا يكون إلا بالندادة بالاسم .

أحمد رمزي بك — إن عبارة « القوانين في جملتها » مترجمة عن النص الفرنسي « Sur l'ensemble des lois » ؛ فلا يقصد بها جميع القوانين كما فهمت من كلام سعادة محمد علي باشا بل يقصد بها جملة القانون . فكلمة « عموماً » الواردة في الدستور تتفق تماماً مع كلمة « في جملتها » الواردة في اللائحة الداخلية ؛ وحينئذ تكون الشبهة غير موجودة .

الرئيس — الموافق على أن مشروعات القوانين يؤخذ الرأي عليها بطريق الندادة بالاسم ، ولو كانت مكونة من مادة واحدة ، يقف . (وقفت أغلبية) .



مادة ١٠١ » ... ..

الرئيس — إذن نأخذ الرأي على مشروع القانون للذكور بالمناداة بالاسم آخر الجلسة .  
( في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٦ ) .

لا يجوز الكلام أثناء أخذ الآراء مهما كانت أهمية الكلام .

الرئيس — تقدم إلينا عدة اقتراحات ، منها اقتراح من كل من سعادة مصطفى النحاس باشا وحضرة الأستاذ وليم مكرم عبيد افندى إذا قبل يجبّ غيره من الاقتراحات ، وهذا نصه :

« أقترح أن يقرر المجلس دعوة الحكومة إلى تأليف لجان بالمديريات للتوفيق بين المؤجرين والمستأجرين الذين لم تكن سويت حالتهم للآن واستصدار إذن من المحاكم الشرعية والمجالس الحسبية بالتصديق على قراراتها الخاصة بإيجارات نظار الأوقاف والأوصياء والقائمة كل فيما يخصه » . فهل يقصد بالاقتراح أن تكون التسوية إلزامية أم ودية ؟

مصطفى النحاس باشا — يكون التوفيق بالطريقة الودية ، لأن الإلزام لا يكون إلا بقانون .

عمود صبرى افندى — لدى اعتراض شكلى لأن اقتراح سعادة مصطفى النحاس باشا يتفق مع رأى القائل بالتخفيض . فيجب أولاً أخذ رأى على الأصل ثم أخذه على الاقتراح .

الرئيس — إذا قبل هذا الاقتراح نكون قد انتهينا من الأمر كله .

محمد فكرى أباطه افندى — فهمت ما يراد بالشرط الأول من الاقتراح . وأريد معرفة ما يراد بالشرط الثانى لأن كلمة « استصدار » أوجبت اللبس عندى .

الرئيس — المراد هو استصدار الإذن من المحاكم الشرعية والمجالس الحسبية — وهذا تتولاه اللجان .

عبد الحليم العلابى بك — أريد أن عرف رأى الحكومة فى هذا الاقتراح .

الرئيس — نرجو الحكومة أن تبدي رأيها .

رئيس الوزراء — الحكومة لا تعارض فى هذا .

( تصفيق ) .

مصطفى النحاس باشا — أرجو إضافة كلمة « والمحافظة » بعد كلمة « بالمديريات » .

أحمد الصاوى افندى — هل هذا الاقتراح ملزم ؟

الرئيس — ذكر سعادة مصطفى النحاس باشا — رداً على سؤالى له عن ذلك — بأن الإلزام لا يكون إلا بقانون .

أحمد الصاوى افندى — إذا لم يكن القرار ملزماً فلا فائدة منه .

مصطفى النحاس باشا — قلت إنا نأمل أن هذه الطريقة تنهى النزاع بين من لم تكن قد سويت أمورهم . فإذا لم تنجح هذه الطريقة أصبح لدينا المسوغ لفتح الباب وعمل تشريع جديد .

الرئيس — مع أن رأى اللجان غير إلزامى فالحكومة ستعين أعضاءها من ذوى النفوذ فى جهاتهم ، فيكون لرأيها الأثر الفعال . على السيد أيوب افندى — إن هذا الاقتراح قد يكون مفيداً جداً ، ولكن فيه جملة كنت أحب ألا تكون فيه ، وهى التى تقصر عمل اللجان على تسوية الحالات التى لم تكن سويت حتى الآن . والواقع أنه قد يوجد مستأجرون أخذوا الأرض بإيجارات باهظة ولكن حالتهم سويت رغم أنوفهم بوجود تأمين تقضى تحت يد المؤجر مثلاً . فلماذا لا يسمح للجنة بأن تنظر بطريق حى فى تخفيف العبء عن أمثال هؤلاء للمستأجرين أيضاً ؟

( ضجة ) .

الرئيس — إني أرى أن الحل الذى تضمنه هذا الاقتراح حل وسط . وسأخذ عليه رأى ؛ فالخالف لهذا الاقتراح يقف .  
( أصوات : أكثرية ، أقلية ) .



مادة ١٠١ » ... .. «

الرئيس — بما أنه يوجد شك فسنأخذ الرأي بالطريقة العكسية .

بدرخان على بك — هل هذا الاقتراح يسرى على سنة أو عدة سنوات ؟

الرئيس — لا يجوز الكلام أثناء أخذ الآراء مهما كانت أهمية الكلام . والآن بما أنه يوجد شك فسنأخذ الرأي بالطريقة العكسية .  
الموافق على هذا الاقتراح يقف .  
( وقفت أكثرية ) .

الرئيس — هذه أكثرية واضحة لا شك فيها . وبناء على ذلك يكون المجلس قد وافق على هذا الاقتراح .  
( في ١١ يناير سنة ١٩٢٧ ) .

أخذ الرأي عن مشروعات القوانين يجب أن يكون بالمتناداة على الأسماء ولو في حالة ظهور الإجماع في حالة القبول أو الرفض .

الرئيس — نشرع الآن في أخذ الرأي على هذا المشروع بالتداء على الأسماء .

مصطفى الشوربجي أفندي — أفهم الحكمة في أخذ الرأي بمتناداة الأسماء عند وجود مخالف . ولكن ما هي الحكمة في ذلك في حالة الإجماع وعدم وجود مخالف على الإطلاق ؟

الرئيس — الواقع أن هذه المسألة فيها نظر . فهل لأحد من حضرات الأعضاء أن يبين لنا الحكمة في وجوب أخذ الرأي بالتداء على الأسماء عند انعقاد الإجماع التام على قبول المشروع أو على رفضه ؟

أحمد رمزي بك — أخذ الرأي بمتناداة الأسماء لا يكون إلا على مجموعة القوانين كنص الدستور واللائحة الداخلية . وقد فسروا مجموعة القوانين بأنها القوانين المكونة من جملة مواد ... ..

الرئيس — ليس هذا موضوع البحث الآن ، وإنما مدار البحث هو هل هناك ضرورة لأخذ الآراء اسماً اسماً في حالة ظهور الإجماع ظهوراً جلياً ؟

أحمد رمزي بك — نعم لا بد من ذلك كنص المادة ١٠١ من الدستور التي تقول ... ..

الرئيس — هذا معروف ؛ وإنما الذي نسأل عنه الحكمة في هذا النص عند الإجماع ، مع ملاحظة أن أسماء الحاضرين تعرف من المضبطة ، فيمكن معرفة المصوتين المشتركين في هذا الإجماع .

أحمد رمزي بك — لقد قاطعت دولة الرئيس مع أنني لم أخرج عن موضوع الكلام .

الرئيس — الواقع أنك قد خرجت عن مدار المناقشة . ومن حق أن أمنحك وأنت أردك إلى الكلام في الموضوع . وموضوع الكلام الآن هو بيان وجه الفائدة من أخذ الرأي بالمتناداة مع وجود الإجماع .

أحمد رمزي بك — جوابي أن هناك نصاً صريحاً في الدستور .

الرئيس — نحن نبحث الآن في حكمة هذا النص . ونقول إن الحكمة ظاهرة في حالة الخلاف ولكنها غير ظاهرة في حالة الإجماع .

أحمد رمزي بك — ما دام النص الصريح موجوداً فلا حاجة إلى التأويل والبحث عن الحكمة .

مصطفى محمود الشوربجي أفندي — الذي أراه أنه لا محل للتقيد بالنص إلا إذا كانت له نتيجة محتمة . والشارع لا يريد العبث ؛ ولم يقل أحد بأن الشارع متى جاء بنص فقد أوجب العمل به ولو كان مخالفاً للبديهة بل يجب تحكيم البديهة في كل حالة . وجميع التفسيرات القانونية قائمة على البديهة والدوق العام . فإذا كان الإجماع ظاهراً بما لا يدع محلاً للشك فلست أرى مطلقاً أي داع لأخذ الرأي بمتناداة الأسماء . وقد لاحظنا أنه في حالة مناداة الأسماء يخرج من الجلسة نصف الأعضاء أو أكثر من ذلك ، ويذهب من وقت المجلس هدراً ما لا يقل عن نصف ساعة . على أنني أبدي احتياطاً ، فإن هنالك مسائل حتم فيها الدستور توفر أغلبية خاصة كنصف الأعضاء أو ثلثي الحاضرين وفي

مادة ١٠١ » ... ..

هذه الحالة يكون لأخذ الرأي بمناداة الأسماء معنى حتى عند ظهور الإجماع ، لأن الحكمة ظاهرة . أما في مثل المسألة التي نحن بصددنا الآن ، حيث لا يتحتم البطلان في حالة عدم المناداة بالاسم ، فالواجب أن نحكم البديهة اختصاراً لوقت المجلس وتسهيلاً لسير العمل .

محمد حافظ رمضان بك — الحكمة في وجوب أخذ الرأي على القوانين في جملتها بمناداة الأسماء أن القوانين حتى عند ظهور الإجماع لها أهمية خاصة ، والمسئولية فيها عظيمة ؛ فيجب أن يشعر كل عضو بثقل هذه المسئولية ؛ وهذا الشعور لا يتحقق على هذا الوجه الذي أراده الدستور في حالة إعطاء الرأي بالموافقة الإجماعية وإنما يتحقق عندما ينادى على العضو باسمه ، ويسمى رأيه منفرداً بالقبول أو الرفض . في هذه الحالة يشعر العضو حقاً بثقل المسئولية . ومما يدل على ذلك أن هنالك نصاً آخر يوجب على كل عضو تمتنع عن إبداء رأيه إبداء أسباب هذا الامتناع ، لأن الشارع رأى أن للمسئولية في تقرير مشروعات القوانين مسئولية خطيرة ، إذ هي ستنفذ في مجموع الأمة ؛ فلاجل إشعار النائب بهذه المسئولية أوجب أخذ رأيه منفرداً حتى يشعر أمام نفسه وضميره أنه مسئول عن رأيه ، كما أوجب أن يوضح أسباب امتناعه في حالة الامتناع .

مصطفى محمود الشوريجي افندي — الحقيقة أن حضرة العضو المحترم يجتهد في خلق الحكمة خلقاً .

مصطفى النحاس باشا — الواقع أن هذه المسألة في حالة الإجماع موضع نظر ؛ ويجب ألا يسوى في الحكم بينها وبين حالة الخلاف . لقد نص الدستور على وجوب أخذ الرأي بمناداة الأسماء في الاقتراع على مسألة الثقة بالوزارة وفي الاقتراع على القوانين بجملتها . فما الحكمة في ذلك ؟ الحكمة هي معرفة الأشخاص الذين أعطوا أصواتهم برأي مخصوص . فمثلاً عند الاقتراع على مسألة الثقة ...

الرئيس — الحكمة هنا مفهومة .

مصطفى النحاس باشا — الحكمة واحدة بالنسبة لمسألة الثقة والقوانين . والواقع أنه نظراً لخطورة القوانين رأى الشارع أن يكون التصويت عليها بمناداة الأسماء لكي يعلم من الذي صوت بالقبول ومن الذي صوت بالرفض . ولكن إذا كان هناك إجماع فإن معناه أن كل الحاضرين في المجلس متفقون على رأي واحد . ولما كانت أسماؤهم معلومة من المضبطة فيكفي للعلم بهم الرجوع إليها ؛ وإذن لا حاجة لمناداة الأسماء ، لأن العلة التي توجب المناداة قد انتفت في هذه الحالة . وقد أردت أن أبدي هذه الملاحظة لكي أكل بها بيان حضرة الزميل المحترم الأستاذ مصطفى الشوريجي . والواقع أنه ما دامت الأسماء معلومة ، وليس هناك مخالف ولا تمتنع ، فلا معنى للتقيد بالنص ، وذلك سواء أكان القانون مكوناً من مادة واحدة أم من جملة مواد .

على نجيب افندي — رأيي أنه لا بد من أخذ الرأي بالمناداة ، سواء أكان هنالك إجماع أم لم يكن . والواقع أن السؤال الذي طرح علينا ، وهو : ما الحكمة في أخذ الرأي بالاسم ما دام هناك إجماع ؟ سؤال في غاية المهارة ، ولكن يعترض على ذلك بأنه لأجل أن نعرف إن كان هناك إجماع لا بد أن يحصل تصويت مبدئي .

الرئيس — معنى الإجماع أنه لا يظهر أحد في المجلس مخالفاً للقانون . فليس هناك — كما يقول حضرة العضو المحترم — مهارة في وضع السؤال لاختلاس رأي غير حقيقي . والواقع أن الإجماع يظهر ظهوراً جلياً إذا لم يرتفع في المجلس صوت بالمخالفة .

على نجيب افندي — وكيف يعرف هذا إلا بعد سؤال المجلس ؟ فإذا سئل المجلس نكون قد لجأنا إلى طريقة في التصويت مخالفة لما نص عليه الدستور الذي أوجب أن يكون التصويت على القوانين بمناداة الأسماء .

الرئيس — غير متحتم لمعرفة الإجماع أن يسأل المجلس ، بل يكفي ألا تحصل معارضة في المشروع .

على نجيب افندي — من الجائز أن يكون العضو معارضاً في المشروع دون أن يتكلم اعتماداً على أنه سيعارض عند أخذ الرأي . أحمد رمزي بك — إن موقفنا ، يا حضرات النواب ، أمام الدستور كوقوف القاضي أمام القانون . فإذا تبين له وجود خطأ فيه فلا يستطيع إصلاحه بحكم يصدر منه ، وإنما يجب عليه أن يطبق القانون . لذلك لا أرى حاجة إلى بحث المادة لأنها لم تفرق عند أخذ الآراء بين إجماع المجلس من عدمه ، لأن عموم اللفظ يدل على عموم المعنى . فإذا أخذنا بنظرية حضرة زميلي المحترم مصطفى النحاس باشا لجاز للمجلس ، مادام مجمماً ، أن يأخذ الثقة بالوزارة بغير المناداة بالاسم ؛ وهذا غير جائز . وهناك قاعدة أبدأها حضرة صاحب الدولة رئيس المجلس لسعادة مصطفى النحاس باشا عند المناقشة في الحصانة البرلمانية ، وهي على ما أذكر : إذا وجد شيان داخلان تحت حكم واحد



مادة ١٠١ » ... ..

فلم التفريق بينهما ؟ فلا أدري إذن إذا طرحت مسألة الثقة بالوزارة هل يكتفى بالإجماع دون أخذ الآراء لعدم وجود مخالف ؟ أظن إذا قيل هذا — كما فهمت من كلام سعادة النحاس باشا — نكون مخالفين لنص المادة ١٠١ من الدستور .

الرئيس — هذا صحيح . ولقد قلت هذه القاعدة .

أحمد رمزي بك — أشكر دولة الرئيس ، وأرجو أن يكون فيما تقدم ما يساعد على عدم سوء التفاهم .

مصطفى محمود الشوريجي افندي — إن الدستور لا ينص على البديهيات . فإذا كان المجلس كله مجمعا على وجهة معينة فلا أرى معنى لأخذ الرأي بالمناداة بالاسم .

مصطفى الخادم بك — الإجماع شيء خطير ؛ والقانون يقدره ويمتته في ظروف مخصوصة . ولأجل أن يظهر ظهوراً واضحاً في أي أمر يجب أن يكون أخذ الرأي عليه بالمناداة بالاسم .

الرئيس — هذا تكرار لما قاله حضرة العضو المحترم على نجيب افندي .

وليم مكرم عبيد افندي — لدى دليل آخر . إذا فرضنا فرضاً عكسياً ، وهو إذا كان المجلس مجمعا على رأي وهناك مخالف واحد أو اثنان ، فأى حد نجعله مدعاة لأخذ الآراء بطريقة المناداة بالاسم ؟

الرئيس — يجب أخذ الآراء بالمناداة بالاسم ، لأن حالة الإجماع هنا تكون قد انتفت . وحكمة هذه الطريقة هي جواز وجود معارض آخر يكون قد عبر عما في نفسه من تكلم قبله ، فلا يرى لزوماً لأن يتكلم هو أيضاً .

الأستاذ ويسا واصف — جعل الدستور للقوانين ميزة خاصة ؛ ولذلك نص صراحة على وجوب أخذ الرأي عليها بطريقة المناداة بالاسم لمعرفة ما إذا كان الموافقون أكثر من نصف أعضاء المجلس أم لا .

الرئيس — هذا يؤيد رأي حضرة العضو المحترم رمزي بك .

مصطفى النحاس باشا — هذا في محله ؛ وأوافق على هذا الرأي .

الرئيس — إذن عدل سعادة مصطفى النحاس باشا عن رأيه الأول .

مصطفى النحاس باشا — نعم عدلت عنه .

الرئيس — يظهر لي أن المجلس مجمع على الأخذ بهذا الرأي ، وعلى ذلك تؤخذ الأصوات بالمناداة بالاسم على مشروع القانون . ( في ٢٥ يناير سنة ١٩٢٧ ) .

حق المكتب دون غيره من الأعضاء في تعيين نتيجة أخذ الآراء .

مجلس الشيوخ

أثناء المناقشة في مشروع قانون توسيع شارع الهرم حصل ما يأتي :

حضرة علي عبد الرازق بك ( السكرتير البرلماني ) — تقدم اقتراح من سبعة من حضرات الأعضاء يطلب إقفال باب المناقشة ، وهذا نصه :

نقترح إقفال باب المناقشة وأخذ الرأي ؟

عبد الله سليمان أباطه ، محمد صدقي ، محمد علوي الجزار ، محمد عوض جبريل ، يوسف قطاوي ، سعد مكرم ، محمود رشاد .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — لا يمكن إقفال باب المناقشة مع أننا طالبو الكلام .

الرئيس — الرأي في ذلك للمجلس .



مادة ١٠١ » ..... «

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — نعم ولكن يجب أن تبينوا من من حضرات الأعضاء قد طلب الكلام ؟

الرئيس — طلب الكلمة كل من حضرات :

ألفريد شماس افندى ، الشيخ حسن عبد القادر ، الدكتور محمد هاشم افندى ، محمود أبو النصر بك ، لويس أخنوخ فانوس افندى ، عبد الله سليمان أباطه بك ، عبد العزيز رضوان بك .

وطلب سبعة من حضرات الأعضاء إقفال باب المناقشة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — كيف يطلب حضرة عبد الله سليمان أباطه بك الكلمة في حين أنه يطلب إقفال باب المناقشة ؟

عبد الله سليمان أباطه بك — تنازلت عن طلب الكلام .

حضرة محمود أبو النصر بك — أنضم إلى طالبي إقفال باب المناقشة .

الرئيس — الرأى للمجلس ، فهل توافقون حضراتكم على إقفال باب المناقشة ؟

( ضجة ) .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — فليؤخذ الرأى بأن يطلب ممن يوافقون على إقفال باب المناقشة أن يتفضلوا بالوقوف . ورأى هو أنه لا يصح إقفال باب المناقشة ما دام هناك من يريدون الكلام .

الرئيس — حضراتكم طلبتم الكلمة ؛ وغيركم من حضرات الأعضاء طلب إقفال باب المناقشة ؛ والفصل في ذلك للمجلس .

فمن يخالف اقتراح إقفال باب المناقشة يتفضل بالوقوف .

( ضجة ) .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — باللعار ، يجب أن يكون أخذ الرأى على الواقفين .

( ضجة ) .

الرئيس — هذا من اختصاص المكتب . وليس لك الحق في الاعتراض على المكتب خصوصاً بتوجيه ألفاظ « العار » . هذه إهانة لا يقبلها المجلس الذى انتخب المكتب .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أحكم المجلس في هذا .

الرئيس — أنا أسحب منك الكلمة .

المخالف من حضراتكم لاقتراح إقفال باب المناقشة يتفضل بالوقوف .

( وقفت أقلية ) .

الرئيس — أقلية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — يؤخذ الرأى بطريقة عكسية .

( ضجة ) .

الرئيس — لا داعى ، لأن المكتب حصر حضرات الدين وقفوا فكانوا ثمانية عشر .

( أصوات : لا ، أكثرية ) .

( أصوات : يؤخذ الرأى عكساً ) .

الرئيس — هذا لا يكون إلا إذا وجد عند أعضاء المكتب شك .

( أصوات : يوجد شك ) .

الرئيس — هذا حق المكتب ؛ وقد أعلن النتيجة .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — اللائحة صريحة في وجوب أخذ رأى عند وجود الشك بالطريقة العكسية أو بالنداء بالاسم .

الرئيس — ليس لدى المكتب أى شك .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — ولكننا نشك في النتيجة .

الرئيس — لست رقيباً على المكتب .

المجلس يقرر إقفال باب المناقشة .

( في ٢١ يونيه سنة ١٩٢٧ ) .

لا يجوز أن يعد صوت الممتنع في الراضين ولا في القابلين ، وإنما يعد صوته لتكوين النصاب القانوني لعدد الأعضاء الذين

يصدرن قرارات .

مجلس النواب

الرئيس ( حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا ) — لى رجاء من حضراتكم ، وهو ألا تجعلوا رأيكم في الموضوع الأصلي تأثيراً عليكم عند إعطاء الرأى في المسألة الدستورية التي تفرعت عنه الآن . فقد لاحظت أحياناً أن الإنسان إذا أعطى رأيه في موضوع ما ربما ظل متأثراً برأيه هذا في كل ما يتفرع عن ذلك الموضوع من المسائل بصرف النظر عن حكم الصواب أو البداهة فيها . وقد حصل هنا مثل هذا في موضوع شارع الهرم ، إذ امتنع واحد من حضراتكم عن التصويت فعدّ امتناعه رفضاً . وإني لموقن بأن الذين اعتبروا الامتناع رفضاً كانوا متأثرين في هذا الاعتبار برأيهم في الموضوع الأصلي . ولست أشك في أنهم لو نظروا إلى المسألة غير متأثرين برأيهم هذا لما وافقوا قط على اعتبار الممتنع رافضاً لأن المسألة في الواقع من البديهيات ، إذ الممتنع لا يريد أن يكون لرأيه تأثير في الموضوع المطروح للتصويت ، فلا يجوز أن يعد صوته لا في الراضين ولا في القابلين ، وإنما يعد صوته لتكوين النصاب فقط . وإني لمعتقد بأن الذين وافقوا على اعتبار الامتناع رفضاً سيعدلون عن رأيهم هذا متى درسوا المسألة مرة أخرى .

والآن اختلفت الآراء في ماهى المسألة التي كانت محل التصويت ؟ فريق يرى أنها التحديد وفريق يرى غير ذلك . ولبت في هذا الأمر يجب الرجوع إلى المناقشة لتعرف موضوعها . فالذى أفهمه أن المناقشة دارت على موضوع واحد هو التحديد أو عدم التحديد . إذن لا سبيل إلى القول بأن شيئاً آخر غير التحديد هو الذى أخذت عليه الآراء . وعلى ذلك يعتبر المرفوض بحكم الدستور هو التحديد . هذه مسألة بديهية لا محل فيها لشك أو نزاع . ولا يصح أن تتأثر ونحن نبت فيها برأينا في الموضوع الأصلي ، لأن الذين كان من رأيهم الإطلاق وعدم التحديد قد أدّوا وظيفتهم وخرجوا من عهدتهم بمجرد إعطائهم رأيهم . وإذا كان التحديد قد رفض فلا شأن لهم في ذلك وإنما هو نتيجة لتطبيق النص الدستوري .

لهذه الاعتبارات لا أرى أن في المسألة خلافاً ما دام التحديد هو الذى طرح لأخذ الرأى عليه . ولا يجوز ، فيما أرى ، طرح هذه المسألة على المجلس لأخذ الرأى عليها لأنها في الواقع من البديهيات .

( تصفيق ) .

.....  
.....  
.....  
.....



الرئيس ( سعد زغلول باشا ) —

... ..  
... ..  
... ..  
... ..

حدث خلاف آخر بين مجلس الشيوخ ومجلس النواب ولكنه انحسم بالطريقة التي نص عليها الدستور . وإذا نحن تتبعنا الواقع وجدنا أنه لم يكن هناك خلاف بين المجلسين ، لأنكم عددتم أحد الأعضاء الذي امتنع عن التصويت رافضاً للمشروع . وقد قام البرهان في هذه الليلة أن المتع عن التصويت لا يعتبر قابلاً للمشروع ولا رافضاً له ، ولكنه يعتبر عضواً لم يكون رأياً في الموضوع أو أنه رأى ، لظروف خاصة يقدرها هو ، ألا يكون له أثر في المناقشة بالقبول أو بالرفض . فاعتباره قابلاً أو رافضاً إنما هو تحكم فيه وإلزام له بما أراد تجنبه . ولذلك فإنني لا أعتقد أن هناك خلافاً وقع بين المجلسين . وعلى كل حال فقد انتهى هذا الموضوع بما كان يجب أن ينتهي به لأن فيه مصلحة لمدينة القاهرة وتحسينا لها .

قلت لحضراتكم إن تعدادكم كثيرون ؛ ودأبهم أن يفتروا الكذب عليكم ، ويشوهوا محاسنكم ، ويظهروا فضائلكم رذائل . ولكن سلوككم ، ذلك السلوك الحكيم ، قد أضع عليهم أمرهم ، وأبطل كيدهم ، لأن الله سبحانه وتعالى قد وقفكم إلى اتخاذ أوثق القرارات . حقاً لقد كانت المناقشات تحتد وتشتد بينكم ؛ وقد ينحرف بعض المتناشئين عن الجادة أحياناً ، ولكن قراراتكم — وهي معيار إخلاصكم وكفاءتكم وحكمتكم — كانت دائماً مقترنة بالحكمة والسداد ، فلم يجد خصومكم من أعمالكم مغمراً ، ولم يجدوا في سيرتكم حجة يرتكنون عليها لإغنائكم ؛ وسوف لا يجدون في المستقبل من هذا القبيل ما يتلمسون به مس كيانكم أو النيل من أعمالكم ومجهوداتكم ، وبذلك يثبت الدستور أركانه في البلاد ، وتتغلغل مبادئه في النفوس ، ويكون الفضل في ذلك لكم على مدى الأيام .

لقد كنت أود أن أتحدث إليكم . ولكنني أشعر بأنني قد تعبت وأتعبتكم أيضاً ؛ ولا أريد أن أجعل أحداً يملّ مني ؛ ولكنني قبل أن أختم كلامي أرجو منكم حينما تعادرون هذا المكان ألا تنسوا وظائفكم ، ولا تنسوا أنكم نواب دائماً ، لكي يحدوكم هذا العلم إلى البحث عن آمال مواطنكم واحتياجاتهم ورغباتهم ، لكي تبدوها للحكومة مباشرة أو بطريق هذا المجلس في الدورة القادمة إن شاء الله .

والآن استودعكم الله جميعاً ، وأسأل لكم الصحة والعافية ، وأرجو أن أراكم قريباً ، وأن يهني الله جل وعلا من القوة ما يعينني على مشاركتكم في خدمة البلاد حتى نصل بها إلى مانوده جميعاً .

( تصفيق حاد متواصل )

( في ١٤ يولييه سنة ١٩٢٧ ) .

### لا يجوز الرجوع فيما يقرره المكتب بشأن إعلانه نتيجة أخذ الرأي .

محمد عزام بك — عرض على المجلس بجملة ١٠ يونيه الجاري تقرير لجنة الأشغال عن اقتراحى الخاص بطلب إصالح الشارع العمومى الممتد من الإمام إلى مقابر الإسرائيليين بعزبة البساتين ، فطلبت إحالته على لجنة المالية لتقرير الاعتماد اللازم لتنفيذه بصفة مستعجلة ، وأخذ الرأي على ذلك ، فكانت الأغلبية في جانبي ، ولكنه أثبت خطأ في المضبطة أن الأقلية هي التي وافقت على طلبى . وقد قدمت في اليوم الثانى طلباً إلى مكتب المجلس لإجراء التصحيح ، ولكنه لم يصحح .

الرئيس — أتلو على حضراتكم ما جاء بمضبطة جلسة ١٠ يونيه خاصاً بهذا الموضوع :



مادة ١٠ » ... .. »

« المقرر — لا محل للاستعجال ؛ لأن الحالة التي عليها هذه الجهة موجودة من زمن قديم ؛ واللجنة والحكومة تشاركان حضرة النائب المحترم في رأيه بأن العناية بهذه البلدة واجبة ؛ ولذلك فإن الاعتماد اللازم سيدرج في مشروع ميزانية سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ .

الرئيس — الموافق على إحالة هذا الاقتراح على لجنة المالية لتظره بصفة مستعجلة يقف ؟

( وقفت أقلية ) .

الرئيس — هل توافقون على ما جاء بتقرير اللجنة ؟

( موافقة عامة ) .

وقد كان حضرة صاحب العزة حسين هلال بك وكيل المجلس رئيساً للجلسة المذكورة .

حسين هلال بك — بعد أن تلا حضرة مقرر اللجنة النائب المحترم السيد محمد سبيع افندي تقرير اللجنة عن هذا الاقتراح ، وهو يقضى بالموافقة على ما رآته وزارة الأشغال بشأنه من إدراج الاعتماد الخاص به في ميزانية سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ ، أى في السنة الآتية ، وزاد على ذلك أنه يمكن إعادة بحث هذا الاقتراح عند نظر ميزانية وزارة المواصلات ، شرح حضرة النائب المحترم محمد عزام بك اقتراحه وطلب إحالته على لجنة المالية بصفة مستعجلة ، فأخذ الرأي على طلب حضرة المقترح ، فوقفت أقلية . وقد تأكد مكتب المجلس من أنها أقلية بدليل أنه لم يؤخذ الرأي بالطريقة العكسية ، ثم أخذ الرأي على تقرير اللجنة ، فوافقت عليه الأكثرية . هذا ما حصل ، وكل ما يخالف ذلك لا أقبله .

إبراهيم راتب بك — أذكر أنه عند أخذ الرأي وقفت أغلبية ؛ ولم يكن المكتب وقتها مكوناً إلا من الرئيس وحده .

حسين هلال بك — كان بجانب أحد حضرات السكرتيرين ، وهو حضرة النائب المحترم محمد صبرى أبو علم افندي .

الدكتور أحمد ماهر — متى أعلن مكتب المجلس أن الأغلبية كانت في جانب أو الأقلية في جانب آخر ، فليس لأحد مطلقاً أن يناقش هذا القرار ؛ وهذه هي القاعدة المعمول بها في جميع المجالس النيابية . فكان الرئيس في قاعة الجلسة يمكنه ، أكثر من غيره ، من التحتمق عند أخذ الرأي من الأغلبية أو الأقلية . وهو ، عند الشك ، يرجع إلى أخذ الرأي بالطريقة العكسية . ومتى ثبت في المضبطة أن الأقلية كانت مع طلب صاحب الاقتراح ، فلا يصح الرجوع في ذلك بأى حال من الأحوال . وقد حصل في مجلس النواب الفرنسي أن ذكر بالمضبطة أن أحد النواب اقترح في موضوع مع أنه كان غائباً بل مريضاً مرض الموت — ومن الجائز في مجلس نواب فرنسا أن ينيب النائب زميلاً له في أن يقترح بدلاً منه — وقد مات ذلك العضو بعد ذلك بقليل ، ومع ذلك احتسب صوته في الجلسة ، وقد كان مرجحاً .

والعلة في أنه لا يصح الرجوع في قرارات المجلس ، متى ثبتت في المضبطة وأعلنت للجمهور ، أنه قد يمكن لبعض الأعضاء طلب نقض تلك القرارات متى رأوا ذلك . واللائحة الداخلية صريحة في أن للمكتب الحق المطلق في تقرير نتيجة أخذ الرأي . فإذا كان لدى حضرة المقترح ، أو من يؤيده ، شك في النتيجة التي أعلنها الرئيس ، فيمكن يجب عليه أن يطلب العودة إلى مناقشة الموضوع وأخذ الرأي بمناذاة الأسماء في آخر الجلسة ، كما جاء باللائحة الداخلية ، حتى تتضح النتيجة جلياً .

لذلك أطلب رفض طلب حضرة النائب المحترم محمد عزام بك وعدم الكلام في هذا الموضوع .

إبراهيم راتب بك — كنت مع الذين صوتوا بقبول اقتراح حضرة محمد عزام بك ؛ وكان اعتقادنا أننا أغلبية ، وأن الرئيس أعلن ذلك . ولو كنا شككنا في أنها أغلبية لرفعنا صوتنا — كما هي العادة — ونهينا الرئيس إلى ذلك ، حتى يؤخذ الرأي بالطريقة العكسية .

أما قول حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر من أنه كان يمكن طلب العودة إلى مناقشة الموضوع في نهاية الجلسة فلا محل له الآن لقوات الوقت ؛ ونرجو أن يدلنا حضرته إلى حل نصل به إلى الحقيقة ، ما دام حضرته متضللاً في النظم البرلمانية إلى هذا الحد .

محمد كامل حسن الأسيوطى افندي — إن المبدأ الذي أبداه حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر مبدأ صحيح لاشك فيه ، وهو أن المكتب صاحب الكلمة النهائية في تقرير نتيجة أخذ الرأي ، على شرط أن يكون ما سجل بالمضبطة موافقاً لما حصل فعلاً .

مادة ١٠١ » .....

ولكن بعض حضرات الأعضاء يقول إن هناك خطأ مادياً فيما أثبت في المضبطة . فإذا ثبت ذلك ، جاز لمن يقول بهذا الخطأ أن يطلب تصحيحه ، لأنه لا يمكن أن يضيع أو يكسب الخطأ حقاً .

أحمد رمزي بك — تقدير الأغلبية أو الأقلية حق للمكتب لا يجوز طرحه على المجلس لأخذ الرأي عليه ، لأن لكل هيئة اختصاصات معينة . فإذا قرر المكتب قراراً في ذلك ، ولو خطأ ، قراره نافذ ، لأن المجلس انتخب أعضاء مكتبه ووضع فيهم ثقته ، فيجب علينا احترام قراراته .

يجوز أن يكون حضرة النائب المحترم محمد عزام بك ومن معه رأوا أن نتيجة أخذ الرأي كانت أغلبية . ولكن تقديرهم هذا لا يؤثر فيما رآه المكتب ؛ كما أن المصلحة العامة تقضى باحترام المضابط وألا تكون كل يوم عرضة للتغيير بمجرد الطعن . لذلك أرى أن يكتفى بما أثبت في المضبطة بدون أخذ الرأي مرة أخرى .

السعيد محمد سبع افندى — كنت مقرراً للجنة الأشغال في هذا الموضوع ؛ وكنت أقرب الأعضاء إلى الرئيس . وأقرر لحضراتكم أن الميثاق بالمضبطة صحيح ، وينقصه العبارة التي ذكرها حضرة صاحب العزة حسين هلال بك وكيل المجلس الخاصة بجواز إعادة النظر في هذا الاقتراح عند نظر ميزانية وزارة المواصلات .

إبراهيم راتب بك — أرجو من المكتب الذي شرفه المجلس بالاختيار أن يراعى الدقة في عمله . فكثيراً ما يجلس الرئيس وحده أثناء إدارة الجلسة . وألاحظ أن حضرة رئيس هذه الجلسة ظل يديرها ما يقرب من نصف ساعة منفرداً . وقد يترتب على هذا خطأ في التقدير .

الرئيس — ألفت نظر حضرة النائب المحترم إلى أن بعض حضرات السكرتيرين النائين قد يكون مشغولاً في اللجان أثناء الجلسة ، والبعض الآخر يكون متغيباً ؛ ومع ذلك فعند الحاجة يستدعى الرئيس من يريد من السكرتيرين النائين . والآن نأخذ الرأي على ما قال به حضرة الدكتور أحمد ماهر من عدم جواز الرجوع فيما يقرره المكتب بشأن إعلانه نتيجة أخذ الرأي .

فالدكتور يرى جواز الرجوع في ذلك يقف .

( وقت أقلية ) .

الرئيس — إذن تقرر عدم جواز الرجوع فيما يقرره المكتب بشأن إعلانه نتيجة أخذ الرأي .

والآن ألفت حضراتكم إلى ما جاء في المادة ١٥٨ من اللائحة الداخلية من أنه على من يريد من حضرات الأعضاء إجراء تصحيح في المضابط أن يراعى المواعيد المنصوص عليها في هذه المادة ١٥٨ .

فإذا انقضت هذه المواعيد اعتبر المجلس موافقاً على المضبطة التي قبل السابقة مباشرة .

محمد عزام بك — إنني كتبت لمكتب المجلس بالتصحيح الذي أردته ؛ وعرض الأمر على حضرة صاحب العزة وكيل المجلس ( الذي كان رئيساً للجلسة التي عرض فيها اقتراحي ) ، ولكنه لم يوافق على إثباته وقيل لي إن ذلك سينظر في الجلسة التالية ، ولكن لم يعرض على المجلس شيء من هذا إلا اليوم .

الرئيس — إن المجلس قرر عدم الرجوع في قرارات المكتب الخاصة بإعلان نتيجة أخذ الرأي . ومن الآن فصاعداً ستصبح قرارات المكتب في هذا الشأن نافذة بحيث لا يجوز الرجوع فيها ؛ ويعتبر هذا من تقاليدنا البرلمانية .

( في ١٣ يونيو سنة ١٩٢٨ ) .



لا يصح أن تؤخذ الآراء دفعة واحدة على قانونين ليسا من نوع واحد .

مجلس الشيوخ

مشروع القانون الوارد من مجلس النواب  
بوضع أحكام وقفية على أثر إلغاء المرسوم بقانون الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥  
بتعديل بعض نصوص قانون المرافعات الأهلى فى المواد المدنية والتجارية  
القراءة الثالثة — إقراره

( المقرر حضرة الشيخ المحترم إبراهيم نور الدين بك ) .

تلى مشروع القانون للمرة الثالثة .

حضرة الشيخ المحترم عزيز ميرهم افندى — أرجو أخذ الآراء على هذا القانون والقانون الذى يليه فى جدول الأعمال دفعة واحدة اختصاراً للوقت .

الرئيس — سبق أن فصل المجلس فى هذه المسألة ؛ ولا يصح أن تؤخذ الآراء على قانونين مختلفين دفعة واحدة .

لنشرع الآن فى أخذ الرأى على مشروع هذا القانون فى مجموعه بالنداء بالاسم . فمن يوافق عليه فليجب بكلمة « نعم » ؛ ومن لا يوافق فليجب بكلمة « لا » .

أخذ الرأى على مشروع هذا القانون بالنداء بالاسم فكانت النتيجة الموافقة عليه بإجماع الحاضرين وعددهم ٨٣ .

( فى ٧ أبريل سنة ١٩٣٠ ) .

مجلس النواب

أخذ الرأى إجمالاً على ثلاثة مشروعات قوانين فى موضوعات مختلفة مرة واحدة .

راجع المناقشة على هذا فى المادة ١٠٤ ( فى ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠ ) .

أخذ الرأى على الثقة بالوزارة بغير المناداة بالأسماء .

إعلان الثقة بالوزارة بمناسبة استقالتها

الرئيس — أماننا الآن اقترح بإعلان الثقة بالوزارة ، فليتكلم حضرة النائب المحترم فى موضوع هذا الاقتراح .

على السيد أيوب افندى — إننى أرى أن المناقشة فى هذا الاقتراح يحمل أن تكون فى حضور حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء .

( أصوات : لماذا ؟ ) .

على السيد أيوب افندى — أريد صراحة أن تكون لدينا تفصيلات وافية أكثر مما أدلى به دولة رئيس الوزراء ، حتى يعرف الشعب أية عراقيل صادفت الوزارة .

الرئيس — أكرر إلى حضرة النائب المحترم أن المسألة المعروضة على المجلس هى مسألة الثقة بالوزارة . وإذا كان لديه اقتراح آخر فليقدمه .

وديع صليب افندى — من المؤلم جداً ، يا حضرات النواب المحترمين ، أن يقضى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بما أنفى به ، ولا يسرع المجلس بإبداء ثقته التامة بالوزارة ، إزاء الموقف المشرف الذى وقفته لحماية الدستور .

المسألة ليست مسألة الوزارة ، بل مسألة الدستور ، مسألة الأمة ، كما قال حضرات الزملاء المحترمين . فلماذا نخشى أن نقرر خلا إعلان الثقة بالوزارة ، أن نخشى أن يحل المجلس ؟ فليحل ؛ ويجب ألا نكون أقل تضحية من الوزراء فى سبيل حماية الدستور .

( تصفيق ) .



- ( أصوات : يقفل باب المناقشة ) .  
الرئيس — الموافق على إقبال باب المناقشة يقف .  
( وقت أغلبية ) .  
الرئيس — تقرر إقبال باب المناقشة .  
الموافق على تأجيل إيداء الثقة بالوزارة يقف .  
( لم يقف أحد ) .  
الرئيس — إذن تقرر رفض طلب التأجيل .  
فالموافق على الثقة بالوزارة يقف .  
( وقف جميع حضرات الأعضاء ) .  
الرئيس — إذن تقرر الثقة بالوزارة بالإجماع .  
( تصفيق حاد متواصل ) .  
الدكتور أحمد ماهر — تقضى اللائحة الداخلية بأن يكون أخذ الرأى على الثقة بالوزارة بالنداء بالاسم .  
الرئيس — هذا إذا طلبت الحكومة عرض الثقة على المجلس ، أما في حالتنا هذه فيكفى أن يكون هناك إجماع يثبت في المضبطة .  
وقد تنازل حضرة النائب المحترم الدكتور ماهر عن اقتراحه الثانى .  
( فى ١٧ يونيه سنة ١٩٣٠ ) .

أخذ الرأى بالنداء بالاسم على مشروعى قانونين معاً توفيراً للوقت .

#### تقرير لجنة المعارف

عن مشروع القانون الخاص بامتحانات العام الدراسى ١٩٣٥ — ١٩٣٦ بدورها فى الجامعة المصرية

أشير إلى الكتاب الآتى :

حضرة الدكتور المحترم رئيس مجلس النواب

أتشرف بأن أرفع إلى حضرتكم تقرير لجنة المعارف عن التعديل الذى أدخله مجلس الشيوخ على مشروع القانون الخاص بامتحانات العام الدراسى ١٩٣٥ — ١٩٣٦ بدورها فى الجامعة المصرية ، رجاء التكرم بعرضه على المجلس للوقر .  
وقد انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الله الحيدى مقررأ لها أمام المجلس .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس لجنة المعارف بالنيابة

أحمد نجيب الهلالى

١٠ أغسطس سنة ١٩٣٦

( هنا حضر حضرة صاحب العزة محمد العشماوى بك وكيل وزارة المعارف العمومية ) .

الرئيس — الكلمة لحضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الله الحيدى ( المقرر ) — أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة :

... ..  
... ..  
... ..  
... ..

مادة ١٠١ » ... .. «

الرئيس — كان يصح أخذ الرأي على مشروع هذا القانون بالمناداة بالاسم الآن ، ولكن بما أن هناك مشروعات آخرين سينظرها المجلس ، فهل توافقون ، توفيراً للوقت ، على تأجيل أخذ الرأي على هذا المشروع حتى نفرغ من نظر مشروعى القانونين الآخرين<sup>(١)</sup> لأخذ الرأي عليها جميعاً ؟  
( موافقة عامة ) .

... ..  
... ..  
... ..  
... ..

الرئيس — يؤخذ الرأي على مشروعى القانونين<sup>(٢)</sup> الخاص أولهما بامتحانات العام الدراسى سنة ١٩٣٥ — ١٩٣٦ بدورها فى الجامعة المصرية ، والخاص ثانيهما بإلغاء الفقرات الثانية والثالثة والرابعة من المادة ٥٢ من قانون تحقيق الجنايات الأهلى .

... ..  
... ..  
... ..  
... ..

الرئيس — أسفر أخذ الرأي عن الموافقة على مشروعى القانونين بإجماع ١٣٩ صوتاً ، فيحال مشروع القانون الثانى على مجلس الشيوخ .  
( فى ١١ أغسطس سنة ١٩٣٦ ) .

(١) مشروعا القانونين المذكورين هما مشروع قانون امتحانات الجامع الأزهر سنة ٣٥ — ٣٦ ومشروع قانون إلغاء فقرات من المادة ٥٢ من قانون تحقيق الجنايات .

(٢) أعيد مشروع قانون امتحانات الجامع الأزهر إلى اللجنة .

مادة ١٠٢ - « كل مشروع قانون يجب ، قبل المناقشة فيه ، أن يحال إلى إحدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه ،

دولة الرئيس ( حسين رشدي باشا ) — كل مشروع قانون تقدمه الحكومة يجب ، قبل طرحه للمناقشة العلنية ، أن يحال إلى لجنة لفحصه وتقديم تقرير عنه .

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للمستور

( موافقة عامة ) .

( في ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

تلى القرار السابع والأربعون ، وهذا نصه :

لجنة الدستور

كل مشروع قانون تقدمه الحكومة يجب ، قبل طرحه للمناقشة العلنية ، أن يحال إلى لجنة لفحصه وتقديم تقرير عنه .

( موافقة عامة ) .

( في ١٥ يونيو سنة ١٩٢٢ ) .

مادة ١٣ — كل مشروع قانون تقدمه الحكومة ، يجب قبل طرحه للمناقشة العلنية ، أن يحال إلى لجنة لفحصه وتقديم تقرير عنه .

( في أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

عدم إحالة الخلاف الذي نشأ بين مجلسي البرلمان بشأن مكاتب الرقابة على البعثات العلمية إلى اللجنة المختصة أو إلى لجنة

يختارها المجلسان للاتفاق على نصوص تقبلها اللجنتان .

الرئيس — تلى المكاتب الواردة لمجلس النواب من مجلس الشيوخ .

مجلس النواب

السكرتير — حضرة صاحب العالي رئيس مجلس النواب

نظر مجلس الشيوخ في جلسة يوم الخميس ٢٣ ذي القعدة سنة ١٣٤٢ ( ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٤ ) في ميزانية وزارة المعارف العمومية . وقد حصلت مناقشة فيما قرره مجلس النواب بشأن مكاتب الرقابة على البعثات العلمية بأوروبا ، فلم ير مجلس الشيوخ رأى مجلس النواب في هذا الشأن ، وذلك أن مجلس النواب كان قد وافق على إلغاء مكاتب الرقابة المشار إليها والاستعاضة عن كل مكتب منها بموظف مصري يلحق بالسفارة أو القنصلية المصرية ، وأن يبقى المبلغ المخصص لمكاتب البعثات — وهو يقرب من عشرة آلاف جنيه — في ميزانية وزارة المعارف لوضعه في المكان اللائق به . ولكن مجلس الشيوخ رأى وجوب بقاء مكاتب الرقابة وبقاء تخصيص المبلغ المطلوب لها على ما كان عليه في مشروع الميزانية . فالرجو من معاليكم تبليغ ذلك إلى مجلس النواب ليبدى فيه رأيه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس مجلس الشيوخ

٢٩ يونيو سنة ١٩٢٤

أحمد زيور

الشيخ أبو الفتح الفقى — لقد وجهت نظر حضراتكم في المناقشة السابقة عن مكاتب البعثات في أوروبا إلى أمرين :

الأمر الأول — هو ضرورة هذه المكاتب وضرورة الرقابة على الطلبة في أوروبا . وقد اعترض في ذلك حضرة زميلي المحترم حسن مرعى افندى ، فدفعت هذا الاعتراض بأن يفت له أن تلك العيوب التي ذكرها إنما تنصب على الماضي وحده ؛ أما اليوم فقد تغيرت الحال تغيراً تاماً وتطورت الأمور لمصلحة الأمة . ولذلك رجوت من المجلس إبقاء هذه المكاتب بشروط معينة ، منها أن يكون مدير البعثة مصرياً ، وأن يقوم بمساعدته بعض المصريين أيضاً . على أنى لم يسعنى في تلك المناقشة إلا أن واقفت المجلس على ضرورة الاقتصاد . ولكن للسألة ليست مجرد اقتصاد ؛ وأراها جديرة بالعناية من جديد . وقد كفانى الأستاذ العمروسى بك مؤونة هذا البحث الطويل . فقد ذكر في تقريره الذى وزع على حضراتكم أمس أموراً كثيرة عن هذه البعثات ؛ وبين لكم خطرها تبعيتها للسفارات السياسية ؛ ولكنه لم يذكر كل الأسباب . ولذلك أذكر سبباً آخر هو أن هذه السفارات خاضعة للتطورات السياسية . وقد يحصل — وهو ما أرجو ألا يحصل — أن يكون للسياسة مجرى جديد حينذاك يكون الخطر على الطلبة كبيراً ؛ وتصبح حياتهم العلمية عرضة لكثير من الأهواء . لذلك أرجو من



مادة ١٠٢ « ... .. »

حضراتكم أن تنظروا في الموضوع نظرة جديدة ، وأن تقرروا — كما قرر مجلس الشيوخ — أن تبقى هذه المكاتب في جميع الممالك الأوربية ، وأن يكون لكل منها مدير مصرى ينضم إليه مفتش واحد ، كما أرجو أن يعمل بيقية اقتراح العمروسي بك ؛ ولا مانع من أن يكون بجوار المدير موظف أوربى ليقوم بالأعمال الكتابية .

إن الرقابة ضرورية ؛ ولا أظن أن أحداً يجهل فوائدها ؛ لأن الطلبة ليسوا من نوع واحد . وقد يقال إن فيها غضاضة على بعضهم ، ولكن كل منكم لا بد أن يتحمل شيئاً من غضاضة الرقابة إذا كان فيها إصلاح الآخرين . لذلك أرجو من حضراتكم الموافقة على هذا واعتماد المبلغ المقرر لها وهو عشرة آلاف جنيه .

محمود علام افندى — نريد أن نفهم مسألة قبل أن نتكلم في الموضوع هل : عند ورود مشروع من مجلس الشيوخ — سواء كان جديداً أو مخالفاً لمشروع أرسل إليه من مجلس النواب — يصح لنا أن نتناقش فيه رأساً ، أم لا بد أن يحال على اللجنة المختصة بمقتضى اللائحة الداخلية ؟

الشيخ أبو الفتح الفقى — هذه المسألة فصل فيها امس .

محمود علام افندى — تكلمنا أمس في تأجيل الكلام إلى اليوم ؛ ولكن لم نتكلم عن إحالة هذه المسألة على اللجنة المختصة . الرئيس — اللائحة الداخلية لا تنص على هذا .

محمود علام افندى — كلامنا كان فيما يختص بأمر الخلاف بيننا وبين مجلس الشيوخ في هذا الموضوع . ثم اجلنا المشروع إلى اليوم وقيل إلتنا نبحت هذه النقطة في هذه الجلسة .

الرئيس — نصوص اللائحة الداخلية لا تحتم ذلك . ومع ذلك نعرض المسألة على المجلس . هل توافقون حضراتكم على نظرها الآن أم على إحالتها على اللجنة المختصة .

( فوافق المجلس على نظرها في هذه الجلسة ) .

( في ٣٠ يونيه سنة ١٩٢٤ ) .

لا يملك المجلس التغيير والتبديل في تقارير اللجان .

محمد يوسف بك — لى ملاحظة عما جاء في تقرير اللجنة بخصوص ما قرره الحكومة السابقة من شراء مقادير معينة من القطن في السنة الماضية ، وعما صادفته هذه السياسة من النجاح أو عدمه .

قالت لجنة المالية في تقريرها :

« ولقد حاولت الحكومة محاربة عوامل المهبوط الناشئة من توالى الضغط وتضاؤل الطلب ، فدخلت سوق القطن شارية . وبرغم اللقادر التي اشترتها والتي باع ثمنها ٢٣٦٤٠٠٠ جنيه مصرى لم تستطع تدارك الأمر كل التدارك ، وبقيت الأسعار في مستوى لا يكفى لسد حاجات البلاد » .

وإني أقترح حذف هذه العبارة بأكملها ، لأن الحكومة السابقة لم تكن تقبل ما طلبه أعيان الأمة والمشتغلون بالمسائل الاقتصادية من ضرورة دخولها سوق القطن شارية لتحسن الأسعار ، ولكنها كانت تدخل السوق شارية تبعاً لأهوائها السياسية وقتئذ ؛ فلم تكن تعمل بنية حسنة لصالح الأمة بل كانت فيما تقرره تساويم لتنفيذ أغراضها السياسية .

هذا فضلا عن أن قرارها دخول السوق شارية كان يصل إلى علم التجار والمشتغلين بالبورصة قبل نشرها ؛ وكان ينتج عن هذا أن يحتاط المضاربون بالقطن لأنفسهم فيربحون وتخسر الحكومة ولا تستفيد الأمة شيئاً من وراء ذلك ، مما صار أمره معلوماً لنا جميعاً . وهناك حوادث معينة تعرفونها حضراتكم ، منها أن بعض رجال تلك الحكومة ربح من وراء هذه المعاملات . فحكومة هذا مبلغ تصرفها ومقدار اهتمامها بصالح الأمة لا تستحق من مجلس النواب الذى يمثل الأمة أن يصدر قراراً بموافقة على العبارة الواردة بتقرير اللجنة والتي أشرت إليها سالفاً وهى : « ولقد حاولت الخ » .

هذا فضلا عن أن اقتراحي حذف العبارة للتقدمة يتفق مع ما رأته لجنة المالية نفسها من حذف الجملة الآتية : « برغم ما ساد على دخولها سوق القطن من روح التصميم والسخاء » من الفقرة الأخيرة من نفس الصفحة الواردة بها العبارة التي اقترحت حذفها .

للمقرر — أظن أن تقرير اللجنة ملك لها ، فلا يملك المجلس حق التغيير والتبديل في عباراته . إنما له أن يبدى ملاحظاته عما جاء به بالموافقة أو غير الموافقة . إن اللجنة في بحثها مشروع ميزانية الدولة تداولت فيه من الوجهة المالية ولم تتعرض مطلقاً للاعتبارات السياسية التي أشار إليها حضرة العضو المحترم محمد يوسف بك . وهذه المسألة لم يثرها أحد من أعضاء اللجنة ولم يكن في وسعنا ونحن نبث مسألة مالية بجهة أن نتعرض لتوايا الحكومة ومقاصدها .

أما العبارة التي يقترح حضرة محمد يوسف بك حذفها فقد ذكرتها اللجنة في تقريرها على اعتبار أنها رواية لا دفاعاً عما قرره الحكومة في ذلك الوقت . ولا نزاع في أن الحكومة دخلت سوق القطن شارية ، كما أنه لا نزاع في أنه صرف في هذا السبيل مبلغ ٠٠٠ ٢٣٦ ٤٠٠ ج ٢٠ .

فأمام هذه الوقائع الثابتة لم يكن يسع اللجنة إلا ذكرها وذكر أن هذا كان لمحاولة منع هبوط أسعار القطن .

محمد يوسف بك — الرأي للمجلس على كل حال .

محمد علي باشا — شكك كثيرون من تصرفات الحكومة السابقة . وقد يجوز أن يكون لهذه الشكاوى أثر من الصحة كما يجوز أن تكون الحكومة السابقة — كما قال حضرة العضو المحترم محمد يوسف بك — قد دخلت سوق القطن شارية لغرض شخصي لاسبغاً وراء مصلحة البلد ، ولكن لا يجوز لنا مطلقاً — ونحن نبث في تقرير قدمته لجنة المالية — أن نوجه تهمة لوزارة ، مهما كانت ميولها السياسية ، قبل أن تحقق هذه التهمة من الوجهة القانونية .

كان يمكن تحقيق هذه التهمة والوصول إلى تقرير الفكرة التي يريدتها حضرة محمد يوسف بك ، ولكن ليس لنا — احتراماً لأنفسنا — أن نصدر حكماً ضد الحكومة السابقة بدون تحقيق . وفي وسعنا أن نجد حلاً يحقق الغرض الذي يرمى إليه حضرة محمد يوسف بك ولا يثبت على الحكومة السابقة تهمة لم تحقق .

إن حضرة محمد يوسف بك يرى أن العبارة التي يقترح حذفها تفيد أن اللجنة تعتقد أن الحكومة حاولت محاربة عوامل الهبوط الناشئة من كثرة العرض وتضاؤل الطلب ، كما أنه يرى أن هذا الرأي لا يتقيد به المجلس ، فأقترح — حلاً لهذا الخلاف — أن توضع الجملة في قالب لا يقيد أحد الطرفين ( اللجنة والمجلس ) ، وأرى أن تكون الجملة هكذا : « ولقد دخلت الحكومة سوق القطن شارية الخ » . الرئيس — كأن حضرة العضو المحترم يقترح إلغاء عبارة « حاولت الحكومة محاربة عوامل الهبوط الناشئة من توالي الضغط وتضاؤل الطلب » .

محمد علي باشا — نعم .

للمقرر — المجلس لا يملك استبعاد أي جملة من تقرير اللجنة .

الرئيس — ولكن إذا وافق المجلس على استبعادها ؟

المقرر — للمجلس أن يقرر موافقة اللجنة على آرائها أو عدم موافقتها ، ولكنه ليس من حقه ، على ما أرى ، أن يعدل في عبارات التقرير نفسها .

محمد يوسف بك — ما يقرره المجلس يكون صحيحاً .

للمقرر — هذا تقرير اللجنة لا تقرير المجلس .

محمد يوسف بك — ولكنه سيصبح تقرير المجلس .

للمقرر — لن يكون تقرير اللجنة تقريراً للمجلس ، لأن المجلس لا يعمل تقريراً عن الميزانية بل يصدر قرارات باعتماد أبوابها أو تعديلها أو حذفها .

محمد يوسف بك — أتريد أن يوافق المجلس على التقرير بدون مناقشة ؟



مادة ١٠٢ « ... .. »

المقرر — لا نطلب موافقة على التقرير . وما هو إلا ملاحظات اللجنة على الميزانية التي تقدمها ولحضراتكم أن تقررُوا إذا كانت هذه للملاحظات في محلها أو لا .

محمد يوسف بك — هذا ما أقوله .

الرئيس — إذن لا خلاف بين معالي مقرر اللجنة وحضرة محمد يوسف بك في أن للمجلس الحق في إبداء رأيه على ملاحظات اللجنة . أما سعادة محمد علي باشا فيرى حذف جملة .

محمد علي باشا — رأي أن تحذف عبارة : « ولقد حاولت الحكومة محاربة عوامل الهبوط الخ » ، حتى لا يقال إن المجلس قرر أن الحكومة بدخولها سوق القطن شارية حاولت محاربة هبوط الأسعار .

محمد يوسف بك — كل ما أردت أن أقوله هو أن الحكومة لم تحاول محاربة هبوط الأسعار بل كان قصدها سياسياً لا مالياً . محمود صبري افندي — أنا من رأي سعادة محمد علي باشا . وتعضيداً لفكرته أرى أن تحذف أيضاً عبارة : « لم نستطع تدارك الأمر كل التدارك » ، لأن بقاء هذه الجملة يفيد أيضاً أن الحكومة حاولت محاربة هبوط أسعار القطن . محمد علي باشا — هذا في محله .

المقرر — اقترح سعادة محمد علي باشا معناه استبعاد جمل من التقرير ؛ وهذا تغيير له . ورأي أن المجلس لا يملك هذا الحق ، بل له أن يبدى رأيه في آراء اللجنة .

إبراهيم الهلناوي بك — لا نريد أن نغير تقرير اللجنة . وكل ما نريده هو أن تثبت في المضبطة ملاحظات المجلس على ما ورد بالتقرير . ولهم مكرم عبيد افندي — ليس لنا أن نطلب من اللجنة أن تغير عباراتها ولا أن ننسب لها شيئاً لم تقصده ، وإنما لنا أن نبدي ما نريده من الملاحظات .

المقرر — هذا صحيح .

الرئيس — تدور المناقشة حول ... ..

محمد فكري أباطه افندي — أنا ضد ما أبدى إلى الآن من التعديل في عبارات التقرير لأننا كلما تقدمنا في بحث تقرير اللجنة سنضطرم عبارات تفيد أن الحكومة السابقة حاولت محاربة هبوط الأسعار ، فنضطر للمناقشة في وجوب استبعادها أو إبدالها ، فيشكل علينا الأمر ويضيع بذلك وقت كبير نحن أحوج ما نكون إليه — لذلك أرى أن يترك تقرير اللجنة كما هو .

الرئيس — موضوع المناقشة يدور حول هذه النقطة : إن المجلس لا يقر عبارة اللجنة التي أولها « ولقد حاولت الحكومة محاربة عوامل الهبوط الخ » ، ويرى أن تكون الجملة هكذا : « ولقد دخلت الحكومة سوق القطن شارية . وبرغم اللقادر الكبيرة التي اشتريتها والتي بلغ ثمنها ٢٣٦٤٠٠٠ جنيه ، بقيت الأسعار في مستوى لا يكفي لسد حاجات البلاد » .

أحمد عصمت افندي — إنني أعترض على قول اللجنة « وبرغم اللقادر الكبيرة التي اشتريتها » ؛ وأرى حذف هذه العبارة لأن بقاءها يتعارض مع الفكرة التي يريدتها المجلس .

الرئيس — لا نعارض مطلقاً . ولا نزاع في أن الحكومة اشترت مقادير كبيرة بلغ ثمنها مليوني جنيه وكسوراً . فهل هذا لا يكفي ؟ وهل كان يجب عليها أن تشتري بمبلغ ١٥ مليون جنيه ؟

راغب إسكندر افندي — أرى أن تبقى عبارة التقرير كما هي .

الرئيس — أظن أن المناقشة انتهت وابتدأنا نضع صيغة العبارة التي يؤخذ الرأي عليها .

إبراهيم دسوقي أباطه افندي — أود أن أقول كلمة في الموضوع .

الرئيس — لقد انتهت المناقشة .

إبراهيم دسوقي أباطه افندي — لي كلمة وأزى وجوب استمرار المناقشة .



الرئيس — لا تمكن العودة إلى المناقشة إلا إذا وافق المجلس .

( أصوات كثيرة : يقفل باب المناقشة ) .

الرئيس — يؤخذ الرأي على ما يأتى : إن المجلس لا يقر قول اللجنة « ولقد حاولت الحكومة محاربة عوامل الهبوط الخ ، ويرى أن تكون العبارة هكذا : « ولقد دخلت الحكومة سوق القطن شارية ... » إلى آخر الفقرة .

وصا واصف افندى — لا داعى لكل هذا . وأرى أن يكتب بأن المجلس لا يقر عبارة التقرير .

غفرى عبد النور بك — أرى الأخذ برأى سعادة محمد على باشا .

محمود صبرى افندى — أرى أنه لا يجوز لحضرات الأعضاء التكلم فى الصيغة التى يؤخذ عليها رأى .

الرئيس — لا يقر المجلس قول اللجنة « ولقد حاولت الحكومة ... » إلى آخر الفقرة . من يرى أن تبقى عبارة اللجنة كما هى يقف . ( لم يقف أحد ) .

الرئيس — إذن فالمجلس لا يقرها . هل ترون حضراتكم أن نضع بدلها الجملة التى ذكرها سعادة محمد على باشا ؟ من يوافق على ذلك يقف . ( وقفت أقلية ) .

( فوافق المجلس على أنه لا يقر عبارة اللجنة الواردة بتقريرها ) .

الرئيس — إذن لا يقر المجلس عبارة اللجنة من أول « ولقد حاولت ... » إلى آخر الفقرة . كما أنه لا يقر أن يضع بدلها الجملة التى أرادها سعادة محمد على باشا ، وهى : « ولقد دخلت الحكومة سوق القطن شارية » .

حسن صبرى بك — معنى هذا القرار أنه ضاع على الأمة مبلغ مليونى جنيه وكسور قيمة ثمن القطن .

الرئيس — لم يضع على الأمة شيء .

أحمد حافظ عوض بك — هل وافق المجلس على التعديل الذى اقترحه سعادة محمد على باشا ؟

الرئيس — لم يوافق .

أحمد حافظ عوض بك — اسمحوا لى أن أقول إن المجلس لم يفهم الموضوع الذى أخذ عليه رأى .

( أصوات : لم يؤخذ رأى ) .

الرئيس — لقد أخذ رأى واتهينا من ذلك الآن .

( أصوات : لم يؤخذ رأى ولم نسمع شيئاً ) .

وصا واصف افندى — ليس اعتراض المجلس على عبارة اللجنة موجهاً للجملة بالذات ، بل كل اعتراضه أن فى هذه الكلمات شيئاً من المدح للحكومة السابقة لا يوافق عليه المجلس .

( فى ١٣ يولييه سنة ١٩٢٦ ) .

### إعادة تقارير لجان الدورة السابقة للجان جديدة لبحثها .

عدم جواز نظر المجلس فى تقارير لجان الدور الماضى ووجوب إعادتها إلى لجان الدور الحاضر

مجلس الشيوخ

دولة الرئيس — أمامنا الآن عدة تقارير مقدمة فى دور الانعقاد الماضى من بعض اللجان . وتعلمون حضراتكم أن هذه اللجان قد تجدد انتخاب أعضائها ؛ وأظن أنه لا يمكن الآن النظر فى تلك التقارير لأن اللجان التى أعدها ليس لها وجود قانونى الآن .

سعادة محمود شكرى باشا — ولكن هذا الببدأ لا ينطبق على لجنة المالية لأنها لم تتغير .

دولة الرئيس — أرى أن هذا الببدأ يجب أن يتقرر ، وأن تعاد التقارير إلى اللجان الجديدة لإعادة النظر فيها .

معالي محمد شفيق باشا — مع موافقتي على هذا الرأي أرجو أن تسارع اللجان التي لم يتغير تأليفها إلى تقديم تقاريرها في أقرب وقت حتى يجد المجلس أمامه عملاً .

دولة الرئيس — هذا مفروض .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أنا أعارض هذه الفكرة ، لأنه يترتب عليها تعطيل في العمل .

دولة الرئيس — لا يترتب على ذلك تعطيل طالما أن اللجان التي لم تتغير ستعيد إلى المجلس تقاريرها على وجه السرعة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — التعطيل محقق ، لأن هناك اقتراحات تقدمت في سنة ١٩٢٤ ، ولم تتمكن اللجان من نظرها إلا في سنة ١٩٢٦ . وأظن أن في إعادتها للجان مرة أخرى تعطيلاً لها أكثر من ذلك .

دولة الرئيس — هل حضرتك تسلم بإعادة التقارير إلى اللجان التي تغير تشكيلها ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — لا أسلم بذلك .

دولة الرئيس — أظن أن المجلس لا يوافق حضرتك على هذا الرأي .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — وكيف يمكن معرفة ذلك ؟

دولة الرئيس — يمكن أخذ الأصوات للتحقق من هذا .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — إن الأعمال مكدسة لدينا ، ومن ضمنها القانون رقم ١٨ لسنة ١٩١٦ الخاص بردم المستنقعات أو تجفيفها ، وهو محول على المجلس من سنة ١٩٢٤ ولم يفصل فيه للآن مع حاجة البلاد الصحية إلى سرعة البت فيه . إنى لا أرى حكمة في تأخير نظر التقارير التي قدمتها لجنة فحص الاقتراحات والعرائض لمجرد حصول تغيير طفيف بين حضرات أعضائها ، لأن هذا التغيير شكلى لا يمنع من نظر المجلس في هذه التقارير .

دولة الرئيس — الواقع أن لجنة الاقتراحات التي يشير إليها حضرة العضو المحترم تغير من أعضائها أربعة ؛ وقد يكون لهم نظر خاص يترتب عليه تغيير في رأى اللجنة كلها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — إنهم لا يملكون ذلك .

دولة الرئيس — ومن الذى يقرر عن اللجنة ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — المقرر الأول هو الذى يتكلم .

دولة الرئيس — يتكلم باسم من ؟

حضرة إبراهيم نور الدين بك — مع احترامى لرأى حضرة زميلي الشيخ حسن عبد القادر ، ومع اعتقادي انه لم يتقدم بهذا الرأي إلا مدفوعاً بالغيرة وحب إنجاز العمل — أرى أنه بعد أن تغيرت اللجان أو بعض أعضائها أصبح من الواجب أن يكون لها مقرر جديد ، لأن صفة المقرر في اللجان الأولى قد زالت . فإذا أردنا أن نسلم بنظرية زميلي فمن نسمع تقرير اللجنة السابقة ؟ ومن هو مقررها عند نظر تلك المسائل ؟ وهل صدقت اللجنة التي أصبحت الآن ، ومن اليوم ، صاحبة الاختصاص في نظر تلك المسائل على وجود هذا المقرر وبالذات أو لا ؟ كل ذلك يستدعى إرجاع تقارير اللجان السابقة إلى اللجان الجديدة . وفي الوقت ذاته — كما قال معالي محمد شفيق باشا — نرجو هذه اللجان أن تسرع في نظر تلك التقارير وإعادتها للمجلس حتى نفرغ من الماضى ونستقبل الجديد القادم .

سعادة أحمد على باشا — المسألة يجب البت فيها مع ملاحظة الفكرة العملية . فاللجان التي لم تتغير تغيراً كلياً والمقرر باق فيها أرى الاستمرار في نظر تقاريرها ، لأن رأى اللجان على كل حال استشارى ، وجميع أعضائها ومقرريها موجودون في المجلس ، وقد تقدمت تقاريرها فعلاً — بإعادة هذه التقارير للجان الجديدة غير منتج ومضيعة للوقت . وإذا فرضنا جدلاً أن اللجنة الجديدة غيرت رأيها فليس المجلس مقيداً بهذا التغيير . وما دام حضرات الأعضاء الذين انتخبوا حاضرين ، وكذلك المقررون ، فلا أرى فائدة من إعادة التقارير إلى اللجان الجديدة لنظرها من جديد . لهذا يمكننا استمرار النظر في بعض التقارير . أما اللجان التي تغيرت تغيراً كلياً ...



دولة الرئيس — ما معنى أنها تغيرت تغيراً كلياً ؟

سعادة أحمد علي باشا — أعني أن يتغير أعضاؤها .

دولة الرئيس — يكفي أن يتغير في اللجنة عضو واحد ، لأنه قد يضم أغلبية الأصوات إليه . فالأوفق أن تقتصر على رأيك الأول بشأن اللجان التي لم يحصل تغيير في أعضائها بالمرّة .

سعادة أحمد علي باشا — إذا فرض أنه لم يتغير في اللجنة إلا عضوان فقط فليس هناك مانع قانوني من نظر تقاريرها ماداماً حاضرين بالمجلس .

دولة الرئيس — إن لهذين العضوين أيضاً رأياً قد يكون له تأثير في رأى اللجنة .

سعادة أمين سامي باشا — أرى احترام عمل اللجان وتقدير أعمالها ، لأنها شكلت في العام الماضي حائزة لرضى المجلس . فما الذي طرأ حتى نشك في أعمالها ؟  
( ضحكة ) .

سعادة محمود شكرى باشا — قلت قبل الآن فيما يختص باللجان التي لم يتغير أعضاؤها إنه لا محل مطلقاً لإعادة تقاريرها إليها . ومع أنى من رأى سعادة أحمد علي باشا فأزيد عليه أنه إذا لم يتغير في اللجنة خمسة — أى لم تتغير أغلبية أعضائها — فلا محل لأن تعاد إليها تقاريرها ، لأن اللجنة لا تعمل أكثر من إعادتها إلى المجلس كما هي .

دولة الرئيس — المسألة تقديرية . فالأوفق أن نأخذ رأى المجلس .

سعادة محمود شكرى باشا — إنى أقترح ألا تعاد التقارير إلى اللجان التي تغير فيها أربعة أعضاء فقط ولم يتغير مقررها .

حضرة محمد محمود خليل بك — المسألة قانونية . فإذا تغيرت اللجنة سقط مقررها ولا يصح الأخذ بتقريرها .

دولة الرئيس — بعض حضرات الأعضاء يرون أن التغير الذى طرأ على بعض اللجان نظري لا عملي .

حضرة محمد محمود خليل بك — أنا أرى أنها تغيرت قانوناً .

دولة الرئيس — لقد أثار المجلس بحثاً نظرياً ما كان له محل . فاللجنة التي لم يتغير أعضاؤها تخطر الرياسة بأنها مصممة على ما سبق لها أن قرره .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — أريد أن أقول إن سعادة أحمد علي باشا ذهب إلى أن رأى اللجان استشاري وأن أعضائها حاضرون بالمجلس . ولا أفهم ماذا يقصد من هذا البيان ؟ هل غرضه أن عمل اللجان لا قيمة له ؟ إن كان ذلك فلا معنى إذن لتشكيلها . أنا أفهم أن اللجان تسهل على المجلس مأموريته بما تقدمه إليه من التقارير لكي يتمكن من الرجوع إلى رأيها باعتبار أنه ثمرة بحث ، وقد لا يوافق عليه ، وهذا من النادر . وإذا كانوا قد قالوا إن المجلس غير مقيد برأى اللجنة الجديدة ، فنحن نقول إنه أيضاً غير مقيد برأى اللجنة القديمة . وعلى كل حال فالمسألة — كما قال حضرة الأستاذ محمد محمود خليل بك — مسألة قانونية . فما دام أن المجلس لم يبت في تقارير اللجنة القديمة فإنه يجب إرجاعها إلى اللجنة الجديدة ، لأنه ليس لنا أن نأخذ برأى لجنة أصبحت غير موجودة قانوناً ، وقد زالت صفة مقررها بتغيرها .

حضرة محمود أبو النصر بك — في اعتقادي أنه لا بد من إعادة التقارير إلى اللجان ولو تغير واحد من أعضائها ، بل ولو لم يتغير أحدهم . هذا هو ما تقتضيه مبادئ القانون ، وما يجري عليه العمل في المجالس النيابية في البلاد الأخرى . والأمر — على ما أعتقد — لا يحتاج إلى كل هذا الجدل . اقترضوا حضراتكم أن الذى تغير من اللجنة عضو واحد ، فكيف يحملونه مسؤولية تقرير لم يتناقش فيه ولا يتبادل الرأى بشأنه مع باقى أعضاء اللجنة ؟ أما يجوز أنه إذا أعيد التقرير إلى اللجنة أمكن لذلك العضو — وهو يعرف أن عليه مسؤولية خاصة — أن يغير من آرائهم ولو كانوا أكثر عدداً ؟

لا شك أن هذا أمر جائز . يجرى القضاء ويجرى العمل على هذا ، فلا يمكن أن يقال إن اللجان التي سقطت بحكم القانون لانتهاؤها الدور ثم أعيد انتخابها — لا يمكن أن يقال ، إن ما كان رأياً لها في الماضى سيكون هو بعينه رأياً في المستقبل .



مادة ١٠٢ » ... .. »

سعادة محمد محب باشا — الأمر ظاهر . لدينا تقارير تقدمت من لجان تغييرت ؛ وكان لكل لجنة منها مقرر يتكلم باسمها ، فلا يمكننا الآن بعد تغيير تلك اللجان أن نسمع ملاحظات مقرريها ولا أن نقص في تقاريرها . ولذلك أرى أن تعاد تلك التقارير إلى اللجان الجديدة ؛ وفوق ذلك فيجوز أن يكون لمن استجد من الأعضاء رأى آخر .

أما ما يتحرراه حضرة الشيخ حسن عبد القادر من الإسراع في نظر تلك التقارير فإني لا أرى أن إعادة نظرها باللجان الجديدة يحتاج لوقت طويل ، فقد يمكن أن تنظرها في ظرف ساعة ، ونكون بذلك قد اتبعنا الطريق القانوني .

دولة الرئيس — إن الوقت الذي استغرقته المناقشة التي أثارها حضرة الشيخ حسن عبد القادر ربما كان كافياً لأن تجتمع تلك اللجان وتقدم إلينا تقاريرها .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — لي اعتراض يرجع إلى كيفية أخذ الرأي . فإنا لو فرضنا أن لجنة بقيت كما هي أو تغير عضو واحد من أعضائها ، وصعد المقرر إلى منبر الخطابة ، وبعد المناقشة أراد دولة الرئيس أن يأخذ الرأي على تقرير اللجنة ، فعلى رأى أية لجنة منهما يؤخذ الرأي ؟ هل يؤخذ على رأى اللجنة القديمة أو الحالية ؟ إن قلتم إن الرأي يؤخذ على تقرير اللجنة السابقة فتكون اللجنة الحالية لم تنظر شيئاً ؛ وإن قلتم إنه يؤخذ على رأى اللجنة الحالية فهذه لم تبد رأياً — ولهذا أرى أن تعاد كل التقارير إلى اللجان الحالية .

دولة الرئيس — لقد استوفيت المسألة بحثاً .

سعادة محمود شكرى باشا — أقترح أن يجتمع من المجلس لجانه الآن للنظر في التقارير للوجود .

دولة الرئيس — يجب ، قبل ذلك ، أن يصدر قرار من المجلس بإحالة التقارير إلى اللجان الجديدة ، فهل توافقون على إحالتها ؟ ( أصوات : موافقون ) .

دولة الرئيس — المجلس يقرر إحالة التقارير على اللجان المختصة . وسعادة محمود شكرى باشا يقترح أن تجتمع اللجان حالا للنظر في تلك التقارير .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — لا يمكن نظر التقارير الليلة ، فإن إعادة بحثها يحتاج لوقت .

حضرة محمد محمود خليل بك — الواقع أن التقارير لا يمكن نظرها الليلة .

دولة الرئيس — نعم هذا غير ممكن .

هل توافقون حضراتكم على إحالة خطاب العرش على اللجنة المختصة ؟

( أصوات : موافقون ) .

( في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٦ ) .

نظر المجلس مشروع قانون غير مصحوب بمذكرته الإيضاحية .

اثناء المناقشة في مشروع القانون الخاص بإتقاص المساحة التي تزرع قطناً ، قال معالى محمد شفيق باشا ما يأتى :

... ..  
... ..  
... ..  
... ..

وهناك ملاحظة أخرى ، هي أن هذا مشروع قانون ؛ وكل مشروع قانون يقدم معه عادة مذكرة لإيضاحية هي التي يعتبرها رجال القانون جزءاً لا يتفصل منه ، فيرجع إليها في تفسير ما أشكل من مواد عند التطبيق . ولكن مجلسكم الموقر حرم من هذه المذكرة

مادة ١٠٢ » ... ..

الإيضاحية فلم تقدم إليه من الحكومة ولا من اللجنة . حرمتنا من تلك المذكرة التي كنا ننتظرها ، فاستغنت بما جاء عنها في جريدة السياسة بتاريخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٦ . جاء في تلك المذكرة - كما نشرت في السياسة - أنه في المدة المنحصرة بين سنتي ١٨٩٧ و ١٨٩٦ كان متوسط محصول القدان ٥٨٠ رطلا . ولكنكم ستسمعون من الحكومة أن هذا البيان خطأ ، وأن جريدة السياسة ليست بجريدة رسمية .

... ..  
... ..  
... ..  
... ..

( وتم نظر المشروع مع عدم وجود مذكرته الإيضاحية ) .

( في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦ ) .

لا يجوز للأعضاء قبول عضوية لجنة حكومية لإعداد مشروعات قوانين إلا بإذن المجلس .

كتاب وارد من رئاسة مجلس الوزراء بموافقته على مذكرة<sup>(١)</sup> مرفوعة إليه من وزارة الداخلية بتشكيل لجنة من بين أعضائها حضرات محمد علوي الجزار بك وأحمد علي باشا ومحمد صفوت باشا لإعداد مشروعات القوانين الخاصة بترتيب مجالس المديرية والمجالس البلدية - اشتراط موافقة المجلس دولة الرئيس - للطلوب من حضراتكم الآن هو التصريح لحضراتهم بقبول هذه المأمورية لأنهم بصفة كونهم أعضاء في المجلس لا يجوز لهم التدخل في أمر سيعرض فيما بعد على المجلس إلا إذا صرحتم حضراتكم لهم بذلك .

(١) نس المذكرة :

وزارة الداخلية

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

مرت مجالس المديرية منذ إنشائها في سنة ١٨٨٣ بدورين . امتد الدور الأول من تاريخ إنشائها إلى سنة ١٩٠٩ وأبدأ الدور الثاني من - ١٩٠٩ - ١٩١٣ . وقد كانت اختصاصاتها في الدور الأول استشارية محضة ، وكانت اجتماعاتها قليلة وأعمالها غير ذات أهمية . وكان لكل مدير مجلس يرأسه المدير ، ويختلف عدد أعضاء المجالس بحسب اختلاف أهمية المديرية . وكانوا يتخبون على درجتين لست سنين ، ويتجدد نصفهم كل ثلاث سنوات . وربما كان أهم شأن لمجالس المديرية أن عضو مجلس شورى القوانين كان ينتخب من بين أعضائه .

وفي الدور الثاني بدى\* بتعديل اختصاصاتها في سنة ١٩٠٩ فأصبحت المجالس أشخاصاً معنوية تصرف أمورها يدها ؛ واتسعت اختصاصاتها : فحقها فرض رسوم مؤقتة دون توقف على موافقة الحكومة إذا كانت لا تتجاوز ٥ ٪ من ضرائب الأطنان وبموافقتها فيما زاد على ذلك ، إلى اشتراط موافقتها على بعض التدابير الإدارية ، إلى إيجاب أخذ رأيها مقدماً في بعض المسائل ، إلى حقها في إبداء رأيها في كل ما يهم المديرية . وكان التعليم أ\* ما عني به الشارع ؛ وربما كان من أجله تقرير الشخصية المعنوية . كما أن الملحوظ في حق المجالس في فرض الرسوم المؤقتة كان الاتفاق على شؤونه .

وثنى الشارع في سنة ١٩١٣ بتعديل نظام تشكيله . وإذا كان نظام الانتخاب قد ظل مرتبطاً بنظام الانتخابات السياسية مبنياً على جداء ودرجتين على مثاله فإنه لم يعد لمجالس المديرية شأن في انتخاب أعضاء الجمعية التشريعية الذي أصبح مستقلاً بنفسه . وجعل عدد أعضاء كل مجلس ثا لعدد المراكز في كل مديرية - لكل مركز عضوان ؛ وأصبح العضو ينتخب لأربع سنين ويتجدد نصف الأعضاء كل سنتين .

أما المجالس البلدية والمحلية فقد كانت لها سيرة أخرى . لم ترتبط يوماً بالحياة السياسية للبلاد كما كان الشأن في مجالس المديرية . وقد التفكير في إنشائها وتنظيمها وتعميمها متأخراً عن وضع القانون النظامي بعشر سنين . أما الاسكندرية فنظراً لظروف عمراتها الخاصة ومركز الأجا فيها فقد ظفرت منذ سنة ١٨٩٠ بنظام بلدية أقرب ما يكون إلى نظم البلديات في أوروبا من حيث الاختصاص ، واستقلت بتشكيل روعيت فيه حد عهد البلد بتلك النظم بالاستئثار من الأعضاء المعيّنين ، كما روعي فيه مركز الأجانب والحاجة إلى الحصول على موافقة الدول على تحويل القومسيون حق



حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — إن حضرات الأعضاء الذين وقع عليهم اختيار الحكومة حائزون بلا شك لتام تقننا .  
إلا أنني أرى أنه كان من الأليق أن يترك أمر اختيارهم للمجلس .

دولة الرئيس — إن هذا عمل حكومى ، فيجب أن يكون للحكومة حق اختيارهم ؛ وستعرض نتيجة عملهم على المجلس .  
حضرة محمود أبو النصر بك — مما لا شك فيه أن هذا عمل حكومى . وليس عرض الأمر علينا إلا من قبيل المجاملة . وليس  
هناك ما يمنع حضراتهم من قبول هذه المهمة .

فرض الضرائب البلدية . وأما باقى مدن القطر المصرى فكان أول عهدنا بالتنظيم قرار مجلس الوزراء الصادر فى سنة ١٨٩٣ بإنشاء مجالس محلية فى  
سبع مدن ، وكانت موارد تلك المجالس قاصرة على ما تخصها به الحكومة من الاعانات ؛ ولذلك كان مجهودها محصوراً وميدان العمل فيها ضيقاً . فلما  
لبت المنصورة فى سنة ١٨٩٦ إحياء الأمر العالى الصادر فى سنة ١٨٨١ بإنشاء بلدية فيها والذي كان العمل به موقوفاً نشأ طراز جديد من البلديات  
كان أهم ما يتميز به فرض رسوم اختيارية على البضائع الصادرة من المدينة والواردة إليها واشتراك الأجانب فى العضوية فى المجالس بمقدار مساو لعدد  
المصريين المنتخبين . ولما كان هذا النوع من المجالس أوسع موارد وأكبر سلطاناً فى إدارة الشؤون البلدية فقد كان أثره فى تحسين المدن وتنظيمها  
توفير أسباب الصحة والترقية أكثر ظهوراً . وقد حذا حذو المنصورة غيرها من البلاد . ويبلغ عدد هذه المجالس التى تسمى الآن المجالس المحلية المختلطة  
والمجالس البلدية ١٣ .

على أن الطراز الأول لم يدم طويلاً فقد أخذ به كثير من المدن . ودعا هذا التوسع فى الأخذ به إلى وضع نظام أساسى له فى سنة ١٩٠٩ أصبح  
ينطبق على كل بلد يقرر إنشاء مجلس محلى به . ولما كانت الاعانات التى تمنحها الحكومة لهذه المجالس غير كافية للصرف على المصالح البلدية فقد بدا لهذه  
المجالس أن تستعمل هى أيضاً نظام الرسوم الاختيارية ، وبدأت تفرض تلك الرسوم بلا رقابة حتى صدر قرار فى سنة ١٩١٨ بالموافقة على ما سبق فرضه  
من الرسوم واشتراط موافقة وزارة الداخلية على ما يفرض منها من جديد . وقد بلغ عدد المجالس المحلية ٥٣

وفشت الرغبة فى بعض البلاد التى ليست مقر مركز وفى بعض القرى فى أن تحصل هى أيضاً على نظام بلدى يسمح بتوفير أسباب الصحة والنظام ،  
فوضع فى ٩ فبراير سنة ١٩١٨ نظام أساسى للمجالس القروية ؛ وقد بلغ عدد المجالس القروية ٣٤ .

وتشترك هذه الأنواع الثلاثة — على خلاف فى التشكيل غير كبير ، عدا فيما بين المجالس المحلية والقروية من جانب والمجالس البلدية من جانب آخر  
النسبة للأجانب — فى أن الغرض منها هو القيام على المصالح البلدية من تنظيم وإنارة وتعمد الطرق والشوارع وإنشاء مجار وتوفير المياه إلى غير ذلك من  
الأعمال . ولم يعتبر أن أى نوع منها كانت له شخصية معنوية بل كانت تعتبر جميعاً أنها فروع من الإدارة العامة خضعت بأعمال البلديات ، ولها ما لساير  
جزاء الحكومة من الحقوق ، وعلى الأخص فيما يختص باستعمال الطرق الإدارية لتنفيذ بالرسوم .

يتبين من تاريخ هذه المجالس أنها كانت دائمة التطور مطردة الرقى والتحسين . فلما كان وضع الدستور رأت لجنة الدستور أن تخصها بشرف الذكر  
به وألا تقف من الأمر عند حد إثبات ما أفضى إليه ذلك التطور التدريجى ، بل أن تسبقه وتقرر فى شأن تلك المجالس قواعد تشاكل ما كان يراد وضعه  
نأن الهيئات السياسية .

وقد قررت أن « تقوم مجالس المديريات والمجالس البلدية على اختلاف أنواعها إلى جانب السلطات العامة » ، وأن « تنظر هذه المجالس فى الشؤون  
خاصة بالمديريات والمدن والقرى المتبركل منها شخصاً معنوياً قائماً بذاته يمثلها مجله » .

ولما عرض مشروع لجنة الدستور على اللجنة الاستشارية التشريعية رأت هذه اللجنة أن من المجازفة أن يعترف لقرى القطر جميعاً بالشخصية المعنوية  
إن تكن القرى التى لا يكون لها مجالس لا تستطيع الانتفاع بشخصيتها ، فدخلت الصيغة على وجه أن القانون هو الذى يضع الشروط التى تكون المدن  
القرى بمقتضاها أشخاصاً معنوية ، واعتبرت من مزايا هذا التعديل أنه يمكن من مشكلة الهيئات المحلية لأحوال التطور المتفاوتة فى جهات القطر المختلفة .  
قد صدر الدستور بهذه الصيغة المعدلة ، فأصبحت الشخصية المعنوية لأقسام البلاد أمراً غير مطلق ولا مطرد ، بل أصبح مناطها ما يضعه القانون من  
شروط الخاصة بمباشرة حقوقها . ولكن روح الدستور ترى بوضوح إلى التوسع فى الاعتراف بالشخصية المعنوية لهذه الأقسام .

على أن الدستور لم يقصر هم على هذا الإصلاح بل عقبه بآخر . فقد ضمن المادة ١٣٣ المبادئ التى يجب أن تراعى فى القوانين التى توضع لترتيب  
مجالس المديريات والمجالس البلدية وتحديد اختصاصها . وهذه المبادئ المأخوذة من دساتير بلاد طويلة العهد باللامركزية الإدارية ثم أيضاً على رغبة التوسع  
لأخذ بمبدأ الانتخاب ومبدأ استقلال هذه المجالس فى الشؤون المحلية .

وقد أصبح وضع هذه القوانين حاجة ماسة لا لوجوب الشاكلة بين النظم السياسية وبين ما يقوم إلى جانبها من النظم المحلية ولا لأن إدخال وجوه  
الإصلاح مختلفة أصبح ضرورة عاجلة — لا لهدى السبين وحدهما بل لأن مجالس المديريات بصفة خاصة انتهت مدد أعضائها من زمن طويل ، ولم يعد  
التمكن حتى بحسب نظامها القائم انتخاب من يحل محلهم إذ كانت الجداول — بعد أن تركت زمناً بلا مراجعة — غير مطابقة للواقع . ولذلك لم تتردد  
حكومة فى وعد مجلسى النواب والشيوخ بأنها جادة فى تشكيل لجنة لأعداد مشروعات تلك القوانين .

ولما كان إعداد المشروعات يهم عدة وزارات ومصالح فقد رأت وزارة الداخلية أن يكون فى اللجنة إلى جانب من يمثلها ممثلون للوزارات والمصالح  
رى ، كما رأت أن يكون بها أيضاً أعضاء من مجلسى الشيوخ والنواب لتكون أبحاثها جامعة لأطراف المسائل شاملة لوجهات النظر المختلفة .



(في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦) .

علي بن

مادة ١٠٢ « ... .. »

نظر مشروع قانون بدون طبعه ولا طبع تقريره ولا توزيعه قبل الموعد المحدد في المادة لصفة الاستعجال .

دولة الرئيس — انتهت لجنة المالية الآن من درس مشروع القانون الخاص بتعديل السنة المالية ؛ وستعرض على حضراتكم نتيجة بحثها شفويا إذا وافقتم على نظره الآن بطريق الاستعجال .

معالي محمد شفيق باشا — لم نطلع على مشروع القانون بعد .

دولة الرئيس — سيتلى على حضراتكم الآن .

وافق المجلس على نظر مشروع القانون بطريق الاستعجال .

اعتلى سعادة محمود شكرى باشا مقرر لجنة المالية منصة الخطابة .

تلى مشروع القانون وهذا نصه :

... ..  
... ..  
... ..  
... ..

معالي محمد شفيق باشا — سأتكلم في الشكل لا في الموضوع ، لأني موافق على الموضوع بعد البيان الذى أدلى به سعادة المقرر .

دولة الرئيس — إن قبول الموضوع مسقط للكلام في الشكل .

معالي محمد شفيق باشا — قد يكون ذلك من الأساليب القضائية ؛ ونحن نتكلم هنا في المسائل التشريعية . لقد فهمت من أقوال سعادة المقرر أن لجنة المالية اجتمعت صباح اليوم ؛ فكان في مقدورها كتابة تقريرها وطبعه وتوزيعه على حضرات الأعضاء ، كما كان في إمكاننا أن نؤجل اجتماعنا إلى الساعة الخامسة أو السادسة لتتمكن من درس المشروع .

ليس الموضوع ابن يومه ، فقد كان لدى الحكومة فرصة كافية لتقديم المشروع في الوقت المناسب لتتمكن من درسه فلا تؤخذ هكذا على غرة .

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) — أما عن وقت تقديم المشروع فإن الحكومة قد قدّمته إلى مجلس النواب في ٢٠ ديسمبر الحالى ، فأخذ في نظره . وطبقا للقاعدة الدستورية لا يصح لنا إذا بدأ مجلس النواب في نظر مشروع أن ننظره .

حضرة محمد محمود خليل بك — القاعدة أن « المناقشة » هي التي تمنعنا عن النظر .

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) — حقيقة إذا بدأ مجلس النواب المناقشة في المشروع فلا يصح لمجلس الشيوخ أن ينظر فيه ؛ ولكن لا لوم على اللجنة لأن المشروع لم يقدم إليها بصفة رسمية ؛ ولم يرد من مجلس النواب إلا الآن . واجتماعنا في الصباح كان لدرس المشروع بصفة غير رسمية . وقد استمر الاجتماع إلى ما بعد الظهر فلم يكن لدى اللجنة الوقت الكافي لطبع التقرير وتوزيعه .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — إنى أوافق معالي شفيق باشا على ملاحظته التي أبدأها بالنسبة للشكل ، لأنه قد تكرر لنا من مجلس النواب أن يجعلنا أمام الأمر الواقع ؛ وهذا ما لا تقبله . نحن نريد أن يكون لدينا من الوقت ما يسمح لنا بدراسة كل مشروع يقدم إلينا ولا يصح أن نباغت بمثل ما بوغتنا به اليوم . وأرى أنه كان في استطاعة مجلس النواب أن ينظر المشروع قبل اليوم ، فيدع لنا متسعا من الوقت لدرسه .

دولة الرئيس — لا لوم على مجلس النواب لأن المشروع قدم إليه متأخرا .

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) — تقدم المشروع لمجلس النواب في ٢٠ ديسمبر الحالى .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — إن الدستور ينص في المادة ١٣٨ منه على وجوب تقديم الميزانية إلى البرلمان قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة شهور على الأقل لفحصها ، واعتمادها وإن السنة المالية يعينها القانون . إن دورة الفلك لا تغير ؛ والأيام هي هي ؛ فالسنة المالية



مادة ١٠٢ « ... .. »

مهما عدل مبدأها لن تزيد على اثني عشر شهراً . فإذا طرأ عذر على الحكومة منعها من تقديم الميزانية إلى البرلمان في الميعاد المقرر بالدستور فلا يكون الحل أن تعدل مبدأ السنة المالية بل يكون بأن تتقدم الوزارة لمجلس النواب وتبدي له الأسباب التي تمنعها عن تقديم الميزانية في الميعاد المطلوب فيقرها عليها .

دولة الرئيس — إن هذا يكون مخالفاً للدستور . ولا يمكن لمجلس النواب أن يقر الحكومة على مخالفة الدستور ، فذلك مبدأ خطر لا يجوز الأخذ به .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — إذا كان الدستور يقضى بتقديم الميزانية قبل انتهاء السنة المالية بثلاثة أشهر ، ثم طرأ عذر على الوزارة حال بينها وبين تقديمها في هذا الميعاد ، فهل يصح أن نحتال على الدستور بتعديل السنة المالية ؟

ومع ذلك إذا قلتم حضراتكم إن هذا العذر نشأ في هذا العام بسبب تأخير التصديق على ميزانية العام الماضي ، فما معنى تعديل مبدأ السنة المالية في الأعوام المقبلة .

دولة الرئيس — لحضرتك — إذا رأيت فيما بعد ما يدعو إلى التعديل — أن تقدم مشروع قانون جديد .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — إنى أرى أن إعطاء الحكومة مهلة شهر أو شهرين لتقديم الميزانية إلى البرلمان ليس فيه مخالفة للدستور ما دام ذلك بموافقة البرلمان . على أنكم إذا قلتم إن الدستور لا يبيح هذا فلماذا يكون تعديل مبدأ السنة المالية مباحا ولماذا لا يكون التعديل قاصرا على هذا العام ؟

أما القول بأن مجلس النواب موافق على المشروع وعدل مبدأ السنة المالية بتأخيره شهراً واحداً وأنه لذلك يجب أن نوافق على هذا التعديل فذلك ما لا أوافق عليه لأن التعديل ممكن ومجلس النواب موجود . والذي أراه أن يكون قبول المشروع عن هذا العام فقط وأن نعطي للحكومة شهرين لتتمكن فيهما من تقديم الميزانية تفصيلاً .

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) — ليس الغرض من مشروع القانون المعروض على حضراتكم الاحتيال على الدستور كما يقول حضرة العضو المحترم الشيخ حسن عبد القادر ، وإنما قدّم مشروع هذا القانون احتراماً للدستور ومانعاً من كل تأويل في نصوصه . إن الحل الذى فكر فيه حضرته فكر فيه آخرون وتناقشت اللجنة فيه اليوم ولكنها وجدته مخالفاً للدستور الذى نريد أن نحترمه ، ولو أصدرنا فى سبيل احترامه عشرات القوانين .

يقول حضرة الشيخ حسن عبد القادر إنه فى امكاننا إقرار المشروع الأصلى وعدم موافقة مجلس النواب على تعديله ؛ ولكن فات حضرته أن هناك استحالة مادية لأن الوقت غير كاف لاجتماع المؤتمر واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك .

هذا من جهة ، ومن الجهة الأخرى فإن تأخير التصديق على المشروع يوقعنا فى خطأ دستورى هو عدم تقديم الميزانية قبل بدء السنة المالية بثلاثة أشهر . قلت إن المشروع لم يقصد به الاحتيال على الدستور ولا الخروج من الصعوبة التى نجمت عن تأخير التصديق على ميزانية سنة ١٩٢٦ . ولو أصرى حضرة الشيخ حسن عبد القادر إلى كلامى الذى قلته لتبين الاستحالة المادية الناشئة عن عدم وجود الوقت الكاف لدى وزارة المالية لبحث الميزانية ، ولرجح معى أن هذا الموقف كانت تفقه الحكومة سنة ١٩٢٥ لو استمر انعقاد البرلمان .

فالواقع أن هذا المشروع لم يعمل للتخلص من صعوبة وقتية وإنما وضع لتنظيم حالة لم تكن معهودة مطلقاً من قبل وقت أن جعل مبدأ السنة المالية أول أبريل من كل سنة ؛ وهذه الحالة الجديدة تستلزم تشريعاً جديداً . وأما ما قبلته اللجنة من أن الحكومة تقدم ميزانية هذا العام إجمالاً فلم يكن إلا للتوفيق بين رغبة وزارة المالية ورغبة اللجنة — على ألا يتكرر هذا فى الأعوام المقبلة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — إذا قرر مجلس الشيوخ الآن تعديل المشروع فما الذى يحصل ؟

دولة الرئيس — يعاد القانون إلى مجلس النواب .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — لا ضرر من ذلك ؛ ومجلس النواب منعقد الآن .

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) — إذا فرض أن مجلس النواب لم يوافق على التعديل الذى نراه فإن مشروع

القانون يسقط .



مادة ١٠٢ » ... .. «

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — هل معنى هذا أننا الآن أمام أمر واقع ؟  
سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) — إن الظروف التى أحاطت بتقديم مشروع القانون فى هذا الوقت الضيق هى التى أوجدتنا فى هذا الموقف .

حضرة محمد محمود خليل بك — الأمر الذى يجب أن نعترف به أن فى درس هذا المشروع بهذا الشكل مخالفة للأئمة الداخلية والنظم الدستورية .

دولة الرئيس — أين هذه المخالفة ؟

حضرة محمد محمود خليل بك — أرجو أن يتركنى دولة الرئيس أنكم . قلت إن المخالفة موجودة . توجد أمامنا مخالفة كبرى وهى مخالفة الدستور إذا لم تقدم الميزانية فى ميعادها القانونى وبما أنه متعذر على الحكومة القيام بتقديم الميزانية فى الميعاد الذى يحتمه الدستور فأرى أن يختار المجلس أخف الضررين ، وهو الموافقة على مشروع القانون كما أقره مجلس النواب ، على أن يقرر المجلس ألا يقبل فى المستقبل أية مباغنة أو بحث أى قانون قبل توزيعه ودرسه درساً كافياً بالطريقة التى نصت عليها اللائحة الداخلية .

دولة الرئيس — إنى ألاحظ أن رأى قد أخذ على القانون من حيث المبدأ . وقد وافقتم حضراتكم عليه ولكنكم أترتم بعد ذلك هذه المناقشة وأرى أن يتلى المشروع للمرة الثانية .

( فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦ ) .

عدم جواز نظر المجلس فى أى مشروع قانون قبل توزيعه على الأعضاء بالطريقة التى نصت عليها المادة ٧٤ من اللائحة الداخلية .

معالي محمد شفيق باشا — فى الجلسة الماضية تكلم كثيرون فى موضوع توزيع نصوص المشاريع وتقارير اللجان عنها على حضرات الأعضاء قبل عرضها على المجلس ؛ وكان آخر من تكلم حضرة محمد محمود خليل بك الذى طلب — كما هو ثابت بالصفحة ١٣ من المضبطة — أن « يقرر المجلس ألا يقبل فى المستقبل أية مباغنة أو بحث أى قانون قبل توزيعه ودرسه درساً كافياً بالطريقة التى نصت عليها اللائحة الداخلية » .

وقد قضت المادة ٧٤ من اللائحة الداخلية بأن « تطبع المشاريع والذكرات الإيضاحية الخاصة بها وتوزع على الأعضاء » .  
والذى أذكره أن حضرات الأعضاء وافقوا على ما طلبه حضرة محمد محمود خليل بك ولكنى لم أر بالمضبطة ما يثبت هذه الموافقة .

دولة الرئيس — هذا ما سيتبع فى المستقبل .

معالي محمد شفيق باشا — إن المضبطة خالية من إثبات الموافقة .

دولة الرئيس — الواقع أن المجلس لم يتخذ قراراً فى هذا الشأن ، وإن كانت موافقته مستفادة من سكوت حضرات الأعضاء . ومع ذلك فمن باب التأكيد أرى أن يؤخذ رأى على ذلك الآن ، فهل توافقون حضراتكم على ألا ينظر المجلس فى المستقبل أى مشروع قبل زيعه ودرسه درساً كافياً بالطريقة التى نصت عليها اللائحة الداخلية ؟

( موافقة عامة ) .

( فى ١٠ يناير سنة ١٩٢٧ ) .

(١) عدم موافقة المجلس على أن يكون المقرر مخالفاً لرأى اللجنة .

(٢) إقرار المجلس أن اختيار المقرر من حق اللجنة لا من حقه .

تلى من تقرير لجنة المواصلات ما يأتى :

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله

بتحسين حالة ميناء بور سعيد وإنشاء خط حديدى بين القنطرة والصالحية

قال سعادة مندوب الحكومة إن الشرط الثانى من هذا الاقتراح — وهو الخاص بإنشاء سكة حديدية بين القنطرة والصالحية — ينطبق عليه ما قاله بشأن الاقتراح السابق .

واللجنة قررت إحالة الاقتراح على وزارة المواصلات لدراسته .

أما عن الشرط الأول — وهو الخاص بتحسين ميناء بور سعيد — فقد قال حضرة مندوب الحكومة إن ميناء بور سعيد جزء من امتياز شركة قناة السويس ؛ وليس للحكومة عمل فيها سوى تحصيل عوائد القنارات . وإذا فرض وتدخلت الحكومة لدى الشركة لعمل الأرصفة المطلوبة فلا فائدة تعود على الأهالى منها ، بل المنتظر عكس ذلك ؛ لأن وجود الأرصفة يحرم الطائفة التى تشتغل فى النقل ما بين البر والمراكب وبالعكس من عملها . على أنه من المحقق أنه سيكون من وراء عمل هذه الأرصفة تقليل الحركة التجارية على ميناء الإسكندرية التى تتولى الحكومة فيها قبض رسوم الأرصفة ، بعكس الحال فى ميناء بور سعيد إذا بنيت الأرصفة المذكورة ، فإن الشركة التى تقيمها تستولى على عوائد الأرصفة . وقد قال حضرة الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله رداً على أقوال مندوب الوزارة إن هناك اتفاقاً بين الحكومة وشركة قناة السويس على إنشاء هذه الأرصفة إذا اتسعت الحركة التجارية بسبب تسهيل طرق المواصلات مع القطر . فإذا أنشأت الحكومة السكة الحديدية المقترحة بين القنطرة والصالحية فإن الشرط الخاص بالحكومة يتحقق وتصبح الشركة ملزمة حسب تعهداتها بإنشاء هذه الأرصفة . واللجنة ترى إحالة هذا الاقتراح على وزارة المواصلات للنظر فيه .

حضرة محمد علوى الجزار بك ( الرئيس بالنيابة ) — هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة فى الشرط الثانى من الاقتراح ؟ ( أصوات : موافقون ) .

حضرة الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله ( مقرر اللجنة ) — نظراً لأننى صاحب الاقتراح فأنا لى كلمة عما ذكر فى تقرير اللجنة عن الشق الأول من هذا الاقتراح .

معالي محمد شفيق باشا — وكيف تكون مقررراً للجنة ، أى ممثلاً لها أمام المجلس ، وفى الوقت نفسه تخالفها فى رأيها ؟ حضرة إبراهيم نور الدين بك — لا يخلو الحال من أمرين : إما أن يكون حضرة المقرر موافقاً على رأى اللجنة فلا يصح له اعتراض عليه ، وإما أن يكون مخالفاً لرأيها فلا يجوز أن يكون مقررراً لها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — وهل يصح أن مقرر اللجنة لا يوافق على رأيها ؟

حضرة الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله ( مقرر اللجنة ) — أنا لا أوافق على البيان الذى ذكره مندوب الحكومة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — هل توافق على رأى اللجنة أو تخالفها ؟

حضرة الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله ( مقرر اللجنة ) — أنا مخالف لرأى اللجنة .

معالي محمد شفيق باشا — أذكر أن حضرة مندوب الحكومة حين حضر فى اللجنة قرر شيئاً لم يرض حضرة زميلنا الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله ؛ ومع هذا فاللجنة قررت إحالة الاقتراح إلى وزارة المواصلات للنظر فيه ، فما الذى يطلبه حضرته من اللجنة أكثر من ذلك ؟

حضرة محمد علوى الجزار بك ( الرئيس بالنيابة ) — حضرة المقرر له رأى مخالف لرأى اللجنة ؛ فيجوز لمعاليك أن تحمل محله إذا وافقت اللجنة — وأعضاؤها موجودون الآن بالجلسة .

حضرة الشيخ محمد عن العرب بك — ومن يدري إذا كانت أغلبية اللجنة موجودة الآن بالجلسة أم لا ؟



مادة ١٠٢ « ... .. »

حضرة إبراهيم نور الدين بك — المسألة الآن أمام المجلس ؛ وهو الذى يؤخذ رأيه فيها لا اللجنة .  
سعادة محمد صفوت باشا — إنى أستصوب تأجيل الشق الأول من الاقتراح حتى تعين اللجنة مقررآ آخر غير حضرة الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله .

حضرة محمود أبو النصر بك — إذا كان للجنة حق تعيين للقرّر فالمجلس الحق فى تعيينه من باب أولى .  
حضرة محمد علوى الجزار بك ( الرئيس بالنيابة ) — تعيين المقرر من حق اللجنة .  
حضرة محمود أبو النصر بك — المجلس هو صاحب الحق الأول .  
١ حضرة محمد علوى الجزار بك ( الرئيس بالنيابة ) — هل توافقون حضراتكم على إعادة الشطر الأول من اقتراح حضرة الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله إلى اللجنة لتعين مقررآ لها عنه ؟  
( أصوات : موافقون ) .

حضرة محمد علوى الجزار بك ( الرئيس بالنيابة ) — المجلس يقرر إعادة الشطر الأول من الاقتراح إلى لجنة المواصلات لتعين مقررآ لها عنه .

( فى ١١ يناير سنة ١٩٢٧ ) .

تنحى المقرر عن تقديم التقرير للمجلس لأنه من أقلية اللجنة لا من أكثريتها .

تلى كتاب لجنة الطعون المرفوع به تقريرها عن الطعن المقدم ضد فضيلة الشيخ على سليمان ، وهذا نصه :  
حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بأن أرفع لدولتكم مع هذا التقرير الذى وضعته لجنة الطعون عن الطعن الخاص بفضيلة الشيخ على سليمان عضو مجلس الشيوخ لعرضه على هيئة المجلس .

وبما أن حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا تنحى عن انتدابه السابق مقررآ للجنة أمام المجلس فى هذا الطعن فقد انتدبت حضرة صاحب العزة الشيخ محمد غنى العرب بك مقررآ لها فيه أمامه .

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم احترامى ؟

القاهرة فى ٢١ فبراير سنة ١٩٢٧  
رئيس اللجنة  
يوسف وهبه

سعادة محمود شكرى باشا — أريد أن أذكر أنى تنحيت عن أن أكون مقررآ للجنة فى هذا الموضوع لأنى كنت فى جانب الأقلية فلا يصح أن أكون مقررآ أمام المجلس .  
( فى ٢ مارس سنة ١٩٢٧ ) .

ضرورة إحالة الاقتراح إلى لجنة المالية إذا كان تنفيذه يستدعى فتح اعتماد من خزانة الدولة ولو لم يكن مشروع قانون .

اقتراح حضرة محمد زكى عبد الرازق بك يجعل مصلحة الصحة وزارة قائمة بذاتها — تقرير لجنة الصحة —  
إحالة إلى لجنة المالية لتنظره وقت نظر الميزانية

... ..  
... ..  
... ..  
... ..



حضرة محمود أبو النصر بك — إننى لا أتكلم عن هذا الاقتراح إلا من حيث الشكل ، لأننى فى موضوعه أخالف اللجنة كل المخالفة فيما ذهبت إليه . أرى أنه كان يجب أن يمر هذا الاقتراح بلجنة المالية ، فإن أقل ما يقتضيه قبوله هو فتح اعتماد من خزانة الدولة بمبلغ وافر . فتحويل مصلحة الصحة إلى وزارة يقتضى من النفقات ما يتناسب مع أبهة الوزارة ، ومع ما تستلزمه من الموظفين والعمال والخدم ، وهذا لا يقل عن عشرين ألف جنيه إن لم يزد على ذلك .

لهذا أرى — قبل الدخول فى موضوع الاقتراح ، وقبل أن أبين لحضراتكم أنه لا محل لقبوله مطلقاً لا من الوجهة العملية ولا من الوجهة الاقتصادية — أرى قبل هذا كله وجوب إحالته إلى لجنة المالية ، لأنه لكي يكون لرأينا فى هذا الاقتراح أساس يرتكز عليه يجب أن نعرف أولاً هل هناك ما يكفى من الأموال لتنفيذه أو أنه ليس هناك من المال ما يمكن معه تحقيقه ؟ هذه هى ملاحظتى الأولى ، وأرجو أن تبدوا رأيكم فيها سيما وأن المادة ٦٤ من اللائحة الداخلية نصت على أنه إذا وافقت اللجنة على مشروع قانون ، وكان يحتاج فى تنفيذه إلى اعتمادات مالية ، أحالته إلى لجنة المالية لإبداء رأيها بشأن ذلك .

نعم إن نص هذه المادة ينصب على كل مشروع قانون ولكن العمل جرى على التسوية بين مشروعات القوانين وبين الاقتراحات التى ترى إلى أغراض لا تتحقق إلا بالمال ، لأن المال هو قوام كل مشروع — ولذلك أصر على ملاحظتى .

حضرة الدكتور محمد هاشم افندى ( مقرر اللجنة ) — يقول حضرة الزميل أبو النصر بك إنه لا يرى تحويل مصلحة الصحة إلى وزارة الآن لما يقتضيه ذلك من المال ، مع أن كل ما يلزم لهذا التحويل موجود فى الحقيقة . فهناك وكيل للمصلحة ومفتشون وأطباء وعمال ومستشفيات ، ولا يبقى هناك حاجة بعد ذلك إلا لوزير يدير الحركة ويسير الشؤون . وإذن فلا معنى لتأخير تنفيذ هذا الاقتراح لأن الأمر لا يحتاج إلا إلى تعيين وزير وربط مرتب له .

معالي محمد شفيق باشا — ذهب حضرة المقرر إلى أن كل ما يلزم اعتماداً من المال لتحويل مصلحة الصحة إلى وزارة لا يتجاوز مرتب الوزير ؛ ولكن الواقع أن الوزير لا بد له من سكرتير عام وسكرتير خاص ومكتب فى وحجاب ؛ وكل هؤلاء يجب أن تربط لهم مرتبات أيضاً ؛ والمادة ٦٤ من اللائحة صريحة فى أن كل مشروع قانون يحتاج فى تنفيذه إلى اعتمادات مالية تجب إحالته إلى لجنة المالية . فاحتراماً للبدء الذى توخته هذه المادة كان يجب قبل كل شيء إحالة التقرير الحالى إلى هذه اللجنة . وأظن أنه لا ضرر من ذلك . والآن أريد أن أعلم من حضرة المقرر ، من الذى كان يمثل مصلحة الصحة أمام اللجنة ؟

حضرة الدكتور محمد هاشم افندى ( مقرر اللجنة ) — كان يمثلها حضرة الدكتور عبد الحليم محفوظ بك .

معالي محمد شفيق باشا — لقد سمعتم حضراتكم أن الذى يمثل مصلحة الصحة أمام اللجنة فى هذا الشأن الخطير لم يكن غير أحد أطبائها مع أنه كان يجب أن يكون دولة وزير الداخلية هو الذى يمثل المصلحة أمامها ، لأن المسألة لا يصح أن يكتب فيها برأى طبيب هو مهما كان من أمره موظف صغير ، ولأن تحويل مصلحة الصحة إلى وزارة أمر يتعلق بالسياسة العامة للدولة ؛ وهذه لا يلم بها الإمام الكافى غير رئيس الحكومة — لذلك أرى إعادة التقرير إلى لجنة الصحة لتستطلع رأى دولة وزير الداخلية باعتباره الرئيس المباشر لمصلحة الصحة ، حتى إذا كونت اللجنة رأيها يحال تقريرها بعد ذلك على لجنة المالية .

حضرة محمد علوى الجزار بك ( الرئيس بالنيابة ) — إذن معاليك متفق فى رأى مع حضرة أبو النصر بك .

معالي محمد شفيق باشا — إننى أرى أن تقرير لجنة الصحة غير صالح للإحالة على لجنة المالية الآن ، لأن حضرة المندوب الذى حضر أمام اللجنة موظف صغير لا يحسن الوقوف عند رأيه فى مثل هذه المسألة الهامة .

حضرة محمد علوى الجزار بك ( الرئيس بالنيابة ) — كان هذا المندوب يمثل وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية .

معالي محمد شفيق باشا — لهذه المسألة أهميتها ؛ ويجب أن يسمع فيها رأى رئيس الحكومة .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — ليسمع لى حضرة الرئيس أن أقول كلمة عن شكل الاقتراح لكي يفصل المجلس فى قبوله أو عدم قبوله قبل أن نتكلم فى الموضوع .

حضرة محمد علوى الجزار بك ( الرئيس بالنيابة ) — ليست الكلمة الآن لحضرتكم .



سعادة محمد صدق باشا — يريد حضرته أن يتكلم في شكل الاقتراح .

(أصوات : موافقون) .

حضره الشيخ محمد عز العرب بك — من البديهي أنه لا يمكن تحويل مصلحة الصحة إلى وزارة إلباقانون . وقد نصت المادة ٧٦ من اللائحة الداخلية على أن « كل اقتراح بمشروع قانون لأحد الأعضاء يجب أن يكون موقفاً عليه منه ، ومصوغاً في مواد ، ومرفقاً به مذكرة إيضاحية إلح » . فهذه الرغبة التي تضمنها الاقتراح كان يجب أن تقدم بمشروع قانون موقع عليه من مقدمه ، ومرفق به مذكرة إيضاحية . وحيث إنه لم يحصل هذا فيكون من الواجب رفض الاقتراح شكلاً . هذا ما أطرحه على المجلس وأطلب منه إبداء الرأي فيه .

سعادة محمد صفوت باشا — أرى فيما يتعلق بمسألة الشكل أنه كان واجباً على المجلس أن يبحثها قبل أن يحيل الاقتراح إلى لجنة الصحة إن لم يبحثها قبل إحالته إلى لجنة الاقتراحات . أما بعد إحالة الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات ، وبعد أن رأت تلك اللجنة أن هذا الاقتراح مقبول وصح نظره أمام المجلس ، وبعد أن أقر المجلس تلك اللجنة على رأيها وأحال الاقتراح على لجنة الصحة ، فأظن أن القول الآن بأنه غير مقبول شكلاً قول متأخر ولا يصح الأخذ به ، وذلك قياساً على ما يحصل أمام المحاكم وغيرها ، فإن المسائل المتعلقة بالإجراءات يجب الفصل فيها قبل نظر الموضوع ، فإن لم يحصل هذا وبحث في الموضوع فعلاً كان هذا بمثابة قبول للشكل ولو جاء مخالفاً للإجراءات القانونية . ولهذا أرى أن لا محل للأخذ بهذه الملاحظة بعد أن قرر المجلس ما قرره بشأن هذا الاقتراح .

هذا كلامي عن مسألة الشكل . وأما عن الموضوع فقد فاتنا أن موضوع هذا الاقتراح قد عرض على مجلس النواب وصرح أمامه حضره صاحب الدولة رئيس الحكومة بأن الحكومة رأت تحويل مصلحة الصحة إلى وزارة ، وأنه طلب من زميله معالي وزير المالية أن يدرج في ميزانية العام المقبل مرتب وزير للصحة . حصل هذا في مجلس النواب من بضعة أسابيع ، ولذلك أرى أن بحث مجلس الشيوخ الآن في هذا الموضوع سابق لأوانه ، إذ أن محل النظر فيه هو وقت بحث الميزانية المدرج فيها اعتماد لمرتب وزير للصحة . فلهذا ، ولما أبداه زميلي معالي محمد شفيق باشا وحضره محمود أبو النصر بك من وجوب أخذ رأي لجنة المالية في هذا الاقتراح أرى أن يحال إلى تلك اللجنة لنظره في الوقت الذي تنظر فيه الميزانية ليمكن المجلس من الفصل فيه بعد الاطلاع على رأي اللجنة ومعرفة ما يحتاجه من النفقات .

حضره محمد علوي الجزار بك ( الرئيس بالنيابة ) — إذا كان هذا الموضوع لا يزال مطروحاً أمام مجلس النواب فلا يصح لنا أن ننظره الآن .

سعادة محمد صفوت باشا — لم أقل إن هذا الموضوع مطروح الآن أمام مجلس النواب بل قلت إنه عرض عليه وأبدى دولة رئيس الحكومة التصريح الذي أشرت إليه وسيعرض علينا الأمر عند نظر ميزانية السنة المقبلة ، ولهذا أرى إحالة الاقتراح إلى لجنة المالية .

حضره الشيخ حسن عبد القادر — إني أوافق سعادة محمد صفوت باشا على ما أبداه بشأن مسألة الشكل بعد أن قرر المجلس قبول الاقتراح وأحاله إلى لجنة الصحة التي بحثت موضوعه وعرضت رأيها فيه على حضراتكم . وفوق هذا فإن هذه المسألة وهي وضع كل اقتراح بمشروع قانون مصوغاً في مواد ومرفقاً بمذكرة إيضاحية قد أثبتت كثيراً واثبتنا فيها إلى أن لكل عضو أن يقترح سن قوانين خاصة دون أن يصوغها في مواد وفي هذه الحالة تقوم الحكومة بوضع تلك القوانين ، فإذا ما اقترح الآن إنشاء وزارة فعني هذا الاقتراح أن تسن الحكومة القوانين اللازمة لتنفيذه بعد أن يوافق المجلس عليه . أما القول بعدم قبول مثل هذا الاقتراح إلا إذا صيغ في قالب خاص فهذا ما لا أوافق عليه ، فإن لكل عضو أن يطلب سن ما يراه لازماً من القوانين سواء أكانت متعلقة بالمعاهد أو بالمهاجرة أو بغير ذلك دون أن يحتاج إلى وضع مثل هذه الاقتراحات في صيغة قوانين . ولهذا فلا محل للقول بأن الاقتراح غير مقبول شكلاً . وإني أوافق حضره محمود أبو النصر بك على وجوب إحالة الاقتراح إلى لجنة المالية لأن تنفيذه يحتاج إلى المال .

حضره محمود أبو النصر بك — ليست المسألة قاصرة على مرتب وزير كما قال حضره المقرر ...

حضره الشيخ حسن عبد القادر — إن حضره الزميل محمود أبو النصر بك يتكلم الآن في موضوع الاقتراح .

حضره محمود أبو النصر بك — من الضروري إحالة الاقتراح إلى لجنة المالية لبحثه الآن . أما أن يترك النظر فيه حتى ينظر مع مشروع الميزانية فهذا ما لا أوافق عليه .

معالي محمد شفيق باشا — حتى ولو كانت الحكومة أدرجت في مشروع ميزانيتها مرتباً لوزير الصحة ؟

مادة ١٠٢ ... ..

حضرة محمود أبو النصر بك — إن الوقت الذي ينظر المجلس فيه مشروع الميزانية ليس في الحقيقة وقت تشريع بل هو على العكس من ذلك وقت بحث في أرقام ومبالغ . فإذا أردنا أن نتبين وجه المصلحة في وقت متسع للبحث والجدل فأولى بنا أن نتظره قبل بحث مشروع الميزانية . أما إذا انتظرنا عرض مشروع الميزانية فالوقت لا يتسع للبحث والمناقشة في مثل هذا الموضوع .

سعادة محمد صفوت باشا — يشمل مشروع الميزانية مرتب وزير للصحة .

حضرة محمود أبو النصر بك — نحن على كل حال متفقون على إحالة الاقتراح إلى لجنة المالية وعلى أن تتناقش فيه بعد بحثها إياه .  
معالي محمد شفيق باشا — لي ملاحظة صغيرة وهي أن سعادة محمد صفوت باشا قال إن دولة رئيس الحكومة وعد بإدراج ما يلزم من المال لتحويل مصلحة الصحة إلى وزارة ، فنحن الآن أمام أمرين : إما أن تكون الحكومة أدرجت المال فعلا في مشروع الميزانية أو لم تدرجه ... ..

سعادة محمد صفوت باشا — لقد أدرج فعلا .

معالي محمد شفيق باشا — إذا كان الأمر كذلك فكل ما حصل وحصل من المناقشات الآن سابق لأوانه ؛ ولذا فإني أطلب إحالة الاقتراح إلى لجنة المالية لتتظره وقت نظر مشروع الميزانية .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — بمناسبة ما أفضى به حضرة محمود أبو النصر بك من أن الأولى بنا أن ننظر الآن في الاقتراح ... ..

حضرة محمود أبو النصر بك — لقد وافقت على إحالة الاقتراح إلى لجنة المالية .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — إذن اتفقنا .

حضرة محمد علوي الجزار بك ( الرئيس بالنيابة ) — هل توافقون حضراتكم على إحالة الاقتراح إلى لجنة المالية لتتظره وقت نظر مشروع الميزانية ؟

( أصوات : موافقون ) .

حضرة محمد علوي الجزار بك ( الرئيس بالنيابة ) — المجلس يقرر إحالة الاقتراح إلى لجنة المالية لتتظر فيه وقت نظر الميزانية .

( في ٢٨ مارس سنة ١٩٢٧ ) .

إذا عرض على اللجنة مرسوم بقانون ، فعداته بمشروع قانون ، فلا يعتبر ذلك اقتراحاً جديداً بمشروع قانون مقدماً من

أكثر من عشرة أعضاء ليس لهم الحق في التقدم به للمجلس بعدددهم ، بل يعتبر تعديلاً للمرسوم من حق اللجنة أن تتقدم به .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس النواب

مجلس النواب

أشرف بأن أرفع لدولتكم تقرير لجنة المعارف عن مشروع قانون بتعديل نظام مدرسة القضاء الشرعي ، راجياً عرضه على هيئة المجلس .

وقد اختارت اللجنة حضرة الأستاذ محمود فهمي النقراشي مقررآ لها .

ومرافق لهذا مذكرة إيضاحية لمشروع القانون .

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم احترامي وإجلالي ؟

رئيس لجنة المعارف

ويضا واصف

حسن صبري بك — لدى دفع خاص بعدم جواز نظر هذا المشروع بالحالة التي هو عليها .

إن المشروع الذي تعرضه لجنة المعارف الليلة لم يقدم من الحكومة ، ولم يكن المجلس قد أحاله على لجنة المعارف لبحثه ؛ فهو اقتراح بمشروع قانون مقدم من لجنة المعارف ؛ ويجب قبل البت فيما إذا كانت تصح مناقشة المجلس فيه أو لا تصح الرجوع إلى الأحكام والإجراءات التي نص عليها الدستور وقضت بها لائحة المجلس الداخلية . إن الدستور — فيما يختص باقتراحات القوانين — قد فرق بين حالتين حالة ما إذا



كان المشروع مقدماً من الحكومة ، وحالة ما إذا كان مقدماً من أحد أو بعض حضرات أعضاء المجلس . فآكتفى الدستور في الحالة الأولى بأن يحال مشروع القانون الذي تعرضه الحكومة على إحدى لجان المجلس أو على لجنة تشكل خصيصاً لبحثه . وقضى الدستور في الحالة الثانية التي يكون فيها المشروع مقدماً من أحد أو بعض حضرات أعضاء المجلس أن يمر بدورين : ( أولاً ) أن يمر بلجنة خاصة لبحث المشروع في مجموعه ولتقرير جواز نظر المجلس فيه من عدمه ، ( ثانياً ) إذا رأى المجلس جواز نظر المشروع يقرر إحالته على اللجنة المختصة لنظره .

والفكرة في هذه التفرقة ظاهرة ، لأن الحكومة في البلدان الدستورية تؤدي مهمة اللجنة الأولى وتقوم مقام المجلس في اعتبار المشروع جديراً بالنظر ، هذا هو ما نص عليه الدستور .

أما اللائحة الداخلية فقد بينت الإجراءات التي تتبع في الاقتراحات المقدمة من أعضاء المجلس بمشروعات قوانين ، ونصت على أنه لا يجوز أن يوقع عليها أكثر من عشرة نواب . والحكمة في ذلك ظاهرة ، وهي أن القوانين — لما لها من الأهمية الخاصة ولما ينتج عنها من الأثر في حد الحرية الشخصية أو في وضع نظام غير مألوف — يجب أن يبحثها المجلس . وهو في الواقع غير مقيد برأى سابق فيها ، ولذلك جاء في بعض لوائح المجالس النيابية أن العدد الذي يوقع على مشروعات القوانين المقدمة من أعضاء المجالس يتراوح بين ثلاثة أو خمسة من الأعضاء ، وقد رأى الشارع المصري أن يجعل هذا العدد عشرة أعضاء على الأكثر ، فإذا رجعنا إلى نصوص المادتين ١٠٢ و ١٠٣ من الدستور ، والمادة ٧٤ من اللائحة الداخلية ، وأردنا أن تبين ما اتبع في هذا المشروع الطروح علينا . لوجدنا أنه لا يمكننا بحال من الأحوال أن نبخه لأنه لم يستوف الشروط التي قضى بها الدستور والإجراءات التي استلزمها اللائحة الداخلية . وهذا ظاهر من أنه قد عرض على لجنة المعارف مراسيم بقوانين فرأت إلغائها وبذلك انتهت مهمتها . ولكنها في موضوعنا هذا رأت أن لها — باعتبارها مكونة من بعض أعضاء المجلس — حق اقتراح مشروعات القوانين ، واقترحت مشروع القانون المعروض الآن وقدمته للمجلس وأرقت به مذكرة إيضاحية كما تقتضيه اللائحة الداخلية . وقد أمضى هذا المشروع حضرة رئيس اللجنة بصفته رئيساً . فإذا افترضنا أن رئيس اللجنة يمثلها بأجمعها ؛ فمعنى هذا أن هذا المشروع موقع عليه من خمسة عشر عضواً .

أما إذا اعتبرنا أن هذا المشروع قد أمضاه مقترحه بصفته الشخصية فتكون أمام اقتراح مشروع قانون مقدم من أحد الأعضاء ؛ ويجب أن تتبع بشأنه الإجراءات التي تقرها اللائحة الداخلية ، وهي أن يحال المشروع على لجنة الاقتراحات أولاً . وبعد أن تبخه وتقدم تقريرها عنه للمجلس يجب لصحة العمل وضبطه أن يحال هذا المشروع عند قبوله على لجنة تشكل خصيصاً لذلك ، أو على إحدى لجان المجلس — وبذلك نكون قد وفقنا بين ما قضى به الدستور وما نصت عليه اللائحة الداخلية . ولهذا أرى أن هذا المشروع غير قابل لمناقشة المجلس فيه بالحالة التي هو عليها الآن .

محمود فهمي النقراشي افندي ( المقرر ) — إني أشرح لحضراتكم تاريخ مسألة القضاء الشرعي ؛ ومنه يتبين أن حضرة العضو المحترم غير محق في اعتراضه الخاص بعدم جواز نظر هذا المشروع .

لما عرض على لجنة المعارف — بناء على قرار المجلس — الرسوم بقانون الصادر في ١١ مارس سنة ١٩٢٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بوضع نظام جديد لمدرسة القضاء الشرعي رأت اللجنة أن تبحث موضوع نظام تلك المدرسة بمجملته ووجدت أن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ قضى على الغرض الأصلي من إنشائها ، واشترط ألا يدخلها إلا من حصل على شهادة العالمية في الأزهر ، وأن نظام التخصص الذي أنشئ بمقتضى هذا القانون لا محل له ، وأنه يجب الرجوع إلى القانون الصادر في سنة ١٩٠٧ أو ما يشابهه ، وبناء عليه قدمت اللجنة مشروع قانون يتضمن مبدأ إلغاء نظام التخصص والرجوع بالمدرسة إلى النظام القديم أو ما يشابهه عرض على المجلس في جلسة سابقة فأبدى معالي وزير المعارف العمومية أنه — مع موافقته على المبادئ التي تضمنها هذا المشروع ، وهي إلغاء نظام التخصص والرجوع بالمدرسة إلى نظام يشابه النظام الذي أنشئت عليه ، وجعل شرط الدخول بهذه المدرسة الحصول على شهادة الدراسة الثانوية لمدرسة دار العلوم التجهيزية — يرغب في تأجيل النظر فيه لأن لديه بعض الملاحظات عليه . ولذا رأى المجلس وقتئذ أن يعيد مشروع القانون للجنة للاتصال بمعالي وزير المعارف العمومية ومعرفة ملاحظاته عليه . ثم جرت مداوالات بشأنه بين لجنة المعارف الفرعية والوزارة التي وافقت على مشروع القانون ، وعرض الأمر على اللجنة العامة التي قررت رفعه لهيئة المجلس الموقر .

مادة ١٠٢ » ... .. »

فيكون المشروع المذكور قد وضع بمعرفة اللجنة بالاشتراك مع وزارة المعارف العمومية . وبذلك تكون الضمانات التي يتطلبها القانون قد تحققت .

الرئيس — يقول حضرة حسن صبرى بك إن هذا المشروع إنما هو اقتراح برلمانى يجب أن يتوافر فيه أمران :  
أولهما أن يمر بمرحلتين — الأولى لجنة الاقتراحات ، والثانية اللجنة المختصة .  
وثانيهما ألا يكون موقفاً عليه من أكثر من عشرة أعضاء .

فإذا اعتبرنا أن رئيس اللجنة الذى أمضى هذا الاقتراح يمثل لها فيكون ذلك مخالفاً للقانون ، لأن اللجنة مؤلفة من خمسة عشر عضواً والاقتراح لا يجوز تقديمه إلا من عشرة أعضاء فأقل . أما إذا اعتبرنا أن رئيس اللجنة قد أمضى هذا الاقتراح بصفته الشخصية فيعتبر اقتراحاً برلمانياً ويجب أن يستوفى هذين الأمرين . هذا ما يعترض به حضرة حسن صبرى بك ، فما رأى فى ذلك ؟

المقرر — إذا اعتبرنا مشروع القانون اقتراحاً فإن هذا الاقتراح عرض على المجلس من مدة مديدة ورأى المجلس أن يعيده للجنة المعارف ثانية . وقد يحصل فى بعض الاقتراحات أن تحال على اللجنة المختصة مباشرة ولكنتنا لسنا بصدد اقتراح بل بصدد مرسوم بقانون أحاله المجلس على اللجنة لتتظر فيه فرأت تعديله وعدلته فعلا بمشروع القانون للعروض على حضراتكم .

الرئيس — كأنك تقول إن اللجنة لما أحيل عليها الرسوم بقانون للعدل لقانون سنة ١٩٢٣ وهو من القوانين التي قضت المادة ١٦٩ من الدستور بعرضه على البرلمان ، رأت اللجنة أن تستبدل بهما مشروع القانون للعروض الآن بعد أن أشركت الحكومة فى وضعه ، وبهذا لا يكون اقتراحاً برلمانياً بل هو مشروع معدل لقانون سابق ، وبذلك يكون قد استوفى الإجراءات الدستورية .  
المقرر — هذا هو ما أقصده تماماً .

عبد السلام فهمى جمعه بك — إن النتيجة التي كنت أريد الوصول إليها قد وصل إليها المجلس الآن ، وهي أن الأمر ليس خاصاً باقتراح جديد بل يتعلق بمرسوم صادر فى سنة ١٩٢٥ ، أى فى غيبة البرلمان ومعدل لقانون صادر فى سنة ١٩٢٣ .  
هذا للرسوم قد أحاله المجلس على اللجنة ، فهل يحرم عليها أن تعدل فيه ؟ إن اللجان كلها تعرض عليها القوانين وتعديلها .  
فهذا المرسوم الذى صدر فى غيبة البرلمان ... ..

( أصوات : المسألة واضحة ) .

الرئيس — يرى حضرة الأستاذ حسن صبرى بك أن هذا المشروع غير قابل لمناقشة المجلس فيه بالحالة التي هو عليها ، فمن يوافق على ذلك يقف .

( وقف سبعة أعضاء ) .

( فى ٢٨ مارس سنة ١٩٢٧ ) .

موافقة المجلس على ترشيح الرئيس أحد أعضاء اللجنة ليكون مقرراً لها بدلاً من مقررها النائب .

العريضة رقم ٧٤ المقدمة من إسكندر داود افندى المحامى بطلب إنشاء محاكم كلية ومحاكم جنائيات  
فى كل مديرية وإلغاء نظام قاضى الإحالة ويجعل محاكم الجنائيات من درجتين — تقرير لجنة الحقاينة — تأجيله

مجلس الشيوخ

تلى كتاب اللجنة وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرفع لدولتكم مع هذا تقرير لجنة الحقاينة عن العريضة رقم ٧٤ المقدمة من إسكندر داود افندى المحامى راجع  
رفعه للمجلس .

وقد انتخبت اللجنة حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك ليكون مقرراً لها فى ذلك أمام المجلس .

رئيس لجنة الحقاينة بالنيابة

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام

أحمد على



مادة ١٠٢ « ... .. »

حضرة صاحب العزة وكيل المجلس — هل ترون حضراتكم أن ينوب حضرة الشيخ محمد عز العرب بك باعتباره عضواً في اللجنة عن حضرة محمد محمود خليل بك للقرر لعدم وجوده الآن بالجلسة ؟  
( موافقة ) .

( في ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٧ ) .

نظر المجلس مباشرة في مشروع قانون وارد من مجلس النواب دون إحالته إلى اللجنة المختصة التي قدمت تقريرها عن مشروع آخر مماثل له .

مشروع قانون بتعديل المادة الأولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٤  
الحاص بالمكافأة البرلمانية — التصديق على مشروع القانون المذكور

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) — اجتمعت اللجنة المالية ونظرت في المشروع الذى قدّم من بعض حضرات الأعضاء خاصاً بإنقاص المكافأة البرلمانية . وقد وافقت عليه اللجنة للأسباب الموضحة بالاقترح ، وهى حالة عجز الميزانية في هذا العام وما عليه حالة البلاد الاقتصادية من الضائقة المالية . وهذا يتفق مع ما رأته لجنة المالية في سنة ١٩٢٤ حين قدمت تقريرها عن المكافأة البرلمانية حيث رأت وتشد أن تكون هذه المكافأة ٥٠٠ جنيه .

حضرة صاحب العزة وكيل المجلس — ورد إلينا الآن مشروع قانون بهذا المعنى من مجلس النواب ؛ وهو متفق في مبدئه مع المشروع الذى أحيل إلى اللجنة لنظره بصفة مستعجلة ؛ وستلى عليكم المشروعات .

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) — سأتلو على حضراتكم نص للمشروع المرافق للاقتراح المقدم من حضرات الأعضاء ، والذي وافقت عليه لجنة المالية ، وهذا نصه :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ؛ وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى — تعدل المادة الأولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٤ الحاص بالمكافأة البرلمانية بحيث يكون نصها ما يأتى :

« يتناول كل عضو من أعضاء البرلمان مكافأة سنوية قدرها أربعمائة وثمانون جنيهاً مصرياً ؛ ويستثنى من ذلك الوزراء » .

المادة الثانية — على وزير مالية حكومتنا تنفيذ هذا القانون اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٢٧ .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر ... ..

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — لماذا نص على ابتداء سريان هذا المشروع بقانون من أول مايو سنة ١٩٢٧ ؟

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) — ترى اللجنة أن تحديد أول مايو لتنفيذ هذا المشروع بقانون في محله ، ويتفق مع أصول الميزانية ، حيث إن هذا الشهر هو مبدأ السنة المالية .

حضرة عبد العزيز رضوان بك — ما معنى استثناء الوزراء ؟

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) — ذلك لأن الوزراء لا تصرف لهم المكافأة ماداموا في الوظيفة ، فلا يجمعون بين المكافأة والمرتب .

حضرة صاحب العزة وكيل المجلس — هل توافقون حضراتكم على هذا المشروع بقانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة عامة ) .



مادة ١٠٢ « ... .. »

حضرة صاحب العزة وكيل المجلس — المجلس يوافق بالإجماع على هذا المشروع بقانون من حيث المبدأ .  
سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) — سأتلو على حضراتكم مشروع القانون الذى أقره مجلس النواب لأن فيه اختلافاً بسيطاً فى المادة الأخيرة عن نظيرتها فى مشروعنا ، وهذا نصه :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ؛ وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

#### للمادة الأولى

تعديل المادة الأولى من القانون نمرة ١ لسنة ١٩٢٤ بالكيفية الآتية :  
« يتناول كل عضو من أعضاء البرلمان مكافأة سنوية قدرها ٤٨٠ جنيهاً مصرياً ؛ ويستثنى من ذلك الوزراء » .

#### المادة الثانية

على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .  
نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية ، ويتفد كقانون من قوانين الدولة .  
صدر فى ... ..

فالخلاف بيننا وبين مجلس النواب هو فى ابتداء سريان هذا المشروع بقانون ، إذ أن ابتداء العمل به فى مشروع مجلسنا أول مايو وفى مشروع مجلس النواب تاريخ النشر فى الجريدة الرسمية . وقد ذكرت لحضراتكم أن هذا المشروع بقانون يتعلق بالميزانية التى يسرى مفعولها ابتداء من أول مايو ، فيحسن أن يكون سريانه من أول السنة المالية ، خصوصاً وأن الباعث على وضع المشروع هو الرغبة فى تخفيض العبء عن الميزانية .

حضرة محمد محمود خليل بك — لى اعتراض ، ذلك بأن مراقبة مجلس الشيوخ قد أذنت بصرف المكافأة البرلمانية عن شهر مايو باعتبار القانون السابق ؛ فإذا خالفنا النص الوارد فى مشروع مجلس النواب اضطررنا لحصم الفرق من مكافأة الشهر الآتى . فالأصوب الموافقة على مشروع القانون كما ورد من مجلس النواب .

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) — إذا صدق المجلس اليوم على التعديل الذى نرى إدخاله على مشروع مجلس النواب فيمكن خصم قيمة الفرق عن شهر مايو بدون عائق . وتذكرون حضراتكم أن المكافأة سبق أن خفضت وخصم الفرق ولم يحصل بسبب ذلك أى ارتباك .

أما ما يقوله حضرة محمد محمود خليل بك من حصول كتابة الاستمارات بواسطة المراقبة فإنه لا يمنع من المحاسبة عن الفرق ولا يخرج عن كونه عملاً إدارياً لا دخل له فى الأمر .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — التعديل فى المشروع الذى أقره مجلس النواب يقتضى رده إليه ثانياً .

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) — نعم ، سيكون ذلك .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — إذن لا مانع من التعديل فى المشروع الوارد من مجلس النواب .

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) — لا فرق بين مشروع اللجنة ومشروع مجلس النواب إلا فى المادة الثانية منه لاختلاف فى مبدأ سريان القانون . وما ذهبت إليه اللجنة هو فى الواقع تعديل لمشروع القانون الوارد من مجلس النواب . وقد وافقتم حضراتكم على المشروع من جهة المبدأ . فسيتلى عليكم هذا المشروع معدلاً لأخذ رأى عليه مادة مادة .

تليت للمادة الأولى ، وهذا نصها :

#### المادة الأولى

تعديل المادة الأولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٤ الخاص بالمكافأة البرلمانية بحيث يكون نصها ما يأتى :  
« يتناول كل عضو من أعضاء البرلمان مكافأة سنوية قدرها أربعمائة وثمانون جنيهاً مصرياً ؛ ويستثنى من ذلك الوزراء » .

حضرة صاحب العزة وكيل المجلس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( أصوات : موافقون ) .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

#### المادة الثانية

على وزير مالية حكومتنا تنفيذ هذا القانون اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٢٧ .  
نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .  
حضرة الشيخ حسن عبد القادر — إذن سيكون سريان القانون من أول مايو .  
سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) — قلنا إن هذا المشروع متعلق بالميزانية التي تنفذ من أول مايو ، فيجدر أن يكون الإلتصاف من أول مايو ؛ وذلك متفق مع أصول الميزانية .

حضرة حافظ عابدين بك — ماذا يعنى سعادة المقرر بعبارة « أصول الميزانية » ؟  
سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) — إن تحديد أول مايو لتنفيذ المشروع يتفق مع أصول الميزانية التي تنفذ من أول مايو .  
حضرة حافظ عابدين بك — أرى الموافقة على المشروع كما ورد من مجلس النواب .  
حضرة محمد أحمد الشريف بك — القانون استثنى الوزراء . فما هو الشأن في مرتب رئيسى المجلسين ؟  
سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) — إن مرتب الرئيسين باق على حاله المنصوص عليه في المادة الثانية من قانون رقم ١ لسنة ١٩٢٤ ، وهذا نصها :

« يتناول كل من رئيسى المجلسين مكافأة سنوية مساوية لمرتب وزير ، ينحصر منها المكافأة المنصوص عنها في المادة السابقة ، وما يكون لأى منهما من حق في معاش » .

ومفهوم أن التنازل الذى حصل من الوزراء يسرى على مرتب الرئيسين .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — ألاحظ أن النص الذى يقضى بالعمل بالقانون من تاريخ نشره ربما ترتب عليه التأخير في تنفيذ القانون بسبب التأخير في النشر . وعندى أن النص على العمل بالقانون ابتداء من أول مايو يتفق والميزانية التي نريد أن نخفف العبء عنها ، ولذا أطلب قبول التعديل الذى رآته اللجنة يجعل مبدأ سريان القانون من أول مايو .

حضرة حافظ عابدين بك — أرى أن التعديل في مشروع مجلس النواب وجعل التنفيذ من أول مايو فيه مخالفة للأصول المتبعة في سن القوانين من عدم سريانها على الماضى . والأيام الباقية من شهر مايو لا تتعدى أسبوعاً ولا قيمة لها — فأنا أوافق على المشروع الذى أقره مجلس النواب بغير تعديل .

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) — فليلاحظ حضرة العضو أن المكافأة تصرف شهرياً لا يومياً ، فيجب أن يكون تنفيذ القانون من أول مايو . وبما أن الأمر تنازل منا عن حق فنحن أحرار في تحديد تاريخ التنفيذ . وليس في هذا مخالفة للقانون بل بالعكس — في ذلك تشريف لنا .

حضرة حافظ عابدين بك — هذا قانون ؛ ويسرى مفعوله من يوم نشره بالجريدة الرسمية ؛ وإذ ذاك يجب تنفيذه .

حضرة عبد العزيز رضوان بك — أرى أن يوافق المجلس على التعديل المقدم من لجنة المالية بمجلس الشيوخ . والمسألة لا تحتاج إلى هذه المناقشة . وأكرم لنا أن نوافق على ما رآته اللجنة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — لقد تكلم حضرة العضو المحترم حافظ عابدين بك من الوجهة القانونية . وأما من جهة الموضوع فكلمنا متفقون .

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) — المسألة القانونية لا خلاف فيها أيضاً . وهالك نص الدستور في المادة ٢٧ : « لا تجرى



مادة ١٠٢ » ... ..

احكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلة ما لم ينص على خلاف ذلك بنص خاص . وفي هذا للشروع قد نص على سريانه من أول مايو ، فليست إذن هناك مخالفة للقانون .

حضرة محمود أبو النصر بك — المسألة من الوجهة القانونية لا خلاف فيها مطلقاً . وموضوع هذا القانون يتناول حقاً لنا ، ولا يتناول شيئاً من الأمور العامة . بل هو قاصر على الأعضاء فقط — وهم أحرار فيما يقررونه فيه — وأرى أن المسألة لا تحتل كل هذا الجدل . وأما كون الميزانية تبتدىء من أول مايو فليس من النتائج الحتمية — لذلك أرى أن تقرر سريان هذا القانون أيضاً من أول هذا الشهر . ولذلك أرى أن تنتهى منه .

وعندى أن نوافق على مشروع القانون الوارد من مجلس النواب دون تعديل .

معالي محمد شفيق باشا — النتيجة العملية على الحاليين واحدة ، فما الداعي لأن يأخذ العضو خمسين جنياً أول يونيه ثم نطالبه بعد ذلك بإرجاع عشرة منها ، والأولى أن نوافق ... ..

حضرة صاحب العزة وكيل المجلس — لم يقل أحد بذلك .

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) — ولم يتسلم بعد أحد من الأعضاء شيئاً من المكافأة عن شهر مايو .

معالي محمد شفيق باشا — القانون القائم أساسه خمسون جنياً . فعلى أى أساس تصرف مكافأة هذا الشهر .

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) — تصرف على أساس القانون الجديد — أى على أربعين جنياً — إذا أقر المجلس ذلك .

حضرة صاحب العزة وكيل المجلس — تصرف المكافأة أربعين جنياً من أول مايو إذا أخذتم بما رأته لجنة المالية . وإلا فتصرف ابتداء من تاريخ النشر إذا أخذتم بالمشروع كما ورد من مجلس النواب .

والآن نأخذ رأى على تعديل اللجنة . فالموافق من حضراتكم عليه يتفضل بالوقوف .

( وقفت أقلية ) .

حضرة صاحب العزة وكيل المجلس — إذن حضراتكم توافقون على المادة الثانية من مشروع القانون كما وردت من مجلس النواب .

( موافقة ) .

حضرة صاحب العزة وكيل المجلس — المجلس يقرر الموافقة على مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتعديل قانون المكافأة للقراءة الثانية .

تلى مشروع القانون الوارد من مجلس النواب للمرة الثالثة وأخذ رأى عليه في مجموعه بطريقة النداء بالاسم ، ابتداء بالاسم الذى أسفرت عنه القرعة ، وهو اسم حضرة إبراهيم الطاهري بك ، وكانت النتيجة الموافقة عليه بإجماع آراء الحاضرين وعددهم ٨٢ عضواً .

حضرة صاحب العزة وكيل المجلس — المجلس يقرر الموافقة على مشروع القانون المذكور كما هو وارد من مجلس النواب بالإجماع .

( في ٢٤ مايو سنة ١٩٢٧ ) .

اختيار رئيس المجلس أحد أعضاء اللجنة لينوب عن المقرر الغائب بموافقة اللجنة أثناء الجلسة .

استمرار النظر في تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض عن الاقتراحات التى خصتها يوم ٢ مايو سنة ١٩٢٧

الرئيس — حضرة عبد العزيز رضوان بك ، مقرر اللجنة في هذا التقرير ، غير موجود الآن بالجلسة ، فهل يوافق حضرات أعضاء

لجنة الاقتراحات والعرائض على أن ينوب عنه حضرة عبد الرحيم مهنا افندى ؟

( موافقة ) .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتى :

عن الاقتراح رقم ٤٩ المقدم من حضرة محمد زكى عبد الرازق بك بأن يكون تعيين العمدة والشايخ بطريق الانتخاب المباشر ، وأن

تعيين لجنة الانتخاب بالطريقة للجنة في انتخاب النواب حتى يصدر قانون العمدة .



مادة ١٠٢ » ... .. «

أحال المجلس هذا الاقتراح على اللجنة بجلسته ٢٨ مارس سنة ١٩٢٧ .  
قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحاً برغبة ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة على وزارة الداخلية .  
معالي محمد شفيق باشا — هذا الاقتراح لا محل له الآن لأن موضوعه مطروح أمام مجلس النواب ، ولذا أرى حفظه .  
الرئيس — هل توافقون حضراتكم على حفظ هذا الاقتراح ؟  
( موافقة ) .  
( في ١٢ يولييه سنة ١٩٢٧ ) .

مجلس النواب

إعادة التقارير التي لم يبت فيها المجلس برأى في دورة سابقة إلى اللجان الجديدة .  
الرئيس — هذا خير وأفضل .

وعندى بعد ذلك ملاحظات أريد إبداءها لحضراتكم :  
( أولاً ) إنه يوجد بمكتب المجلس تقارير كانت قدمت من اللجان في أخريات الدور الماضي ولم يتسع الوقت لعرضها على المجلس  
أولم يتسن للمجلس أن يبت فيها برأى . فهذه التقارير ستعاد إلى اللجان المختصة كي تعيد فيها النظر وتنتخب مقررين لها من جديد ،  
فأرجو من اللجان أن تقوم بهذا العمل بحيث يكون عند المجلس من تلك التقارير ما يسمح له بالعمل يوم الاثنين الآتي إن شاء الله .  
( في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧ ) .

للجنة الموضوع أن تطلب إرجاء النظر في اقتراح بمشروع قانون إذا كان جزءاً من نظام عام ألفت لجنة حكومية لبحثه  
وتعديله حتى يبحث الموضوع من أوله إلى آخره دفعة واحدة .

### تقرير لجنة المالية

عن الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك  
بشأن إلغاء بعض مواد من لأئحة المستخدمين

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرسل لسعادتكم تقرير لجنة المالية عن الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك  
بطلب إلغاء بعض مواد في لأئحة المستخدمين للملكيين في مصالح الحكومة راجياً التكرم بعرضه على هيئة المجلس .  
وقد انتخبني اللجنة مقررأ لها .

رئيس لجنة المالية  
إسماعيل صدقي

وتفضلوا سعادتكم بقبول عظيم الاحترام ؟

المقرر — أحال المجلس على لجنة المالية بتاريخ ٥ مايو سنة ١٩٢٧ الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة النائب المحترم  
محمد يوسف بك بطلب إلغاء المواد ٢٣ ( فقرة ثانية ) و ٢٥ و ٢٦ و ٢٨ من لأئحة المستخدمين للملكيين في مصالح الحكومة ، وهي المواد  
الخاصة بجواز الترقية إلى أكثر من درجة وبالتعيينات الاستثنائية وبالمستخدمين المظهورات وبمن يعينون كتلامذة في مصالح الحكومة .  
ولا يخفى أن موضوع الموظفين على العموم محل بحث الآن بوزارة المالية بمعرفة اللجنة العليا التي اقترح مجلس النواب تشكيلها وأن  
من ضمن اختصاصاتها وضع القواعد الخاصة بشروط الاستخدام والترقيات الخ . ومنها ولا شك الحالات البينة بالاقتراح .  
قد جاء في مذكرة لوزارة المالية مرفوعة إلى مجلس الوزراء في أول يونيو سنة ١٩٢٧ أنه « لما كانت القواعد الخاصة بشروط

مادة ١٠٢ » ... .. «

الاستخدام والترقيات والعلاوات والإجازات والإجراءات التأديبية الخ . قد أصبحت الآن موزعة بين القانون المالى وتقرير لجنة تعديل الدرجات وقرارات وآراء مختلفة ، ومن الضروري جداً الشروع بلا إبطاء فى سن اللوائح الشاملة لجميع هذه القواعد » فقد اقترحت الوزارة أن يضاف إلى اختصاصات لجنة الموظفين العليا وضع القواعد الخاصة بذلك ورفعها إلى مجلس الوزراء .

وقد وافق المجلس المشار إليه على هذه المذكرة فى ٢٢ يونيه سنة ١٩٢٧ .

لذلك ترى لجنة المالية أن مشروع القانون للترح سابق لأوانه ؛ ويحسن إرجاؤه إلى أن يوضع نظام للمستخدمين على وجه عام .

محمد يوسف بك — قدمت هذا الاقتراح فحول على لجنة الاقتراحات التى قررت قبوله وجواز نظره ؛ وقدمت تقريرها للمجلس بقرار إحالته على لجنة المالية فامتنعت هذه عن نظره موضوعاً ، وانتهت بقولها إن اقتراحى سابق لأوانه ويحسن انتظار نتيجة عمل لجنة الموظفين العليا . ولا أدرى بأى حق تقول إن المشروع سابق لأوانه وتمتنع عن نظره لهذا السبب . إن المسألة ليست سهلة كما فهمتها لجنة المالية ، لأنها مسألة دستورية إذ تنص المادة ١٠٣ من الدستور على ما يأتى :

كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر يجب إحالته إلى لجنة لفحصه وإبداء الرأى فى جواز نظر المجلس فيه ؛ فإذا رأى المجلس نظره اتبع فيه حكم المادة السابقة التى نصها :

« كل مشروع قانون يجب قبل المناقشة فيه أن يحال إلى إحدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه » .

يفهم من هذا أن مسألة الشكل خاصة بلجنة الاقتراحات ، وأن اللجنة المختصة ملازمة بنظره موضوعاً . انظروا حضراتكم إلى السبب الذى استندت عليه لجنة المالية فى قرارها بخصوص اقتراحى الذى قدمته فى مارس سنة ١٩٢٧ . إنها قالت إن مجلس الوزراء وافق فى ٢٢ يونيه سنة ١٩٢٧ على مذكرة مقدمة من وزارة المالية تقترح فيها أن يضاف إلى اختصاصات لجنة الموظفين العليا وضع القواعد الخاصة بشروط الاستخدام والترقيات والعلاوات الخ .

يظهر من ذلك أن اللجنة تستند فى قرارها على ما وافق عليه مجلس الوزراء بعد مضي ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم اقتراحى . فكان اللجنة تريد من النائب الذى يقترح اقتراحاً أن يستأذن من الوزارة المختصة ، فإذا وافقت الوزارة كان اقتراح العضو مقديماً فى حينه وإلا اعتبر سابقاً لأوانه .

إن للوزارة حق تقديم الاقتراحات ؛ وللعضو هذا الحق نفسه دون أن يفضل أحدها على الآخر . فعلم السلطة التنفيذية لا يجوز أن يكون معطلا لأعمالنا التشريعية .

سمعتم حضراتكم من معالى وزير المالية السابق ( مرقص حنا باشا ) أن عمل لجنة الموظفين العليا قد يستغرق السنتين . فلو انتظرنا كل تلك المدة لفناعت فرص كثيرة قد يغبى بعض الأعضاء فيها إزالة ضرر من مادة أو قانون بأجمعه . فمثلا المادة ٢٨ من لائحة المستخدمين تنص على ما يأتى :

أى تعيين يخالف الأحكام للدوتة بهذه اللائحة يجب أخذ رأى لجنة المالية عنه والتصديق عليه من مجلس النظر .

كذلك ذكر فى هذه اللائحة شروط خاصة لمن يقبل فى وظائف الحكومة . فقد جاء فى الفقرة الثانية من المادة الخامسة أن أرباب المعاشات وموظنى الحكومة الذين سبق استخدامهم فى إحدى المصالح السارية عليها هذه اللائحة ورفقوا لإلغاء وظائفهم أو بالاستغناء يجوز إعادتهم للخدمة . ومما يؤسف له أن أشخاصاً حكم عليهم بالرفق من مجلس التأديب قد عادوا إلى وظائف الحكومة بفضل هذه المادة .

بناء على ذلك وعلى نص اللائحة أرجو إعادة المشروع إلى اللجنة لإبداء رأيها فى موضوعه ، وأن يطلب إليها تقديم تقريرها للمجلس فى مدة معينة .

المقرر — قالت لجنة المالية إن هذا المشروع سابق لأوانه ، لأن وزارة المالية تناولته بالبحث بعد أن تقدم اقتراح حضرة العضو المحترم بل لأنها ترى أن مسائل المستخدمين لا يمكن أن تبحث منفردة مادة ثم مادة ، بل لا بد أن تكون هذه اللائحة التى أكل عليها الدهر وشرب موضوعاً لبحث حدهم . أولها إلى آخرها . وأذكر حضرة النائب أن فى العام الماضى لما عرض مشروع الكادر تقدمت



مادة ١٠٢ « ... .. »

اقتراحات عدة من حضرات الأعضاء ، بعضها مماثل اقتراح حضرة محمد بك يوسف بل إن حضرته قدّم بعض اقتراحات خاصة بالترقيات وغيرها . أتيت بهذا لأثبت أن مثل هذا الموضوع لا يمكن أن يؤخذ منفرداً لأنه مرتبط ببعضه ولا يجوز أن تقطع مادة من قانون وينظر في إلغائها ، بل يجب أن ينظر في القانون كله في وقت واحد .

ولو أن الوقت اتسع لبحث مشروع السكادر في الدورة الماضية لتناول البحث هذه المسائل التي يشير إليها حضرة العضو المحترم في اقتراحه . إن مسائل المستخدمين مرتبط بعضها ببعض . فإذا بحثنا في نقطة خاصة وأصدرنا قرارات نهائية بشأنها فربما يضر ذلك بالبحث العام الذي تقوم به لجنة الموظفين العليا . وإذا كان حضرة العضو المحترم يرى أن مدة السنتين طويلة فما عليه إلا أن يقدم اقتراحاً بأن يكون مشروعه من أول ما يجب على لجنة الموظفين عمله ، وأن تعرض علينا نتيجة بحثها بأسرع ما يمكن . أما فيما يختص بالمسألة الدستورية فأظن أنه كان من السهل على لجنة المالية لدرئها أن تشير برفض مثل هذا الاقتراح . وإذا كانت اللجنة قد فضلت أن تقول إن المشروع سابق لأوانه فما أظن أنها أخطأت في ذلك . وإذا رأى المجلس إعادة هذا الاقتراح لبحثه موضوعاً فيمكنني أن أقرر من الآن — بناء على ما أعرفه من روح اللجنة — أنها ستشير برفضه .

محمد يوسف بك — فهمت من معالي المقرر أن مدة السنتين ليست طويلة ... ..

المقرر — لم أقل ذلك .

محمد يوسف بك — ومعنى ذلك أن المشروع يعطل سنتين أو أقل ، فهل في دستورنا ما يبيح أن يعطل تشريع سنتين أو سنة وستة أشهر ؟ جئنا هنا للعمل بسرعة واهتمام ، ولكن اللجنة تريد تعطيل أعمالنا . فهل هناك نص صريح في الدستور أو اللائحة يمنعنا من الاهتمام بموضوع اقتراحي ؟ إنني أتمسك بالدستور وباللائحة الداخلية . سمعت معالي المقرر يقول إن هناك قانوناً يدرس بشأن القواعد الخاصة بشروط الاستخدام وغيرها . فهل نخبرنا معاليه أين يوجد هذا القانون الذي يشير إليه ؟ أفى لجنة المالية أم في مكتب المجلس أم في لجنة الاقتراحات ؟

افصلوا حضراتكم فيما إذا كان يصح أن يقف عملنا أو نعلق نظر قانون على شيء لم يخلق بعد .

بناء على ذلك أصمم على نظر المشروع .

على نجيب افندى — إن رأى لجنة المالية غير مناقض للدستور ، لأن المادة ١٠٣ تنص على أن يحال الاقتراح إلى لجنة لفحصه وإبداء الرأي في جواز نظر المجلس فيه . فمهمة لجنة الاقتراحات قاصرة على معرفة ما إذا كان الاقتراح مطابقاً للدستور من حيث الشكل وجاز النظر أمام المجلس .

أما المادة ١٠٢ من الدستور فتتص على إحالة كل مشروع قانون على اللجنة المختصة لفحصه وتقديم تقرير عنه .

وقد فحصت لجنة المالية المشروع الذي قدمه حضرة محمد يوسف بك ، ورأت بعد ذلك الفحص أن الحكومة قد شكلت — بناء على رغبة المجلس — لجنة خاصة تنظر في مجموع قانون التوظيف بمخالفته . ذلك القانون الذي يطلب حضرة النائب المحترم تعديل أو إلغاء جزء منه ؛ وقد لا يكون لهذا التعديل محل عند نظر المشروع الذي ستقدم به الحكومة .

إذن فلجنة المالية قد فحصت المشروع وقدمت عنه تقريراً طبقاً للمادة ١٠٢ من الدستور الذي لم يحتم أن يوضع التقرير عن موضوع الاقتراح . فهي قد نظرت الاقتراح في مجموعه ورأت أن تقديمه الآن سابق لأوانه ، لأن هناك مشروعاً أعم ستقدم به الحكومة إلى البرلمان .

محمد عبد اللطيف سعودي افندى — أؤيد حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك . وأرجو أن يرفض المجلس رأى لجنة المالية وأن يقرر إعادة المشروع إليها لنظره مرة أخرى ، إذ لا يخفى على حضراتكم أن مسألة تشكيل اللجان الحكومية أصبحت معطلة للمأمورية البرلمان ، لأن كل مشروع يقدم للمجلس لنظره يطلب منا تأجيله بحجة أن الحكومة قد شكلت لجنة لبحث موضوع هذا المشروع . كأن البرلمان قد أصبح غرفة إدارية تابعة للوزارة ... ..

الرئيس — أرجو أن يلاحظ حضرة النائب المحترم أن في هذه العبارة تجاوزاً .

إن المجلس هو الذي يقترح تشكيل لجان باختصاصات معينة . ولا يصح أن يقال إن البرلمان تابع للوزارة .



مادة ١٠٢ « ... .. »

محمد عبد اللطيف سعودى افتدى — إني آسف .

الرئيس — والآن نأخذ رأى على ما ارتاته لجنة المالية .

وزير المالية — أريد قبل أخذ رأى أن أئين لهيئة المجلس للوقرة أن وزارة المالية تشارك لجنة المالية في رأيها تمام المشاركة . وأضيف إلى ذلك أن لجنة الموظفين العليا — وهى وليدة إرادة البرلمان — تشتغل ليل نهار . وحيث إنها ستنتظر في المشروع بأكمله فلا يحسن أن يجتزى المجلس من المشروع مادة واحدة يقرها ويترك اللجنة تشتغل في باقى المشروع .

محمد يوسف بك — أرجو أن يبين لنا معالى الوزير هل هناك قانون يوضع الآن تدخل فيه المواد التى يطلب إلغاؤها ؟ وما هو الوقت الذى يمكن تحديده انتظاراً لعمل اللجنة ؟

وزير المالية — هناك لجنة فرعية من لجنة الموظفين العليا تشتغل بوضع قانون للاستخدام . أما الوقت الذى يلزم لإنهاء هذا القانون فلا يمكننى تحديده .

الرئيس — الموافق على رأى لجنة المالية يقف .

(وقفت الأغلبية ) .

( فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٧ ) .

هل إذا أخطرت الوزارة لجنة الموضوع حين نظرها مشروع قانون قدمه أحد الأعضاء أن هناك لجناً وزارية تشتغل ببحث مشروعات قوانين تشمل موضوع الاقتراح ويخشى أن تتعارض معه ، وطلبت لذلك الوزارة إلى اللجنة أن تؤجل النظر فى الاقتراح بمشروع قانون حتى تقدم لها أبحاثها ، وجب على اللجنة حينئذ أن تجيبها إلى طلبها .

« مكانة من لجنة الأشغال تفيد أن حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية طلب ( بمناسبة بحث الاقتراحات الخاصة بتعديل بعض مواد قانون الترع والجسور ) تأجيل النظر فيها حتى تنتهى اللجنة المشكلة بوزارة الداخلية لدراسة اختصاصات مجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية ، من وضع التشريع الخاص بهذه المجالس ، الذى سيتضمن نصوصاً كثيرة عن الرى والصرف والآلات البخارية » .

محمد يوسف بك — إني أعارض فى طلب لجنة الأشغال ، لأننى قدمت اقتراحى الخاص بطلب تعديل لائحة الترع والجسور فى اليوم الأول والثانى من افتتاح هذه الدورة ؛ ومر بالمراحل المعتادة ، فأحيل على لجنة الاقتراحات فأبدت رأيها بأنه مقبول شكلاً وجاز نظره ، وبذلك أحاله المجلس على لجنة الأشغال . فأرادت هذه اللجنة معرفة وجهة نظر الوزارة فى هذا الموضوع ، فجاء مندوبها وطلب إلى اللجنة إرجاء النظر فى موضوع هذا الاقتراح ، لأن الوزارة فكرت فى تعديله من عشر سنوات ، وأن هذا التعديل لم يتم بعد ، ورأى أن يكون التأجيل إلى شهر مارس فقط ، فلم يسع اللجنة إلا أن أحالت هذا رأى على المجلس . وقد عارضت فيه وقتئذ معارضة شديدة وقالت إنه ليس من الجائز مطلقاً أن تطلب الوزارة الامتناع عن نظر مشروع معروض على المجلس أو على اللجنة بمجرد تفكيرها فى أن تقدم مشروعاً آخر تشتغل فيه منذ عشر سنوات ولم تنته منه بعد . ولكن المجلس وافق رغم ذلك على المهلة التى طلبتها الوزارة .

انتهى شهر مارس وعادت اللجنة إلى النظر فى هذا الاقتراح فحضر مندوب الوزارة جلستها وطلب التأجيل مرة أخرى للسبب الأول ، وبدعوى أن هذا الموضوع مرتبط بعدة قوانين قيد البحث تتعلق باختصاص مجالس المديريات ولائحة السيارات إلى غير ذلك . فإذا واقفنا على هذا الطلب الجديد فإنىؤكد لحضراتكم أن هذا القانون لن ينظر فيه المجلس إلا بعد مضي زمن طويل .

ليست المسألة ، يا حضرات الأعضاء . بالبساطة التى يتوهمها البعض ، بل هى تدعو إلى الاهتمام الكبير ، وهذا ما حدا ببعض حضرات الأعضاء إلى تقديم الاقتراحات فى هذا الموضوع .

أما ما تطلبه وزارة الأشغال العمومية فبها مخالفة للدستور ، ولذلك فإنى أطلب أن تستمر لجنة الأشغال فى نظرها للمشروع . وإذا كان لدى الوزارة المذكورة أية ملاحظات أو بيانات فلتقدمها للجنة لتستأنس بها عند البحث .

عبد السلام فهمي محمد جمعه بك ( رئيس لجنة الأشغال ) — إن لجنة الأشغال لم تأخذ بالرأى الذى أبدته وزارة الأشغال العمومية إلا لأنها رأته وجيباً ، ومع ذلك فإن اقتراح حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك لم يكن الوحيد من نوعه بل تقدمت اقتراحات مماثلة له من حضرات النواب المحترمين محمد مغازى عبد الرحمن البرقوقي افندى ومحمد بليغ بك وغالى إبراهيم افندى .

يضاف إلى ذلك أن وزارة الأشغال العمومية لم تقل بلسان مندوبيها إنها تشتغل منذ عشر سنوات في تعديل لائحة الترع والجسور ، بل قالت إنها فكرت منذ ذلك العهد في تعديل هذه اللائحة ؛ ولم تسطع الوزارة — نظراً لقيام الحرب العالمية — مباشرة هذا العمل ، ولكنها نشطت في العهد الأخير وألفت لجنة لوضع لائحة تشمل مخالقات الترع والجسور والآلات الرافعة والآلات البخارية وغير ذلك . وقالت أيضاً إنه يحسن بحضرات النواب الذين يكون لديهم آراء أو اقتراحات خاصة بهذا الموضوع أن يفضّلوا بإرسالها للوزارة وهي تنتظر فيها بعين الاعتبار . ولهذا السبب أرسلت اللجنة ما لديها من الاقتراحات إلى وزارة الأشغال العمومية .

وفي آخر مارس سنة ١٩٢٨ حضر مندوب الوزارة إحدى جلسات اللجنة وذكر أن التشريع المراد وضعه لمجالس المديرية والمجالس المحلية سيتضمن نصوصاً خاصة بمسائل الري والصرف التي ترتبط بلائحة الترع والجسور . وطلب إرجاء النظر في هذا الموضوع إلى أن تنتهى اللجنة المشكلة بوزارة الداخلية من التشريع الخاص بمجالس المديرية خوفاً من وقوع التناقض بين التعديل المزمع إدخاله في لائحة الترع والجسور وبين التشريع الذى سيوضع لمجالس المديرية . وأضاف المندوب إلى ما قاله أن وزارة الأشغال العمومية قد ألفت لجنة فرعية من بعض كبار الموظفين لدرس هذا الموضوع ، على أن تكون متصلة في عملها باللجنة المشكلة بوزارة الداخلية التي تضم بين أعضائها بعض حضرات أعضاء البرلمان .

لكل هذه الأسباب لم تجد لجنة الأشغال ما يمنع من إجابة الوزارة إلى طلبها ، خصوصاً أن هناك أنظمة أخرى ستأثر بهذا التشريع مثل لوائح السخرة والآلات الرافعة والآلات البخارية ، وبذلك تتمكن الوزارة من أن تتقدم للمجلس بتشريع عام شامل يكون وافياً لمرام . لهذا أطلب من المجلس الموافقة على رأى اللجنة .

محمد يوسف بك — يدهشني كثيراً أن يتقدم حضرة النائب المحترم رئيس لجنة الأشغال إلى المجلس طالباً الموافقة على الرغبة التي عليها الوزارة بطلب تعطيل هذا الموضوع وأن يعزّز هذا الطلب بأسباب غير وجيهة .

يقول حضرته إنه سيوضع تشريع جديد لمجالس المديرية وآخر للآلات الرافعة والآلات البخارية . وإني أتساءل : ما هي العلاقة بين لائحة الترع والجسور وبين قانون مجالس المديرية ؟ وكلنا يعرف اختصاص مجالس المديرية ، ويعلم أن لا اتحاد ولا تزواج مطلقاً بين الاثنين ، إذ كل منهما يطبق على حالات خاصة .

يقول حضرة النائب المحترم رئيس لجنة الأشغال إنه يحسن بنا التريث ما دامت الوزارة تشتغل في وضع قانون الآلات الرافعة والآلات البخارية ولائحة الترع والجسور — وهي أشياء قد فكرت فيها من عشر سنوات مضت — ثم يشاطر الوزارة رأيها بأن يتقدم لها كل عضو من حضرات الأعضاء بما يعن له من ملاحظات أو آراء أو اقتراحات في هذا الموضوع ويقول حضرته إن هذا الرأى وجيه ولكن لم ليقل لنا على أى نص من نصوص اللائحة الداخلية يعتمد في ذلك ؟

إن المادة ٦١ من اللائحة الداخلية تنص على ما يأتى :

« على كل لجنة أن ترفع إلى مكتب المجلس تقريراً عن كل مشروع أو اقتراح يحال عليها في مدة لا تتجاوز شهراً إلا إذا قرر المجلس بغير ذلك . فإذا مضى الميعاد المحدد من غير أن يقدم التقرير كان لوضع المشروع أو الاقتراح أن يطلب من المجلس إحالته إلى لجنة أخرى . للمجلس عند ذلك أن يمد الأجل بالقدر الذى يراه كافياً لإنجاز العمل أو أن يحيل للمشروع أو الاقتراح إلى لجنة أخرى يختارها » .

فإذا قبلنا طلب لجنة الأشغال فعنى ذلك أن نسلب المجلس حق بحث موضوع الاقتراح ونترك الأمر لوزارة الأشغال العمومية ، وهذا لا يقبله أحد .

( تصفيق ) .

غالى إبراهيم افندى — إننى أؤيد الرأى الذى أبداه حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك لأن الاقتراحات التي قدمت في هذا الموضوع ترجع إلى أمرين :



أولهما يرجع إلى الاختصاص الفني فيما يتعلق بالترع والجسور ؛ وثانيهما يرجع إلى الاختصاص القضائي .

وكنا نود أن يلاحظ حضرة النائب المحترم رئيس لجنة الأشغال — وهو من رجال القانون — أن مبدأ فصل السلطات المنصوص عليه في الدستور غير مراعى في لائحة الترع والجسور الحالية ، لأنها تقضى بإحالة الفصل في المخالفات والجنح المتعلقة بالرى والصرف على لجان الرى ، وهى هيئات غير قضائية .

هذا هو السبب الذى حدا بنا إلى تقديم اقتراحنا ؛ وكنا ننتظر من لجنة الأشغال أن تبحث هذه النقطة بحثاً دقيقاً حتى يرفع الظلم الذى ترزح تحت أعبائه الأهالى فتوافق على أن يكون الفصل في هذه المسائل من اختصاص الجهات القضائية . لذلك أعارض رأى هذه اللجنة فيما ذهبت إليه .

محمد مغازى عبد الرحمن البرقوقي افندى — ألاحظ أن لجنة الأشغال تطلب فى مكاتبتها التى تليت على المجلس الآن إرجاء البت فى جميع المسائل المتعلقة بلائحة الترع والجسور على وجه التعميم إلى أن تنتهى اللجنة المشكلة بوزارة الداخلية من إتمام وضع التشريع الخاص بمجالس المديرىات والمجالس البلدية والمحلية . مع أنى أعتقد أن من بين المسائل المحالة على لجنة الأشغال مسائل يمكن إنجازها سريعاً بدون انتظار التشريع الخاص بمجالس المديرىات ؛ وأخشى أن يكون من بين المسائل المطلوب إرجاء النظر فيها ما ليس له علاقة مطلقاً بلائحة الترع والجسور .

يقول حضرة النائب المحترم رئيس اللجنة إن قانون السخرة ، الخاص بنحفر وحفظ جسور النيل ، له علاقة بلائحة الترع والجسور ، والواقع أن موضوعه منفصل تمام الانفصال عن هذه اللائحة — لذلك أطلب من هيئة المجلس الموقر ألا يقر لجنة الأشغال على رأيها حتى تقدم للمجلس بياناً بالمسائل التى ترى إرجاء النظر فيها ليتبين المجلس هل هناك وجه لإرجائها ؟

حسن صبرى بك — لكل عضو ، وللحكومة أيضاً ، حق اقتراح مشروعات القوانين . ولا أقول إن هذا الحق هو أصلاً للحكومة وأعطى للأعضاء على سبيل الاستثناء ، ولكنى أقول إن الجهتين فى الحق المذكور سواء . ولكن إذا قدم أحد حضرات الأعضاء اقتراحاً بتنظيم عمل من أعمال الحكومة الإدارية ، ثم قالت الحكومة إنها على استعداد لمناقشة الاقتراح وتقديم ما لديها من الملاحظات التى أظهرها العمل وأيدتها التجارب ، وجب فى هذه الحالة على اللجنة التى تبحث الاقتراح أن تنتظر حتى تقدم إليها الحكومة بما تريد ، ولا يمكن أن يكون هناك تشريع على غير هذا الأساس .

تقول وزارة الأشغال العمومية إن هناك لجناً تشتغل يبحث مشروعات قوانين يخشى أن تتعارض مع الاقتراح المحال على لجنة الأشغال البرلمانية لبحثه ؛ ولهذا تطلب الوزارة إلى اللجنة أن تؤجل إصدار قرارها حتى تقدم لها الوزارة نتيجة أبحاثها وتجاربها . وأرى فى حالة كهذه أنه يجب على اللجنة أن تجيب الوزارة إلى طلبها خصوصاً أن الحكومة حائزة ثقة المجلس . هذا فضلاً عن أنه ليس من مصلحة العمل فى شيء أن تدرس اللجنة مشروعات تتعلق بمسائل إدارية دون أن تفهم على رأى الوزارة المختصة فى الموضوع .

يجب أن يقيد تفسير الدستور بما تقدم فى مثل هذه الموضوعات ، وإلا كان عمل اللجنة تعسفياً . وإذا كان لكل عضو حق الاتصال باللجنة ليدلى لها بما لديه من الملاحظات الخاصة بالموضوع الذى تبحثه ، فمن باب أولى يجب على اللجنة أن تنتظر متى طلبت منها الحكومة التريث حتى تقدم إليها ملاحظاتها .

عبد السلام فهمى محمد جمعه بك — أود أن أرد على ما قاله حضرة حسن صبرى بك .

الرئيس — الكلمة الآن لحضرة محمد يوسف بك ؛ وبعد ذلك يأتى دور حضرة العضو المحترم .

محمد يوسف بك — لا أنازع حضرة الأستاذ حسن صبرى بك فيما قاله من أن لكل عضو ، كما للحكومة ، حق اقتراح مشروعات القوانين . وعلى هذه القاعدة أريد أن أناقشه .

لفرض أن الحكومة قدمت إلى المجلس مشروع قانون وينته بياناً واضحاً ، وفصلت مواد تفصيلاً ظاهراً ، ثم أحيل على اللجنة المختصة لبحثه ، وبعد ذلك ذهب أحد الأعضاء إلى اللجنة وطلب منها أن تؤجل بحث المشروع لأن لديه مشروعاً بمثاله ، ولأنه يفكر فيه



منذ عشر سنوات . إذا طلب أحد الأعضاء تأجيل مشروع الحكومة إلى ما شاء الله ، أو إلى شهر مارس أولاً ثم إلى ما شاء الله ، فهل يرى حضرة الأستاذ حسن صبرى بك — الذى يقول بالمساواة بين الأعضاء والحكومة فيما يتعلق باقتراح مشروعات القوانين — أنه يجب على اللجنة أن تجيب طلب العضو وتؤجل بحث المشروع إلى ما شاء الله ؟ لا أظن أن حضرة أو غيره من الأعضاء يقول ذلك . فلماذا — إذا كان الأمر معكوساً — تجاب الحكومة إلى طلبها وتؤجل اللجنة بحث المشروع للقدم من أحد الأعضاء ؟ الآن المشروع يتعلق بمسائل إدارية كما يقولون ؟ على فرض صحة هذا فإن التأجيل غير جائز ، خصوصاً وأن مدة التأجيل غير محددة ؛ وفي هذا خطر كبير على المشروعات . سبق للحكومة أن طلبت تأجيل النظر فى المشروع الذى نحن بصدده حتى شهر مارس ، فأجبتها إلى طلبها . وقد حل شهر مارس وهما هي تعيد الكرة وتطلب تأجيل بحث المشروع ولكنها لا تحدد ميعاداً للتأجيل .

إن الحكم بيننا وبين الوزارة هو اللائحة الداخلية التى تنص المادة ٦١ منها على ما يأتى :

« على كل لجنة أن ترفع إلى مكتب المجلس تقريراً عن كل مشروع أو اقتراح يحال عليها فى مدة لا تتجاوز شهراً إلا إذا قرر المجلس غير ذلك . فإذا مضى الميعاد المحدد من غير أن يقدم التقرير كان لوضع المشروع أو الاقتراح أن يطلب من المجلس إحالته إلى لجنة أخرى . وللمجلس عند ذلك أن يمد الأجل بالقدر الذى يراه كافياً لإنجاز العمل أو أن يحيل المشروع أو الاقتراح إلى لجنة أخرى يختارها . هذا هو نص اللائحة ؛ وهذا ما يجب تطبيقه فى المسألة التى نحن بصددها . وإنى أرى أن الأمر يحتاج إلى عناية المجلس واهتمامه بتقرير البدء المشار إليه ، لأن ما تطلبه الوزارة وتوافقها اللجنة عليه أمر خطر ، خصوصاً لمخالفته لنصوص الدستور واللائحة الداخلية . إنى أثق باللجنة إلى الآن ؛ ولا أريد أن يحال المشروع على لجنة أخرى لبحثه ، ولكنى أطلب من اللجنة أن تقدم تقريرها عنه .

( أصوات : يقفل باب المناقشة ) .

عبد السلام فهمى محمد جمعه بك — إن لى حق الرد .

الرئيس — مطلوب إقفال باب المناقشة .

عبد السلام فهمى محمد جمعه بك — أعطانى حضرة الرئيس الإذن بالكلام بعد حضرة محمد يوسف بك .

الرئيس — لم أعط حضرة العضو المحترم الإذن بالكلام ، ولكنى قلت إن دوره يأتى بعد حضرة محمد يوسف بك . أما وقد طلب أكثر من عشرين عضواً إقفال باب المناقشة ، فلا يجوز طبقاً لللائحة التكلم فى الموضوع قبل الفصل فى طلب إقفال باب المناقشة . فهل لأحد اعتراض على الطلب المذكور ؟

عبد السلام فهمى محمد جمعه بك — أعارض فى إقفال باب المناقشة ، لأن حضرة مغازى البرقوقي افندى آثار فيما قاله مسألة لم أرد عليها ولم أتعرض لها فى كلامى .

الرئيس — قدم حضرة الأستاذ مغازى البرقوقي الاقتراح الآتى نصه :

« أقترح أن تقدم لجنة الأشغال إلى المجلس بياناً بالاقتراحات التى تطلب تأجيل النظر فيها ليتبين المجلس ما يصح تأجيله منها وما يصح النظر فيه » .

عبد السلام فهمى محمد جمعه بك — إنى مستعد لأن أذكر الآن الاقتراحات المشار إليها .

محمد مغازى عبد الرحمن البرقوقي افندى — إن ذكر الاقتراحات دون إعطاء المجلس فرصة لدرسها أمر لا يتفق مع غرض المجلس من تبيين أهمية الاقتراحات المشار إليها ، ومعرفة ما يجب تأجيله وما يجب نظره . ولهذا يحسن أن يؤجل الفصل فى الموضوع حتى يوزع علينا كشف بيان الاقتراحات المذكورة ، وبذلك نستطيع أن نعرف العلاقة بينها وبين ما تريد الحكومة تقديمه .

عبد السلام فهمى محمد جمعه بك — إن الاقتراحات المشار إليها مذكورة فى مكتبة اللجنة التى تليت على حضراتكم الآن .

الرئيس — لقد تلوت ملخص المكتبة ، ولكنى لم أتل الاقتراحات ولو أنها مذكورة بالمكتبة .

مادة ١٠٢ » ... ..

عبد السلام فهمى محمد جمعه بك — سبق للمجلس أن فصل في هذه النقطة وقررنا تأجيل النظر في الاقتراحات المشار إليها  
اقتراح حضرة محمد يوسف بك .

الدكتور أحمد ماهر — إن طلب التأجيل في محله لأنه لا يمكننا أن نفصل في الموضوع المطروح علينا قبل أن نطلع على الاقتراحات  
المطلوب تأجيلها وتبين علاقتها بما تريد الحكومة تقديمه .

عبد السلام فهمى محمد جمعه بك — لا مانع من تأجيل البت في هذه المسألة . وستوزع اللجنة على حضراتكم كشفاً يبياز  
الاقتراحات المشار إليها .

الرئيس — هل توافقون على التأجيل ؟

( موافقة عامة ) .

الرئيس — إذن أجل الفصل في طلب لجنة الأشغال إلى جلسة يوم الاثنين ٧ مايو سنة ١٩٢٨ .

( في ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٨ ) .

الرئيس — إذن هل توافقون على تأجيل النظر في الاقتراح المشتمل على تعديل مواد قانون الترع والجسور وفي أمثاله إلى  
الدورة المقبلة ؟

( موافقة عامة ) .

( في ٧ مايو سنة ١٩٢٨ ) .

(١) إقرار مشروع قانون باعتماد إضافي خاص بميزانية مجلس النواب دون إحالته إلى لجنة المالية .

(٢) إقرار مشروع القانون بعد قراءته مرتين فقط .

كتاب من مجلس النواب

مجلس الشيوخ

ومعه مشروع قانون عن الاعتمادات الإضافية المطلوبة لتكملة مصروفاته

لنهاية السنة المالية ١٩٢٩ — ١٩٣٠

تلى الكتاب المذكور ، وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الاثنين ٢٧ يناير الجارى مشروع قانون عن الاعتمادات الإضافية المطلوبة لتكملة  
مصروفات مجلس النواب لنهاية السنة المالية ( ١٩٢٩ — ١٩٣٠ ) ووافق عليه بالصيغة المراقبة لهذا .

فأشرف بأن أرسل لدولتكم مع هذا مشروع القانون وتقرير لجنة المحاسبة ومضبطة الجلسة المذكورة — راجياً عرضه على  
هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام

رئيس مجلس النواب

القاهرة في ٢٨ يناير سنة ١٩٣٠

ورضا واصف

الرئيس — عملاً بالتقاليد البرلمانية التي جرينا عليها والتي تقضى بأن كل مجلس من مجلسي البرلمان يقر الاعتمادات التي يطلبها  
المجلس الآخر من غير مناقشة أطلب إلى حضراتكم أن توافقوا على هذا المشروع كما هو دون إحالته إلى لجنة المالية .

( موافقة ) .

مادة ١٠٢ « ... .. »

الرئيس — المجلس يصدق على فتح الاعتماد الإضافي للطلوب .

وبما أن هذا الاعتماد وارد به مشروع قانون أقره مجلس النواب فسيتلى على حضراتكم لأخذ الرأي عليه بالنداء بالاسم .

... ..  
... ..  
... ..  
... ..

١ تلى مشروع القانون المذكور :

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم اعتراض على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟  
( لم يعترض أحد ) .

الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ :  
تليت المادة الأولى ، وهذا نصها :

« نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

مادة ١ — يفتح في قسم ٢ ، فصل ٢ ( مجلس النواب ) من ميزانية الدولة لسنة ( ١٩٢٩ — ١٩٣٠ ) اعتماد إضافي بمبلغ ٢٧٦٨١ جنياً ( سبعة وعشرين ألفاً وستمائة سبعة وثمانين جنياً ) لتكملة مصروفات مجلس النواب لنهاية السنة المالية الحالية » .

١ الرئيس — هل لأحد من حضراتكم اعتراض على هذه المادة ؟  
( لم يعترض أحد ) .

( أقرت المادة المذكورة ) .

تليت المادة الثانية ، وهذا نصها :

« مادة ٢ — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

« نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة » .

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم اعتراض على هذه المادة ؟  
( لم يعترض أحد ) .

١ ( أقرت المادة المذكورة ) .

الرئيس — أظن أنه لا ضرورة لتلاوة مشروع القانون للمرة الثالثة . ولنشرع الآن في أخذ الرأي عليه في مجموعه بالنداء بالاسم .  
ن يوافق عليه فليجب بكلمة « نعم » ، ومن لا يوافق فليجب بكلمة « لا » .

أخذ الرأي على مشروع هذا القانون بالنداء بالاسم . فكانت النتيجة الموافقة عليه بإجماع الحاضرين وعددهم ٨٤ .

١ الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون المذكور .

( في ٣ فبراير سنة ١٩٣٠ ) .



مادة ١٠٢ » ... ..

إذا أحييت مشروعات قوانين إلى لجنة الموضوع وجب عليها أن تقدم تقريرها عنها بالقبول أو الرفض أو التعديل . وليس لها أن تقدم تقريرها بطلب تأجيل نظرها دون بحث إلى دورة أخرى ، لأن وظيفتها تقضى بالبحث في موضوعها حتما .

( رأيت اللجنة تأجيل بحث مشروعات القوانين المروضة إلى دورة أخرى حتى توضع القوانين التي أصدرها البرلمان موضع التنفيذ ، ويتبين من تجربتها ما يدعو إلى النظر فيها من جديد ) .

تقرير لجنة المعارف

مجلس النواب

عن

- ١ - مرسوم بمشروع قانون بوضع نظام جديد لامتحانات الدور الثاني ببعض المدارس .
- ٢ - مرسوم بمشروع قانون بتعديل بعض مواد القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٨ بشأن تنظيم المدارس الابتدائية للبنين وامتحان شهادة إتمام الدراسة الابتدائية .
- ٣ - مرسوم بمشروع قانون بتعديل بعض مواد القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٨ بشأن تنظيم المدارس الثانوية وامتحان شهادة إتمام الدراسة الثانوية .

أشير إلى الكتاب الآتي :

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس النواب

أتشرف بأن أرفع إلى حضرتكم مع هذا تقرير لجنة المعارف العاشر عن :

- ١ - مرسوم بمشروع قانون بوضع نظام لامتحانات الدور الثاني ببعض المدارس .
- ٢ - مرسوم بمشروع قانون بتعديل بعض مواد القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٨ بشأن تنظيم المدارس الابتدائية للبنين وامتحان شهادة إتمام الدراسة الابتدائية .
- ٣ - مرسوم بمشروع قانون بتعديل بعض مواد القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٨ بشأن تنظيم المدارس الثانوية وامتحان شهادة إتمام الدراسة الثانوية .

راجيا التكرم بعرضه على المجلس ليقرر بشأنه ما يراه .

وقد انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم عباس محمود العقاد افندي مقررا لها أمام المجلس .

وتفضلوا حضرتكم بقبول وافر الاحترام ؟

رئيس لجنة المعارف

محمد نصار

١٤ أبريل سنة ١٩٣٠

الرئيس - ليتفضل حضرة المقرر .

عباس محمود العقاد افندي ( المقرر ) :

» أحال المجلس بجملة يوم ٣١ مارس سنة ١٩٣٠ مشروعات هذه القوانين على لجنة المعارف ، فبحثتها اللجنة بجلستها المنعقدة يوم ٨ أبريل سنة ١٩٣٠ ، ولاحظت في إصدار هذه المشروعات ما يأتي :

أولا - إن المشروعات المروضة الآن تتضمن تعديلا جوهريا لأحكام القانونين رقم ٢٥ و ٢٦ من سنة ١٩٢٨ وإلغاء للقانون رقم ٢٧ من السنة المذكورة . وكلها قوانين دستورية أقرها مجلس النواب بعد درس واف في لجنة المعارف ومناقشة طويلة في هيئته المجتمعة .

ثانيا - إن هذه القوانين لم توضع قط موضع التنفيذ لأن الوزارة النحاسية أقيمت قبل تنفيذها وجاءت وزارة محمد محمود با بعدها فعملتها فيما عطلت من القوانين وأحكام الدستور .

وترى اللجنة أن الاحترام الواجب للقوانين الدستورية يقضى بتطبيقها وعدم العدول عنها بغير تجربة كافية وبغير أن تؤدي هذه التجربة إلى نتائج تقنع البرلمان الذي أصدرها بضرورة النظر فيها من جديد .

وترى كذلك أن لا موجب لاستعجال النظر في مشروعات القوانين للعروضة الآن بل ربما كانت المصلحة قاضية بتأجيلها إلى ما بعد الفراغ من تنقيح برامج الدراسة التي شرعت وزارة المعارف العمومية في إصلاحها ووعدت بتقديمها إلى المجلس في أقرب وقت . فإن تقرير نظام الامتحان يرتبط ارتباطاً وثيقاً ببرامج الدراسة التي ينتهي إليها الرأي الأخير ، وفي القواعد التي يمكن أن تقررها وزارة المعارف العمومية لاختيار أسئلة الامتحان المقبل ونظام تصحيحه مندوحة عن إصدار قوانين خاصة قد ترى الوزارة ضرورة للعدول عنها بعد زمن وجيز . لهذا رأت اللجنة بالإجماع أن يؤجل النظر في مشروعات القوانين للعروضة إلى دورة أخرى حتى توضع القوانين التي أصدرها لبرلمان موضع التنفيذ ، ويتبين من تجربتها ما يدعو إلى النظر فيها من جديد .

راغب إسكندر افندى — أطلب تأجيل نظر هذا التقرير إلى جلسة أخرى ، لأن مسألة امتحانات الملاحق تقلبت على عدة أدوار ، ولها تاريخ طويل ؛ وقد كان موضوعها بالذات محل مناقشات ومثار جدل عند نظره سنة ١٩٢٨ .

هذا ، ولم يوزع التقرير علينا إلا أمس الأول كما وزعت علينا اليوم مذكرة خاصة بهذا الموضوع ، وهي عبارة عن مجلد ضخم ، وأظن أن هذه المذكرة من مكتب السكرتير البرلماني لوزارة المعارف العمومية . والوقت لم يسمح بدراسة التقرير والمذكرة حتى تتسنى مناقشة في موضوع خطير كهذا .

(أصوات : أين هذه المذكرة ؟)

محمد صبرى أبو علم افندى — إنها ليست مذكرة ، ولكنها مجموعة المناقشات التي دارت حول هذا الموضوع في المجلسين .

وزير المعارف العمومية — لا توجد مذكرة . وأنا غير متمسك إلا بما قدم للمجلس .

راغب إسكندر افندى — يحتمل أن هذه المذكرة لم توزع ؛ ولكنها على أية حال وصلت إلى ؛ وأرى من الضروري أن نعطي الوقت الكافي لبحث هذا الموضوع بحثاً كافياً .

وزير المعارف العمومية — أرى من الضروري نظر هذا الموضوع الآن ، لأننا إذا ما انتهينا من بحث تقرير اللجنة ، وكانت نتيجة الأخذ برأي وزارة المعارف العمومية ، ترتبت على ذلك مناقشة القوانين الثلاثة ، وهذا يستدعى زمناً طويلاً . فإذا أجلنا البحث ليوم فقد نضطر إلى تأجيل آخر . ويلاحظ أنه من الضروري إصدار هذه القوانين قبل انتهاء الدورة الحالية .

الرئيس — أى أن حضرة صاحب العزة وزير المعارف العمومية يريد أن يعرف إذا كان النظام المقترح سيطبق في امتحانات لدور الثانى الآتى أو لا ؟

محمد صبرى أبو علم افندى — إنى معارض فى التأجيل . والأمر لا يخرج عن إحدى حالتين : (١) إما أن يأخذ المجلس بالأسباب التى قالت بها لجنة المعارف — وفي هذه الحالة لن تكون أماننا مشروعات قوانين تبحث ، وإذن لن يكون هناك سبب للتأجيل ؛ (٢) وإما أن يخالف المجلس رأى اللجنة — ففي هذه الحالة يكون هناك مجال للبحث فى التأجيل .

والواقع أن لجنة المعارف لم تبحث القوانين من حيث الموضوع ، وإنما أبدت اعتراضات شكلية تحجب مناقشتها الآن . فإذا ما اتخذنا قراراً يمكن أن نخطو خطوة ثانية فنتناقش فى التأجيل أو لا نتناقش فيه .

على عباس افندى — إن للسألة شكلاً وموضوعاً . فلجنة المعارف تقول بتأجيل نظر القوانين الثلاثة لسببين أبدتهما فى تقريرها ؛ ونحن نرغب فى أن نبث هذين السببين لمعرفة درجة وجاهتهما ، وهل ينهضان سبباً للتأجيل ؟ إذن يلزم نظر التقرير الآن .

الرئيس — الموافق على رأى حضرة النائب المحترم راغب إسكندر افندى بطلب تأجيل نظر التقرير إلى جلسة أخرى يقف ؟

(لم يقف أحد) .

الرئيس — إذن تقرر نظر التقرير الآن .

محمد يوسف بك — أطلب رفض رأى الذى ذهبت إليه اللجنة ، والنظر فى مشروعات القوانين الثلاثة فوراً .



مادة ١٠٢ » ... ..

لقد انتهت لجنة المعارف من تقريرها إلى الرأي الآتي نصه :

« لهذا رأيت اللجنة بالإجماع أن يؤجل النظر في مشروعات القوانين المعروضة إلى دورة أخرى حتى توضع القوانين التي أصدره البرلمان موضع التنفيذ ويتبين من تجربتها ما يدعو إلى النظر فيها من جديد . »

والبحت الذي أريد عرضه على المجلس هو :

هل تقتصر مأمورية اللجنة في الاقتراحات التي تحال عليها ( بعد مرورها من لجنة الاقتراحات ) وفي المشروعات التي ترد من الوزارات ، على أن تعيدها إلى المجلس مشيرة بتأجيلها إلى دورة أخرى أو أن مأموريتها تقضى بالبحث في موضوعها حتما ؟

قضت اللائحة الداخلية ، بناء على ما جاء في المادة ١٠٢ من الدستور ، بأن « كل مشروع قانون يجب قبل المناقشة فيه أن يحال إلى إحدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه » . وقد جاء أيضاً بالمادة ١٠٣ من الدستور ما يأتي :

« كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر يجب إحالته إلى لجنة لفحصه وإبداء الرأي في جواز نظر المجلس فيه . فإذا رأى المجلس نظره اتبع فيه حكم المادة السابقة » .

إذن وظيفة اللجان البحث وإعطاء الرأي في موضوع ما يحال عليها ، ولكن لجنة المعارف خالفت نصوص الدستور الصريحة و انتظر في الموضوع وأشارت بتأجيل نظر القوانين الثلاثة إلى دورة أخرى .

هناك نص في الدستور يقضى بأن القوانين التي تعرض على المجلس فيرفضها لا يصح أن تعرض ثانية عليه في الدورة ذاتها . والعرض من هذا وجوب فحص موضوع كل مشروع وإعطاء الرأي فيه . وهذا ما خالفته لجنة المعارف بالطريقة التي اتبعتها في القوانين المعروضة علينا . وقد جاء في المادة ٩٦ من اللائحة الداخلية ما يأتي :

« إذا رفض النص المقدم من اللجنة التي قامت بفحص المشروع أو الاقتراح ينظر في النص المقدم من الحكومة أو صاحب الاقتراح وتؤخذ عنه الآراء » .

والمقصود من كل هذا نظر موضوع الاقتراح أو المشروع حتما .

بناء على هذا أقترح رفض رأي اللجنة والنظر في موضوع القوانين المعروضة علينا .

المقرر — من المسلم به أن حق اللجان لا يمكن أن يكون أقل من حق حضرات النواب ، إذ أن من حق كل نائب أن يبدى ذات الاعتراض الذي أبدته اللجنة ، على أن اللجنة لم ترتكب أية مخالفة ضد اللائحة الداخلية ، كما أنها لم تخالف حقها باعتبار كونها لجنة أو باعتبار كونها مجموعة نواب .

كذلك يؤخذ من النص الذي تلاه حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك ، أن واجب اللجنة يقضى بفحص القوانين وتقديم تقرير عنها ، وهو ما عملته لجنة المعارف إذ قدمت تقريراً تشير فيه بتأجيل النظر في مشروعات القوانين إلى دورة أخرى .

أما ما قاله حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك فيفهم منه أن اللجان لا يحق لها أن تقترح عدم جواز النظر في القوانين مع أن هذا من حقها كما أنه من حق كل عضو .

محمد يوسف بك — إن القول بعدم جواز النظر في مشروعات القوانين والاقتراحات من اختصاص لجنة الاقتراحات .

محمد قرني بك — القصد الذي يفهم من المادة الدستورية التي تلاها حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك هو أن يفحص المشروع سواء أكان من الوجهة الشكلية أم من وجهة الموضوع . وليس هناك ما يقضى على اللجان بأن تقصر بحثها على الموضوع فقط ، لأن لفظة الفحص تتناول الشكل والموضوع ، ولذا تكون لجنة المعارف قد تصرفت في بحثها تصرفاً دستورياً .

محمد يوسف بك — أفهم أن تقرر لجنة المعارف عدم الموافقة على مشروعات القوانين المعروضة علينا وتبني رأيها على ذلك . أما أنها تقول بتأجيل نظرها إلى دورة أخرى فهذا ما لا أفهمه ، وما أقول إنها خالفت به نصوص الدستور .

محمد صبري أبو علم أفندي — يجب أن تكون الاقتراحات التي تعرضها اللجان على المجلس في حدود الدستور واللائحة الداخلية . وقد اقترحت لجنة المعارف في الموضوع الذي تبحثه التأجيل ؛ ومفهوم أن التأجيل لا يصح أن يكون بعيداً عن حدود الدورة البرلمانية .

على أن لجنة المعارف تركتنا في هذا الموضوع أمام لبس ، إذ أنها لم تبين لنا ما إذا كانت تطلب التأجيل إلى أجل غير مسمى أو إلى الدورة القادمة . هذا ما أرجو من حضرة المقرر أن يبينه لنا .



عباس محمود العقاد افندى ( المقرر ) — اللجنة لم تسمح لنفسها حين نظرت في هذه المشروعات الثلاثة ببحث تفصيلاتها ، والتقدم بنتيجة هذا البحث إلى المجلس ، لأنها شعرت واعتقدت أن في بحث التفاصيل مساساً بكرامة المجلس وكرام النواب ، وهي تتقدم إلى حضراتكم مستفتية في هل يجوز إهمال القوانين التي أقرها البرلمان أو لا ؟ فإذا كان الجواب بالإيجاب فحينئذ يحال الأمر من جديد على اللجنة للبحث في التفاصيل . أما إذا كان رأى المجلس يقضى بوجوب احترام القوانين التي وافق عليها فحينئذ يحق للمجلس أن ينظر في أمر التأجيل فيقرر فيه ما يراه سواء بالموافقة أو بالرفض .

محمود سليمان غنام افندى — إني متفق في الرأى مع لجنة المعارف . أما ما ارتآه حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك من أن هذا الرأى يتعارض مع نص المادة ١٠٢ من الدستور فلا محل له لأن نص هذه المادة يقضى بأن كل مشروع قانون يجب أن يحال على لجنة اتضع عنه تقريراً ، وهذا ما عملت به لجنة المعارف .

على أنه يظهر أن حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك يريد أن يقول إن التقرير يجب أن يكون خاصاً بالموضوع . ولست أدري من أين أتى بهذا التفسير ، لأنه ظاهر أن من حق اللجنة ومن حق كل عضو أن يناقش الشكل كما يناقش الموضوع . وهذا ما فعلته اللجنة بل إنها ذهبت إلى أكثر من ذلك ، وأرادت أن تحتفظ بالاحترام الواجب للقوانين الدستورية إذ لم يمس على إصدار القوانين التي يراد إلغاؤها سنتان ، ولم تفذ حتى يتسنى لوزارة المعارف العمومية أن تعرف ما كان منها متفقاً مع نظم التعليم .

لذلك أوافق على رأى اللجنة ، ولا أرى محلاً للتمسك بنص المادة ١٠٢ من الدستور ، لأنها لا تفيد المعنى الذى ذهب إليه حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك .

محمد يوسف بك — لا أعارض في أن للجنة الحق في إبداء رأى . ولكنى أقول إن حقها في هذا يجب أن يقتصر على رفض المشروع أو قبوله ، أما أن تشير بالتأجيل والدورة أخرى فهذا ليس من حقها .

وأما مسألة عدم جواز النظر فهمى من اختصاص لجنة الاقتراحات . وأذكر أنه قدم للمجلس تقرير من لجنة الصحة شبيه بهذا حيث ابحث في المسألة الشكلية ، وترك الموضوع ، وقرر المجلس النظر في الموضوع فوراً دون أن يلتفت لما جاء في التقرير .

محمد صبرى أبو علم افندى — وجهت إلى حضرة مقرر لجنة المعارف سؤالاً أجاب عنه باستفتاء المجلس في وجوب احترام ما يوافق عليه من القوانين ، وبهذا أسمح لنفسى بأن أفهم من هذا أن اللجنة تميل إلى رفض هذه القوانين ، فإذا كان هذا رأياً فقد أصبحنا أمام تقرير مستوف من حيث الشكل من الوجهة الدستورية ومنطبق على نصوص اللائحة الداخلية ، لهذا أرى أن ننقل إلى مناقشة الأسباب التي بنت عليها اللجنة رأياً .

رأى حضرة المقرر أن يجعل المسألة مسألة كرامة دستورية أو برلمانية ، وقد وضع سؤالاً طلب الجواب عنه وهو : « هل من كرامة المجلس أن يوافق على قانون ثم يعقبه بآخر ملغياً للقانون الأول قبل أن ينفذ ؟ » .

على أنى أظن أن السؤال الذى يجب أن يطرح هو : هل إذا وافق المجلس على قانون مضى عليه وقت وجاء الوزير المختص طالباً تعديله يجب إلى طلبه أو يرفض ، ارتكانا على أن المجلس سبق أن وافق على القانون المطلوب تعديله وأصبحت كرامته مرتبطة بتنفيذه ؟ الواقع أن القوانين توضع للمصلحة العامة ، والمسألة المعروضة علينا الآن خاصة بالامتحانات ؟ وهى مسألة وقتية ، ووزارة المعارف العمومية تعمل للإصلاح وتدرس سبله سواء فيما يختص ببرامج التعليم أو بسير الدراسة أو بنظام الامتحانات .

عرضت في سنة ١٩٢٨ على المجلس مشروعات قوانين خاصة بالامتحانات فأقرها البرلمان ، ثم مضى وقت جاءت فيه وزارة أهملت القوانين وسارت في عملها مخالفة لها ، فكانت في هذا آثمة معتدية لأنها لم تأخذ بقانون موجود ما كان لها أن تخالفه إلا بتشريع من صاحب السلطة التشريعية ، فعلها إثم ما فعلت .

أما الوزارة الحاضرة فإنها تقول إن البرلمان وافق على قانون بدا لها أن تقترح تعديله ، فمن الواجب علينا ألا نتمسك بمسألة شكلية وإنما نسأل الوزير عن الأسباب التي دعت إلى تقديم مشروع قانون معدل لما أقره المجلس من عامين . فإذا ما أقنعنا كان علينا أن نجيبه إلى طلبه ، وإلا فلنا أن نرفض المشروع ؛ ونحن في البدء والنهاية قضاة الموضوع . فإذا عدلنا القانون الذى صدر سنة ١٩٢٨ فإنما نعدله عن اقتناع وبيئة ، وإذا رفضناه فإنما نرفضه عن اقتناع وبيئة أيضاً ؛ ولا يصح أن نحجر على عقولنا لأننا واثقون من أنفسنا ولا تتأثر إلا بالمصلحة العامة .



لذلك ، أترح أن يقرر المجلس النظر في المشروعات التي قدمها حضرة صاحب العزة وزير المعارف العمومية .  
( تصفيق ) .

المقرر — يسأل حضرة النائب المحترم الأستاذ صبرى أبى علم : هل من حق وزير المعارف العمومية إلغاء قوانين أقرها البرلمان قبل أن توضع موضع التنفيذ ؟ وجوابى على ذلك أنه ليس له ولا لآى إنسان آخر هذا الحق .  
نعم ليس من حق وزير أو أى صاحب سلطة أن يأتى إلى حضراتكم ويقول إنكم بحتم قوانين فى لجانكم ، وتناقشتم فيها فى هيئة المجتمع ، ووافقتم عليها بما يقرب من الإجماع — ولكنى أرى أن كل هذا عبث فى عبث ؛ وأنا وحدى الذى يقرر ما يراه (ضجة) . وإذا قال الوزير ذلك قلنا له نحن أصحاب الرأى فى البرلمان .  
( ضجة ) .

نحن إذا أقررنا قانونا ولم ينفذ — حتى يظهر العمل ما فيه من عيوب أو ميزات — ثم يتقدم إينا وزير بطلب إلغائه ، فيكون معناه هذا أن عملكم لا قيمة له ، وأن آراءكم لا يصح أن توضع موضع الاحترام . وأنا أتحدى من يشاء من المعارضين أن يثبت لى ما إذا كانت التعديلات التى يتقدم بها وزير المعارف العمومية فى صدد هذه القوانين تؤدي إلى غير هذا المعنى .  
محمود سليمان غنام افندى — أريد أن أرد على استشهاد حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك بالسوابق التى ذكرها فى هذه المسألة ...  
محمد صبرى أبو علم افندى — لقد فرغنا من المسألة الدستورية .

سلامه ميخائيل بك — لم تقرر اللجنة رفض مشروعات القوانين المطروحة على حضراتكم ، وإنما هى تقول أن لا محل لنظر هذه المراسيم إلا بعد أن تنفذ القوانين الأصلية التى يراد تعديلها . وهذا أمر معقول ، لأن الغرض من هذه المراسيم هو إلغاء أو تعديل قوانين لم تطبق ولم توضع موضع التنفيذ . ولا يمكن أن ندين عيباً أو نقصاً فى قانون ما إلا إذا نفذناه ، لأن التنفيذ هو الكفيل بإظهار هذه العيوب ، إن كانت هناك عيوب . أنا لا أتقيد بما يقول به الأستاذ العقاد من حيث المحافظة على كرامة المجلس ، وإنما أتقيد بما يقضى به المنطق الصحيح . وإبنى لا أدري كيف يمكننا أن نحكم بعدم صلاحية هذه القوانين أو القول بأنها تحتاج إلى تعديل ولما يعض عليها غير سنتين ، وقبل أن تطبق يوماً واحداً .

لهذا يجب أولاً أن نفسح الوقت لتنفيذها مدة سنة أو سنتين . فإذا ظهر من هذا التنفيذ أن بها عيوباً تقتضى التعديل أو الإلغاء جاز لنا أن نقر قوانين أخرى بتعديلها أو بإلغائها — وهذا أمر بديهي .

عبد الرحمن عزام افندى — عندما أقر مجلس النواب هذه القوانين لم يكن رأيه متفقاً على إقرارها . وأذكر أن أعضاءه كانوا على أشد الانقسام حين المناقشة فيها ؛ وكان يبدو من جانب المجلس شعور قوى يميل إلى تسهيل الامتحانات للطلبة ؛ وأذكر أن الحكومة هزمت فى إحدى المرات عندما أرادت التشدد فى الأمر . وحدث بعد ذلك أن حل مجلس النواب ثم استفتى الناخبون وجاء الانتخاب الجديد بمجلس جديد له كل الحرية فى أن يعيد النظر فى أى تشريع قديم . فإذا تقدم وزير إلى هذا المجلس برأى يخالف رأى وزير سابق أمام مجلس سابق فليس هناك ما يمنعه من هذا الحق .

لقد أهملت الوزارة السابقة تنفيذ هذه القوانين ؛ فعلها إثم ما فعلت — كما قال الأستاذ محمد صبرى أبو علم . أما الوزارة الحالية فإن وزيرها — قبل أن يحل ميعاد الامتحانات التى هى موضع تطبيق هذه القوانين — رأى أن بهذه القوانين عيوباً لم يوافق على تطبيقها ، فتقدم برأيه إلى المجلس فى شجاعة الرجل الذى يعرف واجبه ويقدر مسؤوليته ؛ وليس عليه فى ذلك لوم أو غضاضة .

لهذا أعتبر أن اللجنة فى طلبها تأجيل النظر فى هذه المراسيم إلى دورة مقبلة إنما هى فى الواقع تعاصر بأمور متعددة منها :

أولاً — أنها تحمل الحكومة على تنفيذ قوانين لا توافق عليها ولا تعتقد بصلاحياتها .

ثانياً — أنها تحمل هذا المجلس على أن يهمل النظر فى قوانين أقرها المجلس السابق رغم الانقسام الشديد الذى كان بين أعضائه فى صدها . وقد يكون من رأى البلاد ومن رأى الحكومة الحاضرة تعديل هذه القوانين أو استبدال غيرها بها .

ثالثاً — إن هذا التأجيل يحدث اضطراباً فى أحوال الطلبة ، لأن القوانين المطلوب تعديلها لم تنفذ عليهم مطلقاً ، بل كانت الامتحانات تسير دائماً طبقاً لقانون يسمح لهم بإعادة امتحاناتهم بشروط مخالفة للشروط الواردة بهذه القوانين المتقدم ذكرها ، فطلب

التأجيل يترتب عليه مفاجأة الطلبة بقانون جديد ونظام جديد يتعلق بامتحاناتهم التي لم يبق على ميعادها غير شهر واحد ، دون أن تعطى لهم الفرصة الكافية للاستعداد ، وبذلك يتعرض مستقبلهم للخطر . فالمصلحة تقضى بنظر هذه المراسيم دون تأجيل ؛ وعلى اللجنة أن تبدى رأيها صراحة بقبولها أو برفضها .

المقرر — إنى أعجب للكلام الذى أدلى به النائب المحترم عبد الرحمن عزام افندى . يقول حضرته إن الخلاف فى المجلس كان شديداً عندما صدرت هذه القوانين فى سنة ١٩٢٨ ، على حين أن الواقع يخالف ذلك ؛ فإن الثابت فى مضابط الجلسات أن الموافقة على جميع هذه القوانين كانت بما يقارب الإجماع ؛ ولم يزد عدد المعارضين لها من الأعضاء على ثلاثة .

عبد الرحمن عزام افندى — لقد انسحب باقى الأعضاء .

المقرر — كان عدد الأعضاء الذين أقرّوا هذه القوانين قريباً من إجماع الحاضرين ؛ والحاضرون هم الذين تحسب أصواتهم فى إقرار القوانين . ثم يشير حضرة النائب المحترم عبد الرحمن عزام افندى إلى الاستفتاء وإلى الحكومة ، كأن الحكومة التى كانت تتولى الأمر فى عهد الحياة النيابية قبلها برامج أو سياسة تختلف عن سياسة الحكومة الحاضرة ، مع أن تلك الحكومة هى نفس الحكومة الحالية من حيث الرأى واللبدا .

وأضيف إلى هذا أن كثيراً من أنصار الحكومة الحاضرة كانوا مؤيدين لتلك القوانين . فالأستاذ محمود بسيونى كان مقرر لجنة المعارف فى مجلس الشيوخ عند نظرها ، والأستاذ محمود فهمى النقراشى كان مقرراً لها فى مجلس النواب ، وكذلك كان من المؤيدين لها حضرة صاحب السعادة محمد صفوت باشا ، وحضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس هذا المجلس فى ذلك الوقت ، وحضرة الأستاذ المحترم رئيس المجلس الحالى .

على أننا نقرر هنا أن الاحترام واجب للقوانين التى يقرها البرلمان أيا كان أشخاص أعضائه . لقد بحث البرلمان عدّة قوانين وأقرّها بعد مناقشات طويلة ، فأقل ما يجب من الاحترام لمجلس قروى — لا لبرلمان — أن توضع قراراته موضع التنفيذ .

يقولون إن الوزير تقدّم إلينا بمشروعات قوانين ، فيجب أن نقرها — وأنا أقول لا .

( أصوات : بنحها ) .

المقرر — لقد مضى الوقت الذى كان يقال فيه : إن الرأى لسعادة المدير كما كان يحدث فى المجالس العتيقة . ونحن لا نريد أن نقول : إن الرأى لسعادة الوزير ( خجة ) ؛ ولا نريد أن نكون مقيدين برأى الوزير .

سلامه ميخائيل بك — إن هذه الفكرة لا أثر لها فى هذا المجلس .

محمد يوسف بك — نحن لا نقبل هذه الإهانة .

المقرر — أريد أن أكون صريحاً . وأنا مستعد أن أؤيد كل كلمة أقولها .

محمد يوسف بك — معنى ذلك أنك تؤيد الإهانة .

المقرر — لقد جئت إلى هنا لأتكمّل لأحبابي أحداً . إن حضرات المعارضين لم يطلعوا على حرف من هذه القوانين ...

محمد يوسف بك — نحن الذين واقفنا عليها قبل أن تكون نائباً .

المقرر — فمن أين لهم هذه الحماسة إذا لم تكن لهم اعتبارات أخرى غير هذه القوانين ؟

( خجة ) .

لقد تعرض حضرة الزميل المحترم عبد الرحمن عزام افندى لمستقبل الطلبة ، وما يمكن أن يصيهم من جراء تأجيل نظر مشروعات القوانين المعروضة علينا . وأنا أؤكد أن إرجاء النظر فيها لا يؤثر فيهم بحال ، لأنهم يذاكرون الآن دروسهم ، فإذا نحن أقررنا مشروعات هذه القوانين ، فكأننا نقول للطلبة لا تجهدوا أنفسكم فى المذاكرة لأن الامتحانات ستكون سهلة ؛ وأظن أنه لا يوجد هنا من يقصد هذا .

أضيف إلى ما تقدم أن مشروعات هذه القوانين يجب أن يؤجل النظر فيها إلى ما بعد الفراغ من تعديل برامج الدراسة ، لأن الارتباط — كما قالت اللجنة — وثيق بين الامتحان والبرامج ؛ فليس ثمة امتحان سهل وآخر صعب ؛ وإنما تقاس السهولة أو الصعوبة



مادة ١٠٢ » ..... «

بمقياس البرامج الدراسية . لقد وعدت الوزارة أن تعدل البرامج . ومن يدرينا فقد ترى بعد الفراغ من تعديلها أنها في غنى عن تسهيل الامتحانات ، لأن الدروس أصبحت سهلة ، وأنه من الخطر على مستقبل التلاميذ أن يجمع بين سهولة الدروس وبين سهولة الامتحانات حتى لا يكون هذا مغرياً لهم بالكسل . لهذا ترون أنه ليس هناك أقل ضرر من تأجيل نظر هذه المشروعات ، لأن مصلحة الطلبة تقضى علينا بالتأجيل حرصاً على مستقبلهم ، وحتى لا تكون القوانين عرضة للتنقيح والتغيير من يوم إلى آخر .

على حسين باشا — لا يوجد نص في الدستور أو في اللائحة الداخلية يحتم علينا أن نعتبر القوانين التي يقرها البرلمان قوانين مؤبدة أو يفرض علينا أن نعمل بها لمدة معينة ، بل للفروض أن كل نص يحتمل الصواب كما يحتمل الخطأ . والمجلس حر ، إذا وجد ما يدعو إلى التعديل أو التغيير في قوانين أقرها ، أن يعمل بما تمليه المصلحة العامة دون أن يعتبر ذلك ماساً بكرامته ، فالسلطة التي أقرت القانون هي التي ستعده ؛ والرجوع عن الخطأ خير من التماهي فيه .

نحن نضع مستقبل الطلبة نصب أعيننا . لقد قضت القوانين التي نحن بصدها بأن الطالب الذي رسب في مادة واحدة يعاد امتحانه في جميع المواد ، ولكن الوزارة رأت بعد ذلك أن في تنفيذ هذه القوانين ضرراً كبيراً على الطلبة ، وأرادت تلافي هذا الضرر فوضعت مراسيم بقوانين نفذتها في السنة الماضية ، ثم جاءت الوزارة الحالية وتقدمت لنفس الهيئة التي أقرت القوانين الأولى وطلبت تعديلها ، فالمجلس حر في أن يقبل هذا التعديل أو لا يقبله ، أما أن نسد عليها الباب فمعنى هذا الأثرة وحب الذات . ( تصفيق )

على سالم بك — إنني أؤيد حضرة زميلي المحترم على حسين باشا وأقول إن القوانين التي أقرها المجلس لم تصدر على أن تكون مؤبدة إذ هي ليست قوانين سماوية بل إنها قوانين وضعية تتغير طبقاً لمقتضيات الزمان والمكان .

لقد وضعت القوانين الثلاثة في سنة ١٩٢٨ ، ونفذت في عهد الحياة النيابية لأن الامتحان عقد في مايو سنة ١٩٢٨ ، ثم ظهر أن النتيجة كانت سيئة ، وليس من المعقول ، يا حضرات النواب ، أن يمتحن تلميذ المدرسة الابتدائية في إحدى عشرة مادة ثم إذا رسب في الحظ الإنجليزي يقال له : عليك أن تعيد الامتحان في جميع المواد .

الرئيس — هذا كلام في الموضوع .

على سالم بك — هذا ما حمل وزارة المعارف العمومية على طلب تعديل هذه القوانين . والآن تطلب لجنة المعارف تأجيل النظر في هذه التعديلات حتى تعدل البرامج الدراسية . لقد قال حضرة وزير المعارف العمومية إن تعديل البرامج يحتاج إلى وقت طويل ، خصوصاً ما يختص منها بالتعليم الثانوي لارتباطه ارتباطاً تاماً بالتعليم العالي . فإذا أخذنا بالرأي القائل بالتأجيل حتى تعدل البرامج ، كان معنى هذا تعليق مستقبل نحو مائة ألف طالب من طلبة المدارس على اختلاف أنواعها حتى ينتهي تعديل البرامج . وقد بين حضرة وزير المعارف العمومية أن القوانين الحالية لا تتفق مع مصلحة الطلبة . والعدل ، يا حضرات النواب ، ومستقبل أولادنا يجب أن يوضع فوق كل اعتبار . الرئيس — هذا كلام في الموضوع ، ويجب أن يكون الكلام قاصراً على المسألة التي أثارها اللجنة .

على سالم بك — ألا يجوز لوزير المعارف العمومية ، وقد تبين له أن القوانين الحالية ضارة ، أن يتقدم إلى المجلس بطلب التعديل اللازم ؟ ألا يجوز لأحد حضرات الأعضاء أن يقدم مشروعاً بالتعديلات التي يراها ؟ إن هذا الحق لا نزاع فيه .

لهذه الاعتبارات لا أرى محلاً للقول بتأجيل المسألة حتى تنتهي الوزارة من وضع البرامج .

حسن يس افندي — إنني لا أرى معنى لهذا . لقد رأت لجنة المعارف رأياً لم تروه ، وقال حضرة مقررها إنها مسألة تتعلق بكرامة المجلس . والواقع أنه في هذا لم يقل شيئاً جديداً بل قال شيئاً يتعلق بكم : فالكرامة مستمدة منكم ، وهي عائدة إليكم . ( ضجّة )

لقد عرض على المجلس مشروع قانون أقره بعد بحثه ، ولكنه لم ينفذ كما قالت لجنة المعارف ، بل جاءت وزارة أخرى فطرخته جانباً . فالواجب يقضى بأن نقرر تنفيذ ما أوقفه غيرنا لا أن نلغى بأنفسنا ما قررناه بالأمس .

يقول حضرة الزميل المحترم عبد الرحمن عزام افندي إن نتيجة الاستفتاء قد أتت بمجلس جديد . ولكني أقول لحضرتي إن الاستفتاء قد أتى بالمجلس نفسه اللهم إلا الزيادة التي استدعتها زيادة الدوائر الانتخابية . وقد ذكر حضرة الزميل أنه كان هناك انقسام في

مادة ١٠٢ « ... .. »

الرأى فيما يتعلق بهذه القوانين ، ولكن الذى أذكره أنه لما عرضت المشروعات وتكلمنا فى رفع المستوى العلمى للطلبة قام سعادة على الشمسى باشا وزير المعارف العمومية إذ ذاك ، وقال إنه يخشى أن يصرح بأن مستوى الطلبة قد انحط إلى حد أنه يخشى ألا تقبل الجامعات الأوربية أولئك الطلبة الذين يحصلون على « البكالوريا » المصرية .

فالمسألة تنحصر فى أن القوانين التى وافق عليها هذا المجلس الموقر لم تنفذ . والواجب أن تنفذ ؛ فإذا ما ظهر فى تطبيقها عيب أمكن للأستاذ الوزير أن يتقدم إلى المجلس بما يراه من التعديل . وعلى أية حال فالرأى لحضراتكم والعصمة لله وحده .

وزير المعارف العمومية — لا أظن أن هناك مسائل شغلت هذا المجلس الموقر بقدر ما شغلته مسائل وزارة المعارف العمومية ، فقد استمر ثلاثة أيام كاملة يناقش ميزانية الوزارة ويبحث أمورها ويستقصيها مسألة مسألة ، وهذا ما يدلنى على أن حضراتكم تقدرון الأهمية التى تعلقونها على سياسة تلك الوزارة . ولقد شعرت بهذا من يوم أن وليت أمورها وأحسست بثقل العبء الملقى على كاهلى . وقد سعت بكل جهدى حتى لا أنفرد بالأمر فى مسألة ما .

بحث حالة التعليم فوجدت أننا إزاء تقارير قدمت للوزارة من إخصائين وهى تشير بأن البرامج مكدسة وأن الحالة واجبة الإصلاح ، فالواجب يقضى أن نعالجها من فورنا ، ولهذا جمعت رجال وزارة المعارف العمومية وطلبت إليهم أن يكونوا فى بحثهم معى صريحين فى آرائهم ، وألا يبالوا بموافقى أو مخالفتى فى ذلك ؛ وبينت لهم أنه ليست لى غاية ولا مصلحة خاصة ؛ وإنما أنظر إلى المصلحة العامة وحدها . وقد انتهت معهم فى الرأى إلى وجوب تعديل قوانين الامتحانات .

بعد هذا ناقشت حضرات زملائى الوزراء فى الأمر ؛ وقلت لهم إذا كنتم توافقوننى مبدئياً فى الرأى تقدمت للتفاهم مع البرلمان فى هذا الموضوع ، فوافقنى حضراتهم على ذلك . وقد رأيت أن الوقت قد حان للتفاهم مع البرلمان . ولما لم يكن فى استطاعتى أن أتفاهم مع حضرات النواب المحترمين فرداً فرداً ، رأيت أن أتفاهم أولاً مع اللجنة التى خصصتموها لبحث هذه المسائل . دعوت لجنى المعارف بمجلسى النواب والشيوخ وعرضت عليهما الأمر — وكان حضرة المقرر وحضرة النائب المحترم حسن يس افندى موجودين — وقلت لحضرات أعضاء اللجنتين : إئتى ، قبل أن أتقدم خطوة فى سبيل التعديل أود أن أتفاهم معهم على مدى هذا التعديل . وقد تناقشنا طويلاً وانتهينا — بإجماع — إلى وجوب تقديم هذه القوانين .

( تصفيق ) .

فهل بعد هذا يأتى حضرة المقرر ويقول إن من يتقدم بهذا القانون يتحدى النظام النيابى ! أتدرون حضراتكم ماذا تم بعد ذلك ! تم بعد هذا أن تقدمت لمجلسكم الموقر بمشروعات القوانين فأحالتها على لجنة المعارف ، ولكن تلك اللجنة — التى وافقتنى بإجماع من كانوا موجودين معى — لم تر أن تستدعى أحداً يمثل وزارة المعارف العمومية عند بحث هذه المشروعات . لم تر أن تعامل هذه المشروعات معاملة أى مشروع تتقدم به أية وزارة من الوزارات ، أو اقترح بتقديم به أحد حضرات النواب ، فقدمت تقريرها من غير أن تسألنى عن سبب تقديمى لهذه المشروعات . وقد دهشت عندما اطلعت على تقرير اللجنة ؛ وكان أكبر دهشتى أن علمت أن بعض من شرفونى بحضورهم والناقشة معى فى هذا الموضوع هم الذين يعارضون فيه الآن !

هل تريدون منى أن أشرك المجلس فى الأمر بأبلغ مما فعلت ؟ ! لقد جاملت اللجنة فجريت على غير السنة العادية — وأنا لا أمتن بهذا بل أقول إنه واجب وإننى إنما فعلته لأنه واجب — ودعوتها وتشاورت معها فى الأمر . ولكنها لم تعاملنى بعد ذلك المعاملة التى عاملت بها اللجان الأخرى أية وزارة تقدمت للمجلس بأى مشروع . نعم لم تعاملنى كذلك ، ولم تخاطبنى بشأن المشروعات المحالة عليها ، ولم تعلم الوزارة شيئاً عما ارتأته اللجنة بشأنها .

هذا هو مركز اللجنة مع الوزارة . والآن يأتى حضرة المقرر فيقول إن المجلس إذا نظر مشروعات القوانين عمل ما لا يتنزل مجلس قروى إلى عمله ! !

لا ، أين كانت تلك الفكرة ؟ لم لم تخاطبونى بها ولم تسألوا وزارة المعارف العمومية رأيا عنها علّ لها رأياً تبديه . قدمت اللجنة تقريرها إلى المجلس الموقر من غير أن تأخذ رأينا ، مع أننى قدمته بعد أخذ آراء حضرات أعضائها ، وبعد أن تداولت فيه معهم .



مادة ١٠٢ » ... ..

هذا من حيث شكل تقديم المشروعات ، أما من حيث الموضوع فإنني ضنين بكرامة المجلس أن تبذل ؛ وليس لي ما يشرفني أكثر من أن أتمد قوتي من هذا المجلس الموقر ، فإن لم أتمدّها منه فلا كانت الوزارة ولا كان أى عمل يتولاه إنسان .  
( تصفيق حاد ) .

وقد استمدت قوتي من هذا المجلس الموقر ، فوجدت نفسى أمام ظروف جديدة : وجدت نفسى أمام تقريرين قدما من خيرين استقدمتهما الوزارة من الخارج ، وهما من كبار العلماء ، وطالما أشارت إلى تقريريهما لجنة المعارف نفسها ، وحضت على الاطلاع عليهما . وقد استخلصت من هذه التقارير أن البرامج مكدسة ، وأن الطلبة لا يستطيعون استيعابها ، فقلت هذه حالة يجب أن تعالج سريعا . رأيت في أقوال الخبيرين ما يشير إلى أن نظام الامتحانات في بلادنا لا يوصل إلى معرفة كفاءة ولا إلى معرفة حقيقة عقلية الطلاب ، لأن الامتحان — كما يعمل الآن — يستند على الذاكرة ويحضر الطلاب على الاعتماد عليها دون الالتجاء إلى قوة الاستنتاج . وقد ذكر الخبيران في تقريريهما أن الطالب بطبعه لا يمكن أن يكون مستعدا لتعلم كل المواد بدرجة واحدة ، فإذا ما طوّل باتقان الرياضة في الوقت الذي لا يكون عنده استعداد خاص لها ، كان معنى هذا إرهاقه وإضاعة وقته سدى في مادة ليست هي التي يستطيع أن يثمر فيها . لذلك وجب ألا يكون هناك تضامن بين العلوم وألا يكون الرسوب في مادة مدعاة للرسوب في الامتحان بأجمعه .

( تصفيق ) .

هذه هي النظرية التي أشارت إليها التقارير . وقد آمنت بها ، وقلت حقاً قد يكون الشخص أديباً ماهراً ، بل قد يكون من أعلام الأدب ، ومع هذا يكون ضعيفاً في الرياضة أو الكيمياء مثلاً . ولا أزال أذكر تلك الجلسة الحكيمة التي قالها المغفور له سعد زغلول باشا وهي : هل إذا امتحنا سيويه في اللغة الإنجليزية فرسب فيها ترتب على ذلك أن نعيد امتحانه في اللغة العربية أو النحو أو الصرف ؟ لقد وجدت نفسى ، يا حضرات النواب المحترمين ، أمام تلك الظروف ، فقلت يجب أن نبث عن علاج . وقد تقدمت بهذا العلاج ؛ ولا أريد أن أدخل في موضوعه الآن ، ولكني شرحت لحضراتكم ظروفه . فهل أنا بعد ذلك الذي قلت « أنا وحدي أقرر » ؟ لا ، إنني ذهبت إلى أبعد من الحدود العادية ، وأدبت ما أراه من واجبي ، فرجوت أعضاء لجنة المعارف لمجلس الشيوخ والنواب أن يعاونوني برأيهم . وقد تفضلوا بتلك المعاونة ووافقوني في الرأي — هذا ما حدث ؛ وبعد ذلك لم أدر ، وإلى الآن لا أدري كيف غيروا رأيهم ، ولا ما هو الدافع لهذا التغيير .

يقولون : تعدل البرامج . نعم تعدل . وقد أثرت المناقشة في تلك الجلسة التي تشرفت باجتماعنا فيها معاً ، وقلت لهم إنني أريد تخفيف البرامج من ناحية ، ولكني من ناحية أخرى أريد رفع المستوى العلمي الذي يجب أن يكون عليه الطالب ، لأنني لا أريد أن أمتحن ذاكرته بل أن أمتحن عقليته . ولأجل هذا لا أريد أن أكتفى بجعل النسبة للنجاح ٤٠ ٪ بل سأجعلها ٥٠ ٪ وفي بعض الأحيان ٦٠ ٪ ، فقبلوا مني هذا الرأي . وكان بعض حضرات الخطباء الذين تكلموا الليلة يقولون لي : ما دمت قد وجدت طريقاً لحل الموضوع فنحن نوافقك على المشروعات .

ذكروا بعد ذلك أسماء يدللون بها على رأيهم ؛ وماتلك إلا حجة لي . ذكروا في معرض التدليل اسم حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا . وإنني أقول إن دولته هو رئيس الوزارة ؛ وهو المسئول عن سياسة الحكومة ؛ وهو الذي أمهر هذا القانون باسمه ؛ وإن حاولوا أن يجعلوا تفريقاً بين أعضاء الوزارة ، فإنني — باسم الحكومة وباسم الوزارة — أقول لحضراتكم إن الوزارة متضامنة ؛ فهي ليست زيدا وبكراً وعمراً ، بل هي مجموع لا يصح الدخول بين أفرادها بفرقة ما ، ولا يصح أن يقال هذا زيد وهذا عمرو ؛ ونحن نجتاز الآن ظرفاً دقيقاً نحن أحوج ما نكون فيه إلى عدم إدخال مثل هذه الفرقة .

( أصوات : لم يأت ذكر للفرقة ) .

وزير المعارف العمومية — لذلك أرجو حضراتكم أن تقررنا نظر مشروعات القوانين التي تتكلم عنها الآن .

( تصفيق ) .

المقرر — أشار الأستاذ وزير المعارف العمومية إلى الاجتماع الذي دعانا إليه في منزله العيسام ، وقال إننا وافقناه على رأيه في مسألة الامتحانات .



وإني آسف ، يا حضرات الأعضاء ، أن أقول لكم ، ورجال لجنة المعارف الذين كانوا موجودين في ذلك المجلس هم هنا الآن ، إنني شخصياً — كما أعتقد وكما أذكر تماماً — لم أوافق حضرة على هذا الرأي .

وإني أؤكد هذا وأستدعي حضرات الأعضاء الذين كانوا موجودين معنا في ذلك المجلس لبيان ما حدث ... ..

وزير المعارف العمومية — وهل عارض حضرة المقرر ؟ وماذا قال ؟

المقرر — نعم عارضت وقلت إنه يجب لإعادة الامتحان أن تشترط نسبة للراسبين خاصة لا تقل عن ٤٠ أو ٣٠/١٠٠ .

وزير المعارف العمومية — إذن فإن حضرة النائب المحترم وافق على المبدأ وإنما وضع شرطاً خاصاً .

الشيخ عباس عبد الفتاح الجمل — هذا بمثابة موافقة على المبدأ .

المقرر — إن القوانين التي يقترح الأستاذ الوزير إلغائها تسلم بإعادة الامتحان ، فكيف يكون كلامي تسليماً برأي سعادة الوزير !

إننا لم نوافق على هذا الرأي . وإننا لم نسمع — وأنا أؤكد هذا أيضاً — لم نسمع من سعادة الوزير أنه اعتزم أن يقدم مشروعات القوانين هذه إلى المجلس في الدورة الحالية . وأنا كذلك أستدعي حضرات أعضاء اللجنة الذين كانوا موجودين معنا .

عبد الرحمن عزام أفندي — هذه مسائل شخصية لا يصح إثارتها في المجلس .

المقرر — لكن لا يصح أن يقال إننا أبدينا رأياً هناك ثم خالفناه في اللجنة وهنا .

نحن لا نخالف رأياً لنا تحت تأثير أية قوة . ولو صح أن نفعل هذا لفعلناه إرضاء لسعادة الوزير .

بعد ذلك نشير إلى ما قاله سعادته عن الاستعانة بآراء خبراءه في وزارة المعارف العمومية . فمن هم هؤلاء الخبراء ؟

أندرون حضراتكم في كم لحظة تتقلب آراء حضرات المراقبين الذين اعتمد عليهم سعادة الوزير في تغيير رأي المجلس ؟ اسمعوا حضراتكم :

اجتمعت لجنة المراقبين في يوم السبت ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٩ بسرأي الحكومة ببولكلي بالاسكندرية تحت رئاسة سعادة وكيل المعارف العمومية ؟ ورأت التمسك بالقوانين الدائمة الخاصة بامتحانات الدور الثاني في جميع المدارس .

وفي ٢٠ يوليه سنة ١٩٢٩ — أي بعد مدة لا تزيد على شهر — اجتمعت لجنة المراقبين الموقرة بعينها ونصها وفصها وبحث الموضوع ثانية ، فماذا رأت ؟

سألها الرئيس : هلا تزالون حضراتكم مصرين على أن يكون امتحان الدور الثاني في جميع المواد أو تفضلون العمل بقانون العام الماضي الذي يقضى بامتحان الطالب في الدور الثاني فيما رسب فيه ؟

فاسمعوا حضراتكم ماذا كان قرار حضرات المراقبين الإخصائيين ؟ وافق الكل بالإجماع على تطبيق أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٢٨ . هذه هي آراء المراقبين الذين يريد سعادة الوزير أن نتخذهم أئمة لنا في هذا المجلس !

أما رأي الخبراء فهو ضد الرأي الذي أدلى به سعادة الوزير على خط مستقيم . وإنني أتلو على حضراتكم باللغة العربية بعض ما جاء بتقرير المستر مان . وإذا شئتم تلوته باللغة الانجليزية .

الرئيس — لا ضرورة لهذا .

المقرر — هذا من حق ؟ ومن حق أيضاً أن أرد على كل مسألة .

يقول المستر مان ، الخبير الإخصائي ، في تقريره ما يأتي :

« إيماء إلى امتحانات الدور الثاني العامة ( في الابتدائي والثانوي بقسميه الأول والثاني ) أكرر هنا ما سبق أن قلته في المحادثة التي دارت بيننا يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٨ ، وهو أنني أرى أن امتحان الدور الثاني نظام سيء جداً من وجهة المبدأ ، وأن جميع الامتحانات الثلاثة التي نحن بصدد عرضها للاستقاد الساحق ( Damaging criticism ) في نظر علم النفس الحديث والتربية العملية ،

مادة ١٠٢ » ... ..

ولكني فهمت منكم أن عمل دورين في الوقت الحاضر أمر مقرر ، وأنه لا بد من اتباع طريقة واحدة في هذه الامتحانات الثلاثة ، فأستحسن ألا يحدث أى تغيير جوهري في مدى تلك الامتحانات أو في أسلوبها قبل إنضاج البحث وإنعام النظر .

وزير المعارف العمومية — هل هذا موجود في تقرير الحخير ؟

المقرر — نعم ، وأؤكد وجوده فيه .

وزير المعارف العمومية — لحضرة النائب المحترم أن يؤكد كما يشاء ، ولكنني أقول إن ما ذكرته لحضراتكم الآن مأخوذ ومستو من نفس التقرير .

المقرر — أطلب إلى سعادة الوزير أن ينفي وجود ما ذكرته في التقرير إن كان غير موجود .

الرئيس — نحن الآن بصدد النظر في بحث هذه المشروعات أو تأجيلها لدورة أخرى ويجوز أن نرفضها موضوعاً عند بحث المواد

المقرر — إلى هنا علمنا قيمة رأى حضرات المراقبين الذين تعتمد عليهم وزارة المعارف العمومية ، والتي تريد منا نحن أن نتقبل بين آرائهم كما تقبلوا طبقاً لتغيير الرؤساء . وقد علمنا أيضاً رأى الحخير الذى يشير إليه سعادة الوزير وهو يناقض رأيه على خط مستقيم .

بعد هذا نعود إلى كلمة قالها سعادة النائب المحترم على حسين باشا . قال لنا إن الدستور لم ينص على قواعد ومدد محددة لتنفيذ القوانين ، نعم لم ينص الدستور على هذا ولكنه نص على وجوب التنفيذ على أية حال ، فهل نفذت هذه القوانين ؟

على سالم بك — نعم نفذت .

المقرر — لم تنفذ تلك القوانين .

على سالم بك — الواقع أنها نفذت فعلاً .

المقرر — أقرر أنها لم تنفذ . ولما كان سعادة النائب المحترم من رجال القانون ومن رجال التشريع فهل يستطيع أن يقدم لنا مثلاً واحداً في أى برلمان من برلمانات العالم أتملت فيه قوانين أقرها البرلمان ولم تنفذ طبقاً للطريقة التي يراد منا أن نسير عليها ؟ . . إذ كان في استطاعة سعادته ذلك وهو من رجال القانون كما قدمت ، صح لنا أن نقنع بألا نعمل شيئاً غير مألوف ، وإذا كنا نحن الوحيدون الذين يراد منا أن نبتدع هذه البدعة وجب ، يا حضرات النواب ، أن نكون على حذر وأن نتأني كثيراً قبل أن نضع في تاريخ برلماننا سابقة لا مثيل لها في أى برلمان .

قال سعادة الوزير إن سيويه لو امتحن في اللغة الإنجليزية ورسب فيها لما أعيد امتحانه في اللغة العربية .

وليسمع لى سعادته أن أقول إن سيويه بجلالة قدره وعظيم خطره لو رسب في اللغة الإنجليزية وتقدم لسعادته طالباً وظيفة كتاب في وزارته براتب قدره ستة جنيهات في الشهر لما سمح له أن يشغل هذه الوظيفة .

فليس العلم في مادة واحدة مهما اتسع بمائع في شرع القوانين من أن يكون المتعلم محيطاً بغير هذه المادة من مواد الدراسة .

أما ، يا حضرات النواب المحترمين . طلب من لجنة المعارف يقضى بأن يؤجل النظر في هذه القوانين حتى تنفذ كما قرر البرلمان وهذا طلب ليس بالعظيم .

لو كنا أردنا أن نصادم وزارة المعارف العمومية أو الأستاذ الوزير لاقرحت اللجنة الرفض بتاتا ، ولكننا في حل من ذلك ، ولكننا أردنا شيئاً بسيطاً جداً للمحافظة على كرامتنا ، وهو أن تؤجل هذه القوانين إلى دورة أخرى . فهذا كثير ، يا حضرات النواب المحترمين ، للمحافظة على سمعة برلمان وإيماد الشبهة عنه ؟

إنني أرى أن ليس هناك داع للاستعجال ، وإنما هناك داع للتأجيل ، وهو أن البرامج لم تعدل بعد ، وأن تعديلها قد يدعونا إلى صرف النظر عن تسهيل الامتحانات ، لأننا لا نريد أن نتجح تلاميذ فحسب ، بل نريد أن نتجهم بحق وكفاية ، كما قال الأستاذ الوزير بجلطة أمس : « ليس الغرض جعل الدبلومات منحة بل نريدها دلالة على قيمة حاملها » . فلو عدلت البرامج وأصبحت المواد سهلة ، فما الحاجة إذن إلى تعديل نظم الامتحانات أو تسهيل الدور الثاني أو غير الدور الثاني منها ؟



مادة ١٠٢ « ... .. »

هل يجوز ، يا حضرات النواب ، أن نكلف المجلس بإلغاء ثلاثة قوانين وسن ثلاثة آخر من أجل امتحان عام واحد ؟ لا أظن ذلك ، لأنه بعد إفراطاً أو إسرافاً في التشريع .

يا حضرات النواب المحترمين : لا يمكن أن يكون هناك عدم احترام لقانون من القوانين أكثر من أن يقال عنه إنه صدر بغير مبرر وألغى بغير مبرر . وهذا هو الذي نتفاده ، وهو الذي حمل اللجنة على طلب التأجيل إلى الدورة المقبلة ؛ واللجنة لا تزال مصرة على رأيها .

( أصوات : نطلب إقفال باب المناقشة ) .

الرئيس — المعارض في إقفال باب المناقشة يقف .

على نجيب افندى — أنا معارض بناء على ما جاء في المادة ٣٢ من اللائحة الداخلية التي تنص على ما يأتي :

« لكل عضو الحق دائماً في أن يتكلم عقب التكلم عن الحكومة » .

الرئيس — لقد تكلم عضو بعد الحكومة .

على نجيب افندى — إن الذي تكلم هو حضرة المقرر ؛ ووظيفة العضو غير وظيفة المقرر .

الرئيس — أعلم الغرض الذي ترمي إليه المادة ٣٢ من اللائحة الداخلية . لهذا فإنني — رغم الطلب الذي قدم إلى بإقفال باب المناقشة — قد أعطيت الكلمة لحضرة المقرر .

على نجيب افندى — القاعدة التي تعطى للمقرر الحق في الكلمة غير القاعدة التي تعطى الحق للعضو كما هو نص المادة ٣٢ من اللائحة الداخلية . وإنما أود تأييد الحكومة بالإدلاء بأسباب جديدة .

محمد صبري أبو علم افندى — أؤيد طلب إقفال باب المناقشة ، لأن الموضوع استوفى بحثاً باعتباره طلب تأجيل دون دخول في الموضوع .

أما المادة ٣٢ فقد طبقت بحروفها ومعانيها ، لأن الغرض من هذه المادة ألا تكون للحكومة الكلمة الأخيرة بل الواجب أن يسمع رأي المجلس بعد ذلك ، فإذا كان يكتفي بعضو واحد ليست له صفة غير عضويته فالأولى أن يكتفي برأي نائب يمثل لجنة بأكملها . لو بناء على هذا أوافق على إقفال باب المناقشة .

الرئيس — المعارض في إقفال باب المناقشة يقف .

( وقف عضو واحد ) .

الآن نأخذ الرأي على تقرير اللجنة . فالموافق على رأي اللجنة يقف .

( وقفت أقلية ) .

الرئيس — إذن تقرر عدم تأجيل مشروع القانون لدورة مقبلة .

محمد يوسف بك — نصت المادة ٩٦ من اللائحة الداخلية على ما يأتي :

« إذا رفض النص المقدم من اللجنة التي قامت بفحص المشروع أو الاقتراح ينظر في النص المقدم من الحكومة أو صاحب الاقتراح وتتخذ عنه الآراء » .

وهذا ما سار عليه المجلس في مسألة مشابهة لهذه .

الرئيس — هذه المادة خاصة بتعديل مادة من المواد .

محمد يوسف بك — الحكمة من وضع هذه المادة في اعتقادي هو ألا يرغم المجلس اللجنة على أن تنظر في قانون على غير إرادتها بعد أن أبدت رأيها فيه .

الشيخ عباس عبد الفتاح الجمل — أقترح إحالة مشروعات هذه القوانين على لجنة الحفانية .



مادة ١٠٢ » ... ..

محمد صبرى أبو علم افندى — الواقع أن ما أشار إليه حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك في بدء المناقشة إنما ينطبق على ما وصل إليه الآن، لأن المادة ١٠٢ من الدستور تنص على ما يأتى :

« كل مشروع قانون يجب ، قبل المناقشة فيه ، أن يحال إلى إحدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه » .

فلجنة المعارف طلبت التأجيل والمجلس رفضه ، وأصبحنا أمام مشروعات قوانين مقدمة لأول وهلة للمجلس ، فيجب بنص الدستور أن تحال على لجنة لفحصها وتقديم تقرير عنها ، واللجنة المختصة هى لجنة المعارف ، وتبدى رأيها فى الموضوع ويجوز أنها لو بحثت للموضوع لأخذت برأى الحكومة .

فى الحق أن حضرة للقرر تعرض فى بعض مناقشاته إلى الموضوع ، ولكن هذا لا يقيد اللجنة إذ يجوز أن توافق عليه . وعلى أية حال فإنها عندما تكون رأياً وتقدم عنه للمجلس تقريراً فنحن أحرار فى تقرير ما نراه صواباً بعد مناقشة رأى اللجنة وليس لنا أن نزع مشروعات القوانين من لجنة المعارف إذ هى اللجنة المختصة بنظرها . على سالم بك — أرى عدم إحالتها على لجنة المعارف بل أرى أن تحال على لجنة أخرى كلجنة الحقانية . الرئيس — الموافق على إحالة مشروعات هذه القوانين على لجنة الحقانية يقف . ( وقتت أقلية ) .

الرئيس — إذن تقرر عدم إحالة هذه للمشروعات على لجنة الحقانية . وزير المعارف العمومية — أرجو أن تكون إحالة مشروعات هذه القوانين على اللجنة التى يختارها المجلس ، بطريق الاستعجال الرئيس — الموافق على إحالة مشروعات هذه القوانين على لجنة المعارف لنظرها بطريق الاستعجال يقف . ( وقتت أكثرية ) . الرئيس — إذن تقرر إحالة مشروعات هذه القوانين على لجنة المعارف لنظرها بطريق الاستعجال . ( فى ٦ مايو سنة ١٩٣٠ ) .

نظر المجلس فى تقرير عن مشروع أحيل إلى اللجنة لنظره بصفة مستعجلة دون أن يوزع أو يرد بمجدول الأعمال .

تقرير لجنة المواصلات

عن مشروع قانون بتعديل المادة الأولى من للرسوم بقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣١ بإنشاء مجلس إدارة للسكك الحديدية والتلفونات

أشير إلى الكتاب الآتى :

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس النواب

أتشرف بأن أرفع لحضرتكم تقرير لجنة المواصلات عن مشروع قانون بتعديل المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣١ بإنشاء مجلس إدارة للسكك الحديدية والتلفونات ، رجاء عرضه على المجلس . وقد انتخبنى اللجنة مقررأ لها ، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

رئيس اللجنة

محمد عبد الهادى الجندى

٢٤ يونية سنة ١٩٣٦

الرئيس — الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ محمد عبد الهادى الجندى بك مقرر اللجنة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — لم يرد هذا التقرير بمجدول الأعمال ، ولم يوزع علينا .

مادة ١٠٢ » ... .. «

الرئيس — أحيل هذا المشروع على لجنة المواصلات في الجلسة الماضية لنظره بصفة مستعجلة ، فبحثه ولم تنته من وضع تقريرها عنه إلا ظهر اليوم . وقد قدمته إلى مكتب المجلس الساعة الواحدة بعد الظهر ، وكان قد تم طبع جدول الأعمال ، فلم يكن هناك متسع من الوقت لطبعه ثانية وتوزيعه على حضراتكم .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد عبد الهادي الجندي بك ( المقرر ) — أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة .

... ..  
... ..  
... ..  
... ..

الرئيس — هل توافقون على تقرير اللجنة ؟

( موافقة عامة ) .

( في ٢٤ يونيه سنة ١٩٣٦ ) .

لا مانع من رجوع اللجنة عن قرارها في مشروع قانون ما دام لم يرفع بعد إلى المجلس .

#### تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بشأن تحديد مناصب جلالة الملك  
وتحديد وتوزيع مناصب البيت المال وتعيين مرتبات الأوصياء

أشير إلى الكتاب الآتي :

حضرة الدكتور المحترم رئيس مجلس النواب

أتشرف بأن أرفع إلى معاليكم مع هذا تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بشأن تحديد مناصب جلالة الملك ، وتحديد وتوزيع مناصب البيت المال ، وتعيين مرتبات الأوصياء .

وقد انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الهادي مقررًا لها أمام المجلس .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام .

رئيس اللجنة

القاهرة في ٢١ يونيه سنة ١٩٣٦

كامل صدقي

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد يوسف بك — عرض هذا المشروع على لجنة المالية في جلستها المنعقدة يوم ١٦ من هذا الشهر ، وأصدرت فيه قراراً يقضى بتخفيض مناصب الأسرة المالكة عما قدرته الحكومة . وقد صدر هذا القرار صحيحاً من اللجنة التي توافر فيها النصاب القانوني لانعقادها .

قبل تقديم هذا المشروع كان المقدّر أصلاً لمناصب الأسرة المالكة مبلغ ١١١ر٥١٢ جنياً ، وقد قررت لجنة المالية بعد انعقادها وتشاورها تخفيض هذا المبلغ إلى ٨٠ر٣٤٢ جنياً كما هو ثابت في تقريرها المرفوع الآن على حضراتكم .

على أنه ذكر في هذا التقرير أن صاحب المعالي وزير المالية طلب أن يدلى إلى اللجنة برأيه في الموضوع ، وأن يقدم ما لديه من البيانات . فانعقدت اللجنة للمرة الثانية في يوم ١٨ يونيه الحالي وتبادل أعضاؤها الرأي ، فانقسموا فريقين : فريق يذهب إلى أن اللجنة



بعد أن أصدرت قرارها في يوم ١٦ منه أصبح لا حق لها في إعادة النظر في الموضوع . وذهب الفريق الآخر إلى القول بأنه لا مانع من رجوع اللجنة في قرارها . ويتضح من الاطلاع على ما جاء بتقرير اللجنة أن أغليتها قد أقرت جواز إعادة النظر في القرار السابق ما دام لم يرفع بعد إلى المجلس — فأعادت اللجنة النظر فيه مرة ثانية وعدلت عن رأيها الأول ، ووافقت الحكومة على أن يكون مبلغ مخصصات البيت المالك هو ٩٦٠٠٠ جنيه .

قد يتبادر إلى ذهن من يسمع كلامي هذا آني من أصحاب الرأي ... .

الرئيس — أرجو أن يكون كلام حضرة النائب المحترم قاصراً على ما يتعلق باللائحة الداخلية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد يوسف بك — المسألة مسألة مبدأ لا أكثر ولا أقل . والرأي الذي أطرحه على حضراتكم هو : هل تجيزون للجان أن تصدر قرارات ثم تعيد النظر فيها مرة أو أكثر من مرة ؟ أم تقررون أنه إذا أصدرت اللجان قرارات فليس من الجائز بعد ذلك إعادة النظر فيها ؟

إنى أرى أن مثل هذا الرجوع في قرارات اللجان غير جائز . وأرجو من يعترض على قولي هذا أن يبين الحد الذي يجب أن يقف عنده عدد المرات التي يجوز فيها لإحدى اللجان أن ترجع عن قرارات سبق أن أصدرتها ؟ وهل يكون ذلك لمرة واحدة أو اثنتين أو ما يزيد على ذلك حتى المرة العاشرة ؟ وعندئذ تقول اللجنة بوجوب احترام القرار العاشر .

إنى أذهب إلى القول بأن كل قرار يصدر بعد الأول هو قرار باطل صادر من هيئة استنفدت اختصاصها ، وليس لها الحق في أن تعود إليه مرة أخرى ؛ ومثلها في هذا مثل كل الحاكم . ونسوق ، على سبيل المثال ، قضية لدى قاضى الإحالة حوّلها على الجلسة ولكنها لم تقدم بعد إليها ولم تصل إلى المحكمة ، فهل يسوغ له أن يقول — كما قالت لجنة المالية — إنه ما دام هذا القرار لم يصل إلى المحكمة ، فإن له الحق في إعادة النظر فيه مرة ثانية ؟

قد يعترض على قولي هذا بأن قرارات الإحالة قاطعة ، وقرارات اللجنة استشارية . لست أوافق على هذا الاعتراض ؛ والرأي عندى ، وفقاً لما جاء بلائحتنا الداخلية ، أنه إذا كان ثمة سبيل لإصلاح خطأ ، فإن طريق ذلك هو عرض الأمر على المجلس ، وليس في هذا ضرر على اللجنة .

لهذا أرجو من حضراتكم ألا توافقوا على رأى اللجنة الوارد بتقريرها المؤرخ ١٨ يونيه ، وهو التقرير المعروض على المجلس الآن ؛ وأرى أن ما يجب علينا هو النظر فيما استقر عليه رأى اللجنة يوم ١٦ يونيه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ كامل صدقي بك — يذهب حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد يوسف بك في اعتراضه إلى القول بأنه إذا أصدرت لجنة ما قراراً في موضوع ، فليس لها أن تعيد فيه النظر بعد ذلك . وهو يقيس قرارات اللجان على الأحكام القضائية ، مدللاً بأن القاضى عندما يصدر حكمه يستنفد اختصاصه . ولا أرى لهذا القياس محلاً ، إذ أنه أولاً لا يوجد في لائحتنا الداخلية ما يمنع اللجان من إعادة النظر في قراراتها . وثانياً أن الأمم التي سبقتنا في الحياة الدستورية من مئات السنين جرت على مثل هذا ، ونذكر — على سبيل المثال — ما يحدث في الحالات الماثلة في فرنسا ، فهناك يصح للجنة أن تقرر قراراً لا يزال لديها ولما يبلغ للمجلس بعد ثم يطرأ ما يقتضى إعادة النظر فيه ، فللجنة عندئذ أن تعيد النظر فيه حسبما يترأى لها . وأكثر من ذلك فقد ترفع اللجنة قرارها إلى مكتب المجلس ، ويكون لها الحق في استعادة هذا القرار ، وهو في طريقه إلى المجلس قبل نشره . والحالة الثالثة : أن ترسل اللجنة قرارها لمكتب المجلس فينشره ويوزعه على الأعضاء ، ثم ترى اللجنة إعادة النظر فيه ، فلها في مثل هذه الحالة أن تسترد قرارها أيضاً ، ولكن بعد إشعار المجلس بذلك ، وليس هناك داع لأكثر من الإشعار ، ولا حاجة لقرار يصدر من المجلس في هذا الشأن .

هذا ما تجرى عليه الأمم الدستورية ، وليس لدينا في لائحتنا الداخلية نصوص تحول دون اتباع تلك السنن ، إذ أننا إذا رجعنا إلى اللائحة الداخلية وجدنا المادة ٨٤ منها تبين تقديم طلبات بالتعديل للرئيس ، وهو يحيلها بمفرده على اللجنة المختصة لنظرها . والمادة ٨٣ أيضاً تبين إحالة التعديلات على اللجنة بناء على ما جاء فيها من أن « ما يقدم من التعديلات في الجلسة أثناء المداولة الأولى يحال حتماً على اللجنة التي فحصت المشروع أو الاقتراح كلما طلب ذلك مقررهما » .

أذكر لحضراتكم أن لجنة المالية لم تفتح باب المناقشة في الموضوع بعد قرارها الأول . لأن معالي وزير المالية طلب إليها ذلك



ولكننا بعد أن تداولنا الرأي في أول جلسة عقدتها اللجنة لهذا الغرض - وهي جلسة ١٦ يولييه - تباينت الآراء في الموضوع ، وانقسم الأعضاء الحاضرون إلى فريقين : فريق رأى أن تكون مخصصات البيت المالك أقل من الرقم الوارد في مشروع الحكومة ، وفريق رأى إقراره ؛ وأخيراً قررت اللجنة بأغلبية الآراء أن يكون مبلغ المخصصات هو ٨٠٣٤٢ جنياً . ولما علم معالي وزير المالية بهذا القرار طلب أن يدلى بملاحظاته أمام اللجنة ، فدعونا اللجنة إلى الاجتماع وعرضنا عليها هذا الطلب ، وسألنا حضرات الأعضاء عما إذا كانوا يوافقون على أن يدلى معالي الوزير بملاحظاته للجنة ، حتى إذا ما رأينا محلاً لفتح باب المناقشة فتحناه وتناقشنا . فقررت اللجنة ذلك ، ولكن اقترن هذا بشيء أهم ، وهو أن بعض حضرات الأعضاء الذين لم يكونوا قد حضروا في الجلسة السابقة حضروا اجتماع اللجنة الثاني ، طلبوا فتح باب المناقشة في الموضوع من جديد . وطبقاً للمادة ٨٤ من اللائحة الداخلية ، كان من المحتم إجابة هذا الطلب ، وجاء قرار عادة فتح باب المناقشة وما اتبع في هذا الصدد من الإجراءات مطابقاً لنصوص اللائحة والسنن التي تجرى عليها المجالس النيابية ، الحالات المماثلة .

إزاء ما تقدم ، أرجو من حضراتكم ألا تتصوروا أن قرارات اللجان التي تصدر في الموضوعات المعروضة عليها ، هي قرارات ضائية تستنفذ اختصاصها ويحظر عليها العودة إلى النظر فيها .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد عزيز أباظه - أطلب الكلمة .

الرئيس - هل حضرة النائب المحترم مع الرأي الذي أبدته اللجنة أم ضد رأيها ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد عزيز أباظه - إني في التكليف القانوني أؤيد الرأي الذي أبداه حضرة النائب المحترم رئيس لجنة المالية ، ولكني معترض على تصرف اللجنة .

الرئيس - أرجو أن تحصر الكلام في النقطة التي أثارها حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد يوسف بك .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد عزيز أباظه - إن اعتراضى على تصرف اللجنة من نوع آخر .

الرئيس - فلنفرغ أولاً من الكلام عن الموضوع الذي نحن بصدد الآن . والكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ محمد يوسف بك .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد يوسف بك - تكلم حضرة زميلي المحترم رئيس لجنة المالية عما يجرى عليه العمل في فرنسا .

وردى عليه أن ما يكون جائزاً في فرنسا ، قد لا يجوز عندنا في مصر . ونحن لا نسير إلا على لائحتنا الداخلية .

يقول حضرة رئيس اللجنة : إنه ليس هناك ما يمنع من إعادة النظر في مشروع القانون مرة ثانية ، لأن اللائحة الداخلية ليس فيها نص يمنع من ذلك . وأنا أقول إن هذا خطر وغير جائز . فإذا نظر المجلس مشروعاً وأصدر فيه قراراً فمعنى هذا أنه يعمل عملاً

واحداً ولا يجوز له أن يعيد النظر فيه . وإذا كان الأمر محتاجاً إلى دليل ، فإني أذكر أن المجلس أصدر في إحدى الدورات الماضية قراراً في مشروع ؛ وقبل أن يرسل إلى مجلس الشيوخ طلب أن يعاد النظر فيه مرة ثانية ، فقرر المجلس عدم جواز ذلك .

يقول حضرة رئيس اللجنة : إن المادتين ٨٣ و ٨٤ من اللائحة الداخلية تضييان بأنه في حالة ما إذا تقدم تعديل لمشروع ما ،

أن يعاد إلى اللجنة لإعادة النظر فيه ، وإني أرد عليه بأن هذا شأن آخر . ومحل تطبيق اللائحة هنا أن يقترح بعض حضرات الأعضاء تعديلاً على ما استقر عليه رأى لجنة المالية أولاً .

ذلك أنه إذا كان الطلب سابقاً على جلسة المجلس التي ينظر فيها التقرير ، أحال رئيس المجلس التعديل على اللجنة ، وإذا قدم أثناء

الداولة فليقرر اللجنة أن يطلب إحالة هذا التعديل عليها . فالقياس - كما يقولون - قياس مع الفارق .

هذا هو رأيي أعرضه على حضراتكم ، وأتم أحرار في الرأي التي ترونه ؛ ولكن إذا قبلتم رأى اللجنة ؛ فمعنى هذا أن يصبح

- للجان الحق في أن تصدر قراراً وآخر ثم ثالثاً إلى ما لا نهاية ، وهذا مضر بالمبدأ الذي قرره اللائحة وبالتقاليد الدستورية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ كامل صدقي بك ( رئيس لجنة المالية ) - إن قياس القرارات التي تصدرها اللجان بما يصدره

المجلس من قرارات نهائية في مشروع ما ، هو قياس مع الفارق ، ذلك لأن مهمة اللجنة أن تبحث المشروعات التي تحال عليها ، وتستبين

جميع الوجوه ، سواء أكانت مع المشروع أم ضده ، وتجمع لكم المعلومات من أى باب كان ثم تعرض رأيها عليكم . أما مهمة المجلس

فتختلف عن ذلك ؛ فإذا أصدر قراره في مشروع ما ، فلا يصح الرجوع في هذا القرار إلا بإجراءات خاصة . أما اللجنة التي وظيفتها

مادة ١٠٢ » ... .. «

تمحيص المسائل وفحصها فحفا تمهيدا ، فلها أن تعيد النظر في قراراتها كيفما شئت حتى ولو فعلت ذلك عشر مرات ، على حد تعبير  
حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد يوسف بك ، لأن المهم في الأمر أن نصل إلى الحقيقة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الهادي — إن جهد ما تمسك به حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد يوسف بك قوله : إنه  
إذا أصدر المجلس قراراً فلا يصح له أن يعود فيه مرة أخرى . ومع الفارق الذي بينه حضرة رئيس لجنة المالية ، بين قرارات اللجنة  
وقرارات المجلس ، باعتبار أن الأولى تمهيدية ولا تخرج عن أن تكون درسا مبدئيا يعرض على حضراتكم ، أظن أنه من العجب أن يقال  
بعد ذلك للذي درس المشروع ، اعرضه على غير ما تراه . إذا كانت اللجنة قد درست ثم رأت أنه في حاجة إلى بحث جديد يتناسب  
مع عبء المسؤولية التي تتحملها أمام حضراتكم ، أفلا يكون من العجب أن تحرم من إجراء البحث الجديد ، وتجبر على أن تقدم مشروعا  
ليس من رأيها ؟ يضاف إلى هذا ما نصت عليه المادة ٥٢ من اللائحة ، فهي صريحة في أن للمجلس — وهو صاحب الرأي القاطع —  
أن يعود للنقشة في موضوع أصدر فيه قراره . وحسبي أن أتلو هذه المادة على حضراتكم ونصها :

« العودة للنقشة في موضوع أخذت الآراء عنه لانتكون إلا بقرار من المجلس . وعلى من يريد العودة للنقشة أن يقدم طلبا  
كتابيا بذلك للرياسة في الجلسة التي حصلت فيها للنقشة الأولى مبينا به الأسباب ، فيعرضه الرئيس على المجلس ليقرر فيه ما يراه في نفس  
الجلسة بعد الانتهاء من جدول الأعمال » .

ومعنى هذا أن المجلس تناقش في موضوع وأصدر فيه قرارا قاطعا ، ومع ذلك فمن حقه أن يعود الى المناقشة فيه . فلا عجب أن  
يكون للجنة التي تقصر مهمتها على بحث المسائل بمحونا تحضيرية ، حق العودة إلى نظر الموضوع إذا رأت لزوما لذلك .  
لهذه الأسباب أرى أن اللجنة محقة في رأيها .

الرئيس — هل توافقون على نظر تقرير اللجنة الذي ضمته رأيها الأخير؟

( موافقة عامة ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد عزيز أباطه — لي اعتراض على تصرف اللجنة ، وهو اعتراض من نوع آخر ، فهل يسمع  
لي بالكلام ؟

الرئيس — تفضل .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد عزيز أباطه — أرى أن عدول لجنة المالية عن قرارها لاغبار عليه من الوجهة القانونية كما  
قرر حضرة رئيس اللجنة . وأرى أيضا أن عدولها لاغبار عليه من الوجهة الأدبية . وقد يكون العدول أخذا بمصلحة عامة ، وقد يكون  
فيه شجاعة أدبية . ولكن اعتراضى على لجنة المالية منصب على تصرفها من حيث هو تصرف وقع منها كما يتبين من تقريرها .

ذكرت اللجنة في تقريرها أنها أصدرت قرارا ، ولما علم معالى وزير المالية به طلب إليها أن تجتمع ، فاجتمعت ثم أدلى إليها ببيانات  
فاقتعت . وكان ينبغي على لجنة المالية ، وهي أكثر اللجان حملا لأعباء هذا المجلس وأكثرها تغذية لجلساته — وقد عرض عليها  
مشروع هذا القانون الهام ، وهي تعلم أنه قانون هام لم يصل إليه إلا بعد أخذ ورد — كان ينبغي عليها أن تستدعى وزير المالية  
بادئ ذي بدء .

الرئيس — اللائحة الداخلية لا تبيح لأحد الأعضاء أن يستجوب اللجنة في تصرفاتها . وكلام حضرة النائب المحترم مؤداه أنه  
يستجوب لجنة المالية في تصرفاتها ؟ فهذا غير جائز .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد عزيز أباطه — هذه ملاحظة لا استجواب .

الرئيس — لا أجيز ذلك ولا أدعه محل مناقشة في المجلس . وليتفضل حضرة المقرر بتلاوة تقرير اللجنة .

( في ٢٤ يونيه سنة ١٩٣٦ ) .



رفض اقتراح بعدم تلاوة تقارير اللجان ا كتفاء بتوزيعها قبل الجلسة بثمان وأربعين ساعة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ على السيد أيوب — أرجو أن يوافقني حضرات النواب المحترمين على عدم تلاوة تقارير اللجان معروضة على المجلس وذلك لأن اللائحة ، من جهة ، لا توجب تلاوة التقارير ، ولأن التقارير من جهة أخرى وزعت علينا ودرسناها .  
يأري أن يكتفى بالإشارة إلى تقرير اللجنة في موضوع ما ، ثم يسدى حضرات النواب ما قد يكون لديهم من الملاحظات على هذا الموضوع .

وقد أخذ المجلس بهذه الفكرة فيما يختص بتقارير لجنة المالية عن مشروع البزانية ، إذ قررت حضراتكم الا كتفاء بتوزيعها قبل جلسة بوقت يكتفى لدرسها ، على أن نبدي ما نراه من الملاحظات عند الإشارة إلى التقرير في الجلسة .  
هذا وإن نصوص اللائحة الداخلية تعزز ما عرضته على حضراتكم .

فقد نصت المادة ٦٢ منها على ما يأتي :

« يقدم تقرير اللجنة إلى مكتب المجلس ؛ والمكتب يجيز المجلس به في أول جلسة . ويكون هذا التقرير شاملاً للآراء المختلفة وملخص الأسباب التي بنيت عليها ، وناساً على رأي الأغلبية الذي اعتمدته اللجنة ، ومشيراً إلى التعديلات التي تكون قد تقدمت إليها من أعضاء المجلس الذين لم يكونوا من أعضائها » .

ونصت المادة ٦٣ على ما يأتي :

« تقرير اللجنة ونص المشروع أو الاقتراح يطبع ويوزع على أعضاء المجلس قبل الجلسة المذكورة بثمان وأربعين ساعة على الأقل » .

بعد ذلك جاءت اللائحة في الفصل الرابع الخاص بمناقشة مشروعات واقتراحات القوانين فنصت في المادة ٧٨ على ما يأتي :

« تبدأ المناقشة بتلاوة تقرير اللجنة ثم يتلى المشروع مادة فمادة أصلاً وتعديلاً وللعضو المقرر أن يقدم إيضاحات إذا اقتضى الحال ذلك » ، أي أن اللائحة أوجبت تلاوة التقارير الخاصة بمشروعات واقتراحات القوانين . ومعنى ذلك أن ما عداها غير واجب التلاوة .  
بناء على ذلك أرجو أن يوافقني المجلس على الا كتفاء بالإشارة إلى التقارير حتى لا يضيع الوقت في تلاوتها دون ضرورة .

حضرة النائب المحترم محمد قرني بك — لا أرى محلاً للواقعة على ما ذهب إليه حضرة النائب المحترم الأستاذ على السيد أيوب من عدم تلاوة التقارير لأن ، البرلمانات نظم وتقاليد أكثر منها نصوص . وقد جرت التقاليد التي عمل بها في الدورات السابقة على أن تتلى التقارير على هيئة المجلس . أما توزيع التقارير على حضرات أعضاء المجلس قبل الجلسة بثمان وأربعين ساعة على الأقل كنص اللائحة . فمسألة شكلية ، إذ الواقع أن معظم حضرات النواب يتغيرون عن القاهرة لقضاء مصالحهم ، فلا يتمكنون من استلام التقارير إلا قبل الجلسة بضع ساعات ، لا تكفي لبجتها وتمحيصها .

لهذا أرى أن نستمر على الطريقة التي سرنا عليها حتى الآن ، وأن تتلى التقارير في الجلسة احتراماً للتقاليد التي التزمها المجلس في دوراته المتعددة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — إنني أعترض على رأي حضرة النائب المحترم الأستاذ على أيوب ، لأن الطريقة التي يطلب السير عليها ستؤدي حتماً ، وبصفة عملية ، إلى أن يجتمع المجلس ثم ينفذ من غير عمل . وليس المقصود من هذه التقارير أن تكتب لحضرات الأعضاء فحسب ، بل إنها للأمة كلها ، ومن حق كل من حضر الجلسة العلنية أن يعلم ما جاء فيها .

فإذا قررت حضراتكم عدم تلاوة التقارير في الجلسة ، فربما كانت ذلك داعياً إلى ألا تعنى اللجان العناية الكافية بوضع التقارير ، فضلاً عن عدم علم أحد بالمجهود الذي يبذله أعضاؤها — لذلك أطلب ، صيانة لكرامة المجلس ، وصيانة للقانون ذاته ، ألا توافقوا على الرأي الخاص بعدم تلاوة التقارير ، وأن تسيروا على ما جرى عليه العمل في المجلس حتى الآن .

( تصفيق ) .



مادة ١٠٢ « ... .. »

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الله الحديدي — لا أوافق زميلي الأستاذ عبد الحميد عبد الحق فيما ذهب إليه ، وأنضم إلى الأستاذ علي أيوب للأسباب الآتية :

لا نزاع في أن الواجب يقضى بأن توزع التقارير على حضرات الأعضاء قبل الجلسة بثمان وأربعين ساعة على الأقل . فإذا وقع تقصير في هذا الواجب كان من حق النائب أن يطلب التأجيل ، لأن التقارير لم ترسل إليه في الميعاد القانوني ، ويصبح الاعتراض الذي بيديه حضرة النائب المحترم قرني بك ، تبريراً لتلاوة التقارير بأنها قد لا تصل إلى الأعضاء إلا قبيل الجلسة بساعات أو بأقل من ذلك ، اعتراضاً لا محل له .

وما دام الأمر كذلك ، فالمفروض أن التقارير قد وزعت على حضرات الأعضاء فرداً فرداً ، وفي الميعاد الذي نصت عليه اللائحة الداخلية .

والمفروض أيضاً أن كل عضو يحترم نفسه يعني بقراءة التقارير قبل حضور جلسة المجلس . فلا محل إذن لتكرار سماع ما سبق أن قرأه ، لأن التكرار في ذاته يبعث السآمة والملل ، بل هو مرهق للأذن ، ومؤثر على ذهن السامع قبل كل شيء . ولا أدل على ذلك من النتيجة التي وصلنا إليها والتي تشاهدونها الآن بأعينكم . فلقد بلغ التبع من الأعضاء مبلغه . بما يعانونه من سماع تقارير سبق أن قرأوها ، كما بلغت السآمة منهم مبلغاً دفعهم إلى ترك الجلسة وعدم الاستماع إلى بقية تلاوة التقارير ، وفي رأي أن التلاوة في الجلسة غير مجدية ولا تفيد النائب ، بل ولا المجلس ، شيئاً .

لهذا أرى أن رأي الأستاذ علي أيوب في عدم تلاوة التقارير هو الأصوب ، ويتفق تماماً مع ما نصت عليه اللائحة الداخلية التي لا تختم التلاوة .

يقولون إن تلاوة التقارير هي سابقة جرى عليها المجلس . ولكن هذه السابقة لا يحتملها القانون . وما الحكمة من الاستمرار على هذه السوابق ، وقد أصبحت لا تتلاءم مع الوقت الحاضر ؟

أضيف إلى ذلك أن تقارير المجلس ، وما قام به حضرات الأعضاء من مجهود في وضعها عمل لا ينسى ، وفضله معترف به ، بإثباته في مضابط المجلس . فلا معنى إذن لتكرار تلاوة التقارير التي قد تطول إلى حد يبلغ الساعة أو الساعتين ، فيضيع بذلك وقت المجلس ونحن أحوج ما نكون إليه ، حتى تتمكن من النظر في الأعمال الكثيرة المستعجلة التي يتحتم علينا نظرها قبل انتهاء الدورة .

حضرة النائب المحترم محمد عبد الهادي الجندي بك — تنص المادة ٦٠ من اللائحة على أن كل لجنة تنتخب مقررّاً يبين نتيجة أعمالها في كل مشروع أو اقتراح . وليس معنى هذا أن يتلو المقرر على المجلس كل ما كتبه اللجنة في الموضوع الذي بحثته ، وإنما المقصود هو أن يبين للمجلس نتيجة أبحاث اللجنة في الموضوع وما قر عليه رأيها فيه . وبناء على هذا يكون اقتراح الأستاذ علي أيوب صحيحاً ومتفقاً مع روح القانون ، فأطلب الموافقة عليه .

حضرة النائب المحترم سلطان السعدي بك — في جلسة ماضية تقدّمت بذات الاقتراح . وإنني أكتفي بما قاله حضرة عبد الهادي الجندي بك ، فقد وفي الموضوع حقّه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الهادي — أعارض رأي الأستاذ علي أيوب . ولست آتياً في هذا بجديد ، ولكن أعقب على نقطة أثارها الأستاذ عبد الحميد عبد الحق دون أن تستوفي حقها من البحث والبيان .

لقد نص القانون ، يا حضرات النواب المحترمين ، على أن تكون جلسات المجلس علنية . ورمي الشرع من علنية الجلسات إلى قصدين : الأول ، أن يشرف الجمهور على أعمالكم ويتبع مناقشتكم ، فيعرف ما يدور الكلام حوله وما يؤخذ الرأي فيه . والثاني ، أن يكون في الحياة النيابية مرآة عامة لكل من شهد جلسات المجلس . فإذا أخذنا باقتراح الأستاذ علي أيوب ، فقد جعلنا أبحاث المجلس مطوية في مضابطه ، لا يعرف الحاضرون في المجلس شيئاً من أمرها ، إلا أن يقول قائل «أوافق» ويقول آخر «لا أوافق» . ولا يمكن مطلقاً القول بأن هذا ما رمى إليه الشرع من رقابة الجمهور على المجالس النيابية .

الواقع أن اللائحة لم تحتم تلاوة التقارير ، ولكن ليس في نصوصها ما يمنع من هذه التلاوة . وما دامت التقاليد قد جرت إيجاباً لما هو صالح للعمل ، فقيم جرى العمل على ما نحن فيه إلا أن يكون للصالح العام ؟

إن التلاوة منبهة للأذهان ، وكثيراً ما يعدل الإنسان عن رأيه في أثنائها أو يذهب إلى رأى آخر بعد الانتهاء منها . لذلك أعتقد أنه من المصلحة أن نستمر على نظام تلاوة التقارير ؛ وأرجو عدم الموافقة على اقتراح الأستاذ على أيوب .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الله الحديدي — تعقيباً على ما سبق أن قلته ، ورداً على رأى الأستاذ إبراهيم عبد الهادي ، أقول إن اللائحة نصت على أن المقرر يبين للمجلس نتيجة أعمال اللجنة . فليس من الضروري إذن أن تتلى المقدمات أيضاً . قد يعترض على هذا بأن المجلس يجب أن يناقش الموضوع كله . وردى على هذا الاعتراض هو أنه ما دام قد سبق توزيع التقرير على الأعضاء وأدلى المقرر بنتيجة بحث اللجنة ، فليس هناك ما يمنع المجلس من مناقشة التقرير بكل توسع .

والواقع ، يا حضرات النواب المحترمين ، أن التلاوة تبعث السأم والملل في نفس كل سامع ؛ وليس في عدم التلاوة ضياع لأية فائدة . لذلك كان لزاماً علينا أن نسير مع التقدم ، وأن نعمل وفقاً للمصلحة العامة لأن نكون أسرى السوابق والتقاليد . ولا أظن أن من المصلحة في شيء أن نكرر شيئاً علناه — لذلك أصر على رأيي .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — ليس صحيحاً أن المادة ٦٠ من اللائحة لا توجب تلاوة التقارير ، فإن ما سار عليه المجلس في دورات كثيرة سابقة لم هو خير تفسير لهذه المادة . وهناك نقطة أريد أن أوجه نظر المجلس إليها ، وهي أن التقارير التي ترسل إلينا إنما هي بمثابة مذكرات نرجع إليها عند بحث الموضوع في قاعة المجلس . فضلاً عن أن الجمهور — كما قال الأستاذ إبراهيم عبد الهادي — لا يعرف من المناقشة إلا ما يجري هنا أمامه ؛ ومن حقه أن يشرف على أعمالنا ويعرف ما يجري فيها . إن أغلب التقارير التي عرضت علينا منذ بدء الدورة قد وافقنا عليها بغير اعتراض . فهل يريد المواقفون على الاقتراح أن نجتمع هنا ونوافق على رأى اللجنة ثم نتصرف ؟ إن للمجلس حق الإشراف التام على أعمال اللجان ؛ لذلك أوجبت اللائحة عرض تقاريرها عليكم .

حضرة النائب المحترم الأستاذ على أيوب — لى كلمة أعقب بها على كلام حضرات الذين تفضلوا بالرد على اقتراحي :

لقد أسمعونا نعمة حساسة حين ذهبوا إلى أن في عدم تلاوة التقارير مساساً بكرامة المجلس . والنفس تفزع إذا ما أريد أن تمس الكرامة ، أو قيل إنها قد مست . جنبوا الكرامة ، لأن الكرامة في ألا تضيعوا وقتكم عبثاً . الكرامة لا تقتضى أن يتلو أحد النواب تقريراً لا يستمع له أحد .

الرئيس — لم يذكر أحد الكرامة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ على أيوب — لقد أشار إليها أحد حضرات المتكلمين .

زعموا كذلك أن للرأى العام طريقاً وحيداً في الإشراف على أعمال المجلس هو استماع تلاوة التقارير . وهذا زعم غريب ، إذ كيف يقال إن الحاضرين من الجمهور هم ممثلو الرأى العام ! ! على أن تقارير اللجان توزع على الصحف لنشرها ، وبذلك يطلع عليها الجمهور في أطراف البلاد .

أما إذا أردتم الحق والسير مع المنطق إلى منتهى ما يذهب إليه فيجب أن تتلى في المجلس لا التقارير وحدها ، بل الطعون الأصلية أيضاً ليحكم المجلس في هذا إلى الرأى العام ، لأنه إذا لم يطلع الجمهور على حجة الطاعن ، فكيف يوازن بين رأى الطاعن وحكم لجنة الطعون ؟

فلنكن عمليين قبل كل شيء . وما دامت التقارير توزع قبل الجلسة بوقت كاف فما هي الضرورة التي تدعو لتلاوتها ؟ ليسمح لى حضرات المعارضين على الاقتراح المعروض أن أسألهم ، ماذا كان رأيهم حين قرر المجلس بالإجماع التام ، بغير أن يشذ عضو واحد ، أن يكتفى بتوزيع تقارير لجنة الميزانية دون أن تتلى هنا ؟

وإذا كانت تقارير تلك اللجنة ، وهي أهم ما يعنى به الجمهور ، لا يرى لزوم لتلاوتها ، فكيف إذن نقول اليوم بضرورة تلاوة تقارير هي في الدرجة الثانية من الأهمية ؟

بناء على هذا أرجو الموافقة على اقتراحي .

حضرة النائب المحترم حسن يس — يا حضرة الرئيس يا حضرات الأعضاء : من العجب ، وقد انتخبنا البلاد ، وهي تضطرم شوقاً إلى الحياة النيابية ، أن نأتى إلى هذا المجلس ونردد كلمات السأم والملل من تلاوة التقارير . لقد جئنا هنا للعمل ؛ ونحن مستعدون أن



مادة ١٠٢ » ... ..

نعمل ليل نهار ، وما وجد هذا المجلس إلا للنقاش والجدل . ونحن على استعداد لسماع التقارير ومناقشتها ، ونريد أن يسمع الجمهور هذه المناقشات العلنية وألا يحرم منها .  
( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم محمد قرني بك — الواقع أن تسعة أعشار أعمال البرلمانات هي تقارير تلى ومناقشات تدور ، ولا يصح بحال أن نجعل السأم والملل سبباً في حرماننا من سماع مسائل هامة ، ومن بينها طعون قد يترتب على الفصل فيها صحة نيابة عضو أو بطلانها . أما ما يعترض به حضرة الأستاذ على أيوب ، من أن تختم تلاوة تقارير لجنة الطعون تستلزم تلاوة الطعون نفسها ، فيرد عليه بأن تقارير هذه اللجنة تشتمل على خلاصة وافية لأوجه الطعن وما تراه اللجنة في كل وجه منها . فهذه التقارير وافية كفيلاً بتنوير الرأي العام . وليس يشرفنا أن نثبت أننا نسأم ونغل من سماع تقارير اللجان . وهي أهم ما جئنا لنظره والمناقشة فيه خدمة للبلاد وللصلحة العامة . وبناء عليه أصر على وجوب رفض الاقتراح .

حضرة النائب المحترم الأستاذ على نجيب — نصت المادة ٦٠ من اللائحة الداخلية على ما يأتي :

« تنتخب كل لجنة في كل مشروع أو اقتراح عضواً مقررأ يبين نتيجة أعمالها للمجلس » .

والبيان ضد الكتمان ، فلا يمكن أن يكتفى في تقارير لجنة الطعون بالنتيجة النهائية أو القرار النهائي للجنة ، بينما أن كل طعن يشتمل على عدة أوجه ، وكل وجه يبحث وتوضع له نتيجة ثم توضع نتيجة نهائية بجميع الأوجه ، فلا يمكن أن يكتفى بذكر الرأي النهائي للجنة ، والمقصود بعبارة « بيان نتيجة أعمالها » هو بيان جميع الأعمال والمناقشات التي دارت في كل نقطة وكل مسألة أثبتت في اللجنة ، ولذلك يكون المقصود من المادة هو تلاوة التقارير بأكملها لا الاكتفاء بالنتيجة النهائية . وبناء عليه أرى رفض الاقتراح .

الرئيس — قدم اقتراح من عشرين عضواً بطلب إقفال باب المناقشة ، فهل توافقون على ذلك ؟  
( موافقة عامة ) .

الرئيس — الموافق على اقتراح حضرة النائب المحترم الأستاذ على أيوب يقف .

( وقف عدد من الأعضاء لم تتبين معه الأقلية من الأثرية ) .

الرئيس — لناخذ الرأي بالطريقة العكسية : من ير رفض الاقتراح يقف .

( وقتت أكثرية ) .

الرئيس — إذن تقرر رفض الاقتراح .

( تصفيق ) .

( في ٢٧ يولييه سنة ١٩٣٦ ) .

هل إذا قدم مشروع قانون إلى مجلس النواب ، وأحالته إلى لجنة من لجانه ، ولم تقدم تقريرها عنه — يقال إن هذا المجلس

بدأ بتلك الإحالة في مناقشته ، فيمتنع مجلس الشيوخ — بناء على هذه المادة — من نظره حتى ينتهي مجلس النواب من النظر فيه ؟

كتاب

مجلس الشيوخ

بإحاطة المجلس علماً بأن مجلس الوزراء وافق على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ، وأنه أبلغ رئاسة مجلس النواب مرسوماً بمشروع قانون بالموافقة على هذه المعاهدة لنظره في هذا الاجتماع غير العادي — مناقشة حول جواز إحالة المرسوم بمشروع قانون إلى لجنة الآن ، وإلى أي اللجان تكون الإحالة — ومناقشة حول المادة ١١٩ من اللائحة الداخلية — إقفال باب المناقشة وتأجيل البحث إلى أن تقدم المعاهدة إلى المجلس

الرئيس — يتلى الآن الكتاب الوارد من رئاسة مجلس الوزراء ، والمرسوم بمشروع القانون .

تلى الكتاب الوارد مع المرسوم بمشروع القانون ، وهذا نصه :



أداة ١٠٢ » ... .. «

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

وافق مجلس الوزراء ، بجلسته المنعقدة في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٦ ، على مشروع مرسوم بمشروع قانون بالمواقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى . وقد وقع هذا المرسوم في أول نوفمبر سنة ١٩٣٦ ، وأبلغ إلى رئاسة مجلس النواب انظره دور الاجتماع الغير العادى .

وإني أشرف بأن أرسل لحضرتكم مع هذا صورة من المرسوم المشار إليه للإحاطة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس مجلس الوزراء

القاهرة في أول نوفمبر سنة ١٩٣٦

مصطفى النحاس

ثم تلى المرسوم بمشروع القانون .

... ..  
... ..  
... ..  
... ..

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس افندى — نظراً لأهمية موضوع هذا المشروع وصفته غير العادية أتوجه إلى المجلس ...

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — أرجو أن يلاحظ أن الحكومة غير ممثلة في المجلس الآن .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس افندى — هذا عمل داخلى ومرتببط بلائحتنا الداخلية ، فلا شأن للحكومة فيه .

وأكرر ما قلته ، وهو أنه نظراً لأهمية موضوع هذا القانون وما يتناوله من نواح مختلفة لها جميعاً أهميتها سواء أ كانت من ارجحة السياسية الخارجية أم من الوجهة المالية أم من الوجهة الحربية أم من حيث ما يتعلق بالسودان أتوجه إلى حضراتكم بالرجاء أن تقرروا تأليف لجنة خاصة لنظر هذا المشروع ورفع تقرير للمجلس برأيها .

حضرة الشيخ المحترم محمد أحمد الشريف بك — أرى أن هذا المشروع من اختصاص لجنة الخارجية ؛ والرأى للمجلس .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن الببلى — فى اعتقادى أن الكلام فى هذه المسألة سابق لأوانه لأن الموضوع لم يعرض علينا إلا من قبيل الإحاطة ، وهو الآن بين يدى مجلس النواب وعرضه على مجلس النواب يقتضى حتماً ألا تحصل مناقشة فيه أمام مجلس لشيوخ . وأرى أن تريت قليلاً حتى ينتهى مجلس النواب من نظره وينفسح المجال لنا لتكوين رأى فى اللجنة التى تقوم ببحثه وبذلك يكون العمل فى المجلسين متسقاً اتساقاً معقولاً .

وحضراتكم تعرفون أن الدستور يحتم أنه إذا عرض مشروع فى مجلس النواب وبدأ فى مناقشته وجب أن ينتظر مجلس الشيوخ حتى ينتهى مجلس النواب من بحثه .

وعلى ذلك لا يصح أن تحصل المناقشة فى مشروع أمام المجلسين فى وقت واحد .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد التفار بك — لا أريد أن أقول إن هذا الكلام سابق لأوانه وإنما أعرف أن لجنة الخارجية شكلت فى الدور الماضى لنظر المسائل العادية — لا للنظر فى هذه المعاهدة .

ولما كانت هذه المعاهدة من الأمور الخطيرة فأرى أن تشكل لجنة خاصة لنظرها . أما إذا رأى المجلس إحالتها إلى لجنة الشؤون الخارجية فلى اعتراض على تكوين هذه اللجنة وهو أن حزب الأحرار الدستوريين غير ممثل فيها .

لذلك أقترح ضم عضو أو عضوين من حزب الأحرار الدستوريين إليها ليشتركا فى بحث المعاهدة ؛ وأرشح فى حالة قبول هذا الاقتراح حضرتى الشيخين المحترمين إبراهيم الهلباوى بك ومحمد حسين هيكى بك .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — من رأيي أن البحث في هذا الموضوع سابق لأوانه ، لأن اللائحة الداخلية تنص على أنه متى عرض مشروع على مجلس النواب وبدأت المناقشة فيه يجب على مجلس الشيوخ أن ينتظر حتى ينتهي مجلس النواب من بحثه ، وبعد ذلك يعرض علينا . فالعرض لا يكون إذن إلا بعد أن يفرغ مجلس النواب من نظره وبعد أن يصدر قراراً فيه .

مشروع هذا القانون مثله مثل القوانين الأخرى ، أما أهميته فهذه مسألة أخرى . والكلام في أمر اللجنة التي يوكل إليها بحثه قبل أن يعرض علينا لا معنى له .

وسواء أكانت لجنة الخارجية هي المختصة أم غيرها فالبحث في ذلك لا يكون إلا عند عرض المشروع علينا على أن هذا لا يمنع أى عضو من حضرات الأعضاء أن يبحث الموضوع بنفسه ، أو أن يشترك مع من يشاء من حضرات الأعضاء في ذلك البحث قبل هذا العرض .

أما ما يطلبه حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك من تمثيل عضوين من حزب معين في اللجنة التي ستحال إليها المعاهدة فكنت أود من حضرته ألا يتعرض لهذا الموضوع ، لأننا في داخل هذا المجلس الموقر قد نسينا الحزبية . فإذا رأى المجلس عند عرض المشروع عليه تشكيل لجنة خاصة أو ضم أعضاء إلى لجنة الخارجية فيكون ذلك بالاقتراع السرى . والمسألة — كما ترونها حضراتكم — مسألة عامة ، وهي فوق الأحزاب .

( تصفيق ) .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — في الواقع أرى أن مشروع القانون عرض علينا فعلاً وأنتا اجتماعنا اجتماعاً غير عادى لنظيره بمقتضى الرسوم التي استصدرته اوزارة وحددت فيه اليوم لهذا الاجتماع ، وليس بيننا وبين الدور العادى المقبل إلا أيام قليلة . لذلك أرى أن تشكل لجنة من الآن وأن يحال إليها المشروع لتنظر فيه من الآن أيضاً وتتصل في أثناء ذلك بلجنة مجلس النواب لتتمكن من نظر المعاهدة في وقت قريب حتى تتاح الفرصة لانعقاد الدور العادى المقبل في الموعد الذي حدده الدستور .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك — إخواننا في مجلس النواب رأوا لخطورة الموضوع المعروض اليوم على البرلمان أن يدعوا لجنة الخارجية ولو بصفة غير رسمية ، وأن يشترك جماعة من أعضاء المجلس الذين كانوا أعضاء في المفاوضة كي يستطيعوا أن يتباحثوا في أمر هذه المعاهدة . ولم يمنعهم أن هذا العمل يتفق أو لا يتفق مع اللائحة الداخلية .

والواقع أن الأمر المعروض اليوم علينا أمر لا يعرض مثله ، لا أقول في كل سنة ولا في كل عشر سنوات بل قد لا يعرض إلا بعد زمن طويل . وهو يتعلق بمصير هذه البلاد لا بمصير أشخاص ، بل قد يكون أقل تعلقاً بنا — وكلنا قد جاوز الأربعين إن لم يكن الخمسين أو الستين — فالأمر يتعلق بمن بعدنا من أبنائنا وأبنائنا .

لا أريد أن أقف عند المناقشة الشكلية ، فالدستور لا يمنع أن ينظر كل مجلس في لجانه أى مشروع يعرض عليه على ألا ينظره المجلس وألا يتناقش فيه أعضاؤه في جلسة عامة أثناء مناقشة المشروع في المجلس الآخر .

وعندى ، أيها الإخوان ، أنه إذا اجتمعت لجنة — سواء أكانت لجنة الخارجية أم هي منضماً إليها جميع رؤساء اللجان الأخرى ، لأن المعاهدة تتناول جميع المسائل المتعلقة بمصر ، أم انضم إليها أعضاء مختارهم المجلس — لو أن مثل هذه اللجنة اجتمعت بصفة رسمية أو شبيهة بالرسمية واتصلت بمجلس النواب وبالحكومة ، أقول لو أن هذا حصل لاستطعنا يوم يعرض الأمر علينا أن نكون فيه رأياً صحيحاً سليماً أدنى إلى الحق وأدنى إلى الحكمة وأدنى إلى مصلحة الوطن .

إننا إلى اليوم لم نكون أحد منا رأياً حاسماً في موضوع المعاهدة ، لأننا هنا قضاة نحكم في مصير البلاد . والقاضى الذي يكون رأياً قبل أن يسمع القضية قاض يجب رده .

فعلينا من الآن أن نستعد وأن نتصل بكل وسائل الاتصال بالحكومة وبالمفاوضين وبالأشخاص الذين يمكنهم أن يمدونا بالمعلومات ، وبخاصة لأن الكتاب الأخضر الذي وزع علينا لا يحتوى على شيء مطلقاً من أدوار المفاوضات .

إنه لا يحتوى على أكثر من الكتاب الذي أرسلته الجبهة إلى المندوب السامى ، ومن التبليغ الذي أرسل إلى الجبهة وإلى الحكومة المصرية من الحكومة الإنجليزية ، ومن المعاهدة التي وقعها المفاوضون .



إخواني :

بين الرسوم التي أصدرته وزارة دولة على ماهر باشا بتعيين المفاوضين وتوقيع المعاهدة مضى أكثر من ثلاثة أو أربعة أشهر تطورت فيها المفاوضات في أطوار شتى .

ولقد ألقنا في الكتب الخضراء التي عرضت من قبل علينا ، والتي وزعتها سكرتيرية المجلس على حضراتكم — ومنها كتاب مفاوضة سنة ١٩٢١ التي قام بها للرحوم عدلى يكن باشا ، وكتاب مفاوضة سنة ١٩٢٧ التي جرت بين المرحوم ثروت باشا والسير تشمبرلن ، وكتاب مفاوضة سنة ١٩٢٩ التي جرت بين دولة محمد محمود باشا والمستر هندرسون ، وكتاب مفاوضة سنة ١٩٣٠ بين دولة النحاس باشا والمستر هندرسون — ألقنا أن نرى في هذه الكتب جميعاً محاضر جلسات مستكملة ومناقشات منتظمة يستطيع المطلع عليها أن يفهم مرامي النصوص : ولا شيء من هذا في الكتاب الأخضر الحالي .

وقد يكون للحكومة العذر بأنها جرت في هذا على سنة الحكومة البريطانية في كتبها البيضاء . فإن هذه الحكومة ترى أن المعاهدة إذا تمت يكتفى حينئذ بعرض نصوصها .

ولكن المطلوب منا أن نفصل وأن نقضى في مصير البلد ، وأن يحكم التاريخ علينا ، أكننا قضاة تزيهين في الحكم لمصلحة الوطن ، أم كنا قضاة مقصرين في حقه ؟ هذا حساب التاريخ لنا .

فيجب ألا نضيع منذ اليوم فرصة للبحث لتكوين رأينا في المعاهدة . وإذا رأيتم حضراتكم أنه لا بأس من أن تجتمع لجنة الشؤون الخارجية بصفة رسمية أو غير رسمية ، وأن ينضم إليها رؤساء اللجان أو غيرهم ممن تختارونهم لذلك ، ورأيتم أن يتقدم لهذه اللجنة من شاء من حضرات الأعضاء بملاحظاته ، وأن يحضر جلساتها ليدلى بها إليها في هذا الموضوع الخطير الذي يعتبر للبلاد حياة أو موتاً — أعتقد أن ذلك يكون تمهيداً حسناً ، ويكون خير وسيلة للحكم على هذا المشروع . وإن هذا الأمر — كما قال حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر بحق — يجب أن نسمو فيه فوق الاعتبارات الحزبية والأهواء والمنافع ، وألا نحاسب فيه إلا ضمائرنا ، وألا نسمع فيه إلا كلمة الوطن ، وألا نرقب فيه إلا حكم الله .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس افندى — لا أرى فرقاً كبيراً بين الفريقين المتناقشين في الموضوع . الواقع أننا لم نتبين من شكل تلاوة الرسالة التي عرضت علينا أو التبليغ ما هي صفة تلاوتها أو تلاوته قانوناً ؟

نخشية من أن نبادر إلى إعطائها شكلاً قد يخالف شكلها الحقيقي . رأيت أنه لا بد من إبداء ملاحظة بشأن اللجنة حتى لا يتخذ المجلس قراراً في أمرها قبل أن تتاح لحضرات الأعضاء فرصة إبداء رأيهم في هذا الموضوع .

ولى ملاحظة على سكرتيرية المجلس : أنها وزعت علينا جدول الأعمال ولم يراققه شيء آخر . وأرى أنه كان ينبغي أن ترسل لنا صورة من هذا التبليغ الذي تلى وصورة من الرسوم ، حتى نعرف العمل الذي نباشره في هذه الجلسة .

وقد اطلعت الآن على الأوراق الواردة لرياسة المجلس فرأيتها عبارة عن خطاب من حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ومرافق له صورة للرسوم ، ومذكور فيه أنه للإحاطة ، أي ليس لتقديمه للمجلس .

فبعد الاطلاع على ما جاء في الخطاب المرسل في هذا الشأن نرى أنه من وجهة قانونية لا يكون الرسوم معروضاً علينا حتى ننظر فيه ، وتقرر رأياً في إحالته على أية لجنة .

الإيداع إنما يكون للإحاطة ، لا للإحالة على المجلس . ويجب في هذا الشأن أن تتبع الدقة في عملنا . وقانوناً يجب أن نجرى على وتيرة القوانين الخاصة بالإجراءات التي ينبغي فيها مراعاة كل دقة . فوجود الورق للإحاطة معناه أن الأمر غير معروض رسمياً على المجلس ومثل ذلك مثل إيداع أوراق قضية في ملفها . فوجودها في الملف لا يكون معناه عرضها على المحكمة ، إلا إذا قدم الملف فعلاً لذلك أمام المحكمة .

فيجب أن تترتب في الأمر إلى أن يصل للمجلس طلب من الوزارة بعرض الرسوم على المجلس . وحينئذ يكون للمجلس أن ينظر فيه وأن يؤلف اللجنة أو اللجان التي تحال إليه .



أبدت هذه الملاحظة حتى لا تتعجل في قرار يربطنا ، ويوجد لنا متاعب ومناقشات يمكن لنا أن نتفادها من الآن . قصدت أن أوجه نظر حضرات الأعضاء للتفكير في هذا الموضوع في الفترة التي تكون بين جلسة اليوم وبين الجلسة التي تتقدم فيها الحكومة بالمرسوم للمجلس ، لخطورة المسألة وبخاصة أن أمثال هذه المسألة نادر في بابها . فهذه المعاهدة تتناول شؤوناً مختلفة حيوية . وجميعها يقتضي درساً عميقاً . يكون لكل مسألة منها على انفراد درس دقيق . كما أنها تدرس مجتمعة كذلك درساً مشتركاً دقيقاً .

وقد جاء في المادة الرابعة والستين من اللائحة الداخلية ما يؤخذ منه وضع قاعدة عامة في الإحالة إلى لجنة المالية وهذا نصها : « إذا وافقت اللجنة على مشروع قانون وكان يحتاج في تنفيذه إلى اعتمادات مالية أحالته إلى اللجنة المالية لإبداء رأيها بشأن ذلك وطى لجنة المالية أن تقدم تقريرها في ظرف عشرة أيام » .

قصد من هذا واضعو اللائحة أن بعض المشروعات يتناول ، علاوة على موضوعه الخاص ، موضوعاً مالياً . أي أن مشروعا في الصحة يتناول فوق أعمال الصحة اعتماداً مالياً ، ومشروعاً في الري يتناول فوق أعمال الري اعتماداً مالياً أيضاً . وفي تنفيذ ذلك تقع أعباء مالية على عاتق الدولة وهناك لجنة مختصة بالنظر في مختلف المطالب المالية للوزارات ، فلذلك يجب أن يحال المشروع الذي يتطلب تكاليف مالية على لجنة المالية لإبداء رأيها من حيث الوجهة المالية . وبما أن مشروع المعاهدة فيه تكاليف مالية كبيرة كما يتضمن مسائل حرية وغيرها فلذلك يجب أن يحال هذا المشروع عند عرضه على لجنة ... ..

الرئيس — حينما يعرض مشروع المعاهدة على المجلس يصح إبداء هذا الكلام .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — قصدت توجيه نظر حضرات الأعضاء للتفكير من الآن في هذا الموضوع وأطلب التأجيل في اتخاذ قرار حاسم فيه الآن .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي — أرى أن ترفع الجلسة الآن انتظاراً لحضور الحكومة لأنه لا يمكن النظر في الأمر بغير حضورها .

الرئيس — ترفع نهائياً إلى حين إتمام نظر المشروع في مجلس النواب .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ علي كمال حيثه بك — لكي نصل في مناقشتنا إلى نتيجة يجب حصر موضوع البحث . والذي ظهر الآن من كلام حضرات الأعضاء المتكلمين أن هناك فكرة أولية هي التي يجب أن تفصل فيها أولاً ، وهي هل ينظر المجلس الآن في مشروع المعاهدة ، ويحيله إلى لجنة الشؤون الخارجية ؟ أو يؤلف له لجنة خاصة ، أو يضم إلى أعضاء لجنة الشؤون الخارجية أعضاء آخرين ؟ هذه هي نقطة البحث . وقد تكلم حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد حسين هيكلك بك ، فكان كلامه منصباً على نقطتين : النقطة الأولى خاصة بتأليف اللجنة ، والثانية خاصة بالكتاب الأخضر الذي وزع على حضراتكم اليوم ، ولا يمكن أن نبدي فيه رأياً . وفي النقطة الأولى ضرب حضرته لنا مثلاً ما عمله مجلس النواب . ولكنه في رأيي قياس مع الفارق ، لأن مجلس النواب في هذا للثل لم يعمل عملاً رسمياً . وإن ما حدث فيه عمل « خارج » عنه . فسواء اجتمعت فيه لجنة الشؤون الخارجية من تلقاء نفسها ، أو جمعها رئيسها ، فهو على كل حال عمل غير رسمي . أما ما يقوله حضرته الآن فهو يقوله في المجلس بصفة رسمية . وهذا ما أعترض عليه فيه . وأعتقد أنه لا حق لنا فيه لأن نص لاغتيا الداخلية صريح في أنه لا يجوز لنا رسمياً في أن نتناقش في أمر معروض على مجلس النواب . ومن منا من لم يفحص بينه وبين نفسه المعاهدة ؟ ومشروع المعاهدة ليس أمراً عادياً ، فكل منا بحثه ووقف له من تلقاء نفسه وقتاً غير قليل . وعندما يعرض علينا مشروع القانون بالمعاهدة تعرض حينئذ لنا نقطة البحث في أي اللجان يحال إليها هذا المشروع . أي إلى لجنة الخارجية ، أم إلى لجنة خاصة . وفي اعتقادي أن اللائحة الداخلية تمنع الآن النظر في بحث أي اللجان يحال إليها المشروع . هذا هو رأيي .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — تنص المادة ١١٩ من اللائحة الداخلية ... ..

الرئيس — أرجو أن ينتظر حضرة الشيخ المحترم حتى يأتي دوره .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — لقد طالت المناقشة في هذا الموضوع . للمسألة واضحة ، فإن المادة ١١٩ من اللائحة الداخلية تقضي بأنه « إذا تقدم لكل من مجلس النواب والشيخ اقتراح أو مشروع قانون عن موضوع واحد ، وكانت المناقشة فيه



قد بدأت في مجلس النواب ، فهذا الاقتراح أو المشروع لا يدرج في جدول أعمال مجلس الشيوخ إلا بعد صدور قرار نهائي بشأنه من مجلس النواب . وهذا ما سرنا ونسير عليه بغير شك . فإذا أردتم حضراتكم أن تتناقشوا بصفة غير رسمية في المسائل التي أشار إليها حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكلك ، فلا مانع من ذلك ، ويمكن لحضرة الأستاذ الرئيس أن يشير باجتماع لجنة الشؤون الخارجية ، ولجنة المالية لدراسة الموضوع دراسة تمهيدية على أن يشترك في البحث من يشاء من حضرات الأعضاء .

يجب أن يهتم كل واحد منا من الآن بدراسة موضوع المعاهدة ، وأن نعمل فوراً بطريقة غير رسمية كما فعل مجلس النواب . نريد من حضرات الشيوخ المحترمين أن يجتمعوا اجتماعاً غير رسمي في كل يوم لبحث المعاهدة ، وأن يعمل المجلس كل التمهيدات التي تساعد على هذا الاجتماع ، حتى إذا ما عرض علينا مشروع القانون بالطريق المعتادة كنا على استعداد لاختيار اللجنة التي يحال إليها مشروع القانون ، سواء أكانت لجنة الشؤون الخارجية أم لجنة المالية ، ثم ينتهي الأمر بسلام لأننا نكون قد درسنا الموضوع دراسة وافية . أما إذا شكلنا الآن اللجنة التي يحال إليها المشروع فإن تشكيلها يعتبر تشكيلاً رسمياً في حين أننا لا يمكننا البدء من الآن في دراسة الموضوع إلا دراسة تمهيدية فقط . المسألة إذن ظاهرة لا تحتاج لكل هذه المناقشات ، ويجب أن نحرص على الوقت ، وأن تكون أعمالنا أكثر من أقوالنا .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم الهلباوي بك — لقد صدر مرسوم بدعوة البرلمان أي مجلسي النواب والشيوخ وتحدد الغرض للاجتماعين بصفة واحدة وهي نظر معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى . فإذا من الخطأ أن يقال إن المعاهدة ليست معروضة علينا اليوم . أما ما ورد في اللائحة الداخلية من أن مجلس الشيوخ لا يدرج في جدول أعماله مشروع بدأ مجلس النواب في نظره إلا بعد أن يصدر هذا المجلس قراراً بشأنه — فلا يمنع من أن نشتغل من اليوم بدراسة الموضوع دراسة تمهيدية . لذلك أرجو أن تشكل اللجنة من الآن لبحث الموضوع بحثاً تمهيدياً .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — إن المادة ١١٩ من اللائحة الداخلية التي أشار إليها حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر صريحة في منع إحالة المشروع الآن إلى لجنة الشؤون الخارجية أو غيرها لأنها تنص على ألا يدرج المشروع في الحالة التي نحن بصدددها بجدول أعمال مجلس الشيوخ إلا بعد صدور قرار نهائي بشأنه من مجلس النواب ، بمعنى أنه لا يمكن أن يكون هناك عرض قانوني للمعاهدة الآن على مجلس الشيوخ ، وأما لم نجتمع اليوم إلا لفتح دورة غير عادية ثم ننتظر حتى يفرغ مجلس النواب من نظر مشروع القانون ويصدر قراره فيه .

لقد جئنا تنفيذاً لأمر جلالة الملك لننظر القانون ، شأنا في هذا شأن من يؤمر بالذهاب إلى الميادين أو الحدود لصد الغارات . إذ لا يوجد أمامنا الآن من الوجهة القانونية مشروع القانون كما أنه لا يصح أن يدرج هذا المشروع في جدول أعمال مجلس الشيوخ إلا بعد أن يصدر مجلس النواب قراراً نهائياً بشأنه . ولمسلس مشروع هذا القانون بشؤوننا الخارجية ، ولخطورة الموضوع ، يجب علينا أن نحاط كل الاحتياط في هذه المسألة بالذات بأن تكون إجراءاتنا دقيقة سليمة من كل النواحي ، وأن تراعى فيها أحكام اللائحة الداخلية والتقاليد الدستورية .

( تصفيق ) .

والخلاصة أتى أوافق على رأي حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر من أنه لا يجوز بحث مشروع القانون إلا إذا انتهى من نظره مجلس النواب . هذا من جهة ، ولكن من الجهة الأخرى — كما يقول حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — يمكننا أن نجتمع بصفة غير رسمية ؛ ولذلك فإنني أرجو من حضرة الأستاذ المحترم الرئيس أن يدعونا بصفة غير رسمية ليجتمع من يشاء من حضرات الأعضاء مع لجنة الشؤون الخارجية أو غيرها من اللجان في إحدى قاعات المجلس ونشارك في بحث الموضوع دراسة تمهيدية .

الرئيس — يظهر أن مارى إليه حضرة الشيخ المحترم من جهة الاستعداد من الآن لدراسة مشروع المعاهدة لا يتنافى مع وجهة نظر حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكلك بك .

فإن حضرة يقول إنه يصح أن تستعد لجنة الشؤون الخارجية من الآن لدراسة الموضوع على أن يكون لكل عضو حق الاتصال بها وإبداء رأيه إذ هذه المعاهدة كما قال حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكلك بك لا تقيدنا بحسب بل تقيد الأجيال للقبلة أيضاً ، ولذلك

## مادة ١٠٢ » ... ..

يجب أن يهتم بها كل عضو . ولا مانع من أن تجتمع لجنة الشؤون الخارجية من الآن للدراسة الموضوع دراسة تمهيدية ؛ ولها أن تشرع معها في البحث بعض حضرات الشيوخ ممن كانوا أعضاء في المفاوضات أو غيرهم ، وذلك استعداداً لتنظر المعاهدة بعد أن ينتهي من نظر مجلس النواب .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — قد يكون هذا الرأي مقبولا . ولكن هناك اعتراضاً قانونياً لأن تشكيك اللجان ينتهي بانتهاء الدور العادى — وإذن أصبح لا وجود للجنة الشؤون الخارجية الآن .  
الرئيس — هذا غير صحيح .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — إن المادة ٥٢ من اللائحة الداخلية تنص على أنه « عند افتتاح كل دور من أدوار الانعقاد العادية ، وبعد تشكيل للكتب النهائية ، ينتخب المجلس لجناً دائماً » . نعم إن هذه الدورة غير عادية ، ولكن لا يوجد نص يقضى بأن تستمر اللجان في الأدوار غير العادية كما قيل في هيئة الكتب . يجب ألا تتخذ قراراً في هذا الموضوع إلا بعد تمحيصه ؛ فإن ما تقررته الآن يصبح تقليداً ودستوراً نسير عليه في المستقبل .

الرئيس — أرجو حضرة الشيخ المحترم أن يوجه كلامه للرياسة .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — اللائحة تنص على توجيه الكلام إما إلى الرئيس وإما إلى المجلس .

الرئيس — الظاهر من كلام حضرة الشيخ المحترم أنه يعتقد أن اللجان تنتهي بانتهاء الدور العادى .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — نعم . وبما أن ما تقررته الآن يعتبر تقليداً دستورياً كما قلت ، فلذلك أرى ألا نتسرع في اتخاذ قرار قبل استيفاء البحث ، أو أن تشكل لجنة خاصة عملاً باللائحة .

الرئيس — هذا مفهوم . فللمجلس حق تأليف ما يشاء من اللجان .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — إن تقرير هذا الحق في اللائحة الداخلية لم يكن إلا احتياطاً للطوارئ ؛ ولذلك يجب أن تتبع أحكام اللائحة في هذا الموضوع .

الرئيس — أريد حضرة الشيخ المحترم أن يطرح هذا الموضوع اليوم للمناقشة ؟

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — الرأى في ذلك للمجلس .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — تقديم مشروعات القوانين إلى البرلمان إما أن يكون من طريق الأعضاء أو من طريق الحكومة . فإذا كان تقديمها من طريق الحكومة فهي مخيرة في أن تقدم مشروع القانون إلى مجلس الشيوخ أولاً أو إلى مجلس النواب ، أو أن تقدم المشروع إلى المجلسين في وقت واحد .

والنظام الذى أقرته اللوائح يفرق بين تقديم المشروع وبين إحالة إلى اللجان وبين المناقشة فيه أمام المجلسين . فإذا تقدم المشروع إلى مجلس الشيوخ أولاً فأحاله إلى لجنة من لجانه فلا يقال إن مجلس الشيوخ يتناقش في هذا المشروع . كما أنه إذا تقدم المشروع إلى مجلس النواب وأحاله إلى لجنة من لجانه ولم تقدم تقريرها إلى المجلس فلا يقال إن مجلس النواب تناقش في المشروع .

والحالة التى نحن بصدها هي أن الحكومة دعت البرلمان إلى دور غير عادى لتنظر مشروع المعاهدة ، وشفعت هذا بأن أبلغت المجلسين الرسوم الصادر بتقديم مشروع المعاهدة إلى مجلسي البرلمان . فالوقوف القانونى إذن هو أن المشروع معروض على المجلسين في وقت واحد .

نحن لأن لم نتخذ قراراً في إحالة المشروع إلى لجنة من اللجان ، كما أن مجلس النواب لم يتخذ قراراً في ذلك . فدور المناقشة الذى يتمتع فيه على أحد المجلسين أن يناقش المشروع إذا سبقه المجلس الآخر في نظره لم يأت بعد .

فإذا فرضنا أن مجلس النواب أحال اليوم للمشروع إلى لجنة الخارجية أو لجنة خاصة أو عدة لجان مجتمعة فلا يمكن أن يقال بحال من الأحوال إن مجلس النواب قد بدأ في مناقشة المشروع ، لأن مجلس النواب لا يبدأ للمناقشة في المشروع إلا بعد أن يقدم اللجنة المختصة تقريرها ، وإلا بعد أن يدرج هذا التقرير في جدول أعماله .



مادة ١٠٢ » ... .. «

فيجب علينا ، والحالة هذه ، أن نشكل اللجنة التي يحال إليها هذا المشروع من الآن ؛ ويجب على هذه اللجنة أن تبدأ من الآن في بحث المشروع بحثاً موضوعياً لا بحثاً تمهيدياً . فإذا قدمت لجنة الشيوخ تقريرها عن المشروع ، وأدرج هذا التقرير في جدول أعمال المجلس ، وبدأ المجلس في مناقشته — استحال على المجلس الآخر أن يناقش فيه قبل أن ينتهي مجلسنا من نظره .

وكذلك الحال إذا ما سبقنا مجلس النواب في المناقشة في المشروع استحال على مجلسنا أن يناقش فيه حتى ينتهي مجلس النواب من نظره .

إذن وجود المشروع في اللجنة وبمعتها لا يفيد المناقشة فيه للمناقشة التي نص عليها صراحة في المادة ١١٩ من اللائحة الداخلية التي تقول :

« إذا تقدم لكل من مجلس النواب والشيوخ اقتراح أو مشروع قانون عن موضوع واحد ، وكانت المناقشة فيه قد بدأت في مجلس النواب ، فهذا الاقتراح أو المشروع لا يدرج في جدول أعمال مجلس الشيوخ إلا بعد صدور قرار نهائي بشأنه من مجلس النواب .

ومجلس النواب لم يدرج إلى الآن في جدول أعماله تقرير لجنته عن هذا المشروع ، ولم يبدأ المناقشة فيه ؛ وعلى هذا فواجب علينا من الآن وفوراً أن نبحث في كيفية تشكيل اللجنة التي يعهد إليها بحث مشروع المعاهدة . وما يأتي به الغد من سبق أحد المجلسين للآخر في مناقشة هذا المشروع في جلسة علنية يكون خاضعاً لنص المادة ١١٩ ، أي يمتنع المجلس من فتح المناقشة فيه حتى ينتهي المجلس الآخر الذي سبقت المناقشة فيه من إتمام بحثه وإصدار قراره فيه .

فرض المشروع على المجلس ، وإحالاته إلى اللجنة المختصة ، لا يمت إلى المناقشة في موضوعه بسبب ؛ لأن المناقشة لا تكون إلا بعد أن تقدم اللجنة تقريرها ويوزع على الأعضاء ويدرج في جدول أعمال المجلس .

والذي أراه أنه يجب على مجلسنا الموقر أن يبدأ من الآن في اختيار اللجنة التي يحال إليها مشروع المعاهدة .

( تصفيق ) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بك — كان فيما مضى من الكلام أو في بعضه الكفاية ؛ ولذلك كنت تنازلت عن طلب كلمتي . أما وقد تطور البحث ، ووصل إلى هذا الحد ، خصوصاً بعد كلام حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — وجب على أن أضع الأمر في نصابه ، وأن أئين لحضراتكم ما قصدت إليه المادة ١١٩ من اللائحة الداخلية .

يفهم حضرته أن مناقشة مشروع في أحد المجلسين لا تبدأ إلا بعد أن تتم لجنته بحثها وتقدم إليه تقريرها عنه وإدراجه في جدول أعماله .

وفات حضرته أننا نتناقش الآن في المشروع ، لأن المناقشة دستورياً تبدأ بطرح مشروع القانون على المجلس .

المناقشة ليست النقاش ؛ وإنما المناقشة هي النظر في مشروع القانون . وأول خطوات هذا النظر هو الكلام في إحالاته إلى اللجنة المختصة . واللبس الذي جر إلى هذه المناقشات الطويلة إنما يرجع إلى أن الحكومة قدمت مشروع المعاهدة إلى المجلسين في وقت واحد ، وأن حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة يلقى الآن بيانه في مجلس النواب بينما الحكومة غير ممثلة في مجلس الشيوخ . فمن غير المتصور — والحالة هذه — أن يتناقش المجلسان في وقت واحد في مشروع واحد ، لأن هذا غير ممكن .

وحكمة الشارع في المادة ١١٩ ظاهرة جداً ، إذ من العبث وضيع الوقت ، ومن السخرية أيضاً بمجهود الأمة ، أن كلا المجلسين ينظر في مشروع قانون واحد في وقت واحد من غير أن يطلع أحد المجلسين على رأي المجلس الآخر فيه . وغرض الشارع في ذلك صريح ، لأنه إذا بدى بحث المشروع في أحد المجلسين أوقف المجلس الآخر البحث في هذا المشروع حتى يكون على بينة مما يقرره المجلس الآخر ، لأن نظر المشروع في المجلسين في وقت واحد فيه خطر التعرض لتباين الرأي في المجلسين . ولا داعي إذن أن يدعى المجلس إلى مناقشة لا يكون من ورأها طائل .

لهذا السبب كانت المادة ١١٩ مانعة قطعياً أن يبحث أحد المجلسين مشروع قانون ، وحتى من أن يحيله إلى اللجنة المختصة أثناء مناقشته في المجلس الآخر ؛ لأن النظر في إحالة المشروع إلى اللجنة المختصة معناه المناقشة فيه . والدليل على ذلك ملموس . فإذا قلتم إن

مادة ١٠٢ » ... .. »

مشروع القانون يحال إلى لجنة الخارجية — والأمر أكبر من أن تتولاه لجنة الخارجية — أو يحتاج إلى إحالته إلى لجنة خاصة . أليست هذه مناقشة في موضوع مشروع القانون ؟ ولأهمية مشروع هذا القانون قد تتعدى المناقشة في موضوعه إلى المناقشة في تفصيلاته .

على أنه ما كان يحول بخاطري — وقد أردت الكلام في هذا الموضوع ثم عدلت عنه بعدما عرض له حضرة الشيخ المحترم الدكتور هيكلك — أتا هنا ، وفي هذا المكان ، تنقيد بحرفية القانون .

قد يحيل المجلس مشروع القانون إلى اللجنة التي يشكها ويكون بذلك قد بدأ المناقشة فيه ، وهذا مخالف لنص المادة ١١٩ . لأنها صريحة في ذلك . ولكن لهذا المجلس ، ولحضرة رئيسه — وقد دعينا ، ونحن نعلم من زمن بعيد أننا مدعوون لبحث مشروع المعاهدة — أن يمهّد حضرته بتأليف اللجنة أو تعيينها بموافقة المجلس ، لتحضير للمشروع للمناقشة المستقبلية ، ونكون بذلك قد وفرنا وقتاً . نعم يصح لنا أن نتناقش في أن هذه اللجنة صالحة أو غير صالحة لبحث مشروع المعاهدة . وفي هل يجوز — نظراً لأهمية المشروع — أن تؤلف لجنة خاصة أو لا ؟ كل هذا تحضير لمشروع محقق وصوله إلينا ، إذ يجب أن نفترض — في سبيل التقدير القانوني — أن مجلس النواب قد يرفض المعاهدة في الوقت للعروضة فيه علينا . وإذن فلا يجوز أن تبدأ مناقشة جدية من أحد المجلسين في مشروع معروض على المجلس الآخر .

أما ونحن على يقين من أن المشروع سيجيء إلينا ، فيكون من العبث وضيع الوقت أن نتناقش فيه هذه المناقشات الأفلاطونية في حين أنه سيحال حتماً على لجنة تنظر فيه . غير لنا وقد اجتمعنا اليوم ألا نضيع وقتاً في المناقشات ، بل يجب أن نتبين من الآن هل اللجنة التي تصلح — عندما يحين الوقت — هي لجنة الخارجية ، أو لجنة الخارجية مع من يتقدم إليها برأى خاص ، أو لجنة تمثل فيها جميع الأحزاب ؟ لأننا نسمو في مناقشاتنا عن الحزبية ولا تتأثر بها .

يجب أن يطرح هذا البحث من الآن حتى لا يضيع علينا الوقت ، ونقرر قراراً في تكييف اللجنة التي سيناط بها بحث هذا المشروع ، ولكن ليس للمجلس قانوناً أن يحيل إليها مشروع المعاهدة الآن . وللجنة المذكورة أن تجتمع وأن تمهد وأن تستعد بالاطلاع على المستندات ، وتكون بذلك قد أعدت العدة ، وتكون أكثر استعداداً للبحث وأحسن تقديراً لما سيجيء إليها من مجلس النواب ونكون بذلك قد استفدنا من الزمن الذي سيستغرقه مجلس النواب في نظره ، حتى يحال إلينا ونحن على أتم استعداد للمناقشة فيه .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ على كمال حبشه بك — إن الكلام الآن في كيفية تشكيل لجنة للنظر في مشروع المعاهدة سابق لأوانه . وأنا مع احترامى لحضرة الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بك أقول إن الجزء الأول من كلامه يناقض الأخير . فقد اعترض على ما قاله حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل عن المادة ١١٩ من اللائحة الداخلية ، معتبراً أن مناقشتنا الآن في كيفية تشكيل اللجنة مناقشة في القانون ، وأن هذا غير جائز مادام القانون معروضاً على مجلس النواب .

كيف يسبغ حضرة الشيخ المحترم لنفسه أن يعترض هذا الاعتراض ، بينما يبيح في الوقت نفسه الكلام في تأليف اللجنة التي يحال مشروع المعاهدة إليها لتقوم من الآن بأبحاث تمهيدية . والكلام في تأليف اللجنة التي تنظر المشروع تعرض للمشروع ومناقشة فيه في نظر حضرته ؟ وعلى ذلك أرى أن كل كلام من هذا القبيل الآن سابق لأوانه ؛ ولهذا أصم على الرأي الذي أبديته .

حضرة الشيخ المحترم كامل إبراهيم بك — إخواني الأفاضل :

إني أضن بوقتكم الثمين من أن أعود إلى جملة واحدة مما ألقى على مسامعكم ، وأستمع حضراتكم في أن أقول إن ما سمعته من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر ينطبق على القانون تماماً ، وقد أشار إلى هذا حضرة الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بك وأظهر الحكمة في عدم نظر الموضوع في المجلسين في وقت واحد . وإنني أستسمحه في أن أضيف إلى ما قاله أن المسألة ليست مسألة نقاش أو مناقشة ، ولكن نص المادة ١١٩ من اللائحة الداخلية صريح في أنه إذا بدأت المناقشة في مجلس النواب في موضوع فلا يدرج في جدول أعمال مجلس الشيوخ . ومن هذا ترون أنه لا يصح المناقشة في الموضوع ولا الكلام فيه مطلقاً . وقد رأى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بك أن يصدر المجلس قراراً بتشكيل لجنة لنظر المعاهدة ، وهذا يناقض ما قاله أولاً — كما أشار إلى ذلك حضرة الشيخ المحترم الأستاذ على كمال حبشه بك .



إن من حقنا أن نجتمع بصفة غير رسمية ونبحث المسألة ، ونطلب من الحكومة ما نريده من المعلومات ، تمهيداً للنقاش عند عرض المشروع . لنا أن نجتمع في أى وقت شئنا لنبحث وتناقش إلى أن يدرج الموضوع في جدول أعمال المجلس ، وحينئذ تؤلف اللجنة التى ستحال إليها المعاهدة .

هذا ما يجب أن نسير عليه احتراماً للقانون واللائحة الداخلية .

الرئيس — تقدم اقتراح من عشرة من حضرات الأعضاء يطلبون فيه إقبال باب المناقشة وتأجيل البحث في الموضوع إلى أن تقدم المعاهدة للمجلس ، وهذا نصه :

« نرجو إقبال باب المناقشة والاقتراح على تأجيل البحث إلى أن تقدم المعاهدة للمجلس »

حسين محمد الجندى ، محمد لبيب إبراهيم فرج أبو الجدايل ، إبراهيم يوسف عطا الله ، عثمان السيد ناصف ، محمد فهمى صادق شتا ، الدكتور عبد الحميد أمين عزب ، عوض برعى ، عبد الرحمن فتوح ، فوزى ناشد ، سليمان عثمان أبازله .

فهل توافقون حضراتكم على هذا الاقتراح ؟

( موافقة )

( في ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ) .

### قرار المجلس

إحالة مشروع القانون الخاص بمعاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى عند وروده من مجلس النواب إلى لجنة الخارجية مباشرة منضاً إليها بعض حضرات الشيوخ المحترمين

الرئيس — نشكركم لعرض هذا الاستجواب . حقيقة يصح في البرلمان الفرنسى أن يقدم الاستجواب في الدورة العادية وفي الدورة غير العادية . وعلى كل حال فأخذاً بالأحوط لترك التعرض لهذا الموضوع بعد أن قررنا إحالته إلى لجنة الحقانية لفحصه ، وأقترح الآن على هيئة المجلس الموقرة زيادة عدد أعضاء لجنة الشؤون الخارجية ... ..

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — لى اعتراض على عرض هذا الاقتراح .

الرئيس — أرجو من حضرة الشيخ المحترم أن ينتظر حتى أعرض اقتراحى .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — أنا معارض في عرض هذا الاقتراح .

الرئيس — أرجو من الشيخ المحترم ألا يتكلم لأنى لم أعطه الكلمة . وأقترح الآن على هيئة المجلس الموقرة زيادة عدد أعضاء لجنة الشؤون الخارجية إلى خمسة عشر عضواً وضم حضرات الشيوخ المحترمين : حسن نبيه المصرى بك ، محمد توفيق رفعت باشا ، الأستاذ عباس الجمل ، الأستاذ إبراهيم الملباوى بك ، الأستاذ يوسف عبد اللطيف ، الأستاذ على كمال حبيشه بك ، الأستاذ حسين محمد الجندى — إلى هذه اللجنة على أن يحول إليها مشروع القانون بالمواقفة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى بمجرد وروده من مجلس النواب وبعد أن تقدم هذه اللجنة تقريرها يعرض التقرير على هيئة المجلس للمناقشة فيه في الجلسة التى تحدد لذلك .

وهذا الاقتراح يطابق اقتراح حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك الذى أبداه في جلسة سابقة .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — حين أبديت اقتراحى الخاص بهذا الموضوع في جلسة سابقة ، قيل إن مرضه سابق لأوانه ، وإنه يجب الانتظار حتى يرد مشروع المعاهدة من مجلس النواب ؛ ولذلك فإنى أعترض على عرض هذا الاقتراح في هذه الجلسة لأن المجلس سبق أن قرّر فعلاً أنه ما دامت الحكومة غير ممثلة فلا يسوغ نظر مثل هذا الاقتراح ؛ وهذا يطابق ما قاله حضرة الرئيس إذ طلب إلينا تأجيل نظر الاقتراح إلى أن يرد مشروع المعاهدة من مجلس النواب .

الرئيس — الذى أذكره أننى طلبت إلى حضراتكم تأجيل المناقشة في مشروع القانون حتى يرد من مجلس النواب . أما ما أطرحة حضراتكم الآن فهو اقتراح خاص بضم بعض حضرات الأعضاء إلى لجنة الخارجية وهي المختصة بنظر مشروع القانون .



حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — اقترحت في أول جلسة أن يضم إلى لجنة الشؤون الخارجية حضرتنا الشيخين المحترمين إبراهيم الهلباوى بك ومحمد حسين هيكى بك ، فاعترض بأن هذا الاقتراح سابق لأوانه ؛ كما قال حضرة الرئيس إنه لا يمكن أن تنظر في مشروع لم يرد من مجلس النواب .

ولقد اقترحت أن يضم إلى لجنة الشؤون الخارجية عضوان يمثلان حزب الأحرار الدستوريين ، فاعترض حضرات الزملاء .

الرئيس — أذكر أن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر قال بأن لا حزبية بيننا .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — هل مشروع القانون معروض علينا أو غير معروض ؟ ما دام أن المشروع غير معروض علينا فكيف تقرر تشكيل لجنة لدرسه ؟

الرئيس — ليس ما يمنع من النظر في تشكيل اللجنة التي ستنظر المشروع .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — أنا معارض في هذا الاقتراح مبدئياً .

أعترض عليه من جهة الإجراءات ، إذ سبق في الجلسة الأولى أن تناقشنا في هل تكون لجنة لدرس مشروع القانون درساً تمهيدياً إلى أن يرد إلينا من مجلس النواب ؟ فقرر المجلس — على ما أذكر — ألا ينظر في ذلك إلى أن يرد إلينا . وإذن فليس من المقبول شكلاً أن يعرض علينا الاقتراح الآن بهذا الشكل قبل أن يقرر المجلس إلغاء قراره السابق ، وأن يعرض عليه الآن من جديد بحث الموضوع وهل من الأصح أن تدرس المعاهدة لجنة الخارجية بتكوينها الحاضر أو يضم إليها بعض حضرات الأعضاء أو تكون لجنة خاصة عملاً بالمادة ٥٦ من اللائحة الداخلية ؛ لأنه إذا صح أن مشروع المعاهدة أمر خطير — إذ نسمع ذلك في كل يوم وفي كل لحظة وفي كل مكان وفي السماء وفي الأرض ، نسمع أن المعاهدة أمر خطير عسى الأجيال المقبلة — أقول إذا صح هذا ، وإذا كان هذا هو شأن المعاهدة ، إذن لأى طارئ وضعت المادة ٥٦ إن لم يكن لهذا الطارئ النادر الحصول . لذلك أرى أن تشكل لجنة من أفاضل المجلس الإخصائيين من الناحية السياسية والمالية والحربية والاقتصادية والقانونية والتجارية ، لأن هناك مسائل تتعلق بالسودان تقتضى الدرس من الوجهة السياسية والاقتصادية والتجارية .

فلهذه الأسباب ، ولأهمية الموضوع ، أرى أن الأمر يقتضى تشكيل لجنة خاصة طبقاً للمادة ٥٦ من اللائحة الداخلية . ولا أرى أن ترفع لجنة الخارجية ترقياً ، خصوصاً أن المادة ٦٤ من اللائحة الداخلية تقضى بأنه إذا وافقت لجنة على مشروع قانون ، وكان يحتاج في تنفيذه إلى اعتمادات مالية ، أحالته تلك اللجنة إلى لجنة المالية لإبداء رأيها بشأن ذلك . هذه المادة إذن تمنع لجنة الخارجية من نظر المشروع من الوجهة المالية مهما رقناها ومهما زدناها حسناً ... ..

( مقاطعة ) .

لا أريد أن يقاطعني أحد من حضرات الأعضاء . آسف إذا أثقلت على حضراتكم بتكرار الكلام . قلت إن المادة ٥٦ تفيد جواز تشكيل لجان خاصة عندما تعرض على المجلس مسائل هامة مثل مشروع المعاهدة . ليست المسألة مسألة تتعلق بالسياسة الخارجية فحسب بل هي مسألة سياسية تجارية اقتصادية قانونية فنية . المسألة مسألة متشعبة النواحي . المسألة هي مسألة المعاهدة . وهذا النوع من المسائل هو الذى قصده الشارع وعناه بالمادة ٥٦ من اللائحة الداخلية . لآنى لا أتصور أن المجلس يعرض عليه أمر يقتضى تشكيل لجنة خاصة لأمر متشعب النواحي مثل المعاهدة ثم يعدل عن هذه اللجنة ويقترح إحالته على لجنة خلافها . كما أن المادة ٦٤ من اللائحة الداخلية تنص على أنه إذا كان هناك مشروع يقتضى تنفيذه اعتمادات مالية وجبت إحالته إلى لجنة المالية . فإذا ما اكتفينا بضم بعض حضرات الأعضاء إلى لجنة الخارجية يكون لزاماً علينا أن نطلب بمقتضى المادة ٦٤ من اللائحة إعادة المشروع إلى لجنة المالية لبحثه ؛ وفي هذا تعطيل لأعمالنا ؛ ونحن متلهفون على البت في هذه المعاهدة ؛ فكيف تتناقض بين الذى نراه وبين الذى نقرره ؟

لهذا أرى من الخطأ قبول هذا الاقتراح ؛ وأرى أنه يجب تشكيل لجنة خاصة طبقاً للمادة ٥٦ ، وأن تكون هذه اللجنة ممثلة لجميع النواحي الفنية . والأمر مطروح على حضراتكم لتروا فيه ما ترون .

حضرة الشيخ المحترم طى كحل حبشه بك — حقيقة سبق في جلسة ماضية أن عرضت فكرة تاليف لجنة خاصة بالمعاهدة ورأى المجلس أن ينتظر لأن المشروع لم يكن قد نظر في مجلس النواب ولم تكن لجنة الشؤون الخارجية قد درسته بعد ولم يصدر ذلك المجلس فيه قرارا ولكن المركز اليوم قد تغير كثيرا ، فجلس النواب قضى عدة جلسات في بحث هذا المشروع وهو ينظره الآن وقد أبدى حضرات زعماء المعارضة موافقتهم على هذا المشروع وأصبح الرأي الآن يكاد يكون ظاهراً ملموساً ونحن هنا قوم عمليون . ومن ناحية أخرى فإن موعد الدورة العادية قد آذن بالتقرب لأنه محتوم أن يكون في موعد أقصاه يوم السبت الموافق ٢١ من شهر نوفمبر بنص الدستور . فتغاديا من التأخير وخروجا من هذا المأزق ألا ترون حضراتكم وأتم أصحاب الشأن ولكم الرأي الأعلى أن تنظروا في هذا الاقتراح وقد أصبح ورود المشروع قاب قوسين أو أدنى فتؤلفوا اللجنة التي ستبحثه سواء أكانت هي لجنة الخارجية أم هي مضافة إليها الأسماء التي اقترحها حضرة الأستاذ المحترم رئيس المجلس أم اللجنة التي ترونها . وليس أدل على دقة الموضوع من أن حضرة الرئيس عرض طى حضراتكم اكتسابا للوقت أسماء حضرات الأعضاء الذين يقترح ضمهم إلى لجنة الخارجية حتى يتمكنوا بذلك من دراسة المشروع بعد وروده من مجلس النواب في مدى أوسع . فبدلاً من أن تعقد جلسة خاصة في يوم الاثنين أو الثلاثاء مثلاً لتقرير إحالة المشروع إلى اللجنة نكون قد اكتسبنا هذا الوقت .

لهذا أرى تأييد اقتراح حضرة الرئيس .

( أصوات : موافقة ) .

الرئيس — تقدم الآن اقتراح بإقفال باب المناقشة ، وهذا نصه :

« نقتراح إقفال باب المناقشة وأخذ رأي المجلس في اقتراح الرئيس » .

أحمد عبده ، محمد أحمد الشريف ، الدكتور عبد الحميد عزب ، عبد الرحمن فتوح ، طى عبد الرازق ، يوسف عبد اللطيف ، حسين الجندى ، محمد فهمى صادق شتا ، عوض برعى ، فوزى ناشد .

فالموافق على الاقتراح المقدم بإقفال باب المناقشة يتفضل بالوقوف .

( وقتت أغلبية ) .

الرئيس — يقرر المجلس إقفال باب المناقشة والموافق على الاقتراح الذى قدمته لحضراتكم خاصاً باللجنة يتفضل بالوقوف .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — يؤخذ رأى على التعديل أولاً .

الرئيس — الموافق على رأى حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى يتفضل بالوقوف .

( لم يقف أحد غير حضرة الشيخ المحترم ) .

الرئيس — إذن يقرر المجلس رفض تعديل حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى . والموافق على الاقتراح الذى

قدمته لحضراتكم خاصاً باللجنة يتفضل بالوقوف .

( وقتت أغلبية ) .

الرئيس — إذن يقرر المجلس إحالة مشروع القانون مباشرة عند وروده من مجلس النواب إلى لجنة الخارجية منضماً إليها حضرات

الشيوخ المحترمين الذين وافقتم حضراتكم على ضمهم للجنة . وقد علمنا الآن ما يفيد أن مجلس النواب على وشك أخذ رأى على مشروع

قانون المعاهدة . فهل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة الآن وعلى أن تكون الجلسة المقبلة يوم الاثنين ٢ رمضان سنة ١٣٥٥ ( ١٦

نوفمبر سنة ١٩٣٦ ) الساعة السابعة والدقيقة الثلاثين مساء ؟

( موافقة ) .

( فى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ) .



إلقاء بيان من الوزير المختص قبل تلاوة تقرير اللجنة .

مجلس النواب

تقرير لجنة الخارجية

عن مشروع قانون معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى

أشير إلى الكتاب الآتي :

حضرة الدكتور المحترم رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرفع إلى حضرتكم مع هذا تقرير لجنة الخارجية عن مشروع القانون الخاص بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى .

وقد انتخبتني اللجنة مقررًا لها أمام المجلس .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

رئيس اللجنة بالنيابة

محمد حلمي عيسى

القاهرة في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٦

حضرة صاحب العالي وزير الخارجية — المعاهدة المعروضة على حضراتكم ، والتي إن وافقتم عليها تفتح فصلا جديداً في تاريخ مصر الخالدة إنما تمثل مجموعة جهود بذلتها البلاد منذ أكثر من مائة عام في سبيل حريتها وتحقيق كامل استقلالها .

ولسنا الآن في مقام سرد هذا الفصل من التاريخ ، لأن مهمتنا أقرب من ذلك غاية ، وهي تقتصر — بعد البيان الوافي الذي قدم به حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء المعاهدة إلى حضراتكم — على بحث مركز مصر الدولي قبل المعاهدة وبعدها .

لا حاجة بنا للرجوع إلى ما قبل سنة ١٩١٨ ، فكلكم يعرف مركز مصر الدولي قبل الحرب العالمية وأثناءها وما تلاها من قيام الثورة المصرية التي حددت موقف مصر من إنجلترا ، وأوجبت عليهما الدخول في مفاوضات لتسوية الخلاف القائم بينهما .

وكانت الرغبة في الوصول إلى التفاهم رغبة صحيحة ، ومع ذلك فقد تعذر الاتفاق سواء في سنة ١٩٢٠ (مفاوضات ملنر — زغلول) وسنة ١٩٢١ (مفاوضات كرز — عدلي) ، إذ كانت مصر تفاوض وهي طامحة إلى التوصل إلى إلغاء الحماية إلغاء حقيقياً ، وإلى الاعتراف بها دولة مستقلة ذات سيادة ، بينما كانت إنجلترا — مع قبولها إلغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر — تضع مصالحها في مرتبة الحقوق التي لا تقبل نزاعاً ، فضيق بذلك من استقلال مصر ، بمقدار ما تطلبه من ضمانات لصيانة تلك الحقوق .

ولم يكن من شأن جحوط المفاوضات أن يعيد السكينة والاطمئنان إلى ضفاف النيل ، فعادت الاضطرابات واتخذت شكلا جعل حكم البلاد من الأمور المتعذرة ، وبدا أن الأحوال تسير إلى مأزق لا مخرج منه ، فرأت إنجلترا ، لتذليل هذه المصاعب ، أن تدور حولها دورانا ؛ فافترضت أن المسألة قد حلت ، واعتبرت كأن الاتفاق الذي رفضت مصر إبرامه قد أبرم مؤقتاً ، وتنزلت من تلقاء نفسها لمصر عن بعض المزايا التي كانت تنوي أن تعترف لها بها في مشروع المعاهدة ، وجاهرت في الوقت ذاته بتصميمها على استبقاء الضمانات التي تراها ضرورية لصيانة مصالحها .

وبذلك أصدرت تصريحها للشهور في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

أولاً — معلنة به انتهاء الحماية البريطانية على مصر .

ثانياً — معترفة فيه بمصر دولة مستقلة ذات سيادة .

ثالثاً — محتفظة بصورة مطلقة بالأمور الآتية :

( ١ ) تأمين المواصلات الإمبراطورية .

( ٢ ) الدفاع عن مصر .



( ٣ ) حماية الأجانب والأقليات .

( ٤ ) السودان .

وذلك لحين إبرام اتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية .

وفي ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ أبلغت الحكومة المصرية الدول الأجنبية بأنها على أثر إلغاء الحماية أصبحت مملكة ، فردت الدول عليها مهتة ، ورفضت وكالاتها السياسية إلى مفوضيات ، كما أن مصر بادرت من جانبها فأوفدت وزراء مفوضين إلى بعض الدول الأجنبية .  
فند ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ ومصر معتبرة ، دولياً ، دولة مستقلة ذات سيادة .

ولكن ، ما هو مدى هذه السيادة ؟ وما هي درجة أهليتها القانونية ؟ وهل يجوز لمصر أن تبشر كل ما للدول المستقلة من الحقوق ، أو أن تحفظات تصرح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ إنما هي حقوق ارتفاق تنقص من سيادتها وتشوبها قانوناً ؟ وبعبارة أخرى ، ما هو مدى تلك التحفظات ؟ وما هو صرحها سواء بالنسبة لبريطانيا العظمى أو بالنسبة للدول ؟

### وجهة النظر البريطانية

عنيت الحكومة البريطانية بأن تبين وجهة نظرها لمصر وللدول ولجمعية الأمم :

( ١ ) لمصر — جاء في التبليغ الذي وجهه للدوب السامي البريطاني إلى حضرة صاحب العظمة سلطان مصر بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ما يأتي :

« إن بريطانيا العظمى صادقة الرغبة في أن ترى مصر متمتعة بما تتمتع به البلاد المستقلة من مميزات أهلية ومن مركز دولي . وإذا كان المصريون قد رأوا في هذه الضمانات أنها قد تجاوزت الحد الذي يلتم مع حالة البلاد الحرة ، فقد غاب عنهم أن إنجلترا إنما ألجأها إلى ذلك حرصاً على سلامة نفسها تلقاء حالة تتطلب منها أشد الحذر خصوصاً فيما يتعلق بتوزيع القوات العسكرية .  
وليس أدل على عبء التحفظات وأثرها في استقلال البلاد من العبارة التي تضمنها التبليغ من « أنها قد تجاوزت الحد الذي يلتم مع حالة البلاد الحرة » .

وإنني في غنى عن تذكركم بالأزمات المتتالية التي مرت بالبلاد منذ سنة ١٩٢٤ ، أو صنوف التدخل الفعال في الحياة النيابية وفي جميع فروع الإدارة الحكومية ، وما زالت أزمة الجيش وقانون الاجتماعات وغيرها ماثلة في أذهانكم .

( ٢ ) إلى الدول — وأرسل وزير الخارجية البريطانية كتاباً دورياً إلى الدول بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ قال فيه : « إن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، جرياً على سياستها التقليدية ، قررت إنهاء الحماية على مصر بتصريح اعترفت فيه بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، مع الاحتفاظ إلى مفاوضات مقبلة بينها وبين مصر ، ببعض أمور وثيقة الاتصال بما للإمبراطورية البريطانية من المصالح وما عليها من الالتزامات » .

« ومع ذلك فإنه لن يترتب على انتهاء الحماية البريطانية على مصر تغيير في الحالة القائمة بالنسبة للدول الأخرى في مصر ، لأن رخاء مصر وسلامة أراضيها من الأمور الضرورية لسلامة الإمبراطورية البريطانية وأمنها ، لذلك ستعد على الدوام العلاقات الخاصة بينها وبين مصر — وهي العلاقات التي اعترفت بها الحكومات الأخرى من أمد بعيد — مصلحة بريطانية أساسية . وهذه العلاقات قد حددت في التصريح الصادر بالاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وقد بينت الحكومة البريطانية أنها تعتبرها مما يمس حقوق الإمبراطورية البريطانية ومصالحها الجوهرية ، وأنها لا تسمح بأن تكون هذه العلاقات محل بحث أو موضوع مناقشة من جانب أية دولة أخرى » .

« وتطبيقاً لهذا المبدأ ، فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعد كل محاولة من جانب إحدى الدول للتدخل في شؤون مصر عملاً غير ودي ، كما أنها تعتبر كل اعتداء ضد الأراضي المصرية عملاً من واجبها أن تقاومه بكل ما لديها من الوسائل » .

وما ينبغي ذكره كذلك ، أنه لما اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية وضع ميثاق ضد الحرب ، تضمن الجواب البريطاني على هذا الاقتراح تحفظاً يشمل مصر فيما شمله من الأقطار ، وهذا نص ذلك التحفظ :

« إن نصوص الفقرة العاشرة من المادة الأولى من الميثاق المقترح الخاص بالعدول عن الحرب كأداة للسياسة القومية ، تجعل من الرغبة فيه أن يذكر أنه توجد في العالم بعض أقطار يعد رخاؤها وسلامتها مصلحة خاصة وجوهرية للسلام ولأمن بريطانيا العظمى .

« ولقد لقيت حكومة صاحب الجلالة البريطانية في الماضي بعض العناء لكي تبين أنها لا تسمح بأى تدخل في هذه الأقطار ، وأن حمايتها ضد أى اعتداء إنما هو تدبير ترمى به بريطانيا العظمى إلى الدفاع عن كيانها الذاتى . فينبغى إذن أن يكون مفهوماً بصراحة وجلاء أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية لا تقبل هذه المعاهدة الجديدة إلا بشرط ألا تمس بحريتها في التصرف في هذا الشأن .

( ١٩ مايو سنة ١٩٢٨ ) .

( ٣ ) إلى جمعية الأمم — وعندما أبلغت جمعية الأمم مصر بروتوكول أكتوبر سنة ١٩٢٤ الخاص بتسوية العلاقات الدولية تسوية سلمية ، بعثت الحكومة البريطانية إلى السكرتير العام للجمعية بكتاب تاريخه ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ أشارت فيه إلى ما أوردته في كتابه الدورى الذى أرسلته إلى الدول بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ — وقد سبق ذكره — ثم ختمت كتابها بما يأتى :

« وبناء على ذلك ، فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية لا تسلم بأن البروتوكول المذكور إذا وقعت مصر يبيع للحكومة المصرية أن تطالب بتدخل عصبة الأمم في تسوية الأمور التى احتفظت الحكومة البريطانية بها احتفاظاً مطلقاً بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ .

من ذلك يبدو أن الحكومة البريطانية كانت تعد مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، ولكن في دائرة تلك الحدود البينة الحاشية المرسومة في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وتعتبر أن مركزها الدولى مركز مؤقت ، لا يستقر نهائياً إلا متى سويت بين بريطانيا ومصر وحدها الأمور المحتفظ بها في ذلك التصريح . فاستقلال مصر على حد تعبير أحد المؤلفين الإنجليز . « لا يبدو أن يكون رمزاً دبلوماسياً ، أو صيغة تحدد نيات الحكومة البريطانية نحو مصر في ظرف معين ، أو شكلاً من الأشكال لا يتخذ له هيكلاً ، ولا يصبح حقيقة واقعة إلا متى أبرم اتفاق عن الأمور المتعلقة بين الدولتين » .

مما تقدم ، نرى أنه من الوجهة العملية الدولية ، لم تكن مصر في حالة تمكنها من التمتع بسيادتها الاسمية التى اعترف لها بها ، والتى كانت مثقلة بحقوق ارتفاع في الداخل وفي الخارج . كما أنه من الوجهة القانونية لم يكن لبريطانيا العظمى ما تستند إليه في مصر ، فأخذ صالح البلدين ، وحتمت عليهما الظروف الدولية الحاضرة . وجوب عقد اتفاق يصون لمصر استقلالها ، ويضمن لبريطانيا مصالحها التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال ، فكانت المعاهدة المعروضة على حضراتكم . وهى بحلها للتحفظات الأربعة تقضى قضاء مبرماً على تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، قزيل آثاره ، سواء كان ذلك في تبليغ بريطانيا العظمى إلى الدول في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ أو في تبليغها إلى عصبة الأمم سنة ١٩٢٤ وتخرج مصر من التحفظ الذى تمسكت به بريطانيا عند توقيعها ميثاق كيلوج سنة ١٩٢٨ كما تمحو آثار الحماية بإلغاء منصب المندوب السامى البريطانى ، وتسوية بريطانيا بغيرها من الدول في التمثيل الدبلوماسى في مصر .

### الخلاصة

إن هذه المعاهدة فيها ولا شك تصحيح ظاهر لمركز مصر الدولى من وجهتيه ، القانونية والعملية ، وبها يصبح استقلالها حقيقة ، تمكن مصر أن تتقدم في ثبات وحكمة إلى مستقبلها الجيد .

( تصفيق ) .

الرئيس — وزع على حضراتكم تقرير لجنة الخارجية اليوم فقط ؛ ويرجع ذلك لضيق الوقت .

وبما أن اللائحة تنص على أن تكون مناقشة التقارير بعد توزيعها بثان وأربعين ساعة ، فإذا تقدم أى اعتراض من هذه الناحية فيمكن تأجيل المناقشة إلا إذا رأى المجلس غير ذلك . وألاحظ أمرين : الأول أننا نريد أن يكون هناك متسع من الوقت للمناقشة مناقشة كاملة ، وأن يتمكن كل واحد من حضرات الأعضاء من الإدلاء برأيه . والأمر الثانى هو أن الوقت محدود نوعاً ما ، مما يشعر بضرورة الإسراع في البت في الأمر ، ليمكن مجلس الشيوخ من نظر الموضوع في وقت كاف . فأرجو ملاحظة ذلك عند إبداء رأيكم .



حضرة النائب المحترم محمد فكرى أباطه — لقد سبقنى معالى الرئيس فى الكلام عن الموضوع الذى كنت أريد الكلام فيه ، وهو لحاص بالنقطة القانونية للنصوص عليها فى اللائحة نصاً واضحاً فى المادة ٦٣ ، ولا داعى لتلاوتها ما دام أن معالى الرئيس قد أيد نظرتى تماماً .

استلنا ، يا حضرات النواب ، تقرير لجنة الخارجية فى الساعة العاشرة تماماً . وأرجو أن تلاحظوا أنه تقرير لجنة الخارجية لمجلس لنواب لسنة ١٩٣٦ عن المعاهدة التى هى أهم وأخطر حادث تاريخى يمر بالبلاد وينظره البرلمان ، فلا بد أن يكون تقريراً هاماً خطيراً فى بخاصته ، خطيراً فى قفاه ، خطيراً فى أرقامه وفى فنه ، لا بد أن تكون لجنة الخارجية قد درست المعاهدة الدراسة الوافية من نواحيها العسكرية ، والجوية ، والمالية ، والهندسية ؛ ولا بد أن تكون اللجنة قد أحيطت بما لا يمكن أن يعلمه الأعضاء من بيانات رسمية فى هذا الوقت القصير . ولقد قرأنا فى الجرائد أن اللجنة رأت سؤال بعض حضرات أصحاب المعالى الوزراء المختصين وناقشتم فى النقاط الحساسة فى المعاهدة ، فأجاب الوزراء إجابات رسمية مؤيدة بالأراء الفنية التى حضرها للوظفون المختصون ، وعلى الأخص الاقتراحات المتعلقة النفقات المالية ، ولا بد أن يكون تقرير اللجنة الذى لم يكن فى وسعى ولا فى وسعكم الاطلاع عليه واستيعاب ما فيه فى هذا الوقت القصير ، أنه موزع اليوم — لا بد أنه قد حوى أموراً هامة ليس من السهل المناقشة فيها الآن .

طراً شىء آخر فوجئنا به مفاجأة فى الساعة العاشرة من صباح اليوم أيضاً ، ذلك أن معالى وزير الخارجية قد أدلى ببيان واف ، قهوى وسياسى جامع ؛ وهذا تقليد سررت به جداً من الوجهة الشكلية ، لأنه كان لابد من سماع رأى معالى وزير الخارجية ، وهو الوزير المختص ، وإنى لأحكم على هذا البيان حكماً ابتدائياً بأنه بيان واف جامع .

يجب علينا ، يا حضرات النواب ، أن نبحت تقرير اللجنة ، وهو أهم تقرير تناول موضوعاً حيوياً للبلاد ؛ ولا بد أن ندرس بيان معالى وزير الخارجية ، الأول من نوعه ، دراسة وافية ، لأنه سيطلب إلينا الآن الكلام بعد تلاوة التقرير والكلام فى موضوع هام كوضع المعاهدة المصرية لابد أن يتطلب منا دراسة تقرير اللجنة وبيان معالى الوزير ، والوقت لا يتسع لهذه الدراسة الآن ، فلا يمكن إذن أن نطلب إلى النواب الكلام والمناقشة فى هذه المسألة الهامة . فالبديهة مهما كانت حاضرة لا تستطيع أن تقوم بالواجب نحو البحث فى المعاهدة المصرية التى مر على البلاد ما يقرب من ربع قرن وهى تحاول الوصول إليها ، اللهم إلا إذا تكلموا عبثاً ، وهذا لا يرضى سعادة الرئيس . لا حضرات النواب ولا الدمة ولا الضمير .

ولذا فإنى أتح بكل توسل فى تأجيل المناقشة حفظاً لكرامة البحث فى حـد ذاته ، ولكرامة المجلس ، ولكرامة تقرير اللجنة ، لكرامة بيان معالى وزير الخارجية . أتح فى تأجيل نظر المعاهدة على الأقل للمدة القانونية التى نصت عليها المادة ٦٣ ونصها :

« تقرير اللجنة ونص المشروع أو الاقتراح يطبع ويوزع على أعضاء المجلس قبل الجلسة بثمان وأربعين ساعة على الأقل » .

لقد كان الأستاذ على أيوب — على ما أذكر — حريصاً دائماً على التمسك بنص اللائحة الداخلية فى هذه المادة عند نظر تقارير لجنة لطعون ، وهى لا تتجاوز صفحة أو صفحتين إذا ما عرضت على المجلس قبل المدة المحددة ، وكان المجلس يوافقها دائماً على التأجيل .

فأولى بنا وأجدر أن يحجب طلبنا حينما نطلب التأجيل للمدة القانونية التى نصت عليها اللائحة أظن أن المسألة لا تحتاج لحاسة لا لتعليل ، وإنما هى بديهية . ولقد سمعتم سعادة الرئيس يقول فى تأييد هذا الإجراء الشكلى الذى اعتبره أنا كتجنيد عام للإجراءات ، كتجنيد الحرب وخطر الحرب . يقول إن المسألة مستعجلة ! ! لأول مرة نسمع أن المسألة مستعجلة ! ! لم يثر فى المجلس هذا البحث . الذى قيل هو ، أن الحكومة رأت دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادى لنظر المعاهدة لا للاستعجال ، بل للأهمية . وفرق بين الأهمية الاستعجال . فالاستعجال هو الشىء الذى يخشى عليه لقوات الوقت . فإذا كانت الحكومة تبرهن على شىء يخشى منه على المعاهدة بسبب وات الوقت لتلجأ إلى هذا الاستعجال الشاذ فأنا أول المطيعين . أما إذا لم يكن هناك ما يدعو للاستعجال فإنا لا نستطيع ، مؤيدين معارضين ، أن نؤدى واجبنا كما تتطلبه منا ضمائرنا ، وتطلبه البلاد ، وما تقتضيه الأبحاث العسكرية والمالية التى لم أعثر على رقم واحد عنها . تقرير اللجنة ، وما تقتضيه الأبحاث الطبوغرافية والجوية واللاسلكية والتلغرافية ، وأبحاث الأشغال والطرق ... وكل هذا كثير .

أقسم لكم أننى مريض اليوم ، وعندى حمى تبلغ ( وهنا التفت إلى النائب المجاور له وسأله كم تبلغ ... ) .

( ضحك ) .

تبلغ تسعاً وثلاثين درجة .



إن المعاهدة ، يا حضرات النواب ، بحر خضم متلاطم الأمواج . فهنا لطمة عسكرية ، وهنا وخزة مالية ، وهنا لطمة هندسية . ولا يمكننا — مهما كنا أذكياء ونوابغ — أن نستطيع أداء الواجب على الوجه الأكمل ؛ فرجائي أن توافقوا على تأجيل المناقشة لمدة ثمان وأربعين ساعة كما تنص اللائحة ، وكما جرى العرف عليه حينما يطلب التأجيل في القضايا المستعجلة ، فإنها تؤجل أسبوعاً واحداً ، فلنا بمعاهدة يتوقف عليها مصير البلاد ؟

وليس في الجو ما يدعو للاستعجال ، اللهم إلا إذا كان لدى الحكومة سر يخشى الإفضاء به . ومن المستحسن أن تقضى إلينا بهذا السر ، ونحن لنا ذوق سليم ، وكلنا نقدر السائل الهامة حق التقدير . فإذا كان سبب الاستعجال جديراً بالتقدير تكلما اليوم والأمر لله ، أما إذا لم يكن هناك حاجة لذلك فأرجو إجابة طلب التأجيل .

لهذا أصر وأصم على طلب التأجيل ، لكي أكون مفهوماً ، وناقداً نزيهاً ومهذباً ومؤدباً ، ومرتكناً على الأرقام والمنطق . الرئيس — لا أرى داعياً للرد على كل الأقوال التي أدلى بها حضرة النائب المحترم ، لأنها لم تصدر من المكتب ، وقد أبدت لحضراتكم السبب الذي يدعو للإسراع في نظر تقرير اللجنة ، وأريد أن أوجه نظر حضراتكم إلى أن مكتب المجلس لم يأخذ رأى الحكومة في تحديد جلسة اليوم ، فليس هناك إذن سر ولا اتفاق ، وإنما كل ما لاحظته ، ومن واجبي ملاحظته ، أن الدورة العادية تبدأ يوم ٢١ نوفمبر ، وأنه يستحسن أن تنتهي من البت في هذه المعاهدة قبل حلول هذه الدورة ما دام ذلك في الإمكان . وتعلمون حضراتكم أن المعاهدة معروضة على البلاد من زمن طويل ، وأن حضرات النواب الذين اعتزموا على الكلام في المجلس من معارضين وغيرهم قيدوا أسماءهم من قبل وكنت أعتقد أن الاختصار في الإجراءات يوفر الوقت ويحقق كل الأغراض التي نطلبها من غير حاجة إلى كل هذا الكلام الخاص بالدعاية الجوية وغير الجوية لأن البحث يدور الآن حول النظر في المعاهدة أو تأجيله . والذي أقترحه هو أن يتلى تقرير اللجنة ثم تؤجل الجلسة ، إما إلى بعد الظهر أو إلى صباح الغد ، وسأخذ الرأي على هذا بعد تلاوة التقرير .

حضرة النائب المحترم فكرى أباظه — أرجو أن يسمح لي بكلمة .

الرئيس — محل الكلام عند المناقشة في الموضوع .

حضرة النائب المحترم فكرى أباظه — لقد كون سعادة الرئيس فكرة عني ، فأريد أن أوضح المسألة .

الرئيس — أرجو من حضرة النائب المحترم ألا يتكلم .

حضرة النائب المحترم فكرى أباظه — سعادة الرئيس يوجه إلى الكلام ويطلب مني السكوت !

الرئيس — أرجو من حضرة النائب المحترم ، وهو عضو بالمكتب ، ألا يتكلم إلا بإذن .

حضرة النائب المحترم فكرى أباظه — أنا حريص على القانون وعلى إجراءات المكتب .

الرئيس — أوجه نظر حضرة النائب المحترم مرة أخرى إلى النظام .

حضرة النائب المحترم فكرى أباظه — أنا لم أخرج على النظام أبداً .

الرئيس — هل يوافق المجلس على سماع تقرير اللجنة الآن ، ثم تنظر في هل تبدأ المناقشة في هذه الجلسة أم تؤجلها لجلسة أخرى ؟ ( موافقة عامة ) .

( في ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ) .

موافقة المجلس على اختيار مقرر للجنة في جلسته التي ينظر فيها تقريرها بدلاً من مقررها الذي استقال من عضويته .

#### تقارير لجنة المواصلات عن بعض الاقتراحات

الرئيس — هل توافقون على أن يكون حضرة النائب المحترم الأستاذ زهير صبرى سكرتير لجنة المواصلات مقررأ لها عند نظر

تقريرها المعروضة الليلة بدلاً من حضرة الأستاذ أمين محسن الخطيب الذي استقال من عضوية المجلس ؟

( موافقة عامة ) .

( في أول مارس سنة ١٩٣٧ ) .

مجلس الشيخ

قرار المجلس

تفويض الرئيس إحالة كل ما يرد من مجلس النواب إلى اللجان المختصة مباشرة

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — أرى بهذه المناسبة أن أعرض على حضراتكم اقتراحاً بتفويض الرئاسة إحالة جميع ما يرد من مجلس النواب من مشروعات القوانين وغيرها إلى اللجان المختصة مباشرة لدراستها بصفة مستعجلة ورفع التقارير عنها إلى هيئة المجلس .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — أرى وجوب تعديل هذا الرأي لأننا لا نعرف اللجنة المختصة بنظر الموضوع الذى يحال إلينا من مجلس النواب . مثال ذلك مشروع القانون الخاص باتفاقية قناة السويس ، فى هذه الاتفاقية شؤون مالية تدعو إلى إحالة الموضوع إلى لجنة المالية وأرى أن فيها ما يتصل يبحث لجنة الأشغال إذ ورد فى الاتفاقية أمور عن فتح الترع وزيادة كميات المياه ، وإلى جانب ذلك مسألة الاعتراف بالدفع بالقرنك الذهب وهى مسألة خطيرة تستدعى حتماً اشتراك لجنة الحقانية فى البحث .

الرئيس ( حضرة الأستاذ المحترم محمود بسيونى ) — سيحيل المكتب المواضيع بعد بحثها إلى اللجان المختصة .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — نحن غير مضطرين إلى العجلة ، فيجب علينا أن نفحص أعمالنا بدقة ، فلا تحال المواضيع إلى اللجان المختصة إلا بعد عرضها على المجلس .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — أوافق حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس ؛ وألفت نظر حضرة الأستاذ المحترم رئيس المجلس إلى أن الدستور ليس مجموعة نصوص قانونية فحسب بل هو مجموعة تقاليد . وقد جرت التقاليد الدستورية على أن تعرض المواضيع على هيئة المجلس وهو الذى يحيلها إلى اللجان المختصة . ولا مبرر لمخالفة التقاليد ، ولادعى لأن نحد من سلطة المجلس ونوسع من سلطة المكتب .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — بيننا وبين نهاية الدورة حوالى ثلاثة أيام . ولن يتسع الوقت أمامنا لاتباع تلك الإجراءات العادية ؛ ولذلك فإنى أقصر اقتراحى على هذه الدورة أى الأيام الثلاثة الباقية .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — الآن أوافق على رأى حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك إذا قصر هذا الإجراء على الدورة الحالية دون غيرها .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — انتهاء الدورة بعد ثلاثة أيام أمر غير مقطوع به ويمكننا تأجيل المسائل التى لن يتسع لها الوقت إلى الدورة المقبلة . ومع ذلك فإنى أرجو من الآن — إذا ورد مشروع القانون الخاص باتفاقية قناة السويس من مجلس النواب — أن يحال إلى لجان المالية والأشغال والحقانية ، إذ يجب أن تشترك هذه اللجان الثلاث فى دراسة المشروع وبحثه من جميع نواحيه .

الرئيس — ما الذى تريد أن تصل إليه من كلامك ؟

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — أريد أن أقول إنه إذا كان المكتب يريد التصرف بدون عرض الأمر علينا فألفت النظر إلى أن مسألة قناة السويس ليست مسألة مالية فحسب بل هى مسألة تخص لجنتى الأشغال والحقانية فضلاً عن لجنة المالية .

وليسمح لى حضرة الأستاذ المحترم رئيس المجلس بأن ألفت نظره أو نظر السلطة التى تحمل محلنا فى إحالة مشاريع القوانين وغيرها مما يرد من مجلس النواب إلى اللجان ، بأن يحال مشروع قانون اتفاقية قناة السويس إلى لجان المالية والحقانية والأشغال .

الرئيس — لا تأخذ على عهداً بالإحالة إلى هذه اللجان الثلاث ، بل فوض الأمر للمكتب وهو من ناحيته يتخذ ما فيه المصلحة .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — لو سرنا على النظام الدستورى المعروف لتمكنت من إقناع المجلس بضرورة إحالة مشروع القانون المذكور إلى اللجان الثلاث بعد إدلائى بما يؤيد رأى هذا . ولكن بما أن عمل الإحالة سيتم فى غياب المجلس وبدون أن تتاح لنا الفرصة لشرح الحجج المؤيدة لرأى هذا ، فانا من الآن أعرض هذه الرغبة .



مادة ١٠٢ » ... ..

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على اقتراح حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — من يوافق من حضراتكم على اقتراح حضرة الشيخ المحترم لويس فانوس فليتنفضل بالوقوف .  
( لم يقف أحد ) .

الرئيس — يقرر المجلس ، توفيراً لوقته ونظراً لعدم اتساع الفترة الباقية من الدورة لعقد جلسات كافية ، تفويض الرئاسة في إحالة ما يرد من مجلس النواب من مشاريع القوانين والاقتراحات بمشاريع قوانين إلى اللجان المختصة مباشرة لدراستها بصفة مستعجلة ورفع التقارير عنها إلى هيئة المجلس .

( في ٢٥ يولييه سنة ١٩٣٧ ) .

موافقة مجلس النواب المنحل على مشروع قانون لما يوافق عليه بعد مجلس الشيوخ ، تمنع مجلس النواب الجديد من إعادة

النظر فيه ، وتجعله من اختصاص مجلس الشيوخ .

يراجع التعليق على ذلك في المادة ٢٥ .

مجلس النواب

( في ٢ مايو سنة ١٩٣٨ و ٢٤ مايو المذكور ) .

كلمة الرئيس

عن الأسئلة والاستجابات الباقية من الدورة الماضية ، والمواد التي كانت محالة إلى اللجان السابقة ، واجتماع اللجان لاختيار

رؤسائها وسكرتيريهـا .

يراجع التعليق على ذلك في المادة ١٠٧ .

مجلس الشيوخ

( في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٨ ) .

تظل اللجان التي تشكل لغرض معين ، كالتحقيق في أمر قاعة ، فلا تنتهي بانتهاء الدورة بل بالتفراغ من مهمتها التي كلفت بهـ

من المجلس ، وتقديم تقريرها وإصدار المجلس قراراً حاسماً في الموضوع — تكليف اللجنة المشكلة في الدور الماضي للنظر في المسائل

الواردة في الاستجواب بأن تقدم تقريرها للمجلس في أقرب فرصة .

الرئيس ( حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك ) — هذه المسألة تتصل بنقطة دستورية هامة . وأذكر أن المناقشة في موضوع

هذا الاستجواب قد انتهى المجلس منها وقرر بجلسته ٨ أغسطس سنة ١٩٣٨ تشكيل لجنة خاصة لتتظر في المسائل الواردة في الاستجواب

عن استقلال القضاء (١) وفي التحقيقات والأوراق المودعة بسكرتيرية المجلس من وزارة الحفانية . وقد شكلت هذه اللجنة من حضرات

الزملاء المحترمين : محمد توفيق رفعت باشا ، علي كمال حبيشه بك ، الأستاذ يوسف أحمد الجندى ، كامل إبراهيم بك ، إبراهيم الملباوى

بك ، عبد الرزاق القاضي بك ، أنطون الجليل بك .

وطبقاً للأئحة الداخلية تملون حضراتكم أن أعمال اللجان تنتهي بانتهاء الدورة . ولكن هذه اللجنة شكلت لغرض معين فلا تنتهي

بانتهاء الدورة كسائر اللجان بل تظل قائمة حتى تنتهي من مهمتها التي كلفت بها وتقدم تقريرها للمجلس ويصدر قراراً حاسماً في الموضوع .

فأرجو من حضرات الزملاء المحترمين أعضاء اللجنة المذكورة أن يستمروا في مهمتهم ويقدموا للمجلس تقريراً بنتيجة بحثهم في أقرب

فرصة ، فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

(١) هذا الاستجواب موجه من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى إلى معالي وزير العدل .



حضرة الشيخ المحترم محمد توفيق رفعت باشا — هل يراد تشكيل لجنة جديدة ؟  
الرئيس — لا ، اللجنة مشكلة من الدورة الماضية وقائمة حتى تنتهى من مأموريتها ؛ وحضرة الزميل المحترم محمد توفيق رفعت باشا  
بورئيسها ؛ وستكون المناقشة بطبيعة الحال في هذا التقرير في يوم الثلاثاء مع الاستجابات كما تقرر ذلك الليلة .  
( في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ) .

لا يسحب مشروع القانون المقدم من الحكومة إلا بمرسوم وإلا طلبت قراراً من المجلس برفضه إذا لم تقدم مرسوماً بالسحب .

### تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٢٥٠٠ جنيه

في ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ — ١٩٣٩

مجلس النواب

أشير إلى الكتاب الآتي :

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أتشرف بأن أرفع إلى سعادتكم مع هذا تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٢٥٠٠ جنيه في ميزانية  
لسنة المالية ١٩٣٨ — ١٩٣٩ القسم ١١ « وزارة الأشغال العمومية » فرع ٥ « مصلحة التنظيم » باب ٣ « أعمال جديدة » لتغطية  
حواض المياه المرشحة في منطقتي الجزيرة والجزيرة وحلوان .

وقد انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم محمود حنفي بك مقررًا لها أمام المجلس .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

رئيس اللجنة

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٨

محمد توفيق خليل

حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية — تطلب الحكومة سحب مشروع هذا القانون لعدم الحاجة إليه ، لأن السبب في  
طلب هذا الاعتماد كان يرجع إلى أنه لما تخرجت الحالة الدولية في شهر سبتمبر الماضي شكلت لجنة ، مثلت فيها وزارتا الأشغال والصحة  
لعمومية ومندوب من شركة المياه ، للنظر في الطرق اللازمة لوقاية أحواض المياه من قنابل الطائرات وخلافها ، فاتفق الرأي على أن  
لطريقة المثلى هي تغطية أحواض الجزيرة والجزيرة وحلوان بالحرسانة المسلحة ، وكان هذا العمل يستدعى فتح اعتماد بمبلغ ١٢٥٠٠ جنيه ،  
محدث أن استدعت الحكومة خيراً خاصاً بأعمال وقاية المدنيين من الغارات الجوية ، فقرر أنه ظهر مما جرى عليه العمل في هذا  
لشأن يبلاد أوربا المختلفة أن طريقة التغطية بالحرسانة المسلحة لا تجدى شيئاً ، لأن القنابل على اختلاف أنواعها — سواء كانت مدمرة أو  
تأبل جراثيم وميكروبات — تخترق الأسطح الموضوعة فوق أحواض المياه ، لذلك رأت الوزارة أن لا داعي بالمرّة لإجراء عمل  
؟ فائدة منه مطلقاً .

( أصوات : إذن ما علاج ذلك ؟ )

حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية — العلاج سهل ميسور ، ولكنه بكل أسف غير واق تماماً ، فالمتبع في انجلترا  
فرنسا وألمانيا وإيطاليا ، هو أنه عند وقوع غارة جوية ، أو عند الاشتباه في تلوث المياه بالميكروبات ، توضع مادة ملونة في المياه ،  
يبينه الأهالي قبل ذلك إلى أنه بمجرد رؤية المياه الملونة عند فتح « حنفيات » المياه يمتنعون عن استعمالها ، إلى أن تفرغ الأحواض  
تنظف ويعاد ملؤها بالمياه الصالحة .

وتفكر الوزارة الآن — من باب الاحتياط — في أن توصل أنابيب مياه الجزيرة والجزيرة بأنابيب مياه القاهرة ، حتى إذا حدث —  
قدر الله — أن تلوث أحواض مياه القاهرة مثلاً ، أمكن تغذية مدينة القاهرة من مياه الجزيرة والجزيرة ، والعكس بالعكس .

مادة ١٠٢ » ... ..

أما إذا تلوثت مياه جميع الأحواض المذكورة — لا سمح الله — فإن العلم لم يهتد بعد إلى الطريقة التي يمكن بها الوقاية من هذا الخطر .

( ضحك ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه — لقد عنت لى ، بعد سماع معالى وزير الأشغال العمومية ، ملاحظة أورد إبداءها ، وهى : ما الفائدة من اتصال لجأتنا بمندوبى الوزارات ؟ تقول لجنة المالية فى تقريرها « ... وبعد المناقشة رأت اللجنة ندب أحد حضرات أعضائها للاتصال بوزارة الأشغال العمومية لبحث التكاليف .

وبجلسة ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٨ أدلى حضرته للجنة بنتيجة بحثه مما يبرر المشروع من حيث فائدته واعتدال تكاليفه » .

والليلة يقرر معالى وزير الأشغال ... ..

الرئيس — لقد طلب معالى الوزير سحب المشروع للأسباب التى أبدأها ، وبناء على ذلك لن يعرض على المجلس للمواقفة عليه .

حضرة صاحب المعالى وزير الأشغال العمومية — إننى على استعداد للرد على كل ما يديه حضرة النائب المحترم من ملاحظات .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه — باعتبارى نائباً له حق الرقابة على أعمال الحكومة ، أريد أن أعترض على موقف وزارة الأشغال العمومية بالنسبة لهذا المشروع .

فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٨ تقول اللجنة إنها اقتعت يبحث مندوبها الذى اتصل بوزارة الأشغال العمومية ، وبمبررات المشروع من حيث فائدته وتكاليفه ، وتقدم تقريرها للمجلس بناء على ذلك ، ويدرج بجدول الأعمال ، ثم يأتى معالى الوزير اليوم ويقرر أن لا حاجة إلى هذا المشروع . فما الذى دعا الوزارة للعدول عن رأيها فى ظرف أسبوع واحد ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الأشغال العمومية — لحضرة النائب المحترم كل الحق فى انتقاده ، ولكن وزارة الأشغال العمومية كانت حتى ظهر أمس مقتنعة تمام الاقتناع بضرورة عمل التغطية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه — وماذا يكون الموقف لو كانت المواقفة على هذا الاعتماد قد تمت قبل اليوم ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الأشغال العمومية — كان أماننا فرصة سحبه عند عرضه على مجلس الشيوخ ، وليس من العيب أن نعترف بالخطأ .

أعود فأقول إنه بعد معاينة الحخير الذى استقدمته مصلحة وقاية المدنيين من الغارات الجوية لأحواض مياه الجزيرة والجزيرة والقاهرة وصل الى فى الساعة الخامسة من مساء أمس خطاب من مدير عام هذه المصلحة نصه :

حضرة صاحب المعالى وزير الأشغال

إلحاقاً للحديث الشفوى الذى دار بخصوص صيانة أحواض مياه الجزيرة وحلوان ، وطلب اعتماد لهذا الغرض منه تغطية هذه الأحواض بطبقة من الخرسانة ، أبدى أن الباحث الفنية ورأى الحخير الملحق بمصلحة الوقاية ورأى غيره من الخبراء العالمين انفتحت أن هذه التغطية غير ضرورية ؟

عبد السلام الشاذلى

مدير عام مصلحة وقاية المدنيين

وعلى ذلك كان من غير الممكن على الإطلاق أن يتصل مندوب الوزارة باللجنة التى وضعت هذا التقرير ليقفها على هذا الرأى .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — لدى ملاحظة شكلية من الناحية الدستورية على طلب سحب المشروع ، فإن

قدم مشروع القانون بطلب الاعتماد الإضافى موقعاً عليه من حضرات صاحبي المعالى وزيرى المالية والأشغال العمومية ورفعة رئيس مجلس الوزراء . وقد جرت التقاليد الدستورية أنه عندما يراد سحب مشروع قانون بعد تقديمه للبرلمان أن يكون ذلك بمرسوم .

وأقرب مثال على ذلك المرسوم الصادر بسحب مشروع القانون الخاص بقسوية الديون العقارية الذى قدمه دولة صدق باشا

عندما كان وزيراً للمالية ، وكذلك المرسوم الذى تقدم به معالى وزير المالية عندما استرد مشروع دولة صدق باشا — فأرى من الأوفق أن



مادة ١٠٢ » ... .. «

نسير على هذا التقليد ، خصوصاً أن المشروع المعروض علينا ليس مقدماً من معالي وزير الأشغال العمومية وحده ، بل من معاليه ومعالي وزير المالية أيضاً ورفعة رئيس مجلس الوزراء .

الرئيس — إن رفعة رئيس مجلس الوزراء ومعالي وزير المالية موجودان الآن وموافقان على طلب معالي وزير الأشغال العمومية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — رغم ذلك يجب أن نسير على الطريقة التي اتبعت في الماضي ، لأن المجلس أصبح الآن مختصاً بنظر المشروع ما دام طلب السحب لم يأت بناء على مرسوم طبقاً للتقاليد التي سار عليها المجلس .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — أقرر أنه لو كان لدى الحكومة وقت لاستصدار مرسوم بسحب هذا المشروع لما تأخرت في ذلك . وتحقيقاً لرغبة حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام أقترح على المجلس رفض المشروع .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — هذا حسن .

حضرة النائب المحترم توفيق دوس باشا — ألا يكفي لوقاية أحواض المياه من الفارات الجوية تغطيتها بسقف مزدوج ؟

حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية — لقد دلت التجارب على عدم نجاح هذه العملية ، إلا إذا كانت التغطية من ثلاث طبقات بينها رمال . وإذا أردنا اتباع هذه الطريقة فستكلفنا ٨٢٠٠٠ جنيه ، ومع ذلك لا تكون الوقاية كافية لأنه يمكن إصابة الأحواض بالقنابل من الجوانب .

حضرة النائب المحترم محمد لبيب قوره بك — ألا يمكن وضع أنابيب ارتوازية لاستعمالها وقت الخطر حتى لا يتعرض الناس إلى اللوث ظمأ ؟

( ضحك ) .

المقرر — الآن وقد اتضح أن الحكومة تطلب رفض هذا الاعتماد ، فلا يسع اللجنة إلا الموافقة على رفض هذا المشروع .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على رفض هذا المشروع ؟

( موافقة عامة ) .

( في ٣ يناير سنة ١٩٣٩ ) .

لا يجوز جمع بعض اللجان إلى بعض لتعيد النظر بمجموعة في تقرير قدمته إحداها عن مشروع له وجهتان مشتركتان أو يدخل

موضوعه في اختصاص لجننتين مختلفتين .

### تقرير لجنة العمال والشؤون الاجتماعية

عن مشروع قانون بوضع أحكام تكميلية للرسوم بقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٣٥

الخاص بتحديد ساعات العمل في بعض الصناعات

الرئيس — وردت على المجلس الرسالة الآتية :

حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس النواب

أتشرف بأن أرجو التصريح لحضرة الأستاذ حامد العبد وكييل مصلحة العمل لحضور جلسات المجلس أثناء نظر القانون الخاص بتحديد ساعات العمل في بعض الصناعات .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ،

وزير التجارة والصناعة

سأبا حبشي

١٥ يناير سنة ١٩٣٩



فهل يأذن المجلس في ذلك ؟

( أذن المجلس ) .

( هنا حضر الأستاذ حامد العبد ) .

أشير إلى الكتاب الآتي :

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أتشرف بأن أرفع إلى سعادتك تقرير لجنة العمال والشؤون الاجتماعية عن مشروع قانون بوضع أحكام تكميلية للرسوم بقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٣٥ الخاص بتحديد ساعات العمل في بعض الصناعات .

وقد انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم الأستاذ مصطفى أحمد العسال مقررًا لها أمام المجلس .

وتفضلوا سعادتك بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة

الدكتور محمد حلمي الجيار

٤ يناير سنة ١٩٣٩

الرئيس — الكلمة لحضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ مصطفى أحمد العسال ( المقرر ) — أتلو على حضرتكم تقرير اللجنة :

« أحال المجلس بجلسته ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٨ مشروع هذا القانون على لجنة العمال والشؤون الاجتماعية فبحثته بجلستها المنعقدتين في ٢ و ٣ يناير سنة ١٩٣٩ . وقد حضر اجتماع اللجنة الأخير حضرة صاحب المعالي وزير التجارة والصناعة كما حضره حضرة الأستاذ حامد العبد مراقب مصلحة العمل بالإدارة مندوباً عن الوزارة . وبعد الاطلاع على مذكرة وزارة التجارة والصناعة انحصرت بحث اللجنة في ثلاث نقاط :

الأولى أجر العامل في العطلة الأسبوعية المنصوص عليها في مشروع القانون ، والثانية تقرير عطلة سنوية للعامل أسوة بالعطلة الأسبوعية ، والثالثة إضافة بعض الصناعات للصناعات الواردة في الرسوم بقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٣٥ . وقد بين حضرة مندوب الوزارة وجهة النظر عن النقطة الأولى والثانية بأن الراحة الأسبوعية قد صدرت بها اتفاقية دولية سجلت بمكتب العمل الدولي سنة ١٩٢١ وأن القصد من التعديل المعروض هو الحرص على إعطاء العمال راحة إجبارية أسبوعية ربما كانت ضد إرادة صاحب العمل وضد إرادة العمال أنفسهم ، ومقدار هذه الراحة يوم واحد حتى لا يفسوا أنفسهم في سبيل الكسب فيرهقون صحتهم أو يضررونها كما يحصل في غالب الأحوال إذ يشتغلون في تلك الصناعات الخطرة أو المضرة بالصحة طيلة أيام الأسبوع » .

لذلك أعدت الوزارة ذلك للمشروع بتعديل الرسوم سالف الذكر دون أن يكون أجر العامل في العطلة محل بحثها . أما اعتبار الراحة الأسبوعية بأجر فهذا بحث آخر وعلى كل فهو نظام لم تأخذ به أية دولة في العالم . وإن أقصى ما اتفق عليه في اتفاقية ٤ يونيو سنة ١٩٣٦ هو جعل عدد من الأيام يتراوح بين ستة أيام واثني عشر يوماً كإجازة سنوية بأجر تبتدى بستة أيام للعمال البائعين الذين خدموا أكثر من سنة وتزداد تدريجاً كلما زادت مدة الخدمة إلى الحد الأقصى ، وهو اثنا عشر يوماً ، وهو ما يعطى أيضاً للعمال الأحداث ولا محل لإرهاق الصناعة والتجارة المصرية بحمل من التكاليف يصل إلى أجر ٥٢ يوماً في السنة دون عمل بخلاف ما نص عليه في الاتفاقية خصوصاً أنه سهل جداً على صاحب العمل التخلص من أجر الراحة الأسبوعية بخفض أجر العامل اليومي وأنه لا يمكن التفكير في جعل يوم الراحة الأسبوعية بأجر إلا في حالة ما إذا سن تشريع يضع حداً أدنى للأجور .

وكانت وجهة نظر الوزارة في النقطة الثالثة ( الخاصة بإضافة صناعات أخرى للصناعات المنصوص عليها في الرسوم بقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٣٥ ) أن ذلك يعد تعديلاً لهذا للرسوم بقانون وليس هو الآن محل للبحث إذ أن المعروض مشروع قانون بوضع أحكام تكميلية للرسوم بقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٣٥ بالنسبة للصناعات الوارد ذكرها فيه فقط ، ولا يمكن البحث في إضافة صناعات أخرى إلا بتعديل القانون الأصلي .

وقد رأت اللجنة الموافقة على ذلك ؛ وهي ترجو من المجلس الموافقة على مشروع القانون الآتي نصه :

مشروع قانون بوضع أحكام تكميلية  
للمرسوم بقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٣٥ الخاص بتحديد ساعات العمل في بعض الصناعات

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ؛ وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

« مادة ١ — يضاف بعد المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٣٥ الخاص بتحديد ساعات العمل في بعض الصناعات  
« مادة ٤ مكررة » نصها كالآتي :

« مادة ٤ ( مكررة ) — يكون لكل عامل يوم كامل للراحة في الأسبوع .

« ويجب أن يعلق بمحل العمل بشكل ظاهر كشف يبين به يوم الراحة الأسبوعية المقررة لكل عامل ، وترسل صورة من هذا  
الكشف إلى القسم أو مركز البوليس الواقع في دائرته المحل مؤشراً عليها بمطابقتها للأصل .

« أما في المحال التي لها يوم عطلة معين في الأسبوع فيجب أن يعلق فيها بشكل ظاهر إعلان يبين به يوم العطلة ويخطر القسم أو مركز  
البوليس بهذا اليوم .

« مادة ٢ — على وزير التجارة والصناعة تنفيذ هذا القانون الذي يسرى مفعوله من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

« نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة » .

حضرة النائب المحترم دولة إسماعيل صدقي باشا — حضرات النواب المحترمين :

حين أنشئت وزارة التجارة والصناعة ورؤى بحق أن يكون مكتب العمل تابعاً لها بعد أن كان تابعاً لوزارة الداخلية ، لأن مصلحة  
العمال وثيقة الصلة بمصلحة الصناعة كما أن هذه وثيقة الصلة بتلك ، والمعرض على حضراتكم هو مشروع قانون معدّل لقانون سابق  
يتعلق بالعمل في بعض الصناعات الخطرة أو المضرّة بالصحة . ورؤى في هذا المشروع أن تمنح إجازة إجبارية للعمال يوماً في الأسبوع . وفي  
رأى أن المصلحة تقتضى بتأجيل النظر في هذا المشروع حتى تتاح فرصة لبحثه في لجنة التجارة والصناعة ، لأنه لا يمكن الفصل بين المسائل  
التي تتعلق بالعمال وبين المسائل التي تتعلق بالصناعة .

فإذا قررنا يوماً للإجازة الإجبارية فلا بد من أن نبث عما إذا كانت هذه العطلة الإجبارية تتفق مع مصلحة الصناعة بالذات أو لا ،  
إذ من الجائز أن يرى ممثلو التجارة والصناعة في هذا المجلس ، وهم أعضاء لجنة التجارة والصناعة ، أن مصلحة العمال — وهي التي ترتبط  
أشد الارتباط بمصلحة الصناعة التي يمثلونها — لا تتفق مع هذه العطلة الإجبارية . وقد يرون أن العمل بالأجر ثمانى ساعات يومياً بدلاً  
من تسع أجدى عليهم من العمل ستة أيام يليها يوم سابع بغير أجر — وهو يوم العطلة . ومن المعروف أن أجور العمال في بلادنا ليست  
عالية . فإذا اقتطع من العامل أجر يوم في الأسبوع كان ذلك ضاراً بصحته ، وهذا ما ينبغي أن نتفاداه ، لأن أجر الستة الأيام  
لا يتفق مع مستلزمات المعيشة له ولأولاده وأهله . وهذا رأى شخصى لا يقيد أحداً فيما لو أتيحت فرصة بحث هذا المشروع أمام لجنة  
التجارة والصناعة .

ولا شك أن وزير التجارة هو وزير العمل ، ولجنة التجارة والصناعة ولجنة العمال كلتاها تشتغل بشؤون الصناعة لأنها تهتم العمال كما  
تشتغل بشؤون العمال لأنهم لازمون للصناعة . ولهذا أرى تأجيل هذا المشروع حتى تتمكن لجنة التجارة والصناعة من بحثه ودراسته ،  
وأن يكون هذا الرأى محل بحث مجلسنا الموقر ؛ كما أرى أن يعنى المجلس ببحث التقسيم الجائر الذي ليس من مصلحة الصناعة ولا من  
مصلحة العمال ، فالمسائل الخاصة بالعمل تنظرها لجنة العمال ؛ والمسائل الخاصة بالصناعة تنظرها لجنة أخرى .

هذا ما أردت أن أعرضه على المجلس مع طلب التأجيل .

( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — إن اقترح حضرة النائب المحترم دولة إسماعيل صدقي باشا إدماج لجنة العمال والتجارة  
والصناعة معاً ...



حضرة النائب المحترم دولة إسماعيل صدق باشا — لم أقل باندماج اللجنتين .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندي — لعل دولته لم يقل هذا ( ضحك ) . إنه ، إن لم يكن قاله وخانتنى مسامعى ، فإنى أرجو أن يكون هذا ، لأنه منطقي أن تكون لجنة التجارة والصناعة ولجنة العمال لجنة واحدة .

أما والحالة كما هي الآن ، ودولة صدق باشا يطلب التريث في الأمر ، أو إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة التجارة والصناعة لتبحثه ، فماذا يكون الوضع أو الحل العملي إذا لم تقر لجنة التجارة والصناعة هذا المشروع ؟ هل نقعد مؤتمراً للتوفيق بين رأى اللجنتين كؤتمر مجلس الشيوخ والنواب ؟ !! أقول إن لجنة العمال قد أقرت هذا المشروع ، ووزع التقرير الخاص به على حضرات أعضاء المجلس الموقر ، ومنهم أعضاء لجنة التجارة والصناعة ، وهذه قد تفهمته كما تفهمه باقي حضرات النواب . فإن كان لأحد من حضراتهم رأى مخالف لرأى لجنة العمال أو يرى إدخال تعديل عليه فيمكنه بمطلق الحرية أن يدلى بما يراه والرأى الأخير للمجلس . وإنى لا أرى فائدة عملية من تأجيل المشروع أو عرضه على لجنة التجارة والصناعة .

أقول أخيراً إن التأجيل لا يكون إلا إذا قصد منه زيادة الاطلاع والتفهم ؛ ولا يكون لإحالة التقرير على لجنة التجارة والصناعة .  
حضرة النائب المحترم محمد شاهين حمزة — إنى لا أكتفى بالاقترحات الواردة بمشروع هذا القانون ؛ وأرى أن يضاف إليها منح العامل راحة سنوية أيضاً ... ..  
( خجبة ) .

هذا هو رأى وأرى عدم التأجيل ، ويجب الفصل في هذا المشروع الليلة لما يترتب على التأجيل من ضرر وضياح للفائدة التي تعود على العمال من الإسراع في إصدار هذا القانون ... ..  
( خجبة ) .

حضرة النائب المحترم محمد الدمرداش الشندي — حضرات النواب المحترمين :

لقد سبقني دولة النائب المحترم إسماعيل صدق باشا إلى هذا النبر فأدلى برأى كان أوفق الآراء لنا نحن العمال .  
ولقد كان أهم ما استوقف نظري في هذا التقرير تلك العبارة : « وإن القصد من التعديل المعروض هو الحرص على إعطاء العمال راحة إجبارية أسبوعية » . إتنا نحن العمال نشكر لوزارة التجارة والصناعة سهرها على صحتنا ، ونعد هذا المشروع بمثابة هدية منها إلينا إلا أننا بمزيد الأسف نرد هذه الهدية ، لأننا لا نقبل مطلقاً هدية فيها قطع لأرزاقنا وسم لعيشنا . وكان الأحرى ، يا حضرات النواب أن تساعدونا على العمل ليل نهار ، دون استثناء يوم الجمعة أو الأحد ، فإن وزارة التجارة والصناعة إنما بحثت مصلحة العامل من الوجهة الصحية . ولكننى ، وأنا نائب العمال وأحد أفراد الأسرة العمالية ، أرى العامل المشلول عن أسرة مكونة من ستة أشخاص لا قوام لصحة دون الوقود لجسمه .

وهناك مسألة أخرى ، فإن في التقرير كلاماً أعجب له كل العجب ، ولا يمكننى أن أوافق عليه ، فقد وردت فيه العبارة التالية « أما اعتبار الراحة ... »

الرئيس — أرجو حضرة النائب المحترم أن يقصر كلامه على طلب التأجيل .

حضرة النائب المحترم محمد الدمرداش الشندي — إنى موافق على التأجيل .

ولكننى أرى في عنق رسالة عمالية يجب على أن أؤديها ؛ وهذا أنسب الأوقات لها .

( خجبة ) .

الرئيس — حضرات النواب المحترمين :

أود أن أبدى ملاحظة فيما يتعلق بطالب تأجيل نظر هذا المشروع ، لأن موضوعه يتصل بلجنة أخرى ترى أن تتاح لها فرصة بحثه وإبداء رأيا فيه ؛ وإنى أوجه نظر المجلس للوقر إلى أنه لو قرّر هذا الرأى فإنه يقرر سابقة ينبغي السير عليها في المستقبل ؛ ولا جرى العمل على أن تعرض جميع مشروعات القوانين على المجلس ، فيقرر إحالتها على اللجان المختصة .



وقد أبحاث المادة ٦٨ من اللائحة الداخلية لكل عضو حق الحضور في جلسات اللجان التي ليس عضواً فيها ، كما أعطت له المادة ٦٩ الحق في أن يبعث إلى اللجنة بما يعن له من آراء أو اقتراحات . فأرجو أن يكون الموضوع محل بحث قبل تقرير هذه السابقة ، لأنها تقررت فإنني أخشى أن تكون سبباً في تعطيل أعمال المجلس . فهناك قوانين وردت ، وستردها ، إلى المجلس ويتصل موضوعها بأكثر من لجنة واحدة .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — في الواقع أن طلب تأجيل نظر هذا المشروع لا يقصد به إعادته إلى لجنة العمال لزيادة عمله ، إذ قد سبق أن عرضت مشروعات قوانين كانت تتصل بأعمال لجنتين ، فاجتمعت اللجنتان ، وناقشتا المشروعات المعروضة ، وإنني اعتقد أن هذا المشروع يماثل هذه المشروعات ...

الرئيس — هل هناك تقليد سابق ؟

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — نعم ، وكلنا يذكر أن لجنتي المالية والحرية اجتمعتا وتناقشتا في موضوع يتعلق تقرير اعتماد لأغراض حرية .

وإذا كنا لا نقول بإحالة هذا المشروع على لجنة التجارة والصناعة لبحثه من جديد ، فلا مانع من أن يعاد إلى لجنة العمال والشؤون الاجتماعية منضمة إليها لجنة التجارة والصناعة أو فريق منها ، لأنه لا يمكن — كما لا يخفى على حضراتكم — أن يتسع وقت المجلس مناقشات الطويلة التي تدور في اللجان قصد الوصول إلى دقائق الأمور . فإذا وافق المجلس على هذا الرأي فليس في هذا سابقة تعطل أي عمل من الأعمال ، بل على العكس من ذلك فإنه عمل إيجابي ضروري لأجل بحث الأعمال بالدقة الواجبة .

لذلك أوافق على إعادة المشروع إلى لجنة العمال والشؤون الاجتماعية منضمة إليها لجنة التجارة والصناعة أو فريق منها ، ولا أرى ، هذا ما يمس ما أخذ به المجلس من التقاليد .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — يحيل المجلس مشروعات القوانين التي تعرض عليه ، تبعاً للصفة الغالبة عليها ، على اللجان التي يعتقد أنها أكثر اختصاصاً . ولكن نظام اللجان البرلمانية عندنا لا يمنع أي عضو من أعضاء المجلس من حضور جلساتها ، ولو لم يكن عضواً فيها . ورغم أن اللائحة الداخلية لا تجيز له الاشتراك في المناقشات ولا إبداء رأي في المداولات ، إلا أن العادة جرت بأن سمح للجان لمن يحضر جلساتها من حضرات النواب المحترمين بأن يدلي بملاحظاته على المشروع المعروض عليها . كذلك لا أفهم أن طلب إحالة مشروع نظره لجنة ما على لجنة أخرى .

وأعتقد أن دولة صدق باشا — إذا كان سمعي لم يخفى — لم يطلب إحالة مشروع القانون على لجنة التجارة والصناعة ، وإنما طلب تأجيل نظره فقط حتى يمكن هذه اللجنة — باعتبارها فريقاً من حضرات النواب المحترمين — أن تجد متسعاً لبحث الموضوع قبل مناقشته في المجلس . ولا شك أن طلب التأجيل من حق كل نائب ، وللمجلس أن يوافق عليه إذا رأى في الأمر ما يدعو إلى الاستشارة بالبيانات التي يمكن لبعض حضرات الأعضاء الإدلاء بها في اللجنة قبل البحث في الموضوع برأي معين . فإذا كنا متفقين في هذه الناحية فلا محل للكلام عن اللجان واختصاصاتها .

المقرر — لقد سبق أن أحيل هذا المشروع على لجنة التجارة والصناعة فقررت هذه اللجنة أنها غير مختصة بنظره ، وأعادته إلى مجلس طلبة إحالته على لجنة العمال والشؤون الاجتماعية ، فوافق المجلس على ذلك . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن اللجان تعتبر كيلة عن المجلس فيما يعرض عليها من المشروعات ، لذلك روعي عند تشكيلها اختيار أعضاء كل لجنة ممن تؤهلهم ميولهم ودرابتهم استعدادهم للعمل بها .

إن المشروع المعروض على حضراتكم هو في الواقع تكملة لقانون قائم ، تحديد ساعات العمل . وبطبيعة الحال فإن حضرات النواب الذين يمثلون العمال يدركون تمام الإدراك أخص ما يهم العمال في تحديد ساعات العمل . وأما فيما يتصل بالصناعة من هذه الناحية ، فأرى أن حضور مندوب وزارة التجارة والصناعة جلسات لجنة العمال عند بحثها المشروع ، كفيل بتحقيق مصلحة الصناعة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ الشيخ سليمان الكارم — إذا كان الرأي الذي أبداه دولة صدق باشا وخصه معالي وزير المالية ، لا يتعدى لب التأجيل ليمكن بعض حضرات الأعضاء من دراسة المشروع وتكوين رأي فيه ، فلا محل للمناقشة في مشكلة اللجان واختصاصاتها .



ومع ذلك فإنى لا أوافق على طلب التأجيل ، لأن تقرير اللجنة وزع علينا منذ وقت طويل ، ولا شك أن حضرات أعضاء لجنة التجارة والصناعة قد اطلعوا عليه ، وما يريدون الوصول إليه عن طريق إحالة المشروع عليهم ، أعتقد أنه في استطاعتهم أن يصلوا إليه عن طريق إبداء آرائهم الآن ، متى كانت لآرائهم وجاهاً وأمكنهم أن يقنعوا المجلس بالأخذ بها .

أما فيما يختص بما أبداه حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى بشأن إدماج لجنة التجارة والصناعة في لجنة العمال والشؤون الاجتماعية ، فهذا يخالف نص المادة ٥٤ من اللائحة الداخلية .

ولى كلمة أخيرة بشأن ما ورد على لسان حضرة الزميل المحترم محمد الدمرداش الشندى من أن تقرير يوم راحة للعمال فيه تقليل لأرزاقهم ، وأنهم يريدون مواصلة العمل ليل نهار ، فهذا رأى لا يمكن التعويل عليه لأن لبدن الإنسان حقاً عليه ، لذلك أرى أن يعطى العمال يوم راحة في الأسبوع .

حضرة النائب المحترم محمد مرسى بلبع بك — لا يخفى أن الغرض من وضع هذا التشريع هو سدّ النقص في القوانين الحالية وأرى أنه لا يمكن الوصول إلى هذا الغرض إلا باشتراك اللجنتين معا ، لأنه لا يمكن فصل مصلحة العامل عن مصلحة الصانع فكلاهما مرتبة بالآخر تمام الارتباط .

حضرة النائب المحترم دولة إسماعيل صدق باشا — لقد قصدت ، يا حضرات النواب المحترمين — وأنا أدلى بتفسير ما قصدت — غرضين : أولهما يتعلق بالمشروع المعروض على المجلس ، وثانيهما يتعلق بالطريقة التى أرى أن نسير عليها في درس القوانين الخاصة بالعمال فيما يختص بالمشروع المعروض علينا ، قلت إنه من الجائز ، إذا ما بحثته لجنة التجارة والصناعة بحثاً دقيقاً ، أن نجد أن المصلحة تتحقق في غير ما ذهبت إليه لجنة العمال وضمنته تقريرها . هذا ما قلته وأضفت إليه ملاحظة بسيطة فيما يتعلق بعدم إعطاء يوم راحة إجبارية للعمال ، لأن العامل إذا اشتغل كل أيام الأسبوع — كما يرى حضرة النائب المحترم محمد الدمرداش الشندى — يكون ذلك أصح لحياته وموارد رزقه . لذلك قلت إنه من الجائز عند نظر هذا المشروع أن يتبين أن الأصلح تخفيض ساعات العمل اليومية من ٩ إلى ٨ ، بدلا من أن نأزم العامل بأخذ يوم راحة كل أسبوع . وبهذه الطريقة لا نرهقه بالعمل الكثير ، بل نكسبه راحة ورزقا هذا ما ذكرته ولم أقل إنه رأى نهائى ، بل قلت إن لجنة التجارة والصناعة قد تقرره أو لا تقرره .

وفضلا عما تقدم فإن جميع القوانين المتعلقة بالعمل تتصل بالصناعة أيضاً ، لأنه من غير المفهوم أن يكون هناك عامل بلا صناعة وقد ذكرت لحضراتكم أن مصلحة الصناعة تتحقق بتحقيق مصلحة العامل أيضاً . فلا يجوز أن نصور الحالة في صورة أن هناك مصلحة للعمال تختص بنظرها لجنة ما ، ومصلحة للصناعة تختص بنظرها لجنة أخرى ، فإن المصالح متحدة في كلتا الناحيتين .

سيقدم معالى وزير التجارة والصناعة بطائفة كبيرة من مشروعات القوانين الخاصة بالعمال كقانون التقابات ، وقانون الفردى ، وقانون التأمين ، إلى غير ذلك ؛ وهى كما تعلمون تمس العامل كما تمس الصانع ، لأنها تعود بالأثر على العمل الصناعى ، ولا يمكن لجنة لا تشغل إلا بالناحية العالية أن تحيط بكل أطراف هذه المشروعات ، ولا بتحقيق ذلك إلا بأحد أمرين : إما أن تعرض المشروعات على كل من لجنة العمال والشؤون الاجتماعية ولجنة التجارة والصناعة ، وإما على لجنة تكون من أعضاء هاتين اللجنتين يتواءم تمثيل العمال والصناع من حضرات النواب المحترمين الذين لهم دراية خاصة بهذه الموضوعات .

ومثل هذه اللجنة لن تثير في النفس ما يشعر بأنها تميل إلى حماية مصلحة الصانع الكبير أو تحيز لمصلحة العامل .

لكل ما تقدم طلبت أمرين : أولهما تأجيل نظر هذا المشروع ، حتى تتمكن لجنة التجارة والصناعة من أن تتعاون مع لجنة العمال والشؤون الاجتماعية فتبدى لها آراء ربما كانت تتفق ورأى لجنة العمال ، وثانيهما حصر دراسة الشؤون الخاصة بالعمال والصناعة لجنة واحدة ، كما أن وزارة التجارة والصناعة تشرف على مسائل الصناعة والعمال في البلاد .

حضرة النائب المحترم الأستاذ أحمد مرسى بدر — في الواقع أننى لا أرى في هذا المشروع ما يستوجب السرعة والعجلة . بل العكس ، أرى فيه شيئا من الخطورة على العمال وحاجتهم ، لأننا قبل أن ننظر نظرة عاجلة في مسألة إعطاء العمال يوم عطلة كل أسبوع يجب أن نتأكد من تأثير هذا اليوم على حالة أولاد هؤلاء العمال الذين ربما يحرمون من رزق هذا اليوم . كنت أفهم معنى لنا السرعة في نظر هذا القانون ، إذا كان منصوفاً فيه على دفع أجر العامل في يوم راحته ، ولكن الظاهر لنا من هذا المشروع أن

راحة هو يوم عطلة إجبارية بغير أجر ، فهذا هو موضع الخطر ، إذ ربما يؤثر على صحة العامل . وخير القوانين ما يتفق وحاجات الناس ،  
إنها إذا تعارضت مع حاجاتهم فلا خير فيها .

الرئيس — هذا كلام في الموضوع ، ونحن بصدد الكلام في التأجيل .

حضرة النائب المحترم الأستاذ أحمد مرسى بدر — أما عن التأجيل ، فيحسن أن يعاد المشروع إلى لجنة العمال لتعيد النظر فيه  
يتبعه بحثاً مستفيضاً فيما يتعلق بأجر العامل في يوم راحته الأسبوعية . وأرى أن يبحث هذا الموضوع مع قانون الحد الأدنى لأجور  
العمال ، خصوصاً أنه ليس هناك ما يدعو للاستعجال .

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد حلمي الجيار — لقد عرض هذا القانون على لجنة العمال ، وهي شخصية معنوية قائمة بذاتها ،  
تنظر في مصلحة العمال وتدرس ما يختص بهم بعين العمال ، ويحضر معالي وزير التجارة والصناعة جلسات اللجنة باعتباره ممثلاً لشخصية  
العمال وشخصية المصلحة التجارية والصناعية ، وهو في هذا يجمع بين الناحيتين . فاللجنة تناقش المسألة بحذاقها ومن جميع نواحيها ،  
وتدرس الأمور وتردها إلى طبيعتها وتتقدم برأيها إلى المجلس ، وهو صاحب الرأي الأعلى . أما إذا أخذنا برأي دولة صدقي باشا من أن  
كل مسألة تعرض على لجنة العمال لا بد أن تشترك فيها لجنة التجارة والصناعة ، فمعنى ذلك أنه لا ضرورة لوجود لجنة العمال . وأظن أن هذا  
هو القصد الأول . أما وهذا المشروع قد نظرت لجنة العمال بدقة ودرسته دراسة وافية ، فللمجلس أن ينظره أو يؤجله أو يعيده للجنة  
العمال لإعادة بحثه ، لا لكي تشترك لجنة التجارة والصناعة معها في البحث لأنه في إمكان من يعترض من حضرات النواب على رأي لجنة  
العمال أن يبدى اعتراضاته وآراءه صراحة ، وللمجلس الكلمة العليا فيما يعرض من الآراء .

أما إذا أتيح للجنة التجارة والصناعة أن تشترك في بحث جميع المشروعات التي تعال على لجنة العمال ، فيجب أن يباح بالمثل للجنة  
العمال أن تشترك مع لجنة التجارة والصناعة في بحث المشروعات التي تعال عليها .  
( ضجة ) .

إن لجنة التجارة والصناعة تنظر إلى الأمور متأثرة بمصلحة أصحاب رؤوس الأموال ، لا بمصلحة العمال ، بعكس لجنة العمال فإنها  
نظر إلى مصلحة العمال بعين العمال فقط .

( ضجة )

هذا رأيي الشخصي ، ولو أن فيه خروجاً عن تقرير اللجنة . أما عن الرأي القائل بأنه لا داعي لإجبار العامل على أخذ يوم راحة  
أسبوعية في الصناعات الخطرة التي ذكرت تفصيلاً في المرسوم بقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٣٥ ، فهو رأي لا شفقة فيه على العامل ولا رافة .  
( ضجة ) .

إن العامل الذي لا يأخذ راحة يفقد صحته ، وفي فقدانها فقدان حياته وشقاء عائلته .

قيل إنه بدلاً من إعطاء العامل راحة أسبوعية تخفض ساعات العمل من تسع ساعات إلى ثمان . والجسم إذا استمر في العمل  
— لو لمدة ست ساعات يومياً فإنه يفنى ، أما إذا أخذ راحة أسبوعية استرد ما يفقده من صحته حتى ولو كان يعمل ١٢ ساعة يومياً .

لذلك أؤيد الرأي القائل بوجوب نظر المشروع الآن .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكري أباطه — حضرات النواب المحترمين : من رأيي تأجيل نظر هذا المشروع لأسباب  
استنتجتها من تقرير اللجنة أنا وزميلي الأستاذ عبد الحميد عبد الحق مؤلفين ( ضحك ) . إنا قادمون على تقرير مبادئ اجتماعية هامة  
— جداً للحركة العمالية ، وهي حركة ناشئة في مصر ، فيجب أن نكون حريصين كل الحرص على دراستها الدراسة الوافية .

تكلم دولة صدقي باشا عن ساعات العمل وعن يوم الراحة ، وهو يوم الصيام للعامل ، وعن صحة العامل وعلاقتها بيوم الراحة .  
وتعلمون حضراتكم أن هذه المسائل كلها مبادئ خطيرة يواجهها مجلس النواب لأول مرة في تاريخ الحركة العمالية في مصر ، خصوصاً  
أن اللجنة قد أشارت في تقريرها إلى أن هذا التشريع معدّل لقانون صدر في سنة ١٩٣٥ ، وجه نظري إليه زميلي الأستاذ عبد الحميد  
عبد الحق ، فلا يجوز والحالة هذه أن ننظر الجزء المطلوب تعديله فقط ، بل يجب علينا أن ننظر القانون الأصلي . ولما كان هذا



مادة ١٠٢ .....

القانون لم يوزع علينا ، فيجب طبعه هو والاتفاقية الدولية التي أشار إليها التقرير وتوزيعها علينا ، حتى يمكننا بحث التعديل على ضوءها ، لأن هذه المسائل جميعها آخذ بعضها برقاب بعض .

المقرر — ليس هذا موضوع بحثنا ، والمفروض أن حضرة النائب المحترم يعرف كل هذه المسائل .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه — لا ، ليس المفروض أنني أعرفها ، ولا أن أذكر قانوناً صدر في سنة ١٩٣٥ ، ولكن مادامنا قد سلمنا بأننا نواجه مبادئ اجتماعية خطيرة لأول مرة كتقرير راحة أسبوعية للعامل إلى الأبد — لأن القوانين يقصد منها الدوام — فإنني أرجو أن تواقفوا على طلب التأجيل ، بغض النظر عن اجتماع اللجنتين . ويحسن بلجنة العمال ، عندما يعاد إليها المشروع لتدرسه ، أن تدعو لجنة التجارة والصناعة لتشارك معها في أبحاثها ، نظراً لخطورة وأهمية المواد المعدلة ؛ وليست المسألة مسألة تنازع في اختصاص اللجان .

حضرة صاحب المعالي وزير التجارة والصناعة — حضرات النواب المحترمين : إن النقطة التي أشار إليها دولة إسماعيل صدق باشا نقطة تتعدى مجرد التأجيل للفحص . إذا كان التأجيل مطلوباً لكي تستوفي لجنة العمال بحث هذا الموضوع إجابة لرغبات بعض حضرات النواب المحترمين ، حتى يستنيروا ، لما كان هناك مانع ، ولكن الأمر متروكاً لحضراتكم تقرررون فيه ما تشاءون . ولكن النقطة التي أثبتت نقطة تتعدى نطاق المشروع العروض على المجلس ، وتعلق بنص من نصوص اللائحة الداخلية ؛ لأنه لم يطلب من حضراتكم ، كما فهمت ، مجرد التأجيل لإعادة المشروع إلى لجنة العمال ، وإنما طلب من حضراتكم التأجيل حتى تستطيع لجنة التجارة والصناعة أن تبحث المشروع . ومعنى هذا أن يمر المشروع على لجنتين ، ويتعدى نطاق المسألة الفردية ، فيكون من هذا مبدأ عام بالنسبة لجميع المشاريع الأخرى التي تماثلها ، لأنها تمس دنيا العمل ، وفي ذات الوقت تمس الصناع والعمال .

وإذا كان الأمر كذلك فلا تكون المناقشة في الموضوع للعروض ، بل تكون منصبة على تعديل المادة ٥٤ من اللائحة الداخلية ، وهذا ما يطلب من حضراتكم أن تقرروه ، وهو ما يخرج عن نطاق البحث كما قلت ، لأن العروض على المجلس هو مشروع قانون معين أحاله المجلس على اللجنة التي رأى أنها هي المختصة بنظره فبحثته ورفعت تقريرها عنه إلى المجلس . فإذا كان المجلس يريد مزيداً من البحث والاستيضاح أعاد التقرير إلى اللجنة ، أما إذا كان الأمر يتعلق بأن تبحث الموضوع لجنة أخرى فهذا خارج عن نطاق مشروع القانون ويحتاج إلى تعديل المادة ٥٤ من اللائحة الداخلية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — وما علاقة المادة ٥٤ بطلب التأجيل ؟

حضرة صاحب المعالي وزير التجارة والصناعة — المادة ٥٤ من اللائحة الداخلية صريحة في أن هناك لجنتين : إحداهما للتجارة والصناعة ، والأخرى للعمال والشؤون الاجتماعية . والمشروع الذي نحن بصدده هو بطبيعته من اختصاص لجنة العمال ؛ وقد أحيل عليه ودرسته واستوفته بحثاً . فإذا كنتم تريدون أن تقرروا مبدأ جديداً ، هو أن كل قانون تختص ببحثه لجنة العمال والشؤون الاجتماعية يجب أن تبحثه أيضاً لجنة التجارة والصناعة ، فإن الوصول إلى هذا القرار يقتضى تعديل المادة التي أشرت إليها من اللائحة الداخلية .

المقرر — إن الذي أثار هذه المناقشة هو دولة صدق باشا رئيس لجنة التجارة والصناعة ، مع أن دولته أرسل إلى رئاسة المجلس في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٨ كتاباً نصه ... ..

( ضجة ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — ما صلة هذا الكتاب بما نحن فيه ؟

المقرر — ما دامت لجنة التجارة والصناعة رأت أنها غير مختصة بنظر هذا المشروع — كما هو واضح من هذا الكتاب — فماذا تريدون بعد أن أحيل المشروع على لجنته المختصة ، فاستوفت بحثه ، وقدمت تقريرها عنه .

( ضجة ) .

فإذا كان المجلس يرى أن بحث اللجنة غير واف ، فهذا موضوع آخر . أما إذا لم يكن هناك اعتراض على البحث ذاته ، فلا معنى لطلب التأجيل .

أما ما أثاره حضرة النائب المحترم الأستاذ فكري أباطة فقيه نظر ، لأنه يرى أن كل مشروع قانون يتصل بقانون سابق يجب عند تقديم تقرير اللجنة عنه أن يتضمن هذا التقرير صورة القانون السابق بجميع مواده . وإذا رجعت إلى جميع تقارير اللجان في جميع المشروعات ...

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكري أباطة — إن من بين موضوعات جدول أعمال هذه الليلة مشروع قانون خاص بتعديل قانون القرعة العسكرية . وقد تضمن تقرير اللجنة مشروع القانون الجديد ونصوص القانون القديم .

المقرر — هناك فرق بين ما يشير إليه حضرة العضو وبين مشروعنا . فإن المطلوب في مشروعنا هو إضافة مادة جديدة فقط ، وليس مطلوباً أن ينظر القانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٣٥ من أساسه ، لأنه قانون معمول به فعلاً ، وغير معروض على المجلس لبحثه . فالمطلوب من حضراتكم هو أن تقررُوا ...

— حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكري أباطة — نحن غير مستعدين ولا متذكرين ، والمشروع غير واف وزيد إكمالاً .

المقرر — إن المطلوب هو أن تقررُوا ما إذا كان هذا التعديل يجوز إدخاله على القانون أو لا .  
( نجة ) .

فليكن التأجيل إذن ليبحث الأعضاء تقرير اللجنة ويدرسوه .

حضرة صاحب المعالي وزير التجارة والصناعة — لكي لا تتشعب المناقشة أحصر الموضوع في ثلاثة فروض :  
الأول أن يكون المطلوب هو تأجيل نظر المشروع لكي يطلع عليه حضرات الأعضاء . فعلى هذا الفرض لكم أن تقررُوا التأجيل .

والفرض الثاني أن يكون التأجيل مطلوباً لإعادة المشروع إلى لجنته المختصة ، وهي لجنة العمال والشؤون الاجتماعية . وعلى هذا الفرض أيضاً لكم أن تؤجلُوا ؛ ولست أعترض على التأجيل في الحالتين .

أما الفرض الثالث فهو أن يكون التأجيل مطلوباً لكي تدرس المشروع لجنة التجارة والصناعة . فرأيت أن إقرار هذا الطلب يتضمن تقرير مبدأ جديد ، هو أن كل تشريع يمس العامل لا بد أن يمر على اللجنتين . واسمحوا لي إذن أن أحدد موقف وزارة التجارة والصناعة من مثل هذا الاقتراح .

ما دام المشروع قد أحيل على لجنة العمال والشؤون الاجتماعية فإن المفروض أنها بحثته من جميع وجوهه ومن جميع النواحي التي أراد دولة صدق باشا أن نبهته منها ، ولا بد أن يكون بحثها وافياً شاملاً .

حضرة النائب المحترم دولة إسماعيل صدق باشا — قال حضرة النائب المحترم الدكتور الجيار ، وهو رئيس اللجنة :  
« نحن لا ننظر إلا من جهة العامل فقط » .

حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندي — لم يقل إن هذا هو رأي لجنته ، وقد يكون رأيه الشخصي .

حضرة صاحب المعالي وزير التجارة والصناعة — أعتقد أن لجنة العمال والشؤون الاجتماعية قد درست الموضوع من جميع نواحيه ، وأنها في دراستها قدرت كل التقدير مصلحة العامل وللصحة الاقتصادية العامة ، وأنهما سواء لا تفرقة بينهما ، بل هما مصلحتان متضامتان تدخل كل منهما ضمن الأخرى .

وكلنا نعلم أن أمر إحالة الموضوع على لجنة من اللجان إنما ينظر فيه إلى اللجنة التي تكون أقرب إلى الغاية المقصودة من هذا الموضوع ومن نوع التشريع المراد منه . وهذا ما حدث ، وهذا ما درس ، فإذا رأيتم الاستزادة من البحث فلا مانع . أما إذا أردتم أن تثيروا موضوعاً جديداً ، هو أن كل ما يتعلق بشؤون العمال يجب أن تبحث لجنتان مختلفتان ، وأن يحال من المجلس إحاليتين مختلفتين ، فهذا ما لا أرى مبرراً له .

المقرر — حين تكلم حضرة النائب المحترم الدكتور الجيار لم يتكلم بلسان اللجنة وإنما عبر عن رأيه الشخصي ؛ وقد قرر ذلك في كلامه ...

( نجة ) .



مادة ١٠٢ » ... ..

حضرة النائب المحترم محمد الدمرداش الشندي — إني أوافق كل الموافقة على التأجيل ؛ وأرجو أن ينظر هذا المشروع في اللجنتين .  
(مقاطعة وضجة) .

وإن رأيي هو أن ينظر هذا المشروع أمام لجنة العمال والشؤون الاجتماعية والتجارة والصناعة مجتمعين في جلسة واحدة ، لأننا نفهم ، نحن العمال ، كما يفهم أصحاب العمل أن الفريقين طرفا عقد مشترك لا يمكن بأي حال أن يستغنى أحدهما عن رأي الآخر .  
(تصفيق) .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — حضرات النواب المحترمين : عندما وضعت اللائحة الداخلية لم يكن القصد من توزيع الأعضاء على اللجان المختلفة أن يكون هذا العضو للعمال ، وذلك للتجارة ، ولم يكن هذا المعنى هو الأساس الذي انتخب عليه حضرات الأعضاء .

صحيح أنه قد يكون من بين ناخبي أحد الأعضاء عدد كبير من العمال ، ولكن هذا العضو عندما يباشر أعماله في هذا المجلس ، فهو إنما يعمل للجميع ، للعمال وللسواهم ، غير ناظر إلا إلى المصلحة العامة دون أي غرض آخر .

وكل ما في الأمر أن هناك عضواً يهتم بهذه المسألة دون تلك ، فيطلب عند توزيع الأعضاء على اللجان أن يكون في اللجنة المختصة بتلك المسألة . فليس الغرض من اختياره للجنة العمال أن يكون فيها ليحاطي العمال ، ولا أن يكون في لجنة التجارة والصناعة ليحاطي التجار أو الصناع .

لا يمكن أن يكون هذا هو غرض المجلس الموقر ، ولا غرض حضرات الأعضاء المحترمين الذين وزعوا على اللجان المختلفة . كل مشروع يعرض على المجلس ينظر فيه إلى الناحية الغالبة عليه ، فيحال على اللجنة التي تكون أقرب إلى بحثه ودرسه . فليست إحالة هذا المشروع على لجنة العمال تقتضي أن لجنة العمال حين تدرسه لا تنظر فيه إلا إلى مصلحة العامل دون مصالح سواء . لا يمكن هذا ، كما لا يمكن أن تقول لجنة التجارة والصناعة إنها إذا نظرت هذا المشروع فإنما تنظر فيه إلى مصلحة صاحب رأس المال وحده .

حضرة النائب المحترم دولة إسماعيل صدق باشا — لا يمكن أن نقول هذا .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — وهذا دولة النائب المحترم رئيس اللجنة يشير لي بأنه لا يمكن أن يكون هذا هو الغرض من البحث .

فالمفهوم العقول أنه إذا كان المشروع يتعلق بطائفتين أو ثلاث ، وأحيل على لجنة العمال ، فإن على هذه اللجنة أن تبحثه وتنظر فيه إلى المصالح المختلفة وتتخذ قراراتها مقدرة فيها تلك المصالح ، فتقترح ما ترى أنه يتفق مع المصلحة العامة ، أما القول بأن كل موضوع ذي صفتين أو ناحيتين يجب أن يحال على لجتين مختلفتين ، فقول يؤدي بنا إلى إحالة بعض الموضوعات إلى ثلاث لجان أو أربع أو أكثر .

انظروا إلى مشروع إنشاء سكة حديدية في ناحية مربوط أو مرسى مطروح مثلا تقترحه وزارة الحربية ، تروا أنه تطبيقاً لذلك الرأي يجب أن نحيله على لجان المواصلات والحربية والمالية الخ ، فأى اللجان إذن تبحثه وتدرسه ؟ وأيها تقدم تقريرها عنه إلى المجلس ؟ لهذا وجب أن يحال كل مشروع على إحدى اللجان التي يعتقد المجلس ، بناء على عرض الرئيس ، أنها أقرب اللجان لبحثه . فإذا بحثته عرضت رأيها فيه على المجلس غير ناظرة إلا إلى المصلحة العامة من شتى نواحيها . فإذا رأى أحد الأعضاء حين عرض المشروع أن البحث تنقصه ناحية من النواحي ، فله الحق في طلب التأجيل وإعادة المشروع إلى اللجنة لبحثه مرة أخرى . وكذلك له أن يقترح إدخال أي تعديل يراه على المشروع المعروض إذا كان بحثه قد أدّى به إلى نتيجة تخالف رأي اللجنة ؛ وبعد أن تعرض جملة الآراء على المجلس يتخذ قراره حيالها ويفصل في الأمر .

أما أن نقول إن هذا المشروع يهم التجار كما يهم العمال فيجب أن تجتمع اللجنتان لبحثه ، فإنه قول يقصد به أن تكون من اللجنتين لجنة واحدة مشتركة مؤلفة من ٣٠ أو ٣٥ عضواً بدلاً من ١٥ أو ٢٠ ، والعمل بهذا الرأي يعطل أعمال المجلس جنداً ، لأننا



مادة ١٠٢ » ... .. «

نجد في العادة صعوبة في جمع أغلبية عددية من أعضاء اللجان ، مع تأليف اللجان من ذلك العدد القليل المحدد في اللائحة . فإذا ضاعفنا عدد الأعضاء في كل لجنة صعبت إدارة المناقشة وصعب البحث وأصبحت أعمال اللجان معطلة وإنتاجها قليلاً . ونحن نشاهد صعوبة في استمرار المناقشة ساعة ونصف ساعة أو ساعتين ، واللجان على هذا العدد القليل ، فما بالك إذا أصبح العدد ضعفه ؟ إن في ذلك مضية لأوقاتنا ولأوقات اللجان .

الواقع أن عمل النائب نوعان : عمل في اللجنة ، وعمل شخصي لنفسه . فاللجنة تبحث ، والنائب من ناحيته يبحث ، فإذا رأى أن فكرة اللجنة لا تتفق مع فكرته ، وأن الوقت الذي مضى بين تقديم التقرير وعرضه على المجلس لا يكفي لدرس الموضوع أمام المجلس ، تقدم بهذا السبب وطلب من المجلس التأجيل . ولا يسمع المجلس في مثل هذه الحالة إلا أن يقبل الطلب المعقول ، كي يتيح الفرصة لمن يشاء التقدم باقتراحات معينة أن يتقدم بها .

أما القول بأن بحث اللجنة غير كاف ويجب أن يحال الموضوع على لجنة أخرى غير اللجنة المختصة التي بحثته ودرسته ، فقول لا يمكن أن يوافق عليه المجلس ، لأننا نعلم أن جميع اللجان تضم أعضاء من شتى الطوائف ، فكل لجنة فيها المحامي والطبيب والمزارع والتاجر الخ ، ولا أفهم أن لجنة العمال أصبحت كلها عمالاً فقط ، لأننا ليس لدينا بعد عدد كاف من النواب يمكن أن يؤلفوا وحدهم لجنة العمال . وها نحن نرى أن رئيس لجنة العمال هو الدكتور حلمي الجيار ، كما أن سكرتيرها هو حضرة الأستاذ العسال ، ومن بين أعضائها بليغ بك الخ . كما نرى أن لجنة التجارة والصناعة تجمع مثل هؤلاء من شتى الطوائف . فكل الآراء يمكن أن تعرض وتبحث أمام كل لجنة ، على اختلاف مصادرها وأنواعها .

لهذا ، ومنعاً لتعطيل أعمال المجلس ، أرجو ألا توافقوا على ما يطلب منكم من جمع اللجان بعضها إلى بعض لتتفرغ في المشروعات التي قد تكون ذات وجهتين مشتركيتين ، أو تدخل في اختصاص لجننتين مختلفتين .

فإذا كان دولة صدق باشا يطلب التأجيل للدرس والبحث وتقديم الاقتراحات ، فنحن متفقون على أن التأجيل على هذا الوجه حاز وتقبله بكل سرور . أما إذا كان التأجيل لتقرير مبدأ جمع اللجنتين ، فأرجو عدم الموافقة عليه لما ذكرت . ( تصفيق ) .

الرئيس — هل ينزل حضرات طالبي الكلمة عن الكلام لتأخذ الرأي على التأجيل ؟

( نزل حضراتهم ) .

الرئيس — هل توافقون على تأجيل نظر تقرير لجنة العمال والشؤون الاجتماعية تأجيلاً عادياً للاستزادة من البحث والدرس ؟

( موافقة عامة )

( في ١٦ يناير سنة ١٩٣٩ ) .

هل أعضاء كل لجنة يتضامن بعضهم مع بعض فلا يجوز من الوجهة الدستورية لرئيس لجنة أن يعارض المقرر أو الآراء التي

تضمنها التقرير الذي وقع عليه ؟

الاستمرار في نظر تقرير لجنة العدل عن مشروع قانون بإدخال تعديلات في قانون العقوبات

... ..  
... ..  
... ..  
... ..

حضرة النائب المحترم محمد راغب عطيه بك — هناك مسائل قومية لا يجوز أن تكون محل مناقشة وجدل ، لأنها يجب أن تكون في منأى عن الحزبية وفوق الهوى السياسي . من هذه المسائل التوقيع الواجب لجلالة الملك فاروق الأول . وتعلمون حضراتكم جميعاً أن جلالة هو حامى الدستور ، وتمسكه بالدستور لا يقل عن تمسكه بدين الله وسنة رسوله . ( تصفيق حاد ) .

مادة ١٠٢ د ... ..

بلى ذلك سمعة البلاد المالية ، وأسرار الأسر التي يجب أن تظل مكتومة في الصدور والتي يقضى العرف والأدب ألا يحدث الإنسان بها نفسه ، وأظن أننا جميعاً متفقون حيال هذه المسائل .

حضرة النائب المحترم توفيق دوس باشا — لاشك في ذلك .

حضرة النائب المحترم محمد راغب عطيه بك — إلى هنا تكلمت بصفتي عضواً في لجنة العدل ، والآن أتكلم باعتباري عضواً في مجلس النواب ، فأقول إننا نحن هذا المشروع في لجنة العدل وافقنا عليه ، وكنت مقتنعاً بما جاء فيه ، وإنما للإنسان إذا ما اقتنع برأى غير رأيه ، أن يعدل عنه ، والرجوع إلى الحق فضيلة .

( تصفيق ) .

لم أكن موجوداً بالجلسة الماضية ، وإنما عندما قرأت في الصحف دفاع سعادة توفيق دوس باشا والأستاذ فكري أباطه وجميع من تكلموا من حضرات النواب المحترمين ، عدلت عن رأيي فيما يختص بسوء نية ناشر الأخبار الكاذبة ( تصفيق ) . وأرجو أن يسمح لي حضرات أعضاء لجنة العدل — مع احترامي لرأى اللجنة — أن أقول إن الذى دعانى في الواقع إلى العدول عن رأيي هو أنني قرأت حكماً قديماً مكتوباً بقلم بليغ وضمير طاهر ، كتبه حضرة الأستاذ أحمد خشيبة افندى — قاضى محكمة طهطا — جاء فيه أن سوء النية سواء كان على النيابة إثباته ، أو كان على التهم دفعه ، مسألة جدلية صرفة ، يرجع الأمر فيها إلى تقدير القاضى الذى يستنتج من الملابسات والظروف سوء أو حسن النية ، ولو عجزت النيابة عن إثبات سوء النية ، أو عجز التهم عن إثبات حسن نيته .

لذلك أرى أن النص على هذه المسألة في المشروع أو عدم النص عليها سواء ، لأنها مسألة تقديرية يرجع الأمر فيها إلى القاضى .

هذا رأيي أبديه الآن بكل صراحة ، بعد أن قرأت المناقشات التى دارت في المجلس أمس . ولو أنني سمعت هذه المناقشات لما تأخرت عن إبدائه أمام اللجنة .

فبناء على ذلك ، واحتراماً لرأى فضيلة الأستاذ الشيخ محمد عبد اللطيف دراز الذى تكلم بالأمس عن هذه المسألة من الوجهة الفقهية والدينية ، أرى أن لا محل للتعديل الخاص بسوء النية ، وأن يبقى نص القانون على حاله .

أما المسألة الثانية الخاصة بمسئولية مالك الجريدة إطلاقاً ، فقد عدلت عن رأيي فيها . وأرى أنه في حالة عدم علم مالك الجريدة بما نشر فيها ، يجب أن يعفى من العقوبة إطلاقاً بدلاً من عقوبته بالغرامة .

( ضجة ومقاطعة ) .

إننا نشرع لطائفة تعتبر عنوان الرقى في مصر ، فيجب أن تتناول الرأى في جو هادئ يكون رأمنا فيه للصالح العامة حتى نصل إلى رأى يرضاه الجميع ، لأن هذا المشروع كما سيطبق على الصحفيين المعاصرين سيطبق على أبناء الأجيال القادمة .

أما باقى مواد المشروع جميعها فيسرنى — باعتبارى عضواً بلجنة العدل — أن أدافع عنها ، لأن هذا في الواقع دفاع عن الصحافة وتمهيداً لسبيل رقيها حتى تصبح بحق عنوان الرقى في البلاد .

( في ٢١ يونيه سنة ١٩٣٩ ) .

... ..  
... ..  
... ..  
... ..

المقرر ( أحمد مرسى بدر بك ) — تكلم في الجلسة الماضية حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد راغب عطيه بك وكيل المجلس ورئيس لجنة العدل . وأعتقد أن رئيس اللجنة أو العضو الموافق على القانون الذى تقره اللجنة لا يجوز له أن يتكلم ضده مطلقاً . وإذا عن له أن يغير رأيه الأول فيجب عليه أن يعرض ما يراه على اللجنة ، لتناقشه من جديد وتعديل موقفها بالنسبة له .



حضرة النائب المحترم الأستاذ الشيخ محمد عبد اللطيف دراز — أليس لرئيس المجلس أن يتكلم باعتباره نائباً ؟ وإذا كان هذا جائزاً للرئيس أفليس من باب أولى أن يكون جائزاً لرئيس اللجنة .

المقرر — فأعضاء اللجنة ، يحضرون التواب ، متضامنون مع بعضهم بعضاً ، والتقرير يقدم باسم رئيس اللجنة ، فهو يضعه ويوقع عليه ، والمقرر يدافع عن رأى اللجنة . فلا يجوز مطلقاً من الوجهة الدستورية لرئيس لجنة ، كائناً ما كان الأمر ، أن يعارض المقرر أو الآراء التى تضمنها التقرير الذى وقع عليه ، فهذا ليس مناقضاً فقط للفكرة النيابية التى تختم تقيد الأقلية برأى الأغلبية ، بل هو يخالف التقاليد الدستورية ، خصوصاً تقاليد هذا المجلس ، فكثيراً ما حدث فى هذا المجلس ، سواء فى دورته الحالية أو دوراته السابقة ، أن حرم على الأعضاء المواقفين أن يتكلموا أو أن يبدوا رأياً غير رأى اللجنة .

هذا ما أردت أن أدلى به خاصاً بموقف رئيس اللجنة ، وهو ما حملنى على تقديم خطابى — الذى أحفظ به — إلى معالى رئيس المجلس .

الرئيس — أود أن أذكر هنا أن لأى عضو فى أية لجنة أن يبدى رأيه ؛ وليست هناك أغلبية فى أية لجنة تقيد أقلية ؛ وقد نص فى اللائحة من أجل هذا على أن للأقلية الحق فى إثبات رأيها ، كما لها أن تدافع عنه . بل تذهب التقاليد إلى أكثر من هذا ، تذهب إلى أن عضو اللجنة الذى يرى رأياً مخالفاً لرأى الأغلبية يجب عليه ، إذا ما أراد الدفاع عن هذا الرأى ، أن يطالب إثبات رأيه فى تقرير اللجنة . أما ما يخالف التقاليد فهو أن يأتى أحد حضرات التواب ويقول : إنى لم أحضر اللجنة ، ولكنى أخالفها فى رأيها ؛ أو أنتى كنت حاضراً فى اللجنة ، ولم أوافقها ، ولم أطلب إثبات رأى فى تقرير اللجنة ، وأن لى الحرية بعد ذلك فى أن أدافع عن رأى .

المقرر — هذا هو المبدأ الدستورى الذى أوافق عليه .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — لكن هذا يعتبر تقييداً لحرية الرأى . فلو فرض أن عضواً فى لجنة من اللجان وافق على تقرير اللجنة التى ينتمى إليها ، ثم سمع بالمجلس رأياً يخالف ما ورد بالتقرير ؛ فأظن أن لا مانع يمنعه من أن يعدل عن رأيه الأول ويؤيد الرأى الثانى .

حضرة النائب المحترم توفيق دوس باشا — لا شك أن الموضوع الذى تعرض له حضرة المقرر خطير حقاً ، ويستحق أن يبحث بهام الروية ، إذا كان لابد من أخذ قرار من المجلس فيه . واعتقادى أن التقاليد والنصوص الدستورية تفرق بين تقارير اللجان وبين آراء الأعضاء بالمجلس ، إذ ليس من المستبعد أن لجنة من اللجان تصدر قراراً بالإجماع ، لا بالأغلبية ، ثم إذا ما ورد تقريرها إلى المجلس ونوقش فيه ، اقتنع حضرات رئيسها ومقررها وبقية أعضائها بالرأى المعارض وأجمعوا على العدول عن رأيهم الأول ، وبالتالي على الموافقة على ما قيل بالمجلس ، فتقيد أعضاء اللجان بقرار اللجنة ووجوب ارتباطهم به أمام المجلس ينافى حرية الرأى ، وهى الأساس الأول للنظام النيابى . وأكثر من ذلك قد قرر الدستور لمشروعات القوانين قراءة أولى وثانية وثالثة ، فلكل عضو بالمجلس أن يبدى رأيه عند القراءة الأولى ؛ وله عند القراءة الثانية أن يعدل عن هذا الرأى بشروط معينة ، وقد حدث هذا كثيراً . فالقول بأن كل أعضاء اللجنة أو بعضهم قد ارتبطوا برأيهم فيها فلا يجوز لهم — وقد أقنعوا ضمائرهم بما يغير هذا الرأى — أن يجحدوا عن رأيهم الأول ويدافعوا عن غير ما تقيدوا به قول منقوض . لذلك أعتقد أن حضرة النائب المحترم محمد راغب عطيه بك كان فى حدود حقوقه تماماً ، سواء أكان فى الأصل من المواقفين أم من المعارضين . وقد احتاط حضرته عندما بدأ كلامه حيث قال بأنه لا يتكلم بصفته رئيس لجنة العدل ، بل باعتباره نائباً ، وأنه كان مقتنعاً برأى اللجنة ، ثم بعد أن سمع ما أبدى من ملاحظات اقتنع بالرأى المغاير له . وقال إن الرجوع إلى الحق فضيلة ، وإنه ليس من حقه فقط أن يبدى هذا ، بل من واجبه أيضاً أن يبدى . لهذا ترون أن هذه المسألة خطيرة تتعلق بحرية الأعضاء فى إبداء آرائهم أمام المجلس ؛ وهذه الحرية يجب أن تقروها بقطع النظر عن آراء الأعضاء فى اللجان .

( تصفيق ) .

الرئيس — لعلكم توافقون على ترك هذا الموضوع لمكتب المجلس لبحثه ، وعلى الانتقال إلى مناقشة الموضوع الأسمى ؟

( موافقة عامة ) .

( فى ٢٧ يونيه سنة ١٩٣٩ ) .



مادة ١٠٢ » ... ..

للجنة أن تعدل في الجلسة عن رأيها الذي سبق أن تقدمت به إذا اقتنعت ببيانات جديدة لم تكن قدمت لها حتى ك  
التقرير ؛ ولا حاجة لإعادة التقرير إليها .

#### تقرير لجنة المالية -

عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٣٤٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الزراعة لشراء ٢٦ مذبجاً

أشير إلى الكتاب الآتي :

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أنشرف بأن أرفع مع هذا تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٣٤٠٠ جنيه بميزانية السنة المالية ١٩٣٨ — ١٩٣٩ القسم ١٢ « وزارة الزراعة » الباب ٣ « أعمال جديدة » لشراء ٢٦ مذبجاً كانت تابعة لشركة الأسواق المصرية .

وقد انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم محمد ذو الفقار بك مقررراً لها أمام المجلس

رئيس اللجنة

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

محمد توفيق خليل

١٢ يونيه سنة ١٩٣٩

الرئيس — الكلمة لحضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي ( بالنيابة عن حضرة المقرر ) — أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة :

أحال المجلس على لجنة المالية بجلسته المنعقدة في ٢٠ مارس سنة ١٩٣٩ مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٣٤٠٠ ج . م في ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ — ١٩٣٩ القسم ١٢ « وزارة الزراعة » الباب ٣ « أعمال جديدة » لشراء ٢٦ مذبجاً كانت تابعة لشركة الأسواق المصرية .

وقد اجتمعت اللجنة في ٢٧ و ٢٩ مارس و ١٢ يونيه سنة ١٩٣٩ لبحث الموضوع ، فتبين لها بعد أن اطلعت على المذكرة المرفوعة إلى مجلس الوزراء في صدد هذا المشروع وعلى البيانات التي حصل عليها حضرة المقرر أن الأرض المقامة عليها هذه المذابج هي ملك الحكومة ، وأن شركة الأسواق كانت قد استأجرتها وأقامت بها مظلات بسيطة للذبح تحتها ولم تراع فيها الشروط الصحية ، فلامياه ولا بالوعات ، ولا ما يلزم لأعمال السلخانات الحقيقية من الناحية العملية . وعلى الرغم من سوء حالتها الآن وبعد مضي هذه السنوات منذ إنشائها في سنتي ١٩٠٧ و ١٩٠٨ فإن الشركة قدرت تكاليف إنشائها بمبلغ ٩٧٤٦ ج . م وأن قيمتها الحالية تساوي ٣٣٩٥ ج . م بعد استبعاد الاستهلاك وقدره ٦٣٥١ ج . م وهذا مع أنها لو ظلت جديدة لما كانت تساوي ال ٣٤٠٠ ج . م المراد فتح اعتماد إضافي لمشتراها به .

فإذا علم أنها هياكل وأنقاض لا تقدر شمن ، ولن تؤدي الغرض المقصود منها ، بدليل أن وزارة الزراعة ترمع — إذا ما اشترتها — أن تهدمها لتشيئ غيرها على أحدث النظم .

لهذا فإن لجنة المالية لا ترى ما يبرر فتح هذا الاعتماد الإضافي المطلوب ، خصوصاً أنه لا يوجد ما يلزم الحكومة بشراء مثل هذه المذابج . وهي ترجو من المجلس الموافقة على رأيها هذا .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — حضرات النواب المحترمين :

إن رفض لجنة المالية لهذا الاعتماد يرجع لنقص في البيانات التي قدمت لها . فالواقع أنه عندما تم التعاقد مع شركة الأسواق على إقامة مذابج في نواح مختلفة من القطر ، اتفق معها على أنه يجوز للحكومة إذا اقتضى الأمر أن تضع يدها بمقابل على هذه المذابج ، عند انتهاء مدة الامتياز ، مع استهلاك ما يكون قد استهلك منها نتيجة استخدامه في المدة السابقة للبيع . وعندما حدثت المحاولة الأخيرة لتجديد الامتياز

وجدنا أنه من المستحسن تأجير هذه الأسواق عن طريق المزايدة ، كما وجدنا من المصلحة استبعاد هذه المزايج من المزايدة ، لأن قسم الطب البيطرى بوزارة الزراعة رأى أن تكون تحت مراقبته ، وذلك ضماناً للحالة الصحية العامة .

فبناء على تقديرات وزارة الزراعة عملنا حساب الاستهلاك فوجد أن قيمة هذه المزايج مبلغ ٣٤٠٠ جنيه ، فكتبنا إلى وزارة الزراعة نسألها عما إذا كانت ترى أن هذا المبلغ مناسب أم لا ؟ فلم تكثف وزارة الزراعة بتقديرها ، بل طلبت من مصلحة المباني أن تراجع وتقدر قيمة هذه المزايج ، فقامت مصلحة المباني بما طلب منها . وبعد ذلك كتبت لنا وزارة الزراعة تقول إنها وجدت أن هذا المبلغ مناسب ، وأنها ترى أن تسير في العملية على هذا الأساس ، فقدمنا بطلب الاعتماد وكتبنا للشركة لتسلم لنا المزايج في الوقت الذى تسلمنا فيه الأسواق ، وهو أول يناير سنة ١٩٣٩ ، وقد تسلمنا المزايج فعلاً في الميعاد المحدد . ولكن حدث أن قسم الطب البيطرى الذى كان يلح في أن تكون هذه المزايج تحت مراقبته ويطلب اعتمادات لإدخال تحسينات عليها ، كتب مذكرة يرى فيها أن هذه المزايج متهمة وبها نقص .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — ألا تعتبر هذه المذكرة من الأوراق الرسمية ؟

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — الواقع أن بهذه المزايج نقصاً ، وأنها بغير شك في حاجة إلى الإصلاح والتحسين ، ولكن المذكرة بدلا من أن تبين أن بعض هذه المزايج استخدم مدة عشرين سنة وبعضها مدة ثلاثين سنة وأنها كانت تؤدى عملها وهى بهذه الحالة ، قالت إن بها نقصاً كبيراً . وبناء على ذلك طلبت هذه الاعتمادات التى وافقت عليها وزارة المالية ، وأدرجت في ميزانية وزارة الزراعة . ولكن أحد حضرات النواب المحترمين كان يبحث ميزانية وزارة الزراعة فوصل إلى علمه أمر هذه المذكرة فأتى للجنة المالية بنصها مما حدا باللجنة إلى أن تعتبر أن المسألة لا تستحق هذا الاهتمام وتشير في تقريرها بعدم الموافقة على هذا الاعتماد .

غير أن الوقائع هى ما ذكرت وهى أن قسم الطب البيطرى كان ممثلاً في اللجنة التى أشارت بوجوب وضع هذه المزايج تحت تصرف ومراقبة قسم الطب البيطرى بوزارة الزراعة ، وأنه بناء على كتابة قسم الطب البيطرى وموافقته كتبت وزارة الزراعة إلى وزارة المالية تقول إن تقدير الثمن بمبلغ ٣٤٠٠ جنيه تقدير مناسب ، وإن قسم الطب البيطرى هو الذى كتب الملاحظات الأخيرة التى أشرت إليها ، ولا شك أن حضراتكم ترون أن القصد منها زيادة التأثير في تبرير طلب الاعتمادات لإمكان إدخال تحسينات ضرورية على هذه المزايج . وقد بحثنا هذه الاعتمادات وأقررناها وأدرجناها في ميزانية وزارة الزراعة ، على أساس أن هذه المزايج تحت يد قسم الطب البيطرى .

وقد وصلت كل هذه البيانات إلى علم لجنة المالية ، ومنها تبينون حضراتكم أن العبارة الواردة بمذكرة قسم الطب البيطرى والتى أدت إلى سوء فهم حقيقة الأمر لا تدعو إلى رفض هذا الاعتماد ، بل هى على العكس تدعو إلى الموافقة عليه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — أرى من الأوفق إعادة التقرير إلى اللجنة لبحثه .

المقرر — لقد تحققت اللجنة من صحة البيانات التى أدلى بها معالي وزير المالية .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — ورد في نهاية تقرير لجنة المالية ما يأتى : « لهذا فإن لجنة المالية لا ترى ما يبرر فتح هذا الاعتماد الإضافى المطلوب ، خصوصاً أنه لا يوجد ما يلزم الحكومة بشراء مثل هذه المزايج » . وأريد أن أعلم قصد لجنة المالية من ذكر العبارة الأخيرة .

المقرر — لم يرد بالعمد ، الذى بمقتضاه نالت شركة الأسواق امتيازها باستغلال هذه الأسواق ، أية إشارة لهذه المزايج . ولما كتب هذا التقرير كتب على أساس أن العقد خال من أى نص يتعلق بهذه المزايج ، وأن الحكومة ملزمة باستلام هذه المزايج عند نهاية مدة الامتياز .

إلا أننا بعد ذلك استعلمنا من وزارة المالية ، أو بالأحرى من إدارة الشركات ، عما إذا كانت هناك نصوص تتعلق بهذه المزايج ، فأرسلت لنا وزارة المالية خطابات تبودلت بينها وبين شركة الأسواق ، يتبين منها أن هذه المزايج ملحقة بالعقد ، ولها إجراء خاص وتنظيم خاص بموجبه تسلم الحكومة هذه المزايج عند نهاية مدة الامتياز على أساس استهلاك معين لمدة ثلاثين سنة ، وهى مدة الامتياز ، وقدر مبلغ ٣٤٠٠ جنيه مصرى لشراء هذه المزايج . وقد عاينها قسم الطب البيطرى ، وقدر لها هذا المبلغ أيضاً ، ثم أحيات الأوراق على مصلحة



مادة ١٠٢ » ... .. «

للبنائي التي عاينت هذه المذايح ووافقت على تقدير المبلغ السابق . وإزاء هذه البيانات الناطقة ، الموجودة لدى رئيس اللجنة ، اقتنعنا بأن هذا المبلغ مناسب لشراء هذه المذايح ، وأنه يجب على الحكومة استلامها ودفع ثمنها .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — بغض النظر عن موضوع هذا الاعتماد ، أريد أن أقول ، من حيث المبدأ فقط ، إن لجنة المالية تقدمت بهذا التقرير إلى المجلس مقترحة رفض هذا الاعتماد ، ثم أدلى معالي وزير المالية ببيانات لا أريد أن أعرض لها ، وصرح حضرة المقرر أن لجنة المالية علمت بها بعد أن تقدمت بتقريرها إلى المجلس . وأرى أنه كان من الواجب على لجنة المالية أن تقدم لنا بتقرير ثان معدل لتقريرها الأول حتى نتاح لنا الفرصة لبحثه ودرسه على ضوء هذه البيانات الجديدة التي فوجئنا بها الليلة ، والتي أدلى بها معالي وزير المالية .

لذلك أقترح أن يعاد هذا التقرير للجنة المالية لبحثه ثانية على ضوء البيانات التي ممعنّاها الليلة ، على أن تضع لهذا الموضوع تقريراً جديداً .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — كل ما يمكن حضرة النائب المحترم أن يطلبه هو تأجيل نظر هذا الموضوع إلى جلسة قادمة حتى يتسنى له بحثه ، أما إعادة المشروع إلى اللجنة فهو ما لا محل له إذ أن اللجنة قد علمت بكل ما أدلى به من بيانات وقد بحثتها ثم وافقت على المشروع بالفعل ؛ وسوف لا تأتي بمجديد في تقريرها الثاني .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — وما الذي يدلنا على أن اللجنة قد بحثتها ؟

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — يقول حضرة المقرر إن اللجنة علمت بهذه البيانات وقد بحثتها ورأت إقرار الاعتماد نتيجة لبحثها ؛ ولهذا فلا محل مطلقاً لإعادة المشروع إلى اللجنة إذ أن هذا لا يكون من ورائه إلا التعطيل بلا مبرر . أما إذا كان حضرة النائب المحترم يريد بحث الموضوع على ضوء البيانات الجديدة ، فيمكن تأجيل نظر هذا المشروع إلى جلسة مقبلة إذا رأى المجلس ضرورة تدعو لهذا .

حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندی — أرى إعادة التقرير إلى اللجنة ، إذ يلوح لي أن حضرة المقرر إنما يعبر عن رأيه شخصياً لا عن رأي اللجنة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — أرجو حضرة المقرر أن يخبرنا عما إذا كان ما يذكره ثابتاً في محاضر اللجنة .

المقرر — هذه البيانات موجودة لدى اللجنة في الملف الخاص بهذا الموضوع وهي تحت تصرف حضرة النائب المحترم .

حضرة النائب المحترم محمد توفيق خليل بك ( رئيس لجنة المالية ) — أقرر لحضرة النائب المحترم أن هذا الملف تحت يدي وبه المكاتبات التي تبودلت بين اللجنة ووزارة المالية ، ونص كتاب رئيس قسم الطب البيطري ، كما أن به طلب وزارة الزراعة ، ورد وزارة المالية ، وصور المكاتبات التي تبودلت بين وزارة المالية وشركة الأسواق .

الرئيس — الموافق من حضراتكم على إعادة التقرير إلى اللجنة يتفضل بالوقوف .

( وقتت أقلية ) .

الرئيس — والآن هل توافقون على الانتقال إلى مناقشة المواد ؟

( موافقة عامة ) .

( في ٣ يولييه سنة ١٩٣٩ ) .



مجلس الشيوخ

### قرار المجلس

أن تحيل الرئاسة كل ما يرد مستعجلاً من التشريعات والراسيم بقوانين سواء من مجلس النواب أو من الحكومة إلى اللجان المختصة مباشرة

الرئيس — تعلمون حضراتكم أن الظروف الحاضرة تقتضى في بعض الأحيان ورود تشريعات مستعجلة من مجلس النواب أو من الحكومة ولا يكون المجلس منعقداً ليحيلها إلى اللجان المختصة لنظرها بطريق الاستعجال وتقديم تقارير عنها إلى المجلس في الجلسة المحددة لانعقاده . فمثلاً ورد من مجلس النواب مشروع قانون بالمحافظة على النظام والتأديب بالبواخر . ونظراً لصفة استعجاله أحلته مباشرة إلى لجنة العدل فاجتمعت ووضعت عنه تقريرها الذى وزع على حضراتكم أمس . وكذلك بعثت إلينا الحكومة بمرسوم بمشروع قانون خاص بالترخيص للحكومة بالتدخل في بورصة الإسكندرية مشترية لعقود بذرة القطن عن مواعيد الاستحقاق المختلفة من المحصول الحالى بسعر أدنى تحدّد بقرار من مجلس الوزراء . ونظراً لصفة استعجاله أيضاً أحلته إلى لجنة المالية والجمارك فاجتمعت ووضعت عنه تقريرها الذى وزع على حضراتكم قبيل الجلسة .

ولكى تكون هذه الإحالة في المستقبل بإجازة منكم أرجو أن توافقوا على أن تحيل الرئاسة كل ما يرد مستعجلاً من التشريعات والراسيم بقوانين سواء من مجلس النواب أو من الحكومة إلى اللجان المختصة مباشرة لتأخذ في نظرها وإعداد تقاريرها عنها لتقديمها للمجلس في الوقت اللازم لإنجازها ؟

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( في ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ) .

إحالة كل قسم من الميزانية يقره مجلس النواب إلى لجنة المالية والجمارك مباشرة دون حاجة لأخذ قرار من المجلس

هذه الإحالة .

تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٣٩ .

( في ١٢ فبراير سنة ١٩٤٠ ) .

مادة ١٠٣ - « كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر يجب إحالته إلى لجنة لفحصه وإبداء الرأي في ،  
« جواز نظر المجلس فيه . فإذا رأى المجلس نظره اتبع فيه حكم المادة السابقة » .

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للدستور

دولة الرئيس ( حسين رشدي باشا ) — كل مشروع قانون أو اقتراح يقدمه واحد أو أكثر من الأعضاء يجب إحالته إلى لجنة  
تكلف بفحصه وإبداء رأيها فيما إذا كان يقبل النظر فيه لدى المجلس أم لا ، وفي حالة ما يرى المجلس قبول النظر فيه يحصل السير فيه  
أسوة بالمشروعات المقدمة من الحكومة .  
( موافقة بالأغلبية ) .

( في ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

لجنة الدستور

تلى القرار الثامن والأربعون ، وهذا نصه :  
كل مشروع قانون أو اقتراح يقدمه واحد أو أكثر من الأعضاء يجب إحالته إلى لجنة تكلف بفحصه وإبداء رأيها فيما إذا كان  
يقبل النظر فيه لدى المجلس أم لا . وفي حالة ما يرى المجلس قبول النظر فيه يحسن السير فيه .  
( موافقة عامة ) .

( في ١٥ يونيو سنة ١٩٢٢ ) .

مادة ١٤ — كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر يجب إحالته إلى لجنة لفحصه وإبداء الرأي في جواز نظر المجلس فيه .  
فإذا رأى المجلس نظره اتبع فيه حكم المادة السابقة .  
( في أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

اللجنة « المختصة » بنظر الاقتراحات ومشروعات القوانين المقدمة من الأعضاء أولاً هي لجنة الاقتراحات . ثم تحال على اللجنة  
« المختصة » بنظر الموضوع .

مجلس النواب

مصطفى الحادم بك — نص المادة ١١٧ من اللائحة الداخلية هو :

« عند تقديم أي اقتراح أو مشروع قانون يجوز لمقدمه أو لأي واحد من الأعضاء طلب الاستعجال في نظره على أن يشفع هذا  
الطلب ببيان الأسباب البررة له . فإذا قرر المجلس الاستعجال وكان الموضوع مشروع قانون يحيله على اللجنة المختصة والتي يختارها ويكلفه  
بالنظر فيه قبل سواء من عملها . أما إذا كان اقتراحاً برغبة فللمجلس أن ينظر فيه فوراً أو يحيله بالكيفية السابقة » . وبناء عليه تكون  
اللجنة المختصة باقتراح هي اللجنة المالية .

محمد توفيق خليل افندي ( السكرتير ) — بأمر معالي الرئيس أتلو على حضراتكم المادة ١٠٣ من الدستور وهي :

« كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر يجب إحالته إلى لجنة لفحصه وإبداء الرأي في جواز نظر المجلس فيه . فإذا رأى  
المجلس نظره اتبع فيه حكم المادة السابقة » .

فنحن لا يمكننا الخروج على هذا النص ؛ وحيث تكون اللجنة المختصة بنظر اقتراح حضرة الحادم بك هي لجنة الاقتراحات وهي التي  
تشير إليها اللائحة .

مصطفى الحادم بك — أتمسك بالفقرة الثانية من المادة ١١٧ من اللائحة ، فنظام المجلس مأخوذ منها .

محمود علام افندي — أؤيد كلام زميلي حضرة مصطفى الحادم بك لأن لجنة الاقتراحات وضعت لتمر عليها كل الاقتراحات التي  
لا يقرر المجلس صفة الاستعجال فيها . أما إذا قرر الاستعجال أحيلت على اللجان المختصة بها .

عبد الحليم البيلي افندي — يفرقون بين الاقتراحات ( Propositions ) والمشروعات ( Projet de loi ) . مشروع القانون  
ما تقدمه الحكومة .

أما ما يقدمه الأعضاء فهو اقتراح ، فالمادة ١١٧ قصدت بعبارة مشروع قانون ما تقدمه الحكومة للمجلس .



محمد توفيق خليل افندى (السكرتير) — لا يمكننا أن نخرج على نص من نصوص الدستور ولو بنص في اللائحة الداخلية ومع ذلك فإن اللائحة لا تتعارض نصوصها مع نصوص الدستور لأننا لاحظنا ذلك عند وضعها . وفي أحوال الاستعجال في الدساتير الأخرى يحصل كما يريد بعض حضرات الأعضاء الآن أى أنه لا تكون هناك حاجة لإحالة مثل هذا الاقتراح على لجنة الاقتراحات بل يحال على اللجنة المختصة . وعندنا المادة ١٠٣ من الدستور وهي ليست في الدساتير الأخرى وتقتضى بوجوب تقديم كل اقتراح إلى لجنة لفحصه وهي التي مميّنها « لجنة الاقتراحات » . هذه المادة يجب احترامها سواء أكان الاقتراح مستعجلاً أم لا . ومعنى الاستعجال أن تقدمه لجنة الاقتراحات نفسها على ما عداها من الاقتراحات الأخرى . ربما يفهم من عبارة : « اللجنة المختصة » الواردة بالمادة ١١٧ من اللائحة الداخلية أن تكون اللجنة المالية مثلاً هي المختصة إذا كان الاقتراح مالياً ، أو لجنة الحفانية إذا كان المشروع قانونياً . ولكن المقصود باللجنة المختصة هي التي تنظر في الاقتراح وهي لجنة الاقتراحات بمقتضى نص الدستور . وبعد أن تقدم هذه اللجنة تقريرها يحال إلى اللجنة المالية .

الرئيس — هل توافقون على ذلك ؟

( أصوات : موافقون ) .

( في ٧ أبريل سنة ١٩٢٤ ) .

لجنة الاقتراحات — فوق حقها في نظر الاقتراحات شكلاً — أن تبحث موضوع ما يعرض عليها من الاقتراحات وبيان

ما إذا كان من الأهمية بحيث يستحق أن ينظر المجلس فيه .

إبراهيم ممتاز افندى (مقرر لجنة الاقتراحات) — تقدم للمجلس اقتراح من حضرة العضو المحترم مصطفى الخادم بك نائب كرموز بخصوص مشروع اقتراح مكافأة لأعضاء البرلمان ومعه مذكرة إيضاحية .

أما الاقتراح فيشتمل على ثلاثة بنود :

الأول — أن كل عضو يعطى مكافأة قدرها ٦٠٠ جنيه سنوياً .

الثاني — أن لكل عضو في مجلس الشيوخ أو النواب — معيماً كان أو منتخباً — الحق في تذكرة سكة حديدية في الدرجة الأولى على جميع خطوط الحكومة .

الثالث — لا يجوز الحجز على مرتب العضو .

وقد أصحب الاقتراح بمذكرة إيضاحية بين فيها أسباب وضع الاقتراح ، فقال تأييداً للبند الأول إن هذه المكافأة تعوّض على العضو قليلاً بما تستلزمه الإقامة في مصر ؛ والمكافأة في ذاتها مقررّة في جميع البلاد الدستورية . وقال تأييداً للبند الثاني إن تذكرة السفر مقررّة أيضاً في البلاد الدستورية والعضو في حاجة إليها لوجوب اتصاله بدائرته الانتخابية .

وقال تأييداً للبند الثالث إن المقصود من عدم الحجز هو منع المشاغبين من الوصول إلى المساس بكرامة أعضاء البرلمان .

عرض هذا الاقتراح على هيئة المجلس للوقر وتقرر النظر فيه بطريق الاستعجال . وبناء على ذلك عجلت اللجنة بنظر هذا المشروع تنفيذاً لقرار المجلس . وفي هذه الأثناء تقدم اقتراح بتعديل المشروع من حضرة حسين عامر افندى أحد أعضاء اللجنة لا يخرج في موضوعه عن المشروع الأصلي ، فهو يتناول أيضاً النص على إعطاء العضو خمسين جنيهاً وتذكرة سكة حديدية ومختلف معه في التاريخ الذي بدأ فيه بإعطائها إليه فإن مصطفى الخادم بك يقترح أن يعطى ذلك العضو من يوم انتخابه سواء كان ذلك بالتزكية أو بالانتخاب ولكن الأستاذ عامر يرى أن تعطى المكافأة ابتداءً من أول مارس لأن انتخاب أعضاء المجلس يتم في أواخر فبراير وأدرج في اقتراحه مرتب رئيس المجلس بأن جعله مرتب وزير . فنظرت لجنة الاقتراحات في اختصاصها فقر الرأي على أن تنظر في الاقتراح من حيث الشكل الموضوع أمقبول هو أم غير مقبول وهل هو مطابق لنص اللائحة الداخلية أم مخالف لها وهل هو متفق مع نصوص الدستور أم غير متفق وهل قدم في الميعاد ووقع عليه من عشرة أعضاء أم لا فوجدت اللجنة أن الاقتراح المقدم من مصطفى الخادم بك واقتراح التعديل المقدم من نائب أنشاص مقبولان شكلاً وموضوعاً فقررت إحالتهما على اللجنة المالية .



وأرى أن مهمتنا قد انتهت ، وأن مسألة الاستعجال التي قررها المجلس قد بت فيها .

الرئيس — هل أتم موافقون على إحالة الاقتراح على اللجنة المالية ؟

( وافق المجلس على ذلك ) .

عبد الحليم البيلي افندى — اللجنة في تقريرها الآن بحث اختصاصها ونهت عليه في جزئين ؛ وسيكون هذا سابقة تتبعها في المستقبل . وأرى من الضرورة أن أعرض للملاحظة الآتية :

إن لجنة الاقتراحات بحثت في اختصاصها من حيث الشكل ومطابقتها للأنظمة الداخلية ، ومن حيث الموضوع ومطابقتها لنصوص الدستور . ولكن إذا كان الأمر كذلك فليس الدستور في حاجة لوجود اللجنة . والذي أعتبره صحيحاً هو أن تنظر اللجنة في موضوع الاقتراح ؛ وأرى أن الواجب عليها يقضى بأن توسع اختصاصها .

إبراهيم ممتاز افندى ( مقرر لجنة الاقتراحات ) — تشكر اللجنة حضرة النائب على هذه الملاحظة وأؤكد له أنه لم يحل بخاطر اللجنة أن تضيق دائرة اختصاصها لأن طبيعة الإنسان تدفعه دائماً إلى التوسع في الاختصاص ولكنها في الوقت نفسه لاحظت ألا يكون هذا الميل للتوسع رائدها ولذلك رأت أن تقتصر على عمل من شأنه ألا يتناقض مطلقاً مع الأنظمة الداخلية أو الدستور .

ولذلك قررت أن تسلك هذا السلك وهي معتمدة على تلك النصوص وأن لكل لجنة اختصاصاً معيناً بالمادة ١٠٣ من الدستور .  
عبد كامل مرتجي افندى — لم تنشأ اللجنة مطلقاً أن يكون بحثها قاصراً على الشكل ، فهذا عمل لا صالح للمجلس فيه ولكنها رأت أن مهمتها في الموضوع محدودة بمعنى أن تنظر فيه هل هو متفق مع نصوص الأنظمة الداخلية والدستور أم لا ؟ وهل يليق أن يقدم للمجلس أم لا ؟

أما ملاحظة الأستاذ البيلي من أنه يريد أن تكون مهمة اللجنة أوسع من ذلك فلا توافق عليها اللجنة لأن لكل لجنة دائرة اختصاص محدودة والتوسع في هذه الاختصاصات ليس من شأنه إلا الاعتداء على اللجان الأخرى بل قد يكون فيه اعتداء على المجلس نفسه . فالموضوع المقدم لحضراتكم يشمل ثلاثة أمور : الأول — إذا تدخلت اللجنة في ماهية الموضوع فإن ذلك يعتبر تدخلاً في أعمال اللجنة الخاصة بذلك . الثاني — وإذا تدخلت في مسألة تذكرة السفر من مقر البرلمان إلى جميع جهات القطر فإن ذلك يعتبر اعتداء على اختصاص اللجنة المالية ... ..

( أصوات مقاطعة ) .

عبد الحليم البيلي افندى — إن نصوص الدستور تمنعنا ... ..

إبراهيم ممتاز افندى ( مقرر لجنة الاقتراحات ) — ليسمح لي حضرة الأستاذ البيلي أن أكمل كلامي لأن ردي جاء من نصوص القانون وقد سمح لي من لجنتي أن أكون مقررراً ولكنني قوطعت فإذا كانت لجنتي تقاطعني فلا يصح أن أقاطع من أحد أعضاء المجلس أيضاً . ولقد قبلت هذه المقاطعة مؤقتاً لاحترامي للزملاء ولكني لا أقبل أن أقاطع بعد الآن . قلت لحضراتكم إن نصوص الدستور ونصوص الأنظمة الداخلية تمنعنا من نظر الموضوع وبحته من كل الوجوه فالمادة ١٠٣ تقول : « كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر يجب إحالته على لجنة لفحصه وإبداء الرأي في جواز نظر المجلس فيه ( ألقت نظر حضراتكم إلى هذه الجملة ) فإذا رأى المجلس نظره اتبع فيه حكم المادة السابقة » . والمادة السابقة وهي المادة ١٠٢ تقول : « كل مشروع قانون يجب قبل المناقشة فيه أن يحال إلى إحدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه » .

لقد فرضت الأنظمة الداخلية وجود لجان أخرى . فلجنة الاقتراحات إنما تنظر في الاقتراح أمقبول هو من حيث الشكل أم غير مقبول ولا تتدخل في الموضوع إلا إلى حد . ولنضرب لذلك مثلاً ضربه زميلي عامر افندى في اللجنة . نفرض مثلاً أن عضواً من الأعضاء طلب إلغاء دين من الأديان .

الشيخ عبد الحميد اللبان — اضرب مثلاً آخر .

المقرر — إنما أنا مقرر أذكر ما حصل في اللجنة ؛ فإذا ضربت هذا للثل فأنما يكون ذلك من باب الرواية والفرض والجدل .

( مقاطعة ) .

أداة ١٠٣ » ... .. «

المقرر — وإذا فرضنا أنه طلب ذلك فهل تتدخل لجنة الاقتراحات في نظر الموضوع أم لا تتدخل ؟ إنها تتدخل باعتبار أنه اقتراح نالف لنصوص الدستور .

ولأضرب مثلاً آخر ، إذا فرضنا أن الدستور نص على عدم إعطاء مكافأة للنواب . واقترح عضو أن يعطى للنواب مكافأة . فإن نية الاقتراحات لا شك ترفض هذا الاقتراح لأنه مناف لنص الدستور .

إذن فهمة اللجنة قاصرة على النظر في الشكل والموضوع من حيث موافقتهما للدستور وللأئحة الداخلية . فإذا تقدم لها اقتراح خاص بـ داخلية أو الحقانية مثلاً فإنها تحيله على لجنة الداخلية أو الحقانية .

( أصوات : نرى إقفال باب المناقشة ) .

عبد الحليم البيلي أفندى — المسألة خاصة بتحديد اختصاص لجنة من اللجان ( مقاطعة ) أرجوكم أن تصغوا إلى . لقد دافعت عن أبي باعتبار أنه المعقول دون أن أراجع الدستور . والنص العربي للمادة التي استند عليها حضرة المقرر قد يكون فيه لبس وقد يكون ذا اللبس في صالح اللجنة . وأغلب أعضاء اللجنة يعرفون الفرنسية فلا بأس من قراءة هذا النص الذي وضعته اللجنة التشريعية الدستور .

( أصوات : لا نعلم النص الفرنسي ؛ اقرأ المادة بالعربية ) .

عبد الحليم البيلي أفندى — لن تكون هذه أول مرة تسمعون فيها النص الفرنسي لأن اللغة الفرنسية هي أصل التشريع أردتم لم تريدوا .

( مقاطعة وأصوات : لا ، لا ) .

عبد الحليم البيلي أفندى — نحن مضطرون إلى مراجعة النص الفرنسي لنعرف غرض الشارع .

عبد الستار الباسل بك — اهو النص العربي أم الفرنسي الذي يجب أن يعتمد ؟

عبد الحليم البيلي أفندى — أريد أن أتكم . إن البرلمان المصري لم يؤلف إلا من شهرين وقبل ذلك كان التشريع سارياً اللغة الفرنسية . فمن العبث أن نلغى جميع الماضي وأن تقتصر على النص العربي فلا تفهم روح التشريع .

إن هذا النص مخالف للنص الفرنسي . ولقد جاء في المادة ١٠٣ هذا التعبير : « Prendre en Considération » .

وترجمت بعبارة جواز النظر ، مع أن الترجمة الصحيحة هي استحقاق النظر .

إن المسألة تستدعي الاهتمام ، وتستدعي النظر ، وفرق بين المسألتين .

وأظن أن المشرع لم يكن في حاجة إلى لجنة خاصة لأن مكتب المجلس كان يكفي في معرفة نوع الاقتراح وإرساله إلى اللجنة الخاصة به ولكن الذي حدا بالشارع إلى إيجاد هذه اللجنة هو أن الاقتراحات بمشروعات القوانين تأتي إما من أعضاء الحكومة أو من نساء المجلس . فالاقتراحات التي تقدم من الحكومة ينظرها المجلس ، وإذا قدمت من أحد أعضاء المجلس تعرض على اللجنة المختصة وقد دد القانون ألا يقدم للمجلس إلا الاقتراحات الهامة وذلك بعد أن تمر على لجنة الاقتراحات لتمحيصها ( لغربلتها ) .

وإني أرى أنه يجب على لجنة الاقتراحات أن تنظر في صلب هذا الاقتراح ، وأرجو أن تواقفوني على رأيي هذا .

أحمد رمزي بك — فكرة الأستاذ البيلي هي فكرتي : فلجنة الاقتراحات ليس اختصاصها قاصراً على الشكل فقط بل لها أن ترر الموضوع من حيث هو وترى عرضه على المجلس أولاً وهذا ينطبق على المادة ١٠٣ من الدستور المصري .

عبد الستار الباسل بك — سأتكلم في مسألتين : الأولى هي أنه يجب أن نقرر قاعدة نسير عليها . هل نعلم النص العربي أم النص فرنسي إن وجد بينهما فارق ؟ أريد أن أعرف قرار المجلس في هذا وأريد أن يوافقني المجلس على أنه إذا حصل خلاف بينهما فإن الخطأ ع على الترجمين الفرنسيين .



مادة ١٠٣ » ... ..

أما فيما يختص بالموضوع فأرى أنه لا يصح أن تعطى سلطة تامة للجنة مكونة من ١٥ عضواً يكون لها الحق في رفض ما تشاء أو إلزام المجلس بما تريد . هذا لا أوافق عليه وأرى أن الرأي الذي قرره المقرر هو أحوط للمصلحة العامة .

عبد السلام فهمي بك — أنا منضم لرأى اللجنة ؛ وأرى أن ما ذهب إليه حضراتنا الزميلين الأستاذ البيلي ورمزي بك من تأويل النص الفرنسي غير صحيح ، وأن ما ذهبت إليه اللجنة هو الصحيح . فالنص الفرنسي يقول :

« Tout projet de loi présenté par un ou plusieurs membres devra être renvoyé à une commission chargée de l'examiner et de conclure, s'il y a lieu, pour la Chambre de la prendre en considération. En cas de prise en considération par la Chambre, on procédera comme il est indiqué à l'article précédent.

من هذا ترون أن روح الشارع تتمشى تماماً مع ما ذهبت إليه لجنة الاقتراحات من قبوله شكلاً ومن إحالته على لجنة المالية . وعلى ذلك أطلب الاقتراع على قرار اللجنة .

عبد العظيم الهادي رسلان افندى — أوافق على رأى اللجنة وأطلب إقفال باب المناقشة .  
( أصوات : يقفل باب المناقشة ) .

الرئيس — الكلمة لحضرة محمد طاهر عبد اللطيف افندى .

محمد طاهر عبد اللطيف افندى — أرى أن رأى اللجنة هو الصواب وأن الفارق في الواقع بين رأيها وبين رأى حضرة عبد الحليم البيلي افندى صغير جداً لا يحتمل كل هذا الجدل لأن اللجنة لم تقل إنها ممنوعة من نظر الموضوع كلية وإنما قررت النظر فيه إلى الحد الذي يسمح به نص المادة ١٠٣ من الدستور أى أنها لا تخرج في خصها للموضوع عن البحث فيما إذا كان يجوز للمجلس أن ينظر فيه أم لا ؟ أى أن بحثها للموضوع يكاد يكون شكلياً فإذا رآه غير ملائم ومضيقاً لوقت المجلس فلها أن تقرر إغفاله وبناء على ذلك أوافق على رأى اللجنة وعلى إقفال باب المناقشة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إقفال باب المناقشة ؟  
( أصوات : موافق ، بحال على لجنة المالية ) .

عبد الحليم البيلي افندى — أطلب عرض الاقتراح الآتى على المجلس : هل لجنة الاقتراحات مختصة بالنظر في موضوع ما يعرض عليها من الاقتراحات من حيث إنه يستحق النظر أم لا ؟  
الرئيس — أرجو أن تكتب الاقتراح .

ثم تلى الاقتراح المقدم من حضرة عبد الحليم البيلي افندى ، وهذا نصه :

« هل للجنة الاقتراحات فوق حقتها في نظر الاقتراحات شكلاً أن تبحث موضوع ما يعرض عليها من الاقتراحات وبيان ما إذا كان من الأهمية بحيث يستحق أن ينظر المجلس فيه » .

الرئيس — من يوافق على هذا الاقتراح فليقف .

( وقف فريق من الأعضاء ) .

أحمد ماهر افندى — أرجو أن يلاحظ حضرات الأعضاء أن رئيس لجنة الاقتراحات يقرر أن هذا الاقتراح يتفق مع رأى اللجنة وأعيد تلاوته على حضراتكم .

محمد كامل مرتجى افندى ( رئيس لجنة الاقتراحات ) — هذا ليس اقتراحاً معدلاً بل هو رأى اللجنة .

عبد الحليم البيلي افندى — إذا كان هذا هو رأى اللجنة فأنا أكتفى بإثباته .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على رأى لجنة الاقتراحات ؟

( وافق المجلس على ذلك ) .

( في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٤ ) .



الرغبات<sup>(١)</sup> التي يقرها المجلس غير ملزمة للحكومة مع عدم المساس بمبدأ مسئولية الوزارة .

السكرتير — يقرأ اقتراح بدرأوى باشا عاشور وقرار لجنة الاقتراحات بشأنه وهذان نصهما :

« حيث إن مركز طلخا ومركز شربين تابعان من جهة أعمال الري لتفتيش ري زفتى الكائن مركزه بمدينة النصورة وكذلك من جهة الأعمال القضائية سواء أمام المحكمة المختلطة أو المحكمة الأهلية أو المحكمة الشرعية فإن هذه الهيئات القضائية الثلاث كائن مركزها بمدينة النصورة فإنى أقترح على المجلس أن يوافق على أن أطلب من وزارة الداخلية فصل مركز طلخا ومركز شربين من جهة الأعمال الإدارية من مديرية الغربية وإلحاقهما بمديرية الدقهلية ولا يخفى ما فى ذلك من الفوائد لأهالى هذين المركزين بالنسبة لقرب مدينة النصورة منهما قريباً كبيراً وبالنسبة لما ينتج من تسهيل الأعمال على الناس حينما تجمع جميع دوائر الحكومة التي لهم بها علاقات يومية فى مدينة واحدة بدلاً من وجودها مشطورة شطرين فى مدينتين بينهما سفر ساعة بالسكة الحديد .

### قرار اللجنة

نظرت لجنة الاقتراحات فى اقتراح حضرة صاحب السعادة محمد بدرأوى عاشور باشا الخاص بإلحاق مركزى طلخا وشربين بمديرية الدقهلية بدلاً من مديرية الغربية . وقد رأت اللجنة أن هذا الاقتراح هو رغبة وأنها مختصة بنظره وقررت عدم قبول الاقتراح موضوعاً لعدم اختصاص المجلس بنظره لأنه خاص بمسائل إدارية ليس للمجلس عليها من سلطان إلا الهيمنة العامة .

<sup>١</sup> عبد الرحمن الرافعى بك — أنا أعارض فى قرار اللجنة وعلى الأخص فى مسألة المبدأ الذى قرره . وإنى أبدي رأيي فيما يتعلق بمسألة عمومية أو نظامية . لا أوافق اللجنة على رأيها فيها إذ قالت إنها ترفض هذا الاقتراح لأنه خاص بمسائل إدارية ليس للمجلس عليها من سلطان إلا الهيمنة العامة . فهذا القرار يتقض القواعد الدستورية لأن كل مجلس نيابى لا يحرم من أن يقرر قراراً فى عمل إدارى ويطلب من الهيئة التنفيذية أن تنفذ هذا القرار ولا يصح مطلقاً أن يحرم المجلس من سلطة متفق عليها وخولها لنا الدستور وأرجو من حضراتكم إذا راق لكم هذا الاقتراح أن تقررنا وجوب تحقيق هذه الرغبة من السلطة التنفيذية .

كامل مرتجى افندى ( المقرر ) — لوحظ كثيراً بأن اختصاص مجلس النواب دائماً إنما هو اختصاص تشريعى بحث وكل ما له من الأعمال العامة الخاصة بالهيئة التنفيذية هو الهيمنة والسؤال ليس إلا . وعلى ذلك لا يجوز أن نطلب من مصلحة أن تنقل سكة حديدية من جهة إلى أخرى أو مركزاً من جهة إلى أخرى لأن ذلك يعد تعدياً على السلطة التي لها النظر فى هذه الأمور وكل ما لنا هو الهيمنة والسؤال إذا تعدت هذه السلطة حد القوانين لأنه إذا طلب أحدكم أن ينقل بلدة كذا من مديرية إلى أخرى وطلبتم من الحكومة تنفيذ ذلك فهل يعتبر هذا العمل عملاً تنفيذياً أو تشريعياً ؟ إذا كان تنفيذياً فقد تعديتم على الوزارة فلذلك ترى اللجنة بطبيعة الحال أن كل عمل إدارى خاص بالهيئة التنفيذية ليس له منا إلا الهيمنة عليه . وأما صدور قرار من حضراتكم بصفتكم هيئة تشريعية بتكليف الهيئة التنفيذية فإنه يكون تعدياً على القانون .

عبد الهادى افندى القصي — أنا أتكلم فى الموضوع باعتبار الفوائد التي تعود منه على أهالى طلخا التي أنا واحد منها ( مقاطعة ) . إنى أوافق اللجنة على أنه لا فائدة لسكان المديرية من نقل مركز طلخا ( مقاطعة ) .

أحمد رمزى بك — من أهم القواعد الدستورية الفصل بين السلطات بعضها عن بعض . فالسلطة التشريعية يقوم بها المجلسان مع جلالة الملك والسلطة التنفيذية تدار بمعرفة الحكومة والسلطة القضائية هى المحاكم . ففصل بعض الجهات من مديرية وإلحاقها بأخرى هو من اختصاص السلطة التنفيذية لأن اختصاص البرلمان مدون فى الدستور وقد راجعت مواد الدستور فما وجدت فيها شيئاً يشبه ما كان دور فى الجمعية التشريعية . والذي أراه أن الرغبة المقدمة من بدرأوى باشا هى عريضة شكوى يصح أن يحيلها المجلس على السلطة المختصة ويصح بعد ذلك السؤال من هذه السلطة عما تم فيها . والمادة ٢٢ من الدستور تقول « لأفراد المصريين أن يخاطبوا السلطات

(١) لم نجد فى مواد الدستور موضعاً يليق فيه ذكر رغبات الأعضاء التي يوافق المجلس عليها غير هذه المادة . وإذا كان مفروض القانون الذى يقره البرلمان بمجلسيه ملزماً للحكومة ، فهل الرغبة التي يقرها أحد المجلسين تكون ملزمة أو غير ملزمة ؟ لذلك كانت هذه المادة أخرى من غيرها بسط هذا البحث فيها .

مادة ١٠٣ » ... ..

العامة فيما يعرض لهم من الشؤون وذلك بكتابات موقع عليها بأسمائهم . أما مخاطبة السلطات باسم المجاميع فلا تكون إلا للهيئات النظامية والأشخاص للعنوية .

وفي المجلس لجنة للعرائض من اختصاصها أن تنظر في أمثال هذه العريضة وأن تطلب من الوزارة أن تفيدها عن رأيها في هذا الشأن ولكن ليس للمجلس وهو سلطة تشريعية أن يصدر أمراً تنفذه السلطة التنفيذية .

محمد يوسف بك — إني منضم إلى حضرة العضو المحترم رمزي بك وألاحظ على ما قاله حضرة زميلي الفاضل الرافي بك لأنه قال في سياق كلامه إن الدستور يقول إن الاقتراحات والرغبات يحصل فيها كذا وكذا .

ومعنى ذلك أن الدستور أباح للمجلس أن يبدى الرغبة وأن هذه الرغبة تكون محلاً للنقاش ولإصدار قرار يبلغ إلى الحكومة لتنفيذه ويظهر أنه أخطأ في قوله إن الدستور فيه شيء يسمى رغبة فليس في الدستور شيء اسمه رغبة إذ أن المادة ١٠٢ تقول : « كل مشروع قانون يجب قبل المناقشة فيه أن يحال إلى إحدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه » .

والمادة ١٠٣ أيضاً تقول : « كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر يجب إحالته إلى لجنة لفحصه وإبداء الرأي في جوار نظر المجلس فيه . فإذا رأى المجلس نظره اتبع فيه حكم المادة السابقة » .

فهذا يدل على أن المجلس يختص بالتشريع والتشريع إنما يأتي مشروعه من الحكومة أو بمعرفة أحد الأعضاء وهو ما يسمى اقتراحاً بمشروع ، أما الرغبة فلا ذكر لها في الدستور .

حقاً قد جاء في اللائحة الداخلية النص على الرغبات ويجوز أن يكون هذا هو الذي أشكل على حضرة زميلي عندما ذكر هذه المسألة . والرغبة يجب أن تكون رغبة خاصة بداخلية المجلس أما إذا قررنا رغبة وأرسلناها إلى الحكومة بقرار منا ، فيكون هذا تعدياً على السلطة التنفيذية التي يجب الفصل بينها وبين السلطة التشريعية . ولا معنى أن تقول لحكومة كلنا ثقت بها ووكلنا إليها إدارة البلاد : يجب أن تفعل كذا وكذا في كل صغيرة وكبيرة ، وهذا مخالف لنص الدستور .

وإنما الواجب أن تركها تعمل داخل سلطتها التنفيذية ولنا الحق في مراقبتها .

بناء على ذلك أوافق على قرار لجنة الاقتراحات .

( أصوات : موافقون ... اقلل باب المناقشة ) .

عبد الرحمن الرافي بك — المسألة المعروضة فيما يختص بالمبدأ مسألة خطيرة . فليست المسألة مسألة مركز شرين بل إنها متعلقة بمبدأ تشريعي هام .

هل يحرم مجلس الأمة من سلطته ؟

الجواب على ذلك أن من القواعد الدستورية أن المجلس الذي يمثل سلطة الأمة له حق تقرير رغبات وإن لم ينص عليه الدستور لأنه حق من حقوق المجلس ومن نتائج مبدأ سلطة الأمة .

فالمجلس الذي يملك التشريع له أن يطلب من الحكومة بعض الرغبات ولديكم المادة ٧١ تقول :

« كل اقتراح برغبة أو بمشروع قانون حضره أحد أعضاء المجلس يقدم لمكتب المجلس بالكتابة ويخبر الرئيس المجلس به في أول جلسة ليحال على لجنة الاقتراحات » . فهناك إذن اقتراح بمشروع قانون واقتراح برغبة . فكما له أن ينظر في هذه له أن ينظر في تلك .

من مراجعة المادتين ٧٢ و ٧٤ نجدون تفسير طريقة النظر في مشروعات القوانين وطريقة النظر في الرغبات . ومعنى ذلك أن للمجلس أن ينظر في كل رغبة تقدم إليه . وإذا رأى أنها جديرة بالتنفيذ يطلب من الحكومة تنفيذها ومن جهة أخرى فهذه المسألة ليست محل نزاع مطلقاً في كتب الدساتير فقد ذكر العلامة أوجين بير (Eugène Pierre) وهو المرجع الأهم في اختصاص المجالس النيابية : إن لمجلس النواب أن يتناقش في اقتراحات برغبات . فإذا رأى أنها واجبة التنفيذ يطلب من الحكومة تنفيذها .

فإذا عارضت فيمكن أن تكون هذه المسألة موضوع طرح مسألة الثقة بالوزارة . فلنا أن تقدم رغبة ما وأن نطلب تنفيذها من الهيئة التنفيذية كما ذكرت .



فأرجو أن تفكروا في ذلك ملياً لأنه إذا حرم المجلس من النظر في أى رغبة تقدم إليه نزع منه جزء عظيم من سلطته القومية .  
أحمد محمد خشبه بك — إني أنضم كل الانضمام إلى مقاله حضرة زميلي الأستاذ عبد الرحمن الراجحي بك . وإني أعتقد أنه إذا كانت  
مأمورية هذا المجلس الرئيسية أن يشرع فإن من مأموريته الرئيسية أيضاً أن يراقب السلطة التنفيذية ، وعليه أيضاً أن يبدى آراءه في  
أمر لا تسمى قانوناً بل تسمى وقائع إدارية — ذلك أستنتجه من الدستور لا استنتاجاً بل تصرّحاً .

ويجب أولاً أن نعرف الفرق بين القانون وبين ما لا يسمى قانوناً لأننا إذا عرفنا ذلك الفرق ورأينا أن الدستور يعلق تنفيذ بعض  
الأمور على أخذ رأى البرلمان وموافقته وأن هذه الأمور لم تكن داخلية في القوانين جزئاً أن مأمورية البرلمان ليست قاصرة على التشريع  
بل تشمل التشريع وأموراً أخرى .

إذن ما هو القانون ؟

القانون — كما يعرفه علماءه — كل قاعدة يراد بها السير على نظام في أمور غير محدودة وعلى أشخاص غير محددين .  
وتكون هذه القاعدة محترمة نافذة بواسطة القوة . فالقانون يحد بأنه قاعدة يراد السريان بمقتضاها على عدة وقائع غير محدودة  
وعلى عدة أشخاص لا نستطيع تحديد عددهم .

فإذا قررنا أن كل شخص لأجل أن يكون موظفاً يجب أن يكون مصرياً حائزاً لسن كذا وشروط كذا هذا يسمى قانوناً لأنه  
قاعدة يجب اتباعها وتتبع بالنسبة لوقائع كثيرة وبالنسبة لأشخاص لا يستطيع حدهم ولكن كل أمر وكل إجراء يقصد به عمل معين ينقضى  
في وقت ما ، فذلك هو الأمر الإداري .

فإذا عينت الحكومة مديراً فهذا لا يسمى قانوناً بل أمراً إدارياً .

وأما إذا نص على أن من يعين مديراً يجب أن يكون حائزاً على كذا وكذا من الشروط فهذا يسمى قانوناً .

أعتقد أنه إذا حصل خلاف في هذا فلا يحصل خلاف في أن إعلان الحرب ليس بقانون فهو مسألة إدارية ولا يمكن أن نسميه  
قانوناً لأنه أمر بمجرد حصوله ينتهى .

والمادة ٤٦ من الدستور تنص على أن الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية وهو الذى يولى ويعزل الضباط ويعلن الحرب  
ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات ويبلغها البرلمان متى سمحت مصلحة الدولة وأنها مشفوعة بما يناسب من البيان .

على أن إعلان الحرب الهجومية لا يجوز بدون موافقة البرلمان كما أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحية وجميع  
المعاهدات الخ .

إذن ليست مهمة البرلمان قاصرة على التشريع وإنما للبرلمان أيضاً أن يبدى آراءه في المسائل الإدارية وفوق ذلك عليه أن يراقب  
السلطة التنفيذية وهذه المراقبة لم يحددها القانون ولم يحددها اللوائح التى قرأناها ولم يحددها شراح القوانين . فهذه المراقبة تتناول كل شئ  
ومن أظهر مظاهرها الأسئلة والاستجابات التى وضعها الشارع فى الدستور فالوزير يسأل ويستجوب عن كل شئ لا فرق بين ما يختص  
بالقوانين وما يختص بالأعمال الإدارية البحتة وهذه هى هيمنة السلطة التشريعية التى تمثل الأمة حقيقة على السلطة الإدارية وهى الحكومة .

هذه هيمنة لا نعرف لها حداً وقد قرأت بعينى أن فى بعض البلاد تسأل الوزارة لماذا عينت وزيراً معيناً . وإني أظن أن تعيين  
الوزراء أمر خاص جداً بالوزارة .

لكن سلطة المجالس التشريعية سارت إلى حد غير محدود . وأن تسأل حتى عن تعيين الوزير فى وزارة معينة وهذه السلطة  
لا يجوز أن تنقصها فإنما جئنا عيوناً للأمة هنا جئنا لتنفيذ رغباتها وأظن أن رغبة الأمة لا تنحصر فى القوانين فإذا كان جيتنا هنا  
لنعبّر عن رغبة الأمة فأظن أن من حقنا الطبيعى أن نبلغ هذه الرغبة إلى الحكومة حتى يمكن أن تفقد تلك الرغبة التى كنا نحن صدى  
لها فى هذا المجلس ، ولذلك أرى أن حقنا فى إبداء أى رغبة ناتج من أن عملنا لا يصح مطلقاً أن يقتصر على القوانين لأننا لو قلنا ذلك لما  
كان لنا أن نسأل الوزير عن أى شئ .

هل تظنون أن السؤال قانون ؟ وما الغرض من السؤال والاستجواب ؟ أو ليس الغرض أن يفهم الإنسان شيئاً أو واقعة من



الوقائع الإدارية فيؤاخذ الحكومة إذا قصرت أو يعطيا كامل الثقة إذا كانت إدارتها صحيحة . فالذي له الهيمنة له أن ينصح ويرشد لكي يفتح الطريق للحكومة فتسير فيه . نعم أقول إن الحكومة ليست ملازمة بتنفيذ الرغبات وهي حرة في أن تجيب هذه الرغبة إذا رأت أنها موافقة للمصلحة العامة ، على أنه إذا لم تجب هذه الرغبة وكان المجلس يرى أن المصلحة العامة تقضى بإجابتها ، فللمجلس أن يسألها عن السبب في عدم التنفيذ ؛ فإذا أجابت إجابة غير مرضية يقترح على الثقة بها . هذا ما أعتقد وأرى أن أنضم بكل جوارحي إلى عبد الرحمن الرافعي بك لأن التضييق في هذه المسألة تقص من هيمنة الأمة على الحكومة .

ويجب على الأمم البرلمانية ألا تقطع الصلة بين الحكومة ومجلس النواب .

عبد اللطيف الصوفاني بك — موافقون .

مصطفى الخادم بك — أنا على نوع خاص ألاحظ على قرار اللجنة تناقضاً يساعدني على تأييد فكرة خشيته بك والرافعي بك ولذلك أنضم إلى رأيهما وأزيد على ما قلناه عبارة اللجنة نفسها فهي اعترفت بالهيمنة فكيف لا نختص بموضوع لنا حق الهيمنة عليه . فبناء على ذلك نرى أخذ رأي المجلس على تأييد اقتراح عبد الرحمن بك .

كامل مرتجي افندي ( المقرر ) — حضرات النواب الأجلاء : تعلمون جيداً أن كلامنا ...

الرئيس — المسألة تحتاج إلى البحث ، فإن وافقتم فلا بأس من تأجيلها لإنعام النظر فيها ودرسها .

( أصوات : موافقون ) .

وبناء على ذلك قرر المجلس تأجيل النظر في هذا الاقتراح لجلسة يوم السبت المقبل .

( في ١٠ مايو سنة ١٩٢٤ ) .

الرئيس — بحث مكتب المجلس مسألة الرغبات ووجد أنه يمكن تقديم رغبات بدون أن تكون ملازمة للحكومة وسيعرض ذلك عليكم عند النظر في اللائحة الداخلية .

أحمد المليحي بك — يجب أن نتناقش في المبدأ العام أولاً ثم ننظر في كل اقتراح على حدة .

الرئيس — نحن نتكلم عن الرغبات .

أحمد المليحي بك — هذا رأي للمكتب ولكن المجلس لم يناقش هذا المبدأ .

السكرتير النائب — مسألة الرغبات أثارت في الجلسة الماضية بمناخ اقترح سعادة بدرأوى باشا . وقد بحث مكتب المجلس هذه المسألة وتبين له أن المجلس له أن يبدى رغبات بدون أن تكون ملازمة للحكومة ، وهذا الرأي سينظر فيه عند مناقشة اللائحة الداخلية ( مقاطعة ) . المسألة التي أثارت تلخص في الواقع فيما يأتي :

هل ينظر المجلس في الرغبات ويحيلها على اللجنة المختصة ؟

عبد الرحمن الرافعي بك — المسألة المعروضة على هيئة المجلس هي : هل للمجلس الحق في أن يقرر طلبات ورغبات يطلب من الحكومة تنفيذها وتكون واجبة التنفيذ ؟ فهذه مسألة مهمة جداً عرضت لنا صدفة بمناخ اقترح تقديم هيئة المجلس يختص بتغيير حدود مديرتي الدقهلية والغربية . فمكتب المجلس بعد أن تأجلت هذه المسألة لجلسة اليوم يبدى رأيه وهو أن للمجلس حقاً في إبداء رغبات للحكومة من غير أن تكون ملازمة لها . فهذه هي المسألة المعروضة على حضراتكم والتي يطلب منا أن نبدي رأياً حاسماً فيها .

فاسمحوا لي إذن أن أبدي رأيي في هذه المسألة . ليست هذه المسألة مسألة جديدة في نظامنا النيابي ، إذ نص عنها صراحة في المادة ٢٩ من القانون النظامي الخاص بالجمعية التشريعية التي جاء فيها : إن الجمعية لها أن تبدي رأياً أو رغباتها ، سواء كان ذلك بناء على طلب الحكومة بالنسبة للمسائل والشروعات المعروضة عليها أو من تلقاء نفسها .

والذي يجوز للجمعية أن تبدي فيه من تلقاء نفسها رأياً أو رغبة مما هو راجع إلى أمور مصر الداخلية ، هي المواد المتعلقة بالثروة العمومية أو الأمور الإدارية أو المالية .

حق تقرير الرغبة معترف به للجمعية التشريعية ، فإذا ما قال مكتب المجلس إنه معترف بهذا الحق أيضاً لمجلس النواب ، فإتينا  
نقدم خطوة واحدة إلى الأمام ، لأن الرغبات التي كانت تقدم من الجمعية التشريعية كانت ذات صفة استشارية فقط ؛ وغير معقول  
أن تكون سلطتنا الآن مساوية لسلطة الجمعية التشريعية ، لأن هذه الجمعية لم تكن تملك السلطة القومية ، أو بتعبير آخر : سلطة الأمة .  
أما فيما يخص بمجلس النواب ، فقد نص في الدستور صراحة في المادة ٢٣ أن جميع السلطات مصدرها الأمة . وسلطة الأمة ممثلة في  
مجلس النواب ، فيكون لهذا المجلس حق تقرير الرغبات التي يراها متفقة مع الصالح العام وتكون ملزمة للهيئة التنفيذية . وهذا الحق  
وهذا الإلزام وإن لم ينص عليهما صراحة في الدستور إلا أنهما يتفرعان عن الرقابة البرلمانية ، أو عن المسؤولية الوزارية المقررة  
في الدستور .

ليس في دستور من دساتير العالم نص صريح على أن لمجلس النواب حق تقرير رغبات واجبة التنفيذ . ولكن من المسائل التي  
لا نزاع فيها أن هذا الحق معترف به في كل المجالس النيابية . وقد أجمع علماء القانون على ذلك . واسمحوا لي أن أذكر لحضراتكم بعض  
فقرات من أقوال هؤلاء العلماء في هذا الصدد .

يقول العلامة إسحاق في كلامه عن وسائل الرقابة البرلمانية إنها تشمل ذكر الأسئلة ثم الاستجواب والتحقيقات البرلمانية ،  
ثم قال : « ويوجد عدا ذلك نوع آخر تستخدمه حكومتنا البرلمانية ، وهو تقرير الرغبات التي يقرها غالباً مجلس النواب ويطلب  
بمقتضاها من الحكومة أن تقدم مشروعاً ما ، أو تقوم بعمل ما ، أو تتبع خطة ما . وبديهي أنه لأجل أن تنفذ هذه القرارات يجب  
أن تقبلها الوزارة ، ولكن الوزراء ينظرون إليها كأنها ملزمة لهم » . وضرب لذلك مثلاً بأن مجلس النواب الفرنسي قرر سنة ١٩٠٢  
أن يطلب من الحكومة شراء سكك حديد العزب والجنوب فاحترمت الحكومة قراره . وذكر العلامة ديجوى ( صفحة ٤٢٣ في باب  
اختصاص المجالس النيابية ) : أن أعمال كل مجلس على نوعين : مشروعات القوانين ، والقرارات . وقال عن قيمة هذه القرارات إن  
لها نتائج مهمة ، فإن للمجلس فضلاً عن اختصاصه التشريعي في سن القوانين له حق الرقابة على أعمال الحكومة وعملها .

فكل قرار يصدر من المجلس مما يتفرع عن هذه الرقابة يلزم الحكومة وعملها . والمسئولية الوزارية تكفل تنفيذ هذه  
القرارات . فللمجلس في دائرة الرقابة أن يقرر قراراً بالثقة أو بعدم الثقة ، أو بلوم الحكومة . وله كذلك أن يطلب منها القيام  
بعمل ما . وذكر العلامة هوريد في باب وسائل الرقابة البرلمانية على الحكومة : « كثيراً ما يقرر مجلس النواب رغبات أو يصدر  
قرارات يطلب بها من الحكومة أن تعمل عملاً ما . فإذا قبلت الوزارة تنفيذ القرار تعهدت بإتمام العمل الذي طلبه المجلس ، وإذا  
لم تقبله طرحت مسألة الثقة » .

ينتج من كل ذلك أن هذا الحق معترف به وإن لم ينص عليه في الدستور كان معقولاً أن ينص القانون النظامي على اختصاص  
الجمعية التشريعية باستعمال هذا الحق ، ولذلك ترى أنه حدده بأن جعله حقاً استشارياً لا قطعياً . فالفرق إذن بين الجمعية التشريعية  
ومجلس النواب في حق تقرير الرغبات والقرارات أن حق مجلس النواب متفرع عن مبدأ المسؤولية الوزارية والرقابة البرلمانية على  
الحكومة ، فهو ليس في حاجة إلى النص عليه في الدستور . وأن هذا الحق ليس مقيداً بقيد ما ، وقرارات المجلس فيه قطعية  
لا استشارية .

أما الذين يتمسكون بنظرية الفصل بين السلطات فهم ليسوا على صواب ، لأن هذه النظرية لا يمكن قبولها على إطلاقها ، لأنها  
مقيدة بمبدأ الرقابة البرلمانية فما دام مبدأ المسؤولية الوزارية مقرر في الدستور فمن حق السلطة التشريعية أن تشرف وتبصر على السلطة  
التنفيذية . إن نظرية الفصل بين السلطات ليست منطبقة تماماً إلا في البلاد ذات الحكومة النيابية فقط ، والتي لم يقرر فيها مبدأ  
المسئولية الوزارية لأن هناك فرقاً بين الحكومة النيابية والحكومة البرلمانية . فالحكومة النيابية هي التي تتألف بها هيئات نيابية تمثل  
الأمة دون أن يقرر فيها مبدأ مسؤولية الوزارة أمام السلطة التشريعية ؛ مثال ذلك الولايات المتحدة . أما الحكومة البرلمانية فتزيد على  
الحكومة النيابية بأن مبدأ مسؤولية الوزارة مقرر فيها أمام البرلمان ، ولذلك تسمى حكومة برلمانية . ففي الحكومة النيابية يتبع  
مبدأ الفصل بين السلطات على إطلاقه ، كما هو الحال في الولايات المتحدة ، فإن الوزارة فيها ليست مسئولة أمام الهيئة التشريعية . أما في  
فرنسا وفي إنجلترا مثلاً ، فالحكومة هناك برلمانية ، أي قائمة على مبدأ مسؤولية الوزارة أمام البرلمان . وما دام هذا المبدأ مقرر فلا مفر



مادة ١٠٣ » ... ..

من اتصال السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية ، لأن الإشراف والهيمنة يؤديان حتماً إلى الاتصال ، وبإدام مبدأ المسؤولية الوزارية موجوداً فمن نتائج الطبيعة أن تكون قرارات مجلس النواب ملزمة للحكومة .

فالحق إذن لا يمكن أن يكون محل نزاع ، ولذلك نظمته اللائحة الداخلية للمجلس ، أو بعبارة أخرى أنها سدت النقص الموجود في الدستور إن صح أن هناك نقصاً .

نصت هذه اللائحة في المواد ٧١ و ٧٤ و ٧٦ على أن لكل عضو الحق في تقديم اقتراحات برغبات أو بمشروعات قوانين . والمادة ٧٦ صريحة في أن الرغبات التي يرفضها المجلس لا يصح إعادة عرضها قبل مضي ثلاثة أشهر فاللائحة قد ساوت بين الرغبات ومشروعات القوانين في حق المجلس في تقريرها . وجعلت للرغبات حكماً خاصاً في حالة رفضها فسدت النقص الموجود في الدستور لأن المادة ٢٠٦ من الدستور تنص على أن كل مشروع قانون اقترحه أحد الأعضاء ورفضه البرلمان لا يجوز تقديمه ثانية في دور الانعقاد نفسه وقررت اللائحة الداخلية أن الرغبات التي يرفضها المجلس لا يصح إعادة عرضها قبل مضي ثلاثة أشهر .

لا تميل المجالس النيابية البتة إلى تضيق سلطتها بل بالعكس فإن تاريخ هذه المجالس يدلنا على أنها تميل إلى توسيع سلطتها ، فلا يحمل بنا إذن أن نفرط في حق تحويله لنا طبيعة الدستور . إن هذا الحق هو مظهر من مظاهر الساطة القومية ، فليس لنا أن نفرط فيه .

في هذا المجلس تتمثل سلطة الأمة ، ومن أقدس واجباتنا أن نحافظ عليها ، لأتأنا جئنا هنا لنكون أمناء على سلطة الأمة .  
الرئيس — هذا تكرار .

عبد الرحمن الرافعي بك — هذا المجلس يمثل سلطة الأمة ، فمن الواجب المقدس ونحن هنا أمناء على حقوق الأمة أن نحافظ على هذه السلطة .

محمد كامل مرتجي افندي — لي كلمة بصفى مقررآ ، وهي : هلا يرى المجلس تأجيل البحث في هذه النقطة حتى تنظر اللائحة الداخلية التي أفردنا لها يوماً خاصاً هو يوم الاثنين من كل أسبوع ؟

الرئيس — لا يمكن أخذ الرأي والمناقشة دائرة .

أحمد رمزي بك — لي كلمة .

الرئيس — الكلمة لأحمد بك خشبه .

محمد كامل مرتجي افندي — هل نستمر في مناقشة الموضوع أو نؤجله لأنه جزء من اللائحة الداخلية التي خصص لنظرها يوم الاثنين ؟

الرئيس — لحضرتك أن تتكلم بعد خشبه بك .

أحمد خشبه بك — قام في الجلسة الماضية نزاع فيما إذا كان من حق المجلس إبداء رغبات أو ليس ذلك من حقه وكان هناك تياران متباينان أحدهما يقول بأنه ليس للمجلس هذا الحق والآخر يقول ( ضجة ) . أظن أن ذلك ما قيل وأرجوكم ألا تقاطعوني واسمعوا لكلامي غناً كان أو سميناً . رأى بعضهم أن ليس للمجلس حق في تقرير الرغبات لأن ذلك من اختصاص الهيئة التنفيذية ونحن هيئة تشريعية ورأى البعض الآخر أنه يجوز الجمع بين الصفة التشريعية وبين الهيمنة على السلطة التنفيذية وذلك يكون بأن تدل الحكومة على ما يجب أن تعمل في المسائل الإدارية ولقد أيدت في المناقشة الماضية حق المجلس في إبداء الرغبات وقلت إذا كان من حق الفرد أن يبدى رغبة أو ينه إلى خطأ أفليس للمجلس أن يظهر الأغراض التي يريد بها . أفليس من الأحرى أن يكون ذلك للمجلس للممثل للأمة ولكن لم أنس أن أقول إن هذه الرغبات لا تتعدى كونها رغبات . للمجلس الحق في إبداء رغبات والحكومة غير مضطرة لإجابتها . قلت ذلك لأنني أعلم بتقسيم السلطات إلى تشريعية وقضائية وتنفيذية وأن هذه السلطات لا ينبغي لها أن يتعدى بعضها على البعض الآخر في اختصاصاته بل يجب أن ينحصر كل منها في المكان الذي وضعه لها الدستور .

يقولون بأن سلطة المجلس في الهيمنة على الحكومة وسؤال الوزراء واستجوابهم يجعل لها الحق في أن تدل هؤلاء الوزراء على ما يعملونه ، والمسألة تحتاج إلى إيضاح فإن هناك فرقا بين المسؤولية الوزارية وبين حقوق السلطة التشريعية . فحق السلطة التشريعية سن



القوانين وذلك بأن يمر القانون على أحد المجلسين فيقره ثم يمر على المجلس الآخر فيقره ثم يعرض على الحضرة الملكية فتوافق عليه .  
بذلك يصبح قانوناً والحكومة ملزمة بتنفيذه وإلا فتكون خارجة على الدستور التي هي مسئولة أمام جلالته الملك والمجلسين باحترامه .  
ولكن ما قيمة رغبة مجلس من المجلسين ؟ هي إرشاد عن عمل من الأعمال وليست الحكومة مضطرة لأن تخضع لهذا الإرشاد وهذه  
الإرادة لأنها تدلها على عمل تنفيذي هو من اختصاصها هي . أنا مرشد بصفتي مجلس واست بمسيطر . ليست سلطتي عند إبداء رغبة  
سلطة التشريع التي بمقتضاها أضع القانون الذي تلزم الحكومة بتنفيذه . ولكن الرغبات هي تداخل في عمل الحكومة تداخلاً أوجبه  
المصلحة العامة فإن خضعت لإرادتي كان بها وإلا فلست مسيطراً عليها .

الرغبات يقررها المجلس وحده أما القوانين فيقررها المجلسان والملك . فالرغبات لا يمكن أن تقيد الحكومة لأنها لا تفحص إلا أمام  
مجلس واحد ولا يمكن القول بأن ما يفحصه مجلس واحد يكون له من القوة ما للقانون . ثم هل من المصلحة العمومية أيها السادة أن يتداخل  
مجلس النواب في كل أمر تنفيذي ؟ ولماذا فصلت السلطات الثلاث إذن ؟ أليس ذلك لأنهم قرروا أن رجال السلطة التنفيذية يعرفون  
ما يكلفون به تمام العرفان ، ولذلك جعل لهم اختصاص وجعلت لهم إرادة خاصة . أما السلطة التشريعية فكونه من عدة أشخاص غير  
إخصائيين في الأعمال الإدارية فليس لهم الحق في تقرير المسائل الإدارية وفي إخضاع الحكومة لتنفيذها .

صحيح إن هذا لا يمنع أن يكون لتلك الإرادات قيمة . إنما كون الوزارة غير خاضعة للسلطة التشريعية في تنفيذ هذه الرغبات  
ليس معناه أنا إذا ما أظهرنا رغبة فليس للحكومة أن ترمي بها عرض الحائط ولكن لها أن تقول أنت قررت ذلك ولا أستطيع تنفيذه  
وذلك في الأعمال الإدارية لعدم مطابقته للمصلحة ، وفي المسائل المالية لعدم احتمال الخزينة له ، أو لعدم درجه في الميزانية . وقد تقول  
لا أشرك المجلس في رغبته لأن رغبته ليست من المصلحة العامة في شيء لكذا وكذا من الأسباب . فهذه الأسباب إن كانت معقولة اقتنعنا  
بها . أم تقولون لا . قررنا رغبة فعلى الحكومة التنفيذ وإلا كانت مخالفة للدستور . والمخالفة للدستور هي عدم تنفيذ القانون . وأما الرغبة  
فمع أن لنا الحق في إبداء رغبات فإن للحكومة الحق في أن تنفذها أو لا تنفذها حسب المصلحة العامة ولها أن تعرض على المجلس الأسباب  
التي تدعوها لعدم التنفيذ فإن كانت محقة واقفها وإن لم تكن في نظره محقة اقترح على عدم الثقة بها . وذلك هو ما أراه في الموضوع  
( أصوات : وما قيمة الرغبات ؟ وما هي النتيجة ؟ ) النتيجة هي أن الرغبة بطبيعتها غير ملزمة للحكومة وهي حرة في إجابتها أو عدم إجابتها  
والمجلس الحق في الاقتراع على الثقة بها .

أحمد رمزي بك — عرض على هيئة المجلس في الأسبوع الماضي رأى لجنة الاقتراحات في الاقتراح الذي تقدم من محمد  
بدرأوى باشا ويطلب فيه فصل مركزي طلخا وشريين عن مديرية الغرية وإلحاقهما بمديرية الدقهلية . وقد بحثت لجنة الاقتراحات  
في طلبه واقترحت على هيئة المجلس رفضه شكلاً . وقد تكلم في هذا الموضوع عبد الرحمن الراجعي بك ثم تكلمت أنا وآخرون منهم  
حضرة أحمد خشبه بك . وقد استهل حضرته كلامه في الأسبوع الماضي بأنه منضم بكل جوانحه أو جوارحه على ما أظن للراجعي بك  
وقد عجت لذلك . والليلة بعد سماع كلمة خشبه بك أراه قد صار معي من رأى واحد ويظهر لي أن السبب في ذلك أنه درس المسألة مرة  
أخرى فابتعد عن رأى الراجعي بك لأن الاقتراح للعروض كان خاصاً بمسألة معينة من جهة ومن الجهة الأخرى قررت لجنة الاقتراحات  
رفضه شكلاً ، هذا ولم أقل إن السلطة التشريعية قاصرة أعمالها على القوانين . هذا لم يصدر مني مطلقاً وما قلته هو إنني تصفحت الدستور  
فلم أرفيه شيئاً يلزم الحكومة برغبات وأن إلزام الحكومة بشيء غير منصوص عنه في الدستور هو افتيات على السلطة التنفيذية . وطلب  
بدرأوى باشا كرامة لا بصفة مشروع قانون .

أجلت المسألة للبحث وقد بحثت في كتب الفقهاء فأوصلني البحث لما يأتي :

أولاً — إن السلطة التشريعية يجوز لها إبداء رغبات ولكن هذه الرغبات ليست ملزمة للحكومة . وقد رأيت زميلي الراجعي بك  
يستشهد بإسمان . وقد جاء في كتاب إسمان ( جزء ثان ققرة ٥٣٤ وما بعدها ) أنه في غير الأسئلة والاستجابات توجد وسيلة برلمانية  
في الاقتراحات التي يقررها مجلس النواب وبها يدعو المجلس الحكومة إلى تقديم المشروع الفلاني أو إجراء العمل الفلاني أو اتباع  
الخطة الفلانية ومن المحقق أنه لأجل أن تنتج هذه المحركات نتيجة يلزم أن تقبلها الحكومة ولكن يلوح لنا أن الوزراء ينظرون  
إليها كأنها إلزام لهم . ومن هذه الاقتراحات فصيلة تستحق التفاتاً خاصاً وهي التي يدعو بها المجلس الحكومة لأن تعضده في مشروع قد  
يرى أنه لو أقره كقانون فلا يقره المجلس الآخر وقد حصل هذا كثيراً جداً .



عبد الرحمن الرافعي بك — كان ذلك متعلقاً بأمر يختص بمجلس الشيوخ .

أحمد رمزي بك — قالت الحكومة الفرنسية : نحن غير ملتزمين ، بناء على قرار مجلس النواب ، أن نقول للشيوخ يجب أن تقرر ما قرره مجلس النواب . وقد قال المسيو بارتو أحد أعضاء وزارة المسيو كليمانسو وهو يؤيد اقتراحاً من هذا النوع بمجلس النواب : « إن سوابق العمل بذلك كثيرة والمجلس قرر منها كثيراً وبعضها حاز إجماع زملائنا ومنها أصوات الجالسين على هذه الكراسي » ثم انتقد إسمان هذه الطريقة وقال إن الوزارة يمكنها في التشريعات الحيوية ولكن من تلقاء نفسها أن تقول لمجلس الشيوخ إنها تجعلها محل الثقة بها بدون تدخل مجلس النواب فإن الموضوع ليس خاصاً بإدارة الحكومة التي فيها صوت مجلس النواب هو الأعلى ولكنه يختص بأمر يستوى فيه حق المجلسين وهو وضع القوانين . صحيح أن الحكومة لها حق الدفاع عن نفسها من هذا الضغط فإنه يمكنها أن تضع مسألة الثقة لرفض الاقتراح وهذا ما فعلته وزارة المسيو كليمانسو في مجلس النواب ضد اقتراح قدمه المسيو بارتو نصه : « يدعو المجلس الحكومة أن تؤيد أمام مجلس الشيوخ فيما يختص بأمر موظفي وعمال السكة الحديد الحلول التي هي أقرب إلى القرارات السابق صدورها في دفعات كثيرة من مجلس النواب وبالأخص في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٠١ » . ولكن الحكومة طالبت بحريتها التامة فقال وزير الأشغال : « إن الحكومة تطالب بحريتها بأعلى صوتها فإنها محتاجة إليها ولكن حاجتها إلى ثقة المجلس بأنها تحسن التصرف مع عمال السكة الحديد وموظفيها لا تقل عن حاجتها إلى حريتها » . فأجابها المجلس إلى سؤالها بإعلان الثقة بها .

انتقد الأستاذ مورو في الفقرة ٤٢١ ميل مجلس النواب في هذه الأيام إلى المبالغة في حقوقه وسوء استعمال سلطته واشتغاله بكل شيء وتعطيله أعمال الحكومة في المسائل التي هي من شؤون السلطة التنفيذية ، وقال إن الحرب نفسها لم تكبح هذه النزعة وضرب مثلاً بما فعله المجلسان من جهة تقريرها إرسالية تراقب بالاشتراك مع الحكومة في ميادين القتال جميع المصالح التي وظيفتها القيام بحاجات الجيش وناطت باللجنة الكبرى أن يرسل إليها موفدوها بتقاريرها عن ذلك . وقال إن الحكومة في إنجلترا رفضت دائماً مراقبة اللجان البرلمانية ورفض المجلسان في أمريكا بناء على طلب الرئيس ويلسون إيجاد لجنة تشترك مع الرئيس في تسيير الحرب أما الأستاذ أوجين بير ( فقرة ٥٠ وما بعدها ) فيظهر أنه يميل لجعل البرلمان مختصاً بكل الشؤون العامة لأنه يمثل الأمة ولم يترك للسلطة التنفيذية غير تطبيق القوانين والإدارة ولكنه لم يخلط بين السلطين ؛ فأنا أوافق خشبه بك وأما طلب البدراوى باشا ... .. ( مقاطعة ) .

( أصوات : تكلم عن اللبدأ ) .

وضع القوانين هو من اختصاص المجلس . وطلبه يحتاج لقانون لسلخ مركز من جهة إلى جهة ( اللبدأ ، اللبدأ ) للمجلس الحق في إبداء الرغبات والحكومة وشأنها في قبولها أو عدم إجابتها .

على حسين افندى — لا أختلف في النظريات العامة مع الرافعي بك . وذلك من حيث فصل السلطات وتداخل السلطة التشريعية في اختصاص السلطة التنفيذية ولكن مدار البحث اليوم هو هل نسلم مع الرافعي بك في أن للمجلس وأعضائه الحق في إبداء رغبات ؟ وهل للمجلس الحق في إصدار قرارات بشأن تلك الرغبات ؟ وهل هي ملزمة للحكومة ؟ فنحن نسلم بأن للمجلس الحق في إصدار قرارات بذلك ولا نسلم بأن مثل هذه القرارات ملزمة للحكومة كراى الرافعي بك . إنه يجب أن نبعد عن المجلس أن تكون قراراته غير معمول بها . فإذا كانت الرغبات عامة ولا نجيب الحكومة عليها فيكتفى بالاقتراع على الثقة بالوزارة في هذه الحالة .

حسن عبد الرحمن افندى — القاعدة الأصلية هي أن القوانين صادرة من الهيئة التشريعية . فإنها المثلة للأمة . وهي السلطة العليا التي تقنن .

وليس على السلطات التنفيذية والقضائية إلا السير على قوانينها . وهي لا تسن إلا القوانين التي ترغب الأمة في وجودها والتي تقضى للنفعة العامة ومصلحة الشعب بأن يكون تشريعها هو إرادة الشعب ورغبته وسلطتها هي سلطة الأمة تنظم فتصير قانوناً . ولكن هناك رغبات فردية أو مركزية أي محلية فلا يمكن للمجلس أن يقرر لجميع ذلك قوانين إلا إذا أحس بالضرورة القصوى . لهذا كانت هناك قوانين ورغبات . وما الرغبات إلا من نوع القوانين من حيث إنها معبرة عن سلطة الأمة وإرادة الشعب ولكنها لبساطتها وقلة نفعها لم تذكر في الدستور . فالرغبة العامة تكون قانوناً ؛ والرغبات المركزية أمور بسيطة موكول أمرها إلى السلطة التنفيذية لأنها جزء من السلطة التشريعية تعمل تحت إشرافها وإشراف جلالة الملك .



محمد يوسف بك — قلت في المرة الأولى عندما تناقشنا في هذا الموضوع إن الدستور لم يعط للمجلس حق إبداء رغبات . ولا ينازعني الراجح بك في خلو دستورنا من ذلك بل يقول إن الدساتير الأخرى ليس فيها نصوص أيضاً ولكن توجد تقاليد جرى عليها فلست أرى فائدة في الخلط بين السلطات ولا أوافق على الأخذ بهذه التقاليد لأن إبداء رغبة من مجلس غير ملزم للحكومة باتباعها وخصوصاً إذا كانت الرغبة خاصة بمسألة فردية مثل تقديم طلب بإنشاء قطرة في جهة كذا أو بوضع مصابيح في الشارع الفلاني فمثل هذه الرغبات لا يمكن للمجلس أن يشتغل بها وينفق وقته الثمين فيها وليس له حق قانوني نص عليه الدستور وليست الحكومة ملزمة بتنفيذ ما يبدىه فكأن عملنا في مثل ذلك من اللغو الذي يجب أن يبتعد المجلس عنه .

يقول الراجح بك : إن القانون النظامي للجمعية التشريعية باللغة يشتمل على نص بخصوص الرغبات . نعم ، يوجد نص ، وذلك لأن الجمعية التشريعية كانت آراؤها كلها استشارية فما مثلها إلا كتل واحد من أفراد الأمة أعطى له الحق في أن يبدى رأيه . ولكن الدستور لم يعط لمجلس النواب حق إبداء رغبته بل أعطى ذلك الحق للفرد . وها هو نص المادة ٢٢ من الدستور :

« لأفراد المصريين أن يخاطبوا السلطات العامة فيما يعرض لهم من الشؤون وذلك بكتابات موقع عليها بأسمائهم . أما مخاطبة السلطات باسم المجاميع فلا يكون إلا للهيئات النظامية والأشخاص المعنوية » .

فهذه المادة تمكن كل عضو من استعمال هذا الحق . فمن يريد أو يرغب في إعطاء المجلس هذا الحق أو في أن يعمل بهذه التقاليد يريد أن يتنزل المجلس بقرار يصدره ليكون حكمه حكم عريضة يقدمها أي فرد . فهل يراد بالمجلس أن يتنزل إلى هذا ؟ إنى أربأ بالمجلس عن ذلك ما دام لا يوجد نص يلزم الحكومة بتنفيذ هذه الرغبات .

وقد أبان الأستاذ خشب بك بأن الحكومة غير ملزمة بتنفيذ شيء إلا إذا أقره المجلسان فصار قانوناً ؛ والرغبة لا يقرها إلا مجلس واحد . لذلك لم تكن الحكومة ملزمة بإجابة الرغبات ؛ ورأى أن المجلس لا يصح له الاشتغال بها .

نعم للمجلس الحق في أن ينصح الحكومة أو يرشدها ولكن ليس له أن يقول لها قد قررت ان تسلكي هذا المسلك في المسألة الفلانية لأن هذا افتيات لا يقبله فرد فكيف تقبله حكومة . إن للمجلس الحق في مراقبة الحكومة ولكن بعد تمام العمل . ومثل الحكومة في ذلك كوكيل أعطاه موكله توكيلاً وأجاز له فيه أن يعمل ما فيه المصلحة فليس من حق الموكل بعدئذ أن يقول للوكيل كل يوم اكتب العريضة الفلانية ؛ واذهب إلى الجهة الفلانية ؛ وترافع بالشكل الفلاني — بل له أن ينتظر نتيجة عمله فيحاسبه على ما أجراه بمقتضى التوكيل ؛ فإن كان مطابقاً للعقد كان بها وإلا ناقشه فيما أجراه (أصوات : كنى ، كنى) . ويمكن التوسط في الأمر ؛ وذلك إن كنتم ترون فائدة لإبداء رغبات فإنه يلزم أن تقدم إلى لجنة الاقتراحات وهي ترسلها إذا ما وجدت فائدة عامة فيها إلى الجهة المختصة بدون عرضها على المجلس . هذا رأيي كحل وسط لهذه المسألة التي كثرت المناقشة فيها .

حسين هلال بك — لنا كلام نريد استيفاءه ؛ ولكل منا أن يأخذ دوره .

الرئيس — حضرتك من رأى محمد يوسف بك ، أو خشب بك ، أو الراجح بك .

حسين هلال بك — لي رد على الراجح بك عما ذكر جميعه .

الرئيس — ليتكلم الراجح بك المعارض في المشروع .

عبد الرحمن الراجح بك — أرجو من حضراتكم أيها السادة أن تعطوني قليلاً من حكمكم فإن المسألة تحتاج لعناية كبيرة . نحن نشرع للوقت الحاضر ولكننا نشرع للأمة ، للدولة ، للحاضر والمستقبل . والقرار الذي يصدر منا في هذه المسألة قرار ملزم لمجلس النواب إلى ما شاء الله ، لأنه قرار يصدر من تلقاء أنفسنا . ومثل هذا القرار خطر لأنه ملزم للهيئة التي أصدرته وحكمه حكم قرار صادر من جمعية وطنية . فلنتريث في الأمر قبل البت فيه ؛ فلسنا بمجلس شورى ولا بجمعية عمومية ولا بجمعية تشريعية — لأننا إذا اعتبرنا أنفسنا كذلك فكأننا لم نخط خطوة إلى الأمام فائقانون الصادر في سنة ١٨٨٣ والذي بمقتضاه أنشئت الجمعية العمومية نص صراحة بحفظها في إبداء الرغبات . فإذا كنا بعد أربعين سنة نقول إن حقنا لم يتعد هذه الدائرة فكأننا لم نتقدم شيئاً .

أقول إن هذا الحق هو حق قرره المجالس النيابية كلها دون أن ينص عليه في أي دستور من دساتيرها . أما الفرق بين القوانين والقرارات التي أثارها الأستاذ أحمد خشب بك فلا يغير شيئاً من قيمة القرار الذي يصدره المجلس .



نعم إن القوانين يجب أن يقررها مجلس النواب ومجلس الشيوخ معاً . ولكن المجلس الذي يملك سلطة الأمة وحق الرقابة إذا أصدر قراراً ما ولو لم يكن قانوناً يلزم السلطة التنفيذية باعتبار أن هذا الإلزام ركن من المسؤولية الوزارية ، فالفرق بين قرار مجلس النواب وقرار مجلس الشيوخ أن المسؤولية الوزارية ليست مقررة أمام مجلس الشيوخ فإذا أبدى هذا الأخير أى رغبة لم تكن ملزمة للوزارة ، أما نحن الذين نملك حق الرقابة فلنا أن نصدر أى قرار بأية رغبة يكون ملزماً للسلطة التنفيذية وهذا هو الفرق بين قرارات المجلس . لذلك ليسمح لى الأستاذ أحمد رمزى بك أن أقول له إن الفقرات التى ارتكن عليها نخيل لى أنها خاصة بمجلس الشيوخ الذى حصل نزاع فى قراراته لأنهم قالوا إنه لا يملك حق مراقبة السلطة التنفيذية وهذا معقول ، ومما لا جدال فيه أن حق تقرير الرغبات من السلطة التشريعية حق لم يحم عليه أى نزاع من أى مجلس ( وإنى أقول هذا تحت عهدتى ) وأطلب ممن ينازعنى فى هذا القول أن يأتى لنا بنص معتمد بأن مجلس النواب لا يملك هذا الحق . وأما الذى يقول إن لمجلس النواب أن يبدى رغبات وللحكومة ألا تنفذها فأى سلطة أو فائدة ينالها المجلس من هذا القرار — والأستاذ محمد يوسف بك له أن يتساءل فى هذا وأنا أوافقه . فإما أن تقول إن لمجلس النواب الحق فى إصدار قرارات برغبات ملزمة للحكومة ؛ وإما ألا تقول ذلك . فأما إذا قلنا إن للمجلس حق إصدار رغبات لا تنفذ فلا فائدة ، ولكن الأمر الذى لا شك فيه أن كل قرار يصدره المجلس يجب أن يكون محترماً ويجب على الهيئة التنفيذية احترامه وتنفيذه وإلا طرحت مسألة الثقة . أما إذا عرضت علينا مسألة ورأينا أنها نافذة فنحن أحرار فى عدم إصدار قرار عنها وإذا رأينا أنها وجهية والقرار فيها ينطبق على المصلحة العامة فلا يمكن أن تقول إن هذا القرار غير ملزم للسلطة التنفيذية وإلا لما كان هناك فرق بينا وبين الجمعية العمومية والجمعية التشريعية بل ولا مجلس المديرية ولا المجلس القروى .

فبناء على ذلك أرى أنه من الخطر أن نضع فى هذه الليلة مبدأ نسجل به على مجلس النواب أن ليس له رأى قطعى وأرجو منكم أن تعتقدوا بأن القرار الذى تصدرونه هو ملزم لنا وللأمة ولا يليق بالمجلس الذى يمثل الأمة أن تكون قراراته استشارية ، فأقترح على هيئة المجلس أن يكون قراره فى هذه المسألة كما يأتى :

أن يكون لمجلس النواب الحق فى تقرير رغبات يطلب من الحكومة تنفيذها ؛ وقراراته فى هذا الشأن ملزمة للحكومة إلا إذا طرحت على المجلس مسألة الثقة بها .

أحمد محمد خشبه بك — هذا المجلس يمتاز عن الجمعية التشريعية . هذا المجلس يمتاز عن مجلس شورى القوانين . امتياز هذا المجلس هو أن له سلطة تشريعية : يستطيع أن يقرر القانون فإذا عرض على مجلس الشيوخ وصدق عليه من جلاله الملك أصبح هذا القانون نافذاً . فإذا عارض هذا المجلس فى قانون من القوانين فلا يمكن تنفيذه مطلقاً . وهذه ميزة المجلس على الجمعية التشريعية فسلطته فى الحقيقة هى سلطة تشريعية . وهذه هى السلطة التى يعتمد عليها وله فيها الكلمة الأولى والأخيرة . ليعلم زميلى الأستاذ عبد الرحمن الرافعى بك أن أول أساس بنى عليه القانون الدستورى سواء فى بلادنا أو فى البلاد الأجنبية هو الفصل بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ولكن ظهر عند تنفيذ هذه النظرية أنه توجد صعوبة فى هذا الفصل بين السلطتين فرؤى أن ذلك مستحيل عملياً فتقرر جعل استثناءات على هذه القاعدة فكل استثناء وضع لنا أن تتمسك به وهذا الاستثناء أيها السادة لا يمكن أن يوجد إلا بنص دستورى . فالقاعدة الأصلية هى ألا تفتت السلطة التشريعية على حقوق السلطة التنفيذية إلا بنص صريح وإذا وجد هذا النص أمكن أن يكون للمجلس التشريعى أى للسلطة التشريعية حق فى التدخل فى الأمور التنفيذية .

أنا موافق لعبد الرحمن الرافعى بك فى القول بأن حق سؤال الوزارة خارج عن السلطة التشريعية ولكن ذلك الخروج إنما وجد بنص فى الدستور وبناء على ذلك أصبح حقاً للمجالس النيابية وكذلك استجواب الوزارة لم يكن حقاً للسلطة التشريعية ولكنه أصبح كذلك بمجرد وجوده فى الدستور فإذا كان الأمر كذلك فلنتظر الآن فى قوة الرغبات .

المجالس النيابية ليس لها إلا حق التشريع فليد لنا حضرة الأستاذ عبد الرحمن الرافعى بك عن نص فى الدستور يبيح لهذه السلطة أن ترسم للحكومة طريقاً للعمل أو أن تكلفها بإجراء أمر معين فإذا جاءنى بهذا النص أسلم خاضعاً أمامه .

عبد الرحمن الرافعى بك — لقد جئتكم بآراء علماء الدستور وأعطينتكم الكتاب الذى ... ..

أحمد محمد خشبه بك — إن الله مع الصابرين إن الله مع الصابرين فإذا لم يأتنى بنص فى الدستور على ذلك قلت إن مجلس النواب يفتت بذلك على حقوق الوزارة أى السلطة التنفيذية .



يقولون إن علماء الدستور قرروا أن لمجلس النواب حق إبداء الرغبات ونحن نقرر أن له هذا الحق ولكن حق إبداء الرأي لا يفيد أن مبدى هذا الرأي له الأمر على من أبديت له الرغبة إنما هذا الحق جاء لمجلس النواب لأنه حق طبيعي لكل فرد من الأفراد لأنه حق رجاء ، حق التماس ، فإذا كان للفرد هذا الحق ، فكيف لا يكون لمجلس النواب . إنما الذى نسأل عنه هو هل إذا أبدى المجلس تلك الرغبة تكون الحكومة مقيدة بتنفيذها ؟ هنالك علاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ؛ وهذه العلاقة أول قاعدة فيها أن كل سلطة من هاتين السلطتين مستقلة بأمرها تمام الاستقلال ولا يمكن أن تكون لهذه القاعدة استثناء إلا إذا كان هناك نص في الدستور يبيح لإحدى السلطات أن تفتت على الأخرى . فإذا كان الاستثناء غير موجود فمن العبث أن نوجده ومن الافتيات على الدستور أن نوجده .

يقولون لنا إنا نسأل الوزير . وأنا معهم ولكن مجرد السؤال لا يعطينا حق الإلزام .

إن المسئولية أمر عام غير مقيد بالرغبات . والرغبات بنديها كسائر الأفراد لأنها ليست حقاً من حقوق التشريع بل لأنها حق من حقوق الأفراد وشأننا في ذلك شأن كل فرد يطلب بعريضة من العرائض أمراً من الوزير فإذا تقدمت عريضة ولم تنفذها الوزارة كانت مسئولة ولكن لا يمكن للذى يقدم العريضة أن يلزم الحكومة بتنفيذها أو أن يأمرها بأن تخضع له . فإذا قررنا أن الرغبات لا تلزم الحكومة إنما نقرر أمراً دستورياً .

ولا يندعكم ، أيها الإخوان ، أن يقال لكم إنا أمنا على حقوق الأمة ولا يصح أن نقصر في حقها .

نعم نحن أمنا ولا يصح أن نقصر في حقها . ولكن حقها مبين في الدستور ، ذلك الدستور هو الذى قبلناه وهو الحد الفصل بين الحقوق فلا يصح مطلقاً أن نفتت على حقوق الأمة بأن نأخذ ما ليس لنا حق فيه أو نتهاون فيما لنا فيه حق . فلسنا إلا سلطة تشريعية وقد أعطينا بعض السلطة التنفيذية من باب الاستثناء فيجب أن نقف عند هذا الحد وإلا كنا غير محترمين لأنفسنا وغير محترمين للدستور . هذا الدستور لم يعطنا مطلقاً الحق في أن تكون رغباتنا إلزامية وإنما جعل لنا الحق في أن تكون القوانين التى تصدرها إجبارية . أما سؤال الوزارة فغير قاصر على الرغبات ولا يمكن أن يقال إن سؤال الوزارة في أمر يفرض عليها تنفيذه . لقد قال للشرعون الآخرون إن لمجلس النواب الحق في إبداء الرغبات فهل تظنون أن ذلك كان من أول وجود المجالس النيابية ؟ لقد قرأت في طبعة متقدمة من أوغين بير (Eugène Pierre) فما وجدت أن لمجلس النواب الحق في إبداء الرغبات وغاية ما وجدته أن لبعض اللجان إذا وجدت شيئاً فإنها تنبه الحكومة إليه وليس ذلك الحق لمجلس النواب . أظن أن المسألة أصبحت جلية وواضحة وأن لمجلس النواب الحق في أن يبدى الرغبات كالأفراد وأن هذه الرغبات لا يمكن أن تلزم السلطة التنفيذية وهذه السلطة التنفيذية مسئولة أمامنا بمقتضى ما قرره لنا الدستور من حق السؤال .

عبد السلام فهمى محمد جمعه بك — فى الواقع ، يا حضرات الإخوان ، أن نظرية حضرة عبد الرحمن بك الراجعى تستند على قاعدة يريد أن يقررها وتلك القاعدة هي أن مجلس النواب هو ممثل الأمة وله السلطة التامة ولكن هذه القاعدة عند التدقيق فيها تنقلب رأساً على عقب — لماذا ؟ لأن الدستور قرر فى المادة ٢٣ أن جميع السلطات مصدرها الأمة . لا نزاع فى ذلك ، ولكنه قال بعد ذلك فيما يلى من المادة ٢٣ « واستعمالها يكون على الوجه المبين بهذا الدستور » . ولا نكران فى أن كل السلطات مصدرها الأمة ولكن هل مجلس النواب هو الذى ينوب عن الأمة فقط فى استعمال هذه السلطة أو هناك سلطات أخرى بجواره فوض إليها من الأمة أن تستعمل حقها الذى خوله لها الدستور ؟ — هذا هو بيت القصيد .

المادة ٢٣ — كما قلت — تبين أن استعمال هذه السلطة يكون على الوجه المبين بالدستور . وفى المواد التالية قسمت السلطة إلى ثلاثة أقسام :

١. السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية . وهذه السلطات الثلاث هي التى رأى الشارع عندما وضع الدستور أن تستعمل الأمة حقها بواسطتها ؛ وهذا أمر لا نزاع فيه . ولما أن قسم الشارع السلطات رأى أن يجعل لكل منها اختصاصاً :

فاختصاصات السلطة التشريعية لا كما يقول خشب بك إنه تشريعى محض ، لا ، أنا أخالفه فى ذلك وأقول إنها سلطة تشريعية تسن القوانين وتسهر على تنفيذ هذه القوانين أيضاً . والمسئولية الوزارية أكبر أداة لدى مجلس النواب تمكنه من مراقبة تنفيذ هذه القوانين . فالدستور قد قرر فى المادتين ٧١ و ١٠٧ السلطة التى لهذا المجلس فى حق تقرير الثقة بالوزارة من عدمه ، وجعل الوزارة مسئولة



أمام هذا المجلس عن كل عمل خارج عن حدود الدستور — إذن يمكن أن نقول إن الوزراء، وهم رؤوس السلطة التنفيذية، يجب أن تكون لهم الحرية في التنفيذ. إلا أن هذه الحرية مقيدة بالسؤال والاستجواب والثقة بالوزارة. وعلى ذلك لا يمكن أن نقول كما قال الرافي بك إن تقرير مبدأ مسئولية الوزراء لا يمكن معه الفصل بين السلطات لأن هذا القول غريب جداً، إذ أنه بمجرد تقرير مبدأ المسئولية الوزارية وجب التفريق بين السلطات وإلا كان هذا النظام الذي نسير عليه مقلوباً رأساً على عقب.

وإذا أردنا أن نفهم الحكمة في أن الشارع فرق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية فذلك لأن يجعل للسلطة التنفيذية الحرية في التنفيذ من عدمه بشرط أن تكون مسئولة أمام الهيئة التشريعية.

لقد قامت خجة في أقره عندما استأثرت الجمعية الوطنية بكل الحقوق فصارت مشرعة وآمرة للوزارة. إذ لا يمكن مطلقاً أن نقول السلطة التشريعية للوزراء نفذوا إرادتنا وأتم مغمضو العيون وبعد ذلك نقول لهم أنتم مسئولون أمامنا.

إذن لا يمكن مطلقاً أن نقيّد السلطة التنفيذية بهذا القيد ولكن يجب علينا أن نحسن حق الرقابة وأن نقول للسلطة التنفيذية تلك إحدى رغباتنا فنرجو أن تنفذ فإن نفذتها فيها وإلا كانت الوزارة مسئولة أمامنا إذا كان في عدم تنفيذ هذه الرغبة ضرر.

إنني أشكر حضرة الرافي بك وأمتدح هذه الروح التي تترع إلى الحرية ولكننا بكل أسف مقيدون بالدستور الذي أقسمنا بالمحافظة عليه والذي يجب علينا أن نحترمه حتى نعدله بالطريقة القانونية. إن القياس على ما كان للجمعية التشريعية قياس في غير محله لأن الجمعية التشريعية لم يكن لها سلطة الرقابة وإنما كل ما كان لها أن تبدي رغبات أو أن تلتصمها من الحكومة التماساً. وأما نحن فمركزنا غير ذلك، نحن نشرع القوانين ونسهر على تنفيذها ونجعل الوزراء مسئولين أمامنا إذا ما خولف هذا التنفيذ.

انظروا فيما قرره الدستور بالمادة ٣٨ بشأن الميزانية التي تشمل كل ما ستقوم به السلطة التنفيذية في السنة التالية. قرر الدستور أن الميزانية الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها يجب تقديمها للبرلمان قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة شهور أعني أن السلطة التنفيذية تعدها وتقدمها للمجلس ليفحصها ويقرر فيها ما يراه. لذلك ترون أن السلطة التشريعية سلطة تنفيذية عظيمة.

أما الرغبات فقد قررها الشارع في المادة ٢٢ وقال إن لكل شخص أن يقدم رغبة ونحن نظمنا كيفية تقديم هذه الرغبات وكيفية المناقشة فيها ولكننا لم نجعلها ملزمة للحكومة لعلنا أن الحكومة مسئولة أمامنا. وعلى ذلك أقترح على حضراتكم إذا رأيتم طبعاً أن لنا الحق في تقديم رغبة ألا تكون ملزمة للحكومة.

أما التحكم في الوزارة بإلزامها بتنفيذ الرغبات فلا يمكن الأخذ به لأنا عندما نطلب رغبة من الرغبات بفصل بلد عن الآخر مثلاً لا يمكننا أن نراجع كل ما يجب مراجعته في هذا الموضوع فيما يتعلق بالأمن العام وتحصيل الضرائب والمواصلات لأن هذا كله من اختصاص السلطة التنفيذية. فإن أردتم تقرير عدم مسئولية الوزارة فقررنا أن لنا كل الحقوق وإلا يجب ألا تتعدى كل من السلطات ما هو محدد لها.

محمد كامل مرتجى أفندي — يظهر أننا جميعاً متفقون فيما يتعلق بالمقدمة مختلفون فيما يتعلق بالنتائج. ليس لهيئة أن تشرع لنفسها بنفسها طالما أنها شكلت بموجب دستور وافقت عليه البلاد وقبلته. نعم إن لنا أن نشرع في تعديل الدستور الموجود ولكن ليس لنا من الحق في أن نفتات على أحكام الدستور قبل تعديله. فمعنى ذلك أنه مفروض في الدستور أن مجلسكم الموقر هو مجلس تشريعي محض ولكن له سلطة عام على السلطة التنفيذية وهو الهيئة العامة وهذا هو اختصاصكم على السلطة التنفيذية بوجه عام ولكم أيضاً اختصاص خاص عليها وهو مدون في مواد صريحة في الدستور منها أن الحكومة لا تستطيع أن تنفذ الميزانية إلا بإقراركم ولا تستطيع مصلحة السكة الحديدية أو وزارة المواصلات أن تنشئ خطاً إلا إذا وضعت مشروعا وطلبت منكم اعتماده. ووزارة الأشغال العمومية إذا أرادت أن تنشئ ترعة يمر في أكنة من مديرتين فلا تستطيع تنفيذها إلا بموافقتكم. إذن نحن لنا سلطة تنفيذية مبينة في الدستور ولا يليق بنا أن نتعدها إلى ما سواها لأن في ذلك اعتداء على السلطة التنفيذية. نحن لم نرفض مطلقاً أن يكون للمجلس الحق في إبداء الرغبات؛ ولجنة الاقتراحات لم تقل بذلك أيضاً وقد سجلته اللائحة الداخلية. ولكن ليست كل الرغبات واجبة التنفيذ، مثال ذلك: أنا لي عزبة في بلد من البلاد يضيقني فيها واتفقت مع المدير أن ينقله ولم يفعل ثم أحضر وأطلب منكم أن تقرروا نقله ... (مقاطعة). مثل آخر: أردت نقل كوبري أو إنشاء آخر فإذا قلنا للحكومة نفذي هذا المشروع وسبق اعتمدتم الميزانية دون أن يخصص فيها المال اللازم لذلك فماذا تستطيع الحكومة أن تعمل؟



إن الميزانية اعتمدت وهذا الأمر خارج عنها فهل تنفذ الحكومة أمركم هذا أو تنفذ الميزانية ؟ كذلك إذا أبديتكم رغبة بإنشاء كوبرى فى نقطة معينة ، وهذه الرغبة لم تلق رضاء من مجلس الشيوخ ، وقدمت رغبة تناقضها ، فماذا تعمل الوزارة ؟ هل تنفذ رأيكم وإلا تنفذ رأى الآخر لأنها مقيدة بثقتكم دون غيركم ، وبذلك يكون فرعا البرلمان غير متساويين فى الحقوق ؟ وبناء عليه أرى أن للمجلس الحق فى إبداء الرغبات وله أيضاً أن يصدر قراراً فى قبولها ولكن ليس له أن يلزم الحكومة بتنفيذها .

( أصوات : يقفل باب المناقشة ) .

أحمد رمزى بك — عندى كلام لا يستغرق خمس دقائق .

( أصوات : لقد تنور المجلس ) .

أحمد رمزى بك — اقترحت أن تكون الرغبات التى يقرها المجلس غير ملزمة للحكومة ؛ واقترح حضرة زميلى عبد الرحمن الرافعى بك أن للمجلس الحق فى تقرير رغبات وقرارات تكون واجبة الاحترام والتنفيذ إلا إذا طرحت الحكومة مسألة الثقة . والفرق بين الاقتراحين شاسع ؛ والأخذ برأى الرافعى بك معناه الإجهاز على السلطة التنفيذية وتهديدها فى كل وقت . إن لكل قرية طلبات فإذا أقر المجلس واحداً منها كان لبقاء الوزارة على كراسى الحكم أو نزولها عنها معلقاً على قبول طلب القرية أو رفضه ولا يفيدها إذ ذاك الاستثناء الذى ذكره حضرة الرافعى بك بقوله « إلا إذا طرحت الحكومة مسألة الثقة » ، لأنه لو أقر المجلس رغبة ولم تنفذها الوزارة ثم طرحت مسألة الثقة بها فيكون قرار المجلس بعدم الثقة بها مؤكداً لأن الأغلبية هى التى سبقت وقررت إجابة الرغبة .

أما النصيحة التى أسداها حضرة الرافعى بك للمجلس بقوله إن حكومة هذه الأيام لن تدوم للبلاد فأنا أردتها عليه . إننا نشرع للبلاد وكل ما نريد ألا تكون الحكومة ألعوبة فى مهب الأهواء بطرحها مسألة الثقة كل مرة لم ينفذ فيها رغبة رها المجلس ولا تكاد تخلو جلسة من تقرير رغبات فيها .

( أصوات : اعتراض ) .

الرئيس — تكلم فى الموضوع .

أحمد رمزى بك — من القواعد الدستورية أنه إذا حقت المسئولية وجبت الحرية . ينادون بأن الوزارة مسئولة فيجب إذن تركها حرة فى أعمالها ، ويجب ألا تغيب هذه القاعدة عن أذهاننا ، وكما قال زميلى حضرة عبد السلام فهمى بك « لا تطالبني وتقيدين » . يقول حضرة عبد الرحمن الرافعى بك إننا لم نأت له بكتاب مبين يدل على أن رغبة المجلس ليست ملزمة للحكومة ؛ ولكن أين - هو الكتاب المبين الذى قدمه لنا حضيرته ليثبت به أن الرغبات ملزمة للحكومة ؟

عبد الرحمن الرافعى بك — الكتاب موجود .

الرئيس — أرجو عدم المقاطعة .

أحمد رمزى بك — هو يسألني إثبات النفي ، ولكن أطلبه بإثبات نظرية ، لأن الإثبات مقدم على النفي . سبق لى أن قلت إن مجلس نواب فرنسا عرض على الحكومة مشروع قانون ولم يلزمها بتنفيذه بل كل ما فعله أنه طلب منها أن تؤيده أمام مجلس الشيوخ ، فطرحت الحكومة مسألة الثقة عليه ، وقالت إننا محتاجون لثقة المجلس كاحتياجنا لراحة العمال .

( أصوات : هذه عبارة غير مفهومة ) .

أحمد رمزى بك — هذه كانت عرض مسألة الثقة من جانب الحكومة بلطف .

قالوا إننا أمناء الأمة على الدستور ، فلنحترم المادة ٢٣ من قانون الدستور التى تنص على أن جميع السلطات مصدرها الأمة واستعمالها يكون على الوجه المبين بهذا الدستور . وليس البرلمان هو السلطة الوحيدة فى البلد بل توجد سلطات أخرى كالسلطة القضائية والسلطة

الإدارية وجميع هذه السلطات مصدرها الأمة وهذا هو السبب في تقرير مبدأ فصل السلطات لأن السلطة التشريعية إذا بعت على السلط التنفيذية اختل نظام العمل .

السلطة التشريعية تسن القوانين فإن نفذتها دون السلطة التنفيذية أصبحت غير رادع وهذا كثير وربما كان السبب الأكبر في الفصل بين السلطات المختلفة منع الاستبداد .

يجب احترام الدستور ويجب عدم الخلط بين السلطين ادعاء بأن هذا يرضى الأمة كلها وهذا لا يرضيها في الواقع إذ أن اجتماع السلطين في أيدينا يجعلنا أن نفعل بالأمة الأفاعيل — ولذلك فإنني مصمم على اقتراحي . أما مسألة الثقة فيقررها المجلس بحسب أهمية الموضوع وتقدير المجلس لها .

( أصوات : يقفل باب المناقشة ) .

الرئيس — الموافق على إقفال باب المناقشة يقف .

( فوقت الأغلبية ) .

( ولذلك قرر المجلس إقفال باب المناقشة ) .

السكرتير — سيؤخذ الرأي على الاقتراحات المختلفة التي ستلى على حضراتكم وسيؤخذ الرأي بطريقة المناذاة بالاسم لأنه تقدم بذلك طلب من عشرة أعضاء واللائحة الداخلية تحتم ذلك .

( وهذه أسماء من طلبوا أخذ الرأي بالنداء بالاسم : ١ ، ٢ ، ٣ ، الخ ) .

( أصوات : ترفع الجلسة للاستراحة ) .

غفرى عبد النور بك — تتلى الاقتراحات أولا .

( أصوات : هذا يستغرق وقتاً طويلاً ) .

السكرتير — تقدمت اقتراحات كثيرة بهذا الخصوص ولكنها تدور في الواقع حول نقطتين : هل الرغبات التي يقرها المجلس ملازمة للحكومة ، أو غير ملازمة لها ؟ فنرى أخذ الرأي على هذه المسألة .

محمد أحمد باشا — قدمت اقتراحاً وسطاً يخالف هذه الاقتراحات . قالوا يجب تلاوتها كلها .

السكرتير — هذا نص اقتراح سعادة محمد أحمد باشا :

« حيث إن لمجلس النواب الهيمنة على السلطة التنفيذية من جهة ولا يصح للمجلس من جهة أخرى أن يقرر أمراً ويلزم الهيئة التنفيذية بتنفيذه لاحتمال وجود مانع شرعى يمنعها من ذلك .

فأقترح أنه إذا قدم أحد الأعضاء رغبة ورأت لجنة الاقتراحات عرضها على المجلس فيرسلها المجلس إلى الجهة التنفيذية المختصة لأخذ رأيها فيها بصفة استشارية ومتى جاء الرد يعرض على المجلس لإبداء رأيه فيه إما إيجاباً أو سلباً وبهذا تتحقق هيمنة المجلس من جهة وتعلم حقيقة رأى الهيئة التنفيذية قبل الفصل فيه من جهة أخرى .

عمود وهبه القاضي بك — هذا اقتراح لطيف للسلطة التنفيذية .

الرئيس — ألفت نظر حضرتك للمحافظة على النظام .

عمود وهبه القاضي بك — إذن يلفت نظر المجلس كله .

الرئيس — ألفت نظر حضرتك للمرة الثانية .

( الموافق على الاقتراح يقف ) .

( فلم يقف أحد ) .

( وقرّر المجلس رفض الاقتراح ) .



السكرتير — إذن نرجع لأخذ الرأي بالتدء بالاسم على نقطة الخلاف ، وهي : هل الرغبات ملزمة للحكومة أو غير ملزمة ؟  
( أصوات : هناك اقتراح آخر يخالف باقى الاقتراحات ) .

السكرتير — الاقتراح المشار إليه تقدم من حضرة إسماعيل سليمان حمزه افندى ، وهذا نصه :  
« نظراً لأهمية هذه المسألة أرى إحالتها على لجنة الحاقانية لبحثها وتقديم تقرير عنها » .

الرئيس — الموافق على هذا الاقتراح يقف .

( فلم يقف أحد ) .

( قرر المجلس رفض الاقتراح ) .

يوسف أحمد الجندى افندى — توجد اقتراحات متوسطة ، فأرى تلاوة جميع الاقتراحات .

سلامه ميخائيل بك — يؤخذ رأى عما إذا كانت تتلى الاقتراحات كلها أو يكتفى بأخذ رأى على كون الرغبات ملزمة أو غير ملزمة .

غفرى عبد النور بك — لقد شرعنا بأخذ رأى على « ملزمة » أو « غير ملزمة » .

( أصوات : هذا لم يحصل ؛ نريد استراحة ١٠ دقائق ؛ لا لزوم للاستراحة ؛ ولنبدأ بأخذ الأصوات وكل من أعطى صوته يستطيع الخروج ؛ نريد استراحة ) .

الرئيس — ترفع الجلسة للاستراحة .

( فرغت الجلسة للاستراحة فى الساعة ٨ والدقيقة ٢٥ مساء ثم أعيدت الساعة ٨ والدقيقة ٥٠ مساء ) .

السكرتير — يرى مكتب المجلس أن يكون أخذ رأى على نقطتين : « ملزمة » أو « غير ملزمة » ، مع عدم المساس بمبدأ مسؤولية الوزارة .

راغب إسكندر افندى — إن مسؤولية الوزارة محفوظة للمجلس فلا معنى لهذه الإضافة .

السكرتير — الغرض من هذه الإضافة أن نزيل ما علق بأذهان بعض حضرات الأعضاء خطأ أو صواباً أن هذا القرار قد يعرض مبدأ مسؤولية الوزارة للضياع مع أن هذا حق من حقوق المجلس وكلنا نحافظ عليه بدمائنا .

فوافق المجلس على أن يكون أخذ رأى على أن تكون الرغبات « ملزمة » أو « غير ملزمة » مع عدم المساس بمبدأ مسؤولية الوزارة .  
وبأخذ رأى بطريقة المناادة بالاسم .

أعطى ١٢٥ عضواً أصواتهم بأن تكون « الرغبات التى يقرها المجلس غير ملزمة للحكومة مع عدم المساس بمبدأ مسؤولية الوزارة » ،  
وأعطى واحد وعشرون عضواً أصواتهم بأن تكون « الرغبات التى يقرها المجلس ملزمة للحكومة » .

وامتنع عضوان عن التصويت لعدم موافقتهما على البدأين اللذين أخذ رأى عليهما .

فقرر المجلس بالأغلبية أن تكون « الرغبات التى يقرها غير ملزمة للحكومة مع عدم المساس بمبدأ مسؤولية الوزارة » .

( فى ١٧ مايو سنة ١٩٢٤ ) .

ليس من حق المجلس أن يلزم السلطة التنفيذية بتنفيذ رغبة هى من اختصاصها لتتافى ذلك مع مبدأ فصل السلطات .

مقرر لجنة الأشغال — أتلو الآن على حضراتكم تقرير لجنة الأشغال عن الاقتراح المقدم من حضرة محمد حبيب بك بإنشاء كوبرين على ترعة الحمودية ، وهذا نصه :

« نظرت لجنة الأشغال الاقتراح المقدم من حضرة محمد حبيب بك بطلب إنشاء كوبرين على ترعة الحمودية ، أحدها أمام أبى حص والثانى أمام بركة غطاس . وبعد البحث فى هذا الموضوع والاستعلام من وزارة الأشغال اتضح أن الكوبرى الثانى المطلوب إنشاءه أمام بركة غطاس سبق أن وافقت وزارة الأشغال على إنشائه فى سنة ١٩١٣ ولذلك رأت اللجنة تكليف الوزارة بإنشاء الكوبرى المذكور على وجه السرعة .



وفيا يختص بالكوبرى الآخر المطلوب إقامته أمام أبي حمص فقد رأت اللجنة أن يطلب من الوزارة درجه ضمن المشروعات للقبلة بالنسبة لأهميته في تسهيل المواصلات والنقل بين البلاد الآتية ، وهى :

الجردات ، الدرواية ، أباروف ، أبو حمص ، عزاز ، برسيق ، النخلة البحرية ، دمسنا ، أبو الحزر ، بستناوى — البالغ عدد سكانها نحو ١٢٤٠٠٠ نسمة ، ولأن المكان المقترح إنشاء هذا الكوبرى به واقع فى عاصمة مركز أبى حمص ؟

القاهرة فى ٢٠ يولييه سنة ١٩٢٤

رئيس لجنة الأشغال

سكرتير لجنة الأشغال

حسين هلال

تهامى خشبه

على نجيب افندى — ألفت نظر حضراتكم إلى أن هذه الاقتراحات هى اقتراحات برغبات تتعلق بأمور داخلية فى حدود اختصاص السلطة التنفيذية . فقرارات المجلس بشأنها لا يمكن أن تكون ملزمة للحكومة . ولكن الظاهر من اقتراحات اللجنة التى تليت على حضراتكم الآن أنها أرادت أن تستصدر من المجلس قراراً يجعل هذه الرغبات ملزمة مع أنها تتعلق بأمور خاصة بالميزانية وبالاتمادات وغيرها من المسائل التى يجب على المجلس درسها هى ومتعلقاتها درساً تاماً . والآت ليس مطروحاً أمامنا اعتمادات ولا نحن مشغولون بدرس الميزانية حتى يقال إنه يمكن توفير الأموال اللازمة لتنفيذ تلك الرغبات من أبواب أخرى فى الميزانية . وأقرر بهذه المناسبة أن إصدار قرار كالذى تطلبه اللجنة الآن منا يناقض ما قرره هذا المجلس فى سنة ١٩٢٤ من أن قرارات الرغبات لا يمكن أن تكون ملزمة كما أنه يناقض ما يعيل إليه المجلس من ترك الحرية للحكومة فى الشؤون المحلية التى لا تهم عموم القطر . والذى أراه فى مثل تلك الموضوعات إحالتها على الجهة الحكومية المختصة غير مشفوعة بقرار من المجلس بوجوب تنفيذها بل أرى أن يكون القرار لمجرد الإحالة .

محمد إبراهيم حبيب بك — ظاهر من تقرير اللجنة أن وزارة الأشغال وافقت فى سنة ١٩١٣ على إنشاء الكوبرى المقترح إقامته أمام بركة غطاس . ومن المعروف أن مديرية البحيرة مترامية الأطراف ، وبعض البلاد يبعد عن محطة السكة الحديدية خمسين كيلومتراً . فإذا ما أنشئ هذا الكوبرى فإنه سيربط ما لا يقل عن مائة عزبة بترعة المحمودية . هذه الأسباب قدرها مجلس المديرية حق قدرها وبخبرها مع وزارة الأشغال التى وافقت على إنشاء الكوبرى . أما الكوبرى الثانى ... ..

الرئيس — هذا الكلام وارد فى تقرير اللجنة .

محمد إبراهيم حبيب بك — يقول حضرة العضو المحترم على نجيب افندى إن أمثال هذه الرغبات يجب ألا ينظرها المجلس . وأقول إنه إذا كان مجلس المديرية قد أصدر قراراً منذ خمس عشرة سنة ووافقت عليه الوزارة المختصة فلماذا لا يبحث المجلس ليطالب منها تنفيذ ما قرره منذ سنين ؟

أحمد رمزي بك — أوافق حضرة زميلى المحترم على نجيب افندى فيما قاله فى مستهل كلامه ؛ ولكنى أخالفه فى النتيجة التى وصل إليها . فى الواقع أنه ليس من حق المجلس أن يلزم السلطة التنفيذية بتنفيذ أمر هو من اختصاصها ، لأن مبدأ فصل السلطات — وهو مبدأ دستورى محترم — يتنافى مع هذا . ولكن ما قاله حضرته فى نهاية كلامه من الاكتفاء بإحالة كل رغبة إلى الوزارة المختصة من غير بحث فيه حرمان المجلس من حق إبداء رغبانه . فإذا أخذنا برأى حضرة زميلى المحترم على نجيب افندى أصبحت الرغبة التى يبدىها المجلس أشبه بعرضة يمكن لصاحبها أن يرسلها إلى الوزارة المختصة بدون وساطة المجلس . أما العضو الذى يحىء إلى المجلس برغبة ليستصدر منه قراراً بإبلاغها للحكومة فلا يمكن حرمانه من حقه وإنما الواجب أن يستوفى مسائل ابتدائية من جهة الموضوع ومن الوجهتين الفنية والمالية وعلى الأخص دعوة الحكومة للاشتراك مع اللجنة المختصة فى البحث .

الرئيس — ليقبل لنا حضرة المقرر هل اللجنة أشركت الحكومة معها فى بحث هذا الموضوع ؟

المقرر — إن التقرير وارد فيه : « وبعد البحث فى هذا الموضوع والاستعلام من وزارة الأشغال ... .. » .

الرئيس — التقرير يقول إن وزارة الأشغال وافقت على إنشاء هذا الكوبرى فى سنة ١٩١٣ ولكن الظروف تغيرت ، فهل اللجنة استأنست برأى وزارة الأشغال الآن ؟

عبد السلام فهمي محمد جمعه بك — أرد على ذلك بصفتى رئيس اللجنة : إن التقرير المروض الآن على حضراتكم ليس من عمل

مادة ١٠٣ » ... ..

لجنة الأشغال الحالية ، وإنما هو من عمل لجنة الأشغال الشككة في سنة ١٩٢٤ ، فهو في صيغته وعبارته وبمجه ليس من عمل اللجنة الحاضرة . وقد رأى المجلس أخيراً أن يطلب من جميع اللجان التي شكلت في هذا الدور أن تعين مقررين جدداً لها . من أجل هذا أعيد التقرير إلى اللجنة لتعين مقرر فقط تنفيذاً لقرار المجلس ، وعلى هذا فاللجنة لم تبحث في موضوعه لأنه من ضمن التقارير التي انتهت اللجان القديمة من بحثها والتي أرسلت إلى مكتب المجلس ولكن نظراً لتعطيل الحياة النيابية أقيمت إلى أن أعيدت للجان الحالية .  
( ضجة )

الرئيس — إذن اللجنة الحالية لم تبحث في موضوع الاقتراح مع الحكومة ، فالقول بإبلاغ هذه الرغبة للحكومة الآن قبل اتخاذ الإجراءات اللازمة فيه شيء من المجازفة . فإما أن يحيلها المجلس على الحكومة بدون تعليق أو أن تستردها اللجنة لتعيد النظر فيها مع أخذ رأى الوزارة المختصة في الموضوع .  
المقرر — أطلب رد الاقتراح إلى اللجنة .  
الرئيس — هل توافقون حضراتكم على رأى حضرة المقرر ؟  
( موافقة عامة ) .  
( في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٦ ) .

(١) إن للمجلس الحق في أن يقترح على اقتراح برغبة وفي هذه الحالة إذا لم توافق الحكومة على هذه الرغبة أو على تنفيذها فعليها أن تدلى للمجلس بالأسباب التي حالت دون قبولها أو تنفيذها ليقدرها قدرها مع عدم المساس بمبدأ المسؤولية الوزارية .  
(٢) يشترط لقبول اقتراح برغبة توفر شرطين : أحدهما أن يكون ضرورياً ، وثانيهما أن يكون تنفيذه ممكناً بمعنى أنه لا يرهق الميزانية وألا يعطل مشروعاً أو مشروعات ألزم منه . وذلك كله مع اشتراط أن موضوع الاقتراح غير مخالف للدستور أو القوانين أو لأمحة المجلس الداخلية .

(٣) يؤخذ رأى الحكومة في كل اقتراح قبل الاقتراح عليه .  
(٤) بعد قبول كل اقتراح يستدعى فتح اعتماد غير وارد بالميزانية يقرر المجلس ما إذا كانت هناك ضرورة ماسة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لطلب الاعتماد اللازم له فوراً أو إدراجه في مشروع الميزانية المقبلة .

(٥) إذا لم يتوفر في الاقتراح شرطاً للضرورة وإمكان التنفيذ ، فالمجلس أن يرفضه أو أن يعتبره كمریضة من أحد أفراد المصريين تسرى عليها أحكام المادتين ٢٢ و ١١٦ من الدستور .

(٦) في الأحوال التي يكون رأى مجلس المديرية قطعياً فليس لمجلس النواب الحق في أن يبدى فيها رغبات . وفي الأحوال التي يكون رأى مجلس المديرية استشارياً يكون لمجلس النواب الحق في أن يبدى فيها رغبات .  
وهذه قاعدة تشمل مجالس المديریات والمجالس البلدية والمحلية أيضاً .

#### تقرير من لجنة الشؤون الصحية

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس النواب  
أشرف بأن أرسل إلى دولتكم مع هذا تقرير لجنة الشؤون الصحية عن الاقتراحات الحالية عليها لعرضه على هيئة المجلس المحترمة .  
وقد قررت اللجنة أن يكون حضرة الأستاذ مصطفى الحادم بك مقررراً لها .

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام ،  
رئيس اللجنة  
الدكتور حسن كامل



ثم تلى التقرير الآتى :

## لجنة الشؤون الصحية

تقرير عن الاقتراحات المقدمة من بعض حضرات الأعضاء

عدد	البيان
١	الاقتراح المقدم من حضرتي محمد طاهر عبد اللطيف افندي والدكتور محمد أمين نور الخاص بإنشاء مستشفى بذكرنس .
٢	الاقتراح المقدم من حضرة محمد إبراهيم الأعسر افندي الخاص بإنشاء مستشفى ببلدة أبي كبير .
٣	الاقتراح المقدم من حضرة غالي إبراهيم افندي الخاص بإنشاء مستشفى ببلدة الدلتجات .
٤	الاقتراح المقدم من حضرة عبد العزيز العجيزي بك الخاص بإنشاء مستشفى ببندر شرين .
٥	الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ عبد العزيز الزاهد الخاص بإنشاء مستشفى ببليس .
٦	الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ حبيب عبادي حمدين الخاص بإنشاء مستشفى بإدفو .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس النواب

أحال المجلس على لجنة الشؤون الصحية الاقتراحات المبينة بعاليه لبحثها وعرض النتيجة على المجلس .

وقد بحث اللجنة في هذه الاقتراحات بجلستها المنعقدة يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦ ، ورأت الموافقة عليها إذا سمحت الميزانية

العمومية بإنشائها . واللجنة ترحب أيضاً من الحكومة تعميم إنشاء مستشفيات في جميع مراكز القطر تسهيلاً لمعالجة المرضى - لا يضطروا للانتقال مسافة طويلة للتداوى من أمراضهم .

فاتشرف بإحاطة دولتكم بذلك راجياً عرض الأمر على هيئة المجلس .

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام ؟

الدكتور      الدكتور

عبد الرحمن عوض      حسن كامل

الرئيس - كأن اللجنة تقترح تعميم المستشفيات في مراكز القطر .

المقرر - نعم .

الرئيس — بلا قيد ولا شرط ؟

**المقرر — بشرط توفر المال .**

طراف على افندى — هل سألت لجنة الشؤون الصحية وزارة الداخلية عما إذا كان هناك مانع من تنفيذ مثل هذه الاقتراحات ؟

المقرر - كلا، ولكن اللجنة ترحب أن تعمم هذه المستشفيات.

الرئيس — إن المجلس رحب بهذه الفكرة ولكن أليس من المستحسن ترك مثل هذه المسائل لأربابها !

حسين هلال بك — إن تنفيذ مثل هذه الرغبات صعب جداً حتى إذا توفر المال سواء من جانب الحكومة أو بطريق التبرع وذلك لعدم وجود العمال اللازمين . والدليل على صحة ما أقول أن مستشفى ميت غمر تم بناؤه منذ ستة أشهر ولم يدرج له مبلغ في الميزانية الماضية لعدم وجود العمال اللازمين . ويجب علينا قبل النظر في مثل هذه الرغبات أن نتظر أولاً في إمكان تنفيذها .

لذلك أقترح أن تعاد هذه الاقتراحات إلى لجنة الشؤون الصحية لدرسها من جديد مع مصلحة الصحة العمومية حتى يمكننا بعد ذلك أن نصدر قراراً متحكماً .



على على لهيطة افندى — عندما يعرض اقتراح على إحدى اللجان وقبل كتابة تقريرها عنه تطلب اللجنة من الحكومة إرسال مندوب عنها ليوقف اللجنة على رأى الحكومة فى موضوع الاقتراح الذى تبحثه ، فهل فعلت ذلك لجنة الشؤون الصحية ؟

الرئيس — لقد أبدى مثل هذا السؤال وأجاب حضرة المقرر بأن اللجنة لم تطلب من الحكومة إرسال مندوب .

محمد فكرى أباطه افندى — لا أرى إحالة هذه الرغبات على الحكومة لأن للرغبات التى يبدىها المجلس مكانة خاصة وربما لم تستطع الحكومة تنفيذ الرغبات التى هى موضوع المناقشة الآن فىكون عدم تنفيذها ماساً بكرامة المجلس ، لذلك أقترح إعادتها إلى لجنة الشؤون الصحية لدرسها مع مندوب من قبل الحكومة .

المقرر — إن الحكومة حاضرة فى المجلس وفى وسعها أن تبدى رأيها .

الرئيس — إن الفكرة متجهة لإبداء مثل هذه الاقتراحات لأغراض لا تخفى على حضراتكم ، ولكن هل من حق المجلس نظر مثل هذه الاقتراحات ؟

أحمد عبد الغفار بك — أرى أنه لا يجوز لحضرات النواب إبداء مثل هذه الاقتراحات لأنه يجب على المجلس أن يشتغل بما هو أهم من ذلك ( مقاطعة ) . لا يجوز للأعضاء أن يقدموا اقتراحات يعلمون أن تنفيذها مستحيل ( مقاطعة ) . إنى مصرّ على رأي بالرغم من هذه المقاطعة ، لأن النظر فى مثل هذه المسائل إنما هو من اختصاص مجالس المديرىات والوزير المختص ، ويمكن الاتفاق معه على تنفيذ ما يمكن تنفيذه منها .

محمد عبد اللطيف سعودى افندى — إن السبب فى تقديم مثل هذه الرغبات إلى مجلس النواب هو الفوضى الضاربة أطنابها فى مجالس المديرىات التى أصبحت لا تقوم بما أنشئت من أجله وأغلبها لا تعقد اجتماعاتها بسبب عدم تكامل الأعضاء . ولو سن قانون لهذه المجالس وأصبحت منتظمة لقدمت إليها مثل هذه الرغبات . أما وهى مقصورة فلا بد من تقديمها إلى مجلس النواب . ولا أدرى ما الذى يمنع الحكومة من تقديم مشروع قانون لإصلاح هذه المجالس كما لا أدرى ما الذى يمنع لجنة الداخلية من بحث الاقتراحات المقدمة لها بهذا الخصوص .

الرئيس — أأست عضواً بلجنة الداخلية ؟

محمد عبد اللطيف سعودى افندى — بلى ، وقد قدّمت إلى اللجنة اقتراحاً متعلقاً بهذا الموضوع .

سلطان السعدى بك — اعترض حضرة أحمد عبد الغفار بك على حضرات الأعضاء الذين قدموا مثل هذه الاقتراحات مع أنهم بعملهم هذا لم يخرجوا عن تنفيذ رغبات الأمة التى يمثلونها والأمة هى التى أوجدت هذا المجلس فىجب عليه أن يحترم رغباتها وينفذ طلباتها . ( تصفيق ) .

أحمد رمزى بك — تنص اللائحة الداخلية على حق الأعضاء فى تقديم اقتراحات برغبات . وكما تحترم السوابق والتقاليد فى المسائل المتعلقة بالدستور فكذلك الأمر فيما يتعلق باللائحة الداخلية . ومن عهد إنشاء المجلس جرى العمل على أن يقدم حضرات الأعضاء مثل هذه الاقتراحات . وقد بحث المجلس فى سنة ١٩٢٤ هذا الموضوع ولم يعارض فى مشروعية إبداء رغبات كهذه وإنما حصل خلاف فيما إذا كانت هذه الرغبات ملزمة للحكومة أم لا .

الرئيس — ما الذى تقرر فى هذا الموضوع ؟

أحمد رمزى بك — تقرر أنها غير ملزمة ولكنى لا أتعرض لهذا البحث ثانية وإنما أقول إن لكل عضو أن يبدى ما يشاء من الرغبات وإذا أخذنا بالرأى القائل بغير ذلك نتجت عنه أضرار كبرى ومنع المجلس من إبداء آراء مفيدة . وأقرب شاهد على صحة ما أقول الاقتراح برغبة ، الخاص بدخول الحكومة بورصة العقود مشترية وهو المعروض علينا الليلة . فإذا قررنا أن ليس للأعضاء إبداء رغبات كانت نتيجة هذا القرار أن الاقتراح برغبة المشار إليه غير مقبول وهذا لم يقل به أحد .

والحق أن بعض حضرات الأعضاء يبدون رغبات هى من اختصاص مجالس المديرىات ، وفى نظرى أن لهم العذر فى ذلك لأن اختصاص هذه المجالس ضيق جداً ورأيها استشارى فيما تقدم به اقتراحات . وبما أنه لم يسن قانون جديد لتنظيم هذه المجالس فلا مندوحة عن تقديم مثل هذه الاقتراحات إلى مجلس النواب .

مادة ١٠٣ » ..... مادة ١٠٣

الرئيس — إن المسائل المتعلقة بإنشاء مستشفى أو كورى وما شابه ذلك من اختصاص مجالس المديرية ، فإذا كانت هذه المجالس غير منتظمة أو كانت لا تعقد جلساتها بسبب عدم تكامل أعضائها فهذه أمور لا علاقة لها بمسألة الاختصاص .

أحمد رمزى بك — إن « رغبة » لفظة عامة . فإذا كانت الأمر المعروض على مجلس النواب لا يتعارض مع اختصاص مجالس المديرية فلا مانع من أن ينظر فيه المجلس .

الرئيس — معنى هذا أن الأمر الواحد قد يكون من اختصاص مجلس النواب واختصاص مجالس المديرية . وأظن أن هذا لا يجوز والمقول أن تقول إن مجلس النواب مختص بما لا يدخل في اختصاص مجالس المديرية .

أحمد رمزى بك — أرى أن للمجلس أن ينظر في المسائل التي لا يتعارض النظر فيها مع اختصاص مجالس المديرية .

الرئيس — هل يصح أن يكون الأمر الواحد من اختصاص مجلس النواب واختصاص مجالس المديرية ؟

أحمد رمزى بك — كلا .

وليم مكرم عبيد افندى — أثار أحد الزملاء مسألة الرغبات في جلسة ماضية ، وطرح على بساط البحث أمر دستوريته والفائدة منها .

أما دستوريته فلا ريب فيها ؛ وهي حق من أهم حقوق المجلس ، لأن له حق التشريع وهو الحق الأصلي ، وحق مراقبة الوزارة في جميع الشؤون . ويستمد الحق الأخير من مسئولية الوزارة أمام المجلس . ومسئوليتها ليست قاصرة على المسائل التشريعية بل تتناول الإدارية كذلك . فإذا ما تقرر مبدأ مسئولية الوزارة فلنا من باب الاستنتاج حق المراقبة على تصرفاتها .

وإذا قيل : إن ليس في الدستور نص خاص بالرغبات فرأى أن كل ما هو غير ممنوع مباح ، خصوصاً أن الأمة مصدر السلطات جميعها والمجلس يمثلها والوزارة جزء منه فكل شيء غير منصوص عليه في الدستور يكون حقاً من حقوقنا ، ولنا أن نبدي الرغبات أية كانت . فخرماتنا من هذا الحق فيه خطر على حقوقنا الدستورية لأن الأمة تريد منا أن نراقب جميع الشؤون وهذا حق لا يجوز التفريط فيه خصوصاً ونحن في بدء حياتنا الدستورية .

هذا من جهة ، وأما من الجهة النفعية فأرى أنه يجب علينا أن نبرهن للأمة على يقظتنا وميلنا إلى تعميم الإصلاح وعلى مراقبتنا لكل صغيرة وكبيرة .

شعرت بشيء من الغضاظة عندما سمعت ما فاه به حضرة الزميل أحمد بك عبد الغفار . وقد يكون لحضرته بعض الحق ولكن ما أشار إليه لا يليق أن يقال في المجلس ، لأن الخطط التي يراد بها تنظيم أعمالنا يجب أن يدور عليها البحث في هيئاتنا الحزبية وفي مجتمعاتنا الخاصة لا في هذا المكان .

أما إذا قررنا أن هذا الشيء مناسب وذاك غير مناسب فلا ريب أن في ذلك تقييداً لحقوقنا الدستورية التي يجب ألا نفرط فيها .

إن لنا حقاً ثابتاً في التشريع وفي مراقبة الوزارة لأنها مسئولة أمامنا ولذا لا أوافق مطلقاً على أن تقيّد حقوقنا بقيد ما .

( تصفيق ) .

الرئيس — للمراقبة في الدستور مظاهر ثلاثة : الأول سؤال الوزراء ، والثاني استجوابهم ، والثالث إجراء تحقيق برلماني . وليس في إبداء الرغبات معنى المراقبة مطلقاً .

وليم مكرم عبيد افندى — السؤال هو رغبة في شكل استفهام .

الرئيس — السؤال هو استيضاح واستجلاء لأمر غامض أو مجهول : غامض ليوضح ، ومجهول ليعلم .

والاستجواب مناقشة في سياسة خاصة أو عامة . كذلك التحقيق البرلماني ليس من الرغبات في شيء . أما إبداء رغبات بشأن إنشاء سكة حديدية أو سكة زراعية أو مستشفى أو كورى فليس فيه معنى المراقبة على الحكومة .

يقول حضرة نائب دائرة قنا إن كل ما لا يمنع جاز . وهذه القاعدة لا نزاع فيها . ولكن إذا كانت تلك الرغبات داخلة في اختصاص مجالس المديرية ، فهل يجوز أن تكون أيضاً من اختصاص مجلس النواب ؟ إن للاختصاص معنى التفرد بالشيء . وما دامت مجالس المديرية



مادة ١٠٣ « ... .. »

مختصة فهي منفردة في نظر تلك الأمور ، ولذلك قلنا في مناقشة الأستاذ أحمد رمزي بك إن مجلس النواب يكون مختصاً فيما ليس من اختصاص مجالس المديريات . ولا أرى بقولي هذا إلى أن أقل من اختصاص مجلسنا الموقر بل أريد أن يقتصر على اختصاصه .

وليم مكرم عبيد افندى — إذا فرضنا أن هذه الرغبات من اختصاص مجالس المديريات ألا يجوز أن تكون أيضاً من اختصاص مجلس النواب باعتبار أنها نوع من أنواع المراقبة ولقت نظر للحكومة حتى لا يحدث ما يدعو إلى السؤال عن أى تقصير أو إهمال ؟ ففي إبداء الرغبة تفاد من التصادم مع الوزارة . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن للمجلس حق النظر في الرغبات التي تترجها مجالس المديريات ؛ وهذا الحق مستمد من إشرافنا على ميزانية الدولة . فطلب إنشاء كوبرى أو مستشفى أو غير ذلك مصيره النهائى بأيدينا عندما ننظر في الميزانية ، فمن هذه الوجهة لنا المراقبة العامة على جميع شؤون الدولة .

الرئيس — تقدم طلب بتأجيل المناقشة في هذا الموضوع . وإنى أميل إلى التأجيل حتى تبحث هذه المسألة بحثاً تاماً دقيقاً يليق بمجلسنا الموقر لتتخذ قراراً حاسماً فيه . فهل ترون حضراتكم إعادة تكوين لجنة الشؤون الدستورية لبحث الموضوع ، أو ترون إحالته على لجنة من اللجان ؟

راغب إسكندر افندى — يحال هذا الموضوع على لجنة الحقانية إذ من بين أعضائها أعضاء لجنة الشؤون الدستورية واللجنة الحقانية أن تنتخب لجنة فرعية لذلك .  
( موافقة عامة ) .

الرئيس — اذن يحال على لجنة الحقانية ويحدد مدار البحث في النقطتين الآتيتين :

( الأولى ) هل يجوز للمجلس أن يبدى رغبات أم لا ؟

( الثانية ) وإذا كان له هذا الحق فهل له أن يبدى رغبات مما يدخل في اختصاص مجالس المديريات والبلديات ؟  
( في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٦ ) .

تقرير لجنة الحقانية وملحقه عن اختصاص مجلس النواب بنظر الاقتراحات برغبات

الرئيس — التقرير وملحقه وزعا على حضراتكم ، فيكتفى بإثباتهما في المضبطة .  
نص التقرير :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس النواب

أتشرف بأن أرفع إلى دولتكم تقرير لجنة الحقانية عن للسائلين المحالين عليها فيما يختص بموضوع الرغبات ، وهما :  
( أولا ) هل يجوز للمجلس أن يبدى رغبات أم لا ؟

( ثانياً ) وإذا كان له هذا الحق فهل له أن يبدى رغبات مما يدخل في اختصاص مجالس المديريات والبلديات ؟  
وقد نذبت اللجنة حضرة الأستاذ على نجيب مقررأ لها .

وتفضلوا دولتكم بقبول احترامى وإجلالى ؟

رئيس لجنة الحقانية  
مصطفى النحاس

السكرتير  
محمد صبرى أبو علم

القاهرة في ٢٠ يناير سنة ١٩٢٧

تقرير لجنة الحقانية

عن اختصاص مجلس النواب بنظر الاقتراحات برغبات

قرر مجلس النواب بجلسته المنعقدة يوم ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٦ تكليف لجنة الحقانية يبحث ما يأتى :

اولا — هل يجوز للمجلس أن يبدى رغبات أم لا ؟

ثانياً — إذا كان له هذا الحق ، فهل له أن يبدى رغبات مما يدخل في اختصاص مجالس المديريات والبلديات ؟



بحث اللجنة فيما كلفت به وكانت نتيجة بحثها ما يأتي :

إن سبب الغموض في هذه المسألة يرجع إلى أن حق اقتراح الرغبات مذكور صراحة في اللائحة الداخلية ( المواد ٧٢ وما بعدها ) ولم يأت به نص في الدستور . فكان هذا الحق مثار خلاف في سنة ١٩٢٤ أمام مجلس النواب الأول بمناسبة اقتراح برغبة قدمه حضرة صاحب السعادة محمد بدرأوى عاشور باشا بفصل مركزى طلخا وشربين من وجهة الأعمال الإدارية عن مديرية الغربية .

رأت لجنة الاقتراحات في ذلك الوقت أن الاقتراح « هو رغبة وأنها مختصة بنظره وقررت عدم قبوله موضوعا لعدم اختصاص المجلس بنظره لأنه خاص بمسائل إدارية ليس للمجلس عليها من سلطان إلا الهيمنة العامة » . ثم قامت مناقشة حضرات النواب بجلسة ١٠ مايو سنة ١٩٢٤ في موضوع حق المجلس في إبداء الرغبات ثم تأجلت المناقشة إلى يوم ١٧ مايو وفيه أعلن معالى رئيسه أن مكتب المجلس بحث مسألة الرغبات ووجد أنه يمكن تقديم رغبات بدون أن تكون ملزمة للحكومة . وأخيراً قرر المجلس بالأغلبية أن « الرغبات التى يقرها غير ملزمة للحكومة مع عدم المساس بمبدأ مسئولية الوزارة » . وكانت رأى الأقلية أن « الرغبات التى يقرها المجلس ملزمة للحكومة » .

رأى المجلس الحالى إعادة بحث هذا الموضوع من جديد :

### رأى اللجنة عن المسألة الأولى

« هل يجوز للمجلس أن يبدى رغبات أو لا ؟ »

قلنا إن حق إبداء الرغبات مذكور صراحة في المواد ٧٢ وما بعدها من اللائحة الداخلية ولم يأت عنه نص صريح في الدستور ونضيف أن حق إبداء الرغبات كان معترفاً به للجمعية التشريعية في المادة ١٩ من القانون النظامى إذ نصت هذه المادة على أن « للجمعية أن تبدى رأيها أو رغباتها سواء كان ذلك بناء على طلب الحكومة بالنسبة للمسائل والمشروعات المعروضة عليها أو من تلقاء نفسها » .

ولما كانت هذه الرغبات من جانب الجمعية التشريعية ذات صبغة استشارية وأتى الدستور خلوا منها فقد قام الشك في جواز أن يبدى المجلس النيابى مثل هذه الرغبات بناء على أن المجالس النيابية هيئات تشريع — فليس من شأنها أن تبدى رغبات في عمل من أعمال السلطة التنفيذية وأن حق إشراف المجالس البرلمانية لا يتفق وإبداء رغبات يجوز للسلطة التنفيذية صاحبة الشأن ألا تنفذها ، وأن إبداء الرغبات كان مفهوماً صدوره من الجمعية التشريعية باعتبار أنها هيئة استشارية محضة ولم يصبح الآن متفقاً مع السلطة البرلمانية التى يتمتع بها مجلس النواب ، وأن مبدأ فصل السلطات يحول دون تدخل السلطة التشريعية في أعمال حكومية هي من اختصاص السلطة التنفيذية وحدها ، وأن واجب مجلس النواب أن يترك الحكومة تعمل داخل سلطتها واختصاصها بكامل حريتها وهى أعرف بدخائل أمورها من غيرها دون أن يمس ذلك بمبدأ المسئولية الوزارية فلا مسئولية إلا عند حرية العمل — وأن الدستور قد منح المجلس حق السؤال وحق التحقيق البرلماني وحق الاستجواب الذى يمكن أن يتبعه منح الثقة بالوزارة أو رفضها وكل ذلك حقوق معينة بنص الدستور فلا يمكن التوسع فيها بما ليس فيه — وأخيراً فإن مصلحة البلاد تقضى بعدم تدخل سلطة فيما هو من اختصاص سلطة أخرى وإلا اضطرب النظام وتعطلت الأعمال وضاعت المسئولية . ذلك بعض ما قيل للحيلولة بين مجلس النواب وبين حق إبداء الرغبات ، ونتيجته أن إبداء الرغبة من المجلس اعتداء على السلطة التنفيذية ومخالفة للدستور ( راجع مضبطة جلسى ١٠ و ١٧ مايو سنة ١٩٢٤ لمجلس النواب ) .

ولكن التقاليد الدستورية الأوربية على غير هذا الرأى وتقرر بأن السلطة التى تخولها الدساتير للمجالس النيابية ليست منحصرة في مجرد التشريع وإنما تتناول الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة وتتناول المسئولية الوزارية وهذان الحقان ينتجان حتماً بطبيعتهما وبلا احتياج لنص في الدستور حق مجلس النواب في تكليف الحكومة بالقيام بعمل معين أو باتخاذ خطة معينة .

وإن الدستور المصرى يؤيد هذه النظرية تمام التأيد بما قرره من حق المجلس في الإشراف العام على شؤون الدولة ومراقبة سياسة الحكومة فيها ( راجع بالأخص المواد ٤٢ و ٦١ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١٣٨ من الدستور ) .

فمن ذلك ترى اللجنة أن لمجلس النواب حق إقرار الرغبات كجالس النواب الأوربية التى قررت لنفسها هذا الحق — مع عدم

وجود نص صريح عليه في دساتيرها — باعتباره حقاً طبيعياً مستمداً من طبيعة النظام البرلماني نفسه . ولو قلنا بغير ذلك فإننا نحرم المجلس من حق هو من أقدس الحقوق النيابية ولم يصبح نظامنا الدستوري كأحدث الأنظمة الدستورية في العالم .

وتبادر اللجنة بأن تلاحظ أن الرغبات ليست مفهومة في المجالس النيابية الأوربية كما يفهمها البعض هنا من أنها من نوع تلك الرغبات التي كانت تبديها الجمعية التشريعية ولا تكون ملازمة للحكومة . فإن رغبات الجمعية التشريعية كانت قريبة من الالتماس يجوز للحكومة أن تقبلها أو أن ترفضها ولكن رغبات المجالس النيابية ، غير ذلك فيما أن تقبلها الحكومة فتتقيد بتنفيذها أو أن تعارض فيها فتطرح على المجلس مسألة الثقة .

راجع كتاب موريس هريو ، صفحة ٥٨١ ، للطبوع سنة ١٩٢٣

(Précis de Droit Constitutionnel, par Maurice Hauriou, page 581).

ولهذا كان التعبير عن الأمر الذي تقره المجالس النيابية لا بكلمة « رغبة » كما هو في قانون الجمعية التشريعية أو في لائحتنا الداخلية الحالية بل بكلمة « اقتراح » .

« Motion » أو « Proposition » وما نسميه نحن « اقتراحاً برغبة » يسمونه أحياناً في مجلس نواب فرنسا مشروع قرار (Projet de résolution) ، وكل هذه التعبيرات تتناسب مع مدلولها ومرماها .

وقد قرروا أن لمجلس النواب الفرنسي حق الاقتراع على رغبة يقدمها أحد أعضائه فتكون بذلك ملازمة للحكومة .

وهذا الحق البرلماني عام لم يحده الدستور ويجوز استعماله في كل موضوع ما دام في دائرة حق الاقتراح البرلماني :

Droit d'Initiative parlementaire.

فمن المسلم به مثلاً أن لمجلس النواب الفرنسي الحق في تكليف الحكومة بتقديم مشروع قانون في أمر معين ( انظر أوجين بير صفحة ٧٠ ، نبذة ٦٦ ؛ و صفحة ٧٤ ، نبذة ٧١ ، فقرة ثانية — طبعة سادسة ) .

(Eugène Pierre, page 70 No. 66, et page 74. No. 71, Parag. II, 6me. édition)

وهذا الحق مقرر أيضاً لمجلس العموم الإنجليزي (انظر الكتاب المذكور ، صفحة ٧٤ — في الهامش آخر نمرة ٤) . وقرر مجلس النواب الفرنسي مرات عديدة عقب إقرار مشروع قانون تكليف الحكومة بأن تدافع بشدة أمام مجلس الشيوخ عن مشروع هذا القانون حتى يصبح نهائياً .

(إسمان الجز الثاني ، طبعة سابعة لكتاب القانون الدستوري ، صفحة ٤٦٥ ) .

(A. Esmein—Droit Constitutionnel—tome II, page 465, 7me. édition).

وعلى هذه القاعدة جاز للنواب أن يقترحوا فتح اعتمادات جديدة في الميزانية أو زيادة بعض الاعتمادات كما جاز لهم أن يقترحوا فتح اعتمادات خارجة عن الميزانية .

(كتاب القانون الدستوري لليون دييجي — الجزء الرابع ، صفحة ٣١٣ ، طبعة ثانية ) .

(Léon Duguit—Droit Constitutionnel—tome 4, page 313—2me édition).

وعلى هذه القاعدة أصدر مجلس نوابنا قراراً في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٦ بدخول الحكومة شارية قطعاً في بورصة العقود كما أصدر قراراً في ١١ يناير سنة ١٩٢٧ في الرغبات المقدمة لتخفيض إيجارات الأرباب وصرحت الحكومة بأنها لا تعارض في هذين الاقتراحين .

إنما المنوع على المجالس النيابية نظره كإقتراح برغبة وإصدار قرار فيه هو التدخل في الأمور الإدارية البحتة التي هي من اختصاص الحكومة وحدها كإسداء الشكر لبعض الموظفين فإن ثقة المجالس لا تمنح إلا للوزراء وكالمنظر في حالة موظفين بالذات لأن قرارات المجالس النيابية يجب أن تكون في مسائل عامة لا في مسائل شخصية ( أوجين بير ، ملحق ، صفحة ٥٦٨ ، طبعة خامسة) . وهذا لا يحول بين المجلس وبين حقه في مراقبة الحكومة في هذا الصدد عن طريق السؤال والاستجواب .

متى عرفنا ذلك ، علمنا ما لقرارات مجلس النواب في شأن الرغبات من خطر قد يكون في بعض الظروف أعظم خطراً من قراراته في شأن القوانين نفسها .



وقد دل العمل في المجالس النيابية الأوربية على أن أعضاءها يسرفون أحياناً في اقتراح رغبات في مسائل مالية يقرها المجلس فترهق الميزانية وتسبب العجز فيها ، ويكون الدافع لتقديم هذه الرغبات اعتبارات انتخابية ، ويزداد هذا الخطر وضوحاً إذا علمنا أن رغبات كثيرة تقدم فجأة أثناء نظر الميزانية وينظر المجلس فيها. فعدلت اللائحة الداخلية بفرنسا بما ينظم حق الأعضاء في الاقتراحات الخاصة بالشؤون المالية .

وقد جرت تقاليد مجلس عموم إنجلترا بطريقة مستمرة على أن للتواب حق اقتراح كل شيء إلا فتح اعتماد أو زيادة في أي باب من أبواب الميزانية . وبالجملة فلا يقبل من أي نائب أي اقتراح يرمي إلى زيادة في مصاريف الدولة ، وأن كل اقتراحات من هذا القبيل متروكة إلى الحكومة وحدها ( أوجين بير ، صفحة ٧٠ ، الهامش رقم ٣ ) .

ذلك ما جرى عليه العمل وأقرته التجارب للصحة العامة . وزادوا على ذلك أن موضوع الاقتراح يجب أن يكون دستورياً وقانونياً . وكل اقتراح مخالف للدستور أو لقانون من القوانين أو لللائحة المجلس لا يصح الاقتراح عليه ؛ ولرئيس المجلس سلطة مطلقة في هذا الموضوع فمن حقه بل من واجبه أن يمنع عرض أي اقتراح من هذا القبيل على المجلس . وإذا فرض أن اقتراحاً قرره أحد المجلسين وكان مناقضاً لنص قانون من القوانين فإن الحكومة لا تأخذه لأنه ليس من اختصاص السلطة التنفيذية أن توقف العمل بقانون بمجرد طلب أحد المجلسين ( انظر دوجي ، جزء رابع ، صفحة ٣٢٢ ؛ وأوجين بير ، صفحة ٦٦ وما بعدها ، نبذة ٦٣ وما بعدها ، صفحة ٤٩٤ ، نبذة ٤٥٠ ) .

من هذا كله ترى اللجنة أن حق المجلس في تقرير رغبات حق ثابت بمقتضى طبيعة النظام الدستوري وجرى عليه العمل في البلاد المتمتعة بالأنظمة الدستورية الحديثة ولا عمل لأن نخرج عنه . وأن قرارات المجلس في هذه الاقتراحات ملزمة للحكومة بالمعنى السالف بيانه .

الآن وقد انتهينا من بحث حق المجلس في الاقتراح على رغبات وقلنا بأن له حق الاقتراح وبأن رأيه ملزم للحكومة فلنتظر بعد ذلك في الطريقة التي تجري عليها المجالس في الاقتراح على تلك الرغبات .

الطريقة مقررة عندنا ، وهي أن يحال الاقتراح على لجنة الاقتراحات وبعد عودته إلى المجلس يحيله إلى اللجنة المختصة وعند رجوعه ثانية إليه يصدر قراراً بشأنه .

هذه القاعدة مقررة في البلاد الأخرى بضمان بحث الموضوع بحثاً وافياً . ولهذا قيل بعدم جواز تعديل نص في اللائحة الداخلية دون أن يأخذ الاقتراح لهذا التعديل سيره الطبيعي ويمر على جميع تلك اللجان المختلفة ولا يجوز تكليف مكتب المجلس بعمل هذا التعديل ( أوجين بير ، صفحة ٤٩٤ ، نبذة ٤٥٠ ) .

إنما يوجد نوع من الاقتراحات برغبات لا علاقة لها بالسلطة التنفيذية ولا تمس الدستور أو القوانين أو اللائحة الداخلية لأنها بسيطة في موضوعها وفي مرماتها وتسمى بالاقتراحات البسيطة ( Simples motions d'ordre ) كإسداء الشكر للجيش ، أو أجازة فلاتاً استحق تقدير الوطن ، أو إيفاد وفد برلماني في حفلة ، أو حضور الهيئة كاملة عند استعراض الجيش ، أو إرسال شكر إلى أمة أجنبية ، أو تسمية رئيس حكومة أجنبية آتى البلاد زائراً — فمثل هذه الاقتراحات يمكن أخذ رأي المجلس عليها فوراً بدون حاجة إلى مرورها على لجان مختلفة ( أوجين بير ، صفحة ٤٩٥ ) .

### النتيجة

ومما تقدم ترى اللجنة ما يأتي :

( أولاً ) إن للمجلس الحق في أن يقترح على اقتراح برغبة . وقراره في هذا ملزم للحكومة بقوة مبدأ المسؤولية الوزارية .

( ثانياً ) يشترط لقبول اقتراح برغبة توفر شرطين أحدهما أن يكون ضرورياً وثانيهما أن يكون تنفيذه ممكناً بمعنى أنه لا يرهق الميزانية وألا يطل مشروعا أو مشروعات ألزم منه ، وذلك كله مع اشتراط أن موضوع الاقتراح غير مخالف للدستور أو القوانين أو للائحة المجلس الداخلية .

( ثالثاً ) تشير اللجنة بأخذ رأي الحكومة في كل اقتراح قبل الاقترام عليه .



مادة ١٠٣ » ... .. «

( رابعاً ) بعد قبول كل اقتراح يستدعى فتح اعتماد غير وارد بالميزانية يقرر المجلس ما إذا كانت هناك ضرورة ماسة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لطلب الاعتماد اللازم له فوراً أو إدراجه في مشروع الميزانية المقبلة .  
( خامساً ) إذا لم يتوفر في الاقتراح شرطاً للضرورة وإمكان التنفيذ فللمجلس أن يرفضه أو أن يعتبره كعرضة من أحد أفراد الصريين تسرى عليها أحكام المادتين ٢٢ و ١١٦ من الدستور .

### عن المسألة الثانية

هل للمجلس أن يبدى رغبات مما يدخل في اختصاص مجالس المديرية والبلديات ؟  
إن القانون النظامى نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٣ جعل لمجالس المديرية رأياً قطعياً في بعض المسائل التي تنظرها، وجعل لها رأياً استشارياً .  
بعض الآخر وأعطاه الحق في أن تبدى للمدير ولكل وزير وللمجلس الوزراء رغبات فيما يتعلق بمحاجات المديرية العمومية وعلى الأخص في شؤون الزراعة والرى وطرق المواصلات والأمن العام والصحة العمومية والتعليم ( تنظر المواد ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ من القانون المذكور ) .

كما أن القوانين واللوائح الخاصة بإنشاء البلديات جعلت من اختصاصها النظر فيما يتعلق بمصالح المدن كصيانة الشوارع واليادين والحدائق العمومية وكالمياه والنور والأسواق والملاهي والأمور الصحية وجعلت لوزارة الداخلية حق التصديق على قراراتها .  
( ينظر مثلاً الأمر العالى الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٩٠ الخاص ببلدية الإسكندرية ، والقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٠٥ الخاص بتشكيل مجلس محلى مختلط بمدينة طنطا ، واللأئحة الأساسية لمجالس المحلية الصادرة في ١٤ يولييه سنة ١٩٠٩ والمعدلة بقرار ١٥ مارس سنة ١٩٢٠ وقرار ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٤ ) .

ومن هذا كله ترى اللجنة ما يأتى :

( أولاً ) إن لمجالس المديرية والمجالس البلدية والمحلية اختصاصات حددتها القوانين واللوائح . وقد أقر الدستور وجودها باختصاصاتها ولم ينص عن حق تدخل السلطة التشريعية أو التنفيذية في شؤونها إلا لمنع تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصها أو إضرارها لمصلحة العامة وإبطال ما يقع من ذلك ( المادة ١٣٢ و ١٣٣ من الدستور ) .

فبعد أن سوى الدستور بين السلطة التشريعية وبين السلطة التنفيذية في حق التدخل في أمور هذه المجالس صار بعيداً عن الدستور أن تنفرد السلطة التشريعية بالتدخل في أمور ممنوعة عن السلطة التنفيذية نفسها مع أنها هي المهيمنة على هذه المجالس بمقتضى لقوانين وأكثارتباطاً بها من السلطة التشريعية . وقد جاء في كتاب قانون بلجيكا الدستورى لمؤلفه هنرى فان مول ( Henri Van-Mol ) في موضوع رقابة السلطة المركزية في أمور أمثال هذه المجالس ما يأتى :

« وينتج من هذه المبادئ أن ليس للسلطة المركزية أن تتدخل في أعمال المديرية أو المراكز إلا في الأحوال التي يسمح بها لقانون » ( انظر صفحة ١٤٨ ، رقم ١٩٥ ، و صفحة ١٤٤ رقم ١٨٨ وما بعدها ) .

( ثانياً ) إن مجالس المديرية والبلديات هيئات منحها القوانين حقوقاً كانت من اختصاص السلطة التنفيذية لما رآه الشارع من أن هذه المجالس أدرى من غيرها بالنظر في شؤونها وأقدر على تعرف حاجاتها الخاصة فإذا اقترح مجلس النواب رغبة من اختصاص هذه المجالس كان معناه تكليف السلطة التنفيذية بأن تتدخل فيما ليس من اختصاصها قانوناً أو بعبارة أخرى مخالفة القانون ومصادرة لمصلحة العامة .

( ثالثاً ) نضيف أن كرامة السلطة التشريعية تقضى بعدم تقرير اقتراح برغبات من اختصاص تلك المجالس ، لأنه إما أن يكون هذا الاقتراح من المسائل التي يحق لهذه المجالس قانوناً أن تبدى فيه رأياً قطعياً ، وعندئذ يجوز لهذه أن تقرر قراراً يهدم اقتراح السلطة التشريعية بقوة القانون . وإما أن يكون اقتراح السلطة التشريعية في أمر من الأمور التي يجب عرضها على تلك المجالس أو التي يحق لها أن تبدى رغبتها فيها ، وفي هذه الحالة يجوز لهذه المجالس أن ترفض الاقتراح أو أن تبدى رغبة منافية له . ولا ندرى بعد ذلك كيف تكرر سلطة التشريعية مجلس مديرية أو مجلساً بلدياً على أمر من اختصاصهما النظر فيه ولا يريانه مفيداً لمصالحهما ، وهما أدرى من غيرها .

مادة ١٠٣ » .....

لهذا كله ترى اللجنة أن ليس لمجلس النواب أن يبدى رغبات في أمور من اختصاص مجالس المديريات والبلديات . وذلك لا يمنع ما للمجلس من حق اقتراح القوانين ومن حق المراقبة العامة ، ومنها استجواب الحكومة في شؤون هذه المجالس عند الاقتضاء . وبناء عليه يجب ألا يتناول الاقتراح برغبة مسائل تدخل في اختصاص مجالس المديريات والبلديات والمجالس المحلية ؟

في ١٩ يناير سنة ١٩٢٧

رئيس لجنة الحقانية  
مصطفى النحاس

السكرتير  
محمد صبرى أبو علم

الملحق

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس النواب  
أتشرف بأن أعيد إلى دولتكم تقرير لجنة الحقانية عن اختصاص مجلس النواب بنظر الاقتراحات برغبات مع ملحق لهذا التقرير بما قرره اللجنة بالاتفاق مع الحكومة .  
وتفضلوا دولتكم بقبول إجلالى ؟

رئيس لجنة الحقانية  
مصطفى النحاس

ملحق لتقرير لجنة الحقانية

الخاص باختصاص المجلس بنظر الاقتراحات برغبات

قرر مجلس النواب في أول فبراير سنة ١٩٢٧ ، إعادة تقرير لجنة الحقانية عن اختصاص مجلس النواب ، بنظر الاقتراحات برغبات إلى اللجنة لبحثه مع وزارة الحقانية ، وعرض النتيجة عليه ، ليقرر ما يراه .  
وقد اتصلت اللجنة بمعالى وزير الحقانية ، نائباً عن الحكومة بجلسة ٩ فبراير سنة ١٩٢٧ ، واتصل رئيسها أيضاً بمعاله اليوم . وتم الاتفاق بين اللجنة والحكومة على أن يكون نص الفقرة الأولى من النتيجة الواردة بتقرير اللجنة المذكورة كما يأتى :  
أولاً — إن لمجلس الحق فى أن يقتصر على اقتراح برغبة . وفى هذه الحالة ، إذا لم توافق الحكومة على هذه الرغبة أو على تنفيذها ، فعليه أن تدلى للمجلس بالأسباب التى حالت دون قبولها أو تنفيذها ، ليقدرها قدرها ، مع عدم المساس بمبدأ المسؤولية الوزارية . وهذا النص يتفق تمام الاتفاق مع وجهة نظر اللجنة ؟

رئيس لجنة الحقانية  
مصطفى النحاس

السكرتير

١٦ فبراير سنة ١٩٢٧

( عنه ) عمر عمر

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظات على ما جاء بهذا التقرير وملحقه ؟

الدكتور أحمد ماهر — سهلت اللجنة الأمر بما دوتته فى ملحق تقريرها إذ قررت أن للمجلس الحق فى أن يقتصر على الاقتراح برغبة فإذا لم توافق الحكومة على هذه الرغبة أو على تنفيذها وجب عليها أن تبين الأسباب التى تحول دون قبولها وتنفيذها لينظر المجلس فى هذه الأسباب مع عدم المساس بمبدأ المسؤولية الوزارية . وهذه القاعدة تتفق فى مجموعها تقريباً مع ماقرره مجلس النواب فى سنة ١٩٢٤ . بالنسبة للرغبات . ولكن لى كلمة عن رأى اللجنة بالنسبة للرغبات التى هى من اختصاص مجالس المديريات ، إذ تقول أن ليس للمجلس أن يبدى رغبات فى أمور من اختصاص مجالس المديريات والبلديات وذلك لا يمنع ما للمجلس من حق اقتراح القوانين ومن حق المراقبة العامة ومنها استجواب الحكومة فى شؤون هذه المجالس عند الاقتضاء . ولكن حضراتكم يعلمون أن اختصاص تلك المجالس ضيق جداً ورأيها ليس نهائياً إلا فى مسائل قليلة ومعظم اختصاصها استشاري يبت فيه دولة وزير الداخلية . فإذا ما قلنا إن معظم آرائها استشاري



بيت فيه وزير الداخلية وجب أن نستنتج أن لمجلس النواب حق الرقابة على هذه التصرفات والإجراءات ويتبع ذلك حق الإبداء  
الطلبات وبالبيانات التي يطلب من وزير الداخلية تنفيذها .

الرئيس — تقول حضرتك بأن لمجلس المديريات اختصاصين : نهائياً واستشارياً ، فهل كلامك موجه إلى الأمرين معاً ، أى أن  
ليس النواب حق إبداء الطلبات في الأمور التي لتلك المجالس رأى نهائى فيها ؟

الدكتور أحمد ماهر — كلا ، إنى أقصد أن لمجلس النواب إبداء الطلبات في الأمور التي يكون رأى تلك المجالس استشارياً فيها .

الرئيس — أى أن لمجلس النواب حق إبداء الطلبات في الأحوال التي يكون رأى تلك المجالس فيها استشارياً ؟  
على نجيب أفندى (القرار) — ينقسم اختصاص مجالس المديريات إلى قسمين : قسم يكون فيه رأى تلك المجالس نهائياً ولا اعتراض  
عضرة العضو على أن ليس لمجلس النواب حق إبداء الطلبات فيما يدخل فيه . وقسم حددته المادة ٣٧ من قانون مجالس المديريات التي  
صت على أمور منها :

أولاً — رأى المجلس لازم مقدماً في المشروعات الآتية :

( ١ ) تغيير حدود المديرية .

( ٢ ) إنشاء أو إلغاء مجلس محلى في دائرة اختصاص المديرية .

( ٣ ) إنشاء المدارس والمستشفيات الأميرية أو نقلها أو إبطالها وكذلك الجبانات العمومية .

( ٤ ) مشترى أو بيع أو إبدال أو إنشاء أو ترميم المباني والأماكن الأميرية في المديرية أو تغيير استعمالها ... الخ .

فرأى تلك المجالس يلزم إبداءه مقدماً في هذه الأمور . وللحكومة الأخذ أو عدم الأخذ به ، إلا أنه يتحتم على الحكومة أن تأخذ  
أبها لأنها أدري بتلك المصالح المحلية من غيرها .

فإذا أبدى مجلس النواب رغبته في مثل تلك الأمور فقد تتعارض مع رغبة مجلس المديرية الذي يجب أن يؤخذ رأيه في أمور هو  
دري بها من مجلس النواب المشتغل بالمسائل العامة . يضاف إلى ذلك أن المادة ١٣٣ من الدستور قد نصت على ما يأتى :

« ترتيب مجالس المديريات والمجالس البلدية على اختلاف أنواعها واختصاصاتها وعلاقاتها بجهات الحكومة تبينها القوانين ويراعى في  
هذه القوانين المبادئ الآتية :

أولاً — اختيار أعضاء هذه المجالس بطريق الانتخاب إلا في الحالات الاستثنائية التي يبيح فيها القانون تعيين بعض أعضاء غيرمنتخبين .

ثانياً — اختصاص هذه المجالس بكل ما يهم أهل المديرية أو المدينة أو الجهة ، وهذا مع عدم الإخلال بما يجب من اعتماد أعمالها في  
أحوال البيئة في القوانين وعلى الوجه المقرر بها .

ثالثاً — نشر ميزانياتها وحساباتها .

رابعاً — علنية الجلسات في الحدود المقررة بالقانون .

خامساً — تدخل السلطة التشريعية أو التنفيذية لمنع تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصها أو إضرارها بالمصلحة العامة وإبطال  
أيق من ذلك » .

إذن فتدخل مجلس النواب فيما هو من اختصاص مجالس المديريات بمقتضى قوانين قائمة الآن لا يمكن إلا إذا تجاوزت هذه المجالس  
تدود اختصاصها . وهنا يمكن استجواب الحكومة في شؤون هذه المجالس عند الاقتضاء .

أحمد رمزى بك — رأى كراى الأستاذ أحمد ماهر مع تعديل طفيف وهو أن يكون لمجلس النواب حق إبداء الطلبات فيما تختص  
مجالس المديريات إذا ما اختلفت مع الحكومة فيه . والقول بأن رأى مجلس المديرية أحق لأنه أدري من مجلس النواب في الأمور المحلية  
دود لأن أعمال مجلس النواب إن هي إلا مجموعة أمور محلية . فإذا لم يحصل خلاف بين هذه المجالس وبين الحكومة فلا دخل لمجلس  
نواب مطلقاً في شؤونها .

الرئيس — هل حضرتك تؤيد رأى اللجنة ؟

أحمد رمزى بك — كلا ، إننى أؤيد رأى الأستاذ أحمد ماهر وإنما أختلف معه في ألا يكون لمجلس النواب حق إبداء الطلبات  
إذا اختلف مجلس المديرية مع الحكومة .



الرئيس — ولكن تنفيذ رغبات مجالس المديريات يتوقف على تصديق وزير الداخلية وهو مسئول أمام مجلس النواب .  
أحمد رمزي بك — إذن أنضم لرأى الأستاذ أحمد ماهر .

حسن صبرى بك — نتيجة بحثى في الموضوع من الوجهة الدستورية أن ليس لمجالس النواب أن تبدى ما يسمى رغبات (Vœux) ويظهر أن لجنة الحقانية التمس عليها الأمر في البحث فسوّت بين ما يسمى دستورياً «Droit d'initiative» وبين ما يسمى «Emettre des vœux ou formuler des vœux» أى حق إبداء رغبات . أو بمعنى آخر التمس الأمر عليها بين حق الاقتراح وبين إبداء الرغبات . ولذلك ذكرت في الصفحة الرابعة من تقريرها ما يأتى : « ولهذا كان التعبير عن الأمر الذى تقررره المجالس النيابية لا بكلمة « رغبة » كما هو في قانون الجمعية التشريعية أو فى لائحتنا الداخلية الحالية بل بكلمة « اقتراح » .

« Proposition » أو « Motion » وما نسميه نحن « اقتراحاً برغبة » يسمونه أحياناً فى مجلس نواب فرنسا « مشروع قرار » « Projet de résolution. » وهل هذه التعبيرات تتناسب مع مدلولها ومرماها ؟ .

ولأجل أن تمكن من أن نفرق بين حق الاقتراح وبين حق إبداء الرغبات يجب أن نرجع إلى بيان الاصطلاحات المعمول بها فى مجلس نواب فرنسا حتى ندلل على أن تعبير لجنة الحقانية «Projet de résolution» عن الرغبة خطأ محض لأن لها معنى قانونياً آخر وذلك لأنه هناك من ألفاظ القانون الدستورى كلمة « Projet » . وكلمة « Proposition » .

وإنى ، يا حضرات الزملاء ، مضطر أن أعبر بتلك الألفاظ والاصطلاحات الفرنسية حتى يكون بحثى منتجا . وهنا آتى بالتعاريف التى وجدت فى كتب شراح القانون الدستورى ؛ إذ جاء فى الصفحة ٣٦٢ من المجلد الرابع لدجوى أن كلمة « Résolution » هى كل قرار يصدر من أحد المجلسين . وكل مشروع يقره المجلسان يسمى «Projet de loi» أما كلمة «Proposition» فهى كلمة عامة أخص استعمال لها هو فى حالة ما إذا كان الاقتراح مقدما من أحد أعضاء المجلسين فيطلق عليه « Proposition » .

فإذا تقدم من الحكومة فيسمى « projet de loi » أو « Projet de proposition » وهذا وارد حرفياً فى صفحة ٣٠٧ — ينتج من هذا أن التعبير بما يسمى «Projet de proposition» لا يمكن أن يستخدم عندما يقدم أحد النواب اقتراحاً برغبة أو عندما يقترح أحد المجلسين الإقرار على مشروع قانون ما . وهذا هو ما أحدث الخطأ فى تقرير اللجنة لأنها لما بحثت الموضوع بحثته فى الموضوع المعنون بحق التقرير أو حق الاقتراح ، وهو « Droit d'initiative » .

ولذلك فإن الأمثلة التى دلت بها اللجنة على رأيها وعلى الأخص مثلاً طلب الاعتمادات فى الأحوال التى سبق أن قلنا إنها يجب أن تكون بقانون إنما محلها فى الواقع البحث فى حق الاقتراح وهذا هو غير حق إبداء الرغبات . وكان يجب على اللجنة أن تبحث فى موضوع حق تقديم العرائض المسمى « Droit de pétition » ، فإذا كانت اللجنة قد بحثت فى هذا الموضوع لوجدت ما ذكرته حرفياً .

لو أن اللجنة بحثت فى هذا الباب لوجدت بالفعل محل الرغبات إذ يوجد فى صفحة ٤٤٥ من الجزء الرابع من كتاب الميسو دجوى ما يأتى : « أن ليس للهيئات النظامية بصفاتها أن تستعمل حق تقديم العرائض سواء أكان ذلك إلى الحكومة أم إلى البرلمان وأذا القانون واللوائح قد حددت الهيئات النظامية التى تستطيع أن تقدم رغبات . كما أنها قد حددت موضوع هذه الرغبات وشرائطها وعلى ذلك يكون إرسال العرائض من هذه الهيئات عملاً غير مشروع ... الخ » . كما أنه جاء فى صفحة ٤٤٩ خاصة بحق تقديم العرائض فى مجلس البرلمان « أنه بعد أن تقرر لكل نائب ولكل شيخ حق الاقتراح كاملاً أصبح بقاء حق تقديم العرائض غير مجد . ولقد عرفنا الرغبة دستورياً فى صفحة ٤٠ من مؤلف جاستون جيز ( ميزانية ) « أن الرغبة أفلاطونية صرفة : فهى عريضة للحكومة » .

إذن بعد أن يكون هذا ما جاء به شراح القانون الدستورى وبعد أن ثبت لمجلس النواب حق الاقتراح فيما هو من اختصاصه فإ يمكن حفظاً لكرامة المجلس ولوقته أن نعود ونأخذ بمادة فى قانون الجمعية التشريعية التى كان رأيها استشارياً . أما ومجلس النواب رأياً نهائياً وله الرقابة والحق فى اتخاذ قرار لا تقوى الحكومة على عدم الأخذ به فلا يصح أن يشتغل بإبداء رغبات .

على نجيب افندى — بنى حضرة العضو المحترم الأستاذ حسن صبرى بك اعتراضه على نقطتين : الأولى لفظية ، حيث يقول إن الرغبة هى التى يعبر عنها بالفرنسية بلفظة «Vœux» . أما لفظنا « Motion » و « Projet de résolution » فليس معناها الرغبة ، وهذا القول غير صحيح وأنكم إذا رجعت إلى القواميس لوجدتم مثلاً فى « ليرييه » أن كلمة « Motion » معناها اقتراح مقدم من أحد الأعضاء إلا

جمعية تحصل فيها مناقشة . كذلك جاء في قاموس تجارى بك أن اللفظ العربى للقابل لتلك اللفظة الفرنسية هو اقتراح . والواقع إذا نظرنا إلى الأمر من الوجهة القانونية أن كل اقتراح أو رغبة ( أو قل ما شئت في تسميته فإن الاسم لا يهم ) أو مشروع يطرح على المجلس سواء أ كان مقدماً من عضو أم جاء عقب للنقاش في استجواب أم أتى في ختام تقرير إحدى اللجان ، لا يخرج في النهاية عن كونه نصاً يراد الاقتراع عليه . فهو من هذه الوجهة مشروع بقرار . ونحن لا ندقق في الألفاظ كثيراً وكل ما يهمنا هو المعنى . أما النقطة الثانية التى بنى عليها حضرة الزميل اعتراضه فقوله إن طريقة الرغبات رجوع إلى ما كنا عليه في عهد الجمعية التشريعية لأن الرغبات ليست لها قوة إلزامية وإنما تبدى على سبيل الإرشاد وليس في الدستور نص صريح بشأنها . هذا هو بيت القصيد في اعتراضه . والواقع يحضرات النواب أن النظام البرلمانى يقوم في البلاد الآخذة به على عدة أصول أهمها مبدآن : ( الأول ) أن السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية متساويتان في النفوذ ، ( الثانى ) وهو مشتق من الأول اشتراك السلطين اشتراكاً مستمراً في إدارة شئون الدولة . ولما كان هذا الاشتراك قد يؤدى إلى احتكاك بين السلطين وكان من المرغوب فيه بطبيعة الحال دوام حسن التفاهم بينهما فقد جعلت المسؤولية الوزارية أساساً له سواء أ كانت هذه المسؤولية بالتضامن أم كانت فردية . فبحكم هذه المسؤولية أصبحت الوزارة كلها كما أصبح كل وزير فيما يختص بأعمال وزارته مسئولاً أمام المجلس . إذن يجوز لكل من المجلسين أن يراقب عمل أية مصلحة عمومية تحت إشراف أى وزير . وما دام الأمر كذلك وجب أن يمكن المجلس من الإدلاء برغبته في أى أمر يكون من اختصاص هذه المصلحة حتى ينصح المجلس بذلك عن شعوره إزاء المسألة التى تتناولها الرغبة وحتى تتبين الوزارة القائمة بالأمر ميله . فحق المجلس في إبداء الرغبات حق طبيعى مشتق بالبداهة من نفس النظام البرلمانى للوجوب للاشتراك بين السلطين التنفيذية والتشريعية في إدارة شئون الدولة وللوجود للمسئولية الوزارية تحقيقاً لهذا الاشتراك . وليس يقدم في هذا أنه لا يوجد نص صريح تفويض المجلس هذا الحق ما دام النظام البرلمانى بوجهه إيجاباً .

الرئيس — أريد أن أوجه سؤالاً لحضرة العضو المحترم الأستاذ حسن صبرى بك . إذا فرضنا أن المجلس أراد تعديل لائحته الداخلية فماذا يصنع ؟ أليس له الحق أن يصدر قراراً بتعديلها ؟

حسن صبرى بك — هذا حق للمجلس منصوص عليه في الدستور .

الرئيس — إذن ماذا تسمى هذا القرار ؟

حسن صبرى بك — أسميه حق اقتراح خاص بالمجلس . وعلى كل حال هذا ليس برغبة .

الرئيس — حضرتك تسلم بأن للمجلس الحق في اتخاذ قرارات في مسائل غير القوانين ؟

حسن صبرى بك — نعم .

الرئيس — أليس للمجلس الحق مثلاً في أن يطلب من الحكومة أن تتدخل في سوق القطن ؟

حسن صبرى بك — للمجلس هذا الحق . ولكن هذا ليس برغبة .

الرئيس — هل هو قانون إذن ؟

حسن صبرى بك — لا .

الرئيس — ماذا تسميه ؟

حسن صبرى بك — أسميه اقتراحاً .

الرئيس — بماذا ؟

حسن صبرى بك — بتقرير أمر .

الرئيس — إذن حضرتك تسلم بأن للمجلس الحق في أن يقترح أمراً إدارياً ؟

حسن صبرى بك — نعم ، وإنما أنازع في تسمية هذا رغبة .



الرئيس — الواقع أن البحث الذي تعرضت له لجنة الحقانية هو حق المجلس في أن يقترح أمراً ويصدر قراراً في غير المسائل التشريعية وذلك بصرف النظر عن التسمية .

أحمد رمزي بك — يقول حضرة الأستاذ صبرى بك . إنه ليس للسلطة التشريعية أن تطلب من السلطة التنفيذية إجراء أمر مما هو داخل في حدود اختصاصها ، وأنه ليس للبرلمان إلا وضع القوانين واعتماد الميزانية ، وأنا أخالف حضرة في ذلك ، وكنت أتمنى أنه كما قرأ كتاب العلامة ديجي قرأ أيضاً كتاب العالم أوجين بير . فقد قال في الفقرة ٧١ إنه من المسلم به أيضاً أن لكل من المجلسين أن يدعو الحكومة بقرار منه وحده إلى تقديم مشروع قانون بأى أمر من الأمور . ولا شك أن هذه القرارات لا تكون لها قوة إلزامية كالقوانين ، وإنما تكون لها قوة أدبية . وقد جاء في إسبان ( صفحة ٤٦٥ ، فقرة ٥٣٤ ) أن الحكومة تصدر لها من النواب رغبات ، وهى غير الأسئلة والاستجابات . وأن هذه الرغبات التى يبينها المجلس ، ويدعو بها الحكومة إلى أن تقدم مشروعاً بقانون أو أن تتبع خطة معينة ، أو أن تعمل عملاً بذاته ، إنما هى أداة أخرى لمراقبة الوزارة . كذلك جاء فى ديجي فقرة ٩٩ أن كل قرار يصدر من أحد المجلسين لأجل المراقبة يجب على الحكومة احترامه تحت المسؤولية الوزارية . وإسبان نفسه مع اعتراضه على ما يقرر مجلس النواب الفرنسى أحياناً من دعوة الحكومة إلى أن تؤيد لدى مجلس الشيوخ مشروعاً سبق لمجلس النواب اعتماده ، ثم أرسله للمجلس الآخر يصرح بأنه إنما يعترض على ذلك لأنه يرى فيه تحكماً من أحد المجلسين فى المجلس الآخر مع تساويهما فى السلطة والنفوذ ولأن المسألة ليست متعلقة بإدارة الحكومة ، بل تتناول مهمة التشريع . أما إدارة الحكومة فيقرر إسبان بأنه لا شك فى أن للمجلس فيها الكلمة العليا . فكل الشراح وعلماء الفقه الدستوري متفقون على أن للمجلس أن يبدى رغبات ، أو طلبات ( أو سمها ما شئت كما يقول حضرة العضو ) . وذلك فى الشئون التى هى من اختصاص السلطة التنفيذية . وقرارات المجلس فيها تكون ملزمة ، ولكن لا إلزاماً مباشراً ، بل عن طريق المسؤولية الوزارية .

مصطفى النحاس باشا — الواقع أن حضرة الزميل رمزي بك قد سبقنى إلى ما كنت أريد أن أقوله . على أنى أريد كلمة ، وهى أن حضرة الزميل المحترم صبرى بك قد أخذ يقرع لجنة الحقانية بأن الأمر قد التبس عليها ، وبأنها قد ضلت فى بحثها فأعجبت إلى وجهة غير التى كان يجب أن تقصد إليها . والظاهر أن الأمر قد التبس عليه هو ، فقد تناول حضرة موضوع الاقتراحات — الاقتراحات بأمر أو برغبة ، أو بمشروع قرار ، فليسمها كيفما شاء — أقول إنه تناول هذا الموضوع ونقله إلى موضوع العرائض الذى أفردت له مادة خاصة فى الدستور ، وهى المادة ٢٢ ونصها : « لأفراد المصيرين أن يخاطبوا السلطات العامة فيما يعرض لهم من الشئون ، وذلك بكتابات موقع عليها بأسمائهم . أما مخاطبة السلطات باسم الجميع فلا تكون إلا للهيئات النظامية والأشخاص المعنوية » ، يعنى أن الدستور نظم بهذه اللادة طريقة العرائض . وبالطبع هذا شئ ، وما يصدره المجلس من القرارات شئ آخر .

إن موضوع البحث هو أن لكل عضو من أعضاء هذا المجلس أن يطلب منه إصدار قرار فى أمر غير تشريعى ، فى أمر هو من اختصاص السلطة التنفيذية ، وللحكومة أن تبدى رأيها ، فإن لم تكن موافقة فعليها أن تبدى أسباب ذلك ، والمجلس يقدرها تحت المسؤولية الوزارية ، فالمسألة إذن ليست مسألة عرائض يقدمها العضو لكى يوصلها المجلس إلى الجهة المختصة ، لأن للعضو الحق كسائر أفراد الأمة فى أن يقدم أمثال هذه العرائض إلى الجهة المختصة رأساً . ولست أرى بأساً فى أن نسمى الاقتراحات والقرارات المنصبة على هذه الأمور التى يطلبها حضرات الأعضاء بما يكون داخل فى اختصاص السلطة التنفيذية . لست أرى بأساً فى تسميتها رغبات ما دام المجلس لا يريد أن يعتبرها ملزمة إلزاماً قاطعاً . فالمسألة إذن هى اقتراح برغبة أو بطلب أو بأمر ، أو بما شاء حضرة العضو أن يسميه ، يرمى إلى التدخل فى أعمال السلطة التنفيذية بما للمجلس من حق الرقابة . ولجنة الحقانية تقرر أن لكل عضو الحق فى تقديم اقتراح بهذا المعنى ، وعرضه على المجلس وطلب إصدار قرار فى شأنه . فإن كانت هنالك التباس فأظن أن الالتباس ليس آتياً من ناحية اللجنة ، بل من ناحية حضرة العضو المعترض .

إبراهيم الهلباوى بك — أضيف إلى ما قاله سعادة النحاس باشا أنه مما يؤيد رأى اللجنة طريقة البحث فى العرائض التى اشتبه أمرها على حضرة الزميل المحترم صبرى بك أن من الجهات التى لها حق النظر فى العرائض مجلسى البرلمان فلكل فرد ولكل جمعية نظامية أن تعرض شكواها على أى المجلسين . والفروض أن للمجلس سلطاناً على ما يقدم إليه من العرائض وأنه مسئول عن إيجاد علاج للشكاوى التى تتضمنها . وليس من الضروري أن يكون موضوع مثل هذه العرائض مسائل تشريعية بل يجوز جداً أن تقدم إلينا عريضة عن



حدث عام يرى المجلس من حقه معالجته فتتولد عند علاجه رغبة يريد إبداءها للحكومة كإصلاح نظام أو إصلاح إدارة أو تحديد مسئولية موظفين . هذه كلها أمور يتعين على المجلس أن يبحثها إذا أثارها العرائض المقدمة إليه . ولا يعقل أيضاً أن يكون المجلس مجرد قنطرة تعبر عليها العرائض المقدمة إليه دون أن يكون له رأى فى مواضيعها . فكأن نفس البحث الذى أثاره الأستاذ صبرى بك يؤيد حق المجلس فى إبداء الرغبات .

حسن صبرى بك — إنى لم أقل مطلقاً إننا نبحث فى حق تقديم العرائض . وإنما قلت إن كلمة الرغبات (Voeux) ليس محل بحثها فى المراجع الدستورية (باب حق الاقتراح) وإنما على من أراد أن يبحثها بحثاً قانونياً صرفاً أن يرجع إلى باب حق العرائض . ولقد قرأت ما كتبه فى هذا الصدد أوجين بير ، وهو يحملنى على أن أقول وأكرر إن لجنة الحقاينة قد التبس عليها الأمر أكثر من مرة لأنها رجعت إلى حق الاقتراح عند بحثها فى هذا الموضوع . وحق الاقتراح لا نزاع فيه مطلقاً . ولكنه ليس الموضوع الذى يبحث فيه عن حق الرغبات بل على من يريد البحث فى الرغبات أن يرجع إلى باب العرائض فى الدستور .

الرئيس — أليس حق الاقتراح مقررأ لكل عضو ؟

حسن صبرى بك — نعم .

الرئيس — أليس للعضو أن يقترح أى أمر ؟

حسن صبرى بك — نعم بشرط أن يكون داخلاً فى اختصاص المجلس والأمر الذى هو من اختصاصنا مبنية فى الدستور كرفع الدعوى على الوزير وكوضع اللائحة الداخلية وتعديلها .

الرئيس — أليس من اختصاصنا مراقبة الوزراء أيضاً ؟

حسن صبرى بك — نعم .

الرئيس — إذن ألا يكون القرار الذى تتخذه لأجل هذه المراقبة داخلاً فى اختصاصنا ؟

حسن صبرى بك — هذا مسلم به طبعاً .

الرئيس — إذن حضرتك متفق معنا فى جوهر الموضوع . وإنما تعترض على طريقة اللجنة فى بحثها وهذا لا يهم ، فلنتنقل الآن إلى الاعتراض الذى أبداه الدكتور أحمد ماهر فيما يختص بحق المجلس فى إصدار قرارات برغبات فى الشؤون التى هى من اختصاص مجالس المديرية . فلقد ذكر حضرته أن اختصاص هذه المجالس على نوعين : نوع يكون فيه رأيها قطعياً ، ونوع يكون فيه رأيها استشارياً . وقد جاءت عبارة اللجنة فى هذا الصدد مبهمه عامة لم تفرق فى الحكم بين الحالتين .

على نجيب افندى (المقرر) — لقد قلت إن المسائل التى يكون رأى المجلس فيها استشارياً قد أوجب القانون إيجاباً أخذ رأى هذه المجالس فيها ، فإذا أبيع لمجلس النواب أن يبدى رغبته فى مثل هذه الشؤون فإنه يخشى أن تتعارض رغبته مع رغبة مجلس المديرية .

الرئيس — يعنى أن اللجنة مصرة على رأيها ؟

على نجيب افندى (المقرر) — نعم .

الرئيس — ألا يكون معنى هذا أن وزير الداخلية ، الذى إليه المرجع فى هذه الشؤون ، يكون خارجاً عن رقابة البرلمان بالنسبة إليها ؟

على نجيب افندى — المسألة لا تخرج عن حالتين : إما أن يكون هناك اتفاق بين مجلس المديرية وبين الوزير ، وفى هذه الحالة ... ..

الرئيس — لا يهم الاتفاق ، فقد يكون على ضلال . أتم تقولون إن للمجلس الحق فى إبداء الرغبات تحت حماية المسئولية الوزارية . ومن حيث إن وزير الداخلية مسئول أمام المجلس ، فالمعقول أن يكون للمجلس الحق فى إبداء الرغبات فى المسائل التى يكون المرجع فيها إليه ، والواقع أن أساس حق المجلس فى إبداء الرغبات هو المسئولية الوزارية . فمضى كانت هذه المسئولية قائمة وجب تحويل

مادة ١٠٣ » ... .. «

المجلس هذا الحق . وأما القول بأن للمجلس حق إبداء الرغبات تحت المسؤولية الوزارية ثم منعه من إبدائها في أمور خاضعة لمراقبته فقيه تناقض .

مصطفى النحاس باشا — الواقع أن المسألة هي كما يقول دولة الرئيس . ولكن هناك وجهة نظر تتعلق بكرامة مجلس النواب ومجلس المديرية فيما يتعلق باختصاص كل منهما . إن القانون أوجب أخذ رأى مجالس المديرية على سبيل الاستشارة في مسائل معينة . فإذا فرضنا أن مسألة منها عرضت على مجلس النواب قبل عرضها على مجلس المديرية فأبدى فيها مجلس النواب رغبة ثم عرضت هذه المسألة بعينها على مجلس المديرية لأخذ رأيه فيها ( وهذا العرض واجب بنص القانون ) ، فالواجب طبعاً في مثل هذه الحالة أن يعطى مجلس المديرية رأيه بكل حرية . وليس مما يسهل ذلك أن يجد نفسه أمام قرار صادر من مجلس النواب .

الرئيس — إن لمجلس المديرية الحق التام في إعطاء رأيه بكل حرية . وعندما يأتى إلينا وزير الداخلية ويقول لنا إن مجلس المديرية قد خالف قرار مجلس النواب ... ..

مصطفى النحاس باشا — كنت أريد أن أصل إلى هذه النقطة ولكن دولة الرئيس سبقنى إليها .

الرئيس — أظن أننا في حاجة إلى الاستراحة قليلاً .

( ورفعت الجلسة للاستراحة في الساعة السادسة والدقيقة الثلاثين ) .

( أعيدت الجلسة تحت رئاسة حضرة الأستاذ وصفا واصف وكيل المجلس ) .

مصطفى النحاس باشا — بخصوص الموضوع الذى انتهينا إليه ، وهو الخاص باختصاص المجلس أو عدم اختصاصه بنظر الاقتراحات برغبات في المسائل التى تدخل في اختصاص مجالس المديرية ويكون رأيها فيها استشارياً ، قد اجتمعت لجنة الحقاينة في فترة الاستراحة ورأت بما أن رأيها الأول مبنى على المحافظة على كرامة السلطة التشريعية كما بينت ذلك صراحة في تقريرها ، بمعنى أنه إذا أبدى مجلس النواب قراره في اقتراح برغبة في موضوع يدخل في اختصاص مجلس المديرية ، فليس من المستحسن أن نضعه أمام أمر واقع حتى تكون له الحرية التامة في تقدير الموضوع ، وتفادياً من التأثير الذى قد يقع من قرار يصدره مجلس النواب في هذا الموضوع . وبطبيعة الحال فإن المرجع النهائى في هذه المسائل هو وزير الداخلية الذى له الحق في أن يأخذ برأى مجلس المديرية أو لا يأخذ . وهو المسئول أمام البرلمان كما قال حضرة صاحب الدولة الرئيس . وبناء على ذلك رأت اللجنة أن تتنازل عن هذه الفكرة مفضلة أن يكون لمجلس المديرية كل الحرية في إبداء رأيه في كل اقتراح برغبة سبق لمجلس النواب أن أبدى فيه رأياً لأن قرار مجلس المديرية سيعرض كما قلت على الوزير المختص . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أن مجلس المديرية أكثر اتصالاً بالمسائل الخاصة بالمديرية من غيره . وهو إما أن يوافق على قرار المجلس وبذلك تنتهى المسألة ، وإما أن يخالفه بناء على أسباب يراها ويرى الوزير المختص أنها وجيهة وحينئذ يكون للمجلس حق تقديرها تحت المسؤولية الوزارية . وهذه طريقة تتفق مع المبادئ الصحيحة . وبناء عليه رأت اللجنة أن تعدل رأيها بما يأتى :

« في الأحوال التى يكون رأى مجلس المديرية قطعياً فليس لمجلس النواب الحق في أن يبدى فيها رغبات . وفي الأحوال التى يكون رأى مجلس المديرية استشارياً فيكون لمجلس النواب الحق في أن يبدى فيها رغبات » .  
وهذه قاعدة تشمل مجالس المديرية والمجالس البلدية والمحلية أيضاً .

أحمد رمزي بك — أشكر لجنة الحقاينة لأنها رجعت إلى الرأى الذى أبداه بعض حضرات الأعضاء فيما يختص بالمسائل التى يكون رأى مجلس المديرية فيها استشارياً . أما من جهة الأسلوب الذى أشير باتباعه لحفظ كرامة السلطة التشريعية فمن رأى إذا تقدم اقتراح يعرض على الحكومة أولاً وهى بعد أخذ رأى مجلس المديرية تبدى ما لديها لمجلس النواب ، وبذلك تتكون جميع العناصر أمام المجلس فيستطيع أن يحكم في الموضوع حكماً صحيحاً نهائياً ويحفظ بذلك كرامته . وهذه الطريقة تنتج نتيجة تتفق مع ما أبداه سعادة رئيس لجنة الحقاينة . ولنى ملاحظة أخرى على بعض ألفاظ سمعتها ، فقد قيل إن وزير الداخلية هو وحده المتصل بمجالس المديرية . والواقع أن أكثر الوزارات لها اتصال بمجالس المديرية — هذا ما أردت تصحيحه .



مصطفى النحاس باشا — إن الرأي الذي أبداه حضرة زميلي المحترم الأستاذ أحمد رمزي بك وجيه ولكنه لا يتفق مع الفكرة العامة التي أبدتها اللجنة في تقريرها لأنها لم تقل بأن قرار المجلس في اقتراح برغبة قاطع وملزم للحكومة ولكنها قالت إن الحكومة تعبره أهمية وإذا رأت مانعاً يحول دون تنفيذه فعليها عرض الأسباب على المجلس وله حق تقديرها . أما بالنسبة لاشتراط أخذ رأى مجلس المديرية قبل أن يصدر المجلس قراره فأرى أن لا ضرورة لذلك بل يحسن أن يبدى مجلس المديرية رأيه بعد صدور قرار المجلس حتى يكون عنده الوقت الكافي لدرس المسألة وإبداء رأيه بالموافقة على قرار المجلس أو رفضه وعلى الوزير المختص أن يعرض على المجلس أسباب هذا الرفض والمجلس أن يقدرها كيف يشاء .

عمود عبد النبي بك — أرى أن يعطى مجلس المديرية رأيه في المسائل التي هي من اختصاصه قبل صدور قرار الوزير المختص . حقيقة إن الوزير المختص مسئول أمام المجلس ولكن تفادياً من أن يصدر المجلس قراره في موضوع هو من اختصاص مجالس المديرية ، وفي ذلك مخالفة للقانون الخاص بها ، أقترح أخذ رأى مجلس المديرية قبل أخذ رأى الوزير المسئول .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على رأى لجنة الحقانية مع التعديل الذي أبداه سعادة رئيسها ؟

( موافقة عامة بإجماع الآراء ما عدا حضرة الأستاذ حسن صبرى بك ) .

( فى ٢١ فبراير سنة ١٩٢٧ ) .

(١) هل يجوز أن يتقدم الأعضاء باقتراحات بلغت نظر الحكومة إلى شأن من الشؤون العامة المهمة : اقتصادية ، أو مالية أو اجتماعية ؟

(٢) هل الاقتراحات برغبات إن هي إلا ملتمسات ، وهى أشبه شئ بالرائض التي لا تتفق مع ما للمجلس الشريك في التشريع والرقب على أعمال الدولة من كرامة ، فلا يجوز أن يتقدم بها الأعضاء إطلاقاً ؟

(٣) إذا كان الغرض من « الاقتراح برغبة » لفت نظر الحكومة ، فالعضو أن يتقدم بسؤال في الموضوع ، أو أن ينتهز فرصة الرد على خطاب العرش ، أو نظر الميزانية ، فيفرض بما شاء من الآراء .

(٤) هل إبداء الرغبة تدخل في أعمال السلطة التنفيذية ، واشتراك معها فيما هي مسئولة عنه وحدها ؟ والحكومة يجب أن تكون لها — تلقاء مسئوليتها أمام البرلمان — حرية التصرف . ولا يصح أن يسأل شخص عن شئ ليس حراً في التصرف فيه (\*) .

مجلس الشيوخ

( جلسة ٦ مارس سنة ١٩٣٣ )

تقرير لجنة الحقانية

عن البحث فيما إذا كان لحضرات الأعضاء حق تقديم اقتراحات برغبات

( المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيلي بك ) .

بتاريخ ١٤ يولييه سنة ١٩٣١ دارت بالمجلس مناقشة حول ما إذا كان للأعضاء حق تقديم اقتراحات برغبات . فرأت الهيئة قبل أن تصدر في الموضوع قراراً أن تحيله على لجنة الحقانية لبحثه وتقديم تقرير عنه . وقد عقدت اللجنة بضع جلسات سمعت في إحداها بيانات حضرة صاحب السعادة عبد الحميد بدوى باشا مندوباً عن الحكومة ، ثم نرت بالإجماع أن تستبعد من المناقشة ما لا يمكن الشك في أنه محظور ، وهو صنفان :



مادة ١٠٣ » ... .. »

( أولهما ) الاقتراحات الداخلة ضمن مدلول المادة ١٤٢ من قانون النظام الداخلى للبرلمان (\*) سواء أكانت في صورة التوصية أم الرغبة أم الأمر .

( ثانيهما ) الاقتراحات المتعلقة بما هو داخل في اختصاص مجالس المديرية والمجالس البلدية المختلفة .  
أما ما عدا ما تقدم من الاقتراحات برغبات فقد انقسمت اللجنة بشأنه فرأت أقليتها إباحته ورأت الأغلبية أنه محظور إطلاقاً .  
واستندت الأقلية إلى ما يأتى :

١ — إن الاقتراح برغبة هو إجراء تقتضيه طبيعة النظام البرلمانى ، فإن من يملك حق الرقابة على سياسة الدولة وأعمالها بطريق السؤال والاستجواب والتحقيق والرد على خطبة العرش وما إلى ذلك يملك لا محالة أن يقترح من نافع الأعمال ووجوه الإصلاح وشؤون السياسة ما تدعو إليه مصلحة الأمة التى يمثلها مما قد تغوت ملاحظته على الحكومة .

فإذا كان اقتراح الرغبات حقاً مستمداً من طبيعة النظام البرلمانى ومنطقه فما لا خلاف فيه أن استعمال هذا الحق مقيد بأن يكون في حدود الدستور والقانون بعيداً عن المساس بمبدأ توازن السلطات فلا يقبل اقتراح مخالف لمبادئ الدستور أو خارج عن حكم القانون .  
٢ — إن أحكام اللوائح النظامية والتقاليد البرلمانية في مصر وفي البلاد التى أخذت مصر دستوراً عنها تؤيد الإباحة . فاقترح الرغبات في فرنسا مباح وهو حق عام يتناول كل مرافق الدولة حتى ما تعلق منها بشؤون مالية كاقترح فتح اعتماد جديد في الميزانية أو تكليف الحكومة بتقديم مشروع قانون في أمر معين أو بنشر إعلان حكم قضائى يتضمن مبدأ وهكذا . وهو ما يعبر عنه في لائحة المجلس بعبارة « Initiative parlementaire » .

وقد جاء في لائحة مجلس الشيوخ الفرنساوى ما يدل على أن حق الأعضاء في تقديم الاقتراحات مستمد من حق الرقابة العامة والهيمنة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية أسوة بحقهم في تقديم الأسئلة والاستجوابات . ولذلك عقدت لها اللائحة باباً واحداً عنوانه له بعبارة « الاقتراحات والأسئلة والاستجوابات » ونصت اللائحة المذكورة في المادة ٧٥ على أن كل اقتراح بقانون ، أو بأمر آخر ، أو مجرد رغبة بسيطة — يجب أن يقدم مكتوباً ، وكذلك نصت لائحة مجلس النواب الفرنساوى .

أما مجلس العموم في إنجلترا فقد جرت تقاليد باطراد على جواز الاقتراح في كل موضوع إلا فتح اعتماد أو طلب زيادة في أى باب من أبواب الميزانية .

وفي مصر كان قانون الجمعية التشريعية مادة ١٩ يبيح لأعضائها إبداء الآراء والرغبات فيما هو راجع إلى أمور مصر الداخلية المتعلقة بالثروة العمومية أو الأمور الإدارية أو المالية .

غير أن معنى كلمة اقتراح برغبة التى هى محل البحث ليس هو مدلول كلمة « رأى » أو « رغبة » في قانون الجمعية التشريعية ، بل هو فوق ذلك بكثير .

اتتهى عهد الجمعية التشريعية ، وجاء عهد الدستور ، وليس في نصوصه ما يحرم تقديم الاقتراحات ، بل وتدل مبادئه على إباحة ذلك الإجراء . وقد قررت لائحة مجلس الشيوخ والنواب في عهد دستور سنة ١٩٢٣ ( مادة ٧٥ و ٨٥ ) هذا الحق بصريح العبارة وجرى عليه عمل المجلسين .

جاء بعد ذلك قانون النظام الداخلى للبرلمان الحالى ، ونص في أكثر من موضوع على الاقتراحات ومشروعات القوانين كما تراه في المواد ٤٧ و ٤٩ و ٥٧ و ٨٩ و ٩٠ و ٩٢ .

وهذه المقارنة بين كلمة « اقتراح » وكلمة « مشروع قانون » تدل على مشروعية الاقتراحات في حكم هذا القانون ، ويؤيده ما جاء في المذكرة الإيضاحية للدستور صفحة ٣١ متعلقاً بالاقتراحات ، فقد ورد فيها ما نصه :

« ويتناول قانون المجلسين عدا شؤون أخرى تنظم حق الاقتراح ... الخ » .

ذلك هو ما تقضى به لوائح النظام البرلمانى في مصر .

(\*) هـ ما صدر لائحة داخلية للبرلمان نظم سر أعماله ، وقد انتهى العمل به بانتهاء العمل بدستور سنة ١٩٣٠ .

أما ما جاء في المادة ١٤٢ من قانون النظام الداخلي فإنه يجب علينا أن نفهمها فهماً يتفق مع ما تقدم من نصوص ، ويتمشى مع ما سبقت الإشارة إليه من مبادئ وتقاليد .

ولهذا يتعين أن يكون المراد بهذه الكلمة هو تلك الأعمال الإدارية البحتة التي تقوم بها الحكومة باعتبارها مالكة سلطة الحكم وولاية الأمر والنهي ، وكذلك الأعمال الخاصة ببعض مصالح محلية ، كالتى كان يقترحها بعض الأعضاء مدفوعاً بعوامل انتخابية ، مثل إنشاء مسجد أو نقل محطة وما هو من هذا القبيل .

وفي الحقيقة إن للسلطة التنفيذية مظهرين : مظهر كونها حكومة أمرة ناهية مهيمنة على الأمن العام وعلى كافة شؤون النظام الإدارى والاجتماعى . والثانى مظهر إدارتها للشؤون العامة وقيامها على مرافق البلاد الاقتصادية وتدير مواردها المالية ( العلامة هريو ودجوى ، صفحة ٢٧٣ ، جزء ثان من شرح الدستور للعلامة دجوى ) .

وظاهر أن كل اقتراح يتعلق بشأن من شؤونها الخاصة يعتبر تدخلاً في سلطتها ، كإقتراح تعيين الموظفين ، أو ترقية ، أو نيلهم ، أو إسداء الشكر إليهم .

أما تقديم اقتراحات بلغت نظر الحكومة إلى شأن من الشؤون الهامة العامة ، اقتصادية أو مالية أو اجتماعية ، فلا حظر فيه ، وإليك بعض الأمثلة :

إقتراح تحديد زراعة القطن ، اقتراح إباحة زراعة الدخان ، اقتراح تخفيض الإيجارات ، اقتراح عمل قانون لمنع التسول ، اقتراح إنشاء خزان على النيل ، اقتراح لإنشاء مكتب خاص بالشؤون القطنية .

ويؤيد رأى الأقلية في تفسير المادة ١٤٢ ما تقدم به إلى المجلس حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بجلسته ١٢ يناير الماضى وهو من واضعى القانون الواقفين طبعاً على كل مراميه .

قال لمناسبة اثني عشر اقتراحاً قدمها حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكى الجزيرى رداً على من كان يمانع في قبولها . قال دولته ما نصه بالحرف الواحد :

« ليس لدى الحكومة مانع من إحالة هذه الاقتراحات إلى لجنة الاقتراحات والعرائض . وإن نظرة تلقى على هذه الاقتراحات « تبين لأول وهلة أن الرغبات التي أبدتها حضرة الشيخ المحترم ليست من النوع الذى يمكن أن يقال عنه إنه من أعمال السلطة « التنفيذية ، لأنكم لو رجعت إلى أكثر الاقتراحات ترون أنها — عدا مسألة تخفيض أجرة السكة الحديدية ما بين الضبعة « والإسكندرية — مؤدية حتماً إلى فتح اعتمادات ، وهذا مرجعه إليكم ، وليس من شؤون السلطة التنفيذية ؛ وكذلك لا ترى « الحكومة مانعاً — كما قلت — من إحالة هذه الاقتراحات إلى لجنة الاقتراحات » .

وفوق ما تقدم ترى الأقلية أن وضع المادة ١٤٢ في قانون النظام الداخلى للبرلمان ، يدل على أن ما عدا ما هو مبين بها من الاقتراحات مباح ، إذ لو كان محظوراً بحكم الدستور لما كان هنالك محل لوضع هذه المادة .

فالمحظور بحكم هذه المادة هو الاقتراحات التي يتوافر فيها شرطان : الأول — أن تكون بعمل معين ، أى جزئى غير متعلق بمصلحة عامة كإنشاء محطة لبلد معين . والشرط الثانى — أن يكون العمل من شؤون السلطة التنفيذية ، أى من اختصاصها ، ومن الشؤون التي ليس للسلطة التشريعية تدخل فيها .

أما ما عدا ذلك من الاقتراحات فهو بحكم هذه المادة جائز لا محالة .

٣ — تستند الأقلية في تأييد رأيها كذلك إلى التقاليد البرلمانية . وللتقاليد حكمها في نظام الحياة النيابية ، بل إنها هي دعامة الدستور الإنجليزي الذي هو شيخ دساتير العالم . وقد جرى العمل باطراد في البرلمان المصرى من يوم نشأته إلى الآن على إباحة الاقتراحات بالرغبات .

نعم إن هذا الحق قد أسرف البرلمان السابق في استعماله ، حتى تجاوز كل حد وخرج عن دائرته الرسومة ، بل وعن اختصاص المجلسين ، وتناولوا به نافع المسائل وما لا يمكن تحقيقه من الطلبات ، حتى أضاعوا على المجلس أوقاته ، وعطلوا عليه القيام بمهمته الأولى ،



مادة ١٠٣ » ... ..

وهي التشريع ؛ ولعل هذا هو ما حدا بوضع قانون النظام الداخلي إلى وضع المادة ١٤٢ ، فيجب حملها على ما سبق بيانه من الاقتراحات المحظورة ، كما يجب أن يحفظ للتقاليد حكمها ، وأن يباح من الاقتراحات ما ليس كذلك .

## رأى الأغلبية

أسانيد وأدلة

### ١ - ما هي الرغبة ؟

الرغبة لغة هي الضراعة والمسالمة . وهي بين للتساوين الطلب أو الالتماس<sup>(١)</sup> ، واصطلاحاً فيما جرى عليه العمل في البرلمان السابق هي كل طلب يقترح عضو أو أكثر على الحكومة تنفيذه .

ونظراً لاستعمال هذا التعبير الذي ليس له نظير في اصطلاحات الفقه الدستوري على العموم إذ أن مقابله بالفرنسية وهو «Vœux» لا تعرفه القوانين الدستورية أو اللوائح الداخلية للمجالس الأجنبية ، بدأ الخلاف بشأن مشروعيتها من أول دورة للبرلمان المصري .

فهمها البعض على أنها ذلك الحق الذي كان محولاً للجمعية التشريعية فيما مضى<sup>(٢)</sup> . وفهمها البعض الآخر على أنها المعنى في اللوائح الأجنبية بكلمة «Résolution» . ومعلوم أن ما كان مباحاً للجمعية التشريعية إنما هو عرض أمان . وأما المجالس الأجنبية فلا تبدى رغبات وإنما تصدر قرارات (Résolutions أو Motions) لها صفة الإلزام المستفاد من المسئولية الوزارية ، ما دامت هذه القرارات داخلة في اختصاصها ولا تخالف الدستور أو نصوصاً لقوانين قائمة .

وقد حدا هذا بالمشروع المصري عندما وضع قانون النظام الداخلي إلى تصحيح ما وقع واضع اللوائح الداخلية القديمة فيه من خطأ خذف التعبير بالرغبات . وأدخل في المادة الثامنة والعشرين التعبير الصحيح المقابل لكلمة «Résolution» أو «Motion» الأجنبية ألا وهو القرار<sup>(٣)</sup> . ولقد نوه حضرة مندوب الحكومة بهذه الحقيقة في بيانه الذي أدلى به للجنة حيث قرر أن استعمال الرغبات فيما مضى إنما جاء من طريق الخطأ في الترجمة .

أما ما فهمه البعض من أن المادة ١٤٢ من قانون النظام الداخلي<sup>(٤)</sup> نصت على حظر رغبات بعضها وأن ما عدا ما ذكر بها مباح فما لا يتفق مع سياق النص . إذ الحظر منصب فيها لا على رغبات بعضها ، وإنما هو منصب على المطالبة بإجراء أى عمل معين من شؤون السلطة التنفيذية مهما كان الشكل الذي يطلب به الإجراء حتى ولو كان في صورة رغبة .

### ٢ - حكمها :

وقد كان مفهوماً في الوقت الذي لم يتفق فيه على المقصود من الرغبات أن يختلف على حكمها من حيث إنها ملزمة للحكومة بعد أن يقرها المجلس . ولكن الآن - وقد تبين أن الرغبة (Vœu) لا يمكن أن تتصرف إلا إلى مجرد الطاب الذي يعرض للفت النظر ، كما جاء في بيان الأقلية - فمن الواضح الذي لا شك فيه أن الإلزام غير ملحوظ فيها ، وأنها بناء على ذلك تصبح والعرائض الفردية سواء .

(١) عن محيط المحيط .

(٢) المادة ١٩ من القانون النظامي ونصها :

« تبدى الجمعية التشريعية رأياً أو رغباتها سواء كان ذلك بناء على طلب الحكومة بالنسبة للسائل والمفروعات المروضة عليها أو من تلقاء نفسها . والذي يجوز للجمعية أن تبدى فيه من تلقاء نفسها رأياً أو رغبة مما هو راجع إلى أمور مصر الداخلية هي المواد المتعلقة بالثروة العمومية أو الأمور الإدارية أو المالية .

وعلى الحكومة إذا لم تعول على هذه الآراء والرغبات أن تخطر الجمعية بالأسباب التي دعت إلى ذلك » .

(٣) مادة ٢٨ ونصها :

« إذا بدأ الرئيس أن اقتراحاً أو مشروع قرار ليس من اختصاص المجلس نهى صاحبه عن الكلام فيه . فإذا لم يمثل بت المجلس في مسألة الاختصاص » .

(٤) مادة ١٤٢ ونصها :

« يحظر تقديم اقتراحات بإجراء أعمال معينة من شؤون السلطة التنفيذية ، سواء أكانت على صورة رغبة أم توصية أم أمر لتلك السلطة » .



### المجلس يصدر قرارات لا رغبات

لهذا المجلس ، عدا حق اشتراكه في التشريع بالمداولة في مشروعات القوانين وتعديلها وإقرارها وحق أعضائه في اقتراحها ما عدا المال منها ، حقه المحدود (١) في الرقابة على تصرفات الوزارة بواسطة السؤال والاستجواب والتحقيق ؛ وحقوقي أخرى خاصة كحقه في اقتراح تعديل الدستور (١٤٥) (٢) وفي فصل أحد أعضائه (١٠٢) (٣) وحقه في الإذن باتخاذ إجراءات جنائية ضد أحد الأعضاء (١٠٠) وحقه (٤) في كل ما تعلق بنظام إجراءاته الداخلية .

فالمجلس ، عند استعمال حقه في التشريع ، يقرر للواقعة على مشروع القانون الذي تمت فيه المداولة ، وهو يصدر فيما عدا ما تقدم ما هو داخل في اختصاصه قرارات .

### التقاليد الأجنبية

اعتاد بعض المجالس الأجنبية أن يصدر قرارات بتكليف الهيئة التنفيذية بإجراء عمل معين أو السير على خطة معينة قيل في مشروعيتها إنها استعمال لحق الرقابة التي للمجلس على الحكومة ، ولهذا القرارات صفة الإلزام المستمدة من المسؤولية الوزارية .

لم نثر لهذه القرارات إلا على أمثلة ثلاثة :

١ — مطالبة مجلس النواب الحكومة بالدفاع بشدة عن مشروع سبق له إقراره أمام مجلس الشيوخ .

٢ — مطالبة الحكومة بتطبيق نصوص قانون قائم على صورة معينة .

٣ — مطالبة الحكومة بوضع تشريع معين .

وظاهر أن مثل هذه القرارات ، فضلا عن معنى الإلزام الملحوظ فيها المستمد من مسؤولية الوزراء أمام المجالس التي أصدرتها ، فهي تتنافى تنافياً كلياً مع القواعد الدستورية العامة .

ففي الأول إخلال بما لكل من المجلسين من حرية في العمل وتعد من أحدهما على الآخر لا تبيحه الأصول الدستورية ، وفي الثاني تحكم في تفسير تشريعي لا يصح أن يتم إلا بقانون يقره المجلسان ، وفي الثالث اعتداء صريح على حق السلطة التنفيذية في اقتراح القوانين وذلك بتكليفها أن تستعمله على وجه معين .

وهي كلها فوق هذا لا تمت إلى معنى الرقابة بسبب ، لأن الرقابة لا يمكن أن تكون إلا على ما تم من الأعمال .

أما مطالبة الحكومة بالسير على خطة معينة فلم تر له أثراً إلا في القرارات التي تصدر عقب الاستجوابات ، وهي بهذا تخرج عن مجال هذا البحث .

(١) مادة ٦١ دستور — « الوزراء مسئولون متضامين لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة وكل منهم مسئول عن أعمال وزارته » .  
ومادة ٦٥ دستور — « إذا قرر مجلس النواب بالأغلبية المطلقة لأعضائه عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل . فإذا كان القرار خاصاً بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة » .

(٢) نص المادة ١٤٥ دستور — « للملك ولكل من المجلسين اقتراح تنقيح هذا الدستور بتعديل أو حذف حكم أو أكثر من أحكامه أو إضافة أحكام أخرى ، ومع ذلك فإن الأحكام الخاصة بشكل الحكومة النيابي البرلماني ونظام وراثته العرش وعبادى الحرية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور لا يمكن اقتراح تنقيحها » .

(٣) نص المادة ١٠٢ دستور — « فيما عدا أحوال إبطال الانتخاب وعدم الجمع والقسوط التي ينظم قانون الانتخاب إجراءات فصل الأعضاء عنها ، لا يجوز فصل أحد من عضوية البرلمان إلا بقرار صادر من المجلس التابع هو له وبأغلبية ثلثي أعضائه » .

(٤) نص المادة ١٠٠ دستور — « لا يجوز أثناء دور الانقضاء اتخاذ إجراءات جنائية نحو أى عضو من أعضاء البرلمان ولا القبض عليه في أمور الجنائيات والجنح إلا بأذن من المجلس التابع هو له ، وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجريمة » .

فمثل هذه التقاليد لا يمكن لمجلس الشيوخ المصري أن يقفوا آثارها : أولاً لأنها تتعلق بقرارات ملحوظ فيها الإلزام المستمد من المسؤولية الوزارية . والمطلوب لدينا إنما هو رغبات تقدم للفت النظر وشتان ما بين الاثنين ، وثانياً لأنها في ذاتها مخالفة للقواعد الدستورية العامة ، وثالثاً لأنه ليس فيها معنى الرقابة على الإطلاق .

### التقاليد المصرية

وكذلك الحال في التقاليد المصرية فإنه لا يمكن أن يكون لها وزن ولا يصح أن تتخذ أساساً يبنى عليها البرلمان في دوره الجديد . وقد يكفي لاستبعاد هذه التقاليد الأخيرة أن الأقلية نفسها بعدما وصفها بما تستحق واقفت على حظر ما كان شائعاً منها وهي المسائل المحلية على العموم كتلك الداخلة في اختصاص مجالس المديرية والمجالس المحلية مثل تقرير الرسوم الموقته وتغيير حدود المديرية وإنشاء أو إلغاء المجالس المحلية والمدارس والمستشفيات الأميرية ومشتري أو بيع أو إنشاء أو ترميم المباني والأملاك الأميرية أو تغيير استعمالها وتغيير دوائر الاختصاص القضائية والإدارية وإنشاء السكك الحديدية الزراعية وتعيين اتجاهاتها وإعطاء الامتيازات للشركات أو الأفراد وإنشاء الترع والمصارف العمومية وتطهيرها ومناوبات الري وتحديد عدد الخضراء ومرتباتهم وكل ما تعلق بالمدن من تنظيم ومصالح عامة كالنور والنظافة (\*) .

على أن الواقع أن ما جرى عليه العمل في المجالس السابقة لم يكن تقليداً بالمعنى المصطلح عليه لهذه الكلمة وإنما كان تطبيقاً فاسداً لنص خاطئ\* ورد في اللوائح الداخلية وخليطاً مشوشاً بين قرارات لها صفة الإلزام ورغبات كتلك التي كانت تقدم للجمعية التشريعية تناولت ما هو داخل في اختصاص البرلمان وما هو خارج عنه .

على أننا نريد أن نتصف مجلس الشيوخ السابق فإنه في كل مرة وضعت مسألة الرغبات موضع البحث كانت قراراته صريحة في حظرها على العموم .

قرر مجلس الشيوخ السابق بجلسته ٢٦ مايو سنة ١٩٢٤ أن اختصاصه محصور في التشريع وفي المراقبة وأنه من أجل ذلك لا يصح له أن ينظر في رغبات متعلقة بمسائل إدارية مثل مطالبة الحكومة بأن تبيع بالمزاد العلني الأقطان التي اشترتها من الأهالي .

وقرر بجلسته ١٠ يناير سنة ١٩٢٧ رفض النظر في كل رغبة يطلب بها تعديل أو إلغاء قانون قائم أو وضع تشريع جديد ولفت النظر إلى أن واجب العضو هو أن يتقدم للمجلس باقتراح القانون طبقاً للشروط المقررة في اللائحة .

ومما هو جدير بلفت النظر أن أكثر الأمثلة التي أرادت الأقلية أن تسوقها دعماً لرأيها تدخل جميعها فيما قرر مجلس الشيوخ السابق حظره على أعضائه فاقترح رغبة في تحديد زراعة القطن أو تخفيض الإيجارات أو بوضع قانون للتسول أو بإباحة زراعة الدخان كل هذا محله تشريع يجب على العضو أن يقدم بشأنه اقتراحاً بقانون .

وكذلك الحال في الاقتراحات التي قدمها أحد أعضاء هذا المجلس وكان لرئيس الوزراء تصريح بشأنها استندت عليه الأقلية فإن جميعاً مما قرر مجلس الشيوخ السابق حظره أو مما هو ممنوع طبقاً لأحكام المادة ١٤٢ من قانون النظام الداخلي :

( أ ) فندب القاضي الأهلى الحاكم الصحراء مما يدخل في الحظر السابق التنويه عنه لأنه يقتضى تشريعاً كان من اللازم أن يشده به العضو المقترح في صورة قانون مستوفى الشروط .

( ب ) واستبدال الطوافات وتخفيض أجره السكك الحديدية عمل معين من شؤون السلطة التنفيذية ( ١٤٢ من قانون النظام الداخلي ) . كذلك إعداد وسائل للرى وإنشاء حقول التجارب .

( ج ) وإصلاح الطرق وإقامة مسجد وإنشاء مدرسة من المسائل المحلية مثلها مثل الداخل في اختصاص مجالس المديرية ، وكذلك إتمام الطريق وردم البرك وفتح الآبار .

أما أن رئيس الحكومة قد أبدى رأيه في هذه الاقتراحات بالذات فمسألة متعلقة بالتطبيق لا بالمبدأ . وما دام رئيس الوزراء يقل إن اقتراح الرغبات مباح إطلاقاً فلا استدلال برأيه في جزئية من الجزئيات لا يغير الموقف ولا يقلل من شأن استدلال الأكثرية .



وإذا كان رئيس الحكومة قد رأى — لأول وهلة — أنها جميعها ليست من أعمال السلطة التنفيذية فإنه لم يزد على أن طلب الإحالة إلى لجنة الاقتراحات والعرائض . ومن حق هذه ولا شك بحث ما إذا كانت الاقتراحات محظورة أو غير محظورة متفقاً في ذلك مع حضرات الأعضاء الذين طلبوا تلك الإحالة لإجراء هذا البحث .

والذي يؤيد ما تذهب إليه الأكثرية من أن دولة رئيس الوزراء لم يقصد من طلب الإحالة إلا البحث أنه قال إن هذه الاقتراحات مؤدية إلى فتح اعتمادات وأن هذا مرجعه إلى المجلس لا للسلطة التنفيذية ، لم يقصد ذلك لأن من الأوليات المسلم بها أن فتح الاعتمادات لا يمكن أن يقترحه أعضاء المجلس وإنما مهمتهم فيه مقتصرة على الإقرار أو الرفض . فضلاً عما تقدم فإن مناقشة الاعتمادات التي هي متفرعة على الميزانية لا يبدأ فيها هذا المجلس ( ١٢٨ دستور ) إلا بعد أن تتقدم بها الحكومة لمجلس النواب ويقرها على وجه ما .

فإذا كان الواقع أن الاعتمادات ليس المرجع فيها إلينا من حيث اقتراحها وإنما من حيث إقرارها ، بعد أن تقترحها الحكومة وبعد أن يوافق عليها مجلس النواب ، فإن المسألة تنتهي حتماً إلى أن هذه الاقتراحات وكل ما عداها من اقتراحات برغبات إن هي إلا ملتزمات هي أشبه شيء بالعرائض التي قال عنها حضرة مندوب الحكومة إنها لا تتفق مع ما للمجلس الشريك في التشريع والرقب على أعمال الدولة من كرامة .

وإذا كان لفت النظر هو المقصود — لا الإلزام — فالوسائل إليه كثيرة مع عدم تعريض الكرامة للابتدال . وخير ألف مرة أن يقدم الاقتراح في قالب سؤال الوزير المطالب بالرد عليه من أن يشتغل المجلس ولجانه برغبة ما لها خزانة المهمات كما كان الحال نحو ألف رغبة قدمها البرلمان السابق .

وكما أن للعضو أن يلفت النظر بالسؤال ، فله في المسائل التي تمس السياسة العامة الاقتصادية أو الاجتماعية أو المالية أن ينتهز فرصة الرد على خطاب العرش أو نظر الميزانية فيقضي بما شاء من الآراء والمقترحات ، ولا شك في أن المجلس بما يجتمع لديه من عوامل التقدير في هذه الأحوال ما يضمن صدور حكمه عن علم وبحث صحيح .

لهذا :

رأت الأغلبية عدم جواز تقديم اقتراحات برغبات إطلاقاً ؟

رئيس اللجنة  
أحمد طلعت

تقرير لجنة الحقانية

عن البحث فيما إذا كان لحضرات الأعضاء حق تقديم اقتراحات برغبات  
تأجيل أخذ الرأي عليه إلى الجلسة المقبلة

( المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيلي بك ) .

حضرة الشيخ المحترم إلياس عوض بك — ألا يحسن نظر ميزانية وزارة الخارجية أولاً وفقاً لجدول الأعمال ؟  
الرئيس — لا يوجد الآن من يمثل وزارة الخارجية .

حضرة صاحب المعالي أحمد علي باشا ( وزير الحقانية ) — أرجو أن يسمح لحضرة صاحب السعادة عبد الحميد بدوي باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة بالحضور أثناء نظر هذا الموضوع .

الرئيس — فليفضل .

( حضر حضرة صاحب السعادة عبد الحميد بدوي باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة ) .

المقرر — وزع التقرير على حضراتكم ولكن لي ملاحظة أريد أن أبدأها لحضراتكم قبل البدء في المناقشة .



مادة ١٠٣ د ... ..

عندما أثير هذا البحث لأول مرة عتب على لآتي وأنا أقول بعدم جواز تقديم رغبات من الأعضاء أضيق على حقوق المجلس وأعارض في أن يتوسع فيها ولم تكن إذ ذاك فرصة لأبين الخطر في هذه الفكرة العتيقة .  
( أصوات : عتيقة ١١٤ ) .

فكرة عتيقة حقيقة هي التي ترى إلى أن أعضاء المجالس النيابية يزعمون أن من حقهم أن يتوسعوا فيما ليس لهم بناء على ما يسمونه بالتقاليد . عتيقة لأنها وليدة الثورات القديمة وبقيت في بعض كتب الكتاب دون ملاحظة للتطورات ودون ملاحظة للفارق الكبير بين الدساتير المكتوبة التي خلقت خلقاً وبين الدساتير التقليدية التي وجدت مع الزمان وتطوراته . ففي مصر على الخصوص وفي كل البلاد الدستورية على العموم وضعت الدساتير ملحوظاً في جميع نصوصها للصحة العامة وحدها فلا تملك سلطة من السلطات أن تفتت على حقوق السلطات الأخرى لأن الدستور وضع على أساس المحافظة على التوازن بينها فلا يمكن أن تهم بأتنا نعارض في توسيع سلطة المجلس لأن التوسيع ليس مستجماً بل هو خروج على الدستور . أما أننا نريد أن نضيق على المجلس في حقوقه فهذا أيضاً غير صحيح .  
أنا أول التمسكين بما له من حقوق ، ولكن لا معنى لأن أثبت بما ليس لي حق فيه .

ما هي الرغبات يا حضرات السادة ؟ لقد اتفقنا ، أغلبية وأقلية ، في لجنة الحقانية على أن الرغبات إن هي إلا أمانى يعرضها العضو من غير أن ينوي أن تكون ملزمة للحكومة بوجه من الوجوه . هذه هي الرغبة في عرفكم جميعاً ولم يشذ منا واحد ولم يدع أحد منا بأنه عندما يتقدم باقتراح برغبة يرى أن يلزم الحكومة بتنفيذها .

ليس للرغبة قيمة على الإطلاق وحقوق المجلس حقوق إلزامية فله أن يشترك في التشريع ورأيه ملزم وله أن يراقب الوزارة بالسؤال والاستجواب والتحقيق . له كل ذلك بطريقة فيها كل الكرامة . أما أن يقترح العضو إيجاد محطة للسكك الحديدية مثلاً في أية جهة من جهات القطر فمثل هذه الرغبة تحال إلى اللجنة المختصة ومنها إلى الوزارة ثم تهمل .

ولقد عملت إحصاء عن الاقتراحات برغبات التي قدمت لمجلس الشيوخ وحده فبلغت ١٥٠٠ اقتراح . وآسف أن أقول يا حضرات السادة إنه لم ينفذ منها شيء على الإطلاق .

هذا كل الحق الذي يرغب البعض منا في أن يكون له .

لقد وصلنا في اللجنة إلى أمر هام واقفت عليه الأ كثرية والأقلية وهو أن كل الرغبات التي تدخل في اختصاص المجالس المحلية والبلدية ومجالس المديريات لا يصح أن تكون محلاً لاقتراحكم لأنه عندما عدد التشريع السلطات قصد أن يكون لكل منها اختصاص فالتدخل في شؤون إحدى السلطات يعتبر تعدياً عليها . ولما تعلمونه حضراتكم من أن كل الرغبات التي تقدم إنما هي من هذا القبيل يصبح الخلاف على أمور بسيطة . صفي الخلاف في الواقع على مسائل مفصول فيها . فالأمثلة التي وردت في تقرير الأقلية والتي من أجلها يريد البعض أن يصمم على أن يكون لأعضاء المجلس حق إبداء الرغبات منها ما يمكن أن ينفذ بقانون ، وهذا هو الطريق الوحيد لتنفيذه ، فما على العضو إلا أن يضع مشروع قانون ويقدمه للمجلس وبذلك قضت تقاليد مجلس الشيوخ على الخصوص في الأدوار السابقة ، فكان كلما تقدم إليه عضو باقتراح برغبة فيه معنى التشريع قرر وجوب تقديمه كإقتراح مشروع قانون مصحوباً بمذكرة إيضاحية . وما عدا ذلك فمسائل تدخل في اختصاص السلطة التنفيذية بحكم المادة ١٤٢ من قانون النظام الداخلي .

في الواقع لم يبق إلا الأمثلة التي نقلت عن البلاد الأخرى وإذا فحصت لوجدت مخالفة للمبادئ الدستورية العامة . من هذه الأمثلة — وهو غريب — أن مجلس النواب الفرنسي أقر مشروعاً ولما كان مهتماً به غاية الاهتمام قد قرر بعد الانتهاء منه بحماسة مدهشة إلزام الحكومة بأن تدافع عنه بشدة وحرارة أمام مجلس الشيوخ حتى يقره . هذا مثل من تلك الأمثلة في المجالس الأجنبية ولا إخالكم ترغبون في رسم مثل تلك الخطى . إن الرغبة لا وجود لها في لوائح المجالس النيابية الأوربية ولأن مقابلها بالفرنسية وهو «Vœux» لا وجود له في تلك اللوائح .

الموجود في التشريع الأجنبي هو الاقتراح بقرار وهو ما نص عليه في المادة ٢٨ من قانون النظام الداخلي للبرلمان ومع هذا فإن

لمثل الذى ذكرته عن قرار مجلس النواب الفرنسى معناه التدخل فى سلطة مجلس الشيوخ ومطالبته بأن يعمل على غير إرادته بهذه الطريقة الغريبة .

من الأسانيد التى استندت إليها الأقلية أن حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — وهو الذى أشرف على وضع الدستور بمفهوم بطبيعة الحال أنه يدرك معانيه — قرر فى جلسة عرضت فيها اقتراحات من حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكى مختار الجزيرى — مناسبة الاعتراض على قبولها شكلاً — أنه لا اعتراض للحكومة عليها ويمكن للمجلس أن يحيلها إلى لجنة الاقتراحات على اعتبار أن هذه الاقتراحات تنتهى إلى مسائل مالية وهى فى النهاية ستكون من اختصاص المجلس .

يجب أن أقول إن المسألة عندما طرحت لأول مرة لم يكن قد انتهى من دراستها وإن موازنة حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة على إحالتها إلى لجنة الاقتراحات فيها معنى الكافى بأن الموضوع يستحق البحث . وبناء على هذا لا يمكن أن يقال إن دولته أعطى رأياً قاطعاً وإنما جاء ذلك منه فضاءً للنزاع الذى قام بالجلسة بشأن هذه الاقتراحات . أراد دولته أن ينتهى منه بإحالة الموضوع إلى اللجنة . بعد ذلك لا أرى محلاً للاستطراد انتظاراً لسماع آراء المعارضين .

حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك — القائلون بأن لحضراتكم الحق فى أن تتقدموا باقتراحات برغبات لا يرمون بهذا إلى أن يفتاتوا على حقوق السلطة التنفيذية ولا يريدون أن يتدخلوا فى أى عمل من أعمالها مطلقاً كما أنهم لا يريدون أن يتركوا حقاً منحهم إياه طبيعة النظام البرلمانى وتأييده التقاليد الدستورية الصحيحة وتنطق به الواضع والنظم البرلمانى وهو مستمد من ذلك المبدأ الذى لا خلاف بيننا فيه ألا وهو مبدأ الرقابة البرلمانى التى يقوم عليها النظام البرلمانى . ليست هذه بأول مرة طرح فيها هذا الموضوع على بساط البحث .

جاء بمذكرة حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم الببلى بك استشهاده على نظريته أن مجلس الشيوخ فى سنة ١٩٢٤ قرر أن مهمة البرلمان إنما هى التشريع ليس إلا وأن ما عدا ذلك لا حق له فيه وكلكم تعلمون كيف كانت الحياة البرلمانى فى تلك السنة ، كانت كلها رجع إلى يد واحدة جمعت إليها كل السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية . فإذا ما قيل فى تلك الفترة إن البرلمان لا يملك حق التشريع فلا تتخذوه مبدأ صحيحاً لأن القائلين بهذا هم الذين قالوا بأن الدستور وضع على أحدث المبادئ الدستورية على حين أنهم كانوا يقولون عكس هذا من قبل .

تطورت الأحوال بعد ذلك وطرحت المسألة على بساط البحث سنة ١٩٢٧ فقرر فيها بصريح العبارة أن هذا الحق هو من حقوق حضراتكم ومن مقتضيات الرقابة البرلمانى كما أنه حق مقرر فى الدساتير المصرية وتقليد من تقاليد التشريع المصرى . وهو كذلك من تقاليد الدساتير الأخرى التى أخذت عنها مصر دستوراً .

أما التقرير الذى وضعته لجنة الحقائق فى سنة ١٩٢٧ فى نفس هذا الموضوع وهو صريح فى أن للمجلس الحق فى أن يقترح على تراج برغبة وقراره فى هذا ملزم للحكومة ، وجاء فى هذا التقرير أن المنوع هو الاقتراح برغبة فى الأمور الإدارية البحتة التى تدخل اختصاص السلطة التنفيذية .

حضرة صاحب المعالي محمد شفيق باشا ( وزير الأشغال العمومية والمالية بالنيابة ) — لقد ذكر حضرة الشيخ المحترم ما يؤيد نظريته وترك ما لا يتفق معها وهو بهذا يأخذ ما له ويفعل ما عليه .

حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك — إذن ليسمح لى معالى الباشا أن أتلو بعض فقرات من هذا التقرير ليتبين أننى لم خف منه شيئاً وأن هذا التقرير بعد أن بحث طويلاً فيما يجرى عليه العمل فى البلاد التى أخذنا عنها نظامنا أثبت أن العمل فى فرنسا فى إنجلترا جرى على إباحة تقديم اقتراحات برغبات وعلى الخصوص فى برلمان إنجلترا الذى هو شيخ برلمانات العلم .

وقد ختم التقرير بالعبارة الآتية : « للمجلس الحق فى أن يقترح على اقتراح برغبة وفى هذه الحالة إذا لم توافق الحكومة على هذه لرغبة أو على تنفيذها فعليها أن تدلى للمجلس بالأسباب التى حالت دون قبولها أو تنفيذها ليقدرها قدرها مع عدم المساس بمبدأ مسئولية الوزارة » .

وقبل ذلك ورد فى التقرير ما نصه : « وأن الدستور المصرى يؤيد هذه النظرية تمام التأييد بما قرره من حق المجلس فى الإشراف



مادة ١٠٣ » ... ..

العام على شؤون الدولة ومراقبة سياسة الحكومة فيها ( راجع بالأخص المواد ٤٢ و ٦١ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١٢٨ من الدستور ) فمن ذلك ترى اللجنة أن لمجلس النواب حق إقرار الرغبات كمجالس النواب الأوربية التي قررت لنفسها هذا الحق .

على هذا يرى معالي الباشا أنى لم أترك شيئاً مطلقاً ضد نظريتي . بل بالعكس ذكرت أن مجلس الشيوخ في سنة ١٩٢٤ قال إن الحق المخول للمجلس هو حق التشريع ليس إلا . ولكن هذا التقرير الذى وضع بعد بحث دقيق واستعراض لما يجرى عليه العمل في المجالس الأخرى ، قرر أن الحق مستمد من اللبداً الأول من القاعدة الأساسية التي هي قوام كل حياة برلمانية ، ألا وهو حق الرقابة البرلمانية . ليس هذا التقرير فيما دونه بخاطي في نظريته ، وفي قوله بأن هذا ما جرى عليه العمل في البلاد البرلمانية التي أخذنا عنها نظمتنا .

في يدى لأئحة مجلس الشيوخ الفرنسى ، وقد عقدت باباً عنوانه : « باب الاقتراحات والأسئلة والاستجوابات » .

المقرر — أؤكد لحضراتكم أنه لا يوجد في أية لأئحة لأى برلمان شيء اسمه اقتراحات برغبات .

حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك — أؤكد لحضراتكم عكس ما يقول الزميل ، ولست ممن يرسلون القول جزافاً . لقد تكلم حضرة الزميل ولم أقاطعه في شيء . إنه يؤكد أنه لا يوجد شيء اسمه رغبات ، وإنى أتلو عليكم عنوان الفصل الذى عقد للرغبات أسوة بالأسئلة والاستجوابات :

«Des propositions, des questions aux ministères et des demandes d'interpellation».

وترجمته : « الاقتراحات والأسئلة والاستجوابات » .

وجاء في المادة الخامسة والسبعين من هذه اللأئحة كلمة : «Toute proposition de loi...».

حضرة صاحب المعالي محمد شفيق باشا ( وزير الأشغال العمومية والمالية بالنيابة ) — ترجمة هذه العبارة « مشروعات القوانين » . فالترجمة التي يقول بها حضرة الشيخ المحترم لا تنطبق على الأصل .

حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك — لو تريت معالي الباشا قليلاً لما اندفع إلى معارضتي .

وها أنا أتلو على حضراتكم النص بأ كله :

«Toute proposition de loi, de résolution ou motion faite par un sénateur est formulée par écrit».

حضرة صاحب المعالي محمد شفيق باشا ( وزير الأشغال العمومية والمالية بالنيابة ) — لا خلاف في أن المقصود بعبارة « proposition de loi » هو اقتراح بمشروع قانون .

حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البلى بك — أرجو أن يتفضل أحد ممن يجيدون اللغة الفرنسية بترجمة هذه العبارة خشية أن أتهم في الترجمة .

حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك — إذا جرينا على هذا النحو في مناقشاتنا فلن نصل إلى شيء مطلقاً . دعوني أقرأ النص وترجمته ثم عارضوني ما شئتم . أما ترجمة هذه العبارة بالعربية فهي : « كل اقتراح بقانون أو بأمر آخر ، أو مجرد رغبة ، يجب أن يقدم مكتوباً » .

المقرر — لا يوافق على هذه الترجمة أحد مطلقاً ممن يعرفون الفرنسية . لا يمكن أن تترجم كلمة « motion » برغبة . أما كلمة « résolution » فمعناها قرار .

حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك — لكم ما تشاءون . هذه نظريتي أؤيدها بما ذكرت من عبارات ، وبما جرى عليه العمل في البلاد التي أخذنا دستورنا عنها . كان لنا قبل ذلك أيام الجمعية التشريعية حق إبداء بعض الرغبات كما ترونه مسطوراً في المادة ١٠٣ من القانون النظامي لتلك الجمعية ونصها :

« تبدى الجمعية التشريعية رأيها أو رغباتها سواء كان ذلك بناء على طلب الحكومة بالنسبة للمسائل والمشروعات المعروضة عليها ، أو من تلقاء نفسها .



مادة ١٠٣ « ... .. »

والذى يجوز للجمعية أن تبدى فيه من تلقاء نفسها — رأياً أو رغبة — مما هو راجع إلى أمور مصر الداخلية ، هي المواد المتعلقة بالثروة العمومية أو الأمور الإدارية أو المالية .

وعلى الحكومة إذا لم تعول على هذه الآراء والرغبات أن تخطر الجمعية بالأسباب التى دعت إلى ذلك » .

إذن كان لنا ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، ونحن فى عهد الجمعية التشريعية ما يسمى رغبة — تسمع أو لا تسمع . وقد تطورت الأيام وجاء النظام الدستورى ، وجاءت اللوائح الداخلية للبرلمان السابق صريحة فى أن لكل عضو من أعضائه حق تقديم اقتراح برغبة ثم جاء بعد ذلك قانون النظام الداخلى ، وليس فيه نص عن هذا الحق ، فإذا قيل بحرماننا منه ، فما الذى يبقى بعد ذلك من مظاهر الرقابة البرلمانية ... ..

الرئيس — يتوافر ذلك فى الأسئلة والاستجابات :

حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك — إذا قيل إن الأسئلة مظهر من مظاهر الرقابة ، فحضراتكم تعلمون ما لكم من الحق فى توجيه الأسئلة ، وما للحكومة من الحق فى أن ترفض الإجابة عنها . كذلك الحال فى الاستجابات ، فليس لأحد من حضراتكم أن يتقدم باستجواب إلا إذا أئده عشرة أعضاء على الأقل .

هناك مظهر آخر من مظاهر الرقابة هو الرد على خطاب العرش وهذا لا يكون إلا فى كل سنة مرة ، وإلى جانب هذا وذاك التحقيق البرلمانى وهو ما لم يحصل للآن .

يبقى إذن أن هذا الأمر الطبيعى الذى تقتضيه حقوق الرقابة يراد حظره علينا بحجة أنه تدخل فى أعمال السلطة التنفيذية فى حين أن المجالس النيابية فى البلاد الأخرى التى أخذنا عنها ترمى غير ذلك .

كل ما يركنون إليه هو المادة ١٤٢ من قانون النظام الداخلى للبرلمان .

هذه المادة أتلوها على حضراتكم ونصها كما يأتى :

« يحظر تقديم اقتراحات بإجراء أعمال معينة من شؤون السلطة التنفيذية سواء كانت على صورة رغبة أو توصية أم أمر لتلك السلطة » . والذى دعا إلى وضع هذه المادة هو أن هذا الحق قد غالوا فى استعماله فى دستور سنة ١٩٢٣ ، وأمطروا البرلمان وابلا من الاقتراحات فى مسائل معينة لا تتعلق بالشؤون العامة فأضاعوا عليه مهمته الأولى وهى التشريع .

ولكن ليس معنى هذا أن الاقتراح إذا تعلق بالشؤون العامة كان محظوراً إنما المحذور هو أن الاقتراح برغبة يتعلق بإجراء أعمال معينة من شؤون السلطة التنفيذية كإنشاء محطة أو شق ترعة أو يتعلق بشأن من شؤون الموظفين ك تعيينهم أو رقتهم لأن لكل حكومة صفتين : صفة الحكم والهيمنة على النظام العام وليس لإنسان أن يتدخل فى ذلك .

أما ما عداه فقد ضربنا له الأمثال فى المذكرة التى تقدمنا بها إلى لجنة الحقاينة وأتينا فيها على نصوص من معتبرات الكتب وبيننا ما هى الأعمال الإدارية التى تخص بها السلطة التنفيذية وما هى الأعمال الأخرى التى يصح أن تقدم بها اقتراحات برغبة كدخول الحكومة شتية فى سوق القطن وإنشاء خزان على النيل وزراعة الدخان وإنشاء مكتب خاص للشؤون القطنية وهكذا .

هذه أمثلة من الأعمال العامة التى يصح لكل عضو كما ذكرت أن يتقدم عنها باقتراح برغبة ولا يمكن أن يعترض على ذلك بأنه تدخل فى شؤون السلطة التنفيذية .

حسبى أن حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة وهو من تعلمون ومن تعرفون فيه وقوفه على كل مرمى القانون .

الرئيس — هل هذا دليل ؟

حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك — نعم دليل لأنه أعرف بسر هذا القانون الذى اشترك فيه وقد قال بصريح العبارة إنه ليس لدى الحكومة مانع من إحالة هذه الاقتراحات إلى لجنة الاقتراحات والعرائض لأن المادة ١٤٢ من قانون النظام الداخلى تأباه .

( تصفيق ) .

## مادة ١٠٣ » ..... «

إذا أخذتم حضراتكم برأى أغلبية اللجنة فتكونون قد مسستم بالحق الثابت لكم من الإشراف والرقابة . هذا هو رأيي ولكم الرأي الأعلى .  
( تصفيق ) .

حضرة الشيخ المحترم إدوار قصيرى بك — فى رأيي أن المسألة فى غاية البساطة لا تحتاج إلى إسهاب فى الشرح ولا إلى بيان مطول كالذى سمعناه من حضرة الشيخ المحترم أبو النصر بك .

فإن الرجوع إلى القياس أو التقاليد الدستورية أو العرف البرلمانى فى البلاد الأخرى ليس له محل أمام نص صريح موجود فى قانون النظام الداخلى للبرلمان المصرى . فأما المادة ١٤٢ منه ، هذه المادة ليس لها مثيل فى الدساتير الإنجليزية والفرنسية والألمانية فالرجوع إلى النظم البرلمانية للبلاد المذكورة أو عرفها الدستورى لا محل له لأتأ أمام تشريع خاص يتفق وحالتنا .  
فإذا اعترض أحد من حضراتكم على هذه المادة فله أن يقدم مشروع قانون بتعديلها أو إلغائها .  
وإليك نص للمادة المشار إليها :

« يحظر تقديم اقتراحات بإجراء أعمال معينة من شؤون السلطة التنفيذية سواء كانت على صورة رغبة أم توصية أم أمر لتلك السلطة » .  
أرى أن هذا النص نص شامل لا أجد صورة من الرغبات تخرج عنه اللهم إلا حق اقتراح القوانين وهو حق أساسى لكل عضو فى البرلمان طبقاً للدستور .

أما ما عدا هذا فلا يخرج كما قلت عن نص تلك المادة . فأبسط الصور لإبداء الرغبات — وهى التوصية مثلاً بإنشاء محطة — محظور .  
وليس غرض الشارع حرمان البرلمان من سلطة الرقابة ولا من تأدية وظيفته إنما الغرض عدم ضياع الوقت فى وضع رغبات لا هى منتجة ولا مشمرة ما دام حق السؤال والاستجواب واقتراح القوانين موجوداً .  
إزاء ما سمعتموه من حضرة المقرر عن عدد الرغبات التى قدمت لمجلس الشيوخ وحده فى الدورات السابقة وكانت ١٥٠٠ رغبة وأنه لم يجب منها رغبة واحدة لا يمكن أن تعتبر الحكومة متعته . إنما وجدتها فى غير محلها ولم يتقدم عضو فى المجلس بمناقشتها عنها لا بطريق السؤال أو الاستجواب مما يدل على أنهم كانوا يريدون الرغبة لمجرد إبداء الرغبة فقط .  
( ضجة ) .

والذى ورد من الأمثلة فى مذكرة حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك كتحفيض الإيجارات وعمل قانون للتسول يمكن أن يقدم بكل منهما اقتراح بمشروع قانون . وأما إنشاء خزان على النيل فهذا عمل إدارى يقع فى اختصاص السلطة التنفيذية ويصح أن يوجه به سؤال .

بناء على ذلك أرى أن ما اعترض به على تقرير اللجنة فى غير محله .

حضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك — الواقع أنه إذا ما أباح المجلس اقتراحاً برغبة فإن هذا يجزئنا إلى بحث آخر ، هو : هل تكون الرغبة ملزمة للحكومة أم تكون غير ملزمة ؟

( مقاطعة ) .

فإذا ما اعتبرنا الرغبة ملزمة نكون قد تجاوزنا اختصاصنا ، وإذا ما اعتبرناها غير ملزمة فلا يتفق مع كرامة المجلس أن يبدى رغبة قد تهملها الحكومة .

فعلاوة على نص المادة الصريح الذى أشار إليه حضرة الشيخ المحترم إدوار قصيرى بك ، أرى أن كرامة المجلس تقتضى ألا يبدى رغبة غير ملزمة للحكومة . فإن قلنا إن الرغبة ملزمة فهذا غير جائز لأنه قد يترتب على تنفيذها تقرير مبالغ غير داخله فى الميزانية يستلزمها تحقيق تلك الرغبة . فكأننا نقترح على الحكومة قانوناً مالياً وهو ليس من اختصاصنا بنص الدستور .

أما إذا قلنا إن الرغبة غير ملزمة فتتبعها يتنافى مع كرامة المجلس كما قدمت .

ولهذا أرى أن النص الصريح وكرامة المجلس يتعارضان مع القول بجواز تقديم اقتراحات برغبات .



حضرة صاحب السعادة عبد الحميد بدوي باشا ( رئيس لجنة قضايا الحكومة ) — أريد أن يفهم جلياً أننا لسنا بصدد نزاع على توسيع سلطة المجلس أو تضيقها فإن الحكومة لا ترمى إلى التضيق من سلطة المجلس . وإنما نحن بصدد مسألة تفسيرية كثر الكلام فيها .

نوقشت هذه المسألة مرة أولى في سنة ١٩٢٤ ، ومرة ثانية في سنة ١٩٢٧ ، وفي كلتا المرات كانت المناقشة أمام مجلس النواب — لا بصدد رغبة بعينها ، بل بصدد البدء في ذاتها . وفي سنة ١٩٢٤ حصلت المناقشة في جوٍّ كله ثقة بالوزارة فلم يجد الأعضاء حرجاً في أن يلتزموا الحدود الرسومة لهم في الدستور وفي أن يسلموا بأن ليس لهم حق إبداء رغبات . كان هذا تقرير اللجنة ؛ ولكن تياراً معارضاً من المجلس حين عرض هذه المسألة شاء أن يحمل المجلس على القول بأن له حق إبداء رغبات ولكنه استدرك على هذا القرار فأضاف إليه : « على أنها لا تكون ملزمة » . وبذلك فرغ من المسألة . وكان جلياً أن المجلس لم يعلق كبير أهمية عليها ، ولا على القرار الذي يصدر فيها . وما يدل على أنها كانت في نظر المجلس مجرد مسألة كلامية هو أنه ألحق بهذا القرار عبارة « مع عدم اللسان بمبدأ المسؤولية الوزارية » . كأن المجلس خشي أن القول بأن هذه الرغبات غير ملزمة يستتبع القول بأن الوزراء ليسوا مسئولين إطلاقاً أمام المجلس . فاستعمل هذا الاحتياط اللفظي .

وفي سنة ١٩٢٧ كان الجو مختلفاً . فلم يكن بين المجلس والوزارة ذلك التعاطف الذي كان في سنة ١٩٢٤ ، فكان المجلس حريصاً على الاحتفاظ بحقوقه قبل الوزارة .

أحيلت المسألة إلى لجنة الحقائق ، فأعدت تقريراً في هذا الموضوع يرمي إلى أن للمجلس حق إبداء الرغبات ، وأنها ملزمة للوزارة بقوة المسؤولية الوزارية . ولكنها لم تبين : كيف يكون هذا الإلزام بقوة المسؤولية الوزارية ؟ أمضى هذا أنه كلما عنت رغبة لأحد الأعضاء وعرضها على المجلس ، فأبدى استحساناً عاماً مبهماً لها ، تصبح الرغبة مسألة حكومية يترتب عليها مسؤولية الوزارة بحيث إذا لم تقم بتحقيقها عرضت مراكزها للضياع ؟

طبعاً النتيجة خطيرة ، وبخاصة مع كثرة الرغبات وتفاها أغلبيتها .

تعين إذن أن توضع لها ضوابط تلمسوها وانتهوا تحكماً إلى اثنين : أن تكون الرغبة ضرورية وأن تكون ممكنة التحقيق .

من الذي يقدر هذه الضرورة ؟ ومن الذي يقدر إمكان تحقيقها ؟

( أصوات : المجلس ) .

حضرة صاحب السعادة عبد الحميد بدوي باشا ( رئيس لجنة قضايا الحكومة ) — ليكن ، فلننظر كيف يكون التقدير . قدمت رغبة في إنشاء عمل تبرره بطبيعة الحال منفعة عامة . الضرورة التي تلحظ هنا هي الضرورة العاجلة الحالة ، فهي تقتضي أن تسأل الحكومة عنها مباشرة . إذ لا يفهم أن تقدم رغبة لتكون الحكومة مسئولة عنها بعد عشر سنوات مثلاً بل يقصد تعجيل تحقيقها ، وبخاصة حينما تكون عن أعمال ضرورية . ولكن هل الحكومة تستطيع تحقيق كل الأعمال الضرورية ؟ هناك مسائل تفضل غيرها فكيف تكون المفاضلة . إنه إذا تعلق الرغبة بأمر من أمور النافع العمومية وجب أن تستعرض الرغبة مع كل أعمال النافع العمومية ليري هل هذه الرغبة يمكن إثارتها بالتحديد وتفضيلها على سائر الأعمال ؟ ثم ما هو حد إمكان التحقيق ؟ أو بعبارة أخرى الحد الذي تنف عنده طلبات الاعتمادات اللازمة لتحقيق الرغبات المختلفة ؟

اضطربت اللجنة وأرادت ضبط المسألة بقيود فقالت : إن الحكومة تسأل عن رأيها . فإذا ما أبدت رأيها بالموافقة تعين عليها التنفيذ . وإذا لم توافق نظر المجلس في الأمر . على أن يحقق مسألة الضرورة أولاً ، ثم مسألة إمكان التحقيق .

كل تقرير اللجنة بالرغم من ظاهر العناية بتمحيص المسألة يدل على نهافت وركاكة في الاستنتاج .

صورت المسألة في ذلك الحين — كما تصور الآن — بأنها فرع عن حق المجلس في الرقابة ، ولذلك أدخلوا فيها المسؤولية الوزارية ، وانتهوا إلى اعتبارها ملزمة ، ثم اضطروا إلى التماس الضوابط والقيود المختلفة ليجعلوا هذه النتيجة معقولة مقبولة ، فخرجوا بذلك عن تفسير الواقع من أحكام الدستور وتقاليده إلى تنظيم دستوري جديد لم يسبقهم أحد إليه لأنه متنافر الأجزاء .

تبينون حضراتكم أنه إذا طبقت هذه المقاييس وجب على المجلس قبل أن يصدر قراراً في كل رغبة تقدم إليه أن يبحث عن ضرورتها بإزاء الأعمال الأخرى التي تقوم بها الحكومة . فإذا أبدت رغبة بصدد إنشاء طريق أو قنطرة أو خزان وجب البحث في هذه



مادة ١٠٣ « ... .. »

الرغبة بإزاء كل الأعمال التي من نوعها فيما تعهدت به الحكومة أو طلبت له الاعتماد . ثم البحث بعد ذلك في : هل تحقيق هذه الرغبة يفضل تحقيق مسائل في وزارات أخرى . لأن الرغبة مفروض فيها أنها طلب جديد لم يطلب من أجله اعتماد . فالحكومة مضطرة أن تلتزم لها المال اللازم بطلب اعتماد .

فلأجل ذلك يجب أن تستعرض أعمال الحكومة جميعها ، ما كان منها من نوع ونظائر العمل المرغوب فيه ، وما كان من غير هذا . حتى تتبين أفضلية الرغبة على غيرها . فإذا ما عرض في اليوم الثاني رغبة أخرى وجب إعادة بحث المسألة بالنسبة لما تقدم عليها وهكذا .

ليس في هذا كله إلا كلام نظري لا يقصد به إلى تحقيق شيء عملي واجب الاحترام ، وإلا فما علاقة الرغبة بمبدأ المسؤولية الوزارية ؟ هذا مجرد رص للألفاظ .

المسؤولية الوزارية هي أثر حساب الوزارة . وموضوعها أن تكون الوزارة تصرفت في موضوع بعمل معين تحاسب عليه فإذا لم تؤده أو أدت حساباً ناقصاً أصبحت مسئولة عن هذا العمل . والرغبة بطبيعتها وتعريفها هي مفاجأة الوزارة بشيء جديد لم تكن تعرف شيئاً عنه . فما دخل مسؤولية الوزارة في هذه الرغبة أو وجه استعمالها أداة لحمل الحكومة على تحقيقها . وكيف يمكن أن تكون المسؤولية الوزارية — وهي نظام محدود معروف الإجراءات مضبوط القواعد — جزاء أو أثراً لإبداء رغبة بعمل لكل واحد من الأعضاء أن يقترحه ؟

لم أرد بهذا أن أعيد عرض الحجج التي بسطتها أمام اللجنة إنما وقد جرت الإشارة إلى أن المجالس السابقة عرضت لهذا الموضوع وأصدرت فيه قرارات أردت أن أبين لحضراتكم ما فيها من تناقض وركاكه . مجلس يقول إن لأعضاء البرلمان حق إبداء الرغبات على ألا تكون ملزمة للحكومة ؛ وآخر يقول إن للمجلس أن يبدى رغبات تكون ملزمة للحكومة بقوة المسؤولية الوزارية فإذا أحس بغرابة النتيجة أراد أن يسفها بما يضعه لها من القيود والضوابط وخلق بذلك نظاماً دستورياً جديداً ليست له صورة عملية .

قلت من أول الأمر إننا لنا بصدد توسيع سلطة المجالس أو التضييق عليها وقد أشير إلى تقاليد المجالس النيابية الأخرى ولا شك أن حق المجالس النيابية في إبداء رغبات مسألة كلية ذات أهمية عملية كبرى فمن الغريب أننا إذا استعرضنا توارخ هذه المجالس في أوروبا والتقاليد الجارية فيها لا نجد فيها أثراً ولا مظهراً لهذا النوع من الرغبات .

نحن حديثو العهد بالحياة النيابية وتلك البلاد الأخرى قد قطعت فيها شوطاً بعيداً ، واتخذت الحياة السياسية والاقتصادية فيها صوراً مختلفة فإذا تصفحنا لوائحها ومضابطها ومحاضر جلساتها لا نجد أثراً أو مظهراً لهذا النوع من الرغبات .

حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك — من قال هذا ؟

حضرة صاحب السعادة عبد الحميد بدوي باشا ( رئيس لجنة قضايا الحكومة ) — أنا أقرر هذا .

حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك — أشرت في مذكرتي إلى كتب الفقه وبالأمر فقط جاءت التفرقات بأنه قدمت اقتراحات إلى مجلس العموم ترتبت عليها نتائجها .

حضرة صاحب السعادة عبد الحميد بدوي باشا ( رئيس لجنة قضايا الحكومة ) — التقاليد التي أشير إليها في مسألة كلية كهذه لا يمكن أن تكون خافية للدرجة أن نختلف عليها إذا وجد من أمثال الرغبات التي ترى الأقلية جواز عرضها على البرلمان إذا وجد شيء من هذا بالمجالس الأوربية لما خفي ذلك على من يطلع على أعمالها أو على كتب الفقه الدستوري ولوجد حضرة الشيخ المحترم بدلا من مثل واحد عشرات من الأمثلة .

لقد استعرضنا أمثلة كتب الفقه الدستوري وليس شيء منها متصلاً بنوع الرغبات التي تتكلم بصدها الآن .

أشير إلى التقاليد الأوربية وأقرر عن يقين أنها لا تشغل أوقاتها بشيء من هذه الرغبات .

جرى الكلام أيضاً في التقاليد المصرية وارتقى حضرة الشيخ المحترم إلى تاريخ الجمعية التشريعية فقال إنه كان لها حق إبداء الرغبات .

حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك — لا بالمعنى الحالي .

مادة ١٠٣ « ..... »

حضرة صاحب السعادة عبد الحميد بدوى باشا ( رئيس لجنة قضايا الحكومة ) — بالمعنى الذى يريده حضرة الشيخ المحترم . لقد جاء فى المادة التاسعة عشرة من القانون النظامى الصادر فى سنة ١٩١٣ « تبدى الجمعية التشريعية رأيا أو رغباتها سواء كان ذلك بناء على طلب الحكومة بالنسبة للمسائل والمشروعات المعروضة عليها أو من تلقاء نفسها .

والذى يجوز للجمعية أن تبدى فيه من تلقاء نفسها رأيا أو رغبة مما هو راجع إلى أمور مصر الداخلية هى المواد المتعلقة بالثروة العمومية أو الأمور الإدارية أو المالية . وعلى الحكومة إذا لم تعول على هذه الآراء والرغبات أن تخطر الجمعية بالأسباب التى دعت إلى ذلك » .

لم تكن الجمعية التشريعية بالرغم من اسمها جمعية قائمة على التقاسيم المعروفة فى مبدأ فصل السلطات . لم تكن جمعية تشريعية بالمعنى القصود لأنه لم يكن لها رأى قاطع فى التشريع . وتلقاها هذا أو تلقاها ما كانت تحس به من النقص فى قوة السلطة التشريعية أراد واضع القانون النظامى الصادر فى سنة ١٩١٣ أن ينفس عن الأعضاء أو أن يجعل منها مجرد مجلس مديرية مكبر فكما أن هذا المجلس ينظر فى المسائل الإدارية الصغرى المتعلقة بمديرته أريد أن تكون الجمعية التشريعية صورة مكبرة لهذه المجالس فهى لم تكن فى الواقع مجلسا تشريعيا بالمعنى الصحيح ، وأرى أن مجرد الاحتجاج بنص أو حكم فى القانون النظامى نقص وغض من قدر النظام الدستورى الحالى والمجالس التى تقوم على تنفيذه . لأنه لا يجوز أن جمعية تشريعية ما كان لها صوت مسموع ولا رأى قاطع فى أية مسألة يحتج بنظامها الذى لا يصدر عن الأوضاع الدستورية للتدليل على أن إبداء الرغبات من اختصاص المجلس .

كان من الممكن جداً أن تشترك الجمعية التشريعية فى الأمور الإدارية : أولا لأنها لم يكن لها رأى قاطع فيما تعرض له من المسائل التشريعية كانت أو غير تشريعية ، وثانياً لأنه كان يرى فى هذا المنح شئ من الشغل للأعضاء . ولكن المجالس الحالية لها من اختصاصها الواسع وقوتها الحقيقية وسلطانها فى الرقابة شغل شاغل عن كل هذه المسائل .

وفى الواقع لو كان من المباح للمجالس النيابية فى مصر أن تباشر هذه الأعمال لوجب أن تركها جانباً لأنها لا تتفق مع ما يقتضيه من الوقت نظر مشروعات القوانين ، ما كان منها مقدما من الحكومة أو من حضرات الأعضاء .

أشار حضرة الشيخ المحترم إلى المادة ١٤٢ من قانون النظام الداخلى وهذه المادة فى الواقع لا تزيد على أن تكون تقريراً صريحاً وتأيداً قاطعاً لحكم متفرع عن مبدأ فصل السلطات . فهذه المادة لا تنشئ شيئاً جديداً ولا تحظر على الأعضاء شيئاً لم يكن محظوراً عليهم لذاته وبحكم وظائفهم .

يرى حضرة الشيخ المحترم أن الذى دعا لوضع هذا الحكم أن وابلا من الرغبات كان يعطى المجلس . إذا صح هذا فهو يعترف أن هذا الحاجز أو السد ضد وابل الرغبات يجب أن يترك أثراً وإلا فما هو الحد الفاصل بين الرغبات الجائزة وغير الجائزة ؟ وما هو الحد لفاصل بين الرغبات المشروعة وغير المشروعة ؟ أمن المفهوم أن حضرة الشيخ المحترم يقول إن هذا الحكم وضع لمنع شئ ، ولكنى صر على بقاء ذلك الشئ ؟

حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك — من قال هذا ؟

حضرة صاحب السعادة عبد الحميد بدوى باشا ( رئيس لجنة قضايا الحكومة ) — يتلخص موقف حضرة الشيخ المحترم فى هذا : كنت أفهم الإشارة إلى وابل الرغبات لو قيل إن نص المادة ١٤٢ لا تشمل كل الرغبات وبين نوع الرغبات التى لا تزال بالرغم من تلك المادة مشروعة .

لا أريد أن أعرض الآن إلى تفسير المادة ١٤٢ ، ولكنى أكتفى فى شأنها بكلمة موجزة .

أظن أن حضرات الأعضاء الذين يقدمون الرغبات لا يخرجون عن أحد أمرين : إما أن ترمى رغباتهم إلى طلب فتح اعتماد لمسألة منها وإما أنها لا ترمى إلى ذلك ، فإذا كان الأول وجب أن يلاحظ أن اقتراح القوانين المالية ممنوع على أعضاء المجلس . وما لا يجوز الذات لا يجوز بالواسطة . فإن كان ممنوعا عليهم بالذات طلب الاعتمادات المالية وجب أن يحظر عليهم أن يلجئوا الحكومة إلى فتحها .

حضرة الشيخ المحترم الشيخ عبد الحميد سليم — إذن يمنع بهذا على حضرات الأعضاء تقديم أى اقتراح بمشروع قانون يتطلب فتح اعتماد مالي .



حضرة صاحب السعادة عبد الحميد بدوى باشا (رئيس لجنة قضايا الحكومة) - إن الاقتراحات بفتح اعتمادات مالية وم اقتراحات بمشروعات قوانين مالية ممتنعة على الأعضاء . أما الاقتراحات بمشروعات قوانين أخرى فلها وجود ذاتى بصرف النظر عن المال لأن لها موضوعاً وغرضاً غير المال . ولا يأتى المال فيها إلا تبعاً وقد أيجت للأعضاء بالذات لأن هذا المجلس تشريعى .

فإن كان مشروع قانون فى موضوع معين يستتبع فتح اعتماد مالى ، فليس ما يمنع الحكومة من أن تعرض عليه ، وبخاصة إذا رأى أن فتح الاعتماد يوجب إخلالاً فى الميزانية ، فإن صفة للمشروع المالية ترجع حين ذلك على صفته الموضوعية ، وبهذا تسقط المشروع . على أن الواقع أن هناك فواصل حقيقية بين مشروعات القوانين العادية ، ومشروعات القوانين المالية . فالذى يغلب فى المشروعات العادية هو موضوعها أولاً ، فإن كانت ترمى إلى فتح اعتمادات مالية كان تقديم هذه المشروعات ممتعاً على حضرات الأعضاء ، وإذا كان صرف المال أمراً عرضياً فى المشروع أيجت للأعضاء تقديمه ، لأن المال فيه ليس جزءاً ، أو ركناً أساسياً .

وعلى كل حال فقيا يتعلق بالرغبات أقول إن بعضها تكون صورة مستترة لاقتراح قانون مالى حين ترمى لطلب المال لغرض معين فإذا لم تكن كذلك فما هى ؟ هى توصية للحكومة أو إبداء استحسان من المجلس أو بعض أعضائه فى أمر الأصل فيه أنه متروك لتقدير الحكومة . فكان العضو يقول للحكومة إن لك الخيار فى أن تباشرى ألف صورة مثلاً من صور المنافع العامة ، ولكنى أوصيك وأرغب إليك فى أن تختارى واحداً بعينه من بين هذه الألف .

فالرغبة هنا تقع على ما يجوز للحكومة أن تعمله أو لا تعمله ؛ وترمى إلى التفضيل أو إثارة عمل بعينه من الأعمال دون غيره . إذا سائرتمونى فى تحليل معنى الرغبة على ما تقدم لا تجدون أية صعوبة فى أن إبداء الرغبة على هذا الوجه تدخل فى أعمال السلطة التنفيذية واشتراك معها فيما هى مسئولة عنه وحدها . الحكومة يجب أن تكون لها تلقاء مسئوليتها أمام البرلمان حرية التصرف فليس يصح أن يسأل شخص عن شيء ليس حراً فى التصرف فيه . لقد ذكرت أن البحث فى الرغبات إذا أريد أن يكون كاملاً وجب أن نستعرض جميع أعمال الحكومة لنحكم على أفضلية عمل على عمل آخر .

إن الحكومة التى تواجه بمثل هذه الرغبات يطلب إليها ألا تستعمل حريتها ولا تمنح فى شئونها كما قدرت لها بل يطلب إليها أن تلتزم حكم المجلس فى نظره العاجلة التى لا تريد على كونها استحسناتاً لفكرة ما .

عرض عليكم حضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك الخيار بين أن تكون الرغبة ملزمة أو غير ملزمة فإذا رأيتم أن تكون ملزمة قضيتم بتدخلكم فى أعمال السلطة التنفيذية لأن الحكومة التى تكون مسئولة أمام البرلمان والتى يجب أن تقترن مسئوليتها بحرية تصرفها تصبح مقيدة برغبات لم يدخل تنفيذها فى حسابها بل ربما كان غير متفق مع طريقها فى تصريف الأعمال العامة أو معطلا لها .

أما إن كانت الرغبات غير ملزمة فإنى أربأ بمحضرات الأعضاء أن يعرضوا كل يوم صحيفة من هذه الرغبات التى لا تزيد على أن تكون مجرد خواطر سائحة استخدم ما للأعضاء من كرامة والمكان من هبة فى إعطائها أهمية استثنائية - أربأ بهم أن يضعوا المجلس والحكومة فى مركز دقيق لا يحسن بأى الاثنين أن يضع نفسه فيه .

الرئيس - تقدم اقتراح من سبعة عشر عضواً بطلب إقفال باب المناقشة (\*) ، فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

حضرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود - طلبت الكلمة قبل الاقتراح .

حضرة الشيخ المحترم عبد الله سميكه بك - لقد سمعنا كلام المعارضين فى جواز تقديم الرغبات ، ولم نسمع الكفاية ممن يحبذون تقديمها .

(\*) نطلب إقفال باب المناقشة وقد اكتفينا بما أبدى للآن .

أحمد نجيب براده ، أسعد يوسف عطيه ، أحمد رشدى ، محمد نجيب شكرى ، سلطان السعدى ، على فهمى ، عبد العزيز سيف النصر ، عبد العزيز بسيونى ، أحمد السنارى ، أبو زيد ططاوى ، عبد الرحمن رضا ، أحمد طلعت ، حسين واصف ، إسماعيل سرى ، يوسف قطاوى ، موسى فؤاد ، على أحمد .



مادة ١٠٣ » ... ..

حضرة الشيخ المحترم إدوار قصيرى بك — لقد استنار المجلس بما فيه الكفاية .

الرئيس — يؤخذ رأى .

حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك — أطلب مراعاة القانون بأن يتكلم واحد من مؤيدى الطلب وآخر من معارضيه .  
القرار — لقد تكلم حضرة الشيخ المحترم عبد الله مميكه بك معارضاً فى إقفال باب المناقشة ، وردّ عليه حضرة الشيخ المحترم إدوار قصيرى بك .

الرئيس — من يريد استمرار المناقشة فليفضل بالوقوف ؟

( وقفت أقلية ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على إقفال باب المناقشة .

وهل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بعدم جواز تقديم اقتراحات برغبات مطلقاً ؟

حضرة الشيخ المحترم أحمد عرفان باشا — فليؤخذ رأى بالنداء بالاسم .

حضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك ( السكرتير البرلمانى ) — يقضى تقرير اللجنة بعدم جواز تقديم اقتراحات برغبات ، فمن يوافق عليه فليجب بكلمة « نعم » ومن لا يوافق عليه فليجب بكلمة « لا » .

حضرة صاحب المعالى محمد شفيق باشا ( وزير الأشغال العمومية والمالية بالنيابة ) — للحكومة كلمة يليها سعادة عبد الحميد بدوى باشا .

حضرة صاحب السعادة عبد الحميد بدوى باشا ( رئيس لجنة قضايا الحكومة ) — لرأى الأغلبية فى تقرير اللجنة صورة واضحة ، وهى أن الرغبات ممتعة .

حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك — أيتراعى سعادة مندوب الحكومة ثانياً ؟

القرار — كلا ، بل هو بمحمد السؤال .

حضرة صاحب السعادة عبد الحميد بدوى باشا ( رئيس لجنة قضايا الحكومة ) — ليست هذه مناقشة فى الموضوع بل كلمة فى شأن الطريقة التى يؤخذ بها رأى .

حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك — هذا كلام فى الموضوع .

حضرة صاحب السعادة عبد الحميد بدوى باشا ( رئيس لجنة قضايا الحكومة ) — كلا بل هى ملاحظة للحكومة تملك حق تقديمها .  
لرأى أغلبية اللجنة صورة واضحة ، وهى أن الرغبات ممتعة على حضرات الأعضاء ، ولكن لأقليتها رأى لا يزال مبهماً ؛ فالأقلية تقول بجواز الرغبات ، ولكنها أمام المادة ١٤٢ لم تبين أى نوع من الرغبات يجوز تقديمه ، وما هى حدود الرغبات الجائزة والرغبات غير الجائزة ، فالأخذ برأى الأقلية ، على إبهامه وإطلاقه ودون تحديد ، مصادمة صريحة للمادة ١٤٢ من قانون النظام الداخلى .

الرئيس — غير الموافق على تقرير اللجنة يتفضل بالوقوف .

( أصوات : نطلب أخذ رأى بطريق النداء بالاسم ) .

الرئيس — يجب الأخذ بنصوص القانون .

حضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك ( السكرتير البرلمانى ) — تنص المادة ٨٢ من قانون النظام الداخلى للبرلمان على ما يأتى :  
« يكون الاقتراع علنياً إما بصوت عال ، أو بطريقة القيام والجلوس ، وإما بالناداء بالاسم » .

وتنص المادة ٨٣ على ما يأتى : « عند الشك فى نتيجة أخذ رأى بطريقة القيام والجلوس يعاد أخذ رأى بصورة عكسية ، فإذا استمر الشك وجب أخذ رأى بطريقة المناداة بالاسم » .

## مادة ١٠٣ » .....

الرئيس — من يعارض في رأى أغلبية اللجنة فليفضل بالوقوف .  
( أصوات : نريد أخذ الرأى بطريقة النداء بالاسم ) .

الرئيس — الأخذ بنصوص القانون يحتم أخذ الرأى أولاً وفقاً لما قرره المادة ٨٢ فإذا وجد الشك أخذ الرأى بالطريقة العكسية وإذا استمر الشك أخذ الرأى بطريقة النداء بالاسم طبقاً للمادة ٨٣ .

حضرة الشيخ المحترم إلياس عوض بك — إتنا نأخذ الرأى على كل القوانين بطريقة النداء بالاسم فلم لا نتبع هذه الطريقة في أخذ الرأى الآن ؟

حضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك ( السكرتير البرلمانى ) — ليس هذا بقانون .

الرئيس — إذن فليؤجل أخذ الرأى على هذا التقرير إلى جلسة يوم الأربعاء المقبل مع باقى المسائل الواردة بمجدول أعمال جلسة اليوم<sup>(١)</sup> .  
( فى ٦ مارس سنة ١٩٣٣ ) .

رفض المجلس الموافقة على رأى لجنة الاقتراحات برفض اقتراح لم يضع فى مواد ولم يشفع بمذكرة .

ثم تلى اقتراح مقدم من حضرة الدكتور محمد توفيق الجارحى نائب قلو صنا ونصه :

حضرة صاحب المعالى رئيس مجلس النواب

مجلس النواب

أشرف بتقديم هذا الاقتراح راجياً عرضه على هيئة المجلس الموقر :

بقى أثر من آثار السخرة أو العونة . هذا الأثر يتجدد سنوياً ولا يحس به سوى سكان الأرياف خصوصاً بالوجه القبلى أثناء فيضان النيل وتغمر الفيضان بالمياه ( الأرض التى لم تدخل ضمن المشروعات ) .

يتلخص فيما يأتى : فى كل سنة تجتمع لجنة بكل مركز تقسم مناطق الجسور والترع على البلاد فتصبح البلدة ملزمة بحراسة ما خصها وتخرج من أبنائها عدداً عظيماً ومعهم ما يسمونه أدوات اللبشة لتقوية الجسور ( من بوس وجريد وحطب ) فيقيم هؤلاء الحراس فى الحلاء ويعملون ليلاً ونهاراً على تلك الجسور تحت سلطة الإدارة المطلقة وأوامرها منقطعين عن أعمالهم بعيدين عن بلادهم وعائلاتهم إلى أن يأتىهم الدور بعد أسبوع أو اثنين يتبادلون مع آخرين من بلدهم ويستمر الحال على هذا حتى تنتهى مدة الفيضان وبما أن هذا لا يتفق مع روح دستورنا السعيد فيمكن إعطاء حراسة تلك الجسور إلى مقاولين يتقدمون لذلك وفى هذا ضمان أكثر للمحافظة ورفع آثار العونة أو السخرة عن كاهل الفلاح المصرى الذى هو عماد الدولة ومستحق للشفقة والرحمة .

وإنى مع عظيم الشكر أرجو قبول أجل تحياتى ؟

الدكتور محمد توفيق الجارحى

مصر فى يوم ٦ أبريل سنة ١٩٢٤

نائب قلو صنا

وتلى بعد ذلك قرار اللجنة :

حضرة صاحب المعالى رئيس مجلس النواب

نظرت لجنة الاقتراحات الاقتراح المقدم من حضرة محمد توفيق الجارحى افندى الخاص بالنظام المتبع سنوياً أثناء فيضان النيل من تسخير أهالى الأرياف فى المحافظة على جسور النيل والترع ورغبة فى أن يعهد ذلك إلى المقاول . وقد رأت اللجنة أن هذا الاقتراح إنما هو مشروع لقانون معدل للأمر العالى الصادر بخصوص فيضان النيل والمحافظة على الجسور . ونظراً لأن حضرة النائب المحترم لم يشفع طلبه بمذكرة تفصيلية ولم يضعه فى مواد طبقاً لنص المادة ٧٦ من اللائحة الداخلية لمجلس النواب لذلك قررت اللجنة رفض هذا الاقتراح شكلاً وإعادته لمكتب المجلس للتصرف .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

سكرتير لجنة الاقتراحات

رئيس لجنة الاقتراحات

١٤ أبريل سنة ١٩٢٤

محمد كامل مرتجى

حسين مرعى

(١) وفى جلسة يوم الأربعاء ( ٨ مارس سنة ١٩٣٣ ) تقرر تأجيل أخذ الرأى على هذا الموضوع إلى أن يقدم مشروع اللائحة الداخلية ، ويؤخذ الرأى عندئذ على هذا الموضوع فى الموضوع الخاص به فى اللائحة المذكورة ، ثم ألغى دستور سنة ١٩٣٠ وبرلمانه فيما بعد ولم يقدم مشروع هذه اللائحة .



مادة ١٠٣ » ... .. «

محمد توفيق الجارحي افندى — هذا الاقتراح تقدم في ٦ أبريل وردت اللجنة في ١٤ منه ، ونحن الآن في يوم ١١ مايو ، نترك اللجنة طلبت إلى تقديم مذكرة لقدمتها . وهذا مشروع هام ، وجزء من الأمة يعاني آلام السخرة ولا يصح في وقت الحرية أن نتركه حتى تكتب المذكرات ، وإنى أرجو أن يؤجل إلى يوم ٢٦ مايو لتقديم مذكرة .

الرئيس — يمكنك أن تسحب اقتراحك ثم تقدم فيه مذكرة جديدة على مهل .

محمد توفيق الجارحي افندى — إن هذا يستغرق وقتاً طويلاً والموضوع هام .

غفرى عبد النور بك — أرى تأجيله إلى يوم السبت أو الأحد لأن رفضه له وقع سيء .

محمد توفيق الجارحي افندى — أقترح إعادته للجنة وأنا أقدم لها مذكرة .

محمد كامل مرتجى افندى — لقد رفضت اللجنة هذا الاقتراح شكلاً لأنه مخالف للقانون فلا يمكن قبوله الآن ولكن لا مانع من تقديمه من جديد مع مذكرة تفصيلية .

الرئيس — هل توافقون على إعادة الاقتراح للجنة ؟

( فوافق المجلس ) .

( في ١١ مايو سنة ١٩٢٤ ) .

إحالة اقتراح بمشروع قانون إلى اللجنة المختصة مباشرة .

مجلس الشيوخ

### مشروع قانون

لتحديد مكافأة وامتيازات أعضاء البرلمان

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

- مادة ١ — يتناول كل عضو من أعضاء البرلمان مكافأة سنوية قدرها ستائة جنيه مصرى ويستثنى من ذلك الوزراء .
- مادة ٢ — يتناول كل من رئيسى المجلسين مكافأة سنوية مساوية لمرتب وزير ينضم منها المكافأة المنصوص عنها في المادة السابقة وما يكون لأى منهما من حق في معاش .
- مادة ٣ — تستحق هذه المكافأة لكل عضو من يوم حلف اليمين وتصرف على أقساط متساوية في آخر كل شهر .
- مادة ٤ — لا يجوز توقيع الحجز على هذه المكافأة إلا بحكم نهائى أو سند واجب التنفيذ .
- مادة ٥ — يعطى لكل عضو من أعضاء البرلمان جواز للسفر مجاناً في الدرجة الأولى من مركز دائرته الانتخابية إلى القاهرة على جميع خطوط سكك حديد الدولة المصرية الموصلة لهاتين الجهتين ويعطى لنائب الدر عدا ذلك جواز بالسفر بالدرجة الأولى على البواخر النيلية الموصلة لمركز دائرته .
- مادة ٦ — على وزير مالية ومواصلات حكومتنا تنفيذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . وتسرى أحكامه على الماضى بالنسبة للمادتين الأولى والثانية .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر في ... ..

معالي الرئيس — هذا المشروع سيحال طبعاً على اللجنة المالية ، فهل توافقون على أن نحال معه الاقتراحات الخاصة بهذا الموضوع ؟

( أصوات : موافقون ) .



مادة ١٠٣ » ... ..

معالي الرئيس — وردت على المجلس عدة تفرافات وعرائض خاصة بموضوع المكافأة البرلمانية ، فهل توافقون على إحالتها أيضاً على اللجنة المالية ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — هذه اقتراحات ومن بينها اقتراح بمشروع قانون مقدم من أحد الأعضاء ويجب إحالتها طبقاً لنص اللائحة الداخلية على لجنة الاقتراحات .

حضرة محمد محمود خليل بك — لا يوجد في القانون ما يمنع المجلس من أن يحولها على اللجنة المختصة وهي لجنة المالية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — إن ما يقدم للمجلس من الاقتراحات أو المشاريع التي يعدها الأعضاء يجب أن يحال على لجنة الاقتراحات ، وهذه تحيلها على اللجنة المختصة بها .

سعادة إبراهيم سعيد باشا — كلها تختص بلجنة المالية فتحول عليها .

حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي — أرى أن جميع الاقتراحات الخاصة بالمكافأة البرلمانية تحال على اللجنة المالية .

سعادة محمد فهمي باشا — الاقتراحات قدمت قبل المشروع الوارد من مجلس النواب فلتحول على لجنة الاقتراحات حسب المادة ٧٧

حضرة حافظ عابدين بك — أرى إحالة المشروع على لجنة المالية . أما الاقتراحات المقدمة من الأعضاء والعرائض الواردة للمجلس فتحال على لجنة الاقتراحات .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — هذا يخالف المادة ٨٩ من اللائحة ، وهذا نصها :

« يحيل الرئيس العرائض بعد قيدها في الجدول إلى لجنة العرائض . وما كان منها متعلقاً بمشروع أو اقتراح محال على لجنة يرسل إلى تلك اللجنة مباشرة » .

وحيث إن مشروع القانون محال على اللجنة المالية فيجب أن تحال الاقتراحات الخاصة به على اللجنة المالية أيضاً .

معالي أحمد زكي أبو السعود باشا — المادة الخاصة بالاقتراحات في اللائحة تعني الاقتراحات التي تقدم للمجلس ولا ارتباط لها بمشروع قانون معروض للبحث ولكن إذا كان هناك مشروع قانون محال على إحدى اللجان وتقدمت بخصوصه اقتراحات أو عرائض فلا تحال هذه على لجنة الاقتراحات حتى لا يكون هناك تعارض في العمل بل يحيلها المجلس على اللجنة المختصة بالنظر في المشروع .

سعادة اللواء موسى فؤاد باشا — المادة ٧٧ لا تتماشى مع تفسير معاليكم .

معالي أحمد زكي أبو السعود باشا — إذا لم يكن مشروع القانون قد ورد إلى اليوم لكان من الجائز إحالة الاقتراحات على لجنة العرائض والاقتراحات . أما وقد قدم القانون فيجب أن تحال هذه الاقتراحات على اللجنة المالية .

معالي الرئيس — ما رأي حضراتكم ؟

( قرر المجلس إحالة مشروع القانون والاقتراحات والعرائض الخاصة به على اللجنة المالية ) .

( في ١٢ مايو سنة ١٩٢٤ ) .

السكة الحديدية التي تمر بأكثر من مديرية للأعضاء أن يتقدموا باقتراحها على المجلس . وليكون الاقتراح ملزماً للحكومة يجب

أن يصاغ في صورة مشروع قانون .

راجع التعليق على ذلك في المادة ١٣٧ .

( في ١٩ مايو سنة ١٩٢٤ ) .

مجلس النواب

عدم موافقة المجلس على رأى لجنة الاقتراحات برفض اقتراحات لأنها رأت أنها لم تصنع فى مواد ولم تلحق بمذكرة .

السكرتير — الاقتراح المقدم من حضرة محمود حسن جازيه افندى وقرار اللجنة بشأنه ونصهما :

حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس النواب

احتراماً ، وبعد فأرجو من معاليكم عرض اقتراحى الآتى على هيئة المجلس للوقرة حتى إذا حاز القبول أحيل على اللجنة المختصة لدرسه وتقديمه للمجلس لإقراره ، وهو :

لما كانت الطريقة الجارية عليها الحكومة الآن فى تعيين العمدة طريقة غير صالحة فأرجو أن يكون التعميد بالانتخاب بواسطة الندوين الثلاثينين ، وذلك عقب كل انتخاب لمجلس النواب ، وأن كل عمدة خلت أو تخلو من الآن يبدأ فى انتخاب عمدتها بالطريقة المذكورة ؟

محمود حسن جازيه  
نائب بليون

٧ أبريل سنة ١٩٢٤

### قرار اللجنة

حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس النواب

نظرت لجنة الاقتراحات بجلستها المنعقدة فى يوم الأحد ١٨ مايو سنة ١٩٢٤ الاقتراح المقدم من حضرة محمود حسن جازيه افندى بخصوص تعيين عمد البلاد بواسطة الانتخاب العام . وقد رأت اللجنة أنه اقتراح بمشروع قانون معدل للدكرتو الصادر فى ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ .

وحيث إن المقترح لم يشفع اقتراحه بمشروع القانون الذى يريد العمل بموجبه .

وحيث إن هذا يخالف نص المادة ٧٢ من اللائحة الداخلية .

بناء عليه

قررت اللجنة أن الاقتراح هو اقتراح بمشروع قانون وأنه غير مقبول شكلاً .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

الرئيس

( عنه ) حسن مرعى

تحريراً فى ٢٠ مايو سنة ١٩٢٤

محمود حسن جازيه افندى — أنا متنازل عن الجزء الأخير من الاقتراح . ومعنى الآن مذكرة إيضاحية أريد تقديمها . فأسحب الاقتراح وأرجو قبول المذكرة .

أحمد الملىحى بك — أرى أنه إذا تقدم لنا اقتراح وكان مقبولا مبدئياً فلا نرفضه باعتبار أنه ليس فى شكل قانون ولكن إذا رأينا أنه مقبول شكلاً فلنا أن نعيده إلى لجنة الاقتراحات لوضعه فى شكل قانون . فإذا تقدم مشروع قانون وحول للجنة ألا يكون من حقها أن تعدل فيه كيفما تشاء وتقدمه للمجلس معدلاً . فأى فرق بين إحالة اقتراح مفيد إلى لجنة الاقتراحات لتصوغه فى شكل قانون وبين مشروع قانون ليقدم للجنة فتدخل عليه ما تراه ضرورياً من التعديلات ؟ وهأنذا أقدم اقتراحى وأرجو أخذ الرأى عليه .

مصطفى الخادم بك — هذا الاقتراح المقدم من حضرة محمود جازيه افندى معه ثلاثة اقتراحات أخرى عن الموضوع نفسه أحدها من غفرى عبد النور بك والثانى من أحمد حمدان بك والثالث من محمد عبد اللطيف سعودى افندى . وقد رأت اللجنة أن الثلاثة الأول غير مستوفاة فلم تقبلها شكلاً .

ورأت أن الرابع مستوف فقبلته شكلاً وعرضته على المجلس لتحويله على اللجنة المختصة . فالذى أراه ضم الاقتراحات الأربعة وإحالتها على اللجنة معاً . وإذا كان يريد أحد حضرات المقترحين تقديم مذكرة فلحضرته أن يقدمها للجنة .



مادة ١٠٣ » .....

محمد كامل مرتجى افندى — إن حضرة أحمد المليحي بك يريد برأيه هذا تكليف لجنة الاقتراحات في حالات معينة بأن تحمل محل المقترح وتكمل شكل الاقتراح . هذا كلام طيب في مرماه ، ولكن ما قولكم في اللائحة الداخلية إنها لا تمنح اللجنة إلا حقوقاً محددة فحتمت على اللجنة أن تبدى رأيها في الاقتراحات التي تقدم كما هي ، ولم تبسح لها أى تصرف آخر . وعلاوة على ذلك فعندما يقدم اقتراح يكون معدلاً لقانون فلقدمه أن يسحب اقتراحه ، أو يقدم مذكرة ، واللجنة تنظر في ذلك ، والمادة ٨٢ صريحة جداً في هذا الشأن . وأما رأى مصطفى الخادم بك فإن اللجنة كانت ترى رأيه ، وكانت تؤجل تقديم تقريرها عن بعض الاقتراحات حتى تنتهى من الجميع ، ونظراً لأن بعض الاقتراحات إن هو إلا رغبة عادية ، والنظر فيه من حق المجلس والآخر بشكل قانون ، فأنا أوافق على رأى حضرة مصطفى الخادم بك .

سلامه ميخائيل بك — رأى المليحي بك لا يمكن قبوله لأن حلول اللجنة محل المقترح يحرمه من إبداء الأفكار التي تدور بخله عند وضع اقتراحه . وبما أن الاقتراح شخصي فيجب أن يصوغ المقترح رأيه في شكل قانون بنفسه ويشفعه بمذكرة إيضاحية حتى تتمكن اللجنة من فحصه ، وبذلك تتحقق فكرة واضع اللائحة من النص على ذلك . وقد قبل المقترح ذلك وقدم مذكرته .

أحمد المليحي بك — كل مقترح مستعد أن يحضر مع لجنة الاقتراحات ، ويلازمها حتى تنتهى من نظر اقتراحه . أما التقييد بنص اللائحة الخاص بهذا الأمر فيمكن تفاديه بأن يغير النص ويستبدل بآخر يتفق مع المبدأ الذي ترويه الآن ، ولذا أطلب عرض اقتراحي .

على نجيب افندى — أريد التكلم بخصوص ما للجنة الاقتراحات من الحق في رفض الاقتراح شكلاً . إذ ليس للجنة أن ترفض أى اقتراح شكلاً ، ذلك الحق الذي انتهكته لنفسها مرتكبة على أن الاقتراح لم يقدم لها بشكل قانوني مستوفٍ . تريد اللجنة أن تجعل لنفسها حقاً لم يكن بمقتضى اللائحة بأن ترفض الاقتراح شكلاً . إن كل اقتراح لم يوضع في شكل مشروع قانون ، وكان من الضروري أن يوضع كذلك يصح للجنة أن تعتبره رغبة قد تكون في ذاتها ماسة بالمصلحة العامة فترسل إلى الوزارة المختصة ، وهي تصوغها في شكل قانون يقدم للمجلس خصوصاً إذا رجعت إلى مواد اللائحة من ٧١ ، إلى ٧٦ فأنتم لا تجدون ما يبيح للجنة الاقتراحات أن تقول إن هذا الاقتراح مرفوض شكلاً بسبب أنه لم يوضع في شكل قانون . فالمادة ٧٥ تقول : « لكل عضو قدم مشروعاً أو رغبة أن يسترده ولو كان ذلك أثناء المناقشة فيه إلا إذا طلب واحد أو أكثر استمرار النظر فيه » .

أعني أن الرغبة التي تقدم ولم توضع في شكل قانون يصح للمجلس أن يتناقش فيها ، وفي أثناء هذه المناقشة يصح أن تسترد هذه الرغبة ، أعني أن الرغبة يتناقش فيها ولو قدمت في شكل اقتراح غير مستوفٍ للشروط طالما أن هذا الاقتراح داخل ضمن حدود السلطة التشريعية ولنا أن نشره .

وأما إذا كان من اللازم أن يقدم الاقتراح في شكل قانون ليقرّر في المجلس ثم يعرض على جلالة الملك فهذا لا يمنع أن تبدى هذه الرغبة والحكومة لها أن تقدم مشروع قانون بها إذا صادفت هذه الرغبة فائدة عامة . ثم يقدم هذا القانون ثانية للمجلس ليقرره ما دام مطابقاً لرغبة المجلس ولهذا لا أرى أن للجنة الاقتراحات أن ترفض الرغبة شكلاً .

نخري عبد النور بك — حقيقة إنى دهش من تصرفات أعضاء لجنة الاقتراحات في هذا الموضوع . ولا يخفى على حضراتكم أنني قدمت اقتراحي الخاص بانتخاب العمدة والشايخ ( هذا الاقتراح الحيوى الخطير الذي أعتقد أنه مفيد للأمن العام ) في أول أبريل على ما أذكر . ولقد مضى شهران ، والآن تأتي لجنة الاقتراحات وترفضه شكلاً ثم ترفض غيره من الاقتراحات . غير أنه لحسن حظ أحد المقترحين أنه محام قدم اقتراحه بمشروع قانون ولولا ذلك لرفضت اللجنة جميع الاقتراحات . فلماذا لم تستدعنى اللجنة أو تطلب رأيي في هذا الموضوع وإننى مستعد لأن أقدم مشروع تعديل قانون ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ ، هذا القانون المفسد للأخلاق .

لقد كنت عضواً بلجنة الشياخات ورأيت ما فيها من رشوة وأغراض وانتقامات وخلل ، فأقدم هذا المشروع راجياً أن يحال على لجنة الداخلية لتنظره في أول فرصة وبأسرع ما يمكن .

حسن مرعى بك — يريد المليحي بك أن تنص اللائحة الداخلية على تكليف لجنة الاقتراحات أن تكمل كل اقتراح ناقص يخال عليها . ومعنى هذا أن لجنة الاقتراحات تضع كلاماً في فم المقترح وقد يأتي المقترح . في الجلسة عند عرض هذا الكلام ويستنكره ، فإذا نكث من وقف اللائحة ؟



وعليه أرى أن المقترح وحده هو صاحب الحق في النص على ما يريد .

إسماعيل سليمان حمزه افندى — أنا لا أوافق على نظرية حضرة العضو المحترم الأستاذ على بك نجيب ولا على رأى حضرة العضو المحترم غفرى عبد النور بك من حيث عدم التمييز بين الاقتراح برغبة والاقتراح بمشروع قانون . وأظن أن القرار الخطير الذى أصدره المجلس بشأن الرغبات يحتم علينا أن نفرق بين الحالتين .

الاقتراح بقانون هو من حقوقنا الأصلية باعتبارنا الهيئة التشريعية . فيجب إذن أن نميز بين الحالتين فإذا تقدم اقتراح هو في الواقع قانون ولم يكن في شكل قانون ثم اعتبرناه رغبة كنا مفرطين في حقوقنا .

يجب أن ننظر في كل اقتراح فإذا كان قانوناً وضعناه في شكله . والاقتراح الذى هو موضوع الجدل الآن هو تعديل لقانون ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ فكل اقتراح معدل أو ملغ له يجب أن يقدم بشكل قانون . أما إذا تقدم بغير ذلك فلا يصح أن تقول إنه رغبة لأن الفرق كبير بين الرغبة والقانون فالقانون فالقانون من حكم وأما الرغبة فتعلمون ما تقرر بشأنها ولذلك أرى أن لجنة الاقتراحات على حق في رفض الاقتراحات شكلاً وإننى أؤيد زميلى مصطفى الخادم بك لأنه قد تقدم ثلاثة اقتراحات في موضوع واحد أحدها صيغ في شكل قانون وهو اقتراح محمد عبد اللطيف سعودى بك فيجب أن تحول الاقتراحات الثلاثة على اللجنة المختصة .

عبد العظيم الشقنقى افندى — إنى أعترض على ما قاله حضرتنا على نجيب افندى وغفرى عبد النور بك من أن لجنة الاقتراحات قد تخطت اختصاصها بقضائها برفض الاقتراح المقدم شكلاً .

وإذا رجع حضرات الزملاء المعتبرين إلى المادة ٧٤ لرأوا أن اللائحة الداخلية تعطى اللجنة الحق في ذلك وتجعل من اختصاصها القضاء بالرفض أو بالقبول فإن الجزء الأخير من الفقرة الأولى من هذه المادة يعطى اللجنة الحق في بحث الأسباب التى تبني عليها قرار القبول أو الرفض وإلا فما الذى يفهم من عبارة « أو رفضه » إذا لم يكن للجنة الاقتراحات أن تبين الأسباب التى تبني عليها القبول أو الرفض . ونحن نسائل المعارضين : ما هو اختصاص اللجنة ، وكيف تنفذ المادة ٧٤ ، وما هى وظيفة اللجنة إذا كانت تقف أمام كل مشروع مكتوفة اليدين لا تستطيع أن تبحث الأسباب ولا أن تقترح الرفض ، وكيف يمكنها أن تؤدي مهمتها ؟

ثم إن اللجنة خاضعة لنص المادة ٧٢ وهى تقضى بأنه يجب على من يقترح مشروع قانون أن يقدم به مشروعاً في صفة قانون وأن يشفعه بمذكرة تفسيرية فكيف يمكن للجنة تنفيذ هذه المادة إذا لم يكن لها أن تقترح على المجلس رفض الاقتراح غير المستوفى لهذه الشروط .

فالتقول بأنها تعدت حقها مخالف لللائحة .

فهى لا ترفض وإنما تشير على المجلس بالرفض بعد بيان الأسباب وهذه وظيفة من وظائفها الأولى ولا يمكن أن يقال إنها تقوم بمهمتها إذا لم تفعل هذا ولكن على نجيب بك يريد ألا تميز لجنة الاقتراحات بين مشروع القانون وبين الرغبة . ويؤخذ من كلامه أنه يريد أن تحترم اللجنة جميع ما يقدم إليها من مشاريع القوانين بصفة مطلقة وكذا الرغبات وأن تحيل الرغبة أو مشروع القانون إلى الوزارة المختصة ولكن هذا الخلط يتناقض مع المادة ٧١ الصريحة في التمييز بين الاقتراح بالرغبة وبين الاقتراح بمشروع قانون .

وقد أوضحت المادة ٧٢ أن الاقتراح بمشروع قانون يمتاز عن الآخر بكونه مصوغاً في مواد ومراقفاً بمذكرة إيضاحية وهذا يختلف عن الاقتراح البسيط بالرغبة التى لا علاقة لها بالتشريع ولا بالقوانين القديمة ولا بسن قوانين جديدة وإنما تكون خاصة بالأعمال لتنفيذية البحتة . لذلك أؤيد التقرير الذى وضعته لجنة الاقتراحات .

على حسين افندى — إن ما قاله الأستاذ الشقنقى ظاهر وبديهي ولقد سبق أن تناقشنا فيه في جلسات متعددة .

وهناك فرق ظاهر في اللائحة والدستور بين الرغبة وبين مشروع القانون . وأرى أن قرار لجنة الاقتراحات مطابق لللائحة لداخلية والدستور . وأما الذى يريده بعض الزملاء عملياً فهو أنه ما دامت هناك عدة اقتراحات في موضوع واحد فالأولى أن يضم بعضها إلى بعض وأن تحال إلى اللجنة المختصة لتتظر فيها ثم تعرضها على المجلس .

أحمد رمزى بك — لا أريد أن أطيل القول وإنما أحب أن ألفت نظر على بك نجيب إلى ملاحظة لى على قوله بأن لكل عضو أن يقدم اقتراحاً للجنة الاقتراحات إذا لم يكن ذلك الاقتراح في شكل قانونى فللجنة أن تعتبره اقتراحاً برغبة . وأنا أقول إن العضو الذى

مادة ١٠٣ » .....

يقدم طلباً بتعديل قانون أو برغبة يجب أن يبين ذلك في طلبه ولا يجوز للجنة أن تجعل الاقتراح رغبة إذا كان مفاد الاقتراح مشروع قانون . والأمر المعروض على المجلس يصح أن يعتبر قانوناً خاصاً بالعمد أو تعديلاً للقانون الصادر في مارس سنة ١٨٩٥ وإذا كانت اللجنة قد رفضت الاقتراحات الثلاثة الأولى شكلاً وقررت النظر في الاقتراح الرابع وهو اقتراح سعودي بك وذلك ما لا نعرفه فأرى أن تضم الاقتراحات بعضها إلى بعض وترسل للجنة الداخلية .

( أصوات : يقفل باب المناقشة ) .

الرئيس — هل توافقون على إقفال باب المناقشة ؟

( فوافقت الأغلبية ) .

السكرتير النائب — الاقتراح المقدم من أحمد المليحي بك هذا نصه :

« عندما يعرض على المجلس اقتراح ليس فيه شكل مشروع قانون ويرى المجلس أنه مفيد يجوز للمجلس أن يكلف لجنة الاقتراحات بأن تضعه في شكل مشروع قانون » .

( فقرر المجلس رفضه ) .

السكرتير النائب — اقتراحات حضرات الأعضاء ترمى في الواقع إلى مثل الاقتراح الذي وضعه الخادم بك وهو ...

على نجيب افندى — بقى اقتراح آخر وهو اقتراحى .

الرئيس — اكتبه وقدمه .

السكرتير النائب — اقتراح على بك نجيب هذا نصه :

« إذا كان الاقتراح هو برغبة تعديل قانون ولكنه قدم بشكل رغبة وهو مفيد للمصلحة العامة ، فهل يصح للمجلس قبوله ؟ » .

( فقرر المجلس رفضه ) .

السكرتير النائب — اقتراح عبد اللطيف الحناوى بك وهذا نصه :

« حيث إن كل اقتراح مقدم من حضرات الأعضاء وخاص بانتخاب العمدة يراد به مشروع قانون فيجب إيقاؤه بلجنة الاقتراحات ويطلب ممن قدمه من حضرات الأعضاء مذكرة تفصيلية فإن قدمها ألحقت بالاقتراح ونظر كمشروع قانون وإن لم يقدمها يرفض الاقتراح شكلاً » .

( فقرر المجلس رفضه ) .

غفرى عبد النور بك — نريد أن نسمع اقتراح الخادم بك وأن نأخذ الرأى عليه فهو حاسم لكل نزاع .

الرئيس — نأخذ الرأى أولاً على اقتراح اللجنة فالموافق عليه يقف .

( وقفت أقلية ) .

السكرتير النائب — اقتراح الخادم بك وهذا نصه :

« أترح إحالة اقتراح كل من حضرات محمود حسن جازيه افندى وغفرى عبد النور بك وأحمد حمدان بك وعبد اللطيف سعودى افندى إلى لجنة الداخلية لترى رأيا فيها جميعها باعتبار أنها اقتراح واحد ولكل من حضرات المقترحين الذين لم يستوفوا اقتراحاتهم الحق فى أن يرسلوا للجنة المحال عليها هذه الاقتراحات المذكرات التفسيرية » .

الرئيس — الموافون على هذا الاقتراح يقفون .

( فوافقت الأغلبية ) .

( فى ٢٥ مايو سنة ١٩٢٤ ) .



الاقتراحات التي تقدم أثناء مناقشة الميزانية لا تحال إلى لجنة الاقتراحات .

عبد السلام فهمي محمد جمعه بك — ليس لي سؤال ولكن لي اقتراح بل رجاء فقد قررنا من قبل أن نجد في نظر الميزانية وقد رأيت أن كثيراً من حضرات الأعضاء يقدمون اقتراحات يطلبون فيها إنشاء أعمال جديدة معينة ولم يبينوا لنا من أين يؤتى بالأموال اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات . أضرب لذلك مثلاً اقتراح حضرة الشيخ أبو الفتح الفقي . على أن هذا لا يتفق مع قرار اللجنة في نظر الميزانية . وقد انتهينا في الجلسة الماضية من ميزانية وزارة المعارف العمومية فلماذا نعود إليها اليوم ، لذلك أقترح الاقتراح الآتي :

إن كل اقتراح يقدم برغبة دون أن يبين المقترح المورد الذي يصرف منه لتنفيذه لا ينظر فيه . وذلك لكي تنتهي بسرعة من نظر الميزانية لأن الوقت ثمين والحر شديد وكثرت الاقتراحات الغير المقبولة شكلاً .

وألفت نظر المكتب إلى المادة ٧١ من اللائحة الداخلية وهذا نصها :

كل اقتراح برغبة أو بمشروع قانون حضره أحد أعضاء المجلس يقدم لمكتب المجلس بالكتابة ويخبر رئيس المجلس به في أول جلسة يحال على لجنة الاقتراحات .

( ضجة ) .

الرئيس — هذا لا يسرى على الميزانية .

محمد كامل حسن الأسيوطي افندي — نحن لا تحمل هذه النصائح لأنها كثرت بلا معنى وأخذت وقت المجلس الثمين .

الرئيس — لا تتكلم بدون إذن .

الشيخ أبو الفتح سالم الفقي — أنا لم أقترح شيئاً .

عبد السلام فهمي محمد جمعه بك — أرجو عرض اقتراحي على المجلس لأخذ الرأي عليه .

( أصوات : مرفوض شكلاً ) .

محمد توفيق خليل افندي — وجه حضرة العضو للمكتب ملاحظة والرد عليها في غاية السهولة . حقيقة يجب إحالة الاقتراحات على اللجنة المختصة . ولكن الاقتراحات التي تقترح وقت نظر الميزانية ليست باقتراحات جديدة ولكنها اقتراحات معدلة لاقتراحات اللجنة لمعرضة على حضراتكم للمناقشة فلا تنطبق عليها المادة ٧١ من اللائحة الداخلية . على أننا إذا تمسكنا وراء نظرية الأستاذ فلا مندوحة عن إحالة اقتراحه هذا على لجنة الاقتراحات .

( ضحك ) .

عبد السلام فهمي محمد جمعه بك — اقتراحي هو إلفات نظر .

( في ١٤ يونيه سنة ١٩٢٤ ) .

قراءة ملخص التقرير وقرار اللجنة .

المقرر — ننقل للطنن رقم ١٧ .

محمد عبد الجليل ممره بك — لا داعي لتلاوة التقرير بنصه وأقترح الاختصار على قراءة رأي اللجنة وأخذ الرأي عليه .

الرئيس — الأفضل تحديد المسألة فعندنا الآن رأي بأن تقتصر في تلاوة التقرير اعتماداً على أنه وزع على حضراتكم واطلعت عليه . يكتفى الآن بالإشارة إلى وجه الطعن وإلى الرد عليه بإيجاز ثم يتلى على حضراتكم نص قرار اللجنة فمن كان له ملاحظات يديها ، فهل وافقون على ذلك ؟

( أصوات : موافقون ) .

( في ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٦ ) .



رفض اقتراح بمشروع قانون تعديلا لقانون قائم لأنه لم يصغ في مواد ولم يشفع بمذكرة إيضاحية .

مجلس الشيوخ

تلى تقرير اللجنة عن الاقتراح المقدم من حضرة صاحب السعادة الفريق موسى فؤاد باشا بطلب تخفيض عدد الموظفين ومنع بعضهم المدد التي تسمح لهم بأخذ نصف معاش وكذا توزيع أطيان الحكومة الصالحة للزراعة على أرباب المعاشات خصما من المستحق لهم وما يتبقى منها يوزع بثمن مقسط على صغار الزراع ، وهذا نص الاقتراح ورأى اللجنة :

### الاقتراح

حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإرسال اقتراحي هذا راجيا عرضه على هيئة المجلس الموقر :

« مما لا نزاع فيه أن عدد الموظفين زائد عما تقتضيه الأعمال الحكومية زيادة فادحة وأن نصيبهم في الميزانية ضخم جداً ومرهق لها ومعطل لباقي الأعمال العمومية التي تتطلب إصلاحاً عاجلاً .

وقد ضج الجمهور بالشكوى من تلك الحالة السيئة خصوصاً عندما غدت المسئولية المالية ملقاة على عاتق وزير مصرى . ولقد بدأت الحكومة تشعر فعلاً بذلك فعمدت إلى طريق الوفر التدريجى منهم غير أن هذه الطريقة بطيئة العلاج لتلك الحالة وضارة بمستقبل خريجي المدارس العليا .

ولذا أقترح الاقتراح الآتى :

( أ ) يضاف عدد من السنين إلى خدمة الموظف الذى يستحق نصف معاش أو أكثر لتحسين حالة معاشه ثم يحال على المعاش بمرتبه الحال .

( ب ) أن توزع أطيان الحكومة الصالحة للزراعة والقابلة للتصليح على أرباب المعاشات بحساب ثمن الفدان خمسين ضريبة بنسبة الأرض المجاورة ويحسب البدل لهم بحساب عشر سنوات .

( ج ) أما الأراضى القابلة للتصليح فتباع على حسب ما تقتضيه حالتها ونخصم ثمنها مما يستحقه المستبدل ويصرف إليه الباقي للإفاق على تصليحها وكل أرض قابلة للتصليح وتصرح الحكومة ببيعها تكون وزارة الأشغال مسئولة عن إعطائها ما يلزمها من الماء للرى إذا كانت مجاورة لرياح أو قريبة من ترعة من الترع العمومية .

وإذا دعا الحال عمل براى أو مصارف أو قناطر فتكون على مصاريف المستبدل أو المشتري وأما ما يتبقى بعد ذلك من أطيان الحكومة فيقسم إلى قطع صغيرة أو كبيرة حسب طبيعة الأرض وحسب ما يترأى لمن يقومون بهذا العمل وتباع للأهالى بالتفسيط كل حسب قدرته بحساب خمسين ضريبة أيضاً متبعين فى ذلك نفس الطريقة التي اتبعت فى تصفية الدائرة السنية وتكون الأولوية للفقراء ومتوسطى الحال من الفلاحين أصحاب العائلات الكبيرة .

وبذلك تقتصد خزينة الحكومة مما يصرف لأرباب المعاشات سنوياً ما يزيد على المليونى جنيه مضافاً إليها ما يجي من الضرائب على هذه الأطيان زائداً آثمان وأموال الأطيان التي تباع للأهالى مما يتبقى بعد استيفاء أرباب المعاشات .

هذه موارد ثلاثة للحكومة فيما لو اتبعت هذا الاقتراح الذى أشرف بعرضه عليها هذا فضلاً عما يسببه من التفريغ على صغار الزراع وهم الأكثرية فى بلادنا حسب الإحصائيات التي دلت بوضوح تام على أن مساحة الأراضى الزراعية لا تتفق وعدد المزارعين والتي يستدل منها لحسن الحظ بزيادة سكان القطر تدريجياً بنسبة ٢٠٠.٠٠٠ كل عام .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

تحريراً فى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٤

## رأى اللجنة

قررت اللجنة بإجماع الآراء أن هذا الاقتراح إنما هو مشروع بقانون معدل لقانون المعاشات . ونظراً لأن حضرة العضو المحترم لم يشفع طلبه بمذكرة تفصيلية ولم يضعه في مواد طبقاً لنص المادة ٧٦ من اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ ، لذلك رأت اللجنة رفض هذا الاقتراح شكلاً وإعادة للمجلس للتصرف فيه .

( أصوات : يرفض الاقتراح ) .

حضرة محمد علوي الجزار بك ( نائب الرئيس ) — المجلس يقرر رفض هذا الاقتراح .

( في ١٤ يولييه سنة ١٩٢٦ ) .

نظر المجلس في الاقتراح المقدم من أحد عشر عضواً بالمجلس بطلب عمل مشروع قانون لتحديد زراعة القطن بالثلث وهذا نصه :  
حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نقترح عمل مشروع قانون بتحديد زراعة القطن إلى الثلث حالاً لأجل أن يتمكن المزارعون من ترتيب أراضيهم لهذه الزراعة في العام المقبل .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

عوض عريان المهدي	محمد لطفي طنطاوي	يس أبو جليل
مرسى وزير	محمد زكي عبدالرازق	إبراهيم نور الدين
عبد الفتاح رجائي	إبراهيم فرج أبوالجدايل	إبراهيم نوّار
محمود مهنا	علي فهمي لوا	

دولة الرئيس — هذا الاقتراح مرفوض شكلاً لسببين : الأول أنه غير مصوغ في مواد ، والثاني أنه موقع عليه من أكثر من شرة أعضاء ، وذلك على خلاف ما تقضي به المادة ٧٦ من اللائحة الداخلية .

( أصوات : يرفض ) .

دولة الرئيس — المجلس يقرر رفض الاقتراح شكلاً .

( في ٢٦ يولييه سنة ١٩٢٦ ) .

إذا صرح العضو بأنه أراد من اقتراحه اقتراحاً بمشروع قانون ، ووجدته لجنة الاقتراحات غير مستوف للشكل ، فعليها أن

تقرر رفضه ، وليس لها أن تعتبره اقتراحاً برغبة ، إذ ليس من حقها أن تعدل ما يعرض عليها .

تلى تقرير لجنة الاقتراحات عن الاقتراح المحال عليها والمقدم من حضرة طراف على افندي بشأن مشتريات الحكومة وهذا نصه :  
حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس النواب

نظرت لجنة الاقتراحات بجلستها المنعقدة يوم الثلاثاء ٦ يولييه سنة ١٩٢٦ الاقتراح المقدم من حضرة طراف على افندي بخصوص مشتريات الحكومة والعطاءات .

فرأت اللجنة :

حيث إن الاقتراح يشتمل على اقتراحين :

الأول — خاص بمشتريات الحكومة والعطاءات ؛

الثاني — خاص بإلغاء مكتب مشتريات الحكومة بلندره ؛



حيث إنهما اقتراحان برغبة ؛

وحيث إنهما مقبولان شكلا وجائز عرضهما على المجلس ؛

لذلك

قررت اللجنة إحالتهما على المجلس ليحيلهما على اللجنة المالية .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام ؟

الرئيس  
إبراهيم ممتاز

السكرتير  
رياض المصرى

( ملاحظة : انتخبت اللجنة حضرة رياض المصرى افندى مقررا لها بالنسبة لهذا الاقتراح ) .

طراف على افندى — لى ملاحظة على قرار اللجنة فإن الاقتراح الأول قدمته على أنه مشروع قانون لا على أنه اقتراح برغبة واللجنة قررت أنه اقتراح برغبة وأظن أن الذى حملها على هذا القرار هو صيغة الاقتراح فأرجو أن يسمح لى المجلس بتعديل الصيغة لجعله اقتراحا بقانون وذلك أثناء بحثه فى اللجنة المالية .

رياض المصرى افندى ( المقرر ) — فى الواقع أن اللجنة عند بحث هذا الاقتراح تبينت أن نية العضو كانت متجهة إلى جعل اقتراحه اقتراحاً بقانون لا برغبة ولكنها وجدت أن شكل الاقتراح غير مستوف للشروط اللازمة لجعله اقتراحا بقانون فاضطرت اللجنة تحت حكم الشكل أن تقرر ما نصت عليه اللائحة الداخلية من اعتباره اقتراحا برغبة . حقاً إن حضرة العضو قد أرفق بإقتراحه مذكرة إيضاحية ولكنه لم يفرغ اقتراحه فى قالب مواد ولهذا لم يكن للجنة مناص من اعتباره اقتراحا برغبة وهذا لا يمنع من أن يكون للعضو أثناء نظر اقتراحه الحق فى إفراغه فى الشكل الذى يراه وبما أننا قد مسسنا هذه النقطة فإنى أتقدم للمجلس بأن اللائحة الداخلية عند نصها على اختصاص لجنة الاقتراحات لم تبين بالتحديد مدى هذا الاختصاص فبسبب غموض اللائحة فى هذه النقطة وجدت أمامنا عقبات لم نستطع تغطيتها فهناك مثلاً اقتراحات موضوعاتها غير معينة فبحث اللجنة فيما إذا كان من حقها النظر فى موضوع الاقتراح وتقرير استيفائه الشروط من عدمه وتقرير رفضه أو قبوله مع إحالته على اللجنة المختصة .

ورأت أن تضع لنفسها ضوابط منها أن تخول حق النظر فى موضوع الاقتراحات إلى الحد الذى لا يتعدى على اختصاصات اللجان الأخرى وذلك للبت فيما إذا كان الاقتراح مستوفياً للبيانات والإجراءات التى يجب أن يتكون منها الاقتراح فأنا أتقدم إلى المجلس بهذا رأى حتى إذا ما أقرها عليه كان فى استطاعة لجنة الاقتراحات أن تسير بمقتضى هذه الضوابط .

الرئيس — حضرة طراف افندى يصرح بأنه أراد تقديم اقتراح بقانون فلما بحثته لجنة الاقتراحات وجدته غير مستوف للشكل فإذا كان الأمر كذلك فما كان على اللجنة إلا أن تقرر رفض الاقتراح لعدم استيفائه الشكل القانونى ولمقتراح بعد ذلك أن يضع اقتراحه فى الشكل اللازم ولست أفهم كيف يكون للجنة فى هذه الحالة أن تعتبره اقتراحا برغبة إذ ليس من حقها أن تعدل ما يعرض عليها ولكن عليها أن تنظر فيما إذا كان المعروض عليها مستوفياً للشرائط أم لا .

المقرر — إن صاحب الاقتراح لم يطلب صراحة اعتباره اقتراحا بقانون .

الرئيس — إذن لم يفرغه فى قالب مشروع بقانون مشفوع بمذكرة إيضاحية .

للمقرر — نعم هو رفضه بمذكرة إيضاحية ولكنه لم يفرغه فى قالب مواد .

طراف على افندى — إنى معترف بأن الصيغة غير مستوفاة .

الرئيس — إذن يحسن بحضرتك أن تسحب اقتراحك لإعطائه الصيغة اللازمة .

طراف على افندى — لكن يمكننى أن أفرغه فى الصيغة اللازمة بعد إحالته على اللجنة المالية .

الرئيس — الآن لا يوجد أمامنا مشروع قانون حتى نحيله على اللجنة المالية .

طراف على افندى — لكننى أقرر الآن أن الذى أردت تقديمه هو مشروع قانون .



الرئيس — تصرّحك هذا لايجدى وإلا لكان تقرير الإشكال عبثاً وهذه مسألة دستورية ومن حتى أن أفصل فيها .

طراف على افندى — اقتنعت وأسحب الاقتراح لوضعه في الشكل القانونى .

الرئيس — إذن لقد سحب المقترح اقتراحه لإلباسه اللباس القانونى .

( فى ٢٠ يوليه سنة ١٩٢٦ ) .

تأجيل النظر فى الاقتراح لغياب مقدمه .

عرض اقتراح مقدم من حضرة أحمد أحمد الإترى بك عن رى الأطيان الواقعة على ترعة المسعودية رياً صيفياً .

الرئيس — أين صاحب الاقتراح ؟

( أصوات : غير موجود ) .

الرئيس — إذن تأجل الاقتراح لأجل غير مسمى .

( فى ٢٠ يوليه سنة ١٩٢٦ ) .

استبعاد اقتراح لأنه مهين لأحد الأعضاء .

مجلس الشيوخ عرض اقتراح مقدم من حضرة محمود أبو النصر بك يطلب به طبع مذكرة ناظر مدرسة الهندسة المقدمة للجنة المعارف عن الرسوم الصادر فى ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ الخاص بنظام هذه المدرسة ، وأن يقرر المجلس عدوله عن موافقته بجملة ١٩ يوليه الجارى على إرسال طلب اللجنة إيقاف العمل بهذا الرسوم مؤقتاً إلى وزارة المعارف منعاً لكل ضرر (١) .

(١) هذا نص الاقتراح :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

تقدمت إلى المجلس بالأمس طالباً الكلام فى طلب لجنة المعارف المدون تحت رقم ٣ من جدول الأعمال لآتى علمت أن المسألة مرت بدون مناقشة قبل أن أحضر ... ولآتى أعرف ما قد ينجم عن إجابة اللجنة إلى طلبها هذا من جسيم الخطر وعظيم الضرر إذا ما سارعت وزارة المعارف إلى العمل بهذا الطلب ورجعت القهقري بمدرسة الهندسة رجوعاً يحط من مستوى التعليم فيها إذ أقل ما فيه كما قال ناظر المدرسة بحق فى مذكرته إلى لجنة الشيوخ أن يحرم النابهون الجادون من طلبتها ثمرة نشاطهم وجددم ويشجع الكسالى على التمادى فى كسلهم . وهاك ما قاله بالنص : « إن أقصى عدد يمكن وجوده فى مدرسة الهندسة الملكية بعالمتها الحاضرة هو ٤٠ طالباً ... فكل طالب يعيد دراسته فى إحدى الفرق يمنع طالباً آخر من الالتحاق بالمدرسة فى كل سنة يقضيها بها ... ولذلك نص القانون على فصل الطالب الذى يرسب فى فرقه مرتين سواء لاهماله فى الدراسة أو لعدم استعداده بطبيعته لتعلم مهنة الهندسة ، إذ لا ينبغي لثل هذا الطالب الاستمرار فى التمتع بالامتياز المذكور والتمادى فى حرمان غيره من الطلبة الذين قد تتوفر فيهم شروط النجاح أكثر منه ...

ومن جهة أخرى ليس من المرغوب فيه الاستمرار فى تدريب الطلبة ضعاف المدارك الذين يظلون فيما بعد دائماً فى مراكز وضعية لا تليق بقيمة دبلوم مدرسة الهندسة الملكية . وإن من هذه المراكز الصغيرة ما يمكن ملؤها لفائدة الجميع والمصلحة العامة دائماً من خريجي مدرسة الفنون والصناعات مثلاً الخ » . هذا بعض ما جاء فى مذكرة ناظر الهندسة .

من هنا يتبين أن إجابة لجنة المعارف إلى طلبها يعود بالمدرسة سيرتها الأولى ويبقيها كما كانت عليه فى العهد الدولوى لا تخرج للأمة رجالاً ذوى كفاءة عالية وقدرة وافية فى الوقت الذى اشتدت حاجة البلاد إليهم يستغنى بهم عن الأجنبي وإنما تخرج مهندسى رى وعمال تنظيم حطب .

أما المشروعات الكبرى والأعمال الجسيمة من إنشاء الكبارى والجسور وتشديد المأثر والقصور فتبقى المدرسة بعيدة عنها كل البعد .

لهذا ولاعتبارات هامة أخرى أردت الكلام فى طلب لجنة المعارف وسرعان ما صاح بى سعادة شفيق باشا فى لهجة التعنيف وأدلى بكلام فهم منه الكل أن الناظر قد استحضر وأنه متفق على رأى اللجنة فى طلبها .

معالي محمد شفيق باشا — أرجو أن يؤذن لي بالكلام لتصحيح واقعة ولرد على مسألة شخصية .  
حضرة محمود أبو النصر بك — أطلب الكلمة .

دولة الرئيس — إن معالي محمد شفيق باشا يريد أن يصحح واقعة والرد على مسألة شخصية وله حق التقدم بمقتضى المادة ٣٤ من اللائحة الداخلية .

حضرة محمود أبو النصر بك — إنتى أطلب تلاوة الاقتراح أولاً .

دولة الرئيس — سنتظر فى ذلك عندما يشرع المجلس فى نظر الموضوع .

معالي محمد شفيق باشا — أرجو من دولة الرئيس أن يسمح لي بالكلام لتصحيح واقعة مدعى بها ولرد على مسألة شخصية ، فإن المادة ٣٤ من اللائحة الداخلية تقضى بأن لهذه الطلبات أولوية على الموضوع الأسمى يترتب عليها إيقاف المناقشة فى الموضوع حتى يتم النظر فيها .

دولة الرئيس — قلنا إن لك حق الأولوية فى الكلام .

معالي محمد شفيق باشا — قدّم حضرة محمود أبو النصر بك اقتراحاً جاءت به أوصاف لا تنطبق إلا على كذاب . وقد وردت بمذكركه فى أربعة مواضع :

العبارة الأولى قوله « لهذا ولا اعتبارات هامة أخرى أردت الكلام فى طلب لجنة المعارف ، وسرعان ما صاح بى سعادة شفيق باشا فى لهجة التعنيف وأدلى بكلام فهم منه الكل أن الناظر قد استحضر وأنه متفق مع رأى اللجنة فى طلبها » .

فانظروا حضراتكم إلى هذه العبارة « وأنه متفق مع رأى اللجنة » ، فهذا هو الاتهام الأول بالكذب .

والعبارة الثانية — « تأثر المجلس بما سمعه من سعادته إذ حسبه ، كما يوم كلامه ، متفقاً مع ناظر المدرسة فى الرأى ، ولكنى رجعت

== تأثر المجلس بما سمعه من سعادته إذ حسبه كما يوم كلامه متفقاً مع ناظر المدرسة فى الرأى ولكنى رجعت إلى أوراق هذه المادة فى لجنة المعارف فوجدت الواقع غير ما فهمنا من كلام سعادته . وجدت ناظر المدرسة وهو الأستاذ الضليع الذى أمضى ستة أشهر يدرس هذا الموضوع مع لجنة من رجال فنيين أجانب ومصريين من بينهم المنيو بوتا عميد كلية الهندسة بزرورخ . وجدته يخالف اللجنة على خط مستقيم ويدل بأصدق الحجج وأوضح الأدلة على ما فى المساس بهذا النظام من جسيم الأخطار وعظيم الأضرار لا بالنسبة لكيان المدرسة وما يرجى لها من التقدم والرقى بل بالنسبة للأمة كلها .

ولكن سعادة شفيق باشا طوى عنا كل ذلك وأنهمنا عكسه . وكان جديراً به أن يوقفنا على رأى عميد المدرسة المضاد لرأى اللجنة ويترك للمجلس حق الموازنة بين الرأين حتى يقول الشيوخ كلمتهم عن بيته .

غير أنه لم يفعل فصدقنا ، وهى طريقة لا أظن المجلس يرضاها إذ أننا جميعاً طلاب حقيقة والحقيقة بنت البحث الصحيح والجدل الصريح ، فكلنا خدام المصلحة العامة لا نبتغى سواها .

وقد أقاض ناظر المدرسة فى يات وجوه تلك المصلحة بإفاعة بليغة لا يرضى مجلس الشيوخ أن تبقى مطوية عنه ولا أن تمر المسألة بعد ظهور هذه الحقيقة بدون تمحيص .

من أجل هذا

وما هنالك من الأسباب الوجيه ، جئت مقترحاً :

أولاً — طبع مذكرة ناظر مدرسة الهندسة المقدمة للجنة المعارف فى هذه المسألة وتوزيمها على الأعضاء ليتبينوا منها مواضع الخطر وأسباب الضرر الذى يترتب على إجابة لجنة المعارف إلى طلبها .

ثانياً — أن يقرر المجلس عدوله عن موافقته بجلسته ١٩ يولي الجارى على إرسال طلب اللجنة إلى وزارة المعارف منعاً لكل ضرر وتصاداً من كل تشويش .

ولا يقال إن كلاً بجلسته الأمس يمنعى شكلاً من تقديم هذا الاقتراح ، لأن الأسباب التى أبنينا عليها اليوم أسباب جديدة لم تظهر إلا بعد انتهاء الجلسة ، ولأن كلام سعادة شفيق باشا كان يدل على خلافها .

ولذلكم منى عظيم الاجلال

محمود أبو النصر

٢٠ يولي سنة ١٩٢٦



أداة ١٠٣ » ... .. «

إلى أوراق هذه المادة في لجنة المعارف فوجدت الواقع غير ما فهمنا من كلام سعادته . نسب إلى حضرته في هذه العبارة الكذب مرة أخرى .

العبارة الثالثة — « ولكن سعادة شفيق باشا طوى عنا كل ذلك وأفهمنا عكسه . وكان جديراً به أن يوقفنا على رأى عميد المدرسة » . هذه ثالث مرة نسب إلى فيها الكذب أيضاً .

ثم عقب على عبارته هذه بالعبارة الآتية : « غير أنه لم يفعل فصدقنا وهى طريقة لا أظن المجلس يرضاها » . وهذه رابعة التهم الكذب .

لقد نسب إلى الكذب في أربعة مواضع من مذكرته . وإنى أرجو من حضراتكم أن تتذكروا ما حصل في تلك الجلسة ، ولنا مرجع في ذلك إلى حضرة السكرتير العام ومساعديه الذين يقيدون الألفاظ التى تخرج من أفواهنا وهم موظفون شرفاء أمناء يصدق على عملهم السكرتيرون البرلمانيون الأربعة قبل « طبع » المضبطة ، فاسمعوا حضراتكم كلامى حرفياً كما جاء بالمضبطة ، قلت ما نصه : « بصفتى عضواً في لجنة المعارف أخبر حضراتكم أننا استدعينا وكيل مدرسة الهندسة ووقفنا منه على كل المعلومات التى تلزمنا وقدم لنا تقريراً » هذا كل ما قلته ويتبين منه لحضراتكم أنى لم أقل مطلقاً أن وكيل المدرسة واقفنا .

فإذا كنتم تعتقدون أن هؤلاء السكرتيرين جميعاً لا يؤدون عملهم بأمانة أكون كاذباً ويكون حضرة محمود أبو النصر بك صادقاً . وبالرغم من كل ما تقدم فإن محمود أبو النصر بك يطلب باقتراحه إعادة المناقشة متذرعاً في ذلك بأسباب أرجعها إلى شخصى وقد بنت فسادها . والذي أطلبه من هيئة المجلس أن ينظر في هذه المسألة الفرعية أولاً ويفصل في صحة ما أسنده إلى أبو النصر بك ، ثم يقرر بعد ذلك استبعاد الاقتراح المقدم من حضرته وعدم نشره ، ولحضرته بعدئذ أن يقدم اقتراحاً آخر يبينه على وقائع حقيقية .

حضرة محمود أبو النصر بك — آسف كل الأسف على أن حضرة الزميل يحمل كلامى ما لا يحتمله مطلقاً ( أصوات ) . إننى أرجو من حضراتكم أن تلتزموا الهدوء وأن تنصتوا ، فمن حقى أن أتكلّم ومن الواجب أن تستمعوا ، ولكنى كلما تكلمت أرى صائحاً بانى . اسمحوا لى أن أدافع عن نفسى لأن ذلك من حقى .

حضرة زميلى — وأكرر هذه الكلمة — فهم من كلامى ما لا يحتمله مطلقاً . إن كلامى مسطور أمام حضراتكم ، وعبارتى أمامكم ، ولكم تعرفون أساليب اللغة العربية .

ما قلت مطلقاً إن معالى شفيق باشا كان متفقاً فى الرأى مع حضرة ناظر مدرسة الهندسة ، ولكنى قلت « سرعان ما صاح بى معالى شفيق باشا » . والواقع أنه صاح صيحة عالية . صاح بى فى لهجة التعنيف ، لأنه قال معلناً : « ألم تكن بجانب سعادة أمين سامى باشا رئيسة المعارف ؟ » — وهذا هو التقرير . وقال إن اللجنة استدعت ناظر مدرسة الهندسة ...

دولة الرئيس — إن معاليه قال إن اللجنة استدعت وكيل المدرسة لا ناظرها .

حضرة محمود أبو النصر بك — يستوى الأمران .

— حضرة عبد الفتاح رجائى افندى — قال معالى شفيق باشا : إن حضرة محمود أبو النصر بك كان بجانب سعادة أمين سامى باشا رئيس لجنة المعارف وانتظر حتى خرج .

حضرة محمود أبو النصر بك — إننى أقرر واقعة لا ينكرها سعادة أمين سامى باشا ، وهى أنى عرضت على سعادته قبل أن يخرج رخطى ، قلت له : يا سعادة الباشا ، لى ملاحظة سأقدم بها إلى المجلس بخصوص طلب لجنة المعارف . فقال لى : أنت حر فيما تريد . ن كان من غير الحق ما صودرت به ، لأن الواقع أننى لم أنتظر حتى يخرج سعادة أمين سامى باشا ، ثم تقدمت لإبداء ملاحظائى ، بل كس عرضت عليه أن يبقى حتى يسمع رأى . ولما قلت لكى صاح بى معالى شفيق باشا فى لهجة التعنيف قائلاً : « ألم يكن بجانبك سعادة سامى باشا ؟ » — وهذا هو التقرير . وقد أدلى معاليه بكلام يستنتج منه ، وفهم منه الكل أن الناظر قد استحضر ، وأنه موافق ، رأى اللجنة .

دولة الرئيس — هذا استنتاج من حضراتكم ،



حضرة محمود أبو النصر بك — نعم هذا استنتاج مني وأؤكد لحضراتكم أنني راجت كثيرين من إخواني الذين استمعوا معالي شفيق باشا وهو يصيح تلك الصيحات وسألهم ماذا فهمتم من كلام معالي شفيق باشا . فقالوا : فهمنا أن الناظر استحضر ، وكان موافقاً على رأى اللجنة . نعم أنا أقرر ما اعتقدته . أقرر ما فهمته . فهل من حرج علىّ في أن استنتج هذا من كلامه ؟

ما كان يخطر ببالى مطلقاً ، وما كنت أظن أن مسألة تعرض على حضراتكم فيوافق المجلس عليها ( وهي غير دستورية بالمرّة ) والواقع أن المسألة مرت وهي ليست دستورية ، لأنها مناقضة للدستور مناقضة كاملة ، وما كنت أظن أنها تمر دون أن يتقدم إليكم رئيس لجنة المعارف أو أحد أعضائها ويدلى إليكم برأيه وبجانبه رأى ناظر المدرسة . ولما عرضت ذلك على المجلس منعت بتلك الصيحات . معالي محمد شفيق باشا — هذا كلام في الموضوع .

دولة الرئيس — هل تعتقد حضرتك أنه يجب على اللجنة أن تتبع رأى مندوب الوزارة ؟

حضرة محمود أبو النصر بك — أبدأ ، أريد أن أقول إنه لكي يبت المجلس في الأمر يجب أن يعرض عليه الرأيان . وقلت إنه ما كان ينبغي أن يطوى رأى ناظر المدرسة . هذا ما قلته ؛ وما كنت أريد به جرح إحساس حضرة زميلي ، ولكنني أردت أن أبين لحضراتكم ما استقر في عقيدتي مما فهمته من كلامه .

دولة الرئيس — بعد ما سمعناه من التصحيح لا معنى لاستبقاء عبارتك كما دوتها .

حضرة محمود أبو النصر بك — عبارتي تحمل ما فهمته ، وأنا وحدي أحمل سر نفسي .

دولة الرئيس — إذن يجب أن تغير عبارتك بما يفهم منها أنك إنما تقرر ما فهمت .

حضرة محمود أبو النصر بك — إنني أقول إنني فهمت هذا ، وفي اعتقادي أن هذا هو ما فهمه حضرات زملائي .

دولة الرئيس — إذن غير عبارتك .

حضرة محمود أبو النصر بك — إنني أقرر ذلك الآن . ثم يادولة الرئيس : هل يحظر علىّ أن أصرح المجلس برأيي عن أمر من أخطر المسائل الدستورية ... ..

معالي محمد شفيق باشا — المادة ٣٤ من اللائحة الداخلية تمنع ، في حالتنا هذه ، الكلام في الموضوع .

حضرة محمود أبو النصر بك — قلت لحضراتكم ، ولازمت أقول ، إن عبارتي ترجع إلى ما اعتقدته من كلام معالي محمد شفيق باشا وإلى تلك اللهجة التي كان يصيح بها ، والأساليب التي استعملها . وأضيف إلى ذلك أن تقريراً كتبت ل ناظر المدرسة ، أو وكيلها يبيّن منتهى الخطر والضرر في الرغبة التي أبدتها لجنة المعارف ، وكان من الواجب أن يقدم لحضراتكم لتطلعوا عليه ، وتبينوا الصواب . فإذ قلت إنهم تقدموا ولم يذكروا شيئاً عن هذا التقرير . وفهمت من ذلك ما فهمه غيري فلا حرج علىّ مطلقاً .

بناء على هذا يكون اقتراحى بنصفه لا ضرر فيه ، وإنما هو تعبير عن عقيدتي ، وما استقر في نفسي ، وقد كاشفت إخواني به فقالوا إنهم فهموا من كلام معالي محمد شفيق باشا أن ناظر مدرسة الهندسة متفق مع اللجنة في الرأي . ولذا تأثر الكثيرون بهذا ووافقوا اقتراح اللجنة ، ولذا قدمت اقتراحى . ولكنني بعد ذلك تبينت الحقيقة من أوراق هذه المسألة ، ووجدت أن الواقع غير ما فهمنا من كلام سعادته ، وتذكرون حضراتكم أنني حاولت أن أعرض عليكم في تلك الجلسة الماضية خطورة الرغبة التي تريد لجنة المعارف إقراركم على لأن هذه الرغبة مخالفة للقانون والدستور — ولكنني لما حاولت ذلك قوطعت — فكان لا بد لي بعد كل ذلك أن أعود الآن إلى الإدلاء برأيي ، لأن في استبقاء هذه الرغبة إضراراً وخروجاً على الدستور والقانون ، ولا يمكنني أن أفهم مطلقاً أن المسألة تمر بهذه السرعة إذا ما أردت الكلام فيها يقال إنني جرحت إحساس زميلي . عبارتي — وحضراتكم تعرفون أساليب اللغة العربية — تدل على أنني ما قلته إن معاليه قال ذلك ، ولكنها تدل على أنني فهمت ذلك كما فهم غيري من كلامه .

إن الموافقة فيها ضرر كبير ، فيها مخالفة للدستور ، ولحق أن أتكم وأن أكون أول من يتكلم ما دمت أرى أن الأمر خارج عن حدود الدستور ، ولذلك أرجو الأخذ باقتراحى كما هو .

حضرة عبد الله سليمان أباطه بك — إن كان حضرة زميلي محمود أبو النصر بك موقفاً في الحاماة ، فهو غير موفق في الهيئة البنا

أداة ١٠٣ » ... .. «

تد أنار خجة بغير حق حول مسألة فصل المجلس فيها ، والحكم بينه وبين معالي محمد شفيق باشا هو المضبطة ، وهي أماننا ، ولا يخرج أثبت فيها عما قاله في الجلسة وسمعناه جميعاً ، من أن اللجنة استدعت وكيل المدرسة ووقفت منه على كل ما احتاجت إلى الوقوف عليه في هذا الشأن ، وأنه قدم لها تقريراً .

وهذا واضح في أن معالي شفيق باشا لم يذكر ، بل لم يشر إلى أن وكيل المدرسة وافق اللجنة على رأيها . فأرجو من حضرة مبلى أن يسحب اقتراحه . وأمامه مجال البحث متسع فيما هو أجدى وأنفع عند عرض ميزانية الحفانية على المجلس وهو خير بشؤونها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — تذكرون ، يا حضرات الشيوخ ، أن الحياة النيابية كانت معطلة زمناً طويلاً ، وكنتم أصحاب فضل الأول في إعادتها ، حيث اجتمعتم في الوقت المناسب ، وطلبتم من حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد إعادة تلك الحياة النيابية أعيدت ، ولم يكن الغرض من إعادتها مجرد اجتماع كل من المجلسين دون قيامهما بعمل يذكر في صالح البلاد . ولكن خطة حضرة نود أبو النصر بك في كل جلسة ترمي دائماً إلى تعطيل تلك الحياة النيابية ( تصفيق ) ، إذ أن تعطيلها كما يصح أن يكون مادياً بإغلاق بواب البرلمان ، يصح أن يكون معنوياً باستمرار أمثال هذه المشاغبات التي يثيرها حضرته من آن لآخر ، ويترتب على السماح بتكرارها أن ينتهي دور الانعقاد دون أن يقوم المجلس بعمل منتج فيه مصلحة للبلاد التي ستحاسبكم عن تساهلكم في حقوقها .

في كل يوم خجة ، وفي كل يوم مشاغبة يقصد بها تعطيل أعمال المجلس وتشويه سمعته ؛ وقد كان مجلس الشيوخ مضرب المثل ، السكينة والوقار والحزم ، ولكن خطة أبي النصر بك كأنه يرمى بها دائماً إلى ما قد يخرجكم عن أناتكم .

لم يكن لحضرته حق في إثارة خجة اليوم إذ أننا لا نسير في أعمالنا فوضى ، بل نسير وفقاً لقانون وضعناه ، هو اللائحة الداخلية ، حق على كل منا ألا يخرج عليها ، فكل هيئة لها نظامها ، وهي جديرة باحترام هذا النظام ؛ ولعل هيئات أخرى كحاكم الأخطاط طوع لنظامها بما يراه بهذا المجلس أن يكون بالنسبة لنظامه .

قدم لحضراتكم اقتراح من لجنة المعارف قبلتموه وقررت إحالته على وزارة المعارف ، فأثنى أبو النصر بك وقال كنت غائباً وطلب فتح باب المناقشة ليشرح للمجلس الأسباب التي دعت له هذا الطلب ، وسمحتم له حضراتكم بالكلام وتكلم فعلاً ، وأخيراً قرر المجلس رفض إعادة المناقشة .

فماذا تريد ، يا حضرة العضو ، بعد ذلك ؟ قلت إنك كنت غائباً وسمح لك المجلس بالكلام ، فتكلمت وناقشت زميلك معالي محمد شفيق باشا ، وكنتم تدعى أن اللجنة لم تستحضر ناظر المدرسة ، فأجابك معاليه بأنها استدعت حضرة وكيل مدرسة الهندسة ووقفت منه على كل المعلومات اللازمة ، وأنه قدم لها تقريراً ، فهل يريد حضرة أبو النصر بك أن يلزم كل لجنة بالأخذ بما يدلى به كل مندوب وزارة أو مصلحة يستدعي لإبداء معلوماته في أي موضوع تبحث فيه اللجنة ؟ وهل يريد أن يلزمها إلزاماً باتباعه ؟ وهل هي ملزمة استدعاء مندوب من الوزارة أو المصلحة المختصة في كل موضوع ينظر أمامها ؟ كلا فاللجنة حرة فيما تراه ، ولها الحق في استدعاء من ترى لزوم حضوره للحصول على بيانات منه ، ولها أن تأخذ بها أو لا تأخذ .

قال حضرته في اقتراحه المقدم اليوم ما نصه : « لهذا ولا اعتبارات هامة أخرى أردت الكلام في طلب لجنة المعارف ، وسرعان ما صاح بي سعادة شفيق باشا في لهجة التعنيف وأدلى بكلام فهم منه الكل أن الناظر قد استحضر وأنه متفق مع رأي اللجنة » . بقول إننا فهمنا ذلك ، ونحن نقول جميعاً إننا لم نفهم هذا ، وكل الذي قيل يدل صراحة على أن وكيل المدرسة قد استدعى ووقفت منه اللجنة على كل المعلومات التي تلزمها وقدم لها تقريراً ، ولم يذكر أحد شيئاً عن رأي وكيل المدرسة وعن كونه مخالفاً أو متفقاً مع رأي اللجنة ؛ وقال حضرة أبو النصر بك في اقتراحه أيضاً : « تأثر المجلس بما سمعه من سعادته ، إذ حسبه — كما يومئ كلامه — متفقاً مع ناظر المدرسة في الرأي ، ولكن سعادة شفيق باشا طوى عنا كل ذلك ، وأفهمنا عكسه » . فكيف نبنت هذه الفكرة في ذهن أبي النصر بك ؟ ومن أين له بهذه المزاعم المخالفة للواقع ؟ ولم هذا التحريف ؟ إنه يحرف الكلم عن مواضعه ثم يستشهد بالأعضاء ، ويألها من جرأة .

لهذا أرجو ، يا حضرات الأعضاء ، ألا يفتح باب المناقشة ثانية في هذا الموضوع ، ويجب رفض الاقتراح شكلاً ولا يصح السماح له بالكلام في الموضوع .



حضرة محمود أبو النصر بك — سمعت من حضرة الزميل عبد الله سليمان أباظه بك أتى وإن كنت أرانى موقفاً في مواقف أخرى فإنى غير موفق بينكم . نعم لا يضيرنى مطلقاً — وأنا في جانب الأقلية وأتم الأثرية — أن أكون غير موفق ، ولكنى أعلن بأعلى صوتى أنكم إذا تغلبتم على ذلك راجع إلى كثرة العدد ، لا لقوة الحجة والبرهان .  
( نجة شديدة ) .

حضرة على عبد الرازق بك ( السكرتير البرلمانى ) — لاحظ مكتب المجلس أن حضرة محمود أبو النصر بك أهان الأعضاء بعبارة الجارحة . ولقد قدم حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل الاقتراح الآتى :  
« أقترح استبعاد اقتراح محمود أبو النصر بك من جدول جلسة اليوم لأنه غير صحيح ومهين لأحد حضرات الأعضاء » .  
( أصوات : موافقة ) .

دولة الرئيس — قرر المجلس استبعاد اقتراح حضرة محمود أبو النصر بك من جدول أعمال جلسة اليوم .  
حضرة محمود أبو النصر بك — أرجو أن تثبتوا احتجاجى على مقاطعتكم لى ، وحرمانى من الرد حتى على ما يوجه إلى شخصياً .  
حضرة على عبد الرازق بك ( السكرتير البرلمانى ) — كل ما يقال يدون في المضبطة بطبيعة الحال .  
حضرة محمود أبو النصر بك — إننى أرى في خطتكم معنى تحكما ينافى ما تقتضيه الروح الدستورية . والله إنى لأخشى على الدستور من هذه التصرفات .

( في ٢١ يولييه سنة ١٩٢٦ ) .

من حق المجلس أن ينظر في اقتراح ويصدر قراراً فيه ، ولو عدله صاحبه .

راجع التعليق على المادة ٦٥ بمناسبة الاعتراض على كتاب الشعر الجاهلى .

( في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٦ ) .

مجلس النواب

عدم موافقة المجلس على طلب بالآل تحال الاقتراحات برغبات على اللجان وألا يشتغل المجلس بها .

حسن صبرى بك — أرى أنه يحسن بالمجلس أن يحدد عمله بالنسبة لما أطلق عليه اسم اقتراح برغبة . إن أغلب الاقتراحات الواردة بجدول أعمال هذه الجلسة هي اقتراحات برغبات ؛ ولا أفهم كيف يجوز للمجلس باعتباره مجلساً تشريعياً أن يبحث اقتراحاً برغبة ويتخذ بشأنه قراراً ما . إن المجلس مجلس تشريعى وقراراته ملزمة وله حق الإشراف على أعمال الحكومة المسئولة أمامه عن تصرفاتها . وليس من أعمال المجالس النيابية أن يجتمع المجلس ويقرر قراراً يرغب فيه أمراً . إن المجلس أكبر من أن يضيع وقته ويقر قراراً تكون نتيجته أن يلتمس من الحكومة أن تعمل أو لا تعمل ما يريد . وأكرر القول بأن هذا العمل ليس من اختصاص المجالس النيابية وقد بحث اختصاص هذا المجلس في الدستور المصرى فلم أعثر فيه على كلمة « رغبة » مطلقاً . نعم كان من اختصاص الجمعية التشريعية أن تبدي رغبات ، وهذا مفهوم لأنه لم يكن لها رأى قطعى بل كان رأيها استشارياً . أما الآن فالأمر على عكس ذلك . هذا من جهة ومن الجهة الأخرى فليس من كرامة المجلس أن يضيع وقته ليقرر رغبة لا تعدو نتيجتها أحد أمرين : إما أنها متعلقة بأعمال هامة يجب تنفيذها أولاً ؛ فإذا كانت الرغبة متعلقة بأعمال هامة فأمام المجلس طريقان للوصول إلى تحقيق هذه الرغبة : إما أن يشرع تشريعاً خاصاً بها وإما أن ينتظر إلى وقت بحثه ومناقشته لميزانية الدولة وعندئذ يمكن لأى عضو أن يتقدم باقتراحه عند مناقشة ميزانية الوزارة المختصة . أما أن يتقدم عضو برغبة ثم تحال هذه الرغبة على لجنة الاقتراحات فهذا ليس من عملها . إن القانون صريح في أن اختصاصها متعلق بالاقتراحات الخاصة بمشروعات القوانين وليس بالرغبات . ولم يرد ذكر للرغبات إلا في اللائحة الداخلية فقط ؛ ولا يمكن أن تتعارض اللائحة مع القانون . وقد يحصل أيضاً أن ترى لجنة الاقتراحات أن بعض الاقتراحات برغبات للعروضة عليها و ترى إحالتها على اللجنة المختصة وكل ذلك لا يوجد ما يقضى بتنفيذ تلك الرغبات حتماً . والخلاصة أن المجلس ليس من واجبه نظر الرغبات إذ هو مجلس لتقرير قوانين وإرادان يجب تنفيذها . إذن يجب أن يقف عند اختصاصه التشريعى وليس لنا مطلقاً أن نتعدى على ما ليس من حقوقنا ، وأرى توفيقاً بين



مادة ١٠٣ « ... .. »

نصوص الدستور التي تجيز لكل مصري أن يخاطب المصالح العامة مباشرة وبين اختصاص المجلس ورغبته في عدم ضياع وقت المجلس سدى أن يتقدم العضو — بصفته مصرياً لا بصفته عضواً — باقتراحه إلى رئاسة المجلس وهي تقوم بإحالة على الوزارة المختصة .

راغب إسكندر افندى — إن اقتراح حضرة العضو المحترم حسن صبرى بك تترتب عليه نتائج خطيرة ؛ وربما يدعو إلى تضيق في اختصاص المجلس ؛ ولذا أرى أنه يجب على حضرته أن يقدم اقتراحه كتابة طبقاً للأنظمة وأن يحال على اللجنة المختصة .

محمد كامل حسن الأسيوطى افندى — أريد أن أدفع بعدم قبول الاقتراح شكلاً لأن المادة ٧٢ من الأنظمة الداخلية تنص على أن « كل اقتراح برغبة أو بمشروع قانون حضره أحد أعضاء المجلس يقدم لمكتب المجلس بالكتابة ويخبر الرئيس المجلس به في أول جلسة يحال على لجنة الاقتراحات » . إنى ألاحظ أولاً أن اقتراح حضرة العضو لم يقدم كتابة وثانياً إذا تجاوزنا عن الشكل فإن هذا الاقتراح من شأنه تعديل نص الأنظمة الداخلية فيجب أن يسير إذن في الطريق المعتاد . وقد بحث مجلس النواب هذه المسألة سنة ١٩٢٤ وأصدر قراراً بأن لمجلس النواب — غير صفته التشريعية — حق التعبير عن الأمة في جميع رغباتها العامة . وبناء على هذه المسألة التي بحثت وكان مقررها معالي أحمد خشبه بك روى أن من اختصاص المجلس النظر في الاقتراحات سواء كانت برغبة أو بمشروعات قوانين . فإذا كانت لرغبة التي يديرها المجلس داخلة في اختصاص السلطة التنفيذية فإن الحكومة لا تتقيد بها ، أما إذا كانت خاصة بمسائل عامة أو أمور رأت الأمة أن تتظلم منها وقام المجلس بإقرار هذا الرأي كان ذلك واجب النفاذ . أما الاقتراحات بقوانين فهي ملزمة للحكومة . وبناء على ذلك أرى عدم قبول الاقتراح شكلاً ورفضه موضوعاً لسبق الفصل فيه .

الرئيس — إذن حضرتك تدفع الشيء بقوة المحكوم به .

مصطفى الشوريجى افندى — إنى مخالف لرأى حضرة الأستاذ حسن صبرى بك وأرى أن تمسك الأستاذ راغب إسكندر في غير محله . ولقد سرتنا في الجلسة الماضية على غير هذه القاعدة لأن سعادة مصطفى النحاس باشا — عندما رأى المكتب تعديل الأنظمة الداخلية — عرض علينا هذا التعديل وأقرناه دون أن نطلب منه تقديم اقتراح كتابي بتعديل الأنظمة ؛ ولذلك لا أرى من الضروري تقديم الاقتراح كتابة . أما ما يراه الأستاذ حسن صبرى بك من أن المجلس لا يصح أن يصدر قرارات برغبات فإنى أرى أن الواجب عليه أولاً أن يطلب تعديل الأنظمة لأن الرغبات منصوص عليها في المادة ٧٢ منها ؛ وعلى ذلك فإنى أرفض الاقتراح .

الرئيس — إن المادة ٧٢ من الأنظمة لم تحدد الرغبة .

مصطفى الشوريجى افندى — صحيح أن المادة لم تحدد الرغبة ، ولكن المجلس قد فسرهما بالطريقة التي سار عليها .

الرئيس — يجب تحديد معنى الرغبة لأنها قد تكون ملزمة أو غير ملزمة .

فهناك مثلاً رغبات خارجة عن أعمال المجلس ، مثلها مثل الالتماسات . فكل اقتراح برغبة — كما ورد في تلك المادة — لا يعتبر دليلاً على أن الشارع أراد كل رغبة لأنه لم يقل إنه يصح للعضو أن يبدى أية رغبة كانت بل غرضه من الرغبة تلك التي تكون في حدود المجلس . أما فيما يختص بأعماله الداخلية فالمجلس أن يقرر ما يشاء .

مصطفى الشوريجى افندى — إن المادة ٧٥ من الأنظمة الداخلية تلزم لجنة الاقتراحات بأن تقدم في ظرف خمسة عشر يوماً ريراً مختصراً عن كل مشروع قانون أحيل عليها .

الرئيس — أريد أن تقول إن كلام الأستاذ حسن صبرى بك سابق لأوانه ما دامت الأنظمة الداخلية لم تعدل ؟

مصطفى الشوريجى افندى — نعم .

عبد الحليم العلابى بك — أوافق على ما قاله الأستاذ كامل حسن الأسيوطى من أن هذا الموضوع سبق للمجلس أن بحثه .

محمد صبرى أبو علم افندى — أرى أن الاعتراضات التي وجهت ضد رأى الأستاذ حسن صبرى بك ليست وجيهة . فالأنظمة الداخلية بين الطريقة التي يسير عليها المجلس في عمله داخل الحدود التي عينها له الدستور والتي يفسرها هو بما يراه ؛ لذلك أرى أن اقتراح الأستاذ حسن صبرى بك لا يستدعى مبدئياً تعديل الأنظمة الداخلية لأن هذه الأنظمة لا تنص على أن لأحد الأعضاء حق تقديم الرغبات بل هي تعرض وجود هذا الحق وتنظمه . وإذا أخذنا باقتراح الأستاذ حسن صبرى بك فلا محل لتعديل الأنظمة .

مادة ١٠٣ » ... ..

الرئيس — تلخص المسألة في أن بعض الأعضاء يرى أن اللائحة الداخلية ما دامت تنص على الاقتراح برغبة فلا اقتراح برغبة جائز ما لم تعدل هذه اللائحة .

محمد صبرى أبو علم افندى — اللائحة ليست بقانون .

الرئيس — هي قانون للمجلس .

محمد صبرى أبو علم افندى — أرى أن اللائحة تنظم الحقوق على اقتراض وجودها .

الرئيس — اللائحة تنظم الحقوق الموجودة لا الحقوق المفروضة . وقد تضمنت اللائحة الداخلية وجود رغبات وهي لا وجود لها في الدستور .

وليم مكرم عبيد افندى — أرى أن اقتراح حسن صبرى بك لا محل له لأنه معارض للدستور ولسلطة الأمة .

الرئيس — نحن نتكلم الآن في الشكل وكلامك هذا في الموضوع .

عبد السلام فهمى محمد جمعه بك — إن ما فهمته من كلام الأستاذ حسن صبرى بك هو أنه يريد الوقوف بالرغبات عند هذا الحد ، أى أنها لا تحول على لجنة أخرى غير لجنة الاقتراحات .

(أصوات : لا ، لا) .

عبد السلام فهمى محمد جمعه بك — إنه يقول إن لكل عضو أن يقدم رغبة يرسلها إلى المكتب والمكتب يخطر بها المجلس (رغبة) هذا ما فهمته .

الرئيس — إن الأستاذ حسن صبرى بك يرى ألا يقرر المجلس رغبات حفظاً لكرامته فتقدمت اعتراضات على شكل هذا الاقتراح فهناك رأى يقول إن الشكل غير مستوف لأنه لم يقدم كتابة ورأى آخر بأن الاقتراح مرفوض لأن هذه المسألة قد سبق الفصل فيها وهناك رأى ثالث بأن الاقتراح مرفوض شكلاً لأن اللائحة الداخلية تنص على وجود رغبات .

عبد السلام فهمى محمد جمعه بك — لقد تبعت المناقشة جيداً . فالأستاذ حسن صبرى بك يقول إن الرغبة لم ترد في الدستور وورودها في اللائحة يتعارض مع أحكام الدستور . ثم قال إن الرغبة حكماً في اللائحة فقط ويرى أن تقدم إلى رئاسة المجلس والرئاسة ترسلها إلى الجهة المختصة . ولا يصح أن نشغل أنفسنا بالرغبات — ونحن هيئة تشريعية — إلا إذا كانت هذه الرغبات مشروعات بقوانين .

الرئيس — ليست عبارتك واضحة وضوحاً كافياً .

عبد السلام فهمى محمد جمعه بك — ملخص عبارة الأستاذ حسن صبرى بك تنحصر في أنه لم ينص على الرغبات في الدستور وقد نص عليها في اللائحة وهذا النص يتعارض مع الدستور ويرى أن الرغبة إذا تقدمت من أحد حضرات الأعضاء فإنها يجب أن تبلغ إلى المكتب والمكتب يبلغها إلى الجهة المختصة ويكون من العضو لا بصفته النيابية بل باعتباره فرداً من أفراد الأمة .

حسن صبرى بك — قلت إن الرغبات باعتبارها عملاً من أعمال المجلس لا يليق بالمجلس إقرارها إلا إذا كان ذلك الإقرار ملازماً للحكومة وأرى أن لكل عضو أن يبدى أية رغبة ويكون مثله في ذلك مثل كل مصرى وعليه أن يعث برغبته هذه إلى الجهة المختصة بواسطة رئاسة المجلس .

عبد السلام فهمى محمد جمعه بك — أرى أن اعتراض حسن صبرى بك مقبول شكلاً ولا يتعارض مع اللائحة الداخلية ولا الدستور لأن المادة ١٠٣ من الدستور تنص على ما يأتى :

« كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر يجب إحالته إلى لجنة لفحصه وإبداء الرأى في جواز نظر المجلس فيه فإذا رأى المجلس نظره اتبع فيه حكم المادة السابقة » .

(١٠٢) ، ونصها : « كل مشروع قانون يجب قبل المناقشة فيه أن يحال إلى إحدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه » .



إادة ١٠٣ » ... .. «

وأقول إن إحدى لجان المجلس للنصوص عنها هي لجنة الاقتراحات . هذا فيما يختص بمشروعات القوانين . أما الرغبات فلم ينص في اللائحة الداخلية على إحالتها إلى اللجان المختصة .

ولقد اطلعت على جميع الاقتراحات المعروضة علينا اليوم فلم أجد فيها رغبة بمشروع قانون بل هي مجرد رغبات . فهل يتحتم والحالة هذه إحالتها على اللجان المختصة ؟

إن اللائحة الداخلية لا تحتم ذلك فالمادة ٧٢ من اللائحة تقول « كل اقتراح برغبة أو بمشروع قانون حضره أحد أعضاء المجلس يقدم لمكتب المجلس بالكتابة ويخبر رئيس المجلس به في أول جلسة ليحال على لجنة الاقتراحات » .

ولجنة الاقتراحات بحسب نص اللائحة لا تقدم عن هذه الرغبة تقريراً ، وإليكم نص المادة ٧٥ :

« على لجنة الاقتراحات أن تقدم في ظرف خمسة عشر يوماً عن كل مشروع قانون أحيل عليها تقريراً مختصراً بجواز النظر فيه أو رفضه ... الخ » .

فالواجب الذي يتحتم على لجنة الاقتراحات هو أنها تقدم في ظرف خمسة عشر يوماً تقريراً عن مشروعات القوانين . ولم تذكر المادة شيئاً عن الرغبة فإذا سبق أن وزعنا فيما مضى الرغبات على اللجان المختصة واستمررنا على هذه الطريقة مدة طويلة فإننا نكون قد جاوزنا حدود اللائحة الداخلية .

الرئيس — إن الموضوع الذي نبخه الآن هو أن اقتراح حسن صبرى بك كان يجب أن يقدم كتابة حتى يكون مقبولا شكلا . ولقد ذكرت ثلاثة أوجه اعترض بها عليه . ففى أى وجه منها يتكلم حضرة العضو ؟

عبد السلام فهمى محمد جمعه بك — إنى لا أعتبر ما أبداه حسن صبرى بك اقتراحاً برغبة وإنما أعتبره لفت نظر منه لأحكام اللائحة وأحكام الدستور .

الرئيس — إذن هل يعتبر كلام الأستاذ حسن صبرى بك اقتراحاً أم لا ؟

حسن صبرى بك — إن ما أبديته ليس اقتراحاً وإنما هو مجرد ملاحظة على موضوع مطروح أمامنا .

الرئيس — يتلخص قول الأستاذ حسن صبرى بك فى أنه لا محل لنظر الرغبات فى المجلس . وكل عضوله رغبة يمكنه أن يبلغها ( باعتباره فردا من أفراد الأمة ) إلى الجهة المختصة عن طريق المكتب بدون أن ينظرها المجلس نفسه . ولكن بعض الأعضاء يرى أن هذا اقتراح وتقديمه على هذه الصورة يجعله باطلا شكلا ، فكان جواب الأستاذ حسن صبرى بك على ذلك أن هذا ليس باقتراح . وإنى إزاء هذا التصريح لا يسعنى أخذ الرأى لأنه لا يوجد اقتراح يؤخذ عليه .

حسن صبرى بك — لقد سقت كلامى هذا بمناسبة إحالة هذه الاقتراحات على اللجان المختصة وكان غرضى التدليل على أنه ليس للمجلس أن يشتغل بإحالة هذه الاقتراحات على لجان ما .

الرئيس — وهل تريد أخذ الرأى على هذا ؟

حسن صبرى بك — نعم أريد أخذ الرأى على أن اقتراحات الرغبات المطروحة على المجلس لا يجوز إحالتها على لجان ولا اشتغال المجلس بها .

الرئيس — الموافق على رأى حضرة الأستاذ حسن صبرى بك يقف .

( لم يقف أحد سوى حضرة الأستاذ حسن صبرى بك ) .

( فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٦ ) .



إحالة اقتراح على لجنة الموضوع مباشرة لأن اقتراحاً مرتبطاً به سبق أن تقرر إحالته إليها مباشرة .

مجلس الشيوخ

اقتراح حضرة على عبد الرازق بك بخصوص التسليف على القطن لغاية ٥٠٠ قنطار  
ورفع مقدار السلفة على الرتب التي فوق الفولى جود فير — إحالته على لجنة المالية

حضرة الشيخ محمد عن العرب بك ( السكرتير البرلماني ) — تقدم اقتراح من حضرة على عبد الرازق بك مرتبط باقتراح حضرة  
الشيخ حسن عبد القادر الخاص بدخول الحكومة مشترية في سوق القطن ، وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرجو دولتكم عرض اقتراحي الآتي على هيئة المجلس بجلسة اليوم وإحالته بصفة مستعجلة على اللجنة المختصة ، وهو :  
لما كانت مشروع التسليف على القطن الذي قرره الحكومة لم يؤد الغرض الذي قصد منه ، وهو حجز مليون قنطار على الأقل  
عن السوق ، إذ ظهر أن ما حجز للآن لم يتجاوز مائة ألف قنطار وذلك لجعل التسليف قاصراً على المقادير التي لا تزيد على مائتي قنطار .  
فأقترح أن يتقرر التسليف لغاية أربعمائة قنطار ، وأن يرفع مقدار السلفة على الرتب التي هي أعلى من الفولى جود فير .

وتفضلوا بقبول فائق احترامي ؟

على عبد الرازق

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٦

عضو مجلس الشيوخ

دولة الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الاقتراح على لجنة المالية ؟  
( أصوات : موافقون ) .

دولة الرئيس — المجلس يقرر إحالة الاقتراح على لجنة المالية .  
( في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٦ ) .

لا ينظر المجلس في اقتراح بدأت مناقشته في مجلس النواب أولاً ولو كان هذا الاقتراح له سبق التقديم في مجلس الشيوخ

وتقررت إحالته إلى لجنة الموضوع لنظره بصفة مستعجلة .

طلب حضرة الشيخ حسن عبد القادر استعجال لجنة المالية في تقديم تقريرها  
عن الاقتراح المحال عليها الخاص بدخول الحكومة في بورصة العقود

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — قدّمت منذ خمسة عشر يوماً اقتراحاً بشأن دخول الحكومة مشترية في سوق العقود ببورصة  
القطن ؛ وأحيل هذا الاقتراح إلى لجنة المالية لتنظره بطريق الاستعجال ؛ ومن الأسف الشديد أنها لم تقدّم تقريرها للآن عن هذا  
الاقتراح ؛ ونحن في أزمة شديدة وضيق مالي خطير نتوقف عليه حياة الأمة أو موتها . والذي أطلبه أن يكلف المجلس حضرات أعضاء لجنة  
المالية أن ينصرفوا من المجلس الآن ويقدموا تقريرهم عن هذا الاقتراح لنتناقش فيه في هذه الجلسة — ولو دعت الضرورة لبقائنا إلى  
منتصف الليل — لأهميته . ولأني أرى أن المسائل المطروحة على حضراتكم اليوم ليس لها من الأهمية ما لهذا الاقتراح ، ولا يستحق أن  
تنصرف لها عن مسألة حيوية كل القطر ينتظر الفصل فيها . ولا غضاضة أن يحضر وزير المالية في هذه الجلسة لإبداء رأيه كما أبداه في  
مجلس النواب .

( تصفيق ) .

سعادة محمود شكرى باشا — اللجنة المالية صدعت بأمر المجلس بالنسبة للاستعجال . وأذكر أن الاقتراح أحيل عليها بجلسة ٢٩ نوفمبر  
سنة ١٩٢٦ . فاجتمعت اللجنة في صباح اليوم التالي ، وتناقشت فيه ، وسمعت رأى معالي وزير المالية ، ثم أجلت النظر فيه إلى جلسة

مادة ١٠٣ « ... .. »

أخرى لإجراء مباحث رأت اللجنة ضرورتها ، ثم اجتمعت اللجنة يوم الخميس الماضي بحضور معالي وزير المالية ، ومكثت من الساعة الرابعة إلى الساعة السابعة مساءً تتداول في الأمر . وليانات طلبت خاصة بالأشخاص الذين يشتغلون بالبورصة ، والذين تعلمون حضراتكم مبلغ تأثيرهم عليها تأجل النظر في هذا الاقتراح إلى غد بناء على طلب حضرة صاحب المعالي وزير المالية ليتمكن من إرسال النوسيه الخاص بعمل هذه الطائفة ، ومع ذلك فتحن على استعداد تام للانصراف من هذه الجلسة لإتمام البحث في هذا الاقتراح لولا أن معالي وزير المالية موجود الآن بمجلس النواب .

من ذلك يتضح لحضراتكم أن اللجنة لم تقصر فيما عهد إليها وبذلك لا يمكن أن يوجه إليها أي لوم ، وتؤمل أن تقدم تقريرها عن هذا الموضوع غداً .

( تصفيق ) .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — قدمت هذا الاقتراح إلى مجلس الشيوخ قبل أن يقدم سعادة الوكيل باشا اقتراحه في هذا الموضوع لمجلس النواب . ولعل حضراتكم تذكر أن معالي وزير المالية حضر من الأقصر وأجاب بما أجاب به أمام لجنة مجلس الشيوخ وأبدى لها قبل أن يبدى رأيه أمام مجلس النواب .

ونحن نرى اليوم أن مجلس النواب يتناقش في هذا الموضوع ، بينما نرى أن لجنة المالية عندنا لم تقدم تقريرها إلى اليوم بحجة أن معالي وزير المالية وعددها بتقديم البيانات التي طلبتها ، والواقع أن اللجنة كان يمكنها تقديم تقريرها بالقبول أو الرفض . وأرى أن اللجنة يجب عليها أن تنسحب من الجلسة للنظر في هذا الموضوع ، وأن تقدم تقريرها فوراً للمجلس للنقاش فيه ، ويجب أن يحضر معالي وزير المالية الآن لأن الحالة تستلزم الاستعجال لخطورتها .

سعادة محمود شكري باشا — أظن أن هذا القول من حضرة الشيخ حسن عبد القادر يعتبر تحكما في أعمال اللجنة وحضرته لم يكن من أعضائها ليعرف ما دار فيها من المناقشات فلا يسوغ له أن يتحكم في أعمالها ، ولا أفهم كيف يستطيع معالي وزير المالية أن يحضر هنا وفي مجلس النواب في وقت واحد .

دولة الرئيس — أريد أن ألفت النظر إلى أنه إذا تقدم اقتراح لكل من المجلسين ، وبدأت المناقشة فيه في أحدهما ، فلا يصح للمجلس الآخر النظر فيه قبل صدور قرار من المجلس الذي بدأت فيه المناقشة .

حضرة محمد محمود خليل بك — المادة ١١٩ من اللائحة الداخلية صريحة في هذا المعنى ، ونصها :

« إذا تقدم لكل من مجلس النواب والشيوخ اقتراح أو مشروع قانون عن موضوع واحد ، وكانت المناقشة فيه قد بدأت في مجلس النواب ، فهذا الاقتراح أو المشروع لا يدرج في جدول أعمال مجلس الشيوخ إلا بعد صدور قرار نهائي بشأنه من مجلس النواب . وبما أن هذا الموضوع مطروح الآن أمام مجلس النواب فلا يجوز لنا قبل أن يصدر قراره أن نتناقش فيه .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندي — لقد قدم زميلي حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر اقتراحه لمجلس الشيوخ قبل أن يقدم الاقتراح في هذا الموضوع لمجلس النواب . فبناء على المادة ١١٩ من اللائحة الداخلية كان يجب أن ينظر الاقتراح هنا قبل أن ينظر بمجلس النواب .

دولة الرئيس — ولكن نص المادة المذكورة لا يساعد على ذلك لأن المناقشة بدأت أولاً أمام مجلس النواب .

سعادة محمود شكري باشا — إن ما يستند إليه حضرة محمد محمود خليل بك ولو أنه يعد دفاعاً عن لجنة المالية إلا أنني لا أوافق عليه . والحقيقة أن ما حصل في مجلس النواب هو ما حصل في مجلس الشيوخ ، فقد قدم الاقتراح هنا وأحيل إلى لجنة المالية كما قدم الاقتراح ذاته لمجلس النواب ، فأحاله إلى لجنة المالية . فإذا صح ما يتمسك به حضرة محمد محمود خليل بك فيكون الحق لمجلس الشيوخ أن ينظر في الاقتراح قبل مجلس النواب .

حضرة محمد محمود خليل بك — لقد بدأت المناقشة فعلاً الآن بمجلس النواب .

دولة الرئيس — يتناقش مجلس النواب الآن في هذا الموضوع .



مادة ١٠٣ » .....

حضرة محمود أبو النصر بك — أؤيد كل التأييد ما قاله حضرة محمد محمود خليل بك . وبما أننا علمنا أن مجلس النواب يتناقش في هذا الموضوع فلا يصح أن تتناقش فيه قبل أن يتبى منه .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — بما أن هذا الاقتراح قدم إلى مجلس الشيوخ أولاً فيجب أن يبدأ بنظره في هذا المجلس . دولة الرئيس — ولكن مجلس النواب يتناقش في هذا الاقتراح الآن . ( في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٦ ) .

جواز إحالة الاقتراحات برغبات التي وافقت عليها لجنة الاقتراحات إلى اللجان أو إلى الوزارات المختصة .

جواز إحالة الاقتراحات برغبات التي وافقت عليها لجنة الاقتراحات على اللجان أو الوزارات المختصة — التزام المجلس في ذلك بقراره الذي أصدره بجملة ١٤ يولييه سنة ١٩٢٦

سعادة محمد صفوت باشا — لهذه المناسبة أقول إن اللائحة الداخلية لا تنص على ما يتبع في الاقتراحات بعد أن تنتظر بلجنة الاقتراحات وبالأخص في الاقتراحات التي يقدمها حضرات الأعضاء برغبة وهذا مما يدعو لأن يضع المجلس قاعدة يسير عليها . هناك ثلاثة أنواع وهي : مشروع القانون الذي تقدمه الحكومة ، والاقتراح برغبة والاقتراح بمشروع قانون اللذين يقدمهما أحد الأعضاء . فالمادة ٧٣ من اللائحة الداخلية تنص على المشاريع التي ترد من الحكومة إلى المجلس وهذه ليس في إجراءاتها شك . والمادة ٧٥ تقضى بأن « كل اقتراح برغبة أو بمشروع قانون حضره أحد الأعضاء يقدم إلى الرئيس كتابة ليعرضه على المجلس في أول جلسة ويحال على لجنة الاقتراحات » .

وقد بينت المادة ٧٧ اختصاص لجنة الاقتراحات فنصت على أن تبدي رأيها في جواز نظر المجلس في المشروع . ولم تتعرض هذه المادة للاقتراحات برغبة بل تكلمت عن مشاريع القوانين . يدل على ذلك نص المادة ٧٨ وهو « يقرر المجلس بعد سماع تقرير اللجنة المشار إليها باستبعاد المشروع أو بإحالته إلى اللجنة المختصة » . ويؤيد ذلك أيضاً نص المادة ٧٩ وهو « يشرع المجلس عقب تقديم تقرير اللجنة في مناقشة المشروع إجمالاً من حيث للبدا ومجمل الاقتراح فإذا قرر قبوله شرع ثانياً في مناقشة مواده تفصيلاً الخ » . كل هذه النصوص خاصة بمشروع القانون الذي يقدمه أحد حضرات الأعضاء . فما هي الإجراءات التي تتبع في الاقتراح برغبة بعد قرار لجنة الاقتراحات ؟

إن الذي أستنتجه هو أن يعتبر الاقتراح في حكم العرائض وتسرى عليه إجراءاتها البينة باللائحة الداخلية . ( أصوات : لا ، لا ) .

سعادة محمد صفوت باشا — هذه هي نصوص اللائحة الداخلية ، فأى نص تتبعه في الاقتراحات التي تقدم برغبات كطلب إقامة كبار وإنشاء سكك حديدية وغيرها ؟ إنى أرى أن يتبع فيها ما يتبع في العرائض . ( صوت : لا ) .

دولة الرئيس — من هو المعارض ؟

سعادة محمد صفوت باشا — كانت لجنة الاقتراحات والعرائض في الدور الماضي لا تسير على مبدأ واحد في الاقتراحات المتماثلة التي تنظرها ، فتارة تحيلها على الوزارة وتارة على اللجنة وتارة ترفضها — فلهذا أطلب بحث هذا الموضوع وتقرير مبدأ فيه .

دولة الرئيس — هل يشير سعادة العضو إلى ما يقدم من غير حضرات الأعضاء ؟

سعادة محمد صفوت باشا — لا ، إن ما يقدم من غير الأعضاء يعتبر صريضة . والرغبات هي التي تقدم من حضرات الأعضاء وهي التي أتكلم عنها .

حضرة محمود أبو النصر بك — يوجد فرق بين العرائض التي تقدم من أشخاص خارجين عن هيئة المجلس وبين الاقتراحات برغبة التي يتقدم بها أحد حضرات الأعضاء . نعم إن العمل جرى على أن تلك الاقتراحات بعد أن تنتهي منها لجنة الاقتراحات يكون



مادة ١٠٣ » ..... «

لما سير خاص وترسل إلى الجهات المختصة لتنظرها . ولكن الاقتراحات شيء والعرائض شيء آخر . وما جرينا قبل الآن عليه هو المتبع في مجلس النواب فيجب أن نحفظ به .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — لقد تكلمنا في هذا الموضوع من قبل وقلنا إن اللائحة الداخلية خالية من وضع القواعد الاقتراحات برغبة . فإن المادة ٧٥ بينت أن كل اقتراح برغبة أو بمشروع قانون حضره أحد الأعضاء يقدم إلى الرئيس ويحال على لجنة الاقتراحات . والمادة ٧٦ تقول « كل اقتراح بمشروع قانون لأحد الأعضاء يجب أن يكون موقعا عليه منه إلى آخره » .

والمادة ٧٧ نصت على ما تجر به لجنة الاقتراحات في المشروع . والمادة ٧٨ تنص على المشروع وليس في اللائحة الداخلية نص عن الإجراءات التي تتخذ في الاقتراحات بعد قرار لجنة الاقتراحات ولكننا قلنا فيما مضى إن هذا الأمر مستنتج من نصوص اللائحة الداخلية . فالمادة ٨٣ تنص على أن لصاحب الاقتراح الحق في حضور جلسات اللجنة وقت نظره والمادة ٨٤ تنص على أن لكل عضو قدم مشروعا أو رغبة أن يسترده حتى ولو أثناء المناقشة فيه إلا إذا طلب واحد أو أكثر من الأعضاء استمرار النظر في هذا المشروع فالمفهوم من هذه النصوص وبالأخص من الفقرة الأخيرة من المادة ٨٤ وهي « وكل رغبة رفضها المجلس لا يعاد عرضها قبل مضي ثلاثة أشهر » هو أن الرغبة بعد أن تحال على لجنة الاقتراحات لا تتصرف فيها اللجنة بل تبدى رأيها ويعرض على المجلس للمناقشة فيه .

يؤيد ذلك أيضاً نصوص اللائحة الداخلية في باب العرائض فإنه يؤخذ منها وجوب عرض الرغبات على المجلس لينظر فيها كما ينظر في مشاريع القوانين التي تقدم من أحد الأعضاء . فقد قضت المادة ٩١ بأن « تفحص اللجنة العرائض وتعيدها إلى رئيس المجلس مبنية ما يجب إرساله إلى أحد الوزراء أو ما يجب تحويله إلى لجنة مختصة أو إلى أية جهة أخرى وما ينبغي رفضه » ، أعني أن لجنة العرائض تعرض رأيها على المجلس للفصل فيه . وبديهي أن الاقتراحات التي تقدم من حضرات الأعضاء هي أكثر أهمية من العرائض التي يقدمها الأهالي خصوصا أن نص الفقرة الأخيرة من المادة ٨٤ صريح في أن المجلس ينظر الرغبة كما ينظر في المشروع وكذلك ما جاء في المادة ٨٥ التي تجيز لمن يقدم اقتراحاً أو مشروع قانون ولغيره من الأعضاء أن يطلب الاستعجال في نظره والمادة ٨٦ التي تنص على أن « ينظر المجلس في طلب الاستعجال فإذا أقره كلف اللجنة المختصة بنظر المشروع المستعجل قبل أي مشروع آخر وله أن يشكل لجنة خاصة لفحصه » .

فمن كل هذا يتبين أن ما سرنا عليه في الماضي هو عين الصواب ولو لم ينص عليه في اللائحة الداخلية .

معالي محمد شفيق باشا — أوافق حضرة زميلي الشيخ حسن عبد القادر على رأيه تمام الموافقة . فإن المجلس تناقش في هذا الموضوع في سنة ١٩٢٤ وتناقشنا فيه مرة أخرى في سنة ١٩٢٦ وأظن أنه لا ضرورة لإعادة المناقشة في هذا الموضوع في كل دور من أدوار الانعقاد .

إن الثابت في مضبطة جلسة ١٤ يولييه سنة ١٩٢٦ في صفحة ١٦ هو « أن المجلس له أن يحيل كل اقتراح يراه مقبولا إلى الجهة التي يراها سواء كانت وزارة أو لجنة » . فهذا هو القرار النهائي الذي أصدره المجلس في هذا الموضوع . فلماذا لا يضاف هذا المبدأ وما يماثله على اللائحة الداخلية كما طلبت في الدور الماضي ليغنيانا ذلك عن مثل هذه المناقشات الطويلة ؟

دولة الرئيس — الحق معك ، وسننظر في ذلك .

( في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٦ ) .

قصر اختصاص لجنة فحص الاقتراحات على النظر في الاقتراحات من حيث الشكل أي البحث في جواز نظر المجلس فيما يحال

إليها من مشروعات القوانين دون إدخال تعديل عليها .

معالي محمد شفيق باشا — قدمت إلى المجلس اقتراحاً بمشروع قانون خاصاً باستخدام الأجانب . ولما فحصته لجنة الاقتراحات والعرائض أضافت إليه مادة جديدة وأرى أن هذه اللجنة ليست مختصة بإضافة أو حذف أي شيء من المشروع المقدم وإني أثير هذه المسألة الآن ولو أنها مسألة قانونية وأنا مهندس ولكني أرجع فيها لحكم الدستور فالمادة ١٠٣ من الدستور تنص على أن « كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر يجب إحالته على لجنة لفحصه وإبداء الرأي في جواز نظر المجلس فيه . فإذا رأى المجلس نظره اتبع

مادة ١٠٣ » .....

فيه حكم المادة السابقة . وبمقتضى هذه المادة تكون مأمورية لجنة فحص الاقتراحات والعرائض قاصرة على إبداء رأيها في جواز النظر في الاقتراح أو عدم جوازه وليس لها أن تعدل في الاقتراح المقدم بزيادة أو نقص .

والمادة ١٠٢ من الدستور تنص على ما يأتي : « كل مشروع قانون يجب قبل المناقشة فيه أن يحال إلى إحدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه » .

فحكمة الدستور في هاتين المادتين واضحة ولا يصح أن نفعلها فإذا صح للجنة فحص الاقتراحات والعرائض أن تناقش كل مشروع يحال إليها من المجلس وتعدل فيه لترتب على ذلك أن تعدى على اختصاصات اللجان الأخرى ، وفي هذا ضياع لحكمة تعدد اللجان التي روعي في تشكيلها وجود أصحاب الكفايات المتنوعة حسب اختصاص كل لجنة . فثلا نرى في لجنة الأشغال عدداً من المهندسين وفي لجنة الحرية عدداً من العسكريين وهكذا الحال في باقي اللجان الأخرى . ولا نزاع في أن أهل الاختصاص أقدر من غيرهم على إبداء الرأي السديد ، فلهذا أرى أن تصرف لجنة فحص الاقتراحات والعرائض في مشروع القانون المقدم متى يتعدى اختصاصها الذي ينحصر في البحث في جواز نظر المشروع أمام المجلس أو عدم جواز ذلك ، وقد لفت نظري إلى إثارة هذه المسألة زميلي سعادة أحمد علي باشا .

حضرة محمد علوي الجزار بك ( الرئيس بالنيابة ) — باعتباري رئيساً للجنة فحص الاقتراحات والعرائض أوافق معالي محمد شفيق باشا على ملاحظته التي أبداهها .

سعادة محمود شكرى باشا — لى رأى في هذا الموضوع يوفق بين ما قاله معالي محمد شفيق باشا وبين ما عملته لجنة فحص الاقتراحات والعرائض . نعم إن ما قاله معالي محمد شفيق باشا صحيح ومع ذلك فلا مانع يمنع اللجنة عند فحص الاقتراح الذي يحال إليها — من أن تشير بتعديل فيه بزيادة أو نقص إذا رأت محلاً لذلك على أن يكون عملها بصفة رغبة مقدمة منها — فأرى أن الزيادة التي زادت اللجنة على مشروع القانون المقدم من معالي محمد شفيق باشا يعتبر بمثابة اقتراح من قبلها تنظر فيه اللجنة المختصة عند النظر في الاقتراح الأصلي .

حضرة عبد الله سليمان أباطه بك — إن عمل لجنة فحص الاقتراحات والعرائض كعمل قاضى التحضير في المحاكم . وإنى بصفة كونى عضواً في هذه اللجنة أقرر بأن عملها لا يخرج عن هذا الحد ، فهي تنظر في شكل الاقتراح دون تعليق على موضوعه ؛ ويشمل تقريرها الذي تقدمه للمجلس رأيها في جواز نظر الاقتراح أو عدم جواز نظره مع ذكر اللجنة التي يصح أن يحال إليها الاقتراح إن كان هناك محل لذلك .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — إنى أوافق سعادة محمود شكرى باشا على رأيه ، إذ لا مانع يمنع اللجنة من أن تضم اقتراحاً إلى أصل المشروع المقدم ولها أن تحذف منه ما ترى لزوماً لحذفه والرأى الأخير للمجلس ومع ذلك فالمادة ١٠٢ من الدستور التي تمسك بها معالي محمد شفيق باشا لا تحرم على اللجنة أن تبدى رأياً بإضافة نص أو بحذف آخر بل إن عبارتها من أن « كل مشروع قانون يجب قبل المناقشة فيه أن يحال إلى إحدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه » تفيد بأن لجنة فحص الاقتراحات والعرائض تقدم تقريراً تبدى فيه رأيها .

معالي محمد شفيق باشا — عبارة المادة ١٠٢ تشير إلى اللجنة المختصة لا للجنة فحص الاقتراحات والعرائض .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — عبارة المادة ١٠٢ واضحة . ولجنة فحص الاقتراحات والعرائض هي إحدى لجان المجلس التي تشير إليها المادة .

معالي محمد شفيق باشا — أرجو حضرة العضو أن يتلو المادة ١٠٣ من الدستور .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — المادة ١٠٣ تنص على أن « كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر يجب إحالته إلى لجنة لفحصه وإبداء الرأى في جواز نظر المجلس فيه . فإذا رأى المجلس نظره اتبع فيه حكم المادة السابقة » .

معالي محمد شفيق باشا — إن اللجنة التي تشير إليها المادة ١٠٣ من الدستور هي لجنة فحص الاقتراحات والعرائض .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — لم أر في المادتين ما يحرم على لجنة فحص الاقتراحات والعرائض أن تبدى رأيها في المشروع المقدم ولنا أن نأخذ برأيها أو لا نأخذ به . وكذلك للجنة المختصة حق تعديل ذلك الرأى أو قبوله ؛ ولا غضاضة على صاحب الاقتراح إذا



إادة ١٠٣ » ... .. «

يبد على اقتراحه شيء قد يفيد لأن المصلحة العامة هي ضالة الجميع . وإنى أرى رأى سعادة محمود شكرى باشا فى أن الزيادة التى تقترحها اللجنة تعتبر متممة للاقتراح واللجنة المختصة تقدر ما إذا كان هناك محل لقبول رأى لجنة فحص الاقتراحات والعرائض أو عدم قبوله . المادة ١٠٢ لم تمنع ذلك .

سعادة أحمد على باشا — إنه فضلا عن النصوص الدستورية فقد نصت المادة ٧٧ من اللائحة الداخلية على أن « يحال المشروع إلى لجنة الاقتراحات عقب تقديمه لإبداء رأيها فى جواز نظر المجلس فيه . وعلى اللجنة تقديم تقرير بهذا الرأى فى ظرف خمسة عشر يوما » . فمأمورية لجنة فحص الاقتراحات والعرائض هي البحث فى جواز نظر المشروع أمام المجلس أو عدم جواز ذلك . والمادة ٧٨ من اللائحة الداخلية تنص على أن يقرر المجلس بعد سماع تقرير اللجنة المشار إليها استبعاد المشروع أو إحالته إلى اللجنة المختصة وفى هذه الحالة يطبع المشروع مع المذكرة الإيضاحية فيوزع على الأعضاء » . أعنى أنه عندما تقول لجنة فحص الاقتراحات والعرائض بجواز نظره أمام المجلس يحيله المجلس إلى اللجنة المختصة لتقرر ما تراه فى شأنه وهذه اللجنة هي وحدها المختصة بإضافة مادة أو حذف أخرى من أى مشروع تزن يقدم إليها وكذلك لها الحق فى تعديله بالطريقة التى تراها وليس شيء من هذا من عمل لجنة فحص الاقتراحات والعرائض . ربما يقال إن فى ذلك حرجاً على لجنة الاقتراحات فأقول إنه ليس هناك شيء من ذلك فأعضاء اللجنة أعضاء بالمجلس ويستطيعون إبداء رأيهم فى كل ما يعرض على المجلس . لهذا أرى من الواجب الاحتفاظ باختصاص كل لجنة .

إننى أشك كثيراً فى أن للجان حقاً فى اقتراح قوانين أو إدخال تعديلات على مشاريع القوانين على خلاف ما للأعضاء منفردين من الحق فى ذلك إذ لهم أن يقترحوا ما شاءوا من قوانين ومشروعات . فإن اختصاص اللجان محدود وما هي إلا فئات من حضرات الأعضاء كلفها المجلس بعمل معين تقوم به وليس لحضرات الأعضاء ، كلجنة ، اقتراح بقانون أو بتعديل قانون . وهذا لا يمنعهم ، كأعضاء بالمجلس ، من اقتراح ما يريدون من قوانين أو اقتراحات .

إن مهمة أعضاء اللجنة محدودة وقاصرة على ما كلفوا به فهم وكلاء فى مأمورية يؤدونها ولا يزيدون عليها . ولسنا نبحث الآن هل أخطأت اللجنة أم أصابت فيما ارتأته من الإضافة وإنما بحثنا قاصر على حقها فى ذلك من الجهة القانونية فإن المسألة مسألة نصوص ونظام يجب أن تتبعها .

حضرة محمد علوى الجزار بك ( الرئيس بالنيابة ) — ما رأى سعادتك فى الفكرة التى أبداهها سعادة محمود شكرى باشا ؟

سعادة أحمد على باشا — سعادة شكرى باشا يقصد التوفيق لأنه يقول بأن اللجنة ليس لها أن تدخل تعديلاً على الاقتراح ولكن إذا دامت قد فعلت ذلك فلا مانع من قبول التعديل أما أنا فأقول باتباع الدستور واللائحة الداخلية إذ ليس فى تنفيذها حرمان أو غضاضة .

حضرة محمد علوى الجزار بك ( الرئيس بالنيابة ) — أنت إذن مخالف لرأى سعادة محمود شكرى باشا .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — أؤيد ما قاله سعادة أحمد على باشا وأزيد على ما بين من الأدلة ما يأتى :

أولاً — أقول إنه ليس للجان أن تقترح شيئاً بصفة كونها لجناً مكلفة بعمل خاص . ولو صح لها أن تقترح شيئاً وجعلنا — بحكم لضرورة وبما لنا من الحق — عدد أعضائها أكثر من عشرة لخالفنا اللائحة الداخلية فى نص صريح وهو ما ورد بآخر المادة ٧٦ بهذا نصه « ولا يجوز أن يوقع أكثر من عشرة أعضاء على اقتراح مشروع قانون » . فإذا أجزنا إذن للجنة مؤلفة من أكثر من عشرة أعضاء كلجنة الطعون مثلاً أن تقدم اقتراحاً نكون قد خالفنا نص اللائحة .

ثانياً — إن المادة ٨٤ من اللائحة الداخلية تنص على أن لكل عضو قدم مشروعاً أو رغبة أن يسترده حتى ولو أثناء المناقشة فيه . فإذا قدم عضو اقتراحاً وأحيل على لجنة الاقتراحات فزادت عليه شيئاً ثم سحب صاحب المشروع مشروعه فماذا تكون النتيجة ؟ إن المشروع يسقط طبعاً .

لهذين السببين أقول إنه لا يجوز بحال من الأحوال أن تتعدى لجنة فحص الاقتراحات والعرائض وظيفتها القاصرة على بحث المشروع من حيث جواز نظره أمام المجلس أو عدمه .

معالي محمد شفيق باشا — أيدنى كل من حضرات أحمد على باشا والأستاذ الشيخ محمد عز العرب بك فى رأيى وطلباً أكثر مما طلبت فليسمحا لى أن أخالفهما فى هذه الزيادة لأن المادة ١٠٢ من الدستور تقول « كل مشروع قانون يجب قبل المناقشة فيه أن يحال إلى



مادة ١٠٣ • .....

إحدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه . فإذا كان على اللجنة بحكم الدستور أن تفحص القانون وإن وجدته ناقصاً أدخلت عليه ما تراه من التعديلات . وأما لجنة الاقتراحات فليس لها أن تقول أكثر من جواز أو عدم جواز نظر الاقتراح أمام المجلس — وهذا هو المعقول لأن لجنة الاقتراحات تحال عليها كافة الاقتراحات والعرائض . وقد رأينا الليلة أن عدد الاقتراحات والعرائض التي نظرتها عظيم جداً ولو كلفت بفحص دقائق كل اقتراح وعريضة لما سمح لها الوقت بذلك . أما لجان الموضوع فلا يحال على كل منها إلا عدد قليل من الاقتراحات ومن الميسور لها نظره بخلاف لجنة الاقتراحات والعرائض فإن وقتها لا يسمح لها إلا أن تمر على هذا العدد الوافر مرآ سطحيًا لمعرفة ما إذا كانت هذه الاقتراحات مما يجوز نظره أمام المجلس أم لا .

سعادة محمد صفوت باشا — أراد حضرة الشيخ محمد عن العرب بك أن يستنتج من نص المادة ٧٦ من اللائحة الداخلية عكس ما أريد أن أقوله لأنه إذا كان للعضو أن يقدم ما شاء من الاقتراحات فلا أدري كيف يفقد العضو هذا الحق وهو في اللجنة مع زملائه مع أن هذا الحق مكفول لي بالدستور وباللائحة الداخلية . يقول الأستاذ إنه من الجائز أن يجعل المجلس عدد أعضاء اللجان أكثر من عشرة ويكون بذلك كل اقتراح يقدم منهم مخالفًا لنص اللائحة . هذا جائز ولكن الواقع الآن هو أن عدد أعضاء كل لجنة تسعة فليس هناك إذن ما يمنعهم من اقتراح أى تعديل .

لقد عرض علينا اليوم ضمن تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض قرار بضم اقتراحين مقدمين من عضوين في موضوع واحد وطلب إحالتهما على لجنة واحدة . فلو تمسكنا مع الرأي القائل بأنه ليس للجنة أن تقرر إلا جواز أو عدم جواز نظر الاقتراح أمام المجلس لقلنا أيضاً بأنه ليس للجنة أن تقرر ضم اقتراحين إلى بعضهما .

تمسك حضرة الأستاذ محمد عن العرب بك بما جاء في المادة ٨٤ من اللائحة الداخلية التي تجيز لكل عضو أن يترد مشروع وقال إننا لو أجزنا للجنة أن تعدل في الاقتراح لترتب على ذلك تعطيل مفعول هذه المادة . ولكن حضرة الأستاذ لم يذكر باقى نص المادة وهو « إلا إذا طلب واحد أو أكثر من الأعضاء استمرار النظر في هذا المشروع » . فإذا لم يجوز لصاحب الاقتراح أن يترده ما دام قد طلب أحد الأعضاء استمرار النظر فيه . وعلى ذلك فلكل عضو ولكل لجنة لا يزيد عدد أعضائها عن عشرة أن تقترح أى تعديل .

سعادة محمود شكرى باشا — رأي لا يتعارض مع الدستور ولا مع اللائحة الداخلية . لقد فهمت كما فهم غيرى مما قاله حضرة الشيخ محمد عن العرب بك أنه يقصد أن اللجنة التي يحال عليها اقتراح ما ليس لها إلا أن تفصل فيه دون أن تدخل عليه أى تعديل وهذا ما لا أوافق عليه .

حضرة محمد علوى الجزار بك ( الرئيس بالنيابة ) — حضرة الشيخ محمد عن العرب بك لم يقصد إلا لجنة الاقتراحات والعرائض . سعادة محمود شكرى باشا — لكل لجنة أن تضع مشروعاً غير المشروع الأصيل المقدم إليها أو تدخل عليه تعديلاً وتقول إن هذا هو رأيها . أما عن الشطر الثانى من كلام حضرة الشيخ محمد عن العرب بك وهو الخاص بما للعضو صاحب الاقتراح من حق استرداده اقتراحه فأقول زيادة على ما ردد به سعادة محمد صفوت باشا إن لهذه المسألة نظيراً في قانون المرافعات المدني ذلك أن المدعى أن يطلب في أى وقت شطب دعواه ما لم يكن هناك دعاوى فرعية من المدعى عليه وهى المعبر عنها بالاصطلاح الفرنسى "Demandes Réconventionnelles" فإذا قدم أحد الأعضاء اقتراحاً وأراد استرداده بعد أن قررت لجنة الاقتراحات تعديله فليس هناك ما يمنع اللجنة من طلب استمرار النظر فيه .

حضرة حافظ عابدين بك — أوافق سعادة أحمد على بلشا فيما ذهب إليه وأقول إن تحديد اختصاص لجنة الاقتراحات لا يحرر أعضاءها من حق اقتراح أى تعديل لا بصفة كونهم أعضاء لتلك اللجنة بل باعتبار كونهم أعضاء بالمجلس .

حضرة محمد علوى الجزار بك ( الرئيس بالنيابة ) — حقيقة إن ما قاله حضرة الشيخ محمد عن العرب بك وجيه لأننا لو أجبنا للجنة الاقتراحات والعرائض أن تقترح تعديلاً وكانت بالصدفة مكونة من أكثر من عشرة أعضاء لكان في ذلك مخالفة لللائحة الداخلية التي قضت بعدم جواز تقديم اقتراح بمشروع قانون من أكثر من عشرة أعضاء إلا لحكمة وهى عدم التأثير في المجلس ، ونحن الآن إنما نبذل في مبدأ عام لا في مسألة خاصة .

إن عمل لجنة الاقتراحات هو في الأصل بحث شكلي ؛ وليس لها ، كلجنة ، أن تقدم اقتراحات : وأما أعضاؤها فلهم هذا الحق باعتبار أنهم أعضاء في المجلس . هذا عن لجنة الاقتراحات وأما عن لجنة الموضوع فلها طبعاً حق التعديل والتغيير .

حضرة محمد علوى الجزار بك ( الرئيس بالنيابة ) — الكلمة لحضرة الشيخ محمد عن العرب بك .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — الكلمة لى قبل حضرة الشيخ محمد عن العرب بك .

حضرة محمد علوى الجزار بك ( الرئيس بالنيابة ) — أظن أن حضرتك تنازلت عن الكلام .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — تنازلت لاعتقادي أن المجلس اكتفى بالمناقشات التي سمعت ولكن بما أنه سمح لحضرة حافظ مابدين بك أن يتكلم فأنا أريد أن أتكلم .

حضرة محمد علوى الجزار بك ( الرئيس بالنيابة ) — تفضل .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — يجب عند البحث في مسألة قانونية أن يرجع في ذلك إلى غرض الشارع حتى إذا طبقت المادة روعي في ذلك معناها لا مبنائها عملاً بالقاعدة التي تقول : العبرة بالمقاصد والمعاني ، لا بالألفاظ والمباني . أما التقيد باللفظ دون المعنى فهذا ما لا يمكن أن أقول به أو أوافق عليه . إن المادة ١٠٢ من الدستور التي أشرت إليها لم أجد بينها وبين المادة ١٠٣ ، التي استلفت نظري إليها ، تناقضا ولا شيئاً جديداً .

قلت إن كل مشروع قبل المناقشة فيه يجب أن يحال على لجنة لفحصه وتقديم تقرير عنه . فإذا كان بالمشروع نقص تحم على اللجنة أن توافق عليه .

إننى لا أدري أين نص على « اللجنة المختصة » ، أفى المادة ١٠٢ من الدستور ؟ إن المادة المذكورة تقول « إحدى لجان المجلس » فهل لجنة الاقتراحات ليست من هذه اللجان ؟ وهل هي لذلك غير مختصة ؟ وإذا كانت غير مختصة فلماذا أحلنا الموضوع عليها ؟ وإذا رأت اللجنة أن في المشروع نقصاً فهل يحرم عليها تكلمة هذا النقص ؟ هذا ما لا أوافق عليه .

على أن المعارضين ذهبوا في اعتراضهم إلى أبعد مما ذهب إليه معالى شفيق باشا ؛ وأستغرب كثيراً أن حضراتهم يقولون إن تقرير اللجنة إذا قدم للمجلس يخشى أن يتأثر به من يقول بذلك ، ومن يقول بتقيد المجلس برأى اللجنة ؟ كم قدمت لنا تقارير من اللجان ولم يأخذ المجلس بها ؟ لهذا أصمم على رأيي الأول .

حضرة الشيخ محمد عن العرب بك — إننى شديد الأسف لإضاعة وقت طويل في مسألة بسيطة كهذه لأنه لا تعارض في الحقيقة بين الساتين ١٠٢ و ١٠٣ من الدستور إذ نصت السادة الأولى على أن كل مشروع قانون يجب قبل المناقشة فيه أن يحال إلى إحدى لجان المجلس لفحصه وتقديم « تقرير عنه » . واللجنة المقصودة بهذه المادة هي اللجنة المختصة بالموضوع لا محالة . أما المادة ١٠٣ فتقول « كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر يجب إحالته إلى لجنة لفحصه وإبداء الرأي في جواز نظر المجلس فيه فإذا رأى المجلس نظره اتبع فيه حكم المادة السابقة » . والمراد من هذه المادة لجنة الاقتراحات ووظيفتها إبداء الرأي فقط في جواز نظر الاقتراح فإذا قرر المجلس النظر فيه أحاله إلى اللجنة المختصة بموضوعه ولهذه اللجنة أن ترفضه أو تعدله أو تقره كما هو . هذا هو ما يفهم من الدستور .

يقول سعادة محمد صفوت باشا إنه لا يرى فرقاً بين العضو واللجنة ، وإنه لا يرى معنى لتقييد العدد . وإننى أستطيع القول بأن الغرض من هذا التقيد هو كما قال زميلي حضرة حافظ مابدين بك عدم التأثير على المجلس . وقد لاحظت اللائحة الداخلية عدد العشرة في غير موضع لما له من التأثير فقد نصت على أنه لا يجوز أن يوقع أكثر من عشرة أعضاء على الاقتراح كما نصت على أن التعديل في اللائحة لداخلية لا يجوز البحث فيه إلا إذا طلبه عشرة أعضاء فأكثر ، ومن هذا التحديد يفهم أن لهذا العدد اعتباراً خاصاً .

لذلك لا زلت أؤيد رأي الذي أبديته تأييداً لسعادة أحمد على باشا ، ولا يضربنا بعد ذلك إذا كان معالى محمد شفيق باشا ، صاحب الاقتراح ، يوافقنا أم لا .



( هنا تولى الرئاسة دولة الرئيس ) .

دولة الرئيس — أرى أن الموضوع قد أخذ نصيبه من المناقشة . والحقيقة أن لجنة الاقتراحات تنظر في المسألة من جهة الشكل وألاحظ أن الأكثرية في المجلس تميل إلى هذا الرأي .

( أصوات : موافقة ) .

( في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٦ ) .

هل مهمة لجنة الاقتراحات قاصرة على البحث في كون الاقتراح مقبولا شكلا .

الرئيس — قد وزع تقرير لجنة العرائض والاقتراحات على حضراتكم فلا حاجة إلى تلاوته الآن اكتفاء بإثباته في المضبطة . وليتقدم حضرة المقرر بعرض رأى اللجنة في هذه الاقتراحات بإيجاز .

مجلس النواب

على حسين افندى ( رئيس لجنة العرائض والاقتراحات ) — إن مقرر اللجنة غائب . وسأتولى بنفسى عرض رأى اللجنة .  
تقدم للمجلس أربعة اقتراحات : اثنان منها خاصان بإلغاء محاكم الأخطاط وآخر خاص بتعديل بعض مواد قانونها والرابع خاص بوضع قاعدة لتنفيذ الأحكام الصادرة منها . وقد رأت اللجنة ضم بعضها إلى بعض وقررت أنها جديرة بالنظر أمام المجلس ليحيلها على اللجنة المختصة .

الرئيس — ما الذى ترى إليه اللجنة من ذكرها أن الاقتراحات المذكورة « جديرة بالنظر » ؟  
أحمد عصمت افندى — إن غرض اللجنة من قولها إن الاقتراحات المذكورة « جديرة بالنظر » أنها مستوفية للشروط من حيث الشكل .

الرئيس — وهل مهمة لجنة الاقتراحات قاصرة على البحث فيما إذا كان الاقتراح مقبولا شكلا ؟  
أحمد رمزى بك — إن عبارة « جديرة بالنظر » معناها أن الاقتراح يمكن نظره وأنه نافع ومناسب للوقت الذى يعرض فيه وهذا ما يعبر عنه باللغة الفرنسية بكلمتى «Opportunité & utilité» فضلا عن أنه يكون متفقا مع القواعد الدستورية .  
على حسين افندى — إن لجنة الاقتراحات لا تتفق مع حضرة الزميل أحمد رمزى بك في هذا التفسير فقد نصت المادة ١٠٣ من الدستور على ما يأتى :

« كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر يجب إحالته إلى لجنة لفحصه وإبداء الرأى فى جواز نظر المجلس فيه ، فأرأى المجلس نظره اتبع فيه حكم المادة السابقة » .

من هذا يتبين لحضراتكم أن مهمة لجنة الاقتراحات مقصورة على إبداء رأيا فى جواز نظر المجلس فيما يحال عليها من الاقتراحات وفى المجلس لجان أخرى تختص بالنظر فى موضوع تلك الاقتراحات .

أحمد رمزى بك — إذا كان حضرة العضو فى شك مما أقول فأرجو تأجيل البت فى هذه المسألة إلى جلسة القد حتى أحضر الكتب . ( ضحك ) .

على حسين افندى — عندما يقدم إلى اللجنة اقتراح بمشروع قانون يقتصر بحثها على النظر فيه من حيث استيفائه للشكل وعد مخالفته للنظام .

ثم تقدمه بعد ذلك إلى المجلس .

وهذا ما جرينا عليه فى العام الماضى واتبعناه إلى الآن .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة هذه الاقتراحات على لجنة الحقائق ؟

( موافقة عامة ) .

( فى ١٧ يناير سنة ١٩٢٧ ) .

## تأجيل النظر في موضوع له ارتباط بموضوع آخر مطروح أمام المجلس الآخر.

مجلس الشيوخ

الاقتراح بمشروع قانون المقدم من معالي محمد شفيق باشا بإنشاء مجلس إدارة لمدرسة الهندسة الملكية  
تقرير لجنة المعارف - تأجيل النظر فيه حتى ينظر مجلس النواب القانون الصادر في ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ لارتباطهما

دولة الرئيس - ورد من معالي وزير المعارف كتاب<sup>(١)</sup> بالتدابير حاضرة صاحب العزة عبد الفتاح صبرى بك وكيل الوزارة  
لحضور جلسة المجلس أثناء نظر مشروع القانون الخاص بإنشاء مجلس إدارة لمدرسة الهندسة الملكية. وبما أن حضرته موجود الآن  
فهل توافقون حضراتكم على تقديم النظر في هذا المشروع ؟  
(أصوات : موافقون) .

( حضر حاضرة عبد الفتاح صبرى بك وكيل وزارة المعارف ) .

حاضرة محمود أبو النصر بك - إن الاقتراح بمشروع القانون المدرج بمجدول أعمال جلسة اليوم متعلق بنظام مدرسة الهندسة  
الملكية. وتعلمون حضراتكم أن هذا النظام صدر به مرسوم بقانون أثناء عطلة البرلمان في ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ ، وهذا المرسوم بقانون  
معرض اليوم على مجلس النواب للنظر فيه ...

دولة الرئيس - إذن تريد حضرتك إرجاء النظر في هذا المشروع حتى ينتهي مجلس النواب من بحث المرسوم بقانون العروض  
عليه اليوم .

حاضرة محمود أبو النصر بك - نعم أريد ذلك . وأزيد على ما قدمت أننا في هذا المجلس لم نتناول بحث المرسوم بقانون المنظور  
الآن أمام مجلس النواب إلا من نقطة واحدة تتعلق بالامتحانات وتقدير درجات النقل وهي المسألة التي قرر مجلس الشيوخ في جلسة  
سابقة لفت نظر وزارة المعارف إليها ورأى ترك هذا المرسوم نافذ المفعول إلى أن ينظر فيه ؛ ولذلك أرى أن النظر في هذا المشروع سابق  
لأوانه وما علينا إلا أن نحدد له جلسة أخرى أو نرجئ النظر فيه ؛ حتى ينتهي مجلس النواب من نظره .

دولة الرئيس - هل لمعالي المقرر ملاحظة على ذلك ؟

معالي محمد شفيق باشا (مقرر اللجنة) - نعم أعارض في ذلك . ويظهر أن الغرض هو تعطيل إنشاء مجلس إدارة لمدرسة الهندسة  
الملكية بكل الطرق .

حاضرة محمود أبو النصر بك - لمن تنسب الغرض في التعطيل ؟ ...

دولة الرئيس - الكلمة للمقرر ويمكنك أن ترد عليه بعد .

معالي محمد شفيق باشا (مقرر اللجنة) - لغالبية المدارس العالية مجالس إدارة . ولا تقل مدرسة الهندسة الملكية عنها في شيء .  
والقوانين التي أنشئت بمقتضاها الجامعة أخيراً جعلت لكل كلية مجلس إدارة ، ومدرسة الهندسة الملكية نفسها كان لها مجلس إدارة  
ألغاه القانون الصادر في مايو سنة ١٩٢٦ .

على أن المشروع العروض على حضراتكم اليوم سبق لي أن قدمته في ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٦ وطلبت وقتئذ النظر فيه بصفة

(١) نص الكتاب المذكور :

حاضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أنشرف بأن أرجو دولتكم السماح لحاضرة صاحب العزة عبد الفتاح صبرى بك وكيل وزارة المعارف العمومية بحضور جلسة المجلس التي سيفحص  
في أثناءها مشروع القانون الخاص بإنشاء مجلس إدارة لمدرسة الهندسة الملكية .

وتفضلوا بقبول أسنى الاحترام

وزير المعارف  
على الشامي

تحريراً في ٢١ فبراير سنة ١٩٢٧



مادة ١٠٣ » ... ..

مستعجلة لأنه لا يجوز مطلقاً ترك مدرسة عالية كهذه بها نحو ستائة طالب بغير مجلس إدارة فيظل كل ما يتعلق بها من مسائل التعليم وغيرها في يد حضرة ناظرها وحده .

تذكرون حضراتكم أنني عندما قدمت مشروع هذا القانون كان للمعارض الوحيد لي فيه هو حضرة زميلنا محمود أبو النصر بك ولعل معارضة حضرته اليوم هي آخر سهم لديه . يطلب حضرته إرجاء النظر في هذا المشروع حتى ينتهي مجلس النواب من نظر القانون الأصلي مع أن مجلس النواب إنما ينظر في قانون مدرسة الهندسة الملكية الخاص بالتعليم ويراجحه وليس في هذا القانون ذكر لمجلس الإدارة .

إن المشروع المعروض على حضراتكم الآن خاص بموضوع لم يتناوله القانون الأصلي ، وهو إنشاء مجلس إدارة لمدرسة الهندسة .

حضر حضرة صاحب المعالي على الشمسي افندي وزير المعارف .

إن مجلس النواب ينظر الآن في القانون الصادر في ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ وهو لم يرد فيه شيء يختص بإنشاء مجلس إدارة لمدرسة الهندسة . وسواء أقره أو عدله أو ألغاه فلا تأثير لقرار مجلس النواب على هذا القانون .

إن الحكمة في ألا ينظر المجلسان موضوعاً واحداً في وقت واحد غير خافية ، وهي اتقاء حصول تناقض في القرارات في الموضوع الواحد وإعطاء المجلس الثاني وقتاً لمراجعة ما قرره المجلس الأول .

وبما أن مجلس النواب لم يطرح عليه إلى الآن قانون لإنشاء مجلس إدارة لمدرسة الهندسة فليس هناك محل لوقوع ما يتخوف منه حضرة العضو .

إن كل ما ورد خاصاً بمجلس إدارة مدرسة الهندسة في الرسوم بقانون المعروض على مجلس النواب هو ما جاء في المادة ١٤ التي نصت على إلغاء القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٢٣ الشامل لإنشاء مجلس إدارة لمدرسة الهندسة .

هذا هو كل ما ورد في الرسوم بقانون المذكور متعلقاً بمشروع القانون المعروض على حضراتكم الآن .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أرجو من معالي المقرر أن يوضح لنا موضوع القانون الصادر في سنة ١٩٢٣ وموضوع القانون الصادر في سنة ١٩٢٦ .

معالي محمد شفيق باشا ( مقرر اللجنة ) — القانون رقم ٤٣ الصادر في سنة ١٩٢٣ خاص بإنشاء مجلس إدارة لمدرسة الهندسة . أما القانون الصادر في ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ فقد جاء في المادة ١٤ منه « يلغى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٢٣ الشامل لإنشاء مجلس إدارة لمدرسة الهندسة » .

سعادة محمود شكرى باشا — ظاهر أن مدرسة الهندسة أنشئت لها مجلس إدارة بمقتضى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٢٣ وهذا القانون كان معمولاً به لأنه عرض على البرلمان أسوة بالقوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية . وفي فترة عطلة البرلمان الثانية صدر قانون في ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ ألغى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٢٣ .

ومعلوم أن المجلسين أصدرتا قراريهما في أمر دستورية القوانين التي صدرت في عطلة البرلمان فكان نصيب القانون الصادر في ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ أن اعتبر صحيحاً ومعنى ذلك أنه لا يزال معمولاً به إلى أن يلغيه أحد المجلسين . وما دام أن هذا الرسوم بقانون مطروح على مجلس النواب ويحتمل كثيراً أنه لا يقره فينثذ زول ما كان له من أثر وتعود للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٢٣ قوته . ولذلك أرى أن طلب حضرة زميلي محمود أبو النصر بك صحيح من الوجهة الدستورية ويتعين على مجلسنا إرجاء النظر في هذا المشروع بقانون حتى يقول مجلس النواب كلمته في قانون ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ .

أما ما ذكره معالي محمد شفيق باشا فكلام وجيه ولكنه في الموضوع وكلنا نقول إن مدرسة الهندسة يجب أن يكون لها مجلس إدارة ؛ وهذا أمر لا ينازع أحد فيه .

حضرة محمود أبو النصر بك — لي على زميلي معالي شفيق باشا حق سواء من الوجهة الأدبية أو القانونية وهو ألا يسبى الظن بي . إنني ما أردت مطلقاً ، ولا مر بخاطري وأنا أتقدم إلى المجلس ببيان نقطة قانونية أن أعطل قانون تشكيل مجلس إدارة لمدرسة

إدلة ١٠٣ » ... .. «

لهندسة فأنا أرى على العكس من ذلك أن يكون لها هذا المجلس . ولكن إذا ما تقدمت اليوم — وقد تقدمت في الدورة الماضية — إنما تحدي بي رعاية القانون .

عندما قررتم لفت نظر وزارة المعارف إلى ما يتعلق بدرجات النقل التي قررها قانون ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ كانت ملاحظتي أن غلبة ما لا يمكن أن تغير قانوناً فلم تكن إذن وجهة نظري تعطيل إنشاء مجلس إدارة مدرسة الهندسة . واليوم رأيت القانون والنظام لبرلمانى يمتحان علينا إرجاء النظر في مشروع القانون للعروض علينا فتقدمت بهما إلى حضراتكم . فليس هناك إذن محل مطلقاً لأن تمنحني زميلي بأني أريد تعطيل إنشاء مجلس إدارة لمدرسة الهندسة فأرجو منه إذا مر بذهنه مثل هذا الحاضر سواء بالنسبة لي أو لأي من حضرات إخواني رعاية اللائحة الداخلية التي لا تجيز لحضرات الأعضاء أن يسند بعضهم سوء النية لبعض فالكلام الذي سمعتموه من على المقرر كله في الموضوع وأنا بعيد عن الموضوع — نحن في الخطوة الأولى وهي هل يصح لنا أن نتظر في شطر أو في نقطة من قانون المطروح على مجلس النواب مع أنه قد يقره أو يلغيه ؟ إذ قد يصدر مجلسنا فيه اليوم قراراً يتعارض مع قرار مجلس النواب . لي أنني أرى أنه لا محل للاستعجال مطلقاً لأن قانون مايو سنة ١٩٢٦ ، ولو أنه ألغى مجلس إدارة مدرسة الهندسة ، صدر كما أعلم ويعلم منى معالي شفيق باشا بعد أخذ آراء عدد عديد من جهابذة رجال الهندسة استشارهم ذلك العالم الكبير الذي ندبته الحكومة المصرية وضع نظام للمدرسة وهو المسيو پوترا فوضعه عن بينة . وإذا كان قد فاتته شيء فلا يمكن أن يكون فيه ما يقتضى الاستعجال . من أجل هذا آتمسك بطايتي .

دولة الرئيس — إن الرسوم بقانون الصادر في ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ المنظور الآن أمام مجلس النواب ألغى القانون الصادر بتشكيل مجلس إدارة مدرسة الهندسة الملكية . ومعالي المقرر يقترح إعادة مجلس الإدارة ، فهلاً يرى معاليه مع هذا وجود ارتباط بين لمشروع التقدم منه ومرسوم القانون المنظور أمام مجلس النواب ؟

معالي محمد شفيق باشا (مقرر اللجنة) — ليس للرسوم بقانون المنظور أمام مجلس النواب الآن متعلقاً بتشكيل مجلس إدارة مدرسة الهندسة الملكية .

دولة الرئيس — يوجد ارتباط تام بين مشروع القانون المقدم من معاليكم وبين مرسوم القانون المنظور أمام مجلس النواب أن هذا المرسوم بقانون ألغى مجلس الإدارة ومعاليكم في مشروعكم تطلبون إنشاء مجلس إدارة لمدرسة الهندسة . معالي محمد شفيق باشا (مقرر اللجنة) — لي ملاحظة على أقوال حضرة زميلنا محمود أبو النصر بك .

إن مرسوم القانون المذكور محال على مجلس النواب من الدور السابق أما اقتراحى فقد قدمته في ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٦ وأحاله المجلس إلى لجنة الاقتراحات التي فحصته ثم أحاله المجلس إلى لجنة المعارف لاختصاصها وقد كان حضرة محمود أبو النصر بك موجوداً المجلس ولم يعترض هذا الاعتراض . فقولى إن جميع خطواته في هذا الموضوع معطلة للمشروع ليس قولاً جزافاً لأنه لم يقدم اعتراضه هذا لا الآن . يقول حضرته إن مسيو پوترا استشار كثيراً من المهندسين الموجودين في البلد . وإنى أقرر أنه لم يستشر أحداً حتى ولا أساتذة لمدرسة أنفسهم الذين لم يقدم إليهم حضرته ولم يتعرف بواحد منهم .

حضرة محمود أبو النصر بك — إنى أقرر عكس ما تقوله معاليكم .

دولة الرئيس — لقد وضعت المسألة فعلى محمد شفيق باشا يقترح مشروعاً بقانون له ارتباط بمرسوم بقانون منظور الآن أمام مجلس النواب ، فمن لا يوافق من حضراتكم على تأجيل النظر في مشروع القانون المقدم من معاليه إلى أن ينتهى مجلس النواب من النظر في مرسوم القانون فليتفضل بالوقوف .

(لم يقف أحد) .

دولة الرئيس — إذن قرر المجلس تأجيل النظر في مشروع القانون المقدم من معالي محمد شفيق باشا حتى ينتهى مجلس النواب من نظر المرسوم بقانون الصادر في ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ .

(في ٢١ فبراير سنة ١٩٢٧) .



ضرورة إحالة الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات إذا كان مشكوكا في أنه مشروع قانون لتفضل في أمره من هذه الوجهة .

اقتراح مقدم من حضرة سعد مكرم بك بمعاقة مشايخ البلاد من الغرامة التي يفرضها عليهم  
الأمر العالي الصادر في سنة ١٨٩٠ بمنع زراعة الدخان — إحالته إلى لجنة الاقتراحات

نص الاقتراح :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو أن تفضلوا أو تأمروا بعرض الاقتراح الآتي على هيئة المجلس لنظره بأقرب جلسة ولدولتكم الشكر :

في سنة ١٨٩٠ صدر أمر عال بمنع زراعة الدخان ببلاد القطر المصري وقرر غرامة على من يزرع هذا الصنف وأن شيخ المنطقة التي يضبط بها زراعة الدخان يكون مسئولاً مع الزارع للدخان المضبوط في جميع الغرامات التي يحكم بها عليه وأن يكلف سدادها معه بوجه التضامن .

وحيث إن تكليف مشايخ البلاد سداد قيمة الغرامة المحكوم بها على الزارع فيه ضرر عظيم وظلم تحرمه القوانين ودستور البلاد :  
لأنه قد يجوز أن الأتبان التي يضبط بها زراعة دخان واقعة بزمام بلد غير البلد المقيم بها المضبوط عنده زراعة الدخان والزارع لا يملك شيئاً فقط هو مستأجر ولو ضبط الدخان وحكم بالغرامة لا يهجمه من أمرها شيء لأنه عالم أن الغرامة سيقوم بسدادها شيخ المنطقة .

لذلك

أقترح بعد الموافقة على هذا الاقتراح إحالته على وزارة المالية لصدور أمرها بمعاقة مشايخ البلاد من تلك الغرامة التي لا زالت موجودة من بقايا الظلم والاكتفاء بما كتهم إدارياً عندما يثبت حصول إعمال منهم أمام لجنة الشياخات .

وتفضلوا بقبول التحية

سعد مكرم  
عضو الشيوخ

٢١ فبراير سنة ١٩٢٧

حضرة محمود أبو النصر بك — هذا الاقتراح يتضمن تعديل قانون معمول به فيجب أن يرفق بمشروع قانون .

حضرة محمود بسيوني افندي ( الرئيس بالنيابة ) — لجنة الاقتراحات هي التي تبدي رأيها في هذا .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — لو اتبعنا الرأي الذي يشير به حضرة محمود أبو النصر بك لما كان هناك داع لوجود لجنة فحص الاقتراحات والعرائض . على أنني أقول إنه إذا قدم عضو اقتراحاً يستدعي سن قانون فليس هناك ما يمنع من أن يطلب في اقتراحه من الحكومة وضع مشروع القانون اللازم . وقد سار على ذلك مجلس النواب إذ ليس هناك ما يوجب على العضو أن يقدم اقتراحه في صيغة قانون وليس عليه إلا أن يفكر فيما يراه من المصلحة العامة ويقترح على الحكومة وضع التشريع اللازم لذلك . وقد سرنا على هذا ولذا أرى أن يحال الاقتراح على لجنة الاقتراحات لتفحصه وتعرض رأيها على حضراتكم .

حضرة محمود أبو النصر بك — إنما أطلب أن يقدم مشروع قانون لأن لائحة المجلس ، وهي القانون الذي وضع أساساً لنظام العمل ، صريحة في أن كل اقتراح بمشروع قانون لأحد الأعضاء يجب طبقاً للسادة ٧٩ أن يكون موقفاً عليه منه ومصوغاً في مواد ومرفقاً بمذكرة إيضاحية . فإذا كان العمل قد جرى أحياناً من باب التسامح على إحالة بعض الاقتراحات على لجنة فحص الاقتراحات والعرائض فلا أظن أن ذلك حدث في مثل هذه الحالة . إن واجب لجنة فحص الاقتراحات هو أن تتبين قبول الاقتراح شكلاً في حالة ما إذا كان هناك ما يدعو إلى البحث وإمعان النظر في استيفاء الشكل بشروطه القانونية . ولكن ما دام الأمر صريحاً في مخالفة الاقتراح من الجهة الشكلية

إادة ١٠٣ » ... .. «

اللائحة الداخلية فلا معنى لإحالة على اللجنة إذ أن ذلك يكون من العبث . قد يكون من عمل اللجنة أن تقترح سن مشروع قانون لكن هذا شيء واتباع نص اللائحة في الاقتراح المعروض عليكم الآن شيء آخر .

حضرة الشيخ محمد عن العرب بك — اللائحة الداخلية صريحة في أن كل اقتراح برغبة يجب أن يحال على لجنة الاقتراحات . المادة ٧٥ منها ، لا المادة ٧٦ التي أشار إليها حضرة أبو النصر بك ، هي التي صرحت بذلك حيث قالت :

« كل اقتراح برغبة أو بمشروع قانون حضره أحد الأعضاء يقدم إلى الرئيس كتابة ليعرضه على المجلس في أول جلسة ويحال على لجنة الاقتراحات » . مع هذا النص ما كنت أود أن يضيع المجلس وقته في مناقشة هذا الموضوع بين آن وآخر ؛ ولذلك أطلب قفل باب لمناقشة وإحالة الاقتراح على لجنة الاقتراحات .

سعادة أحمد علي باشا — سبق أن تقدمت للمجلس اقتراحات بمشروعات قوانين بشكل لا يتفق مع نصوص اللائحة الداخلية لرفضها المجلس شكلاً ولكن بعد أن أحيلت أولاً إلى لجنة الاقتراحات ، أعني أن اقتراحاً أحيل إلى لجنة الاقتراحات فتنبهت إلى أنه غير مقبول شكلاً فأعادته إلى المجلس فأخذ برأيها ورفضه شكلاً وقد حصل أيضاً أن لجنة الاقتراحات قدمت تقريرها إلى المجلس عن بعض الاقتراحات وكان رأيها إحالتها إلى بعض لجان المجلس فأحيلت فعلاً إليها ولكن هذه اللجان تنبهت إلى أن هذه الاقتراحات غير مقبولة شكلاً فأعادتها إلى المجلس فأخذ برأيها وقرر رفضها شكلاً .

لا جدال في أن اللائحة الداخلية تختم على أعضاء المجلس إذا أراد أحدهم وضع مشروع قانون أن يقدم اقتراحه مصوغاً في مواد لأن المجلس هيئة تشريعية والتشريع من أهم أعمالها ولا يصح أن يقال إن في هذا الأمر صعوبة ولا إن بعض حضرات الأعضاء لا يمكنهم عمل مشروع قانون لأن من أخص وظائف العضو وأظهرها التشريع .

وليس معنى هذا أنه يجوز بمجرد تقديم اقتراح للمجلس أن يقال بأنه مرفوض شكلاً ويطلب المجلس برفضه لأن موضوعه يقتضي سن قانون أو تعديل قانون فإن هذا يترتب عليه فتح أبواب كثيرة للنقاشات ومن شأنه أن يوجب علينا أن نطلع على تلك القوانين حتى نتكلم فيها وهذا أمر كفتنا اللائحة الداخلية مؤونة البحث فيه وإن كانت قد نصت في المادة ٧٦ على أن كل اقتراح بمشروع قانون يجب أن يصاغ في مواد غير أنها في المادة ٧٥ نصت على أن كل اقتراح برغبة أو بمشروع قانون حضره أحد الأعضاء يحال على لجنة الاقتراحات وهذه اللجنة هي التي تنظر فيما إذا كان الاقتراح من المسائل التي يصح أن يقدم عنها اقتراحات برغبة أو بمشروعات قوانين مصوغة في مواد أم لا ، ثم تتقدم برأيها إلى المجلس .

أقول ذلك بصفة عامة ولا أقوله بصفة خاصة بالنسبة للاقتراح المعروض على حضراتكم إذ يمكن أن يكون واضحاً في احتياجه لوضع مشروع قانون عنه ولكن الرأي في ذلك يجب أن يكون للجنة الاقتراحات أولاً حتى يسير المجلس على قاعدة واحدة . لهذا أرى أن كل اقتراح يجب أن يحال أولاً إلى لجنة الاقتراحات فتبدي رأيها فيما إذا كان مقبولا شكلاً أم لا .

حضرة محمود أبو النصر بك — اعتقادي أنه فات زميلي حضرة الشيخ محمد عن العرب بك أن يراعى قواعد التفسير التي قررها علماء القانون لفهم القوانين .  
( ضجة ) .

تلا حضرة الشيخ محمد عن العرب بك على حضراتكم نص المادة ٧٥ من اللائحة الداخلية ووقف عند هذا الحد وتلوت عليكم المادة ٧٦ منها وهي متأخرة في الوضع عن سابقتها ومن المتفق عليه أن التأخر ينسخ المتقدم فأولى أن يكون التأخر بياناً للمتقدم ، ومعنى هذا البيان أنه لا يمكن قبول اقتراح يقتضي تعديل قانون كالاقتراح المعروض على حضراتكم إلا إذا كان مستكملاً شرائط هذه المادة . أظن أن كل الأعمال تصان عن العبث ، فإذا كان الأمر من الظهور إلى الحد الذي نوه عنه سعادة أحمد علي باشا فأى معنى في إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات لتعيده إلينا بأنه غير مقبول شكلاً . إنى لا أجد مسوغاً لذلك . لهذا أصمم على رأيي وأطلب عدم إحالة الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات ورفضه شكلاً .

حضرة الشيخ محمد عن العرب بك — يقول حضرة محمود أبو النصر بك إن المادة ٧٦ متأخرة عن المادة ٧٥ فتكون ناسخة لها ...



حضرة محمود أبو النصر بك — قلت إنها مفسرة لها .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — ... أو مفسرة . فإذا تعارض النصان فماذا تفعل ؟ المفروض أن القوانين تصدر دفعة واحدة فلا يصح أن يقال إن هذه المادة متقدمة وتلك متأخرة .

المادة ٧٥ من اللائحة الداخلية صريحة صراحة لا تحتل التأويل في أن كل اقتراح برغبة أو بمشروع قانون يقدم إلى المجلس يجب أن يحال إلى لجنة الاقتراحات وهي التي تنتظر فيها إذا كان مقبولا شكلا وموضوعا . فنزولا على حكم اللائحة أطلب إحالة الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات .

سعادة محمد صفوت باشا — أظن أن السألة واضحة وضوحا لا يحتمل كل هذا الجدل .

إنني لا أعني بتقديم مادة على أخرى ولكن أقول إن المادة ٧٥ من اللائحة الداخلية جاءت بنص عام عن أمرين : اقتراح برغبة واقتراح بمشروع قانون . فقضت فيهما بأن يحالا إلى لجنة الاقتراحات ثم جاءت المادة ٧٦ ونصت على أن كل اقتراح بمشروع قانون يجب أن يكون مصوغا في مواد ومرفقا بمذكرة إيضاحية وإذن فلا تناقض بين المادتين المذكورتين . وبناء على ذلك يكون اقتراح اليوم الذي يعتبر اقتراحا بمشروع قانون غير حائز لشكله القانوني وأرى أن يرفضه المجلس شكلا .

حضرة محمود بسيوني افندي ( الرئيس بالنيابة ) — هلا ترى أن يحال الاقتراح أولا إلى لجنة الاقتراحات ؟

سعادة محمد صفوت باشا — النتيجة واحدة والمجلس يمكنه من الآن أن يرفضه شكلا .

معالي محمد شفيق باشا — قال زميلي سعادة محمد صفوت باشا إن المادة ٧٥ من اللائحة الداخلية تنص على أمرين : اقتراح برغبة واقتراح بمشروع قانون . وكل ما دار من المناقشة الآن هو عن الأمر الثاني . وأريد أن ألفت النظر إلى أن اقتراح اليوم هو اقتراح برغبة فهو لا يحتاج إلى وضع مشروع قانون حتى يطلب من العضو أن يصوغه في مواد .

مشايخ البلاد يدفعون غرامة الدخان في حالتين : الأولى عند عدم التبليغ والثانية عند عدم الحصول على الغرامة من زارع الدخان نفسه . فالموضوع لم يصل إلى درجة يصح أن يسن لها قانون جديد أو يعدل من أجلها القانون القديم . هذا فضلا عن أن صاحب الاقتراح لم يقدم أسبابا تدعو إلى تعديل القانون . فالأقترح مجرد رغبة ومن الجائز عند بحثه أمام اللجنة المختصة أن يحضر مندوب الحكومة ويقول بكل بساطة إن هذا القانون لم يطبق إلا مرة واحدة أو مرتين وإن كل تعديل للقانون القديم لا محل له وإن الغرامة حصلت من زارعي الدخان أنفسهم .

لهذا أرى اعتبار الاقتراح اقتراحا برغبة وإحالته إلى لجنة الاقتراحات .

سعادة أحمد علي باشا — ما أريد أن أقوله هو أن لكل عضو من حضرات الأعضاء الحق في أن يفهم الموضوع الذي تتكلم فيه كما يريد . فحضرة محمود أبو النصر بك يقول بوجوب صوغ الاقتراح في مواد ومعالي شفيق باشا يقول بأنه اقتراح برغبة فهناك خلافاً يجب الرجوع فيه إلى لجنة الاقتراحات لتفصل فيه .

حضرة محمود بسيوني افندي ( الرئيس بالنيابة ) — أظن أن الموضوع أخذ نصيبه من البحث والمناقشة ؛ وأرى أخذ الرأي علن فمن يوافق من حضراتكم على رأي حضرة محمود أبو النصر بك فليتفضل بالوقوف .

( وقف حضرة محمود أبو النصر بك ) .

حضرة محمود أبو النصر بك — أرجو أن يؤخذ الرأي بطريقة عكسية .

حضرة محمود بسيوني افندي ( الرئيس بالنيابة ) — الذي يخالف حضرة أبو النصر بك في رأيه فليتفضل بالوقوف .

( وقتت أغلبية ) .

حضرة محمود بسيوني افندي ( الرئيس بالنيابة ) — المجلس يقرر إحالة الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات .

( حضر دولة الرئيس وتولى رئاسة الجلسة ) .

مادة ١٠٣ » ... .. «

معالي محمد شفيق باشا — حصلت الآن مخالفة لنص المادة ٤٠ من اللائحة الداخلية وأرجو من حضراتكم ألا تسمحوا بهذه المخالفات لمجرد رغبة عضو واحد ، فقد نصت المادة المذكورة على أنه : « إذا وجد شك في نتيجة أخذ الآراء بالقيام والجلوس يعاد أخذها بصورة عكسية ، فإذا وجد الشك للمرة الثانية تؤخذ الآراء بالنداء بالاسم » .

وقد أخذت الآراء الآن بطريقة أن الموافق على رأى حضرة محمود أبو النصر بك فليتفضل بالوقوف فلم يقف أحد ولم يكن هناك شك فطلب حضرته بعد ذلك أخذ الرأى بالطريقة العكسية فأجيب إلى ذلك مع أنه لا يوجد مسوغ له .

دولة الرئيس — الحق مع معاليك ؛ ولكن ذلك حصل مجاملة لحضرة محمود أبو النصر بك .

( في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٧ ) .

المسائل الواردة في تقارير اللجان ولا يعترض عليها من المجلس أو من الحكومة تعتبر من الآن ملزمة للحكومة ، ولو لم يؤخذ

رار بالموافقة عليها .

أحمد رمزي بك — يتلو صاحب المعالي مقرر لجنة المالية تقارير اللجنة ، وكثيراً ما ترد فيها ملاحظات قيمة ، فيسكت المجلس عنها ، لا يبدى بصراحة رأيه فيها ، والفهم أنه موافق عليها ما دام لم يعارض فيها . ولكننا وجدنا بعد هذا أنه عندما تسأل الحكومة عما سعت في سبيل تنفيذ بعض هذه الملاحظات تقول إنها لم تصدر بها من المجلس قرار برغبة ، كما حصل في مسألة السيارات في الجلسة التي قبل الماضية . ومن أمثال هذه الملاحظات أيضاً ما جاء في الصفحة ١٩ من تقرير اللجنة عن مصروفات وزارة المالية بصدد الكلام على مصلحة التجارة والصناعة وبيان ما تحتاج إليه من أوجه الإصلاح ، فإن اللجنة اقترحت ضمها إلى مصلحة الإحصاء ، بيد أنني قرأت أخيراً في إحدى الصحف أنهم قد عينوا لهذه المصلحة مديراً بدلاً من ضمها إلى مصلحة الإحصاء ، ذلك الضم الذي وافق عليه المجلس ضمناً كالعادة ، لأنه لا يعطى رأيه صراحة فيما تضمنه كل سطر من تقارير اللجنة ، بل يكتفى بالسكوت ، وهو علامة الرضا .

الرئيس — وما غرض حضرة العضو الآن ؟

أحمد رمزي بك — غرضي أن أعرف ، ويعرف المجلس ما هي فائدة تلاوة ملاحظات نوافق عليها بالسكوت ، إذا كان لا يؤخذ بها في كثير من الأحوال .

الرئيس — وماذا تقترحه الآن ؟

أحمد رمزي بك — أقترح أن يقرر المجلس أن جميع الملاحظات التي تبديها لجنة المالية ، ولا يحصل اعتراض عليها ، تعتبر غبات صادرة من المجلس ، ويجب على الحكومة احترامها .

الرئيس — ولماذا تخص بهذا الحكم تقارير لجنة المالية ؟

أحمد رمزي بك — هذا الحكم يجب أن يشمل كل تقرير يمر على المجلس وترد فيه اقتراحات أو ملاحظات على الإدارة العامة . ما دامت هذه الاقتراحات أو الملاحظات لا تلتقي من المجلس اعتراضاً ، فالواجب أن تعتبر قرارات برغبات ، ولا يشترط حتماً أن يؤخذ بها الرأى بشكل صريح .

الرئيس — لا مانع من أن يقرر المجلس أن كل اقتراح يرد في تقرير من التقارير التي تمر عليه ، ولا يصادف منه اعتراضاً ، تبر مصداقاً عليه من المجلس بصفته رغبة . ولكنني أرى أن مثل هذا القرار لا يمكن أن يسرى على الماضي .

إبراهيم الهلباوى بك — هذا ليس إلا قراراً تفسيرياً . وقد كان المفهوم لدينا جميعاً أن كل ما يعرض علينا ، ولا نعترض عليه ، تبر مصداقاً عليه وصادراً من المجلس لا من اللجنة فقط .

الرئيس — ولكنني ألاحظ بالنسبة للماضى أن الأذهان لم تكن متنبية لهذه المسألة .

مصطفى النحاس باشا — أرى على الأقل أن يسرى هذا القرار على الميزانية الحالية التي لم تفرغ من نظرها بعد .

الرئيس — وما العمل بالنسبة لما مضى منها ؟



مادة ١٠٣ » ... ..

مصطفى النحاس باشا — إن الميزانية لم يصدق عليها بعد ، وقد كان المفهوم بيننا دائماً أن ملاحظات لجنة المالية ، التي لم تلق من المجلس اعتراضاً ، هي محل رضاه وموافقته .

الرئيس — الكلام ليس الآن عن أرقام الميزانية ، بل عما يرد خلال التقارير من الملاحظات الخاصة بالتنظيم ، كإضافة مصلحة إلى أخرى ، أو تنفيذ أمر معين .

مصطفى النحاس باشا — الواقع أن الفكرة السائدة ، والذي جرى عليه العمل أن الملاحظات التي لا يعترض عليها تعتبر صادرة من المجلس وأنه وافق عليها ضمناً .

الرئيس — إذا قررتم ذلك بالنسبة للماضي ، يكون هذا مبالغته ، لأن الأذهان لم تكن متنبهة إلى ذلك . ومن الجائز أنه كان يحصل اعتراض على بعض هذه الملاحظات لو أن هذا الحكم الذي يراد الآن تقريره كان معروفاً بشكل صريح .

راغب إسكندر افندى — المفهوم أن هذه الملاحظات هي رغبات ما دام المجلس لم يعترض عليها ، والفروض أن المجلس يصدق على التقرير بكل ما تضمنه من تفاصيل واقتراحات .

الرئيس — المجلس إنما يصدق على النتيجة الختامية ، لا على الحثيات والأسباب — وهذه المسألة خطيرة جداً .

إبراهيم الهلباوى بك — إذن نكتفي أن يسرى هذا القرار من الآن فصاعداً .

الرئيس — أنا معكم في هذا .

راغب إسكندر افندى — الواقع أن كل الملاحظات التي تبديها لجنة المالية منصبة على الإدارة المالية للدولة .

الرئيس — ولكن هناك من الملاحظات ما لا علاقة له بأرقام الميزانية بتاتا ، وما لا يمكن أن يؤثر في الميزانية . فمثلاً كيف يؤثر في الميزانية إحراق سندات الدين المستهلكة ، أو عدم إحراقها ؟

راغب إسكندر افندى — إذا لم يكن لهذه الملاحظات تأثير مباشر في الأرقام ، فإن لها تأثيراً في إدارة الشؤون العامة ومصالح الحكومة .

إسماعيل صدق باشا — أظن أن هذه المسألة أثبتت على أثر مناقشة دارت في الجلسة التي قبل الأخيرة في صدد السيارات ، وكانت تنحصر فيما إذا كان المجلس قرر أو لم يقرر ألا يستعمل الموظفون في القاهرة والإسكندرية سيارات الحكومة ، فقال مقرر لجنة المالية إن اللجنة اقترحت هذا في العام الماضي ، ولم يلق اقتراحها اعتراضاً ، فكان شعورها أن هذا الأمر صار في حكم المقرر . ولكن الحكومة قالت في الجلسة إن المجلس لم يتخذ قراراً في هذه المسألة . فملاحظة حضرة العضو المحترم رمزى بك تنصب على مثل هذه الحالة . ثم هناك حالة أخرى أشار إليها رمزى بك أيضاً ، ولعلها أوقع في الدلالة ، وهي تتعلق بما ورد في تقرير لجنة المالية عن ميزانية وزارة المالية لهذه السنة ، حيث جاء به : إنه لمناسبة خلو وظيفة مدير مصلحة التجارة والصناعة تقترح اللجنة ضم هذه المصلحة إلى مصلحة الإحصاء . ولكن لم تمض عشرة أيام إلا وقد عين مدير مصلحة التجارة ، وذلك على الرغم من أن اللجنة أفرغت اقتراحها هذا الخاص بالضم في قالب صريح . فلما عرض على المجلس — وكان رئيس الجلسة حضرة الأستاذ وصفاً واصف — سألت الهيئة هل موافقة المجلس على ملاحظات اللجنة في جملتها ، ومن ضمنها هذا الاقتراح ، تعتبر قراراً ؟ فأجاب : نعم ، هذه سياسة الدولة . وإنى أذكر تماماً أن هذه بالنص هي العبارة التي فاه بها .

الرئيس — الكلام الآن إنما هو عن الملاحظات التي يسكت عنها المجلس .

إسماعيل صدق باشا — على كل حال كان جديراً بالحكومة أن تحترم هذه الرغبة التي بدت من المجلس .

الرئيس — موضوع المناقشة ينحصر فيما إذا كان ما يرد في تقرير لجنة المالية أو غيرها من اللجان يعتبر مقررراً ، وإن لم يصدر قرار صريح أو لا يعتبر كذلك ما لم يصدر به مثل هذا القرار . وحضرة رمزى بك يقول ، إن كل ما لم يخالف بقرار خاص يعتبر مقررراً كإقترح برغبة . وأنا أقول إن هذا حسن ومفهوم بالنسبة للمستقبل ، لأن الأذهان تكون مستعدة تمام الاستعداد وعلى بينة من

أداة ١٠٣ » ... .. «

ن السكوت يعتبر تصديقاً ، ولكن فيما يختص بالماضي هل يصح أن نكتفي بقرار يعتبر بموجبه كل ما ورد في تقارير اللجان ولم يعترض  
ليه مقررًا من المجلس .

راغب إسكندر افندى — إنى أرى فى عدم سرىان هذا القرار على الماضى نتائج خطيرة جداً .

الرئيس — أليس من الجائز أن الحكومة كانت غائبة عند عرض هذه الملاحظات فلم تتمكن من الدفاع عن رأيها فيها ؟

راغب إسكندر افندى — المفهوم أن الحكومة تحيط علماً بهذه التقارير قبل عرضها فى الجلسة .

حسين هلال بك — للفروض أن الميزانية لا تعتبر فى حكم النتهية حتى تهر مشروع القانون الصادر بها ، فهى من هذه الوجهة  
ل لا يتجزأ .

الرئيس — الملاحظات التى تتكلم عليها لا علاقة لها بأرقام الميزانية ، بل تتعلق بحسن الإدارة والنظام ، ولا يترتب عليها نقص  
الاعتمادات أو زيادة .

حسين هلال بك — ولكن المقصود منها هو أن يرتب عليها مشروع الميزانية فى السنة المقبلة . وإنى أتكلم عن الميزانية الحالية  
لنى لم ننته منها بعد ، ولا يمكن أن تعتبر نافذة إلا بعد صدور القانون بها . فالملاحظات والرغبات الخاصة بها تكتسب قوتها الواجبة  
احترام متى صدقنا على الميزانية .

محمد فكرى أباطه افندى — الموضوع خطير ، ويؤثر كل التأثير فى جميع رغباتنا الماضية . فأرجو أن يؤجل البت فيه حتى  
بحث بحثاً وافياً .

( ضجة ) .

إنى لا أفهم المانع من إجراء مثل هذا البحث ، ولا أدرى ما هى الحكمة فى البت فى الأمر بسرعة دون النظر إلى سوابقه  
البلاد الأخرى .

الرئيس — لا حاجة إلى كل ذلك لأن المسألة التى نحن بصدها خاصة بالنفقات حضرات الأعضاء . فهل كنتم حضراتكم ملتفتين  
ل جميع الملاحظات التى أبدت فى التقارير الماضية حتى يمكن اعتبار سكوتكم وعدم اعتراضكم عليها قبولاً لها ومواقفة عليها ؟

( أصوات : نعم ) .

راغب إسكندر افندى — لا شك فى ذلك .

الرئيس — إن اعتبار سكوت المجلس فيما مضى على الملاحظات الكثيرة تصديقاً عليها غير موافق كثيراً .

من العقول أن نقول ذلك من الآن فصاعداً ؛ وعلينا أن نلتفت تمام الالتفات إلى أن ما لا نعترض عليه من الملاحظات يعتبر كأننا  
ررناه وواقفنا عليه .

إن هناك ملاحظات على الميزانية الحالية ليس لها مساس مباشر أو غير مباشر بأرقامها وإنما تتعلق بالإدارة . وقبولها أو رفضها  
يغير من النتيجة النهائية للميزانية شيئاً وأظن أن اعتبار الملاحظات المذكورة رغبات يجب على الحكومة تنفيذها ليس من السهل كثيراً .

ومع ذلك فإن الحكومة موجودة بيننا فما رأيها فى هذا الموضوع ؟

وزير الأوقاف — تنص المادة ٧٢ من اللائحة الداخلية على ما يأتى :

« كل اقتراح برغبة أو بمشروع قانون حضره أحد أعضاء المجلس يقدم لمكتب المجلس بالكتابة ويحضر الرئيس المجلس به فى أول  
اسة ليحال على لجنة الاقتراحات » .

( أصوات : هذا فى غير الميزانية ) .

وزير الأوقاف — المفهوم من نص هذه المادة أن القاعدة العامة بشأن الرغبات التى يبدونها أحد حضرات الأعضاء أن تمر قبل أن  
تشها المجلس على لجنة الاقتراحات . هذه هى القاعدة العامة فيما يختص بالميزانية ويستثنى من ذلك الاقتراحات للنسبة على الأرقام أى



الاقتراحات التي تؤثر فيها بالحذف أو التعديل ، أما الاقتراحات التي لا تمس الأرقام فيجب أن تسير في مجرى الاقتراحات العادية ولا عدا استثنائها من حكم المادة . ولا يصح أن تعتبر كأنها مقررة بمجرد وجودها في تقرير اللجنة وسكوت المجلس عليها .

ولا يعترض على ذلك بأن إحالة هذه الاقتراحات على لجنة الاقتراحات يستلزم وقتاً طويلاً لأنه لا يطلب التصديق على أثرها في الميزانية وذلك لأنه إذا طلب ذلك اعتبرت مما يؤثر في الأرقام ولا اعتراض لينا على ذلك .

وزير المواصلات — لعل أخالف بعض الآراء التي أبديت في المجلس والتي ترمي إلى أن الرغبة أو الملاحظة التي وردت في تقرير من التقارير وعرضت على المجلس عرضاً وسكت عنها تعتبر كأنها قد صدر فيها قرار من المجلس وذلك لأنه لا يصح في الواقع حق في المسائل القضائية أن يقال إن أمراً قد صدر فيه قرار إلا إذا كان هذا الأمر محل مناقشة أو كان مسلماً به . أما إذا عرضت مسألة ما عرضاً دور التفات إليها فلا يمكن أن يعتبر مجرد عرضها والسكوت عليها قراراً صدر من المجلس .

على أننا إذا تخطينا هذا الذي كان ملحوظاً في نفوسنا وقت مناقشة الميزانية فيما مضى أمكننا القول بأن كل ما يطرح على المجلس من الآن دون أن تثار فيه مناقشة يعتبر السكوت عنه إقراراً من المجلس له . وعندما نصرح بذلك تهتم الحكومة والمجلس المودة وأعضاؤه بالألا يتركوا ملاحظة تمر إلا وهم عالمون بنتيجة سكوتهم عنها ، وأن هذا السكوت إقرار لها .

وإني أرى أنه يمكن الأخذ برأي دولة رئيس المجلس من الآن .

راغب إسكندر افندي — الواقع في مسألة الميزانية أن تقارير لجنة المالية تعرض على الوزارات المختلفة . وعندما تعرض على المجلس يأتي الوزير المختص ويبدى ما يعن له من الملاحظات على كل رغبة واردة في تقرير لجنة المالية ، وأهمية ذلك أن هذه التقارير تبدي ملاحظات على إدارة الحكومة وتصرف المصالح المختلفة سواء أكان ذلك في أبواب الإيرادات أم في أبواب المصروفات .

فإذا أبدت اللجنة ملاحظة على أبواب الإيرادات كان معنى ذلك أن من الواجب أن تلاحظها الحكومة في ميزانية السنة المقبلة . كذلك في المصروفات فقد لاحظت اللجنة مثلاً أن من الواجب ضم مصلحتي أقسام الحدود وخفر السواحل اللتين نشأ من ضمهم توفير ٢٥٠ موظفاً . فلو قلنا إن هذه الملاحظة لم تكن محل جدال ما كانت تقول الحكومة إنها بناء على موافقة المجلس قد وافقت على ضم هاتين المصلحتين .

إن الحكومة في بدء الدورة الحاضرة قد عرضت ونشرت جميع الرغبات التي أبدتها المجلس في التقارير وقالت إنها نفذت كذا وكذا وبقي كذا وكذا للتنفيذ . وإني في الواقع أرى أن ملاحظة حضرة الزميل المحترم أحمد رمزي بك كانت محل إقرار الحكومة وموافقتها وتصديقها على جميع الملاحظات الواردة بتقرير لجنة المالية .

إن الفروض في هذا التقرير أن حضرات الأعضاء يطلعون عليه قبل حضورهم إلى المجلس ثم هو يتلى بعد ذلك جملة جملة أما حضراتهم وهو محل للنقاش في كل قفرة من قفراته ، وفيه من الملاحظات ما لم يوافق المجلس عليه فعلاً . ومعنى هذا أن ملاحظات لجنة المالية كانت : إما محل قرار صريح من المجلس ، أو سكوت يعتبر في حكم القرار .

أرجو أن تلاحظوا حضراتكم ما ينتج من العمل بغير هذا الرأي . إن الذي ينتج منه هو أن جميع ملاحظات اللجنة التي قصد منها أن تكون محل التفات الحكومة في الميزانية القادمة لا يلتفت إليها ، وبناء على هذا تضطر اللجنة إلى تكرار هذه الملاحظات في السنة المقبلة وفي هذا ما فيه من تأخير العمل الذي ترمي إليه اللجنة ويرى إليه المجلس من وضع هذه الرغبات والملاحظات .

بناء على ذلك أقول إن الرغبات التي يبدئها المجلس أثناء تلاوة التقرير هي اقتراحات برغبة جديدة بنظر الحكومة وهي في الواقع ملزمة بالنظر فيها .

مصطفى النحاس باشا — إن الاقتراحات برغبات على نوعين : نوع عادي ينظر في غير وقت الميزانية ، ونوع ينظر أثناء نظر الميزانية . وإن القواعد التي وضعت في اللائحة الداخلية وأشار إليها معالي وزير الأوقاف في المادة ٧٢ خاصة بالاقتراحات برغبات الخارج عن موضوع الميزانية أي التي تنظر في غير وقت الميزانية . وهذه الاقتراحات هي التي وضعت لها قواعد تقضى بأن تمر أولاً على لجاء مخصوصة لنظرها وفحصها ... الخ .

أداة ١٠٣ » ... .. «

ولكن الاقتراحات برغبات التي تعرض أثناء نظر الميزانية لها شأن آخر لأن الميزانية هي التي تعرض فيها سياسة الدولة وهي في المجلس محل البحث الجدي الذي يؤدي إلى النظر في سياسة الحكومة بوجه عام وإلى ما يراه المجلس من توجيه هذه السياسة إلى وجهات خاصة في المستقبل .

من أجل ذلك كان لابد من أن تكون هناك إجراءات أثناء نظر الميزانية — فيما يتعلق بالرغبات — تخالف الإجراءات المطولة التي تتبع في الرغبات في غير الميزانية . ولهذا أيضاً وضعت في اللائحة الداخلية قواعد خاصة بالأسئلة التي توجه للوزراء . وهي لا تسرى إلى الأسئلة التي توجه إليهم أثناء نظر الميزانية . وذلك صريح في المادة ١٠٧ من اللائحة الداخلية .

بناء على ذلك لا يمكن القول بأن الاقتراحات برغبات التي يراها المجلس ويقررها أثناء نظر الميزانية لا تعتبر اقتراحات مسعوفة شكلها القانوني .

أردت بهذا أن أرد أولاً على ملاحظة معالي وزير الأوقاف .

الواقع أن تقارير لجنة المالية مبسوط فيها كل آرائها وكل الاقتراحات برغبات التي تريد عرضها على المجلس ، والمجلس إما أن يقرها ويعدلها أو يرفضها . والإقرار على نوعين : إقرار صريح فيما يتناوله التقرير من الملاحظات ، وإقرار ضمني لعدم إثارة أية معارضة فيما جاء بهذا التقرير . وسكوت المجلس وعدم اعتراضه على ملاحظة أو رغبة ما يعتبر إقراراً لها . وقد لا تكون الحكومة قد اشتركت فعلاً ، هذا الإقرار ولكنها تعتبر كأنها مشتركة لأنها موجودة بالمجلس أثناء نظر الميزانية ، ولأن التقارير في يدها وقد تليت أمامها بالجلسة ولم يد ملاحظات على تلك الملاحظات .

هذا ما جرى عليه العمل أثناء نظر هذه الميزانية .

من أجل ذلك أصر على أن كل الملاحظات التي لم تثر بشأنها اعتراضات أثناء نظر الميزانية تعتبر اقتراحات برغبات أقرها المجلس لا وإلا كان عملنا في الميزانية طوال الأسابيع الماضية عبثاً ، كما قال حضرة العضو المحترم الأستاذ راغب إسكندر . ( تصفيق ) .

الرئيس — أرجو أن تسألوا أنفسكم : هل عدم اشتراك العضو في مناقشة ملاحظة ما أو انصرافه من المجلس يعتبر إقراراً منه هذه الملاحظة ؟ وهل يمكن أن يقال إن هذا الإقرار نتيجة بحث وتدقيق ؟

إنني لا أظن ذلك ، ولكنني أرى اعتباراً من الآن — وقد أثيرت هذه المسألة — أننا إذا سكتنا جميعاً عن ملاحظة أو اقتراح رد في تقرير اللجنة اعتبر سكوتنا إقراراً له .

أما فيما يتعلق بالماضي فإني أقول لحضراتكم عن نفسي — وأظن أن كثيراً منكم مثلي في هذا — إنني ربما لم أعر التفاتاً كافياً إلى نص الملاحظات وقت التلاوة .

إننا لا يصح أن نبني سياسة الدولة والحكم عليها على هذا الاعتبار وهذه المفاجآت ، بل يجب أن تكون مؤسسة على تفكير عميق . إن ما قاله سعادة مصطفى النحاس باشا من أن سكوت المجلس على ملاحظة ما يعتبر إقراراً لها صحيح ، ولكن يجب أن نسير ذلك ابتداء من اليوم لأن الأذهان الآن مفتحة وملتفتة خصوصاً قد تبين لنا من أعمال الحكومة أنها لم تكن متجهة هذا الاتجاه . لذا وإن المسائل التي تمس سياسة الدولة قد تناقش بالمجلس فيها وأصدر فيها قراراً .

وإني أوافق على ما أبداه سعادة مصطفى النحاس باشا وحضرة الأستاذ أحمد رمزي بك ، وكل من تكلم من حضراتكم في هذا ضوع على أن يعتبر من الآن كل ما لا تدور فيه مناقشة مقررًا . أما عن الماضي فلا يعتبر مقررًا إلا ما وافقنا عليه صراحة .

أحمد رمزي بك — إنني أوافق على ذلك لا من جهة البدء ، بل من جهة الأمر الواقع بما أن الحكومة لم تكن منتبهة لهذا المعنى . الرئيس — يهمننا وضع العناوين في نهاية . يجب أن يكون قرارنا شاملاً لتقارير لجنة المالية والتقارير الأخرى على السواء . الذي نريد أن نأخذ عليه قراراً الآن هو :



مادة ١٠٣ » ... ..

هل ما يرد في تقارير اللجان من ملاحظات ، ولم يصدق عليه المجلس صراحة ، بل سكت عنه — يعتبر مقبولا منه ، أم يجب أن يصدر قراراً صريحاً في كل ما جاء في التقارير ؟

فالذي يوافق من حضراتكم على اعتبار السكوت موافقة يقف .

( وقت أغلبية ) .

الرئيس — إذن فقد قرر المجلس أن ما يرد في تقارير اللجان من ملاحظات ، ولم يصدق عليه المجلس صراحة ، بل سكت عنه — يعتبر مقبولا منه . فهل ترون حضراتكم أن يعتبر هذا سارياً على الماضي ، أو يسرى هذا القرار من الآن فصاعدا ؟

عبد العزيز الصوفاني افندى — أظن أن المجلس لا يملك حق تقرير سريان هذا القرار على الماضي .

محمد فكرى أباطه افندى — الأفضل ألا يقال إن هذا القرار يسرى على الماضي . بل يجب القول بأن هذا هو الذي كان متبعاً فعلاً .

عبد الخالق عطيه افندى — في الواقع أن الموضوع دقيق من الوجهة العملية لأننا إذا قررنا أن هذا القرار يكون سارياً على الماضي فإننا تقع في تناقض في بعض الأمور . ذلك أن هناك بعض مسائل نفذت فعلاً ، وهي مخالفة لما جاء في بعض التقارير ، وإنما كان تنفيذها نتيجة لعدم الالتفات . فإذا نحن قررنا سريان هذا القرار على الماضي وجدنا أنفسنا إزاء بعض الصعوبات فيما يخص كرامة المجلس أو الثقة المتبادلة بين المجلس والوزارة . وأذكر على سبيل التل للثمة الرغبة التي أبدتها لجنة المالية بضم مصلحتي الإحصاء والتجارة والصناعة ، فإن هذه الرغبة لم يلتفت إليها — طبعاً عن غير قصد — وعين رئيس إحدى هاتين المصلحتين . فإذا كان قرارنا سيسرى على الماضي يكون في ذلك صعوبة كما يظهر من هذا التل . لذلك أرى من العدل والمصلحة أن يسرى القرار على المستقبل فقط .

راغب إسكندر افندى — هذه مسألة أخرى .

عبد الخالق عطيه افندى — إن غرضي من الإدلاء بهذا الرأي هو أن تكون قرارات المجلس محل عناية واحترام ، وألا يشوب علاقة المجلس بالوزارة شائبة يكون سببها عدم الالتفات غير المقصود .

عبد السلام فهمي محمد جمعه بك — إنني مخالف لرأي حضرة الأستاذ عبد الخالق عطيه لأن لجنة المالية حين نظرها في الميزانية تفعل ما تفعله باقي اللجان فتستدعي الوزير الذي تبحث ميزانية وزارته أو من ينوب عنه وتناقشه ، ولا تقرر رغبة أو أمراً إلا في مواجهته . بعد ذلك يعرض التقرير على المجلس لنظره ، وفي أثناء ذلك يكون الوزير المختص حاضراً ، فكما أن الرغبات تقرر في اللجنة أمام الوزير ، أو من ينوب عنه ، كذلك الحال في المجلس ، فإن تقرير اللجنة يتلى ويناقش بحضور الوزير بعد أن يكون قد اطلع عليه بطبيعة الحال ، وعلم بجميع ما ورد فيه . فإذا مرت مسألة أو رغبة مقررة بهذا التقرير أمام المجلس ، ولم يعترض عليها لا من المجلس ولا من الوزير ، فإن ذلك يعتبر بمثابة موافقة على هذه المسألة . أما إذا لم يكن الوزير حاضراً فليس الدنب ذنب المجلس ، لأن المفروض أن يكون كل وزير حاضراً أثناء نظر الميزانية الخاصة بوزارته . فعلى ذلك أرى أنه ما دام الوزير لم يعترض على هذه الرغبات فإنها تعتبر ملزمة .

إبراهيم الهلباوى بك — إنني أعضد الأستاذ عبد الخالق عطيه في رأيه لأنه أقرب للمصلحة إذ أن الوزير حين مناقشته مع أية لجنة من اللجان يعنى دائماً بالمسائل الجوهرية . فمثلاً وزير المالية يهتم بالأرقام ، ولا أظن أن الوزراء يشتركون في تحرير تقارير اللجان فالعبرة إذن بجوهر الموضوع . أما ما عدا ذلك من المسائل القانونية فإنها قد تمر بدون انتباه ، مثال ذلك أن لجنة المالية ترى أن يشغل معمل البترول عشرة أشهر بدلاً من ستة . فهذه مسألة تمر ، ولكنها ليست جوهرية ولا تتناول نظام الوزارة المختصة بها . فقراران لجائتا تشبه الأسباب التي يبني عليها الحكم . فهذه الأسباب لا يمكن أن تعد جزءاً من الحكم إلا إذا كان من المستحيل إصدار الحكم بغيرها .

وأظن أن حضراتكم لاحظتم أن هذه الوزارة الحاضرة التي اشتركت في وضع الميزانية لم تنفذ بعض رغبات لجنة المالية . وإن أقرر أن الوزير الذي لم ينفذ إحدى هذه الرغبات لم يمر بخاطره مطلقاً أنه يعمل عملاً مناقضاً لما ارتآه المجلس . حقيقة إن الوزير لا يكون حاضراً في الجلسة ولم يعترض على هذه الرغبة فليس معنى ذلك أنه وافق على تقرير اللجنة . ومن الصعب أن يؤتى لنا بكراسة مكتوبة

أداة ١٠٣ « ... .. »

من أربعين أو ستين صفحة ، وبها ألف ملاحظة ثم تتلى بدون أن يتناقش فيها المجلس ثم يطلب من الوزير أن يتقيد بكل ما جاء فيها . والحقيقة أن اللداولة وطلب أخذ الرأى يقتضى عناية خاصة ، وفي هذه الحالة يصح أن يتقيد الوزير بما أخذ عليه الرأى .

أما ما عدا ذلك فيحمل المجلس أو الوزارة مسئولية يمكن التفادى عنها بسهولة .

حسن صبرى بك — الذى سمعناه أن دولة الرئيس أخذ الآراء فى الموضوع .

الرئيس — لقد أخذنا الآراء فى شطر واحد من الموضوع وهو اعتبار عدم المعارضة فى الملاحظات الواردة فى تقارير اللجان

موافقة عليها ولكننا لم نأخذ الرأى فى هل يسرى ذلك على الماضى ؟

حسن صبرى بك — ولكن المجلس تناقش فى الموضوع كله قبل أخذ الرأى .

الأستاذ وىسا واصف — أرى أن الحل العملى يجب أن يكون وسطاً بين الرايين ، ذلك أن المسائل التى أخذ فيها الرأى تعد

بطبيعة الحال ملزمة للوزير . كذلك توجد بعض مسائل تناقش فيها المجلس ويظهر من روح المناقشة أنه موافق عليها ولو لم يؤخذ الرأى ،

رى أن تعتبر هذه المسائل أيضاً ملزمة للوزير باعتبار أن المجلس قد أقرها بدون أخذ الرأى عليها . أما باقى المسائل التى مرت بدون

مناقشة ولم تبد فيها الحكومة رأياً ، فإنى أرى ألا تكون ملزمة ، لأن الحكومة قد تعذر باعتبار أنها لم تعرف رأى المجلس فيها .

الرئيس — لقد قسم الأستاذ وىسا الموضوع تقسيماً بديعاً ولكن فاته أن يبدى لنا رأيه فى المسائل التى أثبتت فيها المناقشة وعارض

بعض الأعضاء رأى اللجنة ولكن لم يتبين رأى المجلس لعدم أخذ الرأى . فهل يعتبر ذلك عدم موافقة من المجلس على ما جاء بتقرير

اللجنة أو يعتبر سكوت المجلس موافقة على ما جاء بالتقرير ؟

الأستاذ وىسا واصف — إنما أقصد بالمسائل التى تثار فيها المناقشة وتكون ملزمة للحكومة هى التى يظهر فيها رأى المجلس واضحاً

بالموافقة عليها ، مثلاً حينما تناقشنا فى تشجيع الصناعة فإن المجلس لم يصدر قراراً فى الموضوع إلا أن رأيه بالموافقة كان ظاهراً فلا يمكن

أن نحتاج الحكومة بأنها لم تعرف رأى المجلس .

الرئيس — هذا حسن ولكنى أتساءل عن بعض المسائل التى يعارض فيها بعض حضرات الأعضاء ولا يؤخذ عليها الرأى ، هل

تكون ملزمة للحكومة ؟

رئيس مجلس الوزراء — الواقع أن دولة الرئيس أنار المسألة فيما يتعلق بالمستقبل . والحكومة توافق على أن المسائل الواردة فى

تقارير اللجان ولا يعترض عليها من المجلس أو من الحكومة تعتبر من الآن ملزمة للحكومة ولو لم يؤخذ قرار بالموافقة عليها .

أما فيما يختص بالماضى فهناك بعض الصعوبة فى تطبيق هذا الحكم ولكن يمكن التفادى منه بأن تعيد الحكومة النظر فى المسائل

للشكوك فيها ثم تطرحها على المجلس ليعيد النظر فيها .

( تصفيق ) .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة عامة ) .

( فى ١٨ يونيه سنة ١٩٢٧ ) .

اعتبار عدم المعارضة فى الملاحظات الواردة فى تقارير اللجان موافقة عليها ولا يسرى ذلك على الماضى .

مجلس الشيوخ

تلى اقتراح من معالى محمد شفيق باشا بهذا الشأن ، وهذا نصه :

حضرة صاحب السعادة وكيل مجلس الشيوخ

أشرف بلفت نظر سعادتك والمجلس الموقر ، إلى قرار هام أصدره مجلس النواب يوم السبت الماضى ، فى موضوع أناره حضرة

النائب المحترم الأستاذ أحمد بك رمزى ، فأقر المجلس اقتراحاً لحضرة صاحب الدولة سعد باشا نصه :

« الرئيس ( سعد باشا ) — لا مانع من أن يقرر المجلس أن كل اقتراح يرد فى تقرير من التقارير التى تمر عليه ، ولا يصادف منه

اعتراضاً ، يعتبر مصداقاً عليه من المجلس بصفته برغبة ، ولكنى أرى أن مثل هذا القرار لا يمكن أن يسرى على الماضى » .



وأضاف إلى ذلك حضرة صاحب الدولة ثروت باشا ما يأتي :

« رئيس مجلس الوزراء — الواقع أن دولة الرئيس أثار المسألة فيما يتعلق بالمستقبل ، والحكومة توافق على أن المسائل الواردة في تقارير اللجان ولا يعترض عليها من المجلس أو من الحكومة ، تعتبر من الآن ملازمة للحكومة ولو لم يؤخذ قرار بالمواقفة عليها . أما فيما يختص بالماضي فهناك بعض الصعوبة في تطبيق هذا الحكم ، ولكن يمكن التفادي منه بأن تعيد الحكومة النظر في المسائل المشكوك فيها ثم تطرحها على المجلس ليعيد النظر فيها » .  
( تصفيق ) .

ولكى تتم الفائدة بتعاون المجلسين أرجو من مجلسنا الوقوف أن يقر هذا البدء الذي به تعتبر اقتراحات اللجان وحضراتكم كأنها حاصلة على موافقة المجلس إذا حصل السكوت عليها من المجلس والحكومة ؟

محمد شفيق

حضرة محمود أبو النصر بك — أرى أن يؤجل النظر في هذا الاقتراح إلى جلسة مقبلة حتى يتسنى لأعضاء هذا المجلس أن يدرسوا هذه المسألة دراسة وافية يتمكنون بها من إبداء رأيهم عن بيعة ، فالمسألة جديرة بالناية . إذ هي عبارة عن تقرير مبدأ مقتضاه أن السكوت عن كل ما يرد في تقارير اللجان من الملاحظات والاقتراحات — ولو عرضاً — يعتبر رضاه بها وإقراراً لها . اختلفت الآراء في مجلس النواب ، وجرى البحث طويلاً بين من تكلموا في هذا الموضوع ، فيجدر بنا أن نعطي المسألة حقها وألا تتعجل في تقرير ما يجب أن تقرره .

لهذا أرجو أن يؤجل النظر في هذه المسألة إلى أول جلسة من جلسات الأسبوع المقبل لندرسها ونتبين وجه الصواب فيها . وجذا لو وزع اقتراح معالي محمد شفيق باشا على حضرات الأعضاء .

معالي محمد شفيق باشا — المسألة في غاية من البساطة والوضوح ولا تحتاج إلى بحث طويل ، ففي تقارير لجنة المالية ملاحظات واقتراحات وجيهة ، فإذا سكت المجلس عنها اعتبر ذلك منه موافقة عليها ، وكذلك إذا سكت الوزير الممثل للحكومة في المجلس فإن سكوته يعتبر قبولاً . وعلى ذلك يمكننا أن نقول للحكومة إنك قد قبلت جميع ما ورد بتقرير لجنة المالية كأنه رغبات ونطالبها بالتنفيذ ، ولا أرى معنى لتأجيل النظر في هذا الموضوع للأسبوع المقبل ، إذ ليس من المعقول أن نقول للحكومة إنك قد أخطأت في قبول ما ورد من الملاحظات والاقتراحات في تقارير اللجان وفي قبول تنفيذها . وعلى فرض أن هناك رأيين في هذا الموضوع ، فلا شك عندي في أن المجلس يأخذ بالرأي الذي سلمت به الحكومة وقبلته . لهذا أرجو المجلس أن يوافق على هذا البدء .

حضرة محمود أبو النصر بك — أما أنا فأرى — وليس هذا رأي وحدي — أن الرضاء الذي يريد معالي محمد شفيق باشا أن يستنتجه من سكوت المجلس ليس في محله . وإذا سألتهم حضرة الأستاذ الشيخ محمد عز العرب بك عن هذا ينبشكم أن السكوت إنما يعتبر رضاه إذا كان من البكر لأنها تستحي أن تجيب .

كل ما أطلب هو أن نعطي الوقت الكافي لتبيين الموضوع وقرر المبدأ الذي يكون أساساً يعمل به في المستقبل . وعليه فأرجو إجابة طلبى وإذا جاء رأى المجلس موافقاً لرأى معالي محمد شفيق باشا في الأخذ بهذا المبدأ فيجب ألا ينسحب ذلك على الماضي فيرتفع بذلك وجه من وجوه الاعتراض .

معالي محمد شفيق باشا — إن الحكومة قد رضيت بهذا المبدأ فلا محل لفتح باب المناقشة .

حضرة محمود أبو النصر بك — هذا لا يمنع المجلس من دراسة الموضوع . وقد لا يكون هناك خلاف في الرأي بيني وبين معالي محمد شفيق باشا عندما استوفى بحث المسألة ولهذا لا أزال متمسكاً بطلب التأجيل أسبوعاً .

سعادة محمود شكرى باشا — عند النظر في الاقتراح المقدم من معالي محمد شفيق باشا يجب أن نلاحظ أن هناك شقين : الشق الأول يتناول ما يجرى عليه العمل من الآن فصاعداً . وهذا وافقت عليه الحكومة ومؤداه أن السكوت على رغبة أو رأى من الآراء الواردة في تقارير اللجان يعتبر موافقة عليه ، وأن الحكومة تأخذ بهذا القرار الضمني .

والشق الثاني خاص بما مضى من الملاحظات والآراء الواردة في تقارير اللجان فإن للحكومة رأياً آخر مخالفاً لرأيها عن الفترة الأولى ، فأرى ونحن نتظر في الميزانية أن نسير على القرار الذي قبلته الحكومة في العمل من الآن فصاعداً . أما فيما يختص بالفترة الماضية فأوافق على تأجيل النظر فيه للأسبوع القادم .

حضرة محمود أبو النصر بك — وما رأى سعادة المقرر إذا قرر المجلس في الشق الثاني عند نظره في الأسبوع المقبل ما ينافي البدء الذي تضمنه الشق الأول والذي يراه إقراره الآن ؟

سعادة محمود شكرى باشا — إنتى أتكلم عن الماضى . أما ما يختص بالمستقبل فإنتى موافق على ما قرره الحكومة .

حضرة محمود أبو النصر بك — عجياً لهذا .

سعادة محمود شكرى باشا — قلت إن الحكومة قبلت البدء فلا معنى لتأجيل النظر فيه .

حضرة محمود أبو النصر بك — ياسبحان الله . أسألكم حضراتكم أن تلك الملاحظات والآراء تمر عليكم ملقاة على عواهنها مبعثرة ، نهل تقولون إنكم توجهون إليها نظر من يتعمدها بالفحص والتدقيق ؟ لا ، إن هذا لا يتأتى . ويجب أن يترك لنا الوقت الكافى للنظر والبحث في هذا الموضوع كما فعل أعضاء مجلس النواب .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — المسألة بسيطة كما قال معالى محمد شفيق باشا لأن صرف القرار إلى المستقبل معناه أن الرغبات التى تبديها لجنة المالية أو غيرها من اللجان فى التقارير التى تقدمها لحضراتكم ، والفروض أنكم اطلعت عليها قبل الجلسة . إن تلك الرغبات إذا لم تحصل من حضراتكم معارضة فيها فإن الحكومة تقول إنها تعتبر سكوتكم إقراراً لها وتتصرف فيها على هذا الاعتبار ، فما اعتراض حضراتكم على ذلك ؟

إننا بسكوتنا لا يمكن أن نكون معترضين فنحن إذن موافقون . وما دامت الحكومة موافقة على ذلك فما الذى يراه منا ؟ إننا إذا كانت لنا ملاحظات فلنبدها وإذا قالت لجنة المالية برأى وسكتنا نحن عنه وسكت كذلك ممثل الحكومة فدولة رئيس الحكومة يقول بأن هذا السكوت يعتبر قبولاً ، فهل يصح أن نرفض هذا ونقول إن هذا السكوت لا يعتبر رضاً ؟ إن لنا أن نناقش كل فقرة من التقارير وإذا لم نناقشها فهلا يكون هذا موافقة عليها ؟

إن قرار مجلس النواب فى عمله وأرى الموافقة عليه بشقيه .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذا الاقتراح ؟

( أصوات : موافقون ) .

الرئيس — إذن المجلس يقرر أن ما يرد فى تقارير اللجان من ملاحظات ولم يصدق عليه المجلس صراحة بل سكت عنه يعتبر مقبولاً منه على ألا يسرى ذلك على الماضى .

( فى ٢٠ يونيه سنة ١٩٢٧ ) .

إحالة اقتراح برغبة إلى الحكومة مباشرة .

أثناء نظر ميزانية وزارة الزراعة حدث ما يأتى :

الرئيس — قدم حضرة محمود أبو النصر بك اقتراحاً برغبة سيتلى على حضراتكم ، فإذا واقفتم عليه فإنه يحال إلى الحكومة .

« أقترح إنشاء مكتب يسمى مكتب الشؤون القطنية الاقتصادية والتجارية يكون من اختصاصه أن يبحث تلك الشؤون بحثاً دقيقاً بأن يتعرف أحوال الزراعة القطنية فى سائر البلاد التى تزرع القطن ، وأن يقف على مبلغ الإنتاج فيها ويجمع الإحصائيات عنها وأن يتبين مقدار المقطوعة العالمية من حاصلات القطن على اختلاف أنواعه وأن يعمل على إيجاد علائق بيننا وبين الجهات التى يمكن تصريف حاصلاتها فيها تخفيفاً لأضرار الوسطاء إلى غير ذلك من تتبع حركة البورصة والوقوف على قدم الاستعداد لإرشاد الحكومة إلى أقوم السبل التى يمكن سلوكها عندما تنتاب البلاد أزمة قطنية . ورجأتى فى إخوانى أن يوافقونى على توجيه نظر الحكومة إلى إنشاء هذا المكتب حتى نراه بين منشآت وزارة الزراعة أو المالية فى الميزانية المقبلة إن شاء الله ؟

محمود أبو النصر



سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — إنشاء مكتب خاص هذا ما أعارض فيه ، وإنما لا أعارض فى أن تحال هذه الرغبة على الحكومة ليكون موضوعها من اختصاص مصلحة التجارة والصناعة .

حضرة محمود أبو النصر بك — يستوى عندى .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه الرغبة مع القيد الذى أبداه سعادة للقرر ؟

حضرة الشيخ يس أبو جليل — بغير قيد ولا شرط .

الرئيس — أرجو أن يلاحظ حضرة العضو المحترم الشيخ يس أبو جليل أنه لم يؤذن له بالكلام . والآن من لا يوافق على هذه الرغبة بالقيد الذى أشار إليه سعادة للقرر فليتفضل بالوقوف .

(وقفت أقلية) .

الرئيس — المجلس يقرر للواقعة على هذه الرغبة مع القيد الذى أبداه سعادة مقرر لجنة المالية .

( فى ٦ يولييه سنة ١٩٢٧ ) .

إذا أشارت لجنة بتنفيذ اقتراح فعلها أن تطلب التنفيذ « عند سنوح الفرصة » ، « لا فى أقرب فرصة » ، إقراراً لمبدأ

أن الرغبات غير ملزمة .

مجلس النواب

تقرير لجنة المواصلات عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ هرون بدر القناشى  
بطلب إعادة سكة حديد مربوط إلى ما كانت عليه سابقاً ، وتوصيلها إلى مرسى مطروح على الأقل

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أشرف بإحاطة سعادتك أن لجنة المواصلات نظرت بجلستها المنعقدة فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٧ فى تقريرها المقدم للمجلس فى دور الانعقاد الماضى بشأن اقتراح حضرة النائب المحترم الشيخ هرون بدر القناشى الخاص بطلب إعادة سكة حديد مربوط إلى ما كانت عليها سابقاً وتوصيلها إلى مرسى مطروح على الأقل ، فصادقت عليه وقررت بقاء حضرة النائب المحترم السعيد محمد سبع افندى مقررأها وإبلاغ قرارها هذا لمكتب المجلس .

بناء عليه نعيد ، وفق هذا ، التقرير المذكور رجاء عرضه على هيئة المجلس الموقر فى أقرب فرصة .

وتفضلوا سعادتك بقبول فائق الاحترام ؟

رئيس لجنة المواصلات

محمد زغلول

تحريراً فى أول ديسمبر سنة ١٩٢٧

.....  
.....  
.....  
.....

ويتضح كذلك من البيانات التى أبداه كل من مندوبى الوزارتين أنهما متفقتان على الجوهر وهو لزوم إعادة الخط . واللجنة ترى بإجماع آراء الحاضرين أن الاقتراح جدير بالاعتبار ، وتشير على المجلس بإحالة على وزارة المواصلات لتنفيذه بأقرب فرصة إذا وافق المجلس على رأى اللجنة .

وزير المواصلات — إنى أوافق اللجنة على قرارها إلا فيما يتعلق بإجراء التنفيذ فى أقرب فرصة ، وإنى أصرح هنا — كما صرحنا فى الماضى بشأن خط الواحات — أن إعادة سكة حديد مربوط إلى ما كانت عليه سابقاً ضرورى ومفيد ، وتعد الوزارة بتنفيذ ذلك عندما تسمح الميزانية .

طراف على افندى — جرت وزارة المواصلات على تقسيم الخطوط إلى درجات من حيث الأهمية ، فما هي درجة أهمية هذا الخط بالنسبة لسواء من الخطوط ؟

وزير المواصلات — يتبين من أقوال حضرة مندوب الوزارة أمام اللجنة أن إعادة هذا الخط لا تأتي بإيراد يتناسب مع النفقات التي تصرف عليه ، ولكن الذي يشجعنا على التنفيذ أن سكان البلاد التي سيمر بها هذا الخط كانت متمتعة به من قبل الحرب ، فمن قبيل الرأفة بالأهالي يمكن إعادته لربط تلك الجهة بسائر بلاد القطر .

محمد عبد اللطيف سعودى افندى — أنا لا أفهم معنى لكلمة الرأفة التي جاءت في إجابة معالي الوزير عن إعادة السكة الحديدية إلى أصلها ، فإنه لا يعقل أن مثل هذه الخطوط تعمل لا لسبب سوى الرأفة ، بل يجب أن ينظر في مثل هذه الحالة إلى المصلحة العامة ، وهل هذه الخطوط ضرورية من الوجهة العمرانية أم لا . فإن كانت ضرورية فإننا نوافق على مدها ، وإن لم تكن ضرورية فإننا نرفض . فأرجو أن يفيدنا معالي الوزير هل إعادة هذه السكة إلى أصلها ضرورية من الوجهة العمرانية أم لا ؟

عبد السلام فهمى محمد جمعه بك — قلت في الجلسة الماضية إن الرغبات التي يدلى بها في المجلس يجب أن ينظر فيها جدياً ، وما كان قولى عبثاً وإنما هو صوت المجلس أردده . لقد نظر المجلس في الدورة الماضية في شأن الرغبات فماذا كان قراره فيها ؟ كان قراره أن الرغبات ملازمة للحكومة ولكن بشرط توافر ركنين ؛ الأول أن تكون الرغبة ضرورية ، والثاني أن يكون تنفيذها ممكناً . وقد فسر المجلس الإمكان بمعنى عدم إرهاب الميزانية ، وعدم تعطيل مشروعات ألزم منها . فإذا جاءت الوزارة وقالت عن كل رغبة إنها تنفذها عندما تسمح الميزانية ، فهذا قول غير مقبول ، لأنه يجب عليها أن تبحث هذه الرغبة ، فإن وجدت أن هناك مشروعات ألزم منها فلتصرح بذلك وللمجلس أن ينظر في تقدير عذرها . أما إجابة معالي الوزير بالصيغة التي أبداهها فإنه لا يصح أن تقابل بالصمت . لقد صرح معاليه بأن هذه الرغبة ضرورية ، فيجب حينئذ البحث في توفر الركن الثاني . وهو هل هناك مشروعات أهم من هذه الرغبة تستدعى تأخير تنفيذها ؟ ولكن معالي الوزير لم يجيبنا عن هذا . كان يجب أن يقول معاليه إن لدى الوزارة مشروعات أهم وألزم لمصلحة الدولة من هذه الرغبة حتى يمكن تقدير هذا الظرف ، ويحسن بالحكومة عندما تتقدم بالرد على رغبة ما أن تكون قد درست الموضوع درساً وافياً حتى لا تضطر إلى الإجابة بعبارة : « أتخذ الرغبة عندما تسمح الميزانية » . هذه الإجابة لا يمكن معها مطلقاً تحقيق أية رغبة من رغباتنا ، ولذلك أرى أن يدرس هذا الموضوع لمعرفة أهميته ، وهل في تنفيذه ما يؤثر على مشروعات الدولة الأكثر أهمية ؟

أحمد رمزى بك — كلامى في هذا الموضوع لا يخرج عن معنى كلام حضرة زميلى عبد السلام بك ، والواقع أنه ليس الغرض من تقديم الرغبات والبت فيها الحصول على فتوى بأنها نافعة . والحقيقة أن المجلس ليس دار إفتاء وإنما هو دار عمل مجد ، وأرى أن مثل هذه الأجوبة مضية لوقت المجلس ولهية قراراته ، كما أنها مضية لثمرة أعماله ، فكل قرار يوافق المجلس عليه يجب أن ينفذ ، فإذا عرض للسلطة التنفيذية ما يمنعها عن التنفيذ فعليها أن تقدم الأسباب الداعية لذلك . أما القول بأن هذا نافع وتنفيذه عندما يتوفر لديها المال ، فهذا مضيع للوقت . وعندى أنه يحسن بالمجلس قبل إصدار أى قرار في أية رغبة أن يتحقق أولاً من توافر الشرطين اللازمين لإقرارها ، فإذا كان مقطوعاً من الآن بأن الرغبة التي يدور عليها البحث ضرورية فيجب أن يبحث في توفر الشرط الثاني . وأرى أن الوقت لم يحن للفصل فيه ، ويجب إحالة الموضوع على اللجنة ثانياً لبحث الرغبة مع الوزارة في هذه النقطة .

الدكتور محبوب ثابت بك — آسف لأنه كلما طرح على هذا المجلس اقتراح ورأت اللجنة التي بحثته أنه جدير بالنظر وعززتها الوزارة المختصة في ذلك لأهميته من الوجهة الاقتصادية أو من وجهة الدفاع الوطنى يقوم من بيننا من يثير مناقشة ليضع العراقيين في سبيل تنفيذه بدل أن يوافق المجلس عليه بين التصفيق . إن هذه السكة الحديدية كانت قبلاً ممتدة لغاية زاوية الشيخ هرون ( وهو جد حضرة نائب الدائرة المحترم ) وتبلغ المسافة بينها وبين مرسى مطروح نحو ٥٠ كيلو متراً ، فلما جاءت الحرب انترعت هذه السكة الحديدية وكذا سكة حديد الشهداء والصالحية ومدت في سينا وغيرها . فلا أدري ، يا حضرات الأعضاء ، كيف نخلع بأيدينا هذه السكك ونعدها في البلاد المجاورة ونحرم منها بلادنا التي هي في أشد الحاجة إليها . فإذا بدت الرغبة في إعادتها سيرتها الأولى وجدنا معارضة في تنفيذها . لو نظرتم ، يا حضرات الأعضاء ، إلى غرب الإسكندرية لوجدتم الطليان جادين في مد السكك الحديدية : في برقة وطرابلس . لأنهم يعلمون أهمية هذه المنطقة ، وأنها كانت في عهد الرومان موضع عناية كبيرة منهم . انظروا إلى تونس والجزائر تروا أن الفرنسيين ينشرون في الصحراء السكك الحديدية الكثيرة غير مكثفين بالسيارات .



مادة ١٠٣ » ... ..

إن تقرير لجنة المواصلات واف من جميع الوجوه وبه كل التفاصيل اللازمة من إحصاء للسكان والمواشي إلى غير ذلك ، وهذا ما يبرر إعادة السكة المقترحة ، فلا أفهم معنى المناقشة الطويلة التي تدور حول الموضوع بعد أن بحثته اللجنة المختصة . وقد قيل في الأمثال السائرة « حيث سار البخار سار العمار » .

( تصفيق ) .

يا حضرات الزملاء : نريد في عهد الدستور أن نحى مواتاً من نفوس حرمت نعمة الأشغال العمومية ، نعمة السكك الحديدية . لذلك أرجو من المجلس الموقر أن يطالب وزارة المواصلات بسرعة تنفيذ هذا المشروع ومد السكة لا إلى زاوية الشيخ هرون فقط بل إلى مرسى مطروح .

طراف على افندى — إننى أثرت مسألة الدرجة لأن وزارة المواصلات قد عودتنا في الماضي عند نظر الاقتراحات الخاصة بها أن تحدد لنا دائماً درجة أهمية الخط المراد إنشاؤه ، ولهذا السبب وجهت سؤالاً طالباً تحديد الدرجة وهذا في الواقع لمصلحة الخط نفسه . لذلك أصر على معرفة ذلك ومتى تنفذ الوزارة هذا المشروع ، وأرى أنها متى حددت ذلك أمكننا معرفة ميعاد التنفيذ فلا تخرب البلاد ثمرة هذه المشروعات وكذلك يطمئن حضرات الأعضاء الذين يقدمون اقتراحاتهم على أنها ستنفذ .

عبد الرحمن عزام افندى — لا خلاف هنا من جهة الموضوع إذ أن إنشاء هذه السكة واجب ومهم ، لكن الخلاف هو في مقدار تلك الأهمية . أراد حضرة النائب المحترم عبد السلام فهمى محمد جمعه بك أن يعيد على أسمعنا بعض اعتراضاته التي قدمها في الأسبوع الماضي وفي الواقع أن هذه المسألة فصل المجلس فيها في أول دور انعقاد له إذ قرر أن الرغبات المشابهة لهذه الرغبة غير ملازمة للسلطة التنفيذية وليس في إمكاننا أن نلزم الحكومة بتنفيذها . بقيت نقطة أخرى وهي تقدير أهمية الموضوع المطروح أمامنا . يقول معالي وزير المواصلات « إنى أعتبر أن هذا الموضوع مهم ولكن نسبة أهميته للموضوعات الأخرى ليس في استطاعتي تحديدها من الوجهة الحسائية » كأن يقول مثلاً بأن هذا الموضوع يمتاز عن غيره بنسبة ٤٠٪ أو ٥٠٪ كما يطلب حضرة النائب المحترم طراف على افندى وذلك لأن وزارة المواصلات تحوى مصالح متعددة ذات مواضيع متشعبة وكلها ماسة بمصالح الجمهور كالبريد والتلغراف والطرق وخلافها ، فالمقارنة بين مشاريع متعددة النواحي يجب أن تكون متناسبة مع موارد الدولة ، وإلا إذا قررنا تحديد أهمية كل مسألة انقلب المجلس إلى لجنة فنية تفصل في درجة أهمية كل موضوع . وتمشياً مع هذه الفكرة يكون على وزارة المواصلات أن تقدم للمجلس جميع ما لديها من مشاريع ليفصل فيما إذا كانت درجة الأهمية التي تعطى لمشروع معين هي الدرجة الصحيحة الواجب إعطاؤها له ، وهذا ينقل كما قلنا مجلسنا إلى لجنة فنية تنازع لجنة وزارة المواصلات الفنية سلطتها وتزن معلوماتها . وظاهر أن هذا ليس داخل في دائرة عمل المجلس وإنما له إذا رأى أن الوزارة خالفته في أهمية مشروع ما أن يطرح مسألة الثقة بالوزارة . لذلك يجب وضع حد نهائى لمثل هذه المناقشة التي نقيمها إزاء كل اقتراح . نحن هنا نقدم الرغبات للسلطة التنفيذية وهي تعطى الدرجة التي تتفق مع أهمية الموضوع . فإذا اختلفنا معها على أهمية تلك الدرجة فلنا عند ذلك عرض مسألة الثقة .

على نجيب افندى — لدى أسباب خلاف الأسباب التي أبدتها حضرة النائب المحترم عبد الرحمن عزام افندى وهي أن للمجلس رغبات ومن التجنى على لجنة الحقاينة وعلى تقريرها الذي قدمته في السنة الماضية أن يقال إنها قررت أن الرغبات المشابهة لهذه الرغبة ملازمة للحكومة وأن المجلس وافقها على ذلك . إن اللجنة لم تقل بهذا ولا المجلس وإنما الذي تقرر هو أن الرغبات غير ملازمة بنفسها ولكن تكون تحت المسئولية الوزارية وإلا لو قيل إن الرغبات التي يقررها المجلس ملازمة للحكومة لانقلب المجلس حتماً إلى سلطة تنفيذية لا إلى لجنة فنية خصب . وزيادة على ذلك أقول إن للحكومة سياسة جامعة فتتلقى الوزارة رغبات المجلس المختلفة لتنفيذها فيجتمع مجلس الوزراء — وأمامه ميزانية الدولة — لبحث تلك الرغبات وتقديم الأهم على المهم منها وهذا هو المعقول . وبذلك تترك للحكومة فرصة تستطيع فيها أن تقرر لنفسها سياسة عامة تتمكن بها من إنجاز أعمالها فلا تعتذر عند إبداء رغبة من الرغبات من أن الميزانية لا تسن بتنفيذها .

( تصفيق ) .

( أصوات : نطلب إقبال باب المناقشة ) .

أداة ١٠٣ » ... .. «

أحمد عبد الغفار بك — أعارض في إقفال باب المناقشة لأن الكلام دار حول الرغبات ولم يتكلم أحد في الموضوع .  
وزير المواصلات — رأى الوزارة هو تنفيذ هذا المشروع عندما تسمح ميزانية الدولة بذلك وأقرر بأنه مفيد وجدير بالاعتبار .  
أحمد عبد الغفار بك — أطلب رفض هذا المشروع بسبب أن مصلحة السكك الحديدية هي من المصالح ذات الإيراد التي يحاسبها المجلس إلى مقدار إيراداتها كما عرضت عليه ميزانيتها . فإذا ما قال معالي وزير المواصلات وحضرة صاحب السعادة مدير السكة الحديدية — كما ورد ، تقرير اللجنة — بأن هذا المشروع لا يعطى إيراداً فليس لنا إزاء هذا التصريح أن نتمسك بتنفيذه ، اتباعاً لقاعدة الاقتصاد العام التي ررناها ، فإذا كان هناك عامل إنساني يجب مراعاته أو أن في تنفيذ هذا المشروع غرضاً حريماً للدفاع عن الوطن ، فإن الوزير المسئول والذي يقرر ذلك . أما وزير المواصلات ومدير السكة الحديدية فعملهما قاصر على البحث من وجهة الإيراد فقط . لذلك لا أرى معنى موافقة عليه ، وأطلب رفضه .

الرئيس — لدينا اقتراح من حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك يقول :

« أترح رفض هذا المشروع » .

فالموافق على هذا الاقتراح يقف .

( وقت أقلية ) .

الرئيس — الآن نأخذ الرأي على التعديل الذي يطلب إدخاله معالي وزير المواصلات على الفقرة الأخيرة من تقرير اللجنة ، وهو أن  
ستبدل بعبارة « في أقرب فرصة » عبارة « عند سبوح الفرصة » .

فالموافق على هذا التعديل يقف .

( وقت أغلبية ) .

الرئيس — إذن وافق المجلس على رأى اللجنة مع التعديل .

( في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٧ ) .

هل للجنة فحص الاقتراحات أن تبحث الاقتراح من حيث عدم تعارضه مع القوانين الدستورية أو أى قاعدة أقرها الدستور؟

ن هذا البحث من الأمور الشكلية .

الرئيس — يحسن تأجيل نظر الاقتراح الأول المقدم من حضرتى النائبين المحترمين أحمد رمزى بك ويوسف أحمد الجندي افندي بأن منع الوقف الأهلى وحل الموجود منه نظراً لوجودها الآن مع حضرة صاحب السعادة رئيس المجلس فى مكتبه .  
( موافقة عامة ) .

... ..  
... ..  
... ..  
... ..

الرئيس — لم يبق لدينا من هذه الاقتراحات غير الاقتراح الأول وهو الخاص بمشروع قانون بشأن منع الوقف الأهلى ، وحل  
جود منه ، المقدم من حضرتى النائبين المحترمين أحمد رمزى بك ويوسف أحمد الجندي افندي فيمكن للمجلس نظره الآن لأن حضرتى  
لديه حاضران بالجلسة ، والكلمة الآن لحضرة مقرر اللجنة .

على نجيب افندي ( المقرر ) — رأت اللجنة جواز نظر هذا المشروع لأنه مقبول شكلاً وتقترح إحالته على لجنة الأوقاف لبحث  
المشروع الذى قدمه سعادة النائب المحترم محمد على باشا ، والذي سبق أن أحيل على اللجنة المذكورة .



مادة ١٠٣ » ... ..

حسن صبرى بك — ليس مشروع هذا القانون مما يجوز للمجلس النظر فيه . وهذا رأى قد كوته بعد بحث دستورى أشرف بعرضه على حضراتكم لتنظر أولا فيما تنص عليه المادة ١٠٣ من الدستور التى تقول :

« كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر يجب إحالته إلى لجنة لفحصه وإبداء الرأى فى جواز نظر المجلس فيه . فإذا رأى المجلس نظره اتبع فيه حكم المادة السابقة » .

هذه المادة فى الواقع تفيد معنى هاماً جداً فيما يتعلق بمشروعات القوانين التى تكون وليدة اقتراح برلمانى . لأن الحكومة عندما تعرض مشروع قانون يفرض فيها أن تكون قد استوفت بحثه من حيث جواز نظره دستورياً لأنها تكون فى الواقع قد أحالته على اللجنة التشريعية ل ترى : هل نصوصه تتفق مع القوانين المعمول بها ؟ لذلك نصت المادة المذكورة على تشكيل لجنة تقوم بالأبحاث التى تجربها الحكومة عادة . فعبارة « جواز نظر » الواردة فى هذا القانون لها معنى ، ولا يكفى مطلقاً أن يقال إن القانون مقبول شكلاً ومتفق مع نصوص اللائحة الداخلية ، ولا يكفى أيضاً أن يقال إن القانون يجوز نظره أو لا يجوز قبل أن نتبين ما هو غير الجائز من مشروعات القوانين التى للأعضاء أن يقترحوها . ولأجل بحث غير الجائز منها يجب أن نرجع إلى فقهاء القوانين السياسية والدستورية فنجد أن أوجين بير يقول فى صفحة ٧٠ ، نبذة ٦٦ : « إن حق الاقتراح الخول للنواب غير محدد فى الدستور فيمكن إذن استعماله فى كل موضوع ما لم يتعارض هذا الحق مع القوانين الدستورية » . وقال فى صفحة ٩٧ : « للمجلسين وحدهما (Les deux Chambres) سلطة تعديل أو إلغاء القوانين ، ولكن ليست لهما دائماً حرية تعديل أو إلغاء كل القوانين ، فإنهما الآن مثلاً لا يستطيعان إقرار قانون مخالف لأية قاعدة أقرها الدستور » . بعد هذا البيان أنكم . هل فى المشروع المعروض أماناً مخالفة للدستور ؟ لا أقول إن فيه مخالفة واحدة فقط بل أقرر — كما سأبين لحضراتكم — أن فيه مجموعة مخالفات لنصوص صريحة مبينة فى دستورنا .

المخالفة الأولى — هى أن المشروع معنون هكذا :

« اقتراح بمشروع قانون بمنع الوقف الأهلى وحل الموجود منه » . وفيه نص صريح بأن هذا القانون يسرى على ما سبقه من الحوادث . فلنبحث الآن ل نرى إن كان هذا القانون من القوانين التى يصح أن تسرى على الماضى بنص الدستور لا بمجرد الاستدلال .

يظهر أن حضرتى واضعى للمشروع يستندان فى جواز سريان هذا القانون على الماضى إلى نص المادة ٢٧ التى تقول : « لا تجرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبله ما لم ينص على خلاف ذلك بنص خاص » . هذا هو سندها ، وهو سند مردود ، وسترون حضراتكم لماذا .

الواقع ، يا حضرات النواب ، أن هذه المادة نصت على قاعدة عامة من قواعد التشريع وهى « أن التشريع يجب أن يسرى على مستقبل الحوادث » . واستثنت حالات خاصة تقضى المصلحة فيها بسريان القوانين على الماضى ككل إجراءات المرافعات مثلاً ، أو كحالة رأى الشارع فيها أن أمراً معاقباً عليه يستحق عقوبة أخف . ولكن الحالة التى نحن بصددنا لا تنطبق عليها هذه المادة .

الدكتور أحمد ماهر — أريد الاستفهام عن هذا الاستثناء .

الرئيس — أرجو عدم المقاطعة .

حسن صبرى بك — مادة ٦ من الدستور تنص على :

« لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون . ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذى ينص عليها » .

وهى مادة دستورية صريحة تنص على أنه لا يمكن بحال من الأحوال أن يعمل قانون فيما يتعلق بالعقوبات فى عمل غير معاقب عليه ويسرى على الماضى . وهذا فى الواقع تخصيص فى حالة من أحوال التشريع . فلو قدم اليك الآن مشروع قانون فيه نص بجواز سريانه على الماضى ويتعارض مع المادة ٦ فلا يمكن أن يكون دستورياً مطلقاً .

هذا ، يا حضرات الزملاء ، هو الاستثناء الأول ذكرته على سبيل المثال . أما النص الذى ينطبق على الحالة التى نحن بصددنا الآن فهو :

نص المادة ١٦٧ من الدستور ، وهو :

« كل ماقرته القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من الأحكام وكل ما سن أو اتخذ من قبل من الأعمال والإجراءات

أداة ١٠٣ » ... .. «

نبقا للأصول والأوضاع المتبعة يبقى نافذا بشرط أن يكون نافذا متفقا مع مبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور وكل ذلك دون إخلال بما للسلطة التشريعية من حق إلغائها وتعديلها في حدود سلطتها على ألا يمس ذلك بالمبدأ المقرر بالمادة ٢٧ بشأن عدم سريان القوانين على الماضي .

إن هذه المادة قاطعة وصرحة في أن كل عمل عمل تنفيذاً لقانون أو تطبيقاً لعادة أو أمر ... (مقاطعة) .

الرئيس — إنى لا أسمح بالمقاطعة مطلقاً لأنها مخالفة لقدسية هذا المنبر .

حسن صبرى بك — هذه المادة الصريحة تنطبق على الحالة المطروحة أمامنا الآن . فالوقف عمل أجازة القانون وأجرى بمقتضى أصول متبعة وقوانين نافذة ولوائح معمول بها للآن فلا يمكن أن نعدل فيها أو نغيرها عملاً بنص هذه المادة إلا إذا كان التغيير يسرى على مستقبل لا على الماضي . إذن فالقاعدة التي شرعت عدم سريان القوانين على الماضي قد اعتمدها الدستور المصرى في نص به استثناء المادة ٢٧ من الدستور وفي حكمين قاطعين وهما المادتان ٦ و ١٦٧ من الدستور فإنه لا يمكن أن تكون هناك عقوبة إلا إذا وجدت جريمة (المادة ٦) عرفها القانون بوصف أنها جريمة . وقد أراد المشرع أن يحتاط لكيلا يجعل محلاً للقوضى ققرر في مادة خاصة صريحة أن هذا التعديل لا يسرى على الماضي (المادة ١٦٧) .

والقانون الذى أمامنا الآن قرر في صلبه وفي مادته الثانية أنه يجرى على الماضي ، ويريد الشارع فيه أن يلغى أوقافاً صدرت زانين وقواعد عامة ولوائح معمول بها . وهذا العمل لا ينطبق على نص المادة الدستورية ١٦٧ ، ولا يمكن أن يشرع المجلس قانوناً يخالف نص هذه المادة .

حسين هلال بك — هل يريد حضرة العضو المحترم أن يقصر تفسير المادة ١٦٧ فيما ذهبت إليه من حيث تطبيق المادة ٢٧ بأكملها أو في قسم منها فقط ؟

حسن صبرى بك — المادة ٢٧ تشمل قسمين : القسم الذى يقرر عدم سريان القوانين على الماضي ، والقسم الذى يستثنى ما ينص عليه بنص خاص ، فهى شملت حكماً عاماً وشملت استثناء ، والمادة ١٦٧ لم تشر من المادة ٢٧ إلا إلى شقها الأول فقط ، وهو عدم السريان على الماضي ، وهذا هو ما قصدت إليه بناء على ذلك .

على نجيب افندى — أقترح أن يبت المجلس الآن في المخالفة الأولى التى ذكرها حضرة العضو .

الرئيس — يحسن الانتظار حتى يتم الخطيب كلامه ويدلى بكل حججه .

حسن صبرى بك — إذن فمشروع القانون المعروض أمامنا فيه مخالفة لمادة صريحة من الدستور هى المادة ١٦٧ . أما المخالفة الثانية فهى مخالفة لنص المادة ٩ من الدستور التى تنص على أن للملكية حرمة ، فلا ينزع من أحد ملكه إلا بسبب النفعة العامة ، فما معنى حرمة الملكية ؟ هل تشمل هذه الحرمة حق التملك فقط ، ولا تشمل ما يتفرع من هذا الحق ؟ تعرفون حضراتكم أن حق الملكية يشمل حق الرقبة وحق الانتفاع وحق الارتفاق وحق السكنى ، فهل المادة المذكورة تشمل كل هذا ؟ بديهى أن حرمة الملكية ليست قاصرة على ما جاء في هذه المادة من عدم نزع الملكية إلا للنفعة العامة . بل إن حرمة الملكية نأبى أن يأتى غير مالك فيقول لصاحب الملك إن أرضك هذه ليست لك ، بل هى لزيد أو لعمرى . وكما أن حرمة الملكية لا تبيح أن يصادر المالك فى ملكه ، فهى كذلك لا تبيح أن يصادر المالك فى الطريقة التى يراها فى التصرف فى ملكه ؛ ومشروع القانون المطروح أمامنا يتحكم فى إرادة المالك وحرية ويحدد حق تصرفه فى ملكه .

الرئيس — ألا يرى حضرة العضو المحترم أن هذه المناقشة سابقة لأوانها ؟ لأنه يجوز أن المجلس عند المناقشة فى الجزء الخاص بالسريان على الماضي من القانون يؤيد ما ذهبت إليه ، ليس أمامنا الآن غير مشروع رؤى إحالته على اللجنة المختصة لبحثه .

حسن صبرى بك — إنى أقرر أن هذا القانون يتناقض أحكاماً صريحة للدستور ، فلا يحق للمجلس أن يحيله على لجنة أو أن ينظره مطلقاً . والمسائل التى أئينها لا علاقة لها بالموضوع ، وإنما أنا أبحث فى عدم دستورية هذا المشروع من الوجهة الشكلية . وحتى يكون ليلى قائماً أضرب أمثلة من المخالفات الدستورية التى يحتوى عليها المشروع .

المخالفة الثالثة والأخيرة هى أن هذا القانون فيه اعتداء على حرية الاعتقاد التى كفلها الدستور .

(ضجة) .



مادة ١٠٣ » ... ..

فالمادة ١٢ من الدستور تنص على « أن حرية الاعتقاد مطلقة ». وتنص المادة التي تليها على « أن الدولة تحمي حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقاً للعادات المرعية في الديار المصرية » .

ولكى نفهم أن هذه المادة تتناول الأوقاف في حكمها ، يجب علينا أن نشير إلى مادة أخرى في الدستور ، حتى تتأكد من أن الدستور ينظر إلى الوقف كأنه من الإجراءات الدينية . وإنى وإن كنت أعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الوقف مرتبط بالدين ... ( ضجة ) .

هذا اعتقادى ، وليس لأحد أن يناقشنى في اعتقادى . إنى أقول وأكرر أنى أعتقد أن في الوقف صدقة وحسنة وقربى لله سبحانه وتعالى ( ضجة ) ولكنى على كل حال لن أجعل من اعتقادى حجة أدلى بها لحضراتكم ، وإنما سأذكر لحضراتكم أين جاء ذكر الوقف في دستورنا ، لقد جاء في المادة ١٥٣ حيث نصت على أن :

« ينظم القانون الطريقة التي يباشر بها الملك سلطته طبقاً للمبادئ المقررة بهذا الدستور فيما يختص بالمعاهد الدينية وبتعيين الرؤساء الدينيين والأوقاف التي تديرها وزارة الأوقاف وعلى العموم بالمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها في البلاد » .

فترون حضراتكم أن هذه المادة الصريحة تدل دلالة واضحة على أن الوقف ذكر في الدستور في سياق المسائل الدينية الصرفة . وتعلمون حضراتكم أن وزارة الأوقاف ولو أنها تدير نوعين من الأوقاف : الخيرية والأهلى ، إلا أن هذه التفرقة هي في الحقيقة تجاوزية لأن الوقف الأهلى لا يمكن أن يكون صحيحاً إلا إذا حبس ريعه في آخر الأمر على جهة بر لا تنقطع . وهذا المجلس الموقر يعلم هذا الأمر حق العلم وقد طالب بالنظر في ميزانية الأوقاف الأهلية ونظرها فعلاً . فاقول بأن النص الوارد في الدستور بخصوص وزارة الأوقاف ينصب على الأوقاف الخيرية فقط ، قول غير صواب . ولو وجد بين أجدادنا من نظر إلى الأوقاف النظرة التي يريدون أن تنظروا إليها بها الآن لما أمكننا أن ندير مساجدنا وأن نداوم الصرف على أعمال البر والخيرات لأن أكثر الأوقاف الخيرية هي أوقاف محبوسة في الأصل على الأهل والأقارب ثم آلت بعد انقراضهم إلى جهات البر .

بناء على هذا جاء ذكر الأوقاف في الدستور في سياق المسائل الدينية .

وقد عامل القانون الأوقاف نفس هذه المعاملة لأنه جعل الحكم في مسائل الأوقاف من اختصاص المحاكم الشرعية دون الأهلية فقد قيل في القانون الذى صدر بتنظيم المحاكم الشرعية إنه يعمل في مسائل الوقف ويحكم فيها بالقول الراجح من مذهب أبى حنيفة فالشارع يعترف صراحة بأن مسائل الوقف مرتبطة بالدين كل الارتباط . وبما أن دستورنا يقرر أن الإسلام دين الدولة وقد رأينا أن الأوقاف مرتبطة بالمسائل الدينية فلا يمكن مطلقاً أن تعرض لها بوضع قانون يغير من أصولها مما لا يمكن تغيير أصول الأحوال الشخصية بأن يحمل الابن لا يرث أو أن ترث البنت كل التركة .

( ضجة ) .

( أصوات : هذا ينطبق على الوقف ) .

حسن صبرى بك — يجب علينا ونحن ننظر في مسائل الأحوال الشخصية أن نضع أمام أعيننا قاعدة صريحة ، وهى أننا لا نملك التغيير فيها إنما كل ما نملكه أن ننظم طرق الإجراءات فقط . وما دام الأمر كذلك فلا أدري كيف يأتى مشروع القانون ويضع قواعد تخالف الشريعة ( ضجة ) . إنى أقول بما أعتقد وكل شخص حر في عقيدته .

بناء على هذا تكون المخالفة الثالثة هى أن هذا المشروع بالشكل الذى قدم به مخالف لنص في الدستور . وينتج مما سبق أن هذا المشروع هو مجموعة أحكام تمس الدستور في كثير من نصوصه . لذلك أرجو أن يقرر المجلس عدم جواز النظر في المشروع الخاص بمنع الوقف الأهلى وحل الأوقاف الموجودة منه .

الشيخ عبد الرزاق القاضى بك — أريد أن أتكم عن المشروع من الوجهة الدينية لأن حضرة زميلى الأستاذ حسن صبرى بك قد تكلم عنه من الوجهة القانونية .

المقرر — قال حضرة الأستاذ حسن صبرى بك إن الموضوع الذى طرح على لجنة الاقتراحات غير دستورى لاشتماله على ثلاث مخالفات للدستور :

إادة ١٠٣ » ..... «

المخالفة الأولى هي أن المشروع يشتمل على نص يجعله يسرى على الماضي وأن هذا مناقض للدستور ، وقد ارتكن في بيان تلك مخالفة على المادتين ٦ و ١٦٧ من الدستور .

(أصوات : لقد ارتكن على المادة ٢٧) .

المقرر — إنه يقول إن لجنة الاقتراحات اعتمدت على المادة ٢٧ ولكنه يستند على المادتين ٦ و ١٦٧ .

لاحظوا حضراتكم أن المادة ٢٧ من الدستور وردت تحت باب « أحكام عامة » وهي تقرر مبدأ قيده بقيد ، ويلاحظ أن المبدأ لا يسرى على الفكرة إطلاقاً وإنما عليها مقيدة فهذه المادة لم تشمل مبادئ وإنما تشمل مبدأ واحداً مقيداً بقيد أباحه الدستور للمجلسين فهي تقول « لا تجرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبله ما لم ينص على خلاف ذلك بنص خاص » . إذن فالمبدأ معروف دونه الدستور وهو أنه يجوز لنا أن نضع قوانين وأن تكون سارية على الماضي إذا رأينا مصلحة في ذلك أما المادة ٦ من الدستور فهي مادة وردت تحت باب « حقوق المصريين وواجباتهم » ونصها « لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليها » . وما نصت عليه المادة هو حق من حقوق المصريين بل ومن حقوق الإنسان على العموم ، إذ لا يجوز مطلقاً أن يصدر قانون يعاقب على أفعال وقعت قبل صدوره وكانت تعتبر مشروعة ومباحة .

أما المادة ١٦٧ التي يقول الأستاذ حسن صبرى بك إنها تنطبق على الموضوع الحالي فتقول « كل ما قرره القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من الأحكام وكل ماسن أو اتخذ من قبل من الأعمال والإجراءات طبقاً للأصول والأوضاع المتبعة يبقى نافذاً بشرط أن يكون نفاذها متفقاً مع مبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور ، وكل ذلك بدون إخلال بما للسلطة التشريعية من حق إلغائها وتعديلها في حدود سلطتها ، على ألا يمس ذلك بالمبدأ المقرر بالمادة السابعة والعشرين بشأن عدم سريان القوانين على الماضي » . وقد عرقت حضراتكم أن المبدأ المقرر في المادة ٢٧ هو مبدأ واحد مقيد بقيد ، وهذا المبدأ هو أن للسلطة التشريعية حق تعديل القوانين وجعلها سارية على الماضي . فالقول بأن المادة ١٦٧ لم تذكر القيد إلحاقاً بعبارة « على ألا يمس ذلك بالمبدأ المقرر بالمادة السابعة والعشرين » الواردة بها غير مقبول إذ أن المادة ٢٧ لا تتجزأ .

وأسائل الأستاذ صبرى بك : هل يستطيع حضرته وحضرات من يؤيدونه أن يذكروا لي لائحة واحدة أو قانوناً واحداً يمكن ألا يوضع بشأنه تشريع جديد يجعله يسرى على الماضي إذا ما قلنا إن المادة ١٦٧ لا يسرى عليها القيد الوارد في المادة ٢٧ ؟ الأستاذ أحمد زكى الشيشينى افندى — أرجو من حضرة المقرر أن يزيد هذه النقطة إيضاحاً .

المقرر — أقول إن المادة ١٦٧ ذكرت بعبارة عامة جميع القوانين واللوائح الموجودة في مصر . وقد ذكر في آخرها عبارة « على ألا يمس ذلك بالمبدأ المقرر بالمادة السابعة والعشرين » . فلو أنه قصد بهذه العبارة الشق الأول من المادة السابعة والعشرين بحسب لكانت النتيجة أنه لا يمكن أن يعدل أى قانون قائم مع جعله سارياً على الماضي وتكون المادة ١٦٧ قد حجت أو هدمت حكماً عاماً نص عليه في باب الأحكام العامة من الدستور وهو حكم المادة ٢٧ .

إذن فالقول بأن النص في المشروع على أنه يسرى على الماضي فيه مخالفة للدستور قول لا أساس له ، بل هو نفسه مخالف للدستور . أما المخالفة الثانية التي يقول عنها حضرة الأستاذ حسن صبرى بك فأقول إن لجنة الاقتراحات تستمد سلطتها من المادة ١٠٣ من الدستور التي تنص على أن « كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر يجب إحالته إلى لجنة لفحصه وإبداء الرأي في جواز نظر المجلس فيه . فإذا رأى المجلس نظره اتبع فيه حكم المادة السابقة » .

وإذا رجعنا إلى النص الفرنسى نجده يقول :

« Tout projet de loi présenté par un ou plusieurs membres devra être renvoyé à une commission chargée de l'examiner et de conclure s'il y a lieu pour la Chambre de le prendre en considération. En cas de prise en considération par la Chambre, on procédera comme il est indiqué à l'article précédent » .

فالمادة تقول : «S'il y'a lieu pour la Chambre de le prendre en considération» .

أى إذا كان جديراً بالاعتبار ، فيكفى لجنة الاقتراحات إذن أن يكون للاقتراح في موضوعه هذه الأهمية .



مادة ١٠٣ » ... ..

وأظن أن مشروع اليوم جدير بالاعتبار ، ويكفي في بيان أهميته أنه مثار مناقشات طويلة ومحاضرات قيمة وشاققة . فإذا كان المجلس قد سار على تقليد مؤداه أن تنظر لجنة الاقتراحات في الاقتراح للطروح عليها أهو مخالف أم غير مخالف للدستور ؟ فالمفهوم من ذلك هو المخالفات الظاهرة الصريحة .

أما إذا كانت المخالفة غير ظاهرة فلا مانع من أن يترك بحثها للجنة الموضوع إذ أن ذلك يستدعي بحثاً دقيقاً ومناقشة طويلة . يتساءل الأستاذ حسن صبرى بك عن الأحوال التي لا يجوز فيها للجنة الاقتراحات نظر الموضوعات التي تحال عليها . فأقول لحضرة إن هذه الأحوال هي التي تكون مخالفة للدستور مخالفة بينة ملموسة كالأحوال المنطبقة على المادة ١٥٦ من الدستور ونصها « للملك ولكل من المجلسين اقتراح تنقيح هذا الدستور بتعديل أو حذف حكم أو أكثر من أحكامه ، أو إضافة أحكام أخرى ، ومع ذلك فإن الأحكام الخاصة بشكل الحكومة النيابي البرلمانى ونظام وراثة العرش ، ومبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور لا يمكن اقتراح تنقيحها » .

هذه هي المخالفات التي تقتصر مأمورية لجنة الاقتراحات على مراعاتها .

أما المخالفة الثانية فهي أن هذا المشروع مخالف لنص المادة التاسعة من الدستور التي تقرر مبدأ حرية الملكية . يقول حضرة إن هذه الحرمة معناها ألا يجبر على مالك ، وألا يمنع من التصرف في ملكه التصرف الذي يراه . ولكن المادة التي يشير إليها حضرة العضو المحترم لم تقصد هذا ، وإنما قصدت ألا ينزع عن أحد ملكه إلا لسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه ، وبشرط تعويضه عنه تعويضاً عادلاً . يؤخذ من هذا أن المالك حر في ملكه . وإنما يجوز لنا أن نقيده في تصرفاته . فمثلاً لنا أن نمنع مالك النقود من التسليف بفائدة قدرها ١٠٪ لأن تصرفه هذا خارج عن حدود القانون . كذلك لنا أن نحرم الدائن من التمتع مجاناً بالعين التي تكون مرهونة له رهناً حيازياً . وعلى العموم للمشرع دائماً أن ينظم طريقة تصرف الإنسان في ملكه بقوانين تسن لهذا الغرض . والأمركذلك في حالة الوقف : إنا لا نريد حرمان الواقف من بيع ملكه ، أو رهنه أو السكنى فيه ، وإنما نريد منعه من رصد هذا الملك حتى لا يتجمع منه بعد أجيال قيم عظيمة تظل معطلة . وليس أدل على ذلك من تلك الخرائب التي نراها هنا وهناك . فيما يتعلق بالمخالفة الثالثة التي أشار إليها حضرة العضو المحترم حسن صبرى بك ، وهي أن في هذا المشروع اعتداء على حرية الاعتقاد فإنني ألاحظ أن حضرة يرتكن على المواد ١٢ و ١٣ و ١٥٣ من الدستور . فإذا رجعنا إلى المادة ١٢ نراها تقول « إن حرية الاعتقاد مطلقة » . وهي ترمي بذلك إلى حرية الاعتقاد الديني ، ومعنى هذا أنه لا يجوز لنا أن نقول لمن يريد اعتناق الدين الإسلامي مثلاً « لو فعلت ذلك لحجرت عليك » كذلك لا يجوز الحجر على أى شخص يعتقد أن الربا جائز من الوجهة الدينية ، وإنما يجوز منعه من الإقراض بالربا الفاحش . كذلك الحال بالنسبة للوقف ، أى أن كل إنسان حر في أن يعتقد فيه ما يشاء لأنه ليس من شروط الإسلام ولا من أركانه .

أما المادة ١٥٣ فلا شأن لها في مسألة حرية الاعتقاد إذ أنها تنصب فقط على تنظيم الطريقة التي يباشر بها الملك سلطته فيما يختص بالمعاهد الدينية وبتعيين الرؤساء الدينيين والأوقاف التي تديرها وزارة الأوقاف إلخ ... ولا دخل لهذا التنظيم في جواز الوقف أو عدمه ، وعلى ذلك أرى أن هذه المخالفة لا وجود لها ، وأن المشروع جائز نظره .

( تصفيق ) .

قاسم المصرى بك — ألاحظ أن الوقف لم يرد في القرآن الكريم . وأرى أننا بصفتنا نواب الأمة التي هي مصدر جميع السلطان لنا أن نعدل في الوقف أو أن نلغيه ما دام أن من حقنا أن نعدل القوانين ، بل الدستور نفسه .

محمد يوسف بك — أرجو من حضراتكم أن تفسحوا صدوركم لسماع ما سألقيه على حضراتكم ، لأن المسألة التي أمامنا ليست من المسائل الهينة التي لا تحمل فيها مناقشة طويلة .

نعرفون حضراتكم أن الوقف نظام موجود في مصر من زمن طويل . وبصرف النظر عن صحة ما قيل في شأنه من جهة كونه مسألة دينية أو غير دينية ، فما لا شك فيه أن فريقاً كبيراً من المسلمين يعتقد أن له مساساً بالدين الإسلامى . وكذلك الحال في نظر كثير من المسيحيين الذين يعتقدون أن الوقف أمر دينى لأنه يعتبر صدقة وقربى لله تعالى إذ أنه ينتهى إلى جهة بر لا تنقطع ، وعلى كل

حال لا يحسن الآن التوسع في هذا البحث ، ولنجعل مهمتنا قاصرة على معرفة : هل لجنة الاقتراحات قد قامت بمأموريتها وهي تنحصر في معرفة هل المشروع مخالف للدستور أو غير مخالف له ؟ وهل فيه فائدة ؟ وهل الظروف مناسبة لنظره ؟ هذه هي الأصول الثلاثة التي يجب على اللجنة مراعاتها في مثل هذا المشروع . ولكن حضرة المقرر يدافع عن اللجنة بقوله إنها لا تمتنع عن أن تقر نظر رأي مشروع أو اقتراح إلا إذا كانت مخالفته للدستور واضحة . وإذا سلمنا بهذا فهل يجدر بالمجلس أن يحذو حذوها أو أن يفحص الموضوع فحصاً دقيقاً ؟

لا نزاع في أنه يجب على المجلس أن يقوم بهذا الفحص الدقيق .

إن حضرة العضو المحترم حسن صبري بك قد أدلى بآراء هامة ولكن يهمني بصفة خاصة ما ذكره من أن كل تشريع مخالف لأي نص دستوري يكون غير جائز نظره وأن مشروع الوقف هنا يخالف نص المادة ٩ من الدستور التي تقرر أن للملكية حرمة وأنه لا ينزع من أحد ملكه إلا بسبب للنفعة العامة في الأحوال البينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه وبشرط تعويضه عنه تعويضاً عادلاً . يقول حضرات مقدمي المشروع أو أنصارهم ، إن حرمة الملكية قاصرة على ملكية الرقبة أما ما عداها فلا حرمة لها ، فهل هذا تفسير صحيح ؟

إني أضرب لحضراتكم مثلاً برجل يملك داراً وصدر منه عقد باع بموجبه لآخر أو تنازل مدى الحياة له ولورثته من بعده عن حق الانتفاع بهذه الدار ، فماذا يبقى للمالك بعد هذا ؟ لم يبق له إلا ظل حق ، اسمه حق الرقبة ؛ إذ أن للمالك حق الانتفاع أن يسكن الدار أو أن يستغلها أو يبيع حق الانتفاع لغيره أو يرهنه أو يقيم على عرصه الدار بناء . خبروني كيف يتمتع هذا الشخص بكل هذه الحقوق ، وكيف نقول بعدئذ إن للملكية حرمة ؟

قد ينص في كتاب الوقف على أن تكون النفعة للواقف أولاً فلوله ثانياً ثم لجهة بر لا تنقطع . فماذا تكون الحال إذا أجاز المجلس نظر المشروع الحالي ؟ النتيجة الحتمية لذلك هي أن المجلس يقرر حرمان صاحب النفعة مما كان يعود عليه لو ظل الوقف قائماً ، فضلاً عن حرمان جهات البر كالمستشفيات وملاجئ العجزة والمدارس من الإيراد الذي يساعدها على القيام بالأغراض التي أنشئت من أجلها . وهذه كلها أمور تقع تحت نص المادة التاسعة من الدستور .

لهذا أرى أن المشروع مخالف للدستور ، ومتى كان الأمر كذلك أصبح نظره غير جائز .

وفضلاً عما تقدم فما هي الفائدة التي تعود على البلد من المشروع المشار إليه ؟ وهل الظروف مناسبة ... .. (مقاطعة) .

الرئيس — هل يشترط الدستور — لإصدار قانون — أن تكون الظروف مناسبة ؟

محمد يوسف بك — على كل حال أرى أن المشروع مخالف للدستور من جهة الشق الخاص بحل الوقف . وإني أرجو حضراتكم أن تقرر عدم جواز نظر المشروع . أما إذا رأيتم العكس فأطلب أن تقرر وإحالة على لجنة الشؤون الدستورية لبحثه .

الدكتور أحمد ماهر — لا أود أن أتعرض للمسائل التي تتعلق بالوقف من الوجهة الدينية ، بل أترك هذه النقطة لسعادة الأستاذ محمد علي باشا لأنه بحث الموضوع بحثاً وافياً . غير أنني سأتكلم بإيجاز عن النقط الأخرى التي أثارها حضرة الأستاذ حسن صبري بك مستشهداً في ذلك بالمواد ٦ و ٢٧ و ١٦٧ من الدستور .

ارتكن حضرة على أمور ثلاثة :

الأول — مبدأ عدم سريان القوانين على الماضي .

الثاني — حرمة الملكية .

الثالث — حرية المعتقدات واحترامها .

فنن الأمر الأول ، ألاحظ أنه يجب التفرقة من حيث تطبيق مبدأ عدم سريان القوانين على الماضي بين المسائل الجنائية والمسائل المدنية . فبالنسبة للمسائل الجنائية أرى أن نص المادة ٦ من الدستور صريح في عدم جواز خلق عقوبة جديدة وتطبيقها على أمر لم يكن



مادة ١٠٣ » ... ..

معاقباً عليه وقت وقوعه . والحكمة في ذلك ظاهرة لأن أثر العقوبات الجنائية ظاهر في تقييد حرية الأشخاص . ولهذا يقول رجال القانون بوجوب إنذار الناس قبل توقيع عقوبة عليهم . أما المسائل المدنية فليست لها هذه الأهمية من حيث الأثر والتأثير ، ولهذا وضعت القاعدة القائلة بعدم سريان القوانين على الماضي إلا إذا نص في القانون على هذا ، أي أن للمشرع الحق في تقدير الظروف التي تجيز استعمال الاستثناء المشار إليه والنصوص عنه في المادة ٢٧ من الدستور .

أما المادة ١٦٧ من الدستور فلم تأت بشيء جديد وكل ما في الأمر أنها تحيل على المادة ٢٧ لا من حيث المبدأ فقط أي عدم سريان القوانين على الماضي ، بل من حيث الاستثناء المذكور في المادة ٢٧ أيضاً . لهذا يكون الدفع الأول في غير محله .

عن الأمر الثاني ، الخاص بجرمة الملكية : تنص المادة ٩ من الدستور على أن للملكية حرمة ، ونحن لا نقول غير ذلك . فهل مشروع حل الأوقاف الأهلية يتعارض مع النص المشار إليه ؟ قبل التعرض لهذه النقطة أقول إن الملكية المطلقة لا وجود لها قانوناً ، بل إن حرية التصرف في الملك مقيدة بقيود غير قليلة منصوص عليها في القوانين . هذا فضلاً عن أن رجال القانون متفقون على أن جميع الحقوق مقيدة بقيود عدم إضرار الغير . فالقول إذن بجرمة الملكية لا يمكن أن يجيز للمالك أن يتصرف في ملكه بلا قيد ولا شرط . بل بالعكس . وإذا رجعنا إلى القوانين وجدنا لحق التصرف في الملك قيوداً كثيرة ، والأمثلة على ذلك عديدة في أحكام الشريعة الفراء فحق التوريث مقيد بما نص عليه الشرع فلا يستطيع المورث المالك أن يعطي لأحد أبنائه أكثر من نصيبه الشرعي . كذلك الوصية فإن أحكام الشرع تحرم أن يوصي المالك بشيء من ملكه لأحد ورثته إلا إذا أجاز باقي الورثة ذلك ، احتراماً للحديث الشريف القائل : « لا وصية لوارث إلا أن يجيزها الورثة » ، وهذا حد لحرية التصرف في الملك . كذلك حرم الشرع على المالك أن يوصي لغير الوارث بأكثر من الثلث طبقاً لنص الحديث الشريف : « الثلث والثلث كثير » ، فهل يريد أصحاب الرأي المخالف أن يعطوا للمادة ٩ من الدستور قوة أكثر من نصوص الحديث الشريف ؟ لا أظن ذلك .

وفضلاً عما تقدم فإن المشروع الحالي إنما يرمي إلى زيادة حرية التصرف في الملك ، لأن المشروع يرمي إلى إعطاء المستحق في وقف حق الرقبة زيادة عن حق الانتفاع ، أي أن أصحاب المشروع يريدون إعطاء المستحق حق الملكية كاملاً لا محدوداً ، وهذا في الواقع تطبيق لنص المادة ٩ من الدستور ، ولهذا يكون الدفع الثاني أيضاً في غير محله .

بقي الأمر الثالث ، وهو حرية المعتقدات واحترامها .

لا أرى للمشروع الحالي علاقة بالمعتقدات ، لأن كوني مسلماً أو غير مسلم لا دخل له مطلقاً في جواز حل الأوقاف الأهلية . وسيتناول سعادة الأستاذ محمد علي باشا هذه المسألة في كلامه بما فيه الكفاية .

يقولون إن الوقف المذكور في نصوص لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ولائحة إجراءات المحاكم الشرعية . وهذه مسألة لا جدال فيها ، ولكنها لا تقيّد شيئاً . وإلا هل يجوز أن يقال إن توحيد المحاكم من شرعية وأهلية — إذا فكر في هذا الأمر — مناقض لأصول الدين نظراً لوجود لائحة للمحاكم الشرعية ؟ أظن لا . لهذا يكون الدفع الثالث في غير محله .

من كل ما تقدم أطلب إحالة الاقتراح على لجنة الأوقاف لبحثه ، لأنه لا يتعارض مع نصوص الدستور .

أما بحث الموضوع في ذاته فمحله عند مناقشة تقرير لجنة الأوقاف ؛ وقد أكون إذ ذاك ضد المشروع .

الشيخ عبد الرزاق القاضي بك — إذا تكلمت إلى حضراتكم فلا أتكم من الوجهة القانونية ، لأن حضرات من سبقوني وفوها حقها ، وإنما أتكم من الوجهة الدينية .

إن الوقف مشروع بالكتاب ، أي بالقرآن .

الرئيس — هذا تعرض لموضوع الاقتراح ، مع أن المناقشة دائرة حول جواز نظر الموضوع أو عدم جوازه .

الشيخ عبد الرزاق القاضي بك — أتكم من الوجهة الدينية وأقول إن المشروع لا يصح عرضه على المجلس بالحالة التي هو عليها ، وإنما يصح عرضه بحالة أخرى ، بحالة تنظم الوقف لا تبطله .

الرئيس — الموضوع هو : هل في نظر المشروع الحالي مخالفة للدستور ؟ أما للمسائل الدينية فلا يحرم على المجلس نظرها .

حمد الباسل باشا — هل الوقف عقيدة ؟

إدلة ١٠٣ » ... .. «

الشيخ عبد الرزاق القاضى بك — سأتكم عن هذا . الوقف مشروع بالكتاب . قال تعالى : « لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون » . فهل هذه الآية خاصة بالوقف فقط ، أم المراد منها الصدقة مطلقاً ؟ وقد جاء ذكر تفسير النبي عليه الصلاة والسلام لهذه الآية في البخارى .

ملك أبو طلحة — وهو من كبار الصحابة — أرضاً اسمها يبرمحاء ، فجاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقال له : « إني ملكت أنفس مال ، فماذا تأمرني أن أفعل به ؟ » فقال له عليه الصلاة والسلام : « حبس أصله ، وسبل ثمره وقفاً لا يباع ، ولا يوهب ، ولا يرهن » فكل من يريد إبطال الوقف بعد هذا يكون مخالفاً لهذا النص الصريح .

وقف النبي صلى الله عليه وسلم سبع حوائط — أى بساتين — على ثلاثة أقسام : الثلث على نفسه وعلى عياله ؛ وهذا هو الوقف الأهل المشروع . فكل من يريد مخالفة ذلك إنما يكون مخالفاً لما فعله النبي عليه الصلاة والسلام ، الذى كان ينفق من هذا الوقف على نفسه وعياله ، وورثته بعده السيدة فاطمة وصارت تنفق منه على نفسها وعلى عيالها .

ورد أيضاً أن سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه ملك أرضاً ، فجاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقال له : « إني ملكت أرضاً هي أنفس مال عندي ، فماذا تأمرني أن أفعل به ؟ » فقال له : « حبس أصله ، وسبل ثمره وقفاً لا يباع ، ولا يوهب ، ولا يرهن » ، كما قال لأبي طلحة .

الدكتور أحمد ماهر — هل لحضرة الأستاذ أن يرشدنا إلى المصادر التى استقى منها هذه المعلومات ؟

الشيخ عبد الرزاق القاضى بك — إذا أراد المجلس قدّمت مذكرة بهذه المصادر . وإنى إذا قلت شيئاً فى هذا المجلس الموقر فإنما أقول حقاً وعن عقيدة وبعد اطلاع ، ولا أرمى القول جزافاً .

أعود إلى ما كنت أذكره . قال النبي صلى الله عليه وسلم لسيدنا عمر رضى الله عنه : « قفها على ذوى القربى والساكنين وأبناء السبيل » ، فالوقف على ذوى القربى هو الوقف الأهل .

حمد الباسل باشا — هل يقصد بذوى القربى الورثة ؟

الشيخ عبد الرزاق القاضى بك — الورثة وغيرهم .

اللهم أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالوقف وقال إنه لا يباع ، ولا يوهب ، ولا يرهن .

أما المشروع الذى نحن بصدده فيرمى إلى إبطال الوقف بعد صدوره ، وهذا غير جائز أصلاً بنص الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين . أما قبل صدور الوقف فالمالك حر يتصرف فى ملكه كيفما شاء .

لسيدنا عمر كتاب وقف كما وقف الآن ، فكيف يقال إن الوقف ليس من الدين ؟ يتمسكون بأن الإمام أبا حنيفة يقول بعدم لزوم الوقف ولهذا يجوز إبطاله . وردنا على هذا أن هذه المسألة قد بحثت فتيين أن الإمام لم يصل إليه علم بالأحاديث التى روينها بدليل أن أقرب الناس إلى الإمام — وهو تلميذه أبو يوسف — سافر مرة مع الرشيد إلى مكة للحج فرأى أوقاف الصحابة والخيرات التى تدرها على أهلها فقال لو أن الإمام أبا حنيفة رأى ما رأيت لما أفتى بعدم لزوم الوقف . وقد رجع أبو يوسف بعد ذلك عن رأيه الأول وقال بلزوم الوقف .

عبد الستار الباسل بك — ماذا قال الإمام مالك شيخ المدينة فى هذه الأوقاف ؟

الشيخ عبد الرزاق القاضى بك — إن الأحاديث التى رويتها لم تصل إلى علم الإمام مالك .

عبد الستار الباسل بك — لو سلنا جديلاً أن الأحاديث التى سمعناها لم تصل إلى علم الإمام أبي حنيفة ، فكيف يعقل أنها لم تصل إلى علم الإمام مالك مع أنه كان يعيش فى المدينة وفى وسط البساتين المذكورة التى رآها معاصره أبو يوسف ؟

نخري عبد النور بك — لا يفتى ومالك بالمدينة .

الشيخ عبد الرزاق القاضى بك — على كل حال إن الوقف من الدين ولا يجوز إبطاله بنص الكتاب والسنة والإجماع ، والقياس لا يأباه . أما من الوجهة الاقتصادية ... ..

( مقاطعة ) .



إبراهيم الهلباوى بك — يا حضرات النواب :

لقد كان ينتظر أصحاب مشروع إلغاء أو تعديل الوقف أن يلقوا معارضة في المجلس عند عرضه عليه ، لأنه نظام مرعى في البلا منذ نحو أربعة عشر قرناً ؛ وهو لذلك قد أثر أثره الخاص في نفسية الجمهور .

نعم كان من المنتظر — وقد وجد مصلح من هذا المجلس ، احتمال بشجاعة أن يتقدم للأمة بهذا النظام — أن يجد هذا المصلح اليوم عند نظر اقتراحه أن لهذه التقاليد القديمة أثرها في مجلسنا . وكان ينتظر أيضاً أن تثار بجانب هذه التقاليد مسألة الدستور ومسألة الدين .

وإنى أبدأ بالكلام عن المسألة الدينية التي حتم بها للمعارضون أقوالهم .

إن للمجلس — كما قال سعادة الرئيس — الحرية التامة في أن يشرع لكل ما أجاز له الدستور . وإن المسائل المتعلقة بالأديان — سواء أكانت إسلامية أم غير إسلامية — من حق المجلس أن ينظر فيها لا على أنها مسألة معترضة ، لأن الدستور وحده هو الذي يراعى باعتباره مسألة معترضة .

ومع ذلك فإن الذين تكلموا عن الدين — وبالأخص حضرة النائب المحترم الشيخ عبد الرزاق القاضي بك — حدثوكم عن باعتبار أن له علاقة بالوقف وبشرعيته .

إن الذي أفهمه أن مسائل الدين تنقسم إلى قسمين :

قسم أمر به الدين فتركه محرم ، وقسم أباحه الدين فيجوز العدول عنه .

لقد حدثنا حضرة الأستاذ عبد الرزاق القاضي بك عن رجل أراد أن يرصد ماله فذهب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم يستشير في ذلك فقال له الرسول أرصده . فهل إذا كان هذا الرجل قد عدل عن رصده يرتكب الحرمة ؟ لا يا حضرات السادة ، إنه ذهب بمحض إرادته ليستشير عن ذلك فله أن يعدل .

( تصفيق ) .

وكذلك الحال في كل الحوادث التي أشار إليها حضرات المشايخ . فهي حوادث فردية رغب أصحابها ، لمصلحة لهم ، أن يحولوا مالم لجهة خاصة قليل لهم افعلا . ولكن مخالفة ذلك ليست مخالفة للدين في شيء .

إن الديانات إنما أتت لتنظيم الحالة المتعلقة بالميعاد ، أى يوم الآخرة . فالديانات شرقاً وغرباً إنما ترشدنا إلى ما يقربنا إلى الله . أما أن نوقف أو لا نوقف فهذا من الأعمال المدنية المحضة .

أحمد حافظ عوض بك — وهل التورث كذلك من الأعمال المدنية ؟

إبراهيم الهلباوى بك — نحن الآن لا نتكلم عن التورث . ومع ذلك فحينما يحين الوقت لدرس نظام التورث قد يظهر أنه ليس أيضاً من الدين .

( ضجة ) .

إننى أتكلم الآن عن مشروع صودر باسم الدين . وقد بينت لحضراتكم أنه لا يتناقى مع الدين .

أما عن المسألة القانونية فقد وفاها حضرات الزملاء الذين سبقوني في الكلام . ولكن لى كلمة بسيطة أرجو أن تصفوا إليها : يقولون إن التشريع لا يسرى على الماضي ؛ ويعترضون علينا بأننا نريد التدخل في أوقاف ماضية ونعمل لإلغائها . هذا قوله في غير محله .

إن التشريع الحالى لا يعتدى على حقوق الواقفين . فالسلطان سليم حينما أتى إلى مصر وقف أعياناً ، وكذلك نفر الذين وقفوا على جهات خاصة — أولئك جميعاً قد انتهت حقوقهم وانتقلت إلى غيرهم . فنحن إنما نشرع لأولئك الذين آلت إليهم المنفعة اليوم ولا تتعرض لحقوق الواقفين في الماضي فنهدمها ونطالبهم بما أخذوه فعلاً .

بأداة ١٠٣ » ... .. «

نعم إننا لا نتعرض للماضي . فإذا كان هناك وقف منذ ألف سنة مثلاً واندر قد انتهى أمره . أما إذا كان أثره لا يزال باقياً للآن فهو خاضع لتشريعنا . إن الدين وصل إليهم الحق تحت سلطان البرلمان هم الدين نسمع لهم .

إن الوقف ، يا حضرات السادة ، من الأعمال المستمرة ، لا تسقط بمضى المدة كالجنح والجنايات ، والأعمال المستمرة ينالها التشريع دائماً .

إننا كما قال حضرة الدكتور ماهر بك لا نريد أن نضر مستحق الأوقاف بل نريد أن نقوى حقوقهم فنعطهم الرقبة فوق الثمرة . إذن فالقول بأن التشريع في هذه الحالة يسرى على الماضي خطأ للأوجه التي شرحتها .

محمد يوسف بك — أليس في هذا إبطال للعقود الماضية وهي كتب الوقف ؟

إبراهيم الهلباوى بك — لاحظوا ، يا حضرات الزملاء ، أن المشرعين شرقاً وغرباً قد حددوا حرية المالك في ملكه ، وقالوا إن كل عقد يصدر من الملاك إذا وجد فيه شرط لا يتفق مع العدل ومع الحق — يصح العقد ويبطل الشرط . هذه هي القاعدة التشريعية في كل الأمم . وقد رأوا أن في طريقة حبس الأوقاف ورصدها على المستحقين قيلاً لا يتفق مع قواعد العدل العامة ، وذلك من حيث الإخراج والإدخال . ومع هذا فقد رأوا أن يتسامحوا في عقود الوقف لأن فيها قربى تنتهي إلى جهة من جهات الخير .

يقول كل المشرعين إن عقود الوقف استثنائية . وقد غرض النظر فيها عن المخالفة لأحكام العدل .

هناك قاعدة أساسية تجاوزوا فيها وهي أن المالك يتصرف في ملكه للجهة التي ينتفع بها هو شخصياً . وينتهي حق الملكية بوفاته إلى ورثته وله إذا شاء أن ينقله إليهم في حياته بعقود ، وأن أمانة الملاك في أن يجعلوا العقار خاضعاً لإرادتهم بعد وفاتهم مئات السنين حالة غريبة استثنائية قبلتها الشرائع للمعنى الخاص .

يا حضرات السادة ، لقد جاء فريق من النواب اليوم وأراد أن يحدد سلطة البرلمان ، ألا يكنى أن يقال خارج هذه القاعدة إن سلطة النواب محدودة فنأتى هنا ونريد أن نحدد نحن بأيدينا ؟ !

إن سلطتنا ، يا حضرات الزملاء ، واسعة ؛ فإن كل نظام يتعلق بمصلحة الجمهور والشعب لنا أن نضع قواعده وتنظيمها . ( تصفيق ) .

يرى البعض أن ترك أمر الوقف للحاكم الشرعية محترمين حقوق الشرع ولأئمة ترتيب تلك الحاكم . وقد كان هذا الرأي هو السائد لأن القائمين بالأمر كان من مصلحتهم مجارة العامة ومجارة الأفكار القديمة صحت أو لم تصح . ولم يكن مركزهم يسمح لهم بأن ينفوا غير هذا الموقف .

أما حضراتكم وأنتم نواب الشعب فيجب أن تعالجوا هذا الداء الذي مكث أربعة عشر قرناً ينخر في عظام الأمة ، إذ ليس سواكم من يستطيع معالجته بقبول المشروع المعروض عليكم بالشجاعة المعهودة فيكم لتطهروا الدين من الفساد .

هذا وإن أعمال البر الخاصة بالتكاي والمساجد وغيرها — والتي هي أثر من آثار الوقف — لا تضيع بل تتضاعف إذا استقل كل إنسان في ملكه — بناء على ذلك أوافق على رأى اللجنة .

( تصفيق ) .

محمد علي باشا — ما كنت ، أيها السادة ، أقف أمام حضراتكم للكلام في هذا الموضوع بعد أن وفاه حضرات النواب المحترمين حقه من البحث ، إلا لأنني وجدت خارج هذا المجلس فكرة خبيثة جداً ترمى إلى لصق هذا الموضوع بالدين .

وهذه الفكرة الخبيثة تضع الدين في منزلة لا يليق أن نضعه فيها .

لهذا أراني مضطراً للكلام ولو باختصار ، فقد أذعت في الجرائد قبل الآن رأيي في منع الوقف الأهلي وحل الموجود منه ، والقول بأن هذا الرأي ماس بالدين لا يصح لى السكوت عنه .

إن الدين أثاروا هذا الموضوع قالوا إنه مرفوض من الوجهتين الدستورية والدينية .

أما عن الوجهة الدستورية فسلوا ، أيها السادة ، دساتير العالم أجمع تروا أن هذا الذي يسمونه وفقاً كان موجوداً عند جميع الأمم ولو أنهم لا يسمونه وفقاً بل يحملونه تحت أسماء متعددة ، والموضوع واحد .



كانت لديهم قوانين وكتب وقف ترصد أوقافاً على الواقف وذريته وأعقابه إلى أبد الآبدين كما نعمل نحن هنا .  
ارتقى العالم ووجدت الدساتير ، فكانت النتيجة مع احترام الملكية ومع احترام حرية الأديان والعقائد أن صدرت قوانين في ظلها  
هذه الدساتير حدثت من أبدية هذه الأوقاف وجعلتها موقفة لطبقات معينة ثم تصبح الأعيان الموقوفة ملكاً خيراً للورثة يتصرفون في  
كما يشاءون .

ولم يقل واحد في أمة من الأمم التي تفهم الدساتير إن هذه القوانين منافية لدستورها .  
لقد صدر قانون ، في ظل دستور فرنسا ، في مايو سنة ١٨٤٩ قضى بإلغاء أنظمة تشبه الأوقاف عندنا تماماً . وقد كانت هذه  
الأنظمة متنوعة في البلاد الأجنبية ، فمنها ما كان وقفاً أهلياً ، على نوعين : نوع يسمى «Substitution» بمائل الوقف الأهلي تماماً ، ونوع  
آخر يسمى «Majorat» وهو جزء من النوع السابق يقصد به أن يرصد شيء على الأرشد فالأرشد لحفظ ألقاب الشرف . ثم صدرت  
قوانين بإلغاء هذه الأنظمة .

وقد رأوا أن يرجعوا إلى نظام وقف الـ «Majorat» فأرجعوه بقانون ثم رأوا بعد عهد نابليون أن يلغوه فأنلوه ، والدستور  
في جميع هذه الأحوال قائم .

بل لقد وصل الأمر إلى أكثر من ذلك فقد صدرت في البلاد الأجنبية قوانين تنظم الأوقاف الخيرية ، التي نقدها نحن الآن ،  
تلك الأوقاف التي يجب أن تنظر الأمة إليها بعين الحذر . وسأقدم لحضراتكم عنها مشروعاً .

أقول إنه يجب أن تنظر إليها بعين الحذر لأن فرنسا مثلاً لما رأت في القرن السابع عشر أن الأوقاف الخيرية انتشرت في بلادها  
حتى ابتلعت ثلث مساحة فرنسا ، ألغتها . فهلا تريدون ألا تنظم طرق الخير وألا تضع الحكومة رقابتها على أولئك الذين يقفون أموالهم  
على الكلاب والتكايا الذين يمكنهم أن يشتغلوا ويقتاتوا ثم نحرم الورثة ونقول إن هذا من الدين ؟

يجب أن نظهر الدين من هذه المفاصل ويجب على الحكومة أن تكون رقية على طرق الخير .  
انظروا ، أيها السادة ، إذا وقف شخص على معاهد في بلد غير بلدنا . هلاً نخشى — وفي بلادنا كثير منها — أن تكون مآلها لغير  
مصر ؟ هل تريدون أن تصبح مصر يوماً تحت رقابة دولة أخرى من جراء هذا النظام ؟  
أرى أنه لا يصح أن ترصد أموال على جهات خيرية في غير مصر .

( تصفيق ) .

هذا بيع لمصر أيها السادة ، إذا أبغنا ترك انتهاء الأوقاف إلى جهات بر لا تنقطع في خارج مصر .  
قلت لحضراتكم إننا لم نر دولة من الدول الدستورية عارضت في وجوب انتهاء هذه الأوقاف إلى طبقة معينة .  
والآن نرجع إلى نصوص كتب الوقف نجد أنها تنص على أن إيراد الوقف يعطى لفلان ثم لفلان ومنه لفلان . هذه ليست  
حقوقاً مكتسبة وإنما هي آمال قد تتحقق أو لا تتحقق . وكل الآمال التي لم توجد يجوز للمشرع منعها دون أن يقال إن القانون اعتدى  
على حق مكتسب . بل إنه إذا وجدت حقوق مكتسبة وكانت هذه الحقوق تتنافى مع الأمن العام أو المصلحة العامة أو الأخلاق  
العامة وجب على المشرعين منعها وإن كانت مجرد آمال جاز للمشرع في دائرة الدستور أن يضع قانوناً يحدد من تلك الآمال ليجعلها في  
طبقة معينة أو يمنعها من الآن لأنها ليست حقوقاً مكتسبة كما قلت ، وهذه المسألة لا جدال فيها .

وأعود لما يدعيه البعض من أن الوقف من أحكام الدين وهم بذلك يسيئون إلى ديننا بأن يقولوا إن ما نحس به من ألم إنما هو  
من آثار الدين ، لم ذلك أيها السادة ؟ لأن الوقف — كما يقولون — أشير إليه في الآية الشريفة : « لن تناولوا البر حتى تنفقوا مما تحبون »  
وهي تحض على الإحسان إطلاقاً ، فهل الإحسان مقصور على الوقف ؟ أو هل من العقيدة والدين أن نخالف كتاب الله في أحكام  
التوريث بأن نعطي أولاد زوجة ونحرم أولاد زوجة أخرى ؟

لا شك أيها السادة أن الإسلام يرى من هذا ؛ وقواعده الخمس معلومة وليس الوقف منها .  
كان الناس ينظرون إلى الوقف في الأزمان الأولى بغير العين التي ننظر إليه بها الآن ، فقد نسب إلى سيدنا عمر رضي الله عنه أن

إادة ١٠٣ « ... .. »

لما استشار النبي صلى الله عليه وسلم في أمر أرض يمتلكها قائلا : « أريد أن أتصدق بأرضي ممنع فيم تأمرني به يا رسول الله ؟ »  
 أجابه : « إن شئت حبست أصله وتصدقت بشمره » . وهناك روايات أخرى كثيرة فيقول بعضهم : « احبس أصله وتصدق بشمره » .  
 رواية أخرى : « حبس ما دامت السموات والأرض » .

فلنفرض أن كل هذا مثبت وإنما الثابت أيضاً أن سيدنا عمر نفسه رضى الله عنه بعد أن نصحه رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا أراد أن يبيع الأرض بعد أن رضى بوقفها .

الشيخ عبد الرزاق القاضى بك — لقد ذكرت هذه الرواية في الكتب حقيقة ولكنهم نسبوها إلى أبي لهيعة ؛ وقد كان ضعيف  
 لذاكرة فلا يصح الرجوع إليه في الرواية .

( خجة ) .

إني أريد القول بأن هذه الرواية غير صحيحة .

محمد على باشا — أراد سيدنا عمر رضى الله عنه أن يبيع الأرض بعد أن رضى بوقفها بل بعد أن وقفها ثم قال هو نفسه :  
 « لولا أني ذكرت صدقتي لرسول الله صلى الله عليه وسلم لرجعت فيها ، ولكني لا أفعل تأدياً مع رسول الله » . وبعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم و وفاة سيدنا أبي بكر رضى الله عنه وبعد أن ولي الخلافة عمر كتب حجة الوقف اعتماداً على أنه ليس من مروءة رجل عظيم  
 مثله أن يرجع في أمر تكلم فيه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونصحه فيه .

فهل كان سيدنا عمر يعتقد أن هذا من الدين ؟ كلا ، وإنما دفعه أدبه نحو رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ألا ينقض  
 ما نصح له به .

( تصفيق ) .

على أننا — أيها السادة — نصدق كل ما قالوا ونسلم بصحة رواياتهم العديدة . فما هو الوقف ؟ الوقف هو الصدقة . ونحن لم  
 نتعرض للصدقة مطلقاً لأنها ليست في موضوعنا ، وإنما نقول إن الوقف الأهلي عمل مدني بحث يؤدي إلى توريث أشخاص على خلاف  
 ما أمر به الشرع ، وإلى منع وارث من التصرف فيما ورثه . وليس الغرض من الوقف الأهلي الصدقة أو التقرب إلى الله تعالى بوجه  
 من الوجوه .

نريد ، أيها السادة ، أن نمنع تلك الحيل التي تعمل تحت ستار الدين ، وأن نظهر الدين من مفاصد ألقوها به وهو بعيد عنها ولا يمكن  
 أن يتصور إنسان أن يكون الدين سبباً في خراب أرض مصر وإفساد أخلاق أهلها .

انظروا ، أيها السادة ، وابحثوا ، ولاحظوا الحاصل في بلادكم : تجدوا أن معظم — إن لم يكن جميع — المترددين على شارع  
 عماد الدين هم مستحقو الأوقاف ، تجدوا أن أغلب السفهاء والعاطلين ، وأغلب المتعاملين بالربا ، بل بالربا الفاحش ، هم أرباب  
 لاستحقاقات في الأوقاف .

لقد ذهب المعارضون إلى اتهام الإمام الأعظم أبي حنيفة بأنه لم يكن عالماً بأحاديث الوقف ، وأنه لم ير بعض الأوقاف الموجودة  
 المدينة . وليس له ذنب لديهم إلا أننا على رأيه في موضوع الوقف . يقولون عن أبي حنيفة إنه لم يعلم بأحاديث الوقف مع أنه توفي في  
 جب سنة ١٥٠ هجرية وقد حصل ما قصته على حضراتكم بين سيدنا عمر رضى الله عنه والنبي صلى الله عليه وسلم سنة سبع هجرية ، أي  
 بل وفاة الإمام بـ ١٤٣ سنة ، فهل يعقل أن إماماً كبيراً كآبي حنيفة لا يعلم بأحاديث الوقف ، ويجهل ما ورد بخصوصه بعد مضي ١٥٠  
 سنة من الهجرة ، وهو إمام وعهدة وركن يرجع إليه ؟ وقد قالوا أيضاً بعد ذلك إن أبا يوسف رجع عن رأيه وقال إنه لو عاش أبو حنيفة  
 لأن وعلم بما أعلمه لرجع هو أيضاً عن رأيه وكان من رأيي . عجيب هذا القول ، وأعجب منه من يصدقه !!

كذلك الإمام مالك ، وهو من أئمة المسلمين المعدودين الذين أقاموا في المدينة ، عاش بعد أبي حنيفة ، أي أنه علم بأحاديث الوقف  
 درسها ، وهو القائل بجواز التوقيت فيه ، أي أن يحبس الإنسان العين لمدة معينة من غير تأييد أو على طبقة معينة .

إن المعارضين يخالفون الإمامين العظيمين مالكا وآبا حنيفة الذي يقول بجواز الرجوع في الوقف وبأنه لا يكون لازماً إلا بقضاء  
 قاضى أو بإخراجه مخرج الوصية . إنهم يخالفون شريحاً ، وهو القائل بعدم مشروعية الوقف ، وهو الذي ولاه عمر القضاء ولبث يقضى  
 بن الناس ٦٠ عاماً . يمنعوننا عن التوقيت الذي أجازته مالك في الوقف ، وما كانت معارضتهم في التوقيت وتمسكهم بالتأيسد إلا ليقتهى



مادة ١٠٣ » ... ..

الوقف لجهة خيرية لا تقطع ، والله يعلم أن الواقفين أنفسهم يكرهون هذه النهاية ، ويكرهون التأيد في الوقف ، وهم يكرهون عليه بدليل أنهم يقفون على أولادهم وأولاد أولادهم إلى آخر ذرياتهم . فإذا ما انقضت يكون الوقف لجوارهم وعبيدهم وعقائهم ، وكل ذلك فرارا ما أمكن من هذه الجهة الخيرية ، كما يقولون ، والمضرة كما أرى .

الشيخ عبد الرزاق القاضي بك — هل أحصيت الأوقاف الخيرية التي كانت في الأصل أهلية ، والأوقاف الخيرية التي وقفت في الأصل على الخير ؟

محمد علي باشا — قد يجوز أن بعض الأوقاف الخيرية آلت من وقف أهلي انقضت مستحقوه ، ولكن هذا لا يشفي غليلنا ولا يفرحنا ، بل الواجب على الحكومة — حتى ولو كان الوقف من أصله خيراً صرفاً — أن تنظم طريقته وتلاحظه وتشرف عليه لتأكد من انصرافه لاخير الصحيح . ومعظم الأوقاف الخيرية أصلها وقف أهلي وبعضها انقضت مستحقوه بسرعة ، فقد كان بعض الجركس في قديم الزمان يقفون على أغوات وجوار عمر الواحدة منهم ستين سنة ، ويشترون أيلولة الوقف إلى جهة خيرية إذا لم يلدوا ، وأنى للبالغة الستين أو للأغا أن يلد !! والنتيجة أننا لا نفرح ولا نتمنى أن ينقض المصريون فتصل أرض مصر إلى جهات خيرية بطريقة التأيد التي يقولون بها . وإن من الكرامة والرجولة أن يقف من أراد الخير على الخير مباشرة . ( تصفيق ) .

بناء على ما ذكرت ترون أن الوقف ليس من الدين . ولا من الدنيا ، وأرجو أن تعتبروا إصلاح هذه المسألة المدنية الصرفة لا يتنافى مع الدستور ، ولا يتنافى مع الدين ، وإنى أعتقد أن الوقف ضد الدين ، وأن الدين يقضى بتطهيره من مفاسده . ( تصفيق ) .

( أصوات : يقفل باب المناقشة ) .

الرئيس — هل من معارض في إقبال باب المناقشة ؟

( أصوات : لا ، لا ) .

الرئيس — تقدم اقتراحان : الأول من حضرتي النائبين المحترمين الشيخ عبد الحليم على سليم ، وأحمد حافظ عوض بك ، والثاني من حضرة محمد يوسف بك . وكلاهما يطلبان إحالة هذا الموضوع على لجنة الشؤون الدستورية لإبداء رأيها في مشروع هذا القانون : هل هو مخالف للدستور أو غير مخالف ؟ فلموافق على هذا الاقتراح يقف . ( وقفت أقلية ) .

الرئيس — المعارض في إحالة المشروع على لجنة الأوقاف يقف .

( وقف خمسة أعضاء ) .

الرئيس — تقرر إحالة المشروع على لجنة الأوقاف .

( في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٧ ) .

الموافقة على إحالة اقتراح إلى لجنة فحص الاقتراحات على أن تنظره بصفة مستعجلة . ولا مانع حينئذ من أن تشترك

الموضوع مع لجنة الاقتراحات في بحث الاقتراح .

اقترح لحضرة عبد العزيز رضوان بك لإدراج القطن المعروف بقطن المعرض ضمن الأقطان الجائز تسليمها في بورصة العقود لكثيرات السكلاريدس ، إحالته إلى لجنة الاقتراحات لنظره بصفة مستعجلة

محلى الشرف

حضرة عبد العزيز رضوان بك — نحن الآن في موسم زراعة القطن ، والمزارعون يطلبون تقاوى هذا الصنف الذى لم يدرج إلى الآن ضمن الأصناف الجائز تسليمها في بورصة العقود لكثيرات السكلاريدس . والسبب في عدم إدراجه يرجع إلى أن هذا القطن كان محتكراً لشركة قطن المعرض . وبما أن هذا الوقت هو أوان توزيع تقاوى القطن وأخشى أن يستغرق نظر هذا الاقتراح زمناً

ويلا فيفوت الوقت ويحجم للزارعون عن استعمال تقاوى هذا الصنف المرغوب فيه ، فذلك أرجو أن يقرر المجلس إحالة هذا الاقتراح  
لوزارة الزراعة لتنظره وتخبر شركة المحاصيل لإدراج هذا الصنف ضمن أصناف الأقطان الجائز تسليمها في بورصة العقود خصوصاً  
هناك أصنافاً أقل منه درجة ومع ذلك فهي معتبرة ضمن الأصناف الجائز تسليمها في بورصة العقود .

الرئيس — هذا الطلب مخالف لنص اللائحة فلا بد من إحالة الاقتراح أولاً إلى لجنة فحص الاقتراحات والعرائض .

حضرة عبد العزيز رضوان بك — إذن أرجو أن يكون ذلك بطريق الاستعجال .

الرئيس — لحضرتك هذا الحق .

هل المجلس يوافق على إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة فحص الاقتراحات والعرائض لتنظره بصفة مستعجلة ؟

( موافقة ) .

سعادة يوسف قطاوى باشا — أرى أن يحال هذا الاقتراح إلى لجنة الزراعة .

الرئيس — لا مانع من أن لجنة الاقتراحات تتصل بلجنة الزراعة فتشترك اللجنتان معاً في نظر هذا الاقتراح .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — توزيع التقاوى حل أوانه ، فإحالة الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات ... ..

( ضجة ) .

هذا الاقتراح جدير بالعناية ويجب نظره بطريق الاستعجال لأن موسم الزراعة حل ... ..

أرجو من حضرات الزملاء ألا يقاطعوني .

الرئيس — قرر المجلس إحالة هذا الاقتراح على لجنة الاقتراحات لتنظره بصفة مستعجلة .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — إن في هذا تضيقاً للوقت .

الرئيس — ليس في هذا إضاعة للوقت واللائحة تقضى بذلك ، وعلى كل حال فلا مانع من اشتراك لجنى الزراعة والاقتراحات

، نظر الاقتراح معاً إذا قرر المجلس ذلك .

سعادة محمد صفوت باشا — لقد صدر القرار وانتهى الأمر .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — إذا رأى المجلس أن هذا الاقتراح مستعجل فيجعله مباشرة إلى لجنة الزراعة وإذا لم يكن

ستعجلاً فيحال على لجنة الاقتراحات كما هو المتبع .

الرئيس — لقد صدر قرار المجلس بإحالة الاقتراح إلى لجنة فحص الاقتراحات والعرائض لتنظره بصفة مستعجلة .

( فى ١٦ يناير سنة ١٩٢٨ ) .

غياب مقدم الاقتراح لا يمنع المجلس من نظره .

#### تقرير لجنة المواصلات

مجلس النواب

عن الاقتراح المقدم من حضرة النائب المحترم قاسم المصرى بك بطلب إقامة كوبرى فى منتصف البحر الیوسفی

... ..  
... ..  
... ..  
... ..

الشيخ إبراهيم الفايانى — أرى تأجيل النظر فى هذا الاقتراح لغياب صاحبه .

الرئيس — الاقتراح الآن ملك للمجلس ، فلا ضرورة لتأجيله .

( فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٨ ) .



مادة ١٠٣ » ... ..

من حق المجلس أن يرفض مشروع قانون اقترحه أحد الأعضاء دون أن يحيله إلى لجنة لفحصه وإبداء الرأي في جواز نظرها إذا رأى أن الموضوع لا يحتمل القبول وخطر على البلاد في مالياتها وفي سمعتها من حيث عدم احترام القوانين التي لم يعض على وضعها إلا أيام ولما يحجب مدادها بعد .

جلس الشيوخ

اقترح بمشروع قانون

مقدم من حضرة عبد الحكيم أحمد محمد عبد الفتاح بك بإلغاء قانون تحديد زراعة القطن

أشير إلى الاقتراح المذكور .

(أصوات : مرفوض ، مرفوض ) .

حضرة عبد العزيز رضوان بك — أطلب رفض هذا الاقتراح وأرجو من المجلس الموافقة ... ..  
( ضجة ) .

حضرة سعد مكرم بك — لا داعي للمناقشة فكلنا مجمعون على الرفض .

حضرة عبد العزيز رضوان بك — يا حضرات الأعضاء : أرى أن تقديم هذا الاقتراح يضر بالبلاد ضرراً عظيماً . لقد ثبت بالبيانات القاطعة أن قطن السودان في هذه السنة قليل في كميته ، ردىء في رتبته . وهذا القطن — خصوصاً محصول الجزيرة — كما تقول عليه مغازل لانكشير في هذه السنة بدليل أنها في هذا العام ... ..

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — كيف يتكلم حضرة العضو في الموضوع ؟

حضرة عبد العزيز رضوان بك — أريد أن أدلل على أن هذا الاقتراح مضر بالبلد .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — لا ينبغي الكلام في الموضوع الآن ويجب البحث أولاً في هل يجوز للمجلس أن يرفض الاقتراح قبل إحالته إلى اللجنة ؟

حضرة عبد العزيز رضوان بك — لا داعي لإحالة المشروع على اللجنة لأنه لا يشمل غير مادة واحدة بإلغاء قانون تحديد زراعة القطن . وإذا سمح المجلس بينت الأسباب التي تدعو إلى رفض مشروع القانون .

حضرة سعد مكرم بك — كلنا مجمعون على رفض مشروع القانون .

حضرة عبد العزيز رضوان بك — أعتقد أن للمجلس الحق في أن يرفض هذا الاقتراح بغير احتياج إلى إحالته إلى اللجنة .  
( أصوات : موافقون على الرفض ) .

حضرة إبراهيم الطاهري بك — أوافق على رفض الاقتراح في أساسه .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — لا يمكن مطلقاً أن يحجر على المجلس فلا يفصل في اقتراح إلا بعد أن يحيله إلى اللجنة لا يمكن ذلك لأن للمجلس الذي يحيل الاقتراح إلى اللجنة أن يفصل فيه برفضه إن رأى مصلحة في الرفض . وإذا رأى مصلحة في قبوله أحال إلى اللجنة ؛ وما دام إجماعكم على رفضه صح لكم أن ترفضوه .

( تصفيق حاد ) .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — هذا الاقتراح في ذاته يعتبر نكبة على البلاد .

( أصوات : مفهوم ) .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — لا يمكن بحال أن تقبله ولا بد لنا من أن ننظر فيه فوراً وأن نصدر قرارنا فيه بالرفض فوراً  
( تصفيق ) .

د ١٠٣ » ... .. «

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أرجو حضراتكم مراعاة اللائحة الداخلية في مثل هذه المسائل فإنها مستمدة من الدستور ، أن اللائحة لا تقوم حائلا دون إمكان التصرف بما تقتضيه الحاجة إلى السرعة في الفصل . فما دتم ترون أن هذا القانون — كما هو واقع — مضر بمصلحة البلاد لأن المضارين قد يتخذونه حجة لهم فمن الممكن التوفيق بين الغرضين فنحترم اللائحة الداخلية ويصدر إرکم علی وجه السرعة التي ترونها ضرورية في اتقاء الضرر ، وذلك بالأنا نحيل هذا الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات بل نحيله في هذه الليلة .

( نجة ) .

( أصوات : لا ، لا ) .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندي — أؤيد حضرة الشيخ حسن عبد القادر .

( أصوات : لا ، لا ) .

( نجة ) .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندي — هذا القانون ... ..

( نجة ) .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندي — أرجو أن تعلموا أني ضد هذا المشروع وأن تسمحوا لي بالكلام ... ..

( أصوات : لا ، لا ) .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندي — لا يوجد في هذا المجلس من هو ضد مشروع القانون أكثر مني ... ..

( نجة ) .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندي — أرجو حضرة الرئيس أن يأمر بحفظ النظام .

الرئيس — أرجو حضرات الأعضاء أن يسمحوا لحضرة العضو المحترم ... ..

( أصوات : أبدا ، أبدا ) .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — ألفت نظر حضراتكم إلى نص المادة ١٠٢ من الدستور .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندي — يجب أن تتبع ما يقضى به الدستور واللائحة الداخلية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — يجب أن نحترم ما قضى به الدستور الذي أقسمنا جميعاً على احترامه . قضت المادة ١٠٢ منه

بأن : « كل مشروع قانون يجب قبل المناقشة فيه أن يحال إلى إحدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه » .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندي — حقيقة إن المشروع الذي قدمه حضرة عبد الحكيم عبد الفتاح بك مما يقع تحت حكم المادة

تي تلاها حضرة الشيخ حسن عبد القادر .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — معتم حضراتكم النص الذي قضى به الدستور في مثل حالتنا .

الرئيس — أرجو حضرة العضو المحترم الشيخ حسن عبد القادر أن يتمهل ويترث في بيانه .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — لا أرتكن على اللائحة الداخلية وحدها بل على الدستور أيضاً فأطلب أن يحال هذا المشروع

إلى اللجنة لتنظره بطريق الاستعجال وتقدم تقريرها إليه الليلة لتفصلوا فيه حتى ولو أدى الأمر إلى الانتظار إلى الساعة الأولى أو الثانية

مد منتصف الليل . أما أن يتقدم أحد حضرات الأعضاء إلى المجلس بمشروع قانون فيقال إن هذا المشروع مضر ويجب رفضه وتقضون

ذلك من غير أن يحال إلى اللجنة المختصة فهذا مخالف لنص المادة ١٠٣ من الدستور وهذا نصها : « كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد

أو أكثر يجب إحالته إلى لجنة لفحصه وإبداء الرأي في جواز نظر المجلس فيه فإذا رأى المجلس نظره اتبع فيه حكم المادة السابقة » . هذا هو

من الدستور فلا أي حكمة تتخطى هذا النص وما هو الضرر في اتباعه ؟ إن اللائحة الداخلية من وضعنا فلنا الحق في أن نحيد عنها كما يحصل

، انتخاب أعضاء اللجان أو السكرتيرين . وقصارى القول أن لنا الحق منطقياً وعدلاً أن نعدل عن أي حكم من أحكام اللائحة ، أما الدستور فيجب



مادة ١٠٣ » ... ..

المحافظة عليه وكرامتنا تقضى علينا بذلك . لهذا أرجو الإحالة إلى اللجنة ولكم أن تحددوا لها الزمن الذى ترونه كافياً لتقديم تقرير إليكم الليلة وينتظر المجلس ورود التقرير ليفصل فيه .

حضرة لويس أختوخ فانوس افندى — ولو أتى من المعارضين فى قبول المشروع ومن أنصار استمرار العمل بقانون الثلث ليسر ققط إلى ثلاث سنين بل على الدوام ومع ذلك فإننى أرى وجوب اتباع نصوص الدستور واللائحة الداخلية فى المشروع المقدم لكم وفى إصدار قرار برفضه ولذلك أرجو أن تقررروا إحالته إلى اللجنة الآن بطريق الاستعجال لتتظروا وتقدم تقريرها عنه وتصدروا قراراً برفض المشروع الليلة .

سعادة محمد صدق باشا — إن ما يقوله حضرة الشيخ حسن عبد القادر بالنسبة لشكل دراسة مشروعات القوانين حق لاجدال فيه وهو هو الحق . والأصل فى إحالة مشروعات القوانين إلى اللجان وجود مسائل فنية أو مسائل علمية فى تلك القوانين وأنه يجب لدرس تلك المسائل الفنية أو المسائل العلمية أن تفحص بمعرفة إخصائيين وهذا أمر لاجدال فيه . ولكننى أرى أن لهذا المشروع حكماً خاصاً حسب يفهم من نصه وما يلوح من روح المجلس ، وذلك لأن هذا المشروع يشمل مسألة يفهمها كل عضو من حضرات الأعضاء فهم ليسر فى حاجة إلى الاستعانة بآراء الفنيين ليدرسوه فى اللجان وللمجلس الحق المطلق فى أن يفصل فيه فوراً وكفى . ( تصفيق )

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أريد الرد على الفكرة التى عبر عنها سعادة محمد صدق باشا بشأن المسائل الفنية ، لأن أحكام الدستور عامة ولم تفرق بين المسائل الفنية وغيرها .

سعادة محمد صدق باشا — أرجو أن تؤخذ الأصوات .

حضرة الشيخ محمد عن العرب بك — يتمسك حضرة الشيخ حسن عبد القادر بالمادة ١٠٣ من الدستور ونصها كما يأتى : « كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر يجب إحالته إلى لجنة لفحصه وإبداء الرأى فى جواز نظر المجلس فيه فإذا رأى المجلس نظره اتباع فيه حكم المادة السابقة » . وتنص المادة ١٠٢ السابقة لهذه المادة على أن : « كل مشروع قانون يجب قبل المناقشة فيه أن يحال إلى إحدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه » . والغرض من هاتين المادتين هو كما قال سعادة محمد صدق باشا أن المجلس لا يحل بحث القوانين فى هيئة عامة قد يضيع البحث فيها الغرض المقصود . ويقصد أيضاً أن تصاغ مواد القوانين بطريقة فنية فهذا كله إنما يكون إذا رأى المجلس أن الموضوع يحتمل القبول ولكن إذا رأى أن الموضوع خطر على البلاد فى ماليتها وخطر علينا فى سمعتنا من حيث علم احترام القوانين التى نضعها إذ لا يصح أن نبرم قانوناً بالأمس ونلقيه اليوم — إذا رأى المجلس أن ليس من كرامته ولا من مصلحة البلاد أن ينظر فى مشروع قانون يراد به إلغاء قانون آخر لم يمض على وضعه إلا أيام ولما يحجب مداده بعد وجب عليه أن يرفضه ولا احتياج إلى الإحالة إلى اللجنة المختصة لبحثه وتقديم تقرير عنه .

الرئيس — لقد استوفى البحث والآن نأخذ الرأى .

من يوافق على رأى حضرة الشيخ حسن عبد القادر فليتنفصل بالوقوف .

( وقف أربعة من الأعضاء ) .

من يوافق من حضراتكم على رفض الاقتراح بمشروع القانون المقدم من حضرة عبد الحكيم أحمد محمد عبد الفتاح بك بإلغاء قانون تحديد زراعة القطن فليتنفصل بالوقوف .

( وقفت أغلبية ) .

الرئيس — المجلس يقرر رفض هذا الاقتراح بمشروع قانون .

( فى ٢٧ مارس سنة ١٩٢٨ ) .

إحالة الاقتراح إلى لجنة الموضوع مباشرة بناء على طلب مقدمه — إحالته إليها بصفة مستعجلة .

أشير إلى الاقتراح المقدم من حضرة النائب المحترم حسن يس افندى الخاص بطلب مد سكة حديدية من بنى نجيب إلى كوم أبو راضى بمديرية بنى سويف .

حسن يس افندى — أطلب أن يحال اقتراحى هذا على لجنة المواصلات لبحثه بصفة مستعجلة حتى يتمكن المجلس من نظره أثناء بحث مشروع البرزانية .

وهذا الاقتراح سبق أن تقدم به المرحوم أحمد بك أبو سيف راضى عضو مجلس الشيوخ عن دائرة أشمنت فى بدء الحياة النيابية سنة ١٩٢٤ وقرر مجلس الشيوخ إحالته على وزارة المواصلات لتنفيذه ، ثم قام رحمه الله بالسعى لديها فقررت بعد فحصه فصلاً دقيقاً تخصيص مبلغ ثلاثة آلاف من الجنيهات لهذا الغرض . ولما انتقل المرحوم أحمد بك إلى جوار ربه اقتفيت أثره فى السعى لدى الحكومة لتنفيذ هذا الاقتراح ولكنى فوجئت أثناء مرضى فى هذا العام بنجر مؤداه أن المجلس الأعلى لوزارة المواصلات استبعد هذا المشروع . فدهشت جداً لذلك ، إذ أن هذا الخط ليس محلياً بل هو يمر بست دوائر انتخابية على الأقل بمديرية بنى سويف .

الرئيس — ألا يرى حضرة النائب المحترم أن يحال اقتراحه على لجنة الاقتراحات لتنظره بصفة مستعجلة ؟

حسن يس افندى — إتنى أطلب إحالته على لجنة المواصلات وليس فى هذا مخالفة للإئحة فقد قدمت فى الدورة الماضية اقتراحاً وطلبت إحالته على لجنة الأوقاف مباشرة لتنظره بصفة مستعجلة فوافق المجلس على ذلك .

إن فى إنشاء هذا الخط تسهلاً للمسافرين وتخفيفاً لأعباء الأجور التى يتكبدونها من وراء ركوبهم للسيارات فضلاً عن أنه يعود على خزانة الدولة بأرباح كافية .

لسنا ، يا حضرات النواب ، نطلب إحساناً ولكننا نستجدى عطفاً من لدنكم وحناناً . لسنا نريد تبذيراً ولكننا نريد للخزانة العامة اقتصاداً وتوفيراً ، فإن أجبتمونا إلى طلبنا فأنتم أهل النصفة وإلا فحسب النائب أن يبلغ رسالة مديرته وأن يحيطكم علماً بما لديه .

الرئيس — هل توافقون على إحالة هذا الاقتراح على لجنة المواصلات لتنظره بصفة مستعجلة ؟

محمد مغازى عبد الرحمن البرقوقي افندى — تنص المادة ١٠٣ من الدستور على « أن كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر يجب إحالته إلى لجنة لفحصه وإبداء الرأى فى جواز نظر المجلس فيه . فإذا رأى المجلس نظره اتبع فيه حكم المادة السابقة » . ومعنى ذلك أنه يجب أن يحال الاقتراح أولاً على لجنة الاقتراحات لإبداء الرأى فى جواز نظر المجلس فيه ثم يحال بعد ذلك على اللجنة المختصة .

الرئيس — ألفت نظر حضرة النائب المحترم إلى نص المادة ١١٤ من اللائحة الداخلية فهى صريحة وتجزئ إحالة الاقتراح على اللجنة المختصة مباشرة .

محمد مغازى عبد الرحمن البرقوقي افندى — أظن أن بين النصين تعارضاً .

الرئيس — لا يوجد أى تعارض بين النصين .

عمر عمر افندى — إن المادة ٧٢ من اللائحة الداخلية تقول : « كل اقتراح برغبة أو بمشروع قانون حضره أحد أعضاء المجلس يقدم لمكتب المجلس بالكتابة وينجز الرئيس المجلس به فى أول جلسة ليحال على لجنة الاقتراحات » .

والمادة ١١٤ منها تنص أيضاً على ما يأتى :

« عند تقديم أى اقتراح أو مشروع قانون يجوز لمقدمه أو لأى واحد من الأعضاء طلب الاستعجال فى نظره على أن يشفع هذا الطلب ببيان الأسباب المبررة له .

فإذا قرر المجلس الاستعجال وكان الموضوع مشروع قانون يحيله على اللجنة المختصة أو التى يختارها ويكلفها بالنظر فيه قبل سواء من عملها . أما إذا كان اقتراحاً برغبة فللمجلس أن ينظر فيه فوراً أو يحيله بالكيفية السابقة » .

يتضح من ذلك أنه يجوز للمجلس إحالة هذا الاقتراح على لجنة المواصلات مباشرة .



مادة ١٠٣ » .....

الرئيس — هل توافقون على إحالة هذا الاقتراح على لجنة المواصلات لتنظره بصفة مستعجلة ؟  
( موافقة عامة ) .

( في ٢٣ أبريل سنة ١٩٢٨ ) .

قبول النظر في اقتراح سبق أن رفض اقتراح مثله إذا أدخل عليه تعديلات ولما تمض ثلاثة أشهر على رفضه .

اقتراح حضرة النائب المحترم يوسف أحمد الجندى افندى  
بتعديل بعض أحكام اللائحة الداخلية

الرئيس — لم يبق إلا اقتراح حضرة النائب المحترم يوسف أحمد الجندى افندى ، فهل توافقون على إحالته على لجنة الحقانية ؟  
حسن صبرى بك — لى دفع يتعلق بعدم جواز نظر هذا الاقتراح بالحالة التى هو عليها ، وهو أنه عملاً بنص المادة السابعة والسبعين من اللائحة الداخلية أرجو أن يقرر المجلس عدم جواز النظر الآن فى هذا الاقتراح وذلك لعرضه على المجلس ولما تمض ثلاثة الأشهر التى يجب أن تمضى بعد قرار المجلس الصادر بجلسته المنعقدة فى ١٤ مايو سنة ١٩٢٨ برفض اقتراح حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر بشأن تعديل اللائحة الداخلية .

وإنى أتلو على حضراتكم ما ورد بمضبطة جلسة ١٤ مايو فى هذا الخصوص :

« الرئيس — الموافق على اقتراح حضرة الدكتور أحمد ماهر بشأن تعديل اللائحة يقف .  
( وقت أقلية ) .

الرئيس — إذن تقرر رفض هذا الاقتراح » .

هذا كله ثابت بالمضبطة ، ولنرجع الآن إلى اللائحة الداخلية وإلى الدستور فى نفس هذا الموضوع .

الرئيس — ألفت نظر حضرة النائب المحترم إلى أن الاقتراح المقدم من حضرة الأستاذ يوسف أحمد الجندى اقتراح مفصل .  
حسن صبرى بك — هذا اقتراح بتعديل اللائحة الداخلية وسببه ظاهر ظهوراً جلياً فى مضبطة الجلسة . وقد تلوت القرار الصادر بشأنه ، والسبب الذى من أجله يراد الآن تعديل اللائحة هو نفس السبب الذى بنى عليه طلب التعديل فى الاقتراح الأول ، كما أن الاقتراح الثانى لا يختلف فى شيء عن الاقتراح الأول .

لقد اتفقت نصوص دساتير البلاد الأخرى ولوائحها الداخلية فى هذا الصدد مع نصوص دستورنا ولائحتنا الداخلية ، حيث تعرضت المادة ٧٩ من لائحة مجلس الشيوخ الفرنسى كما تعرضت المادة ٢٨ من لائحة مجلس النواب الفرنسى لهذا الموضوع بعينه وقررتا فيه ما قررتا ولائحتنا الداخلية ولكنهما اختلفتا معها فى اشتراط ثلاثة شهور فى حالة وستة شهور فى حالة أخرى ، وقد نصت المادة ١٠٦ من الدستور المصرى على أن « كل مشروع قانون اقترحه أحد الأعضاء ، ورفضه البرلمان لا يجوز تقديمه ثانية فى دور الانعقاد نفسه » . فلا يخلو الحال من أن اقتراحاتنا تتناول الرغبات أو مشروعات القوانين ، وإذا سرنا على ما سارت عليه البلاد الأخرى من اعتبار اللائحة الداخلية — بالنسبة لإصدارها أو إجراء تعديل فيها — قانوناً فإنه يقتضى لتعديلها مضى دور الانعقاد تطبيقاً للمادة ١٠٦ من الدستور . ولكنى لا أتمشى مع هذا النص ، وأرى أن المادة ٧٧ من اللائحة الداخلية هى التى يصح تطبيقها ، لأن الاقتراح المعروض اليوم هو اقتراح برغبة بتعديل لائحة المجلس ، وقد سبق أن رفض المجلس هذه الرغبة فعلاً بعد مناقشتها فى جلسة ١٤ مايو سنة ١٩٢٨ ولما تمض الثلاثة الشهور التى قررت اللائحة وجوب مضيها حتى يتسنى عرض الاقتراح مرة ثانية .

الدكتور أحمد ماهر — أرى عدم الموافقة على اعتراض حضرة النائب المحترم حسن صبرى بك . وذلك بناء على نفس النصوص التى استند عليها حضرته ، فالمادة ١٠٦ من الدستور لا تنطبق على الاقتراح المعروض اليوم ، أعنى أنه إذا تقدم مشروع قانون ، ورفضه المجلس فلا يصح تقديمه مرة ثانية فى دور الانعقاد نفسه ، أما إذا أدخلت عليه تعديلات فيعتبر مشروعاً جديداً يجب على المجلس نظره .

مادة ١٠٣ « ... .. »

أما المادة ٧٧ من اللائحة الداخلية فهي تنص على أن «الطلبات التي يرفضها المجلس لا يصح إعادة عرضها قبل مضي ثلاثة أشهر» .  
نلو فرض أن ما قدمته كان رغبة ، وهي تكليف لجنة الحقانية ببحث الأمر وتقديم تقرير عنه إلى المجلس ، ثم عدلت هذه الرغبة بناء  
على طلب حضرة الأستاذ المحترم رئيس المجلس بتكليف للكتب بعمل التعديل المطلوب وإحالة على لجنة الحقانية ، فإن هذا لا يمنع من  
تقديم اقتراح جديد مفصل بإجراء أى تعديل ، وقد استعملت هذا الحق بأن قدمت تعديلات لللائحة الداخلية وأرسلت اقتراحى إلى  
حضرة الرئيس .

لهذا أطلب إحالة اقتراحى مع اقتراح حضرة النائب المحترم يوسف أحمد الجندى افندى على لجنة الحقانية لنظرهما معاً .  
يوسف أحمد الجندى افندى — المسألة واضحة ولا تحتاج إلى المناقشة ؛ لهذا أنضم إلى حضرة الدكتور أحمد ماهر .  
الرئيس — المعارض فى إحالة الاقتراح على لجنة الحقانية يقف .  
( وقف أربعة أعضاء ) .

الرئيس — إذن تقررت إحالة الاقتراح على لجنة الحقانية .  
( فى ١٧ مايو سنة ١٩٢٨ ) .

تأجيل النظر فى إحالة اقتراح بمشروع قانون لغياب مقدمه إلى اللجنة المختصة .

مجلس الشيوخ

### اقتراح

بمشروع قانون مقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكى بك  
بإلغاء المحاكم المختلطة — تأجيله أسبوعين لغياب مقدمه

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تأجيل هذا الاقتراح بمشروع قانون نظراً لغياب مقدمه ؟  
حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك — أرى إحالة هذا الاقتراح بمشروع قانون إلى لجنة الاقتراحات ، إذ ليس من  
الضرورى أن يكون مقدمه حاضراً .

الرئيس — نرجو من حضرة الأستاذ محمد صبرى أبو علم الوكيل البرلمانى لوزارة الحقانية الإدلاء برأيه فى ذلك .  
حضرة الأستاذ المحترم محمد صبرى أبو علم ( الوكيل البرلمانى لوزارة الحقانية ) — أرجو تأجيل النظر فى إحالة هذا الاقتراح  
بمشروع قانون إلى اللجنة المختصة لمدة أسبوعين نظراً لغياب حضرة الشيخ المحترم مقدمه .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تأجيل النظر فى إحالة هذا الاقتراح بمشروع قانون إلى اللجنة المختصة أسبوعين  
لغياب مقدمه ؟

( موافقة ) .

( فى ٥ أغسطس سنة ١٩٣٦ ) .



مادة ١٠٣ » ... ..

هل للجنة الاقتراحات أن تبحث الاقتراح من حيث موضوعه ؟ ( قرر المجلس أن تحال المسألة إلى لجنة الشؤون الدستورية  
لتفسير المادة ١٠٣ من الدستور والمادة ٧٥ من اللائحة الداخلية وتحديد الاختصاصات التي للجنة الاقتراحات والعرائض في نظر  
مثل الاقتراح المعروض ) .

مجلس النواب

تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض

عن الاقتراح المقدم من حضرة النائب المحترم محمد قرني بك  
بشأن مشروع قانون للأزياء التي تلبسها السيدات المصريات في الطرق والأماكن العامة

الرئيس — الكلمة لحضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ علي أيوب ( المقرر ) — أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة :

« اجتمعت لجنة الاقتراحات والعرائض بجلسته ٢٧ يولييه سنة ١٩٣٦ و ٣ و ١٠ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، ونظرت في الاقتراح المقدم  
من حضرة النائب المحترم محمد قرني بك ، بشأن مشروع قانون للأزياء التي تلبسها السيدات المصريات في الطرق والأماكن العامة ، والحال  
على اللجنة من المجلس بجلسته ٢٠ يونيه سنة ١٩٣٦ .  
فأتت اللجنة :

أنه اقتراح بقانون ، وأنه مقبول شكلاً لتوفر الشروط المنصوص عليها في المادة ٧٣ من اللائحة الداخلية .  
وبناء على نص المادة ١٠٣ من الدستور والمادة ٧٥ من اللائحة الداخلية ، ترى اللجنة حفظ الاقتراح اكفاء بما في القانون العام  
من نصوص تكفل حفظ الآداب العامة .

نص الاقتراح

« حضرة الدكتور المحترم رئيس مجلس النواب

أشرف بتقديم اقتراحي هذا بمشروع قانون للأزياء التي تلبسها السيدات المصريات في الطرق والأماكن العامة والشواطيء ، وبما  
المذكورة الإيضاحية ؛ وقد سبق أن تقدمتني مثله في سنة ١٩٣٠ ، راجياً عرضه على هيئة المجلس الموقر .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

نائب إطفيح

محمد قرني »

حضرة النائب المحترم محمد قرني بك — لدى ملاحظات على تصرف لجنة الاقتراحات والعرائض في اقتراحي ، وهي تناول تصرفها  
من ناحية الشكل ومن ناحية الجوهر : أما من ناحية الشكل ، فأرى أنها خرجت في هذا التصرف على ما يجيزه لها الدستور واللائحة  
الداخلية . فالدستور يقول في المادة ١٠٣ التي استندت إليها اللجنة : « كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر ، يجب إحالته  
إلى لجنة لفحصه وإبداء الرأي في جواز نظر المجلس فيه ... » . فالنص صريح جداً حيث لم يقل الدستور بأن للجنة الحق في حفظ  
الاقتراح ، ولا هو يسوغ لها أن تتوسع حتى تتخذ سلطة جديدة وتستن تشريعاً جديداً ، ثم تحفظ مشروع قانون قصد به صاحبه انتصار  
الفضيلة وانهيار الرذيلة .

النص صريح في أن عمل اللجنة هو فحص الاقتراح ومعرفة ما إذا كان يجوز أن ينظر المجلس فيه أو لا يجوز ، وللمجلس الرأي  
فيما يلي ذلك .

أما اللائحة الداخلية فتص المادة ٧٥ منها على أنه « على لجنة الاقتراحات أن تقدم في ظرف خمسة عشر يوماً عن كل مشروع قانون

مادة ١٠٣ » ... .. «

أحيل عليها تقريراً مختصراً بجواز النظر فيه أو رفضه ... « . ومعنى رفضه أن يكون مخالفاً للدستور مثلاً . أما إذا كان لا يخالفه فليس من حق اللجنة أن تتصرف بهذا التصرف أو تتحكم ذلك التحكم .

الحق أن اللجنة بدأت بحث هذا المشروع بداية كانت كلها تعسفاً واستبداداً بالرأى ، لأنها حين نظرت أول مرة لم تسمح أن تطلب من قرني صاحب المشروع ، وهو أخ لأعضائها وعضو بهذا المجلس ، ويجب احترام رأيه . وقد دعاني ذلك إلى الشكوى لدى سعادة الرئيس ، وطلبت بخطاب مثبت عند اللجنة أن تعيد نظر المشروع في حضوري . وقد تكرم بالتوفيق بين وجهتي النظر ، واستطعت جهود جلسة اللجنة في المرة الثانية .

الرئيس — لقد خاطبتك اللجنة في الأمر ، واستدعتك فعلاً وسمعت أقوالك .

حضرة النائب المحترم محمد قرني بك — سمعت أقوالى في الجلسة الثانية ولم تدعنى في أول جلسة ، والللائكة أنفسهم قالوا لله تعالى : « لا علم لنا إلا ما علمتنا » . فمن أين لى العلم بأن اللجنة ستجتمع في يوم كذا وستبحث اقتراحى وتقرر رفضه ؟ لست على كل حال منجاً ولا أنا بالموحى إليه ، والحق أن اللجنة بدأت بداية تدل على أنها متعسفة في الأمر .

لقد حضرت جلسة اللجنة في المرة الثانية وقلت لها : إن الاقتراح لا يخص دائرة انتخابية ولا مسألة مالية . وإنما يراد به نصرة الفضيلة وهدم الرذيلة ، وبلادنا في حاجة إلى مثل هذا التشريع . فإن كنتم ترون للمشروع في حاجة إلى التعديل من حيث الموضوع أو من حيث الصياغة القانونية ، فقررُوا إحالته على لجنة الحفانية لتصوغه في القالب القانونى ، وهى أهل هذا الاختصاص . وصرحت كذلك أنى على أتم الاستعداد لقبول ما ترى اللجنة إدخاله من التعديلات على بعض المواد ، ورجوت حضرات الأعضاء ألا يكونوا ضيق الصدور في بحث المشروع ، وقدمت لهم صحفاً فيها ما يماثل الغرض الذى أدعوا إليه ، وزكيت موضوعى بكتاب أرسله فضيلة الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء يشكو فيه إلى دولته سوء حالة الآداب العامة على الشواطىء ، فرد عليه الرئيس رداً جميلاً ، معلناً في ختامه أن الحكومة ترحب بكل اقتراح يقدم لها من هذا القبيل . فإذا كان رئيس مجلس الوزراء حفظه الله يرحب بكل اقتراح يرمى إلى حفظ الآداب ورعايتها ، فكيف تكونون يا حضرات الأعضاء أضيق صدرأ من رئيس الحكومة ؟ هذا أمر يجب أن تعنوا به . وتركت لهم المسألة وانصرفت . ثم علمت بعد أسبوع أن اللجنة قررت حفظ اقتراحى ، لأنها رأت « أنه اقتراح بمشروع قانون وأنه مقبول شكلاً لتوافر الشروط المنصوص عليها في المادة ٧٣ من اللائحة الداخلية » . وهذا قول حسن ولكنها قالت بعد ذلك إنه « بناء على نص المادة ١٠٣ من الدستور والمادة ٧٥ من اللائحة الداخلية ترى اللجنة حفظ الاقتراح اكتفاء بما في القانون العام من نصوص تكفل حفظ الآداب العامة » . وهكذا حملت اللجنة المادة ١٠٣ من الدستور ما لا تحتمل وفترت المادة ٧٥ من اللائحة الداخلية تفسيراً واسعاً لا يقبله أحد ، فلا الدستور ولا اللائحة الداخلية قالوا بالحفظ .

لقد اكتفت اللجنة بما في القانون العام من نصوص تكفل حماية الآداب وإذا كنت أزهرياً لم أحصل على الليسانس في القانون ، إلا أن لى من اطلاعى وخبرتى وتجاربى — وقد كنت رئيس محكمة خط مدة اثني عشر عاماً — إن لى من ذلك ما يدلنى على أن القانون العام لا يتناول بنصوصه مثل الأحوال التى أشير إليها في اقتراحى وأطلب لها تشريعاً جديداً ، فهو لم ينص على أن تكون الملابس واصله إلى الكفين ، ولا مرسله إلى الكعبين ، ولم يتكلم عن الحالة التى نشاهدها على الشواطىء . وهو وإن كان قد مس تلك الناحية إلا أنه مسها مساً لا يشفى الغليل ، ولا يخفف ما نحن فيه من نكبات . فما كان للجنة الاقتراحات أن تتعسف في نظر هذا الاقتراح ، وأن تبت فيه مرة واحدة بالحفظ ، فإنه يتضمن شأنأ حيويأ يهم البلاد والإنسانية والفضيلة ويهمنى .

( تصفيق ) .

إن الشأن الذى أضع مشروعى له ، قد وجه الله فيه الخطاب إلى نبيه ، وهو أشرف الخلق وسيد الناس ، وإلى نسائه وهن خسنات ، وكان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يلقبونهن بأمهات المؤمنين ، حيث قال تعالى : « يا أيها النبي قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن » . فإذا كان الله قد وجه هذا الخطاب إلى النبي في شأن أزواجه وبناته ونساء المؤمنين ، أفلا نكون نحن بعد ثلاثة عشر قرناً ونصف قرن أحوج إلى تشريع يصون الفضيلة ؟

( تصفيق طويل ) .



مادة ١٠٣ « ... .. »

ثم قال تعالى في مقام آخر : « يا نساء النبي لستن كأحد من النساء إن اتقيتن فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض وقلن قولا معروفا . وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى » . ولقد أصبحنا في حالة هي أسوأ مما كانت عليه الجاهلية الأولى . ويقول الله تعالى في مقام ثالث : « وليضربن بخمرهن على جيوبهن ولا يبدن زينتهن إلا لبعولتهن ... » لا في شوارعهن ولا ولا على شواطئهن ... .

( تصفيق طويل وضحك ) .

إن الفضيلة والإنسانية والأمة بأسرها هي المقصودة بخير هذا المشروع ، ولقد أبرأت ذمتي أمام ربي ، وأمام الأمة ، وأمام ضميري ، والمسئولية بعد ذلك ألقيا عليكم ، فإن نصرتم الفضيلة فذلك لكم ، وإن رأيتم أني على خطأ فذلك لكم أيضاً . وما أختتم كلامي إلا بقول الله تعالى : « إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت . وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب » .

يا حضرات النواب المحترمين :

أرجو أن يكون اقتراحي في موضع النظر والتقدير لديكم ، وأن تقرروا إحالته على لجنة الحقانية ليأخذ طريقه الدستوري ، فإن فعلتم فذلك نصر للفضيلة ولدين الله . إن تصدروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم .

( تصفيق طويل ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عمر عمر — أؤيد حضرة الزميل المحترم محمد قرني بك فيما ذهب إليه ، وأرى أن لجنة الاقتراحات والعرائض تجاوزت اختصاصها حين قالت : إن في القانون العام من النصوص ما يكفل حفظ الآداب العامة ، إذ ليس من اختصاصها أن تبحث الاقتراحات من حيث موضوعاتها ، لأن بحث الموضوع من اختصاص اللجان المختصة التي تتولى الاقتراحات في دورها الثاني بعد أن تقرر لجنة الاقتراحات فيها أنها جديرة بالنظر أو غير جديرة ، وكون الاقتراح جديراً بالنظر أو غير جدير ليس معناه أن تبحث لجنة الاقتراحات في صميم موضوعه ثم تنتهي إلى رأي حاسم فيه ، فإنها لا تملك هذا الحق مطلقاً .

إن اختصاص لجنة الاقتراحات مبين في المادتين ١٠٢ و ١٠٣ من الدستور وفي المواد ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ من اللائحة الداخلية . ففيما يتعلق بالاقتراحات التي تقدمها الحكومة تنص المادة ١٠٢ من الدستور على أنها تحول على اللجان المختصة لفحصها وتقديم تقريراً عنها ، وهذا هو نص المادة : « كل مشروع قانون يجب قبل المناقشة فيه أن يحال إلى إحدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه » ، أي لفحصه من حيث الموضوع ، ثم تقدم اللجنة بعد هذا الفحص تقريرها عما تراه في هذا المشروع .

ثم تنص المادة ١٠٣ من الدستور على أن « كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر يجب إحالته إلى لجنة لفحصه وإبداء الرأي في جواز نظر المجلس فيه . فإذا رأى المجلس نظره اتبع فيه حكم المادة السابقة » ، أي أن بحث لجنة الاقتراحات في الاقتراح قاصر على الشكل فقط .

إن لجنة الاقتراحات تنظر مثلاً فيما إذا كانت صيغة الاقتراح بقانون قد أفرغت في مواد وألحقت به مذكرة إيضاحية ، فإذا لم تتوفر في المشروع هذه الإجراءات فعلى لجنة الاقتراحات أن تقول إنه غير جدير بالنظر لمخالفته ما قضت به اللائحة الداخلية . كذلك الحال إذا رفض البرلمان مشروع قانون قدمه أحد الأعضاء ، ثم أعاد تقديمه في دور الانعقاد ذاته ، فعلى اللجنة أن تقول إنه غير جدير بالنظر لمخالفته للمادة ١٠٦ من الدستور ، ونصها : « كل مشروع اقترحه أحد الأعضاء ورفضه البرلمان لا يجوز تقديمه ثانية في دور الانعقاد نفسه » . وقس على ذلك الرغبة التي يرفضها المجلس ثم يعاد عرضها قبل مضي ثلاثة أشهر .

افرضوا أنه قدم اقتراح بقانون يرمي إلى إعطاء السلطة التشريعية ما هو من اختصاص السلطة التنفيذية ، فهذا الاقتراح يكون مخالفاً للدستور ، ويجب على لجنة الاقتراحات أن تشير بعدم قبوله .

وإذا تبين للجنة الاقتراحات أن الاقتراح مقبول من حيث الشكل غير مخالف لللائحة الداخلية ولا للدستور ، وجب عليها في هذه الحالة أن تقول إنه جدير بالنظر . وإذا أقرها المجلس على ذلك أحال الاقتراح على اللجنة المختصة ، وهي التي تتولى بحث الموضوع وترى ما إذا كانت القوانين القائمة تنفي عن القانون المقترح أم لا .

مادة ١٠٣ » ... .. «

وقد نصت المادة ١٠٣ من الدستور على ما يتبع في القوانين التي يقترحها الأعضاء ، فقالت إنه يجب إحالتها على لجنة لفحصها وإبداء الرأي في جواز نظر المجلس فيها ، فإذا رأى نظرها اتبع فيها حكم المادة السابقة .

وهذه المادة السابقة تقول إن كل مشروع قانون يجب قبل المناقشة فيه أن يحال على إحدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه . ومعنى هذا أن اختصاص لجنة الاقتراحات محصور في فحص الاقتراحات من حيث الشكل ليس إلا .

وبما أن لجنة الاقتراحات تعرضت لموضوع الاقتراح للتقدم من حضرة النائب المحترم محمد قرني بك ، إذ قالت إنها ترى حفظ الاقتراح اكتفاء بما في القانون العام من نصوص تكفل حفظ الآداب العامة ، لذلك تكون اللجنة قد تجاوزت اختصاصها .

ونظراً لأن الاقتراح مقبول شكلاً ، لهذا أطلب من المجلس أن يقرر إحالته على لجنة الداخلية أو لجنة الشؤون الاجتماعية لتنظر موضوعه .

( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن أبو النصر — إني منضم إلى حضرتي زميلي المحترمين الأستاذ عمر ومحمد قرني بك في رأيهما من حيث اختصاص اللجنة في نظر الاقتراح شكلاً . وألاحظ أن في التقرير عبارة غير مفهومة هي قولها « اكتفاء بما في القانون العام من نصوص تكفل حفظ الآداب العامة » . فماذا تقصد اللجنة بهذه العبارة ؟ أتقصد أن بالقانون العام نصوصاً تشمل ما تضمنه اقتراح حضرة النائب المحترم محمد قرني بك ؟ أم تقصد اللجنة أن هناك حدوداً معينة للآداب وترى أن ما جاء في الاقتراح لا يحتاج إلى نص لدخوله ضمن هذه الحدود ؟ هذا ما أردت أن أستوضح حضرة المقرر فيه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد عبد الهادي الجندی بك — كلتي تنصب على الفقرة الأخيرة من تقرير اللجنة ، إذ تقول إنها ترى حفظ الاقتراح اكتفاء بما في القانون العام من نصوص تكفل حفظ الآداب العامة .

إننا إذا رجعنا إلى قانون العقوبات وجدنا أنه يتضمن نصوصاً ثلاثة تتعلق بالآداب العامة : أولها نص المادة ٢٤٠ وهو خاص بمن فعل علانية فعلاً فاحشاً مخلاً بالحياء ، وثانيها نص المادة ٢٤١ وهو خاص بمن ارتكب مع امرأة أمراً مخلاً بالحياء ولو في غير علانية ، وثالثها نص المادة ٣٣٨ وتنص إحدى فقراتها على عقوبة المخالفة لمن اغتسل في الدن أو القرى بحالة منافية للحياء أو وجد في طريق عمومي وهو بهذه الحالة .

وأذكر أنه لا يوجد في قانون العقوبات غير هذه النصوص ، وهي لا تشمل بحال ما تضمنه الاقتراح المقدم من حضرة النائب المحترم محمد قرني بك .

إن نصوص القانون التي ترمي إلى المحافظة على الآداب العامة أصبحت في هذه الأيام غير وافية بالعرض وفيها نقص يجب تلافيه . لهذا أرى أن ما جاء بتقرير لجنة الاقتراحات من أن نصوص القانون العام تكفل حفظ الآداب العامة قول بعيد عن الصواب .

( تصفيق ) .

المقرر — كنت أؤثر أن ينظر هذا الاقتراح دون أن تثار حوله خجة . وكان الغرض من تقديم تقرير اللجنة في الصيغة الموجزة التي عرضت على حضراتكم تفادي هذه الضجة على قدر المستطاع . ذلك لأننا في وقت نحن أحوج ما نكون فيه إلى أن نظهر بمظهر المجلس للتشريعي الجدد — وأمامنا من الأمور الجدية ما يستغرق كل وقت وأكبر جهد . وسأبين لحضراتكم أن اللجنة كانت محقة فيما رآته ، وأنها عندما اتبعت الحق لم تنس أيضاً حدود المجاملات .

ينعى حضرة النائب المحترم محمد قرني بك على اللجنة أنها لم تستدعه عند نظر اقتراحه . وردى على هذا أنه لا يوجد بالألحمة الداخلية ما يحتم على اللجنة أن تستدعي للمقترح .

على أن اللجنة بعد أن نظرت الاقتراح وأصدرت قرارها فيه ، وقبل أن تعرض رأيها على المجلس جاءها طلب من حضرة المقترح لإعادة مناقشة الاقتراح بحضوره ليبدى ملاحظاته ، فقبلت اللجنة منه ما طلب وحددت جلسة لذلك ، وبعد أن سمعت أقواله قررت الإصرار على رأيها .



مادة ١٠٣ ... ..

أنتقل الآن إلى الكلام عن اختصاص لجنة الاقتراحات ، وأرد على حضرات من قالوا إنها تجاوزت الحدود المرسومة لها ، ثم أنكم بعد ذلك بإيجاز عن موضوع الاقتراح ، لأدلكم على أننا كنا فيما عرضنا له جادين .

إن القول بأن اللجنة غير مختصة إلا بالنظر في الاقتراح من جهة الشكل وأنها لا تستطيع أن تعرض رأياً على المجلس إلا إذا كان في الحدود الضيقة ثم يحال بعد ذلك على لجنة أخرى ، قول لا سند له من نصوص الدستور .

يعتقد حضرات النواب المحترمين أصحاب هذا الرأي أنهم فيما يذهبون إليه يستندون إلى المادة ١٠٣ من الدستور ونصها : « كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر يجب إحالته إلى لجنة لفحصه وإبداء الرأي في جواز نظر المجلس فيه ... » . لقد ظنوا أن هذا التعبير يرمي إلى أن جواز النظر معناه جواز نظر مشروع القانون من حيث استكمال الشكل ، إن هذا الظن بعيد عن الصواب ، واسمحوا لي أن أوضح هذا النص بالرجوع إلى النص الفرنسي للمادة وهو :

«...devra être renvoyé à une commission chargée d'examiner et de conclure s'il y a lieu pour la chambre de le prendre en considération».

وترجمة هذا النص هي أن اللجنة تفحص الاقتراح بقانون وتقدم تقريراً إلى المجلس تبدي فيه ما إذا كان هذا الاقتراح مما يصح أن ينظره المجلس وأن يحله محل الاعتبار حتى يحيله بعد ذلك على لجنة لفحصه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عمر عمر — وما قولك في الفقرة الأخيرة من هذه المادة ؟

المقرر — النص الفرنسي للفقرة الأخيرة من المادة هو :

«En cas de prise en considération par la chambre on procédera comme il est indiqué à l'article précédent».

وترجمة ذلك أنه إذا رأى المجلس أن اقتراحاً ما جدير بالنظر أحاله على لجنة لفحصه . ولا يفوتني أن أقول إنني لم أتل النص الفرنسي مع النص العربي لأن بين النصين تضارباً أو اختلافاً ، وإنما تلوت النص الفرنسي لأنه يفسر ويزيل ما قد يبدو من غموض ظاهر في النص العربي ، وما هو في الحقيقة بغموض .

ينبغي إجلالي لحضراتكم من أن أسترسل في سوق الأمثال على ما أقول خشية أن أتجاوز هذا إلى الإسراف في المبالغة وتصور المستحيل ، وافترض ما لا يمكن أن يكون ، ولكنني أستسمحكم في أن تفسحوا في صدوركم .

افرضوا أنه قدّم اقتراح بقانون يحمل في طياته أموراً هي إلى السخف أقرب منها إلى الجد . فهل تقف لجنة الاقتراحات أمامه مكتوفة اليدين لا شيء إلا لأن هذه السخافة صيغت في مواد . فضلاً عن ذلك فلا يغبين عن أذهانتنا أن التكلم في الاختصاص وعدمه هو من نوافل الأمور ، إذ أن لجنة الاقتراحات هي في حدود الواقع تبحث ما يحال عليها من الاقتراحات وترفع للمجلس تقريرها . والاختصاص الحقيقي في رفض المشروع أو قبوله هو لحضراتكم . وما كانت اللجنة صاحبة حكم بل صاحبة رأى تبديه ، ولكن — وأنتم تقدسون حرية الرأي — لا يمكن أن تقولوا إن اللجنة محظور عليها أن تبدي رأياً فيما يعرض عليها . أعود وأستسمح حضراتكم في أن أبين كيف كانت اللجنة متلطفة في قرارها حتى لا تجرح أحداً ، وحتى تصل للغرض المقصود وتبلغ الغاية التي تنشدها ، دون أن تمس أدق شعور حساس رقيق . نحن الآن في مرحلة من الزمن يزيد فيها أن نلزم الكافة من سكان هذا القطر الخضوع لما يشرعه البرلمان . ولذا أصبح لزاماً علينا أن نحرض على أن يكون تشريعنا متمشياً مع الروح التشريعية الصحيحة . ولنحذر من أن نملي على أي أمة من الأمم آداباً من طريق التشريع ، إذ أن هذا من أخطر الأمور . وإنما يحفظ آداب الأمة الرأي العام فيها ، وطريقة التربية بين أهلها . وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يجب الوصول منها إلى الغاية المطلوبة . كما أنه لا يغرب عن البال أن قوانين بلد من البلاد يجب أن تكون في مجموعها متسقة لا تناقض بينها ولا اختلاف . فلو أجزتم نظر هذا الاقتراح بقانون — ولو مجرد إجازة — لكنتم بعملكم هذا قد بدأتكم بالسلاح بوقوع تناقض بينه وبين القوانين القائمة ، بل مع الدستور ذاته .

لا أراني في حاجة إلى أن أعيد على مسامعكم هذا المشروع ، إذ أنكم قد اطلعتم عليه ؛ ولكنني أوجه أنظاركم إلى بعض المسائل الجوهرية الواردة فيه وهي وحدها كافية لأن تجعلكم تلمسون ما ينطوي عليه هذا المشروع من الخطر على الآداب العامة التي أشرتكم مع



مضرة مقدم الاقتراح في الغيرة عليها ، وإن يكن قد فات حضرته أن مشروعه لو فرض وقدر له الخروج إلى عالم الوجود لكان أداة لهم للآداب العامة .

يقضى القانون العام بأن أى شخص ، كائناً من كان ، إذا تجاوز سن السابعة وارتكب فعلاً فاضحاً مخلاً بالحياء حكم عليه بالحبس وبغرامة قدرها خمسون جنياً . أما حضرة مقدم الاقتراح فيرى أن كل فتاة لم تبلغ السادسة عشرة من عمرها لا حرج عليها أن تكون متبرجة أو خليعة أو أن يكون في مظهرها ما يؤلم الأنظار أو يستهوى قلوب الشبان .

أعلمون ، يا حضرات النواب ، أى مصير أعد لمن يخالف مشروع القانون الذى يقول حضرته إنه خص به السيدات ؟ إنه في الحق صير يثير شيئاً من الشفقة على الناس ، لو أن القدر جرى بأن يعمل به في يوم من الأيام إذ أن حضرة المقترح قد رمى إلى أن الجريمة الأولى التي ترتكب طبقاً لهذا القانون يحاكم مرتكبها رجل البوليس وحده . فهو الذى يتسلم الفتاة ويتولى محاكمتها دون أن يسمح لها بالسماع به للمجرمين من حق المعارضة . تصوروا هذا ، ولا يفوت تقديركم أن من بين بعض الشبان من رجال البوليس من لا خلاق به . وإني لأربأ بمحضراتكم أن تسلموا أعراضنا لمثل هؤلاء . أقول تصوروا رجل البوليس وبين يديه فتاة من بيت كريم ، من بيت ن بيوتنا نحن ، يحكم في أمرها ، دون تحقيق ، حكماً قد يمل به التعسف ، مع أن هذه الفتاة لم ترتكب إثمًا ولم تخالف هذا القانون في كثير أو قليل ، ولكن التعسف قضى بأن تقف هذا الموقف الأليم . وأدهى من ذلك وأمر ، هو الجزاء في حالة العود ، أتدرون ما هو ؟ نه التعزير العلنى في القسم . والتعزير يشمل العقوبات جميعاً دون الحدود . أى الحبس البسيط والحبس مع الشغل ، وكنس القسم ، الضرب بالسياط . كل هذا يأمر به رجل البوليس دون الرجوع إلى القاضى أو إلى النيابة . مع أن المادة السادسة من الدستور تقضى أن لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص ، إذ أن العقوبة يجب أن تكون محدودة ومعروفة . أما أن تترك لرجل البوليس التعزير العلنى في قسم فليس له نتيجة سوى أن يباح لمثل هذا الرجل أن يقتاد من الشارع فتاة من أسرة كريمة ، بدعوى أنها كانت تسير في الطريق لعام مشمرة عن ساعدها ، وحينئذ يأخذ في تعزيرها ، بأن يضربها بالسياط ويلقى بها على الأرض ويجمع حولها أولاد الحارة ومشايخها يقول ، هاكم انظروا كيف أنفذ القانون .

حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الداخلية — ما هى الطريقة التي تتبع في ضبط الفتاة ؟

المقرر — ما على رجل البوليس إلا أن يقتاد الفتاة من الشارع ويحجزها بالقسم .

حضرة النائب المحترم الأستاذ زهير صبرى — وكم يوماً تبقى تحت الحجز ؟

المقرر — هذا ما يسأل عنه رجل البوليس .

يا حضرات النواب المحترمين : إن أدعى ما يكون من العجب أن يقولوا بعد ذلك إن لجنة الاقتراحات قد تجاوزت الحدود حين رت أن في نصوص القانون العام ما هو كفيف بصيانة الآداب العامة . راجعوا المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات ، تجدوا أنها قد نصت على عقوبة الحبس أو الغرامة على كل من ارتكب علانية فعلاً فاضحاً مخلاً بالحياء . كما جاء في المادة ٣٣٨ نص بالغرامة أو الحبس على من يغتسل ، المدن أو القرى بحالة منافية للحياء ، أو يوجد في طريق عمومي وهو بهذه الحالة . لاحظوا ، يا حضرات النواب المحترمين ، أن المشرعين واء كانوا في مصر أو في غيرها من البلاد قد أولوا أمثال هذه النصوص ، ولم يتعرضوا لتعريف الشيء الذى يعد مخالفاً للحياء ، لأن وضع ذلك في الواقع هو عرف البلد وتقاليده وآدابه . وإني لأذكر على سبيل المثال ما كان يحدث في مصر منذ ثلاثين عاماً حين كانت سيدة التي تحترم نفسها لا تجرأ على الخروج من بيتها دون نقاب ، مع أنه لم يكن هناك قانون يوجب عليها ذلك . فلما تطورت ...

حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الهادى — أرى أن حضرة المقرر يتكلم في موضوع القانون وترك الكلام عن نقطة بحث فيما إذا كان من اختصاص لجنة الاقتراحات الحق أن تقرر حفظ مشروعات القوانين المعروضة عليها . إذا سلمنا للجنة بهذا البدأ كنا هذا البحث وأخذنا في نظر الموضوع ذاته .

المقرر — نص الدستور يقضى بأن تقدم لجنة الاقتراحات تقريراً تبين فيه ما إذا كان الاقتراح جديراً بالنظر ويستحق التقدير لا ، كذلك نصت اللائحة الداخلية على أن اللجنة تقدم تقريراً مختصراً عن الاقتراح بجواز النظر فيه أو برفضه ، ولم تقل اللائحة إن لجنة مقيدة بأن تقدم تقريراً بجواز نظر مشروع القانون أو بعدم جواز النظر فيه . أى أن اللجنة أن تقرر أن مشروع القانون مما



يجوز نظره أو تقترح على المجلس عدم نظره . أرجو أن يستبعد حضرات النواب المعترضين هذا اللبس عندما يريدون إثارة اختصاص اللجنة . إن على اللجنة أن تبدي رأيها في الموضوع وهي مقيدة بأن يكون رأيها مختصراً . ولكم بعد ذلك الرأي الأعلى . اللائحة تنه على أن اللجنة لها أن تقول بجواز نظر الاقتراح أو رفضه ...

حضرة النائب المحترم الأستاذ عمر عمر — رفضه معناه عدم جواز النظر فيه .

المقرر — لو أن اللائحة قصدت أن تبدي اللجنة رأيها في الجواز أو عدم الجواز لقالت ذلك . ولكن اللائحة تقول إن اللجنة تنظر فيما إذا كان المشروع جائزاً نظره أم لا أو يستحق الرفض ، والدستور صريح في ذلك .

انظروا حضراتكم إلى المادة الخامسة من المشروع ، تجدوا أنها تعاقب السيدة التي ترتكب مخالفة للمرة الثالثة — أى المعتادة بالإجرام — بالحبس لمدة لا تتجاوز أسبوعاً أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنياً ، ولو كانت هذه السيدة قد سارت في الطريق العام متجردة تماماً من ثيابها ، أعنى من أنصار مذهب العري ، بينما يحكم القانون العام في مثل هذه الحالة بالحبس لغاية ستة شهور أو بالغرامة ، فهل تقتضى الفقرة على الأعراض وعلى الدين تخفيض العقوبة إلى حبس بسيط أو إلى غرامة بسيطة !

انظروا كيف نشكو من حالة التبرج ، ثم نستهدف بأعراضنا وكرامتنا إلى تعسف وخطأ رجل من رجال البوليس ، فنبيع حق الإنذار والتعزير علناً كما يشاء ، بينما نقيد القاضي فلا يحكم بالحبس لأكثر من أسبوع أو بغرامة بسيطة ، كذلك تقتضى القواعد العامة لقانون العقوبات بمعاينة الشريك في الجريمة أي كانت . فإذا ما أجزنا هذا المشروع كانت النتيجة ألا يعاقب الشريك إلا إذا كان رجلاً ، أما إذا كان الشريك امرأة تحرض وتتفق فلا عقاب عليها .

ومن المدهش ، يا حضرات النواب المحترمين ، أن يقضى القانون العام بأن تكون العقوبة شخصية ، فلا توقع إلا على من أجرم واجترأ على القانون ، في حين أن هذا المشروع يخالف القانون العام ، بل يخالف الدستور وروح التشريع ، أتدرون لماذا ؟

أضرب لحضراتكم مثلاً : قبض على سيدة في الطريق لأنها كانت تسير مشمرة عن ساعدها ، أو ادعى عليها رجل البوليس بذلك بإيعاز من الضابط مثلاً ، فتساق إلى القسم ويوقع عليها الجزاء الذى سمعتموه ، والذى ما كنت أود أن يثار في هذا المجلس . فينذرها البوليس هي وولي أمرها أو زوجها سواء أكانت التهمة صحيحة أم باطلة ، فتكون النتيجة أن تلتطخ سمعة الأسر الكبيرة والبيوتات العظيمة في هذه البلاد ، بتهمة لا سبيل إلى المعارضة فيها أو التظلم منها لرفع الشبهة والعار .

لهذه الاعتبارات رأت اللجنة أن المشروع غير جدير بأن يقرر المجلس إحالته على لجنة من اللجان . وقد ألت لجنة الاقتراحات على حضرة مقدم الاقتراح ، تقديرًا منها للبواعث الكريمة التي دفعته إلى تقديم اقتراحه وتقريراً لما يشوب هذا المشروع من الخطأ في أن يعيد النظر في اقتراحه فأبى ، فاضطرت اللجنة إلى أن تقترح رفضه في صيغة رقيقة ، فتلطفت وطلبت حفظ الاقتراح ، مع أننا هنا لم نقيد بالالفاظ الرقيقة مادام اللفظ يؤدي المعنى .

وبناء على ذلك تشرفت اللجنة بعرض رأيها على المجلس ولحضراتكم الرأي الأعلى .

( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — نحمد بلا شك حماسة حضرة النائب المحترم محمد قرني بك للفضيلة وحملة الرذيلة . وإتانا نشاركه في هذه الحماسة ، ولكن ليسمح لي حضرة أن أخالفه في مسألة تشريعية قانونية ، تلك هي اختصاص اللجنة الاقتراحات ، التي أؤيدها في رأيها كل التأييد ، وأرى أن لها أن تنظر فيما إذا كان المشروع الذى يحال عليها جائزاً النظر فيه أو غير جائز . فإذا سلبنا منها هذا الاختصاص ، نكون قد حكمنا عليها بالإلغاء والعدم ، إذ لا فائدة من وجودها ، إذا كانت مهمتها قاصرة على بحث مشروعات القوانين من حيث الشكل وحده .

الواقع ، يا حضرات النواب ، أن لهذه اللجنة أن تنظر في الاقتراح ، من حيث الشكل والموضوع معاً ، فإذا ما أحيل عليها اقتراح ولا حظت أنه غير مصوغ في الشكل القانونى الذى يحتمه الدستور واللائحة الداخلية ، فلها الحق في أن ترفضه . ولكن إذا قصرنا مهمتها على الشكل وحده ، كان من العبث وجودها ، إذ أن في استطاعة اللجان الأخرى ، التي قضت بتشكيلها اللائحة الداخلية ، أن تقوم بالبحث ، فهي أولى ببحثه شكلاً ، مادام لها حق بحثه موضوعاً . فالحكمة إذن من وجود لجنة الاقتراحات ، هي بحث الاقتراحات

أداة ١٠٣ » ... .. «

مشروعات القوانين ، لترى ما يجوز عرضه على المجلس ، وما لا يجوز ، منعاً من تراكم وازدحام تلك المشروعات أمام اللجان المختلفة ، وقد يكون الكثير منها غير جازٍ النظر أصلاً .

سبق ، بإحضرات النواب ، أن أثير هذا البحث في سنة ١٩٢٤ أمام مجلس النواب بجلسته يوم ١٣ أبريل ، واستقر الرأي بعد البحث على أن من حق لجنة الاقتراحات أن تنظر في الاقتراح من حيث الشكل والموضوع معاً ، وأن تقرر ما إذا كان مطابقاً لنص اللائحة الداخلية أو غير مطابق ، متفقاً مع نصوص الدستور أو غير متفق ، وهل هو مقدم في الميعاد وموقع عليه من عشرة أعضاء أم لا .

يضاف إلى ذلك أن أصل المادة ١٠٣ من الدستور كان نصها في مشروع لجنة الدستور كما يأتي :

« كل مشروع قانون أو اقتراح يقدمه واحد أو أكثر من الأعضاء يجب إحالته إلى لجنة تكلف بفحصه وإبداء رأيها فيما إذا كان يقبل النظر فيه لدى المجلس أم لا ، وفي حالة ما يرى قبول النظر فيه يحصل السير فيه » .

وقد عدلت لجنة الدستور هذه المادة بالصيغة الموجودة الآن بالدستور ولكن المعنى واحد في النصين . غير أن النص الوارد في مشروع الدستور الأول موضح لهذه المادة التي تقضى بأن للجنة الاقتراحات أن تبدي رأيها فيما إذا كان المشروع يقبل النظر فيه أو لا يقبل . فإذا رأت قبول نظره أشارت بإحالته على اللجنة المختصة .

وقد جاء في المادة ٧٥ من اللائحة الداخلية ما يأتي :

« على لجنة الاقتراحات أن تقدم في ظرف خمسة عشر يوماً عن كل مشروع قانون أحيل عليها تقريراً مختصراً بجواز النظر فيه أو رفضه » .

من هذا يتضح أن الدستور واللائحة الداخلية يخولان لجنة الاقتراحات الحق في أن تبحث فيما إذا كان الاقتراح أو مشروع القانون جازٍ النظر فيه أو غير جازٍ . فضلاً عن ذلك فإن السوابق والتقاليد البرلمانية تؤيد رأي اللجنة فيما ذهبت إليه وإني أؤيدها في رأيها وأنضم إليه .

( تصفيق ) .

حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلماني لوزارة الحفانية — سأنتكم باعتباري نائباً . إن المسائل التي أثيرت حول هذا الاقتراح تمس تفسير المادة ١٠٣ من الدستور والمادة ٧٥ من اللائحة الداخلية ، وأعتقد أنه يجب قبل أن يفصل المجلس في مدى انطباق هاتين المادتين على اختصاص لجنة الاقتراحات والعرائض أن تحال هذه المسألة على لجنة الشؤون الدستورية لتفسير المادة ١٠٣ من الدستور والمادة ٧٥ من اللائحة الداخلية وتحديد الاختصاصات التي للجنة الاقتراحات والعرائض في نظر مثل هذا الاقتراح الدقيق .

( تصفيق ) .

الرئيس — هل توافقون على إحالة تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض عن هذا الاقتراح على لجنة الشؤون الدستورية (١) لبحث المسائل التي أشار إليها حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد صبري أبو علم ؟

( موافقة عامة ) .

( في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ) .

(١) تقرير لجنة الشؤون الدستورية منشور في هذه المادة في السابعة المؤرخة في ١١ يناير سنة ١٩٣٧ .



هل للأعضاء أن يتقدموا باقتراحات برغبات هي في الواقع مشروعات قوانين ، وإن كانت غير مصوغة في مواد<sup>(١)</sup>.

### تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض

عن الاقتراح المقدم من حضرات النواب المحترمين : حسن يس وعبد اللطيف زعزوع ومحمد قرني بك ، بمنع دخول الحجر للقطر المصري ، إلا لسبب شرعى ، ومعاقبة من يتجر فيها أو من يستجلبها من الخارج .  
أشير إلى الكتاب الآتى :

« حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرفع إلى حضرتكم تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض ، عن الاقتراح المقدم من حضرات النواب المحترمين : حسن يس وعبد اللطيف زعزوع ومحمد قرني بك ، بمنع دخول الحجر للقطر المصري ، ومعاقبة من يتجر فيها ، أو من يستجلبها من الخارج وألا يكون دخولها إلا لسبب شرعى .

وقد انتخبني اللجنة مقررًا لها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام  
رئيس اللجنة  
على أيوب »

الرئيس — الكلمة لحضرة المقرر .

المقرر — أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة :

« اجتمعت لجنة الاقتراحات والعرائض بجلسته ١٠ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، ونظرت في الاقتراح المقدم من حضرات النواب المحترمين : حسن يس وعبد اللطيف زعزوع ومحمد قرني بك ، بمنع دخول الحجر للقطر المصري ، ومعاقبة من يتجر فيها ، أو من يستجلب من الخارج ، وألا يكون دخولها إلا لسبب شرعى ، والمحال على اللجنة من المجلس بجلسته ٢٨ يولييه سنة ١٩٣٦ .  
فرأت اللجنة :

أن هذا الاقتراح يرمى إلى وضع نصوص تشريعية جديدة تمنع الاتجار بالحجور واستيرادها ، وتقضى بمعاقبة من يقدم على مخالفة هذه النصوص ، فهو في حقيقته اقتراح بمشروع قانون .

وأنه لم تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة ٧٣ من اللائحة الداخلية — بناء على ذلك وعلى نص المادة ٧٥ من اللائحة الداخلية ، ترى اللجنة أنه اقتراح بمشروع قانون وأنه غير مقبول شكلاً »

### نص الاقتراح

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

بعد التحية ، نرجو عرض اقتراحنا على المجلس لنظره في أول جلسة ، وهو :

مصر بلد إسلامى ممتقى الشرق والغرب ، وعنوان الدين الإسلامى ، لأن بها الجامع الأزهر ، وهو أكبر جامعة إسلامية في الشرق . وبما أن الحجر حرمه الله بعد الآية « إنما الحجر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون »

بناء عليه

نقترح منع دخول الحجر لهذه البلاد ، ومعاقبة من يتجر فيها ، أو من يستجلبها من الخارج ، وألا يكون دخولها إلا لسبب شرعى .  
كأن يستعمل لتعاطى الدواء الذى يصفه طبيب عدل .

وتفضلوا بقبول فائق احترامنا »

حسن يس عبد اللطيف زعزوع محمد قرني »

٢٦ يولييه سنة ١٩٣٦

مادة ١٠٣ « ... .. »

حضرة النائب المحترم محمد قرني بك — جرت التقاليد ، والقانون يبيح لكل عضو في هذا المجلس أن يقدم اقتراحاً برغبة إلى الحكومة لتنفيذه . حضرات زملائي وأنا قدمنا هذا الاقتراح وقصدنا به منع الاتجار بالخمير واستيراده . هذه رغبة تقدمنا بها إلى الحكومة . قال الله تعالى : « إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه » . ولنا مكلفين بأن تقدم مشروع قانون لكل رغبة نريد أن نوجهها إلى الحكومة ، لأننا لو قدمنا مشروعات القوانين هذه رمينا بقارص الكلم واعترض علينا بأنها ليست مصوغة الصياغة الكافية .

هذا الاقتراح في الواقع هام ويعود تنفيذه بالخير على البلاد ، ولدى الحكومة أقلام قضايها وموظفوها الفنيون المختصون بمثل هذا ، فزجو أن تتولى الحكومة أمر صياغة هذا القانون الذي يحقق لنا هذه الرغبة حتى يدفع الله عن هذه البلاد نكبة الخمر ، وما تجره عليها من شر وويلات .

ولا زلت أرى وجوب إحالة هذا الاقتراح على لجنة الحقاينة لصياغته ، والرأي الأعلى للمجلس .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد طاهر عبد اللطيف — إنني أخالف رأي اللجنة وأنضم إلى حضرة النائب المحترم محمد قرني بك ، لأن حكم اللائحة في مادتها الثانية والسبعين والثالثة والسبعين يقضي بأن لكل عضو الحق في أن يقدم اقتراحاً برغبة أو اقتراحاً بقانون ، فإذا قدمه في صورة مشروع قانون ، وجب أن يكون موقفاً عليه منه ومصوغاً في مواد ومراقفاً لمذكرة إيضاحية . أما إذا قدم اقتراحاً برغبة ففي هذه الحالة يكتب بأن يبين غرضه ويحدد رغبته بوضوح دون حاجة إلى صياغته في شكل مشروع قانون . ولا يوجد في نصوص الدستور ، ولا في نصوص اللائحة الداخلية ما يلزم العضو الذي يريد تقديم رغبة بأن يضع هذه الرغبة في صورة مشروع قانون . والواقع ، يحضرات النواب المحترمين ، أن الجهة التي يطلب منها تنفيذ هذه الرغبة هي التي من شأنها أن تضعها في صورة مشروع قانون إذا احتاج الأمر إلى ذلك وتعرضه على المجلس .

وكل رغبة تحتاج في تنفيذها إلى قانون ، فإذا اقترح أحد حضرات الأعضاء إنشاء سكة حديدية أو طريقاً زراعياً فتنفذ هذه الرغبة محتاج إلى استصدار قانون ، فمثلاً إنشاء سكة زراعية محتاج إلى قانون بنزع ملكية الأراضي اللازمة لإنشاء هذا الطريق ، كذلك الحال في كل رغبة ، حتى إنشاء المستشفيات . وسبق أن عرضت علينا اقتراحات برغبات عديدة من هذا النوع ولم يضطر مقدموها إلى وضعها في صيغة مشروع قانون .

وتعلمون حضراتكم أن مشروعات القوانين تتطلب بحثاً وتحتاج إلى مراجعة اللوائح الموضوعة والقوانين حتى يمكن النص على تعديلها أو إلغائها ، ولا يمكن للعضو أن يتردد على الصالح الحكومية حتى يستطيع أن يتبين . هذا ولا شك أن جهة الحكومة المختصة هي التي تعرف أي القوانين يحتاج إلى التعديل أو الإلغاء .

لذلك أقترح عدم الموافقة على تقرير اللجنة وقبول هذا الاقتراح على أنه اقتراح برغبة .

( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد يوسف بك — أرى أن هذه المسألة لا تحتاج إلى كل هذه المناقشة لأنها ليست بالمسألة الأولى من نوعها ؛ وأقول إن الذي يطلب وضع مشروع قانون يجب أن يتقدم به بالكيفية المبينة في اللائحة الداخلية والرسومة في الدستور . الدستور يبيح لكل عضو من الأعضاء أن يتقدم بمشروع قانون . وقد بينت اللائحة الكيفية التي يجري عليها العمل في وضع هذا القانون ، فنصت على أن يحال على لجنة الاقتراحات ، فإذا رأت اللجنة أنه مستوف للشرائط القانونية اللازمة لكل مشروع قانون طلبت من المجلس إحالته على اللجنة المختصة ، وبعد أن تبدى للجنة رأيها يقدم إلى المجلس للمناقشة فيه . ولا يجوز بمقتضى الدستور واللائحة الداخلية أن يقدم أحد حضرات الأعضاء اقتراحاً برغبة ينطوي في حقيقته على مشروع قانون ثم يطلب من غيره أن يضع له هذا القانون ، وهذا ما لا يجوز أن يقول به أحد من حضرات أعضاء المجلس فالحق في وضع القوانين أو تعديلها كما هو مخول للحكومة نول أيضاً لكل عضو من حضرات الأعضاء . فكيف يجوز لنائب أن يقول إنني أرغب في كذا ولكني أود أن يضع غيري مشروع قانون ؟ هذا لا يليق بكرامتكم . ولا بكرامة المجلس ، وإنني أربأ بالمقترحين أن يقولوا هذا . فمع احترامي لحضراتهم واحترامي لأفكارهم لطلب إصلاح هذا الخطأ القانوني في هذه المسألة ؛ وأرجو حضرات المقترحين أن يرجعوا لأنفسهم وألا يعرضوا الأمر للمناقشة وأخذ



مادة ١٠٣ » .....

الرأى لأن الأمر كما قلت لحضراتكم لا يجوز أخذ الرأى فيه ، وللرياسة الحق في أن تمتنع أخذ الرأى عليه لأنه مخالف للدستور وللأئحة الداخلية .

( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ على نجيب — إننا لو تمسكنا مع الزأى الذى ذهبت إليه اللجنة لكان فيه حجر على حضرات الأعضاء وتضييق من جهة أخرى على الحكومة . أما من حيث الحجر على الأعضاء فذلك لأن اللائحة الداخلية والدستور لا يمنعان مطلقاً أى عضو من حضرات الأعضاء من أن يتقدم برغبته ، وهذه الرغبة يناقشها المجلس فإذا أقرها كان هذا دليلاً على ميل المجلس وإظهاره هذا الميل للجهة التنفيذية حتى تعنى بها .

لاحظوا حضراتكم أنكم إذا تقدمتم برغبة فليس معنى ذلك أنها تصبح رغبة بمجرد إبدائها ، وإنما تصبح رغبة إذا كانت مطابقة للقوانين أو ليست منافية للدستور أو للنظام العام ، فإذا قررت لجنة الاقتراحات أن هذه الأمنية هي رغبة وجائز نظرها وتقدمت برأى للمجلس ، فعلى المجلس أن يقرر ما إذا كانت هذه الرغبة جديرة بالاحترام وجديرة بأن تعنى الحكومة بتنفيذها فإذا أقر المجلس ذلك وكان التنفيذ يقتضى وضع قانون فإنه يصبح لكل عضو من حضرات الأعضاء الحق في أن يتقدم مطمئناً بمشروع قانون وهو يعتقد بأن المجلس سيوافق عليه ويصبح للحكومة أيضاً عندما يقرر المجلس الموافقة على رغبة لها من الأهمية الاجتماعية ما لها أن تتقدم بمشروع قانون وهي مقتنعة بأنه لا يلقى معارضة في المجلس .

فإبداء الرغبة من العضو وإقرارها من المجلس هو بمثابة عمل تمهيدى لحضرات الأعضاء من جهة وللحكومة من جهة أخرى فتقدم الحكومة أو أحد حضرات الأعضاء بمشروع قانون ، يحقق هذه الرغبة .

إذن فلماذا نعلم على العضو أن يقدم رغبته في شكل قانون ؟

إذا كان تنفيذ الرغبة يقتضى إلغاء أى قانون أو تعديله فلم نخرج الأعضاء هذا الإحراج ونلزمهم بوضع مشروع قانون ؟ ألم يبر علينا في هذه الدورة وفي غيرها أثناء نظر الميزانية أن يبدو من المجلس ميل إلى أمر من الأمور فيتقدم الوزير ويقول إن الحكومة ستعنى بهذا الأمر ، فإذا كانت عناية الوزير بهذا الأمر تقتضى وضع قانون قدم مشروع القانون .

فليتناقش المجلس في هذا الاقتراح ويبدى كل من حضراتكم رأيه فيه ، ولا تعطوا لأى لجنة من اللجان أو هيئة المكتب هذا الحق الذى لكم بل تمسكوا به لأن كل حق مهما حقرت قيمته يجب علينا أن نحرس عليه كل الحرص . ولاحظوا أن مجلسكم هو صاحب السلطة في أن يقرر رغبة أو يرفضها ولا تنف اللائحة الداخلية حائلاً دون هذه السلطة فلا اللائحة الداخلية ولا الدستور يمنعانكم من أن تقرروا — وفي هذه الجلسة — كل حق ترونه ولا تتركوا للقرار أو للجنة من اللجان أو لمكتب المجلس نفسه أو لأى كان هذا الحق الذى لكم . لذلك أؤيد حضرات المقترحين في أن اقتراحهم هو اقتراح برغبة فإذا أقره المجلس كان للحكومة أو لأى عضو من حضرات الأعضاء أن يضع مشروع قانون يتقدم به للمجلس لتحقيق هذه الأمنية .

( تصفيق ) .

الرئيس — أرجو من حضرات الزائرين أن يحافظوا على النظام وألا يصفقوا ولا يضطربوا إلى تطبيق اللائحة الداخلية علم والمفروض فيهم أنهم مثقفون يعرفون الواجب عليهم .

المقرر — يغيل إلى أنه ليس بين لجنة الاقتراحات وبين أكثر حضرات النواب الذين تكلموا هذه الليلة أى خلاف في الرأى الذى أبدته ، لأنهم أجمعوا على جوهر المسألة ولها وهو أن الاقتراح الذى أحيل على لجنة الاقتراحات وأبدت فيه رأياً هو في لبه وصحبه اقتراح بقانون ولذلك ذهب حضراتهم إلى أنه من الجائز أن يقبل هذا الاقتراح على أنه اقتراح برغبة ومتى قرر المجلس قبوله بهذا الشكل يصبح للحكومة كما يصبح لكل من حضرات النواب أن يتقدم بعد ذلك بمشروع قانون معتمداً في ذلك على أن هيئة المجلس قد أقرت هذا المبدأ في ذاته .

أرجو أن يحدد الموقف وأن يحدد في نطاق النصوص الدستورية لا تبعاً للعواطف . نحن جميعاً مع حضرات المقترحين في أن

إدلة ١٠٣ ... .. «

جس وضر وسبب لبلاء كبير ولكن يجب أن نعرف أيضاً أن احترام الدستور أمر مقدس وأن هذا المجلس هو هيئة تشريعية قبل كل شيء . ومفروض فينا جميعاً أننا رجال تشريع ، وما يعاب علينا أن نترك لغيرنا وضع القوانين .

إننا لم نتقدم للناخبين طالبين منهم لنحتل مقاعدنا النيابية إلا ونحن نشعر حقاً أننا جديرون بأن نحتل هذه المقاعد لنسنّ للبلاد لوائح والقوانين ، أما أننا نبدي الرغبات لتقوم الحكومة بعد ذلك متفضلة علينا بتقديم مشروعات قوانين تحقق رغباتنا لكي تشق الحكومة وتتعب ونستريح نحن وتكاسل وتقف عند حد إبداء الرغبة ، فهذا أمر لا يليق بنا ولا بهذا المجلس .

قد تأتي الحكومة ، يا حضرات النواب ، أن تتمشى مع هذه الرغبة ، وتأتي أن تكذب حيث أردنا أن نستريح ، فحضراتكم تملكون حق تقديم مشروعات القوانين المحققة لرغباتكم .

إن القانون الذي نعمل في ظله وهو الدستور والألحقة الداخلية قد ورد بكل منها نصوص ترسم طريق المناقشة في مشروعات القوانين سواء أكانت مقترحة من النواب أم مقدمة من الحكومة . هذه المشروعات لا بد أن تمر بأدوار أولها أن يتناقش المجلس في مبادئ المشروع وهل يقبل أو يرفض ما تضمنه من مبادئ ، ثم تأتي بعد ذلك مرحلة أخرى تسمى للدولة الثانية فإذا وقف الأمر عند حد إبداء رغبة يقرها المجلس لينتسب بعد ذلك ، وبعد الجهد والمناقشة تقديم مشروع قانون ، وكانت القراءة الأولى عبثاً في عبث شيئاً للوقت .

أما إذا كنا نريد أن نلتزم الحدود التي رسمها المجلس وهي أن الرغبة غير ملزمة لأحد أصلاً فلا الحكومة ملزمة بأن تقدم مشروع قانون تنفيذاً لهذه الرغبة ، ولا أحد من حضرات النواب ملزم أيضاً أن يقدم مشروع قانون على أساسها .

فعلام إذن الجدل والكلام ؟ وعلام النقاش ونحن نعلم أن هذا الاقتراح برغبة هو في حقيقته مشروع قانون ؟

سمعت من بعض حضرات النواب أنه لو أخذ المجلس برأي اللجنة لكان ذلك حائلاً إلى حد كبير بين كثير من الرغبات لأن أغلبها تنفي — ولو في دور تنفيذها — استصدار قانون . والفرق بين الحالتين ظاهر فحضره النائب الذي ذهب هذا المذهب يقول إن الاقتراح بسكة حديدية قد يستدعى فيما بعد عند تنفيذه استصدار قانون بنزع ملكية بعض الأراضي ... ليكن هذا ولكن هذه الرغبة في ذاتها ليست في جوهرها مشروع قانون ونحن هنا هيئة تشريعية يجب أن تكون أشد حرصاً على أن يكون التشريع من حقنا وتحت سيطرتنا لا تتخلى عن هذا الحق ولا تتكاسل عنه بأن نكتفي بإبداء الرغبات والأمانى والأحلام .

يا حضرات النواب :

في البلاد قوانين لا تزال سارية ولكنها مع الأسف قديمة العهد . هذه القوانين تنظم طريقة إعطاء رخص بيع الخمر وفتح محال بيعها فإذا ما أخذنا بالرغبة المقترحة فعنى هذا أنه يجب أولاً وقبل كل شيء أن نعمل إلى وضع تشريع يلغى هذه القوانين أو يعدلها . إذا تراخت الحكومة ورأت أن تترك الأمر لنا لنعدل القوانين القائمة أو نمنحها من الوجود وتقيم على أنقاضها تشريعاً يتفق مع رغبة حضرات المشرعين فمن العار أن يقال إنه يجب أولاً أن تناقش حتى نعرف رأي المجلس في أن الخمر مكروه . لا شك يا حضرات النواب ، أن الخمر مكروه منا جميعاً . ورأي المجلس معروف سواء قدم الاقتراح أو لم يقدم فلسنا في حاجة إلى بحث هذا الموضوع ونحن في بلد سلاحي تحرم شرائه الخمر إلا لأسباب خاصة وظروف ملجئة . كلنا يعلم بأن الخمر محرمة ويجب أن نمنع تعاطيها والاتجار فيها وأن نمنع مناعتها . ليس هذا جديداً ولكن الجديد هو أن نضع تشريعاً لا مفر منه لمواجهة هذه الحقيقة .

لي الشرف إذا دعيت من أحد حضرات المشرعين لأن أسألكم في وضع مشروع القانون وكلكم يسره أن يساهم فيه — فإما لنا نجز في هذه الجلسة ما أجزأه من قبل وهو أن كل اقتراح برغبة ينطوي في حقيقته على مشروع قانون ، يجب أن يقدم بمشروع قانون وإلا نكون متناقضين مع أنفسنا خارجين على مبدئنا .

ولقد أبديت رأيكم هذه الليلة في اقتراح مماثل لهذا مقدم من حضرة النائب المحترم مصطفى الزاهد العبد بطلب تعيين العمدة بطريق انتخاب ولمدة خمس سنوات ، ورأت اللجنة أنه غير مقبول شكلاً لأنه ينطوي على مشروع قانون وكان يجب أن يكون مصوغاً في مواد مراقباً لمذكرة إيضاحية ، وقد واقعت اللجنة على رأيها وبناء على هذه المواقفة رأت اللجنة بحق أن تتمسك بهذا الرأي ، ولذلك ألتبس



مادة ١٠٣ « ... .. »

بالحاح وصيانة لهية المجلس رفض أى اقتراح برغبة ينطوى فى حقيقته على مشروع قانون ، ولا يريد مقدمه أن يكلف نفسه عناء صياغته فى مواد وإرفاقه بمذكرة تفسيرية . وبناء على هذا تصمم اللجنة على رأيها .

حضره النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الهادى — أعارض حضره المقرر واللجنة فى رأيها . أجازت اللائحة الداخلية لكل عضو أن يقدم أى اقتراح برغبة ، فلا محل مطلقاً لتعطيل هذا الحق للظروف التى يديها حضره المقرر لأنه يقول : طالما كان الاقتراح برغبة ينطوى على فكرة تشريع فعنى هذا أنه واجب الرفض . أنا لا أذهب أبداً هذا المذهب ، وليس بدعاً ولا عاراً أن يطلب أحد حضرات النواب إلى الحكومة أن تتولى صياغة تشريع معين فالأداة متوفرة لديها والموظفون المختصون كذلك . ولقد سمعنا فى غير قانون عرض عليكم وأقربها قانون العمال حينما أريدت مناقشته وطلب تأجيله ما قاله معالى وزير التجارة من أن هذا التشريع عرض على وزراء قانونيين بعد أن عرض على لجنة تشريعية ، فلدى الوزارة الموظفون المختصون ولها من وسائلها ما يسمح لها بأن تدقق فى تشريعها مما يجعلكم تطمثون إلى نتائج أعمالها . فإذا تقدم أحد النواب إلى المجلس برغبة ولم يكن هو فى ذاته مشرعاً أصلاً ، فلا عيب مطلقاً أن يطلب إلى الحكومة — بعد أن نوافق على المبدأ فى ذاته — أن تسن تشريعاً مراعية فى ذلك جميع الظروف والتشريعات الأخرى وما يتعلق بها من حقوق وواجبات .

ليس هذا بدعاً ولا يقلل من كرامة النائب ولا المجلس على أية صورة ما . إنما نطلب تضامن الحكومة والمجلس فى سن التشريع والعمل على صياغته بأحسن الوسائل وأدق الأساليب بعد أن يبدى المجلس رغبته فى أن المبدأ الذى يقوم التشريع عليه مبدأ صالح . من أجل هذا أرى أن فيما تصدت له اللجنة خطراً كبيراً يحرم المجلس شطراً من حقوقه ، ولهذا أرى أن حضرات المقترحين على حق وأعارض اللجنة والمقرر فى رأيهما .

( تصفيق ) .

حضره النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك — لقد سبقنى حضره النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الهادى فيما كنت أريد إبداءه . حضره صاحب المعالى وزير التجارة والصناعة — يا حضرات النواب المحترمين : أرجو أن يلاحظ أن اللائحة الداخلية فرقت بين الاقتراح برغبة والاقتراح بقانون ، فالأقترحات برغبات — أيا كانت ، وهى كثيرة كما هو ظاهر من جدول أعمال كل جلسة — تأخذ سيرها العادى ، أما الاقتراحات بقوانين فقد حددت اللائحة الداخلية الطريق الواجب اتباعه بشأنها . فالمادة ٧٣ من اللائحة الداخلية تنص على أن « كل اقتراح بمشروع قانون لأحد أعضاء المجلس يجب أن يكون موقفاً عليه منه ومصوغاً فى مواد ومرفقاً بمذكرة إيضاحية » . ذلك هو الطريق القانونى الذى رسمته اللائحة الداخلية لمن يريد من حضرات الأعضاء أن يتقدم لهيئة المجلس باقتراح بقانون . ولكن خبرونى بربكم كيف يمكن لأحد الأعضاء أن يتقدم باقتراح برغبة إذا كان ينطوى فى حقيقته على مشروع قانون ولم يتبع فى ذلك ما رسمته اللائحة الداخلية فى هذا الشأن ؟ هبوا حضراتكم أن هذه الرغبة قبلت ولكن كانت لدى الحكومة موانع كثيرة — سواء أكانت سياسية أم عمرانية أم اقتصادية — تمنعها من أن تتقدم بمثل هذا المشروع ، فماذا يكون موقف الحكومة أمام المجلس ؟

لكل عضو من حضرات الأعضاء أن يتقدم بمشروع قانون تناقشه الحكومة من جميع الوجوه — سواء برجالها الاقتصاديين أو القانونيين . من أجل ذلك كان الشارع حريصاً عندما حتم فى المادة ٧٤ ألا يوقع عليه أكثر من ١٠ أعضاء لضمان حرية المناقشة وإبداء رأى الحكومة بقبوله أو برفضه . والآن يراد بالاقتراح المطروح عليكم أن يوافق المجلس عليه بالإجماع أو بالأغلبية ؛ وهذا يتنافى مع نص المادة ٧٤ من اللائحة الداخلية — لذلك أرى أن اللجنة محقة فى رأيها .

حضره النائب المحترم الأستاذ إسماعيل حمزه — إن دستور المجلس ، يا حضرات النواب ، هو اللائحة الداخلية . وقد رسمت الطريق الذى يتقدم به النائب بأى اقتراح ، فإذا كان اقتراحه برغبة التزم خطة معينة ، أما إذا كان الاقتراح بقانون التزم بنصوص اللائحة الداخلية ، لذلك أخالف حضره الزميل المحترم إبراهيم عبد الهادى فيما قاله من أنه ليس على المقترحين أن يقدموا مشروع قانون برغبتهم إذا كانوا غير مشرعين . نعم قد يكون النائب غير مشرع ، ولكننا لا نسمع له أن يتجاهل دستور المجلس وهو اللائحة الداخلية . فإذا كان غير قادر على وضع مشروع قانون طبقاً لنصوص اللائحة الداخلية فعليه أن يتخلى عن هذا لغيره .

قرر المجلس بالأمس أن الاقتراحات بقوانين يجب أن تقدم على النمط الذى حددته اللائحة ، واليوم يطلب منا أن نخالف ذلك .



أداة ١٠٣ » ... .. «

يخيل إلى أن الذي حفز حضرات الأعضاء القائلين بعكس رأى اللجنة هو أهمية موضوع الاقتراح ذاته ، وأنا أشكرهم على ذلك ، وإنما بب ألا يفوتهم أن القائلين برأى اللجنة ليسوا أقل غيرة أو حماسة منهم ، فكلنا يكره الحرج ويمقتها ويحبذ الظروف التي تمنع انتشارها ، تمنع الاتجار بها . فإذا تقدم نائب بهذه الرغبة وجب أن يلاحظ أن تحريم الحرج لا يكون إلا بقانون بالطريقة التي حددتها اللائحة الداخلية . وبما أن الاقتراح المقدم مخالف لللائحة الداخلية ، فيكون رأى اللجنة في محله وأرى الموافقة عليه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الهادي — أرجو أن يطمئن حضرة النائب المحترم الأستاذ إسماعيل سليمان حمزه إلى أننا هذا البحث لا نريد استغلال عطف المجلس على الفكرة ذاتها ، وإنما نحن نتكلم للنظام الذي يجب أن يكون طبقاً للدستور ولللائحة الداخلية . فما تعرضنا لصميم الموضوع ، ولكن سألنا : أهذا حق يملكه مقدم الاقتراح ، أم أنه لا يملك هذا الحق ؟ أما الاتجار بسلامة موضوع لتعطيل نص من النصوص أو حكم من الأحكام ، فأمر لا يسوغ لأحد إتيانه .

الحق أن النص ، يا حضرات الأعضاء المحترمين ، واضح كل الوضوح في غير حاجة إلى هذا اللبس أو هذا التوضيح ، ولعل العسر ، فهمه أو في التعليق عليه راجع إلى أنه من الوضوح على حالة تغنى عن كل شرح وتفسير وتعليق .

لو أن لجنة الاقتراحات قد رجعت إلى سوابق المجلس في جميع تقارير اللجان عن الاقتراحات القديمة لرأت أن هذه الاقتراحات تنهى إلى نتيجة من اثنتين : إما إلى مشروع مادي يراد تنفيذه ، وإما إلى تشريع يرغب في فرضه . وما قيل لنائب تقدم باقتراح بقانون اقتراحك يجب أن يستوفي جميع الشرائط النصوص عليها في المادة ٧٣ من اللائحة الداخلية ، وإلا فهو اقتراح برغبة !

ولقد أذكر أن في مضابط هذا المجلس سوابق عديدة من قبيل ما نبث فيه . ولا أذهب بعيداً فهذا هو مشروع ميزانية وزارة صحة بين يدي ، وستجدون في تقرير اللجنة عنه ما يؤيد الرأى الذي أبدىه .

حدث أثناء نظر ميزانية مصلحة الصحة في عام ١٩٢٧ — على ما أظن — أن أبدت اللجنة كما أبدى أحد حضرات الأعضاء غيبة في سن تشريع لمراقبة المواد الغذائية في الأسواق ، فما قال أحد إن ذلك اقتراح برغبة ينطوي على تشريع ، فهو اقتراح بقانون ، من ثم هو باطل لا يصح قبوله ، لأن النائب مشرع ، ومن كان مشرعاً فمن العار عليه أن يقدم مثل ذلك الاقتراح إلا إذا كان في صورة مشروع قانون طبقاً لأحكام اللائحة الداخلية ١١ بل نهضت الوزارة فأبدت رأياً معلنة أنها توافق على هذه الرغبة ، وأنها ستعمل على تحقيقها بوضع التشريع الذي يرى إليه اقترح . وقد صدر هذا التشريع فعلاً كما سترون في ميزانية وزارة الصحة .

وبما أنني تصديت لذكر السوابق ، واللجنة تتمسك بأحكام الدستور واللائحة الداخلية ، فأقترح أن يحال هذا التقرير على لجنة شؤون الدستورية للفصل في هذا الخلاف كما حصل في مناسبات ماضية .  
( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد يوسف بك — لا أزال أقول إن المسألة واضحة لا تحتاج إلى كل هذه المناقشة ، ولسنا في أول مرة من حياتنا البرلمانية حتى يمتد بنا الجدل إلى هذا الحد . وها هو الدستور ، وها هي اللائحة الداخلية ، ينصان على أن العضو الذي ترح تشريعاً يجب عليه أن يقدم اقتراحه « مصوغاً في مواد ومراققاً بمذكرة إيضاحية » . وقد اعترف حضرة النائب المحترم محمد قرني بك أن اقتراحه يتطلب وضع مشروع قانون ومذكرة إيضاحية ، وغاية ما في الأمر أنه يكل إلى الحكومة وضع ذلك .

إن كل نائب قادر على وضع مشروع قانون ، وعلى الأخص مشروع القانون الذي يرى إليه الاقتراح موضوع البحث ، فليس أمراً هو ما قيل من أنه لا عار في أن يطلب نائب من الحكومة أن تضع له مشروع قانون ، وإنما هو دستور يجب تطبيق أحكامه . قد سوى الدستور بين النائب وبين الحكومة ، إذ أعطى لكل منهما الحق في طلب سن التشريع . فما دامت الحكومة لا تستطيع أن تبدى رغبة في تشريع ، ثم تطلب إلى أحدهم صياغة هذا التشريع ، كذلك لا يجوز لأحد الأعضاء أن يكلف الحكومة سن مشروع ، هو وحسب يراه .

ألا فكروا ، يا حضرات النواب المحترمين ، كيف يمكن عملياً وضع التشريع المطلوب إذا فرضنا ، ولو من باب الاستحالة ، أن المجلس يوافق على اقتراح قرني بك وكلف الحكومة وضع المشروع ؟



أتم تدرون ، يا حضرات النواب المحترمين ، كيف توضع المشروعات ، فالمشروع فكرة تقوم في نفس صاحبها ، يبخشها ويقلب النظر فيها صباحاً ومساءً وحين ينام ، وهو ماش ، وهو في السوق وفي كل مكان ، حتى تختمر في ذهنه وتتألف عنده أركانها والأساس الذي تقوم عليه فتعود صالحة للصياغة القانونية . حينئذ يجلس صاحب الفكرة إلى مكتبه ، فيرتب الأمر ويفصله ، ويرسم حدوده وجهاته كما يرسم الرسام جسم الإنسان من الرأس إلى العنق إلى اليدين إلخ . وهو إلى جانب ذلك ينشئ مذكرة إيضاحية تفسر كل فكرة احتوتها في إنجاز مادة من مواد المشروع . فكيف يراد أن تنتقل كل هذه الأعمال الفكرية من ذهن حضرة النائب المحترم محمد قرني بك إلى ذهن موظف في الحكومة ، أو محام في قلم قضايا لا يملأان عنها شيئاً . هكذا يريد حضرة قرني بك أن يجلس في بيته ، يطلب ويتمنى أن تنتقل كل أفكاره وجميع الأسباب التي بنى عليها اقتراحه إلى ذهن قلم القضايا ليصوغها في مواد قانونية وفق رأيه وهواه ! ولكن ذلك غير معقول من الناحية العملية ، فإن الإنسان إذا طلب إلى خادمه كتابة خطاب فهو لا يكتبه كما يريد سيده .

على أنني تكلمت مع حضرة قرني بك في الأمر وعرضت عليه أن يسترد هذه الرغبة ، فقال إنه مستعد لوضع مشروع قانون . فلماذا لا يريخنا الآن من هذا الحوار الذي لا طائل تحته ، فيسحب اقتراحه ليضعه في صيغة مشروع قانون ؟ وهو يملك ذلك دستوراً وعملاً .

فلجنة الاقتراحات لم تقرر غير الصواب ، وأرى أن يسترد حضرة النائب المحترم محمد قرني بك اقتراحه ليضعه في صيغة مشروع قانون ، وهو قادر على وضع مشروعات عديدة وفيه الكفاية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد طاهر عبد اللطيف — يلوحي لي أن وجه الخلاف بيننا وبين اللجنة لم يزل غامضاً وغير مفهوم . نحن نقول إن لكل عضو أن يقدم اقتراحاً بقانون أو أن يقترح أية رغبة ، أي أنه حر في وضع اقتراحه على شكل مشروع قانون أو رغبة من الرغبات . واللجنة تقول إن الدستور واللائحة يحزمان هذا ؛ فالنصوص هي التي تفصل بيننا وبين اللجنة . فهل في الدستور أو في اللائحة ما يحرم على العضو الذي يريد اقتراح رغبة قد تبتدىء أو تنتهي بمشروع قانون أن يبدى هذه الرغبة لتبلغ إلى الجهة المختصة بتنفيذها ؟

إن المادة ٧٣ من اللائحة الداخلية تقول : « كل اقتراح بمشروع قانون لأحد أعضاء المجلس يجب أن يكون موقفاً عليه منه ومصوغاً في مواد ومرافقاً بمذكرة إيضاحية » . فمعنى ذلك أن الاقتراح بقانون يجب أن يكون مبدئياً موصوفاً بأنه اقتراح بقانون ، فإذا أراد العضو ألا يتقدم بمشروع قانون ، واكتفى برغبة ، فليس لأحد أن يطالبه بأداء هذه الإجراءات الشكلية ، ولا أن يكلفه صوغ اقتراحه في مواد ومذكرة إيضاحية ، ما دام يريد الاكتفاء بتقديم اقتراحه على شكل رغبة فقط .

أنتقل إلى ما قاله حضرة صاحب المعالي وزير التجارة والصناعة من أن للحكومة أن تمتنع عن تنفيذ الرغبة إذا كان لديها من الأسباب السياسية أو غيرها ما يحول دون قبولها .

إن المجلس لا يمكنه أن يبت في الاقتراحات برغبة — وكذلك كانت تقاليد في الماضي — إلا بعد أن يسمع رأى الوزارة المختصة ، ويناقشها فيه ، وها هو رأى الحكومة أمامكم موضع الاحترام في كل وقت ، فليس من الجائز أن يقال ما يقال على حين لم يقرر المجلس شيئاً في الرغبة التي نحن بصدددها . فإذا اعتبر المجلس أن هذا الاقتراح هو اقتراح برغبة — كما وصفه حضرات مقدميه وكما يجب أن يكون — فلن يبت المجلس فيه إلا بعد أن تبدى الحكومة ملاحظاتها عليه ، فإذا كانت هذه الملاحظات جديرة بالاعتبار أخذ المجلس بها وإلا قرر الرأي الذي يقتنع به .

فبناء على ما تقدم أعارض اللجنة وأصم على الرأي الذي أبداه مخالفوها .

حضرة النائب المحترم محمد قرني بك — يظهر لي أننا لم نطلب أمراً منكراً أو بدعة غريبة ، لأن حضرة المقرر أعلن أنه يشاركنا في إنكار الأمر . أما ما قيل من أن مقدمي الاقتراح تهربوا من وضعه في صيغة مشروع قانون فكلام لا يسوغ صدوره لأن لديهم والله الحمد من الكفاية العلمية والإلمام بالمسائل التشريعية والاجتماعية ما يؤهلهم لصوغ مثل هذا الاقتراح الذي تدعو إليه الفضيلة وكل الأديان في الصيغة القانونية .

قدمنا اقتراحنا وقلنا إنه رغبة ، وقالت اللجنة إنه ينطوي على مشروع قانون ، فيجب أن يكون مصوغاً في شكل مشروع قانون ،

مادة ١٠٣ » ... ..

اتحسنا إلى عدالة المجلس ، لأنه المرجع الأعلى للحكم بيننا وبين ما تراه اللجنة . فإن رأى المجلس أن اقتراحنا رغبة يجب أن تبلغ إلى الحكومة كما قدمناها ، فزنا بتحقيق عمل صالح وفكرة طيبة . وإذا رأى المجلس أن ما قرره اللجنة في محله ، وأن على مقدمي الاقتراح أن يقدموا مشروع قانون ، فإننا نعدكم بتقديم هذا للمشروع فوراً إن شاء الله .

( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم الدكتور نجيب إسكندر — أرى إحالة تقرير اللجنة على لجنة الشؤون الدستورية لتفصل في هذا الخلاف .

الرئيس — هل يعتزم حضرة النائب المحترم محمد قرني بك أن يقدم مشروع قانون ؟

حضرة النائب المحترم محمد قرني بك — قلت إن ذلك لا يكون إلا بعد أن يصدر المجلس حكمه .

حضرة النائب المحترم أنطون جرجس أنطون — أخذ هذا البحث وقتاً أكثر مما ينزم له . والواقع أن اللائحة الداخلية تكفلت بالفصل في هذا الخلاف ، فإن الاقتراح برغبة هو علاقة محلية بين الجمهور والحكومة لعمل خاص . أما الاقتراح بقانون فهو نظام عام يشمل جميع الأفراد ، لذلك فرقت اللائحة بين الاقتراح برغبة والاقتراح بقانون ونحن في هذا المجلس يجب أن نحترم الشكل كل الاحترام وقد سبق لنا أن احترمنا الشكل في مشروعات قوانين قدمت على غير الطريق القانوني . ومن ذا الذي يمنع العضو الذي يريد إبداء رغبة تطوى على تشريع أن يتبع الطريق الذي يرسمه القانون فيضع اقتراحه في صيغة مشروع قانون مادام هناك فرق صريح بين الرغبة ومشروع القانون ؟

لهذا لا أرى أننا في حاجة إلى إحالة التقرير على لجنة الشؤون الدستورية .

حضرة النائب المحترم الدكتور نجيب إسكندر — أوجه نظر حضرة الرئيس إلى المادة ٣٨ من اللائحة .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — تنص اللائحة على أن الكلام يجب ألا يتكرر في موضوع واحد ، وما سمعناه من أول الجلسة إلى الآن مكرر لا جديد فيه لفظاً أو معنى ، وستضيع هذه الطريقة الجلسة والجلسات في غير طائل .

الرئيس — لم تستوف المناقشة بحثاً ، ويمكنك أن تقدم مع بعض حضرات زملائك اقتراحاً بقفل باب المناقشة وفقاً لحكم اللائحة .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — تنفيذ أحكام اللائحة هو على كل حال من اختصاص الرئاسة .

الرئيس — أرى أن تستمر المناقشة . والكلمة الآن لحضرة النائب المحترم الشيخ عبده محمود البرتقالي .

حضرة النائب المحترم الشيخ عبده محمود البرتقالي — أعترض على قرار اللجنة شديد الاعتراض لأنه يمنع كثيراً من النواب الذين لا يمكنهم أن يقدموا مشروعات قوانين من أن يعلنوا ما يجول بخواطرهم من أفكار قد تكون قيمة وثمينة جداً . فيجب أن يمكن كل عضو من تقديم رغباته لينظرها المجلس فإذا رأى أنها أفكار صائبة أحالها على لجنة الحقانية لتلبسها الشكل القانوني .

الرئيس — أرجو أن تتكلم في صميم الموضوع : هل الاقتراح المعروض اقتراح برغبة فقط أو هو رغبة تنطوي على مشروع قانون ؟

حضرة النائب المحترم الشيخ عبده محمود البرتقالي — إن هذا الاقتراح رغبة يمكن أن ينظر فيها المجلس فيقرر إن كانت مما يصح تنفيذه أو لا يصح ، فإذا قبلها المجلس صيغت في الشكل القانوني .

لهذا أعترض على قرار اللجنة .

المقرر — لي كلمة موجزة تعقياً على ما سمعتموه لا تزيدكم ملالاً على ملال .

أشار بعض حضرات النواب المحترمين إلى السوابق وإلى ضرورة احترامها ، وإنني معهم في ذلك ، ولهذا أذكركم لا بما قررتموه الليلة ولكن بمسألة أثير حولها في جلسة سابقة جدل طويل بين بعض حضرات النواب المحترمين ولجنة الاقتراحات فقد قدم أحدكم اقتراحاً رعى إلى تخفيض العوائد على الباني في مدينة الإسكندرية فأرأت اللجنة أن هذا الموضوع من اختصاص المجلس البلدي للمدينة فرفضت تقريرها ليكم مشيرة برفض الاقتراح . ولكنكم سمعتم ما أثير من أن الدستور ينص على أن تعديل الضرائب بالحذف أو الزيادة أو النقص يجب أن يكون قانون ، وأن الاقتراح المعروض هو في جوهره اقتراح بمشروع قانون ولكنه لم يصنع في مواد ولم تصحبه مذكرة إيضاحية ، فلهذا



مادة ١٠٣ » ..... «

يجب أن يكون مصيره عدم القبول شكلاً ، قررتم بالإجماع عدم قبوله شكلاً . فليس من الجائز أو اللائق بعد هذا ، ولا هو من المنتج أيضاً ، أن تناقض أنفسنا في أمر لم يقره المجلس بسرعة أو دون تمحيص وبحث ، وإنما أقره بعد بحث ومناقشة وصدر قراره فيه ضد رأي اللجنة . فإذا ما سارت اللجنة ، يحضرات النواب المحترمين ، عادلة عن رأيها ، متبعة رأي المجلس ، عاد المجلس يقرر رأياً آخر ، مع أن اللجنة إنما أخذت في تقريرها برأي أصدره المجلس في هذه الدورة ذاتها .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى نحن نسلم جميعاً بأن هذا الاقتراح ينطوي تحته مشروع قانون ويرمى إلى تعديل أو تغيير في تشريعات قائمة . والدستور ينص على أن القانون لا يعدل إلا بقانون ، فكل اقتراح يرمى إلى تعديل قانون يجب ألا يكون مقبولاً إلا إذا كان مصوغاً في قالب قانوني .

على أن للأمر حكمته الظاهرة ، فما قرر الدستور ولا قررت اللائحة ذلك بغير حكمة . فإذا كان مقرر أن مشروع القانون يجب أن يكون « مصوغاً في مواد ومرافقاً بمذكرة إيضاحية » ، فالحكمة ظاهرة في أن وضع المذكرة الإيضاحية يلزم باستعراض الأمور جميعها وتدقيق الفكر والتعمق في البحث حتى يتبين المشروع إن كان متفقاً أو غير متفق مع الأنظمة التشريعية القائمة ، وهل هناك اعتراضات تحول دون تنفيذه أو لا ، كما شرح ذلك معالي وزير التجارة .

ولا إخال هذه الحكمة إلا واضحة ، وإلا لما كانت هناك محل لأن ينص الشارع على وجوب عمل مذكرة تفسيرية إلى جانب مشروع القانون .

على أن الاقتراح المقدم يقضى بمعاينة أو محاكمة الشخص الذي يتجر في الخمر أو يستجلبها من الخارج . فأى عقاب يراد ؟ لعله الحد الشرعى !

ليس هذا هو الطريف في الأمر ولكل اقتراح طرافته ، ولكل باب غرابته ، ولكل يوم تنوعاته ، ولكن الاقتراح يقول بأن تعطى الخمر يستجاز ويصرح به إذا وصفه طبيب ! ليس أى طبيب ! ولكنه طبيب عدل ! فمن هو العدل ؟

إن الأمر غريب حقاً ، يحضرات النواب المحترمين ، فهذا الاقتراح عمل صالح لأنه منبعث من قلوب طيبة وينم عن خلق طيب ، ولكنى لا أحسب أنه يدل على تعمق كبير في البحث ، ونحن أيضاً على علم ونسلم بكفايات حضرات مقدمى الاقتراح وننتظر منهم أن يقدموا لنا مشروع قانون يأتى ثمرة للمجهود الذى ترقبه .

لهذا أصمم على رأى اللجنة .

( تصفيق ) .

الرئيس — قدم أكثر من عشرين عضواً اقتراحاً بإقتال باب المناقشة . فهل توافقون عليه ؟

( موافقة عامة ) .

الرئيس — قدم حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الهادى اقتراحاً نصه : « أقترح على هيئة المجلس الموقر إحالة تقرير اللجنة والاقتراح الأسمى على لجنة الشؤون الدستورية لتبدي رأيها فيه وتعرضه على المجلس » .

فالموافق على الاقتراح يقف .

( وقفت أغلبية ) .

الرئيس — قرر المجلس إحالة تقرير اللجنة والاقتراح الأسمى على لجنة الشؤون الدستورية<sup>(١)</sup> .

( تصفيق ) .

( فى ٣١ أغسطس سنة ١٩٣٦ ) .

للجنة الاقتراحات - فوق حقها في نظر الاقتراحات شكلاً - أن تبحث موضوع ما يعرض عليها من الاقتراحات لبيان  
هميتها من حيث استحقاقها لنظر المجلس فيها . وهي مختصة بأن تشير على المجلس برفض الاقتراحات لأسباب تتعلق بالموضوع وإن  
كان للمجلس أن يأخذ أو لا يأخذ رأيها .

تقرير لجنة الشؤون الدستورية  
عن اختصاص لجنة الاقتراحات  
بحسب نص المادة ١٠٣ من الدستور والمادة ٧٥ من اللائحة الداخلية

أشير إلى الكتاب الآتي :

« حضرة الدكتور المحترم رئيس مجلس النواب

أحال المجلس بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ على لجنة الشؤون الدستورية بحث موضوع اختصاص لجنة الاقتراحات  
بحسب نص المادة ١٠٣ من الدستور والمادة ٧٥ من اللائحة الداخلية . وقد بحثت اللجنة هذا الموضوع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٣٠  
ديسمبر سنة ١٩٣٦ .

وهي تتشرف بأن ترفع لحضرتكم تقريرها عنه ، رجاء التكرم بعرضه على هيئة المجلس الموقر .  
وقد انتخبتني اللجنة مقررًا لها .  
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة  
أحمد نجيب الهلالي «

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٦

الرئيس ( حضرة الأستاذ المحترم الدكتور أحمد ماهر ) - الكلمة لحضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ أحمد نجيب الهلالي بك ( المقرر ) - أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة :

« قدم حضرة النائب المحترم محمد قرني بك اقتراحاً بمشروع قانون بشأن الأزياء التي تلبسها السيدات المصريات في الطرق  
الأمكن العامة ، ولما أحيل هذا الاقتراح على لجنة الاقتراحات والعرائض ، نظرت فيه ثم قدمت تقريراً للمجلس بأن الاقتراح مقبول  
شكلاً ، ولكن اللجنة ترى حفظه اكتفاء بما في القانون العام من نصوص تكفل حفظ الآداب العامة .

وقد تناقش المجلس في هذا التقرير ، فرأى بعض حضرات النواب المحترمين أن اللجنة قد تجاوزت اختصاصها بالتعرض لموضوع  
لاقتراح والإشارة بحفظه ، مع أن مهمتها مجرد التحقق من استيفاء الاقتراح من حيث الشكل للإجراءات المبينة في الدستور واللائحة  
الداخلية . فإذا كان الاقتراح غير مخالف لأحكام الدستور ، ومصوغاً في مواد ، ومؤيداً بمذكرة إيضاحية ، وجب على اللجنة أن تقترح  
على المجلس جواز النظر فيه .

ورأى بعض حضرات النواب المحترمين أن اللجنة يجوز لها أن تنظر في موضوع الاقتراحات ، وأن تقترح على المجلس رفضها  
عتبار أنها غير جديرة بالنظر ولا تستحق التقدير من حيث الموضوع .

وقد قرر المجلس إحالة الموضوع على لجنة الشؤون الدستورية لتحديد اختصاصات لجنة الاقتراحات وتفسير المادة ١٠٣ من  
دستور والمادة ٧٥ من اللائحة الداخلية .

وقد بحثت لجنة الشؤون الدستورية هذا الموضوع ، فوجدت أن مرجع الأمر فيه إلى المادة ١٠٣ من الدستور وإلى المادة ٧٥  
من اللائحة الداخلية .



مادة ١٠٣ « ... »

أما المادة ١٠٣ من الدستور فتص على أن « كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر يجب إحالته إلى لجنة لفحصه وإبداء الرأي في جواز نظر المجلس فيه » .

« ... et de conclure s'il y a lieu pour la chambre de le prendre en considération » .

وأما المادة ٧٥ من اللائحة الداخلية فقد أوجبت على لجنة الاقتراحات أن تقدم للمجلس تقريراً مختصراً بجواز النظر في الاقتراح أو رفضه .

وهذان النصان مستمدان من لائحة داخلية قديمة لمجلس نواب فرنسا . ذلك لأن الدستور الفرنسي اقتصر على النص بأن حق اقتراح القوانين يكون لرئيس الجمهورية بالاشتراك مع أعضاء المجلسين . ولكن اللائحة الداخلية لمجلس النواب التي صدرت في ١٦ يونيو سنة ١٨٧٦ نصت على أن اللجنة التي تفحص الاقتراحات تقدم تقريراً بجواز النظر في الاقتراح أو رفضه رفضاً باتاً :

« Le rapport conclut à la prise en considération ou réjet pur et simple » .

ويلاحظ أن نص هذه المادة بقي معمولاً به في فرنسا إلى سنة ١٩١٥ ثم حذف هذا النص وبطل ما كان يترتب عليه من عرض مشروعات القوانين التي يقدمها الأعضاء على لجنة الاقتراحات ومن بحث اللجنة فيما إذا كان اقتراح مما يجوز النظر فيه أو رفضه . ولقد اكتفت اللائحة الفرنسية الجديدة بإحالة اقتراحات القوانين على اللجان الدائمة المختصة ومع ذلك فقد نقل الدستور المصري جزءاً من حكم المادة الملغاة ، وتمت اللائحة الداخلية حكم هذه المادة ، وقد رجعت اللجنة إلى ما قرره علماء القانون الدستوري تعليقاً على اللبدا الذي قرره المادة ٣٦ من اللائحة الفرنسية القديمة ، فتبينت أن واضعي اللائحة قصدوا إلى التفرقة بين مشروعات القوانين التي تقدم من الحكومة ، والمشروعات التي تقدم من الأعضاء ، لأن الحكومة لها أقلام ولجان تفحص لها مشروعات قوانينها وتردها إلى أصولها ، ولا تقدمها إلا إذا كانت صالحة للمناقشة ، كما أن القوانين المقدمة من الحكومة على هذه الصورة مفروض فيها أنها تتفق غالباً مع ميول أغلبية المجلس . فعرضها على المجلس مفروض فيه تحقق الفائدة . أما الأعضاء فليس لهم أقلام ولا لجان لتحضير مشروعات القوانين التي يقترحونها ، كما أنه قد تقدم قوانين تخالف في روحها النظام القائم ، فطرحها للمناقشة عبث لا يجدي غير إضاعة الوقت ، ولذلك كان واجباً أن ينظر مبدئياً فيما إذا كان هنالك محل للنظر في هذه المشروعات أم لا (١) ولذلك أجازوا للجنة الاقتراحات أن تدرس الاقتراحات المقدمة وتبدى رأيها من حيث جدية الاقتراح أو الشروع ونفعه وملاءمته لظروف الحال ، كما أجازوا لها أن تقترح رفض المشروع إذا كان غير مدروس أو غير محكم ، بحيث لا يستحق مناقشة المجلس فيه (٢) .

وعملوا ذلك بأن الغرض من بحث لجنة الاقتراحات اقتصاد وقت المجلس باستبعاد الاقتراحات الناقصة شكلاً أو غير المستكملة لخصائص البحث الجدي ، فهمة اللجنة ليست مقصورة على بحث الاقتراحات من حيث الشكل ، بل عليها أن تتناول بالبحث موضوع الاقتراح للتأكد من عدم مخالفته للدستور أولاً ومن استحقاقه للنظر ثانياً (٣) وقد أجمع علماء القانون الدستوري على ما تقدم ، وإن حظروا على لجنة الاقتراحات أن تتعرض بالتفصيل لصميم الموضوع أو أن تشير بتعديلات في الاقتراح ، وهذا هو سبب نص اللائحة الداخلية على أن تقرير اللجنة يجب أن يكون مختصراً .

وقد أثبتت هذه المسألة عندنا في جلسة ١٣ أبريل سنة ١٩٢٤ فأصدر المجلس قراراً بأن للجنة الاقتراحات — فوق حقها في نظر الاقتراحات شكلاً — أن تبحث موضوع ما يعرض عليها من الاقتراحات لبيان ما إذا كان من الأهمية بحيث يستحق أن ينظر المجلس فيه .

وقد تأيد هذا المعنى في المناقشة التي دارت حول هذه النقطة في جلسة ٢٠ يولييه سنة ١٩٢٦ حيث لاحظ دولة رئيس المجلس وقتها

(١) راجع مبادئ القانون الدستوري للأستاذين مصطفى صادق ووايت إبراهيم ، صفحة ٢٢٠ ؛ وكتاب إسمان « مبادئ القانون الدستوري »

جزء ٢ ، ص ٤٢٩ ؛ وكتاب بارتلي وديز ، ص ٧٢٢ ؛ وأوجين بير ، ص ٨٣٨ ؛ وديجوى ، جزء ٤ ، ص ٣٢٣ .

(٢) المراجع الفرنسية المتقدمة .

(٣) المراجع الفرنسية المتقدمة وكتاب الأوضاع البرلمانية للرحوم فؤاد بك كمال صفحة ٨٠ .

أن مهمة لجنة الاقتراحات أن تنظر أولاً فيما إذا كانت الاقتراحات مقبولة شكلاً أو لا ، وثانياً فيما إذا كانت صالحة للنظر أو لا (١) وهذا هو نفس المبدأ الذي أخذ به علماء القانون الدستوري حتى لا يزدحم جدول الأعمال بالاقتراحات المضيعة للوقت (٢).

ويلاحظ أن هذا المبدأ قد أُلغى في فرنسا سنة ١٩١٥ فلم يبق هناك أثر للتفرقة بين مشروعات القوانين التي تقدمها الحكومة والتي يقترحها الأعضاء ، وكذلك ألغيت لجنة الاقتراحات لهذا السبب . وعلة ذلك أن لجنة الاقتراحات كانت تبحث الاقتراحات بحثاً سطحياً وغلب عليها في قراراتها محاملة المقترحين مراعاة لاعتبارات الزمالة ، ولذلك لاحظ مجلس النواب الفرنسي أن جميع الاقتراحات أصبحت تخفى بموافقة لجنة الاقتراحات ، وأن مرورها بهذه اللجنة تضيق للوقت في غير نفع ظاهر .

ومع أن الدستور المصري واللائحة الداخلية لمجلس النواب في مصر قد وضعا بعد إلغاء هذا النظام في فرنسا ، فقد رأى واضعو الدستور أن يأخذوا في مصر بالنظام الذي أُلغى في فرنسا وجاءت اللائحة الداخلية متممة لهذا النظام ، فأكلت ما أغفله دستورنا من حكم المادة ٣٦ من اللائحة الفرنسية القديمة ، وذلك بأن نصت على أن لجنة الاقتراحات يجوز لها أن تقدم تقريراً برفض المشروع المقترح . ويلزم مما تقدم أن الدستور واللائحة إنما قصدا إلى الانتفاع بهذه الأحكام وإعطاء اللجنة حق إبداء الرأي برفض الاقتراحات ، حتى لا يزدحم جدول الأعمال بمشروعات مخالفة للدستور أو اللائحة الداخلية أو غير صالحة للنظر فيها لعدم جديتها أو لعدم إحكام وضعها أو لعدم ملائمتها لظروف الحال .

وهذا المبدأ الذي أخذ به الدستور وأخذت به اللائحة الداخلية ظاهر النفع ولا يحتمل أن يترتب عليه أي ضرر ، لأن المجلس هو صاحب الرأي في تقرير اللجنة ، فله أن يأخذ به ويرفض اقتراح القانون ، وله ألا يأخذ به وأن يقرر جواز النظر فيه . ولهذا ترى لجنة الشؤون الدستورية أن لجنة الاقتراحات مختصة بأن تشير على المجلس برفض الاقتراحات لأسباب تتعلق بالموضوع ، إن كان للمجلس أن يأخذ أو لا يأخذ برأيها .

ولا حاجة إلى القول بأن لجنة الشؤون الدستورية لم تتعرض فيما تقدم لموضوع اقتراح النائب المحترم قرني بك ، ولا لتقرير لجنة الاقتراحات وأقوال حضرة مقرر اللجنة عن موضوع هذا الاقتراح بالذات ، لأن كل هذا خارج عن اختصاص لجنة الشؤون الدستورية ، إنك التزمت اللجنة أن تقتصر على بيان اختصاص لجنة الاقتراحات بصفة عامة ويقطع النظر عن موضوع الاقتراح » .

حضرة النائب محمد قرني بك — أطلب الكلمة .

الرئيس — هذا التقرير خاص برأي لجنة الشؤون الدستورية فيما إذا كان من حق لجنة الاقتراحات أن تقرر ما إذا كان موضوع اقتراح الحال عليها يصح عرضه على المجلس أو لا .

فهل توافقون على رأي اللجنة الوارد بتقريرها ؟

( موافقة عامة ) .

( في يوم ١١ يناير سنة ١٩٣٧ ) .

لا يجوز رفض اقتراح بمشروع قانون بدعوى أن هناك لجنة حكومية تنظر في موضوع هذا الاقتراح ، لأن في ذلك تعطيلاً

لعمل السلطة التشريعية .

(١) راجع كتاب الأوضاع البرلمانية ، صفحة ٨٠ ؛ ومضبطي الجلستين المنار إليهما .

(٢) أوجين بير وبرتلي وديز ، المراجع السابقة .



يجوز قبول اقتراحات برغبات تستلزم تشريعاً ولو لم تقدم في صورة مشروعات بقوانين ، على أن يكون مفهوماً أن قراران المجلس بالموافقة عليها لا تكون ملزمة للحكومة .

#### تقرير لجنة الشؤون الدستورية

عما إذا كان للأعضاء الحق في تقديم اقتراحات برغبات تستلزم تشريعاً

أشير إلى الكتاب الآتي :

« حضرة الدكتور المحترم رئيس مجلس النواب

أحال المجلس بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣١ أغسطس سنة ١٩٣٦ على لجنة الشؤون الدستورية بحث موضوع ما إذا كان للأعضاء الحق في تقديم اقتراحات برغبات تستلزم تشريعاً ، أو أن مثل هذه الاقتراحات يجب أن تقدم في صورة اقتراحات بقوانين .

وقد بحثت اللجنة هذا الموضوع بجلستها المنعقدة في يوم ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٦ .

وهي تتشرف بأن ترفع إلى حضرتكم تقريرها عنه ، رجاء عرضه على هيئة المجلس الموقر .

وقد انتخبني اللجنة مقررأ لها ،

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

رئيس اللجنة

أحمد نجيب الهلالي «

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٦

الرئيس ( حضرة الأستاذ المحترم الدكتور أحمد ماهر ) — الكلمة لحضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ أحمد نجيب الهلالي بك المقرر — أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة .

« قدم بعض حضرات النواب المحترمين اقتراحاً بمنع دخول الخمر للقطر المصري إلا لسبب شرعى ومعاقبة من يتجر فيها أو من يستجلبها من الخارج ، فأحيل هذا الاقتراح على لجنة الاقتراحات والعرائض ، وبعد أن نظرت هذه اللجنة في الاقتراح المذكور قدمت تقريراً قالت فيه : إن هذا الاقتراح يرمى إلى وضع نصوص تشريعية جديدة تمنع الاتجار في الخمر واستيرادها ، وتقضى بمعاقبة من يقدم على مخالفة هذه النصوص . فالأقترح في الواقع اقتراح بمشروع قانون لم تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة ٧٣ من اللائحة الداخلية ، ولذلك رأت اللجنة أن الاقتراح غير مقبول شكلاً . واستندت في ذلك إلى المادة ٧٣ من اللائحة الداخلية التي تنص على أن كل اقتراح بمشروع قانون لأحد أعضاء المجلس يجب أن يكون مصوغاً في مواد ومؤيدا بمذكرة إيضاحية ، كما استندت إلى المادة ٧٥ من اللائحة ، وهي التي تعطي اللجنة الحق في أن تقدم تقريراً برفض الاقتراحات .

ولما عرض تقرير اللجنة على المجلس انقسم حضرات النواب الذين تكلموا في الموضوع قسمين : فريق رأوا أن الاقتراح إنما كان اقتراحاً برغبة يكفي فيه بيان الغرض وتحديد الرغبة بوضوح ؛ وفريق رأوا أن كل رغبة تستلزم لتحقيقها سن تشريع جديد يلزم أن تقدم في صورة مشروع قانون .

وقد أيد حضرة مقرر اللجنة رأى اللجنة من وجوب تقديم الرغبات التي من هذا القبيل في صورة اقتراحات بقوانين ، بما أخذ به المجلس في هذه الدورة ، وخاصة بما أخذ به المجلس في نفس الجلسة عند نظر الاقتراح المقدم من نائب محترم بطلب تعيين العمدة بطريق الانتخاب لمدة خمس سنوات .

وقد رجعت اللجنة إلى سوابق المجلس في هذا الموضوع ، فتبين لها أنه لم يلتزم فيه رأياً واحداً ، بل كان يقرر أحياناً وجوب أن تقدم الرغبات التي تستلزم تشريعاً في صورة مشروعات قوانين ، ويقرر أحياناً أخرى اعتبارها اقتراحات برغبات ثم يحيلها على اللجنة المختصة بها .

أداة ١٠٣ » ... .. «

ومن الأمثلة على الرأي الأول ما قرره المجلس في جلسة ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٦ عندما عرض عليه اقتراح أحد حضرات النواب بإنشاء وزارة للتجارة والصناعة ، فقد قرر المجلس عدم قبول الاقتراح شكلاً لأنه كان يجب أن يقدم في صورة مشروع قانون .

ومن الأمثلة على الرأي الثانى ما قرره المجلس في جلسة ٢ سبتمبر سنة ١٩٢٦ عندما عرض عليه اقتراح نائب محترم بتعديل التشريع الخاص بالمجالس البلدية والمحلية ، فقد اعتبر المجلس هذا الاقتراح اقتراحاً برغبة وأحاله على لجنة الداخلية . وكذلك الحال في جلسة ٢١ يولييه سنة ١٩٣٦ عندما نظر المجلس في اقتراحات لبعض حضرات النواب تقتضى تعديل قوانين التعليم — فمع أنها لم تقدم في صورة مشروع قوانين إلا أن المجلس اعتبرها اقتراحات برغبات وأحاله على لجنة المعارف .

« رجعت اللجنة إلى أقوال علماء القانون الدستوري في تعريف الاقتراح المقدم برغبة «Projet de résolution» وإلى سوابق لأمم الدستورية في الرغبات التي تستلزم تشريعاً جديداً ، فتبينت أن المتبع في فرنسا وإنجلترا قبول الاقتراحات برغبات ولو اقتضى تحقيقها تشريعاً جديداً ، ولم تقدم في صورة اقتراحات بمشروعات قوانين . ومن تعرضوا لبحث هذا الموضوع أوجين بير ؛ وقد رأت اللجنة أن تنقل عنه بعض فقرات توضح للمجلس الرأي المتبع في فرنسا وإنجلترا في موضوع هذه الرغبات .

فقد جاء في صفحة ٧٤ ، بند ٧١ من مؤلفه ، ما يأتى :

إن حرية الوزراء في تقديم الاقتراحات ليست كاملة على الدوام ، فقد تجيء اقتراحاتهم نتيجة لنصوص قانونية أو لرغبات بسيطة ومن المسلم أن أى مجلس من المجالس يجوز له أن يدعو الحكومة إلى أن تتقدم بمشروع قانون . نعم إن الرغبات التي من هذا القبيل لا تلزم الحكومة ، ولكنها ذات قيمة أدبية وقد تكون لها في بعض الأحيان قوة كاملة إذا أثرت بسببها مسألة الثقة بالوزارة » .

وقد استشهد أوجين بير في هامش المرجع السابق بما حصل في مجلس العموم البريطانى في سنة ١٦٩٦ إذ طلب المجلس من الحكومة أن تتقدم بمشروع قانون مقيد لحرية الصحافة ، من حيث إلزام أصحاب الصحف بالحصول على ترخيص بإصدارها قبل إصدارها بالفعل . ولقد لبّت الحكومة الإنجليزية رغبة المجلس ، فتقدمت بمشروع القانون في بحر يومين من تاريخ القرار .

ومما لا شك فيه أن الحكومة تملك من الوسائل في إعداد التشريع اللازم أكثر مما يملك مقدم الاقتراح ، ولذلك قالوا إن المجلس إذا قرر الموافقة على الرغبة فلا يكون لقراره حكم إلزامى تخضع له الحكومة . بل يجوز لها أن تقدم للمجلس أسباباً تقنعه بالعدول عن هذه الرغبة . وزادوا على ذلك أن المجلس نفسه غير مقيد بقرار الموافقة على الاقتراح ، لأن صعوبات التنفيذ والتطبيق وانسجام التشريع لا تظهر إلا عند صياغة القانون . وقد يقر المجلس رغبة من الرغبات ثم تظهر العقبات التي تحول دون تحقيقها عند بحث مشروع القانون الذي تعده الحكومة تحقيقاً لرغبة المجلس ، ولذلك نرى أن مجلس العموم البريطانى رفض مشروع القانون المقيد لحرية الصحافة ، والذي أشرنا إليه آنفاً مع أن الحكومة إنما قدمت تلبية لرغبة المجلس ، وذلك لأن المجلس تبين بعد التروى وترديد النظر في لنصوص المصوغة أن الأولى عدم تقييد حرية الصحافة وأن ضرر ذلك أكبر من نفعه .

ولقد جرى العمل باستمرار على إجازة تقديم الرغبات ولو اقتضت تشريعاً جديداً ، ولم تقدم في صورة مشروعات قوانين . وقد حدث في العهد الأخير أن قدم بعض النواب في فرنسا اقتراحاً برغبة يدعون فيه الحكومة إلى أن تقدم في أقصر وقت ممكن مشروع قانون تنظيم الدفاع البحرى على أن تعاون الحكومة في إعداد المشروع لجنة غير برلمانية . ولما تناقش المجلس في هذا الاقتراح أقر الرغبة مع حذف القيد الخاص بمعاونة اللجنة للحكومة باعتبار أن الحكومة هي صاحبة الحق في أن تعد القوانين بالطريقة التي تراها وبمعاونة الأشخاص الذين تختارهم ( راجع أوجين بير ، «supplément» ١٢٣٥ ) .

ومن رأى لجنة الشؤون الدستورية أن يأخذ المجلس بالسوابق المتقدمة ، وأن يميز الاقتراحات برغبات التي من هذا القبيل ولو لم تقدم في صورة مشروعات قوانين ، على أن يكون مفهوماً أن قرارات المجلس بالموافقة عليها لا تكون ملزمة للحكومة ، وهو ما سبق أن قرره المجلس في ظروف متعددة بالنسبة إلى جميع الرغبات الأخرى .

ومن رأى اللجنة أن اتباع هذه الطريقة لا يتنافى مع أى نص ولا يترتب عليه أى ضرر . لأن النائب الذى يقدم اقتراحه بهذا الشكل إنما يرمى إلى توجيه نظر الحكومة إلى درس الموضوع والتقدم برأيها فيه إلى المجلس ، فإما أن تتقدم له بمشروع القانون ، وإما أن تتقدم بالأسباب التي تحول دون وضعه . أما إذا أراد النائب الحصول على موافقة المجلس لإلزام الحكومة بوجهة نظره فليس أمامه إلا لتقدم باقتراح مصوغ في صورة مشروع قانون .



هذا وقد رأى اثنان من حضرات أعضاء اللجنة أن كل رغبة تستلزم تشريعاً أو تعديلاً لتشريع يجب أن تكون في شكل اقتراح بقانون ، مستندياً إلى أن التشريع هو من أخص أعمال مجلس البرلمان ، وإلى أن إباحة تقدم الأعضاء بمشروعات قوانين في شتى رغبات يعطل هذه الوظيفة ، وقد يجوز ألا تقبل الحكومة هذه الرغبات ، وهي غير ملازمة لها ، فيضيع بذلك الغرض المقصود من الرغبة .  
حضرة النائب المحترم الأستاذ على السيد أيوب — حضرات النواب المحترمين ، أحب أن أؤكد لحضراتكم أولاً أنني سأتكلم في الموضوع باسمى خاصة لا باسم لجنة الاقتراحات ، لأننى اشترك مع كثير من حضرات النواب في التبرم من هذه اللجنة والضيق بها .  
( ضحك ) .

وبما أن البحث يدور حول مسألة فقهية دستورية ، فأرجو من حضراتكم أن تتعاونوا معى في المناقشة والتفهم على هذا الأساس .  
قرأنا تقرير لجنة الشؤون الدستورية الذى تلى على حضراتكم الآن ، وهو تقرير قيم من غير شك للأسباب التى بنى عليها . ولكن الأمر الذى نحن بصدد متعلق بنا ومرجعه إلى نصوص صريحة واضحة ، فلسنا إزاء بحثه فى حاجة مطلقاً إلى أن نرجع إلى تقاليد المجالس النيابية فى البلاد الأخرى ، لأن لدينا نصاً وهو واضح صريح ، وإذا وجد النص اتقى الاجتهاد كما يقولون .

قضت نصوص الدستور عندنا بأنه إذا قدم أحد حضرات النواب اقتراحاً بقانون أحيل على لجنة لفحصه ، ثم جاءت اللائحة الداخلية فبينت الطرق التى تقدم بموجبها الاقتراحات بمشروعات القوانين إلى المجلس ، حيث فرقت بين مشروعات القوانين التى تقدمها الحكومة وبين المشروعات التى يقترحها النواب ، ثم فرقت فى الوقت نفسه بين الاقتراح برغبة والاقتراح بقانون .

فالمادة ٧٢ من اللائحة الداخلية تنص على أن « كل اقتراح برغبة أو بمشروع قانون حضره أحد أعضاء المجلس يقدم لمكتب المجلس بالكتابة ويخبر الرئيس به فى أول جلسة ليحال على لجنة الاقتراحات » .

ثم جاءت المادة ٧٣ فنصت على أن « كل اقتراح بمشروع قانون لأحد أعضاء المجلس يجب أن يكون موقعاً عليه منه ومصوغاً فى مواد ومرفقاً بمذكرة إيضاحية » .

فهناك إذن تفريق واضح مقصود لذاته ولم ينص عليه عبثاً ، هو التفريق بين الاقتراح برغبة والاقتراح الذى يقدمه أحد النواب بمشروع قانون . وهو يوجب أن يكون الاقتراح بقانون مصوغاً فى مواد ومرفقاً بمذكرة إيضاحية .

فإذا ما قلنا إننا نملك إعفاء أنفسنا من التقيد بموجب هذا النص بأن نتحايل على الخروج عنه وندعى أننا نقدم اقتراحاً برغبة كأنه هذا النص معطلا لا عمل له ولا فائدة منه ، وهو أمر لا يرضيكم لأن اللائحة من عملكم وهى قانون المجلس .

لدينا إذن نص صريح ، وقد قلت لحضراتكم إن الاجتهاد ينتفى مع وجود النص . على أن لهذا النص حكمة واضحة فلو رجعنا إلى تقرير لجنة الشؤون الدستورية الذى تلى على حضراتكم اليوم وإلى تقريرها الذى تلى علينا فى جلسة سابقة ، للسنا هذه الحكمة فى اشتراط أن يكون الاقتراح بقانون مصوغاً فى مواد ومرفقاً بمذكرة إيضاحية ، فإن اللائحة إنما أرادت أن تلزم صام الاقتراح بإنعام النظر فيه وإطالة التفكير والتدبر فى جميع وجوهه ، قبل أن يقدم على تقديم اقتراح بقانون لتعديل تشريع قائم أو إننا تشريع جديد . ولهذا الحكمة الواضحة فائدتها القيمة فى انسجام أعمال المجلس وفى توطيد هيئته ، إذ ليس من المصلحة فى شيء أن يشغل النائب باقتراح يمليه عليه وحى الساعة أو الارتجال ، فى حين أنه قد يتبين له وجوب العدول عنه إذا ما فكر فيه .

أما الاستشهاد بما حدث فى مجلس العموم البريطانى فى سنة ١٦٩٦ ، أى منذ ثلاثة قرون ، فليست أرى له وجهاً ، على أنه فى وضوحه استشهاد يؤيد رأى الأقلية فى لجنة الشؤون الدستورية . فإنا نعلم أن البرلمان الإنجليزى لا يتقيد فى دستوره بنصوص معينة وإنما مرجع الدستور لديه هى التقاليد والسوابق التى سار عليها . فلما أنشئت بعد ذلك المجالس النيابية الأخرى استفادت من تجارب البرلمان الإنجليزى ، وهو أقدم البرلمانات فى العالم ، فنصت نصوصاً واضحة ، أرادت بها اقتباس كل الزايات التى دل عليها الاختبار وكأنة نتيجة لتلك التجارب الطويلة .

فها هو البرلمان الإنجليزى نفسه يثبت بذلك الاستشهاد الذى سمعناه أن تقديم الاقتراح بمشروع قانون فيه تسرع ، إن لم يكن سبقه تفكير يدعو إلى وضعه فى مواد وإرفاقه بمذكرة إيضاحية ، لأن مثل هذا الاقتراح يلزم الحكومة بأمر معين ، فإذا ما تقدمت

لمجلس في مدى ٤٨ ساعة بالتشريع الذي يطلبه الاقتراح ، ظهر أن المجلس قد تنبه إلى الأمر وأدرك خطأ التصرف ، فرجع في قراره بول وقال إنني لا أريد هذا التشريع .

فلو أن نظام البرلمان الإنجليزي كان يلزم النائب بعدم تقديم اقتراح بقانون إلا بعد درسه دراسة وافية وصياغته في مواد ، إرفاقه بمذكرة إيضاحية ، لكان ذلك موجهاً النائب إلى التفكير أولاً ، ومنيراً المجلس ثانياً عند النظر في الاقتراح ، حتى يتبين مدى رومه وما فيه من صواب أو خطأ قبل أن يقره أو يرفضه ، وحتى لا يصدر منه ذلك التراجع الذي لا يحمد عليه مجلس من مجالس نواب في العالم والذي دعا أوجين بير إلى التهمك عليه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ علي نجيب — نريد أن نعرف لماذا تهكم ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ علي السيد أيوب — تهكم لأن المجلس يحتم على الحكومة أن تقدم مشروع قانون ، فإذا ما تقدمت مشروع القانون الذي أراده هو ، عدل عن رأيه الأول ورفض المشروع .

جاء في تقرير اللجنة : « وقد حدث في العهد الأخير أن قدم بعض النواب في فرنسا اقتراحاً برغبة يدعون فيه الحكومة إلى أن تقدم في أقصر وقت ممكن مشروع قانون لتنظيم الدفاع البحري ، على أن تعاون الحكومة في إعداد المشروع لجنة غير برلمانية . لما تناقش المجلس في هذا الاقتراح أقرّ الرغبة مع حذف القيد الخاص بمعاونة اللجنة للحكومة باعتبار أن الحكومة هي صاحبة الحق ، أن تعد القوانين بالطريقة التي تراها وبمعاونة الأشخاص الذين تختارهم ( راجع أوجين بير ، «supplément» ٢٢٣٥ ) .

ولكن اللجنة لم تبين لنا ما تقضي به اللائحة الداخلية للبرلمان الفرنسي . أما نحن فلدينا لائحة نفسرها وتفهم نصوصها . وهي على ما أرى واضحة كل الوضوح . وكان على اللجنة أيضاً أن تذكر لنا الظرف الذي أبدت فيه تلك الرغبة في البرلمان الفرنسي ، فإنه ليس هناك شك في أن لمجلس النواب عندنا ، في صدد الرد على خطاب العرش ، أن يبين وجهات نظره في برنامج الحكومة ، سواء أ كان شريعياً أم مالياً أم إدارياً ، فهو يملك إبداء أية رغبة عند الرد على خطاب العرش .

أما الاقتراحات برغبات التي تستدعي عملاً تشريعياً ، فأمرها منصوص عليه في اللائحة الداخلية ، وحكمها مرسوم لا نستطيع أن نتخطى حدوده إلا بتعديل اللائحة ، وتعديلها عمل تشريعي يملكه المجلس في أي وقت شاء .

كذلك أشارت لجنة الشؤون الدستورية في تقريرها إلى بعض سوابق لهذا المجلس . لكن هناك سابقة — قد لا تكون سابقة المعنى الذي يفهم لأول وهلة — لم تشر إليها اللجنة وهي لمجلس النواب الذي كان قائماً في عام ١٩٢٤ حيث تصدى إلى بحث هذا الرأي ملا في جلسته المنعقدة يوم ٢٥ مايو سنة ١٩٢٤ .

وأرجو أن تلاحظوا أولاً أن اللائحة الداخلية من عمل ذلك المجلس سنها وناقشها وقررت من إقرارها في أبريل سنة ١٩٢٤ ، فإذا تصدى المجلس نفسه في مايو سنة ١٩٢٤ إلى تفسير نصوص تلك اللائحة كان هو أقرب المجالس إلى فهم ما أراده منها وإلى معرفة معنى لنصوص التي سنها وشرعها .

طرح للوضوح على مجلس النواب أثناء نظره في تقرير لجنة الاقتراحات في جلسة ٢٥ مايو سنة ١٩٢٤ ، فقد جاء في تقرير للجنة ما يأتي :

« نظرت لجنة الاقتراحات بجلستها المنعقدة في يوم الأحد ١٨ مايو سنة ١٩٢٤ الاقتراح المقدم من حضرة محمود حسن جازيه افندي بخصوص تعيين عمدة البلاد بواسطة الانتخاب العام وقد رأت اللجنة أنه اقتراح بمشروع قانون معدل للدكرينو الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ .

وحيث إن المقترح لم يشفع اقتراحه بمشروع القانون الذي يريد العمل بموجبه .

وحيث إن هذا يخالف نص المادة ٧٢ من اللائحة الداخلية .

بناءً عليه

قررت اللجنة أن الاقتراح هو اقتراح بمشروع قانون وأنه غير مقبول شكلاً » .



فثارت على أثر تلاوة التقرير مناقشة بين حضرات النواب ، فأيد رأى اللجنة كثير منهم وبعضهم يجلس بيننا اليوم ، وانتهى الأمر بأن قدم حضرة النائب المحترم الأستاذ على نجيب اقتراحاً نصه : « إذا كان الاقتراح هو برغبة تعديل قانون ولكنه قدم بشكل رغبة وهو مفيد للمصلحة العامة ، فهل يصح للمجلس قبوله ؟ » ، فقرر المجلس رفضه .

فواضح أن حضرة النائب إنما أراد أن يقترح على المجلس النظر فيما إذا كان الاقتراح بمشروع قانون غير مصوغ في مواد ولكنه مفيد للمصلحة العامة ، فهل يجوز للمجلس قبوله ، رغم أنه غير مصوغ في مواد ، أى أنه غير مطابق للأئحة ؟ فقرر المجلس يومئذ رفض الاقتراح ، وانتهى الأمر بأن رأى في ذلك الحين ما رأته اليوم الأقلية في لجنة الشؤون الدستورية من أن الاقتراح برغبة إذا كان في حقيقته اقتراحاً بتشريع وجب — التزاماً لنصوص الأئحة — أن يكون مصوغاً في مواد ومرفقاً بمذكرة إيضاحية .

فإذا كان هذا هو رأى مجلس النواب الذى وضع لنا اللائحة الداخلية في سنة ١٩٢٤ — وقد فات اللجنة أن تشير إليه في تقريرها — فما أظن هناك ما يدعو إلى العدول عن هذا الرأى الذى صدر من أربابه .

أعود فأذكر حضراتكم بأننى لا أتكلم باسم لجنة الاقتراحات والعياذ بالله ( ضحك ) ، وإنما أتكلم باسمى في مسألة دستورية . فأقول إن الذى يرجح لكم رأياً على رأى في هذا الموضوع ، هو للمصلحة العامة التى أشار إليها حضرة النائب المحترم الأستاذ على نجيب منذ سنوات والتى هى رائدنا اليوم جميعاً . وتتطلب هذه المصلحة منا دائماً أن نفكر وأن نطيل التفكير قبل العمل ، فهذا أليق بنا . وما دمننا ، طبقاً لنصوص اللائحة ، ملازمين بالتفكير فى الاقتراح الذى يرمى إلى وضع تشريع ، ثم عمدنا إلى صياغته في مواد ، كانت لنا فرصة عند الخروج من التفكير إلى الكتابة نستطيع أن نتدارك فيها بعض الخطأ أو الغلط ، وأن نلأئم بين التشريع المقترح والتشريعات القائمة حتى تقدم اقتراحنا مقنعاً للنواب الآخرين الذين سيناقشونه .

فلهذا أقترح على حضراتكم ألا تأخذوا برأى الأغلبية في لجنة الشؤون الدستورية ، وأن تقرروا ما ذهبت إليه الأقلية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ أنطون جرجس أنطون — إذا رجعت إلى اللائحة ، رأيتم فيها نصوصاً على سبيل الإلزام . ولكن نصوصها في هذا الباب — باب الرغبات ومشروعات القوانين — إنما قصد بها سرد واجبات على النائب الذى يريد التقدم بمشروع قانون . فمدار البحث ليس على أن هناك نصاً في اللائحة يميز أو لا يميز .

هناك فرق بين الرغبة ومشروع القانون ، فالرغبة تكاد تكون محلية — وإن كانت فيها مصلحة عامة — كأنشاء مدرسة أو مستشفى أو طريق زراعية . أما مشروع القانون ، فهو نظام عام يشمل جميع الأفراد ، ولهذا كان واجباً أن يكون محل عناية النائب الذى يقدمه ، فقضت اللائحة بصياغته في مواد وبتوضيح فكرته في مذكرة إيضاحية على أن يلاحظ في وضعه القوانين التى قد تعارضه فمن العجيب أن يقال إننا نبدي رغبة فتتولى الحكومة وضعها في مشروع قانون تعرضه علينا لتقبله أو ترفضه في حين أننا أنما في التشريع ، وفي حين أن التشريع واجبنا ، علينا أن نقوم به دون الالتجاء إلى الحكومة .

جاء في تقرير لجنة الشؤون الدستورية نص أرجو أن يقرر المجلس استبعاده منه ، فقد قالت ما يأتى : « ومن رأى لجنة الشؤون الدستورية أن يأخذ المجلس بالسوابق المتقدمة وأن يميز الاقتراحات برغبات التى من هذا القبيل ولولم تقدم في صورة مشروعات قوانين »

ثم قالت : « ومن رأى اللجنة أن اتباع هذه الطريقة لا يتنافى مع أى نص ولا يترتب عليه أى ضرر » . وهذا صحيح ، لأننا لا نستطيع التفريق بين الاقتراح برغبة والاقتراح بقانون ، لأن كلا الاقتراحين رغبة في مصلحة عامة . ثم قالت اللجنة : « لأن النائب الذى يقدم اقتراحه بهذا الشكل إنما يرمى إلى توجيه نظر الحكومة إلى درس الموضوع والتقدم برأىها فيه إلى المجلس . فإما أن تتقدم بمشروع القانون وإما أن تتقدم بالأسباب التى تحول دون وضعه . أما إذا أراد النائب الحصول على موافقة المجلس لإلزام الحكومة بوجهة نظره فليس أمامه إلا التقدم باقتراح مصوغ في صورة مشروع قانون » .

وقالت اللجنة أيضاً قبل هذا :

« على أن يكون مفهوماً أن قرارات المجلس بالموافقة عليها لا تكون ملزمة للحكومة » .

هذا هو التعبير الذى لا يصح أن يقره مجلس النواب .

حضرة النائب المحترم الأستاذ على نجيب — تحت المسؤولية الوزارية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ أنطون جرجس أنطون — كيف يقال إن الحكومة غير ملزمة بقرارات المجلس ؟

على أنه ما دام هناك تعاون بين المجلس والحكومة ، فلا أفهم أن تقدم الحكومة رغبات تقتضى وضع مشروعات قوانين ، ثم نقول الوقت ذاته إن هذا تعاون معها . إن التعاون تخفيف ، ولكن تكليف الحكومة وضع مشروعات القوانين فيه تحميل لها فوق أعبائها . إن النائب إذا قدم اقتراحاً يستلزم تشريعاً كان جاداً في طلبه ، فعليه في هذه الحالة أن يصوغ اقتراحه في شكل مواد وأن يصحبه بذكر إيضاحية لا أن يلقى هذا العبء على عاتق الحكومة وحدها .

إن لجنة الاقتراحات والعرائض ذكرت في تقريرها عن الاقتراح الذى أثار للوضع الذى نحن بصدده أنه اقتراح غير مقبول شكلاً . بل يجب عليها أن تذكر أن على حضرة المقترح أن يقدم اقتراحه في شكل مواد وأن يلحقه بذكر إيضاحية لا أن يقدمه كإقتراح غبة ، لهذا كانت لجنة الشؤون الدستورية غير مفهومة عندما اعتبرت أن الاقتراح برغبة أو الاقتراح بقانون حكمهما واحد . ونحن نقول إن الحكم مختلف وإن اللائحة الداخلية أشارت إلى ما يجب أن يتبعه النائب عند تقديم اقتراح بقانون . ويجب علينا أن نتمسك بأحكام اللائحة الداخلية لا أن نتهاون في اتباع ما تقتضى به .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد يوسف بك — سبق أن أبديت رأيي في هذا الموضوع ؛ وأنا منضم إلى لجنة الاقتراحات والعرائض .

جاءت في تقرير لجنة الشؤون الدستورية العبارة الآتية :

« أما إذا أراد النائب الحصول على موافقة المجلس لإلزام الحكومة بوجهة نظره فليس أمامه إلا التقدم باقتراح مصوغ في صورة مشروع قانون » . لهذا أرى — حسب الخلاف — أن يوجه الرئيس سؤالاً إلى النائب المقترح : أيريد أن يبلغ المجلس رغبته للحكومة أن تكون غير ملزمة لها ، أو أنه يريد ملزمة .

فإذا طلب الحصول على موافقة المجلس لإلزام الحكومة بوجهة نظره كان عليه أن يقدم اقتراحه مصوغاً في صورة مشروع قانون ؛ بهذا تنتهى المسألة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ زهير صبرى — حضرات النواب المحترمين : أعتقد أن لجنة الشؤون الدستورية أصابت فيما ذهبت إليه ، هذا الموضوع ، وأن المناقشات التى دارت هذا المساء — وخاصة المناقشة التى أثارها حضرة النائب المحترم الأستاذ على أيوب رئيس لجنة الاقتراحات ... ..

حضرة النائب المحترم الأستاذ على السيد أيوب — لقد تكلمت الليلة بصفى الشخصية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ زهير صبرى — أقول إن هذه المناقشات كلها بنيت على أساس أن النائب الذى يتقدم بمشروع قانون ، ب أن يتقدم بنصوص اللائحة الداخلية ، وأن يصوغه في صورة مواد ، ويلحق به مذكرة إيضاحية ؛ وهذا طبعى .

ولكن أصحاب هذا رأى فرقوا بين الاقتراح برغبة والاقتراح بقانون . وإن استناداً إلى نص المادة الثانية والسبعين من اللائحة اعتقد أن الرغبة أعم من مشروع القانون . وما المشروع بقانون إلا رغبة ولكنها نسقت في مواد ، فبدت في شكل قانون . أعنى أن مشروع بقانون ، ما هو إلا رغبة منظمة ومحددة . أما الرغبة مطلقاً — أى كل اقتراح برغبة — فهى أعم من الاقتراح بقانون . ذلك لأنى قبل أن أقدم باقتراح بقانون لا بد أن تقوم في نفسى رغبة بأمر من الأمور فأصوغها في قالب مواد ؛ وهذا لا يتم إذا كنت قادراً على وضع مشروع القانون .

ولا يمكن القول بأن الاقتراح المقدم إلى الحكومة بطلب سن تشريع في أمر معين ، يتنافى مع اللائحة الداخلية ، لأنه رغبة ككل رغبات قد لا يستطيع النائب أن يصوغها في صورة مشروع قانون ، نظراً لما تستدعيه الصياغة من استعدادات ومعلومات قد لا تتوفر عند المقترح . مثال ذلك : إذا أراد نائب أن يضع مشروع قانون للدفاع البحرى أو لحماية المدن من الغارات الجوية أثناء الحرب أو للطيران الحربى ، فلا يستطيع إلى ذلك سبيلاً .



### مادة ١٠٣ » .....

وفي الوقت ذاته لا يصح مطلقاً أن نحرم نفوسنا من تقديم مثل هذه الرغبات الجدية التي تبحش في صدورنا ، بدعوى أننا لا نستطيع أن نوجه مثل هذا الاقتراح إلى الحكومة إلا إذا وضعناه في صورة مواد ، حتى يكون ذلك متفقاً مع أحكام اللائحة الداخلية . وفي الواقع ليس هناك أى تعارض مع اللائحة الداخلية . وأنا أسمى هذا الاقتراح اقتراحاً برغبة للحكومة في سن تشريع لا اقتراحاً بقانون . وعلينا أن نفرق بين الاقتراح برغبة والاقتراح بقانون فيدخل تحت عبارة « كل اقتراح برغبة » كل اقتراح برغبة موجه إلى الحكومة . لسن تشريع في أمر من الأمور .

ويدخل تحت عبارة « كل اقتراح بمشروع قانون » كل اقتراح أعده النائب بنفسه في صورة مواد وهنا تنقيد بالنصوص الواردة في اللائحة .

إن كل المجالس النيابية إذا ما سنحت لها فرصة التوسيع في اختصاصها وحقوقها لا تتركها . وأظن أنه لا يجوز أن تتعسف في تغيير اللائحة الداخلية تغييراً نخلق منه قيوداً ثقل أيدينا . لهذا أوافق على رأى لجنة الشؤون الدستورية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عمر عمر — أخالف لجنة الشؤون الدستورية في الرأى الذى ذهب إليه ، وأؤيد لجنة الاقتراحات والعرائض فى رأيها .

ليست المسألة قاصرة على اتباع ما جرى عليه العمل فى فرنسا أو فى إنجلترا وإنما إذا تبين أن هناك نصاً فى لائحتنا الداخلية وجب الاحتكام إليه دون الرجوع إلى السوابق الدستورية فى مجالس البلاد الأخرى . وبما أن لائحتنا الداخلية تتضمن النص المطلوب وهو حكم المادة ٧٣ منها ، لذلك كان علينا أن نقرر التفسير الصحيح لهذا النص .

إنى أرى أن التفسير الصحيح لهذه المادة أن كل اقتراح يرمى إلى تعديل نص فى القانون يجب أن يكون بمشروع قانون مصوغاً قالب مواد ومصحوباً بمذكرة إيضاحية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد عبد القادر بركة — المادة تختم ذلك .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عمر عمر — إنى أفسر المادة ، وقد تكون غير واضحة . ولكن العبرة فى تفسير النصوص ليست بالفاظها ، بل بروحها وبالغرض الذى يتوخاه الشارع .

أقول إنه ظاهر من مقارنة المادتين ٧٢ و ٧٣ من اللائحة أن الشارع يرمى إلى أن كل اقتراح يقصد به تعديل فى نص قائم ، يجب أن يصاغ فى صورة مشروع قانون وأن تلحق به مذكرة إيضاحية ، ثم يعرض هذا المشروع على المجلس ليتخذ قراراً بشأنه . يضاف إلى هذا أن النصوص تفسر بالأعمال التحضيرية والمناقشات التى دارت عند وضع هذه النصوص .

وظاهر من مناقشات المجلس فى سنة ١٩٢٤ أن تفسيره للمادة ٧٣ من اللائحة هو ذات التفسير الذى ذكرناه الآن . وفرا ذلك أرجو أن تلاحظوا أن من أحص أعمالنا التشريعية . ومن العيب إذا أراد نائب أن يعدل نصاً فى القانون أن يتقدم بمجرد رغبة بدعوى أن ليس لديه الوسائل التى تمكنه من إعداد مشروع القانون . إن الوسائل كثيرة لدينا ، فلكل منا الحق قبل أن يتم مشروع قانون ، أن يقدم أسئلة للحكومة يستوضحها ما يشاء . لهذه الأسباب أرى أن تقرير لجنة الشؤون الدستورية فى غير محله وأؤيد الرأى الذى ذهب إليه لجنة الاقتراحات والعرائض .

حضرة النائب المحترم الأستاذ مرقس بطرس — لقد ذكر حضرة النائب المحترم الأستاذ عمر عمر ما أردت أن أقوله وأضيف إلى أن نص المادة ٧٣ من اللائحة صريح لا يحتاج إلى تأويل .

المقرر — لقد اختلف حضرات النواب المحترمين الذين تكلموا الليلة فى ماهية الاقتراح برغبة وما هو المقصود بالرغبة . والواقع أن اللائحة الداخلية فى مادتيها ٧٢ و ٧٣ لم تعرف الرغبة .

ظن بعض حضرات النواب أن الرغبة يجب أن تنصب على المسائل المحلية كإنشاء مدرسة أو مستشفى وما إلى ذلك ، وقد آخرون إلى أن الاقتراح برغبة يختلف تمام الاختلاف عن الاقتراح بقانون ، لأن اللائحة الداخلية نصت عليهما متجاورين ، فكل

نقطة قصدت أن تباين بينهما ، مع أن الواقع غير ذلك . وحقيقة الأمر أن اللادتين ٧٢ و ٧٣ من لائحة الداخلية ، قد اقتبستا من وأتم الداخلية للمجالس النيابية في أوروبا . وفي تلك المجالس لا يطلقون على الرغبة كلمة رغبة . وإنما جرى العرف هناك بتسميتها «Projet de Résolution» أى مشروع قرار . على حين أن لائحة الداخلية أتمت هذا المشروع اقتراحاً برغبة . وما هو إلا مشروع قرار . به أحد النواب طالباً موافقة المجلس عليه . ولقد فسر علماء الفقه الدستورى هناك مشروع القرار ووضحوه . وإنى أذكر لحضراتكم اللائحة الداخلية عندنا لم تضع للاقتراح برغبة تعريفاً وكأنها بذلك أحالت الأمر على العرف الدستورى السائد في البلاد الأخرى .

وما من شك أنها لو أرادت للاقتراح برغبة تعريفاً آخر غير ما جرى عليه العرف الدستورى في البلاد الأخرى ، لنصت على ذلك . ولكن إغفالها التعريف جاء دليلاً صريحاً على أنها لا تجد أى فارق بين تعريف الرغبة ومشروع القرار .

وسأبين لحضراتكم فيما بعد أن مجلسكم الموقر في سنة ١٩٢٧ رجع أيضاً إلى العرف السائد في المجالس النيابية الأخرى وسار بمقتضاه . ولقد تبادر إلى ذهن بعض حضرات النواب المحترمين أن لجنة الشؤون الدستورية إنما تريد بالرأى الذى أدلت به في تقريرها ، تضيق على المجلس اختصاصه وأن تعطل وظيفة من أهم وظائفه ، وهى وظيفة التشريع وإعداده .

وفي الواقع أن هذا الظن لا يطابق الحقيقة ، إذ أن لجنة الشؤون الدستورية إنما تريد — وتريد بحق — أن توسع من اختصاص بس . وأذكر للدلالة على ذلك ما أشارت إليه اللجنة في ختام تقريرها من أن لأعضاء المجلس طريقتين لتقديم اقتراحاتهم : طريق التقدم تراح برغبة أو طريق التقدم باقتراح مصوغ في صورة مشروع قانون . وظاهر مما تقدم أن لجنة الشؤون الدستورية إنما قصدت بذلك وسيع من اختصاص المجلس وتركت لحضرات الأعضاء الخيار بين التقدم باقتراحات برغبات أو اقتراحات بقوانين . وهذا على خلاف يذهب إليه الفريق الآخر من النواب الذين يريدون أن يضيقوا من اختصاص المجلس ولا يتركوا أمام المقترحين من النواب إلا طريقاً حاداً من اثنين . على حين أن لجنة الشؤون الدستورية لم تحيف حق المجلس وتركت لحضرات النواب أن يختاروا أى طريق يشاءون . يظن بعض حضرات النواب المحترمين الذين تكلموا الليلة أن في تقدم النائب باقتراح برغبة يستلزم تشريعاً ، دون أن يتقدم روع قانون ، غضاضة على هذا النائب وعلى المجلس .

وأرى أن هذا القول لا يطابق الحقيقة ، إذ لا غضاضة على أحد إذا لم يكن قادراً على شيء أن يستعين بمن هو قادر عليه . وإنى رق لحضراتكم مثلاً بل أمثلة تتبينون منها أن الطريقة التى يريد مخالفو لجنة الشؤون الدستورية توخيها ، مرهقة لحضرات النواب . رضوا أن نائباً رأى — كما هو الحال الآن — أن مجالس الطوائف المتعددة وقوانين الأحوال الشخصية لطوائف غير المسلمين ، غير يرة بلاد كصر ، تريد أن توحد قوانينها ومجالسها ومحاكمها .

افرضوا أن هذا النائب أبدى رغبة في هذا الموضوع ، فإننى لا أشك مطلقاً في أنكم كلكم تجمعون على أن هذه الرغبة واجبة رورية . ولكن ما من واحد من حضراتكم في الوقت ذاته — وأنا في مقدمتهم — بمستطيع أن يضع مشروع قانون في هذا الشأن ، ربما عجزت الحكومة نفسها أو المجلس والحكومة معاً عن وضع هذا التشريع إلا بمعونة الإخصائيين في تلك المسائل . وليس في ما يعيب الحكومة أو المجلس . وأسوق مثلاً آخر ما فعلته الحكومة حين عهدت إلى شيخ الأزهر وجماعة من علمائه بتعديل ن الأحوال الشخصية ووضع قانون جديد لها لا تنقيد فيه بمذهب معين . فهل إذا قام أحد النواب المحترمين وأبدى رغبة في أن الحكومة مشروع هذا القانون ، فهل يعد هذا تعسفاً في الطلب ؟ وهل إذا لم يستطع المجلس وضع هذا التشريع عد ذلك منه اراً بالعجز ؟ لا شك أن مثل هذا القول لا محل له .

إن الحكومة منكم فإذا أتم دعوتوها إلى وضع مشروع قانون فإنما تدعونها إلى عمل هو من أزم خصائصها . وليس صحيحاً أن حكومة يناط بها تنفيذ القانون ، بل من أهم وظائفها أن تضع القوانين . ولهذا يقال بحق إن الحكومة تكون لجنة من أهم المجلس . وليس في تولى الحكومة إعداد مشروع قانون أى امتياز على حق المجلس في التشريع ، كما أن المجلس عندما يعهد الحكومة بإعداد مشروع قانون لا يكون نازلاً عن شيء من سلطته واختصاصه .

قال بعض حضرات النواب المحترمين إن في إجازة تقديم الاقتراحات برغبات التى تنطوى على تعديل في التشريع من غير إعداد موص ، امتيازاً على حقوق المجلس من جهة أخرى ، ذلك لأن هذه الرغبات ليست ملزمة للحكومة .



مادة ١٠٣ .....

واقترح بعض حضرات النواب على لجنة الشؤون الدستورية أن تحذف من تقريرها بعض ما جاء فيه ماساً بهذا الموضوع .  
إن موضوع الاقتراحات برغبات وكونها ملزمة للحكومة أو غير ملزمة موضوع سبق أن أثير في هذا المجلس في سنة ١٩٢٧ .  
وقد أصدر المجلس فيه قراراً بالاتفاق مع الحكومة بأن الرغبات التي يقدمها المجلس لا تكون ملزمة للحكومة دون أن يبر ذلك للمسئولية الوزارية . ولم تخرج لجنة الشؤون الدستورية في تقريرها عن هذا الرأي بل عززته بالفقرة التي نقلتها عن مؤلفات علماء الفقه الدستوري في فرنسا فقالت « إن الرغبات التي من هذا القبيل لا تلزم الحكومة ولكنها ذات قيمة أدبية . وقد تكون لها في بعض الأحيان قوة كاملة إذا أثبتت بسببها مسألة الثقة بالوزارة » .

فترون من ، هذا يا حضرات النواب المحترمين ، أن لجنة الشؤون الدستورية لم تغط المجلس أى حق ، ولم تعتبر أن مجلس النواب بتقديمه الرغبات ينزل عن المسئولية الوزارية . وأكثر من هذا إذا كان تقديم الاقتراحات برغبات مهيناً للمجلس — لأن فيه نزولاً عن المسئولية الوزارية — فإن هناك اقتراحات عديدة على جانب عظيم من الأهمية ولكنها لا تستلزم نصوصاً قانونية . فهل إذا اقترح أحد النواب رغبة من هذه الرغبات التي يعتبرها المجلس ضرورية لحياة البلد ، وكانت في الوقت ذاته لا تستلزم تشريعاً ، أفلا يكون المجلس محترماً إلا إذا كانت هذه الرغبة ملزمة للحكومة ؟ أو لا يجوز للحكومة أن تتقدم للمجلس برأى في هذه الرغبة وتبين له الحوائل التي تحول دون تحقيقها ؟ فإذا اقتنع المجلس برأى الحكومة أقرها على رأيها ، وإلا فله أن يثير المسئولية الوزارية .  
يتبين من هذا أنه ليس في الرأي الذي بسطته لجنة الشؤون الدستورية في تقريرها ما ينقص من حق المجلس مطلقاً .

أعود فأقول إن هذا الموضوع سبق أن أثير في المجلس في سنة ١٩٢٧ لمناسبتين :  
الأولى : هل من حق المجلس أن يقرر رغبة في شأن من الشؤون الداخلة في اختصاص مجالس المديريات والبلديات أم لا ؟  
والثانية : هل الرغبات التي يقرها المجلس ملزمة للحكومة أم لا ؟

وقد أحال المجلس في تلك السنة هذا الموضوع على لجنة الحقاينة فتقدمت إليه بتقرير ضاف عدلت إحدى فقراته باتفاق الحكومة ، وهذه الفقرة خاصة بالمسئولية الوزارية . وقد رأت اللجنة إذ ذاك أن للمجلس الحق في تقديم اقتراحات برغبات فإذا لم توافق الحكومة على قبولها أو على تنفيذها فعلياً أن تبدي للمجلس الأسباب التي حالت دون ذلك ليقدرها قدرها ، مع عدم المساس بالمسئولية الوزارية . هذا هو الرأي الذي وافق عليه المجلس في تلك السنة وأخذت به لجنة الشؤون الدستورية في شأن الرغبات جميعاً ، وتشر اللجنة إلى تقرير لجنة الحقاينة سنة ١٩٢٧ لأنها اعتبرت أن المجلس في ذلك الوقت كان يتصدى ويعرض لهذين الموضوعين بالذات - موضوع كون الرغبات ملزمة للحكومة أم لا ، وموضوع حق المجلس في إبداء رغبات مما يدخل في اختصاص مجالس المديريات والبلديات . ولكن هذا التقرير لم يخل من مسائل تعينا الليلة ، إذ قد تعرض لموضوع الرغبات بوجه عام وعرف الرغبة ورجع إلى مؤلفات علماء الفقه الدستوري في فرنسا وإنجلترا لبيان ما هي الرغبات ، وهل تتناول مشروعات القوانين التي يقترحها الأعضاء أم لا وفي كل هذه المسائل أشارت تلك اللجنة وقتئذ — وكان رئيسها رئيس الوزارة الآن — بما تشير به لجنة الشؤون الدستورية في تقريرها الذي تلوناه على حضراتكم الليلة . وإني أقرأ الآن بعض ما جاء في تقرير لجنة الحقاينة سنة ١٩٢٧ في هذا الشأن :

« ولهذا كان التعبير عن الأمر الذي تقره المجالس النيابية لا بكلمة « رغبة » ، كما هو في قانون الجمعية التشريعية أو في لائحة الداخلية الحالية ، بل بكلمة « اقتراح » (Motion أو Proposition) . وما نسميه نحن « اقتراحاً برغبة » يسمونه أحياناً في مجالس نواب فرنسا مشروع قرار (Projet de résolution) .

وكل هذه التعبيرات تتناسب مع مدلولها ومرمها .

ورأى أن لجنة الحقاينة كانت موقفة كل التوفيق في قولها إن الاقتراح برغبة يعادل ما يسمونه في فرنسا مشروع قرار .

أعود إلى تلاوة تقرير لجنة الحقاينة في سنة ١٩٢٧ :

« وقد قرروا أيضاً أن لمجلس النواب الفرنسي حق الاقتراح على رغبة يقدمها أحد أعضائه فتكون بذلك ملزمة للحكومة .

وهذا الحق البرلماني عام ، لم يحده الدستور ، ويجوز استعماله في كل موضوع مادام في دائرة حق الاقتراح البرلماني .

(Droit d'initiative parlementaire) .

إدلة ١٠٣ » ... .. «

فمن السلم به مثلاً أن لمجلس النواب الفرنسي الحق في تكليف الحكومة بتقديم مشروع قانون في أمر معين ( انظر أوجين بير، ص ٧٠ ، نبذة ٦٦ ؛ وص ٧٤ ، نبذة ٧١ ، فقرة ثانية ، طبعة سادسة ) .

وهذا الحق مقرر أيضاً لمجلس العموم الإنجليزى .

ثم قالت اللجنة :

« وعلى هذه القاعدة أجاز لمجلس النواب الفرنسي أن يقرر فتح اعتمادات جديدة في الميزانية ، كما أن له الحق في إقرار مشروع انون بتكليف الحكومة بأن تدافع أمام مجلس الشيوخ عن مشروع هذا القانون حتى يصبح نهائياً » .

وإذا كان لمجلسنا دستور ثابت فهو دستور سنة ١٩٢٧ الذى اتفقت فيه كلمة الحكومة وكلمة المجلس على تفسير الرغبة فيما إذا كانت ملازمة للحكومة أو غير ملازمة ، وعمّا إذا كان للمجلس الحق في أن يقر اقتراحات هي من اختصاص مجالس المديرية .

في ذلك الوقت اتفقت كلمة الجميع على أن الرغبة عامة ، تشمل كل مجال النشاط البرلمانى حتى اقتراحات القوانين ، وعلى أن الرغبة غير ملازمة للحكومة ، ولها إذا ما اعترضت أن تبدى أسباب اعتراضها وللمجلس بعد ذلك الرأى الأعلى ، وأنه ليس لمجلس النواب أن تدخل فيما هو من اختصاص مجالس المديرية .

وعلى ذلك فإن ما رأته لجنة الشؤون الدستورية ليس فيه تضيق لسلطة المجلس ، بل على العكس فيه توسعة لهذه السلطة لا غضاظة على المجلس في أن يدعو الحكومة إلى إعداد أى تشريع .

وإن ما اقترحت لجنة الشؤون الدستورية ليس فيه مخالفة للتقاليد التى جرى عليها مجلسكم الموقر .

حضره النائب المحترم حسن يس — إني أوافق يامعالى الرئيس وياحضرات الزملاء المحترمين على كل ما قاله حضرة المقرر ، وأرى تـا ما كنا عاجزين يوم أن تقدمنا بهذا الاقتراح عن أن تقدم بمشروع قانون ... ..

الرئيس — نحن الآن في صدد المبدأ ذاته لا موضوع الاقتراح .

انتهت المناقشة . ولتأخذ الرأى ، فالموافق على رأى اللجنة يقف .

( وقفت أغلبية ) .

( تصفيق ) .

الرئيس — إذن قرر المجلس الموافقة على رأى اللجنة .

( فى ١٨ يناير سنة ١٩٣٧ ) .

إعادة اقتراحين إلى اللجنة المختصة بعد توزيع تقريرها عنهما لتدرسهما من جديد على ضوء بيانات جديدة قدمتها الحكومة .

تقرير لجنة الحقائق عن :

( أ ) الاقتراح بقانون المقدم من حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام بالعفو الشامل عن المحكوم عليهم في جرائم اختلاس الأشياء المحجوز عليها إدارياً .

( ب ) الاقتراح بقانون المقدم من حضرات النواب المحترمين الأساتذة عبد الحميد عبد الحق ، عمر عمر ، أحمد حمزه ، على نجيب — بالعفو الشامل عن جرائم اختلاس الأشياء المحجوز عليها قضائياً أو إدارياً .

أشير إلى الكتاب الآتى :

حضرة الدكتور المحترم رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرفع إلى حضرتكم تقرير لجنة الحقائق عن :

( أ ) اقتراح بقانون مقدم من حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام بالعفو الشامل عن المحكوم عليهم في جرائم

اختلاس الأشياء المحجوز عليها إدارياً .



مادة ١٠٣ » .....

( ٢ ) اقتراح بقانون مقدم من حضرات النواب المحترمين الأساتذة : عبد الحميد عبد الحق ، عمر عمر ، أحمد حمزة ، علي نجيب ،  
بالعفو الشامل عن جرائم اختلاس الأشياء المحجوز عليها قضائياً أو إدارياً .

رجاء عرضه على المجلس .

وقد انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد عبد الهادي الجندى بك ، مقررًا لها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

رئيس اللجنة

تحريراً في ١٤ يناير سنة ١٩٣٧ .

علي حسين

الرئيس — الكلمة لحضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — قبل أن يتلى تقرير اللجنة ويأخذ المجلس في مناقشته ، أرجو أن أوجه نظر  
حضراتكم إلى أن وزارة الحفانية أرسلت إحصاءات وبيانات هامة خاصة بموضوع هذين الاقتراحين ولم أطلع على هذه الإحصاءات  
والبيانات إلا أمس . وفي رأبي أن الصلحة تقضى بإعادة الاقتراحين إلى لجنة الحفانية لتدرسهما من جديد على ضوء المعلومات الجديدة  
التي قدمتها وزارة الحفانية .

وقد اتصلت بزملائي حضرات مقدمي الاقتراح الثاني ، فوافقوا على هذا الرأي ؛ ولا أظن أن الحكومة تمنع في ذلك .

حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلماني لوزارة الحفانية — لا مانع لدى الحكومة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد عبد الهادي الجندى بك ( المقرر ) — ونحن أيضاً لا مانع لدينا من ذلك إذا كانت هناك  
سوابق لهذا الإجراء . غير أنني ألاحظ أن المادة ٨٣ من اللائحة تنص على أن « ما يقدم من التعديلات في الجلسة أثناء المداولة الأولى  
يحال حتماً على اللجنة التي فحصت المشروع أو الاقتراح كلما طلب ذلك مقررهما » . وليس موضوعنا مما ينطبق عليه نص هذه المادة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — إن هذا النص متعلق بما إذا كان هناك مشروع منظور وتقدم نائب بتعديل  
فيه ، فالمادة تقضى بإحالة المشروع على اللجنة إذا طلب المقرر ذلك . ولكن ما أقوله شيء آخر ، فإن هناك إحصاءات وبيانات جديدة قد  
تفيد في الموضوع رأياً آخر ، ومن حق استيفاء البحث أن يحال الاقتراحان على اللجنة من جديد ، لتدرسهما على ضوء هذه المعلومات .  
والإحالة على كل حال إنما تكون بقرار من المجلس وهو يملكها .

حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الهادي — تقرر إعادة الموضوع إلى اللجنة بقرار من المجلس أكثر من مرة وأذكر  
أننا كنا نعارض في إحدى الجلسات رأياً أبدته لجنة الاقتراحات في بعض تقاريرها ، فقرر المجلس إحالة الموضوع على لجنة الشؤون  
الدستورية لدرس وجوه الخلاف القائم حينئذ ، ووقف بحث التقرير لحين إعادة البحث ، ولعلنا بحثنا هذا الموضوع الذي أشير إليه في  
الجلسة الماضية .

فإعادة الموضوع إلى اللجنة ليست مقصورة على ما هو وارد في المادة ٨٣ من اللائحة ، ولكنها تقليد جرى عليه المجلس في غير  
موضوع واحد .

الرئيس — هل توافقون على إعادة الاقتراحين إلى لجنة الحفانية لبحثهما من جديد على ضوء الإحصاءات والبيانات التي قدمتها  
وزارة الحفانية ؟

( موافقة عامة ) .

( في ٢٥ يناير سنة ١٩٣٧ ) .

وفاة العضو صاحب الاقتراح لا تمنع من استمرار المجلس في نظر اقتراحه .

مجلس الشيوخ

تقرير لجنة فحص الاقتراحات والعرائض

عن الاقتراحات التي فصلت فيها اللجنة في ١٧ فبراير سنة ١٩٣٧ — للواقعة على تقرير اللجنة وإحالة الاقتراحات إلى اللجان المختصة مع إعادة اقتراحى للرحومين الشيخ إبراهيم عبد الحميد نوار ومراد الشريعى بك إلى لجنة فحص الاقتراحات والعرائض

( المقرر حضرة الشيخ المحترم أحمد حنى أبو الفضل الجزاوى اقندى ) .

الرئيس ( حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك ) — التقاليد البرلمانية ثابتة على أن وفاة العضو أو استقالته لا تمنع من استمرار نظر الهيئة في الاقتراحات المقدمة منه . وقد جرى مجلسكم الموقر على هذا ، وفى جدول أعمال اليوم اقتراح من المغفور له محمود يوسف شاد باشا الذى استقال لتعيينه وكيلًا للداخلية ، وتوفى بعد ذلك ، ومع هذا استمرت لجنة الصحة فى نظره ، وفصل المجلس فى موضوعه ، هذه الجلسة . وبناء على ذلك هل توافقون حضراتكم على الجرى على هذا التقليد ؟

( موافقة ) .

الرئيس — إذن هل توافقون حضراتكم على أن يعاد إلى لجنة فحص الاقتراحات والعرائض الاقتراح المقدم من المغفور له شيخ إبراهيم عبد الحميد نوار برفع مستوى رجال البوليس ووجوب إصلاحهم ، والاقتراح المقدم من المغفور له مراد الشريعى بك نشاء كوبرى جديد — محل القديم — على الطراز الحديث لبلدة سمالوط ؟

( موافقة ) .

( فى ١٠ مارس سنة ١٩٣٧ ) .

إذا رفضت لجنة الاقتراحات اقتراحاً لأسباب موضوعية فيه ، فلا يمنع ذلك من إحالته إلى لجنة الموضوع لنظره .

مجلس النواب

تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض

عن اقتراح حضرة النائب المحترم حسين عثمان الهرميل  
عدم تحرير محاضر مخالفات الرى والزراعة إلا بحضور المنسوب إليه المخالفة

أشير إلى الكتاب الآتى :

« حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس النواب

أتشرف بأن أرفع إلى حضرتكم تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض عن الاقتراح المقدم من حضرة النائب المحترم حسين عثمان الهرميل  
بعدم تحرير محاضر مخالفات الرى والزراعة إلا بحضور المنسوب إليه المخالفة .

وقد انتخبنتى اللجنة مقررًا لها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

رئيس اللجنة

على أيوب »

٢٩ مارس سنة ١٩٣٧

الرئيس ( حضرة الأستاذ المحترم على حسين باشا ، وكيل المجلس ) — الكلمة لحضرة المقرر

حضرة النائب المحترم الأستاذ على السيد أيوب ( المقرر ) — أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة :



مادة ١٠٣ » ... ..

« اجتمعت لجنة الاقتراحات والعرائض بجلسته ٢٩ مارس سنة ١٩٣٧ ، ونظرت في الاقتراح المقدم من حضرة النائب المحترم حسين عثمان الهرميل بعدم تحرير محاضر مخالفات الري والزراعة إلا بحضور المنسوب إليه المخالفة المحال من المجلس بجلسته ٢٣ مارس سنة ١٩٣٧ ، فرأت اللجنة أنه اقترح برغبة وأنه مقبول شكلاً .

وحيث إن الأخذ بهذا الاقتراح قد يؤدي إلى شل أيدي موظفي وزارتي الأشغال والزراعة ، ومنعهم من القيام بما يفرضه عليهم القانون ، إذ لا يكون أمام المخالف سوى التهرب والابتعاد عن مكان المخالفة ليصبح تحرير المحضر أمراً متعذراً .

لذلك :

تقترح اللجنة رفض هذا الاقتراح .

وأضيف إلى ذلك أن حضرة النائب المحترم مقدم الاقتراح ، بعد أن اقتنع بالأسباب التي أبدتها اللجنة ، تفاهم معي على أن أرفع إلى رئيس المجلس كتاباً يقرر فيه نزوله عن اقتراحه الحالي ، ثم يقدم اقتراحاً جديداً في صيغة أخرى لا تتعرض لجواز تحرير محاضر المخالفات في غياب المحرر ضده ، وإنما توجب على من يقوم بتحريرها أن يستدعي ، بنفسه أو بواسطة البوليس ، الشخص المحرر ضده المخالفة في ظرف أربع وعشرين ساعة لاستجوابه وسماع دفاعه وتحقيقه ، ولكن حضرة النائب المحترم لم ينزل عن اقتراحه ، ولم يقدم تعديلاً له ، فظل الاقتراح كما هو ، فرأت اللجنة رفضه . وإذا كان لدى حضرة المقترح تعديل لاقتراحه فليفضل بإبدائه الآن .

حضرة النائب المحترم حسين عثمان الهرميل — حضرات النواب المحترمين : لقد رأت لجنة الاقتراحات رفض اقتراحي ، وذهبت في تعليل ذلك إلى أن الأخذ به « قد يؤدي إلى شل أيدي موظفي وزارتي الأشغال والزراعة ومنعهم من القيام بما يفرضه عليهم القانون إذ لا يكون أمام المخالف سوى التهرب والابتعاد عن مكان المخالفة ليصبح تحرير المحضر أمراً متعذراً » . ولكن فات اللجنة أن من تنسب إليه المخالفة ، إما أن يكون بريئاً ، فيسعى للحضور سريعاً أمام المحقق بمجرد طلبه حتى يثبت براءته ، وإما أن يكون مخالفاً فيسرع بالحضور ليثبت وقائع المخالفة على حقيقتها ، خشية المبالغة في تقديرها ، وخوفاً من فداحة الغرامة التي قد يحكم بها عليه .

حضرة النائب المحترم مصطفى الزاهد العبد — وما الحكم إذا امتنع المتهم عن الحضور ؟

حضرة النائب المحترم حسين عثمان الهرميل — إذا تخلف عن الحضور يكون مستحقاً لعقوبة المخالفة المنسوبة إليه .  
المقرر — إذن يكون المحضر الذي حرر في غيابه صحيحاً .

حضرة النائب المحترم حسين عثمان الهرميل — في هذه الحالة لا تكون هناك مسئولية على من يحضر محضر المخالفة ، ولا يحس للمخالف أن تسمع شكواه .

دعاني ، يا حضرات النواب المحترمين ، إلى تقديم هذا الاقتراح ما شاهدته مراراً من أن هناك محاضر تحرر في غيبة الأشخاص المنسوبة إليهم المخالفات ، الأمر الذي لا يتفق وقواعد العدل . ولهذا أرى أن رفض لجنة الاقتراحات لاقتراحي إنما هو خطأ في حق العدالة ، أربأ بالمجلس أن يقرها عليه . وأرجو من حضراتكم عدم الموافقة على رأي اللجنة ، وأطلب إحالة الاقتراح على اللجنة المختصة .

حضرة النائب المحترم محمد قرني بك — أخالف لجنة الاقتراحات والعرائض فيما قرره بشأن اقتراح حضرة النائب المحترم حسين عثمان الهرميل .

لقد لمس حضرة المقترح أمراً غاية في الخطورة نشاهده بأعيننا في كل يوم ؛ والواقع أنه خدم العدالة بهذا الاقتراح ، ووجه نظراً إلى أمر كان يجب أن يكون موضع اهتمامنا من زمن بعيد ، ذلك أن كثيراً من الفلاحين والزراعيين يقدمون للجان المخالفات بالمديريات ، متهمين بمخالفات رى لا يعلمون من أمرها شيئاً إلا عند تكليفهم بالحضور أمام تلك اللجان ، وهذه مسألة خطيرة يجب أن ننو بها العناية كلها .

لقد كانت لجنة الاقتراحات في رفضها اقتراح حضرة الزميل المحترم متعسفة التعسف كله ، فالعدل يقضى بسؤال المتهم قبل تقديمه للجنة المخالفات . أما القول باحتمال تهرب المخالف عند طلبه لسؤاله أو ضياع معالم المخالفة ، فقول غير معقول ، لأن معالم المخالفة التي تترك مثلاً بسبب وضع ماسورة في غير موضعها ، أو التي تترك على رى فدان من البرسيم في أوان منع رى البرسيم ، لا يمكن أن تضيع بهرود

مادة ١٠٣ » ... .. «

مرتكب المخالفة ، وما على الموظف المختص بتحرير محاضر المخالفات إلا أن يكلف العمدة أو شيخ البلد أو شيخ الحفراء باستحضار المخالف أمامه وسؤاله عن المخالفة ، فإن عجز عن إثبات براءته قدمه إلى لجنة المخالفات وكان عمله هذا منطبقاً على العدالة . لهذا أخالف لجنة الاقتراحات فيما ذهبت إليه ، وأرى أن الاقتراح وجيه ويجب إحالته على اللجنة المختصة .

حضره النائب المحترم الأستاذ إسماعيل سليمان حمزه — أرى فيما قرره لجنة الاقتراحات خروجاً على اختصاصها ، وألاحظ أنها دائبة على تعطيل أعمال المجلس بتعديها هذا الاختصاص . إن التقاليد للقررة للتبعية في هذا المجلس تقضى بأن بحث لجنة الاقتراحات يجب أن ينحصر في أمرين : أولهما عدم مخالفة الاقتراح للدستور ، وثانيهما جواز نظر المجلس فيه . أما الأمر الأول فتوفر في الاقتراح ؛ أما عن الأمر الثاني فيمكن لجواز النظر في الاقتراح أن يندى مقدمه أسباباً تجعله صالحاً للبحث . أما مهمة تقدير صلاحية الاقتراح ، فنوطة باللجنة المختصة لا بلجنة الاقتراحات ، لأن اللجنة المختصة ستتصل بالجهات ذات الشأن وتسمع رأيها فيه ، فإن وافقت عليه فيها وإلا قررت فيه ما تراه .

لهذا ترون حضراتكم أن الاقتراح سليم ، فارجو — وألح في الرجاء — أن تقرروا إحالة هذا الاقتراح على لجنة الحفانية تحقيقاً للقاعدة التي تعود على الفلاح .

( تصفيق ) .

المقرر — حضرات النواب المحترمين : أرجو أن تسمحوا لي أن أوجه نظركم — ولكم الرأي الأظلى — إلى أننا كهيئة تشريعية يتطلع الناس إلينا ويبحثون أعمالنا ، محاولين أن يجدوا فيما نقرر منفذاً للنقد أو التعلل ؛ وهذا ما أرجو أن يكون ماثلاً أمامنا عندما تعرض علينا مسألة للمناقشة ، أو اقتراح للتقدير ، حتى لا ندع مجالاً للنقد أو اللوم .

ذكر بعض حضرات الزملاء الليلة أن لجنة الاقتراحات قد تعدت اختصاصها في صدد هذا الاقتراح ، لأنها خصته وقدرته من حيث موضوعه .

ويؤسفني ، يا حضرات النواب ، أن تجمعوا على قرار صدر منكم وأيدتموه مراراً ، ثم أسمع الليلة صوتاً يحاول أن ينسيكم ما قررتموه من قبل ، ويزعم أن لجنة الاقتراحات لا تملك هذا الاختصاص .

إن كرامة المجلس تقضى باحترام قراراته والتمسك بها . فإذا ما أريد العدول عنها كان ذلك بالطريق الدستوري ؛ أما أن يصدر المجلس قراراً ، وتتمسك به لجنة الاقتراحات ، وتعمل على تنفيذه ، ثم يقال إنها قد تعدت اختصاصها ، فليس هذا هجوماً على اللجنة فقط بل تهجاً على المجلس الذي منح اللجنة هذه الاختصاصات .

يخيل إلى أن حضرة النائب المحترم قرنى بك فاته الغرض الذي يرمى إليه حضرة مقدم الاقتراح . فإن قرنى بك يشير إلى المخالفات الثابتة التي يمكن الرجوع إلى تحقيقها ، ولو مضى عليها أيام أو شهور ، كوضع ماسورة في جسر ، في حين أن مقدم الاقتراح يرمى إلى تقدير حالات خاصة كذلك التي تزول فيها للعالم عقب تحرير محضر المخالفة يزمن وجيز جداً .

إنني أرجوكم مرة أخرى ، بل ألح في الرجاء ، أن تكونوا على بينة من تطلع غيركم إليكم فيما تضعونه من الأسس التي نبني عليها تشريعاتنا ، وأن تجيلوا نظركم فيما هو متبع في بلاد العالم ، فهل ترون أن محضراً عن جريمة أو مخالفة لا يحجر إلا في مواجهة المجرم أو المخالف وإلا اعتبر باطلاً ؟

تقوا أن هذا لا يدعو إلى الدهشة فقط ، بل إلى ما هو أبعد من الدهشة !! إذ كيف يحرم على رجل البوليس أو مهندس الري أو أحد رجال الضبطية القضائية أن يحجر محضر مخالفة إلا إذا كان المخالف حاضراً ؟ هذا هو مرمى الاقتراح الذي رأت اللجنة ألا تأخذ به .

وإنما الذي يشكو منه حضرة النائب المقترح هو أن سوء القصد قد يدفع أحياناً شيخ البلد أو الخفير إلى إعطاء بيانات غير صحيحة للمحقق ، مما يترتب عليه اتهام البريء ، دون أن تكون له فرصة الدفاع عن نفسه . وهذا صحيح ، ولكن لا يمكن أن يكون علاج الحالة التي يشكو منها حضرة المقترح عن طريق تقديم اقتراح بأمر لا مثيل له في قوانين العالم . وإنما تعالج بالعلاج العقول ، وهو الذي تفاهمت عليه اللجنة مع حضرة النائب المحترم مقدم الاقتراح ، فقد أشارت عليه بأن يقدم اقتراحاً جديداً بوجوب استدعاء المخالف



مادة ١٠٣ » ... ..

في ظرف مدة معينة بعد تحرير المحضر لسباع أقواله ، وتحقيق دفاعه . أما وقد رفض حضرته إلا أن يتمسك باقتراحه كما هو ، وأصر على أن كل محضر لا يحزر في مواجهة المخالف يعتبر باطلا ، فما من هيئة تشريعية يمكنها أن تقره على رأيه .

... ..  
... ..  
... ..  
... ..

حضره النائب المحترم الأستاذ على نجيب — ألاحظ عدا ، ما لاحظته حضرات الزملاء المحترمين ، أنه إذا خول المجلس للجان الاقتراحات هذه السلطة الواسعة في نظر الموضوع فإنها يجب سلطة جميع اللجان .

الرئيس — لقد سبق للمجلس أن فصل في هذه المسألة .

حضره النائب المحترم الأستاذ على نجيب — إنني لا أتعرض للقرار الذي سبق أن أصدره المجلس ، وإنما أقول إنه لو أعطيت للجان الاقتراحات سلطة رفض الاقتراح ، وكان على المجلس أن يحترم قراراتها ، فلن يكون له الحق في إحالة أى اقتراح رفضته اللجنة على اللجنة المختصة بنظره . وفي هذا إعطاء سلطة للجنة الاقتراحات يجب سلطة اللجان والمجلس معاً . أما والرأى الأعلى للمجلس ، فيجب أن يحال هذا الاقتراح ، رغم رفض لجنة الاقتراحات له ، على اللجنة المختصة طبقاً لنص المادة ٧٥ من اللائحة الداخلية .

الرئيس — نقطة البحث الآن هي ، هل يوافق المجلس على تقرير لجنة الاقتراحات أو يرى إحالة الاقتراح على اللجنة المختصة ؟

حضره النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — إنني أوافق على رأى لجنة الاقتراحات ، لأنه رأى وجيه فحسب ... ..

حضره النائب المحترم إسماعيل سليمان حمزه — لا يجوز لحضرة الزميل المحترم أن يطلب الكلمة بعد أن عرض سعادة الرئيس الموضوع على المجلس لأخذ الرأى عليه .

حضره النائب المحترم حسن يس — الذى حدث هو أن سعادة الرئيس وجه نظر حضرة الأستاذ على نجيب إلى أن نقطة البحث دائرة حول الموافقة على تقرير اللجنة أو إحالة الاقتراح على اللجنة المختصة ، ولم يشر سعادة الرئيس مطلقاً إلى انتهاء المناقشة ، كما أن كثيراً من حضرات النواب طلب الكلمة . وعلى ذلك يكون حضرة الأستاذ عبد الحميد عبد الحق محقاً في طلبه الكلمة .

حضره النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — تنص اللائحة الداخلية على إجراءات خاصة لإقفال باب المناقشة ، وليس من بينها اعتراض نائب على آخر قبل صدور قرار من المجلس بإقفالها ؛ ولما كان المجلس لم يصدر بعد قراره ، فلى الحق إذن في أن أتكلم .  
إن الاعتراضات التى أبدتها حضرات الزملاء خاصة بمخالفات الرى هي — بلا شك — اعتراضات وجيهة ، ولكنى أريد أن أوجه نظر المجلس — كما قال أحد حضرات الزملاء — إلى أن هناك قانوناً يبيح تحرير محاضر المخالفات في غيبة مرتكبيها . فلا يجوز تعديل هذا النص — دون غيره من النصوص الأخرى — باقتراح يقدم ، لأن قبول اقتراح كهذا يوجد تناقضاً بين نصوص القوانين . وعلى ذلك فالأقتراح غير مقبول شكلاً . وأرى للموافقة على تقرير لجنة الاقتراحات ، لما أبدته في تقريرها فحسب ، بل بناء على المسألة القانونية التى أشرت إليها أيضاً .

حضره النائب المحترم الأستاذ على نجيب — لقد فصل المجلس في جواز تقديم اقتراحات برغبات تفتضى تشريعاً جديداً .

الرئيس — نأخذ الرأى الآن على تقرير اللجنة ، فالموافق على رأى اللجنة يقف .

( وقف عدد من الأعضاء لم تتبين معه الأقلية من الأغلبية ) .

الرئيس — إذن نأخذ الرأى بطريقة عكسية ، فالمخالف لرأى اللجنة يقف .

( وقفت أغلبية ) .

مادة ١٠٣ » ... .. «

الرئيس — إذن هل توافقون على إحالة هذا الاقتراح على لجنة الحفانية ؟

( موافقة ) .

( في ٧ أبريل سنة ١٩٣٧ ) .

الموافقة على تقارير لجنة المالية بصدد الميزانية هي تصديق على ماورد فيها من اعتمادات ، ولا ينصب هذا التصديق على  
الرغبات الواردة فيها — والرغبات التي لا يعترض عليها من المجلس ولا من الوزارة المختصة تصبح ملزمة للحكومة . وفي نظر تقرير  
لجنة المالية عن مشروع ميزانية وزارة العدل أظهر معالي الوزير أن لديه اعتراضات على تنفيذ بعض الرغبات ، وإذن فهي غير  
ملزمة للوزارة .

مجلس الشيوخ

تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٣٨ .

( في ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٧ ) .

إذا كان لدى إحدى اللجان اقتراح بمشروع قانون لبحثه فلا يمكن في أثناء ذلك أن ينظر المجلس مباشرة في اقتراح  
يؤدي إلى الغرض المقصود من هذا المشروع ، بل يجب أن يحال هو أيضاً إلى اللجنة لتدرسه مع المشروع ، حتى لا يقع تضارب  
بين ما يراه المجلس ، وما قد تراه اللجنة .

مجلس النواب

حضرة النائب المحترم إسماعيل رمزي باشا — حضرات النواب المحترمين : أتحدث إليكم الليلة في موضوع حيوى خطير ، يتصل  
مستقبل شبانتا وفتياتنا الذين تخصصوا في دراسة اللغات الأجنبية في كلية الآداب ومعهد التربية للبنين والبنات ، كما يتصل أيضاً بحالتنا  
لمالية وسيادتنا القومية .

تذكرون حضراتكم أتى عندما عرض علينا مشروع ميزانية وزارة المعارف العمومية في هذا العام ، قلت في كلمتي عن هذه  
ميزانية إنه يوجد بالمدارس التابعة لوزارة المعارف من الأجانب نحو ٤٨٣ مدرساً ومدرسة ، يستولون على ربع مليون جنيه سنوياً من  
ميزانية الدولة . وسيزيد هذا المبلغ بمرور الزمن حتى يصل إلى ٣٠٠ ألف جنيه تقريباً ، بعد تطبيق الكادر الجديد الذي وضعته  
لوزارة للأجانب .

... ..  
... ..  
... ..  
... ..

لذلك قدمت اقتراحاً ، مشفوعاً بمذكرة للجنة المالية ، وأرسلت صورة منه إلى وزارة المالية ، وأخرى إلى وزارة المعارف  
لعمومية لتدرسه ، وقد بينت فيه أنه إذا وافقت وزارة المالية على زيادة مبلغ ١٠٠.٠٠٠ جنيه علاوة على الاعتماد المدرج في مشروع  
ميزانية وهو ١٠٠ ألف جنيه ، كان في مقدور وزارة المعارف العمومية أن توفد في كل عام ٤٠ عضواً للتخصص في اللغتين الإنجليزية  
الفرنسية ، وأنه ، إذا أمكنها أن تتدارك ٢٤ مدرساً في كل عام كان لديها ٦٤ مدرساً ، وبذلك يمكنها في مدى خمس سنوات أن تحل  
٣٢ مدرساً مصرياً محل أمثالهم من المدرسين الأجانب الحاليين .

ذكرت أيضاً في اقتراحي أنه بإحلال ٢٤ مدرساً محل غيرهم من المدرسين الأجانب في كل عام تستطيع في مدى خمس سنوات أن  
وفر على ميزانية الدولة ١٢٠ ألفاً من الجنيئات من فرق الماهيات فقط ، وهو مبلغ يكفي للإتياف على الأربعين عضواً المطلوب لإفادهم إلى



مادة ١٠٣ » ... ..

الخارج ، ومن ثم يتوافر لحزاة الدولة في نهاية الخمس السنوات ١٨٠ ألف جنيه . وبعد انتهاء هذه السنوات الخمس يتوافر للخزاة العامة ٩٦ ألف جنيه سنوياً بصفة دائمة ، ولا تتكلف قرشاً في سبيل الإنفاق على البعثات .

لبت وزارة المالية نداءنا ، ولها كل الشكر من أعماق قلوبنا ، فوافقت على الزيادة التي اقترحناها وهي عشرة آلاف جنيه التي ورد ذكرها في تقرير اللجنة . ولم تقتصر وزارة المالية على ذلك ، بل أضافت خمسة آلاف جنيه أخرى لمواجهة طلبات الجامعة المصرية ووزارة الداخلية فيما يختص بضباط البوليس الذين يراد إيفادهم في بعثات إلى الخارج ، فكرر لها الشكر .

طلبت لجنة المالية بعد ذلك مندوباً عن وزارة المعارف العمومية لحضور جلستها ، فحضر حضرة وكيل الوزارة ، فأحطناه علماً بما أقرته وزارة المالية بناء على طلب لجنة المالية ، فكان جواب وكيل الوزارة أنه لا يتسنى لوزارة المعارف أن توفد في بعثة مثل هذا العدد ، لأنه لا يوجد لديها العدد الكافي ممن يمكن ترشيحهم . وإنى لأعجب لذلك ، فقد كان عذرنا قلة المال ، وعندما يسرناه لها عادت تعتذر بقلة الرجال .

والحقيقة ، أيها السادة ، هي أن وزارة المعارف العمومية لم تضع بعد خطة سديدة تدير عليها في هذا للضمار سيراً حكيماً ، إذ الواقع أن في استطاعتها أن تدبر العدد الكافي من المدرسين المصريين ممن يمكن إحلالهم محل الأجانب ، الذين قالت عنهم الوزارة نفسها إنها في غنى عن خدماتهم ، وإن ذلك ميسور لديها بعدة وسائل ، منها وجود معهد التربية الذي يتخرج فيه المدرسون للمدارس الابتدائية ، وقد خرج هذا المعهد إلى الآن نحو ١٠٠ مدرس لتدريس اللغة الإنجليزية في المدارس الابتدائية . فكان في استطاعة الوزارة أن ترشح من هذا العدد الوافر من تغذى به بعثاتها ، ولكنها لم تفعل بسبب لا نعلمه ، مع أن المستر مكدونالد مفتش اللغة الإنجليزية ذكر في تقريره السنوي للوزارة ، في سنتين متواليتين ، أن نتائج القسم الابتدائي في معهد التربية مرضية للغاية ، وأن خريجيه متفوقون على زملائهم للتخرجين في معهد التربية للتعليم في المدارس الثانوية ، لأنهم يتخصصون في اللغة الإنجليزية . وأيده في ذلك المستر لويد — ومع ذلك فإن وزارة المعارف تجاهلت وجود هذا العدد الكبير الذي كان يغنيها عن أي بحث آخر .

ويوجد عدا هؤلاء ثلاثون مدرساً تخرجوا في كلية الآداب ، إلا أنهم غير مشغولين بالتدريس . فهل تريدون أن تعرفوا أين هم ؟ إنهم يشتغلون كتاباً بمرتب خمسة أو ستة جنيهات بكلية الآداب ، بل أكثر من هذا أن أحد هؤلاء الخريجين يعمل الآن في وظيفة فراش بمرتب قدره ٢٣٠ قرشاً شهرياً . إنها لمهزلة أيها الإخوان ، بل هي أضحوكة ، وشر البلية ما يضحك .

يجب أن تكون لوزارة المعارف سياسة حكيمة في التعليم . يجب علينا أن نعمل بجد ، وألا ننسى التضحيات التي بذلناها ، والأرواح التي أزهقت في سبيل استرداد حقوقنا واستخلاص الوظائف من أيدي الأجانب ، خصوصاً بعد أن ذكرت وزارة المعارف أنها ليست في حاجة إلى خدماتهم .

نعم يجب أن تكون لوزارة المعارف سياسة حازمة ، لا أن تترك الأمور تجري على غير انتظام . ولهذا تقدمت باقتراحي الذي سبق أن أشرت إليه وهو الذي أتشرف بتلاوته على حضراتكم : « أقترح أن يطلب إلى وزارة المعارف أن تتقدم إلى المجلس في أول فرصة ببيان الخطة العملية التي يجب عليها أن تسلكها لإحلال المصريين والمصريات محل من يمكن الاستغناء عنهم من الأجانب القائمين بالتدريس في مدارسها ، وذلك في مدى خمس سنوات ، على أساس إيفاد بعض هؤلاء المصريين في بعثات إلى الخارج مع تحديد عدد أعضاء هذه البعثات سنوياً وتخصيص ما يلزم من اعتماد البعثات لهذه الغاية ، وأن تشرك معها في هذا البحث ممثل الجامعة المصرية » .

( تصفيق ) .

حضرة صاحب العزة وكيل وزارة المعارف العمومية — حضرات النواب المحترمين :

لقد وضع حضرة النائب المحترم إسماعيل رمزي باشا وزارة المعارف العمومية في وضع مقلوب ، هو عكس ما جرت عليه سياستها في إحلال المصريين محل الأجانب في تدريس اللغات الأجنبية . فمنذ عهد قريب كان الأجانب يقومون بتدريس هذه اللغات في جميع مدارس البنات على اختلاف درجاتها وفي المدارس الثانوية وما في مستواها ، فرأت وزارة المعارف العمومية أن تتبع سياسة جديدة تقضي بأن يحل المصريون محل الأجانب في تدريس اللغات الأجنبية في الفرق الأولى ، وتعدم لهذا الغرض إعداداً خاصاً .

وتعلمون حضراتكم أنه لا يمكن أن يكون المدرس قد تخرج في قسم اللغات الأجنبية ، بل يجب أن يحصل صقلاً خاصاً ليصل إلى



إذن فالوضع الحقيقي لموقف وزارة المعارف ؛ هو أنها بدأت تحل المدرسين المصريين محل الأجانب في الفرق الأولى من المدارس الثانوية بنين ومدارس البنات ومدارس التجارة للتوسطة ، وأنها تخطو في هذا السبيل خطوات واسعة ، وأنها تستنفد جميع الطلاب الذين خرجهم معهد التربية ، وكل من تخرجه البعثات . وقد كانت نتيجة هذه السياسة أنه في مدي ثلاث أو أربع سنوات عينت الوزارة ١٢٠ مدرساً مصرياً لتدريس اللغات الأجنبية في المدارس الثانوية .



وبهذه المناسبة أريد أن أذكر أن الوزارة تعول تعويلاً كاملاً ، لا تتخلى عنه ، على المدرسين الأجانب لتدريس اللغات الأجنبية في الفرق العليا بالمدارس الثانوية والسنين الإعدادية بالجامعة . وإن أطمئن المجلس وسعادة النائب المحترم بأنه لا يخشى مطلقاً أن يهد الطريق أمام المصريين ، لأن الحطة التي تجري عليها الوزارة كما ذكرت تستنفد كل ماتهيه البعثات وما يخرجها معهد التربية من المصريين وقد وافقت لجنة المالية وزارة المعارف في وجوب الاحتفاظ بالمدرسين الأجانب للفرق العليا بالمدارس الثانوية ، أى السنة الرابعة والسنة الخامسة ، حتى يعدوا الطلبة لوظائف التدريس بعد ذلك . ويبلغ عدد هؤلاء المدرسين ١٥٠ لغة الإنجليزية و ٩٥ لغة الفرنسية ، كما يبلغ عدد المدرسين الأجانب الذين تحتاج إليهم مدارس البنات في السنتين الرابعة والخامسة ٢١ إنجليزياً و ٤ فرنسيين . أما الجامعة فتحتاج إلى ٣٦ مدرساً إنجليزياً و ٣٨ فرنسياً للفرقة الإعدادية بكلية الآداب .

حضرة النائب المحترم إسماعيل رمزي باشا — ليس هذا في الموضوع .

حضرة صاحب العزة وكييل وزارة المعارف — أريد بهذه التفاصيل أن أبين أن الطريق مفتوح لكل مصري يؤهله استعداد ومستواه العلمي لوظائف تدريس اللغات الأجنبية ، وأن الوزارة تعمل على تشجيع المصريين الذين يقبلون على هذه الوظائف . وعند الوزارة متسع من الوقت ، في السنوات المقبلة ، تستنفد فيه كل مصري تخرجه أقسام اللغات والبعثات . أما طلب حضرة النائب المحترم تخصيص عشرة آلاف جنيه للتوسع في البعثات ، فأرى أنه غير منتج في الوقت الحاضر ، كما دلت على ذلك نتيجة المسابقة الأخيرة التي أشرت إليها ، والتي لم ينجح فيها سوى ثلاثة .

يطالبنا حضرة النائب المحترم مقدم الاقتراح بإيجاد العدد الكبير ممن يصلحون لوظائف التدريس ، حتى يمكن إيفادهم في البعثات ، ولكن من أين لنا هذا العدد ، والنتيجة كما ذكرت ؟ الوزارة تشجع أقسام اللغات بالجامعة ، ولكن هذه الأقسام لا يمكنها في الوقت الحاضر أن تخرج عدداً كبيراً ممن تتوافر فيهم الشروط والمؤهلات اللازمة للتدريس ، ولا بد أن ننتظر الوقت الكافي حتى يرتفع مستوى الخريجين ، فيمكنهم أن يصلوا إلى اجتياز المسابقة . فإذا ما اجتازوها فإليهم واسع أمام الوزارة — في مدارسها ومعاهدها ومنشأتها العديدة — لاستنفاد هذا العدد وأكثر منه في وظائف التدريس .

الرئيس (حضرة الأستاذ المحترم على حسين باشا ، وكيل المجلس) — سبق أن قدم سعادة النائب المحترم إسماعيل رمزي باشا اقتراحاً بقانون بتعديل القانون الخاص بالموظفين الأجانب من مدرسي اللغات الأجنبية . وقد أحيل هذا المشروع على لجنة المعارف . فبناء على ذلك لا يمكن أن يكون الاقتراح المقدم من حضرته الآن محل بحث المجلس في هذه الجلسة ، بل يجب أن يحال على اللجنة . والمادة ٦٤ من اللائحة الداخلية تقضى صراحة بأن كل عضو بدا له رأى أو تعديل في مشروع أو اقتراح محول على لجنة لم يكن من أعضائها يبعث كتاباً للرياسة لإحالة عليه .

ومن جهة أخرى إذا نظر المجلس الاقتراح المعروض الآن وأصدر رأياً فيه يكون قد قضى مقدماً في موضوع لا يزال معروفاً على اللجنة ، وقد يترتب على ذلك تضارب في الرأي . لهذا أرى أن يحال الاقتراح على لجنة المعارف .

حضرة النائب المحترم إسماعيل رمزي باشا — لقد ظن حضرة الرئيس أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الاقتراح الذي قدمته البابين مشروع القانون الذي تقدمت به لتعديل القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٦ الخاص بتثبيت الموظفين الأجانب ، ولكن الواقع أن لا علاقة ولا ارتباط بينهما ، بل هما مختلفان كل الاختلاف . فإن موضوع اقتراحي هو مطالبة وزارة المعارف أن تضع خطة سرية حكيمه في مدى زمن معين لإحلال المصريين محل الأجانب الذين قالت الوزارة عنهم إنها في غير حاجة إليهم . أما فيما يتعلق بالموظفين الآخرين الذين تقول الوزارة إنها ترغب في تثبيتهم ، فإنني لم أعرض لهم بشيء مطلقاً ، وإذن فالموضوعان مختلفان . وهنا أريد أن أصح إلى حد ما بعض ما أدلى به الآن حضرة وكيل الوزارة .

يقول حضرته إن الوزارة أحلت ١٢٨ مدرساً مصرياً محل الأجانب ، وليس مع لي أن أقول بأن هذا لا يتفق مع الواقع كالاتفاق ، فمن العلوم أن الوزارة تنشئ في كل عام فصولاً جديدة في المدارس الثانوية ، بل هي قد أنشأت فعلاً مدارس ثانوية جديدة في الفترة الأخيرة ، ولهذا لجأت إلى المدرسين المصريين للاشتغال بتدريس اللغات الأجنبية في المدارس الثانوية في هذه المدارس والفصول المستجدة . أما عن عدد المدرسين الأجانب فقد طالبت وزارة المعارف أن توافيني ببيان عنه ، وعماً طراً عليه من نقص وزيادة ما

إدلة ١٠٣ « ... .. »

سنة ١٩٣١ إلى اليوم ، فلم تشأ أن توافني بهذا البيان . وأؤكد لحضراتكم أن عددهم قد ازداد فعلا وظل يزداد إلى اليوم ، وربما خرج منهم في هذا العام فقط بعض من لا يرغب الاستمرار في خدمة الحكومة لأسباب شخصية أو عائلية . أما أن تقول الوزارة إنها أحلت مصريين محل الأجانب فهو قول مبالغ فيه كثيراً وأريد أن أصححه الآن .

يقول حضرته إنه عقد امتحاناً كانت نتيجته نجاح ثلاثة فقط من مائة ، والحقيقة أن الذين تقدموا للامتحان ١٤ لا ١٠٠ ، وأن نتيجة أسفرت عن نجاح خمسة لا ثلاثة .

لم يعرض حضرة الوكيل لما أقترحه من ضرورة البحث عن خريجي معهد التربية الابتدائي وقبولهم في امتحان المسابقة أسوة بملأهم وتحقيقاً لرغبات المفتشين والمدرسين ومراقب التعليم الذي أشرف على نتيجة التعليم وطلب ذلك وأصر عليه .

يقول حضرته أيضاً إن الوزارة قد خطت خطوات واسعة ولكني أرى أن هذه الخطوات عرجاء لا تؤدي إلى نتيجة حاسمة ، من العلوم أن عدد أفراد البعثات التي عادت من الخارج لا يزيد على خمسة ، في حين أن المطلوب إحلالهم محل الأجانب ٣٢٠ وإذا سمنا ٣٢٠ على ٥ فكأننا سننتظر ٧٠ عاماً إذا سرنا على هذا المنوال ، لهذا أرى أن ما أبداه حضرة الوكيل لا يستقيم مع الواقع ، وأرجو ، حضرات النواب المحترمين ، أن تنظروا إلى اقتراحي بعين الوطنية الصحيحة التي تنادي بها مصلحة البلاد .

( تصفيق ) .

حضرة صاحب العزة وكيل وزارة المعارف العمومية — إن من السليم به أن كل من ينجح في امتحان المسابقة يوفد بعثة ، أؤكد لحضراتكم أن عدد من تقدم للمسابقة كبير ، فقد تقدم إليها في العام الماضي ١٥٠ وفي هذا العام حوالي ١٠٠ على ما أذكر ، فإن الأمر يحتاج إلى بيان أوفى ، فإني أرجع إلى مراجعي في الوزارة ، والسليم به أيضاً أن من نجح في مسابقة هذا العام ثلاثة فقط ، الاثنان الآخران اللذان ذكرهما سعادة النائب المحترم ، فإنهما قد حصلا على المجموع ، ولم ينجحا في الفروع ، ولكن الوزارة — ساعياً منها ورغبة في إيجاد عناصر أكثر — قبلت أن توفدها بعثة ، وإن لم يستوفيا جميع الشروط المطلوبة .

يقول سعادة النائب المحترم إنه طلب بيانات من الوزارة لم توافه بها . وأقول إن السبب في ذلك هو أن إعداد هذه البيانات شغوقاً طويلاً ، إذ الأمر يستلزم الرجوع إلى المدارس وإلى الأوراق ونتائج الامتحانات ، على أن البيان الذي أثاره الآن تاج إلى رد .

قامت الوزارة في سنة ١٩٣٥ بإصلاح برامج التعليم الثانوي ووضعت مشروعاً اعتمد له مبلغ كبير ، وكان أساس هذا الإصلاح ريس اللغات الأجنبية في شعب تنتظم عدداً قليلاً من الطلبة ، فالفصل الذي كان يحتاج إلى مدرس واحد اعتمد له مدرسان ، كما أن عدد المدرسين قد زاد بسبب إنشاء مدارس ثانوية جديدة بلغت خمساً في العام الماضي . وعلى الرغم من هذه الزيادة في وظائف تدريس لغات الأجنبية فإن عدد المدرسين الأجانب قد نقص من ٣٤١ في سنة ١٩٣٦ إلى ٣٠٤ في هذا العام ، وما ذلك إلا بسبب إحلال مدرسين المصريين محل الأجانب في تدريس اللغات .

يقول سعادة النائب المحترم رمزي باشا إن إحلال المصريين محل الأجانب جاء نتيجة لزيادة المدارس الثانوية الجديدة ، وفاته أن هذه المدارس الجديدة كان المفروض أن يعين لها مدرسون أجانب ، ولكن الوزارة رأت ، وهي تنشئ مدارس جديدة ، أن تحل مصريين محل الأجانب ؛ وهذا معناه أن الوزارة قد عدلت عن سياسة تعيين الأجانب . وأحلت المصريين محلهم فوصل عددهم إلى ١٢٨ .

( تصفيق ) .

المقرر — إن اقتراح سعادة النائب المحترم إسماعيل رمزي باشا قد تناولته لجنة المالية بالبحث ، وانتهت إلى رغبة أبدتها في تقريرها لي « وترى اللجنة أن تشجع وزارة المعارف العمومية الطلبة على دراسة اللغات والإقبال على التخصص فيها حتى يتوافر لديها مدرسون الأكفاء للتدريس بدل الأجانب » .

وأظن أننا جميعاً نوافق على هذه الرغبة . وقد قالت الوزارة إنها عاملة على تحقيقها ، وإذن فهي ليست محل نزاع ، ولكن نزاع قائم على أن وزارة المعارف تصرح بأن العناصر اللازمة غير متوافرة الآن لكي يحل المصريون محل الأجانب في وقت قريب أو



مادة ١٠٣ » .....

دفعة واحدة . وما دامت لجنة المالية قد أبدت رغبتها وأثبتتها في تقريرها فهي تغني عن الاقتراح الذي تقدم به حضرة النائب المحترم رمزي باشا ، هذا فضلا عن الملاحظة التي أبدتها سعادة الرئيس .

حضرة النائب المحترم الدكتور محمود عز العرب — لقد تكلم سعادة وكيل الوزارة أولاً فقال إن الوزارة قد أحلت ٢٨ مدرساً مصرياً محل الأجانب ، ففهمنا هذا القول على وجهه الصريح ، وهو الاستغناء عن ١٢٨ أجنبياً وإحلال مصريين محلهم ، ولكن تبين من كلامه في المرة الثانية غير ما فهمناه أولاً . فكل ما في الأمر أن هناك وظائف جديدة قد أنشئت فشغلها مصريون بدلاً من أن يشغلها أجنب لأنهم من حقهم .  
( خجبة ) .

الرئيس — لقد فسر حضرة صاحب العزة وكيل الوزارة كلامه بأن المصريين قد شغلوا وظائف كانت مخصصة للأجانب ، فيجب أن تأخذ بتفسيره هذا ، أما أن تقول إن كلامه غير صحيح فهو ما لا يسمح به المجلس .  
( تصفيق ) .

أما فيما يخص باقتراح سعادة النائب المحترم إسماعيل رمزي باشا فأقول إنه لا يتفق في جوهره مع الرغبة التي أبدتها اللجنة لأهم رغبة عامة ، للمجلس أن يوافق عليها الآن . أما اقتراحه فهو يرمى إلى تنفيذ مشروع القانون الذي سبق أن قدمه . فلو أخذ المجلس بهذا الاقتراح فإنه يكون قد فصل في مشروع قانون هو الآن محل بحث لجنة المعارف ، وهذا ما لا يقبله المجلس بحال .

حضرة النائب المحترم إسماعيل رمزي باشا — ما زلت أقول إن اقتراح اللجنة يختلف عن مشروع القانون الذي سبق أن قدمته . الرئيس — وأنا أقول إن هذا الاقتراح هو تنفيذ لمشروع القانون وأعرض الأمر على المجلس .

حضرة النائب المحترم إسماعيل رمزي باشا — أرجو من حضرة الرئيس أن يبين للمجلس وجهة نظر كل منا . الرئيس — لقد سبق أن بينت وجهة نظري ورددت على ما قلت ، فلا يصح أن تكون هذه المسألة محل خلاف مستمر وأخ ورد . ولا زلت أرى أن موضوع مشروع القانون يرمى إلى أن المصريين وحدهم هم الذين يشغلون وظائف الدولة ، واقتراح اليا يؤدي إلى هذا الغرض . فلو أننا مثلاً قبلنا الاقتراح الآن ثم رفضنا مشروع القانون ، لوقع المجلس في تناقض يجب أن تتفاداه .

حضرة النائب المحترم إسماعيل رمزي باشا — إن مشروع القانون خاص بتثبيت المدرسين الأجانب بالسنتين الرابعة والخامسة أما اقتراح اللجنة فهو خاص بالفصول الأولى .

الرئيس — لقد ذكر حضرة النائب المحترم في اقتراحه اللجنة « يات الخطة العملية التي يجب على الوزارة أن تسلكها لإحلال مصريين ومصريات محل من يمكن الاستغناء عنهم من الأجانب القاعين بالتدريس في مدارسها ، وذلك في مدى خمس سنوات » . وهاء مشروع القانون أماى ، فقد ورد في الفقرة الرابعة من مذكرته التفسيرية ما يأتي :

« ويدهى أن كل استثناء للقواعد الأساسية العامة يجب أن يكون محدود الأغراض محدود الأجل فلا يصح أن يبق في خه الحكومة أجنبي بعد أن يعد في المصريين من يحل محله وإلا فاقصد واضع الدستور من هذه المادة » .

ثم عقبتم على مسألة البعثات في ذات المذكرة فقلتم في موضع آخر منها : « فإذا كانت وزارة المعارف قد اختارت بعض العائدين من الخارج من المتخصصين في اللغات للتدريس في السنوات الأخيرة بعض المدارس الثانوية ، فكيف لا تستطيع أن تخلق أمثاله بما لديها من الوسائل ، كالبعثات ووسائل الإغراء ، على التخصص في اللغات » . من هذا يتبين أن كلا الموضوعين مرتبط بالآخر .

حضرة النائب المحترم إسماعيل رمزي باشا — أرجو من حضرة الرئيس أن يتلو مشروع القانون ، ولن تستغرق تلاوته وقتاً لا من مادة واحدة .

الرئيس — لقد أبدى كل منا وجهة نظره ، وسأعرض الأمر على المجلس ليبدى رأيه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد كامل حسن الأسيوطى — أرجو تأجيل نظر الاقتراح إلى جلسة الغد حتى يتاح للمجلس بما إذا كان هناك ارتباط بينه وبين مشروع القانون منماً للأخذ والرد وإضاعة الوقت في تلاوة مشروع القانون والاقتراح .

١٠٣ » ... ..

الرئيس — الموافق على تأجيل نظر الاقتراح يقف .  
( وقف أربعة أعضاء ) .

الرئيس — إذن تقرر رفض طلب التأجيل .  
فالوافق على نظر الاقتراح الآن يقف .  
( وقفت أقلية ) .

الرئيس — الموافق على إحالة الاقتراح على لجنة المعارف لبحثه يقف .  
( وقفت أغلبية ) .  
( في ٣٠ يونيه سنة ١٩٣٧ ) .

للرئيس ألا يشير في الجلسة إلى اقتراح غير متعلق بموضوع معروض على المجلس .

الرئيس ( حضرة الأستاذ المحترم الدكتور أحمد ماهر ) — قدم إلى بعض حضرات النواب المحترمين أسئلة واستجابات سأتلو  
نصها على حضراتكم .

١ — طلب من دولة صدق باشا بإجراء تحقيق برلماني في التصرفات الخاصة بمشروع استمداد القوى الكهربائية من مساقط  
ان أسوان .

٢ — استجواب من أحمد عبد الغفار بك عن استمداد القوى الكهربائية من خزان أسوان .

٣ — استجواب من الأستاذ إبراهيم دسوقي أباطه ، بشأن حل فرق القمصان الزرقاء .

٤ — سؤال من حضرته عن جرائم ذوى القمصان الزرقاء منذ أول يونيه سنة ١٩٣٦ .

٥ — سؤال من حضرته عن الموظفين والمستخدمين الذين شغلوا وظائف حكومية بغير مؤهلات ، ومن عين أو رقي بطريق  
ستثناء ، من مايو سنة ١٩٣٦ .

ففيما يتعلق بطلب دولة صدق باشا أعتقد أنه من حيث الشكل يجب أن يكون هذا الطلب نتيجة لاستجواب ، ولا يمكن أن يكون  
أصلياً ، لأن المجلس لا يمكن أن يحيله على لجنة لبحثه . وما دام عندنا استجواب خاص بهذا الموضوع مقدم من حضرة النائب المحترم  
د عبد الغفار بك ، فيكون محل نظر طلب دولة صدق باشا عند النظر في الاستجواب .

أما عن المسائل الأخرى ، فإنني أرى أنه ليس من حق المجلس النظر في موضوع خارج عن الموضوعات التي دعى إلى الدورة غير  
نية من أجلها . فإذا وافقتم حضراتكم على هذا فقد حل الإشكال وانتقلنا إلى مسائل أخرى ، وإذا كان هناك معارض في هذا  
ي ، فإنني أرى — لخطورة الموضوع ودقته — إحالته على لجنة الشؤون الدستورية لبحثه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — كنت قد قدمت اقتراحاً في هذا الصدد ، قبل أن أعلم أن هناك أسئلة  
استجابات قدمت من بعض حضرات النواب ، فأرجو أن يشار لهذا الاقتراح لأنه قدم منى لمعالى الرئيس فضلاً .

الرئيس — إن الاقتراح الذي يشير إليه حضرة الأستاذ محمود سليمان غنام غير مقبول شكلاً ، ولا أرى عرضه على حضراتكم ،  
لا يجوز لأي عضو أن يتقدم بطلب غير متعلق بموضوع معروض على المجلس ، فضلاً عن أن الأستاذ غنام يطلب الفصل في طلبه  
نية نظرية . وبحسب النظريات لا يكون إلا عند بحث الموضوع المتعلق بها ، فعندما يعرض الموضوع نستطيع أن نبحث النظرية التي  
م بها حضرته ؛ ولقد أخبرت الأستاذ غنام بهذا ، وقلت له إن الموضوع سيبحث عند نظر الاستجابات المقدمة فاكتفي بذلك .

حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء — الحكومة تنضم للرأي القائل بأن للمجلس الحق في أن يستعمل سلطته  
ستورية لرقابة الحكومة ، وللتنظر في كل ما يمس لحضرات الأعضاء من الآراء أثناء الدورة غير العادية ، ومن أجل ذلك أوافق على  
طري الثاني من اقتراح حضرة الرئيس المحترم ، وأرجو إحالة هذا الموضوع على لجنة الشؤون الدستورية لبحثه .

( تصفيق ) .



مادة ١٠٣ » ... ..

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — ذكر حضرة الأستاذ المحترم رئيس المجلس أن الاقتراح الذي قدمته غير مقبول شكلاً ، فأرجو ، لكي نعرف هل هو مقبول شكلاً أو غير مقبول ، أن يتلى على المجلس أولاً حتى يقف على موضوعه .  
الرئيس — لا أدري ما أهمية إثبات هذا الاقتراح الآن ، ما دام الأصل أنه لا يجوز للمجلس بحث مسألة نظرية بحتة إلا بمناسبة النظر في مسألة موضوعية .

والآن هل توافقون على إحالة الموضوع على لجنة الشؤون الدستورية ؟  
( موافقة عامة ) .

( في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧ ) .

لا يجوز لأي عضو أن يتقدم باقتراح غير متعلق بموضوع معروض على المجلس ؛ فضلاً عن ذلك يطلب الفصل في اقتراحه بكيفية نظرية ؛ وبحث النظريات لا يكون إلا عند بحث الموضوع المتعلق بها .

يراجع التعليق على المادة ٤٠ .

مجلس النواب

( في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧ ) .

للجنة الاقتراحات أن تبدي رأيها في الاقتراحات من حيث موضوعها . وهذا لا يمنع المجلس من إحالتها بعد ذلك إلى لجنة الموضوع لنظرها .

تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض

أشير إلى الكتاب الآتي :

« حضرة الدكتور المحترم رئيس مجلس النواب

أتشرف بأن أرفع إلى حضرتكم تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض عن الاقتراح المقدم من حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد شعراوي بتخفيض قيمة الجنيه المصري ، وقد استجبت اللجنة مقررآ لها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

رئيس اللجنة

علي أيوب »

٤ نوفمبر سنة ١٩٣٧

الرئيس ( حضرة الأستاذ المحترم الدكتور أحمد ماهر ) — الكلمة لحضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ علي أيوب ( المقرر ) — أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة :

« اجتمعت لجنة الاقتراحات والعرائض بمجلسه ٤ نوفمبر سنة ١٩٣٧ ونظرت في الاقتراح المقدم من حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد شعراوي بتخفيض قيمة الجنيه ، والحال على اللجنة بمجلسه أول نوفمبر سنة ١٩٣٧ لبحثه بصفة مستعجلة .

وقد تبينت اللجنة أنه اقتراح بمشروع قانون ، وأنه مصوغ في مواد ، ومرافق بمذكرة إيضاحية ، فهو مقبول شكلاً طبقاً لنص المادة ٧٣ من اللائحة الداخلية .

أما من حيث الموضوع فتلاحظ اللجنة ما يأتي :

أولاً — نص القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ بالمادة ١١ منه على أن الليرة الإسترلينية سعراً قانونياً في القطر المصري بقيمة تحد بمقتضى قرار من وزير المالية . وفي ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٦ صدر قرار من وزير المالية ، نصت المادة الأولى منه على تحديد سعر الليرة الإسترلينية بمبلغ ٩٧٥ ملياً .

إادة ١٠٣ « ... .. »

والشروع بقانون ، موضوع هذا البحث ، يتنافر مع نصوص القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ ، فكان الواجب أولاً تعديل هذه النصوص بالطرق الدستورية .

ثانياً — إن القرار الوزاري الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٦ له قوة القانون . وقد صرح معالي وزير المالية الحالي بأنه متمسك به كما يفهم من إجابته الثابتة بمضبطة جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٣٧ .

ثالثاً — إنه مادام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ قائماً فلم يبلغ ولم يعدل فتبقى لوزير المالية السلطة لتحديد سعر الليرة الإسترلينية بقرار منه . ويقف الأمر إذا طلب منه العدول عن قراره السابق عند حدود إبداء الرغبات . وقد قرر مجلس النواب من قبل بأن الاقتراح برغبات غير ملزم للحكومة مع بقاء ما للمجلس من حق استعمال سلطته في رقابتها .

رابعاً — إن العمل بما يقترحه حضرة النائب المحترم ، حتى إذا اتخذ اقتراحه الطريق القانوني ، ينشأ عنه اضطراب في الأسواق وتزعزع في الثقة بحالة البلاد المالية ، ويكون الضرر من ذلك محققاً .

ولجنة الاقتراحات ترى أن مجرد اعتبار هذا الاقتراح جديراً بالنظر من مجلس النواب ، يؤدي إلى تشجيع المضاربات الوخيمة العواقب . وقد جاء على لسان معالي وزير المالية بجملة أول نوفمبر سنة ١٩٣٧ « أننا نعلم أن هناك مضاربات تجري الآن في هذا الشأن . والحكومة — كما أعلنت — يهملها ألا تنقص ولا تخفض من تقدها بأية طريقة كانت » . وترجو أن يكون هذا رأى البرلمان أيضاً .

لذلك

وطبقاً لنص المادة ١٠٣ من الدستور والمادة ٧٥ من اللائحة الداخلية ، ترى اللجنة رفض هذا الاقتراح » .

الرئيس — قدم حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد شعراوي اقتراحاً بقانون معدلاً لاقتراحه المعروض على حضراتكم ، وهو في الواقع متم للنقص الموجود في اقتراحه الأصلي ونصه :

حضرة الدكتور المحترم رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أقدم لحضرتكم تعديلاً للاقتراح بمشروع القانون المقدم مني بشأن تخفيض قيمة الجنيه المصري بتاريخ ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧ ، وذلك بإضافة مادتين إلى مشروع القانون المذكور بحيث تصبح صيغته كالآتي :

اقتراح بمشروع قانون

بتخفيض قيمة الجنيه المصري

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ والنواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

تخفض قيمة الجنيه المصري بالنسبة للجنيه الإسترليني حتى تصبح قيمة هذا الأخير مائة وخمسة وعشرين قرشاً مع محافظته على سعره القانوني في القطر المصري .

المادة الثانية

تلقى المادة ١١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ التي تنص على أن لليرة الإسترلينية سعراً قانونياً في القطر المصري بقيمة تحدد بمقتضى قرار من وزير المالية .

المادة الثالثة

تعتبر لاغية جميع القوانين والراسم والأوامر العالية والقرارات واللوائح الخاصة بالتقود فيما يختص بنصوصها المتعارضة مع هذا القانون .



#### للسادة الرابعة

على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .  
نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام  
نائب الجيزة  
محمد شعراوي  
القاهرة في ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٧

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — إنني أوافق على رفض الاقتراح في ذاته وموضوعه . ولكنني أخالف لجنة الاقتراحات فيما ذهبت إليه من حيث نظرها الموضوع من ناحية خاصة ، فقد بدأت تقريرها بقبول هذا الاقتراح شكلاً ، وعندما عرضت للموضوع قالت : « كان من الواجب أولاً تعديل هذه النصوص بالطرق الدستورية » .

ثم استندت اللجنة بعد ذلك في رفضها للاقتراح على أسباب تشريعية فقط .  
وقد أكل حضرة النائب المحترم مقدم الاقتراح النقص الذي ارتأته اللجنة .

ولما كان هذا الاقتراح في ذاته خطيراً كل الخطورة ؛ وأعتقد — مع احترامي الكامل للجنة الاقتراحات — أنه لا يمكن أن نطمئن إلى ما تقدم به لنا عن موضوع درسته من الناحية المالية ، لذلك أرى — مع موافقتي التامة على تصريح معالي وزير المالية من أنه لا يرى الأخذ بهذا الاقتراح — إحالة هذا التقرير مع التعديل الذي قدمه صاحب الاقتراح على لجنة المالية لنظره بصفة مستعجلة .  
حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك — أكتفي بما أدلى به حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام ، وأؤيده فيما ذهب إليه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد شعراوي — إن رد اللجنة على اقتراحي ينقسم إلى قسمين : الأول من حيث الشكل ، هل هو اقتراح برغبة أو اقتراح بمشروع قانون ؟ وقد اعتبرته اللجنة اقتراحاً بمشروع قانون ومقبولاً شكلاً . وأما من حيث الموضوع فقد استندت اللجنة في رفض الاقتراح إلى أربعة أوجه ، والتعديل الذي أدخلته على الاقتراح يكفي للرد على الثلاثة الأوجه الأولى ، أما ردي على الوجه الرابع الخاص بالمضاربات ، فتقول اللجنة ...  
الرئيس — أظن أن هذا دخول في الموضوع .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد شعراوي — مادامت اللجنة قد تناولت الموضوع بالبحث فمن حق أن أرد عليها .

الرئيس — إن حقل في الكلام في الموضوع محتفظ به . والآن نريد أخذ الرأي على اقتراح حضرة الأستاذ محمود غنام ، فإذا وافق المجلس على إحالة الاقتراح مع التعديل على لجنة المالية لنظرهما على وجه الاستعجال وتقديم تقرير عنهما وعن ملاحظات معالي وزير المالية إلى المجلس في جلسة يوم الأربعاء المقبل ، لم يعد هناك موجب للكلام في الموضوع ، أما إذا لم يوافق المجلس على ذلك فلحضرة النائب المحترم وقتئذ أن يتكلم .

حضرة النائب المحترم الأستاذ على نجيب — أرى الأخذ بقرار لجنة الاقتراحات ، وذلك لأن المادة ١٠٣ من الدستور تقرر على ما يأتي ...

الرئيس — لقد بحثت لجنة الشؤون الدستورية هذا الموضوع وأجازت للجنة الاقتراحات ، في بعض المسائل ، أن تبحث موضوع الاقتراح .

حضرة النائب المحترم الأستاذ على نجيب — لدى فكرة أخرى ، فإن المادة ١٠٣ من الدستور تنص على أن : « كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر يجب إحالته إلى لجنة لفحصه وإبداء الرأي في جواز نظر المجلس فيه ... » . وأود أن أوجه النظر إلى المعنى الذي أراده واضع الدستور إذ أن عبارة « إبداء الرأي في جواز نظر المجلس فيه » لا تدل على أن اللجنة تبحث فيما إذا كان المشروع مقبولاً شكلاً ، وإنما قصد بهذه العبارة أن لجنة الاقتراحات أو المجلس إذا رأى أن مشروعاً من المشروعات غير جدير بالاعتبار أو فيه ضرر جسيم على مالية الدولة أو على المعاملات المالية وقرر رفضه من مبدأ الأمر فإن هذا يكون متفقاً مع نص الدستور ، ولا يضد

مادة ١٠٣ « ... .. »

ذلك أن يكون هذا الرفض قد جاء في تقرير أول لجنة عرض المشروع عليها . وبناء على ذلك فليس لأحد أن يقول بإحالة المشروع مبدئياً بطريق الاستعجال أو غير الاستعجال على لجنة المالية ، لأن للجنة الاقتراحات والمجلس ألا يقبلوا المشروع من أول الأمر ، وأن يقررا رفضه ، وبذلك لا يكون هناك محل لإحالة على لجنة أخرى .

هذا وقد فاتني أن أذكر أن النص الفرنسي للمادة صريح في هذا إذ يقول :

“Tout Projet de Loi ... .. devra être renvoyé a une commission chargée de l'examiner et de conclure s'il y a lieu pour la Chambre de le prendre en considération ... ..”

الرئيس — إن النص العربي واضح أيضاً .

المقرر — إن اللجنة متمسكة برأيها ولم تخرج عما خوله لها الدستور في بحث الاقتراحات من حيث الموضوع وفي الحدود التي أقرتوها عند نظركم تقرير لجنة الشؤون الدستورية ، وأرى أن المصلحة العامة فيما يتعلق بهذا الاقتراح تقضى عليكم برفضه في هذه الجلسة مقربين اللجنة فيما ذهبت إليه .

... ..  
... ..  
... ..  
... ..

لرئيس — قدم حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام اقتراحاً نصه :

« أترح إحالة هذا الاقتراح وما أدخل عليه من تعديل على لجنة المالية لبحثهما بطرق الاستعجال » .

الموافق على هذا الاقتراح يقف .

( وقتت أقلية ) .

إذن هل توافقون على تقرير اللجنة ؟

( موافقة عامة ) .

( في ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ ) .

( ١ ) هل يجب في الاقتراح برغبة أن يكون ذا فائدة عامة أو حقيقية لينظره المجلس ويحيله إلى لجنة الموضوع ؟

( ٢ ) مناقشة حول جواز إدخال تعديل على اقتراح أثناء نظر المجلس في تقرير لجنة الاقتراحات عنه أو أثناء نظر المجلس في تقرير

لجنة الموضوع .

تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض

عن الاقتراح المقدم من حضرة النائب المحترم محمود محمد الألفي بك

بإعادة أسماء الشوارع والبيادر التي تناولها التغير بالمحافظات والمديريات إلى ما كانت عليه

أشير إلى الكتاب الآتي :

« حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرفع إلى سعادتكم تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض عن الاقتراح المقدم من حضرة النائب المحترم محمود محمد الألفي بك

بإعادة أسماء الشوارع والبيادر التي تناولها التغير بالمحافظات والمديريات إلى ما كانت عليه قبل تسميتها بأسماء رفعة النحاس باشا ومن كانوا معه في وزارته .

وقد استخفتي اللجنة مقررأ لها .

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة

على أيوب



الرئيس ( حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد بهي الدين بركات باشا ) — الكلمة لحضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم حسين شمس الدين حموده ( عن المقرر ) — أتلو على حضرتكم تقرير اللجنة :

« اجتمعت لجنة الاقتراحات والعرائض بجلسته ١١ مايو سنة ١٩٣٨ ونظرت في الاقتراح المقدم من حضرة النائب المحترم محمود محمد الأتني بك بإعادة أسماء الشوارع والبيادين التي تناولها التغير بالمحافظات والمديريات إلى ما كانت عليه قبل تسميتها بأسماء رفعة النحاس باشا ومن كانوا معه في وزارته ، والحالة على اللجنة من المجلس بجلسته ٢ مايو سنة ١٩٣٨ ، فرأت اللجنة :

أن تسمية الشوارع والبيادين العامة جعلت من اختصاص مجالس التنظيم بموجب اللائحة التي صدر بها الأمر الوزاري في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ تنفيذاً للأمر العالي الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ ، وقد ورد في الفقرة الثانية من المادة الرابعة من اللائحة المشار إليها أن على مجلس التنظيم أن يرتب الشوارع وأن يعين أسماءها . ثم ورد في الفقرة الرابعة من هذه المادة أن مجلس التنظيم يغير ترتيب الشوارع عند الاقتضاء . وقد صدرت لائحة أخرى بأمر وزاري في ٧ يناير سنة ١٩٣٦ جعلت من اختصاص مجلس التنظيم بالقاهرة فحص التصميمات التي توضع للبيادين والشوارع العامة المراد إنشاؤها وتعيين أسمائها .

وإذا كان مجلس النواب قد أجاز الاقتراحات برغبة ، حتى ما كان منها متعلقاً بأمر من اختصاص السلطة التنفيذية ، إلا أنه اعتبر هذه الاقتراحات غير ملزمة للحكومة وإنما لمجلس النواب أن يتخذ من إبداء الاقتراحات برغبة سبيلاً من السبل التي يملكها لمراقبة الحكومة ومحاسبتها . فيجمل إذن أن تقتصر هذه الاقتراحات على ما كان ذا فائدة عامة أو حقيقية ، ولا تعتبر اللجنة هذا الاقتراح بما يصح أن ينطبق عليه هذا الوصف ، فهو إذن غير جدير بالنظر .

ولذلك تشير اللجنة بحفظ الاقتراح . »

حضرة النائب المحترم محمود محمد الأتني بك — إن أسماء الشوارع إنما وضعت للتاريخ ، أو لتخليد ذكرى الرجال العاملين . ولو سرنا على قاعدة تغيير الأسماء في كل آن ، لاختلطت أسماء الشوارع وضاعت ذكرى العظماء الذين يحفظ لهم التاريخ أحسن الذكريات .

أما إذا كنا نريد تخليد ذكرى الرجال العاملين بإطلاق أسمائهم على بعض الشوارع ، فهناك كثير من الشوارع لها أسماء قديمة يصح فيها التغير ( كشق الثعبان وضلع السمك ) وغيرها من الأسماء التي تنبؤ عن الذوق . فارفعوا هذه الأسماء وضعوا بدلها إذا أردت أسماء من تريدون تخليد ذكراهم من الرجال الأحياء . أما أن تغير أسماء معروفة كاسم الإمام الشافعي أو الخديو إسماعيل وتستبدل بها أسماء أخرى ، فهذا ما لا يجوز بحال من الأحوال .

وقد جرت بعض الحكومات السابقة على تغيير أسماء البلاد بالطريقة التي ذكرتها حضراتكم ، فهناك مثلاً بلدة في مركز بلبس كانت تسمى « الزرية » سميت « بالعدلية » في عهد المغفور له عدلي باشا ، وبلدة أخرى كانت تسمى « كفر اللصوص » أطلق عليها اسم « كفر الأشرف » ( ضحك ) فهذه الأسماء الشاذة لا غضاضة ولا ضير في تغييرها . أما إذا سرنا على طريقة تغيير الأسماء التاريخية المعروفة ، كالإمام الشافعي والخديو إسماعيل ، فقد يأتي يوم يستبدل فيه باسم شارع الأمير فاروق وشارع الملك فؤاد أسماء أخرى .

لذلك أتمسك باقتراحي وأرجو إحالته على اللجنة المختصة ، كما أرجو أن يطلب المجلس من البلديات والمحافظات موافاته بأسماء الشوارع التي غيرت أسماؤها حتى يتبين مبلغ التعسف الذي حدث في تغيير هذه الأسماء .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر — لا أريد أن أتعرض لما حدث في الماضي من تغيير في بعض أسماء الشوارع ، ولا أعارض فيما أدلى به حضرة النائب المحترم مقدم الاقتراح ، من أن كثرة التغير والتبديل في أسماء الشوارع قد يترتب عليها كثير من الضرر ، لكن ما أريد أن أوجه نظر المجلس إليه الآن هو وضع قاعدة للسير عليها في المستقبل فيما يتعلق بهذا الاقتراح ، لذلك أرجو أن يوافق المجلس على تعديل الاقتراح بحيث ينص فيه على عدم جواز تحويل اسم شارع إلى اسم شخص إلا بعد انقضاء خمس سنوات على وفاته ، لتستعرض البلاد في خلال هذه الفترة ما أدى من خدمات لها وما قام به من جليل الأعمال ، ثم تحكم إن كان يستحق من أجلها تخليد الذكر .

الرئيس — إن العروض الآن على المجلس هو تقرير لجنة الاقتراحات ، ليبدى المجلس رأيه فيه ، إما بالمواقفة على حفظ الاقتراح أو بإحالته على اللجنة المختصة . وهذا لا يمنع أي عضو من حضرات الأعضاء من تقديم اقتراح جديد .

مادة ١٠٣ « ... .. »

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر — إنى أطلب ضم التعديل الذى أبديته إلى الاقتراح المعروض ثم إحالتها على اللجنة المختصة .

الرئيس — إن ما يسميه حضرة النائب المحترم تعديلاً هو فى الحقيقة اقتراح جديد ، يجب — لكى يعرض على المجلس — أن يحال على لجنة الاقتراحات أولاً .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر — إذا قرر المجلس عدم الأخذ برأى لجنة الاقتراحات فى حفظ هذا الاقتراح فإنه سيحيله على اللجنة المختصة . فلى أن أطلب فى هذه الحالة إدخال تعديل على الاقتراح ، حتى ينظر الاقتراح والتعديل معاً .

الرئيس — تقضى اللائحة الداخلية بإحالة جميع الاقتراحات المقدمة من الأعضاء على لجنة الاقتراحات قبل إحالتها على اللجنة المختصة ، حتى لا يتناول المجلس بالفحص موضوعاً أو اقتراحاً إلا بعد أن يمر بتلك اللجنة لتقرر ما إذا كان الاقتراح المذكور مقبولاً من الوجهة الشكلية وجديراً بالنظر أم لا . والرأى الذى يديه حضرة النائب المحترم هو فى الواقع اقتراح جديد يجب أن يأخذ سيره القانونى .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر — إن لجنة الاقتراحات قد سارت فى نظر الاقتراحات التى تعرض عليها على أن لها الحق فى أن تعرض للاقتراح ، لا من ناحية الشكل فقط ، بل من ناحية الموضوع أيضاً . وقد أقرها المجلس على هذا البدأ . فهو ينظر فى موضوع الاقتراح بناء على رأى لجنة الاقتراحات ، وله فى هذه الحالة أن يدخل عليه تعديلاً أو تغييراً . وأما الآن تقرير مقدم من لجنة الاقتراحات عن اقتراح معين ، فلما أن نوافق على رأى اللجنة بحفظ الاقتراح ، وإما أن نحيله على اللجنة المختصة . وإنى أرى رأياً وسطاً وهو إدخال تعديل عليه قبل إحالته على تلك اللجنة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الهادى — إن المعروض على المجلس الآن هو تقرير لجنة الاقتراحات . وقد جرت العادة أنه إذا عرض تقرير من إحدى اللجان وشاء المجلس أن يغير النتيجة التى انتهت إليها اللجنة ، فمن الجائز أن يستكمل التقرير أو يعدله بما يدخله عليه من الاقتراحات ما دام المقرر لم يطلب إحالتها على اللجنة .

إن التعديل المقدم من حضرة النائب المحترم الدكتور ماهر لا ضير منه ، ولا يستوجب إعادة التقرير إلى لجنة الاقتراحات ، خصوصاً إذا لاحظنا أن اعتراض سعادة الرئيس إن هو إلا قطع فى الشكل وحده .

فإذا كان الاقتراح المعروض مقبولاً شكلاً ، فإن التعديل لا يدخل عليه عنصراً جديداً ، يغير من طبيعته ، أو يحيله إلى شكل آخر . وكل ما فى الأمر أنه حدده بزمان ، وليس فى هذا التحديد أى تغيير لموضوع الاقتراح يدعو إلى إحالته من جديد على لجنة الاقتراحات ، بل هو تعديل ونكاملة لتقرير لجنة الاقتراحات . وللمجلس أن يوافق عليه كما هو الحال فى سائر تقارير اللجان . وإذا كان مقدم الاقتراح لا يرى مانعاً من إدخال هذا التعديل ، فأرجو أن توافقوا عليه وإحالته على اللجنة المختصة توفيراً للوقت .

حضرة النائب المحترم قاسم المصرى بك — إنى أرى حفظ الاقتراح والموافقة على تقرير لجنة الاقتراحات ، لأن تغيير أسماء الشوارع يدخل فى اختصاص مجالس التنظيم للبلديات والمحافظات ، فإذا كان قد رؤى تغيير أسماء الشوارع وإطلاق أسماء جديدة عليها فقد حدث ذلك بموافقة تلك المجالس ، ولأن المصلحة قد قضت بذلك ... ..

( نخبه ) .

حضرة النائب المحترم على المنزلاوى بك — بما أن الاقتراح المعروض قد بحث فى لجنة الاقتراحات ورأت حفظه ، فالتى ينظره المجلس الآن هو هل يوافق على قرار اللجنة أو يحيل الاقتراح على اللجنة المختصة لتبحثه . ورأى أن يحول على اللجنة المختصة ؛ أما التعديل الذى أبداه حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر فمجال بحثه ، هو أى تعديل آخر ، يوم ينظر المجلس فى تقرير اللجنة المختصة عن الاقتراح المذكور .

هذا هو النظام الذى تقضى به أحكام اللائحة الداخلية .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر — لكن اللائحة تجيز لى أيضاً أن أقترح الآن إدخال أى تعديل .



مادة ١٠٣ د ... ..

حضرة النائب المحترم على النزلاوى بك — لا خطورة تدعو المجلس إلى بحث هذا التعديل الآن . وأولى بالمجلس أن يسير في إجراءاته العادية على ما سار عليه من قبل ، فيحيل الاقتراح على اللجنة المختصة ، ثم يبحث أى تعديل يقدم إليه عند نظر تقرير هذه اللجنة .

حضرة النائب المحترم محمود محمد الألفى بك — أكتفى بما قاله حضرة النائب المحترم على النزلاوى بك .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز رضوان بك — مع موافقتي على ما قاله حضرة النائب المحترم الألفى بك ، لا أرى خلافاً كبيراً بينه وبين حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر ، بل إنى أذهب إلى أبعد من ذلك ، فأقول إنه يجب أن يؤلف المجلس لجنة — وهذا من حقه — لتضع نظاماً حاسماً لهذا الموضوع .

(ضجة) .

الرئيس — هذا اقتراح جديد .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز رضوان بك — رأينا غيرنا من الأمم العظيمة تحتفظ حتى بأتفه الأشياء ، إذا كان لها مساس بتاريخ عصر من العصور . وقد جاء على لسان الألفى بك أنه قد غيرت وبدلت أسماء عظماء الرجال بلا سبب ، في حين أنه توجد شوارع كثيرة جداً تحمل عناوين غير مستحسنة . فلهذا أرى للواقعة على رأى حضرة النائب المحترم الألفى بك مع احترام رأى حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر ، لأن مثل هذا الموضوع يجب أن يدرس دراسة كافية حتى لا تختار أسماء الشوارع إلا بعد تمحيص وبحث .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — أمامنا الآن اقتراح قائم استكمل الشكل الدستوري ، وهو اقتراح حضرة النائب المحترم الألفى بك ، وقد رأت لجنة الاقتراحات حفظه . ثم تقدم حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر بتعديل جديد يراد إدخاله على الاقتراح المذكور ، فلننظر : هل تجيز اللائحة نظر هذا التعديل الآن أو لا تجيز ؟

إن المادة ٧٢ من اللائحة الداخلية تنص على أن « كل اقتراح برغبة أو بمشروع قانون حضره أحد أعضاء المجلس يقدم لمكتب المجلس بالكتابة ويخبر الرئيس به في أول جلسة ليحال على لجنة الاقتراحات » ، وتولت المواد التالية تفصيل الإجراءات .

فإذا تلونا هذه المواد رأيناها لا تجيز إدخال تعديلات على الاقتراحات برغبات . ولكن المادة ٧٨ من اللائحة وما يليها من المواد نصت على أن التعديلات مقصورة على مشروعات القوانين ، وذلك لحكمة ظاهرة ، فإنه من المستطاع عند تلاوة كل مادة من مشروع قانون أن يتقدم أى عضو بأى تعديل فيها . أما الاقتراح برغبة فإن للراغب في تعديله أن يتقدم باقتراح جديد يتضمن هذا التعديل . أما ونحن الآن أمام تقرير لجنة الاقتراحات ، وهى ترى حفظ الاقتراح ، فإنى أوجه النظر إلى خطورة الأخذ باقتراح حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر ، لأن هناك وجهات نظر كثيرة تجب دراستها دراسة تامة ، فإن من بين الشوارع ما يحمل اسم جلالة الملك وكثيرين من العضاء .

وبعد هذا أوافق على رأى اللجنة .

حضرة النائب المحترم منصور مشالى — مع أنى أرى أن للمجلس كل السلطة في قبول أو رفض أى تقرير يقدم له من أية لجنة ، فإنى أرى أيضاً عدم إحالة هذا الاقتراح ، وكذلك التعديل الذى أبداه حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر ، على أية لجنة ، لأن فى ذلك مضية لوقت المجلس ، فأوافق على رأى لجنة الاقتراحات .

حضرة النائب المحترم محمد حامد محسب — أرى أن يؤخذ الرأى على تقرير اللجنة .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر — مما لا جدال فيه أن لكل عضو حق الكلام فى أى اقتراح يعرض على المجلس ، وكذلك لى حق إبداء أى تعديل فيه ، وإلا فلا معنى من قبول المناقشات فى الرفض أو القبول .

هذا من الوجهة الشكلية . ولكنى حسباً للنزاع أرى ألا أضيع على المجلس فى هذا الموضوع أكثر من الوقت الذى أضاعه ، فأوافق على إحالة الاقتراح على اللجنة المختصة ، ثم ليتقدم من يشاء إليها فيبدى رأيه فى أى تعديل يريد إدخاله عليه . على أن هذه الواقعة لا تعنى من جانبنا قبول الاقتراح فى ذاته ، ولكن يجوز عند المناقشة قبوله أو تعديله أو غير ذلك .

الرئيس — إذن لا يتمسك حضرة العضو المحترم بأخذ الرأى على تعديله .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر — لا مانع ما دام حضرات الزملاء قد رأوا ذلك .  
الرئيس — يتعلق هذا الاقتراح بأعمال إدارة البلديات ، وهي تابعة لوزارة الصحة ، فالموافق على إحالته على لجنة الصحة  
يتفضل بالوقوف .

( وقتت أغلبية ) .

الرئيس — إذن يحال اقتراح حضرة النائب المحترم محمود محمد الأتني بك على لجنة الصحة .  
( في ٧ يونيه سنة ١٩٣٨ ) .

إحالة الاقتراح بمشروع قانون إلى اللجنة المختصة مباشرة لنظره بطريق الاستعجال .

اقتراح بقانون من النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد نافع  
خاص بتخفيض نسب النجاح في كليات الجامعة المصرية لسنة ١٩٣٧ — ١٩٣٨

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد نافع — أرجو أن يقرر المجلس إحالة هذا القانون على لجنة المعارف لنظره على  
وجه الاستعجال .

الرئيس — الموافق على إحالة هذا الاقتراح بقانون على لجنة المعارف لتظره بطريق الاستعجال يتفضل بالوقوف .  
( وقتت أغلبية ) .

الرئيس — إذن قرر المجلس إحالة هذا الاقتراح بقانون على لجنة المعارف لنظره بطريق الاستعجال .  
( في ١٨ يوليه سنة ١٩٣٨ ) .

لا يجرى تعديل إلا في قانون حاز قوته النهائية غير معرض لزال ماله من قوة القانون .

#### تقرير لجنة الحقانية

عن الاقتراح بقانون المقدم من حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق بتخفيض سعر الفائدة

أشير إلى الكتاب الآتي :

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أشرف بإبلاغ سعادتك أن لجنة الحقانية أعادت النظر في التقرير الذي رفعته إلى المجلس في دور الانعقاد الماضي خاصاً بالاقتراح  
بقانون المقدم من حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق بتخفيض سعر الفائدة والذي لم يتسع وقت المجلس لنظره وقتئذ .  
فرأت أن تتمسك بتقريرها السابق ، وأن تشير على المجلس بإحالة الموضوع على لجنة الشؤون الدستورية للنظر وإبداء رأيها فيه .

وقد انتخبني اللجنة مقررآ لها

رئيس اللجنة

محمد راغب عطيه

٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٨

الرئيس — الكلمة لحضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد أمين والي ( بالنيابة عن المقرر ) — أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة :

اجتمعت لجنة الحقانية في ١٥ و ٢٢ يونيه سنة ١٩٣٨ للنظر في الاقتراح بقانون المقدم من حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد  
الحميد عبد الحق بتخفيض سعر الفائدة الذي أحاله المجلس عليها بجلسته المنعقدة في ٧ يونيه سنة ١٩٣٨ .

وقبل أن تشرع اللجنة في عملها استرعى نظرها أن من بين المراسيم بقوانين الصادرة في فترة تعطيل البرلمان بسبب حل مجلس



## مادة ١٠٣ • ... ..

النواب ، استناداً إلى المادة ٤١ من الدستور والتي عرضتها الحكومة على المجلس في بداية دور الانعقاد الحالي ، مرسوماً بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٨ بتخفيض سعر الفائدة يتفق في كثير من نصوصه مع هذا الاقتراح بقانون .  
وهذا الاتفاق في الكثير من الأحكام يجعل الاقتراح اقتراحاً بالتعديل لا بالإنشاء .

ولما كان التعديل لا يجري إلا في قانون حاز قوته النهائية ، غير معرض لزال ما له من قوة القانون باعتراض أحد المجلسين — كما هو الشأن في هذه المراسيم — وجدت اللجنة أنها تواجه نقطتين فرعيتين ، لا تستطيع متابعة البحث قبل البت فيها ، وهما :  
النقطة الأولى — أن المجلس لم يتخذ أى إجراء لإقرار هذه المراسيم أو الاعتراض عليها ، فهل يكتفى في شأنها بالإيداع ؟  
النقطة الثانية — هل يسرى حكم المادة ٤١ من الدستور على المراسيم بقوانين الصادرة في فترة تعطيل البرلمان بسبب حل مجلس النواب ، وهي فترة لم تنص عليها هذه المادة ؟

### النقطة الأولى

باستعراض ما اتخذ من إجراءات تشريعية في غيبة البرلمان منذ بداية الحياة النيابية ، اتضح أن الاستناد في التشريع إلى المادة ٤١ من الدستور وقع في فترة التعطيل بين حل مجلس النواب الأول في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ واجتماع البرلمان في ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ وفي أثناء العمل بالدستور الصادر سنة ١٩٣٠ ( ١٩٣١ — ١٩٣٤ ) وبعد إعادة دستور سنة ١٩٢٣ في الفترة بين دورى الانعقاد العادى .  
وبالرجوع إلى المناقشات التي دارت في هذا الصدد — سواء في اللجان أو في المجلس — تبين أن الرأي الذي انتهى إليه الأمر بشأن المراسيم المستندة إلى المادة ٤١ من الدستور أنها تفتقر إلى عمل إجباري يشترك فيه مجلسا البرلمان ، فإذا أقر أحدهما هذه المراسيم بعدم الاعتراض ولم يقرها الآخر زال ما كان لها من قوة القانون ، لأن الإقرار يجب أن يصدر من المجلسين معا .  
لذلك يجب أن تحال على اللجان المختصة للنظر في استيفائها للشروط المنصوص عليها في المادة ٤١ وتتقدم بعد ذلك برأيها إلى المجلس .

والعلة في وجوب إقرار المجلسين مع هذه المراسيم بقوانين ظاهرة ، إذ لا يصح لأحد المجلسين أن يشرع — عندما تمس الحاجة — في تعديل مرسوم بقانون قد يرى المجلس الآخر الاعتراض عليه فيزول ما كان له من قوة القانون . فالوضع الطبيعي إذن أن تكون مرحلة التعديل لاحقة لمرحلة الإقرار لا سابقة عليها .

وترى اللجنة أن أوفق السبل للوصول إلى مرحلة التعديل أن يكون هناك تقليد يقضى بالبت في أمر هذه المراسيم في ميعاد محدد لينفسح المجال بعد ذلك لمن يرى أن هناك حاجة ماسة للتعديل .

### النقطة الثانية

عندما أثبتت هذه النقطة ظهرت في اللجنة وجهتان للنظر تختلف إحداهما عن الأخرى الاختلاف كله ، إذ بينما يرى بعض الأعضاء أن المراسيم بقوانين الصادرة أثناء تعطيل البرلمان بسبب حل مجلس النواب باطلة بطلاناً أصلياً يرى البعض الآخر أن حكم المادة ٤١ يسرى على فترة التعطيل بسبب الحل إذا وقع في الحدود التي رسمها الدستور .

ويؤيد أصحاب الرأي الأول وجهة نظرهم بأن مجلس النواب حين عرض في سنة ١٩٢٦ إلى دستورية هذه المراسيم قرّر أنها غير دستورية ، ووافق على الأسباب الواردة في تقرير لجنة الشؤون الدستورية ، وهي :

( ١ ) إن المراسيم بقوانين الصادرة من تاريخ حل مجلس النواب الواقع في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ لغاية انعقاد البرلمان في ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ صدرت لا بين أدوار انعقاد البرلمان بل في مدة تعطيله حيث لا يمكن عقده لعرضها عليه .

( ٢ ) إن الدستور في المادة ٤١ لم يميز للسلطة التنفيذية أن تصدر مراسيم ويكون لها قوة القانون إلا في المدة الأولى فقط ، وهي مدة ما بين أدوار الانعقاد حيث يمكن عقد البرلمان فوراً وعرضها عليه .

مادة ١٠٣ » ... .. «

(٣) إنه لا يمكن إجراء حكم المدة التي بين أدوار الانعقاد على مدة التعطيل بقياس المشابهة (أولاً) لوجود الفرق بين المدة الأولى والمدة الثانية وهو فرق جوهري لتعلقه بملة هذا الحكم ، وبوجود هذا الفرق تنعدم المشابهة ؛ و (ثانياً) لأن نص المادة ٤١ السالف ذكرها هو نص استثنائي لا يصح القياس عليه .

أما أصحاب الرأي الثاني فيؤيدونه بأن السبب الأول الذي ارتكبت إليه لجنة الشؤون الدستورية في سنة ١٩٢٦ لا يسرى على الحالة الخاصة التي عرضت للجنة . ذلك لأن للرأسم بقوانين التي يشير إليها هذا السبب صدرت في فترة تعطيل امتدت إلى أبعد من الحدود التي وضعها الدستور ، إذ ظلت قائمة من ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ إلى ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ (أي سنة ونصف تقريباً) . أما في الحالة التي يدور عليها البحث الآن فلم تتجاوز فترة التعطيل بسبب حل مجلس النواب الحدود التي وضعها الدستور إذ امتدت من ٢ فبراير سنة ١٩٣٨ إلى ١٢ إبريل سنة ١٩٣٨ أي شهرين وعشرة أيام .

ويتضح من هذا أن لا شبهة بين فترة التعطيل في سنة ١٩٢٤ - سنة ١٩٢٦ وفترة التعطيل في سنة ١٩٣٨ التي التزمت فيها حدود الدستور ، وهذه الفترة ترجع إلى سند دستوري مقطوع بصحته ، أما فترة التعطيل في سنة ١٩٢٤ - سنة ١٩٢٦ فلا يمكن إرجاعها إلى سند دستوري مقطوع بصحته .

أما القول بعدم إمكان عقد البرلمان لعرض هذه المراسم عليه فلا يصح الأخذ به على إطلاقه ، فهو إن صح في فترة سنة ١٩٢٤ - سنة ١٩٢٦ فلا يصح في فترة سنة ١٩٣٨ ، ذلك لأن دعوة البرلمان إلى الاجتماع كانت قائمة بالفعل ، إذ أن أمر الحل حدد التاريخ الذي ينقذ فيه البرلمان ؛ وقد انعقد فعلاً في الميعاد للنصوص عنه في الدستور .

أما ما أشير إليه من أن المادة ٤١ من الدستور لم تنص على فترة التعطيل بسبب حل مجلس النواب . فيقول أصحاب الرأي الثاني في الرد عليه إن الدستور يشمل حكيم لا يمكن افتراض أن بينهما أي تعارض :

الأول - حق الملك في حل مجلس النواب .

الثاني - الإجازة للسلطة التنفيذية بإصدار مراسيم بقوانين عند الضرورة . فلو قصرت عبارة « فيما بين أدوار الانعقاد » على أدوار الانعقاد العادي دون سواء لأدى هذا القصر إلى إحدى نتيجتين : (١) إما تعطيل الحق في حل مجلس النواب ، (٢) وإما حرمان السلطة التنفيذية أثناء فترة التعطيل بسبب الحل من الحق في اتخاذ إجراءات تشريعية لا يمكن تأخيرها بسبب ما يحدث من طوارئ ليس من المستطاع التنبؤ بها .

وقد رأت اللجنة ، إزاء هذا الاختلاف في الرأي ، أن هذه حالة جديدة تسمح بتقليد دستوري جديد يضع حداً لهذا الخلاف في التفسير ، كما أنها رأت إرجاء النظر في الاقتراح بقانون الحال عليها وعدم متابعة البحث في النقطة الفرعية السالفة الذكر إلى أن تبشها اللجنة المختصة ، وهي لجنة الشؤون الدستورية .

لذلك

تقترح اللجنة إحالة الموضوع بشقيه على لجنة الشؤون الدستورية للنظر وإبداء رأيها فيه .

حضرة النائب المحترم على المنزلاوى بك - أظن أنه ما دام حضرة النائب المحترم مقدم الاقتراح غائباً فإنه يحسن - من باب اللياقة - إرجاء النظر في هذا الموضوع حتى يحضر .

المقرر - إن حضرة النائب المحترم مقدم الاقتراح لا يمانع في إحالة هذا الموضوع على لجنة الشؤون الدستورية ؛ ونحن متفقون معه على ذلك .

الرئيس - هل توافقون على رأي اللجنة في إحالة هذا الموضوع بشقيه على لجنة الشؤون الدستورية للنظر وإبداء رأيها فيه ؟  
( موافقة عامة ) .

( في ٣ يناير سنة ١٩٣٩ ) .



الرغبات البرلمانية غير ملزمة للحكومة إلا في حدود المسئولية الوزارية .

أخذ رأى على أبواب

قسم ١٣ — وزارة الزراعة

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — أرجو أن تسمحوا لى بكلمة قصيرة قبل الشروع فى أخذ رأى على أبواب ميزانية وزارة الزراعة .

أبدت لجنة المالية فى تقريرها رغبة جاءت تحت عنوان « تعزيز الوظائف » خاصة بتقريرها اعتماد تحسين حالة موظفى تلك الوزارة إذ رأت الاكتفاء بتخصيص مبلغ ٢٠٠٠ جنيه فى مشروع ميزانية وزارة الزراعة على ذمة تحسين حالة الموظفين . ونحن قد اعتمدنا — فى وزارة المالية — لهذا الغرض مبلغ ٢٧٠٠ جنيه . والفرق بين هذا الاعتماد والمبلغ المعتمد فى الميزانية السابقة هو ٤٠٠٠ جنيه يكاد يوازى الفرق بين الكادر القديم والكادر الجديد .

غير أنى أود أن أتهز هذه الفرصة لأقول — قولاً عاماً — إن وزارة المالية تحتفظ برأىها فى جميع الاقتراحات برغبات ، إذا كانت تتطلب زيادة اعتمادات للوظائف أو لتعديل درجات فى الميزانية . فأحب أن أقولها اليوم مرة واحدة ، لأن الفرصة سانحة ، ولأن ما نحن بصدده الآن اقتراح عام لا يتعلق بشخص معين ، فلقد يكون فى تقارير لجنة المالية التى ستعرض على حضراتكم فيما بعد اقتراحات مالية تتعلق بأشخاص معروفين بأسمائهم ، فأقرر من الآن أن وزارة المالية لا تقرر ابتداء هذه الاقتراحات وأمثالها ، بل تجعلها موضع بحثها كما لو كانت غير واردة فى التقارير .

حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك (المقرر) — هل يقصد معالى الوزير بهذا التحفظ إلغاء الفقرة التى أشار إليها من التقرير ؟ حضر صاحب المعالي وزير المالية — قصدت أن أعلن من الآن أنى غير مرتبط بتنفيذ الاقتراحات التى تتطلب زيادة اعتمادات فى الميزانية ، وإن كنت سأبحث هذه الاقتراحات كما لو كانت غير واردة فى تقارير لجنة المالية . ولقد أردت بهذا التحفظ ، على الحقيقة ، أن أوجهه إلى وزارة الزراعة نفسها ، حتى لا تقول لى فى المستقبل إن هناك رغبة برلمانية تقضى بكذا ، ويجب على وزارة المالية تنفيذها .

المقرر — لكن لجنة المالية بحثت هذه الرغبة وأقرتها وعرضتها على المجلس ، فما رأى معالى الوزير فيها ؟

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — إن واجبى هو موازنة الميزانية فى حدود استطاعة مالىتنا ، ومن الجائز أن تكون هناك رغبة هامة فى ذاتها وجديرة بالتحقيق ، ولكنى مضطر إلى الوقوف منها موقفاً سلبياً ، لأن قدرة الميزانية محدودة بمحدود معينة لا أستطيع تجاوزها ، فإذا كانت الرغبة نافعة جداً وتقضى المصلحة العامة بتحقيقها ، فقد يكون تدبير المال اللازم لها فى غير المقدر .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — أرى فى تصريح معالى الوزير حداً لسلطة المجلس ؛ ومن الواجب أن تقدر كل ضرورة بقدرها ، فإذا اقترحت لجنة المالية — وهى حائزة كل الثقة منا — أن حسن سير العمل فى ناحية من نواحي الحكومة يتطلب إجراء خاصاً ، واقترحت ذلك الإجراء ، فلا يسعنا إلا بحث اقتراحها ، فإن وجدناه حقاً أقررناه وطالبنا به ، وما على وزير المالية حينئذ إلا أن يعلن رأيه ثم يكون للمجلس رأى الأعلى .

أما أن نمنع من الآن من إبداء رغبة من الرغبات ، فأقول إنه حد لسلطة المجلس لا يمكن أن نوافق عليه ، وأرجو تقرير هذا .

حضرة صاحب المعالي وزير الداخلية — من قال بهذا ؟ ومن الذى منكم ؟

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — لعل حضرة النائب المحترم لم يفهم ما أردت أن أقول ، أو لعلنى لم أستطع أن أعبر التعبير الصحيح عما أريد .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — كلا الفرضين جائز .

(ضحك) .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — أقبل الفرض الثاني فأقول إن خطأ الفهم يرجع إلى عدم مقدرتي على التعبير الصحيح .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — العفو !

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — أعود إلى ما نحن فيه .

تعلمون حضراتكم أن الرغبات البرلمانية ليست ملازمة للحكومة ، وهذا أصل دستورى ، ومقرر . وكنت أستطيع بناء على هذا الأصل أن أمر على الرغبات ساكتاً لا أدلى عنها بقول ، ولكنى أردت أن أجلو الموقف ، حتى نكون جميعاً على بينة من الآن .

أعلم أن بعض حضرات النواب الذين يقدمون اقتراحات برغبات يرون من واجهم أن يبخشوا وراء اقتراحاتهم ليعرفوا ماذا تم فى تنفيذها ، كما أعلم أن الوزارات وهى تسعى من غير شك وراء الإصلاح والتحسين تحتج بمثل هذه الرغبات على وزارة المالية . ولكن الذى أردت أن أنبه إليه الأذهان هو أن مهمة وزارة المالية هى موازنة المصروفات والإيرادات ؛ وأن هناك أعمالاً كثيرة هامة جداً ، لو عرضت عليكم لفضلتموها ، من غير شك ، على ما تطلبون تنفيذها من اقتراحات ، ومع هذا لم تجد وزارة المالية بداً من إقصائها عن الميزانية .

سنتظرون أثناء مناقشة مشروع الميزانية مسائل كثيرة ، وتبدون فيها اقتراحات مالية خاصة ، وتطلبون موافقة المجلس فيوافقكم ، لأن الاقتراحات تقضى بإصلاح وتحسين ، ولا يستطيع أحد أن يرفض الإصلاح والتحسين . ولكن الذى أردت ألا يغرب عن أذهاننا هو أن لوزارة المالية مكانها فى الموضوع ، ولهذا قلت إنها — مع تقديرها لهذه الرغبات — لا ترتبط بها ، لأنها مقيدة بمحدود الميزانية ، حتى النواب فى إبداء الرغبات ثابت مقرر ، ولكن هناك حقاً دستورياً هو ثابت مقرر أيضاً ، وتؤيده جميع السوابق ، وهو أن الرغبات غير ملازمة .

فكل ما أريده ألا يؤخذ سكوتى عن رغبة تبدى فى الميزانية موافقة ضمنية على هذه الرغبة إذا مست الناحية المالية . أما إذا لم تمس هذه الناحية فلحضراتكم كل الشأن فيها .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — أشكر لمعالى الوزير تمسكه بالفرض الثانى من الفرضين ، وهو تواضع منه ولباقة . أما قول معاليه بأن الميزانية وضعت فى مصروفاتها وإيراداتها وضعا محكماً ، بحيث لا تتسع لرغبة مهما صغر المبلغ المطلوب لها ، فلعل الاعتمادات الإضافية التى تقرها كل يوم ، والتى زادت على مليون الجنيه ، تجيبنا بأن فى الميزانية أخذاً ورداً ، وفيها مرونة تسمح بتحقيق الرغبات إذا كانت تتطلبها المصلحة العامة .

وما دامت الميزانية دائماً ذات مرونة ، ولها لباقة كلباقة معالى الوزير ، فإننا نرجو أن تتال الرغبات من مرونتها ولباقتها حظها الأوفى .

( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه — ليس هناك شك فى صحة الأصل الدستورى الذى يقرره معالى الوزير . ومع أننا لا نريد الإسراف فى الرغبات فإننا لا نقبل أن تكون غير ذات نتائج بعد البحث الكافى الوافى الذى نخصها به فى اللجان .

وليس مفهوماً أن تتركنا إحدى الوزارات ترسل الرغبات إرسالاً ، دون أن تناقشنا فى إمكان تحقيقها أو صعوبته ، كما أنه ليس مفهوماً أن يأخذ معالى وزير المالية عهداً من الآن بأنه لن يناقش أية رغبة تعرض أثناء نظر الميزانية ، ويعلن أنه يحتفظ برأيه فى جميع الرغبات ، ولكن المفهوم أن تعرض الرغبات فيناقشها الوزراء المختصون ويعدون بتنفيذها أو لا يعدون . أما أن ترفض كل الرغبات القليلة جملة واحدة فأمر لا نرضاه .

فالواجب أن تبدى الوزارة المختصة رأيها فى الرغبة الموجهة إليها . فإما أن تقبلها ، وإما أن تصرح بأن من الصعب تنفيذها ، وإما أن تقول إن وزارة المالية ليس لديها المال .

وليس يجمل بنا ، ولا يتفق مع جلال البرلمان وكرامته ، أن نرسل آلاف الرغبات دون أن ننتظر جدوى من ورأها بدعوى أنها غير ملازمة .



مادة ١٠٣ » ... ..

فلهذا أرجو أن تقرر من الآن واجب الحكومة إزاء ما نبدية من رغبات ، فإن وافقت عليها فيها ونعمت ، وإن لم توافق صرحنا برأيها ، وكان الأمر مناقشة بيننا وبينها ، وعلى هذا الوجه تأتي نتيجة الرغبات في آخر العام صفراً .

( تصفيق ) .

المقرر — أخالف حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكري أبابظه فيما ذهب إليه ، فإن معالي وزير المالية لم يقرر إلا مبدأ مأخوذاً به ، وكانت لجنة المالية تقدر عند بحث الرغبات وإقرارها أنها غير ملازمة للحكومة ، ولكن هناك رغبات تحتاج إلى دراسة تفصيلية ليس المجلس مجالها ، ومنها هذه الرغبة التي أثارت هذا الجدل . وكل الأمر أن وزير الزراعة يقول لوزير المالية إن هذه المسألة واجبة التنفيذ ، وإن المصلحة العامة تقضى بتحسين حالة هؤلاء الموظفين المظلومين برصد هذا المبلغ لهم . وقد جرى المجلس من سنة ١٩٢٤ إلى الآن على اعتبار الرغبات غير ملازمة للحكومة إلا في حدود المسؤولية الوزارية .

وعلى هذا أقترح الاكتفاء بما قيل على أن تترك المسألة لوزيرى الزراعة والمالية .

الرئيس — هل توافقون على الاكتفاء بما قيل والشروع في أخذ رأى ؟

( موافقة عامة ) .

الرئيس — هل توافقون على تقرير اللجنة ؟

( موافقة عامة ) .

( فى ٨ مايو سنة ١٩٣٩ ) .

مادة ١٠٤ - « لا يجوز لأى المجلسين تقرير مشروع قانون إلا بعد أخذ الرأى فيه مادة مادة . والمجلسين حق »  
« التعديل والتجزئة فى المواد وفيما يعرض من التعديلات » .

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للمرسوم

دولة الرئيس ( حسين رشدى باشا ) - لا يجوز لأى المجلسين الإقرار على مشروع أى قانون إلا بعد أخذ الرأى فيه مادة مادة ،  
وله حق التعديل والتجزئة فى المواد وفيما يصير عرضه من التعديلات .  
( موافقة عامة ) .

( فى ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

تلى القرار التاسع والأربعون ، وهذا نصه :

لجنة الدستور

لا يجوز لأى المجلسين الإقرار على مشروع أى قانون إلا بعد أخذ الرأى فيه مادة مادة ؛ ولهما حق التعديل والتجزئة فى المواد وفيما  
يصير عرضه من التعديلات .

( موافقة عامة ) .

( فى ١٥ يونيه سنة ١٩٢٢ ) .

مادة ١٥ - لا يجوز لأى المجلسين تقرير مشروع قانون إلا بعد أخذ الرأى فيه مادة مادة .

( فى أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

حق التعديل فى مشروع القانون حق أصيل للمجلسين لا حق تبعى .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - المادة ١٥ من الفرع الثالث فى الأحكام العامة للمجلسين كان فيها نص يقضى بأن للمجلسين حق  
التعديل والتجزئة فى المواد ، وفيما يعرض من التعديلات . ولقد كنا تناقشنا فى هذه المسألة وانهينا إلى حذف هذا الحكم ، ولكنى رأيت  
فى الدساتير أن حق التعديل حق أصيل لا تبعى . فأطلب إثبات هذا النص فى هذه المادة .

معالى الرئيس - تؤخذ الآراء على ذلك .

( فقررت الموافقة بالإجماع على إضافة هذا النص إلى المادة ) .

( فى ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

موافقة المجلس على ما بقى من مواد اللائحة ( من المادة ٧٣ إلى نهايتها ) دفعة واحدة .

مجلس النواب

ويضا واصف افندى - طلبت الكلام لأننى لاحظت أنا قضينا خمسة عشر يوماً فى بحث اللائحة الداخلية ولم ننته بعد منها ،  
ورأيت أن التعديلات التى أدخلت عليها ليس فيها تعديل واحد جوهرى ، وإنى أعتقد أن اللائحة مهما كانت جيدة فالنظام هو شىء  
فى نفوسنا ، وبدون لائحة لا يمكننا أن نشغل بنظام متى أردنا ذلك ، سواء أ كانت اللائحة حسنة أم غير حسنة ، إذ العبرة بتطبيقها .  
لذلك أقترح اقتصاداً للوقت أن يوافق المجلس نهائياً على ما بقى من موادها دفعة واحدة . على أنه إذا وجد عند التطبيق أن مادة لا تصلح  
لأنه أن يعدلها ( مقاطعة ) . وقد نجد عند التطبيق ما يدعو للأسف على تعديل أدخلناه ، وقد يظهر التطبيق أن اللائحة على ما هى عليه  
أفضل بكثير من تعديل أدخل عليها . حكم أيها السادة محفوظ دائماً ، وإرادتكم فى التعديل أمامها الفرص المناسبة دائماً ، والحكومة  
تنتظر منا أن تنتهى من اللائحة الداخلية بسرعة لتعرض علينا مشروعاتها الهامة ، فإذا استمررنا على قراءة اللائحة مادة مادة ، كما  
هو الحال الآن ، فسيستغرق ذلك من وقتنا خمسة عشر يوماً آخر ، فأقترح ما يأتى :

اعتبار مشروع هذه اللائحة نهائياً من مادة ٧٣ إلى آخر المواد ، على أن يكون للمجلس حق تعديلها إذا ما ظهر من التطبيق  
الائدة فى ذلك .

( تصفيق ) .

عبد اللطيف الصوفانى بك - أؤيد الأستاذ ويضا فى اقتراحه .

( أصوات : نريد الكلام ونعارض فى الاقتراح ) .



مادة ١٠٤ » ... ..

محمد عبد الرحمن الصباحى افندى — كثر الراغبون فى الكلام ، فأطلب ، يا معالى الرئيس ، سماع واحد من المعارضين فقط .  
 محمود علام افندى — إن هذه المسألة تنحصر فى أننا قررنا مبدئياً أن تعمل بهذه اللائحة بصفة وقتية ، وذلك يعطى للرئيس الحق فى تطبيق أى نص من نصوصها ، فاللائحة موجودة بالفعل ونحن مقيدون بها . وكذلك قررنا أن تنظر فى موادها مادة مادة قبل تقريرها نهائياً كما هو مثبت فى المضابط . قررنا ذلك وكنا نتوقع طول الوقت الذى سيستغرقه درسها مادة مادة ، ولهذا السبب اقترحت جعل نصها دائماً فى آخر جدول الأعمال يومياً أو تخصيص يوم لها فى الأسبوع . فما معنى أن نخرج على قراراتنا باقتراح جديد ينقضها .  
 اللائحة معمول بها ولكم الخيار فى الاستمرار على الطريقة المتبعة الآن أو جعل درسها فى آخر جدول الأعمال اليومية أو تخصيص يوم لها فى الأسبوع على أن ما بقى منها شئ بسيط . لذلك أعارض فى اقتراح الأستاذ ويصا وأقول بأن اقتراحه مرفوض شكلاً وأنه لم يقدم للمجلس بالطريقة القانونية طبقاً لللائحة التى قررنا العمل بها .  
 سلامه ميخائيل بك — أطلب الاقتراح .

محمود علام افندى — على اقتراح يجب رفضه شكلاً ؟  
 إبراهيم نصير افندى — أطلب إقفال باب المناقشة ( ووقف بعض حضرات الأعضاء يؤيدونه ) .  
 محمود وهبه القاضى بك — أنا أعارض فى إقفال باب المناقشة .  
 إبراهيم نصير افندى — إن استمرار المناقشة غير مفيد وقد جربنا أن الوقت يضيع سدى .  
 محمود وهبه القاضى بك — أنا أعارض فى إقفال باب المناقشة لأن معنى ذلك الرجوع عن قرار سبق أن أصدره المجلس وذلك يجعل أعمالنا سلسلة متناقضات ، فقد سبق أن قررنا العمل باللائحة مؤقتاً ( أصوات معارضة : هذا دخول فى الموضوع ) . إذا كان درس اللائحة مادة مادة يعطل أعمالنا فلنؤجل ذلك حتى نفرغ من مشروعات الحكومة الهامة .

الرئيس — ليقف الموافق على إقفال باب المناقشة .  
 ( وقتت الأغلبية ) .  
 الرئيس — الموافق على اقتراح ويصا افندى يقف .  
 ( وقتت الأغلبية ) .  
 محمود علام افندى — إقرار اللائحة بدون تلاوة موادها مع سابقة صدور قرار بذلك اقتراح يجب أن يعتبر جديداً ويجب رفضه شكلاً ، فأرى أخذ الآراء على هذا الدفع الفرعى .  
 الرئيس — المناقشة انتهت ووافقت الأغلبية على اقتراح ويصا افندى .  
 ( فى ٣١ مارس سنة ١٩٢٤ ) .

لا بد من أخذ رأى على مشروع القانون من حيث مبدئه ، ولو كان من القوانين التى أقر الدستور مبدأها بنص فيه .

مجلس الشيوخ

تقرير مرفوع للمجلس من لجنة المالية  
 برأيها فى مشروع قانون للكفأة البرلمانية وجواز السفر وما يتعلق به من الاقتراحات

... ..  
 ... ..  
 ... ..  
 ... ..

مادة ١٠٤ « ... .. »

معالي محمود شكرى باشا، مقرر لجنة المالية — تقضى المادة ٧٩ من اللائحة الداخلية بأن يشرع المجلس فى مناقشة الشروع إجمالاً من حيث المبدأ ومجمل الاقتراح . فإذا قرر قبوله شرع ثانية فى مناقشة مواده تفصيلاً حسب ترتيبها ثم يتلى مرة ثالثة فى جلسة أخرى لأخذ الآراء على مجموعه .

والمطالب الآن من حضراتكم الاقتراع على الشروع من حيث مبدأ المكافأة ، أعنى هل توافقون حضراتكم على مبدأ تقرير المكافأة أو لا توافقون ؟ وسنتبع فى مناقشتنا ما قضت به المادة ٣٨ من اللائحة الداخلية ثم قرأ معالي المقرر نصها وهو كما يأتى :

« يكون الاقتراع على القوانين فى مجموعها بالنداء بالاسم وبصوت عال . وفيما عدا ذلك تعطى الآراء بالقيام والجلوس ما لم يطلب خمسة من الأعضاء أخذ الآراء بالنداء بالاسم » .

وهذه المادة مأخوذة عن المادة ١٠١ من الدستور .

وعملاً بهذه المادة سننادى على حضراتكم بالاسم ليبدى كل رأيه فى الشروع إجمالاً .

حضرة محمد محمود خليل بك — المقصود من المادة ٣٨ هو أن الاقتراع على القوانين فى مجموعها لا يكون إلا بعد المناقشة فى الشروع تفصيلاً وبعد تأجيله ليوم آخر ، أى لا يكون الاقتراع على القوانين فى مجموعها إلا فى الدور الأخير من المناقشة وفى هذه الحالة يكون الاقتراع بالنداء بالاسم . أما الآن ونحن نقتصر على المبدأ فلا حاجة إلى النداء بالأسماء ويكتفى بأخذ الآراء بطريقة القيام والجلوس . معالي المقرر — إننا نريد أخذ الآراء على المبدأ أولاً ولا ضرر من النداء بالاسم .

نصت المادة ٣٨ على أن الاقتراع على القوانين فى مجموعها يكون بالنداء بالاسم ، وهذا ما نريد فعله الآن لأننا سنأخذ الرأى على مبدأ القانون للعروض إجمالاً ومع ذلك فلا ضرر من استعمال هذه الطريقة .

حضرة عبد العزيز رضوان بك — أريد أن أتكم فى الاقتراح المقدم منى .

معالي الرئيس — بعد أن نقتصر على المبدأ ، لأن المراد الآن معرفة هل يقبل المجلس مبدأ المكافأة أم لا .

حضرة محمد علوى الجزار بك — مبدأ المكافأة منصوص عليه فى الدستور ، فلا داعى إذن لأخذ الآراء عليه .

معالي المقرر — هذا لا يمنع تطبيق اللائحة لأنه يجوز أن بعض حضرات الأعضاء لا يريد أخذ مكافأة .

معالي الرئيس — هل توافقون على أخذ الآراء على المبدأ .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — قرر الدستور مبدأ المكافأة حقيقة ولكن هل أوجب ذلك عليكم ؟ أبدأ . كل ما فعله الدستور أنه أباح ذلك . فالأمر معروض على حضراتكم لتقرروا قبوله أو رفضه ، فإذا كان هناك فريق منكم يرفض بعض المكافأة أو كلها فليجاهر برأيه .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — ولكن مبدأ المكافأة مقرر فى الدستور ، فلا محل لتطبيق المادة ٣٨ فيما يخص بالاقتراع على المبدأ .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — إنه وإن كان المبدأ مقرر فى الدستور ولكن يجب أخذ رأى المجلس فى قبوله أو رفضه .

( قرر المجلس الاقتراع على مبدأ المكافأة ) .

معالي المقرر — الاقتراع يكون على ما يأتى : « هل هذا الشروع من حيث المبدأ وهو تقرير المكافأة وجواز السفر مقبول أم لا ؟ » فليبد كل واحد من حضراتكم رأيه ، واللائحة والدستور يقران إعطاء الرأى بالمنسادة بالاسم فلنشرع فى أخذ الآراء .

عملت القرعة لتعيين الاسم الذى يبدأ به فى النداء على الأعضاء حسب الترتيب الهجائى ، فصادفت القرعة اسم حضرة فهمى حنا ويصا بك فنودى على الأسماء ابتداء من هذا الاسم ، وقد أسفر الاقتراع عن قبول مبدأ المكافأة بأغلبية ٩٠ صوتاً ضد ثلاثة أصوات .

( فى ١٩ مايو سنة ١٩٢٤ ) .



موافقة المجلس على الابتداء بأخذ رأى على الاقتراح الموافق لتقرير اللجنة ، وذلك أثناء نظر الميزانية .

مجلس النواب

الرئيس — يا حضرات الأعضاء : لقد تكلم الكثيرون ، ولا يزال عندنا ١٥ عضواً يريدون الكلام ، فأرجو عدم التكرار حتى تنتهى من نظر الميزانية لا سيما أن الاقتراحات التى قدمت تكاد تكون بمعنى واحد ومطابقة لتقرير اللجنة على وجه التقريب .

حمد الباسل باشا — من السلم به بيننا أن الواجب يقضى ألا يضيع الوقت سدى فى هذا الظرف ، وألا نكرر ما سبق قوله . ويجب ألا تقترح اقتراحات بدون التفكير فيها حتى يكون الرأى بعد التمهيد ، وحتى لا تكون هناك ملاحظات فى غير محلها ، ولذا أرجو أن تسترد الاقتراحات التى قدمت لأن مرجعها كلها واحد ، ونحن جميعاً متفقون عليه أعنى أن نشير على الحكومة ببيع هذه الأملاك تدريجياً .

(أصوات تقاطع) .

حمد الباسل باشا — قلت إننا نريد أن نشير على الحكومة حتى تتخلص من هذه الأملاك لأن ملاحظتنا لم تكن بخصوص الأرقام التى وردت فى الميزانية خاصة بهذه الأملاك ، وإنما بنيت على ما عرفناه وخبرناه فى الأقاليم .

وأما ما جاء فى تقرير اللجنة فإتينا نقره ، وبذا تصبح هذه الاقتراحات لازوم لها .

الرئيس — لدينا الآن ١٨ اقتراحاً .

محمد يوسف بك — الاقتراح المقدم منى فيه المعنى الذى يقصده سعادة حمد الباسل باشا ، وربما يكتفى به المجلس .

الرئيس — تتلى جميع الاقتراحات .

إبراهيم بهجت بك — مسألة الأملاك الأميرية مسألة هامة . غير أننا لو تلونا جميع الاقتراحات المقدمة لأضعنا الوقت سدى .

حمد الباسل باشا — نريد الاختصار على تلاوة اقتراح واحد .

عبد الحليم الببلى افندى — يجب أن يقوم مكتب المجلس بنظر الاقتراحات وتبويبها .

الرئيس — أريد أن تتفقوا على شيء ، ومن شاء أن يسحب اقتراحه فله ذلك .

عبد الحليم الببلى افندى — العادة المتبعة إذا قدمت عدة اقتراحات فإن مكتب المجلس يرتبها ويعرض على المجلس كل ما هو بمعنى واحد دفعة واحدة توفيراً للوقت ، فأقترح أن يقوم المكتب بهذا العمل الآن .

الرئيس — الاقتراحات عديدة ومختلفة فتفضل بمساعدة المكتب فى ذلك .

أحمد المليحي بك — لو اتبعنا هذه الطريقة لكنت النتيجة أن نجلس صامتين بلا عمل فيحسن تلاوة جميع الاقتراحات .

عبد الحليم الببلى افندى — يمكنكم أن تنظروا فى هذه الفترة شيئاً آخر .

راغب إسكندر افندى — المفهوم أنه لابد من تلخيص هذه الاقتراحات العديدة حتى تقدم بطريقة منتظمة ، وهذا العمل يستغرق وقتاً طويلاً ، ولذلك أرى أن يؤجل النظر فى هذه الاقتراحات لجلسة غد ، وأن ينظر المجلس الآن باباً آخر لأن معالى الرئيس يقول إن لدينا ١٩ اقتراحاً مختلفة فمن المستحسن أن ندع تبويب هذه الاقتراحات لمكتب المجلس على أن يقوم بذلك فى وقت آخر .

الرئيس — هلا يحسن أن يؤخذ الرأى أولاً على اقتراح اللجنة ؟

عبد الحليم الببلى افندى — ذلك يخالف اللائحة والتقاليد البرلمانية ، فإن الأصل هو تقرير اللجنة والواجب أن يؤخذ الرأى على التعديل أولاً .

وليم مكرم عبيد افندى — المطلوب أخذ الرأى عليه الآن ليس قرار اللجنة ، بل هو اقتراح مقدم منها ، ولها الحق فى تقديمه كسائر الأعضاء .

أحمد المليحي افندى — لو سرتنا على هذه الطريقة لما اتهمنا ، فالواجب أن نقرأ الاقتراحات واحداً فواحداً .

مادة ١٠٤ « ... .. »

الرئيس — هات الاقتراحات .

عبد الحليم البيلي افندى — إن مجرد التلاوة لا تستغرق وقتاً طويلاً ، غير أنى أخشى أنه إذا تليت هذه الاقتراحات العشرون على حضراتكم أن ينسى الأول قبل أن تنتهى من تلاوة الآخر .

وليم مكرم عبيد افندى — هل حضراتكم موافقون على قرار اللجنة الخاص بالاعتماد ؟  
( أصوات : نعم ) .

وليم مكرم عبيد افندى — فلنتنظر فى الاقتراحات ولنبدأ بطريق التسهيل لا بطريق التمييز بتلاوة الاقتراح المقدم من حضرتى  
على حسين افندى وشفيق منصور افندى ، ونصه :

« أقرح على هيئة المجلس ، بعد موافقته على هذا الباب من أبواب الإيرادات ، أن يوافق أيضاً على الملاحظات التى ذكرتها اللجنة المالية فى تقريرها ، على أن تتخذ الحكومة الإجراءات لتنفيذ تلك الملاحظات فى المستقبل » .

وهذا الاقتراح موافق لاقتراح اللجنة ، فمن يوافق عليه يقف .

( وقفت الأغلبية ) .

( أصوات : لا لزوم إذن لتلاوة الاقتراحات الباقية ) .

إسماعيل حمزه افندى — لا يصح أن تنتهى بهذه الطريقة . فأنا أعترض عليها ، لأن اللجنة قراراً وهناك تعديلات ، والواجب أن يؤخذ رأى أولاً على التعديلات ؛ أما الطريقة التى اتبعت الآن فتخالف التقاليد وأحكام اللائحة .

وليم مكرم عبيد افندى — هذه المسألة أثبتت ...

الرئيس — انتظر حتى ينتهى حضرة إسماعيل حمزه افندى من كلامه .

إسماعيل حمزه افندى — إنى أنهى حيث لا يبق عندى كلام ، ولست فى حاجة إلى هذا التنبيه .

وليم مكرم عبيد افندى — معالى الرئيس يحافظ على حقه .

إسماعيل حمزه افندى — إذا كان معالى الباشا يحافظ على حقه فأقدم لمعاليه جزيل شكرى .

وليم مكرم عبيد افندى — إن المسألة قد أثبتت فيما يختص باللائحة الداخلية . ونحن لم نفعل شيئاً مخالفاً لها ، لأن اللجنة قد قدمت تقريرها الخاص بالاعتماد وصادقته عليه . ثم أبدت كسائر الأعضاء اقتراحاً برغبة فيما يختص ببيع الأملاك الأميرية . فقرأنا للتسهيل فقط اقتراحاً يوافق رأى اللجنة . فإذا وافق المجلس عليه كان بها ، وإذا لم يوافق فقرأ باقى الاقتراحات .

( أصوات : المسألة انتهت ) .

إسماعيل حمزه افندى — المسألة لم تنته ، لأن ما يجب أخذ رأى عليه أولاً هو الاقتراحات المعدلة لرأى اللجنة .

وليم مكرم عبيد افندى — إن قرار اللجنة خاص بالميرانية ، فلو أنك اقترحت تعديلاً فى الأرقام لتلى اقتراحك .

إسماعيل حمزه افندى — حضرتك لم تقرأ اقتراحى ولم تعرضه على هيئة المجلس ، وقد انتهت المسألة كما تنتهى جميع المسائل .  
قولى أقصد به المحافظة على حق المجلس .

وليم مكرم عبيد افندى — نحن على استعداد لمناقشة المسألة بهدوء وروية .

الرئيس — هل حضراتكم توافقون على عمل المكتب ؟

( فوافقت الأغلبية ) .

( فى ٩ يونيه سنة ١٩٢٤ ) .



مادة ١٠٤ » ... ..

(١) القوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية يجب عند عرضها على المجلس لإقرارها أن تتلى ثلاث مراراً كشروعات القوانين الجديدة .

(٢) وهل يجب لإلغاء أحدها أن يقدم مشروع قانون لهذا الإلغاء ؟

مرسوم

مجلس الشيوخ

بتحويل صفة مأموري الضبطية القضائية لباشمفتش الصيدليات ومفتشيها

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على المادة السادسة من قانون تحقيق الجنايات للمحاكم المختلطة والمادة الرابعة من قانون تحقيق الجنايات للأهلية ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية والحقانية ، ومواقفة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

١ — يعتبر الموظفون الآتي ذكرهم التابعون لمصلحة الصحة العمومية من مأموري الضبطية القضائية بالنسبة للجرائم المتعلقة بالأعمال النشطة بهم :

باشمفتش الصيدليات ومفتشيها .

٢ — على وزيرى الداخلية والحقانية تنفيذ مرسومنا هذا كل منهما فيما يخصه .

صدر بقصر جبارس في ٢٦ رجب سنة ١٣٣٥ ( ١٧ مايو سنة ١٩١٧ ) .

( قرر المجلس الموافقة عليه ) .

حضرة محمد محمود خليل بك — أبدى معالى شفيق باشا ملاحظة ، وهي ارتكانه على المادة ٧٩ من اللائحة الداخلية في أخذ الآراء على القوانين — وقد حان وقت بحثها . المادة ٧٩ التي سرنا عليها في الدور الماضى تقضى بمناقشة المشروع إجمالاً من حيث المبدأ ، فإذا قرر المجلس قبوله شرع ثانية في مناقشة مواده ، أعنى أنه بمجرد تلاوة المرسوم أو القانون يلزم المناقشة فيه في مبدئه . فإذا قرر المجلس قبوله انتقل إلى مناقشة المواد .

دولة الرئيس — ولكن المجلس رفض القانون .

حضرة محمد محمود خليل بك — النص صريح . فما دام هناك قانون أو مشروع قانون وجب أن يتبع فيه أحكام المادة ٧٩ .

دولة الرئيس — نعم هذا إذا قبل المشروع ولكنه رفض .

حضرة محمد محمود خليل بك — أنا لا أتكلم عن التقرير المقدم من لجنة الأوقاف بل أتكلم عن تقرير لجنة الصحة المطروح أمام المجلس الآن .

دولة الرئيس — لقد ظننتك تتكلم عن تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية .

أما القانون المقدم من لجنة الصحة فقد صدر أثناء العطلة .

حضرة محمد محمود خليل بك — لم يصدر القانون المعروض الآن أثناء عطلة المجلس ولكنه صدر في عهد وجود الجمعية التشريعية . وبما أنه قدم للمجلس للنظر فيه فقد وجب أن يتبع في مناقشته النظام الموضوع في اللائحة الداخلية .

دولة الرئيس — وضع نظام المناقشة في اللائحة الداخلية للقوانين الجديدة لا القديمة .

مادة ١٠٤ « ... .. »

حضرة محمد محمود خليل بك — لا لا ، يادولة الرئيس .

دولة الرئيس — نأخذ رأى المجلس في ذلك .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — عندما نظرنا القوانين القديمة لم تتبع في قراءتها أحكام المادة ٧٩ من اللائحة الداخلية ، وإنما فعلنا ذلك عند النظر في القوانين الجديدة . المادة ٧٩ تقضى بمناقشة المشروع إجمالاً ، فهل يسمى القانون القديم مشروعاً ؟

هذا قانون وكل ما هو مطلوب من المجلس فيه أن يبدى رأيه في إقراره أو تعديله أو إلغائه . وهذا لا يحتاج لقراءة القانون ومناقشته مادة مادة .

حضرة محمد محمود خليل بك — لنرجع إلى مضابط السنة الماضية .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — فليقسم لى حضرة الزميل ما يؤيد قوله .

دولة الرئيس — يظهر أن الطريقة التي ذكرها حضرة الشيخ محمد عز العرب بك هي التي اتبعت في الدور الماضي .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — نحن واضعو اللائحة . فإذا فسرنا المادة ٧٩ بأن المراد من كلمة « المشروع » هو المشروع الجديد فالقانون الموجود أمامنا قديم . وما الضرر الذي يعود من أن تقرر التصديق على القوانين القديمة مرة واحدة بدل التطويل بقراءتها مرة وثانية وثالثة .

معالي محمد شفيق باشا — في السنة الماضية اعتبرنا القوانين القديمة كالمشروعات الجديدة ، وقرأناها ثلاث مرات ، والآن تريدون مخالفة ذلك ، وبالأمر سمح لحضرة زميلنا محمد محمود خليل بك بالكلام في موضوع لم يدرج في جدول الأعمال ، وهذا خروج على اللائحة الداخلية التي يجب احترامها . أما ما يذهب إليه حضرة الشيخ حسن عبد القادر فلا يكون إلا بتعديل اللائحة . ألا تذكر حضراتكم أننا قرأنا القوانين القديمة ثلاث مرات ؟

(أصوات : لا) .

معالي محمد شفيق باشا — أمام حضراتكم ما يزيد على عشرة قوانين في المضابط ، فإذا عدلتم عن الطريق التي سلكتموها في العام الماضي عدلوا اللائحة أولاً .

دولة الرئيس — تدور المناقشة على تفسير اللائحة لا تعديلها .

حضرة محمد محمود خليل بك — أعمال المجلس المبينة في المضابط تفسر اللائحة .

دولة الرئيس — ستقدم لحضراتكم مضابط المجلس .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — على كل حال هذا القانون لا اعتراض عليه ، فنحن نقره ونستطيع أن ننقل منه إلى سواء .

حضرة عثمان محمد بك — يوجد فرق كبير بين القوانين الموجودة قبل تشكيل البرلمان والمشروعات التي تقدم له ، فالقوانين التي تصدر في حالة وجود البرلمان هي التي يجب أن يطبق عليها أحكام المواد من ٧٣ وما يليها إلى المادة ٧٩ من اللائحة الداخلية ؛ لذلك قيل في المادة ٧٣ إن المشروعات التي ترد من الحكومة إلى المجلس تعرض في أول جلسة عليه ليقرر إحالتها على اللجان المختصة وله أن يقرر تلاوة المشروع قبل إحالته على اللجنة . وإذا سرننا في نظر القوانين الموجودة من قبل تشكيل البرلمان على القواعد الجديدة الموجودة باللائحة الداخلية فإننا لا ننتهي .

حضرة محمود أبو النصر بك — أطلب إحضار المضابط لتبين منها ما جرى عليه المجلس . وعندى أنه يوجد فرق بين القوانين والمشروعات .

سعادة أحمد علي باشا — النص الموجود في اللائحة الداخلية أخذ كما هو من النصوص الموضوعة للأحوال العادية في البلاد البرلمانية ولم يذكر في هذه اللائحة شيء عن القوانين أو المراسيم التي صدرت مدة عطلة الجمعية التشريعية .

فهذه القوانين والمراسيم حالة خاصة لم تلاحظ عند وضع اللائحة الداخلية ، ومع ذلك فإنني أرى أن هذه القوانين بالرغم من أنها لم



مادة ١٠٤ د ... ..

تلاحظ عند وضع المادة ٧٩ لم تخرج عن كونها مشروعات لقوانين أو هي بالفعل مطروحة أمامنا على ذلك لأننا نملك إلغاءها أو تعديلها  
أى ان حكنا عليها كحكنا على أى مشروع يقدم إلينا .

دولة الرئيس — المشروع يكون لقانون لم ينفذ ، ولكن القانون للعروض علينا نفذ فعلا — و فرق بين الحالتين .  
سعادة أحمد على باشا — أرى أن نعتبر القوانين للعروض على المجلس كشروعات ولو أنها نفذت وترتب عليها حقوق مكتسبة .  
الحكمة فى تلاوة القوانين أولا والموافقة عليها إجمالاً ثم تلاوتها ثانياً لأخذ الرأى عليها ثم تلاوتها مرة ثالثة، وتكرار أخذ الآر  
هى تمكين المجلس من تدبر القوانين وإنعام النظر فيها حتى يكون على بينة منها قبل التصديق عليها أو رفضها ، هذه هى الحكمة فى وضع  
النص باللائحة والدستور ، فهل هذه الحكمة قائمة بالنسبة للمشروعات وحدها دون القوانين التى نفذت ؟

الواقع أن الحكمة فى ذلك قائمة فى الحالين بل ربما كانت أظهر بالنسبة للقوانين التى نفذت وكانت لها آثار فى الخارج .

وعليه أرى أن تطبق المادة ٧٩ على القوانين للنظرة الآن .

دولة الرئيس — أريد أن أعرف رأى سعادتك فى حالة ما إذا رأى المجلس إلغاء قانون صدر بعد إيقاف الجمعية التشريعية ، هل  
يكتفى برفضه أو يسن قانون بإلغائه ؟

سعادة أحمد على باشا — يسن قانون بإلغائه .

دولة الرئيس — إذن ترون ضرورة عمل مشروع قانون .

سعادة أحمد على باشا — سبق أن حصلت مناقشة طويلة فى هذا الموضوع فى الدور الماضى .

حضرة الشيخ محمد عن العرب بك — ثبت ضمن مضبطة الجلسة الرابعة والعشرين أن كان هناك نزاع بين فريقين من حضرات  
أعضاء المجلس ، فكان من رأى بعضهم أنه لا بد — لإلغاء قانون — من عمل مشروع قانون يتضمن إلغاء هذا القانون ، وكان من رأى  
الآخرين أنه لا ضرورة لعمل مشروع قانون بل يكتفى بعدم الموافقة عليه ، وكان من أنصار هذا الرأى حضرة محمد محمود خليل بك  
وأما القانون الذى يوافق عليه المجلس فلا يحتاج إقراره إلى قانون جديد .

معالي محمد شفيق باشا — إن ما أقره المجلس فى الدور الماضى كان خاصاً بحالة رأى فيها إلغاء قانون صدر فى وقت عطلة الجمع  
التشريعية ، ويجدر بي أن ألاحظ أننا عند إقرارنا هذا القانون الذى صدر بالإلغاء لم تتبع الطريقة الدستورية النصوص عليها فى المادة ١٠١  
من الدستور ، فإن هذه المادة تقضى بأنه فيما يختص بالقوانين عموماً وبالاقتراع فى مجلس النواب على مسألة الثقة فإن الآراء تعطى دائماً  
بالمناداة على الأعضاء باسمائهم وبصوت عال .

وبالرغم من هذا النص فقد كان إقرارنا هذا القانون بأن قلنا إننا موافقون ؛ وهذا مخالف للدستور .

حضرة محمد محمود خليل بك — أريد أن أخلص المسألة الآن . أوردت المادة ٧٩ من اللائحة الأدوار التى يعرض بها القانون  
على المجلس : فالدور الأول يعرض فيه القانون على المجلس لإقراره من جهة البدء ، فإذا رأى ألا يقره من هذه الجهة رفض القانون . وأ  
إذا رأى إقراره انتقل إلى المناقشة فى مواده مادة فمادة . وبعد الفراغ من ذلك انتقل إلى أخذ الرأى على مجموعه . فهذه هى الأدوار  
التي يمر عليها كل قانون يعرض على المجلس ، وهذه الطريقة هى التى اتبعناها فى جميع ما عرض علينا من القوانين . ولقد تصعب المراجعة  
الآن لضيق الوقت .

دولة الرئيس — إذن تريد ، يا حضرة العضو ، أن تقول بأنك من رأى صاحب المعالي محمد شفيق باشا وصاحب السعادة أحمد على باشا  
وتتبع المادة ٧٩ من اللائحة الداخلية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — يحسن أن نبحث هذه المسألة لأهميتها . فالقوانين القديمة التى نصدق عليها يجب أن تطبق  
عليها المادة ٧٩ من اللائحة الداخلية وتلى ثلاث مرات . ولأهمية المسألة أرى أن تؤجل المناقشة فيها للغد حتى نستوفىها إذ أن رأى  
مجلس الشيوخ مخالف لرأى مجلس النواب ولرأى الشراح ، ولا أرى ضرراً فى بحث هذا الموضوع حتى لا يكون هناك تناقض .

دولة الرئيس — إذن تؤجل المناقشة فى هذا الموضوع للغد .

قرر المجلس تأجيل المناقشة في هذا الموضوع للغد .

( في ١٥ يونيه سنة ١٩٢٦ ) .

دولة الرئيس — اتضح من مراجعة المضابط أن المجلس قرر أن أخذ الرأي عن القوانين القديمة يكون بالطريقة المتبعة في أخذ الرأي عن مشروعات القوانين الجديدة ، فيجب إذن أن يقرأ هذا القانون مادة فمادة ويؤخذ الرأي عليه بطريقة القيام والجلوس (١) .

سعادة محمود شكرى باشا — في الحقيقة أن القانون قد قرئ في الجلسة الماضية مرتين ، وقراءته الآن تعتبر الثالثة فيجب أن يكون الاقتراع على القانون في مجموعه بالتدء بالاسم .

دولة الرئيس — الأحوط أن نعتبر أن هذه هي القراءة الثانية للقانون ، وأن أخذ الرأي يكون بالقيام والجلوس .

فالوافق من حضراتكم على القانون يتفضل بالوقوف .

( وقتت أغلبية ) .

دولة الرئيس — المجلس يقرر للواقعة في القراءة الثانية على القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٠ الخاص بتأليف مجلس الأزهر الأعلى وستكون القراءة الثالثة لهذا القانون في الجلسة المقبلة .

سيتم على حضراتكم للمرة الثانية الرسوم الصادر في ١٧ مايو سنة ١٩١٧ بتحويل صفة مأموري الضبطية القضائية لباشفتش الصيدليات ومفتشيها .

تليت المادة الأولى من الرسوم المذكور ، وهذا نصها :

... ..  
... ..  
... ..  
... ..

( في ١٧ يونيه سنة ١٩٢٦ ) .

رأى المجلس التجاوز عن المناقشة الإجمالية لمشروع قانون (معدل لقانون مقاومة الملاريا) والانتقال إلى مناقشة مواد

للمشروع مادة فمادة .

#### تقرير لجنة الشؤون الصحية

تليت المكاتب الآتية التي وردت الآن من لجنة الشؤون الصحية ونصها :

مجلس النواب

اجتمعت لجنة الشؤون الصحية في يوم الثلاثاء ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٦ الساعة ٦ مساء بدار المجلس بحضور حضرات الدكتور حسن كامل بك رئيساً وحضرة الدكتور عبد الرحمن عوض افندى سكرتيراً ، وحضر هذا الاجتماع حضرات الدكاترة : عبد الخالق سليم افندى ، زكى ميخائيل افندى ، حامد محمود افندى ، نجيب إسكندر افندى ، الدكتور عبد العزيز العجيزى بك ، وحضرات السعيد محمد سبع افندى ، مراد الشريعى بك ، الدكتور محمد أمين نور .

تلى محضر الجلسة السابقة فصدق عليه .

وتلى مشروع القانون الخاص بالاحتياطات اللازمة لمقاومة انتشار حمى الملاريا .

(١) هو القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٠ بتعديل المادة التاسعة من قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية .



مادة ١٠٤ » .....

وبعد المناقشة في مواده قررت اللجنة بالإجماع الموافقة على مشروع هذا القانون وعرضه على هيئة المجلس الموقرة بوجه السرعة .  
واتخذت اللجنة حضرة الدكتور نجيب إسكندر افندى ليكون مقرراً لها ٤

رئيس اللجنة  
الدكتور حسن كامل

سكرتير اللجنة  
الدكتور عبد الرحمن عوض

( أصوات : هذا التقرير لم يوزع علينا ) .

الدكتور نجيب إسكندر ( مقرر لجنة الشؤون الصحية ) — إن الغرض من وضع هذا القانون هو مقاومة حمى الملاريا في الجهان التي يكون هذا المرض منتشراً فيها أو التي تكون مهددة بانتشاره فيها . وبعبارة أخرى إن الغرض منه استئصال الملاريا من القطر المصري بأكمله . وبناء على ذلك صدر قانون في ١٥ فبراير سنة ١٩٢٥ وأرسل إلى الجمعية العمومية بالمحكمة المختلطة للتصديق عليه فرأت تلك الجمعية إدخال بعض التعديلات عليه وأعادته للحكومة ثم رأت وزارتا الداخلية والأشغال إدخال تعديلات عليه كذلك وبعد ذلك أقرت الجمعية العمومية للمحكمة المختلطة في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٦ ولكي يمكن تعميم تطبيقه على المصريين والأجانب يجب أن يقره البرلمان قبل ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٦ وهذا هو وجه الاستعجال في عرض هذا القانون على حضراتكم الآن .

الرئيس — المطلوب منا أن نبث مشروع هذا القانون إجمالاً ثم نأخذ الرأي في الانتقال إلى مواده لنبحثها مادة مادة وهذا يستغرق وقتاً طويلاً قد لا يسمح لنا بإقراره قبل ٢٦ أغسطس وأمامي المادة ٨٠ من اللائحة الداخلية ونصها :

« المداولة الأولى تجرى يبحث ومناقشة موضوع المشروعات والاقتراحات إجمالاً ثم يؤخذ الرأي في الانتقال إلى مناقشة مواده على وجه التفصيل ، فإذا تقرر ذلك شرع المجلس في الحال في مناقشة المشروعات والاقتراحات مادة فمادة أصلاً وتعديلاً ثم يؤخذ الرأي في إجراء المداولة الثانية ، فإذا تقرر حدد لها جلسة بميعاد لا يقل عن ثلاثة أيام وإلا فيعد ذلك رفضاً للمشروع أو الاقتراح » .

راغب إسكندر افندى — المادة ١١٥ من اللائحة الداخلية تنص على حالة الاستعجال ونصها : « اقتراحات ومشروعات القوانين التي يتقرر الاستعجال في نظرها تحصل المداولة فيها بمناقشة الاقتراح أو المشروع بجملة ثم يؤخذ رأي المجلس فيها إذا كان يرى وجوب المناقشة في المشروع أو الاقتراح مادة مادة » .

إذا رفض المجلس المناقشة مادة مادة فإن الاقتراح أو المشروع يكون مرفوضاً .

أما إذا قبلها فإن المناقشة فيها تحصل فوراً وتتناول كل مادة على حدها كما تتناول التعديلات التي يرى إدخالها عليها . ثم يؤخذ الرأي بعد ذلك على التعديلات ، فالمواد مادة مادة ، فعلى المشروع بجملة » .

الرئيس — بناء على ذلك هل توافقون حضراتكم على نظر مشروع هذا القانون على وجه الاستعجال وبجملة أولاً ثم مادة مادة ( فوافق المجلس على ذلك ) .

( في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٦ ) .

القراءة الثالثة لمشروع القانون في الجلسة التي قرئ فيها المرتين الأولى والثانية نظراً لحالة الاستعجال .

بعد أن وافق المجلس على مشروع قانون خاص بالمساحة التي تزرع قطناً مادة مادة قال الرئيس :

دولة الرئيس — نظراً لحالة الاستعجال أرى أن يقرأ هذا القانون للمرة الثالثة في هذه الجلسة بصفة استثنائية .

( أعضاء : موافقون ) .

( في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦ )

مجلس الشيوخ

جواز فتح باب المناقشة في بعض المواد أثناء القراءة الثالثة إذا طرأ ما يوجب فتحها .

القراءة الثالثة لمشروع القانون الذي أعدته لجنة الصحة بتعديل المادة الثالثة من الرسوم بقانون الصادر في ١١ مارس سنة ١٩٢٥ الخاص باتخاذ احتياطات ضد الكلب — إعادة المناقشة فيه وإحالة إلى لجنة الزراعة

تلى مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — عدلت المادة الثالثة من الرسوم الصادر في ١٦ شعبان سنة ١٣٤٣ ( ١١ مارس سنة ١٩٢٥ ) الخاص باتخاذ احتياطات ضد الكلب على الوجه الآتي :

مادة ٣ — كل كلب يبلغ عنه تنفيذاً للمادة السابقة يعطى له رقم مسلسل ويقيم في دفتر خاص مع اسم صاحبه وتسلم إليه لوحة من المعدن موضح عليها الرقم المسلسل الذي قيد به الكلب في الدفتر . ويحصل عن كل كلب يبلغ عنه مبلغ يخصص لنفقات التسجيل والتفتيش وثمان اللوحة ، ويحدد هذا المبلغ في القرار ولا يصح أن يتجاوز خمسين قرشا عن الكلب الواحد في المدن . ويعفى الفلاح ساكن القرى من هذه الضريبة .

وهذا المبلغ يدفع في كل سنة عند التبليغ .

وإذا فقدت اللوحة فعلى صاحب الكلب أن يطلب غيرها في الحال فتصرف إليه لوحة أخرى مقابل دفع مبلغ خمسة قروش صاغ .

مادة ٢ — على وزيرى الداخلية والزراعة تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

معالي محمد شفيق باشا — ولو أن المشروع قرئ الآن للمرة الثالثة ، وفي هذه الحالة لا يجوز للمناقشة فيه طبقاً للأئمة الداخلية ، إلا أنى أريد أن أبدى ملاحظة تتعلق بالتعديل الذى تضمنه . وقد يتكرم المجلس بعد سماعها بفتح باب المناقشة بصفة استثنائية .

حضرة محمد علوى الجزار بك ( الرئيس بالنيابة ) — هل لأحد من حضراتكم اعتراض على ذلك ؟

سعادة محمد صفوت باشا — نريد أن نسمع الملاحظة أولاً .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — ولكنى ألاحظ أن الوزير المختص غير موجود الآن .

حضرة محمد علوى الجزار بك ( الرئيس بالنيابة ) — لقد كان مندوب وزارة الزراعة موجوداً بجلسة الأمس ، وقال إن الوزارة ليس لديها اعتراض على التعديل .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — أرى أنه لا يجوز للمناقشة في التعديل لأن المشروع يقرأ الآن للمرة الثالثة فإما أن نقره أو نرفضه .

حضرة محمد علوى الجزار بك ( الرئيس بالنيابة ) — هل توافقون حضراتكم على سماع ملاحظة معالى محمد شفيق باشا فقد يكون

فيه مصلحة ؟

( أصوات : موافقون ) .

... ..  
... ..  
... ..  
... ..



إعادة المناقشة في مشروع القانون بتعديل المادة الثالثة من الرسوم بقانون الخاص باتخاذ احتياطات ضد الكلب  
تمسك المجلس بقراره السابق

حضرة إبراهيم نور الدين بك — لى ملاحظة على ما تقرر الآن بخصوص إحالة مشروع القانون بتعديل الرسوم الخاص باتخاذ احتياطات ضد الكلب إلى لجنة الزراعة ، وذلك لأن المادة ٧٩ من اللائحة الداخلية تقضى بعكس ما جرى الآن ، إذ أنها تقول صراحة : « ويشترع المجلس عقب تقديم تقرير اللجنة في مناقشة المشروع إجمالاً من حيث المبدأ ومجمل الاقتراح ، فإذا قرر قبوله شرع ثانية في مناقشة مواده تفصيلاً حسب ترتيبها ثم يتلى مرة ثالثة في جلسة أخرى لأخذ الآراء على مجموعه » .

ويؤخذ من هذا أنه بعد انتهاء القراءتين الأولى والثانية لا يكون من الجائز الرجوع إلى التفصيل والبحث في مفردات مواد المشروع إذ في هذا الرجوع مخالفة ظاهرة لنص المادة المذكورة .

حضرة محمد علوى الجزار بك ( الرئيس بالنيابة ) — هل يتمسك حضرة العضو برأيه هذا حتى ولو ظهر أن هناك خطأ في القانون ؟  
حضرة إبراهيم نور الدين بك — نعم أتمسك برأى هذا ولو ظهر أن هناك خطأ في القانون .  
( ضجة ) .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — المقصود تدارك خطأ حصل وأن يكون ما يجرى في المجلس متفقاً مع نصوص اللائحة الداخلية .  
تقضى المادة ٧٩ من اللائحة بأن يشرع أولاً في مناقشة المشروع إجمالاً من حيث المبدأ حتى إذا وافق المجلس عليه شرع في مناقشة مواده تفصيلاً حسب ترتيبها وبعد الانتهاء من ذلك تؤخذ الآراء على مجموعه ( بنعم أو لا ) بدون مناقشة ، وهذا النظام هو الذى جرى العمل به في المجلس عند نظر مشروعات القوانين الأخرى ؛ وإذن يكون البحث في المواد عند القراءة الثالثة مخالفاً لصريح المادة التى تقضى بأنه يجب أن يؤخذ الرأى على القانون في مجموعه ، فإما أن يقبل بأكمله أو يرفض ، وإذا كان لأحد من حضرات الأعضاء بعد ذلك رأى يقضى بتعديل بعض نصوص المشروع أو حذفها فله أن يقدم اقتراحاً بمشروع قانون يعدل به ما شاء ، فلا يصح أن يسمح المجلس بالمساس بالمبدأ الذى قضت به اللائحة الداخلية ويجب الاحتفاظ بهذه القاعدة والحرص على تنفيذ مواد اللائحة وللجس الرأى الأعلى .

سعادة محمود شكرى باشا — لا خلاف بين ما قرره المجلس الآن وبين نص المادة ٧٩ من اللائحة الداخلية التى تلاها حضرة العضو المحترم إبراهيم نور الدين بك ، وذلك لأنه لا محل للاحتجاج بهذه المادة إلا إذا كانت القراءة الثالثة قد تمت ولا يعتبر تمامها إلا باخذ الرأى فيها . والذى جرى هو أنه قبل أن تتم قراءة مشروع القانون للمرة الثالثة وقبل أخذ الرأى فيه اعترض معالى محمد شفيق باشا على التعديل ثم أدليت برأى ، ورأى المجلس وجهة اعتراضى ، وأن التعديل في غير محله . وعلى هذا يكون ما جرى متفقاً مع اللائحة الداخلية وغير مخالف لها .

وأرى أنه يحسن بالمجلس أن يتدارك خطأه قبل أن تتداركه هيئة أخرى وهى مجلس النواب الذى سيرسل إليه مشروع القانون لأن مجلس الشيوخ هو الذى بدأ المناقشة فيه فحق علينا أن نعيد النظر في الأمر ما دامت القراءة الثالثة لم تتم ليصلح ما وقع من الخطأ فإن في ذلك رجوعاً إلى الحق . ويحسن بالمجلس دوماً أن يتبع هذه الحطة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — الحكمة التى قصدها الشارع من قراءة مشروعات القوانين ثلاث مرات ظهرت الآن حيث تداركنا خطأ ظاهراً . فقد قيل إن القانون الأصلى لا يحتاج لتعديل فطلب فتح باب المناقشة وقد قبلتم ذلك فلا مخالفة فيما حصل لللائحة الداخلية .

معالى محمد شفيق باشا — أوافق حضرة إبراهيم نور الدين بك على أن ما جرى اليوم مخالف لنص المادة ٧٩ من اللائحة الداخلية التى قررت أن مشروعات القوانين تتلى ثلاث مرات : مرتين منها في جلسة والثالثة في جلسة أخرى ، وتكون القراءة الثالثة لأخذ الآراء على مجموع المشروع .

ولكن المجلس قد قرر في الدورة الماضية أن له حق تخطى أى نص في اللائحة الداخلية عند الضرورة بشرط ألا يتعارض هذا

مادة ١٠٤ » ... .. «

مع نصوص الدستور ، وهذا هو المبدأ الذي عمل به المجلس وقرره في جلسة ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٦ ، فإذا جرينا على خلاف ذلك الآن بما الذي يحدث لو تقيدنا باللائحة الداخلية وأرسل هذا المشروع إلى مجلس النواب وبه هذا الخطأ المريب ؟

لا يختلف أحد في أنه ليس من اللائق — وقد عرفنا موضع الخطأ — أن تتجاوز عنه تقيداً باللائحة الداخلية فيلاحظه علينا غيرنا . المجلس هو الذي وضع اللائحة الداخلية وهو الذي ينفذها ويملك تخطيطها لأن طلب فتح باب المناقشة ليس فيه مخالفة للدستور .

سعادة أحمد علي باشا — إن التمسك بنص المادة ٧٩ من اللائحة مقبول في غير الحالة التي نحن بصددنا ، فيتلى مشروع القانون لأول مرة ويتلى لثاني مرة ثم يتلى للمرة الثالثة ويؤخذ عليه الرأي إذا لم تكن هناك معارضة أو يظهر خطأ يمنع المصادقة عليه . فليس معنى هذه المادة أنه عند القراءة الثالثة تحرم المناقشة في مواد المشروع إذا ظهر لأي عضو أن هناك خطأ يجب إصلاحه ، ولا يصح أن تكون المادة ٧٩ من اللائحة مانعاً من إزالة ما يكون هناك من خطأ ، فإذا كانت كذلك فلننجل بحذفها كلية .

وفي اعتقادي أن المادة المذكورة تنطبق في الأحوال التي ليس بها ما يوجب المناقشة لا في مثل حالتنا إذ المقول أنه إذا طرأ ما يوجب فتح باب المناقشة وطلب ذلك أحد الأعضاء كان من الواجب — احتراماً للدستور — وللمقول أن يفتح باب المناقشة تلافياً للخطأ وهذا هو المقصود من تقرير التلاوة ثلاث مرات . والذي حصل في هذه الجلسة أن الخطأ قد ظهر قبل إتمام القراءة الثالثة فأحيل المشروع إلى اللجنة المختصة لتتظر فيه وليس في هذا مناقضة للمادة ٧٩ من اللائحة الداخلية .

وعلى هذا يكون رأي حضرة إبراهيم نور الدين بك لا محل له وأرجو ألا يأخذ المجلس به .

سعادة محمد صفوت باشا — المادة ٧٩ من اللائحة الداخلية لا تخالف ما اتبعه المجلس في فتح باب المناقشة إبان القراءة الثالثة . وإنني أرى أن المقصود من هذه المادة هو تنظيم طريقة أخذ الرأي على القوانين . فقالت إنه تحصل المناقشة إجمالاً من حيث المبدأ عند القراءة الأولى ، ثم تحصل المناقشة في المواد تفصيلاً عند القراءة الثانية ، فهل حصلت المناقشة في المواد تفصيلاً عند القراءة الثانية لهذا المشروع ؟ لا ، لم تحصل هذه المناقشة .

(أصوات : حصلت المناقشة) .

سعادة محمد صفوت باشا — لم تحصل مناقشة في مواد هذا المشروع ، ولا أذكر أن أحداً ناقش في هذه المادة .

حضرة محمد علوي الجزار بك ( الرئيس بالنيابة ) — لقد كان باب المناقشة مفتوحاً وكان لكل عضو أن يتكلم .

سعادة محمد صفوت باشا — المقصود من المادة هو تنظيم طريقة المناقشة . فإذا أبدى أحد حضرات الأعضاء رأيه عند القراءة الأولى زلماً يأخذ المجلس برأيه فلا يجوز له عند القراءة الثانية أو الثالثة الرجوع إلى ذلك ، وهذا هو معنى تنظيم المناقشة الذي وضعت له المادة ٧٩ من اللائحة الداخلية .

والواقع أن المسألة التي عرضت اليوم لم تحصل فيها مناقشة كما قدمت ولا يمكن التسليم عقلاً بأنه عندما يرى عيب في مشروع قانون عند قراءته للمرة الثالثة يجب التصديق عليه من غير اعتراض على عيوبه . لم يقل بذلك أحد خصوصاً وأن الأمر يتعلق بتشريع دائم سرى على الأمة بطريق الاستمرار فلا يمكن مطلقاً أن يتنافى نص المادة ٧٩ من اللائحة مع إعادة النظر في أية مادة من مواد المشروع لطروح للنظر ولو كان ذلك أثناء القراءة الثالثة ؛ وعليه فيكون ما قرره المجلس في محله .

حضرة حافظ عابدين بك — أرى أن المادة ٧٩ من اللائحة الداخلية ترمي إلى أنه لا تصح المناقشة في المشروع أثناء قراءته للمرة الثالثة . وأتينا في هذه الجلسة ونحن نقرأ القانون للمرة الثالثة لنأخذ الرأي على مجموعه لا تجوز لنا مناقشة مواده . قد يكون في إحدى مواده خطأ ، وقد يكون التعديل الذي أدخلته اللجنة في غير محله ومع ذلك لا يكون لنا الحق في أن تناقشه الآن مادة مادة ولحضرة العضو لعترض أن يقدم اقتراحاً جديداً بمشروع قانون يشمل ما يرى إدخاله من التعديل . لقد تحددت هذه الجلسة للقراءة الثالثة ولأخذ الرأي على مجموع المشروع فلا يصح مطلقاً أن يفتح باب المناقشة في مواده .

سعادة محمد صدقي باشا — تنص المادة ٧٩ من اللائحة الداخلية على أن كل مشروع قانون يعرض على المجلس يتلى ثلاث مرات بينت أن المناقشة لا تصح إلا عند التلاوة الثانية دون الأولى والثالثة . وتعلمون حضراتكم أن القاعدة القانونية تقضي بأنه أمام النص



مادة ١٠٤ » ... ..

الصريح لا يصح التأويل ، ولذا فإنى أرى الآن ونحن فى التلاوة الثالثة أن المجلس — مع احتراى له — لا يملك حق فتح باب المناقشة وهو الذى وضع اللائحة الداخلية وقيد نفسه بهذا النص . ومن الجائز أن يكون فى القانون الذى نحن بصدده خطأ ولكن الدستور أوجد درجتين للتشريع هما مجلسا النواب والشيوخ ، فإذا مر على أحد المجلسين قانون به خطأ أو نقص فللمجلس الثانى أن يتداركها أو يكمل النقص . فضلا عن ذلك فإن هناك طرقاً تشريعية أخرى لتعديل القانون وإصلاح ما به من خطأ . لهذا أرى أنه لا يصح لنا أن نأخذ هذا النص الصريح أن نفتح باب المناقشة فى مشروع هذا القانون . وإنى أؤيد رأى حضرة زميلى إبراهيم نور الدين بك فى هذا الموضوع حضرة محمد علوى الجزار بك ( الرئيس بالنيابة ) — ولكن المجلس سبق له أن أجاز عدم التقيد باللائحة الداخلية ما دام هذا لا يخالف الدستور ولا القوانين المعمول بها كما قال الآن معالى محمد شفيق باشا .

سعادة محمد صدق باشا — إذا كان القرار السابق خطأ فلا معنى لأن نسير عليه .

سعادة محمود شكرى باشا — يظهر لى أن سعادة محمد صدق باشا إنما قال ما قال لأنه لم يحضر جلسات المجلس فى الأدوار الماضية . سمعنا من بيان معالى محمد شفيق باشا أن المجلس قرر فى شهر أغسطس من السنة الماضية أنه يجوز له عدم التقيد بأى نص من نصوص اللائحة الداخلية ما دام لم يخالف فى ذلك نصاً من نصوص الدستور أو القوانين المعمول بها . وهذا القرار الصادر من المجلس حكمه حكم اللائحة الداخلية ويجب أن نسير عليه . ولو أن صدق باشا كان قد علم بذلك القرار الذى صدر من المجلس لما قال ما قال .

معالى محمد شفيق باشا — كيف لا يعلم به مع أى قد تلوته على حضراتكم الآن ؟

سعادة محمود شكرى باشا — لقد أوضح سعادة أحمد على باشا وجه المسألة ؛ وأزيد على ذلك أن اللائحة الداخلية تنص على أن التلاوة الثالثة لمشروعات القوانين تكون فى جلسة أخرى غير الجلسة التى تليت فيها للمرتبتين الأولى والثانية . والحكمة فى ذلك ظاهرة وهى أن يتيسر للأعضاء أن يمعنوا النظر فى الفترة التى تكون بين الجلستين فيما قرروه حتى إذا تبينوا أن هناك خطأ أمكنهم أن يتداركوه فى الجلسة التالية باقتراح فتح باب المناقشة فى قرارهم السابق ، وهذا ما حصل اليوم ، فما قرره المجلس الآن من فتح باب المناقشة وإحالة مشروع القانون على لجنة الزراعة عمل دستورى صحيح ولذا أرى أن يتمسك المجلس بقراره هذا .

حضرة محمد علوى الجزار بك ( الرئيس بالنيابة ) — طلب بعض حضرات الأعضاء الإذن بالكلام ولكن تقدم طلب بإقفال باب المناقشة من عشرة من حضرات الأعضاء ، فلنأخذ رأى على هذا الطلب أولاً .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — ما هذا !! سمح لكل من معالى محمد شفيق باشا وسعادة محمود شكرى باشا بالتكلم فى هذا الموضوع ثلاث مرات ولم يسمع ردى على أقوالهما مع أى صاحب الاعتراض .

حضرة محمد علوى الجزار بك ( الرئيس بالنيابة ) — لا يمنعك أحد من الكلام ؛ ولكن تقدم طلب بإقفال باب المناقشة فيجب أخذه الرأى عليه أولاً .

غير الموافق على إقفال باب المناقشة يتفضل بالوقوف .

( لم يقف أحد ) .

( قرر المجلس إقفال باب المناقشة ) .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — ليست هذه طريقة أخذ الرأى ، إذ الواجب أن يقال « الموافق على إقفال باب المناقشة يقف » .

حضرة محمد علوى الجزار بك ( الرئيس بالنيابة ) — من يوافق على إقفال باب المناقشة يتفضل بالوقوف .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — لا نريد شيئاً من هذا الآن . فقد تبين القصد ، وليسجل فى مضبطة الجلسة أن اللائحة الداخلية قد خولف نصها فى المادة ٧٩ .

حضرة حافظ عابدين بك — نعم فإن اللائحة صريحة .

سعادة محمود شكرى باشا — أعترض بكل أسف على هذا السلوك لأن المجلس أصدر قراره فيجب احترامه من جميع الأعضاء .

( تصفيق ) .

أداة ١٠٤ » ... .. «

حضرة محمد علوى الجزار بك ( الرئيس بالنيابة ) — غير الموافق من حضراتكم على إحالة تقرير لجنة الصحة عن المرسوم بقانون لصادر فى ١١ مارس سنة ١٩٢٥ الخاص باتخاذ احتياطات ضد الكلب على لجنة الزراعة يتفضل بالوقوف .

( وقف ثمانية من حضرات الأعضاء ) .

( قرر المجلس إحالة التقرير المذكور على لجنة الزراعة ) .

( فى ١٥ فبراير سنة ١٩٢٧ ) .

المراسم بقوانين التى تصدر أثناء عطلة البرلمان طبقاً للمادة ٤١ من الدستور لا تقرأ ثلاث قراءات .

الرسوم بقانون الصادر فى ٢٩ يوليه سنة ١٩٢٥ بتعديل المادة العشرين من قانون المعاشات الملكية نمرة ٥ الصادر فى ١٥ أبريل سنة ١٩٠٩ — تقرير لجنة المالية

### نص الرسوم

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ؛

وبعد الاطلاع على قانون المعاشات الملكية نمرة ٥ الصادر فى ١٥ أبريل سنة ١٩٠٩ ؛

وحيث إن تطبيق أحكام المادتين ٢٠ و ٤٩ من قانون المعاشات الملكية المشار إليه على الوزراء يوجد ميزة كبيرة لبعضهم وقد يدعو هذا التطبيق إلى الإفراط ؛

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء بالنيابة ، وموافقة رأى هذا المجلس ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — تضاف إلى المادة ٢٠ من القانون نمرة ٥ لسنة ١٩٠٩ المشار إليه فقرة هذا نصها :

« على أنه استثناء لأحكام الفقرات أولا وثانياً وثالثاً المتقدمة ولأحكام المادة ٤٩ من هذا القانون ، تحسب مكافأة الوزراء على متوسط الراتب فى السنتين الأخيرتين ، أو — فى حالة عدم بلوغ مدة الخدمة سنتين — على مجموع مدة الخدمة بما فيها كسور الشهر » .

مادة ٢ — على وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم بقانون الذى يسرى مفعوله من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بمرأى المتزه فى ٨ المحرم سنة ١٣٤٤ ( ٢٩ يوليه سنة ١٩٢٥ ) .

تلى تقرير اللجنة عن الرسوم المذكور وهذا نصه :

... ..  
... ..  
... ..  
... ..

( وافق المجلس على رأى اللجنة ) .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — لم لم يتل هذا المرسوم علينا ؟

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) — هذا مرسوم بقانون صدر فى عطلة البرلمان ، واعتبر فى حكم الصحيح بناء على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٢٦ الصادر فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٦ ؛ وقد عرض على مجلس النواب فأقره ؛ واليوم عرض علينا فأقررناه .

( فى ١٥ فبراير سنة ١٩٢٧ ) .



مادة ١٠٤ د ... ..

لا يتحتم وجود الوزير المختص أثناء المناقشة في مشروع قانون .

للسوم بقانون الصادر في ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٥ بتعديل المادة الثامنة عشرة من لائحة الرسوم القضائية للمحاكم الأهلية -  
تقريراً للجنة الحقانية والمالية - إقراره

بعد تلاوة تقريرى لجنة الحقانية والمالية عن هذا الرسوم بقانون . ابتداءً حضرات الأعضاء في المناقشة ، ثم قال الشيخ حـز  
عبد القادر ما يأتى :

الشيخ حسن عبد القادر -

... ..  
... ..  
... ..  
... ..

ألم يكن من الإنصاف أن يحضر معالى وزير الحقانية وقت المناقشة في مشروع القانون حتى يسدى ما عنده من الملاحظات عز  
الشكاوى التى تقدمت إليه ، إذ من الجائز أن يقرر بأنه مستعد لرد باقى الرسم فى مثل هذه القضايا . من أجل هذا أطلب تأجيل النظر فى  
المشروع حتى ينظر مع المشروع الأصلى وحتى يحضر معالى وزير الحقانية .

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) - يظهر أن حضرة العضو المحترم هو الذى أراد ألا يفهم ما قلناه أنا وسعادة أها  
على باشا فى مسألة استقلال القانونين .

قلنا إن القانونين مستقلان إنما وجه اللبس فى الموضوع أنهما لمداداة علة واحدة ، وقلنا إن تحتم دفع الرسم بأ كمله هو أقل إعلان  
للحالة ، وأعتقد أنه يندر أن يوجد مخالف لهذا رأى .

حضرة محمد محمود خليل بك - الأمر واضح ولا يحتاج لكل هذه المناقشة .

دولة الرئيس - نعم إن الأمر واضح جداً .

معالى محمد شفيق باشا - لا أريد أن أتكلم فى الموضوع لأن القانون نافذ المفعول وكل ما قيل ترديد لحالة قائمة ، وإنما أتكلم  
الآن فى مسألة شكلية فقد سبق أن قرر المجلس بجلسته ١١ أغسطس سنة ١٩٢٦ أن مشاريع القوانين لا تنتظر فى غيبة الوزير ، فأرجو  
ألا يخرج المجلس عن هذه القاعدة .

دولة الرئيس - ليس هذا مشروعاً .

معالى محمد شفيق باشا - سبق أن المجلس أصدر قراراً بأن القوانين التى تعرض عليه ينظر فيها كما ينظر فى المشاريع على سواء  
ومن ابتداء انعقاد البرلمان إلى الآن لم يناقش أحد المجلسين قانوناً فى غيبة الوزير ؛ فأرجو اتباع هذه القاعدة إلا إذا كان هناك ما يدعو  
لغير ذلك .

صدر هذا القانون منذ ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٥ ومعمول به إلى الآن ولا داعى للاستعجال وأرجو ألا ينظر المجلس أى قانون فى  
غيبة الوزير فهذا مبدأ له قيمته . وقد قرر المجلس فى هذه الجلسة عدم النظر فى اقتراح لغبة صاحبه ، فما هو وجه العجلة فى نظر مشروع  
قانون فى غيبة الوزير المختص ؟

حضرة الشيخ على رمضان الطوبجى - إنى أوافق على التأجيل للأسباب التى أبدأها معالى محمد شفيق باشا .

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) - قد يكون هناك محل لتحتم حضور الوزير المختص إذا كان لا يعلم قرار اللجنة أو إذا  
استجدت فى المجلس فكرة خلاف ما قرره اللجنة ولكن الظاهر إلى الآن أن المجلس موافق على قرار اللجنة فلا محل لطلب التأجيل ،  
أما إذا كانت هناك بادرة تدل على مخالفة تقرير اللجنة وجب انتظار حضور الوزير .

حضرة محمد محمود خليل بك — إن هذه المناقشة عقيمة .

الطلوب الآن تأجيل النظر في المرسوم المعروض علينا حتى يرد المرسوم الآخر من مجلس النواب ، ولكن لا فائدة من ذلك لأن رسوم المطروح أمامنا نافذ بمقتضى قرارى مجلسى النواب والشيوخ ؛ والتأجيل الآن لا يمنع التنفيذ . وإذا كانت هناك ضرر فالتأجيل ن يمنع له فلا معنى إذن للتأجيل .

دولة الرئيس — من لا يوافق من حضراتكم على التأجيل فليتنفصل بالوقوف .  
( وقف أعضاء ) .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أطلب أخذ رأى بالعكس .

دولة الرئيس — من يوافق من حضراتكم على التأجيل فليتنفصل بالوقوف .  
( وقف أعضاء ) .

( ترك دولة الرئيس منصة الرئاسة وتولاها حضرة محمود بسيونى افندى وكيل المجلس ) .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — أطلب أن يؤخذ رأى بالنداء بالاسم .

حضرة محمود بسيونى افندى ( الرئيس بالنيابة ) — حيث إن النتيجة أصبحت مشكوكا فيها فيكون أخذ الآراء بالنداء بالاسم .

معالي محمد شفيق باشا — أطلب التأجيل لأمرين : الأول لحضور معالي الوزير ، والثانى لضم الموضوعين .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — أرى أن يؤخذ رأى على تقرير اللجنة أولا ثم على التأجيل ثانياً .

( أصوات : لا ، لا ) .

حضرة محمود بسيونى افندى ( الرئيس بالنيابة ) — لا يؤخذ رأى على تقرير اللجنة إلا بعد الفصل في وجوب التأجيل أو عدمه .

حضرة محمد محمود خليل بك — أمامنا الآن مسألتان ، أولاها مقدمة على الثانية . أما الأولى وهى الطلب الذى أبداه معالي محمد شفيق باشا بالتأجيل حتى يحضر معالي وزير الحفانية ولم يؤخذ عليها رأى مطلقاً ، وأما الأخرى وهى التى أخذ فيها رأى وحصل فى حته شك ، الأمر الذى يستوجب أخذ رأى بطريق النداء بالاسم ، فيجب الاقتراع أولاً على طلب التأجيل الذى أبداه معالي محمد شفيق باشا ، وهذه مسألة أولية ، يجب أن تنتهى منها أولاً . ثم يؤخذ رأى بعد ذلك على اقتراح التأجيل الذى أبداه حضرة الشيخ من عبد القادر ، فإن لم يوافق المجلس على التأجيل يؤخذ رأى على تقرير اللجنة . يقول معالي محمد شفيق باشا بأن الأمر يتعلق بمرسوم نون يجب أن يحضر الوزير أثناء مناقشته ... ..

دولة حسين رشدى باشا — لست موافقاً على رأى حضرة محمد محمود خليل بك .

حضرة محمد محمود خليل بك — ليس لدولة الرئيس أن يبدى رأيه الآن .

دولة حسين رشدى باشا — لى هذا الحق بصفة كونه عضواً بالمجلس ؛ وأنا الآن جالس فى صفوف حضرات الأعضاء .

حضرة حافظ عابدين بك — إنتى أستغرب ما حصل ، فقد أخذ رأى بطريق القيام والعود على مسألة معينة هى الموافقة على قرار نة أو عدم الموافقة عليه وقد حصل شك فى النتيجة . فالواجب أن يؤخذ رأى بطريق النداء بالاسم عن هذه المسألة ليس إلا . أما ل بوجود مسألة أولية أو غير أولية فلا أرى له محلا .

حضرة عبد الفتاح رجائى افندى ( السكرتير البرلمانى ) — أخذ رأى على مسألة التأجيل وحصل شك فى النتيجة ، ولهذا سيؤخذ على بطريق النداء بالاسم وحضرة العضو فهم أن أخذ رأى كان على تقرير اللجنة وهذا خطأ .

حضرة حافظ عابدين بك — الذى فهمته هو أن أخذ رأى كان على تقرير اللجنة .

حضرة محمود أبو النصر بك — كنت أريد الكلام فيما يختص بضرورة وجود الوزير عند النظر فى قانون أو فى مشروع قانون ن ليس فى دساتير العالم ما يحتم حضور الوزير بعد أن يحاط علماً بما تم فى اللجان من الأعمال وإلا تعطل العمل التشريعى . وعلى كل



مادة ١٠٤ د ... ..

حال فإن لهذا الطلب مكاتته من القانون ومسوغه من اللائحة الداخلية . يجب أن نستقر على رأى من أن وجود الوزير ليس ضروريا مطلقاً في كل الأحوال ، خصوصاً عند النظر في مرسوم بقانون كهذا أحيط به الوزير علماً . وهذا المرسوم بقانون للعروض الآن مالى أكثر منه قضائياً . ولذلك أرى أن حضور الوزير ليس ضروريا .

حضرة محمود بسيونى افندى ( الرئيس بالنيابة ) — يؤخذ الرأى الآن على اقتراح معالى محمد شفيق باشا بضرورة حضور الوزير عند النظر في هذا المرسوم بقانون .

المخالف لاقتراح معالى محمد شفيق باشا يفضل بالوقوف .

( وقت أغلبية ) .

حضرة محمود بسيونى افندى ( الرئيس بالنيابة ) — المجلس يقرر رفض اقتراح معالى محمد شفيق باشا .

نأخذ الرأى الآن على اقتراح حضرة الشيخ حسن عبد القادر .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أرجو أن يكون أخذ الرأى على اقتراحى بطريق النداء بالاسم .

معالى محمد شفيق باشا — أنا أشك في نتيجة أخذ الرأى على اقتراحى .

دولة حسين رشدى باشا — إن عدد الأعضاء الذين لم يوافقوا على اقتراحك ثلاثة وثلاثون عضواً ، وعدد الذين وافقوا على اقتراحك خمسة وعشرون .

حضرة محمود بسيونى افندى ( الرئيس بالنيابة ) — ألفت نظر معالى محمد شفيق باشا إلى أن مكتب المجلس هو الذى تولى أمرهم عدد الأصوات ، وتبين أن الذين خالفوا رأى معاليكم ثلاثة وثلاثون عضواً ، والذين وافقوا عليه خمسة وعشرون عضواً .

حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل — إن العدد غير قانونى لأن مجموع الأصوات ثمانية وخمسون صوتاً .

حضرة محمود بسيونى افندى ( الرئيس بالنيابة ) — هناك أعضاء امتنعوا عن إبداء رأيهم ؛ وعدد الحاضرين قانونى . يؤخذ الرأى الآن بطريق النداء بالاسم على اقتراح حضرة الشيخ حسن عبد القادر .

أخذ الرأى بطريق النداء بالاسم حسب ترتيب الحروف الهجائية ابتداء بالاسم الذى أسفرت عنه القرعة ، وهو اسم حضر إبراهيم الطاهرى بك ؛ وكانت النتيجة :

عدد

مجموع الأصوات ... .. ٨١

الأغلبية المطلقة ... .. ٤١

الموافقون على الاقتراح ... .. ٣٦

غير الموافقین على الاقتراح ... .. ٤٤

ممتنع عن التصويت ... .. ١

حضرة محمود بسيونى افندى ( الرئيس بالنيابة ) — قرر المجلس رفض اقتراح حضرة الشيخ حسن عبد القادر .

مادة ١٠٤ » ..... «

موافقة المجلس على أن تكون القراءات الثلاث في جلسة واحدة لصفة الاستعجال .

مشروع القانون بفتح اعتمادات إضافية في ميزانية السنة المالية الحالية للنفقات اللازمة لتنفيذ القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٧  
الخاص بإنقاص المساحة التي تزرع قطناً — تقرير لجنة المالية — الموافقة عليه من حيث البدء —  
الموافقة عليه مادة فمادة — القراءة الثالثة

.....  
.....  
.....  
.....

بعد أن تناقش المجلس في مشروع هذا القانون وتلى مادة مادة حدث ما يأتي :

حضرة محمود بسيوني افندى ( الرئيس بالنيابة ) — هل توافقون حضراتكم على قراءة مشروع القانون للمرة الثالثة بصفة استثنائية نظراً لاستعجاله ؟

حضرة حافظ عابدين بك — أرى إرجاء القراءة الثالثة للجلسة المقبلة إذ لا محل للاستعجال .

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) — حالة الاستعجال قائمة ، لأنه يتوقف على إصدار هذا القانون تعيين الموظفين الذين سيوكل إليهم أمر تنفيذ القانون الخاص بإنقاص المساحة التي تزرع قطناً .

حضرة حافظ عابدين بك — أرى أن لا وجه للاستعجال . والواجب علينا أن نتبع نصوص اللائحة الداخلية فنرجى القراءة الثالثة للجلسة المقبلة .

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) — قلت إن حالة الاستعجال قائمة لأنه مطلوب تعيين الموظفين من أول مارس سنة ١٩٢٧ وكان واجباً أن يصدق المجلس على المشروع من ثلاثة أيام على الأقل .

حضرة حافظ عابدين بك — أصمم على رأيي وأرى أنه إذا قرئ القانون للمرة الثالثة فإن فيه مخالفة لللائحة الداخلية ، وأظن أن مجلس النواب لم ينظره بطريق الاستعجال . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن زراعة القطن لم يبدأ فيها بعد .

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) — مجلس النواب نظر القانون بطريق الاستعجال ؛ وزراعة القطن بدى فيها بالوجه القبلى ومصر الوسطى ، ولم يبق إلا القليل في الوجه البحرى .

حضرة عبد الله سليمان أباطه بك — أبانت لنا اللجنة وجه الاستعجال لنظر هذا القانون ، فهل يسمح حضرة حافظ عابدين بك أن يبين لنا وجه التأجيل ؟

حضرة حافظ عابدين بك — أطلب احترام اللائحة الداخلية ، وأظن أن معالي وزير المالية يوافقنى على رأيي ولا يرى ضرورة للاستعجال .

معالي مرقص حنا باشا ( وزير المالية ) — هذا القانون مستعجل ؛ ومجلس النواب نظره بطريق الاستعجال .

حضرة محمود بسيوني افندى ( الرئيس بالنيابة ) — بعد هذا البيان هل توافقون حضراتكم على قراءة مشروع القانون للمرة الثالثة ؟ ( موافقة ) .

تلى مشروع القانون والجدول الملحق به للمرة الثالثة وأخذ الرأي عليها بالبدء بالاسم حسب ترتيب الحروف الهجائية ابتداء بالاسم الذى أسفرت عنه القرعة ، وهو اسم حضرة الشيخ متولى عمر حجازى ، فكان عدد الأصوات ٧٣٣ ؛ وجميعها موافقة على مشروع القانون المذكور .



مادة ١٠٤ « ... .. »

حضرة محمود بسيوني افندى ( الرئيس بالنيابة ) — المجلس يقرر هذا القانون والجدول الملحق به .  
( في ٢ مارس سنة ١٩٢٧ ) .

التعديلات التي تقدم أثناء المداولة الثانية — بعد سماع إيضاحات مقدمها وأقوال مقرر اللجنة عنها — للمجلس أن يحيلها على اللجنة أو يرفض النظر فيها ؛ كما أن له الحق أيضاً في أن يبحثها .

مجلس النواب

أثناء النظر في مشروع قانون مدرسة الهندسة الملكية جرت المناقشة الآتية :

الرئيس ( سعد زغلول باشا ) — تقدم اقتراح من حضرة الأستاذ ولیم مکرم عبید هذا نصه :

« أقترح أن تعدل المادة ١١ بما يأتي :

(١) تعدل الفقرة الثالثة كما يأتي :

ولنجاح الطالب في امتحان النقل يجب أن يكون متوسط درجاته ٥٠ في المائة على الأقل من النهاية العظمى بشرط ألا يحصل على أقل من ٤٠ في المائة من النهاية العظمى في أكثر من مادة واحدة من مواد الامتحان .

(٢) يسمح للطالب بالإعادة مرة في كل سنة يرسب فيها .

(٣) لا يسرى حكم هذه المادة على الطلبة الذين التحقوا بالمدرسة تحت النظام القديم .

الأستاذ ولیم مکرم عبید — إن الاعتراض الذي أقيم به لحضراتكم الآن بخصوص المادة ١١ من هذا القانون يمس نظريتين متعارضتين في التعليم :

فالأولى تقضى بأن يكون التعليم قاصراً على النابغين من الطلبة .

والثانية تقول بأن العلم يجب أن يكون بحراً ينتهل منه كل متعلم على حسب مقدرته وكفاءته .

... ..  
... ..  
... ..  
... ..

الرئيس ( سعد زغلول باشا ) — إن الفقرة الثانية من المادة ٨٤ تنص على ما يأتي : « أما التعديلات التي قدمت أثناء المداولة الثانية، للمجلس بعد سماع إيضاحات مقدمها وأقوال مقرر اللجنة عنها ، أن يحيلها على اللجنة أو أن يرفض النظر فيها » .  
محمود فهمي النقراشي أفندى — أعتقد أنها لا تحرم على أي عضو آخر درس الموضوع أن يتكلم فيه .

أحمد ماهر أفندى — إن السبب الذي لأجله رأى الشارع أن مشروعات القوانين تتلى ثلاث مرات هو مراجعة ما يمكن أن يكون فيها من النقص . ومما لا نزاع فيه أن لكل عضو الحق في أن يتناقش في كل مسألة جديدة تعرض على المجلس ويبدى برأيه فيها . يتلى القانون مرة واحدة ثم يتلى مرة ثانية . فإذا عرضت أثناء التلاوة الثانية موضوعات جديدة وتقدمت بشأنها اقتراحات ما ، وقصر الاشتراك في المناقشة على المقرر وصاحب الاقتراح فقط ، وترتب على ذلك إحالة القانون على اللجنة مرة ثانية — كان هذا معناه كتم كل بحث في الموضوع .

الرئيس — طبقاً للمادة المذكورة تكون المناقشة في التلاوة الأولى . أما التلاوة الثانية فالمقصود منها أخذ الرأي . وإذا تقدمت بعد التلاوة الأولى تعديلات فيجب أن تقدم كتابة . وهذه التعديلات إما أن تقدم قبل الجلسة المحددة للمداولة أو في أثناءها ، فإذا قدمت قبل الجلسة وجب أن تحال على اللجنة المختصة لدرستها . والفكرة في ذلك ألا يبيت في هذه التعديلات جزافاً . كذلك الأمر إذا تقدمت

مادة ١٠٤ » ... .. «

هذه التعديلات أثناء الجلسة فإنه يسمح بتقديم الاقتراح أن يقدم الإيضاحات اللازمة وللقرار أن يرد عليها ، فإذا رأى المجلس أن هذه التعديلات غير جديرة بالنظر رفضها ، وإلا أحالها على اللجنة لدراستها دراسة دقيقة .

أحمد ماهر افندى — إذا كانت هذه الاقتراحات ستحال على اللجنة لبحثها بدون أن يكون المجلس قد أظهر ميلا للسير في طريق معين فلا نزاع في أن الحل الذي يشير إليه سعادة الرئيس حل مقبول . ولكن إذا تقرر إحالتها على اللجنة بعد أن يظهر المجلس ميلا للسير بطريق مخصوص فهذا ما لا يسمح به .

الرئيس — لا خلاف في ذلك .

أحمد ماهر افندى — يفهم من ذلك أنه إذا كان للمجلس الحق في إحالة هذه التعديلات على اللجنة كان للجنة كامل الحق في بحثها وكان لأعضاء المجلس الحرية التامة في مناقشتها أثناء الجلسة .

وليم مكرم عبيد افندى — أعارض في إحالة الاقتراح الذي نحن بصدده على اللجنة ، لأنه طرح عليها وكان هو رأى الأقلية التي أشرف أن أكون واحداً منها ، وإنما أؤيد حضرة الأستاذ أحمد ماهر بك في طلب فتح باب المناقشة ولا يصح الاستناد على اللائحة لأنها لم توضع لتقييد حريتنا ، ولأن المسألة خطيرة جداً تستدعى أن يسمع رأيه ورأى غيره من حضرات الأعضاء . لقد طرحنا المسألة على المجلس فيجب أن تبحث ويفصل فيها هنا لا في اللجنة .

إبراهيم الهلباوى بك — قررت اللائحة ، فيما يتعلق بالتعديلات التي تقدم أثناء المداولة الثانية ، أن للمجلس بعد سماع لإيضاحات مقدمها وأقوال مقرر اللجنة عنها أن يحيلها على اللجنة أو أن يرفض النظر فيها . ولم يعط المشرع للمجلس الحق في رفضها بالأغلبية أو بالإجماع إلا إذا كان قد خوله الحق في المناقشة في موضوع التعديل . وهذا من العقول لآنى إذا كنت لا أوافق على التعديل وأرى رفضه فلا يمكنى رفضه دون أن أبين لحضرات زملائي الأوجه التي أستند عليها . ومادام التشريع قد أعطانا الحق في أن نقرر إما إحالة الاقتراح على اللجنة أو رفضه فإنه قد أعطانا ضمناً وبطريقة إلزامية حق المناقشة في هذا التعديل للوصول إلى تقرير صلاحيته للرفض أو لإحالة على اللجنة . ولذا أرى أن يفتح باب المناقشة .

عبد صبرى أبو علم افندى — أعتقد أن الفقرة الثانية من المادة ٨٤ لا يقصد منها أن كل تعديل يقدم أثناء التلاوة الثانية يجب إحالته على اللجنة أو رفضه فوراً ، لأنه إذا كان الأمر كذلك كان معناه أن القوانين التي تشتمل على مواد كثيرة مثل ٢٠ أو ٣٠ مادة والتي تحتل تعديلات في كثير من موادها يصح أن تحال على اللجنة مرات متعددة فيترتب على ذلك عدم إمكان الانتهاء من هذه القوانين . بالفهم أن المشرع عند وضع المادة ٨٤ المشار إليها قصد أن يحتاط للأحوال التي تعرض فيها اقتراحات دقيقة فرأى أن تسمع أقوال كل من مقدم الاقتراح والمقرر . فإذا تبين للمجلس أن الموضوع من الدقة بحيث يستدعى إحالته على اللجنة من جديد أحاله عليها . وإذا تبين أن المسألة ظاهرة بحيث يمكن رفض التعديل ، رفضه . وإذا تبين له أنها تحتاج لمناقشة بسيطة يشترك فيها عضوان أو ثلاثة آخرون سمح بها ، وعلى كل حال لا بد للمجلس أن يتخذ قراراً قبل أن يستنير في الموضوع .

أما القول بوجوب رفض التعديل أو إحالته على اللجنة فوراً فأرى أنه نَحْمٍ لا معنى له إلا إذا كان المشرع قد قصد وضع عقبة ، التشريع .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على التفسير الآتى : « التعديلات التي تقدم أثناء المداولة الثانية ، للمجلس بعد سماع لإيضاحات مقدمها وأقوال مقرر اللجنة عنها ، أن يحيلها على اللجنة أو يرفض النظر فيها ، كما أن له الحق أيضاً أن يحلها » ؟

( وافق المجلس على ذلك ) .

الرئيس — إذن يعتبر هذا تفسيراً لنص المادة .

( في ١٦ يونيه سنة ١٩٢٧ ) .



**مجلس الشيوخ**

تلى مشروع القانون للمرة الثالثة ، وهذا نصه :

## نحن فؤاد الأول ملك مصر

(في ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٧).

مشروع قانون وارد من مجلس النواب خاص بالجمعيات التعاونية المصرية —  
تقرير لجنة الزراعة — تأجيل النظر فيه إلى الجلسة المقبلة

تلى كتاب لجنة الزراعة عن مشروع القانون المذكور، وهذا نصه :

(في ٩ يولييه سنة ١٩٢٧) .

أخذ الرأى على عدة قوانين دفعة واحدة بعد تلاوتها للمرة الثالثة .

قرار المجلس بأن تتلى القوانين التى سبق تلاوتها مرتين فى الجلسة الماضية للمرة الثالثة ثم يرحأ أخذ الرأى على مجموعها حتى تقرأ القوانين الأخرى الواردة بمجدول أعمال هذه الجلسة القراءات الثلاث ، ثم يؤخذ الرأى على مجموع هذه القوانين جميعاً دفعة واحدة

سعادة محمود شكرى باشا — سيتلى الآن مشروع القانون الخاص بالتنازل مجاناً لجمعية رعاية الأطفال عن قطعة أرض لبناء ملجأ بمستشفى للحوامل الفقيرات والأطفال للمرة الثالثة لأخذ الرأى عليه بالنداء بالاسم .  
تلى مشروع القانون وهذا نصه :

### مشروع قانون

بالتنازل عن قطعة أرض من أملاك الدولة

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يعتمد التنازل عن الأرض الداخلة ضمن أملاك الدولة والمبينة فى الكشف المرافق لهذا القانون .

مادة ٢ — على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .  
نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .  
صدر بسرأى ... ..

الرئيس — يؤخذ الرأى بالنداء بالاسم ابتداء من حرف الميم .

سعادة محمد صدق باشا — ألا يحسن قراءة جميع مشروعات القوانين المعروضة فى هذه الجلسة ثم يؤخذ الرأى على مجموعها بعد نك دفعة واحدة ؟

سعادة محمود شكرى باشا — نقرأ مشروعات القوانين المتشابهة فى موضوعها ثم نأخذ الرأى عليها دفعة واحدة . وأما غيرها فيقرأ كل مشروع منها على حدة .

معالى محمد شفيق باشا — يمكن أن يؤخذ الرأى دفعة واحدة على مشروعات القوانين الخاصة بفتح اعتمادات إضافية مع مشروع لقانون الخاص بتنازل الحكومة عن قطعة أرض لجمعية رعاية الأطفال .

سعادة محمود شكرى باشا — تتلى مشروعات القوانين الخاصة بفتح اعتمادات إضافية فى ميزانية سنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ المالية بعد القراءتين الأوليين مع مشروع القانون الخاص بالتنازل عن قطعة أرض لجمعية رعاية الأطفال . ثم يؤخذ الرأى على مجموعها دفعة واحدة .

معالى محمد شفيق باشا — ويتبع مثل ذلك بالنسبة لمشروعات القوانين الخاصة بالانفاقات التجارية الدولية أيضاً .

سعادة محمود شكرى باشا — يؤخذ الرأى على مشروعات القوانين الخاصة بالانفاقات التجارية الدولية على حدة ، لأنها من نوع واحد .

معالى محمد شفيق باشا — يؤخذ الرأى على جميع المشروعات دفعة واحدة .

سعادة محمد صدق باشا — كلنا نقبل ذلك .



مادة ١٠٤ د ... ..

الرئيس — هل حضرات الأعضاء يوافقون على أن يؤخذ الرأي على جميع مشروعات القوانين دفعة واحدة ؟  
( موافقة ) .

حضرة حافظ عابدين بك — يجوز أن يكون بعض حضرات الأعضاء موافقاً على بعض هذه المشروعات ، وغير موافق على البعض الآخر .

سعادة محمود شكرى باشا — لا مانع من أن يعلن أنه مخالف فى أى مشروع من مشروعات القوانين المعروضة مع إعلان موافقه على باقى مشروعات القوانين .

حضرة حافظ عابدين بك — لا بد أن يتلى كل مشروع من مشروعات القوانين .

سعادة محمود شكرى باشا — ستلى مشروعات القوانين ، وإنما يؤخذ رأى عليها دفعة واحدة .

سعادة محمد صدق باشا — إن مشروعات القوانين التى تليت للمرة الأولى والثانية ، ستلى الآن علينا للمرة الثالثة . ولا ضرر من أخذ رأى عليها دفعة واحدة بعد ذلك ، خصوصاً أنه لا مناقشة فى هذه المشروعات بعد أن تليت للمرة الثانية . فإن المناقشة إنما تكون عند القراءة الثانية .

حضرة حافظ عابدين بك — إذا لم يكن لى حق للمناقشة فى هذه المشروعات فإن لى الحق فى الرفض .

سعادة محمود شكرى باشا — لحضرة العضو أن يعلن رفضه لأى مشروع وقت أخذ رأى .

( فى ١٠ يوليه سنة ١٩٢٧ ) .

القراءة الأولى لمشروع القانون واجبة لأخذ رأى عليه من حيث المبدأ .

#### مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافى فى ميزانية سنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ المالية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يفتح فى ميزانية سنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ المالية اعتماد إضافى قدره ٥٣٤٢ ج . م ( خمسة آلاف وثلثمائة واثان وأربعون جنهاً مصرياً ) للعرض المبين فى الكشف المرفق بهذا القانون .

ويؤخذ هذا الاعتماد من زيادة إيرادات الميزانية فى السنة المالية المذكورة .

مادة ٢ — على وزيرى الحرية والبحرية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

معالى محمد شفيق باشا — مشروعات القوانين بالاعتمادات الإضافية المعروضة علينا الليلة عددها ثمانية . وكل مشروع منها يتلى ثلاث مرات . والقراءة الأولى فى الواقع لا لزوم لها مطلقاً ، لأن المادة ٧٩ من اللائحة الداخلية تنص على أن المجلس يشرع عقب تقديم تقرير اللجنة فى مناقشة المشروع إجمالاً من حيث المبدأ ، فإذا قرر قبوله شرع ثانية فى مناقشة مواده تفصيلاً حسب ترتيبها . ثم يتلى مرة ثالثة لأخذ رأى على مجموعه . فقبل تلاوة مواد مشروعات هذه القوانين تلى علينا ملخص عن كل مبلغ من مبالغها . وهذا الملخص قد حررته اللجنة واقتبسته من نفس مشروع القانون . وقد وافق المجلس على هذا الملخص . فالواقع أن القراءة الأولى لأدعى لها . فأرجو الموافقة على أن تتلى مشروعات هذه القوانين للمرة الثانية مادة لمادة ثم تتلى للمرة الثالثة لأخذ رأى عنها ولا ضرر فى تلك الطريقة ، ولا مخالفة فيها للدستور . فقد جاء فى المادة ١٠٤ منه أنه لا يجوز لأى المجلسين تقرير مشروع قانون إلا بعد أخذ الرأى

مادة ١٠٤ « ... .. »

فيه مادة مادة . هذه هي القراءة الثانية . وأما القراءة الثالثة التي يجب إعطاء الرأي بعدها بطريقة النداء بالاسم فأخوذة من المادة ١٠١ من الدستور التي جاء فيها : « وأما فيما يختص بالقوانين عموماً وبالاعتراع في مجلس النواب على مسألة الثقة فإن الآراء تعطى دائماً بالناداة على الأعضاء بأصواتهم وبصوت عال » .

فكان الدستور لم يفرض إلا القراءة التي نسميها القراءة الثانية ، ثم القراءة التي نسميها القراءة الثالثة لأخذ الآراء بالنداء بالاسم . لكن اللائحة الداخلية في المادة ٧٩ هي التي يؤخذ منها ضرورة التلاوة لمشروعات القوانين ثلاث مرات ، وهذا نصها :

« يشرع المجلس عقب تقديم تقرير اللجنة في مناقشة المشروع إجمالاً من حيث المبدأ ومجمل الاقتراح . فإذا قرر قبوله شرع ثانية في مناقشة مواده تفصيلاً حسب ترتيبها . ثم يتلى مرة ثالثة في جلسة أخرى لأخذ الآراء على مجموعته » . فلفظة « يتلى مرة ثالثة » هي التي فهمنا منها ضرورة تلاوة مشروعات القوانين ثلاث مرات . ولكن هل هناك ضرورة محتمة للقراءات الثلاث خصوصاً مع الصعوبة الحالية وكثرة القوانين المعروضة علينا ؟ فأرجو — ولو بصفة استثنائية — أن نجعل تقرير اللجان بمثابة القراءة الأولى لمشروع القانون ، لأنه يكون لنا رأياً في مجموع القانون ، ثم يتلى مشروع القانون بعد التقرير مادة مادة ثم تنتقل إلى القراءة الثالثة .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — إنى أخالف معالى محمد شفيق باشا فيما ذهب إليه ، وأقول إن القراءة الأولى واجبة لأخذ الرأي على مشروع القانون من حيث المبدأ .

معالى محمد شفيق باشا — إذن ما الغرض من تقرير اللجنة ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — قد لا يتعرض تقرير اللجنة في كثير من الأحيان لمشروع القانون . بل يكتفى بذكر ملاحظات كما رأينا ذلك أمس في مشروع تنظيم الجامعة . وكما نرى اليوم في مشروع الجمعيات التعاونية ، ومادة اللائحة الداخلية التي ذكرها معاليه صريحة في أنه يجب أن يؤخذ رأى المجلس في مشروعات القوانين من حيث المبدأ . ولا أفهم أن المجلس يعطى رأيه في مشروع قانون من حيث المبدأ من غير أن يتلى عليه .

معالى محمد شفيق باشا — لقد قرأنا مشروعات هذه القوانين قبل الجلسة .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — اللائحة الداخلية لا تنص إلا على ما يجري داخل المجلس . وأما كون العضو يقرأ المشروع خارج المجلس مرة أو اثنتين أو أكثر فلا دخل لذلك في أعمال المجلس ، ولذلك فإنى أخالف معالى محمد شفيق باشا شديد المخالفة ، ولم يكن خطأ ما سرنا عليه سنتين ونصف سنة من تلاوة مشروعات القوانين ثلاث مرات . أما إذا أريد اختصار الوقت فإنى لا أوافق عليه إذا كان من نتيجته مخالفة اللائحة الداخلية ، ويجب في سبيل احترام نصوص اللائحة أن تتحمل المتاعب وأن تقوم بما يجب علينا ولو استغرقنا في ذلك وقتاً طويلاً .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على رأى سعادة محمود شكرى باشا ؟  
( موافقة ) .

سعادة محمد صدق باشا — أرى احتفاظاً بوقتنا الثمين ألا نقرأ من تقارير اللجان إلا الاعتمادات التي تذكر في آخر كل منها .  
سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — هذا مخالف لللائحة الداخلية .  
( في ١٠ يولييه سنة ١٩٢٧ ) .

(١) عدم موافقة المجلس على تأجيل القراءة الثانية لجلسة أخرى .

(٢) عند اختلاف الأعضاء في تفسير مادة من مواد اللائحة يؤخذ رأى المجلس في تفسيرها .

### مشروع قانون

عن الاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية

الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ . والآن سيتلى للمرة الثانية مادة فمادة .

سعادة الفريق موسى فؤاد باشا — عندي ملاحظة على المادة التاسعة من مشروع هذا القانون .



مادة ١٠٤ » ... ..

الرئيس — محل ذلك عند تلاوة مشروع القانون للمرة الثانية .

حضرة محمود أبو النصر بك — أطلب أن تكون القراءة الثانية لمشروع هذا القانون في جلسة أخرى .

الرئيس — لعل حضرة العضو يقصد القراءة الثالثة .

حضرة محمود أبو النصر بك — بل أقصد القراءة الثانية ، لأن جدول أعمال هذه الجلسة وصل إلى أيدينا ظهر اليوم وعرفنا منه أن مشروع هذا القانون سينظر في هذه الجلسة .

الرئيس — إن تقرير اللجنة عن مشروع هذا القانون وزع على حضراتكم أمس الأول . ولعل حضرة العضو يقصد كشف المقارنة الخاص بمشروع هذا القانون الذي وزع اليوم فقط .

حضرة محمود أبو النصر بك — نعم إن تقرير اللجنة عن مشروع هذا القانون وزع علينا منذ يومين ، ولكن الواقع أن مثل مشروعات هذه القوانين عندما ترسل إلينا تمر عليها مراراً ونرجى تمحيصها ومبحث موادها إلى أن تحدد جلسة لنظرها . وهناك فقط نوجه عنايتنا إلى دراستها ، هذا هو الواقع .

وفوق ذلك فإن العادة التي تعودناها من تلاوة مشروعات القوانين مرات ثلاثاً متتابعة في جلسة واحدة عادة خطيرة جداً ، فما أراد الدستور ولا اللائحة الداخلية بتعدد التلاوات إلا أن يترك لحضرات الأعضاء الوقت الكافي لإمعان النظر فيها بين كل تلاوة وأخرى . وهذا هو الغرض الذي قصده المشرع عند وضع الدستور . فلا محل إذن لاتباع تلك العادة اللهم إلا إذا كان هناك ما يدعو إلى الاستعجال ، هناك فقط يوجد المبرر للاستثناء وتخطي القاعدة المتبعة في جميع المجالس النيابية .

على أنني ألفت نظر حضراتكم إلى أن دستورنا المصري الذي صدر سنة ١٨٨٢ كان ينص على أن تكون بين القراءة والأخرى خمسة عشر يوماً ، والمفروض أننا نتقدم في طريق التشريع والحياة النيابية لا أن تتأخر .

إن مثل هذه القوانين يجب التريث فيها لا أن نأخذها بمثل هذه السرعة . فتركوا لنا الوقت الكافي سيما وأن هذا مما تقتضيه الحكمة وتوجيه المصلحة العامة ، فليس ثمة داع لمثل هذه العجلة سيما وأن أمام المجلس الآن كثيراً من الأعمال منها مشروع القانون الخاص بوضع نظام الاتجار بالمخدرات واستعمالها والمشتمل على ٣٤ مادة وقد تلى بالأمس للمرة الأولى وسيتلى اليوم للمرتبة الثانية والثالثة .

هذا القانون له خطره وله مكائده ، فيجب ألا تعجل في نظره بمثل هذه السرعة . ولقد تلى علينا للمرة الأولى فتركوا لنا الوقت الكافي لتحصيل القوانين حتى لا يقال إننا نمر عليها من الكرام ، بل إننا ندرسها ولو على الأقل في الظاهر .

الرئيس — إننا ندرسها في الظاهر وفي الحقيقة أيضاً .

سعادة محمد صفوت باشا ( مقرر اللجنة ) — لا أخفى على حضراتكم شدة دهشتي من هذه الملاحظة التي أبدتها زميلنا حضرة محمود أبو النصر بك . نعم دهشت حقاً من هذه الملاحظة التي أخطأت موضعها .

لو عرف حضرة أن هذا القانون أحيل إلى المجلس في سنة ١٩٢٤ فقصته لجنة الأمور الداخلية في تلك السنة ثم أحالته إلى المجلس فنظره في أكثر من جلسة استوفى حقه فيها من المناقشات ثم أرسل إلى مجلس النواب فقصه في ثلاث دورات برلمانية : الأولى في سنة ١٩٢٤ والثانية في سنة ١٩٢٦ قبل انتهاء الدورة ولما لم يتم بمحتمل أعيد في بدء هذه الدورة إلى اللجنة عملاً بالمبدأ المعروف لدى حضراتكم وهو الذي يقتضي بإعادة التقارير إلى اللجان عند إعادة تشكيلها في بدء كل دورة ، ولما انتهت لجنة مجلس النواب منه نظره المجلس للمرة الثالثة في أربع جلسات علنية . وبعد هذا كله ، وبعد أربع سنوات من تقديم القانون عرض ثانية على مجلس الشيوخ فأحاله إلى لجنة الداخلية ونظرته ... ..

( أصوات : أحيل بصفة مستعجلة ... ) .

سعادة محمد صفوت باشا ( مقرر اللجنة ) — نعم أحيل بصفة مستعجلة . ولكن حتى ولو لم يكن أحيل بصفة مستعجلة فالواقع أن اللجنة والمجلس قتلاه بحثاً .

أداة ١٠٤ » ..... «

أحيل إلى المجلس تقرير اللجنة الذي وزع على حضراتكم منذ يومين شاملاً بيان كل هذه الأدوار بالإيجاز ، فإن كان هناك وجه اعتراض على العجلة فليس هذا القانون محلاً للاعتراض ، فقد بقي في المجلسين من سنة ١٩٢٤ إلى الآن .

هذا من جهة ومن الجهة الأخرى لا تخفى على حضراتكم شدة أحكام الرسوم بقانون الصادر في سنة ١٩٢٣ ومخالفته للدستور . مشروع القانون المعروض عليكم هو تعديل لهذا الرسوم . فإلى أن تصدروه سيبقى هذا للرسوم متسلطاً على الرقاب وأنتم أعلم كيف ستعمل ذلك الرسوم وكيف طبق وما جره من المصائب . فهل بعد كل هذا وبعد مضي هذا الزمن الطويل نعود فنقول إنا متعجلون متسرعون وإنا نسير على طريقة غير دستورية وإن دستور سنة ١٨٨٢ كان يقضى بأن تكون الفترة بين كل قراءة وأخرى في مشاريع القوانين خمسة عشر يوماً مع أن الزمن الذي استغرقه النظر في هذا القانون إلى الآن أكثر مما يلزم حتى ولو كان بين القراءة والأخرى خمسة عشر شهراً لا خمسة عشر يوماً ؟ إنى أرى أن عدم استعداد حضرة العضو للمناقشة في هذا الرسوم الآن يرجع إليه وحده وليس يرجع إلى النظم ولا إلى ما اتخذ من الإجراءات .

حضرة عبد الله سليمان أباطه بك — إنى أوافق سعادة للقرر على ما قاله . أما ما يقوله حضرة محمود أبو النصر بك فلا ينطبق على هذا القانون لأن مضابط مجلس النواب توزع بنظام على حضراتكم ومن المفروض أننا نتبع المناقشات التي تدور في مجلس النواب ، على أن هذا القانون لا يشمل إلا اثنتي عشرة مادة ولا يحتاج بحثه إلى وقت طويل .

عجاً ! إذا قدمت إلينا المشروعات أرجأنا نظرها وإذا لم ترد أعمال شكونا عدم وجود العمل . لهذا أرى أن تكون القراءة الثانية في هذه الليلة .

حضرة محمد محمود خليل بك — لا محل مطلقاً لهذه المناقشات إذا كنا نرغب في العدول عن تلك السنة السيئة التي جريتنا عليها وهي عدم احترام نصوص اللائحة الداخلية التي تستمد قوتها من الدستور لأنها وضعت طبقاً لنصوصه فلا ينبغي لنا مخالفة أحكامها ، ولم نجن علينا مخالفتها إلا التعرض دائماً للوقوع في أمثال هذه المشاكل .

تنص المادة ٧٩ من اللائحة الداخلية على أن « يشرع المجلس عقب تقديم تقرير اللجنة في مناقشة المشروع إجمالاً من حيث المبدأ . ثم يجرى الاقتراح فإذا قرر قبوله شرع ثانية في مناقشة مواده تفصيلاً حسب ترتيبها ثم يتلى مرة ثالثة في جلسة أخرى » فتكون القراءة الأولى والثانية في جلسة واحدة ، أما الثالثة فتقرأ في جلسة أخرى . وهذا مبدأ لا يمكننا العدول عنه مادام قائماً . وإذا أراد أحد الأعضاء عدم الالتزام به وجب أولاً تعديل هذه المادة بالطريقة القانونية .

على أنه يجوز أيضاً أن تقع القراءة الثالثة بطريق الاستثناء في نفس الجلسة التي حصلت فيها القراءة الأولى والثانية إذا رأى المجلس وجباً للاستعجال يقتضى ذلك . ولكنى لا أرى وجهاً لذلك بالنسبة للقانون المعروض ، فالقراءة الأولى والثانية تكونان في هذه الجلسة كنص اللائحة وترجأ القراءة الثالثة لجلسة أخرى ؛ وإذا جريتنا على غير ذلك كنا مخالفين لللائحة .

حضرة محمود أبو النصر بك — لا أوافق حضرة زميلي محمد محمود خليل بك على تفسير المادة التاسعة والسبعين من اللائحة لداخلية على هذا النحو . أخذت هذه المادة من نظيراتها في اللوائح الداخلية للمجالس النيابية الأجنبية وعلى الخصوص لائحة مجلس النواب الفرنسي الذي يجري العمل فيه على التفريق بين القراءات الثلاث من حيث تعدد الجلسات التي تحصل فيها .

إن المادة ٧٩ في نصها الحالي لا تحتم أن تكون القراءة الأولى والثانية في جلسة واحدة . وقد جريتنا على ذلك بجملة أمس في مشروع القانون الخاص بنظام الاتجار بالمخدرات واستعمالها حيث قرئ للمرة الأولى وأجلت القراءة الثانية لهذه الجلسة . فالقول بأن اللائحة تحتم القراءتين في جلسة واحدة قول غير صحيح لأن حكمة التشريع في أصل تحتم القراءات الثلاث تجعل ما أقوله فرضاً لازماً .

وأما عما قاله زميلي سعادة محمد صفوت باشا فإنى أؤكد لحضراتكم أنى تعودت أن أسمع منه دائماً ما يقنعنى من مناقشاته ولكنى في هذه المرة لا أدري كيف أصف تظاهره بالدهشة إلى هذا الحد .

يقول سعادة زميلي بأنه مضي على الرسوم بقانون أربع سنوات في المجلسين ، فهل يضيرنا أن يبقى بعد ذلك أربعة أيام أو ثمانية ؟ نول سعادته إن مجلس النواب والشيوخ قتلا الرسوم بحثاً . وأقول إنه يدهشنى ويدهشنى جداً أن يفوته أن هذا القانون عندما ورد من



مادة ١٠٤ د ... ..

مجلس النواب أضيفت إليه مواد لم تكن في التعديل الذي أقره مجلس الشيوخ وأدخلت تعديلات على أصل الرسوم لم يكن قد أدخل مجلس الشيوخ . وهذا يجعل المشروع بالنسبة إلينا جديراً بأن نعطيه من الوقت ما يكفي لبحثه وتمحيصه .

عجب كل العجب . عند ما طلبت إرجاء القراءة الثانية أربعة أيام أو خمسة للدرس للمشروع قالوا إنه قد مضت على المشروع أربع سنوات . فلتكن أربع سنوات وأربعة أيام . أقول هذا حتى ولو خلقت فيه ما يذهب إليه حضرة محمد محمود خليل بك في تفسير المادة ١ لأنني أعتقد أن فيما أذهب إليه تحريماً وتحقيقاً لمعنى سام أراداه واضح الدستور .

لا أفهم أن قانوناً كهذا له من الأهمية ما تعلمون ينتظر الناس منا فحصه وتمحيصه في هذه الحظيرة ، فنتركه يمر علينا لأنه قد في سنة ١٩٢٤ مع أن المدة التي مضت من وقت تقديمه تكفي لأن ينسى الإنسان ما مرّ به أو أن يغير رأيه . أتركونا ندرسه وأعظم من الوقت ما يكفي لتمحيصه . لا ضرر عليكم ولا إضاعة للوقت في هذا . كنت أظن أن يسلم المجلس برأيي من أول الأمر فنشتغل الجوهر ولا نتناقص في العرض . على آني ما زلت أقول إن المسألة من جهة المبدأ هامة جداً ويجب أن نفرق بين القراءات الثلاث . حيث الزمن ، لذلك أرجو تأجيل القراءة الثانية لجلسة أخرى والانتقال لجدول الأعمال .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على فكرة التأجيل التي أبداهها حضرة محمود أبو النصر بك ؟

حضرة محمد محمود خليل بك — لا يجوز أخذ رأي المجلس في ذلك لمخالفته لللائحة الداخلية .

الرئيس — عند اختلاف الأعضاء في تفسير مادة من مواد اللائحة الداخلية يؤخذ رأي المجلس في تفسيرها ، وعلى ذلك فالموافق من حضراتكم على رأي حضرة محمود أبو النصر بك من جهة تأجيل القراءة الثانية يتفضل بالوقوف .

( لم يقف أحد ) .

حضرة محمود أبو النصر بك — أرجو أخذ الرأي بالطريقة العكسية .

الرئيس — الموافق من حضراتكم على رأي سعادة المقرر يتفضل بالوقوف .

( وقت أغلبية ) .

الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على أن تكون القراءة الثانية بهذه الجلسة .

( في ١٧ يناير سنة ١٩٢٨ ) .

لا يحال اقتراح بتعديل مادة من مشروع قانون إلى اللجنة إلا إذا قرر المجلس الإحالة .

## مشروع قانون

عن الاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية

تليت المادة التاسعة ، وهذا نصها :

« مادة ٩ — يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد عن شهر أو بالغرامة من مائتي قرش إلى ثلاثة آلاف قرش :

( أولا ) كل موظف منع أو فض اجتماعاً خاصاً أو عاماً أو شرع في ذلك في غير الحالتين المبينتين في المادة ٥ اعتماداً على :

سلطة وظيفته .

( ثانياً ) كل شخص ، منع أو فرق بالقوة أو التهديد ، اجتماعاً خاصاً أو عاماً ، أو شرع في ذلك ؛ وكل موظف ارتكب عملاً من

هذه الأعمال ، في غير الحالتين المبينتين في المادة ٥ .

وكل هذا بدون الإخلال بالعقاب على ما يرتكب من الجرائم الأخرى » .

١٠٤ » ... .. «

سعادة محمود شكرى باشا — لم يحملنى على الكلام فى هذا الموضوع ، إلا أننى أريد ألا يكون هناك لبس فى المستقبل عند تطبيق هذا القانون ، وتوقيع العقوبات بمقتضاه .

تعلون حضراتكم القاعدة القانونية التى تقضى بأن لا عقوبة بغير نص ، والنص يجب أن يكون صريحاً . وقد سمعتم من حضرة شيخ حسن عبد القادر بأن العقوبة المنصوص عليها فى المادة التاسعة ، تشمل الاجتماعات والمظاهرات أيضاً . وقد بنى رأيه هذا على أن المادة تنص على أن العقوبة توقع على كل موظف منع أو فض اجتماعاً خاصاً أو عاماً ، واستنتج من ذلك أن المظاهرات تدخل ضمن اجتماعات ، مع أن الواقع على خلاف ذلك . نعم ، لو كان هذا قصد القانون لما وجدناه قد فرق بين المظاهرات والاجتماعات ، حيث كلم عن كل منهما بعبارة خاصة ، وأفرده أحكاماً خاصة . فالمادة التاسعة بحسب نصها ، خاصة بالاجتماعات الخاصة أو العامة دون لظاهرات ، فلا يمكن أن ينصرف حكم المادة التاسعة على المظاهرات .

وفى رأى أن الذى حدا إلى وضع العقوبة فى هذه المادة ، هو أن يكون الجمهور فى مأمن من تعسف البوليس . ولا يمكن تحقيق هذه الفكرة إلا إذا نص فى المادة على حماية المظاهرات السياسية أيضاً ، وبهذا يكون القانون قد استكمل الفكرة من أولها إلى آخرها . ألفت نظر حضراتكم إلى هذا النقص لنتناقش فيه ونصل إلى حل بعد أن نسمع رأى الحكومة فى الموضوع . وأرى من الأوفق أن وجل النظر فى هذه المادة إلى جلسة أخرى ، حتى نعطى الحكومة فرصة للنظر فى هذا الطلب ودراسته ، لتدلى إلى المجلس برأيا ، أن المسألة ليست صغيرة ، بل لها أثرها وأهميتها ، لأن العقوبات التى توقع على الموظفين ذات أثر خطير ، ولا يلجأ إليها إلا بطريق استثنائى ، فيجب علينا أن نترث ، لنعطى الحكومة الفرصة الكافية .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — إنى متنازل عن الكلمة ، لأن ما كنت أريد أن أقوله ، تكلم عنه سعادة محمود شكرى باشا — لهذا أكتفى ببيانه .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — من العدل أن يفرض القانون عقوبة على الموظف الذى يتعدى سلطته المخولة له بمقتضى هذا لقانون ، وفى اعتقادى أن النص الوارد فى المادة التاسعة ، يشمل المظاهرات والاجتماعات معاً ، وهذا يتفق مع موافقتكم على العقوبات الواردة فى المادة الثامنة وفى المادتين الخامسة والسابعة ، وهى متعلقة بالاجتماعات والمظاهرات معاً .

الرئيس — العقوبات الواردة فى المواد التى يشير إليها حضرة العضو ، خاصة بالمنظمين والداعين .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — إن مقتضى هذه المواد أن للبوليس الحق فى أن يدعو المجتمعين أو المتظاهرين إلى التفرق . فى حالة المخالفة ، يمكن معاقبتهم . فمن العدل أن يتحمل الموظف الذى يتخطى حدود القانون مسئولية عمله ، وأن يتحمل العقوبة .

الرئيس — هذا يقتضى أن ينص على العقوبة صراحة .

حضرة محمد محمود خليل بك — لقد قدمت اقتراحاً بتعديل نص المادة التاسعة ، وهذا نصه :

« أقترح أن يضاف على الفقرة الأولى من المادة التاسعة كلمة « أو مظاهرة » ، بعد « كل موظف منع أو فض اجتماعاً خاصاً أو عاماً » ، كذلك على الفقرة الثانية بعد قوله « كل شخص منع أو فرق بالقوة أو التهديد اجتماعاً خاصاً أو عاماً أو مظاهرة » ، » . ويمكن تأجيل النظر فى هذه المسألة إلى الغد .

حضرة محمود أبو النصر بك — إذا كان رأى المجلس أن يؤجل البت فى هذه المسألة للغد فأنا أحفظ لنفسى حق التكلم .

سعادة على جمال الدين باشا ( وكيل وزارة الداخلية ) — توافق الحكومة على التأجيل للغد .

سعادة محمود شكرى باشا — ألفت النظر إلى أن تكون المظاهرة التى يعاقب على فضها مظاهرة مستوفية للشروط القانونية . إضافة لفظ « أو مظاهرة » فقد تشمل المظاهرة المنظمة طبقاً للقانون وغير المنظمة .

حضرة محمد علوى الجزار بك — أقترح أن يحال التعديل الذى يطلبه حضرة محمد محمود خليل بك إلى لجنة الأمور الداخلية بحثه وبعد ذلك يعاد القانون إلى المجلس للنظر فيه وهذا لا ضرر منه .

سعادة على جمال الدين باشا ( وكيل وزارة الداخلية ) — الحكومة توافق على هذا رأى .



مادة ١٠٤ د ... ..

- حضرة إبراهيم نور الدين بك — رجأ البت في هذا إلى الغد .
- حضرة محمد علوى الجزار بك — هل يوافق سعادة أحمد على باشا رئيس لجنة الأمور الداخلية على طلبى إحالة التعديل إلى اللجنة خصوصاً وأن اللائحة الداخلية صريحة في جوازه ؟
- حضرة أحمد على باشا — الرأى للمجلس .
- سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — اللائحة الداخلية لا تحتم الإحالة إلى اللجنة ولكنها تجيزها . فالمسألة متروكة لحضراتكم ولكم أن تحيلوا إلى اللجنة أو تفصلوا مباشرة .
- حضرة محمود أبو النصر بك — أرى وجوب الإحالة إلى اللجنة .
- الرئيس — صاحب مشروع التعديل ومقرر اللجنة يطلبان الإحالة إلى اللجنة لتتظر في التعديل وتقدم تقريراً برأىها فيه .
- حضرة عزيز ميرهم افندى — أرى الإحالة إلى اللجنة على أن تقدم تقريرها للمجلس في جلسة الغد .
- الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة طلب التعديل إلى اللجنة لتتظره بطريق الاستعجال ؟
- حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أرى عدم إحالة طلب التعديل إلى اللجنة . فالقانون معروض على المجلس وهو محل للنقاش والتعديل .
- أما اللجنة فقد انتهت مهمتها منه ولا معنى مطلقاً لإعادة التقرير إلى اللجنة لأن في هذا مضيعة للوقت . والمسألة بسيطة والمجلس حق التعديل في الجلسة بالشكل الذى يراه .
- الرئيس — ألا يرى حضرة العضو إحالة طلب التعديل إلى اللجنة ؟
- حضرة الشيخ حسن عبد القادر — كلا ، لا أرى ذلك .
- حضرة محمد محمود خليل بك — إننى صاحب التعديل وأرى أن في التعديل الذى أقترحه خطورة يتحتم معها إحالة التعديل إلى اللجنة لدرسه درساً وافياً وإننى في هذا أستعمل الحق الخول لى بمقتضى المادة ٨١ من اللائحة الداخلية التى تنص على أنه « إذا أراد أحد الأعضاء أثناء المناقشة أن يقترح تعديلاً للنص الأصيل أو يقترح إدخال تعديل على تعديل اللجنة أو إضافة مواد جديدة أو تجزئة المواد أو التعديلات وجب عليه أن يقدم اقتراحه إلى الرئيس مكتوباً لتلاوته في الجلسة ثم يشرح صاحب الاقتراح أسبابه . وإذا قرر المجلس إحالة الاقتراح على اللجنة إذا طلب ذلك صاحب المشروع أو رئيس الجلسة أو مقررهما تؤجل المناقشة في المشروع حتى تنتهى اللجنة في الأجل الذى يعين لها » .
- ولذلك أوصم على طلب الإحالة إلى اللجنة . وكل ما يملكه المجلس الآن هو أن يحدد موعداً للجنة تقدم فيه تقريرها ، ولكن مسألة إحالة الاقتراح بالتعديل إلى اللجنة لا يمكن طرحها للمناقشة لأن اللائحة صريحة في أن صاحب المشروع متى طلب الإحالة إلى اللجنة فلا بد من إجابة طلبه وقد طلبت ذلك .
- الرئيس — اللهم إلا إذا رفض المجلس الاقتراح .
- سعادة محمود شكرى باشا — المادة ٨١ صريحة في أن الإحالة إلى اللجنة إنما تكون إذا قرر المجلس ذلك .
- الرئيس — هذا هو نص المادة ٨١ من اللائحة الداخلية :
- ( تلا الرئيس نص المادة ) .
- سعادة محمود شكرى باشا — معنى ذلك أن الإحالة تكون بقرار من المجلس ، أى أن المجلس إذا رفض الإحالة فلا يحال الاقتراح هذا عن نص المادة ، وأما عن الاقتراح موضوع المناقشة الآن فإنى أطلب إحالته إلى اللجنة لأن المسألة ليست هينة ، ويجب أن تحسم تمام التمهيس ، فمن الأحوط أن تحال إلى اللجنة . ولكيلا تمتدوا أن في طلب الإحالة تسويقاً يمكن حضراتكم أن تحددوا للجنة موعداً تقدم فيه تقريرها إليكم ، وليكن ذلك يوم الاثنين المقبل إن شئتم .

مادة ١٠٤ » ... .. «

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة الداخلية لتقديم تقريرها عنه بحيث ينظر في جلسة يوم الاثنين المقبل ؟

( موافقة ) .

( في ١٧ يناير سنة ١٩٢٨ ) .

الموافقة على إعادة مشروع قانون قبل القراءة الثالثة للبت في نقطة قانونية .

### مشروع القانون

بتعديل الأمر العالي الصادر في ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٠ بمنع زراعة الدخان

معالي محمد شفيق باشا — أرجو المجلس التكرم بالموافقة على عدم قراءة مشروع القانون للمرة الثالثة وعدم أخذ الرأي عليه هذه الليلة ، لأنني أدخلت عليه تعديلا مطروحاً على حضراتكم عملاً بالمادة ٨١ من اللائحة الداخلية . يحسن النظر في هذا التعديل قبل النظر في الموضوع الأصلي . وأساس إدخال هذا التعديل هو أن الأجانب لا يسرى عليهم هذا القانون لأن قانون ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٠ سيلغى بمقتضى مادة من المشروع المطروح الآن على حضراتكم ، وينص القانون الجديد على عجاكة المخالفين أمام المحاكم الأهلية بدلا من جهة الإدارة .

إن الذي كنت أفهمه قبل الجلسة الماضية هو أن قانون منع زراعة الدخان والتبناك يسرى على الوطنيين والأجانب سواء بسواء ، ولكنني بحثت بعد الجلسة فلم أصل إلى كيفية هذا السريان .

يقولون إن امتلاك الأجانب العقارات كان على شرط تطبيق القوانين العقارية عليهم كالوطنيين . وهذا مبدأ سليم لا غبار عليه ، ولكنني شككت في صحة هذا المبدأ بسبب صدور أربعة قوانين في الدوريتين السابقتين صدق عليها من الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة . ملست من رجال القانون ، ولكنني مهندس ، وقد أخطى في النظريات القانونية ، فيجب أن أقتنع قبل أن أعطي رأياً بالإيجاب أو السلب . والآن أمام عدم ذكر شيء عن الأجانب في القانون الجديد الذي سيلغى القانون القديم أشك في هل الأجانب ممنوعون من زراعة الدخان والتبناك أم لا ، ولذلك أرجو عدم السرعة في البت في هذا الموضوع وإعادة إلى لجنة الحقانية عملاً بالمادة ٨١ من اللائحة الداخلية للنظر في اقتراحي لإزالة هذا اللبس إلا إذا رأى المجلس أنه من الممكن إزالة هذا اللبس الآن بدون حاجة إلى الإحالة إلى اللجنة .

الرئيس — أظن أن لا مانع من إعادة المشروع إلى لجنة الحقانية عملاً بالمادة ٨١ من اللائحة الداخلية .

سعادة محمد صدقي باشا — أوافق على ذلك .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — أؤيد هذا الرأي .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — أوافق معالي محمد شفيق باشا ... ..

( ضجة ) .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — أطلب إلى حضرات الزملاء عدم التسرع في مقاطعتي ، سمعت من سعادة وكيل وزارة

الحقانية عبارة لم أصل منها إلى نتيجة معينة ، فتريد أن نعرف إن كان القانون القديم سارياً على الأجانب .

( ضجة ) .

الرئيس — ليس هذا وقته .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — نطلب إلى وزارة الحقانية أن تقدم لنا مذكرة في هذه النقطة .

( ضجة ) .

سعادة محمد صدقي باشا — يحسن أن يترك للجنة هذا البحث .



حضرة لويس أخوخ فانوس افندى — هذه مسألة هامة . نريد أن نعرف إن كان القانون القديم سارياً على الأجانب أم لا ؟  
الرئيس — ستبحث اللجنة ذلك ، فهل لأحد من حضراتكم اعتراض على إعادة المشروع إلى لجنة الحقانية ؟  
( لم يعترض أحد ) .

( أعيد للمشروع إلى لجنة الحقانية ) .

( في ٩ أبريل سنة ١٩٢٨ ) .

إقرار المجلس تعديل مادة عدلها من قبل دون إحالة للجنة .

### مشروع قانون

بتنظيم للدارس الابتدائية للبنين وامتحان شهادة إتمام الدراسة الابتدائية

معالي على الشمسى باشا ( وزير المعارف العمومية ) — إنى لم أكن حاضراً بالأمس عندما دارت المناقشة في المادة الثالثة من مشروع قانون تنظيم المدارس الابتدائية لأنى كنت مرتبطاً بحضور جلسة مجلس النواب أثناء المناقشة في مشروع القانون الخاص بالتعليم الثانوى . ولهذا أريد اليوم أن أبدي رأى وزارة المعارف في التعديل الذى تقرر في الجلسة الماضية ، وهو الخاص بوضع قانون يحدد شروط الكشف الطبى .

لا شك أنه يجب إعادة النظر في شروط النجاح في الكشف الطبى لتحديد هذه الشروط تحديداً يتفق مع الحالة الحاضرة . وإنى أرى أن التحديد بمرسوم يؤدى إلى الفرض الذى تطلبونه حضراتكم . وأعد المجلس بأن تسرع الوزارة في وضع ذلك المرسوم . فلهذا ونظراً لأن المصلحة تقضى بأن يبت بسرعة في القوانين الخاصة بالتعليم للمروضة على حضراتكم حتى تتمكن الوزارة من تنفيذها وحتى تزول أسباب الاضطراب الذى نشأ عن عدم وجود نظام ثابت للتعليم ، أرجو الموافقة على الصيغة الأصلية للمادة حتى لا يعاد المشروع إلى مجلس النواب .

الرئيس — إن معالي الوزير يطلب العودة للمناقشة في المادة الثالثة من مشروع القانون الخاص بالتعليم الابتدائى ، فهل لأحد من حضراتكم اعتراض على ذلك ؟

حضرة إبراهيم نور الدين بك — كنت من القائلين بوجوب التشريع ...

حضرة الدكتور سوريال جرجس سوريال افندى — لقد انتهى المجلس من المناقشة وعدل المادة فلا يمكن الرجوع عن قراره .  
الرئيس — يملك المجلس في كل الأحوال العدول عن قراره .

معالي على الشمسى باشا ( وزير المعارف العمومية ) — لقد انتهت الوزارة من وضع مشروعات القوانين الخاصة بالتعليم وقدمتها إلى مجلس النواب منذ سنة ، وقلت لحضراتكم إن حالة التعليم مضطربة لعدم وجود نظام ثابت له ، وأظن أنكم لا تضنون بمساعدتى بالعدول عن قراركم حتى تستقر الحالة .

معالي محمد شفيق باشا — سمعت الآن أن ما قرره المجلس بالأمس لا تجوز العودة إلى المناقشة فيه اليوم مع أن لكل عضو من أعضاء المجلس بمقتضى نصوص اللائحة الداخلية حق طلب إعادة المناقشة في أى موضوع أخذت الآراء عنه ، فإذا كان هذا حقنا بمقتضى اللائحة الداخلية فهو كذلك حق لكل وزير من وزراء الدولة لا يحكم اللائحة الداخلية بحسب بل وبحكم الدستور نفسه الذى نص في المادة ٦٣ على أن للوزراء أن يحضروا أى المجلسين ويجب أن يسمعوا كلما طلبوا الكلام .

إذا نظرنا إلى التعديل وفأدته المادية وجدنا أن المجلس أقر للمادة كما كانت في المشروع ولكنه أضاف إليها عبارة تحتم أن يكون تحديد شروط الكشف الطبى بقانون . ومعالي الوزير يقول الآن إن التحديد سيكون بمرسوم . ومن المعلوم أن لنا بعد الاطلاع على هذا المرسوم حق مناقشة معالي الوزير فيه .

الرئيس — إن استصدار الرسوم من خصائص السلطة التنفيذية فلا يعرض على المجلس .

معالي محمد شفيق باشا — ولكن الوزير خاضع للرقابة البرلمانية في كل أعماله ويدخل فيها المراسيم والمنشورات بل والرسائل ، يستطيعون حضراتكم التدخل عند الاطلاع على هذا الرسوم .

الرئيس — إذن معالي محمد شفيق باشا موافق على ما يطلبه معالي الوزير .

معالي محمد شفيق باشا — نعم إني موافق ولكن لا أريد أن تكون هذه الموافقة على أساس ما سمعته الليلة من أن المشروع صدق له مجلس النواب ويغشى من تأخير صدوره إذا لم يصدق عليه كما هو . أريد ألا يرتبط المجلس بعلّة كهذه تحمّ عدم التعديل خشية إداة المشروع إلى مجلس النواب . وإن سبب التعديل معروف ويمكن الاكتفاء عنه بما وعد الوزير . فأرجو الموافقة على طلب معالي وزير مع التحفظ الذي أشرت إليه .

حضرة الدكتور سوريال جرجس سوريال افندي — أرى أنه لا يصح للمجلس أن يعدل عن قراره الذي أصدره بالأمس والذي ضي بأن يكون تحديد شروط الكشف الطبي بقانون .

الرئيس — للمجلس حق العودة إلى المناقشة .

حضرة الدكتور سوريال جرجس سوريال افندي — إني متمسك بقرار المجلس .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — المصلحة العامة هي ضالّتنا المنشودة . ولقد كانت مناقشتنا بالأمس دائرة على أساس أن تلك القيود ن وضعت في الماضي وكانت حجر عثرة في سبيل أبنائنا لأمر ما أو لأغراض خاصة يجب أن تزول مادامنا في عهد دستوري . فالذي يجب وألا نقيد أبنائنا بتلك القيود التي كانت في العهد الماضي .

حضرة الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله — ولا تنس أيضاً سنة ١٩٢٥ .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — لذلك ولكيلا توجد قيود يمكن أن تستخدم في وقت ما كما استخدمت في العهد الماضي لأغراض تتفق والمصلحة العامة قلنا بأنه يجب أن يكون الكشف الطبي خاضعاً لنظام دستوري ، وقلنا بوجود إضافة فقرة خاصة بذلك ووافق بلس على إضافتها . أما وقد سمعنا معالي وزير المعارف وحججه في وجوب الإسراع بإصدار مشروع القانون الخاص بتنظيم التعليم الابتدائي لرتكائه على المحافظة على المصلحة العامة وتفادياً من الاستمرار على ما يقول معالي الوزير على حالة الاضطراب في نظم التعليم فإتينا نوافق لى أن هذه الحجج مقبولة ويصح أن ننظر إليها نظرة اعتبار وتقديرها حق قدرها ما دام أن الغرض هو خدمة المصلحة العامة وأن معالي وزير وهو واحد منا وعضو برلمانى ويعلم بتلك القيود وأسبابها ويسلم معنا بضررها قد وعدنا باستصدار مرسوم يقرر شروط النجاح الكشف الطبي . ولا ريب أن هذا الوعد كاف يصح أن نطمئن إليه كما قال معالي شفيق باشا وللمجلس الحق في أن يتمسك بهذا صريح الذي سيثبت بالمضبطة ، ولذلك أطلب الاكتفاء به وموافقة معالي الوزير على ما يطلبه من بقاء المادة على أصلها .

الرئيس — إذن يؤيد حضرة العضو المحترم طلب معالي وزير المعارف .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — نعم تؤيده كل التأييد .

حضرة عبد العزيز رضوان بك — أكتفى بما قيل الآن وأؤيد طلب معالي وزير المعارف .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — لقد فصلتم في مسألة إمكان إعادة فتح باب المناقشة في قرار صدر من المجلس وكان ذلك حين مشروع القانون الخاص بتعديل المادة ٤٧٨ من قانون المرافعات الأهلى في المواد المدنية والتجارية حيث أقر المجلس تعديل إحدى إاده وقد وافقتم على الرجوع في قراركم هذا وأبقيت المادة على أصلها ، ولهذا لا أرى مانعاً من إعادة فتح باب المناقشة في المادة الثالثة ن مشروع القانون التي قرر المجلس تعديلها بالأمس .

حضرة الدكتور عبد الحميد فهمى افندي — هل يفضل معالي الوزير وبعدها بتشكيل لجنة من الفنيين يكون أحد أعضائها من لباء الرمد الإخصائيين الذين تفضل معالي الوزير بمنح جميعهم إعانة قدرها ٢٠٠ جنيه ، وتكون مأمورية هذه اللجنة تقرير شروط نجاح الاميد في الكشف الطبي ؟



معالي على الشمسي باشا ( وزير المعارف العمومية ) — نعم ، أعد بهذا .

حضرة الدكتور عبد الحميد فهمي افندى — إذن أصبح لا خوف من أن يكون تقرير شروط النجاح في الكشف الطبي بمرسوم ما دام أنه سيقوم بتقرير هذه الشروط رجال فنيون ، خصوصاً إذا علمتم حضراتكم أن كثرة من يرهبون في الكشف الطبي يسقطون في قوة الإبصار . فما دام أنه سينضم إلى اللجنة — التي وعد معالي الوزير بتأليفها — طبيب رمدي فهو يستطيع أن يقف على عيوب اللامحة القديمة فيتفادها في المرسوم . وأؤكد لحضراتكم أن اللجنة ستقوم بما تريدون وأنها ستزيل كثيراً من العوائق التي تقف حائلاً دون نجاح التلاميذ في الكشف الطبي . لهذا أؤيد معالي الوزير في طلب إبقاء المادة على أصلها .

الرئيس — إذن يرى حضرة العضو المحترم موافقة معالي الوزير .

سعادة محمود رشاد باشا — لقد عبر حضرة زميلنا الدكتور عبد الحميد فهمي افندى عما كنت أريد أن أوضحه للمجلس ؛ ولهذا أتمسك بما قال وأؤيد طلب معالي وزير المعارف في وجوب إعادة المناقشة في المادة الثالثة وحذف ما أضيف إليها أمس اكتفاء بوعده معالي الوزير .

الرئيس — معالي الوزير يطلب العدول عن التعديل الذي أضافه المجلس إلى المادة الثالثة بالأمس وبقاء المادة المذكورة على أصلها ، وبعد بأن يقرر شروط النجاح في الكشف الطبي بمرسوم .

معالي محمد شفيق باشا — أرى إبقاء نص المادة على أصلها والاكتفاء بوعده معالي وزير المعارف بشرط ألا يفهم من ذلك موافقتنا على الرغبة في عدم إعادة مشروع القانون إلى مجلس النواب .

الرئيس — أي تبقى المادة على أصلها .

سعادة أمين سامي باشا — نعم تبقى المادة على أصلها .

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم اعتراض على حذف التعديل الذي أدخل بمجلسة أمس على المادة الثالثة وإبقاء المادة على أصلها اكتفاء بوعده معالي الوزير ؟

( لم يعترض أحد ) .

( أقرت المادة المذكورة على أصلها ) .

( في ١٠ أبريل سنة ١٩٢٨ ) .

القراءة الأخيرة لمشروع قانون مادة مادة وأخذ الرأي على كل مادة على حدة .

#### تقرير لجنة المعارف

مجلس النواب

عن مشروع القانون الخاص بتنظيم المدارس الثانوية للبنين وامتحان شهادة الدراسة الثانوية

تلى تقرير اللجنة ثم مشروع القانون مع التعديلات التي أدخلتها اللجنة على بعض مواده .

الرئيس — هل لأحد من حضرات الأعضاء ملاحظة على مشروع القانون ؟

عبد اللطيف سعودي افندى — أطلب تأجيل المناقشة في مواد القانون إلى الجلسة المقبلة .

عبد الحليم العلابي بك — أؤيد طلب التأجيل إلى جلسة أخرى حتى يتاح لكل عضو الفرصة لدرس المواد قبل المناقشة فيها وتحضير ما يراه من التعديلات .

الدكتور حسين يوسف عامر — إن المبادئ التي بنيت عليها نصوص هذا القانون سبق أن بحثها المجلس أثناء نظر قانون تنظيم المدارس الابتدائية ، فالمسألة ليست بحاجة لدرس أو مناقشة جديدة ، والمناقشة في هذا القانون ستكون على ضوء المناقشة في القانون السابق

أداة ١٠٤ » ... .. «

الرئيس — إن حضرة العضو المحترم حسين يوسف عامر افندى مصيب في قوله بأن القانون المعروض الآن مماثل في مبادئه نون المدارس الابتدائية التي أقررتهم فيما مضى ، والآن هل توافقون على مناقشته الآن ؟  
( موافقة عامة ) .

ثم تناقش المجلس في مواد المشروع مادة مادة ، فوافق على المواد التسع الأولى وعدل المادة التاسعة .  
( في ٩ أبريل سنة ١٩٢٨ ) .

استأنف المجلس مناقشة مواد المشروع فوافق على باقي مواده .  
وأعلن الرئيس أن المداولة الثانية لمشروع القانون تكون يوم الثلاثاء المقبل .  
( في ١٠ أبريل سنة ١٩٢٨ ) .

المداولة الثانية في مشروع القانون .  
وافق المجلس على مشروع القانون في المداولة الثانية مادة فمادة .  
ثم أخذ الرأي على مشروع القانون بالمناداة بالاسم بأغلبية ١٢٥ صوتاً ضد صوت واحد وامتناع عضو واحد .  
( في ١٧ أبريل سنة ١٩٢٨ ) .

جواز النظر في التفسيرات والاستيضاحات الخاصة ببعض المواد عقب التلاوة الأولى وقبل مناقشة المواد مادة مادة .

### تقرير لجنة الشؤون الخارجية عن الرسوم بقانون بشأن الجنسية المصرية

شرع في تلاوة الرسوم للمرة الأولى .  
تليت المادة الأولى إلى الفقرة الرابعة منها .  
أحمد رمزي بك — إن الفقرة الرابعة من المادة الأولى غير مفهومة تماماً ، وأرجو من حضرة المقرر أن يوضحها لنا .  
المقرر — إن طلب التفسير يكون عادة عند مناقشة القانون مادة مادة ، لا عند قراءة المشروع في أول مرة .  
أحمد رمزي بك — أريد أن أستفهم هل هذه الفقرة تشمل العثماني ؟  
المقرر — قلت إن موضع هذا الاستيضاح يكون عند مناقشة مشروع القانون مادة مادة .  
أحمد رمزي بك — وكيف يمكن أن نبدي رأينا في موضوع قبل أن نفهمه ؟  
المقرر — إن حضرة العضو المحترم يبدى رأيه أولاً على روح القانون ومعناه لا على ألفاظه وكلماته .  
الرئيس — الغرض من القراءة الأولى هو فهم روح التشريع بغض النظر عن كلماته وألفاظه . أما المناقشة التفصيلية فمحلهما عند قشة المشروع مادة مادة .  
أحمد رمزي بك — إذا أراد حضرة المقرر أن يكون التفسير بعد تلاوة مشروع القانون ، فهذا يحرمنا من فهم القانون وإعطاء أي عليه .

الرئيس — الغرض من القراءة الأولى — كما قلت سابقاً — هو فهم روح التشريع بطريقة عامة بقطع النظر عن التفاصيل ، ثم خذ الرأي على مشروع القانون بأكمله ليقبل أو يرفض .

أما تفسير كل لفظ وتفهم مدى كل معنى فيكون عند مناقشة مشروع القانون مادة مادة .  
أحمد رمزي بك — يجوز أن مادة واحدة أو فقرة واحدة تكون سبباً في قبول مشروع أو رفضه .



مادة ١٠٤ » .....

عمر عمر افندي — تنص المادة ٧٨ من اللائحة الداخلية على ما يأتي :

« تبدأ المناقشة بتلاوة تقرير اللجنة ثم يتلى المشروع مادة مادة أصلاً وتعديلاً وللعضو المقرر أن يقدم إيضاحات إذا اقتضى الحال ذلك ومعنى هذا أن المقرر يجب عن الإيضاحات التي تطلب منه في أثناء القراءة الأولى ، وهذا يعزز رأى حضرة الأستاذ أحمد رمزي بك

المقرر — لا تجوز المناقشة في القراءة الأولى كنص المادة ٨٠ من اللائحة الداخلية ، وهذا نصها :

« المداولة الأولى تجري يبحث ومناقشة موضوع المشروعات والاقتراحات إجمالاً ، ثم يؤخذ الرأى في الانتقال إلى مناقشة مواد على وجه التفصيل ، فإذا تقرر ذلك شرع المجلس في الحال في مناقشة المشروعات والاقتراحات مادة مادة أصلاً وتعديلاً ثم يؤخذ الرأى في إجراء المداولة الثانية الخ » .

أحمد رمزي بك — إذا تلى القانون ولم يفهمه ، فكيف يمكننا أن نعطي رأياً صحيحاً فيه ؟ ! إن كل ما أرجوه الآن هو تفسيراً للفقرة الرابعة من المادة الأولى .

المقرر — وهو كذلك ، أفسرها لك .

( في ٢٤ مايو سنة ١٩٢٨ ) .

الغرض من القراءة الثالثة لأى مشروع قانون إصلاح ما قد يلاحظ من مخالفة بعض نصوصه لموضوعه ، أو رفع ما يكون قد وقع من التناقض بين مواده ، أو بين أحكامه وأحكام قانون آخر معمول به .

أما إذا رأى أحد الأعضاء تعديلاً فيما عدا ما ذكر فما عليه إلا أن يطلب فتح باب المناقشة تطبيقاً لحكم اللائحة الداخلية قبل أخذ الرأى على مجموع القانون .

( جلسة ١١ يونية سنة ١٩٢٨ )

مجلس الشيوخ

تقرير لجنة اللائحة الداخلية

عن الاقتراح المقدم من معالى محمد شفيق باشا عضو مجلس الشيوخ بجواز المناقشة  
في مشروعات القوانين عند تلاوتها للمرة الثالثة

( المقرر حضرة الشيخ محمد عز العرب بك ) .

قرر المجلس بجلسته ٥ مارس ١٩٢٨ إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة اللائحة الداخلية فأحيل إليها بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٢٨ لبحث وإبداء رأيها فيه .

وقد اجتمعت اللجنة في يوم الثلاثاء ١٥ مايو سنة ١٩٢٨ ونظرت في هذا الاقتراح ، وبعد مناقشته والرجوع إلى نصوص الدستور ولائحة المجلس الداخلية .

قررت بإجماع الآراء :

أولاً — قبول هذا الاقتراح شكلاً .

ثانياً — في الموضوع أن الغرض من القراءة الثالثة لأى مشروع قانون إنما هو إصلاح ما قد يلاحظ من مخالفة بعض نصوصه لموضوعه ، أو رفع ما يكون قد وقع من التناقض بين مواده أو بين أحكامه وأحكام قانون آخر معمول به .

د ١٠٤ ... .. «

أما إذا رأى أحد الأعضاء تعديلاً فيما ذكر فما عليه إلا أن يطلب فتح باب المناقشة بالتطبيق للأئمة الداخلية قبل أخذ الرأي ، مجموع القانون .

وأن هذا التفسير المستمد من أحكام الأئمة الداخلية يتحقق به ما أراده معالي المقترح من اقتراحه .

لذلك

اكتفت اللجنة بهذا التفسير ؟

رئيس اللجنة

١٥ مايو سنة ١٩٢٨

محمد علوى الجزار

نص الاقتراح :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أقدم مع هذا اقتراحاً أرجو عرضه على هيئة المجلس الموقر لتقرير ما يراه .

وتفضلوا دولتكم بقبول وافر احتراماتى ؟

محمد شفيق

٢٣ فبراير سنة ١٩٢٨

جرت عادة مجلس الشيوخ من بدء افتتاحه في مارس سنة ١٩٢٤ على اعتبار التلاوة الثالثة لمشروعات القوانين كمجرد واسطة لأخذ الرأي عليها وألا تكون تلك التلاوة سبباً لإعادة المناقشة من جديد ، وأن كل ما للعضو هو أن يوافق أو لا يوافق على المشروع عند النداء باسمه ( تراجع صفحة ١٦٣ من مجموعة مضابط دور الانعقاد الأول لمجلس الشيوخ سنة ١٩٢٤ عند ما نظر المجلس قانون مكافأة وامتيازات أعضاء البرلمان ، والصفحة ٨١ من مجموعة مضابط دور الانعقاد الثالث لسنة ١٩٢٦ عند ما نظر القانون الخاص بتأليف مجلس الأزهر الأعلى ، والصفحة ٢٩٨ من مجموعة مضابط دور الانعقاد الرابع سنة ١٩٢٧ عند نظر قانون الاحتياط ضد الكلب ) .

وحجة المجلس في ذلك هي أن المادة ٧٩ من لائحته الداخلية تنص على أنه إذا تقرر قبول المشروع من حيث البدأ بعد القراءة الأولى يشرع المجلس ثانية في مناقشة مواده مادة فمادة ثم يتلى مرة ثالثة في جلسة أخرى لأخذ الآراء على مجموعته ، وبما أن عبارة المناقشة ترد في تلك المادة إلا عند الكلام على القراءة الثانية ولم تذكر عند ما تكلمت المادة على القراءة الثالثة فهي حينئذ ممنوعة .

ولقد حاول بعضهم الخروج على هذه العادة والمناقشة في مواد المشروع عند التلاوة الثالثة فلم يفلحوا ، ولم يسمح لهم المجلس باختراق هذا السياج الذى ضربه حول هذا التقليد من أول نشأته مع أنه ضعيف لا يقوى على البقاء بمجرد العمل فيه بأول معول .

ينحى إلى أن التمسك بهذه العادة يجعل القراءة الثالثة عديمة الجدوى ، والزمن الذى يصرف فيها ضائعاً سدى ، لأن التلاوة الثانية مادة فمادة والمناقشات التى حصلت أثناءها وما اتخذته المجلس من القرارات يبقى عالقاً في ذهن الأعضاء بأكثر مما تأتى به القراءة الثالثة لئى تحصل عادة بسرعة خاطفة وبكيفية تجعل الحادثة من أولها إلى آخرها مجرد تقليد لنظام تاريخى عتيق .

في اعتقادى أن النظم البرلمانية لم توضع عبثاً ، وأن التلاوة الثالثة لم تشرع إلا لغرض جسمى وهو احتمال أن يرد خاطر جديد أحد أعضاء المجلس يدل به على مواضع الخطأ فيما قرره المجلس عند القراءة الثانية ، خصوصاً إذا كان ذلك العضو غائباً عن المجلس وقت تلك القراءة .

إن اعتقادى هذا مستمد مما فرضته اللائحة الداخلية من جعل التلاوة الثالثة في جلسة أخرى غير التى حصلت فيها التلاوة الثانية .

ذلك لأن العضو لا يحتاج في تكوين رأى بقبول المشروع أو رفضه إلى القراءة الثالثة ولا إلى تأجيلها لجلسة أخرى ، لأن ذلك تكوين تم فعلاً أثناء المناقشات الطويلة الدقيقة التى حصلت عند التلاوة الثانية . إن الذى يحتاج إليه العضو حقيقة وهو بعيد عن ضوضاء مناقشة في الفترة بين التلاوتين الثانية والثالثة هو الاقتناع بصحة ما قرره المجلس ، فإذا تبين له العكس واهتدى إلى ما ينهض دليلاً على خطأ اتقرر فلماذا يحرم العضو من الإدلاء بذلك الدليل أمام المجلس ؟ ولماذا يحرم المجلس نفسه من الاستماع لما قد يقنعه بالعدول عن قراره ؟ تراجع صفحة ٢٩٨ وما بعدها من مجموعة مضابط دور الانعقاد الرابع لمجلس الشيوخ عند نظره القانون الخاص باتخاذ الاحتياطات ضد الكلب ) .



مادة ١٠٤ ... ..

أما إذا أجزنا المناقشة أثناء القراءة الثالثة مع اشتراط ألا تكون إلا بشيء جديد لم يذكر في المناقشات السابقة نكون قد أعدنا للقراءة الثالثة أهميتها التي حرمت منها وجعلناها عملاً منتجاً لا مجرد تقليد تاريخي كما هو حاصل الآن .

لم تأت المادة ٧٩ من اللائحة الداخلية بنص صريح يمنع للمناقشة أثناء التلاوة الثالثة . والقاعدة أن ما لم يمنع يباح . وكل ما ورد في الدستور عن هذا الصدد هو ما جاءت به المادة ١٠٤ من أنه لا يجوز لأي المجلسين تقرير مشروع قانون إلا بعد أخذ الرأي فيه مادة فمادة ، وحينئذ فإباحة المناقشة أثناء القراءة الثالثة مع الحصر السالف ذكره ( وهو اشتراط الإتيان بأسباب جديدة لم تذكر في المناقشة السابقة ) لا تتنافى مع المادة ١٠٤ من الدستور ولا تعارض مع نص صريح في اللائحة الداخلية .

وإذا كان الأمر كذلك فلماذا نمنعها بحكم المادة بعد أن تبين وجه الضرر من التمسك بها ؟

إن اقتراحى هذا هو القاعدة التي يسير عليها مجلس النواب ، وأستشهد بتصرفاته حديثاً في مشروعات نظرها أخيراً في شهر يناير سنة ١٩٢٨ ، وهما :

الأول — مشروع قانون انتخاب أعضاء مجالس المديرية — فلقد بدأ المجلس في مناقشته مادة فمادة يوم الثلاثاء ٣ يناير سنة ١٩٢٨ وفرغ من المواد ١ و ٢ وشرع في مناقشة المادة الثالثة في جلسة الأربعاء ٤ يناير .

ثم استمر في مناقشة المادة ٣ في جلسة الاثنين ٩ يناير . وفي جلسة ١٠ يناير أقر المجلس المواد ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ وأخذ في مناقشة المادة ٨ .

وفي جلسة ١١ يناير أقر المجلس المواد ٨ و ٩ و ١٠ وأخذ في مناقشة المادة ١١ .

وفي جلسة ١٦ يناير سنة ١٩٢٨ انتهى المجلس من قراءة المشروع مادة فمادة .

وفي جلسة ٢٣ يناير سنة ١٩٢٨ كانت التلاوة الثالثة وأخذت الآراء بطريق المناداة بالأسماء ومع ذلك فقد حصلت مناقشات من جديد في ست مواد من مواد القانون وهي الأولى والثالثة والرابعة والخامسة والثامنة والسادسة عشرة كما هو مذكور في صحف ٤ و ٨ و ١٠ و ١١ و ١٢ من مضبطة الجلسة الحادية والعشرين .

ثانياً — مشروع قانون روضة الأطفال الذي بدأ مجلس النواب في القراءة الثانية له في يوم الثلاثاء ٢٤ يناير سنة ١٩٢٨ وانتهت المناقشة في المادتين الأولى والثانية منه في ذلك اليوم .

وفي جلسة الأربعاء ٢٥ يناير سنة ١٩٢٨ انتهى المجلس من قراءة القانون المذكور مادة فمادة .

وفي جلسة يوم الاثنين ٣٠ يناير سنة ١٩٢٨ أقر المجلس القانون بعد القراءة الثالثة ولكنه في أثنائها وقبل أخذ الرأي بالمناداة بالأسماء سمح بإعادة المناقشة في المواد ٢ و ٦ و ٧ و ٩ و ١٢ كما ترى ذلك في الصحف ٨ و ٩ و ١٠ من مضبطة الجلسة الرابعة والعشرين . لم يسمح المجلس في هاتين الحالتين بالمناقشة فقط أثناء التلاوة الثالثة بل تقبلت الرئاسة كماداتها اقتراحات عديدة بتعديل بعض المواد ولم تكف بأخذ الرأي على بعضها بطريقة القيام والتعود بل عمدت إلى طريقة المناداة بالأسماء لأخذ الرأي كما هو مبين في صفحة ٨ من مضبطة الجلسة الرابعة والعشرين .

إن ما يتبعه مجلس النواب يقبله العقل بلا تردد ويتمشى مع قصد واضع لائحتنا الداخلية الذي صرح في المادة ٣٦ منها بالعودة للمناقشة في موضوع أخذه الآراء عنه ، لأنه إذا تقدم طلب بالعودة للمناقشة في موضوع مادة من مواد المشروع أثناء التلاوة الثالثة فإن للمجلس — عملاً بتلك المادة — ألا يحرم مقدم الطلب إجابة طلبه حتى ولو أدى ذلك لعدم الاستمرار في تلك التلاوة وأخذ الآراء على المشروع عملاً بالفقرة الثالثة من المادة ٣٤ من تلك اللائحة .

وللمجلس كل الحق في ذلك لأن في فتح باب المناقشة تمكيناً له كما قال معالي أحمد علي باشا من تدبر القوانين وإنعام النظر فيها حتى يكون على بينة منها قبل التصديق عليها أو رفضها .

وتأييداً لاقتراحى هذا أذكر ما حصل عندما نظر المجلس القانون الخاص باتخاذ الاحتياطات ضد الكلب ، فإنى طلبت بعد القراءة الثالثة العودة للمناقشة في إحدى مواد القانون . ومع أنى حظيت بالموافقة على طلبى إلا أن ذلك كان استثناء لما جرى عليه المجلس .

إادة ١٠٤ » ... .. «

ولقد اشترك في المناقشة كثير من حضرات المحترمين أعضاء المجلس واتضح خطأ ما كان قرره المجلس من قبول التعديل الذي كانت دخلته لجنة الصحة على مشروع القانون . وبناء على اقتراح معالي شكري باشا رجع المجلس عن قراره وتمسك بما أظهرته المناقشة الجديدة رغمًا من كل المعارضات الشديدة التي حصلت وكان أساسها عدم جواز إعادة المناقشة عند التلاوة الثالثة ( تراجع صفحة ٢٩٨ ما بعدها من مجموعة مضابط دور الانعقاد الرابع لسنة ١٩٢٧ ، والصفحة ٥٢٣ وما بعدها من تلك المجموعة ) .

وعند رجوع المشروع من لجنة الزراعة وتلاوته في المجلس للمرة الرابعة لم يعترض أحد على حضرة صاحب السعادة صفوت باشا عندما فتح المناقشة في موضوع جديد لم تسبق المناقشة فيه من قبل ؛ واشترك في تلك المناقشة الجديدة كثيرون من حضرات المحترمين أعضاء المجلس ( تراجع الصحف من ٥٢٥ إلى ٥٢٨ من تلك المجموعة ) .

إني أقترح أن يصير الاستثناء الذي حصل في هذه المرة هو القاعدة وعدم المناقشة عند القراءة الثالثة يكون هو الاستثناء لا القاعدة . وليس في اقتراحي هذا تعديل للمادة ٧٩ من اللائحة الداخلية بل هو تفسير لها لكي تتفق الإجراءات في مجلس الشيوخ مع ما هو معمول به في مجلس النواب .

نعم ليست عبارة المادة ٧٩ وما يليها من لائحة مجلس النواب هي نفس عبارة المادة ٧٩ من لائحة مجلس الشيوخ إلا أنهما نفقتا على أن يكون أخذ الرأي في مشروعات القوانين ثلاث مرات : الأولى بعد مناقشة الموضوع إجمالاً والثانية بعد مناقشته مادة فمادة الثالثة بعد التلاوة الثالثة .

أسائل المعارض لاقتراحي هذا أن يخبرني لماذا تجوز مناقشة المواد بالتفصيل في مجلس النواب مرتين ليستا في جلسة واحدة ولا تجوز لك المناقشة أمام مجلس الشيوخ إلا مرة واحدة ؟

أما القراءة الأولى — وهي التي فرضتها اللائحة لبحث ومناقشة الموضوع إجمالاً — فقد دلت التجربة على أنها قليلة الأهمية ، ويعجبنى أقيل بخصوصها في مجلس النواب بجلسته ٣ يناير سنة ١٩٢٨ ، وهو :

« لا تصح مناقشة المبادئ المبني عليها قانون معروض أمام المجلس قبل مناقشة القانون نفسه ، لأن في ذلك مخالفة لللائحة الداخلية مضية للوقت — بل تحصل المناقشة في المواد مباشرة وذلك يجزئ طبعاً لمناقشة المبادئ » .

يتبين مما ذكر جميعه أن مجلس النواب يناقش المشروع مادة فمادة مرتين ليستا في جلسة واحدة . أما مجلس الشيوخ فلا يناقشه لا مرة واحدة في جلسة واحدة .

ولذلك أقترح أن تباح المناقشة وتقديم الاقتراحات وطلب التعديلات أثناء التلاوة الثالثة كما هو حاصل أثناء التلاوة الثانية بشرط لإتيان شيء جديد لم يذكر في المناقشات السابقة ، وأن يؤخذ الرأي على المشروع مادة فمادة أثناء التلاوة الثالثة ثم على المجموع بعد إفراغ منها كما هو حاصل في مجلس النواب ؟

محمد شفيق

تحريراً بهليوبوليس في ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٨

### تقرير لجنة اللائحة الداخلية

عن اقتراح معالي محمد شفيق باشا بجواز مناقشة مشروعات القوانين عند تلاوتها للمرة الثالثة

تلى تقرير اللجنة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على رأي اللجنة ؟

( موافقة ) .

( في ١١ يونيه سنة ١٩٢٨ ) .



أخذ الرأى إجمالاً على ثلاثة مشروعات فى موضوعات مختلفة مرة واحدة .

مجلس النواب

الرئيس — إذن تقرر رفض هذا الاقتراح ؛ وسأخذ الرأى على هذا الاعتماد بالمناداة على الأسماء مع مشروع القانون الخاص بالاعتماد الذى اتهمنا منه ومشروع القانون الخاص بفتح اعتماد مبلغ ١٠٠.٠٠٠ جنيه لوزارة الأوقاف المدون فى جدول الأعمال الذى سنبذ بنظره الآن .

حسن صبرى بك — إن القانون والنظام يقضيان بأن نقترع على كل مشروع قانون على حدة . فلو تسامحنا واقترعنا على مشروع القوانين الخاصين بفتح اعتمادين من خزانة الدولة فإنه لا يصح أن تتوسع فى المخالفة إلى حد أن نقترع إجمالاً على مشروعات القوانين الثلاثة معاً ، لأنها ليست من جنس واحد ، إذ أن ثالثها خاص بفتح اعتماد من خزانة أخرى وهى خزانة وزارة الأوقاف .

الرئيس — ألفت نظر حضرة النائب المحترم إلى أن حضرات الأعضاء المحترمين عند الاقتراع على مشاريع القوانين الثلاثة جملة سيحددون رأيهم بالموافقة أو بالرفض بالنسبة لكل منها . ولو اقترعنا على كل مشروع على حدة لاستغرق ذلك وقتاً طويلاً نحن فى حاجة إليه لإنجاز الأعمال .

فالموافق على رأى حضرة النائب المحترم حسن صبرى بك يقف .

( وقف حضرة حسن صبرى بك ) .

حسن صبرى بك — أرجو إثبات أنى أرى أن أخذ الرأى على مشروعات القوانين إجمالاً مخالف لنظمنا الدستورية .

( فى ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠ ) .

تلاوة مشروعات قوانين ثلاثاً فى جلسة واحدة بسبب ضيق الوقت .

مجلس الشيوخ

( ١ ) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافى بمبلغ ١٠٠٨٨١ جنيهاً فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٥ — ١٩٣٦ قسم ٦ « وزارة المالية » فرع ٦ « مصلحة الأملاك الأميرية » — تقرير لجنة المالية — الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ — مناقشة المواد مادة فمادة — قرار المجلس قراءته للمرة الثالثة فى هذه الجلسة — القراءة الثالثة

( المقرر حضرة الشيخ المحترم أنطون الجميل بك ) .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم نور الدين بك — أماننا فى جدول الأعمال خمسة مشروعات قوانين ، وأرى توفيراً للوقت أن تتلى القوانين للمرة الأولى والثانية والثالثة ، ثم يؤخذ الرأى عليها فى مجموعها مرة واحدة ، ولهذا سابقة فيما مضى .

الرئيس — حقيقة أن مجلسكم الموقر وافق بجلسته ١٢ يوليه سنة ١٩٢٧ على اتباع هذه الطريقة .

حضرة الشيخ المحترم محمد أحمد الشريف بك — مع قبولى لهذا المبدأ ، أرجو أن يحفظ الحق لكل عضو أن يبدى رأيه بالقبول أو الرفض فى كل قانون من القوانين الخمسة المطروحة على المجلس .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحالى سليم — لكل عضو أن يقبل ما يشاء ويرفض ما يشاء .

الرئيس — هذا حق طبيعى لكل عضو .

والآن ، هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على تقرير اللجنة ؟

( لم يعترض أحد ) .

الرئيس — ليتل الآن مشروع القانون .

أداة ١٠٤ » ..... «

( تلى مشروع القانون ) .

.....  
.....  
.....  
.....

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولنتقل الآن إلى مناقشة مواده مادة فمادة . فلتتل  
المادة الأولى .  
( تليت المادة الأولى ) .

.....  
.....  
.....  
.....

الرئيس — يوافق المجلس على المادة الثانية ، وهل توافقون حضراتكم على أن يتلى هذا القانون للمرة الثالثة في هذه الجلسة  
رأً لضيق الوقت وللإستعجال ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — ليتل مشروع القانون للمرة الثالثة .  
( تلى مشروع القانون ) .

( ب ) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٧٧٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣٥ — ١٩٣٦ قسم ١٢  
وزارة الأشغال العمومية « فرع ٥ « مصلحة التنظيم » — تقرير لجنة المالية — الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ —  
مناقشة مواده مادة فمادة — قرار المجلس قراءة مشروع القانون للمرة الثالثة في هذه الجلسة — القراءة الثالثة

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على تقرير اللجنة ؟  
( لم يعترض أحد ) .

الرئيس — ليتل الآن مشروع القانون .  
( تلى مشروع القانون ) .

.....  
.....  
.....  
.....

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟  
( لم يعترض أحد ) .



مادة ١٠٤ » .....  
.....

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ . ولنتنقل الآن إلى مناقشة مواد مادة فمادة . فلتتل  
المادة الأولى .

( تليت المادة الأولى ) .

.....  
.....  
.....  
.....

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية ، وأظن حضراتكم توافقون على تلاوة المشروع للمرة الثالثة في هذه الجلسة نظر  
لضيق الوقت للاستعجال .

( موافقة ) .

الرئيس — ليتل مشروع القانون للمرة الثالثة .

( تلى مشروع القانون ) .

( ج ) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٧٤٢٢ جنهما في ميزانية السنة المالية ١٩٣٥ — ١٩٣٦  
قسم ١٤ « وزارة المواصلات » — تقرير لجنة المالية — الموافقة على مشروع القانون من  
حيث المبدأ — مناقشة المواد مادة فمادة — قرار المجلس قراءة مشروع القانون  
للمرة الثالثة في هذه الجلسة — القراءة الثالثة

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على تقرير اللجنة ؟  
( لم يعترض أحد ) .

الرئيس — ليتل الآن مشروع القانون .  
( تلى مشروع القانون ) .

.....  
.....  
.....  
.....

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟  
( لم يعترض أحد ) .

الرئيس — يوافق المجلس على مشروع القانون من حيث المبدأ . ولنتنقل الآن إلى مناقشة مواد مادة فمادة .  
ولتتل المادة الأولى .

أداة ١٠٤ » .....

(تليت المادة الأولى) .

.....  
.....  
.....  
.....

الرئيس — يقرر المجلس للموافقة على المادة الثانية .

وهل توافقون حضراتكم على تلاوة مشروع القانون للمرة الثالثة في هذه الجلسة نظراً لحالة الاستعجال بسبب ضيق الوقت ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — ليتل مشروع القانون للمرة الثالثة .

( تلى مشروع القانون ) .

( د ) مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٣٢٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣٥ — ١٩٣٦ قسم ١٩

« مصاريف غير منظورة » لتسوية ثمن ومصاريف القمح للرسل للحجاز لتوزيعه على فقراء

المدينة المنورة — تقرير اللجنة — الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ — مناقشة مواده مادة

فمادة — قرار المجلس قراءة المشروع للمرة الثالثة في هذه الجلسة — القراءة الثالثة

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على تقرير اللجنة ؟

( لم يعترض أحد ) .

الرئيس — ليتل مشروع القانون .

( تلى مشروع القانون ) .

.....  
.....  
.....  
.....

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟

( لم يعترض أحد ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ . ولننتقل الآن إلى مناقشة مواده مادة فمادة . فلتتل  
لادة الأولى .

(تليت المادة الأولى) .

.....  
.....  
.....  
.....



مادة ١٠٤ » .....  
.....

الرئيس — يقرّر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

وهل توافقون حضراتكم على تلاوة مشروع القانون للمرة الثالثة في هذه الجلسة نظراً لحالة الاستعجال بسبب ضيق الوقت ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — ليتل مشروع القانون للمرة الثالثة .

( تلى مشروع القانون ) .

( هـ ) مشروع قانون بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة لمدة طويلة بإيجار اسمى إلى جمعية الشبان المسلمين

وتقابة المحاماة الشرعية — تقرير اللجنة — الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ — مناقشة مواده مادة فمادة

قرار المجلس قراءة مشروع القانون للمرة الثالثة في هذه الجلسة — القراءة الثالثة — الموافقة على المشروعات المتقدمة

« أ » و « ب » و « ج » و « د » و « هـ » دفعة واحدة بالنداء بالاسم

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على تقرير اللجنة ؟

( لم يعترض أحد ) .

الرئيس — يتلى مشروع القانون .

( تلى مشروع القانون ) .

.....  
.....  
.....  
.....

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟

( لم يعترض أحد ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، وننتقل الآن إلى مناقشة مواده مادة فمادة . فلتتل المادة الأولى .

( تليت المادة الأولى ) .

.....  
.....  
.....  
.....

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة . وهل توافقون حضراتكم على تلاوة مشروع القانون للمرة الثالثة في هذه

الجلسة نظراً لحالة الاستعجال بسبب ضيق الوقت ؟

( موافقة ) .

الرئيس — ليتل مشروع القانون للمرة الثالثة .

( تلى مشروع القانون ) .

( في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٣٦ ) .

### تأجيل القراءة الثالثة لمشروع قانون باعتماد إضافي لجلسة أخرى .

#### مشروع قانون وارد من مجلس النواب

بفتح اعتماد إضافي قدره ١٨٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ ، القسم ٦ « وزارة المالية »  
الفرع ٦ « مصلحة الأملاك الأميرية » زيادة على الاعتماد المدرج لإصلاح الأراضي — تقرير لجنة المالية —  
الموافقة على مشروع القانون من حيث للبدا — مناقشة مواده مادة فمادة — قرار المجلس  
تأجيل قراءته للمرة الثالثة إلى جلسة أخرى طبقاً للمادة ٧٩ من اللائحة الداخلية

.....  
.....  
.....  
.....

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على هذه المادة ، وطبقاً للمادة ٧٩ من اللائحة الداخلية تؤجل القراءة الثالثة للجلسة المقبلة .  
( في ٣ فبراير سنة ١٩٣٧ ) .

### القراءات الثلاث لمشروع قانونين في جلسة واحدة .

#### القراءة الثالثة

لمشروع القانونين السابقين — الموافقة عليهما جملة واحدة بالنداء بالاسم

الرئيس — والآن هل توافقون حضراتكم على قراءة مشروع هذا القانون والذي قبله للمرة الثالثة وأخذ الرأي عليهما الآن  
معا أو يؤجل أخذ الرأي عليهما إلى الجلسة المقبلة ؟

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — أرى أن يؤجل ذلك إلى الجلسة المقبلة .  
( أصوات : يؤخذ الرأي الآن ) .

الرئيس — من يوافق على تأجيل القراءة الثالثة لمشروع هذين القانونين وأخذ الرأي عليهما للجلسة المقبلة فليفضل برفع يده .  
( رفع ثلاثة من حضرات الأعضاء أيديهم ) .

الرئيس — إذن يقرر المجلس الموافقة على القراءة الثالثة لمشروع هذين القانونين وأخذ الرأي عليهما في هذه الجلسة .  
وليتل الآن مشروع القانون الخاص بالموافقة على الشروط المالية لاتفاقية تعقد بين مصلحة البريد المصرية ومصلحة البريد البريطانية .  
تلى مشروع القانون ، وهذا نصه :

.....  
.....  
.....  
.....

الرئيس — وليتل مشروع القانون الخاص بفتح اعتماد إضافي قدره ١٧٩٥٤٣ ج . م في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧  
٨٢ « وزارة المعارف العمومية » لتسوية تجاوز البابين الأول والثاني .



مادة ١٠٤ » .....

تلى مشروع القانون ، وهذا نصه :

.....  
.....  
.....  
.....  
.....  
( في ٢٢ يونيه سنة ١٩٣٧ ) .

لا ضرورة لتلاوة مشروع القانون مادة مادة في حالة إقرار المجلس نظره بصفة مستعجلة .

مجلس النواب

حضرة النائب المحترم الأستاذ عمر عمر — لى اقتراح أعرضه على حضراتكم ، وهو أن يقرر المجلس نظر مشروع هذا القانون على وجه الاستعجال ، وفي هذه الحالة لا يتلى سوى مرة واحدة ، بعكس نظره بالطريقة العادية فإنه يتلى فيها مرتين ، والواقع أنه لا تأثير لذلك من حيث بحثه ، لأن اللجنة قد درستة دراسة مستفيضة .

الرئيس ( حضرة الأستاذ المحترم الدكتور أحمد ماهر ) — إن التدليل الذى يقول به حضرة النائب المحترم ينطبق على كل مشروعات القوانين . أما اقتراح نظرها على وجه الاستعجال فلا يكون إلا بسبب خاص .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عمر عمر — على كل حال أرجو أن يتفضل حضرة الرئيس بعرض اقتراحى على هيئة المجلس الموقر . الرئيس — قدم حضرة النائب المحترم الأستاذ عمر عمر الاقتراح الآتى نصه :

« أقترح أن يقرر المجلس نظر مشروع قانون تحقيق الجنايات المختلط على وجه الاستعجال » .

فالموافق على هذا الاقتراح يتفضل بالوقوف .

( وقت أغلبية ) .

الرئيس — إذن تقرر نظر هذا المشروع على وجه الاستعجال .

( وهنا تخلى الرئيس عن رئاسة الجلسة ، وتولاها حضرة النائب المحترم الأستاذ على حسين باشا وكيل المجلس ) .

.....  
.....  
.....  
.....

الرئيس ( على حسين باشا ) — هل توافقون على الانتقال لمناقشة مواد مشروع قانون تحقيق الجنايات المختلط مادة مادة ؟

( موافقة عامة ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ إسماعيل سليمان حمزه — بعد أن قرر المجلس نظر مشروع القانون على وجه الاستعجال ، أصبح فى حل من قراءة المواد مادة مادة ، عملاً بالمادة ١١٥ التى تشير إلى أنه إذا رأى المجلس وجوب المناقشة لا تكون التلاوة محتمة فى حالة الاستعجال . وفى هذه الحالة لكل من حضرات النواب أن يتقدم للمناقشة فى أية مادة ولا داعى للتلاوة ، وقد قدمت اقتراحاً بذلك .

حضرة النائب المحترم الأستاذ كامل بك صدقي — تنص اللائحة على التلاوة ، وفى حالة الاستعجال يكتبى بتلاوة واحدة . وأرى أنه يجب احترام النص .

حضرة النائب المحترم الأستاذ غالى إبراهيم — لو رجعنا إلى المادة ١٠٤ من الدستور لوجدنا أنها تنص على أنه لا يجوز لأى المجلسين تقرير مشروع قانون إلا بعد أخذ رأى فيه مادة مادة ، ولكنها لم تنص على وجوب تلاوة المواد ، فالمقصود هنا هو أخذ رأى على كل مادة ؟ وإذا رأى أحد من حضرات الأعضاء الاعتراض على مادة أو المناقشة فيها ، فله ذلك .

أداة ١٠٤ » ... .. «

الرئيس — المادة ١٠٤ من الدستور صريحة في أنه لا يجوز لأي المجلسين تقرير مشروع قانون إلا بعد أخذ الرأي فيه مادة مادة .  
 حضرة النائب المحترم الأستاذ إسماعيل سليمان حمزه — إني أؤيد اقتراحى بالدستور وباللائحة . فيما يتعلق بالدستور لا تشترط التلاوة  
 طلقاً . أما اللائحة فقد أشارت إلى التلاوة . ولكن المادة ١١٥ من اللائحة ، وهي تتعلق بكيفية المداولة في المشروعات المستعجلة ، تنص  
 الفقرة الأخيرة منها على أن المناقشة تحصل فوراً وتتناول كل مادة على حدة . والمناقشة هنا لا تنصرف إلى التلاوة ، فالمناقشة غير التلاوة .  
 على هذا يكون المجلس غير مقيد بالتلاوة ، ولهذا أتمسك باقتراحى .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عمر عمر — إذا قرر المجلس عدم تلاوة المواد ، فإنه لا يكون قد خرج في ذلك عن حكم الدستور ،  
 ن المادة ١٠٤ من الدستور قررت أنه عند أخذ الرأي على القوانين يؤخذ الرأي على المواد مادة مادة ، ولكنها لم تحتم قراءة المواد .  
 قد طبعت هذه المواد ووزعت على حضراتكم ، والفروض أن كل نائب قد قرأها ، فمن حق المجلس ومن حق الرئيس — إذا ما جاء  
 ير المادة في البحث — أن يأخذ الرأي عليها دون أن يتطلب ذلك التلاوة . أما النص الذى يقرر التلاوة فهو نص المادة ٨٩  
 ن اللائحة الداخلية . وهذه اللائحة هي من وضع المجلس ، فله أن يخالف نصاً من نصوصها إذا رأى ما يقتضى ذلك . وقد حدث ذلك  
 ، أحوال كثيرة من قبل ، وأقرب مثل لذلك ما قرره المجلس بشأن تقارير لجنة المالية ، فإنه بالرغم من أن اللائحة قد نصت على ضرورة  
 دة تقارير اللجان ، فإن المجلس قرر في هذه الدورة والدورة السابقة التجاوز عن تلاوة تقارير لجنة المالية عن مشروع الميزانية .  
 إذا كنا لا نستطيع مخالفة نص الدستور ، فإن في وسعنا ، فيما يتعلق باللائحة ، وهي من وضعنا ، أن نقرر في ظروف معينة عدم الأخذ  
 وقتاً بنص من نصوصها .

لذلك أرجو أن يقرر المجلس عدم التلاوة .

( تصفيق ) .

الرئيس — قدم اقتراح من حضرة النائب المحترم إسماعيل سليمان حمزه ، هذا نصه :  
 « بعد أن قرر المجلس نظر قانون تحقيق الجنايات المختلط بصفة مستعجلة ، أترح — عملاً بالمادة ١١٥ من اللائحة — عدم ضرورة  
 تلاوة القانون المذكور مادة مادة ، والاكتفاء بالمناقشة فيه لمن يريد » .

فالموافق على هذا الاقتراح يقف .

( وقتت أغلبية ) .

الرئيس — إذن يكتفى بالإشارة إلى المواد كما وردت في مشروع اللجنة ، ثم يؤخذ الرأي عليها مادة مادة .

( في ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٧ ) .

لا يؤخذ الرأي بالنداء بالاسم على مشروعات قوانين دفعة واحدة إذا لم يكن موضوعها متشابهاً .

أخذ الرأي بالنداء بالاسم على مشروع القانون  
 الخاص بمشروع قانون تحقيق الجنايات أمام المحاكم المختلطة

حضرة النائب المحترم على على لهيطه — أرى أن يؤجل أخذ الرأي بالنداء بالاسم على مشروع هذا القانون إلى ما بعد انتهاء  
 المجلس من نظر مشروع القانون الخاص بالموافقة على الاتفاقية البرمة مع الشركة العالمية لقنال السويس البحرية حتى يؤخذ الرأي على  
 للشروعين دفعة واحدة .

الرئيس ( حضرة الأستاذ المحترم الدكتور أحمد ماهر ) — كان يصح ذلك لو كان موضوع كل من الشروعين متشابهاً ، أما وموضوع  
 كل منهما يختلف عن الآخر فلا يمكن أخذ الرأي عليهما معاً . وعلى ذلك يؤخذ الرأي الآن على مشروع القانون الخاص بقانون تحقيق  
 الجنايات أمام المحاكم المختلطة .

وليفضل حضرة المقرر بتلاوة مشروع القانون لأخذ الرأي عليه بالنداء بالاسم .

( في ٢١ يولييه سنة ١٩٣٧ ) .



مادة ١٠٤ » ... ..

في حالة قرار المجلس نظر مشروع قانون بصفة مستعجلة له أن يقرر تلاوة مواده عند أخذ الرأي عليها مادة مادة ، كما له أن يقرر عدم تلاوتها .

ولكي يصدر المجلس قراره على الوجه الأكمل — حين الأخذ بعدم التلاوة — يقتصر على تلاوة المواد التي تناولها التعديل ، مع ذكر التعديلات التي أدخلت عليها .

#### تقرير لجنة الحقانية

#### عن مشروع قانون العقوبات

أشير إلى الكتاب الآتي نصه :

« حضرة الدكتور المحترم رئيس مجلس النواب

أتشرف بأن أرفع مع هذا تقرير لجنة الحقانية عن مشروع قانون العقوبات رجاء عرضه على المجلس .

وقد انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد عبد الهادي الجندی بك مقررًا لها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

رئيس اللجنة

٢١ يولييه سنة ١٩٣٧

على حسين »

حضرة النائب المحترم الأستاذ عمر عمر — أقترح أن يقرر المجلس نظر مشروع هذا القانون على وجه الاستعجال .

الرئيس ( حضرة الأستاذ المحترم الدكتور أحمد ماهر ) — هل توافقون على هذا الاقتراح ؟

( موافقة عامة ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عمر عمر — لي اقتراح آخر أعرضه على حضراتكم وهو أن يقرر المجلس عدم تلاوة مواد المشروع . وهذا جائز ولا يتناقض مطلقاً مع نصوص الدستور .

الرئيس — المادة ٨٩ من اللائحة الداخلية صريحة في وجوب قراءة النص الذي ستؤخذ عنه الآراء قبل الشروع في أخذها مباشرة . والحكمة في ذلك واضحة وهي عدم اللبس وعدم الوقوع في الخطأ أو الخلط .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عمر عمر — نص المادة ١٠٤ من الدستور لا يحتم تلاوة نصوص المواد .

الرئيس — وما رأي حضرة النائب المحترم في نص المادة ٨٩ من اللائحة الداخلية ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ عمر عمر — سأتكلم أولاً عن النص الوارد في الدستور ثم عن نصوص اللائحة الداخلية .

نصت المادة ١٠٤ من الدستور على أنه « لا يجوز لأي المجلسين تقرير مشروع قانون إلا بعد أخذ الرأي فيه مادة مادة ،

وللمجلسين حق التعديل والتجزئة في المواد وفيما يعرض من التعديلات » .

فهذا النص لا يحتم قراءة المواد بل كل ما يحتمه هو أخذ الرأي على كل مادة .

الرئيس — إن ورود عبارة « التجزئة في المواد » في هذا الموضع تفيد وجوب تلاوة المادة التي سيؤخذ عليها الرأي . إذ كيف

يقول أن نقول مثلاً « هل يوافق المجلس على الجزء الأول من المادة ؟ » أو « هل يوافق المجلس على حذف الجزء الثاني منها ؟ » ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ عمر عمر — إن مواد المشروع مطبوعة وموزعة علينا من وقت كاف ، ومفروض أن حضرة

النواب قرأوا المواد جميعها ، ولهم حق مناقشة أية مادة منها ، وإبداء ما لديهم من الملاحظات . ولكن هناك بعض مواد ربما لا يكون

لأحد من حضرات النواب ملاحظات عليها ، فأخذ الرأي عليها لا يستدعي تلاوتها . وليس في نص المادة ١٠٤ من الدستور ما

القراءة بل كل ما فيها هو وجوب أخذ الرأي على المواد مادة مادة .

هذا هو نص الدستور ، فإذا قررنا عدم قراءة المواد ، يكون تصرفنا في حدود الدستور ، ولا يبقى بعد ذلك سوى النصوص التي  
دت في اللائحة الداخلية . وسبق أنى قات عند النظر في مشروع قانون تحقيق الجنايات للمحاكم المختلطة ، إن المجلس هو الذى وضع  
ذه اللائحة ، فمن حقه إذن أن يعدل فيها إذا شاء ، وأن يقرر فى أى وقت عدم الأخذ بنص من نصوصها لسبب من الأسباب  
لظرف من الظروف . أما الدستور فمحرم علينا أن نخرج على حكم من أحكامه . والواقع أننا نكون فى حدود تلك الأحكام إذا قررنا  
عدم قراءة المواد . ولذلك أرى أنه من حق المجلس أن يقرر عدم قراءة المواد والاكتفاء بأخذ الرأى عليها مادة مادة . وأنشرف  
رض اقتراحى على المجلس لأخذ الرأى عليه .

الرئيس — هل يطلب أحد من حضراتكم الكلام فى هذا الموضوع ؟  
( لم يطلب أحد ) .

الرئيس — أنا لا أستطيع عرض هذا الاقتراح على المجلس لأنى أرى فيه مخالفة للدستور ، وأنا المسئول عن ملاحظة ذلك .  
حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء — المسألة مسألة تقدير فى تفسير النصوص . فالمجلس حينما قرر النظر فى قانون  
قيق الجنايات بطريق الاستعجال ، قرر أن لا داعى لتلاوة مواد اكتفاء بتوزيعها مطبوعة على حضرات الأعضاء مع تقرير لجنة  
قائية . وقد قرر المجلس هذا بعد روية وتفكير ، وفى حدود الدستور . وهو مسئول عن الدستور كرئيس المجلس سواء بسواء ،  
إن مكانة المجلس أقوى ، لأن الرأى القاطع يرجع إليه فى كل الأمور .

لم يكن المجلس متسرعاً ، ولا متعجلاً ، عند ما قرر ذلك ، ولكنه راعى الظروف ورأى أن من حقه أن يقرر هذا .  
لم يحتم الدستور تلاوة المواد ، وكل ماقرره فى هذا الشأن واضح فى المادة ١٠٤ ، ونصها : « لا يجوز لأى المجلسين تقرير مشروع  
ن إلا بعد أخذ الرأى فيه مادة مادة ؛ وللمجلس حق التعديل والتجزئة فى المواد وفيما يعرض من التعديلات » .  
فالنص لم يتعرض لاشتراط قراءة للواد قبل أخذ الرأى ، ولكنه حتم أخذ الرأى عليها .  
قد يكتفى بالنص الموجود أمام كل عضو من حضرات الأعضاء ، وقد يقرأ هذا النص ، وفى الحالين يؤخذ الرأى على المادة دون  
يحمل نص الدستور قيداً آخر ، وهو وجوب قراءة المادة قبل أخذ الرأى عليها .  
إذن الدستور يحيز هذا .

نرجع لللائحة الداخلية ، فنجد فيها نصين : نصاً عاماً ، ونصوصاً تتعلق بحالة الاستعجال . أما النص العام فهو الذى يحتم قراءة المادة  
أخذ الرأى على مشروعات القوانين بالطريقة العادية وهو واضح بالمادة ٧٨ ونصها :

« تبدأ المناقشة بتلاوة تقرير اللجنة ثم يتلى المشروع مادة مادة أصلاً وتعديلاً ، والعضو المقرر أن يقدم إيضاحات إذا اقتضى الحال  
» .

أما النصوص المتعلقة بالاستعجال فواضحة فى الباب الخامس ، وما ينطبق على حالتنا فى مواد هذا الباب هو المادة ١١٥ ونصها :  
« اقتراحات ومشروعات القوانين التى يتقرر الاستعجال فى نظرها تحصل المداولة فيها بمناقشة الاقتراح أو المشروع بجملة ، ثم يؤخذ  
المجلس فيها إذا كان يرى وجوب المناقشة فى المشروع أو الاقتراح مادة مادة .  
إذا رفض المجلس المناقشة مادة مادة فإن الاقتراح أو المشروع يكون مرفوضاً .

أما إذا قبلها فإن المناقشة فيها تحصل فوراً وتتناول كل مادة على حدها كما تتناول التعديلات التى يرى إدخالها عليها ، ثم يؤخذ الرأى  
ذلك على التعديلات ، فالمواد مادة مادة ، فعلى المشروع بجملة » .

كل هذا لم يرد فيه مطلقاً ما يدل على وجوب قراءة نص المادة ، وهذا مفهوم لأن لحالة الاستعجال ضرورتها وفائدتها . فإذا  
المجلس نظر أى مشروع بطريق الاستعجال ، فليس من المعقول أن يلجأ إلى التطويل بالتلاوة ، خصوصاً إذا كان المجلس فى غنى عنها ،  
الشرع بمواده موزع على حضرات الأعضاء قبل موعد المناقشة فيه بوقت كاف .

كيف إذن تجرى المناقشة بغير تلاوة ؟ تجرى بكل سهولة ، لأن المواد أمام حضرات الأعضاء ، وعند الانتقال إلى مناقشة المواد ،



مادة ١٠٤ » ... ..

يطلب الرئيس ممن يريد المناقشة في هذه المادة أن يتكلم ، أو ممن له ملاحظة أن يديها . وقد تستدعي المناقشة تلاوة المادة كلها ، وقد تستدعي تلاوة فقرة منها فقط ، وقد لا تستدعي تلاوتها أصلاً . ويتبين كل هذا من المناقشة . أما إذا لم تكن هناك حاجة للمناقشة في ما أو جزء منها ، فلا محل لأن نختتم تلاوتها أثناء نظر المشروع بطريق الاستعجال ، لأن هذا لم تشترطه اللائحة ، ولا نص الدستور . إذ التلاوة لا تشترط إلا في حالة نظر المشاريع بالطريق العادي .

فكل الحقوق مصونة ، والدقة اللازمة محققة بانتباه المجلس وهو يناقش المشروع مادة مادة . والمواد أمامه واضحة أصلاً وتعديل والمناقشة هي التي تبين إن كانت المادة تحتاج لتعديل أو تغيير .

فإذا قلنا بعد ذلك إن الدستور يقضي بتلاوة المواد ، فإننا نكون متناقضين مع أنفسنا بما قررناه عند نظر قانون تحقيق الجنايات ، خصوصاً أن نصوص الدستور واللائحة لا تختم التلاوة أصلاً في حالة الاستعجال .

وأنا أنزه المجلس عن هذا التناقض ، وأنزهه عن أن يقرر مسألة دستورية عند نظر مشروع قانون تحقيق الجنايات ، وينقضها عند نظر مشروع قانون العقوبات . هذا هو رأي الحكومة .

الرئيس — أنا لا زلت على رأيي من وجوب قراءة المواد مادة مادة قبل أخذ الرأي عليها طبقاً لنص المادة ١٠٤ من الدستور والمادة ٨٩ من اللائحة الداخلية ونصها « يقرأ النص الذي ستؤخذ عنه الآراء قبل الشروع في أخذها مباشرة » . والارتباط بين هاتين المادتين وثيق بالنسبة لأخذ الرأي . لذلك لا يمكن أن أعرض على حضراتكم هذا الاقتراح .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — لا شك أننا كلنا حريصون على المحافظة على الدستور ، سواء كان حضر رئيس المجلس ، أو حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء ، أو المجلس نفسه . ولكننا في الواقع نجد أنفسنا أمام نص غامض : فالمادة ١٠٤ من الدستور تقرر أخذ الرأي مادة مادة ، ونصها يحتمل التلاوة ويحتمل عدم التلاوة . ولكننا إذا رجعنا إلى اللائحة نجد أن بها نصوصاً تختم التلاوة ونصوصاً أخرى لا تختمها . وعلاوة على المواد التي أشار إليها حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء نجد أن المادة ٨٦ تنص على أنه « في حالة ما إذا كان المشروع أو الاقتراح عبارة عن مادة واحدة يكفي بقراءته والناقض وأخذ الرأي فيه مرة واحدة » .

وفي هذا النص اشتراط خاص بقراءة المشروع وقراءة المواد .

أما المادة ١١٥ من اللائحة ، وهي التي تنطبق على الاقتراحات والمشروعات المستعجلة ، فإننا لا نجد بها نصاً يحتم القراءة كما نحن المادة ٨٦ ، فإذا أضفنا إلى ذلك قرار المجلس بالأمس عند نظر مشروع قانون تحقيق الجنايات ، وجدنا أن الأمر يضطرنا إلى أن نقرر قرار المجلس ولو كان فيه شيء من التجاوز .

حضرة النائب المحترم الوكيل البرلماني لوزارة الحفانية — الواقع أنه لا يوجد خلاف على تفسير نص في الدستور ، ولكن الخلاف على تفسير نص في اللائحة الداخلية . ولا شك أن من حق هذا المجلس ، وهو واضع هذه اللائحة ، أن يفسر نصاً من نصوصها . وأقام المجلس بهذا التفسير عندما نظر مشروع قانون تحقيق الجنايات ، فقد فسر المادة ١١٥ من اللائحة الداخلية بأنها تجيز عدم تلاوة نصوص المواد قبل أخذ الرأي عليها . لذلك تكون المسألة التي تدور عليها المناقشة الآن منحصرة في دائرة نصوص اللائحة الداخلية من السهولة والبساطة بحيث يمكن أن يؤخذ عليها الرأي من المجلس بعدما عرض فيها من آراء مختلفة .

الرئيس — يغلب على ظني أنه عند نظر مشروع قانون تحقيق الجنايات لم تعرض المناقشة إلى المادة ٨٩ من اللائحة الداخلية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — أذكر أن الأستاذ عمر عمر قرأ هذه المادة ، وقال إنه لو فرض أنها تلاوة النص ، فللمجلس أن يعدلها لأن اللائحة الداخلية من وضعه .

( رفعت الجلسة للاستراحة الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة عشرة مساءً ، وأعيدت الساعة التاسعة والدقيقة الخامسة والثلاثين )  
برئاسة حضرة النائب المحترم الأستاذ كامل صدقي بك وكيل المجلس .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه — حضرات النواب المحترمين :

تبين من المناقشة التي دارت قبل الاستراحة أن هناك نظريتين ، ترمى إحداها إلى تلاوة مواد مشروع القانون المعروض علينا الآن ، وترمى الأخرى إلى عدم تلاوتها . وإذا أنعمنا النظر وجدنا أن الخلاف الذي قام بين وجهتي النظر يستحق الدرس ، خصوصاً إذا ترتب على تقرير التلاوة مناقشة المواد ، وهذا يستلزم منا استعداداً خاصاً . وكذلك إذا أخذ بنظرية عدم التلاوة احتاج الأمر أيضاً إلى دراسة . ولذا أرجو من حضراتكم تأجيل نظر المشروع إلى جلسة الغد ، حتى نضمن صحة القرار الذي نصدره ، ولأنه لا يمكننا ، بعدما حدث الليلة ، أن تناقش بسهولة مشروع القانون المعروض علينا ، وهو يتكون من مواد كثيرة . ولذا أقترح تأجيل نظره إلى جلسة الغد .

الرئيس — الموافق على هذا الاقتراح يقف .

( وقف عدد من الأعضاء لم تتبين معه الأغلبية من الأقلية ) .

حضرة النائب المحترم الدكتور محمود عز العرب — زريد أن نعرف على وجه التحديد ما يطلب منا أخذ الرأي عليه .

الرئيس — اقترح حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه أن يؤجل النظر في الاقتراح المقدم من حضرة النائب المحترم الأستاذ عمر عمر إلى الغد ، وقد أخذنا الرأي على ذلك بطريقة الوقوف ، فوقف عدد لم تتبين منه الأغلبية من الأقلية ، ولذا نأخذ الرأي بالطريقة العكسية .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — أرى أنه قد يكون من المصلحة الواقعة على طلب التأجيل ، خصوصاً بعد أن تعرض بعض حضرات النواب إلى مناقشة هذا الخلاف من الوجهة الدستورية . وأرى أن تعرض المسألة على لجنة الشؤون الدستورية لبحثها ، حتى يمكن أن يدرس الخلاف الذي قام بشأنها درساً وافياً ، وهو خلاف محترم دون شك ، ولو أن المجلس سبق أن أبدى رأياً فيه . ولكننا ، لكي تطمئن قلوبنا ، ولكي ننتفع بهذا التأجيل ، أرى أن تجتمع لجنة الشؤون الدستورية لبحثه بصفة مستعجلة ؛ فإذا ما تقرر هذا الرأي فإنني أوافق على التأجيل .

حضرة النائب المحترم الأستاذ على السيد أيوب — أرجو إذا ما قرر المجلس إحالة هذه المسألة على لجنة الشؤون الدستورية ، أن ينظر في عدد الأعضاء الذين يؤلفون هذه اللجنة ، لأنني أعلم أن أغلبهم غائب الآن بالإجازة .

الرئيس — هذا ما كنت على وشك أن أئنيه لحضراتكم . والآن أرجو ممن يوجد من حضرات أعضاء لجنة الشؤون الدستورية بالجلسة أن يتفضل بالوقوف .

( وقف حضرات النواب المحترمين الأساتذة محمود سليمان غنام ، وميخائيل غالى ، وعزيز أنطون ) .

الرئيس — لا يوجد بالجلسة من حضرات أعضاء اللجنة إلا ثلاثة فقط ، فهل توافقون على ضم أعضاء آخرين ليكمل العدد المقرر للجنة في اللائحة الداخلية ؟  
( موافقة عامة ) .

( رشح المجلس حضرات النواب المحترمين الأساتذة : إبراهيم عبد الهادي ، على أيوب ، محمد فكرى أباطه ، السيد سليم ، عبد الله الحديدي ، عبد الهادي الجندي بك ، على حسين باشا ، محمد يوسف بك ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ على حسين باشا — أعتذر عن الانضمام إلى هذه اللجنة ، لأنني كنت متولياً رئاسة الجلسة التي أبدى فيها المجلس رأيه بعدم تلاوة مواد مشروع قانون تحقيق الجنايات .

حضرة النائب المحترم الأستاذ ميخائيل غالى — تنص المادة ٤٥ من اللائحة الداخلية على أن لجنة الشؤون الدستورية تتكون من تسعة أعضاء ، فالمطلوب الآن ضم ستة فقط .

الرئيس — لقد اعتذر الأستاذ محمد فكرى أباطه عن الانضمام إلى اللجنة ، فأصبح عدد المرشحين الآن ستة وهم حضرات النواب



مادة ١٠٤ » ... ..

المحترمين : الأساتذة إبراهيم عبد الهادي ، عبد الله الحديدي ، علي أيوب ، السيد سليم ، محمد يوسف بك ، عبد الهادي الجندي بك .  
فهل توافقون على ضمهم إلى لجنة الشؤون الدستورية ؟  
( موافقة عامة ) .

الرئيس — هل توافقون على إحالة مسألة تلاوة أو عدم تلاوة مواد مشروع قانون العقوبات على لجنة الشؤون الدستورية ؟  
( موافقة عامة ) .

الرئيس — هل توافقون على تأجيل نظر مشروع قانون العقوبات إلى الغد حيث تقدم لجنة الشؤون الدستورية تقريرها وفيها فيه المجلس ؟  
( موافقة عامة ) .

( في ٢٥ يولييه سنة ١٩٣٧ ) .

### تقرير لجنة الشؤون الدستورية عن تلاوة نصوص المواد عند بحث مشروعات القوانين التي تنتظر بطريق الاستعجال

أشير إلى الكتاب الآتي :

« حضرة الدكتور المحترم رئيس مجلس النواب

أتشرف بأن أرفع مع هذا تقرير لجنة الشؤون الدستورية عن وجوب تلاوة نصوص المواد أو عدم تلاوتها عند بحث مشروعات القوانين التي تنتظر بطريق الاستعجال .

وقد انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الهادي مقررًا لها ؟

رئيس اللجنة بالنيابة  
محمد عبد الهادي الجندي «

الرئيس — الكلمة لحضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الهادي ( المقرر ) — أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة :

« أحال المجلس بجلسته أمس على لجنة الشؤون الدستورية بحث نصوص الدستور والألئحة الداخلية لتبين ما إذا كانت توجب التلاوة عند بحث مشروعات القوانين التي قرر المجلس نظرها بطريق الاستعجال .

وقد عقدت اللجنة لذلك جلستين ، إحداهما مساء أمس والثانية صباح اليوم . وقد رجعت في بحثها إلى الأعمال التحضيرية للدستور وإلى أقوال الشراح وعلماء الفقه الدستوري ، وهي تتشرف بعرض رأيها على المجلس الموقر .

لم تحدد المادة ١٠٤ من الدستور طريقة أخذ الرأي ، وتركت تنظيم ذلك للألئحة الداخلية التي يضعها كل مجلس لنفسه .

والألئحة الداخلية لمجلس النواب في المواد التي قررت طريقة المناقشة وأخذ الرأي في مشروعات القوانين قد نصت على التلاوة ،

ولكنها في المادة ١١٥ الخاصة بالاستعجال جاء نصها غفلاً من ذكر التلاوة وإن كان قد اختزل بعض الاجراءات .

ومن هنا يفتح باب الاجتهاد للناظرين ، فالذين يرون وجوب التلاوة يربطون حكم المادة ١١٥ في ذلك بالمادة ٨٩ تفادياً من الخلط

بين المواد عند أخذ الرأي ، واستناداً إلى رأي بعض الفقهاء وما جرى عليه العمل في فرنسا .

والذين يرون عدم التلاوة يستندون إلى خلو المادة ١١٥ من اشتراط التلاوة ، ويرون هذا مبرراً بحالة الاستعجال ، وأن للمجلس

أن يفسر لألئحته الداخلية .

وترى اللجنة بإجماع الآراء أن الموضوع المطروح عليها محل اجتهاد ، فيجوز للمجلس أن يقرر عدم تلاوة جميع المواد أو بعضها ؟

جرى بشأن مشروع قانون تحقيق الجنابات ، كما يجوز له أن يقرر العكس ؛ وليس في الأخذ بأحد الرأيين خطأ » .

أداة ١٠٤ » ... .. «

الرئيس — هل توافقون على تقرير اللجنة ؟

( موافقة عامة ) .

الرئيس — ليس لى ، باعتبارى رئيساً للمجلس ، إلا أن أعمل بما رأته اللجنة . ولكنى أقترح على حضراتكم فيما يختص بمشروع قانون العقوبات الذى سيعرض الآن أن تتلى المواد التى تناولها التعديل مع ذكر التعديلات التى أدخلت عليها حتى يتمكن المجلس من أداء عمله على الوجه الأكمل . فهل توافقون على هذا ؟

( موافقة عامة ) .

( فى ٢٦ يولييه سنة ١٩٣٧ ) .

كل عضو يريد المناقشة فى مادة أو مواد من مواد القانون يعينها ؛ وتكون هذه المادة أو المواد — دون غيرها — محل

المناقشة والتلاوة .

مجلس الشيوخ

تقرير لجنة الحقانية

عن مشروع قانون تحقيق الجنايات أمام المحاكم المختلطة — قرار المجلس نظره على وجه الاستعجال — قرار المجلس أن يبين كل من حضرات الأعضاء المادة أو المواد التى سيتناولها بالمناقشة حتى تكون تلك المواد وحدها دون غيرها محل المناقشة والتلاوة

الرئيس ( حضرة الأستاذ المحترم محمود بسيونى ) — بمناسبة الجلسة التى ستعقد بعد ظهر اليوم ، وسينظر بها مشروع قانون تحقيق الجنايات أمام المحاكم المختلطة ، هل توافقون حضراتكم من الآن على أن ينظر مشروع هذا القانون على وجه الاستعجال كما نظره مجلس النواب ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس نظر مشروع قانون تحقيق الجنايات أمام المحاكم المختلطة على وجه الاستعجال . وهل توافقون حضراتكم على أن يبين كل من حضرات الأعضاء المادة أو المواد التى سيتناولها بالمناقشة ، وتكون تلك المواد وحدها دون غيرها محل المناقشة والتلاوة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس أن يبين كل من حضرات الأعضاء المادة أو المواد التى سيتناولها بالمناقشة ، وتكون تلك المواد وحدها دون غيرها محل المناقشة والتلاوة .

( فى ٢٦ يولييه سنة ١٩٣٧ ) .

مشروع قانون العقوبات

الوارد من مجلس النواب — تقرير لجنة الحقانية — للواقعة على مشروع القانون من حيث  
المبدأ — مناقشته مادة فمادة — تأجيل القراءة الثالثة للجلسة المقبلة

( المقرر حضرة الشيخ المحترم على كمال حبيشه بك ) .

الرئيس ( حضرة الأستاذ المحترم محمود بسيونى ) — هل توافقون حضراتكم على نظر مشروع القانون على وجه الاستعجال كما نظره مجلس النواب ؟

( موافقة ) .



مادة ١٠٤ » ... ..

الرئيس — وهل توافقون حضراتكم على أن يبين كل من حضراتكم المادة التي يريد أن يتناولها بالمناقشة حتى تكون هذه المادة دون غيرها محل المناقشة والتلاوة كما جرينا على ذلك في مشروع قانون تحقيق الجنايات أمام المحاكم المختلطة ؟  
( موافقة ) .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكلك بك — سأتناول بالمناقشة الفقرة الأخيرة من الفقرة الأولى من المادة ١٨٩ وسأطلب إلقاءها .

حضرة الشيخ المحترم عبد الرزاق القاضي بك — سأتناول بالمناقشة المواد من ٢٧٥ إلى ٢٧٩ ثم المادة ٢٩٣ .  
حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — سأتناول بالمناقشة نفس المواد التي سيتناولها حضرة الشيخ المحترم عبد الرزاق القاضي بك .

الرئيس — الكلمة الآن لحضرة الشيخ المحترم عبد الرزاق القاضي بك .  
( في ٢٧ يولييه سنة ١٩٣٧ ) .

قرار المجلس قراءة مشروع القانون المؤلف من مادة واحدة القراءات الثلاث في جلسة واحدة

الرئيس ( حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك ) — جرى العمل في مجلسنا في دورات سابقة على أن تكون القراءات الثلاث لمشروع قانون في جلسة واحدة إذا كان مكوناً من مادة واحدة .  
فهل توافقون حضراتكم على أن نجرى على ذلك كقاعدة تتبعها في كل مشروعات القوانين المكونة من مادة واحدة تسهلاً للعمل ؟  
( موافقة ) .  
( في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ) .

هل يشترط توفر العدد القانوني من الأعضاء عند الموافقة على كل مادة من مواد مشروع القانون أم أن مسألة العدد القانوني لا يجب الأخذ بها إلا في حالة أخذ الرأي بالنداء بالاسم على مشروع قانون ؟

مجلس النواب

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — العدد الآن غير قانوني ، وأرجو أن يثبت هذا في المضبطة .  
حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — إن مسألة أن العدد قانوني أو غير قانوني مسألة يجب ألا يؤخذ بها إلا في حالة أخذ الرأي بالنداء بالاسم على مشروع القانون .  
حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — قلت إن العدد غير قانوني ، وهذه مسألة يجب أن يفصل فيها المجلس .  
( خجعة ) .

الرئيس — أرجو أن يراعى حضرات النواب المحترمين أن تسير المناقشة في جو هادي وبطريقة منتظمة ، أما المقاطعة والكلام بغير إذن فليس من النظم البرلمانية في شيء ، فضلاً عما في ذلك من تعطيل لأعمال المجلس .  
حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — إن اشتراط توافر العدد القانوني لا يكون إلا في حالة أخذ الرأي بالنداء بالاسم ، أما أثناء المداولات فلكل نائب أن ينادر قاعة الجلسة أو يبق فيها .  
فأنا مثلاً إذا كنت خارج الجلسة فإني أعود إذا أردت أن أقدم برأي أو تعديل في المشروع المروض على المجلس . وفي رأي أن وجود أي عدد من حضرات النواب بالجلسة ، مهما كان قليلاً ، لا يمنع مطلقاً من الاستمرار في نظر المواد ، خصوصاً إذا لوحظ أن

أداة ١٠٤ » ... .. «

جلسة افتتحت بالعدد القانوني . أما إذا سرنا على قاعدة أن يكون العدد قانوني عند مناقشة المواد فلن يمر أي مشروع قانون . ولم يحدث ن تأجل نظر مشروع قانون لهذا السبب ، لا في هذه الدورة ولا في الدورات الماضية من وقت أن قام مجلس النواب حتى الآن . ( تصفيق ) .

لذلك أرجو من حضراتكم صرف النظر عن هذا الاعتراض والاستمرار في نظر المشروع .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — يقول زميلي النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني بعدم اشتراط العدد القانوني نداء مناقشة المواد . وآسف أن أقول إن هذا الرأي مخالف تماماً للمادة ١٠٤ من الدستور التي تنص على أنه « لا يجوز لأي المجلسين تقرير مشروع قانون إلا بعد أخذ الرأي فيه مادة مادة ... الخ » .

ومعنى هذا أنه يجب أن يتوافر العدد القانوني عند أخذ الرأي على كل مادة من المواد . وإنني آسف أن أقول إن حضرات النواب المحترمين الذين اعترضوا على طلب التأجيل هم الذين يعطون نظر هذا المشروع بمغادرتهم قاعة الجلسة ، ثم يهتموننا بالتعطيل ؛ وإنني أسجل عليهم هذا .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد المنعم حشيش — إنني لا أفهم معنى لإثارة مثل هذه الاعتراضات من زملاء معينين ، وعلى الأخص أثناء نظر هذا القانون بالذات .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — إن اللامحة الداخلية تمنع إبداء مثل هذا الكلام .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد المنعم حشيش — إن جميع القوانين التي أقرها هذا المجلس الموقر قد سار فيها على أساس عدم توافر العدد القانوني أثناء نظرها والمداولة فيها ، فإذا كان العدد القانوني متوافراً عند الانتهاء من المداولة في مشروع قانون ، أخذ له الرأي بالناداة بالاسم ؛ وإذا لم يوجد العدد القانوني ، أجل أخذ الرأي عليه إلى جلسة أخرى . أما أثناء المداولة فلكل نائب كامل الحرية في مغادرة قاعة الجلسة والعودة إليها . وفي نظري أن العدد الموجود الآن قانوني . أما الفكرة التي تثير الاعتراض فهي في الواقع الفكرة التي أثارت الاعتراض في مبدأ نظر هذا المشروع ، وهي صادرة من أشخاص معينين لهم مصلحة في تعطيله .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — كلامك هذا غير صحيح ، وإنني أتأكد أن تذكر المصلحة التي تشير إليها .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد المنعم حشيش — توجد هذه المصلحة خارج المجلس ، وإلا فما السبب الذي يدعوك لتعطيل مشروع أنت وزميلك الأستاذ عبد الحق ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — لسنا نحن الذين نعطل المشروع ، بل الذين غادروا قاعة الجلسة هم المعطلون .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — أوافق زميلي عبد العزيز الصوفاني في أنه لا يشترط توافر العدد القانوني لا عند أخذ الرأي ، غير أنه فسر أن أخذ الرأي لا يكون إلا عند المناادة بالاسم ، وهذا ما أخافه فيه ، لأن نص المادة ١٠٤ من الدستور لن ي تلاها زميلي الأستاذ غنام صريحة في اشتراط مواقعة المجلس على كل مادة من مواد المشروع . ولما كان المشروع المعروض قد تقرر نظره بصفة مستعجلة ، وليست له إلا مداولة واحدة ، فكل مادة تتلى يجب أن يوافق المجلس عليها ، ولا تكون هذه المواقعة قانونية إذا كان العدد قانونياً ، وهذا ظاهر جداً .

الرئيس — لنفرض أن بعضاً من حضرات النواب المحترمين غادر قاعة الجلسة لسبب من الأسباب ، فهل تتعطل أعمال المجلس بب ذلك ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — لقد حضر الآن معالي وزير المالية وأظنه يوافقني على رأيي .

الرئيس — لقد عاد الآن حضرات النواب المحترمين الذين كانوا خارج القاعة وبذلك أصبح العدد قانونياً ، فهل توافقون على مادة الثالثة ؟

( مواقعة عامة ) .

( في ٢١ يناير سنة ١٩٣٩ ) .



مادة ١٠٤ » ... ..

المناقشة حول أى الاقتراحات المقدمة تعديلاً للرد على خطاب العرش يبدأ بأخذ الرأى عليه .

أخذ الرأى على التعديل الأوسع نطاقاً والأبعد عن المشروع الأسمى .

مجلس الشيوخ

تراجع المناقشة على هذا فى المادة ٤٢ .

( فى ٢٢ مارس سنة ١٩٣٩ ) .

( ١ ) هل يتحتم وجود العدد القانونى (الأغلبية المطلقة) عند أخذ الرأى على كل مادة ، أم يتحتم هذا فقط عند أخذ

على مشروع القانون جملة ؟

( ٢ ) يعتبر العدد قانونياً أياً كان مقداره حين أخذ الرأى ، إلا إذا لاحظ بعض الأعضاء أن العدد غير قانونى . فبعد هذا

الملاحظة لا يؤخذ الرأى إذا كان العدد غير قانونى .

مجلس النواب

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة (١) ؟

( موافقة عامة ) .

المقرر :

مادة ٢٦ — يجب على المالك الذى يرغب فى فسخ عقد إجارة المكان الذى يستغل فيه محل تجارى مثقل بقيود أو محل يكون أثاثه أو آلاته مثقلة بقيود ، وكان قد أبلغ كتابة بوجود الرهن — أن يخطر الدائن القيد فى محله المختار .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — ألاحظ أن الرأى يؤخذ الآن على مواد مشروع القانون المعروض علينا مع أن العدد القانونى غير متوافر . ولو أننا أحصينا عدد الأعضاء الموجودين الآن لما تجاوز العشرين .

الرئيس — إن الجلسة اليوم انعقدت صحيحة . والمجلس الآن يتناقش فى مواد المشروع أثناء المداولة الأولى بعد أن أقره إجمالاً .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — إن المادة ١٠٤ من الدستور صريحة فى هذا الموضوع حيث تقول « لا يجوز لأى المجلسين تقرير مشروع قانون إلا بعد أخذ الرأى فيه مادة مادة الخ » .

المقرر — لقد جرت التقاليد البرلمانية على عدم التقيد بالعدد القانونى أثناء مناقشة مواد مشروعات القوانين .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — أعود فأقول إن الدستور نص صراحة على أنه لا يجوز للمجلس أن يقر مشروع قانون إلا بعد أن يأخذ الرأى فيه مادة مادة . ولا يجوز أن يؤخذ الرأى إلا إذا توافر العدد القانونى .

الرئيس — أوجه نظر حضرة النائب المحترم إلى أنه مفروض ، بحكم العرف والتقاليد التى سار عليها المجلس حتى الآن ، أن التلاوة الأولى لمشروع القانون هى مناقشة المواد تفصيلاً ، أما فى القراءة الثانية فإن المجلس يصدر قراره فى مواد المشروع بصفة نهائية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — هذا غير صحيح .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — إن المسألة بدئية ولا تحتل أى تأويل . فالمادة ٩٩ من الدستور تقطع « لا يجوز لأى المجلسين أن يقرر قراراً إلا إذا حضر الجلسة أغلبية أعضائه » . ثم جاءت المادة ١٠٤ من الدستور فقررت ماياً

« لا يجوز لأى المجلسين تقرير مشروع قانون إلا بعد أخذ الرأى فيه مادة مادة ... » .

ونحن الآن نأخذ الرأى على مشروع القانون مادة مادة . وسواء أكانت هذه تلاوة أولى أم ثانية فلا بد أن يكون العدد القانونى لكى يصح أن تتخذ أى قرار بشأن مواد هذا المشروع ، مهما كان القرار بسيطاً أو عادياً . فكيف بنا ونحن ننظر الآن مشروعاً هاماً

أداة ١٠٤ » ... .. «

قد أقسمنا الممين على أن نؤدى أعمالنا بالثمة والصدق ؟ وأنا واثق أن معالى وزير المالية يوافقنى على ما أقول ؛ وقد كان معاليه يقول  
ثل هذا الكلام وقت أن كان رئيساً للمجلس .

حضرة النائب المحترم على المنزلاوى بك — هذه مسألة هامة ويجب أن تقطع فيها برأى .

الرئيس — يلخص الموضوع فى أن مشروع القانون قد تلى على حضراتكم ووافقتم عليه إجمالاً وانتقلنا إلى مناقشة المواد وفى  
لتلاوة الأولى .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — وحتى أخذ الرأى على مشروع القانون إجمالاً لا يجوز إلا إذا كان  
لعدد قانونياً .

حضرة صاحب المعالى وزير المالية — أظن أن هناك شيئاً من سوء التفاهم فى هذا الموضوع ، والواقع أنه لا يجوز للمجلس أن يتخذ  
قراراً إلا إذا توافرت الأغلبية القانونية ، ولكن الفهم أن هذه الأغلبية تعتبر موجودة طالما لم يعترض أحد على عدم وجودها ، وهذا  
ما يجرى عليه العمل فى كل برلمانات العالم ، لا فى البرلمان المصرى وحده . فإذا اعترض أحد الأعضاء أو وجه النظر إلى أن العدد أصبح  
غير قانونى اعتبرت القرارات التى اتخذت قبل ذلك قانونية . ولما كان حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام وجه النظر إلى أن  
العدد أصبح غير قانونى ، تعين علينا أن نقف عند المادة ٢٦ من مشروع هذا القانون .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — أؤكد لمعالى الوزير أنى سبق أن وجهت نظر سعادة الرئيس إلى ذلك ، ولم  
رد أن أثير هذه المسألة علناً .

حضرة صاحب المعالى وزير المالية — على كل حال فإن المجلس لم يحط علماً بذلك .

الرئيس — لى ألقى ضوءاً على هذه المسألة أذكر لحضراتكم ما دار من المناقشة فى جلسة ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٧ أثناء نظر تقرير  
لجنة الحقاينة عن الرسوم بقانون بتعديل نص المادتين ٤٧٨ و ٤٧٩ من قانون المرافعات الأهلى . فقد قال دولة الرئيس ( المغفور له  
سعد زغلول باشا ) : أظن أن حضرات الأعضاء تتوروا فى هذا الموضوع ، وكنت أود أخذ الآراء ولكنى أخشى أن العدد غير قانونى .  
فقال مصطفى النحاس باشا : إن المناقشات التى حصلت فى هذا الموضوع صحيحة على كل حال ، ولا يعتبر العدد غير قانونى إلا حين أخذ  
الرأى . وإذا سمح دولة الرئيس قلت إنه ليس من داع لأن يكون العدد قانونياً فى القراءة الأولى ، لأن المعول عليه هو أخذ الرأى بعد  
المدولة الثانية ، وما المدولة الأولى فى الحقيقة إلا تمهيداً للمدولة الثانية . فقال الرئيس : الأوفق إرجاء أخذ الرأى إلى الجلسة القادمة فقال  
الأستاذ ويصا واصف : أظن أنه لا يمكننا أخذ الرأى على ذلك لأن العدد غير قانونى . فقال الرئيس : « إذن يؤجل أخذ الرأى إلى الجلسة  
القادمة » . — فالذى قاله مصطفى النحاس باشا ينطبق تماماً على اللائحة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — إن الرأى الصحيح والقانونى وما يتمشى صراحة مع الأوضاع الدستورية هو  
أنه بعد أن تتلى المادة يؤخذ الرأى عليها . وسترون غداً فى المضبطة مواد مشروع هذا القانون مصحوبة بالموافقة العامة . وأريد أن  
أستشهد — كما استشهد سعادة الرئيس — بما قاله رئيس مجلس سابق معروف مدى تمكنه من اللائحة والدستور ، وهو معالى الدكتور أحمد  
ماهر باشا ، فى جلسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٧ كان معروضاً على المجلس مشروع قانون الحمامة ، وكنت أنا المقرر ، وكان بعض حضرات  
الأعضاء يخرج عمداً من الجلسة عند أخذ الرأى بقصد منع إصدار مشروع هذا القانون قبل ميعاد انعقاد الجمعية العمومية للمحامين .

وعند أخذ الرأى وجه حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك نظر حضرة الرئيس إلى أن العدد صار غير قانونى . فرد عليه  
الأستاذ زهير صبرى بأنه لا أهمية لعدد الحاضرين بالجلسة إلا عند أخذ الرأى حيث يجب أن يكون العدد قانونياً . وقد قلت ، بصفى  
قراراً ، إذ ذاك إنه يجب أن يكون العدد قانونياً الآن لأن الرأى سيؤخذ على كل مادة على حدة . فالذى أقوله الآن ليس جديداً بل سبق لى  
أن قلته وقد قال سعادة الدكتور أحمد ماهر باشا رئيس المجلس إن المادة ٩٩ من الدستور صريحة فى أن المجلس لا يقرر قراراً إلا إذا  
حضر الجلسة أغلبية أعضائه ، وبعد ذلك رفعت الجلسة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ على أيوب — إيضاحاً للمسألة التى ذكرها حضرة النائب المحترم الأستاذ غنام أقول إن مشروع  
انون الذى كان معروضاً وقتئذ على المجلس كان مقررراً نظره بصفة مستعجلة ، أى يكتفى فيه بقراءة واحدة . لذلك كان رئيس المجلس



مادة ١٠٤ » ... ..

على حق في ألا يعرض الأمر لأخذ الرأي والعدد غير متكامل ، لأن أخذ الرأي نهائي . أما ونحن الآن ننظر مشروع قانون بالطريقة العادية ، أي في مداولتين ، فلا محل لتعطيل عمل المجلس بحجة أن العدد غير قانوني . ولا شك في أنه لا محل للقياس بين حالتنا الآن والحالة التي يشير إليها حضرة النائب المحترم الأستاذ غنام ، وهي حالة نظر قانون كان مقرراً نظره بصفة مستعجلة .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — نص للمادة ٩٩ من الدستور صريح في أنه لا يجوز لأي المجلسين أن يقرر قراراً إلا إذا حضر الجلسة أغلبية أعضائه . ولا شك في أنه عند تلاوة المواد مادة مادة ، يؤخذ الرأي على كل مادة . وهذا قرار ، ويجب طبقاً لنص المادة ٩٩ أن تكون الأغلبية موجودة وقت صدوره ؛ فإذا كان الرأي قد أخذ على ١٥ مادة مثلاً ، ثم أبدى أحد الأعضاء ملاحظة على عدم تكامل العدد القانوني ، فيعتبر أخذ الرأي على هذه المواد الخمس عشرة صحيحاً مادام أنه تم قبل إبداء تلك الملاحظة . لأنه من المحتمل أن يكون بعض الأعضاء قد انصرف ، فلا يمكن التحقق من عدم توافر العدد القانوني عند أخذ الرأي على تلك المواد . على أنه بعد إبداء هذه الملاحظة لا يمكن اعتبار أخذ الرأي صحيحاً ، فيجب تأجيل المناقشة .

وبناء على هذا ، فإنه مادام اعتراض حضرة الأستاذ غنام كان بعد أخذ الرأي على المادة ٢٥ فيكون أخذ الرأي على هذه المادة وما سبقها من المواد صحيحاً ، ويؤجل نظر باقي المواد .

الرئيس — رغم نص اللائحة الداخلية لا أزال أرى أن للدعوة الأولى لا تعدوان تكون مناقشة ، أما المداولة الثانية فهي التي يؤخذ الرأي فيها .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — لم ينص المشرع على مداولتين بالنسبة لمشروعات القوانين إلا نظراً لأهميتها . ولا شك أنه يقصد بذلك أخذ الرأي مرتين على كل مادة .

الرئيس — نظراً لعدم توافر العدد القانوني فإنه لا يمكن أخذ رأي المجلس في هذا الموضوع الآن . وبناء عليه ترفع الجلسة ، على أن تعقد الجلسة المقبلة الساعة السادسة من مساء يوم الاثنين القادم . ( في ٥ يولييه سنة ١٩٣٩ ) .

موافقة مجلس النواب على إدماج مشروع قانون بفرض رسم أيلولة على التركات في مشروع قانون ربط الميزانية — المناقشة في دستورية إدماج نصوص تشريعية لا علاقة لها بالميزانية في قانون ربط الميزانية — هل يختلف نظر قانون ربط الميزانية عن القوانين الأخرى العادية ؟ وهل تقرب قوانين فرض الضرائب من قانون ربط الميزانية وتختلف عن القوانين العادية ؟ هل يؤدي الخلاف بين مجلس الشيوخ ومجلس النواب على أحد النصوص التشريعية المدججة في قانون ربط الميزانية إلى عرض هذا الخلاف على هيئة مؤتمر من المجلسين أسوة بالخلاف على باب من أبواب الميزانية ؟

تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٣٨ .

( في ١٢ يولييه سنة ١٩٣٩ ) .

يحوز تجزئة مواد مشروع قانون ربط الميزانية بالموافقة على بعض مواد وإرجاء النظر في البعض الآخر .

راجع التعليق على المادة ١٣٤ .

( في ١٨ يولييه سنة ١٩٣٩ ) .

مجلس الشيوخ

رفض مجلس الشيوخ إدماج مادة خاصة بتشريع يقضى بفرض رسم أيلولة على التركات في مشروع قانون ربط الميزانية .

لأن الأمر في ذلك قد ينتهي إلى عقد مؤتمر تكون غالبيته من أعضاء مجلس النواب قهراً بذلك سلطة مجلس الشيوخ .

تراجع التعليقات على هذا في المادة ١٣٨ .

( في ١٨ يولييه سنة ١٩٣٩ ) .

إذا كان المجلس سبق أن أقر مشروع قانون وعدله وأرسله للمجلس الآخر الذي وافق على التمديل ، وأعادته إليه في دورة  
اية ، فحين نظره فيه من جديد تقرأ مواده كلها مادة مادة ، ويؤخذ الرأي عليها ، ولا يكتفى بتلاوة المواد المعدلة فقط .

### مشروع قانون الحمامة لدى المحاكم الأهلية

تقرير لجنة العدل — الموافقة على المشروع من حيث المبدأ — مناقشة المواد مادة فمادة — قرار المجلس  
نظر مشروع القانون على وجه الاستعجال — القراءة الثالثة — الموافقة عليه بالنداء بالاسم

الرئيس — لقد وزع التقرير على حضراتكم ، فهل توافقون على اعتبار أن التلاوة الأولى قد تمت وعلى مشروع هذا القانون  
ن حيث المبدأ ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — إذن يوافق المجلس على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ . ولننتقل الآن إلى مناقشة مواده مادة فمادة ، ولتتل  
ادة الأولى .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — سبق أن تلى مشروع هذا القانون مادة مادة قراءة أولى فثانية؛ فثالثة وبعد إقراره  
يد إلى مجلس النواب بسبب تعديل أدخله على بعض مواده . فالذي يجب أن يتلى علينا الآن هو المواد التي أدخلت عليها التعديلات فحسب  
لى مينة في تقرير اللجنة .

الرئيس — لقد انتهت الدورة البرلمانية الماضية دون الموافقة على مشروع القانون بعد التعديلات التي أجراها المجلس ، فأعيد  
بدء الدورة الجديدة إلى لجنة العدل ، فأخذ الرأي الآن سيكون على جميع مواد مشروع القانون .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — لقد أقر مجلس الشيوخ مشروع هذا القانون وأرسله بعد تعديل بعض مواده إلى  
لس النواب فردة إلينا بعد نظره معدلاً ، فالخلاف كله منصب على التعديل .

الرئيس — لقد انتهت الدورة البرلمانية دون إقرار مشروع هذا القانون ، فأعادته المجلس في بدء دورته الجديدة إلى لجنة العدل ،  
حته وقدّمت عنه تقريرها الذي تنظرونه حضراتكم في هذه الجلسة ، فلهذا تجب تلاوة جميع مواده .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — ما الداعي لتلاوة المواد التي لم يحصل فيها خلاف أو تعديل ؟

الرئيس — سواء أقرئت مواد مشروع هذا القانون في الدورة الماضية أم لم تقرأ ، وسواء أخذ الرأي على أكثر من مادة من  
واده أم لا ، فإن هذا كله لا يمنع من إعادة قراءة مواده كلها وأخذ الرأي عليها جميعاً لأن الدورة التي حدث فيها كل هذا قد انتهت  
بدأنا دورة جديدة .

والآن لتتل المادة الأولى .

( في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ) .



مادة ١٠٤ ... ..

لا محل مطلقاً لإبداء تحفظ في الموافقة على مشروع قانون من حيث المبدأ . فالمجلس إما أن يوافق عليه من حيث المبدأ وإما أن يرفضه .

### مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب باستبدال أحكام جديدة بالباب الأول من الكتاب الثاني من قانون العقوبات بشأن الجنايات والجنح للضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج — تقرير لجنة العدل — للواقعة على مشروع القانون من حيث المبدأ — إعادته إلى اللجنة على أن تعيد تقريرها إلى المجلس لينظره بمجلسه غد

( المقرر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل ) .

... ..  
... ..  
... ..  
... ..

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — تنص المادة ٨٥ من مشروع القانون على أن تعتبر حالة قطع العلاقات السياسية في حكم حالة الحرب ؛ والعلاقات السياسية الآن مقطوعة بيننا وبين ألمانيا . وبمك هذا النص نعتبر في حكم حالة الحرب ، ورفضه رئيس الحكومة ومعالى وزير العدل يهينان بك أن تدبروا المسئولية الملقاة على عاتقكم ، ونحن نقدر ذلك كل التقدير ، فلم تقل برفض مشروع هذا القانون ولم ندعمكم إلى عدم قبوله ، إنما كل ما تقدمنا به هو أمر واحد وهو أن يكون تطبيق هذا القانون مقصوراً على حالة الحرب ، فإذا ما وضعت الحرب أوزارها وانتهى الأمر بخير وساد السلام أمكن للحكومة الحاضرة أو غيرها أن تضع قانوناً آخر للسلم إذا رأت أن الحالة تقتضى ذلك ، ولكننا محتاجون إلى أن نحتاط لأنفسنا . وما دمنا في حالة حرب فعلا والحكومة تريد أن تحتاط للدفاع عن البلاد ، فنحن نؤيدها ونوافق على قبول مشروع القانون من حيث المبدأ على أن يكون تطبيقه مقصوراً على حالة الحرب .

وأظن أن رفعة رئيس الحكومة ، في سبيل تهدئة النفوس المضطربة وتطمينها ، خشية من أن يساء استعمال هذا القانون لا على يدى رفعت بل على أيدي أخرى . أظن في سبيل هذا التطمين لا يضن رفعت علينا بأن يطمئنا لا بالأقوال التي لا تقوم أمام نصوص صريحة نشعر منها بالدعم لأنها تقضى بتبليغ ما يسمع عن حالات معينة وإلا وقع الإنسان تحت طائلة العقاب — بل بقصر تطبيق القانون على حالة الحرب . نعم إن مصلحة البلاد تقضى بأن نخضع للظروف في حالة الحرب ، ولكن ما هو المقضى أن تظل هذه الأحكام مسلطة على رقابنا في زمن السلم ؟ ومع ذلك أين نحن من حالة السلم ؟ وما المانع من أن يكون هذا القانون كالتدابير العسكرية التي يتخذها رفعت رئيس الوزراء في مختلف النواحي ، فيكون تطبيقه مقصوراً على حالة الحرب ، شأنه كشأن تلك الأوامر العسكرية ؟

حضرة صاحب المعالي مصطفى محمود الشوربجي بك ( وزير العدل ) — أريد أن أفهم ما هي حالة الحرب ؟ أريد أن يطبق القانون من الآن ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — نعم يطبق الآن في حالة الحرب أو ما في حكم حالة الحرب .

حضرة صاحب المعالي مصطفى محمود الشوربجي بك ( وزير العدل ) — مع كل الدول ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — يكفي أن تكون الدولة في حالة حرب مع أية دولة فيطبق القانون .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل باشا — في كل حالة حرب ؟

حضرة صاحب المعالي مصطفى محمود الشوربجي بك ( وزير العدل ) — أرجو أن يلاحظ أن هذا القانون يطبق على الأجانب والمصريين ؛ وعندنا نحو مليون أجنبي .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أوافق على تطبيق القانون من الآن وفي حالة الحرب أو حكم حالة الحرب ؛  
للحكومة أن تضع لذلك ما تريده من النصوص .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — يطبق ما دامت الأحكام العرفية قائمة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — هو كذلك .

حضرة صاحب المعالي مصطفى محمود الشوربجي بك ( وزير العدل ) — أنا لا أستطيع مخالفة القواعد التشريعية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — يحسن أن يؤخذ رأى على مشروع القانون من حيث المبدأ أولاً ثم تنتقل  
مد ذلك إلى مناقشة مواده وعندها يحق لمن يريد أن يقترح ما يريده من التعديلات وهذا هو الترتيب القانوني .

حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) — كيف تمكن مناقشة المواد وهذا الاقتراح قائم ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — يريد حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر إرجاء الكلام لحين  
مناقشة المواد . وإنى أوجه النظر إلى أنه إذا قبل المجلس ما اقترحه من قصر تطبيق القانون على حالة الحرب فإن هذا يسهل نظر القانون  
يضيق من دائرة المناقشة ، فلا تتسع ولا تتناول إلا بعض المواد .

الرئيس — أريد أن أفهم الطريق القانونية التي يريد بها حضرة الزميل المحترم .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — الطريق القانونية هي أنه عندما يوافق المجلس على مشروع القانون من  
حيث المبدأ ، على أن يكون تطبيقه قاصراً على حالة الحرب ، نضع في آخره عند مناقشة المواد مادة تتضمن ذلك .

الرئيس — إذن تريد رغبة موقته لتعديل ستقرحه فيما بعد ؟

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — إذا وافقت الحكومة يكون هذا الاقتراح مشروع مادة توضع في مشروع القانون .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أوافق على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ مع تحفظ وهو أن يكون  
تطبيقه في حالة الحرب .

الرئيس — الاقتراح يرمى إلى تعديل توضع به مادة عند مناقشة المواد إذا وافق عليه المجلس عندئذ . والآن نأخذ الرأى على  
مشروع القانون من حيث المبدأ ، وعند مناقشة المواد يمكن اقتراح التعديل المطلوب .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — لا أوافق على ما يطلبه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى ؛  
والقانون يجب أن ينفذ في حالة الحرب والسلم على السواء ؛ والمواد التي يجب مناقشتها وترون أنها ظالمة أو غير عادلة فلحضراتكم إلغاؤها  
أو تعديلها . انظروا إلى المادة ٧٨ ( مكررة ) فإنها نصت على عقوبة للجرائم إذا ارتكبت في زمن السلم وعقوبة أخرى لها إذا ارتكبت  
في زمن الحرب . فيمكننا قياساً على هذا أن نقرر عقوبة لزمن الحرب وعقوبة أخرى لزمن السلم . وبناء عليه أرى الموافقة على مشروع  
القانون من حيث المبدأ ؛ وعند مناقشة المواد فلن يريده منا أن يقترح التعديل الذي يريده .

الرئيس — الفكرة المقترحة هي الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ . وعند مناقشة المواد يقترح إضافة مادة إلى القانون  
تؤدى إلى ألا يسرى إلا زمن الحرب ، أليس هذا ما يريده حضرة الزميل المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — قدمت اقتراحاً<sup>(١)</sup> بالموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ على أن  
يكون تطبيقه في مدة حالة الحرب والتسليم بهذا الاقتراح يسهل علينا مناقشة المواد .

الرئيس — لم يسبق لنا أن نسمع بالموافقة على مشروع قانون من حيث المبدأ مع تحفظ .

(١) نص الاقتراح :

تقترح الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ على أن يكون تطبيقه في مدة حالة الحرب فقط .  
محمود فهمي ، يوسف الجندى ، أحمد الديوانى ، سعد مكرم ، الدكتور عبد الحميد أمين عزب .



مادة ١٠٤ » ... ..

حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) — التسليم بهذا الاقتراح يجعل القانون عاجزاً ، ويتناقض مع نصوص للبادئ القانونية ، والتسليم به معناه رفض القانون ، ولا أرى ضرورة له ما دام باب التعديل مفتوحاً دائماً .

الرئيس — عند مناقشة المواد ، لكل عضو أن يقدم ما يريد من اقتراحات بالتعديل . والآن وطبقاً للمادة ٧٩ من اللائحة الدائمة لا يمكنني إلا أن أطرح أمراً واحداً وهو أخذ الرأي على مشروع القانون من حيث المبدأ فقط .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لا ، لا . إذا كان من حقنا أن نوافق على المبدأ كاملاً ، فمن حقنا أن نوافق عليه بقيود . والذي يملك الأكثر يملك الأقل .

الرئيس — الموافقة على المبدأ لا تمنع من اقتراح التعديل عند مناقشة المواد .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — هذا القانون مفروض أن يطبق في الحرب والسلام . فأنا أقول بالموافقة على المبدأ في زمن الحرب فقط .

الرئيس — هذه رغبة ؛ ولحضرة الزميل أن يقترح ما يريده من التعديل عند مناقشة المواد إلا إذا أراد رفض القانون .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لم أقل برفض القانون .

حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا — محل الاقتراح الذى قدمه الأستاذ يوسف أحمد الجندى هو المادة الثالثة من مشروع القانون ، وهى الخاصة بسريان القانون . والآن نأخذ الرأي على القانون من حيث المبدأ ؛ وعند نظر هذه المادة يقدم الاقتراح فإذا وافق المجلس على تعديلها عدلها ؛ أما الآن فلا محل لتقديم الاقتراح .

الرئيس — لا يمكنني أن أطرح على المجلس إلا أخذ الرأي على مشروع القانون من حيث المبدأ طبقاً لأحكام اللائحة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — قلت إن الذى يملك الأكثر يملك الأقل ، وأرجو من سعادة الرئيس ألا يضطرنا إلى إبداء رأى يخالف ضمائرنا .

الرئيس — هل لدى رفعة رئيس الحكومة ملاحظات على التحفظ الذى أبداه حضرة الزميل المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى

حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) — لا محل مطلقاً لهذا التحفظ ، فإما أن يوافق المجلس على مشروع القانون من حيث المبدأ ، وإما أن يرفضه .

حضرة صاحب المقام الرفيع على مصطفى محمود الشوربجي بك ( وزير العدل ) — نحن لا نوافق على هذا التحفظ لأن مشروع القانون يشمل أحكاماً لحالتي : حالة السلم ، وحالة الحرب ... ..

الرئيس — أنا لا أعرض لهذا الأمر الآن .

حضرات الزملاء : كل منا يتحمل تبعه ما يعمل ، وأنا أتحمل مسؤولية عملي كرئيس لهذا المجلس الموقر . وتنص المادة ٧٩ من اللائحة الداخلية على ما يأتى :

« يشرع المجلس عقب تقديم تقرير اللجنة فى مناقشة المشروع إجمالاً من حيث المبدأ ومجمل الاقتراح . فإذا قرر قبوله شرعاً فإنه فى مناقشة مواده تفصيلاً حسب ترتيبها ، ثم يتلى مرة ثالثة فى جلسة أخرى لأخذ الآراء على مجموعه » .

وطبقاً لهذه المادة لا يسعنى الآن إلا أن أطرح على المجلس أخذ الرأي على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ حسب .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أنا أعترض على ذلك . ونحن نوافق على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ مع التحفظ الذى أبديته .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

( فى ٢٠ مايو سنة ١٩٤٠ ) .

مادة ١٠٤ » ... .. «

القراءة الثالثة لمشروع قانونين في الجلسة التي تليتها القراءتان الأوليان — الموافقة عليهما دفعة واحدة بالنداء بالاسم .

الرئيس — يتلى مشروعا القانونين السابقين ويؤخذ عليهما الرأي بالنداء بالاسم دفعة واحدة .  
تلى مشروع القانون الخاص باستبدال أحكام جديدة بالباب الأول من الكتاب الثاني من قانون العقوبات بشأن الجنايات والجناح  
المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج كما هو مثبت بمضبطة هذه الجلسة .  
ثم تلى مشروع القانون الخاص بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٤٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٣٩ — ١٩٤٠  
كما هو وارد بالملحق رقم ١٣٨ من مضبطة هذه الجلسة ، وأخذ الرأي عليهما بالنداء بالاسم دفعة واحدة ، فكانت النتيجة الموافقة على  
مشروع القانونين بإجماع الحاضرين وعددهم ٨٥ .  
الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانونين المذكورين .  
( في ٢١ مايو سنة ١٩٤٠ ) .



مادة ١٠٥ - « كل مشروع قانون يقرره أحد المجلسين يبعث به رئيسه إلى رئيس المجلس الآخر » .

دولة الرئيس حسين ( رشدي باشا ) - كل مشروع قانون يقرره أحد المجلسين يبعث به رئيسه إلى رئيس المجلس الآخر .  
( موافقة عامة ) .

( في ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للدستور

كل مشروع قانون يقرره أحد المجلسين يبعث به رئيسه إلى رئيس المجلس الآخر . ولا ينظر المشروع أمام المجلسين في وقت واحد .

تلى القرار الخمسون ، وهذا نصه :

لجنة الدستور

كل مشروع قانون يقرره أحد المجلسين يبعث به رئيسه إلى رئيس المجلس الآخر .

حضرة إلياس عوض بك - أرى أنه إذا عرض مشروع قانون على أحد المجلسين فلا يجوز أن يتعرض المجلس الآخر لذلك للمشروع حتى يفرغ المجلس الأول من بحثه ؛ وأقترح النص على ذلك صراحة .

معالي الرئيس - هذا بديهي .

حضرة عبد الحميد بدوي بك - هذه نتيجة لازمة لنظام المجلسين .

حضرة إلياس عوض بك - فليكن على ذلك .

حضرة عبد العزيز فهمي بك - لا يمكن تقرير قاعدة كهذه إذ لا مانع من أن ينظر المجلسان مشروعاً في وقت واحد .

حضرة عبد الحميد بدوي بك - لست أرى أن في الإمكان أن ينظر المجلسان مشروعاً في آن واحد .

حضرة إلياس عوض بك - الغرض من دراسة المشروع في كل مجلس على حدة أن يبحث كل مجلس المشروع بحثاً وافياً ثم يرفعه إلى المجلس الآخر مشفوعاً بآرائه وأبحاثه فيدرسه المجلس الثاني وهو على بينة من رأى المجلس الأول فيه ، وبذلك يكون البحث أوفى وأتم .

حضرة عبد العزيز فهمي بك - لازلت أرى أن للمجلسين بحث المشروعات في آن واحد . والمادة التي نحن بصددھا الآن لا تطبق إلا حيث يكون المشروع للعروض على أحد المجلسين مقدماً من أحد أعضائه . فبعد فراغ المجلس منه يبعثه الرئيس إلى رئيس المجلس الثاني . أما المشروعات التي تقدمها الحكومة فإنها ترد إلى الحكومة بعد الفراغ من بحثها . وليس لرئيس المجلس أن يبعث بها إلى رئيس المجلس الآخر من فوره .

حضرة محمود أبو النصر بك - الآن ظهرت مسألة يجب أن تطرح على بساط البحث ، وهي : هل يمكن أن يشغل المجلسان في آن واحد بدرس قانون واحد أو أن ذلك غير جائز ؟ ظهرت هذه المسألة من سؤال حضرة إلياس بك ، وكنت أظنها من البديهيات حتى إذا تكلم حضرة عبد العزيز بك تبين أنها غير بديهية . ورأيت أن اشتغال المجلسين بمشروع واحد في وقت واحد تشويش كبير وإضاعة للغرض الذي أنشئ لأجله المجلسان . فتمت عرض مشروع قانون على أحد المجلسين كان حراماً على المجلس الآخر أن يتعرض لذلك المشروع حتى ينتهي منه المجلس الأول . فإذا انتهى منه أرسله رئيسه إلى رئيس المجلس الآخر سواء كان المشروع من اقتراح أحد أعضاء ذلك المجلس أو مقدماً من الحكومة في الأصل . أما إرسال المشروع إلى الحكومة قبل أن ينظره المجلس الآخر فهذا أمر لم ينص عليه في أي دستور . وأقترح النص على هذه القاعدة .

حضرة عبد العزيز فهمي بك - أخالف حضرة محمود أبو النصر بك فيما ذهب إليه . لو أن لأحد المجلسين إشرافاً على الآخر كما أراد حضرة علي ماهر بك لكان حقاً ألا ينظر مجلس الشيوخ قانوناً يكون مجلس النواب مشغولاً به . أما والمجلسان متساويان في الاختصاص ولكل منهما أن يبدي رأيه بتمام الحرية فاستأنهم وجهاً لضرورة اطلاع كل منهما ابتداء على رأى الآخر . وقد يكون من الأحكم أن يطلع أحد المجلسين على رأى الآخر حتى يكون ملماً بملاحظاته وآرائه ولكن هذا غير ضروري في أصل القاعدة . وقد يكون العمل جارياً على هذا النمط ولكن قاعدة تساوي المجلسين لا تؤدي إلى هذه النتيجة العملية . فلكل مجلس أن ينظر القانون بدوره أو في وقت واحد مع المجلس الآخر ، فإن وجده صالحاً أقره وإلا رفضه . أما أن يقال بضرورة انتظار أحدهما لنتيجة عمل الآخر فهذا تحميم لا أجده محلاً ، لأننا نستشير المجلسين في القانون ، فإذا أعطانا كلاهما رأيه في آن واحد فأى عيب في ذلك ؟

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — حضرة عبد العزيز بك يريد ألا يمنع أحد المجلسين من نظر مشروع أثناء طرحه على المجلس بآخر تحقيقاً لفكرة التساوى ، ولكن إذا خالف أحد المجلسين رأى الآخر وكانا قد بحثناه فى آن واحد فماذا يكون العمل ؟

حضرة عبد العزيز فهمى بك — عند الخلاف يسقط المشروع .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — كأن المشروع قد خص مرة واحدة بالقبول أمام أحد المجلسين وخص مرة أخرى بالرفض أمام المجلس الآخر ولم يطلع أحدهما على رأى الآخر فيه مع أن الغرض من وجود المجلسين أن يسترشد كل منهما برأى المجلس الآخر .  
حضرة عبد العزيز فهمى بك — يصح أن يعيد العضو المقترح للمشروع اقتراحه مرة أخرى إلى الهيئة التى رفضته .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — وكيف يكون ذلك إذا كان مقترح القانون قد اقتنع بعدم صلاحيته ولم يقدمه مرة أخرى ؟  
حضرة عبد العزيز فهمى بك — هذه المسألة فى ذاتها قد أكون مخطئاً فيها ولذا أرجو أن تؤجل للبحث .

حضرة محمد على بك — أنا منضم لرأى حضرة إلياس بك . ولهذه المسألة أهمية عظمى ، فإن الغرض ليس أخذ رأى المجلسين فحسب إنما الغرض أن ينظر المشروع مجلس ثان مستأنساً فيه برأى المجلس الأول ، وإلا فلا حاجة إلى وجود مجلسين . ومن اللازم عند تقديم مشروع إلى المجلس الثانى أن يكون مشفوعاً بمحاضر وآراء المجلس الأول . أما إذا أتيح لكل مجلس أن يبحث المشروع غير مستأنس به برأى المجلس الآخر فإن هذا يكون مدعاة لاختلاف الرأى والشقاق بين المجلسين . يقول حضرة عبد العزيز بك إن هذا الرأى كون مقبولاً لو أن لأحد المجلسين إشرافاً على الآخر . والواقع أن كلا من المجلسين مشرف على الآخر ينظر فى أعماله ليستخلص منها لصحيح ؛ ومن الخطر طرح القانون على المجلسين دفعة واحدة .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — فى القول بعدم إمكان ذلك مجازفة لا أرتضيها لأنى أذكر أن بعض الشراح قال : يجوز عرض لشروعات على المجلسين دفعة واحدة (Simultanément) . والواقع أن كل مجلس يستطيع أن يدرس القانون فى نفس الوقت الذى يدرسه به الآخر . على أنى قد أكون مخطئاً فيما أرى .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — المسألة متفرعة عن ازدواج المجلسين لا عن التساوى فى الاختصاص .

حضرة إلياس عوض بك — أطلب أخذ الرأى فى المسألة .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — أعارض فى أخذ الرأى وأطلب التأجيل إلى أن نبحث المسألة لأنى لا زلت متمسكاً برأى واعتقد : الصحيح وأضرب لكم مثلاً :

اقترح أحد الأعضاء فى مجلس النواب مشروع قانون ، واقترح أحد أعضاء مجلس الشيوخ نفس هذا المشروع فى نفس الوقت فماذا ، تكون العمل ؟

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — استشهد حضرة عبد العزيز بك يرجع إلى الإجراءات . أما بحثنا غفص بالجواهر وهو أنه يجوز أن يعرض مشروع قانون فى آن واحد على المجلسين .

حضرة إلياس عوض بك — فى الحالة التى يقول عنها حضرة عبد العزيز بك يجب أن يؤجل أحد المجلسين البحث .

حضرة محمد على بك — أطلب أن يضاف إلى النص العبارة الآتية :

« ولا ينظر المشروع أمام المجلسين فى وقت واحد » .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — وأنا أطلب التأجيل للبحث .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — أنا لا أوافق حضرة عبد العزيز بك على رأيه ، ولكنى أرى أنه إذا بدا لأحد الأعضاء رأى يقتضى تأجيل للبحث وطلب ذلك وجب أن يجاب إلى طلبه .

حضرة على المنزلاوى بك — هذا يؤدى إلى تعطيل العمل .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — أنا متنازل عن طلب التأجيل .



مادة ١٠٥ » .....

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء .

(تقرر بالأغلبية الموافقة على النص مع إضافة : « ولا ينظر المشروع أمام المجلسين في وقت واحد » ) .

( في ١٥ يونيه سنة ١٩٢٢ ) .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — يلزمني ، إنصافاً لحضرة إلياس بك عوض ، أن أقول إنني كنت مخطئاً في الجلسة الماضية ، وإن اللامحة الداخلية لكل من مجلسي الشيوخ والنواب في فرنسا نصت على أنه إذا نظر أحد المجلسين مشروعاً أوقف النظر فيه أمام المجلس الآخر . إلا أن هذا لا يمنع اللجان من أن تشتغل فيه في كلا المجلسين في آن واحد . وعبارتي السابقة صحيحة من هذه الوجهة . والعلة في ذلك أن أعمال اللجان سرية ، أما المناقشة العلنية فمنوعة . لهذا أرجو أن يزداد على القرار الذي صدر في الجلسة الماضية ما يطابق هذه العبارة .

حضرة محمود أبو النصر بك — هذا اقتراح جديد يجب أن يطرح للمناقشة ، والمناقشة فيه الآن تحول دون الاستمرار في نظر المادة ٥١ التي هي الآن موضع المداولة .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — أرجو أن يحفظ لي الحق في الكلام على هذه النقطة .

( موافقة عامة ) .

( في ١٩ يونيه سنة ١٩٢٢ ) .

مادة ١٦ — كل مشروع قانون يقرره أحد المجلسين يبعث به رئيسه إلى رئيس المجلس الآخر .

( في أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

المشروع الذي يقدم من الحكومة لأحد المجلسين ترسله في الوقت نفسه للمجلس الثاني على سبيل الإخطار لينظر فيه

في الوقت المناسب .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك —

مجلس الشيوخ

.....  
.....  
.....  
.....

ولكن ليضق الوقت ، وقد طال بكم الانتظار ، نرى أنفسنا مضطرين لأن نوافق على المشروع كما هو بغير تعديل .

ورجاؤنا للحكومة في المستقبل أن تمكثنا من الفرصة التي تسمح لنا بالاطلاع على مشروعات القوانين قبل عرضها . ولو أن الحكومة أرسلت مشروعات القوانين لمجلس الشيوخ كما أرسلتها لمجلس النواب لكانت هناك فرصة للاطلاع . وليس في الدستور ما يحول دون ذلك فيما خلا مشروع الميزانية .

.....  
.....  
.....  
.....

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا ( رئيس مجلس الوزراء ) — الحكومة ترحب كل الترحيب بأن يكون التعاون وثيقاً

بين الحكومة والمجلسين ولا يمكن أن يكون غير ذلك . إن الحكومة أخذت على عاتقها — وقد سارت في الشؤون الدستورية سيرها الذي تعلمونه منها — أن تكون على وفاق تام وتعاون وثيق بينها وبين مجلسي البرلمان . لا يمكن غير هذا .  
( تصفيق ) .

قد تعرض أحوال مستعجلة ، يقضى النظر فيها على وجه الاستعجال . ونحن في الوقت نفسه نقدر الرغبة التي بدت بأن يكون لمجلس حق النظر في وقت مناسب ، فنحن نوافق على ذلك .  
وعندى أن الأمر يسهل جداً في مثل هذه الأحوال بأن المشروع إذا أُحيل إلى أحد المجلسين نرسله في الوقت نفسه للمجلس الثاني على سبيل الإخطار لينظر فيه في الوقت المناسب .  
( تصفيق ) .

ويكون في هذه الحالة لدى كل من المجلسين الوقت الكافي للنظر فيه ، سواء من جهة الاستعجال أو من جهة الموضوع ، ولكل منهما الحرية المطلقة في المناقشة فيه .  
( تصفيق ) .

هذا إلا إذا طرأ أمر مستعجل جداً يكون ابن وقته ، فيكون الإخطار للمجلس في نفس الساعة التي أخطر فيها المجلس الآخر .  
( تصفيق ) .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكلك بك — أشكر حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء عظيم الشكر .  
وما صرح به دولته يتفق مع ما طلبته المعارضة ويصح معه إقفال باب المناقشة .

الرئيس ( حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسيوني ) — إن ما صرح به حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء يتفق تماماً مع ما يكنه حضرات الشيوخ المحترمين جميعاً من رغبتهم الأكيدة في حب التعاون مع الحكومة ، وأظن أنه لا داعي مطلقاً بعد هذا التصريح للاستمرار في المناقشة ، ولتبل مشروع القانون ومعه الوثيقتان المصاحبتان له .

( في ١٥ يونيه سنة ١٩٣٦ ) .

موافقة مجلس النواب المنعزل على مشروع قانون لم يقره بعد مجلس الشيوخ تمنع مجلس النواب الجديد من إعادة النظر فيه .

بجمله من اختصاص مجلس الشيوخ .

مجلس النواب

يراجع التعليق على ذلك في المادة ٢٥ .

( في ٢ مايو سنة ١٩٣٨ و ٢٤ مايو المذكور ) .

تبليغ مجلس النواب قراراً له في اقتراح برغبة لمجلس الشيوخ .

تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض

عن الاقتراح المقدم من ١٥٤ نائباً من حضرات النواب المحترمين بتشكيل لجنة برلمانية للنظر في أمثل الطرق لتخليد ذكرى المغفور له الملك فؤاد الأول

أشير إلى الكتاب الآتي :

« حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أتشرف بأن أرفع إلى سعادتكم تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض عن الاقتراح المقدم من ١٥٤ نائباً من حضرات النواب المحترمين تشكيل لجنة برلمانية للنظر في أمثل الطرق لتخليد ذكرى المغفور له الملك فؤاد الأول .  
وقد انتخبني اللجنة مقررأ لها .

رئيس اللجنة  
على أيوب»

وتفضلوا سعادتم بقبول فائق الاحترام



الرئيس — الكلمة لحضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ على السيد أيوب ( للمقرر ) — أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة :

« اجتمعت لجنة الاقتراحات والعرائض بجلسته ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٨ ونظرت في الاقتراح المقدم من ١٥٤ نائباً من حضرات النواب المحترمين بتشكيل لجنة برلمانية للنظر في أمثل الطرق لتخليد ذكرى المغفور له الملك فؤاد الأول والمحال على اللجنة من المجلس بجلسته ١٣ يولييه سنة ١٩٣٨ فرأت اللجنة :

أنه اقتراح برغبة وأنه مقدم من ١٣٨ نائباً من حضرات النواب المحترمين للأسباب القيمة التي ذكروها والتي عددت بعض مناقب المغفور له الملك العظيم فؤاد الأول وهي مفاخر مصر . ثم انضم إليهم في هذا الاقتراح قبل عرضه على المجلس ١٦ نائباً من حضرات النواب المحترمين .

وهذا الاقتراح يقضى :

أولاً — أن يقرر المجلس وجوب تخليد ذكرى هذا الملك العظيم وفاء بما له من الأيادي على مصر ونهضتها .

ثانياً — تكوين لجنة برلمانية من أعضاء المجلسين لبحث أمثل الطرق وخير الوسائل لتحقيق هذا الواجب القومي .

ثالثاً — دعوة الحكومة إلى الاشتراك في هذه اللجنة البرلمانية بمن تختارهم لتمثيلها فيها .

رابعاً — أن يكون للجنة المكونة من الممثلين للبرلمان والسلطة التنفيذية الحق في الاستعانة بمن ترى الاستعانة بهم من الخبراء وذوي الرأي .

خامساً — إبلاغ هذا القرار بعد اعتماده من المجلس إلى مجلس الشيوخ للنظر فيه .

سادساً — أن يتولى رئيسا المجلسين بالنيابة عن البرلمان رفع هذا القرار إلى مقام جلالة الملك الصالح مشفوعاً بأنبيل ما تكنه قلوب أعضائه من الإخلاص للعرش والوفاء لثأته الكريمة .

وبعد أن أحيل الاقتراح على اللجنة قدم لها حضرة النائب المحترم عبد النعم حشيش ، أحد الموقعين عليه ، تعديلاً يسيراً في صيغته لتتأمل اللجنة فيه . وهذا التعديل لا يمس الجوهر بل يحمل صيغة الاقتراح كما يأتي :

أولاً — أن يقرر المجلس وجوب تخليد ذكرى هذا الملك العظيم وفاء بما له من الأيادي البيضاء على مصر ونهضتها .

ثانياً — تكوين لجنة من حضرات أعضاء المجلس لبحث أمثل الطرق وخير الوسائل لتحقيق هذا الواجب القومي .

ثالثاً — أن يكون لهذه اللجنة الحق في أن تستعين بمن ترى الاستعانة برأيهم من رجال الحكومة أو من الخبراء وذوي الرأي

رابعاً — أن ترفع اللجنة تقريراً بما تراه إلى المجلس بعد استئناسها برأي اللجنة التي تشكل لهذا الغرض الوطني من أعضاء مجلس الشيوخ بغية الوصول إلى رأى موحد يجمع عليه البرلمان بمجلسيه .

خامساً — إبلاغ هذا القرار بعد اعتماده من المجلس إلى مجلس الشيوخ للنظر فيه .

سادساً — أن يتولى رئيسا المجلسين رفع هذا القرار بالنيابة عن البرلمان إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك .

والفرق بين النص الأصلي والنص المعدل أن الأول يشير إلى تشكيل لجنة برلمانية غير اعتيادية (Commission extra Parlementaire)

ويشير النص المعدل إلى تشكيل لجنة من أعضاء مجلس النواب وأخرى من أعضاء مجلس الشيوخ بعد تبليغ هذه الرغبة له لئلا

كل من اللجنتين مستقلة ولكن بالتفاهم مع الأخرى بغية الوصول إلى رأى موحد يجمع عليه البرلمان بمجلسيه .

وتشكيل اللجان البرلمانية غير الاعتيادية من عمل السلطة التنفيذية . كما أن اللجان المختلطة التي تضم أعضاء من المجلسين لا تنه

إلا في حالة خاصة نصت عليها المادة ١٤٣ من اللائحة الداخلية لمجلس النواب والمادة ١٢٣ من اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ . وه

الحالة إنما تقع إذا أدخل أحد المجلسين تعديلاً في مشروع قانون أقره المجلس الآخر .

إادة ١٠٥ » ... .. «

والفقرة الأخيرة من المادة ٥٤ من اللائحة الداخلية لمجلس النواب نصت على أنه يجوز للمجلس أن يعين لجاناً مخصوصة بحسب مقتضى الحال . ونصت المادة ٥٦ من اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ على أن للمجلس أن يعين لجاناً أخرى لأغراض يعينها .

أما إبلاغ ما يقرره المجلس في هذا الاقتراح إلى مجلس الشيوخ فيتفق مع روح الدستور ومع السوابق الدستورية لهذا المجلس .  
رقد سبق له في سنة ١٩٢٤ أن بلغ إلى مجلس الشيوخ قرارات الرغبات التي اعتمدها عند نظر الميزانية ، وقد أريد بذلك تعزيز قوتها بتوافق المجلس الآخر عليها .

وإن العمل بهذا الاقتراح يحقق غرضاً من أنبل الأغراض القومية . والبلاد التي تعنى بتخليد ذكرى العظماء من ملوكها وتقدير ما أدوه لها من جليل الخدمات لا تقدم الدليل فقط على عرفانها بالجميل ، وهو أسمى شعور إنسانى ، بل وتثبت أيضاً حيويتها واعتزازها بقوميتها ، وتؤكد بذلك جدارتها للنهوض وحسن استعدادها للأخذ بأسباب الرقى .

ولهذه الأسباب :

تجذب اللجنة بإجماع الآراء هذا الاقتراح ، وتطلب من المجلس الموافقة عليه بصيغته المعدلة .

( تصفيق حاد ) .

الرئيس — هل توافقون على تقرير اللجنة ؟

( موافقة بالإجماع ) .

حضرة النائب المحترم عبد الله ملوم بك — أطلب الانضمام إلى حضرات مقدمى هذا الاقتراح .

المقرر — فإني أن أشير إلى أنه بعد أن انتهت اللجنة من كتابة تقريرها بجلسة ٢٠ يولييه طلب منها حضرة النائب المحترم حامد الملايلى بك فى ذات اليوم الانضمام إلى أصحاب هذا الاقتراح .

حضرة النائب المحترم الشيخ خضر محمد خضر — كنت على نية الانضمام إلى أصحاب هذا الاقتراح . وبما أن الموافقة إجماعية على تخليد هذه الذكرى فأكتفى بذلك .

حضرة النائب المحترم مدنى حسن حزين — أرى أن ينظر هذا الاقتراح بطريق الاستعجال .

المقرر — إن موافقة حضراتكم الإجماعية على تجييد هذا الاقتراح ، وعلى رأى اللجنة فيه ، تدعو إلى تشكيل اللجنة التى أشار إليها ، من أعضاء المجلس ، وهى لجنة خاصة يطلق عليها «لجنة تخليد ذكرى المغفور به الملك فؤاد الأول» . وتشكيل مثل هذه اللجنة جائز طبقاً لللائحة الداخلية التى تجيز تشكيل لجان خاصة ، غير اللجان المنصوص عليها فيها . وسيعرض سعادة الرئيس على حضراتكم أسماء حضرات النواب الذين رأى مكتب المجلس ترشيحهم لعضوية اللجنة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد نافع — لماذا لا تشكل هذه اللجنة عن طريق الانتخاب ؟

الرئيس — لا مانع من ذلك .

المقرر — قبل تلاوة الأسماء على حضراتكم أودّ أن أوجه النظر إلى أن مكتب المجلس بحث ما إذا كان لسعادة رئيس المجلس أن يشترك فى عضوية لجنة من اللجان أو لا ، فأتضح له أن رأى متفق على جواز ذلك ، فيما عدا لجنة المحاسبة ، لأنه محظور على أعضاء المكتب — طبقاً لللائحة الداخلية — أن يكونوا أعضاء فيها . وهذا رأى متفق عليه فى فرنسا ، والمرجع فى ذلك كتاب أوجين بير (ملحق) .

حضرة صاحب المعالى وزير المالية — هل حدث من قبل أن انتخب رئيس المجلس رئيساً للجنة من اللجان ؟

المقرر — لم يحدث .

حضرة صاحب المعالى وزير المالية — إذن أرجو ألا يكون ذلك الآن أيضاً .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد شفيق جبر — أرجو أن تمثل كل مديرية وكل محافظة بعضو فى هذه اللجنة ، أو أن تمثل لأحزاب جميعها .



مادة ١٠٥ » ... ..

حضرة النائب المحترم إسماعيل فهمى الشلقانى بك — أقترح أن يكون رؤساء لجان المجلس أعضاء فى هذه اللجنة .  
الرئيس — أتلو على حضراتكم أسماء حضرات من يرشحهم المكتب لعضوية اللجنة ، وهم حضرات النواب المحترمين : محمد بهى الدين بركات باشا ، الأستاذ محمد توفيق خليل بك ، الأستاذ عبد المجيد إبراهيم صالح ، الأستاذ على عبد الرازق ، محمد عبد الحالى مدكور باشا ، الأستاذ حسن صالح الجداوى ، الأستاذ محمد راغب عطيه بك ، الأستاذ على أيوب ، الأستاذ ممدوح رياض ، الأستاذ إبراهيم عبد الهادى ، الدكتور نجيب إسكندر ، محمود فهمى القيسى باشا ، الأستاذ سعد اللبان ، سيد محمد بدر اوى باشا ، الأستاذ عبد المجيد عبد الحى ، عبد العزيز الصوفانى ، الأستاذ عبد الرحمن البلى .

حضرة النائب المحترم مدنى حسن حزين — أرى أن تكون أعمال هذه اللجنة كباقي أعمال اللجان بحيث يباح لكل عضو أن يحضرها وأن يبدى ما يعن له من الآراء .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — ألاحظ أن سعادة الرئيس قد شكل هذه اللجنة من جميع الأحزاب الممثلة فى المجلس ، عدا حزب الاتحاد ، وأرى أن فى هذا اقتيافا على حقوق الحزب .

الرئيس — لا مانع من أن يمثل حزب الاتحاد فى هذه اللجنة . وأظن أن حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى يوافق على الانضمام إليها .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — أرى أن يمثل معالى حلى عيسى باشا حزب الاتحاد فى هذه اللجنة .  
الرئيس — إن معاليه متغيب فى الخارج ؛ ولذلك اقترحت ضم حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى إلى هذه اللجنة .  
فهل توافقون على ذلك ؟  
( موافقة عامة ) .

حضرة النائب المحترم عبد الله ملوم بك — لا زلت أُلح فى طلب انضمامى إلى هذه اللجنة .  
حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد حامد محسب — يحسن أن ينتخب لعضويتها نائب عن كل مديرية لأن هذه المسألة قومية لا حزبية .  
الرئيس — إن اللجنة التى شكلت على الصورة التى ذكرتها هى لجنة خاصة ، وليست دائمة . وهى مستعدة لأن تنظر فى كل اقتراح يقدم إليها من حضراتكم .  
( تصفيق ) .

والآن هل توافقون على تشكيل اللجنة من حضرات النواب المحترمين الذين ذكرت أسماءهم ؟  
( موافقة عامة ) .  
( فى ٢٦ يوليه سنة ١٩٣٨ ) .

رفض المجلس<sup>(١)</sup> مشروع قانون باعتماد إضافى أقره المجلس الآخر مسقط لهذا المشروع .

الرئيس — كتاب من مجلس الشيوخ نصه :  
« حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب  
أشرف بإبلاغ سعادتك أن مجلس الشيوخ قد نظر بجلسته المنعقدة فى ٩ يناير سنة ١٩٣٩ تقرير لجنة المالية عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافى بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ — ١٩٣٩ قسم ٨ « وزارة الداخلية »

٢ « البوليس » منه ٢١٠٠٠ جنيه في الباب الأول و ٢٩٠٠٠ جنيه في الباب الثاني لتفقات زيادة ثلاثة آلاف عسكري بوليس على  
توبة الموجودة الآن ؛ وقرر رفض مشروع القانون المذكور كما هو مبين بمضبطة الجلسة المراقبة لهذا ، ومعه تقرير اللجنة .  
وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام ؟

رئيس مجلس الشيوخ  
محمد محمود خليل

فيما يتعلق بالكتاب المشار إليه يجب أن نبحت أولاً فيما إذا كان من الواجب تطبيق ما نصت عليه اللائحة الداخلية من إحالة  
مشروع القانون على لجنة المالية ، أو على لجنة يشترك المجلسان في تشكيلها ، ولكن المفهوم من نص اللائحة المشار إليه أن تطبيقه يكون  
في حالة ما إذا أدخل مجلس الشيوخ تعديلاً على مشروع القانون المعروض . أما الحالة القائمة أمامنا الآن فهي أن مجلس النواب أقر  
مشروع قانون ورفضه مجلس الشيوخ ، وهي غير الحالة النصوص عليها في اللائحة الداخلية . فأمامنا أحد تصرفين : إما أن نعتبر هذا  
الرفض مسقطاً لمشروع القانون ، وإذا أراد أحد من حضراتكم إعادة النظر فيه فله أن يتقدم بمشروع قانون آخر ، وإما أن نقول إنه  
يجب أن يأخذ طريقه العادي أي يعرض هذا الرفض على لجنة المالية لاتباع الإجراءات المعتادة . فما طلبته من حضراتكم هو أنه في حالة  
إقرار الرأي الأول ... ..

حضرة صاحب المعالي وزير الداخلية — تم الرفض بالاتفاق مع الحكومة ، وهذا ما أودّ إيضاحه .  
حضرة صاحب المعالي وزير المالية — تتعلق هذه المسألة بتعديل خاص بالميزانية ، لأن طلب فتح اعتماد إضافي هو في الواقع تعديل  
لقانون الميزانية وله إجراءات خاصة . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد تم الرفض بموافقة الحكومة .  
حضرة النائب المحترم أحمد مرسى بدر بك — هل سحبت الحكومة مشروع القانون ؟  
حضرة صاحب المعالي وزير المالية — يتم السحب بمقتضى مرسوم بقانون . ولكن هذا المشروع لم يسحب بل رفض بموافقة  
الحكومة .

الرئيس — يقول معالي وزير المالية إن الأمر يتعلق بتعديل لقانون الميزانية ، ولذلك يجب أن تتبع فيه إجراءات قانون الميزانية .  
وأظن أن المسألة محل نظر وتفكير طويل . فهذا اعتماد إضافي طلب بعد إقرار الميزانية . وكل طلب اعتماد جديد يكون بمبلغ معين يخصص  
العمل معين ، وهو لذلك لا يعتبر تعديلاً ، لأن قانون الميزانية انتهى بحثه ، ووافق عليه المجلس ، وليس الآن محل بحث ، وعلى أي حال  
فالمسألة وجوها التي عرضتها على حضراتكم .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — نظراً لدقة هذا البحث أقترح أن يحال على لجنة الشؤون الدستورية .  
الرئيس — والآن إما أن تقررُوا الاكتفاء بتلاوة كتاب رفض مشروع القانون ، وفي هذه الحالة يعتبر مشروع القانون ساقطاً ،  
لأن من الضروري توافر قبول المجلسين لقبول أي مشروع قانون . وحيث إن أحدهما قرر الرفض فيعتبر المشروع ساقطاً ؛ أو أن  
نررُوا إحالته على لجنة الشؤون الدستورية ، كما اقترح حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام ، لأن المسألة محل تفكير وبحث .  
حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء — وافقت الحكومة مجلس الشيوخ على عدم قبول هذا المشروع بقانون لأن  
الاعتماد كان مطلوباً في وقت كانت فيه أزمة دولية ؛ أما وقد انتهت هذه الأزمة الدولية بحمد الله فالحكومة ليست في حاجة إلى هذا  
البلغ الآن .

الرئيس — هل توافقون على الاكتفاء بتلاوة الكتاب الوارد من مجلس الشيوخ واعتبار الرفض مسقطاً لمشروع القانون ؟  
( موافقة عامة ) .

( في ١٦ يناير سنة ١٩٣٩ ) .



مادة ١٠٥ » .....  
.....

عدم موافقة مجلس النواب على نذب لجنة توفيق جديدة للاتصال بلجنة توفيق جديدة من مجلس الشيوخ لإعادة النظر في المسائل المختلف عليها في مشروع قانون المحاماة .

كتاب من مجلس الشيوخ نصه :

« حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أشرف بإبلاغ سعادتك أنه بجلسة ١٧ يولية سنة ١٩٣٩ أثناء نظر تقرير لجنة العدل عن مشروع القانون الخاص بالمحاماة لدى المحاكم الأهلية الوارد من مجلس النواب معدلاً قرّر المجلس ، بناء على اقتراح أحد حضرات أعضائه ، تأليف لجنة للاجتماع مع لجنة من مجلس النواب للاتفاق على نصوص قبلها اللجنتان بشأن مشروع القانون المذكور . وهذه هي أسماء حضرات الشيوخ المحترمين أعضاء اللجنة :

سليمان السيد سليمان باشا ، إبراهيم الملباوى بك ، محمود شكرى باشا ، وهيب دوس بك ، على كمال حيشه بك ، الأستاذ حسين الجندى ، الأستاذ يوسف أحمد الجندى ، كامل إبراهيم بك ، الأستاذ ميشيل رزق .

نرجو عرض ذلك على مجلس النواب .

وتفضلوا سعادتك بقبول فائق الاحترام ؟

رئيس مجلس الشيوخ

محمد محمود خليل

القاهرة في ١٨ يولية سنة ١٩٣٩

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البلى — هل من المفروض أن يترتب على القرار الذى اتخذته مجلس الشيوخ باتداب لجنة جديدة للتوفيق أن يسير مجلس النواب على هذا السبيل ؟

أعتقد أن هذا لا يصح ولا يجوز مطلقاً ، ويتضح من المادة ١٤٣ من اللائحة الداخلية أن اتداب لجنة للتوفيق إنما يقرر عندما يقع خلاف بين مجلس الشيوخ والنواب ، أو عندما يدخل مجلس الشيوخ تعديلات على مشروع قانون ورد إليه من مجلس النواب . والذى حدث فعلاً — بغير دخول في التفاصيل — أن لجنة للتوفيق انتخبت من مجلس النواب وأخرى من مجلس الشيوخ . وقد قامت لجنة مجلس النواب بما عهد إليها خير قيام ، ووضعت تقريرها الذى عرض على المجلس ووافق عليه ، أما في مجلس الشيوخ فالموضوع قلب وضعه ، فقد أعدت لجنة العدل ، وليست اللجنة المندوبة بتاريخ ١٨ يونيه سنة ١٩٣٩ ، تقريراً وافقت فيه على رأى مجلس النواب ، بعد ذلك . وبتاريخ ٢٠ يونيه سنة ١٩٣٩ أعدت لجنة التوفيق بمجلس الشيوخ تقريرها وخالفت فيه وجهة نظر مجلس النواب .

ومعنى هذا أن لجنة التوفيق بمجلس الشيوخ جب عملها ، واستنفدت ، وأصبحت لجنة العدل هي اللجنة المختصة ، لأنها أعدت التقرير قبل أن تعد لجنة التوفيق تقريرها . وعندما تبين هذا الموقف في مجلس الشيوخ اعتبر المجلس أن تقرير لجنة التوفيق ملخص التقرير لجنة العدل ، وأن تقرير لجنة العدل هو للمعمل عليه ، وهو الذى تسير وتجرى المناقشة على أساسه . غير أنه اقترح من جديد تأليف لجنة للتوفيق ؛ وهذا لا يمكن أن يتفق مع الأوضاع البرلمانية ، ولا مع مركز مجلس النواب ، ولا مع ما جرى عليه العمل ، وما انتهى إليه الأمر فعلاً .

لذلك لا أرى محلاً لأن يندب مجلس النواب لجنة جديدة للتوفيق ، لأنه سبق أن ألف لجنة لهذا الغرض قدمت تقريرها وأقرها عليه المجلس ، فلا يصح بخال من الأحوال أن نوافق على تأليف لجنة أخرى ، لأن هذا يعتبر تكراراً للعمل وضياًعاً للوقت وتعطيلاً للمشروع .

( تصفيق ) .

أداة ١٠٥ » ... .. «

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — إن الموضوع لا يحتاج إلى هذه القصة الطويلة التي سردها حضرة الزميل ! انتم ... ..  
( نجة ومقاطعة ) .

الرئيس — أوجه نظر حضرة النائب المحترم إلى عدم استعمال ألفاظ قد تثير الشعور ، وبعبارة « القصة الطويلة » لا محل لها .  
حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — يتلخص كلام حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي في أن لجنة العدل بمجلس الشيوخ قد أعدت تقريرها ، ثم بعد ذلك أعدت لجنة التوفيق بذلك المجلس تقريرها ، وهذه اللجنة هي التي سبق أن اجتمعت مع لجنة مجلس النواب بقصد الوصول إلى حل لهذه المشكلة ، وقد استطرد حضرة من ذلك إلى التدليل على أن تقرير لجنة التوفيق لم يكن له محل . وقد فات حضرة النائب المحترم أن يذكر لحضراتكم أن الرأي الأخير للمجلس ، فهو الذي أصدر قراراً بتشكيل لجنة جديدة للتوفيق بعد سماعه رأي مقرري اللجنتين . وغرضه من ذلك تلافي سقوط هذا القانون .  
وواضح أن قراره هذا يتضمن عدم الموافقة ضمناً على تقرير لجنة العدل . وإذا كان حضرة النائب المحترم يريد أن يقول إنه لا داعي لهذا القرار ، فكأنه يرى أنه لا محل لصدور هذا القانون ، أو بعبارة أخرى يعمل على سقوط هذا القانون ... ..  
( نجة ) .

الرئيس — ورد بالفقرة ٥٦٩ من كتاب « الأوضاع البرلمانية » لمؤلفه المرحوم فؤاد بك كمال ما يأتي :  
« تقرر في فرنسا أنه لا يجوز اقتراح بنـدب لجنة التوفيق إلا عند إعادة المشروع من المجلس الآخر ، وقبل اتخاذ أية خطوة في سبيل بحثه للمرة الثانية أو الثالثة على حسب الأحوال . فلا يسوغ تقديم هذا الاقتراح بعد أن يكون المشروع المردود قد أحيل على اللجنة المختصة ، وبمناسبة المناقشة في تقرير هذه اللجنة . والحكمة في ذلك وجوب استقلال لجنة التوفيق ، ومع وجود تقرير مقدم من اللجنة المختصة لا يوجد هذا الاستقلال » .  
هذا هو رأي المرحوم فؤاد بك كمال ؛ وقد أقره الزعيم الحالـه الذكـر المغفور له سعد زغلول باشا ، وكان كما تعلمون أكفأ رجل في القانون .

وقد ورد أيضاً بالفقرة ٥٧١ من المؤلف المذكور ما يأتي : « قرار المجلس بالموافقة على اقتراح ندب اللجنة يرسل بواسطة الرئيس إلى رئيس المجلس الآخر ، فيأمر بتلاوته في الجلسة ، وعندئذ يعرض على المجلس أمران للبت فيهما : ( أولاً ) هل ثمة محل لعقد لجنة مختلطة ؟ »

وهذا ما يقول به حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي « ( ثانياً ) ما هي اللجنة التي يريد المجلس ندبها لهذه المهمة ؟ » وهنا يبحث المجلس في الأشخاص الذين تشكل منهم اللجنة .  
حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — أطلب الكلمة .

... ..  
... ..  
... ..  
... ..

الرئيس — نعود الآن إلى الكلام فيما اقترحه مجلس الشيوخ ، والكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ علي أيوب .  
حضرة النائب المحترم الأستاذ علي السيد أيوب — حضرات النواب المحترمين : أتكم بصدد الكتاب الوارد من مجلس الشيوخ طلب لجنة توفيق من أعضاء المجلسين لبحث ما شجر من خلاف خاص بمشروع قانون المحاماة ، فأقول : إن هذا المشروع السيء الحظ عيـد لنا من مجلس الشيوخ من قبل ، وشكلت لجنة توفيق ضمت أعضاء من المجلسين ، وكانت ثمرة عملها أن تقدم أعضاء اللجنة من حضرات النواب بتقريرهم إلى مجلسكم الموقر ، فأعاد النظر في مشروع القانون وأقره بالصورة التي انتهى الأمر إليها ، وأحيل بعد



مادة ١٠٥ » .....

ذلك على مجلس الشيوخ . فماذا كان نصيه في ذلك المجلس بعد أن مرّ هناك بلجنة العدل وأجازته بالصيغة أو بالصيغ التي أقرّها مجلس النواب ؟ لم ينظر مجلس الشيوخ تقرير لجنة العدل ، بل وافق على ندب لجنة من أعضائه للاتفاق مع لجنة مماثلة يندبها مجلس النواب على رأى ترشيحاته في موضوع الخلاف .

بما لا جدال فيه أتت في ختام الدورة البرلمانية : وقبلنا الاشتراك في لجنة التوفيق هذه يكون في الواقع اشتراكا في الغرض الحزبي الذي قصد إليه بعض حضرات الشيوخ ، وهو القضاء على مشروع القانون ووأده لأغراض شخصية ، لا لسبب يتصل بالمصلحة العامة . تعلمون حضراتكم أن هذا المشروع يتعلق بمصلحة طائفة كبيرة من أكبر الطوائف التي تجمع نخبة من المثقفين وأصحاب الرأى في البلاد ؛ ولكن الذين يريدون تعطيل المشروع لم يملكوا حتى مجرد الشجاعة بأن يظهرها بمظهرهم الحقيقي . فهم في الوقت الذي يريدون أن يصلوا فيه إلى هذا الغرض يلتمسون السبل المعوجة والطرق الملتوية . فبدلا من أن يجهروا بالرفض ويتحملوا وزره ، يقولون لكم تعالوا نشركم معاً من جديد في لجنة توفيق ، وبهذا تنتهى الدورة دون أن ينظر المشروع ، فلا يصبح قانوناً ، ويفوت الغرض من تنفيذه ، فيصلون بذلك إلى غرضهم من وأده ، ويرأون أمام المحامين والرأى العام من هذا الوزر . فكل اشتراك منا في هذه الفكرة هو تمكين لهم وستر لهذا العيب الذي ارتكبوه ، والطريقة التي يريدون أن يستروا خلفها .

ماذا يراد بلجنة توفيق ؟ لقد بحث هذا المشروع في لجنتي العدل هنا وهناك ، وبعد أن عرض عليكم المشروع وبختموه وناقشتموه طويلا قبلتم تشكيل لجنة توفيق في أول الأمر ، وما كنتم ملزمين بقبولها ، لأن الأمر متروك لكم طبقاً للقانون ، فلم أن تقبلوا أو ترفضوا ، ومع ذلك قبلتم تشكيل هذه اللجنة رغبة منكم في التوفيق بين وجهات النظر المختلفة ، فقامت لجنة التوفيق بعملها . وبعد أن قدمت تقريرها لحضراتكم ، وأعدتم مناقشة المشروع ، وأخذتم بما رأيتم الأخذ به من نصوص معدلة وأقررتموه ، يراد منكم الآن أن تعيدوا الأمر سيرته الأولى ، فتنظروا المشروع ثانياً عن طريق لجنة توفيق جديدة ، وهذه حالة لا يمكن أن يُسلم بها عقل عاقل ، أو نظام يراد منه أن يكون منتجاً مفيداً .

وقد لمست اللائحة الداخلية هذا الموضوع وأشارت إليه في المادة ١٤٤ حيث نصت على أنه « إذا رفض مجلس النواب اقتراح ندب لجنة من قبله مع لجنة من قبل مجلس الشيوخ ، أو لم تتفق اللجنتان ، أو أصرّ مجلس النواب على قراره الأول ، أو رفض مجلس الشيوخ المشروع الذي كان قد قرره مجلس النواب ، فلا يجوز للمجلس نظره من جديد قبل مضي شهر على الأقل من يوم عدم اتفاق اللجنتين ، أو صدور قرار في هذا الشأن ، أو تبليغ قرار مجلس الشيوخ القاضي بالرفض إليه » .

وبما أن اللجنتين اللتين شكلت منهما لجنة التوفيق لم تتفقا ، وأصرّ مجلس النواب على قراره الأول فيما يتعلق بالمادة الخاصة بالنقابة ، فمعنى هذا أنه يجب على مجلس الشيوخ أن ينظر المشروع أولاً ، ثم يقضى برفضه ويبلغ هذا القرار إلى مجلس النواب . ولا يجوز مع هذا أن ينظر في تشكيل لجنة توفيق أخرى إلا بعد مضي شهر من هذا التبليغ . ثم إن المادة ١٤٣ من اللائحة الداخلية تقول « إذا أدخل مجلس الشيوخ تعديلاً في مشروع قانون قرره مجلس النواب ، فلهمذا المجلس الأخير أن يقرر ، بناء على اقتراح أحد أعضائه ، ندب لجنة من قبله للاجتماع مع لجنة من مجلس الشيوخ للاتفاق على نصوص تقبلها اللجنتان .

ولمجلس النواب في هذه الحالة أن يندب لهذه المهمة نفس اللجنة التي سبق لها فحص المشروع أو أن يعين لهذا الغرض لجنة جديدة . فإذا اتفقت اللجنتان على نص ، فاللجنة المندوبة من قبل مجلس النواب ترفع له تقريراً عن ذلك وتحصل المناقشة في المجلس على النص الجديد » .

وهذا النص يشتر إلى أن الاقتراح بتشكيل لجنة توفيق إنما يحىء من طريق أحد حضرات أعضاء مجلس النواب وأن الاقتراح يجب ألا يعرض على مجلسكم الموقر من مجلس آخر مهما كانت درجة احترامه في نفوسنا .

إن هذا النص الصريح يدعو إلى الاحتفاظ بكرامة مجلس النواب ، فلا يجوز أن يفرض عليكم تشكيل لجنة توفيق من المجلس الآخر . ولكن إذا رأيتم ، بعد أن رد إليكم المشروع وخالفكم فيه ذلك المجلس ، أن هذا الخلاف سيتدرب عليه وقف نفاذ هذا المشروع ، فلا أحد حضراتكم أن يقترح تشكيل هذه اللجنة . وبناء على ذلك أرى أن الطريق الوحيد الذي يجب اتباعه ، ليتضح الأمر وليعلم الذين قصدوا أن يلعبوا أن لعبهم مكشوف ، أن ترفضوا حضراتكم هذا الاقتراح الذي تضمنه كتاب مجلس الشيوخ .

( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الهادي — كلامي هو في ذات الموضوع الذي تكلم فيه حضرة الزميل المحترم الأستاذ علي السيد أيوب . وكل مالي في هذا الأمر من جديد هو أن مجلس الشيوخ قد انتخب من ناحيته لجنة للاتصال بلجنة من مجلس النواب ، فاجتمعت اللجنتان وتبادلنا الرأي ، وكان الرأي إلى جانب رأي لجنة مجلس النواب وإلى ما قررتموه حضراتكم في شأن هذا المشروع .

فإذا بقي بعد ذلك ؟ بقي أن مجلس الشيوخ يرى أن لجنته لم تقدم له تقريرها ، كما ينبغي أن تقدمه ، أو أنها أهملت في ذلك . فالاتجاه الذي يذهب إليه مجلس الشيوخ اتجاه في بابه عجيب ، لأنه إلى متى ، وإلى أي حد يمكن أن يقال إن مهمة لجنة التوفيق قد انتهت ؟ وكما تقدمت بتقريرها قالوا ردوا العمل إلى لجنة توفيق جديدة ! !

إذن تظل التشريعات معطلة ، لا يمكن أن تنتهي في دور من الأدوار ، وتبقى معلقة تتقاذفها الأمواج والآراء على ما رأيتم في هذا المشروع .

لو أن لي في الأمر رأياً — مع احترامي كل الاحترام لقرار مجلس الشيوخ — وللمجلس الشيوخ رأيه ، لكنت أقول إن من العقول والطبعي — بدلا من أن يختار مجلس الشيوخ لجنة جديدة ، ويرد مشروع القانون إلى مجرى من العمل جديد ، ويضيع الوقت — أن يكلف لجنته التي اتصلت بلجنة مجلس النواب أن تقدم إليه تقريرها طبقاً للأئحة والقانون ، حينئذ كان يواجه عملاً واحداً يصدر بعد إجراء واحد .

ولكن هبوا حضراتكم أن مجلس الشيوخ اختار لجنة جديدة ، كما فعل أخيراً ، وجاءت هذه اللجنة واتصلت بلجنة من مجلس النواب بدور ثان ، وفعلت مثل ما فعلت سابقتها ، ولم تقدم تقريرها ، ولم تؤد واجبها ، فماذا يكون العمل ؟ ستكون النتيجة أن تعود المسألة سيرتها الأولى ، ويبقى أمر المحامين معلقاً في كفة الإهمال ، لا الفصل الصحيح ، يبقى أمرهم معلقاً يتأرجح من ناحية إلى أخرى ، فلا هؤلاء يستطيعون أن يردوا المسؤولية على أصحابها ، ولا أولئك يستطيعون أن يواجهوا الحقيقة سافرة . ولهذا أرى ألا يمهّد مجلس النواب مطلقاً لتأجيل التشريعات . فالمجالس النيابية مطلوبة للعمل والإنجاز ، والذين يأخذون عليها شيئاً من النقد ، لا يأخذونها إلا بدعوى أنها معطلة .

إنكم ، يا حضرات النواب ، إن تفروهم على هذا المسلك ، تؤيدوا رأي الذين يقولون إن المجالس النيابية تعطل التشريعات ومجرى الأعمال .

لذلك كله أرى أن يرفض المجلس الموافقة على المكاتبة الواردة من مجلس الشيوخ ، ولهذا المجلس أن يأخذ بالرأي الذي يراه ، فلما أن يرفض المشروع ، وإما أن يطالب لجنته الأولى بأن تلتزم حدود الأوائح والقوانين فتقدم تقريرها له ويصدر بعد ذلك رأيه بعد بحثه . ( تصفيق حاد ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي — الواقع أن مجلس الشيوخ أهمل أمر لجنة التوفيق المندوبة من قبله وتخطاها إلى لجنة العدل التي أعدت تقريراً رفعت إليه ، وأخذت بوجهة نظر لجنة مجلس النواب . فما كان على مجلس الشيوخ إلا أن ينظر هذا التقرير الذي يجب تقرير لجنة التوفيق ، ويفصل في الموضوع . فبدلاً من أن يسلك مجلس الشيوخ هذا الطريق اتجه اتجاهاً جديداً ، وهو تشكيل لجنة توفيق جديدة ، ومعنى هذا تضييع الوقت وتعطيل مشروع القانون .

الرئيس — الموافق على عدم ندب لجنة جديدة من مجلس النواب للاتصال بلجنة من مجلس الشيوخ كطلبه لإعادة النظر في النقط المختلف عليها في مشروع قانون المحاماة يتفضل بالوقوف .

( وقف حضرات الأعضاء جميعاً ) .

الرئيس — إذن قرّر المجلس بالإجماع عدم الموافقة على ندب لجنة للتوفيق ويبلغ هذا القرار لمجلس الشيوخ الليلة .

( تصفيق ) .

( في ١٨ يولييه سنة ١٩٣٩ ) .



مادة ١٠٦ - « كل مشروع قانون اقترحه أحد الأعضاء ورفضه البرلمان لا يجوز تقديمه ثانية في دور الانعقاد نفسه ».

(١) كل مشروع قانون رفضه البرلمان نهائياً لا يجوز أن ينظره مرة ثانية في دور الانعقاد نفسه .

(٢) كل مشروع قانون أقره البرلمان ولم يصدق عليه الملك يرد للبرلمان في بحر شهر مشفوعاً بالأسباب التي أدت إلى عدم التصديق . فإذا أقره البرلمان ثانية بموافقة ثلثي أعضاء كل من المجلسين وجب إنفاذه .

وإذا لم يرد للبرلمان في بحر شهر اعتبر هذا مصادقة من الملك عليه ووجب إنفاذه . أما إذا رد إلى البرلمان وحاز أغلبية عادية ولكنها أقل من الثلثين تأجل نظر القانون إلى دور انعقاد آخر . فإذا أقره البرلمان بأغلبية عادية نفذ القانون .

لجنة الدستور

تراجع المناقشة على هذين البدأين في المادة ٣٦ .

( في ١٥ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ يونيه سنة ١٩٢٢ ) .

مادة ١٧ - كل مشروع قانون اقترحه أحد الأعضاء ورفضه البرلمان لا يجوز تقديمه ثانية في دور الانعقاد نفسه .  
( في أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

رفض المجلس لاقتراح برغبة لا يمنع نظره في مشروع قانون يتضمن موضوع هذا الاقتراح ، ولو قدم في الدورة نفسها ولو لم يمض على ميعاد الرفض الثلاثة الأشهر المنصوص عليها في اللائحة .

مجلس النواب

تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض

عن الاقتراح المقدم من حضرتي النائبين المحترمين عثمان صاوي بك والأستاذ الشيخ عبده محمود البرتقالي  
بالغاء القانون الخاص بتعيين سن الزوجين عند إجراء العقد الشرعي وإباحة الزواج كما فرضته الشريعة الإسلامية

تلى الكتاب الآتي :

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرفع إلى حضرتكم تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض عن الاقتراح المقدم من حضرتي النائبين المحترمين عثمان صاوي بك والأستاذ الشيخ عبده محمود البرتقالي بالغاء القانون الخاص بتعيين سن الزوجين عند إجراء العقد الشرعي وإباحة الزواج كما فرضته الشريعة الإسلامية .

وقد اتخذتني اللجنة مقررآ لها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

رئيس اللجنة

٢٧ أبريل سنة ١٩٣٧

على أيوب

الرئيس ( حضرة الأستاذ المحترم كامل صدقي بك وكيل المجلس ) - الكلمة لحضرة المقرر :

حضرة النائب المحترم الأستاذ على أيوب ( المقرر ) - أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة :

« اجتمعت لجنة الاقتراحات والعرائض بمجلسة ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٧ ونظرت في الاقتراح المقدم من حضرتي النائبين المحترمين عثمان صاوي بك والأستاذ الشيخ عبده محمود البرتقالي بالغاء القانون الخاص بتعيين سن الزوجين عند إجراء العقد الشرعي وإباحة الزواج كما فرضته الشريعة الإسلامية ، والمحال من المجلس بمجلسة ٣١ أغسطس سنة ١٩٣٦ والذي جددته حضرتنا مقدميه بتاريخ ١٣ أبريل سنة ١٩٣٧ ، فرأت اللجنة أنه اقتراح بمشروع قانون وأنه مقبول شكلاً .

إادة ١٠٦ « ... .. »

وحيث إن حضرة النائب المحترم محمود خليل جمعه قدم اقتراحاً بإلغاء قيد السن المحددة للزواج وإباحة الزواج طبقاً لما تقضى به لشرعية السمحة .

وحيث إن مجلس النواب أقر بمجلسه ٢ فبراير سنة ١٩٣٧ رفض هذا الاقتراح .

وحيث إن المادة ٧٧ من اللائحة الداخلية قررت أن الرغبات التي يرفضها المجلس لا تصلح إعادة عرضها قبل مضي ثلاثة أشهر .

وحيث إن الاقتراح الحالي تقدم بتاريخ ١٣ أبريل سنة ١٩٣٧ .

لذلك

تقترح اللجنة عدم قبول هذا الاقتراح .

وأرجو أن تلاحظوا ، يا حضرات النواب المحترمين ، أن المادة ٧٧ التي يشير إليها تقرير اللجنة جاءت ختاماً للفصل الثالث وعنوانه : « في الاقتراحات المقدمة من أعضاء المجلس بمشروعات قوانين أو رغبات » . وهي تنص على أن « الرغبات التي يرفضها المجلس لا تصلح إعادة عرضها قبل مضي ثلاثة أشهر » . وهذا النص صريح في أنه يتناول كل رغبة ، سواء تقدمت في صيغة رغبة بسيطة أو رغبة بمشروع قانون .

فلماذا رأت اللجنة أن تشير بعدم قبول الاقتراح » .

حضرة النائب المحترم الأستاذ الشيخ عبده محمود البرتقالي — ألاحظ أن في تقرير اللجنة مغالطات كثيرة ، ولعلها شنيعة عرفت عن ... ..

الرئيس — أرجو ألا يكون في الكلام تجريح لأحد ؛ فليتكلم حضرة النائب المحترم في الموضوع .

حضرة النائب المحترم الأستاذ الشيخ عبده محمود البرتقالي — هناك فروق كثيرة بين الاقتراح الذي قدمته ، وذلك الاقتراح الذي فصل فيه المجلس بمجلسه ٢ فبراير سنة ١٩٣٧ . فإن اقتراحي هو رغبة بمشروع قانون ، أما الاقتراح الأول فكان رغبة فقط . وبين الاثنين فرق ، وقد بينت اللائحة هذا الفرق ووضعت لكل نوع منهما أحكاماً خاصة .

على أن رفض المجلس للاقتراح الأول في يوم ٢ فبراير سنة ١٩٣٧ إنما كان لنقص في الشكل ، حيث جاء في الاقتراح : « إن الحكومة حددت سنًا معينة جعلتها حداً أدنى للزواج . وبما أنه في أحوال استثنائية قد يليق الشاب أو الفتاة للزواج قبل السن المحددة » . فقالت اللجنة يومئذ إن عبارة « قد يليق الشاب أو الفتاة الخ » معناها أنه يليق أحياناً ولا يليق أحياناً أخرى . والقوانين إنما توضع للجميع وللأحوال العامة لا الاستثنائية .

الرئيس — هذا كلام في الموضوع ، ونحن نتكلم الآن في الشكل ، أي فيما إذا كانت المادة ٧٧ تنطبق أو لا تنطبق على الاقتراح . حضرة النائب المحترم الأستاذ الشيخ عبده محمود البرتقالي — تنص المادة ٧٧ على أن « الرغبات التي يرفضها المجلس لا تصلح إعادة عرضها قبل مضي ثلاثة أشهر » . فهي بهذا النص لا تنطبق على اقتراحي لأنه ليس رغبة ولكنه اقتراح بمشروع قانون . ويلاحظ أن هذه المادة جاءت ضمن مواد الفصل الثالث من اللائحة عن « الاقتراحات المقدمة من أعضاء المجلس بمشروعات قوانين أو رغبات » . فواد الفصل تناولت أحكام النوعين من الاقتراحات ، ولكن المادة ٧٧ تناولت الرغبات فقط فنصت « على أنها لا تصلح للعرض مرة ثانية قبل مضي ثلاثة أشهر من التاريخ الذي رفضها المجلس فيه » . ولم تتعرض للاقتراحات بمشروعات القوانين .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ألاحظ أن مدة ثلاثة الشهور قد انتهت لأن الاقتراح الأول رفض في ٢ فبراير سنة ١٩٣٧ ونحن اليوم في ٥ مايو سنة ١٩٣٧ ، والواجب أن ينظر لتواريخ الأعمال عند عرضها على المجلس لا لتواريخها عند عرضها على اللجنة ووضع التقارير عنها . وها هي اللائحة أمامنا لا تعني يوم تقديم الاقتراح ، وإنما تعني يوم الفصل في الأول ويوم الفصل في الثاني . على أن المادة ٧٧ إنما جاءت للتضييق والحصص ، فيجب ألا تطبق إلا في حدود المعنى الضيق المقصود منها ، وهي لم تتكلم إلا عن الرغبات فقط أما مشروعات القوانين فلم تذكر شيئاً عنها .

لهذا أرجو من حضراتكم عدم الموافقة على تقرير اللجنة ، وأن تحيلوا اقتراحي على لجنة الحقانية لبحثه .



مادة ١٠٦ » ... ..

حضرة النائب المحترم الأستاذ زهير صبرى — إننى أوافق اللجنة فى أن هذا الاقتراح لا يصلح للعرض طبقاً للمادة ٧٧ من اللائحة. أما التفرقة التى أراد الأستاذ البرتقالى أن يفصلها ويوضحها ، فهى وإن كانت تفرقة قهية ، ليست تفرقة حقيقية ، لأن المجلس سبق أن قرّر أنه يجوز للأعضاء تقديم رغبات تنتهى بتشريع تضعه الحكومة . فالأقترح العروض رغبة تتعلق بسن الزواج . وهى محدّنة قانوناً ، ولا يمكن إلغاء هذا التحديد إلا بقانون آخر تضعه الحكومة . فالأقترح الذى يتضمن هذه الرغبة هو فى الواقع اقترح بمشروع قانون ، سواء أكان مصوغاً فى شكل رغبة أم فى شكل اقترح بمشروع قانون .

لم يوضع هذا النص استبداداً ، وإنما وضع رعاية للقانون ذاته أو للرغبات التى يتقدم بها حضرات الأعضاء . فقد لوحظ أنه إذا تخدم العضو باقترح بمشروع قانون أو برغبة ، ثم رفض المجلس اقتراحه ، فليس من مصلحته أن يأتى بعد هذا الرفض بأسبوع أو أسبوعين فيعرض هذا الاقتراح من جديد على المجلس ، إذ قد يتحمس المجلس مرة أخرى فى تأييد رأيه الأول . فلا بد من مرور فترة بعد رفض المجلس يستطيع فيها النائب أن يتروى فى بحثه وتفكيره ، وأن يعاود تقدير الظروف والملايسات ، حتى إذا استقر رأيه أخيراً على الاقتناع بضرورة تنفيذ الاقتراح الأول قدمه من جديد إلى المجلس بعد تفكير عميق وبحث دقيق ؛ وفى هذه الحالة قد يعدل المجلس عن رأيه الأول بعد اطلاعه على الأسباب والبررات الجديدة التى يأتى بها مقدم الاقتراح . هذه هى حكمة النص ، وهى ليست موضوعة لصالح النائب ولكنها لصالح الاقتراحات ، ولهذا قلت إن حكم المادة ٧٧ يجب أن يكون منطبقاً فى أساسه على الاقتراحات بمشروعات القوانين .

أما فيما يتعلق بالأشهر الثلاثة التى أراد الأستاذ البرتقالى أن يخرج منها محل لطيف ( وهذا شغل محامين ) فالواقع أنه لا بد لكل اقترح أو مشروع أن يمر على المجلس ليحيله على اللجان المختصة ؛ فإذا عرض الموضوع على المجلس وتناقش فيه ورفضه ، كان يوم رفضه هو اليوم الذى تبتدى به مدة الأشهر الثلاثة ، وهو اليوم الذى يكون فيه المجلس متشعباً بفكرته التى قضت بالرفض . فإذا قدّم النائب هذا الاقتراح من جديد كان يوم تقديمه للمجلس هو يوم العرض الثانى . وقد قلت إن الحكمة فى النص على مضي ثلاثة أشهر إنما قصدت رعاية لصالح الاقتراحات ذاتها ، فإذا لم تمض هذه المدة كاملة وقدم النائب الاقتراح من جديد قبل مضي المدة المحددة ، اعتماداً على أن المجلس سينظر فى الاقتراح المجدّد بعد مضيها ، انتفت حكمة النص .

وبناء على هذا يكون رأى لجنة الاقتراحات فى محله لأول مرة :

( ضحك ) .

حضرة النائب المحترم الدكتور محمود عن العرب — خصصت اللائحة الفصل الثالث للاقتراحات المقدّمة من أعضاء المجلس ، وقسمتها إلى قسمين : اقتراحات بمشروعات قوانين ، واقتراحات برغبات ؛ ثم وضعت لكل نوع أحكاماً خاصة ، وبينت فى صراحة ما ينطبق من الأحكام على القسم الأول وما ينطبق منها على القسم الثانى وما هو مشترك بينهما ، فنصت المادة ٧٢ على « كل اقترح برغبة أو بمشروع قانون الخ » ونصت المادة ٧٣ على « كل اقترح بمشروع قانون الخ » .

ونصت المادة ٧٤ على « اقترح بمشروع قانون الخ » ونصت المادة ٧٥ على « كل مشروع قانون الخ » ونصت المادة ٧٦ على « مشروع أو رغبة الخ » ثم جاءت المادة ٧٧ صريحة واضحة حيث تنص على أن « الرغبات التى يرفضها المجلس لا تصلح إعادة عرضها قبل مضي ثلاثة أشهر » ، وهو نص لا يمكن أن ينصب إلا على الرغبات ، ولا يجوز أن يتناول مشروعات القوانين .

فلهذا أرى أن اللجنة ليست على حق فى استنادها إلى المادة ٧٧ .

حضرة النائب المحترم محمد قرنى بك — إن نص المادة ٧٧ لا يساعد اللجنة على رفض الاقتراح ، لأنها تشترط مضي ثلاثة أشهر قبل إعادة عرض الرغبات التى سبق أن رفضها المجلس ، وقد مضت ثلاثة أشهر وثلاثة أيام قبل إعادة عرض الاقتراح موضوع البحث ، لأن المجلس رفضه فى ٢ فبراير سنة ١٩٣٧ وهو يعرض عليه اليوم فى ٥ مايو سنة ١٩٣٧ ، فلا معنى للتمسك بالنص ، لأن الاقتراح إنما يعرض على المجلس بعد مضي المدة المحددة فى المادة ، لهذا أرى أنه لا يجوز للجنة الاقتراحات أن تتمسك بنص المادة ٧٧ .

حضرة النائب المحترم مدنى حسن حزين — إن نص المادة ٧٧ لا يتفق ورأى اللجنة ، لأن العروض أمامنا هو مشروع قانوناً

إادة ١٠٦ « ... .. »

الرغبة ، والمادة ٧٧ ذكرت الرغبات وشرط عرضها من جديد ، ولم تنص على مشروعات القوانين إذا كانت تصلح أو لا تصلح لإعادة عرضها على المجلس بعد أن رفضها من قبل .

ومع ذلك لو سلمنا بأن هذه المادة تنطبق على الاقتراحات بقوانين فإن المدة التي نصت عليها المادة قد انقضت ، فليس هناك إذن ما يمنع من إعادة النظر في الاقتراح .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عمر عمر — أؤيد الرأي الذي ذهبت إليه لجنة الاقتراحات :

لقد نصت المادة ٧٧ من اللائحة الداخلية على أن الرغبات التي يرفضها المجلس لا تصلح إعادة عرضها قبل مضي ثلاثة أشهر . المطلوب من حضراتكم الآن أن تفسروا معنى كلمة « عرضها » . أيحدد وقت العرض باليوم الذي ينظر فيه المجلس موضوع الاقتراح ؟ ثم باليوم الذي يحال فيه الاقتراح على لجنة الاقتراحات ؟

الرأي عندي أن الاقتراح يعتبر معروضاً على المجلس من الوقت الذي يدرج فيه هذا الاقتراح بمجدول الأعمال ويحال على لجنة الاقتراحات ، لا من الوقت الذي يعرض فيه تقرير لجنة الاقتراحات على المجلس . وبما أنه عند إدراج الاقتراح المعروض علينا الآن بمجدول الأعمال لم يكن قد مضى على تاريخ رفض الاقتراح المقدم من حضرة النائب المحترم محمود خليل جمعة ثلاثة أشهر ، لهذا فإن الاقتراح الذي نحن بصدده لا يصلح إعادة عرضه على المجلس لأنه قدم قبل الوقت الذي نصت عليه المادة ٧٧ من اللائحة الداخلية . لذلك أطلب من المجلس أن يقر لجنة الاقتراحات على رأيها .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — أخالف الرأي الذي ضمته لجنة الاقتراحات تقريرها .

لقد ذكر بعض حضرات الزملاء أن نص المادة ٧٧ من اللائحة الداخلية مقصور على الرغبات وحدها ، وأنه لا يسرى على الاقتراحات بمشروعات قوانين . وأؤيد هذا الرأي بمادة في الدستور ذاته ، فقد نصت المادة ١٠٦ منه على ما يأتي : « كل مشروع قانون اقترحه أحد الأعضاء ورفضه البرلمان لا يجوز تقديمه ثانية في دور الانعقاد نفسه » . ويستفاد من هذا النص أن الدستور وضع حكماً خاصاً لعدم جواز إعادة تقديم مشروعات القوانين في حالة معينة . أما اللائحة الداخلية فقد اقتضت في المادة ٧٧ على الكلام عن عدم صلاحية عرض الرغبة في ميعاد معين . فقال الدستور إن الاقتراح بمشروع قانون إذا كان قد رفض لا يجوز تقديمه ثانية في دور الانعقاد نفسه . أما الرغبات التي رفضت فقد حظرت اللائحة الداخلية عرضها على المجلس قبل مضي ثلاثة أشهر . فهناك فوارق جوهرية بين الأمرين ، لأن المادة ٧٧ من اللائحة الداخلية لم تتعرض لمشروعات القوانين وهذا أمر ظاهر لا يمكن إنكاره ، بينما تكلمت المادة ١٠٦ من الدستور على مشروعات القوانين .

تطبيقاً لهذه النصوص أنساءل : هل سبق أن قدم إلينا مشروع قانون بتحديد سن الزواج الشرعي ورفضناه ؟

أقول كلا ، لأن الاقتراح الذي قدمه حضرة النائب المحترم محمود خليل جمعة ليس إلا مجرد رغبة ، قطع فيها المجلس برأى في فبراير سنة ١٩٣٧ وهو يقضى برفض الاقتراح . ومن ثم لا تجوز إعادة عرض هذه الرغبة على المجلس قبل مضي ثلاثة أشهر . وهذا يمنع أن لكل عضو أن يقدم تطبيقاً لنص ١٠٦ من الدستور مشروع قانون يتضمن الفكرة التي اشتملت عليها الرغبة التي قضى برفضها .

لهذه الأسباب أطلب من المجلس أن يرفض الرأي الذي ذهبت إليه لجنة الاقتراحات .

حضرة النائب المحترم الأستاذ إسماعيل سليمان حمزه — أخالف رأي اللجنة . ولا يخرج رأيي تقريباً عن الرأي الذي ذكره الآن حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام . ومنعاً للإطالة أوجز كلمتي فيما يلي :

إن الاقتراح الذي نحن بصدده الآن مصوغ في شكل مشروع قانون ، وقد قدمه حضرة المقترح لأول مرة . أما الاقتراح الذي قدمه حضرة النائب المحترم محمود خليل جمعة ورفضه المجلس فقد كان في شكل رغبة . ولا يمكن الخلط بين اقتراح بمشروع قانون وآخر برغبة . والفوارق كبيرة من ناحيتي الدستور واللائحة الداخلية . فمن الناحية الأولى سمعتم ما أدلى به حضرة الزميل المحترم الأستاذ غنام ، من أنه إذا تقدم أحد حضرات الأعضاء إلى المجلس بمشروع قانون ورفضه لا يجوز تقديمه ثانية في دور الانعقاد ذاته .



مادة ١٠٦ ... ..

ومن الناحية الثانية فإن المادة ٧٧ من اللائحة الداخلية لا تنطبق على مشروعات القوانين . وإذا رجعت إلى المادة ٧٢ من اللائحة الداخلية وما بعدها ، وجدتم أنها تتكلم عن الاقتراحات المقدمة من أعضاء المجلس بمشروعات قوانين أو رغبات . فاللائحة إذن فرقت بين الأمرين وخولت للأعضاء حق تقديم مشروعات قوانين أو رغبات ، ورتبت في الفصل الثالث ما هو متعلق بهذه أو بتلك ، ثم انتهى الفصل بالمادة ٧٧ التي نصت على أن الرغبات التي يرفضها المجلس لا تصلح إعادة عرضها قبل مضي ثلاثة أشهر . فهذا النص إنما ورد على سبيل الحصر ، ومقصود به الرغبات التي يقدمها الأعضاء .

وإذا قابلتم بين الاقتراح المقدم من حضرة النائب المحترم محمود خليل جمعه والاقتراح الذي نحن بصدد اليوم تبين أن الأول مجرد رغبة وأن الثاني مصوغ في شكل مشروع قانون ، ومستوف شرائطه القانونية الواردة في المادة ٧٢ من اللائحة وما بعدها .

لهذه الأسباب أرجو من المجلس أن يوافق على قبول الاقتراح المقدم من حضرتي النائبتين المحترمتين عثمان صاوي بك والأستاذ الشيخ عبده محمود البرتقالي من الوجهة الشكلية ، وإحالة الاقتراح على اللجنة المختصة لبحثه وتدلي برأيها من ناحية صلاحيته أو عدم صلاحيته .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد أمين والي — تنص المادة ٧٧ من اللائحة الداخلية على ما يأتي « الرغبات التي يرفضها المجلس لا تصلح إعادة عرضها قبل مضي ثلاثة أشهر » . فهذه المادة حددت المدة التي لا يجوز في خلالها إعادة تقديم الاقتراح . فلو حسبنا المدة التي انقضت من وقت رفض الاقتراح المقدم من حضرة النائب المحترم محمود خليل جمعه إلى الآن ، لوجدنا أن مدة الثلاثة أشهر قد انقضت ، لهذا فأنا مخالف رأي اللجنة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ زهير صبرى — حضرات النواب المحترمين : إن ما ذكره حضرة زميلي الأستاذ محمود سليمان غنام وبعض زملائه تنقصه حلقة مفقودة . حقاً إن ما ذهبوا إليه ينطبق على اللائحة ، لكنني ألاحظ أن الشارع فرق في اللائحة بين مشروعات القوانين والرغبات ، وهذا تفريق يتمشى مع المنطق . وكما قال الأستاذ غنام كان الدستور أشد قسوة على مشروعات القوانين ، فحرم إعادة عرضها في ذات دور الانعقاد . أما الرغبات التي نرجو من الحكومة إجابتها ، فإن اللائحة الداخلية تمنع إعادة عرضها قبل مضي ثلاثة أشهر . وأرجو ألا تنسوا أنكم خالفتم اللائحة الداخلية في قرار سابق ، عندما رفضت لجنة الاقتراحات اقتراحاً برغبة ، بحجة أنه لا يجوز تقديم رغبات تستلزم تشريعاً ، لأن اللائحة تحرم ذلك وترسم في ذات الوقت الطريق الذي يقدم به مشروع القانون . ولكن حضراتكم خالفتم رأي اللجنة ، ولكم كل الحق في هذا ، وفسرتم نص المادة الواردة في اللائحة الداخلية تفسيراً آخر ، وأبجتم للنائب بالرغم من ظاهر نصوص اللائحة أن يتقدم بمجرد رغبة تستلزم تشريعاً ، وأن تتولى الحكومة وضع مشروع القانون ... ..

حضرة النائب المحترم الدكتور محمود عز العرب — هذا مجرد تفسير .

حضرة النائب المحترم الأستاذ زهير صبرى — إنه قرار صدر من المجلس بهذا التفسير وأصبح الآن حلالاً ما كان حراماً فيما سلف ، أي أنه أصبح للنائب الحق في أن يقدم رغبة تستلزم تشريعاً دون أن يصوغ هذه الرغبة في صورة مواد .

إذن ليست العبرة بالألفاظ ، وإنما الأمر جدي يتعلق برغبات المجلس وقراراته . ولا جدال أن الرغبة التي تستلزم سن قانون هي مشروع قانون . وإذا ما رجعنا إلى المادة ١٠٦ من الدستور وجدناها تحرم إعادة عرض مشروع قانون سبق للمجلس رفضه في ذات دور الانعقاد . وطبقاً لتفسيركم السابق تعتبر الرغبة التي تستلزم تشريعاً اقتراحاً بمشروع قانون . وكل ما في الأمر هو أن الحكومة هي التي تتولى صياغة المواد بدلاً من النائب ، فلا جدال إذن في أن الاقتراح الذي قدمه حضرة النائب المحترم محمود خليل جمعه إنما هو مشروع قانون ، ولو أنه قدم في صورة رغبة ، إذ هو ينتهي في الواقع إلى طلب سن تشريع ، ونصبح في هذه الحالة أمام مشروع قانوني مقدمين في ذات دور الانعقاد . فكان من الواجب — تطبيقاً للدستور ذاته ، لا تطبيقاً لللائحة الداخلية فقط — رفض الاقتراح الأخير

حضرة النائب المحترم محمد قرني بك — أخالف حضرة النائب المحترم الأستاذ زهير صبرى فيما قاله ، من أن كل رغبة تؤول آخرها إلى مشروع قانون . إذ هذا تفسير غير معقول ، ولا يمكن العمل به ، لأن الرغبة تختلف تماماً عن مشروع القانون . والدستور حرم صراحة إعادة عرض مشروع قانون في ذات دور الانعقاد ، وإلا كانت المسألة تكراراً لا فائدة منه . إنما الرغبة التي نص عليها في المادة ٧٧ من اللائحة الداخلية تختلف عن مشروع القانون المقدم من حضرتي النائبتين المحترمتين عثمان صاوي بك والأستاذ الشيخ



عبد محمد البرتقالي ، وأكرر أنه لا يصح القول بأن الرغبة ومشروع القانون شيء واحد ، كما قال الأستاذ زهير صبرى . وعلى هذا التفسير الذى ذهب إليه زميلى الأستاذ غنام هو الذى يجب الأخذ به .

وإذن لا أجد من وجهة الدستور أو اللائحة الداخلية ما يمنع من نظر هذا المشروع بقانون . وأنا لازلت متمسكا برأى مخالف رأى لجنة الاقتراحات .

المقرر — حضرات النواب المحترمين : أريد أن أضع الأمور فى نصابها ، وأن أحدد مدلول الألفاظ التى تضيق — ما أمكن — ثقة الخلاف . فأقول إنه ليس صحيحاً أن لجنة الاقتراحات ترى — أو يرى حضرة زميلى الأستاذ زهير صبرى — أن كل اقتراح برغبة هو اقتراح مشروع قانون . والواقع أنه لا اللجنة ولا الأستاذ زهير صبرى يقولان مثل هذا القول ، وإنما الذى نقوله — توضيحاً للأمر ومنعاً للخلاف ، إن كان ثمة محل له — هو أنه كان قد تقدم بعض حضرات النواب إلى المجلس باقتراحات برغبات ، هى فى جوهرها اقتراحات بمشروعات قوانين ، لأنها كانت ترمى إلى تعديل قوانين قائمة أو سنّ قوانين جديدة ، فرأت لجنة الاقتراحات ، بتقيّد النصوص التى وردت فى اللائحة الداخلية ، أن هذه الاقتراحات برغبات . وإن كانت صيغت فى شكل رغبات ، إلا أنها فى حقيقتها تراخات بمشروعات قوانين لم تستوف الشكل من حيث الصياغة ، ولم تكن لهذا السبب مقبولة شكلاً .

وقد شجر خلاف فى هذا الشأن بين اللجنة وبعض حضرات النواب ، فرأى المجلس ، حسب الخلاف ، إحالة الأمر على لجنة الشؤون الدستورية — وهنا أرجو من حضراتكم أن توجهوا التفاتكم إلى ما أقول ، وأن ترجعوا بالذاكرة إلى ما قيل فى هذا المجلس خاصاً بهذا الموضوع ، وإلى ما أقررتموه أنتم فى هذا المكان .

قيل هنا إن هذه الاقتراحات برغبات ترمى فى الواقع إلى وضع مشروعات قوانين ، ومن الإرهاق أن يلزم النائب مقدم الاقتراح لتقيّد بنصوص اللائحة الداخلية ، فلا يسمح له بأن يتقدم بمشروع قانون إلا إذا صاغه فى مواد . ولا يخفى أن صياغة مواد القوانين من الأمور التى تشق حتى على رجال القانون أنفسهم أحياناً . ولهذا كان من الواجب أن يقبل الاقتراح برغبة الذى يقدم ، وهو فى حقيقته تراخ بمشروع قانون ، غير مصوغ فى مواد ، ثم يحال على إحدى لجان المجلس ، فإما أن تعرضه على المجلس فى صيغة اقتراح موجه إلى الحكومة ، وإما أن تتولى هى تحضيره فى شكل مشروع قانون تعرضه على المجلس بعد ذلك .

ولقد أقررت هذا رأى الذى ذهبت إليه لجنة الشؤون الدستورية ، وبذلك استقر رأى على قبول الاقتراحات برغبات التى هى ، حقيقتها اقتراحات بمشروعات قوانين ، وإن لم تصغ فى مواد . ولذلك أصبح واجباً أن يكون حكمها حكم مشروعات القوانين المصوغة ، مواد ، ولها من الاحترام ما لمشروعات القوانين سواء بسواء . وبناء على ذلك يكون من الحق والإنصاف أن يعتبر الاقتراح الذى شتموه فى جلسة ٢ فبراير سنة ١٩٣٧ اقتراحاً بمشروع قانون وإن لم يصغ فى مواد .

ولكيلا أدع مطلقاً أى مجال للبس ، استحوالى أن أتلو على حضراتكم ما تقدم به حضرة النائب المحترم محمود خليل جمعه فى أحده المشار إليه قال : « حددت الحكومة سنّاً معينة كحد أدنى للزواج ، وبما أنه قد يليق الشاب أو الفتاة للزواج قبل هذه السن ، زح فك قيد السن وإباحته حسب الشريعة السمحة ، وذلك تفادياً من الوقوع فى الفسق » . ولا شك أن اقتراح فك قيد السن حته حسب الشريعة بنى على أن هناك قوانين تقيّد سن الزواج . وليس معنى هذا — إذا كنا قوماً نفهم المعانى دون التقيّد بالألفاظ ، ل إنه لا معنى لهذا إلا أنه اقتراح بمشروع قانون يراد به إلغاء أو تعديل قانون قائم . ولقد كان فى وسع اللجنة أن تقترح رفض هذا تراخ من الوجهة الشكلية لو لم تجد نفسها أمام قرار المجلس الذى وافق فيه على رأى لجنة الشؤون الدستورية . أقول كان فى وسع نة أن تقترح رفضه شكلاً ، ولكنها رأت أنه اقتراح بمشروع قانون مقبول من الوجهة الشكلية ، واقترحت رفضه موضوعاً ، ها المجلس على ذلك .

ستقل بعد ذلك إلى الاقتراح المعروض على حضراتكم ، فوجد أنه اقتراح بمشروع قانون صيغ فى مواد ، ولكنه هو بذاته يرمى ذات الغرض الذى كان يرمى إليه اقتراح حضرة النائب المحترم محمود خليل جمعه . ويتبين من المقابلة بين هذين الاقتراحين أن مرماهما قد . وأن الأسباب التى بنى عليها الاقتراح الأول هى ذات الأسباب التى بنى عليها الاقتراح الثانى . وإذا رجعت إلى النصوص وجدتم أن هناك خلاف بين الاقتراحين ، اللهم إلا أن الأسباب الواردة فى الاقتراح الأول ذكرت فى إيجاز واضح ، على حين أنها فى الاقتراح ل ذكرت فى إسهاب وتفصيل ، أما الجوهر فقد بقى دون أن يتوره أى خلاف .



مادة ١٠٦ » ... ..

ولست أجد معنى للتفريق بين الاقتراحين ، فتعتبر الاقتراح السابق اقتراحاً برغبة يستلزم تشريعاً ونعتبر الاقتراح المعروض علينا الآن اقتراحاً بقانون مع أن الغرض في كليهما واحد ، وهو تعديل قانون قائم .

أنتقل بكم الآن إلى نص المادة ٧٧ من اللائحة الداخلية ، لأبين هل هي تنطبق أو لا تنطبق على الاقتراح موضوع المناقشة . سأتكلم أولاً عن المدة التي يجب أن تضي حتى يسمح بإعادة عرض اقتراح سبق أن رفضه المجلس . وبعد ذلك سأتناول بالرد ما أثاره حضرة النائب المحترم الدكتور محمود عز العرب في اعتراضه على رأي اللجنة .

نصت المادة ١٠٦ من الدستور على أن « كل مشروع قانون اقترحه أحد الأعضاء ورفضه البرلمان لا يجوز تقديمه ثانية في دور الانعقاد نفسه » . ولا يغيب عن أذهانتنا أن الدستور صدر قبل أن توجد اللائحة الداخلية . وعندما انعقد المجلس لأول مرة في سنة ١٩٢٤ سنّ لائحته الداخلية ونص فيها على الاقتراحات برغبات ومشروعات القوانين المقدمة من الأعضاء . وقد ثار إذ ذاك خلاف بين النواب على موضوع حق أعضاء المجلس في إبداء الاقتراحات برغبات ، إذ لم يرد عنها نص في الدستور وإنما اقتبسها المجلس من التشريعات الأجنبية ومن الحقوق المخولة للجالس النيابية ، مما أصبح تقليداً . وبناء على هذا ورد في الفصل الثالث من اللائحة الداخلية ذكر الاقتراحات برغبات والاقتراحات بمشروعات قوانين . وقد تناولت مواد اللائحة الداخلية الاقتراحات المقدمة من أعضاء المجلس بمشروعات قوانين أو رغبات . وقد كانت في هذا تتراوح بين ذكر الرغبات ومشروعات القوانين معاً ، وفي ذكر إحداها على حدة ؛ حتى إنه عندما اشترطت اللائحة الداخلية في المادة ٧٥ أن تقدم لجنة الاقتراحات تقاريرها للمجلس في ظرف خمسة عشر يوماً لم تذكر الاقتراحات برغبات ، بل قصرت هذا الاشتراط على مشروعات القوانين .

ولا يمكن أن نفهم من هذا أن اللائحة الداخلية أباحت للجنة الاقتراحات أن تقبل الاقتراحات برغبات المحالة عليها من المجلس ، فهذا لا يقول به أحد . وفي الواقع أن اللائحة حين تعرض للكلام عن الاقتراحات برغبات والاقتراحات بمشروعات القوانين كانت تذكر هذه مرة وتذكر تلك مرة أخرى . ولا شك أن اللائحة حينما أشارت في المادة ٧٧ — وهي ختام موادها في هذا الباب — إلى الرغبات ، إنما كانت تشير إلى ما يقدم للمجلس بدافع من جانب الأعضاء (Initiative) لا من جانب الحكومة . وقد نظمت اللائحة هذا وقضت بأن الرغبات التي يرفضها المجلس لا تصلح إعادة عرضها قبل مضي ثلاثة أشهر . ومعنى هذا أن الرغبات تكون إما في شكل اقتراحات برغبات أو في شكل مشروعات قوانين ، وكلمة الرغبة تنصرف إلى رغبة عادية أو رغبة بمشروع قانون ولا يمكن أن نفرز بين الأمرين .

أنتقل الآن إلى مسألة أخرى وهي الحكمة التي توخاها الشارع من إيجاد هذا النص في اللائحة الداخلية فترجع إليها إذا أردنا أن نصل إلى إيضاح أو إلى تفسير صحيح للحالة التي نحن بصدها .

إن الحكمة التي دعت إلى إيجاد هذا النص هي ألا يشغل المجلس بأمور سبق له أن أبدى رأيه فيها ، اللهم إلا إذا كانت الفترة التي مضت من وقت إبدائه لهذا الرأي تكون قد كشفت عن أمور جديدة تدعو إلى تغيير رأيه ، أو أن تكون قد ثبتت أو استجدت في هذه الفترة وقائع أو اعتبارات من شأنها أن تحمل المجلس على تغيير ذلك الرأي أو تعديله . ولهذا قضى النص الذي تضمنته المادة ٧٧ من اللائحة الداخلية بعدم إعادة عرض الرغبات التي يكون المجلس قد رفضها قبل مضي ثلاثة أشهر من تاريخ رفضها ، حتى يمتنع إشغال المجلس بما لا طائل تحته ، إلا إذا قلتم إن هذا النص لا ينصب إلا على مجرد الاقتراحات برغبات ، وفي هذه الحالة يصبح من السهل التهرب من الحظر الوارد في المادة ١٠٦ من الدستور بأن يقدم مشروع القانون ، الذي سبق رفضه ، في شكل مواد جديدة بقدها بعضها ويؤخر بعضها الآخر وفي ثوب غير ثوبه الأول ، ثم يقال إن هذا ليس هو المشروع للرفض .

هذه هي الحكمة يا حضرات النواب المحترمين في عدم إعادة عرض الاقتراح برغبة على المجلس قبل مضي المدة المقررة لذلك . أما ما يتعلق بتحديد هذه المدة فإنني لا أظن أن هناك مجالاً صحيحاً للخلاف في ذلك ، لأنه من الواضح أنها هي الفترة الواقعة بين تاريخ رقة الاقتراح وتاريخ تقديم أحد حضرات النواب باقتراح مماثل له في جوهره .

افرضوا حضراتكم أن الاقتراح الجديد تأخر نظره لسبب من الأسباب ، كأن لم تتعقد لجنة الاقتراحات أو لم يتكامل العدد القانوني لانعقادها ، وترتب على هذا تأجيل نظر الاقتراح جلسة بعد أخرى واستمر ذلك شهوراً ، ثم قدمت اللجنة بعد ذلك تقريرها ، فهل ؟



ن يقال إن ذلك التأخير يمحو العيب الجوهرى فى الاقتراح ، ذلك العيب الذى يستوجب بطلانه وعدم قبوله طبقاً لللائحة الداخلية ؟  
أظن أن هذا البطلان لا يمكن أن يصحح بسبب عدم انعقاد اللجنة ولا بعدم تكامل أعضائها .

افرضوا حضراتكم فرضاً آخر هو أوسع ما يمكن أن نجامل به حضرات الزملاء مقدمى الاقتراح . فلتفرض أن الميعاد ينتهى باليوم الذى يعرض فيه الاقتراح على المجلس لنظره ، وأرجو أن تلاحظوا أن اللجنة نظرت فعلاً فى هذا الاقتراح وقررت عدم قبوله وقدمت ربرها عنه للمجلس بتاريخ ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٧ . ولنفرض أن المجلس انعقد فى يوم ٢٨ أبريل وعرض عليه التقرير فى اليوم ذاته ، بل يقال فى هذه الحالة إن مدة الثلاثة الأشهر لم تمض لأن المجلس انعقد يوم ٢٨ أبريل والتقرير معروض عليه !!! ولكن إذا لم ينعقد المجلس فى اليوم المذكور لسبب من الأسباب فهل يقال إن الميعاد مضى فتصح إعادة عرض الاقتراح !!! لا أظن ذلك معقولاً لأنه ليس .  
العالم مشرع يرضى أن يترك تطبيق نصوصه للصدفة أو للحظ والنصيب .

لقد سار المجلس من سنة ١٩٢٤ حتى الآن على رأى الذى أخذت به لجنة الاقتراحات فى الاقتراح المعروض علينا الآن .  
فما تقدم ترون أولاً أن الاقتراح المعروض هو ذات الاقتراح الذى سبق للمجلس أن رفضه وثانياً أن المدة التى اشترطتها المادة ٧٧ من اللائحة الداخلية لم تنته بعد . وبناء عليه أطلب الموافقة على تقرير اللجنة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ على نجيب — فضلاً عن الأسباب التى أبدأها بعض حضرات الزملاء المحترمين من معارضى اللجنة ، الفوارق بين الاقتراحات بمشروعات قوانين والاقتراحات برغبات ، فإنى أقدم بأسباب أخرى توضح هذه الفوارق .  
هناك فرق عظيم بين الاقتراحات بقوانين والاقتراحات برغبات .

فى الحق إن مشروعات القوانين لا يمكن إعادة النظر فيها فى ذات دور الانعقاد الذى رفضت فيه . وقد بينت المادة ٨٠ من اللائحة الداخلية طريقة رفض المشروع أو الاقتراح .

فإذا ما قرر المجلس عدم الانتقال إلى القراءة الثانية أو المداولة الثانية اعتبر هذا رفضاً للمشروع ، وهذا يدل — بطبيعة الحال —  
أن رفض مشروعات القوانين له خطورة خاصة ، لأنها إذا رفضت لا يمكن إعادة تقديمها فى دور الانعقاد ذاته ، ومن جهة أخرى فإن  
أداة ٧٧ من اللائحة الداخلية نصت على أن « الرغبات التى يرفضها المجلس لا تصلح إعادة عرضها قبل مضى ثلاثة أشهر » . ومعنى هذا  
الرفض هو النظر الموضوعى من المجلس فى الرغبة .

أما تقديم الاقتراح إلى رئيس المجلس وإخطار الرئيس المجلس به ( طبقاً لنص المادة ٧٢ ) فلا يعتبر عرضاً بالمعنى المقصود  
بالمادة ٧٧ لأن هذا العرض يعتبر من الإجراءات الشكلية التى عبرت عنها المادة ٧٢ بعبارة « يخبر الرئيس المجلس به » فضلاً عن  
كلمة الرفض الواردة بالمادة ٧٧ لا يمكن أن تعنى غير الرفض الموضوعى .

وإذا سلمنا جدلاً — رغماً عما بينه حضرات الأعضاء وبينته فيما تقدم من الفوارق بين اقتراحات مشروعات القوانين والاقتراحات  
برغبات — بأن هذه الفوارق غير موجودة ، وافترضنا أن مشروع القانون المقدم مساوٍ للاقتراح بتلك الرغبة التى رفضت ، فإنه قد  
بلى الآن بين الرفض السابق والعرض الحقيقى لموضوع الاقتراح الحالى المعروض على حضراتكم أكثر من ثلاثة أشهر .

وإذا أضفنا إلى ما تقدم أنه على فرض أن طلب حضرة المقترح من المجلس أن ينظر اقتراحه بطريق الاستعجال وتقررت إحالته  
إلى اللجنة المختصة فعلى اللجنة أن تنتظر هذا الاقتراح حالاً وتعيده للمجلس مباشرة للنظر فى موضوعه . فهل توافقون حضراتكم على أن  
ون المجلس الحالى راجعاً فى تقاليدته إلى شكلية تشبه تلك التى يقدرها الرومانيون والتى قد تكون سخيفة فى بعض المواطن ؟

إننا بهذه الشكليات التى لا طائل تحتها ولا نتيجة لها لا نصل إلا إلى تأخير الإصلاح المرجو من هذه الاقتراحات بمشروعات قوانين ،  
أظن أن حضراتكم توافقون على ذلك ، فبناء عليه أرجو من المجلس الموقر أن يقرر عدم الموافقة على تقرير اللجنة .

القرار — سمعنا الليلة نظرية طريفة فيما يتعلق بعرض المشروعات على المجلس ، وإنى لا أدعى بأن طرائقها هذه تجعلنى أحاول الحكم  
لها ، فقد يكون الصواب فى جانب حضرات الزملاء — وإنما أقول إنها طريفة لأنها تخالف الدستور وتخالف ما فهمه المجلس منذ  
١٩٢٤ .



مادة ١٠٦ » ... ..

انظروا حضراتكم إلى ما قرره المادة ١٦٥ من الدستور فقد نصت على ما يأتي :

« يعرض على البرلمان عند انعقاده ميزانية سنة ١٩٢٣ - ١٩٢٤ المالية ولا يسرى القانون الذي يصدر بميزانية السنة المذكورة إلا عن المدة الباقية منها من يوم نشره » .

ولكن عرض الميزانية لم يجر به العمل بالطريقة الواردة في هذه المادة وإنما جرى العمل على إلقاء بيان ليس في الواقع عرضاً للميزانية ، بل هو تبليغ من الحكومة للمجلس بميزانية الدولة ، ومع ذلك فقد اعتبر هذا عرضاً للميزانية على المجلس .

كذلك نصت المادة ١٦٩ من الدستور على أن « القوانين التي يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثانية من الأمر العالي الصادر بتاريخ ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٣٢ ( ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ ) تعرض على مجلسي البرلمان في دور الانعقاد الأول فإن تعرض عليهما في هذا الدور بطل العمل بها في المستقبل » .

والذي فهمه المجلس في حياة الزعيم الخالد للغفور له سعد زغلول باشا أن عرض هذه القوانين معناه تبليغ المجلس بها .

افرضوا حضراتكم أن أحد حضرات النواب تقدم للمجلس باقتراح ثم عرض الاقتراح عليكم لكي تقررُوا إحالته على إحدى اللجان ، فهل يقال بأن هذا الإجراء لا يعتبر عرضاً وإنما العرض يبدأ من يوم مناقشة المجلس لموضوع الاقتراح ؟

أظن أن هذا التفسير يخالف نصوص القانون ويخالف ما جرى عليه العمل منذ سنة ١٩٢٤ إلى الآن .

بناء على ما تقدم يتبين لحضراتكم أن المدة التي أشارت إليها المادة ٧٧ من اللائحة الداخلية إنما تبدأ من تاريخ عرض المشروع على المجلس لا من تاريخ المناقشة في موضوعه .

وقد يعرض على المجلس اقتراح برغبة تقدم به أحد الأعضاء وطلب إحالته على اللجنة المختصة بدلاً من إحالته على لجنة الاقتراحات لسبب من الأسباب .

الرئيس — أرجو حضرة المقرر أن يتوخى الاختصار في كلمته لأن كثيرين من حضرات النواب يرغبون الكلام في هذا الموضوع .

حضرة النائب المحترم على طي لهيطة — نطلب إقبال باب المناقشة لأن الموضوع قتل بحثاً .

الرئيس — طبقاً لنص المادة ٥١ من اللائحة الداخلية يجب أن يؤيد حضرة العضو المحترم في طلبه عشرون عضواً على الأقل .

حضرة النائب المحترم على طي لهيطة — سأقدم الطلب بالطريق القانوني .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود غنام — الواقع ، يا حضرات النواب المحترمين ، أن هذا الموضوع لا يحتاج إلى هذا الجهد الكبير والمناقشات الطويلة . لأننا إذا لحصنا ما تقدم من أبحاث نجد أنفسنا أمام نصين أو حكيتين : حكم المادة ١٠٦ من الدستور ، وحكم المادة ٧٧ من اللائحة الداخلية ، فأى المادتين هي الأولى بالتقدير والتطبيق على هذا الموضوع الذي أطلنا البحث فيه كثيراً ؟

تنص المادة ١٠٦ من الدستور على أن « كل مشروع قانون اقترحه أحد الأعضاء ورفضه البرلمان لا يجوز تقديمه ثانية في دور الانعقاد نفسه » . وتنص المادة ٧٧ من اللائحة الداخلية على أن « الرغبات التي يرفضها المجلس لا تصلح إعادة عرضها قبل مضي ثلاثة أشهر » . والموضوع للعروض على المجلس الآن والمقدم من حضرتي النائبتين المحترمتين الأستاذ الشيخ عبده محمود البرتغالي وعثمان صاوي بك هو اقتراح بمشروع قانون ، أما الاقتراح الذي تقدم به حضرة النائب المحترم محمود خليل جمعه فهو اقتراح برغبة سبق رفضه ، وإذا اعتقد أن اجتهاد حضرة المقرر وزميل الأستاذ زهير صبرى في إثبات أن هذه الرغبة تنصب على مشروع القانون ، ما هو إلا تخبر لا ينطبق على هذه الحالة . وقد استند حضراتهما في هذا التخرج على تقرير لجنة الشؤون الدستورية ، مع أن هذا التقرير لم يبلغ الاقتراح بمشروع قانون ، وكل ما ذهب إليه هو أنه يجوز للنائب أن يقدم رغبة ولو كانت تستلزم تشريعاً خاصاً ، وفي هذا التجاوز تيسير لحضرات الأعضاء حتى يستطيعوا تقديم رغبات . وليس في هذا معنى لإلقاء نص وارد في الدستور ، وهو حق النواب في تقديم مشروعات قوانين

حضرات النواب المحترمين : هناك فارق جوهري بين مشروع القانون (Projet de loi) والاقتراح برغبة (Projet de résolution) فلكل منهما إجراءات خاصة تختلف عن الأخرى . والموضوع المعروض على حضراتكم هو اقتراح بقانون وليس اقتراحاً برغبة ، لذلك أقترح إعادة المشروع إلى لجنة الاقتراحات لاستكمال بحثه موضوعاً .

أداة ١٠٦ » ... .. «

الرئيس — قدّم طلب من عشرين عضواً بإقفال باب المناقشة ، فهل توافقون على ذلك ؟  
( موافقة عامة ) .

الرئيس — إذن نأخذ الرأي الآن على تقرير اللجنة ، فإذا ما رفض أعيد الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات والعرائض لتبحث موضوعه  
أن تقريرها لم يتناوله إلا من ناحية الشكل .  
فالموافق على تقرير اللجنة يقف .  
( وقتت أقلية ) .

الرئيس — إذن يعاد الاقتراح ثانية إلى لجنة الاقتراحات والعرائض لتبحثه من حيث الموضوع .  
( تصفيق ) .

( في ٥ مايو سنة ١٩٣٧ ) .



مادة ١٠٧ - « لكل عضو من أعضاء البرلمان أن يوجه إلى الوزراء أسئلة أو استجابات وذلك على الوجه الذى يبين باللائحة الداخلية لكل مجلس ، ولا تجرى المناقشة فى استجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه ، وذلك فى غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير » .

دولة الرئيس ( حسين رشدى باشا ) - لكل عضو من أعضاء البرلمان الحق فى أن يوجه للوزراء أسئلة أو أن يستجوبهم وذلك بالكيفية التى تتعين فى اللائحة الداخلية لكل مجلس .  
( موافقة عامة ) .

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للمستور

( فى ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

تلى القرار الخامس عشر ، وهذا نصه :  
كل استجواب يترتب عليه اقتراح على الثقة بالوزارة يجب أن يقدم قبل الجلسة المحددة للمناقشة بثمانية أيام على الأقل .  
( موافقة عامة على بقاء النص على حاله ) .

لجنة الدستور

فضيلة الشيخ محمد نجيت - إذا عرض استجواب خلال الجلسة أثناء نظر مشروع قانون فماذا يعمل ؟  
معالي الرئيس - تؤجل المناقشة أسبوعاً .  
فضيلة الشيخ محمد نجيت - إذن يجب النص على ذلك .  
معالي الرئيس - هذا مفهوم من طبعه .

( فى ٨ يونيه سنة ١٩٢٢ ) .

( ٥٢ ) لكل عضو من أعضاء البرلمان الحق فى أن يوجه للوزارة أسئلة أو استجابات وذلك بالكيفية التى تتفق باللائحة الداخلية لكل مجلس .

( فى ٩ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

تليت المادة الثامنة عشرة ، وهذا نصها :

لكل عضو من أعضاء البرلمان أن يوجه للوزراء أسئلة أو استجابات وذلك على الوجه الذى يبين باللائحة الداخلية لكل مجلس .  
ولا تجرى المناقشة فى استجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه ، وذلك فى غير حالة الاستعجال أو موافقة الوزير .

معالي رفعت باشا - كلمة « استجواب » فى اللغة تفيد الجواب لا طلب الجواب ؛ وعلى ذلك لا تكفى للدلالة على المعنى المفهوم من كلمة « Interpellation » لذا أفضل وضع جملة بدل هذه الكلمة تفيد إلزام الوزراء بالإجابة .

حضرة محمود أبو النصر بك - السين والتاء فهما معنى الطلب ، لذلك أرى أن كلمة استجواب تفيد طلب الجواب .  
فضيلة الشيخ نجيت - السين والتاء فهما معنى الطلب فى أحوال ، ولكن هناك أحوال مستثناة فتأتى لمعان أخرى . وفى القرآن الكريم « ادعوني أستجب لكم » بمعنى أجيبكم ، لذلك أوافق على رأى معالي رفعت باشا .

حضرة محمود أبو النصر بك - الكلمات اللغوية لها أيضاً مدلول عرى .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - يكفى أن يذكر بالمحضر أن كلمة « استجواب » يراد بها « Interpellation » .  
حضرة على المنزلاوى بك - قانون الجمعية التشريعية كان يعطى للأعضاء حق توجيه أسئلة تكميلية فأطلب أن ينص على ذلك .  
حضرة عبد العزيز فهمى بك - الاستخبار على نوعين : أسئلة ، وهذه يوجهها عضو من الأعضاء لوزير فيجب عليها ؛ وفى هذه الحالة يجوز للعضو نفسه أن يوجه أسئلة تكميلية لاستيضاح الجواب .

مادة ١٠٧ « ... .. »

والنوع الثاني هو الاستجواب ويبدأ ، بسؤال بسيط ولكنه يسمح لكل عضو آخر أن يوجه أسئلة في الموضوع للوزير نفسه أو لغيره من الوزراء .

( موافقة على ذلك وعلى بقاء كلمة « استجوابات » بمعناها الاصطلاحي ، وأن تبقى المادة كما هي ) .

( في أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

رفض اقتراح بأن « كل توجيه لوم أو اقتراح بعدم الثقة بالوزارة أثناء النظر في مشروع يجب أن يحاط الوزراء علماً به قبل حصوله بثمانية أيام على الأقل » .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك — المادة ١٨ من فرع الأحكام العامة للمجلسين احتاطت للاقتراح على إسقاط الوزارة فنصت بالآتجى المناقشة في استجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه ، وذلك في غير حالة الاستعجال أو موافقة الوزير .

هذا من غير شك احتياط يراد به ألا تفاجأ الوزارة بما يفرض إلى إسقاطها من غير أن تتمكن من الإدلاء بمجتها والدفاع عن نفسها . فكيف العمل إذا قرر المجلس في أثناء مناقشته توجيه اللوم إلى الحكومة وهو مقض حتماً إلى الاستقالة . وتوجيه اللوم لا يدخل في الاستجواب حتى يعطى حكمه من حيث المهلة المفروضة في المادة . لهذا أطلب أن يتناوله ذلك الحكم . وأقترح لذلك النص الآتي : « كل توجيه لوم أو اقتراح بعدم الثقة بالوزارة أثناء النظر في مشروع يجب أن يحاط الوزراء علماً به قبل حصوله بثمانية أيام على الأقل » .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — هذا من شؤون اللأئحة الداخلية .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك — إذا كان مرجع الأمر للأئحة الداخلية فلماذا اختصت صورة منه بالدستور ؟

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء على اقتراح حضرة عبد اللطيف المكباتي بك .

(تقرر بأغلبية الآراء رفضه ) .

( في ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

تثير العبارة الأخيرة من المادة الخاصة بمناقشة الاستجوابات مسألة دقيقة من وجهة الإجراءات البرلمانية .

اللجنة  
الاستشارية  
التشريعية

فهل من المناسب أن يسمح بمناقشة الاستجواب فوراً عقب تقديمه بالرغم من معارضة الوزير المستجوب في ذلك ؟ ألا يكون من لأوفى أن تستبدل بكلمة « أو » الواردة في آخر المادة ١٠٧ كلمة « و » ؟ ولولا هذا التعديل لأمكن أن يستدرج الوزير على غير انتظار إلى الإدلاء بتصريحات في موضوع هو غير مستعد له . وذلك في حين أن العضو مقدم الاستجواب يكون قد توفر لديه الوقت لأن يد من المستندات ما يناصر وجهة نظره دون غيرها .

فيلوح أن الأفضل أن تقرر قاعدة عامة تقضى ألا تكون مناقشة الاستجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من تقديمه ، وذلك مخفف الجزء الأخير من المادة ، أو أن يقرر ألا تجرى المناقشة فوراً إلا بموافقة الوزير .

قواعد التعيينات القضائية وأسباب تخطي الأقدمية من الأمور الإدارية المحضة ، فللوزير ألا يجيب عنها إذا شاء .

مجلس النواب

تراجع المناقشة على هذا في المادة ٤٤ .

( في ٢٥ مايو سنة ١٩٢٤ ) .



لحدثة عهد الوزراء بمناصبهم يؤجل توجيه الاستجابات زمنًا كافيًا لتمكينهم من درس شؤون وزاراتهم .

استجواب مقدم من حضرة رياض المصري افندى بخصوص ملاحق الامتحانات

معالي مرقص حنا باشا وزير المالية — لى كلمة بخصوص الاستجواب الوارد فى جدول الأعمال . فإنى أرى أن توجيه الاستجابات الآن سابق لأوانه . ذلك لأن الوزراء حديثو عهد بمناصبهم ولم يتسع لهم الوقت بعد لدرس شؤون وزاراتهم . ولذا أرى أن يكون توجيه الاستجابات بعد حين ، ريثما يكون الوزراء قد ألموا بالإلمام الكافى بأحوال وزاراتهم ، فأرجو إن سمحتم أن يؤجل الاستجواب إلى وقت آخر .

الرئيس — هل تريد تأجيل هذا الاستجواب بالذات ؟

وزير المالية — لا ، بل أريد تأجيل الاستجابات بصفة عامة نظراً لحدثة عهد الوزراء بمناصبهم . أرجو ألا توجه الآن استجوابان إلى الوزارة بل يؤجل توجيهها زمنًا كافيًا لتمكينهم من درس شؤون وزاراتهم . والواقع أن المسألة ليست مسألة تأجيل استجوابان بقصد التأجيل بل لأن توجيهها الآن غير مفيد ؛ فالمهلة المطلوبة هى فى الحقيقة لتمكين الوزارة من الإجابة .

الرئيس — هل تريد تأجيلها زمنًا طويلاً ؟

وزير المالية — كما يريد المجلس ، وليكن مدة شهر مثلاً .

الرئيس — الكلمة الآن لأحمد رمزى بك .

أحمد رمزى بك — بحسب المادة ١٠٧ من الدستور لا تجرى المناقشة فى الاستجواب إلا بعد مضي ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه ، ولكن اللائحة قررت فى المادة ١١٠ أنه لا يجوز تأجيل المناقشة فى الاستجابات المتعلقة بالأمور الداخلية لأكثر من شهر ، أعني أن هذه أقصى مدة يجوز للوزير أن يطلب إمهاله إياها للمناقشة فى استجواب متعلق بأمر داخلى . والاستجواب الذى نحن بصددده هو على ما فهمت متعلق بأمر داخلى لأنه يخص وزارة المعارف . فإطلاق الأمر بدون تحديد مدة المهلة مخالف لللائحة ، وإنما نظراً للعذر الذى أبداه معالي الوزير يمكننا أن تؤجل الاستجابات لمدة شهر .

الرئيس — هل تعنى ألا تقدم استجابات فى تلك المدة ؟

أحمد رمزى بك — أعني أنه إذا قدم استجواب لا تحصل مناقشة فيه ، أو بعبارة أخرى ألا تقدم استجابات فى تلك المدة لعدم الفائدة من تقديمها .

محمد فكرى أباطه افندى — إنى أعارض كل المعارضة فى هذا رأى الذى أبداه رمزى بك ، لأننا لو قررناه وقدرنا عند حضرات الوزراء لحدثة عهدهم بمناصبهم ، وأجلنا الاستجابات بصفة عامة لمدة شهر ، مع علمنا فى الوقت عينه بأن هذا الدور قد لا يتجاوز أكثر من شهر ، كان معنى ذلك تحريم تقديم الاستجابات فى هذا الدور بتاتاً .

والواقع أننا لو أجبنا الوزراء إلى طلبهم بحجة عدم تمكنهم من درس شؤون وزاراتهم لكنا فى ذلك مخالفين لللائحة وللدستور . وأرى من اللازم أن يطرح علينا نص هذا الاستجواب كي نعرف إن كان سؤالاً هو أو استجواباً ، لأن الإجابة عن السؤال يجب أن تكون فى ظرف ثمانية أيام كنص المادة ١٠٣ من اللائحة ، بينما الإجابة عن الاستجواب لا يجوز أن تؤجل إلى أكثر من شهر ؛ والواقع أننا نتكلم عن شيء مجهول وصفه .

وزير المالية — صاحبه على كل حال قد وصفه بأنه استجواب .

على الشمسى افندى (وزير المعارف) — صاحب الاستجواب له الحق فى أن يصفه بأنه استجواب . ومع ذلك فموضوع هذا الاستجواب يحتاج إلى درس دقيق لمعرفة الأسباب التى حدت بالوزارة إلى وضع النظام الحالى للامتحانات لللحقة . فأنا أرجو من المجلس أن يحدد موعد المناقشة بعد شهر من تقديم الاستجواب ، وهذا يطابق اللائحة تمام المطابقة . ثم إنى أضيف إلى ما تقدم أن درس هذا الموضوع

تد يودى إلى تعديل النظام المتبع الآن تعديلاً يتفق مع رغبات الأغلبية ومقتضيات التعليم . وإنى لا أفهم لماذا تعارضون في استعمال حق خولتنا للأئحة إياه .

حسين يوسف عامر افندى — من رأي أن يترك للوزارة الوقت الذى تحدده للإجابة عن الاستجابات ، لأن الوزراء أدرى بأعمالهم . هذا من جهة ، أما من الجهة الأخرى فإن أماننا مشروع الميزانية ، وبحته يستلزم مجهودات كبيرة ووقتاً طويلاً . فالمسألة في الواقع لا تخص الوزراء وحدهم بل إن المجلس محتاج لكل دقيقة يوفرها لمباشرة العمل الأهم . فإذا نحن فتحنا باب الاستجابات لم يبق لدينا وقت كاف للميزانية ، وهى أهم أعمالنا . لذلك أنضم للمطالبين بإعطاء أكبر مهلة ممكنة للإجابة عن الاستجابات . ولست أرى أدنى ضرر من تأجيل الاستجابات إلى الدور القادم لا سيما والوقت صيف والحر شديد .

شوقى الخطيب افندى — نص الدستور صريح في أن للأعضاء الحق في استجواب الوزراء وليس للوزراء أن يطلبوا تأجيل تقديم الاستجابات ، بل للعضو الحق المطلق في أن يضع الاستجواب ثم يتلى في الجلسة وعند ذلك تحصل المناقشة في تحديد موعد مناقشة موضوعه بعد ثمانية أيام على الأقل . فإذا أبدى الوزير إذ ذاك أعذاراً وقبلها المجلس جاز للمجلس أن يؤجل المناقشة في موضوع الاستجواب لمدة شهر على الأكثر .

مصطفى النحاس باشا — يميل إلى أن المسألة لم توضع تمام الإيضاح . والذى أفهمه من طلب معالى وزير المالية أنه يرجو المجلس ألا يرهق الوزارة بالاستجابات منذ الآن ، وأن ينتظر ريثما يتمكن كل وزير من درس أحوال وزارته . فالغرض إذن ليس منع الاستجابات أو تأجيلها لأجل غير مسمى ، بل الغرض — إذا كان ما فهمته صحيحاً — هو ألا ترهق الوزارة بالاستجابات حتى يتمكن كل وزير من درس أحوال وزارته . فإذا كان هذا هو المقصود فلست أرى فيه غضاظة ، كما لا أرى فيه أدنى مخالفة للدستور أو للأئحة . فإن كل استجواب يقدم سيأخذ إجراءاته المقررة بالدستور والأئحة — وليس شك في أن حق الاستجواب هو من أهم حقوق الأعضاء وهو الذى تتجلى فيه المسئولية الوزارية بأجلى مظاهرها ، ولا يقل أن يطلب منا حرمان أنفسنا من هذا الحق وإنما الفكرة المقصودة فكرة التنظيم ، فالأئحة وضعت قيوداً لاستعمال حق الاستجواب . فالمستجوب يضع استجوابه والوزير يحدد موعداً للرد بما لا يقل عن ثمانية أيام وللمجلس فضلاً عن ذلك الحق في أن يؤجل الإجابة لمدة شهر . فالمقصود الآن ليس الخروج على أحكام الأئحة بل الفكرة هى التوفيق بين مقتضيات الأحوال . والحق إنى لا أرى في قبول رجاء الوزارة غضاظة ولا بأس عندى من تأجيل الاستجابات مدة معقولة — ولتكن أسبوعين أو ثلاثة — حتى يتمكن الوزراء من درس شؤون وزاراتهم ، وبعدئذ يكون كل منا حراً في تقديم ما يشاء من الاستجابات . فإن كان هذا هو المقصود فإننا نقبله بصفة رجاء منا لأنفسنا .

الرئيس — الكلمة الآن لحضرة محمد يوسف بك .

محمد يوسف بك — كنت أريد أن أقول ما قاله سعادة النحاس باشا ، ولذا فإنى منضم إلى رأيه .

الرئيس — أصبحت المسألة الآن واضحة ، وهى هل تؤجل الاستجابات لمدة معينة ( أسبوعين أو ثلاثة ) ، وإذا استحسنتم أن تؤجل ثلاثة أسابيع كان هذا خيراً ، وأرى أن هذه مدة كافية لإعطاء الوزارة الفرصة اللازمة لدرس شؤون الوزارات المتنوعة كما أنها كافية لأن تدبر أعمالها ونزنها وتوازن بينها وبين القانون وننظر فيما إذا كانت تستلزم أو لا تستلزم تقديم استجابات . فإذا وافقتم على ذلك يثبت هذا الرأي في محضر الجلسة ، فهل توافقون على ذلك ؟

( موافقة عامة ) .

فكرى أباطه افندى — أنا معارض .

السكرتير — المعارض أنت وحدك .

إبراهيم الهلباوى بك — قبل أخذ الرأي أرجو السماح لى بكلمة .

الرئيس — لا محل للكلام فقد أخذ الرأي .

السكرتير — إذن يستبعد الاستجواب من جدول الأعمال .



فكرى أباطه افندى — هذا الاستجواب فقط ؟

الرئيس — لا ، لقد قرر المجلس ألا تقبل استجوابات لمدة ثلاثة أسابيع .

( في ١٢ يونيه سنة ١٩٢٦ ) .

لا يعتبر عدم الموافقة على بيان الوزير بشأن استجواب عدم ثقة به :

ثم تلى الاستجواب للمقدم لمعالى وزير المعارف العمومية من حضرة النائب رياض المصرى افندى ، هذا نصه :  
« ما هى الأسباب التى جعلت الوزارة تقصر إجراءات ملحقات للامتحانات على بعض الجهات العلمية دون الأخرى ولماذا ؟  
لا تقرر تعميمها ؟ » .

رياض المصرى افندى — مسألة ملحقات الامتحانات تهم عدداً كبيراً من أبناء البلاد . وقد رأينا فى الدول الأخرى تسهيلات عظيمة فى شأنها . أما فى القطر المصرى فالعقبات القائمة أمام بعض الهيئات العلمية تمتنع معها التسهيلات اللازمة لعقد امتحانات فى بحر السنة المكتبية . ولا يغنى أن هذا معطل لوقت الطلبة ، لذلك رغبت من الوزارة أن تتكرم على المجلس ببيان الأسباب التى تحدوها إلى قصر هذه الامتحانات على بعض المعاهد العلمية دون غيرها مع ما فى ذلك من التعطيل لمدد طويلة لعدد عظيم من الطلبة كان فى استطاعتهم لو سهلت لهم الأمور أن يجتازوا فى فترة وجيزة العقبة التى صادقتهم وكانت السبب فى سقوطهم فى مادة أو مادتين ، ولذلك أرجو أن يتكرم حضرة صاحب المعالى وزير المعارف العمومية بالإجابة بما يراه فى هذا الموضوع .

وزير المعارف العمومية — (١) قبل سنة ١٩١٨ لم تكن تعقد امتحانات ملحقة للامتحانات العامة . ولم يكن يستثنى من ذلك سوى امتحان شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان الذى كان يسمح فيه بعقد ملحق وفقاً للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩١٣ لمن قيدوا أسماءهم بصفة قانونية فى الامتحان المعتاد وحال دون حضورهم فيه عذر قهرى أو مرض محقق ، وكذلك لمن رسبوا فى الامتحان فى مادة واحدة فقط بشرط النجاح فى المجموع .

(٢) أما امتحانات النقل فلم يكن يعقد لها امتحانات ملحقة على الإطلاق . وغاية الأمر أنه كان يسمح بإعادة الامتحان قبيل افتتاح الدراسة لمن تخلفوا عن امتحانات آخر السنة لمرض محقق أو عذر قهرى .

(٣) وقد اضطرت الوزارة بسبب الاضطرابات فى الفترة من سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٢٢ إلى تغيير مواعيد الامتحانات العادية وإلى عقد امتحانات ملحقة بصفة استثنائية وبقرارات من مجلس الوزراء .

(٤) وفى سنة ١٩٢٤ صدر قرار من مجلس الوزراء بعقد امتحانات ملحقة للامتحانات العامة ولامتحانات النقل فى جميع معاهد التعليم يسمح بالدخول فيها لكل من رسب فى مادة أو أكثر على أن يمتحن فيما رسب فيه فقط .  
وقد وضع فى هذا القرار نظام خاص لامتحانات مدرستى الطب والصيدلة .

(٥) وفى سنة ١٩٢٥ رأت الوزارة أن تكرر امتحانات النقل يؤخر افتتاح السنة الدراسية وقتاً طويلاً ويرهق التلاميذ لمعاودة الدرس فى مدة الإجازة مع حاجتهم إلى الراحة ويحملهم على التهاون فى الاستعداد للامتحانات الأصلية اتكالاً على الملاحق ، فاستصدرت قراراً من مجلس الوزراء بالاستعاضة عن امتحانات النقل الملحقه بامتحانات وسط السنة وبالاتماد على متوسط درجات الامتحانين بالنسبة للطلبة الراسين .

(٦) أما بالنسبة للامتحانات العامة فقد رأت الوزارة أن تكررهما لا يعطل سير الدراسة ، فاستصدرت قراراً من مجلس الوزراء فى نفس التاريخ السابق بإجازة عقد الملاحق فى امتحان شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان وفى الامتحانات النهائية للعادلة لها وهى دبلوم المعلمين الثانوية والمعلمات السنية والبنات الثانوية والفنون والصنائع والفنون والزخارف قسم ثالث بالشروط الواردة بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩١٣ .

ثم أجازت الملاحق كذلك فى امتحانات شهادة الكفاءة للتعليم الأولى ( المعلمين والمعلمات ) والامتحان النهائى لأقسام الدراسات الإضافية بمدرسة المعلمات بيولاى نظراً لشدة حاجة الوزارة إلى تخريج المعلمين والمعلمات للمدارس الأولية .

مادة ١٠٧ » ... .. «

وكذلك أجاز القرار السابق الامتحانات الملحقة في جميع الدبلومات العالية لمن تغيب لمرض أو لعوارض قهرية أو رسب في مادة واحدة ، على أن تكون النهاية الصغرى في هذا الامتحان أعلى منها في الامتحان العادى بمقدار ١٠ ٪ . من النهاية الكبرى المقررة للمادة التى يعاد فيها الامتحان .

(٧) وفى سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ أنشئت الجامعة المصرية وتولت الجامعة وضع لوائح خاصة بامتحانات كليات الحقوق والآداب والعلوم ، ومن مقتضى هذه اللوائح أن يعقد للطلبة فى كل عام امتحانان أحدهما فى يونيه والثانى فى أكتوبر . ويدخل فى امتحان أكتوبر من يتغيبون بعذر عن امتحان يونيه أو من يتقدمون إلى امتحان يونيه ويرسبون فيه .

(٨) وفى بحر هذه السنة كذلك تم تنظيم مدرسة الهندسة ووضع لامتحاناتها نظام خاص صدر به مرسوم فى ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ ومن مقتضاه أن يعقد امتحان ملحق لامتحان النقل لمن يرسبون فى مادتين على الأكثر بشرط أن يكونوا ناجحين فى المجموع على أن يتحنوا فيما رسبوا فيه فقط .

أما امتحان الدبلوم فله ملحق لا يدخله إلا من تغيب عن الامتحان الأسمى لسبب قهرى كالمريض وغيره .

(٩) والوزارة تنتظر الآن نتائج الامتحانات وإعداد الإحصاءات اللازمة لمعرفة ما إذا كان ثمة محل لإعادة النظر فى موضوع الامتحانات الملحقة .

رياض المصرى افندى — أتقدم بجزيل الشكر لمعالى وزير المعارف العمومية على ذلك البيان الثمين الذى أدلى به للمجلس . وأرجو مع ما لموضوع الملحقات من أهمية وما له من تأثير فى حياة عدد كبير من النشء المصرى أن تسرع وزارة المعارف العمومية بدرس هذا الموضوع لكى تتمكن من تقديم رأيها كاملاً فى وقت قريب حتى يستطيع المجلس أن يقرر ما يراه موافقاً لمصلحة البلاد .

الدكتور عبد الحالى سليم افندى — أريد أن أبدي بعض ملاحظات فى موضوع الامتحانات العامة ، ولكن قبل أن أتكلم أريد أن أذكر لحضرات النواب جميعاً أنه ليس لى أقارب يهمنى أمرهم ( خبة ومقاطعة من الأعضاء ) ولذلك فإن كلامى سيكون كلام محايد يشعر بما لاقاه أثناء الدرس ، إن نظام التعليم فى أوربا مخالف تمام المخالفة لنظيره فى مصر . ففى إنجلترا مثلاً نجد أن مدرسة الطب تعقد امتحانات للنقل كل ثلاثة أشهر . ولقد سقطت أثناء دراستى مرة أو مرتين . وبالرغم من معرفتى بأن هذه الامتحانات تكرر كل ثلاثة شهور فإن ذلك لم يكن داعياً لإهمالى فى الدراسة . لذلك أؤكد أن تكرار الامتحانات فى مصر لا يضر بنظام التعليم الذى يكاد يكون متغيراً فى كل سنة . وأرى أن الواجب يقضى بتعدد هذه الامتحانات حتى لا يشعر الطالب بأن له حقاً مهضوماً .

وليم مكرم عبيد افندى — نشكر لمعالى وزير المعارف العمومية بيانه ، وبيانه فقط ، وقد كنت أود أن أشكره أيضاً على أن نية الوزارة صريحة فى عمل ملحقات عامة .

إن وزارة المعارف العمومية قررت مبدئياً أن تكون الملحقات منحة منها ترتبها وفق ما ترى من نتيجة الامتحانات . فإذا ظهرت النتيجة طيبة استغنى عن الملحق والعكس بالعكس ، وهذا بلا شك يتنافى مع الضمان الذى يجب أن يتوافر للشباب المصرى ، وليس ما أقوله الآن خاصاً بالوزارة الحاضرة ، بل بالوزارة السابقة . ففى مدتها صدر قانون قبل آخر السنة خاص بطلبة مدرسة الهندسة زاد معدل نجاح الطلبة من ٤٠ ٪ إلى ٥٥ ٪ أو ٦٠ ٪ ثم منع فى الوقت عينه الملحق فزالت بذلك ضمانة قانونية كانت أمام الطالب ، ووجد طلبة أنفسهم أمام قانون لا أعلم مقدار دستوريته أو عدله . وإنى بما لى من الثقة التامة بصاحب المعالى وزير المعارف العمومية ، ولما لى من الشرف بمعرفة أخلاقه ومبادئه ، أطلبه بكل إلحاح أن ينظر فى هذه المسألة الحيوية لأنها ليست مسألة طلبة أو تعليم بل هى مسألة أمة وطنية ، وألاحظ أن فى أوربا الآن حركة ترمى إلى تقليل عدد الملاحق ، على أن هذا قد علق على شىء آخر هو تقليل عدد لامتحانات نفسها . ففى فرنسا مثلاً يبقى الطالب من غير امتحان إلى أن يصل إلى البكالوريا فيمتحن امتحاناً واحداً ثم يمتحن الليسانس . ما هنا فى مصر فعندنا امتحان الشهادة الابتدائية ثم الكفاءة ثم الشهادة الثانوية ثم امتحان خاص وهو الذى ينتقل به الطالب من البكالوريا إلى المدارس العليا ثم امتحان الدبلوم بدرجته ، أى بدل أن تقلل الامتحانات والملاحق زيد عدد الامتحانات وألغيت الملاحق ، واسمحوا ، يا حضرات الأعضاء أن أقول إن مثل ذلك لا يمكن أن يقع إلا فى مصر بلد العجائب . هذا عسير على الأمة التى تريد أن يكون لها فى وقت قريب شباب متعلم . الأمة التى تتألم من أن نسبة الأميين فيها لا تزال كما كانت فى عهد المغفور له إسماعيل باشا . نريد أن يزداد عدد



الملاحق حتى نكون منطقيين مع أنفسنا . فطالما كانت الامتحانات عديدة وجب أن تكون الملاحق أيضاً عديدة ، ونحن أحوج ما يكون إلى تشجيع التعليم ، ولا يكون التشجيع إلا بمنح الطلبة كل فرصة معقولة .

ولقد اعترض على هذا القول بأن في امتحانات الملاحق إرهاقاً للطلاب ، ولكني لا أرى ذلك ، لأن الطالب الذي يستعيز عن دراسة سنة كاملة بدراسة أشهر قليلة لا يعتبر ذلك إرهاقاً ، ولا ينبغي لنا أن نعتبره إرهاقاً له . وأكثر من ذلك أقول إن وزير المعارف السابق جعل مدة الدراسة خمس سنوات في الابتدائي وخمس سنوات في الثانوي ثم سنتين تمهيداً للتعليم العالي ثم خمس سنين للعالي تضاف إلى ذلك سنتان تحضيريتان في التعليم الأولى فيكون المجموع تسع عشرة سنة . فإذا ابتدأ الطالب في سن السابعة من عمره فإنه لا يتخرج من المدارس إلا في سن ٢٦ ذلك إذا قدر له النجاح في كل سنة ، وهذه حال أدعى ما تكون إلى زيادة الملاحق وإلا قضينا على أولادنا أن يخرجوا من المدارس كهولاً قبل أن ننتفع بشبابهم وجهودهم في أي علم أو فن . لقد كنت أستاذاً في المدارس وأعرف طريقة وضع الامتحانات دون أي ضمان للطلبة ، فقد يصادف أن تكون الأسئلة سهلة كما قد تكون في غاية الصعوبة . وأذكر مثلاً حياً وليس بريئاً كما قال زميلي الدكتور عبد الخالق سليم ، وهو أن لي أخاً سقط في البكالوريا ، وقد يكون يستحق السقوط ، ولكن المهم في الموضوع أني اطلعت على امتحان اللغة العربية فوجدت ضمنه بيتين من الشعر أعترف صراحة أنني لم أفهمهما ولم أتمكن من تفسيرهما مع أنني أدعي بعض العلم باللغة العربية ، ولقد عرضتهما على قاض يجيد اللغة العربية ، بل هو متقعر فيها ، وقلت له فسر لي هذين البيتين فلم يستطع إلى ذلك سبيلاً . هذا كثير جداً يا حضرات النواب ، وهو أقرب الأشياء إلى القوضى . لهذا وللأسباب التي يعلمها معالي الوزير أكثر منا أرجو أن تهتم وزارة المعارف كل الاهتمام بأن تجعل الملاحق قانوناً وضمماً لا منحة . وبذلك يستطيع الطالب أن يعرف ما له وما عليه .

( تصفيق ) .

الدكتور نجيب إسكندر افندي — جاء في إجابة معالي وزير المعارف العمومية فيما يختص بإلغاء الملحقات أنها أُلغيت في سنة ١٩٢٥

لسببين :

الأول — الاضطراب الذي نشأ عن كثرتها وتكرارها .

والثاني — هو إرهاق الطلبة .

وأنا أريد أن ألفت نظر صاحب المعالي الوزير إلى أن عدداً كبيراً من طلبة مدرسة الطب قد رسب في امتحان الدبلوم النهائي في شهر يونيه ، وكان المقرر أن يكون الملحق في شهر أكتوبر . فتقرر أن يلغى ملحق أكتوبر ليكون في يناير من السنة التالية ، ولا أرى وجهاً لهذا التسوية . وليس من الإرهاق أن يكون الملحق في أكتوبر لأن طلبة السنة النهائية في مدرسة الطب يستمرون على العمل أثناء العطلة الصيفية في المستشفى ، أي أن عملهم بطبيعته لا ينقطع . هذا فضلاً عن أن تعطيل الدراسة في بدء السنة المدرسية لا ينطبق عليهم بحال من الأحوال ، إذ الدراسة تستمر إلى شهر أكتوبر ثم يعقد امتحان الملحق في أكتوبر .

لذلك أطلب بإلحاح أن ينظر معالي وزير المعارف العمومية إلى وجهة هذا الطلب فيعيد هذا الملحق لكيلا تضيع الفرصة على هؤلاء الطلبة . وأنا أعتقد بإخلاص أن معاليه من أسبق الناس إلى إقرار الحق ، وعمل ما يعود على الطلبة والبلاد بالمنفعة .

وأتهز هذه الفرصة لأطلب إليه مرة ثانية وإلحاح أيضاً ( وقد أثار الموضوع الأستاذ وليم مكرم ) أن ينظر في القرار الخاص بزيادة سني الدراسة بالقسم الابتدائي والثانوي سنتين بلا داع على الإطلاق . أقول ذلك بعد أن تحدثت طويلاً مع بعض معلمي المدارس ونظارها ومفتشي الوزارة فوجدتهم مجمعين على أن الزيادة لا مبرر لها لأن الموضوعات التي زيدت على البرامج في المدارس الابتدائية والثانوية يمكن بسهولة تدريسها من غير زيادة السنتين . على أنه قد ذكر في المذكرة الإيضاحية التي تقرر فيها زيادة هاتين السنتين أنهما أضافوا رحلات علمية في زمن الدراسة ، ولا أرى من العدل في شيء أن تضاف سنتان لمثل هذا السبب .

الرئيس — ألفت نظر حضرة النائب إلى أن الموضوع المطروح الآن خاص بالملاحق بسني الدراسة . ولا أظن أن معالي الوزير يستطيع أن يشترك في هذا البحث الآن . ويمكنك ، إذا أردت ، أن تقدم سؤالاً أو استجواباً في موضوعها .

حسين هلال بك — لاحظت من بيان حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية أن هناك عدم استقرار في الرأي بالنسبة



أداة ١٠٧ » ..... «

ملاحق التي تقررها الوزارة في كل سنة ، إذ يتغير هذا النظام في كل عام بالنسبة لبعض المدارس . وهذا التغير يدلني ويدل حضراتكم على النظام المتبع في الامتحانات وملحقاتها نظام عقيم ، والواجب وضع أساس ثابت للتعليم والامتحانات والملاحق . وأود أن ألفت نظر حضرة صاحب المعالي الوزير إلى أن هذا النظام المعوج صار بالتعليم . وقد حان الوقت الذي يجب فيه وضع سياسة ثابتة على قاعدة عامة للتعليم والامتحانات والملحقات حتى لا يتسنى لوزير أن يأتي فيغير ما عمله وزير سابق . وهذا رجاء أبدي وأرجو من حضراتكم تأييده .

وزير المعارف — قلت لحضراتكم إن الوزارة تنتظر نتيجة الامتحانات وإعداد الإحصاءات لإعادة النظر في موضوع الملاحق توطئة وضع نظام ثابت ( تصفيق ) . وأظن أنكم توافقوني على أنه يتعذر على الآن أن أبدي رأياً نهائياً في هذا الموضوع قبل درس هذه النتائج . أخذ رأي الفنيين وبالأخص الذين اشتركوا في وضع هذا النظام .

ولذا أرجو بإلحاح عدم الاستمرار في مناقشة ربما أوجدت في نفوس بعض الراسيين آمالاً قد لا تتحقق .

محمد يوسف بك — جاء في الرد الأول لمعالي الوزير ذكر لمدرسة الهندسة . وقد اطلعنا على مذكرة وزعت على حضرات الأعضاء من الطلبة الراسيين الذين يريدون عمل ملحق لامتحان النقل . وهذه المذكرة جديرة بالنظر فإن مقدميها الذين هم أبناؤنا وواجب علينا النظر في مصلحتهم ، يقولون ما الفرق بين مدرستهم ومدرستي الطب والحقوق المسموح لطلبتهم بفرصة يتمتعون بها ، ألا وهي فرصة الامتحان الملحق ، مع أن دروس الهندسة أكثر صعوبة من دروس هاتين المدرستين . ويقررون أن الحكومة كانت تسمح بعمل ملحق في مدرستهم في عهد معالي زكي أبو السعود باشا ، كما أن وزارة الشعب كانت تسمح لهم بمثل هذه الملاحق . وقد دخلوا المدرسة مطمئنين لهذا الترتيب إذ كانوا يعلمون أن من صادفه سوء الحظ منهم ورسب في بعض العلوم سيجد الفرصة التي توفر من حياته عاملاً يذهب هباء . ثم إنني ألاحظ أن الوزارة قد سمحت لستة عشر طالباً من مدرسة الهندسة رسبوا في علمين بإعادة امتحانهم في ملحق خاص . فما الذي دعا الوزارة لحرمان الذين رسبوا في أكثر من علمين ؟

تقول الوزارة إن ذلك كان بناء على قرار صدر في مايو ١٩٢٦ ، ونحن جميعاً نعلم أن هذا القرار قد أصدرته وزارة زيور باشا التي كانت تحارب الطلبة في شعورهم وفي تعليمهم ، يدلنا على ذلك حادثة رقت الأحد عشر طالباً من مدرسة طنطا . وإنني أرى أن تضرب الوزارة الحاضرة — وهي وزارة شعبية — بهذا القرار عرض الحائط ، وأعتقد أن معالي الوزير لا بد أن ينزل على إرادة الأمة التي تمثلونها حضراتكم جميعاً .

( تصفيق ) .

طراف على أفندي — في اعتقادي أن الملاحق واجبة ولكن مناهج التعليم المصرية في المدارس الابتدائية والثانوية وبعض المدارس العالية ناقصة ، وتحتاج إلى تنقيح ، وإلى أن تعدل هذه المناهج لا أرى داعياً لتعدد الملاحق فكثر من عدد غير الأكفاء ( ضجة ) . اسمحوا لي أن أتم كلامي فإنني أعلم أن ما أقوله هو ضد رغبات الطلبة ورغبات الكثيرين من أعضاء المجلس ، ولكنني أعتقد أن إكثار الملاحق هو في الواقع يساعد على نجاح عدد ليس بالقليل من غير الأكفاء . فتصوروا حضراتكم أن تعطى دبلوم الهندسة لأحد هؤلاء الناجحين في الملاحق ثم يكلف هذا المهندس بإنشاء قنطرة من القناطر وتصوروا هذه القنطرة تسقط بسبب قلة كفاءة المهندس الذي أنشأها ( مقاطعة ) فالواجب علينا أن نترك الوقت الكافي للوزارة لتعدل مناهج التعليم أولاً ثم نكثر ما شئنا من الملاحق .

نعم إن الملاحق كثيرة في البلاد الأجنبية لأن مناهج التعليم هناك وافية . وإنني أرى ألا تعم الملاحق في الامتحانات النهائية ، ويكفي أن تكون في امتحانات النقل من سنة إلى أخرى . أما إذا قر الرأي على تعميمها في الامتحانات النهائية كامتحانات الليسانس والدبلوم فأرى أن رفع النهاية الصغرى للنجاح فيها ٢٠٪ بمعنى أنه لو كان مطلوباً من الطالب أن يحصل على ٤٠٪ على الأقل لكي يمر في امتحانه العادي فإنه يجب أن يحصل على ٦٠٪ على الأقل لينجح في الملحق ، وبذلك يكون نجاح الطالب ميسوراً بعد أن يكون قد أتقن العلم الذي سبق أن رسب فيه إتقاناً تاماً . وإنني أرجو أن ألفت النظر إلى زيادة ثلاث سنوات على سني الدراسة في درجاتها الثلاث بلا فائدة ، فإن هذه الزيادة مع ما قد يمضيه الطالب رسوباً أو مرضاً لا تسمح بأن يتم دراسته إلا بعد بلوغه الثلاثين . وأمل أن تدرس وزارة المعارف العمومية هذه المسألة في مدة العطلة الصيفية وتعديل هذا المنهج .

رياض المصري أفندي — بعد أن تقدمت بهذا الاستجواب وسمعت رد معالي وزير المعارف اعتقدت أنه لم تكن للوزارة الحاضرة يد في هذه المسألة التي هي موضع عنايتنا الآن لتقرر فيها قراراً عادلاً ، وأود أن أرد على حضرات من تناقشوا في هذا الموضوع بكلمتين وجيزتين :



مادة ١٠٧ ... ..

الأولى — حول خشية البعض من أن عمل الملاحق يحدث اضطراباً في مواعيد بدء الدراسة ، وهذا مردود عليه بما هو جار في الممالك الأجنبية التي تتعدد فيها الامتحانات للحققة ، فقد أوجدوا وسيلة عملية ، وهي أن يسمح للطالب في السنة الثانية مثلاً الذي لم ينجح في امتحان النقل ويرغب في أن يدخل امتحاناً ملحقاً أن يندمج في سلك الفرقة الثالثة ، فإذا نجح جاز له أن يستمر بها .

والكلمة الثانية — خاصة بما قيل من أن الملاحق مدعاة للكسل ، وهو زعم غير معقول . لأن الطالب الذي يرسب في الامتحان ويؤمل النجاح بعد قليل في الامتحان الملحق لا يتولاه اليأس والملل ، ولا يتأثر بالحزن والكدر لدرجة تؤثر في صحته ، كما أن الدرس والمذاكرة في مدة العطلة لا تؤثران في صحته أكثر من الألم واليأس . وإنني أشكر حضرة صاحب العالي وزير المعارف مرة ثانية على ما أبداه من الرغبة في العمل لمصلحة الأمة .

محمد فكرى أباطه افندى — أشعر أن كلامي الآن لا محل له ، لأن المناقشة في الاستجواب تكون على أساس عدم الاقتناع ، ولكن معالي وزير المعارف صرح بأن البت في هذا الموضوع سيكون بعد درسه ، أرى أن هذه المسألة يجب البت فيها هنا في المجلس ، وليس في وزارة المعارف ، لأنني ذهبت بالأمس إلى هذه الوزارة وبصفتي عضواً في لجنة المعارف بحثت طويلاً ودققت كثيراً فلم أر أثراً لهذه المناهج التي كان يجب أن تصدر بقانون ، ولكني وجدت مجرد أوامر مكتوبة على الآلة الكاتبة ولا قيمة قانونية لها ، ولحضراتكم أن ترفضوها حين تعرض عليكم .

الرئيس — أود أن ألفت نظر حضراتكم إلى ما جاء في اللائحة الداخلية من أن الاستجواب إذا لم ينته بالمواقفة على بيان الوزير يعتبر عدم ثقة .

محمد فكرى أباطه افندى — ليس من الضروري اعتبار ذلك عدم ثقة ، لأن المادة ١١١ من اللائحة الداخلية تنص على أن « يشرح المستجوب موضوع استجوابه ، وبعد إجابة الوزير يجوز للأعضاء الاشتراك في المناقشة ، فإذا لم يقتنع المستجوب ببيانات الوزير يبين للمجلس أسباب عدم إقناعه له ، ولغيره من الأعضاء عند ذلك أن يطرحوا مسألة الثقة ... الخ » .

وليم مكرم عبيد افندى — لنا أن نتنقد ولكن ليس معنى الاقتاد عدم الثقة .

( أصوات : طبعاً ) .

( في ٥ يولييه سنة ١٩٢٦ ) .

إعلان المجلس استيائه من صيغة سؤال — مواقفة المجلس على سماع أقوال عضو آخر غير السائل — اشتراك آخرين في

الكلام في موضوع السؤال .

أبلغ المجلس سؤالاً موجهاً من حضرة محمود أبو النصر بك إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية بشأن اللجنة التي شكلتها الهيئة الوفدية للنظر في مسائل العمدة ومشايخ البلاد وغيرهم المعزولين والمستقلين وهذا نصه :

« حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية

في الوقت الذي شكلت فيه الوزارة لجنة رسمية للنظر في مسائل عمد البلاد ومشايخها ومشايخ الخفراء والخفراء وتلافى ما يمكن أن يكون قد لحق بهم من الغبن في خلال السنتين الماضيتين ، أعلنت اللجنة التنفيذية للهيئة الوفدية أنها شكلت هي الأخرى من بين نوابها لجنة خاصة للبحث فيما يمكن اتخاذه من الإجراءات بشأنهم ثم عرضه على اللجنة التنفيذية لتقرير ما تراه . وقد باشرت عملها وأصدرت بالفعل عدة قرارات في هذا الموضوع ، أذكر منها ما جاء في جريدة المقطم بتاريخ ١٩ يونيه سنة ١٩٢٦ .

« إن اللجنة المذكورة قررت تقسيم من وقع عليهم الغبن لأسباب سياسية أو انتخابية إلى أقسام ، وضعت لكل قسم منها حكماً فمن أرغم من هؤلاء على الاستقالة أو رقت ولم يعين بدله للآن يجب أن يعاد إلى وظيفته . أما الذين عين بدلهم فترى اللجنة أن يصدر قرار من وزارة الداخلية بإلغاء تعيين من عين بدلهم وإجراء الانتخابات بالترغيب الخ .

مجلس الشيوخ

د ١٠٧ « ... .. »

أعلنت اللجنة كذلك أنها بحثت فيما حدث في بعض البلاد من زيادة عدد الحفراء لأسباب سياسية ، وقررت وجوب عزل هؤلاء الحفراء ، وندبت وفداً من بين أعضائها لتبليغ هذه القرارات إلى دولة رئيس الوزراء بصفته وزيراً للداخلية ، ، .  
قرأنا هذا منشوراً في الجرائد السيارة وتحققناه من بعض حضرات النواب .

فهل وصل إلى علم الوزارة خبر تأليف هذه اللجنة وما ترمى إليه من أغراض وهل تقدم إلى دولتكم وفدها لتبليغ ما أصدرت من قرارات . وهلا يجد دولة الوزير أن في هذا التصرف تدخلا في أعمال السلطة التنفيذية مخالفاً للقانون والنظام واقتيافاً على حقه يتنافى مع المسؤولية الوزارية الملقاة على عاتقه وحده ؟

وهلا يرى صاحب الدولة أن في تشكيل لجنة كهذه بئاً لروح الفوضى وإيعازاً للناس بأن يتقدموا إلى تلك الجهة غير المختصة بظلاماتهم لتكشف الضر عنهم ، وفي هذا من الإخلال بالأمن والنظام ومخالفة الدستور ما لا يصح السكوت عليه وله من النتائج الخطيرة ما لا تحمد عقباه ؟

وإذا كان دولة الوزير يرى ذلك فما هي الإجراءات التي اتخذها لمنع تدخل مثل تلك اللجنة في أعمال وزارته حتى لا يتكرر ذلك وحتى لا يتسرب إلى أذهان الناس أن هنالك مرجعاً آخر لرفع ظلاماتهم غير جانب الحكومة ؟

هذا هو سؤالى

أرجو أن تفضلوا بالإجابة عليه ولكم منا جزيل الشكر وعظيم الاجلال ؟

محمود أبو النصر «

٤ يولييه سنة ١٩٢٦

دولة عدلى يكن باشا ( وزير الداخلية ) — لم يصل إلى علم الوزارة خبر تأليف اللجنة التي يشير إليها حضرة العضو المحترم كما أنه لم يتقدم عنها وفد لتبليغ القرارات التي يقول حضرة العضو إنها أصدرتها .

أما ما جاء بعد ذلك في السؤال فإنه يترتب على افتراض حصول ما تضمنه الجزء السابق وهو ما يخالف الواقع وعلى ذلك فلا محل للإجابة عليه .

حضرة محمود أبو النصر بك — لى الحق أن أستوضح دولة الوزير ما جاء في إجابته من أن خبر تشكيل هذه اللجنة لم يتصل بعلم الوزارة . كيف ذلك وفي يدي صحف سيارة ؟ منها صحف وفدية تنطق صراحة بتشكيل هذه اللجنة وبإصدار ما أصدرته من القرارات ؟ والواقع أن للحكومة قلماً للمطبوعات والمفروض أنه يراجع كل ما تنشره الصحف السيارة خصوصاً ما كان منها متعلقاً بأمر هو من الخطورة بمكان . فلا أدري كيف خفيت بل كيف طويت هذه الصحف عن علم وزارة الداخلية حتى كانت تتخذ ما يلزم من الإجراءات . في يدي صحيفة البلاغ تقول إن وفد تلك اللجنة ذهب لدولة الوزير وعرض عليه قراراتها ، فكيف إذن يقال إن هذا الأمر بقي في الخفاء ولم يصل إلى علم الوزارة وأنتم تعلمون أنه أحدث أثره بالفعل على أذهان فئة من الناس فساروا وفوداً إلى تلك الجهة غير المختصة ؟

من أجل هذا أستوضح دولة الوزير بما لى من الحق كيف بقي هذا الموضوع بعيداً عن علمه ؟

( ضجة ) .

أرجوكم أن تعتقدوا أننا جميعاً أبناء وطن واحد نسعى لغاية واحدة هي مجد الوطن وعظمته فاتركوا نزعات الأحزاب .

( ضجة ) .

حضرة على عبد الرازق بك — أخطبة أم استيضاح ؟

سعادة الفريق موسى فؤاد باشا — هذه للملاحظة من حق دولة رئيس المجلس .

حضرة محمود أبو النصر بك — أستوضح دولة وزير الداخلية إذ ليس في مقدورى أن أتصور بقاء جميع ما حصل بعيداً عن علم الوزارة .



- دولة الرئيس — حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية قرر أنه لم يذهب إليه وقد وأجاب على سؤال حضرتكم إجابة وافية .
- حضرة الدكتور أحمد عيسى بك — لماذا لم تكذب الوزارة ما نشر في الصحف متعلقاً بهذا الموضوع ؟
- دولة الرئيس — لا يتسع وقت الوزارة للاشتغال دائماً بتكذيب ما ترويه الصحف من الأخبار .
- دولة عدلى يكن باشا ( وزير الداخلية ) — حضرة العضو مخير في صدق الرواية بين أمرين : ما قلته أنا ، أو ما جاء في الصحف .
- دولة الرئيس — الكلمة لحضرة محمد علوى الجزار بك .
- حضرة محمد علوى الجزار بك — أريد أن أتكم في الموضوع لأنه مختص بهيئة محترمة أنا منها .
- سعادة الفريق موسى فؤاد باشا — عضو محترم وجه سؤالاً إلى دولة وزير الداخلية فأجاب عليه فلامدخل لأى عضو آخر الآن .
- حضرة إبراهيم نور الدين بك — ما معنى هذا ؟ أريد أن تمنع حضرة العضو من الكلام ؟ فكيف تتدخل أنت ؟ أخصم ناك ! إن كان لا يجوز لأحد أن يتكلم فأولى بسعادة العضو أن يسكت .
- دولة الرئيس — إن الأمر فيما يتعلق بالأسئلة ينحصر بين العضو السائل والوزير المسئول .
- حضرة حافظ عابدين بك — لنا ملاحظات على السؤال نريد أن نبديها . فكما أن لحضرة العضو واضح السؤال حق الاستيفاح فلكل من حضرات الأعضاء أن يبدى ملاحظاته . ويهمنى جداً أن أتكم عن هذا الموضوع بصفة خاصة ، ولذلك فإنى أطلب الكلمة .
- دولة الرئيس — هل يوافق المجلس على سماع أقوال حضرة محمد علوى الجزار بك ؟
- ( موافقة ) .
- حضرة محمود أبو النصر بك — اللأئحة الداخلية صريحة في إباحة الكلام لى بصفى واضح السؤال ومنع الآخرين من التدخل .
- وليسمح لى دولة الرئيس أن أوضح صراحة اللأئحة فى هذا الشأن .
- دولة الرئيس — تكلم .
- حضرة محمود أبو النصر بك — المادتان ٤٦ و ٤٧ من اللأئحة الداخلية تقضيان بأنه فى حالة السؤال لا يمكن لأحد أن يتكلم غير السائل والمسئول .
- ( ضجة ) .
- اتركونى أنكم . ترون ، يادولة الرئيس ، أن المادة ٤٧ تنص صراحة على أن : « للعضو الذى وضع السؤال أن يستوضح الوزير بعد الإجابة مرة واحدة » . وهذا التعبير فى الأساليب العربية يفيد الحصر ، ومعناه أن ليس لأحد سوى العضو الذى وضع السؤال أن يتكلم . يؤيد نظريتى ما وضعته اللأئحة خاصاً بالاستجواب فقد أباحت المناقشة فيه ، ولم تقيد ذلك إلا بتحديد عدد المناقشين ، فالفرق إذن بين السؤال والاستجواب هو ما يتعلق به النزاع القائم الآن ، وهو أن السؤال يفترق بموجب اللأئحة عن الاستجواب بأنه لا يجوز فيه لغير السائل الكلام ، وأما الاستجواب فجائز للغير المناقشة فيه . ولهذا أراد الشارع أن يضع حداً فاصلاً بين السؤال والاستجواب ، وهو ما جرى عليه شراح القوانين . فالسؤال له جوابه والاستجواب له مناقشته وله نتائج . والاستجواب قد يستتبع الاقتراع على الثقة بالوزارة أما السؤال فليس له هذا الأثر .
- إذن يكون مخالفاً للأنظمة الداخلية وخروجاً على مبادئ الدستور والتقاليد البرلمانية — لا فى بلادنا ونحن فى الخطوة الأولى بل فى البلاد العريقة فى الدستور التى أخذنا عنها دستورنا والتى يجب ان نستتير بآرائها وتقاليدها — أن تسمحوا لغير السائل بالكلام مع ما فى هذا من المخالفة لنص اللأئحة وحكمة التشريع . لهذا أطلب من دولة الرئيس ألا يعطى الإذن لأحد بالكلام وهذا من حقه .
- دولة الرئيس — سبق لى أن قلت ذلك ولكن المجلس لم يوافقنى .
- حضرة محمود أبو النصر بك — إذن دولة الرئيس يتنازل عن حقه .
- دولة الرئيس — الحكم للمجلس ، وقد قرر السماح بالكلام لحضرة محمد علوى الجزار بك .

حضرة محمد علوى الجزار بك — بعد إجابة الحكومة القاطعة على هذا السؤال ألاحظ على حضرة العضو المحترم أنه ما كان ليق أن يضع سؤاله في شكل حزبي يثير الأحقاد ، ويلقى التهم من غير حساب على أكرم الهيئات في البلاد . إتنا نشغل هنا لصالح البلاد ، تانا هنا مثل مصر ، ولا يشغل بالناس غير صالح مصر ، فإدخال الحزبية في أعمالنا صرف لمجهودنا عن أغراضنا السامية . إتنا قدوة لغيرنا ، لكن قدوة حسنة لمن يغنى السير على منوالنا . حضرة السائل تعرض في سؤاله لهيئة هي التي جاهدت بحق في سبيل مصر ، وهي وحدها التي تحملت ما تحملت من صنوف البلاء وألوان التضحية ما بقي فخراً لها على مدى التاريخ . إن تلك الهيئة التي لا أمل لها إلا إنقاذ مصر المجاهدة في سبيل استقلالها ، أعرف الهيئات بالواجبات ، وأحفظ الناس على النظام ، والإبقاء على استقلال السلطات . هذا تاريخها معروف للناس هو أبيض التواريخ وأتقاه وأشرفها ، يشهد تاريخها بأنها لم تجب الأموال ولم تسخر قوى الحكومة ورجال الإدارة في تنفيذ الأغراض الحزبية . إنها بمبادئها الشريفة قوية ممثلة للأمة وشعورها أصدق التمثيل ، فلا تحتاج بعد هذا لأن تقوى مركزها بمثل لك الظاهر الكاذبة التي يفترها عليها اللفرون ، فكان أولى ثم أولى بحضرة العضو أن يصوب ملاحظاته السيئة على الهيئة التي اقترفت لآثام ، وضج الناس من سوء أعمالها ، ولو كان هو أحد أفرادها . فلو فعل هذا لرأينا منه نصيراً للحق وللنظام ، أما تعريضه بأكرم الهيئات وأخلصها وأحفظها على النظام فما يليق أن يصدر منه ولا من غيره ، ولا سيما أن سنده الذي يتكى عليه في هذا التشجيع خبر روي عن جريدة ، فما كانت يوماً أخبار الجرائد وثائق رسمية يستند عليها الناس في الأعمال الرسمية مطلقاً . أما كان الأجدر بالعضو المحترم أن يحل أعمال الشيوخ ومباحثاتهم عن أخبار لا تثبت أمام الحق ؟ إتنا نتظر منه أن يكون المستقبل خيراً من الماضي في التحرى مراعاة إحساس إخوانه وحفظ كرامة الهيئات والتحدث بالحق والصدق عن أعمالها ، كما نتظر منه أن يشغل أوقاتنا بما هو أجل أسمى ، فإن الوطن يدعونا إلى الجليل لا إلى الصغير من الأعمال .

( تصفيق )

حضرة محمود أبو النصر بك — أشار حضرة زميلي في كلامه إلى مبدأ من أشرف المبادئ أشكره عليه حق الشكر . ذلك أنه أعلن أننا في مجتمعنا هذا — ونحن ما اجتمعنا إلا لمهمات الشؤون — يجب علينا أن نتخلى عن النزعات الحزبية . لقد أحسن في ذلك كل الإحسان ، ولكنه أساء من جهة أخرى ، أساء في ظنه السوء بأخيه ، أساء في اعتباره أنني إنما قدمت سؤالاً مدفوعاً بدافع نزي . الله يشهد والقرائن تنطق أنني ما خرجت عن حد القانون ، ولا تخطيت دائرة الواجب في ذلك السؤال الذي تقدمت به إلى هيئة المجلس الموقر ... الله شهيد أنني من بين الهيئة الوفدية أصدقاء أعرف مكانهم وفضلهم ، وأعتقد أنهم لو كانوا مكانى وقرأوا ما قرأت ، صحفهم وفي غيرها من الصحف التي تتحرى أصدق الأخبار وقدموا هذا السؤال لما ظن بهم سوء . إذن غير محق حضرة صديق لوى الجزار بك في اعتقاده أنني إنما دفعت إلى تقديم سؤالى بعامل حزبي . إتنى أنحى عليه باللائمة لمخالفته ذلك المبدأ الذى استهل به كلامه . خالفه كل المخالفة واندفع بعامل الحزبية وجاء يثر تلك الدرر الغوالي مدحاً في الهيئة الوفدية . وإنى أجد حضرة العضو عند ول القائل « مادم نفسه يقرئك السلام » . أرجو أن يفهم إخوانى أنني بعيد كل البعد مادمت في هذا المجلس عن أن يدفعنى أى عامل نزي إلى أية حركة أتحركها فيه . أشهد الله على ذلك .

إنى لا أجارى حضرة صديقى علوى الجزار بك في دخول ذلك الباب الذى فتحه ، باب المقارنة بين هيئة سياسية وأخرى . دعونا من كل هذا ، دعونا نعمل لمصلحة البلاد متفقين متحدين ...

( ضجة شديدة )

حضرة حافظ عابدين بك — إنى وإن كنت عضواً في اللجنة التنفيذية للهيئة الوفدية ، وأعرف أنه لم يعقد اجتماع ولم تصدر قرارات أذكر حضرة العضو في سؤاله ، إنى وإن كنت أعرف أن شيئاً من ذلك لم يحصل إلا أنني أقول إنه بفرض حصول ذلك فلا اعتراض ليه . إذا كان لحضرة الزميل ، وهو فرد الحق ، في توجيه أى سؤال أو إبداء أية رغبة للحكومة ، فكيف لا يكون لأية هيئة من هيئات السياسية مثل هذا الحق ؟

أريد أن أسأل حضرة العضو في هوادة وأدب : من هم الذين اجتمعوا ؟ وأين كان اجتماعهم ؟ لأن ذلك يهمنى ، ويهمنى جداً ، إذ وقع على وعلى أهل بلدى وعشيرتى من مظالم العمد ورجال الإدارة ما لم يقع على أحد . اضطهدت وانتهكت حرمة منزلى في ذلك العهد ائد ، عهد حكومة حزب الاتحاد .



لقد كان لبلدتنا عمدة مجرم اتهم بأربع وثلاثين تهمة ورفت بسببها في عهد معالي إسماعيل صدقي باشا عندما كان وزيراً للدخا ومكث خمسة وثلاثين يوماً مرفوئاً حكم عليه في اثنتائها في ثلاث جنح وصدر أمر النيابة العمومية بالقبض عليه لاتهامه بالتزوير في أورا رسمية ثم جاءت حكومة حزب الاتحاد التي لا تعرف للعدل باباً ولا للحق موئلاً وأعادت هذا العمدة إلى منصبه رغم إرادة أهل البلد وتدخلت في أعمال النيابة وأمرت بحفظ القضية رغم تقرير الحبير الذي أثبت التزوير ، ورغم أني كنت مدعياً مدنياً في القضية قد أخفى عني قرار الحفظ حتى مضت مدة ثلاثة الأشهر الجائز فيها إلغاء قرار الحفظ فاضطرت إلى رفع جنحة مباشرة وأنا أعلم أنها جانا وأنها سترفض . لم تقف أعمال حزب الاتحاد عند هذا الحد ...

دولة الرئيس — ألا ترى أن هذا توسع في الموضوع ؟

حضرة حافظ عابدين بك — إن حضرة الزميل هو الذي فتح هذا الباب فأرجو دولة الرئيس أن يسمح لي بالاستمرار في الكلام  
دولة الرئيس — استمر .

حضرة حافظ عابدين بك — انتهكت حرمة منزلي وهوجم بأمر رجال حزب الاتحاد وأزعجوني أنا وأولادي ولم يكن بيد المعتدين أ قانوني . أردت رفع دعوى خال حزب الاتحاد دون رفع الدعوى على المدير الذي كان هو والوكيل والمأمور في ذلك الوقت فوق القانون فلم أحصل على حق . ألم يسمع حضرة الزميل بتلك المخازي ؟ أين كان في ذلك الوقت ؟ أنا أعرف أنه كان في ذلك العهد سكرتيراً لحزب الاتحاد ، فإذا كان يغار حقيقة على المصلحة العامة ويحافظ على القوانين فلم لم يرفع صوته وقد كان إذ ذاك أقوى صوتاً ؟ إنه الآن يرى أن هيئة تمثل الأغلبية بهم غير حقيقية وينسب إليها أموراً لم تقع . أقول بفرض حصول هذا الاجتماع وصدر هذا القرار فإن هذا لا اعتراض عليه .

دولة الرئيس — إذا كان حصول ذلك لا يوجد محلاً للاعتراض فم تشكو ؟

حضرة حافظ عابدين بك — إنما نشكو من الصيغة التي وضع بها السؤال .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — كلفتى تتعلق بما ورد في السؤال الذي وجهه حضرة العضو المحترم لحضرة صاحب الدولة وز الداخلية ، ذلك أنه لم يقف في سؤاله عند توجيه السؤال بنصه ليرى ما إذا كان الجواب عليه يأتي بالإيجاب أو بتكذيب الرواية أأوردها في السؤال والتي لم يأخذها إلا من الجرائد . أقول إن حضرة السائل تخطى السؤال إلى مس أكبر هيئة في بلادنا وهي الهيئة الوفدية بعبارات كان الأولى أن ينزه قلبه عن أن يكتبها — كان يجب على السائل إذا كان حسن النية ألا يتخطى الحد اللائق مرا لأداب الكتابة ، ولكننا عرفنا في حضرة الأستاذ أنه لم يتحاش ذلك فيما مضى ولن يتحاشاه في المستقبل .

قال في سؤاله ما يأتي :

« إن في تشكيل لجنة كهذه بشأ لروح القوضى وإعازاً للناس بأن يتقدموا إلى تلك الجهة غير المختصة بظلامانهم لتكشف عنهم ، وفي هذا من الإخلال بالأمن والنظام ومخالفة الدستور ما لا يصح السكوت عليه وله من النتائج الخطيرة ما لا تحمد عقباه » .

تهمة هائلة تلقى على عاتق الهيئة الوفدية وما كان لنا أن نسمعها ونسكت عليها بل يجب أن نردها إلى قائلها وأن نقول له إنه صادق فيما أورد في سؤاله وأنه لم يرد الاقتصار على توجيه السؤال وإنما أراد أن يتخذ من السؤال وسيلة لتوجيه تهم شنيعة بقصد شريف . ودليلنا على أنه إنما يقصد مقصداً لا يشرف وأنه إنما يلقى التهم بأقوال غير حقيقية وهو سكرتير حزب الاتحاد الذي وجهها في عدد اليوم من جريدة البلاغ تهم ألفت على عاتقهم مؤيدة بصورة فوتوغرافية تدل على أنهم استخدموا المديرين ووكلاء المديرين والمأمورين لبث دعوتهم وإن كرهت البلاد ، وأقاموا المظالم واضطهدوا العدالة — دليلنا على سوء قصده أن ذلك لم يثر تأثرته ولم يقم له عن الحق أو ليرد على هذه التهم .

( تصفيق ) .

لهذا أرى أنه كان الأجدر بحضرة العضو أن يضع سؤاله بصيغة أليق .

١٠٧ : ... ..

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — اعترض حضرة محمود أبو النصر بك على حضرات الأعضاء عندما أرادوا إبداء آرائهم موضوع سؤاله مستنداً في هذا الاعتراض إلى اللائحة الداخلية كأنا نجهلها ، وكان أولى به وأجدر قبل أن يوجه هذا الاعتراض أن جمع إلى نص اللائحة الداخلية فإنها حجة عليه لا له .

توجب المادة ٤٦ من اللائحة الداخلية على العضو الذى يريد أن يوجه سؤالاً إلى الوزراء أن يقدم نصه مكتوباً وأن يكون النص سوراً على الوقائع التى تجعله مفهوماً . ولكن حضرة العضو المحترم خالف هذا النص وحشا سؤاله بتعريضات مثيرة للعواطف وطعن هيئة محترمة .

فالسؤال الذى وجهه حضرة العضو إلى دولة وزير الداخلية هو فى الواقع استجواب ولكنه أراد مغالطة المجلس بوصفه سؤالاً لى . بل بهذه الطريقة إلى حرمان حضرات الأعضاء من حق المناقشة التى تميزها اللائحة . لهذا أرى أن يوصف السؤال بوصفه الحقيقى .

معتبر استجواباً حتى يكون لحضرات الأعضاء حق الاشتراك فى المناقشة طبقاً للمادة ٥١ من اللائحة الداخلية .

( تصفيق ) .

دولة الرئيس — قدّم حضرة عبد الله سليمان أباطه بك اقتراحاً فى موضوع السؤال الموجه من حضرة محمود أبو النصر بك ، فهل يزال حضرته متمسكاً به ؟

حضرة عبد الله سليمان أباطه بك — أنا متمسك باقتراحى .

دولة الرئيس — إذن لنتل الاقتراح .

تلى الاقتراح المذكور ، وهذا نصه :

أطلب من هيئة المجلس الموقرة بعد سماع السؤال الموجه من حضرة محمود أبو النصر بك إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية لى نسب فيه إلى الهيئة الوفدية تدخلها فى أعمال السلطة التنفيذية وسماع جواب حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية عليه بما يفيد دمه حجة ما جاء فيه . وبعد سماع المناقشة التى دارت حول هذا السؤال يجلس اليوم أطلب من المجلس أن يقرر إعلان استيائه من السؤال المذكور والعودة إلى جدول الأعمال ؟

عبد الله سليمان أباطه

٦ يوليه سنة ١٩٢٦

( أصوات : نوافق على هذا الاقتراح ) .

حضرة محمود أبو النصر بك — لم يقل دولة رئيس الوزراء فى إجابته على سؤالى إن ما قلته غير صحيح ولكنه قال إن ذلك لم صل . لهذا تجدون حضراتكم فرقاً كبيراً بين العبارتين وعليه يجب أن تكون صيغة الاقتراح فى هذا اللوضع على حقيقتها فىقال : وبعد أن أجاب دولة وزير الداخلية أن ذلك لم يحصل « أى أن التدخل لم يحصل . فضلاً عن ذلك فإن اقتراحاً كهذا لا أفهم كيف لم هيئة المجلس مع أن نصوص اللائحة تأباه لأنه مظاهرة والمظاهرات فى هذا المجلس مقضى عليها .

ما معنى استيائه المجلس أو عدم استيائه وقد رأيتم أنى بنيت سؤالى على أساس ما كان لأحد أن يشك فيها .

رأيتم أنى عززت أقوالى بمجرائد الهيئة الوفدية . رأيتم أيضاً أنى رجعت فى سؤالى إلى بعض من حضرات أصدقائى فى الهيئة الوفدية . إذن أنا كنت سليم النية فيما كتبت كما كنت فى حدود القانون ، وإنى لم أخط آداب الكتابة وأنا أعرف أساليبها ولم أجد سلوكاً أدق ولا أصح فى أداء المعنى الذى أردت أن أوديه كما يجب أن يؤدى من الأسلوب الذى صفت به سؤالى ، فلا يصح بعد ذلك أن يقدم اقتراح كهذا يتنافى مع روح الائتلاف وحسن الظن الذى يجب أن يسود فى نفوسنا ولا يتفق مع اللائحة الداخلية ، لأنه ضمن مظاهرة والمظاهرات مقضى عليها .

( ضحكة ) .

قررروا ما شئتم أن تقرروه فأتم الأغلبية ، ولكن لاحظوا أن التاريخ يسجل عليكم .



مادة ١٠٧ » ... ..

ما معنى استيائكم؟ وما وجهت سؤالى إلا فى حدود القانون قياماً بواجبى وأداء لتلك الأمانة التى فى عنتى .  
لا تجعلونا عرضة للقليل والقال ، فإن اقتراحاً مثل هذا يتنافى مع تقاليد المجالس النيابية ، وأشهد الله أننى فى سؤالى كنت  
حدود القانون .

حضرة عبد الله سليمان أباطه بك — أنا لا أريد أن أطيل الكلام كما أطل فى حضرة زميلى محمود أبو النصر بك . نحن أ  
واقعة معينة ، فهو أستاذ أموراً إلى هيئة معينة ، واستشهد بدولة وزير الداخلية ، فجاء دولته وقال إن ذلك لم يحصل — لهذا طلبت  
اقتراحى إعلان استياء المجلس .

حضرة الشيخ محمد عن العرب بك — أعتقد فى نفسى أننى من أخص أصدقاء حضرة أبو النصر بك ، ولهذا أوجه إليه هذا القابل  
أصبح منه أن ينسب إلينا أننا نثير الفوضى ، ونعمل على الإخلال بالنظام ؟ فإذا أردنا أن نعلن استياءنا من ذلك يرمينا بمخال  
التقاليد البرلمانية ؟

لهذا أؤيد اقتراح حضرة عبد الله سليمان أباطه بك .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندى — أشار حضرة أبو النصر بك إلى التقاليد البرلمانية . ومن شر التقاليد أن يعرض  
بهيئة الأغلبية فى المجلس ، وأن يغالط فيصف استجوابه سؤالاً ليحرم زملاءه من حق المناقشة فيه .  
لذلك أطلب من حضرته ، إذا أراد مراعاة تلك التقاليد والمحافظة على حقوق زملائه ، أن يعتبر سؤاله استجواباً .

حضرة الدكتور أحمد عيسى بك — أنا دهش لاستياء حضرات إخوانى من المناقشة ، فى حين أن المجالس النيابية هى مجال  
مناقشة ، والمجلس الذى لا يوسع صدره لها تكون خدماته قليلة للبلد وفى هذا كل الضرر . وأظن حضراتكم تذكر ما جاء فى الص  
عن احتفال توثيق الرابطة بين المصريين والإنجليز فى لندره فى الأيام الأخيرة ، وخطابة أحد الإنجليز فيها ، وقوله إذا لم تكن وجه  
المجلس تقوية المعارضة والمناقشة تكون فائدة المجلس النيابى عديمة الجدوى فى خدمة البلاد .

( ضجة ) .

حضرة حافظ عابدين بك — هذا تهديد لا تقبله .

دولة الرئيس — أظن حضراتكم توافقون على إقفال باب المناقشة فى هذا الموضوع .  
( أصوات : نوافق ) .

دولة الرئيس — من يوافق على اقتراح حضرة عبد الله أباطه بك فليفضل بالوقوف  
( وقفت أغلبية ) .

دولة الرئيس — المجلس يقرر قبول الاقتراح .

( فى ٦ يولييه سنة ١٩٢٦ ) .

(١) لا يقدم استجواب لوزارة قائمة عن عمل تم فى عهد وزارة سابقة ، لأن نتيجة الاستجواب قد تستدعى عرض

الثقة بالوزارة .

(٢) قد يكتفى فى الإجابة بإبداء بيانات عن السؤال .

ثم تلى الاستجواب المقدم من حضرة الدكتور محمد أمين نور ، ونصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس النواب

مجلس النواب

أرجو التكرم بإصدار أمركم باستجواب حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء عن السؤال الآتى وتعيين ميعاد لتلك المناقشة  
« لقد ذكر بالجرائد جميعها أن للستر روكفلر مستعد لإعطاء هبة قدرها مليونان من الجنيهات لتحسين حالة دار الآثار  
ولإيجاد لجنة فنية للمحافظة على الآثار المصرية وتعليم هذا الفن ، واشترط له هذه الهبة شروطاً قد عدتها رئيس الوزارة السابق

١٠٧» ... ..

ي قبلها أخيراً صاحب الهبة ، وبعد ذلك فوجئنا برفض هذه الهبة لأن رئيس الوزارة السابق لم يتمسك بشروطه . ولا يخفى على دولتكم تحسين دار الآثار والمحافظة على محتوياتها ونشر تعليم هذا الفن مما يشجع حضور السياح بكثرة . وغير خاف على دولتكم ما ينتج الفوائد من كثرة إقبال السياح على هذه البلاد .

فهل يتكرم صاحب الدولة رئيس الوزراء بعرض جميع المكاتبات التي دارت حول هذا الموضوع على المجلس ، وأن يمدى لنا باب الحقيقة التي أدت لرفض هذه الهبة ؟ .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام ؟

تحريراً في ٥ يولييه سنة ١٩٢٦

نائب دكرنس  
الدكتور محمد أمين نور

الرئيس — هل يعلم حضرة العضو المحترم أن نتيجة الاستجواب قد تستدعي عرض مسألة الثقة بالوزارة ؟

الدكتور محمد أمين نور — أتنازل عن الاستجواب وأقتصر على جله سؤالاً .

الرئيس — يظهر أن غرض حضرة العضو المحترم هو طلب بيانات .

الدكتور محمد أمين نور — ما أريده هو الاطلاع على المكاتبات الخاصة بالهبة المشار إليها ومعرفة أسباب رفضها .

الرئيس — لقد قدّم دولة رئيس مجلس الوزراء المكاتبات المطلوبة ، وهي باللغة الإنجليزية .

الدكتور محمد أمين نور — أرى أن ترجم إلى اللغة العربية ليطلع عليها المجلس .

الدكتور نجيب إسكندر — من حق المجلس أن يسمع بياناً عن هذا الموضوع .

الرئيس — من أين له هذا الحق ؟

الدكتور نجيب إسكندر — الاستجواب المشار إليه وارد بمجدول الأعمال ، وحضرنا مستعدين للنقاش فيه .

الرئيس — لقد تنازل حضرة صاحب الاستجواب عنه .

الدكتور نجيب إسكندر — هل لحضرته هذا الحق ؟

الرئيس — نعم .

الدكتور نجيب إسكندر — هناك فرق بين السؤال والاستجواب كما يتضح من المادتين ١٠٤ و ١١٣ من اللائحة الداخلية . فلماذا تنص على أن « يجب الوزير على السؤال في الجلسة للجنة إلا إذا طلب السائل أن ترسل إليه الإجابة ففي هذه الحالة يرسلها الوزير رئيس المجلس ليعبثها إليه » . أما المادة ١١٣ فتتص على أنه : « يجوز لكل من قدّم طلباً بالاستجواب أن يسترده فلا ينظر فيه ، إلا إذا طلب ذلك واحد أو أكثر من بقية الأعضاء » .

وهذا النص صريح في أن للمجلس الحق في نظر هذا الاستجواب برغم أن مقدمه قد استرده إذا طلب ذلك واحد أو أكثر من ماء ، وأنا أطلب المناقشة في موضوع الاستجواب .

الرئيس — ليس هذا استجواباً ولا سؤالاً بل طلب أوراق وبيانات .

الدكتور نجيب إسكندر — هو استجواب عن موضوع معين تجوز المناقشة فيه .

الرئيس — الاستجواب قد ينتهي بطرح مسألة الثقة بالوزارة ؛ والموضوع الذي نحن بصدده ليس من عمل الوزارة الحاضرة بل حصل في موضوع هبة روكفلر قامت به وزارة دولة زيور باشا ولا يمكن أن تسأل عنه وزارة دولة عدلي باشا .

الدكتور نجيب إسكندر — ليس الغرض من الاستجواب دائماً طرح مسألة الثقة بالوزارة .

الرئيس — يجب أن يكون موضوع الاستجواب خاصاً بعمل صدر من الوزير المستجوب . والوزارة الحاضرة ، كما ذكرنا ، لا شأن



مادة ١٠٧ » ... ..

لها بمسألة الهبة ، ولهذا السبب قال حضرة مقدم الاستجواب إنه يريد الاطلاع على المكاتبات التي دارت بشأنها وهذه المكاتبات قد تم دولة رئيس مجلس الوزراء وهي تحت تصرف حضراتكم .

محمود صبرى افندى - كنت أود الكلام في الموضوع الذى طرقه حضرة الدكتور نجيب إسكندر وأنا من رأيه فى أن طر مسألة التهمة بالوزارة ليست نتيجة محتمة للاستجواب كما يستفاد ذلك من المادة ١١١ من اللائحة الداخلية .

الدكتور محمد أمين نور - تنازلت عن الاستجواب وجعلته سؤالاً حرصاً على وقت المجلس . وكل ما أريده أن يعلم المجلس الأسباب التى أدت إلى رفض الهبة حتى يمكننا بذلك أن نحكم على أعمال الوزارة السابقة وتصرفاتها .

الرئيس - للمكاتبات الخاصة بها تحت تصرف كل من يريد الاطلاع عليها من حضرات الأعضاء .

الدكتور محمد أمين نور - ولكننا نريد معرفة أسباب الرفض .

حسين هلال بك - أرى أن المسألة ليست سؤالاً ولا استجواباً . أما طلب معرفة الأسباب التى بنى عليها رفض الهبة فقد نشرز فى الصحف واطلعنا عليها جميعاً ، والمكاتبات التى دارت بشأنها موجودة فى سكرتيرية المجلس ويمكن لمن أراد الاطلاع عليها ، فأرى أن يكتفى بذلك لأن المناقشة فى هذا الموضوع مضية للوقت .

رئيس مجلس الوزراء - حقيقة الموضوع أن للستر روكفلر سحب عرض الهبة الذى كان قد قدمه للحكومة المصرية ولم الإجراءات الخاصة بهذه المسألة تمت فى عهد الوزارة السابقة وقد قدمنا للمجلس المكاتبات التى دارت بشأنها ، وليس لدى الوزارة معلومات أزيد مما هو ثابت فى الأوراق المشار إليها ، وأظن أن حضرة مقدم الاستجواب قد اقتنع بأنه لا داعى له .

( أصوات : يكتفى بأن يطلع من يريد على المكاتبات ) .

( فوافق المجلس على ذلك ) .

( فى ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٦ ) .

اشتراك غير السائل فى التعليق على موضوع السؤال والإجابة ، وتعليق السائل بإفاضة فى الموضوع .

المقرر - تنتقل الآن إلى القسم الرابع من مشروع الليزانية وهو :

« رابعاً - اشترت الحكومة قصراً بلندرة بلغ ثمنه وثمان مائة ألف جنيه مفضلة كما يأتى :

جنيه	
٦٥٠٠٠	ن الدار
٥٠٠٠	للسمسة ومصروفات أخرى
الترميمات والتعديلات والتحسينات	

قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٥

جنيه	
٤٠٠٠	{ قرار ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٥
١٦٠٠٠	
١٠٠٠٠	» ١٤ فبراير سنة ١٩٢٦
٢٥٠٠٠	» ٥ يونيه سنة ١٩٢٦
٥٥٠٠٠	
٣٥٠٠٠	الاثاث
١٦٠٠٠٠	» ٣١ مارس سنة ١٩٢٦

وهو مبلغ باهظ جداً لا يسع اللجنة إلا أن تذكره مع الأسف وليس فى استطاعتها الآن إلا ان تطلب تخصيص هذا المنزل لإقامة اوزير ومكاتب الفوضوية والتقنصية ويحسن أن يخص جزء منه لموظفى إدارة بعثة وزارة المعارف العمومية أيضاً . وترى اللجنة :

١٠٧ » ... ..

سبب أن تمتنع الحكومة عن شراء منازل للمفوضيات بعد الآن ، كذلك توجه اللجنة نظر وزير الخارجية إلى ارتفاع أجور أماكن  
رضيات وأن يتنزه فرصة نهاية كل عقد للسعى في استئجار أماكن بأقل نفقة .

عبد الرحمن عزام افندى — موضوع سؤالى هذا وقته ، فهلا يجيبنى عنه دولة وزير الخارجية ؟

دولة وزير الخارجية — هل هو سؤال أم استجواب ؟ إذا كان استجواباً فإنى أتولى الكلام عنه بنفسى وإذا كان سؤالاً فقد  
بن أن طلبت أن يجيب عنه سعادة وكيل وزارة الخارجية .

الرئيس — هو سؤال وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أعرض على دولتكم أننى أرسلت السؤال الآتى لدولة وزير الخارجية للإجابة عنه فى أقرب فرصة :

هل صحيح أن المنزل المسمى « بيوت هوس » الذى سيكلف الحكومة فوق المائة والخمسين ألف جنيه ثمنًا وتصليحًا وأثاثًا  
يصلح إلا لسكنى وزير مصر المفوض الشخصية ؟

وهل قصدت الحكومة شراءه لهذا الغرض ؟

وكم أنفق فعلا من الاعتمادات المعروضة لموافقة المجلس فى هذا الخصوص ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

عبد الرحمن عزام  
نائب العياط

تحريراً فى ٢٦ يوليه سنة ١٩٢٦

وكيل الخارجية — كانت وزارة الخارجية تدفع مبالغ باهظة بسبب سكن الوزراء المفوضين بالفنادق ، ففكرت فى أن تشتري  
نازل لتكون مقراً للمفوضيات وسكنًا للوزراء المفوضين ولو فى العواصم الكبرى . فأوعز لسعادة عزيز عزت باشا حال وجوده بالإجازة :

١ — بأن يبحث عن دار فى لندره ، فورد تلغراف من سعادته فى ٤ يوليه سنة ١٩٢٥ يتضمن اقتراح شراء دار لسكناء والمفوضية  
تارع جروزفورت سكوير بلندره وأن يكون ذلك بطريق الحكر (Leasehold) لمدة ٧١ سنة كما هى العادة المتبعة ببلاد الإنجليز . وهذه  
دار كانت تسكنها مفوضية شيلي . وقد أورى سعادته أن المشتري سيكون بدفع مبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه تقداً و ٦٥٠٠ جنيه سنوياً لمدة ٧١ سنة  
لير إيجار الحكر (Leasehold) .

٢ — أجب عن ذلك بتلغراف من الوزارة فى ١٠ يوليه سنة ١٩٢٥ بأن دولة رئيس مجلس الوزراء سيكون بلندره فى ١٦ منه  
سيتفق مع سعادته على أمر شراء الدار المذكورة .

٣ — بعد ذلك ورد تلغراف من دولة زيور باشا من اكس ليان بتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٥ إلى دولة يحيى إبراهيم باشا  
ئيس بالنيابة مضمونه أنه حال وجوده بلندره كلف للمستر هورنسي محافظ البنك الأهلى بالقاهرة بشراء دار للمفوضية ، وأنه هو وعزيز  
يت باشا عاينا دارين إحداها القورد هاوس والثانية بيوت هوس وكلاهما ملك لدوق وستمنستر .

وقد ورد لدولته من السير هورنسي المكلف بالمفاوضة فى إحدى هاتين الدارين التلغراف الآتى ونصه :

« وستمنستر غير مستعد لقبول البيع بطريق التملك (Freehold) ولكن نيسون السمسار المكلف بالمفاوضة أخبره أنه إذا عرض  
، الدوق مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه لشراء حكر القورد أو بيوت فالدوق يقبل ، ويضاف على هذا الثمن ١٥٠٠٠ جنيه تقريباً لمباني بيوت  
٥٢٠٠٠ جنيه للمباني القائمة بالقورد و ٥٠٠٠ جنيه أنعاب حمامة ومسرة وأن شراء بيوت هوس يستدعى مصاريف إضافية تبلغ بوجه  
قريب نحو ٢٠٠٠٠ جنيه لجملة صالحة للمفوضية وأنه يرى أن شراء بيوت هوس أوفى من شراء القورد هوس وأنه يطلب موافاته  
رافياً بما سيقر عليه الرأى ليتسنى له الدخول فى المفاوضات التى تؤدى إلى شراء إحدى الدارين الخ .

وقد أضاف دولته على ما تقدم أنه هو وعزيز عزت باشا بفضلان القورد هوس وأن ثمن هذا الأخير سيكون ٥٠٠٠٠ جنيه للحكر



مادة ١٠٧ » ... ..

و ٥٢٠٠٠ جنيه للمباني و ٥٠٠٠ جنيه للسمسرة أى نحو ١٠٧٠٠٠ جنيه . وأما بيوت هوس فيسكلف ٥٠٠٠٠ جنيه للحكر و ١٥٠٠٠ جنيه للمباني و ٢٠٠٠٠ جنيه لجعله صالحاً للمفوضية أى ٨٥٠٠٠ جنيه وكل ذلك بوجه التقريب .

وقد طلب دولته عرض الأمر على مجلس الوزراء وأن يخطر تلغرافياً بما يتقرر ليتسنى له الترخيص للمستتر نيسون بالشروع في المفاوضة . وقد أبدى دولته أن قرار مجلس الوزراء يجب أن يصدر بالموافقة على فتح أكبر الاعتمادين وهو ١٠٧٠٠٠ جنيه ليتسنى شراء الفوررد هاوس في حالة قبول الدوق ببيع ، وأما في حالة امتناعه فيمكن مساومته على بيوت هوس .

٤ — أرسل لدولته الرد بإكس لبيان بتاريخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٥ أن الحكومة على استعداد للشراء إلا أنها تود قبل صدور القرار الإفادة بالتفصيل الوافي عن الجهات الموجودة بها كل من الدارين وعن حالة كل منهما .

٥ — وبتاريخ ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٥ ورد تلغراف من السير هور نسي لدولة يحيى إبراهيم باشا الرئيس بالنيابة بالنص الآتي :  
بناء على طلب دولة زيور باشا أوضح لدولتكم البيانات الآتية :

قصر الفوررد كائن في حي بارك لين ، بنى في سنة ١٨٩٥ ، ويشمل خمسة صالونات ، و ١٥ حجرة نوم ، وأربعة حمامات ، وبدروماً ضخماً ، وحديقة صغيرة ليس بها جراج ، والمساحة العمومية ١٦٢٥ متراً تقريباً .

وأما قصر بيوت فكائن بشارع ساوت أودلى بالقرب من حي بارك لين وهو حي جميل ولكنه بنى منذ مائة سنة وبه سبعة صالونات وهو للرقص و ٢٣ حجرة نوم وحمامان وبدروم لا بأس به والمساحة العمومية ٢٠٠٠ متر منها ٦٣٠ متراً تشغلها المباني و ٣٧٠ متراً للإسطبلات و ١٠٠٠ متر للحديقة مع العلم بأن الأمان التي أودحتها لدولة زيور باشا ليست نهائية وأنه يستحيل الحصول على تفويض وأن المبلغ المقدر لتعديلات بيوت هو تقريبي إلا أنه مع ذلك كاف . وبطبيعة الحال هذا متوقف على نوع الأعمال التي ترى الحكومة المصرية ضرورة إجرائها ، وكل عطاء تقدمه يكون متوقفاً على نتيجة فحص آل الخبرة وصلاحيه المباني .

٦ — وبتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٥ أرسل تلغراف من دولة يحيى إبراهيم باشا لدولة زيور باشا يخبره بأن مجلس الوزراء قرر شراء بيوت هوس بالنسبة لمركزه والمساحة والمزايا الأخرى الموجودة به وبشرط أن يسفر فحص المباني عن صلاحيتها . وأما في الحالة السلبية يقرر المجلس شراء الفوررد وأن المجلس يصرح لدولته بالدخول في المفاوضات مع موافاته تلغرافياً بنتيجة المفاوضة والمعاونة لإعطاء قراره نهائياً في الموضوع .

٧ — بعد ذلك ورد خطاب من السير هور نسي لدولة زيور باشا بتاريخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٥ يخبره بأنه هو والمستتر نيسون المكلف بالمفاوضة مع الدوق زارا دار بيوت ، وأن رأيه لم يتغير من أن هذه الدار تصلح للمفوضية أكثر من الفوررد هوس .

وأنه فيما يختص بالترميمات والتصليلات المطلوب عملها ، بما في ذلك بناء جناح للمكاتب فيحسن ، انتظار نتيجة المفاوضة الجارية لمعرفة ما إذا كان الدوق يقبل المبيع بتاتاً .

٨ — فكان الرد تلغرافياً في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٥ بعمل المعاينة عن المباني وإنهاء المفاوضة قبل ترك لندره حتى يتمكن الباشا من مخاطبة مجلس الوزراء لاستصداره قراره النهائي .

٩ — فوررد لدولته تلغراف من المستر باونل الوكيل عن محافظ البنك الأهلي بلندره بتاريخ ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ يخبره فيه أن المعاينة الثانية دلت على أن شراء حكر ومباني بيوت هاوس يقدران بخمسة وستين ألف جنيه ، يضاف لذلك ٥٠٠٠ جنيه سمسرة و ٤٠٠٠ جنيه لتعديلات أخرى ضرورية ، ومبلغ ١٦٠٠٠ جنيه احتياطي يصرف لجعل الدار صالحة للمفوضية فيكون مجموع المطلوب ٩٠٠٠٠ جنيه بوجه التقريب .

١٠ — طلب دولة زيور باشا من دولة يحيى إبراهيم باشا بتلغراف بتاريخ ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ أن يصادق مجلس الوزراء على شراء بيوت هوس وأن يكون الاعتماد لذلك ٩٠٠٠٠ جنيه .

١١ — وبتاريخ ٨ أكتوبر سنة ١٩٢٥ قرر مجلس الوزراء المصادقة على شراء دار بيوت وفتح اعتماداً قدره ٩٠٠٠٠ جنيه لهذا الغرض ، وفوض المجلس دولة زيور باشا لاتخاذ الإجراءات اللازمة لإتمام الصفقة .

أداة ١٠٧ « ... .. »

١٢ — بلغ دولة زيور باشا هذا القرار للمستر باونل وكيل البنك الأهلي بلندره وفوض إليه أمر التوقيع بالنيابة عنه على العقدين لابتدائي والنهائي ؛ وقد تم ذلك حيث أخطر دولة زيور باشا بخطاب بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٥ من السير هور نسي محافظ البنك الأهلي بالقاهرة لإتمام الصفقة باعتبار ١٢٠٠٠ جنيه للمباني و ٥٠٠٠٠ جنيه للحكر . قد أبدى السير هور نسي أنه لكون القوانين الإنجليزية تسمح لدولة أجنبية بأن تملك عقاراً بإنجلترا فقد صدر البيع باسم مدير البنك الأهلي بلندره على أن يعترف هذا الأخير للحكومة المصرية كتابة بأن العقار ملك لها .

١٣ — وبعد أن تمت صفقة شراء بيوت هوس ونشرت خبرها الجرائد الإنجليزية ورد تلغراف لدولة زيور باشا من سعادة وزير عزت باشا بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ من مدينة لوزان بسويسرا حيث كان مقبلاً في ذلك الوقت ونصه :

« دهشت مما قرأته بالجرائد الإنجليزية عن عزم الحكومة المصرية لشراء بيوت هوس لمفوضية لندره . وارى أن أكرر لاحتطائي التي كنت أبديتها لدولتكم بشأن هذا المنزل وقت مقابلتنا الأخيرة بلندره ، وهي أنه علاوة على موقع هذا القصر الغير الملائم وثمنه الحاش فبانيه العتيقة لا تنق مطلقاً بالغرض المقصود » .

وقد حفظ هذا التلغراف نظراً لوروده بعد أن تمت صفقة الشراء .

١٤ — وبناء على كتاب من دولة زيور باشا إلى جناب محافظ البنك الأهلي بالقاهرة في تاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٢٦ انتدب جنابه مهندساً معيارياً لعمل تقرير واف عن الترميمات والتعديلات اللازمة لبيوت هوس ولكن قبل الابتداء في العمل كان قد تقرر زيارة حضرة صاحب الجلالة ملك مصر لإنجلترا في صيف هذا العام ، فطلب من جناب محافظ البنك الأهلي عمل كشف آخر بالأثاثات اللازمة تأثيث دار بيوت هوس وجعلها صالحة لضيافة حضرة صاحب الجلالة الملك .

وقدّم الخبير تقريره الشامل لبيان التعديلات والتغييرات المقضى عملها بالدار ، فكان من ضمن التعديلات جعل المدخل العمومي وسط العارة بدلاً من تركه على جانبيها ، وإزالة كثير من الأسقف الخشبية وإبدالها بكر من الحديد والحرسان ، وإصلاح البدروم على طريقة الفنية الحديثة لمنع تسرب الرطوبة إليه ، وتغيير أبواب وشبابيك — إلى آخر ما تضمنه تقريره من التعديلات والتغييرات التي لدرها بنحو ٢٦٠٠٠ جنيه وكسور .

١٥ — وقد رخص بإجراء التعديلات التي اشتمل عليها تقرير الخبير سالف الذكر وفتح مقابل ذلك اعتماد بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه . وقد عاق الإضراب العام الذي حصل بلندره مواصلة العمل ، الأمر الذي اضطر المفاوض إلى دفع أجور إضافية باهظة للعمال ليحملهم الاستمرار في العمل في أوقات راحتهم ليتسنى له الانتهاء من الترميمات في الميعاد المناسب .

١٦ — وقد تحرر من دولة زيور باشا بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٢٦ إلى جناب محافظ البنك الأهلي بالقاهرة بطلب عمل مقايضة ريبية عن الأثاثات وخلافها اللازمة لقرش دار بيوت هوس بما في ذلك الجزء المخصص لإقامة جلالة الملك .

وقد قدر الخبير المبلغ اللازم لهذا الغرض بنحو ٣٥٠٠٠ جنيه في تقرير واف شامل لبيان المقروشات وخلافها صنفاً صنفاً ، وقد من محلات ورنج وجلو ( للمفروشات ) من هذا المبلغ ٢١٥٠٠ جنيه وكسور .

وقد خص محلات مايل وشركاه ( للمفروشات ) من هذا المبلغ ٦٢٠٠ جنيه وكسور .

وقد خص محلات جولد سميت وسلفر سميت ( للفضيات ) من هذا المبلغ ٥١٠٠ جنيه .

وقد خصص للمصروفات الغير المنظورة من هذا الاعتماد مبلغ ٢٠٠٠ جنيه .

وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٣١ مارس سنة ١٩٢٦ على فتح هذا الاعتماد في ميزانية وزارة الخارجية ووضع المبلغ تحت تصرف محافظ البنك الأهلي للصرف منه كاليان أعلاه .

فما تقدم يتضح أن دار بيوت هوس اشترت لتكون مقراً للمفوضية الملكية المصرية بمدينة لندره ومسكناً لوزيرها المفوض ببنية المذكورة .



مادة ١٠٧ » ..... ١

غفرى عبد النور بك — لم يذكر سعادة وكيل الخارجية مبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه الذى تقرر صرفه يوم ٥ يونيه سنة ١٩٢٦ أى قبل انعقاد مجلس النواب بخمسة أيام .

الرئيس — ترك النظر فى هذه المسألة إلى غد ، ولتلى الآن جدول أعمال الجلسة التالية .

( فى ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٦ ) .

السؤال الخاص : « بيوت هوس »

وزير الخارجية — أرجو أن يسمح لسعادة وكيل وزارة الخارجية بإلقاء بعض بيانات مكمل لما ذكره بجلسته الأمس بشأن شراء « بيوت هوس » .

الرئيس — ليتفضل سعادته بإلقاء هذه البيانات .

وكيل الخارجية — سهى على أن أدون فى للذكرة التى تلونها بالأمس على حضراتكم مبلغ ٢٥٠٠٠ ج . م صرفت على « بيوت هوس » زيادة عما صرف عليه أولاً . وسبب صرف هذا المبلغ أن دولة وزير الخارجية أحال إلى اللجنة المالية كتاباً بتاريخ ٤ يونيه سنة ١٩٢٦ تلقاه من جناب السير هورنسي محافظ البنك الأهلى بالقاهرة مفاده أن الاعتمادات المفتوحة لإجراء التعديلات والترميمات اللازمة لدار « بيوت هوس » غير كافية وأن هناك حاجة لاعتماد إضافى آخر قدره ٢٥٠٠٠ ج . م وقد رأت اللجنة المالية رفع هذا الطلب إلى مجلس الوزراء حتى إذا ما وافق عليه يفتح الاعتماد المذكور فى ميزانية وزارة الخارجية .

وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٥ يونيه سنة ١٩٢٦ على فتح الاعتماد المطلوب وقدره ٢٥٠٠٠ ج . م فى ميزانية وزارة الخارجية ، وقد أبلغت وزارة المالية هذا القرار فوضعت المبلغ تحت تصرف جناب محافظ البنك الأهلى كطلبه .

وعلى هذا الاعتبار تكون الاعتمادات التى قرر مجلس الوزراء فتحها لغرض شراء دار « بيوت هوس » وإعدادها لإقامة المفوضية الملكية المصرية بمدينة لندن هى الآتى بيانها :

جنيه مصرى	
اعتماد لشراء الدار .	٩٠٠٠٠
» إضافى لشراء الدار .	١٠٠٠٠
» لشراء الأثاث وخلافها .	٣٥٠٠٠
» إضافى للترميمات والتعديلات .	٢٥٠٠٠
الجملة .	١٦٠٠٠٠

تنزيل :

جنيه مصرى	
قيمة ما دفع لشراء مباني بيوت هوس .	١٢٠٠٠
» » » حكر »	٥٠٠٠٠
» » » نظير ممسرة .	٥٠٠٠
» » » مصاريف إضافية لإتمام صفقة الشراء .	٢٠٠٠
» » » الأثاث .	٢٥٠٠٠
	١٠٤٠٠٠

قيمة ما تبقى من جملة الاعتمادات المفتوحة للترميمات والتعديلات وخلافها . ٥٦٠٠٠

عبد الرحمن عزام افندى — تليت على حضراتكم بجلسته الأمس إجابة دولة وزير الخارجية عن السؤال المقدم منى بخصوص شرا

إادة ١٠٧ » ... .. «

« بيوت هوس » . وقد كانت الإجابة ناقصة لأننا طلبنا معرفة مقدار ما صرف فعلا على هذا المنزل وإلى الآن لم نحظ بجواب . ولكننا لدينا إادة كافية للكلام في هذا الموضوع .

إن أول ما خطر لحضراتكم بالأس هو الرغبة في معرفة السر الحقيقي الذى حدا بزيور باشا إلى الاهتمام اهتماماً كلياً بإتمام هذه الصفقة بغاية ما يمكن من السرعة على ما فيها من غبن بين . الواقع إن من يعرف أخلاق زيور باشا يدهش أشد الدهش لاهتمامه بأمر من الأمور الحيوية .

كان زيور باشا رئيساً لمجلس الشيوخ في سنة ١٩٢٤ ولم يتمتع بإجازته في تلك السنة ، ثم قضى القدر بأن يتولى رئاسة هذه الدولة فتحمل أعباء ثقيلة في سنة ١٩٢٥ كان في أثناءها يدعى أنه قبل تولى الحكم « لإقضاء ما يمكن إقضاه » . لهذا كانت مهمته في غاية المشقة ، فلما حل صيف سنة ١٩٢٥ كان لاشك متعباً ومنهوك القوى فسافر بالإجازة وقد كان حقاً وفاقاً لنفسه كل الوفاء فلم يشغل ولم يشغل نفسه بأمر يفيد الدولة ولكنه كان مجتهداً اجتهداً كلياً بإتمام صفقة شراء « بيوت هوس » .

قد يكون ذلك خارجاً عن الموضوع إلا أننى ذكرته لأنه يشعر بشيء مما داخل حضراتكم من الريبة في هذه الصفقة .

سافر زيور باشا إلى لندره لقضاء مهمة كلفه بها مجلس الوزراء كما يقول فأخذ يتفقد مع سعادة وزير مصر القوض الأماكن التى تصلح مقرأاً للمفوضية الملكية المصرية فعابن « القورد هوس » و « بيوت هوس » ومحلا آخر كانت تشغله مفوضية « شيلي » ، وقد حصل اتفاق بين زيور باشا ووزير مصر للقوض فى لندره على شراء « القورد هوس » لأن « بيوت هوس » كما يتضح من تفراف سعادة وزير مصر للقوض فى لندره لا يصلح مطلقاً للعرض المقصود لأنه منزل قديم بنى منذ مائة سنة فضلاً عن أن ثمنه باهظ للغاية .

برغم هذا الاتفاق خطر لزيور باشا أمر لا أعلمه ، خطر له أن يشتري « بيوت هوس » فتصرف فى ذلك تصرفاً عجيباً وكان يلح على الحكومة المصرية بأن تسرع فى إتمام الصفقة موها إياها أن المبلغ الذى يكلفه شراء هذا المنزل ٩٠.٠٠٠ جنيه ولم يعد لمفاعحة سعادة عزيز عزت باشا فى شراء « بيوت هوس » مع أن العادة جرت بأن من يكلف باختيار منزل لسكنى شخص آخر يسأل من سيسكن ذلك المنزل عما إذا كان يصلح لسكناء أو لا ؟ ولكن زيور باشا اشترى « بيوت هوس » بدون مراجعة سعادة وزير مصر للقوض فى لندره مع أنه أخبره أولاً بأن المنزل المذكور لا يصلح لسكناء ولا مقرأاً للمفوضية .

جدت زيور باشا — وليس من عادته الجد — فى إتمام هذه الصفقة التى قال إنها لا تكلف الحكومة إلا ٩٠.٠٠٠ جنيه ، منها ٦٥.٠٠٠ جنيه ثمن للمنزل و ٥.٠٠٠ جنيه سمرة من جانب المشتري ، وهذا منتهى العجب لأن قيمة السمرة فى هذه الصفقة تبلغ ٨٪ فضلاً عما يدفعه البائع من السمرة ، ولعله لا يقل عما دفعته الحكومة المصرية .

على لى لهيطه افندى — تدخل أتعاب المحاماة ضمن هذا المبلغ .

عبد الرحمن عزام افندى — لا أفهم معنى لأتعاب محاماة فى مسألة كهذه لأنه ليست هناك قضية .

( أصوات : تحرير العقد ) .

عبد الرحمن عزام افندى — أتمنى لو كنت ذلك المحامى الذى يقبض آلافاً من الجنيهاً لتحرير عقد ( ضجة ) . لا يمكن للعقل أن يتصور دفع ١٠.٠٠٠ جنيه تقريباً سمرة وتحرير عقد لشراء منزل .

بعد ذلك ابتداء الدور المربع الذى قيل فيه إن « بيوت هوس » سيكلف الحكومة من تصليحات وتحسينات مبلغ ١٦.٠٠٠ جنيه قد ظهر لحضراتكم من تقرير لجنة المالية أن هذا المبلغ أضيف إليه ١٠.٠٠٠ جنيه ثم ٢٥.٠٠٠ جنيه .

لم يكن تصرف زيور باشا فى هذه المسألة فقط موضع العجب ، بل إن أعجب العجب هو فى الطريقة التى كانت بها تفتح الاعتمادات لشراء هذا المنزل . فى هذه النقطة أرى أن المسئولية غير قاصرة على زيور باشا وحده ، بل تقع على زملائه جميعاً كما تقع على اللجنة المالية كما وجدت إلا لمنع أمثال هذه التصرفات الشاذة ، ولكنها عوضاً عن أن تقوم بمهمتها تتحت عنها وهربت من المسئولية ملقية إياها على اتق مجلس الوزراء لما شعرت بما فى هذه الصفقة من التصرفات المخجلة الشينة .

فتح اعتماد فى شهر فبراير بمبلغ ١٠.٠٠٠ جنيه وقيل وقتئذ إنه مكمل لما اتفق عليه الخبراء وقال به المهندسون من أنه لازم لإتمام



مادة ١٠٧ » ... ..

وإصلاح المنزل المذكور ، إلا أن البلاد فوجئت بفتح اعتماد آخر في ٥ يونيه سنة ١٩٢٦ ، أى بعد أن انتخبتم حضراتكم أعضاء لمجلس النواب بأيام قليلة ، وبعد أن قدم زيور باشا استقالته فعلا .

هذا تصرف مثير للشبهات ، وإلا ما سبب اهتمام زيور باشا لهذه المسألة وإصراره على إتمام الصفقة من أول الأمر ؟ لقد كان جادا في نهوها على غير عادته لدرجة جعلته يفتح اعتمادا بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه بعد استقالته وبعد انتخابكم . قالوا — دفاعا عن هذا التصرف الشاذ المريب — إن هذا الاعتماد فتح لأن جلالة الملك كان ينوى زيارة لندره ، وكانت الضرورة تقضى بإشفاق هذا المبلغ لجعل « بيوت هوس » صالحا لتزول جلالته فيه .

كنا نقبل هذا السبب عذرا لفتح هذا الاعتماد لو أن المنزل أصبح تاما ، ولكنه لا يصلح للسكنى إلى الآن ونحن في النصف الثاني من شهر أغسطس . إذن فالسبب الذي يعللون به فتح هذا الاعتماد باطل .

لا أقصد مطلقا أيها السادة أن أتهم زيور باشا بتهمة معينة ، ولحضراتكم أن تكونوا ما أردتم من الآراء . في هذه الصفقة أمور غامضة تدعو للريبة ، وقد يكون منشؤها الإهمال ، وقد يكون أمورا أخرى غير أنني عرفت بطريق الصدفة أثناء انعقاد لجنة المالية بعض أمور قوت عندي هذه الشبهات ، وسأترك لبعض حضرات الزملاء من أعضاء اللجنة بيان تصرفات زيور باشا في المسألة التي نحن بصدها إلا أنني أرى نفسى في حاجة للإشارة إليها . فقد أخذ زيور باشا لنفسه من خزانة الدولة مبلغ ٥٠٠ جنيه بلا وجه حق و ضد القانون .

وهناك مسألة أخرى وهى ان زيور باشا بصفته رئيسا لمجلس الوزراء كان يتناول ١٠٠٠ جنيه بدل تمثيل لأن المفروض أن رئيس الحكومة مكلف بإقامة بعض الولائم والحفلات الرسمية ، إلا أن زيور باشا جعل بين نادى محمد على ووزارة الخارجية صلة مالية . ( أصوات : لا نفهم ما ترمى إليه ) .

عبد الرحمن عزام افندى — أردت تحليل بعض تصرفات زيور باشا للدلالة على أخلاقه وسوء تصرفاته المالية .

الرئيس — هل هناك دليل على هذه الوقائع ؟

عبد الرحمن عزام افندى — الدليل موجود . وإذا أراد المجلس فأنا على استعداد لزيادة الإيضاح .

الرئيس — يجب أن يكون عندنا دليل على كل ما يقال .

المقرر — بحث هذه النقطة حضرة الدكتور حافظ عفيفى بك ؟ وهو ملم بتفاصيلها ولديه المستندات الدالة على صحتها .

الرئيس — إذن يترك لحضرته الكلام على هذه النقطة .

عبد الرحمن عزام افندى — أريد قبل الختام أن أقارن بين تصرف زيور باشا في شراء « بيوت هوس » وبين تصرفه في شراء دار لمحافظة الاسكندرية . قدر الخبراء ثمن هذه الدار بمبلغ ٥٥٠٠٠ جنيه ، فاشتراها زيور باشا بمبلغ ٥٨٠٠٠ جنيه . وأرجو أن تعفوني من إبداء التفاصيل لأن سردها يستغرق وقتا طويلا وأرى لكى تقتنعوا حضراتكم تمام الاقتناع ولكى تتصفوا زيور باشا نفسه أن تحققوا ما تعرضه عليكم لتبينوا الفث من السمين والصالح من الطالح ، وكنا لا نود أن يقف رئيس حكومة سابقة موقف الاتهام لأموال مالية .

( أصوات : لم لا يتم ؟ ) .

عبد الرحمن عزام افندى — هذا أمر يؤسف عليه ، وأؤمل أن يثبت التحقيق أن زيور باشا في تصرفاته المالية لم يكن إلا زيور باشا المهمل في تصرفاته الأخرى . والتحقيق الذى ستقرونه سوف يدلنا على حقيقة الأمر فلا يتساءل الأعضاء عن كيفية معرفتي لهذه الأمور .

الأستاذ ويدا واصف — وكيف تعرف رأى المجلس مقدما ؟

عبد الرحمن عزام افندى — للمسألة في غاية الشناعة ، وأرى الأخذ بما أوصت به لجنة المالية حتى لا يحصل في المستقبل ما حدث

في الماضى .

محمد صبرى أبو علم افندى — إذا كان حضرة زميلى عبد الرحمن عزام افندى هاله اندفاع دولة زيور باشا جريا وراء إتمام هذه الصفقة قددها لى أيضاً أنه كان يعمل بعيداً عن السفارة وموظفها لى لا تكون لها رقابة مّا فى الأمر . ولا أدرى إذا كان دولة زيور باشا يعلم حكمة وجود هذه السفارة أو لا ؟

إن أول من أثار هذه المسألة هو سعادة وزير مصر القوض بلندره عزيز عزت باشا ، إذ أرسل تلغرافا للوزارة بمصر يبدى فيه رغبته بشراء قصر ظهر أن تكاليفه تبلغ ٧١٠٠٠ جنيه مقسطة على ٧١ سنة ، فلا أدرى إذا كان دولة زيور باشا كلف نفسه الذهاب لتفقد هذا القصر ومشاهدته ليعلم صلاحيته أو عدم صلاحيته لأن الذكرة التى تلاها سعادة وكيل الخارجية فى هذه الجلسة ليس فيها ما يدل على أنه قام بزيارة هذا القصر ، أو أنه أبدى رأيه فى أمر شرائه ، وكان يهمنى استيفاء للبحث معرفة ذلك . فهل هذا القصر الذى يقول عنه سعادة الوزير القوض أنه كان مقراً لسفارة شلى وفى حى تقيم فيه جميع السفارات الدولية لا يصلح لأن يكون مقراً لسفارة مصر ؟ هذه نقطة مفقودة نريد أن نعلمها كما أنه يهمنى أن توضح لنا الوزارة ما الحكمة فى تكليف مماسرة ووسطاء ومحررين لكتابة العقد فى الوقت الذى يوجد فيه بالسفارة المصرية غير الوزير القوض مستشار قضائى وسكرتير أول ومحرر ، فإذا كانت السفارة والحالة هذه لا تستطيع أن تشتري لنفسها مسكناً فما الذى تؤمن على عمله فى نظر زيور باشا من المعاملات المالية ؟ ولماذا لم يترك لها القيام بهذا العمل ؟ هناك نقطة ثالثة ، وهى الخاصة بطلب الاعتمادات : إتنى سمعت من سعادة وكيل الخارجية أن طلب مبلغ الـ ٢٥٠٠٠ جنيه أرسل لوزارة المالية بواسطة محافظ البنك الأهلى ، فالمسألة إذن ، يا حضرات الأعضاء ، غريبة جداً لئننى لا أدرى ما صلة هذا المحافظ بهذه المسألة . وكيل وزارة الخارجية — إن المبلغ طلبه محافظ البنك الأهلى من وزير الخارجية ؛ والوزير هو الذى أحال الطلب على وزارة المالية ، ففتحت به اعتماداً وجعلته تحت تصرف البنك الأهلى .

محمد صبرى أبو علم افندى — الذى أفهمه أن كل طلب اعتماد مالى يقدم للجنة المالية بواسطة الوزير المختص ، واللجنة المالية عندما توافق عليه ترسله إلى مجلس الوزراء للتصديق عليه ، فهل اتخذت هذه الإجراءات فى مبلغ الـ ٢٥٠٠٠ جنيه ؟ وهل قدم فى شأنه طلب أو لا ؟ لأن مذكرة سعادة وكيل الخارجية خالية من هذه النقط .

الرئيس — هل تريد جواباً من وزارة الخارجية عن هذا ؟

محمد صبرى أبو علم افندى — نعم .

وزير الخارجية — حقيقة إن هذا الاعتماد لم تتخذ فى شأنه تلك الإجراءات القانونية بل أرسل زيور باشا بصفته وزيراً للخارجية خطاب مدير البنك الأهلى لوزارة المالية .

الرئيس — إذن لم يسلك زيور باشا الطريق القانونى .

محمد صبرى أبو علم افندى — تبين لنا الآن أن زيور باشا هو الذى تصرف فى هذه المسألة بمفرده ، ولم يسلك الطريق القانونى بأخذ رأى اللجنة المالية فى هذا الاعتماد ، كما أن انفراد به هذا الأمر قد يدلنا على أنه لم يأخذ رأى زملائه الوزراء ، وعلى ذلك كانت النتيجة أن ضاعت الرقابة اللازمة ، ووقع منه هذا التصرف المخالف للقانون المالى مما يدعونى لأن أطلب إجراء تحقيق دقيق لمعرفة مدى هذه المخالفة ومعرفة ما انتهت اليه هذه الاعتمادات وهل أنفقت فى وجوها أو لا ؟

هنالك مسألة أخرى . يقولون إن هذه النفقات اقتضاها عزم مولانا جلالة الملك على السفر إلى لندره . فتقول ، هل اتخذ فى أمر هذه الاعتمادات قرار من مجلس الوزراء ؟ إن على وزارة الخارجية أن توضح لنا هل لديها خطة مرسومة فى هذا الصدد حتى يمكن للأمة أن تتحمل عبء هذه النفقات ؟ أم هناك احتمال للسفر قد يجوز أن يتحقق أو لا يتحقق ؟ فإذا لم يكن لدى وزارة الخارجية خطة مرسومة فى هذا الشأن كانت هذه النفقات من دنابر ودراهم أنفقت فى سبيل خيال ، ملك على من أنفقوها عقولهم ، فلم يستطيعوا تبيان نفع الأمة من وراء إنفاقها .

أريد أن أعرف هل هناك أساس ثابت يصح أن نبنى عليه حكماً أو لا ؟

وزير الخارجية — لا علم لى بهذه المسألة بل عليها عند زيور باشا نفسه .



مادة ١٠٧ » ... ..

محمد صبرى أبو علم افندى — كنت أظن أن هناك خطة مرسومة لسفر مولانا جلالة الملك إلى لندره تدعو زيور باشا لأن يتصرف مثل هذه التصرفات في مبالغ باهظة ، ولكن بعد إجابة دولة وزير الخارجية اتخذت المسألة في نظرى شكلاً أخطر مما كانت عليه لأن زيور باشا يكون قد جرى وراء فكرة خيالية قامت بنفسه أو أوحى إليه بها فكاف الدولة نفقات تتألمون حضراتكم من فداحتها ، لذلك أوافق حضرة زميلى عبد الرحمن عزام افندى على اتهامه وأطلب من المجلس قبل أن يصدر بصدد هذا الأمر قراراً أن يوافق أولاً على إجراء تحقيق .

وقبل أن تبدوا رأياً في اقتراحى هذا أوجه سؤالاً لصاحب الدولة وزير الخارجية وهو : إذا سلمنا بأنه ليس هناك خطة مرسومة لسفر مولانا جلالة الملك إلى لندره وأن سفيرنا للفوز أعلن أنه يريد السكنى في هذا القصر هو ومفوضيته وأعلن أيضاً أن كل مانم فيه من الترميمات لم يجعله صالحاً لسكنه الخاص فقط فهل هذا يتفق مع النتيجة التي ترمى إليها المذكرة التي تلاها سعادة وكيل وزارة الخارجية وفهمنا منها أن قصر « بيوت هوس » اشتري ليكون مقراً للمفوضية ومسكناً للفوز . أظن أنه لا يمكن لهائل أن يقول إن هذا القصر يصلح لإقامة المفوضية بعد ذلك ؟ وما الذي تنوى وزارة الخارجية عمله لجعله صالحاً لإقامة سفارتها فيه ؟ هذا ما يجب علينا بمحثة الليلة واتخاذ قرار حاسم فيه .

وزير الخارجية — إن الوزارة ستقوم بكل ما يجب عمله لكي يصبح هذا القصر صالحاً لإقامة المفوضية وأقلامها .

الرئيس — أتنفقون نفقات أخرى ؟

وزير الخارجية — لا ، لا أظن ذلك .

محمد صبرى أبو علم افندى — بعد هذه المناقشة التي دارت أرى أن المسألة التي يصح طرحها على المجلس هي النظر في التصرفات التي صدرت من زيور باشا في هذه الصفقة ومخالفتها لقوانين البلاد .

عبد الرحمن عزام افندى — هل حقيقة أن مستشار سفارة لندره طلب تجديد عقد إيجار المنزل المقيم فيه لمدة خمس سنوات ؟ وهل واقعه الوزير للفوز على تجديده ؟

وزير الخارجية — تلقت وزارة الخارجية من الموظف المذكور استهماً عما إذا كان القصر سيخصص لأقلام السفارة ؟ فرخصت له الوزارة في مايو سنة ١٩٢٦ بتجديد عقد إيجار المنزل المقيم فيه لمدة سنة واحدة لاعتقادها أن القصر المذكور سيكون معداً لذلك في أثناء هذه المدة .

عبد الرحمن عزام افندى — جدد عقد الإيجار في مايو سنة ١٩٢٦ ، وفي ٥ يونيو سنة ١٩٢٦ فتح اعتماد بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه للإسراع في تنجيز تلك الترميمات .

محمد على باشا — جاء في بيان سعادة وكيل وزارة الخارجية أن عقد الشراء لم يحرر باسم الحكومة وإنما حرر باسم محافظ البنك الأهلي بالقاهرة ، فهل كان تحريره باسم محافظ البنك بصفته الشخصية أو باعتبار أنه المحافظ ؟

وكيل وزارة الخارجية — أيسمح حضرة العضو المحترم بإعادة سؤاله ؟

محمد على باشا — هل حصل هذا البيع باسم محافظ البنك بصفته الرسمية أى بعد صدور تفويض له من مجلس إدارة البنك الأهلي أو بصفته الشخصية ؟

وزير الخارجية — هذا عمل داخلي يتعلق بالبنك الأهلي نفسه .

( ثم أخذ سعادة وكيل وزارة الخارجية في مراجعة عقد الشراء لتثبت من هذه النقطة ) .

الرئيس — إلى أن يتم سعادة وكيل الخارجية بمحثة أرى من المستحسن عدم إضاعة الوقت ، وأن نستمر في سماع من يريد الكلام . والكلمة الآن للأستاذ عبد السلام فهمى جمعه بك .

عبد السلام فهمى بك — يا حضرات الزملاء : أريد أن أنظر إلى المسألة للطروحة الآن من وجهة أخرى غير التي نظر إليها حضرات الخطباء السابقين .

إدلة ١٠٧ » ... .. «

في كل يوم وفي هذا المكان نئن أنات متواليات ونرسل زفرات متعدداً على تصرفات سيئة قام بها رجال الحكومة السابقة .  
وإذا ما أردنا أن نصل إلى نتيجة خرجنا بدون نتيجة .

من أجل هذا أريد أن أسير معكم في طريق تجعل كل من يتولى الأمر فينا يشعر بأن الأمة يقظة « ساهرة » لا تفرط في حق من حقوقها لكائن من كان . أريد أن يفهم كل من يتولى الأمر فينا أن هذه الأمة المسكينة إن غلبت على أمرها يوماً ما بحكم القوة ، فإن الحق ينتصر لها ، وإن أبنائها حريصون على حقوقها ويدافعون عنها إلى آخر قطرة من دماهم .  
من أجل هذا أريد أن أبحث من الوجهة القانونية في هذه التصرفات السيئة التي ابتسم لها بالأمس بعض حضرات الأعضاء ابتسامة الذبوح .

تعلمون حضراتكم أن الوزارة السابقة بعد أن عطلت المجلس مدة شهر في أول حياته البرلمانية أخذت تلعب بحقوق البلاد فما استطعنا صبراً على هذا ونحن نواب الأمة ، بل قمنا جميعاً قومة رجل واحد وتعددت اجتماعاتنا وكثرت قراراتنا وأرسلنا للوزارة المذكورة إنذارات متعددة لتعلم أن البلاد لا تتقيد بتصرفاتها الماسية بحقوقها .

فهل كنا في ذلك الحين — ونحن على يقين من أننا سننتلق حتماً أمراً بحل المجلس وتقابل عبثاً جديداً بالدستور — هل كنا جادين أم هازلين ؟ إذا كنا جادين فما بالنا نتضاءل أمام تصرفات ثبت من جهة أنها باطلة من الوجهة الدستورية وثبت من الجهة الأخرى أن نواب الأمة قد أنذروا الوزارة بأن الأمة غير مقيدة بتصرفاتها ، مبالغ تلونهاها ، وتصرفات سمعناها بالأمس فكادت قلوبنا تطير من جنوبنا ، وكادت أرواحنا تزهب منها ، فماذا نعمل إزاء ذلك ؟

علينا أن نتظر في هذه التصرفات لتبين إن كانت صحيحة أم لا ؟ فإذا كانت غير صحيحة وقدرنا التبعة على من قام بها ، وجب النظر في السبيل السوي الذي يجب علينا أن نسلكه .

هذا هو مدار بحثي الليلة ، وهذه هي الوجهة التي جعلتها موضع نظري لافتاً أنظار حضراتكم إليها .  
عطلت الوزارة البرلمان وسارت في طريق العبث بحقوق الأمة وبدستورها فأنذرناها إنذارات متكررة ، فلم ترعو ولم ترجع عن خطتها واستمرت في عبثها . فهل يابق بنا أن نرى كل ليلة من تصرفاتها مآتماً تقف بإزائه معلنين الأسف على ما حصل متخذين الخطوة التي رسمتها لجنة المالية . أظن ، يا حضرات الأعضاء ، أن هذا غير لائق بنا بل يجب علينا وضع حد لمثل هذه التصرفات السيئة الضارة بمصالح البلاد .

حصلنا على الدستور كما تعلمون حضراتكم في أبريل سنة ١٩٢٣ وصار واجب الاحترام فكل وزير لا يعبأ بنصوصه مجرم في نظر الأمة ومجرم في صفحات التاريخ ويجب أن يحاكم . ولكن ما هي الطريقة التي يحاكم بها ؟

إنني عندما تصفحت نصوص الدستور وجدت أن المادة ١٤٢ تقول « إذا لم يصدر القانون بالميزانية قبل ابتداء السنة المالية يعمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القانون بالميزانية الجديدة .

ومع ذلك إذا أقر المجلس بعض أبواب الميزانية أمكن العمل بها مؤقتاً » .

ألقت نظر حضراتكم إلى أننا لو سلمنا بأن حل المجلس كان قانونياً لوجب على وزارة زيور باشا أن تحترم الميزانية التي أقرها البرلمان وأن تعمل بها حتى يضع البرلمان الجديد ميزانية غيرها .

ثم أحيل حضراتكم على مادة أخرى في الدستور هي المادة ١٤٣ التي تقول :

« كل مصروف غير وارد بالميزانية ، أو زائد على التقديرات الواردة بها ، يجب أن يأذن به البرلمان ؛ ويجب استثنائه كذلك كلما أريد نقل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية » .

من المسلم به أن الاعتماد الخاص بشراء قصر « بيوت هوس » لم يكن وارداً بميزانية سنة ١٩٢٤ التي صدق عليها البرلمان الأول وأن إجراءات هذه الصفقة هي إجراءات خاصة دلتنا على اعتداء الوزارة السابقة على نصوص الدستور في مادتيه ١٤٢ و ١٤٣ وإخلالها به لأنه كان من الواجب عليها أن تحترم الميزانية التي أقرها البرلمان والتي لو احترمت الدستور باحترامها لما فرطت في تلك المبالغ الجسيمة



مادة ١٠٧ » ... ..

التي تنجي من نتائج مجهودات الفلاح المصرى بل ومن قوته الضرورى ، فتصرفها تلك الوزارة في وجوه غير مشروعة ، بل أقول تخلفهم لأن الإجراءات التي قامت بها لا تتم عن إسراف فقط بل تتم عن اختلاس . فهنا جريمة لا يحجبها عن عين الناظر إلا ستار شفاف إذا قمنا بعمل تحقيق بسيط كشفها للعيان . من أجل هذا أبحث في مركز الوزارة التي قامت بإتمام هذه الصفقة ، أكانت تعمل بصفقتها وكيالة عن الأمة أم كانت فضولية في تصرفاتها ؟ إننى أبحث هذه المسألة من وجهتيها المالية والمدنية أولاً .

ما كانت الوزارة السابقة بوكيلة عن الأمة بل الوكلاء الحقيقيون هم أمثال أصحاب الدولة والمعالى الوزراء الجالسون بينكم اليوم ، والذين يقال عنهم بحق إنهم وكلاء الأمة . أما أمثال زيور باشا وزملائه فليسوا بوكلاء عن الأمة ، بل هم فضوليون ولا تربطهم بالأمة أية رابطة . ومن المفهوم أن عمل الفضولى لا يرتبط به الأصيل مطلقاً . فأنتم نواب الأمة الذين كثيراً ما أرسلتم زفرات لم ترسلوها من قلوبكم شخصياً فحسب وإنما عبرتم بها عما تخفق به قلوب الأمة التي أجلسكم بحق على هذه الأرائك . ولحضراتكم أن تقولوا بأنكم لا تقبلون هذه الصفقة بل لكم أن تقولوا إن كانت وزارة زيور باشا وكيالة عن الأمة فقد تعدت حدود التوكيل ، والقانون المدنى يجعل الوكيل مسئولاً عن كل تقصير يقع منه ، وبذلك تكون هذه الوزارة مسئولة من الوجهة المالية عن تقصيرها طبقاً للقانون المدنى ، وإن قلتم إنها غير وكيالة عن الأمة فتكون مسئوليتها أشد وأخطر طبقاً لنصوص هذا القانون أيضاً ، وإن قلتم بأنها فضولية فأعلنوا أن الأمة غير ملزمة بتنفيذ كل ما أبرمته من أمور .

الرئيس — ماذا تصنع الآن في الأمر الواقع ؟

عبد السلام فهمى محمد جمعه بك — أما وقد دفع المبلغ وأبرم الأمر فأرجو أن تلاحظوا حضراتكم أنه إذا قيل لنا في كل صفقة : أنتم أمام أمر واقع ، فلا رجاء فينا ولا محل لمناقشاتنا ، ويمكن لكل حكومة أن تحل المجلس لتبرم ما تريد إبرامه من صفقات مالية وغيرها في غيابه وتضع الأمة أمام الأمر الواقع ، وبذلك تقيدوها بقيود لا قبل لها بمحلها .

إننى أعرض على حضراتكم رأياً هو أن تتحلل من هذه الصفقة بعدم الموافقة عليها . وإذا لم يمكن فعلى الأقل يوافق المجلس على تعيين خبراء يقومون بتقدير قيمة هذا القصر الحقيقية لتتمكن من معرفة التبعة التي يؤاخذ بها زيور باشا وزملاؤه ، لأنهم جميعاً أعضاء لمجلس الوزراء الذى أصدر قراره بفتح الاعتماد اللازم لها في يونيه سنة ١٩٢٦ .

وإذا اعترض معترض وقال : من أين نسترد المال وزيور باشا مشهور بيننا بالتبذير ، ولقد أشيع أنه رهن أو باع نصف معاشه قبل أن يتقلد الوزارة ؟ فأقول رداً على هذا المعترض إن أماننا وزراء متضامين معه في المسئولية ، لأن المسألة التي نحن بصددتها الآن إن كانت تعتبر جناية أو جنحة فهي على الأقل شبه جنحة ، بذلك يكون المرتكبون لها مسئولين بالتضامن أمام القانون المدنى .

الرئيس — المسئولية إما أن تكون مدنية أو جنائية أو سياسية .

عبد السلام فهمى محمد جمعه بك — إنى أرى الوزراء السابقين مسئولين من الوجهة المدنية . أما المسئولية الجنائية فلا يمكن الفصل فيها إلا بعد تشكيل لجنة تحقيق برلمانية لتبحث في كيفية إتمام الصفقة والإجراءات التي اتخذت فيها ، فإن ثبت أن هناك اختلافاً فالمسئولية الجنائية تقع على زيور باشا على الأقل لأن الوكيل مسئول جنائياً إذا بدد أموال موكله .

الرئيس — وما هي الجريمة ؟

عبد السلام فهمى محمد جمعه بك — الجريمة هي تبديد الأموال ، لأنه إذا اتضح أنه دفع جزءاً من الأموال التي أوتمن عليها ولم يدفع الباقي فكأنه غش موكله واغتنى على حسابه . لهذا أطلب تشكيل لجنة للتحقيق ، ولا أظن أن اقتراحى هذا يختلف كثيراً أو قليلاً عن اقتراح حضرتى موجهى السؤال لأن الغرض هو بحث المسألة من جميع نواحيها ، فإن وجدت مسئولية جنائية وجبت محاكمة المسئول كما يكون في ذلك عبرة لمن تحدته نفسه بالاعتداء على الدستور ، وإن لم يتضح أن هناك مسئولية جنائية فيمكن اتباع الطريق المدنى .

وزير الخارجية — الأستاذ فكرى أبازة قد قرأ العقود ، ويمكنه أن يجيب عن الأسئلة الخاصة بها ، لأنه يعرف الإنجليزية ؛ وسأنا وكيل الوزارة لا يحسن الإلمام بها خصوصاً لأن الإجابة عن هذه الأسئلة تقتضى معرفة الاصطلاحات الفنية التي وردت في العقود .

الرئيس — هل معنى ذلك أن أحد الأعضاء يجيب عن الوزارة ؟ أظن أن من الأوفق أن تتدب الوزارة أحد موظفيها المدنين للإلمام باللغة الإنجليزية للإجابة على الأسئلة الموجهة للوزارة .

١٠٧ » ... ..

وزير الخارجية — إذا وافق المجلس على تأجيل الإجابة عن هذه الأسئلة تحول الوزارة العقود على قسم القضايا لبحثها من جهة القانونية .

الرئيس — الذى يهمنا الآن معرفة ما إذا كانت الصفقة تمت باسم محافظ البنك الأهلى بصفته الشخصية أو بصفته نائباً عن ذلك البنك . وكيل وزارة الخارجية — تمت الصفقة باسم محافظ البنك الأهلى بصفته نائباً عن البنك الأهلى بمصر .

محمد على باشا — هل سعادتك متأكد من أن البنك الأهلى هو المشتري ؟

وكيل وزارة الخارجية — نعم .

رئيس الوزراء — أرى أن تعطى الحكومة مهلة للإجابة عن هذه الأسئلة ، لأن العقود محررة باللغة الإنجليزية ، وسعادة وكيل ارجية غير ملم باللغة الإنجليزية تمام الإلمام ، ولا يمكن للحكومة أن تتحمل مسئولية هذه الإجابة .

وزير الخارجية — نخشى أن نخطئ في الإجابة لأن سعادة وكيل الخارجية لا يجيد اللغة الإنجليزية كما ينبغي ، وأرى أن يتولى جابة الأستاذ فكرى أباطه لأنه أدري بتلك اللغة .

الرئيس — هذه الأسئلة موجهة لوزارة الخارجية من زمن بعيد ، وكان لدى الوزارة وقت كاف لبحثها وإعداد الإجابة عنها ، إذا ما عرض أثناء المناقشة أسئلة تكميلية بسيطة كان في استطاعة الوزارة الإجابة عنها ، فلماذا يطلب الآن التأجيل ؟

وزير الخارجية — أحب أن أوضح المسألة . حقيقة إن هذه الأسئلة وردت لنا من زمن بعيد ونحن في الواقع مستعدون للإجابة ، لكن هذه التفاصيل التي أثيرت الآن لم تكن مما تضمنته الأسئلة الموجهة إلينا ، ونخشى إذا أبدى سعادة الوكيل الآن بياناً أن يقع به خطأ فنكون قد تسببنا في أن يتخذ المجلس قراراً على غير أساس صحيح . وإذا كانت هناك أسئلة لا تستدعى بحثاً خاصاً فنحن مع ك مستعدون للإجابة عنها في الحال .

محمد على باشا — إن السؤال الذى ألقته سألنى عليه أسئلة أخرى ، وأنا أترك للمجلس الفصل فيما إذا كان يحسن تأجيل الإجابة ، تكون الوزارة مطمئنة إلى إجابتها والمجلس مطمئناً إلى قراره .

الرئيس — يمكنك أن تدلى بأسئلتك الآن ، فافرض أولاً أن البيع حصل للبنك ، ثم ابن على هذا الفرض كلامك .

محمد على باشا — لنفرض أن البيع صدر للبنك ، فهل ترى وزارة الخارجية بناء على ما أجاب به وكيلها بالأمس ، من أن القوانين بجليزية لا تسمح لدولة أجنبية بتملك عقار بإنجلترا ، هل ترى وزارة الخارجية بناء على ذلك أن الورقة الصادرة من البنك الأهلى من وكيله شخصياً للحكومة المصرية بالاعتراف بملكيتها للعقار المبيع باطلة بطلاناً جوهرياً لتعلقه بالنظام الإنجليزى ؟

وزير الخارجية — أرى من الصعب الإجابة عن هذا السؤال ، لأنه يرمى إلى معرفة رأينا في مسألة قضائية لا يمكن الفصل فيها بعد الرجوع إلى القوانين الأجنبية .

محمد على باشا — السؤال الثالث : هلا ترى وزارة الخارجية أن التفويض المعطى من مجلس الوزراء أو من دولة زيور باشا صياً لمحافظ البنك الأهلى بأن يعضى العقد بالنيابة عنه ، كان معناه أن يوقع على هذا العقد باعتبار أن المشتري هو الحكومة المصرية ؟ ا كان الأمر كذلك فهلا ترى وزارة الخارجية أنه إذا وقع محافظ البنك على العقد باسمه الخاص فقد خرج عن حدود التفويض الى له ؟

وزير الخارجية — الجواب عن هذا السؤال لكوابى عن السؤال السابق لأنها مسألة قضائية .

محمد على باشا — السؤال الرابع : هل إذا اعتدى الآن على جزء من المنزل للمشتري يمكن قبول دعوى باسم الحكومة المصرية الحاكم الإنجليزية ، أم لا يمكن قبول مثل هذه الدعوى باعتبار أنها مخالفة للنظام العام الإنجليزى ؟

وزير الخارجية — الإجابة عن هذا السؤال كالإجابة عن السؤال الذى قبله .

محمد على باشا — السؤال الخامس : في حالة ما إذا ظهر لوزارة الخارجية أن هذا البيع صدر باسم محافظ البنك شخصياً ، وأن تراف الصادر منه بملكية الحكومة المصرية للعقار المشتري لا قيمة له أمام الحاكم الإنجليزية ، هل إذا استدان هذا الشخص يمكن



مادة ١٠٧ « ... .. »

نزع ملكية هذا العقار باعتباره ملكاً له أو لا ؟ وهل إذا تغيرت أخلاقه أو مات يصبح لورثته الحق في بيعه بحيث لا يمكن للحكومة المصرية أن تظهر بصفتها مدعية أمام المحاكم الإنجليزية لأن امتلاكها لعقار في إنجلترا يخالف للنظام الإنجليزي العام ؟

يوسف أحمد الجندي افندى — لى أسئلة تكميلية في هذا الموضوع ، وهى : أولاً ، هل كانت وزارة الخارجية تعلم قبل توقيع عقد البيع أن القوانين الإنجليزية لا تسمح بتملك دولة أجنبية عقاراً بإنجلترا ؟ ثانياً ، إذا كانت وزارة الخارجية تعلم ذلك فهل استشارت قسم قضاياها فيما إذا كان من الجائز والاتق للحكومة المصرية — مع وجود هذا الخطر — أن تعقد هذا البيع باسم شخص آخر ؟ ثالثاً ، إذا كانت الحكومة المصرية ... ..

وزير الخارجية — أحب أن أجيب عن هذه الأسئلة أولاً بأول ، فجوابى عن السؤال الأول أنه ليس فى مستندات الوزارة شئ يدل على أنها استشارت قسم قضاياها فى ذلك .

يوسف أحمد الجندي افندى — الذى دعانى إلى توجيه هذا السؤال أن المسألة كانت مبهمة فى إجابة سعادة وكيل الخارجية حيث قيل فيها « وقد أبدى السير برترام هور نسي أنه لكون القوانين الإنجليزية لا تسمح لدولة أجنبية بأن تملك عقاراً بإنجلترا فقد صدر البيع باسم مدير البنك الأهلى بلندره على أن يعترف هذا الأخير للحكومة المصرية كتابة بأن العقار ملك لها » . فسؤالى الآن هو : هل حصل هذا التصرف من محافظ البنك بدون أن يخبر الحكومة المصرية بما يتبع مع وجود هذا الخطر ؟

وزير الخارجية — صدر له الإذن بتوقيع العقد .

يوسف أحمد الجندي افندى — لا يوجد فى مذكرة وزارة الخارجية ما يدل على حصول الإذن ، وهذا ما أريد أن أعرفه .

الرئيس — حضرة العضو يريد أن يعرف هل أذن بإتمام الصفقة باسم محافظ البنك الأهلى ؟

وكيل الخارجية — لقد قدمت أن الأوامر كانت تصدر مباشرة من الذين تولوا هذه المسألة ، أعنى أن وزارة الخارجية لا تلم إلماً تاماً بتفاصيلها . والبيانات التى لدينا لا تسمح بالإجابة عن هذا السؤال بالسلب أو بالإيجاب .

يوسف أحمد الجندي افندى — هذه مسألة مهمة جداً ؛ وأرى أن هذا التصرف معيب . ولى الآن سؤال آخر : هل ورقة التنازل موجودة ؟

وزير الخارجية — نعم موجودة ومحركة بالإنجليزية .

وكيل الخارجية — إنها عقد عمل فى المحكمة المختلطة .

وليم مكرم عبيد افندى — هل للحكومة المصرية حق عيني على هذا العقار أو ليس لها إلا حق شخصى ؟

وزير الخارجية — يصعب على الإجابة عن هذا السؤال ، فإن هذه المسألة قضائية لا يمكن الإجابة عنها إلا بعد استشارة قسم القضايا .

الرئيس — نريد أن نعرف هل ملكنا عيناً أو ليس لنا إلا حق شخصى ؟

وزير الخارجية — امهلونى حتى أبحث هذه المسألة ثم أعرضها على المجلس .

محمود صبرى افندى — أرى شخصياً أن زيور باشا ومحافظ البنك الأهلى مسئولان كلاهما أمام الحكومة المصرية ( ضجة ) . هل يمكن لدولة رئيس الوزراء أو دولة وزير الخارجية أن يقدم لنا صورة قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٥ التضمن التفويض لزيور باشا بإتمام هذه الصفقة ؟ لأنه يهمنى الوقوف على صيغة هذا القرار لنفهم مدى تصرف زيور باشا ، وهل كان له الحق فى توكيل سواء ؟

وزير الخارجية — يمكننى أن أتلو على مسامع حضراتكم صورة هذا القرار ، وهى : وافق مجلس الوزراء بجلسته ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٥ على فتح الاعتماد المبين بهذه المذكرة لشراء الدار المعروفة باسم « بيوت هوس » ، وفوض حضرة صاحب الدولة زيور باشا الموجود الآن بباريس فى اتخاذ الإجراءات اللازمة لإتمام الصفقة » . وقد أبلغت وزارة الخارجية نص هذا القرار .

محمود صبرى افندى — هل لدولة زيور باشا الحق فى أن يوكل شخصاً آخر بإتمام هذه الصفقة ؟

( ضجة ) .

مادة ١٠٧ « ... .. »

الرئيس — ما دام لا يوجد تفويض من الوكيل للوكيل بأن يوكل غيره فلا حاجة لهذا السؤال . وأظن أن هذه المسألة ظاهرة لا تحتاج لسؤال .

غفرى عبد النور بك — هل تعلم وزارة الخارجية أن دولة زيور باشا عضو في مجلس إدارة البنك الأهلي ، وكان يتقاضى نظير عضويته مرتباً ضخماً ؟

وزير الخارجية — الذى أعرفه أن دولته استقال من عضوية مجلس إدارة البنك الأهلي حين توليه رئاسة الحكومة .

غفرى عبد النور بك — أليس هو الآن مرشحاً لأن يكون عضواً في مجلس إدارة البنك الأهلي ؟  
( ضجة ) .

عبد الحميد عبد الحق افندى — هل جميع الاعتمادات التى فتحت لمناسبة شراء هذا القصر صرفت فعلاً ؟

المقرر — اطلعت على المستندات الخاصة بهذه المسألة فلم أجد ما يدل تماماً على أن مبلغ الـ ٢٥٠٠٠ جنيه المطلوب من وزارة المالية ، والذى صدر به اعتماد فى ٥ يونيه سنة ١٩٢٦ ، قد صرف فعلاً ويجوز أنه فى حكم التصرف ، ولكن مستندات الصرف غير موجودة ؛ كما يجوز أنه لم يصرف .

الرئيس — أظن أن وزارة المالية هى التى تجميعنا عن هذا السؤال .

وكيل المالية — وزارة المالية لا تعلم عن أمثال هذه المسألة شيئاً إلا عن طريق وزارة الخارجية . وكل ما نعرفه أن المبلغ جعل تحت تصرف محافظ البنك الأهلي بناء على قرار مجلس الوزراء . أما إن كان الصرف حصل فعلاً فهذا ما لا نعرفه لأن الأموال كلها تحت يد البنك .

عبد الحميد عبد الحق افندى — ألم تكتب وزارة الخارجية إلى وزارة المالية بأن هناك مبلغ ٢٩٠٠٠ جنيه باقية من الـ ١٦٠٠٠٠ جنيه ، وتطلب ترحيلها إلى السنة القادمة ؟

المقرر — هذا أمر يتعلق بالاعتمادات ؛ وسيجىء الكلام عليه فيما بعد .

عبد السلام عبد الغفار بك — أذكر ، يا حضرات الإخوان ، أننا عندما فحصنا ميزانية وزارة المعارف العمومية قررنا تأليف لجنة بحث وتحقيق فيما إذا كانت تصرفات على ماهر باشا وزير المعارف العمومية وقتئذ فى تغيير خطط ومناهج التعليم على حق . على أنه يجب أن يلاحظ أن تصرفاته هذه مهما كانت سيئة محتلة فقد تكون ناتجة عن حسن نية كما قد تكون وليدة عقيدة ظن صاحبها أنها توصل إلى إصلاح شأن التعليم . ولكن ، يا حضرات الأعضاء ، أمامنا الآن مسألة واضحة تظهر للأعمى تمام الظهور أنها مسألة مالية . وقد كان التصرف فيها سيئاً للدرجة أن يقال إنها مسألة معيبة قدرة . ما الذى حدا بهم إلى مثل هذه السرعة فى التصرفات والتحريات ؟... يتجاربوا بالإخوانى بطريق البرق لإتمام عقد البيع . لماذا ؟ هل خافوا حرباً ، أم هددت الأساطيل البلاد فعملوا على كسب الوقت ؟ ثم هل ظن زيور باشا فى نفسه أنه مهندس معمارى فى خير بدقائق فن المعمار حتى يستغنى عن أن يدعو مثل سرى باشا أو زغلول باشا أو شفيق باشا من المهندسين المصريين المعروفين ليستشير بمعلوماتهم وفهم ؟ كل هذا قليل مما يجب أن يقال . لذلك أرى أن كل ما يمكن توجيهه من الأسئلة وما يرد عليها من الردود الآن لا يمكن أن يحيط بأطراف هذه المسألة التى يصعب على المجلس فحصها بالدقة اللازمة وهو منعقد فى اجتماع عام كهذا — لذلك أقترح على المجلس تأليف لجنة برلمانية تعنى ببحث الأمر وتحقيقه بالدقة اللازمة وتفصل فيما إذا كانت تلك مسئولية ، وفى نوعها : جنائية أو مدنية أو سياسية ، وتعرض رأيها لهيئة المجلس الموقر حتى يتخذ قراراً حاسماً يكون عبرة للوزراء الذين يسيئون التصرف فى أموال الدولة ومرافقها ، ويضربون بالدستور عرض الحائط ؛ فلعلهم يذكرون أو يرجعون عن غيهم وأهوائهم . تصرفاتهم المخجلة .

أحمد رمزى بك — ممعنا أمس الجواب الذى فاه به سعادة وكيل وزارة الخارجية رداً على سؤال عضوين من هذا المجلس بخصوص قصر بيوت هوس بلنדרه . وأقيم لحضراتكم أنى كنت أشعر ، أو ببساطة أخرى كنت أرى نفسى أنى لست أمام مذكرة



مادة ١٠٧ » ... ..

رسمية ، مكتوبة في صيغة الاعتدال ، التي هي من عادة الحكومات . بل كنت برغم ما وجدته فيها من الرغبة في تلطيف وقائعها أشعر أنى أمام ورقة اتهام لزيور باشا .

اقرأوا المذكور من أولها إلى آخرها تجدوا أنها تتضمن عجائب ، أقل ما يقال فيها إنها إن لم تكن الإجرام بعينه ، فهي قريبة جداً من الإجرام .

لا أريد أن أعيد على حضراتكم ما سمعتموه إلى الآن ، ولكنى أقول إن أول ما يلفت النظر في هذه الصفقة أن يوعز إلى وزير مصر المفوض في لندره بشراء مكان للمفوضية ، حتى إذا أجاب وزيرنا المفوض في ٤ يولييه على هذا الطلب رد عليه زيور باشا في ١٠ يولييه بأنه سيكون في لندره في ١٦ يولييه أى يتحرك ركابه من مصر إلى لندره في ستة أيام . إن هذه المسألة على ما فيها من بساطة تدل على أن زيور باشا الذى ما كان يهتم بالانتقال بمثل هذه السرعة في المسائل الكبيرة الأهمية للبلاد قد رأى أن ينتقل كالطيارة في ستة أيام فقط إلى لندره لمسألة لا ترمى وجهاً للسرعة فيها ، ثم تجرى المفاوضات بين البائع والشارى بطريقة سرية تخفى فيها كل تفصيل حتى على من كان موضع ثقته الذى وكل إليه مهام الدولة فى أدق شؤونها لدى أكبر دولة ، وكان يتظاهر أمامه بأن الدار الأولى (فورد هوس) موافقة ثم هو فى الوقت عينه يعمل خفية وبطريقة تخفى حتى على الشياطين على شراء قصر غيره .

جرت المفاوضة وانتهت بأن اشترى رجل ذلك القصر (بيوت هوس) باسم الحكومة المصرية وبطريقة لا تزال محلا للظن ، وإذا كان بعض الزملاء قد انتقد مبلغ الـ ٥٠٠٠ جنيه الذى قيل إنه صرف فى السمسرة وأجيب عن ملاحظته بأن هذا المبلغ صرف أتعاب محاماة وفى تحرير العقد ، فإنى أتساءل : أى عقد هذا الذى أراه باطلا ويستحق هذا المبلغ الطائل ؟

لما انتهت الصفقة جاء زيور باشا فى ٥ يونيه سنة ١٩٢٦ ، أى فى المدة المشبوهة ، واستصدر أمراً بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه ولا نعلم أين هذا المبلغ الآن ، والغريب أن وزارة الخارجية لا تعرف شيئاً عن نقط مهمة فى العقد ، ولا ترجمه لنا ، ولا تعرف بصفقتها الشارية ، ما إذا كان الثمن قد دفع أو لا ، مع أن هذا يهتم به كل مشتر كما يهتم بأن تكون لديه الإيصالات الدالة على ما يشتره .

بناء على ما جاء فى ورقة الاتهام هذه التى أحب أن أسمى تلك المذكرة بها ، وبناء على ما قاله حضرات الزملاء ، اضطرت إلى بحث المسألة من جميع وجوها ، فوجدت أنها مستوفاة من جهة قانون العقوبات حسب المادة ٩٨ و ١٠٢ و ١٠٣ .

لقد جاء فى المادة ٩٨ ما نصه :

« كل من يكلف بشراء شيء أو يبعه أو صنعه أو استصنعه على ذمة الحكومة واستحصل بواسطة غشه فى شراء ذلك الشيء أو يبعه أو الكشف عن مقداره أو صنعه على ربح لنفسه أو لغيره تعود منه الخسارة على الحكومة يحكم عليه بالحبس ورد ما أخذه ويحكم أيضاً عليه بالعزل إن كان موظفاً عمومياً » .

وجاء فى المادة ١٠٣ ما نصه : « كل موظف أدخل فى ذمته بأية كيفية كانت نقوداً للحكومة أو سهل لغيره ارتكاب جريمة من هذا القبيل يعاقب بالسجن من ثلاث سنين إلى سبع » .

والمادة ١٠٢ قريبة من هذا .

إن هذه المسائل تستلزم لأجل الوصول إلى حقيقتها وتحديد المسئولية فيها ، مدنية كانت أو جنائية أو سياسية ، إنشاء لجنة تحقيق ، لأن الوزراء مسئولون مدنياً عن جميع التصرفات للضرر بأموال الدولة . وقد تولى شرح هذه النقطة زميلى عبد السلام فهمى بك وهى نقطة مسلم بها من جميع الأمم كما ينال الوزير العقاب الجنائى كأى فرد من أفراد الأمة إذا ارتكب أعمالاً خطيرة عن عمد تضر مصلحة الأمة ضرراً بليغاً . أما المسئولية السياسية فقد لا تنتج النتيجة المطلوبة لأنه لا محل لها الآن .

إذا ثبت من تحقيق اللجنة التى اقترح تشكيلها ما يفيد مسئولية زيور باشا ويحيى إبراهيم باشا ومن معهم من الوجهة المدنية فلا أرى مانعاً من أن يطلب معالى وزير المالية رفع الدعوى المدنية عليهم لرد ما تصرفوا فيه من غير حق أو أهملوا فيه . ولهذا المسألة سابقة ؛ وأذكر على سبيل المثال أن أحد وزراء مالية فرنسا رفع الدعوى المدنية على وزير المالية السابق بسبب تصرفات سيئة أوجب ضرراً للحكومة الفرنسية . فالمسألة التى أمامنا مماثلة لذلك ، لهذا أرى أن ترفع الدعوى وبعدها إما أن تثبت الجريمة أو تثبت البراءة . هذا من جهة ، ومن جهة ثانية ، تعرف المسئولية عن الضرر الذى تسبب عن عملهم الفاحش ، ومن جهة ثالثة ، نعهد الطريق للحكومة

مادة ١٠٧ « ... .. »

في وضع القانون الذي وعدت بتقديمه قريباً للمجلس خاصاً بمسئولية الوزراء في المسائل التي لم ينص عليها قانون العقوبات ، لهذا أقترح تشكيل هذه اللجنة .

عبد الرحمن عزام افندى — أريد أن أوجه سؤالاً لدولة وزير الخارجية فيما يختص بقصر « بيوت » ، وهو هل الآثار التي اشترت بمبلغ ٣٥٠٠٠ جنيه اشترت بعد مناقصة ؟ وهل دفع لها مسمرة ؟

الرئيس — سمعنا كلاماً كثيراً في هذا الموضوع ، ووجهت أسئلة خطيرة لم يتمكن دولة وزير الخارجية من الإجابة عنها . وطلب التأجيل حتى يتمكن من درسها وبحثها والاستعداد للإجابة عنها . ونرى أن على هذه الأجوبة تترتب نتائج كبيرة ، لهذا يحسن تأجيل المناقشة إلى جلسة أخرى حتى تستوفي الأبحاث ويقدم الجواب الشافي .

دولة وزير الخارجية — أرجو أن تبين هذه الأسئلة حتى أتمكن من درسها ، وإذا كان لبعض حضرات الأعضاء استيضاحات فليفضلوا بتقديمها إلى ذلك .

( أصوات : موافقون ) .

الرئيس — وما المدة التي تطلبها دولتكم للإجابة عن هذه الأسئلة ؟

دولة وزير الخارجية — يكفي أسبوع واحد .

الرئيس — يحسن أن تكون إذن في جلسة يوم السبت المقبل .

المقرر — أرى من الضروري في أثناء هذه المدة إذا سمح دولة وزير الخارجية أن يستوضح تلعرافياً عما صرف من المبلغين ، الـ ٢٥٠٠٠ جنيه والـ ٣٥٠٠٠ جنيه ، لأنه من الجائز أن بعض هذه المبالغ لم يصرف بعد .

وقد يكون للمجلس رأى فيما يختص بالتصرف فيه .

دولة وزير الخارجية — موافق .

( في ١٦ أغسطس سنة ١٩٢٦ ) .

لا يجوز الاستمرار في الاستجواب إذا صرح الوزير بأن موضوعه قد أوقف ولم يبدأ في تنفيذه .

### ميزانية وزارة الأشغال

.....  
.....  
.....  
.....

مصطفى محمود الشوريجي افندى — جاء في الصفحة ٢٧٤ من الميزانية بند ٩ أن مبلغ الـ ٨٥٠٠٠٠ جنيه المخصص لأعمال الصيانة يشمل فيما يشمل تطهير مجرى أعالي النيل الأبيض فتريد أن نعرف بيان هذه المسألة .

المقرر — هذه من المسائل التي لم نعط بياناً عنها ويجوز أن يكون عند معالي الوزير بيانها .

وزير الأشغال — هذا المبلغ مخصص ، كما هو مبين لأعمال الصيانة وتطهير مجرى أعالي النيل ، معتبر من ضمن هذه الأعمال . وذلك أنه يحصل — وبالأخص في الجهة المعروفة بمنطقة السدود — أن تتكون في مجرى النيل جزائر فيجب إزالتها بالكراكات ، وهذه الأعمال إنما تحصل في المجرى الحالي للنيل .

مصطفى محمود الشوريجي افندى — أريد أن أعرف ما تتكلفه بالفعل ؟

وزير الأشغال — ١٣٥٠ جنيهاً .



عبد الحميد سعيد افندى — هنا موضع الاستجواب الذى قدمته .

تلى الاستجواب المقدم من حضرته ، وهذا نصه :

« لقد ثبت أن مشروع خزان جبل الأولياء ليس من مصلحة مصر فى شيء ، وهو خطر على حياتها ، ولم ينشأ فى الحقيقة إلا لإتمام رى الجزيرة وفائدة الشركات الإنجليزية دون سواها ، وذلك بإقرار الإنجليز أنفسهم . ولقد نقلت الشركات التلغرافية إلى إنجلترا أن معالى وزير الأشغال يريد إيقاف العمل فى ذلك الخزان إلى أجل غير مسمى مع أنه لم يعلن ذلك رسمياً فى مصر . فإذا كان ما نقلته تلك الشركات صحيحاً فإنه يكون دليلاً على أن معالى وزير الأشغال مقتنع مع الفنيين من الوطنيين بعدم صلاحية ذلك المشروع ، وكان من الواجب عليه عندئذ أن يقرر ترك هذا المشروع بتاتاً لأن إيقاف العمل فيه مؤقتاً لا يدفع عنا خطر العودة إليه فى ظروف أخرى ملائمة لتنفيذ تلك المشروعات الاستعمارية . فقد أوقف شفيق باشا العمل فيه حينما كان وزير الأشغال ، ولكن سرعان ما عادوا إلى المضي فى إنجازها ، فطرحت وزارة الأشغال مقالة البناء فى المناقصة واشترطت أن يكون المتعهدون من الإنجليز . ولقد أنفق على التجهيزات الأولية إلى الآن أكثر من ستائة ألف جنيه .

« فإذا كان معالى وزير الأشغال مصمماً على ترك ذلك المشروع فلم لم يعلن ذلك رسمياً ؟ ولم لم يصدر قراراً بإلغاء قرار الوزارة السابق بخصوص المناقصة فى البناء ؟ وهل فى عزمه أن يستعيز عنه بالمشروع الوطنى وهو تالية خزان أسوان وتقويته لما فى ذلك من مصلحة مصر والاقتصاد فى النفقة ؟ وإذا كان لم يعدل عن مشروع جبل الأولياء نهائياً فما هى الأسباب المبررة لذلك بعد أن اتضح خطره المادى والسياسى ؟ » .

٢٤ يولييه سنة ١٩٢٦

عبد الحميد سعيد افندى — كنا ننتظر من وزارة الأشغال أن تبت بلا تردد فى مشروع خزان جبل الأولياء بعد أن اتضح ضرره وطال بحثه وكثر الكلام بشأنه . كنا ننتظر منها ذلك لتطمئن النفوس وتتجو البلاد من خطر يهدد كيانها . ولكن معالى وزير الأشغال بدلاً من أن يسرع بالبت فى الأمر قال للجنة المالية إنه أوقف العمل فى المشروع ليدرسه ، غير أن العمل فى الواقع لا يزال مستمراً والدليل على ذلك أقدمه لحضراتكم فيما يلى :

أولاً — الهيئة المختصة للقيام بالأعمال التمهيدية لا تزال تبأشر مهمتها ؛ وهى مكونة من مديرى أعمال ومساعدى مديرى أعمال ومهندسين ومحاسبين وكتبة وغيرهم . وقد خصص لها فى هذا العام ٥٠ ألف جنيه مع أننا كنا ننتظر أن يخصص هذا المبلغ للأبحاث التى تقوم بها الوزارة فيما يختص بالمشروعات الوطنية التى يستعاض بها من خزان جبل الأولياء ويرجى أن تدر على البلاد خيراً عظيماً كتالية خزان أسوان وبناء خزان وادى الريان .

ثانياً — أصدر الوزير السابق قراراً بطرح مقالة البناء لخزان جبل الأولياء فى المناقصة مشروطاً أن يكون المقاولون من الإنجليز . فهذا القرار لا يزال قائماً معمولاً به .

الرئيس — وكيف يكون ذلك مع أن العمل قد أوقف ؟

عبد الحميد سعيد افندى — أريد أن أقول إن المقاولين الذين تقدموا للاشتراك فى هذه المناقصة لم تخبرهم الحكومة بالعدول عنها .

الرئيس — هل رسا المزار على أحدهم ؟

عبد الحميد سعيد افندى — كلا .

الرئيس — ما دام الأمر كذلك ، وما دام العمل لا يزال تحت البحث وقد يسفر البحث عن رفض هذا المشروع فما الذى نخشاه ؟

عبد الحميد سعيد افندى — أخشى أنهم ربما يطالبون بتعويضات ، ومع ذلك فهذه النقطة غير مهمة فانتقل إلى سواها .

ثالثاً — ... ..

إدلة ١٠٧ » ... .. «

وزير الأشغال — ربما إذا سمع حضرة المستجوب ردى على الاستجواب فإنه يكتب بما أقوله .

عبد الحميد سعيد افندى — للمستجوب دائماً الحق في شرح استجوابه ؛ وللوزير أن يقول بعد ذلك ما يشاء .

الوزير — لا بأس .

عبد الحميد سعيد افندى ، ثالثاً — مهما قيل عن المزايا الخاصة بقناطر نجع حمادى التى ترى وزارة الأشغال تنفيذها منذ الآن أراقع الذى لا شك فيه أنه لم يفكر فيها إلا لدفع الضرر الذى ينشأ من خزان جبل الأولياء . ولا ريب في أن هذه القناطر متممة ومكملة ذلك المشروع .

من كل هذا يتضح أن الوزارة مستمرة في العمل . يقول معالى الوزير إنه قد أوقف المشروع ليدرسه مع أنه قد قتل بحثاً منذ سنة ١٩١١ إلى الآن ؛ ولا يمكن لأية هيئة — مهما عني بانتقاء أعضائها — أن تأتى بمعلومات جديدة في هذا الموضوع .

لقد ثبت لدى الجميع ، من مهندسين وغير مهندسين وسياسيين وغير سياسيين ، أن هذا المشروع يلحق بمصر أبلغ الضرر ، وأن الخطر كل الخطر في إنشائه . أما ما قاله وزير الأشغال السابق فلا يعول عليه لأنها أقوال غيره أو عزله بها لينشرها في طول البلاد ويقنعنا بسحتها ؛ وقد كانت له قبل ذلك آراء تخالف أقواله الأخيرة كل المخالفة ، ولكن هو الغرض قاتله الله .

إن تصريح وزارة الأشغال بأنها قد اعترفت بإيقاف المشروع لا يمكن أن يطمئننا بحال ما ، لأنه قد سبق إيقافه قبل هذه المرة ثم ما لبثوا أن عادوا إليه بمجد ونشاط . ولقد طرح هذا الموضوع في مجلس العموم الإنجليزى أخيراً وأعرب المستر تشمبرلن عن تمنيه إتمام للمشروع حالا . وهذه فرصة سانحة لنا يامعشر النواب تمكثنا على هذا العمل الذى فيه خراب البلاد ودمارها . وسأبين لحضراتكم بكل اختصار أنه لم يفكر فيه إلا لمصلحة الشركات الأجنبية بالسودان ؛ وسأثبت ذلك بأقوال الإخصائيين والسياسيين الإنجليز أنفسهم . إن صاحب الفكرة الأولى في هذا المشروع هو اللورد كيتشر وقد شاركه فيها السير مكدونالد ، وكان التصميم موضوعاً في الأصل على أن يكون منسوب المياه أمام السد ٣٧٨ متراً وارتفاع المنسوب نصف متر بحيث يصل إلى ٣٧٩ متر مده أسبوعين تكون الأرض التى تغمرها مياه الخزان وتصبح بذلك صالحة للزراعة بطريقة رى الحياض ١٠٠٠٠٠ فدان ، وفي السنين التى يستعمل فيها الخزان للوقاية من طغيان الفيضان ويرفع منسوب المياه فيه إلى ٣٨٠ متراً تصبح مساحة الأراضى التى تغمرها المياه وتنحصر عنها بعد ذلك ٤٨٠ ألف فدان كلها صالحة للزراعة ، فضلاً عن ذلك فإن الفوائد التى سيحجبها أهل تلك المناطق من الخزان لن تقتصر على ما ذكرت بل سيكون لرى هناك غير متوقف على تقلبات الفيضان شأنه الآن ...

الرئيس — ألا يرى حضرة العضو المحترم أن محل هذا الكلام إنما يكون عند عرض مشروع هذا الخزان علينا إذا فرض أن الوزارة أقرته .

عبد الحميد سعيد افندى — يجوز أن المجلس يقتنع بكلامى ويقرر إلغاء هذا المشروع من الآن ، لاسيما أنى قد أخذت رأى الإخصائيين في هذا الموضوع .

راغب إسكندر افندى — قد يوفر علينا بيان معالى الوزير كل هذا ؟

عبد الحميد سعيد افندى — سأختصر كلامى جداً . يقولون إن الفوائد التى تعود على منطقة الخزان من إنشائه هى كالفوائد التى جناها الوجه القبلى من مشروعات الرى . وهذا القول موجود في كتاب ضبط النيل الذى أصدرته وزارة الأشغال . وقد قيل إن ارتفاع المقترح لمنسوب الخزان يمنع ماء النيل عن مصر في المدة من يوليه إلى نوفمبر حتى في السنين ذات الفيضان للارتفاع . وقد يتحكم لذا الخزان في منسوب النيل حتى ينحط عندنا في أيام الفيضان من ٦٠ إلى ٨٥ سنتيمتراً وحتى تبلغ مساحة الشراقى من ٣٠٠ ألف فدان لـ ١ مليون فدان . فلما كثر الانتقاد لهذا المشروع عمد واضعوه إلى تخفيض المنسوب من ٣٨٠ وهو المقترح في الأصل إلى ٣٧٧ ، ولكن هذه حيلة فقط للتمكن من المشروع في التنفيذ حتى إذا تم التنفيذ فعلوا ما شاءوا . ولتلاحظوا ، يا حضرات الأعضاء ، أن هذا الخزان سيمتد لمسافة ٣٣٠ كيلومترا في مديرية البحر الأبيض التى تبلغ مساحتها ٣ ملايين فدان صالحة كلها للزراعة ، ولن يكون لها مورد للرى إلا هذا الخزان ، وقد يستعمل أيضاً لرى مساحات واسعة جداً غربى النيل الأبيض في مديرية كوردقان تبلغ مساحتها ٥ ملايين فدان ، فيكون نوع ما يحتمل ريه من هذا الخزان ٨ ملايين فدان صالحة كلها للزراعة . فضلاً عما تقدم فإن الماء المتبخر من سطح هذا الخزان



مادة ١٠٧ » ... ..

يقدر بنحو ٦٠ ٪ منه وهي كمية عظيمة جداً إذا علمتم أن المتبخر من خزان أسوان لا يتجاوز ٩ في المائة . وقد قال المستر ديبوي الذي ندبته الحكومة المصرية خصيصاً للدرس هذا المشروع إن نسبة المفقود منه تعرضه لمطاعن هندسية كثيرة وإنه يكلف الخزانة مبالغ طائلة وقال اللورد كتشنر في تقريره عن سنة ١٩١١ صفحة ١٠٤ « وفي معرض النظر لإنشاء خزان تبلغ نفقاته من نصف إلى ثلاثة أربا مليون جنيه يقتضى بناء قناطر على النيل الأبيض بالقرب من اتصاله بالنيل الأزرق ويصل الخرطوم بأمر درمان وقد يسد هذا الخزان النقص في الماء اللازم لرى الجزيرة » .

الرئيس — هذا كله ليس في موضوعنا مطلقاً وأنا لا يمكننى أن أيسح لك الاستمرار على هذا النحو بعدما صرح الوزير بأنه : أوقف المشروع لبحثه بحثاً فنياً . وواجبى هنا أن أمتنع الأعضاء من الكلام في غير الموضوع المطروح للبحث . فإذا خرجوا عنه فواجبى أن أمتنعهم . وفي الموضوع الذى نحن بصدده رأت اللجنة بالاتفاق مع وزير الأشغال إيقاف الاعتماد حتى يتم البحث . وبما أن البحث يتم بعد فكل كلامك يجب أن يؤجل حتى يطرح الموضوع علينا .

عبد الحميد سعيد افندى — وهل إذا كنت مخالفاً لرأى اللجنة أمتنع من الكلام الذى أريد الإدلاء به لأبين للمجلس وجهة نظر وقد يوافقنى عليه ؟

الرئيس — أظن أن المجلس لا يمكنه أن يتخذ قراراً في هذا الموضوع بناء على كلامك ، فأنا مثلاً لا يمكننى أن أقرر بناء على أقوال إن كان المشروع مضرراً أو نافعاً ؟ وأظن أن باقى حضرات الأعضاء مثلى في هذا فيما أن تكتفى حضرتك بما لاحظته لك وإلا أستشير المجلس

عبد الحميد سعيد افندى — ما العمل إذن والوزارة مستمرة في تنفيذ المشروع ؟

مصطفى النحاس باشا — هذا غير صحيح ، فإن وزير الأشغال صرح بأن العمل موقوف .

مصطفى الشوربجى افندى — إني أرى أن يتم حضرة النائب إلقاء بيانه لا سيما أنه قد تعب في بحث هذا المشروع ووقف كل تفاصيله .

وزير الأشغال — مشروع خزان جبل الأولياء شيء والرى في الجزيرة شيء آخر ؛ ولا علاقة بينهما لأن أراضى الجزيرة مرته وهي عبارة عن المنطقة المنحصرة بين النيل الأزرق والنيل الأبيض ؛ وهذه المنطقة تتحدر من الجنوب إلى الشمال .

الرئيس — أريد أن تدخل بنا في الموضوع مرة ثانية ؟

وزير الأشغال — إني أريد أن أرد على استجواب حضرة النائب الذى سبق أن قدمه إلى وأدرج اليوم في جدول الأعمال .

الرئيس — لقد منعناه من الكلام لأن الموضوع الذى يتناوله غير داخل في الميزانية .

وزير الأشغال — لقد سأل حضرة النائب بضعة أسئلة وأريد الإجابة عنها بإيجاز .

محمد أحمد باشا — هل العمل جار في خزان جبل الأولياء ؟

وزير الأشغال — مشروع جبل الأولياء لم يطرح للآن في المناقصة ولم يكلف به أحد من المقاولين . وكل ما كان جارياً في الوزارة السابقة لم يخرج عن كونه مجرد مباحث .

محمود وهبه القاضى بك — وما رأى في المليون جنيه التى صرفت في هذا المشروع ؟

وزير الأشغال — صرف أقل من هذا للبلغ . ولست الآن في موضع الرد على أسئلة جديدة وإنما أريد الرد على الاستجواب .

الرئيس — أنت واللجنة متفقان على استبعاد للبلغ المخصص لهذا المشروع حتى يتم البحث في فائدته .

وزير الأشغال — نعم ، ولكن الاستجواب ... ..

الرئيس — ما هو المطلوب من المجلس الآن أن يقره ؟

مصطفى النحاس باشا — المسألة كلها تنحصر في هل هناك مشروع ؟ ومعالى وزير الأشغال يقول أن ليس هناك الآن مشروع وبذلك تكون المسألة كلها قد انتهت .

مادة ١٠٧ « ... .. »

عبد الحميد سعيد افندى — إني أقول إن قناطر نجع حمادى متممة لحزان جبل الأولياء المزمع إنشاؤه . وما دام ذلك المشروع قد أوقف فيجب إيقاف العمل في مشروع نجع حمادى .

الرئيس — لقد طال الكلام في هذا الموضوع ولا أرى فائدة من الاستمرار فيه .

( وهنا خرج دولة الرئيس وتولى رئاسة الجلسة حضرة الأستاذ وصا واصف وكيل المجلس ) .

الرئيس — ليتفضل معالى وزير الأشغال بإتمام رده إذا رأى ذلك .

وزير الأشغال — قد رأت وزارة الأشغال لأسباب كثيرة استبعاد المبلغ الذى كان مدرجاً في مشروع الميزانية بشأن خزان جبل الأولياء ... ..

وليم مكرم عبيد افندى — إني أعترض على الكلام في هذا الموضوع .

الرئيس — لم تعط لك الكلمة ، فترك معالى الوزير يتكلم .

وليم مكرم عبيد افندى — أريد الكلام في اللائحة الداخلية .

الرئيس — لا تقاطع وانتظر حتى يؤذن لك بالكلام .

وليم مكرم عبيد افندى — وهو كذلك ، وأطلب الإذن بالكلام في اللائحة الداخلية ، لأنه لا يمكن أن يعث بنا على هذه الصورة .

الرئيس — أنا لا أسمع لك بهذا التعبير ، وأدعوك إلى المحافظة على النظام ، وأطلب أن يثبت ذلك في المظبطة . وأنا مستعد أن أعرض المسألة على المجلس .

وليم مكرم عبيد افندى — أطلب أن أتكم .

الرئيس — تفضل .

وليم مكرم عبيد افندى — كلفت دائرة على اللائحة الداخلية . إن حضرة المستجوب أراد أن يتكلم في استجواب معين ، ولكن رئيس الجلسة — وهو رئيس المجلس — رأى أن هذا الاستجواب غير داخل في الموضوع الذى نحن بصددده ، ورأى أيضاً أن ليس لوزير الأشغال أن يرد عليه . وقد خرج الرئيس من المجلس على هذه الفكرة ، أى بعد أن أقره المجلس على ذلك ، أو رضى على الأقل عنه ، فلا يمكن بعد ذلك أن يعود الوزير إلى الرد ، إلا بعد استئذان من المجلس . وأرى أنه لا يصح النظر في هذا الاستجواب الآن ، إلا بعد عرض الأمر على المجلس طبقاً لللائحة الداخلية .

( وهنا عاد صاحب الدولة سعد زغلول باشا وتولى رئاسة الجلسة ) .

الرئيس — كانت المسألة قد انتهت ، وأنا لا أسمع بالكلام في هذا الموضوع ، ولننتقل الآن إلى جدول الأعمال .

( فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٦ ) .

تأجيل الإجابة عن بعض الأسئلة لتجاوز الإجابات الزمن المقرر لها فى اللائحة .

الرئيس — من الذى وجه سؤالاً لمعالى وزير المعارف فى الجلسة الماضية ؟

إبراهيم دسوقي أباطه افندى — نعم ، أنا الذى وجهت السؤال لمعالى ، وتأجلت الإجابة عنه لهذه الجلسة .

وزير المعارف — إننى مستعد للإجابة عنه الآن .

الرئيس — أظن أنه يحسن تأجيل هذه الإجابة لجلسة يوم السبت المقبل إذ مضى أكثر من نصف الساعة المقررة فى اللائحة

الداخلية للإجابة فى أول الجلسة عن الأسئلة .

إبراهيم دسوقي أباطه افندى — لا بأس من التأجيل .

( فى ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٦ ) .



ينبغي في الاستجواب أن يكون متعلقاً بالشؤون العامة .

مجلس الشيوخ

شرح المجلس في المناقشة في الاستجواب المقدم من حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل لمعالى وزير المالية .

حضرة محمود أبو النصر بك — لى كلمة على شكل الاستجواب .

حضرة عبد الفتاح رجائي افندى — على أى شىء تستند فى ذلك ؟

حضرة محمود أبو النصر بك — المسألة مسألة مبدأ يجب أن يتقرر فيما يختص بالروح الذى يجب أن تكون عليها الأسئلة والاستجوابات . والذى أرى أن استجواب اليوم ليس من الاستجوابات البرلمانية التى يصح أن تتخذ نموذجاً لما يأتى بعده من الاستجوابات . حق العضو فى توجيه الأسئلة والاستجوابات هو من أخص مظاهر الحياة النيابية ليتحقق الإشراف الذى خوله القانون للسلطة التشريعية على السلطة التنفيذية . ولكن هذا الحق على ما أرى قد فتح له الباب على مصراعيه فحصل فيه شىء من الإفراط ووجهت الأسئلة والاستجوابات فى أمور خاصة ما كان يصح أن تكون موضع سؤال أو استجواب .

فى عرف المجالس النيابية التى مضى عليها من السنين ما جعل لها تقاليد برلمانية خاصة نظمت على مقتضاها الأسئلة فى شكلها وفى موضوعها فى ذلك العرف الذى نرجو أن نصل إليه قريباً ما يأتى قبول كل سؤال أو استجواب إلا إذا كان متعلقاً بأمر من شؤون الدولة العامة المهمة التى تتعاق مباشرة أو مجاورة بشأن من شؤون سياستها الداخلية أو الخارجية .

هناك فقط يصح أن يوجه سؤال أو استجواب وتصح مناقشة الوزراء ويصح أن يقال إتنا معشر النواب بما لنا من حق الإشراف وبما على الحكومة من المسئولية الوزارية يصح أن تناقشها أمراً يتعلق بالشؤون العامة وإلا انعكست الآية وضاع الغرض المقصود من الأسئلة والاستجوابات وتعطلت على الحكومة أعمالها وضاع على المجلس وقته .

لا أذهب فى نظرتى هذه إلى بعيد ولا أرجع إلى ذكر أمثلة مما جرت عليها مجالس النواب العريقة فى النيابة ، ولكنى أشير إلى أمر هو بين أيديكم تتبينون منه ما يجب أن تكون عليه الاستجوابات ثم تقولون بعد ذلك إذا كان مثل هذا الاستجواب يصح أن يكون استجواباً برلمانياً .

أريد أن أصل بكم إلى تقرير مبدأ ، إلى تقرير قاعدة ، إلى تقليد برلمانى — حتى لا يضيع وقتنا سدى فى توجيه الأسئلة . اسمعوا حضراتكم ما جاء فى صفحة ٣٤ من تقرير النظم البرلمانية الذى قدمه إليكم رجالان من خيرة رجالكم ذكاء وفضلاً .

جاء فى هذا التقرير : « ومهما يكن من العرف البرلمانى فى كل بلد فالمصطلح عليه على كل حال أن السؤال ، سواء أكان مكتوباً أم شفوياً ، ينبغي أن يكون مختصاً بشؤون عامة تمس عن قرب أو عن بعد سياسة الحكومة فى شأن من شؤون الدولة الخارجية أو الداخلية ، لأنه إذا كان الغرض مجرد الحصول على بيان فى شأن خاص أو أمر تافه فدواوين الحكومة مفتوحة الأبواب لكل طالب ، ومن السهل على عضو البرلمان على الأخص أن يحصل على البيان المطلوب ، ولكن إخراج المسألة عن طور الاستفهام البسيط وجعلها موضوعاً لسؤال برلمانى لا يسوغه إلا أنها مسألة عامة مرتبطة بمصلحة الكثيرين من الناس أو بالمبادئ التى ينبغى أن تجرى عليها الوزارة فى تصرفاتها » .

اسمعوا أيضاً ما جاء فى صدر هذا الباب من التقرير للتقدم .

« ولكن الإفراط فى استعمال هذا الحق يؤدي إلى عرقلة أعمال الحكومة ، وقد يعطل مصالح الدولة ، ولهذا عنيت الدساتير وعنيت اللوائح الداخلية بتنظيمه بحيث يتحقق المراد منه من الجهة الواحدة ولا يساء استعماله من الجهة الأخرى » .

إذا تبين هذا لحضراتكم وألقيتم نظرة بسيطة على الاستجواب المطروح أمامكم لوجدتم فيه ما يخالف تلك التقاليد التى جرى عليها العرف البرلمانى .

دولة الرئيس — قد تكون النظرية التى تشير إليها صحيحة ولكن لا تنس أن الاستجواب أدرج فى جدول أعمال جلسة اليوم والوزير مستعد للإجابة عليه .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — وفوق ذلك فإن موضوع الاستجواب مرتبط بمسائل عامة .

إدلة ١٠٧ » ..... «

حضرة محمود أبو النصر بك — إذا كانت كل ما في الأمر أن الاستجواب أدرج في جدول الأعمال ومعالي الوزير مستعد للإجابة ، فأرجو أن تعتبر إجابة الوزير على هذا الاستجواب مجاملة منه فقط ، وألا يكون المجلس قرر فتح باب الاستجوابات على مراعيه .

حضرة علي عبد الرازق بك — موضوع الاستجواب يتعلق بمسائل عامة .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — أعترض على ما قاله حضرة أبو النصر بك من حيث المبدأ لأنه يريد تحديد سلطة المجلس وفي هذا مخالفة للدستور الذي يكفل للأمة الاشتراك العملي في إدارة شؤون البلاد والإشراف على وضع قوانينها ومراقبة تنفيذها .

حضرة محمود أبو النصر بك — أرجو من حضرات زملائي ألا يقاطعوني وأطلب من دولة الرئيس أن يحافظ على النظام .

دولة الرئيس — هلا تكتفي بما قلته ؟

حضرة محمود أبو النصر بك — تذكرون حضراتكم أنه وجه سؤال في موضوع نقابة قلمشاه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الزراعة فكان حكماً في جوابه إذ قال « إن علاقة الوزارة مع شركات التعاون لا تبدأ إلا بعد أن يتم جمع المال وإعلان الوزارة بتكوين الشركة تكويناً قانونياً » .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — يرغب حضرة محمود أبو النصر بك بنظريته أن تكون الاستجوابات قاصرة على المواضيع المرتبطة بالمسائل العامة ، وأرى أن هذا الاستجواب المطروح أمامنا مرتبط بالمسائل العامة لأنه متعلق بالأموال الأميرية وعن الأعيان المبيعة من الحكومة ، ولا أفهم معنى لاعتراضه لأن السائل وضع سؤاله والمسئول قبل الجواب عليه « رضى الحصان وغضب محمود بك » .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — الثائرة التي أثارها حضرة أبو النصر بك فيما يتعلق بتقرير المبدأ تكاد تكون رغبة منه في حصر حق الأعضاء في الأسئلة والاستجوابات في دائرة معينة ، وهي أن تكون متعلقة بالشؤون العامة . فإذا طالبناه بتحديد هذه الشؤون لنا استطاع جواباً .

سمعنا منه كلاماً في شكل محاضرة ولكن مما يؤسف له أنه لم يستطع أن يحدد فيه ماهية الشؤون العامة تحديداً تؤيده نصوص من الدستور أو اللائحة ، فكلامه إذن هو كلام عام لا يصح أن يلتفت إليه . وليس من إصالة الرأي ولا من الحكمة أن يثير حضرة أبو النصر بك هذه الثائرة ويضيع وقت المجلس الذي يقول إنه يحرص عليه في غير جدوى ، وأولى بنا أن نسمع من السائل سؤاله ومن المحيب جوابه .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — لو رجع حضرة محمود أبو النصر بك إلى الأمر الملكي الكريم الصادر بوضع النظام الدستوري لوجد — كما قلت — أن الغرض من وضع هذا النظام هو إشراك الأمة في إدارة شؤون البلاد والإشراف على وضع قوانينها ومراقبة تنفيذها . فإذا أردنا تحقيق هذا الغرض بالنسبة لهذا الاستجواب لوجدنا أنه متفق مع هذا القصد ، وذلك لأن تحصيل الأموال الأميرية من اختصاص وزارة المالية التي للمجلس حق الإشراف عليها . لهذا لا أجد محلاً لما يرمى إليه حضرة أبو النصر بك من تحديد سلطة المجلس وجعلها في دائرة ضيقة .

حضرة محمود أبو النصر بك — أنا ما أردت مطلقاً ، بما تقدمت به إلى حضراتكم ، أن أمتنع الإجابة عن هذا الاستجواب ، بل بالعكس أعرف أنه وارد في جدول الأعمال . ولكن لمناسبته تقدمت إليكم بفكرة اختمرت عندي ورجعت فيها إلى مآقره علماء التشريع في يدي من النصوص ما إذا تلوته على حضراتكم لتبين لكم صحة نظريتي . أما إن هذا من الشؤون العامة فلا ، وإلا لجاز لي أن أقدم إليكم غداً استجواباً أوجهه لمعالي وزير الأوقاف أطلبه فيه بيان التأخر من الإيجار ، وباستجواب آخر لمعالي وزير المالية أطلبه فيه أيضاً بيان عن الإيجارات المتحصلة من مصلحة الأملاك الأميرية .

دولة الرئيس — ليس من بين حضرات الأعضاء من يعترض على نظرية حضرتك ، ولكنهم يعارضون في تقديرك ، لأن المسألة تقديرية ، فحضرتك تقول إنها ليست مسألة عامة وهم يخالفونك في ذلك .

حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل — لو تمسكنا مع نظرية حضرة محمود أبو النصر بك لفقدنا أكبر حق خوله لنا الدستور .



مادة ١٠٧ » ... ..

دولة الرئيس — نظرية حضرة أبي النصر بك في محلها ، ولكن الخطأ في التقدير .

حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل — المسألة ، يادولة الرئيس ، أن حضرة أبي النصر بك يعرف أن استجوابي هذا يمس رئيس لجنة حزب الاتحاد في الفيوم ، وأنه كما قال حضرة الشيخ حسن عبد القادر فيما سبق إن حضرة يريد أن يعطل أحكام الدستور في داخل المجلس بالاعتراض على كل مسألة تمس كل فرد من أفراد حزب الاتحاد .

دولة الرئيس — ليتل الاستجواب .

تلى الاستجواب ، وهذا نصه :

هل لمعالى وزير المالية أن يتفضل بالإجابة على الاستجواب الآتي :

أولاً — هل صحيح أن هناك أموالاً أميرية وثن سداد كباوى وثن أطيان مبيعة من أطيان الحكومة لم تسدد من سنة ١٩٢٥ لآن بناحية قلمشاه مركز إسطا مديرية الفيوم ؟ وما هو مقدار هذه المبالغ وهل توقع بسبب ذلك حجز إدارى ؟ وما الذى تم فيه ؟  
ثانياً — وهل حجز أيضاً على متأخر ثن سداد كباوى وأموال أميرية عن سنة ١٩٢٦ ؟ وما هى قيمة هذه الأموال المتأخرة ؟ وهل الأطيان المنزوع ملكيتها وعليها تأخيرات لأحد البنوك وكل عام تعرض للزاد العلنى بالمحاكم المختلطة يعطى لملكها سداد كباوى بتقدير كبيرة تزيد عن مطلوب زراعته ؟

ثالثاً — لو بيعت هذه الأطيان بالزاد ، هل المشتري يكون ملازماً بسداد ثن السداد المطلوب عليها ؟ وهل فى التعليقات ما يمنع عمد البلاد والسيارف بالآلا يميزوا إعطاء سداد كباوى لأصحاب الأطيان المرهونة ؟

رابعاً — هل فى نية معالى الوزير أن يتخذ الإجراءات اللازمة للحصول على هذه الأموال المتأخرة ومنع ما عساه ينجم من خسارة الخزانة العامة بسبب إهمال المتسيبين فى هذه التصرفات ؟ خصوصاً وإنى أعلم أن بعض أطيان ناحية قلمشاه كانت معرضة للزاد العلنى بالمحاكم المختلطة بجلسة ٧ يوليه وتأجلت لأكتوبر سنة ١٩٢٦ . فإذا تأخرت الحكومة عن الحصول على هذه المبالغ التى طرف صاحب الأطيان المنزوعة ملكيتها قبل شهر أكتوبر المحدد لبيعها ، هل تستطيع الحكومة أن تحصل عليها بعد ذلك من المشتري ؟  
( فى ٤ أغسطس سنة ١٩٢٦ ) .

الأسئلة المقدمة فى دور انعقاد ماض ، على مقدميها أن يحيطوا مكتب المجلس علماً بإصرارهم عليها ليحيط الوزراء علماً بذلك .

وكذلك الشأن فى الاقتراحات .

الرئيس — هناك أسئلة وجهت من بعض حضرات الأعضاء إلى حضرات الوزراء فى دور الانعقاد الماضى فيحسن بمقدميها أن يحيطوا مكتب المجلس علماً بإصرارهم عليها أو تنازلهم عنها حتى يحيل المكتب ما يتمسك به على الوزير المختص ؛ وكذلك يجب أن يحاط المكتب علماً بالاقتراحات التى يتمسك بها مقدموها والتنازل عنها للعرض عينه .

( فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٦ ) .

تحويل السؤال إلى استجواب .

الاستجواب المقدم من حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى لمعالى وزير المالية  
بشأن شراء الحكومة القطن الأثمنى — التنازل عنه

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — أرجو أن يعتبر الاستجواب الثانى المؤرخ ٢ أغسطس سنة ١٩٢٦ والقدم منى لحضرة صاحب لمعالى وزير المالية بشأن شراء الحكومة للقطن الأثمنى ، سؤالاً ؛ وأكتفى بالرد الكتابى الذى تفضل معاليه بتقديمه إلى .  
( وافق المجلس على ذلك ) .

( فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٦ ) .

مجلس النواب

مجلس الشيوخ

لا يجوز لأحد الأعضاء أن يدخل تعديلاً في استجواب مقدم من عضو آخر .

أشير إلى الاستجواب المقدم من حضرة محمد عبد اللطيف سعودى افندى بشأن الأحكام التأديبية الصادرة من المجلس الخصوص بالداخلية ضد رجال الأمن العام .

محمد عبد اللطيف سعودى افندى — أطلب تأجيل النظر في هذا الاستجواب .

الرئيس — لا حاجة إلى طلب التأجيل ، لأن درج الاستجواب في جدول أعمال اليوم لا يقصد منه إلا تحديد موعد الجلسة التي ينظر فيها .

وزير الداخلية — أظن أن المسألة ليست هامة ، وليس هناك ما يدعو إلى تحديد جلسة قريبة .

الرئيس — تحدد النظر في هذا الاستجواب بعد أسبوعين .

محمد يوسف بك — لكل عضو أن يشترك في الاستجواب الوجه لأى وزير ، وما دام قد تقرر تأجيل المناقشة في هذا الاستجواب فإنى أطلب أن يضاف إلى الاستجواب حكمدارو المديرىات الذين ينصب عليهم الوصف الموضح بالاستجواب .

وزير الداخلية — لا أظن أن هذه المسألة تتعلق بى ، ولكنها مسألة تتعلق بالنظام . وإنى أشك كثيراً في أنه يصح تحرير استجواب في الجلسة التي تحدد للمناقشة فيه .

عبد العزيز الصوفانى افندى — لا أظن أن هناك مانعاً يمنع حضرة محمد بك يوسف من تقديم استجواب آخر يريده .

محمد يوسف بك — لست أرى وجهاً لاعتراض حضرة العضو المحترم في الوقت الذى لا يعترض فيه الوزير المقدم إليه الاستجواب .

وزير الداخلية — ليست المسألة مسألة اعتراض ، وإنما هى مسألة نظام .

محمد فكرى أباطه افندى — تنص اللائحة الداخلية في المادة ١١١ على أن « يشرح المستجوب موضوع استجوابه ؛ وبعد إجابة الوزير يجوز للأعضاء الاشتراك في المناقشة » .

فتدخل الأعضاء قاصر على الاشتراك في المناقشة ، وليس لنا أن نحول موضوع الاستجواب عن أصله ، ومع هذا فالمسألة بسيطة ولحضرة العضو المحترم أن يقدم استجواباً بما يريد .

الرئيس — هل يريد حضرة محمد بك يوسف أن نأخذ الراى على طلبه ؟

محمد يوسف بك — سأختصر المسألة مادام هناك شك في شكل تقديم الاستجواب . على أن المسألة لا تكلفنى سوى ورقة بسيطة . ( في ٧ فبراير سنة ١٩٢٧ ) .

السؤال والاستجواب يجوز توجيههما بالنسبة لأى أمر كان داخل ضمن أعمال الوزير المسئول أو المستجوب أو متعلق بها

#### الاستجواب الثانى<sup>(١)</sup>

مجلس الشيوخ

دولة الرئيس — أرى أنه ليس لحضرة العضو أن يتدخل فيما هو من اختصاص السلطة التنفيذية ، فللوزارة أن ترفق خفياً بسبب تراه وجهاً وليس له أن يزاحمها في التقدير . ( ضجة ) .

دولة الرئيس — اقصد أنه ليس للعضو أن يقدم استجواباً عن مسألة كهذه إنما له أن يوجه سؤالاً عنها .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — بكل أسف أخالف دولتكم فيما ذهبتم إليه ، وأرى أن للمجلس حق الرقابة والإشراف على الحكومة .

(١) استجواب مقدم من حضرة محمد زكى عبد الرازق بك لحضرة صاحب الدولة وزير الداخلية عن سبب رفت شيخ خفراء بلدة القيس التابعة لمركز بنى مزار .



مادة ١٠٧ د ... ..

دولة الرئيس — يكون استعمال هذا الحق في هذه الحالة عن طريق السؤال لا عن طريق الاستجواب ، لأن الاستجواب لا يكون إلا فيما قد يترتب عليه لوم الحكومة .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — للعضو الحق في تقديم الاستجواب دون أن يخرج مركز الوزارة .

دولة الرئيس — هذه مسألة قانونية أرى إحالتها على لجنة الحقانية لفحصها .

حضرة عزيز ميرم افندى — لم يصدر المجلس بعد قراراً بتحديد موعد للنقاش في الاستجواب المذكور . ومع موافقتي على إحالة هذه المسألة إلى اللجنة المختصة لفحصها أرجو أن يحدد موعد للنقاش في موضوع الاستجواب حتى يتيسر لدولة وزير الداخلية الاستعداد .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — لم أفهم ماذا تم في هذه المسألة . هل تقرر إحالتها على لجنة الحقانية ؟

دولة الرئيس — نأخذ الرأي عليها الآن ، فمن لا يوافق من حضراتكم على إحالة هذه المسألة على لجنة الحقانية يتفضل بالوقوف . ( لم يقف أحد ) .

دولة الرئيس — يقرر المجلس إحالة هذه المسألة على لجنة الحقانية لفحصها من الوجهة الدستورية .

( في ٨ فبراير سنة ١٩٢٧ ) .

الاستجواب المقدم من حضرة محمد زكي عبد الرازق بك إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية عن سبب رفت شيخ خفراء بلدة القيس — تقرير لجنة الحقانية — قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة من أن الأمور التي يجوز لعضو المجلس أن يوجه بخصوصها سؤالاً أو استجواباً إلى الوزير ليست محدودة فله أن يسأله عن كل أمر داخل في دائرة اختصاصه بدون شرط ولا قيد

حضرة صاحب الدولة الرئيس — اختارت لجنة الحقانية حضرة محمد محمود خليل بك ليكون مقررآ لها في المسائل المطروحة أمام المجلس اليوم ولكنه اعتذر بكتاب سيتلى على حضراتكم وأنا ب عنه سعادة محمد صفوت باشا ، فهل لحضراتكم معارضة في ذلك ؟ سعادة محمود شكرى باشا — هذا من حق اللجنة لا من حق المجلس .

تلى كتاب الاعتذار ، وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أعتذر للمجلس عن حضور الجلسة التي ستعقد اليوم . وقد قبل زميلي حضرة صاحب السعادة محمد صفوت باشا أن يكون مقررآ نيابة عني في تقارير لجنة الحقانية التي ستعرض على المجلس بجملة اليوم .

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام ،

محمد محمود خليل

يوم الأربعاء ٤ مايو سنة ١٩٢٧

حضرة صاحب الدولة الرئيس — المعارض من حضرات أعضاء اللجنة في إنابة سعادة محمد صفوت باشا عن حضرة محمد محمود خليل بك يتفضل بالوقوف .

سعادة محمود شكرى باشا — يجب أن يؤخذ الرأي بالكيفية الآتية :

هل توافق لجنة الحقانية على هذه الإنابة أم لا ؟

حضرة صاحب الدولة الرئيس — صيغة السؤال التي وجهتها إلى حضرات أعضاء اللجنة وإن اختلفت في الشكل فهي تستوى في المعنى مع ما تريدونه سعادتكم ، ومع هذا فهل توافق لجنة الحقانية على هذه الإنابة أم لا ؟

( أصوات : موافقون ) .

تلى تقرير اللجنة وهذا نصه :

طلب حضرة محمد زكى عبد الرازق بك استجواب دولة وزير الداخلية عن السبب الذى أوجب رفت شيخ خفر بلدة القيس مركز بني مزار رفتاً إدارياً إلى آخر ما جاء فى استجوابه .

طرح الاستجواب على المجلس بجلسته ٨ فبراير سنة ١٩٢٧ ، لتحديد يوم للمناقشة فيه ، فقرررت إحالته على لجنة الحقانية لمعرفة ما إذا كان ما يطلبه المستجوب يمكن أن يكون محلاً لاستجواب أو لسؤال .

بحثت اللجنة هذه المسألة فرأت أن المادة ١٠٧ من الدستور أعطت لكل عضو من أعضاء البرلمان أن يوجه إلى الوزير أسئلة أو استجوابات ، وذلك على الوجه الذى بين باللائحة الداخلية ، وقد جاء ذلك النص عاماً لم تبين فيه الأحوال التى يجوز أن يوجه فيها سؤال ، والتى يمكن أن تكون محلاً لاستجواب .

وبالرجوع إلى العرف البرلمانى فى البلاد العربية التى كان تشريعها مصدراً للدستور المصرى ، وإلى أقوال الشراح والمؤلفين فى ذلك ، نجد أن السؤال هو الأمر الذى يطلب به عضو البرلمان من وزير ياتنا عن أمر معين ( راجع دجوى ، جزء ٤ ، صفحة ٣٧٨ ؛ أوجين بير ، صفحة ٦٥٠ وما بعدها ؛ إسبان ، صفحة ٤٤٤ ، جزء ثان وما بعدها ) . ويقتصر فى السؤال على مجرد الاستعلام من الوزير عن الأمر المطلوب فيجيب عليه . وللعضو بعد إجابة الوزير على سؤاله أن يستوضحه عن أمر وجده غامضاً فى رده ، ويقتصر الأمر على ذلك ولا تحصل بخصوصه مناقشة بين الأعضاء والوزير . ولا يطلب عقب ذلك الاقتراع على أمر ما ( راجع ما سبق ذكره من الكتب والمواد ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ من اللائحة الداخلية للمجلس ) .

والأمور التى يجوز للعضو أن يوجه بخصوصها سؤالاً إلى الوزير ليست محدودة ، فله أن يسأله عن كل أمر داخل فى دائرة اختصاصه بدون شرط ولا قيد . فله مثلاً الحق فى سؤاله عن سبب تعيين موظف أو رفته ، كما له أن يسأله رأيه فى أمر متعلق بوزارته أو عملياره فى تأويل نص قانونى .

وقد حصل أخيراً فى مجلس النواب بجلسته ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٧ أن وجه أحد الأعضاء سؤالاً إلى وزير المواصلات عما اعتبره تدخلاً من وكيل الوزارة فى مناقشة ، كما وجه عضو آخر سؤالاً إلى وزير الحقانية عن ترقية كاتبين فى محكمة أسيوط . وقد أجاب كل من الوزيرين على السؤال الذى وجه إليه .

أما الاستجواب فيقصد به تكليف الوزير بالإجابة عن أمر معين ، وهنا يشرح المستجوب مسأله على المنبر عادة ، فيرد عليها الوزير ويشترك أعضاء المجلس فى مناقشتها ، وينتهى الأمر عادة فيها بأخذ قرار من المجلس عنها .

وللعضو أن يستجوب الوزير عن أى أمر كان كما هو الحال فى السؤال . والفرق بين السؤال والاستجواب هو أن الأمر فى السؤال قاصر على مجرد بيان يعطيه الوزير عما يسأل عنه ، ولا يكون ذلك الجواب محل مناقشة كما بيناه ؛ بخلاف الاستجواب ، فإن إجابة الوزير تكون محل مناقشة فى المجلس ، يعقب تلك المناقشة غالباً صدور قرار من المجلس يعبر فيه عن رأيه نحو ما سمعه من أقوال الوزير وأقوال النواب المشتركين فى المناقشة — فهو عبارة عن مرافعة تحصل أمام المجلس عن مسألة ليصدر حكمه فيها .

والسؤال والاستجواب من مستلزمات الحكم النيابى ، وبدونهما لا يمكن للبرلمان أن يقوم بما له من حق مراقبة أعمال السلطة التنفيذية حق قيام ، ولذا رأى الدستور ورأى رجال القانون وعلماءه ، ألا يقف حق توجيه السؤال والاستجواب عند حد ، بل يجب أن يكون لعضو البرلمان حق استعمالها بالنسبة لأى أمر يرى الحاجة ماسة إليه .

مما ذكر يتضح أن موضوع السؤال والاستجواب واحد يجوز توجيههما بالنسبة لأى أمر كان داخل ضمن أعمال الوزير المسئول أو المستجوب أو متعلق بها ، والفرق بينهما موجود فقط فى كيفية توجيه السؤال أو الاستجواب وفى الإجراءات التى تتبع فى الحالتين وما لكل منهما من نتائج .

وقد رأى بعض المجالس النيابية أن ينص فى لائحته على جواز حصول السؤال بطريق الكتابة ، فيرسل العضو فى هذه الحالة سؤاله مكتوباً إلى الوزير بواسطة رئيس المجلس ، فيرد عليه الوزير بهذه الكيفية وينشر السؤال والجواب فى الجريدة الرسمية ( راجع ذلك فى لائحة مجلس النواب ) .



ولم تنص لائحتنا الداخلية على هذا الجواز ، ولكن لم تمنع العمل به أيضاً ، مما يجعلنا نعتقد أنه لا مانع من السير عليه بمجلسنا .  
وعليه ترى اللجنة بإجماع الآراء أن لحضرة محمد زكي عبد الرازق بك أن يستجوب وزير الداخلية عن الأمر الوارد في طلب الاستجواب المقدم منه ، وتود لو روعي العمل بطريقة السؤال الكتابي لما فيه من السهولة ولتوفير وقت لا يستهان به ، سواء أ كان بالنسبة للمجلس أم للوزراء ؟

رئيس لجنة الحقائق بالنيابة

أحمد علي

حضرة صاحب الدولة الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

حضرة محمد زكي عبد الرازق بك — أطلب أن يحدد المجلس للمناقشة في الاستجواب المذكور الأسبوع المقبل .  
حضرة صاحب الدولة الرئيس — التقاليد البرلمانية تقضي بسقوط الاستجواب إذا سقطت الوزارة . وبما أن هذا الاستجواب تقدم في عهد الوزارة السابقة ، فيمكن لحضرتكم تجديده الآن .  
حضرة محمد زكي عبد الرازق بك — قدمت طلباً بذلك اليوم .  
( في ٤ مايو سنة ١٩٢٧ ) .

وجوب تحديد الغرض من الاستجواب لينتهي إلى فكرة معينة .

استجواب

مجلس النواب

أشير إلى الاستجواب المقدم إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وصاحبى المعالي وزيرى المالية والزراعة من حضرة عبد الخالق عطيه افندى ، وهذا نصه :

« تجتازنا أزمة مالية خطيرة لم تكن لتصل في شدتها إلى ما وصلت إليه لو أن البلاد كانت لا تعتمد في كل ثروتها على محصول رئيسى واحد .

وإنه مع التسليم بأن هذه الحال قد أثارت من اهتمام الحكومة إلا أن ما قامت به وما وعدت باتخاذها لن يحول في رأيى دون تجديد الأزيمة ولا بد للبلاد من مواجهة ما هو أشد منها إن استمرت تقاليدھا الاقتصادية على ما هي عليه .

وأمام ذلك ألا يجدر بالوزارة التى تشق وجودها من ثقة الأمة أن تفرع لمعالجة الأمر بما يستأهله من العناية بحيث تضع لثروتها الأهلية سياسة تكفل حمايتها وتجعلها في مناعة بقدر الإمكان » .

عبد الخالق عطيه افندى — كنت أتمنى أن أرى معالي وزير المالية اليوم . وكان مما يشجنى أيضاً أن أرى دولة رئيس مجلس الوزراء ، ولكن إذا كان معالي وزير الزراعة مستعداً للإجابة كما أفهم ...  
الرئيس — ربما كان هذا في صالحك .

عبد الخالق عطيه افندى — أرجو ذلك . إن السألة في الواقع ليست زراعية فنية فحسب ، ولكنها كذلك اقتصادية تتعلق بالتدبير العام لثروة البلاد . ويمكن أن يكون أساس المسؤولية فيها في دوائر وزارة المالية ، ولدى الرياسة المشرفة على السياسة العامة للحكومة . ولكتنا جميعاً شركاء في المسؤولية .

مضى على إعلان الحكم النيابي فترة قصيرة ومع ذلك فإن هذا الحكم قد ألقى ضوءاً على كل شيء . وأرانا ونحن نلامس الحوادث كيف أن الماضي قد خلف لنا تركة مثقلة بالدين . والواقع أنه أينما يولى الإنسان وجهه فثمة نقص وثمة اعتلال واختلال ، لا يقف عند نظام دون نظام ، ولا يتناول مرقعاً دون آخر ، ولا يجد حالة دون حالة . بل يكاد النقص يحيط بجوانبه على كل حالاتنا : اقتصادية كانت أو اجتماعية أو غير ذلك . وهكذا نحن مطالبون أمام أنفسنا وأمام أبنائنا وأحفادنا ، بل وأمام الأجيال المقبلة ، بأن نعمل ونعمل من الأساس في كل شيء .

في الحق إن المخلصين في البلاد الذين لهم علم بأحوال التطورات في الأمم والذين يدركون الصعوبات التي تجتازها يملون أن للهمة جدًّا ، وأنه لابد من أن يمضي زمن قبل أن ترغل أو تخف عنا هذه المساوي وتلك العيوب . ومن المسلم به أن طول هذا الزمن سره موقوف على ما تبذله الأمة من العناية بشؤونها . ولكن الأمة مريضة وصدرها مملوء بالآلام ، ولم تصل بعد إلى دور النقاهة . وهي حاجة إلى من يأخذ بيدها . وقد عهدت إلى ذمكم ونشاطكم السهر على أمورها ومصالحها . فأنتم المسئولون أولاً وبالذات . وحضرات زراء هم في أول قائمة المسئولية . لأنهم يتمتعون بثقة وكلاء البلاد ، فضلاً عن أن في أيديهم كل وسائل التنفيذ التي تتطلبها الاقتراحات نمة ، سواء أكانت من النواب أم من تلقاء أنفسهم . وإنى لا أشك في أنهم يرضون احتمال كل مسئولية — مع ما يحف بها من كاره — تلبية لنداء الواجب الوطني وفي سبيل المصلحة العامة ؛ وفي هذا زيادة في شرفهم ونفخارهم .

لا أنكر أن أوجه النقص متشعبة كما أن وسائل الإصلاح صعبة ، فضلاً عما أماننا من العقبات التي لابد منها في أمثال هذا الدور ثيق من الانتقال . ولكننا لم نجح هنا لثلاق السهل من الأمور ولكن لتغلب على الصعاب منها . وكمن صعب ازداد شدة وتعقداً م التردد والحيرة ؟ وكمن جامع هان ولان أمام العزم الصادق : أمام توحيد الجهود ، أمام الروية والحكمة ؟

يا حضرات النواب :

إن من الأمور ما يمكن تأجيله ، ولكن من أجدر الأمور بالعناية وأولاهها بالرعاية ما كان له مساس بحياة البلاد وما كان متعلقاً برة التي هي مصدر حياتنا وينبوع رفاهيتنا . فما الذي ستصنعونه حضراتكم لإنعاش تلك الثروة ؟

— إن المادة هي التي تسود العالم اليوم : فالحكومات تجاهد ، والجيش يتجند ، والمؤتمرات تعقد ، والأم تستعيد — كل ذلك من ل المادة ، دفعاً لمغرم أو جرماً لمغرم .

إن كل أمة لا يشغلها اليوم شاغل إلا النظر في استكمال ثروتها في حدود بلادها أولاً وبالذات ، ثم التمهيد لتأجيرها فيما وراء تلك حدود .

لقد دل العمل على أن كل أمة تهمل النظر في أمر الثروة تصبح تابعة لا متبوعة ، ومسودة لا سائدة . لذلك قيل بحق إن استقلال الاقتصادى هو الطريق للعبد المهد للاستقلال السياسى ؛ كما قيل بحق إن الاستقلال السياسى خادم للاستقلال الاقتصادى . لهما أزم للآخر من ظله ؛ فهما لا يفترقان .

إن الأمثال تضرب كل يوم في مصر على صحة هذا القول : فالوفود توفد ، والمؤتمرات تعقد ، ونشاط الجاليات وعناية حكوماتها بها وف وهو يفوق كل حد — فما الذي فكرنا نحن فيه بالنسبة لمستقبل بلادنا فيما يتعلق بثروتها .

أيها السادة : يجب أن نعلم الآن أن شعبنا مشهور بكثرة عدده ، وبلادنا معروفة باطراد الزيادة في سكانها . فقد بلغ عدد السكان سنة ١٨٠٠ ، ٢٤٠٠٠٠٠ نسمة . وفي سنة ١٨٩٧ تسعة ملايين وكسور . وذلك رغم توالى الأوبئة والأمراض ورغم إهمال وون الصحية إهمالاً كبيراً . وقد بلغ عدد السكان في سنة ١٩٠٧ أحد عشر مليوناً . وفي سنة ١٩١٧ وصل إلى أربعة عشر مليوناً . ناكه مع عدم الدقة في طريقة الإحصاء . وستعلمون حضراتكم من الإحصاء الجديد إلى أى مدى وصل عدد السكان . فهذه الزيادة ردة يجب أن تكون دائماً قبلة أنظارنا . ولا تنسوا ، يا حضرات السادة ، أن الأمة قد عولت على أن تتعلم . ومن برنامج حكوماتنا — غير الدستورية منها — أن يكون التعليم إجبارياً . ومعنى ذلك أنه سيكون لدينا بعد مضي بضع سنوات طائفة كبيرة من الشبيبة نمة التي تطمع في أن تعيش في نعم ورفاء أكثر مما عاش فيه آباؤهم وأجدادهم . وهذا العدد الذى سيتزايد يحتاج طبعاً إلى مرافق ل فيها .

وهناك مسألة أخرى وهي أن عدد المالكين لأراض زراعية في القطر المصرى مليونان . أما باقى المصريين فهم أجراء : مزارعون عمال . وهذه ظاهرة أخرى يجب ألا تبرح عن البال .

إذا علمنا ذلك وعلمنا ، أن ثروتنا الوحيدة هي الزراعة ، فيجب أن نعرف ماهية هذه الثروة . يظهر أننا نخدعون بجمال البلاد سوبة أرضها واعتدال جوها . ولكننا في الواقع لا نملك فيها إلا ملكاً وهمياً . إذ يملك المالكون من المصريين حسب إحصاء



مادة ١٠٧ » .....

سنة ١٩٢٦ خمسة ملايين فدان ؛ ويملك الأجانب ٥٤٠ ألف فدان ؛ والباقي — ومعظمه ضعيف — تملكه الحكومة . وإذا وزعت هذه الأقدنة على العدد المنتظر في التعداد الجديد لما خص كل مصرى أكثر من ربع فدان .

فخرى عبد النور بك — يخص الفرد ثلث فدان .

عبد الخالق عطيه افندى — وفوق ذلك أن هذه الملكية محملة بديون باهظة : منها الديون العامة المضمونة بضرائب هذه الأقاليم ولا تقل قيمتها عن ٩٠ مليون جنيه ، والديون العقارية وهي تقرب من ٥٠ مليون جنيه حسب الإحصاءات . كل هذا عدا فوائد الديون العامة وأقساط الديون الخاصة .

هذه الثروة يسد من ريعها كل ضرائب الدولة ، مقررة وغير مقررة . والباقي من ذلك الربع أين يذهب ؟ إلى بيوتكم ؟ إلى مجامعكم ؟ إلى شركائكم في الوطن ؟ هذا غير حقيق فبلادنا بلاد زراعية . ومع ذلك قترانا نلجأ حتى فيما نحتاجه لقوتنا إلى غيرنا . وء يدنا إليه . وسأتلو على مسامع حضراتكم إحصائية عن قيمة ما نستورده من الخارج من المواد الغذائية :

نوع الواردات	قيمه بالجنيه المصرى
دقيق وقمح	٤٠٠٠٠٠٠٠
أذرة	١١٢٠٠٠
فول	١٠٢٠٠٠
حمص	١٣٥٠٠٠
عدس	٩٥٠٠٠
بطاطس	١٥٤٠٠٠
بلح	٨٨٠٠٠
بطيخ	٧٠٠٠٠
ليمون	٨٨٠٠٠
تفاح	٧٨٠٠٠
برتقال ويوسفى	٩٦٠٠٠
عنب وفواكه	٨٣٠٠٠
جبنه	٣٥٠٠٠٠
غنم	٢٣١٠٠٠
جمال	٣٤٦٠٠٠
بغال	٢٩٠٠٠
ماعز	٤١٠٠٠

هذا بخلاف ما نستورده من آلات زراعية وكهربائية وغيرها ، وبخلاف ما نستورده من الملابس . ومع ذلك لنترك الإحصاء جانباً ولننظر هل يملك المصرى إلا جسمه ؟ أليس الطربوش الذى نلبسه مستورداً من الخارج ، وكذلك الخذاء والخشب والورق والـ والقلم الخ ؟ فنحن فى الواقع نعمل كأجراء لأصحاب رؤوس الأموال .

إذا فهمنا هذا المركز أيها السادة ، وفهمنا معنى الأمثال التى تضرب لنا فى بلادنا كل يوم عن اهتمام الأجانب بشؤونهم الخاصة ، لا غائبا أن نستحث الخلطى وأن تفكر فى حالتنا مسترشدين بتلك الدروس العملية . ومن أشق هذه الدروس وأوقعها فى النفس الإثمة التى نعانينا اليوم والتى أصابت الثروة الوحيدة التى نملكها .

ابتدأت أسعار القطن في ٢٣ سبتمبر من العام للنصرم تتحط ، وفي بضعة أيام رأينا كيف تهوى الثروة المصرية برمتها . ابتدأت الأزمة القطن وامتدت فروعها إلى كل مرافق الحياة . فالحكومة هدّدت ميزانيتها بالعجز بل وقع العجز فعلا . والتجار ، وبهمنا شأنهم مفتاكرماء لضيوفنا ، أصبحت حالتهم جامدة . وأصحاب المهن الحرة يخيم عليهم كساد وسكون ، ولكن ليس سكون الجلال بل سكون رهبة والخوف . وكذلك أصحاب المصانع الضئيلة الموجودة في البلاد قد خمدت نار مصانعهم . وأهم من ذلك السواد الأعظم الذي يحمل أعباء الدولة على أكتافه وهم الفلاحون .

قد يمكن أن نخدع الإنسان في المدن يريق الكهرباء وضجيج الحركة ، ولكن في القرى اكتئاب وحزن وآلام . وكما استغل هذه آلام من لا يتقون الله ؟ وكما دسوا سمومهم في تلك القلوب للكرومة المجروحة بسبب هذا الضيق المالي ؟

إذا كانت هذه الأزمة ، أيها السادة ، ليست الآن خطيرة بالمعنى الذي نفهمه فإنها إذا تكررت مع توفر جيوش العاطلين من الذين يزداد عددهم بالتعليم ومن الفلاحين الذين لا يملكون قليلا ولا كثيرا ستكون مضيئة ومتعبة ، ولها من الظواهر الاجتماعية ما لا يخفى على فطنتكم — كل ذلك نتيجة أن ثروتنا تعتمد على محصول رئيسي واحد .

إنني من الذين يظنون احتمال تجديد هذه الأزمة قريبا مهما عنيينا بخدمة القطن ومهما عملنا على تحسين نوعه ووقايته شر الأمراض والآفات التي يشكو منها الغزاليون . فالعالم — سواء كان في أمريكا الجنوبية أو في الهند أو في العراق أو في تركيا أو في السودان أو في جهات أخرى — مشغل بالإكثار من زراعة هذا النوع وزيادة منابته ، ومشغل أيضا — بناء على مبدأ تنازع البقاء — بالبحث عن كل ما يجعل هذا النوع في بلده مطلوباً ومقبولاً . فمهما كانت امتيازات قطننا إلا أن الكثرة من شأنها أن تقلل من قيمته . فنحن مهددون ؛ إن لم يكن في القريب في القريب بالنسبة لحياة الأمم ، بأسعار لا تقنى . وما دامت الثروة تبقى على هذه الحال فمن المؤكد تجديد الأزمة .

إن الحكومة بمناسبة هذه الأزمة فكرت في مشروع التسليف وهو في ذاته مشروع حسن ويجب أن يستكمل بحيث يصبح كقانون للطوارئ يستعمل عند مسيس الحاجة دون احتياج إلى تجارب جديدة . وفكرت أيضاً في وضع نظام شامل للبورصة . كذلك وعدت بأن تقدم لنا مشروعاً خاصاً بالتعاون . ثم أخيراً دخلت سوق القطن مشترياً طبقاً لرغبة حضراتكم . هذه كلها وسائل تشكر عليها الحكومة . وهي إذا تحققت من حيث قانون التعاون ومن حيث نظام البورصة تكون جزيلة الفوائد لأنها تنتهي إلى تنظيم العرض والطلب . ولكنها ليست في نظري حلاً ولا حاسمة وهذا ما أجمع عليه كل المشتغلين بالمسائل المالية . فالبنك العقاري — وهو مصرف يهيمه جداً أن يرى البلاد في رخاء لضمان حسن أعماله — كتب في تقريره أن كل هذه الحلول ليست إلا مسكنة ، واقترح النظر في المسائل الصناعية وغيرها . كذلك بنك مصر — وهو بنك البلاد — ذكر نفس هذا الكلام في تقريره السنوي الأخير . وحضراتكم قلتم ذلك أيضاً في تقرير لجنة المالية عندما بحث مشروع دخول الحكومة سوق القطن شارية . فقد ذكر فيه أن هذه الحلول ليست حاسمة ولا وافية . فما الذي نعمله إذا دام الكل مجمعاً على أن حالتنا غير مرضية وأن ثروتنا غير مأمونة العواقب ؟ ماذا نعمل وقد فهمنا حالة ثروتنا وفهمنا حالة الجليل المقبل ؟ هناك متعلمون عاطلون يريدون العمل ، وفلاحون لا يملكون شيئاً والبلاد محرومة من الصنائع ؟ لست اقتصادياً وليست لي دراية بالمسائل المالية . وإذا كان لي أن أقول رأياً فقد أكون لقتته من رجل كريم أو استمددته من الحالة التي نحن فيها الآن . لدى أقوال ولكني أود تأجيلها مع حفظ الحق لي فيها إلى أن أسمع من حضراتكم ما تقولونه في هذه المشكلة . ولكني قبل أن أبرح المنبر أود أن ألفت نظر حضراتكم إلى نقطة هامة يجب ألا يفارقنا التفكير فيها لحظة من اللحظات مهما كانت الحلول التي ستبدي . وهذه النقطة هي أنه ليس لدينا تجارة ولا صناعة وأتانا نعتمد في زراعتنا على محصول رئيسي واحد ، فيجب أن تنتج أرضنا كل الأصناف التي نستوردها من الخارج إذا كانت طبيعتها قادرة على إنتاجها . هذه هي مشخصات المرض وكلنا نعرفها وكل واحد منا يستطيع أن يقول أكثر من زراعة الأذرة القمح وأشجار الفواكه . كل هذا نفهمه جيداً ولكن الذي لا أفهمه وأريد أن أعرفه هو كيف نحمل المريض على أن يأخذ الدواء ؟

الرئيس — هل يريد حضرة العضو المحترم أن يحمل المريض على أخذ الدواء قبل أن يصفه له ؟

عبد الخالق عطيه افندي — كلنا نعرف الدواء ، ولكن كيف يمكن حمل الفلاح على أن يكثر من زراعة القمح للاستغناء بها عما ستورده من الخارج ؟ وكيف نوجد الصنائع في البلد وما هي مهمة الحكومة ؟ إننا لم نسمع منها إلا كلمة التشجيع ، فهل هذا التشجيع بالقول وبالفعل ؟ هذا ما أريد أن أعرفه .



الرئيس — أفهم أن الاستجواب يكون حينما تأتي الحكومة أمراً مخالفاً للقانون أو للصالح العام فتستجوب عنه لتبرر موقفها .  
عبد الخالق عطيه افندى — إني ما وجهت هذا الاستجواب بقصد طرح مسألة الثقة ، وإنما اتخذته طريقة من الطرق التي تبسط بها المسائل بتوسع بحيث يتسنى لكل عضو أن يبدى رأيه في موضوع الاستجواب . نعم ، لم تخطر ببالى مسألة الثقة لأننى قدمت في صدر بيانى أننا مبتدئون وستعرضنا صعوبات جمة . وكل ما أرى إليه أن يتفاهم المجلس مع الحكومة في كيفية تحسين الوسائل الاقتصادية .  
الأستاذ ويصا واصف — أريد أن أكل الاستجواب فأبين الداء وأصف الدواء وأوضح مسئولية الحكومة قبل أن تقوا كلمتها لتكون شاملة .

الرئيس — يدور الكلام حول معنى الاستجواب وما يرمى إليه وما هو موقف الحكومة تجاهه .

عبد الخالق عطيه افندى — اسمحوا لى — ولو آتى غير ملم كما قلت بالأمور الاقتصادية — أن أقول لحضراتكم ما خطر ببالى واستقيته من معلومات بعض رجال مهتمين بشؤون بلادنا . قال بعضهم : يجب تشجيع الصناعات الموجودة . ولكن بأي نوع من أنواع التشجيع ؟ أيكون باشتراك الحكومة في أسهم الشركات التي يثبت لها من اللجنة التي سأقترح إنشاءها فيما بعد أنها أهل للتنشيط ويكون الاشتراك بأسهم ولو قليلة القيمة ولكنها تبعث على الثقة بتلك الشركات ؟ أو يكون التشجيع بحماية النظام الجمركى ؟ أو يكون بالاهتمام بالتعليم الصناعى أو بحماية الملكية الصناعية بقانون يصدر في شأنها أو بتغيير نظام الرخص — وهذا مهم من الوجهة المالية — أو بإنشاء بنك للصناعات ؟ أو باشتراط الأولوية لقبول البضائع المصرية في الدوائر الحكومية وتفضيلها على غيرها ؟ أو باعتراف الحكومة بالتفادي التعاونية الصناعية التي يكون من ورأها الإكثار من عدد الصناع والصناعات . أو بإرسال بعثات من العمال للخارج ؟ قالوا في ذلك كثير ولكن من الذى يستطيع تنظيم هذه المسائل للاتفاق بها ؟ قالوا ألقوا لجنة صناعية حكومية تكون أغلبية أعضائها من غير الموظفين ويختار أعضاؤها من أشخاص معترف لهم بالكفاءة في المسائل المالية والصناعية وهم كثيرون . هذا فيما يتعلق بالصناعة . وقالوا عن الزراعة : لاحظوا أولاً الهجرة وامنعوا تدفق الأفاقين الذين غصت بهم البلاد ولم تستفد من وجودهم شيئاً . وثانياً لاحظوا مسائل الري والصرف وأظن أن الاهتمام بهذه المسألة ظاهر في سؤال وجهه صاحب المعالي إسماعيل صدق باشا لصاحب المعالي وزير الأشغال .

وفي البلاد مساحات كبيرة جداً يقولون إنه يمكن للحكومة توزيعها على الأهالى ليستفيدوا منها ويفيدوا . ويقولون : ضعوا الأوامر التي تسمح بإكثار أنواع المحصولات بدلاً من التي نستوردها من الخارج . فعلى أى أساس تكون هذه الأوامر ؟ إنهم يقولون فيما يتعلق بالمحصول الرئيسى وهو القطن أن اهتموا به كل الاهتمام ولكن اجثوا في تنمية المحاصيل الأخرى التي تصلح لأن تكون سندا لهذا المحصول هذا ملخص كل ما يقال . فالحكومة يجب عليها أن تشكل لجنة للبحث في هذه المسائل وتبدى رأيها فيمن يختارون لعضويتها والنظام الذى تسير بمقتضاه في أعمالها .

وزير الزراعة — أشكر كثيراً حضرة العضو المحترم الأستاذ عبد الخالق عطيه على ما أبداه في شرح استجوابه من طيب الرغبة والامانى لهذه البلاد . ولا يخفى على حضراتكم أن الحكومة قد شعرت منذ الدور الماضى بهذا النقص الذى أشار إليه حضرة المستجواب وبذلك قررت في جميع فروعها ما رأت وجوبه من السياسات الإنشائية . وأول ما يتبادر إلى ذهنى أن أتكلم عن وزارة الزراعة ، لأن حضرة قد أشار في استجوابه إلى كثير مما يتعلق بها ، ولأنه قد وجه سؤاله بالذات إلى رئيس الوزراء ووزير المالية ووزير الزراعة .

لقد عرضت وزارة الزراعة على حضراتكم ما اعترى البلاد من نقص في إيراداتها سواء بالنسبة لمحصول القطن أو لغيره من المحاصيل الأخرى التي أصبحنا نستوردها من الخارج . وقلنا إن الحسارة التي تصيب البلاد من هذا الوجه لا تقدر بمئات الألوف كما قال حضرة المستجوب بل هي تقدر بالملايين . فلقد بينا أن الحسائر التي تحملناها بسبب استيراد القمح والشعير وغيرهما مما أشار إليه حضرة المستجوب بلغت في الثمانية والعشرين عاماً الأخيرة ١٣٥ مليوناً من الجنيهات ، بمعنى أن هذا المبلغ يوازى الفرق الذى خسره البلاد والذي كان يمكن أن توفره على نفسها لو كانت الزراعة تعطى حقها من العناية والنظام ومحاربة الأمراض والآفات . كذلك بينا البلاد قد خسرت حوالي ٤١٤ مليوناً من الجنيهات في فروع القطن أثناء الثمانية والعشرين عاماً الماضية أيضاً ، وذلك للأسباب العرو من آفات تفتك بالزراعة فتقلل من متوسط محصول القطن ، ومن عدم العناية كما يجب بأصول الزراعة .

ولقد بينت الحكومة لحضراتكم في ذلك الوقت بالتفصيل الوافى الوسائل التي عزمتم على اتخاذها لتلافي كل ذلك ، وتلى



أداة ١٠٧ » ... .. «

نرائكم هذا البيان هنا من فوق هذا المنبر . وقد ظلت وزارة الزراعة من ذلك الحين عاملة على تحقيق السياسة التي وضعت لهذا نرض ، فنفذت بالفعل كثيراً من القوانين والنظم التي عرضت على حضراتكم وهي الآن في طريق التنفيذ لما بقي منها . وأذكر بهذه المناسبة أن بعض هذه المشاريع موجود الآن بوزارة الحفانية قيد البحث وبعضها في طريق الإنشاء ، وقد وضعت الوزارة أيضاً في ميزانية هذا العام مبالغ لأعمال كثيرة من شأنها معالجة ما يشكو منه حضرة المستجوب . مثال ذلك : إيجاد تقط زراعية في مختلف البلاد لعمل تجارب لكي تكون كل واحدة منها بمثابة مدرسة زراعية يتعلم فيها أبناء الفلاحين أصول الزراعة وتربية الحيوانات وغير ذلك مما يود عليهم بالفائدة في حياتهم الزراعية . ومثال ذلك أيضاً : أن تقوم وزارة الزراعة بزرع جميع أنواع النخيل الموجود بأشحاء العالم بخير ما يصلح منها لمصر ؛ وأيضاً : إنشاء معامل للصناعة وذلك بدلاً من تصدير الطماطم إلى البلاد الأجنبية لعصرها هناك واستيرادها شكل صلصة مما يكلف البلاد مبالغ طائلة . وإذا أردتم أن أتلو على حضراتكم بياناً مفصلاً بالأعمال التي عازمت وزارة الزراعة على إنجازها فإني مستعد وإن كنت أرى أن هذا البيان طويل .

( أصوات : نحب أن نسمع ) .

وزير الزراعة — ستعرض الوزارة على حضراتكم في القريب العاجل مشروعات قوانين عن المسائل الآتية : التعاون ، وقد يعرض هذا المشروع على حضراتكم في ظرف أسبوعين ، ومراقبة غش الأسمدة ، ومقاومة الآفات الزراعية كافة المن التي تصيب الخضروات كالبلق الدقيق الذي يصيب أشجار الفواكه وكافة العنب وكذبابة الفاكهة ...

- الرئيس — هل ترون الاستمرار على سماع هذه التفاصيل ؟

أظن أن هذا يطول شرحه ؛ ويكفي أن تقتصر على رؤوس المسائل .

وزير الزراعة — وقد قررنا أيضاً إيجاد بعثة كبيرة لتعلم كل ما يجب مما له علاقة بالزراعة .

فإذا انتبهنا من المسائل الخاصة بوزارة الزراعة ، وهي كثيرة جداً ، ونظرنا إلى وزارة المالية مثلاً لوجدنا أنها قد قامت بكل ما استطاع له فيما يخص بالقطن وتلافي الخطر الذي كان يهدده كما بين حضرة المستجوب في شرح استجوابه . فضلاً عن ذلك فإنها مشغولة الآن إعداد مشروع قانون البورصة . وجملة القول أن جميع الوزارات — بحسب ما أراه وبحسب ما تعلمون — جادة في الاهتمام بكل ما أشار إليه حضرة المستجوب . فمثلاً وزارة المعارف تعمل بكل اجتهاد في نشر الصناعات بإنشاء المدارس الصناعية وغير ذلك مما يدخل في اختصاصها . على أن هناك أمراً لا يصح أن يغيب عن الأذهان وهو أن هذه البلاد حديثة العهد بالنظام النيابي والحكومة الشعبية التي هي لبنة البرلمان لم يمض عليها بعد زمن طويل ، والأعمال التي لديها في مختلف المصالح والتي يجب عليها أن تقوم بها لتدارك ما فات في الزمن مضى أعمال كثيرة تتطلب جهوداً شاقة ووقتاً طويلاً . والذي أراه أن الحكومة الحالية تؤدي كل واجبها ولا تنسى عن العمل ليلاً نهاراً حتى إن المريض من أعضائها لا يتأخر عن الحضور أمام حضراتكم لإبداء ما لديه من المعلومات تنفيذاً لرغباتكم وإجابة لأسئلتكم استجواباتكم . فإذا طال الأمد بالوزارات الدستورية — وسيطول بإذن الله — فإتوا واصلون لا محالة إلى كل ما يشير إليه حضرة المستجوب في أوجه الكمال . والحكومة مستعدة على الدوام للاسترشاد بأرائكم والاستئثار بنصائحكم ؛ وما على حضراتكم إلا أن تدلوها على مواضع نص وأن تفضلوا بإرشادها إلى خطة العمل وهي مستعدة لتقبل إرشاداتكم وآرائكم بكل ارتياح .

الأستاذ ويسا واصف — يا حضرات النواب : عندما ألفت كتلي للشبيبة في السنة الماضية من أعلى هذا المنبر كان لها صدى في قلوبهم . ففتحت بابي على مصراعيه لمن يريد تقديم شكواه فتقدمت إلي آلاف من الشكاوى ضد النظام الحالي ، ضد الموظفين . واصمحوالي أن نلتم هذه الشكاوى لكي تسمع الحكومة . والواقع أنني كنت أريد تقديم استجواب خاص في هذا الشأن ، ولكن مادامت الفرصة سحبت فإني أنتهزها للإعراب عما أريد .

الرئيس — لست أدري هل يرمى الاستجواب الحالي إلى طرح الحالة العمومية كلها للنقاش فيها من جميع الوجوه دون أن ين هناك شيء معين تدور حوله المناقشة حتى يمكن أن تنتهي إلى نتيجة معينة ؟

الأستاذ ويسا واصف — إني سأقصر كلامي على الذين يريدون ترقية الصناعة ولا تعطى لهم المعلومات والمساعدات الواجبة .



مادة ١٠٧ » .....  
.....

الرئيس — لو سمح لحضرتك بالكلام في هذه النقطة ولغيرك بالكلام في مسائل أخرى ما استطعنا أن نخلص إلى رأى من  
وما كان في الإمكان حصر المناقشة بحيث يمكن أن تؤدي إلى نتيجة . ولو كنت في مكان الحكومة لصرحت بأنى لا أستطيع الإجابة  
استجواب يتناول جميع شؤون البلاد من زراعية وصناعية وتجارية .

محمد فكرى أباطه افندى — لى كلمة في النقطة الشكلية التى أثارها دولة الرئيس من حيث وجوب انصياب الاستجواب على شئ  
معين . فلو كنت مكان معالى الوزير لرجعت حتما إلى خطبة العرش فذهبت إلى النقطة المحددة التى ينصب عليها الاستجواب . والواقع أن  
هذا الاستجواب قد تناول ثلاث أو أربع نقط ورد ما يقابلها في خطبة العرش ، وحيث فهو في محله لأنه قد جاء منصبا على نقط معينة .  
وهنا أتلو على حضراتكم ما ورد في خطبة العرش خاصا بموضوع هذا الاستجواب :

« وستضع حكومتى موضع البحث والدرس كل ما يرتبط بالأحوال المالية والاقتصادية للبلاد . وستعنى كل العناية بتنفيذ ما يستمر  
الرأى على أنه خير طريق لتنظيم هذه الأحوال التى لا يغنى ما لها من صادق الأثر في الحياة العامة للدول .

« ومن أجدر هذه المسائل بالعناية نظام الضرائب في الدولة ؛ ويدخل في ذلك النظام الجمركى . ولا يقل عن هذه المسألة أهمية البلاد  
حماية القطن في زراعته ، والنظر في مشروعات الري والصرف ، وتدير الأنظمة الخاصة بتجارة الأقطان وترقية الزراعة والصناعة والتجار  
بوجه عام . وإيجاد الموارد الكافية للسكان الذين يزداد عددهم باطراد .

هذه هى المسائل التى تناولها الاستجواب فإذا أردنا أن نحاسب الحكومة عليها يكون عملنا في محله .

الأستاذ ويسا واصف — إنى سأبين وقائع خاصة يتناولها موضوع الاستجواب . فقد جاء في آخره العبارة الآتية « وضع سياسة  
اقتصادية عامة تكفل ثروة البلاد مناعتها » . وكلامى سينحصر في هذه النقطة .

الرئيس — الكلام الذى سمعناه حتى الآن يتناول كل مرافق الدولة ، وأحوال الحكومة . وأنا لا يمكننى حصر المناقشة إذا كنت  
أبشع لك الكلام فيما تريد ولغيرك فيما يريد . ولم أسمع من المستجوب إلا كلاما عاما ، فهو لم يعترض على أى عمل قامت به الحكومة .  
ولم يبين أنها فعلت ما فيه مخالفة للمصلحة العامة .

الأستاذ ويسا واصف — الاستجواب يعطى جميع الأعضاء حق الاشتراك في المناقشة .

الرئيس — إنما أبديت فكرة عرضت ، فإذا كنتم ترون استمرار المناقشة في هذا الاستجواب على هذا الوجه غير المحدود فليغفل  
من شاء بالكلام .

وزير الزراعة — الحقيقة أن الاستجواب الذى تقدم به حضرة الأستاذ عبد الحالى عطيه لم يكن ظاهرا فيه ما أبداه أثناء شرحه  
ولا أفهم أنه يعطى حق الكلام في مسائل عامة تتناول جميع مرافق الدولة ، بل المفهوم من توجيهه إلى وزراء معينين بالذات — وزير  
رئيس الوزراء ووزيرا المالية والزراعة — أنه يرمى إلى الوقوف على أشياء معينة . ولذلك اتفق الوزراء للوجه إليهم الاستجواب على  
إعداد جواب مشترك . فإذا كان حضرة المستجوب يريد أن يثير مسائل غير التى وردت في استجوابه فليمهلنا حتى نعد الجواب عليها .  
عبد الحالى عطيه افندى — إذن سأضع استجوابا آخر بالمعنى الذى يريده دولة الرئيس .

الرئيس — الواقع أنه لا غرض لى من ملاحظتى التى أبديتها إلا أن ينصب الاستجواب على شئ معين حتى يمكن أن تنتهى إلى  
نتيجة معينة . أما المناقشة العامة التى لا يمكن أن تنتهى إلى شئ معين فهذا ما لا أرى فائدة فيه .

عبد الحالى عطيه افندى — أنا في الحقيقة لا أفهم كيف يعتبر هذا الاستجواب غير منصب على شئ بعينه مع أن الغرض منه  
واضح كل الوضوح ، وهذا ظاهر من تعيين الأشخاص الموجه إليهم . فقد أردت أن يكون للحكومة برنامج اقتصادى معين فوجهنا  
الاستجواب أولا وبالذات إلى دولة رئيس الوزراء باعتباره المشرف على السياسة العامة للدولة ؛ ثم وجهته أيضاً إلى وزير المالية باعتبار  
المستول عن الشؤون المالية والصناعية في البلاد . فاستجوابى يرمى إلى أن تكون للحكومة سياسة اقتصادية معينة تقي البلاد بمناعتها من  
الوقوع في الأزمات . ونحن كلنا نشكو وزيد أن تقوم الحكومة بعمل . والحكومة وهى السلطة التنفيذية — يجب عليها أن تبين لنا  
ما ستعمله لصالح البلد في الشؤون الصناعية والتجارية . فرضى إذن واضح . وإذا كانت الوزارة لم تفهمه فقد كان الواجب عليها ألا تزد

أدلة ١٠٧ » ..... «

في أول الأمر . أما القول بأن وزارة الزراعة قد اعترفت بإنشاء حقول لتربية الحيوانات إلى غير ذلك فهذا ما لم أقصد إليه . ولذلك كنت أود أن يكون وزير المالية حاضراً فيهم غرضي ويحييني إليه .

وزير الزراعة — أظن أن حضرة العضو المحترم غير محق في هذا الكلام . ولست أدري بمن تعرض بقوله إنه كان يود لو أن وزير المالية كان حاضراً حتى يفهم غرضه .

عبد الخالق عطيه افندى — إنى لم أرد التعريض بأحد .

وزير الزراعة — لو أن صاحب الاستجواب وضع استجوابه في صيغة واضحة لا تقبل التأويل لكان يصح له أن ينسب إلى غيره سوء الفهم . أما والاستجواب قد أفرغ في صورة غير محدودة فلست أفهم كيف يجوز له أن يلوم سواء .

عبد الخالق عطيه افندى — يا صاحب العالي ، ألم يرد في الاستجواب أن يكون للحكومة سياسة اقتصادية معينة تنفي البلاد بشر التزامات ؟ وهل يصح أن يعبر عن مدلول هذه العبارة بأكثر من سطرين مثلاً مع العلم بأن القاعدة في تحرير الاستجابات هي تحري إنجاز ، وهلا يعتبر تأهب الأستاذ ويصا واصف ومعالي صدق باشا للاشتراك في المناقشة دليلاً على أنهما فهما الغرض من الاستجواب ؟ وزير الزراعة — أذكر أن حضرة المستجوب قرر عند شرح استجوابه أنه يريد شرح الحالة الحاضرة ، وأنه راض عن سياسة الحكومة . ومع ذلك فلكل من حضرات الأعضاء الحق طبعاً في إبداء رأيه ؛ ونحن مستعدون لسماع كل ما يقال ؛ وتقبل بكل ارتياح انتفضلون بإبدائه من الإرشادات والاقتراحات .

الرئيس — أليس المفهوم أن الاستجواب ينتهى بقرار ؟ فما هو القرار الذى يريد اقتراحه حضرة العضو المستجوب بعد أن سمع جواب الحكومة ؟

عبد الخالق عطيه افندى — ليس من الضروري أن ينتهى الاستجواب حتماً بقرار . ومع ذلك لو أنه سمح لحضرات الخطباء بأن يقولوا ما لديهم لوصلنا إلى نتيجة .

إسماعيل صدق باشا — المسألة التى أثارها حضرة زميلي المحترم الأستاذ عبد الخالق عطيه ليست بنت يومها . بل إن المجلس قد أثارها بمخاطبتها فى أغسطس الماضى عند بحث الميزانية . وأرجو أن تذكروا أننا بحثنا فى هذا كثيراً وأجابتنا الحكومة بما فيه الكفاية . ذكرنا مفردات ورءوس مسائل أصابت من إجماعكم رضى ومن مجلس الوزراء موافقة . فأظن والحالة هذه أن الأمر الذى يصح أن نتساءل عنه اليوم ليس هو سياسة الحكومة الاقتصادية بل ماذا فعلت بسياستها التى اتفقنا وإياها هنا فى شهر أغسطس على اتباعها . أتقبل من هذا إلى نقطة صغيرة وهى أنى كأحد الناس لا أستطيع فى فترة وجيزة — بين سبتمبر وفبراير — أن أطالب الحكومة بتنفيذ برنامج واسع النطاق لا يسع الحكومات حتى العريقة منها فى الخبرة أن تقوم بتنفيذه إلا بعد زمان طويل . لقد جاءتنا الحكومة ن خطاب العرش بما طمأن النفوس على اتباعها السياسة التى أملاها البرلمان . فما علينا إذن إلا أن ننتظر وترقب . والحالة المشاهدة أمامنا تدل على أن المرافق التى هى فى حاجة إلى الإصلاح تال جلهما إن لم تكن كلها أكبر قسط من عناية الحكومة . فإذا رجعنا إلى المسائل التى تقررت نجد أنها تتلخص فيما يلى :

أولاً — طلب فى صدد السياسة الاقتصادية تقرير برنامج أعمال الري الكبرى التى يقصد بها تحسين الري والصرف بالبلاد الجارية فيها الزراعة الآن وتوسيع نطاق الري حتى يعم جميع بلاد القطر القابلة للزراعة . وتذكرون حضراتكم أنى وجهت سؤالاً فى هذا المعنى إلى معالي وزير الأشغال فأجاب بأن هذه المسائل هى تحت نظره وقيد بحثه . وأظن أنه عند نظر الميزانية القادمة — وليس بيننا وبينها إلا أيام — ستكون هناك الفرصة المناسبة للنظر فيما إذا كان وعد الحكومة بتحسين الري والصرف وعداً قائماً على أساس أم لا . وعندى أنه لا شك فى أن وعد الحكومة سيعقبه الإنجاز .

ثانياً — حفظ وتحسين مرتبة القطن المصرى حتى يزيد الإقبال عليه وحتى لا تحمل محله أقطان البلاد الأخرى الدائبة السعى وراء الحصول على مركزنا الممتاز من هذه الوجهة . ويسرنى — وأظن أنه يسركم جميعاً — أن وزارة الزراعة قد اتخذت الوسائل والتدابير لتنزعة فى هذا الصدد . ويسركم بلا شك أن مؤتمر الغزالين قد شاهد من ذلك ما طمأن مستهلكى القطن من هذه الوجهة . ولا أظن أن لأحد أى اعتراض على الحكومة فيما فعلته أو فيما تنوى عمله فى هذا الصدد .



مادة ١٠٧ » ... ..

ثالثاً — السعى في تحقيق تنوع المحاصيل الزراعية حتى لا يكون رخاء البلاد أو شقاؤها مرتبطاً بمحصول واحد كما هو شأنها الآن ، وهذه المسألة تفتى بها وزارة الزراعة . وأظن أن كثيراً من حضراتكم قد اطلعوا على تقرير السياسة الإنشائية لتلك الوزارة وشاهدوا المجهود الهائل الذى تقوم به هذه الوزارة لتحقيق هذه الرغبة .

رابعاً — الوصول إلى الدرجة القصوى في استثمار القوى الطبيعية وأهمها مساقط المياه والمحاصيل المعدنية . فقها يختص بمساقط المياه صرح معالى وزير الأشغال إجابة على سؤال وجهته إليه بأن القوى المستخرجة من هذه المساقط تدخل ضمن ما يعنى به وأن البنى في أمرها قد يتم بين يوم وآخر . بقيت المحاصيل المعدنية ، وأظن أنه لو كان وزير المالية حاضراً لا كد لنا أنه سيعنى بها العناية الواجبة . والذى استوقف نظر مجلس النواب حين نظره في الميزانية هو الإجماع على تضيد الصناعة الوطنية . ويشترك أكثر وزراء هذه الوزارة في هذا المضمار ، فحضره صاحب المعالى وزير الزراعة يعنى بالشؤون الزراعية أشد العناية ، وقد جاء في تقرير وزارة الزراعة عن سياستها الإنشائية الشيء الكثير مما يمس هذا الموضوع ، ولا شك أن الكثير من حضرات الأعضاء اطلعوا عليه وقدروا ما اختاروا من الفوائد .

أما فيما يختص بالتعليم الصناعى فقد علمت أن معالى وزير المعارف العمومية يعنى به عناية فائقة ، وفي نيته على ما فهمته منه تشكيلة لجنة من أصحاب الراى في الأمور الصناعية لتتفر في مناهج التعليم الصناعى ولترى أى الصناعات يلزم إدخالها في المدارس الصناعية . والميزانية التى بين أيدينا الآن أصدق شاهد على ما يبدو في مختلف دوائر الحكومة من الاهتمام بالصناعة كل الاهتمام .

أما الصناعة بوجه عام فهذا موضوع واسع جداً ولا يمكن البت في تقرير برنامج تفصيلى لها دفعة واحدة ، بل إن الواجب أن تتدرج الحكومة في سياستها العملية من هذه الوجهة ، وأن تجعل نصب عينها الثابتة فيما تقوم به من مجهود . ولا يصح البتة أن تكون سياسة الحكومة مبنية على طفرة لما في ذلك من الخطر .

وأول خطوة في هذا السبيل هى حماية الصناعات الوطنية . والحكومة مهتمة بهذا الموضوع أشد الاهتمام بدليل أنها طلبت من المجلس الاقتصادى الذى أنا أحد أعضائه درس التعريفية الجمركية من حيث علاقتها بالصناعات الوطنية . والمجلس الاقتصادى يعنى بهذا الموضوع عناية كبرى وسيعرض في القريب العاجل على الحكومة طائفة كبيرة من التدابير التى تتشم أن يكون من ورائها أثر كبير في رقى البلاد ونمو ثروتها وزيادة مواردها .

وقد طلبنا من الحكومة الاقتصاد في ميزانيتها ، وطلبنا من الأفراد الاقتصاد في ميزانيتهم .

أما عن الأفراد فهذا موضوع اجتماعى لا يمكن معالجته بالمحاضرات هنا أو بالخطب أو حتى بالاستجابات ، بل إن الحالة الحاضرة والظروف القاهرة ستدفع الجماعات والأفراد بطبيعة الحال إلى توخى هذا الاقتصاد .

أما الاقتصاد في أبواب الميزانية فسأراه عند نظر ميزانية هذا العام وسيكون ، أثره فعالاً فيما تتوخاه من ضروب الوفرة . وعشمتنا أن تكون الفكرة السائدة هى فكرة هذا الاقتصاد .

وقد طلبنا من الحكومة أيضاً أن تعمل لزيادة مواردها و الثروة القومية بإنجاز المشاريع التى تعود على الخزنة بالمال لتتمكن من القيام بأعباء ما يلزم لرقى البلاد .

وقد كنا نود أن يكون حضره صاحب المعالى وزير للمالية بيتنا الآن ليقول كلمته في هذا الموضوع وليبين لنا التدابير التى اتخذها للوصول إلى إنماء موارد الدولة .

على أننا جميعاً نعلم أن هذا ليس بالأمر اليسير لأن أماننا عقبه الامتيازات الأجنبية التى تقف دائماً في سبيل زيادة الموارد . ولكن على الرغم من ذلك فنحن نأمل أملاً شديداً في نشاط حكومتنا وأنها لن تالو جهداً في سبيل السعى الحثيث المتواصل إلى تحقيق العدالة بحيث يتساوى الأجانب والوطنيون في الضرائب ، ومن جهة أخرى لكي تصل إلى وضع ضرائب جديدة يدفعها الأجانب والوطنيون لإنماء موارد الدولة . ويسرنى أنى علمت أن الوزارة دائبة في السعى لتحقيق هذه الآمال المشروعة .

هذه هى المسائل التى بحثها المجلس وأبدى فيها رغبات وقرر قرارات بالإجماع . وهى أيضاً التى قبل وزراؤنا تحقيقها ، ووعدها

مادة ١٠٧ « ... .. »

بتنفيذها في القريب العاجل ، وبعضها قد دخل في دور التنفيذ فعلاً ، كما أن البعض الآخر لم يتعدّ طور التفكير . ونأمل أن ينفذ قريباً وهذا ليس بعزير على حضراتهم . وعلينا أن نعطي للحكومة المهلة الكافية لتحقيق كل هذه المسائل .

عبد الرحمن عزام افندى — أظن أن هذا الاستجواب إذا كان محدداً كان يمكن أن ينتهى بفكرة معينة . ولكن رأيتم حضراتكم من مناقشته أننا صرنا ننتقل من موضوع إلى آخر مما لا يمكن أن يجعل المناقشة حدة ، لذلك أقترح على حضراتكم أن ننتقل إلى جدول الأعمال .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذا الاقتراح ؟

( موافقة عامة ) .

( في ٩ فبراير سنة ١٩٢٧ ) .

عدم تلاوة الأسئلة والاستجابات اكتفاء بإثباتها في المضبطة .

الرئيس ( سعد زغلول باشا ) — أظن أنه لا حاجة إلى تلاوة الأسئلة والاستجابات اكتفاء بإثباتها في المضبطة لأنها ترسل إلى حضرات الوزراء وتوزع على حضراتكم ، وفي هذا اقتصاد للوقت . فهل توافقون على ذلك ؟

( موافقة عامة ) .

( في ٩ فبراير سنة ١٩٢٧ ) .

إذا قدمت اقتراحات عدة بعد الانتهاء من المناقشة في الاستجواب يبدأ بأخذ الرأي على أبسطها أولاً .

أشير إلى استجواب حضرة عبد الرحمن عزام افندى الخاص بسياسة الحكومة بالنسبة للموظفين الأجانب .

عبد الرحمن عزام افندى — من أكثر من شهر شعرت بأهمية مسألة الموظفين الأجانب فوجهت سؤالاً لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء عن مسألتين : الأولى ، هل هناك أى خلاف في تنفيذ القانون الخاص بالموظفين الأجانب الذى اتفق الطرفان عليه ؟ وهل تنوى الحكومة أن تتقدم بالتشريع الذى أشار إليه الدستور خاصاً بهذه المسألة ؟ ففهمت أن لا خلاف في تطبيق القانون ، وأن هذا التشريع لن يظفر به هذا المجلس في وقت قريب . فشعرت في الحال أن رقابة حضراتكم على السلطة التنفيذية ستبقى فاقدة الآلة التى يمكنكم أن تقيسوا بها مسئولية الوزراء ، أعنى القانون المشار إليه .

ولست طريقة تعيين الموظفين الأجانب بقرار من مجلس الوزراء متفقة ونص الدستور ، لأن الدستور ينص على وجود قانون تنظم به الطريقة الاستثنائية لتعيين الموظفين الأجانب .

... ..  
... ..  
... ..  
... ..

الرئيس — تقدّم اقتراحان بمعنى واحد ، الأول من حضرات غفرى عبد النور بك وعلى نجيب افندى وعبد الستار الباسل بك ونصه :

« أقترح الاكتفاء بالبيانات التى أدلى بها دولة رئيس مجلس الوزراء والانتقال إلى جدول الأعمال » .

والثانى من حضرة محمد يوسف بك ونصه :

« أقترح الاكتفاء بتصريح حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء والانتقال إلى جدول الأعمال » .

( أصوات : موافقون ) .



مادة ١٠٧ « ... »

محمود فهمي النقراشي افندي — أطلب أن يؤخذ الرأي على الاقتراح للقدم منا .  
الرئيس — تفضي القواعد بأخذ الرأي على الاقتراح البسيط أولاً ، ثم على الاقتراح المركب ، ولذلك يؤخذ الرأي على الاقتراحين الآخرين ، فالحالف لهما يقف .

( وقت أقلية ) .

الرئيس — إذن تقرر الانتقال إلى جدول الأعمال .

( في ٢١ فبراير سنة ١٩٢٧ ) .

هل يجوز لموجه السؤال أن يجعل سؤاله استجواباً في أي وقت كان وفي أية حالة ، أو أن هذا التحويل له ظروف خاصة ، منها امتناع الوزير عن الإجابة مثلاً ؟ وهل إذا اتفق المستجوب والمستجوب على الإجابة حالا يصح أن يطلب أحد الأعضاء تأجيل تلك الإجابة للاستعداد للمناقشة ؟ طلب تحويل السؤال إلى استجواب يجب أن يكون كتابة .

وجه حضرة حافظ إسماعيل سلام بك سؤالاً لوزير المواصلات عن أمور نسبت لموظف ، وأنه يشترك مع مقاول في أعماله ، وأنه حصلت اختلاسات بسبب ذلك . وبعد أن علق على إجابة الوزير طلب تحويل سؤاله إلى استجواب فقال الرئيس ( سعد باشا ) :

الرئيس — هل يجوز للسائل أن يحول سؤاله في الحال إلى استجواب ، أم يكون ذلك بناء على امتناع الوزير عن الإجابة ؟

وزير المواصلات — إنني أقبل أن يكون هذا السؤال استجواباً الآن .

عبد الحميد سعيد افندي — ليس من حق حضرات الأعضاء أن يتدخلوا في مناقشة الأسئلة . ولكن لهم الحق أن يشتركوا في مناقشة الاستجابات . وبما أن الأعضاء غير مستعدين لمناقشة هذا الموضوع الآن فيحسن — إذا حول هذا السؤال إلى استجواب — أن تؤجل الإجابة عنه إلى وقت آخر .

الرئيس — يريد حضرة العضو موجه السؤال أن يجعل سؤاله استجواباً ، فهل يجوز له ذلك في أي وقت كان وفي أية حالة ، أو أن هذا التحويل له ظروف خاصة ، منها امتناع الوزير عن الإجابة مثلاً ؟

هذه مسألة ، وهناك مسألة أخرى وهي :

هل إذا اتفق المستجوب والمستجوب على الإجابة حالا يصح أن يطلب أحد الأعضاء تأجيل تلك الإجابة للاستعداد للمناقشة ، كما يرى حضرة عبد الحميد سعيد بك ؟

أحمد رمزي بك — لقد نص الدستور على حكم في هذا الموضوع ، فقد ورد في المادة ١٠٧ منه ما يأتي :

« ولا تجرى المناقشة في استجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه » .

الرئيس — أرجو أن تقرأ بقية المادة .

أحمد رمزي بك — « وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير » . وأرى أننا لسنا بصدد هذا الاستجواب في حالة استعجال .

الرئيس — ومن الذي يفصل في حالة الاستعجال مادام حضرة العضو ومعالى الوزير اتفقا على إمكان الإجابة الآن ؟

أحمد رمزي بك — ينظر في ذلك المجلس طبعاً .

الرئيس — هذه مباغتات لا يجوز أن يفصل فيها بسرعة .

حافظ إسماعيل سلام بك — طلبت تحويل سؤالى إلى استجواب . وإنى أطلب تأجيل الإجابة عنه أسبوعاً حتى أتمكن من الحصول على بيانات أوفى في هذا الموضوع .

الرئيس — إن طلب التأجيل مسألة نالتة تحتاج كذلك إلى بحث .

مادة ١٠٧ « ... .. »

على نجيب افندى — إن تحويل السؤال إلى استجواب لا يكتفى فيه عرض السائل وقبول الوزير بل يجب أن يصدر قرار من المجلس بالموافقة على ذلك .

هذا ما قرأته في ديجي ، ويبدى الكتاب الآن ، وسأبحث فيه عن هذا الحكم .

طراف على افندى — لقد أثبتت هذه المسألة أثناء نظر الميزانية في العام الماضي ، وكلف المجلس معالي وزير المواصلات بإجراء تحقيق فيها وإخطاره بالنتيجة .

الرئيس — ليس هذا موضوع بحثنا ، فنحن نبحث المسألة من جهة الشكل .

مصطفى محمود الشوريجي افندى — إن اللائحة الداخلية صريحة في هذا الموضوع ، لأنها تحتم اتباع طريقة خاصة في الأسئلة والاستجابات ، فهي تشير فيما يتعلق بالأسئلة إلى وجوب كتابة السؤال وإمضائه من عضو واحد وتقديمه لرئيس المجلس والوزير المختص قبل الجلسة التي يريد توجيه السؤال فيها بأربع وعشرين ساعة على الأقل ، وتنص على أن الرئيس يدرج السؤال بمجدول الأعمال . أما مسألة الاستجابات فقد نصت عنها المادة ١٠٩ من اللائحة بما يأتي :

« على المستجوب أن يرسل استجوابه مكتوباً للرئيس . وبعد تلاوته في الجلسة وسماع أقوال الوزير عن أنسب الأوقات للمناقشة في موضوعه يحدد المجلس موعدها بعد ثمانية أيام على الأقل » .

وليس الاستجواب المذكور مكتوباً ولم يتل في الجلسة كما نصت المادة . وعلى كل حال فللمجلس أن ينظر فيما إذا كان مستعداً للمناقشة فيه أم لا .

الأستاذ ويسا واصف — ليس هناك شك في أن من وضع سؤالاً ، ورأى جواب الوزير عنه غير كاف ، له في الحال أن يبدى عدم اقتناعه وأن يحول سؤاله إلى استجواب . وهذا مطابق للتقاليد الدستورية في فرنسا .

إن العضو إذا وجد أن الإجابة مخالفة للواقع له أن يطرح مسألة الثقة ويبدى الأدلة التي يستند عليها في صحة دعواه .

أما مسألة تأجيل الإجابة فإنها من حق المجلس لأنها تتعلق بمجدول أعماله الذي لا يملك ترتيبه إلا هو ، وربما كان لديه ما هو أهم من الاستجواب . فللمجلس أن يقرر ما إذا كان ينظر الاستجواب في الجلسة أو يؤجله إلى جلسة أخرى . هذه هي التقاليد البرلمانية في فرنسا التي يسير عليها مجلس نوابها على ما أذكر .

الرئيس — إن المبدأ الأخير صحيح لا نزاع فيه .

الأستاذ ويسا واصف — إن تحويل السؤال إلى استجواب أمر معقول . فإذا وجد السائل أن جواب الوزير لا يرضى استجوب الوزير وطرح مسألة الثقة .

إسماعيل صدقي باشا — أؤيد حضرة الأستاذ ويسا واصف في فكرته ، وأزيد عليها أن الأعضاء لا يهتمون عادة بالاهتمام الكافي بموضوع الأسئلة المدرجة بمجدول الأعمال لعلهم أن الكلام فيها يقتصر على موجه السؤال والوزير الموجه إليه .

أما الاستجواب فالأعضاء يبحثون موضوعه استعداداً للمناقشة لعلهم أنه يحق لكل عضو أن يشترك فيها . ولهذا لا أظن أنه يجوز تحويل السؤال إلى استجواب والإجابة عنه ثم المناقشة في موضوعه في نفس الجلسة حتى لو قبل الوزير المسئول ذلك ، لأن هذا يحرم المجلس من الفرصة اللازمة لبحث الموضوع كما يجب ، الأمر الذي يحتم وجوب التأجيل إلى جلسة أخرى ، إلا إذا رأى المجلس أنه على استعداد كاف للمناقشة .

الرئيس — إنني أميل إلى تأجيل الموضوع بحذافيره لأن هناك عدة مسائل تحتاج إلى بحث وتمحيص حتى يكون القرار الذي يصدره المجلس في هذه المسألة مبنياً على أسباب قوية صحيحة .

الدكتور أحمد ماهر — إذا أجل هذا الموضوع إلى جلسة أخرى ، فهل يدرج في جدول أعمالها باعتباره سؤالاً أو استجواباً ؟

الرئيس — يحسن ألا يتمجل المجلس في اتخاذ قرار في هذه المسألة قبل استيفاء بحثها . ولهذا أرى أن يؤجل الموضوع بحذافيره .



مادة ١٠٧ » ... ..

عبد العزيز الصوفاني افندى — إذا رأى المجلس في الجلسة المقبلة التي ستحدد لنظر هذا الموضوع أنه يجوز تحويل هذا السؤال إلى استجواب ، فهل يجاب عليه في نفس الجلسة أو تحدد للإجابة جلسة أخرى ؟  
الرئيس — يتوقف الجواب عن هذا السؤال على نتيجة بحث الموضوع كله .  
حسن صبرى بك — إن البت في هذه المسألة هو في الواقع تقرير لقاعدة قانونية . ونظراً لاختلاف الشراح في تفسير المبادئ القانونية أرى من المستحسن إحالة الموضوع كله على لجنة الشؤون الدستورية لبحثه من جميع وجوهه .  
الرئيس — أرى أن يقوم كل منا ببحثه وأنه لا داعى لإحالة على لجنة الشؤون الدستورية إلا إذا لم نصل من بحثنا إلى نتيجة مرضية . والآن هل توافقون حضراتكم على تأجيل الموضوع بخذافيره أسبوعاً ؟  
( موافقة عامة ) .  
( في ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٧ ) .

### حق تحويل السؤال إلى استجواب .

وجه حضرة حافظ إسماعيل سلام بك سؤالاً لوزير المواصلات عن أمور نسبت لموظف وأنه يشترك مع مقاول في أعماله ، وأنه حصلت اختلاسات بسبب ذلك . وبعد أن علق على إجابة الوزير طلب تحويل سؤاله إلى استجواب ، فقال الرئيس ( سعد باشا ) :  
الرئيس — ننتقل الآن إلى المناقشة في مسألة حق تحويل السؤال إلى استجواب .  
وزير الحرية — لقد طرأ على معالى وزير المواصلات عذر منعه عن الحضور . وقد اتفقت مع حضرة العضو المستجوب على تأجيل المناقشة في استجوابه إلى الجلسة المقبلة .  
الرئيس — المحدد له جلسة اليوم هو البحث في موضوع حق تحويل السؤال إلى استجواب لا مناقشة الاستجواب نفسه .  
أما مسألة تأخير الاستجواب فيمكن النظر فيها بعد ذلك البحث .  
لقد بحثت هذه المسألة فوجدت أنه يصح لكل عضو في المجلس — سواء أكان السائل نفسه أم غيره — أن يطلب تحويل أى سؤال موجه إلى أحد حضرات الوزراء إلى استجواب .  
ولكن يجب أن يقدم طلب التحويل كتابة لا شفويًا ، وذلك مفهوم لأنه ما دام الاستجواب يقدم بالكتابة فيجب أن يقدم طلب تحويل السؤال إلى استجواب بالكتابة كذلك .  
ويجب — فضلاً عن ذلك — أن يقر المجلس هذا التحويل .  
وبما أن حضرة حافظ إسماعيل سلام بك لم يطلب بالكتابة تحويل سؤاله إلى استجواب بل طلب ذلك شفويًا فطلبه على هذه الصورة غير مقبول ويجب عليه أن يصيغه بالشكل القانونى ( كتابة ) ويقدمه للرياسة . وللمجلس بعد ذلك أن يوافق على التحويل أو لا يوافق . والغالب في المجالس النيابية أنها تقرر التحويل ، ولها ألا تقره .  
وفي حالة موافقة المجلس على التحويل يحدد يوماً للمناقشة في الاستجواب طبقاً للقواعد المقررة في اللائحة .  
هذا هو ما وصلت إليه نتيجة بحثي ، فإذا كان لأحد من حضراتكم ملاحظة على ذلك فليفضل بإبدائها .  
أحمد رمزى بك — لقد بحثت الموضوع وليس عندى ما أزيده على بيان دولة الرئيس .  
الرئيس — متشكر .

حافظ رمضان بك — لازع في أن تحويل السؤال إلى استجواب يجب أن يكون كتابة . ولكن فيما يتعلق بقبول المجلس هذا التحويل ألاحظ أنه يجب التفرقة بين حالة ما إذا كان طالب التحويل هو السائل نفسه وحالة ما إذا كان غيره من حضرات الأعضاء . فإذا

مادة ١٠٧ « ... .. »

كان طالب التحويل هو السائل نفسه فلا أرى حكمة في ضرورة إقرار المجلس على طلبه لأن لكل عضو الحق في أن يوجه أى سؤال أو أى استجواب . أما إذا كان طالب التحويل عضواً آخر خلاف السائل كان من المعقول أن يؤخذ رأى المجلس .

الرئيس — أرى أن لا محل لهذه التفرقة ، لأنه إذا كان لموجه السؤال حق توجيه استجواب في الموضوع نفسه ، ولهذا يرى حضرة العضو المحترم أن لا محل لأن يقر المجلس طلب التحويل المقدم من نفس السائل ، فكذلك لكل عضو من أعضاء المجلس أن يوجه استجواباً في موضوع السؤال نفسه .

لهذا لا محل للتفرقة مطلقاً ، ولا يصح أن يكون موقف المجلس في هذا الموضوع موقف شاهد لا يهيمه ما يعرض أمامه . بل يجب أن يشترك في الموضوع اشتراكاً فعلياً . ولم أجد في كل ما قرأته خاصاً بهذا البحث ما يخالف هذا الرأى . والأولى بنا — بدلاً من أن نبتدع — أن نتبع . فالاتباع خير من الابتداع .

محمد فكرى أباطه أفندى — هناك حالتان : حالة ما إذا قدم طلب التحويل من العضو قبل الإجابة على سؤاله ، وحالة ما إذا قدم الطلب بعد الإجابة عن السؤال ، فهل رأى دولة الرئيس منطبق على الحالتين على السواء ؟

الرئيس — نعم .

محمود وهبه القاضى بك — لكل عضو كامل الحرية في توجيه أى سؤال أو استجواب . ولهذا يجب أن يكون له الحرية أيضاً في تحويل سؤاله إلى استجواب لأنه إذا كان للمجلس حق الرقابة على هذا التحويل كانت له من باب أولى الرقابة على تقديم الاستجابات وهذا ما لم يقل به أحد ، ولذا أرى الاستمرار في اتباع الطريقة القديمة .

الرئيس — هل حصل مثل هذا فيما مضى ؟

محمود وهبه القاضى بك — نعم حصل ذلك مرة واحدة ، وهى على كل حال تعد سابقة .

الرئيس — إذا كان أحد في المجلس يوافقك فليقف .

( لم يقف أحد ) .

الرئيس — تقدم طلب كتابي من حضرة حافظ سلام بك ، ونصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس النواب

أرجو تحويل سؤالى الموجه إلى معالى وزير اللواصلات إلى استجواب بخصوص مناقشة توريد حجر البازلت اللازم لرصف سكة رشيد . واقبلوا احترامى ؟ حافظ سلام

وحيث إن طلب التحويل تقدم كتاباً ، وحضراتكم لا ترون مانعاً من هذا التحويل ، فأرى تحديد ميعاد للمناقشة في هذا الاستجواب .

وزير الحرية ( بالنيابة عن وزير اللواصلات ) — فليكن الميعاد في الأسبوع القادم .

الرئيس — هل توافقون على أن تكون المناقشة في هذا الاستجواب بعد أسبوع ؟

( موافقة على ذلك ) .

( في ٧ مارس سنة ١٩٢٧ ) .



إباحة سماع بيان الوزير المستجوب في غيبة العضو المستجوب وقبل شرح استجوابه .

مجلس الشيوخ

استجواب مقدم من حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى لحضرة صاحب المعالي وزير الزراعة  
عن تأجيل حليج القطن إلى شهر أغسطس سنة ١٩٢٧ — تأجيله حتى يحضر معالي الوزير

حضرة صاحب الدولة الرئيس — يؤجل هذا الاستجواب إلى أن يحضره صاحب المعالي وزير الزراعة .

.....  
.....  
.....  
.....

بيان معالي وزير الزراعة بشأن تأجيل حليج القطن  
الناقشة في الاستجواب للمقدم من حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى لحضرة صاحب المعالي وزير الزراعة  
عن تأجيل حليج القطن إلى شهر أغسطس سنة ١٩٢٧  
استمرار المناقشة للجلسة المقبلة بسبب رفعها لعدم تكامل العدد القانوني

حضرة صاحب العزة وكيل المجلس — هل توافقون حضراتكم على سماع بيان معالي وزير الزراعة عن موضوع الاستجواب المقدم  
من حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى الخاص بتأجيل حليج القطن إلى شهر أغسطس سنة ١٩٢٧ ؟  
( موافقة ) .

معالي محمد فتح الله بركات باشا ( وزير الزراعة ) — إذا سمح المجلس أن يسمع البيان الذي ألقته في مجلس النواب الليلة بخصوص  
مواعيد حليج القطن فأني مستعد لإلقائه .

سعادة محمد صفوت باشا — وقد يستغنى حضرة المستجوب عن التمسك باستجوابه بعد سماع بيان معالي الوزير .  
معالي محمد فتح بركات باشا ( وزير الزراعة ) — إن مسألة حليج القطن على جانب عظيم من الأهمية . وقد اشتغلت بها الأفكار  
كثيراً : أفكار حضرات الشيوخ وحضرات النواب ، وأفكار التجار جميعاً من أقصى البلاد إلى أقصاها . وقد وردت على وزارة الزراعة  
جملة شكاوى بهذا الشأن يطلب فيها مقدموها تأخير حليج القطن .

.....  
.....  
.....  
.....

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — لقد حضر حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى صاحب الاستجواب فتحسن تلاوته .

حضرة صاحب العزة وكيل المجلس — يتلى الاستجواب .

تلى الاستجواب :

.....  
.....  
.....  
.....

مادة ١٠٧ » ... ..

حضرة لويس أخوخ فانوس افندى — حضرة الرئيس ، حضرات الأعضاء : تذكرون حضراتكم أنه عندما اشتدت أزمة القطن أقرت الحكومة مشروع التسليف على الأقطان ، وبنت قرارها على الرغبة في تنظيم العرض والطلب ليتمكن المنتجون من حجز أقطانهم في الأرياف دون أن يتحملوا مصاريف التخزين مع إقراضهم مبالغ على أقطانهم بفائدة قليلة . وقد نفذت الحكومة مشروعها هذا وحجزت من الأقطان ما يقرب من نصف مليون قطار ... ..

( في ٤ مايو سنة ١٩٢٧ ) .

#### استبعاد استجواب لغياب مقدمه .

الاستجواب المقدم من حضرة محمد زكى عبد الرازق بك لحضرة صاحب الدولة وزير الداخلية عن سبب تعيين محمود إبراهيم شيخ خفراء بمنشأة مطاي التابعة لمركز بنى مزار مع سبق رفته وعن سبب رفت شيخ خفراء بلدة القيس رفتاً إدارياً وتعيين آخر بدلاً منه على غير رغبة الأهالى استبعاد الاستجواب المذكور

حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل — بالنيابة عن حضرة محمد زكى عبد الرازق بك أصرح لحضراتكم بأنه متنازل عن هذا الاستجواب .

الرئيس — الأولى أن يحضر حضرة المستجوب ويتنازل بنفسه عن استجوابه .  
حضرة إبراهيم نور الدين بك — يكفى غياب حضرة المستجوب لاستبعاد استجوابه من الجدول .  
( أصوات : موافقون ) .

الرئيس — المجلس يقرر استبعاد هذا الاستجواب من جدول الأعمال ، ولحضرة مقدمه أن يجدده متى أراد .  
( في ٣٠ مايو سنة ١٩٢٧ ) .

#### بدء الوزير ببيانته عن الاستجواب قبل أن يشرح المستجوب موضوع استجوابه .

المناقشة في الاستجواب المقدم من حضرة عقل محمد بك لحضرة صاحب الدولة وزير الداخلية عن سبب سجن شخص ممن شملهم العفو

تلى الاستجواب المذكور ، وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بعد الاحترام أشرف بتقديم الاستجواب الآتى رجاء توجيهه إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية ليتفضل بالإجابة عليه في أقرب جلسة :

فى سنة ١٩٢٤ صدر العفو عن الجرائم السياسية التى وقعت إبان حوادث سنة ١٩١٩ وأفرج عن جميع المسجونين السياسيين . وكان من الذين أصدرت السلطة العسكرية أحكاماً ضدهم شخص يدعى محمد حمسه من العمدان مركز كفر الشيخ غربية صدر



مادة ١٠٧ ... ..

عليه الحكم بالسجن عشر سنوات مع ستة أشخاص آخرين من بلده بتهمة السلب والنهب ، ولكن المذكور أفلت من السجن يوم صدور الحكم وظل مخفياً حتى صدر العفو عن تلك الأحكام .

وفي سنة ١٩٢٥ قبض عليه البوليس وأعيد إلى السجن بعد مضي أكثر من خمس سنوات بعد تاريخ الحكم ؛ ولا يزال حتى الآن في سجن طره .

فهل يتكرم دولة الوزير بالإجابة عن سبب استمرار سجن المذكور مع أن المجرمين السياسيين قد أطلق سراحهم وعلى الأخص أولئك الستة الآخرين الذين سجنوا معه بتهمة واحدة وحكم واحد .

فإذا كان استمرار سجنه للآن تنفيذاً لأحكام أخرى صدرت عليه خلاف حكم المحكمة العسكرية ، فهل يتفضل دولة الوزير ويوضح لنا بيان تلك الأحكام والمحاكم التي أصدرتها وتواريخها واتهم التي حكم عليه من أجلها .

وإذا كان الجواب سلباً فما هو السبب الذي اقتضى استمرار سجنه للآن ، لأتينا على يقين من أن المذكور لم تصدر عليه أحكام جنائية من المحاكم المصرية .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ؟

عقل محمد

١٠ مايو سنة ١٩٢٧

حضرة صاحب الدولة عبد الحالى ثروت باشا ( وزير الداخلية ) — حين النظر في الإفراج عن المحكوم عليهم بأحكام عسكرية وضعت قاعدة جرت عليها الحكومة ، وهى أنه لا يفرج عن المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية في جريمة سرقة ، إذا كان قد سبق الحكم عليهم من المحاكم الأهلية في جرائم مشابهة لهذه الجريمة .

والحالة التي نحن بصدددها هي أن الشخص المذكور في الاستجواب حكمت عليه المحاكم العسكرية في جريمة سلب ونهب ، وكانت المحاكم الأهلية سبق لها الحكم عليه بخمس سنوات بالأشغال الشاقة لارتكابه جريمة سرقة بإكراه ، فلم يفرج عنه اتباعاً للقاعدة المذكورة .

حضرة عقل محمد بك — هل صدر الحكم المذكور قبل حكم المحكمة العسكرية ونفذ عليه ؟

حضرة صاحب الدولة عبد الحالى ثروت باشا ( وزير الداخلية ) — نعم . والقاعدة أن المحكوم عليه من محكمة عسكرية بجريمة سرقة يفرج عنه إذا لم تكن له سابقة حكم عليه فيها في جريمة مماثلة .

والشخص المذكور في الاستجواب حكم عليه من المحكمة العسكرية للنهب والسلب ، وسبق أن حكم عليه من المحاكم الأهلية بخمس سنوات في الأشغال الشاقة لسرقة بإكراه .

حضرة عقل محمد بك — هل سجنه الآن تنفيذاً لحكم المحكمة العسكرية .

حضرة صاحب الدولة عبد الحالى ثروت باشا ( وزير الداخلية ) — نعم .

حضرة عقل محمد بك — هذا ظلم ؛ إذ كيف بعد أن نفذ عليه حكم المحكمة الأهلية ينفذ عليه حكم المحكمة العسكرية الصادر عليه مع آخرين شملهم العفو ؟ فهل مثل هذا يسجن بعد ذلك ؟

( أصوات : نعم ) .

حضرة حافظ عابدين بك — هل من مقتضى القاعدة التي ذكرها دولة الوزير أنه إذا حكم على شخص في سرقة ونفذ عليه الحكم ثم حكم عليه من المحاكم العسكرية مع آخرين لسبب آخر وصدر العفو ، فهل ينفذ عليه الحكم ولا يشمل العفو لأنه من أرباب السوابق ؟

حضرة صاحب الدولة عبد الحالى ثروت باشا ( وزير الداخلية ) — منشا الخطأ الذي وقع فيه حضرة العضو أنه اعتقد أن العفو صدر عن جميع الأحكام العسكرية ؛ وهذا غير صحيح ، لأن العفو صدر بناء على شروط خاصة وضعت بالاتفاق مع رئيس الحكومة .

حضرة حافظ عابدين بك — أريد أن أفهم ، هل إذا حكم على شخص له سوابق من محكمة عسكرية ومعه آخرون شملهم عفو صادر بعد ذلك ، هل يبقى هو مسجوناً لأن له سابقة ؟

حضرة صاحب الدولة عبد الحالى ثروت باشا ( وزير الداخلية ) - نعم .

حضرة حافظ عابدين بك - هذا ما أردت أن عرفه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على بيان حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية ؟

( موافقة ) .

الرئيس - المجلس يكتفى ببيان دولة وزير الداخلية وينتقل إلى نظر المواد الباقية فى جدول الأعمال .

( فى ٣٠ مايو سنة ١٩٢٧ ) .

### تأجيل الإجابة عن الأسئلة إلى ما بعد انتهاء المجلس من فحص الميزانية .

قرار المجلس بعدم النظر فى الأسئلة والاستجابات قبل ان ينتهى المجلس من نظر للميزانية

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى - لما ألقى دولة رئيس الوزراء بيانه بشأن الأزمة السياسية التى حدثت أخيراً أردت الكلام فأشار على حضرة رئيس المجلس أن أقدم استجواباً عن الموضوع ؛ وقد قدمته فعلاً فى ٢١ من هذا الشهر .

الرئيس - هذا الاستجواب أرسل إلى دولة رئيس الوزراء وهو غير مدرج فى جدول أعمال جلسة الليلة .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى - كان يجب أن يتلى هذا الاستجواب قبل إرساله إلى دولة رئيس الوزراء عملاً بنص المادة ٤٩ من اللائحة الداخلية .

الرئيس - يدرج هذا الاستجواب فى جدول أعمال جلسة أخرى ثم يتلى بعد ذلك .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى - كان المقرر أن جلسة يوم الاثنين من كل أسبوع تخصص للأعمال العادية . ولكن حدث فى يوم الخميس الماضى أن اجتمعت أقلية وأصدرت قراراً بتخصيص جلسة اليوم - وهو الاثنين - لنظر الميزانية دون غيرها . ولا أدرى إذا كان هذا القرار صحيحاً أو غير صحيح ، وعلى كل فإنى أرجو أن يتلى استجوابى فى هذه الجلسة . وتلاوته لا تستغرق أكثر من دقيقتين . وحضراتكم تعلمون أن الاستجواب من أهم أعمال المجلس . والدورة البرلمانية على وشك الانتهاء . وموضوع استجوابى من أعظم ما تهتم به الأمة .

الرئيس - لكن دولة رئيس الوزارة غير موجود .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى - إنى أطلب نشر الوثائق التى تبودلت فى الأزمة السياسية بين الحكومتين المصرية والإنجليزية . ولقد صرح دولة رئيس الوزراء بأنه لا يمانع فى نشر هذه الوثائق إذا وافقت على ذلك الحكومة الإنجليزية ، وهذه قد وافقت .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أقترح عدم النظر فى الأسئلة والاستجابات حتى ينتهى المجلس من نظر الميزانية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذا الاقتراح ؟

( موافقة ) .

الرئيس - المجلس يقرر عدم النظر فى الأسئلة والاستجابات حتى ينتهى من نظر الميزانية .

( فى ٢٧ يونيه سنة ١٩٢٧ ) .



توجيه أسئلة شفاهة عن وزارة أثناء نظر ميزانيتها خارجة عن موضوع هذه الميزانية ؛ وإجابة الوزير عنها وتعليق السائل

وغيره عليها .

أثناء النظر في ميزانية وزارة الخارجية حدث ما يأتي :

حضرة عزيز ميرهم افندى — لى بعض ملاحظات على التقرير الخاص بوزارة الخارجية ، ولكننى قبل إبدائها أتوجه إلى معالي وزير الخارجية بالنيابة بثلاثة أسئلة ، وبعد إجابته عليها أقدم ملاحظاتي للشار إليها .

السؤال الأول — هل وصل إلى علم وزارة الخارجية المصرية أن وزارة الخارجية البريطانية كاشفت حضرة صاحب السعانة عزيز عزت باشا وزير مصر المقوض في لندره برغبتها بأن يستصحب جلالة الملك دولة ثروت باشا ، وأن عزيز عزت باشا أرسل تلغرافاً إلى القصر الملكي بهذا المعنى فكان جواب جلالة الملك أن الزيارة وإن كانت رسمية إلا أنها ليست في الواقع سوى إجابة لدعوة خاصة وجهها إليه جلالة الملك جورج الخامس ؟

( ضجة ) .

( أصوات : ما علاقة هذا بالميزانية ؟ ) .

إخوانى : إن المصاريف التى تتحملها خزانة الدولة وتتفق على وزارة الخارجية يجب أن تكون في سبيل المنفعة العامة . فإذا كانت هذه المنفعة غير متحققة فأولى أن تضن الأمة بإتفاق تلك الأموال في هذا الباب ، وأن تتفقها في أبواب أخرى أجدى وأنفع .

حضرة محمود أبو النصر بك — إتانا لم نفهم ماذا يرمى إليه حضرة العضو بسؤاله هذا ؟

حضرة عزيز ميرهم افندى — غرضى أن وزارة الخارجية المصرية ... ..

سعادة محمد صدق باشا — أرى أن يصرف حضرة العضو النظر عن السؤال الأول وينتقل إلى السؤال الثانى .

حضرة محمود أبو النصر بك — أرجو أن نسمع معالي وزير الخارجية بالنيابة .

حضرة عزيز ميرهم افندى — أفضل أن أتلو السؤالين الثانى والثالث وأطلب من معالي الوزير أن يجيب على الأسئلة الثلاثة دفعة واحدة .

معالي أحمد زكى أبو السعود باشا ( وزير الحقانية ووزير الخارجية بالنيابة ) — أفضل — إذا سمح المجلس — أن أجيب عن سؤال على حدة .

الرئيس — لا مانع من ذلك .

معالي أحمد زكى أبو السعود باشا ( وزير الحقانية ووزير الخارجية بالنيابة ) — يتضمن السؤال الأول ، على ما فهمت ، الاستعانة عما إذا كانت حصلت مفاوضة بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية بشأن مرافقة دولة رئيس الوزراء لجلالة الملك في زيارته لإنجلترا ... ..

حضرة عزيز ميرهم افندى — ليس هذا هو ما أقصده من سؤالى . وإنى معيد نصه مرة أخرى : « هل وصل إلى علم وزارة الخارجية المصرية أن وزارة الخارجية البريطانية كاشفت حضرة صاحب السعانة عزيز عزت باشا وزير مصر المقوض في لندره برغبتها في أن يصحب دولة ثروت باشا جلالة الملك وأن عزيز عزت باشا أرسل تلغرافاً للقصر الملكي بهذا المعنى فكان جواب جلالة الملك أن زيارته وإن كانت رسمية إلا أنها ليست في الواقع سوى إجابة لدعوة خاصة وجهها إليه جلالة الملك جورج الخامس » .

معالي أحمد زكى أبو السعود باشا ( وزير الحقانية ووزير الخارجية بالنيابة ) — المعلومات التى يطلبها حضرة العضو المحترم بمفاوضة باشرها حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، وهو غير موجود بمصر الآن ، وأرى أن السؤال في موضوعه !

أداة ١٠٧ » ... ..

عن بحث الميزانية ، كما أرى أنه مفاجأة لوزير الخارجية بطلب إبداء معلومات خطيرة . وأرى بصفى وزيراً للخارجية بالنيابة أن اليوم جلالة الملك يبدأ زيارته للندره مصحوباً بدولة رئيس وزرائه يجب أن تترك الزيارة لثم في هدوء وسكون وبدون جلبة ولا ضوضاء .  
( تصفيق ) .

حضرة عزيز ميرهم افندى — لى تعليق على هذا الجواب ... ..

( ضجة ) .

إتنا تنفق مبالغ ، فأريد أن أعرف هل تنفق فى محلها ؟

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) — كان محل هذا الكلام عند النظر فى اعتماد مبلغ عشرين ألف جنيه الذى وافق عليه المجلسان عن طيب خاطر لنفقات رحلة جلالة الملك .

حضرة عزيز ميرهم افندى — سؤالى ليس خاصاً برحلة جلالة الملك وإنما هو خاص بالعلاقة التى يجب أن تكون بين سعادة وزير المفاوض فى لندره وبين وزير الخارجية بمصر ، إذ يجب على الأول أن يكون مرجعه إلى وزير الخارجية باعتباره رئيساً له فى كل ما يتعلق بشؤون البلاد .

حضرة إبراهيم الطاهرى بك — إن فيما أجاب به معالى الوزير الكفاية .

حضرة عزيز ميرهم افندى — أوجه السؤال الثانى إلى معالى الوزير ، وهو « هل وصل إلى علم وزير خارجية مصر الحديث الذى نشرته جريدة « السياسة » بتاريخ ٣ يوليه سنة ١٩٢٧ والذى أكدت أنه صادر من حضرة صاحب السعادة حسن نشأت باشا وفى هذا الحديث ينتقد سعادته — وهو الوزير المفاوض لدى دولة إيران — سياسة رئيسه المباشر وزير خارجية مصر ، كما انتقد سياسة الحكومة المصرية وتحدى إرادة الأمة والبرلمان .

« وإذا ثبت هذا الحديث فما هى الإجراءات التأديبية التى تتوى وزارة الخارجية اتخاذها ضد هذا الموظف إزاء الثورة الجريئة لى أمته وحكومته ؟ » .

سعادة اللواء حسين خيرى باشا — وما علاقة هذا السؤال بالميزانية ؟

معالى أحمد زكى أبو السعود باشا ( وزير الحقانية ووزير الخارجية بالنيابة ) — ليس لدى الحكومة إلى الآن بيان رسمى أو تنفق عن هذا الحديث ؛ ولهذا لا أستطيع أن أقسم بلسان الحكومة بيانا عن تقديرها لهذا الحديث .

حضرة عزيز ميرهم افندى — أريد أن تحقق الحكومة هذا الموضوع ثم تدلى إلى المجلس ببيان عنه .

معالى أحمد زكى أبو السعود باشا ( وزير الحقانية ووزير الخارجية بالنيابة ) — يقول حضرة العضو فى سؤاله : ماذا تكون إجراءات الحكومة إذا صح هذا الحديث . فصحة الحديث شرط للجواب ؛ والحكومة كما قلت ليس لديها بيان رسمى أو محقق .

حضرة عزيز ميرهم افندى — أعيد الرجاء بأن تحقق الحكومة فى هذا الموضوع .

معالى أحمد زكى أبو السعود باشا ( وزير الحقانية ووزير الخارجية بالنيابة ) — لحضرة العضو أن يعلق على إجابتي بما يشاء .

حضرة عزيز ميرهم افندى — أما السؤال الثالث فهو أن الوزارة وعدت بدراسة العلاقات التجارية بيننا وبين الدولة الروسية ، فهل صلت إلى حل هذه المسألة بما يفيد البلدين ؟

معالى أحمد زكى أبو السعود باشا ( وزير الحقانية ووزير الخارجية بالنيابة ) — أرجو حضرة العضو أن يحدد ما يريد به بالعلاقات التجارية .

حضرة عزيز ميرهم افندى — أقصد مسألة القطن .

معالى أحمد زكى أبو السعود باشا ( وزير الحقانية ووزير الخارجية بالنيابة ) — يجيب لى أن هذا السؤال يتعلق بصفقة قطن ، وهى شقة مالية ، وأولى أن يسأل عنها معالى وزير المالية ومعالى وزير الداخلية بصفته مشرفاً على الأمن العام . وما أعلمه بصفة كوني عضواً لوزارة هو أن الحكومة مهتمة كل الاهتمام فيما يتعلق بتجارة القطن بين مصر وروسيا .



حضرة عزيز ميرهم افندى — العلاقة التجارية بين مصر وروسيا جديدة بناية وزارة الخارجية .

معالي أحمد زكى أبو السعود باشا ( وزير الحقانية ووزير الخارجية بالنيابة ) — ومن أجل هذا طلبت من حضرتك تخصيص السؤال لا تعميمه . فإذا كان السؤال عن التجارة بصفة عامة فهذه مسألة تحتاج إلى مفاوضات ، وأما إذا كان قصد حضرة العضو مسألة القطن فأظن أن ما قلته كاف لاطمئنان حضرات الأعضاء .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — هذا يكفى .

حضرة عزيز ميرهم افندى — أريد أن أعلق على هذا .

( أصوات : لننتقل إلى الميزانية ) .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على ما ورد بتقرير اللجنة وعلى الاعتماد المقدر للباب الأول وقدره ١٥١٥١٨ جنياً ؟

( أصوات : موافقون ) .

( فى ٤ يولييه سنة ١٩٢٧ ) .

وجوب تجديد الاستجابات والأسئلة المقدمة فى دورة سابقة .

مجلس النواب

الرئيس :

وعندى بعد ذلك ملاحظات أريد إبداءها لحضراتكم :

( أولاً )

( ثانياً ) يوجد فى المكتب أسئلة واستجابات باقية من الدورة الماضية ، فمن كان من حضرات مقدميها متمسكاً بها فليخطر المكتب بذلك حتى ينظر فى تقديمها للمجلس .

عبد الحالى عطيه افندى — وهل لذلك موعد محدد ؟

الرئيس — على كل حال لن يقدم المكتب إلى المجلس إلا الأسئلة والاستجابات التى يخطر أصحابها بإصرارهم عليها .

( فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧ ) .

المواقفة على تحويل سؤال إلى استجواب من غير طلب كتابى .

مجلس الشيوخ

استجواب

مقدم من حضرة الفريد شماس افندى لحضرة صاحب المعالي وزير الحقانية عن القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥

الخاص بتمديد عمل السلطات القضائية الاستثنائية للتعرف بها فى القطر المصرى تمديداً مؤقتاً

تمديد يوم الاثنين ٢٣ يناير سنة ١٩٢٨ للنقاش فى هذا الاستجواب

معالي أحمد زكى أبو السعود باشا ( وزير الحقانية ) — سبق أن طرح هذا الموضوع على المجلس كسؤال ثم حوله بعد ذلك حضرة الشيخ المحترم إلى استجواب أشرك فيه دولة رئيس الحكومة . وللمجلس طبقاً لنص اللائحة الداخلية أن يحدد موعداً للنقاش فى موضوع الاستجواب بعد ثمانية أيام على الأقل . ولكنى بمجرد أن علمت بأن حضرة الشيخ حول السؤال إلى استجواب قلت لى مستعد للإجابة سواء أكان سؤالاً أم استجواباً دون حاجة إلى تحديد موعد آخر . فإذا رأى المجلس اليوم المواقفة على تحويل هذا السؤال إلى استجواب فأنى مستعد للنقاش فيه ؛ وإذا كان حضرة العضو يكتفى بالإجابة على السؤال فلأنا مستعد على كل حال .

الرئيس — ولكن الاستجواب موجه أيضاً إلى دولة رئيس الحكومة .

أداة ١٠٧ » ..... «

معالي أحمد زكي أبو السعود باشا (وزير الحقانية) — إن دولة رئيس الحكومة لا يستطيع الحضور اليوم؛ وأنا مستعد للمناقشة الاستجواب بالنيابة عن دولته .

سعادة محمد صدق باشا — لكل عضو حق المناقشة في الاستجواب ، فيحسن أن تقدم الإجابة كتابة وتطبع وتوزع علينا حتى نستعد للمناقشة .

( أصوات : لا ، لا ) .

معالي أحمد زكي أبو السعود باشا (وزير الحقانية) — أرجو ملاحظة أن الحكومة ليست مكلفة أن تنشر جوابها ليستعد حضرات الأعضاء للمناقشة فيه . والحكومة تجيب في اليوم الذي يحدد للمناقشة .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — إن سعادة صدق باشا يقصد طبع الاستجواب نفسه وتوزيعه .

سعادة محمد صدق باشا — هذا ما قصدته .

حضرة محمد محمود خليل بك — إن معالي وزير الحقانية استعد للإجابة على السؤال ؛ وهذه الإجابة ستكون موضع مناقشة أمام المجلس فيما إذا وافق على تحويل هذا السؤال إلى استجواب . فأرجو أن يسمح معالي الوزير بطبع هذه الإجابة وتوزيعها على حضرات الأعضاء . وأرى تأجيل المناقشة إلى الأسبوع المقبل حتى يستعد حضرات الأعضاء للاشتراك في مناقشة هذا الموضوع الهام .

معالي أحمد زكي أبو السعود باشا (وزير الحقانية) — هناك فرق بين السؤال والاستجواب . فالسؤال هو طلب معلومات وتقديمه فقط حق الاستيضاح بعد الإجابة عليه . أما الاستجواب فلكل عضو حق المناقشة في موضوعه وليست الحكومة ملزمة بتقديم الإجابة لطبعها وتوزيعها على حضرات الأعضاء قبل المناقشة في موضوع الاستجواب . وعلى كل حال أنا مستعد للإجابة على السؤال أو المناقشة في الاستجواب اليوم .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أرى أنه يجب على مقدم السؤال ، إذا أراد تحويله إلى استجواب ، أن يبين الأسباب التي تدعو إلى ذلك حتى يوافق المجلس على هذا التحويل

( ضجة ) .

الرئيس — هذا حق لكل عضو .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — ولكن لكي يوافق المجلس على هذا التحويل يجب أن يعلم الأسباب التي تدعو إليه .

الرئيس — هل يوافق المجلس على تحويل هذا السؤال إلى استجواب ؟

( موافقة ) .

الرئيس — إذن نشرع في مناقشة الاستجواب ، ولا سيما أن معالي وزير الحقانية مستعد للإجابة عن نفسه وعن دولة رئيس الحكومة .

معالي محمد شفيق باشا — حقيقة إن للوزارة الحق في التنازل عن الميعاد المحدد للمناقشة في الاستجواب — لها هذا الحق ، ولكن لحضرات أعضاء المجلس حق آخر .

للموضوع المطروح أمامنا كان في بادئ الأمر سؤالاً قاصراً حق الكلام فيه ( طبقاً لنص اللائحة الداخلية ) على حضرة مقدمه معالي الوزير المختص بغير أن يكون لأحد من حضرات الأعضاء حق التدخل . ولكن الأمر في الاستجواب على العكس من ذلك ، لأن هذا الحق منحول لحضراتهم .

أما وقد أصبح السؤال استجواباً فالتبع أن يحدد في أول جلسة يعرض فيها موعد للمناقشة في موضوعه حتى يتمكن حضرات أعضاء المجلس من الاشتراك في المناقشة لأنهم لم يكونوا على علم بأن الحكومة ستفاجئهم بإعلان استعدادها الآن للمناقشة ، فأرى أن يعطى لحضراتهم الوقت الكافي للاستعداد . ولا يكون ذلك طبعاً إلا باتباع نصوص اللائحة التي تقضي بتحديد موعد للمناقشة ، لأن تحويل السؤال إلى استجواب والمناقشة فيه في نفس الجلسة لا يمكن حضرات الأعضاء من الاشتراك في هذه المناقشة .



مادة ١٠٧ » ... ..

معالي أحمد زكي أبو السعود باشا ( وزير الحقانية ) — وردت لى الآن مذكرة من حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء يرى فيها دولته أن يكون الموعد المحدد للرد على الاستجواب طويلا ، فإذا وافق المجلس على تحويل السؤال إلى استجواب فأرجو أن يجد ميعاداً طويلا للنقشة .

الرئيس — يحسن أن يكون التأجيل لثلاثة أسابيع .

( أصوات : موافقون ) .

حضرة ألفريد شماس افندى — أرى أن يكون التأجيل لأسبوعين لأهمية الموضوع ، فقد مضى زمان طويل على وجود السلطان القضائية الاستثنائية .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — إذا كان قد مضى وقت طويل على تلك السلطات فإن التأجيل ثلاثة أسابيع لا يضر شيئاً .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على أن تكون النقشة فى الاستجواب بعد ثلاثة أسابيع ؟

( أصوات : موافقون ) .

( فى ٢ يناير سنة ١٩٢٨ ) .

#### تعليق السائل ثلاث مرات على إجابة الوزير .

مجلس النواب

أشير إلى السؤال رقم ٩٠ الموجه من حضرة النائب المحترم محمود لطيف بك إلى حضرة صاحب المعالي وزير الزراعة ، ونصه : « قررت وزارة الزراعة من زمن طويل مضى القيام بعمل تجارب عن زراعة الدخان بالبلاد ، ولأن لم يظهر لهذه التجارب أثر منتج ، بل لم يعلم الناس عنها شيئاً .

فهل يسمح معالي الوزير بإخبار المجلس :

( ١ ) ما هو المدى الذى وصلت إليه هذه التجارب من حيث نوع الدخان ومقدار النطاق التى عملت فيها ؟

( ٢ ) ما مقدار المبالغ التى صرفتها الحزاة على هذه التجارب ؟

( ٣ ) كم مرة عملت هذه التجارب ثم أُلغيت ثم أعيدت وما أسباب ذلك ؟ وهل فى هذه الإجراءات ما زادت بسببه النفقات ؟

( ٤ ) وبعد كل ذلك ما هو رأى الحكومة الذى كوته : هل أباحت زرع الدخان أو منعتة ؟ وما الأسباب التى استندت عليها فى تكوين رأيها سواء الإباحة أو المنع ؟ »

وزير الزراعة — أحيل حضرة النائب المحترم على مضبطنى المجلس المؤرخين ٢٧ أبريل و ٣ مايو سنة ١٩٢٧ حيث يجد فيها الإجابة بالتفصيل عن سؤال حضرة . وليس لى ما أزيده على ما جاء بهما فى هذا الشأن ، إلا أن الوزارة بحثت بعد هذا التاريخ عن خير آخر ولا زالت تفاوض هذا الخير للحضور لإتمام مأمورية تجارب زراعة الدخان . وقد خابرت الوزارة وزارة المالية بشأن أتعاب الخير المذكور ، فأشارت بالانتظار حتى يوافق على مشروع اللزانية .

محمود لطيف بك — وجهت سؤالى هذا لمعالي وزير الزراعة وحددت فيه النقط التى أردت البيان عنها وهى تتعلق بالنفقات التى أنفقت فى عملية التجارب الماضية ؛ ولم يرد فى المضبطين للذكورتين على ما أذكر شىء من البيانات التى طلبتها .

وزير الزراعة — كل البيانات المطلوبة واردة فى المضبطين اللتين أشرت إليهما .

محمود لطيف بك — إن عملية التجارب مضت عليها مدة من سنة ١٩٢٤ لغاية الآن . وقد طلبت النتيجة التى وصلت إليها الوزارة فى التجارب التى عملتها فى الماضى . أما التجارب التى طلبت الوزارة بشأنها خيراً جديداً فهذا أمر تركه للمستقبل .

وقد طلبت أيضاً من معالي الوزير أن يقول لنا ما هى النطاق والمديريات التى جربت فيها زراعة الدخان .

وعلى كل حال إذا كان معالي الوزير يرى أن في المضبطتين اللتين أشار إليهما البيان الكافي ، فإنني أطلب تأجيل التعليق على سؤالى حتى أطلع على ما ورد في المضبطتين المذكورتين .

الرئيس — أرى أن تطلع على المضبطتين ، فإذا لم يكف ما ورد فيهما ، فلك أن تقدم سؤالاً آخر .

محمود لطيف بك — أرى أن في تكرار تقديم الأسئلة والإجابة عنها مضیعة للوقت . وما دام الأمر كما أبدى معالي الوزير فأنا مكثف بما قيل .

( في ٧ مايو سنة ١٩٢٨ ) .

عدم موافقة مجلس الشيوخ على تحديد وقت خاص لنظر الأسئلة كما لم يوافق على إرجائها إلى ما بعد نظر الميزانية .

## مجلس الشيوخ

### مناقشة

حول تحديد وقت معين للأسئلة أو تأجيلها إلى ما بعد الفراغ من نظر الميزانية

سعادة محمد صدقي باشا — أريد أن أقدم لهيئة المجلس الموقر ملاحظة قبل البدء في تلاوة الأسئلة إذا سمح المجلس بذلك . يرى المجلس لموقر أن جدول جلسة أعمال اليوم محتوى على ثلاث وثلاثين مادة ، منها تسعة عشر سؤالاً وأربعة استجابات . فهذا عدد كبير يأخذ من وقت المجلس زمناً طويلاً . وإننى أقترح أن يقدم العضو سؤاله كتابة إلى رئاسة المجلس وهى تبلغه إلى الوزارة المختصة التى تر كتابة للرئاسة ؛ وهذا الرد تبلغه الرئاسة لحضرة العضو .

( ضجة ) .

أرجو أن تنتظروا حتى أتم كلامى ، ولحضراتكم الحق بعد ذلك فى رفض اقتراحى أو قبوله .

أقول إن مكتب الرئاسة يبلغ الجواب الكتابى للعضو الذى قدم السؤال ، وذلك يوفر على المجلس وقتاً طويلاً كما يوفره على الوزير الوجه إليه السؤال ، فلا يتكلف الحضور بالجلسة للإجابة على سؤال قد يكون بسيطاً . ولا أرى معنى لأن نسمع سؤالاً موجهاً من أحد حضرات الأعضاء خاصاً بترعة نشرت أو النعناعية مثلاً ، الأمر الذى يهم بعض الأفراد المقيمين فى الجهات التى تنتفع بهاتين الترعتين . كما أنه لا فائدة من أن يقضى المجلس ساعتين أو ثلاثاً يسمع فيها عدداً كبيراً من أمثال هذه الأسئلة والإجابة عليها لما فى هذا من إضاعة الوقت سدى ، فأرى أن يؤخذ باقتراحى فى أن تكون الأسئلة والإجابة عليها كتابة بالطريقة التى أوصفتها . فإذا لم يقتنع حضرة العضو مقدم السؤال فله الحق فى أن يحول سؤاله إلى استجواب ، وأرجو أن يتخذ المجلس قراراً بشأن اقتراحى هذا .

الرئيس — لسعادة العضو المحترم أن يقدم اقتراحاً كتابياً برأيه هذا .

معالي محمد شفيق باشا — يبلغ عدد الأسئلة والاستجابات فى جدول أعمال جلسة اليوم ثلاثة وعشرين . وتعلمون حضراتكم أن التشريع من أخص أعمال المجالس النيابية . فضلاً عما ذكرته عن عدد الأسئلة والاستجابات يوجد بالجدول سبعة تقارير من تقارير اللجان ، منها خمسة سبق أن أدرجت فى جدول أعمال سبع جلسات وللأسف لم يأت عليها الدور مع أنه يجب أن يتم نظرها لترسل إلى مجلس النواب ليبدى رأيه فيها إذ أن بعضها هام يجب البت فيه قبل انتهاء هذا الدور ، ولذلك أرجو أن تتبع ما قررناه فى العام الماضى . ولا أطلب بدعة ولا شيئاً جديداً ولا تعديلاً فى اللائحة الداخلية ، وإنما أطلب العمل بما قررناه فى العام الماضى ، وهو إيقاف النظر فى الأسئلة والاستجابات إلى ما بعد الانتهاء من الميزانية التى تأخذ منا جلستين متواليتين كل أسبوع . لو أننا بدأنا العمل فى الساعة الرابعة كما يفعل جميع رجال الأعمال وننتهى فى الساعة الثامنة لكان عندنا من الوقت ما يكفى لإنجاز ما لدينا من الأعمال ، ولكننا بدأنا العمل اسماً فى الساعة السادسة وفى الواقع لا نبدؤ إلا فى الساعة السادسة والربع وننتهى فى الساعة الثامنة ، وهذا الزمن غير كاف للنظر فى الأسئلة والاستجابات وتقارير اللجان . لذلك أرجو الموافقة على إيقاف النظر فى الأسئلة والاستجابات إلى ما بعد الفراغ من الميزانية .

الرئيس — وما رأى معاليكم فى اقتراح سعادة محمد صدقي باشا ؟



مادة ١٠٧ » ... ..

معالي محمد شفيق باشا — أرى أنه مخالف للأئمة الداخلية ، ولا بد من إجراء تعديل فيها قبل الأخذ بهذا الاقتراح . ولا أرى داعياً لإجراء ذلك التعديل في هذا الدور .

الرئيس — إنه غير مخالف للأئمة الداخلية ، والأمر يتوقف على إرادة العضو نفسه . فإذا طلب أن يكون الرد على سؤاله كتابة فلا مخالفة لنص الأئمة الداخلية .

معالي محمد شفيق باشا — أرى على كل حال أن لا ضرورة لتلاوة نص السؤال والاستجواب بالجلسة توفيراً للوقت .

الرئيس — تنص المادة ١٠٤ من الأئمة الداخلية لمجلس النواب على « أن يجيب الوزير على السؤال في الجلسة المعينة إلا إذا طلب السائل أن ترسل إليه الإجابة . ففي هذه الحالة يرسلها الوزير إلى رئيس المجلس ليبحثها إليه .

معالي محمد شفيق باشا — ولكن هذا النص خاص بمجلس النواب .

الرئيس — ولو أن هذه المادة هي من الأئمة الداخلية لمجلس النواب ، إلا أنها جاءت تطبيقاً للعرف البرلماني المتبع في جميع البلاد الدستورية .

معالي محمد شفيق باشا — أنا لا أعارض في هذا على شرط ألا يتلى السؤال أو الاستجواب بالجلسة .

حضرة محمود أبو النصر بك — الأسئلة والاستجوابات هي السبيل الوحيد الذي يمكن به تحقيق معنى الرقابة التي خولها الدستور لكل نائب فيما يختص بأعمال الدولة .

إنني ألفت نظر حضراتكم إلى ما يطلب منكم ألا تكثرثوا بهذه الأسئلة ، أو أن تتركوها جانباً تجرى بين السائل والوزير . فهذا فضلا عن مخالفته للأئمة الداخلية فإنه لا يتفق ومعنى الرقابة التي قررها الدستور . للعضو أن يوجه سؤاله إلى الوزير فيجيبه هذا على سؤاله وتنتهي المسألة ؛ وله متى أراد ، ولا يمكن مطلقاً أن يصادر في هذه الإرادة ، أن يطلب إلى رئيس المجلس أن يقدم الجواب بالطريقة التي رسمتها المادة ٤٦ من الأئمة الداخلية ، كي يتسنى نشره في الجريدة الرسمية ويُدْرَج في جدول أعمال اليوم الذي تحصل فيه الإجابة .

لا يمكن بأي حال أن يمنع أو يحال بين من يريد استعمال هذا الحق الدستوري وبين توجيهه السؤال في هذا المجلس إلى الوزير الذي يريد توجيهه إليه . إذن فليس إلا أن يتبع حضرات الأعضاء طريقة أنهم يوجهون الأسئلة إلى الوزراء على أن يلفت نظرم عند تقديم السؤال إلى أن يقصر توجيه الأسئلة في الجلسة على الأهم منها تخفيفاً للعمل . وغير هذا لا يمكن مطلقاً ، لأن الأسئلة من أخص مقتضيات الرقابة البرلمانية . وإذن فاقترح سعادة محمد صدقي باشا لا يمكن قبوله على حاله . وإن كانت المادة صريحة في أن السؤال يجب أن ينشر في الجريدة الرسمية وفي جدول الأعمال ، إلا أنني أرى أنه يصح مع ذلك أن يوجه مباشرة إلى الوزير فيجيب عنه كتابة .

الرئيس — يعني حضرة العضو المحترم أن يكون الأمر متوقفاً على إرادة مقدم السؤال ؟

حضرة محمود أبو النصر بك — من غير شك .

حضرة سعد مكرم بك — أنا مكثف بما قاله حضرة الأستاذ محمود أبو النصر بك .

حضرة عزيز ميرزا أفندي — صحيح ما قاله معالي محمد شفيق باشا من أن أخص خصائص المجالس النيابية هو التشريع ، ولكنني أعتقد كذلك أن من خصائص تلك المجالس أن تحرص على حقها في الرقابة والإشراف على أعمال السلطة التنفيذية وسياسة الدولة العامة ، وبناء على ذلك لا يصح مطلقاً تقييد حق الأعضاء في توجيه الأسئلة والاستجوابات ، وإلا أصبحت حياتنا النيابية مهددة .

( ضجة ) .

حضرة محمد محمود خليل بك — لم يقل أحد بذلك .

سعادة أحمد زكي أبو السعود باشا — اقترح سعادة محمد صدقي باشا خاص بالأسئلة فقط .

الرئيس — إن الذي يرمى إليه سعادة محمد صدقي باشا هو اتباع طريقة أسهل وأخصر فيما يختص بالأسئلة ، بدلاً من عرضها والإجابة عليها في الجلسة تبلغ للوزير فيجيب عنها رئيس المجلس كتابة وهو يبلغ الجواب للعضو .

أداة ١٠٧ » ... ..

حضرة عزيز ميرهم افندى — هناك طريقان لطلب الإجابة على الأسئلة : فإما أن يطلب الجواب كتابة وهذا ما يتبعه بعض حضرات الأعضاء . أما الطريق الثانى فهو عرض الأسئلة فى جلسة المجلس للإجابة عنها كي يتسنى للعضو أن يعلق على الإجابة . فإذا كانت الأعمال لدينا كثيرة ونحن لا نشغل إلا ثلاث جلسات فى الأسبوع فماذا يضيرنا لو اشتغلنا أربع جلسات ويتسع بذلك الوقت لتوجيه الأسئلة فى الجلسة ؟

معالي محمد شفيق باشا — إنه بالرغم من قلة عدد الجلسات فإن الكثيرين منا ينصرفون قبل انتهائها .

حضرة محمد محمود خليل بك — من المبادئ الثابتة أنه لا يمكن منع عضو من توجيه ما يراه من الأسئلة إلى الوزراء . ولكن هناك بجانب هذا أمر يجب الالتفات إليه وهو عدم إضاعة الوقت فى أسئلة قد لا تكون لها فائدة عامة .

منع فى بعض برلمانات الأمم الأخرى — وعلى الأخص فى بعض مجالس الشيوخ — توجيه الأسئلة الشفوية . ونحن لا نريد منع الأعضاء من توجيه الأسئلة ولكن الطريق العملى هو رجاء حضرات الزملاء أن يكتفوا بالأسئلة الكتابية ، وألا يتقدموا بأسئلة شفوية فى المجلس إلا فى المسائل الهامة .

وهناك قاعدة أخرى تسير عليها بعض المجالس النيابية ، وهى تخصيص وقت معين — كنصف ساعة مثلاً — فى جلسة من جلسات الأسبوع للأسئلة .

الرئيس — مع عدم تلاوة الأسئلة ؟

حضرة محمد محمود خليل بك — بل تتلى ثم يجيب عليها الوزراء . وإذا انتهى نصف الساعة المعين دون الفراغ من جميع الأسئلة أجل الباقى إلى الجلسة الأخرى . وهذا هو المتبع فى أغلب المجالس النيابية .

سعادة محمد صدق باشا — ولكن فى هذا إشغال للوزراء .

حضرة محمد محمود خليل بك — ولكن لا يمكن بالمرّة منع عضو من توجيه الأسئلة .

وهناك مسألة أشد خطورة من الأسئلة ، وهى مسألة الاستجوابات . ويظهر لى أن قيمتها الدستورية مجهولة عندنا إذ قد تقدم عندنا استجواب عن تطهير ترعة .

إن الاستجواب يستتبع مناقشة الوزير فى موضوعه ثم تحكم المجلس فى الأمر . حقيقة إن مجلس الشيوخ لا يملك الاقتراع على الثقة التى هى نتيجة من نتائج المناقشة فى الاستجواب ، ولكن هذا لا يمنع من أن يوجه المجلس اللوم للحكومة ؛ فلا يصح أن يكون تطهير ترعة موضوع استجواب .

لهذا أرجو من حضرات الزملاء أن يكتفوا ما أمكن بالأسئلة الكتابية ، وأما ما يقدم منها للمجلس فيحدد له وقت معين لا يتعداه . كما أرجو أن يفهم جيداً أن الاستجوابات أمر خطير ولا يصح أن تتناول مسائل تطهير الترعة أو تعيين عمد أو نحو ذلك ؛ بل يجب أن تكون قاصرة على المسائل الهامة ، كسياسة الدولة أو تقصير وقع من وزير .

هذا ما أطلبه من حضرات الأعضاء من قبيل الرجاء ، إذ لا يمكن أن يصدر به قرار من المجلس . وإنما القرار يصح أن يصدر فى مسألة تحديد وقت الأسئلة .

سعادة أحمد على باشا — أنا لا أوافق على اقتراح سعادة محمد صدق باشا ...

الرئيس — سعادة محمد صدق باشا عدل عن اقتراحه وقدم كتابة الاقتراح الآتى :

« نترح تحديد نصف ساعة فقط فى إحدى جلسات الأسبوع لسماع الأسئلة والإجابات عليها »

محمد صدق محمد محمود خليل

وتقدم اقتراح آخر من معالي محمد شفيق باشا ، وهذا نصه :

« أترح إيقاف الأسئلة إلى ما بعد الفراغ من الميزانية كما حصل فى العام الماضى »

محمد شفيق



مادة ١٠٧ » ... ..

سعادة أحمد على باشا — على كل حال فإن ما أبداه حضرة محمد محمود خليل بك في محله لأن من أخص أعمال المجالس النيابية النظر في المسائل التشريعية والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية وهذه الرقابة لا يمكن أن تتحقق إلا بطريقة الأسئلة والاستجابات فيقدم الضم سؤاله كتابة بواسطة رئيس المجلس كنص اللائحة الداخلية ثم يتلى السؤال في الجلسة ويحجب عليه الوزير . وهذا الطريق لا يمكن العدول عنه إلا بإرادة العضو إذا رأى أن يقدم سؤاله للوزير ويتلقى الرد مباشرة . ولكن لا يجوز أن يقرر المجلس اتباع طريق غير هذا لما في ذلك من مخالفة لللائحة الداخلية والحجر على الأعضاء .

إن حصر الأسئلة والاستجابات في جلسة واحدة وتخصيص باقي جلسات الأسبوع لنظر الميزانية هو ما جعل الأسئلة تكثر في جلسة واحدة مما هال حضرات الأعضاء الذين تكلموا في الموضوع .

إذا وافق المجلس على تحديد وقت معين للأسئلة والاستجابات فإني لا أعارض في هذا إنما أعارض في تأجيل الأسئلة دفعة واحدة إلى ما بعد الفراغ من الميزانية لأن في ذلك تعطيلاً لعمل من أعمال المجلس .

الرئيس — معنى هذا أنك موافق على اقتراح سعادة محمد صدق باشا الخاص بتحديد نصف ساعة للأسئلة .

حضرة عزيز ميرم افندي — النصف الساعة للأسئلة فقط أم للأسئلة والاستجابات ؟

الرئيس — للأسئلة فقط ، وأما الاستجابات فإن المجلس هو الذي يحدد يوم المناقشة فيها .

حضرة على عبد الرازق بك — أوافق على اقتراح سعادة محمد صدق باشا وأضيف إليه أن يكتبني بتلاوة ملخص السؤال لا السؤال كله لأن تلاوة سؤال واحد قد تستغرق نصف الساعة المحدد . ولهذا أرى الاكتفاء بتلاوة ملخص السؤال ، خصوصاً وأن الأسئلة بنصم توزع علينا ، وقد سار مجلس النواب على هذا .

حضرة الدكتور محمد هاشم افندي — لا أوافق على اقتراح سعادة محمد صدق باشا من أن تكون الأسئلة كتابة بين العضو السائل والوزير المسئول مباشرة (أصوات : عدل عن اقتراحه) لأن للعضو أن يستوضح الوزير بعد إجابته وهذا لا يمكن إذا كان الجواب كتابة أما عن اقتراح معالي محمد شفيق باشا تأجيل الأسئلة إلى ما بعد الفراغ من نظر الميزانية فهذا يتنافى مع ما سبق أن قرره من تحديد جلسة في الأسبوع للأعمال العادية أي الأسئلة والاستجابات وتقارير اللجان ، وتخصيص الجلستين الباقيتين لنظر الميزانية ولا داعي للرجوع عن قرارنا هذا خصوصاً وأنه في الإمكان إطالة مدة الجلسة بأن نستمر في العمل إلى الساعة العاشرة أو ما بعدها إذ اقتضى الحال .

حضرة سعيد فهمي الروبي بك — أرى أن تبدأ الجلسة المخصصة للأعمال العادية والأسئلة الساعة الخامسة بدلا من السادسة (ضجة ؛ أصوات : لا ، لا) .

معالي محمد شفيق باشا — كنت طلبت الكلام لأقول ما قاله الآن حضرة سعيد فهمي الروبي بك ، لأنه إذا كانت نصف ساء لاتكفي للأسئلة فيحسن أن تبدأ الجلسة الساعة الخامسة لنتمكن من أن نخصص لها ساعة ونصف ساعة .

الرئيس — هل معنى هذا أنك عدلت عن اقتراحك تأجيل الأسئلة إلى ما بعد الفراغ من نظر الميزانية ؟

معالي محمد شفيق باشا — لم أعدل عنه بل مازلت مصمماً عليه .

الرئيس — أرجو من حضرة سعيد فهمي الروبي بك أن يقدم اقتراحه كتابة .

حضرة الدكتور عبد الحميد فهمي افندي — أوافق على اقتراح سعادة محمد صدق باشا معدلاً كما رأى حضرة على عبد الرازق بك ولكنني أرى أن يضاف إليه أن العمل به يكون فقط أثناء نظر الميزانية ، وأما في غير ذلك فتحدد نصف ساعة للأسئلة في كل جلسة .

حضرة محمد علوي الجزار بك — أرى أن تحال هذه الاقتراحات إلى لجنة فحص الاقتراحات والعرائض لبحثها وتقديم تقرير عنها

الرئيس — لا ، بل يبت فيها الآن .

حضرة محمود أبو النصر بك — أرى أن نستمر على ما سرنا عليه إلى الآن . وإذا كنا قد وجدنا اليوم أن الأسئلة زاد عددها في المعتاد فذلك أمر عارض نشأ عن تخصيص جلسة واحدة في الأسبوع للأعمال العادية وباقي الجلسات لنظر الميزانية . وهذا كما قلت أ

مرضى سيزول بالفراغ من نظر الميزانية . ولا يصح مطلقاً أن نوافق على ما رآه حضرة على عبد الرازق بك من تلخيص الأسئلة لأن التلخيص قد يضيع معنى السؤال ... ..

( ضجة . أصوات : الأسئلة توزع علينا ) .

يلاحظ أن المسألة الآن كما قلت عرضية ولا داعي للعدول عما سرنا عليه إلى الآن من أجل شهر أو شهرين . وإذا كان عدد الأسئلة في جلسة اليوم ثلاثة وعشرين سؤالاً فقد يكون عددها في الجلسات الأخرى أقل من ذلك . على أنه يمكن أن يراعى في وضع جدول الأعمال الاقتصاد على القدر الضروري من الأسئلة دون تحديد وقت معين . وألاحظ أن الوقت الذي استغرقته هذه المناقشة كان كافياً للفراغ من الأسئلة .

لهذه الأسباب أرى أن نستمر على ما سرنا عليه إلى الآن .

الرئيس — قدم اقتراحك كتابة .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — ألاحظ أن مجلس النواب يعقد أربع جلسات في الأسبوع ونحن لا نعقد إلا ثلاثاً فقط لا تزيد مدة الجلسة منها على ساعتين وهذا لا يتفق والمصلحة العامة . وإذا أردنا أن نسرع في إنجاز ما لدينا من الأعمال لننتهي منها في الوقت الذي ينتهي فيه مجلس النواب وجب أن نجعل عدد جلساتنا أربعاً بدلاً من ثلاث ... .. ( ضجة ) .

فإذا وافق المجلس على ذلك كان لدينا متسع من الوقت لإنجاز أعمالنا .

الرئيس — قدم اقتراحك كتابة .

حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل — قدم اقتراحاً بما تريد .

الرئيس — لقد قدم لي حضرة الشيخ المحترم إبراهيم نور الدين بك اقتراحاً بالكتابة .

حضرة الشيخ المحترم محمد عز العرب بك — أعارض شديد المعارضة في أن تقيّد حرية العضو أو أن يعطل حكم من أحكام الدستور . جاء الدستور صريحاً في إباحة الأسئلة وكذلك الاستجابات ، فتحديد وقت لنظرها منع لبعضها على الأقل منعاً مؤقتاً ثم تأجيل نظرها إلى ما بعد الفراغ من نظر الميزانية تعطيل لها تعطيل تاماً . لأجل هذا لا يصح مطلقاً أن نتناقص في عدم نظر الأسئلة أو تأجيلها إلى آخر الدور أو إلى الدورة المقبلة . ولا يصح أن نحدد لها وقتاً بعينه قد يكفي لسماع جزء منها أو لا يكفي . كذلك لا ينبغي للمجلس أن يتحكم في العضو فيقال له لا تقرأ سؤالك مع أن للعضو حق شرح سؤاله ثم استيضاح الوزير .

لذلك أرجو ألا تدفعنا كثرة العمل ، أو الرغبة في عدم الإطالة ، إلى تقيّد حرية العضو ، فتعطل الأسئلة والاستجابات مؤقتاً أو تعطيل تاماً .

( تصفيق ) .

الرئيس — سنأخذ الرأي الآن على اقتراح معالي شفيق باشا ، وهذا نصه :

« أترح إيقاف الأسئلة إلى ما بعد الفراغ من الميزانية ، كما حصل في العام الماضي » .

فالوافق من حضراتكم على هذا الاقتراح يتفضل بالوقوف .

( وقف معالي شفيق باشا ) .

الرئيس — إذن يقرر المجلس رفض الاقتراح .

والآن سنأخذ الرأي على الاقتراح المقدم من سعادة محمد صدق باشا ، وحضرة محمد محمود خليل بك ، وهذا نصه :

« نترح تحديد نصف ساعة فقط ، في إحدى جلسات الأسبوع ، لسماع الأسئلة والإجابات عنها » .



عبد الرحمن عزام افندی (ترك مكانه كسكرتير نائب) —

إادة ١٠٧ « ... .. »

لقد كان لسعادة وزير الأشغال العمومية موقف جليل وقت أن كان نائباً ، حيث وقف بيننا مدافعاً عن حق صغار الفلاحين ، طالباً أن يتناولوا أجراً عن عملهم . وهو اليوم كوزير يقف ذات موقفه في الدفاع عن صالح الفلاح . والواقع أن مصدر كل خير ، هو الحكم النيابي ، فلم يكن ليقوم في هذا البلد عدل للطبقات الفقيرة ...

الدكتور أحمد ماهر — أرجو ملاحظة اللائحة الداخلية .

الرئيس — هذه ملاحظة في محلها ، إذ لا يجوز انتهاز فرصة التعليق على سؤال لإلقاء خطبة .

الدكتور أحمد ماهر — الغرض الذي ترمى إليه اللائحة الداخلية هو الرد بإيجاز أو الاستيضاح .

عبد الرحمن عزام افندى — أؤكد للرئيس أن البلاد جميعاً ستلتقي إجابة معالي وزير الأشغال بأعظم اهتمام . وإننى إذا أسهبت في الكلام ، فما ذلك إلا لأن أسمع البلاد أن حكومة دستورية ألغت السخرة بصفة نهائية ...

( نجدة ) .

أريد أن تسمع البلاد أنه قد رفعت السخرة التي دامت مائة سنة .

( تصفيق ) .

( في ٢٩ يناير سنة ١٩٣٠ ) .

### استيضاح السائل أكثر من مرة .

أشير إلى السؤال الموجه من حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الخالق سليم إلى حضرة صاحب العزة وزير المعارف العمومية ، ونصه :

« ما هي الرقابة التي تقوم بها الوزارة على سير التدريس بكلية الطب ومستشفى قصر العيني ؟ » .

وزير المعارف العمومية — صدر القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ بإعادة تنظيم الجامعة المصرية ؛ وكلية الطب جزء من الجامعة ، فهي خاضعة لهذا القانون .

وقد نص في المادة ٧ منه على أن هيئات الجامعة تباشر إدارتها تحت سلطة وزير المعارف العمومية ، الذي هو الرئيس الأعلى للجامعة بمقتضى وظيفته ، وذلك على الوجه المبين تفصيلاً في باقي مواد هذا القانون .

وفي ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٨ صدر مرسوم بتحديد اختصاصات كبار الموظفين بالجامعة المصرية وبمجلس الجامعة ومجالس الكليات ، وإنى أحيل حضرة العضو المحترم على نصوص المادتين ١٣ و ١٥ منه لمعرفة ما قضت به في هذا الشأن .

الدكتور عبد الخالق سليم — هل أفهم من إجابة معالي الوزير أنه يصح لي ، بعد الاطلاع على نص المادتين ، أن أعلق على هذه الإجابة ، إذا وجدت وجهاً للتعليق ، أو أعيد سؤالى مرة أخرى للمناقشة ؟

وزير المعارف العمومية — إذا كان حضرة النائب المحترم تهمة معرفة تفاصيل هذا القانون فإنى أكلف أحد موظفي الجامعة بإعداد البيانات التي يريدها .

الدكتور عبد الخالق سليم — لقد ذاعت إشاعات عن شبهات تدور حول كبار أطباء كلية الطب . وكنت أود أن أسمع من معالي الوزير ما ينفي تلك الشبهات التي أعقبت أنها غير صحيحة ، إذ لو صحت — وهذا ما أستبعده — فإنها تمس بسمعة الكلية وبكرامة كبار أطبائها ومتخرجيها .

( في ٩ أبريل سنة ١٩٣٠ ) .



### استيضاح السائل وغير السائل أكثر من مرة .

عباس محمود العقاد افندى — طلبت في الجلسة السابقة بيانات من وزارة المالية عن المصروفات السرية .  
خليل محمود الفلكي بك ( وكيل وزارة المالية ) — طلب حضرة النائب المحترم عباس محمود العقاد افندى الإجابة عن  
السؤالين الآتيين :

السؤال الأول — هل مبلغ ٨٣٥١٥ جنيهاً هو ما صرف من وزارة الداخلية فقط أو صرف من اعتمادات الوزارات كلها ؟  
السؤال الثاني — هل هناك مصروفات أخذت من أبواب أخرى وصرفت فعلاً في أغراض المصروفات السرية ؟  
فمن السؤال الأول : قد أجاب عنه معالي وزير الداخلية بالنيابة فيما يختص بوزارة الداخلية . أما باقي المصالح التي بها اعتمادات  
للمصروفات السرية فهي :

وزارة الخارجية ولديها اعتماد بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه صرف منه ٧٠٧٠ جنيهاً .  
رئاسة مجلس الوزراء فيها اعتماد بمبلغ ١٠٠٠ جنيه صرف منه ٩٩١ جنيهاً .  
مصلحة خفر السواحل فيها اعتماد بمبلغ ٧٠٠ جنيه لمنع التهريب .  
ومصلحة الحدود فيها اعتماد بمبلغ ٨٠٠ جنيه لمنع التهريب .  
وعن السؤال الثاني : إن إشراف وزارة المالية على مصروفات الوزارات والمصالح يستدعي دائماً ملاحظة أن اعتمادات الميزانية  
تصرف في الوجوه المخصصة لها دون غيرها ، وأنه إذا اتضح أن مصلحة من المصالح قد خالفت هذا النظام فإنها تسأل عن ذلك .  
والمستندات التي راجعها مراقبة مراجعة إيرادات ومصروفات الحكومة لم يستدل منها على أن هناك مبالغ صرفت في أغراض  
المصروفات السرية على بنود خلاف البنود المخصصة للمصروفات السرية .  
إسماعيل رمزي باشا — إن البيان الذي ذكره حضرة وكيل وزارة المالية غير كاف ، فأرجو من حضرته أن يبين للمجلس جميع  
المبالغ التي فتح لها اعتمادات للمصروفات السرية في عهد وزارة محمد محمود باشا .  
خليل محمود الفلكي بك ( وكيل وزارة المالية ) — إن البيانات التي ذكرتها لا تتناول غير ما صرف من المصروفات السرية  
في سنة ١٩٢٨ — ١٩٢٩ .

إسماعيل رمزي باشا — أريد أن أعرف ما إذا كانت وزارة محمد محمود باشا فتحت اعتمادات للمصروفات السرية بموجب قرارات  
من مجلس الوزراء غير ما ورد بميزانية سنة ١٩٢٨ — ١٩٢٩ .  
وزير الداخلية بالنيابة — هذا سؤال جديد يخالف السؤال الذي أجاب عنه حضرة وكيل وزارة المالية الآن . وإذا أراد حضرة  
النائب المحترم إيضاحاً أكثر عن هذه المسألة فنحن مستعدون لأن نجيبه عن ذلك في جلسة قادمة .

عباس محمود العقاد افندى — بطبيعة الحال هذه المبالغ هي غير المبالغ التي أخذت من مصاريف الانتقال وبدل السفر التي كانت  
تصرف على الخبيرين السريين وعلى الوفود المعلومة كوفود العمدة المزيفين ، وغير ما صرف من وزارة الخارجية ، وخلاف ما صرف على  
إقامة الزينات والحفلات من أموال المجالس المحلية . ولو أن ميزانية هذه المجالس لا تدخل ضمن ميزانية الدولة ، إلا أن هذه المبالغ  
صرفت فعلاً ، وما كان يراد منها إلا نشر الدعوة لوزارة محمد محمود .

إذا أردنا أن نحصى ما صرف فعلاً في عهد تلك الوزارة من المصروفات السرية نجد أنه لا يقل عن مائتي ألف جنيه .  
أنفقت تلك الوزارة هذا المبلغ الجسيم ولم تكن في حرب مع دولة أجنبية حتى يمكن أن يقال إنها أنفقت في التجسس واستطلاع  
الأخبار . على أنه يصح أن يقال إنها كانت في حرب حقيقية ، ولكن مع هذه الأمة التي كانت تتولى لسوء الحظ حكمها . فإذا كان  
يؤسف عليه أن وزارة الدكتاتورية كانت تأخذ من أموال الأمة لتجاربها في شعورها وأخلاقيها ، وفي حقوقها الدستورية ، إلا أن ذلك  
لا يخلو من جانب فيه بعض العزاء ، فإن الوزارة التي تحتاج إلى كل هذه النفقات وإلى كل تلك الجهود لتأييد مركزها ، لا تلجأ إلى

إدلة ١٠٧ » ... .. «

ذلك إلا لأنها هيئة غير طبيعية ، هيئة شاذة تتنافى مع رغبات الأمة وشعور البلاد . وإنه لمن حسن الشهادة لهذه الأمة أن تلجأ وزارة محمد محمود إلى تلك الوسائل من أجل تأييد مركزها ، ومع هذا فلا تصل إلى نصيب من ذلك التأييد الذي كانت تنشده ، لأنها كما ذكرت ، هيئة شاذة لا تشعر الأمة بأقل ميل إليها وإنما هي بلاء صب على الأمة ، مثلها مثل الجراد الذي سلب على البلاد ، ومثل الآفات الطبيعية التي تنتاب الأمة على غير إرادة منها . بهذه العين فقط يجب أن ننظر إلى كل وزارة من قبيل وزارة الشق محمد محمود . ( تصفيق ) .

خليل محمود الفلكي بك ( وكيل وزارة المالية ) — لقد كان بحثاً قاصراً على الاعتمادات التي فتحت في ميزانية سنة ١٩٢٨ — ١٩٢٩ فالاعتماد الأصلي للمصروفات السرية في السنة المذكورة هو ٣١٠٠٠ جنيه ، ثم صدر مرسوم في ٢٤ يناير سنة ١٩٢٩ بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه . وفي ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ صدر مرسوم آخر بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه . وفي ٢٨ مايو سنة ١٩٢٩ فتح اعتماد ثالث بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه ، ومجموع ذلك مبلغ ٨٣٥٠٠ جنيه وهو ما ورد بميزانية تلك السنة .

أما عن ميزانية سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ فقد فتح اعتماد بمبلغ ٤١٠٠٠ جنيه ، كما فتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه .

زكريا مهنا افندي — في أي تاريخ فتح هذان الاعتمادان ؟

وكيل وزارة المالية — سأبين ذلك في جلسة مقبلة .

عباس محمود العقاد افندي — لقد اتصل بي أن من الاعتمادات التي صرفت بوزارة الداخلية :

مليم	جنيه	
٥٦٦	٢٤٨٤٦	في شهور مايو ويونيه ويوليه سنة ١٩٢٩
٤١٥	٩٤٤٧	في شهر أغسطس سنة ١٩٢٩
٢٢٥	١٠٩٩٩	» سبتمبر سنة ١٩٢٩
—	٤٨٨٥	» أكتوبر سنة ١٩٢٩

لهذا أريد أن نعرف من حضرة وكيل وزارة المالية البيانات الوافية في هذا الموضوع .

وكيل وزارة المالية — سأقدم هذه البيانات بجملة يوم الاثنين القادم .

حسن نافع افندي — أرجو أن تشمل البيانات التي سيأتي لنا بها حضرة وكيل وزارة المالية المصروفات السرية التي صرفت بواسطة المديرين أيضاً .

حسن يس افندي — نريد بياناً شاملاً لجميع المصروفات السرية التي صرفت في عهد وزارة محمد محمود باشا ، أي من ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٨ إلى اليوم الذي سقطت فيه تلك الوزارة .

وكيل وزارة المالية — سأتى بجميع البيانات الخاصة بهذا الموضوع .

( في ٢٢ أبريل سنة ١٩٣٠ ) .

لكل عضو في المجلس ، سواء أكان السائل نفسه أم غيره ، أن يطلب تحويل أي سؤال موجه إلى أحد الوزراء إلى استجواب .

ولكن يجب أن يقدم طلب التحويل كتابة لا شفويًا . ويجب فضلاً عن ذلك أن يقر المجلس هذا التحويل .

أشير إلى السؤال الموجه إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية من حضرة النائب المحترم عبد الرحمن عزام افندي ، وهذا نصه :

« هل تنوى الحكومة إرسال الكسوة الشريفة للكعبة المكرمة هذه السنة ؟ »

وإذا لم يكن في نيتها ذلك فما هي الأسباب التي تلزمها حرمان مصر من هذا الشرف العظيم والامتياز التاريخي الخاص مع إمكان

فصل مسألة الكسوة عن الحمل ؟ » .



مادة ١٠٧ » ..... ١

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية - « مسألة الكسوة الشريفة التي جرت العادة بإرسالها سنوياً من مصر إلى الحجاز مرتبطة بتقاليد كانت الحكومة المصرية تجري عليها من قديم .

والحكومة لا تنوى فصل هذه المسألة عن غيرها من المسائل المعلقة بين الحكومتين المصرية والحجازية » .

عبد الرحمن عزام افندى - أرى أن الإجابة التي أدلى بها حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية تدعو إلى المناقشة في هذا الموضوع .

منذ فجر التاريخ ، أى قبل الإسلام ، كانت مسألة الكسوة منفصلة عن جميع المسائل الأخرى ؛ بل كان الحال كذلك بعد ظهور الإسلام إلى زمن قريب . وفي كل ذلك الوقت لم تكن للكسوة أية علاقة بالمحمل ...

الرئيس - أوجه نظر حضرة النائب المحترم إلى حكم اللائحة من التعليق بإيجاز .

عبد الرحمن عزام افندى - أرانى مضطراً إلى الإطالة نظراً لأهمية الموضوع . فإذا لم يرض ذلك حضرة الأستاذ المحترم رئيس المجلس طبقاً لللائحة الداخلية ، فإنى أطلب تحويل سؤالى إلى استجواب ليمكثنا أن نتكلم بوضوح في هذه المسألة التي أعتقد أنها جوهرية بالنسبة لعلاقتنا مع مملكة الحجاز ، واحترامنا التقليدى ، بل وعلاقتنا الدينية الوثيقة بالكعبة المقدسة .

فإن لم يكن لدى المجلس مانع من ذلك أطلب تحويل سؤالى إلى استجواب .

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية - لا مانع لدى الحكومة ، وهى مستعدة للمناقشة .

أما سياستنا فهى تنحصر فيما قرره في إجابتي من أن الحكومة لا تنوى فصل هذه المسألة عن غيرها من المسائل المعلقة بين الحكومتين المصرية والحجازية .

الدكتور عبد الحالى سليم - ألا يحسن أخذ رأى المجلس فيما إذا كان يصح تحويل هذا السؤال إلى استجواب ؟

السعيد محمد سبع افندى - نريد أن نشترك في المناقشة ؛ ومن حقنا أن نستعد قبل ذلك . لهذا أرى أن يؤجل النظر في الموضوع إلى جلسة أخرى إذا صمم حضرة النائب المحترم على تحويل سؤاله إلى استجواب .

الرئيس - تنص المادة ١٠٩ من اللائحة الداخلية فيما يتعلق بالاستجابات على ما يأتى :

« وعلى للمستجوب أن يرسل استجوابه مكتوباً للرئيس . وبعد تلاوته في الجلسة وسماع أقوال الوزير عن أنسب الأوقات للمناقشة في موضوعه يحدد المجلس موعدها بعد ثمانية أيام على الأقل إلا إذا رأى الاستعجال وواقعه الوزير » .

وما دام حضرة النائب قد طلب تحويل سؤاله إلى استجواب ، والحكومة مستعدة للمناقشة فيه ، فلا مانع من إجراء المناقشة إذا وافق المجلس على ذلك .

محمود سليمان غنام افندى - يجب أن يقدم حضرة النائب المحترم طلباً كتابياً بتحويل سؤاله إلى استجواب .

عبد الله الحديدي افندى - إن النص الوارد في اللائحة الداخلية ، والذي تلاه حضرة الأستاذ المحترم رئيس المجلس ، خاص بالاستجابات التي تقدم بهذه الصفة . أما أن يقدم سؤال ثم يطلب حضرة السائل تحويله إلى استجواب فللمجلس رأيه في ذلك حتى ولو قبل الوزير المختص هذا التحويل .

الرئيس - سبق أن قرر المجلس في تقاليد الدستور العمل بهذا المبدأ .

عبد الله الحديدي افندى - إن اللائحة الداخلية هي الفاصل في هذا الموضوع ؛ ولم يرد فيها نص عن ذلك .

الرئيس - إن اللائحة الداخلية لم تنص على كل شيء - مثلها في ذلك مثل القانون . ولما عرض مثل هذا الموضوع في الماضي بمحثة المجلس ، وقرر جواز تحويل السؤال إلى استجواب إذا طلب ذلك موجه السؤال ووافق المجلس .

عبد الله الحديدي افندى - إنى آسف لأنى لم أكن إذ ذاك عضواً بهذا المجلس الموقر . وإنى على أية حال أعارض في هذا التحويل .

( نخبه ) .

إذة ١٠٧ » ... .. «

حسين هلال بك — إن المجلس يجب أن يقرر أولاً للواقعة على تحويل السؤال إلى استجواب .

الدكتور أحمد ماهر — هذا من حق موجه السؤال .

حسن صبرى بك — أريد أن أتكلم فى اللائحة الداخلية فيما يختص بتحويل السؤال إلى استجواب .

الرئيس — المسألة متعلقة بقبول المجلس من عدمه .

حسن صبرى بك — قبل التكلم فى هذا الموضوع أريد أن أفهم : هل المجلس قبل تحويل هذا السؤال إلى استجواب أولاً ؟ لأنه لا يكفى فى ذلك أن يطلب صاحب السؤال تحويل سؤاله إلى استجواب وألا يعارض الوزير المختص فى هذا التحويل . إننى أكرر القول بأن هذا لا يكفى ؛ وهذا ما أردت بيانه .

أحمد الصاوى افندى — إن كلام حضرة النائب المحترم حسن صبرى بك ينصب على الشكل ؛ وهذا ما يجب للنقشة فيه أولاً .

عمر عمر افندى — إن للنائب حق تحويل سؤاله إلى استجواب بدون موافقة المجلس ، لأن حق النائب فى تقديم أسئلة أو استجابات للمجلس حق معترف به بنص الدستور دون اشتراط موافقة المجلس أو الحكومة على ذلك . فللنائب أن يقدم استجاباً متى شاء فيأخذ دوره العادى أمام المجلس ؛ وهذا حق عام ثابت لكل نائب .

أماننا الآن سؤال يريد مقدمه أن يحوله إلى استجواب ؛ فإذا رفض المجلس هذا الطلب فكأن المجلس قيد حق النائب المعترف له به بنص الدستور .

( أصوات : لا ، لا ) .

عمر عمر افندى — فكما أن للنائب الحق فى أن يقدم استجاباً من البداية فله أن يحول سؤاله إلى استجواب متى شاء .

محمد الشاملى الفار افندى — أوافق على رأى الذى أبداه حضرة النائب المحترم عمر عمر افندى بأنه لكل نائب الحق فى أن يحول سؤاله إلى استجواب ، إلا أن مسألة الكسوة الشريفة ... ..

( ضجة ) .

الرئيس — لا يجوز لحضرة النائب المحترم أن يتكلم الآن فى الموضوع .

محمد كامل حسن الأسىوطى افندى — إننى أرى عدم إضاعة الوقت فى مناقشة هذه المسألة ، لأن المجلس سبق أن بحثها فى جملة مناسبات ، وقرر أن تحويل السؤال إلى استجواب حق مطلق للنائب .

أما إذا رأى المجلس أنه لا بد من فرصة للاستعداد للنقشة فى موضوع الاستجواب فله أن يطلب التأجيل فى نظر الاستجواب .

وقد سبق أن فصل المجلس فى مثل هذه المسألة بمناسبة سؤال قدمه حضرة النائب المحترم خليل إبراهيم أبو رحاب افندى خاص بشايع الأزهر ، ثم طلب تحويل سؤاله إلى استجواب فلم يعارضه أحد ارتكناً على سابقة قررها المجلس قبل ذلك . فالواقع أن المناقشة فى هذا الموضوع مضية للوقت ، خصوصاً أننا فى آخر الدورة ولدينا أعمال كثيرة يجب البحث فيها .

محمود سليمان غنام افندى — إننى متفق فى رأى مع حضرة النائب المحترم محمد كامل حسن الأسىوطى افندى ، وأكتفى بأن أذكر مناسبة التى تقرر بشأنها هذا المبدأ ، والتقاليد التى جرى عليها المجلس فى هذا الموضوع . حدث أن قدم أحد حضرات النواب سؤالاً طلب ، على ما أذكر ، حضرة أحمد بك رمزى النائب السابق تحويله إلى استجواب وعرض الأمر على المجلس فأقر العضو على طلبه مشروطاً بأن يكون الطلب كتابة وكان موضوع السؤال خاصاً بعدم ملء المقاعد الحالية بمجلس الشيوخ . فإذا كان التحويل جائزاً لغير مقدم سؤال فمن باب أولى يكون جائزاً لمقدم السؤال نفسه . ومفهوم أن هذا كله متوقف على موافقة المجلس .

حسين هلال بك — لا نزاع فى أن لمقدم السؤال حق تحويله إلى استجواب ، ولكن ما دام المجلس سيشارك فى بحثه فيجب ندرأيه فيه ، ثم بعد ذلك يُحدد ميعاد للنقشة ، إذ من غير المفهوم أن يشترك عضو فى مناقشة سؤال حوّل إلى استجواب بدون ندرأيه فيه .

الرئيس — على أى شيء يطلب حضرة النائب المحترم أخذ رأى عليه .



حسين هلال بك — يؤخذ الرأى عما إذا كان المجلس يقبل تحويل السؤال إلى استجواب أو لا ، ثم في تحديد ميعاد للمناقشة ثانياً .  
حسن صبرى بك — إن الموضوع الذى يجب الفصل فيه أولاً هو أن فى جدول أعمال جلسة اليوم سؤالاً لا استجواباً . وقد  
حضرنا اليوم لنسمع جواباً عن هذا السؤال لا لمناقشة استجواب . نعم لكل نائب الحق فى أن يستجوب أو أن يسأل ، وله أيضاً أن  
يطلب تحويل سؤاله إلى استجواب ، ولكن لا يمكن مطلقاً أن يسير المجلس فى إجراءات الاستجواب قبل أن يبدى رأيه فى قبول  
تحويل هذا السؤال إلى استجواب ، لأننا اجتمعنا اليوم لبحث مسائل معينة مدرجة فى جدول الأعمال ؛ وهذا الجدول يتضمن سؤالاً  
لا استجواباً . فيجب قبل أن ينظر فى هذا التحويل أن نعرف هل يقبل المجلس تحويل السؤال إلى استجواب فى هذه الجلسة أولاً ؟  
وهل تجوز المناقشة فيه فى هذه الجلسة أولاً ؟ إننى أرى أنه لا يمكن بحال من الأحوال أن يكون للسائل حق تحويل سؤاله إلى استجواب  
فى الجلسة ذاتها إلا بموافقة المجلس . والعلة فى ذلك أن الوارد بجدول الأعمال هو سؤال لا استجواب .

الرئيس — أتلو عليكم ما قرره المجلس فى جلسة ٧ مارس سنة ١٩٢٧ فى موضوع كهذا :

« الرئيس — المحدد له جلسة اليوم هو البحث فى موضوع حق تحويل السؤال إلى استجواب لا مناقشة الاستجواب نفسه .  
« أما مسألة تأخير الاستجواب فيمكن النظر فيها بعد ذلك البحث » .

« لقد بحث هذه المسألة فوجدت أنه يصح لكل عضو فى المجلس — سواء أكان السائل نفسه أم غيره — أن يطلب تحويل أى  
سؤال موجه إلى أحد حضرات الوزراء إلى استجواب . ولكن يجب أن يقدم طلب التحويل كتابة لا شفويًا . وذلك مفهوم لأنه  
« مادام الاستجواب يقدم بالكتابة فيجب أن يقدم طلب تحويل السؤال إلى استجواب بالكتابة كذلك » .

« ويجب — فضلاً عن ذلك — أن يقر المجلس هذا التحويل . وبما أن حضرة حافظ إسماعيل سلام بك لم يطلب بالكتابة تحويل سؤاله  
« إلى استجواب بل طلب ذلك شفويًا فطلبه على هذه الصورة غير مقبول ، ويجب عليه أن يصوغه بالشكل القانونى « كتابة » ويقدمه  
« للرئاسة ، وللمجلس بعد ذلك أن يوافق على التحويل أو لا يوافق . والغالب فى المجالس النيابية أنها تقرر التحويل ، ولها ألا تقره »  
« وفى حالة موافقة المجلس على التحويل يحدد يوماً للمناقشة فى الاستجواب طبقاً للقواعد المقررة فى اللائحة » .  
« هذا هو ما وصلت إليه نتيجة بحثى » .

حسن صبرى بك — بعد هذا ليس لدى ما أقوله . والواقع أنه لا يمكن أن يكون غير ذلك . وكأنتى كنت أقرأ ما تلاه حضرة  
الرئيس الآن .

الرئيس — قدم حضرة النائب المحترم عبد الرحمن عزام افندى طلباً هذا نصه :  
أرجو تحويل سؤالى الخاص بالكسوة الشريفة إلى استجواب لأتمكن من الدفاع عن رأى .

نص السؤال :

« هل تنوى الحكومة إرسال الكسوة الشريفة للكعبة المكرمة هذه السنة ؟

« وإذا لم يكن فى نيتها ذلك فما هى الأسباب التى تلزمها حرمان مصر من هذا الشرف العظيم والامتياز التاريخى الخاص مع  
فصل مسألة الكسوة عن المحمل » .

إسماعيل سليمان حمزه افندى — الذى فهمته مما تلاه الرئيس أن الاستجواب ذاته هو الذى يجب أن يقدم كتابة لا لطلب التحويل .  
( أصوات : لا ، لا ) .

الرئيس — المعارض فى طلب تحويل هذا السؤال إلى استجواب يقف .  
( لم يقف أحد ) .

إذن تقرر تحويل هذا السؤال إلى استجواب . وما رأى الحكومة فى تحديد اليوم ؟  
رئيس مجلس الوزراء — كما يريد المجلس .

مادة ١٠٧ « ... .. »

الدكتور أحمد ماهر — أرى تأجيل المناقشة في هذا الاستجواب مدة أربعة أسابيع لأن لدى المجلس أعمالاً مهمة ومستعجلة .  
عبد الرحمن عزام افندي — إني لأدهش من أن يطلب أحد حضرات النواب تأجيل المناقشة في هذا الاستجواب مدة أربعة أسابيع مع استعداد الحكومة للمناقشة فيه . والمسألة في نظري خطيرة وأكثر أهمية من مسائل أخرى ، لذلك أرى أن يكون التأجيل لمدة أسبوعين .

الرئيس — الموافق على التأجيل مدة أربعة أسابيع يقف .

( وقتت أكثرية ) .

إذن تقرر أن تكون المناقشة في هذا الاستجواب بعد أربعة أسابيع .

( في ٤ يونية سنة ١٩٣٠ ) .

(١) استمرار المناقشة في الاستجواب مع امتناع المستجوب عن شرحه .

(٢) الموافقة على أن تدلى الحكومة بإجابتها قبل مناقشة المجلس في الاستجواب .

أشير إلى الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب العالي وزير المعارف العمومية من حضرة صاحب السعادة النائب المحترم هارون سليم أبو سحلى باشا بشأن اختيار عمداء ، كليات الجامعة المصرية ، ونصه :

« نشرت بعض الجرائد أن كليات الجامعة أجرت انتخاباتها القانونية للعمداء في مواعيدها ، وأرسلت نتائجها إلى معاليكم لاختيار العميد لكل كلية ، فاختتم بعض العمداء ممن حازوا أقل الأصوات ، وتجاوزتم من حاز الأغلبية ، وأرجأتم اختيار عميد كلية الحقوق ، مما دعا لانتشار أقاويل كثيرة ظهر بعضها على صفحات الجرائد .

ولذلك أرجو التفضل بالإجابة عما يأتي :

أولاً — ما هي البررات القوية التي دعت لعدم اختيار من حاز أكثر الأصوات ، واختيار من حاز أقلها كما حصل في كلية العلوم ؟

ثانياً — ما هو السبب في تأخير اختيار عميد كلية الحقوق من بين الثلاثة الذين انتخبوا ؟

ثالثاً — هل حقيقة يوجد تفكير في نقل الدكتور كامل مرسى بك ، عميد كلية الحقوق من زمن طويل والذي حاز أكثر الأصوات في الانتخاب الأخير ، إلى وظيفة أخرى ، وبهذه الوسيلة يعاد الانتخاب ثم تؤجل هذه الإعادة حتى يعود الدكتور السنهوري من العراق ويختار عميداً لكلية الحقوق مهما قل عدد الأصوات التي يحوزها في الانتخاب المقبل ؟

رابعاً — هل جرت التقاليد في جامعات الممالك الأخرى على الإسراف في حق الاختيار الذي أبيض للوزير ؟ وهل يعتبر ذلك بحق مقاومة لآراء أغلبية أساتذة الكليات بغير مسوغ عادل ؟ »

حضرة النائب المحترم هارون سليم أبو سحلى باشا — حضرات النواب المحترمين :

قصدت أن أضع هذه المسألة في صيغة استجواب ، ولم أضعها في صيغة سؤال ، لا لسبب سوى إشراك حضرات النواب المحترمين في المناقشة ، وخصوصاً أن من بين حضرات أعضاء هذا المجلس عدداً ممن تولوا شؤون وزارة المعارف العمومية . وإجبنا لو أسمعونا رأيهم في هذه المسألة .

إن الباعث على توجيهي لهذا الاستجواب ، يا حضرات النواب المحترمين ، هو ما نشر في الصحف .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد صبرى أبو علم — ما تقوله الصحف لا يعتبر حجة ، ولا يعترف بكل ما تقوله .

الرئيس — أدعو حضرة النائب المحترم محمد صبرى أبو علم إلى عدم اللقطة وإلى المحافظة على النظام .

( وهنا ترك حضرة النائب المحترم هارون سليم أبو سحلى باشا منصة الخطابة فصفق بعض حضرات النواب المحترمين ) .



مادة ١٠٧ د ... ..

الرئيس — كانت الكلمة لحضرة النائب المحترم هرون سليم أبو سحلى باشا؛ وبسبب المقاطعة نزل عن الكلام . وقد عمل الرئيس على منع المقاطعة ، ودعا إلى حفظ النظام ، ولم تكن المقاطعة بدرجة تدعو حضرة المستجوب إلى أن يمتنع عن شرح استجوابه . أفلا يزال حضرته مصراً على الامتناع عن الكلام ؟

حضرة النائب المحترم هرون سليم أبو سحلى باشا — نعم ، لا أزال مصراً .

الرئيس — هل تريدون الاستمرار في نظر الاستجواب ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ السيد سليم — حضرات النواب المحترمين :

اطلعت حضراتكم على الاستجواب المقدم من حضرة النائب المحترم هرون سليم أبو سحلى باشا، وقد بنى حضرته استجوابه على ماسم أو قرأ في الصحف . ولو أنه اتصل بمعالى وزير المعارف العمومية ، لوقف منه على حكمة هذا التصرف .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — هل يسمح حضرة الرئيس بأن ألاحظ أنه بالرغم من ترك حضرة المستجوب شرح استجوابه فإن هذا الاستجواب لا يزال قائماً ؟ ولذا أرجو أن يتقدم معالى وزير المعارف العمومية بإجابته قبل أن يتناقش المجلس في الاستجواب .

الرئيس — وهذا ما تقضى به اللائحة الداخلية ، فليفضل حضرة صاحب المعالى وزير المعارف العمومية بالإدلاء بإجابته .

حضرة صاحب المعالى وزير المعارف العمومية — عن الشرط الأول من الاستجواب فإنه بمقتضى المادة العاشرة من قانون الجامعة « يعين العميد بأمر من وزير المعارف العمومية من بين ثلاثة من الأساتذة ذوى الكراسى يرشحهم مجلس الكلية » . وقد رشح مجلس كلية العلوم ثلاثة أساتذة ، وتعين العميد من بينهم طبقاً للقانون وفي حدوده .

وعن الشرط الثانى فإن مجلس كلية الحقوق أعاد ترشيح حضرة الأستاذ كامل بك مرسى ورشح معه حضرتى الأستاذين الشيخ أحمد إبراهيم بك والسيو دبورى شار . وظاهر أن هذا الترشيح لا يترك للوزير مجالاً لاستعمال حقه فى الاختيار بل يحمل تعيين الأول عتاً فضلاً عن أن كلا من حضرتى الأستاذين الآخرين معين بعقد تنتهى مدته فى مستهل السنة الدراسية المقبلة حيث تنتهى مدة أحدهما فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٣٦ وتنتهى مدة الآخر فى ٢٩ يناير سنة ١٩٣٧؛ ويلزم لإمكان تجديد قرار من اللجنة المالية وموافقة مجلس الوزراء . لذلك تقرر إعادة الترشيح بحيث يستعمل مجلس الكلية حقه كاملاً فى الترشيح ويترك للوزير حقه كاملاً فى الاختيار والتعيين .

وعن الشرط الثالث فإنى لا أرى أن من حق حضرة النائب المحترم أن ينسب إلى نوابا خفية من هذا القبيل .

وعن الشرط الرابع فإن الإيضاحات السابقة فيها كل المسوغات لعمل الوزارة .

( تصفيق ) .

الرئيس — هل يريد أحد من حضرات النواب المحترمين الكلام ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد المجيد إبراهيم صالح — حضرات النواب المحترمين :

عندما أقر معالى وزير المعارف العمومية اختيار بعض العمداء ، وتأخر إصدار قراره فى أمر اختيار عميد كلية الحقوق ، خلن هذا التأخير ميداناً للقليل والقال ، وتحدث الناس بشأنه : كل بحسب عقليته وتفكيره وتأويله . فلما أن تقدم حضرة النائب المحترم هارون سليم أبو سحلى باشا باستجوابه ، كان مردداً لما قيل فى صدد هذا الموضوع . ولكن الآن ، بعد أن أجاب معالى الوزير ، وظهر جلياً من إجابته أن ليس لكل هذه الأقوال والتأويلات أساس ، وأن ما قيل كان من قبيل الظن والتخمين ، وتجلى حسن النية فيما حدث ، وثبت أن القصد منه لم يكن إلا حب استكمال الحق فى الاختيار ، وإعطاء الفرصة للمرشحين الذين لا توجد فى سبيلهم العقبات قامت فى سبيل اختيار المرشحين الآخرين ، فإنى أرى أن ما أجاب به معالى الوزير كاف لمنع كل ما قيل ؛ ولنا أن ترقب الفرصة التى تعطى كاملة لحضرات أساتذة كلية الحقوق لترشيح الذين لا اعتراض على انتخابهم ، وعندئذ توضع الأمور فى نصابها .

( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد صبرى أبو علم — عندما اعترضت على حضرة العضو المستجوب ، بخصوص ما ذكره عن علاقة

إدلة ١٠٧ « ... .. »

ندم استجوابه بما قيل في الصحف لم أقصد أن أقلل من شأنها ، لأتأعرف لها قدرها ومكانتها ، ولها منا كل الاحترام ، وإنما أردت أن يوجه النظر إلى أنه يجب أن يسن في هذا المجلس تقليد ، هو التقليد المصطلح عليه في جميع المجالس النيابية الأخرى .

هذا التقليد هو أن مجلس النواب عندما يتناقش في مسألة ، يجب أن تكون مناقشته على أساس بيانات ومعلومات صحيحة قاطعة .

أمام حضرة النائب الفرصة دائماً لتحري الحقيقة ومعرفة الأساس الذي يمكن أن يبنى عليهما السؤال أو الاستجواب .

والآن فقد وضع للمجلس ، من البيان الذي أدلى به معالي وزير المعارف العمومية ، أن كثيراً مما أشيع ونشر في الصحف لم يكن إلا لأن يقدم عنه مثل هذا الاستجواب . ولقد ظهر أن معالي الوزير استعمل الحق الخوّل له قانوناً ، وأن الكليات استعملت حقها قانوني كذلك ، وتبجلى استحسان المجلس لتصرف معالي الوزير من تصفيقه لبيان معاليه .

لهذا أقترح الانتقال إلى جدول الأعمال .

( تصفيق ) .

الرئيس — هل توافقون على الانتقال إلى جدول الأعمال ؟

( موافقة عامة ) .

( في ١٥ يونيه سنة ١٩٣٦ ) .

السؤال استيضاح عن أمر مجهول أو مفروض أن السائل على الأقل يجمله ؛ فلا يجوز بناء على هذا أن يخلط بينه وبين الاقتراح .

ينبغي أن يستعمل كل منهما في الظروف التي تسمح .

للرئيس الحق في أن يطلب من الأعضاء تعديل اقتراحاتهم التي تقدم في صورة أسئلة إلى اقتراحات . فإن لم يقبلوا عرض الأمر

المجلس ليفصل فيه .

### الاقتراحات

الرئيس — أريد قبل تلاوة الاقتراحات أن أعرض على حضراتكم تصرفاً رأيته الرئاسة إزاء عدد من الأسئلة قدمه بعض حضرات بواب المحترمين لتوجيهه إلى حضرات الوزراء .

لنائب حق السؤال ، كما له حق الاستجواب ، كما له حق الاقتراح . غير أنه ينبغي أن يستعمل كل حق له في الظروف التي تسمح به .

فالسؤال استيضاح عن أمر مجهول ، أو مفروض أن السائل على الأقل يجمله ؛ فلا يجوز بناء على هذا أن يخلط بينه وبين الاقتراح .

غير أنني رأيت في أسئلة قدمها كثير من حضرات النواب المحترمين أنها اقتراحات في شكل أسئلة . ولذا طلبت من حضراتهم يلبها إلى اقتراحات فقبلوا جميعاً ذلك ، إلا حضرة النائب المحترم على سليمان بك ، وطلب عرض الأمر على المجلس ليفصل فيه ، فانهزت .

الفرصة لأستطلع رأي حضراتكم في سؤاله .

السؤال أولاً موجه إلى وزيرين ، هما وزير الداخلية والمعارف العمومية ، وتوجيه السؤال إلى أكثر من وزير واحد غير جائز .

نص السؤال فهو :

« مدير مجلس مديرية بني سويف ووزارة المعارف ١٤٦ مدرسة أولية ومكتباً عاماً بمديرية بني سويف في قرى يبلغ عددها ١٨٨ ، هذا الإقبال على بعض تلك المعاهد يكاد يكون معدوماً ، حتى إن المعهد الذي يوجد به خمسة أو ستة معلمين لا يحضر فيه إلا ما يقرب الثلاثين تلميذاً » .

كل هذه معلومات يقدمها حضرته من عنده فلا دخل لها في السؤال .



« فهلا يرى دولة وزير الداخلية أن هذه حالة محزنة لا يصح السكوت عليها ، لأنه مع ما فيها من ضياع أموال الدولة سدى فإنها لا تحقق الغرض الذي ترمى إليه الحكومة من قتل الأمية ومحاربة الجهالة .

وهلا يرى دولة الوزير أن الوقت قد حان لأن يضاعف حضرات مفتشى التعليم الأولى جهودهم فيعملون متضامنين مع العمدة وأهالي البلاد في الإكثار من عدد التلاميذ والتلميذات حتى تعمّر المدارس والمكاتب الأولية ويزداد عدد الفصول فيها ، وبذا يمكن تشغيل أكبر عدد من خريجي مدرسة المعلمين ببني سويف الذين أخذ عددهم يزداد سنة بعد سنة .

وإن كنت أثق تمام الثقة من أن غاية ما يرجوه ويعمل له كل من وزير الداخلية ووزير المعارف هو زيادة نسبة التعليم في البلاد وتقليل عدد العاطلين ، فإني أرى أن يكلف رجال الإدارة بالعمل على زيادة الإقبال على هذه المدارس . وسيجدون من حضرات أعضاء مجلس النواب ، كل في دائرته ، أكبر عون لهم على تحقيق هذه الأمنية . وسأقوم من جانبي في دائرتي الانتخابية بمراقبة حضرة مفتش المعارف لبث الدعوة بين أفراد الشعب » .

ليس فيما تلاوت على حضراتكم سؤال في نظر الرياسة ، ولهذا طلبت من حضرته أن يقدمه على شكل اقتراح ، فرفض . وها هو الأمر معروض على حضراتكم .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — باسم الحكومة أشكر لحضرة الرئيس المحترم ملاحظته القيمة . والواقع أنه وجهت إلى حضرات زملائي وإلى أسئلة هي في الحقيقة اقتراحات برغبات ، فجلالها الاقتراح لا السؤال . وكنت عازماً أثناء إجابتي عن سؤال من هذا القبيل أن أوجه النظر إلى أن الأولى به أن يكون اقتراحاً برغبة ، تقدم إلى المجلس . فأحمد الله على أن الرئيس وجه النظر إلى هذه المسألة ، فكل الحق معه ، وهذا هو الذي يجب اتباعه ، لأنه لا معنى لإرهاق الوزراء بأسئلة لا يمكن الجواب عنها إلا إذا تقدمت في شكل اقتراحات برغبات وأقرها المجلس ، فحينئذ يمكن النظر إليها عند وضع الميزانية ، أو في الفرصة المناسبة على أنها رغبات . فأكرر شكرى لحضرة الرئيس المحترم وأرجو أن تكون هذه السنة نظاماً للمجلس .

حضرة النائب المحترم على سليمان بك — بعد ما وضع لي أقبل تعديل سؤالي إلى اقتراح . ( تصفيق ) .

الرئيس — وأنا أشكر حضرة النائب المحترم لأنه أتاح لي هذه الفرصة فوجهت أنظار حضراتكم إلى هذا الأمر . وقد قرر حضرته أن يعدل سؤاله إلى اقتراح . ( في ١٥ يونيه سنة ١٩٣٦ ) .

قرار المجلس تأجيل طلب تحويل سؤال موجه من غير الطالب إلى استجواب إلى أن تدلي الحكومة بإجابتها عن هذا السؤال .

مجلس الشيوخ

سؤال موجه لحضرة صاحب المعالي وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف عن اتفاق شركة قناة السويس — تأجيله للجلسة المقبلة

- ١ — تقديم كتاب من حضرة الشيخ المحترم على ماهر باشا يطلب فيه تحويل السؤال استجواباً .
- ٢ — رأى معالي وزير المالية أن الطلب سابق لأوانه ، لأنه لم يدرس موضوع السؤال بعد .
- ٣ — موافقة المجلس على تأجيل النظر في طلب تحويل السؤال إلى استجواب إلى أن يدلي الوزير بالإجابة عنه .

حضرة صاحب المعالي مكرم عبيد باشا ( وزير المالية ) — أرجو قبول تأجيل الإجابة عن هذا السؤال أسبوعاً واحداً لإنهاء البحث القانوني .

الرئيس — ورد كتاب من حضرة الشيخ المحترم على ماهر باشا هذا نصه :

حضرة الأستاذ الجليل رئيس مجلس الشيوخ

اتشرف بأن أحيط حضرتكم علماً بمناسبة السؤال الموجه من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف إلى معالي وزير المالية عن اتفاق شركة قناة السويس برغبتي في أن يكون هذا السؤال موضوع استجواب لأهميته ، وحتى يتسنى لي عند الحاجة أن أقدم ما يلزم من البيان .

وتفضلوا بقبول فائق احترامي

الخلاص

٢٣ يونيه سنة ١٩٣٦

على ماهر

حضرة صاحب المعالي مكرم عبيد باشا ( وزير المالية ) — ينجيل إلى ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أن طلب حضرة الشيخ المحترم صاحب الدولة على ماهر باشا تحويل هذا السؤال إلى استجواب هو طلب سابق لأوانه على الأقل .

فالسؤال كما ترون حضراتكم موجه لنا عن اتفاق شركة قناة السويس ، وهو من عمل وزارة حضرة صاحب الدولة على ماهر باشا . فليست أفهم كيف يراد استجوابنا عن شأن ليس من عملنا ولم نبذ رأياً فيه .

وقد طلبت تأجيل الإجابة عن هذا السؤال حتى نستوفي البحث القانوني . وأقل ما يقال في طلب دولته إنه ليس مفهوماً أن يستجوب حضرة صاحب الدولة على ماهر باشا الوزارة الحالية عن عمل قامت به وزارته هو . فكأنني بماهر باشا يستجوب ماهر باشا ، ولكن هذا لا يمتنع من أن أرحب كل الترحيب بتحويل السؤال إلى استجواب عندما تبدى الحكومة رأيها فيه بل قد أتمنى تحويله إلى استجواب لأن الاتفاقية تشمل ظروفها قد لا يتسع لها نطاق السؤال .

( تصفيق ) .

حضرة الشيخ المحترم على ماهر باشا — أشكر حضرة صاحب المعالي وزير المالية وأوجه نظر معاليه إلى أنه ما دام المعروف أن هذا الاتفاق تم في عهد الوزارة السابقة فمن حقها أن تدلي ببيان في شأنه . ومن الطبيعي ألا أقف مكتوف اليدين وأنا أسمع سؤالاً موجهاً من وفدي من حزب الوفد إلى وزارة وفدية ولا ألقى كلمة في هذا الشأن .

إنني لأعجب بل وأدهش من أن يكون طلبي هذا موضع دهشة عند معالي وزير المالية .

طبعي جداً ويهم البلاد أن تسمع كلمة الحكومة التي عقدت الاتفاق ولا سبيل إلى سماع كلمتها إلا إذا حوّل السؤال إلى استجواب وهو الحل بل الطريق الوحيد لسماع كلمتي في هذا الموضوع .

وإنني أشكر معالي وزير المالية على قبوله تحويل السؤال إلى استجواب ، وأرجو أن تكون الإجابة عنه في الجلسة المقبلة لأن ظروفى العائلية قد لا تسمح ببقائي لأنني سأبرح القطر المصري قريباً .

حضرة صاحب المعالي مكرم عبيد باشا ( وزير المالية ) — ينجيل إلى أن حضرة الشيخ المحترم صاحب الدولة على ماهر باشا قد أساء فهم ما قلته ، أو أتى أسأت التعبير — ولو أنني أقترض هذا الفرض الأخير من باب الأدب والمجاملة .

قلت إن تحويل السؤال إلى استجواب الآن سابق لأوانه لأن الحكومة لم تبد رأيها في الاتفاق .

ما معنى استجواب الحكومة عن عمل ليست مسئولة عنه ؟ أعود فأكرر أن لحضرة الشيخ المحترم صاحب الدولة على ماهر باشا أن يطلب تحويل السؤال إلى استجواب بعد أن تبدى الحكومة رأيها في الاتفاق والظروف التي أحاطت به إذا رأى دولته أن الإجابة لا تتفق وما يراه .

أستجوبني دولته عن عمل تم في عهد وزارته ؟ عن عمل لا يد لنا فيه ؟

أنا لا أعارض في الاستجواب ؛ وقلت إنني أرحب به ولكن عندما أجيب بما لا يتفق ورأى دولته له أن يستجوب ولنا أن نجيب .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — وجهت هذا السؤال ، وأهم ما قصدت معرفته هو ما تم في هذا الاتفاق متعلقاً بمصلحة المصريين ، وعلى الأخص العمال والأشخاص العاطلين .



قصدت بذلك التنبيه إلى ما يجب أن يتبع في شأن جميع الاتفاقات التي تعقدها الحكومة مع الشركات من مراعاة أهم الشروط التي تكفل العمل للعمال العاطلين . أما فيما يخص بالاتفاق في ذاته فقد سمعنا من كثيرين كلاماً كثيراً . قيل إن هذا الاتفاق تم في وقت مشوب بالشكوك ، كانت فيه صحة جلالة الملك ...

( نجدة ) .

حضرة الشيخ المحترم على ماهر باشا — إنى أعترض على هذا الكلام .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — أنا أروى ما سمعت .

الرئيس ( حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسيونى ) — لا داعى لهذا الكلام بعد أن قدمت السؤال .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — أقرر أنى وجهت هذا السؤال من تلقاء نفسى وأقصد به الاستعلام عما يتضمنه ، فهو ليس موجهاً منى باعتبارى وفدياً من حزب الوفد إلى حكومة وفدية كما يقول دولة على ماهر باشا .

الرئيس — طلب دولة على ماهر باشا تحويل السؤال إلى استجواب ، فرأى معالى وزير المالية أن هذا الطلب سابق لأوانه لأنه لم ينته بعد من دراسة الموضوع . وقد تكون إجابة الحكومة غير متعارضة مع الاتفاقية ، فإن ظهر غير هذا فلصاحب الدولة ماهر باشا عندئذ أن يطلب تحويل السؤال إلى استجواب .

حضرة الشيخ المحترم على ماهر باشا — بعد أن علمت بهذا السؤال تقابلت مع حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وقضيت معه ساعتين أوضحت له الموضوع بأكله وقلت له إن الحكومة السابقة حكومة صديقة تولت الحكم باتفاق جميع الأحزاب وأدت واجباتها نحو الأحزاب جميعاً ونحو الأمة ، فما كان من المنتظر بعد هذا أن يوحى لعضو وفدى من حزب الوفد بتوجيه هذا السؤال إلى حكومة وفدية ...

حضرة صاحب المعالى مكرم عبيد باشا ( وزير المالية ) — لا أسمع بهذا الكلام ، وأطلب إلى حضرة الرئيس أن يمنع هذا .  
الرئيس — يادولة الباشا ، لا محل لهذا الكلام .

حضرة صاحب المعالى مكرم عبيد باشا ( وزير المالية ) — يجب أن يسحب دولته قوله إن الحكومة أوجت بتوجيه هذا السؤال .  
حضرة الشيخ المحترم على ماهر باشا — قلت إننى تقابلت مع دولة رئيس الحكومة كما تقابلت مع معالى وزير المالية ، وطلبت إليه أن يطلعنى على الجواب ، فإذا كان مرضياً اكتفيت به . ولكن فات أمس واليوم ولم أظفر بهذا الجواب ، لذلك طلبت تحويل السؤال إلى استجواب .

الرئيس — معالى وزير المالية يصرح بأنه للآن لم يدرس الموضوع ؛ وطلب التأجيل — فيحسن التريث حتى تبدى الحكومة رأيها . ولست أدري سيبأ لأن يكون جو الجلسة مكهرباً .

حضرة صاحب المعالى مكرم عبيد باشا ( وزير المالية ) — حضرة الرئيس ، حضرات الأعضاء المحترمين : يقول حضرة الرئيس المحترم : لماذا تكون الجلسة مكهربة ؟ وأنا أوافق على هذا التساؤل ، ففى الواقع أن هذه الكهرباء لا يفسرها شيء إلا خشية دولة ماهر باشا أن يكون فى الاتفاق شيء يمس حكومته ، مع أننى لم أقل شيئاً بعد ، ولم أتقدم بشيء بعد . وأؤكد لحضراتكم أننى للآن لم أكون رايأ قاطعاً فى هذه الاتفاقية .

حقيقة قابلى دولة على ماهر باشا أمس وطلب إلى أن أطلعه على الجواب وإلا طلب تحويل السؤال إلى استجواب ، فقلت لدولته : كن على ثقة أننى سأبحث الأمر بعناية ، وسأراعى كل الظروف والواجبات التى تتفق وللصلحة العامة .

فإلى الآن لم توجه تهمة يخطاها دولة ماهر باشا ، فما الذى يدعو لهذا الغضب السابق لأوانه ؟ أهو السبب الذى دعا إلى الاستجواب السابق لأوانه ؟

إنى أعجب لهذا ، وكنت أود أن يسود الهدوء والسكون ، وأرى أن يراجع دولة ماهر باشا نفسه فلا يكيل تهمة الإيحاء لقوم يعلم هو أنهم جريثون فى الحق وأنهم أشرف لأنهم وفديون .

( تصفيق ) .

إدلة ١٠٧ ... ..

ما كان يصح لدولته أن يتكلم عن الوفد ولا عن حزب الوفد في وقت لم تتجنى فيه على أحد ، ولم تقل شيئاً سوى أننا طلبنا تأجيل لاستيفاء البحث حتى إذا ما قام أمامكم وزير مسئول يكون مزوداً بالدليل في يد وبالإقناع في اليد الأخرى .

هل في هذا اعتداء على أحد حتى يسمح دولة ماهر باشا لنفسه أن يسبق الحوادث فيطلب تحويل السؤال إلى استجواب ، ثم يتم سؤالاً في المجلس بأنه أوحى إليه بتقديم السؤال ؟

هذا كلام لا أقبله ، وأقل ما يقال فيه إنه غريب من رجل مسئول سابقاً ومسئول حالاً .

( تصفيق ) .

حضرة الشيخ المحترم على ماهر باشا — إنني حين قلت إن هذا السؤال موعز به لأحد حضرات الأعضاء ليوجهه لوزير المالية لم كن أقصد بقولي هذا قصداً غير شريف ، وإنما أردت أن أقوله على أنه تقليد برلماني . وإنني أعلم أن الحكومات كلها أرادت أن تلقى بياناً في شأن من الشؤون توعز بتقديم سؤال يوجه لها تجيب عنه بالبيان الذي تريده ؛ ولم أقصد مطلقاً بكلمتي غير هذا التقليد .

وإنني عندما تحدثت إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء أبدت لدولته أن الترتيب الطبيعي أن تدرس الحكومة الموضوع قبل أن توعز بالسؤال ، فإن رأت حاجة إلى استيضاح فيه تستوضح وزير المالية الذي اشترك في إبرام الاتفاق ، فإن لم تكف أوعزت بتوجيه السؤال .

وعلى كل حال فالإيعاز بتوجيه سؤال هو تصرف لا غبار عليه لأنه تقليد برلماني . ولم يكن كلامي في هذا الشأن إلا تعبيراً عن حالة اعتقد أن العمل جار عليها عند الحكومات البرلمانية . وأنا أحترم الحكومة القائمة كل الاحترام ، كما أحترم حضرة الشيخ المحترم موجه السؤال .

حضرة صاحب المعالي مكرم عبيد باشا ( وزير المالية ) — لو صح هذا القول لكنت الآن على استعداد للإجابة ، وما كنت أطلب التأجيل إذا كان هناك ترتيب سابق بيني وبين حضرة الشيخ المحترم موجه السؤال .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — لي كلمة . ومن الضروري أن أتكم ... ..  
( ضجة ) .

الرئيس — يكفيك هذا بعد البيان الذي أدلى به حضرة الشيخ المحترم على ماهر باشا .

حضرة الشيخ المحترم على ماهر باشا — إنني حين تقابلت مع حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء قلت له إن الرأي لقانوني يقضي بأن الاتفاق الذي أبرم بين الحكومة وبين شركة القناة اتفاق نهائي لا حاجة له بتصديق البرلمان . وسبب ذلك أن الاتفاق لم يتناول أي تعديل في نصوص عقد الامتياز ؛ إنما هو قاصر على تفسير تطبق لبعض نقاط فيه . وأضفت إلى ذلك قولي إنني أرجو أن يذكر في إجابة الحكومة أن رئيس الحكومة التي أبرمت هذا الاتفاق يطلب عرضه على البرلمان بمجلسيه ليقول كلمته فيه . ومن طلب هذا لا يخفى شيئاً .

حضرة الشيخ المحترم محمد محمود خليل بك — إذن يؤجل طلب تحويل السؤال إلى استجواب .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تأجيل طلب تحويل السؤال إلى استجواب الآن إلى أن تدلي الحكومة بإجابتها عنه ؟  
( موافقة ) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — يا حضرات الشيوخ المحترمين : إذا كان حضرة الشيخ المحترم على ماهر باشا زل إن بعض الأحزاب يوعز لأحد أعضائها بتقديم أسئلة لتجيب عنها الحكومة القائمة فإني أقرر أن هذه الحالة لا أثر لها بين متسبين للوفد .

وسؤالي تقدمت به لحضرة صاحب المعالي وزير المالية بدافع من نفسى بغير إيعاز من أحد . وطريقة الإيعاز التي يقول بها حضرة شيخ المحترم على ماهر باشا هو الذي يجري عليها .



الرئيس — الإيعاز بتقديم سؤال للحكومة القائمة تقليد برلماني شريف كما قال حضرة الشيخ المحترم على ماهر باشا . وليس فيه شيء يمس كرامة أحد ، وبخاصة بعد أن صرح حضرته بأنه لا يقصد شيئاً . وإذن يؤجل الجواب إذا وافقتم حضراتكم .

حضرة صاحب المعالي مكرم عبيد باشا ( وزير المالية ) — إذا وافق المجلس فإنني على استعداد تام للإجابة بعد يوم أو يومين . وأنا على تمام الاستعداد أيضاً لأرضي حينئذ حضرة الشيخ المحترم على ماهر باشا .

( أصوات : تكون الإجابة في الجلسة المقبلة ) .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تأجيل الإجابة عن السؤال إلى الجلسة المقبلة ؟  
( موافقة ) .

(في ٢٤ يونيه سنة ١٩٣٦) .

لا يجوز لأحد الأعضاء أن يستجوب لجنة من لجان المجلس في تصرفاتها .

يراجع التعليق على المادة ١٠٢ تحت البدأ «لا مانع من رجوع اللجنة عن قرارها في مشروع قانون ما دام لم يرفع بعد إلى المجلس».

(في ٢٤ يونيه سنة ١٩٣٦) .

تحويل الرئيس حق تحويل الأسئلة إلى اقتراحات إذا كانت موضوعاتها يجب أن تكون كذلك بعد موافقة مقديها، وإلا عرض الأمر على المجلس .

سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية من حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك  
عن تعميم التعليم الإلزامي — تأجيل الإجابة عنه أسبوعاً — قرار المجلس تحويل الرئيس حق تحويل  
الأسئلة إلى اقتراحات إذا كانت موضوعاتها يجب أن تكون كذلك بعد موافقة مقدمها  
وإلا يعرض الأمر على المجلس

حضرة صاحب المعالي على زكي العرابي باشا ( وزير المعارف العمومية ) - وجه في مجلس النواب سؤال مماثل لهذا إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية ، فأرجو تأجيل الإجابة عن هذا السؤال أسبوعاً حتى يكون هناك تجانس بين الإجابتين .

الرئيس ( حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسيوني ) - هل توافقون حضراتكم على تأجيل الإجابة عن هذا السؤال أسبوعاً ؟

( موافقة ) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — ألاحظ أن مثل هذه الأسئلة — وبخاصة هذا السؤال — يجب أن تحول إلى اقتراحات ، لأننا لا نقبل بحال من الأحوال أن يقدم أى عضو منا سؤالاً يتضمن اقتراحاً فيجيب عنه الوزير بجواب ربما كان مخالفاً لرأى المجلس ، فى حين أن المجلس لا يستطيع أن يتكلم فيه لأن الكلام فى السؤال لا يكون إلا بين السائل والمسئول . فمثلاً لو أن أحد حضرات الأعضاء طلب رد الترامات المحكوم بها على العمدة وأجاب الوزير بالموافقة أو الرفض فنحن فى كلتا الحالتين ليس لنا رأى فى الموضوع . وربما ترتب على قبول الرغبة إلحاق الضرر بالخزانة العامة ، وإن لم تحقق الرغبة فقد يرى المجلس غير ذلك . لهذا أرى أن كل الأسئلة التى تتضمن اقتراحات برغبات يجب تحويلها إلى اقتراحات . كذلك الحال فيما يتعلق بالسؤال الخاص بتعميم التعليم الأولى الإلزامى . فإن أجاب معالى الوزير بالموافقة على هذه الرغبة فربما يرى المجلس أن فى تعميم التعليم ضرراً كما أنه قد يرى أن يكون التعميم قاصراً على منطقة معينة . ولهذا لا يصح أن تقدم هذه الرغبات فى صورة أسئلة بل يجب تقديمها على أنها اقتراحات كما قلت حتى يتسنى لكل عضو أن يبدئ رأيه فيها . ومثل ذلك فى السؤال الرابع عشر الخاص بإنشاء مركز بوليس ببلدة أبو كبير . فقد كان الأجدر أن يكون اقتراحاً بحال إلى اللجنة المختصة .

بإداة ١٠٧ « ... .. »

والخلاصة أن مثل هذه الأسئلة يجب أن تحول إلى اقتراحات .

الرئيس — لكل من حضرات الأعضاء حق تحويل سؤاله إلى استجواب .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — الاستجواب عبارة عن اتهام يوجه للوزير . إنني أقصد الأسئلة التي تحمل في طياتها اقتراحات ، كسؤال عضو عن إنشاء مركز في جهة ما .

الرئيس — مثل هذا السؤال يصح تحويله إلى اقتراح يحال إلى لجنة الاقتراحات .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — هذا هو ما أرى إليه ، وذلك لكي تهيأ لنا الفرصة لمناقشة موضوع مثل هذا الاقتراح ، ولكيلا يكون الكلام فيه وفقاً على السائل والمستول .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — لا ينطبق كلام حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر على السؤال الذي وجهته إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية عن رد الغرامات المتوقعة على العمدة والمشايخ الذين استقالوا في سنة ١٩٣٠ ، لأن موضوع السؤال يشمل مظلة ، وأريد أن أسأل دولة الوزير عما إذا كان في نية الحكومة رد تلك الغرامات أم لا . ومن هذا تتبينون حضراتكم أن موضوع سؤال لا يصح أن يحول إلى اقتراح .

إن كلام حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر قد ينطبق على سؤال يسأل فيه صاحبه عما إذا كان في عزم الحكومة إنشاء مركز في ناحية ما . إننا إذا اتبعنا رأى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر فكأننا نحتم على الأعضاء عدم تقديم الأسئلة لأن كل سؤال قد يصح تحويله إلى اقتراح .

إنني أقول في سؤالى بأن هناك ظلاماً وقع على بعض الناس في وقت من الأوقات فكيف يمكن تحويل مثل هذا السؤال إلى اقتراح ؟ إن الذى يطلب مثل هذا التحويل هو دولة الوزير للمستول . وأرى أن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر بكلامه هذا يريد أن يتولى وظيفة الحكومة فضلاً عن كون كلامه ماساً بكرامة حضرات الأعضاء مقدمى الأسئلة الذين يعرفون الفرق بين السؤال والاقتراح ، والذين ليسوا في حاجة إلى من يعلمهم طريقة أداء واجبهم .

الرئيس — لا يقصد حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر خطأ من كرامة أحد . وما منا إلا من ردّ ورُدّ عليه .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — إنني في الواقع لا أريد إلا المحافظة على كرامة حضرات الأعضاء .

الرئيس — أرى ، إذا واقفتم حضراتكم ، أن يترك لرئيس المجلس أمر تقدير موضوع الأسئلة ... ..

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي — يترك هذا التقدير لمكتب المجلس .

الرئيس — إذن يترك للرياسة أمر تقدير موضوع الأسئلة ، فإذا رأت أن أحدها في ظاهره سؤال ، مع أنه في الواقع اقتراح ، اعتبره الرئيس اقتراحاً وقدمه للمجلس بهذا الوصف ، وللمجلس حينئذ الرأى الأعلى . فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟ ( موافقة ) .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكلك — إخواني المحترمين : أثار حضرة الزميل الفاضل الأستاذ حسن عبد القادر مسألة أثارت من قبل في مجلس النواب ، وهى مسألة الأسئلة التي تنطوي على اقتراحات . وهذه مسألة لها قيمتها ، فبعض الأسئلة تنطوي على اقتراحات وتكاد تكون أسئلة إيجابية يطلب فيها شيء بالذات أو لا يطلب .

وأنا من ناحيتي الشخصية لا أرى مانعاً من أن يكون لمكتب المجلس أو لحضرة رئيسه أن يفصل فيما يعرض عليه من الأسئلة ، فيفرق بين ما يصح توجيهه سؤالاً وما يجب أن يحول إلى اقتراح . وسيان عند العضو مقدم السؤال اعتبر سؤاله سؤالاً أو جعل اقتراحاً ، مادام غرض العضو هو الوصول إلى المصلحة العامة . والفرق بين الحالتين هو أن السؤال يجاب عنه فوراً ، أما الاقتراح فيتأخر سيره مدة أسبوعين أو ثلاثة .

أريد لفت النظر إلى مسألة بسيطة ، وهى الفرق بين السؤال والاقتراح ، فالسؤال هو ما يمكن تحويله إلى استجواب في أية لحظة



مادة ١٠٧ » ... ..

من اللحظات . وأما الاقتراح فيحتاج لأخذ ورد في لجان المجلس ، كما يحتاج إلى معلومات من خارج المجلس . مثال ذلك — يا حضرات الأعضاء — السؤال الذي وجهته اليوم إلى حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية في مسألة تعميم التعليم . فهو سؤال لا يمكن أن يكون اقتراحاً بحال من الأحوال . لماذا ؟ لأن تعميم التعليم الأولي الإلزامي منصوص عليه في المادة ١٩ من الدستور ، والوزارات الماضية حين لم تعمله معتذرة — بأي اعتبار من الاعتبارات — قد قصرت في تنفيذ الدستور .

لقد كنت معتزماً إذا أجاب معالي الوزير بأنه ينوي تعميم التعليم الأولي الإلزامي إذا توفر المال لديه لهذا التعميم ، أن أسأل حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء عما إذا كان لديه اعتراض على تنفيذ المادة التاسعة عشرة من الدستور السالف ذكرها والتي هي واجبة التنفيذ ، وعند الضرورة أطلب تحويل سؤال إلى استجواب . والمسألة ما دامت للمصلحة العامة فلا يصح أن يقال فيها إن الاستجواب يحمل في طياته معنى الاتهام .

أما أنني أسأل الوزير عما إذا كان يعتزم إنشاء مركز في جهة ما ، فذلك سؤال يكاد يكون إيحائياً . ولكن سؤال لا يمكن أن يكون اقتراحاً ، لأنني إنما أسأل هل يراد تنفيذ الدستور فيما يتعلق بتعميم التعليم الأولي الإلزامي أم لا ؟ لأن الدستور يحتم هذا التعميم . لديكم ، يا حضرات الأعضاء ، قانون استقلال القضاء : هل يراد سنه أم لا ؟ وكذلك قانون توظيف الأجانب ؛ وقد سئل عنه حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء فاجاب بأن الحكومة ستعرض على المجلس مشروع القانون الذي وضع في عهد وزارة حضرة صاحب الدولة على ماهر باشا .

هذه مسائل لا يمكن أن تكون محل اقتراح ، بل هي تتعلق بطلب تنفيذ مواد الدستور ويمكن تحويل ما يوضع في صيغة السؤال منها إلى استجواب . ومع موافقتي التامة على ملاحظة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر ، ومع موافقتي على أن يترك لحضرة رئيس المجلس التفريق بين الأسئلة والاقتراحات ، فإنني أرى لزماً أن توضع قواعد واضحة للفرقة بينهما ، حتى لا يوضع سؤال ولا ضابط له ، أو يحول سؤال إلى اقتراح بغير حق . ولذلك أرى أن المسألة جديرة بالبحث وبأن تحال إلى لجنة تبحثها ولكن لجنة الحقانية .

الرئيس — لقد واقفتم حضراتكم على أن يترك لرئيس المجلس الفصل في مسألة التفريق بين الأسئلة والاقتراحات ، وأن يعرض على المجلس الأمر .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بك — لقد فهمت أن حضرة الرئيس أعلن أن المجلس قد أقره على التصرف في تقدير الأسئلة إذا كانت أسئلة أو اقتراحات . وما دمننا بصدد أخذ قرار من المجلس في هذا الموضوع فإنني ألفت النظر إلى أنه قد يقع خلاف في الرأي بين العضو صاحب السؤال وبين حضرة الرئيس .

إن الأمر يتعلق في الواقع بأهم حقوق الأعضاء في الإجراءات العادية . لقد فهمت أن حضرة الرئيس يقول إننا وافقنا على أن يكون له الحق في التفرقة والتمييز بين السؤال الذي يعتبر سؤالاً بحثاً وبين السؤال الذي يتضمن اقتراحاً ، وإن هذه التفرقة يقوم بها حضرة الرئيس في مكتبته ثم يرتب النتيجة على إحدى الصورتين . وقد يقع أحياناً أن السائل يرى أن السؤال الذي اعتبر اقتراحاً إنما هو سؤال بحث . ألا يجب أن توضع طريقة لإجراء الاحتكام بين حضرة العضو صاحب السؤال وبين حضرة الرئيس ؟

أنا أقدم السؤال ، فإذا رأى حضرة الرئيس ... ..

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي — يعرض السؤال كما قدمه حضرة العضو .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بك — هذا إجراء يجب أن يفصل في اللائحة ولا يصح أن يؤخذ اعتباطاً ، لأن تفويض الرئيس وحده أو المكتب فيه نوع من الحكم على عمل الأعضاء مما يختص المجلس بالحكم فيه .

إذا رأى المكتب أن بعض الأسئلة مما يجب أن تكون اقتراحات ، فإنني أرى أن تقدم في جدول الأعمال على أنها أسئلة ، ويعلق المكتب عليها بأنها اقتراحات ، ثم يترك للمجلس الحكم في هذا — أما ترك الأمر للرئيس فلا تبيحه اللائحة .

الرئيس — هذا ما قرره المجلس فعلاً الآن ، فلا محل للنقاش بعد أخذ الرأي .

مادة ١٠٧ « ... .. »

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — ما الذى أقره المجلس ؟

الرئيس — أين كان حضرة الشيخ المحترم ؟

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — حق السؤال والاستجواب منصوص عليه فى المادة ١٠٧ من الدستور ، فلا يمكن وضعه تحت رقابة المكتب مطلقاً .

الرئيس — ليست المسألة مسألة سؤال واستجواب يحولان على المكتب أو الرئيس ، ولكن يحدث أحياناً أن السؤال يكون فى قالب سؤال ظاهراً بينما يحمل فى طياته اقتراحاً . وهذا يجب النظر إليه باعتباره اقتراحاً ليحول إلى لجنة الاقتراحات . وقد قلت إن هذه المسألة البسيطة الساذجة تعرض على رئيس المجلس حتى إذا رأى فى السؤال اللقمة سؤالاً مجرداً أبلغه الوزير المختص للإجابة عنه ، وإلا قدم للمجلس على أنه اقتراح ونبه المجلس إلى ذلك فى حينه .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — أعارض فى هذا لأن فيه حداً من حرية الأعضاء .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيللى — لم تقل هذا .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — أريد المكتب أن يأخذ سلطة البرلمان ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيللى — الوضع الصحيح للمسألة هو أنه إذا تقدم سؤال ورأى حضرة الرئيس أنه اقتراح أدرج فى جدول الأعمال على أساس ما قدمه ووصفه به مقدمه ، ثم يعرض الأمر على المجلس ؛ وله رأى الأعلى فى اعتباره سؤالاً أو اقتراحاً .

والرأى الآن هو أن يكون للرئيس حق التفرقة بين السؤال والاقتراح . على أنه إذا حدث خلاف بين الرئيس والعضو مقدم السؤال كان الاحتكام فى ذلك إلى المجلس .

الرئيس — هذا إذا حصل خلاف .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — غرضنا أنه إذا رأى الرئيس أن الأسئلة صريحة فى أنها أسئلة قدمها للمجلس على هذا الاعتبار ليجيب عنها الوزير المختص . أما إذا رآها أسئلة تتضمن اقتراحات فيعرض الأمر حينئذ على المجلس ليرى رأيه فيها .

الرئيس — بديهى من القرار الذى أصدره المجلس الآن أنه إنما يعرض الأمر على المجلس فى حالة عدم موافقة حضرة العضو على رأى الرئاسة فيما لو رأت أن موضوع سؤاله يجب أن يكون اقتراحاً .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — نصت المادة ١٠٧ من الدستور على أنه من حق الأعضاء أن يوجهوا إلى الوزراء أسئلة أو استجوابات . وعلى ذلك فمن حقنا أن نوجه الأسئلة ولا رقيب علينا . وإذا رأى من يوجه إليه السؤال تحويله إلى اقتراح ، وقبل مقدم السؤال ذلك ، كان بها ؛ وإلا كان للمجلس رأى الأعلى فى ذلك . أما مكتب الرئاسة فلا شأن له .

الرئيس — لقد جاء اقتراحك متأخراً بعد أن أخذ رأى .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — اقتراحى مطابق للدستور ؛ ولا يمكن أن نجعل علينا رقيباً غير الدستور ؛ ولا يمكن أن نقيده حقناً بأية كيفية كانت .

الرئيس — لم يقل أحد إن هناك رقابة ؛ والمجلس أصدر قراره فى ذلك .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — المجلس لم يقرر شيئاً . وأنا طالب الكلمة فى هذا الموضوع الخطير الذى يمس الدستور .

تحويل المادة ١٠٧ من الدستور لكل عضو أن يوجه أسئلة وعلى الوزير أن يجيب عنها بسرعة . فإذا حول السؤال إلى اقتراح عطل العمل ولا يصح أن يكون العمل البرلمانى تحت رقابة مكتب المجلس . ولنا تلاميذ حتى قبل أية رقابة علينا ؛ ولنا كامل الحرية فى أن نوجه الأسئلة والاستجوابات إلى هيئة الحكومة ؛ ولا تقبل إلا رقابة رأى العام علينا .



مادة ١٠٧ » ... ..

الرئيس — لقد أصدر المجلس قراره وقضى في الأمر .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — يجب أن يؤخذ رأى بالقيام والجلوس ، لأننا لا نعلم إذا كانت الأغلبية تفر رأى الرئاسة أم لا .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — المجلس صاحب الشأن في الفصل فيما إذا كان السؤال مجرد سؤال أو أنه يتضمن اقتراحاً .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — للسألة في غاية البساطة . إذا تقدم عضو من الأعضاء بسؤال ورأى الرئيس — وهو واسطة دستورية بين السائل والوزير — أنه ينطوى على اقتراح تفاهم مع السائل . فإذا قبل أن يحول السؤال إلى اقتراح حول إلى اقتراح وأدرج في جدول الأعمال على أنه اقتراح ، وإذا أبى السائل إلا أن يكون سؤاله سؤالاً أدرج في جدول الأعمال على أنه سؤال واحكم الرئيس إلى المجلس في ذلك وليس في هذا رقابة على الأعضاء ، وللمجلس أن يحكم فيما يشجر من خلاف وهذا ما وافق عليه المجلس فعلاً .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — إنى أعترض على كلام حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل .

الرئيس — المجلس أصدر قراره وأنت تنكر ذلك .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — لى اقتراح ... ..

الرئيس — أرجو ألا تضطرنى إلى سحب الكلمة منك .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — لى أن أرد على حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل .

( ضجة ) .

الرئيس — لا يصح أن نسمع كلاماً إلى نصف الليل في شيء قرره المجلس ولننتقل الآن إلى جدول الأعمال .

( في أول يولييه سنة ١٩٣٦ ) .

### إيداع الإجابة عن سؤال غاب مقدمه لدى السكرتيرية .

سؤال موجه إلى حضرة صاحب العالى وزير الأشغال العمومية

من حضرة الشيخ المحترم بيومى مذكور بك ، عما إذا كان هناك مانع من أن يشمل مشروع مجارى

جزيرة الروضة والزمالك ، المنطقتين الشرقية والغربية لمدخل بندر الجزيرة — إيداع الإجابة عنه

نص السؤال :

« حضرة صاحب العالى وزير الأشغال العمومية

سبق أن أدرجت وزارة الأشغال في ميزانيات سنين سابقة اعتمادات لإنشاء المجارى في الجزيرة والزمالك ، إلا أنها كانت تحول هذه المبالغ وتخصصها عند التنفيذ لجهات أخرى . وقد علمنا أنه أدرج في ميزانية هذا العام مبلغ ٤٥ ألف جنيه مصرى لمجارى جزيرة الروضة والزمالك والجهة الغربية للنيل بين محطتى الجزيرة وامبابه . ومع اغتباطنا بهذا المشروع ، فإننا لا نفهم السبب في عدم تمويل المشروع للجهة الشرقية من الجزيرة ، مع أنها أكبر عمرا ما وأكثر سكانا ، وبخاصة إذا لاحظنا أن الماكينة التى ستنشأ للمجارى ستوضع عند كوبرى الملك الصالح ، أى في أقرب مكان من بندر الجزيرة المراد حرمانه من هذا المشروع ، مع أنه أشد احتياجاً إليه لانتشار التلوث وكثرة الرشع الناشئ عن الفيضان مما يؤدي إلى كثير من الأمراض والإضرار بالصحة العامة .

مادة ١٠٧ « ... .. »

فهل لدى معالى وزير الأشغال مانع من أن يشمل مشروع المجارى النقطتين الشرقية والغربية ، ليدخل بندر الجيزة ضمن هذا المشروع الحيوى النافع ، والذي هو فى أشد الحاجة إليه ؟  
نرجو الجواب عن ذلك .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ،  
بيومى مذكور «

حضرة صاحب المعالى على زكى العرابى باشا ( وزير الأشغال العمومية بالنيابة ) — إن حضرة مقدم السؤال غير موجود الليلة ولكنى مستعد للإجابة .

الرئيس — إذا كان معالى الوزير مستعداً فيمكن إيداع الإجابة السكرتيرية ليطلع عليها حضرة مقدم السؤال ومن يريد الاطلاع عليها من حضرات الأعضاء .

حضرة صاحب المعالى على زكى العرابى باشا ( وزير الأشغال العمومية بالنيابة ) — ها هي الإجابة (١) .  
( فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦ ) .

لوزير ألا يدلى بإجابة عن سؤال يكون موضوعه مرتبطاً بموضوع قضية منظورة أمام القضاء .

مجلس النواب

تلى السؤال الموجه إلى حضرة صاحب المعالى وزير الأشغال العمومية من حضرة النائب المحترم الأستاذ غالى إبراهيم ، ونصه :  
« هل وصل إلى علم معاليكم أن مهندس الدلتجات بحيرة للتدب وهو فى مروره بناحية العلامة والحجر المحروق على ترعة القرنية وجد بعض السواقي دائرة لرى الأقطان فأمر من معه من عمال الرى بإبطال السواقي وحل اللواشى منها ، ثم أمرهم بأن يتلفوا آلاتها فكسروا أدوات أربع منها بأن هدموا صوايدها وأتلفوا تروس الكبير والصغير منها كما أتلفوا عيون علب حمل المياه ، وعلى وجه الإجمال جعلوها غير صالحة للإدارة ؟ وقد ثبت كل ذلك من المعاينة الرسمية التى أجراها حضرة معاون بوليس مركز الدلتجات عند تحقيق الحادث . ولما وصل خبر ذلك التخريب إلى أحد الملاك من أعيان الناحية توجه إلى نقطة الحادثة ليستفسر من حضرة المهندس عن مشروعية هذا العمل . فسترأ للحادث ودرءاً للمسئولية ادعى بتعدى هذا المالك عليه وبلغ المركز الذى أجرى تحقيقاً كانت النتيجة منه القبض على هذا المالك ، وبقي بالسجن من ليلة الثلاثاء الموافق ١٤ يولييه سنة ١٩٣٦ حتى أفرجت عنه المحكمة فى اليوم التالى ( الأربعاء ١٥ منه ) ظهراً .

أفلا يرى معالى الوزير أن الإلتلاف الذى أمر به حضرة المهندس خروج على القانون بل موجب للمسئولية بأنواعها جنائياً وإدارياً ومدنياً ؟

أولا يرى معالى الوزير أن الوقت قد حان لإصدار الأوامر الشددة للموظفين لأن يكونوا المثل الأعلى فى احترام القانون ، وأن للشعب كرامة وحقوقاً واجبة الاحترام ، وأن انتهاكها يكون مدعاة للفوضى وداعياً لفقد كرامة الموظفين أنفسهم » .

حضرة صاحب المعالى وزير الأشغال العمومية ( بالنيابة ) — تأسف الوزارة لعدم إمكانها الإدلاء بشئ الآن فى موضوع سؤال حضرة النائب المحترم لأنه هو نفس الموضوع المثار فى قضية اللجنة رقم ١٥٧٦ سنة ١٩٣٦ دلتجات التى لا تزال منظورة أمام المحاكم ولم يفصل فيها نهائياً .

(١) الإجابة :

يشمل مشروع مجارى منطقة غرب النيل تصريف بندر الجيزة أيضاً وسيشعر فى مد المجارى فى أنحاء البندر المذكور بعد إتمام الأعمال الرئيسية ومحطة القوة الواقعة شرقى محطة سكة حديد بولاق الدكرور ومنشآت أعمال التنقية بمزرعة مجارى الجيزة .

أما محطة الهواء المضغوط القائمة حديثاً شرقى كوبرى الملك الصالح بمصر القديمة فلا علاقة لها بمشروع مجارى الجيزة بل هى من أعمال التحسين والتوسيع لمجارى القاهرة .

وقد صرفت جميع المبالغ التى خصصت لهذا المشروع فى إنشاء الأعمال الرئيسية الخاصة به .



مادة ١٠٧ » ... ..

حضرة النائب المحترم الأستاذ غالى إبراهيم - إن قضية اللجنة المشار إليها في إجابة حضرة صاحب المعالي الوزير خاصة بحادة التعدي ولا علاقة لها بواقعة الإتلاف .

حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية ( بالنيابة ) - أرى أن هناك ارتباطاً بين الحادتين ، ولا يمكن الوزارة أن تدلى بشيء في هذا الموضوع قبل الفصل في قضية اللجنة المشار إليها .  
( في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٦ ) .

اقترح الانتقال إلى جدول الأعمال يجب أن يسبق في العرض سائر الاقتراحات . وسبب هذا أن الانتقال إلى الجدول معناه انتهاء المناقشات واكتفاء المجلس بما دار فيها دون الانتهاء إلى رأى معين .

تراجع المناقشة على هذا في المادة ٦٤ .

مجلس النواب

( في ٢٧ مارس سنة ١٩٣٧ ) .

إيداع الإجابة عن سؤال لدى السكرتيرية لطول البيانات والأرقام .

سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية من حضرة الشيخ المحترم لويس فانوس افندى  
عن الترع التي تأخذ مباشرة من رياح البحيرة ومسائل أخرى  
( مؤجل من جلسة ٢١ أبريل سنة ١٩٣٧ ) - نص الإجابة

مجلس الشيوخ

نص السؤال :

« ما هي الترع التي تأخذ مباشرة من رياح البحيرة ؟  
ما هو المنسوب الذي تحتله كل من تلك الترع على حسب حالتها الحاضرة ؟  
ما هي قناطر الموازنة الموجودة الآن على رياح البحيرة ؟  
ما هو أعلى منسوب للحجز عليها الممكن بحالتها الحاضرة ؟  
ما هو المنسوب في الأمام للقناطر التي على أقدام الترع التي تأخذ من رياح البحيرة في أول يوم من كل شهر حسب العمل الحالي ؟  
وما هو المنسوب في الخلف لكل من هذه القناطر في أول يوم من كل شهر في الحالة الحاضرة ؟  
ما هو المنسوب في الأمام وفي الخلف لكل من هذه القناطر الذي تعتمد الوزارة العمل به بعد إتمام قناطر عهد على ورفع منسوب رياح البحيرة طبقاً للجدول الذي قدمه معالي الوزير في جلسة ٢٤ مارس الماضي ؟  
ما هي المناطق بالتفصيل من مديرية البحيرة التي ترمى الوزارة إلى فائدتها من رفع هذا المنسوب ؟ وهل وردت للوزارة طلبان بذلك من وزارة الزراعة أو من عدد كبير من الأهالي ؟ ومتى وما هي مقادير الأطنان التي طلب أصحابها هذه الزيادة في المياه ؟  
وما هي التدابير التي وضعتها الوزارة تفصيلاً للحيولة دون حصول تلف للأراضي الخصب الحالية من رفع مناسيب الترع التي تمر في تلك الأراضي ، وما يترتب على ذلك من زيادة في الرشح ؟ وما هي المبالغ التي يكلفها القيام بتلك التدابير الوقائية ؟

لويس أخنوخ فانوس »

حضرة صاحب المعالي عثمان محرم باشا ( وزير الأشغال العمومية ورئيس مجلس الوزراء بالنيابة ) — الإجابة عن هذا السؤال طويلة وفيها إحصاءات وأرقام ، ولا يفيد المجلس أن أتلوها الآن ، ولذلك أودعتها سكرتيرية المجلس ويمكن لحضرة الشيخ المحترم صاحب السؤال أن يطلع عليها .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — لا مانع عندي .  
( في ١٩ مايو سنة ١٩٣٧ ) .

تحت إجابة الوزير عن السؤال في الجلسة ، إذا تمسك السائل بهذا ، دون إجابة الوزير إلى طلبه الاكتفاء بإبداع إجابته سكرتيرية المجلس لطول البيانات فيها .

سؤال موجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الزراعة من حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى عن محصول الدرة والقطن بمديرية البحيرة ومسائل أخرى ( مؤجل من جلسة ٢١ أبريل سنة ١٩٣٧ ) — الإجابة عنه

نص السؤال :

« أولاً — ما هو مقدار الدرة الصيفية التي تزرع في مديرية البحيرة عادة حسب تقدير الوزارة ؟ وما هي المناطق التي تزرع فيها ، ومتوسط غلة الفدان ؟

ثانياً — ما هي المواعيد المناسبة لزراعة الدرة الصيفية في مديرية البحيرة ؟

ثالثاً — ما هو مقدار محصول القطن في مديرية البحيرة حسب متوسط الخمس السنوات الأخيرة من إحصاءات الوزارة ، ومتوسط غلة الفدان ؟

رابعاً — هل ترى الوزارة فنياً أن ارتفاع مياه الرش ( المياه الأرضية Subsoil water ) في الأراضي المزروعة قطناً في المدة التي تتبدى من يونيو إلى أغسطس ( أي ثلاثة شهور الصيف ) تؤثر تأثيراً محسناً على المحصول في المناطق — في مديرية البحيرة — التي صرفها الآن معتدل أو متوسط ؟ وهل يمكن تقدير الضرر الذي يحصل لمحصول القطن من ارتفاع منسوب الرش ثلاثين سنتيمتراً مثلاً عما هو عليه الآن ؟

خامساً — ما هي المعلومات التي لدى الوزارة عن حالة الصرف في المناطق المختلفة لمديرية البحيرة في الوقت الحاضر ؟  
لويس أخنوخ فانوس

حضرة المحترم الدكتور حامد محمود ( الوكيل البرلماني لوزارة الصحة العمومية ، بالنيابة عن حضرة صاحب المعالي وزير الزراعة ) — إجابة عن هذا السؤال طويلة وتشتمل على إحصاءات وبيانات ، لذلك أرى إبداعها سكرتيرية المجلس أسوة بما حصل في السؤال السابق .

الرئيس ( حضرة الأستاذ المحترم محمود بسيوني ) — هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — أنا أطلب تلاوة الإجابة عن هذا السؤال في الجلسة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — لي ملاحظة صغيرة وهي أن الأسئلة التي توجه إلى الوزراء كثيرة جداً وأغلبها يطلب فيها بيانات وإحصاءات يحتاج تعدادها للبحث مدة طويلة ، وتحتاج تلاوتها إلى مدة طويلة أيضاً ، ولا فائدة للمجلس منها .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — لماذا ... ..

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — سأقول السبب حالا . قد يحصل أن توجه أسئلة إلى معالي وزير الحفانية عن عدد الجنائيات التي حصلت في القطر المصري من سنة ١٩٣٦ للآن ، وعن عدد الجنح : ما حكم فيها وما استؤنف وما حفظ منها ، وعن



مادة ١٠٧ » ... ..

عدد المخالفات . وقد توجه أسئلة كثيرة أخرى لمعالى وزير الأشغال عن عدد الترع والمصارف والواهورات وغيرها . ولا جدال في أن لحضرات الأعضاء الحق في أن يوجهوا ما يشاءون من الأسئلة لحضرات أصحاب للمعالى الوزراء .

ولكن الأسئلة التي تشتمل على بيانات وإحصاءات أرى أن يكتفى بإبداع الإجابة عنها سكرتيرية المجلس ليطلع عليها العضو ، وبذلك يجتنب إضاعة وقت المجلس في تلاوة الإحصاءات والجداول المطولة عن الجنايات والجنح والمخالفات وغيرها ، فيطلع عليها صاحب السؤال . فإذا اكتفى بها انتهى الأمر ، وإلا فله أن يبدى ما يشاء من الملاحظات والأسئلة من جديد .

الرئيس — لقد أودعت الإجابة في السؤال السابق ؛ وفي هذا ما يحقق رغبة حضرة الشيخ المحترم .

حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك — ربما كانت ملاحظة حضرة الشيخ المحترم حسن عبد القادر في محلها ، ولكن فيها مخالفة للدستور إذ لكل عضو حق السؤال ، ومن واجب الوزير الإجابة . وفي مثل هذه الحالة يكون للوزير الحق إما في تلاوتها في الجلسة وإما أن يطلب إبداعها سكرتيرية المجلس . فإذا قبل العضو ذلك كان بها ، وإن لم يقبل فلا بد من تلاوة الإجابة في الجلسة ، فربما اشتملت على بيانات يفيدنا الوقوف عليها . أما أن يأتى الوزير ويودع الإجابة سكرتيرية المجلس من غير أن نطلع عليها فهذا ما لا يمكن أن نقره .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — ولكن صاحب السؤال لا يملك حق مناقشة الوزير في إجابته ولا التعليق ، فما هي الفائدة من تلاوة بيانات وإحصاءات مطولة ؟

الرئيس — يحسن في هذه الحالة أن تطلب الإجابة كتابه توفيراً للوقت .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — في الواقع أن اللائحة الداخلية نظمت طريقة توجيه الأسئلة . فإذا وجه عضو سؤالاً أصبح هذا السؤال من حق المجلس ، كما أن من حقه الاطلاع على الإجابة وعلى الوزير أن يجيب عنه في الجلسة المعينة للإجابة وليس للعضو أن يناقش فيها . وقد روعي في هذا الوضع ما عساه أن يكون في الإجابة من فائدة تعود على حضرات الأعضاء ولذلك فرقت اللائحة الداخلية بين طلب الإجابة عن الأسئلة كتابة وتلاوتها علناً في قاعة الجلسة . ومن واجب الوزير أن يجيب عن السؤال علناً في الجلسة أو كتابة حسب طلب موجه السؤال .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — أنا أتكلم عن الأسئلة المطلوب فيها البيانات والإحصاءات المطولة ، وأرى أنه يحسن الاكتفاء بأن تكون الإجابة عنها كتابة وتودع سكرتيرية المجلس .

الرئيس — لقد أراد حضرة الدكتور الوكيل البرلمانى لوزارة الصحة العمومية أن يوفر الوقت ، وطلب إبداع الإجابة سكرتيرية المجلس فلم يقبل حضرة صاحب السؤال .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — لكل عضو من حضرات الأعضاء أن يوجه إلى الوزراء ما يريد من الأسئلة . ولكن لمناسبة تكرار الأسئلة وكثرتها — وبخاصة من حضرة الشيخ المحترم صاحب هذا السؤال — وتوفيراً لوقت الوزراء ولوقت المجلس وأعضائه مما لم يكن لازماً أو ضرورياً ، أرى أن يطلب في مثل هذه الأسئلة من حضرة العضو السائل أن يبين للمجلس الغاية أو الباعث على السؤال والمجلس أن يبدى رأيه فيما إذا كان ... ..

( ضجة ) .

الرئيس — لكل من حضرات الأعضاء حق السؤال بمقتضى الدستور من غير بحث سابق من المجلس .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — يحسن أن تطرح مثل هذه الأسئلة على المجلس وتطلب موافقته عليها قبل توجيهها لإجتناب تعطيل وقت المجلس دون جدوى ؛ ولحضراتكم الرأى الأعلى في ذلك .

الرئيس — تنظم اللائحة الداخلية طريقة توجيه الأسئلة للوزراء ؛ والسألة جلية واضحة .

مادة ١٠٧ « ... .. »

حضرة المحترم الدكتور حامد محمود (الوكيل البرلماني لوزارة الصحة العمومية ، بالنيابة عن حضرة صاحب المعالي وزير الزراعة) —  
الشرط الأول :

- (١) بلغ متوسط مساحة الذرة الشامية الصيفية بمديرية البحيرة خلال السنين الخمس الماضية نحو ألفي فدان والنيلية ١٧٤ر٥٨٦ فداناً .
- (٢) متوسط كمية المحصول من الصيفية في الفترة للذكورة ١١ر٩٦٤ إردباً ومن النيلية ١ر١٢٢ر٨١٩ إردباً .
- (٣) متوسط غلة الفدان من الصيفية في هذه المدة ٥ر٩٦ إردب ومن النيلية ٦ر٤٣ إردب .
- (٤) بلغت للساحة التي زرعت ذرة صيفية في العام الماضي ٣ر٦٩٨ فداناً أنتجت ٢٥٣٤٧ إردباً بمتوسط ٦ر٨٥ إردب للفدان بذرة نيلية ١٥٣ر٠٣٢ فداناً أنتجت ١ر٠٥٥ر٣٧٥ إردباً بمتوسط ٦ر٩٠ إردب .
- (٥) وها هي المناطق التي زرع فيها كل منهما :

مركز دمنهور ١٨٥٣ فداناً ذرة صيفية و ١٩ر٧٩٥ فداناً نيلية .

» كوم حمادة ٦٧٧ » » »	و ٣٢ر٩٤٩ » »
» أبو حمص ٥٠١ » » »	و ١٩ر٠١٠ » »
» شبراخيت ٢٥٧ » » »	و ١٦ر٨٦٣ » »
» إيتاي البارود ١٣٧ » » »	و ٢١ر٦٥٤ » »
» كفر الدوار ١٢١ » » »	و ١٥ر٤٣٩ » »
» المحمودية ٨٧ » » »	و ٢ر٧٠٤ » »
» الدلتجات ٦٥ » » »	و ١٢ر٩٠٧ » »
» أبو المطامير — — — —	و ١٠ر٥٠١ » »
» رشيد — — — —	و ١ر٢١٠ » »

الشرط الثاني :

أنسب موعد لزراعة الذرة الصيفية في المديرية المذكورة هو خلال شهر يونيه ولزراعة النيلية هو الجزء الأخير من يوليه .  
الشرط الثالث :

- (١) متوسط محصول القطن بمديرية البحيرة في السنوات الخمس الأخيرة هو ٧٥٣ر٠٠٠ قنطار شعر ، وكان المحصول في السنة اضية ١ر٠١٦ر٠٠٠ قنطار .

- (٢) متوسط غلة الفدان في الفترة للذكورة ٣ر٥٣ قنطار وفي العام الماضي ٤ر٦٣ قنطار .

الشرط الرابع :

لا يعزى ارتفاع منسوب مستوى الماء الأرضي في مديرية البحيرة خلال أشهر الصيف الثلاثة — يونيه ويوليه وأغسطس — ، وروود مياه الفيضان إذ لا يبدأ هذا المنسوب بالارتفاع إلا في أغسطس تبعاً لارتفاع مياه النيل ، وإنما يعزى إلى أحد أمرين : إما إشباع رض بماء الري أو بسبب رشح الترع التي يتسرب ماؤها إلى الأرض ، ويمكن تدارك هذه الحالة بالصرف الجيد .

ولا يمكن تقدير ما يسببه ارتفاع مستوى الماء الأرضي من الضرر الذي يلحق بمحصول القطن في أية منطقة إلا بعمل تجارب ية فيها .

الشرط الخامس :

هذا من اختصاص وزارة الأشغال ، فلديها المعلومات الحاسمة التي يردها حضرة الشيخ المحترم .

( في ١٩ مايو سنة ١٩٣٧ ) .



للمستجوب الذى تنازل عن استجوابه وتمسك به غيره الحق فى العودة للتمسك به والمناقشة فيه .

مجلس النواب

أشير إلى الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية من حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد شعراوى بشأن عدادات المياه التى ترغم شركة المياه الأهالى على وضعها بدلاً من الاشتراكات .

حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية — أرجو مرة أخرى تأجيل المناقشة فى هذا الاستجواب شهراً ، لأن المفاوضات تنته بعد مع الشركة .

الرئيس ( حضرة الأستاذ المحترم الدكتور أحمد ماهر ) — سبق أن نزل حضرة النائب المحترم مقدم هذا الاستجواب عنه وطلب نظره حضرة النائب المحترم خليل أبو رحاب وهو متغيب عن الجلسة الآن .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد شعراوى — أعود فأتمسك به ثانياً .

الرئيس — ما رأيك إذن فى طلب التأجيل ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد شعراوى — لا أوافق عليه لأن معالي الوزير يقول مرة أخرى إن المفاوضات مع الشركة لم تنته بعد ، مع أن مفاوضات مع الإنجليز ومفاوضات مع الدول فى مؤتمر مونترو قد انتهت جميعاً ولكن مفاوضات مع شركة المياه لم تنته وفى رأي أنها مفاوضات غير مجدية ولسنا فى حاجة إليها . ويستطيع معالي الوزير أن يتخذ إجراءات أخرى ليحافظ على الصالح العام صالح الجمهور .

حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية — إنى مستعد للمناقشة فى أى وقت . وقلت فيما مضى إن المصلحة العامة تقضى بعد المناقشة فى هذا الاستجواب إلى أن تنتهى المفاوضات مع الشركة . وقد بلغت هذه المفاوضات دورها الأخير ، وعند الفراغ منها أشرف بعرض الأمر فيها على مجلس الوزراء حتى يفصل فى نتائجها ، وعندئذ يصح أن تكون المناقشة فى الاستجواب .

أما إذا أصر حضرة العضو المحترم على طلب المناقشة الآن فأكرر أننى مستعد لها ، كما أكرر أن المصلحة العامة تقضى بتأجيلها إلى أن تنتهى المفاوضات مع الشركة وإلى أن يصدر مجلس الوزراء قراره فى نتائجها .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد شعراوى — أكرر أيضاً أن المفاوضات غير مجدية ولسنا فى حاجة إليها .

الرئيس — أى أن حضرتك تصر على المناقشة فوراً ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد شعراوى — نعم .

( فى ١٠ يونيه سنة ١٩٣٧ ) .

طلب تحويل السؤال إلى استجواب يحسن أن يكون بعد سماع الإجابة ، فقد يكون فيها ما يقنع المستجوب ، وإلا كان

الحق فى تقديم الاستجواب .

تلى السؤال الموجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الداخلية من حضرة النائب المحترم الأستاذ عمر عمر ، ونصه :

« ما هى حقيقة حادث ميت عباس فى يوم ٢٢ يونيه سنة ١٩٣٧ ، وما هى الإجراءات التى اتخذت ؟ »

« وهل صحيح ما ذكر فى بعض الجرائد من أن رجال الإدارة استعملوا القسوة مع الأهالى ؟ » .

حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك — أطلب تحويل هذا السؤال إلى استجواب .

حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الداخلية — إنى لا أتوانى عن الإجابة عن كل ما يوجه إلينا من الأسئلة خاصة بهذا الموضوع

إظهاراً للحقيقة . على أننى أرى أن تحويل السؤال إلى استجواب الآن يترتب عليه تأخير الإجابة إلى حين مناقشة الاستجواب .

إادة ١٠٧ » ... .. «

حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك — لقد ذهبت إلى ميت عساس أمس وعدت منها اليوم ، وشاهدت فيها فظائع أرى من الواجب أن أدلى بها إلى المجلس ... ..  
( نجمة ) .

الرئيس ( حضرة الأستاذ المحترم الدكتور أحمد ماهر ) — إن حقك في تقديم استجواب لا نزاع فيه . لذلك يصح أن تنتظر حتى تسمع الإجابة عن هذا السؤال لعلك تكتفي بها . فإذا لم تكتف بها ، أمكنك بعدئذ تقديم استجوابك . ولا يصح حرمان المجلس والبلاد رفقاً ما من سماع بيان الحكومة عن هذا الحادث .

حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك — لا مانع من سماع إجابة الحكومة الآن ، فإذا لم أقتنع بها قدمت استجواباً .

حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الداخلية — ورد في تقرير رفعه مأمور مركز ممنود إلى مديرية الغربية وبلغته المديرية إلى وزارة الداخلية أنه في الساعة العاشرة من صباح ٢١ يونيه سنة ١٩٣٧ كانت إحدى سيارات الأومنيوس تمر على الطريق الزراعي المؤدى إلى ممنود ، وحدث وقتئذ أن أحد أهالي ميت عساس المدعو عبد العاطي كامل كان ممتطياً جملاً ، فجمع الجمل وألقى براكبه أمام السيارة ، فمرت عجلاتها على قدميه وتجمع الأهالي مكان الحادث وعطلوا حركة المرور .

ولما بلغ الحادث إلى المأمور كلف معاون الإدارة بالقيام لضبط الواقعة ، ولكن الأهالي وقفوا في وجه معاون وحاولوا دون قيامه بواجب وظيفته ، فقام المأمور مستصحباً أحد ضباط المركز وثلاثة من صف الضباط . فلما وصلوا إلى محل الحادث وجدوا جمهرة كبيرة من الأهالي وقد تملكهم هياج شديد . وحاول المأمور أن يتفاهم معهم كي يمكنه من ضبط الواقعة وإسعاف المصاب ، ولكنهم كانوا من الهياج بدرجة لم يفد فيها الكلام ولا النصح . وعلم المأمور أن رجال الإسعاف كانوا قد وصلوا قبله وحاولوا القيام بواجبهم من تضييد جراح المصاب ، ولكن التجمهرين منعهم واعتدوا على سائق سيارة الإسعاف والمتطوع أحمد مندور وأحدثوا بهما جملة إصابات .

وقال المأمور في تقريره إنه انبرى من بين التجمهرين شخصان أرادا الاعتداء عليه ، ومسك به أحدهما محاولاً إلقاعه على الأرض ، فدفعه المأمور بيده ليصد اعتدائه فسقط على الأرض . وهنا انهال التجمهرون على المأمور ومن معه من رجال الحكومة يقذفونهم بالأحجار والزلط ، فأصيب المأمور بجروح في رأسه وذراعه وأجزاء أخرى من جسمه ، كما أصيب باقي أفراد القوة بجروح وكدمات تقرر لعلاجها مدة أقل من عشرين يوماً . ولما رأى المأمور أن الأمر تفاقم إلى هذا الحد لجأ إلى ناحية ميت خلف ، وطلب المعونة تليفونياً ، فبادرت إليه قوات من مركزى ممنود والمحلة الكبرى ، كما وصل أيضاً وكيل النيابة إلى مكان الحادث في الساعة الثانية عشرة ظهراً .

وبوصول القوات هدأت الحالة وتولت النيابة التحقيق وقام البوليس بضبط المتهمين وتفتيش منازلهم بناء على أمر النيابة .

وقررت النيابة اعتقال ثمانية وعشرين شخصاً من المتهمين .

هذا ما ورد في تقرير المأمور . وقد أرسلت النيابة العمومية إلى وزارة الحفانية تقريراً عن الحادث لا يخرج عما جاء بتقرير المأمور . ومع أنه لم يصل إلى وزارة الداخلية أو مديرية الغربية أى شكوى ضد أحد من رجال الحكومة حتى منتصف نهار ٢٩ يونيه سنة ١٩٣٧ إذ ورد لتلغراف من طه افندى حسن بالشكوى من رجال البوليس ، مع هذا فإن الوزارة كانت قد اهتمت بالأمر قبل ذلك وكلفت حضرة بدوى بك خليفه المدير العام لقسم التفتيش بالسفر إلى ممنود ليتبع أحوال التحقيق ويراقبه عن كثب ، وزودته بالتعليمات اللازمة كي يمد المحقق بجميع وسائل المعونة التي تمكنه من معرفة المسؤولين . وقد سافر فعلاً في مساء ٢٨ يونيه . كذلك كلفته الوزارة بأن يطلب إلى النيابة تحقيق كل ما نشر بالصحف عن الحادث وعما وجد بالأهالي من إصابات حتى ولو لم تكن قد قدمت عنه بلاغات من احد . وبناء عليه صدرت تعليمات بذلك من سعادة النائب العام إلى حضرة رئيس نيابة طنطا .

ويتبين من ذلك أن تحقيق هذا الحادث الطارىء قد أحيط بجميع الضمانات اللازمة ، ويشرف عليه سعادة النائب العام شخصياً ويحضره حضرة رئيس النيابة وحضرة مدير عام التفتيش بوزارة الداخلية .

والآن وما زال التحقيق متواصلاً بمثل ما ذكرنا من العناية فليس من اليسور ، حرصاً على مصلحة التحقيق وإلى أن تنتهى النيابة منه ، القطع بصحة أو كذب الوقائع التي يتناولها التحقيق ، سواء فيما نسب إلى الأهالي أو إلى رجال الإدارة .



( تصفيق حاد متصل ) .

وقد ذكر دولته في كتابه إلى مقامكم الرفيع كثيراً من الوقائع التي اتصلت بعلم حضرة زميلنا النائب المحترم أحمد بك عبد الغفار، الذي انتدبه دولة زعيم المعارضة للسفر إلى ناحية ميت عساس والاتصال بأهلها وسماع أقوالهم وتبين من الوقائع المترددة في كتاب دولة زعيم المعارضة أن هذه الحوادث تخالف كل المخالفة ما جاء بالبلاغ الرسمي الذي أصدرته وزارة الداخلية عن هذا الحادث .

مادة ١٠٧ » ... ..

فقد عرف أن رجال الإدارة استعملوا القسوة المتناهية بسلطة وظائفهم في إهانة أهالي ناحية ميت عساس ، وتحطيم منازل الكثيرين منهم واستباحتها على نحو ينكره القانون وتتألم منه النفوس . ثم إنهم لم يكتفوا بذلك بل ضربوا النساء على مواضع العفة منهن ، ولم يتركوا لأجسامهن ولا لحدورهن حرمة ، وذهبوا إلى أكثر من ذلك فحبسوا الرجال والنساء ، وعملوا على ألا يتصل بهم أحد خشية أن يفتضح أمرهم وتظهر جرائمهم التي ارتكبوها ومخالفتهم للقانون .

فهل اتخذتم مقامكم الرفيع الإجراءات القانونية ضد المسؤولين من رجال الإدارة ، وأمرتم بوقفهم عن أعمالهم حتى تطمئن الأهالي ؟ وهل عملتم رفعكم على تنفيذ الاقتراح القيم الذي تقدم به حضرة صاحب الدولة زعيم المعارضة بإجراء تحقيق في حوادث ميت عساس تتولاها هيئة قضائية لها من مكانتها ما يجعل تحقيقها بحيث لا ترقى إليه الشبهات ؟

وهل حقيقة أن النيابة العمومية أمرت جريدة البلاغ بعدم نشر شيء من تفاصيل هذه الحادثة ، مع أن هذه الجريدة هي الوحيدة التي كشفت أعمال رجال الإدارة في هذه الحادثة ؟ » .

حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء — قبل البدء في المناقشة أود — كما قلت في الأسبوع الماضي — أن أبين الحدود الدستورية في مناقشة مثل هذا الموضوع .

الرئيس — الحدود الدستورية معروفة . وأظن أن محل الكلام فيها هو عندما يتعداها مقدم الاستجواب .

حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء — أريد أن أبينها أولاً ، وإلا فإنني لا أقبل المناقشة في موضوع الاستجواب .

حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك — المفروض أنني أعرف أحكام الدستور كأى عضو من أعضاء هذا المجلس . فإذا تجاوزت الحدود الدستورية فلحضرة رئيس المجلس أن يمنعني من الكلام . أما أن يفترض أنني جاهل بالدستور ... ..

الرئيس — لقد قبل حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء أن يجيب اليوم في حدود مخصوصة ؟ وهو يريد الآن أن يبين هذه الحدود التي سيتكلم في دائرتها .

حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك — تقضى اللائحة الداخلية بأن للمستجوب الحق في التكلم أولاً .

الرئيس — لقد وجهت نظر حضرة النائب المحترم في الجلسة الماضية إلى ما يطلبه حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء في هذا الموضوع .

حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك — أنا لم أوافق إلا على تأجيل المناقشة في الاستجواب أسبوعاً . ومن حق الآن أن أشرح استجوابي أولاً ، فإذا تجاوزت الحدود الدستورية فلرئيس المجلس وحده أن يقفني عند حدى .

الرئيس — إن ما يطلبه حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء يشبه الدفع الفرعى الذى يسدى أمام المحاكم قبل دخول في الموضوع .

حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك — أرى أن هذا مخالف لللائحة الداخلية .

الرئيس — يدور البحث الآن حول إجراء شكلى وليس في موضوع الاستجواب ، ولحضرة النائب المحترم أن يتكلم بعد سماع سيدلى به حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء .

حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك — أرى أن هذا الإجراء الشكلى من حق رئيس المجلس وحده .

الرئيس — الكلمة الآن لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — لى سؤال فى ... ..

الرئيس — أعطيت الكلمة لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء ، فليس لحضرة النائب المحترم حق الكلام الآن .



حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء :

### حدود المناقشة الدستورية

لا يسع الحكومة ، رغم حرصها على إيفاء البرلمان حقه من السلطان وتمكنه من الرقابة والهيمنة على أعمالها ، أن تترك هذا الاستجواب يبدأ الأخذ والرد فيه دون أن تقرر قبل ذلك حكم الدستور والتقاليد المتبعة في شأنه .

لقد قام دستورنا على ما قامت عليه المساطر الحديثة من قاعدة فصل السلطات . ومن آثار هذه القاعدة أن كل ما تعلق بالقضايا من تحقيق وحكم من شأن السلطات القضائية .

ومن السلطات القضائية في المواد الجنائية النيابة العمومية ، وهي في البلاد التي اصطاحت على الأخذ بهذا النظام صاحبة الحق في رفع الدعوى العمومية .

والقاعدة التي جرى عليها العمل في الشؤون البرلمانية هي أنه متى رفع الأمر للقضاء في شأن من الشؤون امتنع أن يدور حوا بحث أو استجواب داخل البرلمان ، ذلك أنه إذا أذن للسلطة التشريعية أن تعالج مثل تلك الشؤون بالبحث والمناقشة وأظهرت فيها اتجاه أو اتخذت قراراً كان عملها افتياتاً على سلطة حفظ الدستور لها حريتها ، وترتبت عليه آثار غير محمودة العاقبة في استقلال القضاء وحريات الأفراد .

وليست النيابة فيما تفعل من رفع الدعوى العمومية أو عدم رفعها مسئولة لدى البرلمان وإنما المسئول وزير الحقانية حين يحول بهما دون رفعها بغير حق أو حين يحمل النيابة بدون حق على رفعها .

من أجل هذا كانت المناقشة في أمر هو رهن التحقيق أو في سبيل العرض على القضاء — من غير تقييد وتحديد — فيه نشوب على عمل المحقق ، وخط بين السلطات ، وإقحام للسلطة التشريعية في أمر هو من أخص أعمال القضاء .

من أجل هذا جرت التقاليد البرلمانية بإيجلتر على أنه لا يجوز للبرلمان أن يناقش في المسائل التي تنتظر فيها كلمة القضاء . أعلن هذه القاعدة في خطاب العرش وفي المناقشات كل من سير روبرت بيل ولورد رسل بشأن قضية أوكونيل . وأيده مجلس العموم من أعلى منصة الرئاسة مرات عديدة فثبتت قواعدها واعتبرت تقليداً راسخاً .

واصطلح في فرنسا على عدم جواز المناقشة فيما عدا طريقة السير في الإجراءات وإدارة التحقيقات ، وإلا كان في ذلك مساس بمبدأ فصل السلطات . فكل مناقشة تدور حول صحة الوقائع التي ستطرح على القضاء هي مسألة لا أسمع لنفسى أن أشترك فيها ، وأرجو أن يبت المجلس منبره عنها ، وإلا كنا هنا في مقام من يعل على القضاء خطة معينة في قضية مطروحة أو ستطرح عليه .

كذلك لا يمتد سلطان هذا المجلس الموقر إلى مناقشة الأوامر التي تصدرها النيابة بشأن التحقيق أو عند الانتهاء منه تنفيذاً للقانون ، لأن لهذه الأوامر صفة قضائية . وكل ما أعتقد أنه من حقنا هنا أن نتناقش فيه هو :

هل منعت النيابة من التحقيق ؟

هل قدم إليها بلاغ وامتنعت عن السير في تحقيقه تعسفاً وافتياتاً ؟ وبالإجمال كيفية إدارة التحقيق والسير فيه ، لا موضوع التحقيق وما ثبت فيه .

فإذا أقر المجلس هذه المبادئ كحدود مرسومة للمناقشة في الاستجواب ، لا يتعداها ولا يتجاوزها ، فالحكومة على أتم استعداد من الآن ، للرد على الاستجواب .

( تصفيق حاد ) .

حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك — لا أوافق صاحب المقام الرفيع على ما ذهب إليه من أن النيابة جزء من السلطة لا يجوز المساس به . فقد بين الدستور السلطات القضائية ، إذ نصت المادة ١٢٤ على أن « القضاء مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ، وليس لأية سلطة في الحكومة التدخل في القضايا » .

إداة ١٠٧ » ... ..

هذا هو ما ورد بالدستور ، وليس في اللائحة الداخلية شيء بهذا الخصوص ؛ لذلك أرى أن النيابة جزء من السلطة التنفيذية تابعة لرئيس الحفانية ، له أن يأمرها بالسير في التحقيق أو عدم السير فيه .

الرئيس — أوجه نظر حضرة النائب المحترم إلى المادة ١٢٨ من الدستور الخاصة بتعيين رجال النيابة ، وهي تقع في الفصل الرابع منه ، وهو الفصل الخاص بالسلطة القضائية . فوضع هذه المادة في هذا الفصل معناه أن النيابة تعتبر جزءاً من السلطة القضائية وفي حدود اختصاصها . فأرجو حضرة النائب المحترم أن يتكلم في هذه الحدود وهي واضحة بيّنة .

حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك — سأتكلم في هذه الحدود .

... ..

... ..

... ..

... ..

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه — كنت أريد أن أطلب تأجيل مناقشة الاستجواب لأن بعض ما ورد في كلام رفعة رئيس مجلس الوزراء — وأقول بعض ما ورد في كلامه ، وخصوصاً الاستشهاد بتقاليد البرلمان الإنجليزى — يحتاج إلى بحث ورجوع إلى تقاليد البرلمانات الأخرى وما جرى عليه العمل في كل منها . لهذا أفضل أن يحال هذا البحث القيم على لجنة الشؤون الدستورية لبحثه .

( ضجة ) .

هذا رأي ، لكم أن تأخذوا به أو لا تأخذوا ، ولكنى أرى أن البحث العظيم الذى تضمنه بيان رفعة رئيس مجلس الوزراء ، والذى حدد فيه وظيفة المجلس ووظيفة السلطة القضائية ، وهو بحث جدير بالعناية وتجب إحالته على لجنة الشؤون الدستورية لتبدي فيه رأيها . أما أن تأتى فجأة وتقبل كل الآراء التى يبدىها رئيس مجلس الوزراء فهو ما لا نسلم به دون بحث منا . نعم إن هذه الآراء قيمة وقد بحثتها الحكومة البحث الكافى ، ولكن يجب أن يبحثها المجلس بدوره بحثاً يتناسب مع أهميتها وخطورتها ، ليتبين الحدود بين السلطة التشريعية والسلطة القضائية .

الرئيس — إن كلام الحكومة هو تطبيق لمبدأ فصل السلطات ، وفيه بيان الحدود التى تفصل السلطة التشريعية عن غيرها من السلطات . ولقد كان حضرة النائب المحترم سكرياً بالجلسة التى طلب فيها حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء أن تكون هناك حدود للمناقشة ، وهذا الكلام مفهوم بطبيعته . ولو لم تصدر هذه الملاحظة من قبل لكان من واجب رئيس المجلس أن يمحصر الكلام في الحدود الدستورية ، وحضرة النائب المحترم يعلم هذا وقد تكلمت .

( تصفيق حاد ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه — هناك نقطة أخرى لم يتناولها حضرة الرئيس بالرد وهي التفرقة بين النيابة والقضاء . الرئيس — هذا ظاهر من نصوص الدستور الصريحة .

حضرة النائب المحترم معالى محمد حلمى عيسى باشا — إن الببدأ الذى قال به رفعة رئيس مجلس الوزراء لا يتنافى مع سلطة المجلس ولا يفوت حقه في الرقابة الكاملة على أعمال الحكومة . ولقد ذكر رفعة فعلاً — حين اعترض النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك على تصديق حدود المناقشة — أن ليس هناك ما يمنع المستجوب من الكلام عن مسئولية وزارة الداخلية وموظفيها .

من المفهوم ، يا حضرات النواب ، أن الاستجواب قاصر على الحالات والحوادث الناشئة قبل بدء النيابة في التحقيق . ومن المسلم به أنه ليس لمجلس النواب أى شأن في سير القضية أمام القضاء ولا في كيفية تصرفه فيها . وإذا قلت القضاء ، فإنما أعنى بذلك النيابة والقاضى الجالس . ولكن بجانب هذا يجب أن تظل رقابة المجلس قائمة بالنسبة لتقصير رجال الإدارة في التحقيق أو لما يرتكبون من جرائم يعاقب عليها القانون . فإذا ما وقع منهم تعذيب أو قسوة فلكل نائب الحق ، في مثل هذه الأحوال ، أن يستجوب الوزارة ويكون مدار



## مادة ١٠٧ » ... ..

الاستجواب هو : هل حققت الشكوى ؟ وهل أكره شخص على عدم تقديم شكواه ، سواء أ كان هذا الإكراه أدياً أم مادياً ؟ وهل وقع تعذيب ؟ وما نوعه ؟ كل هذه مسائل من حق المجلس أن يستجوب عنها ، وله الرقابة عليها ، ووزير الداخلية مسئول عنها أمامه ، لأنها أمور لا تتصل بشؤون السلطة القضائية .

إن كل ما يريده المستجوب هو إصال شكوى المحقق عليهم إلى السلطة القائمة بالتحقيق ، لأن هذه الشكوى إن لم تصل ، لسبب من الأسباب ، فعلى كل نائب علم بالشكوى أن يعمل على إبلاغها .

إن هناك نصاً عاماً في قانون تحقيق الجنايات يفرض على كل شخص علم بوقوع جريمة أن يبلغ عنها . فمن باب أولى يكون ذلك داخلاً في سلطة مجلس النواب بالنسبة لما يقع من جرائم أو إهمال في تحقيقها ، أو أى تصرف لا يتفق مع النصوص القانونية والتعليان المرعية ؛ وليس في هذا خروج عن حدود سلطة المجلس ورقابته .

هذا كل ما أردت أن أبينه .

الرئيس — إن للمجلس حق الكلام في الدائرة التي رسمها معالي النائب المحترم إذا كانت النيابة لم تقم بعد بتحقيق الواقعة ، أما وقد بلغت للنيابة فليس للمجلس الكلام فيها . فليتكلم معالي النائب المحترم إذن كما يشاء ، ولكن في الحدود التي بينها والتي اتفقنا مع الحكومة عليها . ( في ١٢ يولييه سنة ١٩٣٧ ) .

إذا حددت جلسة لمناقشة الاستجواب فللمجلس الحق في تأجيلها بعد هذا .

### عود إلى الاستجواب

### مجلس الشيوخ

المقدم من حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى لحضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية عن أخذ رأى وزارة الزراعة في شأن مشروع قناطر محمد علي — تأجيله إلى أجل يحدد فيما بعد

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — لى كلمة في تأجيل هذا الاستجواب .

الرئيس ( حضرة الأستاذ المحترم محمود بسيوني ) — هذه جلسة محدّدة لنظر الأعمال العادية وهذا الاستجواب مدرج في جدول أعمالها .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — لا يجوز تأجيل الاستجواب أكثر من شهر .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — رأيي أن يؤجل هذا الاستجواب لأن المجلس سيجتمع غداً في الساعة العاشرة والنصف صباحاً ، ولا يمكننا أن نصل الليل بالنهار في العمل . وقد كثّر الكلام في موضوع هذا الاستجواب في جلسات سابقة بمناسبة نظر ميزانيتي وزارة الأشغال والزراعة . وإذا عدنا للكلام فيه الليلة فلن نستطيع العمل غداً . لحضراتكم أن تختاروا بين أمرين : إما أن تقرّروا ننظر هذا الاستجواب الليلة وإما ألا يعقد المجلس جلسة في صباح الغد .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — لا يجوز تأجيل المناقشة في هذا الاستجواب .

( ضجة ) .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — قلت إن الكلام كثّر في هذا الاستجواب . ولو كان الأمر قاصراً على سؤال موجه من حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى إلى معالي وزير الأشغال لأعطيناهما الفرصة للكلام فيه . أما ونحن بصدد استجواب فلكل من حضرات الأعضاء الحق في أن يتكلم . وإذا ما أردنا الكلام فيه على الوجه الأكمل طال بنا مدى الكلام ، وهذا قد يدعونا إلى مواصلة الليل بالنهار ولا يمكننا من عقد جلسة الغد . أما إذا شئتم تقديم الأمر على المهم فأني أرجو أن يؤجل هذا الاستجواب .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد التفار بك — زيادة على ما ذكره حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك فأني قد

بإداة ١٠٧ » ... .. «

لاحظت أن حضرات الشيوخ المحترمين هموا بالانصراف من الجلسة بمجرد أن اعتلى حضرة الشيخ المحترم لويس فانوس افندى منبر الخطابة . وهذا دليل على أن حضراتهم لا يرغبون في استماع شيء عن موضوع قناطر محمد علي لأنهم سئموا سماع الكلام فيه . لقد وافقت حكومات سابقة على هذا المشروع ، وسبق أن أقره مجلسا الشيوخ والنواب ، فلماذا يريد حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى من الكلام بعد ذلك ؟

إن هذا المشروع لا يمكن إيقافه والبلاد محتاجة إليه . وقد لاحظت أن المجلس غير موافق على سماع المناقشة في هذا الاستجواب . ( تصفيق ) .

الرئيس — أرجو أن تستمعوا إلى حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى .

حضرة الشيخ المحترم محمد الغازي عبد ربه باشا — لقد سمعنا كثيراً ومللنا الكلام في هذا الموضوع .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — أظن أنه لا يليق بكرامة المجلس الأعلى في البرلمان المصري أن يقال إن حضرات أعضائه قبل أن ينظروا في وجوه استجواب لم يعرض عليهم بعد ، وقبل أن تعرض عليهم بيانات لم يملوا بها حصل عليها أحد زملائهم قد خصص كل وقته لدراسة هذا المشروع مستنداً إلى بيانات رسمية من وزارتي الأشغال والزراعة كلفت الحكومة أموالاً طائلة ، وكانت نتيجة أعمال لجان قضت وقتاً طويلاً في البحث والدرس . أظن أنه لا يليق مطلقاً بعد هذا أن يتقدم عضو مثل حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك ويقول إن المجلس لا يرغب في أن يستمع إلى شيء في هذا الموضوع ، ويحكم بدون سماع بياناتي في الاستجواب .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — بل يليق ويليق . أنا أعرف اللياقة .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — كيف يحكم المجلس في هذا الموضوع قبل أن يستمع إلى بياناتي ؟ إن للمجلس الحق بعد سماع هذه البيانات في أن يقبلها أو يرفضها وهو الحكم الأعلى .

إن الاستجواب حق لكل عضو ولا يمكن أن يقاوم هذا الحق بأي شكل من الأشكال لأن عليه تتوقف سلامة الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية ولا يمكن دستورياً أن يؤجل الاستجواب بعد هذه المدة . للمجلس مطلق الحق في أن يرفض ما أدلى به من بيانات ولكنني أرى أن هذه البيانات يجب أن تلتق عليكم وأرى أيضاً في ذمتي وضميري أنها في مصلحة البلاد .

الرئيس — من يوافق على التأجيل فليتفضل بالوقوف . ( وقتت أغلبية ) .

الرئيس — إذن يقرر المجلس تأجيل المناقشة في هذا الاستجواب إلى أجل يحدّد فيما بعد . ( في ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٧ ) .

اعتبار المجلس الاستجابات المقدمة في دورة قائمة بعد انتهائها إلى أن يجاب عنها في دورة تالية .

## استجابات

( ١ )

مجلس النواب

الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية  
من حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم دسوقي أباطه بشأن حل فرق القمصان الزرق

نص الاستجواب :

« نجت البلاد استنكاراً والمأماً لما ترتكبه فرق القمصان الزرق من أعمال غير مشروعة لا يقرها القانون . فهم يعيشون بالأمن ويعيشون في الأرض فساداً ويعتدون على الناس أفراداً وجماعات ويهدمون الحريات التي كفلها الدستور . وهم خليط من طلبة يشتغلون علناً بالسياسة الحزبية ( مع أن الحكومة تحرم على غيرهم من الطلبة الاشتغال بها ) وذوى حرف ضيعة ومتشردين ومرترقة من ذوى السوابق العريقين في الإجرام .



وقد وقعت منهم حوادث اعتداء على الأفراد واستخدموا للتعدى على الاجتماعات المباحة وفي مشاجرات سفكت فيها الدماء وتدخلوا في الانتخابات العامة لمناصرة حزب معين وقد ضاق الناس بهم ذرعاً وعجز رجال الأمن عن كبح جماحهم لأنهم يعملون باسم رئيس الحكومة وتحت هذا الستار ، وبهذه الصفة يخشى رجال الأمن بأسهم ولا يستطيعون أن يؤدوا واجبهم .

وهم فوق هذا مسلحون بالهراوات والخناجر والسنكي ؛ تضم إلى سلاح الصبغة الرسمية التي تسبغها عليهم الحكومة . فهلا يرى صاحب المقام الرفيع وزير الداخلية — بعد هذه التجارب الطويلة ، وتلك الوقائع الثابتة المحزنة — أن الوقت قد حان لوضع حد لهذه الفوضى بحل تلك الفرق الحزبية السياسية التي يتنافى وجودها مع النظام الحالى وقيام الحياة النيابية والدستور .

## (٢)

الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء من حضرة النائب المحترم

أحمد عبد الغفار بك بشأن تصرفات الوزارة في مشروع توليد الكهرباء

من مساقط خزان أسوان

نص الاستجواب :

« ظهر من الوثائق التي نشرتها جريدة البلاغ ومن أقوال الأشخاص الذين أدلوا بمعلوماتهم الأمور الآتية :

وجود عصبة قوية من بعض الشركات الأجنبية غرضها إحباط عمل الحكومة المصرية في تنفيذ مشروع توليد الكهرباء من مساقط المياه من خزان أسوان وإنشاء مصنع للسجاد على أساس المشروع الذي وضع تصميمه عبد العزيز بك أحمد واعتمدته الحكومة المصرية ، وأن هذه العصبة وضعت خططاً في الداخل وفي الخارج وعهدت بالتنفيذ إلى عثمان باشا محرم .

إن عثمان باشا محرم كان ذا صلة بالشركة الإنجليزية المعروفة « إنجلش إلكتريك كومباني ليمتد » ومعها شركة إنجليزية أخرى . وكانت صلة مصلحة ومنفعة ، وعهد إليه بالعمل لدى الحكومة المصرية ليحصل منها على عملية توليد الكهرباء وصنع السجاد على أساس مشروع وضعته الشركة تبلغ قيمته سبعة ملايين جنيه تقريباً . وأن عثمان باشا اتصل بالحكومة المصرية في عهد وزارة نسيم باشا واستمر متصلاً بعمل لمصلحة الشركة إلى أن عين وزيراً للأشغال معهم في يونيه سنة ١٩٣٦ .

إنكم تعرفون صلة عثمان باشا بالشركة المذكورة عند توليكم الوزارة .

إذا صحت هذه الوقائع وثبتت فكيف يجوز :

أولاً — أن يتولى عثمان باشا محرم ، بصفته وزير الأشغال ، المفاوضات مع الشركة الإنجليزية .

ثانياً — وأن يعرض عثمان باشا محرم مشروع الشركة على مجلس الوزراء ، وأن يشترك مع المجلس في نظر طلب المصادقة على أن تأخذ الشركة من المشروع جزءاً قيمته مليونان من الجنيهات تقريباً بدون مناقصة . والباقي يستشار خبير إنجليزي واحد فيما إذا كان يمكن طرحه في مناقصة عالمية . على أن تضع الشركة مواصفات هذا الجزء . وكاد المجلس يقرر هذا لولا معارضة بعض الوزراء وتهديد بالاستقالة إذا مضى المجلس في قراره ... .. وهؤلاء الوزراء هم الذين أخرجوا من وزارتهم الأخيرة .

ثالثاً — أن يتولى عثمان باشا محرم وحده اختيار الخبراء العالمين الذين قرر مجلس الوزراء — بناء على طلب المعارضين - استشارتهم ، وأن يتولى هو تحديد أتعابهم ، وأن يوافق على أن يكون اجتماعهم في لندن دون مصر .

أثذكرون رفعتكم بأن محكمة الجنايات ، مؤيدة من محكمة النقض والإبرام ، وصفت تصرفات أقل خطورة من تلك التصرفات بأنها لا تتفق ونزاهة الحكم والحرص على مصلحة الدولة وحسن سمعتها ؟ هذا ما أود أن أستجوبكم عنه في مجلس النواب في أقرب جلسة تحدد لذلك .

(٣)

الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب اللقار الرفيع رئيس مجلس الوزراء من حضرة النائب المحترم  
الأستاذ إبراهيم دسوقي أباطه بشأن بث السياسة الحزبية بين الطلبة وبشأن معاملة البوليس  
لطلبة الجامعة المصرية بمناسبة ما وقع فيها أخيراً

نص الاستجواب :

« لست ممن يميلون إلى اشتغال الطلبة بالسياسة الحزبية ، ولكن الحكومة عملت لهذا وتعمل له ، فهي تزج بهم في غمار السياسة  
وتحرّضهم عليها وتستوهمهم بشتى طرق الإغراء .

وكان صاحب المعالي مكرم عبيد باشا عند عودة وفد المناوضة من أوروبا حريصاً على أن يخطب الطلبة في الجامعة في موضوع المعاهدة  
خطبة سياسية كان في وسعه أن يلقيها في أى مكان آخر ، وكانت الحكومة حريصة على إبعاد المعارضين من الطلبة بعنف ودقة وشدة .

وقد كان الطلبة الوفديون يجتمعون في النادي السعدى ويصدرون قراراتهم منه ، ويجتمع بهم رئيس الحكومة وتنتشر صورته بينهم  
ويسمى جنوده . وقد ألف فرق القمصان الزرقاء فانتدب طالباً من كلية الطب قائداً عاماً لهم يسير بهم في ركابه . وجعل لهذا الطالب في  
النادى السعدى غرفة بتليفون ، وله سيارة وديديبان على الحجرة . وأقسمت الفرق يمين الإخلاص والطاعة لصاحب الرفعة النحاس باشا  
بالذات . كل هذا جعل الطلبة على اتصال تام بالسياسة العامة واشتركوا فيها اشتراكاً مكنهم من استقصاء ما وقعت فيه الحكومة من  
تقصير هوى بالإدارة المصرية إلى الخفيض . فانقلب الطلبة على الحكومة وسرت فيهم روح الاستياء التي سرت في جميع طبقات الأمة .

والخطأ يرجع إلى الحكومة التي أرادت أن تتمكن لنفسها في الحكم بوسائل غير عادية ولا دستورية . والآن والطلبة يبدون رأيهم  
في السياسة التي عودهم عليها الوفد تأخذ الحكومة في الضغط عليهم والتكيل بهم ومحاكلهم وتطرحهم بلا رحمة في أعماق السجون . وإن  
قسوة البوليس والإجراءات الشديدة التي اتخذتها إدارة الجامعة جعلت الجامعة كلها يداً واحدة في استنكار خطة الحكومة والتنديد  
بسياساتها . فالمظاهرات على أشد ما يكون من بضعة أيام في جميع الكليات . والكبارى تفتح لمنعهم من الاتصال بالعاصمة . والجنود  
يخشدون بكثرة كأنهم في ساحة الحرب والمعارك . تدور بينهم وبين الطلبة كأنهم يهاجمون جيوشاً من الأعداء وتقع الإصابات كل يوم فتعالجها  
الطلبة في بيوتهم أو ينقلون إلى المستشفى . وقد شاهدت بنفسى أمس حصاراً قوياً يضربه الجنود حول الكليات وطلبة الحقوق والآداب  
يدافعون عن أنفسهم ، وخراطيم الماء تنهمر متدقة كالسيل ، ورأيت الجنود يقذفون الطلبة بالحجارة .

وما حدث أمس في الحقوق والآداب أن الجنود من فرسان وبيادة كانوا يملأون ستة لوريات هجوموا على الطلبة وأخذوا يضربونهم  
بالمصى بوحشية وقسوة متناهية ، ثم أخذوا يرجونهم بوابل من الأحجار ثم استمروا في هجومهم حتى دخلوا فناء الجامعة .

وقد أصيب في هذه الحركة عدد كبير من الطلبة أخذ يعنى بهم الدكتور محبوب ثابت وحضر رجال الإسعاف لمعالجة الجرحى ونقلهم .  
ومن وقف على أسبائهم : حامد محمود عبد الرازق ، وسعيد ثابت ، وعثمان عبد الغفار ، وظاهر نعمان . وأخبرنى بعض الطلبة  
أن عبد النعم شوقي حضر يقود فرقة من ذوى القمصان الزرقاء فاشتركوا في المعركة يقذفون الحجارة ويهتفون باسم رئيس الوزراء ،  
واستمر حصار البوليس للجامعة حتى الساعة الثالثة بعد الظهر ، وتمكن من القبض على كثيرين وألبس بعضهم ملابس السجن . ومن وقف  
على أسبائهم من المسجونين : مصطفى السعدنى ، وإبراهيم محمد ، وحامده الناحل في سجن الجزيرة ؛ وعبد العزيز الشوربجى ، وعمر أبو بكر  
الهوارى ، وعبد الوهاب حسنى ، وحمزه البسيونى . وقدم كثيرون للمحاكمة . ويقدر الطلبة أن عدد المقبوض عليهم مع من أخلى سبيلهم  
يبلغ نحو المائة والخمسين طالباً . وكذلك عدد المصابين مع الذين عالجوا أنفسهم في بيوتهم .

وقد قبض البوليس على الأستاذ الظاهر حسن أحمد الحامى ، ومصطفى السعدنى ، وظاهر نعمان ، في بيوتهم ثم أخلى سبيل الأخير .  
وحدث في كلية الزراعة يوم ٢٣ الجارى أن كان طلبتها يهتفون لجلالة الملك والمعارضة التزيمية ويهتفون بسقوط وزارة الشركات الخ  
فهجم عليهم الجنود واشتبكوا معهم في معركة حامية استعمل فيها الطلبة خراطيم المياه ووقع فارس عن جواده فاستولى عليه طالب وجرى  
نحو فناء الكلية فاقترحمها البوليس واشتبك مع الطلبة بعنف أصيب على أثره كثير منهم بإصابات شديدة . واسترد البوليس الجواد .  
وأمن البوليس في اعتدائه فصعد إلى الطابق الثانى من بناء الكلية واعتدى على اثنين من أساتذتها المحترمين وخطم أدوات العمل



مادة ١٠٧ » ... ..

البكتريولوجي ثم تهادن الفريقان حتى الساعة الحادية عشرة والرابع . فإذا بمظاهرة من ذوى القمصان الزرقاء حضرت تهتف باسم رئيس الوزارة وتقذف الطلبة بالأحجار وكانوا يحمون بالبوليس أثناء اعتدائهم فيحيمهم بدل أن يعمل على تفريق جمعهم . وأراد الطلبة الخروج فاعتقل البوليس بعضهم ومنهم محمد محي الدين أبو ذهب ، ومحمد أبو المجد التوني ، وكان البوليس في غاية العنف والشراسة . واجتمع الطلبة بعد ذلك في فناء الكلية ثم توجهوا نحو العميد طالبين منه الاحتجاج على انتهاك حرم الكلية والاعتداء على حضرات الأساتذة وعليهم ، فوعدهم خيرا وانهى الحصار في الساعة الثالثة والنصف .

وقد رأيت اليوم بنفسى عند مرورى بكليتى دار العلوم والتجارة حصاراً شديداً وحجارة مكدسة ومواسير مرصوة جاء بها الطلبة فوضعوها في الطرق لمنع البوليس من التقدم .

وأخبرنى بعضهم أن الفريقين اشتبكا غير مرة ، وأن الطلبة هتفوا بسقوط الوزارة ، وأصيب بعضهم بإصابات مختلفة ، ونقل أحدهم إلى المستشفى في حالة خطيرة فاقد الرشده مضرجاً بدمائه . وقرأت في جرائد اليوم أن مجلس تأديب الجامعة فصل عدداً من الطلبة فصلاً نهائياً وفصل البعض لمدة عام وأنذر آخرين .

هذه أمثلة لما يحدث في الجامعة فهل حان الوقت لامتناع الحكومة عن بث السياسة الحزبية بين الطلبة وعن أخذهم بالعنف والشدة ؛ وهل يعد صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء بأن يأمر رجال الشرطة بالرفق بأفلاذ أكباد الأمة الذين لو شايعوا الحكومة وأيدوها لتبدلت معاملتهم لهم بالشكر والتهنئة والتبريك » .

حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء — الحكومة مستعدة للإجابة عن هذه الاستجابات بعد أسبوعين . وحيث إن هذا الميعاد يوافق يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٧ ، والدورة العادية ستبدأ يوم ١٨ منه . فيحسن أن تكون الإجابة عنها بعد بدء الدورة العادية .

الرئيس — يلاحظ أن السبت الثالث من نوفمبر يوافق يوم ٢٠ لا ١٨ منه .

حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء — حقاً إن السبت الثالث يوافق يوم ٢٠ نوفمبر ، ولكن جرت العادة أن يحدد ميعاد الدورة قبل السبت الثالث بيومين حتى يكون هذا الميعاد متفقاً مع نص الدستور ، وحتى لا تظهر الوزارة بمظهر المتباطئ . ويحسن أن تفض هذه الدورة غير العادية قبل يوم ١٨ نوفمبر حتى تكون هالك فترة بين الدورتين ، ولكي تتمكن الحكومة من الاستعداد لافتتاح الدورة العادية . وعلى كل حال نحن مستعدون للإجابة عن الاستجابات بعد أسبوعين .

حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم دسوقي أباطه — كنت أود أن يجاب عن هذه الاستجابات عاجلاً لأن الظروف الحالية تدعو إلى ذلك .

( خجعة ) .

أما وصاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء يطلب التأجيل فلا مانع عندي من ذلك .

حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك — نريد أن نعرف الميعاد الذى سيحدد لمناقشة هذه الاستجابات ، وهل سيحتاج الأمر إلى تحديد ميعاد آخر عند بدء الدورة العادية ؟

الرئيس — من المعروف أن الاستجابات والاقتراحات تسقط بانتهاء الدورة إلا إذا جددتها مقدمها ، فهل تعتبر الحكومة هذه الاستجابات قائمة إلى ما بعد انتهاء هذه الدورة أم أن الأمر يحتاج إلى تجديدها بعد افتتاح الدورة العادية ؟

حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء — هذه مسألة تتعلق باللائحة الداخلية للمجلس ؛ وهو صاحب الشأن في هذا الأمر والحكومة — كما قلت — مستعدة للإجابة بعد أسبوعين .

الرئيس — هل توافقون على أن تكون مناقشة هذه الاستجابات في الدورة القادمة ؟

( موافقة عامة ) .

( في أول نوفمبر سنة ١٩٣٧ ) .

السؤال يسقط بانتهاء الدورة ، ولقدمه تجديده في الدورة المقبلة .

أشير إلى السؤال الموجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء من حضرة النائب المحترم الدكتور محمد جميل عبدالله للاستعلام عن عدد الموظفين الذين رقتوا أو اضطهدوا أيام انتخابات سنة ١٩٣٠ ، وعن مصير البلاغ المقدم من رفعة الرئيس للنائب العام بشأن التزويرات التي وقعت في الانتخابات وعن مقدار المصاريف السرية التي صرفت في عهد وزارتي صاحبي الدولة إسماعيل صدقي باشا وعبد محمود باشا .

حضرة صاحب المعالي وزير الحفانية (بالتبابة عن حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء) — « نظراً لكثرة المسائل التي يشملها السؤال وما يقتضيه بحثها من الرجوع إلى عدة ملفات ودراسة كثير من التصرفات التي كانت موضوع شكواي وشكوى جميع الهيئات والأحزاب ، أرى أن يؤجل السؤال إلى الدورة العادية حتى يكون لدينا من الوقت متسع للاستعداد لنطرح على البرلمان كل ما قد يثيره أو يقتضيه من مسئوليات وتحقيقات ومؤاخذات » .

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد جميل عبدالله — ليس لدى مانع .

الرئيس — أرجو أن يلاحظ حضرة النائب المحترم أن السؤال يسقط بانتهاء الدورة ؛ وله تجديده في الدورة القادمة إذا أراد .  
حضرة النائب المحترم الدكتور محمد جميل عبدالله — سأجده إن شاء الله . وأعلن الآن نزولي عن السؤال الخاص بالاستعلام عما إذا كان قد وصل إلى علم معالي الوزير أن اثنين من حضرات نواب المعارضة استباحا حرمة الجامعة المصرية خطباً فريقاً من طلابها حتى اعتدى على أثرها على عميد كلية الآداب وعن الإجراءات التي اتخذت ضد المحرضين . وسأجده هذا السؤال مع سابقه في الدورة المقبلة .  
( في ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ ) .

(١) إذا قبل الوزير أن يجيب عن أسئلة خاصة بموظفين ذكروا بأسمائهم فيها ، فليس للمجلس منع توجيهها .

(٢) لا يجوز لنائب أن يستجوب نائباً آخر .

الرئيس ( حضرة الأستاذ المحترم الدكتور أحمد ماهر ) —

... ..  
... ..  
... ..  
... ..

هذا وقبل الشروع في نظر الأسئلة أتلو على حضراتكم نص اقتراح قدمه إلى حضرة النائب المحترم الأستاذ زهير صبري طالباً عرضه على المجلس ، وهو :

« أقتراح تقرير عدم جواز توجيه الأسئلة الخاصة بأسماء الموظفين وذلك لمخالفتها للبدا الدستورى الذى يقضى بفصل السلطات لمخالفتها للسوابق الدستورية التي أقرها هذا المجلس » .

وإنى أرى أنه لا محل لعرض هذا الاقتراح على المجلس لأخذ الرأى عليه ، لأن السؤال — كما هو معلوم — محصور بين مقدمه الوزير . فإذا كان الوزير يرى التمسك بما أشار إليه حضرة المقترح فله أن يدلى للمجلس بذلك ، وإن كان لا يرى فليس لنا حق التدخل بينهما . وعلى هذا لا يسعنى أن أعرض الاقتراح المذكور على المجلس .

كذلك ورد إلى كتاب من حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك نصه :



« حضرة الدكتور المحترم رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أعرض عليكم أنه حدث حادث ذو أثر ظاهر في المساس بكرامة نواب الأمة . ذلك أن جميع الجرائد نشرت ما أبلغها النادي السعدي من طلب انضمام حضرة النائب المحترم الشيخ محمد إبراهيم بريري إلى الهيئة الوفدية وقبول حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا ضمه إلى هذه الهيئة مع الشكر . وقد كذب حضرة الشيخ بريري كتابته لهذا الطلب أكثر من مرة في الجرائد . وقد اتضحت الحقيقة عندما نشر حضرة الشيخ إبراهيم حسن السيد أحد أعضاء هذا المجلس في جريدة المصري بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٧ أنه هو الذي حمل الطلب إلى حضرة صاحب المقام الرفيع . وبما أن حضرة النائب المحترم الشيخ بريري يقرر أن هذه الواقعة غير صحيحة، فإنني أقترح على المجلس استنكار ما فعله حضرة الشيخ إبراهيم حسن ، وذلك صنّاً بكرامة المجلس كهيئة محترمة ؟

أحمد عبد الغفار

نائب تلا »

٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧

( ضجة ) .

لا أفهم ماذا يقصد بهذه الضجة ، وعلى أي شيء يراد الاعتراض . إنني أتلو الكتاب فقط ولم أعلق عليه بعد . من المبادئ المتفق عليها أنه لا يجوز لنائب أن يستجوب نائباً آخر ، فلا يستطيع المجلس أن ينظر في الطلب المبين في هذا الكتاب إلا إذا سمح للنائب المراد استنكار عمله بأن يدافع عن نفسه . ومعنى هذا أن يكون هناك استجواب من نائب لنائب ، وهو غير جائز كما قلت .

حقاً إن الدستور يحيز للمجلس أن يفصل من عضويته أحد النواب ، ولكن الفصل يستدعي إجراءات وتحقيقات لم تحدث موضوعنا ، لأن هذا الموضوع لا يتضمن وقائع ثابتة .

لهذا أرى ألا أعرض على حضراتكم كتاب حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك لأخذ رأيكم فيه .

حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك — هناك وقائع ثابتة ... ..

الرئيس — هل يستطيع المجلس أن يتثبت من هذه الوقائع دون سؤال حضرة النائب المحترم المعزوة إليه هذه الوقائع ؟  
حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك — إذا كان للمجلس حق فصل العضو ، فمن باب أولى له الحق في تقرير ما هو أخطر من عقوبة الفصل .

الرئيس — للفصل إجراءات أخرى تسبقه وتمهد له ، وهي كما قلت لم تحدث في الموضوع المطروح ، فإذا أردت فأتخذها .

حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك — إذن سأفعل .

( في ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ ) .

تعليق مقدم السؤال بإسهاب على إجابة الوزير .

( يراجع التعليق على المادة ٤٤ بشأن السؤال الموجه من حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم دسوقي أباطه عن أسماء الموظف والمستخدمين الذين شغلوا وظائف حكومية بغير مؤهلات ، وإجابة حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء عن هذا السؤال بجلسة ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٧ ) .

ليس من حق المجلس أن يناقش فيمن يجب على النيابة أن تسأله أو يجب ألا تسأله .

تلى السؤال الموجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الحفانية من حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود رياض ، ونصه :  
« إلى أي مرحلة وصل التحقيق في حادثة الاعتداء على بعض المجتمعين في سرادق الذكرى العاشرة للمفقور له الزعيم الخالد السيد سعد زغلول باشا ؟ وهل يرى معالي وزير الحفانية أن وقتاً طويلاً قد مضى دون انتهاء التحقيق والوصول إلى المجرمين ؟  
وهل تجري التحقيقات عادة في مثل هذه المسائل ذات الصلة الخطيرة بأرواح الناس وبالأمن العام بمثل هذا البطء ؟ » .

د ١٠٧ « ... .. »

حضرة صاحب المعالي وزير الحفانية — « حوالى الساعة التاسعة من مساء يوم ٢٣ أغسطس سنة ١٩٣٧ حدث فى السراى المقام كرى المغفور له سعد زغلول باشا أن هاتف بعضهم هتافات استغزرت شعور للوجودين بالسراى ، وحدث على أثر ذلك أن اشتبك بعض جودين مع الهاتفين وأصيب بعضهم . وأبلغ قسم السيدة الأمر فى الحال إلى النيابة التى تولت التحقيق فوراً ، واستمرت فيه إلى ساعة الثالثة من صباح اليوم التالى . وسأل وكيل النيابة جميع من تيسر إحضارهم من المطلوب سؤالهم . وعلم بوجود أحد المصابين وهو الدكتور محمد حلمى الجيار بمنزل سعادة النقراشى باشا ، فاتصل به تليفونياً فأبدى رغبته فى تأجيل سؤاله للصباح ، فانتقل إليه فى الصباح مع أقواله ثم استأنف التحقيق فى نفس اليوم وفى يوم ٢٥ أغسطس . وتأجل التحقيق بعد ذلك ليوم ٢٩ أغسطس سنة ١٩٣٧ للبحث فى أحد التهمين . ونظراً لأن بعض شهود الواقعة لم تعرف محال إقامتهم فقد كلفت النيابة البوليس بالبحث عنهم حتى اهتدى لبعضهم م ٨ سبتمبر واستأنف التحقيق يومى ٩ و ١٢ سبتمبر سنة ١٩٣٧ . ولم تصدر النيابة قرارها فى القضية إلا فى يوم ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٣٧ . والسبب فى تأخير إصدار قرارها يرجع إلى أنه بعد أن تم التحقيق تقدم فى يوم ١٦ / ١٠ / ١٩٣٧ شخص يقول بأنه من لابسى مصان الزرقاء ويعترف أنه كان من ضمن المعتدين على الدكتور الجيار بالضرب بتحريض من قائد الفرق . وحققت النيابة هذا الاعتراف بين لها أن المعترف مفصول من الفرق قبل الحادث بمدة ، وثبت لها كذب هذا الاعتراف من نفس أقوال المعترف ، ومن التناقض بين إله وأقوال المجنى عليه وبقية الشهود . وقالت فى قرارها إن اعتراف غريب محمد شلى باشتراكه فى ضرب الدكتور الجيار لم يقصد به إلا ات سابقة تحريضه من محمد بلال على ضرب الدكتور الجيار بعد أن خرج عليه وانضم لحصومه .

وقد قررت النيابة فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٣٧ قيد القضية ضد مجهولين بالمادة ٢٠٦ ، فقرة أولى عقوبات ، وحفظها مؤقتاً لعدم فة الفاعل ، فوافق سعادة النائب العام فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٧ على هذا القرار .

ومن هذا يتبين لحضرة النائب المحترم أن النيابة قد قامت بواجبها على الوجه الأكمل .

حضرة النائب المحترم الأستاذ ممدوح رياض — أرجو أن أقدم بسؤال إضافى إلى معالى الوزير : هل سألت النيابة جميع من كانوا رداً أو وجهت إليهم تهمة فى الحادث ؟

حضرة صاحب المعالي وزير الحفانية — مع أن هذا السؤال الجديد كان يجب أن يوجه فى صورة سؤال خاص ، فإنى أجيب عنه ن بأنه ليس من حقنا أن تناقش هنا فىمن يجب أن تتولى النيابة سؤالهم أو لا تتولاه ، لأن للنسابة سلطة قضائية مستقلة لها سلطانها لن فى تولى التحقيق على الوجه الذى تراه .

( فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧ ) .

عدم قبول توجيه سؤال بسبب صيغته غير اللائقة التى أفرغ فيها ، ولأنه خالف فى صيغته هذه نص اللائحة فى مادتها ٤٦ .

مجلس الشيوخ

سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء

من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن الببلى عما يلقى من الخطب لحماية الدستور

الإجابة عنه — كلمات لبعض حضرات الأعضاء فى ذلك

نص السؤال :

« حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء

أعلنتم فى أكثر من خطبة لكم الجهاد فى سبيل الدستور ، وألقيتم فى روع سامعكم أنه فى حاجة للحماية ، مستهضين همهم ، بن روح التضحية ، ومعلنين أنكم ستكونون فى المقدمة — كل هذا ولم يحدث على ما يعلم ممثلو الأمة أن هدد الدستور — وهو نظام م — أو وقع اعتداء عليه غير من شكله أو جوهره .

فهل يتفضل صاحب المقام الرفيع بإيضاح الأسباب التى دفعته لهذا الفرع ؟ أهو مجرد الرغبة فى تجسيم خطر موهوم ليكون



مادة ١٠٧ » ... ..

للووزارة تكأة للتشبت ببقائها فى الحكم أبداً ومهما كانت الظروف ؟ أو هى وقائع محددة ، وما هى ؟ وهل يدخل فىها استعمال أكر سلطة شرعية فى البلاد حقوقها وقيامها بواجبها لصون نظام الحكم ، والاحتفاظ بأحكام الدستور فى حقيقتها وجوهرها ؟ وما هى الأسباب التى دعت مقامكم الرفيع إلى اختصاص جمهور الطرق والمحطات بمثل هذه الأنباء الخطيرة دون أعضاء المجلسين ؟ وتفضلوا ، يا صاحب المقام الرفيع ، بقبول عظيم الاحترام ؟

عبد الرحمن الببلى «

حضرة صاحب المعالى مكرم عبید باشا ( وزير المالية ) — إن الحكومة لا ترى أن هذا السؤال جدير بالرد عليه بسبب الصفة غير اللاتقة التى أفرغ فيها .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — حضرات الشيوخ المحترمين ... ..

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — هذا سؤال ؛ ولا يحق لأحد أن يتكلم فيه غير السائل والمسئول . وإذا لم لحضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف بالكلام فأرجو أن يسمح به لى كذلك .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن الببلى — أظن أن الحكومة ليست فى حاجة إلى الدفاع عنها ، فالسؤال واضح وصر وقد أجاب عنه معالى وزير المالية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — أنا أعترض على هذه المقاطعة وأطلب الكلام .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن الببلى — إن القاعدة الدستورية المسلم بها والتى جرى عليها المجلس فى كل أدواره وفى كل عهوده ، أن الكلام فى السؤال إنما يكون بين السائل والمسئول .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — حضرات الشيوخ المحترمين : لى كلمة عن هذا السؤال ... ..

الرئيس — أرجو عدم المقاطعة . إن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن الببلى لا يريد الكلام فى الموضوع ، وإنما بعثرة على تدخل غير السائل والمسئول فى الكلام ، لأن فى ذلك مخالفة للأئحة الداخلية .

حضرة الشيخ المحترم محمد علام باشا — إذا كانت هناك ملاحظة على السؤال فلتكن من المسئول .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن الببلى — إن القاعدة المتبعة فى هذه الحالة أن يكون الكلام محصوراً بين السائل والمسئول وهذا معناه أن المسئول هو الذى يحق له أن يوجه نظر السائل إلى أية ملاحظة وليس لغيره من الأعضاء أن يوجه أى اعتراض للسائل وإلا أصبح لكل عضو هذا الحق .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — تنص المادة ٣٤ من اللائحة الداخلية فى الفقرة الرابعة منها على أن لعضو الحق فى لفت النظر إلى مراعاة أحكام اللائحة الداخلية ... ..

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن الببلى — أنا لا أخشى شيئاً . وإنى على استعداد للرد وأقول إن ما تقوله الحكومة لا يمكن أن يكون جواباً عن سؤال . وهناك تقليد يجب احترامه ، ولذلك رأيت أن يحول سؤالى إلى استجواب .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — حضرات الشيوخ المحترمين :

لقد اطلعت على نص السؤال الموجه من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن الببلى إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء فرأيت لأول وهلة أن هذا السؤال لم يكن المقصود منه الاستفهام حقيقة للوصول إلى إجابة من رئيس الوزراء عن معين ، وإنما يبدو لى أن الغرض حشو السؤال بعبارة جارحة كان لا يليق بحضرة الزميل أن يضعها فى سؤاله . وأن الصيغة التى وضع السؤال تضمنت حواشى غير الوقائع التى يجب أن يكون مقصوداً عليها مما يجعله غير مقبول شكلاً وغير جائز توجيهه لصاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء . وأنا أرتكن فى ذلك على نص الدستور واللائحة الداخلية ، فقد نص الدستور فى المادة ١٠٧ منه على ما يأتى « لكل عضو من أعضاء البرلمان أن يوجه إلى الوزراء أسئلة أو استجوابات ، وذلك على الوجه الذى يبين باللائحة الداخلية

لكل مجلس » .

إذن اللائحة الداخلية هي قانون يبين كيفية توجيه الأسئلة إلى الوزراء ، كما يبين الشروط التي يجب أن تتوفر فيها .  
وقد نص صراحة في المادة ٤٦ من اللائحة الداخلية على أن السؤال يجب أن يقدم إلى الرئيس كتابة ، وألا تذكر فيه غير الوقائع التي تجعله مفهوماً ومؤدياً إلى الجواب ، وهذا هو نص المادة :

« على العضو الذي يريد أن يوجه سؤالاً إلى الوزراء أن يقدم نصه مكتوباً إلى الرئيس . ويجب أن يكون النص مقصوراً على الوقائع التي تجعله مفهوماً ... الخ » .

فالدستور واللائحة الداخلية يقضيان بأن يكون السؤال مقصوراً على الوقائع الضرورية المؤدية إلى فهم السؤال . أما حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي ففضلاً عن أنه وضع سؤاله بصيغة لا أرضاها له بصفى زميلاً له في المحاماة ، في حين أن حضرة الزميل كان في استطاعته — بما أوتي من القدرة على التعبير — أن يختار عبارات مقبولة تؤدي إلى الغرض المقصود — فضلاً عن ذلك لم يجعل من السؤال قاصراً على الوقائع التي تجعله مفهوماً ، بل ضمنه عبارات خارجة عن موضوع السؤال . ذلك أنه استهل سؤاله مخاطباً حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء — وهو يعلم مكانته من الأمة وكفى — بما يأتي :

« أعلتكم في أكثر من خطبة لكم الجهاد في سبيل الدستور ، وألقيتكم في روع سامعكم أنه في حاجة للحماية ... » إلى أن قال « فهل يتفضل صاحب المقام الرفيع بإيضاح الأسباب التي دفعت لهذا الفزع » . وكان يكفي ما ذكرت لأن يكون السؤال مفهوماً .

إلا أن حضرة الشيخ المحترم لم يقتصر على هذه العبارات التي ذكرتها لحضراتكم بل ضمن سؤاله عبارات جارحة وخارجة عن حدود اللياقة قصد بها إلى السخرية والتهكم ، من ذلك ما يأتي : « أهو مجرد الرغبة في تجسيم خطر موهوم ليكون للوزارة تكأة للتشبث ببقائها في الحكم أبداً ومهما كانت الظروف ؟ » .

فهل هذا كلام يصح أن يوجه إلى رئيس وزارة ؟ أكثر من ذلك أنه ختم سؤاله ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، بالعبرة الآتية :  
« وما هي الأسباب التي دعت مقامكم الرفيع إلى اختصاص جمهور الطرق والمحطات بمثل هذه الأنباء الخطيرة دون أعضاء المجلسين ؟ » .

ومعنى هذه العبارة ، يا حضرات الأعضاء المحترمين ، أن صاحب المقام الرفيع يختص جمهور الطرق والمحطات بأبناء الدولة الخطيرة دون أعضاء البرلمان . وأعتقد أن حضراتكم توافقوني على أنه لم يكن ليليق أن يقال مثل هذا في سؤال . ومن أجل ذلك أرى أن هذه العبارات الشديدة التي جاءت في السؤال والتي أشرت إليها — وهي خارجة عن موضوع السؤال — لا يجوز توجيهها إلى رئيس الوزراء . الدستور واللائحة الداخلية يحزمان توجيه مثل هذا السؤال بتاتاً . وبعبارة أخرى — كما يقول المحامون — أدفع بعدم قبول هذا السؤال شكلاً لمخالفته للأوضاع الدستورية .

( تصفيق ) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي — لازلت على رأي من أنه لم يكن هناك محل لإعطاء الكلمة لحضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف ، لأنه — كما قلت — ينبغي أن يقتصر الكلام على السائل والمسئول وألا يسمح لغيرهما به . أما المسألة الأخرى — هي قول حضرة الشيخ المحترم إني قصدت من سؤالي إلى التهكم لا إلى الجد ، فهذا بعيد عن غرضي وكنت لا أريد أن يقف حضرة الشيخ المحترم على هذا الموقف مدعياً أنني أردت بسؤالي الاستهزاء والسخرية . كلا يا حضرات الأعضاء المحترمين ، فالمسألة جد في جد وخطر في خطر ، وكان يجب على حضرة الشيخ المحترم أن يفهم جيداً أننا هنا في هذا المجلس لانهمز ولا نلعب بل نعمل للصالح العامة . وما قصدت من هذا السؤال إلا أن أقف على بيانات تفصيلية في أمر خطير .

وما كان ينبغي أن يوجه إلى انتقاد من حضرة الشيخ المحترم في مجال توجيه سؤال . لقد كان لحضرة الشيخ المحترم مجال آخر في توجيه انتقاده وهو مجال المناقشة في استجواب .

أما عن القول بأن عبارات السؤال نابية وأنها جافة وأنه لا يجوز توجيهها إلى رئيس وزراء فكل هذا لا يصح أن يقال في هذا المجلس ولا يحتمل قبوله من عضو يعرف واجبه ويعرف حق الزمالة . ويكفي أن أقصر على هذا القدر لأنني طلبت تحويل السؤال لي استجواب .



حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — ألاحظ أن رئاسة المجلس لا تسير على خطة واحدة في معاملتنا عند توجيه الأسئلة .

( ضجة ) .

ففي الأسبوع الماضي ، والأسبوع الماضي فقط ... ..

( أصوات : لا يصح هذا الكلام ) .

الرئيس — إن صدرى يتسع لكل ما يقال .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — في الأسبوع الماضي كان معالي وزير المالية يردّ على سؤال وجه إليه وأردن تحويله إلى استجواب فقال حضرة الرئيس إنه لا حق لي في الكلام لأن السؤال محصور بين السائل والمستول ، بينما يسمح الآن لحضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف أن يتكلم في سؤال ليس له أن يتدخل مطلقاً فيه ، لأن الأمر لا يخرج عن كونه محصوراً بين السائل والمستول . وقد سمح له الرئيس أن يتكلم وتكلم طويلاً مدة تزيد على عشر دقائق كأنتا في مجال استجواب لا سؤال .

الرئيس — ألفت نظر حضرة الشيخ المحترم إلى المادة ٣٤ من اللائحة الداخلية التي تقول إنه يجوز طلب الإذن بالتكلم في أحوال منها لفت النظر إلى مراعاة أحكام اللائحة .

وحضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف أراد لفت النظر إلى مراعاة أحكام اللائحة الداخلية ولذلك سمحت له بالكلام .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — في الجلسة الماضية لم يسمح لي بالكلام مع أنني كنت أطلب تحويل أحد الأسئلة إلى استجواب ، بينما يسمح الآن لعضو من حضرات أعضاء المكتب بأن يردّ على سؤال موجه إلى الحكومة ، وتكلم في ذلك مدة تزيد على عشر دقائق .

الرئيس — أكرر ماقلته ، فألفت نظر حضرة الشيخ المحترم إلى أن اللائحة الداخلية تقضى بجواز الكلام للتنبيه إلى مراعاة أحكامها . ومع ذلك فهل يقصد حضرة الشيخ المحترم أن يقول إن الرئاسة تكيل بكيلين ؟ إنه يخطئ إن كان يقصد ذلك . وعلى كل حال فإن حسن نية حضرة الشيخ المحترم يشفع له فيما قال .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس افندى — الواقع أن المادة ٣٦ من اللائحة الداخلية تنص على أنه « يؤذن بالكلام لكل عضو يطلبه للرد على مسألة شخصية أو بقصد لفت النظر إلى المحافظة على أحكام اللائحة » . وقد رأى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف أن تقديم حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي سؤاله بالصيغة التي صاغه فيها لا يتفق ونص المادة ٤٦ من اللائحة الداخلية الخاصة بتوجيه الأسئلة إلى الوزراء . فاعتراض حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف إذن ينطبق عليه نص المادة ٣٦ من اللائحة . فكان له الحق في أن يوجه نظر المجلس إلى ماآه مخالفاً لأوضاع هذه اللائحة . فليس هناك إذن مخالفة أو خروج على نصوص اللائحة كما رأى حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك .

والواقع أن نص السؤال والعبارات التي صيغ فيها لا تتفق مع ما هو مقصود من الأسئلة التي توجه إلى الوزراء . ولقد كان واجباً أن يضع حضرة الشيخ المحترم سؤاله في قالب يتفق ونص اللائحة الداخلية . وأنا أول من يدافع عن حرية الأعضاء في توجيه الأسئلة والاستجابات لأنني أكثر الأعضاء انتفاعاً بتقرير هذه الحرية كاملة غير منقوصة . ولكن الواقع أن هذا الذي قدّم في شكل سؤال هو خطاب تهجم وتهكم على زعيم الأمة تأباه نصوص اللائحة الداخلية .

والمقصود من حرية الكلام والتمتع بها ألا يتهم بعضنا على البعض وألا ينسب إلى البعض ، غايات غير شريفة أو تلاعب أو غير ذلك مما يمس كرامتهم أو مركزهم الشخصي . وهذا السؤال إذا نظرنا إليه لا نجد فيه إلا مجموعة من القذف والتهكم والتهجم على زعيم الأمة ورئيس وزارتها حضرة صاحب القلم الرفيع مصطفى النحاس باشا .

يريد حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي في سؤاله أن يعرف نيات حضرة صاحب القلم الرفيع رئيس مجلس الوزراء

مادة ١٠٧ « ... .. »

ثم يعقب على ذلك بنسبة وقائع معينة لمقامه الرفيع ولا يطلب عنها إجابة . وعلى ذلك لا يمكن وصف ما وجهه إلى رئيس الوزراء بأنه سؤال ، بل هو منشور تحريضي مملوء بالتهجم والتهكم أرجو أن يتعفف أعضاء المجلس عن أن يقرّوا توجيه مثله .  
( تصفيق ) .

إن للدستور كرامة وللعضوية كرامتها ، فيجب أن تراعى تلك الكرامة في صيغة الأسئلة والاستجابات التي توجه إلى الحكومة . لذلك فإنني أشاطر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف رأيه وأؤيده في اقتراحه وأطلب من حضرة مقدم السؤال أن يصيغ سؤاله في صيغة أخرى تتفق وكرامة المجلس .

الرئيس — هل يطلب حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندي عدم قبول السؤال ؟  
حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندي — لا يمكن عدم قبول السؤال ، وإنما أطلب أن يصاغ في صيغة تتفق كما قلت وكرامة المجلس .

الرئيس — لقد طلب حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي تحويل سؤاله إلى استجواب .  
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندي — ذكر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف أن هذا السؤال لا يتفق مع الدستور ولا مع نصوص اللائحة الداخلية . كما أن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي قرّر أنه لا يجوز التدخل بين السائل والمسئول .

لقد كان الأستاذ عبد الرحمن البيلي في العام الماضي من أشد أنصار الوزارة وأكبر مؤيديها ، فأصبح اليوم خصماً لها لمسائل حزبية . وإنني أرى أن تكون المسائل الحزبية بعيدة عن مجلسنا الموقر الذي يجب أن تكون أعماله محققة للمصلحة العامة لا للأغراض الشخصية . ولكن يؤسفني أن أجد زميلاً لنا يندّد بزعيم الأمة ورئيس الحكومة . فما الذي يرمى إليه من ذلك ؟

أما وقد صدرت هذه العبارات التنديدية من حضرة الأستاذ عبد الرحمن البيلي ، وهو ذلكم الرجل المعروفة مواقفه ، فإنني أرى أن يستهجن المجلس هذا التنديد وأن يقرّر أن حضرة الشيخ المحترم قد أخطأ لأنه أقحم الشخصيات في المسائل العامة . ولذلك أرجو أن يقرر مجلسكم الموقر استبعاد هذا السؤال .

( تصفيق حاد ) .

يجب ألا يكون للمسائل الشخصية دخل في المسائل العامة ، وعلى الأخص من شخص كان في العام الماضي يؤيد الوزارة ويترضى عنهاها وعلى ذلك يجب ألا تقرّ على سؤاله وأن نستهجن أعماله وأن يقرّر المجلس استبعاد سؤاله حتى لا يعود إلى مثل هذه الأعمال غير اللائقة .  
( تصفيق ) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي — حضرات الشيوخ المحترمين :  
لم أدهش مطلقاً لهذه العبارات النابية التي لا تتفق وكرامة مخلوق . لم أبال ولن أبالي بهذه الاعتراضات ، وسأستمر في سبيلي إلى نهاية مدافعي عن وجهة نظري .

يقول حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندي إن لي مواقف . نعم لي مواقف . لقد كانت رقبتي في المشقة . من أنت ؟  
ل تفاخر أمام وطنية البيلي ؟ تقول إنني ساعدت وعاونت الوزارة في العام الماضي ؟ وأقول إنني أساعدها كلما أحسنت العمل .  
كانت المعارضة تؤيد الحكومة إلى أن أبرمت معاهدة مونترو وانتهت بذلك المشاكل الخارجية وأصبح من واجبتنا أن نلتفت إلى الإصلاح الداخلي .

من أنت حتى تقول إن البيلي معروف ؟ نعم هو معروف . هو رجل يخدم بلده ، وقد خدمها خارج السجن وداخله حتى وصل إلى المشقة . من أنت حتى تقول إنني أيدت الحكومة في العام الماضي ؟ نعم أيدتها في عقد معاهدة التحالف والصداقة مع بريطانيا ظمى . ولا زلت أقول إن المعاهدة خير لمصر إذا استخدمت لصالحها . أيدتها أيضاً في اتفاق إلغاء الامتيازات الأجنبية في مصر وما زلت يدها فيما يتعلق بهذا الاتفاق .



مادة ١٠٧ » ... ..

لقد أغفلت أمراً جوهرياً هو أن المعارضة ظلت صامتة ساكنة حتى ذلك الوقت . وقد كان واجباً عليك أن ترحب بوجود المعارضة الآن . أما أن يصفق الجميع للحكومة فأمر لا فائدة فيه .

تقول بعد ذلك إن هذا السؤال فيه سب وشتم . وقد قلت للرئيس إنه لا محل مطلقاً لأن يتدخل الأعضاء بين السائل والمسئول . على أنه ما دخل اللائحة الداخلية في هذا ؟ إنه أمر تقديرى . معنى هذه الحملة هو أنكم تشلون كل سؤال أو استجواب تقدرون في أنفسكم أنه لا يجبكم أو أنكم تريدون الفرار منه .

أما القول بأن السؤال ينطوى على عبارات جارحة فهو تقدير لا محل له .

لقد قلت لحضراتكم إنه إذا كانت الإجابة عن هذا السؤال غير معدة فإننى أعتبره غير قائم وأحوله إلى استجواب . لا تتكلم فى الحوائى والذبول بل تكلم كيفما شئت فى الجوهر والحقائق ؛ واترك ما سميت عبارات نائية وأجب عن الوقائع ، واعتبر ما زاد على ذلك لغوا .

إن الحقائق باقية خالدة ولا يمكننى أن أنزعزع عن موقعى ، وسأؤيد الحكومة كلما أحسنت وسأنتقدها إن أساءت التصرف ، وموقعى هذا هو موقف المعارضة .

( تصفيق من أقلية ) .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — لاشك أنى إذا تكلمت فإنى أعبر عن رأى الأغلبية فى هذا المجلس من أنها ترحب بأن تتمتع المعارضة بتمام الحرية .

لقد أفسحنا لها فى الماضى صدورنا أكثر مما كان يفصح لى وأنا أحد أعضاء الغالبية فى هذا المجلس . لاشك أن المجلس يسمح لكل عضو من المعارضة ، ومنهم — بالطبع — حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلى أن يتقدم بأى سؤال أو استجواب فى أى موضوع على أن يكون فى صيغة لا تتنافى مع اللائحة أو العرف البرلمانى . أقول هذا لأن المادة ٢٩ من اللائحة المذكورة نصت على ما يأتى : « لا يجوز إسناد سوء النية أو الخوض فى الشخصيات أو المظاهر بشىء يخل بالنظام » . ولقد ضمن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلى سؤاله عبارات ينطوى تحتها سوء النية زيادة عما فى السؤال نفسه من سوء نية . فقد وجه فى عبارات ملتوية ملفوفة تهمة خطيرة ننبذها أشد نبذ لبطلانها وعدم صحتها . فقد نسب إلى حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا — وهو أشد الناس إخلاصاً للعرش ، وأكثرهم حرصاً على الدستور — أنه يريد أن يحول دون أن تستعمل أكبر سلطة شرعية فى البلاد حقوقها ... الخ إذ ورد فى سؤاله :

« فهل يتفضل صاحب المقام الرفيع بإيضاح الأسباب التى دفعته لهذا النزاع . أهو مجرد الرغبة فى تجسيم خطر موهوم ليكوز للوزارة تكأةً للتشبث ببقائها فى الحكم أبداً ومهما كانت الظروف ؟ أو هى وقائع محدّدة ، وماهى ؟ وهل يدخل فيها استعمال أكبر سلطة شرعية فى البلاد حقوقها وقيامها بواجبها لصون نظام الحكم ، والاحتفاظ بأحكام الدستور فى حقيقتها وجوهرها ؟ »

ما معنى هذه العبارة ؟

معناها أنه يوجه اتهاماً خطيراً إلى زعيم الأمة ورئيس الحكومة ، ويوجه لنا أيضاً — نحن الأغلبية الساحقة فى المجلسين — أننا نعتدى على حقوق العرش ، فى حين أننا ندافع عن هذه الحقوق ونفتدى العرش بأرواحنا وأموالنا ودمائنا وبجميع ما نملك .

( تصفيق حاد ) .

ولقد كان من آثار هذا الدس وترويح الإشاعات والأضاليل بين الجمهور القرار الساذج السهل الانقياد أن وقعت جرائم خطيرة فاعتدى على زعيم الأمة وعلى معالى وزير المالية — وهو المجاهد فى سبيل الوطن — حدث هذا نتيجة لتلك الحملة المفرضة التى سممت من الدساسين والكائدين والطامعين فى اختلاس الحكم من غير طريقه الشرعى .

لذلك كان لنا — نحن نواب الأمة وشيوخها — أن ندافع عن حقوق الأمة وكرامة الدستور ، وأن نطلب استبعاد مثل هذا السؤال الذى ينطوى على الدس والتهجم ، وأن نطلب أن يقدم فى صورة مهذبة وعبرة لائحة .

( تصفيق ) .

مادة ١٠٧ » ... .. «

ونحن مع احترامنا للمعارضة وتقديسنا لكل حق دستوري تؤكد لحضرة الشيخ المحترم مقدم السؤال أننا نسمح له ولغيره صدورنا لسماح ما يوجهه من انتقاد ، على أن يكون متفقاً مع الأدب وأحكام اللائحة وتقاليد الدستور .

( تصفيق ) .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — إن السماح لحضرتي الشيخين المحترمين الأستاذين لويس أخنوخ فانوس ، ويوسف عبد اللطيف بالكلام والمناقشة يحيل السؤال فعلاً إلى استجواب .

الرئيس — إن الكلام كان دائراً حول الاعتراض على صيغة السؤال أو بعبارة أخرى على الشكل .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — لقد وردت في كلام حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندي ألفاظ الدس والساسين والمعارضة وغيرها . والواقع أن السؤال الذي نحن بصددده هو أساس للأزمة الحاضرة .

لقد تضمن السؤال وقائع معينة وقعت فعلاً ، لأن كلاماً من صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا ومعالى وزير المالية خطب وأعلن في خطابه أن هناك خطراً على الدستور ... ..

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندي — الواقع أن هناك خطراً على الدستور .

الرئيس — لو أن السؤال كان محصوراً في ذكر الوقائع فحسب لما اعترض على ذلك أحد ، وإنما الاعتراض موجه إلى الصيغة التي وضع بها هذا السؤال كما قلت .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — يجب ألا تتمسك بالعرض وتترك الجوهر .

لقد تضمن السؤال وقائع معينة ، فكان واجباً على الحكومة أن تجيب عنها من غير أن تلتفت إلى الأسلوب ، لأن هذه مسألة تقديرية وكان لها أن تنتقد الصيغة التي وضع بها السؤال بعد أن تجيب عن الوقائع . أما أن تتمسك بالعرض وتطرح الجوهر فيعتبر تهرباً من الإجابة ؛ وكان أحرى بها أن تجيب لا أن تدفع أنصارها إلى الدفاع عنها ومهاجمة معارضيها . فانتهاج هذه الخطة من شأنه أن يوجد سابقة لأية حكومة مستقبلية أن تهرب من الإجابة بحجة أن صيغة السؤال لا تروقها ولا تلائم ذوقها . وعليه أرى أن ينظر إلى جوهر السؤال دون أي اعتبار آخر .

الرئيس — لقد تقدم اقتراح من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف هذا نصه :

« أقترح أن يقرر المجلس عدم قبول توجيه السؤال بهذه الصورة لمخالفته لللائحة الداخلية »

يوسف عبد اللطيف «

فهل توافقون حضراتكم على هذا الاقتراح ؟

( موافقة ) .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — أنا غير موافق .

الرئيس — من لا يوافق من حضرات الشيوخ المحترمين على هذا الاقتراح ، يتفضل بالوقوف .

( وقف حضرات الشيوخ المحترمين : الأستاذ عبد الرحمن البيلي ، محمد علام باشا ، عبد السلام عبد الغفار بك ، أحمد كامل بك ) .

الرئيس — إذن يوافق المجلس على هذا الاقتراح .

( في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٧ ) .



## هل يُمنع نظر الاستجواب إذا كانت لهجة عنيفة ، أو غير لائقة ؟

تلى الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء من حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحز ونضه :

« أصبح محققاً أن إنجلترا تتفاوض مع إيطاليا في شؤون هامة تمس حدود مصر المستقلة ، وسلامة أراضيها ، وحقوقها في قناة السويس » .

وقد تبين مع الأسف أن هذه المفاوضة ، وجوهر موضوعها مصر ، تجري في غيبة مصر وممثلي مصر . فكيف قبل حضرة صاحب المقام الرفيع هذا الوضع الذي هو رجوع صريح بمصر المستقلة إلى عهد الحماية السافرة ؟ بل كيف رضيتم أن تكثفوا بمجرد الإخطار بل ورضيتم أن يصلكم هذا الإخطار عن يد ممثل دولة إنجلترا التي طالما ادعت حقوقاً على مصر حتى أبرمت للعاهدة معها ؟ أليس الوضع الثاني أكثر سوءاً من الوضع الأول لأنه يتضمن اعترافاً صريحاً بقوامة إنجلترا على مصر وبحقها في تمثيلها أو التكلم باسمها والرضاء لمصر بنصيب الغلوب الذي لا حول له إلا أن يقف من بعيد يتنسم أخبار ما قضى وأبرم في مصيره وكيانه ومستقبله ؟

فإذا كان هذا الوضع هو الوضع اللائق ببلد مستقل — فماذا يكون إذن شأن المستعمرات أو البلاد التي تحت الحماية ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ حسن صالح الجداوى — عندي دفع بعدم جواز المناقشة في هذا الاستجواب أريد أن أبدي لحضراتكم .

يا حضرات النواب المحترمين : إن الأسئلة والاستجوابات هي في الواقع أقوى سلاح في أيدي المجلس يستعمل به سلطته في مراقبة أعمال الحكومة لتقوم ما يعتقد خاطئاً وتسديد ما يجده معوجاً ، فهو لذلك سلاح يجب أن يقابل منا جميعاً — المؤيدين للحكومة والمعارضين لها والمستقلين — بالترحاب والعمل بقدر الاستطاعة على تمكين المستجوب من استعمال هذا الحق ، صيانة لكرامة المجلس وحفظاً لحقوقه . إلا أن كل حق من الحقوق يقابله واجب من الواجبات . فالحق إذا أساء استعماله أصبح خطراً يضر بالمجلس ( ضجة ) ، وبالنظام البرلماني ، والعمل البرلماني ذاته . والواقع أن هذه قاعدة أود أن أتكم فيها وأرجو من حضراتكم أن تسمحوا لي بالكلام فترة قصيرة كي نصل إلى تحديد الحقوق تحديداً تاماً .

( ضجة ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ علي السيد أيوب — ما جئنا إلى هنا لنسمع محاضرة في القانون .

حضرة النائب المحترم أحمد أبو الفتوح — هذا استجواب قدم للمجلس وحدد له ميعاد للمناقشة ؛ وأرى أن الحكومة مستعدة الآن للمناقشة فيه .

( ضجة ) .

حضرة النائب المحترم مدني حسن حزين — وما الذي أغضب حضرة النائب المحترم ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ حسن صالح الجداوى —

يا حضرات النواب المحترمين : أرجو أن يفهم أولاً أنني ما قصدت بكلامي أن أقدم بالدفاع عن الحكومة رغبة في تنجيتها عن الرد ، فقد أعلن حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء استعداداً للرد والمناقشة . وإنما قصدت أن أحفظ للمجلس بحق ، حتى لا يخطئ في تقدير حق الاستجواب والمساعدة على تهيئته لعمل غير دستوري ( ضجة ) . تعلمون ، يا حضرات النواب المحترمين ، أن الاستجواب هو عبارة عن سؤال يقدم ( ضجة وتصفيق ) — هذا الاستجواب الموجه للحكومة فيه لهجة عنيفة . وقد سبق للمجلس النواب المصري ومجلس الشيوخ المصري أن قررا عدم جواز نظر استجواب أو سؤال إذا كانت لهجة غير لائقة ( ضجة ) . وأما الآن مضبطة الجلسة التي ( ضجة ) . يا حضرات النواب المحترمين : اسمحوا لي أن أتكم لأبين لحضراتكم أن هذه المبادئ ...

( ضجة وتصفيق ) .

الرئيس ( حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد بهي الدين بركات باشا ) — ما الذي يريد أن يقوله حضرة النائب المحترم ؟

مادة ١٠٧ » ... .. «

حضرة النائب المحترم الأستاذ حسن صالح الجداوى — أرى أن نظام الاستجواب يقضى بالألا يقدم بمثل هذه الألفاظ . فقد سبق أن قدم للمجلس سؤال فى جلسة ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٧ بلهجة غير لائقة ، فكان الرد عليه من حضرة صاحب السعادة مكرم عبيد باشا وزير المالية وقتئذ ... ..

( ضجة ) .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحميد سعيد — هذا من حق رئيس مجلس الوزراء . ولو أنه رأى فى الاستجواب ألفاظاً غير لائقة لقال ذلك .

حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء — لا داعى لكل هذا الكلام ، فالحكومة مستعدة لمناقشة الاستجواب الآن . ( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ حسن صالح الجداوى — أرى أن هذا الاستجواب ... ..

الرئيس — ما الذى تريد أن تقول بعد ما سمعته من رفة رئيس الحكومة ؟

حضرة النائب المحترم عبد العزيز عبد اللطيف الصوفانى — أرى فى كلام حضرة النائب المحترم ضياعاً للوقت . فلو أن الحكومة أتت فى هذا الاستجواب أى مساس بها لقلت ذلك .

حضرة النائب المحترم الأستاذ حسن صالح الجداوى — إن فى هذا الاستجواب لوماً للوزارة . ولا يجوز أن يكون الاستجواب على هذه الصورة .

الرئيس — الذى يرى أن يستمر حضرة النائب المحترم الأستاذ الجداوى فى عرض نظريته يتفضل بالوقوف .

( وقف نائبان ) .

الرئيس — الموافق على نظر الاستجواب الآن يقف .

( وقفت أغلبية ) .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحميد سعيد — حتى الحكومة وافقت الجميع على وجوب نظر الاستجواب الآن .

الرئيس — إذن تقرر نظره الآن .

( فى ١٨ مايو سنة ١٩٣٨ ) .

هل طلب تحويل السؤال إلى استجواب يجب أن يكون كتابة ؟

الأسئلة

تلى السؤال الموجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية من حضرة النائب المحترم محمد علام باشا ، ونصه :  
« تدور حول مشروع قناطر محمد على أقاويل من شأنها أن تشكك فى سلامة القناطر المذكورة إن وضعا وإن موضوعاً . ومعلوم أن هذه القناطر هى حياة الدلتا فى نواحيها جميعاً .

فهل لمعالى الوزير أن يدلى ببيان يزول معه ذلك الشك وتطمئن له نفوس الناس ؟ هذا هو الذى أرجوه » .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود صبرى — نظراً لأهمية هذا السؤال ، أطلب تحويله إلى استجواب حتى تتاح الفرصة للمجلس لمناقشته .

الرئيس — يجب أن يقدم هذا الطلب كتابة .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر — ليس فى اللائحة ما يلزم تقديم هذا الطلب كتابة .



مادة ١٠٧ » ... ..

الرئيس ( حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد بهي الدين بركات باشا ) — لقد تناقشنا في هذا الموضوع في جلسة ماضية ، وتقرر وجوب تقديم الاستجواب كتابة .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر — لقد قال سعادة الرئيس ذلك في جلسة ماضية ، واكتفى حضرة النائب بذلك وقتئذ . أما نحن فترى أن اللائحة تتفق وما نقول ؛ ومن حقنا أن نطلب شفويًا تحويل السؤال إلى استجواب .

حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية — ليس لدى الوزارة مانع من الرد حالا ، سواء أ كان الموضوع سؤالاً أم استجواباً .

الرئيس — الموافق على تحويل هذا السؤال إلى استجواب والاستغناء عن الرد الآن ، يقف .

( وقتت أقلية ) .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر — لا معنى لأخذ الرأي على هذا الموضوع ، إذ من حقنا أن نطلب تحويل السؤال إلى استجواب ، ويجب أن يجاب هذا الطلب .

( هنا حدثت ضجة ، واعترض بعض حضرات النواب بأنهم لم يسمعوا على أي شيء أخذ الرأي ) .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر — لا معنى لأخذ الرأي على هذا الموضوع ، إذ من حقنا أن نطلب تحويل السؤال إلى استجواب ، وأن يجاب هذا الطلب .

الرئيس — أنا مستعد لإحالة الموضوع على لجنة الشؤون الدستورية لفحصه إذا رأى المجلس ذلك . ولكنني أرى وجوب تلاوة الرد . فليفضل معالي الوزير بالإجابة .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر — ونحن لا نمانع في أن يجيب الوزير الآن . وأما طلب تحويل السؤال إلى استجواب فحق يجب أن يقبل .

... ..  
... ..  
... ..  
... ..

الرئيس — قدم حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود صبرى اقتراحاً نصه :

« أقتراح أن يحول السؤال الخاص بقناطر مجد على إلى استجواب نظراً لأهمية الموضوع » .

كما قدم حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحليم رافع اقتراحاً آخر نصه :

« حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس النواب :

تحية واحتراماً . أرجو تحويل سؤالى الخاص بقناطر مجد على إلى استجواب » .

فهل توافقون حضراتكم على هذين الاقتراحين ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن على أبو النصر — يظهر لى من مراجعة نصوص اللائحة الداخلية أنه ليس هناك ما يلزم بأخذ رأى المجلس في تحويل سؤال إلى استجواب . وإتنا نخشى إذا أخذنا بغير ذلك أن تعتبر هذه سابقة يجرى عليها المجلس في المستقبل ... ( ضجة ) .

نحن هنا لنشرع ونضع الأمور في نصابها .

الرئيس — يمكن حضرة النائب المحترم أن يحضر إلى مكنتى فأطلعه على جميع الأبحاث الخاصة بهذا الموضوع .

حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية — أرجو تحديد أسبوعين ميعاداً لمناقشة الاستجواب .

مادة ١٠٧ « ... .. »

الرئيس — هل توافقون على تحديد أسبوعين ميعاداً لمناقشة الاستجواب ؟

( موافقة عامة ) .

( ٢٣ مايو سنة ١٩٣٨ ) .

يجب أن يقتصر السؤال على الاستفهام بالمعنى الحقيقي ، وألا يتضمن اقتراحات ليكن الإجابة عن أكبر عدد مستطاع من الأسئلة في جلسة واحدة .

الرئيس ( حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد بهي الدين بركات باشا ) — بمناسبة ماورد على مكتب المجلس من شكاوى بعض حضرات النواب الذين يعتقدون أن أسئلتهم أخرت بلا مبرر ولم تقدم في مواعيدها ، أود أن أشير إلى هذا الموضوع بكلمة :

الواقع أن الأسئلة التي ترد على مكتب المجلس تعطل لسبب واحد ، هو كثرتها مع طولها ، مما يستدعي ردوداً مستفيضة . ولقد رجعت إلى ما يجري عليه العمل في إنجلترا بصدد هذا الموضوع ، فوجدت أن الزمن المخصص للإجابة عن الأسئلة عندما يقرب من الزمن المخصص عندما لا يزيد عليه ربع ساعة فقط ، ولكن عدد الأسئلة التي يجاب عنها في الجلسة الواحدة يفوق بكثير عدد الأسئلة التي يجاب عنها عندما .

ففي جلسة ٢٦ أبريل سنة ١٩٣٨ أجيب عن ٤٥ سؤالاً شفويًا و ١٥ سؤالاً كتابة ، وفي جلسة ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٨ أجيب عن ٤٤ سؤالاً شفويًا و ١٧ سؤالاً كتابة ، وفي جلسة ٢ مايو سنة ١٩٣٨ أجيب عن ٤٢ سؤالاً شفويًا و ٢٦ سؤالاً كتابة ، وفي جلسة ٥ مايو سنة ١٩٣٨ أجيب عن ٤٢ سؤالاً شفويًا و ٤١ سؤالاً كتابة . أما عندما فمتوسط عدد الأسئلة التي يجاب عنها في الجلسة الواحدة يبلغ حوالي عشرة أسئلة ، وقد يصل أحياناً إلى خمسة . وسبب ذلك أنه كثيراً ما يضمن حضرات النواب أسئلتهم اقتراحات أو يبدون أسباباً لتعزيز آرائهم ، مما يجعل الأسئلة أدخل في باب الاستجوابات أو الاقتراحات ، ولذلك تضطر الحكومة إلى متابعة هذه الطريقة في الإجابة عن الأسئلة المشار إليها ، وفي هذا تضيق للوقت وتقويت للمقصود من وضع نظام الأسئلة ، كما تضيق الفرصة على كثير من حضرات النواب للرد على أسئلتهم في الوقت المناسب .

وفي رأيي — توخياً للنظام وحرصاً على الصالح العام — أن تكون الأسئلة قاصرة على الاستفهامات بالمعنى الحقيقي المراد منها كما تنص بذلك اللائحة الداخلية ، وألا تتضمن اقتراحات ، لأنه كثيراً ما يلاحظ أن بعض حضرات النواب يضمنون أسئلتهم اقتراحات . وليس المفروض أن يتضمن السؤال اقتراحاً ، لأن الاقتراحات يجب أن تقدم على حدة . أما إذا أراد أحد حضرات النواب أن يستوضح الحكومة عن سياستها في مسألة من المسائل ، أو أرادت الحكومة أن تدلي ببيان عن سياستها في موضوع ما ، فمن العدل وروح النظام النيابي أن تنح الفرصة للمجلس ليشارك في المناقشة حتى يصل الجميع إلى الغرض المنشود . أما وضع السؤال في صيغة استجواب ففيه تضيق فائدة عظيمة على المجلس ، وتأخير للأسئلة عن تقديمها في الميعاد المناسب . لذلك أرجو من حضراتكم أن يقتصر السؤال على الاستفهام الحقيقي وألا يتضمن اقتراحات . وإذا أراد أحد من حضراتكم أن يطلب بياناً من الحكومة فعليه أن يقدم استجواباً بما يطلب حتى تنح للجميع فرصة المناقشة والاشتراك في إبداء الرأي .

( في ٢٣ مايو سنة ١٩٣٨ ) .



لوزير أن يجيب عن السؤال في غيبة مقدمه ، لأنه أصبح ملكا للمجلس بعد طرحه عليه .

مجلس الشيوخ

سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير المالية من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى  
عن تخفيض مرتبات الموظفين وإلغاء مكافآت حضرات أعضاء البرلمان — الإجابة عنه

نص السؤال :

« هل آن الأوان لأن تفكر الحكومة بصفة جدية في هذا الوقت العصيب الذى تعاني فيه البلاد أزمة مالية شديدة لم ترها منذ سنين ، لهبوط أسعار القطن هبوطاً كبيراً وارتفاع أثمان الحاجات الأولية التى يستهلكها الجمهور :  
أولاً — في تخفيض رواتب الموظفين لضخامتها وعدم تناسبها لا مع ميزانية الدولة ولا مع ثروة البلاد ولا مع أمثالها من الرواتب في حكومات أخرى أغنى من مصر .

وهلا يرى صاحب المقام الرفيع الوزير أن تشكل لجنة من كبار رجال الدولة لبحث شؤون الموظفين وتنظيم رواتبهم تنظيمًا يتفق والحالة المالية في الوقت الحاضر ويتفق مع العمل الذى يقوم به كل موظف ، وعمل إحصاء بالموظفين الزائدين على الحاجة في كل وزارة ، بشرط أن تراعى اللجنة أن يكون الحد الأقصى لأكبر راتب في الدولة ١٥٠٠ ج . م سنوياً وهو مرتب رئيس الوزراء و ٢٠٠ ج . م للوزراء و ١٠٠٠ ج . م لوكلاء الوزارات و ٨٠٠ ج . م لمديرى المصالح و ٧٠٠ ج . م لوكلاء المصالح و ٦٠٠ ج . م لمديرى الإدارات و ٤٨٠ ج . م لوكلاء مديرى الإدارات ، وهلم جرا على حسب درجات باقى الموظفين ، وبشرط أن يسرى هذا التخفيض بمجرد انتهاء اللجنة من عملها الذى يجب أن يتم في ظرف شهرين من تاريخ تشكيلها ؟

ثانياً — في اتخاذ الإجراءات التشريعية لإلغاء مكافآت حضرات الشيوخ والنواب للأسباب السابق ذكرها بالنسبة للموظفين ، ولأن النائب الذى يتقدم لخدمة وطنه لا ينظر إلى مثل هذه المكافآت في الوقت الذى تحتاج فيه البلاد إلى تكاليف الاستقلال من جيش كبير مزود بأحدث الأسلحة ؟

حسين الجندى المحامى

وعضو الشيوخ عن دائرة بلبس

الرئيس ( حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك ) — إن صاحب السؤال غائب ؛ ويحسن لذلك تأجيل الإجابة .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الطاهرى بك — للوزير أن يجيب عن السؤال في غياب السائل لأن السؤال بعد طرحه على المجلس أصبح ملكاً له ولا داعى للتأجيل . والسوابق تؤيد هذا .

حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك — للوزير أن يجيب إذا شاء .

حضرة صاحب المعالي الدكتور محمد حسين هيكى باشا ( وزير المعارف العمومية بالنيابة عن حضرة صاحب المقام الرفيع وزير المالية ) — لحضراتكم الراى .

الرئيس — ليتفضل معالى الوزير بالإجابة .

حضرة صاحب المعالي الدكتور محمد حسين هيكى باشا ( وزير المعارف العمومية ، بالنيابة عن حضرة صاحب المقام الرفيع وزير المالية ) — أولت الوزارة القائمة منذ أن تولت مقاليد الحكم مسألة الموظفين ورواتبهم ما تستحق من عناية ، لا تأثراً بالأزمة التى يشهدها إليها حضرة الشيخ المحترم ، ولكن رعاية لمصلحة الخزنة العامة ، وللأعباء التى تتوء تحتها ، وللمطالبات التى تواجهها الآن وستواجهها في السنوات القليلة المقبلة .

فأعدت وزارة المالية كادراً جديداً للموظفين يؤدي بعد حين إلى تخفيض كبير في اعتمادات الماهيات ؛ وتحاشت فيه كثيراً من العيوب التى دلت عليها التجارب ، مسترشدة بما وجه مجلسا البرلمان أنظار الحكومة إليه من وجوه الإصلاح .

مادة ١٠٧ « ... .. »

أما تقرير العدد اللازم من الموظفين للأعمال فقد عنت به الحكومة كذلك . وقد أعدت مشروع قانون لتسهيل خروج الموظفين الزائدين على الحاجة ، أرجو أن يعرض على البرلمان في دورته الحالية .

وأما الإقتراح الخاص بإلغاء المكافأة البرلمانية فجوابي عنه أن الفصل النهائي فيه يتعلق بالهيئة التشريعية نفسها . على أن مشروع ميزانية سنة ١٩٣٨ — ١٩٣٩ أبقى مصروفات المجلسين كما كانت على الرغم من أن عدد الأعضاء قد زاد زيادة تجعل المقدار المربوط للمكافأة أقل مما يجب أن يبلغه لو ظل مقدار للمكافأة ٨٠٠ جنيهًا سنويًا .  
( في ٧ يونيه سنة ١٩٣٨ ) .

### رد الحكومة على الاستجواب لا يكون إلا في الجلسة .

الاستجواب المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد أباطه بك لحضرة صاحب المعالي وزير التجارة والصناعة  
عن إعانة تصدير الموالح للخارج — تحديد المناقشة فيه بعد أسبوعين

حضرة صاحب المعالي مراد وهبه باشا ( وزير التجارة والصناعة ) — أرجو تأجيل المناقشة في الاستجواب المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد إسماعيل أباطه بك عن إعانة تصدير الموالح للخارج لمدة أسبوعين .  
حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد إسماعيل أباطه بك — ألتبس من معالي الوزير أن يرسل إلى الرد كتابة قبل الجلسة .  
الرئيس ( حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك ) — الرد على الاستجواب لا يمكن أن يكون إلا في الجلسة .  
( في ٧ يونيه سنة ١٩٣٨ ) .

### امتناع الحكومة عن الإجابة عن سؤال لتضمنه طعنًا في فريق من السكان وتعريضاً خطيراً ببعض موظفي الحكومة .

سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير المالية من حضرة الشيخ محمد عبد الحميد العبد افندي  
عن فرض ضريبة على الأملاك الواقعة في الضواحي — رفض الحكومة الإجابة عنه بصيغته الحالية

نص السؤال :

« استطاع بعض المرائين الإسرائيليين الاستحواذ على أراض زراعية في ضواحي عدة بلاد ، كالإسكندرية والقاهرة وحلوان ، واستخدموا وسائلهم المشهورة في الحصول على مساعدة بعض القائمين بالشؤون العامة في إدماج هذه الأراضي ضمن النطاق الذي يعتبر تابعاً لهذه المدن ، وفتحت فيها الشوارع العامة ومدت بالماء والأنوار مما كان سبباً في رفع قيمة هذه الأملاك دون فضل المالك بل تبعاً لحركة العمران العامة .

ألا يرى صاحب الرفعة فرض ضريبة تتناسب مع الأرباح الفاحشة التي يجنيها هؤلاء الملاك دون أي مجهود ، وهي ضريبة «The Unearned Increment» التي تفرضها بعض الممالك الأوربية ؟

محمد عبد الحميد العبد  
عضو مجلس الشيوخ

٤ يونيه سنة ١٩٣٨

حضرة صاحب المعالي حسين سرى باشا ( وزير الأشغال العمومية ، بالنيابة عن رفعة وزير المالية ) — يؤسفني ألا أستطيع الإجابة عن هذا السؤال لأنه مصوغ بأسلوب غير برلماني ، ولأن به طعنًا على فريق كبير من سكان مصر ، وتعريضاً خطيراً ببعض موظفي الحكومة المصرية .

حضرة الشيخ المحترم محمد عبد الحميد العبد افندي — أنا لم أقصد الطعن على الفريق الذي يشير إليه معالي الوزير ، وكل ما في الأمر أن العبارة الخاصة بالقائمين بالشؤون العامة قد يفهم منها فكرة غير التي قصدتها .



مادة ١٠٧ » ... ..

الرئيس — لم يفت الرئاسة ما ورد في عبارة هذا السؤال ، ولذلك تحدثت في شأنها مع حضرة الشيخ المحترم مقدمه فوافق مع الارتياح التام على أن يقدم سؤالاً جديداً في صيغة جديدة .  
( في ١٤ يونيه سنة ١٩٣٨ ) .

لا يجوز توجيه استجواب سبق للمجلس أن رفض عبارات تضمنها هذا الاستجواب ، حتى ولو عدل في عباراته يوم المناقشة  
ما دامت الحكومة لا توافق على التعديل بهذه الطريقة ، وترى أن الواجب أن يصاغ صياغة جديدة لا تشتمل على ما سبق للمجلس  
أن رفضه ، وأن تأخذ هذه الصيغة الجديدة سيرها العادي للنصوص عليه في اللائحة .

### استجواب

مقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء  
وحضرة صاحب المعالي وزير الداخلية عن الانتخابات العامة لمجلس النواب — مناقشة حول تعديله — استبعاده

### نص الاستجواب :

« حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ  
أتشرف بإبلاغ حضرتكم أنني أريد استجواب رفعة رئيس الحكومة ووزير الداخلية في شأن الانتخابات العامة لمجلس النواب  
وما وقع فيها من إجراءات تتنافى مع نزاهتها وحريتها مما أسفر عن عدم تمثيل الأمة تمثيلاً صحيحاً في مجلس النواب .  
فأرجو أن تبلغوا رفعتهم ذلك ، وأن تأمروا بإدراج هذا الاستجواب في جدول أعمال الجلسة القادمة .  
وتفضلوا بقبول وافر الاحترام »

عضو مجلس الشيوخ  
يوسف أحمد الجندى

١٧ أبريل سنة ١٩٣٨

الرئيس — إن الاستجواب المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى المحدّد لمناقشته جلسة اليوم لا يجوز  
المناقشة فيه بصيغته المعروضة ، ولذلك يجب إما أن يستبعد أو يعدّل .  
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أطلب أن يعدل استجوابي بالصيغة الآتية :  
« أريد أن أستجوب حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس الوزراء ، وحضرة صاحب المعالي وزير الداخلية عن تصرفات الحكومة  
في الانتخابات النيابية العامة لمجلس النواب » .

وقد حصل الاتفاق مع الحكومة على تأجيل المناقشة في الاستجواب أسبوعين .

حضرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا (وزير الحرية والبحرية) — إن الاتفاق كان على تأجيل المناقشة في الاستجواب للدرج  
في جدول أعمال اليوم بالذات لا على تأجيل المناقشة في الاستجواب الجديد . والذي حصل الاتفاق عليه بالتحديد هو أن حضرة  
الشيخ المحترم اتصل بي تليفونياً وأنا في الإسكندرية وطلب إليّ الموافقة على تأجيل المناقشة أسبوعين فأجبت بآنى لا أملك ذلك ، ولكن  
سأتصل بحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس الحكومة وأعتقد أنه لا يمانع في التأجيل . وأخبرت حضرة الشيخ المحترم بأنه إذا كان  
رفعة رئيس الوزراء يمانع في ذلك فسأخبره به وإلا فيعتبر عدم الإخبار بمثابة موافقة على التأجيل .

أما أن يأتى حضرة العضو المحترم اليوم — وعلى خلاف ما اتفق عليه — ويعدل استجوابه ، فمعنى هذا أنه يقدم استجواباً جديداً  
يجب أن تتخذ بشأنه الإجراءات المعتادة .

الرئيس — أنا لا يمكنني الموافقة على تأجيل المناقشة في هذا الاستجواب بصيغته المعروضة بعد أن أصدر المجلس في الجلسة السابقة قراراً باستبعاد مشروع الرد على خطاب العرش الذي قدمه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى ، لأن هذا الاستجواب قد تضمن نفس العبارات التي من أجلها استبعد للمشروع ، ولذلك لا يمكنني تأجيل المناقشة في الاستجواب بشكله الحاضر بل يجب استبعاده احتراماً لقرار المجلس .

حضرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا ( وزير الحرية والبحرية ) — إذن يستبعد هذا الاستجواب .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — حقيقة إن الاستجواب في صيغته الأولى يتعارض مع القرار الذي سبق للمجلس أن أصدره بمناسبة مشروع الرد على خطاب العرش . ولذلك رأيت من واجبي — احتراماً لهذا القرار — أن أعدل في صيغة الاستجواب ؛ ومن حق أن أعدله بالصيغة التي أراها . ولكن لا يمكن اعتبار الاستجواب بعد تعديل صيغته كأنه استجواب جديد . ومن المعلوم أن التعديل إنما كان احتراماً لقرار المجلس ؛ ولست أفهم معنى لمعارضة الحكومة في ذلك .

حضرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا ( وزير الحرية والبحرية ) — المعارضة مبنية على أن استجواباً أعلن للحكومة ، واليوم يطلب مقدم الاستجواب تعديل صيغته . فالاستجواب بشكله الأصلي إما أن يكون قائماً أو غير قائم . فإن كان قائماً فقد وجب استبعاده احتراماً لقرار المجلس ، وإن لم يكن قائماً فيجب حينئذ أن تتخذ بالنسبة للاستجواب في شكله الجديد جميع الإجراءات التي نص عليها الدستور واللائحة الداخلية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — الاستجواب يعتبر قائماً ولى الحق في تعديله بالصيغة التي أراها .

حضرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا ( وزير الحرية والبحرية ) — يجب أن تعلن الصيغة الجديدة للحكومة طبقاً للدستور واللائحة الداخلية .

الرئيس — للعضو الحق في تعديل الاستجواب كيفما شاء ، ولكن يجب في هذه الحالة أن يعرض الاستجواب بعد تعديله على المجلس لتحديد يوم للمناقشة فيه .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس افندى — إن الحكومة تسوف في مناقشة هذا الاستجواب .

حضرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا ( وزير الحرية والبحرية ) — ليست الحكومة هي التي تسوف ولكن مقدم الاستجواب هو الذي أطال المدة دون المناقشة فيه ، لأنه هو الذي طلب إلى الحكومة أن توافقه على تأجيل المناقشة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — ما كنت لأتظر من معالي حسن صبرى باشا أن يقول هذا القول لآتي قد وجدت بجدول الأعمال مسائل كثيرة فرأيت من المصلحة أن ينتهي المجلس أولاً من نظرها . وعرضت على معاليه لهذا السبب تأجيل المناقشة في الاستجواب أسبوعين ، وقد قبل معاليه ذلك ، فما معنى هذا الكلام الآن ؟

الرئيس — وضع هذا الاستجواب بالصيغة الآتية :

« أتشرف بإبلاغ حضرتكم أنني أريد استجواب رفعة رئيس الحكومة ووزير الداخلية في شأن الانتخابات العامة لمجلس النواب وما وقع فيها من إجراءات تتنافى مع نزاهتها وحريتها مما أسفر عن عدم تمثيل الأمة تمثيلاً صحيحاً في مجلس النواب . فأرجو أن تبلغوا رفعتهم ذلك ، وأن تأمروا بإدراج هذا الاستجواب في جدول أعمال الجلسة القادمة » .

وقد قرر المجلس في الجلسة الماضية استبعاد عبارات تكاد تكون مطابقة لعبارات هذا الاستجواب وواردة في اقتراح بمشروع رد على خطاب العرش ، لأنه رأى فيها مساساً بمجلس النواب . وإذن يتحتم قصر الاستجواب الآن على الشطر الأول منه ، وهو بذلك يعتبر استجواباً جديداً يجب عرضه على المجلس لتحديد يوم للمناقشة فيه .

حضرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا ( وزير الحرية والبحرية ) — أبدت ملاحظاتي كعضو يعرف أحكام الدستور واللائحة الداخلية ، وللمجلس أن يتصرف كما يشاء .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — أرى عدم جواز تعديل هذا الاستجواب .



الرئيس — كل استجواب يجوز تعديله كتابة .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — هذا الاستجواب بالذات لا يجوز تعديله على أى الصور لأن المجلس أصدر قراراً باستبعاده ، إذ بالاستجواب عبارة تصف الانتخابات العامة لمجلس النواب بأنها قد وقعت فيها إجراءات تتنافى مع نزاهتها وحريتها مما أسفر عن عدم تمثيل الأمة تمثيلاً صحيحاً في مجلس النواب .

وقد قرر المجلس عدم جواز عرض مثل هذا النص عليه . وإذن لا يمكن تعديل هذا الاستجواب . فإذا أراد حضرة الشيخ المحترم أن يستجوب الحكومة عن بعض إجراءات وقعت أثناء الانتخابات ، كأن قبضت على شخص بغير وجه حق ، فهذا موضوع آخر غير موضوع الاستجواب الذى يشير إلى أن الانتخابات لا تمثل الأمة تمثيلاً صحيحاً . والذى أراه هو أن يستبعد سعادة الرئيس هذا الاستجواب ، وإلا احتكت إلى المجلس في استبعاده .

نعم ، يجب استبعاد هذا الاستجواب وبعد ذلك يقدم حضرة المستجوب ما يراه من الاستجابات الأخرى بالطريق العادى . أما أن تقرر في جلسة ماضية استبعاد هذه العبارات ونوافق اليوم على تعديل الاستجواب الذى يتضمن هذه العبارات بالذات ففي هذا تناقض بين لأنه سيدعو إلى إثبات تلك العبارات ذاتها في المضبطة ، وهذا مخالف للقرار السابق . ولذا يجب على الرئيس أن يستبعد الاستجواب مستنداً في ذلك إلى حكم المجلس الذى خوله في جلسة سابقة سلطة استبعاد أى كلام فيه مساس بمجلس النواب .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — الواقع أن المسألة انتقلت من موضوع هذا الاستجواب إلى نظرية أدلى بها معالى حسن صبرى باشا وحضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك . فإذا ما تكلمت في هذه النظرية فإنما أدافع عن حق المجلس في أمر لا يجوز فيه جدل أو نزاع . هذا الحق هو أنه إذا قدم عضو سؤالاً أو استجواباً بصيغة معينة فليس هناك ما يمنع من أن يتقدم صاحب السؤال أو الاستجواب بتعديله في صيغة أخرى .

يذهب حضرتنا حسن صبرى باشا وعبد السلام عبد الغفار بك إلى أنه ليس للعضو أن يعدل سؤاله أو استجوابه بصيغة أخرى ، وهذا ما لا أقرهما عليه لأنه مناف لأبسط القواعد ومخالف للأئمة الداخلية ، إذ ليس في اللائحة الداخلية أى نص يمنع السائل أو المستجوب من أن يأتى في الجلسة ويقول إنى أعدّل سؤالى أو استجوابى بصيغة أخرى .

يريد حضرتاهما أن يأتيا بنظرية جديدة تقول — في حالة التعديل — بضرورة سحب السؤال أو الاستجواب وتقديم سؤال أو استجواب في صيغة جديدة .

يا حضرات الشيوخ المحترمين : إن هذا مناقض للمعقول والبديهي واللائحة الداخلية . فأتى في موقعي هذا لم أعدل استجوابى طبقاً للحق الذى يستعمله كل عضو فحسب ، بل رأيت أكثر من ذلك أن أنزل على قرار أصدره مجلس الشيوخ باستبعاد عبارة جاءت في اقتراحى الخاص بمشروع الرد على خطاب العرش ومطابقة ل عبارة واردة في استجوابى ، وأن أحرص على وقت المجلس من أن يضع سدى في مناقشة وجدل عقيم ، فقلت لحضراتكم إنى أعدل استجوابى بالصيغة التى ذكرتها لحضراتكم .

أظن أنه لا نزاع من جانب الحكومة ولا من جانب أحد حضرات الأعضاء في أن من حق أن أستجوب الحكومة عن تصرفاتها في الانتخابات العامة لمجلس النواب .

ما السبب في كل هذه الضجة ؟ يقول معالى حسن صبرى باشا إن هذا يحتاج إلى خط سير جديد . وأنا أقول إنى لم أفعل أكثر من طلب تأجيل الاستجواب بعد تعديله .

حضرة صاحب المعالى أحمد محمد خشب باشا ( وزير الحفانية ) — يقول حضرة الشيخ المحترم زعيم المعارضة في هذا المجلس إنه ، احتراماً لقرار مجلس الشيوخ في جلسة سابقة ، أراد أن يعدل استجوابه إلى ما يتفق وقرار مجلس الشيوخ . وهذه ظاهرة حسنة جداً ، ولكن الواقع أن مجلس الشيوخ في جلسة سابقة لم يقرر قطعاً أن يستبعد من الاستجواب الشرط الأخير الذى شاء حضرته — نزولاً على إرادة المجلس — أن يتركه الآن ، إنما قرر أن يستبعد في وضوح كل لفظ في هذا الاستجواب ، لأن الاقتراح السابق كان يتناول أمرين : الأمر العام الذى بدأ به الاستجواب ، وأمراً خاصاً هو أن هذه الانتخابات لا تمثل الأمة . فأراد الرئيس ، بما له من السلطة الدستورية ، استبعاد الأمرين .

وبناء على ذلك يكون للبدا الذي قرره حضرة الشيخ المحترم — وهو احترام قرار المجلس — هو الذي يقضى باستبعاد كل لفظ اُرد في الاستجواب .

إن حق الاستجواب ، يحضرات الشيوخ المحترمين ، هو أهم الأركان في معنى الحكم الدستوري والمسئولية الوزارية .  
وإجراءات الانتخابات — أيما كانت نتائجها ، وبدون نظر إلى تلك النتيجة — تصح أن تكون موضع استجواب للحكومة ، لما  
يمكن أن يكون قد وقع فيها .

ليس هذا من حسن السياسة ، لأن الشكوى من الانتخابات شملت البلاد من قاصيها إلى دانيها . ففريق يقول إن هذه الانتخابات وقعت فيها إجراءات مخالفة للقانون ، وينفي ذلك فريق آخر . فيجب أن تعرف الأمة الحقيقة ، ويجب أن توقفنا الحكومة على جليلة الأمر ، ولا يكون ذلك إلا بطريق الاستجواب في المجلس .

تنص المادة ١٠٧ من الدستور على أنه « لكل عضو من أعضاء البرلمان أن يوجه إلى الوزراء أسئلة أو استجوابات ، وذلك على لوجه الذي يبين بالألحمة الداخلية لكل مجلس . ولا تجرى المناقشة في استجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه ، وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير » .

والقاعدة جرت والعمل جرى على أنه بمجرد أن يقدم العضو سؤالاً أو استجواباً يبعث بصورة منه مكتوبة إلى الوزير المسؤول أو مستجوب . فالذي جرى في الاستجواب الوارد في جدول أعمال جلسة اليوم هو أن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي طالباً إلى حضرة رئيس المجلس قال فيه : « أشرف بإبلاغ حضرتكم أنني أريد استجواب رفعة رئيس الحكومة ووزير الداخلية . شأن الانتخابات العامة لمجلس النواب وما وقع فيها من إجراءات تتنافى مع نزاهتها وحريتها بما أسفر عن عدم تمثيل الأمة تمثيلاً صحيحاً ، مجلس النواب . فأرجو أن تبلغوا رفعتهم ذلك وأن تأمروا بإدراج هذا الاستجواب في جدول أعمال الجلسة القادمة » . وليست هنالك كلمة أخرى .

إذن تضمن هذا الاستجواب واقعة معينة أبلغت إلى رئيس الحكومة ، وأدرجت في جدول أعمال جلسة اليوم . فلا يمكن بحال أن تكون مناقشة إلا في هذا الاستجواب الذي أدرج فعلا .



مادة ١٠٧ » ... ..

هذا الاستجواب بنصه رأى رئيس المجلس في الجلسة الماضية أثناء مناقشة مشروع الرد على خطاب العرش أن في عبارته مسامحة بمجلس النواب فلم يقبل أن يستعمل حقه وحده في استبعاده بل أخذ رأى المجلس فحكم المجلس بأن فيه مسامحة .

إذن الاستجواب القائم الآن لا يمكن بحال أن يكون موضع مناقشة أو جدل ، بل يجب ألا يدرج في جدول أعمال جلسة اليوم وأن يستبعد وتصر الحكومة على استبعاده والباب مفتوح لمن يريد أن يستجوب بالطرق المعتادة . بعد ذلك يبقى جدول اليوم ولا استجواب فيه . هذا هو حكم الدستور واللائحة الداخلية .

الرئيس — يوجد الآن استجواب موجه إلى الحكومة ، وقد كان موضوع هذا الاستجواب محل مناقشة أثناء نظر مشروع الرد على خطاب العرش وقد قرر المجلس استبعاد الفقرة الخاصة بالانتخابات من الاقتراح الذى قدمه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى خاصاً بمشروع الرد على خطاب العرش على اعتبار أن فيها مسامحة بمجلس النواب . والآن موجود ، بحكم ترتيب جدول الأعمال ، استجواب يريد مقدمه تعديله والحكومة لا توافق على التعديل بهذه الطريقة وتطلب استبعاد الاستجواب وترغب في تطبيق المادة ٤٩ من اللائحة الداخلية التى تحتم تقديم الاستجواب كتابة وأن يأخذ طريقه العادى . وأنا من جانبي لا أستطيع مخالفة اللائحة الداخلية ، لهذا أستبعد هذا الاستجواب من جدول أعمال هذه الجلسة وأطلب إلى حضرة العضو المحترم تقديم استجواب آخر يتخذ طريقه القانونى .

( تصفيق ) .

( ضجة ) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — هذا خطأ ، إذ كيف يستبعد سعادة الرئيس استجواباً برأيه وحده دون أن يأخذ قراراً من المجلس بذلك ؟

الرئيس — استبعدته بناء على المادة ٤٩ من اللائحة الداخلية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — ليست هكذا تكون الحرية في مجلس الشيوخ ، إن حضرة الرئيس يخطئ في حق نفسه وفي حق المجلس بتصرفه هذا المخالف لللائحة الداخلية . وإنى أعترض عليه أشد الاعتراض ، وأرجو أن يثبت ذلك في المضبطة .

الرئيس — ليثبت ذلك . وإن المادة ٤٩ من اللائحة الداخلية تحتم على استبعاد الاستجواب مادامت الحكومة لا توافق على التعديل بهذه الطريقة ، وتطلب اتباع القواعد المعتادة للنصوص عليها في الدستور واللائحة الداخلية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — ما هذا ؟ وهل كل ما تطلبه الحكومة يجاريها فيه الرئيس ؟

الرئيس — لحضرة الشيخ المحترم أن يقدم استجواباً آخر .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — سوف أتصرف كما أرى . وألاحظ أن مثل هذا الإجراء مخالف لللائحة الداخلية .

الرئيس — الحكومة لم توافق على التعديل بهذه الطريقة فأصبح ، الاستجواب بعد ذلك غير موجود .

( فى ١٤ يونيه سنة ١٩٣٨ ) .

مادة ١٠٧ » ... .. «

(١) الاستجواب يجب ألا يكون غامضاً مبهماً غير محدود الوقائع ، لأن الأصل في الاستجواب ألا يكون عن وقائع يعتقد المستجوب أن الحكومة تصرف فيها تصرفاً غير متفق مع القانون .

(٢) تحديد جلسة تالية لإلقاء بيان من مقدم الاستجواب ، يفصل الاستجواب ويوضحه ، ثم تحدد جلسة للمناقشة بعد إلقاء هذا البيان .

### الاستجواب

المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء عن تصرفات الحكومة في الانتخابات العامة لمجلس النواب — تحديد إلقاء بيان المستجوب بعد أسبوع ثم تحديد يوم للمناقشة في الاستجواب في الجلسة التي يلقي فيها البيان

الرئيس — ما هو رأى الحكومة في تحديد يوم للمناقشة في هذا الاستجواب ؟

حضرة صاحب المقام الرفيع عن حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء ( — وزير الحربية والبحرية ، بالنيابة عن حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء ) — أنا أعتقد أن الاستجواب بنصه الحالي لا يمكن أن يحدد له يوم للمناقشة ، ذلك لأن هذا الاستجواب ينقصه بيان أرجو أن يفضل حضرة الشيخ المحترم مقدم الاستجواب بأن يجب عنه . فإذا ما أجاب عنه استطعنا أن نحدد يوماً للمناقشة فيه . وإلا فلا يمكن أن يكون نص كالنص الذي جاء في الاستجواب — وهو « تصرفات الحكومة في الانتخابات العامة لمجلس النواب » — موضوعاً لاستجواب .

والذي أريد أن أثبته هو : ما هي هذه التصرفات والوقائع التي يريد حضرة المستجوب أن يحدد يوماً للمناقشة فيها حتى تستطيع الحكومة أن تجيب عنها في الجلسة التي تحدد لذلك ؟ وإيضاحاً لذلك أقول إن الاستجواب في اللغة هو طلب الجواب ، وفي الفقه الدستوري الاستجواب في الواقع نوع من السؤال يختلف عنه في أن لكل عضو أن يشترك في المناقشة فيه ، وأنه قد يترتب عليه أن يصدر قرار من المجلس بعد المناقشة . ولذلك كان الاستجواب في الواقع أعم من السؤال . فالسؤال بينته اللائحة الداخلية حيث نصت على أنه : « على العضو الذي يريد أن يوجه سؤالاً إلى الوزراء أن يقدم نصه مكتوباً إلى الرئيس ، ويجب أن يكون النص مقصوداً على الوقائع » ... إلى آخر ما جاء في المادة .

ومعنى هذا أن السؤال يوجه إلى الحكومة للاستفسار عن وقائع معينة ويجب على الحكومة أن تجيب عنها ، والاستجواب لا يفرق عن السؤال إلا بالفارق الذي ذكرته ، وبين السؤال والاستجواب خصوص وعموم إذ الواقع أن كل استجواب يعتبر سؤالاً ولا العكس . والذي يطلب منا والذي يطلب تحديد يوم لمناقشته هو تصرفات الحكومة في الانتخابات العامة لمجلس النواب التي حصلت وانتهت . أفهم ما الذي يريده حضرة المستجوب فإن كان له اعتراض أو مؤاخذه على وقائع معينة فعليه أن يبين الآن هذه الوقائع حتى تستطيع الحكومة أن تجيب عنها في الجلسة التي تحدد للمناقشة ، لأن الإجابة عن هذه الوقائع تقتضي فعلاً جمع معلومات من المصالح المختلفة . بناءً على ذلك لا يمكن مطلقاً تحديد يوم للمناقشة في الاستجواب بالصيغة التي قدمه بها حضرة المستجوب . لأنني لا أعلم ما الذي يريد حضرة الشيخ المحترم أن يستجوب الحكومة فيه حتى يمكن تحديد يوم لمناقشته .

فإزاء هذا الغموض لا أستطيع حصر المعلومات التي يلزم جمعها استعداداً للمناقشة ، لذلك لا يمكنني أن أتفق على تحديد يوم لهذه المناقشة إلا إذا عرفت الوقائع التي يريد حضرة المستجوب مؤاخذه الحكومة عليها . فإذا قدمها اليوم أمكننا تحديد الجلسة وإلا فلا يمكنني أن أوافق على تحديد يوم للمناقشة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — حضرات الشيوخ المحترمين :

الاستجواب الذي قدمته واضح لا إبهام ولا غموض فيه ، فلقد طلبت أن أستجوب رئيس الحكومة عن تصرفاتها في الانتخابات العامة لمجلس النواب . وإذا قال مستجوب هذا فإنه يقصد بتصرفات الحكومة الإجراءات التي قامت بها في الانتخابات العامة لمجلس النواب . ن بدء عملية الانتخاب حتى نهايتها ، أي من بدء تعديل الدوائر الأصلية والفرعية إلى نهاية عملية الانتخاب . وتنتهي هذه العملية بإعلان



نتيجة الانتخاب . فإذا ما قلت إنى أريد استجواب الحكومة عن تصرفاتها في الانتخابات العامة فإن الدهن ينصرف بداهة وحتماً إلى أنى أريد استجواب الحكومة في جميع الإجراءات التي اتخذتها في الانتخابات العامة منذ أعلن تعديل الدوائر الأصلية والفرعية إلى نهاية الانتخاب . لذلك لا أفهم اعتراض معالي وزير الحرية والبحرية . والحكومة أدرى الناس بتصرفاتها والإجراءات التي اتبعتها والخطوات التي خطتها منذ البداية إلى النهاية .

يا حضرات الشيوخ المحترمين :

لقد تعارف الفقه الدستوري فيما يختص بالاستجواب على أنه لا يصح للمستجوب أن يفصل استجوابه تفصيلاً . بل عليه أن يوجز ويترك التفصيل للجلسة المحددة للمناقشة . وأذكر على سبيل الاستشهاد ما جاء في كتاب الأوضاع البرلمانية للمرحوم فؤاد كمال بك إذ يقول : « يجب على العضو الذي يريد استجواب الحكومة عن شأن ما أن يقدم استجوابه كتابة مع تحديد موضوعه بإيجاز إلى رئيس المجلس » . فأننا من جانبي قد حددت موضوع استجوابي المروض في جدول أعمال اليوم بأني أستجوب الحكومة عن تصرفاتها جميعها من أولها إلى آخرها في الانتخابات العامة . فأين إذن الغموض الذي يقتضى من معالي وزير الحرية والبحرية أن يقيم الدفوع التي لا أدرى إن كان يقصد بها ألا تكون تصرفاتها في الانتخابات موضوع استجواب في هذا المجلس ؟

سأدلى ببياني في جلسة قادمة عن وقائع الاستجواب ، ولا أمانع في أن تطلب الحكومة التأجيل عندئذ لجلسة أخرى استعداداً للرد على هذه الوقائع .

( تصفيق ) .

حضرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا ( وزير الحرية والبحرية ) — أفهم من هذا أن حضرة الشيخ المحترم يريد أن يدلى ببيانه في جلسة آتية . فإذا كان هذا ما يريده فعلاً فيرتب على ذلك أن تبدأ المناقشة في الجلسة التي تحدّد لذلك بعدها لا في الجلسة التي يلقي فيها البيان . وعلى هذا الأساس لا مانع لدى مطلقاً من أن يدلى حضرة الشيخ المحترم ببيانه في جلسة قادمة ، وفي هذه الجلسة تطلب الحكومة تحديد جلسة أخرى للمناقشة أى أن يدلى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى ببيانه في جلسة مقبلة وبعد انتهائه من بيانه تطلب الحكومة تحديد جلسة تسرى عليها اللائحة ليكون لديها الوقت الذي يكفيها للاستعداد للمناقشة بعد جمع البيانات .

الرئيس — إذن تحدّد اليوم جلسة يدلى فيها حضرة المستجوب ببيانه وتؤجل الحكومة عندئذ ردّها إلى جلسة أخرى تجري فيها المناقشة طبقاً لنصوص اللائحة الداخلية .

حضرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا ( وزير الحرية والبحرية ) — ألاحظ أن المواعيد التي تنص عليها اللائحة تبدأ من الجلسة القادمة ، أى أن حضرات الأعضاء المحترمين لا يشتركون في المناقشة إلا في الجلسة التي تلى التي سيدلى فيها حضرة المستجوب ببيانه .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أنا مستعدّ لإلقاء بياني بعد أسبوع .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — الأمر الذي طرح على المجلس هو تفسير لمعنى الاستجواب ، فاسمحوا حضراتكم أن أبين رأيي في وضوح .

هذا الاستجواب بالذات الشأن فيه للعضو المستجوب والحكومة . إنما البحث الذي طرح أمام المجلس الآن تناول أمراً آخر بيني وبين المجلس . فقد تلا حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى ما اقتبسه من كتاب الأوضاع البرلمانية للمرحوم فؤاد كمال بك وهو ما يلخص في أن يكون الاستجواب في أضيق حد ممكن . وحكمة هذا هي حماية الحكومة ، لأن الاستجواب في الواقع أول مرتبة من مراتب الاتهام .

فالترتيب العملي في المجالس النيابية هو أن يأتي العضو ليستعلم عن أمر يجمله فيقدم فيه سؤالاً . فإذا كان فيما يعلمه عن طريق إجابة الحكومة أو فيما يعلمه بوسائله الخاصة ما يسمح له بالاتهام قدّم الاستجواب . فإذا ما وجسد أثناء مناقشة الاستجواب ما يثبت الاتهام طرحت الثقة — وإذن من غير الصواب أن يقال إن كل سؤال استجواب وكل استجواب سؤال .

يجب أن يكون السؤال في منتهى الوضوح كما أوجبت اللائحة ، إذ يراد به الاستعلام فحسب ولا يقصد به أى اتهام . أما الاستجواب - وهو مرتبة من مراتب الاتهام - فقد جرى العمل في المجالس النيابية في جميع البلاد الدستورية على ألا يتسع مداه عند وضعه حتى تحصى

مادة ١٠٧ » ... .. »

الحكومة من نشر صحيفة اتهمها على الناس دون مراع كلتها . فمن الواجب أن يسمع دفاع الحكومة في الجلسة ذاتها التي يطرح فيها الاستجواب للمناقشة لا بعد أسبوع أو أسبوعين .

فالمقصود إذن هو حماية الحكومة ولذا كان غريباً أن يكون المركز اليوم معكوساً . فالعارض للحكومة يعمل في حدود حمايتها بإيجاز في نص الاستجواب بينما تجيء الحكومة فتوافق على أن يترك كلام المستجوب ينشر في المضبطة ويطلعه الناس بغير تعقيب عليه منها؛ وحجتها في ذلك أنها تريد جمع معلومات للرد على المستجوب بعد أسبوع أو أسبوعين .

للحكومة رأيها في مناقشة هذا الاستجواب بالذات . أما الواجب علينا تقريره فهو أن يكون الاستجواب في أضيق حدوده ، إذ في هذا الحماية العامة للحكومة ، ولا يمكن أن يتعرض الاستجواب لتفصيلات إلا إذا طلبتها الحكومة ، فتنازل الحكومة عن الحماية أمر غريب . أما أن يقال للأستاذ يوسف أحمد الجندی : اكتب بيانك أو ألقه دون رد عليه في نفس الوقت ، فعني هذا أن الحكومة تمنحه « Acte d'accusation » ، أي فرصة إعلان صحيفة الاتهام مع بقائها معلقة دون رد عليها أسبوعين . فهل من كرامة الحكومة أو من كرامة المجلس أن تبقى المسألة معلقة دون رد لمدة أسبوعين ؟

الأفضل فيما أرى أن يتبع حل وسط هو أن يطلب معالي الوزير إلى حضرة المستجوب أن يكتب للوزارة بياناً يذكر فيه الوقائع التي أفهم أن الوزير لا يجيء ويرتجل في رده . إنما هذا لا يحيز تغيير القاعدة الدستورية ولا يجوز أن تطرح صحيفة الاتهام من هذا المنبر دون الإجابة عنها في نفس الجلسة . وهذا هو التقليد البرلماني الصحيح الذي أشار إليه المرحوم فؤاد كمال بك . فعلى الوزير أن يطلب إلى حضرة المستجوب بياناً كتابياً .

الرئيس — ما الذي يريده حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك من كلمته ؟ أرجو تحديد وجهة نظره .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — أريد أن يعتبر المجلس أن هذا الطلب من الحكومة خاص بطروف هذا الاستجواب وحده وأنه لا يقرر قاعدة عامة .

الرئيس — لم تقل الحكومة إنها تتبع قاعدة عامة بما قرر اليوم ، ولكنها قررت أنها في ظرف استثنائي خاص بهذا الاستجواب بالذات ، إذ لا يمكن أن تتكلم والبيانات غير موجودة لديها .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الهلباوي بك — أؤيد رأي معالي الوزير وأرى أن طلبه في غاية الوجاهة . فاستجواب الأستاذ يوسف أحمد الجندی فيما يتعلق بمسئولية الحكومة عما جرى في الانتخابات العامة استغرقت المناقشة في موضوعه عدة جلسات أثناء مناقشة مشروع الرد على خطاب العرش . كما أرى أن طلب حضرة الخاص بتعديل مشروع الرد على خطاب العرش إنما هو موضوع هذا الاستجواب ، وقد رفض مجلس الشيوخ قبول هذا التعديل فخلق حضرة هذا الاستجواب من جديد .

الرئيس — لقد قدم حضرة الاستجواب قبل مناقشة مشروع الرد على خطاب العرش .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الهلباوي بك — الاستجواب — كما قال حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — هو حالة تسأل فيها الحكومة عن وقائع يظن المستجوب أو يعتقد أن الحكومة تصرف فيها تصرفاً غير متفق مع القانون ويجب أن تتحمل مسئوليته . فاليوم يقول معالي وزير الحرية والبحرية : إنني لا أستطيع الإجابة عن استجواب غامض مبهم غير محدد الوقائع ، وأطلب تحديد الوقائع للرد الاستجواب عنها .

قال حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندی في جلسات ماضية عن الانتخابات لمجلس النواب إنه قد حدثت فيها أمور كثيرة لا تتفق والقانون وإن مجلس النواب الحاضر لا يمثل الأمة ، ثم عاد بطريقة أخرى يستجوب الوزارة عن تصرفاتها في الانتخاب .

أية تصرفات يريد أن يستجوب عنها حضرة الشيخ المحترم ؟ أعني تعديل الدوائر فحسب أم عن أمور أخرى ؟

نريد أن نشترك معك في المناقشة سواء لك أو عليك . أما قول حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك إنه لا يصح أن يدلى حضرة المستجوب ببيان ولا تجيب عنه الحكومة في نفس الجلسة فأرد عليه بأن الاستجواب ليس خاصاً بالوزير بل هو من شأن أعضاء المجلس ويجب أن يشتركوا فيه جميعاً . فالحقيقة أن هذا الاستجواب ، وبخاصة بعدما أدلى به حضرة المستجوب أثناء مناقشة مشروع الرد على



مادة ١٠٧ » ... ..

خطاب العرش ، يخشى أن يكون إعادة لما سبق أن ذكره في جلسات ماضية وقرر المجلس في نهايتها رفض اقتراح التعديل الذي قدمه حضرته .  
( أصوات : لا ، لا ) .

فالذي نريده هو أن يحدد لنا حضرته الوقائع لتكون ملكاً لنا جميعاً .  
الرئيس — المسألة انتهت وحدد حضرة المستجوب أسبوعاً لإلقاء بيانه ، ولنتنقل إلى جدول الأعمال .  
( في ٢١ يونيه سنة ١٩٣٨ ) .

لا يجوز توجيه سؤال بطلب بيانات عن تعيينات الموظفين ، وعن مؤهلاتهم ، وترقياتهم ، لأن مسائلهم من اختصاص الحكومة ، وإنما تسأل إذا خالفت القانون في ذلك .

مجلس النواب

أشير إلى السؤال الموجه من حضرة النائب المحترم عبد الله فكري أباطه بك إلى حضرة صاحب المعالي وزير التجارة والصناعة ونصه :  
« هل تفضلون معاليكم بتقديم بيان بالتعيينات التي تمت في الوزارة من أول يناير سنة ١٩٣٨ إلى الآن ومؤهلات كل موظف عين أو رقي في تلك الفترة ؟ أو لا ترون من صالح العمل من جهة وتحقيقاً للعدالة من جهة أخرى أن تعطى الأفضلية في التعيين والترقية لحملة الشهادات العليا بصفة عامة بحسب تخصصهم الثقافي ، وأن يكون مثلاً لحريجي كلية التجارة الذين أعدوا أنفسهم إعداداً علمياً متناسباً مع أعمال الوزارة الفنية المختلفة نصيب أوفر مما هو في الوقت الحاضر ، سواء في التعيينات أو الترقيات ، وألا يفضل عليهم في كثير من الأحيان حملة بعض الشهادات الصغرى أو الشهادات التي لا تمت للتجارة أو الصناعة بصفة ما ؟

وهل ترون معاليكم أنه أصون لمصلحة العمل والعدالة أن توضع قواعد ثابتة للتعيينات والترقيات تحقيقاً للمصلحة ومنعاً للشكايات ؟  
حضرة صاحب المعالي وزير التجارة والصناعة — « تراعى الوزارة في الترقيات والتعيينات التي تجريها مختلف مصالحها ضرورة توافر الأقدمية والكفاية والمؤهلات اللازمة للوظيفة المطلوب الترقية إليها أو التعيين فيها طبقاً للقوانين واللوائح المعمول بها .  
وقد سبق لبعض أعضاء هذا المجلس أن وجهوا أسئلة من هذا القبيل منذ سنة ١٩٢٤ وكانت إجابة الحكومة عنها بأن مسائل الموظفين داخلة في اختصاصها . وأن لها الحق الكامل في تقرير ما يجب عمله في هذا الصدد في حدود تنفيذ القانون . وما دامت لم تخالف هذه القوانين فهي لا ترى محلاً للإجابة عن هذا القسم من السؤال .

وأما بخصوص الفقرة الأخيرة منه فقد أجاب عنها رفعة رئيس الحكومة في بيانه الأخير عن مشروع الميزانية العامة للدولة . فأحيل حضرة النائب المحترم عليه » .

حضرة النائب المحترم عبد الله أباطه بك — الواقع أنني ، باعتباري مقررًا للجنة المالية في ميزانية وزارة التجارة والصناعة ، قد لاحظت — أثناء بحث ميزانية هذه الوزارة — أن هناك شذوذاً غريباً في التعيينات التي أجرتها الوزارة قبل وبعد أول يناير سنة ١٩٣٨ ، حيث عين كثيرون من حملة الشهادات الصغرى في وظائف كان الأحق بالتعيين فيها حملة الشهادات العالية . فضلاً عن هذا فإنه قد عين في وظائف فنية أشخاص يحملون شهادات لا صلة لها بالتجارة أو الصناعة كالشهادة الابتدائية للأزهر .

( في ٢١ يونيه سنة ١٩٣٨ ) .

إذا استقال الوزير للسؤال أو المستجوب ، أو استقالت الوزارة كلها بعد تقديم السؤال أو الاستجواب ، وقبل الرد على الأول ومناقشة الثاني — ففي هذه الحالة لا يدرج السؤال أو الاستجواب في جدول الأعمال إلا إذا أعلن مقدموها تمسكهم بهما .

الرئيس — حضرات الشيوخ المحترمين :

مجلس الشيوخ

تعملون حضراتكم أنه متى قدم إلى المجلس سؤال أو استجواب فإنه يظل قائماً حتى يفرغ المجلس من مناقشته ، أو يسترده صاحبه . فإذا حدث أن استقال الوزير للسؤال أو المستجوب ، أو استقالت الوزارة كلها بعد تقديم السؤال أو الاستجواب قبل الرد على الأول وقبل مناقشة الثاني ، فالمفروض قانوناً أن الاستقالة لا تلغيهما .

مادة ١٠٧ « ... .. »

هذه هو الأصل القانوني ، ولكن لما كان المفهوم أن الأسئلة والاستجابات قد تنطوي على عنصر شخصي وكثيراً ما تكون منصبة على تصرفات أشخاص الوزراء بالذات فقد جرى العمل بالمجالس النيابية الأخرى وعندنا على الاعتراف بقيام الأسئلة والاستجابات المقدمة للوزارة المستقلة على أن توقف إن كانت مدرجة بجدول الأعمال . أو لا تدرج فيه إن لم تكن أدرجت فعلاً إلا إذا أعلن مقدموها تمسكهم بها فتدرج في الجلسة التالية لتلاوة مرسوم تشكيل الوزارة ، فإن لم يفعلوا اعتبروا متنازلين عنها .

وقد حصل في جلسة ٢ مايو سنة ١٩٢٧ بمجلسنا أن اشتمل جدول أعمال تلك الجلسة على سؤالين قدما قبل سقوط الوزارة فأعلن الرئيس في الجلسة سقوطهما قانوناً ووجوب تجديدهما إذا شاء صاحبهما التمسك بهما ولم يعرضا بناء على ذلك .

وكذلك حصل في جلسة ١٣ أبريل سنة ١٩٣٨ أن استبعد رئيس مجلس الشيوخ من تلقاء نفسه بعض أسئلة واستجابات من جدول أعمال هذه الجلسة قبل طبعه وتوزيعه فلم تعرض على المجلس واعتبرت ساقطة وعرضت فقط الأسئلة والاستجابات التي اعتبرت غير منطوية على عنصر شخصي أو غير منصبة على تصرفات أشخاص الوزراء بالذات .

وقد حصل في مجلس النواب في جلسته التي انعقدت في ١٩ مارس سنة ١٩٢٨ أن كان مدرجاً بجدول أعمالها استجوابان فسأل حضرة الرئيس المستجوبين عما إذا كانا يستمسكان باستجوابيهما فتنازل أحدهما عن استجوابه ولم يفصل في شأن الاستجواب الآخر لغياب مقدمه .

بجدول أعمال هذه الجلسة الذي طبع ووزع على حضراتكم أسئلة واستجابات يجب أن تعتبر ساقطة ما لم يتمسك حضرات مقدميها بها ، وكان في وسعي استبعادها من الجدول من تلقاء نفسي لو لم يقرر المجلس بجلسته الماضية جدول أعماله الذي طبع ووزع على حضراتكم . أما وقد تم ذلك فإن هذه الأسئلة والاستجابات تعتبر ساقطة الآن من الجدول إلا إذا تمسك حضرات مقدميها بها فإنها تدرج عندئذ في جدول أعمال الجلسة المقبلة بحالتها الراهنة لتأخذ مجراها القانوني وللوزارة أن تقبل الرد عليها أو ترفضه كما لها أن تتمسك بالنسبة للاستجابات بالمسألة الفرعية الخاصة بعدم قبول المناقشة ويكون للمجلس حينئذ الفصل في ذلك . وبهذه المناسبة ، أوجه نظر حضراتكم إلى أنه وصلني كتابان من حضرتي الشيخين المحترمين الأستاذ يوسف أحمد الجندى وعبد الحميد أباطه بك<sup>(١)</sup> يتمسك أولهما باستجوابه المقدم لمعالى وزير المالية بشأن مد امتياز شركة الأسواق المصرية وباستجوابه المقدم لصاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء بشأن تصرف الحكومة وموظفيها في الانتخابات لمجلس النواب . ويتمسك حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد أباطه بك باستجوابيه المقدمين لمعالى وزير التجارة والصناعة عن تصدير اللواح للخارج والإعانة الخاصة بها .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — وأنا متمسك باستجوابي .

الرئيس — إذن ترسل لنا حضرتك خطاباً بذلك .

(١) حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بإخبار سعادتك بأنه وإن كان من الأصول الدستورية أن الاستجابات التي سبق تقديمها قبل استقالة الوزارة لا يمكن أن تتقدم بمجرد هذه الاستقالة وأنه بناء على ذلك فإن الاستجوابين المقدمين مني أحدهما لمعالى وزير المالية بشأن مد امتياز شركة الأسواق والثاني لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء بشأن تصرف الحكومة وموظفيها في الانتخابات العامة لمجلس النواب — يعتبران قائمين — فإني زيادة في الحيلة أبلغ سعادتك تمسكي بالاستجوابين السالتي الذكر .

يوسف أحمد الجندى  
عضو مجلس الشيوخ

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام  
٢٧ يونيو سنة ١٩٣٨

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أحيط سعادتك علماً أنني متمسك بالرغم من تغيير الوزارة بالاستجوابين المقدمين مني لحضرة صاحب المقام الرفيع وزير التجارة والصناعة عن تصدير اللواح للخارج والإعانة الخاصة بها .

وتفضلوا سعادتك بقبول فائق الاحترام

عبد الحميد أباطه

٢٧ يونيو سنة ١٩٣٨ .



مادة ١٠٧ » ... ..

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس افندى — أظن أن ما عرضه حضرة الرئيس لا يتفق والتقاليد الدستورية وما دامت الحكومة موجودة فلا حاجة لتجديد الأسئلة والاستجابات ، كما صرح بذلك مؤلف أوجين بير .

الرئيس — إذا كان لحضرة الشيخ المحترم سؤال أو استجواب مقدم من قبل تأليف الوزارة الجديدة فعليه أن يرسل لنا خطاباً بأنه متمسك بما قدمه .

وقد استبعدنا كافة الأسئلة والاستجابات المقدمة حتى يظهر حضرات مقدميها رغبتهم في التمسك بها بخطابات ترسل منهم خاصة .

( في ٢٨ يونيه سنة ١٩٣٨ ) .

الامتناع عن إجابة عن سؤال إذا كان فيها إنشاء أسرار يجب الاحتفاظ بها ( السؤال خاص بالاستفسار عن أمور حربية ) .

أشير إلى السؤال الموجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الحرية والبحرية من حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد حامد محسب ونصه : « ما عدد القوات المصرية للرابطة بالسودان في الوقت الحاضر ؟ وما العدد الذي كانت عليه هذه القوات في يناير سنة ١٩٢٤ ؟ وما النسبة بين القوات المصرية والبريطانية بالسودان الآن ؟ وكذلك ما كانت عليه هذه النسبة في أوائل سنة ١٩٢٤ ؟ وعما إذا كان في نية وزارة الحرية إرسال قوات أخرى إلى السودان ؟ وما عددها ؟ » .

حضرة صاحب المعالي وزير الحرية والبحرية — « إن في الإجابة على هذا السؤال إنشاء لأسرار لا أشك في أن حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد حامد محسب ، يتفق معي على ضرورة الاحتفاظ بها » .

( في ٤ يولييه سنة ١٩٣٨ ) .

مجلس النواب

لا يجوز التحوير في صيغة سؤال النائب بغير رجوع إليه .

أشير إلى السؤال الموجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير التجارة والصناعة من حضرة النائب المحترم فريد غفر الدين بشأن إعادة لعبة الروليت في كازينو سان استيفانو .

حضرة النائب المحترم فريد غفر الدين — لي اعتراض على نص السؤال ، فإن النص الذي وضعته قد عدل دون الرجوع إلي . وإنني أعتبر أن في تحوير السؤال دون علم السائل تعدياً على حقوقه ، ولذلك أطلب تلاوة السؤال الأصلي وإلا حولته إلى استجواب .

الرئيس — يلغى هذا السؤال ويقدم سؤال جديد .

( في ٦ يولييه سنة ١٩٣٨ ) .

إلقاء بيان المستجوب عن استجوابه في غيبة الحكومة وبعد انسحابها ، وتحديد جلسة للمناقشة فيه بعد ذلك .

استجواب حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى

مجلس الشيوخ

لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء عن تصرفات الحكومة في الانتخابات العامة لمجلس النواب — انسحاب الحكومة من الجلسة — موافقة المجلس على إلقاء البيان فيه من حضرة مقدم الاستجواب — تحديد يوم للمناقشة فيه وسماع رد الحكومة بعد أسبوعين

حضرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا ( وزير الحرية والبحرية ، بالنيابة عن حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء ) — ألفت نظر سعادة الرئيس إلى أن المطلوب اليوم هو إلقاء بيان عن الوقائع التي كان يجب ذكرها في طلب الاستجواب ، ثم يحدد يوم آخر للمناقشة فيه .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — هذه الجلسة مخصصة لإلقاء بياني كما أريده ، لا كما تريده الحكومة .

حضرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا ( وزير الحرية والبحرية ، بالنيابة عن حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس الوزراء ) —  
لفت نظر سعادة الرئيس إلى ما ذكرته .

الرئيس — لم نسمع من حضرة مقدم الاستجواب للآن شيئاً حتى يمكن معرفة إن كان ما سيديده بياناً للوقائع أو غير ذلك ،  
نأرجو أن ينتظر معالي الوزير .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — كانت أول ثمرة من ثمار النهضة الوطنية الكبرى سنة ١٩١٩ أن تفضل  
لغفور له الملك الراحل فأمر بوضع نظام دستورى للبلاد ، وجاء فى هذا الأمر الكريم الصادر فى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ بعد  
لإشارة إلى ما تفيض به نفس جلالة من حب الخير لأمته ما يأتى :

« ولما كان ذلك لا يتم على الوجه الصحيح إلا إذا كان لها نظام دستورى كأحدث الأنظمة الدستورية فى العالم وأرقاها تعيش فى  
لله عيشاً سعيداً مرضياً ، وتتمكن به من السير فى طريق الحياة الحرة المطلقة ، ويكفل لها الاشتراك العملى فى إدارة شؤون البلاد ،  
الإشراف على وضع قوانينها ومراقبة تنفيذها ، ويترك فى نفسها شعور الراحة والطمأنينة على حاضرها ومستقبلها ، مع الاحتفاظ بروحها  
لقومية والإبقاء على صفاتها ومميزاتها التى هى تراثها التاريخى العظيم » .

حضرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا ( وزير الحرية والبحرية ، بالنيابة عن حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس الوزراء ) —  
جئت فى هذه الجلسة لأسمع بياناً عن وقائع الاستجواب ثم تحديد يوم للمناقشة فيه ، وهو ما حصل الاتفاق عليه فى الماضى ، فإذا  
ما خواف ذلك فأنا أنسحب .

الرئيس — لم يتبين المجلس للآن ما يرمى إليه حضرة مقدم الاستجواب ، فأرجو أن ينتظر معالي الوزير .  
حضرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا ( وزير الحرية والبحرية بالنيابة ، عن حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس الوزراء ) — نريد  
وقائع الاستجواب لا المناقشة فيه .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الهلباوى بك — نحن نسمع وقائع عن سنة ١٩٢٣ .  
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أطلب تطبيق المادة الثامنة والعشرين من اللائحة الداخلية التى تنص على  
عدم المقاطعة . ومتى كان معالي وزير الحرية يقاطعنى فأنا أطلب تطبيق هذه المادة .  
حضرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا ( وزير الحرية والبحرية ، بالنيابة عن حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس الوزراء ) —  
أكرر أثنى جئت لسماع وقائع الاستجواب التى كان يجب أن تكون مكتوبة فى طلب الاستجواب . أما والأستاذ يوسف الجندى يريد  
للمناقشة فأنا أنسحب .

( خرج حضرة صاحب المعالي حسن صبرى باشا وزير الحرية والبحرية من الجلسة ) .  
الرئيس — من يوافق من حضراتكم على الاستمرار فى سماع البيان فليفضل بالوقوف .  
( وقفت أغلبية كبيرة مكونة من جميع أعضاء اليسار وبعض أعضاء اليمين ) .  
الرئيس — إذن يتفضل حضرة الأستاذ يوسف أحمد الجندى فى إلقاء بيانه .  
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — كى أطمئن معالي حسن صبرى باشا ، أتلو على حضراتكم نص المادتين ٤٩  
و ٥١ من اللائحة الداخلية .

#### ( المادة ٤٩ )

« على العضو الذى يريد أن يستجوب واحداً أو أكثر من الوزراء أن يقدم إلى الرئيس بياناً مكتوباً بموضوع هذا الاستجواب ،  
فيأمر الرئيس بتلاوة هذا البيان فى الجلسة ، ويحدد المجلس موعد المناقشة فى موضوع الاستجواب بعد ثمانية أيام على الأقل ، إلا إذا رأى  
المجلس الاستعجال وواقعه الوزير » .



( المادة ٥١ )

« يبدأ المستجوب بشرح الموضوع ثم يجيب عضو الحكومة ويشارك الأعضاء في المناقشة بشرط ألا يزيد عددهم على أربعة إلا إذا قررت الهيئة خلاف ذلك » .

فالمطلوب مني الآن أن أشرح الموضوع ويريد معالي الوزير أن أتقيد في البيان بالطريقة التي يريدونها وهذا ما لا أوافق عليه .  
حضرات الشيوخ المحترمين :

قد تحقق كثير من وجوه الخير التي قصدها المفقور له الملك الراحل من إشراك الشعب المصري في إدارة شؤون البلاد ، وقد تمكنت البلاد بفضل هذا الإشراف أن تسترد استقلالاً فقدته من قرون بعيدة وأن تلغي امتيازات فرضت عليها من أكثر من خمسمائة عام . وكان من نتيجة ذلك أن تبوأ الشعب المصري مكانه بين الأمم المتحضرة وقطع في سبيل الإصلاح الاجتماعي والمالي شوطاً بعيداً .

ويهمني أن أصرح من فوق هذا المنبر أن اشتراك الأمة في إدارة شؤون البلاد كان له فضل كبير في قطع هذه المراحل العظيمة . نعم لا يزال ينقص البلاد كثير من وجوه الإصلاح المالي والاجتماعي ، خصوصاً فيما يتعلق بأغلبية الشعب الذي له فضل كبير في تحمل التضحيات التي أوصلتنا إلى هذا المكان ، لكن السبب في أن البلاد لم تقطع ما كنا نأمله جميعاً من الخطوات التي كنا نتمناها يرجع إلى أمرين :

الأول — أن الأحزاب المصرية لم تكون لنفسها برامج صريحة فيما يتعلق بالإصلاح الاجتماعي .

الثاني — أنه لم يتح للحكومات البرلمانية الصحيحة أن تبقى في الحكم مدة من الزمن تمكنها من تنفيذ برامجها في الإصلاح . وإذا كان للأحزاب المصرية عذر فيما مضى في عدم وضع برامج صريحة لها للإصلاح لاشتغالها بالمسألة السياسية الكبرى فقد سقط هذا العذر الآن .

أما الأمر الثاني ، وهو أن الحكومات البرلمانية الصحيحة لم تبق المدة الكافية في الحكم ، فهذا ولا شك أمر يؤسف له كل الأسف ، وهذا في اعتقادي مخالف لروح الدستور لأن الدستور نص على أن مجلس الشيوخ دائم لا يحل ومجلس النواب يبقى خمس سنوات . والفكرة التي من أجلها نص على استمرار مجلس النواب خمس سنوات هي أن يتاح الاستقرار والاستمرار . ولذلك قيل في معظم بلاد العالم بل في جميعها إن حق حل مجلس النواب ولو أنه حق مشروع إلا أنه حق مكروه ، وأكره ما نكرهه في هذه البلاد لأنه منذ سنة ١٩٢٤ لغاية سنة ١٩٣٨ حصلت ستة انتخابات وحل مجلس النواب أكثر من مرة .

وفي كل هذه الانتخابات التي تشترك في عمليتها البلاد ، وهي كما تعلمون جميعاً تتلظى بنيران الخلاف ، تتلظى بما تعرفونه جميعاً بما لست في حاجة إلى ذكره ، بما يحدث في الانتخابات من أمور وأمر . ولكن الأمة كانت تتحمل الانتخابات الطبيعية بصدر رحب . وآية ذلك — إذا رجعت حضراتكم إلى الإحصائيات — أنه رغمًا من المتاعب التي يعانيها الشعب في الانتخابات فإنه كان يقبل على الانتخابات التي يترك الناس فيها أحراراً ، يصوتون كما يريدون ، وكما يشاءون . فكنتم تجدون أن الإقبال على صناديق الانتخاب كان إقبالاً هائلاً .

ولكن الانتخابات الأخرى التي جرت في سنة ١٩٢٥ ، والتي أرادت منها الحكومة المركزية أن توجه الرأي العام توجهاً خاصاً ، فسمحت لرجال الإدارة أن يضغطوا وأن يرهبوا ، وأن يخيفوا لإنجاح مرشح دون مرشح آخر ، وشجعت تلك الحكومة هؤلاء الرجال بأن قال المهيمن عليهم في ذلك الوقت « إني أنا اللهم » . أراد بذلك أن يشجعهم وأن يحميمهم وأن يغليهم من كل مسئولية — تلك الانتخابات التي جرت في سنة ١٩٢٥ كانت فيما أعقد النكبة الأولى على كيان البلد السياسي والاجتماعي ، النكبة الأولى على الدستور . وإذا أردتم حضراتكم أن تعرفوا ما هو الدستور ، فالدستور هو إشراك الأمة في شؤونها . ولكي يكون هذا الإشراف صحيحاً ، يجب أن يكون الاختيار صحيحاً .

فإذا أتيح لرجال الإدارة أن يعبثوا بحرية الاختيار فاعتقدوا أنه لا دستور حينئذ .

انتهت انتخابات سنة ١٩٢٥ ، فماذا وجدنا من آثارها ؟ كانت الصدور في ذلك الوقت مملوءة غيظاً وغضباً على من عبث بإرادة الأمة وبقوانينها وأصولها .

ولكن مع الأسف الشديد جاءت ظروف وأحوال أجيز لهؤلاء العابثين أن يطمثوا وألا يعاقبوا ، وألا يسألوا . وأدهش من هذا كله أن هؤلاء جميعاً ، من رئيس ومراءوس ، قد كوفثوا ؛ ويدل على ذلك ملفات خدماتهم في وزارة الداخلية . كوفي العابثون ، ومضى من عبثوا بإرادة الأمة ، وهم آمنون كل عقاب وجزاء .

بعد ذلك جاءت سنة ١٩٣١ فأضربت الأمة عن الانتخابات فيها ، فأمر رجال الإدارة أن يأتوا بنتائج مزيفة ليردوا بذلك على إضراب الأمة وأحزابها ؛ وأعلنت النتائج كما تعلمون وكان متوسطها ٦٩٥ في المائة ، وأجمعت الأحزاب جميعاً على أن هذه الانتخابات أيضاً ما كانت تدل على مشيئة الأمة مطلقاً .

ومع الأسف الشديد أن أولئك الذين عبثوا في انتخابات سنة ١٩٣١ ... ..

الرئيس — أظن أن المناقشة يجب أن تكون محصورة حول مسئولية الحكومة في تصرفاتها وتصرفات رجال إدارتها في الانتخابات الأخيرة لسنة ١٩٣٨ .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — سأصل لذلك حالا .

الثابت أنه ما من رجل من رجال الإدارة اشترك في تلك الانتخابات إلا وقد منح علاوة استثنائية أو ترقية استثنائية .

وإنى في هذا الموقف ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، يحق لى أن أشير والأسف يملاً الفؤاد إلى أن أولئك الذين وقفوا في وجه النهضة الوطنية وفي وجه النهضة الدستورية قد كوفثوا . أما أولئك الذين قاوموا ... ..

الرئيس — هل يسمح المجلس بالاستراحة ربع ساعة ؟

( ضجة ) .

( أصوات : لا ، لا ) .

حضرة الشيخ المحترم محمد المغازى عبد ربه باشا — من أجل أى شيء تكون الاستراحة ، إننا لم تعب حتى نستريح .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الخالق سليم — يحسن أن يستمرّ حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى في إلقاء بيانه حتى ينتهى منه ، ثم نستريح بعد ذلك .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — كان من نتيجة مقاومة الذين قاوموا اضطهاد المضطهدين أن ضاعت نفوس بعضهم ، وزج بالبعض في غياهب السجون ، وخربت بيوت البعض الآخر ، وهؤلاء لا يزالون باقين دون أن يعوّضوا عما أصيبوا به من أضرار .

ثغرة في تاريخ الحركة الوطنية ولا شك من جهتين ، من جهة إفلات المسئولين من العقاب الذى يستحقونه ، ومن جهة عدم تعويض من كانوا غفراً للأمة بالتضحيات التى قدموها في سبيل بلادهم .

( تصفيق من اليسار ) .

الرئيس — أرجو حضرة الشيخ المحترم أن يقصر كلامه على انتخابات سنة ١٩٣٨ .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — ياسيدى الرئيس : أرجو ألا تقاطعنى ، وألا تمنعنى من الاستمرار . إنى أتكلم في الموضوع .

يا حضرات الشيوخ المحترمين : إن الشعب المصرى ، إن عاجلاً ، أو آجلاً ، لا بد أن يملأ الثغرات التى لم تستطع الحكومات الماضية أن تملأها . وأنا في ذلك أعبر عن رأى حضراتكم ، وعن رأى العام .

ذلك أنه لا فضل لأمة بين الأمم ولا حياة لها إلا إذا جازت السوء على إساءته ، وأحسنتم إلى المحسن على إحسانه .

( تصفيق من اليسار ) .



يا حضرات الشيوخ المحترمين : أنتقل بعد هذا إلى مسألة إقالة الوزارة النحاسية . أقيلت هذه الوزارة ، وفهم من إقالتها أن حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم يريد أن يستقى الأمة . كما فهم منها أنه يتعنى ويرجو أن يكون في البلاد حكم صالح . هذا ولا شك من حقه ، ولا شك في أن البلاد جميعها تشاطر جلالة الملك أن تكون الحكومة حكومة حكم صالح ، لا حكم فاسد . وكان من المأمول — وقد صدرت هذه الإقالة ، وكانت فذة في نوعها ، وصدرت بعد أن استطاع النحاس باشا وزملاؤه أن يجنوا لهذه البلاد من الانتصارات ما لم يجنّه أحد من قبل ، وأن يحصلوا لها في الداخل والخارج على فوز رفع رأس مضر بين الأمم — كان من المنظور أن يترك للأمة المصرية حرية الاختيار فيمن تريده للحكم . وأن يترك للأمة أن تبرز إرادتها في معنى الحكم الصالح ، وكان على الرجال الذين ألقى جلالة الملك على عاتقهم هذه المسئولية الخطيرة أن يراعوا إرادته ، وواجب الحق والعدل في هذه الظروف كان يوجب أن يراعوا هذا ، وأن يتركوا خلفهم رغبة الحكم أو التحكم . فكراسي الحكم أؤكد لحضراتكم أنها لا تساوى شيئاً ، أؤكد أنها تكاليف ومشقات ومتاعب ، ولكن حق الأمة ، وقدسية حقها هما اللذان يجب أن يكونا أمام الجميع نبراساً يهتدون به ، وأن يحرص الجميع على أن هذا الحق وتلك القدسية لا يصح ولا يجوز أن يعث بهما ، بل يجب أن يستمرامصونين من كل لعب وعيث .

تقاليد مسيئة وقعت في سنة ١٩٢٥ وفي سنة ١٩٣١ ، وكان من أشدّ الحاملين عليها وبصفة خاصة على التقاليد والطرق التي اتبعت في سنة ١٩٣١ هو حضرة صاحب اللقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء محمد محمود باشا . فكنا ننتظر منه أنه — وهو الرجل الذي عرض تعريضاً قاسياً ، تعريضاً بكل ما يمكن للقلم أو اللسان أن يعرض به ، أنه وهو الذي عرض بإجراءات إسماعيل صدقي باشا وبالطرق التي اختطها في انتخابات سنة ١٩٣١ — كنا ننتظر أن يتنكب هذه الطرق التي حدثت في سنة ١٩٣١ . ولكن والأسف يملأ الفؤاد — وأكررها ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، مرات من كل قلبي — أكرّر أن رفعة محمد محمود باشا لم يفعل إلا ما فعله إسماعيل صدقي باشا . أكرّر هذا والأسف يملأ الفؤاد ، لأنه لا يسرنى مطلقاً ، وأرجو ألا يستغند أحد هنا أو خارج هذا المجلس ، خصوماً أو أنصاراً ، أننا نقف هذا الموقف راضين مطمئنين . إنما نقفه على كره منا . نقفه ونحن نشعر بغضاضة . لأنه لا يسر أي مصري أن يقف هذا الموقف منتقداً مصريين في مسائل جوهرية ، تمس كيان البلد السياسي والاجتماعي . ولا يسرنى بصفة خاصة أن أقف هذا الموقف منتقداً رجال الإدارة في مصر ، ذلك لأنه يهمننا جميعاً أن تكون سمعتهم سمعة نقية خالية من الشوائب والمفاسد .

يهمننا ذلك وبخاصة بعد أن أخذ هؤلاء الرجال — بعد الاتفاقيات — على عواتقهم مسئولية النظام والإدارة والأمن العام في البلاد . فكان يهمننا أن تكون هذه السمعة سليمة خالية من الشوائب . ولكن ماذا نستطيع أن نعمل وقد وقعت مخاز لا نستطيع أن نسكت عنها ، وإلا كنا مفرطين في الأمانة والمهمة الملقاة على عاتقنا ؟

بدأت الحركة الانتخابية ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، بحركات إدارية أطلق فيها العنان للهوى وللأغراض الحزبية ، فاسمعوا : ( أولاً ) أحيل إلى المعاش عدد كبير من الموظفين لا ذنب لهم مطلقاً . وآية ذلك وبرهانه ما تقرأونه في الجرائد من أن الوزارة الحاضرة تعيد بعض هؤلاء الموظفين إلى الخدمة . ( ثانياً ) أعيد إلى الخدمة موظفون . أؤكد لحضراتكم أنهم ما كان يصح مطلقاً أن يعادوا لما لهم من السوابق التي لا تسمح بأن يكونوا في مراكز يديرون فيها شؤون الشعب . ( ثالثاً ) نقل إلى المخزن بوزارة الداخلية عدد كبير من الموظفين وتركوا فيه بلا عمل .

ثم فصل عدد كبير من العمدة ، وأعيد عدد كبير أيضاً من الذين سبق أن فصلوا بقرارات من وزارة الداخلية . ومن الأسف الشديد أن الذين أعيدوا إنما أعيدوا بقرارات من وزير الداخلية ، مع أن القانون صريح في أن تعيين العمدة لا يكون إلا بقرارات من لجان الشياخات .

( نخلى عن الرئاسة حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك رئيس المجلس ، وتولاها حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا وكيل المجلس ) .

هل قصد هذا العمل لداته ؟ لا ، بل كان القصد من ورائه أن تبعث الحكومة الرعب في قلوب الموظفين من كبيرهم إلى صغيرهم ، وأن تقول لهم بلسان حالها : إن من لم يلب أوامر سافعل فيه مثل ما فعلت في هؤلاء . وقد أنتجت هذه الحركة نتيجة في كل الإجراءات الانتخابية من أولها إلى آخرها .

بدأوا بتعديل الدوائر فزقوها تمزيقاً ، وكان هذا التمزيق طبقاً لرغبات طائفة من المرشحين . فكل مرشح يريد أن تنضم بلاد إلى دأثرته ، تضم إليها ؛ وكل مرشح يريد فصل بلاد عنها ، تفصل ؛ حتى إن بعضهم إذا شاء ضم بلاد ، ورأى فيها بعد ذلك أن الجو لا يساعده فيها ، يعود مرة أخرى ويطلب فصلها ، فتفصل .

هذه وقائع كلكم تعلمونها ، وكان موظفو الإدارة في المديريات أو في الوزارة نفسها تحت مطلق تصرف طائفة من المرشحين . أقول هذا وإن كان يغضب البعض ، ونحن هنا نقرر الحقائق ، ولا نتخلى عن ذلك . وآية هذا أن تطلعوا على الدوائر .

وهناك أيضاً واقعة مادية تدل على الإسراف في الخضوع لرأى المرشحين . ففي مديرية الفيوم أرسل حضرة محمد معبد بك — وهو على ما أظن من حزب الأحرار الدستوريين — برقية إلى رئيس مجلس الوزراء ، هذا نصها :

« أزكى ترشيح محمد على صالح بدائرة الفيوم الشرقية بشرط إضافة بلدة بنى صالح والزاوية ومنشية عبد الله إلى الفيوم الشرقية ، وإضافة السيليين إلى طهار ، وهذا للمصلحة ورغبة الشعب » .

أرسلت هذه البرقية في ١٨ فبراير سنة ١٩٣٨ وصدر تعديل الدوائر ونشر في ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٨ ولكن جاء التعديل وليس فيه ما يطلبه حضرة مرسل البرقية .

فكانت النتيجة أنه صدر ملحق من الجريدة الرسمية في ٢١ فبراير بعنوان « تصحيح خطأ » وهذا الملحق خاص بمديرية الفيوم دون سواها ، وفي هذا الملحق أضيفت بقرار وزارى خاص بلدتا بنى صالح وزاوية الكراتسة إلى دائرة الفيوم الشرقية .

هذا مثل يدل حضراتكم بصفة قاطعة كيف كان يحصل تعديل الدوائر ، وكيف كانت الحكومة تضع نفسها تحت تصرف مرشحها ، وتعلن بعد ذلك في ملحق للجريدة الرسمية أن ذلك تصحيح لخطأ فقط في حين أنه ثابت ، بدليل قاطع ، أن ذلك التعديل كان نزولاً على إرادة مرسل البرقية .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحالى سليم — هل حصل التعديل في دائرة واحدة بمديرية الفيوم ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لا بد أن يكون التعديل شمل غيرها .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحالى سليم — نعم ، إنى أعرف أن معظم دوائر الفيوم حصل فيها تعديل ، لا دائرة واحدة . حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — التعديلات التى حصلت تخالف المادة الحادية والعشرين من قانون الانتخاب التى تنص على أن يراعى في تحديد دوائر الانتخاب أو دوائره الفرعية عدد السكان وعدد الناخبين وحدود الأقسام الإدارية أو القرى وطرق المواصلات مع مقر دائرة الانتخاب أو الدائرة الفرعية وغير ذلك من الشروط التى يتحقق معها خير تنظيم لعملية الانتخاب . وقد حدث كما تعلمون حضراتكم أن عدلت الدوائر بحيث لم تراع الحدود والفواصل وأضيفت بلاد من مراكز إلى مراكز أخرى وأوجدت بين بلاد وبعضها بلاد تابعة لدوائر أخرى .

تعلمون حضراتكم أن المادة ٢١ من قانون الانتخاب تنص على أن عاصمة المديرية التى لا يبلغ عدد أهلها ستين ألفاً ولا ينقص عن ثلاثين ألفاً تعتبر دائرة انتخاب مستقلة . فتناً مثلاً يزيد عدد سكانها على ثلاثين ألفاً وكانت دائماً دائرة انتخاب مستقلة ، ولكن لأجل معاكسة مرشح معين فصل جزء منها — وهو « الحميدات » — ونقل إلى دائرة أخرى تبعد عنها ساعة ، وهذا كله تحقيقاً لرغبة مرشح آخر . ويطول بى الكلام إذا أردت أن أشرح لحضراتكم التعديلات الماثلة لما ذكرت وكانت كلها موضع العجب .

كانت حجته في إجراء تعديل الدوائر زيادة عدد السكان ، فهل كانت هذه أول مرة يزيد فيها عدد السكان ؟ كلا ، بل حدث في وزارة صاحب الدولة المغفور له عدلى يكن باشا أن عدلت الدوائر بسبب زيادة عدد السكان فأجريت تعديلات طفيفة على أسس القواعد التى وضعت في عهد وزارة لا يمكن أن يقال إن تصرفها كان حزيماً ، وهى وزارة حضرة صاحب الدولة المغفور له يحيى إبراهيم باشا ، كما حدث أن دولة إسماعيل صدق باشا نفسه أدخل تعديلات على الدوائر في سنة ١٩٢٥ كانت على أساس النظام الموجود في سنة ١٩٢٣ ، ولكن وزارة حضرة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا ، لأجل إرضاء مرشحين ومعاكسة آخرين ، قلبت الأوضاع رأساً على عقب وأصبحت الدوائر تضم خليطاً من بلاد مختلفة .



## مادة ١٠٧ » ... ..

هذه هي أوّل ملاحظة على الانتخابات ، وأدعى من هذا تكوين الدوائر الفرعية فقد كان أمرها عجبا .  
من البادىء التى يجب أن تراعى الحكومة فى شأن تشكيل الدوائر الفرعية أن تسهل للناخبين القيام بمهمتهم ، ولا تكلفهم مشقة فى ذلك ؛ كما أن من مصلحة الحكومة تشجيع الناخبين على الإقبال على الانتخاب . وفى بعض البلاد الأجنبية تفرض عقوبة على من يتخلف عن التوجه إلى دوائر الانتخاب .

ولكن هذه الحكومة جاءت إلى الدوائر الفرعية فألحقت بها بلاداً بينها وبين مقرّها عشرات الكيلو مترات .  
فدائرة فارسكور ألحقت بها بلدة الجمالية ، وهذا مذكور فى البيان الرسمى الذى تلقته من وزارة الداخلية وبين فارسكور والجمالية ٢٢ كيلو متراً . وقد قيل لى من مصدر آخر إن حقيقة هذه المسافة تبلغ ٦٥ كيلو بالسكة الحديدية و ٤٥ كيلو متراً بالسيارات . وعلى أى فرض هل يصح أن يكلف ناخب بالانتقال إلى هذه المسافات البعيدة لإعطاء صوته ؟

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — وهل كان من المحتوم أن ينتقل الناخب من الجمالية إلى فارسكور لإعطاء صوته ؟  
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — نعم . ينتخب أهل الجمالية فى فارسكور ، كل هذا لأن فارسكور هى بلد حضرة النائب المحترم محمد بك العبد ، ولأن الجمالية بلدة وفدية ، فقصدت بذلك الحكومة إلى تعطيلهم هذا بينما كانت الجمالية دائماً فيما مضى مقرّ دائرة فرعية .

كذلك مدينة المنزلة ، وهى كما تعلمون حضراتكم مركز عظيم ، فقد نقلت إلى بلد اسمه الرحامنة تبعد عنها ٢٣ كيلو متراً . فهل يصح أن ينقل مركز إلى قرية ، وعلى بعد ٢٣ كيلو متراً منه ؟

حدث ذلك أيضاً فى ميت غمر ، وهى مدينة حامرة كما تعلمون ، فجعل بعض أهلها ينتخب فى ميت غمر وبعضها الآخر فى دنديط ، وهى بلد حضرة النائب المحترم عبد الحميد نافع بك المرشح الدستورى أو المستقل لا أدرى . فكانت النتيجة أنه عندما انتقل الناخبون من ميت غمر إلى دنديط لإعطاء أصواتهم وجدوا كميناً فى الطريق فأشهرت فى وجوههم المسدسات وأطلقت عليهم ، وقيل لهم ارجعوا فرجعوا حقناً للدماء . ولكن المرشح كان حريصاً على اشتراك الناخبين فى الانتخاب ، فعمل على نقلهم بطريق السكة الحديدية . فلما وصلوا إلى مقرّ الانتخاب قام المعارضون من أهالى بلدة المرشح فى وجههم وقالوا اضرب وكان ما كان .

من هذا يتبين لحضراتكم أن الدوائر الفرعية لم تشكل على أساس توفير أساس الراحة للمرشحين والناخبين بل شكلت على أساس إجهادهم وخلق المتاعب والعقبات فى طريقهم .

هناك اعتبارات أخرى تجاهلتها الحكومة بل قصدتها . تعرفون حضراتكم أنه يوجد بين بعض البلاد ضغائن وثارات قديمة ، فألحقت الحكومة هذه البلاد بعضها ببعض على ما بينها من ضغائن ضمن دائرة واحدة ، كما جعلت مقرّ الانتخاب لبعض البلاد التى لها نزعة وفدية فى بلاد معادية لها .

انظروا ما حدث فى سمنود ، فإن بين بلدة أبو صير — وهى بلدة حضرة النائب المحترم على المنزلاوى بك — وبلدة بنا أبو صير التى تؤيد رفعة مصطفى النحاس باشا نزاعاً قديماً . وبالرغم من علم رجال الإدارة بذلك جعلت بلدة أبو صير مقرّ اللجنة الفرعية التى يؤدّى فيها ناخبو بنا أبو صير أصواتهم . وقد انتقل الناخبون المؤيدون لرفعة النحاس باشا بسكة حديد الدلتا ، فإذا بالمأمور ورجاله يحولون دون وصولهم إلى مقرّ اللجنة بحجة أنه لو سمح لهم بذلك لوقعت جرائم وأزهقت أرواح .

ولدينا بيان طويل عن عدد الدوائر الفرعية والبلاد التى ألحقوها بها على ما بينها من مسافات بعيدة تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ و ٦٠ و ١٦٤ كيلو متراً .

كل هذا ثابت بالبيانات التى معى ووصلتني من وزارة الداخلية ، وإن كنت سمعت من الخارج ما يتعارض مع هذه البيانات .  
هناك أيضاً دائرة الزعفران التى يعرفها حضرة الشيخ المحترم الشيخ على محمد مروان ، فقد نقلوا جزءاً من بلدة كفر الجرايدة إلى بلدة قلبشوه التى تبعد عنها ٢٥ كيلو متراً كما ورد فى بيان الحكومة .

حضرة الشيخ المحترم الشيخ على محمد مروان — إن هذه المسافة تبلغ ٦٥ كيلو متراً .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — حتى تحريف الحقائق يرد في بيانات الحكومة !

حضرة الشيخ المحترم عبد الرزاق القاضي بك — هل سيقدم هذا البيان ويثبت في المضبطة ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — سأودعه سكرتيرية المجلس . حدث في سنة ١٩٢٦ أن تقدم صاحب المعالي الدكتور محمد حسين هيكل باشا مرشحاً نفسه بدائرة الجبلية وحصل أن عدلت بعض شياخات هذه الدائرة بأن نقلت من جهة إلى جهة أخرى فأرسل وقتئذ كتاب احتجاج إلى المغفور له صاحب الدولة عدلى يكنى باشا وإلى المغفور له دولة عبد الحالى ثروت باشا يقول فيه إن هذا التعديل البسيط سيؤدى إلى ضياع أصوات الناخبين والإضرار بحرية الانتخاب . ومعالي الدكتور محمد حسين هيكل باشا هذا الذى كان يحتاج على هذا التعديل الطفيف هو بذاته الذى أشرف على عملية الانتخاب وكان مقره وزارة الداخلية ولا أدري كيف أجاز هذا . كذلك الحال فى دائرة شبراخيت ويعلم حضرة الشيخ المحترم محمد الغازى باشا ما حدث فيها .

حضرة الشيخ المحترم محمد الغازى عبد ربه باشا — العالم كله يعلم ذلك .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — فإن بلدة الرحمانية التى يبلغ عدد سكانها نحو الألفين كان الناخبون فيها ينتقلون إلى منشأة زرافة مع أن عدد الناخبين بها لا يزيد على مائتين ، وكذلك انتقل الناخبون من نكله — وهى بلدة كبيرة — إلى كفر عثمان ، ومن الحلمية وعمرىط — وعدد ناخبيهما ١٣٤٠ — إلى عزبة سليمان أباطه بك وعدد ناخبيها ستة ، وإن كان الموجود رسمياً أن مقر الدائرة عمرىط . ولكن الانتخاب حصل فعلاً فى عزبة سليمان أباطة بك .

لم يقتصر الأمر بهم على تمزيق الدوائر بل أخذوا فى إقامة العراقل فى سبيل الناخبين ومنعهم عن الوصول إلى مقر الدوائر الانتخابية وبهذا كتبت وزارة الداخلية منشوراً إلى المديريات لتبليغه للراى قالت فيه إنها علمت أن الوفدين قد اعترضوا أن يحتكروا لأنفسهم يوم الانتخاب السيارات فيجب على رجال الإدارة مراعاة ذلك وأن يعملوا على منعهم . ومعنى هذا أن الحكومة تريد أن تقول لرجال الإدارة اعملوا على عدم تمكين الوفدين من الحصول على سيارات ، وهذا ما حصل فعلاً فقد امتنع السائقون عن تأجير سياراتهم للوفدين يوم الانتخاب وقبله خوفاً من اضطهاد رجال الإدارة لهم .

حضرة الشيخ المحترم محمد الغازى عبد ربه باشا — لقد استحضرت يومئذ ٥٠ سيارة من الإسكندرية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — وكيف كان ذلك ؟

حضرة الشيخ المحترم محمد الغازى عبد ربه باشا — إنى استأجرتها باسم مرشح الحكومة .

( ضحك وتصفيق من اليسار ) .

حضرة الشيخ المحترم محمد الغازى عبد ربه باشا — ولكن لما أحضرتها حجزها رجال الإدارة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أشتغل الآن إلى مسألة تدخل رجال الإدارة فى الانتخابات . تعلمون — باحضرات الشيوخ المحترمين — أن بلادنا حديثة العهد بالحكم الدستورى ، وتعلمون جميعاً أن أخوف ما يخافه الفرد العادى — وبخاصة الفلاح — رجال الإدارة . وقد سمحت لهم الحكومة بالتدخل بكل الوسائل وأن يتفنتوا فيها بما تهديهم إليها قرأتهم حتى إن مراسل إحدى الجرائد الأجنبية ، وهى جريدة التيمس ، قال فى معرض الدفاع عن صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا إنه لم يصدر تعليمات بالتدخل فى الانتخابات ، ولكن يظهر أن رجال الإدارة خالفوا أوامره وتدخلوا فيها .

( عاد إلى الرئاسة حضرة صاحب العزة الرئيس بعد أن تخلى عنها حضرة صاحب السعادة سليمان السيد سليمان باشا وكيل المجلس ) .

أذكر لحضراتكم بعض وقائع استقيتها من بعض رجال البوليس :

أول عمل قام به رجال الإدارة هو عقد جمعيات من العمدة وغيرهم برياسة مأمورى المراكز الذين أخذوا يدخلون فى روعهم أن الحركة الانتخابية هى بين حضرة صاحب الجلالة الملك وبين رفعة مصطفى النحاس باشا . هذا حدث فعلاً سواء أأنكرته الحكومة أم لم تنكره ، وقد حدث بطرق منتظمة من أقصى الصعيد إلى الإسكندرية ، وكان يقال للناخبين من يجب جلالة الملك يعطى صوته لمرشح الحكومة ومن يمتنع عن ذلك فلنا معه شأن آخر .



هذه الأوامر كانت تقضي بأن يعدّ العمد والمشايع كشوقاً بأسماء الناحيين يذكر أمام كل ناخب وظيفته وسكنه ولونه السياسي.

يفديا كان أو دستوريا أو شعبياً . وعندى كشف من هذه الكشوف نقل بالزئكوغراف ونشرته جريدة المصرى ، وهذا الكشف مكتوب بخط أحد الموظفين وسأودعه بسكرتيرية المجلس .

والفرض الذى من أجله أعدت هذه الكشوف — كما لا يخفى على حضراتكم — هو من جهة التأثير على الناخبين ، ومن جهة أخرى أن يكون توزيعها على أساس اللون السياسى ، فتمنع التذاكر عن الوفدين وتعطى لغيرهم .

والمنشورات التى كانت توزع من بعض مرشحي الحكومة إبان الحركة الانتخابية فى بلاد القطر كانت تشمل أقبح الألفاظ فى حق رجال عظماء ، وكان يزج باسم حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم فيها ، وكان أصحاب هذه المنشورات يذيعون بها أن فى انتخاب شخص بعينه إرضاء للملك ، وفى انتخاب شخص آخر إغضاباً لجلالته .

كانت مثل هذه المنشورات توزع فتغضى الإدارة عنها ولا تتحرك لضبطها مطلقاً مع اشتغالها على أفزع الشتائم وعلى كل شيء قبيح . أما إذا أراد وفدى أن يذيع منشوراً انتخابياً قامت قيامة رجال الإدارة فيأمرون بضبط هذه المنشورات ومصادرتها ويصدرون الأوامر إلى المطابع بالامتناع عن طبع منشورات الوفدين ، فكان يضطر هؤلاء المساكين إلى طبع منشوراتهم فى القاهرة حيث الرقابة قل نسبة منها على المطابع الموجودة فى المراكز .

حضرة الشيخ المحترم الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله — ولماذا لم يذكر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى أن الإدارة امتنعت بتاتا عن إعطاء الناخبين تذاكرهم الانتخابية مع ترددهم مراراً على دوائر البوليس ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — حصل من هذا الشيء الكثير . وأضيف إلى مقاله حضرة الشيخ المحترم أن فى مصر والإسكندرية والزقازيق وطنطا وغيرها كان الناخبون يحشدون كتلا بشرية ساعات متتالية أمام أقسام البوليس لتسلم تذاكرهم الانتخابية بغير جدوى .

حضرة الشيخ المحترم الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله — لقد ذهبت أنا شخصياً عدة مرات إلى محافظ بورسعيد أشكو له هذه الحال فكان يعد بإعطاء تذاكرهم الانتخابية ولكنه لم يف بوعده . وكان شيخ الحارة يعطى التذاكر للمرشح غير الوفدى ليوزعها على الناخبين . الرئيس — فى هذا الكفاية الآن ، وعند المناقشة فى الاستجواب يمكنكم أن تكلموا ما فات حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف الجندى إن كانت هناك حاجة لذلك .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — لو أردت أن أذكر جميع التفاصيل لما اتسع لى الوقت لذلك ، فأنا اقتصر على ذكر بعض المسائل التى خطرت على ذهنى والتى يعرفها حضرات الأعضاء بل ويعرفون أكثر منها ، خصوصاً وقد دخل كثير من حضراتهم معركة الانتخاب .

أتى بعد ذلك للدهاية الدهياء ، وهى تمثيل المرشحين يوم الانتخاب فى اللجان الانتخابية .

لم تكف الحكومة بتدخل رجال الإدارة فى الانتخابات على أقبح صورة وأفظعها بل عمدت إلى منع تمثيل مرشحي الوفد فى لجان الانتخاب النهائية بكل الطرق وبكل الوسائل ، فتارة كان يحجز المرشح لتمثيل المرشح الوفدى فى القسم إلى ما بعد تشكيل اللجنة النهائية ، وتارة أخرى كان يصطحبه أحد رجال البوليس إلى جهة نائية ويظل هناك إلى ما بعد الساعة التاسعة .

ومن الظريف أن نسرده ما حصل فى مركز السنطة . أخذ أحد رجال البوليس مرشحي حضرة عتر المناشوى افدى إلى غرفة موهماً إياهم أنها مقر اللجنة الانتخابية ، فلما قالوا له إن هذه ليست غرفة انتخاب بل إنها « قشلاق » ، أجابهم رجل البوليس إن هذه هى غرفة الانتخاب ، والدليل على ذلك هو وجود صندوق الانتخاب ومفتاحه والشمع الأحمر . ثم قفل الباب وتركهم داخل الحجرة موهماً إياهم أن ينتظروا حضور رئيس اللجنة حتى كانت الساعة التاسعة صباحاً . أنا لا ألقى الكلام جزافاً ، بل أقرر وقائع يقوم الدليل على حصولها ، وهو وجود الصندوق ومفتاحه والشمع الأحمر عند أحد هؤلاء المندوبين إلى الآن . بل هناك تحقيق أجرته نيابة السنطة فى ذلك وأجل إلى أن يحضر مأمور المركز من الإجازة .

ولو أردت أن أسرد كل شيء لطال لى اللقام ، ولكنى أضع الحكومة أمام بعض الوقائع الثابتة . ولقد طلبت من حضرة صاحب اللقام الرفيع وزير الداخلية الأسبق أن يرسل لى بياناً باللجان النهائية التى مثل فيها مرشحو الوفد واللجان التى لم يمثلوا فيها ، والأسباب التى



مادة ١٠٧ » ... ..

دعت إلى عدم تمثيلهم . فكان رد مقامه الرفيع أن لا لزوم لذلك ، لأن إعداد البيان يحتاج إلى وقت طويل ، خصوصاً وأن أوراق الانتخاب لمجلس النواب مودعة به .

وكان من نتيجة عدم تمثيل مرشحي الوفد في اللجان النهائية ، بسبب تدخل الإدارة ، أن عملية الانتخاب لم تتم بنزاهة ، ولم تكن محوطة بالضمان الكافي ، وأن الأصوات التي أعطيت لم تكن تسجل على حقيقتها ، وأن الناخب كان يدخل اللجنة مراراً عديدة بأسماء مختلفة ، إلى غير ذلك مما تعلمونه حضراتكم ووقع في جميع الدوائر .

حضرة الشيخ المحترم الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله — أقرر أن مرشح الوفد بيور سعيد لم يمثل في لجنة واحدة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — لقد كان الناخبون الوفديون يمنعون بكافة الطرق من إعطاء أصواتهم ، والويل كل الويل للناخب الذي يعطى صوته لمرشح الوفد غير متأثر بنظرات المأمور أو العمدة أو الشيخ التي يرسلها إلى الناخبين . وقد كانت توضع على ظهره علامة بالطباشير حتى إذا ما خرج من قاعة الانتخاب تلقفه رجال الإدارة بالضرب .

كل هذا كان يحصل أمام الناخبين الواقفين أمام قاعة الانتخاب انتظاراً لإعطاء أصواتهم ، فإذا عرفوا أن هذا الضرب سيبه أن الناخب أعطى صوته لمرشح وفدي كان من الطبيعي أن ينصرفوا دون أن يعطوا أصواتهم اتقاء لما عساه أن يلحقهم من إهانة .

ومن مبتكرات رجال الإدارة ومبتدعاتهم أنهم لكي يعطوا مثلاً لإرهاب الناخبين أحضروا أحد أنصار الحكومة من مديرية البحيرة وألقوه في بركة . ولما تساءل الناس عن السبب في إلقائه قال رجال الإدارة لأنه انتخب مرشح الوفد ، فكان من شأن هذا العمل أن انصرف الناخبون .

هذه هي الإجراءات التي حصلت ، وكان من نتائجها أن استطاع محمد محمود باشا بصفاً سحرية أن يحول الأمة المصرية عن الوفد المصري الذي كان ينال دائماً الأغلبية الساحقة في جميع الانتخابات ، وألا يظفر الوفد إلا باثني عشر مقعداً . إن الوفد المصري الذي كان ينال دائماً الأغلبية إلى درجة أن الأحزاب الأخرى كانت تسعى للائتلاف معه لضمان ظفرها بعدد معين من المقاعد ، سقط رئيسه وسكرتيه وزعماءه بالأفاعيل والألاعيب التي شرحت لحضراتكم بعضاً من صورها ، وأؤكد لحضراتكم أن هذه النتيجة لم تكن طبيعية . لا يصح مطلقاً أن تسر أحزاب الحكومة إلى انعدام المعارضة الظاهر ، لأن مجلساً لا يضم إلا اثني عشر عضواً من المعارضين حقاً لا يمكن أن يقال إن به معارضة قوية .

لو أن الانتخابات أطلقت من القيود التي كبلت بها وبوشرت في عهد وزارة محايدة وظفر الوفد فرضاً بأقلية يحترمة لكان ذلك خيراً للأحزاب الأخرى لأنها ستجد حينئذ معارضة قوية محترمة في مجلس النواب ، لا أن تكون المعارضة معدومة تقريباً . ولا يظن حزب من الأحزاب أن ما حصل هو انتصار ، بل على العكس يعتبر خذلاناً مبيهاً . فمن الخذلان أن الرجل الذي رفع رأس مصر عالياً في الداخل والخارج يقال إنه سقط في الانتخاب . ومن الخذلان أن يقال إن معاوني هذا الرجل ومساعديه قد سقطوا ، هؤلاء المتعاونون والمساعدون الذين سيسجل لهم التاريخ أعمالهم كره الخصوم أم أرادوا .

ليس من مصلحة مصر أن يسجل التاريخ أن الأمة المصرية التي جاء لها هذا الرجل ومعاونوه بتلك الثمار العظيمة التي سيجني فائدتها الجيل الحاضر والأجيال المقبلة قد جحدت جميله وجميل معاونيه فأسقطتهم في الانتخاب .

( تنحى حضرة الشيخ المحترم حسن نبيه المصري بك عن الرئاسة ، وتولاها رئيس المجلس ) .

حضرات الشيوخ المحترمين :

لا استقرار للحكم في هذا البلد إلا أن يكون الحكم للشعب . وكل طريقة للحكم غير هذه إنما هي طريقة ملفقة ومدبرة ومصطنعة ؛ ولا يمكن للتلفيق والتدبير والاصطناع أن يدوم ، إنما الدوام للطبيعة ؛ والطبيعة قضت بأن يحكم الشعب نفسه بنفسه ؛ وهذا هو الحاصل في بلاد أوروبا وأمريكا .

وهذا هو السر في التقدم العظيم الذي بلغته تلك البلاد وهو السبب في التقدم الذي تقدمته مصر نوعاً .

فإذا جرت الانتخابات على أيدي حكومات غير نزيهة ، وإذا زيفت إرادة هذا الشعب ولم تبرز على صورتها الحقيقية ، فلا استقرار للحكم

أداة ١٠٧ » ... ..

هذه البلاد . ومن الحرام ألا يكون الحكم مستقراً في مصر بعد أن استقلت وألغيت الامتيازات الأجنبية فيها وأصبحت عضواً في صبة الأمم .

إن الحال تفتت الأكباد ولا يغرنكم مظاهر البذخ والرفاهية في المدن ، بل ارجعوا بأبصاركم إلى القرى الفقيرة والوجوه الشاحبة صفراء ، تجدوا أن البلاد في حاجة كبيرة إلى نشاط وعمل مستمرين . ولا سبيل ، إلى هذا النشاط وذلك العمل ، إلا إن قامت في البلاد حكومة تستقر طويلاً . ولا استقرار إلا إذا قام الحكم على إرادة الشعب وأن يكون من الشعب إلى الشعب ، ومن المستحيل أن ترجع الأمة إلى الوراء بعد أن نهضت نهضتها في سنة ١٩١٩ وبعد أن فخت ما فخت وبعد الدماء التي سفكت والسجون التي ملئت من أفراد الشعب ، من المستحيل أن يتراجع هذا الشعب أو أن يسلم بأية صورة أن يكون قياده في غير يده .

من أخطر الأمور ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أن يوجدوا حكماً مزيفاً للشعب . وأنا أندر من فوق هذا المنبر أنه لا يمكن أن يدوم الحال ، ومن المصلحة المنزهة عن كل حزبية وعن كل نعة وأستمدتها من قرارة قلبي وأشعر بها في نفسي هذه المصلحة التي شاركني فيها كل مصري منزه عن الغرض . أقول إنه يجب من المصلحة أن يحترم الدستور وأن تكون الانتخابات محترمة وأن يترك شعب تقرير مصيره ، ولتتول الحكم أية حكومة مهما كان لونها الحزبي ، فأنا كوفدي أصرح أنه يسرنى أن أكون دائماً في المعارضة لأني اعتقد أن المعارضة لا تقل إن لم تفق الحكومة في أداء الخدمة للبلاد .

( تصفيق من اليسار ) .

لذلك أرى لزماً أن نسجل على تلك الحكومة ما أقدمت عليه ومست به بل هدمت كيان الأمة الاجتماعي والسياسي . ولا أقل — ونحن نؤدى عملنا بالحق — من أن تتوجه باللوم إلى الحكومة لهذه الإجراءات الخطيرة التي اتبعتها في الانتخابات ، والتي أضرت بالبلاد ضرراً بالغاً . ونحن لا نبغى من هذا إلا تقرير الحقائق وأداء الواجب ، ولا نبغى إلا الإصلاح ما استطعنا إليه سبيلاً والله يهدينا إلى ما فيه الصواب .

( تصفيق من اليسار ) .

الرئيس — بعد سماع هذا البيان ، هل توافقون حضراتكم على أن تكون المناقشة في الاستجواب وسماع بيان الحكومة بعد أسبوعين ؟ ( موافقة ) .

( في ١١ يولييه سنة ١٩٣٨ ) .

وفي جلسة ٨ أغسطس ألفت الحكومة بيانها عن هذا الاستجواب على لسان معالي وزير الداخلية محمود فهمي النقراشي باشا ، ثم أجل لتمة المناقشة ، ثم أجل لأجل غير مسمى ولم تتم مناقشته .

للحكومة أن ترفض إيداع البيانات والمستندات إذا رأت أن المصلحة العامة تقضى بالرفض ( حصل هذا بمناسبة استجواب

المقدم عن شركة المياه ) .

مجلس النواب

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — بمناسبة الاستجواب المقدم عن شركة المياه الذي سيعرض على المجلس غداً ، قد كتبت خطاباً لرياسة المجلس طلبت فيه أن يوضع تحت تصرف المجلس مستندان ، هما تقرير الخبير الذي استدعته الحكومة لبحث مسألة شركة المياه وصورة الاتفاق الذي تم بين الحكومة والشركة — وهذا حق مقرر لحضرات النواب بحكم اللائحة الداخلية . وقد أبلغت أن أحد حضرات النواب قد سبقني إلى هذا الطلب ، وأجابت الوزارة بأن تقرير الخبير سري لا يمكن مطلقاً أن يوضع تحت تصرف المجلس ، وهذه سابقة خطيرة ، فليست هناك أسرار خصوصاً في مسألة هم الجمهور ويدور حولها البحث بين الحكومة وشركة المياه .

الرئيس — هذا الكلام خارج عن موضوع الميزانية ، وموضعه عند نظر الاستجواب .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — لي الحق في أن أعرض اليوم لموضوع شركة المياه بخفايره ، ولا يمكن أن يمتنع عليّ بأن هناك استجواباً سيعرض علينا خاصاً بهذا الموضوع .



مادة ١٠٧ » ... ..

فأريد أن أسمع تصريحاً من معالي وزير المالية أو معالي وزير الأشغال : هل الاتفاق الذي تم أخيراً بين الحكومة وشركة المياه سيعرض على البرلمان لمناقشته أو لا ؟ فإذا لم يكن في النية عرضه علينا فأرجو إيداع هذا الاتفاق حتى تكون جميع عناصر المناقشة في الاستجواب متوافرة .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — سيكون لي شرف التكلم عن الحكومة غداً في الاستجواب الخاص بشركة المياه ، وسأتناول في ردي كل ما يتعلق بهذا الموضوع . أما التقرير الذي يطلبه حضرة النائب المحترم فإن الحكومة ترى من المصلحة العامة عدم إيداع مكتب المجلس . وإذا شاء حضرته أن أبين له الأسباب فإنني مستعد لذلك ولكن في جلسة غير علنية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — إذن أرجو أن يمكنني معالي الوزير من الاطلاع على التقرير .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — إن الحكومة هي المسئولة عما ترى عرضه من الأوراق ، ولحضرة النائب المحترم أن يبدأ بما يشاء . أما القصد من تعيين الخبراء فهو مجرد الاستشارة في أي موضوع ترى فيه الاستئناس بأرائهم ، ولا يمكن أن تودع الحكومة أوراقاً أو مستندات قد يكون فيها ما يمس مصلحة عامة أو يكون في إذاعتها ضرر ، والحكومة لا تبخل على المجلس بتقديم البيانات والمستندات التي يطلبها إلا إذا وجدت أن هناك مصلحة عامة تقضى بغير ذلك ، فأرجو ألا تضعونا في مركز حرج .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — المادة ٦٦ من اللائحة تحول للنواب حقاً مطلقاً في طلب أية ورقة تتعلق بموضوع معروض على المجلس . ولا أفهم السر في أن تتذرع الحكومة بالمصلحة العامة لتمنع عن تقديم هذه الورقة ، وهي ليست معاً أو بياناً بعدد الجيش أو بخطة الدفاع عن البلاد أو غير ذلك من الأسرار .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي — يطلب حضرة النائب المحترم عبد الحميد عبد الحق أن تقوم الحكومة بإيداع ورقتين ، إحداهما تقرير الخبير الفني الذي استقدمته الحكومة لبحث حسابات شركة المياه ، والثانية عقد الاتفاق الذي تم أخيراً بين الشركة والحكومة . وهذا العقد سيعرض علينا غداً عند المناقشة في الاستجواب .

أما فيما يتعلق بتقرير الخبير فإنني شخصياً أميل إلى رأي معالي وزير المالية ، فإذا ما صرح معاليه في جلسة علنية أنه يرى من المصلحة العامة الاحتفاظ بهذا التقرير وجب علينا أن نصدقه ، ولا يمنعنا ذلك من أن نقاش عقد الاتفاق في ذاته . فإن رأينا فيه مصلحة أقررناه وإن رأينا أنه لا يحقق مصلحة الجمهور طالبنا الحكومة بالألّا تقره . ونستطيع أيضاً أن نطلب من الحكومة إيداع عقد امتياز الشر بمكتب المجلس للاطلاع عليه . هذه هي التقاليد البرلمانية الدستورية التي تجري عليها المجالس النيابية في جميع بلاد العالم .

يجب أن يكون هناك احترام وتقدير وثقة متبادلة بين الحكومة والمجلس ، ويجب أن نفهم أن وزير المالية عندما يقف في المجد ويقول إنه يرى للمصلحة العامة أن يحتفظ بهذا التقرير وجب أن نسلم بأنه يقول حقاً وصدقاً ، ويجب أن نوافقه على ما يقول . ( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم محمود لطيف بك — في الواقع أنه لا يمكننا مناقشة الاستجواب إلا بعد الاطلاع على جميع الأوراق والمستندات المتعلقة بمسألة شركة المياه خصوصاً ما يتعلق منها بتقرير الخبير ، لنبيين جميع الأدوار التي مرت بها هذه المسألة . وليس في الطلب أي مساس بثقتنا بمعالي وزير المالية لأن هذا لم يتطرق لذهن أحد منا .

الرئيس — هذا الكلام يتعلق بالاستجواب ، وهو خارج عن موضوع الميزانية التي هي محل بحثنا الآن .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — أعلن أن الحكومة لن تقدم هذا التقرير للمجلس ، وغداً عند مناقشة الاستجواب سيكون لكل نائب الحق في أن يدلي بما يراه في ذلك .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — تعطى اللائحة الداخلية حق الكلام الآن ، لأن الحكومة إذا تكلمت فللنواب حق الكلام بعدها . وأريد أن أقول إن فيما قاله معالي وزير المالية مساساً أكبر مساس بحقوق النواب .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — لا ، لا . ليس فيه أي مساس .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — إذا كان معالي الوزير يرى أن يعرض التقرير في جلسة غير علنية :

مادة ١٠٧ « ... .. »

حسن ، لأن النائب وكيل عن أمته ، أمين على مصالحها كالوزير . وقد تناولت التقرير أيدي الكتبة وغيرهم من الموظفين في الدرجة الخامسة أو السادسة ، فليس النائب أقل أمانة من هؤلاء .

أنهم أن يمتنع معالي الوزير عن عرض التقرير في جلسة علنية ، أما أن يمنع النواب منعاً باتاً من الاطلاع على التقرير ، ففي هذا مساس بحقوقهم مهما كانت الثقة بالوزير .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — إن تقارير الخبراء ، سواء في المسائل الإدارية أم القضائية ، إنما تكون في الغالب للاستئناس ، لا للتقيد بها ، ولا لتكون حجة في الشأن الذي تبحثه . فلن طلب وضع التقرير أن يأخذه أو يرفضه . فإذا كانت الحكومة قد امتنعت عن عرض هذا التقرير ، فلا حرج عليها مطلقاً . وقد حدث في هذا المجلس في دورات سابقة أن امتنعت الحكومة عن تقديم أوراق رسمية في مسائل طولبت بها .

فأرى أن الإصرار على طلب تقديم هذا التقرير لا محل له .

( تصفيق ) .

( في ١٢ يولييه سنة ١٩٣٨ ) .

استقالة الوزارة لا تمنع الاستمرار في نظر الاستجواب الذي كان موجهاً إليها ، ما دامت الوزارة الجديدة وافقت على تحديد

اجلسة للمناقشة فيه — من الجائز المناقشة في مثل هذا الاستجواب لأنه يحتمل أن ينتهي المجلس إلى تقرير مبدأ في الموضوع يكون فيه اتقاء وقوع مثل هذه الأعمال في المستقبل إن ثبت خطؤها.

#### المناقشة في الاستجواب

مجلس الشيوخ

المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء  
عن دستورية المراسيم بقوانين التي صدرت في المدة من ١٠ فبراير إلى ١١ أبريل سنة ١٩٣٨

الرئيس ( حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك ) — الكلمة لحضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى مقدم  
لاستجواب .

حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزي بك — أريد أن أدفع دفعاً فرعياً ، طبقاً للمادة ٣٤ من اللائحة الداخلية .

الرئيس — أي وجه من أوجه الدفع يريد حضرة الشيخ المحترم أن يديه ؟

حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزي بك — أريد الدفع بعدم المناقشة .

الرئيس — أي أن حضرة الشيخ المحترم يطلب عدم المناقشة في هذا الاستجواب .

حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزي بك — بناء على المادة ٣٤ من اللائحة الداخلية يجوز لكل عضو أن يدفع بعدم المناقشة .  
والدفع بعدم المناقشة كما يكون في الاقتراحات يكون كذلك في الاستجوابات . وسبب الدفع الذي أبدى أن الوزارة التي وجه إليها هذا  
الاستجواب غير موجودة الآن لأنها قدمت استقالتها في ٥ أبريل سنة ١٩٣٨ وقبلت هذه الاستقالة في ٢٨ من الشهر نفسه .

والاستجواب كما تعلمون حضراتكم هو طلب يقدم إما إلى رئيس الحكومة بصفة كونه رئيساً للوزارة بأكلها ، وإما إلى وزير  
واحد بشأن أعمال تتصل بوزارته . وهذا الاستجواب مقدم إلى رئيس الحكومة باعتباره رئيساً للحكومة التي كانت موجودة قبل شهر  
أبريل سنة ١٩٣٨ ، ذلك لأن مقدم الاستجواب يسأل عن دستورية المراسيم بقوانين التي صدرت في الفترة ما بين ٢ فبراير و ١١ أبريل  
سنة ١٩٣٨ . فالوزارة التي كان يجب أن يوجه إليها هذا الاستجواب لا وجود لها الآن لأنه صدر مرسوم ملكي بقبول استقالتها ، ثم



مادة ١٠٧ » ... ..

صدر مرسوم ملكي آخر بتأليف وزارة جديدة ، فالوزارة المعنية بهذا الاستجواب ليست هي الوزارة الحالية التي يختلف أشخاص والنائب التي يشغلونها عن أشخاص الوزارة التي أصدرت تلك المراسيم بقوانين .

الرئيس — ألفت نظر حضرة الزميل المحترم إلى أن الحكومة تعتبر مستمرة ولو تغيرت أشخاصها .

حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزي بك — سأرد على ذلك ...

( ضجة من اليسار ) .

لأن النتيجة السياسية لهذا الاستجواب إذا نجح هي حمل الوزارة على ترك مناصبها .

( أصوات من اليسار : هذا غير ضروري ) .

حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزي بك — إن مقدم الاستجواب يريد به التأثير في مركز الوزارة .

الرئيس — لقد قبلت الوزارة هذا الاستجواب بموافقتها على تحديد جلسة اليوم للمناقشة فيه . فالدفع بعدم المناقشة بعد ذلك لا يمد طرحة على المجلس لأخذ الرأي عليه .

حضرة صاحب المعالي الدكتور أحمد ماهر ( وزير المالية ) — من الجائز المناقشة في الاستجواب لأنه يحتمل أن ينتهي المجلس تقرير مبدأ في الموضوع يكون فيه اتفاق وقوع مثل هذه الأعمال في المستقبل إن ثبت خطأها .

( في ١٨ يولييه سنة ١٩٣٨ ) .

الأسئلة والاستجابات والمواد التي كانت محالة إلى اللجان في الدورة السابقة والباقية بالمجلس تعتبر كأنها لم تكن وفي

تجديدها أو إعادة إحالتها إليها .

### كلمة الرئيس

عن الأسئلة والاستجابات الباقية من الدورة الماضية والمواد التي كانت محالة إلى اللجان السابقة

الرئيس ( حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك ) — جرت التقاليد البرلمانية عندنا وفي البلاد الدستورية التي أخذنا غم عند ابتداء الدورة الجديدة لا تدرج الأسئلة والاستجابات المتخلفة عن الدورة السابقة في جدول الأعمال . وفي هذه الحالة تعتبر لم تكن .

وبناء على ذلك يسقط كل ما تفرع عنها من البحوث التي قرّر المجلس إحالتها إلى لجان الدورة الماضية .

وبما أن لجان الدورة الماضية تعتبر منحلة بانتهاء تلك الدورة وابتداء الدورة الجديدة فإنه يجب أن تحال إليها من جديد المواد كانت محالة إليها من قبل والمواد التي لم يتمكن المجلس من نظرها ما عدا ما سبقت الإشارة إليه .

( في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٨ ) .

اشتراك غير الوزير المسئول في الإجابة إذا كان في السؤال ما يدخل في اختصاص وزارته ، ولو لم يكن السؤال موجهاً إليه

أشير إلى السؤال الموجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الحرية والبحرية من حضرة النائب المحترم محمد شاهين حمزة ، ونصه « ما هي حالة الضابط السوداني علي عبد اللطيف الآن ؟ وهل أفاده العلاج الذي يقدم إليه أو لم يفده شيئاً ؟

وهلا يستحسن معالي الوزير إخراجه من مستشفى الأمراض العقلية ليتولى أهله علاجه بأنفسهم خارجه مع تحسين معاشه وجعله موازياً على الأقل لمعاش أقرانه ومتكافئاً مع جهوده وتضحياته ؟ » .

مجلس النواب

مادة ١٠٧ » ... .. «

حضرة صاحب المعالي وزير الحرية والبحرية — الآن يعالج على عبد اللطيف افندى بمستشفى الأمراض العقلية التابع لوزارة الصحة .  
( ضجة شديدة ) .

حضرة النائب المحترم محمد شاهين حمزه — مع شكرى لمعالى الوزير أرجو أن يعنى بهذه المسألة عناية خاصة . فما يليق بنا أن نستقدم رجلا مثل على عبد اللطيف افندى الذى ضحى بصحته وبفسه من أجل مصر ( ضجة ) نستقدمه من السودان إلى مصر ، ثم تركه للظروف ، أظن أن هذا مما يستدعى النظر ... ..  
( ضجة ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — لى كلام فى اللائحة الداخلية .  
الرئيس — أرجو الانتظار .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — أحفظ بحقى فى الكلام .  
حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحميد سعيد — إذا لم يكن لدى معالى وزير الحرية إجابة ما ، فليجب معالى وزير الصحة العمومية . ليست هذه طريقة ، هذا تهرب من الإجابة .

حضرة صاحب المعالي وزير الصحة العمومية — أنا مستعد للإجابة عن السؤال إذا سمح سعادة الرئيس .

حضرة النائب المحترم محمد شاهين حمزه — أرجو أن يتفضل معالى وزير الصحة بالرد على سؤالى .

الرئيس — ليتفضل معالى وزير الصحة العمومية بالإجابة .

حضرة صاحب المعالي وزير الصحة العمومية — الحالة الصحية العامة لحضرة على افندى عبد اللطيف جيدة ، وقد تحسنت عما كانت عليه عند إدخاله المستشفى فى ٢٨ مايو سنة ١٩٣٨ وقد ازداد وزنه نحو أربعة كيلوجرامات . أما حالته النفسية فإنها لم تتأثر بوجوده فى المستشفى . والمرض العقلى المصاب به حضرته هو من النوع الذى يتعذر جداً مباشرة علاجه والعناية بالمصابين به فى غير المعاهد الخاصة بمرضى العقول ، وذلك درءاً للنتائج الخطرة على المريض نفسه وعلى الأمن العام .

وعلى ذلك فلا يمكن السماح بإخراجه من المستشفى وتسليمه إلى ذويه وهو فى حالته العقلية الحاضرة .

( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — نريد أن نسمع جواب معالى وزير المالية عن الشطر الأخير من السؤال الخاص بتحسين معاش على عبد اللطيف افندى .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — لقد طلبت وزارة المالية أوراق حضرة على افندى عبد اللطيف لبحث موضوعه ، وستقدم مراقبة المعاشات برأيها فيه فى أقرب وقت مستطاع .

( تصفيق ) .

( فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ) .



مادة ١٠٧ » ... ..

عدم الإجابة عن سؤال عن مشروعات قوانين أرسلتها الوزارات إلى أقسام قضاياها لأن استعجالها والتصرف فيها من شؤون السلطة التنفيذية وحدها ، ولأن مثل هذا السؤال يرمى إلى التدخل فيما بين بعض جهات الحكومة وبعضها الآخر من العلاقات .

مجلس الشيوخ

سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل عن مشروعات القوانين التي أرسلت من وزارتي الأشغال والداخلية إلى أقسام القضايا وباقية بها — الإجابة عنه — طلب تحويله إلى استجواب

نص السؤال :

ما هي مشروعات القوانين التي أرسلت من وزارة الأشغال ومن وزارة الداخلية لقلم قضايا الحكومة لوضعها في الصيغة النهائية وباقية إلى الآن ولم يتم صوغها ؟ وما تاريخ إرسالها لقلم القضايا من هاتين الوزارتين ؟

شيخ الجزيرة  
أحمد حنفي أبو الفضل الجزاوي

حضرة صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا ( وزير الخارجية ، بالنيابة عن حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء ) — إن هذا السؤال يخالف مبدأ فصل السلطات ، إذ هو يرمى إلى التدخل فيما بين بعض جهات الحكومة وبعضها الآخر من العلاقات . ومن المعلوم أن الأدوار التي تترتبها مشروعات الحكومة — من الإعداد والتحضير — من الشؤون الإدارية الداخلية المحضة ، والوزراء هم الذين يملكون التصرف بإرسال المشروعات أو استعجالها والسؤال عن تأخيرها ، وهم دون غيرهم الذين يسألون أمام المجلس عن التأخير .

فحصاً على التقاليد الدستورية آسف أني لا أستطيع الإدلاء بجواب عن هذا السؤال .

حضرة الشيخ المحترم أحمد حنفي أبو الفضل الجزاوي افندي — أطلب تحويل هذا السؤال إلى استجواب .

الرئيس ( حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك ) — أرجو أن يقدم حضرة الشيخ المحترم نص الاستجواب كتابة حتى يعرض على المجلس في جلسة يوم الثلاثاء من الأسبوع المقبل لتحديد يوم للمناقشة فيه .  
( في ٢ يناير سنة ١٩٣٩ ) .

لا يجوز أن تتضمن عبارة الاستجواب إهانة أو سباً أو قذفاً في الحكومة وقبل أن تلقى بيانها ، وإلا وجب استبعاده .

راجع التعليق الوارد تحت المادة ١٠٩ .

مجلس النواب

( في ٢ يناير سنة ١٩٣٩ ) .

على أثر المناقشة في استجواب قرر المجلس أن ما أمر به معالي وزير الداخلية بواسطة رجال البوليس من حصار أحد الأندية السياسية اعتداء صريح على الحرية الشخصية التي كفلتها المادة الرابعة من الدستور .

راجع التعليق على هذا في المادة الرابعة ( في ١٧ يناير سنة ١٩٣٩ ) ، مع ملاحظة أن هذا القرار لم يؤثر على مركز الوزارة .

مجلس الشيوخ

زيادة المتكلمين في الاستجواب على أربعة :

وافق المجلس على أن يكون عدد المتكلمين في الاستجواب السابق المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف الجندي أكثر من أربعة .

( ١٧ يناير سنة ١٩٣٩ ) .

عدم الإجابة عن سؤال إذا تعلق بشؤون خارجية ، أو شؤون موظفين .

سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير الخارجية من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عزيز ميرهم  
عما نشر بجريدة الأهرام خاصاً بأسباب استقالة أحد وزراء مصر المفوضين ثم اشتراكه  
كاستشار للوفود العربية في مؤتمر فلسطين بلندن — الإجابة عنه

نص السؤال :

« هل اطلعتم دولتكم على ما ورد بجريدة الأهرام الصادرة في ٨ فبراير سنة ١٩٣٩ خاصاً بتفاصيل أسباب استقالة أحد وزراء مصر  
المفوضين ، ثم اشتراكه كاستشار عام للوفود العربية في مؤتمر فلسطين المنعقد الآن بلندن ؟

هل هذه التفاصيل صحيحة ؟ فإن لم تكن كلها صحيحة ، فهل تفضلون بإيرادها على وجهها الصحيح ؟

القاهرة في ٩ فبراير سنة ١٩٣٩

عزيز ميرهم »

حضرة صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا ( وزير الخارجية ) — موضوع السؤال يتعلق بالشؤون الخارجية كما يتعلق بشؤون  
الموظفين ، وإنني آسف لعدم إمكان الإجابة عنه .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عزيز ميرهم — سأطلب تحويل هذا السؤال إلى استجواب .

( في ١٣ فبراير سنة ١٩٣٩ ) .

للعضو أن يطلب كل البيانات التي يريد لها لاستجوابه . ولكن مما لا شك فيه أيضاً أن للوزير أن يقدر ما إذا كانت المصلحة

العامة تقضى بإعطاء هذه البيانات أم لا . فإن رأى إعطاءها انتهى الأمر ، وإن رأى أن المصلحة العامة تقضى بعدم إعطائها ،

كان على العضو في هذه الحالة أن يرجع إلى المجلس ليحكم بينه وبين الوزير .

أشير إلى الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية من حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندي ونصه :  
« أستجوب معالي الوزير عما يأتي :

أولاً — عن مقدار ما باعه معاليه للوزارة من كتبه الخاصة ، وهل كان هذا قبل دخوله الوزارة ، أو بعد دخوله فيها أيضاً .

ثانياً — عن العيوب التي نراها في توزيع الكتب والمجلات على المدارس ، وهل هذه الكتب وتلك المجلات روعيت فيها ضرورة  
التشى مع مستوى مدارك التلاميذ في مختلف الفرق ، أو ما يراد من رفع مستوى العربية الفصحى بينهم ؟

ثالثاً — عن السخاء العظيم في توزيع بعض الكتب لمطالعة الإضافة سخاء تجاوز التلاميذ إلى المدرسين أنفسهم ، وهل في هذا  
تحقيق لسياسة الاقتصاد التي تقتضيها ظروفنا الحاضرة ؟

رابعاً — عن مقدار زيادة المنصرف على الاعتماد المقرر للكتب المدرسية في بند الأدوات المدرسية ، وهل لهذه الزيادة اتصال بنظرية  
السخاء على بعض المؤلفين ، وعن الحاجة التي دعت إلى هذا التجاوز ؟ » .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندي — حضرات النواب المحترمين :

قبل أن أعرض لموضوع الاستجواب يلوح لي أنه من أهم ما يجب أن نعرض له جميعاً مسألة شكلية أثرت في طريق هذا  
الاستجواب .

جرت التقاليد البرلمانية هنا في هذه الدورة ، بل في دورات سابقة ، وفي فصول تشريعية سابقة ، كما جرت هذه التقاليد في كثير  
من البرلمانات ، على أن للمستجوب حقاً في طلب البيانات من الوزارة المستجوب وزيرها ، تلك البيانات التي يستطيع بها أن يثبت كل



مادة ١٠٧ » ... ..

التثبت مما يدعيه ، ومما يدفع به الوزير المستجوب ، وحتى لا يكون موضوع الاستجواب من باب الظن المرحم ، بل من الحقيقة الواقعة المدونة في مستندات الوزارة ذات الشأن ، كان من الواجب أن تتقدم الوزارة المسئولة بالبيانات التي يطلبها المستجوب .

جريباً على هذا طلبت عن طريق مكتب المجلس بعض البيانات من معالي وزير المعارف فكان جواب معاليه كما يأتي :

« حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس النواب -

أشرف بأن أحيطكم علماً بأن الوزارة تلقت خطاب سعادتكم الذي تطلبون به إرسال بيانات منها بناء على طلب الأستاذ أحمد والى الجندي لنظر استجوابه المقدم لي ، ولما كان تقديم مثل هذه البيانات لا يقع دستورياً في حالة الاستجواب ، وذلك ما توافقت عليه لجنة القضايا ، فإن ما قد يحتاج إليه الاستجواب منها سيقدم مني بالمجلس حين الرد على هذا الاستجواب .  
وتفضلوا ... الخ » .

حضرات النواب المحترمين ، تنص المادة ٦٦ من اللائحة الداخلية على ما يأتي :

« للجان ولأى عضو من أعضاء المجلس أن يطلب بواسطة مكتب المجلس من أية مصلحة أميرية أوراقاً أو معلومات أو إيضاحات تختص بالمشروعات المعروضة عليها » .

وقد فسر هذه المادة ما جرى عليه العرف ، فمثلاً قدم استجواب لمعالي وزير الزراعة من أحد حضرات الشيوخ المحترمين : وطلب من معاليه جميع الملفات التي تختص بموضوع الاستجواب ، فوردت تلك الملفات إلى سكرتيرية المجلس واطلعنا منها على ما ينبغي الاطلاع عليه ، وطلب بعض حضرات النواب من معالي وزير الزراعة الموقت إيداع مكتب المجلس أوراق التحقيق ذاتها ، فقال حضر : صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء في صراحة إن الحكومة تعد بوضع جميع أوراق التحقيق في سكرتيرية المجلس .

وقبل ذلك طلب مجلس الشيوخ الاطلاع على أوراق التحقيق الخاصة بالاعتداء على رفعة النحاس باشا فقال معالي وزير الداخلية : « إن هذا من حق المجلس وسأودع هذه الأوراق » . وقد طلب أيضاً حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق الأوراق الرسمية التي تبودلت بشأن المفاوضات الإيطالية المصرية البريطانية فأودعت هذه الأوراق مكتب المجلس ، وهي لا شك تمس مسائل خارجياً سياسية قد يكون فيها من أسرار الدولة ما يكون .

فالتقليد المحترم يقضى بأن يتقدم الوزير بعرض الأوراق أو الملفات على المجلس ، إذا رأى أن لا خطر في ذلك ، وأنه لن تفوح منها في هذه الثاعة رائحة بغیضة — إذا رأى الوزير هذا تقدم ، ولكن من يرى غير ذلك لا يتقدم .

والأدلة على ما أقوله كثيرة جداً ، وعندى من البحوث الفقهية في فرنسا وغير فرنسا ما يؤيد ذلك .

( بدا من المجلس ما يدل على موافقته على ما يقوله حضرة المستجوب ) .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندي — إذن اتينا ما دتم متفقين معي في الرأي ، فإذا كان عندنا من التقاليد والواقع ما يجعل طلي عادلاً ، وما يجعل هذا من حق المجلس ، فقد وجب على وعلى حضراتكم ، قبل أن تنتقل إلى موضوع الاستجواب ، أن أقف بكم عند هذه العقبة . فإذا أقرتموها أضعتم أجلى مظهر من مظاهر الرقابة البرلمانية ، بل أضعتم أمضى سلاح لهذه الرقابة ، وأضعتم أيضاً على من يأتي بعدنا من الهيئات التشريعية تراثاً كان يجب أن ينتقل منا إليهم كما انتقل إلينا من غيرنا — ولهذا أطرح على المجلس الموقر هذه المسألة للبت فيها :

هل لنا — كبرلمان وكهيئة تشريعية تملك حق الرقابة — أن نطلب هذا الطلب ؟ وهل هذا يتفق مع الدستور أم هو ضد الدستور كما يدعى معالي وزير المعارف ؟ هذا ما أطلب البت فيه قبل الانتقال إلى موضوع الاستجواب . وأؤكد لحضراتكم أنه لن يعوزني الدليل الذي أدم به استجابي وأظهر صحة ما أقول .

( تصفيق حاد ) .

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية — حضرات النواب المحترمين : أما أن للمجلس مجتمعا الحق في أن يصدر قراراً ما

فهذا ما لا يختلف فيه اثنان . وأما أن لأى عضو من المجلس ، لمناسبة استجواب يقدمه ، أن يطلب من أية وزارة من الوزارات الأوراق التى يريد ، فهذا ما يجب أن يكون موضع البحث .

( ضجة ) .

فالذى حدث فى هذه المسألة بالذات كما حدث قبل ذلك فى استجواب خاص بى ثم سحب ، أن أرسلت إلى من رئاسة هذا المجلس الوقور رسائل طويلة يريد أصحابها إيداع أوراق يقولون عنها إنها خاصة بالاستجواب ، فرأيت من تلقاء نفسى أن هذا لا يمكن أن يكون حقاً لكل نائب منفرداً . ورأيت من جهة أخرى أن أستعين برأى قلم القضايا ، فأفتانى بأئنى على حق فى هذا ... ..

( ضجة شديدة ومقاطعة ) .

الرئيس — أرجو من حضراتكم الاستماع إلى المناقشة فى هدوء .

أرى أن لا مانع من أن يقول أحد إنه رأى أن يستعين برأى ما ، أو يستشير جهة ، أو يستشهد بسابقة ، إذ ليس فى هذا غشاضة . أما ما يكون محلاً للاعتراض فهو أن يقول : يجب على المجلس أن يتبع رأياً معيناً . وهذا ما لم يقل به أحد ، ولكل من حضراتكم — بعد أن يتم معالى الوزير أقواله — أن يبدى بعد ذلك ما يشاء ، وأن يناقش المسألة على الوجه الذى يراه .

حضرة صاحب المعالى وزير المعارف العمومية — اعتمد حضرة النائب المحترم مقدم الاستجواب فى طلبه للبيانات على المادة ٦٦ من اللائحة الداخلية ونصها : « للجان ، ولأى عضو من أعضاء المجلس ، أن يطلب بواسطة مكتب المجلس من أية مصلحة أميرية أوراقاً أو معلومات أو إيضاحات تختص بالمشروعات المعروضة عايتها .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلى — وما المقصود بكلمة « المشروعات » الواردة فى المادة ؟

حضرة صاحب المعالى وزير المعارف العمومية — المقصود بهذه الكلمة مشروعات القوانين والاقتراحات بقوانين وغيرها من الأعمال التى تفحصها اللجان .

وفى عدا ذلك فقد قرّر الدستور لحضرات أعضاء المجلس حق السؤال وحق الاستجواب . فالسؤال يقف به كل عضو على ما يريد أن يعرفه ، والاستجواب يوجه به العضو ما يرى أن فيه محلاً للمؤاخذه بالنسبة لوزير المستجوب .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق --- سبق أن قلتم إن الاستجواب هو مجرد استعلام .

حضرة صاحب المعالى وزير المعارف العمومية — أحياناً يكون كذلك .

لهذا أقول إنه عندما وصل إلى من رئاسة المجلس بمناسبة هذا الاستجواب وبمناسبة استجواب سابق ، طلب بيانات من حضرة مقدم الاستجواب ، رأيت أن هذا الأمر على إخلاله قد يكون من ورائه أن تشغل الوزارة شغلاً دائماً إذا كثرت الاستجابات .

( ضجة ومقاطعة ) .

لهذا جعل الدستور لنظر الاستجواب مرحلتين ... ..

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود أبو الفتح — أظن أنه كان من المستحسن أن تثار هذه المسألة بمناسبة استجواب يتعلق بموضوع عام ، لا بأمر خاص .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلى — على كل حال إن المسألة التى أثارت خطيرة جداً .

الرئيس — أرجو عدم المقاطعة . ومن يريد الكلام فليطلب الإذن به .

حضرة صاحب المعالى وزير المعارف العمومية — لهذا رأيت ، يا حضرات النواب المحترمين ، حين ورد إلى كتاب المجلس الخاص بهذا الموضوع ، أن أجيب عن الجزء الخاص بى شخصياً ، وأن أقول فيما يتعلق بالمسألة العامة إن الأمر فيها من حيث المبدأ هو من حق المجلس لا من حق كل عضو بذاته .

( ضجة ) .



ولو أن حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى لم يرد أن يوفر على حضراتكم قراءة الخطاب كله وتلاه كاملاً ، لرأيتم أنني قلت فيه إن ما قد يحتاج إليه الاستجواب من بيانات سيقدّم منى بالمجلس حين الرد على هذا الاستجواب .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — لا داعى لكل هذا ، فإن المادة ١٠٤ من اللائحة الداخلية صريحة في هذا الشأن .  
حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية — وأضفت إلى ذلك ما يأتى :

« على أنني أريد أن أجيب عن هذا الطلب بصفة شخصية على القسم المتعلق بمؤلفاتى التى اقتنتها وزارة المعارف ؛ والوزارة لم تقن منها منذ أسندت إلىّ إلا ثمانمائة نسخة من كتاب « حياة محمد » وألّنى نسخة من رواية « زينب » ، بناء على تقرير لجنة إنهاء اللغة العربية . أما قبل ذلك فقد اقتنت الوزارة كتاب « جان چاك روسو » الجزء الأول فى سنة ١٩٢١ ، وليس فى محفوظات الوزارة الآن شىء يتصل بهذا الموضوع . وقد طلبت الوزارة اقتناء مكتب أخرى كثورة الأدب وغيرها ، وبعتت تخطرنى بذلك ، وكانت بعض هذه الكتب قد نفذ طبعها . وقد اقتنت الوزارة فى عهود مختلفة وقبل أن أتولى شؤونها ، ٧٦٣ نسخة من « حياة محمد » وذلك فى سنة ١٩٣٥ ، حين كانى حضرة صاحب العزة نجيب بك الهلالى وزيراً لها ، و ١٠٠٠ نسخة من الكتاب المذكور حين كانى سعادة محمد على علوبه باشا وزيراً لها ، و ١٢٠ نسخة منه حين كانى سعادة على زكى العرابى باشا وزيراً لها .

واقنت من كتاب « فى منزل الوحي » ٢٣٠٠ نسخة حين كانى سعادة بهى الدين بركات باشا وزيراً لها . وكانت تقننى كلام من الكتابين الأخيرين بسعر النسخة ٢٠٠ مليم . وقد استولت على نسخ « حياة محمد » من مطبعة مصر ومن مطبعة دار الكتب ومن مكتبة النهضة . واستولت على نسخ « حياة محمد » الأخيرة وعددها ٨٠٠ وعلى نسخ « زينب » من مكتبة النهضة بثمانى دون الثمن الذى اقتنت به هذه الكتب من قبل تنفيذاً لإشارة منى خاصة بكتب جميع المؤلفين .

هذه هى البيانات الخاصة بما اقتنته الوزارة من مؤلفاتى ، أرسلها بصفة شخصية لا بصفة كونى وزيراً للمعارف .  
( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه — هل ما تلاه معالى الوزير الآن وارد فى الرد الذى أرسل لمكتب المجلس ؟  
حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية — نعم ، وقد تلوته من النسخة التى تفضل حضرة المستجوب بإعطائها إلىّ الآن من أوراقه الخاصة .

( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم أمين أحمد سعيد — إن فى اقتصار حضرة المستجوب على تلاوة جزء من الرد تضليلاً للمجلس .  
( ضجة ) .

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية — من هذا ترون حضراتكم أن المسألة التى أشار إليها حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود أبو الفتح ، وله عذره ، قد أجيب عنها ؛ وأصبح موضوع البحث الآن المسألة العامة التى تتعلق بالمجلات وكتب المؤلفين الآخرين ، وما إذا كان من حق كل نائب أن يطلب بيانات بشأن الاستجواب ، أو أن المجلس هو الذى له الحق فى ذلك .

قلت لحضراتكم إن الدستور واللائحة الداخلية قسما أمر الاستجواب ونظره إلى مرحلتين : الأولى مرحلة تحديد ميعاد لمناقشة الاستجواب ، والثانية مرحلة المناقشة فيه . ومن المعلوم أن المرحلة الأولى لم تحدد عبثاً ، ولكنها حددت حتى يتسنى لحضرة النائب المستجوب — إذا لم تكن لديه معلومات خاصة — أن يطلب إلى الوزير عن طريق مكتب المجلس أن يوافيه بمعلومات تفيد فى شرح استجوابه . فإذا كان لدى الوزير اعتراض على هذا الطلب أفضى باعتراضه للمجلس . فإن واقع كان بها ، وإن لم يوافقه تحمل الوزير مسئولية الترار الذى يصدره المجلس . فلو أن حضرة مقدم هذا الاستجواب جاء فى الجلسة التى عرض فيها لتحديد ميعاد المناقشة ، وطلب إلى الوزير أن يقدم له معلومات عن مسائل محددة ، لقلت لحضرته يومئذ إنى مستعد لأن أقدم كذا ، وغير مستعد لأن أقدم كذا ، والمجلس الموقر هو الحكم والفيصل فى هذا الأمر .

أما أن يترك الأمر لحضرة مقدم الاستجواب وحده ، كما حدث فى هذا الاستجواب وفى استجواب سابق ، فهذا ما لم تجر به التقاليد مطلقاً .

استشهد حضرة مقدم الاستجواب على حق النائب في ذلك بمسألة معينة نظرت أمام مجلس الشيوخ طلب بشأنها إلى معالي وزير العدل أن يقدم أوراق التحقيقات التي تمت فيها ، فرأى معاليه أنه لا محل للاعتراض على ذلك ، ووعد بتقديم تلك التحقيقات . كما قال حضرة المستجوب أيضاً إنه في الجلسة الماضية — عند نظر استجوابه الخاص بوزارة الزراعة — طلب موافاة المجلس بأوراق التحقيقات التي تجرى فيها ، فصرح حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء بأن الحكومة مستعدة لإجابة ذلك متى تم التحقيق .

إن هذا ، يا حضرات النواب المحترمين ، كلام لا غبار عليه ، لأن الوزير أو رئيس الحكومة ، وهو يعد بإجابة الطلب ، لا يعد المستجوب بذاته ، ولكنه ينزل على قرار يصدره المجلس بعد أن اشترك في مناقشة هذا الطلب .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — لم يصدر قرار من المجلس ، وإنما كان هذا الوعد بناء على رغبة أعضائها أحد حضرات النواب .

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية — إذا قدمت للمجلس الأوراق التي يطلبها حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندي فهل يعتبر تقديمها بناء على قرار أصدره المجلس أم لا ؟ إنني شخصياً رأيت في المرتين اللتين طلب مني فيهما معلومات خاصة أن أضع الأمر أمام المجلس ، لا لأني أريد أن أتقص حقاً من حقوقه ، بل لوضع جميع الحقوق في يده .

فإذا رأى المجلس أن أقدم البيانات التي طلبها حضرة النائب المستجوب بخلافها ، فإني مستعد الآن لتقديمها بناء على هذا القرار وحده ، لا بناء على طلب حضرة مقدم الاستجواب كعضو في هذا المجلس .

( ضجة ) .

حضرة النائب المحترم معالي محمد حلمي عيسى باشا — نريد أن يفصل المجلس الآن في هذه المسألة كبداً ، لا كحالة خاصة .

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية — فيما يتعلق بمؤلفاتي قد سمعتم حضراتكم كل شيء عنها ، أما فيما يتعلق بباقي البيانات التي طلبها حضرة المستجوب فهذا بيانها طبقاً لما هو وارد في كتابه :

أولاً — القرار الوزاري الصادر بتشكيل لجنة تحت رئاسة عوض بك إبراهيم لبحث أسباب ضعف التلاميذ في اللغة العربية واقتراح وسائل علاجها ، ولجنة إنهاء اللغة العربية المؤلفة من بعض حضرات المفتشين لنفس الغرض ، وأسماء أعضاء اللجنتين وتقارير اللجنتين ومقترحاتهما .

ثانياً — بيان بعدد الكتب التي وزعت على المدارس الثانوية جميعها ، تنفيذاً لمقترحات اللجنتين المذكورتين وثمنها ، وهل وزعت على المدارس بنسبة واحدة ، وما هو نظام توزيعها ؟ ثم هل وزعت أيضاً على بعض مدرسي اللغة العربية بهذه المدارس وبغيرها ، وما عدد النسخ التي وزعت على حضراتهم من كل كتاب ؟

ثالثاً — ما هو عدد الكتب التي اشترتها الوزارة من مؤلفات معالي الوزير ، وتوارىخ بيعها ، وما كان منها يطلب من معاليه ، وما كان منها بناء على مقترحات اللجنتين السابقتين ، وثمن كل صفقة ؟

رابعاً — ما مقدار العجز الذي وقع في باب المصروفات العامة لوزارة المعارف العمومية في الميزانية الحالية ، وفي بند الكتب والأدوات وما سببه ؟ وهل تنوى الوزارة أن تتقدم بطلب للبرلمان لاعتماد مبلغ تسد به هذا العجز ؟

خامساً — ما أسماء المؤلفين الذين عرضوا على الوزارة بيع بعض مؤلفاتهم في هذا العام الدراسي والعام السابق للتدريس أو للمكتبة سواء منهم من وافقت الوزارة على شراء مؤلفاته مع إرجاء دفع الثمن حتى تسمح الميزانية ، ومن رفضت طلباتهم ، وأسماء الكتب التي عرضت على الوزارة ؟

سادساً — ما مقدار المبالغ المخصصة للاشتراك في المجلات والجرائد في جميع مدارس الحكومة ، كل على حدته ، وأسماء هذه المجلات والجرائد ، ومقدار العدد المشترك فيه من كل مجلة ، وما يدفع لكل مجلة من هذه المجلات ؟

أما عن الطلب الأول من هذه البيانات ، فإني مستعد لتقديمه ، غير أنني أقول لحضراتكم إن اللجنة التي ألفت برئاسة حضرة صاحب العزة عوض إبراهيم بك قد شكلت بصفة داخلية قبل أن تسند إلى وزارة المعارف العمومية .



أما عن الطلب الثانى الخاص ببيان عدد الكتب التى وزعت على المدارس الثانوية جميعها ...  
 حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — نريد أن نعرف أولاً هل يسلم معالى الوزير بحق النائب فى طلب البيانات من الوزير أو لا ؟

حضرة النائب المحترم معالى محمد حلمى عيسى باشا — هذه هى النقطة التى نريد أن يفصل فيها المجلس أولاً .  
 حضرة صاحب المعالى وزير المعارف العمومية — قلت إن للنائب أن يعرض على المجلس طلب البيانات والأوراق التى يريد الاطلاع عليها ، وذلك فى الجلسة التى ينظر فيها تحديد مينعاد لمناقشة الاستجواب . فإذا أقر المجلس هذا الطلب ، بعد معرفة رأى الوزير ومناقشته ، قام بتقديم جميع الأوراق والبيانات للطلوبة . وإنى لا أزال عند رأى فى أن هذا حق للمجلس ، لا حق لكل نائب بمفرده ؛ ولحضراتكم الرأى الأعلى .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — حضرات النواب المحترمين :  
 بدا لى أن بعض حضرات النواب يتشكك فى أننى قصدت عمداً أن أخفى من كتاب معالى الوزير شيئاً ، ولكن ما أدلى به معاليه فى كتابه هذا بخصوص مؤلفاته كان قد سبق للوزارة أن أصدرت به بلاغاً رسمياً فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٨ . وعلى ذلك فإن ما ورد فى كتابه كرد على معروف لكل إنسان .  
 ( نجة ) .

حضرة صاحب المعالى وزير المالية — حضرات النواب المحترمين : أثبت الآن مسألة تتعلق بحقوق حضرات النواب فى طلب بيانات تتعلق بما يؤدونه من واجب فى هذا المجلس الموقر . وبما لا شك فيه أن للنائب أن يطلب كل البيانات التى يريد . ولكن بما لا شك فيه أيضاً أن للوزير ، وهو المسئول عن المحافظة على المصلحة العامة ، أن يقدر ما إذا كانت هذه المصلحة تقضى بإعطاء هذه البيانات أولاً ، فإن رأى إعطاءها انتهى الأمر ؛ وإن رأى أن المصلحة العامة تقضى بعدم إعطائها كان على النائب فى هذه الحالة أن يرجع إلى المجلس ليحكم بينه وبين الوزير .  
 ( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن الببلى — لم يقل معالى وزير المعارف هذا .  
 حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — إن كلام معالى وزير المالية كلام طيب ، غير أن معالى وزير المعارف لم يقله .  
 حضرة صاحب المعالى وزير المعارف العمومية — هذا ما قلته بالضبط .  
 ( نجة ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — لقد أنكرت ، يا معالى الوزير ، على النائب حقه فى طلب البيانات .  
 حضرة النائب المحترم معالى محمد حلمى عيسى باشا — إذن فالأصل هو إعطاء البيانات ، والاستثناء هو عدم إعطائها .  
 حضرة صاحب المعالى وزير المالية — لا شك أن مهمة الوزير والمجلس والنائب هى التعاون لتحقيق المصلحة العامة . ولا يمكن أن يكون هذا موضع خلاف أو بحث . وإنما يكون الخلاف فى حالة ما إذا طلب النائب بيانات أو أوراقاً يرى الوزير من المصلحة العامة عدم إعطائها ؛ وعند ذلك يكون المرجع للمجلس وله الرأى الأعلى .  
 ( تصفيق ) .

هذا هو ما بينه لحضراتكم معالى وزير المعارف .  
 ( نجة ) .

( أصوات : لا ، لا ) .

حضرة صاحب المعالى وزير المالية — هذا ما قاله لحضراتكم معالى وزير المعارف . وغاية ما فى الأمر أن معاليه ترك المسألة البديهية

مادة ١٠٧ « ... .. »

البيضة ، وهي الحالة التي يطلب فيها النائب بيانات ويرى الوزير أن من المصلحة العامة إعطاء هذه البيانات ، ترك معاليه هذه المسألة وانتقل إلى نقطة الخلاف ، فقال عنها إن للمجلس — دون غيره — الحق في أن يفصل في الأمر ويقرر وجوب تقديم البيانات أو عدم تقديمها . هذا ما قاله وزير المعارف وما تمسك به ، وللوزير بعد ذلك أن يتصرف في الأمر تبعاً لما يراه ولما يرى أن يتحمل مسؤوليته . هذا كل ما في المسألة . وأظننا جميعاً متفقين فيه تماماً .

( تصفيق ) .

الرئيس — هل يرى حضرات النواب المحترمين الذين طلبوا الكلمة الاكتفاء بما قاله معالي وزير المالية أم يريدون أن يتكلموا في الموضوع ؟

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — ليسمح لي سعادة الرئيس أن أقول إن ما ذكرته لحضرات النواب المحترمين هو رأي جميع إخواني الوزراء ، وفي مقدمتهم معالي وزير المعارف العمومية .

( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم معالي محمد حلمي عيسى باشا — إذا كان مؤدى كلام معالي وزير المالية هو أن الأصل أن يجيب الوزير للمستجوب عن جميع ما يطلب من البيانات ولا يمتنع إلا إذا وجد أن هناك خطراً على نظام عام أو مسألة لا تقضي المصلحة بإذاعتها ، وفي هذه الحالة يحتمل النائب والوزير إلى المجلس ، فنحن موافقون على هذا التفسير .

( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندى — يوم طلبت هذه البيانات — وقد عرضت على حضراتكم وعرفتم من نصها مبلغ اتصالها بجوهر الاستجواب — كنت جاداً فيما طلبت ، وكنت قاصداً إلى الصميم للوقوف على هذه البيانات استيثاقاً بما علمته عن المخالفات وإقراراً للحق في ذاته .

لذلك أتمسك بالمطالبة بهذه البيانات ، وأتمسك أيضاً بأن هذا حق لكل نائب لا يشترط لتحقيقه قرار من مجلس النواب قبل الطلب . وللمجلس الحق في أن يقرر ما يراه في ذلك .

الرئيس — هل ترى الوزارة تأجيل مناقشة الاستجواب حتى تقدم البيانات المطلوبة ؟

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية — الرأي للمجلس .

الرئيس — هل يوافق المجلس على أن تكون مناقشة الاستجواب بعد أسبوعين حتى يودع معالي وزير المعارف الأوراق والبيانات المطلوبة ؟

( موافقة عامة ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود موسى — نريد أن نعرف إذا كان إيداع هذه البيانات قد تقرر بناء على طلب النائب المستجوب أو بناء على قرار المجلس .

الرئيس — بعد البيان الذي أدلى به معالي وزير المالية وموافقته على ما قاله معالي حلمي عيسى باشا في هذا الصدد وموافقة معالي وزير المعارف على ما قاله معالي وزير المالية لا يكون هناك محل لمثل هذا الاعتراض .

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية — لقد صرحت بأنني مستعد لإيداع البيانات المطلوبة ، فلا داعي إذن للاحتكام إلى المجلس .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود موسى — إن الاتفاق الذي يشير إليه سعادة الرئيس غير مفهوم ، فزريد أن تبين : هل تقديم البيانات قد تقرر الآن بناء على طلب المجلس أو على طلب العضو المستجوب ؟

الرئيس — لقد تم أخذ الرأي الآن على تأجيل الاستجواب لتقديم البيانات المطلوبة ، والكلام الآن في هذا الموضوع يعتبر فتحاً لباب المناقشة من جديد .



مادة ١٠٧ « ... .. »

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود موسى — من المصلحة أن تستمر المناقشة في ذلك .

الرئيس — الموافق على إعادة المناقشة في هذا الموضوع يتفضل بالوقوف .

( وقفت أقلية ) .

( في ١٣ فبراير سنة ١٩٣٩ ) .

يكون السؤال عن أعمال حصلت بالفعل ، لا عن نيات هي بطبيعتها ليست محلا للأسئلة البرلمانية .

أشير إلى السؤال الموجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الدفاع الوطني ، من حضرة النائب المحترم محمد رضوان بك ، ونصه :

« هل صحيح ما يذاع من أن الوزارة اعتزمت تخطي نظام الأقدمية المتبع بالجيش المصرى والذي هو الضمان الوحيد لطمأنينة رجال الجيش على مستقبلهم وتفرغهم لمهمتهم النبيلة وأنها تتوى أن ترقى قريباً عدداً من الضباط بدون النظر إلى الأقدمية ؟ » .

حضرة صاحب المعالي وزير الدفاع الوطني — « آسف لعدم إمكان الإجابة عن هذا السؤال لأن حضرة السائل لا يستفهم عن أعمال حصلت بالفعل ، بل يسأل عن نيات هي بطبيعتها ليست محلا للأسئلة البرلمانية . هذا فضلاً عن أن الموضوع في ذاته لو أنه حصل فعلاً عمل من صميم اختصاص السلطة التنفيذية لا ترى إعلان أسبابه » .

حضرة النائب المحترم محمد رضوان بك — إنما أردت بسؤالى أن أصارح معالي الوزير بما يحول في خواطر الأغلبية الكبرى من حضرات الضباط . وهأنذا قد أدت واجبي .

( في ١٣ مارس سنة ١٩٣٩ ) .

لا يوجه الاستجواب ابتداء ثم يطلب من الوزير البيانات التي يبنى عليها اتهامه .

لكل نائب الحق في أن يطلب من الوزير البيانات التي يراها ، في صورة سؤال أو بكتاب ، لأن طلب البيانات وتقديمها

يكون قبل توجيه الاستجواب ؛ ولا يمتنع الوزير عن تقديمها إلا لمصلحة عامة .

أشير إلى الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء من حضرة النائب المحترم محمود محمد الأتني بك : بشأن بعض موظفي الحكومة الذين يشتغلون في بعض الشركات والبنوك .

حضرة النائب المحترم محمود محمد الأتني بك — أرسل لي مكتب المجلس صورة كتاب ورد إلى حضرة صاحب السعادة رئيس المجلس من حضرة صاحب المعالي وزير المالية ، وفيه أن البيانات التي أطلبها خاصة بهذا الاستجواب لم ترسل إلى الآن لعدم ورودها من الوزارات المختلفة . ولا أزال أنتظر هذه البيانات حتى أبني عليها استجوابي .

( ضحك وضحك ) .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — لا أوافق على الطريقة التي يتبعها حضرة العضو المحترم . لأن المفروض أن المستجوب لا يوجه استجوابه إلا إذا كان لديه البيانات والأسانيد التي يرتكن إليها في توجيهه . أما أن يوجه الاستجواب ابتداء ثم يطلب من الوزير البيانات التي يبنيه عليها ، فأمر غير جائز . فلكل عضو أن يسأل ، وعلى الوزير أن يجيب . فإن اقتنع العضو بإجابة الوزير كان بها ، وإن لم يقتنع كان له الحق في تحويل سؤاله إلى استجواب .

ولهذا أقرر أني لن أرسل لحضرة العضو المحترم البيانات التي يطلبها .

( تصفيق وضحك ) .

الرئيس — إن حضرة صاحب المعالي وزير المالية في رده الآن يذكرني برد آخر لمعالیه ألقاه أثناء المناقشة في استجواب كان موجهاً إلى حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية ، فقد كان معالي وزير المعارف يدافع عن النظرية التي يدافع عنها اليوم معالي

وزير المالية ، ولكن معالي وزير المالية نفسه قرّر في ذلك الوقت أن المستجوب كل الحق في طلب ما يشاء من البيانات ، وأن على وزير أن يجيب إلا إذا رأى أن المصلحة العامة تمنع من إعطاء العضو هذه البيانات ، ففي هذه الحالة يعرض الأمر على المجلس الذي يصدر به كلمته العليا .

( تصفيق ) .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — لا أعارض مطلقاً في هذا .

الرئيس — فلكيلاً تكون قرارات المجلس أو تصرفات الحكومة مثار مناقشة ما بين حين وآخر ، أقترح أن تحال هذه مسألة على لجنة الشؤون الدستورية لتبحثها وترى فيها رأيها ، حتى لا تكون أمثال هذه التفصيلات في المستقبل محلاً للتصرف الوقفي ن لدن المجلس .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — لا أعترض على أن لكل عضو من حضراتكم أن يطلب ما يشاء من البيانات ، على أن للوزير أن يقدر المصلحة العامة في إعطاء هذه البيانات تحت مراقبة المجلس وأمره . هذا ظاهر واضح ، وإنما الذي أعترض عليه هو أن يبدأ عضو بتوجيه الاستجواب الذي هو في معناه الصريح اتهام ومحاسبة وتحميل تبعة ، ثم يقول بأنه لا يملك الدليل على هذا الاتهام ويطلب من الوزير الذي وجه إليه التهمة أن يقدم له الدليل عليها . وذلك قلب للأوضاع البرلمانية ، أما الوضع الصحيح فهو أن يوجه النائب سؤالاً أو يطلب بيانات مجردة عن أي اتهام ، فإذا رفض الوزير أن يجيبه ، أو أعطاه بيانات لم تكن كافية في نظره ، أو كانت غير متفقة مع ما حصل عليه هو من البيانات ، كان له أن يتقدم بالاستجواب كما يشاء . فالمسألة واضحة لا تحتاج إلى إحالة على لجنة الشؤون الدستورية لا على سواها .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي — أعتقد أن توجيه الاستجوابات على هذا المنوال يقلل من أهمية الرقابة على الحكومة ويظهرنا في مظهر من يتقدم باتهام لا دليل عليه ، ولم يدرسه من قبل . وإذا نحن جازفنا بالاستجواب الذي هو اتهام ، دون بحث ودرس ، سقطت قيمة الاستجواب والرقابة البرلمانية .

أفهم جيداً أن يحصل المستجوب على أدلته وأسانيده من دواوين الحكومة أو من غيرها ، ثم يعد عدته فيهاجم الحكومة ، ونكون معه إذا كان مستنداً إلى أدلة وبراهين قبلها .

إن معنى الاستجواب دقيق جليل ، يجب أن يكون في المقام الأول من المسؤولية . فإذا كنا سنهاجم الحكومة باستمرار بتوجيه الاستجوابات على هذا المنوال ، فاسمحوا لي أن أقول إن هذا يقلل من قيمتنا وقدرنا ورقابتنا على الحكومة ويضيع معنى الاستجواب ، والعفاء إذن على الحياة البرلمانية .

فيجب على النائب الذي يريد توجيه الاستجواب أن يستعد له كل الاستعداد .

( مقاطعة وضجة ) .

لا أحد يمنع من توجيه الاستجواب إثر الاستجواب كل يوم ، ولكن يجب أن يكون مستعداً للمناقشة فيه ، إما من طريق أبحاثه الخاصة أو من طريق الحكومة . هذا هو للنطق العقول ، ولا يحتاج الأمر فيه إلى العرض على لجنة الشؤون الدستورية .

حضرة النائب المحترم محمود عبد الأتني بك — سأتلو على حضراتكم نص الكتاب الذي قلت إن معالي وزير المالية أرسله إلي سعادة المجلس خاصاً بما طلبته من البيانات ، ليرى المجلس ويحكم إن كنت قد قصرت أو لم أقصر ، وهذا هو نص الكتاب :



مادة ١٠٧ هـ ... ..

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

رداً على كتاب سعادتك رقم ٦٠/٢/٥ (٥٠٧) بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٩ الخاص بطلب بيانات لازمة لاستجواب حضرة النائب المحترم محمود محمد الأتني بك عن عدد الموظفين الذين يشتغلون في شركات أو بنوك — نأسف لعدم إمكان إرسالها الآن نظراً لعدم ورود البيانات الكافية من الوزارات المختلفة .

وتفضلوا سعادتك بقبول فائق الاحترام ؟

وزير المالية  
أحمد ماهر

٦ مارس سنة ١٩٣٩

( ضجة ) .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — واضح من الخطاب أن حضرة العضو المحترم وجه استجوابه أولاً ثم طلب البيانات .  
حضرة النائب المحترم محمود محمد الأتني بك — أريد أن أقول لو كان صحيحاً أنه ليس لي الحق في طلب البيانات لكان من الممكر أن يرد علي بهذا فأقبله أو أرفع الأمر إلى المجلس .  
( ضجة ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ منصور مشالي — أرى أن الموضوع هام جداً وله كبير الخطر .  
إن للنائب أن يستجوب الوزير في أي موضوع يرى فيه خروجاً عن حدود القوانين ، وللنائب أن يطلب ما يريده من البيانات في أي وقت شاء .

هـب أتى تقدمت باستجواب ، ولدي من البيانات ما يحملني على الاعتقاد بأنها تقوم أساساً لهذا الاستجواب ، ثم نقصتني بعض البيانات ، فتوجهت إلى الوزير المختص بطلبها ، فما معنى إحجام الوزير عن إعطائها ؟ وما معنى أن يحدد لي موقفي ، فيقول لابد أن تكون لديك البيانات كاملة ؟ !

إنني لا أعرف معنى لهذا ، وأرى أن دفاع حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي دفاع معكوس .  
يجب أن يكون للحياة النيابية المقام الأول ؛ ويجب أن يكون للنائب كل احترام ؛ كما يجب أن يفسح له مجال الكلام ، وأن يجاب إلى ما يتضمنه سؤاله أو استجوابه من بيانات .

إن الكتاب الذي وصل إلى حضرة النائب المحترم محمود محمد الأتني بك يدل على أن هناك بيانات لا يرغبون في إعطائها إليه ولسنا نعرف لذلك سبباً . لقد قالوا إن البيانات لدى الوزارات ، وإنها لم تصل بعد . ولم يقولوا إن هذه البيانات طلبت بعد تقديم الاستجواب كأنهم لا يريدون أن يعطوها لحضرات النواب .

إنه يهمنا جداً أن يكون للنائب حق الإشراف على الحكومة في كل وقت وفي كل أوان .

حضرة النائب المحترم الأستاذ علي السيد أيوب — حضرات النواب المحترمين : نغفل إلى أنه لا محل للخلاف في الرأي ، وأظن - إذا لم تخفى ذاكرتي — أن ما سمعناه الليلة من معالي وزير المالية لا يختلف في شيء عما قاله من قبل عند نظر الاستجواب الذي كان موجهاً إلى معالي وزير المعارف العمومية . وقد كان رأي أولها إذ ذاك أن للوزير الموجه إليه الاستجواب أن يمتنع عن تقديم البيانات إذا رأى مصلحة في عدم تقديمها ويكون المرجع بعد ذلك للمجلس ، فإذا أقر الوزير على وجهة نظره تم له ما أراد ، وإذا خالفه كان لزاماً على الوزير أن يقدم البيانات المطلوبة .

ولا نظن أن فيما قاله معالي وزير المالية الآن ما يخالف إطلاقاً ذلك الرأي ، لا في الكليات ولا في الجزئيات . ويهمني جداً أوجه نظر حضراتكم إلى أنكم أقررتم ذلك الرأي عند نظر الاستجواب الذي كان موجهاً إلى معالي وزير المعارف العمومية . ولذا أستمع سعادة رئيس المجلس في أن أبدى أنه لا محل لإحالة المسألة على لجنة الشؤون الدستورية ، مادام أن للمجلس رأياً واضحاً في الأمر

أداة ١٠٧ » ... .. «

لم ير إلى الآن محلاً للعدل عن هذا الرأي ، وهو أن للوزير أن يمتنع عن تقديم البيانات التي تطلب منه ، وأنه في حالة الامتناع — إذا سر المستجوب على تقديمها — يكون الحكم في ذلك للمجلس .

لهذا أعتقد أن من واجب المستجوب أن يكون لديه ، قبل تقديم استجوابه ، من البيانات ما يبرر حسب تقديره أن هناك محلاً (استجواب . ولا أريد أن أذهب مذهب حضرة الزميل المحترم الأستاذ عبد الرحمن البلي فاقول إن على النائب أن يكون لديه من بررات والبيانات ما يكفي لتوجيه الاستجواب . وإنني أعتقد أن حضرة المستجوب تحت يده فعلاً ما يبرر — حسب تقديره — تقديم لاستجواب ، فليفضل إذن ببيان الأسس التي بنى عليها استجوابه ، وما لديه من البررات . وبعد ذلك نسمع رد الوزير ، وقد يتبين من رد أن هناك فعلاً ما يسوغ توجيه الاستجواب ، وأن الأمر يدعو إلى تقديم بيانات ليكون الموضوع أكثر جلاء ووضوحاً ، وأن وزير يمتنع عن تقديمها ، فيفضل المجلس عندئذ في الأمر ويقرر وجوب تقديم البيانات .

فالمبدأ فيما يتعلق بالناحية النظرية مسلم به ، وقد أقره المجلس من قبل . ومن الناحية العملية لا يمكننا أن نفصل فيما إذا كانت لبيانات التي يراد من معالي وزير المالية تقديمها جوهرية ، وما إذا كان من المستحسن إلزام الوزير بتقديمها أولاً ، والأمر يتوقف على لاستجوب ذاته ، فليفضل حضرته باعتلاء المنبر ، وإبداء ما لديه من البررات ، وليسمعنا ما عنده من البيانات ، وقد تكون محدودة ، لكنها ربما أنارت لنا الطريق فترى بعدها أنه من اللازم أن يتقدم لنا معالي وزير المالية ببيانات أكثر مما تحت يد المستجوب .

حضرة النائب المحترم معالي محمد حلمي عيسى باشا — الذي يهمننا في الأمر — كما قال بحق سعادة رئيس المجلس — مسألة المبدأ : يجب تقديم البيانات عند طلب المستجوب لها أولاً . أما أن تنظر في موضوع الاستجواب لترى ما إذا كان جدياً ، وهل حضره لاستجوب أولاً ، فهذه مسألة أخرى . وقد جرت مناقشة في هذا الموضوع — كما أشير إلى ذلك — وكان رأي المجلس بالإجماع أنه لابد من تقديم البيانات إلا إذا رأى الوزير المختص أن فيها خطراً على المصلحة العامة أو النظام العام ، عند ذلك يحتم إلى المجلس ، وله لقول الفصل ، بمعنى أن المتفق عليه أن الوزير لا يجوز له أن يرفض من تلقاء نفسه الإدلاء بالبيانات ، بل عليه تقديمها . وفي ظني أن لمادة الخاصة بالاستجوابات — وهي المادة ١١١ من اللائحة الداخلية — تفيد ذلك ، إذ هي تنص على ما يأتي :

« يشرح المستجوب موضوع استجوابه ، وبعد إجابة الوزير يجوز للأعضاء الاشتراك في المناقشة . فإذا لم يقتنع المستجوب ببيانات الوزير بين للمجلس أسباب عدم اقتناعه ... » . وفي الواقع ليس في ميسور المستجوب دائماً أن يحصل على بيانات رسمية ، سواء في مصالح الحكومة أو في الشركات أو المصالح الأهلية التي يكون الاستجواب متعلقاً بها ، بل القادر على ذلك الحكومة ذاتها . فليس من غضاضة على أي عضو أن يطلب تلك البيانات ، لأنها قد تكون هامة جداً تغير من وجه المسألة وقد يقتنع بها النائب حينئذ ينزل عن استجوابه . أي أن المصلحة العامة في ذاتها قد تتحقق بتقديم البيانات المطلوبة . أما أن يتمسك الوزير بعدم تقديمها فمعنى هذا تعطيل لرعاية الأعضاء وتعجيز لهم ، إذ من المعروف أنه قد لا يمكنهم الحصول على البيانات .

وأعرف أنه في كثير من الأحيان لا تجيز قواعد الحكومة أن تعطى للأفراد أوراقاً إلا بناء على إذن رؤساء المصالح ، لهذه الأسباب أرى أنه يجب علينا أن نؤيد القرار الذي أصدرناه في هذا الموضوع ، وأن نتمسك بالمبدأ الذي اتخذناه في الجلسة التي أشار إليها سعادة الرئيس ، احتراماً لقرارات المجلس ، ولأن فيه منعاً للاضطراب والتناقض .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — يظهر أنني لم أكن واضحاً حينما تكلمت في المرة الأولى . وفي الواقع ، يحضرات النواب المحترمين ، أن لكل نائب الحق في أن يطلب من الوزير البيانات التي يريدها ، وعلى الوزير أن يجيب عنها . هذا هو الأصل ، ولكن له استثناء ، وهو أن للوزير أن يمتنع عن تقديم ما يطلب منه من البيانات إذا رأى المصلحة في ذلك .

فإذا وصلت البيانات إلى النائب ، سواء أكان ذلك عن طريق الكتابة أم إجابة عن سؤال مكتوب أو رداً على سؤال موجه في الجلسة ، كان للنائب أن يقدر هذه البيانات ؛ فإن وجدها مقنعة اكتفى بها ، وإلا حوّل سؤاله إلى استجواب .

وهذا هو الوضع الطبيعي . فليس هناك إذن تعجيز ، ولا امتناع عن إعطاء بيانات ، إنما الذي نقول به إن على النائب أن يسأل قبل أن يتهم ، وأن يتعرف الوقائع قبل أن يحاسب .

قال معالي محمد حلمي عيسى باشا في آخر كلامه إن للنائب عند تقديم استجواب أن يطلب من الوزير البيانات التي يريدها فإن أعطيت



له ووجدها مقنعة كان له أن ينزل عن استجوابه . ما معنى هذا ؟ أن كان تقديم النائب للاستجواب عبثاً ١١ ما معنى تقديم استجواب يقوم على اتهام ، ثم طلب بيانات بعد ذلك ، ثم نزول عن الاستجواب ؟ ( تصفيق ) .

هذا ، يا حضرات النواب ، ما أردت أن أبينه لحضراتكم ، حتى لا يتعرض أحد من حضرات النواب للوقوع في الخطأ . أعز . فأقول إنه يجب عليك قبل أن تخاصم إنساناً أن تسأله ، لعل أن يكون في إجابته ما يقنع ، فتتخلى بذلك ضياع الوقت في المناقشة . أما إذا طلب المستجوب بيانات من الوزير ، فامتنع عن إعطائها ، فله في هذه الحالة أن يقدم استجوابه ، ويذكر أمام المجلس كيف أن الوزير امتنع عن إعطائه البيانات المطلوبة . فموقفنا والحالة هذه واحد لم يتغير ، ولحضرة المستجوب أن يطلب ما يشاء من البيانات وم بين يدي وأنا مستعد لتقديمها له لو أنه طلبها بصفة سؤال لا بصفة استجواب .

حضرة النائب المحترم الأستاذ الشيخ سليمان الكارم — الواقع أن لهذا الموضوع ناحيتين أو وجهتين . ففي الحالة الأولى يكون المستجوب مستجمعاً للأسس والمبادئ الأولية التي بنى عليها استجوابه ، ويكون مستعداً للمناقشة فيه على هذا الأساس ، وكل ما في الأم أنه قد يحتاج إلى طلب بعض إيضاحات أو طلب زيادة في المعلومات للتأكد مما يدلي به أمام المجلس ، وفي هذه الحالة يحق له أن يطلب تلك البيانات من الوزير . وقد كان هذا موقف حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندي حينما تقدم باستجوابه ، فقد كان مستعداً له كل الاستعداد ، واعتلى المنبر ، ولكنه طلب من الوزير بعض البيانات زيادة في الاستيضاح وعرض الأمر عندئذ على المجلس .

وأما في الحالة الثانية فإن المستجوب يتقدم باستجوابه ، ولا تكون لديه المواد الأولية التي بنى عليها اتهامه ، في حين أنه كان يجب عليه أن يجمعها قبل ذلك . فإذا كان محتاجاً إلى بيانات يتم بها استجوابه ، أو يدعم بها وقائعه ويتأكد منها ، كان له أن يطلب تلك البيانات من الوزير ، ولا نزاع في أن عليه أن يلبي طلبه . أما أن يأتي إنسان إلى ساحة المحكمة ويطلب من خصمه أن يقدم ما لديه من الأوراق ليرى ما إذا كان متهماً أو غير متهم ، فهذا ما لا يمكن أن يجاب إليه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد المجيد نافع — حضرات النواب المحترمين : إن المسألة المطروحة علينا الليلة للمناقشة أجل وأخطر من أن تمر بسهولة . فأرجو أن تسمحوا لي أن أقول كلمة موجزة ستوف عليكم كلاماً قد تسمعون مني غداً عند النظر في الاستجواب المقدم مني .

يجب أن نتفق مبدئياً على أن الاستجواب لا يحمل حتماً في طياته معنى لاتهام الوزير ، فقد يكون الأمر قاصراً على مجرد تناو سياسة الوزير بالنقد والتخطيء ، لا أكثر ولا أقل . فإذا طلب النائب في هذه الحالة من الوزير المستجوب أن يقدم له بيانات ، فله هذا معناه أن يد النائب خلو من البيانات مطلقاً ، بل قد يكون ما يطلبه مجرد بيانات تكميلية . وفي هذه الحالة لا يكون النائب خار عن حدود الرقابة البرلمانية .

حضرات النواب المحترمين : لقد قدمت لمعالي وزير المالية بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٣٩ استجواباً بشأن الترقيات والعلاوات إلى منحها الحكومة لموظفيها قبل صدور الكادر وبعد صدوره . عرض هذا الاستجواب على المجلس بجلسته ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٩ فقرر إرجاء المناقشة فيه أربعة أسابيع ، أي أنه حددت للمناقشة جلسة ٢٨ مارس أي غداً .

في اليوم الذي تقدمت بهذا الاستجواب شفعت بكتاب إلى معالي وزير المالية ، عن طريق رئاسة المجلس ، طلبت فيه أن يتنفس معاليه بإعطائي بياناً شاملاً عن الترقيات والعلاوات الاستثنائية التي منحت لموظفي الحكومة قبل صدور الكادر بأربعة شهور وبعد صدوره .

وقد أرسل طلي من رئاسة المجلس إلى معالي وزير المالية في يوم أول مارس بالذات ، وفي يوم ٦ مارس جاءني خطاب من معالي الوزير ، تلقيته أيضاً عن طريق الرئاسة ، ذكر فيه معاليه أنه لا يرفض أن يقدم هذه البيانات ، إنما هو يأسف لعدم استطاعته تقديمها لأنه لم يتلق الكشف الخاصة بموضوع الاستجواب من مختلف الوزارات .

( خجبة ) .

الرئيس — هذا موضوع آخر ، ومحل الكلام فيه غداً .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد المجيد نافع — بل محله في الموضوع الذي نحن بصدده . ما كان لوزير المالية أن يرفض بتاتاً أن يسأل إلى البيانات التي طلبتها ؛ لأنني حين قدمت الاستجواب قدمته على ضوء البدأ الدستوري الذي أقره معاليه في جلسة ١٣ فبراير سنة ١٩٣٩ عند مناقشة الاستجواب الذي كان موجهاً إلى معالي وزير المعارف العمومية . وكان معالي وزير المعارف العمومية مصرّاً على أن للوزير ألا يقدم البيانات المطلوبة ؛ فهض معالي وزير المالية وصحح الموقف ، وقال بأعلى صوته وبملاء فيه وفي لفظ جلي صريح بأن نائباً أن يطلب من الوزير البيانات الخاصة باستجوابه ، وأن ليس للوزير أن يتمتع عن الإدلاء بالبيانات ، إلا إذا رأى أن المصلحة العامة تنضى بالألا تذاع مثل هذه البيانات .

( ضجة ) .

إن حضرة النائب المحترم محمود محمد الألفي بك مقدم الاستجواب حين يحتكم إليكم إنما يفعل ذلك في أمر واحد ، هو هل المصلحة العامة تقضى بالألا تذاع هذه البيانات الخاصة باستجوابه أو لا ؟ وليس معنى طلب البيانات أن يد النائب خلو من المستندات ، وإنما قد يكون سبب في ذلك أنه متشكك بعض الشيء ، وقد تكون هناك حوائل مادية تحول بينه وبين الوصول إلى هذه البيانات .

اسمحوا لي أن أسأل كيف يمكن أن أعرف بصورة واضحة وعلى وجه التحديد بالضبط البيانات الخاصة بالعلاوات الاستثنائية التي منحها الحكومة للموظفين قبل صدور الكادر وبعد صدوره ، طبعاً لا يكون هذا إلا عن طريق وزارة المالية .

( ضجة ) .

حضرة النائب المحترم على إسلام باشا — حضرات النواب المحترمين : أرى أن المسألة قد استوفت مناقشة من جميع الوجوه ، تبين فعلاً أن معالي وزير المالية قرر بصريح العبارة أن ليس هناك أي شك في أن من حق النائب أن يطلب ما يشاء من بيانات وأن يحصل عليها . والواقع أن الذي سبب هذا الإشكال هو ما قاله حضرة مقدم الاستجواب من أنه يطلب هذه البيانات « ليبنى » عليها استجوابه ، ولو لم يقل حضرته هذا — وهو خطأ لفظي — لما قال معالي وزير المالية ما قاله الآن . وفي اعتقادي أن النقاش قد انتهى حول مبدأ ما إذا كان للمستجوب الحق في طلب البيانات والحصول عليها أو ليس له هذا الحق . فحق النائب في ذلك مسلم به وليس موضع مناقشة . أما فيما يختص بموضوع الاستجواب ذاته ، فأنا أنضم فيه إلى حضرة الزميل المستجوب وأعلن بأنني مستعد لشرحه على الفور من فوق هذا المنبر دون حاجة إلى طلب بيانات .

( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم توفيق دوس باشا — أرى أننا مختلفون في غير موضع للخلاف مطلقاً . ليس ثمة شك في أن للمجلس حق الرقابة على أعمال الحكومة ، كما أنه ليس في إجابة معالي وزير المالية ما يتناقى مع هذه الرقابة ؛ وكل ما في الأمر هو الترتيب والتعقيب لا أكثر ولا أقل . فلنكن عمليين في هذه المسألة . إذا نحن أخذنا بالرأي الذي ذهبت إليه الحكومة كان للنائب أن يسأل الحكومة عن البيانات التي تنقصه أو التي تدعوه إلى تقديم الاستجواب ، فإذا وصلت إليه هذه البيانات أمكنه على ضوءها أن يكون لنفسه عقيدة فيما إذا كان هناك محل للاستجواب ، وعلى هذا الأساس يبنى استجوابه .

فأي شيء في هذا ينقص من رقابة المجلس على أعمال الحكومة ومحاسبتها ؟ وإذا نحن نظرنا إلى هذه المسألة من ناحية عكسية ، واقرضنا أن البيانات التي طلبها المستجوب من الحكومة وصلته فعلاً ورأى منها أن ما قام في عقيدته عن الموضوع الذي قدم الاستجواب عنه كان خطأ وأنه لا محل للاستجواب مطلقاً فماذا تكون النتيجة ؟ لا شك أن النائب لو علم ذلك من قبل ، لآثر أن يوفر على نفسه وعلى المجلس كل ما يترتب على الاستجواب وإدراجه في جدول الأعمال والمناقشة فيه ، ثم يأتي بعد ذلك فيصعد المنبر ويقول لقد قدمت استجوابي ، ولكنني حين اطلعت على ما طلبته من بيانات وجدت أن عمل الحكومة لا غبار عليه ، ولذلك أزل عن الاستجواب . أليس هذا عبثاً هو إلى الهزل أقرب منه إلى الجد ؟

حضرات النواب المحترمين : لو أن فيما تقوله الحكومة أقل مساس برقابة المجلس على أعمالها لكنت مع الرأي المعارض ، ولكنني وجدت الحكمة فيما ذهبت إليه الحكومة ظاهرة واضحة .

قد يكون لدى النائب من الأسانيد ما يبرر الاستجواب ، ولكنها أسانيد ناقصة تحتاج إلى تكملة ، وفي هذه الحالة يحسن بالنائب



مادة ١٠٧ » ... ..

قبل أن يقدم استجوابه أن يبعث بشأنه عن طريق رئيس المجلس سؤالاً إلى الوزير المختص يطلب عنه رداً كتابياً . فإذا جاءه رد الوزير ووجد فيه مبرراً للاستجواب قدمه وإلا عدل عنه . أما إذا رفض الوزير إعطاء البيانات فللنائب أن يقدم استجوابه ويعرض الأمر على المجلس ذاكرة أن الوزير لم يعطه ما طلبه من بيانات ؛ وللمجلس الكلمة الأخيرة على كل حال .

لهذا قلت في مستهل كلامي إننا مختلفون في غير موضع للخلاف ، وإن رقابة المجلس على أعمال الحكومة متفق عليها من الجميع . وإن الحكومة توافق على حق النائب في طلب البيانات التي يريدتها — وكل ما هنالك من خلاف هو في موعد طلب البيانات ، هل يكون قبل تقديم الاستجواب أو بعده ؟

حضرة النائب المحترم محمد حلى عيسى باشا — هذا خلاف في الشكل .

حضرة النائب المحترم توفيق دوس باشا — نعم هو خلاف في الشكل فقط ، والطبعي المعقول أن يطلب النائب البيانات قبل أن يقدم استجوابه استكمالاً للأسانيد التي يدعم بها رأيه . فإذا رفض الوزير إعطاء هذه البيانات فللنائب أن يتقدم إلى المجلس طالباً من الوزير إبداء الأسباب التي دعت به إلى الرفض ، وبين المصلحة العامة التي اقتضت ذلك . ولهذا لا أرى ، يا حضرات النواب المحترمين ، داعياً لإلغاء الوقت في هذه المناقشة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه — حضرات النواب المحترمين : أعتقد أنه لو كان معالي الدكتور أحمد ماهرة تكلم باعتباره نائباً لحاز كلامه القبول ، لأنه النظرية الصحيحة التي تتفق تماماً ونصوص الدستور . ولكنه تكلم باعتباره وزيراً للمالية وقال إنه لا يعطى بيانات . ويظهر أن هذا هو ما أثار بعض حضرات النواب المحترمين الذين لا يوافقون على ذلك .

إن الاستجواب في الواقع خصومة واتهام لا شك فيه . والنصوص الواردة في الدستور وفي اللائحة الداخلية تخالف رأى حضر النائب المحترم الأستاذ عبد المجيد نافع الذي يحاول فيه أن يصف الاستجواب وصفاً آخر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد المجيد نافع — ليس من الضروري أن يؤدي الاستجواب إلى طرح مسألة الثقة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه — لعل أكثر حضراتكم تطرفاً في كل ما عسى الحكومة . ولكني الآن أناقش مناقشة فقهية هادئة . فانظروا حضراتكم إلى الإجراءات الواردة بالمادة ١٠٩ من اللائحة الداخلية والتي يستنتج منها أهمية وخطورة الاستجواب .

تنص هذه المادة على ما يأتي :

« على المستجوب أن يرسل استجوابه مكتوباً للرئيس . وبعد تلاوته في الجلسة وسماع أقوال الوزير عن أنسب الأوقات للمناقشة في موضوعه يحدد المجلس موعدها بعد ثمانية أيام على الأقل ، إلا إذا رأى الاستعجال ووافق الوزير .

فهذه الإجراءات تفيد أن مثل هذا الاستجواب الذي ينقض كالأصاغة على الحكومة أو على الوزير الموجه إليه ، ليس أمراً هيناً بل هو من الخطورة والأهمية بكان . وتبدو هذه الأهمية وهذه الخطورة من نص المادة التالية ، وهي المادة ١١٠ التي تنص على « لا يجوز تأجيل المناقشة في الاستجوابات المتعلقة بالأمور الداخلية لأكثر من شهر » .

وهذا قاطع في أن الاستجواب خطر على كيان الدولة ، ولذا يجب حسمه والبت فيه فيما لا يتجاوز شهراً .

بعد هذا أعطى المشرع للنائب الحق في أن يبين أسباب عدم اقتناعه بالبيانات التي ألقاها الوزير ويطلب طرح مسألة الثقة .

هذه هي أهمية وخطورة الاستجواب . ولكننا مع الأسف الشديد أقمنا من قيمته وأثره ، حتى أصبح من المشاهد أن يقدم طلب بإقفال باب المناقشة والانتقال إلى جدول الأعمال ، رغم أن مقدم الاستجواب يكون غير مقتنع بإجابة الوزير !! بل لم يحدد مطلقاً في أي دور من أدوار الحياة النيابية أن نائباً استعمل حقه في طرح مسألة الثقة ، لذلك أرجو حضراتكم من الآن فصاعداً أن تطرحوا الثقة بالوزراء لكي ترضوا شهوة المشرع ومنطقه .

( تصفيق ومضحك ) .

لاشك أن الاستجواب خصومة واتهام : على العكس من السؤال فإنه لا يتم عن شيء من ذلك ، بل هو بريء منه . فأنا أستفهم وأ

أقنع أو لا أقنع ، أما الاستجواب فحسن النية غير متوافر فيه مطلقاً ، وهو سلاح خطر . فإذا كان حضرة النائب مقدم الاستجواب يعتقد ان الوزير مخطئ ومتهاون في عمله ، وطبقاً لهذا الاعتقاد تقدم باستجوابه ، ويرى أنه يمكن الاقتراع على عدم الثقة به ، فكيف بعد هذا كله يطلب إلى الوزير أن يمدد بالأدلة المؤيدة لما يعتقد !!؟ هذا كثير . وإنى أرى أن حضرة النائب المحترم مقدم الاستجواب لم يكن في حاجة إلى بيان هذا ، وكذلك لم يكن معالي وزير المالية في حاجة إلى هذا الرد .

إن الاستجواب المطروح للنقاش الليلة واضح ، وموضوعه « هل صحيح أن بعض موظفي الحكومة يشتغلون في بعض الشركات والبنوك ويتقاضون منها أجراً ؟ » .

والمبدأ الذي يجب أن يدور حوله الحوار هو : هل الجمع بين عمل الحكومة وعمل آخر ضار في حد ذاته بالمصلحة العامة أو لا ؟ هذا هو الأساس ، أما ما عداه من التفاصيل ، مثل عدد الموظفين ، قل أو أكثر ، فلا يتناقض أو يصطدم بالمبدأ الأساسي . وأعتقد أنه لو قال حضرة النائب مقدم الاستجواب إنه لا يرى من المصلحة العامة أن يجمع موظف الحكومة بين عمله في الحكومة وعمله في الشركات أو البنوك ، لتوافر لديه الدليل على صحة رأيه . أما أنه يتهم الوزير ويطلب إليه أن يمدد بالأدلة التي تؤيد هذا الاتهام ، فهذا ما لا أوافق عليه ولا يمكن أن يوافق عليه أحد .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود موسى — حضرات النواب المحترمين :

ليست المسألة المعروضة الآن هينة ، لأننا سنخرج منها في الواقع — لا كما قال حضرة النائب المحترم توفيق دوس باشا متفقين ، بل سنخرج منها مختلفين ، وسيتجدد أمر هذا الخلاف دائماً . لا شك أنه معروض الآن أمامنا نظريتان : الأولى طرحت من جانب الذين يقولون إن حقوق النواب تنتقص إذا ما سائرنا الحكومة في الرأي الذي تقول به الليلة . وأؤكد لحضراتكم أن هذا الرأي في حقيقته يخالف الرأي الذي ذهب إليه المجلس في جلسة سابقة . والقول بأن للوزير أن يمتنع عن إعطاء البيانات ويطرح الأمر على المجلس مخالف للدستور ، لأن الدستور الذي أعطى النائب حق الاستجواب لا يعطى المجلس حق منع هذا الاستجواب . وكون المجلس يؤيد الحكومة ، ليس معناه أن للوزير أن يمتنع عن إعطاء البيانات التي يطلبها أحد حضرات النواب المحترمين .

( ضجة ) .

حضرة النائب المحترم حسين درويش — لا يصح توجيه مثل هذا الكلام .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود موسى — أرجو أن توسعوا صدوركم . لقد قال معالي وزير المالية في جلسة ماضية إن المصلحة العامة هي الفصل . وكل ما أريده الآن هو أن يكون الأمر واضحاً جلياً ، لا أن نخرج منه مستترين على أنفسنا بالقول إننا متفقون ونحن في الواقع مختلفون . إننا بعد كل هذا الوقت الذي أمضيته نود أن نقطع في الأمر برأى ، حتى لا يتجدد النزاع فيما بعد ويطرح كلما عن وزير أن يمتنع عن إعطاء البيانات . أقول لحضراتكم — خلافاً لما سمعته من بعض حضرات النواب المحترمين — إن الاستجواب ليس خصومة إنما هو اتهام للمصلحة العامة .

( ضجة ) .

لقد افترض الدستور وافترضت اللائحة الداخلية أن النائب يكتفي بالبيانات التي يلقيها الوزير — وهذا ليس من الخصومة في شيء . ولكن يظهر أن معالي الوزير يذهب إلى تصوير الاستجواب بأنه خصومة ، وأن النائب — تبعاً لذلك — إذا ما طلب بيانات باعتباره سائلاً أمده بها ، أما إذا طلبها باعتباره مستجوباً حق له أن يمتنع عن إعطائها له . وهذا التصور خاطئ ، ولا يحق للوزير أن يقول بهذا لأن هذه البيانات ليست ملكاً للحكومة إنما هي ملك للمصلحة العامة . ولا يسوغ للحكومة أن تقدمها إن كانت في مصلحتها وتمتنع عن تقديمها إذا لم تكن في مصلحتها ولو كانت للمصلحة العامة . أرى أنه يجب أن يكون الحكم في هذا الأمر هو المصلحة العامة . لذلك أقترح أن يصر المجلس على الرأي الذي أبداه من قبل ، والذي نادى به معالي وزير المالية في جلسة ماضية — لا الرأي الذي يقول به معاليه في هذه الجلسة .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — إن ما أبديته الآن هو عين ما أبديته في جلسة سابقة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود موسى — يوجد فارق بين الرأيين .



مادة ١٠٧ » ... ..

حضرة النائب المحترم محمد توفيق خليل بك - يريد حضرة المستجوب شرح استجوابه ، فأرى أن لا داعي لإطالة المناقشة .  
حضرة صاحب المعالي وزير المالية - أصرح بأنني لن أقدم في هذا الاستجواب أية بيانات ، وإنني مستعد للمناقشة فيه الآن .  
الرئيس - ما دام معالي الوزير مستعداً للمناقشة في الاستجواب الآن ، فهل حضرة المستجوب على استعداد لشرح استجوابه ؟  
حضرة النائب المحترم محمود محمد الألفي بك - نعم .

الرئيس - إذن يتلى الاستجواب .

تلى الاستجواب ونصه :

« هل صحيح أن بعض موظفي الحكومة يشتغلون في بعض الشركات والبنوك ويتقاضون منها أجراً ؟ فإذا كان هذا صحيحاً ، فمن هم هؤلاء الموظفون ؟ وما قيمة مرتباتهم من الحكومة ؟ وما قيمة ما يتقاضونه من الشركات والبنوك ؟ وهل هذا جائز قانوناً ؟ » .  
حضرة النائب المحترم محمود محمد الألفي بك - سأشرح الآن استجوابي ، وأرجو ألا يفهم أنني أقدم هذا الاستجواب ضد الحكومة بل أقدمه للمصلحة العامة . وإنني أجل الحكومة ...

( ضجة ) .

قلت إنني ما قدمت استجوابي إلا للمصلحة العامة . فالموظف الحكومي الذي بيده الأمر ويعمل في شركة أو بنك أو في أي محل آخر ، ويأخذ عن ذلك أجراً ، لا بد أن يحابي صاحب هذا العمل في نظير ما يتقاضاه من أجر . فالموظفون من هذا القبيل - وأعرف بعضهم - يجب أن ينجسوا بين بقائهم في وظيفتهم الحكومية وبين عملهم الحر . هذا هو موضوع استجوابي ، أطرحه على حضراتكم ولكم الرأي الأخير .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية - حضرات النواب المحترمين :

إن كل ما أردته من اعتراض على الطريقة التي كان يطلب بها حضرة المستجوب وضع الأمور فيها هو ما أبانه سعادة توفيق دوس باشا من منع تعطيل أعمال المجلس . فما يمكن معرفته وما يمكن عمله والوصول إلى إتمامه من غير تضييع لأوقات المجلس يحسن بنا أن نعمله ، وهذا هو الطريق السوي وهو الطريق المستقيم .

هذا ما دعاني للقول بأنني مستعد للإجابة عن البيانات التي يطلبها حضرات النواب ، ما دامت المصلحة العامة لا تمنع من إعطائها . وليست الحالة التي نحن بصدددها مما يدخل تحت هذه التسمية بلا شك . لو طلب حضرة المستجوب هذه البيانات لما تأخرت مطلقاً عن إجابة طلبه . أما أن يبدأ بالاستجواب ثم يطلب البيانات فهذا ما أردت أن أصون عمل المجلس عنه ومن الوقوع فيه .

( في ٢٧ مارس سنة ١٩٣٩ ) .

إذا تمت المناقشة في الاستجواب وقدمت عدة اقتراحات ، منها اقتراح بالانتقال إلى جدول الأعمال ، أخذ الرأي عليه قبل

غيره من الاقتراحات .

أشير إلى الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء من حضرة النائب المحترم محمود محمد الألفي بك ، بشأن بعض موظفي الحكومة الذين يشتغلون في بعض الشركات والبنوك .

... ..  
... ..  
... ..  
... ..

حضرة النائب المحترم عبد العزيز رضوان بك - أرى أن نكتفي الليلة بهذا القدر من المناقشة ، خصوصاً أننا سمعنا أن هناك مشروع

مادة ١٠٧ « ... .. »

قانون يتناول هذا الموضوع ، والواجب علينا أن نرجى الكلام في ذلك إلى أن يحىء موعد نظر السياسة العامة لمالية الدولة فنوفى الموضوع حقه ( نجة ) . أرى أن نتهى من هذه المسألة بالانتقال إلى جدول الأعمال .

الرئيس — تقدمت أربعة اقتراحات : الأول من حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك ونصه :  
« أقترح الانتقال إلى جدول الأعمال » .

والثاني من حضرة النائب المحترم أحمد مختار بك وعدد كبير من حضرات الأعضاء ونصه :  
« نقتح مطالبة الحكومة بتنفيذ القرار الصادر من مجلس الوزراء الصادر في سنة ١٩٣٦ مع إلغاء جميع الاستثناءات والتنفيذ حالا » .

والثالث من حضرتي النائبين المحترمين عبد المنعم حشيش وصادق راضى ونصه :  
« نقتح أن يقرر المجلس توجيه نظر الحكومة للعمل على منع الموظفين من الاشتغال بعمل خارج عن حدود وظائفهم » .

والرابع من حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام ونصه :  
« أقترح أن تعمل الحكومة على منع اشتغال الموظفين بأعمال الشركات والبنوك » .

حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك — إن المفهوم من أحكام اللائحة أن اقتراح الانتقال إلى جدول الأعمال يجب أن يسبق في العرض كل اقتراح آخر ، وجرت التقاليد على ذلك .

حضرة النائب المحترم على المنزلاوى بك — وأنا أقول العكس ، فمن البديهي أن تعرض الاقتراحات أولاً فيؤخذ عليها الرأي ثم يعرض اقتراح الانتقال إلى جدول الأعمال ، وذلك لأن الاستجابات تنتهى دائماً إما إلى طرح مسألة الثقة بعد الفصل طبعاً في الاقتراحات المقدمة ، وإما إلى الانتقال إلى جدول الأعمال .

حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الهادى — أرجو أن أتلو على حضراتكم نص المادة ١١١ من اللائحة الداخلية ، فهى تشرح الوضع الذى نحن بصدده شرحاً واضحاً :

« يشرح المستجوب موضوع استجوابه ، وبعد إجابة الوزير يجوز للأعضاء الاشتراك في المناقشة . فإذا لم يقتنع المستجوب ببيانات الوزير يبين للمجلس أسباب عدم اقتناعه ، وله ولنيره من الأعضاء عند ذلك أن يطرحوا مسألة الثقة » .

فبناء على هذه المادة تنتهى مناقشة الاستجابات إلى أحد أمرين : الأول طرح الثقة ، والثاني الانتقال إلى جدول الأعمال . أما الاقتراحات التى تقدم نتيجة للمناقشة ولتعارض الأفكار ، فتكون محل تقدير من غير شك عند الانتقال إلى الجدول . وأما إذا أراد أحد النواب أن يصل إلى معرفة الموقف بالتحديد فليس ما يمنع من أن يتقدم باقتراح مستقل فى أى وقت .

وبعد هذا أرى أن اقتراح حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك أولى الاقتراحات بالنظر ، بل هو الذى يتعين نظره إذا لم يكن هناك من يريد طرح مسألة الثقة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — إن اللائحة الداخلية لم تذكر ما يقوله حضرة العضو المحترم على وجه التحديد ، ولكن المفهوم أنه ما دام النائب يملك طرح الثقة فهو يملك من غير شك عرض الاقتراحات لأن الذى يملك الأكثر يملك الأقل . وقد سارت التقاليد البرلمانية على هذا وفى رأى أن المادة ١١١ لا تمنع أى عضو من تقديم اقتراحات معينة فى مناسبة مناقشة الاستجابات .

حضرة صاحب للمالى وزير المالية — تقضى كل التقاليد البرلمانية بأن اقتراح الانتقال إلى جدول الأعمال يجب أن يسبق فى العرض سائر الاقتراحات . وسبب هذا أن الانتقال إلى الجدول معناه انتهاء المناقشات واكتفاء المجلس بما دار فيها دون الانتهاء إلى رأى معين . ووددت أن تكون ييدى الآن للراجع الذى ثبت هذا الرأى ، وأنا على كل حال مستعد أن أقدم الدليل حالا ؛ غير أنى أقول توفيراً للوقت إنى أعتبر فى عرض الاقتراحات الأخرى مساساً بالثقة ، ولذلك أطلب رفضها جميعاً .

( تصفيق ) .



مادة ١٠٧ » ... ..

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — لم يتكلم أحد في مسألة الثقة ؛ ولا أعتقد أن في عرض الاقتراحات طرحاً لمسألة الثقة بالوزير .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — قلت إنني أعتبر أن في عرض الاقتراحات مساساً بالثقة لا طرحاً لمسألة الثقة ، ولهذا أطلب رفض تلك الاقتراحات .

الرئيس — سأخذ الرأي على عرض اقتراح حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك .

حضرة النائب المحترم علي المنزلاوي بك — إن معالي الوزير قال إنه يرفض الاقتراحات ويطلب رأي المجلس ، فهو لا يرفض عرضها على المجلس .

الرئيس — يجب أن يؤخذ الرأي أولاً في عرض اقتراح عبد الغفار بك .

حضرة النائب المحترم علي المنزلاوي بك — تحال هذه النقطة إذن على لجنة الشؤون الدستورية .

( ضجة ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — أعتقد أن تاويل معالي الوزير لعرض الاقتراحات لا محل له ، لأنه ليس فيه مساس بالثقة به ، فإن النظام الذي تتناوله الاقتراحات ليس من عمله هو ، ولكنه نظام عادي وقديم جرت عليه الحكومات السابقة من زمن طويل وزيد إصلاحه . أما أن نسمع في كل يوم أن هذا الاقتراح فيه مساس بالثقة ... ..

حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك — هذا حقه ، فليس لك أن تعترض عليه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — نعم هو حقه ، ولكنه يستعمله في غير محله .

حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك — هو حر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — وأنا أيضاً حر في كلامي ، فأرجو ألا تقاطعني .

الرئيس — أعرض الأمر في اقتراح حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك ، وهو أن يقرر المجلس الانتقال إلى جدول الأعمال ، فالذي لا يوافق على عرض هذا الاقتراح الآن يتفضل بالوقوف .

( وقفت أقلية ) .

الرئيس — إذن نعرض الاقتراح لأخذ الرأي عليه ، فالموافق على الانتقال إلى جدول الأعمال يقف .

( وقفت أكثرية ) .

الرئيس — هل توافقون على تأجيل ما بقي من جدول الأعمال إلى جلسة الغد ؟

( موافقة عامة ) .

( في ٢٧ مارس سنة ١٩٣٩ ) .

إذا قدم استجواب هو في الواقع سؤال فن حق الرئيس أن ينصح مقدمه بتحويله إلى سؤال . فإن لم يقبل النصيحة عرض

الاستجواب على المجلس ليبدى رأيه فيه . ومن حق المجلس أن يراعى وقت الأعضاء ( الاستجواب المعروض أجاب عنه الوزير

على اعتباره أنه سؤال ) .

أشير إلى الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المالية من حضرة النائب المحترم محمود محمد الألفي بك ونصه :

« في سنة ١٩٣٨ قدمت سؤاليين أحدهما بتاريخ ١٧ أبريل سنة ١٩٣٨ حينما كان دولة إسماعيل صدقي باشا وزيراً للمالية بخصوص تعديل ضريبة الأتيطان . وقد أجاب دولته بأن الحكومة ستقدم للمجلس " قانون تعديل ضرائب الأتيطان في سنة ١٩٣٨ على أن ير التعديل ابتداء من سنة ١٩٣٨ المالية ، ولما استقال دولته قدمت سؤالا آخر لمعاليتكم في هذه الدورة بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٨ ، قلا

إن مشروع هذا القانون سيقدم للمجلس حيث قرب الانتهاء من بحثه . وحتى الآن لم يقدم هذا القانون ، مع أنه كان مع قوانين أخرى قدمتها الحكومة للمجلس ونظرها فعلا .

فأريد أن استجوب معالي الوزير عن الأسباب الداعية لهذا التأخير خصوصاً أن السنة المالية ( سنة ١٩٣٨ ) قاربت على النهاية » .  
الرئيس — الكلمة لحضرة النائب المحترم محمود محمد الألفي بك .

حضرة النائب محمود محمد الألفي بك — قدم قانون تعديل الضرائب مع جملة قوانين الضرائب التي فرضتها الحكومة علينا أخيراً .  
ولسبب لا أفهمه سحب هذا القانون ولم يعرض علينا حتى اليوم . وقد سبق لي أن قدمت سؤالاً إلى حضرة صاحب الدولة صدق باشا ، حينما كان وزيراً للمالية ، وأجاب دولته يومئذ بأن الحكومة ستعرض هذا القانون على البرلمان في أقرب فرصة . ثم شفعت هذا السؤال بسؤال آخر إلى معالي وزير المالية الحاضر فأجاب بمثل ما أجاب به دولة صدق باشا . ولكن هذا القانون لم يعرض علينا حتى اليوم ؛ ولهذا رأيت تقديم هذا الاستجواب .

تعلمون ، يا حضرات النواب ، أن إصدار هذا القانون يهم المصلحة العامة ، فهناك أطيان لا تغل أكثر من أربعة أو خمسة جنيهات ، في حين أنها تدفع ضريبة على الفدان تتراوح بين ١٥٠ قرشا ومائتي قرش . ففي تأخير إصدار هذا القانون ضرر على الزراع ولا شك ، ولا زلت أقول إنني لا أعلم السر في عدم تقديم هذا القانون إلى الآن ، وأرجو معالي الوزير أن يبين لنا العلة في ذلك .  
( ضجة ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — سأتكلم في الاستجواب من الناحية الشكلية ، فأقول إنني مع تقديرى لحضرة مقدمه أكاد أتميز غيظاً من مثل هذه الاستجوابات ، وأرى أنه يجب أن يكون هناك فارق بين السؤال والاستجواب ، فالسؤال بأبسط معانيه يقصد منه الاستعلام عن شيء مجهول وكان في استطاعة حضرة النائب المحترم أن يوجه سؤالاً في موضوع استجوابه لأن هذا الاستجواب لا يمكن بحال أن يتضمن المعنى المقصود من الاستجواب . وأعتقد أن لمكتب المجلس كل الحق في أن يلفت نظر النائب في مثل هذه الحالات إلى أنه يحسن به أن يقدم سؤالاً بدلاً من استجواب هو في الواقع سؤال من جميع الوجوه .  
هذا هو رأيي أقوله في صراحة بناء على تقاليد المجلس وتقاليد المكتب الماضية ، وأعتقد أن تصرف المكتب في هذه الحالة يقصد منه إعطاء كل فرصة للنائب ، وفي هذا توسيع لحقوقه بلا شك ، وإنما يجب أن يكون ذلك إلى حد محدود ، فيصح إذن ان يستغنى عن مثل هذه الاستجوابات بمجرد السؤال .

حضرة النائب المحترم محمود محمد الألفي بك — كيف يستغنى عنها !  
( ضحك ) .

إنني صاحب الاستجواب وأتهم الحكومة بالتقصير في القيام بالواجب إزاء المزارعين ، إذ كان عليها ألا تتأخر في إصدار قانون ضرائب الأطيان لأن التأخير مضر بهم .

حضرة النائب المحترم محمد توفيق خليل بك — سأتناول الكلام عن هذا الاستجواب من الناحية الشكلية أيضاً .  
الرئيس — إن المسألة التي أثارها حضرة النائب المحترم الأستاذ غنام تحمل في طياتها ما يأتي : هل هذا الاستجواب مقبول شكلاً أو ليس كذلك ؟ ثم رتب على هذا ما إذا كان من الواجب استبعاد الاستجواب وعدم عرضه على المجلس . هذا هو مضمون كلمة حضرته .  
حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء — لا ، لا ، لم يقصد ذلك .

الرئيس — هذا هو معنى ما تضمنته كلمته . فهو قد قصد بما قال أنه كان من الواجب استبعاد الاستجواب وعدم عرضه . وحرصاً على وقتكم أرجو ممن يريد الكلام في الشكل أن يتفضل بالكلام في هذه النقطة . أما إذا كان الكلام في موضوع الاستجواب فيحسن أن تكون الكلمة أولاً لمعالي وزير المالية ثم لمن يريد الكلام من حضراتكم في الموضوع .

حضرة النائب المحترم محمد توفيق خليل بك — قلت إنني سأتكلم عن الاستجواب من الناحية الشكلية . والفهم من الاستجواب عادة أنه يتضمن أولاً وقبل كل شيء توجيه اللوم إلى الحكومة . ولكن ليس معنى هذا أن كل استجواب يجب أن يتضمن اللوم ، فقد يقصد بالاستجواب مثلاً تمكين المجلس من مناقشة موضوع لا تتاح الفرصة للاستنارة فيه إذا أثير في شكل سؤال ، لأن المناقشة في حالة السؤال تنحصر بين السائل والمستول وحدهما .



مادة ١٠٧ » ... ..

وهذه المسألة لها نظائر كثيرة طرحت على المجلس . وقد نوقش بعضها وسيكون بعضها الآخر محل مناقشة بعد أيام قلائل . وأظن أن أحدثها عهداً هو ذلك الاستجواب المقدم من حضرة صاحب الدولة صدق باشا بشأن مركز مصر من الحوادث الأخيرة التي أدت إلى ضياع استقلال دولة تشيكوسلوفاكيا .

إذن يصح أن يكون لاستجواب حضرة النائب المحترم محمود الألفي بك هذا المعنى الذي بينته لحضراتكم ، وهو الاستنارة في موضوع له مقدمات تستدعي طلب هذه الاستنارة .

وأذكر أنه كان قد صدر قرار من المجلس في العام الماضي بالمواقفة على تخفيض مليون جنيه من ضرائب الملاك التي يدفعها صغار الملاك ... ..

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — هذا كلام في الموضوع .

حضرة النائب المحترم محمد توفيق خليل بك — نعم ، لكنه للاستدلال من الناحية الشكلية . قلت إن ذلك القرار قد صدر ، وقيل في تبريره ما قيل مما لا محل لإعادته الآن ، ثم تقدمت الحكومة فعلاً بمشروع قانون للضرائب العقارية على هذا الأساس وعرض على المجلس ثم سحب .

حضرة النائب المحترم مقدم الاستجواب يطلب — نظراً لما تقدم — بيانات من الحكومة على صورة هي في الواقع تزيد على مجرد سؤال يرد عليه بكلمة « نعم » أو « لا » ، فيصح إذن أن يقبل هذا الاستجواب من ناحية الشكل ، وأرى أن يناقش المجلس موضوعه ويدلى برأيه فيه بالإيضاح الكافي لا أكثر ولا أقل .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — لقد تبين لي مما سمعته من حضرة مقدم الاستجواب أنه لا يطلب المناقشة التي أشار إليها حضرة النائب المحترم توفيق خليل بك ، والأمر واضح لأنه تكلم في الموضوع ولم يطلب شيئاً من ذلك .

أما من الناحية الشكلية التي أشار إليها حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام في عبارته ، فالواقع أن لكل نائب أن يقدم ما يشاء من أسئلة واستجوابات ، وأن لرئيس المجلس — بما له من سلطة غير محدودة المدى — أن يستعمل سلطته ، فيطلب إلى النائب أن يتصرف تصرفاً غير الذي اتجه إليه ، وللنائب أن يقدر هذه النصيحة . ولكن إذا ما أصر على رأيه ، وجب على الرئيس أن يدرج الاستجواب الذي وجهه النائب إلى الوزير المختص في جدول الأعمال . وظاهر من تشبث حضرة النائب المحترم محمود محمد الألفي بك في عرض ما يسميه استجواباً ، ونسميه نحن سؤالاً ، ومن عدد الاستجوابات التي يطرنا بها من وقت لآخر ، أنه مصر على رأيه . فما الذي يمكن للرئيس عمله في هذه الحالة ؟

ليس في استطاعة الرئيس أن يفعل شيئاً غير أن يعرض هذه الاستجوابات على المجلس ليرى رأيه فيها . فالمسألة من الناحية الشكلية واضحة . أما من ناحية الموضوع فإنني أعتبر أن هذا الاستجواب هو ، في الواقع ، سؤال قدم في صورة استجواب وسأجيب عنه على هذا الاعتبار .

أعادت وزارة المالية بحث مشروع قانون تعديل ضرائب الأتيطان على ضوء الحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد ، وعلى ضوء الملاحظات التي أبدت بشأنه في هذا المجلس والتي تعرض لها حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد توفيق خليل بك الليلة ، فغيرت من نصوصه وأحكامه ، وانتهت من مراجعته ، وستقدم به إلى مجلس الوزراء في الأسبوع المقبل إن شاء الله ، والفهم أنه سينفذ ابتداء من سنة ١٩٣٩ .

حضرة النائب المحترم على إسلام باشا — أنكم عن هذا الاستجواب من الناحية الشكلية ، فأقول ، رداً على اعتراض حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام ، إن هذا الاستجواب كان سؤالاً طلب حضرة مقدمه تحويله إلى استجواب ووافق المجلس على ذلك . فإن كان هناك مبرر للاعتراض على تقديم الاستجوابات بصفة عامة ، فلا محل للاعتراض على هذا الاستجواب بالذات . على أنني لا أرى من المناسب أنه في كل فرصة يعرض فيها استجواب على المجلس أن تثار المناقشة حول حق النائب في تقديم الاستجوابات ، فهذا حق مطلق له ، أقره المجلس أكثر من مرة . فللنائب أن يقدم ما يشاء من الاستجوابات دون قيد ولا شرط . وأرى أن المناقشة في هذه النقطة مضيعة لوقت المجلس ولا نتيجة لها . ولهذا لا أرى محلاً لاعتراض حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام .

حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك - الواقع أن لكل نائب الحق في أن يقدم ما يشاء من الاستجابات ، ولكن المفروض في النائب أنه يقدر الموضوع الذي يريد أن يستجوب الحكومة فيه ، ويقدر وقت المجلس ووقت الحكومة ، ومقدرته على شرح الاستجواب .

( ضحك ) .

إذا كانت كل فكرة تجول في خاطر النائب يقدم عنها استجاباً للحكومة فيعرض على المجلس ستة أو سبعة استجابات في كل جلسة ، فإن الوقت لا يكفي لمناقشتها ، وبالتالي لا يكون هناك متسع لنظر ما عداها من الأعمال . وكل ما أرجوه أتما ، كنواب ، قبل أن نسارع إلى تقديم الاستجابات ، تدبر موضوعاتها ، حتى تتحقق الفائدة للرجوة من تقديمها . أما إبطاء المجلس بوابل من الاستجابات ففضلاً عن أنه يضيع وقت المجلس ، فإنه يقلل من قيمتها .

حضرة النائب المحترم عباس محمود العقاد - فهمت من كلام حضرة النائب المحترم الأستاذ غنام أنه لا يريد أن يوجه اعتراضاً لمكتب المجلس ، لأنه وافق على عرض هذا الاستجواب على المجلس ، بل يريد أن يصل إلى أن يفوض المجلس الرئيس وأعضاء المكتب حق توجيه نظر حضرات النواب المحترمين إلى تحويل استجواباتهم إلى أسئلة إذا كان موضوع هذه الاستجابات يصح أن يعرض على المجلس على صورة أسئلة . وأظن أن هذا مبدأ لا اعتراض عليه . إلا أنه إذا كان مما لا نزاع فيه أن حق النائب في تقديم الاستجابات غير محدود ، فالواقع أن جميع الحقوق لها حدود من حسن الاستعمال ، فإذا تجاوزت هذه الحدود انقلبت إلى ضدها وقد صاحبها الحق فيها .

يقول حضرة النائب المحترم على إسلام باشا إنه يجوز للنائب أن يقدم ما يشاء من الاستجابات . وهذا صحيح ، ولكن يجوز للمجلس أيضاً أن يحرص على وقته وأوقات الحكومة وأعمالها ، ويوازن بين حق النائب وحق المجلس في تبين المصلحة المترتبة على استعمال هذا الحق .

إن ما يدعو إلى التفكير في هذه المسألة سبق التفكير فيه في مجلس من أقدم المجالس النيابية في العالم وأعرفها بحقوق النواب ومعنى الرقابة على الحكومة ، وأعني به مجلس النواب البريطاني ، إذ حدث حينما كان لإرلندا نواب يمثلونها في المجلس المشار إليه أن اتفق هؤلاء النواب فيما بينهم على خطة محكمة يراد بها تعطيل أعمال المجلس وإحراج الحكومة ، ومنع المجلس من تناول أى بحث عدا المباحث التي يريدونها هؤلاء النواب . واستطاعوا ببراعتهم وحسن تدبيرهم أن يصلوا إلى شل حركة البرلمان . فما الذي حدث إزاء هذه الحالة في أقدم المجالس النيابية كلها ؟ حدث أن أقفل الرئيس من تلقاء نفسه باب المناقشة ، وقال للمجلس : إننى أقفلت باب المناقشة في هذه المسألة تحت مسؤوليتي . فوافق المجلس على ذلك ، لأن للحقوق حدوداً ، هي كرامة البرلمان والحرص على أوقات النواب والحكومة . بل حدث بعد ذلك ، يحضرات النواب المحترمين ، أن وضع نظام ثابت سمي نظام الـ "Closure" ، وهو يقابل عندنا إقفال باب المناقشة .

ثم وضع بعد ذلك نظام أقوى من هذا سمي نظام « الجيلوتين » ، أى المقصلة ، وهو قطع المناقشة قطعاً ، وذلك بأن يتقرر من بادئ الأمر تحديد الساعات أو الأيام التي تستغرقها مناقشة من المناقشات ، فإذا انتهى الوقت المحدد أقفلت المناقشة فيها من تلقاء ذاتها .

حضرات النواب المحترمين : إن انقول بأن الاستجابات حق مطلق للنواب قول لا يمكن إقراره على إطلاقه ، فإذا كان للنائب حق للمجلس حقوق ، هي الأجدر والأولى بالرعاية . وهذه الحقوق هي ما نريد استخدامها الآن . وقد وجب أن تستخدم ، لأن تقديم خمسة استجابات في جلسة واحدة ومن نائب واحد أمر لا يمكن أن تنتظم معه أعمال البرلمان ولا أعمال الحكومة .

( تصفيق ) .

( في ٢٨ مارس سنة ١٩٣٩ ) .



مادة ١٠٧ « ... .. »

(١) استقالة الوزير المستجوب قبل نظر الاستجواب لا تمنع من نظره ، لأن الاستجواب قد يكون موجهاً لسياسة وزارته ، لا لتصرفاته وحدها ، ولأن للوزير شخصية معنوية لا تنتهي باستقالته . فإذا استقال بقيت سياسته في وزارته ، وهي التي تهم في الحكم لها أو عليها ، ولأن كل اتهام موجه ينتهي إلى الإدانة أو البراءة فلا يصح أن يبقى شرف الوزير بلا حكم حاضهم .

(٢) إذا كان موضوع الاستجواب استدعى تحقيقاً إدارياً مع موظفين لم يفصل فيه ، فليس للمجلس أن يتعرض لهم بخير أو شر اتقاء لتعارض قد يقع بين حكمه والحكم التأديبي .

« نص أحد الاستجابات الأربعة الموجهة إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء وحضرة صاحب المعالي وزير « الزراعة من حضرات النواب المحترمين الأساتذة أحمد وإلى الجندي وعبد الحميد عبد الحق ومحمود موسى بخصوص المخالفات التي وقعت « في بيع ثمار مزرعة الجبل الأصفر » :

« في المجلس استجابات موجهة إلى الحكومة في المسألة الخاصة بمزرعة الجبل الأصفر وتأجلت حتى يتم التحقيق ، لذلك أرجو أن يشمل البحث الأمور الثلاثة الآتية حتى يكون مستوفياً :

الأمر الأول — طالب المعلم زيدان بتعويض عما أعدمته وزارة الصحة من ثمار مزرعة الجبل الأصفر في العام الماضي ، فتألفت لجنة من قسم البساتين وقدرت قيمة الثمار على أساس أسعار قبلها محمد زيدان وشريكه كتابة بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٣٨ فبلغت ٦٣٣٤ جنيه ، فتظلم محمد زيدان من هذا التقدير لمعالي وزير الزراعة الأسبق فرفض تظلمه .

ولما عين سعادة رشوان باشا وزيراً للزراعة تقدم المعلم زيدان بتظلم جديد ، فتألفت لجنة أخرى تحت رئاسة سكرتير عام الوزارة حينذاك ( وهو وكيلها الحالي ) وتضمنت اللجنة مندوبين من عدة وزارات ، وأعادت النظر في تقدير قسم البساتين ورأت اللجنة لأسباب أبدتها زيادة التقدير عشرة في المائة على التقدير الأول . ولكن سعادة رشوان باشا خالف رأى اللجنة ورأى أن يرفع الزيادة في التعويض إلى عشرين في المائة فضلاً عن تعويض آخر لاعتبارات ذكرها الوزير ، فبلغت قيمة التعويض ٩١٢١ جنيهاً ، فتكون الزيادة ٢٧٨٦ جنيهاً . وكتب بذلك مذكرة بتاريخ ١٩ يولييه سنة ١٩٣٨ إلى وزارة المالية التي لم تبت في أمرها لغاية الآن .

الأمر الثاني — أعلنت الوزارة عن بيع ٤٠٠ إردب من الشعير بمزرعة الجبل الأصفر بالمزاد ، فرسا مزادها على المعلم زيدان بسعر ٥٦٥ ملياً للإردب الواحد ، واعتمد البيع إليه بهذا السعر . وكان عليه أن يتسلمها بعد دفع ثمنها في مايو سنة ١٩٣٨ ومضى الميعاد ولم يدفع زيدان الثمن ولم يتسلم الشعير حتى شهر يولييه سنة ١٩٣٨ ، وقد استحققت عليه غرامة تأخير بحسب نص العقد مقدارها نحو ١٢٨ جنيهاً ، فرفع القسم التجاري مذكرة بذلك للوزير مباشرة ( دون أن تمر على السكرتير العام ووكيل الوزارة في ذلك الوقت ) وعادت المذكرة إلى القسم مؤشراً عليها من الوزير بإعفاء زيدان من الغرامة وتسليمه الشعير فوراً على أن يخصم ثمن الشعير من ثمن ثمار مزرعة الجبل الأصفر التي أعدمته في العام الماضي والتي ما زال أمرها تحت النظر في وزارة المالية ، وكان ذلك بتاريخ ٢٩ يونيه سنة ١٩٣٨ .

الأمر الثالث — استحق على محمد زيدان قسط من ثمن ثمار مزرعة الهرم ، وقسط من ثمن الليمون المالح . وبدلاً من مطالبته بالسداد أمر سعادة الوزير السابق بعدم مطالبته ، على أن يخصم القسطان من قيمة التعويض المشار إليه آنفاً .

فهلا يرى حضرة صاحب المقام الرفيع أن هذه المجموعة من الوقائع يجب أن يتناولها التحقيق القائم بطريقة دقيقة وافية حتى تتضح المسؤولية ويستضىء المجلس والرأي العام ولا يلتبس الأمر على الناس ؟

ورجائي مناقشة هذا الاستجواب مع الاستجابات السابقة تأجيلها الخاصة بهذا الموضوع توفيراً لوقت المجلس .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — حضرات النواب المحترمين : لقد سبق لي أن تكلمت بشأن هذا الاستجواب مع زميلي النائب المحترم أحمد وإلى الجندي في ٣ مارس الماضي على ما أذكر ، وقلت له مادام الوزير المختص قد استقال فعلاً ، فلا معنى إذن للتمسك بالاستمرار في نظر هذا الاستجواب . وقد حاولت أن أقنعه بهذا الرأي فلم يقبل ، لذلك رأيت من واجبي الآن أن أعرض هذه الفكرة على حضراتكم ، لأن هذا الاستجواب ، بل هذه الاستجابات ، هي الأولى من نوعها ، بسبب الظروف التي تحيط بها .

قدمت استجوابات ، استقال الوزير من أجلها ، وأجريت تحقيقات تشمل الوزير وغير الوزير ، أودعت ملفاتها مكتب هذا المجلس  
نإذا يكون الموقف ؟ هل من حق المجلس ، في هذه الحالة ، أن يناقش استجوابات استقال الوزير بسببها ، أو لا يجوز ؟ لأخالفى مستطعاً  
الوصول إلى رأى قاطع ؛ وأترك ذلك إلى تقدير حضراتكم ، حتى نضع تقليداً يجرى عليه العمل في المستقبل ، إذ لم يسبق أن طرحت  
مثل هذه المسائل على مجلس نيابى قبل الآن .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن على أبو النصر — هل أبدى الوزير الأسباب التى بنى عليها استقالته ؟

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — هذه هى نقطة الخلاف ، وسأتكلم عنها الآن .

حضرات الزملاء : لا نزاع فى أن الدستور قد بين لنا حقوقاً ، وحدد لنا سلطة ، ولكن ليس معنى ذلك أن نستعمل ما ليس لنا  
حق فيه ، أو أن نأخذ ما ليس نحولاً إلينا ، متى كانت النصوص الواردة صريحة والحكم الذى تضمنته قاطعاً .

إن الدستور قد حدد لنا وسائل ثلاثاً لمراقبة السلطة التنفيذية : أولاها السؤال ، وثانيها الاستجواب ، وثالثها الاتهام .

أما الاتهام وما يتبعه فهو أمر مفروغ منه ، ولم يسبق أن تعرضنا لمثله قبل اليوم ، وليس فى استطاعتنا أن نستعمله ، إذ أن هناك  
نقصاً فى التشريع لم يسد بعد ، ألا وهو وضع القانون الخاص بمحاكمة الوزراء ، وتشكيل المجلس المخصوص الذى يقضى فى  
موضوع الاتهام .

وأما السؤال فهو — كما تعلمون حضراتكم — مجرد استفهام من الوزير عن أمر معين ، وقد حدده الدستور .

أما الاستجواب فيتضمن تحريك المسئولية الوزارية بشأن السياسة العامة للوزارة ، أو سياسة الوزير الخاصة بوزارته .

الرئيس — تنص المادة ٦٧ من الدستور على ما يأتى : « يؤلف المجلس المخصوص من رئيس المحكمة الأهلية العليا رئيساً ومن  
سنة عشر عضواً ، ثمانية منهم من أعضاء مجلس الشيوخ يعينون بالقرعة وثمانية من قضاة تلك المحكمة المصريين بترتيب الأقدمية ، وعند  
الضرورة يكمل العدد من رؤساء المحاكم التى تليها تم من قضاتها بترتيب الأقدمية كذلك » .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — أريد تلاوة المادة ٧١ من الدستور ، لأن الفقرة الأخيرة منها صريحة ، ويمكن  
القياس عليها فى الحالة التى نحن بصدددها .

الرئيس — تقضى المادة ٧١ من الدستور بأن « الوزير الذى يتهمة مجلس النواب يوقف عن العمل إلى أن يقضى مجلس الأحكام  
المخصوص فى أمره . ولا يمنع استغافؤه من إقامة الدعوى عليه أو الاستمرار فى محاكمته » .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه — نريد أن نسمع رأى معالى الرئيس فى هذا الموضوع .

الرئيس — ما أردت أن أقوله هو أن المجلس المخصوص موجود فعلاً .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه — أرى أنه ليس موجوداً .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — إن المجلس المخصوص موجود بمقتضى النص ، ولكن العبرة بالتنفيذ . فهل نفذ  
هذا النص أو لم ينفذ بعد ؟ وعلى أى شكل يؤلف هذا المجلس ؟ وبأية طريقة يشكل ؟ هل بمجرد ذكره فى المادة أو بمقتضى إجراءات  
تنفيذية يجب استيفاؤها ، حتى يؤلف هذا المجلس فعلاً ؟

حضرات الزملاء : أرانى مضطراً إلى الكلام عن هذه المسألة قبل أن أنتقل إلى شرح الاستجواب . نعم لقد أعطانا الدستور  
حقوقاً ، ونصت المادة ٦٧ منه — كما قال معالى الرئيس — على المجلس المخصوص وكيفية تأليفه ، ولكن هذا المجلس لم يؤلف بعد  
حتى اليوم ، ولا يمكن أن يقوم هذا النص وحده دليلاً على أن المجلس المخصوص قد أُلِف فعلاً . ولكى تنفذ هذه المادة يجب أن نستصدر  
من أجل ذلك قرارات خاصة بتأليف هذا المجلس ، وأن يتم هذا بالفعل ... ..

( نخبه ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ أحمد مرسى بدر بك — إن هذا الكلام خارج عن موضوع الاستجواب .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — لقد أردت ، مما قلته أن أنتهز هذه الفرصة لمطالبة حضراتكم ، أو مطالبة



مادة ١٠٧ » ... ..

الحكومة ، بسد هذا النقص ، وذلك بتقديم مشروع القانون بشأن تأليف المجلس المخصوص ، الذى أشارت إليه المادة ٦٧ من الدستور حتى يمكن تطبيقها .

أعود إلى الكلام عن حقنا فى الاستجواب — وهو ، كما قلت ، يتضمن تحريك للمسئولية الوزارية — بشأن السياسة العامة للحكومة إطلاقاً ، أو الخاصة بوزير مدان .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عباس محمود العقاد — قد لا يكون فى الاستجواب إدانة الوزير ، بل إعلان براءته .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — ذلك فى النتيجة .

حضرات الزملاء : لقد نص الدستور على أن لمجلس النواب حق طرح الثقة بالوزارة أو بالوزير المختص ، عند نظر الاستجواب ، لهذا أود أن أوجه نظر زميلى الأستاذ غنام إلى الفارق بين الاتهام وبين نتيجة الاستجواب ، فالاتهام ينتهى إما بالإحالة على المحاكمة أو بالبراءة ، بينما الاستجواب لا يصل إلى الإحالة على المحاكمة مطلقاً إذ يجب الاتهام قبل ذلك .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — قد يؤدى الاستجواب إلى الاتهام أيضاً .

حضرة النائب المحترم توفيق دوس باشا — وهذا رأي أيضاً .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — كلا ، إن الاستجواب يؤدى فقط إلى طرح الثقة .

حضرات الزملاء : إذا كنت قد أبديت هذا رأى لحضراتكم فإننى أرجو أن يكون مفهوماً أنه لا مصلحة لى فى هذا الاستجواب مطلقاً ، ولا شأن لى به فى أية ناحية من النواحي . وما قلته الآن إنما هو فكرة طرأت لى ، وأردت أن أدلى بها لحضراتكم . فإذا كنت مصيباً فيها ، وإلا فإنى أترك الأمر لحضراتكم .

هنا ، يا حضرات الزملاء المحترمين ، وتأيداً لقولى ، أذكر أن النتيجة الإيجابية أو العملية للاستجواب إما أن تكون الاقتناع بما يدلى به الوزير أو عرض الثقة أو عدم الثقة به . فالسألة التى أريد أن أعرضها على حضراتكم هى : هل يجب نظر الاستجواب بعد أن استقال الوزير ، مع العلم بأن استقالته هى النهاية العملية للاستجواب ، أى النهاية القصوى التى فصل إليها فى حالة تقرير عدم الثقة به ! لقد استقال الوزير فما هى النتيجة العملية من الاستجواب المعروض ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ أحمد مرسى بدر بك — مصلحة الوزير .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد الدسوقي الفار — إدانة أو عدم إدانة الوزير .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — يجب أن تلاحظوا ، يا حضرات الزملاء المحترمين ، أن الوزير بعد أن استقال أصبح فرداً عادياً ، وأن اختصاصات المجلس قد وضعت على قاعدة الاستجواب أو الاتهام ، كما قدمت ، ونحن لا نستطيع أن نحاسب فرداً عادياً ، وإنما نحاسب الوزير إذا كان باقياً فى الوزارة ، لأننا نملك هذا . ولذلك احتاط الدستور فنص فى المادة ٧١ على أن الوزير الذى يتهمه مجلس النواب يقف عن العمل إلى أن يقضى مجلس الأحكام المخصوص فى أمره ، ولا يمنع استغفاؤه من إقامة الدعوى عليه ، أو الاستمرار فى محاكمته . وهذا الاحتياط ، يا حضرات الزملاء المحترمين ، فى حالتى الاتهام والمحاكمة ، يمنع الوزير من الهروب . أما فى حالة الاستجواب ، فلم يوضع فى الدستور أى نص بخصوصه قطعاً . ولو أراد الشارع أن يضع قيوداً للاستجواب ، كما وضع فى حالة الاتهام ، لنص على ذلك صراحة ، ولكان لنا الحق فى الاستمرار فى نظر الاستجواب حتى إذا استقال الوزير ، والأصل فى هذا أن للاستجواب نتيجة إيجابية واحدة ، هى أقصى ما يمكن أن فصل إليه ، كما قدمت ، وهى عدم الثقة بالوزير . أما فى حالة الاتهام فهناك مدى أبعد من هذا ، وهو الإحالة على المحاكمة ، الأمر الذى احتاط له الشارع ، فنص عليه صراحة فى الدستور . ومن هذا يتضح لحضراتكم الفرق بين الاستجواب والاتهام ، وأن مدى الاستجواب لا يتعدى عرض الثقة بالوزير . فماذا يكون الأمر إذا استقال الوزير ؟ أرى أنه لا محل للاستمرار فى نظر الاستجواب بعد أن وصل هو بنفسه إلى النتيجة العملية .

حضرات الزملاء المحترمين : لا نزاع فى أنكم تملكون سلطة مراقبة الحكومة وسؤالها عن كل ما تريدون الوقوف عليه . أما إذا أردتم أن تحاسبوها على تصرف وزير قد استقال فماذا تملك الحكومة بالنسبة لهذا الوزير أكثر من أنها توافق على استقالته وخروجه منها ؟





لجنة الشؤون الدستورية لبحثه بحثاً وافياً وتقديمه فيه للمجلس رأياً دستورياً قانونياً ، وبعد ذلك يكون لحضراتكم الرأى الأعلى فى الأخذ برأىها أو بما يخالفه — هذا ما أرجو إلحاق أن توافقونى عليه نظراً لما تستحقه هذه المسألة من عناية وتدقيق .  
( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم توفيق دوس باشا — حضرات النواب المحترمين :

إن الفكرة التى أبدأها حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى تلخص فى أنه إذا قدم استجواب بشأن تصرفات أحد الوزراء ثم استقال ذلك الوزير لا يكون هناك محل لنظر هذا الاستجواب ، لأن غاية ما يمكن أن تصل إليه نتيجة الاستجواب هو عدم الثقة بالوزير ، مما تترتب عليها استقالته . وما دامت الاستقالة قد وقعت فعلا فلا محل لنظر الاستجواب .

هذا موجز ما أدلى به حضرة النائب المحترم . والواقع أن هذا قول لا محل له مطلقاً ، بل هو يخالف الدستور مخالفة صريحة . والواقع أيضاً أن الاستجواب قد ينتهى إلى نتائج عدة على عكس ما ذهب إليه حضرة النائب المحترم من أن هناك نتيجة واحدة لا بد أن ينتهى إليها الاستجواب .

إن للمجلس فيما يتعلق بالمسئولية الوزارية — كما قال حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — ثلاث خطوات ، هى : السؤال ، وليس هذا موضوع بحثنا الليلة ؛ والاستجواب ، ثم الاتهام . وفى اعتقادى أن الزميل المحترم أخطأ كثيراً فى التفرقة بين الاستجواب وبين الاتهام ، عندما قال إن الاستجواب لا يمكن أن يصل فى منتهاه إلا إلى إعلان عدم الثقة بالوزير أو بالوزارة ، ولم يبين لنا كيف يبدأ اتهام الوزير .

الواقع ، يا حضرات النواب المحترمين ، أن الاتهام هو حلقة من حلقات الاستجواب . يبدأ بتقديم الاستجواب ، والاستجواب يحمل فى طياته عادة عدم الثقة بالوزير أو الوزارة ، ثم يصل إلى ما هو أبعد مدى ، إذا ظهر فى حالة الاستجواب ما قد ينطبق عليه نص من نصوص قانون العقوبات ، فيقرر المجلس نتيجة للاستجواب ، اتهام الوزير .

قال حضرة النائب المحترم أن لا محل للبحث فى الاتهام ، لأن المحكمة المختصة بمحاكمة الوزراء غير موجودة ، وأن على من يريد من حضراتكم تشكيلها أن يتقدم باقتراح بقانون بذلك ، وهذا قول خطأ لأن المحكمة موجودة بنص الدستور ، فقد نصت المادة ٦٧ من على ما يأتى : « يؤلف المجلس المخصوص من رئيس المحكمة الأهلية العليا رئيساً ، ومن ستة عشر عضواً ، ثمانية منهم من أعضاء مجلس الشيوخ يعينون بالقرعة وثمانية من قضاة تلك المحكمة المصريين بترتيب الأقدمية . وعند الضرورة يكمل العدد من رؤساء المحاكم التى تليها ثم من قضاتها بترتيب الأقدمية كذلك » .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أبازله — من الذى يعينهم ؟

حضرة النائب المحترم توفيق دوس باشا — لقد عينهم الدستور . هبوا حضراتكم باعتباركم أعضاء مجلس النواب أنكم اهتمتم وزير بتهمة ما ، فما الذى يحدث ؟ يكتب رئيس مجلس النواب إلى رئيس مجلس الشيوخ بأن مجلس النواب يتهم فلاناً الوزير بكذا وكذا . فينتخب رئيس مجلس الشيوخ — بطريق القرعة — ثمانية من حضرات أعضائه لتكلمة هيئة المحكمة ؛ أما القضاة فقد نص الدستور فى المادة ٦٧ منه على أن يختاروا بترتيب أقدميتهم . إنما الذى أدى إلى الخطأ — على ما يظهر — فى عبارة حضرة الزميل عبد العزيز الصوفانى هو أن المادة ٦٨ من الدستور ألقت على الوزراء نوعين من المسئولية : مسئوليتهم كباقي الأفراد عما يدخل تحت نصوص قانون العقوبات ، ومسئوليتهم فى أحوال خاصة لا يسأل عنها الأفراد العاديون ولا تدخل تحت نصوص قانون العقوبات . وقد نص الدستور على أن هذه الأحوال الخاصة يصدر بها قانون طبقاً للمادة ٦٨ ونصها :

« يطبق مجلس الأحكام المخصوص قانون العقوبات فى الجرائم المنصوص عليها فيه . وتبين فى قانون خاص أحوال مسئولية الوزراء التى لم يتناولها قانون العقوبات » .

وبما أن القانون الذى أشارت إليه هذه المادة لم يصدر حتى الآن ، فإن الوزراء فى حالة الاستجواب وفى حالة ما ينسب إليهم من أعمال تدخل تحت دائرة المسئولية الجنائية ، يكون شأنهم شأن باقي الأفراد ، غير مسئولين إلا عما يدخل تحت نصوص قانون العقوبات . أما ما نجر

عن ذلك ، فلا يمكن مؤاخذتهم عليه ، تطبيقاً للقاعدة القانونية المعروفة ، وهي أن « لا جريمة بلا نص » . ولذلك احتاط الدستور ونص على وجوب إصدار قانون لمحاكمة الوزراء عما يقع منهم من أعمال لا تقع تحت نصوص قانون العقوبات ، وهذا القانون لم يصدر بعد .

هبوا ، يا حضرات النواب ، أنه أثناء نظر استجواب ما اتضح لكم أن وزيراً ما ارتكب عملاً يقع تحت طائلة قانون العقوبات ، فهل تؤجل محاكمته حتى يتقدم أحد من حضراتكم باقتراح القانون الذي أشار إليه حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني ؟ كلا ، فالمادة ٦٨ من الدستور تقول بتشكيل المحكمة المخصصة فوراً . ومجلس النواب يتهم ، والمحكمة تقضى بما تراه . وهذه المحكمة تشكل عند الحاجة إليها على نمط تشكيل دوائر محكمة الجنايات ، على أنه بصرف النظر عن هذا كله ، وبصرف النظر عن أن الاستجواب قد يصل في نتيجته إلى الاتهام ، ومع التسليم الجدلي بأن الاستجواب لا يمكن أن ينتهي بأكثر من عدم الثقة بالوزير ، فهل استقالة الوزير تنهي الاستجواب ؟ كلا ، يا حضرات النواب المحترمين ، إنها لا تنهي الاستجواب لأسباب عدة ، منها أن الاستجواب بطبيعته كما يوجه إلى شخص الوزير قد يكون موجهاً ضد سياسة الوزارة التي يقوم الوزير بأعبائها .

هبوا أنه ثبت لحضراتكم من مناقشة استجواب كالأستجواب المنطور الآن أن من وجوه المسؤولية فيه أن صفقة تمت وبيعت دون مراد ، وأن هذا لم يكن من عمل الوزير بحال ، أو كان من عمله ورأيت في هذه السياسة التي اتبعتها وزارة الزراعة أو غيرها خطأ ، فإن لكم ومن واجبكم قبل أن يكون من حكم أن تبينوا خطأ هذه السياسة للحكومة أو لوزير الزراعة أياً كان ، ولا تحول دون ذلك استقالة الوزير ، لأن للوزير شخصيتين ، إحداها شخصية معنوية باعتباره وزيراً للزراعة ، وشخصية فردية كباقي الأفراد . فإذا استقال الوزير من وزارته بقيت سياسته في الوزارة ، وهذه السياسة هي التي يهتم بها هذا المجلس ، للحكم لها أو عليها ، وليس على المجلس أن يتناول سياسة الوزير فقط ، بل له أن ينظر في مسؤولية الوزارة باعتبارها متضامنة .

افرضوا حضراتكم أنكم وجدتم أن المسائل المنسوبة إلى الوزير هي من الخطورة بمكان عظيم ، بحيث إنها تمس التضامن الوزاري ، فالنتيجة المترتبة على الاستجواب الخاص بأحد الوزراء قد تؤدي إلى عدم الثقة بالوزارة في مجموعها . ولا يحو أثر ذلك استقالة الوزير ، بل من الواجب على المجلس أن يعلن أيضاً عدم الثقة بالوزارة نتيجة لهذا التضامن الوزاري . ولا شك في أن هذا من حكم .

وأقول أخيراً — وليس هذا أضعف الأدلة — إن كل اتهام يجب أن يصل إلى إحدى نتيجتين : إما الإدانة وإما البراءة . فهل رضون حضراتكم أن يبقى شرف الوزير — وهو عضو منكم — معلقاً ، وقد رأى أن يستقيل لترك للمجلس أن يقول كلمته الأخيرة ، حتى لا يكون له أي تأثير على المجلس أو على التحقيقات التي قامت بها الحكومة في وزارته ؟

استقال الوزير ليتمكن من الدفاع عن نفسه ، ولكي يصدر هذا المجلس حكمه العادل ببراءته من التهمة التي نسبت إليه فيعيد بذلك إليه شرفه .

( تصفيق حاد ) .

بقى أمر واحد أعتقد أنه لا يمس الموضوع لا من قرب ولا من بعد . ذكر حضرة الزميل المحترم عبد العزيز الصوفاني أن هذا الاستجواب قد يمس بعض الموظفين في الوزارة ، ويرى أن كرامة هذا المجلس تأبى عليه أن يصدر قراراً في شأن هؤلاء الموظفين قد يتعارض مع القرارات التي تصدرها مجالس التأديب أو محاكم الجنايات إذا رأى إحالة هؤلاء الموظفين على المحاكمة .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — أظن أن ما قاله حضرته من هذه الناحية صحيح تماماً .

حضرة النائب المحترم توفيق دوس باشا — إن ما يخشاه حضرة الزميل المحترم عبد العزيز الصوفاني لا يمكن أن يقع ، لأن المجلس لن يتعرض لأي موظف من هؤلاء الموظفين بخير أو بشر ، لذلك لا يصح أن يقال إن قرار المجلس قد يتعارض مع ما يصدر من أحكام تأديبية . وما دام أنه لا يتعرض مطلقاً لشؤون الموظفين ، فما يخشاه حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني على كرامة المجلس لا وجود له بحال من الأحوال . لهذا أرجو من حضراتكم ، وأرجو بإلحاح ألا تضيعوا وقتكم في مناقشة النقطة الشكلية ، لأنني لاحظت أن كثيرين من حضرات النواب يريدون الكلام فيها . وأرجو أن نكتفي بما تقدم من المناقشة لأن المسألة ظاهرة ، وأنت ننتقل إلى مناقشة الاستجواب في موضوعه .

( تصفيق ) .



مادة ١٠٧ » ... ..

حضرة صاحب المعالي وزير الزراعة للوقت — شرح سعادة توفيق دوس باشا المسألة الشككية . والحكومة توافق تمام الموافقة على نظريته من الناحية الخاصة بالوزير والناحية الخاصة بالموظفين . وبهنا كثيراً ألا يمس المجلس ، لا عن قرب ولا عن بعد ، مسألة الموظفين ؛ لأن كل كلام يدور حولهم قد يمس حقوقهم التي قد تكون محل نظر سلطات أخرى مختصة بالبت في أمرهم . ويرجع السبب في عدم التصرف في أمرهم حتى الآن إلى وجود أوراق التحقيق بمكتب المجلس .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — سبق أن قرر هذا المجلس البدء الذي أشار إليه معالي وزير الأشغال في استجواب سابق . وهو الاستجواب الخاص بمحاضرة ميت عساس . وهذا البدء سليم من الوجهة الدستورية ، وهو يقضى بأن كل مسألة خاصة بموظف لا يمكن للمجلس أن يتعرض لها ما دامت مسؤوليته لم تحدد بصفة نهائية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — هذا البدء تقرر بالنسبة لتحقيق قضائي قائم .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — يستوى في ذلك التحقيق القضائي والتحقيق الإداري .

حضرة النائب المحترم الأستاذ علي أيوب — حضرات النواب المحترمين : نغيل إلى أننا خلطنا بين مسألتين ، الأولى الدفع بعدم جواز سماع الاستجواب للأسباب التي ذكرها زميلي المحترم عبد العزيز الصوفاني ، والثانية هي في الواقع التعرض لموضوع الاستجواب وما يجوز أن تتطرق إليه المناقشة في هذا الموضوع وما لا يجوز . فأرجو أن يقتصر البحث على النقطة الأولى فقط ، وهي الدفع بعدم جواز المناقشة في الاستجواب أما النقطة الثانية فهي في الواقع تمس مبدأ دستورياً سليماً وليس محل بحثها الآن ، بل يصح التعرض لها عند مناقشة الاستجواب في موضوعه .

فإذا ما تعدى أحد حضرات النواب المحترمين الحدود الدستورية أمكن المجلس أو سعادة رئيسه أن يوجه نظره إلى أن التعرض للموظفين أو لأعمالهم أمر غير جائز ، لذلك أرجو أن تكون المناقشة منحصرة فيما إذا كان الدفع بعدم جواز المناقشة في الاستجواب دفعاً وجيهاً يتفق مع الدستور أو لا يتفق .

( خجعة ) .

هذا الدفع ، يا حضرات النواب ، قد ردّ عليه سعادة دوس باشا ردّاً مستفيضاً محكماً ، ولكنني أعتقد أن هذا الرد ، وإن كان حكماً وقوياً ، لسنا في حاجة إليه ؛ لأن الكلام في هذا الدفع قد مضى أوانه وانتهى مياعده ولا يجوز للمجلس أن يتعرض له ، لأنه سبق أن حدّ يوماً للمناقشة في الاستجواب . وقد رسم الدستور واللائحة الداخلية طريقة عرضه على المجلس وطريقة مناقشته . وقد نص الدستور واللائحة الداخلية بأن يعرض الاستجواب أولاً على المجلس لتحديد موعد للمناقشة فيه . وقد عرض هذا الاستجواب على المجلس لهذا الغرض جماعتاً مرات ، وكان يصح في إحداها أن يتقدم من يشاء من حضرات النواب بمثل هذا الدفع . وبما أنه لم يعرض على المجلس شيء من هذا وحدد موعد للمناقشة في الاستجواب فهذا معناه قضاء المجلس بأن الاستجواب واجب النظر ؛ فليس هناك إذن محل لإحالة على لجنة الشؤون الدستورية لتبحثه ، لأن المجلس بكامل هيئته قد أقر مناقشته ، وأقر ذلك بعد أن استقال الوزير .

( تصفيق ) .

فلهذا لا يجوز الآن إبداء هذا الدفع من الناحية الدستورية لأن مياعده قد انتهى كما تقدم . وأذكر على سبيل المثل أن بعض الأعضاء الأخرى ، كفرنسا مثلاً ، وهي أعرق منا في الشؤون الدستورية ... ..

( خجعة ) .

إنما أردت أن أوجه نظر حضراتكم إلى تقاليد بعض البلاد الأخرى ، فإذا كنتم قد اقتنعتم فلا داعي لذكرها .

الرئيس — قدم اقتراح من أكثر من عشرين عضواً بإقفال باب المناقشة في الشكل والانتقال لمناقشة موضوع الاستجواب .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — أما ونحن نريد أن نكسب أكثر ما يمكن أن نكسبه من مراقبة الحكومة ، فإن أعلن نزولي عن اعتراض الخاص بعدم جواز نظر هذا الاستجواب لاستقالة الوزير .

( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه — قبل البت في إقبال باب المناقشة أريد أن أتكم في دفع آخر .  
(ضجة) .

لا تملكون جميعاً أن تمنعوني من الكلام ، لأننى رجل دستورى وأنتم دستوريون تضربون المثل الأعلى لحرية الرأى . أما إذا كنتم تريدون القضاء على حرية الرأى فالأمر لكم .  
أراكم قد تراجعتم بسرعة وهذا يدل على أنكم دستوريون حقاً .  
(ضحك) .

أنا أحمل الحكومة مسئولية هذا الوقت الضائع ، لأنه كان يجب عليها أن تتصرف في هذا الموضوع وتحدد مسئولية كل من اشترك فيه ، حتى يستطيع مجلس النواب أن يحدد مسئولية الوزارة باعتبارها متضامنة كما قال حضرة النائب المحترم توفيق دوس باشا . ولكن الوزارة تحتج بأن أوراق التحقيق مودعة مجلس النواب ، وأنها بسبب ذلك لم تستطع تحديد مسئولية الموظفين والتصرف في شأنهم . من أجل هذا ، يا حضرات النواب المحترمين ، لا يستطيع أى مستجوب في مجلسكم الموقر أن يصل إلى غرضه من غير أن يخلط بين تصرف الوزير وتصرف باقى الموظفين ، فيجب ألا يضيع وقتنا عبثاً .

أنا أسلم تماماً وأشعر بأن الوزير لا مسئولية عليه وقد أكون مخطئاً ، ولكن لم تخلق اللغة العربية ولا عالم الكلام نوعاً واحداً من التعبير أستطيع به التفرقة بين مسئولية الوزير ومسئولية الموظفين ، ما دامت الوزارة لم تحدد مسئولية كل منهم ، وما دامت الحكومة تحظر على الكلام عن مسئولية الموظفين ، بحجة أن لمجلس النواب تقاليد تمنعنى من ذلك ! وأنا أعارض في هذه التقاليد وأقول كيف أفرق فى كلامى بين مسئولية الوزير ومسئولية الموظفين ، مع أن مسئولية كل منهما لم تحدد إلى الآن ؟ أليس هذا الأسلوب متعباً للتكلم ومجحفاً بالعدالة ؟

المعقول ، يا حضرات النواب ، أن تعدنا الحكومة بالتصرف فى التحقيق وتحديد مسئولية المسئولين ، وتبدى رأيها بإدانة هؤلاء الموظفين أو براءتهم ، بعد ذلك تدور المناقشة فى المجلس على ضوء هذا التصرف . وإلا فعلى أى أساس تدور المناقشة الآن ؟ هل حضرات المستجوبين يوجهون تهمة معينة للوزير ؟ كلا ، إنهم يدورون حول تصرفات مالية خطيرة وحول مخالفات اللوائح والقوانين وقعت فى وزارة الزراعة . فإذا أرادوا الكلام عن الموظفين حيل بينهم وبين ذلك ، وقيل لهم اقصروا كلامكم على مسئولية الوزير ، مع أن مسئولية موظفى الوزارة لم تحدد إلى الآن !

حضرات النواب المحترمين : إننى أشعر برغبة وشغف من جانب المجلس للتكلم فى موضوع هذا الاستجواب ، ولكنى أؤكد لحضراتكم سلفاً أن النتيجة لا تتفق مطلقاً مع قرار محبوك الأطراف يصدر من مجلس النواب .

ليست المسألة دستورية أو قانونية ، وهى لا تحتاج إلى الإحالة على لجنة الشؤون الدستورية ، ولكنها اقتراح عملى حكيم أرجو أن يأخذ به المجلس ، لأننى أخشى أن تصدروا قراركم بعدم مسئولية الوزير ، ثم بعد ذلك تصدر الوزارة قرارها بعدم مسئولية الموظفين ، فيكون هذا القرار ماساً بقرار مجلس النواب .

وينبنى على ذلك أن تتخرج الأمور بين المجلس والحكومة ويكون الموقف أدق مما نحن فيه الآن .

فأرجوكم وأناشدكم الحكمة وبعد النظر أن تتركوا الحكومة تتصرف فى التحقيق ، ثم تناقشوا الاستجواب بعد ذلك على هدى هذا التصرف .

هذا اقتراحى أعرضه على هيئة المجلس الموقر .

( تصفيق من اليسار ) .

حضرة صاحب المعالى وزير المالية — تعرض حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه لموضوع ، هو فى الواقع خارج عن موضوع الاستجوابات المعروضة الآن . ولقد كان من الجائز أن تنظر هذه الاستجوابات من غير أن يعرض على حضراتكم التحقيق الذى قامت به وزارة الزراعة فى هذا الشأن ، ولكن حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء أراد أن يترك لحضراتكم الفرصة



مادة ١٠٧ » ... ..

الكاملة للاطلاع على كل ما يتعلق بهذا الموضوع ، رغبة منه في أن ينير الطريق أمام حضراتكم بالنسبة لتصرفات الوزير ، وباعتبار أن رفعة مسئول عن كل ما يقع من حكومة هو رئيسها ، هذا ما أراده حضرة صاحب المقام الرفيع عندما قبل إيداع أوراق التحقيق تحت تصرف هذا المجلس ، ولكن ليس لمجلس النواب أن يتناول تصرفات أى موظف قبل أن تحدد الوزارة مسئوليته ، سواء أودعت أوراق التحقيق في هذا المجلس أو لم تودع ، لأن الكلام عن تصرفات الموظفين على هذه الصورة إنما هو اعتداء على مبدأ فصل السلطات ولكن من حق مجلس النواب أن يتكلم في تصرفات وقعت من وزير في أى وزارة ، ولأى عضو أن يستجوب الوزارة القائمة عما فعلته إزاء تصرف ذلك الوزير . فإن كانت تصرفاته خاطئة ، وجب على الوزارة القائمة أن تصلح هذا الخطأ ، وإلا فليحاسبها مجلس النواب على عدم إصلاحه . فحق المجلس منحصر في مناقشة كل ما يتعلق بالوزير ، وعليه أن ينتظر قرار الوزارة فيما يتعلق بتصرفات الموظفين ؛ ولن يشاء من حضرات الأعضاء بعد ذلك أن يحاسب الوزارة عن قرارها هذا .

( تصفيق ) .

هذا هو الوضع الطبيعي . أما القول بأن الوزارة تحايلت على عدم البت في الموضوع وانهزت فرصة إيداع أوراق التحقيق في مجلس النواب حتى لا تصدر قرارها في تحديد مسئولية الموظفين فهو قول لا يستند إلى دليل . والواقع أن الوزارة أرادت أن تضع أمام المجلس كل البيانات التي يهم حضرات الأعضاء الاسترشاد بها عند الكلام في هذا الاستجواب الخاص بتصرف وزير معين ، وبعد أن ينتهي المجلس من موضوع هذه الاستجوابات ستفرغ الوزارة المختصة لدراسة هذه الملفات الضخمة التي أودعت تحت تصرفكم ثم تصدر قرارها في تصرفات الموظفين ، ولكل من حضراتكم ، إن لم ترضه قرارات الوزارة في هذا الشأن ، أن يتقدم لمحاسبتها عما فعلت .

لذلك أرى أن حق المجلس منحصر في محاسبة الوزير على تصرفاته دون التدخل في محاسبة الموظفين ، لأن هذا من اختصاص السلطة التنفيذية . وبناء عليه أطلب نظر موضوع الاستجوابات مع مراعاة الحدود الدستورية التي بينها .

( تصفيق حاد ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أبازله — أعود فأحتج بحجة جديدة ، هي خلاصة ما قاله حضرة صاحب المعالي وزير المالية . فقد صرح بأنه لا يجوز لنا أن نحاسب الموظف ، وإنما يجوز أن نحاسب الوزير .

وإني أضيف إلى هذا الكلام حكم المادة ٦١ من الدستور ونصها :

« الوزراء مسئولون متضامنين لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة ؛ وكل منهم مسئول عن أعمال وزارته » .

وبناء على هذا قد تنتج المناقشة مسئولية الوزير المستقيل أو مسئولية الوزارة متضامنة بأكملها ، ولكن الوزارة لم تتصرف بعد في التحقيق ... ..

( مقاطعة وضجة ) .

لا تحاولوا مقاطعتي فإني أستطيع الاستمرار في الكلام رغم كل مقاطعة .

( ضجة ) .

إننى لا أتكلم إلا بالمنطق المعقول ، فأقول إن الوزارة إذا تصرفت في التحقيق تصرفاً حكماً متفقاً حقاً مع العدالة ، فإنها تساعد من غير شك كل المساعدة على الانتهاء من الاستجواب انتهاء في صالحها . أما إذا تصرفت على العكس تصرفاً معيياً ، فإنها تترك لنا المجال لمهاجمتها مجتمعة أو لمهاجمة الوزير المختص .

فهذا الفصل الواضح بين المناقشة في مسئولية الوزير المستقيل والموظفين ، وبين عدم تصرف الحكومة في التحقيق إلى الآن ، هو الأمر الذي يحول بيننا وبين الوصول إلى مسئولية الوزارة مجتمعة أو مسئولية الوزير الذى سيتصرف في ذلك التحقيق .

وأخيراً أكرر القول بأن كلام معالى وزير المالية يؤيدنى على طول الخط . وأؤكد لحضراتكم أنكم ستلمسون استحقاقات مادية عندما يتكلم المستجوبون .

وعلى هذا لا أزال أصر على اقتراحى .

الرئيس — أتلو على حضراتكم نص الاقتراح الذى قدمه حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه :  
« أقترح أن تؤجل الاستجوابات حتى تصدر الحكومة قرارها فى التحقيقات ، فتجرى المناقشة على أساس هذا القرار » .  
فالموافق على هذا الاقتراح يقف .

( وقت أقلية ) .

الرئيس — هل توافقون إذن على نظر الاستجوابات ؟

( موافقة عامة ) .

( فى ١٨ أبريل سنة ١٩٣٩ ) .

يجوز أن يتقدم بالسؤال أكثر من عضو من الأعضاء ، على أن يكون حق الاستيضاح لواحد من حضراتهم فقط ؛ وذلك حتى لا يتحول السؤال إلى استجواب بدون قيد ولا شرط .

نص السؤال :

مجلس الشيوخ

« تقف القطارات السريعة التى تقوم من مصر إلى الاسكندرية وبالعكس بمواصم المديرية والقليوبية والغربية والبحيرة ) وبعض عواصم المراكز ، فيستطيع أهالى هذه المديرية أن يتمتعوا بركبها ذهاباً وإياباً .

ومع أن الخط المذكور يقطع مسافة طويلة من إقليم المنوفية ، وفيه أكثر من محطة ، فإن قطاراته السريعة لا تقف عليها — وبذلك حرم أهالى هذا الإقليم الكبير مما يتمتع به أهالى الأقاليم الثلاثة السابقة بالسفر فى القطارات السريعة .

فهل لمعالى الوزير أن يشير على مصلحة السكة الحديدية بوقف القطارات السريعة فى ذهابها للإسكندرية وإيابها منها دقيقة واحدة على محطة قويسنا حتى يستطيع أهالى المنوفية وموظفوها من رجال القضاء والنيابة والإدارة والبنوك أن يتمتعوا بهذه القطارات السريعة فيصلوا لأعمالهم بالسرعة اللازمة التى يتطلبها العمل ( وهذا لا يكلف المصلحة شيئاً ، ويعود على السكان بالفائدة العظيمة ) ؟

لهذا أرجو شيوخ المنوفية من معالى الوزير أن تكون إجابته تنفيذ هذا النظام المفيد من أول مايو المقبل مع الشكر الجزيل ؟

محمد علوى الجزار      الدكتور عبد الحميد فهمى      عبد السلام عبد الغفار

الرئيس ( حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك ) — قد يكون هذا السؤال الأول من نوعه فى تاريخ هذا المجلس من حيث إنه موقع من أكثر من عضو واحد من حضرات الأعضاء . وبالبحت تبين أن المادة ١٠٢ من اللائحة الداخلية لمجلس النواب لا تجيز أن يمضى السؤال أكثر من عضو واحد بينما لائحة مجلس الشيوخ ليس بها نص كهذا ، ولكن ليس معنى ذلك أنها أطلقت الأمر إطلاقاً وأباحت لجملة من الأعضاء أن يقدموا أسئلاً وأن يستوضح كل منهم الوزير ، وبعبارة أوضح أنها لم تجز أن يتحول السؤال استجواباً من غير قيد ولا شرط .

لذلك ، وطبقاً لما جرى عليه العمل فى المجالس النيابية الغربية التى أخذنا عنها نظامنا الداخلى ، يجوز أن يتقدم بالسؤال الواحد أكثر من عضو من الأعضاء ، على أن يكون حق الاستيضاح لواحد من حضراتهم فقط ، ولهذا أوجه نظر حضرات مقدمى السؤال .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — هل هذا شرط موجود فى اللائحة الداخلية ؟

الرئيس — إنه من المبادئ الدستورية حتى لا يتحول السؤال إلى استجواب بدون قيد ولا شرط كما ذكرت الآن .

حضرة صاحب المعالى محمود غالب باشا ( وزير المواصلات ) — لم تبلغ حركة الركاب فى قويسنا ما يرر إجابة الطلب موضوع السؤال . على أن مصلحة السكك الحديدية قد قررت إيقاف الإكسبريس رقم ٥ الذى يغادر القاهرة فى الساعة السابعة صباحاً بمحطة قويسنا إذا طلب ذلك أحد ركاب الدرجتين الأولى والثانية .

( فى ٨ مايو سنة ١٩٣٩ ) .



مادة ١٠٧ » ... ..

رفض اقتراح بتأجيل النظر في الاستجوابات إلى ما بعد الانتهاء من بحث الميزانية ، لأن ذلك لا يتفق مع رقابة المجلس لأعمال الحكومة .

مجلس النواب

أشير إلى الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية من حضرة النائب المحترم على المنزلاوى بك بشأن مخالفة الوزارة المستمرة لقانون زرع الملكية .

حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك — إن جدول أعمال هذه الجلسة زاهر بالأعمال العادية ، ونحن نخصص ثلاث جلسات لنظر الميزانية وجلسة واحدة لنظر الأعمال العادية ، ومن بينها قوانين كثيرة خاصة بضرائب واعتمادات مالية وغير ذلك ، ويراد منا اعتمادها ، أفلا يصح أن تترك هذه الأعمال الهامة كلها وتنتظر الاستجوابات ؟ وحيث إن نظر الميزانية سيستغرق على ما أظن أربعة أسابيع فأقترح أن تؤجل جميع هذه الاستجوابات إلى ما بعد الانتهاء من بحث الميزانية أى إلى ما بعد أربعة أسابيع .

حضرة النائب المحترم على المنزلاوى بك — أطلب أن يحدد ميعاد لمناقشة الاستجواب الموجه منى . أما ما يقوله حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك فلا يتفق وأحكام اللائحة الداخلية القائمة . وإذا أراد حضرته أن يتقدم بمثل هذا الاقتراح فيجب عليه أن يتقدم أولاً إلى هيئة المجلس بتعديل اللائحة الداخلية . أما وهى قائمة بغير هذا التعديل فلا محل مطلقاً لمناقشة مثل هذا الاقتراح . على أن الاستجواب الموجه منى وارد بجدول الأعمال لتحديد ميعاد للمناقشة ، فيمكن أن يحدد لهذه المناقشة يوم من الأيام التى ليست مخصصة لنظر الميزانية ، وأرى أن تكون المناقشة فيه بعد أسبوعين .

الرئيس ( محمد بهى الدين بركات باشا ) — أظن أن الموافقة على مناقشة هذا الاستجواب بعد أربعة أسابيع مما يوفق بين رأيى حضرتى النائبين المحترمين .

حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية — إنى مستعد لمناقشة هذا الاستجواب فى الميعاد الذى يحدده المجلس . أما عن اقتراح حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك فليأخذ مجراه .

الرئيس — يقول حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك إن لدينا يوماً واحداً فى الأسبوع لنظر الأعمال العادية ، ومن بينها مشروعات القوانين ، وإنه توجد بعض مشروعات قوانين هامة سيجرى نظرها فى هذا اليوم من الثلاثة الأسابيع القادمة التى سيستغرقها نظر الميزانية . فإذا خصصنا اليوم للشار إليه لنظر مشروعات القوانين ، وأجلنا الاستجوابات ، أمكننا أن ننتهى من بحث أكثرها فى الوقت المناسب ، ثم بعد ذلك ننظر فى باقى الأعمال العادية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — لا يمكن القول بأن الاستجوابات تقل فى الأهمية عن مشروعات القوانين . وقد نص الدستور ، وكذلك اللائحة الداخلية ، على وجوب نظر الاستجوابات فى ميعاد معين . ولذلك أوجه نظر المجلس إلى أن تأجيل نظر الاستجوابات لا يتفق وتحقيق الغاية التى قام المجلس من أجلها ، وهى الرقابة على أعمال الحكومة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه — وإن كان اقتراح حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك عملياً ، غير أنه يلاحظ أن الدورة البرلمانية تبدأ فى آخر نوفمبر . ومفروض أن الحكومة تبعث بالميزانية إلى المجلس فى شهر يناير أو شهر فبراير ؛ ومفروض كذلك أن المجلس يتناقش فى هذه الميزانية فى فبراير ومارس وأبريل على الأقل . فإذا وافق المجلس على اقتراح حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك ، كان معنى ذلك أن تمتنع مناقشة الاستجوابات فى المدة من فبراير إلى مايو أو يونيه ، وبالتالي تمتنع الرقابة البرلمانية ، وهذا ما لا يمكن الموافقة عليه بحال من الأحوال .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — إن الاستجوابات تهم المعارضة أكثر مما تهم نواب الحكومة . وتبعاً لذلك يكون من الطبيعى أن تمسك بوجوب مناقشتها فى اللوائح التى يقررها الدستور واللائحة الداخلية ، وتكون موافقة نواب الحكومة على اقتراح حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك ، إنما هى تعطيل لمهمة المعارضة .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — أكتفى بما قاله حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق .

حضرة النائب المحترم الشيخ خضر محمد خضر — أرى أن يحدد لمناقشة الاستجوابات ميعاد يكون بعد الانتهاء من نظر الميزانية .

مادة ١٠٧ » ... .. «

حضرة النائب المحترم أحمد مرسى بدر بك — تعلمون حضراتكم أن لدينا الكثير من الاستجابات التي حددت لمناقشتها مواعيد وأجلت من الجلسات السابقة ؛ ولدينا الليلة مناقشة أحد هذه الاستجابات . فإذا ما سرنا على إدراج الاستجابات التي يوجهها حضرات النواب المحترمين في جدول الأعمال ، فإننا سنعتل عن عملنا العادي وعن مهمتنا الأصلية وهي مهمة التشريع ، ولذا أقترح الاكتفاء بمناقشة الاستجابات التي سبق أن قدمها حضرات النواب المحترمين .

حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء — أرجو أن يوافق المجلس على المناقشة فوراً في كل استجابة يختص بتنفيذ المحالفة المصرية البريطانية ، لأنه يهم الحكومة أن أعمالها ، فيما يتعلق بالمخالفة المصرية البريطانية ، تعلم للأمة من فوق منبر مجلس النواب . ( تصفيق ) .

الرئيس — هل توافقون على أن تكون المناقشة في هذا الاستجواب بعد أسبوعين ؟

( موافقة عامة ) .

( في ١١ مايو سنة ١٩٣٩ ) .

من الجائز توجيه استجواب عن عمل وزير استقال ، لأن استقالته لا تمنع بقاء سياسته في الوزارة . وهذه السياسة هي التي يهتم بها المجلس للحكم لها أو عليها — استبعاد اقتراح لأنه يتناول مسئولية بعض الموظفين عن تصرفات حصلت منهم لأنه لا يجوز أن يتخذ المجلس قراراً بالنسبة لموظفين إداريين .

مجلس الشيوخ

استمرار المناقشة في الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي عن تصرفات وزارة الزراعة في بيع ثمار مزرعة الجبل الأصفر لأحد كبار تجار الفاكهة بدون مزايده ، وما تلا ذلك من إجراءات وزارة الداخلية — اقتراح إقفال باب المناقشة — الموافقة عليه — اقتراح حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — عدم الموافقة عليه — اقتراح حضرات الشيوخ المحترمين الأستاذ يوسف أحمد الجندي وأنطون الجميل بك وعمود فهمى باشا — الموافقة عليه

الرئيس ( حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك ) — تقدم اقتراح من بعض حضرات الزملاء المحترمين بطلب إقفال باب المناقشة في هذا الاستجواب ، وهذا نصه :

« إن الكلام استوفى في الاستجواب ، فنطلب إقفال باب المناقشة »

أحمد الديوانى ، عبد الرزاق القاضى ، محمد عبد اللطيف ، محمد المغازى ، على عبد الرازق ، مصطفى راضى سليمان ، حسين فوده ، محمد الحفنى الطرزى ، عفيفى البربرى ، أحمد حسين ، عزيز ميرهم .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

الرئيس — أعرض على حضراتكم إذن الاقتراحات الآتية :

١ - اقتراح من حضرة الزميل المحترم حسن صبرى باشا ، ونصه كالاتى :

أقترح أن يكتبنى المجلس بالبيان الذى أدلى به حضرة صاحب للعالى وزير الأشغال العمومية ووزير الزراعة بالنيابة ، ويقرر الانتقال إلى جدول الأعمال ؟

حسن صبرى



مادة ١٠٧ « ... .. »

٢ - اقتراح من حضرة الزميل المحترم أحمد كامل باشا بالاكتفاء بما ألقى من بيانات والانتقال إلى جدول الأعمال ، وقد تنازل عنه .

٣ - اقتراح قدم من حضرة الزميل المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى فى الجلسة الماضية ثم عدل بعد ذلك وانضم إليه فى حضرتنا الزميلين المحترمين أنطون الجميل بك ومحمود فهمى باشا ، ونصه كآلى :

بعد سماع أقوال حضرة المستجوب وحضرات من اشتركوا فى المناقشة وبيان معالى وزير الزراعة الوقت يقرر المجلس ما يأتى :  
إن تصرفات وزير الزراعة الأسبق فى المسائل التى تناولها الاستجواب تتطوى على إخلال خطير بمقتضيات واجبه ومسئولته كوزير ؟

يوسف أحمد الجندى ، أنطون الجميل ، محمود فهمى

٤ - اقتراح<sup>(١)</sup> من حضرة الزميل المحترم لويس أخوخ فانوس افندى ؛ ولا يمكننى أن أطرحه على حضراتكم لأنه تناول فيه مسئولى بعض موظفى وزارة الزراعة عن التصرفات التى حصلت فى مزرعة الجبل الأصفر ولا يجوز أن يتخذ المجلس قراراً بالنسبة لموظفين إداريين ولذلك فقد استبعد هذا الاقتراح .

٥ - اقتراح من حضرة الزميل المحترم الأستاذ عباس الجمل يفيد شكر معالى وزير الداخلية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل - قدمت اقتراحى الذى أشار إليه سعادة الرئيس . ولكن لفت نظرى معالى وزير الداخلية إلى أنه لم يتم إلا بواجبه فيما اتخذ من إجراء للمحافظة على الأمن والنظام فى منطقة مزرعة الجبل الأصفر ، ولذلك يرى معاليه أنه لا شكر على واجب ، وقد طلب إلى أن أتنازل عن اقتراحى وأنا متنازل عنه .  
الرئيس - إذن ثبت فى الضبطة تنازل حضرة الزميل المحترم عن اقتراحه .

٦ - وأخيراً هناك اقتراح من حضرة الزميل المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى خاص بمعالى وزير الداخلية ، وهذا نصه :  
بعد سماع أقوال حضرة المستجوب ومعالى وزير الداخلية وحضرات من اشتركوا فى المناقشة يقرر المجلس ما يأتى :  
ما كان يصح لمعالى وزير الداخلية أن يضع قوات البوليس تحت تصرف وزارة الزراعة لتمكينها من استلام مزرعة الجبل الأصفر تنفيذاً لأمر إدارى صدر مخالفاً للدستور والقانون ؟

يوسف أحمد الجندى

هذه هى الاقتراحات جميعاً التى تقدمت فى استجواب مزرعة الجبل الأصفر ، ويلاحظ أن اقتراح حضرة الزميل المحترم حسن صبرى باشا غير مسبب وله الأولوية ، وهذا نصه :  
« أقترح أن يكتفى المجلس بالبيان الذى أدلى به معالى وزير الأشغال العمومية ووزير الزراعة بالنيابة ويقرر الانتقال إلى جدول الأعمال » .

فمن كان له من حضراتكم اعتراض عليه ، فليفضل بإبدائه .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا - أرجو أن يسمح لى بأن أشرح للمجلس الموقر لماذا وضعت اقتراحى على هذا الشكل .

(١) أطلب إضافة العبارة الآتية ضمن قرار المجلس :

ويأسف المجلس لما تبين من تحقيقات مناقصة الجبل الأصفر من تصرفات كبار موظفى وزارة الزراعة الذين اشتركوا فى الاجراءات التى انتهت بإعطاء الصفقة للشيخ محمد زيدان فى سنة ١٩٣٨ وذلك لما ظهر فيها من تقصير خطير فى القيام بالواجب بحكم وظائفهم من التمسك بتنفيذ أحكام اللوائح واستسلامهم لأوامر الوزير ( كما يقولون ) ومخالفتهم للوائح فى الاجراءات التى نتج عنها ضرر للمصلحة العامة .

كما يرى المجلس أن إطاعة أوامر الوزير لا تخفف من مسئولية الموظف فى احترام القانون واللوائح ؟

لويس فانوس

مادة ١٠٧ « ... .. »

الرئيس — أرجو أن يلاحظ حضرة الزميل المحترم أن باب المناقشة في موضوع الاستجواب قد أقفل ، ولا يمكن لحضرة بعد ذلك إلا أن يدل على اقتراحه .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — سأدلل على أن اقتراحى هو وحده الذى يمكن أن ينتهى إليه استجواب كالأستجواب العروض على حضراتكم .

طلب الجواب أو ما يسمى فى الفقه الدستورى بالاستجواب يستلزم مستجوباً ، وهو أحد حضرات الشيوخ أو النواب ؛ كما يستلزم مستجوباً ، وهو الوزير الذى وقعت فى وزارته الموضوعات التى يراد الاستجواب عنها . هذه الموضوعات أو المسائل إما أن تكون متعلقة بموظفين يدخلون فى ولاية الوزير وإما أن تكون متعلقة بشخصه كوزير . فإذا ما كانت الوقائع متعلقة بموظفين إذا ما استقال الوزير الذى وقعت أثناء ولايته هذه المسائل أمكن توجيه الاستجواب بالفعل إلى الوزير الذى يلى الوزارة بعده .

أما إذا كانت الوقائع خاصة بشخصه كوزير واستقال الوزير فعلاً ، فلا يخلو الحال إما أن يكون الاستجواب قائماً وفى هذه الحالة يجب فيما يتعلق بالوزير المستقيل أن يقف الاستجواب . وإذا لم يكن وجه استجواب فلا يمكن أن يوجه إليه استجواب تكون له نتيجة بعد استقاله . وليس معنى هذا أن الوزير الذى يستقيل لا يحاسب على خطأ أو جريمة يمكن أن تكون صدرت عنه أثناء ولايته ، فالاستقالة لاتمنع مطلقاً من مؤاخذة الوزير ولكن طريق الاستجواب يقفل بالفعل بعد الاستقالة .

أما طريقة المؤاخذة فقد بينها الدستور فعلاً وقال بصراحة إن الاتهام ، أى اتهام الوزير ، لا يملكه أحد إلا مجلس النواب ؛ ويملكه بشروط ثقيلة ، يملكه بأغلبية يجب أن يتوافر فيها ثلثا أعضاء المجلس . كما أن الذى له الحق وحده فى أن يفصل فى اتهام وجهه مجلس النواب لوزير حالى أو سابق هو مجلس خاص عرض له الدستور وسماه مجلس الأحكام وشكله تشكيلاً خاصاً واشترط لصحة الحكم فيه أغلبية خاصة ، فقد نص على أن يكون مشكلاً من ثمانية من أعضاء مجلس الشيوخ يعينون بالقرعة وثمانية من أعضاء محكمة النقض والإبرام بترتيب الأقدمية ، وهى أكبر محكمة فى الدولة ويرأس هذا المجلس رئيس محكمة النقض والإبرام ، واشترط لإمكان أن يصدر هذا المجلس حكماً صحيحاً على وزير شروطاً قاسية أيضاً ، إذ اشترط وجوب توافر ثلاثة أرباع أعضاء المجلس أى اثني عشر عضواً من ستة عشر . إذن بهذه القيود والشروط حافظ الدستور على كرامة الوزراء فاشترط أغلبية خاصة يجب أن تتوافر فى مجلس النواب حين يوجه اتهاماً لوزير من الوزراء ، كما اشترط أغلبية خاصة يجب توافرها فى مجلس الأحكام حين يفصل فى هذا الاتهام .

إذن وقد تعلق الاستجواب العروض على حضراتكم بوقائع خاصة بموظفين وخاصة بوزير ، وأعتقد أن حضرة الشيخ المحترم مقدم الاستجواب فطن إلى هذا ، ولذلك وجه استجوابه إلى رفعة رئيس مجلس الوزراء لأن حضرة الشيخ المحترم مقدم الاستجواب يعلم علماً قاطعاً أن كل ما يتعلق بوزير الزراعة الأسبق لا يمكن أن يثار كما لا يمكن أن يتهم الوزير ولا أن تكال له التهم جزافاً فى وقت لا يمكن فيه أن يوجه له الاتهام إلا مجلس النواب بشرط توافر أغلبية خاصة هى ثلثا أعضاءه .

إذن كانت النتيجة الحتمية لذلك اقتراحى الذى سبق لى أن قدمته وجرده من كل شئ إلا من بيان الوزير وكان موضوعاً وضعاً خاصاً متعمداً لآتى لم أشرف فيه إلى بيانات من تكلموا فى الاستجواب ولا إلى بيان حضرة الشيخ المحترم المستجوب ولا إلى كلتى التى أدليت بها واقتصرت بأن قلت أن يكتفى المجلس بالبيان الذى أدلى به الوزير والانتقال إلى جدول الأعمال لآتى إذا ما تجاوزت هذا أكون قد تعرضت فعلاً لمخالفة دستورية صارخة وأجزت لحضرات الشيوخ المحترمين أو لأحدهم أن يتهموا شخصاً غير موجود بالمجلس وغير ممثل أمامه ، ولا يمكن بحال أن توجه إليه تهمة إلا بمن يملك الاتهام ومن يملك الاتهام فعلاً سبق أن عرض عليه الاستجواب كما عرض عليه التحقيق الذى جرى فى موضوعه ولم يتهم الوزير مع أن له وحده حق الاتهام . فلا يمكن لمجلس الشيوخ أو لأحد أعضائه أن يتهم وهو لا يملك الاتهام .

لذلك قدمت اقتراحى وسببته ببيان معالى وزير الزراعة بالنيابة فقط لأنه اشتمل على ما نسب للموظفين . وقال الوزير عنه إنه بعد أن يعيد الاطلاع على أوراق التحقيق سيتخذ من الإجراءات ما يكفل المصلحة العامة ، لهذا قدمت اقتراحى بهذا الشكل .

وإنى فى كلتى السابقة وفى كلتى الليلة لا أدافع إلا عن الدستور . لا أدافع إلا عن كرامة هذا المجلس الذى يجب — وهو أكبر سلطة تشريعية فى البلاد — أن يتمسك بالدستور ، ويحافظ على أحكام الدستور ، وألا يدع للغير سبيلاً ينفذ منه إلى الاعتداء على الدستور .



هذه هي الأسباب التي حملتني على وضع اقتراحى على هذا الوجه .

( تصفيق من اليمين ) .

الرئيس — أرجو أن يلاحظ من يريد الرد على اقتراح حضرة الزميل المحترم حسن صبرى باشا أن يقتصر في رده على صيغة الاقتراح دون الدخول في موضوع الاستجواب .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — حضرات الشيوخ المحترمين :

تتلخص أقوال حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا في أنه لا يجوز أن ينظر استجواب بشأن تصرف أحد حضرات الوزراء بعد استقالته . وليس لي حضرة الشيخ المحترم أن ألاحظ أن دفاعه هذا جاء متأخراً على حد تعبير أحد حضرات النواب المحترمين عندما أبدت مثل هذه الفكرة بمجلس النواب ، فقد كان واجباً — إذا ما رأى حضرة الشيخ المحترم أن الاستجواب لا يصح نظره بعد استقالة وزير الزراعة الأسبق — أن يتقدم بهذا الدفع قبل أن يجيز المجلس المناقشة في هذا الاستجواب . وأقول مرة أخرى قبل أن يجيز المجلس المناقشة في هذا الاستجواب وأن يتناقش فيه فعلاً .

وهذا الذى أقوله قال به حضرة النائب المحترم الأستاذ على السيد أيوب في مجلس النواب . فلقد تقدم النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى باعتراض يشبه الاعتراض الذى أبداه حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا فكان الرد عليه من جميع الجوانب بعدم الموافقة ، وكان النائب المحترم الأستاذ على السيد أيوب من ضمن المعارضين على النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى إذ قال : « لقد نص الدستور واللائحة الداخلية بأن يعرض الاستجواب أولاً على المجلس لتحديد موعد للمناقشة فيه . وقد عرض هذا الاستجواب على المجلس لهذا الغرض جملة مرات وكان يصح في إحداها أن يتقدم من يشاء من حضرات النواب بمثل هذا الدفع .

» وبما أنه لم يعرض على المجلس شيء من هذا ، وحدد موعد للمناقشة في الاستجواب ، فهذا معناه قضاء المجلس بأن الاستجواب واجب النظر ، فليس هناك إذن محل لإحالة إلى لجنة الشؤون الدستورية لتبحثه ، لأن المجلس بكامل هيئته قد أقر مناقشته وأقر ذلك بعد أن استقال الوزير » . قال هذا حضرة النائب المحترم الأستاذ على السيد أيوب في وقت لم تكن حصلت فيه المناقشة ، وكان كل ما حصل أن الاستجواب أدرج في جدول الأعمال وطلب من المجلس أن يحدد موعداً للمناقشة فيه .

قلت لحضراتكم إن هذا قيل حتى قبل أن يناقش مجلس النواب موضوع الاستجواب . فما بالكم ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، وقد قرر مجلسكم الموقر أكثر من مرة تحديد يوم للمناقشة في الاستجواب ، فضلاً عن أنكم قد سمعتم حضراتكم في ثلاث جلسات متوالية وقائع الاستجواب والمناقشات المستفيضة التي دارت حوله .

هذا من جهة الشكل ... ..

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — يظهر أن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى لم يتبين جيداً الغرض الذى أقصده من اقتراحى .

الرئيس — المسألة لا تحتل كل هذه المناقشة . والاقتراح المقدم من حضرة الزميل المحترم حسن صبرى باشا بالكيفية التي وضع بها طرح على حضراتكم ومن الواجب أن يؤخذ رأى عليه .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — وأنا أرد على هذا الاقتراح قبل أخذ رأى عليه . أما أن يقال إن الاستجواب إذا ما تقدم بعد استقالة الوزير لا يصح مناقشته ، فهذا ما لم يقل به أحد مطلقاً ، لا من رجال الفقه الدستورى ولا من غيرهم .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — أقصد أنه لا محل لتوجيه استجواب لوزير بعد استقالته عن أعمال صدرت عنه أثناء ولايته الوزارة ، ولا حق لأحد في اتهامه إلا بمجلس النواب بالشروط التي بينها .

الرئيس — من المجمع عليه عند علماء الفقه الدستورى أنه من الجائز توجيه استجواب عن أعمال وزير استقال .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — لا يمكن توجيه استجواب في هذه الحالة عن أعمال متعلقة بشخصه كوزير .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أما أن يقال إن استجواباً لا يصح مناقشته بعد استقالة الوزير ، فهذا

مادة ١٠٧ « ... .. »

قول لم يقله أحد من رجال الفقه الدستوري . والمجمع عليه أن استقالة الوزير لا تمنع من نظر الاستجواب . ولقد أثير هذا الاعتراض في مجلس النواب من حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني ققام حضرة النائب المحترم توفيق دوس باشا وقال ... ..  
حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — ما يحصل في مجلس النواب لا يمكن أن تنقيد به .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندی — جاء في أقوال حضرة النائب المحترم توفيق دوس باشا في مجلس النواب ما يأتي :  
« هبوا أنه ثبت لحضراتكم من مناقشة استجواب كالأستجواب المتطور الآن أن من وجوه المسؤولية فيه أن صفقة تمت وبيعت دون مزاد ، وأن هذا لم يكن من عمل الوزير بحال أو كان من عمله ، ورأيت في هذه السياسة التي اتبعتها وزارة الزراعة أو غيرها خطأ ، فإن لكم ومن واجبك قبل أن يكون من حكم أن تبينوا خطأ هذه السياسة للحكومة أو لوزير الزراعة أيا كان ولا تحول دون ذلك استقالة الوزير لأن للوزير شخصيتين : إحداهما شخصية معنوية باعتباره وزيراً للزراعة ، وشخصية فردية كباقي الأفراد . فإذا استقال الوزير من وزارته بقيت سياسته في الوزارة ، وهذه السياسة هي التي يهتم بها هذا المجلس للحكم لها أو عليها » .  
ترون حضراتكم من ذلك أن استقالة الوزير لا تمنع بحال نظر الاستجواب وإبداء رأيكم في تصرفات وزير الزراعة الأسبق .

الرئيس — لدينا الآن ثلاثة اقتراحات سأطرحها على المجلس ، وسأبدأ الآن بأخذ الرأي على اقتراح حضرة الزميل المحترم حسن صبري باشا . وقد قدم بعض حضرات الشيوخ المحترمين اقتراحاً<sup>(١)</sup> بأن يؤخذ الرأي عليه بالنداء بالاسم ، فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

الرئيس — نص اقتراح حضرة الزميل المحترم حسن صبري باشا هو : « أقترح أن يكتفى المجلس بالبيان الذي أدلى به معالي وزير الأشغال العمومية ووزير الزراعة بالنيابة ، ويقرر الانتقال إلى جدول الأعمال . فمن كان موافقاً من حضراتكم عليه يقول « نعم » ومن كان مخالفًا يقول « لا » .

( أخذ الرأي على هذا الاقتراح بالنداء بالاسم ، وكانت النتيجة ٥٥ صوتاً ضد الاقتراح و ٥٣ صوتاً مع الاقتراح ) .

الرئيس — إذن يقرر المجلس رفض الاقتراح المقدم من حضرة الزميل المحترم حسن صبري باشا بأغلبية ٥٥ صوتاً ضد ٥٣ صوتاً .  
( تصفيق من اليسار ) .

والآن يؤخذ الرأي بطريق النداء بالاسم على الاقتراح المقدم من حضرات الزملاء المحترمين الأستاذ يوسف أحمد الجندی وأنطون الجليل بك ومحمود فهمي باشا ، ونصه : « بعد سماع أقوال حضرة المستجوب وحضرات من اشتركوا في المناقشة وبيان معالي وزير الزراعة الوقت يقرر المجلس ما يأتي : إن تصرفات وزير الزراعة الأسبق في المسائل التي تناولها الاستجواب تنطوي على إخلال خطير بمقتضيات واجبه ومسؤوليته كوزير » . فالموافق من حضراتكم على هذا الاقتراح يقول « نعم » والمعارض يقول « لا » .

أخذ الرأي على هذا الاقتراح بالنداء بالاسم وكانت النتيجة الموافقة عليه بأغلبية ٥٦ صوتاً ضد ٥٣ صوتاً .

الرئيس — يقرر المجلس للموافقة على هذا الاقتراح بأغلبية ٥٦ صوتاً ضد ٥٣ صوتاً .

( تصفيق من اليسار ) .

( في ١٩ يونيو سنة ١٩٣٩ ) .

(١) نص الاقتراح :

« نقرر أخذ الرأي بالنداء بالاسم على اقتراح سعادة حسن صبري باشا »

عباس الجبل ، عوض برعي ، إبراهيم محمد فراج ، محمد عطيه الناظر ، بطرس خليل بطرس » .



يجب أن يكون الاستجواب عن أمر خاص ، لا عن حالة عامة .

الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم  
الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل عن حالة الأمن العام في البلاد — تحديد المناقشة فيه بعد أسبوعين

الرئيس — أبلغني حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الداخلية أنه ندب حضرة صاحب العزة أحمد حمدي محبوب بك وكيل وزارة  
الداخلية للأمن العام لحضور جلسة المجلس اليوم أثناء تحديد يوم للمناقشة في هذا الاستجواب ، فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟  
( موافقة ) .

( حضر حضرة صاحب العزة أحمد حمدي محبوب بك وكيل وزارة الداخلية لشؤون الأمن العام ) .  
حضرة صاحب العزة أحمد حمدي محبوب بك ( وكيل وزارة الداخلية لشؤون الأمن العام ) — الاستجواب المقدم من حضرة  
الشيخ المحترم ليس واضحاً ، لأنه لم يستجوب عن شيء معين بل يستجوب عن حالة الأمن العام عامة .  
حضرة صاحب العالي حسين سري باشا ( وزير المالية ) — يجب أن يكون الاستجواب عن أمر خاص لا عن حالة عامة .  
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل — سأقدم مذكرة مبينة بها النقاط الهامة التي أريد أن أستجوب عنها حضرة  
صاحب المقام الرفيع وزير الداخلية .

حضرة صاحب العزة أحمد حمدي محبوب بك ( وكيل وزارة الداخلية لشؤون الأمن العام ) — إن الحكومة مستعدة للمناقشة في  
الاستجواب في هذه الجلسة لو تقدم حضرة المستجوب بمذكرته الآن .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل — لقد كنت اليوم مع حضرة صاحب العزة وكيل وزارة الداخلية للأمن  
العام فلم يذكر لي أن المناقشة تجري في جلسة اليوم لو أتت قدمت مذكرتي ولو كنت وقفت منه على هذه الرغبة لتقدمت بالمذكرة فعلاً  
قبل عقد الجلسة لتم المناقشة اليوم في الاستجواب وعلى كل حال سأقدم المذكرة غداً .

حضرة صاحب العالي حسين سري باشا ( وزير المالية ) — مادام حضرة الشيخ المحترم المستجوب سيقدم مذكرته غداً فلتكن  
مناقشة الاستجواب بعد أسبوعين .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على أن تكون المناقشة في الاستجواب بعد أسبوعين على أن يقدم حضرة المستجوب المذكرة  
غداً وفيها تفصيل للنقط التي يتناولها موضوع الاستجواب ؟  
( موافقة ) .

( في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ) .

تقضى التقاليد البرلمانية ألا تنشر الأسئلة والاستجابات في الصحف قبل إدراجها في جدول الأعمال .

كلمة الرئيس

بشأن نشر بعض الأسئلة والاستجابات في الصحف قبل إدراجها بجدول أعمال المجلس — موافقة المجلس  
حضرات الزملاء المحترمين :

لقد لاحظت كما لاحظ حضرات الزملاء أنهم يطلعون على بعض الأسئلة والاستجابات منشورة في الصحف قبل أن تدبر بجدول  
أعمال المجلس ، وفي بعض الأحيان قبل أن تصل إلى سكرتيرية المجلس وأحاط بها علماً وأبلغها إلى الوزارات المختصة . وتعلمون حضراتكم  
أن التقاليد البرلمانية تقضى ألا ينشر في الصحف إلا ما يتقرر إدراجه بجدول أعمال المجلس ؛ فأرجو من حضرات الزملاء ألا يبعثوا إلى

مادة ١٠٧ « ... .. »

الصحف بصور الأسئلة والاستجابات المقدمة منهم إلا بعد أن تدرج بمجدول أعمال المجلس فعلا، حفظاً لكرامته وتطبيقاً للمبادئ الدستورية والتقاليد البرلمانية في جميع البلاد .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( في ١٠ يناير سنة ١٩٤٠ ) .

لمقدم السؤال الحق في تحويله إلى استجواب في أى وقت شاء ، ولو قبل إجابة الوزير عنه .

سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية  
من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل عن معاملة ضباط البوليس والموظفين الملكيين الإداريين  
الذين أحيوا إلى المعاش ، معاملة رجال القضاء في تسوية معاشهم — تحويله إلى استجواب  
وإرجاء تحديد يوم المناقشة إلى حين النظر في الاستجابات الواردة جدول الأعمال

نص السؤال :

« صدر قرار من رفعتكم بإحالة بعض حضرات ضباط البوليس إلى الاستيداع لتجاوزهم سن ٥٥ سنة لإفساح المجال لترقية من دونهم في الرتب العسكرية مع ما هم عليه من قدرة على القيام بواجباتهم خير قيام . ولما كان قانون الاستيداع يقضى بأن الضابط الذى يحال على الاستيداع تخضع منه الحكومة نصف مرتبه في الرتب الكبيرة أعنى أن الضابط الذى يتناول ٥٠ جنياً شهرياً يأخذ فقط ٢٥ جنياً والحكومة تأخذ الباقي ومع علمنا باستحالة قيام نصف المرتب بما تقتضيه الحياة الضرورية لضابط رب عائلة خصوصاً وهو في سن ٥٥ سنة ، لذلك فضل بعضهم طلب الإحالة على المعاش .

فهل رفعتكم ستعاملونهم في تسوية معاشهم أسوة بحضرات المستشارين الذين طلبوا بأنفسهم الإحالة على المعاش ( ذلك لعدم قدرتهم على القيام بأعمالهم ) ووزارة العدل أضافت لحضراتهم للد الباقي لهم لغاية ٦٠ سنة أو ٦٥ سنة وعوضتهم فوق ذلك العلاوات التى كانوا يستحقونها كأنهم باقون لسن ٦٠ أو ٦٥ سنة أى لنهاية سن المعاش فيما إذا كانوا قادرين على العمل .

وهل رفعتكم ستعاملون أيضاً باقى الموظفين الملكيين الإداريين الذين أحيوا على المعاش في تسوية معاشهم أسوة برجال القضاء ؟  
آمل أن يكون الرد بمساواة الفريقين في المعاملة ، حقوق أبناء الوطن الموظفين يجب أن تكون واحدة ما دامت حكومتهم واحدة ؟

شيخ الجيزة

أحمد حنفي أبو الفضل «

١٣ يناير سنة ١٩٤٠

الرئيس — طلب صاحب هذا السؤال تحويله إلى استجواب ؛ وسينظر في تحديد يوم المناقشة فيه مع الاستجابات الواردة في جدول الأعمال بعد الانتهاء من الأسئلة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل — أرجو ضم هذا الاستجواب إلى الاستجواب المحدد للمناقشة فيه اليوم  
الخاص بحالة الأمن العام في البلاد .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحالى سليم — ألا يحسن أن نسمع إجابة الوزير عن السؤال أولاً فقد يكتبني حضرة صاحب  
السؤال بالإجابة ؟

الرئيس — هذا هو الذى كان يجب اتباعه ، ولكن حضرة الزميل المحترم مقدم السؤال طلب تحويله إلى استجواب قبل الجلسة  
وأبلغ ذلك إلى رفة رئيس مجلس الوزراء .



مادة ١٠٧ • ... ..

حضرة صاحب المعالي محمد علي علوبة باشا ( وزير الدولة للشؤون البرلمانية ) — الحكومة مستعدة للمناقشة في الاستجواب الخاص بالأمن العام الوارد في جدول أعمال اليوم .

أما السؤال المطروح الآن فموضوعه منفصل عن ذلك الاستجواب ، ويمكن لحضراتكم التحقق من ذلك بمجرد الاطلاع عليه .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — إذن ليتفضل معالي الوزير بالإجابة عن السؤال بصفة كونه سؤالاً .

حضرة صاحب المعالي محمد علي علوبة باشا ( وزير الدولة للشؤون البرلمانية ) — نطلب تأجيل الإجابة عن هذا السؤال بصفة كونه سؤالاً .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أرى أن هذا السؤال له علاقة بالاستجواب المقدم من حضرة زميلنا المحترم الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل الخاص بالأمن العام ، فإذا كانت الحكومة غير مستعدة للإجابة عنه الآن فهل يعدنا معالي الوزير بإيقاف إحالة الضباط إلى الاستيداع حتى تنتهى المناقشة في الاستجواب ، لأن لي رأياً في هذا الموضوع أريد أن أبديه .

حضرة صاحب المعالي محمد علي علوبة باشا ( وزير الدولة للشؤون البرلمانية ) — أنا لا يمكنني أن أرتبط بهذا الوعد . أما السؤال فقد طلبت تأجيل الإجابة عنه لأن رفعة رئيس الوزراء الذى وجه إليه السؤال لم يستعد للإجابة عنه .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — يحسن أن تثيرت الحكومة في إحالة الضباط إلى الاستيداع حتى ينتهى المجلس من المناقشة في الاستجواب .

حضرة صاحب المعالي محمد علي علوبة باشا ( وزير الدولة للشؤون البرلمانية ) — ذكرت لحضراتكم أن موضوع السؤال يختلف عن موضوع الاستجواب المحدد لمناقشته جلسة اليوم .

أما أن يطلب منى وعد بالتيابة عن رفعة رئيس مجلس الوزراء ، فهذا ما لا يمكنني التصريح به حتى أرجع إلى رفعة في ذلك ؛ وهو الآن متغيب عن الجلسة . فإذا رأى المجلس المناقشة في الاستجواب الخاص بالأمن العام فأنا مستعد له . أما السؤال فأطلب تأجيل الإجابة عنه حتى يحضر رفعة رئيس مجلس الوزراء .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — هل ينتظر أن يحضر رفعة الآن ؟

حضرة صاحب المعالي محمد علي علوبة باشا ( وزير الدولة للشؤون البرلمانية ) — يجوز .

الرئيس — المطروح الآن هو تحديد يوم للمناقشة في هذا السؤال الذى تحول إلى استجواب ، فهل ترون حضراتكم أن ينظر الاستجوابان في جلسة واحدة ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — لا يصح أن يحول السؤال إلى استجواب قبل الإجابة عنه لجواز اقتناع السائل بالإجابة .

الرئيس — لقد طلب حضرة مقدم السؤال تحويله إلى استجواب بخطاب ورد منه وأبلغ لرفعة رئيس مجلس الوزراء قبل الآن .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — أنا أخالف حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف وأقول إن لحضرة مقدم السؤال أن يحوله إلى استجواب في أى وقت شاء .

الرئيس — وهذا من تقاليد المجلس التى سار عليها ، وبناء على ذلك يؤجل النظر في هذا الاستجواب حتى يحىء دور الاستجواب الآخر الخاص بالأمن العام .

( في ١٢ فبراير سنة ١٩٤٠ ) .

الاستجواب مقصود به محاسبة الوزير عن خطأ ارتكبه عند تطبيق قانون ، أو عن خطأ ارتكبه أثناء تأدية عمله .  
التقدم للحكومة بالرجاء والاستعطاف أثناء المناقشة فيه خروج على الواجب .

مجلس النواب

الاستمرار في مناقشة الاستجواب

الوجه لوزير المالية بشأن إجراءات نزع الملكية ضد المدين المتأخر في أكثر من قسط

.....  
.....  
.....  
.....

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — لي كلمة في لائحة المجلس الداخلية :

الواقع ، يا حضرات النواب المحترمين ، أننا نسرف كثيراً في الكلام في الاستجابات ، وأرى أننا بعدنا كثيراً عما يقصد إليه الاستجواب وعن وقاره وجلاله ومعناه .  
( تصفيق ) .

إن الاستجواب بمقتضى اللائحة الداخلية مقصود به محاسبة الوزير عن خطأ ارتكبه عند تطبيق قانون ، أو عن خطأ ارتكبه أثناء تأدية عمله .

فإذا ما جئنا في كل استجواب — ولست أقصد بكلامي هذا أحداً من حضرات الزملاء الذين تكلموا الليلة ، إنما أقصد توجيهاً عاماً — وتقدمنا للحكومة برجاء أو استعطاف ، كان هذا خروجاً منا على واجبنا . إن من سلطتنا في الاستجابات أن نحاسب الوزير إذا أخطأ ، لا أن نتقدم له برجاء أو استعطاف . وإذا رأينا أنه خالف نصاً من النصوص ، أو حاد عن القانون ، أو عمل عملاً يؤاخذ عليه ، طالبنا فعلاً أن يحاسب في هذا المجلس ، وقلنا له إنك مخطئ ؛ فإما أن ترجع عن خطئك أو نسحب منك الثقة . هذا هو ما يجب أن يكون عليه الحال في الاستجابات ، وهذا هو معناها .  
( تصفيق ) .

الرئيس — هذا هو التفسير الصحيح لللائحة الداخلية .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — نعم إن هذا هو التفسير الصحيح لللائحة الداخلية ، أما أن تعرض لأشياء وتفصيلات دون أن توجه للوزير المختص أنه قام بعمل معين خالف فيه القانون في أي ناحية من النواحي ، ثم بعد ذلك نرجوه أو نستعطفه ، فهذا أربأ بمجلسنا أن يفعله .

( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ علي محمد الحشخاني — أنا موافق على ما قاله زميلي المحترم عبد العزيز الصوفاني . وأقول إن هناك مخالفات وقعت عند تطبيق قانون تسوية الديون العقارية .

( في ٢١ فبراير سنة ١٩٤٠ ) .



مادة ١٠٧ » ... ..

تأجيل رد المستجوب على بيان الوزير المستجوب إذا كان هذا البيان طويلاً يحتاج لمراجعة ، ولو كان قد تقرر نظر الاستجواب بصفة مستعجلة .

أشير إلى الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير التجارة والصناعة من حضرة النائب المحترم على المنزلاوى بك ونصه :  
« أستجوب حضرة صاحب المعالي وزير التجارة والصناعة بوصف أنه رئيس للجنة العليا للتسعيرة بخصوص تكرار رفع ثمن السماد بغير ما يبرره » .

... ..  
... ..  
... ..  
... ..

حضرة النائب المحترم على المنزلاوى بك — بعد البيان الطويل الذى مسمناه الليلة من معالي وزير التجارة والصناعة ، لا يسعنى والأسف بملأ فؤادى ، إلا أن أقول إننى لم أقتنع بهذا البيان ، وأخالفه فى كل ما قاله حرفاً بحرف .  
( ضحك وتصفيق ) .

ولما كان هذا البيان من الإسهاب بحيث لا يجوز أن أبدأ الرد عليه دون مراجعة فى المضبطة ، لأننى إذا بدأت الكلام عن نقطة ضاعت من ذهنى بقية النقط ، لذلك أرجو المجلس أن يوافقنى على تأجيل الرد أسبوعاً حتى أتمكن من دراسة هذا البيان الطويل .  
الرئيس — أود أن أوجه نظر حضراتكم إلى أن المجلس قرر نظر هذا الاستجواب على وجه الاستعجال لأهمية موضوعه ، وتذكرون حضراتكم أن المنزلاوى بك كان متشدداً كل التشدد فى أن يبت فى هذا الاستجواب بسرعة . وبما أن الفرصة سانحة فأرجو حضرته أن يتفضل بإبداء ملاحظاته على ما قاله معالي الوزير خصوصاً أن هذا البيان لا يزال راسخاً فى أذهانتنا .

حضرة النائب المحترم على المنزلاوى بك — لقد استغرق إلقاء بيان معالي الوزير ساعتين .  
الرئيس — لقد استغرق البيان كل هذه المدة لأنه أدلى بجميع البيانات المطلوبة .  
حضرة النائب المحترم على المنزلاوى بك — ولذلك لا يمكن الرد عليه الآن ، وأرجو أن يؤجل لأقرب جلسة ، ولتحدد لذلك جلسة غد .

الرئيس — إما أن يكون هذا الاستجواب مستعجلاً فيجب نظره الآن ، وإما ألا يكون مستعجلاً فيأخذ دوره العادى .  
حضرة صاحب المعالي وزير التجارة والصناعة — حضرات النواب المحترمين : أظن أن البيانات التى ذكرتها لحضراتكم تدل على أن تصرف الحكومة لم يكن تصرفاً مرتجلاً ، بل كان بملء إدراكها لعظم مسئوليتها فى هذا الأمر الخطير . ولعلكم قد شعرتم بشئ من السأم عندما قلت بأننى أنا الذى رجيت بنظر هذا الاستجواب على وجه الاستعجال . وكنت فى هذا متفقاً مع حضرة النائب المستجوب . وأود الآن أن أكشف عن السر فى ترحيبي بالاستعجال ، لأن هناك مصلحة خطيرة جداً يقدرها المجلس إذا ما قرر التأجيل . فقد يكون التأجيل سبباً فى ضياع الاستعداد ، وقد يترتب عليه حالة عدم اطمئنان . ومن حقكم ، بعد أن عرضت الحكومة سياستها عليكم ، إما أن تقروها أو تلوموها ، وأن تقولوا لها أنت مخطئة أو مصيبة ، لأن حالة عدم البت فى هذه السياسة يترتب عليها إحجام هذه الشركات عن الاستيراد إلى أن تستقر هذه السياسة . فلما أن توافقوها عليها فتربط الشركات بتعهداتها ، ولا ألا توافقوها عليها فتحجم الشركات عن الاستيراد ، وهذا ما لا أستطيع أن أتحمله على نفسى وأبرى ذمى منه بعد أن بينت للمجلس الظروف المحيطة بهذه المسألة ليبدى رأيه فيها .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — أرى أن الموضوع العروض على حضراتكم خطير جداً ، لأن معالي الوزير يطلب منكم الآن إقرار سياسة الوزارة فى موضوع يعتبر من أهم ما يمس البلاد . ولقد استمعنا إلى بيان حضرة النائب المحترم

للزلاوى بك ، كما استمعنا إلى البيان الطويل الذى أدلى به معالى الوزير . ولكى نحكم حكماً صحيحاً لا يمكننا مطلقاً الآن — وبيانات كل منهما تستند إلى أرقام تحتاج إلى عمليات حساية ومقاربات بين التواريخ — أن ندلى بآرائنا إلا بعد الاطلاع على مضبطة جلسة اليوم حتى تتمكن بذلك من إقرار سياسة الوزارة عن عقيدة و يقين .

( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ على محمد الحشخانى — حضرات النواب المحترمين :

فى الواقع أن البيان المسهب الذى أدلى به معالى وزير التجارة والصناعة أوجدنا أمام أمر واقع ، فقد اجتهدت — بينى وبين نفسى كنائب — أن أصل إلى تحديد النقطة التى ذكرها ببيانته فلم أستطع إلى ذلك سبيلاً . ولكى يستطيع كل نائب أن يبدى رأيه فى بيان معالى الوزير ، لابد له أن يرجع إلى المضبطة ، ليتبين وجهات النظر ، ويخلو إلى نفسه ليستطيع أن يكون فكرة صحيحة . أما وقد تضمن رد معالى الوزير كل هذه البيانات والأرقام التى تقتضى التفكير والدراسة ، فمن التعتذر الرد عليه الآن . على أن ناحية الاستعجال فى الاستجواب لا تزال موجودة ، وهى لا تضيع حقاً ، ولا تمنع من الدراسة . ولكى يمكن التوفيق بين الاستعجال والعرض السريع وبين الدراسة الضرورية . أرى أن يؤجل هذا الاستجواب لأقصر أمد ممكن يسمح بالدراسة ، وليكن هذا الأجل يوماً واحداً . ثم إن هناك مسألة أخرى تتصل بالاستجواب ، وهى أن هناك تحقيقات جرت ، فإذا لم يكن هناك ما يمنع من الاطلاع عليها فيصح أن تكون تحت أنظار النواب لتكوين فكرة صحيحة فيما يتصل بالمسألة التى جرى التحقيق فيها ، وليكون المجلس على بينة من الأمر . وعلى أى حال أرى أن هذا الاستجواب — مع اهتمام معالى الوزير به كل هذا الاهتمام — يقتضى دراسة طويلة ويجب أن يكون لدينا المدة الكافية لهذه الدراسة .

ولذلك أنضم لزميلى الأستاذ عبد الحميد عبد الحق فى طلب تأجيل نظر هذا الاستجواب لجلسة قريبة .

( تصفيق ) .

الرئيس — نظراً لأن مضبطة الليلة لا يمكن أن توزع قبل ظهر الغد ، فهل توافقون على أن تعقد جلسة يوم السبت المقبل للاستمرار فى نظر هذا الاستجواب ؟

( موافقة عامة ) .

( فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٠ ) .

جواز تأجيل المناقشة فى الاستجواب المتعلق بالأمور الداخلية لأكثر من شهر إذا لم يطلب أحد من حضرات الأعضاء

الكلام فيه .

أشير إلى الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الأوقاف ، من حضرة النائب المحترم الأستاذ الشيخ محمد مصطفى حبيب ، بشأن الأوقاف التى تشترك الوزارة مع غيرها فى النظر عليها ولكنها تفرد بإدارتها ، ونصيب النظائر المشتركين معها ، وبعض تصرفات ناظر وقف المنشاوى باشا .

حضرة صاحب المعالي وزير الأوقاف — إننى متفق مع حضرة النائب المحترم للمستجوب على أن الأسباب التى تدعو إلى تأجيل المناقشة فى هذا الاستجواب ، وهى وجود قضية تتعلق بموضوعه أمام المحاكم ، لا تزال قائمة . ولذلك أرجو تأجيل مناقشته حتى يفصل فى القضية .

حضر النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك — ألاحظ أن المناقشة فى هذا الاستجواب قد أجلت شهراً ثم شهراً ، وهو ما يخالف نص اللائحة الداخلية . فلما أن يتفق معالى الوزير مع حضرة النائب المستجوب على أن ينزل عن استجوابه وإما أن تبدأ المناقشة فيه الآن . الرئيس — إن ما تقتضى به اللائحة من عدم جواز تأجيل المناقشة فى الاستجابات المتعلقة بالأمور الداخلية لأكثر من شهر وإلزام الوزير به ، محله أن يطلب ذلك واحد من حضراتكم .



حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك — وأنا أطلب ذلك .

الرئيس — إذن ليتفضل حضرة النائب المحترم بالكلام .

حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك — فم أتكلم ؟

الرئيس — لقد بينت حكم اللائحة ، وما دام معالي الوزير قد اتفق مع حضرة المستجوب على التأجيل ، ولم يطلب أحد من حضراتكم المناقشة في الاستجواب ، فماذا يضير حضرة النائب المحترم من ذلك ؟

حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك — أريد تحديد موعد معين للمناقشة في هذا الاستجواب فاستعد للكلام فيه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ الشيخ محمد مصطفى حبيب — إني موافق على تأجيل مناقشة الاستجواب حتى يفصل في القضية المتعلقة بموضوعه .

الرئيس — هل توافقون على ذلك ؟

( موافقة عامة ) .

( في ٤ أبريل سنة ١٩٤٠ ) .

إيداع مكتب المجلس البيانات التي يطلبها العضو في سؤاله .

أشير إلى السؤال الموجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المالية من حضرة النائب المحترم السيد علي راتب ، ونصه :

« أرجو من معالي وزير المالية أن يدلي ببيان عن الأرض التي أجرتها الحكومة المصرية بإجارة احمية في خمس السنوات الماضية ؟ ولمن أجرت ؟ وما جنس المؤجر له ؟ وفيم تستعمل ؟

حضرة صاحب المعالي الأستاذ إبراهيم عبد الهادي وزير الدولة للشؤون البرلمانية — أودع مكتب المجلس البيانات التي يطلبها حضرة العضو المحترم .

( في ١٠ أبريل سنة ١٩٤٠ ) .

تأجيل الاستجواب إلى أجل غير مسمى حتى يجدده صاحبه إذا أراد لعدم وجوده في الجلسة .

الاستجواب الموجه إلى حضرات أصحاب المعالي وزراء الأشغال العمومية والصحة العمومية والشؤون الاجتماعية من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد حنفي أبو الفضل ، عن سبب إنشاء مساكن العمال في أمكنة غير مناسبة ، وعن المساكن التي اعترمت وزارة الشؤون الاجتماعية إقامتها ، وعن القرى النموذجية — تأجيله لأجل غير مسمى

مجلس الشيوخ

الرئيس — بما أن حضرة الزميل المحترم صاحب الاستجواب غير موجود فطبقاً لتقاليد المجلس تؤجل المناقشة فيه لأجل غير مسمى حتى يجدده صاحبه إذا أراد .

( ١٥ مايو سنة ١٩٤٠ ) .

لا يصح توجيه أسئلة ولا الجواب عنها فيما يختص بمعاهدات لا تزال معلقة .

تراجع المذكرة المنشورة في المادة ٤٦ تحت عنوان « إبرام المعاهدات وتعديلها ورقابة البرلمان في ذلك » .

مذكرة لرئيس  
مجلس الشيوخ

مادة ١٠٨ « لكل مجلس حق إجراء التحقيق ليستنير في مسائل معينة داخلية في حدود اختصاصه » .

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للدستور  
لجنة الدستور

دولة الرئيس حسين رشدي باشا - لكل مجلس من المجالس حق إجراء التحقيق .  
( موافقة عامة ) .

( في ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

( ٥٣ ) لكل مجلس حق إجراء التحقيق .

( في ٩ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

تليت المادتان التاسعة عشرة والعشرون وتقرر بقاؤها على أصلهما ، وهذا نصهما :

مادة ١٩ - لكل مجلس حق إجراء التحقيق .

( في أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

اللجنة  
الاستشارية  
التشريعية

يظهر أن عبارة « لكل مجلس حق إجراء التحقيق » مبالغ في إيجازها . فيخشى أن تؤول تأويلاً خاطئاً فيما يخص بمدى حق التحقيق . والواقع أن لكل مجلس الحق في الاستنارة في أية مسألة معينة بتكليف لجنة يجمع بيانات وتقديم تقرير عنها . وإن أريد تحويل إحدى اللجان سلطة قضائية لإجراء تحقيق فإنه يجب أن يكون ذلك بقانون ، فلهذا يقترح توضيح معنى المادة ١٠٨ بشكل أدق بأن تضاف إليها هذه العبارة « ليستنير في مسألة معينة داخلية في حدود اختصاصه » .

للجنة فحص الطعون سلطة تطبيق أحكام قانون العقوبات وتحقيق الجنايات الخاصة بمواد الجرح في حق من يتخلف من الشهود بعد إعلانه طبقاً للفقرة الخامسة من المادة ٦٨ من قانون الانتخاب . لأن هذه السلطة نتيجة التفويض في إجراء التحقيق وإعلان الشهود .

مجلس النواب

( تراجع المناقشة على هذا المبدأ في المادة ٩٥ ) .

( في ١٩ يونيو سنة ١٩٢٦ ) .

(١) لا يقبل المجلس الاحتجاج على أعمال لجنة التحقيق الذي يرد إليه من الخارج .

(٢) استدعاء اللجنة وزير المعارف السابق - حضوره أمامها وسماع أقواله .

(٣) إنما يباشر المجلس أي تحقيق لمعرفة مدى تأثير الأعمال في إدارة المصالح العامة تنفيذاً لمبدأ مراقبة الحكومة ، فهو يبحث أعمالاً بصرف النظر عما إذا كانت قد صدرت بقصد جنائي أو غير جنائي ، ولكي يساعده على التشريع الذي هو من خصائصه .

(٤) لا يصح أن يعير المجلس منبره لأجنبي عنه ؛ وهو فوق كل مناقشة تأتي من الخارج ، لأن لهذا المنبر حرمة هي ألا يعتليه إلا من كان عضواً فيه أو وزيراً .

(٥) إعلان المجلس أسفه للتصرفات السيئة التي أظهرها التحقيق .

(٦) قرار المجلس أن يستحث الحكومة على السرعة في تقديم القانون الخاص بمحاكمة الوزراء المشار إليه في المادة ٦٨ من الدستور .

(٧) الغرض من المادة ١٨ من الدستور هو أن يكون العمل في شؤون التعليم حسب القانون - إن كان موجوداً .

والقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٠ موجود ؛ وهو يقضي بأن خطط الدراسة من المسائل الواجب استصدار قانون بها بعد أخذ رأي

مجلس المعارف الأعلى إذا دعت الحال .

أما مناهج التعليم فيملك الوزير التغيير فيها بشرط استشارة مجلس المعارف الأعلى أو اللجنة الفنية التي حلت محله ابتداء من

٢٤ يوليو سنة ١٩٢٤ ؛ وكل تغيير يحدث فيها يكون بقرار وزاري .



## قسم ٧ « وزارة المعارف العمومية »

.....  
.....  
.....  
.....

ثم تلا معالي المقرر القسم (ب) من تقرير اللجنة وهو :

« كانت مناهج التعليم الابتدائي والثانوي موزعة في كل منهما على أربع سنين دراسية ونافذة بمقتضى قرارات صادرة من مجلس الوزراء (النظار) في التعليم الابتدائي بتاريخ ١٨ أبريل سنة ١٩٠٧ و ١٥ يونيو سنة ١٩٠٧ و ٢ أغسطس سنة ١٩١٣ وفي التعليم الثانوي ٢٢ يونيو سنة ١٩٠٥ و ٢ يولييه سنة ١٩٠٧ و ١٣ أغسطس سنة ١٩١٣ وبقيت الحال هكذا إلى أن أصدر وزير المعارف بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٢٦ قراراً بالعمل بمناهج جديدة للتعليم الابتدائي تجعل السنين الدراسية خمساً بدل أربع » .

( أصوات : نظن أن القرار صدر في مايو سنة ١٩٢٥ ) .

الرئيس — القرار صدر فعلاً في سنة ١٩٢٦ وحضراتكم معذورون في ظنكم أنه صدر في سنة ١٩٢٥ لغرابة المسألة .

المقرر ( استمر في التلاوة ) —

وبأن يعمل بهذه المناهج اعتباراً من السنة الدراسية ١٩٢٥ — ١٩٢٦ للسنوات الأولى والثانية والثالثة واعتباراً من السنة الدراسية ١٩٢٦ — ١٩٢٧ للسنتين الرابعة والخامسة .

كذلك أصدر وزير المعارف بالتاريخ نفسه أي ٢٥ مايو سنة ١٩٢٦ قراراً بالعمل بمناهج جديدة للتعليم الثانوي تجعل سني الدراسة خمساً بدل أربع وبأن يعمل بهذه المناهج اعتباراً من السنة الدراسية ١٩٢٥ — ١٩٢٦ للسنوات الأولى والثانية والثالثة واعتباراً من السنة الدراسية ١٩٢٦ — ١٩٢٧ بالسنتين الرابعة والخامسة .

قدّرت النفقات الناتجة عن هذا التعديل في المناهج بمبلغ ٦٠ ألف جنيه .

يوسف أحمد الجندي افندى — هل يملك وزير المعارف أن يصدر قراراً من عنده بتغيير مناهج التعليم أو أن ذلك يستوجب صدور قرار من مجلس الوزراء ؟

الرئيس — ملاحظة حضرتك مختصة بالشكل .

يوسف أحمد الجندي افندى — الملاحظة التي أبدتها مختصة بالشكل والموضوع . والذي أريد السؤال عنه هو : هل لوزير المعارف أن يصدر قراراً بتغيير مناهج التعليم ؟

الرئيس — ولمن توجه حضرتك هذا السؤال ؟ وما هي النتيجة في الحالتين إذا كان الجواب إيجابياً أو سلبياً ؟

يوسف أحمد الجندي افندى — أوجه سؤالاً لمعالي وزير المعارف الحالي ، حتى إذا ما كان الجواب سلبياً يحسن بالمجلس أن يبدى مزيد الأسف والاستياء من تصرف وزير المعارف السابق ، وأن يحتاج على تغييره خطط التعليم بقرار وزارى بدون أن يكون له الحز في ذلك .

وزير المعارف العمومية — الجواب على ذلك أنه يكفى ، في تغيير البروجرامات ، أن يصدر قرار وزارى . أما خطط التعليم فلا تبة إلا بقانون .

يوسف أحمد الجندي افندى — وما الفرق بين البرامج وبين خطط التعليم ؟ وهل التغيير الذي أدخله وزير المعارف السابق ٥٥ في البرامج أو في الخطط ؟

وزير المعارف العمومية — في الاثنين معا .

یوسف أحمد الجندی افندی - نعم .

**المقرر - مبلغ الستين ألف جنيه صرف في السنة المالية الماضية .**

المقرر — اعتمد هذا المبلغ بقرار من مجلس الوزراء ووزع على نفقات مختلفة تلخص في الآتي :

القرار - اعتمد مجلس الوزراء في ميزانية سنة ١٩٢٥-١٩٢٦ وهي للزيادة التي لم تعرض على المجلس مبلغ الستين ألف جنيه .

الرئيس — هل لوزارة المعارف إيضاحات تود أن تبديها؟

ولما جربت هذه المناهج في بعض المدارس ووجدت صالحة ورغب في تعميمها في جميع المدارس رأى أن الأمر يحتاج لشيء من التشريع ، لذلك صدر قرار ٢٥ مايو سنة ١٩٢٦ .

عمر عمر افندی — حیث ان وزیر قد تجاوز سلطته فأرى ألا يكتفى المجلس بإظهار استيائه بل يجب أن يقرر المجلس إيقاف العمل بمناهج التعليم الجديدة وعدم اعتماد الستين ألف جنيه .



الرئيس — حضرة وكيل المعارف بين لنا كيف اعتمد هذا المبلغ في الميزانية ، وكيف صرف . وأرجو من حضراتكم حسن الالتفات لما يقال لكي يتسنى لنا أن نبدي آراء صائبة أو على الأقل غير خارجة عن الموضوع .

حسن نافع افندى — لقد كان تغيير مناهج التعليم في عهد الوزير السابق مخالفاً تماماً لما كان متبعاً في هذا الصدد . وبالرغم من صدور بعض قرارات وزارية فلا يمكن إخلاء الوزير السابق من اللوم على هذه الطريقة التي أضرت بالطلبة كل الإضرار . وفي الحقيقة إن وزير الحرية قد لا يملك مثل هذه السلطة ، فكيف استباح وزير المعارف لنفسه أن يقلب مناهج التعليم رأساً على عقب بمثل هذه السرعة التي كان لها أسوأ الأثر في مستقبل التلاميذ الذين وصلت بهم الدرجة إلى أنهم لم يكونوا ليعلموا أقدمون هم على امتحان ينقلون به من سنة إلى أخرى أو أنهم سيتقدمون لامتحان لتيل شهادة من الشهادات ؟

الرئيس — تريد بذلك أن الطريقة التي سار عليها وزير المعارف السابق طريقة فاسدة ومضرة ؟

وزير المعارف العمومية — إن النظام الحديث الذي أدخل في التعليمين الابتدائي والثانوي أحدث تغييراً كبيراً في نظمه . وقد قرأت كثيراً من الانتقادات والاقتراحات لتعديله ؛ ولكن موضوعاً خطيراً كهذا لا يمكن البت فيه إلا بعد بحث دقيق . ونظم التعليم لا يصح أن تكون مجالا لإجراء التجارب ، إذ كل تجربة غير صالحة قد تضر بعدد كبير من الطلبة ؛ ولهذا رأيت الوزارة أن تؤلف لجنة قوامها كبار رجال التعليم وعدد من الشيوخ والنواب لدرس خطط التعليم ومناهجه ، ونظم الامتحانات العامة والملحقه . وشرعت هذه اللجنة في عملها ، وقد كانت مجتمعة صباح اليوم ، فكل رغبة أو اقتراح يريدونه أرجو أن توافوا به الوزارة التي تتقبله مع الشكر لأن ذلك يساعد اللجنة على القيام بعملها .

عبد الحالى عطيه افندى — أرى تأجيل البحث في هذا الموضوع إلى أن تقدم اللجنة التي أشار إليها معالي وزير المعارف رأيها في نظم التعليم .

محمد صبرى أبو علم افندى — إنى مخالف للرأى القائل بتأجيل البحث في هذا الموضوع ، لأن هذا التصرف قد صدر في سنة ١٩٢٥ — ١٩٢٦ ويجب أن يبحث الآن ، إذ لا ارتباط له بعمل اللجنة التي شكلت لتعمل للمستقبل .

يوسف أحمد الجندى افندى — إنى أوافق الأستاذ صبرى أبو علم على عدم التأجيل .

وليم مكرم عبيد افندى — قبل أن نوافق أو لا نوافق على التأجيل أرجو أن أستوضح من معالي وزير المعارف عن المدة التي يمكننا أن ننتظرها قبل إبداء رأينا . فإذا كانت يوماً أو اثنين أو أسبوعاً فلا بأس ، ولكننا لا يمكننا أن ننتظر مدة غير محددة لأن مسألة الامتحانات والمناهج في غاية الأهمية .

محمد فكرى أباطه افندى — إن الباب الخامس من تقرير لجنة المالية مكس بالاقترحات الخاصة بالتعليم ؛ وعلى ذلك فإنى أقترح تأجيل هذا البحث لحين قراءة هذا الباب ، وقد يكون ذلك بعد عشر دقائق . أما حضرات الأعضاء الذين يريدون أن يثبتوا استيائهم مما حصل في مناهج التعليم فإنى أظن أن الوقت المناسب لإظهار هذا الاستياء هو عند نظر الباب الخامس من تقرير اللجنة لأنه خاص بهذه المسألة .

عبد الرحمن عزام افندى — قبل التكلم في وجوب التأجيل أو عدمه يجب أن نفهم أن المسألة التي أثيرت اليوم قد نشأت عما جاء في المقدمة التي وضعتها لجنة المالية في صدر تقريرها عن ميزانية وزارة المعارف ، وغرضها من ذلك أن يتبين للمجلس مقدار الفرق العظيم بين مصروفات وزارة المعارف العمومية في سنى ١٩٢٤ و ١٩٢٥ و ١٩٢٦ المالية .

وقد نشأ هذا الفرق كما هو معلوم عن تغييرات كبيرة حصلت في الوزارة المذكورة ؛ وأرجو أن تكون هذه التغييرات موضوع بحثنا اليوم .

لقد كان من نتائج هذه التصرفات أن تحملت الميزانية عبئاً ثقيلاً ، فضلاً عن أنها أدت إلى ارتباطك في مناهج التعليم شكت منه البلاد حتى اضطر معالي وزير المعارف الحالى إلى تشكيل لجنة من كبار رجال التربية والتعليم لإعادة النظر في هذه المناهج ، وهذا العمل في ذاته يدل دلالة واضحة على أن تصرف وزير المعارف السابق كان تصرفاً أهوج وأصبح المدول عنه من أوجب الواجبات . وقد ظهر رأى البلاد جميعها

مادة ١٠٨ « ... .. »

في هذا الأمر حتى قيل إن على ماهر باشا كان يسير في تغيير خطط التعليم بقوة ١٠٠٠٠٠ حصان . ولا يجوز لعاقل أن يتناول بهذه السرعة والخفة مسائل التربية التي يتوقف عليها مستقبل البلاد .

فالمسألة إذن تنحصر فيما يأتي : « ماذا يجب أن يعامل به وزير تصرفاً مضرراً بالبلاد » .

أرى أنه يجب على مجلس النواب أن يفصل في هذه النقطة مرة واحدة لا أن يبتعد عنها كلما دعت الحاجة . ولا مندوحة من أن يصدر المجلس قراراً بهذا الخصوص لاتنا نصطلم بين حين وآخر بمسألة كهذه ولا نجد طريقاً للعقوبة لأن القوانين العامة قد لا تمكننا من ذلك ، أو لأن العرف جرى في هذه البلاد بالتسامح والصفح عن أمثال هذه التصرفات . إلا أنه يجب علينا أن نقضى على هذا العرف قضاءً أبدياً حتى يعلم كل وزير أنه ملزم بتقديم حساب للأمة عن تصرفاته حتى بعد تركه كرسي الوزارة . فيجب أن يكون موضوع البحث هذا الحساب وما يترتب عليه . فإن رأيتم تأجيله فيكون ذلك لوضع قاعدة لمحاسبة كل من فرط في حقوق الأمة من الوزراء السابقين واللاحقين . أما إذا رأيتم أنكم على استعداد لنظر الموضوع الآن فلا مانع من ذلك .

أما لوم وزير المعارف السابق فأمر ضروري ، إلا أنني لا أجد في اللوم عقوبة كافية ، لأن اللوم قد يقع وفقاً سيئاً على وزير له شعور ، وزير يراعى مصلحة بلده . أما أولئك الوزراء الذين عبثوا بمصالح البلاد سنة ونصفاً فأرى أن كل لوم يوجه إلى أي وزير منهم غير كاف ، ولا بد للمجلس من أن يبحث عن عقوبة زاجرة .

الرئيس — هل تعرف عقوبة خاصة ؟

عبد الرحمن عزام افندي — لو ترك الأمر لي لأرسلته إلى السجن .

( تصفيق ) .

إنني أعتقد أن الشقي الذي يرسل إلى السجن إنما يجني جنابة جزئية بالنسبة إلى ما ارتكبه أولئك الذين اعتدوا على الدستور فأنهكوا حرمة واغتصبوا سلطة الأمة وبددوا أموالها التي جمعت من عرق الفلاح المسكين . ليس ذلك فقط ، بل فرطوا في حقوق البلاد وكرامتها واعتدوا على حرية الأشخاص ، فلا تعجبوا إذا قلت إن مثل وزير المعارف السابق يجب أن يرسل إلى السجن لأنني لم أكن مغالياً أو مبالغاً عندما أبديت هذا الرأي .

أحمد رمزي بك — إن الذي أدى إلى هذه المناقشة هو ما أبداه الأستاذ يوسف الجندى من طلبه موافقة المجلس على إبداء أسفه واستيائه من تصرف وزير سابق في أمر جوهرى يؤثر كل التأثير على البلاد ومستقبلها . وقد بنى طلبه على أن الوزير تعدى حدود اختصاصه ولكنه لم يبحث عما إذا كان ما أتاه وزير المعارف السابق من تغيير مناهج التعليم صواباً أو لا ، لأن هذا الموضوع شيء آخر غير مسألة تعدى الوزير اختصاصه بتغيير مناهج التعليم .

إن هذه المسألة — مسألة وضع برامج التعليم بقانون — كانت موضوع خلاف بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية من سنين مضت ؛ واستمر قائماً حتى جاء قانون الجمعية التشريعية ، فنص على أن يكون وضع برامج التعليم من اختصاص السلطة التشريعية ولكننا نجعل الطريق التي ستتبعها الوزارة بهذا الخصوص . أما المجلس فإنه يتمسك كل التمسك بأن يكون هو الواضع والشرف على جميع خطط التعليم ، أي أنه لا بد من عرضها على البرلمان وموافقته عليها لتصير نافذة . فالمسألة اليوم ... ..

( مقاطعة ) .

الرئيس — المسألة على ما يظهر لي بعيدة عن هذا البحث ، لأن موضوع المناقشة اليوم هو : هل كان تصرف وزير المعارف السابق في تغيير مناهج التعليم مفيداً للبلاد أو مضرراً بها ؟ ويرى بعض حضرات النواب أنه أساء التصرف بإساءة يستحق عليها العقاب .

أحمد رمزي بك — لقد أساء التصرف لأنه تعدى حدود اختصاصه وتسرع في تغيير النظم . أما القول بأن المناهج الجديدة ضارة أو نافعة فمسألة لا تزال تحت بحث اللجنة التي شكلها معالي وزير المعارف الحالي .

الرئيس — كأن حضرتك مخالف لحضرة عبد الرحمن عزام افندي فيما قال ؟

أحمد رمزي بك — لست من رأيه في القول من الآن إن البرامج التي وضعت للتعليم ضارة ، لأن هذه المسألة ، كما قلت ، لا تزال



مادة ١٠٨ « ... .. »

تحت البحث ، ولكن من رأيه فيما يختص بتعدي وزير المعارف السابق حدود اختصاصه لأنه جاء في المادة ١٨ من الدستور أن « تنظيم أمور التعليم يكون بالقانون » ، وجاء في المادة ٢٤ من الدستور أن « السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلس الشيوخ والنواب » . كما أنه نص في المادة ٦٨ على ما يأتي : « يطبق مجلس الأحكام المخصوص قانون العقوبات في الجرائم المنصوص عليها فيه وتبين في قانون خاص أحوال مسئولية الوزراء التي لم يتناولها قانون العقوبات » . فلمجلس أن يعمل بمقتضى قانون العقوبات العام أو بمقتضى قانون جديد يضعه . فإذا اختار الأمر الثاني ...

( مقاطعة ) .

الرئيس — أتريد أن يسرى هذا القانون الجديد على الماضي ؟

أحمد رمزي بك — كلا .

الرئيس — المناقشة تدور حول تصرف مضي .

أحمد رمزي بك — تكلم حضرة عبد الرحمن عزام افندى عن الماضي والمستقبل أيضاً لأنه قال « كل من فرط من الوزراء السابقين واللاحقين » .

إبراهيم الهلباوى بك — كانت الملاحظة التي أبديتها مبنية على الإيهام الموجود في تقرير لجنة المالية ، لأنه يفهم من تقريرها أن مناهج التعليم لم يمسه تشريع قبل قرار وزير المعارف السابق في مايو سنة ١٩٢٦ . ولكني فهمت من شرح معالي مقرر لجنة المالية أن مجلس الوزراء أصدر قراراً بفتح اعتماد بمبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه للصروفات التي يقتضيها تغيير مناهج التعليم وأن هذه الفكرة كانت من باب التجربة والاختبار ولذلك أصدر وزير المعارف السابق قرار مايو سنة ١٩٢٦ ، ولا أريد بقولي هذا أن أبرر تصرف وزير المعارف السابق . وإن كنت لا أبرر تصرفه فاسمحوا لي أن أسأل حضرة وكيل وزارة المعارف العمومية عما إذا كان وزير المعارف السابق استقل بمفرده في تغيير مناهج التعليم أو أنه شكل لجنة لهذا الموضوع كما فعل معالي وزير المعارف الحالي . المفهوم أن وزير المعارف السابق اتبع نفس الطريقة الحكيمة التي سار عليها معالي الوزير الحالي من تشكيل لجنة تضم كبار رجال التربية والتعليم ولكن الدائر على الألسن أن وزير المعارف السابق ضرب بما قرره الإخصائيون في أمور التعليم عرض الحائط وقرر أموراً لم يوافقوا عليها . فإذا كان الأمر كذلك فتكون مسئوليته ظاهرة . فأرجو أن يتفضل حضرة وكيل وزارة المعارف العمومية بإخبارنا عما إذا كان قرار مايو سنة ١٩٢٦ صدر طبقاً لما رآه رجال التعليم أو مخالفاً له .

وكيل المعارف — الذي أعلمه أن تغيير مناهج التعليم كان بناء على آراء لجنة عامة قسمت إلى لجان فرعية واختصت كل منها بعمل معين ، وقد عرضت قراراتها على اللجنة العامة فأقرتها . ومحاضر هذه اللجان موجودة بالمكتب الفني بوزارة المعارف العمومية . ويموز — لما عرضت القرارات النهائية على الوزير — أنه أدخل عليها تعديلاً قد يكون يسيراً أو كبيراً ولكني لا أستطيع أن أئين الآن مكان هذا التعديل .

إبراهيم الهلباوى بك — هنا يحق للجلس ...

الرئيس — الكلمة لغيرك الآن .

إبراهيم الهلباوى بك — أظن أنه يحق لي الكلام بعد بيان حضرة وكيل وزارة المعارف العمومية .

الرئيس — سألت سؤالاً وأجبت عنه فلا يحق لك الكلام الآن .

الشيخ مصطفى القاياتي — فتح الأستاذ يوسف الجندى باباً يجب أن نسير فيه طويلاً لأنه يعتبر في نظري أساساً لإصلاح واجب . لست أفهم الغفران إلا إذا ترتبت عليه مصلحة ، أما غفران جرائم تضر بالبلاد وشرفها وطلبها ومالياتها فأعتقد أنه ربما كان جريمة لا تعادلها جريمة . إن وزير المعارف السابق وشركاءه الذين ساروا على خطته ونهجوا سبيله والذين وقفوا وقفته وخانوا خيائته لا يجوز للمجلس مطلقاً أن يتساهل في تأديبهم ولا يصح الصفع عن جنائياتهم . إن تلاعب وزير المعارف ليس كتلاعب باقي الوزراء ، لأن

مادة ١٠٨ » ... .. «

في عهدة وزير المعارف فلذات أ كبادنا ورجال المستقبل الذين لا نأمل للبلاد فلاحاً إلا إذا تولى تهذيبهم رجل مستقيم الحال شريف النفس على الرأس أمين في عمله مشهود له بالنزاهة والاستقامة .

يتلاعب الوزراء هذا التلاعب حتى إذا قيل إنهم أجزموا أخذنا نبحت فيما يجب أن نفعله بهم ، فبعضنا يرى أن نشرع تشريعاً جديداً ويرى دولة الرئيس بحق أن القانون لا يسرى على الماضي وكلنا من هذا الرأي ولكن للدولة قانوناً عاماً يقضى بمعاينة الخطى والمجرم فواجبنا أن نطبق نصوصه حتى نسن قانوناً جديداً .

يتساءل الأستاذ الهلباوى بك عما إذا كان تغيير مناهج التعليم قد جرى على خطة حكيمة أو لا ؟ فيجيبه حضرة وكيل وزارة المعارف العمومية بأنه يذكر « أن الذى يعرفه — لا الذى وقع — إنه شكلت لجنة عامة وقسمت إلى لجان فرعية وقدّمت هذه اللجان نتيجة أعمالها ، ويجوز أن يكون وزير المعارف السابق حور فيها قليلاً أو كثيراً » . وفات حضرة أن يقول « ويجوز أن يكون قد أبطأ كل ما أشارت به ونفذ كل ما أراحه هو » .

لست أعرف فرقاً بين رجل يعمل بنفسه وبدون استشارة غيره وبين رجل يؤلف لجنة ثم لا يعمل برأيها إلا بمقدار الفرق بين المسابقات التى تحصل فى هذه الأيام وما كان يجب أن تكون عليه هذه المسابقات . فإن اللجان تشكل لعمل السابقة مع أن المقصود تعيينه سعيين ولو كان آخر الناجحين . إذا كان هذا هو المراد فهو التلاعب بعينه وهذا ما يجب علينا أن نوجه اهتمامنا إليه وأن نكون شديدي الحكم فى أمثاله فنعاقب الكبير قبل الصغير . لذلك أرجو أن يتفضل دولة الرئيس بأن يعطى المجلس فرصة كبيرة لبحث هذا الموضوع لأن النفوس منه متألمة والجرائم التى وقعت شنيعة والغفران فيها لا يجوز والله الموفق .

عبد السلام فهمى محمد جمعه بك — موضوع البحث الآن هو : هل أجزم وزير المعارف السابق وخالف قوانين البلاد بتغييره مناهج التعليم ؟ وهل يستحق عقاباً على هذا الإجماع ؟

الجواب عن هذين السؤالين موجود فى نصوص الدستور ، فلو راجعناه لما أتعبنا نفوسنا وأجهدنا أفكارنا ولما اضطر الأستاذ الهلباوى بك إلى استيضاح حضرة وكيل وزارة المعارف العمومية .

تنص المادة ١٨ من الدستور على أن « تنظيم أمور التعليم يكون بالقانون » .

هذا نص صريح فى الدستور وقد كان الدستور سابقاً لتشكيل اللجنة التى يقال إن وزير المعارف أمر بتشكيلها كما كان الدستور سابقاً على ذلك اليوم الذى انتخب فيه وزير المعارف السابق نائباً وأتى إلى هذه القاعة وأقسم بيمين الطاعة للدستور . فأما وقد خالفه فإنه يكون قد حثت يمينه ولذلك يستحق العقاب كما يستفاد من نص المادة ٦٦ من الدستور وما بعدها ، فلا حاجة لتشريع جديد .

الرئيس — ما هو نص المادة ٦٦ التى ترتكن عليها ؟

عبد السلام فهمى محمد جمعه بك — هذا هو نص المادة ٦٦ من الدستور :

« لمجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم فى تأدية وظائفهم ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثي الآراء » .

الرئيس — لا تنص هذه المادة على عقوبة ما إنما تنص على أن للمجلس حق الاتهام وتعيين الجريمة .

عبد السلام فهمى محمد جمعه بك — إن وزير المعارف السابق قد حثت يمينه التى أقسمها كما قلت سابقاً ، وهذا أمر يعاقب عليه القانون العام . وكل غرضنا أن نوقع عقاباً ولو يسيراً إلى أن نسن تشريعاً خاصاً بمحاكمة الوزراء ومعايبتهم .

إبراهيم الهلباوى بك — حقيقة قد نص الدستور على أن تنظيم أمور التعليم يكون بقانون ولكن مخالفة وزير المعارف لهذا الحكم قد وقعت أثناء عطلة المجلس ، لذلك أعتقد أن ذلك لا يبيح محاكمته جنائياً وإنما يكتفى بمحاكمته إدارياً لأن الوزير يعمل عمله متحملاً لمسئوليته ومعتقداً أن عمله مفيد للأمة .

الرئيس — للوزير أن يسن اللوائح وليس له أن يخرق حرمة القوانين .

إبراهيم الهلباوى بك — خلاصة قولى إن مسئولية الوزير إذا ما ثبتت إداتته لعدم اتباعه ما أشار إليه الدستور لا يمكن بحال



مادة ١٠٨ » ... ..

من الأحوال أن تكون جنائية بل تكون إدارية فقط . أما قول حضرة الزميل عبد السلام فهمي جمعه بك إن وزير المعارف المذكور قد حلف اليمين القانونية على أن يؤدي أعماله بالثمة ثم حث فيها ، وإن هذا موجب لإدائته جنائياً ، فقول فيه نظر ؛ لأن اليمين الكاذبة هي أن يقرر شخص واقعة كاذبة بعد أن يكون قد حلف اليمين على أن يقول الصدق ؛ ولكن من يقسم على تأدية واجب ثم يخالف هذا القسم فمسألة فيها نظر ، لأن هذه المخالفة لا عقاب عليها في قانون العقوبات .

إذن فالقول بأن وزير المعارف قد خالف نظم التعليم ومناهجه التي سارت عليها الوزارة من نحو عشرين سنة ، وبأن مخالفته هذه قد أضرت بمستقبل الشبيبة وحملت الخزانة أموالاً لا فائدة من صرفها ، يحتم علينا استحضار محاضر اللجان التي شكلها لتبين ما إذا كان حقيقة قد خالف القانون . ونصل إلى تقدير مسؤوليته . أما الآن فإن أبحاثنا تدور على ما جاء بتقرير لجنة المالية . فإذا نحن أصدرنا قراراً الآن يكون سابقاً لأوانه .

الرئيس — هل تريد حضرتك تشكيل لجنة لدراسة النظم والمناهج ؟

إبراهيم الهلباوي بك — نعم . أريد تشكيل لجنة لبحث الموضوع ومعرفة ما إذا كان قد خالف القانون أو لا .

عبد السلام عبد الغفار بك — نحن الآن نفحص ميزانية الدولة . وسنجد حتماً ما يستدعي لوم جميع الوزراء السابقين ، لأنني أعتقد أن الجميع قد اقرتوا آتاما فيحسن أن يصدر المجلس قراراً بولمهم أجمعين والاستيلاء من أعمالهم التي أظهرت الأمة السخط عليها في كل وقت ، بل أظهرت المقت لحزبهم ولمؤسسه ولرجالهم . وأظهر دليل على ذلك تلك اللطمة التي نالها وزير المعارف السابق وأمثاله في الانتخابات الأخيرة .

طراف على افندي — إننا نعرف أنه قد شكلت لجنة بأمر وزير المعارف الحالي لفحص المناهج التي وضعها وزير المعارف السابق ، ومعرفة نتائجها والنظر فيما يستحسن وضعه من مناهج أخرى . فإذا نحن اتخذنا قراراً الآن فإننا قد نؤثر في أعمال تلك اللجنة .

لذلك أرجو تأجيل المناقشة حتى تتم تلك اللجنة عملها وتعرض تقريرها علينا .

السكرتير النائب — تقدم اقتراح من حضرات :

محمود صبرى افندي ، محمد صبرى أبو علم افندي ، الدكتور عبد الحميد فهمي ، ونصه :

« نترح تشكيل لجنة تحقيق برلمانية تكون مهمتها فحص التصرفات التي صدرت من وزير المعارف السابق وما انطوت عليه من مخالفات لقوانين البلاد ، وتبين مدى هذه المخالفات ؛ وذلك بمناسبة ما أجراه من تغيير مناهج التعليم وتعديل خطط الدراسة ، ولتقدم للمجلس تقريراً برأيها قبل نهاية هذا الدور » .

محمد صبرى أبو علم افندي — إن المادة ١٠٨ من الدستور تجيز للمجلس إجراء تحقيق ليستنير في مسائل معينة داخلية في حدود اختصاصه ، ولذلك قدمنا اقتراحنا لتبين إن كانت هناك حقيقة مخالفات قانونية أو لا قبل إصدار قرار من المجلس ، وحق يكون هذا القرار قائماً على أساس متين .

حسين هلال بك — علمنا أن وزارة المعارف قد شكلت لجنة عامة من رجال إخصائين في التعليم ، كما أن من بين رجالها بعض أعضاء البرلمان الأكفاء ، فيحسن ترك المناقشة الآن حتى تتم تلك اللجنة عملها وتقدم تقريرها ، خصوصاً أن مهمتها بحث المناهج السابقة ، والمناهج التي وضعها وزير المعارف السابق ، والمناهج التي تستحسن وضعها للمستقبل ؛ وبعد ذلك يتضح للمجلس حقيقة الأمر ويتمكن من تقرير مسؤولية الوزير . إذ ربما ظهر أن له رأياً مخالفاً لرأي اللجنة التي شكلها .

الرئيس — اللجنة التي تشير إليها ليست لجنة تحقيق بل هي لجنة لفحص مناهج التعليم .

حسين هلال بك — ستقدم اللجنة تقريرها بعد فحصها جميع المناهج . فإبداء رأيها بعد البحث هو في الواقع تحقيق فيما تم قبل تشكيلها .

الرئيس — ما يدور البحث عليه الآن هو تأليف لجنة للتحقيق في هذا الموضوع . أما اللجنة التي شكلها وزير المعارف الحالي فهي لجنة يستشيرها في أمور التعليم ومناهجه .

حسين هلال بك — لكن أعضاء مجلس النواب الذين تضمهم اللجنة التي شكلها وزير المعارف سيبدون آراءهم بعد الفحص والدرس ؛ وهذا في الواقع يعتبر تحقيقاً من جهة المجلس .

محمود صبرى افندى — مهمة اللجنة التي شكلها وزير المعارف الحالى تختلف اختلافاً تاماً عن مهمة اللجنة البرلمانية التي تقترح تشكيلها . أما قول الأستاذ حسين هلال بك بأن وجود بعض أعضاء مجلس النواب فيها يوصل المجلس إلى ما يريده من التحقيق فهذا غير حقيقى ، لأن أعمال لجنة وزارة المعارف قاصرة في الحقيقة على ما يختص بالطلبة وإصلاح مناهج تعليمهم . وأما ما يريده باقتراحنا هذا فهو الوصول إلى معرفة المخالفات التي اقترفتها وزير المعارف السابق . ومن ذلك يتبين الفرق الكبير بين لجنة وزارة المعارف واللجنة التي يريد تشكيلها . وغرضنا أن نصل إلى إلقاء دروس كافية على الوزراء الذين يعثون بالدستور وقوانين البلاد ، ولا يرعون حرمة الأمة ومصالح أبنائها .

محمد فكرى أباطه افندى — ختم الأستاذ محمود صبرى قوله بأن المراد من اقتراحه هو الوصول إلى إلقاء دروس على الوزراء الذين خالفوا الدستور والقانون . وأنا أعلن أننا لو اتبعنا هذه الطريقة ونحن نفحص الميزانية لوصل بنا الحال إلى إلقاء دروس عديدة على من خالفوا الدستور والقانون . وهم كثيرون وقد شككت لجنة فنية ... ..

الرئيس — اللجنة التي يراد تشكيلها ليست لجنة فنية بل هي لجنة تحقيق .

محمد فكرى أباطه افندى — إننا للوصول إلى تحقيق المسئولية سنضطر لفحص البرامج والمناهج . وإذا ما تحققنا من وجود مخالفات فإننا لا نجد عقوبة نوقعها على المتهم . لدينا في المجلس لجنة خاصة بالشؤون الدستورية وفي استطاعة تلك اللجنة تحديد المسئولية فلا يصح للمجلس وهو يبحث ميزانية سنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ أن ينظر في مثل هذه المسائل الفرعية لأن في ذلك تعطيلاً لبحثها ومضيعة لوقت المجلس ، فأرى رفض هذا الاقتراح .

أحمد زكى الشيشينى افندى — ليس لدى كلام جديد لأننى موافق على ما قاله الأستاذ محمود صبرى . غير أننى أعترض على ما قاله الأستاذ فكرى أباطه من أن الاستمرار في مناقشة هذا الموضوع فيه ضياع لوقت المجلس . ومن رأى أن هذه المسألة هامة جداً ونحن على استعداد لنضية وقت طويل حتى نقتلها بحثاً ونصل فيها إلى رأى صحيح حاسم .

محمد كامل حسن الأسيوطى افندى — إننى لا أوافق على محاكمة وزير المعارف السابق ، بل من رأى أن يكون القرار الذى صدره في هذا الموضوع مصوناً من كل نواحيه لأننا بعد البيانات التي ألقاها معالى وزير المعارف الحالى وسعادة وكيله علمنا أن وزير المعارف السابق قد خالف القانون بتصرفه في تغيير مناهج التعليم وأساليبه لأنه ألف لجاناً لبحثها ثم خالف تقارير بعض تلك اللجان .

الرئيس — لم يقل ذلك وكيل وزارة المعارف بل كل ما قاله قد يشتم منه أن التقارير عندما قدمت للوزير يجوز أن يكون قد غير فيها بمحض إرادته . وعلى كل حال لو صح ذلك فالمجلس لا يمكن أن يعرف إن كان التغيير جوهرياً ومؤثراً أو لا .

محمد كامل حسن الأسيوطى افندى — لو صح أن هناك مسئولية على الوزير لكأن نقطة البحث هي المادة التي يحاكم بمقتضاها الوزير . انظروا إلى الدستور هل فيه ما يبيح ذلك أو لا ؟

الرئيس — هل قرأت الباب الخاص بمحاكمة الوزراء ؟

محمد كامل حسن الأسيوطى افندى — نعم .

الرئيس — اقرأ المادة ٦٨ من الدستور .

محمد كامل حسن الأسيوطى افندى — « يطبق مجلس الأحكام المخصوص قانون العقوبات في الجرائم المنصوص عليها فيه . وتبين في قانون خاص أحوال مسئولية الوزراء التي لم يتناولها قانون العقوبات » .

الرئيس — اقرأ ما بعد هذه المادة .

محمد كامل حسن الأسيوطى افندى — « الوزير الذى يتهمه مجلس النواب يوقف عن العمل إلى أن يقضى مجلس الأحكام المخصوص في أمره . ولا يمنع استغافؤه من إقامة الدعوى عليه أو الاستمرار في محاكمته » .



أرى مع كل ذلك أنه ليس لدينا قانون نستطيع تطبيقه على أمثال هذه للسائل ، كما أننا لا نستطيع تطبيق قانون العقوبات عليها .  
لذلك أقترح أن يكتب المجلس بإعلان قرار لوم واستياء فقط .

عبد الرحمن عزام افندى — إننى أؤيد الاقتراح وإن كنت لا أطلب الحكم بإدانة الوزير وأخشى أن يكون التدرج فى مناقشة الموضوع قد جرننا إلى بعض التفاصيل . وكل ما يفيقه مقدم الاقتراح هو الوصول إلى الحقيقة بإجراء التحقيق . ويخيل إلى أن بعض حضرات الأعضاء يشك فى مخالفة الوزير للقانون ، والبعض مقتنع بالإدانة . فوصولاً للحقيقة يجب إجراء التحقيق .

يا حضرات الزملاء : إذا لم يتمتع المجلس بحقه هذا الذى نص عليه الدستور بعد تلك المخالفات الكثيرة التى اقترفها الوزراء السابقون فمى يستعمل هذا الحق ؟ إننى أقرر أنه إن لم يستعمله الآن وبهذه المناسبة فهيات أن يستعمله فى المستقبل . لذلك أرى أن تشكل اللجنة البرلمانية لفحص الأمر وسد النقص لأنها ستكون بمثابة نواة لتشريع جديد نحن فى حاجة إليه الآن وهو حق من حقوقنا .  
( تصفيق حاد ) .

الرئيس — أرى أن المناقشة انتهت ، فلنأخذ الآراء الآن . الخالف لهذا الاقتراح يقف .  
( وقفت أقلية ) .

الرئيس — قرر المجلس قبول الاقتراح .  
( فى ٣١ يوليه سنة ١٩٢٦ ) .

الرئيس — لننتقل الآن إلى نظر تقرير لجنة التحقيق البرلمانية المشكلة لفحص تصرفات صاحب السعادة وزير المعارف السابق .

وبهذه المناسبة أخبر حضراتكم أنه ورد خطاب من سعادة على ماهر باشا ولا أرى أن أتأله عليكم ، لأنه يتضمن أشياء تمس لجنة التحقيق ، ولا أريد أن أكون واسطة فى تبليغ شيء بمس المجلس أو أحداً من أعضائه ، بل إن وظيفتى تقضى على بأن أمنع أن يذكر فى هذا المجلس شيء بمس بعض أعضائه من الأعضاء أنفسهم ، فمن باب أولى إذا كان ما بمسه آتياً من جهة أجنبية .  
( تصفيق ) .

لهذا أسمح لنفسى بألا أتأله ذلك الخطاب ، وإنما خروجاً من كل عهدة يمكننى أن أعلنكم بمضمونه ، فهو يتضمن :  
أولاً — الاحتجاج على أعمال لجنة التحقيق البرلمانية .

ويمكننى أن أجيب عن هذا الاحتجاج بأن المجلس ليس محللاً لتسجيل الاحتجاجات التى ترد إليه من الخارج . ونحن لا نقبل مطلقاً الاحتجاج على أعمالنا من أى جهة كانت ، لأننا نعتبر أن هيتنا هى الهيئة الوحيدة التى تمثل سيادة الأمة .  
( تصفيق حاد ) .

ثانياً — طلب حضوره أمام المجلس ليدلى بما عنده من أوجه الدفاع .

إننا لا نبيح له هذا الحضور لأن المجلس لم يكن محكمة حتى يحضر المتهم ويدافع عن نفسه أمامها .  
يجوز لكل منهم — إذا كان المجلس منعقداً بهيئة محكمة — أن يحضر ويدافع عن نفسه أمامه . ولكننا هيئة تشريعية تنحصر مهمتنا فى التشريع وفى مراقبة الوزراء وأعمال الحكومة . فليس لنا بصفة كوننا هيئة عالية تمثل سيادة الأمة أن نكون محكمة . لذلك لا ينبغي أن يقبل أن يعتلى أجنبي عنا منبرنا ، لأن لمنبرنا حرمة ، هى ألا يعتليه إلا من كان عضواً فى المجلس أو وزيراً .  
( تصفيق ) .

ثالثاً — طلب تمكينه من الاطلاع على الأوراق الموجودة فى وزارة المعارف العمومية ليتمكن من الدفاع عن نفسه .  
ولكننا لا نغير هذا الطلب التفاتاً لأننا لسنا — كما قلت — هيئة قضائية تبحث فى اتهاماتهم ، ولكننا هيئة تشريعية لنا الحق فى أن نبأشر أى تحقيق يساعدنا على التشريع الذى هو من خصائصنا ، وكذلك يساعدنا على مراقبة الحكومة فى إدارة أعمالها .

هذه مهمتنا ، وليس من شأنها أن تحقق كهيئة قضائية مع شخص معين للنظر فيما إذا كانت التهم الموجهة ضده مستجيبة للشرائط القانونية لتقديمه إلى المحاكمة . نحن إنما نبحت في الأعمال — بقطع النظر عن مصادرها ، وبقطع النظر عما إذا كانت قد صدرت بقصد جنائي أو غير جنائي — لتبين مدى تأثيرها في إدارة المصالح العامة . وهذا ما فعلته اللجنة ، فإنها بحثت أعمال وزير المعارف السابق لترى ما إذا كانت مطابقة للقانون أو مخالفة له . أما كون على ماهر باشا قد فعل ذلك بحسن نية أو سوء نية ، لمصلحة خاصة أو لمصلحة عامة ، فليس من خصائص اللجنة أن تبحث فيه ، وهي لم تبحث فيه فعلا .

لذلك أرى أنه لا محل لإجابة هذا الطلب ولنسر في أعمالنا بغير أن نعيده أى التفات .

كان في وسعي أن أغضى عن الإجابة على خطابه وأن أهمله إهمالا كلياً ، ولكن بما أننا في أول عهد الحياة النيابية ونريد أن يعلم كل إنسان حقيقة وظيفتنا ومهمتنا ، أدليت بهذا البيان إلى حضراتكم ليطلع عليه الجميع وليعلموا أن مجلس النواب ليس محكمة وليس محلا لتسجيل الاحتجاجات ، ولا يصح له أن يعير منبره لأجنبي عنه ، وأنه فوق كل مناقشة تأتي من الخارج .

( تصفيق ) .

#### مقرر لجنة التحقيق البرلمانية :

١ — بجلسة السبت ٣١ يولييه سنة ١٩٢٦ قرر مجلس النواب « تشكيل لجنة تحقيق برلمانية تكون مهمتها فحص التصرفات التي صدرت من وزير المعارف السابق وما انطوت عليه من مخالفات لقوانين البلاد وتبين مدى هذه المخالفات ، وذلك بمناسبة ما أجراه من تغيير مناهج التعليم وتعديل خطط الدراسة . على أن تقدم تقريراً برأيها قبل نهاية هذا الدور » .

واختار المجلس لعضويتها حضرات : الأستاذ ويصا واصف افندى ، وليم مكرم عبيد افندى ، محمد صبرى أبو علم افندى ، عبد الرحمن عزام افندى ، إبراهيم الهلباوى بك ، أحمد رمزى بك ، مصطفى الشوربجى افندى .

٢ — وقد عقدت اللجنة خمس جلسات ، ثلاثاً بدار مجلس النواب ، واثنين بوزارة المعارف العمومية ، وسمعت أقوال كثير من كبار موظفي الوزارة ، فسألت السكرتير العام ومراقب الإدارة ومدير الحسابات ، وقدمت لها تقارير مكتوبة من حضرة إبراهيم درويش بك مراقب الإدارة بالوزارة وحضرات مراقبي التعليم عن كل ما طلبته من المعلومات . وبتاريخ ١٧ أغسطس سنة ١٩٢٦ تلقت اللجنة خطاباً من سعادة وزير المعارف السابق يعترض فيه على بعض البيانات التي قدمت للجنة بخصوص التشريع الذي تسير عليه وزارة المعارف في وضع أنظمتها وتعديل مناهج التعليم وخطط الدراسة ، وأعلن استعداداه للحضور أمام اللجنة لتقديم كل ما يلزم من البيانات تنويراً لها . فأرسل إليه حضرة رئيس اللجنة خطاباً دعاه فيه إلى الحضور أمام اللجنة بدار مجلس النواب في جلسة ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٦ للإدلاء بما لديه من المعلومات . وقد حضر في الجلسة المذكورة وقدم للجنة كافة البيانات التي رأى لزوم تقديمها وناقشته اللجنة فيها ودونت بهذه المناقشة محضراً خاصاً هو محضر الجلسة الرابعة » .

ويحسن بي بهذه المناسبة أن أذكر لحضراتكم أن وزير المعارف السابق لما حضر أمام اللجنة في الجلسة المذكورة قال « إنه طلب من معالي وزير المعارف الحالي جميع الأوراق والبيانات التي أرسلت للجنة وأنه اطلع عليها ، وما كان حضوره أمامها إلا للرد عليها » . وقد أثبتت اللجنة كل ذلك في محضرها . ثم جاء في خطابه الذي أرسله إلى دولة الرئيس أنه طلب من اللجنة أن تطلعه على الأوراق والبيانات المشار إليها فرفضت ، وإنى أقرر لحضراتكم أن هذا مخالف للحقيقة كل المخالفة ، ولنعد الآن إلى تلاوة التقرير :

٣ — وقد حصرت اللجنة أبحاثها وتحقيقاتها في الدائرة التي رسمها القرار الصادر بتشكيلها فجعلت التحقيق دأراً حول

المسائل الآتية :

أولاً — دراسة نظام التشريع الخاص بتعديل مناهج التعليم وخطط الدراسة ومعرفة حدود سلطة وزير المعارف في ذلك .

ثانياً — تحقيق التفسيرات والتعديلات التي أدخلها وزير المعارف السابق في خطط الدراسة ومناهج التعليم والمدارس التي أنشأها وخص الوسائل التشريعية التي توصل بها إلى إحداث كل ذلك وتبين ما فيها من موافقة أو مخالفة لقوانين البلاد .



ثالثاً — إجراء تحقيق عن أثر هذه المخالفات في سير التعليم ، ومدى ما أحدثته من الاضطراب في سير الدراسة بالمدارس ، وتأثير ذلك في مستقبل التلاميذ .

رابعاً — الطريقة التي اتبعت في تدير الأموال لتنفيذ هذا التغيير وكيفية إنفاقها .

## (١)

### التشريع الخاص بتعديل مناهج التعليم وخطط الدراسة

قبل أن نتكلم عن التشريع يحسن إيضاح الفارق بين خطط الدراسة ومناهج التعليم .  
أما خطط الدراسة فيقصد بها بيان مواد الدراسة واللغة التي تدرس بها تلك المواد وعدد الحصص التي تخصص لها في الأسبوع .  
وأما المناهج فهي بيان تفاصيل المواد التي تدرس في كل سنة من سني الدراسة .  
وظاهر أن تحديد عدد سني الدراسة يدخل في الحخطط ، لأن ذكر مواد الدراسة يقتضى ذكر السنين التي تدرس فيها لا سيما أن بعض المواد قد يدرس في بعض السنين دون سواها فيبيان مواد الدراسة يستلزم حتماً وبالبداهة تحديد عدد السنين . وهذا هو الجارى عليه العمل في وزارة المعارف ( راجع أقوال حضرة إبراهيم درويش بك مراقب الإدارة بالوزارة — محضر الجلسة الأولى ، صفحة ١ ) .

\*\*\*

والآن ننتقل إلى الكلام عن الطريقة القانونية التي يجب اتباعها لإحداث أى تغيير في خطط الدراسة أو مناهج التعليم .  
إن هذه الطريقة قد اختلفت باختلاف الأدوار التي تتابعت على وزارة المعارف .

### الدور الأول من سنة ١٨٨١ — ١٩١٠

كانت الرقابة التشريعية على إحداث أى تغيير في المناهج والحخطط منعقدة ، فكان الأمر العالى الصادر في ٢٨ مارس سنة ١٨٨١ يقضى فقط بعرض مناهج التعليم وتبعتها خطط الدراسة على مجلس المعارف الأعلى . وفي ٩ مارس سنة ١٨٩٦ صدر أمر عالٍ قضت المنادة السادسة منه بضرورة عرض قرارات مجلس المعارف الأعلى على مجلس النظار للتصديق عليه .  
وكانت هنالك لجنة فنية تسمى « اللجنة العلمية الإدارية » تفحص المناهج والحخطط قبل عرضها على مجلس المعارف الأعلى .  
ومتى صدق مجلس النظار على قرارات مجلس المعارف الأعلى يصدر بتنفيذها قرار وزارى .

### الدور الثانى من سنة ١٩١٠ — ١٩٢٠

في ١٥ مارس سنة ١٩٠٢ طلبت الجمعية العمومية ضرورة عرض مناهج التعليم على مجلس الوزراء ومجلس شورى القوانين ، فله توافق على ذلك وزارة المعارف بخطابها المؤرخ ١٨ مايو سنة ١٩٠٢ .  
وفي فبراير سنة ١٩٠٤ أعادت الجمعية العمومية الكرة بضرورة عرض لوائح التعليم ومناهج الدراسة على مجلس الشورى . وقد رفضت ذلك وزارة المعارف أيضاً فيما كتبتة في ٩ مايو سنة ١٩٠٤ .  
وفي ٢ مارس سنة ١٩٠٧ طلبت الجمعية العمومية عرض اللوائح والبرجمات على مجلس شورى القوانين ، وقد وافق المجلس المذكور على هذه الرغبة في أول أبريل سنة ١٩٠٧ . ولكن مجلس النظار رفض ذلك بخطابه المؤرخ ٣١ مايو سنة ١٩٠٨ رقم ١٦ .  
وفي ٥ ديسمبر سنة ١٩٠٨ أرسل مجلس النظار إلى مجلس الشورى قانون مدرسة المعلمين الحديوية .  
وفي ١٨ فبراير سنة ١٩٠٩ طلب مجلس شورى القوانين تعديل الأمر العالى الصادر في ١٨٩٦ الخاص بمجلس المعارف الأعلى حتى يمكن بذلك أن تصدر لوائح التعليم بقانون . وبناء على ذلك طلب مجلس النظار في كتابه المؤرخ ١٦ يونيو سنة ١٩٠٩ من نظارة المعارف أن تبين القرارات واللوائح التي ترى ضرورة إصدارها بقانون ، والأحكام الأخرى التي يكتفى لتنفيذها بقرار وزارى .

وفي ٢٦ يونيه سنة ١٩٠٩ أجابت وزارة المعارف على هذا الطلب .

وفي ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠ صدر القانون رقم ٥ الذى حدد المسائل التى يلزم أن يصدر بها أوامر عالية بعد عرضها على مجلس شورى القوانين وهى :

أولاً — الشروط الأساسية بقبول التلاميذ .

ثانياً — خطط الدراسة ( أى بيان مواد الدراسة واللغة التى تدرس بها تلك المواد وعدد الحصص التى تخصص لها فى الأسبوع ) .

ثالثاً — الشروط الأساسية لامتحانات آخر السنة وامتحانات انتهاء الدراسة بالمدارس على اختلاف أنواعها ، وكذلك شروط الامتحانات العمومية .

رابعاً — العقوبات التأديبية .

ولم يذكر فى هذا القانون شئ عن مناهج التعليم ، بل اقتصر على أن المسائل الأخرى التى يعرضها مجلس المعارف الأعلى ويقرها مجلس النظار يصدر بها قرار وزارى .

وفى ديسمبر سنة ١٩١١ عند فحص ميزانية الحكومة لسنة ١٩١٢ وجه مجلس شورى القوانين نظر الحكومة إلى ضرورة مرض برامج التعليم الخاصة بالمدارس الجديدة على المجلس المذكور ، فأجابت الوزارة فى ٧ مايو سنة ١٩١٢ بأنها ستعمل اللازم نحو إرسال هذه البرامج إلى مجلس شورى القوانين .

وفى ٥ أبريل سنة ١٩١٤ طلبت الجمعية التشريعية أن تعرض عليها برامج التعليم بمدرستى التجارة العليا والمتوسطة ، فأرسلتها وزارة المعارف على سبيل الإحاطة فقط .

وفى هذه المدة — أى من سنة ١٩١٠ إلى ١٩٢٠ — لم تعرض برامج التعليم على مجلس الوزراء اللهم إلا بروجرامات مدرستى الزراعة العليا والمتوسطة ، حيث عرضت على مجلس الوزراء وصدر بها قرار وزير الزراعة .

أما خطط الدراسة فكان يصدر بها قانون طبقاً لأحكام قانون سنة ١٩١٠ إلا أن بعض هذه الخطط صدر بها قرار وزارى بعد تصديق مجلس الوزراء .

#### الدور الثالث من سنة ١٩٢٠ — ١٩٢٣

فى سنة ١٩٢٠ صدر القانون رقم ١٣ ببيان الأحكام المتعلقة بالتعليم التى يقتضى تنفيذها صدور مراسيم بعد أخذ رأى الجمعية التشريعية ، وهذا القانون يلغى قوانين ١٨٨١ و ١٨٨٧ و ١٨٩٦ و ١٩١٠ .

وهذا القانون الذى يعتبر آخر تشريع بوزارة المعارف جعل مناهج التعليم من المسائل التى يستشار فيها مجلس المعارف الأعلى ولم يذكر ضرورة عرضها على مجلس الوزراء .

وجعل خطط الدراسة من المسائل الواجب تنفيذها بمرسوم بعد أخذ رأى مجلس المعارف الأعلى إذا دعت الحال لذلك .

وفى هذا الدور صدرت بعض خطط الدراسة بقانون والبعض الآخر بقرار وزارى بعد تصديق مجلس الوزراء .

#### الدور الرابع من سنة ١٩٢٣ للآن

فى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ صدر الدستور وأصبح نافذاً فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ والمادة ١٨ منه تنص بأن تنظيم أمور التعليم العام يكون بالقانون .

فما تقدم يتضح أن آخر تشريع لوزارة المعارف هو القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٠ القاضى بأن خطط الدراسة من المسائل الواجب استصدار قانون بها بعد أخذ رأى مجلس المعارف الأعلى إذا دعت الحال .

أما مناهج الدراسة فقررت المادة الثالثة منه أن يؤخذ رأى المجلس الأعلى فيها .



مادة ١٠٨ » ... .. «

أما ما أشارت إليه المادة ١٨ من الدستور من أن تنظيم أمور التعليم يكون بالقانون فلا يمنع أن قانون سنة ١٩٢٠ رقم ١٣ يظل سارياً ومعمولاً به حتى يعدل أو يلغى ويوضع القانون الذي أشار إليه الدستور (طبقاً للمادة ١٦٧ من الدستور) .  
وقد حدث بعد ذلك أن مجلس النواب في سنة ١٩٢٤ قرر إلغاء مجلس المعارف الأعلى ، ولكن هذا القرار لم يصبح بعد قانوناً لأنه لا يزال معروضاً على مجلس الشيوخ .

على أنه في ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٤ صدر مرسوم من مجلس الوزراء بتشكيل « لجنة فنية » بوزارة المعارف لمعاونة الوزير في درس المسائل الخاصة بالتعليم . وجعلت المادة الرابعة من اختصاصها فحص خطط الدراسة ومناهج التعليم وسائر المسائل التي كان مجلس المعارف الأعلى مختصاً بفحصها .

ونصت المادة الخامسة على أنه عند البحث في أي موضوع في خاص يجوز للجنة أن تضم إليها شخصاً أو أكثر من الاختصاصيين . وقررت المادة التاسعة أن قرارات هذه اللجنة تعرض على وزير المعارف الذي يقرر بشأنها ما يراه .

فبعد صدور هذا المرسوم أصبح ما كان يعرض على مجلس المعارف الأعلى محتماً عرضه على هذه اللجنة الفنية ، فكان من الواجب تشكيل هذه اللجنة وعرض كل مشروعات الوزارة عليها . وقد اعتذر الوزير عن عدم تشكيلها بأن عددها كان محدوداً ، وهو استشار عدداً غير محدود . وبأن آراءها استشارية وغير ملزمة له .

أما بالنسبة للعدد الغير المحدود الذي استشاره فليس له أية صفة رسمية وإنما تلك الصفة الرسمية للعدد المعين في مرسوم تشكيل اللجنة . على أن المرسوم نص على أنه عند بحث اللجنة في مسألة فنية فلها أن تستعين بمن تشاء من الفنيين من غير حصر ولا تقييد .

أما كون آرائها استشارية وغير ملزمة للوزير فلا يصح الاستغناء عن هذه الاستشارة لأنه يجب عليه معرفة رأي اللجنة قبل أن يتخذ أي إجراء مما يدخل في اختصاصها . ومثله في ذلك مثل الحكومة ومجلس شورى القوانين : كان رأيها بالنسبة للحكومة استشارياً ولكن هذا ما كان ليبيح لها عدم عرض أي قانون عليه وإلا كان باطلاً . فإذا اعتبر مجلس المعارف الأعلى باقياً تطبيقاً لقانون ١٣ لسنة ١٩٢٠ يجب عرض كل ما يختص بالمناهج عليه . أما إذا اعتبر غير قائم فقد حلت اللجنة الفنية محله فيجب عرض كل المشروعات التي من اختصاصه عليها .

\*\*\*

هذه حالة التشريع بالنسبة للتغيير في خطط الدراسة ومناهج التعليم في أواخر سنة ١٩٢٤ ، أي في الوقت الذي استلم فيه سعادة وزير المعارف السابق زمام التعليم ، ومنه يتبين أن وزير المعارف لا يملك مطلقاً تغيير خطط الدراسة وإنما هذا من حق السلطة التشريعية . أما مناهج التعليم فيملك التغيير فيها بشرط استشارة مجلس المعارف الأعلى أو اللجنة الفنية التي حلت محله ابتداء من ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٤ وكل تغيير يحدث فيها يكون بقرار وزاري .

( ٢ )

تحقيق التغييرات والتعديلات التي أدخلها وزير المعارف السابق في خطط الدراسة ومناهج التعليم والمدارس التي أنشأها ولخص الوسائل التشريعية التي توسل بها إلى إحداث كل ذلك وتبين ما فيها من موافقة أو مخالفة لقوانين البلاد .

\*\*\*

اتضح للجنة من بيانات سعادة الوزير السابق أنه وضع خطة عامة تناول فيها تغيير نظام التعليم كله من أولى وابتدائي وثانوي وعالٍ ؛ فغير في عدد سنى التعليم ومناهجه وفي خطط الدراسة ، وكانت وزارة المعارف في مدته على حد تعبيره في دور انتقال وإنشاء عام .  
وثبتت اللجنة من مباحثها وتحقيقاتها بوزارة المعارف أن سعادة الوزير السابق نفذ الحطط التالية من غير أن يعرضها على مجلس الوزراء ، ومن غير أن يصدر بها قراراً وزارياً ، ومن غير أن تعرض على اللجنة الفنية التي حلت في الواقع — كما سبق بيانه — محل مجلس المعارف الأعلى ، ويعتبر المرسوم الصادر بها مكملاً لتشريع سنة ١٩٢٠ رقم ١٣ وهذا يانها :

- ١ - خطة الدراسة بالمدارس الأولية للبنين الإلزامية .
- ٢ - » » » » للبنات الإلزامية .
- ٣ - » » » » بمدارس رياض الأطفال للبنين .
- ٤ - » » » » للبنات .
- ٥ - » » » » بمدارس المعلمين الأولية بالقسم الإضافي بها .
- ٦ - » » » » للمعلمات الأولية .
- ٧ - » » » » بالقسم الإضافي بمدارس المعلمات الأولية .
- ٨ - » » » » بالمدارس الابتدائية للبنين .
- ٩ - خطط الدراسة بالمدارس الثانوية للبنين والبنات .
- ١٠ - » » » » بكلية قصر الدوبارة .
- ١١ - » » » » بمدارس المعلمات السنية .
- ١٢ - » » » » للمعلمين الثانوية .
- ١٣ - » » » » العليا .

فقد وضعت مناهج الدراسة بموجب هذه الخطط وأرسلت للمدارس بأوامر إدارية للسير على مقتضاها بصفة مؤقتة بدون تصديق حتى من مجلس الوزراء وبدون قرار وزاري حتى من وزير المعارف ، وسارت المدارس في تطبيقها والعمل بموجبها مدة من الزمن حتى كان ٢٥ مايو سنة ١٩٢٦ وكانت الانتخابات العامة لمجلس النواب قد تمت ، فأصدر الوزير قراراً وزارياً ضمنه التغييرات التي أدخلها على خطط الدراسة ومناهج التعليم وجعله سارياً على الماضي ، أي منذ عام بالنسبة للسنوات الأولى والثانية والثالثة ابتدائي . أما بالنسبة لتين الرابعة والخامسة فجعله سارياً ابتداء من السنة الدراسية ١٩٢٦ - ١٩٢٧ ، ومثل هذا في الثانوي .

وقال في دفاعه إنه قصد أن يعطى التعديلات التي أدخلها في المدارس والخطط والمناهج الصفة التشريعية اللازمة .

أما نظام مدرسة الهندسة فقد صدر بتنفيذه مرسوم قانون في ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ ومرسوم بالألحقة التنفيذية في التاريخ عينه . وقرار وزاري بالمناهج بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٢٦ من غير تصديق مجلس الوزراء .

من هذا يتضح أن وزير المعارف السابق غير وجه التعليم جميعه بما زاد من عدد سنى الدراسة ( وهذا داخل في بيان خطط الدراسة ) ، وغير في نفس الخطط وفي شروط الامتحانات العامة وامتحانات النقل . وكل هذه مسائل لا يمكن إجراؤها إلا بقانون حسب التشريع النافذ وهو قانون سنة ١٩٢٠ ؛ وكذلك عدل في مناهج التعليم وبرامجه . والتعديل يجب الرجوع فيه أولاً إلى رأى مجلس المعارف الأعلى أو اللجنة الفنية المنشأة سنة ١٩٢٤ .

وهنا أقرر لحضراتكم أننا توخينا في تقريرنا أن نرد على جميع البيانات التي قدمها سعادة وزير المعارف السابق إلى اللجنة . حقيقة أنه أراد أن يتكلم طويلاً في مسائل فنية وموضوعية فقالت له اللجنة إن مهمتها قاصرة على بحث التصرفات من الوجهة القانونية دون التعرض لموضوعها . وعلى ذلك فالتفصيلات والمسائل الفنية خارجة عن حدود اختصاصها .

والآن تناقش دفاع سعادة الوزير السابق :

(١) يقول سعادته : « لما يكون عملي ابتدائياً ولا نزاع فيه مطلقاً أكون جريئاً في تنفيذه . أما إذا كان محل نزاع فإنى قد أتردد في كيفية تنفيذه » .

كأن سعادته يرى أنه مادام قد قام بذهنه أن يغير نظام التعليم واتنع بفائدة عمله فإن هذا يدفعه إلى الاستهانة بتشريع البلاد



وأنظمتها وهذا ما لا يمكن إقراره عليه ، فإن معناه أنه إذا تملكك وزيراً من الوزراء فكرة خاطئة وخذع في حقيقتها كان له ألا يبالى بأى نظام موضوع ، وكان على البلاد أن تحتل في النهاية نتيجة خطأ الوزير ساكتة لأنه اقتنع بصواب عمله ابتداء .

على أن التشريع والقوانين لم توضع ليختار الوزير الحالات التى يتقيد فيها بها والحالات التى يخرج عنها . وإلا انعدمت قيمة القوانين وحلت محلها أهواء الوزراء .

في الواقع أن دفاع سعادة على ماهر باشا في هذه النقطة كان دائراً حول تمسكه بالمبدأ القائل « إن الغاية تبرر الوسيلة » ، وهذا لا يعتبر دفاعاً في مثل المسائل الدقيقة التى تعالجها اللجنة في تقريرها .

(٢) أما ما يدعيه الوزير من أنه كان في دور استثنائى ، دور انتقال وإنشاء عام ، لا دور تشريع جزئى ؛ وأنه لم يكن باستطاعته أن يقدم كل ما عمل — بالرغم من بحثه — إلى مجلس الوزراء أولاً لأن الطريقة التشريعية كانت لا تعجبه .

فاللجنة ترى أن دور الانتقال كان يجب أن يعالج بشئ من الاحتياط والتروى ، وهذا يستدعى أولاً التزام حدود التشريع السارى وعدم المجازفة بتنفيذ كل شئ قبل أن يثبت صلاحه من تجربة جزئية . فالتقيد في دور الانتقال بالقانون ألزم ما يكون . أما كون طريقة التشريع لم تكن لتعجب الوزير فهذا لا يبرر أن يحل هواء محل القانون . وكان الأخلق به ألا يمس نظام التعليم ما دامت الوسائل التشريعية مستعصية عليه .

وفي هذا المقام يعترض سعادة الوزير بأن اللجنة لم ترد على دفاعه الذى قدمه إليها إذ جعل نصب عينيه فيما توخى من وجوه الإصلاح تلك الحطة التى رسمها خطاب العرش لسياسة التعليم . على أنه إذا كان لوزير ما أن يلاحظ تنفيذ السياسة التى رسمها خطاب العرش فيجب عليه قبل أن يفكر في تنفيذ ما جاء بخطاب العرش أن يفكر فيما يقضى به الدستور والقوانين الأخرى .

(٣) وقد دافع سعادته عن زيادة سنى الدراسة بما كان العمل جارياً عليه وقتاً ما في مصر من جعل سنى الثانوى خمساً وإضافة سنة تحضيرية بالابتدائى . واللجنة ترى أن هذا في غير محله لأن الواجب تطبيق التشريع الموجود لا البحث عن سوابق مخالفة لهذا التشريع وتنفيذها .

(٤) على أن سعادته يقول إنه لما فكر في أمر التشريع قبل له إنه يوجد مبدأ في الوزارة أن العمل الموقت يمكن تنفيذه مؤقتاً حتى يصحح بتشريع ، وإن هذا المبدأ ثابت بالنسبة لمدرسة الطب والصيدلة والعلمين الثانوية وتجهيزى دار العلوم وبعض المدارس الأخرى ، مما أثبت في عقيدته أن هناك اضطراباً في التشريع يقول إنه فهم منه أنه يمكنه السير في عمله ما دام الفنيون متفقيين معه ثم يضع بعد ذلك أساساً للتشريع .

والواقع أن اللجنة وجدت أثناء بحثها أن هنالك مخالفات لقانون سنة ١٩٢٠ بالنسبة لمدرسة الطب وبعض المدارس التى أشار إليها وزير المعارف السابق . ولكن هذه المخالفات الجزئية لا يمكن بحال من الأحوال أن يقال إنها مبدأ ثابت وتقليد متبع في وزارة المعارف . إن اللجنة لا تفهم مطلقاً أن يذهب وزير المعارف السابق إلى حد القول بتجاهل قانون سنة ١٩٢٠ وهو دستور وزارة المعارف في التشريع واعتباره معدوماً والبحث وراء استثناءات ارتكبت كلها قبل العمل بالدستور واتخاذها أساساً لعمل جرىء يتناول كل مراحل التعليم ومواد الدراسة والامتحانات .

أما الامتحانات الملحقه التى يشير إليها في سنة ١٩٢٣ وسنة ١٩٢٤ من جهة صدورها بقرارات وزارية بفرض مخالفة ذلك للقانون فهى لا تنهض عذراً له لكى يخالف القانون في كل ما عمل .

(٥) على أن الوزير شاعر بمقدار ما في عمله من مخالفات للتشريع فقد حاول أن يحتج في مجلس الوزراء بقوله إنه طلب من المجلس اعتماداً في ميزانية ١٩٢٥ — ١٩٢٦ بمبلغ ٧٥٠٠٠ جنيه قيمة النفقات التى يقتضها تنفيذ النظام الجديد وإنه بهذه المناسبة عرض على مجلس الوزراء خطط ومناهج التعليم الجديدة فيكون قد أقرها ضمناً . والواقع أنه سواء اطلع مجلس الوزراء على النظام الجديد أثناء بحث ميزانية سنة ١٩٢٥ — ١٩٢٦ أو لم يطلع ، فهذا لا يسبغ على عمل الوزير الصفة التشريعية المطلوبة ولا يصحح شيئاً من عمله . ومثل هذا يقال عن القرار الوزارى الذى أصدره في مايو سنة ١٩٢٦ محاولاً به أن يصحح ما حصل من أن المناهج كانت طبقت

بالفعل فإن الوزير لا يملك إصدار قرار وزارى بالتعديل فى المناهج إلا إذا كان هناك قانون صحيح بتحديد خطط الدراسة يأتى القرار الوزارى منفذاً له .

إسماعيل صدقى باشا — إن ما جاء فى السطرين الأولين من هذه الفقرة غامض وفى حاجة لتفسير ، لأن سعادة ماهر باشا يقول إنه طلب من مجلس الوزراء اعتماداً فى ميزانية سنة ١٩٢٥ — ١٩٢٦ قدره ٧٥٠٠٠ جنيه وهو قيمة النفقات التى يقتضها النظام الجديد فى مناهج التعليم ، وعليه يكون مجلس الوزراء قد أقر تلك المناهج بإقراره الاعتماد المطلوب ، فليوضح لنا حضرة المقرر هذه النقطة .  
المقرر — حقيقة إن مجلس الوزراء قد قرر فتح الاعتماد المطلوب ولكن وزير المعارف لم يستصدر قانوناً بتغيير تلك المناهج حتى يكون عمله مشروعاً .

إسماعيل صدقى باشا — يظهر أن سعادة وزير المعارف السابق فهم من إقرار مجلس الوزراء للاعتماد أنه وافق ضمناً على تغيير مناهج التعليم .

المقرر — لا يمكن أن يقال إن إقرار اعتماد محل محل قانون . إن سعادته فى خطابه الذى أرسله لحضرة صاحب الدولة رئيس المجلس اعتراضاً على اللجنة بأنها لم تشر فى تقريرها بكلمة إلى مشروعات القوانين السبعة التى قدمها للجنة التشريعية ، وفى ذلك حجة عليه لأنه لا لأنه تصرف فى الاعتماد وغير المناهج مع علمه بأنها تحتاج إلى قوانين ليكون تغييرها مشروعاً .

الرئيس — يظهر أن معالى صدقى باشا فهم أن وزير المعارف السابق عرض المناهج على مجلس الوزراء قبل طلبه إقرار الاعتماد منه .  
إسماعيل صدقى باشا — المفهوم أنه عرض المناهج أيضاً فى الوقت نفسه .

ويصا واصف افندى — أستطيع أن أفضل لحضراتكم ما دار بين اللجنة وبين سعادة وزير المعارف السابق عند مناقشته فى نقطة تغييره لمناهج التعليم .

قال سعادته إنه عندما طلب من مجلس الوزراء إقرار الاعتماد المطلوب أحاطه علماً بأن هذا الاعتماد سيصرف منه فى تعيين مدرسين جدد لتدريس مواد جديدة فى برامج التعليم ، وعلى ذلك قرر مجلس الوزراء فتح الاعتماد المطلوب . أفلا يكون هذا كافياً لإقناع اللجنة بأن مجلس الوزراء علم من هذا تغيير مناهج التعليم ؟ على أن اللجنة لم تقتنع بدفاعه لأن قوله هذا لا يعتبر دليلاً على مشروعية عمله ، وذلك لأنه لم يقدم بالفعل لمجلس الوزراء خطط التعليم الجديدة ليقره عليها بل كل ما فهمته اللجنة هو أنه تصرف فى الاعتماد فقط .

أحمد رمزى بك — إن قول سعادة ماهر باشا بأنه قد عرض مناهج التعليم على مجلس الوزراء لا يجديده نفعاً لأنه لو فرضنا صحة ما قاله فإن المناهج لا تصبح صحيحة إلا إذا صدر بها قانون يقره البرلمان ويصدق عليه جلالة الملك .

المقرر — فى هذه المسألة يقول سعادته إن اللجنة قامت بتحقيقات وتلفت بيانات واستعانت بتقارير ، وهذا كله فى نظره غير كاف لأنه يطالب أن ترسل له تلك التقارير والبيانات ليبدى ملاحظاته عليها مع أن من مهمة اللجنة أن تسترشد لإتمام مأموريتها بسماع شهادة شهود والاستنارة بالبيانات التى تقدم إليها وهذا كل ما فعلته . وزيادة على ذلك فإنها استحضرت سعادته وسمعت منه جميع ما رآه صالحاً للدفاع عن نفسه ودوته فى محضرها بالفعل . أبعد هذا كله يبدى سعادته الدهشة والاستغراب مدعياً أن اللجنة لم تتمكن من إبداء ما لديه من حجج وبيانات ؟

ويصا واصف افندى — لما أراد سعادة ماهر باشا أن يبرر عمله أمام اللجنة فيما يختص بتغييره للمناهج قال إنه قد أدخل علم التاريخ الطبيعى مثلاً وأنه قد أحسن صنماً فى ذلك ، فأجابته اللجنة بأن أمثال هذه الموضوعات ليست من اختصاصها وإنما مأموريتها قاصرة على فحص تصرفاته وما انطوت عليه من المخالفات لقوانين البلاد وتبين مدى هذه المخالفات .

الرئيس — هل بحثت اللجنة إدخال مادة التاريخ الطبيعى وهل فيه فائدة ؟

ويصا واصف افندى — كلا .

وليم مكرم عبید افندى — بمناسبة ما ذكره معالى صدقى باشا أقول إنه لو صح أن على ماهر باشا قد عرض المناهج على مجلس الوزراء فعلاً فعله هذا لا يقبل عنده حتى من الوجهة الأدبية لأن سعادته قد غير وبدل فى نظم التعليم بعد ٢ مايو سنة ١٩٢٥ الذى هو تاريخ



عرض المناهج على مجلس الوزراء وذلك بأن عقد جملة لجان أصدرت قرارات متعددة وبمحت في مسائل كثيرة من شؤون التعليم . وعمله هذا لا يكفي من الوجهة العملية أيضاً لأن موافقة مجلس الوزراء على مناهج التعليم ، بفرض حصولها ، لا تكفي لمشروعية هذه المناهج .

المقرر — لقد صدق مجلس الوزراء على الميزانية بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٢٥ ومع ذلك فقد استمرت لجان تعديل خطط التعليم ومناهجها في عملها . وآخر جلسة عقدت لهذا الغرض كان تاريخها ١٣ يونيو سنة ١٩٢٥ ووضعت نتيجة أبحاثها بشكل قرارات . من ذلك يعلم أن سعادة الوزير السابق لم يتخذ الطرق القانونية لمشروع تغيير المناهج .

## ( ٣ )

والآن ننتقل إلى فحص أثر هذه المخالفات في سير التعليم ، وتبين مدى ما أحدثته من الاضطراب في سير الدراسة بالمدارس .

اطلعت اللجنة على محاضر جلسات اللجنة العامة لتنقيح نظام التعليم، فرأت أن رئيس اللجنة الفرعية للتعليم الابتدائي اقترح بجلسته ٢٤ مايو سنة ١٩٢٥ أن تبدأ الوزارة بتنفيذ التعديلات الجديدة في الفرقة الأولى من كل مدرسة ثم توالى تنفيذ هذه التعديلات في الفرق التالية تدريجاً . وكان هذا الرأي مقبولا لدى اللجنة بجلسته ٣١ مايو التي اعترفت فيها نفس الوزير السابق بأن إعداد المدرسين والكتب يقتضى البدء بالتنفيذ من الفرق الأولى فقط . وظلت هذه الآراء متغلبة حيناً ما ولكنهم في آخر جلسة قرروا أن يعم النظام الجديد في السنوات الأربع بالابتدائي والثانوي بعض تعديلات تفصيلية .

وظاهر من غير تكلف أى بحث وعناء أن رأى الذى تغلب أخيراً وسار عليه وزير المعارف السابق لم يكن له مبرر ، مطلقاً فإن دور الانتقال يستدعى البطء في السير وعدم الاندفاع في التغيير والتبديل من غير احتياط لتدبير ما يستدعيه ذلك من مدرسين وكتب ، وإن التصميم على إنفاذها مرة واحدة كان من شأنه إحداث أعظم ارتباك في المدارس ، فطلت الوزارة تصدر المنشور تلو المنشور في تفسير كل مادة من مواد النظام الجديد .

ومنشورات الوزارة عن ذلك تشمل : ( أولاً ) تعليمات بتسهيل النقل من فرقة إلى أخرى ، نظراً لما أحدثه النظام الجديد من امتداد سنى الدراسة ، ( ثانياً ) تعديلات مؤقته في المناهج التي ستدرس للتلاميذ أثناء مدة الانتقال ، لكي تكون هذه المناهج منطبقة على حالهم . ويظهر أن كل هذه الاضطرابات إنما نشأت عن تطبيق النظام الجديد على جميع سنى الدراسة دفعة واحدة ، بدلا من الاقتصار على تطبيقها ابتداء من السنة الأولى فقط . والمتصفح لهذه المنشورات يلمس الاضطراب الذي كان سائداً وزارة المعارف في هذا العهد .

نذكر لذلك مثلاً المنقولين للسنة الرابعة ابتدائي . ففي بدء السنة الدارسية أمرت الوزارة بحرماتهم من التقدم لامتحان شهادة الدراسة الابتدائية وألزموا بدراسة النظام الجديد في السنة الرابعة وهو لا يختلف كثيراً عما درسوه في السنة الثالثة . بعد ذلك شرعت وزارة المعارف بما في ذلك من عبث وضياح وقت ، فأصدرت بعد بدء السنة الدراسية بأكثر من ثلاثة أشهر ( ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ) منشوراً يبيح لبعضهم دخول الامتحان . واستدعى هذا تعديلا في خطة الدراسة فألغيت بعض مواد مما يدرس في السنة الرابعة وأضيفت مواد جديدة .

واضطرت الوزارة إلى إصدار بيان بشأن من يجوز لهم دخول امتحان الشهادة الابتدائية جاء في مقدمته :

« وردت على الوزارة استفسامات من جهات متعددة عن شروط الدخول لامتحان شهادة إتمام الدراسة هذا العام » مما يكفي وحده لبيان الاضطراب الناشئ عن قرارات الوزارة المتناقضة حتى عملية الضرب ( في الحساب ) استدعت إصدار منشور بكيفية إجرائها فقد كان النهج الجديد للدراسة الحساب يقضى بإلزام التلاميذ بإجراء عملية الضرب من الشمال إلى اليمين ولكن في ٣٠ مارس سنة ١٩٢٦ أى بعد نحو ستة شهور من تطبيق المناهج الجديدة أصدرت الوزارة منشوراً جاء فيه ما ملخصه « إنه تبين لها أن العمل كان سائراً في مصر إلى هذا العام على أن تجرى عملية الضرب من اليمين ، وأن معظم الدول الأوروبية سائرة على ذلك . ولهذا ترى الوزارة أن تسمح باتباع الطريقتين » .

أضف إلى هذا أن نظام مدرسة الهندسة تغير قبل الامتحان بثلاثة أسابيع فقط ؛ وقد تغير فيه نظام الامتحان تغيراً شاملاً فأحدث ذلك أعظم الارتباك للطلبة مما نشأ عنه سقوط عدد عظيم واضطرت الوزارة أخيراً إلى اقتراح مشروع بقانون بامتحان ملحق لهم في الدبلوم . تلك بعض مظاهر وآثار الاضطراب الناشئ عن الإقدام على تنفيذ النظام الجديد في جميع سنى الدراسة بالمدارس طرفة واحدة . وقد بحث اللجنة في دوائر الوزارة عن نتيجة هذه التجربة في آخر العام الماضى ، وتلقت تقارير عن ذلك من مراقبي التعليم بالوزارة فيها أبلغ حكم على النظام الذى أجراه سعادة الوزير السابق . وقد خلص للجنة من مراجعة هذه التقارير :

أولاً — أنه بالنسبة للتعليم الثانوى لم يبلغ تدريس المواد التى أدخلت على مناهج التعليم في العام الماضى الدرجة المطلوبة من النجاح ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة منها :

( ١ ) عدم خبرة المدرسين الذين قاموا بتدريس بعض المواد الجديدة .

( ٢ ) عدم وجود كتب دراسية تليق بالمواد . فالمدرسون الذين عينوا لتدريس اللغة الفرنسية مثلاً استحضروا من الخارج ولم يكونوا يعرفوا العربية أو الإنجليزية ولم يتعودوا تدريس مبادئ تلك اللغة ، ولذلك كان تقدم التلاميذ في هذه المادة بطيئاً . والتاريخ الطبيعى عين مدرسو من خريجي الزراعة العليا ، ولم يكن لهم سابق خبرة بالتدريس ولم توجد كتب دراسية تساعدهم في القيام بمهنتهم ؛ وحدث مثل ذلك في التربية الوطنية .

ثانياً — وبالنسبة لتعليم البنات ظهر أنه لم يكن لدى الوزارة الأساتذة الذين يصح أن يوكل إليهم تدريس معظم المواد الحديثة التى أدخلت على مناهج الدراسة فاضطرت إلى تكليف بعض الاختصاصيين بإلقاء دروس عليهم في بعض هذه المواد توسعة لمعلوماتهم وثبت أن هذه الوسائل لم تكن كافية من حيث تأدية الغرض المقصود .

ثالثاً — وبالنسبة للتعليم الابتدائى ظهر أنه لم يكن لدى الوزارة أيضاً العدد الكافى من المدرسين لجميع المواد حتى إن المواد الاختيارية لم يبدأ بتدريسها لأنه لم يوجد من المعلمين الأكفاء من يقوم بتدريسها .

رابعاً — وبالنسبة للتعليم العالى نذكر مثلاً أنه لم يكن بمدرسة المعلمين العليا من يقوم بتدريس الفلك ، ولذلك انتدب له مدرس مختص من المدرسة الحربية لم يبدأ الدرس إلا في ديسمبر سنة ١٩٢٥ ، وكذلك الحال بالنسبة لبعض المواد الأخرى .

خامساً — يضاف إلى ذلك أن التعليم بالسبيل بعد أن تقرر إدخاله في المناهج الجديدة واشترت الأشرطة والأدوات اللازمة له بمبلغ ١٦٠٨٧ جنيهاً لم يمكن تدريسه بسبب أن وزارة المعارف لم تتخذ ما يلزم من الاحتياطات التى تشترطها وزارة الداخلية إلا في شهر ابريل سنة ١٩٢٦ ، مما نشأ عنه أن الأدوات السابق شراؤها تركت بالخازن وتلف بعضها .

ولم تتناول اللجنة في تحقيقها المسائل الخاصة بالجامعة نظراً لما كان لها من نظام خاص في العام الماضى لا يزال أمره مطروحاً على البرلمان .

المقرر — إن اللجنة لم تحاول مناقشة المواد الجديدة التى أدخلها سعادته في برامج التعليم من حيث صلاحيتها بل جعلت همها منحصراً في معرفة احتياط الوزارة واستعدادها عند تدريس هذه المواد . فمثلاً قررت الوزارة تدريس اللغة اللاتينية ، وهذه لغة عتيقة وصعبة ، ولذلك انصرف التلاميذ عنها ، فكان هم اللجنة كما قدمت هو معرفة المعدات التى اتخذتها الوزارة إزاء تعديلات الخطط ، ولذلك استشارت المراقبين فقط ولم تدخل في مناقشة فنية مطلقاً .

( ٤ )

أما المسألة المالية الخاصة بتدبير الأموال التى استلزمها تنفيذ المناهج والخطط الجديدة فقد تبين للجنة أن الاعتماد المطلوب وقدره ستون ألف جنيه اعتمد ضمن الميزانية التى صدق عليها في ٣ مايو سنة ١٩٢٥ ووافقت المالية على كيفية توزيعه في ٢٨ مايو سنة ١٩٢٥ وكل ذلك قبل الشروع في تنفيذ المناهج والخطط الجديدة ولم يستنفد الاعتماد جميعه بل كل ما أتفق هو ٢٨٧٣٤ جنيهاً و٤٧٦ مليماً على أن الوفر الحاصل لم يكن نتيجة اقتصاد بل نشأ عن عدم تدريس بعض المواد الجديدة لعدم توفر المعدات اللازمة لها .



مادة ١٠٨ » ... ..

اضطرنا إلى إثبات ذلك لأن الضجة التي أثارها حضرة زميلي المحترم إبراهيم الهلباوى بك كانت قائمة على اعتقاد أن التصرف في الاعتماد حصل قبل الاتفاق مع وزارة المالية ، والحقيقة أن وزارة المالية اعتمدته وحصل التصرف فيه بعد ذلك .

الرئيس — أليكن هذا الاعتماد مدرجاً بميزانية سنة ١٩٢٤ ؟

المقرر — هذا من ضمن المبالغ التي تقررت في سنة ١٩٢٥ ويسرى عليه ما يسرى على المبالغ التي لم يكن تقريرها دستورياً .

الرئيس — هذا عيب عام ولا تنفي عمومية وجوده .

وليم مكرم عبيد افندى — ألاحظ أنه قد جاء بالتقرير أن ما صرف من الاعتماد بالفعل هو مبلغ ٢٨٧٣٤ جنياً وكسور، مع أنني أذكر أن ما صرف هو مبلغ ٥٨٠٠٠ جنيه .

المقرر — كلا بل الذي صرف هو مبلغ ٢٨٧٣٤ جنياً وكسور اعتماداً على البيان الذي قدمه للجنة مدير حسابات وزارة المعارف .

الرئيس — ما دليل حضرة العضو المحترم وليم مكرم عبيد على ذلك ؟

وليم مكرم عبيد افندى — دليلي هو محضر الجلسة ؛ وذاكرتي لا تخونني .

المقرر — لم يرد ذلك في بيانات الوزير .

وليم مكرم عبيد افندى — أرجو مراجعة محضر الجلسة .

ويصا واصف افندى — يسأل حضرة وكيل وزارة المعارف لعله يعلم حقيقة المبلغ .

وكيل وزارة المعارف العمومية — لا أذكر ذلك الآن .

المقرر — لدى البيانات وليس بها ما يثبت ذلك . وقد أشار سعادة على ماهر باشا في خطابه الذي أرسله إلى حضرة صاحب الدولة رئيس المجلس أن البيانات والإحصائيات التي قدمتها لجنة المالية والتي انبنى عليها طلب التحقيق لم تكن صحيحة مع أنه عندما ناقشته لجنة التحقيق قال إن هذه الإحصائيات مبنية على مجموع الشهادات في دورين من أدوار الدراسة ولم تكن دقيقة ، وذلك لا يبرر القول بأن لجنة المالية كانت على خطأ في رأيها .

وليم مكرم عبيد افندى — ظهر أن سعادة على ماهر باشا صرف ٢٨٠٠٠ جنيه على مناهج التعليم و٣٠٠٠٠ جنيه على الأمور المحيطة بهذه المناهج كما أخبرني بذلك السكرتير الآن ، وعلى ذلك يكون ما بقي من المبلغ هو ٢٠٠٠ جنيه .

المقرر — وترى اللجنة بعد ذلك كله أن تضع الحقائق الآتية أمام المجلس .

أولاً — إنه ثبت لها أن وزير المعارف السابق قد خالف القوانين وتجاهل كل تشريع ثابت فيما وضعه من خطط الدراسة ومناهج التعليم ، وأن كل الأعذار التي تدرع بها لهذه المخالفات ليست مقبولة ولا سائغة .

ثانياً — ثبت للجنة من تحقيقاتها أن إقدام وزير المعارف السابق على تنفيذ النظام الجديد في جميع سنى الدراسة دفعة واحدة كان مجازفة نشأ عنها اضطراب كثير في سير التعليم ، فقد كانت معظم الوسائل الضرورية من مدرسين وكتب غير متوفرة ، وكان يجب التأكد من توفرها قبل الإقدام على التنفيذ . فلو أن التجربة اقتضت على بعض الفصول الأولية في المدارس لكان الضرر الناشئ من عدم نجاحها أخف والمسئولية أهون .

ثالثاً — على أنه مما يزيد في مسئولية الوزير أنه أقدم على هذه التجربة الخطرة في صدد مسائل مرتبطة بالتعليم وبمستقبل أبناء البلاد ، وهي مسائل كانت الحكمة توجب معالجتها بأناة وترو عميق ، وتقدير لكل ما ينتج عن أى خطوة تخطى في سبيلها .

وإن اللجنة بعد إثباتها كل هذه المخالفات وكل هذه النتائج السيئة الأثر التي ترتبت عليها ترى نظراً لعدم وجود تشريع خاص بمواخاة الوزراء ومحاکمتهم أن تقترح على المجلس :

( أولاً ) أن يعلن أسفه لهذه التصرفات السيئة .

مادة ١٠٨ « ... .. »

( ثانياً ) أن يستحث الحكومة على السرعة في تقديم القانون الخاص بمحاكمة الوزراء المشار إليه في المادة ٦٨ من الدستور .  
( ثالثاً ) أن يطلب من وزارة المعارف المبادرة بتقديم مشروع القانون المنظم لشؤون التعليم الذي أشارت إليه المادة ١٨ من الدستور ؟

٢٩ أغسطس سنة ١٩٢٦  
سكرتير اللجنة محمد صبرى أبو علم  
رئيس اللجنة وصفا واصف

الرئيس — اقترحت اللجنة أن يطلب من وزارة المعارف المبادرة بتقديم مشروع القانون المنظم لشؤون التعليم الذي أشارت إليه المادة ١٨ من الدستور ، ولكن هذه المادة تقول إن تنظيم أمور التعليم يكون بالقانون . ومعنى هذا أنه إذا كان القانون موجوداً فلا محل لطلب وضعه وقد أشارت اللجنة إلى أن دستور التشريع في وزارة المعارف هو القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٠ ، فبحكم الدستور يجب السير على مقتضى هذا القانون ، وإذا اقتضى الأمر تعديله عدل بالطريقة الدستورية المعروفة . أما أن تطالب الحكومة بتنفيذ المادة ١٨ من الدستور مع وجود قانون قائم منفذ لها فهذا ما لا يمكن فهمه . ولزيادة الإيضاح أقول إن الغرض من المادة ١٨ من الدستور هو أن يكون العمل في شؤون التعليم حسب القانون ، فإن كان القانون موجوداً فيها ونعمت وإلا فيطلب إيجاده ، ولكن هذا لا يكون إلا عند ثبوت عدم وجوده .

المقرر — اللجنة تتفق مع دولة الرئيس في ذلك وقد أشارت إلى هذا في الصفحة السادسة من تقريرها ، أما الذى أجبنا إلى إبداء الاقتراح الثالث فهو أننا وجدنا بعض مدارس أنشئت وليس لها قانون كما وجدنا أن تعميم التعليم الإلزامى يقتضى تشريعاً خاصاً ليس له وجود الآن .

الرئيس — على كل حال هذا لا ينفي أن لوزارة المعارف نظاماً مقررًا للتشريع وهو قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٠ ، فإذا كان هذا التشريع بحاجة إلى التعديل أو التكميل فليعدل حسب الأصول ، ولكن لا يفهم من هذا أنه ليس هناك نظام تشريعى مقرر .  
المقرر — اللجنة متفقة مع دولة الرئيس في هذه الملاحظة .

الرئيس — إذن انتهينا ، هل توافقون على قرار اللجنة مع هذا التحفظ ؟  
مصطفى النحاس باشا — أريد استيضاحاً في هذه النقطة التى أشار إليها دولة الرئيس ، لقد قيل إن قانون ١٣ لسنة ١٩٢٠ هو دستور العمل في وزارة المعارف ، فهل هذا القانون قد رتب خطط التعليم بمعنى أنه بين عدد سنى الدراسة في كل مدرسة وعدد حصص الأسبوع إلى آخر ذلك ؟

الرئيس — الذى أعرفه أن في وزارة المعارف قوانين منظمة لخطط الدراسة ومناهج التعليم ، ولكنهم لا يعملون بها . والدستور يقول إن العمل في هذه الشؤون يجب أن يكون بقانون ، وما دام القانون موجوداً فالواجب أن يعملوا به .  
مصطفى النحاس باشا — هل القانون الوجود يبين الخطط فعلاً ؟

المقرر — هذا القانون يبين المسائل التى يجب استصدار مرسوم بشأنها ، ومن ضمنها الخطط والمسائل التى يكتفى فيها بقرار وزارى .  
مصطفى النحاس باشا — وهل صدر قانون بهذه الخطط أو لا ؟  
المقرر — عند التطبيق يستصدر قانون خاص بكل نوع من أنواع الدراسة .

الرئيس — الذى يستخلص من كل هذا أن في وزارة المعارف قانوناً قائماً يجب السير على مقتضاه ، فلا محل لأن نطالب الحكومة بوضع قانون ما دام القانون موجوداً ، فإن كان هناك موجب للتعديل أو التنظيم فهذا هو الذى يطلب ، فهل توافقون على اقتراحات اللجنة مع هذا التحفظ ؟

( أصوات : موافقون ) .

الرئيس — هل من مخالف ؟

( أصوات : لا ) .



الرئيس — وافق المجلس بالإجماع على اقتراحات اللجنة مع التحفظ الآنف ذكره .

ثم رفعت الجلسة للاستراحة في الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة والأربعين .

وأعيدت في الساعة التاسعة والدقيقة الخامسة والعشرين . وجلس في كرسى الرئاسة حضرة صاحب السعادة مصطفى النحاس باشا .

تلى الاقتراح الآتى ، ونصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس النواب

نلتبس أن يفتح باب المناقشة في تقرير لجنة التحقيق البرلمانية ؟

على حسين محمد صبرى أبو علم عبد اللطيف الحناوى

الرئيس — هل توافقون على هذا الاقتراح ؟

( موافقة عامة ) .

الرئيس — الكلمة الآن لحضرة مقرر لجنة التحقيق البرلمانية .

المقرر — إن اللجنة قد انتهت باقتراح ثلاثة أمور : الأول أن يعلن المجلس أسفه لهذه التصرفات السيئة ، الثانى أن يستحث

الحكومة على السرعة في تقديم القانون الخاص بمحاكمة الوزراء المشار إليه في المادة ٦٨ من الدستور ، الثالث أن يطلب من وزارة المعارف

المبادرة بتقديم مشروع القانون النظم لشؤون التعليم الذى أشارت إليه المادة ١٨ من الدستور . وقد تنازلت اللجنة عن هذا الاقتراح

الثالث اكتفاء بالبيانات التى أدلى بها دولة الرئيس .

الرئيس — هل هذا لأن القانون النظم لشؤون التعليم موجود ونافذ ؟

المقرر — نعم .

الرئيس — هل توافقون على ذلك ؟

( موافقة عامة ) .

( فى أول سبتمبر سنة ١٩٢٦ ) .

إن رأى المجلس ضرورة إجراء تحقيق فى عمل حكومى وجب أن تكون لجنة التحقيق قاصرة على أعضائه ، فلا يضم إليها أحد

من رجال الحكومة .

مجلس الشيوخ

الرئيس ( حضرة الأستاذ المحترم محمود بسيونى ) — يريد معالى الوزير أن يدلى بكلمة فى هذا الموضوع .

حضرة صاحب المعالى محمد صفوت باشا ( وزير الأوقاف ) — لقد كثرت الكلام حول رقم ١٤ جنهياً الذى قيل إنه إيراد سنة

١٩٣٥ للأعيان الموقوفة . ولما لم نجد لهذا الرقم آراء فى حسابات هذه الأوقاف بالوزارة عن لنا أن نسأل إدارة الحسابات بالجامعة المصرية

من أين وصل إليها هذا الرقم .

وفلا اتصلت إدارة الحسابات بوزارة الأوقاف مع إدارة الحسابات بالجامعة وظهر أن مبلغ ١٤ جنهياً هو عبارة عما حصل من

وقف العمراوى لحساب الجامعة .

وهذا الوقف يديره أصحابه ولا علاقة لوزارة الأوقاف بإدارته . وهذه مسألة أروها ولست مسئولاً عنها ؛ ومن الجائز أن تكون

صحيحة أو غير صحيحة .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — أمام هذا التناقض بين ميزانية تأتينا من مجلس الوزراء ومن الجامعة المصرية

وبيانات يلقها معالى وزير الأوقاف الذى يدير أطياف الجامعة يجب أن نرجع إلى اللجنة التى أقررنا تشكيلها فنوسع اختصاصها حتى يشمل

فحص حسابات الجامعة المصرية ووزارة الأوقاف فى هذا الموضوع وحتى تبين لنا حقيقة هذا التناقض .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — لقد سألت مقرر لجنة المالية عن ميزانية الجامعة المصرية ، هل وردت بها مبالغ من ريع الأقطان الموقوفة عليها والتي تديرها وزارة الأوقاف غير مبلغ الـ ١٤ جنيهاً فأجاب بأنه لم يرد غير هذا المبلغ . والآن نسمع من معالي وزير الأوقاف أن وزارة الأوقاف دفعت للجامعة في سنة ١٩٣٦ مبلغ ٥٠٠ جنيه تحت الحساب ، غير أن هذا المبلغ لم يرد في ميزانية الجامعة ، فكيف يحدث هذا وأين ذهب هذا المبلغ ؟ إن هذا غير معقول ويغفل إلى أن هناك مسئولية جنائية : إما اختلاس أو كذب . ولهذا يجب أن يصير المجلس على بقاء اللجنة التي شكلت لتحقيق بين الجامعة ووزارة الأوقاف لنعرف من منهما أدلى بالبيانات غير الصحيحة .

هناك بيانات أدلى بها للجنة المالية وبيانات أدلى بها للمجلس ، وهذه البيانات تناقض بعضها بعضاً ، ولا بد أن يكون بعضها غير صحيح . يجب أن نحقق ذلك بأنفسنا وبواسطة اللجنة التي شكلناها ، ولا تكون مهمة هذه اللجنة قاصرة على معرفة أسباب العجز لحسب ، بل يجب توسيع اختصاصها لنظهر صاحب البيانات الملفقة والبيانات الحقيقية .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك — أرجو من حضراتكم أن توسعوا اختصاص لجنة التحقيق التي تقرر تأليفها حتى تتناول كل مسألة جنائية يمكن أن تدخل في هذا الباب . قد لا يكون هناك اختلاس وإنما قد يكون هناك تزوير .

حضرة صاحب المعالي محمد صفوت باشا ( وزير الأوقاف ) — ولا هذا .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك — أقول لحضراتكم ومعالي الوزير يقول ليس هناك تزوير . إن أماننا أوراقاً رسمية من مجلس الوزراء عن ميزانية الجامعة . وأقل ما يقال إن هناك إهمالاً شديداً ، إن لم يعاقب عليه بالسجن صح أن يتناول المسؤولين تأديبياً .

أدلى معالي وزير الأوقاف بأرقام رسمية ، الفوارق بينها وبين غيرها كبيرة جداً تبلغ آلاف الجنيهات . وهذه الأرقام انتقلت من وزارة الأوقاف إلى الجامعة المصرية ثم إلى مجلس الوزراء ، ومرت تحت أنظار موظفين مسئولين ووقع عليها كثيرون . ونحن نريد أن نعرف من الخطئ في هذا التوقيع . وهل لهذا الخطأ صلة بالمسئولية الجنائية ؟ يجب أن يتناول التحقيق كل هذا بدقة وأخشى بحق أن تكون رقابة الحكومة على الميزانية من هذا النوع وليست قاصرة على علاقة الأوقاف بالجامعة المصرية ، بل تتعدى وزارة المالية إلى الوزارات المختلفة .

إنى أعتقد أن الموظفين لو اقتنعوا بأن عليهم رقابة من البرلمان لما وجد هذا العبث الذي لا يمكن وصفه بأقل من أنه تهاون شديد في أعمال الدولة .

لهذا أرجو إذا وافقتم زيادة عدد أعضاء اللجنة وأن تكون مهمتها تحقيق أسباب الخلاف في هذه الأرقام بين ما ورد في ميزانية الجامعة المصرية وما أدلى به معالي وزير الأوقاف الآن ، وعلى من تقع المسئولية ، ومعرفة الأشخاص المسئولين الذين مرت عليهم هذه الأرقام حتى وصلت إلى مجلس الوزراء الذي أقر الميزانية كما وصلت إلينا .

حضرة الشيخ المحترم على كمال حبيشه بك — أرجو أن تعتبروا البيان الذي أدلى به معالي وزير الأوقاف كرد على القرار الخاص بتشكيل اللجنة وتسجيلاً لما تقوله وزارة الأوقاف ، وبهذا يكون قرار المجلس نافذاً ، وأن تعتبر المسألة منتهية وننتقل بعد ذلك إلى جدول الأعمال . أما التورط وتوسيع اختصاص اللجنة لتحقيق الاختلاس أو التزوير فإن هذا ليس من شأننا بل تتولاها سلطة قضائية . أما أن تسير اللجنة في تحقيقات جنائية فهذا يعتبر خروجاً عن مهمتها .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك — تنص المادة ١٠٨ من الدستور على أن « لكل مجلس حق إجراء التحقيق ليستتير في مسائل معينة داخلية في حدود اختصاصه » . ولما كان أول حدود اختصاصنا مراقبة الميزانية فنحن نريد أن نعلم السبب في هذا الخلاف ، أيرجع إلى اختلاس أم تزوير أم إهمال ؟ وهل هو من عمل موظفين صغار أو كبار ؟ إن أهم عمل لنا هو مراقبة الميزانية فإن لم نستتر فيها لم يكن أماننا أن نستتير في شيء مطلقاً .

يقول معالي وزير الأوقاف إنى دفعت من ريع وقف الأميرة فاطمة هانم ٢٠٠٠ جنيه ، وفي الوقت ذاته تقول الجامعة إنى أخذت ١٤ جنيهاً ، فيجب أن نستتير في هذا بإجراء التحقيق وإلا كان هذا المجلس مقصراً في واجبه .



مادة ١٠٨ « ... .. »

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — إني دهش من أن حضرة الشيخ المحترم على كمال حبيشه بك يطلب الاكتفاء بكلمة معالي وزير الأوقاف ويترك الأمر للنائب العمومي وللسلطات القضائية .

حضرة الشيخ المحترم على كمال حبيشه بك — لم أقل هذا ، بل قلت إنه إذا كان هناك تزوير أو مسئولية جنائية فإن الأمر فيها يرجع إلى السلطات القضائية .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — إن أهم شيء في اختصاصنا أن نبث الميزانية وتتحرى حقيقة البيانات التي تلقى أمامنا . قدّمت ميزانية الجامعة إلى مجلس الوزراء وجاء بها أن إيرادات الأقطان الموقوفة ١٤ جنباً في الوقت الذي يقول فيه معالي وزير الأوقاف إنه أعطى الجامعة ٥٠٠ جنيه على الحساب . كيف نترك هذا ؟

إننا إذا سلمنا بكلام الوزير أصبح كلام كل وزير مسلماً به حتى ولو تناقض وزيران . يجب ألا نتسامح في هذه المسألة ؛ وأمامنا مستندات رسمية مقدّمة إلى أكبر مجلس في السلطة التنفيذية وهو مجلس الوزراء ، وإلى أكبر مجلس تشريعي وهو مجلس الشيوخ .

حضرة الشيخ المحترم عبد الرزاق القاضي بك — أريد أن أستفهم من حضرة المقرر عما إذا كانت اللجنة بعد أن اطلعت على الأوراق الرسمية وتبينت منها أن الأقطان لم تغل إلا أربعة عشر جنباً فقط قد اتصلت بوزارة الأوقاف وسألت عما إذا كانت هذه البيانات صحيحة أم لا ؟

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندي — حضرات الأعضاء المحترمين :  
الواقع أن هذه المسألة أو هذه الحادثة تظهر أشياء هي غاية في الخطورة . هذه المسألة هي أنه قدّمت ميزانية الدولة عن سنوات ١٩٣٣ و ١٩٣٤ و ١٩٣٥ متضمنة أرقاماً تختلف كل الاختلاف عما ورد في البيان الذي ألقاه الليلة حضرة صاحب المعالي وزير الأوقاف العمومية . جاء في بيانه أن المبلغ الذي صرف فعلاً للجامعة المصرية في سنتي ١٩٣٤ و ١٩٣٥ هو سبعمائة وخمسة وعشرون جنباً مصرياً وكسور استلمته الجامعة بشيكن في شهرى سبتمبر ونوفمبر . هذه واقعة مادية تنحصر في ثقل مبلغ من خزانة الأوقاف إلى خزانة الجامعة . وإذا رجعنا إلى تقرير لجنة المالية والجمارك عن مشروع ميزانية الجامعة المصرية فإننا نجد أن الإيراد في سنة ١٩٣٤ كان ثلثمائة وستة وثمانين جنباً مصرياً على حين أن الإيراد في سنة ١٩٣٥ لم يزد على أربعة عشر جنباً مصرياً فقط ومجموع الرقين أربعمائة جنيه مصري . ولقد قرر معالي الوزير بصفة قاطعة كما سبق أن ذكرت أنه سلم للجامعة المصرية مبلغ ٧٢٥ جنباً مصرياً بشيكن . فهناك إذن اختلاف في الأرقام بين وزارة الأوقاف والجامعة المصرية .

إني لا أذهب مذهب القائلين من حضرات الأعضاء من أنه يوجد تزوير أو اختلاس ولكني أقرر — على أحسن الفروض — أن هناك تهاونا أو إهمالا لا شك فيه من الموظفين المختصين بمراقبة الحسابات في الجامعة المصرية .

هناك نقطة أخرى . يوجد لحساب الجامعة المصرية في وزارة الأوقاف مبلغ ٢١٥٨ ج . م والجامعة المصرية في حاجة إلى المال للصرف على شؤونها فكيف يمكن للجامعة أن تنسى هذه الآلاف من الجنيهات ؟ وكيف يمكن أن نطمئن إلى حسن إدارتها عند قيامها بتحضير ميزانيتها — وهو من أدق أعمالها — كجزء من ميزانية الدولة . إن الجامعة تطالب الحكومة بسد العجز في ميزانيتها وفي الوقت نفسه لا تؤدي مهمتها الأولى وهي التحقق مما لديها من المال . هذا أمر خطير جداً . إذا كان هذا هو حال إدارة الجامعة فيما يتعلق بالمسائل المالية فما هو إذن حالها فيما يخص إدارة التعليم التي أدت إلى نتائج الامتحانات السيئة ؟

علاوة على ذلك فإنه ورد في تقارير ميزانية الجامعة عن سنة ١٩٣٧ — ١٩٣٨ المالية مبلغ ١٢٠٠ جنيه « إيرادات الأموال الثابتة » . فكيف قدر هذا المبلغ ؟ هل قدر اعتباطاً ؟ إن للجامعة مبالغ مرصدة في حسابات وزارة الأوقاف التي يظهر أنها تقوم بمهمتها كما يجب . فلها ٢١٥٨ جنباً مصرياً في حساب سنة ١٩٣٥ — ١٩٣٦ ولها في الحسابات المقدرة مبلغ ٣١٠٠ جنيه مصري ، فكيف يسوغ للجامعة المصرية أن تقدر إيراداتها بأقل من الحقيقة ؟ يجب أن تراعى في التقدير الدقة والأمانة .

فلماذا أرى أن المسألة في غاية الخطورة من الوجهة المالية . وإني ألفت نظر معالي الوزير أن يقوم من جهته بتحقيق ؛ وليس في

مادة ١٠٨ « ... .. »

هذا الطلب أى مساس بالوزارة القائمة بشؤون الدولة ، لأن من أخص واجباتنا مراقبة السلطة التنفيذية . هذا وقد قدمت اقتراحاً بشأن اللجنة التي قرر المجلس تشكيلها في جلسة سابقة لمدينة أطيان الجامعة هذا نصه :

« أقترح توسيع اختصاص اللجنة السابق تعيينها لفحص مسألة أطيان الجامعة بأن تتناول فحص نظام حسابات الجامعة وإدارتها المالية وعلاقتها بالأوقاف . وتحقيقاً لهذا الغرض أن يضم إليها أعضاء ذوو خبرة في الشؤون المالية » .

( تصفيق ) .

المقرر — في الواقع ، يحضرات الشيوخ ، أن المسألة بسيطة وليست بالخطورة التي سمعتموها . وما كنت لأنتظر من معالي وزير الأوقاف أن يثير هذه المسألة بعد أن أصدر المجلس قراره في جلسة سابقة وانتهى منه .

كان من الواجب أن يتقدم معالي الوزير بالبيانات التي أدلى بها الليلة إلى لجنة المالية التي بنت تقريرها على أرقام وردت إليها من جهات رسمية لا شك فيها . لاحظوا حضراتكم أن هذه الأرقام بذاتها عرضت على مجلس الوزراء — ومعالي وزير الأوقاف من بينهم — ثم وزع تقرير لجنة المالية بمجلس النواب عن ميزانية الجامعة . وبعد أن وافق عليها أحيلت إلى لجنة المالية والجمارك بمجلسنا — ومعاليه عضو فيه — فوضعت تقريراً دونت فيه هذه الأرقام فلم يدل معالي الوزير ببيانه أمام تلك اللجنة في الوقت المناسب . ولا يوجد هناك حكم غيبي حتى يمكن لمعالي الوزير أن يطلب استئنافه .

لقد أصدرنا قراراً في جلسة سابقة وانتهينا منه . وقد اقترح الليلة بعض حضرات الشيوخ المحترمين توسيع اختصاص اللجنة التي قررنا تشكيلها لمدينة أطيان الجامعة ؛ ولكنني أصر على قرار المجلس السابق ؛ ولجنة أن تفحص الموضوع وتسال الوزير فيما تريد أن تستفسر عنه .

( تصفيق ) .

حضرة صاحب المعالي محمد صفوت باشا ( وزير الأوقاف ) — لي كلمة صغيرة تتعلق بما جاء في بيان حضرة المقرر خاصاً بالوزير ومجلس الوزراء . ورد في ميزانية الجامعة المصرية مبلغ ١٤ ج . م . « إيرادات أموال ثابتة » ولم يشر إلى وزارة الأوقاف بأية إشارة حتى كنا ندين حقيقة هذا المبلغ . وإن ما لفت نظرنا إلى هذا الموضوع هو ما دار في مجلسكم الموقر من مناقشة حين نظر ميزانية الجامعة المصرية . فهل كنتم حضراتكم تنتظرون منا أن نسكت ولا نتقدم إليكم بهذا البيان ؛ نحن إنما قمنا بالواجب علينا .

إن لجنة المالية قد انتهت من مهمتها ووضعت ملاحظاتها التي تقدمت بها إلى المجلس . وقد قررت في بيان أنها معذورة لأنها بنت تقريرها على أساس بيانات رسمية قدمت إليها فأردت بياني أن أوضح لكم حقيقة الأمر ولكم الرأي الأعلى .

أما نحن فمعذورون أيضاً لأن هذا الموضوع بالذات لم يثر من قبل بالشكل الذي أثير في مجلسكم . فلما قرأناه في المضبطة أردنا أن نبين لكم الحقيقة . واعتقد أننا لا نستحق من أجل ذلك لوماً أو انتقاداً .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندي — أشكر معالي الوزير على اهتمامه بمراجعة أقوال حضرات الشيوخ ومبادرته بتقديم تلك البيانات القيمة التي كانت سبباً في تنوير المجلس في هذا الموضوع الدقيق ونرجو أن ندقق البحث .

حضرة صاحب المعالي محمد صفوت باشا ( وزير الأوقاف ) — هذا شأنكم .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندي — ونرجو كذلك من حضرات الوزراء أن يدققوا في أقوال حضرات الشيوخ ويردوا عليها عندما يرون موجباً لذلك . ونسجل مع وافر الشكر اهتمام معالي وزير الأوقاف بمراجعة مضبطة مجلس الشيوخ .

( تصفيق ) .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على اقتراح حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندي ؟

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك — إن هذا الاقتراح ذو شقين ؛ وأرى عدم الموافقة على الشق الثاني ، وأن يبقى تشكيل اللجنة كما هو .



حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — لقد تنازلت عن الشق الثانى الخاص بضم أعضاء ذوى خبرة فى الشؤون المالية .

حضرة الشيخ المحترم على كمال حبشه بك — نريد أن يتلى قرار المجلس السابق حتى تتمكن من المقارنة بينه وبين هذا الاقتراح .

الرئيس — يبقى تشكيل اللجنة حسب الاقتراح كما هو مع توسيع اختصاصها .

المقرر — أنا موافق على القرار السابق من غير تعديل ولا تغيير .

الرئيس — ألفت نظر حضرات الأعضاء إلى أن اللجنة التى قرر المجلس تشكيلها كانت لمعاينة أطيان الجامعة وتقدير إراداتها . والآن وبعد البيانات التى أدلى بها معالى وزير الأوقاف وتبينتم حضراتكم أن إرادات الأطيان ليست ١٤ جنباً مصرياً كما قيل بل هو إيراد كبير يتناسب مع هذه الأطيان فهل تصرون مع ذلك على أن يكون من اختصاص هذه اللجنة معاينة الأطيان أم تكتفون بالشق الثانى فقط وهو فحص النظم المالية للجامعة المصرية وعلاقتها بوزارة الأوقاف .

المقرر — ما الذى يخشاه معالى وزير الأوقاف من معاينة اللجنة للأطيان ؟

حضرة صاحب المعالى محمد صفوت باشا ( وزير الأوقاف ) — من قال إن وزارة الأوقاف تخشى ذلك ؟

المقرر — إذن يبقى القرار السابق كما هو وأريد أن أعرف من معالى الوزير السبب فى طلب تعديل القرار . إن القرار السابق يتضمن أمرين : فحص المسألة المالية ، ومعاينة الأطيان . فما هو وجه التعديل ؟ إن اللجنة هى التى ستقوم بمعاينة تلك الأطيان وتحمل فى سبيل ذلك متاعب ، فكان يجب على الوزارة أن تشكرها .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — أرجو أن يتلى علينا نص القرار السابق حتى نستطيع أن نتبين ما يجب أن يبقى منه وما يجب أن يعدل فيه ؛ ولى بعد ذلك كلمة .

تلى الاقتراح الذى وافق عليه المجلس بمجلسه المنعقدة يوم ١٣ يوليه سنة ١٩٣٧ ، وهذا نصه :

« أقرح تأليف لجنة لبحث مسألة أطيان الجامعة من ثلاثة من الشيوخ واثنتين من رجال الحكومة ، وبيان الأسباب التى دعت لنقص الإيراد مع بيان الجهة التى تصلح أن تدير هذه الأطيان بما يعود على الجامعة بالفائدة » .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — الذى يفهم من القرار الذى تلى علينا الآن أن أساسه التحقق من وقائع ذكرت وانتهت بهذا الاقتراح . وهذه الوقائع التى ذكرت وانتهت بهذا الاقتراح قد عارضها الليلة حضرة صاحب المعالى وزير الأوقاف ببيانات لو كان أدلى بها فى تلك الجلسة لاستحال أن يكون هناك اقتراح كهذا .

( تصفيق ) .

بناء على هذا يكون الاقتراح الذى يتمسك به حضرة المقرر لا أساس له بالمرة . والآن وقد تبينا أن هناك بيانات عديدة تختلف اختلافاً هائلاً بينها وبين ما ثبت فى ميزانية الجامعة ، فهذا من شأنه ولا شك أن يكون سبباً فى تحقيق دقيق ولا أقول تحقيقاً جنائياً لأننا لا نملك هذا ، وإنما نملك أن نحقق فى دائرة اختصاصنا . لنا أن نتبين حقيقة ما يعرض علينا باعتباره داخلاً فى اختصاصنا بالفعل .

إذن فالواجب البت فيه الليلة هو أنه بعد سماع بيانات معالى وزير الأوقاف وبعدما ثبت فعلاً ما هو مدون فى ميزانية الجامعة يصدر المجلس قراراً بتشكيل لجنة جديدة تكون مهمتها بالفعل بحث السبب الذى دعا إلى هذا الخلاف وأسبابه .

أما القرار السابق فقد صدر بناء على وقائع رأى المجلس فيها أن إرادات الأطيان تساوى العدم فعلاً مما جعل لجنة المالية تتساءل كيف أن أعيان هذا الوقف الكبير تعل مثل هذا البلع الضئيل . فهناك فرق كبير جداً بين بيانات معالى وزير الأوقاف الليلة وبين أرقام الميزانية التى عرضت عليه .

هذا فيما يتعلق بالموضوع أما فيما يتعلق بتشكيل اللجنة فالذى يملكه المجلس هو أن يحقق وحده ؛ ولا يليق وهو يحقق أن يضم إليه أحداً من رجال الحكومة .

نصت المادة ١٠٨ من الدستور على ما يأتى :

« لكل مجلس حق إجراء تحقيق ليستير في مسائل معينة داخلية في حدود اختصاصه » . فلا يليق مطلقاً بكرامة المجلس — وهو يرى ضرورة إجراء تحقيق — أن يضم إليه أحداً من رجال الحكومة .

( تصفيق ) .

المجلس إن رأى ضرورة التحقيق حققه بنفسه . أما أن يستعين المجلس في أخص مهمة من مهماته بأحد من رجال الحكومة فمغنى هذا أنه يجوز له أن يندب أعضاء الحكومة ليشركهم في أخص أعماله . وما من قائل إن التقاليد الدستورية تجيز ذلك . إما أن نجرى التحقيق بأنفسنا أو لا نجرىه . أما أن يضم إلى التحقيق أحد من رجال الحكومة فهذا ما لا يجوز . فمن ذلك يتضح أن تشكيل اللجنة يجب أن يقصر على أعضاء المجلس دون غيرهم وتكون مهمتها البحث في تلك المعلومات التى أدلى بها معالى وزير الأوقاف والبيانات التى جاءت في ميزانية الجامعة المصرية .

( تصفيق ) .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الهلباوى بك — إننى أؤيد حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا فيما قاله .

حضرة صاحب المعالى محمد صفوت باشا ( وزير الأوقاف ) — لست معارضاً في ذلك .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — أرى أن تشكل لجنة جديدة مكونة من ثلاثة من حضرات الأعضاء ولا يضم إليها أحد من رجال الحكومة .

ومن حيث الموضوع تكون مهمة هذه اللجنة البحث في البيانات التى أدلى بها معالى وزير الأوقاف وفى البيانات التى جاءت في ميزانية الجامعة المصرية خاصة بريع الأتبان الموقوفة .

واللجنة أن تسير في عملها بالطريق الذى ترميه وليس لنا أن نحدد لها خطة معينة في عملها .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على اقتراح حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا ؟

( موافقة ) .

( في ٢٥ يولييه سنة ١٩٣٧ ) .

طلب التحقيق البرلمانى في أى موضوع يكون نتيجة لاستجواب ؛ ولا يمكن أن يكون طلباً أصلياً .

الرئيس ( حضرة الأستاذ المحترم الدكتور أحمد ماهر ) — قدم إلى بعض حضرات النواب المحترمين أسئلة واستجوابات سأتلو ملخصها على حضراتكم .

١ — طلب من دولة صدق باشا بإجراء تحقيق برلمانى في التصرفات الخاصة بمشروع استمداد القوى الكهربائية من مساقط خزان أسوان .

٢ — استجواب من أحمد عبد الغفار بك عن استمداد القوى الكهربائية من خزان إسوان .

٣ — استجواب من الأستاذ إبراهيم دسوقي أباظه بشأن حل فرق القمصان الزرقاء .

٤ — سؤال من حضرته عن جرائم ذوى القمصان الزرقاء منذ أول يونيه سنة ١٩٣٦ .

٥ — سؤال من حضرته عن الموظفين والمستخدمين الذين شغلوا وظائف حكومية بغير مؤهلات ومن عين أو رقى بطريق

الاستثناء من مايو سنة ١٩٣٦ .

فما يتعلق بطلب دولة صدق باشا أعتقد أنه من حيث الشكل يجب أن يكون هذا الطلب نتيجة لاستجواب ، ولا يمكن أن يكون طلباً أصلياً ، لأن المجلس لا يمكن أن يحيله على لجنة لبحثه . وما دام عندنا استجواب خاص بهذا الموضوع مقدم من حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك فيكون محل نظر طلب دولة صدق باشا عند النظر في الاستجواب .

( في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧ ) .



مادة ١٠٩ - « لا يجوز مؤاخذة أعضاء البرلمان بما يدون من الأفكار والآراء في المجلسين » .

دولة الرئيس ( حسين رشدي باشا ) - أقرح النص على حقوق وامتيازات أعضاء المجلسين من حيث عدم جواز مؤاخذتهم على ما يدونه من الأفكار والآراء بالمجلس ، وعدم جواز القبض على أحدهم أو اتخاذ إجراءات جنائية ضده إلا بتصريح المجلس التابع هو له .

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للدستور

( موافقة عامة ) .

( في ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢ ) .

معالي الرئيس - ليتل القرار الستون .

لجنة الدستور

تلى ، وهذا نصه :

« لا يجوز مؤاخذة أعضاء المجلسين على ما يدونه من الأفكار والآراء بالمجلس . ولا يجوز اتخاذ إجراءات جنائية ضد أحد أو القبض عليه إلا بتصريح المجلس التابع هو له » .

( وافقت الهيئة عليه كما هو ) .

( في ٩ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

مادة ٢٠ - لا يجوز مؤاخذة أعضاء البرلمان بما يدون من الأفكار والآراء في المجلسين .

( في أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

(١) ليس لأحد مطلقاً مهماً كان كبيراً أن يحتج على عمل أو قول يصدر من المجلس ، أو من أحد أعضائه .

(٢) إن استنكار أعمال الأشخاص الذين ليسوا أعضاء في المجلس والحكم عليها لا يكون إلا غيبياً ، وفي غير مواجهة الشخص الذي صدرت منه هذه الأعمال .

مجلس النواب

الرئيس ( سعد زغلول باشا ) - وصل إلى بالأمس تلغراف من حضرة صاحب الدولة أحمد زيور باشا من أكرس ليان طلب فيه أن أعرضه على المجلس . وتذكرون حضراتكم أنني في جلسة ماضية قلت بمناسبة الخطاب الذي أرسله إلى سعادة علي ماهر باشا أن المجلس ليس محللاً لتسجيل الاحتجاجات التي ترد إليه من الخارج .

ولما كان هذا التلغراف يتضمن احتجاجاً على القرار الذي أصدره المجلس باستنكار الإجراءات التي اتبعت في مشرى بيوت هاور . فإننا لا نقبله . وليس هذا تكبراً منا أو ترفاً ولكن تمسك بحق خوله لنا الدستور لأن المادة ١٠٩ منه تنص على أنه :

« لا يجوز مؤاخذة أعضاء البرلمان بما يدون من الأفكار والآراء في المجلسين » .

فلا يصح أن يؤاخذ أعضاء البرلمان على أفكارهم ولا أقوالهم التي يدونها في المجلسين . والبلاد التي استعزنا هذا النص منها تفسر ذلك بطريقة مطلقة ، تفسره بأنه لا يجوز مطلقاً مؤاخذة أعضاء البرلمان لا بصفة جنائية ولا مدنية . لا أمام المحاكم الجنائية ولا أمام المحاكم المدنية . فإذا لم يكن هناك حق لأحد في أن يحاكم أعضاء البرلمان على آرائهم وأقوالهم فلا يصح من باب أولى الاحتجاج على قول أو رأي أبدى في مجلس النواب ، لأن الاحتجاج نوع من المؤاخذة وبما أن المؤاخذة ممنوعة فالاحتجاج ممنوع .

إن معنى الاحتجاج المؤاخذة وحفظ الحق ؛ وبما أنه لا حق لأحد في مؤاخذة أي عضو من أعضاء البرلمان فليس لأي إنسان كان أن يحتج عليه . وبناء على هذا أسمع لنفسى ، بصفتي رئيس هذا المجلس ، ألا أبلغكم احتجاجاً من الخارج على أقوالكم وآرائكم التي تبدونها في المجلس .

إن حضرة صاحب الدولة زيور باشا يقول إنه حكم عليه غيبياً . والحكم على إنسان بدون سماع أقواله يدل على أنه صادر عن غرض أو هوى أو تعسف ، ويدل على أنه غير قائم على أساس أدبي . وهذا في غير محله لسببين :

مادة ١٠٩ « ... .. »

الأول : أتألم نحكم على زيور باشا — كما فهم — باللوم ؛ وليس لدينا تشريع يصح لنا هذا الحكم ولكننا استنكرنا عملاً أو أعمالاً من أعمال وزارته .

والثاني : أن هذا الاستنكار أو هذا الأسف الذي أبديتموه وقررتموه يكون دائماً غيائياً بالنسبة لغير أعضاء مجلس النواب ، لأن المادة ١١٦ من الدستور نصت على ما يأتي :

« لا يسوغ لأحد مخاطبة البرلمان بشخصه . ولكل مجلس أن يحيل إلى الوزراء ما يقدم إليه من العرائض وعليهم أن يقدموا الإيضاحات الخاصة بما تتضمنه تلك العرائض كلما طلب المجلس ذلك إليهم » .

فلا يمكن إذن لزيور باشا ولا لغيره مادام أنه ليس عضواً في مجلس النواب أن يخاطب البرلمان بشخصه .  
حينئذ فإن استنكار أعمال الأشخاص الذين ليسوا أعضاء في المجلس والحكم عليها لا يكون إلا غيائياً وفي غير مواجهة الشخص الذي صدرت منه هذه الأعمال .

فقول زيور باشا إن الحكم كان غيائياً وإنه يعتبر صادراً عن هوى وغرض ادعاء في غير محله .  
أشار زيور باشا إلى ما حصل منه فيما يتعلق ببيوت هوس وإلى المآذب التي كان يقيمها ويتقاضى بعض مصروفاتها من وزارة الخارجية وكذلك مصروفات النقل والتأثيث والمصروفات السرية . ولو استشارني زيور باشا لأشرت عليه بالألا يكتب ما كتب لأن من شأنه أن يؤيد ما قررناه .

ومن حيث إن المناقشة قد انتهت فلا تلو الخطاب بل نحفظه .  
هذا ما أردت أن أقوله وأكرر قولي بأن هذا المجلس ليس محلًا لتسجيل الاحتجاجات وليس لأحد مطلقاً مهماً كان كبيراً أن يحتج على عمل أو قول يصدر من هذا المجلس أو من أحد أعضائه . فليعلم هذا من لم يعلمه ليربحوا أنفسهم ويربحونا من كثرة الاحتجاجات التي لا تفيد مطلقاً .

هذا ما أردت أن أعرضه على حضراتكم ، وبعد ذلك تنتقل إلى أعمالنا التي هي في جدول الأعمال .  
( تصفيق ) .

( في ٤ سبتمبر سنة ١٩٢٦ ) .

#### مدى حصانة الأعضاء .

أشير إلى الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء من حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق بشأن حادث الأزهر الأخير .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — إن حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق معذور عن عدم الحضور الليلة . وقد قدمت إلى سعادة رئيس المجلس طلباً بالتمسك بالاستجواب ، فأرجو التأجيل إلى الغد .

الرئيس — لا داعي للتأجيل .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — أرى رفعة رئيس مجلس الوزراء يريد الكلام في الاستجواب .

الرئيس — إن رفعة رئيس الحكومة سيتكلم في شكل الاستجواب ، لا في موضوعه .

حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء — يعرض هذا الاستجواب على حضراتكم على حسب العادة لتحديد يوم للمناقشة فيه ، غير أنني أطلب إليكم استبعاده أصلاً من جدول أعمال المجلس ، فإن طلب الاستجواب يجب أن يقتصر على بيان الموضوع الذي يراد الاستجواب عنه ، وهذا هو التقليد الثابت في كل البلاد البرلمانية .

ولا يجوز طبعاً وعلى أي حال أن تتضمن عبارة طلب الاستجواب إهانة أو سباً أو قذفاً فإن حصانة الأعضاء لا تمتد لذلك ، إذا كان



مادة ١٠٩ » ... ..

العضو لا يتمتع بالحصانة إلا بالنسبة لما يقوله في المجلس نفسه . وإذا كان الاستجواب طلب بيان من الحكومة عن بعض أعمالها فإن طبيعته تأبى أن يرسل العضو مقدماً حكمه على تلك الأعمال بل يجب أن يرجى ذلك الحكم حتى يسمع بيان الحكومة عما يكون قد بسطه من الأقوال في المجلس ، وهذا الحكم لا يزيد على أن يكون طلباً أو اقتراحاً يقدم إلى المجلس للاقتراع عليه .

والاستجواب المعروض اليوم يخالف كل هذه القواعد التي لا شك فيها ، وفي أنها مأخوذة بها محترمة في كل المجالس النيابية فهو قد تضمن تفصيلاً قام على إهانة الحكومة والقذف فيها وحكم العضو به مقدماً على أعمال الحكومة قبل أن يسمع بيانها عن ذلك . لذلك أرجو من المجلس الموقر أن يقرر التقليد الذي يجب أن يتبع في هذا الشأن ، وذلك باستبعاد الاستجواب من جدول أعماله .  
( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — أرى إرجاء هذا البحث إلى أن يحضر حضرة النائب المحترم مقدّم هذا الاستجواب خصوصاً أن نص الاستجواب لم يوزع ... ..  
( ضجة شديدة ) .

على أي حال أرى من الأوفق تأجيل البت في هذا الموضوع إلى غد حتى يحضر مقدم الاستجواب .  
حضرة النائب المحترم الأستاذ أحمد أبو الفتوح — أظن أن طلب استبعاد هذا الاستجواب من جدول الأعمال أمر لا تجوز الموافقة عليه ، وإذا كان لدى رفعة رئيس مجلس الوزراء بعض الملاحظات بشأن الاستجواب ، فلرفعته أن يبيدها وقت مناقشته ، أما استبعاده الآن فما هو إلا بمثابة تأجيل البحث فيه ، لأنه قد يعنّ لأحدنا أن يتقدم بذات الاستجواب في المستقبل ، بعد تعديل العبارات التي فيها شيء من الشدة ، وهذا إجراء شكلي فقط ، وما دام الأمر كذلك ، فأرجو حضراتكم أن تحدّثوا ميعاداً للمناقشة .  
( ضجة ) .

الرئيس — أرى أن تسمعوا حضراتكم كل طالبي الكلام في هذا الموضوع .  
حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — ليس منا من ينكر على الحكومة حقها في الاعتراض على ما تراه ماساً بكرامتها أو ما فيه إهانة لها ، وليس المجلس ميداناً يوجه فيه كل نائب تهماً إلى الحكومة قبل أن تثبت صحة هذه التهم . إنني أقر رفعة رئيس الوزراء على الملاحظة التي أبدّاها ، لأنني قرأت الاستجواب فرأيت حقاً يتضمن إهانة موجهة إلى الحكومة ، قبل أن تعرف حقيقة ما حدث في موضوع الأزهر . غير أنني ألاحظ أن رفعة تعرّض إلى حصانة النائب فقال : إن صح ما فهمته — إن الحصانة لا تشمل إلا ما يقال داخل المجلس .

وإنني أخالف رفعة في ذلك ، لأن كل ما يقدمه النائب من أسئلة أو استجوابات أو غير ذلك مما يتصل بعمله البرلماني لا يمكن أن يكون محل مؤاخذه ، استجواباً أو سؤالاً ؛ وبعبارة أخرى إنني أرى أن كل ما يقوم به النائب من عمل ذي صلة بالمجلس يدخل قطعاً في دائرة الحصانة النيابية ، ولا يمكن أن يكون سبباً لرفعها عنه .

أما من حيث الموضوع فإنني أوافق تمام الموافقة على أنه يجب علينا ألا نوجه إلى الحكومة أية إهانة . أما إذا ثبت لنا أنها حدثت عن الطريق السليم ، فعندئذ يمكننا أن نحاسبها الحساب الذي يتفق مع الخطأ الذي ارتكبته .  
( تصفيق ) .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — حضرات النواب المحترمين :  
لا أريد أن أعرّض لما قاله رفعة رئيس مجلس الوزراء من حيث صيغة الاستجواب أو العبارات التي وردت به . وإنما أريد أن أعرّض لما قاله حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني بشأن حصانة النائب .

الواقع أن الحصانة المشار إليها على نوعين :  
الأول هو الحصانة الكاملة ، ومن شأنها ألا يحاسب النائب مطلقاً على ما يقوله في الجلسة .

مادة ١٠٩. ... ..

أما النوع الآخر ، فهو أن النائب إذا ما تصرف أى تصرف يخالف أحكام القانون العام خارج المجلس فهو مسئول عن عمله هذا ، وغاية الأمر أنه لا يمكن توجيه التهمة إليه إلا بعد استئذان المجلس في رفع الحصانة عنه . وهذه هي الحصانة الفرعية ، وهي تختلف عن النوع الأول .

لكل نائب الحق في أن يقول داخل المجلس ما يشاء — إذ يجب أن تتاح له الحرية حتى يدلى بما يحول في نفسه — مؤيداً لرأيه ، أو مثبتاً للتهمة التي يريد توجيهها إلى أى شخص .

أما النشر في الصحف فيختلف عن ذلك اختلافاً كبيراً ، لأن مسؤولية الناشر مسؤولية كاملة ، ويعتبر الكاتب شريكاً له في الجريمة إن كانت هناك جريمة ، ولا يمكن محاكمة النائب إلا بعد استئذان المجلس في رفع الحصانة عنه ، وهذا ما أراد أن يشير إليه رفعة رئيس مجلس الوزراء في الكلمة التي ألقاها على حضراتكم الآن .  
( تصفيق )

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — لقد سبق هذا الاستجواب استجوابات واستجوابات ، وأسئلة ومائة سؤال . وكانت هيئة المكتب — بإشراف سعادة الرئيس الحازم — تستدعى حضرات مقدميها بغية التفاهم معهم كلما رأت في صيغة الاستجوابات أو الأسئلة ما يدعو إلى حذف عبارة نائية أو كلمة جارحة . فإذا تم الاتفاق على الصيغة المقبولة أدرج السؤال والاستجواب بمجدول الأعمال . وقد جرى العمل على ذلك ؛ فماذا عدا مما بدا ، وهيئة المكتب المهيمنة على مثل ذلك ؟ ! ! لقد اطلعت هيئة المكتب على الاستجواب الذي نحن بصددده وأجازته . وكان في استطاعتها ، إذا لاحظت على صيغته ما يدعو إلى التفاهم مع حضرة النائب المحترم مقدم الاستجواب ، أن تتفق معه على الصيغة المقبولة .

أما أن يستبعد من الأسئلة والاستجوابات ما يراد استبعاده ، دون التفاهم مع حضرات مقدميها ، فهذا ما لا أقره ؛ إذ أننا لو أقررنا للبدا الذي يطالب به حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس الحكومة ، فلا نعرف حداً للاستجوابات أو الأسئلة التي تستبعد أو لا تستبعد . الرئيس — حقاً إنني في كثير من الأحوال رجوت حضرات الأعضاء أن يتفضلوا بالتحدث معي في شأن بعض الأسئلة والاستجوابات ، وانفقت معهم على تعديل صيغتها . أما في هذه المرة ، فقد فوجئت بالاطلاع على ذات الاستجواب الذي نحن بصددده منشوراً بجريدة المصري .

فاتصلت بمكنتي لأتحقق مما إذا كان الاستجواب قد وصل إلى المجلس ، فعلت أنه لم يصل إلا في منتصف الساعة العاشرة صباحاً ، مع أني قرأته بالجريدة المذكورة الساعة السابعة صباحاً .

أردت عند ذلك أن أسلك الحطة التي أتبعها بشأن غيره من الاستجوابات ، فحاولت في ذاك اليوم ، وهو يوم الخميس ، أن أتصل بحضرة النائب المحترم مقدم الاستجواب ، فعلت أنه مسافر . ثم حاولت الاتصال بحضرته في مكتبه يومى السبت والأحد التاليين فلم أوفق إلى ذلك .

ولما كان الاستجواب قد نشر فعلاً ، وهو يتعلق بمسألة أعلم مقدار اهتمام كل من حضراتكم بها ، كما أعلم أيضاً مقدار اهتمام الحكومة بها ، رأيت أن من المصلحة العامة ألا أترك الاستجواب معلقاً ، وأن أدرجه في جدول الأعمال . لذلك أمرت — بعد طبع الجدول — أن يلحق به حق تكون للمجلس للوقر حريته التامة في التصرف في الأمر ، وحتى تكون الحكومة على بينة تامة من مركزها إزاء موضوعه . فإذا كنت قد أدرجت الاستجواب دون تعديل صيغته ، فهذا يرجع إلى الظروف التي قدمتها لحضراتكم ، والتي ألجأتني إلى ألا أتبع في شأنه الإجراءات العادية التي تتبع في كافة الأسئلة والاستجوابات .

( تصفيق )

حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الهادى — أرى فيما يتعلق بالطلب الذي أبداه أحد حضرات الزملاء المحترمين في شأن تأجيل النظر فيما طلبه حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس الحكومة حتى يحضر المستجوب ، أن الأمر لا يتعلق بالمستجوب عن قريب أو بعيد ، لأنه من شأن المجلس وتقاليده ، فلا يتوقف بحال من الأحوال على رضا المستجوب أو عدم رضائه ، إنما الذي أريد أن



أستاذن حضراتكم فيه ، وأرجو أن توافقني عليه الحكومة ، هو أن يحال الاقتراح الذي أدلى به رفعة رئيس الحكومة على لجنة الشؤون الدستورية لتبحثه على وجه الاستعجال وتقدم عنه تقريراً مستوفياً ، يستطيع المجلس على هداه أن يلم بالموضوع وتفاصيله .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — ليس هناك ما يوجب عرض الأمر على لجنة الشؤون الدستورية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البلي — حضرات النواب المحترمين :

نشكوا من الشكوى من تفاذف التهم والمهاترات السياسية خارج هذا المجلس . فأولى بنا وأكرم — تنزيهاً لمجلسنا الموقر عن المهاترات والتفاذف والشتائم — أن نضع تقليداً كريماً سامياً ، ونضربه مثلاً لغيرنا في أننا نعمل في إقناع وهوادة لنصل إلى تحقيق مصلحة الوطن ، وهذا هو الوضع السليم .

وما أريد أن أؤكد له حضراتكم ، فيما يتعلق بطلب إحالة الموضوع على لجنة الشؤون الدستورية ، أن للموضوع لا يتصل في قليل أو كثير بالشؤون الدستورية ، ذلك لأن حضرة العضو الذي قدم هذا الاستجواب ، بما فيه من عبارات نائية واتهامات لم يقم عليها دليل يستطيع أن يقدم في اليوم التالي استجواباً آخر بصيغة سليمة لاثقة ، يبين فيه ما وصل إليه من وقائع يطلب تحقيقها على ضوء الأدلة التي تقدم بها ، وبذلك يترك للمجلس الفرصة ، بعد أن يسمعه ويسمع غيره من حضرات النواب للحكم في الموضوع ، فلا يضيع حق على المجلس ، ولا على حضرة المستجوب .

بما تقدم يتبين أنه لا حاجة إلى إحالة الموضوع على لجنة الشؤون الدستورية أو غيرها من اللجان ، لأن حقوق الأعضاء مكفولة إذا ما حافظوا على الوضع الدستوري السليم ، ونزهوا أقلامهم وعباراتهم عن القذف والقذف والمهاترة .

( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكري أباطه — أشار حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس الحكومة في كلامه إلى مسألتين : الأولى مسألة الحصانة ، وقد أشار إليها رفعتة إشارة خفيفة ، وأظن — بعد الذي سمعناه من حضرات الدين تكلموا — أن الرأي متفق على أن الحصانة ، فيما يتعلق بما يحدث داخل الجلسة ، هي حصانة تامة لا يتعقبها متعقب . أما ما يحدث خارج الجلسة ، فشيء آخر قد تلجأ الحكومة فيه إلى الإجراءات العادية ، بعد استئذان المجلس طبعاً .

أما أن يقال كلام قد يوافق عليه المجلس ، ليفهم ضمناً أن مثل هذا الاستجواب الذي رفع إلى رئيس المجلس مكتوباً قد يؤدي إلى رفع الحصانة عن حضرة النائب ، فهذا ما أريد أن أنبه إليه الأذهان حتى لا يمر هذا الموضوع دون أن تقرر فيه تقليداً صريحاً .

والسألة الثانية ، تتعلق بالاقتراح الذي عرضه حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء . وإنني أوافق حضرة الزميا المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الهادي على إحالته على لجنة الشؤون الدستورية .

( ضجة ) .

ليس معنى هذا ، يا حضرات النواب ، أنني أوافق على اللهجة التي كتب بها الاستجواب ، وإنما أريد أن يقرر المجلس تقليداً باعتبار هيئة تشريعية لا تصدر حكماً في أي موضوع إلا بعد أن تدرسه الدرس الكافي ، وتسند به بالأدلة والتقاليد الدستورية . ولا يمكن رد ما في الاستجواب من خروج عن الحد ، أن تقرر الآن مبدأ دستورياً لم نبحثه ؛ وأرى أن هذه فرصة مفيدة أتاحت لنا لأن تقرر به للمستقبل ، وخطة مثلى يسير عليها النواب في مخاطبة الوزراء .

إذن ليس في إحالة هذا الموضوع الشكلى على لجنة الشؤون الدستورية أي معنى للمواقفة على الأسلوب أو العبارة التي صيغ بها الاستجواب ، إنما نقول إننا — ونحن هيئة تشريعية — يجب أن نترث في الأمر لكي تكون أحكامنا منطبقة على التقاليد والقواء الدستورية .

ولما تقدم أريد فكرة التأجيل لحين حضور حضرة مقدم الاستجواب ، وليس في ذلك معنى إعطائه حق مناقشة الموضوع ولكن إعطاؤه فرصة قد يجد معها أن عبارات الاستجواب خارجة عن الحد فيسترد استجوابه ، وهذا من حقه طبقاً للأئحة . أما أن

تسرع في البت ... ..

( ضجة ) .

إن ما يصدر من النائب في هذا المجلس يدخل في دائرة حصاته البرلمانية وتتبع بشأنه الإجراءات التي ينص عليها الدستور . أما النشر في الجرائد فله إجراءات عادية لا تعرض لها . لهذا أوافق على طلب تأجيل الموضوع أو إحالته على لجنة الشؤون الدستورية لنضع فيه مبدأ يسرى على جميع الاستجابات .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد محمود جلال — أريد أن أزيل كل لبس فيما جاء بأقوال زميلي المحترم عبد العزيز الصوفاني . فإنه حين تكلم عن الحصانة فيما يتعلق بما هو غير شفوي ، أراد أن يضع في لب الحصانة التي للنائب ما يصدر منه في الجلسة . وما يتقدم به مكتوباً بصيغة سؤال أو استجواب .

أما فيما يتعلق بالنشر في الجرائد ، فنحن على أتم اتفاق مع الحكومة ، وأعتقد أن ما ورد في هذا الاستجواب كان يجب أن يكون نهاية لا بداية ، ومكانه الحقيقي هذا المنبر . ومع ذلك أرى ألا نوافق على استبعاد الاستجواب ؛ لأنه رغم ما قد يكون في هذا التصرف من صدق ، فإن فيه شيئاً من التسرع ؛ ولذلك لا أرى ضرراً مطلقاً في الأخذ برأي زملائي المحترمين الذين طلبوا إحالة الموضوع على لجنة الشؤون الدستورية ، ولو أنه ليست هناك في الحقيقة معضلة دستورية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ أحمد مرسي بدر — حضرات النواب المحترمين :

لكل هيئة وجماعة آداب تتصف بها وتحافظ عليها للدفاع عن كرامتها ، وأظن أن أكبر هيئة ، سواء في مصر أو في البلاد الأجنبية ، هي الهيئة البرلمانية التي يجب أن تصان بتقاليد وقواعد تمثل الآداب العامة على الأقل ، والواجب يقضي بأن يكون هذا المجلس للوقر بعيداً كل البعد عن الأندية السياسية ، وعما يقال فيها ، وعما ينشر في الجرائد وتقرأ صباحاً ومساءً . وإذا كان هناك ما يؤخذ على التنافس أو التنازع للوصول إلى الحكم ، فهو ما وصلت إليه الكتابة خارج هذا المجلس من تخطي حدود اللياقة والأدب . ولذلك نربأ بهذا المجلس أن يكون مسرحاً لمثل هذه الأقوال .

إن المسألة التي نحن بصدد حلها ليست قاعدة دستورية مختلفاً عليها ، تحتاج إلى التعمق في البحث ، حتى يطلب بعض حضرات الزملاء إحالتها على لجنة الشؤون الدستورية لبحثها . فإن اللجان لم تشكل إلا لتنوب عن المجلس في بحث معضلة يصعب عليه الفصل فيها بهيئته .

أما هذه المسألة فمن البديهي أنها مسألة آداب اجتماعية ، لأن الإنسان بمجرد أن يقرأ ألفاظ الاستجواب ، يمكنه أن يحكم عليها بأنها ألفاظ نابية أو غير نابية . ولذلك لا أرى محلاً مطلقاً لأن نقيب لجنة الشؤون الدستورية عنا في إبداء الرأي فيها ، لأننا نحن النواب من طبقة يسهل عليها جداً أن تميز بين ما يدخل في حدود الآداب وما لا يدخل فيها .

أما فيما يخص بطلب التأجيل حتى يحضر حضرة المستجوب ، فإنني أرى أنه لا يصح أن نتظر فيه مطلقاً ، فقد تعدى حضرته على حقوقنا بنشر استجوابه في الصحف قبل عرضه على المجلس ، وإذن فليس له حق قبلنا ، لأنه هو الذي بدأ بالاعتداء ؛ فلو كان يريد أن نحافظ على كرامته لما نشر استجوابه في الصحف قبل عرضه علينا . أما وقد فعل هذا فقد وجب علينا أن ندافع عن كرامتنا ، وفي الواقع أن نشر الاستجواب في الصحف لم يكن الغرض منه إلا التهويل ، ولا تقبل أن نكون عرضة لهذا العبث .

( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ حسن صالح الجداوي — الأصل في الاستجواب ، يا حضرات النواب المحترمين ، أن يقوم مقدمه — عند عرضه على المجلس — بشرح موضوعه ، ويطلب إلى الوزير المختص الرد على ما تضمنه هذا الشرح من البيانات والوقائع والأدلة ، وبعد أن يرد الوزير فللنائب ، إذا لم يقتنع ، أن يقترح لوم الوزير ... ..

( ضجة ) .

إن القاعدة التي طلب رفعة رئيس مجلس الوزراء منا تأييدها لها سوابق في البرلمان المصري ، فقد حدث في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٧ — ما أذكر — أن قدم أحد حضرات أعضاء مجلس الشيوخ سؤالاً للحكومة ، فاعتضت عليه بأنه كتب بلغة لا تليق بكرامة الحكومة ، طلبت من المجلس استبعاده ، فأقرها على ذلك . وقد كان حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي عضواً بمجلس الشيوخ في ذلك وقت ، ولعله يذكر هذه الواقعة .



حضرة صاحب المعالي وزير المالية — وكانت لهجة ذلك السؤال لا تقاس بلهجة هذا الاستجواب .

حضرة النائب المحترم الأستاذ حسن صالح الجداوى — أما وهذه هي تقاليد البرلمان المصرى ، فلا محل لإطالة البحث في الموضوع ، ولا خوف من ضياع حق على المجلس أو على نائب ، لأنه يجوز للنائب أن يعيد تقديم استجوابه بصيغة أخرى . فإذا قدمه بلغة مؤدبة تليق بنا قبلناه .

حضرة النائب المحترم توفيق دوس باشا — ارجو أن يظهر المجلس استياءه الشديد من مثل هذا التصرف باستبعاد هذا الاستجواب فوراً وفي هذه الجلسة .

( تصفيق ) .

تبدأ الاستجوابات عادة بطلب الاستعلام عن صحة الوقائع التي يدعى المستجوب حدوثها ، وبعد سماع بيان الوزير عنها يكون لمقدم الاستجواب — إن لم يقتنع بالإجابة — الحق في أن يقترح على المجلس ما يراه ، إلى حد إعلان عدم الثقة بالحكومة ، أو الوزير المستجوب .

قرأنا هذا الاستجواب ، فوجدناه حكماً بصحة الوقائع الواردة فيه برمتها . ولم يطلب المستجوب بياناً عن صحة هذه الوقائع ، ولا بياناً بصحة ما وصل إلى علمه ، بل هو يذكر الوقائع على اعتبار أنها صحيحة ، ويصدر حكمه دون أن يعير المجلس أى اهتمام ، ودون أن يترك له حرية في تقدير حكمه . فإذا كانت المسألة ظاهرة كل هذا الظهور ، فما حاجتنا بعد ذلك إلى إحالتها على لجنة الشؤون الدستورية أو تأجيلها إلى ما بعد سماع رأى المستجوب ؟ أفهم أن يكون للمستجوب حق سحب استجوابه ، غير أنى لا أرى إعطاء هذه الفرصة لمن يكتب استجواباً بمثل هذه اللهجة ، بل يجب أن يقرر المجلس استبعاده دون أن تترك له فرصة لسجبه .

( تصفيق ) .

أظن أننا — كما قال حضرات من تكلموا قبلى — في غير حاجة إلى استنكار هذه اللغة خارج المجلس ، فكيف بها في هذا الحرم المقدس ! على أننى أغتنم هذه الفرصة لأرجو من حضرات الأعضاء المحترمين ، حفظاً لكرامة المجلس وكرامتهم ، ألا ينشروا موضوعاً بالجرأيد قبل عرضه على المجلس . فقد لاحظت أكثر من مرة أن الاستجوابات تنشر في الصحف قبل أن تعرض على المجلس ، مع أن هذا لا يجوز ولا يليق ، بل يجب أن يكون منبرنا هنا مكان الدفاع عما نعتقده صواباً ، أو انتقاد ما نراه خطأ . لذلك أكرر وألح في أن يظهر المجلس استياءه الشديد وغضبه باستبعاد هذا الاستجواب دون أى إجراء آخر .

( تصفيق ) .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — أود أن أضيف إلى ما قيل ملاحظة بسيطة ، وهى أنه لو كان الأستاذ عبد الحميد عبد الحن هو مقدم الاستجواب بمفرده ، لجاز لنا أن ننتظر حضوره .

حضرة النائب المحترم توفيق دوس باشا — حتى ولا هذا .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — أقول إنه كان يجوز لنا أن نتساهل في تأجيل الاستجواب حتى يحضر حضرته . أما وقد انضم إليه الأستاذ غنام ، وهو موجود بيننا ، فيمكنه أن يدافع عن اللغة التي كتب بها الاستجواب ، خصوصاً أنه قد أخذ الاستجواب لحسابه .

( ضحك وتصفيق ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الهادى — لا نكران مطلقاً أن لغة الاستجواب مخزية لكرامة المجلس ولكرامة الأعضاء أجمعين . ولا نكران مطلقاً أنه ما من أحد ممن أرادوا استبعاد الاستجواب أو ممن طلبوا إحالة اقتراح رفعة رئيس مجلس الوزراء على لجنة الشؤون الدستورية ، قد قصد بذلك بحال من الأحوال إلا أن يوضع حد فاصل مبين ، واضح المعانى ، يسير عليه المجلس في كل المسائل مستقبلاً ، لكيلا تؤخذ الأمور مسألة مسألة .

أما استنكار المجلس كله للاستجواب في صورته التي وضع بها ، وفي لغته التي صيغ بها ، فقد ظهر خلال المناقشات ، بما لا يترك مجالاً للشك فيه مطلقاً .

ولذلك قصدت إلى إحالة الموضوع على لجنة الشؤون الدستورية لتنظره على وجه الاستعجال ، وتضع عنه تقريراً وافياً تعرضه على المجلس بعد يوم أو يومين للنظر فيه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ حسن محمد إسماعيل — يكاد يكون من التلق على بيننا ، وحتى من جانب إخواننا المعارضين ، أن عبارات الاستجواب عبارات نائية شديدة — وهذا ما لا يختلف فيه اثنان . أما طلب إحالة مثل هذا الاستجواب على لجنة الشؤون الدستورية فلا أوافق عليه ، لأن اختصاص هذه اللجنة هو بحث كل موضوع دستوري يكون قد عرض على المجلس وعارضت الحكومة في اختصاص المجلس بنظره .

فتثلاً : إذا قدم استجواب ، وقال رفعة رئيس مجلس الوزراء إن المجلس غير مختص بالنظر في موضوع هذا الاستجواب ، ففي هذه الحالة يحال على لجنة الشؤون الدستورية .

أما والحكومة لا تعارض في موضوع الاستجواب الذي نحن بصدده ، بل في صيغته وألفاظه دون سواها ، فهذا أمر مرجعه ومردده للمجلس ، لا إلى لجنة الشؤون الدستورية . فإذا اعتبر المجلس أن العبارات التي كتب بها الاستجواب قاسية لاذعة شديدة قررنا استبعاده ، حتى يضعه مقدمه في صيغة مقبولة محترمة ، تليق بكرامة المستجوب وكرامة المجلس .

لهذا لا أوافق على إحالة طلب الاستبعاد على لجنة الشؤون الدستورية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد توفيق خليل — في الواقع أصبح كل كلام في هذه المسألة معاداً ، إذ قد تبادل حضرات الخطباء الآراء المختلفة في هذا الشأن ، والمسألة المطروحة على المجلس هي : هل يجوز استبعاد الاستجواب بالصيغة المقدم بها أو تحسن إحالة الموضوع على لجنة الشؤون الدستورية ؟ وإنني أميل إلى الرأي القائل بأن المجلس يجب أن يبت في هذه المسألة فوراً ، حيث إنه لا داعي مطلقاً لفحصها من الناحية الدستورية ، بل هي — كما قال حضرة النائب المحترم الأستاذ حسن محمد إسماعيل — مسألة ألفاظ وعبارات لا أكثر ولا أقل ، أجمع المجلس على أنها نائية لا تليق أن تصدر من عضو في هذا المجلس .

وإن ما يحملني على أن أتمسك برأيي هذا هو أن استبعاد هذا الاستجواب بصورته الحالية لا يمنع حضرة المستجوب من أن يقدم في اليوم التالي استجواباً آخر بألفاظ لائقة ، ولهذا المسألة سابقة بمجلس الشيوخ — لذلك أصر على استبعاد الاستجواب فوراً .

حضرة النائب المحترم أمين أحمد سعيد — أعتقد أن المسألة قد استوفت بحثاً ، لذلك أقترح إقفال باب المناقشة وأخذ الرأي على استبعاد الاستجواب مع استنكار المجلس لعبارة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — فوجئت الليلة عند حضوري قبيل الساعة الخامسة بملحق لجدول الأعمال أدرج فيه استجواب لحضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق . ولما كنت قد أبلغت اعتذار حضرة ، فقد أردت أن أتمسك باستجوابه حتى لا يستبعد الاستجواب نظراً لعدم وجود مقدمه . وهذا ما كنت أقصده عندما تمسكت بالاستجواب . وما كنت أعلم بالظروف التي ذكرها سعادة الرئيس خاصة باتصاله أو بمحاولة اتصاله بحضرة النائب المحترم الذي كنت أستحسن أن يكون موجوداً ليتولى الرد عما ذكر من ظروف ، وقد يكون له في تقديم هذا الاستجواب وجهات نظر فيديها .

هذا كل ما أردت أن أقوله وما قصدته من تمسكي بالاستجواب .

حضرة النائب المحترم محمد حلمي عيسى باشا — يتبين الآن من مناقشات حضرات النواب المحترمين أن جميع الأحزاب الممثلة في المجلس تستنكر استعمال الألفاظ غير اللائقة أو التي يمكن أن يعتبر في استعمالها إهانة أو قذف ، وهذا تقليد يجب على جميع الأحزاب أن تقرأ وتأخذ به دواماً ، إذ أن الغرض من السؤال أو الاستجواب هو في الواقع مراقبة أعمال الحكومة أو طلب بيانات لازمة للاطلاع على تصرفاتها . ويمكن تحقيق ذلك دون الالتجاء إلى مثل هذه الأسباب التي نعلن أننا لا نرضاها .

وبما أن الأمر المروض على حضراتكم الآن مقصور على تقدير عبارات وألفاظ ، فمن رأيي — والأمر لا يتعلق بتفسير نص أو اتخاذ قاعدة أو أي مبدأ دستوري — أن لا محل لإحالة على لجنة الشؤون الدستورية .

إن المروض على حضراتكم الآن أمر موضوعي ، إذ يقول حضرة صاحب اللقاف الرفيع رئيس مجلس الوزراء إن من الألفاظ



الواردة في الاستجواب ما يعتبر قذفاً وإهانة للحكومة ، وللجلس الحق في نظره دون تأجيل . فإن وافق المجلس الحكومة وجب استبعاد الاستجواب ، وإن لم يوافقها بقي .

إن أحزاب المعارضة تجاهر بالرأى أن يكون سبيلها في تقديم الأسئلة والاستجوابات صياغتها بالعبارات التي يجب أن يستعملها نواب الأمة والتي لا تمس كرامة الناس وتقديرهم . ولذلك أرى أن يطرح الأمر فوراً على المجلس لأخذ الرأى عليه .  
( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ أحمد أبو الفتوح — أعتقد أن الأمر لا يحتاج لهذا البحث الكثير ، فقد أبدى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء احتجاجه على ما جاء في الاستجواب من ألفاظ شديدة ، وقد أبدى المجلس فيما قاله حضرات النواب الآن موافقته ، على أن في الاستجواب شدة كان يجب ألا ترد فيه . وإنى أرى أنه يحسن بنا ، وقد أبدى المجلس هذه الرغبة ، أن نكتفي بذلك ، وأن يأخذ الاستجواب سيره الطبيعي . فالعرض ... ..  
( ضجة ومقاطعة ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ الشيخ سليمان الكارم — إننى ، وأنا من أبناء الأزهر الذين يسهم هذا الاستجواب ، كنت أشد الناس تلهفاً لسماع كلمة الحكومة في الموضوع . ولكنى بعد أن اطلعت على لغة هذا الاستجواب ، أقول إننى أربأ بالأزهر أن يكون ميداناً للنزعة الحزبية السياسية .  
( تصفيق حاد ) .

يسئنى أن الباعث على هذا الاستجواب — وقد كتب باللغة التي نشر بها — ليس إظهار التألم من حادث الأزهر ، إذ لو كان هذا هو الباعث حقاً ، لوضع في صيغة عادية تقتصر على الموضوع فقط . فأين كان حضرة المستجوب ، وأين كان حزبه يوم أن سلطت شرادم القمصان الزرق على الأزهر ؟  
( تصفيق حاد ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — نحن لم نرض أن تعرض إلى الموضوع من هذه الناحية ، وكان الأليق بحضرة النائب المحترم الشيخ الكارم أن يبتعد عنها .

الرئيس — قدّم اقتراح من اثني عشر نائباً نصه : « نقتراح استبعاد الاستجواب المقدم من حضرة النائب المحترم عبد الحميد عبد الحق ، لأنه موضوع بلفظ غير لائق » .

حضرة النائب المحترم محمد حلمى عيسى باشا — لقد تقدم رئيس الحكومة بهذا الطلب ، فتقديم اقتراح آخر مماثل هو تكرار لا محل له ، ونحن نريد أن نعرف ما إذا كانت الحكومة محقة في وجهة نظرها أو لا .

الرئيس — لحضرات الأعضاء أن يقدموا ما شاءوا من الاقتراحات .

حضرة النائب المحترم محمد حلمى عيسى باشا — ولكن هذا الاقتراح هو تكرار لما تطلبه الحكومة .

الرئيس — أريد حضرة النائب المحترم ألا يعرض رئيس المجلس الاقتراحات التي تقدم إليه ؟

هذا وأما اقتراح آخر من حضرة النائب المحترم توفيق دوس باشا نصه :

« يستنكر المجلس الصيغة التي وضع فيها الاستجواب ، كما يستنكر نشر الاستجواب في الجرائد قبل وصوله إلى المجلس ، وبأمل ألا يحصل مثل هذا في المستقبل » .

حضرة النائب المحترم على المنزلاوى بك — إننى مع موافقتي التامة على ما اقترحه رئيس الحكومة أنكر كل الإنكار ما جاء في اقتراح حضرة النائب المحترم توفيق دوس باشا لأن فيه تقييداً للحرية لا مبرر له . فقد يضع النائب استجوابه في صيغة لائقة وينشره في الصحف . فالنشر في هذه الحالة يتفق مع النظم الدستورية .

- حضرة النائب المحترم عبد العزيز رضوان — أؤيد حضرة الزميل على للتزلاوى بك فيما ذهب إليه .
- حضرة النائب المحترم توفيق دوس باشا — أظن أن حضرة النائب المحترم على للتزلاوى بك لم يفهم تماماً ما قصده باقتراحى وهو استنكار نشر الاستجواب فى الصحف قبل أن يرد إلى المجلس ، ولذلك فإنى مصر على اقتراحى .
- حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد أمين والى — أوافق على الاقتراح المقدم من رئيس الحكومة ، أما فيما يتعلق باقتراح حضرة النائب المحترم توفيق دوس باشا ، فلى ملاحظة عليه من الوجهة القضائية البحتة ، فإن إجماع المجلس على استنكار الاستجواب ، يستفاد منه ضمناً أنه أباح رفع الحصانة البرلمانية عن النائب ( نجة ) وفى هذا سبق للحوادث واتهام للنائب .
- حضرة النائب المحترم إبراهيم الطاهرى بك — نحن نستنكر فقط الصيغة التى كتب الاستجواب بها .
- حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن الببلى — نحن لا نريد أن نسبق الحوادث . فاقترح الحكومة فى صيغته ومرماه ببقى بالغرض ويؤدى إلى الغاية التى نرمى إليها ، فلا يصح أن تشعب فى سرد المسائل . وأرى أنه إذا عرضت جملة اقتراحات بعد اقتراح الحكومة ، وفى معناه ، فإن اقتراح الحكومة يجب كل هذه الاقتراحات .
- الرئيس — أمانى جملة اقتراحات سأعرضها على المجلس . فإذا لم ينل أحدها الأغلبية سأعرض عليه اقتراح الحكومة . لدى اقتراح من حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام فنه :
- « أقترح تأجيل البت فى اقتراح الحكومة إلى الغد حتى يحضر حضرة مقدم الاستجواب » .
- حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد العزيز الصوفانى — أرى ، كما يظهر لى من بيان رئيس الحكومة ، أن للسألة وجهاً آخر ، وهو أن هناك اتجاهًا لمؤاخذة النائب على نشره الاستجواب فى جريدة المصرى قبل تقديمه إلى المجلس . وإذن ستقدم الحكومة إلى المجلس بطلب رفع الحصانة البرلمانية عن النائب . وأرى أن المجلس إذا أصدر قراراً بيمس هذه الناحية ، فإن هذا القرار يقيد من الآن .
- إننا نستنكر فعلاً الألفاظ التى صيغ بها الاستجواب ونصرح بذلك من الآن ، ولكنا نقف عند هذا الحد ، ولا شأن لنا فيما عدا ذلك .
- الرئيس — إن مسألة الحصانة ليست معروضة لأخذ الرأى عليها الآن ، وإنما العروض هو استنكار الاستجواب وطلب استبعاده .
- حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحميد سعيد — الاستنكار من حيث ألفاظ الاستجواب فقط .
- الرئيس — هذا مفهوم طبعاً .
- فالموافق على اقتراح طلب التأجيل يتفضل بالوقوف .
- ( وقتت أقلية ) .
- الرئيس — قدم اقتراح من اثنى عشر نائباً من حضرات النواب المحترمين ونهه :
- « نقتراح استبعاد الاستجواب المقدم من حضرة النائب المحترم عبد الحميد عبد الحق ، لأنه مصوغ بلغة غير لائقة » .
- حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء — الحكومة توافق على هذا الاقتراح .
- الرئيس — الموافق على هذا الاقتراح يتفضل بالوقوف .
- ( وقتت أغلبية ) .
- الرئيس — إذن قرر المجلس استبعاد الاستجواب من جدول الأعمال .
- ( فى ٢ يناير سنة ١٩٣٩ ) .



مادة ١١٠ - لا يجوز أثناء دور الانعقاد اتخاذ إجراءات جنائية نحو أى عضو من أعضاء البرلمان ولا القبض عليه إلا بإذن المجلس التابع هو له ، وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجناية .

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للمرسوم

دولة الرئيس ( حسين رشدى باشا ) - أقرح النص على حقوق وامتيازات أعضاء المجلسين من حيث عدم جواز مؤاخذتهم على ما يبدونه من الأفكار والآراء بالمجلس وعدم جواز القبض على أحدهم أو اتخاذ إجراءات جنائية ضده إلا بتصريح المجلس التابع هو له .  
( موافقة عامة ) .

لجنة المرسوم

( فى ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢ ) .  
تليت المادة الحادية والعشرون وهذا نصها :  
لا يجوز أثناء دور الانعقاد اتخاذ إجراءات جنائية نحو أى عضو من أعضاء البرلمان ولا القبض عليه إلا بإذن المجلس التابع هو له ، وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجناية .

سعادة حافظ حسن باشا - لم لا يقال التلبس بالجريمة ؟  
حضرة عبد العزيز فهمى بك - هذا اصطلاح وضع فى قانون تحقيق الجنايات من سنة ١٨٨٣ للدلالة على التلبس بالجريمة ، سواء كانت جناية أو جنحة .  
( موافقة عامة ) .  
( فى اول أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

رفض طلب النائب العمومى إقامة الدعوى العمومية على أحد الأعضاء بدعوى اتهمه بإرشاد بعض المندوبين النابخين .  
بعد أن قرّر المجلس صحة نيابة هذا العضو ، وقرار الرفض المذكور بنى على ما دار فى المناقشة من أن قرار المجلس فى ذلك قد حاز قوة الشيء المحكوم فيه .

مجلس النواب

ثم تلى خطاب من حضرة صاحب المعالي النائب العمومى بطلب موافقة المجلس على إقامة الدعوى على حضرة التجدى سالم بك عضو المجلس ، وهذا نصه :

حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس النواب

نتشرف بأن نرسل لمعاليكم ملف التحقيقات التى عملت بناء على الشكاوى التى قدّمت فى حق حضرة التجدى سالم بك عضو مجلس النواب عن دائرة مركز كفر صقر عن إرشاء بعض المندوبين النابخين ، ونرجو التكرم بعرضها على اللجنة المختصة بالنظر فى الطعون المقدمة فى انتخاب أعضاء مجلس النواب . ومن رأينا إقامة الدعوى العمومية على حضرة التجدى سالم بك مع باقى من ثبت إدانتهم من تلك التحقيقات بالمادة ٧٦ والفقرة الثانية من المادة ٧٧ من قانون الانتخاب رقم ١١ سنة ١٩٢٣ إذا أذن مجلس النواب بذلك . هذا وقد تم آخر عمل متعلق بالتحقيق يوم ٤ مارس سنة ١٩٢٤ ، ولذلك فإن الحق فى إقامة الدعوى العمومية يسقط إذا مضت ثلاثة شهور من ذلك التاريخ دون رفع الدعوى العمومية كما تنص على ذلك المادة ٩٠ من قانون الانتخاب .

وأرجو أن تفضلوا معاليكم بقبول عظيم الاحترام ؟

محمد إبراهيم

٣١ مارس سنة ١٩٢٤

عبد الحليم الببلى افندى - تقدم فى انتخاب التجدى سالم بك طعن ونظرت له لجنة الطعون ورأت رفضه . ثم أرسل لها النائب العمومى ملف شكوى مقدمة ضده وآخرين خاصة بأنه رشا بعض المندوبين النابخين بالذات وبالأوسطة ، فرأت اللجنة فحص الدوسيه لترى إن كان هناك شبهة تدعو لتعديل رأيها الذى أبدته برفض الطعن وقرأت مذكرة وضعها وكيل النائب العمومى المحقق وهى بالدوسيه وانتهت بأن ليس هناك من الأدلة ما يحملها على تغيير رأيها ، لأن الأدلة التى وجدت لا تسمح بتعديل ذلك الرأى . والآن يطلب النائب العمومى أن تسمحوا بإقامة الدعوى ضدّ التجدى سالم بك على الوقائع نفسها التى فحصتها لجنة الطعون وحضراتكم أيضاً . وإننى لا أريد

مادة ١١٠ « ... .. »

إبداء رأيي الخاص في ذلك . ورأى اللجنة قد بيناه لحضراتكم وهو أنه ليس في الأوراق أدلة ولا قرائن تكفي لإقامة الدعوى العمومية ولا لإلغاء الانتخاب .

إبراهيم غزالي بك — ما عرض علينا سابقاً هو النظر في الطعن فقط ؛ ولم يعرض على المجلس مسألة إقامة الدعوى .  
على حسين افندى — نصت المادة ١١٠ من الدستور على أنه لا يجوز أثناء دور الانعقاد اتخاذ إجراءات جنائية نحو أى عضو من أعضاء البرلمان ولا القبض عليه إلا بإذن المجلس التابع هو له ، ذلك فيما عدا حالة التلبس بالجناية . والجريمة التي يطلب النائب العموى إذن المجلس لها كمة أحد أعضائه بشأن جريمة تتعلق بالانتخاب ، وقد ذكرت ضمن أوجه الطعن التي فحصتها لجنة الطعون . وقد طلبت اللجنة من النائب العموى أن يرسل لها تلك التحقيقات فأرسلها واطلعت عليها وتناقشت فيها مناقشات دقيقة وطويلة وقررت بإجماع الآراء أن تلك التحقيقات لا تدل على وقوع جريمة ثابتة تستوجب عقاب العضو أو تقديمه للمحاكمة . وقد ذكرت هذه العبارة بنص صريح في تقرير اللجنة « وقد راجعت اللجنة ملف التحقيقات التي أجرتها النيابة العمومية بناء على الشكاوى الموجهة ضد التجدى سالم بك لأنه رشا أشخاصاً معينين ولم تجد به وقائع ثابتة يمكن معها القول بطلان الانتخاب » .

وقد صادق المجلس على تقرير اللجنة ومن ضمنه هذه العبارة وهي :

« إن الملف لا يتضمن وقائع ثابتة » ، فأرى بعد أن صادقت هيئة المجلس على قرار لجنة الطعون المشتمل على هذه العبارة أن لا محل للنقاش ثانياً فيما إذا كانت هذه التهم ثابتة أو تستوجب تقديم العضو للمحاكمة من عدمه . وأطلب من المجلس أن يقرر رفض الإذن للنائب العموى بإقامة الدعوى .

أحمد ماهر افندى — إننى أخالف حضرة زميلي على بك حسين في طلبه ، وأقترح أن يحال الدوسيه على لجنة تؤلف من حضرات النواب بفحصه وإبداء رأيها عما يمكن عمله إزاء طلب حضرة النائب العموى لأن النيابة العمومية تطلب أن ترفع الحصانة عن حضرة النائب ليتمكن أن ترفع ضده الدعوى العمومية .

يقولون إن لجنة الطعون قد فحصت المسألة وأبدت رأيها فيها وإن المجلس وافق على هذا الرأي ولكن أرجو أن تسمحوا لى أن أقول إن فحص لجنة الطعون كان قد تم في الواقع قبل أن يصل الدوسيه للجنة وكانت اللجنة قد أصدرت قراراً برفض الطعن . وبعدئذ وصلها الدوسيه فدرسه أحد حضرات أعضاء اللجنة واكتفى بقراءته علينا وتلاوة تقرير حضرة وكيل النيابة المحقق . واكتفت اللجنة أيضاً بتلاوة حضرة مقرر اللجنة الفرعية لتقرير النائب المحقق واستنتجت من ذلك أن طرق الإثبات غير كافية .

وقد قال المقرر للمجلس بعبارة عامة إن ملف القضية خال من الإثبات الكافي . ويلاحظ أن المجلس لم يكلف اللجنة بأن تقوم بهذا العمل وبفحص الموضوع من الوجهة التي تطلبها النيابة . ولقد نظرت اللجنة في المسألة من الوجهة الانتخابية فقط وأظن أنه يحسن بنا ألا نضرب بطلب النيابة عرض الحائط إلا بعد بحث تراح له ضمائرها . وأطلب من المجلس أن يدقق في الأمر حتى لا يقرر قراراً يكون محلاً للظنون ويجب أن تقدم اللجنة للمجلس تقريراً مفصلاً عن الوقائع المنسوبة لحضرة العضو وعن التهم الموجهة إليه وأن تفصل أوجه الإثبات والنفي . وأقترح أخيراً أن يحال « الملف » على لجنة تؤلف من خمسة أعضاء لتقديم تقريراً بنتيجة بحثها يمكن المجلس أن يفصل فيه ويصدر قراره بعد علم وثبت .

عبد العظيم الهادي رسلان افندى — أؤيد رأي زميلي على حسين بك القائل إنه لا يجوز إحالة « الملف » على لجنة لفحصه ويجب رفض طلب النائب العموى إذ لا يحسن أن يهدم اليوم ما بنيناه بالأمس ، لأننا قد قررنا قبلاً صحة نيابة العضو مع أن الطعن المقدم ضده مبنى على أنه أعطى رشوة ، كما جاء في تقرير النائب المحقق . وقد راجعت اللجنة الملف ، وظهر من فحصه أن الوقائع غير ثابتة . وبعد ذلك كله لا يجوز أن نقول اليوم إن المجلس لم يطلع على المسألة ، بعد أن قررنا أن التحقيق قد قرئ ، وأن الوقائع غير ثابتة . وإذا قلنا اليوم إن هناك وقائع ثابتة نكون قد نقضنا قرارنا السابق ولا يجوز إعادة التحقيق وأطلب رفض طلب صاحب المعالي النائب العموى .  
مصطفى الخادم بك — أوافق على رأى اللجنة فيما يتعلق برفض طلب النائب العموى . وفي الوقت ذاته أقترح على المجلس الموقر أن يؤلف لجنة من ١٥ عضواً تسمى لجنة الحصانة .

واقترأ هذا مكتوب وقد قدمته . ولجنة الطعون قد فحصت الدوسيه في الوقت الذي طلب فيه معالي النائب العموى أن يصرح



مادة ١١٠ » ... .. »

له بإقامة الدعوى العمومية ففحصت هذا الطلب ورجعت في ذلك إلى تقرير وضعه وكيل النيابة المحقق في الدعوى . وقد بينت في هذا التقرير ١٥ تهمة أو أكثر ذكرت بالتفصيل وقيل بعبارة صريحة لا يمكن أن يتسرب إليها الشك أن هذه التهم لم يتم عليها دليل . وبناء على ذلك بقيت الدعوى العمومية معلقة زمناً طويلاً حتى ظهرت نتيجة فحص اللجنة فيما يتعلق بالطعن ، وبعدئذ أرسل النائب العمومي جوابه يطلب السماح بإقامة الدعوى .

وحقيقة لم يستجد شيء كما قال المقرر ولم يتم دليل جديد حتى تغير الرأي في التهم ويكون سبباً في أن يطلب النائب العمومي طلبه . بناء على ذلك وعلى التقرير المقدم من وكيل النيابة المحقق وهو الجدير بتكييف الظروف المحيطة بهذه التهم أرى أن يؤخذ بتقرير وكيل النيابة المحقق ، ولذلك أتمس من حضراتكم أن توافقوا على رأي اللجنة الذي قرره المحقق وأكرر اقتراحى ثانية بأن تؤلف لجنة . ( أصوات تقاطع ) .

مصطفى الخادم بك — إذن ينتظر أن تجد طلبات عديدة مثل طلب النائب العمومي ، وتلك الطلبات يجب أن تؤلف لها لجنة خاصة لفحصها . وبناء على ما قلته أثبت على رأيي وأطلب أن توافقوا على رأي اللجنة فيما يختص بطلب النائب العمومي .

محمد يوسف بك — قد يظهر من تقرير لجنة الطعون الذي نشر علينا أن هناك أوجهاً للطعن وورد للجنة ملف هذه القضية من النائب العمومي وقدم الطعن للمجلس وقرر صحة الانتخاب ، وقد أصبح قراره نهائياً فيما يتعلق بصحة الانتخاب . ولكن هل يصح أن يؤخذ بحكم اكتسب قوة الشيء المحكوم فيه ؟ إن هذا القول لا يمكن أن يقوله أحد على أننا نعرف جميعاً أن لجنة الطعون لم تبين ظروف القضية ولا كيفية سير الدعوى حتى إنها الآن بمناسبة طلب الإذن بإقامة الدعوى لم تقل لنا كلمة واحدة عن القضية إلا أنها قد اطلعت عليها وقررت كذا .

فأقترح إما أن تتولى لجنة فحص الطعون بيان ظروف الدعوى وما فيها من أدلة الإثبات والنفي ، وإما أن يعين المجلس لجنة خاصة تحقق هذه المسألة فيما يختص بالإذن وعدم الإذن بإقامة الدعوى . ( أصوات تقاطع ) .

محمد يوسف بك — أما ما يقوله حضرة زميلي مصطفى الخادم بك من أن هناك تقريراً من وكيل النيابة فيمكن الإجابة عليه بأن هناك أيضاً خطاباً من النائب العمومي يطلب فيه إقامة الدعوى العمومية ، فلا أظن أن الأمر هين إلى هذا الحد لأن المعتاد هو أن وكلاء النيابة ورؤساءها يعرضون ما يرونه في كل قضية على النائب العمومي . فإما أن يقرهم أو يرى رأياً آخر . ولا بد أن يكون قد وجد في قضيتنا هذه أدلة تقتضى تقديم حضرة العضو للحاكم . بناء على ذلك أرى أن الأمر لا يزال في يدنا وأن لنا الحق في أن نبث القضية من جديد وأن نكلف اللجنة إعادة النظر في وقائع الدعوى أو أن نعين لجنة خاصة تطلع على القضية وتعرض نتيجة بحثها علينا إذ لا يوجد واحد يعرف وقائع الدعوى معرفة تامة ، بل ولا شهود النفي ولا شهود الإثبات . وكل ذلك يجب تمحيصه ، ولذلك فإني أصر على طلبة من أن لجنة الطعون تقدم لنا بياناً شافياً عن القضية لتداول فيه أو ينتخب المجلس لجنة خاصة لذلك .

محمد كامل مرتجى افندى — أرجو حضرات زملائي النواب أن يترشوا قليلاً في هذه النقطة لأنه سيعرض عليكم الكثير من أمثالها ، فإذا لم تفحصوها فحصاً دقيقاً وقعنا في خطأ قانوني . وليس لي سيدى النائب محمد يوسف بك أن أقول كلمة فيما يتعلق بالنقطة القانونية الخاصة بقوة الشيء المحكوم فيه .

يرى حضرة الزميل أن حكم المجلس بصحة النيابة ليس قاطعاً في موضوع التحقيقات ولا التهم ، ويرى أنه لم يحز قوة الشيء المحكوم فيه . ولكن إذا صرح المجلس بتقديم العضو للحاكم وحكم القضاء عليه بالإدانة أفلا يتبع الحكم بالإدانة بطلان انتخابه وألا تكون النتيجة النهائية نقضاً لقرار المجلس السابق ؟ حقيقة قدمت التحقيقات للجنة الطعون بعد أن أصدرت اللجنة قراراً برفض الطعن ولكن اللجنة عندما قدمت لها راجعتها مرة أخرى وعرضتها للمناقشة فعلاً كما يقول ماهر بك إن شخصاً منا تلا المذكرة . بل كان لكل منا الحق في الاطلاع على التحقيقات وعلى ما بالدوسيه جميعه إذ مكث بين أيدينا أكثر من يومين . وقد ذكر صراحة في تقرير لجنة الطعون أن التحقيقات روجعت ولم يظهر منها دليل قطعي يوجب الإدانة ولذلك طلب من حضراتكم الموافقة على صحة النيابة مع أن هذه التهم قد ذكرت في الطعون ولستكنكم وافقتم على صحة نيابة العضو ولم تروا أن لها تأثيراً في الموضوع .

مادة ١١٠ » ... .. «

ولى ملاحظة أخرى على طلب حضرة ماهر بك من المجلس أن تنتخب لجنة تتكون من ٥ أعضاء لإعادة النظر في الدوسيه ، أفلا يدرى حضرته أن لجنة الطعون كانت مكونة من ٣٣ عضواً ، منهم اثنا عشر محامياً وثمانية قضاة ؟ وهل يعقل أن لجنة تتشكل من خمسة أعضاء تأتى بتقرير يأخذ به المجلس ويترك تقرير لجنة ال ٣٣ ؟  
إذا شكلت لجنة الخمسة وقالت إن التحقيقات توجب الإدانة فهل يصادق يمكن التعويل على رأى الجديد وتقض رأى لجنة ال ٣٣ ؟  
إلا أن هذا القول لا يمكن التسليم به والتسليم برأى الزميل نتيجة القضاء بضد ما قضيت به بالأمس ، وهو أمر غير جائز إذ قراركم قد حاز قوة الشيء المحكوم فيه ؟

( أصوات : نطلب إقفال باب المناقشة ) .

عبد الحليم البيلي افندى — طلبنا إقفال باب المناقشة ووافقنا أكثر من ٢٠ عضواً .  
أحمد رمزى بك — أخالف جميع من تكلموا بخصوص تفسير المادة ١١٠ من الدستور وأقول إن حضرات الزملاء الذين تكلموا قبلى ... ..

( أصوات تقاطع ) .

عبد الحليم البيلي افندى — أطلب تنفيذ اللائحة ، فقد طلبنا إقفال باب المناقشة وأيدنا أكثر من ٢٠ .  
أحمد رمزى بك — ليس الغرض من المادة ١١٠ أن يقدر مجلس النواب أو مجلس الشيوخ أدلة الإثبات والنفي . وكل ما أرادته الشارع بالمادة ١١٠ حماية النائب من تهمة تكون مسيرة بفكرة سياسية .

( أصوات : لا ، لا ) .

أحمد رمزى بك — لا يجوز أن تمر علينا هذه المادة ونفسرها بخلاف ما أرادته القانون والشارع لئلا يعاب علينا ذلك ، إذ ليست الحكمة منها الوصول إلى ثبوت التهمة من عدمه ، لأن ذلك من اختصاص السلطة القضائية بل قصد بمادة الدستور حماية النائب من أن يضطهد لرأى سياسى ومن أن تلفق ضده تهمة لهذا الغرض ، ولذلك قالت لجنة الدستور عند المناقشة فى المادة ١١٠ وكذلك قال واضعو الدساتير الأوربية إنه لا يمكن منع سلطة الاتهام من رفع الدعوى إلا إذا ثبت للمجلس أن التهمة قد وجهت للعضو لفكرة سياسية يخالف النائب فيها رأى الحكومة . والخلاصة أن ليس للمجلس أن يمنع سلطة الاتهام من رفع الدعوى لأن المادة ... ..

( أصوات : لا ، لا ) .

أحمد رمزى بك — أرى أن وقع كلامى ثقيل على سمعكم لأنه ضد مصلحتكم ، ولكننى لابد من أن أجهر برأى صراحة .

( أصوات : تقاطع ، ماذا تعنى بقولك ؟ ) .

أحمد رمزى بك — أعنى بقولى أنه قد يحتمل أن ينظر المجلس فى طلبات أخرى لمثل هذا السبب ، بناء على طلب النيابة العمومية ، وهذا ما أعنيه بكلمة مصلحتكم . وأخشى أنكم عندما ترجعون لنظر موضوع كهذا وتكونون قد تأكدتم من فكرة اللجنة التى وضعت الدستور تندمون وقتئذ على مقاطعتى . وأخشى إذا أصدرتم قراراً كله خطأ أن تهموا بالوقوف فى وجه السلطة القضائية مع أنها تعطى كل إنسان حقه ، ولذا فإننى أكرر الرجاء أن تسمعوا كلامى .

وإننى أعتقد شخصياً أن حضرة النجدي سالم بك برىء من التهمة ، وهذا بالطبع شئ مهم . فإذا كنا نريد الآن تكوين لجنة فليكن عملها قائماً على الأساس المقصود من وضع المادة ١١٠ من الدستور ، ألا وهو حماية النجدي سالم بك من تهمة مسيرة بفكرة سياسية .

( أصوات : طلبنا إقفال باب المناقشة ) .

الرئيس — هل توافقون على إقفال باب المناقشة ؟

( أصوات : نوافق ؛ ويؤخذ رأى على تحصين النائب من عدمه ) .

شفيق منصور افندى — أعارض فى إقفال باب المناقشة لأن الموضوع خطير جداً ويحتاج لدقة وعناية ، فيجب أن يكون قراركم مسيئاً لأنكم قضاة وواجبكم يقضى بأن تكون أحكامكم بعيدة كل البعد عن احتمال الشكوك والظنون فيها .



مادة ١١٠ » ... .. «

محمد توفيق خليل افندى — تقدم للمجلس اقتراحان ، أحدهما من أحمد رمزي بك والثاني من أحمد ماهر افندى .  
أما ما قدمه حضرة علي حسين بك فهو في الواقع ليس اقتراحاً جديداً ، وإنما هو رأى في الموضوع سنعرضه بعد الفصل في  
الاقتراحين السابقين .

وهذا نص اقتراح أحمد رمزي بك :

« أقترح تشكيل لجنة لمراجعة التحقيقات حتى تعرف إن كانت التهمة أو التحقيقات مسيرة بفكرة سياسية خاصة » .

( أصوات : مرفوض ، مرفوض ) .

( فوافق المجلس على رفضه ) .

محمد توفيق خليل افندى ( السكرتير النائب ) — وهذا نص اقتراح أحمد ماهر افندى :

« أقترح أن يحول طلب معالي النائب العمومي على لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء لفحصه وتقديم تقرير عنه للمجلس » .

( أصوات : مرفوض ) .

أحمد ماهر افندى — أطلب أخذ الرأى عليه .

الرئيس — من يوافق على اقتراح أحمد ماهر افندى يقف .

( فوقفت أقلية ) .

( وقرر المجلس رفضه ) .

محمد توفيق خليل افندى ( السكرتير النائب ) — هذا نص رأى حضرة علي حسين افندى :

« أقترح على هيئة المجلس إصدار قراره بعدم إجازة النائب العمومي برفع الدعوى العمومية على حضرة النجدي سالم بك  
عضو المجلس » .

الرئيس — من يوافق على هذا الرأى يقف .

( فوقفت الأغلبية ) .

الرئيس — قرر المجلس رفض طلب النائب العمومي .

( تصفيق حاد ) .

( في ٢١ أبريل سنة ١٩٢٤ ) .

تعليمات وزارة الداخلية لرجال الإدارة بالنسبة للمخالفات الإدارية التي يتهم فيها حضرات أعضاء البرلمان .

السكرتير — وردت المكاتب الآتية من وزارة الداخلية :

حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس النواب

مرسل لمعالكم صورة من التعليمات التي أصدرتها الوزارة للمديريات بشأن كيفية تطبيق المادة ١١٠ من الدستور بالنسبة للمخالفات

الإدارية التي يتهم فيها حضرات أعضاء البرلمان للإحاطة بما اشتملت عليه .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام

وزير الداخلية بالنيابة

عنه ( ختم )

تحريراً في ٥ يولييه سنة ١٩٢٤

تنفيذ للمادة ١١٠ من الدستور فيما يختص بمخالفات الترع والجسور وغيرها التي تقع من حضرات أعضاء البرلمان في دور

انقضاه أو قبله .

حضره صاحب مدير

استعلم بعض المديريات من الوزارة عما إذا كانت المادة ١١٠ من الدستور تسرى على مخالفات الترع والجسور بالنسبة لحضرات أعضاء البرلمان ( النواب والشيوخ ) ، ولو أن هذه المخالفات تكون قد وقعت منهم قبل ترشيحهم للعضوية . وقد رأينا أن كلمة إجراءات جنائية الواردة بتلك المادة تشمل جميع المخالفات الإدارية المقرر لها عقوبات حبس أو غرامة في اللوائح الخاصة بها ، وأن أسبقية تاريخ ارتكاب المخالفات لا يمنع من تطبيق المادة المذكورة ، ولا يوجب اتخاذ إجراءات المحاكمة الإدارية نحو العضو أثناء دور الانعقاد . وقد وافقنا على هذا الرأي قسم القضايا فنبهناه إلى جميع المديريات مشفوعاً بالتعليمات الآتية عن كيفية تطبيق نص المادة المشار إليها بالنسبة للمخالفات التي يهتم فيها حضرات أعضاء البرلمان ومن بينهم الشيوخ المعينون .

(١) عند ورود محضر المخالفة إلى المديرية تقيده في الدفتر المخصص لذلك ثم ترفقه بكتاب منها إلى رئيس المجلس التابع له العضو وتطلب الإذن من المجلس باتخاذ الإجراءات المقررة قانوناً لنظر المخالفة أمام السلطة المختصة بها ( اللجنة الإدارية إن كانت المخالفة من اختصاص لجنة أو المدير في مخالفات السكك الزراعية ) . فإن أذن المجلس بذلك تتخذ المديرية الإجراءات وتذكر في إعلان الحضور الذي تحرره للعضو تاريخ ونمرة الكتاب الوارد من الرئيس بتبليغ إذن المجلس .

(٢) وإن جاء الرد من الرئاسة بعدم الإذن من المجلس فتبقى المديرية المحضر لديها إلى أن ينتضى دور الانعقاد وتحل العطلة البرلمانية ، وحينئذ تبشر الإجراءات القانونية المعتادة للحكم في المخالفة من السلطة الإدارية المختصة .

(٣) إذا انتهى دور الانعقاد بدون أن يصل إلى المديرية من رئيس المجلس كتاب الرد على خطابها فتشير المديرية في إجراءات نظر المخالفة بواسطة نسخة أخرى من المحضر تكون محفوظة لديها من قبل .

(٤) للوصول إلى الغرض المبين بالفقرة السابقة يراعى في تحرير محاضر المخالفات ضد حضرات أعضاء البرلمان في أثناء دور الانعقاد أن يحضر المحضر من نسختين أصليتين يوقع عليهما محرروه . وقد طلبنا إلى الوزارات التابع لها الموظفون المكلفون بتحرير المحاضر أن يكلف هؤلاء الموظفون بذلك ؛ وعلى المديريات أن تعلن رجال الإدارة بوجوب التوقيع منهم على النسختين بالاشتراك مع الموظف الأصلي الذي يحضر المحضر . ومتى وردت النسختان إلى المديرية تحفظ إحداها عندها في ملف المسألة وترسل الأخرى إلى رئاسة المجلس .

(٥) وتحرر المحاضر من نسختين كذلك إذا وقعت المخالفة قبل تاريخ الانعقاد بعشرين يوماً ، لأن المديرية لا يمكنها أن تقوم بإتمام إجراءات المحاكمة الإدارية في مدة أقل من ذلك .

ولهذا يكون من الواجب إرسال صورة من محاضر المخالفات التي تقع قبل يوم الانعقاد بعشرين يوماً إلى رئيس المجلس .

وزير الداخلية بالنيابة

توفيق نسيم

تحريراً في ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٤٢ ( ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٤ ) .

محمود علام افندي — هل هذا مجرد إخطار لنا ؟

الرئيس — نعم .

( في ٧ يولييه سنة ١٩٢٤ ) .

ما هو تأثير امتداد الدور على الإجراءات التي بدأت ضد عضو أو قبض عليه قبل انعقاد الدور :

(١) أستمروا من غير قيد ولا شرط ومن غير حاجة لإذن ؟

(٢) أم توقف بمجرد افتتاح الدور ويفرج عن العضو ولا تستأنف إلا بعد إذن المجلس ؟

(٣) أم تستمر الإجراءات ويبقى القبض حتى يتدخل المجلس فيطلب وقفها أو يأمر بالإفراج ؟



### قرار المجلس

أولاً — ليس للمجلس أن يفصل في موضوع التهمة أو يتعرض له ، إذ أن هذا العمل يتناقى مع مبدأ فصل السلطات . هذا فضلا عما قد يحدثه قرار يتعرض للموضوع من التأثير في العدالة سواء أكان لمصلحة العضو أم ضده .

ثانياً — لا يصح أن يسلم المجلس باتخاذ الإجراءات أو الاستمرار فيها في الأحوال الآتية أو ما يماثلها :

( أ ) متى كان اتخاذ الإجراءات الجنائية ضد العضو مسبباً لوقوع اضطرابات أو معطلا لأعمال المجلس .

( ب ) متى كانت الإجراءات المطلوب التصريح بها أو الاستمرار فيها كيدية أو تعسفية تملحها روح الحزبية .

( ج ) متى ظهر أن الغرض من الإجراءات هو التأثير في العضو لتعطيل عمله النيابي ، سواء لمنعه من التصويت أو حرمانه من الاشتراك في المناقشة في موضوع ما بكامل الحرية والطمأنينة .

( د ) متى كان ظاهراً بالبداهة أن الدعوى على غير أساس ، كأن سقط الحق في إقامتها بمضي للدة ، أو سبق الفصل فيها أو شملها العفو .

ثالثاً — قرر المجلس ضرورة استئنائه في الاستمرار في الإجراءات التي اتخذت ضد أحد أعضائه قبل دور الانعقاد واستمرت بعده ؛ وهذه السابقة تعتبر سابقة دستورية من السوابق التي تعتبر تفسيراً للدستور .

تليت مكتابة من رئيس نيابة مصر ، ونصها :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس النواب

إلحاقاً لما أبلغنا به سكرتيرية مجلس النواب بالكتاب رقم ٩٧٨٥ تشرف بأن ترسل لدولتكم تقريراً تفصيلياً عن الجناية نمرة ٢٧ وائل سنة ١٩٢٦ ، اللهم فيها أمين بك همام عضو مجلس النواب بالتحريض على قتل محمد افندي شرف صاحب جريدة أبي شادوف . وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام ؟

رئيس نيابة مصر  
محمد نور

مصر في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٦ ( ١٠ جمادى الأولى سنة ١٣٤٥ ) .

الرئيس ( الأستاذ ويصا واصف ) — ألا ترون إحالة للوضوع على لجنة الحقانية ؟

سلامه ميخائيل بك — يصح أن تحال للسألة على لجنة الحقانية لتبحثها فيما يختص بالحصانة .

الرئيس — أذكر أن الدستور صريح في أن الحصانة لا تكون إلا في مدة الانعقاد . أما إذا حصل القبض على عضو من أعضاء المجلس في غير هذا الوقت فلا حصانة . والمراد من مكتابة النيابة مجرد الإخطار .

عمود وهبه القاضي بك — ولكن للرسوم الصادر بدعوة المجلس للانعقاد قد صدر قبل القبض عليه .

سلامه ميخائيل بك — إن القبض على متهم من أعضاء المجلس قبل انعقاده ، لا يمنع المجلس من النظر في حق النيابة في القبض عليه ، وفي أنه كان يصح أن يطلب منها أن تفرج عنه .

هذا مقرر في تقاليد المجالس النيابية بفرنسا . وإذن فالسألة يجب بحثها أولاً ، وبعد ذلك يبدى المجلس رأيه فيها . ولذلك أرى إحالتها على لجنة الحقانية .

إبراهيم الهلباوى بك — يظهر أن في هذه القضية شيئاً من الدقة . إن سلطة مجلس النواب قد نص عليها في الدستور لحماية أعضائه من مظالم السلطة التنفيذية ، فيخشى أن يصدر المجلس قراراً لا يكون في مصلحة زميلنا . وأرى أن تترك المسألة للنيابة تتصرف فيها ، خصوصاً وقد صدر فيها قرار من القاضي . أما إذا نظر المجلس في مسألة الإفراج أو عدمه فإن رأى الأغلبية قد يكون باستمرار الحبس فنسى إلى التهم ، وخير له ألا تتدخل في مسألته .

الرئيس — إذن هل ترون اعتبار المكاتب الواردة من النيابة مجرد إخطار ؟

سلامه ميخائيل بك — أنا لا أطلب من المجلس أن يفصل فيما إذا كان الحبس في محله أو لا ، وإنما أطلب أن يحتفظ المجلس بسلطته لأن هذه الحادثة الأولى من نوعها .

لا نزاع في أنه إذا حبس أحد أعضاء المجلس قبل انعقاده فللمجلس أن ينظر فيما إذا كان هناك محل للإفراج عنه وأن يتمتع بالحصانة البرلمانية . لنا أن نفعل ذلك بدون أن نتدخل في الموضوع مطلقاً لأننا نبحث المسألة من وجهة سلطة المجلس فيها .

محمد صبرى أبو علم افندى — العروض على المجلس الآن هو هل تطلب النيابة في خطابها هذا النظر في الحصانة أو أنه مجرد إخطار للمجلس بالإجراءات التي اتخذتها ضد النائب ؟ فإذا كان هذا الخطاب مجرد إخطار فالسألة تقف عند هذا الحد ويحفظ الخطاب ، وعلى المجلس أن ينتظر الإجراءات التي تتخذها الجهات القضائية المختصة . وفي اعتقادي أن هذا الخطاب هو مجرد إخطار لأن الحصانة البرلمانية لا تبدأ إلا بعد بدء انعقاد المجلس . أما قبل انعقاده فلا حصانة . أما إذا كانت المسألة هي النظر في الحصانة فإن وجهة نظر المجلس عند بحثها لا تكون قاصرة على مصلحة النائب وحدها لأن الحصانة ليست امتيازاً له بل لمجلس النواب في مجموعه . فإذا عالجناها وجب أن نستبعد الصلحة الشخصية ، وعلينا أن نبحث في هل الإجراءات التي اتخذت ضد التهم لها أساس جدى أو أنها اتخذت لمجرد الكيد له ؟ ولذلك أرى أن ملاحظة هلباوى بك لا محل لها .

أحمد الصاوى افندى — أرى أن الموضوع يستحق العناية والبحث ، خصوصاً أنه عند صدور أمر القبض على حضرة النائب كان قد صدر مرسوم دعوة البرلمان إلى الاجتماع . فللمجلس أن يبحث فيما إذا كانت الإجراءات التي اتخذتها السلطة التنفيذية قانونية أو لا . وأؤيد رأى زميلي حضرة سلامه بك في النقطة الأولى التي تكلم فيها .

أحمد رمزى بك — أرى إحالة المسألة على اللجنة المختصة وعدم الفصل فيها الآن ، لأن المسألة كما ظهر من أقوال الزملاء هي بحث في حقوق المجلس . فالنظر فيها قبل بحث السوابق الدستورية في الأمم الأخرى وقبل معرفة مدى المادة التي تضع العضو في حالة الحصانة يكون فضلاً في الموضوع قبل استيفاء بحثه . ففي فرنسا مثلاً إذا قبض على نائب قبل دور الانعقاد لا تتخذ ضده الإجراءات بل تقف إلى أن يجتمع المجلس ويقرر الموافقة عليها . وهذه سابقة اتبعت هناك وأعلم أنها تكررت غير مرة . ولقد حضر وزير الحقانية أمام المجلس أكثر من مرة وقرر أن الحق الذي اكتسبه المجلس في وقف الإجراءات إلى ما بعد إبداء المجلس رأيه هو حق لا نزاع فيه . ولذلك فإن السألة في حاجة إلى البحث . وأرى أن خير سبيل يتبع هو أن تحال على لجنة الحقانية لتبحث الموضوع وتعرض على المجلس نتيجة بحثها .

سلامه ميخائيل بك — أريد أن أبين أن مسألة الإخطار التي يقول عنها الأستاذ صبرى أبو علم لا شأن لها في الموضوع لأننا لسنا مصلحة من المصالح حتى نخطرها النيابة بالقبض على أحد موظفينا ، وإنما هي تخطرها لأنها تعلم أن من حقنا النظر في مسألة القبض على أحد أعضاء المجلس والتحقيق معه قبل انعقاد البرلمان ، ولا يسعنا هنا إلا الاحتفاظ بحقوقنا . ولذلك أؤيد زميلي رمزى بك في إحالة السألة على لجنة الحقانية لبحثها .

إبراهيم الهلباوى بك — لم أتكلم في السألة من جهة الحصانة كما أن الأستاذ صبرى أبو علم لم يتعرض لها ، وإنما اعتبر الإخطار الذي ورد من النيابة مجرد إخطار بسيط وطلب من المجلس أن ينظر في هل الإفراج عن العضو المقبوض عليه جائز . وفي المصلحة العامة أو يستمر مقبوضاً عليه ؟ فقلت إن الأصوب ألا نبحث المسألة لأنى أعرف أن الحصانة هي لمصلحة النظام العام ولمصلحة المجلس لا لمصلحة



مادة ١١٠ » ... ..

العضو . أما كون النيابة لم تطلب منا أى رأى فلسنا مقيدين بإخطارها ، ولكننا علمنا أن أحد زملائنا مقبوض عليه ، فمن حقنا أن نبعث حاله فيما يتعلق بالحصانة ، فإذا كان حضرات الزملاء يرون إحالة المسألة على لجنة الحقانية فلا مانع عندي من ذلك .

وليم مكرم عبيد افندى — أظن أن الأمر ليس خاصاً بالإفراج أو عدمه ، لأن الإفراج من اختصاص السلطة القضائية . ولكن مدار البحث هو هل تستمر الحصانة فيما يتعلق بحضرة النائب المذكور ؟ لقد قبض على هذا النائب قبل انعقاد البرلمان ، فهل من حق السلطة التنفيذية أن تقبض عليه ؟ وإذا حق لها ذلك فهل يجب أن يستمر هذا القبض ؟ وإذا كان قد قبض على أحد النواب في ليلة الاجتماع فهل يسكت المجلس ولا يبحث الأمر ؟ إن الموضوع الآن هو هل تستمر الحصانة ؟ والرأى عندي أن تحال هذه المسألة على اللجنة المختصة لبحثها .

الرئيس — من ير إحالة هذه المسألة على لجنة الحقانية يقف .

( وقتت الأغلبية ) .

( أصوات : وبصفة مستعجلة ) .

( موافقة عامة ) .

( فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦ ) .

الرئيس — سننظر الآن فى تقرير لجنة الحقانية عن الحصانة البرلمانية والكلمة لحضرة مقرر اللجنة .

المقرر ( محمد صبرى أبو علم افندى ) — سأبدأ بتلاوة تقرير اللجنة على حضراتكم .

الرئيس — لقد وزع هذا التقرير علينا جميعاً وسيدون فى المضبطة فهلا يحسن أن نكتفى بأن يلخص لنا حضرة المقرر الموضوع ويحصر أوجه الخلاف فيه ويترك الأمر لحضراتكم لمناقشته توفيراً لوقت المجلس ؟

( موافقة عامة ) .

### تقرير عن الحصانة البرلمانية

فى الإجراءات المتخذة ضد حضرة النائب أمين هام حمادى افندى

بجلسة ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦ أحال المجلس على اللجنة المكاتبه الواردة من حضرة رئيس نيابة مصر بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٦ لرياسته بخصوص قضية حضرة النائب أمين هام حمادى افندى المتهم بالتحريض على قتل المرحوم محمد شرف افندى . وقد استدعى هذه الإحالة ما ظهر أثناء المناقشة بتلك الجلسة من ضرورة تحديد حق المجلس فى هذا الصدد ومعرفة ما إذا كان للنائب الذى تتخذ ضده إجراءات أو يقبض عليه قبل بدء دور الانعقاد أن يتمسك بالحصانة بمجرد افتتاح الدور أم لا ؟ وهل للمجلس أن يتدخل فيطلب إيقاف الإجراءات والإفراج عنه ؟

وقد أحالت اللجنة هذا الموضوع على لجنة فرعية مشكلة من ثلاثة من أعضائها بحثته وقدمت تقريراً ختمته بأنه ليس للنائب الذى اتخذت ضده إجراءات أو قبض عليه قبل بدء دور الانعقاد أن يتمسك عند انعقاد المجلس بالحصانة ، كما أنه ليس للمجلس أن يتدخل فيأمر بالإفراج عنه أو بإيقاف الإجراءات المتخذة ضده .

وقد بحثت اللجنة العامة فى عدة جلسات عقدتها فى القرار الذى وصلت إليه اللجنة الفرعية وانتهت فى بحثها إلى ما يأتى :

١ — أصل الحصانة وتاريخ مصر الدستورى :

ضماناً لاستقلال البرلمان فى عمله وحماية لأعضائه ضد أنواع التهديد والانتقام التى قد تقوم بها حكومة بيدها زمام الدعوى العمومية ضد عضو يزعمها بجملائه ، أو يقوم بها فرد أو هيئة ضد عضو يخشون نفوذه أو آراءه أو يحقدون عليه لموقف من مواقفه البرلمانية قررت دساتير العالم مبدأ عدم جواز القبض على أحد أعضاء البرلمان وعدم اتخاذ إجراءات جنائية ضده إلا بتصريح من المجلس التابع

مادة ١١٠ « ... »

هو له حتى لا يكون للحكومة أو لغيرها من السلطات أن تنتزع النائب من مقعده البرلمان جرياً وراء عاطفة حقد أو انتقام ومنعاً له من أداء واجبه البرلماني .

والحصانة إجراء استثنائي اقتضته ضرورة جعل السلطة التشريعية بمنأى عن اعتداءات السلطات الأخرى وطمعائها . وهي وإن كانت في ظاهرها تخل بمبدأ المساواة بين الأفراد إلا أن عدم المساواة هنا لم يقرر لمصلحة النائب بل لمصلحة سلطة الأمة ولحفظ كيان التمثيل النيابي وصيائه ضد كل اعتداء .

ولما كانت الحصانة لم تقرر إلا لمصلحة النظام النيابي لم يكن للعضو أن يتنازل عنها من غير إذن المجلس ، كما أن له أن يتمسك بها أمام سلطات التحقيق والمحاكمة في أية حالة كانت عليها الإجراءات الجنائية حتى أمام محكمة النقض والإبرام لأول مرة . وإذا رفعت الدعوى للمحاكمة وجب عليها من تلقاء نفسها وبالرغم من قبول العضو للمحاكمة أن تحكم بعدم قبولها حتى يصرح المجلس بالسير في الإجراءات ( راجع ديجوى في الدستور ، جزء رابع ، طبعة ثانية ، سنة ١٩٢٤ ، صفحة ٢١٣ ) .

٢ — نصت المادة ١١٠ من الدستور المصري على أنه « لا يجوز أثناء دور الانعقاد اتخاذ إجراءات جنائية نحو أى عضو من أعضاء البرلمان ولا القبض عليه إلا بإذن المجلس التابع هو له ، وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجناية » .

ولم تكن هذه أول مرة في تاريخ مصر الدستوري يتقرر فيها مبدأ الحصانة ، فقد نصت المادة ٥٣ من لائحة تأسيس مجلس شورى النواب الصادرة في سنة ١٨٦٦ على أنه « في مدة افتتاح مجلس الشورى في الأيام المحددة له لا تعمل دعوى على أحد من أعضائه بوجه من الوجوه إلا إذا كان — لا سمح الله — حصل من أحدهم مادة قتل ، فطبعاً لا يعد من أعضاء مجلس الشورى ويتعين بدله حسبما ورد في مادة ١٣ من اللائحة الأساسية » .

ونصت المادة الرابعة من لائحة مجلس النواب الصادرة في سنة ١٨٨٢ على أنه « لا يجوز التعرض للنواب بوجه ما . وإذا وقعت من أحدهم جناية أو جنحة ، مدة اجتماع المجلس ، فلا يجوز القبض عليه إلا بمقتضى إذن من المجلس » .

ونصت المادة الخامسة على أنه « للمجلس حال انعقاده أن يطلب الإفراج أو توقيف الدعوى مؤقتاً لحد انقضاء مدة اجتماع المجلس عمن يدعى عليه جنائياً من أعضائه أو يكون مسجوناً في غير مدة انعقاد المجلس بدعوى لم يصدر فيها حكم » .

٣ — ولتعرف المصدر الذى نقل عنه واضعو الدستور المصري المادة ١١٠ رأت اللجنة أن ترجع إلى أعمال لجنة الدستور فتبين لها من الرجوع إلى تقرير لجنة المبادئ العامة ، وهي المعروفة بلجنة الثمانية عشر ، أنها لم ترجع في بحثها إلى لائحة مجلس شورى النواب ولا إلى لائحة مجلس النواب المصري سنة ١٨٨٢ ، بل رجعت في ذلك إلى الدساتير الأوربية . فقد جاء في التقرير المشار إليه ما نصه : « وقد قررت الهيئة أيضاً أنه لا يجوز اتخاذ إجراءات جنائية ضد أحد من أعضاء المجلسين أو القبض عليه إلا بتصريح المجلس التابع هو له ، لأنه إذا أجاز لسلطة أن تقبض على النائب أو أن تتخذ إجراءات جنائية ضده يخشى من سوء استعمال هذا الحق أو اتخاذه وسيلة للتهديد » .

« تقرر هذا المبدأ في فرنسا في المادة ١٤ من دستور سنة ١٨٧٥ وفي المادة ٤٥ من الدستور البلجيكي والمادتين ٣٧ و ٤٥ من دستور الإيطالي وفي دساتير العالم كله . كما تقرر أن المجالس النيابية هي وحدها صاحبة الحق في مؤاخذه أعضائها على الطريقة التي تقررها لوائحها الداخلية ، وهي كذلك صاحبة الحق في التصريح للسلطة التنفيذية باتخاذ إجراءات ضد العضو الذى يخالف القانون في أعماله الخارجية » .

٤ — متى تبدأ الحصانة ومتى تنتهى :

من المتفق عليه أن الحصانة تشمل كل مدة دور الانعقاد سواء كان عادياً أو غير عادى فتبدأ بابتدائه وتنتهى بانتهائه . وتظل قائمة حتى ولو كانت جلسات المجلس مؤجلة ، سواء كان التأجيل بقرار من المجلس أو كان بأمر رئيس الدولة للدة التى ينص عليها الدستور ( راجع المادة ٣٩ من الدستور المصري ) إذ لا يمكن اعتبار دور الانعقاد مقفلاً إلا بتلاوة مرسوم الفسخ بالمجلسين ( راجع المادة ٩٦ من الدستور المصري ، فقرة ثانية ) . (Duguit IV, p. 215; Esmein II, p. 389).



وما دامت الحصانة قاصرة على مدة الانعقاد فيجوز القبض واتخاذ الإجراءات قبل بدء الانعقاد أو فيما بين الدورتين :

٥ — الإجراءات التي تشملها الحصانة :

الحصانة تحمي العضو من الإجراءات الجنائية كلها ومن القبض عليه . وقد اختص القبض بالذكر ، وإن كان يدخل في الإجراءات نظراً لخطورته ولأنه في بعض الأحيان قد يحصل القبض ثم تبدأ إجراءات التحقيق بعده ، فيكون القبض في هذه الحالة أول خطوة في الإجراءات ( يلاحظ ما سيرد فيما بعد ، بند ١٤ ) فكل ما يدخل في إجراءات التحقيق والمحاكمة وكذلك القبض ممتنع إلا بإذن المجلس . فمثلاً لا يصح أن يستجوب العضو ولا أن يصدر ضده أمر إحضار ولا ضبط ولا قبض ، ولا نرفع ضده دعوى أمام القضاء الجنائي ، ولا يفتش منزله ( راجع في ذلك « Dalloz pratique » تحت كلتي دستور وسلطات عامة ، بند ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ (Constitutions, Pouvoirs Publics) وجارو ، تحقيق جنابات مختصر ، صفحة ٥٦٢ ، خصوصاً بالنسبة لعدم جواز تفتيش المنزل ) .

ولا تضبط رسائله . وقد حدث أثناء الحرب الكبرى الأخيرة أن اعترفت الحكومة الفرنسية بأن مبدأ الحصانة لا يجيز — حتى في مدة إعلان الأحكام العرفية — إجراء الرقابة العسكرية على الخطابات والرسائل الخاصة بأعضاء البرلمان .

٦ — مقارنة النصوص الخاصة بالحصانة في الدساتير المختلفة .

تبين مما تقدم أن لجنة المبادئ العامة أشارت إلى دستور فرنسا سنة ١٨٧٥ ، وبلجيكا وإيطاليا . وقد رأت اللجنة أن تضع هذه النصوص في مقدمة تقريرها حتى يتبين تماماً أي دستور نقلت عنه المادة ١١٠ .

#### Constitution Egyptienne (1923).

Article 110 — Aucun membre de l'une ou de l'autre Chambre ne pourra, pendant la durée de la session, être poursuivi ni arrêté, en matière de répression, qu'avec l'autorisation de la Chambre dont il fait partie, sauf le cas de flagrant délit.

#### Constitution Belge.

Article 45 (Al. 1er.) — Aucun membre de l'une ou de l'autre Chambre ne peut, pendant la durée de la session, être poursuivi ni arrêté en matière de répression, qu'avec l'autorisation de la Chambre dont il fait partie, sauf le cas de flagrant délit.

#### Loi Organique Française (1875).

Article 14 (Al. 1er) — Aucun membre de l'une ou de l'autre Chambre ne peut, pendant la durée de la session, être poursuivi ou arrêté en matière criminelle ou correctionnelle, qu'avec l'autorisation de la Chambre dont il fait partie, sauf le cas de flagrant délit.

#### Constitution Italienne.

Article 37 — Hors le cas de flagrant délit, aucun sénateur ne peut être arrêté sinon en vertu d'un ordre du Sénat.

Article 45 — Aucun député ne peut être arrêté, hors le cas de flagrant délit, dans le temps de la session, ni traduit en justice en matière criminelle, sans l'autorisation préalable de la Chambre.

ومن هذا يتضح أن المادة المصرية منقولة عن الفقرة الأولى من المادة ٤٥ من الدستور البلجيكي .

٧ — تأثير انعقاد المجلس في الإجراءات التي بدأت قبله .

ما هو تأثير ابتداء الدور على الإجراءات التي بدأت ضد عضو وقبض عليه قبل انعقاد الدور :

(١) أستمروا من غير قيد ولا شرط ومن غير حاجة لإذن ؟

(٢) أم توقف بمجرد افتتاح الدور ويفرج عن العضو ، ولا تستأنف إلا بعد إذن المجلس ؟

(٣) أم تستمر الإجراءات ويبقى القبض حتى يتدخل المجلس فيطلب إيقافها أو يأمر بالإفراج ؟

هنا انقسم أعضاء اللجنة : فقريق — وهم الأقلية — يرون أن المادة ١١٠ من الدستور المصري بنصها الحالي تسمح بالقول بوجوب

الحصانة وقيامها ، وبعض حضرات الأعضاء الذين يقولون بهذا يرون أنه يجب الإفراج فوراً وإيقاف الإجراءات بمجرد انعقاد الدور ، ويجب على ذي الشأن ( النيابة العمومية أو المدعى إذا كانت اللجنة مباشرة ) أن يستأذن المجلس في اتخاذ الإجراءات . والبعض الآخر يرى أن القبض والإجراءات يستمران حتى يتدخل المجلس فيأمر بالإيقاف أو بالإفراج .

أما الأغلبية فتري أن المادة ١١٠ لا تسمح مطلقاً بالقول ببقاء الحصانة في هذه الحالة بأي شكل من الأشكال .

وتتلخص أدلة كل من الفريقين فيما يلي :

٨ — يرى القائلون بوجود الحصانة أن المادة ١١٠ من الدستور لا يخلو حالها من أحد أمور ثلاثة :

( ١ ) إما أن تكون قاصرة على منع البدء في إجراءات جنائية أثناء الدور ، فتقضى بدئاً فيها قبل الانعقاد — ولو لم تكن قد انتهت — فلا حصانة .

( ٢ ) وإما أن تعتبر عبارة المادة مطلقة ، فكما تسرى على البدء تسرى على الاستمرار في الإجراءات والإجراءات الجديدة التي لم تكن اتخذت قبل الانعقاد .

( ٣ ) وإما أن تعتبر مبهمة بين القصر والإطلاق .

أما عن الفرض الأول فيرون أنه لا يستطيع أحد الجزم بأن عبارة « لا يجوز اتخاذ إجراءات جنائية » تقصر الأمر حتماً على البدء في اتخاذ إجراءات لأن عبارة الألفاظ لا تسمح بهذا الجزم .

وأما عن الفرض الثاني فليس هناك ما يمنع من القول بها بل يرون أن عبارة المادة تحملها ويقولون إن الإجراءات الجنائية المستمرة فيها والتي لم تكن قد اتخذت من قبل لا تخرج عن كونها « إجراءات جنائية » . وما دامت الإجراءات الجنائية لم تنته مع التهم فلا زالت تتخذ معه إجراءات جنائية لأنه في كل مرحلة تتجدد الإجراءات .

فإذا لم يقبل الفرض الأول ولا الثاني واعتبر نص المادة مبهماً بين القصر والإطلاق فيجب إذن الاجتهاد والتفسير مسترشدين بحكمة التشريع وبالسوابق في البلاد الدستورية الأجنبية .

أما حكمة التشريع فتقضى أن يتفرغ نواب البلاد للقيام بواجبهم نحوها مدة دور الانعقاد ، وألا يمنعوا من ذلك بأية وسيلة بغير موجب ، والسماح باستمرار إجراءات اتخذت قبل الانعقاد يتناقض مع الغرض من الحصانة النيابية وحكمة تشريعها .

ويردون على عدم وجود نص مقابل للفقرة الثانية من المادة الرابعة عشرة من قانون فرنسا الدستوري الصادر في ١٦ يولية سنة ١٨٧٥ بأنه بالرجوع إلى أعمال لجنة الدستور لا تجد أن اللجنة قصدت أن تقصر الحصانة على مدة دور الانعقاد .

وليس في أعمال اللجنة ما يدل على أنها أخذت المادة ١١٠ من الدستور على المادة ١٤ الفرنسية ، وتعمدت عدم نقل الفقرة التالية من المادة .

٩ — على أنهم يقولون أيضاً إنه عندما كان نص الدستور الفرنسي مماثلاً لنصنا الحالي فقد كان يفسره القضاء ومجلس النواب الفرنسي بالمعنى الذي نقول به . فدستور فرنسا الصادر في سنة ١٨٣١ كان خلواً من الإشارة إلى حق مجلس النواب في إيقاف الإجراءات أو الأمر بالإفراج إذا اتخذت الإجراءات أو حصل القبض قبل انعقاد الدور واستمر بعده ، وهذا نصها :

#### Constitution 14 Août 1831.

Article 44 —Aucun membre de la Chambre ne peut, pendant la durée de la session, être poursuivi ni arrêté, en matière criminelle sauf le cas de flagrant délit, qu'après que la Chambre ait permis sa poursuite.

وبالرغم من هذا النص حدث عند انعقاد الدور في سنة ١٨٣٢ أن قدم أحد النواب معارضة في حكم جنائي صدر عليه من محكمة الجنايات قبل انعقاد الدور ، فلم يتم الخلاف حول قيام الحصانة بل حول من الذي يطلب رفع الحصانة من المجلس ويستصدر الإذن : أهو العضو أم النيابة العمومية ؟ وانتهت بأن طلب وزير الحقانية بنفسه الإذن . ويقولون أيضاً إنه مع خلو دستور سنة ١٨٤٨ من مثل هذا النص الحالي فقد حدث في سنتي ١٨٤٩ و ١٨٥٠ أن استأذن النائب العمومي المجلس في الاستمرار في الإجراءات الجنائية التي كان قد بدئ فيها مع شخصين لم يكونا نائبين ثم استجبا .



وكذلك قررت محكمة النقض سنة ١٨٤٢ (D. 1842. 1. 140) بأن الحصانة باقية في مثل هذه الحالة ، وكانت الحادثة تتلخص في أن نائبا قدم نقضاً دون أن يقدم نفسه لتنفيذ الحكم الصادر عليه بالعقوبة . والمادة ٤٢١ من قانون تحقيق الجنايات تشترط لصحة النقض أن يقدم رافعه نفسه للتنفيذ إذا كان الحكم بالحبس لمدة تزيد على ستة أشهر . فرأت محكمة النقض أن الحصانة تحول دون ذلك وقبلت النقض شكلاً .

وقررت محكمة النقض والإبرام سنة ١٩١٢ بأنه لا يجوز القبض على النائب بعد افتتاح البرلمان ، ولو كانت قد اتخذت نحوه إجراءات جنائية من قبل (D. 12. 1. 249) وكانت القضية خاصة أيضاً بقبول النقض .

١٠ — غير أن أنصار هذا الرأي ينقسمون بعد ذلك إلى فريقين : فريق منهم يرى أنه بمجرد افتتاح الدور يجب الإفراج عن العضو وإيقاف الإجراءات واستصدار إذن من المجلس . والفريق الآخر يرى أن الإجراءات تستمر والقبض يدوم حتى يتدخل المجلس فيأمر بإيقاف الإجراءات أو بالإفراج .

١١ — والآن نستعرض رأي الفريق الثاني وأدله :

يرى الفريق الثاني أن الحصانة حق استثنائي تقرر بنص خاص ، فلا يجوز التوسع فيه ولا تأويله تأويلاً من شأنه إضافة حق جديد لا تحتمله ألفاظه ولا معانيه ، وأن نص المادة ١١٠ من الدستور لا يسمح مطلقاً بالقول بأنه نص مطلق يتناول الإجراءات السابقة على دور الانعقاد والتي تتخذ خلاله ، وإلا لما كان هناك مسوغ لوضع عبارة « أثناء دور الانعقاد » .

وإنه بالرجوع إلى الدساتير الأجنبية التي نقل عنها واضعو دستور سنة ١٩٢٣ نرى أنه بجانب النص الذي تضمنته المادة ١١٠ توجد فقرة أخرى تنص بصراحة على حق المجلس بالنسبة للإجراءات التي اتخذت قبل انعقاد الدور وحل الدور ، وهي مستمرة ( راجع الفقرة الثالثة من المادة ٤٥ من دستور بلجيكا سنة ١٨٣١ <sup>(١)</sup> وهو الدستور الذي نقل عنه نص المادة ١١٠ ، راجع الفقرة الثانية من المادة ١٤ من قانون فرنسا الأساسي الصادر في ١٦ يولييه سنة ١٨٧٥ <sup>(١)</sup> ) فكلاهما يتضمن الفقرة الإضافية التالية « ويجوز لأي المجلسين أن يقرر إيقاف الإجراءات المتخذة نحو عضو من أعضائه والإفراج عنه مدة دور الانعقاد كله » .

فهاتان الفقرتان تقرران حقاً آخر للبرلمان بالنسبة للإجراءات السابقة على دور الانعقاد وهو حق مختلف كل الاختلاف عن الحق الذي تقررته الفقرة الأولى في كل من المادتين ٤٥ و ١٤ فرنسي . فهذا الحق الأخير أساسه أن كل إجراء يتخذ أو قبض يحصل أثناء دور الانعقاد يعتبر باطلاً وغير موجود إذا حصل من غير تصريح المجلس .

أما الحق المقرر بعد ذلك فأساسه أن الإجراءات الجنائية التي اتخذت وأوامر القبض التي صدرت قبل بدء دور الانعقاد تعتبر صحيحة وناظمة حتى يتدخل المجلس فيأمر بإيقاف مفعولها ، أو بعبارة أخرى يعلق نفاذها حتى ينتهي الدور .

فالحقان مختلفان تماماً طبيعة وحكماً . ولو أن هذا الحق الأخير كان من طبقة الحق الأول لصح القول بأن سكوت الشارع عنه لا يمنع من استنتاجه ، وأن نص المادة ١١٠ يقتضيه وبوجه .

ولو كان الحق الأول يقتضي هذا الحق الأخير لما استدعى تقرير هذا ضرورة وضع نص خاص في الدستورين اللذين نقلنا عنهما ولا في لأئحة مجلس النواب المصري السالف ذكرها .

١٢ — أما القول بأن الإجراءات الجنائية تتجدد في كل مرحلة فلو بدأت قبل انعقاد الدور ثم استمرت حتى بدئه ، فلا بد من استئذان جديد ؛ والاستشهاد على ذلك بسابقة سنة ١٨٣٢ قد دفع أيضاً لأن قضاء محكمة النقض والإبرام الذي لم يشذ عنه علماء الفقه الدستوري بل أقروه هو أنه إذا بدأت الإجراءات في غير الدور ، ثم حلّ الدور ، فلا حاجة لاستئذان لاستمرارها ( راجع دالوز سنة ١٩١٣ ، قسم أول ، صفحة ٧٧ ) ، حيث تقرر بصحة السير في نظر المعارضة المقدمة من نائب أثناء انعقاد الدور من غير استئذان ما دامت الإجراءات بدأت قبل الدور . والحكم الذي يصدر في المعارضة حكم صحيح لأنه يعتبر متممًا للإجراءات التي بدأت صحيحة .

(1) La détention ou la poursuite d'un membre de l'une ou de l'autre chambre est suspendue pendant la session, et pour toute sa durée si la chambre le requiert.

مادة ١١٠ « ... .. »

ويظهر أن نقطة الخلاف كانت « هل كان النائب وقتها متمتعاً بالحصانة فلا بد من استئذان ، أم تعتبر الإجراءات مستمرة فلا حاجة لإذن للسير في المعارضة ؟ » . فلم يكن من رأى محكمة النقض أن الحصانة باقية كما ترى .

وكذلك جاء في دالوز سنة ١٩١٢ ( قسم أول ، صفحة ٢٤٩ ) حكم لمحكمة النقض جاء فيه :

« لا توقف الإجراءات المتخذة ضد النائب في غير مدة الانعقاد ( إلا إذا طلب المجلس ذلك ) لأنه ما دام النائب العام قد وجه تهمة إلى النائب في وقت لم يكن المجلس في دور انعقاده فتكون الدعوى العمومية مقبولة ، اللهم إلا إذا استعمل المجلس حقه المقرر في الفقرة الثانية من المادة ١٤ سنة ١٨٧٥ وطلب إيقاف الإجراءات » .

ولا تأثير للقرار الذي يتخذه مجلس النواب معلنا فيه أنه لا بد من الاستئذان لا للبدء في اتخاذ إجراءات بل للاستمرار فيها أثناء دور الانعقاد لأن قراره هذا لا يمكن بحال أن يغير من نص قانون دستوري .

ولما كانت المعارضة في حكم غيابي ليست إلا استمراراً للإجراءات الأصلية ، ومن شأنها أن تحفظ للدعوى العمومية قوتها ، فإذا رفعت معارضة من نائب أثناء انعقاد الدور كان للحكمة أن تفصل في المعارضة من غير استئذان ما دامت الإجراءات كانت قد بدأت قبل الدور ولا يؤثر على حق المحكمة مطلقاً أن النائب العمومي قد قدم طلباً بالتصريح برفع الحصانة البرلمانية وإلقاء القبض أثناء الدور لأن مثل هذا الطلب ليس من شأنه أن ينزع من المحكمة قضية تعلق بها قضاؤها تعلقاً صحيحاً قبل الدور .

١٣ — على أننا لا ندري ما هو تأثير افتتاح الدور على الإجراءات التي بدأت قبله واستمرت في رأى القائلين بوجود الحصانة ، أيوقف كل تحقيق ويفرج عن المتهم بمجرد انعقاد المجلس ، ويجب على النيابة أن تطلب التصريح برفع الحصانة ، أم يستمر القبض والإجراءات حتى يتدخل المجلس فيوقفها ؟

إن قالوا بالحل الأول فكأنهم يقررون أن دستورنا الذي جاء نصه قاصراً في هذا الموضوع عن دستوري فرنسا وبلجيكا يقرر في الوقت ذاته للنائب وللجلس حقاً أوسع من الحق المقرر في تلك الدساتير ، فإنها كما مرّ بيانه تقرر أن الإجراءات التي اتخذت قبل انعقاده صحيحة ونافذة ولا يقف أثرها إلا عند تدخل المجلس . أما الحل الذي يقترحونه في حالتنا فهو أنها تبطل من نفسها (Ipso facto) بمجرد انعقاد المجلس بحيث إن كل قبض بعده يكون باطلاً .

وإن قالوا بالحل الثاني فكأنهم يقرون حبساً وإجراءات في وقت النائب في نظرهم متمتع فيه بالحصانة ، فهو حبس باطل وإجراءات باطلة . هذا فضلاً عن أنهم يعطون للمجلس في هذه الحالة حقاً من غير نص .

١٤ — أما أعمال لجنة الدستور فليس فيها ما يدل على حقيقة قصد من عدم جعل نص المادة ١١٠ شاملاً للحالتين اللتين يشملهما نص المادة ٤٥ من دستور بلجيكا المنقولة عنه .

والواقع أن لجنة الثمانية عشر أو لجنة المبادئ أقرت مبدأ عدم جواز القبض على أعضاء البرلمان إلا بإذن المجلس . وبعد موافقة اللجنة العامة على هذا المبدأ أحالته على لجنة التحرير وترك لها تفصيل المبدأ فجاء التحرير قاصراً على النص الحالي .

ويلوح أن لجنة الثمانية عشر ما كانت تقصد تطبيق المبدأ أو قصره بالشكل الذي استقر عليه أخيراً ، ولكن الواقع أن النص قاصر بسكوته عن الحالة التي نحن بصدددها وليس لنا أمام قصور النص أن نسد هذه الثغرة بما نستنتجه من الدساتير الأخرى أو نقيس عليه من السوابق أو نتخيله من قصر لجنة المبادئ ، فيجب ألا ننسى دائماً أننا في صدد حق استثنائي يجب عدم التوسع في تأويله .

١٥ — أما الاستناد إلى السوابق الدستورية التي تفررت بفرنسا قبل سنة ١٨٧٥ وقما كان النص عندهم موافقاً لنص المادة ١١٠ فغير منتج .

فهم يرون الرجوع لدستوري سنتي ١٨٣١ و ١٨٤٨ لأن النصين الخاصين بالحصانة فيهما يماثلان تماماً نص الدستور المصري على قولهم .

وهنا نسارع إلى القول بأن النص الموجود في الفقرة الثانية من المادة ١٤ من القانون الأساسي الفرنسي لسنة ١٨٧٥ هو أول نص من نوعه وجد بتاريخ فرنسا الدستوري ، وفي هذا الموضوع يقول الأستاذ ديجي في كتابه عن الدستور ، جزء رابع ، صفحة ٢٢٥



مادة ١١٠ » ... ..

وصفحة ٢٢٦ : « لقد قررنا فيما سبق أن النائب لا يتمتع بالحصانة إلا أثناء انعقاد الدور . وقد يحدث أنه فيما بين دورى الانعقاد تتخذ إجراءات ضد نائب ويقبض عليه احتياطياً ثم يحل موعد انعقاد المجلس قبل أن تنتهى الإجراءات فيدوم الحبس ، فما هى حقوق المجلس التابع له العضو فى هذه الحالة ؟ لم تتعرض لهذه الحالة لا دساتيرنا ولا قوانيننا السابقة . »

ويقول أوجين بير فى مؤلفه ، بند ١٠٦٠ ، إن النص الحالى حدد بمجلاء الحكم فى حالة ما يحصل القبض أو تتخذ الإجراءات ضد نائب قبل انعقاد المجلس ، قضى بذلك على كل خلاف يقوم حول تحديد حق المجلس فى مثل هذه الحالة .

من هذا يظهر لنا أن النص الجديد فى قانون سنة ١٨٧٥ وضع لأول مرة فى قوانين فرنسا سنة ١٨٧٥ ، وأن الأمر استدعى وضعه ليقطع الشرع برأى حاسم فى مسألة كثر فيها الخلاف . فلا يصح مع ذلك الرجوع إلى دستورى فرنسا فى سنة ١٨٣١ وسنة ١٨٤٨ ولا القول بأنه كان لفرنسا تقاليد وسوابق دستورية مقرررة .

أما دستور سنة ١٨٤٨ فمختلف كثيراً عن نص دستورنا ويحتوى أحكاماً كثيرة فلا محل للرجوع إلى الأحكام والسوابق التى تقررت تحت سلطانه ، خصوصاً أنه أشار فى فقرته الأخيرة إلى أن الشخص المحبوس إذا انتخب نائباً فبمجرد انتخابه يتمتع بالحصانة ويجب الاستئذان حتى يمكن محاكمته .

#### Article 37 (Constitution 1848).

Ils ne peuvent être arrêtés en matière criminelle. sauf le cas de flagrant délit, ni poursuivis qu'après que l'Assemblée a permis la poursuite.

En cas d'arrestation pour flagrant délit, il en sera immédiatement référé à l'Assemblée, qui autorisera ou refusera la continuation des poursuites. Cette disposition s'applique au cas où un citoyen détenu est nommé représentant.

١٦ — على أن السوابق الدستورية التى يتكلمون عنها لا تنهض بحجبتهم ، وبيان ذلك :

( أولاً ) ظهر مما قدمنا بيند ١٢ أن رأى الذى استقر عليه قضاء محكمة النقض والإبرام هو أن الإجراءات متى بدأت صحيحة قبل انعقاد الدور فلا حاجة للاستئذان عند انعقاده للاستمرار فيها . فإذا صدر حكم غيابى ضد نائب قبل بدء الدور ثم بدأ الدور فعارض فيه النائب صح السير فى نظر المعارضة من غير حاجة لطلب رفع الحصانة ، والحكم الذى يصدر فى المعارضة يصبح واجب النفاذ .

( ثانياً ) أما حكماً سنة ١٨٤٢ وسنة ١٩١٢ الخاصان بقبول النقض من نائب لم يقدم نفسه للتنفيذ فالاستشهاد بهما فى موضوع بحثنا لا يصح على إطلاقه ، وذلك لأن المادة ١١٠ من الدستور نصت على عدم جواز اتخاذ إجراءات جنائية ؛ ونصت أيضاً على عدم جواز القبض أثناء دور الانعقاد . وقد لاحظنا فيما سبق أن الإجراءات الجنائية تشمل بطبيعة الحال القبض ، فلماذا إذن اختص الشارع القبض بالذكر ؟ المعقول والفهوم أنه لم يفرد بالذكر دون سائر الإجراءات الجنائية إلا لظهورية شأنه وليعطيه حكماً خاصاً ، إذ الواقع أن الشارع رعى إلى عدم جواز القبض على النائب أثناء دور الانعقاد ، سواء كان القبض عملاً قضى به تطور الإجراءات التى اتخذت ضد النائب قبل دور الانعقاد ، أو كان إجراء مستقلاً بذاته وبداية للتحقيق .

فإذا كانت محكمة النقض والإبرام قضت فى حكمها الصادرين فى سنة ١٨٤٢ وسنة ١٩١٢ بصحة النقض الذى قدمه نائب بعد بدء دور الانعقاد من غير أن يقدم نفسه لتنفيذ الحكم ، لأنه متى بدأ الدور فلا يصح القبض عليه ، فهذا التفسير صحيح ومنطبق على نص الفقرة الأولى من المادة المتابلة للمادة ١١٠ من دستورنا ، لأنها تمنع القبض على النائب أثناء دور الانعقاد ( أياً كانت مناسبة القبض ) إلا بعد استئذان المجلس التابع هو له . فلا يمكن اتخاذ هذه الأحكام حجة على ما يذهبون إليه من أن قضاء محكمة النقض جرى على أن الإجراءات التى بدأت قبل دور الانعقاد تقف بمجرد ابتداء الدور ، لأن نفس الحكم الذى يستشهدون به قضى بغير ذلك كما سبق بيانه وبصد المعارضة فى الأحكام الغيابية .

واللجنة ترى أن نص المادة ١١٠ يسمح بالتفريق بين الإجراءات وبين القبض فى الحكم ، فإن طبيعة الإجراءات تحتل الاستمرار؛ أما القبض فهو عمل يصح ، لظهوره ، اعتباره مستقلاً عن الإجراءات ومنفصلاً عنها . وهذا ما قصده الشارع بإفراده بالذكر وعلى هذا رأى الأستاذ «Ch. Roux» فى تعليقه على حكم محكمة النقض فى سنة ١٩١٢ المنشور فى مجلة سبرى سنة ١٩١٣ .

لهذه الاعتبارات كلها رأت أغلبية اللجنة ما يأتي :

( أولاً ) إن النائب الذى تتخذ ضده إجراءات أو يقبض عليه قبل ابتداء الدور لا يتمتع بالحصانة إذا انعقد المجلس بل تستمر الإجراءات ويدوم القبض من غير حاجة لاستئذان المجلس للاستمرار فيها .

( ثانياً ) إنه ليس للمجلس فى هذه الحالة أن يتدخل فى الإجراءات أو فى القبض ، فىأمر بإيقافها أو بالإفراج عن النائب .

( ثالثاً ) إنه إذا بدأت الإجراءات ضد النائب قبل بدء دور الانعقاد من غير أن يقبض عليه ، ثم بدأ الدور واستدعت التحقيقات ضرورة القبض عليه ، فيجب فى هذه الحالة استئذان المجلس فى القبض .

\* \* \*

وبناء عليه يكون حضرة النائب أمين همام حمادى افدى غير متمتع بالحصانة بالنسبة للإجراءات التى اتخذت ضده قبل يوم ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦ الذى بدأ فيه دور الانعقاد الحالى . ولا يملك المجلس التدخل فى هذه الإجراءات ولا فى أمر القبض الذى كان قد صدر ضده قبل الدور .

١٧ — وقد رأت اللجنة إزاء ما لاحظته من قصور الدستور المصرى عن معظم الدساتير فى هذا الصدد وعدم تناوله هذه الحالة بحكم صريح مما نشأ عنه الخلاف فى وجود الحصانة ، أن تقترح على المجلس علاجاً لملفاة سكوت المادة ١١٠ عن حالة عاجتها الدساتير التى أخذنا عنها بنص صريح ونصت عليها لأئحة مجلس النواب المصرى سنة ١٨٨٢ ، ولذلك فهى تطلب من المجلس الموافقة على اقتراح تعديل نص المادة ١١٠ من الدستور بإضافة فقرة مماثلة للمادة الخامسة من لأئحة مجلس النواب المصرى سنة ١٨٨٢ وللفقرة الثانية من المادة ١٤ من قانون فرنسا الأساسى الصادر فى ١٦ يوليه سنة ١٨٧٥ وللفقرة الثالثة من المادة ٤٥ من دستور بلجيكا تتكفل ببيان أن لكل من المجلسين أن يأمر بإيقاف الإجراءات التى اتخذت ضد أحد أعضائه قبل بدء دور الانعقاد أو بالإفراج عنه ، وذلك مدة انعقاد الدور . وقد اشتركت أقلية اللجنة مع أغليبيتها فى هذا الطلب حتى لا يكون الحق موضع خلاف .

\* \* \*

١٨ — وكذلك ترى اللجنة بهذه المناسبة أيضاً ضمناً لعدم انتهاك حرمة الحصانة البرلمانية أن تقترح وضع مادة تقابل المادة ١٢١ من قانون العقوبات الفرنسى لمعاقبة كل موظف قضائى أو نائب عمومى أو عضو نيابة أو قاض يأمر أو يوقع على أمر أو حكم أو تفويض بإلقاء القبض أو باتخاذ الإجراءات الجنائية أو بتوجيه الاتهام ضد أحد أعضاء المجلسين دون الحصول على ترخيص من المجلس التابع له فى الأحوال التى يحتم الدستور فيها الحصول على هذا الترخيص . وستقدم اللجنة مشروع قانون بذلك .

\* \* \*

١٩ — ولا يفوتنا أخيراً أن نلاحظ أن التقاليد البرلمانية جرت على أن وزير الحفانية هو الذى يتولى طلب رفع الحصانة البرلمانية عن أحد أعضاء المجلسين أو إخطار المجلس بالإجراءات التى اتخذت ضد أحد أعضائه إذا بدأت قبل دور الانعقاد فليس لموظف من الروسين له ، مهما علا مقامه ، أن يتولى بنفسه رفع هذا الأمر للمجلس ( راجع فى ذلك كتاب أوجين بير ، بند ١٠٩٠ ) ؟

تحريراً فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦

رئيس اللجنة

السكرتير

مصطفى النحاس

محمد صبرى أبو علم

المقرر — نصت المادة ١١٠ من الدستور المصرى على أنه لا يجوز أثناء دور الانعقاد اتخاذ إجراءات جنائية نحو أى عضو من أعضاء البرلمان ولا القبض عليه إلا بإذن المجلس التابع هو له ، وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجناية .

فلتفسير هذا النص وتحديد المعنى المقصود منه يجب الرجوع إلى المصدر التشريعى الذى نقل عنه . ولهذا الغرض رأت اللجنة أن ترجع إلى أعمال لجنة الدستور ، فوجدت أنها رجعت إلى الفقرة الأولى من المادة ١٤ من الدستور الفرنسى الصادر فى ١٦ يوليه



مادة ١١٠ » ... ..

سنة ١٨٧٥ وإلى الفقرة الأولى من المادة ٤٥ من الدستور البلجيكي . وقد وجدت لجنة الحقانية أن النص البلجيكي يتفق في جميع تفاصيله مع النص المصرى ، وكذلك وجدت أن النص الفرنسى يتفق مع نصنا أيضاً ، ولكن مع وجود فارق طفيف أفصله لحضراتكم فيما يلى :  
إن العبارة الواردة في المادة ١١٠ من دستورنا هي « لا يجوز اتخاذ إجراءات جنائية » . وهذه العبارة كما هو ظاهر تشمل جميع الجرائم من جنابات وجنح ومخالفات . فالنص البلجيكي يماثل النص المصرى من هذا الوجه تمام الماثلة . أما النص الفرنسى فقد اقتصر على القول بأنه « لا يجوز اتخاذ إجراءات ضد عضو البرلمان في مواد الجنابات ولا الجنح » ، وبذلك أخرج المخالفات ، وهذا كما ذكرت لحضراتكم هو الفارق الوحيد بين النص المصرى والنص الفرنسى .

لهذه الأسباب استنتجت لجنة الحقانية أن النص المصرى منقول عن النص البلجيكي . وإذا كانت لجنة الدستور قد قررت أنها رجعت في بحثها إلى الدساتير الفرنسية والبلجيكية والإيطالية فالظاهر بلا نزاع من مقارنة هذه الدساتير بعضها ببعض أن النص المصرى مقتبس عن الدستور البلجيكي والدستور الفرنسى ( مع الفارق الوحيد الذى بينته آنفاً ) أما الدستور الإيطالى فمخالف لنصنا كل المخالفة .

وقد بحثت لجنة الحقانية في تاريخ تشريع الدستور المصرى فوجدت هنالك نصوصاً : ( أولاً ) في لائحة تأسيس مجلس شورى النواب الصادرة في سنة ١٨٦٦ ، ( وثانياً ) في لائحة مجلس النواب الصادرة في سنة ١٨٨٢ . ولكنها وجدت أن لجنة الدستور لم تشر أدنى إشارة إلى هذه النصوص فاستنتجت لجنة الحقانية من ذلك أن لجنة الدستور لم ترجع إلى هذا المصدر التشريعى المصرى . وقد لاحظنا أن لائحة مجلس النواب الصادرة في سنة ١٨٨٢ تضمنت مادتين في هذا الشأن : المادة الرابعة وهي تطابق تقريباً المادة ١١٠ من الدستور المصرى ، ثم المادة الخامسة وسرد الكلام عليها فيما بعد . وهنا أستلفت نظر حضراتكم إلى أن المواد ١١٠ من الدستور المصرى و ٤٥ ( فقرة أولى ) من الدستور البلجيكي و ١٤ ( فقرة أولى ) من الدستور الفرنسى و ٤ من لائحة مجلس النواب سنة ١٨٨٢ ، كل هذه تتضمن الحق الآتى وهو أنه « لا يجوز اتخاذ إجراءات جنائية ضد عضو البرلمان ولا القبض عليه أثناء انعقاد الدور » . فالحصانة تقررت بهذه النصوص . والحصانة في الواقع استثناء وارد على مبدأ المساواة بين جميع أفراد الأمة في إجراءات التحقيق والمحاكمة لأن الأصل أن الأفراد أمام القانون سواء ، فمضى وجهت ضد أحدهم شبهة أو تهمة وجب أن تسير إجراءات التحقيق معه .

ولكن لأجل حماية التمثيل النيابى قررت الحصانة استثناء لهذا الأصل . وهذا الاستثناء قدر بقدر الضرورة الداعية له بمعنى أن الحصانة لا تمنع من المحاكمة منعاً ، بل تؤجلها إلى أجل مسمى .

وقد قام خلاف في اللجنة بين الأقلية والأغلبية حول هذه المسألة ، أعنى هل الحصانة استثناء وارد على مبدأ المساواة أو هي حق ملازم لمبدأ انفصال السلطات ؟

وقد رأت الأغلبية أن الحصانة استثناء وأنها فسرت على هذا الوجه في جميع المراجع الفرنسية . وقد ذكر السيوديجوى أن الحصانة حق استثنائى يجب أن يفسر على أضيق الوجوه . وقد ذكر السيوديجوى مثل هذا القول ، والواقع أن كل علماء الفقه الدستورى مجمعون على هذا رأى .

والحصانة التى قررتها المادة ١١٠ من الدستور المصرى والنصوص المقابلة لها في الدساتير الأخرى تبتدىء بابتداء دور الانعقاد وتنتهى بانتهائه ، وهي تلازم النواب أثناء الدور بأجمعه ولو حصل في خلاله أن اجتماعات المجلس أجلبت ، سواء أكان هذا التأجيل بقرار من المجلس نفسه أم بأمر الملك عملاً بالمادة ٣٩ من الدستور ، لأن التأجيل في الواقع لا يقطع الدور . وما دام مرسوم النص لم يتل فالحلسان مجتمعان ودور الانعقاد مستمر . هذه النقطة لم تكن موضع خلاف قط وإنما كان الخلاف على ما يأتى :

هل إذا اتخذت ضد عضو البرلمان إجراءات جنائية قبل ابتداء الدور ثم استمرت هذه الإجراءات حتى ابتداء الدور ، فهل عند ابتداءه يتمتع العضو بالحصانة أو لا ؟ إذا قلنا إنه يتمتع بالحصانة اتبنى على ذلك أن الإجراءات يجب أن تقف من تلقاء ذاتها بمجرد افتتاح الدور وإن العضو المقبوض عليه يجب أن يفرج عنه فوراً . وإذا قلنا إنه لا يتمتع بالحصانة فإن الإجراءات تستمر في طريقها الطبيعى .

ولحل هذا الإشكال علينا أن نرجع للمادة ١١٠ من دستورنا وللنصوص الأجنبية التى نقلت عنها . إن هذه المادة قاصرة على القول بأنه لا يجوز اتخاذ إجراءات جنائية نحو عضو البرلمان ولا القبض عليه أثناء دور الانعقاد . فالحصانة بموجب هذا النص إنما تكون أثناء الدور . فهل الإجراءات التى تبتدىء قبل الدور وتستمر حتى يفتح تدخل فيما يشمله هذه الحصانة أو لا ؟



مادة ١١٠ « ... .. »

إن اللجنة ترى أن النص في حالته الحاضرة لا يساعد على القول بأن الحصانة تشمل هذه الإجراءات . وبالرجوع إلى المصادر التي أخذنا منها نصنا — وهي الفقرة الأولى من المادة ١٤ من الدستور الفرنسي والفقرة الأولى من المادة ٤٥ من الدستور البلجيكي — وجدنا أن القوم هناك واجهوا مثل هذه الصعوبة وطلب منهم حل مثل هذا الإشكال . فوضعوا حله نصاً صريحاً وهو وارد في الفقرة الثالثة من المادة البلجيكية وفي الفقرة الثانية من المادة الفرنسية . وكلتاها تقضيان بأنه إذا انفض المجلسان وكانت هناك إجراءات جنائية متخذة ضد أحد أعضائهما أو كان قد قبض عليه فلكل منهما أن يأمر بإيقاف الإجراءات أو بالإفراج عن المقبوض عليه طول مدة الانعقاد .

وبما يذكر بهذه المناسبة أن المادة الخامسة من لأئحة مجلس النواب المصري الصادرة في سنة ١٨٨٢ تضمنت ترجمة صحيحة صريحة للفقرة الثانية من المادة ١٤ من الدستور الفرنسي ، حيث نصت على حق المجلس أثناء دور الانعقاد بالنسبة للإجراءات المتخذة قبل ابتداء الدور .

فلما استجمعنا هذه النصوص ووضعناها بجانب النص المصري وجدنا أننا في الواقع لسنا أمام نص غامض كما يقولون بل أمام نقطة سكت عنها الدستور سكوتاً مطلقاً .

إن أمام كل واضع للدستور مسألتين مطلوب منه حلها : الأولى حق المجلس بالنسبة للإجراءات المتخذة أثناء دور الانعقاد وقد وضع لحلها النص القائم الآن في دستورنا . أما المسألة الثانية فهي حق المجلس بالنسبة للإجراءات المتخذة قبل ابتداء الدور . والظاهر أن واضع دستورنا لم يشعر بأن من واجبه حل هذه المشكلة أو لعله سها عنها . وعلى كل حال ليس في المراجع التي بين أيدينا ولا في أعمال لجنة الدستور ما يساعد على تفسير هذا السكوت .

ولا يمكن القول هنا بأن الشارع المصري وجد أن الفقرة الأولى من المادة ٤٥ البلجيكية كافية وحدها لحل هذه العقدة لأنه لو كانت هذه الفقرة كافية لحل المسألتين ، فما الذي دعا إذن لإيراد الفقرة الثالثة وهي التي تضمنت حلاً خاصاً بالمسألة الثانية . الواقع أن الفقرة الأولى من المادة البلجيكية (وبعبارة أخرى أن المادة ١١٠ من دستورنا) تقرر قيام الحصانة أثناء دور الانعقاد . أما الفقرة الثالثة من الدستور البلجيكي وهي التي لا نظير لها عندنا فمعناها أنه لا حصانة إذا ابتدأت الإجراءات قبل افتتاح الدور ولكن يحق للمجلس في هذه الحالة أن يأمر بإيقاف الإجراءات أو بفك الاعتقال . فالحق المقرر في الحالة الأولى مبني على قيام الحصانة . أما الحق المقرر في الحالة الثانية فليس مبنيّاً على قيام الحصانة وإلا لوجب وقوف الإجراءات أو الإفراج بمجرد ابتداء الدور من غير حاجة إلى تدخل المجلس في الأمر . فالحقان مختلفان في طبيعتهما وفي أساس وجودهما . ومتى تقرر أن الحق الثاني المقرر بالفقرة الثالثة من المادة البلجيكية والثانية من المادة الفرنسية ( ولا نظير لها عندنا ) يختلف عن الحق الأول المقرر بالمادة ١١٠ من دستورنا فلا يمكن القول بأن هذه المادة الأخيرة توجب هذا الحق الثاني أيضاً .

قالوا في هذه النقطة إن الإجراءات تتجدد عند كل مرحلة من مراحلها ، فإذا اتفق أن النائب استجوب قبل ابتداء الدور ثم جاء الدور واحتاج الأمر إلى إجراءات أخرى كواجهته بشهود أو تعيين خبراء أو ... الخ ، فهذه مرحلة جديدة تتجدد عندها الإجراءات وإذن تقوم الحصانة لحماية النائب ضد هذه الخطوة الجديدة من خطوات الإجراءات .

واستندوا في هذا إلى أقوال الأستاذين برتلي وديجوى . والواقع أن كلا من هذين الأستاذين بل إن جميع علماء الفقه الدستوري يقررون أن الإجراءات واحدة متى ابتدأت تستمر حتى تنتهي . فإذا اتخذت إجراءات قبل ابتداء الدور أي في الوقت الذي لا داعي فيه إلى استئذان المجلس في اتخاذها ثم استمرت حتى فاجأها الدور فالواجب أن تستمر حتى تنتهي وليس على النيابة ولا على رافع الدعوى من الأفراد أن يرجع إلى المجلس لاستئناده في استمرارها لأن طبيعتها أن تستمر ويجب أن تستمر . على هذا الرأي أجمع الشراح كلهم وهم يقررون جميع ما يترتب عليه من النتائج حتى لقد ذهبوا إلى القول بأنه إذا اتخذت إجراءات قبل الدور ثم حل الدور واحتاج الأمر إلى القبض على النائب فلا حاجة إلى استئذان المجلس في ذلك وسنتكلم عن هذه النقطة فيما يلي :

يستخلص من كل هذا أنه لا محل مطلقاً للقول بأن الإجراءات تتجدد في كل مرحلة .

قالوا إنه لتفسير المادة ١١٠ من الدستور ولوضع حل للمسألة التي نحن بصدها يجب الرجوع إلى السوابق الدستورية المقررة في فرنسا عندما كان نص دستورهم ناقصاً كنص دستورنا الحالي ، وأشاروا بهذه المناسبة إلى دستوري ١٨٣٠ و ١٨٤٨ . والواقع أنه



مادة ١١٠ « ... »

لا يمكن القول بأنه كان في فرنسا قبل سنة ١٨٧٥ سوابق مقررة في هذا الشأن ، وهذا ليس رأي بل رأى علماء الفقه ، كالمسيو ديجوى والمسيو أوجين بير ، فهما يقولان بأنه قبل أن توضع الفقرة الثانية من المادة ١٤ من دستور ١٨٧٥ لم يكن هذا الحق الذى خول للمجلس محل اتفاق بل كان نقطة خلافية تضاربت فيها الآراء ، فرأى الشارع أنه ملازم للتدخل لحسم الخلاف . هذا ما يقول أوجين بير في كتابه المعروف . ومثل هذا يقرره المسيو ديجوى في صفحة ٢٢٦ من الجزء الرابع من كتابه .

فالرجوع إلى ما قبل سنة ١٨٧٥ والقول بأنه كانت هناك سوابق مقررة يصح القياس عليها في تفسير المادة ١١٠ من دستورنا لا يمكن أن يقبل على إطلاقه . ومع ذلك إذا رجعنا إلى هذه السوابق فماذا نجد ؟

إن كل ما تقدم به المعارضون مسألتان : المسألة الأولى أنه في سنة ١٨٣٢ صدر حكم غيابي ضد نائب أعلن به في أول يوم من دور الانعقاد ، قدم معارضة في الميعاد القانوني ثم طلب من محكمة الجنايات وقف الإجراءات حتى يؤذن بالسير في الدعوى ، وقال إنه متمتع بالحصانة ، فلم تر المحكمة مبرراً لقبول طلبه وقالت إنها لا تفصل في هذه النقطة وطالبت بالرجوع للمجلس لأخذ رأيه في المسألة فرجع إليه وقدم طلباً بوقف الإجراءات فأحيل على لجنة الحصانة في المجلس فقدمت تقريراً قالت فيه إن الطلب المقدم إليها ليس طلباً برفع الحصانة وإنما هو استفتاء وليس المجلس ولا لجانته هيئات استفتاء .

فلما عرض الأمر على المجلس تمسك وزير الحقانية بوجوب استمرار الإجراءات من غير حاجة إلى استئذان المجلس . ولكن المجلس لم يوافق على ذلك كما أنه لم ير أن يفصل في المسألة بالمرّة ، وأخيراً طلب الوزير الإذن بالاستمرار في الإجراءات فأذن المجلس بذلك . أما المسألة الأخرى فهي أنه في سنتي ١٨٤٢ و ١٩١٢ صدر حكمان من محكمة النقض يقول المعارضون إنهما يقرران مبدأ تجديد الإجراءات بحيث يجب الاستئذان في كل خطوة . والواقع أن هذين الحكمين لم يقررا مبدأ كهذا ، وقد رجعت إليهما وإلى التعليقات المدونة عنهما فوجدت أنهما صدرا في الظروف الآتية : إنه في قانون تحقيق الجنايات الفرنسي مادة تقضى بأنه يشترط لقبول النقض أن يقدم طالب النقض نفسه لتنفيذ الحكم الصادر عليه إذا كان هذا الحكم يقضى بحبسه أكثر من ستة أشهر . وقد حدث أن نائباً صدر عليه حكم قبل انعقاد الدور فقدم طلباً بنقض الحكم ولكنه لم يقدم نفسه للتنفيذ . عندئذ واجهت محكمة النقض المسألة الآتية : هل يجب على عضو البرلمان أن يقدم نفسه لتنفيذ الحكم الصادر عليه حتى يقبل منه طلب النقض أو لا ؟

فقالته المحكمة في الجواب عن هذه المسألة إنه لا ضرورة لأن يقدم عضو البرلمان نفسه للتنفيذ لأنه بالنسبة للقبض متمتع بالحصانة ولا يجوز إخضاعه لإجراء القبض ، في حين أن الدستور يمنع ذلك . والواقع أن المحكمة ترى في القبض عملاً مستقلاً عن بقية الإجراءات ويخالفها في هذا الرأي علماء الدستور الذين لا يفرقون بين القبض وبين سائر الإجراءات . وهنا ألاحظ أن جميع هذه المباحث والمناقشات إنما تدور على الحق المقرر في الفقرة الأولى من المادتين الفرنسية والبلجيكية وهما المقابلتان للمادة ١١٠ من دستورنا وهذا الحق هو الذى يمكن أن تتعرض له المحاكم في أحكامها . أما الحق المقرر في الفقرة الثالثة من المادة البلجيكية والفقرة الثانية من المادة الثانية (وكلتاها لا نظير لها عندنا) فهو حق خالص للمجلس لا يمكن أن يتصور اشتراك الحاكم في تقريره ولا سبيل مطلقاً إلى تعرضها له .

ولكى نزيد هذه المسألة إيضاحاً أقول إن محكمة النقض ناقشت المسألة على هذه الصورة : إن الفقرة الأولى من المادة ١٤ من الدستور الفرنسي وهى المقابلة للمادة ١١٠ من دستورنا تقول إنه لا يجوز في أثناء دور الانعقاد اتخاذ إجراءات جنائية نحو أى عضو من أعضاء البرلمان . وقد كان المفهوم أن في التعبير بكلمتي « إجراءات جنائية » ما يفنى عن ذكر القبض بالذات لأن الإجراءات تشمل القبض . ولكن الواقع أن الدستور جاء بعد ذلك وقال « ولا القبض » فما الداعي لاختصاص القبض بالذكر ؟ لابد أن يكون للشارع معنى خاص من ذلك . ومحكمة النقض تفسر هذا بما ينطوى عليه القبض من الخطورة وتقول إن الدستور أراد أن يحمى العضو ضد الإجراءات الجنائية ، وهذه وإن كانت تفيد الاستمرار إلا أن القبض عمل وقته له من شدته ومن خطورته ما يبرر اختصاصه بنص خاص مستقل . ولذا أوجب الدستور الاستئذان قبل إجراءاته سواء أكان وقوعه قبل الإجراءات الأخرى أم في أثناءها ، وسواء أكانت هناك إجراءات متخذة قبل انعقاد الدور أم لا .

قالوا إن ذكر القبض بالذات في هذا اللقاع يرجع لعادة اتخذها واضعو الدستور منذ أيام الثورة الفرنسية ودرجوا عليها ، وهذا نص

غير معقول .



مادة ١١٠ « ... .. »

وإنما التفسير المعقول أن القبض إجراء شديد . وبسبب أنه أشد أنواع الإجراءات أراد واضع الدستور أن يضع له حماية خاصة حتى إنهم في فرنسا قد توسعوا فقالوا إنه إذا صدر أمر بالقبض على أحد أعضاء المجلس قبل انعقاده ولم ينفذ عليه هذا الأمر لأي سبب كان كالغياب أو الاختفاء ثم ظهر النائب وقت الانعقاد فلا يمكن تنفيذ أمر القبض قبل الرجوع في ذلك إلى المجلس . فالاستشهاد بحكم محكمة النقض والإبرام الصادرين في سنة ١٨٤٢ وسنة ١٩١٢ لا يدل على تجديد الإجراءات في كل مرحلة ولا على أن هناك إجراءات يجب أن تتخذ إذا حل الدور ، بل قالت محكمة النقض والإبرام بوجود الاستئذان قبل تنفيذ أمر القبض ، سواء أكانت الإجراءات ابتدائية قبل انعقاد الدور أم بعد الانعقاد . بل وقررت أكثر من ذلك بأن قالت ما يأتي :

أما القول بأن الإجراءات الجنائية تتجدد في كل مرحلة ، فلو بدأت قبل انعقاد الدور ثم استمرت حتى بدئه فلا بد من استئذان جديد والاستشهاد على ذلك بسابقة سنة ١٨٣٢ ، فمدفوع أيضاً لأن قضاء محكمة النقض والإبرام الذي لم يشذ عنه علماء الفقه الدستوري بل أقروه هو أنه إذا بدأت الإجراءات في غير الدور ثم حل الدور فلا حاجة لاستئذان لاستمرارها (راجع دالوز سنة ١٩١٣ ، قسم أول ، صفحة ٧٧) حيث تقرر بصحة السير في نظر المعارضة المقدمة من نائب أثناء انعقاد الدور من غير استئذان مادامت الإجراءات بدأت قبل الدور . والحكم الذي يصدر في المعارضة حكم صحيح لأنه يعتبر متمماً للإجراءات التي بدأت صحيحة .

ويظهر أن نقطة الخلاف كانت « هل كان النائب وقتها متمتعاً بالحصانة فلا بد من استئذان ؟ أو تعتبر الإجراءات مستمرة فلا حاجة لإذن للسير في المعارضة ؟ » فلم يكن من رأى محكمة النقض أن الحصانة باقية كما ترى .

وكذلك جاء في دالوز سنة ١٩١٢ ، قسم أول ، صفحة ٢٤٩ ، حكم لمحكمة النقض جاء فيه :

« لا توقف الإجراءات المتخذة ضد النائب في غير مدة الانعقاد (إلا إذا طلب المجلس ذلك) ، لأنه ما دام النائب العام قد وجه تهمة إلى النائب في وقت لم يكن المجلس في دور انعقاده فتكون الدعوى العمومية مقبولة ، اللهم إلا إذا استعمل المجلس حقه المقرر في الفقرة الثانية من المادة ١٤ سنة ١٨٧٥ وطلب إيقاف الإجراءات » .

ولا تأثير للقرار الذي يتخذه مجلس النواب معلناً فيه أنه لا بد من الاستئذان لا للبدء في اتخاذ إجراءات بل للاستمرار فيها أثناء دور الانعقاد لأن قراره هذا لا يمكن بحال أن يغير من نص قانون دستوري .

ولما كانت المعارضة في حكم غيابي ليست إلا استمراراً للإجراءات الأصلية ومن شأنها أن تحفظ للدعوى العمومية قوتها ، فإذا رفعت معارضة من نائب أثناء انعقاد الدور كان للمحكمة أن تفصل في المعارضة من غير استئذان ما دامت الإجراءات كانت قد بدأت قبل الدور ولا يؤثر على حق المحكمة مطلقاً أن النائب العمومي قد قدم طلباً بالتصريح برفع الحصانة البرلمانية وإلقاء القبض أثناء الدور لأن مثل هذا الطلب ليس من شأنه أن ينزع من المحكمة قضية تعلق بها قضاؤها تعلقاً صحيحاً قبل الدور » .

حينئذ لا خلاف في أن محكمة النقض والإبرام لم تفسر المادة ١٤ بهذا المعنى بل قررت أن الإجراءات وحدة ومتى ابتدأت قبل الانعقاد يجب أن تسير في مجراها الطبيعي سواء أكان الحكم الصادر قبل انعقاد الدور حكماً غايياً حصلت فيه معارضة أم حكماً حضورياً واستؤنف . فالمعارضة أو الاستئناف ليست إلا استمراراً للإجراءات التي بدأت صحيحة .

يقول المخالفون لهذا الرأي إن كل ذلك مقرر لوجود الحصانة النيابية . ولكن بأي مظهر يقررونها ؟ أبا المظهر الذي تقررره الفقرة الأولى من المادة ١٤ من الدستور الفرنسي ؟

فإذا كانت الإجراءات متخذة ضد نائب قبل دور الانعقاد ثم انعقد المجلس ، فهل في هذه الحالة توقف الإجراءات ويفرج عنه بمجرد الانعقاد من غير استصدار إذن من المجلس أو أن الإجراءات تستمر والقبض يدوم حتى يتدخل المجلس فيأمر بإيقاف الإجراءات وبالإفراج ؟

في الواقع أن المخالفين حاروا ثم اختلفوا في المظهر الذي تتخذه الحصانة في مثل هذه الحالة . فقريق يقول إن الحصانة موجودة وعلى ذلك يجب بمجرد ابتداء الدور الإفراج عن النائب المقبوض عليه ووقف الإجراءات ، فالذين يقولون بهذا إذا كانوا مستندين على المادة ١١٠ من دستورنا فهم في الواقع يستندون على نص في الدساتير الأجنبية لم يرد في الدستور المصري ويريدون أن يقرروا للمجلس حقاً أكثر من الحق المقرر في تلك الدساتير التي تقول بأن الإجراءات المتخذة قبل انعقاد المجلس صحيحة ونافاذة ولا يقف أثرها إلا عند تدخل المجلس .



مادة ١١٠ » ... ..

أما الفريق الثاني فيقول إن هناك حصانة ولكن يجب استمرار الإجراءات إلى أن يتدخل المجلس . فكأنهم بذلك يقرون حبساً وإجراءات في وقت النائب في نظرهم متمتع فيه بالحصانة ، فهو حبس باطل وإجراءات باطلة . هذا فضلاً عن أنهم يعطون للمجلس في هذه الحالة حقاً من غير نص .

انتهت اللجنة من بحثها هذا بأنه لا يمكن القول مطلقاً بوجود الحصانة في مثل هذه الحالة . حقيقة إنه من الرغوب فيه جداً وجود الحصانة في مثل هذه الحالة . وقد قيل تعزيزاً لهذا الرأي إن مخالفته تنقص من شأن الحصانة لأنها لكي تكون فعلية بالمعنى الصحيح يجب أن تشمل جميع النواب الذين يقبض عليهم قبل افتتاح الدور تصفياً وانتقاماً . وإتينا إذا قلنا بغير ذلك فكأننا تركنا أعضاء البرلمان تحت رحمة حكومة متعسفة لا قيمة للحصانة في نظرها . هذا الاعتراض وجيه ومعقول جداً . ولكن لمن يوجه ؟ أوجه للذين كل مأموريتهم هي تفسير النص أم يوجه للذين وضعوا النص ، فسكتوا عن حالة كان يجب النص عليها ؟

أما توجيه هذا الاعتراض إلينا مع قوته فهذا لا يمكن قبوله مطلقاً لأن مأموريتنا قاصرة على تفسير النصوص . وإذا كان الموضوع يخصنا شخصياً فيجب أن يدقق كل التدقيق فيه ، وأن نكون قضاة عادلين فلا نقرر حقاً ليس لنا .

ماذا تكون الحال إذا قررنا في مسألة كهذه بوجود حصانة وجاءت محكمة النقض والإبرام مثلاً بقررت عدم وجودها ؟ ( ضجة ) . لقد حدث مثل ذلك في فرنسا ، فأصدرت محكمة النقض والإبرام في سنة ١٩١٢ الحكم الذي تلوته على حضراتكم بعد أن قرر مجلس النواب بموافقة وزير الحفانية على وجود الحصانة . ولكن على الرغم من ذلك فإن محكمة النقض لم تأخذ بهذا الرأي . إذن فالمسألة مسألة تفسير يمكن للمحكمة في أي وقت أن تختلف مع المجلس فيها .

فالتوسع في هذا الحق لا يستدعي الموافقة على أن نحمل النص أكثر مما يحتمل . وإنما الواجب أن تتلصص الطريق الموصل لأن يكون هذا النص واضحاً صريحاً حتى يتناول الحالة التي فاتت الشرع النص عليها . في الواقع لم يكن هناك أي احتمال أن يتدخل المجلس في قضية أمين همام حمادى أفندى لأنه على أي تفسير نفس النص فليس لنا هذا الحق لعدم وجود اضطهاد سياسى في مسألته ( ضجة ) . في الواقع أن الذى كان موضوع البحث أماناً ليست مسألة تقرير الحصانة بالذات ، وإنما نظرت اللجنة للمسألة من الوجهة النظرية بقصد استكمال شروط الحصانة حسب النص للوجود أماناً .

الرئيس — أتقول بغموض النص ؟

المقرر — أقول إن هذا النص ناقص لأنه سكت عن حالة كان يجب أن يشملها .

الرئيس — أليس تفتيش البيوت إجراء جنائياً ؟ إذا تقدمت شكوى ضد نائب متهم يوم ١٧ نوفمبر ، وفي يوم ١٨ انعقد المجلس ، فهل يصح تفتيش منزله ؟

المقرر — نعم .

الرئيس — من يحجز اتخاذ إجراءات قضائية أثناء الانعقاد مع أن المادة ١١٠ تحرم ذلك ؟

المقرر — إن توجيه التهمة للمتهم قبل الانعقاد هو نفسه إجراء جنائى .

الرئيس — ومن الذى يقول بأن الإجراءات واحدة لا تتجزأ مع أنها مجزأة فعلاً : فهناك إجراء بتفتيش البيوت ، وهناك استجواب وشهادة شهود وضبط رسائل المتهم — كل إجراء من هذه الإجراءات قائم بذاته ولكن يربطها جميعاً غرض واحد ، فهي في مجموعها لم تخرج عن كونها جنائية ؟

المقرر — كل هذه مظاهر تتخذها الإجراءات ، وإن تنوعت فهناك فريق يقول بتجديدها وفريق يقول إنها وحدة لا تتجزأ .

الرئيس — النص الموجود عندنا كالنص الفرنسى قبل دستور سنة ١٨٧٥ الذى أضيف إليه نص آخر . فإذا كان قد حصل هناك خلاف في تفسيره إذ ذاك ، ثم جاء النص الثانى مزيلاً لهذا الخلاف ، فكيف يمتنع هذا الخلاف عندنا ؟

المقرر — هذا يكون غير متفق مع النص الموجود أماناً . والخلاف ينحصر في معرفة ما إذا كان النص غامضاً أو سكت عن حالة تكلمت عنها الدساتير الأجنبية .

الرئيس — أقول إن النص غير مانع ، لأنه لو كان مانعاً لما وجد الخلاف .

وبما أن الخلاف موجود فلا معنى للاستناد على النص في القطع بمعنى واحد .

المقرر — الغرض هو تحديد الخلاف لتعلم ما إذا كان آتياً من غموض نص الدستور المصرى أم لأن واضعه سكت عن نص موجود في الدساتير الأجنبية .

والخلاف في فرنسا لم يأت من غموض نص الدستور بل جاء من وجود نصوص دستورية كثيرة ومتعددة في سنين مختلفة . فأراد الشارع أن يقضى على أوجه الخلاف الناشئة من تعدد النصوص فوضع نصاً خاصاً في دستور سنة ١٨٧٥ .

محمد شوقي الخطيب افندى — هل الإجراءات التي تتخذ وحدة أم هي تتجزأ ؟

الرئيس — هل هناك ضرر إذا قلنا بأن كل إجراء قائم بذاته ، وإنه بمجرد انعقاد المجلس يجب أن توقف الإجراءات حتماً ، خصوصاً أن ذلك يتفق مع الغرض الذي وضعت من أجله الحصانة البرلمانية ولا يخالف نص الدستور ؟  
مصطفى النحاس باشا — إلا إذا كان العضو مقبوضاً عليه قبل ذلك .

الرئيس — ولكن أليس حبس حرية النائب وإحضاره أمام قاضى التحقيق وضبط رسائله ومنعه من تأدية مأموريته النيابية ثم تفتيش منزله معناها سلب هذه الحرية التي من أوجب الواجبات تمتعه بها أثناء الانعقاد ؟ فما دام القصد أن يكون النائب متمتعاً بحريته فلماذا نفرق بين حالتي الاتهام قبل الانعقاد وبعده ؟

المقرر — نص المادة لا يساعد على ذلك .

الرئيس — النص صريح في عدم جواز القبض على نائب أثناء دور الانعقاد وعدم جواز اتخاذ إجراءات جنائية ضده ، فكيف نفرقون بين باقى الإجراءات عموماً والقبض مع أن الحكم عليهما وارد في عبارة واحدة ؟

المقرر — لما وضع المشرع المادة ١١٠ من الدستور كان أمله في الدساتير الأخرى مادة من فقرتين ، فأخذ الفقرة الأولى وترك الثانية منها .

محمد فكرى أباطه افندى — هل حضرة المقرر اعتمد على النص الفرنسى من المادة ١١٠ من الدستور أو على نصها العربى ؟

المقرر — على هذا وذلك اعتمدنا .

محمد فكرى أباطه افندى — إن النص الفرنسى يشعر بأن الإجراءات كتلة واحدة ، لذلك فإني أنضم إلى رأى اللجنة .

المقرر — بناء على رأى الذى أخذت به أغلبية اللجنة أقترح وضع فقرة جديدة في المادة ١١٠ تقابل نص الفقرة الثانية من الدستور البلجيكي . وأقترح كذلك وضع مادة تقابل المادة ١٢١ من قانون العقوبات الفرنسى الخاصة بمعاينة كل موظف قضائى أو نائب عمومى أو عضو نيابة أو قاض يأمر أو يوقع على أمر أو حكم أو تفويض بإلقاء القبض أو باتخاذ الإجراءات الجنائية أو بتوجيه الاتهام ضد أحد أعضاء المجلسين دون الحصول على ترخيص من المجلس التابع له في الأحوال التي يحتم الدستور فيها على هذا الترخيص . وستقدم اللجنة إذا وافقتم حضراتكم على رأيها مشروع قانون بذلك .

الرئيس — هل الغرض هو الحصول على قرار من المجلس يفسر المادة ١١٠ من الدستور ؟

المقرر — إن رأى اللجنة هو كما يأتى :

(أولاً) إن النائب الذى تتخذ ضده إجراءات أو يقبض عليه قبل ابتداء الدور لا يتمتع بالحصانة إذا انعقد المجلس بل تستمر الإجراءات ويدوم القبض من غير حاجة لاستئذان المجلس للاستمرار فيها .

(ثانياً) إنه ليس للمجلس في هذه الحالة أن يتدخل في الإجراءات أو في القبض فيأمر بإيقافها أو بالإفراج عن النائب .



مادة ١١٠ • .....

( ثالثاً ) أنه إذا بدأت الإجراءات ضد النائب قبل بدء دور الانعقاد من غير أن يقبض عليه ثم بدأ الدور واستدعت التحقيقات ضرورة القبض عليه فيجب في هذه الحالة استئذان المجلس في القبض .

وبناء عليه يكون حضرة النائب أمين همام حمادى افندى غير متمتع بالحصانة بالنسبة للإجراءات التى اتخذت ضده قبل يوم ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦ الذى بدأ فيه دور الانعقاد الحالى ، ولا يملك المجلس التدخل في هذه الإجراءات ولا في أمر القبض الذى كان قد صدر ضده قبل الدور .

الرئيس — إن البحث في هذه النقطة يستلزم معرفة ما إذا كان لنا حق نستعمله أم لا . وليس الغرض هو التفسير .

المقرر — نحن ملزمون بتفسير المادة ١١٠ لكي نضع قراراً في ذلك . فإذا فسرنا المادة بأنها تشمل هذه الحالة يكون من حق المجلس أن يفصل في الإجراءات التى اتخذت ضد أمين همام حمادى افندى ، وأن يطلب المجلس الدوسيه الخاص به ليطلع عليه . فإذا كانت هناك حصانة توقف الإجراءات حتى يأذن المجلس بالسير فيها .

الرئيس — إن اللجنة تقول في تقريرها إن حق التمتع بالحصانة استثنائي . فإذا سلمنا بذلك فهو استثناء لأحكام قانون تخمينه الجنايات وتطبيق هذا القانون من شأن القضاء .

المقرر — نعم حق الحصانة استثناء من قانون تحقيق الجنايات ومن المبدأ العام وهو المساواة أمام القانون .

الرئيس — لذلك قلت إن الفصل في هذا من اختصاص القضاء . فالعضو هو الذى يجب عليه أن يقول للقاضي إنه متمتع بالحصانة ونحن على كل حال لا يمكن أن ننظر في هذه المسألة إلا للتور فيها . أما التفسير فلا محل له لأن التفسير إما أن يكون تفسيراً علمياً وهذا من خصائص العلماء والمؤلفين لا من وظيفتنا ، وإما أن يكون تفسيراً قضائياً وهذا أيضاً ليس من خصائصنا بل من خصائص القضاء ، وإلا أن يكون تفسيراً تشريعياً وهذا إنما يكون بقانون يصدر من مجلسي البرلمان لا بقرار من أحدهما فقط .

بناء على ذلك أرى أن يكون بحثنا هذا الموضوع على ضوء هذا الفهم ، أى للاستشارة فقط . ويحسن إذن ألا يتخذ المجلس قراراً في هذا الشأن لأننا إذا قررنا قراراً بدون أن نستند على عمل تشريعي فإن هذا القرار لا يربط القضاء بحال من الأحوال ، فقد يجوز أن نقرر أن أعضاء هذا المجلس الحق في التمتع بالحصانة فيأتي القضاء ويحكم بأن ليس لأعضاء مجلس النواب هذا الحق . وقد يجوز عكس ذلك بأن يقرر المجلس عدم استمرار الحصانة بعد بدء دور الانعقاد فيحكم القضاء بأن لأعضاء المجلس الحق في عدم استمرار اتخاذ الإجراءات ضد وزيادة على ذلك فلماذا نتيق واسعاً ؟

مصطفى النحاس باشا — تأييداً لرأى دولة الرئيس أقول إن إحالة هذا الموضوع على لجنة الحقاينة كانت لغرض الاستشارة فقط ، لأن الأستاذ وليم مكرم عبيد طلب أن يعرف المجلس حقوق أعضائه في هذا الشأن ، وها هو رأى لجنة الحقاينة أمام حضرات الأعضاء وهم أحرار في اتخاذ الطريقة التى يجدونها مناسبة .

محمود صبرى افندى — إذن أرى ألا يؤخذ الرأى في هذه المسألة .

المقرر — في هذه الحالة بالذات لم تطلب النيابة رفع الحصانة ، وإنما كل ما حصل أنها أرسلت خطاباً للمجلس تخبره بوجود إجراءات متخذة ضد أحد الأعضاء . ولذلك فالمجلس يريد أن يوضح حقه .

الرئيس — كل ما نريده أن نعرف حقنا فقط حتى لا يعتدى عليه معتد . وبناء على ذلك لا أرى لزوماً لتعديل الدستور ، اللهم إلا إذا حصلت حادثة وقدم طلب بالتمتع بالحصانة ورفضته المحاكم في آخر درجاتها ، عند ذلك يمكن النظر فيما يجب تعديله في الدستور .

الأستاذ ويدا واصف — هذا حسن ، ولكنى أود أن أعلم ماذا تكون الحال إذا قبض على في الغد ؟

الرئيس — إذا حصل ذلك ، لا سمح الله ، تقرر أمام المحكمة أنك متمتع بالحصانة .

الأستاذ ويصا واصف — وهل هذا كل شيء ؟

الرئيس — هذا من جهتك ، وأما المجلس فيعتبر ذلك خرقاً للدستور من السلطة التنفيذية ؛ وعلى ذلك فالمجلس يقرر الإفراج عنك ويمكنه في حالة التأخير أن يستعمل حقه في استجواب الوزير .

عبد الخالق عطيه افندى — اللجنة تقترح الآن تعديلاً في الدستور .

الرئيس — إنما نبحث الآن بعد أن أخطرنا بأن أحد الأعضاء قد قبض عليه . والذي نريد أن نصل إليه الآن هو أن نستتير في الموضوع ونعرف ما لنا من الحقوق فنطلبها .

الأستاذ ويصا واصف — هل معنى ذلك أنه إذا قبض على أحد الأعضاء الآن لا يطلب المجلس الإفراج عنه ؟

المقرر — في هذه الحالة يأمر المجلس بالإفراج عنه .

الرئيس — أكرر ما قلته إنما نتناقش للاستنارة وليس لنا أن نفسر تفسيراً ملازماً لغيرنا إلا إذا كان بطريق التشريع .

محمد فكرى أباطة افندى — وما رأى في اقتراح اللجنة تعديل الدستور ؟

الرئيس — لا داعي لذلك الآن كما قدمت ولنعتبر أن لنا حقوقاً إذ أنه لم يختلف في ذلك للآن سوانا . وقد يجوز أن تحكم المحكمة بأن لنا هذا الحق فإذا خالفنا المحاكم في ذلك لجأنا إلى اتخاذ ما نراه من الوسائل التشريعية لحفظ حقوقنا .

المقرر — ولكن القضاء ينتظر قرار المجلس .

الرئيس — لقد تكلمت بما فيه الكفاية وأوضح ما يجب أن يكون عليه بحث هذه المسألة ولحضراتكم الرأى .

عبد الحميد عبد الحق افندى — ممعتم حضراتكم رأى أغلبية اللجنة الذي يستند في مجموعته على أن النص الخاص بالحصانة غامض أو ناقص .

مصطفى النحاس باشا — لم تقل اللجنة إن النص غامض .

عبد الحميد عبد الحق افندى — الحقيقة أن المادة ١١٠ من الدستور ليست غامضة ولا ناقصة ، فقد نصت على أنه « لا يجوز أثناء دور الانعقاد اتخاذ إجراءات جنائية نحو أى عضو من أعضاء البرلمان ، ولا القبض عليه إلا بإذن المجلس التابع هو له . وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجناية » .

ورأى أغلبية اللجنة أنه متى بدىء بإجراءات قبل انعقاد الدور فإنها تستمر بغير حاجة إلى استئذان المجلس وأن القبض يدوم إذا كان قد قبض على النائب قبل انعقاد الدور .

وسأسرد أدلة اللجنة وأجيب عليها واحدة واحدة .

(وهنا تولى رئاسة الجلسة حضرة صاحب السعادة مصطفى النحاس باشا) .

أولاً — ترى اللجنة أن الحصانة حق استثنائي وأن نص المادة لا يسمح بأن يتناول الإجراءات السابقة . والواقع أن الحصانة ليست حقاً استثنائياً ، بل هي تطبيق للقاعدة العامة التي هي أساس القوانين الحديثة ، وهي نظرية فصل السلطات ، لأنه كما يقول الأستاذ ديجوى في كتابه « القانون الدستوري » هي حق مادي لا شخصي وضع ليضمن المساواة بين السلطات ، وأن يحمي السلطة التشريعية من السلطة التنفيذية لا ليهدم المساواة بين الأفراد .

وتقول الأقلية إنه لا يصح الاستمرار في إجراءات جديدة فإن النص « لا يجوز اتخاذ إجراءات جنائية أثناء دور الانعقاد » يقضى بأن اتخاذ إجراءات أثناء دور الانعقاد يستلزم الاستئذان من المجلس ولم تقل المادة « إنه إذا بدىء باتخاذ إجراءات قبل انعقاد المجلس فإنه يمكن اتخاذ إجراءات جديدة بعد انعقاده بغير إذن المجلس » . وهذا النص غير موجود ولا أعلم من أين أنت به اللجنة .



أما القول بأن الإجراءات وحدة لا تتجزأ فهو غير صحيح ، بدليل أن هناك إجراءات مسلماً باتخاذها بغير إذن المجلس أثناء دور الانعقاد ، وهي الإجراءات التي لا تمس شخص النائب . كما أن القول بأن المادة المصرية مأخوذة عن القانون البلجيكي لتوافق الألفاظ غير صحيح ، بدليل أنه كان بين أعضاء لجنة الدستور من لا يعرفون لغة أجنبية مطلقاً . والثابت أن اللجنة رجعت في الحصانة لأكثر من دستور واحد . وإذا صح الرجوع فيجب أن يكون لقوانين فرنسا الدستورية قبل سنة ١٨٧٥ وبالأخص دستور سنة ١٨٣٠ فإن التقاليد الدستورية في هذا القانون كانت تقضى بضرورة استئذان المجلس بمجرد انعقاده لصحة السير في الإجراءات . وتطبيقاً لذلك حكمت بصحة النقض الذي رفع من نائب دون أن يسلم نفسه طبقاً لقانون تحقيق الجنايات الفرنسي . وقد استأذن النائب العام المجلس في مسألة استمرار الإجراءات في معارضة ضد أحد النواب .

تقول اللجنة إن القبض له صفة خاصة ، وهذا هو السبب في قبول النقض ، ولكن هذا مردود عليه :

أولاً — لأن المحكمة قبلت النقض لأن المسألة خاصة بقبض ، بل لأن النائب كان متمتعاً بالحصانة .

ثانياً — ما قول اللجنة في الحالة الثانية ، وهي طلب استمرار الإجراءات في معارضته ، ولم يكن فيها قبض ؟

ثالثاً — استناد اللجنة على الأحكام التي صدرت بعد سنة ١٨٧٥ لا محل له لأتنا قلنا إن هذا النص يخالف النص الموجود في دستور وإن الفقرة الثانية من المادة ١١٠ من الدستور الفرنسي جاءت مقيدة لحق المجلس . أما وهي ليست موجودة في دستورنا فهو لذا أوسع من الدستور الفرنسي .

وأما سبب ذكر القبض بالذات فهو تاريخي لأن الحصانة كانت في فرنسا لا تشمل إلا القبض ، وبعد ذلك شملت جميع الإجراءات الجنائية . لذلك قيل : لا يجوز اتخاذ إجراءات جنائية ولا القبض — للتسوية بين جميع الإجراءات الجنائية . ولا يعقل أن لأمر سنة ١٨٦٦ ولائحة ١٨٨٢ لمجلس النواب وقوانين العالم أجمع تقرر حق المجلس في التدخل في هذه الحالة ، ثم يقال إن لجنة الدستور أرادت تضيق حق المجلس سنة ١٩٢٣ عن سنة ١٨٦٦ .

أليس من الغريب أن السلطة التنفيذية نفسها في مصر تعترف للمجلس بضرورة أخذ الإذن منه كما حدث في قضية الشيخ متو عمر حجازي العضو بمجلس الشيوخ ، ولكن اللجنة تنكر هذا الحق على المجلس وتقول أكثريتها إن في النص غموضاً .

الرئيس — لماذا نتشبت بأن اللجنة ذكرت أن النص به غموض مع أنها لم تقرر ذلك ؟

المقرر — جاءت كلمة غموض بالفقرة ١٧ من تقرير اللجنة عند اقتراحها بتعديل الدستور ، واشتركت الأقلية والأكثرية في ذلك فقد ذكر في هذه الفقرة أن اللجنة موافقة ، ولم تقل أغلبية اللجنة أو أقليتها .

عبد الحميد عبد الحق أفندي — على كل حال إذا أرادت اللجنة أن تقول إن النص غامض لا ناقص ، فذلك ما لا يمكن الأخذ مطلقاً لأن النص ضد ذلك تماماً . فالواقع أن النتيجة العملية لرأي اللجنة أن لا حصانة في الدستور المصري لأنه ما على السلطة التنفيذية أرادت أن تتعسف إلا أن تتخذ إجراءات ضد أي عدد تريده من المجلس قبل الانعقاد بيومين لتقضى على فكرة لا تريد تنفيذها . وقال اللجنة أيضاً إن لجنة الدستور أخذت نص هذه المادة عن القانون البلجيكي وليس هناك ما يؤيد هذا الزعم لأن الظاهر أن اللجنة أخذت بالمبدأ فقط كما ذكرت .

وإني ألفت أنظاركم إلى أن مسألة حصانة النائب لا تتعلق بشخصه بل بالعدد العظيم الذي يمثلهم . فالقول بكل بساطة بأن لا حصانة ويجوز القبض على النواب معناه حرمانهم من التمتع بالدستور — لذلك أرى عدم الأخذ برأي اللجنة .

( تصفيق ) .

الرئيس — بعد البيان الذي أدلى به دولة الرئيس من أن بحثنا في هذه المسألة يجب ألا يخرج عن الاستنارة فيما لنا من الحقوق لكي تتمسك به أمام القضاء — وهو صاحب السلطة في هذا الموضوع — أرى أنه يحسن أن تقتصر على ما استعرضناه من الآراء وألا نأخذ قراراً في هذا الشأن مع العلم بأن قراراً مثل هذا لا يكون ملازماً .

عبد السلام عبد الغفار بك — إني مع اعترافي بأنني لست قانونياً أؤكد لحضراتكم أن هذه الفكرة فيها خطورة عملية كبرى

مادة ١١٠ » ... ..

إذ أنه في وسع أية حكومة ( لو كان الأمر كذلك ) أن تقبض على أى عدد من الأعضاء بحيث يمكنها أن تحول دون إصدار أى قرار لا ترغب فيه .

الرئيس — نريد أن تنفادى القرار حفظاً لكرامة المجلس .

راغب إسكندر افندى — أرى أنه لا بد من أخذ قرار في هذا الموضوع لأنه إذا فرض وقبض على أحد النواب كما قال الأستاذ وبصا واصف فهل يقف المجلس ساكناً بما أنه لم يطلب منه اتخاذ إجراءات ؟

الرئيس — إن اللجنة تقترح وضع قانون لحماية الحصانة البرلمانية . وقد جاء في الفقرة الثامنة عشرة من تقريرها ما يأتي :

« وكذلك ترى اللجنة بهذه المناسبة أيضاً — ضماناً لعدم انتهاك حرمة الحصانة البرلمانية — أن تقترح وضع مادة تقابل المادة ١٢١ من قانون العقوبات الفرنسي لمعاقبة كل موظف قضائي أو نائب عمومي أو عضو نيابة أو قاض يأمر أو يوقع على أمر أو حكم أو تفويض بإلقاء القبض أو باتخاذ الإجراءات الجنائية أو بتوجيه الاتهام ضد أحد أعضاء المجلسين دون الحصول على ترخيص من المجلس التابع له في الأحوال التي يحتم الدستور فيها الحصول على هذا الترخيص » .

وستقدم اللجنة مشروع قانون بذلك .

راغب إسكندر افندى — إن هذا القانون غير موجود الآن ، فماذا يكون مركزنا في الوقت الحاضر ؟

أرى أن يحدد المجلس مركزه إزاء اتخاذ إجراءات ضد أحد أعضائه أثناء العطلة ، ثم استمرار هذه الإجراءات بعد انعقاد المجلس .

المقرر — الفكرة المعروضة الآن ترمي إلى تأجيل الفصل في هذه المسألة حتى يطلب من المجلس رفع الحصانة البرلمانية .

راغب إسكندر افندى — الأولى أن يقدم اقتراح بذلك .

الرئيس — يستحسن ترك هذه المسألة ليفصل فيها القضاء .

جعفر نغرى بك — إن الأمر يتعلق بالشكل أكثر من الموضوع . يرى سعادة الرئيس أن المجلس قد استنار فيما يتعلق بحقه من حيث الحصانة البرلمانية ، وترى أيضاً ترك الفصل في موضوع المناقشة حتى يصدر القضاء حكمه . وإنى أعترض على ذلك لأن المسألة أشد خطورة من هذا : إن مجلس النواب هيئة أكبر من المحاكم بكثير .

(مقاطعة) .

الرئيس — إن لكل منهما اختصاصاً .

جعفر نغرى بك — إن المجلس هو الهيئة التشريعية التي تضع القوانين ؛ والمحاكم مازمة بالعمل بنصوصها — فلا يليق بنا أن نترك المسألة المطروحة أمامنا بدون أن نتخذ فيها قراراً .

الرئيس — هل يسلم حضرة العضو المحترم بأن المحاكم غير مازمة باتباع رأينا ؟

جعفر نغرى بك — إن المجلس يشرع .

الرئيس — قال دولة سعد زغلول باشا إن التفسير نوعان : تشريعي وقضائي .

جعفر نغرى بك — إن المسألة التي يدور حولها البحث هي : هل للمجلس أن يتخذ قراراً في حق العضو التي اتخذت ضده إجراءات أثناء العطلة في التمتع بالحصانة البرلمانية بعد الانعقاد دون أن يتمسك هذا العضو بحقه أو لا ؟ أرى أن للمجلس أن يصدر قراراً في هذه المسألة بدون توقف على رأى العضو الذي اتخذت ضده الإجراءات .

أحمد زمزى بك — أقترح أن يقرر المجلس حقه في هذه المسألة بعد أن فتح بابها وألا يتركها معلقة ، وإلا كان أولى به أن يتركها من بادى الأمر .

إن كل سلطة تسعى إلى توسيع دائرة اختصاصها على حساب غيرها من السلطات . فإذا نشر محضرتنا غداً على إحدى السلطات وجدت فيه منافذ كثيرة للانتقاص من حقوقنا .



إن ارتباط المحاكم أو عدم تقيدها بما يقرره المجلس يختلف اختلافاً كلياً عما يقرره المجلس لنفسه من الحقوق . ويجب علينا إذا قررنا حقاً من حقوقنا ألا نبحث عما إذا كانت المحاكم تأخذ برأينا أم لا ؟ لأن هذا التردد لا يليق بالسلطة التشريعية التي تمثل الأمة . وقد أصبح اتخاذ قرار في هذا الموضوع أمراً لازماً بعد أن عرضت علينا مسألة تتعلق بأحد زملائنا ، فيجب أن نعرف حق المجلس وحق كل واحد من أعضائه ، وأن نقرر حق المجلس أولاً ثم ننقل بعد ذلك إلى المسألة الخاصة بأحد أعضائه لأن كلا منهما منفصل عن الآخر .

ورد إلى المجلس إخطار من النيابة العمومية بأنها ألقت القبض على أحد حضرات الأعضاء حول الأمر على لجنة الحقانية ، وقد قالت اللجنة في تقريرها « ولما كانت الحصانة لم تقرر إلا لمصلحة النظام النيابي لم يكن للعضو أن يتنازل عنها من غير إذن المجلس الخ » . فإذا كان العضو لا يمكنه أن يتنازل عن التمتع بالحصانة البرلمانية بدون موافقة المجلس فكيف نجعل هذا الحق — وهو حق عام — معلقاً على إخطار من النيابة أو على طرح المناقشة فيه أمام المجلس ؟

إن المجلس يعرف حقوقه وحقوق أعضائه دون أن يتكلم صاحب الشأن لأن تنازل أحد الأعضاء عن حقه يعتبر غير شرعي . وإن أخطئ كثيراً إذا اتبعنا الطريقة التي عرضت علينا الآن أن نفقد حقاً ثميناً لا نريد أن تمتنع به شخصياً ، وإنما نتمسك به لأنه حق لنواب الأمة قرر لمصلحة الأمة .

الرئيس — هل يريد حضرة العضو المحترم أن يؤخذ الرأي على هذه المسألة ؟

أحمد رمزي بك — يؤخذ الرأي على المبدأ في ذاته لا على المسألة الخاصة ، ولا يمكن أن يعترض على ذلك بأن اتخاذ قرار في هذا الموضوع يعتبر تفسيراً لأمر مطروح أمام القضاء لأن اتخاذنا هذا القرار لا يخرج عن كونه تطبيقاً عادياً لمبادئ الدستور .

إبراهيم الهلباوي بك — بحثت لجنة الحقانية هذا الموضوع وانقسمت في رأيها إلى قسمين ، وقد بينت في تقريرها رأي الأقلية والأغلبية ، ويخشى بعض حضرات الأعضاء أننا إذا أصدرنا قراراً في الموضوع ورجحنا أحد الرأيين على الآخر أن يعتبر هذا القرار تفسيراً تشريعياً مقيداً للقضاء ، ولهذا اقترحت اللجنة تعديل الدستور مع أنها تعلم أن ذلك مستحيل في الوقت الحاضر ( مقاطعة ) . إن القضاء قسماً ولا علاقة للمجلس بالقضاء في عملهم ، أما وزير الحقانية فللمجلس به علاقة لأنه مسئول أمامه ، ومكلف بتنفيذ قرارات المجلس لأنه تحت سلطته .

( تصفيق ) .

فإذا قرر المجلس أن للعضو الذي قبض عليه أثناء العطلة أن يتمتع بعد انعقاد المجلس بالحق المنصوص عنه في المادة ١١٠ من الدستور بلغ هذا القرار إلى وزير الحقانية وهو مكلف بتبليغه إلى النيابة لاتخاذ ما يلزم من الإجراءات .

لذلك أرى أن نتخذ قراراً في هذه المسألة .

الرئيس — الموافق على اتخاذ قرار في هذا الموضوع ، يقف .

( وقفت أغلبية ) .

الرئيس — إذن تقرر الاستمرار في الجلسة القادمة التي تعقد يوم الخميس المقبل الساعة الثالثة بعد الظهر .

( في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ ) .

### الحصانة البرلمانية

الرئيس — ننقل الآن إلى مسألة الحصانة البرلمانية . لقد أثبت في مضبطة الجلسة الماضية أنكم قررتم وجوب اتخاذ قرار في شأنها . فما هو القرار الذي تريدون اتخاذه ؟

أحمد رمزي بك — لقد قررنا باستمرار المناقشة في الموضوع .

الرئيس — هل قررتم الاستمرار في المناقشة بدون أن تقرروا اتخاذ قرار في الموضوع ؟ الذي أذكركم أنه كان هنالك رأي يرى

مادة ١١٠ « ... »

إلى الاكتفاء بما دار من المناقشة وعدم اتخاذ قرار في الموضوع ، ولكن يظهر مما هو ثابت في المضبطة أنكم قررتم بعد هذا وجوب إصدار قرار في الموضوع .

عبد السلام عبد الغفار بك — الذي حصل أن المجلس قرر اتخاذ قرار .

سلامه ميخائيل بك — المجلس قرر اتخاذ قرار بعد أن تستوفي المناقشة .

الرئيس — إذن فلنتكلم فيما يوصل إلى هذا القرار . ولتفضل من شاء منكم بعرض مشروع القرار الذي يريد بعضكم أو كلكم أخذ الرأي عليه .

أحمد رمزي بك — لقد قررنا استمرار المناقشة لمعرفة حق المجلس في موضوع الحصانة . والواقع أننا بعد سماع آراء اللجنة نحتاج إلى قرار يحدد مبدئياً حق المجلس في الحصانة ثم ننقل بعد ذلك إلى المسألة الخاصة بحضرة أمين هاشم حمادى افندى للنظر في هل للمجلس حق التدخل فيها ؟

الرئيس — أليس من الأفضل لحصر الموضوع أن يكون أمامنا مشروع قرار تدور عليه المناقشة ، يبين مثلاً أن الحصانة موجودة في جميع الأحوال أو مقصورة على حالة واحدة ، وبناء عليه فإن مسألة هاشم افندى تحل بهذه الكيفية أو غيرها ؟

أحمد رمزي بك — نريد أن نأخذ الرأي على اقتراح اللجنة أولاً .

الرئيس — الأفضل أن يكون أمامنا مشروع قرار يقول مثلاً إن الحصانة تكون للعضو ، سواء كانت الإجراءات القانونية قد اتخذت قبل الدور أو بعده ، أو يقول إن الحصانة قاصرة على الإجراءات التي تتخذ بعد ابتداء الدور كما رأت اللجنة . هذا هو الواجب أن يكون أمامنا حتى يمكن أخذ الرأي عليه .

أحمد رمزي بك — اللجنة قدمت اقتراحاً والمجلس لم يقرر شيئاً فيه .

الرئيس — هل تريد أخذ الرأي على اقتراح اللجنة ؟

عبد صبرى أبو علم افندى (المقرر) — إن رأى اللجنة هو الأصل . فكل اقتراح يقدم من حضرات الأعضاء هو بمثابة تعديل له . والتعديلات يجب أن تعرض ويؤخذ عليها الرأي قبل التصويت على اقتراح اللجنة فإن كان هناك اقتراحات لدى حضرات الأعضاء وجب تقديمها وبحثها قبل أخذ الرأي على اقتراح اللجنة .

الرئيس — قدّم اقتراح من حضرة العضو المحترم عزيز أنطون افندى هذا نصه :

« أقرح على المجلس أن يقرر المبادئ الآتية وأن يطلب من لجنة الحقانية تقديم مشروع قانون مفسر للمادة ١١٠ من الدستور ومبنى على هذه المبادئ » :

أولاً — إن ابتداء الدور يحتم على النيابة أخذ إذن المجلس للسير في الإجراءات إذا كانت قد شرعت في الإجراءات في مدة العطلة .

ثانياً — للمجلس الحق في التدخل من تلقاء نفسه لوقف الإجراءات والإفراج ومنع القبض في جميع التهم السياسية الواقعة قبل انعقاد المجلس .

ثالثاً — على وزير الحقانية تقديم طلبات النيابة للمجلس باسمه .

عزيز أنطون افندى — قدمت اقتراحى هذا طالباً من المجلس وضع قانون مفسر للمادة ١١٠ من الدستور لأن هذا عمل تشريعى وليس قضائياً ، وأرى أن تقدم لجنة الحقانية مشروع قانون بالمبادئ المفسرة للمادة الآتية الذكر .

الرئيس — الكلمة الآن لحضرة محمد يوسف بك .

محمد يوسف بك — إن كل المناقشات التي دارت في هذا الموضوع ترجع إلى نص المادة ١١٠ من الدستور ، وقد سمعنا الرايين المختلفين في هذا الشأن وأنا أعارض رأى الأغلبية وأقول إن ما ذهبت إليه الأقلية هو الرأى الصحيح لأن المادة ١١٠ من الدستور تقول « لا يجوز أثناء دور الانعقاد اتخاذ إجراءات جنائية نحو أى عضو من أعضاء البرلمان ولا القبض عليه إلا بإذن المجلس التابع هو له وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجناية » . هذه المادة يقال إنها ناقصة ولكنى لا أدري من أين أتى هذا النقص . إتينا إذا تلوناها



وجدناها متماسكة الأطراف ليس بها ما يدل على نقص . يقال إن النقص آت من جهة أنها مأخوذة عن مادة في الدستور البلجيكي ؛ وهذه المادة البلجيكية لها بقية خاصة بالإجراءات المبتدئة قبل افتتاح الدور . على أنى لا أجد دليلاً على أن واضع دستورنا قد اقتبسوا نصاً عن النص البلجيكي . ومع ذلك إذا سلمنا جدلاً بهذا الفرض وجارينا أغلبية اللجنة فيما ذهبت إليه من أن واضع دستورنا قد نقلوا المادة ١١٠ عن الدستور البلجيكي ، فلماذا لا تصور أنه عندما قرأوا الفقرة الأولى من المادة البلجيكية رأوا فيها الكفاية كل الكفاية ولم يجدوا حاجة لنقل الفقرة الثانية ؟ لماذا لا يقال هذا ولماذا لا يقال أيضاً إن عبارة « لا يجوز ، أثناء دور الانعقاد ، اتخاذ إجراءات جنائية » يقصد بها أن كل عمل يحصل في القضية هو إجراء مستقل بذاته تنطبق عليه لفظة إجراءات ؟

إننا إذا تصورنا أنهم فهموا المادة على هذا النحو ، أو إذا اعتبرنا كلمة إجراءات كافية وافية تشمل ما كان منها مبتدئاً قبل الدور وما ابتدأ منها بعده ، لا نجد ضرورة لنقل الفقرة الثانية من المادة البلجيكية بل نجد أن الفقرة الأولى كافية كل الكفاية . افترضوا أن أحد الناس قدّم بلاغاً ضد أحد النواب قبل ابتداء الدور بيوم أو شهر ، وأنه لم يحصل شيء من الإجراءات سوى تقديم البلاغ ، ثم أريد بعد افتتاح الدور أن يسأل هذا النائب أو أن يفتش منزله أو أن يواجه بشهود — إن كل هذه الأعمال هي إجراءات — تقول الأغلبية إن الإجراءات وحدة لا تتجزأ ، وهذا في نظري تحمّل لا وجه له ، ولا يمكن أن يساعد على قبوله لا لفظ المادة ولا مفهومها — قالوا إن دستوري فرنسا الصادرين في سنتي ١٨٣٢ و ١٨٤٨ لم يشتملا على الفقرة الإضافية وإن هذه الفقرة إنما أضيفت إلى الدستور الصادر في سنة ١٨٧٥ ويقولون إن إضافتها في هذه السنة دليل على أنه من الواجب ، لتحويل المجلس حق التدخل بالنسبة للإجراءات المبتدئة قبل انعقاد الدور ، من وجود نص صريح كالذي أضيف إلى دستور فرنسا في سنة ١٨٧٥ .

ولكنهم في الوقت نفسه لا ينكرون أنه مع خلو دستوري ١٨٣٢ و ١٨٤٨ من نص صريح بهذا المعنى كانت تصدر من المحاكم أحكام يعتبر فيها النائب المتخذ في حقه إجراءات قبل انعقاد الدور متمتعاً بالحصانة بمجرد افتتاح الدور . هذا أمر مقرر ومتفق عليه من الطرفين . وبناء على ذلك إذا أردنا أن نتشبه بما كان يحصل في فرنسا قبل سنة ١٨٧٥ فلا مانع بمنعنا من أن نفسير المادة — كما هو ظاهر جلي — بالكيفية التي كانوا يفسرونها بها في فرنسا قبل سنة ١٨٧٥ . وإذن لا حق لأغلبية اللجنة في القول بأن النائب الذي يتهّم قبل ابتداء الدور غير متمتع بالحصانة ، خصوصاً إذا لاحظنا أن العلة في تقرير الحصانة هي منع اتهام عضو البرلمان بسبب أفكاره أو مبادئه السياسية ، أو موقفه ضد الحكومة ، أو بسبب حزازات بينه وبين أحد الأفراد ، فإن هذه العلة يجوز جداً أن تقوم قبل انعقاد الدور ، كما يجوز أن تقوم في أثناءه ، وهذا يدعو حتماً لتمتع النائب بالحصانة بالنسبة لما بقي من الإجراءات بعد افتتاح الدور .

تقول أغلبية اللجنة إن الحصانة استثناء ، والاستثناء لا يجوز التوسع فيه . وأنا لا أدري كيف تعتبر الحصانة استثناء . صحيح إن المصيرين سواء أمام القانون ، وإن لهم حقوقاً وعليهم واجبات متساوية ، ولكن أعضاء البرلمان قد أعطوا هذا الحق لأنه متعلق بالنظام العام وبحريتهم في تأدية مهمتهم ، فهو من هذا الوجه ليس استثناء . ومع ذلك إذا سلمنا بما يقال من أنه استثناء فإننا نجد أنه استثناء واضح صريح ليس فيه لبس ولا حاجة معه إلى التوسع في التفسير ، فلا محل للاحتجاج بما يحتجون به من عدم جواز التوسع ، لأننا لا نريد التوسع . نحن لم نقل بأن تشمل الحصانة أقرباء النائب أو أبناءه حتى يقال إننا نرمي إلى التوسع في هذا النص الاستثنائي .

لهذه الاعتبارات أقترح أن يقرر المجلس أن يتمتع النائب للتهّم بالحصانة فيما بقي من الإجراءات الجنائية إذا كان الاتهام سابقاً على تاريخ انعقاد الدور ، وأن تطلع اللجنة على قضية اتهام حضرة النائب أمين همام افندى ترى هل هناك وجه لوقف الإجراءات معه ؟

محمد حافظ رمضان بك — إن للوضوع الطروح على المجلس ينحصر في نقطتين :

الأولى — معرفة هل الحصانة لا توجد إلا بالنسبة للإجراءات التي تبتدى أثناء الدور أو هي توجد أيضاً بالنسبة للإجراءات التي تبتدى قبل افتتاح الدور ثم تستمر حتى يحل .

النقطة الثانية — معرفة ماذا يستطيع المجلس أن يفعله لتفسير نص الدستور على الوجه الذي يفهمه . هل يجوز له أن يصدر قراراً بهذا التغيير ؟ وإذا فعل فماذا تكون قيمة هذا القرار في نظر المحاكم مثلاً ؟

ففيما يختص بالنقطة الأولى أرى شخصياً أن النص الحالي من الدستور كاف للقول بأن الحصانة قائمة ، حتى بالنسبة للإجراءات المبتدئة قبل افتتاح الدور . أرى هذا الجملة أسباب غير التي ورد ذكرها حتى الآن . منها أنه يلاحظ دائماً أن لجميع البلاد ذات الدساتير



تاريخاً دستورياً ، ومصر لها في هذا الباب تاريخ طويل . فمثلاً كان لنا برلمان في سنة ١٨٨٢ ، وقد وجد هذا البرلمان بالفعل ، وكان له من السلطات نحو ما لبرلماننا هذا . فماذا كان الحل الذي أعدوه لمثل مشكلتنا الراهنة ؟ تجدون هذا الحل ماثلاً في المادة الخامسة من لائحة هذا المجلس حيث قالت ما نصه : « للمجلس حال انعقاده أن يطلب الإفراج أو توقيف الدعوى . وقتاً لحد انقضاء مدة اجتماع المجلس عن يدعى عليه جنائياً من أعضائه أو يكون مسجوناً في غير مدة انعقاد المجلس بدعوى لم يصدر فيها حكم » .

فتجدون أنه منذ أربعين عاماً كان أسلافنا يفهمون الحصانة بهذا المعنى الواسع الذي يخول للمجلس حق وقف الإجراءات المبتدئة قبل افتتاح الدور . نعم كان هذا بنص صريح ، ولكن هذا كان منذ أربعين سنة . وغير معقول أن نأتي نحن بعد مضي هذه المدة فننتصر الحصانة على وجه آخر يسلب المجلس هذا الحق . نعم ليس لنا أن نفعل ذلك إلا إذا كان هناك نص مانع . والنص الحالي غير مانع من فهم الحصانة على هذا الوجه الواسع ، لأن المادة ١١٠ تقول بصريح العبارة ما يأتي « لا يجوز أثناء دور الانعقاد اتخاذ إجراءات جنائية نحو أى عضو من أعضاء البرلمان ولا القبض عليه إلا بإذن المجلس التابع هو له ، وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجناية » .

ولقد سمعتم حضراتكم أن كل ما يتخذ من الإجراءات لا يخرج عن كونه إجراء . والقول بوحدة الإجراءات نظرية غير واضحة من الوجهة القانونية ، لأن كل عمل من أعمال الإجراءات له شروط مخصوصة . فمثلاً القبض يجوز في ظروف خاصة ولا يجوز في ظروف أخرى وكذا التفتيش . والواقع أن الإجراءات تتناول أموراً كثيرة تتعلق بالحريات الشخصية ، وقد أحيط كل إجراء منها بسياج من الضمانات وقيود مخصوصة . فالقول بأنها وحدة لا تتجزأ لا يمكن تصوره . وعلى ذلك أرى أن النص بصيغته الحالية يعطى المجلس حق التدخل في الإجراءات التي تبتدىء قبل الدور وتمتد في أثناءه ، لأنها متى امتدت فقد دخلت في عداد الإجراءات التي تتخذ أثناء الدور .

وهناك سبب آخر يحمل على الأخذ بهذا التفسير ، وهو أن المادة نفسها تضمنت استثناء مسألة واحدة حيث تقول « وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجناية » . فاستثناء المادة لهذه الحالة فقط وعدم استثنائها لأية حالة أخرى يشعر بأن واضعها أراد ألا يخرج من حكمها غير الحالة المستثناة بنص صريح . ولو كان يريد إخراج حالة أخرى لما تردد في النص عليها .

أريد من كل هذا أن أتهى إلى كلمة واحدة ، وهي أن النص بصيغته الراهنة يجعلني أميل إلى القول بأن الحصانة قائمة بالنسبة لجميع الإجراءات المتخذة أثناء الدور ولو كانت قد ابتدأت قبل حلوله .

النقطة الأخرى — وهي المهمة في نظري — تنحصر فيما يأتي : إذا كان هذا هو مفهوم النص في نظرنا فإذا يجب علينا أن نصنع لتقرير هذا التفسير : هل لنا أن نضع تفسيراً قضائياً ؟ هذا قد لا يكون من عملنا . وإذا فعلنا فهل تأخذ المحاكم بهذا التفسير ؟ هناك طريقة أخرى وهي أن نلجأ إلى تنقيح الدستور . ولكنني ألاحظ أن هذا لا يكون إلا في الأحوال الخطيرة جداً ، وبعد أن يقوم الدليل القاطع على أنه ليس لنا سبيل سواه ، وعلى أن الحاجة إليه أصبحت ماسة . ونحن في حالتنا الراهنة لم يثبت لنا بالعمل أن المحاكم لم تأخذ بتفسيرنا ، فضلاً عن أن النص في ذاته يحتمل هذا التفسير الواسع ، وقد تأخذ به المحاكم من تلقاء نفسها .

فكل ما يمكن أن يصنع في هذه الحالة هو أن يصدر المجلس بعد استيفاء المناقشة قراراً بأن المادة ١١٠ من الدستور يفهم منها أن الحصانة موجودة بالنسبة لجميع الإجراءات المتخذة أثناء الدور ولو كان ابتداءها قبل انعقاده . مثل هذا القرار يفيد في تنوير القضاء . فإذا اتضح في المستقبل أن المحاكم لا تأخذ بهذا التفسير يبقى الباب أمامنا واسعاً وهناك يكون لنا عذر في الالتجاء إلى تنقيح الدستور . ثم ألاحظ فوق كل هذا أن مسألة الحصانة هذه ليس حتماً أن تثار في كل قضية جنائية ترفع على نائب . والمجلس غير مكلف أن يتدخل في كل دعوى من هذا القبيل بلاميز وإنما يكون هذا التدخل في الأحوال التي يثبت فيها أن الإجراءات الجنائية مبنية على أسباب سياسية . وفي حالتنا الراهنة لا أرى أن الحاجة تدعو إلى التعرض لتنقيح الدستور ما دام النص الحالي يحتمل تفسير الحصانة على الوجه الذي يضمن للمجلس عدم العبث بحرية أعضائه . ولذلك أقترح الاكتفاء بإثبات هذا التفسير بمضبطة الجلسة .

( تولى رئاسة الجلسة حضرة الأستاذ وصاف ) .

مصطفى الشوريجي افندى — إنني كنت على رأي الأغلبية في لجنة الحاقية ولا أزال متمسكاً بهذا الرأي إلا في نقطة واحدة تحتاج في نظري إلى شيء من التعديل ؛ وسأبسط السبب لحضراتكم . قالت اللجنة إنها لا تتوسع في تفسير هذا النص لأنه منافي لبدأ المساواة .



الذي قرره الدستور . أقول ذلك وأزيد عليه أن جميع الإجراءات التي رسمها قانون تحقيق الجنايات ترمى إلى غرض واحد يجب ملاحظته عند التفسير ، وهو الوصول إلى ظهور الحق . فإذا أردنا أن نفسر هذه المادة يجب أن نضع مبدأ المساواة والعدل في كفة والاعتبارات التي لاحظها واضع الدستور في كفة أخرى . لم يقصد واضع الدستور بهذه المادة مراعاة كرامة الأعضاء بعدم التسرع في اتخاذ الإجراءات ضدهم بل أجد من الكرامة ألا يوضع العضو منا موضع الشبه ويكون في هذا الموضع إذا حيل بينه وبين العدالة ، ولذلك قضت جميع الشرائع الدستورية والعادات المرعية في جميع المجالس النيابية برفع الحصانة البرلمانية عن العضو إذا طلب منها ذلك وقد يطلب العضو نفسه رفع الحصانة عنه أو يوعز إلى غيره بطلب ذلك . لذلك ترون أن المسألة ليست مسألة كرامة الأعضاء . وما دنا الشارع لوضع المادة التي نحن بصدددها إلا الخوف من تسلط الحكومة على حزب المعارضة في ظرف يمكن أن يتفوق فيه هذا الحزب عليها عند عرض مسألة من المسائل على المجلس .

فوجب عند تفسير المادة ١١٠ من الدستور أن نضع نصب أعيننا هذا الباعث فقط وأن نمنع الحكومة من إضعاف حزب المعارضة بالقبض على أعضائه أو باتخاذ إجراءات ضدهم . يجب ألا نخرج في تفسير المادة عن هذه الدائرة حتى لا يتنافى غرض واضع الدستور مع المبادئ التي ذكرناها وهي المساواة والعدالة . من أجل ذلك قد نص بوجه خاص في هذه المادة على مسألة القبض أما بقية الإجراءات الجنائية التي يمكن اتخاذها ضد العضو فكلها لا تمنعه من أن يحضر جلسات المجلس ويبدى رأيه . إذن فلا يمكن الحيلولة بينه وبين إبداء الرأي إلا بالقوة المادية ولا يكون ذلك إلا بالقبض . فيجمل بنا أن نقف في تفسير المادة ١١٠ عند هذا الحد . بمعنى أن جميع الإجراءات ما عدا القبض إذا اتخذت ضد عضو قبل انعقاد المجلس فللنيابة حق الاستمرار فيها بغير حاجة إلى استئذان المجلس لأنها لا تتنافى مع الحكمة التي توخاها واضع الدستور . أما في حالة القبض فيجب أخذ رأي المجلس . لهذه الأسباب أعديل رأي الذي أبدته في لجنة الحقاينة فيما يختص بالقبض قبل انعقاد البرلمان فأقول إنه يجب بمجرد الانعقاد أن تستأذن النيابة المجلس في استمرار القبض إذا أرادت ذلك .

أحمد رمزي بك — أمضى المجلس ليلتين في بحث حقه إزاء الحصانة البرلمانية . وقد كنا في غنى عن هذا التطويل لولا تشعب بعض الآراء وذهابها إلى قوة ما يقرره المجلس تجاه السلطة القضائية وانقسام اللجنة إلى أكتريه وأقلية .

إن المسألة بسيطة فهي لا تخرج نائباً عن سلطة القانون ولا تؤدي إلى حفظ الدعوى العمومية بالنسبة إليه ولا ترمى إلى براءته . كل ما في الأمر إنما هو تأجيل النظر في دعواه أثناء دور الانعقاد ، لذلك لا أذهب مذهب من يقول إن القضاء قد يصدر قراراً مخالفاً لما يقرره المجلس لأن القضاء لا يملك ذلك وهذا يرجع إلى حكمة وضع مادة الحصانة . فكما أن للمجلس الحق في أن يوقف الإجراءات فله أيضاً حق تقدير هذا الحق وإلا كان معنى تركه للقضاء أو النيابة أن يسلب الدستور باليد اليمنى ما أعطاه باليد اليسرى .

فالغرض من الحصانة هو جعل النائب بمنجاة من السلطة التنفيذية والقضائية لأتأ إذا أذنا للقاضي أن يتصرف وأن يحكم بما يخالف ما رآه المجلس فكأننا نسلب المجلس حقه فتصبح المادة عبث عابث ، لذلك لا يجوز أن نتوهم أن السلطة القضائية تنازع يوماً من الأيام السلطة التشريعية هذا الحق الذي لم يشرع لمصلحة العضو ولكن للمصلحة العامة والغرض منه هو كما قال المستشار روليه « إن وضع السلطة التشريعية فوق متناول السلطة التنفيذية وفوق كل عمل قضائي يضمن كرامة التمثيل القومي واستقلاله » . على أننا كما قلت لا تعرض في وقت من الأوقات لمصير الدعوى العمومية إذ أنها من حق القضاء والنيابة وإنما نقول إن للمجلس أن يقدر سلطان الحكومة على أعضائه وما إذا كانت ذلك يؤثر في أعمال المجلس أو تمثيله للأمة لمدة معلومة وهي مدة دور الانعقاد فقط . نقول بأنه ليس لجهة أخرى أن تعرض لمسألة من مسائل المجلس الداخلية في مدة محدودة تنتهي بانتهاء الدور .

أبحث بعد ذلك في أي الرأيين أصوب : أهو رأي أكتريه اللجنة أم رأي أقليتها ؟ إن الخلاف راجع إلى اختلاف تأويلهم للمراجع الدستورية التي رجعوا إليها . وقد دعاني هذا الخلاف إلى درس هذه المراجع بل وترجمتها حرفياً فثبت لي أن لفظ الدستور بحالته الحاضرة كما قالت لجنة الحقاينة من أكتريه وأقلية تقارب لفظ الدستور الفرنسي قبل تعديله سنة ١٨٧٥ فيجب أن نعرف كيف كانوا يسرون في فرنسا في عهد ١٨٣٢ و ١٨٤٨ ، فإذا اتضح أنهم كانوا يحتمون أخذ إذن المجلس للاستمرار في القبض والإجراءات التي اتخذت ضد أحد النواب قبل انعقاد المجلس وجب علينا أن نسير هذا السير لأن الألفاظ كما قلت واحدة أما إذا اتضح غير ذلك فيكون رأي الأقلية في غير محله .



إذا رجعنا إلى ما حدث في فرنسا سنة ١٨٣٢ نجد أن أحد النواب قد حكم عليه غيابياً قبل انعقاد المجلس بثلاثة أيام وفي يوم الانعقاد أعلن بالحكم الغيابي وبعد ذلك يومين طلب هذا النائب من رئيس محكمة الجنايات أن يحدد له جلسة للنظر في المعارضة فكتب رئيس المحكمة على الطلب ما يأتي :

« إنه يترك للمسيو كاييه (M. Cabet) أن يتخذ الطرق اللازمة لتنفيذاً للدستور حتى إذا حضر إذنًا من المجلس حدد الرئيس يوماً لنظر المعارضة ». هذه هي النقطة التي ألفت نظر حضراتكم إليها — وكانت الإجراءات قد اتخذت ضد العضو قبل الانعقاد كما قلت لحضراتكم ، فأبى رئيس المحكمة إلا أن يستأذن المجلس .

( هنا عاد حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا فتولى رئاسة الجلسة ) .

يقول أوجين بير في ذلك إن الميزة البرلمانية تمنع من الحكم في أثناء الانعقاد بدون إذن سابق في المعارضة المرفوعة من شيخ أو نائب ضد حكم صدر عليه غيابياً في المدة التي لم يكن المجلس فيها مجتمعاً . ويقول — بعد أن سرد تاريخ هذه السابقة — إنه في حالة المعارضة ليست النيابة العمومية ملزمة بأن تحرك إذن المجلس وإن المجلس الذي يعرض عليه النائب المتهم حالته ليس ملزماً بأن يقرر من تلقاء نفسه إذا كان هناك محل للإذن أو لا فإن المجلس لا يفصل في هذه النقطة إلا إذا طلب منه النائب صراحة الإذن للقضاء بأن يجري مجراه . بعد ذلك كتب النائب إلى النائب العمومي يقول إنه هو المكلف بأن يستأذن المجلس حتى تستمر الإجراءات . ولما لم يجد نتيجة من طلبه قدم لمجلس النواب خطاباً أحاله المجلس على اللجنة المختصة فرأت اللجنة أن لا فائدة من بحث هذا الموضوع قانوناً لأن المسيو كاييه لم يطلب من المجلس الإذن لرئيس محكمة الجنايات بتحديد يوم للفصل في المعارضة ولكنه طلب فقط استفتاء المجلس عما إذا كان طلب هذا الإذن من حقه هو أو من حق النائب العمومي ، وأعلنت اللجنة قرارها بأن ليس عندها فتوى تعني بها ، وليس لها أن تمنح إذنًا لم يطلب منها بوضوح فوافق المجلس على رأي اللجنة . ولكن وزير الحفانية قام وطلب من المجلس الإذن للنائب العمومي بأن يتخذ الإجراءات نحو المسيو كاييه حتى تفصل المحكمة في المعارضة التي رفعها عن الحكم الغيابي فأذن له المجلس . فهذا الوزير وهو يمثل السلطة التنفيذية رأى من الواجب عليه أن يستصدر إذنًا من السلطة التشريعية وهذه أذنت له فهذا دليل قاطع على وجوب الحصول على إذن من المجلس لرفع الدعاوى أو للاستمرار في الإجراءات . هذا ما حصل في سنة ١٨٣٢ ؛ وفي سنة ١٨٤٢ حصل مثل هذا في نقض رفع إلى المحكمة قبل النقض ولم يرفض شكلاً وإن كان النائب لم يقدم نفسه للحبس لأنه دفع بتمتعته بالحصانة البرلمانية .

وقد استشهدت أقلية اللجنة بقرارات أخرى صدرت في سنة ١٨٤٩ وسنة ١٨٥٠ ولم تدفع الأثرية هذا الاستشهاد . وفي سنة ١٨٧٠ حصل خلاف بسيط من أجل حكم نهائي صدر بالحبس على نائب أثناء عطلة المجلس وعند انعقاده قرر المجلس ضرورة استئذانه فرد وزير الحفانية بأن الاستئذان يكون إذا كان الحبس احتياطياً ولم ينكر حق المجلس . أما استشهاد الأثرية بالأحكام الصادرة سنة ١٩١٢ فهو استشهاد في غير محله لأن النصوص القانونية سنة ١٩١٢ غيرها قبل ١٨٧٥ بسبب تعديله . بناء على ذلك أرى أنه ما دامت النصوص قد اتفقت فلا داعي لأن نضيق على أنفسنا واسعاً كما قال دولة الرئيس خصوصاً أن لجنة الدستور قررت أن المجلس وحده هو صاحب السلطة في الإجراءات التي تتخذ ضد أحد أعضائه أو القبض عليه ولم تميز بين حالة الانعقاد والحالة السابقة عليه ولذلك يكون ما رأته الأثرية اللجنة في غير محله لأن النص للوجود في الدستور كاف للقول بإيقاف الإجراءات حتى يأذن المجلس باستمرارها .

إبراهيم الهلباوى بك — إنى أؤيد رأى الأقلية لأنى أرى أن المادة ١١٠ تعطى العضو حق الحصانة أثناء انعقاد الدور أو قبل انعقاده خصوصاً أنه ليس من المعقول أن يكون واضع الدستور الذى نخضع له لم يطلعوا على نظام دستور سنة ١٨٨٢ الذى ينص نصاً صريحاً في المادتين الرابعة والخامسة منه على أن أعضاء المجلس متمتعون بالحصانة فهو يقرر أن العضو لا يمكن أن يكون موضعاً للمحاكمة أو لأى إجراء بدون إذن المجلس إذا كان منعقداً وكذلك إذا بدئت الإجراءات قبل انعقاد المجلس فللمجلس حين انعقاده أن يتدخل في الأمر .

هذا هو الحال في دستور سنة ١٨٨٢ مع أنه لم يكن إلا دستوراً متوسطاً إذ لم يكن للمجلس الحق في تقرير أشياء كثيرة وكان للحكومة أن تبرم المعاهدات الدولية بدون اطلاعه عليها وكذلك كان لها أن تقتض كما تشاء من الأموال بدون سلطة عليها ، اللهم إلا سلطة الباب العالي وقد كانت في غاية التواضع ، فهل من المعقول أن يتمتع أعضاء المجلس النيابي القديم بحق الحصانة كما ذكرنا وأن يحرم



مادة ١١٠ » ... ..

منه أعضاء هذا المجلس ؟ الحقيقة ، أيها السادة ، أنه كلما اتسعت اختصاصات المجلس كلما زادت الدسائس حوله وكلما تعرض أعضاؤه إلى إبداء السلطة التنفيذية . ولا يعقل أبداً أن يهمل واضعو الدستور هذه النظرية في سنة ١٩٢٢ وهي مقررة في الدستور القديم كما ذكرنا .

لقد بدأ دور الانعقاد الحالي يوم ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦ وكانت الحكومة تعرف موعد الانعقاد بطبيعة الحال ، فإذا تمسحنا مع رأي أغلبية اللجنة فمادامع يمنع الحكومة من إرسال رجال الشرطة لاعتقال العضو الذي ترى فيه خطراً على خطتها وترفع عليه الدعوى بحق أو بدون حق ؟ ولست أفهم كيف أن هذا المجلس وأعضاؤه يزيدون عن المائتين لا يكون لهم حق الاطلاع على أوراق زميل لهم تهمه الحكومة مع أن هذا المجلس بذاته له الحق في محاكمة أكبر وزير في الدولة . فإذا كان واضعو الدستور قصدوا أن يعطوا لوكيل النيابة من الحق ما يمكنه من إلقاء أى عضو في غيابة السجون بدون أن يكون للمجلس حق التدخل في الأمر ، فهذا غاية العتب بالأمن العام ، وإذن فيكون على الدنيا السلام .

إنى لا أقول إن لأعضاء مجلسي البرلمان أن يحكموا على زميل لهم بالبراءة أو بالإجرام فإن ذلك حق للقضاء لا ريب فيه . وإنما حقنا الذي لا يجب أن تهاون فيه هو الاطلاع على ماجريات الدعوى حتى إذا رأينا أن من العدل والصالح العام أن نسمح بالسير في الدعوى فعلنا . هذا هو معنى الحصانة وليس معناها كما يقول الأستاذ رمزى إنه تأخير المحاكمة .

أحمد رمزى بك — لم أقل كذلك .

إبراهيم الملباوى بك — يجوز ، وفي هذه الحالة فإنى أعتذر لحضرة الزميل . إن تشريعنا كاف ولست أدري لماذا ينظرون إلى الإجراءات وهل هي تتجزأ أو لا تتجزأ ، وقد كان لى مزيد الشرف بأن كنت عضواً في لجنة الدستور وأؤكد لحضراتكم أن اللجنة لم تنظر إلى الإجراءات بصفتها كتلة واحدة وإنما نظرت إلى مواد الدستور القديم وأدجمتها بعضها في بعض بمد أن اطلعت على الدساتير الأجنبية وكانت نتيجة ذلك واضحة جلياً بأن ما يقع من الإجراءات قبل بدء انعقاد المجلس فذلك لا شأن لنا به أما ما يستجد من الإجراءات بعد انعقاد المجلس فلا يصح وقوعه أو الاستمرار فيه أو كما شتم أن تسموه إلا بعد أخذ رأى المجلس وفي ذلك الكفاية بدون أن نلجأ إلى توضيح أو وضع تشريع جديد وذلك ينطبق على حالة العضو المتهم ولنا أن نتظر في استمرار محاكمته أو عدم استمرار هذه المحاكمة .

سلامه ميخائيل بك — تأييداً للرأى القائل بوجود الحصانة إذا قبض على أحد الأعضاء قبل انعقاد المجلس واتخذت ضده إجراءات لم تنته إلى حين انعقاد المجلس ، أقول إن روح التشريع تؤيد ذلك لأنه سواء اتخذت إجراءات أثناء دور الانعقاد أو قبله فمن الواجب أخذ رأى المجلس لأن الغرض من الحصانة ليس حماية شخص النائب وإنما هو حماية المأمورية السامية التي يقوم بها ويمثلها ، وهذه المأمورية قائمة سواء أكان المجلس منعقداً أم كان غير منعقد . وإنما الحكمة في أخذ رأى المجلس حال انعقاده هي وجود هيئة المجلس التي يمكن أخذ رأيها في حين أنه لا يمكن أخذ رأى المجلس حينما لا يكون منعقداً . ولذا فمن البين إمكان اتخاذ إجراءات قبل انعقاد المجلس ولكن لا يمكن الاستمرار فيها بمجرد انعقاد المجلس إلا إذا أذن بذلك والمجلس لا يتأخر في الإذن بالاستمرار في هذه الإجراءات إذا لم ير فيها تعسفاً أو أسباباً سياسية غير عادلة . وللتحقق من ذلك فللمجلس أن يطلب أوراق الاتهام للاطلاع عليها ، فإذا لم يجد فيها ما أثرت إليه من تعسف أو ما شابه ذلك أعاد الأوراق وأذن بالاستمرار في الإجراءات وإلا فله الحق في التدخل وإيقاف هذه الإجراءات وطلب الإفراج عن المتهم إذا ثبت له أنه مقبوض عليه بغير حق .

مصطفى النحاس باشا — إن مبدأ الحصانة مبدأ حق والكلام فيه جميل وخصوصاً لحضرات النواب الذين هم موضع هذه الحصانة . حقيقة يجب مراعاة هذا المبدأ ولكن إلى حد ينطبق على النص للوجود في الدستور . ولنا فقد كنت أود أن تترك الكلام في هذا الموضوع بدون أن تتخذ فيه قراراً . ولكن بما أن حضراتكم قد قررت ضرورة اتخاذ قرار فيه فلذلك أود أن أدلى بكلمة في هذا الشأن : لو كان النص يساعدنا على الاحتفاظ بحق الحصانة جميعه فعلنا ، ولكن إذا كان هذا النص لا يساعد على ذلك فلا يليق بنا أن تعدى النص وأن نحمله ما لا يحتمل مراعاة لميولنا . ومن الواجب أن نربأ بأنفسنا عن ذلك إذ لو توسعنا اليوم في تفسير هذا النص لمصلحتنا فقد باتى في الغد من يتعسف في تفسيره ضدنا . ولأجل هذا يقضى علينا الواجب أن ندقق جد التدقيق في هذا التفسير .

يقول النص : « لا يجوز أثناء دور الانعقاد اتخاذ إجراءات جنائية نحو أى عضو من أعضاء البرلمان ولا القبض عليه إلا بإذن



مادة ١١٠ « ... .. »

المجلس التابع هو له . فالجملية الأولى هي بيت القصيد . والواجب أن تفهم ماذا يقصد الشارع بكلمة « إجراءات » : هل يقصد أنها إجراءات متنوعة ومنفصلة بعضها عن بعض ويحتاج كل جزء بذاته إلى الحصول على إذن خاص من المجلس ، أو يقصد الشارع أن الإجراءات وحدة لا تتجزأ .

للتور في هذا الموضوع يستحسن أن نرجع إلى النص الفرنسي ، فهو يساعدنا على إيضاح غرض الشارع . والرجوع إلى النص الفرنسي لا مندوحة عنه لأنه من الواضح في محاضر لجنة الدستور أن اللجنة أخذت هذا النص عن الدستور الفرنسي . والأصل الفرنسي ينص على أن العضو « ne Pourra être poursuivi » . ومعنى ذلك أنه لا يمكن أن يحاكم . وقد ترجمت كلمة « Poursuivi » باتخاذ إجراءات أي السير في المحاكمة . والسير في المحاكمة يتناول جميع إجراءات المحاكمة من استجواب وضبط رسائل وتفتيش وسماع شهود والقبض أيضاً وإنما فرقت المادة بين القبض وباقي الإجراءات لغرض خاص . فإذا اتخذت الإجراءات قبل دور الانقضاء اعتبر ذلك سيراً في الإجراءات ثم جاء دور الانقضاء لم يكن لنا أن نجزي هذه الإجراءات لأننا لو فعلنا ذلك لترتب عليه أن تكون النيابة ملزمة باستئذان المجلس أثناء انعقاده عن كل إجراء ترى اتخاذه على حدته . كأن تستأذن المجلس مثلاً حينما تريد استجواب المتهم ، ثم عند تفتيشه ، ثم عند ضبط رسائله الخ — وهذا لا يحصل بداهة وكل ما في الأمر أن النيابة تتقدم للمجلس وتستأذنه في المضي في جميع الإجراءات جملة واحدة . وعلى ذلك فإنني أجزم بأن المادة في نصها الحاضر لا تحتل غير معنى واحد لاتخاذ الإجراءات . وهذا المعنى هو أن تعتبر الإجراءات كتلة واحدة . وزيادة على ذلك فإن النص الوارد في الدستور الفرنسي الذي يقابل المادة ١١٠ لدينا مفيد أنه إذا اتخذت إجراءات قبل بدء الدور فإنها تستمر صحيحة حتى بعد الانقضاء بدون استئذان عند افتتاح الدور .

وقد أراد المشرع الفرنسي بعد ذلك تقوية الحصانة وحمايتها فأضاف نصاً آخر مؤداه أن للمجلس أن يتدخل بإيقاف هذه الإجراءات . وهذا النص المضاف يدل بطبيعته على أن المادة ١١٠ من دستورنا تقابل الفقرة الأولى من المادة الفرنسية . ويؤكد أن الإجراءات وحدة لا تتجزأ . ولكن هذا النص المضاف لا يوجد في دستورنا وعلى ذلك فنحن مقيدون بالنص الموجود عندنا والذي يفهم منه حتماً أن الإجراءات إذا بدئت قبل الدور تستمر بعده صحيحة بدون إذن من المجلس .

يؤخذ من هذا أن القوانين كلها فهمت المادة ١١٠ على هذا المعنى . ولو لم يكن الأمر كذلك لقالوا في الفقرة الثانية إن الإجراءات التي تتخذ قبل افتتاح الدور تستمر صحيحة ما لم يتدخل المجلس . ولكن كونهم لم ينصوا على ذلك بنص خاص يدل على أن الإجراءات تبقى سارية إلى ما بعد افتتاح الدور ، وهذا يظهر ضمناً من نص المادة .

بقيت نقطة القبض ... ..

الرئيس — ألسنا نعلم بأن جملتين لو وضعتا بعضهما بجوار بعض يؤديان في مجموعهما معنى غير ما يؤديه كل منهما إذا انفصلت إحداها عن الأخرى ؟

فهل يمكن القول بأن الفقرة الأولى قبل أن تضاف إليها الفقرة الثانية كانت تؤدي المعنى الذي تشير إليه ؟ وهل هذه الفقرة وحدها بدون الاستئذان بالأصل الفرنسي أو البلجيكي وبدون الرجوع إلى الفقرة الثانية تؤدي هذا المعنى حتى ولو كانت الإجراءات مقرونة بالقبض الذي لا خلاف بيننا عليه ؟

مصطفى النحاس باشا — إني مسلم بهذا إذا لم يكن العضو مقبوضاً عليه .

الرئيس — إذا كان القبض بناء على قضية بدأت إجراءاتها قبل الانقضاء فهل يصح تنفيذ القبض بعد انعقاد المجلس بغير إذن منه ؟

مصطفى النحاس باشا — كلا ، إلا بإذن من المجلس .

الرئيس — إذا ورد حكم على أمرين في عبارة واحدة وجب التسوية بينهما في الحكم في جميع الحالات التي تنطبق عليهما .

مصطفى النحاس باشا — إني أسوى بينهما .

الرئيس — إنك تقول إنه إذا أقيمت دعوى ضد أحد النواب قبل انعقاد المجلس فإن الإجراءات التي تتخذ بعد الانقضاء تكون صحيحة بدون حاجة إلى استئذان المجلس ، أما القبض فلا يصح بغير استئذان — وفي هذا تفرقة بينهما .



مادة ١١٠ ... ..

مصطفى النحاس باشا — لا تفرقة لأن القبض واحد لا يتجزأ . أما الإجراءات فكل مكون من أجزاء متعددة ( مقاطعة ) . إن نائب يهمنى كما يهمنى حضراتكم المحافظة على احترام الحصانة البرلمانية .

إبراهيم الهلباوى بك — لم يفكر أحد منا فى شخصه ، ولكننا تناقش من أجل البدء .

مصطفى النحاس باشا — إن مسألة الحصانة تهمنا .

الرئيس — إن رأى الذى تدلى به يوجب عليك أمرين : الأول أن تثبت بدليل قضائى أو قانونى أن الإجراءات الجنائية وحدة لا تتجزأ مع أنها مادياً متجزئة ، والثانى أن القبض ليس إجراء .

مصطفى النحاس باشا — حقيقة يجب على أن أثبت أن الإجراءات كل ، وأن القبض ولو أنه منها إلا أن له حكماً خاصاً .

الرئيس — ما هو هذا الحكم الخاص ؟

مصطفى النحاس باشا — النص الوارد فى المادة ١١٠ من الدستور ، والذى يؤيد أن الإجراءات كل .

الرئيس — ما هو الدليل على ذلك ؟

مصطفى النحاس باشا — لا داعى للاستشهاد بالنص الإضافى الموجود فى الدستور الفرنسى ، أما الدليل على ما أقول به فهو أن المعنى القضائى « لاتخاذ إجراءات » إنها كل لا يتجزأ ، خصوصاً أنه قد عبر عنها فى النص الفرنسى بكلمة (Poursuivi) فكلمة « اتخاذ » معناها أن الإجراءات وحدة لا تتجزأ .

الرئيس — عبارة النص أنه « لا يجوز اتخاذ إجراءات » وهذه الإجراءات تشمل الاستجواب وسماع الشهود وتفتيش المنزل الخ . ومنها ما تقوم به النيابة ، ومنها ما لا يتم إلا بأمر القاضى مما يدل على أن الإجراءات ليست كلها من نوع واحد ولكنها تشترك فى الوصول إلى غرض معين كما قال حضرة الأستاذ محمد حافظ رمضان بك . ولا يمكن التسليم بما تقول به من أن لفظة « إجراءات » تدل على أنها وحدة .

مصطفى النحاس باشا — إنما قلت إن الدليل على أنها وحدة هو التعبير بـ « اتخاذ إجراءات » . وإذا رجعنا إلى ماخذ الدستور وجدنا أن هذا النص مأخوذ عن الدستور الفرنسى ، وعبارة النص الفرنسى هي « ne pourra être poursuivi » ومعناها « لا تتخذ ضده إجراءات » .

الرئيس — إن الأصل هو النص العربى .

مصطفى النحاس باشا — ليس النص العربى هو الأصل لأن محاضر لجنة الدستور تدل على أن واضعيه أخذوا مبدأ الحصانة عن الدساتير الأجنبية لا الدستور المصرى الذى صدر فى سنة ١٨٨٢ .

الرئيس — لا جدال فى أن المبدأ مأخوذ عن الدساتير الأجنبية ، ولكن لم يقل أحد إنهم أخذوا نفس العبارة .

مصطفى النحاس باشا — لقد جاء فى محاضر لجنة الثمانية عشر التى أطلق عليها اسم لجنة المبادئ ... ..

الرئيس — لا أنكر أن المبدأ مأخوذ عن الدساتير الأجنبية ، ولكن هل فى محاضر لجنة الدستور التى تستشهد بها ما يدل على أن الإجراءات وحدة لا تتجزأ ؟ لا أظن أن فيها شيئاً من ذلك ، وقد بحث هذه المسألة واطلعت على عدة مؤلفات .

مصطفى النحاس باشا — إذا كان الأمر كذلك فالرجاء أن تفضلوا بإبداء رأى دولتكم فى الموضوع .

الرئيس — إن مسألة الحصانة مهمة جداً ، وقد اتفقت عليها دساتير العالم ، فما من دستور إلا نص على حكم الحصانة . ولكن هذه الدساتير مع إجماعها على هذا الأمر اختلفت اختلافاً كبيراً فيما يخص بحكم هذه الحصانة بالنسبة للجرائم التى حققت أو بدىء فى تحقيقها قبل انعقاد الدور البرلمانى ، وتذهب أغلبية الدساتير إلى أنه ما دامت الدعوى العمومية قد حركت أو بدىء التحقيق فيها قبل انعقاد البرلمان فإن الإجراءات تستمر بعد الانعقاد إلا أنه يمكن للبرلمان أن يتدخل فى هذه الحالة لإيقاف الإجراءات . ومع أن هذا رأى الأغلبية فإن حق الايقاف هذا قرر بنصوص صريحة فى تلك الدساتير كالفقرة الثانية من المادة ١٤ من دستور فرنسا .

ويرى بعض هذه الدساتير أن الحصانة موجودة وأنه إذا كانت الإجراءات قد ابتدأت قبل الانعقاد فإنها تقف بعده بقوة القانون ويفرج عن المتهم بدون احتياج إلى تدخل المجلس ، ومن هذه الدساتير دستور اليونان .

يفهم من هذا أن الحصانة عامة وأنها تمتد على الإجراءات التي اتخذت قبل دور الانعقاد ولم تنته . ولكن الخلاف قائم على كون هذه الإجراءات توقف بقوة القانون بعد الانعقاد أو أنه لا بد لذلك من تدخل المجلس .

من المسلم به أن نص الدستور المصري مأخوذ عن الفرنسي أو البلجيكي ، وأن مادة الدستور الفرنسي التي وضعت في سنة ١٨٧٥ تتضمن فقرتين ، فلكي نصل إلى معرفة ما يحتمله نص المادة ١١٠ من دستورنا يجب علينا أن ننقل إلى ما قبل سنة ١٨٧٥ أي إلى الوقت الذي كانت حالة فرنسا مشابهة لحالتنا الحاضرة .

في الكتب التي قرأتها وهي كثيرة لم أعث على خلاف في أن الحصانة تشمل عضو البرلمان إذا بدى التحقيق معه قبل الانعقاد حتى قال بعض المؤلفين لما أضيفت فقرة ثانية إلى المادة ١٤ من الدستور الفرنسي إنه لم يبق بعد ذلك أي شك في مدى امتداد الحصانة .

إبراهيم الهلباوى بك — ألم يقولوا إن هذه الفقرة أتت بحكم جديد ؟

الرئيس — قال بعضهم بذلك . وعلى كل حال لم أر في المؤلفات التي اطلعت عليها خلافاً قبل سنة ١٨٧٥ بين القضاء من جهة والبرلمان من جهة ثانية والمؤلفين من جهة ثالثة في حكم الحصانة وامتدادها على الإجراءات التي اتخذت قبل الانعقاد وهذه هي حالتنا تماماً . إن هناك انقساماً بين العلماء والمحاكم والبرلمان .

أما المحاكم فيرمى فتقها إلى عدم وجود الحصانة فيما يتعلق بالإجراءات التي بدى بها قبل الانعقاد بما فيها القبض . غير أن للبرلمان أن يتدخل في الأمر فيما عدا حالة التلبس بالجناية . وحتى في هذه الحالة فهناك رأى بوجود استئذان البرلمان فوراً في استمرار القبض وهذا رأى المحاكم لا العلماء .

وهناك مسألة مهمة وهي أن المحاكم تميل إلى تقييد الحصانة نوعاً كما يميل أغلب المؤلفين إلى التقليل من شأنها حتى قال بعضهم إن النائب لا يتمتع بها في كل الإجراءات أي أنه يتمتع بها في الإجراءات التي يجب اتخاذها في حضوره أما التي تتخذ في غيابه فلا يتمتع بها . والظاهر أن العلماء والمؤلفين أخذوا بهذا الرأي لأنهم لم ينجحوا في الانتخابات .

( ضحك ) .

أما البرلمانات فتميل إلى توسيع مدى الحصانة إلى أقصى حد ممكن لدرجة أن بعضها يرى أنه يجب استئذان المجلس في حالة القبض على نائب متلبساً بالجريمة مع أن هذه الحالة مستثناة بنصوص صريحة في الدساتير .

وتقول البرلمانات صاحبات هذا الرأي إن أحوال التلبس غير محدودة وتعريفه مبهم ولذلك يجب استئذان المجلس ليعلم أكان هناك تلبس أم لا لأنه يخشى أن تدعى السلطة التنفيذية لغرض ما أن هناك تلبساً وبذلك تتخلص من مراقبة البرلمان . قد يعترض على هذا الرأي بأن للمجلس أن يتدخل بعد القبض وهذا صحيح ولكنه قد يحصل بعد أن يكون النائب قد تعذب ومنع من حضور جلسات المجلس يومين أو ثلاثة وحرم المجلس من آرائه في هذه المدة .

هذا فضلاً عن أن بعض الحكومات وافقت برلماناتها على إطلاق الحصانة وامتدادها حتى إن بعضها تستأذنها في الأحوال التي يعفيها الدستور من الاستئذان إلا أنها تلج هذا السبيل احتراماً للهئية النيابية . وقد تكلم في هذا الموضوع جناب الميسو ارستيد بريان وزير خارجية فرنسا الحالي ؛ وهذا طبيعي لأن الوزراء لم يخرجوا عن كونهم نواباً ، وإنى أعتزم أن تكون حكومتنا من هذا الرأي .

وزير الحقانية — هي كذلك في الواقع .

الرئيس — بعد هذا البيان أرى — فيما يختص بالتحقيق مع حضرة النائب أمين همام حمادى افندى — أن يبدى المجلس رغبته في لفت نظر حضرة صاحب المعالي وزير الحقانية إلى أن المجلس كان ينتظر أن يستأذن عن الاستمرار في الإجراءات التي اتخذتها النيابة العمومية ضد حضرة أمين همام حمادى افندى ، ويرغب إلى معاليه أن يرسل إليه أوراق هذه الدعوى ليتمكن من إبداء رأيه فيها كما هو الشأن في التهم التي توجه إلى أعضاء البرلمان أثناء الانعقاد .

( تصفيق ) .



مادة ١١٠ .....

وزير الحقانية — إذا كانت وزارة الحقانية لم تأخذ رأى مجلس النواب فيما يختص بهذه القضية فلأن النص كما ظهر من المناقشة لم يكن واضحاً الكافي الذى يحتم أخذ رأى المجلس فى الاستمرار فى الإجراءات . على أن الحكومة تشارك المجلس رأيه فيما يختص بالاستئذان فى الاستمرار فى الإجراءات التى اتخذت ضد أحد أعضائه قبل دور الانعقاد ، واستمرت بعده ؛ ولذلك فهى ستعمل على تنفيذ رغبة المجلس وتعتبرها سابقة دستورية من السوابق التى تعتبر تفسيراً للدستور .  
( تصفيق ) .

( ثم رفعت الجلسة للاستراحة فى الساعة السادسة والدقيقة العاشرة مساء ) .  
( أعيدت الجلسة حيث كانت الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والأربعين مساء ) .

الرئيس — لدينا اقتراحات كثيرة وأظن الآن أن حضرات مقدميها لا يتمسكون بها وأنكم توافقوننى على عدم تلاوتها . وسنتلو على حضراتكم نص القرار الذى وضع بخصوص الحصانة .

المقرر — لا يزال لدى اللجنة الاقتراح الخاص بوضع مادة مقابلة للمادة ١٢١ من قانون العقوبات الفرنسى . وستضع اللجنة مشروعها بالاتفاق مع وزارة الحقانية وتقدمه إلى المجلس . وأعتقد أن ليس لدى وزارة الحقانية أى مانع لا سيما بعد ملاحظتها الأخيرة الخاصة بالشكل .

( أصوات : موافقون ) .

الرئيس — لا بد أن تكون هناك أسباب قوية تستدعى التشريع . وما دامت الحالة الآن لا تقتضيه ، فلنصرف النظر عنه حتى يوجد ما يبرره .

مصطفى النحاس باشا — الأسباب الداعية للتشريع قد وجدت بالفعل .

راغب إسكندر افندى — إتنا نشرع للمستقبل ؛ والماضى دليل على لزوم التشريع .

الرئيس — ألا يستحسن أن يؤجل التشريع الجديد حتى يطرأ ما يبرره ؟

عبد السلام فهمى محمد جمعه بك — لقد قرر المجلس للواقعة على رأى اللجنة .

مصطفى النحاس باشا — الاقتراح الذى عرضته لجنة الحقانية وصادق عليه المجلس مهم جداً فى نظر اللجنة وفى نظرنا ، ولا يصح أن ننتظر حالة جديدة تعرض لنا فى المستقبل ، إذ قد حدث لنا فى الماضى ما هو شديد الهول بعيد الأثر ، وكفى به عبرة وواعظاً . والتشريع إنما هو لدرء الخطر فى المستقبل — من أجل ذلك أرى أن يستمر المجلس على قراره الذى أصدره فى هذا الشأن .  
( تصفيق ) .

الرئيس — أترون حضراتكم إحالة هذا الاقتراح على لجنة الحقانية ؟

( موافقة عامة ) .

الرئيس — هذا نص القرار الذى وضع :

« المجلس . بعد الاطلاع على مكتبة النيابة الواردة إلى المجلس بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٦ ، عن التهمة الموجهة إلى حضرة النائب أمين همام حمادى افندى ، وعلى التقرير المقدم من لجنة الحقانية فى هذا الصدد .

وبعد المناقشة فى هذا الموضوع ، يرى أن يلفت نظر حضرة صاحب المعالي وزير الحقانية إلى أن المجلس كان ينتظر أن يستأذن عن الاستمرار فى الإجراءات التى اتخذتها النيابة العمومية ضد حضرة أمين همام حمادى افندى ، ويرغب إلى معاليه أن يرسل إليه أورا هذه الدعوى ليتمكن من إبداء رأيه فيها كما هو الشأن فى التهم التى توجه بعد الانعقاد إلى أعضاء البرلمان » .

سلامه ميخائيل بك — أرى أن تستبدل بكلمة « فيها » الواردة بآخر القرار كلمة « فى الإذن » .

الرئيس — إن الصيغة المذكورة تؤدى المعنى الذى تريده .

( فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦ ) .

## استمرار النظر في الحصانة البرلمانية

بمحضر أمين هام حمادى افندى الخاصة

### تقرير لجنة الحقانية

تليت المكاتب الآتية :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرفع لدولتكم تقرير لجنة الحقانية عن استمرار الإجراءات المتخذة ضد محضر أمين هام حمادى افندى فى تهمة الاشتراك فى قتل محمد افندى شرف أو وقفها .

وقد نذبت اللجنة محضر رياض المصرى افندى مقررأ لها .

وتفضلوا دولتكم بقبول احترامى واجلالى ؟

رئيس لجنة الحقانية

السكرتير

مصطفى النحاس

محمد صبرى أبو علم

تلا محضر المقرر تقرير اللجنة ، وهذا نصه :

« بتاريخ أول يناير سنة ١٩٢٧ أرسلت وزارة الحقانية للمجلس ملف القضية الخاصة بتهمة محضر العضو المحترم أمين هام حمادى افندى ( بالاشتراك فى قتل محمد افندى شرف عمداً مع سبق الإصرار والترصد ) طالبة من المجلس أن يأذن باستمرار الإجراءات التى كانت النيابة العمومية قد سارت فيها قبل ابتداء دور الانعقاد الحالى » .

وبجلسة ٣ يناير الجارى أحال المجلس ملف القضية المذكورة على لجنة الحقانية للبحث فى وجوب إيقاف الإجراءات المطلوبة أو عدمه . وقد نظرت اللجنة هذه المسألة بجلستى ١٢ و ٢٣ يناير سنة ١٩٢٧ ورأت أن تستنير فى بحثها بالمبادئ والتقاليد التى جرى عليها العمل بالمجالس النيابية الأخرى .

وبعد المناقشة رأت ما يأتى :

أولاً — ليس للمجلس أن يفصل فى موضوع التهمة أو يتعرض له ، إذ أن هذا العمل يتنافى مع مبدأ فصل السلطات . هذا فضلاً عما قد يحدثه قرار يتعرض للموضوع من التأثير فى العدالة سواء أكان لمصلحة العضو أم ضده .

ثانياً — لا يصح أن يسلم المجلس باتخاذ الإجراءات أو الاستمرار فيها فى الأحوال الآتية أو ما يماثلها :

( أ ) متى كان اتخاذ الإجراءات الجنائية ضد العضو مسبباً لوقوع اضطرابات أو معطلا لأعمال المجلس .

( ب ) متى كانت الإجراءات المطلوب التصريح بها أو الاستمرار فيها كيدية أو تعسفية تملأها روح حزبية .

( ج ) متى ظهر أن الغرض من الإجراءات هو التأثير فى العضو لتعطيل عمله النيابى سواء لمنعه من التصويت أو لحرمانه من الاشتراك فى المناقشة فى موضوع ما بكامل الحرية والطمأنينة .

( د ) متى كان ظاهراً بالبدهة أن الدعوى على غير أساس ، كأن سقط الحق فى إقامتها بمضى المدة أو سبق الفصل فيها أو شملها عفو .

واللجنة بعد مراجعتها ملف القضية وبحث الأدوار التى مر بها التحقيق رأت بإجماع الآراء أن ظروف القضية لا تنطبق على شيء مما ذكر ، وأنه لا مانع يحول ، بناء على ذلك ، دون التصريح بالاستمرار فى الإجراءات المطلوبة » .

محمد كامل حسن الأسىوطى افندى — إتنى لا أرى بما سأبدية لحضراتكم الآن إلى التوسع فى تفسير الحصانة ، ولا أقصد البحث فى موضوع القضية مطلقاً ، ولا أرى إلى شيء من شأنه أن يؤثر فى حقوق المجنى عليهم فى الدعوى . وأرجو ألا يفهم هذا من كلامى لآنى



أريد أن أضيق من دائرة الحصانة بقدر الإمكان حتى لا يكون تطبيقها مضرًا بأي شخص . ويجب ألا ننس موضوع القضية بأنه صورة كانت .

إن كل نائب منا عرضة في أي يوم من الأيام لأن تقع منه جريمة ولو رغم إرادته ( نجدة ) . أرجو ألا تقاطعوني .  
قد يكون النائب سائرًا بسيارته فيقتل شخصًا خطأ ، أليست هذه جريمة تقع من النائب رغم إرادته ؟ إن بحثنا في هذه الحصانة اليوم لا يجوز أن يتغلب فيه الوجه الشخصي على الوجه العام . ولهذا أبدأ كلامي راجيًا من حضراتكم أن تسمعوا ما أقوله بغير ملل لأن للموضوع حديث والبحث فيه دقيق والواجب أن نسير فيه بكل نزاهة ودقة . لقد نص الدستور على الحصانة ... ..

الرئيس — سبق أن تناقش المجلس كثيرًا في مبدأ الحصانة وفصل فيه ، أما الآن فندار البحث تطبيق هذا المبدأ على موضوع القضية المطروح أمامنا .

محمد كامل حسن الأسيوطي افندى — لا أقصد التعرض لمبدأ الحصانة في ذاته وإنما أريد أن أتدرج إلى مناقشة المبادئ التي وضعها اللجنته لأن في بعضها من التوسع ما لا يحسن الأخذ به كما أن في البعض الآخر من التضييق ما لا يصح التسليم به . لذا أردت أن أناقش المبادئ التي قررتها اللجنته مبدأً لمبدأً ليستطيع المجلس أن يبدى رأيه في صحة الأخذ بها . ولهذا قلت لحضراتكم إننا اليوم في صد الحصانة المنصوص عليها في المادة ١١٠ من الدستور التي يتوقف تمتع النائب بها على إذن المجلس وليس في دستورنا ولا في أي دستور آخر تحديد لها وإنما كل ما جاء من المبادئ في شأنها هو نتيجة الاجتهاد ، وباب الاجتهاد مفتوح أمام كل شخص ملم بالقانون . لذا أرى من حق أن أناقش اللجنته في هذه المبادئ .

قلت اللجنته : « لا يصح أن يسلم المجلس باتخاذ إجراءات أو الاستمرار فيها في الأحوال الآتية أو ما يعادلها .

( أ ) متى كان اتخاذ الإجراءات الجنائية ضد العضو مسببًا لوقوع اضطرابات أو معطلا لأعمال المجلس » .

إن هذا المبدأ في الحقيقة غير مفهوم إذ ما معنى أن يخضع المجلس لأي اضطراب مصطنع تقوم به فئة متحيزة للنائب عندما يطلب الإذن بمحاكمته فيكون من ورائه ألا يأذن المجلس باتخاذ الإجراءات أو الاستمرار فيها ؟

تقول اللجنته إذا وقع « اضطراب » . وإنني أتساءل عن مدى هذا الاضطراب . هل إذا قام أشخاص يمتنون بصلة قرابة أو صلة حزبية إلى النائب المطلوب الإذن بمحاكمته وأحدثوا اضطرابًا اعتبر هذا سببًا لامتناع المجلس عن إعطاء الإذن باتخاذ الإجراءات أو الاستمرار فيها ؟ إذا كان هذا ما ترمي إليه اللجنته فإنني أراه توسعًا خطيرًا في تفسير مبدأ الحصانة لا يصح مطلقًا الأخذ به خصوصًا أن مثل هذه الحالة تقع في غير بلادنا وغير محتمل وقوعها عندنا فلا يصح على الأقل أن نعترف بإمكان وقوعها لأنه يعد تشجيعًا لوقوعها يومًا ما وما دامت هذه المبادئ توضع بصفة عامة ولكل عضو أن يستفيد منها في المستقبل فأرى أن كل توسع في معنى الحصانة لا يصح أن نجعل أساسًا لأعمالنا .

أما المبدأ الثاني الذي أوردته اللجنته ونصه :

( ب ) « متى كانت الإجراءات المطلوب التصريح بها أو الاستمرار فيها كيدية أو تعسفية تملأها روح حزبية » ، فهو على ظاهر وجهه جدير . وفي الحق أن المجلس إذا شعر بأن النيابة أو السلطة المختصة تقدمت إليه بطلب الإذن وكان ظاهرًا بالبدهة أن الطلب مبني على الكيد والنكايه يكون له الحق بلا شك في رفض إعطاء الإذن . على أني أعتقد أنه من الصعب جدًا أن نتبين روح الكيد أو الحزبية في قضية منظورة أمامنا إلا إذا بحثنا موضوع الدعوى . لقد وضعت اللجنته أمثلة في البند الرابع كقيلة بإظهار روح الحزبية وأرى أنها كافية لرفض طلب الإذن ، وهي :

« متى كان ظاهرًا بالبدهة أن الدعوى على غير أساس ، كأن سقط الحق في إقامتها بمضي المدة أو سبق الفصل فيها أو شملها عفو »

نعم إن الكيد ظاهر لأول وهلة في مثل هذه الأحوال وللمجلس الحق في رفض إعطاء الإذن . ولكن في غير هذه الأحوال يصعب جدًا الحكم بأن الدعوى للكيد إلا بعد بحث موضوعها . وأطلب من اللجنته أن تدلني على حالة تظهر فيها روح الكيد بغير موضوع الدعوى . وهذا البحث محظور على المجلس لأن فيه ضررًا بتبينته اللجنته وأبينته لحضراتكم أيضًا . إذا بحثنا موضوع الدعوى

مادة ١١٠ « ... .. »

وقررنا أن ليس هناك كيد ، فهل تعلمون ماذا تكون النتيجة ؟ النتيجة ، يحضرات النواب ، هي أننا نكون قد وضعنا أمام المتهم عقبة نخرج بها دفاعه أمام القضاء ، لأنه قد تبين للقضاء أن الدعوى كيدية ولكن ...

الرئيس — إن اللجنة لم تمنع البحث في الموضوع وإنما منعت الفصل فيه أو التعرض له ، لأن هذا يتنافى مع نظرية فصل السلطات .  
أما فيما يتعلق بالإجراءات الكيدية فقد قيدتها اللجنة بالعبارة الآتية ، وهي أن « تملأها روح حزبية » .  
أما إذا كان الكيد عادياً فلا شأن لنا به . هذا ما أردت أن ألفت نظر حضرة العضو المحترم إليه .

محمد كامل حسن الأسيوطى افندى — أردت أن أبين أن الرأي الذى تبديه اللجنة أو المجلس بأن الدعوى ليست كيدية معناه أننا نضع أمام المتهم عقبة تمنعه من استكمال دفاعه أمام القضاء مع أن المجلس — كما تقول اللجنة — ممنوع من نظر موضوع الدعوى ، وبهذا يصبح مركز المتهم حرجاً . وإذا فرضنا العكس ، بأن قرر المجلس أن هناك كيداً ، فإن الاتهام يقع في نفس ما وقع فيه الدفاع في الحالة الأولى وهذا غير جائز . فالتوسع في هذا الأمر ، يحضرات النواب ، توسع غير محمود ولا يصح الأخذ به .

هناك حالة تترتب عليها نتيجة أسوأ : لنفرض ، ونحن مجتمعون الآن ، أن معالى وزير الحفانية تقدم إلى المجلس بطلب الإذن بإقامة الدعوى على نائب متهم في جريمة من الجرائم وليس أمامنا ملف الدعوى وكانت هناك شبهة من المبلغ الأصلي في اتهامه أو في طلب الإذن في ذاته فتكون النتيجة تطبيقاً لرأى اللجنة منع محاكمة النائب لظهور الكيد في الدعوى من أول وهلة ، وفي هذا من الخطر ما فيه لأنه يؤدي إلى ضياع حقوق المجنى عليه وإلى ضياع آثار الجريمة وضعف الأدلة . إن الإطلاق في البدأ كالتقييد فيه غير مستحسن . وأرى أنه إذا كانت هناك ظاهرة تدل على روح الكيد أو الحزبية في الدعوى يجوز للمجلس أن يمتنع عن إعطاء الإذن بشرط ألا يؤثر هذا في حقوق المجنى عليه ولا في أدلة الإثبات . والآن نلتقي نظرة على القضية التي نحن بصدددها ولا أريد التعرض لنقطة التعسف أو الكيد وإن كنت على يقين مما استنتجته الدفاع من أن هناك تعسفات في التحقيق ، وأفضل أن أترك الفصل فيها لمحكمة الجنايات . أفرض جدلاً أن ليس في هذه القضية تعسف فهل مع هذا يكون هناك خطر يمس موضوع الدعوى أو حقوق المجنى عليه ، أو يمس أدلة الإثبات ؟ أظن أن الإجابة تستلزم النظر في القرار الذى أصدره المجلس في شأن الحصانة ، لأن حضراتكم قد اعتبرتموها قائمة ولا بد لاستمرار الإجراءات التي اتخذت أن تطلب السلطة المختصة إذن المجلس ولو وقعت الجريمة قبل الانعقاد .

هناك نتيجتان : الأولى ، إما أن يكون من شأن القرار إبطال الإجراءات التي تمت قبل إذن المجلس ، خصوصاً الإجراءات التي تمت بعد الانعقاد « وأن في هذه القضية إجراءات اتخذت قبل طلب الإذن بالاستمرار » ، وفي هذه الحالة يجب البدء في التحقيق من أوله ؛  
والثانية ، إما أن يكون من شأنه إيقاف الإجراءات وإذن المجلس بعبئها إلى صحتها .

إذا أخذنا بالنتيجة الأولى فأنا مع حضراتكم في وجوب إعطاء الإذن لأن عدم الإذن يترتب عليه الضرر للمجنى عليه . أما إذا أخذنا بالنتيجة الثانية — وهذا ما أريده — فأقول أن ليس هناك خطر على القضية لأن التحقيق تم وكل شيء مصون ولا خطر من التأخير . وكل ما في الموضوع أن التأخير يمكن النائب من أن يظل متمتعاً بحريته في عمله الذى انتخب من أجله ، وأن يتمكن من الدفاع عن نفسه أمام القضاء .

بناء على هذا أرجو أن توافقوا حضراتكم على أن يستبدل بالمبادئ التي قررتها اللجنة المبدأ الآتى :

« لا يجوز إيقاف المحاكمة إلا في حالة واحدة ، وهي أن تكون الكيدية ظاهرة بالبداية وبغير بحث في الموضوع ، وبشرط ألا يؤثر هذا في أدلة الدعوى ولا أن يعرض الدعوى العمومية للسقوط » .

وحيث إن تأخير المحاكمة في قضيتنا هذه لا يترتب عليه شيء مما تقدم فأرجو من المجلس تأخير إعطاء الإذن إلى آخر الدور .

( حضر حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا وتولى رئاسة الجلسة ) .

المقرر — إن آراء اللجنة واضحة جداً لا تحمل الاعتراضات التي وجهها حضرة زميلي المحترم محمد كامل حسن الأسيوطى افندى فلا محل للأخذ بها . وأولها أنه ليس للمجلس أن يفصل في موضوع التهمة تفادياً من التأثير في العدالة ، سواء أكان لمصلحة العضو أم ضده . وهذا مبدأ أساسى صحيح لا يمكن تقرير غيره لأنه منطبق على الأوضاع القانونية .



مادة ١١٠ » ..... مادة ١١٠

ويقول زميلي المحترم إنه لم يفهم معنى « الاضطراب » الوارد في الفقرة الأولى وهو مع وضوحه يفهم أن المقصود به الاضطراب العام الذي يؤثر في كيان الدولة لا الهياج الفردي أو الحزبي البسيط . وهذا ما يستنتج من كلمة « اضطراب » .

والواقع أن اللجنة وجدت أن هذه الأحوال نادرة الوجود لأنها لا تقع إلا إذا وقع تعرض لقطب من أقطاب السياسة العامة في البلاد تتبعه أغلبية كبيرة وفي هذه الحالة تحدث اضطرابات أو حروب أهلية ولذا اكتفت اللجنة بذكر كلمة « اضطراب » خصوصاً وأن اللجنة أردقتها بالحالة الثانية وهي الحالة التي تعطل من جرائها أعمال المجلس . والنائب الذي تعطل أعمال المجلس من أجل اتخاذ إجراءات ضده لا يمكن إلا أن يكون رجلاً له حق القيادة على غالبية المجلس على أقل تقدير .

وفيما عدا هذا قد وقتت اللجنة في تقريرها إلى تقسيم الأعمال الكيدية في الفقرتين الثانية والثالثة . ففي الثانية منها راعت اللجنة وقوع تناحر بين الأحزاب كأن يعتمد حزب من غير عدل ومن غير تحقيق جدى إلى مصادمة رجل من غير حزبه . أما في الثالثة فقد قيدت اللجنة معنى الكيدية بتعطيل النائب عن مواصلة عمله في المجلس والتأثير عليه في أداء الأمانة المعهود إليه القيام بها لمنعه من إعطاء صوته بتمام حريته في المشروع الذي يكون معروضاً على المجلس .

أما الاعتراض بأن إيقاف الإجراءات مؤقتاً قد يؤدي إلى سقوط الدعوى فهو منقوض من أساسه لأن مدة الإيقاف لا تختبئ من المدة التي تسقط الحق في رفع الدعوى وأظن أن من مبادئ العدالة أن يفصل دائماً بأسرع ما يمكن في مثل هذه القضايا ليحجى الأثر الذي قد يكون لاصقاً بمتهم برىء أو لينال المتهم عقابه إذا كان مجرماً وأظن أن هناك متهماً مسجوناً على ذمة هذه القضية ومن العدل ألا يظل مصيره معلقاً مدة طويلة ، ولذا رأت اللجنة أن لا مانع من الاستمرار في الدعوى ؛ وتصر اللجنة على رأيها .

الرئيس — المخالف لرأى اللجنة يقف .

( فوقت أقلية ) .

الرئيس — إذن تقرر الاستمرار في الإجراءات المتخذة ضدّ حضرة أمين هام حمادى افندى .

( في ٧ فبراير سنة ١٩٢٧ ) .

إذا كان طلب رفع الحصانة البرلمانية من أجل مخالفة لم يكن للرأى السياسى للعضو ارتباط بموضوعها باعترافه ، فإن المجلس في هذه الحالة يأذن باستمرار إجراءات المحاكمة فوراً ، دون حاجة إلى إحالة الطلب للجنة .

تليت مكتابة من وزارة الحفانية ونصها :

« حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرسل لدولتكم مع هذا ملف القضية رقم ٩١٤ بنذر الزقازيق سنة ١٩٢٤ الخاصة بالخالفة النسوبة لحضرة على بك إبراهيم رضوان عضو مجلس النواب لإنشائه بلكوناً مغطى بالواجهة الشرقية لمنزله وآخر بالواجهة البحرية ، وذلك بدون الحصول رخصة . ونرجو التفضل بإخبارنا برأى المجلس نحو الاستمرار في الإجراءات الجنائية السابق اتخاذها ضد حضرة العضو المذكور .

وتفضلوا ، يا صاحب الدولة ، بقبول فائق الاحترام

وزير الحفانية

أحمد زكى أبو السعود

القاهرة في ٩ يناير سنة ١٩٢٧

الرئيس — أرى أن لا حاجة لإحالة هذه المكتابة على لجنة لبحثها لأن الموضوع يتعلق بقضية مخالفة . وأظن أن لا مانع لدينا الموافقة على استمرار الإجراءات فيها .

علي إبراهيم رضوان بك — هذه مسألة لا حقيقة لها ، فأرجو أن تعال على لجنة الحفانية لأبين لها حقيقة الموضوع .

مادة ١١٠ » ... .. «

الرئيس — لا داعي لأن يشغل المجلس بموضوع مخالفة كهذه ، هذا فضلا عن أن بعض الدساتير لا تنص على أخذ رأى المجلس في أمثال هذه المخالفات .

محمد علي باشا — من أهم الأسباب التي تدعو المجلس إلى نظر كل قضية يراد معرفة رأيه بشأنها البحث فيما إذا كان الغرض من السير في الإجراءات النكاي بالعضو أو لا ، لذلك أرى أن ينظر المجلس في كل قضية — ولو كانت مخالفة — قبل إبداء رأيه بشأنها ، لأننا نخشى أن تعرض علينا قضية صغيرة ونصرح باستمرار السير فيها ويتبين بعد ذلك ... ..

الرئيس — هذه مسألة مخالفة لأهمية لها في ذاتها . وحيث إن الدعوى كانت مقامة قبل انعقاد المجلس فاستئذان وزارة الحفانية لنا الآن إنما هو تنفيذ لقرارنا السابق . لهذا يحسن ألا تتوسع في الموضوع وتأذن باستمرار الإجراءات .

محمد علي باشا — أخشى أن يعتبر ذلك سابقة . وإن قضايا المخالفات قد تكون ذات أهمية عظمى كمخالفات التنظيم .

الرئيس — أظن أن موضوع المخالفة التي أمامنا الآن لا أهمية له ؛ ومع هذا فالرأى لحضراتكم .

إبراهيم الهلباوى بك — إن المهم في هذه المخالفات هو ما يلحق العضو من الضرر المادى ؛ وهذا خارج عن موضوع الحصانة ؛ لأن قضية المخالفة لا تحول دون حرية العضو في إبداء رأيه .

الرئيس — من من حضراتكم يؤيد رأى سعادة محمد علي باشا ؟

أحمد رمزي بك — إننى أؤيد رأى سعادة محمد علي باشا لأن هذه المخالفات كانت تتخذ في زمن من الأزمنة القريبة سبباً للنكاي ببعض الأشخاص . وقد حدث أن بعض الجهات الإدارية كانت تلفق تهماً خاصة بالتنظيم أو المحال الخطرة ضد المخالفين لها في الرأى السياسى .

الرئيس — أرجو أن نخبرنا حضرة علي رضوان بك : هل كان لهذه المسألة علاقة برأيه السياسية ؟

علي رضوان بك — توجد أسباب شخصية بينى وبين حضرة باشمهندس التنظيم ؛ وهذه نكاي منه لشخصى .

الرئيس — وهل كان لرأيك السياسى ارتباط بموضوع هذه المخالفة .

علي رضوان بك — لا . والخلاف بينى وبين الباشمهندس شخصى ومن قبل انعقاد البرلمان .

الرئيس — هذه إذن مسألة شخصية ولم تكن نتيجة تعنت سياسى . فبناء على هذا لا مانع من الإذن باستمرار الإجراءات . فهل توافقون حضراتكم على الإذن باستمرارها .

( قرر المجلس الموافقة على الاستمرار في الإجراءات ) .

الرئيس — أظن أن سعادة محمد علي باشا من الواقفين أيضاً .

محمد علي باشا — نعم .

الرئيس — إذن الموافقة بالإجماع .

( في ١٠ يناير سنة ١٩٢٧ ) .



مادة ١١٠ » ... ..

(١) لا يجوز تقديم طلبات رفع الحصانة بطريق الوكالة عن الأفراد ، بل يجب تقديمها مباشرة من أصحاب الشأن .

(٢) في حالة طلب رفع الحصانة — بسبب رفع قضية جفحة مباشرة على العضو — يشترط أن يسبق ذلك تقديم بلاغ للنيابة من صاحب الشكوى رأيت حفظه ورأى هو أن يستعمل حقه القانوني في تحريك الدعوى العمومية مباشرة .

أشير إلى المكاتبة الآتية :

« حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرفع لسعادتكم تقرير لجنة الحقانية عن طلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة النائب المحترم عبد المقصود حبيب بك لاتهامه بالتعدى على محمد عثمان بالضرب والسب ، راجياً عرضه على هيئة المجلس الموقر .

وقد نذبت اللجنة حضرة النائب المحترم محمد صبرى أبو علم افندى مقررأ لها في ذلك .

وتفضلوا سعادتكم بقبول احترامى ؟

رئيس لجنة الحقانية

القاهرة في ٢ فبراير سنة ١٩٢٨

حسين هلال »

الرئيس — ليتفضل حضرة مقرر لجنة الحقانية .

المقرر —

(١)

أحال المجلس بجلسته ٩ يناير سنة ١٩٢٨ على اللجنة الطلب المقدم من حضرة ميخائيل افندى السنباطى المحامى ، باسم موكله محمد عثمان ( بزواية الناعورة مركز شين الكوم ) يلتمس فيه رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة النائب المحترم عبد المقصود حبيب بك عملاً بالمادة ١١٠ من الدستور ، لأنه في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧ تعدى بالضرب والسب على موكله وأحدث به إصابات عولج من أجلها .

ليتمكن بعد رفع الحصانة من رفع دعوى الجفحة المباشرة قبله .

وقد نظرت اللجنة هذا الطلب بجلستى ٢٣ و ٢٥ يناير سنة ١٩٢٨ وقررت بصدده ما يأتى :

(٢)

هل يجوز تقديم طلبات رفع الحصانة بطريق الوكالة عن الأفراد :

ليس مجلس النواب بهيئة قضائية . وهو ، عندما يفصل فى الطلبات الخاصة برفع الحصانة عن أحد أعضائه ، إنما يفصل فى جواز تمتع النائب بهذا الامتياز من عدمه دون مساس بموضوع الدعوى الذى يترك سليماً للقضاء . فاستئذان مجلس النواب قبل رفع دعوى الجفحة المباشرة ضد نائب لا يجعله هيئة قضائية . وما دام الأمر كذلك فلا يصح التوكيل أمامه . بل يجب على صاحب الشأن أن يقدم الطلب مباشرة لرئيس المجلس فى صورة عريضة ، خصوصاً أن الأمر لا يستدعى إنابة وكيل ، لأن المحنى عليه لا يظهر أمام المجلس للدفاع عن طلبه بل هو يتقدم به للمجلس ليفحصه فى حدود الدستور والتقاليد المرعية .

ولقد جرى المجلس فى فحص الطعون على هذا المبدأ ، وكذلك جرى مجلس النواب بفرنسا على ألا يوكل محام فى أمثال هذه الطلبات فلم نظفر بحالة واحدة قدم له طلب فيها عن طريق المحامين . بل بالعكس نجد أن أحد الأفراد قدم مرة طلباً فرفض فنصح إليه بحاميه أن يعدل الصيغة ويقدم الطلب من جديد .

(٣)

وفوق هذا فقد قضت التقاليد التى جرى عليها مجلس النواب بفرنسا من سنة ١٨٦٥ لآن بأنه لى يكون الطلب المقدم لرئيس مجلس النواب صالحاً لأن يعرض على المجلس يجب أن يكون مرافقاً له ما يدل على سبق التبليغ للنيابة قبل الشروع فى استئذان المجلس

رفع الحصانة توطئة لتحريك الدعوى العمومية عن طريق رفع اللجنة المباشرة . وكل طلب يقدم خالياً من صورة رسمية للشكوى للنيابة وبيان ما تم فيها يعتبر غير مقبول ، ولرئيس المجلس ألا يعرضه على المجلس بل يحفظه بعد التنبيه على صاحب الشأن بتصحيح الطلب . واللجنة ترى أن تقترح على المجلس أن يأخذ بهذه التقاليد للأسباب التالية .

#### (٤)

إن من المتفق عليه أن النيابة العمومية إذا تقدم إليها بلاغ ضد نائب فلا تسعى لاستصدار إذن المجلس برفع الحصانة عنه إلا إذا قامت قبل ذلك بفحص الشكوى وإجراء تحقيق تمهيدى فيها توصل لمعرفة إن كانت جدية أو صادرة عن رعونة وطيش ، ولخص إثارة الشبهات حول سمعة نائب شفاء لحقد ، أو إشباعاً لعاطفة غير شريفة . فإذا رأت ما يدعو إلى الاعتقاد بجدية الاتهام سعت بالوسائل الدستورية لرفع الضمانات البرلمانية عن النائب .

فإذا كان هذا يطلب من النيابة العمومية قبل أن تتقدم بطلب رفع الحصانة مع بعدها عن مظنة التسرع والانتقام فيجب أن يشترط أن الأفراد من باب أولى ، لأن النائب معرض في كثير من الأحوال لأن يكون هدفاً لجمات تدبر ضده ، وقد يسخر فرد لتقديم بلاغ ضده غير قائم على أساس بالمره ، ولو أتيح للنيابة أن تفحصه فحصاً ابتدائياً لرأت أن لا محل لاستجواب النائب أو إزعاجه .

أما إذا سمحنا لكل فرد بأن يتقدم لمجلس النواب طالباً رفع الحصانة عن نائب من غير سابق تبليغ للنيابة وخص للبلاغ لتبين مقدار ما للتهمة من أهمية وجدية ، فإن الحصانة تنقلب شراً على النائب وتصبح مصدر متاعب له . فقد يكفي خصمه أن يعرض هذا الطلب على المجلس في جلسة علنية ، ويتناقش المجلس في الطلب ، وتثور حول اسم النائب ضجة مصطنعة أو غبار كاذب ، ثم يتبين المجلس بعد ذلك أن الطلب لا أساس له فيرفضه . ومع رفض الطلب فإن طبيعة المناقشة وما تصادفه مناقشات مجلس النواب من وسائل الإعلان في الصحف ، رسمية وغير رسمية ، قد يجد فيها مقدم الطلب ما يشبع حزازه . بل قد يقرر المجلس رفع الحصانة في بعض الأحوال كما حصل في فرنسا في أحوال كثيرة ، ثم يأخذ مقدم الطلب تصریح المجلس ليحفظه في جيبه سلاحاً يهدد به النائب ، ولا يستعمله لتأكده من عدم جدية الاتهام ، وعدم احتمال النجاح فيه .

من أجل هذا رأى مجلس النواب بفرنسا أن يلجأ لإجراءات من شأنها أن تلزم الأفراد باصطناع الأناة والروية قبل الإقدام على طلب رفع الضمانات البرلمانية عن ممثلي البلاد .

\*\*\*

واشترط تقديم بلاغ سابق للنيابة له نتيجتان لها أثرهما في حصر طلبات رفع الحصانة في حدودها الدستورية وعدم إساءة استعمالها . فأولاً — إن في اشتراط تقديم البلاغ من صاحب الشأن للنيابة أولاً ما يجعل مقدمه مستهدفاً لعقوبة البلاغ الكاذب إن ثبت كذبه فيما بعد . وهذا ما يدعو إلى إلزام مقدم الطلب بالتروى والحذر . وظاهر أن مجرد تقديم طلب رفع الحصانة لمجلس النواب إذا ثبت كذب التهمة المسندة للنائب لا يعتبر بلاغاً كاذباً .

ثانياً — لكي يتمكن المجلس من تقدير الطلب يجب أن تكون أمامه المعلومات الكافية لمعرفة إن كانت هناك جريمة أو لا . فقد تكون الجريمة قد سقطت بمضى المدة أو شملها عفو ، وقد قضى المجلس بأنه في أمثال هذه الأحوال لا يسمح برفع الحصانة ، وكل هذا بطبيعة الحال يستدعى أن تكون النيابة أجرت تحقيقاً تمهيدياً ، ثم رأت حفظ الشكوى واختلف معها مقدم الشكوى وأراد أن يستعمل حقه القانوني في تحريك الدعوى العمومية مباشرة . فإذا ذاك يقدم طلبه لمجلس النواب مرافقاً له ما تم من التحقيقات .

على أنهم في بعض الأحوال اكتفوا بأن يرفق بطلب رفع الحصانة صحيفة دعوى اللجنة المباشرة بعد دفع رسومها مؤشراً عليها من النيابة بضرورة استئذان المجلس قبل تحديد جلسة . وقد لا يكون هذا إجراء كافياً .



مادة ١١٠ » ... ..

فلهذه الأسباب تقترح اللجنة على المجلس أن يقرر عدم قبول الطلب المقدم من حضرة ميخائيل افندى السنباطى المحامى باسم موكله محمد عثمان .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة ؟

( موافقة عامة ) .

( فى ٦ فبراير سنة ١٩٢٨ ) .

إذا طلب رفع الحصانة عن عضو عيّن قيمياً ، ونسب إليه بهذه الصفة مخالفة تاريخها سابق على تاريخ تعيينه قيمياً ، فإن المجلس يرفض رفع الحصانة لهذا السبب ، لأن التواريخ تدل صراحة على أنه وقت وقوع المخالفة لم يكن قيمياً ؛ ولا يعتبر ذلك تدخلاً في أعمال القضاء .

### تقرير لجنة الحقانية

عن الاستئذان فى اتخاذ الإجراءات ضد حضرة النائب المحترم صاحب السعادة حامد الشواربى باشا لمخالفة الرى المنسوبة إلى سعادته باعتباره قيمياً على حضرة عبد الحميد الشواربى افندى

أشير إلى المكاتب الآتية :

« حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرفع لحضرتكم تقرير لجنة الحقانية عن الاستئذان فى اتخاذ الإجراءات ضد حضرة النائب المحترم صاحب السعادة حامد الشواربى باشا لمخالفة الرى المنسوبة إلى سعادته باعتباره قيمياً على حضرة عبد الحميد الشواربى افندى . وقد ندبت اللجنة حضرة النائب المحترم الدكتور حسين يوسف عامر مقررأ لها فى ذلك .

وتفضلوا حضرتكم بقبول فائق الاحترام

رئيس لجنة الحقانية

حسين هلال

تحريراً فى ٤ أبريل سنة ١٩٢٨

المقرر — سأتلو على حضراتكم تقرير اللجنة :

قرر المجلس بجلسته المنعقدة فى يوم الثلاثاء ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٨ إحالة المكاتب الواردة من وزارة الداخلية بطلب الإذن فى اتخاذ الإجراءات ضد حضرة النائب المحترم صاحب السعادة حامد الشواربى باشا لمخالفة الرى المنسوبة إلى سعادته باعتباره قيمياً على حضرة عبد الحميد الشواربى افندى على لجنة الحقانية .

وقد بحثت اللجنة الطلب المذكور فى جلستين بتاريخ ٢٠ مارس و ٣ أبريل سنة ١٩٢٨ فتبينت من صورة المحضر المرسلة مع مكتبة وزارة الداخلية أنه حرر فى يوم ٣٠ يوليه سنة ١٩٢٧ كما تبين من أقوال سعادة حامد الشواربى باشا أن قرار مجلس حسو مصر القاضى بالحجر على عبد الحميد افندى المذكور صدر فى ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٧ وتأييد استئنافياً فى ١٥ يناير سنة ١٩٢٨ أى أن المخالفة وقعت قبل الحجر .

لذلك رأت اللجنة بإجماع الآراء أن لا محل لرفع الحصانة البرلمانية عن حضرة النائب المحترم صاحب السعادة حامد الشواربى باشا عبد السلام فهى محمد جمعه بك — أرى أن فى الواقعة على رأى لجنة الحقانية اعتداء صريحاً على سلطة القضاء الذى له وحده حق الفصل فيما إذا كان سعادة حامد الشواربى باشا بصفته قد ارتكب المخالفة للنسوبة إليه ، ولا يجوز أن يقف المجلس حائلاً بين النيابة العمومية وبين حقها فى اتخاذ الإجراءات القانونية ، إذ أنه لولا صفة العضوية لقدمت النيابة العمومية التهم إلى المحكمة .

المقرر — لم تقل اللجنة في تقريرها إن التهم لم يرتكب المخالفة المنسوبة إليه ، ولكنها رأت أن لا محل لرفع الحصانة لأنه لا علاقة لحضرة النائب بموضوع المخالفة .

طلبت النيابة العمومية رفع الحصانة عن سعادة حامد الشواربي باشا لما كتمه على ارتكابه مخالفة بصفته قبا على حضرة عبد الحميد الشواربي افندى ؛ وقد اتضح للجنة أن سعادته عين قبا في ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٧ ، بينما وقعت المخالفة في ٣٠ يولييه من السنة نفسها . ولهذا رأت اللجنة عدم رفع الحصانة البرلمانية لأن سعادته لم يكن قبا وقت وقوع المخالفة .

عمر عمر افندى — إن رأى اللجنة لا يعتبر تدخلا في موضوع التهمة . وإذا أخذنا بنظرية حضرة الأستاذ عبد السلام جمعه بك أدى هذا إلى اعتبار المجلس قنطرة تصل النيابة بواسطتها إلى اتخاذ الإجراءات الجنائية ضد حضرات الأعضاء ، أى أن الحصانة البرلمانية تصبح صورية لا فائدة منها .

سبق أن قرر المجلس في مسألة رفع الحصانة أن من حقه تقرير عدم رفع الحصانة إذا تبين له بطريقة جلية أن لا جريمة في الموضوع ، أو أن الجريمة سقطت بمضى المدة . فإذا كان الأمر كذلك فيحق للمجلس ، من باب أولى ، أن يقرر عدم رفع الحصانة متى تبين أن سعادة حامد الشواربي باشا لم يكن قبا وقت وقوع المخالفة المنسوبة إليه .

ولهذا أرى وجوب الموافقة على رأى اللجنة .

عبد السلام فهمى محمد جمعه بك — ارتكبت اللجنة في إبداء رأيها على التواريخ ، وقالت إن المخالفة وقعت في ٣٠ يولييه سنة ١٩٢٧ بينما لم يعين سعادة حامد الشواربي باشا قبا إلا في ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٧ ، ومعنى هذا أن سعادته لم يرتكب المخالفة ، ومع ذلك يقال إن اللجنة لم تتعرض للموضوع .

ولست أدري ما الذى يفعله القاضى أكثر من ذلك إذا نظر القضية . إنه إذا حكم بالبراءة فسينى حكمه على أنه تبين من مراجعة التواريخ أن التهم لم يكن قبا وقت وقوع المخالفة ، وهذا هو رأى اللجنة ، فكيف يقال إنها لم تتعرض للموضوع ؟ إنها أمسكت بلبه وفصلت فيه ، وبهذا تعدت على سلطة القضاء — لذلك أطلب إلى حضراتكم عدم الموافقة على رأى اللجنة .

المقرر — يؤخذ مما قاله حضرة الأستاذ عبد السلام جمعه بك أن عمل القاضى الذى ينظر في المخالفة التى نحن بصدددها لا يخرج عن مراجعة التواريخ ، ثم الحكم بالبراءة .

أظن أنه لا يجوز للمجلس أن يترك أحد أعضائه يتوجه إلى المحكمة ليقول لها إن التواريخ تدل صراحة على أنه لم يكن قبا وقت وقوع المخالفة المنسوبة إليه ، ولهذا يطلب البراءة فيحكم بها القاضى . ما دام الأمر ظاهراً ولا نزاع في التواريخ فلا محل مطلقاً لتعطيل أعمال النائب بتكليفه التوجه إلى المحكمة وإبداء دفاعه .

وزير الحفانية — من القواعد المقررة أنه لا يجوز لأية سلطة أن تعتدى على حقوق سلطة أخرى .

إن تقدير الموضوع ، والفصل في هل وقعت الحادثة من التهم بالذات ، والحكم في هل ارتكب المتهم المخالفة المنسوبة إليه ، كل هذه أمور خارجة عن اختصاص مجلس النواب لأنها من اختصاص السلطة القضائية ، بصرف النظر عن كون الحكم في التهمة يحتاج إلى بحث طويل أو لا يحتاج إلى أكثر من عمل مادي كمراجعة التواريخ .

تقول اللجنة إن سعادة حامد الشواربي باشا لا يمكن أن يكون قد ارتكب المخالفة المنسوبة إليه ، لأنه لم يكن وقت وقوعها قبا . وهذا في الواقع بحث في موضوع التهمة ليس لتغير السلطة القضائية حق الفصل فيه ، أى أنه لا يجوز لمجلس النواب التعرض له . وقد أقر المجلس هذا الرأى وقت نظره في تقرير لجنة الشؤون الدستورية عن الحصانة البرلمانية ، إذ قرر إذ ذاك القواعد التى تجيز له حق رفض طلب رفع الحصانة البرلمانية عن أحد أعضائه .

لقد تصفحت القواعد المشار إليها فلم أجد بينها حالة كالتى نحن بصدددها . ولهذا يجب أن يقرر المجلس الموقر رفع الحصانة البرلمانية عن سعادة حامد الشواربي باشا ، وأظن أن في النيابة العمومية والقضاء كفالة تامة لبحث الموضوع والفصل فيه بما تقتضيه العدالة .

محمد صبرى أبو علم افندى — يظهر مما قاله معالى وزير الحفانية وحضرة الأستاذ عبد السلام جمعه بك أن مهمة المحكمة لا تخرج عن



مادة ١١٠ » ... ..

بحث النقطة التي بحثتها اللجنة والتي يتناقش فيها المجلس الآن . والواقع أن أمام المحكمة مهمة أخرى لأنها تنظر في « هل كانت هناك جريمة ؟ » ، أي أنها تنظر في توافر الأركان الأساسية التي تكون التهمة . فإذا ثبت لها أن هناك جريمة أو مخالفة انتقلت بعد ذلك إلى النظر في حقيقة من ارتكبها وهل هو المتهم أو شخص غيره ؟ وهذه أمور لم تتعرض لها اللجنة مطلقاً ، بل بحثت في نقطة مادية صرفة خاصة بمراجعة التواريخ .

وقد سبق للمجلس أن وافق على تقرير للجنة الشؤون الدستورية يقضى برفض طلب رفع الحصانة البرلمانية إذا تبين أن لا جريمة في الموضوع بالمرّة ، أو إذا كانت التهمة قد سقطت بمضى المدة ، أو كان قد شملها عفو شامل . وهذه كلها أحوال يحق للقضاء أن يفصل فيها ، غير أن المجلس رأى أنها من البداهة بحيث لا تستدعى إقلاق راحة النائب وتكليفه مشاق لا داعي لها ، ولذلك قرر المجلس أن من حقه في مثل الأحوال المشار إليها رفض المواقفة على طلب رفع الحصانة .

لنفرض أن النيابة العمومية اتهمت أحد الأعضاء بتهمة ما ، ثم قدمت طلباً برفع الحصانة البرلمانية عنه ، ولكن تبين للمجلس من مراجعة أوراق التحقيق التي قدمتها النيابة نفسها أن الذي ارتكب التهمة شخص غير العضو المطلوب رفع الحصانة عنه ، فهل يجوز للمجلس أن يوافق على طلب رفع الحصانة بالرغم من أن النيابة أخطأت خطأ مادياً في اسم المتهم ؟ لا أظن ذلك ، بل يجب في حالة كهذه أن يستعمل المجلس كل ما له من سلطة الإشراف المادي ويقرر رفض طلب رفع الحصانة لأنه تبين جلياً من مراجعة التحقيقات أن النائب المطلوب رفع الحصانة عنه غير مقصود بالذات لأن الذي ارتكب التهمة شخص آخر بالمرّة .

وإذا رجعنا إلى الحالة التي نحن بصددناها وجدنا واقعة معينة تتلخص في أن النيابة العمومية تطلب رفع الحصانة البرلمانية عن سعادة حامد الشواربي باشا لأنه بصفته قبا على عبد الحميد الشواربي أفندي ارتكب مخالفة رى في ٣٠ يولييه سنة ١٩٢٧ ، اطلعنا على الأوراق فوجدنا أن مخالفة ارتكبت ، ولكن قبل أن نوافق على طلب رفع الحصانة يجب أن نتأكد من أن الاتهام موجه ضد النائب أو غيره ، راجعنا التواريخ فأتضح أن النائب لا علاقة له بالسألة لأنه لم يكن قبا وقت ارتكاب المخالفة ؛ ولم تقل اللجنة أكثر من ذلك .

يقولون إن في هذا تعرضاً لموضوع التهمة واعتداء على السلطة القضائية ولكن الواقع غير ذلك ، لأن اللجنة لو أرادت أن تتعرض للموضوع لقالت إن الاتهام يجب أن يوجه ضد حضرة عبد الحميد الشواربي أفندي لا سعادة حامد الشواربي باشا لأنه لا يجوز أن يسأل شخص مهما كانت صفته عن أعمال شخص آخر إذا كانت جنائية . فمن الوجهة القانونية لا يجوز مطلقاً توجيه الاتهام إلى القيم بل يجب توجيهه إلى حضرة عبد الحميد الشواربي أفندي شخصياً ولو أنه محجور عليه . كان في وسع اللجنة أن تقول هذا ولكنها لم ترد أن تتعرض للموضوع ، واكتفت برفض طلب رفع الحصانة لأن السألة ظاهرة ، ولهذا أطلب المواقفة على رأى اللجنة .

حسن صبرى بك — تنص المادة ١١٠ من الدستور على أنه : « لا يجوز أثناء دور الانعقاد اتخاذ إجراءات جنائية نحو أى عضو من أعضاء البرلمان ولا القبض عليه إلا بإذن المجلس التابع هو له الخ . » . ويظهر من هذا النص أن حق الحصانة يراد به حماية النائب شخصياً . فهل بحثت اللجنة الفرق بين حق تمتع النائب بالحصانة البرلمانية شخصياً وبين حق تمتعه بها بصفته وصياً أو قبا أو غير ذلك ؟

المقرر — لم تتعرض اللجنة لبحث هذه النقطة ، وإنما رأى الشخص ، بسبب انعدام النص الصريح ، أن حق التمتع بالحصانة يشمل النائب بصفته الشخصية أو بأية صفة أخرى يتصف بها . وإلا إذا كان الأمر غير ذلك أصبحت الحصانة غير مجدية ، وأصبح من السهل التحايل على المادة ١١٠ من الدستور واتخاذ إجراءات جنائية ضد أى نائب بإعطائه صفة غير حقيقية . ولا أظن حضراتكم تفرون هذا الرأى .

حسن صبرى بك — إنى لم أدرس هذه النقطة ولكنها فكرة طرأت على أثناء المناقشة . ولهذا أرى من المستحسن تأجيل النظر في السألة حتى تبحث النقطة المشار إليها ، إذ قد يؤدي البحث إلى وجود فارق بين الحالتين المشار إليهما .

محمد صبرى أبو علم أفندي — إتنا بصدد مسألة جنائية ، وسينفذ الحكم في النائب في الحالتين — أى سواء صدر الحكم ضده شخصياً أو بصفته قبا . وكان يجب على النيابة أن توجه الاتهام ضد مرتكب المخالفة نفسه لا ضد القيم عليه . ولهذا أعارض في طلب التأجيل .

عمر عمر أفندي — الغرض من تقرير حق الحصانة هو أن يتمتع به النائب بصفته الشخصية أو بصفته قبا ، ولا يجوز للصفة التي

مادة ١١٠ « ... .. »

قد يتصف بها أى نائب أن تحرمه من التمتع بحق قرره له الدستور ، وإلا جاز أن يحكم على أى نائب بالحبس أثناء انعقاد المجلس لجريمة ارتكبها غيره .

جعفر نغرى بك — هل تطلب النيابة العمومية رفع الحصانة لاتخاذ إجراءات جنائية ضد سعادة حامد الشواربى باشا بصفته قياً ؟  
المقرر — نعم .

جعفر نغرى بك — هذا أمر عجيب لم نسمع به من قبل .

الرئيس — الموافق على رفع الحصانة عن سعادة حامد الشواربى باشا بصفته قياً على حضرة عبد الحميد الشواربى افندى يقف .  
( وقف ثلاثة أعضاء ) .

الرئيس — إذن تقرر رفض طلب رفع الحصانة عن سعادة حامد الشواربى باشا بصفته قياً على حضرة عبد الحميد الشواربى افندى .  
حسن صبرى بك — أرجو أن يثبت فى المحضر أنى ممتنع عن إبداء رأى ، لأن المسألة — بالحالة التى هى عليها — ليست صالحة لإعطاء الرأى ، ولأنى قد وجهت استفساراً لم أجده حلاً للآن .  
( فى ٩ أبريل سنة ١٩٢٨ ) .

إذا رفعت لجنة مباشرة على عضو قبل انعقاد البرلمان ، فلا بد من استئذانه فى استمرار الإجراءات ضده بعد الانعقاد ؛  
وفى هذه الحالة لا يمكن النظر فى طلب استمرار الإجراءات إلا إذا سبق ببلاغ للنيابة وحصل تحقيق فيه ، لأنه يجب أن يكون أمام المجلس المعلومات الكافية لمعرفة إن كانت هناك جريمة أم لا ، وهل الدعوى جدية أم لا خصوصاً أنه لا يصح للأفراد أن يتقدموا إلى المجلس بطلب رفع الحصانة لتحريك الدعوى العمومية مباشرة بعد حفظ التحقيقات التى تجريها النيابة عما يقدم إليها من البلاغات ضد أحد النواب إلا إذا كان الطلب مشفوعاً بصورة رسمية من هذه التحقيقات .

#### التقرير الثالث للجنة الحقانية

عن طلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة النائب المحترم حسن عبدون افندى  
للاستمرار فى دعوى اللجنة المباشرة رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ فاقوس

أشير إلى الكتاب الآتى :

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس النواب  
أتشرف بأن أرفع لحضرتكم مع هذا تقرير لجنة الحقانية عن طلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة النائب المحترم حسن عبدون افندى للاستمرار فى دعوى اللجنة المباشرة رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ فاقوس — راجياً عرضه على المجلس .  
وقد انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم أحمد عبد اللطيف مرزوق افندى مقررأ لها .  
وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ؟

رئيس اللجنة  
عبد الخالق عطيه

الرئيس — ليتفضل حضرة المقرر بتلاوة تقرير اللجنة .

المقرر —

بجلسة ١٩ مارس سنة ١٩٣٠ أحال المجلس على اللجنة الطلب المقدم من طى مصطفى خليل افندى بطلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة النائب المحترم حسن عبدون افندى للاستمرار فى دعوى اللجنة المباشرة رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ فاقوس .



مادة ١١٠ » ... ..

وقد بحثت اللجنة في ثلاث جلسات بتاريخ ٣ و ٨ و ١٥ أبريل سنة ١٩٣٠ هذا الموضوع ، وتبين لها أن الطالب رفع بتاريخ أول يناير سنة ١٩٣٠ جنحة مباشرة ضد حضرة حسن عبدون افندى يتهمه فيها بأنه قذف في حقه وسبه ونشر عنه أخباراً كاذبة في منشور وزعه أثناء الانتخابات الماضية وطلب عقابه بالمادتين ٥ و ٧٩ من قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ وبالمواد ١٤٨ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٥ من قانون العقوبات . وطلب الحكم فيها بإلزامه بأن يدفع له مبلغ خمسين جنياً على سبيل التعويض . كما تبين أن طالب رفع الحصانة لم يقدم شكوى إلى النيابة عن هذا الموضوع بل لجأ إلى رفع الجنحة المباشرة رأساً بتاريخ أول يناير سنة ١٩٣٠ ، أي بعد ظهور نتيجة الانتخابات التي انتخب فيها حضرة حسن عبدون افندى نائباً عن دائرة فاقوس ضد الطالب . وبعد انعقاد المجلس قدم الطالب طلب رفع الحصانة بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٣٠ ، وذلك بعد أن حكمت محكمة فاقوس الجزئية بتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٩٣٠ برفض الدفع الفرعى المقدم من التهم بطلان الإجراءات وتأجيل الدعوى إلى أجل غير مسمى حتى تحصل النيابة أو المدعى بالحق المدني على إذن من مجلس النواب باستمرار السير في الإجراءات الجنائية ضد التهم . كما أنه تبين أن النيابة لم تستأذن المجلس للاستمرار في السير في الإجراءات الجنائية ، وإنما لجأ المدعى بالحق المدني — كما تقدم — بطلب الاستئذان في السير في هذه الإجراءات .

وقد تبين للجنة أن من المبادئ التي أقرها مجلس النواب بجلسته ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦ أنه يجب على النيابة العمومية استئذان المجلس في الاستمرار في الإجراءات الجنائية التي تتخذ ضد حضرات النواب عن كل جريمة تقع قبل دور الانعقاد ولم تتم فيها الإجراءات قبل اجتماع المجلس . كما أنه يتعين في حالة الاستئذان عن الاستمرار في الإجراءات أن ترسل أوراق الدعوى لكي يتمكن المجلس من الاطلاع عليها لإبداء رأيه فيها كما هو الشأن في التهم التي توجه بعد الانعقاد إلى أعضاء البرلمان .

ومن المبادئ المقررة أن النيابة العمومية إذا تقدم لها بلاغ ضد نائب فلا تسعى لاستصدار إذن المجلس برفع الحصانة عنه إلا إذا قامت قبل ذلك بفحص الشكوى وإجراء تحقيق تمهيدى فيها توصل لمعرفة إن كانت جديّة أو صادرة عن رعوّة ولخص إثارة الشبهات حول سمعة نائب شفاء لحقد أو لسبب غير شريف . فإذا كان هذا ما يطلب من النيابة العمومية — وهو إجراء تحقيق عن كل بلاغ يقدم إليها قبل أن تتقدم بطلب رفع الحصانة مع بعدها عن مظنة التسرع والانتقام — فيجب إلزام الأفراد من باب أولى بأن يلجأوا إلى النيابة أولاً بشكواهم حتى تقوم بعمل التحقيق اللازم قبل أن يتقدموا إلى المجلس بطلب رفع الحصانة البرلمانية . لأنه في هذه الحالة يمكن المجلس أن يرجع إلى هذه التحقيقات ليقدر ظروف الدعوى لمعرفة إن كان هذا الانهم جديّاً أو لا ، لأنه إذا سمح لكل فرد بأن يتقدم للمجلس بطلب رفع الحصانة عن نائب من غير سابقة تبليغ النيابة لتبين مقدار ما للتهمة من أهمية وجديّة ، فإن الحصانة تنقلب شراً على النائب لأنه يكتفى خصمه أن يعرض مثل هذا الطلب على المجلس في جلسة علنية وتثور حول اسم النائب ضجة قد تكون مصطنعة ثم يتبين للمجلس بعد ذلك أن الطلب لا أساس له فيرفضه . وقد يجد مقدم الطلب من طبيعة المناقشة وما تصادف من وسائل الإعلان في الصحف ما يشبع حزازته . وقد أخذ مجلس نواب فرنسا بهذا الرأي .

وظاهر مما تقدم أن طالب رفع الحصانة لم يقدم شكواه إلى النيابة في الوقت المناسب أي عقب توزيع المنشور الانتخابي الذي يدعى بأنه يشتمل على جرائم معينة موجهة إليه ، بل انتظر حتى ظهرت نتيجة الانتخابات التي فاز فيها خصمه ورفع هذه الدعوى مباشرة في الفترة الواقعة بين ظهور نتيجة الانتخابات وبين انعقاد المجلس . أي في الفترة التي لا يتمتع فيها النائب بالحصانة البرلمانية ظناً منه أنه يستطيع السير في الإجراءات دون الحاجة إلى الالتجاء للمجلس لاستئذانه في استمرار السير فيها . ولكن المحكمة أخذت بالمبدأ الذي يقضى بضرورة استئذان المجلس للاستمرار في هذه الإجراءات . ولم يقدم الطالب ما يفيد حصول أي تحقيق في هذا الموضوع .

وبما أنه قد استقر الرأي على ضرورة تقديم بلاغ سابق للنيابة وحصول تحقيق فيه للأسباب السالفة الذكر ، لأنه يجب أن يكون أمام المجلس المعلومات الكافية لمعرفة إن كانت هنالك جريمة أو لا . وهل هذه الدعوى جديّة أو غير جديّة خصوصاً أن المبدأ الثابت أنه لا يصح للأفراد أن يتقدموا إلى المجلس بطلب رفع الحصانة لتحريك الدعوى العمومية مباشرة بعد حفظ التحقيقات التي تجريها عما يقدم إليها من البلاغات ضد أحد حضرات النواب إلا إذا كان الطلب مشفوعاً بصورة رسمية من هذه التحقيقات .

وترى اللجنة أن لا فارق بين الحالة السابقة وبين حالة من يلجأ لرفع الدعوى مباشرة دون تقديم بلاغ للنيابة في الفترة بين ظهور نتيجة الانتخابات وانعقاد المجلس وهو ما كان معلوماً من قبل الطالب .

### فلهذه الأسباب

تقترح اللجنة على المجلس أن يقرر رفض الطلب المقدم من حضرة على مصطفى خليل افندى برفع الحصانة البرلمانية عن حضرة النائب المحترم حسن عبدون افندى نائب فاقوس للاستمرار في دعوى اللجنة المباشرة رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ فاقوس ؟

الرئيس — هل توافقون على تقرير اللجنة ؟

( موافقة عامة ) .

( في ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٠ ) .

لا يرفع المجلس الحصانة عن العضو إذا اعترف النائب العام أن ما نسب للعضو لا جريمة فيه ، وأنه إنما طلب رفع الحصانة لخروج القضية من يده بتقديمها للقضاء .

### تقرير لجنة الحقانية .

عن طلب رفع الحصانة البرلمانية لاستمرار الإجراءات ضد حضرة النائب المحترم الشيخ عبد العزيز الزاهد في اللجنة رقم ١٠٠ سايرة سنة ٥٤ قضائية منصوره مختلطة ، لاتهامه مع آخر بتبديد أشياء محجوز عليها لرغبة النيابة العمومية في التنازل عنها أمام أودة المشورة

أشير إلى الكتاب الآتي :

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس النواب

أنشرف بأن أرفع لحضرتكم تقرير لجنة الحقانية عن طلب الإذن بالاستمرار في الإجراءات ضد حضرة النائب المحترم الشيخ عبد العزيز الزاهد لاتهامه مع آخر بتبديد أشياء محجوز عليها — راجياً عرضه على المجلس .

وقد ندبت اللجنة حضرة النائب المحترم أحمد عبد اللطيف مرزوق افندى مقررأ لها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

رئيس لجنة الحقانية

عبد الخالق عطيه

تحريراً في ٥ مايو سنة ١٩٣٠

الرئيس — الكلمة لحضرة أحمد عبد اللطيف مرزوق افندى مقرر اللجنة .

المقرر :

قرر المجلس بجلسته المنعقدة في يوم الأربعاء ١٦ أبريل سنة ١٩٣٠ إعادة تقرير لجنة الحقانية الخاص بطلب رفع الحصانة البرلمانية لاستمرار الإجراءات ضد حضرة النائب المحترم الشيخ عبد العزيز الزاهد في اللجنة رقم ١٠٠ سايرة سنة ٥٤ قضائية المقامة من نيابة المنصورة المختلطة باتهامه مع آخر بتبديد ما كينة ضبط قش وجرار فورد محجوز عليهما — إلى اللجنة المذكورة بناء على طلب حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الخالق عطيه .

وقد أعادت اللجنة النظر في هذا التقرير بجلستها المنعقدة في أول مايو سنة ١٩٣٠ فتبين لها أنه :



مادة ١١٠ » ... ..

حيث إنه كان قد سبق للجنة الحقانية إبداء رأى في هذه المسألة مؤداه الموافقة على رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة النائب المحترم الشيخ عبد العزيز الزاهد لأنه قد تنازل هو شخصياً عن تمسكه بحق الحصانة ، فضلاً عن أنه لا تعارض في الرأى الذى ذهبت إليه اللجنة مع القواعد التى سبق للمجلس أن قررها .

وحيث إنه قبل عرض هذا الرأى على المجلس جاء حضرة صاحب السعادة وزير الحقانية بجلسة ١٦ أبريل سنة ١٩٣٠ وقرر أمام المجلس ما يأتى :

« بمناسبة ما ذكره حضرة النائب المحترم الشيخ عباس عبد الفتاح الجمل أذكر لحضراتكم أن جناب النائب العموى لدى المحاكم المختلطة الذى طلب منا استئذان المجلس للاستمرار فى الإجراءات القانونية أشار فى خطابه إلى وزارة الحقانية إلى أن القضية واجبة الحفظ إذ ليس فى الأمر تبديد وأنه لم يطلب رفع الحصانة إلا لأن القضية خرجت من يده وأحيلت على المحكمة » .

وحيث إنه أمام ما ذكر تراءى للجنة بعد صدور هذا البيان من حضرة صاحب السعادة وزير الحقانية أن لا محل مطلقاً لرفع الحصانة البرلمانية عن حضرة النائب المحترم الشيخ عبد العزيز الزاهد .

بناء عليه

ترى لجنة الحقانية بالإجماع بقاء تمتع حضرة النائب المحترم الشيخ عبد العزيز الزاهد بالحصانة البرلمانية ؟

الرئيس — هل توافقون على رأى اللجنة ؟

( موافقة عامة ) .

الرئيس — إذن تقرر بقاء تمتع حضرة النائب المحترم الشيخ عبد العزيز الزاهد بالحصانة البرلمانية .

( فى ٢١ مايو سنة ١٩٣٠ ) .

مخالفات الترع والجسور التى تقضى فيها لجان خاصة غير المحاكم العادية يجب أن يتناولها النص الدستورى لهذه المادة ، لأن

هذه المخالفات قد يحكم فيها بعقوبات مقيدة للحرية .

تقرير لجنة الحقانية

عن طلب وزارة الداخلية إذن المجلس فى رفع الحصانة البرلمانية

عن حضرة النائب المحترم محمد عبد الرحيم حمادى

أشير إلى الكتاب الآتى :

حضرة الدكتور المحترم رئيس مجلس النواب

أتشرف بأن أرفع لحضرتكم تقرير لجنة الحقانية عن طلب وزارة الداخلية إذن المجلس فى رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة النائب المحترم محمد عبد الرحيم حمادى ، رجاء التكرم بعرضه على المجلس .

وقد انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام مقرراً لها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

رئيس اللجنة بالنيابة

محمد عبد الهادى الجندى

تحريراً فى ٦ يوليه ١٩٣٦

الرئيس — الكلمة لحضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام ( المقرر ) — أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة :  
أحال المجلس على لجنة الحقانية بجلسته ١٥ يونيه سنة ١٩٣٦ كتاب وزارة الداخلية باستئذان المجلس في رفع الحصانة البرلمانية  
عن حضرة النائب المحترم محمد عبد الرحيم حمادى ، لاتهامه في المخالفة رقم ٦٠٦ رى سنة ١٩٣٥ .  
وقد راجعت اللجنة محضر المخالفة ، فثبت أن الإدارة تنسب إلى حضرة النائب المحترم أنه قام بكسر ميول طراد النيل لحوض سوهاج  
الشرقى بزمام بلصفوره مركز سوهاج ، وأنه أقام مساقى خطرة لتمرير المياه .

وقد بحثت اللجنة فيما إذا كانت مخالفات الترع والجسور التى تقضى فيها لجان خاصة غير الحاكم العادية مما يتناولها نص المادة ١١٠  
من الدستور أم لا ؟ فرأت أنه نظراً لأن هذه المخالفات قد يحكم فيها بعقوبات مقيدة للحرية ، فإنه يجب أن يتناولها النص الدستورى  
سالف الذكر . وعلى ذلك يكون استئذان المجلس في السير في اتخاذ الإجراءات ضد النائب في مثل هذه الحالات في محله .  
وفيما يتعلق بموضوع المخالفة ، رأت اللجنة أن الإجراءات المتخذة عادية .

لهذا لا ترى مانعاً من رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة النائب المحترم محمد عبد الرحيم حمادى .

حضرة النائب المحترم مدنى حسن حزين — أرى أن المخالفة المنسوبة لحضرة النائب المحترم ليست من الجسامة بحيث تستدعى  
رفع الحصانة البرلمانية عنه ، خصوصاً أننا فى صدد نظر ميزانية الدولة ، وفى شديد الحاجة لوجود حضرات النواب المحترمين بالمجلس  
ليشتركوا فى بحثها . وفى وسع وزارة الأشغال العمومية الانتظار حتى تنتهى الفترة القصيرة الباقية من الدورة البرلمانية الحالية ، وإذ ذاك  
يمكنها السير فى الإجراءات القانونية ، ولهذا فإنى أعارض فى رفع الحصانة عن حضرة النائب المحترم .

المقرر — لا توافق اللجنة حضرة النائب المحترم على رأيه ، لأن المخالفة المنسوبة لحضرة النائب المحترم محمد عبد الرحيم حمادى  
وقعت بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٦ كما هو ثابت بمحضر المخالفة أى قبل انعقاد البرلمان ، وترى اللجنة أن الإجراءات التى اتخذت بشأنها  
عادية ؛ خصوصاً أن موضوع المخالفة بسيط ، كما قال حضرة النائب المحترم مدنى حسن حزين .

الرئيس — هل توافقون على تقرير اللجنة ؟

( موافقة عامة ) .

الرئيس — إذن قرر المجلس رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة النائب المحترم محمد عبد الرحيم حمادى .

( فى ١٣ يوليه سنة ١٩٣٦ ) .

(١) قبول العضو رفع الحصانة عنه لا يمنع من وجوب إحالة الموضوع على لجنة العدل لفحصه وإبداء رأيها فيه .

(٢) تفاهة الأمر المطلوب من أجله رفع الحصانة ، وقرب زمن انتهاء الدورة البرلمانية لا يمنعان من رفع الحصانة .

الرئيس ( حضرة الأستاذ المحترم كامل صدقي بك وكيل المجلس ) —

ورد كتاب من وزارة الحقانية نصه :

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس النواب

نتشرف بأن نرسل مع هذا قضية اللجنة الستأنفة رقم ٩٧٩٦ سنة ١٩٣٦ المنسوب فيها لحضرة النائب المحترم مدنى حزين افدى  
أنه فى يوم ٨ يناير سنة ١٩٣٦ بدائرة قسم الأزبكية أحرز سلاحاً نارياً ( بندقية ) بدون رخصة .

والرجو التفضل بعرضها على المجلس لاستئذانه فى رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة النائب المحترم لإمكان السير فى الإجراءات  
القانونية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

وزير الحقانية

محمود غالب

تحريراً فى ٢٥ أغسطس سنة ١٩٣٦



فهل توافقون على إحالته على لجنة الحقانية ؟

حضرة النائب المحترم أحمد مفتاح معبد — لا أرى ضرورة لإحالة هذا الكتاب على لجنة الحقانية لأن التهمة بسيطة لا تحتاج إلى كل هذه الإجراءات .

حضرة النائب المحترم مدني حسن حزين — لا مانع من رفع الحصانة من الآن .

الرئيس — تقضى الأئمة بوجوب إحالة الموضوع على لجنة الحقانية ، فهل توافقون على ذلك ؟

( موافقة عامة ) .

( في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٣٦ ) .

### تقرير لجنة الحقانية

عن طلب وزارة الحقانية إذن المجلس في رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة النائب المحترم مدني حسن حزين

أشير إلى الكتاب الآتي :

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس النواب

أتشرف بأن أرفع إلى حضرتكم تقرير لجنة الحقانية عن طلب وزارة الحقانية إذن المجلس في رفع الحصانة البرلمانية عن حضر  
النائب المحترم مدني حسن حزين لإحرازه سلاحاً نارياً دون رخصة ، رجاء عرضه على المجلس .

وقد انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام مقررآ لها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

عن رئيس لجنة الحقانية بالنيابة

محمود محمد القوصي

تحريراً في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٣٦

الرئيس ( حضرة الأستاذ المحترم كامل صدقي بك وكيل المجلس ) — الكلمة لحضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام ( المقرر ) — أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة :

« أحال المجلس بجلسته ٢٥ أغسطس سنة ١٩٣٦ على لجنة الحقانية كتاب وزارة الحقانية بطلب إذن المجلس في رفع الحصانة البرلمانية  
عن حضرة النائب المحترم مدني حسن حزين لإمكان السير في الإجراءات القانونية في قضية اللجنة المستأنفة رقم ٩٧٩٧ سنة ١٩٣٦  
لاحرازه سلاحاً نارياً ( بندقية ) دون رخصة .

وقد بحثت اللجنة هذا الموضوع بجلستها المنعقدة في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٣٦ ، فتبين لها من الاطلاع على ملف القضية أن الواقع  
المنسوبة لحضرة النائب المحترم حدثت يوم ٨ يناير سنة ١٩٣٦ ، وأن الإجراءات المتخذة في شأنها عادية .

لهذا لا ترى اللجنة مانعاً من رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة النائب المحترم مدني حسن حزين . وهي تشير على المجلس بالموافقة  
على ذلك لإمكان السير في الإجراءات القانونية » .

حضرة النائب المحترم سلطان محمد السعدي بك — لا أوافق على رأي اللجنة لأن الدورة أوشكت على الانتهاء وبطبيعة الحال  
سترفع الحصانة عن جميع حضرات النواب المحترمين وستسير النيابة في إجراءاتها دون حاجة إلى إذن المجلس .

المقرر — أحيل هذا الموضوع على لجنة الحقانية فكان حتماً عليها أن تدرسه وأن تضع تقريراً عنه . وقد قامت بدراسته وقدم  
تقريرها للمجلس وقالت إن الإجراءات في هذه القضية عادية ، وإن الحادثة المنسوبة لحضرة النائب وقعت في ٨ يناير سنة ١٩٣٦ أي  
انقضاء المجلس . ولم تشأ اللجنة التعرض لهذه النقطة لأن الفصل فيها متروك للقضاء . ولا أرى محلاً لاعتراض حضرة النائب المحترم لأن  
الحقانية كان في إمكانها ألا تقدم تقريرها فتعود الإجراءات لحالتها الطبيعية ، وعندئذ يمكن النيابة من تلقاء نفسها أن تسير في إجراءاتها

مادة ١١٠ » ... ..

الحاكمة ما دام أن دور الانعقاد قد انتهى . ولكن بما أن الموضوع قد أحيل على لجنة الحقاينة فمن الواجب عليها أن تبدي رأيها قبل  
فض الدورة حتى لا يقال إتنا نعدنا ذلك .

حضرة النائب المحترم الأستاذ الشيخ عبده محمود البرتقالى — أرى أن الحصانة أمر عظيم جداً ولا ينبغي أن ترفع الحصانة عن  
النائب إلا إذا ارتكب جريمة ذات بال . وأرى أن إحراز السلاح لا يصح اعتباره جريمة لأن الحكم فيها لا يتعدى غرامة ٥٠ قرشا ،  
فلا معنى لأن يطلب رفع الحصانة عن نائب من أجل شيء تافه كهذا .

المقرر — لا يصح أن ينظر عند رفع الحصانة لجسامة الجرم أو لتفاهته ، لأن القواعد الدستورية لم تقرر نوعاً خاصاً من الجرائم  
لرفع الحصانة .

وحمل السلاح جنحة ، فهو إذن جريمة يجب رفع الحصانة بسببها .

وقد نظرت هذه القضية أمام المحكمة الابتدائية قبل انعقاد البرلمان فدفح حضرة النائب أمامها بأن صفة نيابته لا زالت قائمة لأنه  
انتخب نائباً من سنة ١٩٣١ ؛ غير أن المحكمة لم تأخذ بهذا الدفاع وحكمت عليه بالغرامة . ودار بحث أمام الهيئة الاستثنائية فيما إذا كانت  
صفة النيابة مستمرة أو لا واللجنة لم تتعرض لبحث هذا الموضوع لأنه من صميم اختصاص السلطة القضائية وذكرت في تقريرها أن  
الإجراءات عادية . ولا أهمية لقيمة الغرامات التي يحكم بها لأن العبرة بتنفيذ نصوص الدستور بمخالفاتها . فالنيابة تستأذن الآن مجلس  
النواب فيما إذا كانت تسير في الإجراءات أم لا ، وقد بحثت اللجنة هذا الموضوع ورأت الموافقة على طلب الإذن بالسير في الإجراءات  
للسبب الذي قدّمته .

( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عمر عمر — حضرات النواب المحترمين :

إن المصريين سواء أمام القانون ، لا فرق بين النائب وغير النائب ، بمعنى أنه ليس للنائب من الحقوق أكثر مما لأى مصرى آخر  
في حالة ارتكاب جريمة من الجرائم . إنما الدستور قضى — فيما يختص بأعضاء البرلمان — بأنه لا يصح اتخاذ إجراءات ضدهم أثناء دور  
انعقاد المجلس إلا بعد استئذان المجلس التابع له العضو . وقد طلب إلى مجلسكم أن يأذن في رفع الحصانة عن حضرة النائب المحترم مدنى  
حسن حزين ، فوجب على المجلس أن يفصل في هذا الطلب بغض النظر عن الجريمة من حيث أهميتها أو عدم أهميتها ، لأن المجلس لا يبحث  
في موضوع الجريمة ولا في أدلة الإثبات ، ولا يمكن الجهة القضائية أن تتخذ الإجراءات القانونية في جريمة كبيرة أو صغيرة إلا بعد رفع  
الحصانة البرلمانية .

فالقول بأن التهمة المنسوبة لحضرة النائب المحترم تافهة ، قول لا يقدم في الموضوع ولا يؤخر ؛ وعلى المجلس أن يفصل في الطلب  
الذى قدّم إليه برفع الحصانة عن النائب .

أما عن الاعتراض الذى أبداه حضرة النائب المحترم سلطان السعدى بك من أنه لا ضرورة لتقرير رفع الحصانة عن حضرة النائب ،  
إذ أن الدورة البرلمانية ستنتهى بعد يومين وأن الحصانة سترفع من نفسها ، فهو قول لا يجوز لنا الأخذ به ، إذ من الجائز أن يؤجل  
التحقيق في اللجنة المنسوبة لحضرة النائب المحترم لأى سبب من الأسباب حتى افتتاح الدورة المقبلة ؛ وإذ ذاك لا يمكن السير في إجراءات  
التحقيق مع حضرة النائب المحترم إلا إذا أذن المجلس بذلك .

لهذا أرى أنه يجب علينا أن نفصل في الموضوع ، وأرجو أن يوافق المجلس على تقرير اللجنة .

الرئيس — لا داعى لاستمرار المناقشة في هذا الموضوع ، خصوصاً بعد أن وافق حضرة النائب المحترم مدنى حسن حزين على طلب  
رفع الحصانة عنه . فهل تواقفون على تقرير اللجنة ؟

( موافقة عامة ) .

( في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٣٦ ) .



مادة ١١٠ » ... ..

إحالة طلب رفع الحصانة البرلمانية على لجنة العدل قبل أن يعلن العضو بموضوع القضية ، لأن في إعلانه بها - قبل موافقة المجلس على رفعها - توجيه تهمة إليه ؛ وفي ذلك مساس بالحصانة البرلمانية لا يجوز .

مجلس الشيوخ

كتاب من وزارة الحقانية بطلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم ألكسان أبسخرون باشا  
للسير في قضية المخالفة رقم ١٧٢١ سنة ١٩٣٦ بندر أسيوط - إحالته إلى لجنة الحقانية

الرئيس ( حضرة الأستاذ المحترم محمود بسيوني ) - يتلى الكتاب .

تلى الكتاب المذكور ، وهذا نصه :

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

نتشرف بأن نرسل مع هذا قضية المخالفة رقم ١٧٢١ سنة ١٩٣٦ بندر أسيوط المنسوبة لسعادة الشيخ المحترم ألكسان أبسخرون باشا عضو مجلس الشيوخ لإدارته مستودع سماد كباوى بدون رخصة ونرجو ؛ التفضل بعرض الأمر على المجلس لاستثذانه في رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم تمهيداً للسير في الإجراءات القانونية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

وزير الحقانية

تحريراً في ٢٤ يناير سنة ١٩٣٧

محمود غالب

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الكتاب إلى لجنة الحقانية ؟

حضرة الشيخ المحترم ألكسان أبسخرون باشا - أنا لا أعرف شيئاً عن هذه المخالفة ولم أسمع بها .

الرئيس - ربما كانت هناك مخالفة وحضرتك لا تعلم بها .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف - لا يصح للمجلس أن ينظر في رفع الحصانة البرلمانية عن أحد أعضائه إلا بعد أن يتأكد من أن حضرة العضو قد أحيط علماً بالموضوع ، وبعد أن يتأكد كذلك من صحة الإجراءات التي اتخذت ضده .

حضرة الأستاذ المحترم محمد صبرى أبو علم ( الوكيل البرلمانى لوزارة الحقانية ) - إن حضرة الشيخ المحترم ألكسان أبسخرون باشا محق في أنه لا يعلم شيئاً عن هذه المخالفة ، لأنه لا يمكن الاتصال بحضرته قضائياً إلا بعد رفع الحصانة البرلمانية عنه .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف - أطلب تأجيل النظر في هذا الموضوع حتى يعلم حضرة الشيخ المحترم ويعلم المجلس بأنه أخطر بالأمر وألم به ؛ إذ من الجائز أن ينتهى الموضوع ودياً .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى - إننى أعارض أشد المعارضة في المبدأ الذى أبداه حضرة الوكيل البرلمانى لوزارة الحقانية . ولا أوافق على ما ذكره من أنه لا يمكن الاتصال بالعضو قضائياً إلا بعد رفع الحصانة البرلمانية ، لأنه يمكن إعلان العضو بالمخالفة قبل ذلك .

حضرة الأستاذ المحترم محمد صبرى أبو علم ( الوكيل البرلمانى لوزارة الحقانية ) - هل يمكن اتخاذ إجراءات قبل رفع الحصانة البرلمانية

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى - إن فى تقرير هذا المبدأ خطراً . إذ من الجائز أن تأتى حكومة غير

دستورية ... ..

حضرة الأستاذ المحترم محمد صبرى أبو علم ( الوكيل البرلمانى لوزارة الحقانية ) - فى هذه الحالة لا تكون هناك حصانة .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى - أنا أعارض فى المبدأ الذى يقول به حضرة وكيل وزارة الحقانية

البرلمانى تفادياً من الخطر الذى تتعرض له حرية أعضاء البرلمان التى كفلها الدستور بالحصانة البرلمانية ، وذلك فى حالة وجود حكومتهم تتصرف بالأعضاء .

مادة ١١٠ « ... .. »

وإذا سلمنا بما قاله حضرته ، وهو ضرورة رفع الحصانة البرلمانية قبل أن يعلم العضو الأسباب القضائية التي يطلب رفع الحصانة من أجلها .

لو سلمنا برفع الحصانة قبل ذلك أصبح العضو خلواً من الحصانة دون أن يتبين السبب الذي يطلب التحقيق معه من أجله ، وبذلك يتعرض لتعسف السلطة التنفيذية .

لهذا أرى أن يخطر العضو من الجهة المختصة حتى إذا طلب رفع الحصانة البرلمانية عنه كان على استعداد للدفاع عن نفسه .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — أعتقد أن هذه المسألة من المسائل البديهية ، لأن الأمر المطروح علينا — كما هو وارد في جدول الأعمال — كتاب من وزارة الحقانية بطلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم ألكسان أبخرون باشا للسير في قضية المخالفة رقم ١٧٢١ لسنة ١٩٣٦ بيندر أسيوط .

وأنا لا أفهم الضرر من إحالة المسألة إلى لجنة الحقانية التي هي بمثابة قاضي التحضير ، للنظر في رفع الحصانة البرلمانية . فلو فرضنا أن حضرته لا يعلم بالمخالفة فإن هذا لا يمنع من أن يقرر المجلس إحالة طلب رفع الحصانة إلى لجنة الحقانية ، وهي تستدعي حضرة الشيخ المحترم ومندوب الحكومة لأخذ معلوماتهما وتبحث الموضوع . فإذا رأت أن هناك تعسفاً رفعت تقريرها بما رأت إلى المجلس ، وله بعد ذلك الرأي الأعلى .

حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك — أريد أن أرد على حضرة الوكيل البرلماني لوزارة الحقانية الذي يقول بأنه لا يمكن الاتصال قضائياً بالعضو قبل رفع الحصانة عنه . وأضرب مثلاً بما حصل لي ، فقد أعلنت بمخالفة وهي مزاحمة الطريق بالسيارة ، مع أنني لم أقم بقيادتها ، وهذا يخالف ما يقول به حضرة الوكيل البرلماني .

حضرة الشيخ المحترم محمد محمود خليل بك — إن في مجرد الإعلان مساساً بالحصانة البرلمانية ، لأن معناه توجيه تهمة للعضو ؛ ولا يجوز توجيه تهمة قبل تصريح من المجلس ، وذلك برفع الحصانة .

حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك — حصل معي أني أعلنت بالمخالفة قبل أن يطلب رفع الحصانة البرلمانية عني .

حضرة الشيخ المحترم محمد محمود خليل بك — هذا إجراء خطأ ؛ ويجب أن يحاسب عليه من تسبب فيه .

تنص المادة ١١٠ من الدستور على أنه لا يجوز أثناء دور الانعقاد اتخاذ إجراءات جنائية نحو أي عضو من أعضاء البرلمان ولا القبض عليه إلا بإذن المجلس التابع هو له . وهذه القاعدة متبعة في جميع المجالس النيابية ، وقد اتبعت أكثر من مرة في هذا المجلس . وإن الإعلان بالمخالفة يعتبر من ضمن الإجراءات المشار إليها في المادة ١١٠ من الدستور . ولا يجوز إرسال ورقة من محقق إلى عضو أو توجيه سؤال إليه ما دام متمتعاً بالحصانة البرلمانية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — إن مجرد عرض الأمر على المجلس بطلب رفع الحصانة أمر خطير . ويجب أن تأكد أولاً من أن العضو المطلوب رفع الحصانة عنه قد علم بالأمر حتى يستطيع بعد ذلك أن يدافع عن نفسه ، أي أنه لا تصح إحالة الموضوع إلى لجنة الحقانية قبل إخطاره .

يجب حتماً أن يكون العضو قد ألم بالأمر وعلم به ، وأن يكون المحقق رأى من نتيجة التحقيق أن لا مفر من طلب رفع الحصانة لأمر خطير ، وإلا أصبحت الحصانة العوية ينظر في رفعها بمجرد أي طلب .

حضرة الأستاذ المحترم محمد صبري أبو علم ( الوكيل البرلماني لوزارة الحقانية ) — تنص المادة ١١٠ من الدستور على أنه لا يجوز أثناء دور الانعقاد اتخاذ إجراءات جنائية نحو أي عضو من أعضاء البرلمان ولا القبض عليه إلا بإذن المجلس التابع هو له .

ومعنى هذا كما جرت به التقاليد البرلمانية من عهد قيام الحياة النيابية أنه لا يجوز اتخاذ أي إجراء أو السير في التحقيق ضد عضو إلا بعد استئذان المجلس التابع له . وأعتقد أن الحكومة بتصرفها هذا إنما تحافظ على كرامة أعضاء البرلمان ، ولا يجب أن تلام الحكومة إذا هي استأذنت المجلس في رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة العضو المحترم .

والذي جرى عليه العمل منذ اثني عشر عاماً أن هذه الطلبات — طلبات رفع الحصانة البرلمانية — تقدم إلى المجلس ؛ فإذا رأى



مادة ١١٠ » ... ..

المجلس — وله الكلمة العليا — أن الأمر يحتاج إلى إحالته إلى لجنة أحاله إليها لبحثه وأمامها تعرض الأوراق المتعلقة بهذا الطلب . وبعد فحص هذه الأوراق ، وبعد سماع أقوال الحكومة ، وأخذ بيانات العضو المطلوب رفع الحصانة عنه ، تقدم تقريرها إلى المجلس ، إما بالموافقة إذا اقتضت ، أو بالرفض ، وللمجلس الرأي الأعلى .

يريد حضرة الشيخ المحترم أن تحقق الحكومة مع العضو في وقائع قبل أن تتقدم بطلب رفع الحصانة البرلمانية عنه . ومعنى هذا الطلب تحويل الحكومة رفع الحصانة البرلمانية دون رجوع إلى المجلس ، وهذا ما لا تقبله الحكومة احتراماً لكرامة المجلس .  
( تصفيق ) .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الطلب إلى لجنة الحقانية ؟

( موافقة ) .

( في ٢٧ يناير سنة ١٩٣٧ ) .

إذا صدر حكم صحيح على عضو بغرامة من دون رفع الحصانة عنه ، لأن المخالفة وقعت قبل قيام نيابة حضرة الشيخ المحترم ، كما أن الحكم الغيابي صدر قبل قيام هذه الصفة أيضاً ، وفصلاً عن ذلك لم يعلن حضرة الشيخ المحترم بإعلان صفة النيابة في الوقت الذي تحققت فيه ليطمسك بالحصانة البرلمانية ، فلا تحصل الغرامة منه حتى يأذن المجلس برفع الحصانة لإمكان تنفيذ الحكم وتحصيل تلك الغرامة .

كتاب من السكرتير العام للمجلس لرياسة المجلس بشأن الغرامة المطلوب تحصيلها من حضرة الشيخ المحترم

عبد الستار الباسل بك — في قضية المخالفة رقم ٧٦٩٦ سنة ١٩٣٦

تأجيل النظر فيه إلى الجلسة المقبلة حتى تفحص وزارة الحقانية هذا الموضوع

الرئيس ( حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك وكيل المجلس ) — ورد إلى المجلس الكتاب الآتي نصه :

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

بعثت إلى محافظة مصر بكتاب مؤرخ في ٦ يناير الحالي تنبئني بأنه في يوم ٩ أغسطس سنة ١٩٣٦ حكم من محكمة المرور في قضية المخالفة رقم ٧٦٩٦ سنة ١٩٣٦ على حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك بغرامة قدرها ٥٠٠ مليم في مخالفة سيارة ، وأنها طالبت عزته بسداد هذا المبلغ فرفض بدعوى أن المجلس كان منعقداً في اليوم الذي صدر فيه الحكم ، وأن الحكم لهذا السبب باطل . وشفعت المحافظة ذلك بأنها عرضت الأمر على حضرة صاحب العزة النائب العام فأخطرها بأنه « تبين من الاطلاع على قضية المخالفة المذكور بأنه حكم على حضرة الشيخ المحترم غيابياً بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٣٦ بغرامة قدرها خمسون قرشاً ، فعارض في هذا الحكم . و٩ أغسطس سنة ١٩٣٦ حكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، ولم يستأنف حضرة هذا الحكم ، فأصبح نهائياً ويجب تنفيذه ولا يؤثر في ذلك الاحتجاج بأن المجلس كان منعقداً في يوم صدوره ولم يأذن برفع الدعوى . وكان الواجب على حضرة أن يستأنفه لتقضى محكمة ثاني درجة بعدم جواز نظر الدعوى ولهذا ترى النيابة تنفيذ الحكم » .

وقد طلبت إلى المحافظة أن أحصل على الغرامة من حضرة الشيخ المحترم لأرسلها إليها .

ولما كان الموضوع يتصل بتقليد دستوري فقد رأيت أن أرفع الأمر إلى رياستكم موجهاً النظر إلى بيان وزير الحقانية الذي ألقاه في مجلس النواب في جلسة ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦ عندما عرض المغفور له سعد زغلول باشا لمسألة الحصانة البرلمانية ، وهذا نصه :

« إذا كانت وزارة الحقانية لم تأخذ برأي مجلس النواب فيما يختص بالقضية المعروضة فلأن النص كما ظهر من المناقشة لم يكن واضحاً والوضوح الكافي الذي يحتم أخذ رأي المجلس في الاستمرار في الإجراءات . على أن الحكومة تشارك المجلس رأيه فيما يختص بالاستئذان

مادة ١١٠ « ... .. »

في الاستمرار في الإجراءات التي اتخذت ضد أحد أعضائه قبل دور الانعقاد واستمرت بعده ، ولذلك فهي ستعمل على تنفيذ رغبة المجلس وتعتبرها سابقة دستورية من السوابق التي تعتبر تفسيراً للدستور .

وقد علق سكرتير عام المجلس المذكور الذي شهد هذه الجلسة على هذا البيان في كتابه « الأوضاع البرلمانية » بقوله :  
« إن سير الإجراءات يوقف إيقافاً نسبياً مع إعطاء المجلس حق إبطال ما يكون قد اتخذ منها ، بمعنى أن الإجراءات التي تكون قد اتخذت قبل الدور تظل صحيحة نافذة ولكن لا يجوز للنيابة بمجرد حلول الدور اتخاذ إجراءات جديدة كما أنه يحل للمجلس أن يأمر بإبطال ما يكون قد اتخذ من الإجراءات قبل الدور ، وهذا فيما يلوح لنا هو المراد من قرار المجلس .  
ولما كان هذا لا يتفق وما ذهبت إليه النيابة العامة في إجراءات هذه المخالفة فإنني أضع الأمر تحت أنظاركم لتأمروا بما ترونه في هذا الشأن .

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترامات ؟

السكرتير العام  
أمين عز العرب

٣١ يناير سنة ١٩٣٧

يحال إلى الجلسة القادمة ؟

الرئيس  
محمود بسيوني

حضرة الأستاذ المحترم محمد صبرى أبو علم ( الوكيل البرلمانى لوزارة الحقانية ) — أرجو تأجيل النظر في هذا الموضوع إلى الجلسة المقبلة حتى يتسنى لوزارة الحقانية أن تدرس المسألة من كل وجوها وتوافق المجلس بالنتيجة لأن الأمر متعلق بالحصانة البرلمانية .  
حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — وما علاقة وزارة الحقانية بمسألة الحصانة البرلمانية ؟  
الرئيس — أنا لم أعطك الكلمة .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — أطلب الكلمة الآن .

إن الحصانة البرلمانية من أخص المسائل المتعلقة بالمجلس والتي يهمه النظر فيها لأنها سلاح يحمى به سلطته ولا يصح التنازل عنها أو الساس بها إلا بموافقة المجلس لأنها سلاح ندفع به عن أنفسنا إذا ما أردت أن تعتدى على أحد منا السلطة التنفيذية التي منها وزارة الحقانية . وأنا أحتج أشد الاحتجاج على طلب التأجيل الذي تقدمت به وزارة الحقانية لأنه لا رأى لها في مثل هذا الموضوع الخاص بالمجلس وحده .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد التفار بك — الواقع أن طلب وزارة الحقانية في محله ويجب أن تبدى رأيها لأنه من الجائز أن يكون هذا رأى موافقاً لرأى المجلس ، لذلك أوافق على طلب التأجيل ليتسع لها الوقت للدراسة الموضوع وموافقة المجلس بالنتيجة .

حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك — أرى أن يحال هذا الموضوع إلى لجنة الحقانية ، ووزارة الحقانية ستكون ممثلة فيها بطبيعة الحال وتستطيع إبداء رأيها .

حضرة الأستاذ المحترم محمد صبرى أبو علم ( الوكيل البرلمانى لوزارة الحقانية ) — لو أتى اطلعت على هذا الخطاب قبل الآن ما طلبت تأجيل النظر في هذا الموضوع ، ولكن كل ما ورد في جدول الأعمال هو إشارة إلى الترامة المطلوب تحصيلها من حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك في قضية المخالفة . فلما حضرت اليوم إلى سكرتيرية المجلس وطلبت هذا الموضوع للاطلاع عليه وجدت أن الكتاب المتعلق بهذه المسألة ورد للمجلس عن طريق محافظة مصر لا عن طريق وزارة الحقانية ، فرأيت أن هذا إجراء يستحق أن ندرسه الوزارة لتكون لها رأياً دستورياً فيه . وما أردت بالتأجيل إلا أن أوفر على المجلس عناء البحث والدرس .

الرئيس — حضرة وكيل وزارة الحقانية البرلمانى لا يطلب إلى حضراتكم الآن أكثر من تأجيل المسألة حتى تتمكن الوزارة من دراسة الموضوع .



مادة ١١٠ » ... ..

حضرة الأستاذ المحترم محمد صبرى أبو علم ( الوكيل البرلمانى لوزارة الحقانية ) — نعم أطلب التأجيل للجلسة المقبلة ، فإذا لم يكتف المجلس برأى وزارة الحقانية أحال الموضوع إلى اللجنة المختصة .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — أريد التوفيق بين طلب التأجيل وبين رأى حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك ، وأرى أن يحال الموضوع إلى لجنة الحقانية وستمثل فيها وزارة الحقانية بطبيعة الحال وتبدى رأيها .

الرئيس — حضرة وكيل وزارة الحقانية البرلمانى يطلب تأجيل الموضوع للجلسة المقبلة ليتسنى للوزارة دراسته وعرض النتيجة على المجلس ، فهل توافقون حضراتكم على التأجيل ؟  
( موافقة ) .

( فى ٣ فبراير سنة ١٩٣٧ ) .

### الغرامة

الطلوب تحصيلها من حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك فى قضية المخالفة رقم ٧٦٩٦ سنة ١٩٣٦  
كتاب من وزارة الحقانية — إحالته إلى لجنة الحقانية

الرئيس ( حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك وكيل المجلس ) — ورد إلى المجلس كتاب من وزارة الحقانية هذا نصه :

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

أرسلت محافظة مصر إلى حضرة السكرتير العام لمجلس الشيوخ كتاباً فى ٦ يناير سنة ١٩٣٧ تنبه فيه بأنه فى يوم ٩ أغسطس سنة ١٩٣٦ حكمت محكمة المرور فى قضية المخالفة رقم ٧٦٩٦ سنة ١٩٣٦ على حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك بغرامة قدرها خمسون قرشاً فى مخالفة سيارة ، وأنها طالبت حضرته بدفع هذا المبلغ فرفض متمسكاً بأنه كان متمتعاً بالحصانة البرلمانية فى تاريخ الحكم . وطلبت المحافظة تحصيل هذا المبلغ بناء على ما رآه النائب العام من أن الحكم أصبح نهائياً وواجب النفاذ .

وقد طلبنا عند طرح هذا الموضوع بجلسة ٣ فبراير سنة ١٩٣٧ أن يؤجل نظره حتى يبحث بالوزارة .

وقد اطلعنا على ملف الدعوى فتبين أن المخالفة وقعت فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٥ وأعلن حضرة عبد الستار بك فى ١٦ مارس سنة ١٩٣٦ لحضور جلسة ٢٢ أبريل سنة ١٩٣٦ فلم يحضر وحكم عليه غيائياً بتغريمه ٥٠ قرشاً فعارض فى ١١ يونيه سنة ١٩٣٦ بعد انتخابه عضواً بمجلس الشيوخ وبدء الدورة البرلمانية ولكنه لم يذكر صفته هذه عند تقديم المعارضة ولم يحضر جلسة ٩ أغسطس سنة ١٩٣٦ التى حددت لنظرها لىتمسك بالحصانة ولم يكن بملف القضية ما يشير إلى قيامها بحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن وبهذا أصبح الحكم بالغرامة نهائياً وواجب النفاذ .

على أننا رأينا رغماً عن هذه الاعتبارات أن نوقف التنفيذ حتى نستأذن المجلس فيه احتراماً لحصانة أعضائه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير الحقانية

القاهرة فى ١٤ فبراير سنة ١٩٣٧

محمود غالب

حضرة الأستاذ المحترم محمد صبرى أبو علم ( وكيل وزارة الحقانية البرلمانى ) — أرسلت وزارة الحقانية كتاباً إلى رئاسة المجلس بهذا الشأن استعرضت فيه جميع الأدوار التى مرت بها هذه القضية وانتهت بأن طلبت من المجلس أن يأذن بتحصيل الغرامة ، كما أنها أصدرت فى الوقت نفسه الأوامر بإيقاف تحصيل تلك الغرامة حتى يفصل المجلس فى هذا الموضوع .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الكتاب إلى لجنة الحقانية ؟

( موافقة ) .

( فى ١٧ فبراير سنة ١٩٣٧ ) .

## ( جلسة يوم الأربعاء ١٧ مارس سنة ١٩٣٧ )

### تقرير لجنة الحقانية

عن طلب محافظة مصر تنفيذ الحكم الصادر من محكمة المرور في قضية المخالفة رقم ٧٦٩٦ سنة ١٩٣٦  
على حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك بغرامة قدرها ٥٠٠ مليم في مخالفة سيارة

( المقرر حضرة الشيخ المحترم أحمد الديوانى بك ) .

أحال المجلس بجلسته المنعقدة في ١٧ فبراير سنة ١٩٣٧ هذا الطلب إلى اللجنة لدراسته وتقديم تقرير عنه .

فاجتمعت اللجنة بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٣٧ ودرسته وفيما يلي تقريرها عنه :

بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٣٦ صدر حكم من محكمة المرور في قضية المخالفة رقم ٧٦٩٦ سنة ١٩٣٦ على حضرة صاحب العزة  
عبد الستار الباسل بك بغرامة قدرها ٥٠٠ مليم في مخالفة سيارة وقعت يوم ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٥ .

ثم أعلن حضرته بالحكم فعارض فيه بتاريخ ١١ يونيه سنة ١٩٣٦ وتحدت لنظر معارضته جلسة ٩ أغسطس سنة ١٩٣٦  
ولكنه لم يحضر الجلسة فحكم باعتبارها كأن لم تكن وأصبح الحكم نهائياً .

ولما شرعت محافظة مصر في تنفيذ هذا الحكم رفض حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك تسديد مبلغ الغرامة بدعوى أن  
المجلس كان منعقداً في اليوم الذى صدر فيه الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن ولهذا فإنه يعتبر الحكم باطلاً .

فأرسلت محافظة مصر كتاباً لحضرة صاحب العزة السكرتير العام للمجلس الشيوخ بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٣٧ تطلب إليه تحصيل  
الغرامة من حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك تنفيذاً للحكم الصادر ضده وشفت خطابها هذا بكتاب من حضرة صاحب السعادة  
النائب العام يبين فيه رأيه في الخلاف القائم بين محافظة مصر وحضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك ، وهو تنفيذ الحكم نظراً لأن  
حضرته لم يستأنف الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . وكان الواجب يقضى على حضرته بأن يستأنفه لتقضى محكمة ثانية درجة بعدم جواز  
نظر الدعوى ولا يؤثر في ذلك الاحتجاج بأن المجلس كان منعقداً يوم صدور ذلك الحكم . فرفع حضرة صاحب العزة السكرتير العام  
لمجلس الشيوخ الأمر إلى رئاسة المجلس نظراً لاتصاله بتقليد دستورى موجهاً النظر إلى بيان ألقاه المغفور له وزير الحقانية في جلسة  
مجلس النواب بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦ عندما عرض المغفور له سعد زغلول باشا لمسألة الحصانة البرلمانية . كما وجه النظر إلى  
تعليق المغفور له سكرتير عام مجلس النواب وقتئذ في كتابه « الأوضاع البرلمانية » بهذا الصدد أيضاً وهذا نصه :

« إن سير الإجراءات يوقف إيقافاً نسبياً مع إعطاء المجلس حق إبطال ما يكون قد اتخذ منها ، بمعنى أن الإجراءات التى تكون  
قد اتخذت قبل الدور تظل صحيحة نافذة ولكن لا يجوز للنيابة بمجرد حلول الدور اتخاذ إجراءات جديدة كما أنه يحل للمجلس أن يأمر  
 بإبطال ما يكون قد اتخذ من الإجراءات قبل الدور » .

عرض هذا الكتاب على المجلس في جلسة ٣ فبراير سنة ١٩٣٧ فطلب حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلماني لوزارة الحقانية تأجيل  
النظر في هذا الموضوع للجلسة الثانية حتى يتسنى لوزارة الحقانية أن تدرس المسألة من كل وجوها وتوافى المجلس بالنتيجة لأن الأمر  
متعلق بالحصانة البرلمانية .

وبعد مناقشة هذا الطلب قرر المجلس الموافقة عليه .

وبتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٣٧ ورد إلى رئاسة المجلس كتاب من وزارة الحقانية برأيها في هذا الموضوع ، فعرض بجلسته ١٧ فبراير  
سنة ١٩٣٧ حيث قرر المجلس إحالته إلى لجنة الحقانية . وفيه ترى الوزارة ضرورة تنفيذ الحكم لأن حضرة الشيخ المحترم عبد الستار  
الباسل بك لم يذكر صفته النيابية عندما قدم المعارضة ، كما أنه لم يحضر جلسة ٩ أغسطس سنة ١٩٣٦ ليتمسك بالحصانة البرلمانية ولم يكن  
بمكلف الدعوى ما يشير إلى صفته النيابية .



مادة ١١٠ ... ..

واللجنة ترى الموافقة على رأى وزارة الحقانية لأن المخالفة وقعت قبل قيام نيابة حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك كما أن الحكم النيابي صدر قبل قيام هذه الصفة أيضاً .  
وفضلاً عن ذلك فإن حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك لم يعن بإعلان صفته النيابية في الوقت الذي تحققت فيه ليمسك بالحصانة البرلمانية سواء عندما قدم المعارضة أو في الجلسة التي حددت لنظرها ، بل ولم يستأنف الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن ليمسك بالحصانة البرلمانية ، ولذلك تكون الإجراءات التي قد اتخذت صحيحة .

لذلك

قررت اللجنة بإجماع الآراء أن الإجراءات التي اتخذت في قضية المخالفة رقم ٧٦٩٦ سنة ١٩٣٦ ضد حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك صحيحة وهي تتشرف برفع تقريرها لهيئة المجلس الموقرة للموافقة عليه ، ولا ترى ما يمنع من رفع الحصانة عن حضرة وتنفيذ الحكم ؟

رئيس اللجنة  
حسن نبيه المصري  
تحريراً في مارس سنة ١٩٣٧

#### تقرير لجنة الحقانية

عن طلب محافظة مصر تنفيذ الحكم الصادر من محكمة المرور في قضية المخالفة رقم ٧٦٩٦ سنة ١٩٣٦ على حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك بغرامة قدرها ٥٠٠ مليم في مخالفة سيارة الموافقة على التقرير ورفع الحصانة البرلمانية لتنفيذ الحكم

( للقرر حضرة الشيخ المحترم أحمد الديواني بك ) .

الرئيس ( حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك ) - وزع التقرير على حضراتكم واطلعت عليه ، فهل لأحد من حضراتكم ملاحظة عليه ؟

( لم يعترض أحد ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك لتنفيذ الحكم .  
( في ١٧ مارس سنة ١٩٣٧ ) .

استئذان المجلس في الاستمرار في نظر الدعوى إذا كانت قد رفعت على النائب قبل أن توجد له صفة النيابة .

#### تقرير لجنة الحقانية

عن طلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة النائب المحترم يعقوب يياوى بك

أشير إلى الكتاب الآتى نصه :

حضرة الدكتور المحترم رئيس مجلس النواب

أتشرف بأن أرفع إلى حضراتكم تقرير لجنة الحقانية ، عن طلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة النائب المحترم يعقوب يياوى بك ، للتمكن من رفع جنحة مباشرة على حضرة ، رجاء عرضه على المجلس .  
وقد انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم عمر عمر مقرراً لها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

رئيس اللجنة

على حسين

تحريراً في ١١ مارس سنة ١٩٣٧

مجلس النواب

الرئيس ( حضرة الأستاذ المحترم الدكتور أحمد ماهر ) — الكلمة لحضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عمر عمر ( المقرر ) — أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة :

« أحال المجلس على لجنة الحقانية بجلسة ٢٥ يناير سنة ١٩٣٧ كتابين ، أحدهما من حضرة حسن فيض بك ، وثانيهما من حسن على أبو الجود وآخرين بطلب الموافقة على رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة النائب المحترم يعقوب يباوى بك ، ليتمكنوا من رفع جنحة مباشرة على حضرته بدعوى مساعدته متهمين على الفرار من وجه القضاء .

والواقع أن اللجنة المباشرة رفعت في سنة ١٩٣٥ والتقصد من طلب رفع الحصانة هو الاستمرار في نظر الدعوى .

بحثت اللجنة بجلساتها المنعقدة في ١٥ و ١٧ فبراير و ٣ و ١٠ مارس سنة ١٩٣٧ هذا الموضوع ، واطلعت على كتاب أرسله إليها حضرة النائب المحترم المشار إليه في ١٠ مارس سنة ١٩٣٧ يتضمن نزوله عن الحصانة ، ليتمكن من طلب رفعها من السير في دعواه . وبعد المناقشة رأت اللجنة أن الإجراءات عادية وأن لا مانع من رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة النائب المحترم يعقوب يباوى بك للغرض للتقدم . وترجو من المجلس الموافقة على هذا الرأي » .

الرئيس — هل لحضرة النائب المحترم يعقوب يباوى بك ملاحظة على ما ورد بتقرير اللجنة ؟

حضرة النائب المحترم يعقوب يباوى بك — لا مانع عندي من رفع الحصانة .

الرئيس — هل توافقون على رأى اللجنة ؟

( موافقة عامة ) .

( في ٢٣ مارس سنة ١٩٣٨ ) .

(١) إذا لم يكن في طلب رفع الحصانة البرلمانية غرض تعسفي يقصد منه منع العضو عن مباشرة عمله بالمجلس ، فلا يكون هناك محل لتمسك المجلس بها .

(٢) هل للمجلس حق الكلام في موضوع قضية مطروحة أمام هيئات القضاء ، ولو كان الكلام قاصراً على سقوط الدعوى بنفى المدة ؟

(٣) بحث لحضرة صاحب السعادة محمد نجيب الغرابي باشا في المبادئ الدستورية عن الحصانة البرلمانية مقدم إلى لجنة العدل بالمجلس .

( جلسة يوم الاثنين ٢ يناير سنة ١٩٣٩ )

مجلس الشيوخ

تقرير لجنة الحقانية

عن الكتاب الوارد من وزارة الحقانية بطلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم بطرس خليل بطرس بك للسير في الإجراءات القانونية في قضية المخالفة رقم ١٦٨٧ سنة ١٩٣٨ البلينا

( المقرر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرزاق القاضي بك ) .

أحال المجلس إلى اللجنة هذا الكتاب بجلسة ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ، فنظرته بجلسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٨ بحضور حضرة صاحب العزة مصطفى حنفي بك وكيل وزارة الحقانية مندوباً عن وزارة الحقانية .

وحضور حضرة الشيخ المحترم بطرس خليل بطرس بك .



مادة ١١٠ » ... ..

وقد اطلعت اللجنة على الملف الخاص بالمخالفة فتبين لها أنها خاصة بإدارة آلة للرى يحركها الغاز بدون إذن ، وقبل الحصول  
الرخصة المقررة قانوناً .

وحرر محضر هذه المخالفة بتاريخ ١٤ أبريل سنة ١٩٣٨ وحكم فيها غيائياً بغرامة بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٣٨ ، فعارض خض  
الشيخ المحترم بطرس خليل بطرس بك في الحكم بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٣٨ .

وبتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٨ نظرت المعارضة فتمسك حضرته بعضويته في مجلس الشيوخ حكمت المحكمة بإيقاف الدعوى  
لتمسك حضرته بالحصانة البرلمانية واستئذان المجلس في رفعها .

وقد وافقت اللجنة بأغلبية الآراء على طلب وزارة الحقانية برفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم بطرس خليل بطرس  
وعارض هذا الرأي حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف لأنه يرى أن المخالفة قد سقطت بمضى المدة .

وقد قررت اللجنة أن هذا الرأي يعتبر دفعاً في الموضوع وهو من اختصاص المحكمة وحدها .

واللجنة تتشرف برفع تقريرها للمجلس للموافقة على طلب وزارة الحقانية برفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم بطرس  
خليل بطرس بك للسير في الإجراءات القانونية في قضية المخالفة رقم ١٦٨٧ سنة ١٩٣٨ البلينا

رئيس اللجنة

حسن نبيه المصرى

#### تقرير لجنة الحقانية

عن طلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم بطرس خليل بطرس بك للسير في إجراءات

المخالفة رقم ١٦٨٧ سنة ١٩٣٨ — تأجيله حتى تقدم لجنة الحقانية تقريرها

عن موضوع الحصانة البرلمانية

( المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد الرزاق القاضى بك ) .

الرئيس ( حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك ) — بحثت لجنة الحقانية في طلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الز  
المحترم بطرس خليل بطرس بك ، ووافقت عليه بأغلبية الآراء . وعارض هذا الرأي حضرة الزميل المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف  
كما هو ثابت في تقرير اللجنة ، لأنه يرى أن المخالفة قد سقطت بمضى المدة .

ولهذه المناسبة أوجه نظر حضراتكم إلى أن الحجة التى اعتمد عليها حضرة الزميل المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف خارجة  
سلطة المجلس لأنه لا يمكن أن ينظر في ثبوت تهمة أو عدم ثبوتها لأن ذلك من اختصاص القضاء .

وهذه المسألة سبق أن نظرها المجلس أكثر من مرة ، ولا يجوز له — وهو سلطة تشريعية — أن يتعرض لأمر في اختصاص  
السلطة القضائية إذ المحكمة وحدها هى التى تفصل في سقوط الدعوى بمضى المدة . ولا يمكن أن أطرح على المجلس أمراً خارجاً  
اختصاصه .

وليس للمجلس إلا أن ينظر فيما إذا كانت الدعوى كيدية الغرض منها منع العضو من مباشرة عمله .

المقرر — القضية طرحت أمام المحكمة وحكمت فيها غيائياً أثناء العطلة البرلمانية فعارض حضرة الشيخ المحترم في هذا الح  
وعند نظر المعارضة تمسك حضرته بالحصانة . وما دامت القضية مطروحة أمام القضاء فليس لنا بصفة كوننا هيئة تشريعية أن تعرض

الرئيس — أنا أمتنع المناقشة في مسألة مطروحة أمام القضاء ولكن لحضراتكم أن تناقشوا فيما إذا كانت الدعوى كيدية أم لا

حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا — البدأ الذى أشار إليه سعادة الرئيس من أن المجلس لا يملك الحق في ا

ثبوت التهمة أو عدم ثبوتها صحيح .

أما من جهة سقوط الدعوى بمضى المدة فقد استقرت جميع التقاليد على أن المجالس النيابية تنظر فيها لأنه حق من طبيعته

مادة ١١٠ « ... .. »

فيه البراءة ، وقد سبق لى أن قدمت تقريراً مطولاً في العام الماضى عن سقوط الحق بمضى المدة وواقضى المجلس عليه ، وكذلك وزارة الحفانية صاحبة الشأن ؛ ومستعد أن أقدمه لحضراتكم في جلسة أخرى إذا شئتم .

( تصفيق من الأستاذ يوسف عبد اللطيف ) .

المقرر — لا يمكن البحث في سقوط الحق بمضى المدة طالما أن الإجراءات مطروحة أمام المحكمة وهي صاحبة الحق في الفصل فيها .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — حضرات الشيوخ المحترمين :

أشار سعادة رئيس المجلس إلى أن رأى الذى أبديته بلجنة الحفانية عند بحث طلب رفع الحصانة خارج عن اختصاص المجلس ، ومن أجل هذا لا تصح المناقشة فيه اعتماداً على أن في هذه المناقشة تعريضاً للسلطة القضائية .

فرداً على ذلك أقول لحضراتكم إن موضوع البحث في رفع الحصانة البرلمانية ليس من المسائل الهينة ، بل هو من الأمور الخطيرة التى كثر فيها البحث ولم يستقر رأى فيها على مبادئ معينة .

فبادئ ذى بدء ألفت نظر حضراتكم إلى أن ما قاله سعادة الرئيس في هذا الموضوع لم يكن من رأى . وليس لي سعادته أن أقول إنه تعجل الأمور ، لأنه بصفة كونه رئيساً للمجلس ما كان له أن يبدى رأيه قبل أن يعرض الأمر على حضراتكم ويتحقق منه . ثم أعود فأكرر القول إن موضوع رفع الحصانة البرلمانية من المواضيع الهامة التى اختلفت آراء الشراح فيه : فمن رأى يقول إنه بمجرد قيام المجلس بعمله تقوم معه الحصانة البرلمانية لأعضائه ولا ترفع إلا بإذن المجلس وفي المسائل الخطيرة فقط دون التافه منها .

إذن وجب على لجنة الحفانية — حسب رأى ، وهو رأى مؤيد بآراء ثقات رجال القانون — أنه لا يجوز رفع الحصانة البرلمانية إلا في المسائل ذات الأهمية ، وقد نص في دستور سنة ١٩٣٠ على أن رفع الحصانة لا يكون إلا في مادتى الجنايات والجرح ، وهذا متفق مع روح التشريع ، وكما قلت إن حصانة الأعضاء في المجلس أمر له أهميته ، فيتعين بقدر المستطاع المحافظة على حقوق الأعضاء والسلطات الأخرى في الحدود المعقولة التى رسمها الدستور .

وأرجو أن تلاحظوا حضراتكم أن الموضوع الذى طلب من أجله رفع الحصانة هو موضوع تافه عن مخالفة قيل إنها سقطت بمضى المدة .

فهذه المخالفة والمخالفات الأخرى التى تماثلها — كالسير على الشمال أو استعمال آلة التنبيه في السيارات — لا يصح مطلقاً أن تكون سبباً في تعطيل أعضاء الهيئة التشريعية عن القيام بواجباتهم العامة نحو الأمة .

فالرأى الذى أبديته بلجنة الحفانية هو رأى صحيح ومستمد من روح التشريع ومن المادة ١١٠ من الدستور التى تنص بصريح العبارة على أنه « لا يجوز أثناء دور الانعقاد اتخاذ إجراءات جنائية نحو أى عضو من أعضاء البرلمان ولا القبض عليه إلا بإذن المجلس التابع هو له ، وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجناية » .

فالنص بعدم الجواز من المزايا الكبيرة التى يؤخذ بها في مجموعها كي يتمكن الأعضاء من أداء واجباتهم على الوجه الأكمل .

فيتعين على لجنة الحفانية وعلى حضراتكم إذن في المسائل التافهة — وأخصها المخالفات البسيطة — ألا توافقوا على رفع الحصانة فيها .

أزيد على ذلك فأقول إنه نظراً لأهمية هذا الموضوع وخطورته واختلاف رأى فيه رأيت لجنة الحفانية أن تشكل منها لجنة فرعية لبحثه بدقة والرجوع إلى السوابق . وقد اجتمعت هذه اللجنة الفرعية اليوم من أجل ذلك ووجدنا أن علماء القانون قالوا كما قلت لحضراتكم إن رفع الحصانة لا يكون في المسائل التافهة ، كما أنه إذا لوحظ أن الغرض من طلب رفع الحصانة عن العضو هو منعه عن أداء واجبه تعين رفض هذا الطلب .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ترون حضراتكم أن الحصانة قائمة أثناء انعقاد البرلمان ، وتنتهى بفض الدورة ، فما الضرر إذن من تأجيل السير في دعوى المخالفة حتى ينتهى دور الانعقاد لأنه قد يحدث أن يطلب رفع الحصانة البرلمانية عن مائة أو أكثر من حضرات الأعضاء لأمور تافهة فتتعطل من أجل ذلك الأعمال التشريعية .



مادة ١١٠ « ... .. »

لذلك لا يحسن أن يقال إن رأي الذي أبديته في لجنة الحقانية مخالف للدستور ، بل على العكس هو متمش معه ومؤيد بآراء علماء الفقه الدستوري .

الرئيس — ألفت نظر حضراتكم إلى المادة السابعة والثلاثين من اللائحة الداخلية التي تنص على أنه : « إذا تراءى للرئيس أن مشروعاً أو رغبة ليس من اختصاص المجلس نبه على مقدمته بعدم التكلم فيه . فلن لم يقبل وجب على المجلس الفصل في الاختصاص وعدمه ويكون البحث في ذلك سرّاً أو علناً ، فإن كانت الجلسة سرية تعقد بعد الانتهاء من جدول الأعمال » .

والموضوع المطروح على حضراتكم يتلخص في أنه توجد قضية أمام القضاء حكم فيها غيباً بغرامة ، فعارض حضرة الزميل المحترم بطرس خليل بطرس بك في الحكم ، وأثناء نظر المعارضة تمسك حضرة بالحصانة البرلمانية ، فأوقفت القضية حتى يؤخذ إذن المجلس في رفع الحصانة .

لهذا ، طبقاً للمادة السابعة والثلاثين السالفة الذكر ، أطرح على حضراتكم هذا الموضوع لإبداء الرأي في اختصاص المجلس أو عدم اختصاصه في مسألة معروضة أمام القضاء .

حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا وحضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — لا يؤخذ الرأي هكذا .

الرئيس — هل القضية موجودة أمام القضاء أم لا ؟

المقرر — موجودة واتخذت الإجراءات فيها وحكم فيها غيباً .

الرئيس — لذلك أنا أطرح المسألة على حضراتكم مجدداً لتفصلوا فيها إذا كان المجلس مختصاً أم لا ، طبقاً للسادة التي أشرت إليها حالا ، وأمنع الكلام فيما عدا الاختصاص .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — حضرات الشيوخ المحترمين :

الواقع أنني أخالف حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف فيما ذهب إليه ، وأؤيد سعادة الرئيس في وجهة نظره ... ..

الرئيس — الرئيس ليس له رأي ، إنما أنا أطرح المسألة على المجلس ليفصل فيها بما يراه .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — وضعت الحصانة البرلمانية في الدستور ضماناً لحرية الأعضاء في أداء وظيفتهم إذا ما وجدت حكومة تريد أن تعتنت ضد شيخ أو نائب أو ضد الأغلبية ، فتتخذ ضدهم وسائل غير قانونية لمنعهم عن أداء واجبهم لتكتسب بذلك أغلبية مصطنعة .

أما والمسألة التي تتكلم فيها ليس فيها تعنت من جانب الحكومة ، وليس فيها أيّ ضغط أو ظلم على الشيخ أو النائب ، فأرى من كرامة العضو إن قدم للحاكم في مخالفة — وهو أنموذج طيب للناس — أن يتقدم بنفسه ويتنازل عن الحصانة ، ويقدم نفسه للقاضي ، يتمكن عندما يفوز بالبراءة من تبييض صفحته أمام الرأي العام بأنه لم يرتكب مخالفة ولم يرتكب جنحة أو جناية .

وإذا كانت الحكومة تريد بوسائل غير مشروعة أن تمنع نواباً أو شيوخاً من أداء واجبهم ، فعندئذ تمسك بالحصانة ، وتقول لها قفي عند حذك .

أما والمسألة المطروحة ليس فيها شيء من هذا ، وحضرة الشيخ المحترم لا يزال يباشر بيننا كامل حقوقه ، لأن القضية ليس فيها حبس ، فيجب أن نسمح للسلطة القضائية أن تقول في الموضوع كلمتها في حضرة الشيخ المحترم بكامل حريتها ، ولا تتخذ من الحصانة وسيلة للتهرب من نتائج أعمالنا . بل عندما يتضح لنا أن الحكومة لا تعنت عندها ، وليس من جهتها ظلم ، وجب علينا ألا نلجئ إلى الهيئة القضائية إلى أن نتقدم إلينا طالبة رفع الحصانة ، بل يجب علينا أن نتنازل عنها من تلقاء أنفسنا ، ونقول للسلطة القضائية ها هي ذي صحيفتنا ، فاحكمي عليها .

والآن والقضية معروضة فعلاً أمام القضاء ، واتخذت فيها الإجراءات في غير دور الانعقاد ، ووصل الأمر إلى أن يقول القاضي فيها كلمته ، فأرجو حضراتكم الموافقة على رفع الحصانة عن حضرة العضو ، وأن تقررروا أن المسألة — ما دامت مطروحة أمام القضاء وليس فيها أي تعنت أو أي إجراء شاذ — متروكة لسلطة القضاء يقول فيها كلمته .

مادة ١١٠ ... ..

حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا — ألخص كلامى فى ثلاث مسائل : الأولى ، فى السبب الذى من أجله شرعت الحصانة البرلمانية .

لقد شرعت الحصانة لحماية العضو من أى إجراء تعسقى . فإذا ثبت أنه ليس هناك أى إجراء تعسقى فلا محل لأن يتمتع المجلس عن رفعها .  
السألة الثانية ، أرد فيها على رأى زميلى حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا ، القائل بأنه من اختصاص المجلس البحث فى مسألة سقوط الجريمة بمضى المدة .

أنا أخالفه فى هذا لأنه ليس من اختصاصنا ، بل هو من اختصاص القضاء . والنيابة العمومية الآن غير ممثلة بيننا ، وهى التى تقول بأن المدة قطعت أو لا .

حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا — المدة لا تقطع إلا بالطلب .

حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا — النيابة غير ممثلة بيننا حتى تقول كلمتها فى هذا ، وهى التى تمثل الصالح العام ، ويجوز أن تكون الأوراق الموجودة أمام المجلس غير مستوفاة ، فإذا بنى المجلس رأيه عليها يكون قد تصرف تصرفاً مخالفاً للقانون .  
فالمجلس ليس من سلطته أن يقضى بأن الجريمة سقطت بمضى المدة ، بل هذا من أهم اختصاص القضاء .

للسألة الثالثة ، هى أنى أربأ بحضرة العضو أن يتمسك بالحصانة فى هذه المخالفة بعد أن قطعت قضيتها شوطاً كبيراً فى القضاء ، ثم يأتى فى آخر لحظة ويتمسك بالحصانة . إنى بصفة كونى عضواً من أعضاء هذا المجلس أرى واجباً على ، وعلى إخوانى فى مثل هذه المخالفات البسيطة ألا نشغل بها الحكومة أو المجلس . نحن أول من يجب عليه الخضوع للقضاء ، وألا يتمسك بالحصانة البرلمانية إلا إذا رأينا أن هناك إجراء يراد به الانتقام .

( تصفيق ) .

أما مخالفة المرور ، أو الرى ، أو إدارة آلة ، فهذه مسائل تافهة ، ما كان للشرع حين وضع الحصانة لأعضاء البرلمان ينظر إليها وإلى مثلها ، هذه كلتى .

( تصفيق ) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عاذر جبران — للسألة كما قال حضرة الشيخ المحترم محمود شكرى باشا ، ولكن توجد مسألة شكلية هى أن قضية المخالفة تقدمت للمحكمة من غير إذن من المجلس ... ..  
الرئيس — لم يكن المجلس منعقداً .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عاذر جبران — إنها قدمت فى شهر أبريل والمجلس كان قائماً .  
الرئيس — بل كان المجلس غير منعقد .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عاذر جبران — الزميل المخالف يؤكد أنها قدمت للمحكمة والمجلس منعقد . فإذا كانت المسألة تافهة أو غير تافهة ، فهناك أمر شكلى يجب الفصل فيه ، وأنا مخالف لرأى حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا فى أنه من اختصاص المجلس الفصل فى سقوط الجريمة بمضى المدة ، فإن هذا ليس من اختصاص المجلس ، وإنما هو من اختصاص القضاء للفصل فيه ... ..

حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا — أريد أن أرد هنا .

الرئيس — أوجه نظر حضرة الزميل المحترم إلى أنه لا ينبغى له المقاطعة . وأن ثلاثة من حضرات الأعضاء طلبوا الكلمة من قبله .  
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عاذر جبران — القضية طرحت على القضاء وأوقفها حتى يؤذن له من المجلس بالاستمرار فيها لأنها إنما رفعت أثناء انعقاد المجلس فى شهر أبريل . فإذا صح هذا ... ..

المقرر — المحضر تمحرر فى ١٤ أبريل ، والإجراءات اتخذت بعد انتهاء المجلس من انعقاده ... ..

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عاذر جبران — حضرة العضو المخالف يؤكد غير هذا ... ..



مادة ١١٠ » ... ..

للمقرر — رفعت القضية في أثناء العطلة البرلمانية وحكم فيها غيائياً في شهر أكتوبر ، ويطلب منا الآن رفع الحصانة البرلمانية .  
 حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عاذر جبران — ولكن حضرة العضو المخالف يؤكد لي أن القضية رفعت أثناء انعقاد المجلس ،  
 والمسألة مسألة تواريخ ، ويوم ١٤ أبريل لم يكن المجلس فيه في عطلة .

( أصوات : ما هو الحل ؟ هل يعطى المجلس الإذن في الاستمرار في الدعوى أم لا ؟ ) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عاذر جبران — القاضى أوقف النظر في القضية حتى يعطى له الإذن في السير فيها ، فإن أعطيت الإذن  
 سار في القضية ، وإلا بقيت موقوفة وامتنع عن نظرها .

حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزي بك — الفصل بين السلطات المختلفة من القواعد الأولية للدستور . والدستور إنما يقصد من  
 مادته ١١٠ ألا يعطى حقوق سلطة لسلطة أخرى . وهو لم يرد أن تعطى سلطة أخرى إنما أراد من تمكين المجلس التشريعي  
 من حق المراقبة على أعمال الحكومة ألا يجعل هذا المجلس هدفاً لتعنت الحكومة ، كما قال حضرة الزميل المحترم شكرى باشا . فمضى ظهر  
 من القضية المعروضة أنه ليس هناك أى غرض تعسقى ، يقصد منه تعطيل عمل العضو بالمجلس ، لم يكن هناك محل للتمسك بالحصانة مطلقاً .  
 أما القول إن المخالفة سقطت بمضى المدة ، فهذا اشتراك مع السلطة القضائية في اختصاصها ، بل مناوأة لها بل يتنافى مع المقصود من الحصانة  
 البرلمانية . فالقول إن المخالفة سقطت هو قرار نهائى فى الموضوع . وإن قلنا بغير هذا افتتنا على السلطة التى لها الحق وحدها فى أن تفصل  
 فى أمر المخالفة .

قد تكون المخالفة طرأت عليها إجراءات تحقيق منعت سقوطها بمضى المدة ، وقد تكون المخالفة مستمرة ، كإدارة الآلة البخارية .  
 فالذى يقدر أنها قطعت بالتقادم أو مستمرة إنما هو القضاء ، لا المجلس ، وإلا خلطنا بين السلطتين : سلطة القضاء ، والسلطة التشريعية .  
 وما دام لم يثبت أن هناك غرضاً يقصد به تعطيل العضو من عمله فلا محل للحصانة ، ويجب أن يعطى للقضاء حقه كما للمجلس  
 التشريعى أن يتمتع بحقه أيضاً .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — المسألة التى طرحها حضرة الرئيس هى : هل للمجلس حق الكلام فى قضية مطروحة  
 فعلاً على الحاكم أم لا ؟ وقد طلب الرئيس ، بناء على نص اللائحة فى مادتها السابعة والثلاثين ، أن يفصل المجلس فيها بدءاً ، لأنه يرى  
 أن ذلك ليس من حقنا . وأنا من هذه الوجهة أخالفه وأعتبر أن المجلس دائماً مختص ، لأننا إذا سمحنا بجواز أن يجب سلطان المجلس  
 سلطان القاضى ، تعطى حق المجلس .

ولكنى أرى أنه إذا ما وجدت اللجنة أو الجناية وأوقفناها ، أمكن للنيابة أن تتفادى إذن المجلس لها ، وتربصت عدم انعقاده ،  
 وسارت فى الدعوى ، فنوجد نحن أمام الأمر الواقع .

الحصانة يجب أن يؤخذ إذن المجلس فى رفعها ، لأنها حق أساسى للمجلس ، لا للعضو . وقبل أى عمل يؤخذ إذن المجلس وجوباً .  
 يبقى الأمر الموضوعى ، وهو : متى ترفع ، ومتى لا ترفع ؟ من يقل لكم إن الحصانة امتياز لنا على سائر أفراد الأمة قال غير الواقع . نحن  
 لا نمتاز عن سائر الناس وإنما شرعت الحصانة لصيانة الهيئة التشريعية من الهيئة التنفيذية ، فإذا وجدت مظنة الكيد ، أو مظنة السعى  
 فى تعطيل أعمال عضو الهيئة التشريعية ، عندئذ يتدخل المجلس بسلطانه . وإذا قيل إن الإجراء ظاهر البطلان — كما قال حضرة الشيخ  
 المحترم سليمان السيد سليمان باشا ذلك — فإن هذا القول يعتبر تدخلاً صريحاً فى شأن القاضى .

القاضى أمين على تقدير هذا ، وهو الذى ندب للفصل فيه ، فإذا ثبت أن العمل الذى يطلب من أجله رفع الحصانة لا شأن له  
 بالكيد السياسى ، وجب حتماً فى كل مرة أن ترفع الحصانة ؛ لأننا إذا عدلنا عن هذا وعطلناه ، حكنا لأنفسنا بامتياز على سائر أفراد  
 الأمة ، على حين أن الدستور سوى بين الجميع .

هذا هو رأى السليم ، ومأخوذ به فى كل أسس التشريع ، ولا يتنافى ما قاله لى حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا  
 وأنا جالس بجواره ، من أنه صدر قرار لمجلس النواب فى سنة من السنين يعارضه . وأمام حضراتكم أقوال أوجين بير ، وهو حجة  
 يؤخذ بقوله فى هذا ، قال إن مهمة اللجنة التى تنظر فى طلب رفع الحصانة يجب أن تنحصر فى أمرين :

الأول : بحث جدية الطلب — ومعنى ذلك أن ينظر في هل الطلب سخيّف أم لا ؛ والعضو المحترم المخالف يقول بهذا .  
والثاني : هل الطلب تشويه دوافع سياسية ؟ أى مقصود به تعطيل خصم سياسى للحكومة عن أداء واجبه النيابى .  
فتم أجيب عن هذين السؤالين بالنفى ، وجب حتما رفع الحصانة .

ذكر المرحوم فؤاد بك كمال فى كتابه « الأوضاع البرلمانية » فى صفحة ٣١٩ « الواقع أن الحصانة البرلمانية لم تقرر إلا لأمرين (الأول) حماية العضو من الإجراءات الصادرة عن بواعث كيدية ، (والثاني) حمايته من الإجراءات المبينة على أسباب تافهة غير مستعجلة ... » .  
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — ما هى التافهة ؟

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — التافهة وغير المستعجلة هنا مرتبطة تماماً بالسبب الأول . أنا لا أفهم أن أحداً منا يقبل أن يعتبر أن مخالفة الآلة البخارية تافهة . والكلام فى شأن التفاهة من اختصاص القضاء إذ لنا نظام قضائى يتمثل فى المحكمة ، وهى التى تفصل فى هذا . فإذا كانت المسألة تافهة ، فإن النائب العمومى ووزير الحقانية لا يطلبان من أجلها رفع الحصانة ، والقاضى يختص بالنظر فى تقدير موضوع القضية .

وإذا نحن نظرنا فى موضوعها نصبنا أنفسنا قضاة ، ونحن هيئة تشريعية فقط .  
والذى يجب أن يكون مدار بحثنا هو : هل القضية كيدية ؟ أو عن بواعث سياسية ؟ فإذا أجيب بالنفى ، وجب التصريح برفع الحصانة دائماً .

حضرة الشيخ المحترم بطرس خليل بطرس بك — أنا متنازل عن الحصانة البرلمانية .  
الرئيس — تنازل حضرة الزميل المحترم عن الحصانة ليس سبباً كافياً لرفعها كما أنه لا يمنع المجلس من بحث الأمر وإصدار قرار فيه .  
حضرة الشيخ المحترم محمد نجيب الغرابى باشا — حضرات الشيوخ المحترمين : تبيتم من المناقشة التى دارت الآن فى المجلس أن موضوع الحصانة البرلمانية تشعبت فيه الآراء ، وأن تفسير المادة ١١٠ من الدستور والمواد التى تقابلها من الدساتير الأخرى ليست محل اتفاق بين آراء الشرعيين .

وعندما عرض طلب رفع الحصانة موضوع البحث الآن على لجنة الحقانية اختلفت فيه الآراء وكانت هناك أغلبية وأقلية وكانت الأقلية من شيخ محترم واحد . وبعد مناقشة طويلة انتهت اللجنة إلى رأى الوارد فى تقريرها المطروح على حضراتكم . ولما انتقلت اللجنة إلى النظر فى طلبات أخرى خاصة برفع الحصانة فى الجلسة نفسها بحدوث المناقشة بنفس الروح التى أثّرت بها المناقشات فى المرة الأولى ، ولهذا رأت اللجنة ، منعاً لتجدد المناقشة كل مرة فى أمر واحد وإضاعة الوقت فى تكرار حجج الفريقين ، أن تشكل لجنة فرعية لدرس الموضوع درساً وافياً تلم فيه بجميع الآراء وتقدم برأىها إلى لجنة الحقانية لتضع فيه مبادئ ثابتة ثم تتشرف بعرضها على حضراتكم لتبدوا الرأى الذى ترونه بعد ذلك ليكون دستوراً نعمل به فى المستقبل .

ولا تزال اللجنة الفرعية مشغولة ببحث الموضوع<sup>(١)</sup> ، وقد كانت منعقدة اليوم واطلعت على عدّة آراء فيه وأجلت اجتماعها إلى جلسة تالية لاستكمال البحث لأن المسألة ليست هينة كما يبدو لأوّل وهلة . لكل هذا أرى من الأوفق أن يؤجل المجلس البت فى الطلب المطروح على حضراتكم حتى تنتهى لجنة الحقانية من بحثها وتقدم به إلى حضراتكم وأتم أصحاب الرأى الأخير فيه .  
( تصفيق ) .

حضرة صاحب المعالى أحمد محمد خشبه باشا (وزير الحقانية) — أوافق تمام الموافقة على ما أبداه حضرة الشيخ المحترم محمد نجيب الغرابى باشا ، وأودّ أن يفصل المجلس فى هذا الموضوع مرة واحدة بعد أن تستكمل اللجنة بحثه ويؤتى المجلس كل العناصر الصالحة للحكم فيه . وإنه ليسرنى أن أحضر ببحثه أمام لجنة الحقانية .

( ١ ) تراجع مذكرة حضرة الشيخ المحترم محمد نجيب الغرابى باشا فى الحصانة ، وهى تالية بعد البت فى طلب رفع الحصانة البرلمانية عن الشيخ المحترم بطرس خليل بطرس بك .



مادة ١١٠ » ... ..

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على تأجيل البت في طلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم بطرس خليل بطرس بك حتى تنتهى لجنة الحقانية من بحث الموضوع وتتقدم برأيها فيه إلى المجلس ؟

( موافقة ) .

( في ٢ يناير سنة ١٩٣٩ ) .

( جلسة يوم الاثنين ١٥ مايو سنة ١٩٣٩ )

تقرير لجنة العدل

عن الكتاب الوارد من وزارة العدل بطلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم

بطرس خليل بطرس بك للسير في إجراءات المخالفة رقم ١٦٨٧ سنة ١٩٣٨ مركز البلينا

( المقرر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل ) .

أحال المجلس إلى اللجنة هذا الكتاب بجلسته ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٨ فنظرته بجلسته ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٨ و ١١ أبريل و ٨ مايو سنة ١٩٣٩ بحضور مندوب من وزارة العدل .

وقد تبين للجنة بعد الاطلاع على ملف المخالفة أنها خاصة بإدارة آلة للرى يحركها الغاز بدون إذن وقبل الحصول على الرخصة المقررة قانوناً .

وقد وافقت اللجنة بإجماع الآراء على طلب وزارة العدل برفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم بطرس خليل بطرس بك للسير في إجراءات المخالفة رقم ١٦٨٧ سنة ١٩٣٨ مركز البلينا ، وتشرف برفع تقريرها للمجلس للموافقة عليه .

رئيس اللجنة

حسن نبيه المصرى

تقرير لجنة العدل

عن طلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم بطرس خليل بطرس بك

السير في إجراءات المخالفة رقم ١٦٨٧ سنة ١٩٣٨ مركز البلينا — الموافقة على التقرير ورفع الحصانة البرلمانية

( المقرر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل ) .

الرئيس ( حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك ) — بحثت اللجنة طلب وزارة العدل وتبين من الاطلاع على ملف المخالفة أنها خاصة بإدارة آلة للرى يحركها الغاز بدون إذن وقبل الحصول على الرخصة المقررة قانوناً ، لذلك وافقت اللجنة بالإجماع على طلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الزميل المحترم بطرس خليل بطرس بك للسير في إجراءات المخالفة المذكورة .

فهل توافقون حضراتكم على ما رأته اللجنة ؟

( موافقة ) .

( في ١٥ مايو سنة ١٩٣٩ ) .

## مذكرة

مقدمة من حضرة الشيخ المحترم محمد نجيب الغرابي باشا  
عضو اللجنة الفرعية التي ألفتها لجنة العدل لوضع مبادئ عامة متفق عليها في الحصانة  
المبادئ الدستورية في الحصانة البرلمانية

- ١ — الحصانة البرلمانية من النظام العام ، لا يملك العضو التنازل عنها بل إن سكوتها عن التمسك بها يعد إخلالا بواجباته الدستورية (أوجين بير ١٠٦٣) .
- ٢ — الحصانة تشمل جميع أعضاء البرلمان .
- ٣ — الإجراءات التي تتخذ أثناء دور الانعقاد قبل رفع الحصانة ضد عضو البرلمان باطلة من أساسها بطلاناً جوهرياً .
- ٤ — لا يستفيد شركاء النائب في التهمة من الحصانة البرلمانية .
- ٥ — لا يبدأ انقطاع سريان مدة سقوط الدعوى العمومية إلا من يوم تقديم طلب رفع الحصانة .
- ٦ — الحصانة البرلمانية تنسحب على جميع الإجراءات الجنائية في الجنايات والجنح والمخالفات .
- ٧ — لا يجوز إعلان عضو البرلمان كشاهد عن وقائع تضمنتها أقواله في جلسة البرلمان (أوجين بير ١٠٨٧) إلا إذا كان مطلوباً للشهادة في قضية مرفوعة بناء على شكوى من أحد أعضائه (مسيو فالير . أوجين بير ١٢٣٦) .
- ٨ — تبدأ الحصانة البرلمانية ببدء دور الانعقاد وتنتهي بانتهائه ، يستوى في ذلك الدور العادي والدور غير العادي . وفترة التأجيل تدخل في دور الانعقاد .
- ٩ — الحصانة البرلمانية تشمل جميع الإجراءات الجنائية التي تتخذ أثناء الدورة ، سواء أكانت مسبقة بإجراءات أخرى اتخذت قبل انعقادها أم لا (سعد زغلول ، مضبطة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ مجلس النواب) .
- ١٠ — لا محل للتفريق بين القبض والإجراءات في الحكم ، لأن الدستور سوّى بينهما (سعد زغلول ، المضبطة السابقة) .
- ١١ — القبض الذي وقع على العضو قبل بدء الدور لا يصح استمراره بعد انعقاد الدور إلا بإذن المجلس ما لم يكن استمرار القبض تنفيذاً لحكم قضائي .
- ١٢ — طلب رفع الحصانة يقدم من وزير العدل متى كانت الدعوى العمومية مرفوعة من النيابة . وفي اللجنة المباشرة يقدم الطلب من الجنى عليه بشرط أن يثبت إعلان الدعوى إلى النيابة العمومية وتأشيرها على الإعلان بعدم السير في الإجراءات حتى يصدر قرار المجلس برفع الحصانة (أوجين بير ١٠٩٠) .
- ١٣ — لعضو البرلمان ، استثناء من القاعدة المتقدمة ، أن يطلب إلى المجلس مباشرة رفع الحصانة البرلمانية عن عضو آخر ، وكذلك الموظفون العموميون (أوجين بير ١٠٩١ — ١٠٩٣) .
- ١٤ — يبلغ الرئيس المجلس طلب رفع الحصانة بدون ذكر الموضوع ولا اسم العضو (مسيو غامبتا رئيس مجلس النواب الفرنسي في ٢٠ مايو سنة ١٨٧٩) ويكفي إعلان تقديم الطلب ثم إحالته على اللجنة المختصة ، ومع ذلك إذا طلبت التلاوة فيمكن أن يأمر بها الرئيس (أوجين بير ١٢٤٥) .
- ١٥ — ليس للمجلس أن يبدى رأيه في الموضوع ، أي في إدانة العضو من عدمها ، لأن ذلك يتعارض مع مبدأ فصل السلطات (مسيو بول أرا في مؤلفه « القانون البلجيكي العام » ، طبعة ثانية سنة ١٩١٨ صفحة ١٨١ ؛ أوجين بير ص ١١٠١ ؛ تقرير مسيو اللودع بمجلس الشيوخ الفرنسي في ١٩ ، مايو سنة ١٨٨٣ ، وتقرير مسيو مليران اللودع في مجلس النواب الفرنسي في ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٩٢ ، وتقرير مسيو جوزف اللودع بمجلس الشيوخ الفرنسي في ٢١ ديسمبر سنة ١٨٩٢) .



١٦ — يرفض طلب الحصانة في الأحوال الآتية :

- أولاً — أن يكون الطلب صادراً عن شهوة سياسية أو انتقامات انتخابية أو أهواء حزبية ( أوجين بير ١١٠١ ) .
- ثانياً — متى كان ظاهراً بالبداهة أن الدعوى على غير أساس كما في حالة سقوط الدعوى العمومية بمضى المدة ( مسيو بول ارارا، ص ١٨١ من مؤلفه المذكور ) أو سبق الفصل فيها أو شملها العفو .
- ثالثاً — أن يكون رفع الدعوى مبنياً على أسباب تافهة حيث لا يخشى من أن يلحقها سقوط الدعوى ( أوجين بير ١١٠١ ) .
- رابعاً — إذا كان حضور العضو في المجلس ضرورياً لمنع وقوع اضطرابات عامة أو لعدم تعطيل أعمال المجلس .
- خامساً — إذا كانت الوقائع المسندة إلى العضو لا تكون جريمة يعاقب عليها القانون .
- سادساً — إذا كانت الدورة شارفت الانتهاء ( أوجين بير — ١١٠٥ ملحق ) .
- ١٧ — يجوز رفض طلب رفع الحصانة إذا كان قد مضى قبل بدء دور الانعقاد وقت كاف لاتخاذ الإجراءات التي يطلب رفع الحصانة من أجلها ( أوجين بير ١١٠٥ ملحق ) .

محمد نجيب الغرابي  
عضو مجلس الشيوخ

( في ٦ مارس سنة ١٩٣٩ ) .

### تقرير مرفوع إلى لجنة الحقانية الفرعية

#### المشكلة لبحث موضوع الحصانة البرلمانية

#### الحصانة البرلمانية

تعريفها : الحصانة البرلمانية هي الحق المطلق الذي كفله الدستور لأعضاء البرلمان في إبداء أفكارهم وآرائهم في المجلسين وهم آمنون من كل مسئولية ( مادة ١٠٩ من الدستور ) . وعدم جواز اتخاذ إجراءات جنائية نحو أي عضو منهم ولا القبض عليه أثناء دور الانعقاد إلا بإذن من المجلس الذي هو عضو فيه وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجريمة ( مادة ١١٠ من الدستور ) .

تاريخ هذا المبدأ : ويرجع تقرير هذا المبدأ إلى اليوم الذي بزغت فيه شمس الحياة النيابية فقد أخذت به جميع دساتير الأمم .

مشروقيتها : وهو مبدأ قضت به ضرورة المحافظة على استقلال البرلمان وحماية أعضائه من أن يكونوا عرضة لانتزاعهم من مقاعد لا احتراماً لمبدأ المساواة ولا إحقاقاً للحق أو إجراء للعدل بل استجابة إلى دواع لا تمت بصلة ما إلى الصالح العام .

فإذا كان الصالح العام يقضي بأن يأخذ القانون مجراء الطبعي بالنسبة لجميع الناس على السواء وبدون أي تمييز فإن الصالح العام نفسه يأتي أن ينزع النائب من مقعده لدوافع تملها مثلاً رغبة الحكومة في التخلص من عضو يضايقها بحملاته أو في التشهير به أو إيقاع الرعب في قلب حزب معين أو التأثير على أعضاء المجلس في موقف من المواقف إلى غير ذلك ، كما أنه يأتي أن ينزع العضو من مقعده بناء على طلب يمل به الهوى الحزبي لجماعة من الجماعات أو رغبة الإمعان في الكيد عند فرد من الأفراد .

فهذه الدوافع غير مشروعة ولا يجوز أن يترتب عليها حرمان المجلس من مساهمة العضو في أعماله ( أوجين بير، ص ١٢١٠ )

ماهيتها : ليس المقصود بالحصانة البرلمانية إذن أن تكون امتيازاً شخصياً ممنوحاً لكل عضو من أعضاء البرلمان هادماً لمبدأ المساواة

أمام القانون العام ، وإنما شرعت لمعنى أسمى من ذلك وهو أن تكون السلطة التشريعية بمنأى عن اعتداء السلطة التنفيذية .

ولما كان من الضروري التوفيق بين رعاية المساواة بين الجميع أمام القانون العام وبين إيقاد السلطة التشريعية من اعتد السلطة التنفيذية فالمجلس نفسه وهو الرقيب البصير على جميع الحقوق والحارس الأمين على كرامة الأمة يستطيع وحده في مركزه العام أن يبحث الظروف ويتبين المقاصد ثم يقبل أو يرفض طلب رفع الحصانة الذي يقدم إليه أثناء دور الانعقاد ولا يعقب لحكمه لأن

مادة ١١٠ » ... .. «

الوكالة المستمدة من الأمة لا يجوز وقفها إلا بإذن ممثلى الأمة ( أوجين بير نمرة ١٠٦٢ — تراجع أقوال مسيو بارتا في مجلس النواب الفرنسى بجلسة ٨ مارس سنة ١٨٣٣ ) .

ويخلص من ذلك أن الحصانة البرلمانية من النظام العام لا يملك العضو التنازل عنها بل إن سكوته عن التمسك بها يعد تفريطاً منه في واجباته الدستورية ( أوجين بير نمرة ١٠٦٣ ) .

ومع أنه ليس للنائب أن يتنازل عن الحصانة البرلمانية فإنه ليس ممنوعاً من أن يطلب إلى الحكومة الإمرار في إجراءات الدعوى حتى يتمكن من إظهار براءته علناً أمام القضاء .

من الذين تشملهم الحصانة البرلمانية : وهذه الحصانة تشمل جميع أعضاء البرلمان بدون تفريق ، سواء أ كانوا يجمعون إلى ذلك وظائف عامة أم لا . فالوزراء يتمتعون بالحصانة البرلمانية أسوة بباقي أعضاء البرلمان .

التأجيل القانونى المترتبة على قيام الحصانة : ويترتب على قيام الحصانة البرلمانية التأجيل القانونى الآتية :

- أ — إذن المجلس التابع له العضو لا يحصى عنه لاتخاذ الإجراءات .
  - ب — الإجراءات التى تتم بدون إذن المجلس باطلة من أساسها .
  - ج — إذا صدر حكم غيابى على العضو بناء على دعوى مرفوعة ضده أثناء دور الانعقاد وعارض فيه فلا يكفى أن يلغى القاضى الحكم المطعون فيه بل يلزم أن ينص فيه على بطلان الإعلان لعدم الحصول على إذن المجلس قبل صدوره .
  - د — إذا رفعت دعوى جنحة مباشرة أثناء دور الانعقاد على العضو وآخرين فيقضى الحكم بإعلان العضو لعدم إذن المجلس ويفصل بالنسبة للآخرين .
  - هـ — لا يستفيد شركاء النائب من الحصانة البرلمانية .
  - و — لا يبدأ انقطاع سريان المدة إلا من يوم تقديم طلب رفع الحصانة ( أوجين بير نمرة ١٠٦٦ و ١٠٦٧ ) .
- الجرائم التى تنطبق عليها الحصانة : الحصانة البرلمانية قائمة بالنسبة لجميع الإجراءات الجنائية ، سواء أ كانت فى جنابة أم جنحة أم مخالفة .

ولكن هل يجوز إعلان عضو البرلمان كشاهد عن معلومات تضمنتها أقواله فى جلسة البرلمان ؟

يجيب أوجين بير عن هذا السؤال بالنفى ( ١٠٨٧ ) .

ولكن إذا كان العضو مطلوباً للشهادة فى قضية مرفوعة بناء على شكوى من عضو فى البرلمان ، فليس هناك مخالفة للحصانة البرلمانية ، لأن المراد بها هو المحافظة على كرامة العضو المشتكى ( مكتب مجلس نواب فرنسا برئاسة مسيو فالير ص ١٢٣٦ ) .

أجلها : تبدأ الحصانة البرلمانية ببدء دور الانعقاد ، وتنتهى بانتهائه ، أى بصدر المرسوم بانتهاء الدور . يستوى فى ذلك الدور العادى والدور غير العادى . ومدة التأجيل تدخل فى دور الانعقاد .

والأمر لا يحتاج إلى إيضاح بالنسبة للقبض الذى يقع ، أو الإجراءات التى تتخذ أثناء دور الانعقاد ، وكذلك بالنسبة للقبض والإجراءات التى تتخذ قبل بدء الدور ، ولكن الأمر يبدو أكثر صعوبة بالنسبة للقبض الذى يستمر بعد بدء الدور ، أو الإجراءات التى تتخذ أثناء الدور فى تحقيق بدأ قبل انعقاده .

غير أنه إذا رجعنا إلى نص المادة ١١٠ من الدستور نجد أنها تشترط إذن البرلمان فى حالتين :

الأولى — اتخاذ إجراءات جنائية نحو أى عضو من أعضائه أثناء دور الانعقاد .

الثانية — القبض عليه فى أثناء دور الانعقاد .

والأمر الأول يشمل بلا شك جميع الإجراءات التى تتخذ أثناء انعقاد الدور ، سواء كانت مسبقة بإجراءات أخرى اتخذت قبل



انقاده أو لم تسبق ، لأن الإجراءات الجنائية ليست وحدة لا تتجزأ وإن جمعها غاية واحدة ، بل إنها تشمل عدة أعمال ، كل منها إجراء قائم بذاته ويدخل في منطوق المادة ١١٠ من الدستور . فالقبض على العضو وإحضاره واستجوابه وتفتيش مسكنه وشهادة الشهود الخ ، كل واحد منها إجراء قائم بذاته ينطبق عليه نص الدستور ، إذ النص غير مانع ، فضلاً عن أن هذا هو ما يتفق مع الغرض الذي شرعت الحصانة من أجله ( تصريحات دولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس النواب في مضبطة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ ) .

وأما القبض فقد يقع قبل دور الانعقاد فيقع صحيحاً ، حكمه في ذلك حكم سائر الإجراءات التي تتم قبل انعقاد الدور . فإن استمر بعد انعقاد المجلس فلا يخلو الحال من أحد أمرين : إما أن يكون العضو مقبوضاً عليه تنفيذاً لحكم قضائي ، وفي هذه الحالة ليس للمجلس التعرض له لما في ذلك من مخالفة مبدأ فصل السلطات . وإما أن يكون مقبوضاً عليه بأمر النيابة فقط ، فيجب الاستئذان في استمرار القبض عليه بمجرد بدء دور الانعقاد لأن القبض وقع صحيحاً في حدود سلطة النيابة ، لكن عليها أن تبادر بالاستئذان فوراً لاستمراره . ولا يجوز للنيابة أثناء الدور أن تستصدر من القاضي أمراً بالقبض أو بالتجديد من غير أن تستأذن المجلس .

ولا محل للتفريق بين القبض والإجراءات في الحكم ، لأن القانون سوّى بينهما ، إذ نص صراحة على عدم جواز القبض على عضو البرلمان أثناء دور الانعقاد وعدم اتخاذ إجراءات جنائية ضده ( تراجع تصريحات دولة سعد زغلول باشا في الجلسة المشار إليها ) .

### إجراءات طلب رفع الحصانة

ممن يقدم طلب رفع الحصانة : في الدعوى العمومية يكون تقديم طلب رفع الحصانة من وزير الحقانية لأنه هو الشخص المسئول أمام البرلمان عن تنفيذ النصوص الخاصة بها .

وفي اللجنة المباشرة يقدم الطلب من المحنى عليه بشرط أن يثبت تقديمه الإعلان إلى النيابة العمومية والتأشير عليه بعدم السير في الإجراءات حتى يصدر قرار برفع الحصانة ( أوجين بيرنمرة ١٠٩٠ ) .

غير أن الموظفين العموميين يمكنهم - في رأى ذلك المؤلف - تقديم طلب رفع الحصانة مباشرة إلى المجلس ، وكذلك عضو البرلمان يمكنه أن يطلب رفع الحصانة من المجلس مباشرة ضد عضو آخر ( أوجين بيرنمرة ١٠٩١ و ١٠٩٣ ) .

### كيفية عرض الطلب على المجلس

يعرض طلب رفع الحصانة على المجلس بواسطة الرئيس ، وفي بادئ الأمر كان الطلب يتلى بمخذافيه ، ولكن أخيراً جرى العمل في فرنسا على الاكتفاء بأن يبلغ الرئيس المجلس طلب رفع الحصانة عن أحد الأعضاء بدون ذكر الموضوع ولا اسم العضو . ففي ٢٠ مايو سنة ١٨٧٩ أعلن مسيو غامبتا رئيس المجلس في فرنسا أنه تلقى طلباً من وزير الحقانية برفع الحصانة عن أحد الأعضاء ولم يقرأ الطلب ولم يذكر اسم النائب ، ولاحظ أنه من الصالح العام عدم نشر اسم العضو عند تقديم الطلب . ويمكن أن يعلن الرئيس تقديم الطلب وإحالة إلى اللجنة المختصة ، ومع ذلك إذا طلبت التلاوة فيمكن أن يأمر بها الرئيس ( أوجين بيرنمرة ص ١٢٤٥ ) .

على أنه يحق للعضو الذي لم يذكر اسمه عند عرض طلب رفع الحصانة على المجلس أن يقدم إلى المجلس الإيضاحات التي يراها ، كما أن الرئيس الحق في أن يتلو الخطاب الوارد إليه من العضو المطلوب رفع الحصانة عنه ( أوجين بيرنمرة ص ١٢٤٦ ) .

### البحث الذي يقوم به المجلس

يقول مسيو دييجي ، جزء رابع ، صفحة ٢٢٠ وما بعدها « أسوة بكل استثناء من قاعدة عامة يجب عدم التوسع في تفسير الحصانة وعدم التجاوز بها مدى الغرض الذي شرعت من أجله » .

لم يكن للشارع غرض من تقرير الحصانة البرلمانية لأعضاء البرلمان سوى حمايتهم من الإجراءات التعسفية أو الكيدية التي يلجأ إليها الأفراد أو الضغط الذي تلجأ إليه الحكومة ، فالمجلس عند النظر في طلب رفع الحصانة يتحسس فقط هذه الأغراض ويقرر الموافقة على رفع الحصانة إذا لم يشتم من الطلب معنى الكيد أو القهر .

مادة ١١٠ » ... .. »

وما زال العمل جارياً على ذلك لغاية سنة ١٩٢١ إلا أنه في ١٢ أبريل سنة ١٩٢١ قدم مسيو بارتلمى إلى مكتب المجلس باسم اللجنة للكلفة بفحص رفع الحصانة عن السيوليون دوديه تقريراً يؤيد فيه نظرية جديدة مخالفة كل المخالفة لما كان قد انعقد عليه الإجماع .

فهو يقرر أن الأصل ألا يحال بين النائب وبين أداء وظيفته عن الأمة إلا لأسباب خطيرة ، وأن القرينة التي تؤدي إليها هذه النظرية هي غير القرينة التي تؤدي إليها النظرية السابقة ، وأنه يجب القول بوجود قرينة شرعية لصالح رفض الطلب فلا يجاب إلا لأسباب خطيرة .

ولا يكفي مطلقاً لكي يوافق المجلس على الطلب ألا يكون الدافع إليه رغبة الكيد أو التعسف بل يجب أن تكون هناك أسباب فعلية وخاصة وخطيرة تستدعي رفع الحصانة وتسمح باتخاذ إجراءات فوراً ضد العضو كما لو كانت المهمة الموجهة إلى العضو بحيث تحط من شرفه أو إذا كانت المصلحة العامة تتطلب جلاء الموقف جلاء سريعاً حاسماً . وفيما عدا ذلك من الحالات يكون رفض الطلب واجباً مع العلم بأن الإجراءات لن تتأخر إلا بضعة شهور ثم تأخذ الإجراءات طريقها بعد انقضاء الدورة ( تقرير مسيو بارتلمى - الجريدة الرسمية سنة ١٩٢١ ؛ ديجي جزء رابع صفحة ٢٢٣ ) .

ومهما كان الدفاع الرائع الذي أبداه حضرة العضو المحترم عن نظريته فإنني لا أستطيع قبولها ولا زلت على الرأي الذي بسطته ، فإن نص المادة ١٤ من دستور سنة ١٨٧٥ تقرر الحصانة بصفة استثنائية محضة ويجب حينئذ عدم التوسع في تفسيرها . فكل عضو من أعضاء البرلمان مسئول جنائياً كأى فرد عادى .

فالأصل إذن ليس إيقاف الإجراءات وإنما الأصل هو السير فيها . ولو أخذنا بنظرية مسيو بارتلمى فإنه يندر التصريح برفع الحصانة إذ أنه من النادر أن توجد أسباب تقضى حتماً بإيقاف الإجراءات في البضعة الأشهر الباقية لانتهاء الدورة - [ انتهى كلام مسيو ديجي ] .

ويقول مسيو بول أرارا في مؤلفه القانون البلجيكي العام ، طبعة ثانية ، سنة ١٩١٨ ، صفحة ١٨١ ، ما يأتى : « وليس للمجلس أن يبدى رأيه في الموضوع ، أى في إدانة العضو من عدمها ، لأن ذلك يتعارض مع مبدأ فصل السلطات ؛ ويمكن إدراك الخطر الذي يتعرض له بسبب ذلك العضو الذي يقدم إلى المحاكمة . فلا يجوز أن يكون ملف قضيته موضوع دراسة برلمانية ولا يصح المناقشة وإبداء الرأي في قضيته لأول مرة في البرلمان .

ويخرج من ذلك الغرض البعيد الاحتمال وهو الذي يكون فيه حضور النائب في المجلس ضرورياً لمنع قيام اضطرابات عامة أو لعدم تعطيل أعمال المجلس .

وفيما عدا الحالتين المذكورتين فإن رفض طلب الإذن يكون مفهوماً في الأحوال الآتية :  
أن تكون الإجراءات كيدية أو تعسفية لأغراض حزبية أو سياسية أو أن تكون الدعوى على غير أساس كما في حالة سقوط الدعوى العمومية مثلاً .

ويقول مسيو أوجين بيرنر ١١٠١ :

« والمجلس يبحث في الحصانة من الوجهة السياسية . فليس له أن يبحث ما إذا كانت التهمة المسندة إلى العضو صحيحة أو غير صحيحة فإن ذلك من مهمة القضاء .

فالحصانة البرلمانية لم تشرع إلا ليتمكن المجلس من معرفة إن كان الدافع إلى طلب الإذن هو شهوة سياسية أو انتقامات انتخاية أو أهواء حزبية ترمى إلى نزع العضو من مقعده . وكل طلب يشتم منه رائحة غرض من هذه الأغراض يجب رفضه ، وكذلك الحال عندما تكون الأسباب تافهة ، ولا يخشى من أن يلحقها سقوط الدعوى ، فإن الاحترام الواجب لمثل الأمة لا يسمح أن يحرم نائب من القيام بأعباء وظيفته لأسباب تافهة مع عدم وجود مصلحة جدية في ذلك » .

وفي تقرير مقدم إلى الجمعية الوطنية في فرنسا بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٧٧ باسم اللجنة عن طلب رفع الحصانة لدى محكمة استئناف أنجير ضد مسيو كاري كريزويت بسبب حادثة مبارزة صرح النائب مسيو كلور بما يأتى :



« إن لجنتم قررت أنه إذا كانت الإجراءات المتخذة ضد مسيو كاري كرزويت بعيدة تماماً عن السياسة وعن فكرة المساس بتأدية واجباته كنائب ، ولم تكن تكأة لتزع زميلنا من مقعده ، فيجب أن تنال موافقتكم لأننا كرجال سياسيين لا نبحت في الإجراءات إلا من الوجهة السياسية البحتة .

فبصفتنا حفظة على استقلال زميلنا يجب علينا ان نتساءل عما إذا كانت هذه الإجراءات تكأة لمنع من القيام بأعمال وكالته كنائب ، وهل لم يكن فيها مساس غير مباشر بحصاته البرلمانية التي كفلتها له جميع دساتيرنا عن جميع الأعمال المتعلقة بوكالته . إنه يمكن دائماً لهيئة سياسية أن تطرق هذا البحث بدون أن تدخل في مسائل قانونية ومن غير أن تتورط في تحقيق خطر خاص بالوقائع ، وبلافتيات على سلطة القضاء .

وفي تقرير مؤرخ ١٨ يونيه سنة ١٨٧٣ مقدم باسم اللجنة إلى الجمعية الوطنية تأييد لهذه النظرية كما أيدها أيضاً مسيو دنور موندى بجلسة ١٦ يونيه سنة ١٨٨٤ .

وفي تقرير أودعه مسيو تراديو في مكتب المجلس في ٧ يونيه سنة ١٨٨٠ كان من رأيه أن يضيف إلى الشرطين الواجب توفرهما لقبول طلب رفع الحصانة شرطاً ثالثاً وهو الحاجة الماسة إلى سرعة الرد وفيه يقول :

« يرى البعض أن الحصانة شرعت بالأخص لحماية ضد إجراءات يبدو أنها قائمة على الضغن السياسي . وبالجملة فإنه كلما وجدت عناصر جدية للاهتمام وكانت الأعمال المسندة إلى العضو تبدو خطيرة حقاً وإذا كانت نزاهة الطلب ليست محل شك فإن طلب رفع الحصانة يجب أن يقبل .

ويرى الآخرون أن الحصانة لم تشرع فقط لحماية استقلالنا من التصرفات العدائية ولكنها شرعت بالأكثر لضمان قيامنا بوكالتنا عن الأمة مراعاة للصالح العام .

وبما أنها متعلقة بالوظيفة وليست بالشخص فإنها ترمى إلى صيانة صالح الجميع ، فحكمها هو احترام اختصاصاتنا البرلمانية وحدودها هي الضرورات السياسية .

فلا يكفي إذن أن يلبس الطلب مظاهر الجدية ولا أن تكون نزاهته بعيدة عن الشك حتى يقبله المجلس بل يجب علاوة على ذلك أن يتوفر فيه مسيس الحاجة إلى الردع وقسوة الضرورة إلى تضحية الحصانة البرلمانية (أوجين بير ص ١٢٥٠ وما بعدها — هامش ٢) . ولكن عندما عرض تقرير اللجنة التي كان مسيو تراديو عضواً فيها أيد المسيو أرثر لوروا النظرية الأولى ، وأخذت الجمعية الوطنية برأيه .

وقد لخص أحد كبار المشرعين ، مسيو اللو ، في تقريره الذي أودعه في مكتب مجلس الشيوخ في ١٩ مايو سنة ١٨٨٣ هذا الرأي بما يأتي :

« ويخلص من كل ذلك أنه ليس للمجالس أن تدخل في بحث الطلب في ذاته بحثاً عميقاً وتجري تحقيقاً برلمانياً لأن في مثل هذا العمل التحضيري لمهمة القاضي افتياتاً على حقوق السلطة القضائية واحتمال اختلاف يجب التحرز منه بين تقدير السلطة التشريعية وتقدير المحاكم المختصة بالفصل فيما بعد ، وأنه يجب الاكتفاء ببحث طبيعة الطلب في أماراته الظاهرة كما يقولون . فإذا لم يكن ينطوي على معنى سياء أو يرمى إلى انتزاع العضو من مقعده بل يرمى إلى فحص قضائي حقيقة ، عندئذ يجب احترام مبدأ المساواة بين الجميع أمام القانون (راجع في هذا المعنى تقرير مسيو مللران الودع بمجلس النواب الفرنسي في ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٩٢ ، وتقرير مسيو جرف بمجلس الشيوخ في ٢١ ديسمبر سنة ١٨٩٢) .

ولا يمنع ذلك من أن يبحث المجلس فيما إذا كانت الوقائع المدعى بها إن صحت تكون الجريمة المطلوب رفع الحصانة من أجلها لا ، ويجوز أن تدور المناقشة في المجلس حول معرفة ما إذا كانت المواد المشار إليها في طلب النيابة العمومية تنطبق على وصف الجريمة التي يتضمنها ذلك الطلب .

وإذا كان الطلب عن وقائع حدثت فيما بين أدوار الانعقاد ومضى أكثر من شهر قبل بدء الدور الجديد من غير أن تتخذ النيابة إجراءات ضد العضو كان للمجلس أن يرفض الطلب ؛ وكذلك الحال إذا كانت الدورة شارفت على الانتهاء (أوجين بير ١١٦٢) .

### السوابق في مصر

مسألة الحصانة أثرت عندنا في سنة ١٩٢٦ بمجلس النواب وجرت فيها مناقشات طويلة في جلسي ٢٧ و ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦ وقد لخص رئيس المجلس (دولة سعد زغلول باشا) أبحاثه في الحصانة البرلمانية وها هو النص مأخوذاً عن مضبطة ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦ بعد تصحيحها الذي أقره المجلس في ٣ يناير سنة ١٩٢٧ ومعه رأى وزير الحفانية يومئذ .

« إن مسألة الحصانة مهمة جداً وقد اتفقت عليها دساتير العالم ، فما من دستور إلا نص على حكم الحصانة . ولكن هذه الدساتير مع إجماعها على هذا الأمر اختلفت اختلافاً كبيراً فيما يختص بحكم هذه الحصانة بالنسبة للجرائم التي حتمت أو بدىء في تحقيقها قبل انعقاد الدور البرلماني . وتذهب أغلبية الدساتير إلى أنه ما دامت الدعوى العمومية قد حركت أو بدىء التحقيق فيها قبل انعقاد البرلمان فإن الإجراءات تستمر بعد الانعقاد إلا أنه يمكن للبرلمان أن يتدخل في هذه الحالة لإيقاف الإجراءات . ومع أن هذا رأى الأغلبية فإن حق الإيقاف هذا قرر بنصوص صريحة في تلك الدساتير كالفقرة الثانية من المادة ١٤ من دستور فرنسا .

ويرى بعض هذه الدساتير أن الحصانة موجودة وأنه إذا كانت الإجراءات قد ابتدأت قبل الانعقاد فإنها تقف بعده بقوة القانون ويخرج عن التهم بدون احتياج إلى تدخل المجلس ، ومن هذه الدساتير دستور اليونان .

يفهم من هذا أن الحصانة عامة وأنها تمتد على الإجراءات التي اتخذت قبل دور الانعقاد ولم تنته ولكن الخلاف قائم على كون هذه الإجراءات توقف بقوة القانون بعد الانعقاد أو أنه لا بد لذلك من تدخل المجلس .

من المسلم به أن نص الدستور المصري مأخوذ عن الفرنسي أو البلجيكي وأن مادة الدستور الفرنسي التي وضعت في سنة ١٨٧٥ تتضمن فقرتين ، فلكي نصل إلى معرفة ما يحتمله نص المادة ١١٠ من دستورنا يجب علينا أن ننقل إلى ما قبل سنة ١٨٧٥ أي إلى الوقت الذي كانت حالة فرنسا مشابهة لحالتنا الحاضرة .

في الكتب التي قرأتها — وهي كثيرة — لم أعث على خلاف في أن الحصانة تشمل عضو البرلمان إذا بدىء التحقيق معه قبل الانعقاد حتى قال بعض المؤلفين ، لما أضيفت فقرة ثانية إلى المادة ١٤ من الدستور الفرنسي إنه لم يبق بعد ذلك أي شك في مدى امتداد الحصانة .

إبراهيم الهلباوي بك — ألم يقولوا إن هذه الفقرة أتت بحكم جديد ؟

الرئيس — قال بعضهم بذلك . وعلى كل حال لم أر في المؤلفات التي اطلعت عليها خلافاً قبل سنة ١٨٧٥ بين القضاء من جهة والبرلمان من جهة ثانية والمؤلفين من جهة ثالثة في حكم الحصانة وامتدادها على الإجراءات التي اتخذت قبل الانعقاد ، وهذه هي حالتنا تماماً .

إن هناك انقساماً بين العلماء والمحاكم والبرلمان .

أما المحاكم فيرمى قهها إلى عدم وجود الحصانة فيما يتعلق بالإجراءات التي بدىء بها قبل الانعقاد بما فيها القبض . غير أن للبرلمان أن يتدخل في الأمر فيما عدا حالة التلبس بالجناية . وحتى في هذه الحالة فهناك رأى بوجود استئذان البرلمان فوراً في استمرار القبض وهذا رأى المحاكم لا العلماء .

وهناك مسألة مهمة ، وهي أن المحاكم تميل إلى تقييد الحصانة نوعاً كما يميل أغلب المؤلفين إلى التقليل من شأنها ، حتى قال بعضهم إن النائب لا يتمتع بها في كل الإجراءات أي أنه يتمتع بها في الإجراءات التي يجب اتخاذها في حضوره أما التي تتخذ في غيابه فلا يتمتع بها . وظاهر أن العلماء والمؤلفين أخذوا بهذا الرأي لأنهم لم ينجحوا في الانتخابات .

( ضحك ) .

أما البرلمانات فتميل إلى توسيع مدى الحصانة إلى أقصى حد ممكن لدرجة أن بعضها يرى أنه يجب استئذان المجلس في حالة القبض على نائب متلبساً بالجريمة ، مع أن هذه الحالة مستثناة بنصوص صريحة في الدساتير .

وتقول البرلمانات صاحبات هذا الرأي إن أحوال التلبس غير محدودة وتعريفه مبهم ولذلك يجب استئذان المجلس ليعلم أكان هناك تلبس أم لا ، لأنه يخشى أن تدعى السلطة التنفيذية لغرض ما أن هناك تلبساً ، وبذلك تتخلص من مراقبة البرلمان . قد يعترض على هذا



مادة ١١٠ « ... .. »

الرأى بأن للمجلس أن يتدخل بعد القبض ، وهذا صحيح ولكنه قد يحصل بعد أن يكون النائب قد تعذب ومنع من حضور جلسات المجلس يومين أو ثلاثة وحرّم المجلس من آرائه في هذه المدة .

هذا فضلا عن أن بعض الحكومات واقتت برلماناتها على إطلاق الحصانة وامتدادها حتى إن بعضها تستأذنها في الأحوال التي يعفيها الدستور من الاستئذان ، إلا أنها تلج هذا السبيل احتراماً للهيئة النيابية . وقد تكلم في هذا الموضوع جناب الميسر أرسيد برايان وزير خارجية فرنسا الحالي ، وهذا طبعى لأن الوزراء لم يخرجوا عن كونهم نواباً ، وإنى أتمش أن تكون حكومتنا من هذا الرأى . وزير الحقانية — هى كذلك في الواقع .

الرئيس — بعد هذا البيان أرى فيما يختص بالتحقيق مع حضرة النائب ... أن يبدى المجلس رغبته في لفت نظر حضرة صاحب للمالى وزير الحقانية إلى أن المجلس كان ينتظر أن يستأذن عن الاستمرار في الإجراءات التي اتخذتها النيابة العمومية ضد حضرة ... ويرغب إلى معاليه أن يرسل إليه أوراق هذه الدعوى ليتمكن من إبداء رأيه فيها كما هو الشأن في التهم التي توجه إلى أعضاء البرلمان أثناء الانعقاد .

( تصفيق ) .

وزير الحقانية — إذا كانت وزارة الحقانية لم تأخذ رأى مجلس النواب فيما يختص بهذه القضية فلأن النص كما ظهر من المناقشة لم يكن واضحاً الوضوح الكافى الذى يحتم أخذ رأى المجلس في الاستمرار في الإجراءات . على أن الحكومة تشارك المجلس رأيه فيما يختص بالاستئذان في الاستمرار في الإجراءات التي اتخذت ضد أحد أعضائه قبل دور الانعقاد واستمرت بعده ، ولذلك فهمي ستعمل على تنفيذ رغبة المجلس وتعتبرها سابقة دستورية من السوابق التي تعتبر تفسيراً للدستور .

( تصفيق ) .

وبعد ذلك اتخذ المجلس القرار الآتى :

« المجلس ، بعد الاطلاع على مكتبة النيابة الواردة إلى المجلس بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٦ ، عن التهمة الموجهة إلى حضرة النائب ... ، وعلى التقرير المقدم من لجنة الحقانية في هذا الصدد .

وبعد المناقشة في هذا الموضوع يرى أن يلفت نظر حضرة صاحب للمالى وزير الحقانية إلى أن المجلس كان ينتظر أن يستأذن عن الاستمرار في الإجراءات التي اتخذتها النيابة العمومية ضد حضرة ... ، ويرغب إلى معاليه أن يرسل إليه أوراق هذه الدعوى ليتمكن من إبداء رأيه فيها كما هو الشأن في التهم التي توجه بعد الانعقاد إلى أعضاء البرلمان » .

وفي جلسة ٣ يناير سنة ١٩٢٧ تليت مكتبة وزير الحقانية على المجلس وهذا نصها :

« حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس النواب

بناء على القرار الذى أصدره مجلس النواب في ختام المناقشة الخاصة بالحصانة البرلمانية بجلسة يوم الخميس ٣٠ ديسمبر الماضى تشرف بأن نرسل لدولتكم مع هذا أوراق قضية الجناية رقم ٢٧ الوايل سنة ١٩٢٧ الخاصة بتهمة ... الخ .

وقرر المجلس إحالة هذا الموضوع إلى لجنة الحقانية بصفة مستعجلة للبحث فيما إذا كانت تستمر في الإجراءات المتخذة ضد حضر النائب المذكور أو توقف .

وفي جلسة ٧ فبراير سنة ١٩٢٧ قدمت لجنة الحقانية تقريرها إلى المجلس متضمناً ما يأتى :

أولاً — ليس للمجلس أن يفصل في موضوع التهمة أو يتعرض له إذ أن هذا العمل يتناقى مع مبدأ فصل السلطات ، هذا فضلاً عما يحده قرار يتعرض للموضوع من التأثير في العدالة سواء أكان لمصلحة العضو أم ضده .

ثانياً — لا يصح أن يسلم المجلس باتخاذ الإجراءات أو الاستمرار فيها في الأحوال الآتية أو ما يماثلها :

( ١ ) متى كان اتخاذ الإجراءات الجنائية ضد العضو مسبباً لوقوع اضطرابات أو معطلا لأعمال المجلس .

- ( ب ) متى كانت الإجراءات المطلوب التصريح بها أو الاستمرار فيها كيدية أو تعسفية تملحها روح الحزبية .
- ( ج ) متى ظهر أن الغرض من الإجراءات هو التأثير في العضو لتعطيل عمله النيابي سواء لمنعه من التصويت أو لحرمانه من الاشتراك في المناقشة في موضوع ما بكامل الحرية والطمأنينة .
- ( د ) متى كان ظاهراً بالبداهة أن الدعوى على غير أساس ، كأن سقط الحق في إقامتها بمضى المدة أو سبق الفصل فيها أو شملها عفو . واللجنة بعد مراجعتها ملف القضية وبحث الأدوار التي مرت بها التحقيق رأت بإجماع الآراء أن ظروف القضية لا تنطبق على شيء مما ذكر ، وأنه لا مانع يحول بناء على ذلك دون التصريح بالاستمرار في الإجراءات المطلوبة .
- وقد وافقت أغلبية المجلس على رأى اللجنة .

وقد أثيرت مسألة الحصانة في مجلس الشيوخ عندما طلب وزير الحفانية بتاريخ ١٧ أبريل سنة ١٩٣٧ رفع الحصانة عن أحد حضرات الأعضاء ، وقدمت لجنة الحفانية تقريرها متضمناً عدم الإذن برفع الحصانة لسقوط الدعوى بمضى المدة ، ولكن هذا التقرير لم يعرض على المجلس لتنازل وزير الحفانية عن طلب رفع الحصانة ؟

محمد نجيب الغرابي

٦ فبراير سنة ١٩٣٩

- ( ١ ) الحصانة البرلمانية من النظام العام ، ولا يملك العضو التنازل عنها ، بل هي حق المجلس وحده .
- ( ٢ ) على السلطة القضائية أن تستأذن المجلس في القبض على العضو الذي سبق أن رفعت عنه الحصانة البرلمانية بسبب سؤاله والتحقيق معه لأنه يجب التفريق بين الإجراءات وبين القبض في الحكم ، فإن طبيعة الإجراءات تحتل الاستمرار ، أما القبض فهو عمل يصح لخطورته اعتباره مستقلاً عن الإجراءات ومنفصلاً عنها ، وهذا ما قصده الشارع بإفراجه له بالذكر .

### ( جلسة يوم الاثنين ٣ أبريل سنة ١٩٣٩ )

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ سعادتك أن المجلس قرر بجاسته المنعقدة في ٢٧ مارس سنة ١٩٣٩ إحالة الكتاب الوارد من وزارة العدل بطلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم حسن محمد شعير افندي للسير في الإجراءات القانونية في قضية الجنابة رقم ١٣٣٥ شين الكوم سنة ١٩٣٩ إلى لجنة العدل لنظره بطريق الاستعجال كطلب وزارة العدل . فنظرته اللجنة بمجلسها المنعقدة في ٢٨ مارس سنة ١٩٣٩ بحضور مندوب من وزارة العدل ووافقت بإجماع الآراء على طلب وزارة العدل وقدمت تقريرها عنه .

وبجلسة المجلس المنعقدة في ٢٨ مارس سنة ١٩٣٩ تقرر إعادة التقرير إلى اللجنة لسماح أقوال حضرة الزميل المطلوب رفع الحصانة عنه على أن يصل تقرير اللجنة في موعد يمكن معه طبعه وتوزيعه وإدراجه بمداول أعمال جلسة الاثنين الموافق ٣ أبريل سنة ١٩٣٩ للأسباب المبينة في كتاب وزارة العدل .

وقد دعونا اللجنة للانعقاد يوم السبت الموافق أول أبريل سنة ١٩٣٩ وحضر مندوب من وزارة العدل وحضر حضرة الزميل المطلوب رفع الحصانة عنه ، ولكن لم يتم انعقاد اللجنة لعدم تكامل العدد القانوني وقال حضرة إنه يمانع في رفع الحصانة عنه إذا كان المقصود من طلبها القبض عليه أثناء التحقيق لأنه قد بلغه أن البوليس والنيابة يريدان القبض عليه حتى يعمل التحقيق وهو محبوس . أما إذا كان طلب رفع الحصانة لمجرد سؤاله فقط فإنه لا يمانع . وطلب حضرة أن يقدم مذكرة في الموضوع وحدد لذلك موعداً ظهر يوم الأحد ٢ أبريل سنة ١٩٣٩ .



مادة ١١٠ » ... ..

وبما أتى لم أتلّق المذكرة المشار إليها ، ونظراً للقرار الصادر من المجلس بجلسته ٢٨ مارس سنة ١٩٣٩ ، أشرف بأن أبلغ سعادتك هذا ، راجياً عرض الأمر على هيئة المجلس الموقرة مع تقرير اللجنة السابق .

وتفضلوا سعادتك بقبول فائق الاحترام ؟  
رئيس اللجنة  
حسن نبيه المصرى

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بأن أرفع لسعادتك مع هذا تقرير لجنة العدل عن الكتاب الوارد من وزارة العدل بطلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم حسن محمد شعير افندى للسير فى الإجراءات القانونية فى قضية الجناية رقم ١٣٣٥ شين الكوم سنة ١٩٣٩ .  
وقد انتخبت اللجنة حضرة الشيخ المحترم أحمد الديوانى بك ليكون مقررأ لها أمام المجلس .

وتفضلوا سعادتك بقبول فائق الاحترام ؟  
رئيس اللجنة  
حسن نبيه المصرى  
٢٨ مارس سنة ١٩٣٩

#### تقرير لجنة العدل

عن الكتاب الوارد من وزارة العدل بطلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم حسن محمد شعير افندى للسير فى الإجراءات القانونية فى قضية الجناية رقم ١٣٣٥ شين الكوم سنة ١٩٣٩

أحال المجلس إلى اللجنة هذا الكتاب بجلسته ٢٧ مارس سنة ١٩٣٩ لنظره بطريق الاستعجال ، فنظرته اللجنة بجلسته ٢٨ مارس سنة ١٩٣٩ بحضور مندوب من وزارة العدل .

وبعد أن اطلعت اللجنة على كتاب وزارة العدل والملف الخاص بالجناية المذكورة قررت بإجماع الآراء الموافقة على طلب وزارة العدل رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم حسن محمد شعير افندى للسير فى الإجراءات القانونية فى قضية الجناية رقم ١٣٣٥ شين الكوم سنة ١٩٣٩ ، وتشرف برفع تقريرها للمجلس للموافقة عليه ؟

رئيس اللجنة  
حسن نبيه المصرى

#### تقرير لجنة العدل

عن طلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم حسن محمد شعير افندى للسير فى قضية الجناية رقم ١٣٣٥ شين الكوم سنة ١٩٣٩ — الموافقة على التقرير ورفع الحصانة للسير فى التحقيق دون القبض

( المقرر حضرة الشيخ المحترم أحمد الديوانى بك ) .

الرئيس ( حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك ) — ورد كتاب (١) من وزارة العدل باتتداب حضرة صاحب العزة مصطفى حنى بك وكيل الوزارة لحضور جلسة المجلس اليوم أثناء نظر المسائل الخاصة بوزارة العدل .

(١) نص الكتاب :

حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ  
أرجو من عزتكم التفضل بالسماح لحضرة صاحب العزة مصطفى حنى بك وكيل وزارة العدل بحضور جلسة المجلس اليوم أثناء نظر المسائل الخاصة بوزارة العدل .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

وزير العدل  
أحمد خشبه

القاهرة فى ٣ أبريل سنة ١٩٣٩

فهل تأذنون حضراتكم بذلك ؟

( موافقة ) .

( حضر حضرة صاحب العزة مصطفى حنفي بك وكيل وزارة العدل ) .

الرئيس — بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٣٩ نظرت اللجنة بصفة مستعجلة طلب رفع الحصانة المذكور بحضور مندوب من وزارة العدل ، ووافقت بإجماع الآراء على طلب الوزارة وقدمت تقريرها عنه . وبمجلسة المجلس المنعقدة في ٢٨ مارس تقرّر إعادة التقرير إلى اللجنة لسماح أقوال حضرة الزميل المطلوب رفع الحصانة عنه .

وقد دعيت اللجنة للانعقاد يوم السبت أول أبريل وحضر مندوب وزارة العدل وحضرة الزميل المطلوب رفع الحصانة عنه غير أنه لم يتم انعقاد اللجنة لعدم تكامل العدد القانوني . وقال حضرة إنه يمانع في رفع الحصانة عنه إذا كان المقصود منه القبض عليه أثناء التحقيق ، لأنه قد بلغه أن البوليس والنيابة يريدان ذلك حتى يعمل التحقيق وهو محبوس .

أما إذا كان طلب رفع الحصانة لمجرد سؤاله فقط فإنه لا يمانع . وطلب أن يقدم مذكرة وحدد لذلك ظهر يوم ٢ أبريل ولم يقدمها . لذلك يعرض رئيس اللجنة الأمر على هيئة المجلس مع تقرير اللجنة السابق .

هذا وقد أبلغني اليوم حضرة رئيس اللجنة البرقية التي بعث بها حضرة الزميل المحترم حسن محمد شعير راجياً عرضها على المجلس . وهذا نصها :

شبين الكوم في ٣ أبريل سنة ١٩٣٩ الساعة ٨ و ٥٥ صباحاً .

حضرة صاحب السعادة رئيس لجنة العدل بمجلس الشيوخ

حضرت يوم السبت لإبداء أقوالى أمام اللجنة بناء على طلبها . ونظراً لعدم انعقادها فإننى أقرر أن لا مانع عندى من رفع الحصانة وأترك الأمر للجنة مع استعدادى للحضور أمامها إذا شئت ؟

حسن شعير

ويتبين من هذه البرقية أن حضرة الزميل المحترم لا يرى ما يمنع من رفع الحصانة البرلمانية عنه .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — هناك قرار صدر من المجلس في الجلسة السابقة بإعادة التقرير إلى لجنة العدل لسماح أقوال حضرة الزميل المطلوب رفع الحصانة عنه ، وهذا القرار يجب احترامه وتنفيذه .

الرئيس — ولكن حضرة الزميل المحترم وافق في برقيته على رفع الحصانة عنه ، مما يدل على أنه ليس لديه أقوال يديها .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — ليس من حق العضو أن يتنازل عن الحصانة البرلمانية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى — فيما يتعلق برفع الحصانة عن حضرة الزميل المحترم للسير في إجراءات التحقيق فإننا لا نعارض فيه بشرط ألا يقبض عليه .

الرئيس — تنص المادة ١١٠ من الدستور على أنه « لا يجوز أثناء دور الانعقاد اتخاذ إجراءات جنائية نحو أى عضو من أعضاء البرلمان ولا القبض عليه إلا بإذن المجلس التابع هو له » .

ولا شك أن ذكر القبض بعد الإجراءات الجنائية فيه تميز لهذا الإجراء نظراً لخطورته وبعد أثره ، إذ به ينتزع العضو من مقعده ويحال بينه وبين مجلسه .

ولما كانت الحصانة البرلمانية إجراء استثنائياً اقتضته ضرورة ضمان حسن أداء الأعضاء لمهمتهم وحفظ كيان التمثيل النيابي وصيافته نذكر كل اعتداء فقد خص الشارع إجراء القبض بالذكر قاصداً بذلك تمييزه عن باقى الإجراءات ، بمعنى أنه يجب على السلطة التنفيذية أن تلتزم طلب استئذان خاص باتخاذها حتى ولو كانت قد سبق لها أن استأذنت المجلس فى سؤال العضو أو التحقيق معه .

وقد سبق أن قرر مجلس النواب فى سنة ١٩٢٦ عندما عرض عليه تقرير اللجنة الحاقية « أن نص المادة ١١٠ يسمح بالتفريق



بين الإجراءات وبين القبض في الحكم فإن طبيعة الإجراءات تحتل الاستمرار ، أما القبض فهو عمل يصح لخطورته اعتباره مستقلاً عن الإجراءات ومنفصلاً عنها ، وهذا ما قصده الشارع بإفراجه له بالذكر .  
( مضبطة مجلس النواب ، جلسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ ) .

وعليه فرفع الحصانة المطلوب اليوم عن الزميل المحترم حسن محمد شعير هو لتمكين السلطة القضائية أن تحقق معه في التهمة المنسوبة إليه ولا تتعداها إلى القبض عليه إلا بعد استئذان المجلس في ذلك إذا رأى وجهاً للقبض عليه .

حضرة صاحب العزة مصطفى حنفي بك ( وكيل وزارة العدل ) — وأنا بالنيابة عن وزير العدل أوافق على هذا التفسير .  
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندی — إذن نوافق على رفع الحصانة البرلمانية لاتخاذ الإجراءات القانونية دون القبض . أما فيما يتعلق بالحصانة البرلمانية من حيث هي فإننا نعتبر أنها رفعت بناء على تقرير لجنة العدل وبرقية حضرة الزميل المحترم المطلوب رفع الحصانة عنه .

الرئيس — وكذلك بناء على التفسير الذي تلوته الآن على حضراتكم .  
حضرة الشيخ المحترم محمد الشاملی الفار افندی — وكيف تتأكد من أن هذه البرقية مرسله فعلاً من حضرة الزميل المحترم ؟  
حضرة الشيخ المحترم محمد نجيب الغرابلی باشا — فيما يتعلق بمواقفة العضو على رفع الحصانة أو عدم موافقته فهذا لا تأثير له مطلقاً في رفع الحصانة ، لأن حق الحصانة البرلمانية من النظام العام ولا يملك العضو التنازل عنه .  
الرئيس — هذه نظرية مقررة ولا جدال فيها .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندی — إذن نعتبر الآن أن تقرير لجنة العدل الذي أعيد إليها في الجلسة السابقة كان موضع نظر المجلس في هذه الليلة ، وأن المجلس يوافق على رفع الحصانة بناء على هذا التقرير وبناء على موافقة العضو .  
الرئيس — إن موافقة المجلس على رفع الحصانة تكون بناء على تقرير اللجنة وعلى التفسير الذي أشرت إليه الآن .  
والآن قد وزع تقرير اللجنة على حضراتكم ، فهل توافقون على رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الزميل المحترم حسن محمد شعير افندی لاتخاذ الإجراءات القانونية دون القبض عليه بناء على البيان الذي أدليت به ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم حسن محمد شعير افندی للسير في التحقيق دون القبض عليه .  
( في ٣ أبريل سنة ١٩٣٩ ) .

( ١ ) قرار المجلس إعادة التقرير إلى اللجنة إذا قدم قبل أن يحضر جلستها المحددة العضو المطلوب رفع الحصانة عنه والمعتذ عن عدم حضورها . وذلك لتستدعيه مرة أخرى .

فإن لم يحضر بعد ذلك فلا يتحتم تأجيل التقرير حتى يحضر ، بل لها أن تفصل في طلب رفع الحصانة إذا تكرر الغياب .  
( ٢ ) هل للجنة أن تنظر في أمر يتصل بموضوع الدعوى ؟

### تقرير لجنة العدل

عن طلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم محمود الإتربی باشا  
السير في إجراءات الخالفة رقم ١١ سنة ١٩٣٨ مركز أجا — إعادته إلى اللجنة لسماع أقوال حضرة الشيخ المحترم

( المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد نجيب الغرابلی باشا ) .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — يحسن قبل أن نبدأ في المناقشة أن يؤجل نظر هذا الموضوع حتى يحضر حضرة الزميل المطلوب رفع الحصانة عنه .

الرئيس ( حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك ) — هذا ليس بشرط قانوني ولا يمنع من نظر التقرير .

المقرر — تبينت اللجنة من كتاب وزارة العدل ومن الاطلاع على الملف الخاص بالمخالفة المذكورة أنها خاصة بإدارة آلة متفلة بحركها الغاز للحرث والدراس قبل الحصول على الرخصة . وقد حضر حضرة الشيخ المحترم محمود الإترى باشا اجتماع اللجنة يوم ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٨ وقال إنه يعتقد أن لديه رخصاً لجميع الآلات التي يملكها ، ولذلك طلب تأجيل النظر ليتحقق من عدم وجود الرخصة ويدلى بنتيجة بحثه للجنة ، فقررت اللجنة تأجيل نظر الموضوع لمدة شهر . ويوم ١١ أبريل سنة ١٩٣٩ أرسل سعادته برقية يعتذر فيها عن عدم الحضور لمرضه ولم يذكر نتيجة بحثه عن الرخصة فرأت اللجنة بأغلبية الآراء للواقعة على رفع الحصانة البرلمانية . هذا خلاصة ما أوردته اللجنة في تقريرها ومنه يتضح أن اللجنة أعطت سعادته الوقت الكافي لإفادتها بنتيجة بحثه عما إذا كان لديه رخصة أم لا . ولكن البرقية الواردة منه كانت قاصرة على الاعتذار عن الحضور بسبب المرض ولم يشر إلى وجود الرخصة أو عدمه وهو السبب في التأجيل ولم يكن التأجيل لحضور سعادته شخصياً بل لإفادة اللجنة عن الرخصة ؛ وقد كان في استطاعته تكليف أحد كتابه بإبلاغ اللجنة عن ذلك .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم يوسف عطا الله — لقد اعتذر سعادة محمود الإترى باشا عن حضور اجتماع اللجنة لمرضه ، فهل هو غير صادق في هذا الاعتذار ؟

المقرر — لا يوجد شك في صحة اعتذار حضرة الشيخ المحترم محمود الإترى باشا وإنما الموضوع هو إبلاغ اللجنة عما إذا كانت لدى سعادته رخصة أم لا . وأظن أن الوقت كان كافياً للتحقق من ذلك . فمن شهر ديسمبر إلى ١١ أبريل كان يستطيع سعادته البحث وإفادة اللجنة عما تطلب الوقوف عليه .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — حضرات الشيوخ المحترمين :

من أول وهلة يطلع الإنسان على هذا التقرير يشعر حقيقة بتوقيع عقوبة على أحد حضرات أعضاء هذا المجلس الموقر ، وهذه العقوبة هي مقابل اعتذاره عن حضور جلسة اللجنة لمرضه . فمن أول وهلة يشعر الإنسان حقيقة بخرج . على أن الواقع هو أن اللجنة عندما كانت تنظر في طلب رفع الحصانة عن سعادة العضو المحترم رأت استدعاء سعادته فحضر وكان كلامه صريحاً وقال بأنه يعتقد أن لديه رخصاً لجميع الآلات التي يملكها ، وهذا جواب صريح . فاللجنة أجلت اجتماعها إلى أجل محدد في يوم معين وقالت إنها تؤجل اجتماعها ليحضره حضرة الشيخ المحترم ويدلى برأيه . وقد تصادف ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أنه مرض في هذا اليوم فقام بالواجب وأرسل برقية للجنة يعتذر فيها عن الحضور لأنه منع بعذر قهري هو المرض . هناك فرق ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، بين التأجيل لشهر ليقوم في خلاله أو أثناءه حضرة العضو بإخبار اللجنة عما تطلبه ، وفرق بين أنها أجلت اجتماعها إلى يوم معين ليحضر حضرة العضو المحترم فصادف أن مرض فيه . لذلك كان الواجب والمعقول أن يؤجل اجتماع اللجنة إلى جلسة أخرى يتمكن فيها حضرة العضو من الحضور والإدلاء برأيه . أما أنها توقع العقوبة عليه لأنه لم يخبرها قبل اليوم المحدد فهو قول غير مقبول . أما قول سعادة المقرر إن التأجيل كان لمدة طويلة وكان يستطيع حضرة العضو أن يخبر اللجنة بما تطلبه فهذا مع الأسف غير صحيح .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — إن التقرير الموزع علينا يقول إن التأجيل كان لمدة شهر ليتحقق حضرة الشيخ المحترم المطلوب رفع الحصانة عنه من عدم وجود الرخصة المشار إليها ويدلى بنتيجة بحثه ، فهل هذا غير صحيح ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — كان التأجيل لمدة شهر حتى يحضر حضرة العضو ويدلى بملاحظاته للجنة . أقول هذا وأنا عضو بها — فالتأجيل إنما كان ليتمكن حضرته من جمع المعلومات وإفادة اللجنة عنها لأنه ليس من الجائز أن يحضر العضو للطلب رفع الحصانة عنه في أي وقت ويقول هذه معلوماتي ، بل يجب أن يكون حضوره في يوم معين تحدده اللجنة ويعرفه العضو . وقد تصادف أن هناك عاملاً قهرياً حال دون حضور حضرة الشيخ المحترم للإدلاء بمعلوماته أمام اللجنة في اليوم المحدد فكان يتحتم تلقاء ذلك تأجيل النظر في هذا الموضوع .

وبناء على ما تقدم أطلب إعادة التقرير إلى اللجنة لبحثه من جديد وتحديد موعد لحضور حضرة الشيخ المحترم للإدلاء بمعلوماته .  
حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — أعتقد تماماً أن سعادة محمود الإترى باشا نفسه لو كان هنا لتنازل عن الحصانة



مادة ١١٠ » ... ..

البرلمانية ولتقدم بنفسه للمحاكمة في قضية المخالفة . فإن كانت لديه رخصة حكم القاضي ببراءته وإلا فالمسألة في غاية البساطة لا تستحق كل هذه المناقشة . لذلك أرى الموافقة على تقرير اللجنة وأؤكد لحضراتكم أن هذا لن يضر سعادته في شيء .

الرئيس — قبل الكلام في الموضوع أرجو أن يبين سعادة المقرر للمجلس إن كانت دعوى المخالفة كيدية أم لا .

المقرر — ليس في الموضوع أية فكرة كيدية . وحاشا للجنة ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أن توقع عقوبة على عضو بالمجلس . والقول بهذا لا يطابق الواقع ولا يمكن تصوره ، ولا يمكن أن يفسر قرار اللجنة الذي تصدره في موضوع رفع الحصانة بأنه توقيع عقوبة . والحصانة البرلمانية — كما تعلمون — شرعت لحماية الحياة النيابية حتى لا يمكن للسلطة التنفيذية أن تجرد العضو منها للتشفي والانتقام . ولذلك وجب أن يستأذن المجلس التابع له العضو المطلوب رفع الحصانة عنه ، فإذا تأكد المجلس أن هناك فكرة كيدية أو انتقاماً حزبياً أو منع العضو عن تأدية وظيفته رفض طلب رفع الحصانة .

والموضوع الذي نحن بصدده في غاية البساطة : مخالفة وقعت في فبراير سنة ١٩٣٨ لإدارة آلة بغير رخصة . هذه المخالفة لم يكن في استطاعة النيابة اتخاذ إجراءات بشأنها ضد حضرة العضو ودور الانعقاد قائم إلا بعد استئذان المجلس . ولم يكن العضو محروماً من أن يبين للجهة المختصة — وهي النيابة — إن كانت لديه رخصة أم لا . استدعى حضرة العضو أمام اللجنة . لماذا استدعى ؟ هذا بحث ربما يتوهم الإنسان أنه بحث موضوعي خارج عن اختصاص اللجنة وأنه من اختصاص المحاكم . ولكن لما كانت مهمة اللجنة البحث عما إذا كانت هناك إجراءات كيدية أم لا وقد ورد في محضر المخالفة حصول إدارة الآلة بغير رخصة فقد أرادت أن تتحقق من وجود الرخصة . فإذا ثبت أن هناك رخصة فعلا عن هذه الآلة فيمكن عندئذ أن يقال إن الإجراءات كيدية ، لذلك استدعى حضرة الشيخ المحترم ، ولما سئل عن وجود الرخصة أجاب بأنه يعتقد بأن كل الآلات البخارية التي يملكها مرخص بها ، وطلب التأجيل فأجل نظر الموضوع شهراً . والفهم أنه إذا كان لدى سعادته رخصة يخبر اللجنة بذلك ولكن مضى ديسمبر ويناير وفبراير ومارس ولغاية ١١ أبريل ولم يبلغ اللجنة شيئاً عنها . فكيف يمكننا أن نستنتج أن هناك إجراء كيدياً ضده . لهذا كان للجنة العدل أن ترى أن الإجراءات عادية طبيعية لا يشتم منه رائحة الاضطهاد السياسي ، وكان من المتعين عليها أن توافق على طلب رفع الحصانة .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — هل من اللازم الحصول على رخصة لجرارات الحرث ؟

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — ليس من شأن المجلس أن يعرض لهذا البحث لأنه بحث موضوعي .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — هذا من شأن اللجنة .

المقرر — هذا من اختصاص القاضي ولا شأن للجنة به .

الرئيس — ليس من اختصاصنا البحث في هذا .

للمقرر — إن مهمتنا في بحث مسائل الحصانة البرلمانية أن نتحقق أولاً من أنه ليس هناك كيد سياسي تكيده السلطة التنفيذية لأحد حضرات الأعضاء ، وكان من الواجب على حضرة العضو المحترم أن يبين لنا هل محضر المخالفة الذي تحرر كان لأسباب سياسية أم لا ، لكنه لم يبين لنا شيئاً من ذلك .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — لقد جرى العمل دائماً على أن يسمع في كل الأحوال كلام العضو المطلوب رفع الحصانة البرلمانية عنه .

الرئيس — لم يجر العمل على هذا باطراد .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — في الواقع ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، لا يوجد خلاف نظري بيننا في هذا الموضوع . فقد قال حضرة الشيخ المحترم إبراهيم يوسف عطا الله إنه يجب تصديق العضو فيما يقول . وما دام أن حضرة الشيخ المحترم محمود الإترابي باشا قد اعتذر عن عدم الحضور لمرضه فهو صادق في اعتذاره وكلنا نوافق على ذلك ولا خلاف فيه بيننا . أما الوقائع التي بنى عليها حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف اعتراضاته فهي وقائع لا خلاف عليها أيضاً ، وما كنا لنناقشه فيها لولا أنها تخالف ما جاء بتقرير اللجنة مع أن حضرته عضو فيها .

لقد وضعت اللجنة الأمر كما يأتي :

استدعت حضرة الشيخ المحترم المطلوب رفع الحصانة عنه فحضر ولم يبد للجنة أى اعتراض على كيدية الطلب أو أن السلطة التنفيذية تكيد له ، ولم يوجه نظر اللجنة مطلقاً إلى هذه الناحية ، وأعتقد أنه لا أثر لها مطلقاً . والذي قاله حضرة الشيخ المحترم الإترى باشا إنه يعتقد أن لديه رخصاً لجميع آلاته وطلب بنفسه التأجيل للبحث عن عدم وجود رخصة لا للبحث عن الرخصة ذاتها ، فإن وجدها قدمها وإلا سارت الإجراءات في طريقها . وبناء على ذلك أجابت اللجنة هذا الطلب وأجلت النظر في الموضوع شهراً لا لحضوره ولكن للنظر في هذا الموضوع للسبب الذي أثاره حضرة الشيخ المحترم المطلوب رفع الحصانة عنه وهو البحث عن عدم وجود رخصة .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — إذا لم يكن هذا من شأن اللجنة فلماذا أجلت الموضوع للبحث عن وجود الرخصة من عدمه ؟

الرئيس — أرجو ملاحظة أن كل كلام يصدر بدون إذن لا يثبت في المضبطة .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — ما أردت إلا أن أوجه سؤالاً في هذا الموضوع .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — بينت لحضراتكم الوضع الصحيح للسألة كما هو واضح في تقرير اللجنة ، ولكن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف اعترض بأن التأجيل كان لحضور حضرة الشيخ المحترم محمود الإترى باشا أمام اللجنة في يوم معين ، وأنه في هذا اليوم المعين اعتذر سعادته لمرضه ولم تصغ اللجنة إلى اعتذاره . وهذه الوقائع على هذا الوضع جدية بتوجيه النظر إليها ولكن اللجنة في تقريرها تقول إنها أجلت النظر في الموضوع لمدة شهر — أى أن هذا الشهر يمضيه العضو في البحث عن الرخصة — ولم تكلفه الحضور أمامها مرة ثانية . والبرقية التي أرسلها سعادة الإترى باشا للجنة ليست للاعتذار عن المرض أثناء شهر التأجيل ولكن للاعتذار عن عدم الحضور في يوم انعقاد اللجنة ، وبعبارة أخرى إنه كان يستطيع في خلال هذا الشهر أن يبحث عن الرخصة ويخبر اللجنة بنتيجة بحثه ولكنه في برقيته اعتذر بالمرض لا عن البحث عن الرخصة . والذي يهمنى في هذا الموضوع هو أنى لما وجهت نظر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف إلى مخالفة الوقائع التي سردها للوقائع التي أشارت إليها اللجنة في تقريرها صمم على أقواله . وبناء على ذلك أرى أن هناك مخالفة للواقع الثابت في المحضر ولتقرير اللجنة وفي هذا اتهام خطير أتوجه لسعادة الرئيس ليأمر بالتحقيق فيه .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — أرجو تأجيل النظر في هذا التقرير لمدة أسبوعين .

الرئيس — أرجو عدم المقاطعة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — حضرات الشيوخ المحترمين : أعود فأقول لحضراتكم ما سبق أن أشرت إليه من أن اللجنة أجلت نظر الموضوع إلى يوم معين وسواء أكان هذا اليوم بعيداً أم قريباً . وفي هذا اليوم المعين تصادف أن مرض حضرة الشيخ المحترم محمود الإترى باشا . وأرجو حضراتكم أن تلاحظوا أنى أتكلّم لمصلحتنا جميعاً ولا أتكلّم عن ذلك لأنه خاص بسعادة الإترى باشا وحده وإنما أقوله لأنه أمر خطير وسابقة خطيرة إذ أن لجنة من لجان المجلس تحدد يوماً معيناً لعمل من الأعمال ويتصادف أن يمرض صاحب الشأن في هذا اليوم المعين . أقول يتصادف أن يمرض صاحب الشأن فتفسر اللجنة هذه المصادفة بأنها ادعاء وأن العضو غير صادق فيما أبداه في اعتذاره أو أنه عاجز عن تقديم ما وعد به . هذا أمر خطير وكل منا مستهدف للمرض في كل وقت ، فإذا أخذتم بتقرير اللجنة فإنكم ستضعون مبدأ لن يكون الإترى باشا وحده ضحية له ، بل نكون جميعاً من ضحاياه . وأما أكرر لحضراتكم القول بخطورة هذه الحالة لأن أعمال اللجان كلها تحدد لها عادة مواعيد معينة . فإذا كان طلب تأخير هذا الموعد لموعد آخر يترتب عليه أن تصرف أغلبية اللجنة في الأمر على أساس أنه يستفاد منه أن العضو عاجز عن تقديم ما وعد به فإن هذا التصرف من جانب اللجنة يكون في منتهى الخطورة . وآسف أن يصدر مثل هذا التصرف عن لجنة مثل لجنة العدل .

يقول حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل إن اللجنة كانت أجلت النظر في الموضوع لمدة شهر ، آمنا ! أليس معنى هذا أن التأجيل هو ليوم معين يا حضرات الشيوخ المحترمين ؟ إنى أؤكد أن هذا التأجيل كان ليوم معين وما كان يصح للجنة مطلقاً وما كانت تملك أن تتصرف في الموضوع من تلقاء نفسها ، وتحكم فيه بغير دليل ، وعلى اعتبار أن صاحب الشأن عجز عن تقديم هذا الدليل .

هذا أمر خطير أرجو ألا تقرروا اللجنة عليه ، لأن الأعضاء مصدقون فيما يقولون إطلاقاً . ولا تنسوا أن المجلس الموقر يتبع هذا



الرأى فى الاعتذارات عن حضور جلسات المجلس إذ يقبلها جميعاً ويصدق العضو بأقواله . وليس الاعتذار عن عدم حضور اللجنة بأقل شأنًا من الاعتذار عن عدم حضور جلسات المجلس . لذلك تصديت للدفاع عن سابقة خطيرة وأرجو حضراتكم أن تتلافوا الأمر وتصححوا الخطأ الذى وقعت فيه اللجنة وتقرروا إعادة التقرير إليها لاستدعاء صاحب الشأن عند إبلاؤه من مرضه وسماع أقواله فى الموضوع .

للمقرر — ليس صحيحاً ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أن هناك خطأ وقعت فيه اللجنة ، وإنما الصحيح أن الجلسة التى حددتها اللجنة لسماع أقوال سعادة الإترى باشا عما إذا كان لديه رخصة من عدمه كانت فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ، وفى تلك الجلسة حضر صاحب الشأن وقرر ما أتلاه على حضراتكم الآن من محضر جلسة اللجنة فى اليوم المذكور : إن جميع الآلات التى عنده لها رخص ولا يعلم شيئاً عن هذه المخالفة لأن أملاكه واسعة وإن الجهة التى وقعت فيها المخالفة لم يزرها من ثلاث سنوات .

وبعد للمناقشة انتهت اللجنة إلى أن قررت تأجيل النظر لمدة شهر حتى يتفضل سعادة الإترى باشا بأن يوافق اللجنة برأيه بعد التحرى والبحث عن الرخصة .

حينئذ لم تكن الجلسة ، يا حضرات الشيوخ ، مؤجلة لحضور العضو كما قرر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف وإنما كانت مؤجلة شهراً لتفاد اللجنة بما يتضح للعضو صاحب الشأن من تحرياته ، ومع ذلك مضى هذا الشهر ولم تنظر اللجنة فى هذا الموضوع لأنكم كنتم أحلتم إليها موضوع الحصانة البرلمانية لتدرسه دراسة شاملة من كل مناحيه لتقدم تقريراً برأيها على وجه التفصيل . ولذلك بقى موضوع رفع الحصانة عن سعادة الإترى باشا بدون دراسة حتى انتهت لجنة العدل من بحث موضوع الحصانة البرلمانية كما قدمت . وكان عند اللجنة فى ذلك الوقت طلبات أخرى برفع الحصانة البرلمانية عن بعض حضرات الأعضاء ، فتحدد لها جلسة ١١ أبريل سنة ١٩٣٩ للنظر فيها مع طلب رفع الحصانة البرلمانية عن سعادة الإترى باشا الذى أخطر بموعد انعقاد اللجنة فى يوم ١١ أبريل سنة ١٩٣٩ . ومع أنه لم يكن هناك قرار من اللجنة بحضوره فقد اعتذر عن عدم الحضور لمرضه مع أنه لم يكن مطلوباً منه إلا أن يفيد اللجنة عن نتيجة بحثه عن الرخصة . بعد هذا وبعد إهمال صاحب الشأن من ديسمبر سنة ١٩٣٨ إلى أبريل سنة ١٩٣٩ لبحث إن كانت لديه رخصة من عدمه ، هل ترون فى ذلك ما يؤخذ على اللجنة ؟ أظن لا ، ومع ذلك فإنى لا أستم من المحضر الذى عمل فى فبراير سنة ١٩٣٨ عن المخالفة أن هناك تديراً للكيد خصوصاً أن صاحب الشأن لم يجب إلى هذه اللحظة عن نتيجة بحثه عن الرخصة ، وبعد ذلك فلا غبار على تصرف اللجنة فى الموضوع ولا محل لما اعترض به حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف ، وتأكدوا حضراتكم أننا نحترم بعضنا بعضاً بكل ما يقتضيه معنى كلمة الاحترام ، ولى فى محضر اللجنة من المساجلات والآراء ما يدل على أننا مملوءون رغبة للاحترام بعضنا بعضاً .

الرئيس — يطلب حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف إعادة التقرير إلى اللجنة للأسباب التى أبدأها ، فمن كان من حضراتكم موافقاً على ذلك فليتنفضل بالوقوف .

(وقفت أغلبية) .

الرئيس — يقرر المجلس إعادة التقرير إلى اللجنة ليدلى حضرة الشيخ المحترم محمود الإترى باشا بأقواله أمامها .

(فى ١٧ أبريل سنة ١٩٣٩) .

#### تقرير لجنة العدل

عن طلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم محمود الإترى باشا

للسير فى إجراءات المخالفة رقم ١١ لسنة ١٩٣٨ مركز أجا — الموافقة على التقرير ورفع الحصانة البرلمانية

( للمقرر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل ) .

الرئيس ( حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك ) — بعد أن أتمت اللجنة بحثها وقدمت تقريرها إلى المجلس تقرر إعادة إلى ليدلى حضرة الشيخ المحترم محمود الإترى باشا بأقواله أمامها .

مادة ١١٠ » ... .. «

وقد حددت اللجنة لنظر الموضوع جلسة ، فأرسل سعادة الإترى باشا برقية يعتذر فيها عن عدم الحضور لمرضه . ثم تحدت جلسة ٩ مايو لاجتماع اللجنة ، فأرسل حضرة رئيس اللجنة كتاباً لسعادته يخطر فيه بموعده انعقاد اللجنة ويطلب إليه إبداء رأيه كتابة في حالة تعذر حضوره ، فأرسل سعادته خطاباً يعتذر فيه عن عدم الحضور لمرضه دون أن يبدى رأيه في الموضوع . واجتمعت اللجنة في اليوم المحدد وقررت بأغلبية الآراء الموافقة على طلب رفع الحصانة عن سعادته ، وعارض في هذا الرأي حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرزاق القاضي بك . واللجنة ترجو الموافقة على رأيها . فهل توافقون حضراتكم على ما رأته اللجنة ؟ ( موافقة ) . ( في ١٥ مايو سنة ١٩٣٩ ) .

( ١ ) نص هذه المادة يسمح بالتفريق في الحكم بين الإجراءات وبين القبض ، لأن القبض عمل يصح لخطورته اعتباره مستقلاً عن الإجراءات ومنفصلاً عنها . فإذا وافق المجلس على رفع الحصانة عن العضو دون القبض عليه ، ورأت النيابة بعد ذلك القبض عليه ، تعين على وزارة العدل أن تطلب إذن المجلس ليقرر في هذا الطلب ما يراه .

( ٢ ) هل لرئيس المجلس الحق في أن يفسر الدستور ؟

مجلس النواب

تقرير لجنة العدل

عن طلب وزارة العدل إذن المجلس في رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة النائب حسين محمد المراسي

أشير إلى الكتاب الآتي :

« حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أتشرف بأن أرفع مع هذا تقرير لجنة العدل عن طلب وزارة العدل إذن المجلس في رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة النائب المحترم حسين محمد المراسي للسير في الإجراءات القانونية ضد حضرته ، رجاء عرضه على المجلس . وقد انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد أمين والي مقررًا لها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة

محمد راغب عطيه

تحريراً في ٢٣ مايو سنة ١٩٤٠

الرئيس — الكلمة لحضرة المقرر.

حضرة النائب المحترم الأستاذ أحمد مرسى بدر بك ( بالنيابة عن المقرر ) — أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة :

« أحال المجلس بجلسته ١٤ مايو سنة ١٩٤٠ على لجنة العدل كتاب وزارة العدل بطلب إذن المجلس في رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة النائب المحترم حسين محمد المراسي للسير في الإجراءات القانونية ضد حضرته في قضية الجناية رقم ١٠٢٢ مركز كفر الزيات سنة ١٩٤٠ .



مادة ١١٠ « ... .. »

وقد بحثت اللجنة هذا الموضوع بجلستها للتعقده في ٢٣ مايو سنة ١٩٤٠ ، فتبين لها أن الإجراءات التي اتخذت بشأن هذه القضية عادية .

لهذا لا ترى اللجنة مانعاً من رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة النائب المحترم حسين محمد المراسي ، وهي تشير على المجلس بالموافقة على ذلك لإمكان السير في الإجراءات القانونية » .

حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك — أخبرني حضرة النائب المحترم حسين محمد المراسي أن لجنة العدل لم تستدعه لسماع أقواله بصدد القضية المرفوعة ضد حضرته .

الرئيس — ليس من الضروري أن يستدعى حضرة النائب لسماع أقواله .

حضرة النائب المحترم أحمد عبد الغفار بك — أرى أن يعاد التقرير إلى اللجنة ، على أن يستدعى حضرة النائب المحترم ليدلي بأقواله أمامها حين تتبين اللجنة وجهة نظره .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن علي أبو النصر — أضيف إلى ما قاله حضرة الزميل المحترم أن مجلس الشيوخ سبق أن بحث مثل هذه المسألة ، لذلك أرى أن من الواجب أن يعاد التقرير إلى لجنة العدل لتعيد نظره على ضوء اللبدا الذي قرره لجنة الشؤون الدستورية بمجلس الشيوخ فيما يخص برفع الحصانة البرلمانية عن أحد الأعضاء .

الرئيس — الموافق على إعادة التقرير إلى اللجنة يتفضل بالوقوف .

( وقفت أغلبية ) .

الرئيس — إذن قرر المجلس إعادة التقرير إلى لجنة العدل لإعادة بحثه بحضور حضرة النائب المحترم حسين المراسي .  
( في ٣ يونيه سنة ١٩٤٠ ) .

### تقرير لجنة العدل

عن طلب وزارة العدل إذن المجلس في رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة  
النائب المحترم حسين محمد المراسي

أشير إلى الكتاب الآتي :

« حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أتشرف بأن أرفع مع هذا تقرير لجنة العدل عن طلب وزارة العدل إذن المجلس في رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة النائب المحترم حسين محمد المراسي ، رجاء عرضه على المجلس .

وقد انتخبتني اللجنة مقررًا لها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

رئيس اللجنة

محمد راغب عطيه »

تحريراً في ١١ يونيه سنة ١٩٤٠

الرئيس — الكلمة لحضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم محمد راغب عطيه بك ( للمقرر ) — أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة :

« أحال المجلس بجلسته ١٤ مايو سنة ١٩٤٠ على لجنة العدل كتاب وزارة العدل بطلب إذن المجلس في رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة النائب المحترم حسين محمد المراسي للسير في الإجراءات القانونية ضد حضرته في قضية الجنابة رقم ١٠٢٢ مركز كفر الزيات - ١٩٤٠ ، فبحثته اللجنة وقدمت بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٤٠ تقريراً أشارت فيه على المجلس بإجابة هذا الطلب .

وعند نظر المجلس التقرير بجلسته ٣ يونيه سنة ١٩٤٠ طلب أحد حضرات النواب المحترمين أن تستدعى اللجنة حضرة النائب المحترم المطلوب رفع الحصانة عنه ليدلى بأقواله أمامها حتى تتبين وجهة نظره ، كما طلب نائب آخر أن تبحث اللجنة طلب رفع الحصانة البرلمانية على ضوء المبدأ الذى وضعه مجلس الشيوخ عند النظر فى طلب رفع الحصانة عن أحد أعضائه ، وبناء على ذلك قرر مجلس النواب إعادة التقرير إلى لجنة العدل لإعادة بحثه بحضور حضرة النائب المحترم المطلوب رفع الحصانة عنه .

لهذا استدعت اللجنة حضرة النائب المحترم حسين محمد الراسى إلى جلسة عقدتها فى ١١ يونيه سنة ١٩٤٠ ليدلى بوجهة نظره . وتلخص أقوال حضرته فى أن الدعوى كيدية لضغائن حزبية سياسية بينه وبين فريق آخر كان ينافسه فى الانتخابات الماضية ، وأنه لا يراد من طلب رفع الحصانة البرلمانية إلا النكاية به والانتقام منه .

\*\*\*

رجعت اللجنة إلى السوابق البرلمانية فتبين لها أنه بجلسته ٣ أبريل سنة ١٩٣٩ نظر مجلس الشيوخ فى طلب وزارة العدل رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم حسن محمد شعير ، ورأت استناداً إلى رأى مجلس النواب فى ٢٧ و ٣٠ ديسمبر ١٩٢٩ أن ذكر القبض فى المادة ١١٠ من الدستور بعد الإجراءات الجنائية فيه تمييز لهذا الإجراء نظراً لخطورته وبعد أثره ، إذ به ينتزع العضو من مقعده ويحال بينه وبين مجلسه ، وأن نص هذه المادة يسمح بالتفريق بين الإجراءات وبين القبض فى الحكم لأن القبض عمل يصح لخطورته اعتباره مستقلاً عن الإجراءات ومنفصلاً عنها .

ولذلك قرر مجلس الشيوخ رفع الحصانة عن حضرة الشيخ المحترم المذكور لتمكن السلطة القضائية من السير فى التحقيق معه دون القبض عليه ، وأنه إذا روى القبض وجب طلب إذن المجلس . وقد وافق وكيل وزارة العدل نيابة ، عن معالى وزيرها ، على هذا التفسير .

ولجنة العدل رغم الدفع الذى أبداه حضرة النائب المحترم حسين محمد الراسى تصمم على ما رأته فى تقريرها الأول ، وتشير على المجلس برفع الحصانة البرلمانية عن حضرة النائب المحترم لإمكان السير فى الإجراءات القانونية ضد حضرته دون القبض عليه . وإذا روى القبض عليه تعين على وزارة العدل أن تطلب إذن المجلس ليقرر فى هذا الطلب ما يراه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — أرى أن سلطة المجلس تنحصر فى إبداء رأى فى رفع الحصانة البرلمانية أو عدم رفعها . فإذا رأى أن ترفع الحصانة وأن تسير النيابة فى الإجراءات والتحقيق ، فليس له أن يتدخل فى أعمال السلطة القضائية بأن يقيدتها فى تصرفاتها فيجيز لها السير فى الإجراءات دون القبض على المتهم . إذ قد ترى النيابة أن مصلحة التحقيق تقتضى القبض على المتهم لمنعه من التأثير على الشهود إلى غير ذلك من الأعمال الداخلة فى اختصاصات سلطتها القضائية .

لذلك أرى أن رأى الذى تشير به اللجنة فيه تجاوز كبير وتدخل فى صميم أعمال السلطة القضائية لا يجيزه المجلس بحال .

المقرر — تعرض المجلس لهذا البحث بالذات فى سنة ١٩٢٦ ، عندما كان المغفور له سعد زغلول باشا رئيساً له ، وأحيل على لجنة الحفائية وكان رئيسها وقتئذ مصطفى النحاس باشا وسكرتيرها الأستاذ صبرى أبو علم .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — هذا التدليل بالأشخاص لا محل له .

( ضجة ) .

المقرر — وافق المجلس بإجماع الآراء على المبدأ الذى تشير به لجنة العدل الآن ، إذ قرر أن المادة ١١٠ من الدستور تشمل أمرين : الأول اتخاذ الإجراءات والثانى القبض ، ولا يجوز للنيابة مطلقاً أن تقبض على المتهم إلا إذا أخذت ترخيصاً من المجلس بذلك . هذا المبدأ ذاته أخذ به مجلس الشيوخ فى سنة ١٩٣٩ وكان المتهم الشيخ المحترم حسن محمد شعير ، حين طلب رفع الحصانة البرلمانية عنه لاتهامه فى جناية قتل وطلبت لجنة الحفائية رفع الحصانة عنه ، ولكن التقرير أعيد للجنة لفحصه على ضوء المبدأ الذى قرره مجلس النواب فى سنة ١٩٢٦ ، وأعادت اللجنة بحث الموضوع من جديد وطلبت فى تقريرها رفع الحصانة عن المتهم لإمكان السير فى التحقيق معه دون



مادة ١١٠ » ... ..

القبض عليه . على أنه إذا رأت النيابة القبض على المتهم فعليها أن ترجع للمجلس بطلب الإذن في ذلك . وقد وافقت الحكومة على هذا البدء .

ووزارة العدل إنما تطلب الآن رفع الحصانة للسير في الإجراءات لا للقبض .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندي — إن الرأي الذي يقول به حضرة المقرر هو أن رفع الحصانة يطلب ابتداء للسير في الإجراءات أو القبض . فإذا طلبت النيابة رفع الحصانة عن نائب منا كائناً من كان ورأت أن مصلحة التحقيق تقتضي القبض عليه ، فلا معنى لتقييد حقها في ذلك . وما دمننا قد سلمنا النائب للعدالة فيجب أن تترك العدالة تأخذ مجراها ولو استدعى ذلك القبض . ولا معنى لتقييد حق النيابة في التحقيق وإلزامها بالرجوع إلى المجلس ثانية لأخذ الإذن بالقبض .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — مع التسليم جدلاً بالرأي الذي يقول به حضرة المقرر أوجه نظر حضرة إلى خطاب النيابة الذي تطلب فيه رفع الحصانة ، فهل يفهم من هذا الخطاب أنها تقصر طلبها على السير في الإجراءات دون القبض ، أم أن ما تطلبه هو إجازة المجلس لها في التمتع بحقوقها كاملة ومنها القبض ؟ الواقع أن هذا هو ما تطلبه النيابة ، فلا أرى محلاً لإذن في أن تحجر اللجنة على النيابة وتمنعها من القبض على المتهم إلا إذا كانت هناك أسباب مقنعة تبرر هذا الحجز ، وأظن أن اللجنة لم تبين في تقريره هذه الأسباب ؟

وحينما تقول النيابة إنها تطلب رفع الحصانة للسير في الإجراءات في جنابة فهل يمكن أن نفسر هذا الطلب بأنها تريد أن تحصل منكم على مجرد الموافقة على توجيه الاتهام ؟ أم أنها تريد رفع الحصانة رفعاً كاملاً ؟ المفهوم بداهة أنها حينما تطلب الإذن بالسير في الإجراءات تطلب ذلك الحق كاملاً دون تجزئة . فلماذا تعرضت اللجنة لمسألة القبض إذا كانت النيابة لم تتعرض لهذه المسألة بالذات وظاهر تماماً أن النيابة حينما تطلب رفع الحصانة في جنابة فهذا الطلب يشمل حتماً القبض ، إلا إذا تعسفنا في التفسير . أما إذا أخذنا برأى اللجنة فإننا بذلك نضع عقبات في سبيل العدالة وفي سبيل السير في إجراءات التحقيق كاملة . وفي كل يوم يوافق المجلس على طلبات رفع الحصانة للسير في الإجراءات ولا يقيد الموافقة بهذا القيد ، فلماذا تأتي لجنة العدل الآن وتضع هذا القيد في هذه القضية بالذات ؟

إن الرجل منهم في جنابة ومطلوب منكم أن ترفعوا الحصانة عنه ، فإذا أذتم في ذلك فيجب أن تتركوا العدالة حرة لتأخذ مجراها لهذا أطلب من المجلس الموافقة على رفع الحصانة دون تقييد النيابة بأي قيد .

حضرة صاحب المعالي وزير العدل — إن الرأي الذي أبداه حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ، كان هو الذي ينبغي أن يؤخذ به ، لولا أنني أرى أن نص المادة ١١٠ من الدستور صريح لا يحتمل التأويل ، وهو يتنافى مع رأي حضرة . وهو هو نص المادة ١١٠ : « لا يجوز أثناء دور الانعقاد اتخاذ إجراءات جنائية نحو أى عضو من أعضاء البرلمان ولا القبض عليه إلا بإذن المجلس التابع هو له . وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجناية » . فالتعبير « باتخاذ الإجراءات الجنائية » ثم « بالقبض عليه » يدل دلالة صريحة على أن واضع الدستور يريد أن تلجأ النيابة إلى المجلس لاستصدار إذنه في كل حالة من الحالتين ، أى في حالة اتخاذ الإجراءات ، وفي القبض . وكنت أرجو ألا يكون هذا النص ، لأن الفكرة التي أبداهها حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق سليمة ، ولذا أمام نص صريح ، وتطبيق جرى العمل عليه .

فن أجل هذا وللسوابق البرلمانية التي تتم الدستور ، لم نعترض على تقرير اللجنة ، على أن نطلب القبض فيما بعد إذا را لزوماً لذلك .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد توفيق خليل بك — كنت أريد أن أتكلم في المعنى الذي شرحه حضرة صاحب المعالي وزير العدل ، فأكتفي بما قال ، وأزيد عليه أن النص الفرنسي أصرح في وجوب استصدار الإذن في كل حالة على حدة .

غير أنني أسأل حضرة المقرر : هل طلبت الوزارة الترخيص في اتخاذ الإجراءات فقط ؟ أو طلبت القبض أيضاً ؟ فإذا كان الط قاصراً على الترخيص في اتخاذ الإجراءات ، فأرى الموافقة على رأي اللجنة .

مادة ١١٠ « ... .. »

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — أريد أن أسأل كما سأل الأستاذ توفيق بك خليل : هل طلبت النيابة رفع الحصانة للقبض عليه أو لاتخاذ الإجراءات فقط ؟

الرئيس — لاتخاذ الإجراءات فقط .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — إذن أسأل حضرة المقرر : ما دامت اللجنة قد انتهت إلى هذه النتيجة ، وهي الإذن في اتخاذ الإجراءات دون القبض على العضو ، فهل هي اطلعت على التحقيقات التي قد تكون تمت في هذه القضية أو لا ، حتى يجوز القول بأنها رأت هذا الرأي بناء على ما ظهر لها من أنه لا يجوز القبض عليه ... .. ( ضجة ) .

الرئيس — الواقع أن اللجنة خشيت أن تفهم النيابة من الإذن لها في اتخاذ الإجراءات ما فهمه حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق من أن الإذن في اتخاذ الإجراءات يشمل القبض أيضاً . ولما كان النائب يخشى أن تكون الاتهامات في هذه القضية كيدية ، فقد رأت اللجنة وضعاً للحق في نصابه أن تأذن في اتخاذ الإجراءات ، وأن تحتاط بتنبيه النيابة إلى أن الدستور يمنع من إلقاء القبض على النائب قبل أخذ رأي المجلس .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — المفروض في النيابة أنها تعرف أيضاً نص الدستور وتدرك حق الإدراك واجبها ... .. ( ضجة ) .

فلماذا لا نكتفي برفع الحصانة لاتخاذ الإجراءات ، ثم ننتظر تمام التحقيق ، فإذا ما رأت النيابة وجوب القبض على العضو فهي وقتئذ تفهم الدستور وترى واجباً عليها أن ترجع إلى المجلس قبل أن تقبض على العضو ؟

الرئيس — ولم تقل اللجنة غير هذا .

المقرر — إن اللجنة حين ذكرت عبارة « دون القبض عليه » إنما حققت رغبة المجلس ، الذي قرر إعادة التقرير إلى اللجنة لتبحثه على ضوء ما قرره مجلس الشيوخ ، فلما اطلعنا على مضبطة مجلس الشيوخ رأينا فيها هذا النص ، وهو « رفع الحصانة لإمكان السير في الإجراءات القانونية ضد العضو دون القبض عليه » . فلم تفعل اللجنة إلا أن نفتت قراراتكم وأخذت بما وافق عليه ذلك المجلس وما وافق عليه أيضاً حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف الجندى . ( ضحك ) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — تعلمون حضراتكم أن من أهم أركان العدالة في التحقيقات الجنائية أن تعطى للنيابة السلطة الكاملة للسير في الإجراءات بالسرعة الواجبة ، كما تعلمون أن من أهم أسباب حفظ الجنايات عندنا هو استطاعة بعض التهمين التأثير في الشهود ، أو في الإجراءات وهم غير مقبوض عليهم . وإذا كان صحيحاً أن المادة ١١٠ من الدستور قد نصت على إجراءات وحدها ثم على القبض وحده ، فأظن أن معالي وزير العدل يوافقني على أن القبض ليس إلا إجراء من الإجراءات ، وأن النص الذي جاء في الدستور إنما هو من قبيل التوضيح .

على أن الذي أريد أن أوجه أنظار حضراتكم إليه وأن أعرف رأي حضرة رئيس لجنة العدل فيه ، هو أنه قد أصبح من المعروف أن النيابة حينما تطلب من المجلس رفع الحصانة للسير في الإجراءات إنما تطلب رفع الحصانة كاملة . وقد جرت لجنة العدل في هذه الدورة وفي الدورة الماضية على التعارف بينها وبين السلطة القضائية على مدلول هذا التعبير ، فكانت كلما طلب منها رفع الحصانة للسير في إجراءات الجنح تشير على المجلس برفعها وهي تعلم أن النيابة إنما تطلب رفعها كاملة ، ولو كانت تقتصر في طلبها على رفع الحصانة للسير في الإجراءات لأن هناك مضموناً يشمل التعبير وهو أن القبض داخل في الإجراءات .

نعم كان هذا رأي لجنة العدل ، وكان كذلك رأي المجلس الذي كان يوافق على رفع الحصانة لاتخاذ الإجراءات ، وفيها القبض . ولم تلبأ اللجنة إلى هذا الاحتياط في أية مرة بحث فيها طلب رفع الحصانة للسير في الإجراءات ، حتى في الأحوال التي يجوز فيها القبض ، إلا في هذه المرة .



فالمسألة إذن تفسير لفرض النيابة وهو ظاهر .

لهذا أرجو من حضراتكم أن ترفعوا الحصانة كاملة ، حتى تستطيع العدالة أن تؤدي واجبها كاملاً .

الرئيس — لى كلمة فى الناحية الدستورية التى تكلم فيها حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ، إذ أن لى الحق أن أفسر الدستور ، ولهذا أقول إن الدستور صريح فى أن هناك حالتين : إجراءات ، وقبضاً ؛ ولم تطلب النيابة فى مسألتنا إلا اتخاذ الإجراءات . أما الإشارة إلى أن الدستور قد أخطأ فقول لا محل له ، لأن الدستور قائم ، ولأن الحكمة فى وضع النص هى حماية حرية النواب إلى أقصى مدى ممكن ، وأظن حضراتكم توافقون على ضرورة تأكيد هذه الحماية .

( تصفيق ) .

أما الوقائع فهى أمامكم ، تستطيعون الكلام فيها كما تشاءون .

حضرة النائب المحترم على المنزلاوى بك — إننى إذا أيدت رأى اللجنة فقد كنت شاهد عيان من شهود لجنة الدستور التى وضعت مشروعه ، فأذكر لحضراتكم أن غرضها من وضع المادة على هذه الصورة هو ألا تحرم أحد المجلسين من خدمات العضو إذا قبض عليه . وقد يكون القبض لمجرد الشبهة ، وقد يسجن عاماً أو أكثر — كما رأينا فى بعض الأحوال — ثم يحكم ببراءته . فوضع المشرع هذا النص حتى لا يمكن القبض على أحد أعضاء البرلمان إلا إذا ثبت للمجلس التابع هو له أن هناك أدلة ترجح إداتته وتسبوغ للمجلس الإذنى فى القبض عليه .

ولا أريد الدخول فى تفاصيل أخرى أخشى أن أغضب بذكرها معالى وزير العدل .

الرئيس — انتهت المناقشة فالذى لا يوافق على تقرير اللجنة يتفضل بالوقوف .

( وقت أقلية ) .

الرئيس — إذن وافق المجلس على تقرير اللجنة .

( فى ١٣ يونيه سنة ١٩٤٠ ) .

مادة ١١١ - « لا يمنح أعضاء البرلمان رتباً ولا نياشين أثناء مدة عضويتهم . ويستثنى من ذلك الأعضاء الذين »  
« يتقلدون مناصب حكومية لا تتنافى مع عضوية البرلمان ، كما تستثنى الرتب والنياشين العسكرية » .

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للدستور

سعادة قلبي فهمي باشا - أقترح النص على أنه لا يجوز أن يمنح أعضاء المجلس رتباً ولا نياشين مدة العضوية ولا بعدها بسنة .  
دولة الرئيس ( حسين رشدي باشا ) - تؤخذ الآراء على هذا الاقتراح .  
( فتقرر بالإجماع قبول هذا الاقتراح ) .  
( في ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

لا يمنح أعضاء البرلمان رتباً ولا نياشين أثناء مدة العضوية ولا بعد دور الانعقاد بسنة . ويستثنى من هذا الذين يتقلدون  
مناصب حكومية لا يترتب عليها حرمانهم من عضوية البرلمان .

لجنة الدستور

تلى القرار الثامن والخمسون وهذا نصه :

لا يمنح أعضاء البرلمان رتباً ولا نياشين أثناء مدة العضوية ولا بعد دور الانعقاد بسنة .  
( فوافقت اللجنة عليه ) .  
( في ٩ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

حضرة إبراهيم الهلباوي بك - بقيت مسألة الرتب . يرى كثير من الناس في الخارج أن حرمان الأعضاء في المجالس النيابية  
من الرتب وعناوين الشرف غير ظاهر .  
حضرة عبد اللطيف المكباتي بك - ظاهر جداً .

حضرة إبراهيم الهلباوي بك - إذا صح أن يقرر نوابنا - وهم في مقدمة الخادمين لوطنهم - الموافقة على أن تمنح الحكومة  
رتبة أو نيشاناً لمن يخدم وطنه ، فهل ترون أن يحرم من يقرر هذا المبدأ من مثل المكافأة التي يقبلها سواء ؟  
حضرة توفيق دوس بك - يحرم منها لأنها محل شبهة . إن للأعضاء رقابة على الحكومة ولهم تقرير الثقة بها ، فلا يجوز أن  
يترك للحكومة أن تستهويهم . قد يصح أن يكون هناك محل لمنح رتبة لعضو البرلمان إذا هو ندمب في مركز خاص ، كأن يكون العضو  
افندبا ويصير وزيراً أو سفيراً ، فهذا يصح أن يمنح رتبة بالاستثناء .  
حضرة عبد اللطيف المكباتي بك - ولا هذا الاستثناء .

حضرة محمد علي بك - الانتقادات التي قُلت في الخارج لم تكن خاصة بالأعضاء . وإنما فرض تكليف عضو البرلمان بمهمة  
سياسية خطيرة كالمهمة التي قام بها فرنكلان بويون . فلو أن الحكومة أرادت مكافأة هذا العضو فهل يحرم من رتبة أو نيشان ؟  
إن عضو البرلمان السفير قد يمنح رتباً من الحكومات الأجنبية ، فمن الإغراق في التطرف حرمانه من رتب بلاده .

حضرة محمود أبو النصر بك - الأصل الحرمان ؛ والعطاء استثنائي .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك - نحن شرقيون نستهوينا الرتب والنياشين . لذلك أرى إصلاحاً لهذا النقص ألا تمنح الرتب  
والنياشين لنائب عين في منصب سياسي .

حضرة عبد العزيز فهمي بك - المراد ألا يكون للحكومة تأثير على النائب من طريق الرتبة أو النيشان مخافة التأثير في رأيه .  
لكن هذا المحذور لا محل له مع الذين يعينون في مناصب سياسية .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك - ولا مع المدرسين في مدارس عالية .

حضرة عبد العزيز فهمي بك - لذلك أقترح أن يستثنى من النص الخاص بالرتب والنياشين النواب الذين يتقلدون مناصب في  
الحكومة لا يترتب عليها حرمانهم من عضوية البرلمان .



مادة ١١١ » .....  
.....

معالي الرئيس — ما رأى الهيئة في ذلك ؟

( موافقة بالأغلبية ) .

( في ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

تليت المادة الثانية والعشرون ، وهذا نصها :

لا يمنح أعضاء البرلمان رتباً ولا نياشين أثناء مدة عضويتهم . وبستثنى من ذلك الأعضاء الذين يتقلدون مناصب حكومية لا تتناؤ مع عضوية البرلمان كما تستثنى الرتب والنياشين العسكرية .

( فقررت الهيئة بالإجماع للواقعة عليها ) .

( في أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

رأت اللجنة أن تتقدم باقتراح حذف المادة ١١١ التي يخشى أن يترتب عليها حرمان البرلمان من معاونات مفيدة له كل الفائدة

ونذكر في هذا الصدد أن العرف في إنجلترا يجرى على خلاف الببدأ القائل بتحريم منح ألقاب الشرف لأعضاء البرلمان . وإ

نظرنا إلى مدة النيابة في البرلمان ، وبخاصة في مجلس الشيوخ ، رأينا في الواقع أن هذا الحكم أشد مما يجب .

اللجنة

الاستشارية

التشريعية

مادة ١١٢ - « لا يجوز فصل أحد من عضوية البرلمان إلا بقرار صادر من المجلس التابع هو له . ويشترط في غير »  
« أحوال عدم الجمع وأحوال السقوط المبينة بهذا الدستور وبقانون الانتخاب أن يصدر القرار بأغلبية »  
« ثلاثة أرباع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس » .

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للمستور

دولة الرئيس ( حسين رشدي باشا ) — فيما عدا أحوال السقوط المبينة في قانون الانتخاب لا يجوز فصل أحد من عضوية أى  
المجلسين إلا بمقتضى مرسوم ملكي بناء على قرار صادر من المجلس التابع هو له بأغلبية ثلاثة أرباع أعضائه .  
( موافقة عامة ) .  
( في ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

لجنة المستور

( ٥٤ ) فيما عدا أحوال السقوط المبينة بقانون الانتخاب لا يجوز فصل أحد من عضوية أحد المجلسين إلا بمقتضى مرسوم ملكي  
بناء على قرار صادر من المجلس التابع هو له بأغلبية ثلاثة أرباع أعضائه .  
( في ٩ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

لا يجوز فصل أحد من عضوية البرلمان إلا بقرار صادر من المجلس التابع هو له . ويشترط في غير أحوال عدم الجمع وأحوال  
السقوط المبينة بهذا الدستور وبقانون الانتخاب أن يصدر القرار بأغلبية ثلاثة أرباع جميع الأعضاء .

تليت المادة الثالثة والعشرون ، وهذا نصها :

لا يجوز فصل أحد من عضوية البرلمان إلا بقرار صادر من المجلس التابع هو له . ويشترط في غير أحوال عدم الجمع وأحوال  
السقوط المبينة بهذا الدستور وبقانون الانتخاب أن يصدر القرار بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء .  
حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — هل يراد بعبارة « بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء » الحاضرون أو جميع أعضاء المجلس .  
حضرة عبد العزيز فهمى بك — المقصود جميع أعضاء المجلس .  
موافقة على المادة مع إضافة كلمة « جميع » في آخرها ، فصارت « بأغلبية ثلاثة أرباع جميع الأعضاء » .  
( في أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

هل للمجلس الحق في أن يخرج إخراجاً نهائياً عضواً كسب كرسيه فيه بانتخاب مباشر؟

مجلس النواب

تراجع المناقشة على هذا في المادة ١١٩ .

( في ٩ و ١٠ يونيه سنة ١٩٢٨ ) .



مادة ١١٣ - « إذا خلا محل أحد أعضاء البرلمان بالوفاة أو الاستقالة أو غير ذلك من الأسباب يختار بدله بطريق « التعيين أو الانتخاب على حسب الأحوال ، وذلك في مدى شهرين من يوم إشعار البرلمان الحكومة ، « بخلو المحل . ولا تدوم نيابة العضو الجديد إلا إلى نهاية مدة سلفه » .

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للمستور

دولة الرئيس ( حسين رشدي باشا ) — إذا خلا محل أحد الأعضاء لأي المجلسين يختار بدله في ظرف ثلاثة أشهر على الأكثر بطريق التعيين أو الانتخاب على حسب الأحوال ؛ ولا يدوم توكيل العضو الجديد إلا إلى نهاية توكيل سلفه .  
( موافقة عامة ) .  
( ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

إذا خلا محل أحد الأعضاء في أي المجلسين يختار بدله في ظرف شهرين على الأكثر بطريق التعيين أو الانتخاب على حسب الأحوال ؛ ولا يدوم توكيل العضو الجديد إلا إلى نهاية مدة توكيل سلفه .

لجنة الدستور

تلى القرار السادس والثلاثون وهذا نصه :  
إذا خلا محل أحد الأعضاء في أي المجلسين يختار بدله في ظرف ثلاثة أشهر على الأكثر بطريق التعيين أو الانتخاب على حسب الأحوال ؛ ولا يدوم توكيل العضو الجديد إلا إلى نهاية مدة توكيل سلفه .  
حضرة إلياس عوض بك — أرى ألا ينتخب خلف للعضو إذا كان الباقي من مدة عضوية السلف ستة أشهر أو أقل .  
حضرة محمد علي بك — أرى أن يكون الانتخاب في مدة شهرين لا ثلاثة ، لأننا قررنا عند حل مجلس النواب وجوب إتمام انتخاب المجلس الجديد بأكمله في شهرين ، فلا محل لتأجيل انتخاب عضو واحد ثلاثة أشهر .  
معالي الرئيس — تؤخذ الآراء .  
( فتقرر بالأغلبية الموافقة على القرار مع جعل المدة شهرين بدل ثلاثة أشهر ) .  
( في ١٣ يونيو سنة ١٩٢٢ ) .

تليت للمادة الرابعة والعشرون وهذا نصها :  
إذا خلا محل أحد أعضاء البرلمان بالوفاة أو الاستقالة أو غير ذلك من الأسباب يختار بدله في مدى شهرين بطريق التعيين أو الانتخاب على حسب الأحوال . ولا تدوم نيابة العضو الجديد إلا إلى نهاية مدة سلفه .  
حضرة إلياس عوض بك — أقترح أن ينص على ألا يكون انتخاب تكميلي إذا كانت المدة الباقية ستة أشهر أو أقل ، بما هو منصوص عليه في الدستور الفرنسي ، ومنعاً لإقلاق الناخبين من أجل مدة قصيرة .  
( أخذت الآراء فتقرر بقاء المادة على أصلها ) .  
( في أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

إذا خلا محل أحد أعضاء البرلمان بالوفاة أو الاستقالة أو غير ذلك من الأسباب يختار بدله بطريق التعيين أو الانتخاب حسب الأحوال ، وذلك في مدى شهرين من يوم إشعار البرلمان الحكومة بخلو المحل . ولا تدوم نيابة العضو الجديد إلا إلى نهاية مدة سلفه .

حضرة علي ماهر بك — ننتقل إذن إلى المادة الخامسة والعشرين من فرع الأحكام العامة للمجلسين . وأرى أنه يمكننا تو الميعاد فيها بتحويل في الصيغة ، فأقترح أن تعدل على الوجه الآتي : « إذا خلا محل أحد أعضاء البرلمان بالوفاة أو الاستقالة أو غير ذلك الأسباب يختار بدله بطريق التعيين أو الانتخاب على حسب الأحوال ، وذلك في مدى شهرين من يوم إعلان الخلو . ولا تدوم نيابة الجديد إلا إلى نهاية مدة سلفه » .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — هذا التعديل لا يحدد مياعداً ثابتاً ، لجواز أن يتوانى وزير الداخلية فى إعلان الخلو فىبقى الكرسي شاغراً زمناً طويلاً .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — الذى أفهمه أن المجلس يجب أن يعلن وزير الداخلية بحصول الخلو . فالميعاد يبتدىء من هذا التاريخ ولا يتصور وقوع إهمال من المجلس فى طلب سد ما يحدث فيه من الفراغ .

حضرة على ماهر بك — يمكننى إذن ، دفعاً لاعتراض حضرة عبد العزيز بك ، وأخذاً بتفسير حضرة بدوى بك ، أن أعدل النص الذى اقترحته . فبدلاً من عبارة « فى مدى شهرين من يوم إعلان الخلو » أقول « فى مدى شهرين من يوم إشعار البرلمان الحكومة بخلو المحل » .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — أرجو بقاء النص على حاله لأن أقل ما يستفاد منه وجوب الإسراع فى سد المحل الخالى . ولهذا النص مقابل فى قانون الجمعية التشريعية ، وله أشباه فى دساتير كثيرة — ولذلك أطلب عدم تغييره .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — الفترة التى تمضى بين الوفاة والعلم بها ليس لها ضابط وقد تفاوتت بحسب الظروف . وبقاء المادة على حالها يترك ميعاد البدء فى عملية الانتخاب بلا ضابط ، فيجب أن نحدد نقطة يحسن البدء منها ، وهى التبليغ الرسمى الذى يرسله البرلمان إلى وزير الداخلية ، ولذلك أوافق على اقتراح حضرة ماهر بك .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء .

( فتقرر بالأغلبية تعديل نص المادة الخامسة والعشرين من فرع الأحكام العامة للمجلسين على الوجه الآتى : « إذا خلا محل أحد أعضاء البرلمان بالوفاة أو الاستقالة أو غير ذلك من الأسباب يختار بدله بطريق التعيين أو الانتخاب على حسب الأحوال ، وذلك فى مدى شهرين من يوم إشعار البرلمان الحكومة بخلو المحل . ولا تدوم نيابة العضو الجديد إلا إلى نهاية مدة سلفه » ) .

( فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

### تجاوز الشهرين فى تعيين أعضاء بمجلس الشيوخ فى المحال الخالية لأسباب ترجع إلى المصلحة العامة .

أشير إلى السؤال الموجه من حضرة العضو المحترم محمد فكرى أباطه افندى لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وهذا نصه : **مجلس النواب**

(١) ما هى الأسباب الخطيرة التى أدت إلى خرق الدستور بتأخير تعيين أعضاء الشيوخ فى الكراسى الخالية مدة طويلة ؟ ومتى تبت الحكومة فى أمر هذا التعيين ؟

(٢) مضت ثمانية شهور ولم يعين مدير للشرقية ، فما هى الأسباب ومتى يتم التعيين ؟  
رئيس مجلس الوزراء — تشاطر الحكومة حضرة النائب المحترم فى أن نص الدستور يقضى بأنه عند خلو محل أحد أعضاء الشيوخ من المعينين يختار بدله فى مدى شهرين من يوم إشعار الحكومة بخلو المحل . إلا أن أسباباً ترجع إلى المصلحة العامة دعت إلى هذا التأجيل .

أما فيما يتعلق بالتعيين فى محل مدير الشرقية الخالى فإن أمر التعيين فى الوظائف يرجع إلى السلطة التنفيذية للحكومة وإلى تقديرها ، وعلى أى حال فإن المرسوم الخاص به قد صدر .

محمد فكرى أباطه افندى — يرى حضرة صاحب الدولة أننى وزملائى جميعاً كنا نتوقع أن يكون جواب سؤالى هو صدور مرسوم بتعيين أعضاء مجلس الشيوخ فى الأماكن الخالية ، ولكنى مع شديد الأسف سمعت تعبيراً فى جواب دولته بأن أسباب التأخير فى تعيين الشيوخ ترجع إلى « أسباب فى المصلحة العامة » . وكان لى الأمل أن أعرف هذه الأسباب التى دعت إلى التأخير .

أما والحالة هذه فإن سؤالى يعتبر أنه لم يرد عليه بالمرّة ، وإنى فى الحقيقة آسف أشد الأسف لعدم الاكتراث الظاهر فى إجابة دولة الوزير . وكنت أود أن أجمل سؤالى استجواباً . وعلى كل حال فأرى أنه من واجب المجلس أن يبت فى هذا الموضوع الخطير الذى يمس دولة رئيس الوزراء أنه مخالف للدستور ، إذ أن وزارة الداخلية علت فى ١٧ مارس سنة ١٩٢٧ بخلو هذه المقاعد بمجلس الشيوخ . إذن يكون قد مضى على إبلاغ وزارة الداخلية بخلو هذه المقاعد عشرة أشهر والحكومة لم تحرك ساكناً . ولما أردنا أن ننبه



مادة ١١٣ « ... »

الحكومة لمخالفتها للدستور وأن نخشأ على ملافة هذا الخطأ تواجهنا بأن هناك أسباباً دعت لهذا التأخير ، وأن هذه الأسباب ترجع إلى المصلحة العامة .

إني آسف وآسف بمرارة .

الرئيس — لقد أبديت أسفك مرة قبل هذا ؛ وفي هذا كفاية فلا داعي للتكرار .

عهد فكري أباطه افندي — إذن فلا أقصرن أسنى على مرة واحدة غير أني أريد أن يعلم المجلس هل هناك قوة فوق قوة الدستور ؟ لأنني أخشى أن تخدش الأذهان فيقال إن ما كتب في الدستور من أن كل السلطات مصدرها الأمة إنما هو حبر على ورق ، وأن هناك حقاً قوة فوق قوة الأمة ، وإذا كانت هذه القوة موجودة فزبد أن نعلم ماهيتها ، وهل هي على يمين المجلس أو على يساره ؟

يا حضرات الوزراء : أنتم وزراء الشعب قد منحناكم ثقتنا على طول الخط ... في عهدكم ينحرق الدستور وإنها لسابقة خطيرة جداً إذ بها تضعون مبدأ يسير عليه اللاحقون ويجدون عذراً لهم وقوع هذه السابقة في عهد الوزارة الشعبية . فهذه السابقة التي هي خرق صارخ للدستور توجب الأسف الشديد وإني لآسف لذلك ... وهذه آخر مرة ياسيدي الرئيس .

( ضحك ) .

( في ٣١ يناير سنة ١٩٢٨ ) .

هل يجوز تجاوز المدة التي حددتها المادة لتعيين العضو أو انتخابه في المحل الذي خلا بالمجلس ؟

سؤال موجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين عهد الجندي عن الأسباب التي دعت إلى عدم التعيين في المحلين التاليين بمجلس الشيوخ مع مضي المدة المنصوص عليها في المادة ١١٣ من الدستور — الإجابة عنه

نص السؤال :

مجلس الشيوخ

« تعلمون ، يا صاحب المقام الرفيع ، أن المادة ١١٣ من الدستور تنص على أنه إذا خلا محل أحد أعضاء البرلمان بالوفاة أو الاستقالة أو غير ذلك من الأسباب يختار بدله بطريق التعيين أو الانتخاب على حسب الأحوال ، وذلك في مدى شهرين من إشعار البرلمان الحكومة بخلو المحل .

ومن حيث إنه قد خلا محلان بمجلس الشيوخ ومضت مدة تزيد على الشهرين من إشعار البرلمان للحكومة وإلى الآن لم يعين أحد في المحلين المشار إليهما بدل العضوين اللذين استقالا .

فما هي الأسباب التي دعت إلى ذلك ومتى تنتهي تلك المخالفة الدستورية ؟

حسين عهد الجندي

١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٨

حضرة صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا ( وزير الخارجية بالنيابة عن حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء ) - عين في المحلين التاليين بمجلس الشيوخ عضوان بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٣٩ هما حضرة صاحب المقام العالي محمد رياض بك ، وزير الأشغال العمومية ، وغريبال سعد بك المحامي .

وإنه وإن تكن المادة ١١٣ من الدستور تقضي بأن يختار البدل في مدى شهرين من يوم إشعار البرلمان الحكومة بخلو المحل فقد تقضى الضرورات بتأخير هذا الاختيار عن الميعاد المرسوم . ولا حرج في النزول على حكم الضرورة ما دام الغرض الذي وضعت هذه القاعدة الدستورية من أجله محترماً محافظاً عليه ، وإنما ترمى هذه القاعدة لتأكيد استمرار النظام النيابي وعدم اختلال تشكيله وتكوينه ولا يسع أحداً أن يقول إن في التجاوز الذي حصل لإضراراً بتاسك النظام النيابي .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندي — هذا الجواب محل اعتراض ولا ضرورة هناك لتجاوز أحكام الدستور .

( في ٦ فبراير سنة ١٩٣٩ ) .

مادة ١١٤ - « تجرى الانتخابات العامة لتجديد مجلس النواب في خلال الستين يوما السابقة لانتها مدة نيابته . »  
« وفي حالة عدم إمكان إجراء الانتخابات في الميعاد المذكور فإن مدة نيابة المجلس القديم تمتد إلى »  
« حين الانتخابات المذكورة » .

اللجنة  
الاستشارية  
التشريعية

نرى أنه من المفيد أن ينص على وجوب إجراء الانتخابات العامة لتجديد مجلس النواب في ميعاد سابق على انتهاء مدة نيابة أعضائه .  
فتلك هي القاعدة الواجبة . فإذا حالت ظروف استثنائية دون إجراء الانتخابات العامة قبل نهاية مدة نيابة المجلس القديم ، ففي هذه الحالة  
وحدها يجب ألا تمتد مدة نيابة هذا المجلس إلا إلى نهاية الانتخابات .

ونرى في هذا الشأن إيجاد حكم وقفي يجعل مدة نيابة مجلس النواب الأول المنتخب بعد صدور الدستور تنتهي في وقت يسمح  
بإجراء الانتخابات اللاحقة في موسم مناسب من السنة ( انظر الماد ١٦١ ) .



مادة ١١٥ - « يجب تجديد نصف مجلس الشيوخ سواء أ كان التجديد بطريق الانتخاب أو بطريق التعيين في »  
« خلال السنتين يوماً السابقة على تاريخ انتهاء مدة نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم . فإن لم يتيسر »  
« التجديد في الميعاد المذكور امتدت نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم إلى حين انتخاب أو تعيين »  
« الأعضاء الجدد » .

حضرة على ماهر بك - لكي يكون في مجلس الشيوخ معنى الثبات والاستمرار أقترح أن يتجدد تجديداً نصفياً مرة في كل خمس  
سنين ، وأن يكون في أول مرة بطريق الاقتراع ، وأن تشمل القاعدة المعينين والمنتخبين .  
( موافقة عامة ) .

لجنة الدستور

( في ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

مجلس النواب الذي تنهى مسدة نيابته يستمر في وظيفته حتى يجتمع المجلس الذي يخلفه ، وكذلك نصف أعضاء مجلس  
الشيوخ الذي تنهى مدة نيابتهم .

والمجلس الجديد يكون هو صاحب النيابة القانونية بمجرد انتخابه .

تراجع المناقشة على هذا في المادة ٨٦ .

( في ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

إن الملاحظات التي سبق إبدائها تعليقاً على المادة ١١٤ فيما يختص بتجديد مجلس النواب تنطبق على تجديد مجلس الشيوخ تجديداً  
جزئياً كل خمس سنوات . إلا أن صيغة المادة يجب أن تختلف من جراء وجود أعضاء معينين وتجديد المجلس تجديداً نصفياً على حين أن  
مجلس النواب يتجدد تجديداً كاملاً .

اللجنة  
الامتشامية  
القشرية

مادة ١١٦ - « لا يسوغ لأحد مخاطبة البرلمان بشخصه . ولكل مجلس أن يحيل إلى الوزراء ما يقدم إليه »  
« من العرائض ؛ وعليهم أن يقدموا الإيضاحات الخاصة بما تتضمنه تلك العرائض كلما طلب المجلس »  
« ذلك إليهم » .

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للمنور

دولة الرئيس (حسين رشدي باشا) - بقي من اختصاص البرلمان النص على أن يكون للأفراد حق تقديم عرائض ؛ وأقترح أن يوضع نص عن ذلك وأن ينص على منع الناس من مخاطبة البرلمان بأشخاصهم سواء كانوا أفراداً أو جماعات .  
( موافقة عامة ) .

( في ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢ ) .

لجنة المنور

( ٥٦ ) يمنع الناس من مخاطبة البرلمان بأشخاصهم ، سواء كانوا أفراداً أو جماعات .  
فتقرر إبقاؤها كما هي .

( في ٩ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

تليت المادة الخامسة والعشرون قررت الهيئة الموافقة عليها ، وهذا نصها :

لا يسوغ لأحد مخاطبة البرلمان بشخصه ، ولكل مجلس أن يحيل إلى الوزراء ما يقدم له من العرائض . وعليهم إجابة المجلس إلى ما يطلبه من الإيضاح عما تتضمنه تلك العرائض .

( في أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

اللجنة  
الاستشارية  
التشريعية

يمتاز نص الدستور البلجيكي ( المادة ٤٣ ) للقتراح اقتباسه هنا بإيضاحه أن الوزير لا يلزم بتقديم إيضاحات عن العرائض المحالة إليه إلا إذا صمم المجلس على ذلك .

لا يصح أن يعبر المجلس منبره لأجنبي عنه . وهو فوق كل مناقشة تأتي من الخارج - لأن لهذا المنبر حرمة هي ألا يعتليه إلا من كان عضواً فيه أو وزيراً .

مجلس النواب

تراجع المناقشة على هذا المبدأ في المادة ١٠٨ ضمن مبادئ أربعة .

( في أول سبتمبر سنة ١٩٢٦ ) .

ليس لأحد - مادام أنه ليس عضواً بمجلس النواب - أن يخاطب البرلمان بشخصه ، واستنكار أعمال الأشخاص الذين ليسوا  
بأعضاء في المجلس ، والحكم عليهم لا يكون إلا غيابياً ، وفي غير مواجهة الشخص الذي صدرت منه هذه الأعمال .

تراجع المناقشة في هذا على المادة ١٠٩ .

( في ٤ سبتمبر سنة ١٩٢٦ ) .



مادة ١١٦ » ... .. «

للجنة الاقتراحات أن تقترح على المجلس إحالة عريضة إلى لجنة أخرى إلا إذا كان لدى هذه اللجنة اقتراح مرتبط بموضوع العريضة ، ولكن ليس للجنة الاقتراحات أن تحيل عرائض إلى اللجان مباشرة حتى ولو كان بهذه اللجان اقتراحات أو مشروعات متعلقة بموضوع العريضة .

### تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض عن بعض العرائض التي بحثتها اللجنة

أشير إلى الكتاب الآتي نصه :

« حضرة الدكتور المحترم رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرفع لحضرتكم تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض ، عن بعض العرائض التي بحثتها اللجنة وما رأته في كل منها ، راجياً التفضل بعرضه على هيئة المجلس الموقر .

وقد انتخبتني اللجنة مقررًا لها .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ؟

رئيس اللجنة

على أيوب »

١٥ يولييه سنة ١٩٣٦

الرئيس — الكلمة لحضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم الأستاذ على أيوب ( المقرر ) — قسمت اللجنة العرائض المحالة عليها إلى ثلاثة أقسام : الأول يشمل العرائض التي رأت إحالتها على لجان المجلس لارتباطها باقتراحات مماثلة محالة إلى تلك اللجان ، والثاني يشمل العرائض التي رأت إحالتها على مختلف الوزارات ، والثالث يشمل العرائض التي رأت حفظها .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — أرى أنه لا يجوز إحالة عرائض إلى لجان المجلس ، لأنها لا تختص إلا بالنظر في الاقتراحات المقدمة من حضرات النواب طبقاً للإجراء الذي رسمه الدستور .

حضرة النائب المحترم حسن يس — أظن أنه من البدعي أن يتوجه الأفراد بظلامتهم إلى مجلس النواب ولجانه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — رأي أن لجنة الاقتراحات والعرائض لا يجوز لها أن تحيل العرائض على لجان المجلس التي تختص فقط بفحص اقتراحات النواب كما قات ، فإذا أجزنا ذلك فكأننا أعطينا للأفراد سلطة النواب .

حضرة النائب المحترم حسن يس — لقد حدث مثل هذا في الدورات الماضية ، فكان الأفراد يتوجهون بشكاياتهم إلى مجلس النواب فتتظرها لجنة العرائض وتحيلها على الوزارات المختصة وعلى لجان المجلس أيضاً .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — أرى أن اعتراض زميلي الأستاذ عبد الحميد عبد الحق في محله ، فقد نص المادة ١١٦ من الدستور « على أنه لا يسوغ لأحد مخاطبة البرلمان بشخصه . ولكل مجلس أن يحيل إلى الوزراء ما يقدم إليه من العرائض ، وعليهم أن يقدموا الإيضاحات الخاصة بما تتضمنه تلك العرائض كما طلب المجلس ذلك إليهم » . وهذه المادة صريحة في أنه لا بد من حق الأفراد مخاطبة البرلمان بأشخاصهم ، فالعرائض التي تقدم منهم يجب إحالتها على الوزارات المختصة لا على لجان المجلس .

حضرة النائب المحترم حسن يس — هذا مطابق لما قلته لأن المقصود بكلمة « المجلس » الواردة في المادة ١١٦ المشار إليها اللجنة التي تمثلها ، فلجنة الاقتراحات والعرائض بإحالتها العرائض على الوزارات المختصة أو على إحدى اللجان إنما تمثل المجلس .

المقرر — لقد جاء في المادة ١١٦ التي استند إليها حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام أن لكل مجلس أن يحيل الوزراء ما يقدم إليه من العرائض . ومعنى هذا أن للأفراد الحق في تقديم عرائض بشكاياتهم إلى المجلس والمجلس أن ينظر فيها فيط

إلى الوزارات المختصة أن تجيب عما تضمنته تلك العرائض ، كما أن المادة ١٢٠ من اللائحة الداخلية بينت الإجراءات التي تتبع في شأن العرائض التي تقدم إلى المجلس فنصت على ما يأتي :

« تفحص اللجنة العرائض وتعيدها لرئيس المجلس مبينة :

(١) ما يجب إرساله منها إلى أحد الوزراء .

(٢) وما يكون منها متعلقاً بمشروع أو اقتراح محال على لجنة قنرى وجوب إرساله إليها .

(٣) وما ينبغي رفضه منها » .

الرئيس — معنى ذلك أن تحال العرائض التي تكون متعلقة بمشروع أو اقتراح يكون منظوراً في لجنة على تلك اللجنة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ على نجيب — للجنة أن تقترح وليس لها أن تحيل .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — لا زلت أرى أن هذا التفسير مخالف لنص المادة ١١٦ من الدستور .

المقرر — في الواقع أن لجنة العرائض والاقتراحات لا تحيل عريضة ما على إحدى لجان المجلس إلا إذا تبين لها أن هناك اقتراحاً معروضاً على تلك اللجنة له ارتباط بموضوع العريضة . والذي حدث في هذا الموضوع أنه قدمت للمجلس شكاوى من أفراد يطلبون إعفاءهم من الأموال الأميرية المتأخرة عليهم ، كما قدمت شكاوى من أفراد آخرين يطلبون إجراء تسوية لهم عن سلف اقترضوها في سنة ١٩٣٠ وأودعوا لدى الحكومة أقساطهم ضماناً لسداد السلف ، وقد باعت الحكومة تلك الأقطان بثمن أقل من السلف التي اقترضوها وتطالبهم بالفرق بين الثمن والسلف . وقد تبين للجنة العرائض أن هناك اقتراحاً بهذا المعنى محالاً على لجنة المالية فاقترحت إحالة العريضتين رقمي ١١ و ٤٤ على لجنة المالية لارتباطهما بموضوع ذلك الاقتراح ، مرتكنة في ذلك على نص المادة ١٢٠ من اللائحة الداخلية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — أرى أن إحالة العرائض على الوزارات المختصة أكبر أثراً من إحالتها على اللجان المختصة ، لذلك لازلت متمسكاً بنص المادة ١١٦ من الدستور وهو مقدم على نص المادة ١٢٠ من اللائحة الداخلية .

الرئيس — إن نص المادة ١٢٠ من اللائحة الداخلية صريح في أنه إذا كان هناك اقتراح معروض على لجنة من اللجان وجب إحالة العرائض التي تتعلق به على تلك اللجان وإلا أحيلت على الوزارات المختصة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — إذن كان على لجنة الاقتراحات والعرائض أن تبين في تقريرها ما إذا كانت العريضتان اللتان أحالتهما على لجنة المالية مرتبطتين باقتراح مماثل منظور أمامها .

المقرر — لقد بينا ذلك في تقرير اللجنة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — لم يتضمن تقرير اللجنة أية إشارة إلى ذلك .

الرئيس — يحسن تأجيل نظر هذا الموضوع حتى يتأكد حضرة المقرر مما إذا كانت اللجنة ، أشارت في تقريرها إلى هذا الارتباط من عدمه ، فهل توافقون على ذلك ؟

( موافقة عامة ) .

( في ٢٨ يولييه سنة ١٩٣٦ ) .

ردود الوزارات على العرائض المحالة إليها من المجلس تعرض عليه للإحاطة بما فيها فقط ولا يؤخذ الرأي عليها.

ردود الوزارات ، وعددها ٤٤ ، على العرائض المحالة إليها من المجلس

الرئيس ( حضرة صاحب العزة حسن نبيه المصري بك وكيل المجلس ) — هذه الردود كثيرة جداً ، إذ يبلغ عددها أربعة مجلس الشيوخ وأربعين ردّاً ، فهل توافقون على عدم تلاوتها اكتفاء بإبائها في المضبطة ؟

( أصوات : موافقة ) .



مادة ١١٦ » .....

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — ملاحظي على ذلك أن الدستور أباح لأعضاء البرلمان تقديم الاقتراحات ومشروعات القوانين . أما الأهالي — وهم الشعب كله — فقد أباح لهم الدستور أيضاً الحق في أن يتقدموا للبرلمان بعرائض وتطلعات فمنحهم حق تقديم العرائض وهو يقابل الحق للمنوح لحضرات الأعضاء في تقديم الاقتراحات ومشروعات القوانين . فعندما ترد هذه العرائض إلى رئاسة المجلس تحال إلى اللجنة المختصة ، وهي تشير على المجلس بإحالة ما ترى إحالته منها إلى الوزارات لإبداء الرأي فيها — لهذا يجب أن تطبع هذه الردود لنطلع عليها حتى نقدر قيمتها قبل الموافقة عليها .

الرئيس — هذه الردود تعرض على المجلس للإحاطة ، وليس مقصوداً بعرضها عليه موافقته عليها ، بل لكل من حضراتكم أن يبدى ما يعن له من ملاحظات على هذه الردود . وكل ما نريده الآن هو موافقة حضراتكم على عدم تلاوتها والاكتفاء بإثباتها في المضبطة . فإذا وافقتم حضراتكم على ذلك أثبتت في المضبطة دون تلاوة لعدم ضياع الوقت لطولها ، ومن كانت له ملاحظة يمكنه إبداءه في الجلسة المقبلة قبل التصديق على المضبطة . فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

( في ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ ) .

مادة ١١٧ - « كل مجلس له وحده المحافظة على النظام في داخله ويقوم بها الرئيس » .  
« ولا يجوز لأية قوة مسلحة الدخول في المجلس ولا الاستقرار على مقربة من أبوابه إلا بطلب رئيسه » .

لجنة وضع  
الجدول العامة  
للدستور

دولة الرئيس ( حسين رشدي باشا ) - كل مجلس له وحده حق المحافظة على النظام في داخله وذلك بواسطة رئيسه ، ولا يجوز لأى قوة مسلحة الدخول في أى المجلسين ولا الاستقرار على أبوابه أو فيما حوله إلا بناء على طلب رئيسه .  
( موافقة عامة ) .

( في ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

لجنة الدستور

( ٥٥ ) كل مجلس له وحده حق المحافظة على النظام في داخله وذلك بواسطة رئيسه ، ولا يجوز لأى قوة مسلحة الدخول بأى المجلسين ولا الاستقرار على أبوابه أو فيما حوله إلا بناء على طلبه .  
( في ٩ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

تليت المادة السادسة والعشرون ، وهذا نصها :

لكل مجلس المحافظة على النظام في داخله ويقوم بها الرئيس . ولا يجوز لأية قوة مسلحة الدخول في المجلس ولا الاستقرار على أبوابه أو فيما حوله إلا بطلب رئيسه .  
حضرة عبد العزيز فهمى بك - أرى أن تبدأ المادة هكذا : « كل مجلس له وحده المحافظة على النظام الخ » حتى لا يكون لغير المجلس أى مداخلة للمحافظة على النظام فيه .  
( موافقة عامة ) .

( في أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

الإذن لقوة البوليس بمعاونة قوة بوليس البرلمان في المحافظة على النظام خارج أسوار البرلمان أثناء حفلة الافتتاح للدور

العادى للبرلمان .

مجلس الشيوخ

حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الداخلية

أشرف بإحاطة مقامكم الرفيع أن حفظ النظام يوم حفلة افتتاح الدور العادى للبرلمان في يوم السبت ٧ شوال سنة ١٣٥٨ ( ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ) يقتضى أن تقوم قوة بوليس مصر التى ستولى المحافظة على النظام خارج أسوار البرلمان بمعاونة قوة بوليس لبرلمان التى ستولى حفظ النظام داخل أسواره .

وبما أن المادة ١١٧ من الدستور لا تجيز لأية قوة مسلحة الدخول في المجلس ولا الاستقرار على مقربة من أبوابه إلا بطلب من رئيسه ، فإنى أبعث لمقامكم الرفيع بهذا لإبلاغكم ما تدعو الحال لاتخاذ من التدابير في دار البرلمان في ذلك اليوم :

١ - نظراً لأن قوة بوليس البرلمان غير كافية ومن الضروري تعزيزها فالمرجو من مقامكم الرفيع أن تتفضلوا بإصدار التعليمات "لزمة بأن توضع تحت أمر قومندان قوة بوليس البرلمان القوة الإضافية التى يراها لازمة للقيام بمهمة حفظ النظام في الداخل ، سواء كانت من رجال البوليس الرسمى أم السرى ، ولن يسمح لأحد غير المرخص له منهم بالدخول إلى البرلمان .

٢ - ستغلق حتى نهاية الاحتفال جميع الأبواب الموجودة في المربع القائم به بناء البرلمان إلا الأبواب الآتية وهى :

( أ ) البابان الموجودان في السور الحديدى لمجلس النواب بشارع مجلس النواب .

( ب ) الباب البحرى لحديقة وزارة الأشغال العمومية بشارع السلطان حسين ( الشيخ ريحان سابقاً ) . ولن يسمح لأحد غير الملى البطاقات والتذاكر المبينة فيما بعد بالدخول من الأبواب المذكورة .

٣ - الهيئات التى يسمح لها بدخول البرلمان هى :

( أ ) حضرات المدعوات والمدعويين ، وسيكون بأيديهم بطاقات دعوة ( ملاحق أرقام ١ و ٢ و ٣ و ٤ ) .



- (ب) حضرات المحترمين أعضاء مجلس الشيوخ والنواب ، وسيكون بأيديهم كتب دعوة ( ملحق رقم ٥ و ٦ ) .
- (ج) موظفو البرلمان المكلفون بأعمال في حفلة الافتتاح والمصورون وبعض العمال وخدم البرلمان الذين تدعو الحاجة إلى وجودهم سيكون بأيديهم تذاكر ملاحق أرقام ٧ و ٨ و ٩ موقعا عليها من حضرة سكرتير عام المجلس .
- (د) أما فيما يتعلق بموظفي الوزارات والمصالح الموجودة في الربع القائم به بناء البرلمان ، فنرى أن تعطى الوزارات والمصالح المذكورة فلا تفتح أبوابها إلا بعد انتهاء الحفلة . ونكون شاكرين لمقامكم الرفيع إذا تفضلتم بمخايرتها بهذا على أنه إذا كانت هناك ضرورة قصوى تقضى بحضور بعض الموظفين قبل ذلك فرغبة في تمكين من تدعو الضرورة بوجودهم في اليوم المذكور من الوصول إلى مصالحهم قد طلبت السكرتيرية إلى الوزارات والمصالح ذات الشأن إرسال كشف بأسمائهم لكي تبعت إليهم بتذاكر تبين لهم الدخول من الباب البحري لحديقة وزارة الأشغال العمومية بشارع السلطان حسين ( الشيخ ريحان سابقاً ) ، والتوجه رأساً إلى مصالحهم . وهذا التذاكر ستكون بالشكل المبين بالملحق رقم ١٠ وموقعا عليها من حضرة سكرتير عام المجلس .
- (هـ) جميع بطاقات الدعوة والتذاكر ستكون مختومة بخاتم مجلس الشيوخ .
- (٤) حضرات المدعوين والمدعوين وحضرات المحترمين أعضاء المجلسين يدخلون من البابين الشرقي والغربي بشارع مجلس النواب ويدخل المصورون وعمال الإذاعة وموظفو المجلسين والعمال والخدم من الباب البحري لحديقة وزارة الأشغال العمومية .
- (٥) لن يسمح فيما عدا السيارات الملكية وسيارات السيدات بالدخول إطلاقاً إلى فناء البرلمان ، بل ينزل أصحابها عند الأبواب الخارجية ، على أنه عند انتهاء الحفلة وانصراف اللوكب الملكي سيتاح دخول السيارات على الصورة التي يراها البوليس المكلف بتنفيذ حركة المرور .

وتفضلوا مقامكم الرفيع بقبول فائق الاحترام ؟

رئيس المجلس

٢٦ أكتوبر سنة ١٩٣٩

الإذن بوضع قوات من الجيش خارج أبواب البرلمان أثناء الاحتفال بافتتاح الدور العادي .

حضرة صاحب العالي وزير الدفاع الوطني

بما أن الاحتفال بافتتاح الدور العادي للبرلمان في يوم السبت ٧ شوال سنة ١٣٥٨ ( ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ) عند الحادية عشرة صباحاً يقتضى استقرار قوات من الجيش على مقربة من أبوابه ، فإنني أتشرف بأن أبحث بهذا لمعاليتكم لتأمروا بوضع القوة اللازمة لذلك خارج أبواب البرلمان طول المدة التي يقتضيها الاحتفال ، وذلك طبقاً لنص المادة ١١٧ من الدستور . كما أرجو نذب أحد كبار الضباط ممن سيكلفون بإدارة هذه القوة بمقابلتنا بالمجلس للاتفاق على ما يجب عمله .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ؟

رئيس المجلس

أول نوفمبر سنة ١٩٣٩

\*\*\*

كلمة الرئيس بشأن تنظيم المناقشة في الجلسة

حضرات الزملاء المحترمين :

أوجه نظر حضراتكم إلى أنه قد حصل في الجلسات الأخيرة أن كثرت المقاطعات . وتعلمون أن هذه المقاطعات فضلاً عن مخالفة تمام المخالفة لصوم الأمانة الداخلية ، فإنه يترتب عليها التشويش على التكلم تشويشاً قد يضيع عليه الفكرة التي يريد للمجلس ، وكلاهما أمر لا يمكن أن تقروه حضراتكم بحال من الأحوال .

ولذلك فإنى أرجو كلاً من حضراتكم عدم الالتجاء إلى الكلام عن طريق اللقاطعات ، ويمكن لمن يريد الرد على المتكلم أن ينتظر حتى يتم إبداء ما لديه من الأفكار ، ثم يطلب الكلمة للرد على ما جاء في أقواله ، على ألا يكون في الرد تكرار لما قيل .

وإذا فرض وجاء على لسان الخطيب ذكر وقائع يرى البعض من حضراتكم أنها ليست قرين الصواب ويرغب في تصحيحها خشية استرسال المتكلم في ترتيب نتائج خاطئة عليها ، ففي هذه الحالة لا مانع من أن يطلب حضرة الزميل الكلمة ، فإذا ما أعطيت إليه أمكنه أن يصحح ما يريد تصحيحه ، بشرط أن يكون ذلك بطريقة لا يترتب عليها تشويش على المتكلم ، وضياع للفكرة التي يديرها للمجلس .

كذلك حصل أن اتبع البعض من حضراتكم عند الكلام في الميزانية ألا يقصر كلامه على الموضوعات التي عينها في طلبه فيتكلم عن أمور أخرى بعيدة كل البعد عما طلب الكلام فيه ، وفي بعض الأحيان بعيدة عن نفس الميزانية المعروضة على المجلس ، مما قد يضطرني إلى تنبيهه إلى ذلك ، وإلى الالتجاء إلى المجلس لسحب الكلمة منه ، وهي ظروف لا أودّ الاضطرار إلى الالتجاء إليها مطلقاً . فأرجو من حضراتكم أن تعاونوني على ذلك .

( في ٧ مايو سنة ١٩٤٠ ) .



مادة ١١٨ - « يتناول كل عضو من أعضاء البرلمان مكافأة سنوية تحدد بقانون » .

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للدستور

دولة الرئيس ( حسين رشدي باشا ) - يتناول كل عضو من أعضاء المجلسين مكافأة سنوية .  
( موافقة عامة ) .  
( في ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

لجنة الدستور

تلى القرار السابع والخمسون ، وهذا نصه :  
يتناول كل عضو من أعضاء المجلسين مكافأة سنوية .  
حضرة عبد اللطيف المكباتي بك - أرى أن تكون المكافأة عن أشهر الانعقاد فقط .  
حضرة محمد علي بك - هذا تفصيل .  
حضرة عبد اللطيف المكباتي بك - كلمة « سنوية » تفيد أن صرف المكافأة يكون مستمراً طول السنة .  
سعادة حسن عبد الرازق باشا - أرى بقاء النص على أصله .  
حضرة محمد علي بك - أرى إبدال كلمة « مكافأة » بكلمة « تعويض » لأنها أكثر مطابقة للواقع .  
حضرة عبد العزيز فهمي بك - هذا النص مأخوذ عن قانون الجمعية التشريعية .  
حضرة علي المتزلاوي بك - أرى بقاء النص كما هو .  
( موافقة بالأغلبية على بقاء النص كما هو ) .  
( في ٩ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

حضرة توفيق دوس بك - أقترح أن تكون المكافأة التي تقرر لأعضاء المجلسين بنسبة عدد الجلسات التي يحضرها كل عضو ،  
لأننا مع الأسف رأينا أن بعض الأعضاء لا يحضرون الجلسات مكثفين باعتذارات بسيطة عن تغييبهم .  
وهذا الحكم الذي أقترحه له نظير في دستور البرازيل . ولأجل تنفيذه أعد لدى السكرتيرية فيش يأخذ كل عضو حضر جلسة  
فيشة منه وفي آخر الشهر يقبض من الخزانة ما يقابل عدد الفيشات التي يده .  
حضرة عبد العزيز فهمي بك - حضرة توفيق بك يقصد بهذا الاقتراح الأعضاء الذين يقنعون من انتخابهم في البرلمان بالمكافأة  
الشهرية ولا يحضرون الجلسات . وهؤلاء لا فائدة منهم إن حضروا أو غابوا . بل ربما كان في حضورهم ضرر لأنهم يعطون أصواتهم  
تبعياً بدون تمحيص . فالأولى أن يترك للبرلمان تنظيم أمر المكافأة كما يرى .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك - سبق أن طلبت جعل المكافأة عن أشهر الانعقاد فقط . والآن ، لأجل أن يكون للبرلمان  
الحرية المطلقة في تنظيم أمر المكافأة فيجعلها عن كل جلسة أو عن أشهر دور الانعقاد أرى أن يحذف من المبدأ ٥٧ كلمة « سنوية » .  
حضرة توفيق دوس بك - إذن أقترح أن يضاف للمبدأ ٥٧ ما يفيد أن المكافأة « يقدرها وينظمها البرلمان في لائحته الداخلية »  
حضرة علي المتزلاوي بك - لا محل للنص على شيء لأن النص المقرر كاف .

حضرة عبد العزيز فهمي بك - ليس في النص ما يمنع البرلمان من أن يرتب أمر المكافأة بحسب ما يشاء .  
حضرة علي ماهر بك - لا أنظر في مسألة غياب الأعضاء للمكافأة في ذاتها وإنما أنظر إليها من وجهة إهمال العضو لواجباته  
لذلك أقترح أن ينص في الدستور على أنه إذا تغيب عضو من الأعضاء عشر جلسات متواليات بغير عذر مقبول سقطت عضويته ، وعليه  
أن يقدم نفسه للانتخاب مرة أخرى .

حضرة عبد العزيز فهمي بك - أرى أن يستغنى عن اقتراح حضرة ماهر بك بحكم المادة ٥٤ التي تجيز للمجلس أن يفصل أ  
عضو من أعضائه بقرار منه يصدر بأغلبية ٣ أعضائه .

حضرة توفيق دوس بك - وضع هذا النص ضماناً للعضو حتى لا يفصل إلا بأغلبية كبرى ، لا ليكون عقوبة .

مادة ١١٨ » ... .. «

حضرة عبد العزيز فهمى بك — الببدأ ٥٤ فيه ضمان للعضو وضمان للمجلس من سلوك الأعضاء أيضاً .  
حضرة على ماهر بك — وهل يدخل فى حكم هذه المادة الحالة التى ذكرتها ؟ إذا كان ذلك فأكتفى بنص الببدأ ٥٤ وحكم البرلمان وأسحب اقتراحى .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — لا نزاع فى أن النص يشمل هذه الحالة لأنه عام .  
معالي الرئيس — يؤخذ رأى على إبقاء نص الببدأ ٥٧ كما هو أو يحذف منه كلمة « سنوية » .  
( فتقرر بالأغلبية بقاء النص على حاله ) .  
( فى ٢٩ أغسطس سنة ١٩٢٢ ) .

تليت المادة السابعة والعشرون وهذا نصها :  
يتناول كل عضو من أعضاء البرلمان مكافأة سنوية .  
حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — أقترح حذف كلمة سنوية من آخر المادة ليكون البرلمان حراً فى أن يقرر جعل المكافأة عن مدة الدور دون السنة بأكملها .  
حضرة عبد العزيز فهمى بك — سبق أن تناقشت الهيئة فى هذه النقطة ؛ وأرى أن المكافأة حق لأعضاء البرلمان لهم أن يتنازلوا عنه أو أن يجعلوه قاصراً على مدة العمل .  
( فقررت الهيئة بقاء المادة على أصلها ) .  
( فى أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

يجب أن ينص على الطريقة التى تحددها مكافأة أعضاء البرلمان . وإذا لم تحدد هذه الطريقة فى الدستور فلا بد من تحديدها بقانون .

اللجنة  
الاستشارية  
التشريعية

قرار مجلس الوزراء الصادر بإتفاص مكافأة أعضاء البرلمان إلى ٣٦٠ جنياً لا يؤثر مطلقاً على القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٤ الذى جعلها ستمائة جنيه ، لأن القانون لا يعدل ولا يلغى إلا بقانون .

مجلس النواب

تراجع المناقشة على هذا الببدأ فى المادة ٢٦ .

( فى ٢٨ يونيه وفى ٥ يوليه سنة ١٩٢٦ ) .

صفة أعضاء مجلس الشيوخ لا تنحل عنهم فى وقت من الأوقات طبقاً لحكم الدستور الذى لا يجيز حل مجلس الشيوخ .

الأمير الملكى رقم ٧٢ لسنة ١٩٢٩ لا يعدو أنه أقر الأمور فى نصابها ، وأزال العقوبات التى كانت قائمة فى سبيل مباشرة الشيوخ أرثيقتهم — صرف مكافأة الأعضاء بناء على ذلك طول مدة التعطيل .

مجلس الشيوخ

تراجع المناقشة على هذا الببدأ فى المادة ٣٨ .

( فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠ ) .



مادة ١١٨ » ... ..

(١) لا يجوز لموظف انتخب عضواً بمجلس الشيوخ ، أو عين عضواً فيه ، أن يجمع بين مرتب الوظيفة ومكافأة العضوية ، وإنما يأخذ أكبر المرتبين حتى يفصل في صحة نيابته وتنتهى مدة الاختيار .

(٢) وكذلك لا يجوز للأعضاء الذين يتناولون مرتبات من الأموال العامة ، ويصح لهم الجمع بين العضوية والوظيفة ، أن يجمع بين المكافأة والمرتب ، بل لهم أن يختاروا أحدهما .

راجع التعليق على ذلك في المادة ٩٢ .

( في ١٤ يونيه سنة ١٩٣٨ ) .

ما هو محل إقامة العضو المعين الذى يباح له أن يأخذ منه جواز سفر حتى مدينة القاهرة ، مع معرفة إقامته فيها .

عزيزى سعادة بدوى باشا

يقضى القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٦ الخاص بالمكافأة البرلمانية بأن « يعطى لكل عضو من أعضاء البرلمان جواز السفر في الدرجة الأولى على خطوط سكك حديد الدولة من النقطة التى يختارها فى دائرته الانتخابية إلى القاهرة » .

وتنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من هذا القانون على ما يأتى :

« فإذا كان العضو معيناً وغير مقيم بالقاهرة يعطى له الجواز السابق ذكره من محل إقامته إلى القاهرة » .

ومن حيث إن القانون للمصرى لم يعرف محل الإقامة تعريفاً قاطعاً فقد يتسع المجال لثنى التأويلات . وقد يقال إن محل الإقامة للنزل العائلى أو مركز الأعمال أو الوطن أو غير هذا .

ولذلك يحدث أن يكون المجلس على علم تام بأن أحد حضرات الأعضاء المعينين له محل إقامة بالقاهرة ، كما قد يكون له مكتب أو معروف بها ، ويؤيد هذا العلم أن يطلب حضرته إلى سكرتيرية المجلس أن ترسل إليه جميع الأوراق والمكاتبات الخاصة به فى أحد هذه العناوين — ومع ذلك يطلب إلى رئاسة المجلس منحه جوازاً للسفر مجاناً على خطوط سكك حديد الدولة من جهة أخرى إلى القاهرة ، قائلاً بأن له بها مصالح ومحل إقامة آخر . ويحصل كذلك أن يكون محل إقامة العضو بالقاهرة معروفاً للكافة ويطلب حفظ هذا الطلب اعتماداً على أن مصالحه الخاصة أو ضيعته فى الجهة التى يرغب فى أن يكون الجواز الذى يطلبه بينها وبين القاهرة .

وإنى لا أرى فى نصوص القانون القائم الآن ما يميز ما يطلبه بعض حضرات الأعضاء المعينين الذين لهم محل إقامة معروفة بالقاهرة ومع ذلك فقد حررت هذا لسعادتكم راجياً الوقوف على رأيكم فى هذا الموضوع . ولوضع الأمور فى نصابها أرجو من سعادتكم التفضل بتعريف محل الإقامة بالنسبة لحضرات الأعضاء المعينين والإفادة بما إذا كان للعضو أن يحدد محل إقامته بالمنزل العائلى أو الأعمال أو الوطن أو غير ذلك . مع العلم بأن النص الفرنسى للقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٦ عبر عن محل الإقامة بلفظة «sidence» ولم يلجأ إلى كلمة «Domicile» كما جرت نصوص القانون المدنى عند كلامها عن المحل ، مع العلم بأن القانون وضع أولاً باللغة العربية ترجم بعد ذلك ؛ وأعتقد أن الترجمة فى غير محلها . وأرجو فى الوقت نفسه موافاتى بالشروط التى يجب توافرها فى المقرر المختار الذى محل الإقامة .

وآمل أن يصلنى رأى سعادتكم الشخصى فيما بينت فى أقرب ما يتيسر من الوقت للضرورة .

رئيس المجلس

محمد محمود خليل

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق احتراماتى

## رياسة لجنة قضايا الحكومة

عزيزى الرئيس

اطلعت على بيان الوقائع التى تسألوننى حكم القانون فيها . وحققاً لم يعرف القانون محل الإقامة بل إن الوطن وأهم أحكامه متعلق بالأحوال الشخصية لا يعرفه القانون المدنى كذلك . وقد عرف قانون الانتخاب الوطن بأنه الجهة التى يقيم فيها الشخص دائماً ، أو التى له بها مصلحة ، أو فيها مقر عائلته . ولكنى لا أرى وجهاً للقول بأن الشارع فى قانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٦ قصد الكلام عن الوطن بذلك التعريف . لذلك وجب أن تؤول عبارة محل الإقامة بالمعنى المستفاد من لفظها ومن الغرض الذى قرر من أجله منح جواز السفر . وظاهر هذا الغرض هو عدم إرهاب عضو البرلمان بتكليفه الانتقال على نفقته إلى مقر البرلمان إذا كان يقيم فى مكان آخر . وقد كان الأولى أن يكون هذا الغرض هو مناط الحكم إطلاقاً ، سواء أكان العضو منتخباً أو معيناً . غير أن القانون آثر أن يجعل مناطه فى حالة العضو المنتخب الدائرة الانتخابية . وكثيراً ما تكون الدائرة الانتخابية محل الإقامة أو قرية منه ، ولكن القانون لم يجعل العبرة بالإقامة فى ذاتها ، وبني تحديد جواز السفر على فرض — أظنه غير متحقق فى مصر — هو حاجة العضو إلى التردد على دائرته .

ورغبة التسوية بين نوعى الأعضاء هى التى دعت الشارع إلى التباس أساس آخر بالنسبة للأعضاء المعينين . وقد يرى أن معنى المساواة الذى أوحى بهذا الازدواج فى الحكم يقتضى التيسير فى تأويل حق هؤلاء الأعضاء ، فإن الدائرة الانتخابية قد تكون محل إقامة عرضية أو مركز أعمال أو موطن أسرة ، وقد لا تكون شيئاً من ذلك كله . على أنه يجب ألا يغفل أن جواز السفر ميزة ، ولذلك ينبغى أن تؤول على غير سبيل التوسع .

ومع ذلك فإن الأخذ بظاهر اللفظ لا يجوز أن يقصر محل الإقامة على المحل الذى يقيم فيه الشخص عادة أو غالباً ، بل يكفى أن يقيم العضو بعض وقته فى مكان ليكون محل إقامة له حق السفر فيه إلى القاهرة ، فإن ضرورات حضور جلسات المجلس أو اللجان قد لا تتفق مع ضرورات إقامته . فقضاء حق المجلس يقتضيه نفقة الانتقال من محل الإقامة الموقت فى غير الأوان الذى كان يريده أو يزعمه . وقد يكون الشارع لم يلاحظ إلا حالة محل الإقامة الوحيد . ولكن الواقع أنه بسبب طبائع الحياة الزراعية فى مصر يكون لبعض الناس أكثر من محل إقامة كما أن بعض الأعضاء قد يجعل لنفسه بسبب العضوية محل إقامة فى مصر . وفى الحالين لا أرى ما يمنع من الإفراز بحقه فى جواز السفر ما دام له محل إقامة فى غير القاهرة مهما يكن من قلة الإقامة به ، وبشرط أن يكون محل إقامة . وقد يصعب التمييز بين مركز الأعمال وموطن الأسرة من جانب ومحل الإقامة بهذا المعنى من جانب آخر ولكن المسألة مسألة وقائع .

ولهذه المسألة ارتباط بطبيعة المكافأة البرلمانية ، وقد يلوح أن المكافأة لم يلاحظ فى تحديدها أن تعوض العضو عن نفقات الانتقال وقد تأبى مساواة الأعضاء فيها أن يكون لها غرض من هذا القبيل بالنسبة لبعضهم دون البعض الآخر . لذلك لا يجوز أن يتحمل العضو المعين فيها تلك النفقات .

فإذا ثبت أن عضواً معيناً له فى غير القاهرة محل إقامة — ولو لم يكن محل الإقامة الوحيد أو الغالب — يحتاج للتردد عليه ، فلا أرى وجهاً لحرمانه من ميزة جواز السفر .

وتفضلوا بقبول فائق احتراماتى ؟

رئيس لجنة قضايا الحكومة

٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٨

عبد الحميد بدوى



مادة ١١٩ - « يضع كل مجلس لائحته الداخلية مبنياً فيها طريقة السير في تأدية أعماله » .

لجنة وضع  
المبادئ العامة  
للدستور

حضرة عبد العزيز فهمي بك - يبين كل مجلس بنفسه في لائحته الداخلية الطريقة التي يؤدي أعماله على موجبها .  
( موافقة عامة ) .

( في ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

لجنة الدستور

تلى القرار الحادي والأربعون ، وهذا نصه :

يبين كل مجلس بنفسه في لائحته الداخلية الطريقة التي يؤدي أعماله على موجبها .  
( موافقة عامة ) .

( في ١٥ يونيو سنة ١٩٢٢ ) .

تليت المادة الثامنة والعشرون قررت الهيئة بقاءها على أصلها ، وهذا نصها :

يضع كل مجلس لائحته الداخلية مبنياً فيها طريقة السير في تأدية أعماله .

( في أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

موافقة المجلس على ما بقى من مواد اللائحة ( من المادة ٧٣ إلى نهايتها دفعة واحدة ) .

مجلس النواب

تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٠٤ .

( في ٣١ مارس سنة ١٩٢٤ ) .

للرئيس الحق في أن يستبعد الاقتراح إذا كان خارجاً عن اختصاص المجلس .

مجلس الشيوخ

دولة الرئيس - تقدم إلينا اقتراح من حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل ، وهذا نصه :

« أقترح على هيئة المجلس الموقر قبول رغبتى لتقرير إعادة جميع العمد والمشايخ وعمد العربان ووكلاتهم ومشايخ فرقهم الذين رفقوا أو اضطروا للاستقالة ابتداء من أول ديسمبر سنة ١٩٢٤ للآن بأسرع ما يمكن حتى تطمئن البلاد وتهدأ نفوسها وحتى تنفذ إرادة الأمة التي ظهرت بأوسع معانيها في الانتخابات المباشرة » .

وإنى أرى استبعاد هذا الاقتراح لأنه خارج عن اختصاص المجلس .

( أصوات : يرفض ) .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - على كل حال هذا اقتراح يجب إحالته على لجنة فحص الاقتراحات والعرائض لتقرر ما تر .  
بشأنه .

دولة الرئيس - للرئيس أن يمنع أى عضو من الكلام فيما يخرج عن اختصاص المجلس .

حضرة حافظ عابدين بك - هذا الاقتراح في الواقع من اختصاص السلطة التنفيذية ؛ ويظهر أن غرض حضرة العضو هو اقتراح برغبة النظر في إعادة العمد الذين رفقوا .

دولة الرئيس - لقد تلوت على حضراتكم نص الاقتراح . وأظنكم لاحظتم أن حضرة العضو يطلب فيه أن يقرر المجلس إعادة هؤلاء العمد .

حضرة حافظ عابدين بك - لا بأس إذن من أن يعدل حضرة العضو اقتراحه .

حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي - هل يوافق حضرة العضو على تعديل هذا الاقتراح بتغيير عبارة « تقرير إعادة العمد بعبارة » النظر في إعادة العمد » .

حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل - أوافق وسأقدم للمجلس اقتراحى مراعيًا فيه هذا التعديل .

( في ١٤ يونيو سنة ١٩٢٦ ) .

قرار المجلس أنه متمسك باستقلاله استقلالاً تاماً عن مصالح الحكومة في إدارة شؤونه عامة ، وأنه هو الذى يتولى إدارة هذه الشؤون بنفسه بواسطة هيئاته بدون أى تدخل من أية وزارة مع تبليغ هذا القرار لهيئة الحكومة .

### تقرير إلى مكتب إدارة مجلس الشيوخ

(١) تتضمن اللوائح والأوامر الخاصة بموظفى الحكومة جميع القواعد والأحكام التى ينبغى العمل بها فى تعيينهم وترقيتهم وزيادة مرتباتهم وإجازاتهم وتقاعدهم الخ .

وهذه القواعد تطبقها كل وزارة بالنسبة لموظفيها بقرارات تصدر من الوزير نفسه أو بمن يخوله الوزير حق التصرف فيها . فإذا اقتضت المصلحة العامة الخروج عن تلك القواعد والتصرف بطريق الاستثناء فيكون مرجع الأمر فى ذلك إلى مجلس الوزراء .

وللمجلس أن يقرر الظروف التى تبرر الاستثناء .

وبعبارة أخرى إنه يوجد بالنسبة لموظفى الحكومة سلطتان : سلطة عادية وهى سلطة الوزير وعملها يكون فى دائرة القواعد المقررة والأحكام المرسومة ، وسلطة غير عادية وهى سلطة مجلس الوزراء الذى من حقه أن يخرج عن القواعد المقررة . وليس معنى هذا فى ذهن الشارع أن لمجلس الوزراء أن يتصرف كما يرى بغير قيد ولكن معناه أن المفترض أنه لا يخرج عن القواعد الموضوعة ويتصرف بطريق الاستثناء إلا عملاً بمقتضيات الصالح العام .

(٢) تألف البرلمان ووضع كل من مجلس الشيوخ ومجلس النواب لائحته الداخلية طبقاً للحق المخول له بموجب المادة ١١٩ من الدستور ، والمعروف فى كل البلاد الدستورية أن المجالس النيابية مستقلة استقلالاً تاماً فى شؤونها الداخلية وفى كل ما يتعلق بشؤون موظفيها وفيما ترى تطبيقه عليهم من القواعد والأحكام . ولهذا قضت اللائحة الداخلية فى المادة ١١٨ منها بوضع لائحة خاصة للإدارة الداخلية تبين فيها القواعد الواجب اتباعها فيما يتعلق بتعيين الموظفين والعمال وترقيتهم وعزلهم الخ وهذا النص فى ذاته تأييد لمبدأ استقلال المجلس وحكم بأن موظفى المجلس لا يسرى عليهم من اللوائح والأحكام إلا ما يقرره المجلس نفسه .

(٣) وعينت اللائحة الداخلية أيضاً الهيئات المختلفة التى تتولى مباشرة شؤون المجلس بالنيابة عنه فوكلت هيئة المراقبة مباشرة مصروفات المجلس ومراقبة الموظفين وتوقيع أذونات الصرف بالاشتراك مع الرئيس الخ . وناطت بلجنة الحسابات مراجعة الحسابات وغير ذلك من الشؤون ، وخولت مكتب الإدارة حق تعيين الموظفين وترقيتهم وعزلهم . فكانت هذه النصوص جميعاً مظهراً جديداً لمبدأ استقلال المجلس وتأييداً له وحكماً صريحاً فى أن الهيئات المعنية فى اللائحة هى وحدها التى يحق لها أن تباشر الاختصاصات المخولة لكل منها لأنه إذا حق لأية هيئة أخرى خارجة عن المجلس أن تتولى بالنسبة لأى شأن من شؤونه الداخلية أى عمل من أعمال الإدارة أو المراقبة مما هو مخول لمكتب الإدارة أو لهيئة المراقبة أو للجنة الحسابات الخ . لكان معنى هذا أن نصوص اللائحة وضعت عبثاً وأنها لا قيمة لها من الوجهة القانونية .

(٤) ولم تقيد اللائحة حق المكتب فى التعيينات والترقيات بأى قيد حيث نصت المادة ١١٧ على أن « تعيين وترقية وعزل موظفى السكرتيرية والمكتبية من اختصاص المكتب » .

نعم إن المادة ١١٨ من اللائحة قضت بوضع لائحة للإدارة الداخلية تبين فيها القواعد الواجب اتباعها فى تعيين وترقية الموظفين الخ . ولكن هذه المادة لم تتضمن أية إشارة إلى الأحكام التى ينبغى العمل بها إلى حين وضع تلك اللائحة . فكان المترتب على ذلك حتماً أنه إلى أن توضع لائحة الإدارة الداخلية يكون للمكتب هو المرجع الأعلى — بل المرجع الوحيد — فى كل ما يتعلق بتعيين الموظفين وترقيتهم ويكون من حقه دون غيره مباشرة جميع الاختصاصات التى ترتبط بهذا الموضوع سواء فى ذلك الاختصاصات العادية التى يباشرها كل وزير فى وزارته بالنسبة لموظفيه أو الاختصاصات غير العادية التى يباشرها مجلس الوزراء .



كان المعروف جيداً من قبل وضع اللائحة الداخلية أن موظفي الحكومة خاضعون لأحكام وقيود عامة ، وأن مجلس الوزراء يحق له علم التقيد بهذه القيود ، وكان بين واضعي اللائحة طائفة من الوزراء السابقين وغيرهم ممن خبروا النظم الإدارية وعرفوا أن « الاستثناء » في ذاته جزء من النظام الإداري المتعلق بالتوظيف والترقية . وقد نوقشت اللائحة في جلسات علنية ولم يبد أحد من أعضاء المجلس ولا من أعضاء الوزارة القائمة بالأمر أى اعتراض على الصيغة المطلقة التى وضعت للمادة ١١٧ ، فيجب أن يستنتج من هذا أن المجلس أراد أن يمنح مكتبه توكيلاً عاماً مطلقاً غير مقيد بقيد فيما يتعلق بالتعيين والترقية .

ونعيد هنا ما قلناه من قبل وهو أن تحويل المكتب هذا الحق من غير تقييده بقيد معين ليس معناه أن للمكتب أن يتصرف كما يشاء ويهوى ، إذ الواقع أن المكتب مقيد بقيد الصلحة العامة ، وأن المفروض أن المجلس رأى أن مكتبه أهل لتقدير هذه الصلحة على وجهها الصحيح ، وأنه جدير بحكم تكوينه والثقة للوضوعة فيه ألا يسئ استعمال الحق المخول له ، وأنه لا يتوقع بالإجمال أن يصدر قراراً يكون أساسه العبث .

(٥) ولا يمكن أن يقال إن المادة ١١٧ وإن كان ظاهرها الإطلاق فهي لا تتصرف إلا إلى الأحوال العادية التى تدخل فى دائرة التصرفات الجائزة للوزراء فى وزاراتهم دون السلطة غير العادية التى يباشرها مجلس الوزراء . لأن مؤدى هذا القول يكون حرمان موظفى مجلس الشيوخ بغير مسوغ وبغير نص من حق يتمتع به الموظفون فى وزارات الحكومة . ليس من حق الموظف أن يرقى ترقية استثنائية ؛ ولكن من حقه فى النظام المعمول به الآن أن توجد هيئة تملك ترقية بطريق الاستثناء إذا كان مستحقاً للترقية الاستثنائية . فهذا الحق إذن وإن كان حقاً فردياً احتمالاً معلقاً على استحقاقه للترقية الاستثنائية ولكنه على كل حال حق فى تلك الدائرة الضيقة .

(٦) بعد ذلك صرح وزير المالية باسم الحكومة فى جلسة مجلس الشيوخ المنعقدة فى ١٠ يولييه سنة ١٩٢٤ بما يأتى :  
« إن الحكومة لا تعارض فى أن يتولى كل من مجلس الشيوخ والنواب وضع ميزانيته بنفسه بحيث إنهما لا يخرجان فى ذلك عن القواعد التى تجرى عليها الحكومة فى وضع ميزانيتهما بالنسبة للأمور الحسائية وبالنسبة للموظفين من حيث تعيينهم وعزلهم وترقيتهم وتسوية معاشاتهم ومكافآتهم ، حتى لا تكون هناك تفرقة بين موظفى الحكومة وموظفى المجلسين » .  
وأول ما نلاحظه على هذا التصريح أنه لم يكسب ولم يكن فى ميسوره أن يكسب المجلس حقاً جديداً فيما يتعلق بوضع ميزانيته ، وإن كان تقريراً لمبدأ ثابت من قبل بحكم النظم البرلمانية .

(٧) لم يتناقش المجلس فى هذا التصريح ولم يتخذ بشأنه قراراً بالموافقة عليه أو تعديله وإنما اكتفى بتسجيله فى مضبطة الجلسة وليس من شأنى أن أفسر هذا السكوت بالموافقة أو بما تقدم لى إبداءه من أن هذا التصريح لم يكن إلا تقريراً لمبدأ ثابت من قبل ، فهو بهذه الثابة لا يكون محلاً للمناقشة .

ولكن مع افتراض أن المجلس بسكوته عن هذا القرار قد أقره ، فماذا يكون الأثر القانونى لهذا الإقرار ؟

(٨) هذا الأثر القانونى هو أن المجلس — إلى أن توضع لائحة للإدارة الداخلية فى مختلف الأمور المنصوص عليها فى المادة ١١٨ من اللائحة الداخلية — قد اتخذ بمحض إرادته وسلطانه لوائح الحكومة لأئحة وقتية لموظفيه وحساباته وشؤونه المالية .

وعلى ذلك يصبح من القواعد العامة ألا يعين فى وظيفة بمجلس الشيوخ إلا من توافرت فيه شروط الاستخدام من جهة الجنسية المصرية ، وحسن السيرة ، واللياقة للخدمة طبعياً ، والشهادات الدراسية ، والرتب المقرر لكل شهادة الخ ، وأن تكون ترقية موظفى المجلس وزيادة مرتباتهم بعد انقضاء المدد المقررة قانوناً ، وفى نفس المواعيد ، وبالمقادير المقررة كذلك .

(٩) هذا هو الأثر القانونى الوحيد الذى يترتب على قرار مجلس الشيوخ المفترض صدوره ، وإلى هذا المعنى وحده يمكن توجيهه . ولكن لا يمكن أن يترتب عليه بصفة خاصة أثر من الآثار الآتية :

(١) نقل اختصاص أية هيئة من الهيئات المعينة فى اللائحة الداخلية إلى أية جهة حكومية ، فيبقى التعيين والترقية من اختصاص المكتب ، وتظل مباشرة المصروفات من اختصاص الرقابة ، ومراجعة الحسابات من اختصاص لجنة الحسابات .



(ب) تحويل أية جهة حكومية (وزارة للمالية أو اللجنة للمالية أو مجلس الوزراء) حق مراقبة أية هيئة من الهيئات المتدبة من مجلس الشيوخ لمباشرة أعماله الإدارية وشؤونه الداخلية. فهذه الهيئات هي التي تبشر وحدها تلك الاختصاصات في الدائرة المرسومة من المجلس، ولا تكون مسئولة عن أى عمل من أعمالها إلا للمجلس نفسه.

(١٠) ولا يمكن أيضاً أن يفسر ذلك القرار بأنه يرمى إلى منع أى تعيين أو ترقية استثنائية في مجلس الشيوخ، لأن كل ما يمكن أن يؤدي إليه القرار هو أنه يسوى تسوية تامة بين موظفي الحكومة وموظفي المجلس، فلا يمتاز أى فريق منهما على فريق، ولا يجوز أن يحرم أحد الفريقين منزلة يتمتع بها الفريق الآخر، لا من جهة القانون، ولا من جهة الواقع. فإذا منع الاستثناء منعاً باتاً في المجلس مع وجوده في دوائر الحكومة، كان هذا تمييزاً لم يرد في القرار، ولا يمكن أن يؤدي إليه.

(١١) فوجب إذن أن نتساءل: من هي الهيئة التي تملك سلطة إجراء الاستثناء في مجلس الشيوخ عند الاقتضاء؟

هذه السلطة لا يمكن أن تكون إلا إحدى هيتين:

إما أنها مجلس الوزراء باعتبار أن اللوائح المعمول بها في الحكومة تقضى بأنه لا يجوز إجراء أى تعيين أو ترقية على غير القواعد المقررة فيها إلا بقرار من مجلس الوزراء بعد أخذ رأى اللجنة المالية.

ويلوح لي أن هذا التفسير هو الذي قد تمسك به وزارة المالية، وهو التفسير الحرفي للقرار الخاص بتطبيق لوائح الحكومة على موظفي المجلس.

غير أن هذا التفسير لا يمكننا التسليم به بحال من الأحوال، أولاً لأنه يتنافى مع مبدأ استقلال المجلس، ويبيح للسلطة التنفيذية التدخل في الشؤون الداخلية للهيئة التشريعية. وثانياً لأنه يتنافى مع المادة ١١٧ من اللائحة الداخلية التي تجعل التعيين والترقية وغيرها من حق للكتب وحده، ولا تخول مجلس الوزراء أى حق من هذا القبيل، لا صراحة ولا ضمناً، وليس ثمة من سبيل إلى تحويله شيئاً من هذا إلا إذا عدل نص المادة المذكورة.

وإما أن تكون السلطة التي تملك الاستثناء هي مكتب الإدارة. وهذا التفسير هو في نظرنا التفسير السليم الذي يتفق مع استقلال المجلس، ومع روح التشريع الدستوري، ومع نص المادة ١١٧ من اللائحة.

فالمكتب هو الذي تلقى الوكالة عن المجلس في كل ما يدخل ضمن دائرة اختصاصاته، وليس لهيئة أخرى أن تدعى أنها تشاركه في هذه الوكالة. وما دمنا قد أيدنا أن الاستثناء في ذاته جزء من النظام الإداري، وأن موظفي مجلس الشيوخ لا يمكن أن يحرموا منه ما دام قائماً قانوناً في وزارات الدولة، وأن مجلس الوزراء ليس له من الصفة ما يؤهله للحكم في هذا الشأن فيما يتعلق بموظفي مجلس الشيوخ، فلم يبق إلا أن مكتب الإدارة هو الذي يختص بهذا.

ويكون معنى القرار المفترض صدوره من مجلس الشيوخ — ونكرر القول إنه لم يصدر قرار في هذا — هو أن المكتب ملزم بصفة عامة أن يراعى فيما يتعلق بالتعيين والترقية وغيرها، الأحكام العامة المقررة في اللوائح، وأنه لا يجوز له أن يخرج عن هذه الأحكام إلا إذا كان هناك من الأسباب الاستثنائية ما يبرر هذا الخروج. وبعد أن يتبين أن الاستثناء مما تقضى به الضرورة أو العدل، أو تحتمه مصلحة العمل، وأن يبين في قراره الأسباب التي حملته على إصدار القرار. فإذا وجدت أسباب قوية تبرر الاستثناء فلا شك عندي أنه هو وحده الذي يملك تكليف هذه الأسباب وتقديرها بما له من الرقابة العامة على شؤون المجلس الإدارية، وبما خول إليه في المادة ١١٧ من اللائحة من الحقوق، وأنه غير ملزم، بل غير مسموح له بأن يرجع في تقريره هذا إلى قرار من مجلس الوزراء.

(١٢) ورأى أنه من الضروري أن يفصل المكتب في هذه النقطة، فإن المسألة محل لبس وإبهام وكل إبهام مضر بسير العمل، فضلاً عن أنه لا محل له لدينا، فإذا أخذ المكتب بالتفسير الذي تقدم، فأرجو أن يصدر قراراً به. وقد يحسن أيضاً أن نبلغ هذا القرار إلى وزارة المالية لتعرف حقيقة موقفها وموقفنا في هذا الشأن.

ويقيني أنها إذا درست المسألة بإمعان في ضوء المبادئ العامة ولو بالاستئناس برأى قسم قضاياها، فإنها ستهي الأمر بها إلى التسليم بصحة نظريتنا، فإذا نازعتنا في هذا فمجلس الشيوخ نفسه هو مرجع الفصل بيننا في الأمر.

السكرتير العام

حبيب المصري

١٦ مايو سنة ١٩٢٦



## قرار المكتب

بعد الاطلاع على التقرير المقدم من السكرتير العام  
وبما أن تطبيق اللوائح الخاصة بموظفي الحكومة على موظفي المجلس ومستخدميه لا يعدو أثره أن يجعل الفريقين سواء في المعاملة  
بلا تمييز لفريق على الآخر .  
وبما أن تلك اللوائح تحدّد فيما يتعلق بموظفي الحكومة السلطة التي تملك إجراء التعيينات والترقيات ، فتجعل العادية منها من  
اختصاص الوزير صاحب الشأن والاستثنائية من اختصاص مجلس الوزراء .  
وبما أنه في هذه الحالة يتعين البحث لمعرفة السلطة التي تملك إجراء الاستثناء فيما يتعلق بموظفي مجلس الشيوخ ومستخدميه .  
وبما أنه لا يمكن التسليم بهذا الحق لمجلس الوزراء لما في ذلك من التناقض مع مبدأ استقلال المجلس في شؤونه الداخلية وشؤون  
موظفيه ، ومع ما هو مقرر في المادة ١١٧ من اللائحة التي جعلت التعيينات والترقيات من حق مكتب الإدارة وحده ، وهذا الحكم  
لم يخرج عن كونه تطبيقاً للبداية العام الخاص باستقلال المجالس النيابية في إدارة شؤونها الداخلية وانحصار السلطة في يد مكاتب الإدارة .  
وبما أن المكتب يرى أن الهيئة الوحيدة التي تملك هذا الاختصاص هي هيئة مكتب الإدارة عملاً بالمادة ١١٧ من اللائحة الداخلية  
ووفقاً لللائحة البلجيكية التي أخذ عنها هذا النص . إذ حق الاستثناء محوّل بموجب حكم تلك اللائحة إلى المكتب بشرط أن يكون القرار  
الصادر به مسيئاً .

## فبنـاء على ذلك

قرر المكتب تفسيراً للمادة ١١٧ أن جميع التعيينات والترقيات — سواء كانت عادية أو غير عادية — تدخل في اختصاصه على أن  
يبين في قراره أسباب الاستثناء .

وقرر المكتب إحاطة المجلس علماً بهذا القرار .

دولة الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذا القرار ؟

(أصوات : موافقون) .

دولة الرئيس — إذن يوافق المجلس على هذا القرار .

معالي محمد شفيق باشا — قضت المادة ١١٨ من اللائحة الداخلية بأن « يضع المكتب لائحة للإدارة الداخلية لتقرير القواعد  
الواجب اتباعها في تعيين الموظفين والخدمة ، وتحديد مرتباتهم ، وترقيتهم ، وتأديبهم ، وعزلهم ، وتقاعدهم ، وإقالتهم من الخدمة ، وفي  
نظام الصرف ، والجرد ، والإدارة الخ » .

ومع أن هذه اللائحة لم توضع بعد فإننا نمانع في تطبيق لوائح الحكومة على موظفي المجلس ومستخدميه ، وهذا أمر لا يليق مطلقاً  
بليجب علينا عندما نريد رفع رقابة الحكومة علينا أن نضع لائحة الإدارة التي قررنا وضعها عندما نظرنا اللائحة الداخلية في سنة ١٩٢٤  
وبخاصة أن دور الانعقاد الحالي لن يستمر أكثر من شهر . وإنني أرى أن يتبع في الاستثناءات بالنسبة لموظفي المجلس ومستخدميه  
ما هو متبع في مصالح الحكومة إلى أن توضع لائحة الإدارة للنصوص عليها في المادة ١١٨ من اللائحة الداخلية .

دولة الرئيس — كأن معاليك تريد أن يعرض ما يتعلق بموظفي المجلس على هيئة مجلس الوزراء ؟

معالي محمد شفيق باشا — نعم أريد ذلك .

دولة الرئيس — ولكن المجلس وافق على القرار السابق ، وبذلك أقلل باب المناقشة .

معالي محمد شفيق باشا — متى أقلل باب المناقشة ؟

دولة الرئيس — بعد موافقة حضرات الأعضاء على القرار .

مادة ١١٩ « ... .. »

معالي محمد شفيق باشا — ولماذا سمحتم لى دولتكم إذن بالكلام ؟  
دولة الرئيس — لأننى لم أكن أدرى ما تريد أن تقول .  
حضرة محمد محمود خليل بك — أريد أن أغتم هذه الفرصة لأطلب من المجلس أن يقرر مرة واحدة أنه مستقل استقلالاً تاماً عن كافة مصالح الحكومة ، وأن لا سلطان لها عليه . وقدم اقتراحاً هذا نصه :  
« يقرر المجلس أنه متمسك باستقلاله استقلالاً تاماً عن مصالح الحكومة فى إدارة شؤونه عامة ، وأنه هو الذى يتولى إدارة هذه الشؤون بنفسه بواسطة هيئاته بدون أى تدخل من أية وزارة مع تبليغ هذا القرار لهيئة الحكومة » .  
(وافق المجلس على ذلك) .  
(تصفيق حاد) .  
(فى ١٥ يونيه سنة ١٩٢٦) .

إصرار المجلس على سلطة مكتبه فى تعيين موظفيه وترقيتهم بصفة عادية أو غير عادية ، وأن المجلس مستقل استقلالاً تاماً عن مصالح الحكومة فى إدارة شؤونه عامة .

تلى الاقتراح المقدم من حضرة صاحب المعالي محمد شفيق باشا عن القرار الذى أصدره المجلس بجلسته ١٥ يونيه سنة ١٩٢٦ بشأن سلطة المكتب فى تعيينات موظفى المجلس وترقيتهم ، وهذا نصه :  
« أقترح إلغاء القرار الذى أصدره المجلس أمس فى موضوع نزع سلطة مجلس الوزراء عن موظفى مجلس الشيوخ فى حالة الاستثناءات لأن تلك السلطة مقررة فى كل اللوائح بمقتضى مراسيم ولا يمكن إبطال مفعولها بقرار يصدره مجلس الشيوخ بل الواجب طلب إدخال تعديلات على تلك المراسيم بالطرق المقررة ويعتمد التعديلات كل من مجلس الشيوخ والنواب .  
ومن باب الاحتياط أرجو فتح باب المناقشة فى الموضوع وأن يضاف على قرار أمس ما اقترحت فى نفس الجلسة من تعليق تنفيذ هذا الاقتراح إلى أن يضع المجلس اللائحة التى نصت عليها المادة ١١٨ من اللائحة الداخلية » .  
١٦ يونيه سنة ١٩٢٦  
محمد شفيق

حضرة محمد محمود خليل بك — يرمى بهذا الاقتراح معالي شفيق باشا إلى إعادة المناقشة فى قرار أصدره المجلس أمس . وأنا أرجو من حضرات الزملاء الموافقة على إعادة المناقشة فى هذا الموضوع حتى أغتم الفرصة لأطلب من حضراتكم أن تؤيدوا ما قررتموه بالأمس .  
أما موضوع الاقتراح فيقصد به أن يكون لمجلس الوزراء سلطة فعلية على مجلس الشيوخ فى إدارته ، وهذا أمر لم يقل به أحد لأن السلطة التنفيذية ليس لها حق السيطرة على السلطة التشريعية .  
أما من جهة لائحة الإدارة الداخلية التى يشير إليها معالي شفيق باشا فى اقتراحه فهذه مسألة داخلية ولا يمكن أن تكون سبباً لإعادة المناقشة فى قرار الأمس ، ولذلك أطلب من حضراتكم رفض الاقتراح .  
(أصوات : يرفض الاقتراح) .

معالي محمد شفيق باشا — قبل أن أتكلم فى موضوع الاقتراح أريد أن أتبين أن المجلس لم يقرر رفض الاقتراح .  
حضرة إبراهيم نور الدين بك — القرار الذى أصدره المجلس أمس الفرض منه ألا يكون للسلطة التنفيذية حق الهيمنة على إدارة المجلس وبالتالي على السلطة التشريعية ، فالعودة إلى المناقشة فيه مضیعة للوقت وأطلب أن يؤخذ رأى المجلس فيما إذا كان يوافق على إعادة المناقشة أم لا .  
سماعة محمود شكرى باشا — حقيقة إن المجلس أصدر قراراً أعلن فيه استقلاله عن السلطة التنفيذية ، وهذا مما أوافق عليه .



مادة ١١٩ » ... ..

ولكن اقتراح معالى شفيق باشا يتضمن طلباً احتياطياً وهو سن لأئحة الإدارة الداخلية ، وهذا الطلب لم يبت فيه وأرى أنه وجيه لأن السلطة الاستثنائية التى خولت لمكتب الإدارة يجب أن يكون لها قواعد تسير عليها . ولذا أطلب من المجلس سن هذه اللائحة فى أقرب وقت .

دولة الرئيس — هل تطلب سعادتك تأجيل تنفيذ قرار المجلس حتى تسنّ لأئحة الإدارة الداخلية ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أريد أن أتكم .

دولة الرئيس — أرجو أن تنتظر دورك .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أنا لا أعرف متى يحىء دورى ، ولا أفهم معنى أن يقول دولة رئيس المجلس عند نظر اقتراح حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل إن المجلس أخطأ ، فإذا أردت أن أدفع هذه الإهانة أمتنع من الكلام .

دولة الرئيس — لا تؤاخذنى ، المجلس قرر إحالة الاقتراح وانتهى .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — ليس لرئيس المجلس الحق فى أن يقول إن المجلس أخطأ فى رأيه .

دولة الرئيس — لم أقل إن المجلس أخطأ وإنما قلت رأيى فى مقدمة الاقتراح . وكل ما يمكن لحضراتكم أن تطلبوه منى هو الخضوع لقرار المجلس ولو كان مخالفاً لرأى ، وليس لحضراتكم أن تطلبوا منى تحيذه .

سعادة محمود شكرى باشا — تكلمة لكلامى أقول إن اقتراح معالى شفيق باشا فيه طلب احتياطى وهو سن لأئحة الإدارة النصوص عليها فى المادة ١١٨ من اللائحة الداخلية . فأنا أشترك مع معاليه فى وجوب التعجيل بوضع هذه اللائحة لتكون السلطة الاستثنائية المخولة للمكتب مقيدة بهذه اللائحة وليس فى هذا أدنى عيب بل بالعكس نريد أن يسير المجلس على قواعد لا تتنافى مع استقلاله .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — هذا كلام وجيه إذا قرأه معالى شفيق باشا بمعنى أن يطلب من هيئة المكتب لا من المجلس التعجيل فى وضع لأئحة الإدارة ، لأن وضع هذه اللائحة منوط بهيئة المكتب طبقاً لنص للمادة ١١٨ من اللائحة الداخلية ، وهذا لا يتعارض مع ما قرره المجلس أمس .

سعادة محمود شكرى باشا — أوافق على أن هيئة المكتب هى التى تقوم بوضع لأئحة الإدارة ، وأرجو فقط أن يحدد لها ميعاد لتقديمها إلى المجلس .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — هذا واجب .

حضرة محمد محمود خليل بك — اقتراح معالى شفيق باشا ينقسم إلى قسمين : الأول يطلب به استبقاء سلطة مجلس الوزراء على المجلس ، وهذا ما لا يمكن قبوله وقد أصدرتم حضراتكم بالأمس قراركم فى ذلك فلا تصح العودة إلى المناقشة فيه .

أما القسم الثانى من الاقتراح فإنه يطلب به تأجيل تنفيذ هذا القرار إلى أن يضع المجلس لأئحة الإدارة الداخلية ، بمعنى أن قرار المجلس لا ينفذ وتظل سلطة مجلس الوزراء باقية إلى أن يتم وضع لأئحة الإدارة ؛ وهذا لا يمكن قبوله لأنه يتنافى مع القرار الذى أصدره المجلس .

أما من جهة لأئحة الإدارة فإن مكتب المجلس يشغل فى وضعها وسبق للمكتب أن أصدر قراراً بأن يسير مع موظفيه على النظام المتبع فى مصالح الحكومة حتى ينتهى من وضع لأئحة الإدارة ، ولكنه قرر أيضاً أنه هو صاحب الحق فى تطبيق هذه النظم على موظفى المجلس .

وبناء على ذلك يكون الاقتراح — سواء أكان من الوجهة الأصلية أم الاحتياطية — غير مقبول وأطلب رفضه .

دولة الرئيس — أماننا الآن مسالتان : الأولى ما يطلبه معالى شفيق باشا من إعادة المناقشة فى قرار المجلس . والثانية الطلب الاحتياطى الذى يرمى به إلى تأجيل تنفيذ القرار حتى توضع لأئحة الإدارة .

فهل توافقون حضراتكم على المسألة الأولى ؟

( أصوات : رفض ) .

دولة الرئيس — وهل توافقون على الطلب الاحتياطي ؟

( أصوات : رفض ) .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — أرجو ألا يعلق تنفيذ قرار المجلس على أى شيء ؛ وكل ما أرجوه أن يهتم مكتب المجلس بسن لائحة الإدارة .

دولة الرئيس — من يوافق على طلب معالى شفيق باشا الاحتياطي فليتفضل بالوقوف .

( وقف ثلاثة أعضاء ) .

دولة الرئيس — المجلس يقرر رفض الاقتراح مع إبداء رغبته فى التعجيل بوضع لائحة الإدارة .

( فى ١٦ يونيه سنة ١٩٢٦ ) .

### استقلال المجلس بشؤونه .

الرئيس — لننظر الآن المذكرة المرفوعة من هيئة المكتب بشأن استقلال المجلس فى ميزانيته .

تليت المذكرة ، وهذا نصها :

### مذكرة مرفوعة من مراقبى مجلس النواب إلى هيئة المكتب

#### مجلس النواب

١ — مبدأ فصل السلطات أولاً ، وحق السلطة التشريعية فى الإشراف على السلطة التنفيذية ثانياً ، يستلزمان استقلال كل من مجلسى البرلمان بجميع شؤونه الداخلية بحيث لا يجوز أن يكون لأية سلطة خارجية عنه حق التدخل فى هذه الشؤون أو الرقابة عليها .

٢ — وقد أخذت اللائحة الداخلية لمجلس النواب بهذا المبدأ فنصت : ( أولاً ) فى المادة ١٥٩ على حق المجلس فى وضع لائحة خاصة لإدارته الداخلية تتضمن القواعد الواجب اتباعها فى معاملة موظفيه ، ( ثانياً ) فى المادتين ١٤٥ و ١٤٧ على استقلاله فى شؤون ميزانيته وحسابه الختامى .

٣ — ولم يكن بد من أن تسلم الحكومة بهذا المبدأ وهو ما فعلته فى جلسة ١٠ يوليه سنة ١٩٢٤ إذ صرحت بأنها لا تمنع فى أن يكون لكل من المجلسين حق وضع ميزانيته الخاصة . وإذا كان المجلس قد قبل بهذه المناسبة أن يطبق لوائح الحكومة على حساباته وموظفيه فالفهم أنه فعل ذلك على أن يستقل هو بتطبيق تلك اللوائح على شؤونه بلا تدخل فى ذلك من أية سلطة أخرى .

٤ — إذا تقرر مبدأ استقلال المجلس بشؤونه العامة ، وهو ما لا سبيل إلى الشك فيه ، فإتينا نقترح لتمام تحقيقه وتطبيقه ما يأتى :

( أولاً ) فيما يختص بالصرف ومسك الحسابات يقرر المجلس صراحة أنه فى هذه الشؤون غير خاضع لأية رقابة أو مراجعة من قبل سلطة أخرى ، وأنه بناء على ذلك عول على مسك حساباته بنفسه وأن أذونات الصرف الموقع عليها من أحد المراقبين والسكرتير العام تعتبر معتمدة ومراجعة ، فتصرف بغير مراجعة جديدة ما دامت لم تتجاوز الاعتماد الخاص بالمجلس فى الميزانية .

( ثانياً ) فيما يختص بالموظفين ينحول مكتب المجلس سلطة معاملتهم طبقاً للوائح الحكومة ، على أن يكون له حق الاستثناء ، وهذا هو المعمول به فى البرلمانات الأجنبية ، والذى أقره مجلس الشيوخ عندنا فى جلسة ١٦ يونيه سنة ١٩٢٦ .

هذه هى المسائل التى رأينا من واجبنا لحسن سير العمل أن نعرضها على هيئة مكتب المجلس رجاء النظر فيها وإجراء اللازم نحوها ؟

للمراقبات

أحمد حمدي سيف النصر محمد عبد الجليل سمره

٢٩ يونيه سنة ١٩٢٦



مادة ١١٩ « ... .. »

وافق مكتب المجلس على هذه للذكرة بجلسته للتعقد في يوم الأربعاء ٢٨ يولييه سنة ١٩٢٦ على أن ترفع لهيئة مجلس النواب  
ليقرر بشأنها ما يراه

رئيس مجلس النواب

٢٨ يولييه سنة ١٩٢٦

سعد زغلول

الرئيس — هل لأحد اعتراض ؟

( أصوات : كلا ، موافقون ) .

( فوافق المجلس بالإجماع على الذكرة المقدمة ) .

( في ٢ أغسطس سنة ١٩٢٦ ) .

جعل السلطة المقررة لمكتب مجلس النواب بالنسبة لميزانية المجلس وموظفيه من حقوق مكتب مجلس الشيوخ في حالة

عدم وجود مكتب مجلس النواب .

الرئيس — يقترح مكتب المجلس على حضراتكم الموافقة على القرار الآتي :

« في حالة عدم وجود مكتب مجلس النواب لأي سبب من الأسباب تكون السلطة التي قررها المجلس للمكتب في جلسة

٢ أغسطس سنة ١٩٢٦ بالنسبة لميزانية المجلس وموظفيه من اختصاص مكتب الشيوخ » .

( موافقة عامة ) .

( في ٢٧ يونيه سنة ١٩٢٨ ) .

كتاب من حضرة رئيس مجلس النواب

بإحالة سلطة مكتب مجلس النواب بالنسبة إلى ميزانيته وموظفيه ومستخدميه في حالة عدم وجوده إلى مكتب مجلس الشيوخ

مجلس الشيوخ

تلى الكتاب المذكور ، وهذا نصه :

حضرة صاحب العزة وكيل مجلس الشيوخ

أتشرف بإحاطة عزتكم علماً بأن مجلس النواب أصدر بجلسته اليوم قراراً هذا نصه :

« في حالة عدم وجود مكتب مجلس النواب لأي سبب من الأسباب تكون السلطة التي قررها المجلس للمكتب في جلسة ٢ أغسطس

سنة ١٩٢٦<sup>(١)</sup> بالنسبة لميزانية المجلس وموظفيه من اختصاص مكتب مجلس الشيوخ » .

فأرجو عرض ذلك على مجلس الشيوخ

رئيس مجلس النواب

٢٧ يونيه سنة ١٩٢٨

ويصا واصف

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

الرئيس — قرر المجلس الموافقة على أنه في حالة عدم وجود مكتب مجلس النواب لأي سبب من الأسباب تكون السلطة التي قرر

مجلس النواب لمكتبه في جلسة ٢ أغسطس سنة ١٩٢٦ بالنسبة لميزانية المجلس وموظفيه من اختصاص مكتب مجلس الشيوخ .

( في ٢٧ يونيه سنة ١٩٢٨ ) .

(١) يراجع لس قرار هذا المجلس المتصور عليه قبل هذه السابقة تحت عنوان « استقلال المجلس بشؤونه » .

لرئيس الحق في منع العضو من الكلام . فإذا لم يمتنع يؤخذ رأى المجلس في ذلك .

حضرة حافظ عابدين بك — لى كلمة في غير موضوع القضاء تتعلق بما وقع من دولة الرئيس لقوله إنه يمنعنى من الاستمرار  
فى الكلام ، وإنه يسحب منى القول . فأنا أعرض هذه للسألة على المجلس ليقرر فيها ما يراه .  
دولة الرئيس — المجلس أقرنى على ذلك .

حضرة حافظ عابدين بك — ليست المسألة مسألة انتصار لى أو لغيرى . كلا ، وإنما هى مسألة حق خوله الدستور للعضو  
فى الكلام ، فهل لدولة الرئيس أن يسلبه هذا الحق ؟ هذا ما طلبت أن يفصل المجلس فيه .

حضرة عزيز ميرهم افندى — إن ما بين دولة الرئيس وحضرة العضو لا يخرج عن سوء التفاهم ، فهو يتساءل هل يكون حق  
إسكات العضو من اختصاص المجلس أو دولة الرئيس ؟

دولة الرئيس — هذا الحق للرئيس ، وللمجلس أن يقره فيه أو لا يقره . وهذا هو ما حصل ، وقد قرر المجلس إقفال باب المناقشة .  
حضرة عبد العزيز رضوان بك — ولكنى أخشى أمراً ، أخشى أن نسجل هنا سابقة سيئة ، فى اعتقادى أن دولة الرئيس  
لا حق له فى منع العضو من الكلام إلا إذا أخذ فى ذلك رأى المجلس .

دولة الرئيس — بل إن لى حق منع العضو من الكلام ، فإذا لم يمتنع يؤخذ رأى المجلس فى ذلك .  
حضرة عبد العزيز رضوان بك — لا زلت أكرر بأننى أخشى أن نسجل هنا سابقة سيئة فيجب أن تتفق على ما يحفظ كرامة  
المجلس . وإننى مع احترامى لشخص دولة الرئيس أطلب من المجلس أن يقرر أن لا حق للرئيس فى منع أحد منا من الكلام إلا بموافقته .  
دولة الرئيس — أنا لى حق منع حضرة العضو من الكلام ، فإذا أصر على الكلام أرجع إلى رأى المجلس .  
حضرة عبد العزيز رضوان بك — أنا مكثف بهذا .

( فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٦ ) .

لا يجوز لمكتب المجلس أن يقترح من تلقاء نفسه تعديلاً لللائحة ، وينتخب مقررأ له أمام المجلس . ومثل هذا الاقتراح

بحال كغيره من الاقتراحات على لجنة لتبحثه وتقدم تقريرها عنه .

### تقرير من مكتب المجلس

#### بتعديل بعض نصوص اللائحة الداخلية

حسن صبرى بك — لى ملاحظة تتعلق بهذا الموضوع وهى أن المشروع العروض علينا الآن للفصل فيه مقدم على اعتبار أنه عمل  
بجته المكتب وانتخب له مقررأ . ولا أعرف هل هذا الإجراء يتماشى مع نصوص اللائحة الداخلية ؟

إن وضع اللائحة الداخلية من اختصاص مجلس النواب بمقتضى الدستور لا من اختصاص مكتب المجلس . ولكن لهذا المكتب ، كما  
لكل عضو من حضرات الأعضاء ، الحق فى اقتراح تعديل موادها بشرط أن يأخذ التعديل سيره الطبيعى فى المجلس .

لقد أشارت اللائحة إلى الاقتراحات برغبات والاقتراحات بمشروعات القوانين المقدمة من حضرات النواب . ونصت على الطريقة  
الواجب اتباعها وذلك بإحالتها على لجنة تبحثها . فيجب قياساً على ذلك إحالة اقتراح المكتب بتعديل نصوص اللائحة على لجنة لبحثه .

وبما أن المجلس عند تشكيل اللجان لم يخص لجنة لللائحة الداخلية كالمتبع فى بعض الهيئات النيابية إلا أن هناك نصاً يقضى بتعيين  
لجان خاصة بحسب مقتضى الحال ، ولذلك فإنى أطلب أن تشكل الآن لجنة لتبحث التعديل المقترح . أما أن مكتب المجلس يقترح تعديلاً  
لللائحة ويضع تقريراً ويقيم مقررأ فهذا ما لا يتفق والنظام الحالى . إذ الواقع أن اللجان إنما تشتغل وتبحث وتقدم تقاريرها باسم المجلس  
وبناء على قرار منه . ولا يزيد حق المكتب فى هذا الشأن عن حق أى عضو إذا ما قدم اقتراحاً فليه أن يقدمه للمجلس . وهذا يحيله



مادة ١١٩ » ..... ١

على اللجنة المختصة ، لهذا يجب على المجلس إما أن يقرر إحالة هذا التقرير على لجنة من بين لجانه الحالية أو على لجنة خاصة يشكلها بحثه بحثاً تمهيدياً بالنيابة عن المجلس .

الدكتور حسين يوسف عامر ( مقرر اللجنة ) — الذي استخلصته من بيان حضرة النائب المحترم حسن صبرى بك أن تعديل اللائحة الداخلية ليس له الآن ضابط للسير عليه ، وأنه بناء على ذلك يحق لأي عضو من حضرات الأعضاء أن يتقدم للمجلس باقتراح تعديل بعض نصوصها . وقد سلم حضرة النائب المحترم بأن لمكتب المجلس من هذا الحق ما لحضرات الأعضاء ، فالعمل الذي قام به المكتب لا يتناقض مع نصوص اللائحة ولا مع النظام الذي اتبعه المجلس الآن .

لذلك لا أرى ما يدعو إلى إحالة هذا الموضوع على لجنة . والمجلس أن يعتبر المكتب بمثابة لجنة ، كما أن لحضرات الأعضاء حق المناقشة في اقتراحه . وعلى كل حال فالكلمة العليا لحضراتكم .

الدكتور حامد محمود — أبدت في دور الانعقاد الماضي رغبة في وضع نظام خاص بالأسئلة يكون وافياً بالمرام . ولكن لم أجد ، للأسف ، في التعديلات المقترحة إدخالها على اللائحة الداخلية ما يحقق رغبتي .

الرئيس — الاقتراحات التي تقدم بها المكتب لحضراتكم اليوم لا يقصد بها في الواقع إلا النص على ما يجري عليه العمل فعلاً الآن محمد يوسف بك — إن المناقشة لا تدور الآن حول ما إذا كان التعديل جوهرياً أو بسيطاً ، وإنما هي تدور حول الشكل فقط والواقع أن الاعتراض الذي وجهه حضرة النائب المحترم حسن صبرى بك ليس في محله ؛ لأن اقتراح تعديل اللائحة الداخلية ، وهي قانون المجلس ، لا يجوز أن يعتبر كـرغبة ؛ لأن الرغبة هي ما يديه بعض حضرات الأعضاء لتبلغ للسلطة لتنفيذه ، ولا أن يعتبر كـاقتراح بمشروع قانون . وإنما هذا التعديل هو تشريع خاص قائم بذاته يملكه المجلس ، وقد جرى العمل قبل الآن على مناقشة اقتراحات هامة في اللائحة الداخلية بدون إحالتها على لجنة خاصة كما يطلب حضرة زميلي المحترم حسن صبرى بك . وفضلاً عن ذلك فإننا إذا بحثنا عن وضع اللائحة وجدنا أن مكتب المجلس هو الذي وضع مشروعاتها في سنة ١٩٢٤ ثم عرضها على المجلس وهذا ناقشها وقرر العمل بها . ذلك المعروف لنا وثابت في محاضر جلسات المجلس . وبناء عليه فإن للمكتب الذي وضع اللائحة الحق في طلب تعديلها .

الرئيس — أرى تأجيل بحث هذا الموضوع إلى جلسة الغد ، لأن النصاب قد لا يكون متوافراً الآن .

( في ١٧ أبريل سنة ١٩٢٨ ) .

### تعديل بعض نصوص اللائحة الداخلية

الرئيس — نستأنف الآن النظر في تقرير مكتب المجلس بتعديل بعض نصوص اللائحة الداخلية ، والكلمة لحضرة المقرر .

الدكتور حسين عامر ( المقرر ) — لقد أوضحنا أمس فيما يختص بالمسألة الشكلية أن اللائحة لا تتضمن نصاً خاصاً بشأن الاقتراحات التي يمكن تقديمها لإجراء تعديل فيها . ولقد كان حضرة النائب المحترم حسن صبرى بك — الذي أثار الاعتراض في المسألة الشكلية متيقناً معنا في أن اللائحة خلو من نص كهذا . غير أن حضرة قال إنه تحسن إحالة التعديل على لجنة خاصة لبحثه قبل تقديمه للمجلس . نحن إن من الجائز اعتبار المكتب كلجنة . وقد بحث المكتب موضوع التعديل ثم عرض نتيجة بحثه على المجلس .

على أن الاقتراحات التي تقدم بها المكتب ليست إلا تدويناً لما يجري به العمل فعلاً الآن في المجلس . وكل غرضنا أن تجعل اللائحة متفقة مع نظام العمل المتبع . والحقيقة أن الفكرة في حد ذاتها قديمة ولم نأت بشيء جديد .

لهذا أرى أن لا وجه لإحالة المسألة على لجنة خاصة .

حسن صبرى بك — إنني لا أتعرض الآن للموضوع لأنه يجب أن يفصل أولاً في المسألة الشكلية .

ولقد كان ما قلته بالأمس مجرد خاطر ورد لي . أما اليوم فقد بحثت المسألة من الوجهة الدستورية ، وهأنذا أعرض نتيجة بحثي حضراتكم وأكتفي بتلاوة الفقرات التي اهتديت إليها وكلها قاطعة بوجوب العمل بنظام اللائحة في مثل هذا الموضوع .

وردت في الصفحة ٤٩٤ جزء أول من كتاب « E. Pierre » نبذة ٥٠٠ فقرة ثانية العبارة الآتية : « فلا يمكن أن تعدل اللائحة الداخلية باقتراح بسيط ( Simple motion ) يقتصر عليه قبل أن يمر بأي إجراءات ( Avant d'avoir subi aucune procédure )

البحث الأولي متعين في هذا الموضوع (L'examen préalable doit être exigé en cette motion)، حتى ولو كان الاقتراح المعروض لا يمس اللائحة الداخلية إلا من طريق غير مباشر .

ولقد جرى عمل مجلس النواب الفرنسي على ذلك :

« فلقد قدم إلى المجلس السيو « d'Aboville » اقتراحاً طلب الاقتراح عليه مباشرة يرمي إلى تقرير وجوب رفع الجلسات في الساعة السادسة إلا الربع . ولكن الرئيس (Basquier) لفت نظره إلى أن في هذا الاقتراح تعديلاً ضمنياً لمادة اللائحة الداخلية التي بمقتضاها يعلن الرئيس آخر كل جلسة بعد استشارة المجلس جدول أعمال الجلسة التالية ، وعلى هذا فهذا الاقتراح يجب أن يحال على لجنة الاقتراحات قبل أن يعرض على المجلس للاقتراح عليه . ولقد اعترف السيو « دابوڤيل » بوجاهة هذه الملاحظة ولم يستمر في طلبه الاقتراح » (تعليقات نمرة ٢ على النبعة ٤٥٠) .

ولقد جاء في هذه الفقرة الثانية أيضاً :

« ولما كان رئيس المجلس مكلفاً ، تارة وحده وأخرى بمعاونة السكرتيرين ، بتطبيق أحكام اللائحة الداخلية كان من غير المناسب أن يعهد للمكتب رسمياً بتحضير تعديلات اللائحة الداخلية » .

« ولقد طلب إلى المجلس أن يقرر ذلك في ١١ يولييه سنة ١٨٩٤ ولكنه رفض » .

وقد جاء بنبعة ٤٤٣ بآخر صفحة ٤٨٥ :

« يمكن للجنة التي يحال عليها اقتراح بتعديل اللائحة الداخلية أن تتصل بالمكتب بطريقة غير رسمية (officieusement) لبحث التعديل المقترح ، واتصالها هذا يكون مشروعاً (légitime) إذا كان التعديل يمس سلطة الرئيس التأديبية » .

ولقد جاء في الفقرة الثالثة من النبعة ٤٥٠ :

« إن القانون الذي يخضع له نواب الأمة ( أي اللائحة الداخلية ) يجب أن يحاط بكل الضمانات التي تحيط بالقوانين التي يخضع لها الأفراد » .

ولقد جاء بصفحة ٤٩٥ كيفية بحث موضوع التعديلات التي يراد إدخالها على اللائحة ، وهل تقرأ مرة أو مرات ، وخلاصة ذلك أن يعامل الموضوع معاملة القوانين التي يبحثها المجلس وبالطريقة عينها .

هذه ، يا حضرات السادة ، هي نتائج ما يعمل في البرلمانات الأخرى ، وهي تتفق مع ما قررته في الجلسة الماضية ومع اللائحة .

لهذا أوصم على طلب إحالة الموضوع على لجنة لبحثه ، لأنه لو جاز للمكتب أن يقترح من تلقاء نفسه ، وينتخب مقررًا يلزم المجلس بسام بحثه ، لجاز كذلك لكل عضو يقترح تعديلاً في اللائحة أن يذهب للمكتب باقتراحه فيثبتته المكتب في جدول الأعمال ويتقدم للترح مقررًا لاقتراحه أمام المجلس .

قال حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك إنه يذكر أن اللائحة قد وضعها مكتب المجلس لأول مرة . قد يكون هذا صحيحاً ، ولكن الدستور صريح في أن وضع اللائحة من اختصاص المجلس ، فإذا كان قد وكل للمكتب وضعها فمعنى هذا أن المكتب قد عمل بالوكالة . أما التعديل المعروض علينا فلم يبحثه المجلس ، ولم يقرر أن للمكتب الحق في إجراء التعديلات ، إذ شأنه في هذا شأن أي عضو من الأعضاء ، فلا يمكن أن يقبل منه ما لا يقبل من أحد الأعضاء . ( تصفيق )

الدكتور حسين يوسف عامر — على كل حال لا يمكنني أن أرد على أقوال المؤلف الفرنسي الذي استشهد به حضرة الأستاذ حسن صبري بك لأن اللائحة الداخلية لمجلس النواب الفرنسي ليست لدى الآن ولكنني ألاحظ أن المؤلف يبنى نظريته على ما جرى به العمل في فرنسا ، وهو ما يخالف ما يجري عليه العمل عندنا ، فمسألة تغيير ميعاد الجلسات يمكن كما تعلمون حضراتكم أن تقترح هنا بناء على رغبة أحد حضرات الأعضاء ، وهذا خلاف لما هو حاصل في فرنسا . وعليه فلا معنى للمقارنة بين ما هو متبع عندنا وما هو متبع هناك . يقول حضرة الأستاذ حسن صبري بك إن تغيير اللائحة الداخلية يجب أن يحاط بالضمانات الكافية . وهذا صحيح لو كنا بصدد



التشريع لهذه اللائحة ، ولكننا الآن أمام لائحة داخلية لم ترتبط التغييرات التي يصح إدخالها عليها بأي رابط ، ولم يأت لنا حضرة الأستاذ المحترم بأي نص تتبع بمقتضاه طريقة خاصة في هذا الشأن . وقد سلم معنا حضرته بهذا الرأي في الجلسة الماضية ، ولا مانع مطلقاً من نصوص اللائحة الحالية من أن يتقدم أحد حضرات الأعضاء لمكتب المجلس باقتراح تعديل اللائحة وفي هذه الحالة يعطى المكتب الكلمة لحضرة العضو المقترح .

أما أن اللائحة الداخلية لا تنق بنصوصها الحالية بالفرض المطلوب ، فمسألة يصح أن تثار عند البحث في تعديلها . وعلى كل حال فمكتب المجلس يفوض الأمر لحضراتكم وليس له فيما اقترحه أي غرض إلا الأخذ بما جرى عليه العمل في المجلس بعد فكري أباطه افندي — إن المباحث النظرية شيقة بلا شك ولكنها جديرة بأن تطرح أمام هيئة علمية تتفرغ لفحصها ، ولد المجلس الآن من الأعمال الهامة ما يشغله عن مثل تلك الأبحاث : لدينا مشروع الميزانية وكادر الموظفين علاوة على ما يشغلنا من مسائل سياسية . ومع كل فليس عندنا نص صريح يحرم هذا الإجراء ، وكذلك في فرنسا . وإذا كان بعض علماء فرنسا كالسيو دابو أو الميسو ياسكيه قد أدلوا بآراء في هذا الموضوع فلدينا بحمد الله مكتب المجلس ، ورئيسه من كبار رجال القانون ، وكذلك حضرة الوكيلين ، كما أنه يضم أعضاء قانونيين من مراقبين وسكرتيرين ، فأعضاء مكتبنا في مستواهم العلمي وتجاربهم فيهم كل ضمان لبحث المسألة بحثاً لا يقل عن بحث لجنة الاقتراحات أو غيرها . وأما البحث النظري غير المرتكز على نصوص فلا ضرورة له . ( تصفيق ) .

الرئيس — هل يريد حضرة الأستاذ حسن صبرى بك إحالة المسألة على لجنة الاقتراحات ؟ حسن صبرى بك — لم أرد ذلك وإنما أريد إحالتها على لجنة خاصة ، أو على لجنة الحقانية التي أعتقد أنها أولى بنظرها ، ليس لدينا لجنة خاصة لللائحة الداخلية كما هو متبع في البلاد الأخرى . عمر عمر افندي — لما أحال المجلس في الدورة الماضية الاقتراحات برغبة على لجنة الحقانية تعرضت اللجنة لهذا البحث وقررت أن طلب تعديل اللائحة لم يخرج عن كونه اقتراحاً برغبة يجب أن تسرى عليه الإجراءات الخاصة بالاقتراحات برغبة ، وقد وافق المجلس على قرارها هذا . فإذا كنا قررنا ذلك في العام الماضي فيجب أن نهج هذا النهج في هذا العام ، وعليه فأرى أنه يجب إحالة مثل هذه الاقتراحات على لجنة الاقتراحات . ( ضجة ) .

إني أذكر ما قرره لجنة الحقانية في العام الماضي . الرئيس — أظن أن المسألة قد وضحت ، والآن لناخذ الرأي . فالذي يرى إحالة الموضوع على لجنة يقف . ( لم تبين النتيجة ) . الرئيس — من يرى العكس ، أي نظره الآن ، يقف . ( وقفت أقلية ) . الرئيس — إذن تقررت إحالة الموضوع على لجنة . فالذي يرى إحالته على لجنة الاقتراحات يقف . ( لم يقف أحد ) . الرئيس — الموافق على إحالته على لجنة الحقانية يقف . ( وقفت أغلبية ) .

الرئيس — بناء على هذا تقررت إحالة تقرير مكتب المجلس بتعديل بعض نصوص اللائحة الداخلية على لجنة الحقانية . ( في ١٨ أبريل سنة ١٩٢٨ ) .

للمجلس أن يضمن لأمنته الداخلية الجزاءات المناسبة للمخالفات التي تقع ضد النظام من بعض الأعضاء .

### اقترح رقم ١٤١

لحضرة النائب المحترم يوسف أحمد الجندى افندى بتعديل بعض أحكام  
اللائحة الداخلية لمجلس النواب

أولاً — تعديل المادة ٣٣ بالآتي :

لا يسوغ مطلقاً مقاطعة المتكلم ولا الخوض في الشخصيات ولا إسناد أمور شائنة بسوء القصد ولا ارتكاب أى أمر من شأنه أن  
يخل بالنظام .

ثانياً — تعديل المادة ٣٦ بالآتي :

كل متكلم لم يحافظ على نظام الكلام المبين آنفاً ، وكل عضو ارتكب إحدى المخالفات المنصوص عليها في المادة الثالثة والثلاثين  
يناديه الرئيس باسمه وينبهه إلى المحافظة على النظام .

ويجوز للمجلس — فضلاً عن ذلك — أن يوقع عليه الجزاءات الآتية بناء على طلب الرئيس :

١ — منعه من الكلام في بقية الجلسة .

٢ — إخراجه من الجلسة وحرمانه من الاشتراك في بقيتها .

٣ — حرمانه من الاشتراك في أعمال المجلس مدة معينة .

ثالثاً — تعديل المادة ٣٧ بالآتي :

يصدر قرار المجلس بعد سماع أقوال العضو في نفس الجلسة التي وقعت فيها المخالفة أو في جلسة مقبلة .

وللرئيس أن يتخذ من الوسائل ما يكفل تنفيذ القرار .

رابعاً — تعديل المادة ٣٩ بالآتي :

يجوز للمجلس بناء على طلب الرئيس أن يقرر إخراج كل عضو تقرر منعه من الكلام ولم يمتنع من قاعة الجلسات ، ويترتب على  
هذا القرار الحرمان من الاشتراك في أعمال المجلس في بقية الجلسة التي نطق به فيها .

خامساً — تحذف المادة ٤٠ حيث إنها أضيفت للمادة ٣٩ .

سادساً — تعديل المادة ٤٢ بالآتي :

للعضو الذي حرم من الاشتراك في الأعمال بمقتضى المادة السابقة أن يطلب إيقاف حكمها ابتداء من اليوم التالى ليوم حرمانه بأن  
يقرر كتابة « بأنه يأسف على عدم احترام قرار المجلس » ، وللمجلس أن يقرر ما يراه .

### مذكرة إيضاحية

إن المناقشة وإصدار القرارات هي من أهم ما تقوم به المجالس النيابية ولا تستطيع أن تؤدي مهمتها إلا في جو من الهدوء  
والنظام ، لهذا وضعت اللوائح الداخلية جزاءات معينة على الأعضاء الذين يخرجون على أحكام النظام .

ولقد بينت اللائحة الداخلية لمجلس النواب المصرى الأحوال الواجب مراعاتها في الكلام ، فنصت المادة ٣٣ من اللائحة بأنه  
« لا يسوغ مطلقاً مقاطعة المتكلم ، ولا الخوض في الشخصيات ولا إسناد أمور شائنة بسوء القصد ، ولا الظاهرة بشيء يخل بالنظام ،



مادة ١١٩ « ... .. »

ولكن الجزاء الذى رتبته اللائحة على مخالفة هذه الأحكام والسبيل إلى تقرير هذا الجزاء لا يكفل للمجلس ولا لرئيسه السلطة الكافية لتوطيد النظام وصيانة كرامة المجلس وكرامة أعضائه ، ذلك أنه يستفاد من أحكام المواد ٣٦ وما بعدها أنه لا يمكن للمجلس ولا لرئيسه أن يتخذ أى إجراء ما سوى « التنبيه بالمحافظة على النظام » على العضو الذى يخل بأحكام المادة ٣٣ لأول وثانى وثالث مرة ، مهما كان هذا الإخلال خطيراً ، وكل ما يستطيعه المجلس هو إخراج العضو من قاعة الجلسات وما يستتبع ذلك من الجزاءات ، ولكن لا يحصل ذلك إلا بعد التنبيه عليه ثلاث مرات فى جلسة واحدة ، مع أنه يحتمل أن تكون المخالفة الأولى أو الثانية أو الثالثة من الخطورة بمكان عظيم . صحيح أن المادة ١١٢ من الدستور تعطى للمجلس حق فصل العضو ولكن هذا الجزاء الخطير لا يستعمل ولا يحسن استعماله إلا إذا اقتضته الضرورة القصوى . وإذا كانت المادة ١٠٩ من الدستور قد جعلت أعضاء البرلمان فوق متناول القانون فى كل ما يدونه من الأقوال وما يعربون عنه من الآراء ، وهذه الحماية لازمة كل اللزوم للعضو حتى يستطيع القيام بالواجبات المفروضة عليه حسب يفرضه عليه ضميره .

فالواجب أن يكون للمجلس بجانب هذا من السلطة ما يكفي للقيام مقام القانون فى منع ما من شأنه تجاوز الحدود والواجبات .

ولقد فطنت المجالس النيابية لهذه الاعتبارات ، ففى اللائحة الداخلية لمجلس النواب الفرنسى توجد الجزاءات الآتية :

١ — التنبيه إلى مراعاة النظام .

٢ — المنع من الكلام .

٣ — التوبيخ البسيط ، وهو يستتبع قطع نصف المكافأة مدة شهر مع نشر مائتى نسخة من قرار التوبيخ على حساب العضو فى دائرته الانتخابية .

٤ — التوبيخ مع الإخراج من الجلسة ، وهو يستتبع قطع نصف المكافأة مدة شهرين والحرمان من حضور الجلسات الخمس عشرة التالية مع نشر مائتى نسخة من قرار التوبيخ على حساب العضو فى دائرته الانتخابية . فإذا أبى العضو الامتثال لأمر الخروج أو تكرر توقيع هذا الجزاء عليه فى نفس الدور يمتد الحرمان إلى ثلاثين جلسة .

أما فى إنجلترا فالجزاءات هى الإنذار والتنبيه والتوبيخ . فإذا عارض العضو فى التوبيخ كان للمجلس أن يأمر بإخراجه أو باعتقاله مع حرمانه من حضور الجلسات مدة موقته حسب ما يقرره المجلس .

والتعديلات التى وضعتها لا تضيف جزءاً جديداً على الجزاءات المقررة فى اللائحة ، وإنما كل ما ترمى إليه هو تنظيم تطبيقها ، والمجلس هو صاحب السلطة فى توقيع هذه الجزاءات عدا « التنبيه بالمحافظة على النظام » فهو من حق الرئيس ، والمجلس تقرير الجزاء المناسب لكل ما يقع من المخالفات ؟

يوسف أحمد الجندى

نائب زفتى

١٦ مايو سنة ١٩٢٨

مذكرة تفسيرية

وطلب إضافة نص جديد على اللائحة الداخلية

مقدمان من حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر

وضع مشروع اللائحة الداخلية وفيه نص عام يمنع من الخوض فى الشخصيات أو إسناد أمور شائنة بسوء القصد إلخ. ولم يلاحظ ذلك وضع نص خاص بحالة اعتداء عضو على زميل له أو على أحد الوزراء أعضاء مجلس الشيوخ على اعتقاد أن العوائد فى مصر تمنع من إمكان حصول ذلك ، وعليه فلا يجب الأخذ هنا بما قضت به اللوائح الداخلية للبرلمانات الأوربية . ولكن أثبت العمل إمكان وقوع هذه الاعتداءات ، فلم يكن بد من تميم هذا النقص فى لائحتنا الداخلية ، ولذا رأيت أن أقترح إضافة مادة جديدة خاص بذلك ونصها كالآتى :

مادة ٣٧ مكررة :

إذا اعتدى أحد الأعضاء على زميل له أو على أحد الوزراء أعضاء مجلس الشيوخ بالفعل أو بقول مهين أو جارح ، كان للرئيس في الحال أن يمنعه من الاستمرار في الكلام لعرض أمره على المجلس ، وبعد سماع أقوال المعتدى عليه والمعتدى وأقوال عضوين يختار كل من الطرفين أحدهما ، للمجلس أن يقرر حرمان العضو من الاشتراك في أعماله لمدة شهر ، فإن عاد إلى مثل ذلك ثانية في نفس الدورة كان للمجلس حرمانه لمدة شهرين فإن تكرر ذلك منه مرة ثالثة كان للمجلس أن ينظر في تطبيق المادة ١١٢ من الدستور .

ويترب على الحرمان من الاشتراك في أعمال المجلس رفع الحصانة النيابية عن العضو والحرمان من المكافأة ومن غيرها من الميزات التي يتمتع بها الأعضاء .

١٧ مايو سنة ١٩٢٨

### تقرير لجنة الحقانية

عن اقتراحين بتعديل بعض نصوص تلك اللائحة

محمد حافظ رمضان بك — أطلب الكلمة .

الرئيس — أطلب حضرة النائب المحترم الكلام قبل تلاوة التقرير ؟

محمد حافظ رمضان بك — نعم . إنني أريد الكلام في المبدأ من حيث هو .

عبد العزيز الصوفاني افندي — وأنا منضم لحضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك في طلبه .

محمد صبري أبو علم افندي ( مقرر اللجنة ) — لا يقدم على تلاوة التقرير إلا طلب التأجيل .

محمد حافظ رمضان بك — سيكون كلامي منصباً على رفض هذا التعديل أو تأجيل نظره ، والموضوعان مرتبطان بعضهما ببعض . وربما يرى المجلس بعد كلامي أن للتأجيل محلاً فيؤجل نظر التعديل المطلوب .

الرئيس — يوجد فرق بين الطلبين : طلب رفض التعديل وطلب تأجيل نظره . ولا أفهم معنى لطلب الكلمة قبل تلاوة تقرير اللجنة .

مصطفى محمود الشوربجي افندي — أطلب الكلمة ؛ وسيكون كلامي قاصراً على طلب التأجيل .

أشار تقرير اللجنة إلى أن العقوبات التأديبية المراد إدخالها على اللائحة الداخلية لها نظير في اللوائح المعمول بها في المجالس النيابية ببلجيكا وفرنسا وإنجلترا واليابان وغيرها من البلاد الأجنبية . ولا شك بأن هذه الإشارة تؤثر في رأى الكثيرين منا أو تسهل اتقياد الأعضاء إلى قبول هذه التعديلات بعد ذلك . وإنني أقرر أمام حضراتكم بأن ما جاء في تقرير اللجنة من هذا القبيل لا يطابق ما جاء في لوائح تلك البلاد . ولذلك فإنني أرجو من المجلس للوقر أن يقرر توزيع نصوص اللوائح التي تستشهد بها اللجنة في هذا الموضوع حتى يستطيع حضرات الأعضاء عمل مقارنة بين ما جاء بها وبين ما هو وارد في تقرير اللجنة .

لقد اطلعت على جميع اللوائح في كتب مختلفة وأستطيع أن أحيل المجلس على ما جاء في كتابي « فيلكس مورو » و « دلبتش » وهما يتضمنان النصوص التي وردت في جميع لوائح برلمانات العالم .

لقد راجعت بنفسى هذه النصوص فوجدت البون شاسعاً بينها وبين ما جاء بتقرير اللجنة .

ولذلك أطلب من المجلس أن يقرر — كما قلت — طبعها وتوزيعها حتى يستطيع المجلس عمل المقارنة ، ويرى هل هذه النصوص حقيقة وردت بالشكل الذي تقول به اللجنة ، وإلا فإنني أطلب من اللجنة أن تتنازل عن الإشارة إلى وجود مثل هذه النصوص في تلك اللوائح حتى لا يكون هناك تأثير على الأعضاء . هذا هو السبب الأول في طلب التأجيل .

أما السبب الثاني فهو تلويح حضرة النائب المحترم يوسف أحمد الجندي افندي في اقتراحه بالمادة ١١٢ من الدستور ، إذ قال



مادة ١١٩ ... ..

إن هذه المادة تعطى المجلس الحق في طرد أى عضو من حضرات الأعضاء نهائياً . وقد أشارت اللجنة في تقريرها إلى هذه النقطة قائلة بأن للمجلس الحق في أن يخرج أى عضو من حضرات الأعضاء إخراجاً نهائياً . وذكرت في تقريرها أيضاً بأن الدستور الياباني نص فيه على شيء من هذا القبيل . وهذه مسألة دستورية لا يصح أن يلوح بها تلويحاً ، وأستطيع أن أقرر بأن ما ورد في تقرير اللجنة غير صحيح . وإنى على تمام الاستعداد لمناقشة هذه النقطة في لجنة الشؤون الدستورية إذا ما أحيت عليها . فليس لمجلسنا ولا لأى مجلس من المجالس النيابية في العالم الحق في أن يخرج عضواً كسب كرسيه فيه بالانتخاب المباشر . أقول ليس للمجلس أن يخرج أى عضو إخراجاً نهائياً ، وحتى الإخراج الموقت قد طعن عليه طعن كبير في كتب الشراح . وإذن لا يمكن للجنة ولا لحضرة العضو مقدم الاقتراح أن يقولاً بأن للمجلس الحق في إخراج أى عضو إخراجاً نهائياً بمقتضى نص المادة ١١٢ من الدستور . لأن هذه المادة لا تؤدي المعنى الذى ترى إليه اللجنة . وعلى ذلك لا يمكن أن يقبل تقرير كهذا التقرير في موضوع خطير مثل هذا ، بل يجب إحالته على لجنة الشؤون الدستورية لبحثه . وإلا فإذا وافقتم على رفع هذه المسائل ورفع تفسير المادة ١١٢ من الدستور التى فسرتها اللجنة بمعنى غير المعنى الذى تؤديه ، فإننا مستعدون للمناقشة في هذا الموضوع الآن . بناء على ذلك أطلب من هيئة المجلس الموقر تأجيل نظر هذا التعديل .

... ..  
... ..  
... ..  
... ..

مصطفى محمود الشوريجى افندى — إنى مستعد لتقديم جميع هذه اللوائح غداً صباحاً .

للقدر — سبق للمجلس في كثير من المسائل أن اعتمد على مؤلف أوجين بير . وإذا كان في هذا المؤلف شيء من الخطأ ، يظهر من كلام حضرة الأستاذ الشوريجى ، فلنطرحه جانباً في أثناء المناقشة ، ولنعتمد النص الذى يقدمه حضرة .

تكلم حضرة الأستاذ أيضاً عن المادة ١١٢ من الدستور؛ ولكنها ليست معروضة على حضراتكم لا في التعديل ولا في مشروع اللجنة ولكن هناك إشارة بسيطة إلى المادة المذكورة في تقرير اللجنة بمناسبة التكلم على اللائحة الداخلية لمجلس نواب اليابان . وإحضراتكم ما ورد بهذا الخصوص في التقرير : « أما في اليابان فقد بلغ من حرصهم على صيانة النظام البرلماني أن قرروا سنة ١٨٨٩ كالجاءات المقررة بالمالك الأوربية ، حتى فصل النائب فقد قرروه بقانون عادى حماية للنظام مع أنه عندنا مقرر بنص الدستور » .

فهذه إشارة لم توضع في تقرير اللجنة على أنها تعديل تقدمه في مشروع ، ولكنها إشارة إلى أن ما تقرر في المادة ١١٢ من الدستور مقرر في اليابان بقانون ، حماية للنظام .

أما الأحوال التى تطبق فيها المادة المذكورة فلم تتعرض لها اللجنة مطلقاً في تقريرها لأننا لسنا بصدد هذا الموضوع ، كما أن اللائحة الداخلية ليست مجالاً لتطبيق كافة أحكام الدستور . أما إذا طرأ ما يدعو إلى تطبيق المادة ١١٢ من الدستور فإذا ذاك ينظر المجلس كيفية تطبيقها . ولهذا لا أرى محلاً لتأجيل النظر في التعديلات المطلوب إدخالها على اللائحة الداخلية حتى تقوم لجنة الشؤون الدستورية بدراسة المادة ١١٢ من الدستور ، لأنه غير مطلوب منا تفسيرها أو تطبيقها ، ولم يبق بشأنها خلاف حتى تعرض على لجنة الشؤون الدستورية . لكل ما تقدم تعارض اللجنة في تأجيل نظر التقرير .

مصطفى محمود الشوريجى افندى — أقرر مرة أخرى أن ما جاء في اللوائح التى أشارت إليها اللجنة في تقريرها يخالف كل المخالف بل يناقض كل المناقضة ، ما جاء في التقرير .

أما مؤلف العلامة أوجين بير الذى أشار إليه حضرة المقرر فلم يرد فيه ذكر لنصوص اللوائح الأجنبية ، ولا للمواد التى ارتكبت عليها اللجنة . وكل ما جاء في المؤلف المذكور هو تقرير لختلف العقوبات المقررة في اللوائح الداخلية لبرلمانات العالم ، دون بيان الأفعال التى وضعت من أجلها العقوبات المذكورة ، فوجود العقوبات التى تشير إليها اللجنة لا يبرر مطلقاً أن نقتبسها للأفعال الواردة في الاقتراح . توجد في قوانين الممالك الأخرى عقوبات مختلفة ، من إعدام وأشغال شاقة مؤبدة وأشغال شاقة مؤقتة ، ولا يحكم على شخص

مادة ١١٩ « ... .. »

عقوبه منها إلا إذا ارتكب جريمة معينة . فهل يجوز لنا — نظرا لوجود هذه العقوبات في قوانين الممالك الأخرى — أن نقتبسها ونقرر عقوبة الإعدام للضرب الذي أفضى إلى موت ، وعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة للضرب البسيط ؟ لا أظن أن أحداً يقول بذلك . فالعلامة أوجين بيير لم يبين الأفعال التي تستوجب توقيع العقوبات التي يراد توقيعها على حضراتكم . إتنا لا نبحث في هل هناك عقوبات أو لا ، ولكننا نود معرفة الأفعال التي من أجلها توقع هذه العقوبات . والذي أعرفه أنه ليست هناك عقوبة إخراج العضو من الجلسة إذا أتى ما يخل بالنظام .

وإنى أراهن على أن اللجنة لم تطلع على نصوص اللوائح الداخلية للبرلمانات الأجنبية . وإنى مستعد لتقديم جميع هذه اللوائح والكتب غداً صباحاً ، ومنها يتضح لحضراتكم أن العقوبات الواردة في التعديل المقترح غير موجودة بالشكل الوارد في تقرير اللجنة . وكل ما أريده أن تكون المواد أمامنا حتى تسهل المقارنة بين ما تقرره وبين ما هو مقرر في اللوائح الأجنبية . للجنة رأى ولنا رأى مخالف ، والقول الفصل لحضراتكم فكيف تستطيعون تكوين رأى دون أن تكون المواد بين أيديكم ؟ إن القاضي يطلع دائماً على أى مادة أو نص يشار إليه في أثناء المرافعة حتى لا يقتنع اقتناعاً فاسداً ، وهذا ما أطلبه من حضراتكم لأن قول اللجنة — وفيها مثل العلامة صبرى أبو علم — إن للعقوبات المراد تقريرها نظائر في اللوائح الأجنبية قد يسهل إقناع حضراتكم بالموافقة على رأى اللجنة ، وهذا ما لا أريده إلا بعد التحقق مما تقوله اللجنة ، ولا يكون ذلك إلا بالاطلاع على النصوص الأصلية .

يقول حضرة المقرر إتنا لسنا بصدد تفسير المادة ١١٢ من الدستور ، وهذا صحيح . ولكن إذا كان للمجلس الحق في فصل أى عضو دون شرط كنص المادة المذكورة فمن السهل الموافقة على التعديلات المقترحة لأن من يملك الكثير يملك القليل . فإذا جاز فصل العضو فمن باب أولى لا يكون هناك من حرج إذا شربه في دائرته ، أو إذا حرم من حضور جلسات المجلس مدة شهر أو شهرين ، أو إذا حرم من مكافأة . أقول إن الإشارة إلى المادة ١١٢ من الدستور تسهل قبول التعديل المطلوب ، ولكنى لم أقل إتنا بصدد تفسير المادة المذكورة .

لذلك أصر على أن تقررنا تعريب المواد التي أشارت إليها اللجنة . وإنى مستعد لتقديم ما يلزم من البيانات واللوائح .

أحمد حافظ عوض بك — لم لم يقر حضرة الأستاذ بتعريب هذه المواد ؟

الرئيس — لا أسمح لحضرة العضو بالمقاطعة .

مصطفى محمود الشوربجي افندى -- إنى لا أطلب التأجيل محافظة على الائتلاف أو غير ذلك من الأسباب التي أبداها حضرة زميلى عبد المجيد إبراهيم صالح افندى . ولكنى أطلب أن تترى قبل البت في مسألة تمس حريتنا وكرامتنا . إنى لا أطلب إلا أن تطلعوا على السند الذى تبنون عليه رأيكم .

وبهذه المناسبة أذكر لحضراتكم أنه في ١٧ مارس ١٩١٠ قدم إلى مجلس نواب الولايات المتحدة اقتراح بتعديل اللائحة الداخلية ، ولم يكن هذا التعديل يرمى إلى تقرير عقوبات جديدة كما هي حالنا ، بل يرمى إلى تضييق حقوق رئيس المجلس . فلكى يقبل الاقتراح المذكور شكلاً تناقش فيه المجلس يوم ١٧ مارس وليلة ١٨ منه واستمرت الجلسة إلى الساعة الثانية والدقيقة العشرين من بعد ظهر اليوم التالى ، ثم رفعت للاستراحة وأعيدت في الساعة الرابعة ، وفي يوم ١٩ مارس أخذت الآراء على قبول الاقتراح شكلاً ، وما ذلك إلا لأن اللائحة الداخلية وتعديلها من الأهمية بكان خصوصاً ما كان منها متعلقاً بالنظام . فإذا كان الأمر كذلك فهل ترفضون التأجيل حتى تطلعوا على نصوص المواد التي أشارت إليها اللجنة ؟

لذلك أصر على طلب التأجيل حتى تقدم اللجنة نصوص المواد ، وأصر على رفع الإشارة إلى المادة ١١٢ من الدستور وإحالة بحثها على لجنة الشؤون الدستورية .

... ..  
... ..  
... ..  
... ..



محمود وهبه القاضى بك — يلاحظ أن عدد التغيين عن الجلسة بالإجازات وغيرها كثير ، وأظن أن من المناسب أن نعرف رأيهم في موضوع كهذا . والموجودون الآن قد يكونون ١٠٥ أو ١٠٨ ، وأظن أن القرار في موضوع كهذا بأغلبية ٩٠ مثلاً لا يعتبر مناسباً إذا لاحظنا أن عدد أعضاء مجلسنا هذا هو ٢١٤ ، فضلاً عن ذلك فإن هذا الاقتراح يتنافى كل التنافى مع رجولة الأعضاء وكرامتهم . لقد قضينا أربع سنوات تحت نظام اللائحة الحاضرة ؛ ونحن نحترمها ونحترم رئيس المجلس ونحترم بعضنا البعض . أفمن أجل غلطة واحدة نقوم بعمل كهذا ؟ أظن أن ذلك غير مناسب .

إنى أعتقد أن الاحترام المتبادل بيننا أبلغ وأحسن من كل قانون ، وأحب أن يوافقنى حضرة الأستاذ صبرى أبو علم في ذلك ويطلب التأجيل بنفسه .

( ضحك ) .

الدكتور أحمد ماهر — إننى أعارض في طلب التأجيل ، وأظن أن مشروع تعديل اللائحة الداخلية شأنه في المجلس كشأن كل المسائل التى تعرض عليه لنظرها وبمعتها . وقد قسم زميلى الأستاذ يوسف الجندى وقدمت معه إلى المجلس تعديلاً لللائحة ، فسار المجلس في ذلك طبقاً للنظام الذى يتبع في مثل هذه الأحوال من إحالة هذا التعديل على اللجنة المختصة . وقد بحثته تلك اللجنة وقدمت للمجلس تقريرها عنه لينظره ويقرر بشأنه ما يراه . وهذه ، يا حضرات السادة ، هى الحالة العادية لكل ما ينظره المجلس . فكل طلب للعدول عن هذه الطريقة العادية يجب أن يكون مصحوباً بما يبرره .

يتساءل حضرات طالبي التأجيل : لماذا ينظر هذا التعديل في الدور الحالى ولا يؤجل إلى الدورة المقبلة ؟ والأجدر بحضراتهم أن يسألوا لماذا تنظر التعديلات في الوقت الطبيعى العادى ؟ هذا ما يجب أن يقال ، أما أن يقال إن فلاناً رجلاً أو تقدم إلينا بطلب إرجاء نظر هذا الموضوع إلى فرصة أخرى دون أن يبين لنا السبب الذى يبرر ذلك ، فأرى أنه لا يصح الأخذ به لأن فيه ضياعاً لأوقات لجاتنا عبثاً .

إن حضرات المعارضين لو تركونا ننظر هذه التعديلات لانهينا منها الآن ، ولكنهم يريدون التعطيل والتأجيل إلى فرصة أخرى . فإذا ما جاءت تلك الفرصة أعادوا الكرة وقالوا إنه لا محل لنظر هذا التعديل .

يرى أحد حضرات الزملاء أن الأسباب التى تدعو إلى نظر هذا الموضوع لا وجود لها . ولو كان حضرته حاضراً وقت حصول ما دطانا إلى تقديم هذا التعديل لعرف الأسباب التى أجاتنا إلى ذلك .

لقد دعانا إلى التقدم بهذا التعديل شعورنا بأنه لا وجود لمجلس نيابى بغير نظام ، لهذا أردنا بعملنا أن نحيط هذا النظام بما يكفل الحرص عليه . فالذى لا يحب النظام يطلب التأجيل ، ولا يمكن مساعدة من يطلب إيجاد فرصة لتمكين كائن من كان بالإخلال بالنظام . يقولون إن المجالس النيابية الأخرى مكثت تعمل طبق لوائحها سنوات كثيرة ، ثم أدخلت بعد ذلك تعديلات على هذه اللوائح ، والواقع فيما أرى أن الاستمرار في العمل سنين طويلة قد يمكننا من الاستغناء عن لوائحنا ، ولكننا — ونحن في بدء حياتنا النيابية — نحتاج إلى وضع لائحتنا وأنظمتنا بما يضمن لنا السير على قواعد صحيحة ، ثم لنا بعد ذلك أن نعدل فيها تبعاً للحاجة ومقتضيات الظروف . وهذا هو ما عملنا بالنسبة لللائحة الداخلية .

لقد وضعت هذه اللائحة لجنة كان من بين أعضائها حضرة صاحب المعالي مكرم عبيد بك ، وقد كان قوى المعارضة في وضع نصوص لحفظ النظام . والحجة التى استند إليها معاليه في ذلك هى أن لنا من تقاليدنا في مجتمعاتنا ومخاطباتنا ما يمنعنا من أن يعتدى بعضنا على البعض الآخر . قد كان هذا رأى معاليه ولكن قد ظهر بالعمل أن ما توقعه لم يتفق مع ما حصل ومع ما شاهدناه وسمعناه ودوتن في مضابط جلسائنا .

من أجل ذلك قدّمنا التعديلات المطروحة أمام حضراتكم . ومن أجل ذلك أيضاً نطلب من هيئة المجلس الموقر أن ينظرها ويبت فيها . وليس في ذلك أى غبار على أحد لأننا إنما نطلب نظاماً للجميع . نطلب وضع نظام يقضى باحترام بعضنا البعض ، نطلب نظاماً يسير عليه كل نائب حتى يتمكن المجلس من السير بالبلاد في هدوء وسكينة إلى ما رجوه لها من التقدم والنجاح .

لهذا أطلب من هيئة المجلس الموقر النظر في التعديلات الآن .

( تصفيق ) .

.....  
.....  
.....  
.....

المقرر — لقد بحثت اللجنة هذا المشروع وقدمت تقريرها لحضراتكم وكنت عضواً من أعضائها ، وقد ورد في كلام حضرة الأستاذ الشوريجي تلويح بالنسبة لمقدرتي وكفاءتي في اللجنة .

ولست أريد أن أعرض لهذه الإشارة إلا بكلمة صغيرة ، فقد كنت عضواً في اللجنة وتقدمت إليها بما أملكه من كفاءة . أما حضرة الزميل وهو عضو في اللجنة أيضاً فكان في وسعه أن يحضر إحدى جلساتها ويضع تحت تصرفها علمه الواسع .

هذا من جهة ، وأما من جهة الموضوع الذي نحن بصدده فلا يمكن أن يقال إن التعديلات التي تقدمت بها اللجنة أتت بجديد كما سيتبين ذلك لحضراتكم عند مناقشة الموضوع .

من المسلم به في النظم البرلمانية أن الأغلبية مسئولة عن تسيير الأعمال في البرلمان ؛ لأن عليها ، باعتبارها أكثرية ، واجبات أكثر مما على الأقلية . وأؤيد قولي هذا بقول زعيم من زعماء الحرية في فرنسا هو الميسو غمبتا في إحدى جلسات مجلس النواب الفرنسي عندما تقدمت الأغلبية بتعديل وردت عليها فئة الأقلية بمعنى ما ردت به الأقلية عندنا . قال الميسو غمبتا : لكم أن تعارضوا وهذا حق لكم . ولكن قد تخرج بكم المعارضة إلى تعطيل الأعمال تعطيلاً ضاراً . لهذا كان من واجب الأغلبية وهي مدفوعة بضميرها واعتقادها أنها إنما تتقدم بمشروعاتها لمصلحة البلاد ، فهي تتقدم بعملها وعليها مسئولية النجاح أو الفشل . لهذا كان للأغلبية الحق في أن تنظم ما تراه لازماً للسير بأعمالها في دائرة النظام .

ولما حصل نزاع على هذه المسألة رجعوا إلى علماء التشريع وأحيلت على لجنة شبه دولية . فقدم الميسو سينارد تقريراً يعتبر مقدمة لكل موضوعات السلطة التأديبية ، تجدونه في كل مؤلفات الفقه ، جاء في مقدمة العلامة ديجوي « مجرد وجود أية جمعية يعطيها الحق بل ويلزمها المحافظة على النظام مثلها مثل كل كائن حي . فإذا قررت أغليبتها قواعد النظام لا يمكن أن يقال إنها تقصد الانتقام أو تحكيم العاطفة أو ترمى إلى الافتيات على حق الأقلية بل إن عملها دستوري » .

إن المجالس التي لها صفة الوكالة عن الأمة يجب أن تؤدي عملها . وإذا تلمست الوسائل التي بها لا تتعطل أعمالها ، ومنها النظم الخاصة بالمحافظة على النظام ، لا يمكن أن يقال إنها تتحكم في الأقلية أو تريد الانتقام منها ، وإلا لا عبرت كل المجالس النيابية متحكمة في أقليتها ، وهذا ما لم يقل به أحد .

عندما شرعنا في وضع لأئحتنا الداخلية كان هناك من يعارض من حضرات الزملاء في بعض نصوصها ، فهل قال أحد وقتئذ إن الأغلبية تريد التحكم في الأقلية التي عارضت بعض نصوصها ؟ أظن لا .

تشمل تلك اللائحة كثيراً من الجزاءات ، منها حرمان العضو الذي يتغيب من بعض مكافأته ، ومنها إخراجها من الجلسة والإعلان عنه في دائرة انتخابه ، إلى غير ذلك من الجزاءات الصارمة فهل قصدنا بذلك غير المحافظة على النظام ؟ وهذا ما راعته اللجنة في تعديلها الجديد . فإذا كانت قد مست اللائحة بزيادة أو نقصان فإنما ذلك كله لغرض النظام والمحافظة عليه .

أذكر هذا وإن كان فيه مساس بالموضوع ، لأن الاعتراضات المقدمة هي في نفس الموضوع ، وللاقلية أن تطلب عدم نظر هذه التعديلات الآن . لأن ذلك من حقها ، ومن حقها أيضاً أن تفتح باب المناقشة ، ولكن للأغلبية أن تغلق هذا الباب كلما رأت أن في فتحه خطراً على سير الأعمال .

والأكثرية لم تضع هذه التعديلات لتنفيذها في الأقلية ، ولكن لتنفيذها فيمن يجب تنفيذها فيه ، وعندي من الشعور بالاحترام



مادة ١١٩ » ... .. «

لهذا المجلس ما يضمن لى أن هذه النصوص لن تطبق إلا على من يستحقها من الأثرية أو الأقلية . وإذا كان هناك من يقول إن بعض حضرات الأعضاء قد خرج على النظام فى هذا العام وفى العام الماضى ، فإنى أرد على ذلك بأن هذا سبب أدعى لإيجاد هذه التعديلات . ليست اللائحة الداخلية ملكا للأغلبية ولا للأقلية ، وإنما هى ملك للنواب جميعاً . ولحضراتكم من احترام المجلس والثقة به ما يطمئن ضمائرهم إلى حكمه ، لأن مجلس النواب الذى يتحكم فى جميع مصالح البلاد يجب أن يقبل قضاؤه بالنسبة لأعضائه . لكل هذه الأسباب أرى أن ينظر المجلس فى هذه الاقتراحات بأناة وروية ، وألا يتذكر وقت نظره لها تلك الحوادث الوقتية ، التى مضى عليها الوقت الكافى لى نفساها ، وأن نبدى آراءنا بسكينة إما بالرفض أو بالقبول . ( أصوات : نطلب قفل باب المناقشة ) .

الرئيس — الموافق على تأجيل النظر فى هذه الاقتراحات للدورة المقبلة يقف . ( وقف بعض حضرات الأعضاء ) .

الرئيس — أرى أن هذا العدد أقلية ولكن لزيادة التأكد أفضل أخذ الرأى بالطريقة العكسية ، فالموافق على نظر هذه الاقتراحات فى هذه الدورة يقف . ( وقفت أكثرية ) .

الرئيس — إذن قرر المجلس نظر الاقتراحين بتعديل اللائحة الداخلية فى هذه الدورة . ( هنا انسحب من الجلسة حضرات :

إسماعيل صدقى باشا ، محمد على باشا ، عبد الفتاح يحيى باشا ، محمد محفوظ باشا ، محمود وهبه القاضى بك ، أحمد عبد الغفار بك ، عبد الحميد إبراهيم صالح افندى ، إبراهيم الهلباوى بك ، الدكتور حافظ عفيفى بك ، عبد الحميد سعيد افندى ، محمد حافظ رمضان بك ، عبد العزيز الصوفانى افندى ، مصطفى محمود الشورى يحيى افندى ، عيسوى زايد باشا ) .

القرار — أتلو على حضراتكم نص تقرير اللجنة :

« ١ — أحال المجلس بجلسته المنعقدة فى يوم ١٧ مايو سنة ١٩٢٨ على لجنة الحقائقية الاقتراحين المقدمين من حضرتى النائبين المحترمين يوسف أحمد الجندى افندى والدكتور أحمد ماهر ، وقد عقدت اللجنة جلستين لهذا الغرض بتاريخ ٢٢ و ٢٣ مايو سنة ١٩٢٨ وقد حضر أمامها حضرتا المقترحين وأدليا بوجهة نظرهما . واتفقا على أن يدمج الاقتراحان بعضهما فى بعض . وقد انتهت اللجنة بعد بحثها الموضوع إلى وضع صيغة نهائية للتعديل المقترح كما يتبين من النصوص المراقبة لهذا .

٢ — ليست اللجنة بحاجة إلى بيان أن سلطة مجلس النواب التأديبية سلطة مسلم بها فى جميع مجالس العالم وجميع عليها فى كافة اللوائح الداخلية ، فمن حق المجالس النيابية دائماً أن تلتزم الوسائل التى تصون بها مداولاتها عن كل عبث أو تعطيل : بتقرير الجزاءات المناسبة للمخالفات التى تقع ضد النظام . وقد أخذت بهذا البدء لأئمتنا الداخلية بما وضعته من أحكام فى أول بدء الحياة النيابية . واللائحة الداخلية ككل تشريع يجب أن يسير الحياة بما يعرض لها من ضروب الملبسات ومختلف التطورات . ولقد استدعى النشاط البرلمانى ، معظم الدول العريقة فى الأنظمة البرلمانية تغييراً فى مدى السلطة التأديبية التى يتمتع بها كل مجلس فى دائرة اختصاصه . ويكاد للتنبؤ لتطور اللوائح الداخلية فى هذا الباب يلمس حقيقة ثابتة ، وهى أن السلطة التأديبية بدأت فى كافة المجالس محدودة ، ثم أخذت تتسع تب لزيادة النشاط البرلمانى ، حتى فى إنجلترا — بلد التقاليد والقوانين غير المكتوبة — حيث نجد أنه فى ٧ مارس سنة ١٩٠١ استدعى الحال تقرير جزاءات تأديبية جديدة فسمح لمجلس العموم بأن يحرم النائب من الاشتراك فى أعمال المجلس مدة الدورة البرلمانية بأكثر مما إذا خالف أوامر الرئاسة مخالفة استدعت أن يستعين الرئيس بالقوة .

وفى بلجيكا ( سنة ١٨٩٧ ) أدخلت تعديلات شديدة على اللائحة سمح فيها بإمكان حرمان العضو من حضور خمس عشرة جلسة متوالية ، فضلاً عن التوبيخ وطلب الاعتذار العلنى .

أما في اليابان فقد بلغ من حرصهم على صيانة النظام البرلماني أن قرروا سنة ١٨٨٩ كافة الجزاءات المقررة بالممالك الأوربية حتى فصل النائب ، فقد قرروه بقانون عادي حماية للنظام مع أنه عندنا مقرر بنص الدستور .

وبلغ من اهتمامهم بالأمر أن جعلوا لجنة خاصة للنظر في توقيع الجزاءات التأديبية وهي لجنة دائمة .

من كل هذا يتضح أن حق تقرير الجزاءات هو حق لا نزاع في مشروعيته ولا في أساسه ، وكل مجلس هو المرجع الأخير في تقدير ما يراه منها كفيلا بحفظ النظام حسب ما يتضح من سير العمل .

٣ - والتعديلات المقترحة لا تمس في شيء حرية الكلام والناقشة ، فهي لا تقيّد الخطيب بأي قيد بالنسبة للآراء الشخصية وحرية التعبير عنها . وكل ما تحظره على العضو هو عدم المساس بكرامة زملائه بتحريم الطعن عليهم ( وزراء كانوا أو نواباً أو أعضاء في مجلس الشيوخ ) . فحرية القول لا تجزأ مثل هذا الطعن ولا تسمح به . وإنه في الوقت الذي يتمتع فيه النائب من الوجهة القضائية بعدم المسؤولية عما يصدر منه في أثناء المناقشات يجب أن يحرص المجلس من جانبه كل الحرص على ألا يساء استعمال هذا الامتياز .

٤ - والواقع أن التعديلات المقترحة لم تبتكر جزاء جديداً أو جزاء لا مثيل له في أحدث لوائح المجالس البرلمانية .

فناداة الرئيس للعضو باسمه ، وتنبيهه إلى المحافظة على النظام ، وعرض أمر العضو على المجلس لحرمانه من الكلام جلسة أو جلسات ، كل هذه جزاءات موجودة في اللائحة الحالية ، ولها ما يماثلها بل قد يفوقها خطورة وشدة في لوائح مجلس النواب الفرنسي ومجلس العموم البريطاني .

وإنما ينحصر التعديل المقترح في سد نقص كان باللائحة الحالية ، إذ من الرجوع إليها ( خصوصاً المادة ٣٨ وما بعدها ) يتضح أن التقرير بمنع العضو من الكلام بقية الجلسة أو حرمانه من الاشتراك في أعمال المجلس لا يكون إلا بعد التنبيه عليه ثلاث مرات متواليات في جلسة واحدة .

وقد يكون هذا العلاج كافياً عادة في مخالفات النظام العادية كالقاطعة البريئة ، أو التكلم بغير إذن ، أو استعمال عبارات لا يسمع بها العرف البرلماني ، ولكن حتى المناقشات قد يحمل عضواً إلى استعمال عبارات جارحة تصل إلى حد الإهانة أو السباب ، بل قد يرتكب ما هو أشد من ذلك كالتعدي بالإشارة أو بالفعل . ففي مثل هذه الحالة لا يمكن الصبر حتى تتكرر هذه الحوادث ثلاث مرات يعقبها ثلاثة تنبيهات وبعدئذ يسمح للمجلس أن يتدخل لمنع العضو من الكلام بقية الجلسة أو إخراجه منها .

إنه في أمثال هذه الأحوال ، أحوال التعدي المقصود بالقول الجارح أو الفعل الميّن ، يجب أن يكون بيد المجلس ورئيسه من السلطة ما يسمح بوقف الاعتداء بمجرد حصوله ، واتخاذ إجراء عاجل ضد العضو الذي خرج على النظام . وخطورة المخالفة المرتكبة نفسها هي التي تبرر ذلك .

٥ - أما التعديلات المقترحة فتتناول المادة ٣٣ التي عدلت عبارتها تعديلاً لفظياً . أما المادة ٣٦ فقد تناولها التعديل بحيث سمح لرئيس المجلس أن يوقف العضو الذي يخرج على النظام عن الاستمرار في الكلام بطرح الأمر على المجلس ، وللمجلس بعد سماع دفاع العضو أن يسمح له بالاستمرار في الكلام أو يقرر منعه عنه بقية الجلسة إذا كان ما صدر منه يكفي فيه هذا الجزاء . أما إذا كان ما صدر منه خطيراً فللرئيس أن يقترح على المجلس توقيع جزاء أشد ، فله أن يقرر إخراجه من الجلسة وحرمانه من الاشتراك في بقية أعمالها ؛ وله إذا اقتضى الحال أن يزيد الحرمان إلى شهر ؛ وله إذا تكرر الإخلال بالنظام من عضو وقع عليه هذا الجزاء الأخير أن يحرمه لمدة شهرين .

والجزاءان الأخيران مأخوذان عن لائحة مجلس النواب الفرنسي ومجلس العموم البريطاني ، وإن كانت لائحة مجلس العموم تبيح أن يحرم العضو من أعمال الدورة كلها .

ومن المتفق عليه في فرنسا أن الحرمان من أعمال الجلسات مدة شهر أو أكثر من شأنه أن يستتبع عقوبات تبعية ، أهمها إيقاف الامتيازات التي يتمتع بها العضو ( نقص المكافأة ، تعليق الحصانة الخ ) وأن يعلن في الدائرة قرار التوبيخ الصادر ضد العضو .

ولم تشأ اللجنة أن تقرر كل هذه الجزاءات التبعية ، ولكنها اكتفت بالنص على أن العضو الذي يحرم من الجلسات مدة ما ، تنقص مكافأته بقدر النصف عن مدة الحرمان ، ويعلن قرار الحرمان في دائرته .



مادة ١١٩ « ... .. »

والجزاء ان الأخيران ليس فيهما من جديد في لائحة مجلس النواب المصري ، فقد أخذت بهما اللائحة في حالة غياب العضو عن حضور الجلسات ، فمن باب أولى يكون توقيعها لازماً في حق العضو الذي يحاول بتصرفه تعطيل أعمال الجلسات وحرمان زملائه من أداء واجب الوكالة عن الأمة في الحدود التي ترسمها التقاليد والأصول المرعية .

وعلى هذا تشرف اللجنة برفع تقريرها هذا للمجلس .

وهذا هو نص المشروع :

« أولاً — تعديل المادة ٣٣ بالآتي :

لا يسوغ مطلقاً مقاطعة التكلم ولا الخوض في الشخصيات ولا إسناد أمور شائنة بسوء القصد ولا ارتكاب أى أمر من شأنه أن يخل بالنظام .

ثانياً — تعديل المادة ٣٦ بالآتي :

كل متكلم لم يحافظ على نظام الكلام اللين آنفاً ، وكل عضو ارتكب إحدى المخالفات المنصوص عليها في المادة الثالثة والثلاثين يناديه الرئيس باسمه وينبهه إلى المحافظة على النظام .

وللرئيس — إذا اقتضى الحال — أن يمنعه من الكلام لعرض الأمر على المجلس ليفصل في شأن حرمانه من الكلام مدة الجلسة .  
وفصل المجلس بعد سماع أقوال العضو ، فإذا أن يسمح له بالاستمرار في الكلام أو يوقع أحد الجزاءات التالية بناء على اقتراح الرئيس :

( أولاً ) منعه من الكلام بقية الجلسة .

( ثانياً ) إخراجه من الجلسة وحرمانه من الاشتراك في بقية أعمالها .

( ثالثاً ) حرمانه من الاشتراك في أعمال المجلس مدة لا تزيد على شهر .

فإذا عاد العضو الذي توقع عليه الجزاء الأخير إلى الإخلال بالنظام في نفس الدورة فالمجلس عند الاقتضاء بناء على اقتراح الرئيس أن يقرر حرمانه من الاشتراك في أعمال المجلس لمدة لا تزيد على شهرين .

ويترتب على قرار الحرمان من الاشتراك في أعمال المجلس قطع نصف المكافأة عن تلك المدة وإعلان ملخص قرار المجلس في الدائرة الانتخابية التي يمثلها العضو .

ثالثاً — تعديل المادة ٣٧ بالآتي :

يصدر قرار المجلس بعد سماع أقوال العضو في نفس الجلسة التي وقعت فيها المخالفة أو في جلسة مقبلة .

وللرئيس أن يتخذ من الوسائل ما يكفل تنفيذ القرار .

رابعاً تعديل المادة ٣٩ بالآتي :

يجوز للمجلس بناء على طلب الرئيس أن يقرر إخراج كل عضو تقرر منعه من الكلام ولم يمتنع من قاعة الجلسات ، ويترتب على هذا القرار الحرمان من الاشتراك في أعمال المجلس في بقية الجلسة التي نطق به فيها .

خامساً — تحذف المادة ٤٠ .

سادساً — تعديل المادة ٤٢ بالآتي :

للعضو الذي حرم من الاشتراك في الأعمال بمقتضى المادة السابقة أن يطلب إيقاف حكمها ابتداء من اليوم التالي ليوم حرمانه ، بأن يقرر كتابة « بأنه يأسف على عدم احترام قرار المجلس ، وللمجلس أن يقرر ما يراه » .

وقبل مناقشة التعديل مادة مادة أرى أن أدلى ببعض إيضاحات بصدد بعض شكوك قامت حول دستورية هذا التعديل . فقد يقال إن المكافأة البرلمانية نص عليها الدستور ، وإنها تقرر بقانون ، فلا يصح أن يتناولها المجلس بالحذف في اللائحة الداخلية .

وقد أثير مثل هذا الاعتراض في فرنسا حيث رفع أحد الأعضاء الذين وقع عليهم جزاء بقطع المكافأة البرلمانية أمره إلى القضاء .

مادة ١١٩ « ... .. »

فرضت محاكم فرنسا إلى هذه المسألة إلى أن وصلت محكمة النقض والإبرام ، وكان مطلوباً منها أن تفصل في هل للقضاء أن يتعرض للأئمة الداخلية بخصوص مكافأة مقررّة بنص الدستور .

فعرض مراقبو المجلس على محكمة النقض والإبرام أن اللائحة الداخلية ، ولو أنها ليست قانوناً لأنها لا تسرى على مجموع الأمة ، وإنما هي في الحقيقة ونفس الأمر قانون خاص للمجلس ، وهي لا ينتظرها المجلس الآخر لما بين المجلسين من المجاملة . ولما اتفق عليه من أن لكل مجلس الحرية التامة في تنظيم أحواله الداخلية — لذلك حكمت محكمة النقض والإبرام بعدم اختصاصها ، لأنه ليس لأية هيئة قضائية ، وغير قضائية ، أن تتدخل في لائحة المجلس الداخلية . وتنص المادة ١٣١ من لائحتنا الداخلية على ما يأتي :

« متى تغيب العضو عن حضور الجلسات بدون إذن أو لم يحضر بعد مضي اللدة المصريح له بها يعتبر متنازلاً عن حقه في المكافأة مدة الغياب » .

قررت هذه المادة إذن مبدأ الحرمان من المكافأة بالنسبة للعضو الذي يمتنع عن حضور الجلسات ، أي الذي يمتنع عن القيام بواجبات الوكالة عن الأمة . فمن باب أولى — كما قيل في إحدى جلسات مجلس النواب الفرنسي ، ومذكور في « أوجين بير » — يجب أن يطبق هذا الجزاء على العضو الذي يمتنع المجلس عن أداء هذه الواجبات .

والنقطة الثانية : هي ما يقال من أن هذه الجزاءات لا يوجد لها مثيل في لوائح المجالس النيابية الأخرى . وقد قلت فيما سبق إننا أخذنا هذه التعديلات عن المرجع المعروف وهو « أوجين بير » . وقد جرى « أوجين بير » على أنه عندما يذكر لائحة من اللوائح أن يذكر أيضاً المواد المقابلة لها في بعض اللوائح الأخرى . وقد ذكر بالفعل المواد المقابلة لهذا التعديل في لائحة مجلس النواب الفرنسي والبلجيكي ، وقال إن التعديل الأخير الذي اتخذت فيه بلجيكا جانب الشدة قد صدر في سنة ١٨٩٧ وأنه يوجد في إنجلترا أشد منه وذلك بالقانون الذي صدر في سنة ١٩٠١ في المادتين ١٧ و ١٨ من لائحة مجلس العموم البريطاني (Standing orders) .

بناء عليه يكون ما قيل من أنه لا يوجد مثيل لهذه النصوص في المجالس النيابية التي أشارت إليها اللجنة في تقريرها قولاً لم يرق عليه دليل ، بل يتبين لحضراتكم أن الدليل قائم على عكسه من الرجوع إلى النصوص الواردة في « أوجين بير » والمذكورة في النبذ ٤٦١ و ٤٦٢ و ٤٦٣ ، وهذه النبذ موجودة لا تتغير في كافة الطبعات ، وكذلك فيما يليها من النبذ الأخرى إذ أفرد « أوجين بير » لهذه المسألة باباً يبلغ مائتي صفحة .

وهناك مسألة أخرى : تلاحظون حضراتكم أننا لم ننشئ بهذا التعديل سلطة جديدة لرئيس المجلس ، وكل ما ورد به هو أن لرئيس المجلس أن يمنع العضو من الاستمرار في الكلام مؤقتاً — إذا رأى داعياً لذلك — ثم يعرض الأمر على المجلس وإذا ذلك يكون للعضو الذي منعه الرئيس أن يتقدم ليفسر موقفه ويدافع عن نفسه إما بنفسه أو بواسطة عضو آخر ، وللمجلس أن يقرر ما يراه ، إما الاستمرار وإما المنع إذا رأى أن هذا الجزاء كاف . أما إذا رأى أن ما ارتكبه العضو من الجسامة بحيث لا يكفي فيه هذا الجزاء فيوقع عليه أحد الجزاءات الأخرى الموجودة في التعديل .

قل أيضاً إن هذا التعديل يتضمن تشهيراً ، ولكنني أقول إن الإعلان في الدائرة أمر ليس بجديد بل هو موجود في اللائحة . بناء على هذا لا أرى أن في التعديلات التي اقترحت خروجاً على مألوف أو مبدأ دستوري أو قانوني أو على أية لائحة من لوائح بلاد العالم .

الرئيس — لقد صار العدد الآن غير قانوني ، فليؤجل أخذ الرأي إلى الجلسة المقبلة .

السعيد محمد سبيح افندي — لنا أن نعتبر أن المناقشة انتهت ولا يبقى غير أخذ الرأي .

محمد عبد اللطيف سعودي افندي — لم تنته المناقشة بعد لأنني أريد الكلام في الموضوع ، ولم أمتنع عن ذلك إلا لأن العدد قد صار غير قانوني .

الرئيس — إذا كان حضرة النائب المحترم يريد الكلام فليتكلم ، لأن المادة ٨٨ من اللائحة لا تحتم معرفة قانونية العدد إلا عند أخذ الرأي .



محمد عبد اللطيف سعودى افندى — أرجو من حضراتكم رفض مشروع التعديل فى جملته لأنه لا موجب الآن مطلقاً لوضعه ، ولأن الأخذ بالذسانير الأجنبية لا يوافق طبيعتنا . فنحن أمة هادئة لنا من أخلاقنا ونظامنا ما لا يستدعى وضع نظام شديد به تشهير ، كالنظام المراد وضعه الآن .

(أصوات : أين هو التشهير ؟) .

زكريا مهنا افندى — بعد البيان الشافى الوافى الذى سمعتموه حضراتكم بتفصيل ودقة من حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد صبرى أبو علم ، والذى أيد به ذكر أرقام الصفحات والنسب والقوانين التى صدرت فى البلاد الأخرى ، ومنها إنجلترا ، وهى أعرق البلاد الدستورية ، وأكثر بلاد العالم احتراماً لحرية الفرد وتقديساً لأشخاص النواب ، وبعد ما سمعتم حضراتكم ما أدلت به المعارضة ، لا أرى معنى لأن يأتى عضو من حضراتكم ويقول إن هذا التعديل المراد إدخاله على اللائحة الداخلية لا يتناسب وطبيعتنا .

إتأ فى الواقع ، يا حضرات الأعضاء ، من الأجاس ذوات الدم الحار التى تهيج وتتفعل بسرعة . فإذا كان الأمر كذلك فلا بد من وضع حد لمن ينفعل ويسرف فى الانفعال .

إذا كانت البلاد العريقة فى التقاليد الدستورية وفى النظم البرلمانية قد وضعت لنفسها نظاماً يشمل جزاءات كالتى تقترحها اللجنة ، فلا أدري ما الذى يحملنا على عدم الأخذ بهذه الاقتراحات ، لا سيما أن المائل أمام حضراتكم الآن هو حديث عهد بالدخول فى حظيرتكم قد سمع من الجمهور أن الأقلية تريد إذلال الأغلبية ، ويجب على الأغلبية أن تضع نظاماً تطبقه على نفسها أولاً وعلى الأقلية ثانياً . وعندى أنه إذا تعدى عضو من الأغلبية على عضو من الأقلية فلا يمكن أن يتصور أحد أن رئيس الجلسة لا يطبق هذا النظام على العضو المعتدى لا لسبب سوى أنه من حزب الغالبية .

إن كل ما استندت عليه الأقلية فى طلبها تأجيل النظر فى التعديلات المقترحة هو طعن فى مقدرة الأغلبية على مراعاة الإنصاف ، وهذا الطعن لا تقبله مطلقاً . إتأ احترامنا الائتلاف وهم لم يحترموا ... .. (ضجة) .

بناء على ذلك أرى قبول مشروع التعديل الذى أقرته اللجنة .

(فى ٩ يونيه سنة ١٩٢٨) .

### تقرير لجنة الحقانية

عن اقتراحين بتعديل بعض نصوص اللائحة الداخلية

الرئيس — هذا التقرير مدرج فى جدول أعمال جلسة اليوم لأخذ الرأى .

عبد العزيز الصوفانى افندى — أريد أن أتكم فى موضوع تعديل اللائحة الداخلية .

الرئيس — لقد انتهينا بالأمس من المناقشة فى التعديل ولم يبق إلا أخذ الرأى .

عبد العزيز الصوفانى افندى — إنى معارض فى إدراج هذه المسألة فى جدول أعمال اليوم بالشكل الذى أدرجت به ، لأن إدراجها بهذه الكيفية غير مطابق لللائحة الداخلية . والذى حصل بالأمس أننا تناقشنا فى مسألة نظر التعديل أو تأجيله وأخذ الرأى على ذلك ، وعندئذ انسحبنا احتجاجاً على تحكم الأغلبية فى الأقلية ... ..

(ضجة) .

عمر عمر افندى — لا يمكن أن يسمح لحضرة النائب المحترم بالاستمرار فى كلامه هذا لأننا طالما سمعنا مثل هذا القول أى تحم الأغلبية فى الأقلية . مع أن الواقع يخالف ذلك والحقيقة أن الأقلية هى التى تريد بانسحابها أن تتحكم فى الأكثرية .

عبد العزيز الصوفانى افندى — بعد أن قررت الأغلبية نظر التعديل انسحب الأعضاء المعارضون وتكلم حضرة المقرر الموضوع ، وفى هذا الوقت كان عدد حضرات الأعضاء الحاضرين لا يكمل النصاب القانونى ، ولذلك يكون القرار الذى اتخذته المجلس

بالأمر بانهاء المناقشة باطلا قانوناً ، لأنه — وإن كانت المناقشة جائزة ولو كان العدد غير قانوني — يجب عند أخذ الرأي أو البت في الموضوع توفر العدد القانوني .

فبناء على ذلك أرى أن باب المناقشة في موضوع تعديل اللائحة الداخلية لا يزال مفتوحاً ، وأن إدراج هذا الموضوع بالشكل الذي أدرج به في جدول الأعمال لا يتفق مع الحقيقة .

وبما أتى طلبت الكلمة بالأمر فلا يزال محفوظاً لي حق الكلام ، وليس لحضراتكم أن تتخذوا أي قرار قبل سماع كلتي التي يجب أن تقال في موضوع اللائحة الداخلية .

أما القرار الذي صدر بالأمر بانهاء المناقشة فهو باطل ولا يصح العمل به مطلقاً ، وإنني اصرح بأنني لا أخضع لقرار باطل .

الدكتور أحمد ماهر — تنص المادة ٨٨ من اللائحة الداخلية على أنه « لا يجوز للمجلس أن يقرر قراراً إلا إذا حضر الجلسة أغلبية أعضائه ، ويجب عند أخذ الرأي التحقق من تكامل العدد المطلوب لصحة إعطاء الرأي » . والغرض من هذا النص هو منع أمثال من انسحبوا من تعطيل أعمال المجلس ، فالمجلس النيابية إنما وجدت لتعمل ، لا لتمكين فئة قليلة من تعطيل أعمال المجلس كما أرادت ، ومن المبادئ المتفق عليها أن المناقشات يمكن استمرارها ما دامت الجلسة انعقدت صحيحة في مبدأ الأمر ، وإنما عند أخذ الرأي يجب التحقق من وجود العدد القانوني ، فإذا لم يوجد تؤجل عملية أخذ الرأي إلى الجلسة المقبلة ، وهذا ما قرره المجلس بالأمر . وقد أدرج هذا الموضوع بالشكل الذي هو عليه بحق في جدول الأعمال لأن المناقشة انتهت وطلب الرئيس ممن يريد الكلام أن يتقدم فلم يتقدم أحد .

ولذلك لم يبق إلا أخذ الرأي وهو ما أجل إلى اليوم .

( تصفيق ) .

راغب إسكندر افندي — إن بطلان القرارات أو عدم بطلانها ليس متعلقاً بأحد من حضرات الأعضاء بل هو من حق المجلس ، ويجب على كل عضو احترام قرارات المجلس . أما القول بتحكم الأغلبية في الأقلية فإني آسف لأن أقول إن العكس هو الذي حصل فعلاً بالأمر ، والواقع أن أعمال المجلس تعطلت بسبب هذا الانسحاب .

لا شك في أن لكل عضو الحرية في سماع المناقشة أو عدم سماعها ، فإذا كان العدد الذي يحضر المناقشة قليلاً أو لا يكون النصاب القانوني فليس معنى هذا أن أعمال المجلس باطلة دستورياً ، فالبطلان لا يكون إلا عند إصدار القرارات فقط ، وإلا كان من السهل تعطيل أعمال المجلس بمجرد انسحاب بعض الأعضاء من أية جلسة من جلساته .

أحمد حافظ عوض بك — لا أزيد شيئاً على ما أبداه حضرتنا النائبين المحترمين الدكتور ماهر والأستاذ راغب إسكندر ، وإنما أريد أن أتكلم في نقطة واحدة وهي : عند أخذ الرأي بالأمر على نظر التعديل أو تأجيله حصل شك في النتيجة أولاً ، فأخذ الرأي بالطريقة العكسية ، ومعنى هذا أنه كان هناك عدد من الأعضاء يقارب نصف الموجودين يرى التأجيل . ولما كان عدد المنسحبين أربعة عشر عضواً ، فالذين وقفوا في صف التأجيل كان عددهم يقارب ٤٥ عضواً ، أعني أن ٣٠ عضواً من الأغلبية انضموا إلى الأقلية في الرأي وأنا كنت منهم ، وهذا يدل على أنه لم يكن هناك تحكم من الأغلبية في الأقلية ، ولا يمكن أن يستفاد من الانسحاب إلا عدم احترام المنسحبين لقرار المجلس وقد استمرت المناقشة بعد انسحابهم لأن هذا الانسحاب لا يصح أن يترتب عليه تعطيل أعمال المجلس .

عبد السلام فهمي محمد جمعه بك — لعلني لم أخطئ السمع إذا قلت إنني سمعت من حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني افندي أنه قال إن العادة جرت في هذا المجلس أن تحصل المناقشة ولو لم يكن العدد قانونياً ، فإذا تبين عند أخذ الرأي أن العدد غير قانوني تؤجل إلى جلسة مقبلة . هكذا حصل ، وهكذا يحصل في جميع المجالس النيابية الأخرى . فالذي حصل البارحة ليس غريباً ، بل أمر جرى عليه العمل .

لقد انسحب بعض حضرات الأعضاء وهم يعلمون أن الموضوع مطروح للمناقشة ، بقرار صحيح من المجلس ، فخرموا أنفسهم بأنفسهم من الاشتراك فيها . ولا يمكن أن يستفيد إنسان — كما قال للشرعون — من تدليس عمله ، وأظن أن المجلس يرفع كثيراً عن أن يسمح لأي كان بتعطيل قراراته .



مادة ١١٩ ... ..

بناء على ذلك أرى أن ما حصل بجلسة أمس كان قانونياً ، وأن المناقشة انتهت ولم يبق إلا أخذ الرأي .  
( تصفيق ) .

محمد حافظ رمضان بك — لقد أصدر المجلس قراراً بالأمس بانتهاء المناقشة . واللائحة الداخلية تنص على أنه لا يجوز للمجلس إصدار أى قرار إلا إذا كان النصاب قانونياً .

تكلّموا كثيراً عن الأغلبية والأقلية ، والذي أعتقد أنه لا يصح أن يوجد في أى مجلس نيابى أغلبية متعودة على الموافقة على كل رأى حزبي خطأ كان أو صواباً . فليست الأغلبية بيد أى إنسان ، بل هي في يد من بيده الحق ، وهذه هي الحقيقة . وأؤكد لحضراتكم أنه إذا وجدت أغلبية عقدت عقداً للموافقة الحزبية على الحق والباطل لكأن أكثر شراً من استبداد الفرد ، وهذا ما يسمونه باستبداد الجماعة ... ..

( خجبة ) .

الواقع أن انسحابنا ليس معناه أننا نريد أن نكره الأغلبية على شيء لا تريده ، ولكننا انسحبنا اعتقاداً منا على أننا لا نريد أن نعيد أنفسنا بأنفسنا ، ولا يمكن أن يطلب من أى إنسان أن يشترك في تقييد نفسه ... ..

( خجبة ) .

إن نظرية الانسحاب من أكبر النظريات للعمول بها في جميع المجالس النيابية ... ..

( خجبة ) .

فرضي أن أصل إلى أن باب المناقشة لم يقفل لأن القرار الذي صدر بالأمس باطل دستورياً لصدوره من عدد غير قانوني .  
الواقع أن في التعديل المعروض على حضراتكم مناقضة للدستور ، فأى ضمير يسمح بأن تكون اللائحة منافية للدستور ؟  
أعلم أن اللائحة الداخلية المعمول بها الآن تنص على أن المجلس لا يصدر قراراً إلا إذا كان عدد حضرات الأعضاء قانونياً ولا اعتقادي بأن أحد حضرات الأعضاء المنسحبين عاد ونبه المجلس إلى أن العدد غير قانوني ، لا يمكن أن يقال بأن باب المناقشة مقفل .  
أنا لا تهمني اللائحة الداخلية ، وإنما الذي يهمني هو الدستور ، وإذا رأيت اعتداء عليه فأقرر أنني لست منكم .  
أقول بصريح العبارة إن هذا التعديل مناقض للدستور . فإذا أقفل باب المناقشة قبل سماع ما يقال عن هذه النقطة الهامة يكو هذا بمثابة اعتداء صريح على الدستور .

( أصوات : نطلب إقفال باب المناقشة ) .

عبد العزيز الصوفاني افندى — أعارض في إقفال باب المناقشة .

الرئيس — سيسمع المجلس أدلة عضو من المؤيدين لطلب إقفال باب المناقشة وآخر من المعارضين في ذلك .

راغب إسكندر افندى — المسألة ظاهرة جلية . وقد تكلم فيها المجلس في جلسة أمس بما فيه الكفاية . ولا أظن أن المجلد يسمع بأن تعطل أعماله بإعادة المناقشة في موضوع انتهى البحث فيه ، سيما أننا في آخر الدورة ولدينا من الأعمال ما يستدعي إنجازاً بسرعة ، لذلك أرى إقفال باب المناقشة .

عبد العزيز الصوفاني افندى — إنني أعارض في إقفال باب المناقشة لأن المسألة للطروحة أمام المجلس هي مسألة اللائحة الداخلية المطلوب تعديلها ، وهي قانون المجلس اللوقر المستمد من روح الدستور . ويدهشني حقاً أن يقول قائل بأن إعادة المناقشة في هذا الموضوع فيه تعطيل لأعمال المجلس مع أن الأمر بالعكس ، إنكم أنتم الذين تشغلون أوقات المجلس فيما لا فائدة فيه .

( خجبة ) .

إننا إذا أردنا المناقشة في التعديل المراد إدخاله على اللائحة الداخلية التي هي روح المجلس الحقيقية ، نقولون إن المناقشة في ذمة للأعمال ومضيعة للوقت . فأروني أي شيء أهم من المناقشة في قانون ينظم أعمال المجلس ويعتبر بحق أنه روح الحياة النيابية .

إننى أرى أن التعديل الذى تريدونه يخالف الدستور كل المخالفة ، وأعتبره قاتلاً لحرية المناقشة فى هذا المجلس .  
أحمد حافظ عوض بك — أبدا .

عبد العزيز الصوفانى افندى — دعنى أتكلم . إن الموضوع المطروح أمام حضراتكم الآن هو موضوع مهم جداً ويترتب على إقرار التعديل قتل روح الحرية فى هذا المجلس ، لأنه سيكون بمثابة سلاح ماض فى يد الأغلبية ، تستعمله فى كل وقت ضد من تريد إرهابه من الأقلية .

الرئيس — ألفت نظر حضرة النائب المحترم إلى أن كلامه هو فى الموضوع نفسه ، وليس فى المعارضة فى إقبال باب المناقشة .  
عبد العزيز الصوفانى افندى — أعارض فى إقبال باب المناقشة لأننى سمعت من بعض حضرات الذين تكلموا قولاً لا يحسن السكوت عليه ، وهو أن انسحابنا من جلسة الأمس كان لتعطيل أعمال المجلس . وأقرز الآن أمام حضراتكم بأن انسحابنا إنما كان لغاية شريفة وفكرة حقة يريدون أن تدعوها لأنفسكم .

( ضجة ) .

إن من الأوجه التى تدفعنى إلى الاعتراض على إقبال باب المناقشة أننى أراكم — مع أن التعديل لم يبرم بعد ، ذلك التعديل المقيد للحرية — تتأفقون من سماع كلمة الحق التى توجه إليكم .

إننى أعارض فى إقبال باب المناقشة كى يمكننا أن نقول كلمتنا فى هذا الموضوع ، وأن ندافع عن وجهة نظرنا ، ولندلى بحجتنا على أن هذا التعديل فاسد ، ولم يبن على أسس متينة ، فلم لا تعطوننا الفرصة لكى نبين للعالم أجمع ما أتم عليه ، وما نحن عليه إزاءكم ؟

( ضجة ) .

الدكتور أحمد ماهر — أرى أن يؤخذ رأى الآن .

محمود صبرى افندى — أنضم لرأى حضرة زميلى النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر .

عبد العزيز الصوفانى افندى — إذا كنتم تتحكمون فيما مثل هذا التحكم فإننا نسجل عليكم هذا ...

الرئيس — أدعو حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى افندى لمراعاة النظام .

عبد العزيز الصوفانى افندى — إننى لم أخرج عن دائرة النظام بل أطلب أن تسمع أقوالى .

الرئيس — المعارض فى إقبال باب المناقشة يقف .

( وقفت أقلية ) .

الرئيس — إذن تقرر إقبال باب المناقشة .

( وهنا انسحب حضرات الأعضاء الآتية أسماؤهم :

محمد حافظ رمضان بك ، عبد الحميد سعيد افندى ، مصطفى محمود الشورى افندى ، عبد العزيز الصوفانى افندى ، إسماعيل صدق باشا ، محمد على باشا ، محمود عبد الرازق باشا ، أحمد عبد الغفار بك ، عبد السلام عبد الغفار بك ، محمود وهبه القاضى بك ، عيسوى زايد باشا ، محمد محفوظ باشا ، مصطفى أبو بكر دمرداش افندى ، حفاوى الزمر بك ، عبد النعم رسلان بك ) .

الرئيس — الذى من رأيه أن المناقشة التى دارت بالأمس فى هذا الموضوع لم تنته وأنها مستمرة إلى اليوم يقف .

( وقف حضرة النائب المحترم سلطان السعدى بك وحده ) .

الرئيس — إذن تقرر أن المناقشة التى دارت بالأمس غير مستمرة إلى اليوم .

والكلمة الآن لحضرة المقرر .

محمد صبرى أبو علم افندى ( مقرر لجنة الحفانية ) — إن اللواد المطلوب تعديلها فى اللائحة الداخلية تليت على حضراتكم فى جلسة الأمس فلا محل لتلاوتها الآن .



مادة ١١٩ » ... ..

الرئيس — المعارض في مشروع تعديل بعض مواد اللائحة الداخلية التى تلى على حضراتكم بالأمس يقف .  
( وقف سبعة من حضرات الأعضاء ) .

الرئيس — إذن تقرر الموافقة على مشروع التعديل وهذا نصه :  
« أولا — تعدل المادة ٣٣ بالآتى :

لا يسوغ مطلقاً مقاطعة التكلم ولا الخوض في الشخصيات ولا إسناد أمور شائنة بسوء القصد ولا ارتكاب أى أمر من شأنه أن يخل بالنظام .

ثانياً — تعدل المادة ٣٤ بالآتى :

كل متكلم لم يحافظ على نظام الكلام المبين آنفاً ، وكل عضو ارتكب إحدى المخالفات المنصوص عليها في المادة الثالثة والثلاثين ، يناديه الرئيس باسمه وينبهه إلى المحافظة على النظام .

وللرئيس — إذا اقتضى الحال — أن يمنعه من الكلام لعرض الأمر على المجلس ليفصل في شأن حرمانه من الكلام مدة الجلسة .  
وفصل المجلس بعد سماع أقوال العضو ، فيما أن يسمح له بالاستمرار في الكلام أو يوقع أحد الجزاءات التالية بناء على اقتراح الرئيس :  
( أولاً ) منعه من الكلام بقية الجلسة .

( ثانياً ) إخراجه من الجلسة وحرمانه من الاشتراك في بقية أعمالها .

( ثالثاً ) حرمانه من الاشتراك في أعمال المجلس مدة لا تزيد على شهر .

فإذا عاد العضو الذى توقع عليه الجزاء الأخير إلى الإخلال بالنظام في نفس الدورة فللمجلس عند الاقتضاء ، بناء على اقتراح الرئيس ، أن يقرر حرمانه من الاشتراك في أعمال المجلس لمدة لا تزيد على شهرين .

ويترتب على قرار الحرمان من الاشتراك في أعمال المجلس قطع نصف المكافأة عن تلك المدة وإعلان ملخص قرار المجلس في الدائرة الانتخابية التى يمثلها العضو .

ثالثاً — تعدل المادة ٣٧ بالآتى :

يصدر قرار المجلس بعد سماع أقوال العضو في نفس الجلسة التى وقعت فيها المخالفة أو في جلسة مقبلة .

وللرئيس أن يتخذ من الوسائل ما يكفل تنفيذ القرار .

رابعاً — تعدل المادة ٣٩ بالآتى :

يجوز للمجلس بناء على طلب الرئيس أن يقرر إخراج كل عضو تقرر منعه من الكلام ولم يمتنع من قاعة الجلسات ، ويترتب على هذا القرار الحرمان من الاشتراك في أعمال المجلس في بقية الجلسة التى نطق به فيها .

خامساً — تحذف المادة ٤٠ .

سادساً — تعدل المادة ٤٢ بالآتى :

للعضو الذى حرم من الاشتراك في الأعمال بمقتضى المادة السابقة أن يطلب إيقاف حكمها ابتداء من اليوم التالى ليوم حرمانه بأن يقرر كتابة « بأنه يأسف على عدم احترام قرار المجلس » ؛ وللمجلس أن يقرر ما يراه .

( في ١٠ يونيه سنة ١٩٢٨ ) .

قرار المجلس ضمان استقلاله فيما يتعلق بميزانيته وبشؤون موظفيه .

موافقة المجلس

على قرار المكتب الصادر في ١٠ أبريل سنة ١٩٢٨ الخاص بضمان استقلال  
المجلس فيما يتعلق بميزانيته وبشؤون موظفيه

مجلس الشيوخ

تلى الكتاب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب العزة وكيل مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ عزتكم أن مكتب المجلس نظر بجلسته المنعقدة في ١٠ أبريل سنة ١٩٢٨ في مذكرة المراقبة الآتية نصها وقرر  
الموافقة عليها وتقديمها للمجلس لإقرارها وهي :

« سبق للمراقبة أن رفعت لمكتب المجلس المقرر بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٢٥ مذكرة بينت فيها اقتيات الحكومة في ذلك العهد  
على سلطة المجلس واستقلاله وتداخلها في شؤونه الداخلية بأن عدلت ميزانية المجلس فيما يتعلق بمكافأة الأعضاء وأمور موظفيه . ومع أن  
مكتب المجلس لم يرضخ لهذا الاعتداء إلا أن قرار المراقبة المذكور لم يصادق عليه المكتب صراحة ولم يبلغه للمجلس لإقراره . »

ولما كانت المراقبة تحضر الآن الميزانية ويهملها مصادقة المكتب والمجلس على تفسيراتها بهذا الخصوص رأت من الضروري أن  
تطلب من هيئة المكتب المحترمة الموافقة على هذه المذكرة ورفعها للمجلس للمصادقة عليها مع التقرير بأنه لا يجوز للحكومة في أية حالة  
كانت ، سواء كان مجلس الشيوخ عاملاً أو عاطلاً أو مؤجلاً ، أن تتعرض لميزانيته سواء فيما يتعلق بمكافأة الأعضاء أو ميزانية موظفيه أو  
غير ذلك من أبواب الميزانية ، وألا تتداخل بأي حال من الأحوال في شؤون موظفيه سواء كان ذلك بإلغاء الوظيفة أو بالترقية أو التعيين  
أو العزل أو الإحالة على المعاش أو النقل أو الانتداب أو شيء من شؤون الموظفين ، وأن مكتب مجلس الشيوخ وحده هو صاحب الحق  
المطلق في ذلك وفي كل ما خول له من الحقوق بمقتضى لائحته الداخلية .

لذلك تتشرف هيئة المراقبة بأن تقدم هذه المذكرة لهيئة المكتب المقرر للموافقة عليها مع مذكرة ١٤ مايو سنة ١٩٢٥ وتبليغها  
للمجلس للمصادقة عليهما ، فالمرجو التكرم بعرض ذلك على المجلس بجلسته يوم الاثنين ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٨ .

وملحق بهذا مذكرة ١٤ مايو سنة ١٩٢٥ المشار إليها .

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام ؟

وكيل مجلس الشيوخ

محمد علوي الجزار

مذكرة إيضاحية إلى مكتب إدارة مجلس الشيوخ

تقضى اللائحة الداخلية بأن مشروع ميزانية المجلس يضعه المراقبان ويعرضانه على لجنة الحسابات ثم يرفع للمجلس للتصديق عليه .  
على أنه في هذا العام لم يضع المراقبان ميزانية المجلس بسبب تعطيل البرلمان ولأن الدستور نفسه قد تولى وضع الميزانية في مثل  
هذه الحالة حيث نصت المادة ١٤٢ منه على أنه « إذا لم يصدر القانون بالميزانية قبل ابتداء السنة المالية ( أول أبريل ) فيعمل بالميزانية  
القديمة حتى يصدر القانون بالميزانية الجديدة » .

ولما كانت المادة ٢٥ من الدستور صريحة من جهتها أيضاً حيث نصت بأنه لا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان وصدق عليه  
الملك فقد أصبح العمل حينئذ واجباً بالميزانية السابقة حتى ينقصد البرلمان .

غير أن الحكومة لم تأخذ بهذين النصين واتخذت لنفسها السلطة التشريعية مستندة إلى المادة ٤١ من الدستور التي نص فيها على



مادة ١١٩ » ... ..

أنه « إذا حدث فيما بين أدوار الانعقاد ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير فللملك أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور وبشرط أن يدعى البرلمان إلى اجتماع غير عادي لعرضها عليه » .

وإننا نرى أن هذه المسألة لا تنطبق على وضع الميزانية لأسباب عديدة سبق أن شرحناها بجلسة المكتب الماضية فلا محل لتكرارها هنا ، لكننا تقتصر على القول بأن الشؤون المالية عامة والميزانية خاصة هي أساس العمل التشريعي والاختصاص الرئيسى للهيئات التشريعية بل إنها هي التي كانت السبب الأول في وجود البرلمانات ، ولهذا لم تكف الدساتير فيما يتعلق بها بالقواعد المقررة للقوانين بصفة عامة بل أفردت لها بابا خاصا ورتبت لها أحكاما دقيقة أرادت بها ألا ترتبط الحكومة بأى مصروف إلا بعد إقرار نواب الأمة وموافقهم ، بل إنها غالت في ذلك فقررت ألا تنقل مبلغا من باب إلى آخر إلا بعد تصديق البرلمان .

وليست الميزانية بأى حال من الأحوال من التدابير العادية التي يمكن إصدارها بمرسوم . ولو كان المقصود أن تحمل الحكومة محل البرلمان في مباشرة السلطة التشريعية على إطلاقها لنص صراحة في الدستور على أنه فيما بين أدوار الانعقاد أو في حالة تعطيل البرلمان بتأثير الحكومة تلك السلطة بغير قيد اللهم إلا وجوب عرض ما تقرره من القوانين على البرلمان في أول اجتماع له . ولكن لم يشأ الدستور شيئا من ذلك بل احتاط في المادة ٤١ احتياطاً شديداً وأحاط ما للحكومة من الحق في وضع مراسيم لها قوة القانون بتدابير تتخذ في أحوال معينة بشروط وقيود حددت بوضوح وجلاء في محاضر جلسات لجنة الدستور وتقرير اللجنة الاستشارية التشريعية ( راجع للملحق ) واشترط ألا تكون في كل حال مخالفة للدستور . ولا ندرى أية مخالفة تكون أقوى من العمل على خلاف أحكام المادتين ١٤٢ و ٢٥٠ منه .

ولما كان الحق المقرر في المادة ٤١ حقاً استثنائياً ضيقاً فلا يجوز قانوناً مباشرته إلا ضمن الحدود المرسومة له ؛ وكل عمل يعمل خارج تلك الحدود يكون باطلاً بطلاناً جوهرياً لمخالفته لأحكام الدستور . بل إننا إذا جازينا الحكومة فيما تدعيه لنفسها من حق وضع الميزانية — وهي من أهم وجوه التشريع — لكنت النتيجة أن من حقها أن تصدر أى قانون بغير قيد ولا شرط ، مع أنه ليس من المقبول أن القيود التي تضمنتها المادة ٤١ وضعت عبثاً ولغوياً .

ورب معترض بأن محل المناقشة في هذا الأمر يكون في البرلمان نفسه ولكن مما لا نزاع فيه أن لنا حق إبداء الرأي الذي نراه في أمر متعلق بأعمال المجلس ولا يجوز لنا السير على خلاف البادئ التي وضعت في الدستور . على أن هناك أمراً آخر خلاف ما ذكر وهو أنه من البادئ المقررة أن ميزانية كل مجلس من المجالس النيابية يضعها المجلس وحد بغير أى مراقبة من أى سلطة أخرى عملاً بمبدأ الفصل بين السلطات الذي قرره الدستور المصري .

يمثل البرلمان السلطة التشريعية ، فهو بهذه الصفة مستقل عن مصالح الحكومة ، غير تابع لأى وزارة من وزاراتها ، لا يتلقى إحداها أمراً وليس لمجلس الوزراء سلطان عليه . وقد ذكر صريحاً في المادة ١٩ من الدستور بأن « يضع كل مجلس لأئحته الداخلية فيها طريق السير في تأدية أعماله » . وقد وضع المجلس لأئحته فعلاً ونص فيها على كيفية وضع ميزانيته ولم تكن الحكومة بعيدة عن ذلك فلم تشترك في وضع ميزانية المجلس الأولى ولم يكن لديها أى شك في استقلاله في إدارة أعماله بنفسه بدليل ما جاء بالقرار الصادر في أو مارس سنة ١٩٢٤ من رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ونص فيه على أن لكل من المجلسين طبعاً حق تعديل ميزانيته على الصو التي تلائم حاجة العمل .

وليس النظام الدستوري المصري نظاماً جديداً غير معروف في أقطار الأرض ، ولكنه نظام عريق مقرر في بلدان العالم المتمد قلناه عن تلك الأنظمة نقلاً ومعظم موادها منقولة حرفياً عن الدستور البلجيكي . فلا يمكن إذن تفسير أى حكم من أحكام دستورنا إلا الوجه الذي فسرت به الدساتير التي أخذناه عنها مع الرجوع إلى العرف والتقاليد البرلمانية التي تستند عليها . والأمر المقرر في الب الدستورية أن كل مجلس من المجالس البرلمانية مستقل استقلالاً تاماً مطلقاً في وضع ميزانيته وفي وضع النظم الخاصة بموظفيه وبأمو الداخلية عامة وهو يضع تلك الميزانية بنفسه من غير تدخل الحكومة بل من غير أن يتداخل المجلس الثانى في بحثها . وهم يعتبرون أن الاستقلال شرط جوهري لازم لتأدية المجلس وظيفته التشريعية مستقلاً عن كل مؤثر خارجي ، فضلاً عن أنه مما تقتضى به الفاء الدستورية الخاصة بالفصل بين السلطين التشريعية والتنفيذية ، وأن السلطة التشريعية — وهي التي تمثل الأمة ، وتتولى الرقابة العامة السلطة التنفيذية — لا يمكن أن تكون خاضعة لأى رقابة في شؤونها الداخلية من سلطة أخرى .



وقد أصبح هذا الحق مقررًا لا محل للخلاف فيه بل إن الحكومة المصرية سلمت بهذا البدء حيث صرح وزير المالية بمجلسي الشيوخ والنواب في جلسة ١٠ يولييه سنة ١٩٢٤ بأن الحكومة لاتعارض في أن يضع كل مجلس ميزانيته بنفسه . غير أنه نظراً لأن المجلس لم يكن قد وضع لنفسه لائحة خاصة بإدارة أعماله في داخلته وهي تلك اللائحة التي نص عليها في المادة ١١٨ من اللائحة الداخلية فقد طلب الوزير أن يتبع المجلس في وضع ميزانيته وفي شؤون موظفيه ومصرفاته أحكام القوانين واللوائح المتبعة في الحكومة . وليس معنى هذا أن المجلس خاضع لأي سلطة في الخارج ، وإنما معناه أن المجلس اتخذ لوائح الحكومة — بمحض إرادته وبقرار صادر منه يمكنه تعديله في كل حين بقرار آخر — لائحة خاصة له ، وهو الذي ينفذها ويطبقها ويفسرها فيما يتعلق به . وعلى كل حال فإن حقه في وضع ميزانيته ثابت بلا نزاع .

على أن الحكومة لم تراع هذا المبدأ أيضاً بل تعرضت لاستقلال المجلس نفسه فوضعت له ميزانية جديدة من تلقاء نفسها تختلف عن ميزانية العام الماضي في كثير من بنودها .

فقد قررت في الميزانية الجديدة تخفيض الاعتماد الخاص بأعضاء المجلس إلى ثلاثة أخماسه مما يجعل مكافأة العضو ٣٠ جنيهًا بدلا من ٥٠ مع أن تلك المكافأة مقررة بقانون صادر من البرلمان ومصدق عليه من الملك بتاريخ ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤ . ومما لا نزاع فيه أن هذه المكافأة لا يمكن التعرض لها بدون إجراء تعديل في القانون الصادر بخصوصها ولا يمكن أن يعدل قانون إلا بقانون ولا يجوز إصدار القوانين إلا من البرلمان . وتلك مسألة واضحة لا تحتاج إلى عناء وبحث ، فما دام القانون الصادر بالمكافأة قائماً فلا يجوز إجراء أي تعديل فيها .

وقد قررت الحكومة في البند الخاص بالموظفين بأن تلغى كل وظيفة تخلو حتى يصل المبلغ المخصص للموظفين إلى ثلثيه . وخفضت مصاريف الانتقال من ٧٥٠ إلى ١٠٠ جنيه وربطت للاشتراك بالسكة الحديدية مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه إلى غير ذلك من التعديلات . وبالإجمال فقد تصرفت الحكومة إزاء مجلس الشيوخ كما لو كان فرعاً من السلطة التنفيذية بل أقل من ذلك ، إذ الواقع أن كل فرع من السلطة التنفيذية يستشار قبل وضع ميزانيته ولم يؤخذ رأي المجلس في شيء من ذلك .

ولم تقف الحكومة عند هذا بل أرسلت إلى سكرتير عام المجلس خطاباً مؤرخاً في ٧ مايو سنة ١٩٢٥ ضمنته أحكاماً وتعليمات متعلقة بالميزانية وبالموظفين ، ونهت عليه بأن يعمل بمقتضاها وجعلته مسئولاً شخصياً أمامها عن المحافظة عليها .

وأعقبته بخطاب آخر مؤرخ في ١٠ مايو سنة ١٩٢٥ مرسل من وكيل المالية المساعد إلى سكرتير عام المجلس أيضاً يبلغه ما قرره مجلس الوزراء بشأن ميزانية المجلس وموظفيه والتوفير منهم حتى يصل المخصص لهم إلى الثلثين ، ويخطر به بأن وزارة المالية ستطلب إلى مختلف المصالح الأميرية مخاربة سكرتيرية المجلس قبل إشغال ما يخلو لديها من الوظائف لكي يتسنى نقل ما يحسن نقله من عمال المجلس توصلاً إلى الفرق المطلوب .

والحكومة بعملها هذا اعتدت على استقلال المجلس اعتداء تاماً ، فتجاهلت أن له مكتباً يدير أعماله ، وأن له رئيساً يمثلها ، وأن له مراقبة تباشر حساباته وتشرف على موظفيه ، وأن له لوائح ونظمًا يسير عليها ، واعتبرته كأنه فرع من فروع السلطة التنفيذية وهو تابع لها تعطى أوامرها إلى موظفيه مباشرة وتسير أعماله الإدارية كيف شئت — وكل ذلك افتيات على المجلس بصفته ممثلاً للسلطة التشريعية مستقلاً في إدارة أعماله .

وأنا الآن أمام أمرين : الأول أن الحكومة اتخذت لنفسها السلطة التشريعية ارتكاناً على المادة ٤١ من الدستور وأصدرت الميزانية العامة بمرسوم ، والأمر الثاني هو أن الحكومة بتعرضها لميزانية البرلمان وبإصدارها تعليمات مباشرة إلى سكرتير عام المجلس تعرضت لاستقلال المجلس ولما له من الحق في وضع ميزانيته فعلاً بل وفي التصرف في أموره الداخلية وفي شؤون موظفيه .

والذي يدعو إلى إثارة هذه المسألة أن مراقبة المجلس مكلفة بمقتضى اللائحة الداخلية بمباشرة مصروفات المجلس والإشراف على موظفيه وهي تباشر المصروفات في حدود الميزانية وتشرف على الموظفين في حدود اللائحة الداخلية وقرارات الكتب . ولكي يتسنى لها القيام بوظيفتها يلزم أن تعرف ما هي الميزانية التي يجب عليها تنفيذها وإلى أي جهة هي تابعة بخصوص موظفي المجلس طبقاً لللائحة الداخلية أم لوزارة المالية كما هو مضمون الخطابين السابق ذكرهما ؟



مادة ١١٩ « ... .. »

ولذا فإننا نرفع الأمر إلى مكتب إدارة المجلس الذى هو صاحب السلطة العليا فى إدارة شؤون المجلس لينظر فى الأمر وليصدر للمراقبة قراراً تسير على مقتضاه ؟

محمد محمود خليل  
مراقب المجلس

فى ١٤ مايو سنة ١٩٢٥

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم اعتراض على قرار المكتب ؟

حضرة سعيد فهمى الروبى بك — ما هو مضمون هذا القرار ؟

الرئيس — أصدرت هيئة المكتب القرار المذكور لحماية الموظفين من تدخل الحكومة فى شؤونهم لأنها سبق لها فى أثناء العطلة البرلمانية أن تصرفت فى ميزانية المجلس كما تدخلت فى شؤون الموظفين بالنقل وبالانتداب . فأراد المكتب أن يحمى موظفى المجلس مما عساه أن يقع من اعتداءات الحكومة فى المستقبل . فهل توافقون حضراتكم على قرار المكتب ؟  
( موافقة عامة ) .

الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على قرار المكتب بضمان استقلال المجلس فيما يتعلق بميزانيته وبشؤون موظفيه .

( فى ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٨ ) .

إقرار المجلس العمل بلائحة وضعها فى سنة ١٩٢٤ .

بعد أن أعيد وأعيد دستور سنة ١٩٢٣ والشروع فوراً فى تكوين مكتبه النهائى بانتخاب الوكيلين والسكرتيرين والمراقبين

دون انتظار الفصل فى صحة نيابة الأعضاء .

### اقترح

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل العمل بلائحة المجلس الصادرة  
فى سنة ١٩٢٤ وتعديل المادة الثامنة منها

حضرة الشيخ المحترم عباس الجمل — المجلس الآن بعد إعادة الدستور ، وبعد انتخابه ، لما يضع لائحته الداخلية . واللائحة التى وزعت على حضراتكم واطلعت عليها الآن هى لائحة المجلس التى شكل فى سنة ١٩٢٤ وهى التى جرى ذلك المجلس فى دوراته السابقة على العمل بها . وقد ورد فى المادة الثامنة منها قيد فيه شئ من تعطيل الأعمال بالمجلس . ونص هذه المادة هو :

« بعد الفصل فى صحة نيابة الأعضاء يشرع المجلس فى انتخاب وكيلين وأربعة سكرتيرين واثنتين مراقبين ، ومن هؤلاء والرئيس يتكون مكتب إدارة المجلس » .

فكلمة « بعد الفصل فى صحة نيابة الأعضاء » فيها تعطيل ، لأن معنى هذا أن المكتب الموقت هو الذى يدير الأعمال . وتؤلف لجنة الطعون وتستمر فى عملها ، والمكتب الموقت هو القائم . وتظل هذه الحال إلى أن تنتهى لجنة الطعون من الفصل فى صحة نيابة الأعضاء ثم يشكل المكتب النهائى . وبعد تشكيل هذا المكتب يشرع المجلس فى انتخاب لجانه طبقاً لنص المادة ٥٢ من اللائحة ، فكأن المجلس لا يباشر عملاً من الأعمال التشريعية قبل الفصل فى صحة انتخاب الأعضاء ، وفى هذا ولا شك تعطيل للأعمال .

فلذلك رأيت أن أقدم إلى حضراتكم باقتراح هذا نصه :

« أقترح :

أولاً — أن يقرر المجلس العمل بلائحة مجلس الشيوخ التى قررها فى سنة ١٩٢٤ .

ثانياً — تعديل المادة الثامنة من هذه اللائحة بالصيغة الآتية :

مادة ١١٩ » ... .. «

« بعد تشكيل المكتب الموقت يشرع المجلس في انتخاب وكيلين وأربعة سكرتيرين ومراقبين اثنين ، ومن هؤلاء والرئيس يتكون مكتب إدارة المجلس . »

وقد نصت هذه اللائحة في المادة ١٣٠ على جواز التعديل بشروطه ، فكأن إقرار المجلس لهذه اللائحة هو إقرار موقت حتى يرى رأيه في تعديلها بالطريق المنصوصة فيها .  
( في ٢٣ مايو سنة ١٩٣٦ ) .

#### عود

إلى اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل العمل بلائحة المجلس الصادرة في سنة ١٩٢٤ وتعديل المادة الثامنة منها — المناقشة فيه — للوافقة على الاقتراح

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — تقدم حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل باقتراح يطلب فيه تعديل المادة الثامنة من اللائحة . ولكن هذا الطلب غير قانوني . فإن اقتراح تعديل اللائحة لا يجوز التقدم به إلا بطلب كتابي موقع عليه من عشرة من حضرات الأعضاء . وقد نصت على هذا الشرط المادة الثلاثون بعد المائة من هذه اللائحة . ولقد أشار حضرته إلى اللائحة في كلامه على أنها لائحة خاصة بمجلس الشيوخ المؤلف في سنة ١٩٢٤ مع أنها لائحة لكل مجلس يشكل — أى أنها ليست خاصة بمجلس سنة ١٩٢٤ — ولأى مجلس حق تعديلها على الصورة التي يراها . وقد وزعت على حضراتكم ، وفيها ترون الطريقة التي تتبع في طلب تعديلها في المادة الثلاثين بعد المائة منها .

فاطلب أن يراعى تنفيذ أحكام اللائحة الخاصة بالتعديل . وبتنفيذ طلبى لا يكون محل الآن للنظر في الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل لأنه لم يستوف الشرط المنصوص عليه في اللائحة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي — أرى أن رغبة المجلس ظاهرة الاتجاه إلى تنفيذ اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل . وهو في الواقع اقتراح وجيه ، لأنا يجب أن نبادر بإجراء عملية الانتخاب لهيئة المكتب ، ليستقر في عمله ، ولتجرى الأمور على وتيرة واحدة .

أما ما نقص الاقتراح من إجراء شكلى ، فيقوم مقامه أن هناك شبه إجماع من المجلس على قبوله . وأنا لذلك أؤيد حضرته في اقتراحه .

وإذا نفذنا هذا لم نكن مخالفين لشرط المادة الثلاثين بعد المائة . فإن المجلس كله يؤيده — لا عشرة فقط — وبتنفيذه يسير العمل بنظام . وعلى ذلك فلنجر الآن عملية انتخاب الوكيلين والمراقبين فالسكرتيرين .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — لا أرى ضرورة ملجئة لتعديل اللائحة الداخلية على الوجه الذي يقترحه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل . لقد طلب حضرته تعديل اللائحة الداخلية على غير الطريقة التي رسمتها هذه اللائحة وعلى وجه الاستعجال مع عدم وجود ما يدعو لذلك . فقد جرينا في الدورات السابقة على انتخاب أعضاء المكتب قبل الفصل في صحة نيابة الأعضاء وحتى قبل وضع اللائحة الداخلية .

إن طريقة التعديل مبينة في المادة ١٣٠ من اللائحة التي تنص على أنه « لا يجوز البحث في تعديل اللائحة الداخلية للمجلس إلا بناء على اقتراح كتابي موقع عليه من عشرة أعضاء على الأقل » . فالاحتياط الدقيق الذي نصت عليه اللائحة والذي قضى بتقديم الاقتراح كتابة وبوجوب التوقيع عليه من عشرة أعضاء على الأقل إنما وضع لحكمة . فضلا عن ذلك فإن اقتراح التعديل لا ينظره المجلس مباشرة وإنما يحال إلى لجنة لفحصه في هدوء وسكينة ثم تقدم تقريرها للمجلس لينظر فيه بنفس الطريقة التي ينظر بها مشروعات القوانين وغيرها .

إتنا لو راجعنا المضابط القديمة لوجدنا أن المادة الثامنة من اللائحة الداخلية سببت إشكالا كبيرا ، فإن مجلس الشيوخ قد خالف



مادة ١١٩ » ... ..

مجلس النواب فيما يتعلق بالفصل في صحة نيابة الأعضاء غير المطعون فيهم ، ومن الجائز أمام هذا الخلاف أن حضراتكم ترون إحالة الموضوع إلى اللجنة لتعديله تعديلاً يتفق مع ما سار عليه مجلس النواب .

تنص المادة الثامنة من اللائحة الداخلية على أنه :

« بعد الفصل في صحة نيابة الأعضاء يشرع المجلس في انتخاب وكيلين وأربعة سكرتيرين ... الخ » . فهل المقصود من هذه المادة أن يبحث المجلس في صحة نيابة الأعضاء جميعاً أو يقصر بحثه على المطعون في انتخابهم دون غيرهم ؟ لقد رأى مجلس النواب التحقق من صحة نيابة جميع أعضائه حتى من لم يطعن في انتخابهم لأن هذا من المسائل العامة ، أعني أن ذلك المجلس يرى من الصالح العام التحقق من أن كل الإجراءات وشروط العضوية جاءت مستوفاة . هذا ما سار عليه مجلس النواب ، أما مجلس الشيوخ فرأى ألا ينظر في صحة نيابة الأعضاء المنتخبين أو المعينين إلا إذا قدم طعن بالطريق القانوني ، فإذا ما انتخب عضو ولم يطعن في انتخابه ، فليس لنا أن نتعرض لصحة نيابته بشكل ما .

يجب علينا عندما نشرع في تعديل اللائحة أن نرفع ذلك اللبس لنسير على طريقة معينة واضحة في موضوع صحة نيابة الأعضاء ، فنص صراحة على البحث في صحة عضوية الأعضاء جميعاً ولو لم تقدم طعون ، كما سار على ذلك مجلس النواب ، أو ينص على الاكتفاء بالنظر في صحة عضوية من يقدم فيهم طعون .

إنى لا أرى محلاً لبقاء هذا الاختلاف بين مجلسين يكوّنان برلماناً واحداً ، بل يجب توحيد العمل في هذه المسألة .

بقيت لي كلمة أخرى هي : هل اللائحة الداخلية التي صدرت في ظل دستور التي تبقى قائمة ، أو أنها ألغيت تبعاً لذلك الدستور ؟

الرئيس ( حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود بسيوني ) — إن الشرط الأول من اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل يقضى أن يوافق المجلس على العمل مؤقتاً باللائحة الداخلية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — إذن لا توجد الآن لائحة داخلية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — نعم لا توجد لائحة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — إذا كانت اللائحة غير موجودة فكأننا نعدّل في شيء معدوم .

حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن البيلي افندى — الغرض أننا نعمل باللائحة الداخلية مؤقتاً .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — إذن الاقتراح يرمي إلى العمل باللائحة الداخلية مؤقتاً وتعديلها مؤقتاً .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — نعم .

الرئيس — الغرض هو إحياء اللائحة القديمة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — لقد سلمنا بأن اللائحة الداخلية لا وجود لها ، فما هي الضرورة التي تلجئ للعمل بها مؤقتاً ، مع أن انتخاب المكتب لا يتوقف على وجودها ؟ أليس الأولى أن نشرع في انتخاب المكتب النهائي ، ثم نأخذ بعد ذلك في مراجعة نصوص اللائحة الداخلية وتعديلها بالطريقة القانونية ؟

إننى أرى عدم الموافقة على ذلك الاقتراح ، مع موافقتي على انتخاب المكتب في الحال .

الرئيس — أرى حضرة الشيخ المحترم انتخاب المكتب قبل إقرار اللائحة ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — نعم .

حضرة الشيخ المحترم محمد محمود خليل بك — إقرار اللائحة واجب ، وانتخاب المكتب واجب أيضاً ، بدون التفات إلى المادة الثامنة من اللائحة الداخلية ، لأن المجلس جرى في الأدوار السابقة على خلاف ما تقتضيه هذه المادة ، ولأن اللائحة وضعت على عجاءت بها مواضع ضعف كان المجلس يتلافها بقرارات يصدرها ويسير عليها انتظاراً لتعديل اللائحة تعديلاً شاملاً ، وكان المكتب قد قد شرع فعلاً في هذا التعديل ، ولكنه أرجأ تقديم مقترحاته إلى أن يضع مجلس النواب لائحته النهائية . فيجب علينا إذن أن نسير

مادة ١١٩ » ..... «

الطريقة التي سرنا عليها من قبل في انتخاب مكتب إدارة المجلس ، غير الثقات إلى المادة الثامنة ، على أن تعدل اللائحة فيما بعد تعديلا يجعلها في أحكامها متسقة مع لائحة مجلس النواب . هذه هي الطريقة المثلى التي يجب أن نسير عليها .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم نور الدين بك — إن اللائحة لم توزع علينا ، ولأجل المناقشة يجب أن يكون التكلم ملماً بموضوع اللائحة ، وقد نسيناه من سبع سنين . وليس من أصالة الرأي أن تتناقش فيما لم نخط به علماً . ومع ذلك فإن المادة ١٣٠ من اللائحة التي يتمسك بها حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر تنص على أنه « لا يجوز البحث في تعديل اللائحة الداخلية للمجلس إلا بناء على اقتراح كتابي موقع عليه من عشرة أعضاء على الأقل » ، ولا يكون هذا إلا بعد انتخاب المكتب ، وهذا الانتخاب لا يكون إلا بعد الفصل في صحة نيابة الأعضاء جميعاً ، ولجنة الطعون لم تشكل بعد ، فهل يمكن تشكيلها قبل تشكيل هيئة المكتب ؟ وهل يمكن أن ينظر المجلس مباشرة في صحة الانتخاب بغير حاجة إلى إحالتها إلى اللجنة ؟ هذا ما يجب بحثه والفصل فيه ، ولا يتأتى ذلك إلا بعد أن يطلع كل عضو على اللائحة القديمة ويلم بها . وهذا على فرض أنها معمول بها حتى الآن . أما إذا أخذنا بالرأي القائل إن اللائحة معدومة وإنها ألغيت بإلغاء المجلس الذي وضعها لوجب مع ذلك الرجوع إلى رأي حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر ، وهو الاكتفاء الآن بالمكتب الموقت حتى تتم الإجراءات اللازمة لانتخاب المكتب النهائي .

بعد ذلك نرجع لموضوع اللائحة ونظر الطعون ، هذا ما يقال .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الهلباوي بك — لا أرى الآن ضرورة لتعديل اللائحة الداخلية ، إنما الضروري هو الاستعجال في انتخاب هيئة مكتب المجلس . وما دعاني إلى الكلام إلا قول حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر إن اللائحة الداخلية ألغيت بإلغاء الدستور .

الواقع أن إلغاء الدستور لا يترتب عليه إلغاء اللائحة الداخلية ، فهي من الأنظمة التي وضعها المجالس السابقة ، ومثلها كمثل محاضرها وسجلاتها تعتبر من الوثائق التي يعمل بها دائماً ، ويحتج بها كوثيقة رسمية ، غاية الأمر أن المجلس احتفظ لنفسه بحق تعديلها . حضرة الشيخ المحترم محمد محمود خليل بك — بالطريقة المنصوص عليها في اللائحة .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الهلباوي بك — فإذا كانت المادة الثامنة من اللائحة تحول بيننا وبين الاستمرار في العمل فلنا أن نعدلها على وجه السرعة ثم نشرع في تكوين هيئة المكتب .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — أنا آتني في الواقع أن يقرر المجلس أن هذه اللائحة الداخلية قائمة ، وأن يقرر أن دستور سنة ١٩٢٣ لم يُلغ في وقت من الأوقات . آتني هذا كله ولكن الواقع أن دستور سنة ١٩٢٣ أُلغى وأُلغى ما ترتب عليه من لوائحه وقراراته الخاصة بأعماله الداخلية .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندي — هذا خطأ .

الرئيس — أرجو من حضراتكم عدم مقاطعة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل . وإذا كان لأحد من حضراتكم اعتراض فله أن يبيده فيما بعد .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — رأيت من الوجهة القانونية مع الاعتبارات الواقعية أن هذه اللائحة تعتبر لاغية فجعلت الشق الأول من اقتراحي أن يقرر المجلس العمل باللائحة مجلس الشيوخ التي قرر العمل بها في سنة ١٩٢٤ وهذا الشق من اقتراحي مبني على أن لا وجود لللائحة الداخلية الآن ، فإذا رأى المجلس أن هذه اللائحة لا تزال قائمة — وهو ما أتمناه — فإنني أتنازل عن هذا الشق من اقتراحي . أما الشق الثاني منه فنصه كما يأتي :

تعديل المادة ٨ من هذه اللائحة بالصيغة الآتية :

« بعد تشكيل المكتب الموقت يشرع المجلس في انتخاب وكيلين وأربعة سكرتيرين ومراقبين اثنين ، ومن هؤلاء والرئيس يتكون مكتب إدارة المجلس » .

والآن لي كلمة بمناسبة ما قاله حضرتا الشيخين المحترمين الأستاذ عبد الرحمن البيلي ومحمد محمود خليل بك ، فقد قال أولهما إن رغبة



مادة ١١٩ » ... ..

المجلس البادية تغنى عن تقديم اقتراح موقع عليه من عشرة أعضاء ، ومبنى قوله هذا أن اللائحة قائمة . فإذا رأى المجلس ذلك فأنا متنازل عن الشق الأول من اقتراحى وأطلب التعديل الوارد فى الشق الثانى منه بالطريق القانونى .

أما ما قاله حضرة الشيخ المحترم محمد محمود خليل بك ، وهو أن المجلس قد جرى على مخالفة لائحته الداخلية فى الموضوع الذى نحن بصدده ، فإنى ما تقدمت باقتراح التعديل إلا تفادياً من أن يخالف المجلس بنفسه لائحته الداخلية .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — تنص المادة ١١٩ من دستور سنة ١٩٢٣ على « أن يضع كل مجلس لائحته الداخلية مبيناً فيها طريقة السير فى تأدية أعماله » .

وقد وضع المجلس فعلاً فى سنة ١٩٢٤ لائحته الداخلية تنفيذاً لهذه المادة ، فأصبحت تلك اللائحة جزءاً متمماً للدستور .

قال حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر إنه طرأت ظروف ألغت الدستور . ولكن جهود الأمة وتمسكها بحقوقها قد أعادت دستوراً إليها كاملاً غير منقوص . فلا يليق بنا — وقد شرفتنا الأمة بأن نكون ممثلها فى أول مجلس — أن نأتى اليوم ونهدم الدستور الذى ضحت الأمة بدماء أبنائها فى سبيله .

ولما كانت المناقشة التى أثارها حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل قد تناولت مواضيع دستورية على جانب عظيم من الخطورة حيث باغت المجلس بطلب تقرير مبادئ تخالف الدستور واللائحة الداخلية فإنى أهيب بحكمة المجلس ألا يتناول هذا البحث أو إقرار أى رأى من الآراء التى أبداها حضرة الزميل إلا بعد إحالته إلى لجنة لتبحثه بدقة . هذه مسائل دقيقة ؛ وكل ما يقرره المجلس بشأنها يصبح سوابق دستورية للمستقبل ، فيحسن بنا أن تترث قبل إبداء الرأى فيها .

وحيث إن اللائحة ما زالت قائمة بحكم الدستور ، وقد نص فيها على طرق تعديلها ، فيجب اتباع هذه الطرق .

حضرة الشيخ المحترم على كمال جيشه بك — فى اعتقاده أن اللائحة الداخلية ما زالت قائمة كما قال حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس ، لأن الدستور وقت أن كان نافذاً وضعت اللائحة الداخلية طبقاً لأحكامه ، فلما عطل الدستور ثم أعيد ، أعيدت تبعاً له اللائحة الداخلية . وما دام الأمر كذلك فلا يصح تعديلها إلا بالطريقة التى نص عليها فيها .

إن واضع اللائحة الداخلية وجهوا اهتمامهم إلى الفصل فى صحة نيابة الأعضاء ، ولهذا نص فى المادة الثانية على أن تحال الطعون إلى لجنة مكونة من خمسة عشر عضواً ينتخبهم المجلس بالاقتراع السرى من غير الأعضاء المطعون فيهم ... الخ .

هذا أول عمل يجب أن يبدأ به المجلس . أما تشكيل باقى اللجان فقد نص عليه فى المادة ٥٢ من اللائحة .

ويتضح من هذا أن واضع اللائحة اهتموا بلجنة الطعون وقدموها على غيرها من اللجان لأن مهمتها الفصل فى صحة نيابة الأعضاء .

بعد ذلك جاءت المادة الثامنة من اللائحة الداخلية فنصت على أنه بعد الفصل فى صحة نيابة الأعضاء يشرع المجلس فى انتخاب وكيلين وأربعة سكرتيرين واثنين مراقبين ، ومن هؤلاء والرئيس يتكون مكتب إدارة المجلس ، وبعد ذلك يشرع المجلس فى انتخاب باقى اللجان . لهذا أرى أنه يجب أن تشكل أولاً لجنة الطعون للفصل فى صحة نيابة الأعضاء حتى يمكن تشكيل مكتب إدارة المجلس وباقى اللجان .

الرئيس — تقدم اقتراح من عشرة أعضاء بإقفال باب المناقشة ، وهذا نصه :

« أقترح أن يقرر المجلس : ( أولاً ) إقفال باب المناقشة الآن ، ( ثانياً ) العمل بلائحته الداخلية السابق صدورها فى سنة ١٩٢٤ وكما تقرر طبقاً للسوابق الشروع فوراً فى تكوين مكتبه بانتخاب الوكيلين والسكرتيرين والمراقبين ؟

الدكتور عبد الحميد فهمى ، محمد محمود خليل ، محمد علام ، وهيب دوس ، على عبد الرازق ، أحمد عبده ، بهجت السيد أبو على ، محمد أحمد الشريف ، حسن محمد الوكيل ، عبد الحميد أمين » .

فهل توافقون حضراتكم على إقفال باب المناقشة ؟

( موافقة ) .

مادة ١١٩ » ..... «

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على إقفال باب المناقشة . والآت نعود إلى الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل .

فهل توافقون حضراتكم على الشق الأول منه ونصه :

« أترح أولا — أن يقرر المجلس العمل بلائحة مجلس الشيوخ التي أقرها في سنة ١٩٢٤ . » ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على الشق الأول من الاقتراح .

وهل توافقون حضراتكم على الشق الثاني من الاقتراح المذكور ، وهذا نصه :

« ثانياً — تعديل المادة الثامنة من هذه اللائحة بالصيغة الآتية : .

بعد تشكيل المكتب الوقت يشرع المجلس في انتخاب وكيلين ، وأربعة سكرتيرين ، ومراقبين اثنين . ومن هؤلاء والرئيس يتكوّن مكتب إدارة المجلس » . فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على هذا الشق من الاقتراح .

ولظن أنه بعد ذلك لا محل لأخذ الرأي على بقية الاقتراح الآخر المقدم من حضرات الشيوخ المحترمين العشرة .  
( في ٢٣ مايو سنة ١٩٣٦ ) .



## الفرع الرابع - أحكام خاصة بانعقاد البرلمان بهيئة مؤتمر

مادة ١٢٠ - « فيما عدا الأحوال التي يجتمع فيها المجلسان بحكم القانون فإنهما يجتمعان بهيئة مؤتمر برئاسة على « دعوة الملك » .

تلاوة محضر المؤتمر لا تكون إلا في اجتماع المؤتمر ، لأن المؤتمر وحده هو الذي يملك التغيير والتحويل في عبارات محضر المؤتمر  
لا أحد المجلسين .

تلا حضرة حسن بس افندى محضر الجلسة الماضية (١) ولما فرغ من تلاوته طلب فضيلة الشيخ عبد الحميد اللبان نائب دائرة  
أبي مندور أن يعيد السكرتير قراءة العبارة الخاصة بالدعاء بحياة جلالة الملك ، ولاحظ أن الدعاء كان بحياة جلالة الملك فؤاد ملك مصر  
والسودان ، وطلب أن يثبت ذلك في المحضر .

جعفر نغرى بك - كان يجب أن يذكر في هذا المحضر خطبة العرش واليمين التي حلفها جلالة الملك .

محمد صبرى أبو علم افندى - كان هذا يكون لو كنا مجتمعين كمؤتمر لأن الذي حصل كان في المؤتمر .

عبد الحميد سعيد افندى - نادى الأعضاء بحياة ملك مصر والسودان .

مصطفى الخادم بك - نحن الآن إزاء محضر مجلس النواب .

عبد اللطيف الصوفاني بك - هذا أمر وقع فعلا فيجب أن يثبت في المحضر . وأنا لا أفهم معنى للاعتراض على تسجيل الهاتف بحياة  
ملك مصر والسودان .

فأثبت حسن بس افندى في المحضر أن الهاتف كان بحياة « جلالة الملك فؤاد ، ملك مصر والسودان » . وتلا الزيادة فوافق عليها  
الأعضاء وصدقوا على المحضر .

جعفر نغرى بك - هل ما حصل في جلسة المؤتمر ودون في محضره يصح أن يتلى في هذه الجلسة أم علينا أن ننتظر زمنا طويلا  
حتى ينظر فيه فنحنى ما حصل في تلك الجلسة ولا يمكننا أن نذكر تفاصيل ما وقع فيها ؟

راغب إسكندر افندى - هذا من اختصاص المؤتمر وحده .

الدكتور عبد الحميد فهمى - إن لنا شركاء في هذا المحضر ، وهم حضرات أعضاء مجلس الشيوخ ، فليس من حقنا أن ندخل أو  
تغير أو نحوي فيهم بدون إشرافهم وأخذ رأيهم .

( علت أصوات من جهات مختلفة ) .

الرئيس - ألفت نظر حضرات الأعضاء إلى أنه من الضروري على من يريد الكلام أن يثبت اسمه على ورقة خاصة ويستأذن  
الكلام حفظاً للنظام .

( فأخذ حضرة عبد الحميد نافع افندى في كتابة أسماء الذين يرغبون في الكلام ) .

عبد اللطيف الصوفاني بك - جلسة المؤتمر لها سكرتير عام يشرف على فرعي النواب والشيوخ . وهذه الجلسة ليست جلسة عام  
ولا مشروعات ، وإنما هي جلسة شكل لا أكثر ولا أقل . فإذا كان الاطلاع على ما حصل فيها ممكناً الآن فيجب على السكرتير العام  
يذكر ما يخص مجلس النواب وما يخص مجلس الشيوخ . ومن رأيي حسب النزاع أن لا مانع من تلاوة ما حصل في الجلسة علينا ثم  
على الشيوخ ما يخصهم . والسألة بسيطة إذ لا نخرج عن أنها خطبة العرش وبضعة تلفرافات .

جعفر نغرى بك - أرى أن محضر جلسة المؤتمر مهم ؛ وأريد أن أتأكد من أن خطبة العرش واليمين مدونان فيه ، فهل  
كل ذلك أم لا ؟

عبد الرحمن الرافعي بك - الذي ألاحظه أن محضر المؤتمر سينشر في الوقائع الرسمية قريباً ، ولا يصح نشره إلا بعد أن يطلع  
الأعضاء ويقرأوه لأنه يهمن أن يكون مدوناً به كل ما قيل .

محمود وهبه القاضى بك — توفيراً لوقت المجلس أطلب أن يوزع المحضر علينا . وكل من تعن له ملاحظة يرسلها إلى سكرتيرية المؤتمر فإذا طلب خمسون من الأعضاء عقد المؤتمر مرة ثانية فلا بأس من اجتماعه للنظر في هذا المحضر من جديد قبل نشره في الوقائع الرسمية ، والآن أقترح إقفال باب المناقشة في هذا الموضوع والنظر في أمور أخرى .

يوسف الجندى افندى — قراءة المحضر واجبة ولكن يجب أن تتبع الأصول القانونية فقد وضع ذلك المحضر عن المجلسين مجتمعين فالمجلسين وحدهما حق إدخال التغييرات أو التعديلات التي يريانها . أما أنتم فليس لكم الحق قانوناً أن تغيروا أو تبدلوا . وإنى أرى أحد أمرين : إما أن يطلب عقد المؤتمر من جديد لتلاوة ذلك المحضر عليه ، وإما أن تؤجلوا ذلك إلى فرصة أخرى . ويجب أن تذكروا أنكم أحد شقي ذلك المؤتمر فلا حق لكم في الانفراد بتغيير أو تحوير .

مغازى البرقوقى افندى — كان يجب علينا أن نطلب تلاوة المحضر في نهاية جلسة المؤتمر لأننا لا نعرف الموعد التالى لاجتماعه وقد نمر سنة أو أكثر ولا يجتمع فننسى بعض ما حدث فيه . أما وقد فانت هذه الفرصة فإنى أضم صوتى لصوت الأستاذ يوسف الجندى افندى بطلب اجتماع المؤتمر وعرض المحضر عليه وأكرر أننا لا نملك وحدنا إدخال أى تغيير فيه .

محمود حمدى بك — أطلب إقفال باب المناقشة وأن نطلب عقد المؤتمر حتى يصحح المحضر قبل نشره في الجريدة الرسمية . محمد صبرى أبو علم افندى — لا أرى ضرورة لعقد مؤتمر ولا لتلاوة محضر بل يكفى أن يوزع المحضر علينا فإذا وجدنا أن شيئاً أغفل فيه لجأنا إلى تصحيحه بالطريقة القانونية . والعادة أن محضر الجلسة لأية هيئة من الهيئات يتلى في الجلسة التالية ولو كان موعدها بعيداً ففي الجمعية العمومية لنقابة المحامين مثلاً أو لأحد المصارف لا يصح أن يعرض محضرها على مجلس إدارتها بل ينتظر إلى جلسة الجمعية العمومية التالية لعرضه عليها .

( أصوات : يقفل باب المناقشة ) .

حسن يسن افندى — الذى يريد المناقشة يرفع يده .

شفيق منصور افندى — هل يسمح لى الرئيس أن أتكلم أو أطلب من المجلس ذلك .

محمد عبد الرحمن الصباحى افندى — أنا أطلب الكلام .

راغب إسكندر افندى — كفى .

محمد عبد الرحمن الصباحى افندى — أتريد أن نسكت ولا نتكلم يراغب افندى ؟

شفيق منصور افندى — من حق مجلس النواب أن يتناقش في خطاب العرش ، ولذلك يجب أن يدون في المحضر أن الملك ألقى خطاب العرش — هذا رأى . أما رأى الآخر فهو أن يطلب إلى حضرة صاحب الجلالة الملك عقد المؤتمر مرة أخرى في أقرب فرصة ، لأن الاجتماع لا يجوز قانوناً إلا بدعوة من العرش .

الشيخ عبد الحميد اللبان — المناقشة في هذا الموضوع قد طالت .

الرئيس — من كان من رأيه إقفال باب المناقشة فليقف .

( أصوات متعددة : على ماذا ؟ ) ،

الشيخ عبد الحميد اللبان — باب المناقشة أقفل .

عبد اللطيف الصوفانى بك — إنى دهش ، هذه مسألة بسيطة ، وقد أخذت دوراً لا تستحقه . المسألة خاصة بخطبة العرش ، وهى من حقنا ، فعلى أى شيء يؤخذ رأى : أعلى تلاوة المحضر ، أم على عدم تلاوته ؟

الرئيس — تؤخذ الآراء على تلاوة المحضر ، أو عدم تلاوته .

عبد اللطيف الصوفانى بك — هل من حق المجلس أن يتلى عليه محضر المؤتمر ؟ المحضر كله خطبة العرش ، ومن حقنا أن تناقشها ويمكن تأليف لجنة الليلة للرد عليها . وكأن إخوانى بطلبهم عقد مؤتمر لتلاوة محضر قد فرضوا أن أمامهم مشروع قانون ، وفاتهم أن لعقد مؤتمر ، يجب أن يستصدر أمر من جلالة الملك بذلك ، وهذا شيء كثير .



مادة ١٢٠ » ... ..

إبراهيم غزالي بك — هذا عود للنقاش .

الرئيس — هل يملك المجلس حق طلب تلاوة محضر المؤتمر ؟

( أصوات : لا ، لا ) .

الرئيس — المسألة التي يجب أن تطرح الآن على المجلس هي : هل المجلس يملك حق طلب تلاوة محضر المؤتمر عليه أم لا ؟ فن يرى أنه يملك هذا الحق فليقف .

( أغلبية الأعضاء : لا يملك ، لا يملك ) .

( في ١٦ مارس سنة ١٩٢٤ ) .

إنما تبين هذه المادة كيفية دعوة المجلسين بهيئة مؤتمر ، لا المسائل التي تستدعي اجتماعهما . فهذه المادة لا تنص على تعيين الحالات التي يجتمع فيها المجلسان بهيئة مؤتمر . إنما تنص على كيفية اجتماعهما ودعوتهما . ولو أجاز الدستور للحكومة كلما اختلف المجلسان أن تدعوها بهيئة مؤتمر لزال بهذا سلطة مجلس الشيوخ ، ولما كانت هناك تلك الضمانة التي أرادها الشارع من وجود مجلسين .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد توفيق خليل بك — اختلفت اللجنتان (١) على المادة ١١٥ التي كانت واردة في التقرير ، وهي : « يبقى مجلس نقابة المحامين الموجود الآن قائماً ويجدد انتخاب ثلثه سنوياً طبقاً لأحكام القانون » . أما لجنة مجلس الشيوخ فرأت غير ذلك . ولكل لجنة وجهة نظر تؤيدها . ومجلسكم الموقر ، وفيه أعضاء لجنة العدل ، يصرون على وجوب بقاء نص المادة ١١٥ .

والذي يخيل إلىّ هو أن الغرض الذي استبعدت من أجله المادة ١١٥ استبعاداً مؤقتاً ، هو الرغبة في تنفيذ هذا القانون عاجلاً كي يمكن الانتفاع بأحكامه ، كما يلوح لي أن لجنتنا لم تر مخرجاً يمكن معه أن تحمل لجنة مجلس الشيوخ أولاً ثم مجلس الشيوخ على قبول رأيها في إعادة المادة المذكورة بعد أن يقر مجلس النواب رأيها .

غير أنني رجعت إلى نصوص الدستور فرأيت فيه مادة أرجح أنها تعين كثيراً على تحقيق وجهة نظر لجنة العدل ، وهي الوجهة التي أقرها مجلسنا من قبل . وهذه المادة هي المادة ١٢٠ من الدستور ونصها :

( فيما عدا الأحوال التي يجتمع فيها المجلسان بحكم القانون فإنهما يجتمعان بهيئة مؤتمر بناء على دعوة الملك ) .

فالحكم المقرر هو أنه إذا حصل خلاف بين مجلسي الشيوخ والنواب فيما يتعلق بالميزانية دعى مؤتمر من المجلسين بحكم القانون ، أما في غير الميزانية فإن نص المادة ١٢٠ المشار إليها يسمح بدعوة المجلسين أيضاً في هيئة مؤتمر في مثل الحالة التي نحن بصدددها .

إن الحكومة مؤيدة لهذا المشروع كما تعلمون ؛ والمسألة على غاية من البساطة ؛ وما دام هذا هو رأي الحكومة ، وهو رأي المجلس أيضاً ، فيمكن لنا أن نصر على رأينا الأول ، فدعو الحكومة المجلسين إلى الانعقاد في هيئة مؤتمر حتى يكون الفصل في الموضوع للأغلبية فيه . أما القانون من غير المادة التي لم يتفق عليها فقيه على الظاهر نقص ، والتشريع لا يجوز أن يتجزأ ، ولهذا أقترح دعوة المؤتمر .

المقرر — إن المقرر دستورياً ألا يدعى المجلسان إلا عند الخلاف في مسائل الميزانية . على أنه من الوجهة العملية لا ينبغي دعوة البرلمان في هذا الظرف الحاضر لبحث قانون خاص بطائفة معينة .

الرئيس — أود أن أبين لحضراتكم أن المادة ١٢٠ من الدستور قصدت أن تبين كيفية دعوة المجلسين بهيئة مؤتمر ، لا المسائل التي تستدعي ذلك ، فقالت إن هناك أحوالاً يجتمع فيها المجلسان بهيئة مؤتمر بحكم القانون ، أي بدون صدور مرسوم بالدعوة . وفي غير

(١) هذه الكلمة قيلت أثناء نظر المجلس في تقرير اللجنة المتدبة من قبله للاجتماع مع لجنة من قبل مجلس الشيوخ للاتفاق على لصوص خاصة بمشروع قانون المحاماة لدى المحاكم الأهلية تقلبها اللجان .

الأحوال التي يكون الاجتماع فيها بحكم القانون فإن المجلسين يجتمعان بناء على دعوة الملك . فهذه المادة لا تنص على تعيين الحالات التي يجتمع فيها المجلسان بهيئة مؤتمر ، إنما تنص على كيفية اجتماعهما ودعوتهما . بناء على ذلك يكون تطبيق هذه المادة قاصراً على الحالات المبينة في الدستور ، وليس للحكومة أن تأمر باجتماع المجلسين بهيئة مؤتمر في غير هذه الحالات المبينة في الدستور .

حضرة النائب المحترم محمد توفيق خليل بك — يبدى سعادة الرئيس رأياً في اقتراح تقدمت به ، ويمكن أن يكون لكم رأى يخالفه ، كما أن الأئمة الداخلية تقضى بأن يتخلى الرئيس عن كرسي الرئاسة إذا أراد الاشتراك في المناقشة .

والواقع أن المادة ١٢٠ صريحة ، لا لبس فيها ولا إبهام ، في أن جلالة الملك يدعو المجلسين للانعقاد بهيئة مؤتمر ، في الأحوال التي يرى فيها ذلك . وهذه المادة لم توضع عبثاً ، بل إنها وضعت لتفادي مثل هذا الإشكال القائم الآن بين المجلسين . فإذا ما حدث خلاف بينهما واحتدم ، كانت هناك وسيلة عملية لعدم تعطيل التشريع ، وهي اجتماع المجلسين بهيئة مؤتمر ، وإلا استطاع أحد المجلسين أن يعطل التشريع . ولا توجد وسيلة غير هذه المادة للخروج من هذا المأزق .

حضرة صاحب العالي وزير العدل — أوافق على الرأي الذي أبداه سعادة رئيس المجلس وحضرة المقرر .

والواقع أن المادة ١٢٠ لم يقصد بها مطلقاً توسيع سلطة الحكومة حتى يمكنها أن تدعو البرلمان في كل شأن من الشؤون . فهناك مجلسا الشيوخ والنواب ، ولا شك أن لمجلس الشيوخ اختصاصاته ، ومنها ضرورة موافقته على كل مشروع قانون أقره مجلس النواب ، فإذا لم يتم ذلك تعطل هذا القانون إلا إذا اتفق عليه بواسطة لجنتين يندبهما المجلسان .

ولو أجاز الدستور للحكومة ، كما اختلف مجلسا الشيوخ والنواب ، أن تدعو المجلسين بهيئة مؤتمر ، لزال بهذا سلطة مجلس الشيوخ ، ولما كانت هناك مطلقاً تلك الضمانة التي أرادها الشارع من وجود مجلسين يراقب أحدهما الآخر ، ومن عدم نفاذ أى قانون إلا باتفاق المجلسين . ومن هذا ترون حضراتكم أن هذه المادة لا تبيح للحكومة أن تدعو المجلسين مجتمعين في غير الأحوال التي نص على وجوب دعوة المجلسين فيها ، فيجتمع المجلسان في المسائل المتعلقة بالميزانية ، وكذلك تدعوها الحكومة للاجتماع في الأحوال التي حددها الدستور .

ولو كان الأمر غير ذلك لما عني الدستور بتحديد هذه الأحوال على سبيل الحصر التام . فالغرض من هذه المادة إنما هو بيان طريقة الدعوة . فإما أن يجتمع المجلسان بحكم القانون ، وإما أن تدعوها الحكومة إلى الانعقاد في الأحوال التي حددها الدستور — وهذا ما أردت أن أبديه .

( تصفيق ) .

( في ١٦ مايو سنة ١٩٣٩ ) .



مادة ١٢١ - « كلما اجتمع المجلسان بهيئة مؤتمر تكون الرئاسة لرئيس مجلس الشيوخ » .

لجنة الدستور

حضرة توفيق دوس بك - إذا اجتمع المجلسان بهيئة مؤتمر فلن تكون الرئاسة ؟

حضرة عبد العزيز فهمي بك - لرئيس مجلس الشيوخ .

( موافقة عامة ) .

حضرة توفيق دوس بك - أينص على ذلك في الدستور ؟

حضرة عبد العزيز فهمي بك - يصح النص في باب أحكام المجلسين .

( في أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

كلما اجتمع المجلسان بهيئة واحدة تكون الرئاسة لرئيس مجلس الشيوخ ؛ وإذا غاب فالرئاسة لوكيله .

حضرة توفيق دوس بك - سبق أن تكلمنا فيمن تعقد له الرئاسة إذا اجتمع المجلسان ، وهنا موضع النص على ذلك . فأقترح أن

تضاف إلى هذا الباب مادة جديدة : « كلما اجتمع المجلسان بهيئة واحدة تكون الرئاسة لرئيس مجلس الشيوخ » .

( موافقة بالإجماع ) .

حضرة دوس بك - أرى أن يثبت في التفسير أنه إذا غاب رئيس مجلس الشيوخ فالرئاسة لوكيله إذا اجتمع المجلسان ، وهذا

يستدعي حتما أن مكتب مجلس الشيوخ وعماله هو الذي يقوم بسكرتيرية المؤتمر .

فضيلة الشيخ بخيت - المعقول في هذه الحالة أن تكون الرئاسة لرئيس مجلس النواب .

معالي الرئيس - تؤخذ الآراء على ذلك .

( فتقرر بالأغلبية أنه إذا غاب رئيس مجلس الشيوخ فالرئاسة لوكيله ) .

( وكذلك تقوم سكرتيرية مجلس الشيوخ بسكرتيرية المؤتمر ) .

( في ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ) .

اجتماع المجلسين بهيئة مؤتمر برئاسة حضرة صاحب العزة محمد علوي الجزار بك وكيل مجلس الشيوخ :

( ١ ) اجتمع مجلسا الشيوخ والنواب بهيئة مؤتمر بقاعة مجلس النواب في الساعة الخامسة مساء برئاسة حضرة صاحب العزة محمد

علوي الجزار بك وكيل مجلس الشيوخ لغياب رئيس المجلس لحل الخلاف الذي استحكم بينهما على الباب الثالث من الفصل الأول ( من

الفرع الخامس للقسم العاشر ) من الجدول حرف « ب » ( مصروفات الدولة سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ المالية ) ، وذلك فيما يتعلق

بالاعتماد للطلوب لتوسيع شارع الأهرام الوارد بالبند ٢٤ من الباب المذكور .

( في ٧ يولييه سنة ١٩٢٧ ) .

( ٢ ) وعقد البرلمان الجلسة الافتتاحية للدور العادي الخامس بدار مجلس النواب . وكان الاجتماع برئاسة حضرة صاحب العزة

محمد علوي الجزار بك وكيل مجلس الشيوخ ، وحضر الاجتماع حضرة صاحب الجلالة الملك يحف به حضرات أصحاب السمو الأمراء . ثم

ألقى رئيس مجلس الوزراء خطاب العرش . وجرت أعمال أخرى .

( في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٧ ) .

اجتماع  
المجلسين  
بهيئة  
مؤتمر

اللائحة الداخلية للمؤتمر هي لائحة مجلس الشيوخ .

الرئيس — تقدم اقتراح من ثلاثين عضواً بطلب إقفال باب المناقشة .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — أعارض في إقفال باب المناقشة .  
( ضجة ) .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — أريد أن أتكلم في موضوع إقفال باب المناقشة .

الرئيس — لقد سحبت منك الكلمة .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — لا ، لا . يجب أن تتناقش أولاً ، وألفت نظر سعادة الرئيس إلى اللائحة الداخلية .

الرئيس — ليس للمؤتمر لائحة داخلية ، وإنما نحن الآن نسير على اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ .

فمن لا يوافق من حضراتكم على إقفال باب المناقشة يتفضل بالوقوف .

( لم يقف أحد ) .

الرئيس — إذن تقرر إقفال باب المناقشة . ويؤخذ الرأي الآن على المشروع بطريقة النداء بالاسم . فمن يوافق من حضراتكم على

الاعتماد المطلوب لتوسيع شارع الأهرام يجب بكلمة « نعم » ، ومن لا يوافق يجب بكلمة « لا » .

شرع المؤتمر في أخذ الرأي بطريقة النداء بالاسم ابتداء باسم حضرة راغب عطيه بك الذي أسفرت عنه القرعة .

وحينما أعطى حضرة الدكتور سوريال جرجس سوريال افندى صوته حدثت ضوضاء ترتب عليها عدم تبين المجلس رأيه ، فوقف

حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا وقال « أرجو ألا يتكلم أحد أثناء أخذ الأصوات حتى لا تكون هذه الضوضاء سبباً في عدم ظهور الرأي واضحاً » .

( في ٧ يولييه سنة ١٩٢٧ ) .

رياسة المؤتمر تكون لأكبر أعضاء مجلس الشيوخ سنّاً إذا لم يكن له رئيس معين ولم يكن قد انتخب وكيلان لمجلس الشيوخ

لأن الرياسة تكون لأحد الوكيلين عند غياب الرئيس .

اجتمع مجلسا الشيوخ والنواب بهيئة مؤتمر بقاعة مجلس النواب برئاسة حضرة صاحب السعادة أمين سامي باشا أكبر أعضاء مجلس الشيوخ سنّاً .

( في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ) .



مادة ١٢٢ - « لا تعد قرارات المؤتمر صحيحة إلا إذا توفرت الأغلبية المطلقة من أعضاء كل من المجلسين اللذين ،  
» يتألف منهما المؤتمر . ويراعى المؤتمر فى الاقتراح على هذه القرارات أحكام المادتين المائة والأولى ،  
» بعد المائة » .

التصديق على مضبطة المؤتمر يجب أن يكون فى جلسة اليوم نفسه ضماناً لصدوره من الهيئة نفسها ، لا من غيرها .

مجلس النواب

وتلى محضر جلسة يوم ١٠ يونيه سنة ١٩٢٦ للبرلمان .

دولة الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على المحضر ؟

( أصوات : موافقون ) .

( تلى محضر جلسة اليوم ) .

حضرة محمد صبرى أبو علم افندى - لا محل لتلاوة هذا المحضر لأن التصديق عليه يكون فى جلسة الافتتاح المقبلة كما جرى عليه  
العمل فى الماضى .

دولة الرئيس - التصديق على محضر جلسة فى جلسة تالية لها لا تتعقد إلا بعد سنة من الزمان مما قد يترتب عليه أن تكون الهيئة  
التي تصدق غير الهيئة التي عمل المحضر عن اجتماعها ، وهذا غير مقبول - ولذلك فالهيئة المجتمعة اليوم هي التي يجب أن تصدق على  
محضر اجتماعها .

( تصفيق ) .

( وافقت الهيئة على المحضر ) .

( وانفض الاجتماع فى الساعة العاشرة والدقيقة الثامنة عشرة صباحاً ) .

( فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦ ) .

مادة ١٢٣ - « اجتماع المجلسين بهيئة مؤتمر في خلال أدوار انعقاد البرلمان العادية أو غير العادية لا يحول دون » استمرار كل من المجلسين في تأدية وظائفه الدستورية .

اللجنة  
الاستشارية  
التشريعية

المواد من ١٢٠ إلى ١٢٣<sup>(١)</sup> - فيما عدا المادة ١٢١ التي تقع تحت رقم ١٤٢ في مشروع الدستور فإن أحكام الفرع الرابع كلها جديدة . فلقد رأت اللجنة الاستشارية أنه يلزم أن يجمع في فصل واحد بعض أحكام جوهرية خاصة باجتماع البرلمان بهيئة مؤتمر .  
فتبين المادة ١٢٠ كيفية دعوة المؤتمر . فالملك يدعو في الأحوال العادية كما أنه يدعو المجلسين للانعقاد . وهذا فيما عدا الأحوال التي يجتمع المؤتمر فيها بحكم القانون كحالة خلو العرش ( انظر المادة ٥٤ ) .

أما المادة ١٢١ فإنها نقلت حكم المادة ١٤٢ ( القديمة ) . وتحدد المادة ١٢٢ الأغلبية الواجب توفرها لصحة مداولات المؤتمر . والأغلبية المقترحة هي الأغلبية ذاتها الواجب توفرها في كل مجلس منعقد على حدة ( انظر المادة ٩٩ ) .

أما المادة ١٢٢ فهي تقضى بأن الشروط العادية لأخذ الآراء تسري في حالة اجتماع البرلمان بهيئة مؤتمر وترى المادة ١٢٣ إلى تمكين كل من المجلسين من الاستمرار في أداء أعماله الدستورية ولو كان المؤتمر مدعواً لبحث اقتراح بتعديل الدستور . فالتجارب تشهد بأن تعديل الدساتير يكون دائماً من الأعمال المديدة الدقيقة التي تتطلب في الغالب وقتاً طويلاً قبل إنجازها .

(١) جواز نظر مسائل غير واردة في مرسوم الدعوة لدور غير عادي .

(٢) موافقة الحكومة على أن للمجلس الحرية التامة في مراقبة سير أعمالها ، سواء أكان ذلك في دور عادي أم في دور غير عادي .

مجلس الشيوخ

تراجع المناقشة على هذا في المادة ٤٠ .

( في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ و ٣ مارس و ١٧ مارس و ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧ ) .

(١) مسألة : هل للمجلس أن ينظر في مسائل غير واردة في مرسوم الدعوة لدور غير عادي هي من المسائل الأساسية التي يجب أن يصدر فيها قرار متحد من المجلسين ، لأنها تتناول تفسير حكم من أحكام الدستور .

(٢) ليس مجلس الشيوخ مجلساً استثنائياً لمجلس النواب . فلا يتيهما حق السبق في نظر إحدى المسائل ، عدا الميزانية .

#### تقرير لجنة الحقانية

عن موضوع جواز النظر في أمور غير التي عينت في مرسوم الدعوة لدور الانعقاد غير العادي  
اقتراح من حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا بتعديل تقرير اللجنة - الموافقة على الاقتراح  
قرار المجلس أن اجتماع البرلمان لدور غير عادي لنظر أمر معين بالذات وارد في الدعوة غير العادية لا يمنع من نظرية مسألة أخرى

( المقرر حضرة الشيخ المحترم أحمد الديواني بك ) .

الرئيس - لقد وزع تقرير اللجنة على حضراتكم واطلعت عليه ، فهل لأحد من حضراتكم ملاحظة عليه ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس - إني أطلب الكلمة قبل النظر في هذا التقرير .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف - لا يصح الكلام في هذا الموضوع قبل أن يتكلم المقرر .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس - ليس حضرة الشيخ المحترم رئيساً ولي الحق في أن أطلب الكلمة لأبدي

ملاحظتي على هذا الموضوع قبل نظر التقرير .



مادة ١٢٣ » ... .. «

أريد أن أقول هل من المصلحة أن ينظر هذا الموضوع في هذه الجلسة أو يحسن تأجيل النظر فيه ؟ وذلك لأسباب سأبديها لحضراتكم .

المقرر — هذا البحث أحاله المجلس إلى اللجنة وقد رفعت تقريرها عنه إلى المجلس ... ..

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس — أنا لا أدري من الذى يدير المناقشات ، وأطلب من حضرة الرئيس أن يسمح لى بإبداء رأي . أريد أن أتكلم عن جدول أعمال جلسة اليوم ، فليعطى الرئيس الكلمة .  
الرئيس — تفضل .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس — جاء فى رأس جدول الأعمال تقرير لجنة الحقاينة عن موضوع جواز النظر فى أمور غير التى عينت فى مرسوم الدعوة لدور الانعقاد غير العادى ، ولا شك أن هذا الموضوع فى غاية من الخطورة والأهمية لأنه يتضمن تفسيراً للدستور ، وهذا التفسير يمس أخص الأسس فى سلطة البرلمان والحكم النيابى ، وتتوقف على ما يبدى فى هذا المجلس اللوقر — وهو أعلى هيئة تشريعية فى الدولة — أهمية خاصة لا تفقد عند الأثر المباشر لهذا القرار فى الوقت الحاضر ، بل تتجلى خطورتها عندما تثار فى المستقبل مسائل أخرى فى ظروف دقيقة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — ينحصر الموضوع فى تقرير اللجنة ولا بد من تلاوته أولاً .

الرئيس — سيتكلم حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس فى جدول الأعمال وليس فى موضوع التقرير .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — لم يتل تقرير اللجنة بعد .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس — أرجو عدم المقاطعة ، والمادة ٣١ من اللائحة الداخلية تحرّم المقاطعة .

إن موضوع تقرير لجنة الحقاينة المدرج فى جدول أعمال جلسة اليوم تحت رقم ٤ موضوع غاية فى الخطورة لأنه فى جوهره تفسير للدستور فى أهم أركان الحكم النيابى وأركان سلطة الأمة فى تسير شؤون الدولة . وقد تضاربت الآراء فى هذا الموضوع وأبدى كثيرون ممن لرأيهم اعتبار وقيمة آراء متناقضة ، وللأسف أن تقرير لجنتنا لم يستوف نقط البحث ووجهات النظر المختلفة . والموضوع يمس الدستور ، وهو يبحث هذا المساء فى مجلس النواب . وبما أن مجلس الشيوخ هو المجلس التشريعى الأعلى وله أن يراجع ما يبدو من مجلس النواب ويصححه — وهذا هو القصد الذى وجد من أجله مجلس الشيوخ — فإن من رأى أن يؤجل النظر فى هذا التقرير حتى ينتهى مجلس النواب من المناقشة فيه ، وبذلك يمكننا أن نبدي رأينا فيه على ضوء الباحث الفقهية التى تثار فى ذلك المجلس .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — نحن غير موافقين .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس — أرجو أن يعبر حضرة الشيخ المحترم عن رأيه فقط .

أريد تأجيل النظر فى هذا الموضوع إلى الجلسة المقبلة للأسباب التى أبدوها .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على التأجيل ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندي — أعارض فى التأجيل لأتسا غير مرتبطين بما يقرره مجلس النواب ، ولكل مجلس حقوقه .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس — أريد الرد على هذا رأى ، وأنا صاحب الاقتراح ولى الحق فى ذلك .

الرئيس — ليس هذا اقتراحا .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس — طلبى هو تأجيل النظر فى هذا الموضوع ، وهذا الطلب يعتبر اقتراحا .

وردى على حضرات الأعضاء المعترضين هو أنه لا يمكن أن يكون للدولة دستوران ، دستور لمجلس الشيوخ ودستور لمجلس النواب . إن هذا الموضوع تفسير لمواد الدستور . وما دام للدولة دستور واحد فإن من الواجب احترامه . فإذا أقر مجلس الشيوخ أن الدستور يجيز النظر فى أمور غير التى عينت فى مرسوم الدعوة لدور الانعقاد غير العادى وجب أن يقر ذلك مجلس النواب ، والمك-

بالعكس . أما إذا اختلف المجلسان في موضوع يتضمن تفسير الدستور وجب عقد مؤتمر من المجلسين . وعلى ذلك فإن مصلحة العمل وصلاحيته واستقامته تقضى بتأجيل النظر في هذا الموضوع حتى يحثه مجلس النواب .

الرئيس — أليس من الجائز أن يخالف رأى مجلس الشيوخ رأى مجلس النواب ؟

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — لا يجوز .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس — إن مجلس الشيوخ هو الهيئة التشريعية العليا التي تراجع مجلس النواب . ولكي تنفادى وقوع الخلاف في هذا الموضوع الخطير لا أرى ضرراً من أن تؤجل النظر فيه لجلسة أخرى حتى يمكننا أن نباشر عملنا على ضوء للباحث الفقهية التي يديها حضرات زملائنا النواب . وبذلك ينسجم عملنا وعملهم وتستقيم الأمور ، خصوصاً أن لدينا من الأعمال ما يستغرق جهودنا ولا ضرر من التأجيل .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — إنى أعترض على هذه الحطة ، تلك الحطة التي يسير عليها حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس فانوس في الكلام . يقول حضرته إنه يريد إبداء ملاحظة على جدول الأعمال وعلى تقرير لجنة الحقانية ، ويطلب الإذن من الرئيس ولا ينتظر حتى يسمح له بالكلام فيتكلم . وإذا تكلم وانتهى من كلامه وأراد أن يعترض عليه أحد حضرات الأعضاء احتج ، وهذا تشويش غريب الشكل ولا يمكن أن يقلع حضرته عن هذه العادة .

لدينا تقرير اللجنة ولم يتكلم المقرر بعد ، وقد تكلم حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس فانوس انتهى من كلامه وأخذ حضرات الأعضاء في الرد عليه وأراد حضرة الرئيس أخذ رأى قبل أن يتمكن من سماع كلامنا بسبب الحطة التي يسير عليها حضرة الشيخ المحترم .

الرئيس — إنه يطلب تأجيل النظر في هذا الموضوع .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — طلبت الكلمة وطلبها كذلك حضراتنا الشيوخ المحترمين الأستاذ يوسف عبد اللطيف وهيب دوس بك ، ولكننا لم تتمكن من الكلام لأنه يريد الكلام وحده . إنى أرجو أن يوضع حد لهذه الطريقة التي يسير عليها حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس فانوس .

إنى أرى فيما يتعلق بتقرير لجنة الحقانية عن هذا الموضوع أننا غير مرتبطين بما يقرره مجلس النواب وسيتلى على حضراتكم التقرير ، فيما أن توافقوا عليه وإما أن ترفضوه . ومن الغريب أن رأى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس فانوس يتفق ورأى اللجنة في هذا الموضوع ، ومع ذلك لا نسلم من اعتراضاته وتعطيله لأعمالنا بطلب التأجيل . وقد أكون أنا الوحيد الذي يخالف رأى اللجنة وأرى عدم تأجيل النظر في تقرير اللجنة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — أوافق حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر من حيث إنه لا يجوز الكلام في الموضوع قبل تلاوة التقرير . وأما من حيث طلب التأجيل فأقول إن التقرير مقدم من لجنة الحقانية بمجلس الشيوخ وليس هناك ما يمنع المجلس من نظره وأخذ رأى عليه .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — أرى أن تعار المسألة شيئاً من الأهمية يزيد على ما سمعته من أقوال حضرات الشيوخ الذين تكلموا .

حقيقة أن لمجلس الشيوخ لأحة خاصة به ، وأن قراره في أمر يتعلق بالأختصاص الداخلية لا يرتبط به إلا المجلس وحده . وتوجد سابقة برلمانية لذلك ، حيث قرر مجلس الشيوخ أن العضو الذي لا يظن عليه لا يجوز النظر في صحة نيابته ، بينما قرر مجلس النواب غير هذا ، حيث رأى تحقيق صحة نيابة الأعضاء ، سواء في ذلك من يظن عليه ومن لم يظن عليه — فكان يصح على ظاهر هذه السابقة أن نأخذ برأى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر على اعتبار أن المجلس مستقل ، ولكن المسألة في الواقع أعمق من هذا ، لأن مقتضى السماح بالنظر في أمور غير التي عينت في مرسوم الدعوة للدور الانعقاد غير العادى ، قد يترتب عليه أن يطرح على هذا المجلس — تنفيذاً لهذه القاعدة — اقتراح بمشروع قانون ، فإذا أقره كان من طبيعته التشريعية أن يمر بمجلس النواب . وإنى أتساءل ماذا يكون الموقف إذا كان مجلس النواب قد قرر عدم جواز نظر أمور غير التي عينت في مرسوم الدعوة في أثناء الدورة غير العادية ؟



مادة ١٢٣ » ... ..

لا شك أن مجلس النواب لا يمكنه حينئذ أن ينظر في مشروع هذا القانون ، ولا شك عندئذ أن يتعطل قرار مجلس الشيوخ ويصبح لا قيمة له .

لذلك أرى من الواجب تأجيل النظر في هذا الموضوع حتى يبحث مجلس النواب ويصدر قراره فيه ، وبعد ذلك يبحث الموضوع في مجلس الشيوخ ، فإذا اتفق في قراره مع قرار مجلس النواب انتهى الأمر . وأما إذا اختلفت وجهة نظر المجلسين وجب — توحيداً للرأى — عقد مؤتمر لطرح هذا الموضوع عليه وإصدار قرار فيه ، وبذلك تستقر السوابق البرلمانية على أساس صحيح ، وتستقيم سبل التشريع .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك — أنا شخصياً أعتقد أن المسألة المطروحة الآن ليست مسألة طلب تأجيل ، ولكنها مسألة مبدأ . نحن نريد أن نفسر الدستور ، والظاهر أمامنا أن تقرير لجنة الحقانية في مجلس الشيوخ ينحو نحواً غير النحو الذى ذهبت إليه لجنة الحقانية في مجلس النواب .  
( أصوات : ولكن النتيجة واحدة ... ) .

أريد أن أقول إن رأى سعادة رئيس مجلس النواب يخالف الرأى الذى أبدته لجنة الحقانية هنا . فالمسألة في نظرى ليست مسألة طلب تأجيل .

لقد اعتدنا هنا — كما قال حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس فانوس بحق ، وكما حصل في الجلسة الماضية — أن نعتبر أن هذا المجلس يراجع ما يقرره مجلس النواب . فإذا كانت المسألة مسألة ترتيب وأريد أن يعرض أمر بذاته على كلا المجلسين فضلنا دائماً — وهذا هو تصرف الحكومة أيضاً — أن يعرض الأمر على مجلس النواب أولاً . ومن الجهة الأخرى ، كما قال حضرة الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بك ، المسألة لا تقف عند حدود اللائحة الداخلية ، ولكنها تعداها إلى أمور قد يرتبط بها المجلسان . لذلك أرى للمصلحة العامة ، ولأن المسألة مسألة دستورية وليست قاصرة على نظام هذا المجلس أو نظام مجلس النواب ، أن تبدي الحكومة رأياً في هذا الأمر .

( أصوات : الحكومة أبدت رأياً ) .

وأن تقول الحكومة في هذا الموقف هل هي تعتبر هذه المسألة مسألة لائحة داخلية ، لأى من المجلسين أن ينظرها مستقلاً عن الآخر وأن يصدر فيها قراراً منفرد به ، أو أن المسألة يرتبط بها المجلسان معاً ، لأنها تعتبر مسألة تتعلق بتفسير الدستور ؟ فإذا كانت المسألة مسألة لائحة داخلية وجب أن تنتظر تقرير اللجنة الليلية . وإن كانت المسألة تتعلق بالدستور فيجب أن يكون رأى المجلسين واحداً . وعلى ذلك إما أن ننتظر حتى يصدر مجلس النواب قراره في الموضوع ، أو ينتظر مجلس النواب حتى يصدر مجلس الشيوخ قراره فيه . حتى إذا ما حصل خلاف فى الرأى يتحتم عقد مؤتمر للنظر فى الأمر كله . ومن رأبى إلا أن تقول الحكومة كلها فى الموضوع .

حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا ( رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ) — ليست المسألة فى الواقع قاصرة على إجراء داخلى يتعلق باللائحة الداخلية ينفرد به كل مجلس عن الآخر ، كما قال بذلك بعض حضرات الشيوخ المحترمين ، بل هى من المسائل الأساسية التى يجب أن يصدر فيها قرار متحد من المجلسين ، لأنها تتناول تفسير حكم من أحكام الدستور ، هو هل للبرلمان أن ينظر فى دور غير عادى مسائل تخرج عن المسائل الواردة فى مرسوم الدعوة ، أو ليس له هذا الحق ؟ فإن كان له هذا الحق وجب أن يسرى الحكم على المجلسين معاً حتى يكون التشريع صحيحاً . أما فيما يتعلق بالشكل فالأمر أمر إجراء يختص بالمجلسين وحدهما ، وليس للحكومة شأن فيه . فلجلس الشيوخ أن يبدأ بالنظر فى الأمر ويصدر قراره دون انتظار لقرار مجلس النواب . كما أن لمجلس الشيوخ أن ينتظر حتى يصدر مجلس النواب قراره . وليس الأمر فى يدي ولا فى يد الحكومة ، وإنما المسألة تتعلق بالمجلسين معاً ، لا بمجلس واحد .

حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد إسماعيل أباطه بك — بعد هذه البيانات التى سمعناها من حضرات الشيوخ المحترمين ، وبعد أن ظهر الآن أنه لا بد من اتفاق المجلسين على رأى واحد ، أعتقد أنه من الطبيعى أن ننتظر حتى ينتهى مجلس النواب من نظر الموضوع

أولاً ، إذ المفروض أن مجلس الشيوخ يبحث المسائل بعد أن يبحثها مجلس النواب ، إذ لا معنى لأن تصدر قراراً في موضوع ما ثم يأتي مجلس النواب ويخالفنا فيه .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — أرى أنه في قبول الرأي القائل بأن ننتظر إلى أن يصدر مجلس النواب قراره في هذا الموضوع سابقة خطيرة . ونحن لا نقبل بأي حال أن تصدر منا سابقة كهذه لأننا لسنا مهيمنين على مجلس النواب وليس المفروض فينا أن نوافق على كل ما يقره مجلس النواب ... .. ( أصوات : نعم ، نعم ) .

لا ، لا ، وأرجو عدم المقاطعة . أقول لحضراتكم إن مجلس النواب إذا ما اتخذ قراراً في أمر ما ، فمجلس الشيوخ كامل الحرية في أن يوافق عليه أو يخالفه . والنتيجة أن كل مجلس مستقل عن الآخر ، وليس هناك مجلس ابتدائي وآخر استثنائي ؛ وللمجلس الشيوخ الحق في أن يبدأ النظر في أي موضوع إلا في المسائل الخاصة بالميزانية فإنه يجب أن يبدأ مجلس النواب بنظرها أولاً . لذلك لا أرى محلاً لأن تأتي الآن من تلقاء أنفسنا ونقول انتظروا إلى أن يقرر مجلس النواب ما يراه وبذلك تعطل أعمالنا من أجل هذه السابقة الخطيرة ، هذه السابقة التي لا يليق مطلقاً بحضراتكم أن تقبلوها .

يقول حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك إنه في حالة ما إذا اختلف قرار مجلس الشيوخ عن قرار مجلس النواب في هذا الموضوع فإنه يترتب على ذلك الاختلاف نتائج خطيرة . وضرب لذلك مثلاً بأننا قد نتظر في دور غير عادي مشروع قانون ونقره بناء على القرار الذي اتخذناه بجواز نظر مسائل غير واردة في مرسوم الدعوة حتى إذا ما عرض هذا المشروع على مجلس النواب وكان قد اتخذ قراراً بعدم جواز النظر فإن مجلس النواب لا يستطيع أن ينظر في هذا المشروع بقانون ، وبذلك يكون الموقف شاذاً . وهذا الذي يقوله حضرة الشيخ المحترم وهيب بك عجيب وغريب وفيه استبداد بنا . فهل ما يراه مجلس النواب يجب حتماً أن نوافق عليه ؟ وهل من الواجب أن نقر كل ما يوافق عليه مجلس النواب ؟ كلا يحضرات الشيوخ المحترمين ، فكل مجلس مستقل عن الآخر وكل مجلس حر فيما يراه .

أكثر من ذلك قد يحدث في الدورة العادية أن يعرض على مجلس الشيوخ مشروع قانون ويقره ، فإذا ما عرض على مجلس النواب لا يوافق عليه ، وهناك حل ينص عليه الدستور لهذه الحالة وهو اجتماع المجلسين بهيئة مؤتمر عند الخلاف . ولما كان لنا الحق في أن نبدأ بالنظر في أي موضوع فأرى ألا ننتظر ما يقره مجلس النواب .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — الواقع ، يحضرات الشيوخ المحترمين ، أننا كلنا متفقون تقريباً على أن هذه المسألة يجب أن يصدر فيها قرار واحد من المجلسين لأن النتائج التي تترتب على نظر مسائل غير واردة في مرسوم الدعوة في الدورة غير العادية هي نتائج هامة وفي منتهى الخطورة . يقول حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر إتساعاً غير مقيد بأن ننتظر رأي مجلس النواب حتى لا يكون الانتظار سابقة خطيرة ، وأنا أخالف حضرة الشيخ المحترم فيما ذهب إليه وأصر على رأيي وأطلب إلى المجلس أن تكون قراراته دائماً في أي موضوع من المواضيع بعد أن يصدر مجلس النواب قراره فيه ، لا لأن مجلس النواب أهم من مجلس الشيوخ ، بل لأن هذا المجلس الأخير وجد ليراجع ويلطف ويهدي من قرارات مجلس النواب ، وهذه هي الحكمة الدستورية من وجود مجلس الشيوخ إلى جانب مجلس النواب ، والدستور لا يخرج عن حد كونه تقاليد لا مواد .

أما السبب في أن ينظر مجلس النواب للمسائل الخاصة بالميزانية قبل مجلس الشيوخ فهو لأن ذلك منصوص عليه في الدستور بنص صريح .

أما فيما عدا ذلك فإن هذا المجلس هو بمثابة محكمة استئناف لقرارات مجلس النواب ، ولذلك أصر على أن ننتظر حتى تصدر المحكمة الأولى حكمها وبعد ذلك تصدر حكمنا ؛ وهذه البريزة التي لنا يجب ألا تتنازل عنها بأي حال .

لذلك أرجو تأجيل النظر في هذه المسألة إلى أن يبت فيها مجلس النواب . وهذه السابقة يجب أن تسجل وأن تراعى دائماً ، وأن يكون من واجبتنا إن أخطأ مجلس النواب أن نقول له أخطأت ، وإن أصاب نقول له أصبت .



حضرة الشيخ المحترم على كمال حبشه بك — حضرات الشيوخ المحترمين :

في الدستور نص في المادة ١٣٩ يقول صراحة : « تكون مناقشة الميزانية وتقريرها في مجلس النواب أولاً » . وفي اللائحة الداخلية مادة هي المادة ١١٩ ونصها : « إذا تقدم لكل من مجلس النواب والشيوخ اقتراح أو مشروع قانون عن موضوع واحد وكانت المناقشة فيه قد بدأت في مجلس النواب ، فهذا الاقتراح أو المشروع لا يدرج في جدول أعمال مجلس الشيوخ إلا بعد صدور قرار نهائي بشأنه من مجلس النواب » . يفهم من هاتين المادتين فكرة واضح الدستور وفكرة للشرع ، وهي أن كلا من المجلسين حر فيما يراه . ولكن مع هذا التحديد الذي نصت عليه اللائحة الداخلية لا يصح أن يقال بعد ذلك على لسان أحد حضرات الشيوخ المحترمين إنه يجب على مجلس الشيوخ أن ينتظر ما يقره مجلس النواب ، كما أن القول بأن مجلس الشيوخ يعتبر بمثابة محكمة استئناف لقرارات مجلس النواب قول خاطئ ومخالف لروح الدستور والتشريع ولا أريد أن يثبت في الضبطه .

أما عن الموضوع فالذي أراه على ضوء المناقشات التي أثيرت الآن أن هذا البحث لم يأت أمامنا مفاجأة وإنما هو معروف لنا من قبل وقد قتلناه بحثاً من العام الماضي ، ومجلس الشيوخ هو أول من أثار هذا الموضوع وأحاله إلى لجنة الحقانية التي بحثته وقدمت إلى المجلس تقريرها الذي رد إليها لاستيفاء البحث وكان رأي الأستاذ وهيب بك دوس وقتئذ نظر التقرير في الجلسة التي عرض فيها .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — في ذلك الوقت لم يكن هذا الموضوع بالذات معروضاً أمام مجلس النواب .

حضرة الشيخ المحترم على كمال حبشه بك — لذلك أقترح على المجلس الموقر أن ينظر التقرير في هذه الليلة وأن يقرر فيه ما يراه . ( تصفيق ) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس — أطلب الكلمة ولي الحق فيها لأني صاحب الاقتراح وأرغب في الرد على من عارضوني .

( ضجة ) .

الرئيس — لم أعط الكلمة لحضرة الشيخ المحترم ، والكلمة الآن لحضرة الشيخ المحترم الهلباوي بك .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم الهلباوي بك — في الواقع أن المسألة التي نتناقص فيها الآن لا ارتباط لها بموضوع استقلال كل من المجلسين عن الآخر . فإن محل هذا البحث إنما يكون عند عرض تشريع موضوعي . أما المسألة التي نحن بصددتها فهي : هل لهذا المجلس ولاية على تفسير الدستور ليقرر ما إذا كان يحق له في دور غير عادي أن ينظر مسائل غير التي وردت في مرسوم الدعوة ؟

أصدرت الحكومة مرسوماً بدعوة البرلمان إلى دور غير عادي لكي ينظر مسائل حددت في هذا المرسوم على وجه التخصيص . فهل مع هذا التخصيص يكون للمجلسين ولاية النظر في مسائل أخرى لم ترد في مرسوم الدعوة ؟ هذا هو ما يجب أن يكون موضوع مناقشتنا .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — هذا كلام في الموضوع ، ونحن لم نزل نبحث في مسألة شكلية .

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الهلباوي بك — إذا قرّر أحد المجلسين أن له ولاية النظر في مسائل غير واردة في مرسوم الدعوة إلى دور غير عادي وقرّر المجلس الآخر عكس ذلك ، فماذا يكون الحال إذا ما أقرّ المجلس الأول مشروع قانون وأحاله إلى المجلس الآخر الذي لا يمكنه النظر في هذا المشروع طبقاً لقراره ؟ ونتيجة لذلك لا يستطيع إصدار مثل هذا المشروع لعدم استطاعة المجلس الآخر أن ينظره .

إن الرأي الذي أبداه حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء في هذا الموضوع واضح تمام الوضوح . وأنا أسلم بأنه يجب أن يتفق المجلسان على هذا التفسير . وهذا هو الرأي الذي أبداه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس وبعض حضرات الزملاء . فلماذا تقررون حضراتكم عكس ذلك الرأي ؟

بناء على ذلك أرى أنه يجب أن يكون قرار المجلسين في هذا الموضوع متحداً كما قال حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء . ولذلك يجب علينا أن نؤجل النظر في هذا التقرير إلى أن ينتهي مجلس النواب من النظر في هذا البحث .

الرئيس — تقدمت ثلاثة اقتراحات من حضرات الأعضاء بإقفال باب المناقشة (١) .  
وتقدم طلب آخر بتأجيل نظر هذا التقرير إلى نهاية الجلسة (٢) .  
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس — لقد طلبت الكلمة قبل الآن .  
الرئيس — ألفت نظر حضرة الشيخ المحترم إلى أنه لا يجوز لأحد الأعضاء ، طبقاً للمادة ٣٣ من اللائحة الداخلية ، أن يتكلم مرتين في موضوع واحد .  
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس — إن هذه المادة استثنت صاحب الاقتراح ومقرر اللجنة .  
(نخبة) .  
الرئيس — لم يتقدم من حضرة الشيخ المحترم شيء يمكن أن يسمى اقتراحاً .  
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس — لقد تقدمت باقتراح عدم النظر في تقرير اللجنة قبل أن يبحث مجلس النواب هذا الاقتراح الليلة ، وأطلب الكلمة الآن على اعتبار أني مقدم هذا الاقتراح .  
الرئيس — لقد تكلمت أكثر من مرة في هذا الموضوع .  
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس — للمجلس هيئة ، ولأعضائه حقوق وعليهم واجبات تحتم اللائحة الداخلية تنفيذها بدقة لكي تستوفي الموضوعات حقها من البحث .  
تذكرون حضراتكم أنني أثرت في الدورة غير العادية السابقة بجملة ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ هذا الموضوع ولكنه لم يستوف بحثاً بسبب مقاطعة حضرات الأعضاء . وها نحن أولاء بعد سنة تقريباً نعود إلى موالاة البحث . ولو أن حضرات الزملاء المحترمين سمحوا في ذلك الوقت باستيفاء ذلك البحث لاتمى الأمر ، ولم نكن بحاجة إلى العودة لبحث الموضوع من جديد .  
إنني أطلب الكلمة بصفى صاحب الاقتراح للرد على معارضي عملاً بأحكام اللائحة الداخلية ، فأرجو أن تعطى لي الكلمة حفظاً لحقوق الدستورية ولكرامة المجلس . ومن لا يعجبه من حضرات الأعضاء الاستماع فيمكنه الانسحاب .  
الرئيس — والآن هل توافقون حضراتكم على الاقتراحات الثلاثة بإقفال باب المناقشة ؟

(١)

« أ » نطلب إقفال باب المناقشة ؟

عبد الرزاق القاضي ، محمد مرزوق ، محمد المغازي ، سليمان السيد سليمان ، علي عيسى نوار ، الشافعي أبو وافية ، محمد سليمان الوكيل ، صلاح الدين الشواربي ، محمد كمال علما ، إسماعيل الملواني .

« ب » نترح إقفال باب المناقشة ؟

الباسل ، الدكتور عبد الحميد فهمي ، عبد الحافظ سليم ، سعد مكرم ، عبد الرحمن اللوم ، أحمد حميد أبو سنيت ، مرسى وزير ، محمود الاتربي ، توفيق راضي ، حسين فوده ، محمد أحمد الشريف .

« ج » نترح إقفال باب المناقشة والنظر في تقرير اللجنة ؟

حسين الجندي ، إبراهيم يوسف عطا الله ، عوض برعي ، عبد الرحمن فتوح ، محمد ليبب أبو الجدايل ، محمد محمد الشناوي ، إبراهيم مذكور ، بطرس خليل بطرس ، حسن عبد القادر .

(٢) أقترح تأجيل نظر تقرير لجنة الحفانية عن موضوع ما يجوز نظره في الدورة الغير العادية إلى جلسة مقبلة بعد أن يكون مجلس النواب قد انتهى من نظر هذا الموضوع ؟

لويس فانوس



مادة ١٢٣ » ... ..

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس — أنا معارض في إقفال باب المناقشة . وهذا اقتراح كباقي الاقتراحات يجوز لحضرات الأعضاء المناقشة فيه ؛ ولذلك فأنا أطلب الكلمة عملاً باللائحة الداخلية .

( نجة ) .

الرئيس — لا أعطيك الكلمة . وهل توافقون حضراتكم على إقفال باب المناقشة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على إقفال باب المناقشة ، وهل توافقون حضراتكم على الاقتراح الآخر بتأجيل النظر في هذا التقرير إلى آخر الجلسة بعد الانتهاء من نظر باقي المواد الواردة في جدول الأعمال ؟

حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحالق سليم — أرى أن ينظر تقرير اللجنة فوراً .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — أرى أيضاً أن ينظر تقرير اللجنة فوراً خشية أن ينسحب حضرات الأعضاء قبل نهاية الجلسة . فأطلب أخذ الرأي على ذلك ؟

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على نظر التقرير الآن ؟

( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على النظر في التقرير الآن ؛ ولتلى التقرير .

المقرر — قرر المجلس بجلسته المنعقدة في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧ « أن تقدم لجنة الحقانية تقريرها عن هذا البحث بعد أن تبدي الحكومة رأيها أمامها على أن ينظر التقرير في جلسة المجلس المقبلة » .

فاجتمعت اللجنة في يومى ٢٧ و ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٧ بحضور حضرة صاحب المعالي الأستاذ محمد صبرى أبو علم وزير الحقانية ، وقد أقرت اللجنة رأيها الذى سبق أن أبدته وأيدها فيه حضرة صاحب المعالي وزير الحقانية وسجل الرأي الذى أدلى به حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء بجملة المجلس المنعقدة في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧ ، وهو أن للمجلس الحرية التامة في مراقبة سير أعمال الحكومة سواء أكان ذلك في دور عادى أم غير عادى .

أثير هذا الموضوع أثناء اجتماع المجلس في دور الانعقاد غير العادى عند نظر مشروع معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ، إذ قدم حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى طلباً إلى الرئاسة باستجواب معالي وزير الأشغال بشأن قناطر محمد على ، فرأت رئاسة المجلس أن الدورة غير العادية قد خصصت لنظر مشروع المعاهدة ، فلم يدرج الاستجواب في جدول الأعمال .

وبجلسة ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ طرح حضرة الشيخ المحترم صاحب الاستجواب الموضوع على المجلس ليحكم إليه ويصدر قراره فيه .

فقرر المجلس إحالة الموضوع إلى لجنة الحقانية لدراسته وتقديم تقريرها عنه .

استند حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى في تأييد وجهة نظره في جواز نظر استجوابه أثناء انعقاد الدورة غير العادية إلى المادة ١٢٣ من الدستور التى تنص على أن :

« اجتماع المجلسين بهيئة مؤتمر في خلال أدوار انعقاد البرلمان العادية أو غير العادية لا يحول دون استمرار كل من المجلسين في تأدية وظائفه الدستورية » .

وأبدي حضرته أن الدستور لم ينص على قيد لحق العضو في الاستجواب الذى هو بطبيعته أهم الأسس لرقابة السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية ، وأن عبارة « لا يحول دون استمرار كل من المجلسين في تأدية وظائفه الدستورية » الواردة في المادة ١٢٣ من الدستور قصد بها المساواة في تأدية الوظائف الدستورية في الدورتين العادية وغير العادية .

وضرب أمثلة لتأييد وجهة نظره بما يجرى عليه العمل في البلدان الأخرى ، وقال إن الدستور السودانى قيد سلطة الرشطات مجتمعاً في أثناء دور الانعقاد غير العادى للنظر في المسائل التى عينت في الأمر الملكى دون سواها . أما في فرنسا فهما كان الغرض من الاجتماع

مادة ١٢٣ » ..... «

غير العادى الصادر به دكرتو من رئيس الجمهورية فإن للمجلسين مجتمعين مطلق الحرية في نظر كافة المسائل التى يظن أن من المفيد بحثها وإصدار قرار بشأنها .

وأول ما تلاحظه اللجنة أن المادة ١٢٣ من الدستور التى استند إليها حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى في تأييد وجهة نظره ترى إلى غرض غير الذى رآه ، فالمقصود منها تقسيم العمل في المجلسين في حالة اجتماعهما بهيئة مؤتمر ، سواء أ كانت الدورة عادية أم غير عادية . وقصد المشرع ظاهر جليّ إذ خشي أن يتصور في هذه الحالة أن قيام المؤتمر خلال الدورة يحول دون استمرار كل من المجلسين في تأدية عمله الذى كان يباشره قبل انعقاد المؤتمر . فإذا كان المجلسان منعقدين في اجتماع عادى أو غير عادى وحدث ما دعا إلى اجتماعهما بهيئة مؤتمر وطالت مدته فإن هذا لا يمنع كلا من المجلسين من مواصلة عمله الأصيل في الأوقات التى لا يكون فيها المؤتمر منعقدًا .

واللجنة ترى أن لعضو البرلمان مطلق الحرية في استعمال كافة حقوقه الدستورية ، وليس في الدستور ما يحد من هذا الحق فضلا عن أن التقاليد في أغلب برلمانات العالم تسير على هذه الحطة .

وقد نظم الدستور حالات اجتماع البرلمان لعقد دور غير عادى فنص في المادة ٤٠ « للملك عند الضرورة أن يدعو البرلمان إلى اجتماعات غير عادية وهو يدعو أيضاً متى طلب ذلك بعريضة تمضيها الأغلبية المطلقة لأعضاء أى المجلسين ، ويعلن الملك فض الاجتماع غير العادى » .

ونص في المادة ٤١ على أنه :

« إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير فللملك أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور . ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادى وعرض هذه المراسيم عليه في أول اجتماع له ، فإن لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون » .

ويلاحظ أنه لا يجوز أن يتقيد البرلمان بنظر المسائل الواردة في مرسوم الدعوة غير العادية فقط ، فقد يحدث أن تكون قوانين قد صدرت في الفترة بين صدور المرسوم واجتماع البرلمان أو في أثناء اجتماعه في الدور غير العادى ، وأن تكون أهميتها وخطورتها أشد وأعظم من أهمية المراسيم بقوانين التى دعى من أجلها البرلمان . فاجتماع البرلمان في دور غير عادى لنظر أمر معين بالذات في مرسوم الدعوة لا يمنع بحال من الأحوال من النظر في أمر آخر يرى المجلس ضرورة نظره .

لذلك

ترى اللجنة أن اجتماع البرلمان لدور غير عادى لنظر أمر معين بالذات وارد في الدعوة غير العادية لا يمنع من نظر أية مسألة أخرى يرى المجلس ضرورة نظرها .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس — الآن وقد قرر المجلس الموقر نظر التقرير فإنتى أطلب الكلمة في موضوع التقرير .

الرئيس — أرجو حضرة الشيخ المحترم أن ينتظر دوره والإذن بالكلام .

تقدم اقتراح من حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا هذا نصه :

أقترح حذف الكلمة الأخيرة من تقرير لجنة الحقانية والاكتفاء بكلمة « لا يمنع من نظر أية مسألة أخرى » .

حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا — أرى أن لا لزوم للعبارة الواردة في قرار اللجنة ونصها : « يرى المجلس ضرورة نظرها » .

المقرر — أرى رأى حضرة العضو المحترم لأنه من الطبيعى أن يكون المرجع إلى المجلس في تقرير نظر المسائل غير الواردة في مرسوم الدعوة إلى الدور غير العادى .



مادة ١٢٣ » « ... .. »

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — هذه العبارة وردت في موضعين من التقرير فيجب حذفها منهما حتى يتفق التقرير مع النتيجة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على اقتراح حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم إذن على تقرير اللجنة مع حذف العبارة التي اقترح حذفها ؟  
( موافقة ) .

الرئيس — يقرر المجلس أن اجتماع البرلمان لدور غير عادي لنظر أمر بالذات وارد في الدعوة لا يمنع من نظر أية مسألة أخرى .  
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس — أنا طلبت الكلمة في الموضوع قبل الآن .  
الرئيس — لقد أصدر المجلس قراره في الموضوع .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس — إن الكلام السابق الذي أخذ فيه قرار بإقفال باب المناقشة كان منصباً على اقتراح تأجيل نظر التقرير .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — متى وافق المجلس على التقرير ؟

إن الموافقة كانت على اقتراح حضرة الشيخ المحترم سليمان السيد سليمان باشا ، أما الموضوع فلم تناقش فيه .

المقرر — إذا كان المجلس قد وافق على حذف هذه العبارة ، أفلا يعتبر ذلك موافقة على التقرير ؟

الرئيس — لقد وافق المجلس على التقرير بعد حذف العبارة المقترحة حذفها .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس — لم يحصل كلام في الموضوع الأساسي . وأنا طلبت الكلمة وأطلبها الآن ، وهذا حق قياماً بواجبي النيابي ؟

( نجة ) .

الرئيس — لقد أصدر المجلس قراره في التقرير ، فيجب الانتقال إلى جدول الأعمال .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس — بإسعادة الرئيس ، المجلس لم يتناقش في موضوع التقرير ، وإنما وافق فقط على الاقتراح بحذف العبارة الأخيرة من قرار اللجنة ولم يتناول المناقشة في صلب التقرير . وقد سبق أن طلبت الكلمة في هذا وحفظت لي .  
والآن أطلب التمتع بحقي لتأدية واجبي الذي وكلتني الأمة في القيام به .

الرئيس — لا يمكن أن أسمع لك بالكلام . ويجب أن تنتقل إلى جدول الأعمال .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس — إني أحتج على حرمانى من حق الدستوري . وإزاء قرار حضرة الرئيس لا أرى إلا أن انسحب محتجاً على ذلك .

( هنا انسحب حضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخنوخ فانوس ، فصفق حضرات الأعضاء ) .

( في أول نوفمبر سنة ١٩٣٧ ) .

# فهرس

## الجزء الثانى

### مواد الدستور والتعليقات

الموضوع	الصفحة
(تابع)	
الباب الثالث — السلطات	
الفصل الثالث — البرلمان	
المادة الثالثة والسبعون :	
يؤلف البرلمان من مجلسين . ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٩ أبريل سنة ١٩٢٢ )	١٠٩٩
المجلسان متساويان فى الحقوق ، ولكل منهما حق اقتراح القوانين والابتداء بنظرها ؛ ما عدا الميزانية وقوانين الضرائب ، فإن مناقشتها وتقريرها يكونان أولاً فى مجلس النواب . ( تراجع المناقشة على هذا فى المادة ٢٨ — لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٤ و ٢٥ و ٢٧ أبريل سنة ١٩٢٢ )	١٠٩٩
يؤلف البرلمان من مجلسين : أحدهما يسمى مجلس الشيوخ ، والثانى يسمى مجلس النواب . ( لجنة الدستور — ٤ و ١٢ يونيه سنة ١٩٢٢ )	١٠٩٩
الأصل أن يكون المجلسان متساويين فى الاختصاص . ( تراجع المناقشة على هذا فى المادة ٢٤ — لجنة الدستور — ١٥ يونيه سنة ١٩٢٢ )	١١٠٠
يتكون البرلمان من مجلسين : مجلس الشيوخ ، ومجلس النواب . ( لجنة الدستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )	١١٠٠
استقلال المجلس عن مصالح الحكومة فى إدارة شؤونه . ( تقرير مرفوع إلى مكتب مجلس الشيوخ من حضرة صاحب العزة حبيب المصرى بك السكرتير العام للمجلس — ١٦ مايو سنة ١٩٢٦ )	١١٠٠
قرار مكتب مجلس الشيوخ أن جميع التعيينات والترقيات ، سواء كانت عادية أو غير عادية ، تدخل فى اختصاصه ، على أن يبين فى قراره أسباب الاستثناء . ( مجلس الشيوخ — ١٥ يونيه سنة ١٩٢٦ )	١١٠٣
ليس لمجلس الشيوخ أن يرسم خطة سير لمجلس النواب ، وليس هو بالأخ الأرشد . ( مجلس الشيوخ — ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٦ )	١١٠٤
ليس مجلس الشيوخ مجلساً استثنائياً لمجلس النواب ، فلائهما حق السبق فى نظر إحدى المسائل ، عدا الميزانية . ( تراجع المناقشة على هذا فى المادة ١٢٣ — مجلس الشيوخ — أول نوفمبر سنة ١٩٣٧ )	١١٠٦



## الفرع الأول - مجلس الشيوخ

## المادة الرابعة والسبعون :

- ١١٠٧ يكون الانتخاب من درجتين .  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ١٩ أبريل سنة ١٩٢٢ )
- ١١٠٧ يسمى المجلس الأعلى مجلس الشيوخ .  
يؤلف مجلس الشيوخ من ثمانين عضواً .  
يكون في مجلس الشيوخ ثلاثون عضواً معينين و ٥٠ عضواً منتخبين ، ويترك للجنة العامة النظر في جعل عدد المعينين النصف في المدة الأولى .  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٢ )
- ١١٠٨ يكون انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بمعرفة مندوبين عن المندوبين الناهجين .  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ٢٤ و ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٢ )
- ١١١٣ يكون عدد أعضاء مجلس الشيوخ نصف عدد أعضاء مجلس النواب .  
يكون عدد الأعضاء المعينين في مجلس الشيوخ ثلاثين .  
( لجنة الدستور - ١٢ يونيو و ١٨ و ٢٨ و ٢٩ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )
- ١١٢٠ من له الحق في تعيين أعضاء مجلس الشيوخ .  
( مذكرة مرفوعة إلى رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ، المفور له سعد زغلول باشا ، من رئيس المستشارين الملكيين - ١٩ فبراير سنة ١٩٢٤ )
- ١١٢٤ ليس لأعضاء المجلس إبداء رأي خاص فيمن يعين في مركز خال لأحد الأعضاء المعينين بمجلس الشيوخ ، لأن ذلك من حق الحكومة وحدها .  
( مجلس الشيوخ - ٣١ مارس سنة ١٩٢٤ )
- ١١٢٤ لا يجوز أن يكون رئيس ديوان مراجعة حسابات الدولة عضواً في مجلس الشيوخ .  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٤٤ - مجلس النواب - ١٧ و ١٩ مارس و ٤ يونيو سنة ١٩٣٠ )

## المادة الخامسة والسبعون :

- ١١٢٥ يؤخذ بطريقة الانتخاب الفردي .  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ١٩ أبريل سنة ١٩٢٢ )
- ١١٢٥ لا يجوز الترشيح إلا في المديرية أو المحافظة التي يكون اسم المرشح مقيداً فيها ، ولا يجوز للمرشح أن يرشح في أكثر من دائرة واحدة .  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٢ )
- ١١٢٦ يكون الانتخاب فردياً عن كل دائرة ، ولا يكون بالقائمة .  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٨٣ - لجنة الدستور - ٧ يونيو سنة ١٩٢٢ )

الصفحة	الموضوع
١١٢٦	يكون الترشيح شرطاً لانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين أسوة بمجلس النواب . ( لجنة الدستور — ١٣ يونيه سنة ١٩٢٢ )
١١٢٦	يكون انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ للتخمين بثلاث درجات . يكون انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بواسطة مندوبين ينتخبون عن المندوبين الناحيين . ( لجنة الدستور — ١٣ يونيه و ١٦ و ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )
	<b>المادة السادسة والسبعون .</b>
	<b>المادة السابعة والسبعون :</b>
١١٣١	يكون عمر العضو في مجلس الشيوخ أربعين سنة على الأقل ، وتكون مدة العضوية عشر سنين . ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٢ ) ( لجنة الدستور — ١٢ يونيه سنة ١٩٢٢ )
١١٣١	شرط إحسان القراءة والكتابة فيمن ينتخب أو يعين في مجلس الشيوخ . ( لجنة الدستور — ١٢ يونيه سنة ١٩٢٢ )
١١٣١	يشترط في عضو مجلس الشيوخ أن يكون بالغاً من السن ٤٠ سنة على الأقل . ( لجنة الدستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )
١١٣٢	لا يوجب الدستور ولا قانون الانتخاب ( الصادر في سنة ١٩٢٣ ) أن يكون العضو عارفاً بالقراءة والكتابة ، وعلى ذلك يصح انتخاب الأعمى عضواً بالمجلس . ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٩٥ — مجلس الشيوخ — ٨ أبريل سنة ١٩٢٤ )
	<b>المادة الثامنة والسبعون :</b>
١١٣٣	يختار الأعضاء المعينون بمجلس الشيوخ والمنتخبون له من الطبقات الآتية : الأمراء ، الوزراء ، رؤساء مجلس النواب ، كبار العلماء والرؤساء الروحيون ، وكلاء الوزارات ، رؤساء محكمة الاستئناف ، النواب العموميون ، مستشارو الاستئناف ، نقباء المحامين ، نقباء المهن الحرة الأخرى الذين يصدر قانون يتخويلهم هذا الحق ، رؤساء المصالح العامة الذين شغلوا تلك المراكز خمس سنين على الأقل ، كبار الضباط من رتبة لواء فصاعداً ، النواب الذين قضوا مدتين في النيابة ، كبار الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيهاً في العام ، كبار التجار وكبار رجال الصناعة وكبار أصحاب المهن الحرة ممن لا يقل دخلهم السنوي عن ألف جنيه . ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٠ و ٢١ أبريل سنة ١٩٢٢ )
١١٣٦	اشتراط النصاب المالي في عضو البرلمان . ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٥ مايو سنة ١٩٢٢ )
١١٣٨	الإصرار على إعفاء حملة الشهادات العالية من شرط المال في خمس السنين الأولى . ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٥ مايو سنة ١٩٢٢ )



الصفحة	الموضوع
١١٣٩	النصاب المالى اللازم توفيره في عضو البرلمان . ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٥ مايو سنة ١٩٢٢ )
١١٣٩	العدول عن اشتراط نصاب مالى في عضو البرلمان . ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٥ و ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ )
١١٤٠	الطبقات التى ينتخب أو يعين منها أعضاء مجلس الشيوخ . . ( لجنة الدستور — ١٢ يونيه و ٣٠ سبتمبر وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )
١١٤٥	لا مانع من الجمع بين العضوية ووظيفة للمعاهد الدينية . ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٩٥ — مجلس النواب — أول يولييه سنة ١٩٢٤ )
١١٤٥	لا يتحتم أن يكون دخل المشتغلين بالمهن الحرة مبلغ ١٥٠٠ جنيه على الأقل من عملهم في تلك المهن فقط ، بل يسوغ أن يضم إلى ما يدخل إليهم من اشتغالهم بالمهن المذكورة ما عساه أن يصل إلى أيديهم من إيراد أملاك أو عقارات أو موارد أخرى . ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٩٥ — مجلس الشيوخ — ٣١ يناير سنة ١٩٢٧ )
١١٤٥	المقصود بلفظ « كبار العلماء » كبارهم إطلاقاً ، لا « هيئة كبار العلماء » المكونة من ثلاثين عضواً ، لأن حصر عضوية مجلس الشيوخ فيها عند الانتخاب أو التعيين يعد حرماناً لمن عدا أعضائها من كبار العلماء الذين يكونون أهلاً لعضوية المجلس ولم يدخلوا ضمن تلك الهيئة . ومن القواعد المقررة ألا يكون الحرمان إلا بنص صريح . كبار العلماء هم الحائزون لجميع الشروط المنصوص عليها في المادة ١٠٧ من قانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ المعدلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٠ ؛ وأول شرط يشترط لتحقيق وصف كبار العلماء أن يكون العالم قد درّس في الأزهر مدة أقلها عشر سنوات ، وثانيه أن يكون قد ألف كتاباً في أحد العلوم المذكورة في المادة الرابعة بعد المائة ، وأن يكون قد استحق الجائزة المنصوص عليها في المادة الثانية والعشرين بعد المائة من هذا القانون ، وثالثه أن يكون معروفاً بالورع والتقوى . لا يعتبر العضو العالم مستوفياً لهذه الشروط إذا لم يكن قد استوفاهما حين انتخابه أو تعيينه ، لأن الشيء الذى يقع باطلاً لفقد شرط من شروط صحته لا يتقلب صحيحاً عند استيفاء ذلك الشرط ، لأن الباطل لا تلحقه إجازة . ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٩٥ — مجلس الشيوخ — ٢ و ٧ و ٩ و ١٤ و ١٦ مارس سنة ١٩٢٧ )
١١٤٦	يمكن تعيين الموظف عضواً بالمجلس أو انتخابه فيه إذا كان يشغل وظيفة مدير بإحدى المديريات من الدرجتين الأولى أو الثانية ، أو وظيفة محافظ بمحافظات مصر أو الإسكندرية أو القناة ، لأن المقصود بموظفى الحكومة في هذه المادة هم الذين يشغلون وظائف تكون درجتها من درجة مدير عام فصاعداً . ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٩٥ — مجلس الشيوخ — ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٧ )
١١٤٦	يجب أن يكون الإيراد المنصوص عليه في المادة دخلاً لعملى مالى أو تجارى أو صناعى ، أو دخلاً لمهنة من المهن الحرة . فإذا كان شخص يملك عشرين فداناً فقط تغل ربغاً يربو على ألف وخمسمائة جنيه ، فلا يعتبر هذا الإيراد محققاً لشرط الدستور ما دامت الضريبة تغل عن مائة وخمسين جنيهاً . إذا اعترف العضو أولاً بأنه لا يشتغل بالتجارة ، أو كانت وظيفته تمنع اشتغاله بالتجارة ، فلا يقبل بعد ذلك ادعاؤه بأنه يرجع إرادته القانونى من عمل تجارى . ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٩٥ — مجلس الشيوخ — ١٢ يولييه سنة ١٩٢٧ )
١١٤٦	لا يشترط النصاب المالى في عضو الشيوخ إذا كان قضى مدتين في النيابة بمجلس النواب ، أى فصلين تشريعيين بصرف النظر عن مدتهما أبلغت عشر سنين أو أقل . ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٩٥ — مجلس الشيوخ — ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٨ )

الموضوع	الصفحة
المقصود من مدى النيابة أن يكون العضو أمضى فصلين تشريعيين مهما تكن مدتهما . ( مجلس الشيوخ — ١٠ يونيه سنة ١٩٣٦ )	١١٤٧
اعتبار ضريبي الخفر ومجلس المديرية ضمن مشمولات كلمة « ضريبة » البالغة مائة وخمسين جنيها . ( مجلس الشيوخ — ١٥ يونيه سنة ١٩٣٦ )	١١٤٨
من هو مدير العموم ؟ ( مذكرة لحضرة صاحب السعادة عبد الحميد بدوي باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة — ١٧ فبراير سنة ١٩٤٠ )	١١٥٠
<b>المادة التاسعة والسبعون :</b>	
عمر العضو في مجلس الشيوخ أربعون سنة على الأقل ، ومدة العضوية عشر سنين . ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٢ ) ( لجنة الدستور — ١٢ يونيه سنة ١٩٢٢ )	١١٥٢
لكي يكون في مجلس الشيوخ معنى الثبات والاستمرار : يتجدد تجديداً نصفياً مرة في كل خمس سنوات . ويكون التجديد في أول مرة بطريق الاقتراع للمعينين والمنتخبين . ( لجنة الدستور — ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٢ )	١١٥٢
مدة العضوية في مجلس الشيوخ عشر سنين ، ويتجدد اختيار نصف الشيوخ المعينين ونصف المنتخبين كل خمس سنوات ، ويحوز إعادة اختيار من انتهت مدته من الأعضاء . ( لجنة الدستور — أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )	١١٥٢
استقلال المجلس وحده بتقرير الطريقة التي يرى السير عليها من طرق القرعة وعدم الاحتياج لصدور قانون بذلك . قرار المجلس اعتبار الأعضاء المنتخبين كتلة واحدة وإخراج نصفهم ، أي ٣٧ عضواً بطريق القرعة . وإقرار اقتراح حضرة محمد علوي الجزار بك باعتبار جميع الدوائر الانتخابية في القطر المصري كتلة واحدة ، وتعمل القرعة عنها جميعها دفعة واحدة بأسماء المنتخبين . واعتبار الدوائر الثماني الجديدة وحدة أخرى قائمة بذاتها تجري القرعة على نصفها فتنتهي عضوية ممثليها في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٣ ، ويبقى النصف الآخر لسنة ١٩٣٨ . أما الأعضاء المعينون فيجري الاقتراع على إخراج نصف عددهم الحالي . وأما الأعضاء الجدد وعددهم ستة فتجري القرعة بينهم إثر تعيينهم لتعين النصف الذي تنتهي مدة نيابته في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٣ ، ومن يبقى إلى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٨ ( مجلس الشيوخ — ١٨ يونيه سنة ١٩٢٨ و ١٩ فبراير سنة ١٩٣٠ ) ( مجلس النواب — ٥ مارس ١٩٣٠ ) ( مجلس الشيوخ — ١٢ مارس سنة ١٩٣٠ )	١١٥٢
مذكرة لحضرة صاحب العزة حبيب المصري بك السكرتير العام لمجلس الشيوخ عن تجديد المجلس . ( ٢٣ مايو سنة ١٩٢٨ )	١١٩٥
مذكرة لحضرة الأستاذ عبد السلام محمود مدير إدارة المراقبة بمجلس الشيوخ عن تجديد اختيار نصف الشيوخ . ( ٩ يونيه سنة ١٩٢٨ )	١٢٠٤



الصفحة	الموضوع
	<b>المادة الثمانون :</b>
١٢٠٨	يرشح مجلس الشيوخ ثلاثة من أعضائه تعرض أسماؤهم على الملك ، لينتخب من بينهم رئيساً للمجلس ؛ ويعين للمجلس من بين أعضائه وكيلان بطريق الانتخاب . ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ )
١٢٠٨	يرشح مجلس الشيوخ ثلاثة من أعضائه تعرض أسماؤهم على الملك ، لينتخب منهم رئيساً للمجلس ؛ ويعين لهذا المجلس وكيلان بطريق الانتخاب ، على أن يكون انتخاب الرئيس والوكيلين لمدة سنتين ويجوز تجديد انتخابهم . ( لجنة الدستور - ١٣ يونيو سنة ١٩٢٢ )
١٢٠٩	اقترح انتخاب سكرتيرين . ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٨٧ - لجنة الدستور - ١٣ يونيو سنة ١٩٢٢ )
١٢٠٩	رفض أن يكون تعيين رئيس مجلس الشيوخ بالانتخاب أسوة بمجلس النواب . ( لجنة الدستور - ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٢ )
١٢٠٩	يرشح مجلس الشيوخ ثلاثة من أعضائه لرياسة المجلس تعرض أسماؤهم على الملك ليعين أحدهم . وينتخب المجلس وكيلين ويكون تعيين الرئيس والوكيلين لمدة سنتين ، ويجوز إعادة انتخابهم . ( لجنة الدستور - أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )
١٢١٠	التعارف في الاصطلاحات البرلمانية أن التعبير عن المدة بسنة ، أو بدور انعقاد ، يقصد به سنة برلمانية تتناول دور الانعقاد العادي ، والفترة بين هذا الدور وبين الدور العادي الذي يليه . استمرار هيئة المكتب في تأدية وظيفته إلى أن ينقصد المجلس في دوره القادم ، وينتخب مكتباً جديداً . ( مجلس الشيوخ - ١٤ يونيو سنة ١٩٢٦ )
١٢١٤	هل يجب أن يكون رئيس المجلس بعيداً عن الانتماء إلى حزب معين ، أم يكفي أن يكون في رياسته متجرداً عن الحزبية ( مجلس الشيوخ - ١٨ مايو سنة ١٩٣٨ )
١٢١٥	هل مدة رئيس المجلس سنتان زمنيّتان ، أم دورتان برلمانيّتان ؟ ( مجلس الشيوخ - ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٩ )
١٢١٩	جدول يبين مدد رياسة رؤساء المجلس من سنة ١٩٢٤ إلى الآن .
١٢٢٠	جدول يبين مدد وكالة وكلاء المجلس من سنة ١٩٢٤ إلى الآن ، والترات التي استخبوا فيها .
	<b>المادة الحادية والثمانون :</b>
١٢٢٢	انحل مجلس النواب توقف جلسات مجلس الشيوخ . ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ ) ( لجنة الدستور - ١٥ يونيو وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )
١٢٢٢	صفة أعضاء مجلس الشيوخ لا تتحل عنهم في وقت من الأوقات ، طبقاً لحكم الدستور الذي لا يجوز حل مجلس الشيوخ والأمر الملكي رقم ٧٢ لسنة ١٩٢٩ لا يعدو أنه أقر الأمور في نصابها ، وأزال العقبات التي كانت قائمة في سبيل مباشرة الشيوخ لوظائفهم . صرف مكافأة الأعضاء بناء على ذلك طول مدة التعطيل . ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٣٨ - مجلس الشيوخ - ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠ )

الصفحة	الموضوع
١٢٢٢	حل مجلس النواب ، ووقف جلسات مجلس الشيوخ .
	<b>الفرع الثاني - مجلس النواب</b>
	<b>المادة الثانية والثمانون :</b>
١٢٢٣	يؤلف البرلمان من مجلسين ، ويسمى أحدهما مجلس النواب ، ويكون كله منتخباً . ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ١٩ أبريل سنة ١٩٢٢ )
١٢٢٣	يكون الانتخاب من درجتين . ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ١٩ أبريل سنة ١٩٢٢ )
١٢٢٣	يجب ترشيح من يتقدم للانتخاب لعضوية مجلس النواب بطريق التزكية ، ويترك للجنة الانتخاب تعيين عدد للندوين . ( لجنة الدستور - ٨ يونيو سنة ١٩٢٢ )
١٢٢٤	تكون الهيئة التي يؤلف منها المجلس الأول منتخبة ، وتسمى مجلس النواب . ( لجنة الدستور - ٤ يونيو سنة ١٩٢٢ )
١٢٢٥	يكون الانتخاب لمجلس النواب بدرجتين . ( لجنة الدستور - ٤ يونيو سنة ١٩٢٢ )
١٢٢٦	لا يجوز أن يكون رئيس مراجعة حسابات الدولة عضواً في مجلس النواب . ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٤٤ - مجلس النواب - ١٧ و ١٩ مارس و ٤ يونيو سنة ١٩٣٠ )
	<b>المادة الثالثة والثمانون :</b>
١٢٢٧	يكون الانتخاب فردياً ، ينتخب نائب واحد عن كل خمسة وسبعين ألفاً من السكان . ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ١٩ أبريل سنة ١٩٢٢ ) ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٧٥ - لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ١٩ و ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٢ )
١٢٢٧	لا يجوز الترشيح إلا في المديرية أو المحافظة التي يكون اسم المرشح مقيداً فيها ، ولا يجوز للمرشح أن يرشح في أكثر من دائرة واحدة . ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٧٥ - لجنة الدستور - ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٢ )
١٢٢٧	لا يجوز للمرشح أن يرشح للانتخاب في أكثر من دائرة واحدة . ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٢ )
١٢٢٧	ينتخب النائب عن كل ٧٥ ألفاً من السكان . ( لجنة الدستور - ٧ يونيو سنة ١٩٢٢ )
١٢٣٠	يكون الانتخاب فردياً عن كل دائرة ، ولا يكون بالقائمة . ( لجنة الدستور - ٧ يونيو سنة ١٩٢٢ )
١٢٣٢	لا يجوز الترشيح إلا في المديرية أو المحافظة التي يكون اسم المرشح مقيداً فيها . ( لجنة الدستور - ٨ يونيو سنة ١٩٢٢ )



الصفحة	الموضوع
١٢٣٣	يكون لكل ستين ألفاً من السكان نائب في المجلس . ( لجنة الدستور — ١٨ أغسطس و ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )
	<b>المادة الرابعة والثمانون :</b>
١٢٣٤	لا يجوز للمرشح أن يرشح للانتخاب في أكثر من دائرة واحدة . ( لجنة الدستور — ٨ يونيو سنة ١٩٢٢ )
١٢٣٥	يباح الترشيح في دائرتين في المديرية أو المحافظة الواحدة ، دون اشتراط تجاوزهما . ( لجنة الدستور — ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٢ )
	<b>المادة الخامسة والثمانون :</b>
١٢٣٧	تكون سن النائب ثلاثين سنة على الأقل . يشترط في النائب أن يكون ممن يحسنون القراءة والكتابة . اشتراط نصاب مالي ، مع إعفاء الحاصلين على شهادة عالية مضى عليها خمس سنين من هذا الشرط . ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٩ أبريل سنة ١٩٢٢ )
١٢٣٧	اشتراط النصاب المالي في عضو البرلمان . الإصرار على إعفاء حملة الشهادات العالية من شرط المال في خمس السنين الأولى . النصاب المالي اللازم توافره في عضو البرلمان . العدول عن اشتراط نصاب مالي في عضو البرلمان . ( تراجع الناقمة على هذا في المادة ٧٨ — لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٥ مايو سنة ١٩٢٢ — انظر الصفحات من ١١٣٦ إلى ١١٣٩ ) .
١٢٣٨	اشتراط أن تكون سن النائب ثلاثين سنة على الأقل ، وأن يحسن القراءة والكتابة . ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٨ يونيو وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )
١٢٣٩	شرط بلوغ النائب سن الثلاثين يجب توافره يوم أدائه مهمته النيابية ، أي يوم حلف اليمين الدستورية ، لا في آخر يوم من أيام الترشيح ، ولا يوم إجراء الانتخاب . ( مجلس النواب — ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٩ )
	<b>المادة السادسة والثمانون :</b>
١٢٤٢	تحديد المدة التشريعية لمجلس النواب بخمس سنوات . ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ ) ( لجنة الدستور — ٤ يونيو وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )
١٢٤٢	مجلس النواب الذي تنتهي مدة نيابته يستمر في وظيفته حتى يجتمع المجلس الذي يخلفه ، وكذلك نصف أعضاء مجلس الشيوخ الذين تنتهي مدة نيابتهم . والمجلس الجديد يكون هو صاحب النيابة القانونية بمجرد انتخابه . ( لجنة الدستور — ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

الموضوع	الصفحة
<b>المادة السابعة والثمانون :</b>	
ينتخب مجلس النواب في ابتداء نيابته رئيساً له ووكيلين من بين أعضائه . ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ ) ( لجنة الدستور — ١٣ يونيو سنة ١٩٢٢ )	١٢٤٤
اقترح بانتخاب سكرتيرين من أعضاء المجلس سنوياً وفي أول كل دور عادي . ( لجنة الدستور — ١٣ يونيو سنة ١٩٢٢ )	١٢٤٥
ينتخب مجلس النواب رئيساً ووكيلين سنوياً ، في أول كل دور انعقاد عادي ؛ ورئيس المجلس ووكيلاه يجوز إعادة انتخابهم . ( لجنة الدستور — أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )	١٢٤٥
قرار المجلس انتخاب رئيس دائم دون انتظار الفصل في محبة نيابة الأعضاء . ( مجلس النواب — ١٦ مارس سنة ١٩٢٤ )	١٢٤٥
رياسة السن ، الرياسة الموقته ، الرياسة النهائية . ( مجلس النواب — ٢٢ مارس سنة ١٩٢٤ )	١٢٤٦
<b>المادة الثامنة والثمانون :</b>	
إذا حلّ مجلس النواب بسبب ما ، فلا يجوز حل المجلس الجديد لنفس السبب الذي حل من أجله المجلس الأول . ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٦ مايو سنة ١٩٢٢ ) ( لجنة الدستور — ٨ يونيو وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )	١٢٤٨
<b>المادة التاسعة والثمانون :</b>	
يحدد في أمر الحل ميعاد لإجراء الانتخاب للمجلس الجديد . ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٦ مايو سنة ١٩٢٢ )	١٢٤٩
يجب أن تتم الانتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لا يتجاوز شهرين ، وأن يعقد المجلس الجديد في العشرة الأيام التالية لتمام الانتخاب . ( لجنة الدستور — ٨ يونيو سنة ١٩٢٢ )	١٢٤٩
الأمر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة المندوبين لإجراء انتخابات جديدة في ميعاد لا يتجاوز شهرين ، وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد في العشرة الأيام التالية لتمام الانتخاب . ( لجنة الدستور — أول و١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )	١٢٥٠
<b>الفرع الثالث — أحكام عامة للمجلسين</b>	
<b>المادة التسعون :</b>	
مركز البرلمان بمدينة القاهرة . ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ ) ( لجنة الدستور — ١٣ يونيو سنة ١٩٢٢ )	١٢٥٢
مركز البرلمان مدينة القاهرة ، ومكانه فيها يعينه القانون ، واجتماعه في غير هذا المكان باطل . ( لجنة الدستور — أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )	١٢٥٢



الصفحة	الموضوع
	<b>المادة الحادية والتسعون :</b>
١٢٥٣	كل عضو من أعضاء البرلمان يعتبر نائباً عن مجموع الأمة ، ولا يجوز تحميله بأى توكيل على سبيل الأمر والإلزام ، سواء من قبل منتخبه أو من قبل السلطة التى تعينه . ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ ) ( لجنة الدستور — ١٣ يونيو وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )
	<b>المادة الثانية والتسعون :</b>
١٢٥٤	لا يجوز لأحد أن يكون عضواً فى مجلس النواب وفى مجلس الشيوخ فى آن واحد . ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ )
١٢٥٤	لا يجوز الجمع بين وظيفة الوزارة وعضوية مجلس الشيوخ بطريق التعيين . ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ )
١٢٥٤	لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ أو مجلس النواب وبين أية وظيفة حكومية ذات مرتب ، ما عدا وظيفة الوزارة . على أن هذا الاستثناء لا يكون فيما يتعلق بأعضاء مجلس الشيوخ العيّنين . ( لجنة الدستور — ١٣ يونيو سنة ١٩٢٢ )
١٢٥٥	عدم جواز الجمع بين عضوية المجلسين . ( لجنة الدستور — ١٣ يونيو سنة ١٩٢٢ )
١٢٥٥	عدم جواز الجمع بين النيابة ووظيفة حكومية أو العمدية أو عضوية مجلس المديرية إلا المناصب السياسية والتدريس فى المدارس العليا . ( لجنة الدستور — ١٤ أغسطس وأول و ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )
١٢٥٦	اختصاص المجلس بالنظر فى صحة نيابة أعضائه قاصر على الأعضاء للطعون فيهم . ( تراجع المناقشة على هذا فى المادة ٩٥ — مجلس الشيوخ — ٢٤ مارس سنة ١٩٢٤ )
١٢٥٦	تبدأ مدة ثمانية الأيام للاختيار بين عضوية المجلسين ، أو بين عضوية أحد المجلسين وإحدى الوظائف العامة ، من تاريخ قرار المجلس عدم النظر فى انتخاب من لم يطعن فى انتخابهم ، أو من تاريخ رفض الطعن فيمن طعن فى انتخابهم . ( مجلس الشيوخ — ١٤ أبريل سنة ١٩٢٤ )
١٢٦١	جواز الجمع بين عضوية المجلس ووظيفة الأزهر والمعاهد الدينية . ( مجلس النواب — أول يولي سنة ١٩٢٤ )
١٢٦٢	لا يجمع بين عضوية أى المجلسين وتولى الوظائف العامة بأنواعها . والمقصود بالوظائف العامة كل وظيفة يتناول صاحبها مرتبه من الأموال العمومية ، ويدخل فى ذلك كل مستخدم وموظف مجالس المديرية والمجالس البلدية ، وكل موظف وزارة الأوقاف ومستخدميها ، وكذلك العمد . ويستثنى الوزراء من حكم عدم الجمع . وكذلك لا يصح الجمع بين عضوية أحد المجلسين وعضوية مجالس المديرية والمجالس البلدية والمحلية .
	الأعضاء الحاليون فى هذه الهيئات الذين يكونون فى الوقت عينه أعضاء بالمجلس يصح لهم الجمع حتى تنتهى مدتهم فى هذه الهيئات . ( مجلس النواب — ٧ و ٨ يولي سنة ١٩٢٤ )

الصفحة	الموضوع
١٢٧١	لمن انتخب عضواً في البرلمان بموجب قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ حق الجمع بين عضويته وعضوية مجالس المديرية أو المجالس البلدية ، لأن قانون الانتخاب المعدل والقاضي بعدم جواز الجمع لم يقض بسريانه على الماضي . ( مجلس الشيوخ — ٢٤ يناير سنة ١٩٢٨ )
١٢٧٣	عرض أحد الأعضاء ندب الوزارة إياه في إحدى اللجان الحكومية على المجلس ، ومواقفته على هذا الانتخاب . ( مجلس الشيوخ — ١٧ مارس سنة ١٩٣٠ )
١٢٧٤	تكون وظيفة رئيس ديوان المراقبة من الوظائف التي لا يصح الجمع بينها وبين عضوية البرلمان . ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٤٤ — مجلس النواب — ١٧ و ١٩ مارس و ٤ يونيو ١٩٣٠ )
١٢٧٤	تعيين وكلاء برلمانيين يجمعون بين النيابة في أحد المجلسين ووظيفة عامة في الدولة ، ويكون لهم في المجلسين ما للوزراء من الحقوق والواجبات . ( مجلس النواب — ٨ يونيو سنة ١٩٣٦ )
١٢٧٦	لا يجوز للأعضاء أن يقبلوا بدون إذن من المجلس العضوية في أية هيئة تبط بها عمل ماله أن يعرض على المجلس . الموافقة التي تصدر من المجلس في هذا الشأن لا تربطه بشيء . ( مجلس الشيوخ — ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦ )
١٢٧٨	تبليغ المجلس قرار وزارة الداخلية تشكيل لجنة لوضع مشروع قانون لعمد ومشايخ البلاد والعزب ، بدون مناقشة في الأشخاص المختارين من بين أعضاء المجلس ، ولا أخذ موافقة منه على اختيارهم . ( مجلس الشيوخ — ٢٠ يناير سنة ١٩٣٧ )
١٢٨١	للأعضاء الذين يجمعون بين عضوية المجلسين الحق في مباشرة سلطتهم في كلا المجلسين حتى تنتهي مدة الثمانية الأيام المنصوص عليها في المادة ٥٩ من قانون الانتخاب . ( مجلس الشيوخ — ٦ و ٧ يونيو ١٩٣٨ )
١٢٩٠	ثمانية الأيام المنصوص عليها في المادة ٦١ من قانون الانتخاب تبدأ بالنسبة للأعضاء المعيّنين من يوم صدور الرسوم الملصقة بالتعيين ، وبالنسبة للأعضاء المنتخبين غير المطعون في انتخابهم تبدأ بانتهاء الخمسة عشر يوماً المنصوص عليها في المادة ٥٧ من قانون الانتخاب . أما إذا طعن في أحدهم فتبدأ الثمانية الأيام من يوم الفصل في صحة نيابة العضو . ( مجلس الشيوخ — ١٤ يونيو سنة ١٩٣٨ )
١٢٩٤	لا يجوز لموظف انتخب عضواً بمجلس الشيوخ أو عين عضواً فيه أن يجمع بين مرتب الوظيفة ومكافأة العضوية ، وإنما يأخذ أكبر المرتبين حق يفصل في صحة نيابته وتنتهي مدة الاختيار . وكذلك لا يجوز للأعضاء الذين يتناولون مرتبات من الأموال العامة ويصح لهم الجمع بين العضوية والوظيفة أن يجمعوا بين المكافأة والمرتب ، بل لهم أن يختاروا أحدهما . ( مجلس الشيوخ — ١٤ يونيو سنة ١٩٣٨ )
١٢٩٥	جواز جمع العضو بين عضوية المجلس وعضوية لجنة السودان الدائمة بمواقفة المجلس ، على ألا تضع هذه اللجنة أي مشروع قانون . ( مجلس الشيوخ — ٨ مايو سنة ١٩٣٩ )
١٤٩٦	لا يجوز الجمع بين وظائف التدريس بجامعة فؤاد الأول وعضوية المجلس . ( مجلس الشيوخ — ١٠ و ١١ يونيو سنة ١٩٤٠ )



الموضوع	الصفحة
<b>المادة الثالثة والتسعون :</b>	
يجوز تعيين الأمراء أعضاء في مجلس الشيوخ . ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢١ أبريل سنة ١٩٢٢ ) ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٧٨ — لجنة الدستور — ١٢ يونيو سنة ١٩٢٢ )	١٣٠٩
<b>المادة الرابعة والتسعون :</b>	
قبل أن يباشر أعضاء مجلس الشيوخ والنواب عملهم يحلفون اليمين بأن يكونوا مخلصين للوطن والملك الدستوري ، مطيعين لأحكام الدستور وقوانين البلاد ، وأن يؤديوا وظائفهم بالنزاهة والصدق . ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٩ أبريل و ١٩ مايو سنة ١٩٢٢ ) ( لجنة الدستور — ١٣ يونيو وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )	١٣١١
حلف اليمين الدستورية يجوز أن يكون ورئيس الجلسة أكبر الأعضاء سناً ، والجلسة منعقدة في يوم عطلة . ( مجلس الشيوخ — ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ )	١٣١١
للعضو أن يؤدي اليمين الدستورية مصرحاً فيها باسم الجلالة ، كما أن له أن يؤديها من غير هذا التصريح . ( مجلس الشيوخ — ١١ أبريل سنة ١٩٢٧ )	١٣١٢
هل من المحتم أن تؤدي اليمين الدستورية من المنبر ؟ ( مجلس الشيوخ — ٨ مايو سنة ١٩٣٦ )	١٣١٨
وجوب أن تكون اليمين الدستورية متضمنة القسم « بالله العظيم » . ( مجلس الشيوخ — ١٨ مايو سنة ١٩٣٨ )	١٣١٩
<b>المادة الخامسة والتسعون :</b>	
يكون سن النائب ثلاثين سنة على الأقل . يشترط في النائب أن يكون ممن يحسنون القراءة والكتابة . اشتراط نصاب مالي ، مع إعفاء الحاصلين على شهادة عالية مضى عليها خمس سنين من هذا الشرط . ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٨٥ — لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٩ أبريل سنة ١٩٢٢ )	١٣٢٣
يشترط في النائب أن يكون ممن يحسنون القراءة والكتابة . ( لجنة الدستور — ٨ يونيو سنة ١٩٢٢ )	١٣٢٣
شرط إحسان القراءة والكتابة فيمن ينتخب أو يعين في مجلس الشيوخ . ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٧٧ — لجنة الدستور — ١٢ يونيو سنة ١٩٢٢ )	١٣٢٣
يكون للمجلسين حق الفصل في الطعون التي تقدم ضد أعضائهما . ( لجنة الدستور — ١٣ يونيو سنة ١٩٢٢ )	١٣٢٣
نقل شرط إحسان القراءة والكتابة إلى قانون الانتخاب . ( لجنة الدستور — ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )	١٣٢٤
جواز أن يعهد بالفصل في الطعون إلى سلطة أخرى خلاف المجلسين ، وذلك بمقتضى قانون . ( لجنة الدستور — ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )	١٣٢٤

الموضوع	الصفحة
المجلس ينظر في صحة نيابة الأعضاء ، وفي خص الطعون . ( مجلس النواب — ١٧ و ١٨ و ٢٢ مارس سنة ١٩٢٤ )	١٣٢٤
تحقيق صحة نيابة الأعضاء ، وخص الطعون . ( مجلس النواب — ٢٢ مارس سنة ١٩٢٤ )	١٣٣٠
اختصاص المجلس قاصر على النظر في صحة نيابة الأعضاء الطعون فيهم . ( مجلس الشيوخ — ٢٤ مارس سنة ١٩٢٤ )	١٣٣٢
المبادئ العامة التي قررتها لجنة خص الطعون ووافق المجلس عليها : اللجنة غير ملزمة بمراجعة دفاتر القيد وقرارات لجان الترشيح إلا عند قيام الشبهة على بطلانها . من القواعد الصحيحة صحة ما جاء بمحاضر الانتخاب ، وأنه لا يصح التقرير بالتحقيق إلا إذا وجدت قرائن قوية على صحة ما يخالف الثابت بتلك المحاضر . والوقائع التي يظن بها ويتمسك بها ذوو الشأن يجب للأخذ بها أن يطلبوا إثباتها في محاضر الانتخاب عند حصولها . من شروط أهلية النائب أن يحسن القراءة والكتابة . يجب أن يكون الطعن مصدقاً عليه أمام المحاكم دون غيرها . ويجب أن يصل الطعن لرياسة المجلس في مدى خمسة عشر يوماً المنصوص عليها في المادة ٥٧ من قانون الانتخاب ، لا أن يكتفى بأن يرسل في خلالها . إن الترشيح لا يصح إلا بتزكية ثلاثين مندوباً لا يدخل فيهم المرشح . الذي يعرف القراءة والكتابة ويعطى صوته شفويّاً في حدود القانون يعتبر صوته صحيحاً . الأصوات الباطلة لا تحسب في تحديد الأغلبية المطلقة . وعندما يكون مجموع الأصوات التي أعطيت فردياً يكفي نصفه مع جبر الكسر ، بمعنى أنه إن كان عدد الأصوات التي أعطيت هو ٣٠١ فيكفي لتحقيق الأغلبية أن يحوز العضو ١٥١ صوتاً . ( مجلس النواب — ٥ أبريل سنة ١٩٢٤ )	١٣٣٥
لا يوجب الدستور ولا قانون الانتخاب أن يكون العضو عارفاً بالقراءة والكتابة ، وعلى ذلك صح انتخاب الأمي عضواً بالمجلس . ( مجلس الشيوخ — ٨ أبريل سنة ١٩٢٤ )	١٣٤٧
لا يكون الطعن مقبولاً إلا إذا قبله ثلثا أعضاء المصوتين . ( مجلس النواب — ١٤ أبريل سنة ١٩٢٤ )	١٣٥٥
قبول الطعن لموافقة أكثر من ثلثي الأصوات على قبوله . ( مجلس النواب — ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٤ )	١٣٥٥
رفض طلب النائب العمومي إقامة الدعوى على أحد الأعضاء ، بدعوى اتهامه بإرشاء بعض المندوبين الناحيين ، بعد أن قرر المجلس صحة نيابة هذا العضو ، ورأى أن قراره في ذلك حائز لقوة الشيء المحكوم فيه . ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١١٠ — مجلس النواب — ٢١ أبريل ١٩٢٤ )	١٣٥٥
لا مانع من جواز الجمع بين العضوية ووظيفة المعاهد الدينية . ( مجلس النواب — أول يولي سنة ١٩٢٤ )	١٣٥٥
قرار المجلس جواز جمع الشيخ مصطفى القاياتي والشيخ توفيق خليفه بين العضوية ووظيفة المعاهد الدينية . ( مجلس النواب — أول يولي سنة ١٩٢٤ )	١٣٥٧



الموضوع	الصفحة
اللجنة فحص الطعون سلطة تطبيق أحكام قانون العقوبات وتحقيق الجنايات الخاصة بمواد الجنع في حق من يتخلف من الشهود بعد إعلانه طبقاً للفقرة الخامسة من المادة ٦٨ من قانون الانتخاب ، لأن هذه السلطة نتيجة التفويض في إجراء التحقيق وإعلان الشهود . ( مجلس النواب — ١٩ يونيه سنة ١٩٢٦ )	١٣٥٧
قبول استقالة العضو الطعون فيه ، مع استمرار اللجنة في تحقيق الطعن . ( مجلس النواب — ١٩ و ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٦ )	١٣٦٥
من حق المجلس بحث صحة الترشيح أولاً ، وصحة عملية الانتخاب ثانياً . ( مجلس النواب — ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٦ )	١٣٧٢
قرار مجلس القرعة ليس حجة في تقرير الجنسية ، لأنه ليس الجهة المختصة في تقرير هذه المسألة . ووزارة الخارجية هي الجهة التي يجب الرجوع إليها في هذا . أخذ المجلس في تحديد السن بقرار مجلس القرعة في ذلك . ( مجلس النواب — ١٢ يوليه سنة ١٩٢٦ )	١٣٧٣
عضو المجلس إذا طعن فيه — بعد ان صحت نيابته — يكون هو المكلف بتقديم الدليل على نقي صحة الطعن ، أي أن يسوى بين حالته وحالة تحقيق صحة النيابة عند الانتخاب . إسقاط صفة النيابة بأغلبية ثلثي الأصوات في حالة قبول الطعن في الأهلية . ( مجلس الشيوخ — ٤ أغسطس سنة ١٩٢٦ )	١٣٧٥
ليس للمجلس أن يخطط للجنة خطة تسير عليها ، إذ أن واجب اللجنة يقضى عليها يبحث الطعن بكل الطرق التي توصلها للحقيقة . ( مجلس الشيوخ — ١٧ أغسطس سنة ١٩٢٦ )	١٣٨١
هل إذا أعيد الطعن في عضو بأسباب سبق للمجلس رفضها ، يرفض ابتداء من غير تحقيق ، إذا كان الطاعن في الحالة الثانية هو الطاعن نفسه في الحالة الأولى ؟ ( مجلس الشيوخ — أول سبتمبر سنة ١٩٢٦ )	١٣٨٢
أخذ المجلس بحكم القاضي في تحقيق سن العضو الطعون فيه . ( مجلس الشيوخ — ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٦ )	١٣٨٤
لا يقبل تبليغ عن فقد أحد الأعضاء شروط العضوية إلا إذا كان موقفاً عليه من المبلغ وموضحاً به عنوانه ومصدقا على إمضائه أمام المحاكم . ( مجلس الشيوخ — ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ )	١٣٨٩
لا يقبل الطعن بوقائع لم تؤثر في حرية المنتخبين ، أما مخالفة قانون الانتخاب فلا تؤدي حتماً إلى إبطال الانتخاب ما دامت لم تؤثر في حرية هؤلاء المنتخبين . ما دام الطاعن لم يبين طريقة معينة لإثبات ما يدعيه ، فليس للجنة أن تشير عليه باتباع طريقة مخصوصة ، بل الواجب عليه أن يذكر في طعنه أن لديه شهوداً يثبتون صحة الوقائع التي ذكرها . ( مجلس النواب — ٥ يناير سنة ١٩٢٧ )	١٣٩٥

الصفحة	الموضوع
١٣٩٨	لا يتحتم أن يكون دخل المشتغلين بالمهن الحرة مبلغ ١٥٠٠ جنيه على الأقل من عملهم في تلك المهن فقط ، بل يسوغ أن يضم إلى ما يدخل إليهم من اشتغالهم بالمهن المذكورة ما عساه أن يصل إلى أيديهم من إيراد أملاك أو عقارات أو موارد أخرى . ( مجلس الشيوخ — ٣١ يناير سنة ١٩٢٧ )
١٤٠٠	المقصود بلفظ « كبار العلماء » كبارهم إطلاقاً لا « هيئة كبار العلماء » المكونة من ثلاثين عضواً ، لأن حصر عضوية مجلس الشيوخ فيها عند الانتخاب أو التعيين يعدّ حرماناً لمن عدا أعضائها من كبار العلماء الذين يكونون أهلاً لعضوية المجلس ولم يدخلوا ضمن تلك الهيئة . ومن القواعد المقررة ألا يكون الحرمان إلا بنص صريح . كبار العلماء هم الحائزون لجميع الشروط المنصوص عليها في المادة ١٠٧ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ المعدلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٠ ؛ وأول شرط يشترط لتحقيق وصف كبار العلماء أن يكون العالم قد درّس في الأزهر مدة أقلها عشر سنوات ؛ وثانيه أن يكون قد ألف كتاباً في أحد العلوم المذكورة في المادة الرابعة بعد المائة ، وأن يكون قد استحق الجائزة المنصوص عليها في المادة الثانية والعشرين بعد المائة من هذا القانون ؛ وثالثه أن يكون معروفاً بالورع والتقوى . لا يعتبر العضو العالم مستوفياً لهذه الشروط إذا لم يكن قد استوفها حين انتخابه أو تعيينه ، لأن الشيء الذي يقع باطلاً لفقد شرط من شروط صحته لا يتقلب صحيحاً عند استيفاء ذلك الشرط ، ولأن الباطل لا تلحقه إجازة . ( مجلس الشيوخ — ٢ و ٧ و ٩ و ١٤ و ١٦ مارس سنة ١٩٢٧ )
١٤٧٤	للعضو المطعون فيه بأنه لا يملك النصاب أن يستقيل قبل نظر المجلس في تقرير لجنة الطعون عنه ، لأن موضوعه لا يتعدى شخصه . ( مجلس الشيوخ — ٢٨ مارس سنة ١٩٢٧ )
١٤٧٥	يمكن تعيين الموظف عضواً بالمجلس أو انتخابه فيه إذا كان يشغل وظيفة مدير بإحدى المديریات من الدرجتين الأولى أو الثانية أو وظيفة محافظ بمحافظات مصر أو الإسكندرية أو القناة ؛ لأن المقصود بموظفي الحكومة في هذه المادة هم الذين يشغلون وظائف تكون درجتها من درجة مدير عام فصاعداً . ( مجلس الشيوخ — ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٧ )
١٤٧٨	يجب أن يكون الإيراد المنصوص عليه في المادة دخلاً لعمل مالى أو تجارى أو صناعى أو دخلاً لمهنة من المهن الحرة . فإذا كان شخص يملك عشرين فدناً فقط تغل ربحاً يربو على ألف وخمسمائة جنيه ، فلا يعتبر هذا الإيراد محققاً لشرط الدستور ما دامت الضريبة تغل عن مائة وخمسين جنيهاً . إذا اعترف العضو أولاً بأنه لا يشتغل بالتجارة ، أو كانت وظيفته تمنع اشتغاله بالتجارة ، فلا يقبل بعد ذلك ادعاؤه بأنه يرجع إرادته القانونى من عمل تجارى . ( مجلس الشيوخ — ١١ و ١٢ يولييه سنة ١٩٢٧ )
١٤٨٨	التزوير من موانع الانتخاب أبداً ، وحكم النع فيه يسرى على من ارتكبه ، ولو كان قبل تاريخ صدور قانون الانتخاب . يكفى في قبول الطعن — إذا كان خاصاً « بالأهلية » — أن يكون صادراً من المجلس بأغلبيته المطلقة . أما إذا كان خاصاً بإجراءات الانتخاب ، فلا يكون قبول الطعن إلا بأغلبية ثلثي الأصوات ، ورفضه في الحالين يكون بالأغلبية المطلقة . ( مجلس النواب — ٢٣ أبريل سنة ١٩٢٨ )
١٥٠٧	العضو الذى طعن فيه بأنه لا يملك النصاب المالى ، ويثبت للجنة الطعون أنه انتخب مرتين لمجلس النواب ، وقضى فيه فصلين تشريعيين كاملين — مهما كانت مدة كل فصل منهما — فإن هذا يجعله أهلاً للعضوية في مجلس الشيوخ . ( مجلس الشيوخ — ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٨ )



الصفحة	الموضوع
١٥١٠	الشخص الذي يعرف القراءة والكتابة ويعطى صوته شفويًا في حدود القانون يعتبر صوته صحيحًا . للجنة الطعون سلطة الأمر بإجراء التحقيق وإعلان الشهود طبقاً للمادة ٦٨ من قانون الانتخاب الصادر في سنة ١٩٢٤ . ( مجلس النواب — ٢٢ يناير سنة ١٩٣٠ )
١٥٢٦	إذا تقدم في الدائرة الواحدة مرشحان فقط ، وبعد مضي عشرة أيام الترشيح تنازل أحدهما ، وجب حينئذ اعتبار المرشح الآخر ناجحاً بالتزكية . ( مجلس النواب — ٢٢ يناير سنة ١٩٣٠ )
١٥٣١	طلب المرشح نقل ترشيحه من دائرة إلى أخرى ليس إلا عدولا عن الترشيح في الأولى ، يتحتم معه أن يدفع تأمينا جديداً للدائرة الثانية مصحوباً بطلب كتابي خاص بهذا الترشيح الثاني . وتأمينه في الدائرة الأولى يطبق عليه حكم المادة ٣١ من قانون انتخاب سنة ١٩٢٣ .
	في حالة عدم توفر الركنين السابقين عند نقل الترشيح للدائرة الثانية يعتبر المرشح السابق فيها — إذا كان وحيداً — ناجحاً بالتزكية غير مزاحم من أحد . ( مجلس النواب — ٢٣ يناير سنة ١٩٣٠ )
١٥٣٨	لا يعتبر قاضي محكمة الخط موظفاً بالمعنى الذي قصده قانون الانتخاب ( رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ ) ، وبناء على ذلك فلا حرج عليه في ترشيح نفسه بدائرة عمله . ( مجلس النواب — ٣ فبراير سنة ١٩٣٠ )
١٥٤٤	إذا قدم العضو المطعون في بلوغه السن القانونية طلباً للنيابة بتصحيح تاريخ ميلاده ، وهي قامت بالإجراءات الواجب اتباعها في مثل هذه الحالة ، ثم قدمت تحقيقاتها للقاضي المختص بقضى في مواجهتها بصفتها ممثلة للصالح العام بتصحيح تاريخ ميلاد العضو — فما قضى به يكون حكماً ، لصدوره في مواجهة خصم هو النيابة العمومية . حكم القاضي في هذه الحالة له قوته في تعيين حقيقة ميلاد الطعون في صحة انتخابه ، لصدوره من سلطة مختصة بإصداره .
	شهادة الميلاد لا تعتبر حجة على صحة ما ورد بها ، لأن الموظف المختص يثبت فيها الوقائع التي تبلغ إليه دون أن يتحرى صحتها . فهي تعتبر رسمية فيما يتعلق بحصول التبليغ ، ولا يمكن اعتبارها رسمية بالنسبة لصحة الوقائع الثابتة بها . ( مجلس النواب — ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٠ )
١٥٥٢	لا تستطيع لجنة الطعون النظر إلا فيما ورد في الطعن نفسه ، لأن هناك إجراءات خاصة بالطعون يجب توفرها لتقديمها بطريقة خاصة ، وفي مدة معينة .
	هل للمجلس أن يرجح رأى رئيس لجنة الفرز الذي انفرد بإعلان صحة بعض الأصوات دون سائر أعضاء لجنته ، مخالفًا في ذلك نص المادة ٥٦ من قانون الانتخاب لسنة ١٩٢٤ ؟ ( مجلس النواب — ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠ )
١٥٥٩	إذا قبل المجلس استقالة العضو المطعون فيه — ولما يفصل في طعنه الذي بنى على أسباب لا تأثير لها على النظام العام — حفظ الطعن ولا ينظر . ( مجلس الشيوخ — ٧ أبريل سنة ١٩٣٠ )
١٥٦٠	لا يشترط أن يكون دفع الضريبة في الدائرة التي ينتخب عنها .

عدم جواز الجمع بين المجلسين يكون بعد انقضاء ثمانية الأيام التي لكل عضو حق اختيار أحد المجلسين فيها ، وتبتدىء هذه المدة من تاريخ الفصل في صحة نيابته .

( مجلس الشيوخ — ٧ أبريل سنة ١٩٣٠ )

هل يجب أن يفصل المجلس في صحة نيابة الأعضاء من تلقاء نفسه دون انتظار تقديم طعن من أحد خارج المجلس ؟  
( مجلس الشيوخ — ٢٠ مايو سنة ١٩٣٠ )

المقصود من مدق النيابة ( للنصوص عليهما في المادة ٧٨ ) أن يكون العضو أمضى فصلين تشريعيين مهما قصرت مدتهما .

( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٧٨ — مجلس الشيوخ — ١٠ يونيو سنة ١٩٣٦ )

اعتبار ضريبي الخفر ومجلس المديرية ضمن مشمولات كلمة «ضريبة» البالغة مائة وخمسين جنياً .  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٧٨ — مجلس الشيوخ — ١٥ يونيو سنة ١٩٣٦ )

إذا وجد في جمعية الانتخاب — عند الساعة الخامسة مساءً — منتخبون لم يعطوا أصواتهم ، قامت لجنة الانتخاب بإجراءات تقوم مقام تحرير كشف بحصر أسمائهم ( كحجز المنتخبين في غرف معينة وإغلاق أبوابها عليهم ) واستوتقت من أن غيرهم لم يدخل جمعية الانتخاب ، فإن هذه الإجراءات تقوم مقام كشف الحصر المنصوص عليه في قانون الانتخاب ، وتكون عملية الانتخاب حينئذ صحيحة .

( مجلس النواب — ٢٠ يولي و ١١ أغسطس سنة ١٩٣٦ )

بما أن للقضاء السلطة — بمقتضى القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ — في تعيين حقيقة تاريخ الميلاد ، لذلك جرى العمل بمجلسي الشيوخ والنواب على الأخذ بمثل هذه الأوامر القضائية في الطعون الخاصة بحقيقة سن الأعضاء .  
( مجلس النواب — ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ )

للجنة الطعون أن ترى أن لا محل لإجراء تحقيق جديد في إحسان العضو القراءة والكتابة ، إذا كانت لجنة سابقة قد تحققت من إحسانه لها .

( مجلس النواب — ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٦ )

إذا فرض أن أشخاصاً لا حق لهم في الانتخاب ، أو لا وجود لهم ، ومع ذلك نسب لهم أنهم اشتركوا في عملية الانتخاب ، فإن هذه العملية لا تكون باطلة مادام استبعاد أصواتهم لا يؤثر في نتيجة الانتخاب .

( مجلس النواب — ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٦ )

عدم تمثيل للرشح في إحدى لجان الانتخاب لا يعتبر سبباً لإبطال عملية انتخابها .

ليس لرئيس لجنة الانتخاب أن يقبل شخصاً قدمه أحد المرشحين ضمن الخمسة الذين ينتخبون من يمثله في اللجنة ، إذا ثبت لديه أن هذا الشخص محكوم عليه بالأشغال الشاقة ، وإن كان يحمل في يده بطاقة الانتخاب ، ولو ترتب على إخراجه عدم وجود من يمثل هذا المرشح في لجنة الانتخاب .

إذا أعيد تقرير اللجنة إليها ، فناقضت في تقريرها الثاني تقريرها الأول ، فإن ذلك التناقض لا يمنع المجلس من النظر في التقرير الثاني ، وإن كان التقرير الأول غير موجود بين يديه ساعة النظر والفصل في الطعن .

( مجلس الشيوخ — ١٦ سبتمبر سنة ١٩٣٦ و ٢٧ يولي سنة ١٩٣٧ )

إذا طعن في العضو بأنه لا يملك النصاب اللالي ، وتحققت اللجنة من أنه يملكه ، فللمجلس الحق في أن يفصل في صحة نيابته في غيبته ، ولو طلب الطعون فيه التأجيل حتى يحضر .

( مجلس الشيوخ — ٢٧ يولي سنة ١٩٣٧ )



الصفحة	الموضوع
١٥٩٧	<p>الأصوات الباطلة لا تحسب في نتيجة عملية الانتخاب .</p> <p>لمجلس النواب السلطة في إعلان نتيجة انتخاب مرشح ، إذا أخطأت فيها لجنة الفرز .</p> <p>يزول اختصاص لجنة الفرز بإعلانها نتيجة الانتخاب ، فلا حق لها بعد ذلك في إعلان نتيجة تخالف الأولى ؛ ولو كان هذا في جلسة الفرز نفسها وقبل إقفالها محضرها .</p> <p>تحتسب مدة الخمسة عشر يوماً التي يجوز فيها تقديم الطعن من يوم إعلان المجلس انتخاب المرشح الذي أخطأت لجنة الفرز في إعلان نتيجة انتخابه .</p> <p>يجوز لمرشح لم تعلن عضويته أن يتقدم للمجلس طالباً إعلان نيابته .</p> <p>( مجلس النواب — ٢٣ مايو و ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٨ )</p>
١٦٠٧	<p>هل يجوز لأحد المجلسين التعريض أو الطعن في انتخابات المجلس الآخر ؟</p> <p>يحرم الكلام إذا كان تعرضاً لاختصاص المجلس الثاني في الفصل في صحة نيابة أعضائه ، أي عدم جوازه فيما يمس كيان هذا المجلس .</p> <p>( مجلس الشيوخ — ٢٤ و ٢٥ مايو وأول و ٦ و ٧ يونيو سنة ١٩٣٨ )</p>
١٦٥٢	<p>الأصوات التي أعطيت شفاهاً في الانتخابات العامة ولم يوقع رئيس اللجنة على أوراقها تعتبر صحيحة .</p> <p>( مجلس النواب — ٢٤ و ٣٠ مايو سنة ١٩٣٨ )</p>
١٦٥٨	<p>شهادة الميلاد مستند رسمي في إثبات سن العضو ، إلا إذا طعن العضو في صحتها أمام القضاء .</p> <p>إرجاء الفصل في صحة نيابة العضو المطعون في بلوغه سن النيابة إلى أن يفصل القضاء في مسألة سنه .</p> <p>جواز التجاء العضو المطعون في بلوغه سن النيابة إلى المحكمة الكلية بدلاً من محكمة المخالفات التي نصت عليها لأئحة المواليد .</p> <p>( مجلس النواب — ٣٠ مايو سنة ١٩٣٨ )</p>
١٦٦٧	<p>مركز العمل النصوص عليه في المادة ٢٦ من قانون الانتخاب يجب أن يفسر بأضيق معانيه بالنسبة للموظفين المرشحين الذين تشمل دائرة أعمالهم جهات القطر كله ، كالوزراء ومديرى المصالح .</p> <p>لا يقبل طعن في عضو بحجة أن بعض مندوبيه في لجنة الانتخاب الدائمة يجهلون القراءة والكتابة .</p> <p>( مجلس النواب — ٣٠ مايو سنة ١٩٣٨ )</p>
١٦٦٩	<p>موانع الأهلية لحق الانتخاب ، الدائمة أو المؤقتة ، والمذكورة في المواد الرابعة والخامسة والسادسة من قانون الانتخاب ، هذه الموانع مذكورة على سبيل الحصر ، فلا تجوز الزيادة عليها .</p> <p>( مجلس النواب — ٣٠ مايو سنة ١٩٣٨ )</p>
١٦٧٠	<p>الأصوات الباطلة لا تحسب في تحديد الأغلبية المطلقة .</p> <p>( مجلس النواب — ٨ يونيو سنة ١٩٣٨ )</p>
١٦٧٥	<p>الأصوات الباطلة لا تحسب في عملية الانتخاب .</p> <p>إجراء رئيس اللجنة للقرعة بين مندوبي كل مرشح على حدة — دون إجرائها بين مندوبي جميع المرشحين ، حسب نص المادة ٣٥ من قانون الانتخاب — لا يبطل عملية الانتخاب .</p> <p>عدم استعانة لجنة الانتخاب برجال الإدارة في تعرف شخصية الناخبين الذين لا يحملون تذاكر انتخاب لا يبطل أصواتهم ولا يؤثر في نتيجة العملية .</p> <p>( مجلس النواب — ٨ يونيو سنة ١٩٣٨ )</p>

الصفحة	الموضوع
١٦٩٠	بطلان نتيجة عملية الانتخاب الثانية — إذا كانت تكرر آلا انتخاب أول — ضمت فيه الأصوات الباطلة لسائر الأصوات لحساب الأغلبية المطلقة ، وترتب على هذا الضم عدم إعلان فوز من كان يجب إعلان انتخابه . لمجلس النواب الذى أبطل هذا الانتخاب الثانى أن يعلن فوز من كان يجب إعلان فوزه فى الانتخاب الأول . فى هذه الحالة تبدأ مدة الخمسة عشر يوماً المحددة لتقديم الطعن فيمن أعلن انتخابه ، من يوم إعلان المجلس فوز المرشح فى الانتخاب الأول . فى مثل هذه الحالة يكون قرار المجلس صحيحاً بالأغلبية المعتادة . ( مجلس النواب — ٢٢ يونيه سنة ١٩٣٨ )
١٦٩٣	العضو الذى يطعن فيه بأنه لا يحسن القراءة والكتابة ، فيثبت أنه يحسن القراءة فقط دون الكتابة ، لا يقبل الطعن فيه . يشترط لإبطال نيابة العضو بسبب عدم توفر أحد شروط الأهلية المنصوص عليها فى المادة ٢٣ من قانون الانتخاب أن يصدر قرار من المجلس بأغلبية ثلثي الأصوات ، لا بالأغلبية المطلقة . ( مجلس النواب — ٢٢ و ٣٠ يونيه سنة ١٩٣٨ )
١٧١٢	لا يؤخذ بشهادة العمدة والصراف فى إثبات توفر النصاب المالى فى العضو . يجب التثبت من صحة نصيب العضو فى التكليف المشترك بينه وبين الغير . ( مجلس الشيوخ — ١٨ يولييه سنة ١٩٣٨ و ١٧ أبريل سنة ١٩٣٩ )
١٧١٦	لا يحرم من حق الانتخاب المحكوم عليه من محكمة الجنايات مع إيقاف التنفيذ ، إذا انقضت مدة الإيقاف ، ولم يكن صدر خلالها حكم بإلغاء هذا الإيقاف ، وكان تقدمه للانتخاب بعد فوات تلك المدة . ( مجلس النواب — ٨ أغسطس سنة ١٩٣٨ )
١٧١٧	ما يعمل به وزير الداخلية بالنسبة لتقسيم الدوائر فى حدود اختصاصه لا يصلح أساساً للطعن فى عملية الانتخاب . ( مجلس النواب — ٩ أغسطس سنة ١٩٣٨ )
١٧١٨	تحسب الأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة التى أعطيت فى انتخاب عضو مجلس النواب . ( مجلس الشيوخ — ٦ فبراير سنة ١٩٣٩ )
١٧٢٢	وفاة النائب الذى لم يفصل فى صحة نيابته لا تمنع من النظر فى صحته . ( مجلس النواب — ٢١ فبراير سنة ١٩٣٩ )
١٧٢٣	عدم وجود تذاكر انتخاب مع للتخيين لا يطعن فى صحة الانتخاب ، ما دامت أسماؤهم مقيمة فى جداول الانتخاب ، ومادام التحقق من شخصيتهم كافياً . ( مجلس النواب — ٢١ فبراير سنة ١٩٣٩ )
١٧٢٤	عدم تمثيل أحد المرشحين فى لجان الانتخاب بمندوبيه لا يقضى ببطلان الانتخاب . ( مجلس النواب — ٢١ فبراير سنة ١٩٣٩ )
١٧٢٦	إذا حضر مرشح حزب مع وفد من دائرته لرئيس الحكومة الذى هو رئيس حزبه خطبهم ، فلا يعتبر الخطاب تأثيراً فى حرية الانتخاب ، لأن الخطيب رئيس حزب قبل أن يكون رئيس حكومة . تقسيم دوائر الانتخاب من اختصاص الإدارة ، والتظلم منه لا يكون أمام لجنة الطعون ، وإنما يكون بالطريقة التى نص عليها قانون الانتخاب . تعيين العمدة فى فترة الانتخاب برغبة للطعون فيه لا يعتبر تأثيراً فى الانتخاب . ( مجلس النواب — ٢١ فبراير سنة ١٩٣٩ )



الصفحة	الموضوع
١٧٣١	رفت العمد والمشايج وتعيينهم ووقفهم - ولو كان منهم مرشح - لا يعتبر تدخلا في عملية الانتخاب ، لأن هذا العمل من اختصاص الجهة الإدارية . ( مجلس النواب - ١٢ أبريل سنة ١٩٣٩ )
١٧٣٣	المقصود « بالملك الذين يؤدون ضريبة ... الخ » في المادة ٧٨ من الدستور هم الملك العقاريون ، وأن الضريبة هي الضريبة العقارية دون غيرها ؛ وما يدفع رسماً للمراكب لا يعتبر منها . ( مجلس الشيوخ - ٨ مايو سنة ١٩٣٩ )
١٧٣٥	هل إذا أصدر المجلس قراراً بتأجيل الفصل في صحة نيابة عضو مطعون في سنه حتى يفصل القضاء في حقيقتها ، يحق للجنة الطعون أن تتقدم للمجلس بتقرير آخر في الموضوع من غير أن تستأذن المجلس أولاً في العدول عن قراره الأول ، بحجة أن العضو المطعون فيه يطيل التأجيل أمام القضاء ، وبحجة أنه تقدم لها دليل آخر يثبت حقيقة سنه . إرجاء المجلس الفصل في الطعن حتى يفصل القضاء في السن ، لا يفهم منه إلا أن المجلس منح العضو مهلة فقط كي يتقدم بدليل يساعد على الفصل في الطعن ، لأن الأصل أن الفصل في الطعون من اختصاص المجلس لا القضاء . ( مجلس النواب - ٣١ مايو سنة ١٩٣٩ )
١٧٣٥	على لجنة الطعون بحث شروط الأهلية الواجب توافرها في عضو مجلس الشيوخ بمقتضى المادة ٧٨ من الدستور ، والمادتين ٥٥ و ٦٢ من قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ . على أن تبحث هذه الشروط بالنسبة لكافة الأعضاء منتخبين ومعينين عند انتخابهم أو تعيينهم . ولا بد لها أيضاً من التحقق من صحة إجراءات الانتخاب وحسن تطبيق القانون بشأنها بصفة عامة . ( مجلس الشيوخ - ٢٦ يونيو سنة ١٩٣٩ )
١٧٥٩	العضو الذي يقضى مدتين في مجلس النواب ( أى فصلين تشريعيين ) لا يشترط في انتخابه لمجلس الشيوخ نصاب مالي ، لأنه من طبقة لا يشترط فيها هذا النصاب . ( مجلس الشيوخ - ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٩ )
١٧٦٠	قبول استقالة العضو المطعون في بلوغه السن القانونية وعدم النظر في الطعن بعد هذا . ( مجلس النواب - ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٩ )
١٧٦١	استبعاد أحد أعضاء المجلس من عضوية إحدى اللجان بصفة مؤقتة حتى ينتهي المجلس من النظر في الطعن المقدم في انتخابه . ( مجلس الشيوخ - ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩ )
١٧٦١	أخذ المجلس بشهادة الشهود في إثبات بلوغ العضو السن المقررة ، مع أن بعضهم من أقاربه ، ومع وجود شهادة ميلاد رسمية تقول بأنه لم يبلغها ، ومع أن جميع الأوراق الرسمية في المدارس التي درس فيها وفي المصالح الحكومية التي خدمها تقول بأنه لم يبلغها ، ومع صدور حكم من المحكمة التي التبتأ إليها العضو لتحديد سنه بأنه لم يبلغها . أخذ المجلس في إثبات النصاب المالي بعقود عرقية لم تسجل .
	ليس للعضو إذا كان وزيراً أن يبدى رأياً في طعن معروض على المجلس ، إذ الفصل في صحة نيابة الأعضاء من اختصاص المجلس وحده .
	سبق إخطار العضو المطعون فيه والمطلوب إلغاء انتخابه وفقاً لحكم المادة الخامسة من اللائحة لا يمنع من وجوب إعادة إخطاره إذا غاب عند نظر التقرير ، ما دام قد حضر في الجلسة التي دعى إليها ، ولم ينظر فيها التقرير . ( مجلس الشيوخ - ١٢ و ٢٠ فبراير و ٨ و ٢٢ أبريل و ٢٧ و ٢٨ مايو سنة ١٩٤٠ )

الصفحة	الموضوع
١٧٩٠	هل يكون تقرير سقوط العضوية بأغلبية ثلثي الأصوات أو بالأغلبية العادية ؟ ( مذكرة لحضرة صاحب الغزة أمين عز العرب بك السكرتير العام لمجلس الشيوخ - أبريل سنة ١٩٤٠ )
١٧٩٣	عدم حلف العضو اليمين الدستورية لا يمنع من إحالة الطعن إلى اللجنة المختصة . ( مجلس الشيوخ - ١٩ مارس سنة ١٩٤٠ )
١٧٩٤	لا يجوز الوقوف عند قبول استقالة عضو النواب المطعون في بلوغه السن القانونية ، لأن ذلك يجب التحقق من صحته سنة . فإذا انتخب مرة أخرى اعتبر بعدئذ أنه قضى مدتين في النيابة بمجلس النواب ، ويصبح ممن لهم حق الانتخاب أو التعيين بمجلس الشيوخ بنص المادة ٧٨ ، على حين أنه قد لا يكون بلغ السن القانونية في انتخابه الأول . وإذن فلا بد من الفصل في مسألة سنة بعد قبول استقالته . ( مجلس النواب - ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٠ )
	<b>المادة السادسة والتسعون :</b>
١٧٩٧	يلتئم البرلمان كل سنة في يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر لعقد جلساته العادية ، ويمتد دور انعقاده إلى آخر شهر أبريل من السنة التالية ، ويجوز عند الضرورة دعوة البرلمان إلى الاجتماع بصفة غير عادية ، ومدة انعقاده تحدد في أمر الدعوة . ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ )
١٧٩٧	يلتئم كل من المجلسين كل سنة في يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر لعقد جلساته العادية ، ويمتد دور انعقاده إلى آخر شهر مايو . ( لجنة الدستور - ١٣ يونيو وأول و ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )
١٧٩٨	قرر المجلس نهاية دور سنة ١٩٢٤ بمجرد انتهائه من نظر الميزانية وبعض قوانين أخرى عينا ، ولكن هذا القرار عدل عنه في الجلسة التالية ، وتقرر أن فض دور الانعقاد متروك لما تقضى به ظروف العمل وحكمة جلالة الملك . ( مجلس النواب - ٣١ مايو سنة ١٩٢٤ )
١٨٠٢	فض دور الانعقاد متروك لما تقضى به ظروف العمل وحكمة جلالة الملك . ( مجلس النواب - أول يونيو سنة ١٩٢٤ )
١٨٠٧	هل بمجرد تلاوة مرسوم فض الدورة في أحد المجلسين يتمتع المجلس الآخر من النظر فيما هو وارد في جدول أعماله ؟ ( مجلس النواب - ٨ أغسطس سنة ١٩٣٩ )
١٨٠٧	ابتداء الدور ومدته .
	<b>المادة السابعة والتسعون :</b>
١٨٠٩	أدوار الانعقاد واحدة للمجلسين . فإذا اجتمع أحدهما أو كلاهما في غير الزمن القانوني ، فالاجتماع غير شرعي والأعمال باطلة . ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ ) ( لجنة الدستور - ١٥ يونيو وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )



الصفحة	الموضوع
	<b>المادة الثامنة والتسعون :</b>
١٨١٠	جلسات المجلسين علنية ، على أن كلا منهما يتعقد بهيئة سرية بناء على طلب الحكومة أو عشرة من الأعضاء ، ثم يقرر ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجري في جلسة علنية أم لا . ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ ) ( لجنة الدستور — ١٥ يونيو وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )
١٨١٠	يجب أن تنعقد الجلسة بصفة سرية ، إذا طلبت الحكومة ذلك . عقد جلسات المجلسين بصفة سرية . ( مجلس النواب — ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٨ ) ( مجلس الشيوخ — ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٨ و ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٨ )
١٨١٢	طلب عقد الجلسة سرية من الرئيس وحده ، وموافقة المجلس على ذلك . ( مجلس النواب — ٢٠ مارس سنة ١٩٣٩ )
١٨١٣	عقد الجلسة سرية للنظر في بيان الطوارئ التي استدعت صرف مبالغ ، والارتباط بها قبل استئذان البرلمان . ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٤٣ — مجلس الشيوخ — ٢٥ مارس سنة ١٩٤٠ )
١٨١٣	عقد الجلسة سرية ، والقرار الذي أصدره المجلس بشأن بنك مصر . ( مجلس الشيوخ — ٢٨ مارس سنة ١٩٤٠ ) ( مجلس النواب — ٢٨ مارس سنة ١٩٤٠ )
١٨١٤	عقد الجلسة سرية ، والقرار الذي أصدره المجلس بتأييد استمرار الحكومة في تقديم أكبر معونة ممكنة للحليفة في دفاعها عن الحق والحرية في حدود معاهدة الصداقة والتحالف . ( مجلس الشيوخ — ١٢ يونيو سنة ١٩٤٠ ) ( مجلس النواب — ١٢ يونيو و ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٠ )
١٨١٨	هل يجوز أن تمتد يد الرقيب أثناء قيام الأحكام العرفية إلى منع نشر نصوص الأسئلة والاستجابات في الصحف بعد أن أدرجت في جدول الأعمال ، وقبل عرضها على المجلس ؟ ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٥ — مجلس الشيوخ — ١٩ و ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٠ )
	<b>المادة التاسعة والتسعون :</b>
١٨١٩	يصح انعقاد المجلسين بحضور نصف الأعضاء زائداً واحداً . ( لجنة الدستور — ١٥ يونيو سنة ١٩٢٢ )
١٨١٩	لا تصح مداولات أي المجلسين إلا إذا حضر الجلسة أكثر من نصف أعضائه . ( لجنة الدستور — أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )
١٨١٩	عدول المجلس عن قراره « في مادة » لأنه غير قانوني ، لعدم تكامل العدد المطلوب حين أخذ الرأي عليها . ( مجلس النواب — ٢٠ مايو سنة ١٩٢٤ )
١٨١٩	يجب أن يكون العدد قانونياً عند أخذ الرأي على أية قراءة من القراءات الثلاث لمشروعات القوانين . ( مجلس النواب — ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٧ )

الصفحة	الموضوع
١٨٢٠	لا يشترط وجود أغلبية عند أخذ الرأى فى السائل الذى لا يتحتم أخذ الرأى عليها قانونا بالنداء بالاسم . ( مجلس النواب — ١٤ يونيه سنة ١٩٣٧ )
١٨٢٠	رفع الجلسة لعدم توافر العدد القانونى أثناء المناقشة . ( مجلس النواب — ٢١ يوليه سنة ١٩٣٨ )
١٨٢١	هل يتحتم وجود العدد القانونى ( الأغلبية المطلقة ) عند أخذ الرأى على كل مادة ، أم يتحتم هذا فقط عند أخذ الرأى على مشروع القانون جملة . يعتبر العدد قانونياً أياً كان مقداره حين أخذ الرأى ، إلا إذا لاحظ بعض الأعضاء أن العدد غير قانونى . فبعد هذه الملاحظة لا يؤخذ الرأى إذا كان العدد غير قانونى . ( تراجع المناقشة على هذا فى المادة ١٠٤ — مجلس النواب — ٥ يوليه سنة ١٩٣٩ )
١٨٢١	تجاوز المناقشة ولو كان عدد الأعضاء غير قانونى ، والذى لا يجوز هو الاحتكام إلى المجلس فى هذه الحالة . ( مجلس الشيوخ — ١٩ فبراير و ٨ أبريل سنة ١٩٤٠ )
	<b>المادة المائة :</b>
١٨٢٣	فى غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة تكون القرارات بالأغلبية المطلقة لأراء الأعضاء الحاضرين . وعند تساوى الآراء يكون الأمر المنظور فيه مرفوضاً . ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ ) ( لجنة الدستور — ١٥ يونيه وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )
١٨٢٣	هل يعد صوت المحتنع عن إبداء رأيه مع الرافضين ؟ ( مجلس النواب — ٣٠ و ٣١ مايو سنة ١٩٢٧ )
١٨٣٣	المحتنع لا يعتبر قابلاً ولا رافضاً ، واعتباره قابلاً أو رافضاً إنما هو تحكم فيه وإلزام له بما أراد تجنبه . ( مجلس النواب — ١٤ يوليه سنة ١٩٢٧ )
١٨٣٤	يكفى فى قبول الطعن إذا كان خاصاً « بالأهلية » أن يكون صادراً من المجلس بأغلبيته المطلقة . أما إذا كان خاصاً « بإجراءات الانتخاب » فلا يكون قبول الطعن إلا بأغلبية ثلثى الأصوات ، ورفضه فى الحالين يكون بالأغلبية المطلقة . ( تراجع المناقشة على هذا فى المادة ٩٥ — مجلس النواب — ٢٣ أبريل سنة ١٩٢٨ )
	<b>المادة الأولى بعد المائة :</b>
١٨٣٥	انتخاب الرئيس فى مجلس النواب يكون بالطريقة السرية . ( مجلس النواب — ١٦ مارس سنة ١٩٢٤ )
١٨٣٩	للواقعة على مشروع قانون من حيث البدء بطريقة النداء بالأسماء . ( تراجع المناقشة على هذا فى المادة ١٠٤ — مجلس الشيوخ — ١٩ مايو سنة ١٩٢٤ )
١٨٤٠	لا يكون الاقتراع على القوانين بالنداء بالاسم إلا بعد قراءتها القراءة الثالثة . ( مجلس الشيوخ — ٩ يونيه سنة ١٩٢٤ )



الصفحة	الموضوع
١٨٤٢	طريقة أخذ الرأى على مشروعات القوانين تكون بمناداة الأعضاء بأسمائهم بعد القراءة الثالثة فقط . وأما القراءة الأولى والثانية فلا تشترط هذه المناداة فيهما . ( مجلس الشيوخ — ١٧ يونيه سنة ١٩٢٦ )
١٨٤٣	كيفية أخذ الرأى فى القوانين . ( مجلس النواب — ٦ و ٧ و ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٦ )
١٨٤٨	لا يجوز الكلام أثناء أخذ الآراء معها كانت أهمية الكلام . ( مجلس النواب — ١١ يناير سنة ١٩٢٧ )
١٨٤٩	أخذ الرأى على مشروعات القوانين يجب أن يكون بالمناداة على الأسماء ، ولو فى حالة ظهور الإجماع فى حالة القبول أو الرفض . ( مجلس النواب — ٢٥ يناير سنة ١٩٢٧ )
١٨٥١	حق المكتب دون غيره من الأعضاء فى تعيين نتيجة أخذ الآراء . ( مجلس الشيوخ — ٢١ يونيه سنة ١٩٢٧ )
١٨٥٣	لا يجوز أن يعد صوت المتع فى الرافضين ولا فى القابلين ، وإنما يعد صوته لتكوين النصاب القانونى لعدد الأعضاء الذين يصدرن قرارات . ( مجلس النواب — ١٤ يوليه سنة ١٩٢٧ )
١٨٥٤	لا يجوز الرجوع فيما يقرره المكتب بشأن إعلانه نتيجة أخذ الرأى . ( مجلس النواب — ١٣ يونيه سنة ١٩٢٨ )
١٨٥٧	لا يصح أن تؤخذ الآراء دفعة واحدة على قانونين ليسا من نوع واحد . ( مجلس الشيوخ — ٧ أبريل سنة ١٩٣٠ )
١٨٥٧	أخذ الرأى إجمالاً على ثلاثة مشروعات قوانين فى موضوعات مختلفة مرة واحدة . ( تراجع المناقشة على هذا فى المادة ١٠٤ — مجلس النواب — ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠ )
١٨٥٧	أخذ الرأى على الثقة بالوزارة بغير المناداة بالأسماء . ( مجلس النواب — ١٧ يونيه سنة ١٩٣٠ )
١٨٥٨	أخذ الرأى بالنداء بالاسم على مشروعى قانونين معاً توفيراً للوقت . ( مجلس النواب — ١١ أغسطس سنة ١٩٣٦ )
	<b>المادة الثانية بعد المائة :</b>
١٨٦٠	كل مشروع قانون تقدمه الحكومة يجب ، قبل طرحه للمناقشة العلنية ، أن يحال إلى لجنة لفحصه وتقديم تقرير عنه . ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ ) ( لجنة الدستور — ١٥ يونيه وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )
١٨٦٠	عدم إحالة الخلاف الذى نشأ بين مجلسى البرلمان بشأن مكاتب الرقابة على البعثات العلمية إلى اللجنة المختصة أو إلى لجنة يختارها المجلسان للاتفاق على نصوص تقبلها اللجنتان . ( مجلس النواب — ٣٠ يونيه سنة ١٩٢٤ )
١٨٦١	لا يملك المجلس التغير والتبديل فى تقارير اللجان . ( مجلس النواب — ١٣ يوليه سنة ١٩٢٦ )

الصفحة	الموضوع
١٨٦٤	إعادة تقارير لجان الدورة السابقة للجان جديدة لبحثها . ( مجلس الشيوخ — ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٦ )
١٨٦٧	نظر المجلس مشروع قانون غير مصحوب بمذكرة الإيضاحية . ( مجلس الشيوخ — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦ )
١٨٦٨	لا يجوز للأعضاء قبول عضوية لجنة حكومية لإعداد مشروعات قوانين إلا بإذن المجلس . ( مجلس الشيوخ — ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ )
١٨٧١	نظر مشروع قانون بدون طبعه ولا طبع تقريره ولا توزيعه قبل الموعد المحدد في المادة لصفة الاستعجال . ( مجلس الشيوخ — ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦ )
١٨٧٣	عدم جواز نظر المجلس في أى مشروع قانون قبل توزيعه على الأعضاء بالطريقة التى نصت عليها المادة ٧٤ من اللائحة الداخلية . ( مجلس الشيوخ — ١٠ يناير سنة ١٩٢٧ )
١٨٧٤	عدم موافقة المجلس على أن يكون المقرر مخالفاً لرأى اللجنة . إقرار المجلس أن اختيار المقرر من حق اللجنة لا من حقه . ( مجلس الشيوخ — ١١ يناير سنة ١٩٢٧ )
١٨٧٥	تنحى المقرر عن تقديم التقرير للمجلس لأنه من أقلية اللجنة ، لا من أكتريتها . ( مجلس الشيوخ — ٢ مارس سنة ١٩٢٧ )
١٨٧٥	ضرورة إحالة الاقتراح إلى لجنة المالية إذا كان تنفيذه يستدعى فتح اعتماد من خزانة الدولة ، ولو لم يكن مشروع قانون . ( مجلس الشيوخ — ٢٨ مارس سنة ١٩٢٧ )
١٨٧٨	إذا عرض على اللجنة مرسوم بقانون فعدله بمشروع قانون ، فلا يعتبر ذلك اقتراحاً جديداً بمشروع قانون مقدماً من أكثر من عشرة أعضاء ليس لهم الحق فى التقدم به للمجلس بعدددهم ، بل يعتبر تعديلاً للمرسوم من حق اللجنة أن تتقدم به . ( مجلس النواب — ٢٨ مارس سنة ١٩٢٧ )
١٨٨٠	موافقة المجلس على ترشيح الرئيس أحد أعضاء اللجنة ليكون مقرراً لها بدلاً من مقررها الغائب . ( مجلس الشيوخ — ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٧ )
١٨٨١	نظر المجلس مباشرة فى مشروع قانون وارد من مجلس النواب دون إحالته إلى اللجنة المختصة التى قدمت تقريرها عن مشروع آخر مماثل له . ( مجلس الشيوخ — ٢٤ مايو سنة ١٩٢٧ )
١٨٨٤	اختيار رئيس المجلس أحد أعضاء اللجنة لينوب عن المقرر الغائب ، بموافقة اللجنة أثناء الجلسة . ( مجلس الشيوخ — ١٢ يولييه سنة ١٩٢٧ )
١٨٨٥	إعادة التقارير التى لم يبت فيها المجلس برأى فى دورة سابقة إلى اللجان الجديدة . ( مجلس النواب — ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧ )
١٨٨٥	لجنة الموضوع أن تطلب إرجاء النظر فى اقتراح بمشروع قانون إذا كان جزءاً من نظام عام ألفت لجنة حكومية لبحثه وتعديله ، حتى يبحث الموضوع من أوله إلى آخره دفعة واحدة . ( مجلس النواب — ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٧ )



الصفحة	الموضوع
١٨٨٨	هل إذا أخطرت الوزارة لجنة الموضوع حين نظرها مشروع قانون قدمه أحد الأعضاء أن هناك لجناً وزارية تشغل يبحث مشروعات قوانين تشمل موضوع الاقتراح ويغشى أن تتعارض معه ، وطلبت لذلك الوزارة إلى اللجنة أن تؤجل النظر في الاقتراح بمشروع قانون حتى تقدم لها أبحاثها ، وجب على اللجنة حينئذ أن تجيبها إلى طلبها ؟ ( مجلس النواب — ٢٦ أبريل و ٧ مايو سنة ١٩٢٨ )
١٨٩٢	إقرار مشروع قانون باعتماد إضافي خاص بميزانية مجلس النواب دون إحالته إلى لجنة المالية . إقرار مشروع القانون بعد قراءته مرتين فقط . ( مجلس الشيوخ — ٣ فبراير سنة ١٩٣٠ )
١٨٩٤	إذا أحيلت مشروعات قوانين إلى لجنة الموضوع ، وجب عليها أن تقدم تقريرها عنها بالقبول أو الرفض أو التعديل ، وليس لها أن تقدم تقريرها بطلب تأجيل نظرها دون بحث إلى دورة أخرى ، لأن وظيفتها تقضى بالبحث في موضوعها حتماً . ( مجلس النواب — ٦ مايو سنة ١٩٣٠ )
١٩٠٦	نظر المجلس في تقرير عن مشروع أحيل إلى اللجنة لنظره بصفة مستعجلة دون أن يوزع أو يرد بمجدول الأعمال . ( مجلس النواب — ٢٤ يونيو سنة ١٩٣٦ )
١٩٠٧	لا مانع من رجوع اللجنة عن قرارها في مشروع قانون ما دام لم يرفع بعد إلى المجلس . ( مجلس النواب — ٢٤ يونيو سنة ١٩٣٦ )
١٩١١	رفض اقتراح بعدم تلاوة تقارير اللجان ، اكتفاء بتوزيعها قبل الجلسة بثمان وأربعين ساعة . ( مجلس النواب — ٢٧ يولي سنة ١٩٣٦ )
١٩١٤	هل إذا قدم مشروع قانون إلى مجلس النواب ، وأحاله إلى لجنة من لجانه ، ولم تقدم تقريرها عنه ، يقال إن هذا المجلس بدأ بتلك الإحالة في مناقشته ، فيجتمع مجلس الشيوخ — بناء على هذه المادة — من نظره حتى ينتهي مجلس النواب من النظر فيه ؟ ( مجلس الشيوخ — ٢ و ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ )
١٩٢٦	إلقاء بيان من الوزير المختص قبل تلاوة تقرير اللجنة . ( مجلس النواب — ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٦ )
١٩٣٠	موافقة المجلس على اختيار مقرر للجنة في جلسته التي ينظر فيها تقريرها ، بدلا من مقررها الذي استقال من عضويته . ( مجلس النواب — أول مارس سنة ١٩٣٧ )
١٩٣١	قرار المجلس تفويض الرئيس إحالة كل ما يرد من مجلس النواب إلى اللجان المختصة مباشرة . ( مجلس الشيوخ — ٢٥ يولي سنة ١٩٣٧ )
١٩٣٢	موافقة مجلس النواب للنحل على مشروع قانون لما يوافق عليه بعد مجلس الشيوخ ، تمنع مجلس النواب الجديد من إعادة النظر فيه ، وتجعله من اختصاص مجلس الشيوخ . ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٢٥ — مجلس النواب — ٢ و ٢٤ مايو سنة ١٩٣٨ )
١٩٣٢	كلمة الرئيس عن الأسئلة والاستجابات الباقية من الدورة الماضية ، والمواد التي كانت محالة إلى اللجان السابقة ، واجتماع اللجان لاختيار رؤسائها وسكرتيريهما . ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٠٧ — مجلس الشيوخ — ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٨ )

الموضوع	الصفحة
تظل اللجان التي تشكل لغرض معين ، كالتحقيق في أمر ، قائمة ، فلا تنتهي بانتهاء الدورة بل بالفراغ من مهمتها التي كلفت بها من المجلس وتقديم تقريرها وإصدار المجلس قراراً حاسماً في الموضوع .	١٩٣٢
تكليف اللجنة المشكلة في الدور الماضي للنظر في السائل الواردة في الاستجواب بأن تقدم تقريرها للمجلس في أقرب فرصة .	
( مجلس الشيوخ — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٨ )	
لا يسحب مشروع القانون المقدم من الحكومة إلا بمرسوم ، وإلا طلبت قراراً من المجلس برفضه إذا لم تقدم مرسوماً بالسحب .	١٩٣٣
( مجلس النواب — ٣ يناير ١٩٣٩ )	
لا يجوز جمع بعض اللجان إلى بعض لتعيد النظر مجتمعة في تقرير قدمته إحداها عن مشروع له وجهتان مشتركتان ، أو يدخل موضوعه في اختصاص لجنيتين مختلفتين .	١٩٣٥
( مجلس النواب — ١٦ يناير سنة ١٩٣٩ )	
هل أعضاء كل لجنة يتضامن بعضهم مع بعض ، فلا يجوز من الوجهة الدستورية لرئيس لجنة أن يعارض المقرر أو الآراء التي تضمنها التقرير الذي وقع عليه ؟	١٩٤٥
( مجلس النواب — ٢١ و ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٩ )	
للجنة أن تعدل في الجلسة عن رأيها الذي سبق أن تقدمت به ، إذا اقتضت بيانات جديدة لم تكن قدمت لها حتى كتابة التقرير ، ولا حاجة لإعادة التقرير إليها .	١٩٤٨
( مجلس النواب — ٣ يولي سنة ١٩٣٩ )	
قرار المجلس أن تحيل الرئاسة كل ما يرد مستعجلاً من المشروعات والمراسيم بقوانين ، سواء من مجلس النواب أو من الحكومة ، إلى اللجان المختصة مباشرة .	١٩٥١
( مجلس الشيوخ — ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٩ )	
إحالة كل قسم من الميزانية يقره مجلس النواب إلى لجنة المالية والجمارك مباشرة دون حاجة لأخذ قرار من المجلس بهذه الإحالة .	١٩٥١
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٣٩ — مجلس الشيوخ — ١٢ فبراير سنة ١٩٤٠ )	
<b>المادة الثالثة بعد المائة :</b>	
إحالة كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر إلى لجنة لفحصه ، وإبداء الرأي في جواز نظر المجلس فيه .	١٩٥٢
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ )	
( لجنة الدستور — ١٥ يونيو وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )	
اللجنة « المختصة » بنظر الاقتراحات ومشروعات القوانين المقدمة من الأعضاء أولاً هي لجنة الاقتراحات ، ثم تعال على اللجنة « المختصة » بنظر الموضوع .	١٩٥٢
( مجلس النواب — ٧ أبريل سنة ١٩٢٤ )	
للجنة الاقتراحات — فوق حقها في نظر الاقتراحات شكلاً — أن تبحث موضوع ما يعرض عليها من الاقتراحات ويان ما إذا كان من الأهمية بحيث يستحق أن ينظر المجلس فيه .	١٩٥٣
( مجلس النواب — ١٣ أبريل سنة ١٩٢٤ )	



- ١٩٥٧ رغبات التي يقرها المجلس غير ملازمة للحكومة ، مع عدم المساس بمبدأ مسئولية الوزارة .  
( مجلس النواب — ١٠ و ١٧ مايو سنة ١٩٢٤ )
- ١٩٧١ ليس من حق المجلس أن يلزم السلطة التنفيذية بتنفيذ رغبة هي من اختصاصها ، لتنافي ذلك مع مبدأ فصل السلطات .  
( مجلس النواب — ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٦ )
- ١٩٧٣ إن للمجلس الحق في أن يقترح على اقتراح رغبة ، وفي هذه الحالة إذا لم توافق الحكومة على هذه الرغبة أو على تنفيذها ، فعليها أن تدلي للمجلس بالأسباب التي حالت دون قبولها أو تنفيذها ليقدرها قدرها ، مع عدم المساس بمبدأ المسئولية الوزارية .
- يشترط لقبول اقتراح رغبة توفر شرطين : أحدهما أن يكون ضرورياً ، وثانيهما أن يكون تنفيذه ممكناً ، بمعنى أنه لا يرقى الميزانية وألا يطل مشروعاً أو مشروعات ألزم منه ؛ وذلك كله مع اشتراط أن موضوع الاقتراح غير مخالف للدستور أو القوانين أو لائحة المجلس الداخلية .
- يؤخذ رأى الحكومة في كل اقتراح قبل الاقتراع عليه .
- بعد قبول كل اقتراح يستدعى فتح اعتماد غير وارد بالميزانية ، يقرر المجلس ما إذا كانت هناك ضرورة ماسة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لطلب الاعتماد اللازم له فوراً أو إدراجه في مشروع الميزانية المقبلة .
- إذا لم يتوفر في الاقتراح شرطاً للضرورة وإمكان التنفيذ ، فللمجلس أن يرفضه أو أن يعتبره كمرضة من أحد أفراد المصريين تسرى عليها أحكام للمادتين ٢٢ و ١١٦ من الدستور .
- في الأحوال التي يكون رأى مجلس المديرية قطعياً ، فليس لمجلس النواب الحق في أن يبدى فيها رغبات . وفي الأحوال التي يكون رأى مجلس المديرية استشارياً يكون لمجلس النواب الحق في أن يبدى فيها رغبات .
- وهذه قاعدة تشمل مجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية أيضاً .  
( مجلس النواب — ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٦ و ٢١ فبراير سنة ١٩٢٧ )
- ١٩٨٩ هل يجوز أن يتقدم الأعضاء باقتراحات بلغت نظر الحكومة إلى شأن من الشؤون العامة المهمة ، اقتصادية ، أو مالية ، أو اجتماعية ؟
- هل الاقتراحات برغبات إن هي إلا ملتمسات ، وهي أشبه شيء بالرائض التي لا تتفق مع ما للمجلس الشريك في التشريع والرقب على أعمال الدولة من كرامة ، فلا يجوز أن يتقدم بها الأعضاء إطلاقاً ؟
- إذا كان الغرض من « الاقتراح رغبة » لفت نظر الحكومة ، فللعضو أن يتقدم بسؤال في الموضوع ، أو أن يتنزه فرصة الرد على خطاب العرش ، أو نظر الميزانية ، فيفضي بما شاء من الآراء .
- هل إبداء الرغبة تدخل في أعمال السلطة التنفيذية ، واشتراك معها فيما هي مسئولة عنه وحدها ، والحكومة يجب أن تكون لها — تلقاء مسئوليتها أمام البرلمان — حرية التصرف . ولا يصح أن يسأل شخص عن شيء ليس حراً في التصرف فيه ؟  
( مجلس الشيوخ — ٦ مارس سنة ١٩٣٣ )
- ٢٠٠٦ رفض المجلس الموافقة على رأى لجنة الاقتراحات برفض اقتراح لم يصنع في مواد ، ولم يشفع بمذكرة .  
( مجلس النواب — ١١ مايو سنة ١٩٢٤ )
- ٢٠٠٧ إحالة اقتراح بمشروع قانون إلى اللجنة المختصة مباشرة .  
( مجلس الشيوخ — ١٢ مايو سنة ١٩٢٤ )

الصفحة	الموضوع
٢٠٠٨	السكة الحديدية التي تمر بأكثر من مديرية ، للأعضاء أن يتقدموا باقتراحها على المجلس ؛ وليكون الاقتراح ملائماً للحكومة يجب أن يصاغ في صورة مشروع قانون . ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٣٧ — مجلس النواب — ١٩ مايو سنة ١٩٢٤ )
٢٠٠٩	عدم موافقة المجلس على رأى لجنة الاقتراحات برفض اقتراحات ، لأنها رأت أنها لم تصنع في مواد ولم تلحق بمذكرة . ( مجلس النواب — ٢٥ مايو سنة ١٩٢٤ )
٢٠١٣	الاقتراحات التي تقدم أثناء مناقشة الميزانية لا تحال إلى لجنة الاقتراحات . ( مجلس النواب — ١٤ يونيو سنة ١٩٢٤ )
٢٠١٣	قراءة ملخص التقرير وقرار اللجنة . ( مجلس النواب — ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٦ )
٢٠١٤	رفض اقتراح بمشروع قانون تعديلاً لقانون قائم ، لأنه لم يصنع في مواد ولم يشفع بمذكرة إيضاحية . ( مجلس الشيوخ — ١٤ و ٢٦ يولييه سنة ١٩٢٦ )
٢٠١٥	إذا صرح العضو بأنه أراد من اقتراحه اقتراحاً بمشروع قانون ، ووجدته لجنة الاقتراحات غير مستوف للشكل ، فعليها أن تقرر رفضه ، وليس لها أن تعتبره اقتراحاً برغبة ، إذ ليس من حقها أن تعدل ما يعرض عليها . ( مجلس النواب — ٢٠ يولييه سنة ١٩٢٦ )
٢٠١٧	تأجيل النظر في الاقتراح لغياب مقدمه . ( مجلس النواب — ٢٠ يولييه سنة ١٩٢٦ )
٢٠١٧	استبعاد اقتراح لأنه مهين لأحد الأعضاء . ( مجلس الشيوخ — ٢١ يولييه سنة ١٩٢٦ )
٢٠٢٢	من حق المجلس أن ينظر في اقتراح ويصدر قراراً فيه ، ولو عدله صاحبه . ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٦٥ — مجلس النواب — ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٦ )
٢٠٢٢	عدم موافقة المجلس على طلب بالأحالة الاقتراحات برغبات على اللجان ، وألا يشتغل المجلس بها . ( مجلس النواب — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٦ )
٢٠٢٦	إحالة اقتراح على لجنة الموضوع مباشرة ، لأن اقتراحاً مرتبطاً به سبق أن تقررت إحالته إليها مباشرة . ( مجلس الشيوخ — ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٦ )
٢٠٢٦	لا ينظر المجلس في اقتراح بدأت مناقشته في مجلس النواب أولاً ، ولو كان هذا الاقتراح له سبق التقديم في مجلس الشيوخ ، وتقررت إحالته إلى لجنة الموضوع لنظره بصفة مستعجلة . ( مجلس الشيوخ — ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٦ )
٢٠٢٨	جواز إحالة الاقتراحات برغبات التي وافقت عليها لجنة الاقتراحات إلى اللجان أو إلى الوزارات المختصة . ( مجلس الشيوخ — ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٦ )
٢٠٢٩	قصر اختصاص لجنة فحص الاقتراحات على النظر في الاقتراحات من حيث الشكل ، أى البحث في جواز نظر المجلس فيما يحال إليها من مشروعات القوانين دون إدخال تعديل عليها . ( مجلس الشيوخ — ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٦ )
٢٠٣٤	هل مهمة لجنة الاقتراحات قاصرة على البحث في كون الاقتراح مقبولا شكلاً ؟ ( مجلس النواب — ١٧ يناير سنة ١٩٢٧ )



الصفحة	الموضوع
٢٠٣٥	تأجيل النظر في موضوع له ارتباط بموضوع آخر مطروح أمام المجلس الآخر . ( مجلس الشيوخ — ٢١ فبراير سنة ١٩٢٧ )
٢٠٣٨	ضرورة إحالة الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات إذا كان مشكوكا في أنه مشروع قانون لتفصل في أمره من هذه الوجهة . ( مجلس الشيوخ — ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٧ )
٢٠٤١	المسائل الواردة في تقارير اللجان ولا يعترض عليها من المجلس أو من الحكومة تعتبر من الآن ملازمة للحكومة ، ولو لم يؤخذ قرار بالموافقة عليها . ( مجلس النواب — ١٨ يونيو سنة ١٩٢٧ )
٢٠٤٧	اعتبار عدم المعارضة في الملاحظات الواردة في تقارير اللجان موافقة عليها ، ولا يسرى ذلك على الماضي . ( مجلس الشيوخ — ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٧ )
٢٠٤٩	إحالة اقتراح برغبة إلى الحكومة مباشرة . ( مجلس الشيوخ — ٦ يولييه سنة ١٩٢٧ )
٢٠٥٠	إذا أشارت لجنة بتنفيذ اقتراح ، فعليها أن تطلب التنفيذ « عند سئوح الفرصة » ، « لا في أقرب فرصة » ، إقراراً لمبدأ أن الرغبات غير ملازمة . ( مجلس النواب — ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٧ )
٢٠٥٣	هل للجنة فحص الاقتراحات أن تبحث الاقتراح من حيث عدم تعارضه مع القوانين الدستورية أو أية قاعدة أقرها الدستور ، وأن هذا البحث من الأمور الشكلية ؟ ( مجلس النواب — ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٧ )
٢٠٦٦	الموافقة على إحالة اقتراح إلى لجنة فحص الاقتراحات على أن تنظره بصفة مستعجلة ، ولا مانع حينئذ من أن تشترك لجنة الموضوع مع لجنة الاقتراحات في بحث الاقتراح . ( مجلس الشيوخ — ١٦ يناير سنة ١٩٢٨ )
٢٠٦٧	غياب مقدم الاقتراح لا يمنع المجلس من نظره . ( مجلس النواب — ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٨ )
٢٠٦٨	من حق المجلس أن يرفض مشروع قانون اقترحه أحد الأعضاء دون أن يحيله إلى لجنة لفحصه وإبداء الرأي في جواز نظره ، إذا رأى أن الموضوع لا يحتمل القبول وخطر على البلاد في ماليتها وفي سمعتها من حيث عدم احترام القوانين التي لم يتمس على وضعها إلا أيام ، ولما يحجب مداها بعد . ( مجلس الشيوخ — ٢٧ مارس سنة ١٩٢٨ )
٢٠٧١	إحالة الاقتراح إلى لجنة الموضوع مباشرة بناء على طلب مقدمه إحالته إليها بصفة مستعجلة . ( مجلس النواب — ٢٣ أبريل سنة ١٩٢٨ )
٢٠٧٢	قبول النظر في اقتراح سبق أن رفض اقتراح مثله ، إذا أدخل عليه تعديلات ولما تمض ثلاثة أشهر على رفضه . ( مجلس النواب — ١٧ مايو سنة ١٩٢٨ )
٢٠٧٣	تأجيل النظر في إحالة اقتراح بمشروع قانون لغياب مقدمه إلى اللجنة المختصة . ( مجلس الشيوخ — ٥ أغسطس سنة ١٩٣٦ )

الموضوع	الصفحة
هل للجنة الاقتراحات أن تبحث الاقتراح من حيث موضوعه ؟ ( مجلس النواب — ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ )	٢٠٧٤
هل للأعضاء أن يتقدموا باقتراحات برغبات هي في الواقع مشروعات قوانين ، وإن كانت غير مصوغة في مواد ؟ ( مجلس النواب — ٣١ أغسطس سنة ١٩٣٦ )	٢٠٨٢
للجنة الاقتراحات — فوق حقها في نظر الاقتراحات شكلاً — أن تبحث موضوع ما يعرض عليها من الاقتراحات لبيان أهميتها من حيث استحقاقها لنظر المجلس فيها ، وهي مختصة بأن تشير على المجلس برفض الاقتراحات لأسباب تتعلق بالموضوع ، وإن كان للمجلس أن يأخذ أو لا يأخذ رأيها . ( مجلس النواب — ١١ يناير سنة ١٩٣٧ )	٢٠٩١
لا يجوز رفض اقتراح بمشروع قانون بدعوى أن هناك لجنة حكومية تنظر في موضوع هذا الاقتراح ، لأن في ذلك تعطيلاً لأعمال السلطة التشريعية . ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٢٨ — مجلس النواب — ١١ يناير سنة ١٩٣٧ )	٢٠٩٣
يجوز قبول اقتراحات برغبات تستلزم تشريعاً ، ولو لم تقدم في صورة مشروعات بقوانين ؛ على أن يكون مفهوماً أن قرارات المجلس بالموافقة عليها لا تكون ملزمة للحكومة . ( مجلس النواب — ١٨ يناير سنة ١٩٣٧ )	٢٠٩٤
إعادة اقتراحين إلى اللجنة المختصة بعد توزيع تقريرها عنهما لتدرسهما من جديد على ضوء بيانات جديدة قدمتها الحكومة . ( مجلس النواب — ٢٥ يناير سنة ١٩٣٧ )	٢١٠٣
وفاة العضو صاحب الاقتراح لا تمنع من استمرار المجلس في نظر اقتراحه . ( مجلس الشيوخ — ١٠ مارس سنة ١٩٣٧ )	٢١٠٥
إذا رفضت لجنة الاقتراحات اقتراحاً لأسباب موضوعية فيه ، فلا يمنع ذلك من إحالته إلى لجنة الموضوع لنظره . ( مجلس النواب — ٧ أبريل سنة ١٩٣٧ )	٢١٠٥
الموافقة على تقارير لجنة المالية بصدد الليزانية هي تصديق على ما ورد فيها من اعتمادات ، ولا ينصب هذا التصديق على الرغبات الواردة فيها ؛ والرغبات التي لا يعترض عليها لا من المجلس ولا من الوزارة المختصة تصبح ملزمة للحكومة . وفي نظر تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية وزارة العدل أظهر معالي الوزير أن لديه اعتراضات على تنفيذ بعض الرغبات ، وإذن فهي غير ملزمة للوزارة . ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٣٨ — مجلس الشيوخ — ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٧ )	٢١٠٩
إذا كان لدى إحدى اللجان اقتراح بمشروع قانون لبحثه فلا يمكن في أثناء ذلك أن ينظر المجلس مباشرة في اقتراح يؤدي إلى الغرض المقصود من هذا المشروع ، بل يجب أن يحال هو أيضاً إلى اللجنة لتدرسه مع المشروع ، حتى لا يقع تضارب بين ما يراه المجلس وما قد تراه اللجنة . ( مجلس النواب — ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٧ )	٢١٠٩
الرئيس ألا يشير في الجلسة إلى اقتراح غير متعلق بموضوع معروض على المجلس . ( مجلس النواب — ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧ )	٢١١٥



الصفحة	الموضوع
٢١١٦	لا يجوز لأي عضو أن يتقدم باقتراح غير متعلق بموضوع معروض على المجلس ، فضلا عن ذلك يطلب الفصل في اقتراحه بكيفية نظرية ؛ وبحث النظريات لا يكون إلا عند بحث الموضوع المتعلق بها . ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٤٠ — مجلس النواب — ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧ )
٢١١٦	للجنة الاقتراحات أن تبدي رأيها في الاقتراحات من حيث موضوعها ؛ وهذا لا يمنع المجلس من إحالتها بعد ذلك إلى لجنة الموضوع لنظرها . ( مجلس النواب — ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ )
٢١١٩	هل يجب في الاقتراح برغبة أن يكون ذا فائدة عامة أو حقيقية ، لينظره المجلس ويحيله إلى لجنة الموضوع ؟ مناقشة حول جواز إدخال تعديل على اقتراح أثناء نظر المجلس في تقرير لجنة الاقتراحات عنه ، أو أثناء نظر المجلس في تقرير لجنة الموضوع . ( مجلس النواب — ٧ يونيو سنة ١٩٣٨ )
٢١٢٣	إحالة الاقتراح بمشروع قانون إلى اللجنة المختصة مباشرة لنظره بطريق الاستعجال . ( مجلس النواب — ١٨ يوليو سنة ١٩٣٨ )
٢١٢٣	لا يجري تعديل إلا في قانون حاز قوته النهائية غير معرض لزوال ما له من قوة القانون . ( مجلس النواب — ٣ يناير سنة ١٩٣٩ )
٢١٢٦	الطلبات البرلمانية غير ملزمة للحكومة إلا في حدود المسئولية الوزارية . ( مجلس النواب — ٨ مايو سنة ١٩٣٩ )
	<b>المادة الرابعة بعد المائة :</b>
٢١٢٩	لا يجوز لأي المجلسين الإقرار على مشروع أي قانون إلا بعد أخذ الرأي فيه مادة فمادة ؛ وله حق التعديل والتجزئة في المواد وفيما يصير عرضه من التعديلات . ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ ) ( لجنة الدستور — ١٥ يونيو سنة ١٩٢٢ )
٢١٢٩	لا يجوز لأي المجلسين تقرير مشروع قانون إلا بعد أخذ الرأي فيه مادة فمادة . ( لجنة الدستور — أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )
٢١٢٩	حق التعديل في مشروع قانون حق أصيل للمجلسين ، لا حق تبعي . ( لجنة الدستور — ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )
٢١٢٩	موافقة المجلس على ما بقى من مواد اللائحة ( من المادة ٧٣ إلى نهايتها ) دفعة واحدة . ( مجلس النواب — ٣١ مارس سنة ١٩٢٤ )
٢١٣٠	لا بد من أخذ الرأي على مشروع القانون من حيث مبدئه ، ولو كان من القوانين التي أقر الدستور مبدأها بنص فيه . ( مجلس الشيوخ — ١٩ مايو سنة ١٩٢٤ )
٢١٣٢	موافقة المجلس على الابتداء بأخذ الرأي على الاقتراح للموافق لتقرير اللجنة ، وذلك أثناء نظر اللزانية . ( مجلس النواب — ٩ يونيو سنة ١٩٢٤ )

الصفحة	الموضوع
٢١٣٤	القوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية يجب عند عرضها على المجلس لإقرارها أن تلي ثلاث مرات ، كشروعات القوانين الجديدة . هل يجب لإلغاء أحدها أن يقدم مشروع قانون بهذا الإلغاء . ( مجلس الشيوخ — ١٥ و ١٧ يونيه سنة ١٩٢٦ )
٢١٣٧	رأى المجلس التجاوز عن المناقشة الإجمالية لمشروع قانون ( معدل لقانون مقاومة الملايا ) ، والانتقال إلى مناقشة مواد المشروع مادة فمادة . ( مجلس النواب — ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٦ )
٢١٣٨	القراءة الثالثة لمشروع القانون في الجلسة التي قرئ فيها المرتين الأولى والثانية نظراً لحالة الاستعجال . ( مجلس الشيوخ — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦ )
٢١٣٩	جواز فتح باب المناقشة في بعض المواد أثناء القراءة الثالثة إذا طرأ ما يوجب فتحها . ( مجلس الشيوخ — ١٥ فبراير سنة ١٩٢٧ )
٢١٤٣	المراسيم بقوانين التي تصدر أثناء عطلة البرلمان طبقاً للمادة ٤١ من الدستور لا تقرأ ثلاث قراءات . ( مجلس الشيوخ — ١٥ فبراير سنة ١٩٢٧ )
٢١٤٤	لا يتحتم وجود الوزير المختص أثناء المناقشة في مشروع قانون . ( مجلس الشيوخ — ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٧ )
٢١٤٧	موافقة المجلس على أن تكون القراءات الثلاث في جلسة واحدة لصفة الاستعجال . ( مجلس الشيوخ — ٢ مارس سنة ١٩٢٧ )
٢١٤٨	التعديلات التي تقدم أثناء المداولة الثانية ( بعد سماع إيضاحات مقدمها وأقوال مقرر اللجنة عنها ) للمجلس أن يحيلها على اللجنة ، أو يرفض النظر فيها ، كما أن له الحق أيضاً في أن يرحلها . ( مجلس النواب — ١٦ يونيه سنة ١٩٢٧ )
٢١٥٠	قراءة المجلس لمشروع قانون للمرة الثالثة في الجلسة التي قرئ فيها للمرة الثانية نظراً لحالة الاستعجال . ( مجلس الشيوخ — ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٧ )
٢١٥٠	موافقة المجلس على النظر في مشروع قانون أثناء قراءته للمرة الأولى في غيبة الوزير المختص . ( مجلس الشيوخ — ٩ يوليه سنة ١٩٢٧ )
٢١٥١	أخذ الرأي على عدة قوانين دفعة واحدة بعد تلاوتها للمرة الثالثة . ( مجلس الشيوخ — ١٠ يوليه سنة ١٩٢٧ )
٢١٥٢	القراءة الأولى لمشروع القانون واجبة لأخذ الرأي عليه من حيث المبدأ . ( مجلس الشيوخ — ١٠ يوليه سنة ١٩٢٧ )
٢١٥٣	عدم موافقة المجلس على تأجيل القراءة الثانية لجلسة أخرى . عند اختلاف الأعضاء في تفسير مادة من مواد اللائحة يؤخذ رأي المجلس في تفسيرها . ( مجلس الشيوخ — ١٧ يناير سنة ١٩٢٨ )
٢١٥٦	لا يحال اقتراح بتعديل مادة من مشروع قانون إلى اللجنة إلا إذا قرر المجلس الإحالة . ( مجلس الشيوخ — ١٧ يناير سنة ١٩٢٨ )



الصفحة	الموضوع
٢١٥٩	للموافقة على إعادة مشروع قانون قبل القراءة الثالثة للبت في نقطة قانونية . ( مجلس الشيوخ — ٩ أبريل سنة ١٩٢٨ )
٢١٦٠	إقرار المجلس تعديل مادة عدلها من قبل ، دون إحالة للجنة . ( مجلس الشيوخ — ١٠ أبريل سنة ١٩٢٨ )
٢١٦٢	القراءة الأخيرة لمشروع قانون مادة مادة ، وأخذ الرأي على كل مادة على حدة . ( مجلس النواب — ٩ و ١٠ و ١٧ أبريل سنة ١٩٢٨ )
٢١٦٣	جواز النظر في التفسيرات والاستيضاحات الخاصة ببعض المواد عقب التلاوة الأولى وقبل مناقشة المواد مادة مادة . ( مجلس النواب — ٢٤ مايو سنة ١٩٢٨ )
٢١٦٤	الغرض من القراءة الثالثة لأي مشروع قانون إصلاح ما قد يلاحظ من مخالفة بعض نصوصه لموضوعه ، أو رفع ما يكون قد وقع من التناقض بين مواده أو بين أحكامه وأحكام قانون آخر معمول به . أما إذا رأى أحد الأعضاء تعديلاً فيما عدا ما ذكر ، فما عليه إلا أن يطلب فتح باب المناقشة تطبيقاً لحكم اللائحة الداخلية قبل أخذ الرأي على مجموع القانون . ( مجلس الشيوخ — ١١ يونيو سنة ١٩٢٨ )
٢١٦٨	أخذ الرأي إجمالاً على ثلاثة مشروعات في موضوعات مختلفة مرة واحدة . ( مجلس النواب — ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠ )
٢١٦٨	تلاوة مشروعات قوانين ثلاثاً في جلسة واحدة بسبب ضيق الوقت . ( مجلس الشيوخ — ١٧ سبتمبر سنة ١٩٣٦ )
٢١٧٣	تأجيل القراءة الثالثة لمشروع قانون باعتماد إضافي لجلسة أخرى . ( مجلس الشيوخ — ٣ فبراير سنة ١٩٣٧ )
٢١٧٣	القراءات الثلاث لمشروع قانونين في جلسة واحدة . ( مجلس الشيوخ — ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٧ )
٢١٧٤	لا ضرورة لتلاوة مشروع القانون مادة مادة في حالة إقرار المجلس نظره بصفة مستعجلة . ( مجلس النواب — ٢٠ يولي سنة ١٩٣٧ )
٢١٧٥	لا يؤخذ الرأي بالبدء بالاسم على مشروعات قوانين دفعة واحدة إذا لم يكن موضوعها متشابهاً . ( مجلس النواب — ٢١ يولي سنة ١٩٣٧ )
٢١٧٦	في حالة قرار المجلس نظر مشروع قانون بصفة مستعجلة له أن يقرر تلاوة موادّه عند أخذ الرأي عليها مادة مادة ، كما له أن يقرر عدم تلاوتها . ولكي يصدر المجلس قراره على الوجه الأكمل — حين الأخذ بعدم التلاوة — يقتصر على تلاوة المواد التي تناولها التعديل ، مع ذكر التعديلات التي أدخلت عليها . ( مجلس النواب — ٢٥ و ٢٦ يولي سنة ١٩٣٧ )
٢١٨١	كل عضو يريد المناقشة في مادة أو مواد من مواد القانون يعينها ، وتكون هذه المادة أو المواد دون غيرها محل للمناقشة والتلاوة . ( مجلس الشيوخ — ٢٦ و ٢٧ يولي سنة ١٩٣٧ )
٢١٨٢	قرار المجلس قراءة مشروع القانون المؤلف من مادة واحدة والقراءات الثلاث في جلسة واحدة . ( مجلس الشيوخ — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٨ )

الصفحة	الموضوع
٢١٨٢	هل يشترط توفر العدد القانوني من الأعضاء عند الموافقة على كل مادة من مواد مشروع القانون ، أم أن مسألة العدد القانوني لا يجب الأخذ بها إلا في حالة أخذ الرأي بالتداء بالاسم على مشروع قانون ؟ ( مجلس النواب — ٢١ يناير سنة ١٩٣٩ )
٢١٨٤	الناقشة حول أي الاقتراحات المقدمة تعديلاً للرد على خطاب العرش يبدأ بأخذ الرأي عليه . أخذ الرأي على التعديل الأوسع نطاقاً ، والأبعد عن المشروع الأصلي . ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٤٢ — مجلس الشيوخ — ٢٢ مارس سنة ١٩٣٩ )
٢١٨٤	هل يتحتم وجود العدد القانوني ( الأغلبية المطلقة ) عند أخذ الرأي على كل مادة ، أم يتحتم هذا فقط عند أخذ الرأي على مشروع القانون جملة ؟ يعتبر العدد قانونياً أياً كان مقداره حين أخذ الرأي ، إلا إذا لاحظ بعض الأعضاء أن العدد غير قانوني ، فبعد هذه الملاحظة لا يؤخذ الرأي إذا كان العدد غير قانوني . ( مجلس النواب — ٥ يولييه سنة ١٩٣٩ )
٢١٨٦	موافقة مجلس النواب على إدماج مشروع قانون بفرض رسم أيلولة على التركات في مشروع قانون ربط الميزانية . الناقشة في دستورية إدماج نصوص تشريعية لا علاقة لها بالميزانية في قانون ربط الميزانية . هل يختلف نظر قانون ربط الميزانية عن القوانين الأخرى العادية ؟ وهل تقرب قوانين فرض الضرائب من قانون ربط الميزانية وتختلف عن القوانين العادية ؟ هل يؤدي الخلاف بين مجلس الشيوخ ومجلس النواب على أحد النصوص التشريعية المدججة في قانون ربط الميزانية إلى عرض هذا الخلاف على هيئة مؤتمر من المجلسين ، أسوة بالخلاف على باب من أبواب الميزانية ؟ ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٣٨ — مجلس النواب — ١٢ يولييه سنة ١٩٣٩ )
٢١٨٦	يجوز تجزئة مواد مشروع قانون ربط الميزانية بالموافقة على بعض مواد وإرجاء النظر في البعض الآخر . ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٣٤ — مجلس الشيوخ — ١٨ يولييه سنة ١٩٣٩ )
٢١٨٦	رفض مجلس الشيوخ إدماج مادة خاصة بتشريع يقضى بفرض رسم أيلولة على التركات في مشروع قانون ربط الميزانية ، لأن الأمر في ذلك قد انتهى إلى عقد مؤتمر تكون غالبية من أعضاء مجلس النواب ، قهراً بذلك سلطة مجلس الشيوخ . ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٣٨ — مجلس الشيوخ — ١٨ يولييه سنة ١٩٣٩ )
٢١٨٧	إذا كان المجلس سبق أن أقر مشروع قانون وعدله وأرسله للمجلس الآخر الذي وافق على التعديل وأعادته إليه في دورة تالية ، فحين نظره فيه من جديد تقرأ موادها كلها مادة مادة ، ويؤخذ الرأي عليها ، ولا يكتفى بتلاوة المواد المعدلة فقط . ( مجلس الشيوخ — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩ )
٢١٨٨	لا محل مطلقاً لإبداء تحفظ في الموافقة على مشروع قانون من حيث المبدأ . فالمجلس إما أن يوافق عليه من حيث المبدأ ، وإما أن يرفضه . ( مجلس الشيوخ — ٢٠ مايو سنة ١٩٤٠ )
٢١٩١	القراءة الثالثة لمشروع قانونين في الجلسة التي تليتها القراءتان الأوليان . والموافقة عليهما دفعة واحدة بالتداء بالاسم . ( مجلس الشيوخ — ٢١ مايو سنة ١٩٤٠ )



## المادة الخامسة بعد المائة :

- ٢١٩٢ كل مشروع قانون يقرره أحد المجلسين يبعث به رئيسه إلى رئيس المجلس الآخر .  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ )
- ٢١٩٢ كل مشروع قانون يقرره أحد المجلسين يبعث به رئيسه إلى رئيس المجلس الآخر ، ولا ينظر المشروع أمام المجلسين في وقت واحد .  
( لجنة الدستور — ١٥ و ١٩ يونيو وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )
- ٢١٩٤ المشروع الذي يقدم من الحكومة لأحد المجلسين ترسله في الوقت نفسه للمجلس الثاني على سبيل الإخطار لينظر فيه في الوقت المناسب .  
( مجلس الشيوخ — ١٥ يونيو سنة ١٩٣٦ )
- ٢١٩٥ موافقة مجلس النواب للنحل على مشروع قانون لم يقره بعد مجلس الشيوخ تمنع مجلس النواب الجديد من إعادة النظر فيه ، وتجعله من اختصاص مجلس الشيوخ .  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٢٥ — مجلس النواب — ٢ و ٢٤ مايو سنة ١٩٣٨ )
- ٢١٩٥ تبليغ مجلس النواب قراره في اقتراح برغبة لمجلس الشيوخ .  
( مجلس النواب — ٢٦ يولي سنة ١٩٣٨ )
- ٢١٩٨ رفض المجلس مشروع قانون باعتماد إضافي أقره المجلس الآخر مسقط لهذا المشروع .  
( مجلس النواب — ١٦ يناير سنة ١٩٣٩ )
- ٢٢٠٠ عدم موافقة مجلس النواب على ندب لجنة توفيق جديدة للاتصال بلجنة توفيق جديدة من مجلس الشيوخ لإعادة النظر في المسائل المختلف عليها في مشروع قانون المحاماة .  
( مجلس النواب — ١٨ يولي سنة ١٩٣٩ )

## المادة السادسة بعد المائة :

- ٢٢٠٤ كل مشروع قانون رفضه البرلمان نهائياً لا يجوز أن ينظره مرة ثانية في دور الانعقاد نفسه .  
كل مشروع قانون أقره البرلمان ولم يصدق عليه الملك يرد للبرلمان في بحر شهر مشفوعاً بالأسباب التي أدت إلى عدم التصديق ، فإذا أقره البرلمان ثانية بموافقة ثلثي أعضاء كل من المجلسين وجب إنفاذه .  
وإذا لم يرد للبرلمان في بحر شهر اعتبر هذا مصادقة من الملك عليه ووجب إنفاذه . أما إذا رد إلى البرلمان وحاز أغلبية عادية ، ولكنها أقل من الثلثين ، تأجل نظر القانون إلى دور انعقاد آخر . فإذا أقره البرلمان بأغلبية عادية نفذ القانون .  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٣٦ — لجنة الدستور — ١٥ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ يونيو سنة ١٩٢٢ )
- ٢٢٠٤ كل مشروع قانون اقترحه أحد الأعضاء ورفضه البرلمان لا يجوز تقديمه ثانية ، في دور الانعقاد نفسه .  
( لجنة الدستور — أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )
- ٢٢٠٤ رفض المجلس لاقتراح برغبة لا يمنع نظره في مشروع قانون يتضمن موضوع هذا الاقتراح ، ولو قدم في الدورة نفسها ، ولو لم يمض على معاد الرفض الثلاثة الأشهر المنصوص عليها في اللائحة .  
( مجلس النواب — ٥ مايو سنة ١٩٣٧ )

الصفحة	الموضوع
	<b>المادة السابعة بعد المائة :</b>
٢٢١٤	لكل عضو من أعضاء البرلمان الحق في أن يوجه للوزراء أسئلة أو أن يستجوبهم ، وذلك بالكيفية التي تتعين في اللائحة الداخلية لكل مجلس . ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ )
٢٢١٤	كل استجواب يترتب عليه اقتراح على الثقة بالوزارة يجب أن يقدم قبل الجلسة المحددة للنقاش ثمانية أيام على الأقل . ( لجنة الدستور — ٨ يونيو سنة ١٩٢٢ )
٢٢١٤	لكل عضو من أعضاء البرلمان أن يوجه للوزراء أسئلة أو استجوابات ، وذلك على الوجه الذي يبين باللائحة الداخلية لكل مجلس . ولا تجرى المناقشة في استجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه ، وذلك في غير حالة الاستعجال أو موافقة الوزير . ( لجنة الدستور — ٩ أغسطس وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )
٢٢١٥	رفض اقتراح بأن كل توجيه لوم أو اقتراح بعدم الثقة بالوزارة أثناء النظر في مشروع يجب أن يحاط الوزراء علماً به قبل حصوله بثمانية أيام على الأقل . ( لجنة الدستور — ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )
٢٢١٥	قواعد التعيينات القضائية وأسباب تخطي الأقدمية من الأمور الإدارية المحضة ، فللوزير ألا يجيب عنها إذا شاء . ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٤٤ — مجلس النواب — ٢٥ مايو سنة ١٩٢٤ )
٢٢١٦	لحدادة عهد الوزراء بمناصهم يؤجل توجيه الاستجوابات زمناً كافياً ، لتمكينهم من درس شؤون وزاراتهم . ( مجلس النواب — ١٢ يونيو سنة ١٩٢٦ )
٢٢١٨	لا يعتبر عدم الموافقة على بيان الوزير بشأن استجواب عدم ثقة به . ( مجلس النواب — ٥ يولي سنة ١٩٢٦ )
٢٢٢٢	إعلان المجلس استيائه من صيغة سؤال . موافقة المجلس على سماع أقوال عضو آخر غير السائل . اشتراك آخرين في الكلام في موضوع السؤال . ( مجلس الشيوخ — ٦ يولي سنة ١٩٢٦ )
٢٢٢٨	لا يقدم استجواب لوزارة قائمة عن عمل تم في عهد وزارة سابقة ، لأن نتيجة الاستجواب قد تستدعي عرض مسألة الثقة بالوزارة . قد يكتفى في الإجابة بإبداء بيانات عن السؤال . ( مجلس النواب — ٢٤ يولي سنة ١٩٢٦ )
٢٢٣٠	اشتراك غير السائل في التعليق على موضوع السؤال والإجابة ، وتعليق السائل بإفاضة في الموضوع . ( مجلس النواب — ١٥ و ١٦ أغسطس سنة ١٩٢٦ )
٢٢٤٥	لا يجوز الاستمرار في الاستجواب إذا صرح الوزير بأن موضوعه قد أوقف ، ولم يبدأ في تنفيذه . ( مجلس النواب — ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٦ )
٢٢٤٩	تأجيل الإجابة عن بعض الأسئلة ، لتجاوز الإجابات الزمن المقرر لها في اللائحة . ( مجلس النواب — ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٦ )



الصفحة	الموضوع
٢٢٥٠	ينبغي في الاستجواب أن يكون متعلقاً بالشؤون العامة . ( مجلس الشيوخ — ٤ أغسطس سنة ١٩٢٦ )
٢٢٥٢	الأسئلة المقدمة في دور انعقاد ماض ، على مقدمتها أن يحيطوا مكتب المجلس علماً بإصرارهم عليها ليحيط الوزراء علماً بذلك ؛ وكذلك الشأن في الاقتراحات . ( مجلس النواب — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٦ )
٢٢٥٢	تحويل السؤال إلى استجواب . ( مجلس الشيوخ — ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٦ )
٢٢٥٣	لا يجوز لأحد الأعضاء أن يدخل تعديلاً في استجواب مقدم من عضو آخر . ( مجلس النواب — ٧ فبراير سنة ١٩٢٧ )
٢٢٥٣	السؤال والاستجواب يجوز توجيههما بالنسبة لأي أمر كان ، داخل ضمن أعمال الوزير المسئول أو المستجوب أو متعلق بها . ( مجلس الشيوخ — ٨ فبراير و ٤ مايو سنة ١٩٢٧ )
٢٢٥٦	وجوب تحديد الغرض من الاستجواب ليقتهى إلى فكرة معينة . ( مجلس النواب — ٩ فبراير سنة ١٩٢٧ )
٢٢٦٥	عدم تلاوة الأسئلة والاستجابات اكتفاء بإثباتها في المضبطة . ( مجلس النواب — ٩ فبراير سنة ١٩٢٧ )
٢٢٦٥	إذا قدمت اقتراحات عدة بعد الانتهاء من المناقشة في الاستجواب يبدأ بأخذ الرأي على أبسطها أولاً . ( مجلس النواب — ٢٩ فبراير سنة ١٩٢٧ )
٢٢٦٦	هل يجوز لموجه السؤال أن يجعل سؤاله استجواباً في أي وقت كان وفي أية حالة ، أو أن هذا التحويل له ظروف خاصة منها امتناع الوزير عن الإجابة مثلاً ؟ وهل إذا اتفق المستجوب والمستجوب على الإجابة حالاً يصح أن يطلب أحد الأعضاء تأجيل تلك الإجابة للاستعداد للمناقشة ؟ طلب تحويل السؤال إلى استجواب يجب أن يكون كتابة . ( مجلس النواب — ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٧ )
٢٢٦٨	حق تحويل السؤال إلى استجواب . ( مجلس النواب — ٧ مارس سنة ١٩٢٧ )
٢٢٧٠	إباحة مماع يان الوزير المستجوب في غيبة العضو المستجوب ، وقبل شرح استجوابه . ( مجلس الشيوخ — ٤ مايو سنة ١٩٢٧ )
٢٢٧١	استبعاد استجواب لغياب مقدمه . ( مجلس الشيوخ — ٣٠ مايو سنة ١٩٢٧ )
٢٢٧١	بدء الوزير ببيانه عن الاستجواب ، قبل أن يشرح المستجوب موضوع استجوابه . ( مجلس الشيوخ — ٣٠ مايو سنة ١٩٢٧ )
٢٢٧٣	تأجيل الإجابة عن الأسئلة إلى ما بعد انتهاء المجلس من فحص الميزانية . ( مجلس الشيوخ — ٢٧ يونيو سنة ١٩٢٧ )
٢٢٧٤	توجيه أسئلة شفاها عن وزارة أثناء نظر ميزانيتها خارجة عن موضوع هذه الميزانية ، وإجابة الوزير عنها وتعليق السائل وغيره عليها . ( مجلس الشيوخ — ٤ يوليو سنة ١٩٢٧ )

الصفحة	الموضوع
٢٢٧٦	وجوب تجديد الاستجابات والأسئلة المقدمة في دورة سابقة . ( مجلس النواب — ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧ )
٢٢٧٦	الموافقة على تحويل سؤال إلى استجواب من غير طلب كتابي . ( مجلس الشيوخ — ٢ يناير سنة ١٩٢٨ )
٢٢٧٨	تعليق السائل ثلاث مرات على إجابة الوزير . ( مجلس النواب — ٧ مايو سنة ١٩٢٨ )
٢٢٧٩	عدم موافقة مجلس الشيوخ على تحديد وقت خاص لنظر الأسئلة ، كما لم يوافق على إرجائها إلى ما بعد نظر الميزانية . ( مجلس الشيوخ — ٢١ مايو سنة ١٩٢٨ )
٢٢٨٤	تعليق السائل بإسهاب على إجابة الوزير . ( مجلس النواب — ٢٩ يناير سنة ١٩٣٠ )
٢٢٨٥	استيضاح السائل أكثر من مرة . ( مجلس النواب — ٩ أبريل سنة ١٩٣٠ )
٢٢٨٦	استيضاح السائل وغير السائل أكثر من مرة . ( مجلس النواب — ٢٢ أبريل سنة ١٩٣٠ )
٢٢٨٧	لكل عضو في المجلس ، سواء أ كان السائل نفسه أم غيره ، أن يطلب تحويل أي سؤال موجه إلى أحد الوزراء إلى استجواب ؛ ولكن يجب أن يقدم طلب التحويل كتابة لا شفويا ، ويجب فضلا عن ذلك أن يقر المجلس هذا التحويل . ( مجلس النواب — ٤ يونيو سنة ١٩٣٠ )
٢٢٩١	استمرار المناقشة في الاستجواب مع امتناع المستجوب عن شرحه . الموافقة على أن تدلى الحكومة بإجابتها قبل مناقشة المجلس في الاستجواب . ( مجلس النواب — ١٥ يونيو سنة ١٩٣٦ )
٢٢٩٣	السؤال استيضاح عن أمر مجهول أو مفروض أن السائل على الأقل يحمله ، فلا يجوز بناء على هذا أن يخلط بينه وبين الاقتراح ، وينبغي أن يستعمل كل منهما في الظروف التي تسمح . للمرئيس الحق في أن يطلب من الأعضاء تعديل اقتراحاتهم التي تقدم في صورة أسئلة إلى اقتراحات ؛ فإن لم يقبلوا عرض الأمر على المجلس ليفصل فيه . ( مجلس النواب — ١٥ يونيو سنة ١٩٣٦ )
٢٢٩٤	قرار المجلس تأجيل طلب تحويل سؤال موجه من غير الطالب إلى استجواب ، إلى أن تدلى الحكومة بإجابتها عن هذا السؤال . ( مجلس الشيوخ — ٢٤ يونيو سنة ١٩٣٦ )
٢٢٩٨	لا يجوز لأحد الأعضاء أن يستجوب لجنة من لجان المجلس في تصرفاتها . ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٠٢ — مجلس النواب — ٢٤ يونيو سنة ١٩٣٦ )
٢٢٩٨	تحويل الرئيس حق تحويل الأسئلة إلى اقتراحات إذا كانت موضوعاتها يجب أن تكون كذلك بعد موافقة مقدميها . ولا عرض الأمر على المجلس . ( مجلس الشيوخ — أول يولي سنة ١٩٣٦ )



الصفحة	الموضوع
٢٣٠٢	إبداع الإجابة عن سؤال غاب مقدمه لدى السكرتيرية . ( مجلس الشيوخ - ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦ )
٢٣٠٣	لوزير ألا يدلى بإجابة عن سؤال يكون موضوعه مرتبطاً بموضوع قضية منظورة أمام القضاء . ( مجلس النواب - ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٦ )
٢٣٠٤	اقتراح الانتقال إلى جدول الأعمال يجب أن يسبق في العرض سائر الاقتراحات ، وسبب هذا أن الانتقال إلى الجدول معناه انتهاء المناقشات واكتفاء المجلس بما دار فيها دون الانتهاء إلى رأى معين . ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٦٤ - مجلس النواب - ٢٧ مارس سنة ١٩٣٧ )
٢٣٠٤	إبداع الإجابة عن سؤال لدى السكرتيرية لطول البيانات والأرقام . ( مجلس الشيوخ - ١٩ مايو سنة ١٩٣٧ )
٢٣٠٥	تحتّم إجابة الوزير عن السؤال في الجلسة إذا تمسك السائل بهذا ، دون إجابة الوزير إلى طلبه الاكتفاء بإبداع إجابته سكرتيرية المجلس لطول البيانات فيها . ( مجلس الشيوخ - ١٩ مايو سنة ١٩٣٧ )
٢٣٠٨	للمستجوب الذى تنازل عن استجوابه وتمسك به غيره الحق في العودة للتمسك به والمناقشة فيه . ( مجلس النواب - ١٠ يونيو سنة ١٩٣٧ )
٢٣٠٨	طلب تحويل السؤال إلى استجواب يحسن أن يكون بعد سماع الإجابة ، فقد يكون فيها ما يقنع للمستجوب ، وإلا كان له الحق في تقديم الاستجواب . ( مجلس النواب - أول يولي سنة ١٩٣٧ )
٢٣١٠	تحديد الحدود الدستورية في مناقشة استجواب عن تحقيق بين يدي النيابة حق تبين الموضوعات التي يجوز الكلام فيها والتي لا يجوز ، قبل البدء في المناقشة . كل ما تعلق بالقضايا من تحقيق وحكم من شأن السلطات القضائية ( النيابة العمومية من السلطات القضائية ) ، فحق رفع أمر القضاء امتنع أن يدور في موضوعه بحث أو استجواب داخل البرلمان ، حرصاً على استقلال القضاء وحرية الأفراد . ليست النيابة فيما يتعلق بالدعوى العمومية مسئولة لدى البرلمان ، وإنما المسئول وزير الحقانية حين يحول بعمله دون رفعها بغير حق ، أو حين يحمل النيابة بدون حق على رفعها . ( مجلس النواب - ١٢ يولي سنة ١٩٣٧ )
٢٣١٤	إذا حددت جلسة لمناقشة الاستجواب ، فللمجلس الحق في تأجيلها بعد هذا . ( مجلس الشيوخ - ٢٠ يولي سنة ١٩٣٧ )
٢٣١٥	اعتبار المجلس الاستجوابات للقدمة في دورة قائمة بعد انتهائها إلى أن يجاب عنها في دورة تالية . ( مجلس النواب - أول نوفمبر سنة ١٩٣٧ )
٢٣١٩	السؤال يسقط بانتهاء الدورة ، ولمقدمه تجديده في الدورة المقبلة . ( مجلس النواب - ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ )
٢٣١٩	إذا قبل الوزير أن يجيب عن أسئلة خاصة بموظفين ذكرها بأسمائهم فيها ، فليس للمجلس منع توجيهها . لا يجوز لنائب أن يستجوب نائباً آخر . ( مجلس النواب - ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ )

الصفحة	الموضوع
٢٣٢٠	تعليق مقدم السؤال بإسهاب على إجابة الوزير . ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٤٤ — مجلس النواب — ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٧ )
٢٣٢٠	ليس من حق المجلس أن يناقش فيمن يجب على النيابة أن تسألهم أو يجب ألا تسألهم . ( مجلس النواب — ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧ )
٢٣٢١	عدم قبول توجيه سؤال بسبب صيغته غير اللائقة التي أفرغ فيها ، ولأنه خالف في صيغته هذه نص اللائحة في مادتها ٤٦ ( مجلس الشيوخ — ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٧ )
٢٣٢٨	هل يُمنع نظر الاستجواب إذا كانت لهجته عنيفة ، أو غير لائقة ؟ ( مجلس النواب — ١٨ مايو سنة ١٩٣٨ )
٢٣٢٩	<del>هل يجب</del> تحويل السؤال إلى استجواب يجب أن يكون كتابة ؟ ( مجلس النواب — ٢٣ مايو ١٩٣٨ )
٢٣٣١	يحسن أن يقتصر السؤال على الاستفهام بالمعنى الحقيقي ، وألا يتضمن اقتراحات ، ليتمكن الإجابة عن أكبر عدد مستطاع من الأسئلة في جلسة واحدة . ( مجلس النواب — ٢٣ مايو سنة ١٩٣٨ )
٢٣٣٢	للوزير أن يجيب عن السؤال في غيبة مقدمه ، لأنه أصبح ملكاً للمجلس بعد طرحه عليه . ( مجلس الشيوخ — ٧ يونيو سنة ١٩٣٨ )
٢٣٣٣	رد الحكومة على الاستجواب لا يكون إلا في الجلسة . ( مجلس الشيوخ — ٧ يونيو سنة ١٩٣٨ )
٢٣٣٣	امتناع الحكومة عن الإجابة عن سؤال لتضمنه طعناً في فريق من السكان وتعرضاً خطيراً ببعض موظفي الحكومة . ( مجلس الشيوخ — ١٤ يونيو سنة ١٩٣٨ )
٢٣٣٤	لا يجوز توجيه استجواب سبق للمجلس أن رفض عبارات تضمنها هذا الاستجواب ، <del>حتى لو قيل في عباراته</del> يوم المناقشة ، ما دامت الحكومة لا توافق على التعديل بهذه الطريقة ، وترى أن الواجب أن يصاغ صياغة جديدة لا تشمل على ما سبق للمجلس أن رفضه ، وأن تأخذ هذه الصيغة الجديدة سيرها العادي المنصوص عليه في اللائحة . ( مجلس الشيوخ — ١٤ يونيو سنة ١٩٣٨ )
٢٣٣٩	الاستجواب يجب ألا يكون غامضاً مبهماً غير محدود الوقائع ، لأن الأصل في الاستجواب ألا يكون عن وقائع يعتقد المستجوب أن الحكومة تصرف فيها تصرفاً غير متفق مع القانون . تحديد جلسة تالية لإلقاء بيان من مقدم الاستجواب ، يفصل الاستجواب ويوضحه ، ثم تحدد جلسة للمناقشة بعد إلقاء هذا البيان . ( مجلس الشيوخ — ٢١ يونيو سنة ١٩٣٨ )
٢٣٤٢	لا يجوز توجيه سؤال بطلب بيانات عن تعيينات الموظفين ، وعن مؤهلاتهم ، وترقياتهم ، لأن مسائلهم من اختصاص الحكومة ، وإنما تسأل إذا خالفت القانون في ذلك . ( مجلس النواب — ٢١ يونيو سنة ١٩٣٨ )
٢٣٤٢	إذا استقال الوزير المسئول أو المستجوب ، أو استقالت الوزارة كلها بعد تقديم السؤال أو الاستجواب ، وقبل



الموضوع	الصفحة
الرد على الأول ومناقشة الثاني ، ففي هذه الحالة لا يدرج السؤال أو الاستجواب في جدول الأعمال إلا إذا أعلن مقدمه تمسكه به .	
( مجلس الشيوخ — ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٨ )	
الامتناع عن إجابة عن سؤال إذا كان فيها إنشاء أسرار يجب الاحتفاظ بها ( السؤال خاص بالاستفسار عن أمور حرية ) .	٢٣٤٤
( مجلس النواب — ٤ يوليو سنة ١٩٣٨ )	
لا يجوز التحوير في صيغة سؤال النائب بغير رجوع إليه .	٢٣٤٤
( مجلس النواب — ٦ يوليو سنة ١٩٣٨ )	
إلقاء بيان المستجوب عن استجوابه في غيبة الحكومة وبعد انسحابها ، وتحديد جلسة للمناقشة فيه بعد ذلك .	٢٣٤٤
( مجلس الشيوخ — ١١ يوليو سنة ١٩٣٨ )	
للحكومة أن ترفض إيداع البيانات والمستندات إذا رأت أن الصلحة العامة تقضى بالرفض .	٢٣٥٥
( مجلس النواب — ١٢ يوليو سنة ١٩٣٨ )	
استقالة الوزارة لا تمنع الاستمرار في نظر الاستجواب الذي كان موجهاً إليها ، ما دامت الوزارة الجديدة وافقت على تحديد جلسة للمناقشة فيه .	٢٣٥٧
من الجائز المناقشة في مثل هذا الاستجواب ، لأنه يحتمل أن ينتهي المجلس إلى تقرير مبدأ في الموضوع يكون فيه اتفاق وقوع مثل هذه الأعمال في المستقبل إن ثبت خطؤها .	
( مجلس الشيوخ — ١٨ يوليو سنة ١٩٣٨ )	
الأسئلة والاستجوابات والمواد التي كانت محالة إلى اللجان في الدورة السابقة والباقية بالمجلس تعتبر كأنها لم تكن ، ويجب تجديدها أو إعادة إحالتها إليها .	٢٣٥٨
( مجلس الشيوخ — ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٨ )	
لا يجوز لغير الوزير المسئول في الإجابة إذا كان في السؤال ما يدخل في اختصاص وزارته ، ولو لم يكن السؤال موجهاً إليه ،	٢٣٥٨
( مجلس النواب — ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٨ )	
عدم الإجابة عن سؤال عن مشروعات قوانين أرسلتها الوزارات إلى أقسام قضائها ، لأن استجالتها والتصرف فيها من شؤون السلطة التنفيذية وحدها ، ولأن مثل هذا السؤال يرمى إلى التدخل فيما بين بعض جهات الحكومة وبعضها الآخر من العلاقات .	٢٣٦٠
( مجلس الشيوخ — ٢ يناير سنة ١٩٣٩ )	
لا يجوز أن تتضمن عبارة الاستجواب إهانة أو سب أو قذف في الحكومة وقبل أن تلقى بيانها ، وإلا وجب استبعاده .	٢٣٦٠
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٠٩ — مجلس النواب — ٢ يناير سنة ١٩٣٩ )	
على أثر المناقشة في استجواب ، قرر المجلس أن ما أمر به معالي وزير الداخلية بواسطة رجال البوليس من حصار أحد الأندية السياسية ، اعتداء صريح على الحرية الشخصية التي كفلتها المادة الرابعة من الدستور .	٢٣٦٠
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٤ — مجلس الشيوخ — ١٧ يناير سنة ١٩٣٩ )	
زيادة التكلمين في الاستجواب على أربعة .	٢٣٦٠
( مجلس الشيوخ — ١٧ يناير سنة ١٩٣٩ )	

الصفحة	الموضوع
٢٣٦١	عدم الإجابة عن سؤال إذا تعلق بشؤون خارجية أو شؤون موظفين . ( مجلس الشيوخ — ١٣ فبراير سنة ١٩٣٩ )
٢٣٦١	للعضو أن يطلب كل البيانات التي يريدها لاستجوابه ، ولكن بما لا شك فيه أيضاً أن للوزير أن يقدر ما إذا كانت المصلحة العامة تقضى بإعطاء هذه البيانات أم لا . فإن رأى إعطاؤها انتهى الأمر ، وإن رأى أن المصلحة العامة تقضى بعدم إعطائها كان على العضو في هذه الحالة أن يرجع إلى المجلس ليحكم بينه وبين الوزير . ( مجلس النواب — ١٣ فبراير سنة ١٩٣٩ )
٢٣٦٨	يكون السؤال عن أعمال حصلت بالفعل ، لا عن نيات هي بطبيعتها ليست محلاً للأسئلة البرلمانية . ( مجلس النواب — ١٣ مارس سنة ١٩٣٩ )
٢٣٦٨	لا يوجه الاستجواب ابتداءً ثم يطلب من الوزير البيانات التي يبنى عليها اتهامه . لا يمكن الحق في أن يطلب من الوزير البيانات التي يراها ، في صورة سؤال أو بكتاب ، لأن طلب البيانات وتقديمها يدون قبل توجيه الاستجواب ، ولا يمتنع الوزير عن تقديمها إلا لمصلحة عامة . ( مجلس النواب — ٢٧ مارس سنة ١٩٣٩ )
٢٣٧٦	إذا تمت المناقشة في الاستجواب وقدمت عدة اقتراحات ، منها اقتراح بالانتقال إلى جدول الأعمال ، أخذ الرأي عليه قبل غيره من الاقتراحات . ( مجلس النواب — ٢٧ مارس سنة ١٩٣٩ )
٢٣٧٨	إذا قدم استجواب هو في الواقع سؤال فمن حق الرئيس أن ينصح مقدمه بتحويله إلى سؤال ، فإن لم يقبل النصيحة عرض الاستجواب على المجلس ليبدى رأيه فيه . ومن حق المجلس أن يراعى وقت الأعضاء ( الاستجواب المعروض أجاب عنه الوزير على اعتبار أنه سؤال ) . ( مجلس النواب — ٢٨ مارس سنة ١٩٣٩ )
٢٣٨٢	استقالة الوزير للاستجواب قبل نظر الاستجواب لا تمنع من نظره ، لأن الاستجواب قد يكون موجهاً لسياسة وزارته ، لا لتصرفاته وحدها ، ولأن للوزير شخصية معنوية لا تنتهي باستقالته . فإذا استقال بقيت سياسته في وزارته ، وهي التي تهم في الحكم لها أو عليها ، ولأن كل اتهام موجه ينتهي إلى الإدانة أو البراءة ، فلا يصح أن يبقى شرف الوزير بلا حكمة . إذا كان موضوع الاستجواب استدعى تحقيقاً إدارياً مع موظفين لم يفصل فيه ، فليس للمجلس أن يتعرض لمغير أو شر ، اتقاء لتعارض قد يقع بين حكمه والحكم التأديبي . ( مجلس النواب — ١٨ أبريل سنة ١٩٣٩ )
٢٣٩١	يجوز أن يتقدم بالسؤال أكثر من عضو من الأعضاء ، على أن يكون حق الاستيضاح لواحد من حضراتهم فقط ؛ وذلك حتى لا يتحول السؤال إلى استجواب بدون قيد ولا شرط . ( مجلس الشيوخ — ٨ مايو سنة ١٩٣٩ )
٢٣٩٢	رفض اقتراح بتأجيل النظر في الاستجوابات إلى ما بعد الانتهاء من بحث الميزانية ، لأن ذلك لا يتفق مع رقابة المجه لأعمال الحكومة . ( مجلس النواب — ١١ مايو سنة ١٩٣٩ )
٢٣٩٣	من الجائز توجيه استجواب عن عمل وزير استقال ، لأن استقالته لا تمنع بقاء سياسته في الوزارة . وهذه السياسة هي التي يهتم بها المجلس للحكم لها أو عليها . استبعاد اقتراح لأنه يتناول مسؤولية بعض الموظفين عن تصرفات حصلت منهم لأنه لا يجوز أن يتخذ المجلس قراراً بالنسبة لموظفين إداريين . ( مجلس الشيوخ — ١٩ يونيو سنة ١٩٣٩ )



الموضوع	الصفحة
يجب أن يكون الاستجواب عن أمر خاص ، لا عن حالة عامة . ( مجلس الشيوخ — ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٩ )	٢٣٩٨
تقضى التقاليد البرلمانية ألا تنشر الأسئلة والاستجوابات في الصحف قبل إدراجها في جدول الأعمال . ( مجلس الشيوخ — ١٠ يناير سنة ١٩٤٠ )	٢٣٩٨
تقدم السؤال الحق في تحويله إلى استجواب في أى وقت شاء ، ولو قبل إجابة الوزير عنه . ( مجلس الشيوخ — ١٢ فبراير سنة ١٩٤٠ )	٢٣٩٩
الاستجواب مقصود به محاسبة الوزير عن خطأ ارتكبه عند تطبيق قانون أو عن خطأ ارتكبه أثناء تأدية عمله . فالتقدم للحكومة بالرجاء والاستعطاف أثناء المناقشة فيه خروج على الواجب . ( مجلس النواب — ٢١ فبراير سنة ١٩٤٠ )	٢٤٠١
تأجيل رد المستجوب على بيان الوزير المستجوب إذا كان هذا البيان طويلا يحتاج لمراجعة ، ولو كان قد تقرر نظر الاستجواب بصفة مستعجلة . ( مجلس النواب — ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٠ )	٢٤٠٢
جواز تأجيل المناقشة في الاستجواب المتعلق بالأمور الداخلية لأكثر من شهر ، إذا لم يطلب أحد من حضرات الأعضاء الكلام فيه . ( مجلس النواب — ٤ أبريل سنة ١٩٤٠ )	٢٤٠٣
إيداع مكتب المجلس البيانات التي يطلبها العضو في سؤاله . ( مجلس النواب — ١٠ أبريل سنة ١٩٤٠ )	٢٤٠٤
تأجيل الاستجواب إلى أجل غير مسمى حتى يجدده صاحبه إذا أراد ، لعدم وجوده في الجلسة . ( مجلس الشيوخ — ١٥ مايو سنة ١٩٤٠ )	٢٤٠٤
لا يصح توجيه أسئلة ولا الجواب عنها فيما يختص بمعاهدات لا تزال معلقة . ( تراجع مذكرة حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ ، الواردة بالجزء الأول من هذا الكتاب ، بالصفحات ٨٥٩ — ٨٦١ )	٢٤١٤
<b>المادة الثامنة بعد المائة :</b>	
لكل مجلس من المجلسين حق إجراء التحقيق . ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ ) ( لجنة الدستور — ٩ أغسطس وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )	٢٤٠٥
للجنة فحص الطعون سلطة تطبيق أحكام قانون العقوبات وتحقيق الجنايات الخاصة بمواد الجنتح في حق من يتخلف من الشهود بعد إعلانه ، طبقاً للفقرة الخامسة من المادة ٦٨ من قانون الانتخاب ، لأن هذه السلطة نتيجة التفويض في إجراء التحقيق وإعلان الشهود . ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٩٥ — مجلس النواب — ١٩ يونيو سنة ١٩٢٦ )	٢٤٠٥
لا يقبل المجلس الاحتجاج على أعمال لجنة التحقيق الذي يرد إليه من الخارج . استدعاء اللجنة وزير المعارف السابق — حضوره أمامها وسماع أقواله .	٢٤٠٥

إنما يباشر المجلس أى تحقيق لمعرفة مدى تأثير الأعمال في إدارة المصالح العامة تنفيذاً لمبدأ مراقبة الحكومة ، فهو يبحث أعمالاً بصرف النظر عما إذا كانت قد صدرت بقصد جنائى أو غير جنائى ، ولكى يساعده على التشريع الذى هو من خصائصه . لا يصح أن يعبر المجلس منبره لأجني عنه . وهو فوق كل مناقشة تأتى من الخارج ، لأن لهذا المنبر حرمة هي ألا يعتليه إلا من كان عضواً فيه أو وزيراً .

إعلان المجلس أسفه للتصرفات السيئة التى أظهرها التحقيق .

قرار المجلس أن يستحث الحكومة على السرعة في تقديم القانون الخاص بمحاكمة الوزراء المشار إليه في المادة ٦٨ من الدستور .

الفرض من المادة ١٨ من الدستور هو أن يكون العمل في شؤون التعليم حسب القانون — إن كان موجوداً — والقانون رقم ١٩٢٠ موجود ، وهو يقضى بأن خطط الدراسة من المسائل الواجب استصدار قانون بها بعد أخذ رأي المجلس الأعلى إذا دعت الحال .

أما مناهج التعليم فيملك الوزير التغيير فيها بشرط استشارة مجلس المعارف الأعلى أو اللجنة الفنية التى حلت محله ابتداء من ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٤ ، وكل تغيير يحدث فيها يكون بقرار وزارى .

( مجلس النواب — ٣١ يولييه وأول سبتمبر سنة ١٩٢٦ )

إن رأى المجلس ضرورة إجراء تحقيق في عمل حكومى وجب أن تكون لجنة التحقيق قاصرة على أعضائه ، فلا يضم إليها أحد من رجال الحكومة .

( مجلس الشيوخ — ٢٥ يولييه سنة ١٩٣٧ )

طلب التحقيق البرلمانى في أى موضوع يكون نتيجة لاستجواب ، ولا يمكن أن يكون طلباً أصلياً .

( مجلس النواب — ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧ )

## المادة التاسعة بعد المائة :

لا يجوز مؤاخذه أعضاء المجلسين على ما يبدونه من الأفكار والآراء بالمجلس ، ولا يجوز اتخاذ إجراءات ضدهم أو القبض عليه إلا بتصريح المجلس التابع هو له .

( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢ )

( لجنة الدستور — ٩ أغسطس وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

ليس لأحد مطلقاً ، مهما كان كبيراً ، أن يحتج على عمل أو قول يصدر من المجلس ، أو من أحد أعضائه . إن استنكار أعمال الأشخاص الذين ليسوا أعضاء في المجلس والحكم عليها لا يكون إلا غيائياً ، وفي غير مواجهة الشخص الذى صدرت منه هذه الأعمال .

( مجلس النواب — ٤ سبتمبر سنة ١٩٢٦ )

مدى حصانة الأعضاء .

( مجلس النواب — ٢ يناير سنة ١٩٣٩ )

## المادة العاشرة بعد المائة :

عدم جواز القبض على أحد من أعضاء المجلسين أو اتخاذ إجراءات جنائية ضده إلا بتصريح المجلس التابع هو له .

( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢ )



لا يجوز أثناء دور الانعقاد اتخاذ إجراءات جنائية نحو أى عضو من أعضاء البرلمان ولا القبض عليه إلا بإذن المجلس التابع هو له ، وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجناية .  
( لجنة الدستور — أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

رفض طلب النائب العمومى إقامة الدعوى العمومية على أحد الأعضاء بدعوى اتهامه بإرشاد بعض المنسوين الناهيين ، بعد أن قرر المجلس صحة نيابة هذا العضو ؛ وقرار الرفض المذكور بنى على ما دار فى المناقشة من أن قرار المجلس فى ذلك قد حاز قوة الشيء المحكوم فيه .  
( مجلس النواب — ٢١ أبريل سنة ١٩٢٤ )

تعليمات وزارة الداخلية لرجال الإدارة بالنسبة للمخالفات الإدارية التى يترتب فيها حضرات أعضاء البرلمان .  
تنفيذ المادة ١١٠ من الدستور فيما يختص بمخالفات الترع والجسور وغيرها التى تقع من حضرات أعضاء البرلمان فى دور انعقاده أو قبله .  
( مجلس النواب — ٧ يولييه سنة ١٩٢٤ )

ما هو تأثير امتداد الدور على الإجراءات التى بدأت ضد عضو أو قبض عليه قبل انعقاد الدور :  
أستمر من غير قيد ولا شرط ومن غير حاجة لإذن ؟  
أم توقف بمجرد افتتاح الدور ويفرج عن العضو ، ولا تستأنف إلا بعد إذن المجلس ؟  
أم تستمر الإجراءات ، ويبقى القبض حتى يتدخل المجلس ، فيطلب وقفها أو يأمر بالإفراج ؟  
قرار المجلس ( مجلس النواب ) :

أولاً — ليس للمجلس أن يفصل فى موضوع التهمة أو يتعرض له إذ أن هذا العمل يتنافى مع مبدأ فصل السلطات .  
هذا فضلاً عما قد يحدثه قرار يتعرض للموضوع من التأثير فى العدالة سواء أكان لمصلحة العضو أم ضده .

ثانياً — لا يصح أن يسلم المجلس باتخاذ الإجراءات أو الاستمرار فيها فى الأحوال الآتية أو ما يماثلها :

- ( أ ) متى كان اتخاذ الإجراءات الجنائية ضد العضو مسبباً لوقوع اضطرابات أو معطلا لأعمال المجلس .
- ( ب ) متى كانت الإجراءات المطلوب التصريح بها أو الاستمرار فيها كيدية أو تعسفية تملها روح الحزبية .
- ( ج ) متى ظهر أن الغرض من الإجراءات هو التأثير فى العضو ، لتعطيل عمله النيابي ، سواء لمنعه من التصويت أو لحرمانه من الاشتراك فى المناقشة فى موضوع ما ، بكامل الحرية والطمأنينة .
- ( د ) متى كان ظاهراً بالبداهة أن الدعوى على غير أساس ، كأن سقط الحق فى إقامتها بمضى المدة أو سبق الفصل فيها أو شملها العفو .

ثالثاً — قرر المجلس ضرورة استئذانه فى الاستمرار فى الإجراءات التى اتخذت ضد أحد أعضائه قبل دور الانعقاد واستمرت بعده ، وهذه السابقة تعتبر سابقة دستورية من السوابق التى تعتبر تفسيراً للدستور .  
( مجلس النواب — ٢٠ نوفمبر و ٢٧ و ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦ و ٧ فبراير سنة ١٩٢٧ )

إذا كان طلب رفع الحصانة البرلمانية من أجل مخالفة لم يكن للرأى السياسى للعضو ارتباط بموضوعها باعترافه ، فإن المجلس فى هذه الحالة يأذن باستمرار إجراءات المحاكمة فوراً ، دون حاجة إلى إحالة الطلب للجنة .  
( مجلس النواب — ١٠ يناير سنة ١٩٢٧ )

لا يجوز تقديم طلبات رفع الحصانة بطريق الوكالة عن الأفراد ، بل يجب تقديمها مباشرة من أصحاب الشأن .  
فى حالة طلب رفع الحصانة بسبب رفع قضية جنحة مباشرة على العضو ، يشترط أن يسبق ذلك تقديم بلاغ للنيابة من صاحب الشكوى رأت حفظه ورأى هو أن يستعمل حقه القانونى فى تحريك الدعوى العمومية مباشرة .  
( مجلس النواب — ٦ فبراير سنة ١٩٢٨ )

الصفحة	الموضوع
٢٤٨٦	إذا طلب رفع الحصانة عن عضو غير قبا ، ونسب إليه بهذه الصفة مخالفة تاريخها سابق على تاريخ تعيينه قبا ، فإن المجلس يرفض رفع الحصانة لهذا السبب ، لأن التواريخ تدل صراحة على أنه وقت وقوع المخالفة لم يكن قبا . ولا يعتبر ذلك تدخلا في أعمال القضاء . ( مجلس النواب — ٩ أبريل سنة ١٩٢٨ )
٢٤٨٩	إذا رفعت لجنة مباشرة على عضو قبل انعقاد البرلمان ، فلا بد من استئذانه في استمرار الإجراءات ضده بعد الانعقاد ؛ وفي هذه الحالة لا يمكن النظر في طلب استمرار الإجراءات إلا إذا سبق إبلاغ النيابة وحصل تحقيق فيه ، لأنه يجب أن يكون للمجلس المعلومات الكافية لمعرفة إن كانت هناك جريمة أم لا ، وهل الدعوى جدية أم لا ، خصوصاً أنه لا يصح للأفراد أن يتقدموا إلى المجلس بطلب رفع الحصانة لتحريك الدعوى العمومية مباشرة بعد حفظ التحقيقات التي تجريها النيابة عما يقدم إليها من البلاغات ضد أحد النواب ، إلا إذا كان الطلب مشفوعاً بصورة رسمية من هذه التحقيقات . ( مجلس النواب — ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٠ )
٢٤٩١	لا يرفع المجلس الحصانة عن العضو إذا اعترف النائب العام أن ما نسب للعضو لا جريمة فيه ، وأنه إنما طلب رفع الحصانة لخروج القضية من يده بتقديمها للقضاء . ( مجلس النواب — ٢١ مايو سنة ١٩٣٠ )
٢٤٩٢	مخالفات الترع والجسور التي تقضى فيها لجان خاصة غير المحاكم العادية يجب أن يتناولها النص الدستوري لهذه المادة ، لأن هذه المخالفات قد يحكم فيها بعقوبات مقيدة للحرية . ( مجلس النواب — ١٣ يولي سنة ١٩٣٦ )
٢٤٩٣	قبول العضو رفع الحصانة عنه لا يمنع من وجوب إحالة الموضوع على لجنة العدل لفحصه وإبداء رأيها فيه . تفاهة الأمر المطلوب من أجله رفع الحصانة ، وقرب زمن انتهاء الدورة البرلمانية لا يمنعان من رفع الحصانة . ( مجلس النواب — ٢٥ أغسطس و ١٧ سبتمبر سنة ١٩٣٦ )
٢٤٩٦	إحالة طلب رفع الحصانة البرلمانية على لجنة العدل قبل أن يعلن العضو بموضوع القضية ، لأن في إعلان موافقة المجلس على رفعها — توجيه تهمة إليه ، وفي ذلك مساس بالحصانة البرلمانية لا يجوز . ( مجلس الشيوخ — ٢٧ يناير سنة ١٩٣٧ )
٢٤٩٨	إذا صدر حكم صحيح على عضو بغرامة من دون رفع الحصانة عنه لأن المخالفة وقعت قبل قيام نيابة حضرة العضو ، كما أن الحكم الغيابي صدر قبل قيام هذه الصفة أيضاً ، وفضلاً عن ذلك لم يعلن حضرة العضو بإعلان صفته النيابة في الوقت الذي تحققت فيه ليطمسك بالحصانة البرلمانية ، فلا تحصل الغرامة منه حتى يأذن المجلس برفع الحصانة لإمكان تنفيذ الحكم وتحصيل تلك الغرامة . ( مجلس الشيوخ — ٣ و ١٧ فبراير و ١٧ مارس سنة ١٩٣٧ )
٢٥٠٢	استئذان المجلس في الاستمرار في نظر الدعوى إذ كانت قد رفعت على العضو قبل أن توجد له صفة النيابة . ( مجلس النواب — ٢٣ مارس سنة ١٩٣٧ )
٢٥٠٣	إذا لم يكن في طلب رفع الحصانة البرلمانية غرض تعسفي يقصد منه منع العضو عن مباشرة عمله بالمجلس ، فلا يكون هناك محل لتمسك المجلس بها . هل للمجلس حق الكلام في موضوع قضية مطروحة أمام هيئات القضاء ، ولو كان الكلام قاصراً على سقوط الدعوى بمضي المدة ؟



بحث لحضرة صاحب السعادة محمد نجيب الغرابي باشا في المبادئ الدستورية عن الحصانة البرلمانية ، مقدم إلى لجنة العدل بالمجلس .

( مجلس الشيوخ — ٢ يناير و ١٥ مايو سنة ١٩٣٩ )

٢٥١٩

الحصانة البرلمانية من النظام العام ، ولا يملك العضو التنازل عنها ، بل هي حق المجلس وحدة .

على السلطة القضائية أن تستأذن المجلس في القبض على العضو الذي سبق أن رفعت عنه الحصانة البرلمانية بسبب سؤاله والتحقيق معه ، لأنه يجب التفريق بين الإجراءات وبين القبض في الحكم ، فإن طبيعة الإجراءات تحتل الاستمرار ، أما القبض فهو عمل يصح لخطورته اعتباره مستقلاً عن الإجراءات ومنفصلاً عنها ، وهذا ما قصده المراجع بإزالة له ذكر .  
( مجلس الشيوخ — ٣ أبريل سنة ١٩٣٩ )

٢٥٢٢

قرار المجلس إعادة التقرير إلى اللجنة إذا قدم قبل أن يحضر جلستها المدة المخصصة للعضو المحصن ، وذلك لتستدعيه مرة أخرى .

فإن لم يحضر بعد ذلك فلا يتحم تأجيل التقرير حتى يحضر ، بل لها أن تفصل في طلب رفع الحصانة إذا تكرر الغياب .

هل للجنة أن تنظر في أمر يتصل بموضوع الدعوى ؟

( مجلس الشيوخ — ١٧ أبريل و ١٥ مايو سنة ١٩٣٩ )

٢٥٢٧

نص هذه المادة يسمح بالتفريق في الحكم بين الإجراءات وبين القبض ، لأن القبض عمل يصح لخطورته اعتباره مستقلاً عن الإجراءات ومنفصلاً عنها . فإذا وافق المجلس على رفع الحصانة عن العضو دون القبض عليه ، ورأت النيابة بعد ذلك القبض عليه ، تعين على وزارة العدل أن تطلب إذن المجلس ليقرر في هذا الطلب ما يراه .

هل لرئيس المجلس الحق في أن يفسر الدستور ؟

( مجلس النواب — ٣ و ١٣ يونيو سنة ١٩٤٠ )

## المادة الحادية عشرة بعد المائة :

لا يجوز أن يمنح أعضاء المجلسين رتباً ولا نياشين أثناء مدة العضوية ولا بعد دور الانعقاد بسنة ؛ ويستثنى من هذا الذين يتقلدون مناصب حكومية لا يترتب عليها حرمانهم من عضوية البرلمان .

( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ )

( لجنة الدستور — ٩ و ١٤ أغسطس وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

## المادة الثانية عشرة بعد المائة :

لا يجوز فصل أحد من عضوية البرلمان إلا بقرار صادر من المجلس التابع هو له . ويشترط في غير أحوال عدم الجمع وأحوال السقوط المبينة بهذا الدستور وبقانون الانتخاب أن يصدر القرار بأغلبية ثلاثة أرباع جميع الأعضاء .

٢٥٣٥

( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ )

( لجنة الدستور — ٩ أغسطس وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

هل للمجلس الحق في أن يخرج إخراجاً نهائياً عضواً كسب كرسيه فيه بانتخاب مباشر ؟

٢٥٣٥

( تراجع للناتجة على هذا في المادة ١١٩ — مجلس النواب — ٩ و ١٠ يونيو سنة ١٩٢٨ )

الصفحة	الموضوع
	<b>المادة الثالثة عشرة بعد المائة :</b>
٢٥٣٦	إذا خلا محل أحد الأعضاء في أى المجلسين يختار بدله في ظرف شهرين على الأكثر بطريق التعيين أو الانتخاب ، على حسب الأحوال ، ولا يدوم توكيل العضو الجديد إلا إلى نهاية مدة توكيل سلفه . ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ ) ( لجنة الدستور — ١٣ يونيو وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )
٢٥٣٦	إذا خلا محل أحد أعضاء البرلمان بالوفاة أو الاستقالة أو غير ذلك من الأسباب يختار بدله بطريق التعيين أو الانتخاب على حسب الأحوال ، وذلك في مدى شهرين من يوم إشعار البرلمان الحكومة بخلوّ المحل . ولا تدوم نيابة العضو الجديد إلا ( لجنة الدستور — ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )
٢٥٣٧	تجاوز الشهرين في تعيين أعضاء بمجلس الشيوخ في الحال الحالية لأسباب ترجع إلى المصلحة العامة . ( مجلس النواب — ٣١ يناير سنة ١٩٢٨ )
٢٥٣٨	هل يجوز تجاوز المدة التي حددتها المادة لتعيين العضو أو انتخابه في المحل الذي خلا بالمجلس ؟ ( مجلس الشيوخ — ٦ فبراير سنة ١٩٣٩ )
	<b>المادة الرابعة عشرة بعد المائة .</b>
	<b>المادة الخامسة عشرة بعد المائة :</b>
٢٥٤٠	لكي يكون في مجلس الشيوخ معنى الثبات والاستمرار ، يتجدد تجديداً نصفياً مرة في كل خمس سنين ، ويكون في أول مرة بطريق الاقتراع ، وتشمل القاعدة الميعين والمنتخبين . ( لجنة الدستور — ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٢ )
٢٥٤٠	مجلس النواب الذي تنتهي مدة نيابته يستمر في وظيفته حتى يجتمع المجلس الذي يخلفه ، وكذلك نصف أعضاء مجلس الشيوخ الذي تنتهي مدة نيابتهم . والمجلس الجديد يكون هو صاحب النيابة القانونية بمجرد انتخابه . ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٨٦ — لجنة الدستور — ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )
	<b>المادة السادسة عشرة بعد المائة :</b>
٢٥٤١	يمنع الناس من مخاطبة البرلمان بأشخاصهم ، سواء كانوا أفراداً أو جماعات . ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢ ) ( لجنة الدستور — ٩ أغسطس سنة ١٩٢٢ )
٢٥٤١	لا يسوغ لأحد مخاطبة البرلمان بشخصه ، ولكل مجلس أن يحيل إلى الوزراء ما يقدم له من العرائض ، وعليهم إجابة المجلس إلى ما يطلبه من الإيضاح عما تتضمنه تلك العرائض . ( لجنة الدستور — أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )



الصفحة	الموضوع
٢٥٤١	لا يصح أن يعبر المجلس منبره لأجبي عنه ، وهو فوق كل مناقشة تأتي من الخارج ، لأن لهذا المنبر حرمة هي ألا يعتليه إلا من كان عضواً فيه أو وزيراً . ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٠٨ — مجلس النواب — أول سبتمبر سنة ١٩٢٦ )
٢٥٤١	ليس لأحد مادام أنه ليس عضواً بمجلس النواب أن يخاطب البرلمان بشخصه ؛ واستنكار أعمال الأشخاص الذين ليسوا أعضاء في المجلس والحكم عليها لا يكون إلا غيائياً ، وفي غير مواجهة الشخص الذي صدرت منه هذه الأفعال ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٠٩ — مجلس النواب — ٤ سبتمبر سنة ١٩٢٦ )
٢٥٤٢	للجنة الاقتراحات أن تقترح على المجلس إحالة عريضة إلى لجنة أخرى ، إلا أن لا يمكن أن تكون هذه اللجنة هي التي كانت قد عرضت الموضوع العريضة ، ولكن ليس للجنة الاقتراحات أن تحيل عرائض إلى اللجان السابقة ، ولو كان بهذه اللجان اقتراحات أو مشروعات متعلقة بموضوع العريضة . ( مجلس النواب — ٢٨ يولييه سنة ١٩٣٦ )
٢٥٤٣	ردود الوزارات على العرائض المحالة إليها من المجلس تعرض عليه للإحاطة بما فيها فقط ، ولا يؤخذ الرأي عليها . ( مجلس الشيوخ — ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ )
	<b>المادة السابعة عشرة بعد المائة :</b>
٢٥٤٥	كل مجلس له وحده حق المحافظة على النظام في داخله ، وذلك بواسطة رئيسه . ولا يجوز لأى قوة مسلحة الدخول في أى المجلسين ، ولا الاستقرار على أبوابه أو فيما حوله إلا بناء على طلبه . ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ ) ( لجنة الدستور — ٩ أغسطس وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )
٢٥٤٥	الإذن لقوة البوليس بمعاونة قوة بوليس البرلمان في المحافظة على النظام خارج أسوار البرلمان أثناء حفلة الافتتاح للدور العادى للبرلمان . ( كتاب لحضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ ، موجه إلى وزارة الداخلية ، مؤرخ ١٢٦ ١٢٦٩ سنة ١٩٣٩ ) .
	الإذن بوضع قوات من الجيش خارج أبواب البرلمان أثناء الاحتفال بافتتاح الدور العادى . ( كتاب لحضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ ، موجه إلى وزارة الدفاع الوطنى ، مؤرخ أول نوفمبر سنة ١٩٣٩ ) .
٢٥٤٦	كلمة الرئيس بشأن تنظيم المناقشة في الجلسة . ( مجلس الشيوخ — ٧ مايو سنة ١٩٤٠ )
	<b>المادة الثامنة عشرة بعد المائة :</b>
٢٥٤٨	يتناول كل عضو من أعضاء المجلسين مكافأة سنوية . ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ ) ( لجنة الدستور — ٩ و ٢٩ أغسطس وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )
٢٥٤٩	قرار مجلس الوزراء الصادر بإقتصاص مكافأة أعضاء البرلمان إلى ٣٦٠ جنيهاً لا يؤثر مطلقاً على القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٤ الذى جعلها ستمائة جنيه ، لأن القانون لا يعدل ولا يلغى إلا بقانون . ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٢٦ — مجلس النواب — ٢٨ يونيه و ٥ يولييه سنة ١٩٢٦ )

الصفحة	الموضوع
٢٥٤٩	صفة أعضاء مجلس الشيوخ لا تنحل عنهم في وقت من الأوقات طبقاً لحكم الدستور الذي لا يجوز حل مجلس الشيوخ ، والأمر الملكي رقم ٧٢ لسنة ١٩٢٩ لا يعدو أنه أقر الأمور في نصابها وأزال العقبات التي كانت قائمة في سبيل مباشرة الشيوخ لوظيفتهم . صرف مكافأة الأعضاء بناء على ذلك مدة التعطيل . ( ترائف على هذا في المادة ٣٨ — مجلس الشيوخ — ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠ )
٢٥٥٠	لا يجوز لموظف انتخب عضواً بمجلس الشيوخ أو عين عضواً فيه ، أن يجمع بين مرتب الوظيفة ومكافأة العضوية ، شأنه كمن يجمع بين حتم فصل في صحة نيابته وتنتهي مدة الاختيار . للأعضاء الذين يتقاضون مرتبات من الأموال العامة ويصح لهم الجمع بين العضوية والوظيفة أن يجمعوا بين المكافأة والمرتب ، بل لهم أن يختاروا أحدهما . ( ترائف على هذا في المادة ٩٢ — مجلس الشيوخ — ١٤ يونيو سنة ١٩٣٨ )
٢٥٥٠	ما هو محل إقامة العضو المعين الذي يباح له أن يأخذ منه جواز سفر حتى مدينة القاهرة ، مع معرفة إقامته فيها ؟
	<b>المادة التاسعة عشرة بعد المائة :</b>
٢٥٥٢	يبين كل مجلس بنفسه في لائحته الداخلية الطريقة التي يؤدي أعماله على موجبها . ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ ) ( لجنة الدستور — ١٥ يونيو وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )
٢٥٥٢	موافقة المجلس على ما بقي من مواد اللائحة ( من المادة ٧٣ إلى نهايتها دفعة واحدة ) . ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٠٤ — مجلس النواب — ٣١ مارس سنة ١٩٢٤ )
٢٥٥٢	لرئيس الحق في أن يستبعد الاقتراح إذا كان خارجاً عن اختصاص المجلس . ( مجلس الشيوخ — ١٤ يونيو سنة ١٩٢٦ )
٢٥٥٣	قرار المجلس أنه متمسك باستقلاله استقلالاً تاماً عن مصالح الحكومة في إدارة شؤونه عامة ، وأنه هو الذي إدارة هذه الشؤون بنفسه بواسطة هيئاته بدون أي تدخل من أية وزارة ، مع تبليغ هذا القرار لهيئة الحكومة . ( مجلس الشيوخ — ١٥ يونيو سنة ١٩٢٦ )
٢٥٥٧	إصرار المجلس على سلطة مكتبه في تعيين موظفيه وترقيتهم بصفة عادية أو غير عادية ، وأن المجلس مستقل استقلالاً تاماً عن مصالح الحكومة في إدارة شؤونه عامة . ( مجلس الشيوخ — ١٦ يونيو سنة ١٩٢٦ )
٢٥٥٩	استقلال المجلس بشؤونه . ( مجلس النواب — ٢ أغسطس سنة ١٩٢٦ )
٢٥٦٠	جعل السلطة للقررة لمكتب مجلس النواب في جلسة ٢ أغسطس سنة ١٩٢٦ بالنسبة لميزانية المجلس وموظفيه من حقوق مكتب مجلس الشيوخ في حالة عدم وجود مكتب مجلس النواب . ( مجلس النواب — ٢٧ يونيو سنة ١٩٢٨ ) ( مجلس الشيوخ — ٢٧ يونيو سنة ١٩٢٨ )



الصفحة	الموضوع
٢٥٦١	الرئيس الحق في منع العضو من الكلام ، فإذا لم يتمتع يؤخذ رأى المجلس في ذلك . ( مجلس الشيوخ — ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٦ )
٢٥٦١	لا يجوز لمكتب المجلس أن يقترح من تلقاء نفسه تعديلا للأئحة ، وينتخب مقررأ له أمام المجلس . ومثل هذا الاقتراح يحال كغيره من الاقتراحات على لجنة لتبحثه وتقدم تقريرها عنه . ( مجلس النواب — ٢٧ و ١٨ أبريل سنة ١٩٢٨ )
٢٥٦٥	للمجلس أن يضمن لأئحته الداخلية الجزاءات المناسبة للمخالفات.
٢٥٨١	قرار المجلس ضمان استقلاله فيما يتعلق بميزانيته وبشؤون موظفيه . ( مجلس الشيوخ — ٢٥ يونيو )
٢٥٨٤	إقرار المجلس العمل بالأئحة وضعها في سنة ١٩٢٤ ، بعد أن أعيد وأعيد دستور سنة ١٩٢٣ ، والشروع فورا في تكوين مكتبه النهائي بانتخاب الوكيلين والسكرتيرين والمراقبين ، دون انتظار الفصل في صحة نيابة الأعضاء . ( مجلس الشيوخ — ٢٣ مايو سنة ١٩٣٦ )
	الفرع الرابع — أحكام خاصة بانعقاد البرلمان بهيئة مؤتمر
	المادة العشرون بعد المائة :
٢٥٩٠	تلاوة محضر المؤتمر لا تكون إلا في اجتماع للمؤتمر ، لأن المؤتمر وحده هو الذي يملك التغيير والتحوير في عبارات محضر المؤتمر ، لا أحد المجلسين . ( مجلس النواب — ١٦ مارس سنة ١٩٢٤ )
	إنما تبين المادة ١٢٠ كيفية دعوة المجلسين بهيئة مؤتمر ، لا المسائل التي تستدعي اجتماعهما ، فهذه المادة لا تنص على تعيين الحالات التي يجتمع فيها المجلسان بهيئة مؤتمر ، إنما تنص على كيفية اجتماعهما ودعوتهما ، ولو أجاز الدستور للحكومة — كما اختلف المجلسان — أن تدعوا بهيئة مؤتمر لزال بهذا سلطة مجلس الشيوخ ، ولما كانت هناك تلك الضمانة التي أرادها الشارع من وجود مجلسين . ( مجلس النواب — ١٦ مايو سنة ١٩٣٩ )
	المادة الحادية والعشرون بعد المائة :
٢٥٩٤	إذا اجتمع المجلسان بهيئة مؤتمر تكون الرئاسة لرئيس مجلس الشيوخ . ( لجنة الدستور — أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )
٢٥٩٤	كما اجتمع المجلسان بهيئة واحدة تكون الرئاسة لرئيس مجلس الشيوخ ، وإذا غاب فالرئاسة لوكيله . ( لجنة الدستور — ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )
٢٥٩٤	اجتماع المجلسين بهيئة مؤتمر برئاسة حضرة صاحب العزة محمد علوي الجزار بك وكيل مجلس الشيوخ . ( ٧ يولي و ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٧ )
٢٥٩٥	لائحة الداخلية للمؤتمر هي لائحة مجلس الشيوخ . ( مجلس الشيوخ — ٧ يولي سنة ١٩٢٧ )

الموضوع	الصفحة
رياسة المؤتمر تكون لأكبر أعضاء مجلس الشيوخ سنًا ، إذا لم يكن له رئيس معين ، ولم يكن قد انتخب وكيلان لمجلس الشيوخ ، لأن الرئاسة تكون لأحد الوكيلين عند غياب الرئيس . ( اجتماع مجلس الشيوخ والنواب بهيئة مؤتمر — ٨ مايو سنة ١٩٣٦ )	٢٥٩٥

### المادة الثانية والعشرون بعد المائة :

لؤتميم يجب أن يكون في جلسة اليوم نفسه ضمانًا لصدوره من الهيئة نفسها ، لا من غيرها .  
( مجلس النواب — ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦ )

جواز نظر مسائل غير واردة في مرسوم الدعوة لدور غير عادي .	٢٥٩٦
مواقفة الحكومة على أن للمجلس الحرية التامة في مراقبة سير أعمالها ، سواء أ كان ذلك في دور عادي ، أم في دور غير عادي . ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٤٠ — مجلس الشيوخ — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ و ٣ و ١٧ مارس و ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧ )	
مسألة هل للمجلس أن ينظر في مسائل غير واردة في مرسوم الدعوة لدور غير عادي ، هي من المسائل الأساسية التي يجب أن يصدر فيها قرار متحد من المجلسين ، لأنها تتناول تفسير حكم من أحكام الدستور . ليس مجلس الشيوخ مجلساً استثنائياً لمجلس النواب ، فلا يهما حق السبق في نظر إحدى المسائل ، عدا الميزانية . ( مجلس الشيوخ — أول نوفمبر سنة ١٩٣٧ )	٢٥٩٧







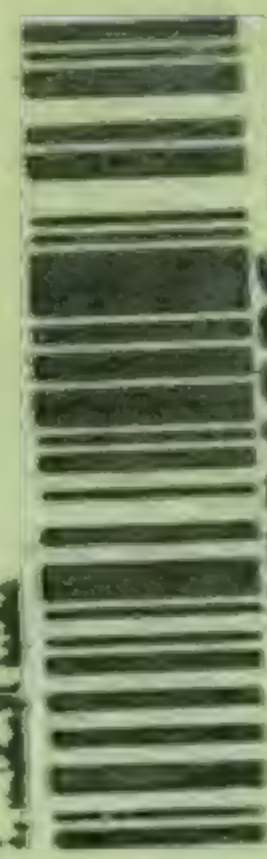








Biblioteca Alexandrina



0261323